الإصباح

في شرح تلخيص المفتاح

المعروف بـ «المطول»

تأليف:

المحقق الكبير والمصنف الشهير سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني

المتوفى سنة ٧٩٢هـ

صنعه: محمد زكي الجعفري الأديب الدره صوفي

المدرس والمتخصص في علوم الأدب وإنشاء لغة العرب

ويليه كتاب

الإفصاح عن رموز الإصباح

دار الحجة

الإِصْباح

في شرح

تلخيص المِفْتَاح

المعروف بـ« المطوّل »

تأليفُ

المحقّق الكبير والمصنّف الشّهير سَعْد الدّين مسعود بن عُمَرَ التَّفْتَازانِيّ

المتوفّى سنة ٧٩٢ هـ

ويليه كتابُ

«الإفصاح عن رموز الإصباح»

صنعة

محمّد زكي الجعفريّ الأديب الدَّرّه صُوفِيّ

المدرّس والمتخصّص

في

علوم الأَدَب وإنشاء لُغَة العَرَب

الجزء الأوّل

المحتويات

مقدّمة التَّحقيق ٥
خطبة الشّارح التّفتازاني ٢٣
العزم على شرح «التّلخيص» ٣٧
محاسن التّلخيص ٣٨
عوائق ذلك ٤٠
الجزم بعد العزم ٤٢
محاسن الشّرح ٤٤
ادّعاء سلوك الإنصاف ٤٤
نزول أمطار البلاء ٤٦
الإقامة في «هَراة» ٥٠
أحوال «هَراة» ومَلِكها ٥٥
طَلِبَة من الطَّلَبة ٦٤
سبب الافتتاح بالحمد بعد التّسمية ٦٦
الفرق بين الحَمْد والشُّكْر ٦٩
لفظ الجلالة ٧١
سبب تقديم الحمد ورأي الزّمخشريّ ٧٢
الألفُ واللّام في «الحمد» للجنس عند الزمخشريّ والخلاف في سببه ٧٣
«ما» في قول المصنّف مصدريّة لا موصولة ٧٨
دحض مراوغةٍ ٧٩
شرح «أمّا بعد» عن المحقّق الرّضي ٨٤
مكانة علوم البلاغة ٨٥
الحصر المستفاد من التقديم إضافيّ ٨٨
تفسير للاستعارة على اصطلاح المصنّف . ٩٠
وصف القسم الثّالث من «المفتاح» ٩٢
متعلّق الجار والمجرور في قوله: للأصول. ٩٢
كلام المحقّق الرضي ٩٣
عيوب القسم الثّالث ٩٤
مزايا التّلخيص ٩٤
جهود المصنّف ٩٦
كلام الشّيخ عبدالقاهر ٩٨
نقده المصنّف ٩٩
تصرّف الخطيب في القسم الثالث ١٠٠
تسمية الكتاب ١٠١
ترتيب الكتاب على مقدّمة وثلاثة فنون... ١٠٤
المقدّمة وتقسيمها ١٠٥
أصل المقدّمة ١٠٧
عدم الفرق بين المقدّمتين أوقع البعض في الإشكال ١١١
تفسير الفصاحة والبلاغة ١١٢
الاعتراضات على المصنّف ١١٣
الفَصاحة في المفرد وسبب تقديمها ١١٧
التنافر ١١٨
الخِلاف في منشأ الثِّقَل ١٢٣
قول الزّوزني ١٢٥
تأييد بعضهم للزوزني ١٢٦
الغَرابة وتقسيمها إلى قسمين ١٢٧

مخالفة القياس ١٣٣
شرط للفصاحة متنازع عليها ١٣٧
الفصاحة في الكلام ١٤٢
ضعف التّأليف.......................... ١٤٤
التّنافر ١٥٢
سبب للتنافر............................ ١٥٩
التّعقيد.................................. ١٥٩
التّعقيد اللفظي ١٦١
ردّ ابن المظفّر ١٦١
مثال التّعقيد ١٦٢
التّعقيد المعنويّ ١٦٤
معنى البيت على تقدير النّصب ١٦٨
المعنى على تقدير الرّفع ١٦٩
نقد الشارح للمشهور.................... ١٦٩
رأى للتفتازاني يتلقّاه عن الشّيخ في دلائل الإعجاز............................ ١٦٩
شرط زائد.............................. ١٧١
النّظر فيه.............................. ١٧٤
كلام الصّاحب بن عبّاد الوزير الشيعيّ... ١٧٥
الفصاحة في المتكلّم ١٧٩
الكيف بتعريف القدماء ١٨٣
الكيف بتعريف المتأخّرين.............. ١٨٤
الملكة والحالّ ١٨٥
كلام للزمخشري ١٨٦
نقد التّعريف وردّه ١٨٨
البلاغة في الكلام ١٨٩
لكلّ مقام مقال.......................... ١٨٩
الفرق بين المقام والحال............... ١٩٠
تفصيل تفاوت المقامات وإجمال مقتضيات الأحوال.............................. ١٩٢
تفاوت المقامات ١٩٤
نقد الإنشاء............................. ١٩٧
الارتفاع والانحطاط.................... ١٩٩
الاعتبار المناسب ٢٠٠
مقتضى الحال والاعتبار المناسب....... ٢٠١
كلام عن الشّيخ عبدالقاهر ٢٠٤
فضل البلاغة في الألفاظ يرجع إلى المعنى............................... ٢٠٦
اجتماع الفصاحة والبلاغة.............. ٢٠٩
دفع التّناقض المتوهّم من كلام الشّيخ ... ٢١٠
جمع المصنّف بين الكلامين للشيخ...... ٢١٣
نقد الشّارح المصنّف وتفسير كلام الشّيخ................................ ٢١٣
دفع التناقض المتوهم................... ٢١٧
دليل النّقد ٢١٧
رجوع إلى كلام الشّيخ.................. ٢٢٠
شبهة ودفع ٢٢٠
للبلاغة طرفان.......................... ٢٢١
الطّرَف الأعلى ٢٢١
التّفتازانيّ يدّعي الإلهام................. ٢٢٥
الطّرَف الأسفل ٢٢٨
البلاغة في المتكلّم ٢٢٩

الفنّ الأوّل: علم المعاني.............. ٢٣٨
الباب الأوّل: في أحوال الإسناد الخبريّ.. ٢٩٧
الباب الثّاني: أحوال المسند إليه ٤٢٣

المحتويات

الباب الثّالث: أحوال المُسنَد ٣

الباب الرّابع: في أحوال متعلّقات الفعل ٢٧٦

الباب الخامس: القَصْر ٣٤٤

الباب السَّادس: الإنشاء ٤٤٨

الباب السَّابع: الفصل والوصل ٥٨٧

الباب الثّامن: الإيجاز والإطناب والمساواة ٨٠٨

المحتويات

الفنّ الثّاني: علم البيان ... ٥
سبب تقديم البيان على البديع ... ٥
تعريف البيان ... ٦
تفسير المعنى الواحد ... ٧
نقد ابن المظفّر ... ٩
نقد تعريف السّكّاكيّ ... ١٠
الدِّلالة تعريفها وتقسيمها ... ١٠
تعريف للدّلالة نقله القطب الرّازيّ في «شرح المطالع» عن صاحب «الكشف» ... ١٤
نقد وردّ عن «شرح المطالع» ... ١٤
خلاف بين البيانيّين والمنطقيّين ... ١٨
نقد وجواب عن «شرح المطالع» ... ١٩
كلام محقّق الشّيعة نصير الدّين الطّوسيّ في «شرح الإشارات» ... ٢٩
شرط الالتزام ... ٣٦
الخلاف في اشتراط اللّزوم ... ٣٦
معنى اللّزوم الذهني ... ٣٧
السّالبة الجزئيّة نقيض الموجبة الكلّيّة ... ٣٩
دفع توهّم الدّور ... ٤٠
نقد وردّ ... ٤٢
الوضوح والخَفَاء في التّضمّن والالتزام ... ٤٢
بيان الوضوح والخَفَاء في الالتزام ... ٤٣
بيان الوضوح والخَفَاء في التّضمّن ... ٤٥
نقد وردّه ... ٤٦
نقد ثان ... ٤٩
وردّ ثانٍ ... ٥٠
المجاز والكناية ... ٥١
مبنى المصنّف في المجاز والكناية ... ٥٢
رأي السكّاكي في الكناية ونقده ... ٥٣
تقديم المجاز على الكناية ... ٥٤
حصر مقاصد البيان في التّشبيه والمجاز والكناية ... ٥٥
مكانة التّشبيه في «علم البيان» ... ٥٥
نقد التّفتازاني للسكّاكي ... ٥٦
باب التّشبيه ... ٥٧
نقض قاعدة نحويّة ... ٥٨
تعريف التّشبيه ... ٥٩
المراد منه ... ٦٠
التّشبيه عند المصنّف ... ٦١
جواب سؤال ... ٦٢

أركان التّشبيه ٦٤
تقسيم طرفيه ٦٤
نقد الشّارح للمصنّف ٦٥
تفسير للحسّيّ والعقليّ لتقليل الأقسام ٦٨
دفع توهّم ٧٥
تحقيق في الخَيَاليّ والوهميّ ٧٨
كلام ابن سيناء البلخيّ في «الإشارات» ٨٠
وجه الشّبه وتقسيمه إلى التّحقيقيّ والتّخييليّ ٨٣
كلام عبدالقاهر في الأسرار ٨٩
تقسيم آخر لوجه التّشبيه ٩١
الصّفة الحقيقيّة حسيّة وعقليّة ٩٢
نقد السّكّاكيّ وثناء على عبد القاهر ١١١
تقسيم ثالث ١١١
سؤال ١١٩
جوابه ١٢٢
تعداد أمثلة الأقسام ١٢٤
نقد عبدالقاهر ١٢٦
تقسيم الوجه الشّبه المركّب الحسّيّ ١٣١
تفسير الإفراد والتّركيب ١٣٢
نقد السّكّاكيّ ١٣٥
المركّب الحسّيّ الّذي طرفاه مفردان.... ١٣٦
خلاف الشّارح مع عبدالقاهر ١٣٨
إصلاح بينه وبين الشّيخ ١٤١
المركّب الحسّيّ الّذي طرفاه مركّبان.... ١٤٢
تقرير وجه الشّبه عن عبدالقاهر ١٤٤
تعليق وتوضيح ١٥٠
المركّب الحسّيّ الّذي طرفاه مختلفان.... ١٥٢
وجه بديع من المركّب الحسّيّ ١٥٣
المركّب العقليّ من وجه الشّبه ١٦٣
نقد ١٦٥
جوابه ١٦٦
تنظير ١٦٧
الوجه المتعدّد ١٧٠
انتزاع المتعدّد من نفس التّضادّ ١٧٠
ردّ الشّارح الكازرونيّ ١٧١
كلام المرزوقيّ ١٧٤
أدوات التّشبيه ١٧٦
الأصل في الكاف ١٧٨
استعانة بكلام الزّمخشري والمصنّف... ١٨١
كلام عن المصنّف ١٨٤
كلام عن السّكّاكيّ ١٨٦
ردّ الكازرونيّ لبعضهم ١٨٨
نقد الشّارح للكازرونيّ ١٩١
قبول كلامه في توجيه لفظ «المفتاح» ١٩٢
العدول عن الأصل المقرّر ١٩٤
كلام عن الزّمخشريّ ١٩٥
تمثيل ١٩٦

التّغيير يأنس بالتّغيير ١٩٧
فعل ينبئ عن التّشبيه ٢٠٠
الغرض من التّشبيه ٢٠١
نقد الشّارح المصنّف ٢٠٨
سبب تخصيص الأغراض الأربعة بالذّكر ٢١١
اضطراب كلام السّكّاكيّ ٢١٢
التّشابه والتّشبيه ٢٢٦
كلام عن عبد القاهر ٢٢٩
تقسيمات للتّشبيه ٢٣٢
تشبيه مفرد بمفرد ٢٣٢
النّوع الأوّل من تشبيه المفرد بالمفرد ٢٣٢
النّوع الثّاني ٢٣٣
النّوع الثّالث ٢٣٣
النّوع الرّابع ٢٣٤
تشبيه مركّب بمركّب ٢٣٤
تشبيه مفرد بمركّب ٢٤٢
صعوبة الفرق بين المركّب، والمفرد المقيّد ٢٤٣
رأي للسّكّاكيّ ٢٤٤
تقسيم آخر للتّشبيه باعتبار الطّرفين ٢٤٩
التّشبيه المفروق ٢٥١
تشبيه التّسوية ٢٥٢
تشبيه الجمع ٢٥٣
تقسيم ثالث باعتبار الوجه ٢٥٧
التّشبيه التّمثيلي عند الجُمْهور ٢٥٧
التّشبيه التّمثيليّ عند السّكّاكيّ ٢٦٠
رأي الزّمخشريّ ٢٦٢
رأي الشّيخ عبد القاهر ٢٦٤
التّشبيه غير التّمثيل ٢٦٧
التّشبيه المُجْمَلُ والمُفَصَّلُ ٢٦٨
المفصّل قسمان ٢٧٥
التّشبيه القريب والبعيد ٢٨١
التّشبيه البعيد الغريب ٢٨٥
كلام عبدالقاهر ٢٨٩
التّشبيه البليغ ٢٩٤
التّصرّف في التّشبيه ٢٩٥
تقسيم التّشبيه باعتبار الأداة ٢٩٧
رَجَزٌ ٣٠١
التّشبيه المُرْسَل ٣٠٢
تقسيم التّشبيه باعتبار الغرض ٣٠٢
التّشبيه المردود ٣٠٣
خاتمة ٣٠٣
مراتب التّشبيه ٣٠٥
الفرق بين التّشبيه والاستعارة ٣٠٨
خلاصة كلام عبد القاهر في تحقيق الفرق بينهما ٣٠٩
الحقيقة والمجاز ٣٣١
الخلاف في أصل الحقيقة والتّاء فيها ناقلة أو

للتّأنيث ٣٣٥
الحقيقة في الاصطلاح ٣٣٧
تعريف الوضع ٣٤٢
رأي السّكّاكيّ ٣٤٧
تحقيق كلام السّكّاكيّ وردّ اعتراض المصنّف عليه ٣٤٩
سهو من النّاسخ ٣٥٣
القول في تخصيص الألفاظ بالمعاني ٣٥٧
تعيين المخصّص ٣٦٢
قول ابن جنّي ٣٦٢
قول عَبّاد بن سليمان الصَّيْمَرِيّ المعتزليّ ٣٦٣
ردّ قول عَبّاد بن سليمان الصَّيْمَرِيّ ٣٦٤
تأويل السّكّاكيّ ٣٦٥
المجاز وأصله برأي الشّيخ والمصنّف ٣٦٦
الفرق بين باب التّسمية والتّوصيف ٣٦٨
تقسيم المجاز ٣٧١
المجاز المفرد ٣٧١
تقسيم المنقول ٣٧٦
القسم الأوّل ٣٧٦
القسم الثّاني ٣٧٦
تقسيم آخر ٣٧٨
الحقيقة اللغويّة والمجاز اللغويّ ٣٧٨
الحقيقة الشّرعيّة والمجاز الشّرعيّ ٣٧٩
الحقيقة العرفيّة الخاصّة والمجاز العرفيّ الخاصّ ٣٧٩
الحقيقة العرفيّة العامّة والمجاز العرفيّ العامّ ٣٧٩
تقسيم المجاز المفرد إلى استعارة، ومجاز مُرْسَل ٣٧٩
المجاز المُرْسَل ٣٨٠
استعمال «اليد» في التّشبيه ٣٨٣
كلام الشّيخ في «أسرار البلاغة» ٣٨٤
العِلَاقة في المجاز وأنواعها ٣٨٦
تسمية الشّيء باسم جزئه ٣٨٦
تسمية الشّيء باسم كلّه ٣٨٨
تسمية الشّيء باسم سببه ٣٨٨
تسمية الشّيء باسم مسبّبه ٣٨٨
تسمية الشّيء باسم ما كان ٣٨٩
تسمية الشّيء باسم ما يكون ٣٨٩
تسمية الشّيء باسم محلّه ٣٩٠
تسمية الشّيء باسم حالّه ٣٩٠
تسمية الشّيء باسم آلته ٣٩٠
نقد وجواب ٣٩١
الاستعارة ٣٩٧
كلام السّكّاكيّ ٤٠٢
نقده ٤٠٤
كلام المصنّف في الاستعارة ٤٠٧
نقده ٤٠٨

كلام صدر الأفاضل.................. ٤١٩
نقده ٤٢٢
كلام الزّمخشريّ ٤٢٥
نقده ٤٢٦
الخلاف في الاستعارة هل هي مجاز لغويّ أو عقليّ.................................. ٤٢٩
إطلاق العامّ على الخاصّ ٤٣١
ردّ القائلين بالمجاز العقلي في باب الاستعارة.................................. ٤٣٧
فرق الاستعارة، والكَذِب.............. ٤٣٩
رأي السّكّاكيّ في الفرق بين الدّعوى الباطلة والكَذِب مع الاستعارة.............. ٤٤٠
نقد الشّارح الكازرونيّ ٤٤٢
الاستعارة لا تجري في الأعلام.......... ٤٤٣
قرينة الاستعارة ٤٤٤
تقسيمات الاستعارة ٤٤٨
التّقسيم الأوّل: تقسيم الاستعارة باعتبار الطّرفين إلى الوِفاقيّة والعِناديّة.......... ٤٤٨
كلام المصنّف ونقده.................. ٤٥١
تقسيم العِناديّة إلى قسمين ٤٥٢
التّقسيم الثّاني باعتبار الجامع.......... ٤٥٣
كلام لعبدالقاهر ٤٥٤
نقد وردّ................................ ٤٦١
التّقسيم الثّالث أيضاً باعتبار الجامع ٤٦٦
التّقسيم الرّابع باعتبار الثّلاثة ٤٧٦
مسلك السّكّاكيّ يختلف عن مسلك المصنّف.................................. ٤٧٨
كلام عبدالقاهر والسّكّاكي ونقدهما ٤٨١
الدّفاع عنهما.............................. ٤٨٢
كلام الشّارح الكازرونيّ.............. ٤٨٤
التّفتازانيّ يؤيّد الكازرونيّ هاهنا ٤٨٨
تقسيم الاستعارة باعتبار اللّفظ إلى الأصليّة والتبعية.................................. ٤٩٤
نظر للشّارح.............................. ٥٠٩
مدار قرينة الاستعارة ٥١٩
نقد السّكّاكيّ ٥٢٤
تقسيم الاستعارة باعتبار آخر إلى ثلاثة أقسام.................................. ٥٢٦
الاستعارة المطلقة ٥٢٧
الاستعارة المجرّدة ٥٢٨
الاستعارة المجرّدة في الآية ٥٢٩
نقد ٥٣٠
ردّ.................................... ٥٣٠
الاستعارة المرشّحة ٥٣٣
النّسبة بين المجرّدة والمرشّحة......... ٥٣٤
المرشّحة أبلغ الاستعارات............ ٥٣٤
مبنى التّرشيح ٥٣٥
المجاز المركّب ٥٤٢

تسمية المجاز المركّب................ ٥٤٦
نقد الشّارح المصنّف في حصر المجاز
المركّب على الاستعارة................ ٥٤٧
الأمثال من المجاز المركّب................ ٥٤٩
سبب عدم تغيّر الأمثال................ ٥٥٠
تحقيق عدم تغيّر الأمثال................ ٥٥٠
لكلّ مَثَلٍ مَضْرِبٌ ومَوْرِدٌ................ ٥٥١
جواب سؤال................ ٥٥٢
تفريع................ ٥٥٣
فصلٌ في تحقيق معنى الاستعارة بالكِناية
والاستعارة التّخييليّة................ ٥٥٤
تفسير الاستعارة بالكِناية والتّخييليّة على رأي
المصنّف................ ٥٥٥
تقسيم التخييليّة إلى قسمين................ ٥٥٨
القسم الأوّل................ ٥٥٨
القسم الثّاني................ ٥٦٦
تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب
الجُمْهُور................ ٥٦٩
مذهب الزمخشريّ................ ٥٧١
رأي عبد القاهر................ ٥٧٨
تعريف الحقيقية اللغويّة................ ٥٨٨
رأي السّكّاكيّ في تفسير الحقيقة، والمَجَاز،
والاستعارة بالكِناية، والتّخييليّة................ ٥٨٨
تعريف المجاز اللُّغويّ................ ٥٩٣
القلب والاضطراب في عبارة «المفتاح»... ٥٩٥
نقد السّكّاكيّ................ ٥٩٦
أيضاً نقد السّكّاكيّ................ ٦٠٠
الدّور في كلام السّكّاكيّ................ ٦٠٢
دفاعٌ عن السّكّاكيّ وردّه................ ٦٠٣
دفاعٌ آخر................ ٦٠٤
حلٌّ للتّفتازانيّ................ ٦٠٦
دفع وهمٍ................ ٦٠٨
دفع وهم آخر................ ٦٠٩
تقسيم المجاز اللُّغويّ إلى الاستعارة
وغيرها................ ٦١٠
تعريف المصرّحة وتقسيمها إلى تحقيقيّة
وتخييليّة واحتماليّة................ ٦٢٤
ثمّ تفسير التحقيقيّة وعدّ التمثيل منها.... ٦٢٤
نقد على عدّ التّمثيل من التّحقيقيّة........ ٦٢٥
جواب النّقد................ ٦٢٦
دليل الجواب................ ٦٢٨
أجوبةٌ أُخرى................ ٦٢٩
تفسير التّخييليّة................ ٦٣٤
عدم التّلازم بين التّخييليّة والمكنّية...... ٦٣٥
كلام المصنّف................ ٦٣٧
انتقادات على تفسير التّخييليّة................ ٦٤٢
النّقد الأوّل................ ٦٤٢
كلام بعضهم في بيان التّعسّف................ ٦٤٣

ردّه ٦٤٣
النّقد الثّاني ٦٤٥
دفاع عن السّكّاكيّ ٦٤٦
ردّ الدّفاع ٦٤٨
النّقد الثّالث ٦٥٠
مقدار الفرق بين التّخييل والتّرشيح ٦٥٢
كلام المصنّف في تأييده ٦٥٣
نتيجة ٦٥٤
نقد بعضهم ٦٥٤
كلام الزّمخشريّ في تأييد النّقد الثّالث ... ٦٥٥
حاصل نقد المصنّف على السّكّاكيّ ٦٥٦
جوابه ٦٥٧
تفسير المكنيّة ٦٥٩
نقد التّفسير ٦٦٢
جواب سؤال مقدّر ٦٦٢
سؤال وجواب ٦٦٤
جواب الشّارح عن النّقد ٦٦٩
دفع التّناقض المتوهّم من كلام السّكّاكيّ . ٦٧٠
السّكّاكيّ أدرج التّبعيّة في التّخييليّة تقليلاً للأقسام ٦٧٤
نقد السّكّاكيّ في سلوكه هذا المسلك ٦٧٦
دفاع عن السّكّاكيّ وردّه ٦٧٩
دفاع بعض آخر عن السّكّاكيّ وردّه ٦٧٩
دفاع ثالث عن السّكّاكيّ وردّه ٦٨٣
شرائط حسن الاستعارة في التّحقيقيّة والتّمثيليّة ٦٨٥
الشّريطة الأُولى ٦٨٧
الشّريطة الثّانية ٦٨٨
الشّريطة الثّالثة ٦٨٩
تفريع على الشّريطة الثّانية ٦٨٩
النّسبة بين التّشبيه، والاستعارة ٦٩١
شرائط الحسن في غير التّحقيقيّة والتّمثيليّة ٦٩٢
نقد ٦٩٣
المجاز في الإعراب أو المجاز الحكمي على رأي السّكّاكيّ ٦٩٣
نقد ٦٩٤
تقسيم المجاز في الإعراب على قسمين .. ٦٩٦
القسم الأوّل ٦٩٧
القسم الثّاني ٦٩٧
كلام عبدالقاهر ٦٩٨
رأي للشّارح ٧٠٠
تعريف القسم الأوّل من المجاز في الإعراب ٧٠٤
نقده ٧٠٦
تعريف القسم الثّاني ٧٠٦
نقده ٧٠٧
تفسير الزّيادة ٧٠٧

السّكّاكيّ يدّعي رأياً انفرد به ٧٠٨
نقد الدّعوى ٧٠٨
الكِناية تعريفها وتقسيم معناها إلى قسمين ٧١١
الفرق بين المجاز والكناية عند المصنّف ٧١٤
الخلاف في المراد من الكناية ٧١٧
الرّأي الأوّل ويختاره التّفتازانيّ ٧١٧
الرأي الثّاني ويردّه ٧١٨
دفع التّناقض عن كلامَي المصنّف ٧٢٠
الفرق بين المجاز والكناية عند السّكّاكيّ ٧٢٢
ردّه ٧٢٢
دفاع عن السّكّاكيّ ٧٢٥
جوابه ٧٢٥
جواب آخر ٧٢٥
نقده ٧٢٦
أقسام الكناية ٧٢٦
القسم الأوّل وتنويعه إلى نوعين ٧٢٧
النوع الأوّل ٧٢٨
النّوع الثّاني ٧٣٠
رأي للسّكّاكيّ ٧٣٣
نقده ٧٣٣
وجه النّقد ٧٣٣
القسم الثّاني ٧٣٤
تقسيم هذا القسم إلى ضربين: قريبة وبعيدة ٧٣٤
تقسيم القريبة إلى قسمين: واضحة وخفيّة ٧٣٤
الواضحة ٧٣٤
كلام المحقّق الرّضيّ ٧٣٦
الخفيّة ٧٤٠
كلام للسّكّاكيّ ٧٤١
نقده ٧٤١
البعيدة ٧٤٢
القسم الثّالث ٧٤٤
احتمال القسم الرّابع للكناية ٧٤٨
تقسيم للكناية ذكره السّكّاكيّ ٧٥٢
كلام للزّمخشريّ ٧٥٤
كلام ابن الأثير ٧٥٤
كلام للسّكّاكيّ ٧٥٨
كلام الشّارح الكازرونيّ في تفسيره ٧٥٨
وردّه ٧٥٩
اتّفاق البلغاء على أنّ المجاز أبلغ من الحقيقة والكناية أبلغ من التّصريح ٧٦٠
اتّفاق البلغاء على أنّ الاستعارة أبلغ من التّشبيه ٧٦٢
كلام عبدالقاهر في سبب الأبلغيّة ٧٦٣
نقد المصنّف له ٧٦٤
نقد الشّارح للمصنّف ٧٦٥

المحتويات

الفنّ الثَّالث: علم البديع ٥

تقسيم المُحَسِّنات........ ٨

المحسّنات المعنويّة........ ٨

الطِّباق ٩

تقسيم الطِّباق ١١

التّدبيج ١١

تدبيج الكناية........ ١٢

تدبيج التّورية ١٤

ملحق الطّباق........ ١٧

المقابلة........ ١٨

تعريفها........ ١٨

معنى التّوافق ١٩

أنواع المقابلة........ ١٩

شرط المقابلة عند السّكّاكيّ........ ٢١

مراعاة النّظير ٢١

تشابه الأطراف........ ٢٧

إيهام التّناسب........ ٢٨

التّفويف ٣٢

الإرصاد........ ٣٥

التّسهيم ٣٥
المشاكلة ٤٢
المزاوجة ٤٥
نقد ٤٩
العكس ٤٩
وجوه العكس ٥١
الأوّل ٥١
الثّاني ٥١
الثّالث ٥٢
الرّابع ٥٢
الرّجوع ٥٣
التّورية ٥٤
التّورية المجرّدة ٥٥
التّورية المرشّحة ٥٥
الاستخدام ٦١
اللّفّ والنّشر ٦٣
نوع آخر من اللّفّ لطيف المسلك تنبّه له الزّمخشريّ ٦٧
كلام صاحب الكشّاف ٦٨
نقد كلامه ٦٨
الجواب عنه ٦٩
جواب آخر ٦٩
نقده ٦٩
الجمع ٧٠
التّفريق ٧٤
التّقسيم ٧٥

الجمع مع التّفريق ٧٩
الجمع مع التّقسيم ٨٠
الجمع مع التّفريق والتّقسيم ٨٣
إشكالات ثلاثة ٨٣
الإشكال الأوّل وجوابه ٨٣
الإشكال الثّاني وجوابه ٨٤
الإشكال الثّالث وجوابه؛ نقد الاستثناء ٨٥
جوابه عن الزّمخشريّ ٨٦
جواب التّفتازاني ٨٧
محلّ الشّاهد ٨٩
إطلاق التّقسيم على قسمين آخرين ٨٩
التّجريد ٩٢
أقسام التّجريد ٩٢
القسم الأوّل ٩٢
القسم الثّاني ٩٢
القسم الثّالث ٩٣
القسم الرّابع ٩٥
القسم الخامس ٩٥
القسم السّادس ٩٨
القسم السّابع ١٠٠
المبالغة ١٠٧
تفسير المبالغة ١٢٠
أقسام المبالغة ١٢١
مبالغة التّبليغ ١٢١
مبالغة الإغراق ١٢٢

مبالغة الغلوّ ١٢٣
أصناف مبالغة الغلوّ ١٢٥
الصّنف الأوّل ١٢٥
الصّنف الثّاني ١٢٦
الصّنف الثّالث ١٢٧
الصّنف الرّابع ١٢٩
المذهب الكلاميّ ١٢٩
ردّ الجاحظ ١٣٠
حسن التّعليل ١٣٣
أقسام حسن التّعليل ١٣٥
القسم الأوّل ١٣٥
القسم الثّاني ١٣٨
القسم الثّالث ١٣٩
القسم الرّابع ١٤٠
ما يلحق بحسن التّعليل ١٤٤
التّفريع ١٤٨
تأكيد المدح بما يشبه الذّمّ ١٥١
تقسيمه إلى قسمين ١٥١
القسم الأوّل ١٥١
القسم الثّاني ١٥٦
أفضليّة القسم الأوّل ١٥٨
الوجوه الثّلاثة في آية ١٥٨
الوجهان الأوّلان فقط في آيةٍ أُخرى ١٥٩
ضرب آخر من تأكيد المدح بما يشبه الذّمّ ١٦٠
الاستدراك في حكم الاستثناء ١٦٠

تأكيد الذّمّ بما يشبه المدح وتقسيمه إلى قسمين ١٦٥
الاستتباع ١٦٦
قول الرّبعيّ في البيت ١٦٨
الإدماج ١٦٩
التّوجيه ١٧٤
الهَزْل ١٧٦
تجاهل العارف ١٧٧
القول بالموجب ١٨٦
الإطّراد ١٩١
المحسّنات اللّفظيّة ١٩٣
الجِناس ١٩٣
تقسيم الجِناس إلى التّامّ وغيره ١٩٤
الجِناس التّامّ متماثل ومستوفى ١٩٥
تقسيم آخر للتّامّ ٢٠٤
سؤال وجواب ٢١٠
الجناس الغير التّامّ وأقسامه ٢١١
الجناس المحرَّف ٢١١
الجناس النّاقص ٢١٤
أقسام الجِناس النّاقص ٢١٤
الجناس المضارع وأقسامه ٢١٩
الجناس اللّاحق وأقسامه ٢٢٣
جناس القلب ٢٢٤
جناس القلب ضربان: قلب الكلّ وقلب البعض ٢٢٤
القلب المجنّح ٢٢٥
الجناس المزدوج ٢٢٥

لواحق الجناس ٢٢٨
جِناس الإشارة ٢٣٤
ردُّ العجز على الصّدر ٢٣٥
السَّجْعُ ٢٦٢
نقد وردّه ٢٦٣
السَّجْعُ المُطَرَّف ٢٦٤
المرصّع ٢٦٤
المتوازي ٢٦٥
شرائط السّجع عند ابن الأثير ٢٦٧
التّشطير ٢٨٠
التّصريع ٢٨٤
تقسيم التّصريع لابن الأثير ٢٨٤
الموازنة ٢٩٥
النّسبة بين السّجع والموازنة ٢٩٦
كلام لابن الأثير ٢٩٦
موازنة المماثلة ٢٩٧
جريان الموازنة في النّظم والنّثر معاً ٢٩٧
القلب البديعي ٣٠١
التّشريع، ويقال له: التّوشيح، وذو القافيتين ٣٠٦
نقد، وجوابه ٣٠٦
تفسير القافية ٣٠٩
لزوم ما لا يلزم ٣١٤
نقد وردّ ٣١٩
أصل الحسن في المحسّنات اللّفظيّة ٣٢١
تشنيع على المتأخّرين ٣٢١

خاتمة في السَّرِقات الشّعريّة وما يتّصِلُ بها ٣٣٧
مواضع لا سَرِقة فيها ٣٣٧
السَّرِقَةُ نوعان ٣٣٨
النّوع الأوّل وضرباه ٣٣٨
الضّرب الأوّل من السَّرِقة ٣٣٩
النّسخ ٣٣٩
المسخ ٣٤٨
أقسامه ٣٤٨
القسم الأوّل ٣٤٩
القسم الثّاني ٣٥٢
قول المصنّف ٣٥٥
نقده ٣٥٥
قول ابن جِنِّيْ ٣٥٥
قول ابن فُوْرَّجة ٣٥٦
القسم الثّالث ٣٥٨
الضّرب الثّاني من السَّرِقَةِ ٣٦٦
السّلخ ٣٦٦
أقسامُ السَّلْخِ ٣٦٦
القسم الأوّل ٣٦٦
القسم الثّاني ٣٧١
القسم الثّالث ٣٧٥
النّوع الثّاني وأنواعه ٣٧٩
النّوع الأوّل منه متشابه المعنيين ٣٧٩
النّوع الثّاني منقول المعنى ٣٨٣
النّوع الثّالث أشمل المعنى ٣٨٨
النّوع الرّابع مقلوب المعنى ٣٩٤

النّوع الخامس ٤٠٠
النّوع السّادس ٤٠٢
توارد الخاطر ٤٠٤
ما يتّصل بالسَّرِقات ٤١٢
الاقتباس ٤١٣
أقسامه ٤١٣
تقسيم آخر ٤١٥
التّضمين ٤١٧
العقد ٤٣١
الحلّ ٤٣٣
التّلميح ٤٣٧
التّلميح إلى القصّة ٤٣٧
التّلميح إلى الشّعر ٤٤٥
التّلميح إلى المَثَل ٤٤٩
نوع آخر من التّلميح ٤٥٤
مواضع ينبغي التأنّق فيها ٤٦٠
الموضع الأوّل ٤٦١
براعة الاستهلال ٤٦٧
الموضع الثّاني ٤٧٢
التّخلّص ٤٧٢
الاقتضاب ٤٧٦
الاقتضاب القريب من التخلّص وفصل الخطاب ٤٨٠
الموضع الثّالث ٤٨٤
حسن المقطع ٤٨٥
المحتويات ٤٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة الفكر
alfeker.net

يا علي يا فاطمة

مقدّمة التَّحقيق

ولمّا أبدع المَرْزبانيّ أبو عبدالله الكاتب والشّاعر الشّيعيّ الإماميّ وَضْعَ علومِ البلاغة، وكتب فيه «المفصّل» في علم البيان والفصاحة، جاء العلماء بعده مُعْجِبِيْنَ بوضعه واختراعه فسَلَك مسلكه غيرُ واحدٍ منهم.

فجاءَ العميديّ من الشّيعة الإماميّة أيضاً بكتاب «تنقيح البلاغة».

وابن ميثم البَحْراني شارح «نهج البلاغة» بكتابي «تجريد البلاغة» و«أُصول البلاغة».

والفاضل المِقْداد بن عبدالله السّيوريّ الحِلّيّ من أساتذة الدُّنْيا بكتاب «تجويد البراعة» وكلّهم من فضلاء الشّيعة الإماميّة.

وجاء العلّامة يحيى بن حمزة بن عليّ بن إبراهيم العلوي اليمانيّ المتوفّى سنة ٧٠٥هـ من فضلاء الشّيعة الزيديّة بكتابي «الطراز» و«الإيجاز».

وجاء الشّيخ الفاضل عبدُالقاهر الجُرْجَانيّ بكتابي «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» وغيرهم بغيرها.

وكانت علوم البلاغة تشهد تطوّراً عالياً من حيث التّرتيب والتّبويب والمصطلحات عبر هذه العصور، وكان المتأخّرون يزيدون ـ على ما ورثوه من المتقدّمين ـ نُكَتاً ولَطائِفَ كان المتقدّمون سبب فتحها عليهم، ويجوّدون التّصنيف والتّبويب حيناً بعد حينٍ ويوماً بعد يومٍ، فكان هذا سبب إقبال متأخّري

المتأخّرين على كتبهم في أندية التعليم والتعلّم مع الاحتفاظ بكتب المتقدّمين كمصادر أصليّة وموادّ جليلة ونفيسة.

ومن المتأخّرين الذين سَعِدُوا بهذا الحَظّ الوافر العلّامة السّكّاكيّ صاحب «مفتاح العلوم» فإنّه لمّا صنّف «المفتاح» في الصَّرْف والنَّحو والبلاغة ورتّبه على ثلاثة أقسام وخصّ القسم الثّالث منه بعلوم البلاغة جاء الخطيب القزوينيّ فاستحسن ترتيبه ولكنّه استدرك عليه التّعقيد والتّطويل فبدأ بتلخيص القسم الثّالث من «المفتاح» واشتهر كتابه بـ«تلخيص المفتاح» مسامحةً حيث إنّه كان تلخيص القسم الثّالث منه في الحقيقة.

وأقبل الطُّلّاب على كتابه إقبالاً عظيماً وأثار ذلك إعجاب المصنّف حتّى وضع على نفس التّرتيب كتاب «الإيضاح» وهو ـ كما نصّ عليه الخطيب في مقدّمته ـ كتاب «الإيضاح لغوامض تلخيص المفتاح» وبمنزلة الشّرح له.

وابتدر العلماء بعد الخطيب إلى شرح «التّلخيص» واحداً بعد واحدٍ ومن شرّاحه العلّامة التّفتازاني الخُراساني فشرحه أوّلاً بالشّرح الكبير الموسوم بـ«الإصباح[1] في شرح تلخيص المفتاح» ولمّا كان مفصّلاً صار «المطوّل» علماً له بالغلبة.

وطلب منه تلامذته أن يلخّصه ويختصره لئلّا يفعل ذلك غيره، فكتب عليه الشّرح الصّغير الموسوم بـ«المصباح في مختصر الإصباح» ولمّا كان مجملاً قصير الذّيل صار «المختصر» علماً له بالغلبة أيضاً.

---

(١) قال في مقدّمة الشّرح الصّغير المعروف بالمختصر: «قد شرحتُ فيما مضى «تلخيص المفتاح» وأغنيته بالإصباح عن المصباح» وهو يريد بالإصباح الشّرح الكبير وبالمصباح الشّرح الصغير، وفيه من لطف الاستعارة ما لا يخفى.

وأقبل الفضلاءُ ـ أربابُ الهِمَم العالية ـ على «المطوّل» درساً وتدريساً وشرحاً وتعليقاً، وأوّل من علّق عليه الشّريف الجُرجاني عليّ بن محمّد الحسينيّ المتوفّى سنة ٨١٦ هـ.

وعلّق عليه أيضاً عبدالحكيم بن شمس الدّين الهندي السيالكوتي المتوفّى سنة ١٠٦٠ هـ.

ومن المعلّقين عليه: بدر الدّين حسن بن محمّد شاه بن حمزة الحنفيّ الرّومي المعروف بالفناريّ ولد ببلد الرّوم سنة ٨٤٠هـ وتوفّي ببيروت سنة ٨٨٦هـ.

وعلاء الدّين البسطاميّ، والشيخِ بهاء الدّين العامليّ.

وشرح شواهده الشّيخ الجليل حسين بن شِهاب الدّين الشّامي العاملي[١] وسمّاه «عقود الدُّرَر في حلّ أبيات المطوّل والمختصر».

وأيضاً شرح شواهده الأديب الفاضل كمال الدّين محمّد بن محمّد الفَسَويّ الشّيرازيّ صاحب «شرح الشّافية» المشهور وفرغ منه في شهر شعبان سنة ألف وستٍّ وتسعين من الهجرة، وهو من أجود شروح شواهده على الإطلاق، ومنه نسخةٌ كاملةٌ في مكتبة العتبة المشرّفة الرّضويّة رقمها: ٤٠٥٧.

وشرحه جماعة من المعاصرين ـ شَكَرَ اللهُ مساعِيَهم الجميلةَ ـ منهم:

المرحوم الشّيخ موسى العالميّ الباميانيّ المتوفّى يوم التّاسع من صفر سنة ١٣٩٠هـ بالنّجف الأشرف، وأسماه بـ«المفصّل» وكان حكيماً أُصوليّاً بالاستحقاق، ولم يكن يعرف من الأدب شيئاً على الإطلاق.

ومنهم: الفاضل المواطن العلّامة الشّيخ محمّد علي الغزنويّ المعروف بالمدرّس الأفغاني ـ رحمه الله ـ المتوفّى يوم الأربعاء الحادي والعشرين من

---

(١) يوجد ترجمته في كتاب الغدير ١١: ٢٩٩.

ذي الحجّة سنة ١٤٠٦هـ وسمّى شرحه بـ«المدرّس الأفضل». وقد كان مدرّساً فاضلاً ولم يكن أديباً كاملاً، إذ كان في العروض والقافية والقريض والأشعار راجلاً، وعن معرفة الاشتقاق واللغة والإنشاء والتّراجم والأمثال عاطلاً، وعن الأنس بغير النّحو والبلاغة غافلاً، وعن تاريخ الأدب ومحاسن الشّعر ودواوين العرب مائلاً.

ومن أجود شروح الكتاب بالفارسيّة هو شرح أُستاذنا العلّامة الأديب، واللوذعيّ اللبيب، الحجّة الهاشمي الخُراساني ـ أدام الله أيّامه ـ وفيه النّكت الموروثة عن الأستاذ الأكبر، والعَلَم المفرد، مدار فلك الأدب والبلاغة وشمس سماء النُّكَتِ والبراعة، الصَّيرفيّ النّاقد الخبير، والأديب الكامل الشّهير، المدرّس الباهر الماهر، وقريع كلّ كاتبٍ وشاعر، أستاذ أساتذة الآفاق، وأديب الأدباء على الإطلاق، العلّامة ـ بكلّ ما للكلمة من معنىً ـ الشّيخ محمّد تقيّ الأديب النّيسابوريّ ـ رحمه الله ـ وهو كان جوهر العلم وحقيقة الأدب وله حقّ عظيمٌ على كلّ المتأدّبين في قُطْر خراسان، وغيرها. وهذا الرّجل لم يقدّروا له مقامه وجهوده المثمرة مع أنّهم أقاموا حفلات تأبينيّةً لجماعاتٍ من المعاصرين لا يبلغ علم جميعهم عُشْر مِعْشَار علمه ولم يقدّموا للمعاهد الدينيّة أيّ خدمةٍ بل كانوا كلاًّ على الإمام المنتظر ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ.

وها أنا أُقَدِّمُ شرحي على هذا الكتاب حسبما يتطلّبه العصر، وفيه بإذن الله ـ تعالى ـ ما لا يوجد في جميع الشّروح المتقدّمة عليه ـ قديماً وحديثاً ـ وعليك بالاختبار بدلاً عن الإنكار، وأصلحتُ به أخطاءاً كبيرة كانت مقبولة طَوَالَ الأعوام، وأدرجتُ فيه نُكَتاً ولطائِفَ لم تَجُدْ بها الأيّام، وحقّقتُ الكتاب على ثلاث نُسخ مخطوطةٍ من مخطوطات مكتبة المشهد الرّضويّ الشّريف، ولعلّها أقدمُ نُسَخ الكتاب في العالم كلّه.

١ ـ نسخة سنة ٨٤٩ هـ كتبه عبد الله بن محمّد بن مسعود الحافظ الملقّب بنور الإصبهاني في أواخر شهر جمادى الأخرى من سنة تسع وأربعين وثمانمائة وهي كتبت بعد وفاة الشّارح التّفتازانيّ بسبع وخمسين سنةً.

٢ ـ نسخة سنة ٩٢٨ هـ وهي نسخة قديمة أيضاً كتبها سليمان بن إبراهيم بن أبي الخير سنة ثمان وعشرين وتسعمائة.

٣ ـ نسخة سنة ٩٨٧ هـ وهي نسخة جميلة كتبها حبيب الله بن حسن بن محمّد الزّوري وفرغ من كتابتها يوم الاثنين التاسع عشر من شهر رمضان المبارك سنة سبع وثمانين وتسعمائة.

واستفدت من «شرح المفتاح» للقطب الشّيرازي المتوفّى سنة ٧١٠ هـ وهي مخطوطة مكتبة المشهد الرّضوي برقم ١٤٠٠٦.

و«شرح المفتاح» للشارح التّفتازاني المتوفّى سنة ٧٩٢هـ وهي مخطوطة فيها برقم ٩٦٢٧.

وشرح المفتاح للشريف الجرجاني المتوفّى سنة ٨١٦ هـ وهي مخطوطة فيها برقم ٤٠٦٢ كتب سنة ٨٣٠ هـ.

و«مفاتيح الفتوح في شرح التّبيان» لعليّ بن عيسى البياني تلميذ الطّيّبي وهي مخطوطة فيها برقم ٦٣٠٨.

وكما علّقه وشرحه جماعة فقد قرّظه آخرون ومن هؤلاء ابن بشارة الغرويّ النَّجَفيّ من شُعَراء الغدير حيث قال:

إنّ المطوّل بحر فاض ساحله ... فلا يُحِيْطُ به وصفي وإنجازي

فرقان أهل المعاني في بلاغته ... وفي الدّلائل منه أيّ إعجاز[1]

---

(١) الغدير ١١ : ٣٨٢.

وقال الفاضل الرّوميّ نقلاً عن بعضهم:

ما صنّف النّاس في علم وما جمعوا ... مثل المطوّل في ضبط وإيجاز
لو ادّعى قصبات السّبق صاحبه ... كفى له آيةً دلّت بإعجاز(١)

وقال الأُستاذ الأكبر، أديب الأُدباء الشَّيخ محمّد تقي الأديب النَّيْسابوريّ:

وما رأى الشَّمْسُ في الآفاق مذ طلعَتْ ... مثل المطوّل في تِبْيان إعجازِ
كم نكتةٍ لكلام الله ما عُلِمَتْ ... إلّا بخدمة إيضاحٍ وإيجازِ

السكّاكيّ

هو سِراج الدّين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمّد بن عليّ الخَوْارَزْمِيّ المعروف بالسكّاكي ولد بخوارزم في الثّاني من جمادى الأُولى من سنة ٥٥٥هـ وتوفّي بها سنة ٦٢٦هـ.

وبَرَعَ في الفنون والآداب من اللغة والنَّحْو والصَّرْف والبلاغة والشّعر، قال ابن خَلْدُون عند ذكر علم البيان:

ثمّ لم تزل مسائل الفنّ تكمل شيئاً فشيئاً، إلى أن مخض السكّاكيّ زُبْدَتَه، وهذّب مسائله ورتّب أبوابه وألّف كتابه المسمّى بـ«المفتاح» في النّحو والتّصريف والبيان، فجعل هذا الفنّ من بعض أجزائه، وأخذ المتأخّرون من كتابه ولخّصوا منه أُمّهاتٍ هي المتداولة لهذا العهد كما فعله السكّاكي في كتاب «البيان» وابن مالك في كتاب «المصباح» وجلال الدّين القزوينيّ في كتاب «الإيضاح» و«التلخيص» وهو أصغر حجماً من «الإيضاح» والعِناية به لهذا العهد عند أهل المشرق في الشّرح والتّعليم منه أكثر من غيره(٢).

---

(١) حاشية الرّوميّ: ٣.

(٢) المقدّمة: ١٠٦٦ ـ ١٠٦٧.

قال في مقدّمة «المفتاح»: ورأيتُ أذكياء أهل زماني الفاضلين، الكاملي الفضل، قد طال إلحاحهم عليّ في أن أُصنّف لهم مختصراً يُحْظِيهم بأوفر حظٍّ منه، وأن يكون أُسلوبه أقرب أُسلوب من فهم كلّ ذكيّ، صنّفت هذا وضمنت لمن أتقنه أن ينفتح عليه جميع المطالب العلميّة وسمّيته «مفتاح العلوم» وجعلتُ هذا الكتاب ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: في علم الصَّرْف.

والقسم الثّاني: في علم النَّحو.

والقسم الثّالث: في علمي المعاني والبيان.

وقال بعضهم في مدح كتابه:

سِراج المعالي يوسف بن محمّد ... بمفتاحه قد حَلَّ كُلَّ مُعَقَّدِ
وأعجز بالإيجاز في سحر لفظه ... فكاد به يُسْبَى النُّهَى وكَأَنْ قَدِ
فلم يُرَ في كُتْبِ الأوائل مِثْلُهُ ... وإن لم تصدّقْني به فتفقّدِ

جلال الدّين القزوينيّ

هو الخطيب قاضي قُضَاة الإقليمين ـ مصر والشّام ـ جلال الدّين أبو المعالي أبو عبدالله محمّد بن عبدالرّحمن بن عمر بن أحمد القزويني الأصل، الدمشقيّ الدّار، ولد بالمَوْصِل في شعبان من سنة ٦٦٦هـ وتوفّي بدِمَشْق في ١٥ جمادى الأُولى من سنة ٧٣٩هـ.

اشتغل بأنواع العلوم حتّى تصدّر للتدريس منذ سنة ٦٩٣هـ وتولّى الخِطابة في الجامع الأمويّ سنة ٧٠٦هـ وتولّى القضاء بعد ذلك في الشّام ومصر، وكان كثير التردّد بين دِمَشْقَ والشّام، واعتنى بعلوم البلاغة وترأّس فيها في عصره واقتدى بالسكّاكي في شرح العلوم وتفصيلها وكان معجباً به، واشتهر بكتابيه:

أ ـ «تلخيص المفتاح» الذي لخّصه من القسم الثّالث من «مفتاح العلوم» حذف منه الحشو والتّطويل، وأوضح منه الغامض والمشكل، وزاد فيه الشّواهد والفوائد.

ب ـ «الإيضاح» الذي هو في الحقيقة إيضاح «التلخيص» وهو بمنزلة الشّرح له ـ كما نصّ عليه في مقدّمة «الإيضاح».

التّفتازاني

سعد الدّين مسعود بن عمر بن عبدالله التَّفتازاني، الأشعري الأُصول، والشافعيّ الفروع، ولد في «نساء» خُراسان سنة ٧٢٢هـ أو ٧١٢هـ ـ كما نقل عن مجموعة موثوق بها ـ ونشأ بها، ثمّ رحَل إلى «جُرْجانيّة خَوْارَزْم» لتحصيل العلوم الدينيّة وبَرَع هناك.

ولَقِيَ الشّدائد والمكاره، إذ صادف أيّام حجّاج السّنة والجماعة الثّاني، وهو السفّاك المُجْرِم الحَرامي «تَمُوْر لنگ» ـ لعنه الله بعدد الحَجَر والمَدَر ـ فابتلي بنَفْي البلد، والتّنقّل من مكان إلى آخر كما يذكره في مقدّمة «الإصباح» ـ المعروف بالمطوّل ـ ولكن بليّة هذا المولود من الزّنا عمّت أهالي «خراسان» عن بَكْرَةِ أبيهم، وارتكب في حقّهم من الجرائم ما يَخْجَلُ من ذكره القلم.

ومن أساتذته القاضي عَضُدُ الدّين صاحب «المواقف» في الكلام وقُطْبُ الدّين الرازيّ صاحب الكتب المنطقيّة النّافعة.

ومن كتبه: «تهذيب المنطق والكلام» و«المقاصد» وشرحه و«شرح الشمسيّة» و«شرح تصريف الزَّنْجانيّ» و«شرح التّلخيص» الكبير والصّغير وغير ذلك.

قال ابن خَلّدون في مقدّمة تاريخه الأَمَوي:

ولقد وقفتُ بـ«مصر» على تآليف متعدّدة لرجل من عُظَماء «هراة» عن بلاد

«خُراسان» اشتهر بسعد الدين التّفتازاني، منها في علم الكلام وأُصول الفقه والبيان، تشهد بأنّ له ملكةً راسخةً في هذه العلوم، وفي أثنائها ما يدلّ على أنّ له اطّلاعاً على العلوم الحِكْمِيّة وقدماً عالياً في سائر الفنون العقليّة اهـ.

توفّي يوم السّبت ثاني المحرّم من سنة ٧٩٢هـ بـ«سمرقند» ونقل جُثْمانه إلى «سَرَخْس» ودفن هناك.

ونقل عن التّفتازاني أنّه قال: قد فَرَغْتُ من تأليف «شرح التّصريف» للزّنجانيّ سنة ٧٢٨هـ وأنا ابن ستّ عشرة سنة. ومن «شرح التّلخيص» سنة ٧٤٨هـ، ومن «شرح الشمسيّة» في جُمادَى الآخرة سنة ٧٥٢هـ، ومن اختصار «شرح التّلخيص» المعروف بالمختصر في سنة ٧٥٦هـ في «غجدوان»، ومن «شرح التّنقيح» في ذي القعدة سنة ٧٥٨هـ، ومن «شرح العقائد» في شعبان سنة ٧٦٨هـ، ومن «حاشية المختصر» للعَضُدِيّ في ذي الحجّة سنة ٧٧٠هـ، ومن «مقاصد الكلام» وشرحه في ذي القعدة سنة ٧٨٤هـ في محروسة «سمرقند».

و«حاشية الكشّاف» لم يتمّه بل كان مشغولاً بدرسه وكتابته في بلدة «هَراة» فوافاه الأَجَلُ المحتوم.

واضع علوم البلاغة

أوّل من وضعها وأسّسها وصنّف فيها هو الإمام أبو عبدالله محمّد بن عِمْران بن موسى بن سعيد بن عبدالله المَرْزبانيّ الخُراسانيّ البغداديّ من الشّيعة الإماميّة، صنّف فيها كتابه المسمّى بـ«المفصّل» في علم البيان والفصاحة.

قال ابن النَّديم في «الفهرست»: وهو نحو ثلاثمائة ورقة[1].

(١) الفهرست: ١٩٢.

كسب رذيلة بصرف فضيلة:

لقد اكتسب جلال الدّين السيوطي رذيلة بصرف فضيلة الوضع والإبداع عن الشّيخ المرزباني أبي عبدالله الخُراساني الشّيعيّ ونسبتها إلى الشّيخ عبدالقاهر الجُرْجاني حيث قال في كتاب «الأوائل»: أوّل من صنّف فيه عبدالقاهر الجُرْجاني.

وأنت خبير بأنّ أبا عبدالله المرزباني ولد في جمادى الآخرة من سنة ٢٩٧هـ وتوفّي يوم الجمعة ثاني شوّال من سنة ٣٧٨هـ، وقيل: ٣٨٤هـ، وأنّ عبدالقاهر الجرجاني توفّي سنة ٤٧١هـ أي: توفّي بعده بثلاث وتسعين سنة أو سبع وثمانين سنة.

تشيّع المرزباني:

لقد نصّ على تشيّعه غيرُ واحدٍ من أعلام الجُمْهُور؛ قال اليافعيّ في «مرآة الجنان» عند ترجمة المرزباني: أخذ عن ابن دريد وابن الأنباري العلوم الأدبيّة، قال: وهو صاحب التّصانيف المشهورة والمجاميع الغريبة، ورواية الأدب، وصاحب التّأليفات الكثيرة، ثِقَةٌ في الحديث، قائل بمذهب التشيّع، وشعره قليل لكنّه من الجيّد اهـ[(١)].

وقال ابن خلّكان: كان ثِقَةً في الحديث ومائلاً إلى التّشيّع في المذهب[(٢)].

وأيضاً تقدّم على الشّيخ عبدالقاهر في ذلك من الشّيعة محمّد بن أحمد الوزير بن محمّد الوزير أبو سعيد العميديّ المتوفّى سنة ٤٢٣هـ صنّف كتابه ـ «تنقيح البلاغة» ـ كما في «كشف الظّنون»[(٣)] ذكره ابن بابويه في فهرست أسماء المصنّفين من الشّيعة الإماميّة. وذكره ياقوت الحموي البغداديّ وقال: نحويّ، لغويّ، أديب، مصنّف. وقال: وصنّف «تنقيح البلاغة» وكتاب «العروض والقوافي» وغير ذلك. توفّي

---

(١) مرآة الجنان ٣: ١٠١.

(٢) وفيات الأعيان ٤: ٣٥٤ـ٣٥٦.

(٣) كشف الظنون ١: ٤٩٩.

سنة ٤٢٣هـ كما نصّ عليه العلّامة الصّدر في كتاب «الشّيعة وفنون الإسلام»[١].

نموذج من كتب الشّيعة في علم المعاني والبيان

وبعد «المفصّل» و«التّنقيح» ألّفوا في البلاغة كتباً وأجادوا ومن جملتها هي:

١ ـ «تجريد البلاغة» صنّفه المحقّق البحراني ميثم بن عليّ بن ميثم المعاصر للسكّاكي صاحب «المفتاح». وأيضاً له مختصر آخر اسمه «أُصول البلاغة».

٢ ـ «تجويد البراعة» في شرح «تجريد البلاغة» صنّفه فقيه الشّيعة وأديبهم الفاضل المقداد الحلّي بن عبدالله السّيوري صاحب «التّنقيح الرائع» في شرح «المختصر النّافع» عن كتاب «الشرائع».

٣ ـ «شرح المفتاح» صنّفه حُسام الدّين المؤذني سنة ٧٤٢هـ بـ«جرجانيّة خوارزم» وقد ذكره في «كشف الظّنون»[٢] لكن لم يعرف عصره لأنّه لم يترجم إلّا في كتب أصحابنا.

٤ ـ «شرح المفتاح»، ألّفه عماد الدّين يحيى بن أحمد الكاشي.

٥ ـ «شرح المفتاح» صنعه قُطْب الدّين محمّد بن محمّد الرازيّ أبو جعفر البويهيّ من أولاد ابن بابويه الرَّازيّ، وتوفّي سنة ٧٦٦هـ.

٦ ـ «الرَّوْضُ الزّاهر في أدب الكاتب والشّاعر» صنعتُهُ أخيراً، وهو يفوق الكُتُبَ المتقدّمة عليه، من حيث التّرتيب والتّبويب، والأمثلة والشّواهد، والنُّكَت واللطائف، وأحدثتُ به تطوّراً محسوساً في علوم البلاغة ـ بإذن الله ومنّه ـ.

خراسان المعظّمة

محمّد زكي الجعفريّ الأديب الدَّرّه صوفيّ

٦ ذو القعدة ١٤٣٤هـ

---

(١) ١٣٧.

(٢) كشف الظّنون ٢: ١٧٦٣.

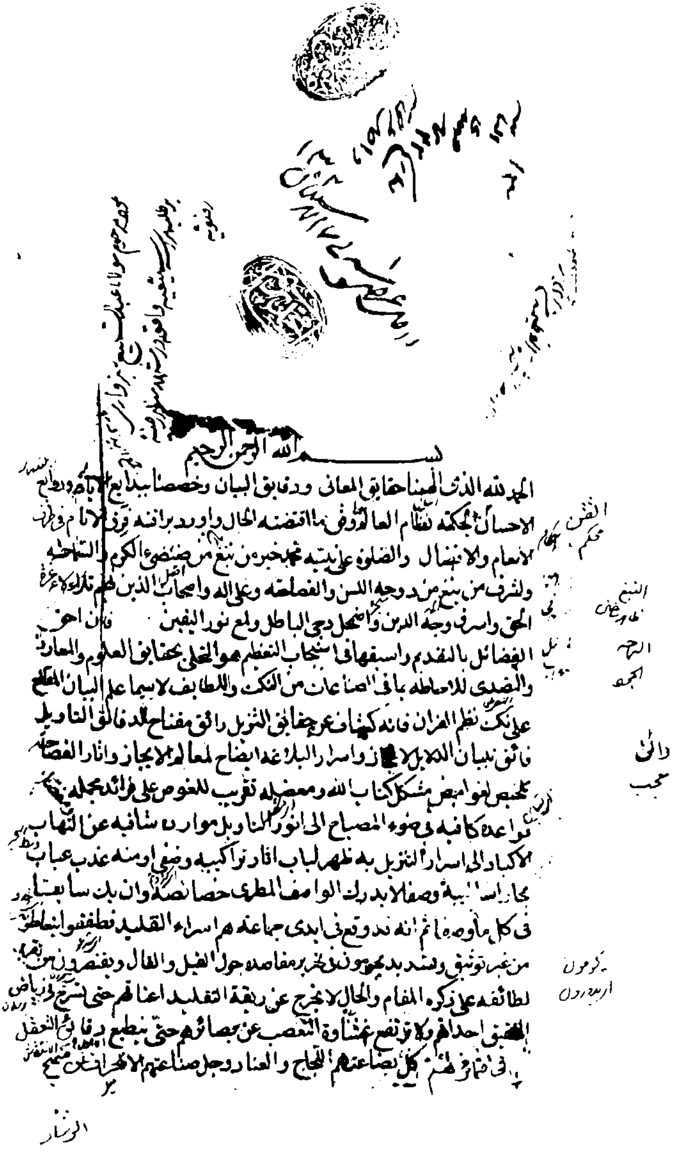

الصفحة الأولى من النّسخة الأولى

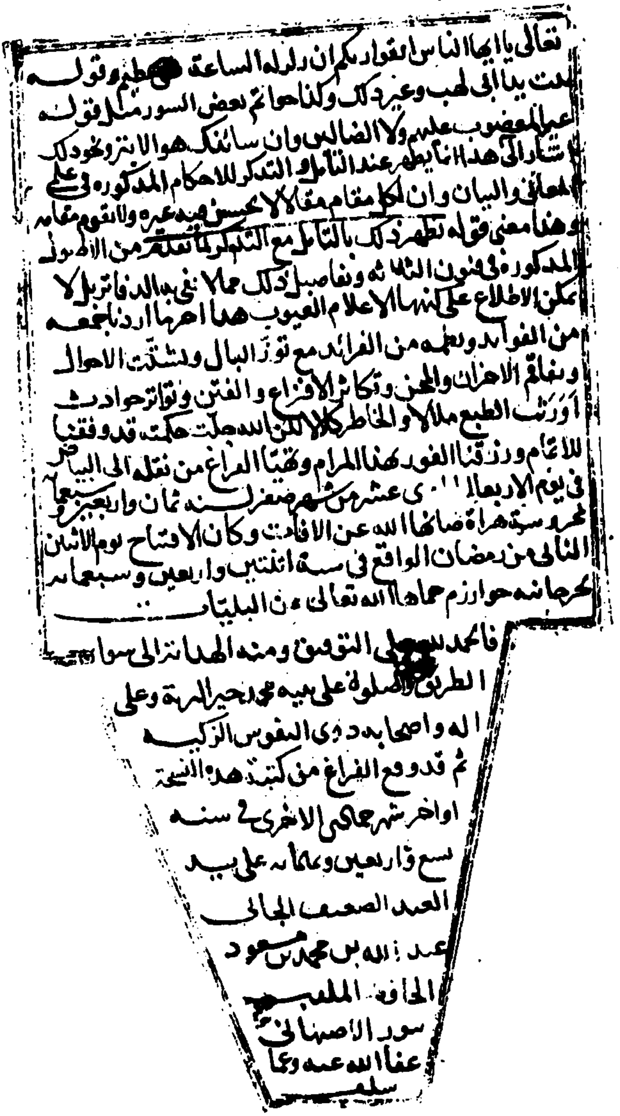
تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله
تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله
غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك
اشار الى هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة في علم
المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه
وهذا معنى قوله تظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تعلم من الاصول
المذكورة في فنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا يفي بها الدفاتر بل لا
يمكن الاطلاع على كنهها الا علام الغيوب هذا اخر ما اردنا جمعه
من الفوائد ونظمه من الفرائد مع توزع البال وتشتت الاحوال
وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث
اورثت الطبع ملالا والخاطر كلالا لكن الله جلت حكمته قد وفقنا
للاتمام ورزقنا الفوز بهذا المرام ووقع الفراغ من نقله الى البياض
في يوم الاربعاء [illegible] عشر من شهر صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة
بمحروسة هراة صانها الله عن الافات وكان الافتتاح يوم الاثنين
الثاني من رمضان الواقع في سنة اثنتين واربعين وسبعمائة
بجرجانية خوارزم حماها الله تعالى عن البليات
فالحمد لله على التوفيق ومنه الهداية الى سواء
الطريق والصلوة على نبيه محمد خير البرية وعلى
اله واصحابه ذوي النفوس الزكية
ثم قد وقع الفراغ من كتبة هذه النسخة
اواخر شهر جمادى الاخرى في سنة
تسع واربعين وسبعمائة على يد
العبد الضعيف الجاني
عبد الله بن محمد بن مسعود
الحافظ الملقب [illegible]
[illegible] الاصفهاني
عفا الله عنه وعما
سلف

الصفحة الأخيرة من النّسخة الأولى

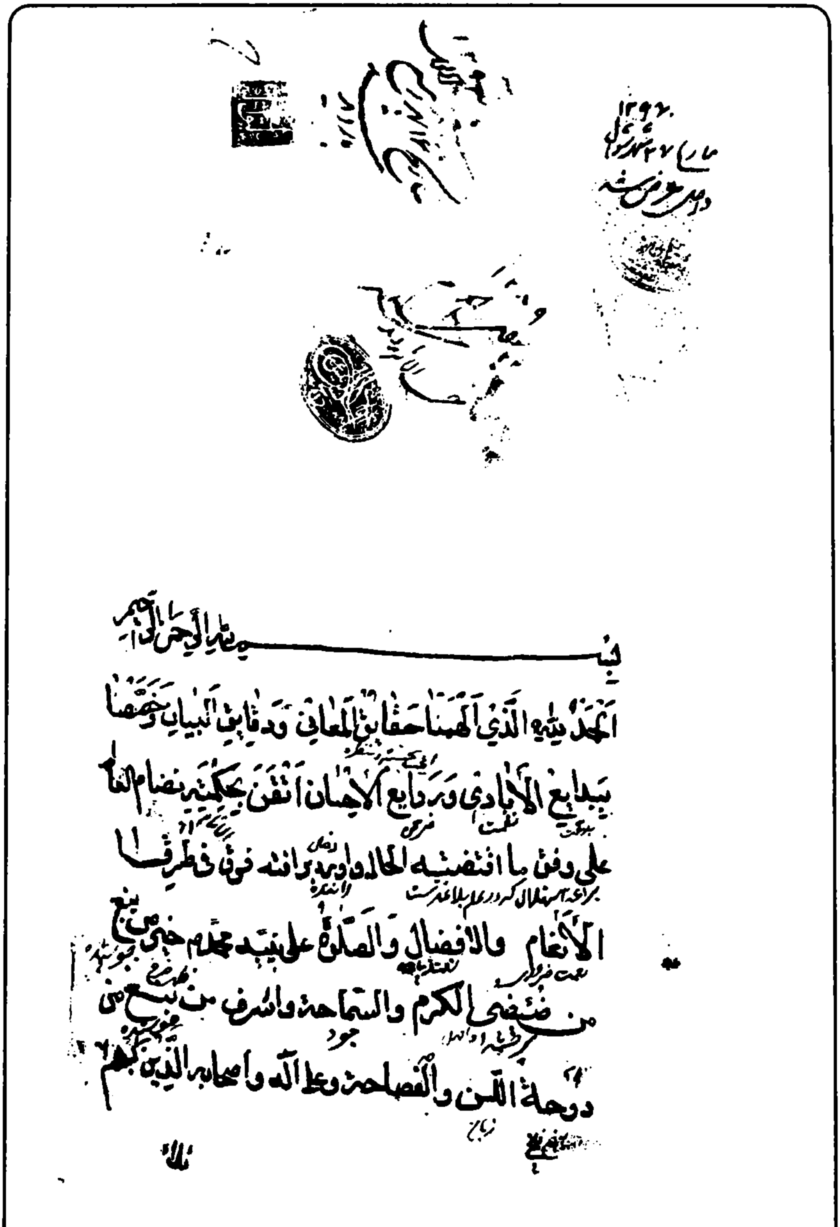
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصّنا
ببدائع الأيادي وروائع الإحسان أتقن بحكمته نظام العالم
على وفق ما اقتضته [illegible] وأودع برأفته فوق [illegible]
الأنام والإفضال والصلاة على نبيه محمد خير من بُعث
من مُضر الكرم والسماحة وأشرف من نبع من
دوحة اللسن والفصاحة وعلى آله وأصحابه الذين بهم

الصفحة الأولى من النّسخة الثّانية

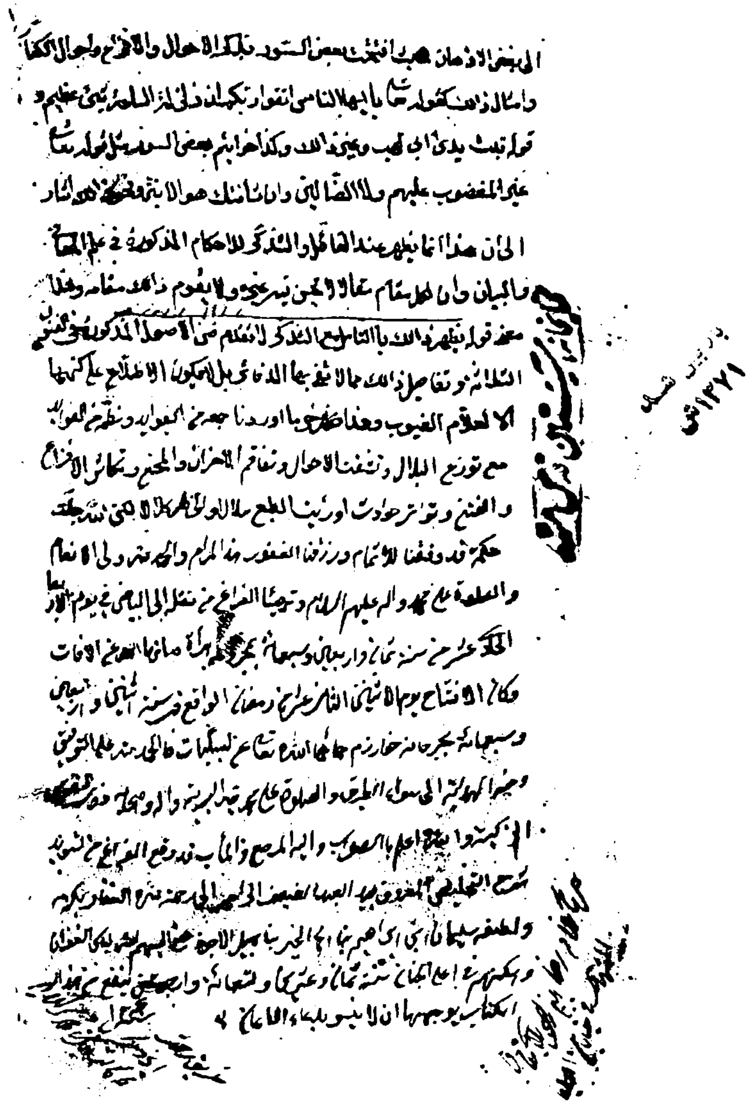

الصفحة الأخيرة من النّسخة الثّانية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اطلعنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصصنا ببدائع الآيات ذوي

الإحسان أتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال وأورد

من الأنام في طرق الإنعام والإفضال والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من

الكرم والسماحة وأشرف من نبع من دوحة اللسن والفصاحة وعلى آله وأصحابه

الذين بهم تلألأ غرة الحق وأشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل و لمع

نور اليقين وبعد فإن أحق الفضائل بالتقديم وأسبقها في استيجاب التعظيم

هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف والتصدي لإحاطة دقائق الصناعات من

النكت واللطائف لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فإنه كشاف

عن حقائق التنزيل مفتاح لدقائق التأويل فائق ببيان لدلائل الإعجاز

وأسرار البلاغة إيضاح لمعالم الإيجاز والفصاحة تلخيص لغوامض مشكل

كتاب الله ومعضلة [illegible] على فوائد مجمله ومفصله قواعده كما فيه

الصفحة الأولى من النسخة الثالثة

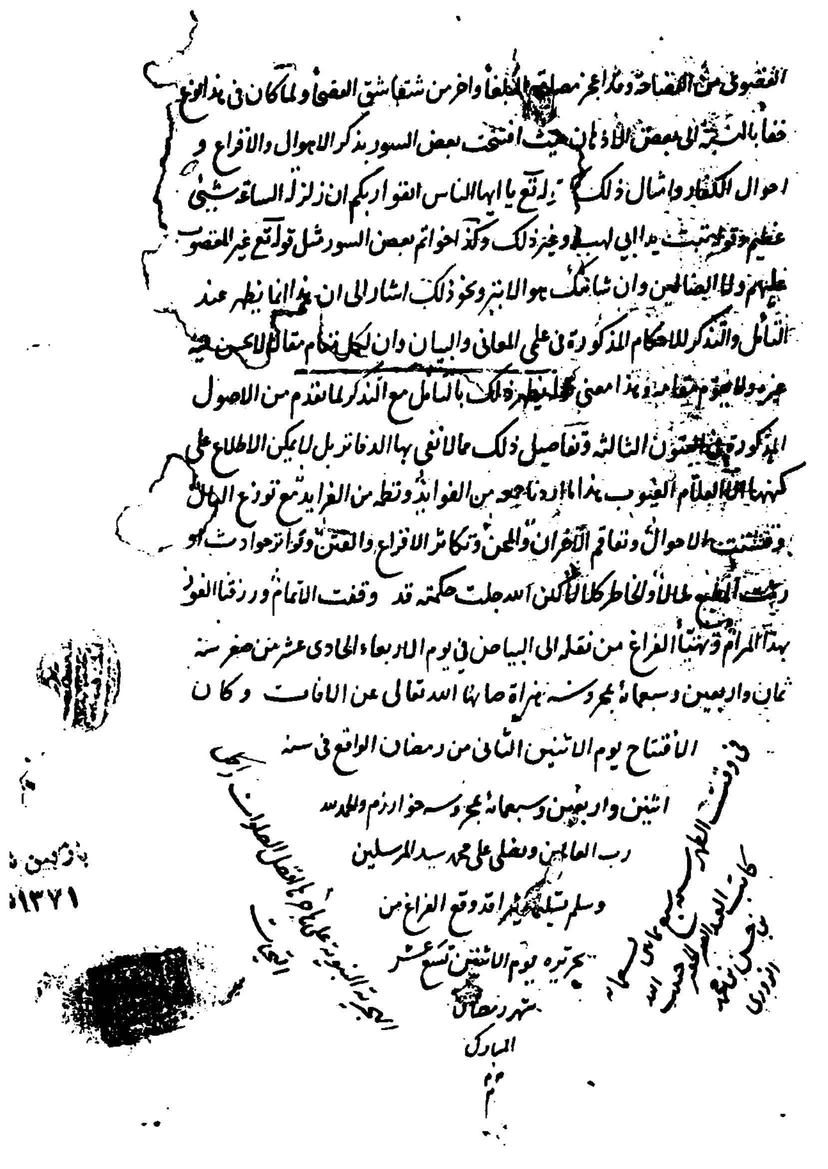
الفقيهون من الفصاحة ومدارج مصابيح البلغاء واخر من شقاشق الفقهاء ولما كان في هذا النوع
خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتح بعض السور بذكر الاهوال والافزاع و
احوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء
عظيم وقوله تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا اختتام بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند
التامل والتذكر للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه
غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله فليظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول
المذكورة في الفنون الثالثة وتفاصيل ذلك مما لا تفي بها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على
كنهها الا لعلام الغيوب هذا ما اردنا جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد مع توزع البال
وتشتت الاحوال وتراكم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث لو
رميت الطبع لما اولى الخاطر كلا لا لكن الله جلت حكمته قد وفقت الاتمام ورزقنا الفوز
بهذا المرام وتهيأ الفراغ من نقله الى البياض في يوم الاربعاء الحادي عشر من صفر سنة
ثمان واربعين وسبعمائة بهراة صانها الله تعالى عن الافات وكان
الافتتاح يوم الاثنين الثاني من رمضان الواقع في سنة
اثنين واربعين وسبعمائة بخوارزم والحمد لله
رب العالمين وصلى على محمد سيد المرسلين
وسلم تسليما كثيرا وقد وقع الفراغ من
تحريره يوم الاثنين تسع عشر
شهر رمضان
المبارك

الصفحة الأخيرة من النّسخة الثّالثة

[خطبة الشّارح التّفتازاني]

بسم اللّه الرّحمٰنِ الرّحيم

بسم الله الرّحمن الرّحيم : نحمدك اللّهمّ يا مَنْ أَلْهَمَ المعاني ، وأبدَعَ البيان * ووضع المباني ، وأنعم باللّسان * أَسْنَدَ إليه مُسْنَدُ الخيرات بالإسناد الصّحيح * وقُصِرَ عليه متعلّقات الفعل بالإيجاد الصّريح * والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على حقيقة الخلق محمّد المبعوث إلى العالمين بشيراً ونذيراً * وداعياً إلى الفوز والمجاز من المهالك بإذنه وسراجاً منيراً * وعلى آله الطّيّبين الأبرار * المُصْطَفَيْنَ الأخيار * أصحاب الصّدق والأمانة * وأرباب الوَرَعِ والدّيانة * أنشأ القرآن في حقّهم أوجز الجُمَل * وأطنب في فضلهم أقوى الأدلّة والعِلَل * والعن اللّهمّ المتسقّفين الخوارج الأوائل * والمتّبعين لهم من الأسافل والأراذل * فإنّهم انفصلوا عن طاعة الرّحمان * واتّصلوا بطاعة الشّيطان * ففَصَلُوا الأُمَّة * ووَصَلُوا الغُمّة * اللّهمّ العنهم بعدد الحَصَى والحجر * وكثرة التّراب والمَدَر * .

أمّا بعد فيقول المُفْتَقِرُ إلى ربّ العالمين * المُكْتَحِلُ مَحَاجِرَهُ بتُراب نِعال عليٍّ أميرالمؤمنين وأولاده المعصومين ـ عليهم صلوات الله الملك المبين ـ * أبو القاسم محمّد بن عليٍّ الزّكيّ الجعفريّ الأديب الدُّرّه صُوفيّ ـ عفا الله عن ماضيه ووفّقه لمراضيه ـ :

لمّا رأيت شرح التّفتازانيّ الكبير المشار إليه بـ«الإصباح» من أجود شروح التّلخيص في التّفصيل والتّحقيق والإيضاح ، وأغلق الكتب عباراتٍ ، وأكثرها اشتمالاً على إشارات ، ورأيت رغبة الأذكياء فيه زائدة ، ومن بين كُتب الفنّ رسالة رائدة ، **أردت** شرحه من جديد ، وتوضيح مشكلاته باهتمام مزيد ، وذلك أنّ الأفاضل من المتقدّمين ، حاولوا الكشف عن رموزه للمتأخّرين ، وأرادوا بذلك خدمة القرآن المبين ، وبيان نكت إعجازه للمتأمّلين ، جزاهم الله عن أهل العلم خير جزاء المحسنين ، ولكن كلّهم أخذوا جانباً

⇐

الحَمْدُ لِلّه الّذي ألهَمَنا(١) ....

⇐ وتركوا جانباً، فما رأيتُنِيْ عن شرح جديد مُجَانباً، إذ كان شرح كتابٍ في البلاغة يتطلّب خبيراً بالنّحو والتّصريف، بصيراً بالاشتقاق واللُّغة، عريفاً في العروض والقوافي، أنيساً بالقريض والأمثال والأشعار، حاذقاً في التّاريخ والتّراجم والأخبار، أميناً في نقل القصص والآثار، مُلِمّاً بالإنشاء والكتابة، محيطاً بالخطّ والبلاغة، متدرّباً في أسلوب كلام العرب، ومتمرّساً في جميع فنون الأدب، وسمّيتُهُ بـ«الإفصاح» عن رموز «الإصباح» وأغنيتُك ـ بِمَنّ الله ـ عن جميع الشّروح والحواشي، وكشفتُ لك عن الرّموز والغواشي، وفككتُ لك المشكلات والأقفال، وأتحفتُكَ بعيون الأشعار والتّراجم والأمثال، وراجعت المصادر والأصول، وأمعنتُ في تصحيح المتن والشّرح بما يحيّر الألباب والعقول، وألْفَتُّ الأنظارَ إلى ما في زواياهما من الخمول، ونبّهت على الأخطاء الّتي كانت طَوَال الأيّام والأعوام عند أرباب الشّروح والحواشي بمكان من القُبُول، وإن كنت في ريب ممّا وصفتُ، أو شكٍّ ممّا أخبرتُ فعليك بالاختبار، ولا تبتدر بالإنكار، وستجد فيه ـ بإذن الله ـ من عيون النُّكت واللّطائف، وجواهر الفوائد والمعارف، ما لا تجد شيئاً منها في كلّ ما كتب على هذا الكتاب إلى يومنا هذا ـ مع كثرتها ـ.

وإيّاك أن ترى حسناتٍ فتخفيها، وتظنّ سيئةً فتبديها، فإنّ ذلك كاشف عن الحسد، وفِرَّ منه فِرارك من الأَسَد، ولا تظنّ ما قلت في وصف كتابي تزكيةً للنّفس، فإنّ التّزكية لا تليق بمن كان ابن يوم أمْس ولكن احمله على عَرْضِ الفنّ والتّحديث عن نعمة الرّبّ، ولا يميّز بينهما كلّ من هَبَّ ودبّ، ولا تغفل عن قوله ـ جلّ وعلا ـ: ﴿ **وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ** ﴾ [الضّحى: ١١]، وقوله ـ علت كلمته ـ حكايةً عن يوسف ـ عليه السّلام ـ: ﴿ **قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ** ﴾ [يوسف: ٥٥]، وبين التّزكية والتّحديث مسافة مابين الثّريا والثّرى، ولا يذهب بك الظنّ مظنّه يا تُرَى. وما توفيقي إلّا بالله عليه توكّلت وإليه أُنيب.

(١) **قوله: «ألهمنا»**. الإلهام في اللغة: الإعلام، وفي الاصطلاح: إلقاء الخير في قلب الغير بلا استفاضة فكريّة، والمراد به هاهنا هو المعنى اللغوي ـ كما نصّ عليه الفاضل الرّوميّ ـ.

حقائقَ المعاني(١) ودقائق البيان * وخَصَّصَنا ببدائع الأيادي وروائع الإحسان(٢) *

---

(١) **قوله: «حقائق المعاني»**. المراد بها مسائل الفنّ الأوّل، وبدقائق البيان مسائل الفنّ الثاني، من «دقّ الشّيء» صار دقيقاً، أي: غامضاً.

وفي الكلام إشارة إلى أنّ العلم هو المعاني والبيان، لا علم المعاني وعلم البيان، وأوضحنا ذلك في تعريف الصَّرْف من حاشية «شرح النِّظَام».

ثمّ وجه تخصيص الدّقائق بالبيان هو أنّ في البيان زيادة اعتبار ليست في المعاني وأنّه منه بمنزلة المركّب من المفرد، فكان أحقّ باسم الدقّة منه.

ويحتمل أن يراد بحقائق المعاني الأُمور الثّابتة أو المثبتة التي هي الصّور الذّهنيّه مطلقاً من «حقّ الشيء» لو حقّقته، وبالبيان ما به يظهر تلك الصور وهو المنطق الفصيح المعرب عمّا في الضّمير فإنّ «البيان» في الأصل مصدر «بان الشيء» أي: ظهر، ولهذا أفرده، مع أنّ إضافة «الدّقائق» إليه بيانيّة، ثمّ جعل اسماً لما به يتبيّن.

وعلى هذا الاحتمال يكون حقائق المعاني إشارة إلى استفاضته من الله ـ تعالى ـ وإلهام «دقائق البيان» إلى إفاضته للطالبين. ويكون فيه براعة الاستهلال لكون الابتداء مناسباً للمقصود.

(٢) **قوله: «وخصّصنا ببدائع الأيادي وروائع الإحسان»**. إشارة إلى ذكر البديع ـ كما لا يخفى ـ وكلام الفاضل الرّوميّ في توجيه عدم ذكر البديع غفلة منه.

ثمّ الأصل في لفظ «التخصيص» و«الخصوص» وفروعهما أن يستعمل بإدخال الباء على المقصور عليه ـ أعني: ما له الخاصّة ـ مثل: «خُصَّ المالُ بزيد» أي: المال له دون غيره، لكنّ الشّائع في الاستعمال إدخالها على المقصور ـ أعني الخاصّة ـ وهو المراد هاهنا ـ كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ**﴾ [البقرة: ١٠٥]، الآية.

وهذا إمّا بناء على تضمين معنى التمييز والإفراد، أو على جعل التخصيص مجازاً عن التّمييز مشهوراً في العرف.

والفرق بينهما أنّ اللفظ في الثّاني لم يرد به إلّا المعنى الواحد.

وأمّا في صورة التضمين فهو مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الآخر مراد بلفظ

⇐

أتقن بحِكْمته نِظام العالَم(١) على وَفْق مقتضى الحال • وأوْرَدَ بِرَأْفَتِهِ فِرَقَ

⇐ آخر محذوف دلّ عليه بذكر ما هو من متعلّقاته كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز.

«البدائع» جمع «بديعة» بمعنى غريبة. و«الأيادي» جمع «الأيدي» وهي جمع «اليد» وهو العضو المخصوص يستعمل في النّعمة مجازاً مرسلاً من قبيل إطلاق اسم ما هو بمنزلة العلّة الفاعليّة أو الصوريّة على المعلول.

وقيل: مشترك بينهما.

وقيل: إنّ اليد بمعنى الجارحة ـ يجمع على «الأيدي» وبمعنى النّعمة على «الأيادي» فرقاً بينهما. ورُدّ بأنّ أصله: «يَدَيٌ» ولمّا كان على وزن «فَعَل» لم يجمع على «أفاعل».

وقال أبو عمرو بن العَلاء ـ رضوان الله عليه ـ: الشّائع استعمال «الأيادي» في النّعم و«الأيدي» في الأعضاء. وقال الأخفش: قد يعكس.

و **«الرّوائع»** جمع «رائع» إجراءً له مجرى الأسماء. قال الفاضل الرّوميّ: قد ذكر الأُدباء أنّ «فاعلاً» صفةً إذا كان في غير ذوي العقول يجمع على «فواعل» إلّا ثلاثة أحرف جاءت نوادر، وهي: «فارس» و«فوارس» و«هالك» و«هوالك» و«ناكس» و«نواكس» فإنّها للعقلاء جمعت هذا الجمع.

والإضافة في الموضعين بيانيّة بمعنى «من» كما في: «جَرْد قطيفة» وإفراد «الإحسان» رعاية للسّجع، مع وقوع المصدر على القليل والكثير.

(١) **قوله: «أتقن بحكمته نظام العالم»**. الإتقان: الإحكام، و«الحكمة» العلم بالأشياء على ما هي عليه في نفس الأمر، والعمل على وَفْق الصّواب، والباء سببيّة، و«النِّظام» في الأصل ما ينظم به اللؤلؤ، والمراد به هاهنا ما ينتظم به أُمور العالم. و«الوَفْق» بفتح الواو من الموافقة و«الحال» هو الأمر والشّأن أو الحاضر من الزّمان، واللّام فيه يغني غناء الإضافة أو عوض عن المضاف إليه ـ على اختلاف الرأيين ـ قاله ابن هشام في أواخر «المغني».

وجملة «أتقن بحكمته» استئنافيّة بيانيّة جواب عن سؤال نشأ من الجملة السابقة كأنّه قيل: لم ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان؟ وترك العطف لكونها كالمتّصلة بما قبلها، ففصلت فصل الجواب عن السّؤال.

الأنام(١) في طُرُق الإنعام والإفضال *

والصّلاة على نبيّه(٢) محمّد(٣) خير مَنْ نَبَعَ(٤) من ضِئْضِئِ الكرم والسّماحة *

---

(١) **قوله: «أورد برأفته فرق الأنام»**. الورود: الإشراف على الشّيء سواء دخله أو لم يدخل، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣]، أي: أشرف على البئر ولم يدخل فيه. وقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١].

«الرأفة» أشدّ الرّحمة ـ على ما في الصّحاح ـ وقال القفّال: «الرأفة» مبالغة في رحمة مخصوصة وفي دفع المكروه وإزالة الضرّ.

«فرق» جمع: فرقة وهي الجماعة. و«الأنام» اسم جمع ومعناه: ما على ظهر الأرض من جميع الخلق ـ كما نقل عن الليث بن المظفّر اللغوي ـ.

و«الإفضال» الإحسان.

وإضافة «الطّرق» إلى «الإنعام» من قبيل إضافة المشبّه به إلى المشبّه مثل «لجين الماء».

وقال الفاضل: يحتمل أن يكون لامية تشبيهاً له بالفضائل المشتمل على الطّرق.

(٢) **قوله: «نبيّه»**. إن كان النّبيّ فعيلاً بمعنى الفاعل فهو من النّبْأ ـ بسكون الباء ـ وهو الإخبار، يقال: «نبأ» و«أنبأ» و«نبّأ» أي: أخبر وجمعه: «نُبَئَاء» مثل «شهداء» كما في قول الشاعر:

* يا خاتم النُّبَئَاء إنّك مرسل *

ويجمع أيضاً على «أنبياء» وتصغيره «نُبَيٌّ» و«نُبَيْءٌ».

وإن كان بمعنى المفعول فهو من «النَّبْوَة» بمعنى الرِّفْعَة والنّبيّ رفيع المرتبة أي: مرفوعها، ومنه يقال: تنبّأ فلان إذا ارتفع وعلا وهو معنى لقب المتنبّي شاعر الشيعة المشهور، لأنّه برز على أقرانه وارتفع حتّى قال:

الخيل والليل والبيداء تعرفني ... السيف والرّمح والقرطاس والقَلَمُ

أنا الذي نظر الأعمى الى أدبي ... وأسمعت كلماتي من به صَمَمُ

(٣) **قوله: «محمّد»**. عطف بيان للنبيّ لا صفة له لأنّ العلم يقع موصوفاً لا صفة، ويجوز البدليّة أيضاً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ [مريم: ٢].

(٤) **قوله: «خير من نبع»**. صفة «محمّد» لا النّبيّ وإلّا لقدّم على عطف البيان كما هو القانون.

⇐

وأشرف مَنْ نَبَغَ(١) من دَوْحَة اللَّسَن والفَصاحة •
وعلى آله وأصحابه الّذين بهم تلألأ(٢) غُرَّةُ الحقّ وأشرق وجه الدّين •

⇐ والنّبوع ـ بالعين المهملة ـ: الخروج من نبع الماء، ينبع ـ بالحركات الثلاث في عين المضارع ـ نبوعاً.

و«الضِنْضِئ» ـ وزان «زِبْرِج» ـ الأصل وروي «الضُؤْضُؤ» ـ وزان «بُرْثُن» ـ و«الضِنْضِيْئ» وزان «قنديل» أيضاً.

«الكرم» إيثار الغير بالخير، ويرادفه «السّماحة» وجوّز البعض أن يراد بأحدهما الملكة وبالآخر الآثار، أو بالأوّل الجِبِلّي وبالآخر الكسبي. وهذا إشارة إلى إبراهيم الخليل ـ عليه السّلام ـ لأنّه كان كثير الضّيف والقِرَى وهو من أجداد رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ.

(١) **قوله: «نبغ»**. من النّبوغ ـ بالغين المعجمة ـ الظّهور، و«الدَّوْحة» الشّجرة العظيمة من أيّ شجر كان، والجمع: دوح. و«اللَّسَن» مصدر «لَسِنَ» وزان «تَعِبَ» يقال: لسِنَ، لَسَناً فهو: لَسِنٌ، وهذا إشارة إلى إسماعيل ذبيح الله ـ عليه السّلام ـ لأنّه أوّل من نطق بالعربيّة المحضة بقدرة الله ـ تبارك وتعالى ـ.

(٢) **قوله: «تلألأ»**. أي: لمع، و«الغُرَّة» بياض في جَبْهة الفَرَس فوق الدّرهم ثمّ استعير لكلّ واضح معروف.

«الحقّ» صفة مشبّهة وهو كلّ كلام أو اعتقادٍ طابقه الواقع. و«الصّدق» على ذلك أيضاً، لكن إذا نسب إلى الواقع بالطّبق.

ووجه تخصيص الحقّ بهذا الاعتبار هو أنّ الواقع أمر ثابت حقّه أن ينسب إليه الشّيء بالطّبق وعدمه، فإذا عكس فقد بولغ في ثبوت ذلك الشّيء بجعله أصلاً في التّحقيق، فكان أولى باسم الحقّ الذي هو بمعنى الثّابت.

وأمّا تخصيص الصّدق بالاعتبار الثّاني فلأنّ المنظور أوّلاً في هذا الاعتبار الحكم الذي يتّصف بالمعنى الأصلي للصدق وهو الإنباء عن الشيء على ما هو عليه، كذا ذكر الفرق بينهما الفاضل الرّوميّ.

ثمّ لا يخفى ما في الكلام من الاستعارة المكنية والتخييليّة والتّرشيح حيث شبّه دين ⇐

واضمحلّ(١) دُجَى الباطل ولَمَعَ نورُ اليقين.

أمّا بَعْدُ: فإنّ أحقّ(٢) الفضائل بالتّقديم * وأسبقها في استيجاب التّعظيم * هو التحلّي بحقائق العلوم والمعارف(٣) * والتصدّي للإحاطة بما في الصِّناعة(٤) من

⇐ الإسلام بمطية توصل راكبها إلى المرام، وأثبت له لازم المشبّه به ـ أعني الغُرّة ـ وذكر مع هذا اللّازم ما يناسبه وهو «التلألؤ» ففيه كناية وتخييل وترشيح.

«الإشراق»: الإضاءة. «الدّين» الإسلام والمتديّن له بالحقيقة أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ وأتباعهم فقط.

(١) **قوله: «واضمحلّ»**. الإضمحلال: الزّوال «الدُّجَى» جمع «دُجْيَة» وهي الظُّلْمة. «الباطل» خلاف الحقّ والمراد به الكفر المشبّه بالليل، وكان المنافقون من أصحاب النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ يتديّنون به، وكلّ من خالف عليّاً ـ عليه السّلام ـ بوجهٍ من الوجوه فهو منافق وفي الدَّرْك الأسفل من النّار، بنصّ الكتاب والسنّة، لأنّه ـ صلّى الله عليه وآله ـ قال في عليّ ـ عليه السّلام ـ: «لا يحبّك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق».

«اللَّمَعان» البريق. و«النّور» كيفيّة ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها، و«الضِّياء» أقوى منه وأتمّ ولذلك قال ـ تعالى ـ: ﴿ **هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُوراً** ﴾. وقيل: «الضّياء» ضَوْء ذاتي و«النّور» ضَوْء عارضيّ. وقيل: النّور أقوى من الضِّياء على الإطلاق بدليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ** ﴾ ولكن أهل العلم أوّلوه بالمنوِّر.

«اليقين» العلم بزوال الشكّ ولهذا لا يوصف به الله ـ جلّ جلاله ـ.

(٢) **قوله: «أحقّ»**. بمعنى «أليق» والاستيجاب: الاستحقاق، والتحلّي: التزيّن والاتّصاف.

(٣) **قوله: «العلوم والمعارف»**. التّصديقات والتصوّر، أو إدراك الكليّات والجزئيّات، أو إدراك المركّبات والبسائط، أو العطف تفسيريّ. و«التصدّي» التعرّض للشيء بالإقبال عليه.

(٤) **قوله: «الصِّناعة»**. ـ بالكسر ـ اسم المصدر، من «صنع، يصنع، صُنْعاً» الباب منع، والمصدر بضمّ فسكون. وقال المحشّي: الصِّناعة علم يتعلّق بكيفيّه العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل ألبتّة أم لا.

النُّكَت[١] واللطائف * لاسيّما علم البيان[٢] * المُطْلِع[٣] على نُكَت نظم القرآن[٤] *

---

(١) **قوله: «النُّكت»**. جمع النُّكْتَة وهي الدقيقة سمّيت بذلك لتأثيرها في النّفوس من «نكت في الأرض» إذا ضرب فأثّر فيها بقضيب أو نحوه. ويقال لها: اللطيفة إذا كان تأثيرها في النّفس بحيث يورث نوعاً من الانبساط.

(٢) **قوله: «لاسيّما»**. قال ثعلب: ومن استعمله على خلاف ما جاء في قوله:

* ولاسيّما يوم بدارة جُلْجُل *

فهو مخطئ اهـ. فتشديد يائه ودخول «لا» عليه ودخول الواو على «لا» واجب، والواو الدّاخل عليها اعتراضيّة ـ كما نصّ عليه الرّضي ـ وقيل: حاليّة، وقيل: عاطفة.

و«لا» فيه نافية للجنس «سي» اسم بمنزلة «مثل» وزناً ومعنىً، عينه في الأصل واو، وهو لفيف مقرون، وهي عند الفارسيّ نصب على الحال، فإذا قيل: «قاموا لاسيّما زيد» فالنّاصب «قام».

وعند غيره هو اسم لـ«لا» التبرئة.

ويجوز في الاسم الذي بعدها الجرّ والرفع مطلقاً، والنصب أيضاً إذا كان نكرةً.

والجرّ أرجحها وهو على الإضافة وما زائدة بينهما.

والرّفع على أنّه خبر لمضمر محذوف، و«ما» موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة وعلى الوجهين ففتحة «سيّ» إعراب لأنّه مضاف.

والنّصب على التّمييز كما يقع التّمييز بعد «مثل» في: ﴿**وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً**﴾ [الكهف: ١٠٩]، الآية ... و«ما» كافّة عن الإضافة والفتحة بناء مثلها في «لا رجل».

وأمّا انتصاب المعرفة نحو: ولاسيّما زيداً فمنعه الجمهور وقال ابن الدّهّان: لا أعرف له وجهاً. ووجّه بعضهم بأنّ «ما» كافّة، وأنّ «لاسيّما» نزلت منزلة «إلّا» في الاستثناء. ورُدّ بأنّ المستثنى مخرج وما بعدها داخل من باب أولى. وأُجيب بأنّه مخرج ممّا أفهمه الكلام السّابق من مساواته لما قبلها، فيكون منقطعاً.

(٣) **قوله: «المُطْلِع»**. من أَطْلَعَهُ على الأمر: أعلمه به.

(٤) **قوله: «نظم القرآن»**. وهو تأليف كلماته مترتّبة المعاني، متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل.

فإنّه كشّاف(١) عن حقائق التّنزيل رائق(٢) • مفتاح لدقائق التّأويل(٣) فائق(٤) • تبيان(٥) لدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة • إيضاح لِمَعالم(٦) الإيجاز وآثار الفصاحة • تلخيص لغوامض مشكلات كتاب الله(٧) ـ تعالى ـ ومُعْضَله • تقريب

---

(١) **قوله: «فإنّه كشّاف»**. يحتمل أن يكون تفصيلاً لقوله «المطلع» وأن يكون تعليلاً وعلى كلٍّ فالجملة استئناف بيانيّ.

(٢) **قوله: «رائق»**. معجب وهو صفة «كشّاف».

(٣) **قوله: «التأويل»**. قيل: بيان معاني القرآن إن كان بالنّقل عن النّبيّ وآله ـ صلّى الله عليه وعليهم ـ فهو تفسير ـ مقلوب التّسفير وهو الكشف ـ وإن كان بحسب قواعد العربيّة فهو تأويل. وقال الكواشي والرّازي والشّارح في «حاشية الكشّاف»:

التأويل: ما يتعلّق بالدّراية والتّفسير بالرّواية.

وقيل: التّفسير بيان ما يحتمله اللفظ احتمالاً ظاهراً، والتّأويل بيان ما يحتمله احتمالاً باطناً وبهذا يظهر إضافة الدّقائق إلى التّأويل.

وقيل: التّأويل بيان أحد محتملات اللفظ والتّفسير بيان مراد المتكلّم، فالأوّل يتعلّق بالدِّراية ولهذا أضاف إليه «الدّقائق» والثّاني بالرِّواية.

(٤) **قوله: «فائق»**. عال.

(٥) **قوله: «تبيان»**. ـ بالكسر ـ مصدر «بيّن» ولم يجيء بالكسر من المصادر إلّا «تبيان» و«تلقاء» كما فصّلناه في حاشية «شرح النِّظَام».

والفرق بين «البيان» و«التِّبيان» أنّ «التِّبيان» بيان مع دليل وبرهان، وذلك مبنيّ على أنّ زيادة اللفظ لزيادة المعنى.

واختار صيغ المصدر في هذا الموضع وما بعده إشارةً إلى أسماء الكتب المصنّفة في العربيّة ومبالغةً في الصّفة كما في «رجل عدل».

(٦) **قوله: «المعالم»**. جمع «معلم» وهو الموضع الذي ينصب فيه العلامة.

(٧) **قوله: «غوامض مشكلات كتاب الله»**. إضافة المشكل إلى الكتاب من قبيل إضافة الصّفة إلى الموصوف، أي: كتاب الله ـ تعالى ـ المشكل، وفي إضافة الغوامض إلى المشكل تنبيه ⇐

للغوص[١] على فرائد[٢] مُجْمَله ومُفَصَّله ٭ قواعده كافية في ضوء المِصْباح إلى أنوار التّأويل[٣]٭ موارده شافية عن التهاب الأكباد إلى أسرار التّنزيل[٤]٭ به ظهر لُباب آثار تراكيبه وضفا[٥]٭ ومنه عَذُبَ[٦] عُباب[٧] بِحار أساليبه[٨] وصَفَا[٩].

لا يُدْرِكُ الواصِفُ المُطْرِي خَصَائِصَهُ   وَإنْ يَكُنْ سَابِقاً فِي كُلِّ مَا وَصَـفا[١٠]

⇐ على المبالغة في الإشكال، و«المعضل» من «أعضل الأمر» إذا كان مغلقاً أو «أعضلني فلان» أعياني، يتعدّى ولا يتعدّى.

(١) **قوله: «الغوص»**. وإنّما عدّاه بـ«على» لتضمّنه معنى الإطلاع.

(٢) **قوله: «الفرائد»**. جمع «فريدة» وهي الدّرّة الكبيرة، وفي تشبيه الإطلاع على ما في كتاب الله ـ من الأسرار والدّقائق ـ باستخراج الدرّ من قعر البحر، استصعاب له.

(٣) **قوله: «إلى أنوار التأويل»**. متعلّق بـ«ضوء المصباح»، لما فيه من معنى التأدّي والإفضاء، وجعل طريق الوصول إلى أنوار التّأويل مظلماً محتاجاً إلى مصباح مضيء يهتدي به إليها مناسب لإضافة الدّقائق إليه في السَّابق ـ لإشعار الدّقّة بالخَفاء.

(٤) **قوله: «أسرار التنزيل»**. متعلّق بالالتهاب لتضمينه معنى الاشتياق.

(٥) **قوله: «ضفا»**. أي: كثر وتمّ من «ضفا، يضفو، ضَفْواً وضُفُوّاً».

(٦) **قوله: «عذب»**. طاب.

(٧) **قوله: «العباب»**. ـ بالضمّ ـ مُعْظَمُ الماء وعباب البحر وسطه.

(٨) **قوله: «أساليب التنزيل»**. أنواعه مثل المحكم والمفسّر والنّصّ والظّاهر، والخفيّ والمشكل والمجمل والمتشابه وغيرها. و«بحار أساليبه» مثل «لجين الماء».

(٩) **قوله: «صفا»**. من «صفا، يصفو، صُفُوّاً» و«صفاءً» خلاف الكدر، والحصر المستفاد من تقديم الظَّرْف في الفِقْرَتين إضافيّ بالقياس إلى سائر العلوم.

(١٠) البيت لأبي الفتح عليّ بن محمّد بن الحسين بن يوسف بن محمّد البُسْتي نسبةً إلى «بُسْت» بين «هَراة» و«غَزْنة»، كان مولده في نحو سنة ٣٣٠هـ وكان كاتباً لدى «بايتوز» والي «بُسْت» ثمّ لمّا استولى سُبُكْتُكِين على «بُست» سنة ٣٦٦هـ دخل البُستيّ في خدمته ثمّ انتقل ⇐

ثـمّ إنّـه قـد وقـع[١] في أيـدي جَـماعة هـم أُسَراء التّـقليد[٢]* فَـطفِقُوْا[٣]

⇐ إلى خدمة محمود الغزنويّ ـ لعنه الله ـ. وتوفّي سنة ٤٠١هـ في بخارى.

والبيت من البحر البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المشابه له وهو من جملة قصيدة يمدح بها الخلف بن أحمد السِّجِسْتاني وهي:

مَنْ كان يبغي علوّ الذّكر والشَّرَفا ... أو يبتغي عطف دهرٍ قد نبا وجفا
أو كان يأمل عند الله منزلة ... تُنِيْلُهُ قُرَبَ الأبرار والزّلَفا
أو كان يَطْلُبُ ديناً يستقيم به ... ولا يرى عِوَجاً فيه ولا جَنَفا
أو كان ينشد ممّا فاته خَلَفاً ... فليخدم الملك العدل الرّضيّ خَلَفا
الوارث العدل والعَلْيَاءَ من سَلَفٍ ... حَثَوْا بعَلْيَائهم في وجهِ مَنْ سَلَفا
المؤثر القصد في أنحاء سؤدده ... فإن أراد عطاءً آثر السَّرَفا
إذا التوى عنقٌ ولّى حكومته ... سيفاً إذا ما اقتضى حقّاً له انتصفا
وإن بدا كَلَفٌ في وجه مكرُمَةٍ ... جلا بلا كُلَفٍ عن وجهه الكَلَفا
رمناه يصرف عمّن يستجير به ... صَرْفَ الزّمان إذا ما نابَهُ صَرَفا
إذا اقشعرّ زمان من جدوبته ... أغنى الورى وكفى جود له وَكَفا
بسخطه يدع الأفلاك خائفةً ... والشّمس حائرةً والبدر منكسفا
يرى التوقّف في يومي وَغَى ونَدَى ... وَصْماً، فإن عَنَّ رأي مشكل وَقَفا
للّه نصل ضئيل في أنامله ... أعاد حظّي سميناً بعد ما نحفا
يهين أمواله كي يستفيد بها ... عزّاً يؤثّل في أعقابه الشَّرَفا
والمرءُ للّوم في أحواله هدف ... إن لم يكن ماله من دونه هَدَفا
لا يلحق الواصف المُطْرِي معانيه ... وإن يكن سابقاً في كلّ ما وَصَفا

(١) **قوله: «ثمّ إنّه قد وقع»**. من عطف القصّة على القصّة والمعطوف عليه مجموع الجملة، وذكر الأيدي تنبيه على أنّه لم يصل إلى قلوبهم.

(٢) **قوله: «التقليد»**. اعتقاد جازم غير ثابت.

(٣) **قوله: «طفق»**. من أفعال المقاربة، ويجوز في عين ماضيه الكسر والفتح وكذا في المضارع، والمصدر «الطَّفَق» و«الطُّفُوق» كما في شرح الرّضي ـ رضوان الله عليه ـ.

يتعاطَوْنه(١) من غير توثيق(٢) وتسديد * يحومون(٣) في تحرير(٤) مقاصده(٥) حَول القِيْل والقَال(٦)* ويقتصرون من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال * لا تَخْرُجُ عن رِبْقَة التّقليد(٧) أعناقهم * حتّى تَسْرَحَ(٨) في رِياض(٩) التَّحقيق أحداقُهُم(١٠)*

---

(١) **قوله: «التعاطي»**. التناول، أي: الأخذ باليد، فهو مناسب لقوله: «في أيدي جماعة» وفيه تأكيد لإهانتهم ـ كما نصّ عليه الفاضل الرّوميّ ـ.

(٢) **قوله: «التوثيق»**. الإحكام، و«التسديد» التوفيق للسَّداد وهو الاستقامة والصّواب من القول والعمل، والجملة تفصيل لحديث الوقوع في أيدي جماعة هم أُسَراء التّقليد، والفاء تفصيليّة مثلها في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ﴾ [هود: ٤٥]، الآية...

(٣) **قوله: «يحومون»**. أي يدورون، وترك العطف لأنّه خبر بعد خبر لطفق، أو صفة لجماعة أو استئناف بيانيّ كأنّه قيل: كيف يتعاطونه من غير توثيق، فأجاب به.

(٤) **قوله: «التّحرير»**. وهو بيان المعنى بالكتابة كما أنّ التّقرير بيانه بالعبارة.

(٥) **قوله: «مقاصد الفنّ»**. أُصوله وقواعده.

(٦) **قوله: «القيل والقال»**. اسمان بمعنى القول، وعن الفرّاء: أنّهما فعلان استعملا استعمال الأسماء، وتركا على ما كان عليه من البناء، وقال صدر الأفاضل في «ضِرام السّقط»: القال: الابتداء، والقيل الجواب.

ومعنى دورانهم حول القيل والقال: نقلهم الأقوال المختلفة من دون الاهتداء إلى تحقيق المرام.

(٧) **قوله: «ربقة التقليد»**. مثل «لجين الماء» أو مكنية وتخييليّة بأنْ يشبّه التّقليد بشخصٍ له ربقة يشدّ بها بهيمة.

(٨) **قوله: «تسرح»**. أي: ترعى وتلتذّ.

(٩) **قوله: «الرياض»**. جمع روضة وأصله: «رِواض» قلبت الواو ياءً لكسرة ما قبلها، و«رياض التّحقيق» مثل «لجين الماء».

(١٠) **قوله: «الأحداق»**. جمع حدقة وهي السّواد الأعظم للعين.

ولا ترتفع غِشَاوة[١] التعصّب عن بصائرهم[٢]* حتّى تنطبع[٣] دقائق التعقّل في ضمائرهم* كُلُّ بِضاعتهم اللَجاج والعِناد[٤]* وجُلّ صِناعتهم الانحراف عن مَنْهَج الرَّشَاد[٥]* فهيهات[٦] التنبّه للرَّمْزة[٧] الدقيقة الشّان * أو التفطّن للَمْحة الخفيّة المكان[٨].

وإنّي بعد ما قَضَيْتُ عن بعض الفنون وَطَري * وأجَلْتُ[٩] في مستودعات

---

(١) **قوله: «غشاوة»**. ـ بالحركات الثّلاث في الغين المعجمة ـ الغِطاء.

(٢) **قوله: «البصائر»**. جمع البصيرة وهي في القلب بمنزلة البصر في العين. وقال معاوية بن أبي سفيان ـ لعنة الله عليهما ـ لعقيل بن أبي طالب ـ سلام الله عليهما ـ حينما قَدِمَ المدينة: كيف رأيت عليّاً وأصحابه؟ قال: كأنّه رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وأصحابه، قال: فأنا؟ قال: فكأنّك أبو سفيان وأصحابه، فقال له: أنت ضرير، قال: هو أولى أن لا أراك، قال: أنتم تصابون في أبصاركم، قال وأنتم تصابون في بصائركم، ثمّ قال لأهل الشّام: هذا ابن أخي أبي لهب، فقال: هذا ابن أخي أم جميل حمّالة الحطب، فقال: يا عقيل أين تراهما؟ قال إذا دخلت النّار فانظر على يسارك تراه مفترشاً عمّتك حمّالة الحطب فانظر أيّهما أسوأ النّاكح أم المنكوح؟ فقال: واحدٌ بواحدة والبادي أظلم.

(٣) **قوله: «الانطباع»**. الانتقاش. **«الضّمير»** القلب.

(٤) **قوله: «اللَجاج»**. التّمادي في الخصومة. **«العِناد»** المكابرة.

(٥) **قوله: «جُلُّ الشيء»**. مُعْظَمُه و**«الصِناعة»** الحرفة. **«المنهج»** الطَّريق الواضح.

(٦) **قوله: «هيهات»**. اسم فعل ويجوز في آخره الفتح والكسر والضمّ كلّها بتنوين وبلا تنوين، يستعمل مكرّراً ومفرداً، جمعهما قول الشّاعر:

فهيهات هيهات العقيق وأهله وهيهات خِلّ بالعقيق مواصل

(٧) **قوله: «الرّمزة»**. الإشارة بالحاجب.

(٨) **قوله: «اللمحة»**. الإبصار بطَرْف العين.

(٩) **قوله: «أجلت»**. من الإجالة، وهي: الإدارة.

أسراره قِداح(١) نَظَري * بعثني صِدْقُ الهِمّة في الارتقاء إلى مدارج(٢) الكمال * وفرط الشَّعَف(٣) بأخذ العلم من أفواه الرجال * على الترحّل(٤) إلى «جُرْجانيّة خَوارَزْم»(٥) مَحَطّ ....

---

(١) **قوله: «القِداح»**. جمع القِدْح ـ بالكسر ـ وهو السّهم قبل أن يُراش ويركّب عليه نصله، وقِداح المَيْسِر عشرة جمعها ابن الحاجب في أبيات وقال:

هِي: فَذٌّ وتوأم ورقيبُ ثمّ حِلْس ونافِسٌ ثمّ مُسْبَل
والمُعَلّى والوَغْد ثمّ سفيح ومَنِيْحٌ وذي الثّلاثة تُهْمَل
ولكلٍّ ممّا عداها نصيب مثله أن تعدّ أوّل أوّل

قال الزمخشري: كانت لهم عشرة أقداح: الفذّ والتوأم والرقيب والحِلْس والنّافس، والمسبل، والمعلّى والمنيح والسفيح والوغد. لكلّ واحد منها نصيب معلوم من جزور ينحرونها ويجزّؤونها عشرة أجزاء، وقيل: ثمانية وعشرين إلّا لثلاثة وهي المنيح والسفيح والوغد، ولبعضهم:

لي في الدنيا سِهام ليس فيهنّ ربيح
وأساميهنّ وغدٌ وسفيح ومنيح

للفذّ سهم، وللتوأم سهمان، وللرقيب ثلاثة، وللحِلْس أربعة، وللنافس خمسة، وللمسبل ستّة، وللمعلّى سبعة يجعلونها في خريطة ويضعونها على يدي عدلٍ ثمّ يجلجلها ويدخل يده فيخرج باسم رجل رجل قدحاً منها، فمن خرج له قدح من ذوات الأنصباء أخذ النّصيب الموسوم به ذلك القدح، ومن خرج له قدح ممّا لا نصيب له لم يأخذ شيئاً وغرم ثمن الجزور كلّه. الكشّاف ١: ٢٠٠.

(٢) **قوله: «المدارج»**. جمع «مدرج» أو «مدرجة» السُّلَّم.

(٣) **قوله: «الشعف»**. بفتح العين شدّة الحرص.

(٤) **قوله: «الترحّل»**. الانتقال.

(٥) **قوله: «جرجانيّة خوارزم»**. جرجانيّة يقال لها: «كركانج» وإضافتهاإلى خوارزم احترازيّة عن جرجان بناها مهلّب بن أبي صُفْرة الأزدي ومن قراها أستراباذ. و«خوارزم» مِنْ مُدُن ماوراء النّهر.

رحال[١] الأفاضل * ومُخَيَّم أرباب الفضائل * صرف الله ـ تعالى ـ عنها بوائق[٢] الزَّمان * وحَرَسها من طوارق[٣] الحَدَثان[٤].

فشمّرتُ[٥] عن ساق الجِدِّ إلى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف * وافتلاذ[٦] الأناسي[٧] عن عُيُون اللّطائف * وصرفتُ شَطْراً من الزّمان * إلى الفَحْص عن دقائق علم البيان * أُراجِعُ[٨] الشّيوخ الذين حازوا قَصَب[٩] السَّبَق في مِضْماره * وأُباحِثُ الحُذَّاق الّذين غاصوا على غُرَر الفرائد في بِحاره.

[العزم على شرح «التّلخيص»]

وكثيراً ما كان يُخَالِج[١٠] قلبي أنْ أشرحَ كِتابَ «تلخيص المِفْتاح» المنسوب إلى

---

(١) **قوله: «الرّحال»**. جمع «الرَّحْل» ـ بالحاء المهملة ـ الأثاث الذي يستصحبه الإنسان في السَّفَر.

(٢) **قوله: «البوائق»**. جمع بائقة وهي الدّاهية.

(٣) **قوله: «الطَّوارق»**. البوائق، الحادثة في الليل.

(٤) **قوله: «الحَدَثان»**. مصدر مثل «الجَوَلان».

(٥) **قوله: «فشمّرت»**. عطف على مقدّر أي: نزلت هاهنا فشمّرت.

(٦) **قوله: «الافتلاذ»**. الاقتطاع.

(٧) **قوله: «الأناسي»**. جمع إنسان العين، وأصله «أناسين» قلبت النّون ياءً على خلاف القياس.

(٨) **قوله: «أُراجع»**. إشارة إلى أنّ الرّجوع من الطَّرفين. والمراد بالشيوخ ـ كما قال الفاضل الرّوميّ ـ: ناصر الدّين التّرمذي وعلاء الدين السّمناني وبهاء الدين الحُلْواني.

(٩) **قوله: «القصب»**. جمع القصبة، و«السبق» التقدّم و«المضمار» الميدان، وكانت العرب في سِباق الخيل تجعل قَصَبة في آخر الميدان فمن أخذه يعدّ فرسه سابقاً وكان له الفضل والنّفل.

(١٠) **قوله: «وكثيراً ماكان يخالج»**. نصب على الظّرفيّة أي: يخالج حيناً كثيراً، و«ما» لتأكيد معنى ⇐

الإمـام العـلّامة عُـمْدَة الإسـلام، قُـدْوَة[١] الأنـام، أفـضل المـتأخّرين، أكـمل المتبحّرين[٢]، جَلال الملّة والدّين، محمّد بن عبدالرَّحمن القَـزْوِينيّ الخـطيب بجامع «دِمَشْق»[٣] ـ أفـاضَ الله عـليه شآبـيب[٤] الغُـفْران، وأسكـنه فـراديس[٥] الجِنان ـ.

[محاسن التّلخيص]

إذ قد وجدتُه مختصراً جامعاً لغُرر أُصول هذا الفنّ وقواعده، حاوياً[٦] لِنُكَتِ مسائله وعوائده، محتوياً[٧] على حقائِقَ هي لُبَاب آراء المتقدّمين، منطوياً على

⇐ الكثرة والعامل ما يليه، واسم «كان» ضمير الشأن والجملة خبره، أو نصب على المصدريّة أي: يخالج مخالجة كثيرة.

قوله: «يخالج». أي: ينازع، فعلى هذا «أن أشرح» فاعل «يخالج» و«قلبي» مفعوله، وقد يفسّر المخالجة بالتحرّك والاضطراب فحينئذٍ «قلبي» فاعل «يخالج» و«أن أشرح» ظرف بتقدير «في» أو بالعكس.

(١) **قوله: «قدوة»**. بضمّ القاف وكسره اسم مصدر «الاقتداء».

(٢) **قوله: «المتبحّرين»**. التبحّر في العلم: التعمّق فيه والتوسّع.

(٣) **قوله: «دمشق»**. بكسر الدّال وفتح الميم وسكون الشين وقد يكسر الميم، البلدة المعروفة. قال البكريّ: سمّيت بدماشاق بن نمرود بن كنعان، فإنّه هو الذي بناها. وقيل: بناها غلام إبراهيم الخليل كان حبشيّاً وهبه له نمرود بن كنعان حين خرج من النّار وكان اسمه «دمشق» فسمّاها به. وقيل غير ذلك اهـ.

(٤) **قوله: «شآبيب»**. جمع «شؤبوب» الدّفعة من المطر.

(٥) **قوله: «فراديس»**. جمع «فردوس» الحديقة، والمراد به هاهنا: أعلى درجات الجِنان.

(٦) **قوله: «حاوياً»**. أي: جامعاً. و«**العوائد**» جمع «عائدة» المنفعة.

(٧) **قوله: «محتوياً»**. متعدٍّ وتعديته بـ«على» لتضمين معنى الاشتمال، ومثله «الانطواء».

ثمّ المنصوبات بعد قوله «مختصراً» إمّا أوصاف متوالية أو أحوال مترادفة أو متداخلة.

دَقائِقَ هي نتائج أفكار المتأخّرين ٭ مائلاً عن غاية الإطناب[١] ونهاية الإيجاز ٭ لائحاً عليه مخايل[٢] السِّحْر ودلائل الإعجاز.

فَفي كُلِّ لفظٍ مِنْهُ رَوْضٌ مِنَ المُنىٰ   وفي كُلِّ سَطْرٍ مِنْهُ عِقْدٌ مِنَ الدُّرِّ[٣]

---

(١) **قوله: «غاية الإطناب»**. أي: هذا المختصر خالٍ عن غاية الإطناب، ونهاية الإيجاز، لأنّ الإطناب مقبول وغايته ـ وهو الحشو والتّطويل ـ مردودة، وكذا الإيجاز مطلوب ونهايته وهو الإخلال غير مطلوب.

ثمّ اعلم أنّ اللفظ والمعنى يتصوّران على ثلاثة أنواع:

الأوّل: أن يكونا متساويين.

الثّاني: أن يكون اللفظ زائداً على المعنى.

الثّالث: عكس الثّاني.

والأوّل يقال له: المساواة، والثّاني إمّا أن يكون اللفظ الزّائد مفيداً لمعنىً زائدٍ أو لا، فإن كان فهو إطناب، وإن لم يكن مفيداً لمعنىً زائد، فإمّا أن يكون اللفظ الزّائد معلوماً أو غير معلوم، فإن كان معلوماً فهو حشو وإلّا فهو تطويل.

والثّالث: إمّا أن يكون اللفظ القليل مفيداً للمعنى الكثير والزائد أو لا يكون، فإن كان فهو إيجاز، وإن لم يكن فهو إخلال، فصار المجموع ستّة: الإيجاز والإطناب والمساواة وهذه الثلاثة داخلة في البلاغة ومقبولة، والحشو والتّطويل والإخلال وهذه الثلاثة خارجة عن البلاغة ومردودة.

(٢) **قوله: «المخايل»**. جمع «مَخِيْلة» وزنه: مفعلة وهي ما يوضع في الخَيال يعني به الأمارات وهي مثل «معايش» و«معيشة» ولذا يكتب بالياء.

(٣) **قوله: «ففي كلّ لفظ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضرب التامّ ـ مفاعيلن ـ والقائل رشيد الدّين الوطواط البلخيّ يخاطب صديقاً له اسمه صدر الدّين، وقبله:

كتابُك صدرَ الدّين يحكي حديقةً   مكلّلة الأطراف باللطف والبِرّ
ففي كلّ لفظٍ منه روض من المُنىٰ   وفي كلّ سطر منه عِقْد من الدُّرّ

⇐

[عوائق ذلك]

وكان يعوقني(١) عن ذلك(٢) أنّي في زَمانٍ أرَى العلمَ قد عُطِّلَتْ(٣) مَشَاهِدُه ومَعَاهِدُه(٤)* وسُدَّتْ مَصَادِرُه(٥) ومَوارِده* وخَلَتْ دِياره ومَراسِمُه(٦)* وعَفَتْ(٧) أطلاله(٨) ومَعالمه* حتّى أشْفَت(٩) شموس الفضل على الأُفُوْل* واستوطن(١٠) الأفاضل زوايا الخُمُوْل* يتلهّفون(١١) من اندراس أطلال العلوم والفضائل*

⇐ الحديقة: روضة الشّجر. مكلّلة: أي: محفوفة بالأزهار وأصله من «الإكليل» وهو عصابة يتزيّن بالجواهر، وتدار على الرأس، والبِرّ ـ بالكسر ـ الإحسان. والرَّوْض: واحده: روضة وهي القِطْعة من العُشْب. المُنَى: جمع «مُنْيَة». العِقْد ـ بالكسر ـ القِلادة. تمثّل بهذا البيت في معرض مدح التلخيص وهو جدير بذلك.

(١) **قوله: «يعوقني»**. عطف على «يخالج» والعَوَق: المنع.

(٢) **قوله: «ذلك»**. إشارة إلى «أن أشرح».

(٣) **قوله: «التعطيل»**. التفريغ.

(٤) **قوله: «المشاهد والمعاهد»**. المشاهد: جمع «مشهد» المحضر، والمعاهد: جمع «معهد» المكان المعهود بينك وبين غيرك، والمراد بهما: العلماء والمدارس أو الكتب.

(٥) **قوله: «المصادر»**. جمع «المصدر» من الصَّدَر ـ بفتحتين ـ وهو الرّجوع: قيل: المراد بالمصادر والموارد: الأساتذة والتلامذة.

(٦) **قوله: «مراسمه»**. مراسم الشيء: محالّ آثاره.

(٧) **قوله: «عَفَت»**. اندرست.

(٨) **قوله: «أطلاله»**. جمع «الطَّلَل» وهو ما ارتفع من آثار الدّار.

(٩) **قوله: «أشفت»**. أي: قربت، ناقص واوي من «الشَّفا». و«شموس الفضل» الأساتذة الموجودون في عصره وقد قرب أجلهم.

(١٠) **قوله: «الاستيطان»**. اتخاذ الوطن. و«**الخمول**» ضدّ الشهرة.

(١١) **قوله: «يتلهّفون»**. التلهّف والتأسّف: ذهب كثير من أهل اللغة إلى ترادفهما وأنّهما بمعنى ⇐

ويتأسّفون من انعكاس أحوال الأذكياء(١) والأفاضل * وهكذا يذهَبُ الزَّمان(٢)

⇐ الحزن، وفرّق بعضهم بأنّ التلهّف التحزّن على ما فات، والتأسّف مطلق الحزن، وقال الجوهري: الأسف: أشدّ الحزن، والتلهّف: الحزن.

(١) **قوله: «الأذكياء»**. جمع «الذكيّ» من «الذَّكاء» ـ بفتح الذّال ـ وهو حدّة الفؤاد، وأمّا «الذُّكاء» ـ بالضمّ ـ فهو بمعنى الشّمس. قال ابن أبي الحديد المعتزلي يمدح عليّاً أميرالمؤمنين ـ صلوات الله عليه ـ ويُشير إلى حديث ردّ الشّمس:

يا من له رُدّت ذُكاء ولم يَفُزْ   بنظيرها من قبل إلّا يُوْشَعُ

(٢) **قوله: «وهكذا يذهب الزّمان»**. اقتباس من بيت الحماسي وهو آخر أبيات من قطعة أوردها أبو تمّام ـ رحمه الله ـ في باب المراثي من كتاب «الحماسة» وقال: وقال رجل من بني أسد، يرثي أخاً له مرض في غُربة فسأله الخروج به هرباً من موضعه، فمات في الطّريق ويقال: إنّها لابن كناسة:

أبْعَدْتَ من يومك الفِرار فما   جاوزتَ حيث انتهى بك القَدَرُ
لو كان يُنْجِي من الرَّدَى حَذَرٌ   نَجّاك ممّا أصابك الحَذَرُ
يرحمك الله من أخي ثقةٍ   لم يَكُ في صفو ودّه كَدَرُ
فهكذا يذهب الزّمان ويَفْـ   ـنى العلم فيه ويُدْرَسُ الأَثَرُ

ونسب الأبيات في «الحماسة البصريّة» إلى عبد الأعلى بن كناسة المازني.

وقال ابن النّديم في «الفهرست» ١٣٥: محمّد بن كناسة في مرثية أبي القاسم حمّاد بن أبي ليلى سابور بن المبارك المولود سنة ٧٥هـ والمتوفّى سنة ١٥٦هـ وكان يعاصر من طواغيت بني مروان وليد بن عبدالملك بن مروان ـ لعنهم الله ـ. ورواية ابن النّديم تختلف عن رواية أبي تمّام فإنّه روى البيت الأوّل هكذا:

أبعدت من نومك الغِرار فما   جاوزت حتّى انتهى بك القدر

والثالث:

يرحمك الله من أخ يا أبا الـ   ـقاسم ما في صفاته كَدَرُ

والرابع:

⇐

على العِبَر، ويَفْنَى العِلْمُ فيه ويندرِسُ الأَثَر.

[الجزم بعد العزم]

لكن لمّا رأيتُ توفّر[(١)] رَغَبَاتِ[(٢)] المحصّلين على تعلّم هذا الكتاب وتحصيله، وامتدادَ أَعْناقهم[(٣)] نحو[(٤)] الإحاطة بمجمله وتفاصيله[(٥)]، وأكثرهم قد حُرِموا[(٦)] توفيق[(٧)] الاهتداء إلى ما فيه من مطويّات الرُّمُوْز والأسرار، إذ لم يقع له شرح يكشِفُ عن وجوه خرائده[(٨)] الأستار، ترى[(٩)] بعض متعاطيه قد اكتفَوْا بما فَهِمُوْه من ظاهر المقال، من غير أن يكون لهم اطّلاع على حقيقة الحال، وبعضهم قد تَصَدَّوْا لسلوك طرائقه[(١٠)] من غير دليل،

⇐ فهكذا يفسد الزّمان ويفـ ـنى العلم منه ويدرس الأَثَـرُ

وهي من البحر المنسرح على العروض الأُولى مع الضّرب المطويّ.

(١) **قوله: «توفّر»**. التكثّر.

(٢) **قوله: «رغبات»**. من «رَغِبَ في الشّيء».

(٣) **قوله: «امتداد أعناقهم»**. كناية عن كمال الميل، وفيه استعارة مكنية مع التّخييل.

(٤) **قوله: «نحو»**. بمعنى الجهة.

(٥) **قوله: «تفاصيله»**. ولو قال: بجمله وتفصيله لكان أنسب بقوله: وتحصيله.

(٦) **قوله: «قد حُرِموا»**. على صيغة المجهول بمعنى: مُنِعُوْا.

(٧) **قوله: «التوفيق»**. تهيئة أسباب الخير، وتنحية أسباب الشرّ.

(٨) **قوله: «الخرائد»**. جمع: خريدة وهي العذراء أو لؤلؤ لم يُثْقَب، شبّه بها المسائل المشكلة.

(٩) **قوله: «ترى»**. استئناف وجمع الفعل المسند إلى ضمير البعض في المواضع ميل إلى المعنى كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ**﴾ [الأنبياء: ٣٣].

(١٠) **قوله: «طرائقه»**. جمع: الطريقة والمراد بها: ألفاظه وعباراته الموصلة إلى المعاني، ولو قال: «طرقه» حتّى يكون جمع «طريق» وهي السبيل يذكّر ويؤنّث لكان أنسب وأظهر.

فأضلّوا كثيراً[١] وضَلُّوا عن سواء السَّبيل * **اخْتَلَسْتُ**[٢] من أثناء التّحصيل فُرَصاً[٣] * مع ما أتجرّع من الزّمان غُصَصاً[٤] * فطَفِقْتُ أقتحمُ موارد السَّهَر[٥] غائصاً في لُجَج[٦] الأفكار * وألتقط فرائد الفِكَر[٧] من مطارح الأنظار[٨] * وبذلتُ الجُهْد[٩] في مُراجَعة الفضلاء المشار إليهم بالبَنان[١٠] * ومُمارَسة الكُتُب المصنَّفة في فنّ البيان * لاسيّما «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» * فلقد تناهيت[١١] في تصفّحهما غاية الوُسْع والطّاقة.

---

(١) **قوله: «فأضلّوا كثيراً»**. كان عليه أن يقول: فضلّوا وأضلّوا لكنّه أراد موافقة قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

(٢) **قوله: «اختلست»**. جواب لمّا ومعناه: الاستلاب.

(٣) **قوله: «فُرَصاً»**. جمع «فُرْصة» النّوبة.

(٤) **قوله: «الغُصَص»**. جمع «غُصَّة».

(٥) **قوله: «موارد السَّهَر»**. مواضع ينبغي أن يسهر أهل العلم فيها للفوز بالمقصود.

(٦) **قوله: «لُجَج»**. جمع «لُجَّة» بمعنى المُعْظَم.

(٧) **قوله: «فرائد الفكر»**. نتائجه الشبيهة بالدُّرَر و«الفِكَر» جمع «الفِكْرَة» اسم مصدر «الافتكار» مثل «الرِّحْلة» و«الارتحال» و«العِبْرَة» و«الاعتبار».

(٨) **قوله: «الأنظار»**. مرادف للفكر. وقيل: الفِكْر: حركة الذّهن نحو المبادئ والرّجوع عنها إلى المطالب. والنّظر: ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن تلك الحركة، والإضافة في «مطارح الأنظار» لاميّة.

(٩) **قوله: «الجهد»**. بالضمّ والفتح: الاجتهاد، وقال الفرّاء: بالضمّ الطّاقة، وبالفتح المشقّة.

(١٠) **قوله: «البنان»**. رؤوس الأصابع والواحدة: بنانة.

(١١) **قوله: «تناهيت»**. التناهي: البلوغ إلى النّهاية.

[محاسن الشّرح]

ثمّ جمعتُ لشرح هذا الكتاب ما يُذَلِّل صِعابَ[١] عويصاته الأبيّة * ويُسهّل طريق الوُصُول إلى ذخائر كنوزه المخفيّة * وأودعتُه فرائدَ نفيسة وُشّحت بها كُتُب القدماء * وفوائد شريفة سَمَحَت[٢] بها أذهان الأذكياء * وغرائب نُكَتٍ اهتديتُ إليها بنور التّوفيق * ولطائف فِقَرٍ[٣] اتّخذتُها من عين التّحقيق *

[ادّعاء سلوك الإنصاف]

وتمسّكتُ في دفع اعتراضاته بذيل العدل والإنصاف[٤]* وتجنّبتُ في ردّ ما أُورد عليه من مذهب البغي والاعتساف[٥]* وأشرتُ إلى حلّ أكثر غوامض «المفتاح» و«الإيضاح» * ونبّهتُ على بعض ما وقع من التّسامح للفاضل[٦] العلّامة

---

(١) **قوله: «صِعاب»**. جمع «صعب» ضدّ الذّلول. و**«عويصات»** جمع «عويصة»، و**«الأبيّة»** فعيلة من الإباء والمعنى ممتنعة. والإضافة في «ذخائر كنوزه» بيانيّة.

(٢) **قوله: «سمح»**. جاد، قيل: إذا استعمل بالباء مثل «سمح به» يكون مفتوح العين، وإذا استعمل بلا صلة يكون مضمومة.

(٣) **قوله: «الفِقَر»**. جمع فِقْرَة ـ بالكسر ـ.

(٤) **قوله: «الإنصاف»**. التسوية وإعطاء النَّصَف.

(٥) **قوله: «الاعتساف»**. المشي على غير الطّريق، وهو مذهب أهل الخِلاف.

(٦) هو قطب الدّين محمود بن مسعود بن مصلح الفارسي الشيرازي الكازرونيّ ولد في شيراز سنة ٦٣٤ هـ وتوفّي في تبريز سنة ٧١٠ هـ. كان أبوه طبيباً يتطبب في شيراز، فقرأ عليه، ثمّ قصد حكيم الشيعة المشهور نصير الدّين الطوسيّ وقرأ عليه وصنّف كتباً في شتّى العلوم، منها: كتابه في شرح المفتاح المسمّى بـ«مفتاح المفتاح» منه نسخة في مخطوطات المكتبة الرضويّة برقم ١٤٠٠٦ ولكنّها ساقطة الصَّدْر والذّيل قليلاً.

في «شرح المفتاح» * وأومأْتُ(١) إلى مواضِعَ زَلَّتْ فيها أقدامُ الآخذين(٢) في هذه الصِّناعة * وأغْمَضْتُ عمّا وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بِضاعة * ورَفَضْتُ التأسّي بجماعة حُظِروا(٣) تحقيق الواجبات * وما فَرَضْتُ(٤) على نفسي

---

(١) **قوله: «الإيماء»**. الإشارة الخفيّة وأصله: الإشارة بالحاجب والشفة.

(٢) **قوله: «الآخذين»**. الشارعين.

(٣) **قوله: «حُظِرُوْا»**. على صيغة المجهول بمعنى: مُنِعوا. **وقوله: «تحقيق الواجبات»**. من باب الحذف والإيصال أي: من تحقيقها. أو على صيغة المعلوم أي: حرموا تحقيق الواجبات على أنفسهم.

(٤) **قوله: «وما فرضت»**. في الجمع بين الرَّفض والسنّة والجماعة والفرض والواجب والحظر صنعة مراعاة النّظير مع الإيهام. وذلك أنّهم نبزوا أتباع أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ بالرَّفض والرّافضة والرّوافض، وذنبهم أنّهم رفضوا سنّة الشّيطان واتّبعوا سنّة رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وأهل بيته الذين هم أدرىٰ بما في البيت.

وسمّوا أنفسهم أهل السنّة والجماعة لأنّهم اتّبعوا سنّة معاوية بن أبي سفيان ـ لعنهما الله ـ وهي سنّة الشيطان، وهذا الطاغية المقبور سمّاهم بهذا الاسم لمّا استولى على البلاد، وغصب الخلافة عن السبط الأكبر أبي محمّد الحسن بن عليّ ـ عليهما السّلام ـ وسمّى هذا العام المنحوس بعام الجماعة وأتباعه بأهل السنّة والجماعة.

وأمّا سائر المصطلحات المشار إليها هاهنا فتعريفها ـ كما أشار إليه صاحب «الزُّبْدة» ـ هي هذه، قال:

الفرض: ما ثبت بدليل قطعيّ، والواجب: ما ثبت بدليلٍ ظنّيٍّ، والسنّة: ما واظب النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ عليها مع التَّرك أحياناً، فإن كانت المواظبة المذكورة على سبيل العبادة فسنن الهدى، وإن كانت على سبيل العادة فسنن الزَّوائد.

فسنّة الهدى: ما يكون إقامتها تكميلاً للدّين وهي التي تتعلّق بتركها كراهة. وسنّة الزّوائد: هي التي أخذها هدى، ـ أي: إقامتها حسنة ـ ولا يتعلّق بتركها كراهة.

ولكن هذه هي المصطلحات التي اصطلح عليها أتباع أبي حنيفة النُّعمان، ولا يلتزم بها الشّافعيّة ـ مثل الشّارح ـ ولزيادة الوضوح راجع «البحر المحيط» للزركشيّ الشّافعيّ.

سُنَّتَهم في تطويل الواضحات.

[نزول أمطار البلاء]

وحين [١] فَرَغْتُ عن تسويد الصَّحائف بتلك اللطائف:

رَمـاني الدَّهْـرُ بـالأَرْزاء حَـتّى ... فـؤادي فـي غِشـاءٍ مِـنْ نِـبالِ
فَـصِرْتُ إذا أصَـابَتْني سِـهامٌ ... تكَسَّرَتِ النِّصال على النِّصال [٢]

---

(١) قوله: «وحين». ظرف مضاف إلى ما بعده، عامله «رماني» والجملة معطوفة على «جمعت». فإن قلت: أين العائد إلى «حين» في الجملة المضاف إليها؟ قلت: قال الرّضي: هي لا تحتاج إلى الرّابط لكونها مؤوَّلةً بالمصدر.

(٢) البيتان من الوافر على العروض المقطوفة مع الضَّرب المشابه، والقائل أبو الطيّب أحمد بن الحسين الجعفي المعروف بالمتنبّي شاعر الشيعة المشهور ٣٠٣ـ٣٥٤هـ وهما من قصيدة طويلة يرثي بها والدة سيف الدَّولة ويعزّيه بها في سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة ـ ٣٣٧هـ ـ مطلعها:

نُـعِدُّ المَشْـرَفيَّةَ والعَـوالي ... وتـقتلنا المـنونُ بـلا قِـتالِ
ونـرتبط السـوابق مُـقْرَباتٍ ... وما يُنْجِين مـن خَـبَب الليالي
ومَنْ لم يـعشق الدنـيا قـديماً؟ ... ولكـن لا سـبيل إلى الوِصالِ
نَصيبُك في حياتك من حبيبٍ ... نَصِيبُك في منامك مـن خَـيالِ
رمـاني ......

......

وهـانَ فـما أُبـالي بـالرَّزايا ... لأنّـي مـا انـتفعتُ بأن أُبـالي
وهـذا أوّل النـاعين طُـرّاً ... لأوّل مَـيْتَةٍ فـي ذا الجَـلالِ
كأنّ المـوت لم يـفجع بـنفسٍ ... ولم يَـخْطُرْ لمـخلوقٍ بـبالِ

قال:

ولو كـان النسـاء كـمن فَـقَدْنا ... لفُـضِلَتِ النّسـاء عـلى الرّجـال

⇐

وذلك من توارد الأخبار بتفاقم المصائب في العشائر والإخوان • عند تلاطم أمواج الفِتَن في بلاد «خراسان» • لاسيّما:

دِيارٌ بـها حَـلّ الشَّـباب تـميمَتي وَأوَّلُ أرْضٍ مَسَّ جِلْدي تُرابها(١)

⇐ وما التأنيث لاسم الشمس عيب ولا التّـذكير فَـخْر للـهِلال
وأفـجع مَـنْ فـقدنا مـن وجـدنا قُـبَيْل الفـقد مـفقود المِـثالِ
يـدفَن بـعضُنا بـعضاً وتـمشي أواخِـرُنا عـلى هـامِ الأوالي
وكـم عـين مـقبّلة النّـواحـي كـحيلٌ بـالجَنادلِ والرِّمـال
ومُـغْضٍ كـان لا يُـغْضِي لخَـطْبٍ وبـالٍ كـان يـفكِّرُ فـي الهُـزالِ

رماني الدهر: مجاز عقلي، و«**الأرزاء**» بتقديم الرّاء المهملة جمع «رُزْء» ـ بضمّ الراء وفتحها ـ وهو المصيبة والظّرف ـ أعني بالأرزاء ـ لغو متعلّق بـ«رماني» و«**الغِشاء**» الغطاء. و«**النِبال**» جمع: «النَّبْل» وهي السّهام العربيّة وقد يجمع على «أنبال» وإنّما قال أوّلاً: رماني وثانياً فؤادي؟ إيماءً إلى أنّ المرميّ بالحوادث ظاهراً هو الشَّخْصُ لكن المصاب حقيقةً هو القلب، وفي اختيار «إذا» في «إذا أصابتني» إيذان بتحقّق وقوع المصيبة. واختيار «السهام» على «السهم» لإقامة الوزن.

«**النصال**» جمع «النَّصْل» وهي حديدة السّهم والسّيف والسكّين والرُّمح.

(١) البيت من الطَّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل غير معروفٍ وقبله مع أصله ـ على ما أنشده أبو نصر الأسديّ ـ:

أَحَبُّ بـلاد اللهِ مـا بـين صـارةٍ إلى سَـفَوانٍ أن يسـيحَ سـحابُها
بلادٌ بـها نـيطت عـليّ تـمائمي وأوّل أرضٍ مَسَّ جلدي تُرابُـها

والشارح غيّر بعض كلماته ليوافق مرامه وهو أنّ مولده في تلك الدّيار.

«أَحَبُّ» اسم تفضيل مبتدأ و«ما بين صارة» حال من «بلاد الله» و«صارة» ـ بالمهملة ـ و«سفوان» ـ بالسين والمفتوحتين ـ موضعان. و«أن يسيح» بدل من «بلاد الله» بدل اشتمال. وسيح المطر: انسكابه.

«بلادٌ بها» خبر «أحبّ» و«نيطت» علّقت، و«التمائم» جمع تميمة وهي العوذة، والباء

⇐

فلقد جرّد الدَّهْرُ على أهاليها سيف العُدْوَان • وأبادَ مَن كان فيها من السُكَّان • ولم يَدَعْ من أوطانها إلّا دِمْنَة(١) لم تَكَلَّمْ مِن أُمّ أوفىٰ • ولم يَبْقَ من حِزْبها إلّا قوم

⇐ في قوله: «بها» بمعنى «في». يقول: أحبّ بلاد الله إليّ بين هذين المكانين إذ تمطر وتتزيّن بالرّياض والأزهار، بلاد كان بها مولدي وكنت بها طفلاً علقت عليّ التّعاويذ.

وقوله: **«أوّل أرض مسّ جلدي ترابها»** كناية عن تولّده بها، لأنّ تراباً يمسّ جلد الإنسان غالباً تراب مكان ولادته والبيت تمثّل به الشّارح.

قوله: «حلّ الشباب» وحلّها في تلك الدّيار كناية عن إقامته بها إلى أوان البلوغ.

(١) **قوله: «إلّا دمنة»**. تلميح إلى مطلع معلّقة زهير بن أبي سُلْمى المُزني من البحر الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المقبوض وهو:

أَمِـنْ أُمّ أوفـى دِمْـنَة لَـمْ تَكَـلَّم ... بِـحَوْمَانَةِ الدَّرَّاجِ فـالمُتَثَلَّمِ
ودارٌ لهـا بـالرَّقْمتين كأنّـها ... مراجيعُ وَشْم في نـواشـر مِـعْصَم
بها العِيْنُ والأَرْءامُ يَمْشِينَ خِـلْفَةً ... وأَطْلَاؤُها يَنْهَضْنَ من كلّ مَـجْثَمِ
وقفتُ بها من بعد عشرين حِـجّةً ... فـلأياً عـرفتُ الدّار بـعد التوهُّمِ
أثافِيَّ سُـعْفاً فـي مُعَرَّس مِـرْجَلٍ ... ونؤياً كَـجِذْمِ الحَـوْضِ لم يـتثلّمِ
فـلمّا عـرفت الدّار قـلتُ لِـرَبْعها ... ألا انعم صباحاً أيّها الرَّبْعُ وَآسـلَمِ

«دمنة» المكان الذي اسودّ من آثار الديار و«الدّرّاج» بفتح الدال وضمّها، و«حومانة» بفتح الحاء، و«المتثلّم» ـ بالفتح والتشديد ـ موضعان بالعالية.

«الرَّقْمتان» حَرَّتان إحداهما قريبة من البصرة والأُخرى من المدينة المنوّرة.

«مراجيع» الأوشام المجدّدة. «نواشر المِعْصَم» عروته. شبّه رسوم دارها بهما بوشم في المعصم، قد جدّد بعد انمحائه. وشبّه رسوم الدّار عند تجديد السّيول إيّاها بكشف التّراب عنها بتجديد الوشم. «العِيْن» من البقر الواسعات العيون. «الآرام» الظباء الخالصة البياض «خِلْفَةً» يخلف بعضها بعضاً.

«الأطلاء» جمع «طلا» وهو ولد الظَّبْيَة والبقرة الوحشيّة. و«المجثم» موضع الجثوم والمعنى: بهذه الدّار بقر وحشٍ واسعات العيون وظِباء يمشين بها خالفات بعضها بعضاً ⇐

ببَلْدَحَ (١) عَجْفَىٰ.

كأن لم يكن بين الحَجُونِ إلى الصَّفا أَنـيسٌ ولَـمْ يَسْـمُرْ بِـمَكَّةَ سـامِرُ (٢)

فطرحتُ الأوراق في زوايا الهِجْران * ونَسَجَتْ عليها عناكبُ النِّسْيان * وضربتُ بيني وبينها حِجاباً مستورا * كأن لم يكن شيئاً مذكورا * وإلى الله المُشْتَكىٰ مِن دهرٍ اذا أساء أصرّ على إساءته * وإن أحسَن نَدِمَ عليه من ساعته.

⇐ وأولادها ينهضن من مرابضها لترضعها أُمّهاتها.

«اللأي» الجهد والمشقّة. «الأثافي» الحجارة التي توضع عليها القِدْر وهي ثلاثة. «السُفْع» السُّوْد، «المعرّس» الموضع الذي تنصب فيه القِدْر. «النّؤي» خندق حول الخيمة ليمنع من دخول الماء فيها. «الجذم» الأصل. «الرّبع» المنزل.

(١) **قوله: «بلدح»**. تلميح إلى المثل. قال ابن منظور: «بَلْدَح»: اسم موضع وفي المثل الذي يُروى لِنَعَامة المسمّى بَيْهَس: «لكن على بَلْدَحَ قومٌ عَجْفَى» عنى به البُقعة، وهذا المثل يقال في التحزّن بالأقارب. قاله نَعامة لمّا رأى قوماً في خِصْبٍ وأهله في شدّةٍ.

(٢) **قوله: «كأن لم يكن»**. البيت من البحر الطّويل على العروض المقبوضة ـ مفاعلن ـ مع الضّرب المشابه، والقائل عمرو بن الحارث الجُرْهُمي قاله في الأَسَف على فِراق مكّة وتفرّق قومه ونفيهم إلى اليمن لأنّهم كانوا سكّان الحرم وخدّام الكعبة قبل قريش، ويقول بعده:

وكُنّا وُلَاة البيت من بعد نابت نطوف بذاك البيت والخير ظاهِرُ
فأخْـرَجَنا منها المليكُ بقدرةٍ كذلك بالإنسان تجري المقادِرُ
بلى نحن كنّا أهلها فأبادنا صروفُ الليالي والجدود العواثِـرُ

«الحَجون» بفتح الحاء جبل بمكّة في حضيضها مقبرتها وفيها دفن وصيّ الأنبياء أبو طالب ـ عليه السّلام ـ وأفضل أزواج النّبيّ أُمّ المؤمنين خديجة ـ رضوان الله عليها ـ.

و«الصّفا» في الأصل: الحجر الصّلب سمّي به ذلك المكان الشّريف لأنّه حجر صلب، وروي أنّ آدم صفيّ الله نزل عليه فاشتقّ له اسم من اسمه. و«الأنيس»: المؤنس. و«السَّمَر» بفتحتين الحديث بالليل، والباقي واضح.

[الإقامة في «هَراة»]

ثمَّ ألجأني فَرْطُ المَلال، وضِيْقُ البال إلى أن يَلْفِظَني أرضٌ إلى أرضٍ * ويَجُرَّني رَفْعٌ إلى خَفْض * حتّى أَنَخْتُ بمحروسة «هَراة»[1] * حماها الله ـ تعالى ـ عن

---

(١) **قوله: «هَراة»**. بفتح الهاء إحدى مُدُن «خراسان» الأربعة: بلخ وهراة، ونيسابور، وسمرقند. وكفانا وصفه الشّيخ البِهائي في أُرجوزته الرائعة ـ**«الزّاهرة في توصيف هَراة»**ـ وهي:

بسم الله الرحمن الرحيم

١ ـ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ العَلِيِّ العالِيْ	ذِي المَجْدِ والإفْضالِ والْجَلالِ
٢ ـ ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ السَّامِي	عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى التِّهامِي
٣ ـ وَآلِهِ الأئِمَّةِ الأَطْهارِ	ما آخْتَلَفَ اللَّيْلُ مَعَ النَّهارِ
٤ ـ يَقُولُ راجِي العَفْوِ يَوْمَ الدِّينِ	اَلْمُذْنِبُ الْجَانِي بِهاءُ الدِّينِ
٥ ـ تَجاوَزَ الرَّحْمٰنُ عَنْ ذُنُوبِهِ	وَأَسْدَلَ السِّتْرَ عَلَى عُيُوبِهِ
٦ ـ بُلِيتُ فِي قَزْوِينَ وَقْتاً بِرَمَدْ	مُقَرِّحٍ لِلْقَلْبِ مِنْ فَرْطِ الْكَمَدْ
٧ ـ يَمْنَعُ مِنْ صَرْفِ النَّهارِ فِيما	يُرْضِي اللَّبِيبَ الحاذِقَ الفَهِيما
٨ ـ مِنْ بَحْثٍ آوْ تِلاوَةٍ أَوْ ذِكْرِ	أَوْ دَرْسٍ آوْ عِبادَةٍ أَوْ فِكْرِ
٩ ـ حَتَّى سَئِمْتُ مِنْ لُزُومِ مَنْزِلِي	وَالنَّفْسُ عَنْ أَشْغالِها بِمَعْزِلِ
١٠ ـ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ عادَتِي البَطالَهْ	لِأَنَّها مِنْ شِيَمِ الْجَهالَهْ
١١ ـ فَرُمْتُ شَيْئاً مُشْغِلاً لِبالِي	عَمَّا أُقاسِيهِ مِنَ آلْبَلْبالِ
١٢ ـ فَلَمْ أَجِدْ أَبْهَى مِنَ الأَشْعارِ	وَلَيْسَ نَظْمُ الشِّعْرِ مِنْ شِعارِي
١٣ ـ وَكُنْتُ فِي فِكْرٍ بِأَيِّ وادِ	أُلْقِي جِيادَ الْفِكْرِ فِي الطِّرادِ
١٤ ـ فَبَيْنَما الأَمْرُ كَذا إِذْ سَأَلا	مِنِّيَ بَعْضُ الأَصْدِقاءِ الفُضَلا
١٥ ـ أَنْ أَصِفَ الهَراةَ فِي أَبْياتِ	جامِعَةٍ لِلنَّشْرِ وَالشَّتاتِ
١٦ ـ مُعْرِبَةٍ عَنْها عَلَى الحَقِيقَهْ	مُطْرِبَةٍ لِكُلِّ ذِي سَلِيقَهْ

⇐

⇐ ١٧ ـ قُلْتُ لَهُ وَالجَفْنُ بِالدَّمْعِ سَخِيْ: عَلَى الخَبِيرِ قَدْ سَقَطْتَ يا أَخِيْ
١٨ ـ ثُمَّ نَظَمْتُ هٰذِهِ الأُرْجُوزَهْ بَدِيعَةً رائِقَةً وَجِيزَهْ
١٩ ـ قَضَيْتُ فِي نَظْمِي لَها نَهارِي كَما يُقَضَّى اللَّيْلُ بِالأَسْمارِ
٢٠ ـ سَمَّيْتُها إِذْ كَمُلَتْ بِالزَّاهِرَهْ فَهاكَها مِائَةَ بَيْتٍ باهِرَهْ

مقدّمة: في وصفها على الإجمال

٢١ ـ إِنَّ الهَراةَ بَلْدَةٌ لَطِيفَهْ بَدِيعَةٌ شائِقَةٌ شَرِيفَهْ
٢٢ ـ أَنِيقَةٌ أَنِيسَةٌ بَدِيعَهْ رَشِيقَةٌ نَفِيسَةٌ مَنِيعَهْ
٢٣ ـ خَنْدَقُها مُتَّصِلٌ بِالماءِ وَسُورُها سامٍ إِلَى السَّماءِ
٢٤ ـ ذاتُ فَضاءٍ يَشْرَحُ الصُّدُورا وَيُورِثُ النَّشاطَ وَالسُّرُورا
٢٥ ـ حَوَتْ مِنَ المَحاسِنِ الجَلِيلَهْ وَالصُّوَرِ البَدِيعَةِ الجَمِيلَهْ
٢٦ ـ ما لَيْسَ فِي بَقِيَّةِ الأَمْصارِ وَلَمْ يَكُنْ فِي سائِرِ الأَعْصارِ
٢٧ ـ لَسْتَ تَرَى فِي أَهْلِها سَقِيما طُوبَى لِمَنْ كانَ بِها مُقِيما
٢٨ ـ ما مِثْلُها فِي الماءِ وَالهَواءِ كَلَّا وَلاَ الأَثْمارِ وَالنِّساءِ
٢٩ ـ كَذٰلِكَ الباغاتُ وَالمَدارِسْ فَما لَها فِي هٰذِهِ مُجانِسْ

فصلٌ: في وصف هوائها

٣٠ ـ هَواءُها مِنَ الوَباءِ جُنَّهْ كَأَنَّهُ مِنْ نَفَحاتِ الْجَنَّهْ
٣١ ـ فَيَبْسُطُ الرُّوحَ وَيَنْفِي الكَرْبا وَيَشْرَحُ الصَّدْرَ وَيَشْفِي القَلْبا
٣٢ ـ لاَ عاصِفٌ مِنْهُ تَمَلُّ الحُرَّهْ وَلاَ بَطِيءُ السَّيْرِ فَسَرْدُ مَرَّهْ
٣٣ ـ بَلْ وَسَطٌ يَهُبُّ بِاعْتِدالِ كَغادَةٍ تَرْفُلُ فِي أَذْيالِ
٣٤ ـ فَمَنْ رَماهُ الدَّهْرُ بِالإِفْلاَسِ حَتَّى عَنِ المَسْكَنِ وَاللِّباسِ
٣٥ ـ فَلاَ يُصاحِبْ بَلْدَةً سِواها لِأَنَّهُ يَكْفِيهِ فِي هَواها

⇐

⇐ ٣٦ـ جُبَّتُهُ واحِدَةٌ في القُرِّ شَرْبَتُهُ بارِدَةٌ في الحَرِّ
٣٧ـ فَهٰذِهِ في حَرِّها تُزوِيْهِ وَتِلْكَ عِنْدَ بَرْدِها تَكْفِيهِ

فصلٌ: في وصف مائها

٣٨ـ لَوْ قِيلَ: إنَّ الماءَ في الهَراةِ يَعْدِلُ ماءَ النِّيلِ وَالفُراتِ
٣٩ـ لَمْ يَكُ ذاكَ القَوْلُ بِالبَعِيدِ فَكَمْ عَلَى ذٰلِكَ مِنْ شَهِيدِ
٤٠ـ تَراهُ في الأَنْهارِ جارٍ صافِ كَأَنَّهُ لَآلِئُ الأَصْدافِ
٤١ـ لاَ يَحْجُبُ النَّاظِرَ عَنْ قَرارِه بَلْ يُطْلِعَنَّهُ عَلَى أَسْرارِه
٤٢ـ تَظُنُّ غَوْرَ عُمْقِهِ شِبْرَيْنِ مِنَ الصَّفا وَهْوَ عَلَى رُمْحَيْنِ
٤٣ـ خَفِيفُ وَزْنٍ فائِقُ الأَوْصافِ ما مِثْلَهُ ماءٌ بِلاَ خِلاَفِ
٤٤ـ يَهْضِمُ ما صادَفَ مِنْ طَعامِ كَأَنَّما أَكَلْتَهُ مِنْ عامِ

فصلٌ: في وصف نسائها

٤٥ـ نِساؤُها مِثْلُ الظِّباءِ النَّافِرَةْ ذَواتُ أَلْحاظٍ مِراضٍ ساحِرَةْ
٤٦ـ يَسْلُبْنَ حِلْمَ النَّاسِكِ الأَوَّاهِ يُسْلِمْنَ جِسْمَهُ إلَى الدَّواهِي
٤٧ـ مِنْ كُلِّ خَوْدٍ عَذْبَةِ الأَلْفاظِ تَقْتُلُ مَنْ تَشاءُ بِالأَلْحاظِ
٤٨ـ أَضْيَقُ مِنْ عَيْشِ اللَّبِيبِ ثَغْرُها أَضْعَفُ مِنْ حالِ الأَدِيبِ خَصْرُها
٤٩ـ فاتِكَةٌ قَدْ شَهِدَتْ خَدَّاها بِما بِنا تَفْعَلُهُ عَيْناها
٥٠ـ تَرْنُو بِطَرْفٍ ناعِسٍ فَتَّاكِ يُفْسِدُ دِينَ الزَّاهِدِ النَّسَّاكِ
٥١ـ وَالصُّدْغُ واوٌ لَيْسَ واوَ العَطْفِ وَالثَّدْيُ رُمَّانٌ عَزِيزُ القَطْفِ
٥٢ـ وَالْجِسْمُ في رِقَّتِهِ كَالماءِ وَالقَلْبُ مِثْلُ صَخْرَةٍ صَمَّاءِ
٥٣ـ وَلَفْظُها وَثَغْرُها وَالرِّدْفُ سِحْرٌ حَلالٌ أُقْحُوانٌ حِقْفُ
٥٤ـ وَقَدُّها وَنَهْدُها وَالخَدُّ غُصْنٌ وَرُمَّانٌ طَرِيٌّ وَرْدُ

⇐

⇐ ٥٥ ـ وَالشَّعْرُ وَالرُّضابُ وَالأَجْفانُ صَوارِمٌ مُدامَةٌ ثُعْبانُ
٥٦ ـ غِيدٌ حَمِيداتٌ خِصالُهُنَّ طُوبَى لِمَنْ نالَ وِصالَهُنَّ

فصلٌ: في وصف ثمارها على الإجمال

٥٧ ـ ثِمارُها فِي غايَةِ اللَّطافَهْ لاَ ضَرَرٌ فِيها وَلاَ مَخافَهْ
٥٨ ـ عَدِيمَةُ القُشُورِ عِنْدَ الجَسِّ تَكادُ أَنْ تَذُوبَ حالَ المَسِّ
٥٩ ـ تَخالُ فِي أَغْصانِها الدَّوانِي أَشْرِبَة الحُسْنِ بِلاَ أَوانِي
٦٠ ـ مَعْ أَنَّها بِهٰذِهِ الكَيْفِيَّهْ رَخِيصَةٌ عِنْدَهُمْ زَرِيَّهْ
٦١ ـ يَطْرَحُها البَقَّالُ فَوْقَ الحُصْرِ حَتَّى إذا ما جاءَ وَقْتُ العَصْرِ
٦٢ ـ وَقَدْ بَقَى شَيْءٌ مِنَ الثِّمارِ يَطْرَحُهُ فِي مَعْلَفِ الحِمارِ

فصلٌ: في وصف عنبها

٦٣ ـ وَلَسْتُ مُحْصِياً لِوَصْفِ العِنَبِ فَإِنَّهُ قَدْ نالَ أَعْلَى الرُّتَبِ
٦٤ ـ أَدَقُّ مِنْ فِكْرِ اللَّبِيبِ بِزْرُهْ أَرَقُّ مِنْ قَلْبِ الغَرِيبِ قِشْرُهْ
٦٥ ـ أَبْيَضُهُ فِي لُطْفِهِ وَالطُّولِ يَحْكِي بَنانَ غادَةٍ عُطْبُولِ
٦٦ ـ أَحْمَرُهُ أَشْهَى إِلَى القَلْبِ الصَّدِي مِنْ لَثْمِ خَدٍّ ناصِعٍ مُوَرَّدِ
٦٧ ـ أَسْوَدُهُ أَبْهَى لَدَى الظَّرِيفِ مِنْ غَمْزِ طَرْفٍ فاتِرٍ ضَعِيفِ
٦٨ ـ أَصْنافُهُ كَثِيرَةٌ فِي العَدِّ لَيْسَ لَها فِي حُسْنِها مِنْ حَدِّ
٦٩ ـ فَمِنْهُ فَخْرِيٌّ وَطائِفِيّ وَكِشْمِشِيٌّ ثُمَّ صاحِبِيُّ
٧٠ ـ وَغَيْرُها مِنْ سائِرِ الأَقْسامِ فَوْقَ الثَّمانِينَ بِلاَ كَلامِ
٧١ ـ مَعْ هٰذِهِ الأَوْصافِ وَالمَعانِي فِي أَرْخَصِ الأَسْعارِ وَالأَثْمانِ
٧٢ ـ تَرَى الَّذِي ما مِثْلُهُ فِي الفَقْرِ يَبْتاعُ مِنْهُ الوِقْرَ بَعْدَ الوِقْرِ
٧٣ ـ وَرُبَّما يَعْلِفُهُ الحَمِيرا إنْ لَمْ يُصادِفْ عِنْدَهُ شَعِيرا

⇐

⇐

فصلٌ: في وصف بِطِّيخها

٧٤ ـ بِطِّيخُها مِنْ حُسْنِهِ يَحِيرُ ... فِي وَصْفِهِ ذُو الفِطْنَةِ الخَبِيرُ
٧٥ ـ جَمِيعُهُ حُلْوٌ بِغَيْرِ حَدِّ ... أَحْلَى مِنَ الوِصالِ بَعْدَ الصَّدِّ
٧٦ ـ مَهْما يَقُولُ الواصِفُونَ فِيهِ ... فَإِنَّهُ نَزْرٌ بِلاَ تَمْوِيهِ
٧٧ ـ يُباعُ بِالبَخْسِ القَلِيلِ النَّزْرِ ... لأَنَّهُ وافٍ بِغَيْرِ حَصْرِ
٧٨ ـ يَأْتِي بِهِ المَرْءُ مِنَ الصَّحارِي ... فَلاَ يَفِي بِأُجْرَةِ المُكارِي

فصلٌ: في وصف مدرسة الميرزا

٧٩ ـ وَما بُنَى فِيهَا مِنَ المَدارِسْ ... لَيْسَ لَها فِي الحُسْنِ مِنْ مُجانِسْ
٨٠ ـ أَشْهَرُها مَدْرَسَةُ المِيْرزاءِ ... مَدْرَسَةٌ رَفِيعَةُ البِناءِ
٨١ ـ رَشِيقَةٌ رائِقَةٌ مَكِينَهْ ... كَأَنَّها فِي سَعَةٍ مَدِينَهْ
٨٢ ـ فِي غايَةِ الزِّينَةِ وَالسِّدادِ ... عَدِيمَةُ النَّظِيرِ فِي البِلادِ
٨٣ ـ بِالذَّهَبِ الأَحْمَرِ قَدْ تَزَخْرَفَتْ ... كَأَنَّها جَنَّةُ عَدْنٍ أُزْلِفَتْ
٨٤ ـ فِي صَحْنِها نَهْرٌ لَطِيفٌ جارِي ... مُرَصَّفٌ جَنْباهُ بِالأَحْجارِ
٨٥ ـ فِي وَسْطِها بَيْتٌ لَطِيفٌ مَبْنِيْ ... كَأَنَّها بَعْضُ بُيُوتِ عَدْنِ
٨٦ ـ مِنَ الرُّخام كُلُّهُ مَبْنِيُّ ... كَأَنَّما صانِعُهُ جِنِّيُّ
٨٧ ـ وَكُلُّ ما يَقُولُهُ النَّبِيلُ ... فِي وَصْفِها فَإِنَّهُ قَلِيلُ

فصلٌ: في وصف كازِرْكاه

٨٨ ـ وَبُقْعَةٌ تُدْعَى بِكازُرْكاهِ ... لَيْسَ لَها فِي حُسْنِها مُضاهِي
٨٩ ـ هَواءُها يُحْيِي النُّفُوسَ إِنْ بَدا ... وَماؤُها يَجْلُو عَنِ القَلْبِ الصَّدَا
٩٠ ـ وَالسَّرْوُ فِي رِياضِها المَطْبُوعَهْ ... كَخُرَّدٍ أَذْيالُها مَرْفُوعَهْ
٩١ ـ فِيها البَساتِينُ بِغَيْرِ حَصْرِ ... يَقْصِدُها الأُناسُ بَعْدَ العَصْرِ

⇐

الآفات * ففتَحَ اللهُ عيني(١) منها(٢) على جَنَّةِ النّعيم * بَلْدة طيّبة ومقام كريم.

لقدْ جُـمِعَتْ فـيها المَـحاسِنُ كُـلُّها   وَأَحْسَنُها الإيمانُ واليُمْنُ والأَمْنُ(٣)

[أحوال «هَراة» ومَلِكها]

فشاهدتُ أن قد سَطَعَتْ(٤) أنوارُ العلم والهِداية * وخَمَدَتْ نِيْران(٥) الجَهْل

⇐ ٩٢ ـ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ ذَكَرٍ وَأُنْثَى   وَحُــرَّةٍ وَأَمَــةٍ وَخُـنْثَى
٩٣ ـ لاَ هَــمَّ عِـنْدَهُمْ وَلا نِكــادُ   كَأَنَّــهُمْ قَـدْ حُـوسِبُوا وَعـادُوا
٩٤ ـ تَـراهُــمُ كَـالخَيْلِ فِـي الطِّـرادِ   وَكُــلُّ شَـخْصٍ مِـنْهُمُ يُـنادِي:
٩٥ ـ لاَ شَـيْءَ فِـي ذا اليَـوْمِ غَـيْرُ جائِزِ   إلَّا نِكــاحُ المَــرْءِ لِـلْعَجائِزِ

خاتمة: في التحسّر من فِراقها وبُعْدِ رِفاقها

٩٦ ـ يــا حَـبَّذا أَيّــامُنا اللَّــواتِـي   مَـضَتْ لَـنا وَنَـحْنُ فـي الهَـراةِ
٩٧ ـ نَسْـتَرِقُ اللَّــذّاتِ وَالأَفْــراحـا   وَلاَ نَـمَلُّ الهَــزْلَ وَالمُــزاحــا
٩٨ ـ وَعَـيْشُنا فِـي ظِـلِّها رَغِـيدُ   وَالدَّهْــرُ مُسْـعِفٌ بِـما نُـرِيدُ
٩٩ ـ واهــاً عَـلَى العَـوْدِ إلَـيْها واهـا   فَـما يَـطِيبُ العَـيْشُ فِـي سِـواها
١٠١ ـ سُـقِيتِ يـا لَـيالِيَ الوِصـالِ   بِـصَوْبِ غَـيْثٍ وابِـلٍ هَـطّالِ
١٠٢ ـ وَأَنْتِ يـا سَـوالِـفَ الأَيّـامِ   عَـلَيْكِ مِـنِّي أَطْـيَبُ السَّـلامِ

تمّت الأُرجوزة والحمد للّه وحده، وصلّى الله على محمّدٍ وآله.

(١) **قوله: «عيني»**. على لفظ المفرد أو المثنّى.

(٢) **قوله: «منها»**. من تجريديّة مثلها في قولهم: «رأيت من زيد أسداً».

(٣) **قوله: «لقد جمعت»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضرب التامّ والقائل غير معروف، و«المحاسن» جمع «الحُسن» على خلاف القياس.

(٤) **قوله: «سطعت»**. أي: ارتفعت.

(٥) **قوله: «نيران»**. جمع «نار» وأصله: «نِوْران» من الأجوف الواوي بدليل «نويرة» في التصغير و«نيران الجهل» مثل «لجين الماء».

والغَواية ٭ وظَلَّ ظِلُّ المُلْك[١] ممدوداً ٭ ولِواء الشّرع بالعِزّ معقوداً ٭ وعاد[٢] عُودُ الإسلام إلى رُوائِهِ ٭ وآضَ[٣] رَوْضُ الفَضْلِ إلى مائِهِ ٭ ونُظِمَ[٤] شَمْلُ[٥] الخلائق بعد الشَّتات ٭ ووُصِلَ[٦] حَبْلُهم عقيب البَتات ٭ واستظلّ الأنام بظِلال العدل والإحسان ٭ وارتبعوا[٧] في رِياض الأَمْن والأمان ٭

كُلُّ ذلك بميامن[٨] دَوْلة سُلْطان الإسلام ٭ ظِلّ الله على الأنام ٭ مالك رِقاب[٩] الأُمم ٭ خليفة الله في العالَم ٭ حامي[١٠] بلاد أهل الإيمان ٭ ماحي آثار الكُفْر والطُّغيان ٭ ناصر الشّريعة القويمة ٭ سالك الطّريقة المستقيمة ٭ باسط مِهاد العَدْل

---

(١) **قوله: «المُلْك»**. ـ بالضمّ ـ المملكة، شبّه الملك بشجرة وأثبت له الظّلّ، وللظلّ الامتداد، مكنية وتخييلاً وترشيحاً.

(٢) **قوله: «عاد»**. من «العَوْد» وهو الرّجوع. و«**العُود**» ـ بالضمّ ـ الخشب. و«**الرُّوَاء**» ـ بالضمّ ـ المنظر الحسن.

(٣) **قوله: «آض»**. بمعنى عاد.

(٤) **قوله: «نُظِمَ»**. على صيغة المجهول بمعنى: جمع.

(٥) **قوله: «الشمل»**. ما تشتّت من الأمر وما اجتمع منه أيضاً، فهو من الأضداد. و«**الشتات**»: التفرّق.

(٦) **قوله: «وصل»**. من «الوصل» لا من «الوصول». و«**البتات**» القطع.

(٧) **قوله: «ارتبعوا»**. بالعين المهملة أي: أخذوا رَبْعهم ـ أي: منزلهم ـ. وروي: «ارتتعوا» من «رتع» أي: أكلوا.

ويروى أنّ العبارة في النّسخة المقروءة على المصنّف: «ارتبغوا» بالغين المعجمة من «ربغ فلان إبله» إذا تركها ترد الماء كيف شاءت.

(٨) **قوله: «ميامن»**. جمع «يمن» على خلاف القياس.

(٩) **قوله: «رِقاب»**. جمع «رقبة» وتطلق على المملوك نفسه. و«**الأُمم**» جمع «الأُمّة» مفرد لفظاً وجمع معنىً.

(١٠) **قوله: «الحامي» و«الماحي»**. فيه جناس القلب.

والإنصاف * هادم أساس الجَوْر والاعتساف * والي لِواء الوِلاية[١] في الآفاق[٢] * مالك سرير الخِلافة بالاستحقاق * المجتهد في نصب سُرادقات[٣] الأمن والأمان * الممتثِل[٤] لنصّ ﴿**إنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإحْسَانِ**﴾ * الخالص طويّته[٥] في إعلاء كلمة الله[٦] * الصّادق نيّته في إحياء سنّة رسول الله[٧] ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ.

خليفةٌ مَلَكَ الآفاق سَطْوَتُهُ — والحَقُّ كان مَداهُ أَيَّةً سَلَكَا[٨]
يحومُ حَوْلَ ذَراهُ[٩] العالِمُونَ[١٠] كَما — تَرَى الحَجيج بِبيت الله مُعْتَركا

---

(١) **قوله**: «**الولاية**». بالكسر اسم لما توليت به وبالفتح مصدره.

(٢) **قوله**: «**الآفاق**». جمع «أُفق» بالضمّ والسكون وهي النّاحية.

(٣) **قوله**: «**سرادق**». عجميّ معرّب «سرا پرده».

(٤) **قوله**: «**الممتثل**». أي: المطيع. (٥) **قوله**: «**الطويّة**». الضّمير.

(٦) **قوله**: «**كلمة الله**». أي: كلمة الشّهادة، أو القرآن كلّه، وإعلاؤها: تنفيذ أحكامها.

(٧) **قوله**: «**الرسول**». أخصّ من النّبيّ، لأنّ النّبيّ إنسان أُوحي إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه، فإن أمر بذلك فرسول أيضاً.

(٨) **قوله**: «**خليفة ملك الآفاق سطوته**». البيت من البسيط على العروض التّامّة المخبونة مع الضرب المماثل والقائل: الشّارح التّفتازاني. قال الفاضل الجليل شِهاب الدين حسين العاملي في «عقود الدُّرر»: هذه القِطْعة ـ من نظم الشّارح ـ كانت في الأصل لكنّه ضُرِب عليها في النّسخة المقروءة عليه، فكأنّه لم يرض من الممدوح.

«**خليفة**» خبر مبتدأ محذوف، أي: هو خليفة، والتّاء للنّقل من الوصفيّة إلى الاسميّة وجمعها الجاري على الأصل: «خلائف» وعلى «الخلفاء» محمول على إسقاط الهاء.

«**الحقّ**» مبتدأ و«كان مداه» الخبر. «أيّةً» التّنوين والتّأنيث عِوض عن المضاف إليه وهو: أيّة طريق. والألف في «سلكا» للإشباع.

(٩) **قوله**: «**الذَّرَى**». بالفتح كلّ ما استترت به يقال: «أنا في ذَرَى فلانٍ» أي: في كنفه وستره.

(١٠) **قوله**: «**عالمون**». بكسر اللّام. «**كما ترى الحجيج**» في موضع المصدر أي: حوماناً مثل ما ⇐

يُحيي نسيمُ رِضىً منهُ الزّمانَ وكَم ... مكافحٍ بلَظىً مِن سُخْطِهِ هَلَكا
أطارَ صاعِقَةً مِنْ نَصْلِهِ فَبِها ... إلى السِّماك لِواءُ الشَّرْعِ قد سُمِكا
وصادَفَ الرُّشْدَ مِنْها كُلّ مُعْتَسِفٍ ... قد كانَ في ظُلُماتِ الغَيِّ مُنْهَمِكا
فالدِّيْنُ صارَ قَريرَ العَيْنِ(١) مُبْتَسِماً ... والمُلْكُ أقبلَ بالإقْبالِ مُمْتَسِكا
عَلا فَأَصْبَحَ يَدْعُوهُ الوَرىٰ مَلِكاً ... وريثَما فتحوا عَيْناً غَدا مَلَكا

⇐ ترى، و«الحجيج» جمع «الحاجّ».

«معتركاً» مفعول ثانٍ لـ«ترى» إن كان من الرّؤية بمعنى العلم، أو حال من مفعوله الأوّل إن كان بمعنى الإبصار.

والظاهر أن يقول: معتركةً أو معتركين، لإسناده إلى ضمير الحجيج، فالوجه أن يقدّر الموصوف أي: قوماً معتركاً.

«نسيمُ رضىً» مثل «لجين الماء» وضمير «منه» راجع إلى الخليفة لأنّه مذكّر في المعنى. و«كم» خبريّة مفيدة للتكثير وهو في محلّ الرّفع على الابتداء وخبره «هلك».

«المكافح» المعارض وهو في الأصل من يستقبل الحرب بدون تُرْس أو درع.

«من سخطه» ظرف مستقرّ في موضع الصّفة والموصوف «لظىً».

«السِّماك» اسم لكوكبين أحدهما من منازل القمر الثّمانية والعشرين ويسمّى سِماك الأعزل، والآخر ليس من منازله ويسمّى سِماك الرامح.

(١) قوله: **«قرير العين»**. كناية عن السّرور، فإنّ دمعة السّرور باردة ودمعة الحزن حارّة. و**«الإقبال»** الدّولة. **«عَلا»** والضمير فيه راجع إلى الخليفة.

«يدعوه الورى» خبر **«أصبح»** بمعنى «صار» وحال إن كان بمعنى: دخل في الصّباح. **«ريثما»** ظرف لغو، أي: ساعة فتحهم، و«ما» مصدريّة يقال: «أمهلته ريثما فعل كذا» ـ أي: ساعة فعله ـ وقد يستعمل بدون «ما»، قال:

* لا يصعب الأمر إلّا ريث تركبه *

وهو السُّلْطان الغازي، المجاهد في سبيل الله، مُعِزّ الحقّ والدّنيا(١) والدّين * غِياث الإسلام ومُغِيْث المسلمين * أبو الحسين محمّد كِرِتْ(٢) ـ لا زالَتْ أقطارُ

(١) **قوله: «الدنيا»**. تأنيث «الأدنى» من «الدّنوّ» وهو القرب، سمّيت الدنيا بها لدنوّها والجمع: دُنَى، قال المتنبّي:

أعزّ مكان في الدُّنَى سرجُ سابح   وخير جليس في الزّمان كتاب

والأصل: «دُنَوٌ» قلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ثمّ حذفت لالتقاء الساكنين.

(٢) **قوله: «كِرِت»**. آل كِرِت ـ بكسرتين وتاء مثنّاة فوقيّة، وقيل: بفتحتين، وروي: بفتح الأوّل وسكون الثاني أيضاً ـ طبقة من ملوك «هراة» امتدّ حكمهم عليها من سنة ٦٤٣هـ إلى سنة ٧٨٣هـ وكانوا من أهل «غُوْر» ـ مدينة بين «هَراة» و«غَزْنة» ـ اتّخذوا «هَراة» عاصمةً لهم.

وهم ثمانية ملوكٍ:

الملِكُ الأوّل: شمس الدّين محمّد المعروف بـ«كِرِت» ـ سبط الملك ركن الدّين الذي كان من خواصّ سلطان المغول السفّاك چنگيز خان ـ لعنه الله ـ وقد امتدّ ملكه من سنة ٦٤٣هـ إلى سنة ٦٧٦هـ. وكان أوّل من أسّس هذه الطبقة.

الملِكُ الثّاني: ركن الدين كهين بن شمس الدّين محمّد وقد امتدّ ملكه من سنة ٦٧٧هـ إلى سنة ٧٠٥هـ.

الملِك الثالث: فخر الدِّين بن ركن الدّين الممتدّ حكمه من سنة ٧٠٥هـ إلى سنة ٧٠٦هـ.

الملِكُ الرّابع: غِياث الدّين الأوّل بن فخر الدّين الممتدّ حكمه من سنة ٧٠٧هـ إلى سنة ٧٢٩هـ.

الملِك الخامس: شمس الدّين محمّد الثّاني بن غياث الدّين الأوّل الحاكم من سنة ٧٢٩هـ إلى سنة ٧٣٠هـ.

الملِك السادس: حافظ بن غياث الدّين الأوّل الحاكم من سنة ٧٣٠هـ إلى سنة ٧٣٢هـ.

الملِك السّابع: معزّ الدّين حسين بن غياث الدّين الأوّل الحاكم من سنة ٧٣٢هـ إلى سنة ٧٧١هـ وامتدّ ملكه تسعاً وثلاثين سنة. وهذا هو الذي كان معاصراً للتفتازاني وشجّعه على تدوين هذا الكتاب في البلاغة.

⇐

الأرض مُشرِقةً بأنوار مَعْدَلته * وأغصانُ الخَيْراتِ مُوْرِقةً بسحائب رَأْفته ـ فهو الذي صَرَفَ عِنان العِناية نَحْوَ حِماية الإسلام * وشَيَّدَ بُنْيان الهِداية إِثْر ما أَشْرَفَ على الانهدام * وأمطر على العالَمين بسَحائب الإفضال والإنعام * وخصّ من بينهم العالِمين بمزيدِ الإشبال[1] والإكرام.

أقامَتْ في الرِّقابِ لَهُ أَيادي　　　هِيَ الأطواقُ والنّاسُ الحَمامُ[2]

⇐ الملك الثّامن: غياث الدّين الثاني المعروف بـ«پير علي» بن معزّ الدّين حسين وامتدّ حكمه من سنة ٧٧١هـ إلى ٧٨٣هـ وهذا هو الذي استولى على بلاده تمور لنگ وأشخصه إلى سمرقند ومعه ولده محمّد بن غياث الدّين سنة ٧٨٣هـ ثمّ قتلهما صبراً سنة ٧٨٧هـ وانقرضت تلك السلسلة.

(١) **قوله: «الإشبال»**. العطف والشفقة.

(٢) البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل، والقائل أبو الطّيّب المتنبّي شاعر الشّيعة المعروف وهو من قصيدة يمدح بها المغيث بن عليّ بن بشر العجلي، يقول فيها:

فُؤادٌ ما تُسَلّيه المُدامُ　　　وعُمْرٌ مثلُ ما تَهَبُ اللِّئامُ
ودهرٌ ناسُهُ ناسٌ صِغارٌ　　　وإن كانت لهم جُثَثٌ ضِخامُ
وما أنا منهم بالعيش فيهم　　　ولكنْ معدِنُ الذَّهَب الرَّغامُ
أرانبُ غير أنّهُمُ ملوكٌ　　　مفتّحةٌ عيونُهُمُ نِيامُ
بأجسامٍ يحرّ القتل فيها　　　وما أقرانها إلّا الطَّعامُ
وخيلٍ ما يخِرُّ لها طعينٌ　　　كأنّ قَنا فوارِسها ثُمامُ
خليلُك أنت لا من قلت خِلّي　　　وإن كثر التجمّلُ والكلامُ

وقال:

وشبه الشيء منجذِبٌ إليه　　　وأشبهُنا بدنيانا الطَّغامُ

وقال:

⇐

⇐ وما كلٌّ بمعذورٍ ببخلٍ ولا كُلٌّ على بخلٍ يُلامُ
ولم أرَ مِثْلَ جيْراني ومِثْلي لِمِثْلي عند مِثْلِهِمُ مُقَامُ
بأرض ما اشتهيتَ رأيتَ فيها فليس يفوتُها إلّا الكِرام
فهلّا كان نقصُ الأهل فيها وكان لأهلها منها التَّمامُ
بها الجبلان من صَخْرٍ وفخرٍ أنافا ذا المُغيثُ وذااللُّكَامُ
وليست من مَواطنه ولكِنْ يَمُرُّ بها كما مَرَّ الغَمامُ
سقى اللهُ ابنَ مُنْجِبَةٍ سقاني بدَرٍّ ما لراضعه فِطامُ
ومن إحدى فوائده العطايا ومن إحدى عطاياه الذِّمامُ
وقد خفي الزَّمان به علينا كسلك الدُّرّ يخفيه النِّظَامُ

وقال:

يروع رَكانةً ويذوبُ ظَرْفاً فما يُدْرَى أشيخ أم غُلامُ
وتملكه المسائِلُ في نَداه وأمّا في الجِدال فلا يُرامُ
وقَبْضُ نَواله شَرَفٌ وعِزٌّ وقَبْضُ نَوالِ بعض القومِ ذَامُ
أقامت .....
إذا عُدَّ الكِرام فتلك عِجْلٌ كما الأنواء حين تعدّ عَامُ

قال:

قَبِيلٌ يحملون من المعالي كما حملت من الجَسَد العِظَامُ
قبيلٌ أنت أنت وأنتَ منهم وجدّك بشر المَلِكُ الهُمَامُ

قوله: «فؤادٌ» أي: لي فُؤاد، أو فؤادي فؤاد، و«عُمْر» حكمه حكم فؤاد بالتّقدير، وهبة اللئام كناية عن القلّة.

«الرَّغام» ـ بالفتح ـ التّراب، يعني: أنّه ولو عاش مع هؤلاء النّاس لا يعدّ منهم كما أنّ الذَّهَب لا يُعَدّ من التّراب ولو كان فيه.

«يَحَرُّ» يشتدّ، «الأقران» جمع «القرن» الكفؤ في الحرب، يريد أنّهم يموتون بكثرة

⇐

فقرأتُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ﴾[(١)] • ووُسِمْتُ[(٢)] بِنِسْيان الأَحِبَّة والوَطَن • وصِرْتُ بعميم لُطْفِهِ[(٣)] مغبوطاً محظوظاً • وبعين عِنايته ملحوظاً محفوظاً • فشدّ ذلك عَضُدِي وهَزّ مِنْ عِطْفي •

⇐ الأكل لا في الحرب. «الثُّمام» نبات ضعيف، أي: أنّ طعنهم لا يؤثّر بالمطعون، كأنّ أرماحهم من هذا النَّبات. «الطَّغَام» الأراذل.

قوله: «وكان لأهلها منها التّمام» أي: أنّ هذه الأرض كاملة في صفاتها وأهلها ناقصون في أخلاقهم فيتمنّى أن يكون كمالها فيهم ونقصهم فيها، لأنّه أولى وأنفع.

«أنافا» ارتفعا، «المغيث» الممدوح، «اللّكام» جبل بالشّام يسامت «حماة» وينتهي عند «أنطاكيّة».

«المُنْجِبة» التي تلد النجباء والمراد بابنها الممدوح، و«الدَّرّ» اللبن والمراد به العطايا، «الذِّمام» العهد.

«يروع» يُخيف «الرَّكانة» الرّزانة والوقار، «الظَّرف» خفّة الروح وذكاء القلب، أي: إنّه جمع بين رزانة الشّيوخ وظرافة الشبّان. «المسائل» المطالب، «النَّدى» الجود، «لا يرام» أي: لا يطاق ولا يؤخذ. «الذّام» العيب، «عِجْل» قبيلة الممدوح، و«الحَمام» بفتح الحاء جمع «حمامة»، «الأنواء» جمع «نوء» وهو سقوط نجم من منازل القمر في المغرب وطلوع رقيبه في المشرق أي: إنّ الكرام مجموعهم بنو عجل كما أنّ الأنواء مجموعها العام.

«القبيل» الجماعة وهو خبر عن محذوف يرجع إلى الممدوحين تقديره: هم. قوله: «قبيل» أي: هم قبيل وأنت منهم وأنت أنت في علوّ القدر، وقد أخّر حرف العطف في «وأنت».

(١) قراءة الآية كناية عن زوال الحزن، و«الحَزَن» بفتحتين هاهنا ليس إلّا بقرينة «الوَطَن».

(٢) **قوله: «وُسِمْتُ»**. على صيغة المجهول، أي: صرت ذا سِمَة ـ أي علامة ـ.

(٣) **قوله: «عميم لطفه»**. إضافة الصفة إلى الموصوف. و«الغبطة» أن يتمنّى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه، وبه يتميّز عن الحسد.

ثمّ هداني [١] الله ـ سبحانه ـ سَواء الطّريق * وأفاض علَيّ سِجال [٢] التّوفيق * حتّى رجعتُ * إلى ما جَمَعْتُ * وشَمَّرْتُ الذَّيْل لتصحيحه وترتيبه * واسْتَنْهَضْتُ [٣] الرَّجْل [٤] والخَيْل في تنقيحه وتهذيبه * وأضفْتُ إليه ما سَمَحَ به في أثناء ذلك الفِكْرُ الفاتِر * وسَنَحَ بعَوْن الله للنّظر القاصر *

---

(١) **قوله: «هداني»**. استعمل في القرآن على ثلاثة أوجه:

١ ـ متعدٍّ بنفسه نحو: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾ [الفاتحة: ٦]، الآية..

٢ ـ وباللّام نحو: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا**﴾ [الأعراف: ٤٣].

٣ ـ وبإلى نحو: ﴿**اهْدِنَا إِلَىٰ سَوَاءِ الصِّرَاطِ**﴾ [ص: ٢٢]، الآية...

والفرق بين المتعدّي بنفسه والمتعدّي بواسطة الحرف أنّ معنى الأوّل: الإيصال إلى المطلوب ولذا يسند إلى الله ـ تعالى ـ خاصّةً مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا**﴾ [العنكبوت: ٦٩].

ومعنى الثّاني: الدّلالة وإراءة الطّريق فيسند إلى النّبيّ مثل ﴿**إِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**﴾ [الشّورى: ٥٢]، الآية ... وإلى القرآن مثل: ﴿**إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ**﴾ [الإسراء: ٩]، الآية ...

قال الفاضل الرّوميّ: والفرق الذي ذكره الشّارح في «حاشية الكشّاف» منقوض بقوله ـ تعالى ـ حكايةً عن إبراهيم ـ عليه السّلام ـ: ﴿**فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِراطاً سَوِيّاً**﴾ [مريم: ٤٣]، وعن مؤمن آل فرعون: ﴿**اتَّبِعُونِي أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ**﴾ [غافر: ٣٨]، وعن فرعون: ﴿**وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ**﴾ [غافر: ٢٩]، اهـ.

(٢) **قوله: «السِّجال»**. بكسر السّين وتخفيف اللّام جمع «السَّجْل» ـ بفتح السّين ـ وهو الدَّلو إذا كان فيه ماء البتّة.

(٣) **قوله: «استنهضت»**. الاستنهاض: الأمر بالنّهوض.

(٤) **قوله: «الرَّجْل»**. جمع «راجل» وهو خلاف الفارس. و«**الخيل**» الفرسان أي: الرّاكبون على الفرس وهو اسم جمع لا واحد له وهذا تمثيل.

فجاء ـ بحمد الله ـ كنزاً[١] مدفوناً من جواهر الفوائد * وبحراً مَشْحُوناً بنفائس الفرائد * فجعلتُهُ تُحْفَةً لِحُضْرته[٢] العليّة * وخِدْمَةً لسُدّته السّنيّة * لا زالَتْ مَلْجَأً[٣] لطوائف الأنام * وملاذاً لهم من حوادث الأيّام * وحِصْناً حَصيناً للإسلام * بالنبيّ وآله ـ عليه وعليهم السّلام ـ *.

[طَلِبَة من الطَّلَبة]

والمَرْجُوّ من خُلّاني * وخُلَّص إخواني[٤] * أن يشيّعوني بصالح الدُّعاء * ويَشْكُروا[٥] لي بما عانيتُ في هذا التّأليف من الكَدِّ والعَناء[٦] * وإلى الله أتضَرَّعُ في أَنْ يَنْفَعَ به المحصّلين الذين هم للحقّ طالبون * وعن طريق العِناد ناكبون * وغَرَضُهم تحصيل الحقّ المبين * لا تصوير الباطل بِصُوْرَة اليقين *

---

(١) قوله: «كنزاً». منصوب بـ«جاء» بتضمينه معنى الصّيرورة. و«من» في «من جواهر الفوائد» بيانيّة.

(٢) قوله: «حضرة». مثلّث الحاء قرب الشيء وفِناؤه. و«السنيّة» فعيلة من السّناء بالمدّ وهو الرّفعة.

(٣) قوله: «ملجأ» و«ملاذ» واحد.

(٤) قوله: «الإخوان». وأكثر ما يستعمل «الإخوان» في الأصدقاء، و«الإخوة» في الولادة وهما جمعا «أخ».

(٥) قوله: «يشكروا». يقال: «شكرته» و«شكرت له» ولا يتعدّى إلى المفعول الثّاني فلا وجه لما جوّزه الشّارح في شرح «المفتاح» في قول الشّاعر:

سأشكر عمراً إن تراخت منيّتي أيادي لم تمنن وإن هي جلّت

من كون «أيادي» مفعولاً ثانياً لـ«أشكر».

(٦) قوله: «العَناء». بالمدّ والفتح: المشقّة.

وهذا[١] لَعَمْري[٢] موصوف عزيز[٣] المرام[٤] * قليل الوجود في هذه الأيّام * فلقد غَلَبَ على الطِّباع اللَّدَدُ والعِناد * وفشا الجِدال والحَسَد بين العِباد * ولئن فاتني[٥] من النَّاس الثَّناء الجميل في العاجِل * فحَسْبي ما أرجو من الثّواب الجزيل في الآجِل * وما توفيقي إلّا باللّه عليه توكّلت وإليه أُنيب.

---

(١) **قوله: «وهذا»**. قال الأُستاذ الجليل: أي: هذا الكتاب. أي: شرح «تلخيص المفتاح» الذي ألّفته وجمعته موصوف قليل المقصود أي: قلّ من يقصده ويطلبه، لأنّه مطوّل والهمم مختصرة ومتقاصرة.

(٢) **قوله: «لعمري»**. اللّام للابتداء، «عمري» مبتدأ، حذف خبره وجوباً وسدّ جواب القسم مسدّه، تقديره: «لعمري قسمي» وهو ـ بفتح العين وضمّها ـ البقاء ولا يستعمل في القسم إلّا بالفتح.

وقوله: «لعمري» يمكن أن يحمل على حذف المضاف ـ أي: لواهب عمري ـ وكذا أمثاله ممّا أقسم فيه بغير الله ـ تعالى ـ كقوله: «والشمس»، «والقمر»، و«اللّيل» أي: «وربّ الشّمس». ويمكن أن يكون المراد به ـ وبأمثاله ـ ذكر صورة القسم لتأكيد مضمون الكلام وترويجه فقط، لأنّه أقوى من سائر المؤكّدات، وأسلم من التأكيد بالقسم باللّه ـ تعالى ـ لوجوب البرّ به، وذكر صورة القسم على هذا الوجه لا بأس به، ولهذا شاع بين أهل العلم كيف وقد قال ـ عليه السّلام ـ: «قد أفلح وأبيه»، وقال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ** ﴾ [الحجر: ٧٢].

(٣) **قوله: «عزيز»**. والمراد به القلّة لأنّ العزّة ـ خلاف الذلّ ـ يقتضي القلّة غالباً.

(٤) **قوله: «المرام»**. مصدر ميميّ من «رام، يروم، روماً».

(٥) **قوله: «ولئن فاتني»**. فإن قيل: اللّام الدّاخلة على أداة الشّرط للإيذان بأنّ الجواب بعدها مبنيّ على قسم قبلها لا على الشّرط، ولذا يقال له: اللّام الموطئة والمؤذنة؛ لأنّها وطّأت الجواب للقسم ـ أي: مهّدته له ـ فلم جعل الشّارح الجواب هاهنا للشرط بقرينة الفاء، تبعاً للفرّاء وخلافاً للجمهور؟ يقال: اللّام زائدة لا موطّئة للقسم كما في قوله:

لئن كانَتِ الدّنيا علَيَّ كما أرَى ... تباريْحَ مِنْ ليلى فَلَلْمَوْتُ أرْوَحُ

[سبب الافتتاح بالحمد بعد التّسمية]

﴿بِسْمِ اللَّهِ[1] الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

---

(١) **قوله: «بسم الله»**. افتتح المصنّف بالبسملة اقتداءً بالكتاب العزيز واتّباعاً للحديث. ثمّ أردفها بذكر الحمد وَفْقاً لما في القرآن الكريم وأداءً لحقّ بعض ما يجب عليه.

وترك العاطف ـ بناءً على كون جملة البسملة إنشائيّةً وجملة الحمدلة خبريّةً أو العكس ـ ظاهر؛ لأنّ بينهما حينئذٍ كمال الانقطاع.

وأمّا على أنّهما متّفقتان في الخبريّة أو الإنشائيّة فترك العاطف إشارة إلى أنّ كلاً من الجملتين مقصود بالذّات وليست إحداهما تابعةً للأُخرى.

ثمّ إنّ المصنّفين يفتتحون الكتب بواحدٍ من الحمد والمدح والشّكر، والكلّ ينقسم إلى قسمين: لغويّ واصطلاحيّ، والحاصل من ضرب الاثنين في الثلاثة ستّةٌ. والذي ذكره التفتازاني صنفان: الحمد والشكر اللغويّان وتعرّض لذكر النّسبة بينهما وهي العموم والخصوص الوجهيّان ولم يتعرّض لذكر البواقي والنّسبة بينها.

وتوضيح الأقسام يحتاج إلى تعريفها:

⇐

⇐ **الحمد اللغوي**: هو الثّناء باللسان على الجميل سواء تعلّق بالفضائل أو بالفواضل، والفرقُ بينهما ـ على ما نسب إلى الشّارح ـ أنّ «الفضائل» هي النّعمة الرّاسخة التي لا تنفكّ عن صاحبها ولا تنتقل إلى غيره كـ«الحلم» و«الشَّجَاعة» و«رشاقة القدّ» و«حسن المنظر» ونحوها. و«الفواضل» هي النّعمة الغير الرّاسخة التي تتعدّى إلى الغير كـ«الإعطاء».

الحمد الاصطلاحي أو العرفيّ: يرادف الشّكر اللغوي وسيأتي تعريفه.

المدح ـ لغةً واصطلاحاً ـ: هو الثّناء باللسان على الجميل اختيارياً كان أو لا.

فالحمد ـ لغةً ـ أخصّ من المدح؛ والمدح أعمّ منه، لاختصاص الحمد بما يدخل تحت الاختياريّ ـ كما صرّح بذلك الرّازيّ في تفسيره المسمّى بـ«مفاتيح الغيب» ـ فالنّسبة بين المدح اللغوي والاصطلاحي التّساوي، وبين الحمد والمدح الأعمّ والأخصّ المطلقان.

والشّكر اللغوي: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الإنعام، سواء كان ذكراً باللسان أو اعتقاداً ومحبّةً بالجَنان، أو عملاً وخِدمةً بالأركان وهذا تعريف للحمد الاصطلاحي أيضاً.

فالنسبة بين الحمد اللغوي والشكر اللغوي الأعمّ والأخصّ الوجهيّان، وكذا بين الحمد اللغوي والاصطلاحي.

والشّكر الاصطلاحيّ: صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه ـ بحسب الطّاقة البشريّة ـ إلى ما خُلِق لأجله وهو العبادة والطّاعة ـ كما نصّ عليه الدمنهوريّ في شرح الكافي في العروض والقوافي المسمّى بالإرشاد الشافي ـ وهذا أخصّ من الجميع.

ثمّ اعلم أنّ النّسبة ـ بالمعنى المصطلح عليه عند أهل الميزان ـ بين تلك الأقسام الستّة ـ خمسة عشر، لأنّ كلّاً من الحمد والشّكر والمدح نوعان: لغويّ واصطلاحيّ ـ كما علمت ـ فالجملة ستّة.

فإن أخذت الأوّل مع الخمسة، والثّاني مع الأربعة، والثّالث مع الثّلاثة، والرّابع مع الإثنين، والخامس مع الأخير يحصل ما ذكر.

⇐

⇐ ومن هذا الشَّكْل يسهل تصوّر ما ذكرناه:

العدد	الأقسام					
١	الحمد اللغويّ	النّسب				
٢	الحمد الاصطلاحيّ	الأعم و الأخص الوجهيان				
٣	الشّكر اللغويّ	الأعم و الأخص الوجهيان	التساوي			
٤	الشّكر الاصطلاحيّ	الأعم و الأخص المطلقان	الأعم و الأخص المطلقان	الأعم و الأخص المطلقان		
٥	المدح اللغويّ	الأعم و الأخص المطلقان	الأعم و الأخص الوجهيان	الأعم و الأخص الوجهيان	الأعم و الأخص المطلقان	
٦	المدح الاصطلاحيّ	الأعم و الأخص المطلقان	الأعم و الأخص الوجهيان	الأعم و الأخص الوجهيان	الأعم و الأخص المطلقان	التساوي

وقد نظم ستّةً منها علي الأُجْهُوري بقوله في أبياتٍ:

إذا نسباً للحمد والشكر رُمْتَها   بوجهٍ له عَقْلُ اللبيب يؤالِفُ

فشكر لدى عرفٍ أخصّ جميعها   وفي لغةٍ للحمد ـ عرفاً ـ يرادِفُ

عموم لوجهٍ في سواهنّ نسبة   فذي نِسبٌ ستّ لمن هو عارِفُ

وتوضيح قوله: أنّ الشّكر الاصطلاحي بينه وبين الثّلاث ـ أي: الحمد اللغوي والاصطلاحي والشّكر اللغوي ـ العموم والخصوص المطلقان، فهذه ثلاث نسب. وبين

⇐

﴿ الحمدُ للّه ﴾.

افتتح كتابه ـ بعد التّيمّن بالتّسمية ـ بحمد الله ـ سبحانه ـ أداءً[١] لحقّ شيء ممّا يجب عليه من شكر نَعْمائه[٢] الّتي تأليف هذا المختصر أَثَرٌ من آثارها.

[الفرق بين الحَمْد والشُّكْر]

[تعريف الحَمْد]

والحَمْدُ: هو الثَّناء باللِسان على الجميل سَواء تعلّق[٣] بالفضائل

⇐ الشّكر اللغوي والحمد الاصطلاحي التّساوي؛ وهذه نسبة رابعة. وبين الحمد الاصطلاحيّ واللغويّ العموم والخصوص الوجهيّان، وكذا بين الحمد والشكر اللغويّين فهاتان نسبتان فتمّت الستّة.

(١) **قوله: «أداءً»**. مفعول له للافتتاح.

(٢) **قوله: «لحقّ شيء ممّا يجب عليه من شكر نعمائه»**. يحتمل أن يكون «من» الأُولى تبعيضيّة والثانية بيانيّة، بناءً على أنّ المراد بالشّكر صرف العبد جميع ما أنعم الله إلى ما خلق لأجله وهو الشّكر الاصطلاحي، وصرف اللسان إلى إظهار تعظيم الله بعض منه.

ويحتمل العكس والمعنى: شيء هو ما يجب عليه من بعض شكر نعمائه، إذ وجوب الاصطلاحي يتضمّن الوجوب اللغوي.

ويحتمل أن يكون «من» بيانيّة في الموضعين، فالأُولى بيان الشيء والثانية لما يجب.

(٣) **قوله: «سواء تعلّق»**. «سواء» اسم بمعنى الاستواء، يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ** ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وهو هاهنا خبر والفعل بعده ـ أعني «تعلّق» ـ في تأويل المصدر مبتدأ ـ كما صرّح بمثله الزمخشري في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ** ﴾ [البقرة: ٦]، ـ والتقدير: تعلّقه بالفضائل والفواضل سيّان، والجملة إمّا مستأنفة أو حالية بلا واوٍ، أو اعتراضيّة.

والمحقّق الرّضي يقول: إنّ «سواء» في مثله خبر مبتدأ محذوف، أي: «الأمران سواء» ⇐

أو بالفواضل[١].

[تعريف الشّكر]

والشُّكْرُ: فعل يُنْبِئ عن تعظيم المُنْعِم بسبب[٢] الإنعام سَواء كان ذِكْراً باللسان، أو اعتقاداً ومحبّة بالجَنان، أو عَمَلاً وخِدْمةً بالأركان.

[النّسبة بينهما]

فمَوْرِدُ الحَمْد هو اللِّسان وحده[٣] ومتعلّقه يَعُمُّ النِّعْمَة وغيرها، ومَوْرِدُ الشُّكْر يَعُمُّ اللِّسان وغيره، ومتعلّقه يكون النِّعْمَة وحدها؛ فالحمد أعمّ باعتبار المتعلّق، وأخصّ باعتبار المورِد، والشّكر بالعكس، ومن هذا تحقّق تصادقهما في الثَّناء باللِّسان في مقابلة الإحسان، وتفارقهما في صدق الحَمْد فقط على الوصف بالعِلْم والشَّجَاعة، وصدق الشُّكْر فقط على الثَّناء بالجَنان في مقابلة الإحسان.

⇐ والجملة الاسميّة جواب الشّرط المقدّر إن لم يذكر الهمزة بعد «سواء» صريحاً كما في مثالنا، والتّقدير: إن يتعلّق بالفضائل أو الفواضل فالأمران سواء.

(١) قال التّفتازانيّ: يُعْنَى بالفضائل النّعمة الرّاسخة التي لا تنفكّ إلى غيره كالعلم والشَّجاعة، وبالفواضل النّعمة الغير الرّاسخة، بل تتصل إلى غيره كالإعطاء.

(٢) قال التّفتازانيّ: وإنّما قال بسبب الإنعام؟ لأنّه يجوز أن يكون للمنعم فضائل كثيرة غير الإنعام مثل الحسن وغيره، فجاز أن يتوهّم أنّ التّعظيم للحسن، فأزال التوهّم بقوله: «بسبب الإنعام».

(٣) **قوله: «وحده»**. حال من اللسان على تأويله بالنّكرة عند سيبويه أي: منفرداً.

وقال الفارسيّ: إنّه منصوب على أنّه مفعول مطلق للحال المقدّرة، أي: يتوحّد اللسان بكونه مورد الحمد توحّداً.

وقال الكوفيّون: نصب على الظرفيّة والمعنى: في حال وحدته لا مع غيره.

وقال بعضهم: إنّ التّعريف فيه وفي أمثاله للعهد الذّهني لا الخارجيّ، والمعهود الذّهني نكرة في المعنى وتعامل معاملتها فلا حاجة إلى التّأويل.

[لفظ الجلالة]

و«اللّه» اسم[١] للذّات الواجب الوجود[٢] المستحقّ لِجميع المحامد[٣]، ولذا لم يقل: «الحمد للخالق» أو «الرّازق» أو نحوهما، ممّا يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف، بل إنّما تعرّض للإنعام بعد الدِّلالة على استحقاق الذّات؛ تنبيهاً على تحقيق الاستحقاقين[٤].

---

(١) **قوله: «اسم»**. اختلف في لفظ الجلالة على قولين:

الأوّل ـ وهو مختار الشّارح ـ أنّه جامد غير مشتقّ ـ أي: اسم يقابل الوصف والكنية واللقب ـ وعَلَمُ شخص، لا جنس انحصر في فردٍ ـ كما يزعمه بعض العلماء ـ.

والثّاني: أنّه مشتقّ واختلف في مبدأ اشتقاقه فقيل: من «الأَلَه» المهموز الفاء بمعنى التحيّر مصدر «ألِه» بالكسر، وقيل: من «الوَلَه» المثال الواوي، وقيل: من «لاه يليه، لاهاً» الأجوف اليائي بمعنى تستّر، وقد ذكرنا الأقوال في شرح «المراح».

(٢) **قوله: «الواجب الوجود»**. قسموا الموجود إلى الواجب والممتنع والممكن، وكلّ واحد إلى قسمين ـ بحسب التّصوّر ـ بالذات وبالغير، والممكن لا يمكن أن يكون بالغير بحسب الواقع فصارت الأقسام خمسةً: الواجب الوجود بالذات وبالغير، والممتنع بالذات وبالغير. والممكن بالذات فقط، والمراد بالواجب الوجود هو الواجب بالذات بحكم التبادر عند الإطلاق.

(٣) **قوله: «المستحقّ لِجميع المحامد»**. لكونه جامعاً لصفات الكمال المشتملة على صفات الجمال مثل الرّازق والخالق والبارّ، والرّؤوف والعطوف، وعلى صفات الجلال مثل كونه جبّاراً وقهّاراً وعزيزاً وحكيماً وغير ذلك.

(٤) **قوله: «الاستحقاقين»**. الاستحقاق من حيث الذّات المدلول عليه بتعليق الحمد على لفظ الجلالة، والاستحقاق من حيث الصّفات المدلول عليه بتعليقه ثانياً على الإنعام.

[سبب تقديم الحمد ورأي الزّمخشريّ]

وقدّم[(١)] «الحمد» لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وإن كان ذكر الله أهمّ في نفسه. على أنّ صاحب «الكَشَّاف»[(٢)] قد صرّح بأنّ فيه أيضاً دُِلالةً على اختصاص الحمد[(٣)] به وأنّه به حقيق.

---

(١) **قوله: «وقدّم»**. أي: قدّم الخطيب في متن «التّلخيص» الحمد على لفظ الجلالة فقال: «الحمد لله» ولم يقل «الله أحمد» أو «لله الحمد» لاقتضاء المقام ـ أي: مقام الشّروع بتأليف الكتاب ـ تقديمه عليه وإن كان ذكر الله أهمّ في نفسه.

فالأهميّة في كلا الجانبين لكنّها في الحمد عارضة، وفي لفظ الجلالة ذاتيّة، والأهميّة العارضة في الحمد أولى بالمراعاة من الأهميّة الذاتيّة في لفظ الجلالة إذ البلاغة في الكلام هي المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة والحال ـ أي: الشّروع في التأليف ـ يقتضي تقديم الحمد على لفظ الجلالة.

ونظير ذلك تقديم الفعل في ﴿ **اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ** ﴾ [العلق: ١]، وذلك لأنّ الأهمّ فيه القراءة لأنّها أوّل ما نزلت فلذا قدّم.

(٢) **قوله: «على أنّ صاحب الكشّاف»**. وهذا نصّه في تفسير الفاتحة:

وهذه الأوصاف التي أُجريت على الله ـ سبحانه ـ من كونه ربّاً مالكاً للعالمين لا يخرج منهم شيء من ملكوته وربوبيّته، ومن كونه منعماً بالنّعم كلّها ـ الظّاهرة والباطنة، والجلائل والدّقائق، ومن كونه مالكاً للأمر كلّه في العاقبة يوم الثّواب والعِقاب بعد الدّلالة على اختصاص الحمد به، وأنّه به حقيق في قوله ـ تعالى ـ ﴿ **الْحَمْدُ لِلَّهِ** ﴾ [الفاتحة: ٢]، ـ دليل على أنّ مَنْ كانت هذه صفاته لم يكن أحد أحقّ منه بالحمد والثّناء عليه بما هو أهله. [الكشّاف ١: ٥٩ ـ ٦٠]

(٣) **قوله: «اختصاص الحمد»**. أي: الاختصاص يوجد بدون التّقديم من وجهين آخرين:

الأوّل: من «الحمد» وذلك لكون المبتدأ معرّفاً بأل، وسيأتي أنّه يفيد الحصر مثل «الأمير زيد».

⇐

[الألفُ واللّام في «الحمد» للجنس عند الزّمخشريّ والخلاف في سببه]

[السّبب عند الجمهور]

وبهذا يظهر[(١)] أنّ ما ذهب إليه ـ من أنّ اللّام في «الحمد» لتعريف الجنس دون

⇐ **والثاني**: من اللّام الجارّة الدالّة على الاختصاص في قوله: «للّه».

ولو كان المقام موضع تقديم لفظ الجلالة على الحمد لكانت الوجوه ثلاثةً ولكنّه لم يكن فثبت الاختصاص بالوجهين المذكورين.

(١) **قوله: «وبهذا يظهر»**. أي: بتصريح صاحب «الكشّاف» يعلم، ومعنى هذه العبارة يظهر بعد أن تعلم ثلاث مقدّماتٍ:

الأُولى: كلام صاحب «الكشّاف» فيه فإنّي أنقله بعين لفظه حتّى تعلم موارد اقتباس الشّارح منه. قال في تفسير الفاتحة:

وارتفاع «الحمدُ» بالابتداء، وخبره الظَّرْف الذي هو «للّه» وأصله النَّصْب ـ الذي هو قراءة بعضهم بإضمار فعله ـ على أنّه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعالٍ مضمرةٍ في معنى الإخبار، كقولهم: «شكراً» و«كفراً» و«عجباً» وما أشبه ذلك. ومنها: «سبحانك» و«معاذ الله» ينزلونها منزلة أفعالها، ويسدّون بها مسدّها، ولذلك لا يستعملونها معها ويجعلون استعمالها كالشّريعة المنسوخة.

والعدول بها عن النَّصْب إلى الرَّفْع ـ على الابتداء ـ للدلالة على ثَبات المعنى واستقراره. والمعنى: «نحمد الله حمداً».

فإن قلت: ما معنى التّعريف فيه؟ قلت: هو نحو التّعريف في «أرسلها العِراك» وهو تعريف الجنس. ثمّ قال: والاستغراق الذي يتوهّمه كثير من النّاس وَهمٌ منهم اهـ. [الكشّاف ١: ٤٧ ـ ٥٠]

والثّانية: أقسام «أل» حتّى تعرف الجنس الذي أراده الزمخشريّ من الاستغراق الذي أراده الآخرون. اعلم أنّ «أل» تنقسم إلى اثني عشر قسماً، وذلك أنّها اسميّة وحرفيّة. الاسميّة: هي «أل» الموصولة وحدها الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين فهي قسم ⇐

⇐ واحد.

والحرفيّة: زائدة وغير زائدة. الزّائدة على خمسة أنواع:

١ ـ لازمة كما في «اللّاتي» و«ألآن» و«الذين».

٢ ـ اضطراريّة كما في «الأوبر» من «بنات الأوبر».

٣ ـ لمحيّة كما في الأعلام المنقولة لأجل ملاحظة الوصف الذي قد كان عنه نُقِلَ كـ«الفضل» و«الحارث» و«النُّعْمان».

٤ ـ غالبة كما في الأعلام بالغلبة نحو: «المدينة» للطيبة.

٥ ـ شاذّة كما في الدّاخلة على الحال مثل: «جاؤوا الجمّاء الغفير».

وقولهم في الفجائيّة: «فإذا زيد القائمَ» ـ بنصب «القائم» ـ على الحاليّة بناءً على زيادة «أل» كما نصّ عليه ابن هشام صاحب «المغني».

وغير الزّائدة: عهديّة وجنسيّة وكلّ منهما ثلاثة أقسام: لأنّ العهديّة إمّا ذكريّ وهو أن يكون مصحوبها معهوداً ذكرياً، نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمّل: ١٥ و١٦]، وعِبْرة هذه أن يسدّ الضّمير مسدّها مع مصحوبها.

وإمّا حضوريّ: وهو أن يكون مصحوبها معهوداً حضورياً نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، فإنّ المراد به اليوم الحاضر وهو يوم الغدير الذي نصب النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ علياً ـ عليه السّلام ـ للإمامة.

وإمّا ذهنيّ: وهو أن يكون مصحوبها معهوداً ذهنياً نحو: ﴿فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، والجنسيّة ثلاثة أيضاً:

إمّا لاستغراق الأفراد وهي التي تخلفها «كلّ» حقيقةً نحو: ﴿خُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً﴾ [النّساء: ٢٨].

وإمّا لاستغراق خصائص الأفراد وهي التي تخلفها «كلّ» مجازاً نحو: «زيد الرّجل علماً» ـ أي: الكامل في هذه الصفة ـ ومنه: ﴿ذٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢].

أو لتعريف الماهيّة وهي التي لاتخلفها «كلّ» لا حقيقة ولا مجازاً نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ

⇐

⇐ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠].

وبعضهم يقول في هذه: إنّها لتعريف العهد، فإنّ الأجناس أُمور معهودة في الأذهان متميّز بعضها عن بعضٍ، ويقسّم المعهود إلى شخصٍ وجنسٍ. قال ابن هشام في شرح القَطْر:

وتنقسم «أل» المعرِّفة إلى ثلاثة أقسامٍ: وذلك أنّها إمّا لتعريف العهد أو لتعريف الجنس أو للاستغراق.

فأمّا التي لتعريف العهد فتنقسم قسمين: لأنّ العهد إمّا ذكريّ وإمّا ذهنيّ:

فالأوّل كقولك: «اشتريت فرساً ثمّ بعت الفرس» أي: «بعت الفرس المذكور» ولو قلت: «ثمّ بعت فَرَساً» لكان غير الفَرَس الأوّل. قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ**﴾ [النور: ٣٥].

والثّاني: كقولك: «جاء القاضي» إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاضٍ خاصّ.

وأمّا التي لتعريف الجنس فكقولك: «الرَّجُلُ أفضلُ من المرأة» إذا لَمْ تُرِد به رجلاً بعينه ولا امرأة بعينها، وإنّما أردت أنّ هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو.

ولا يصحّ أن يراد بهذا أنّ كلّ واحدٍ من الرّجال أفضل من كلّ من النّساء، لأنّ الواقع بخلافه.

و«أل» هذه هي التي يعبّر عنها بالجنسيّة ويعبّر عنها أيضاً بالتي لبيان الماهيّة وبالتي لبيان الحقيقة.

وأمّا التي للاستغراق فعلى قسمين: لأنّ الاستغراق إمّا أن يكون باعتبار حقيقة الأفراد أو باعتبار صفات الأفراد.

فالأوّل: نحو: ﴿**وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً**﴾ [النّساء: ٢٨]، أي: كلّ واحدٍ من جنس الإنسان ضعيف.

والثّاني: نحو قولك: «أنت الرّجل» أي: الجامع لصفات الرّجال المحمودة.

⇐

الاستغراق ـ ليس ـ كما توهّمه كثير من النّاس ـ مبنيّاً على أنّ[1] أفعال العِباد عندهم

⇐ وضابط الأُولى: أن يصحّ حلول «كلّ» محلّها على الحقيقة فإنّه لو قيل: «وخلق كلّ إنسان ضعيفاً» لصحّ ذلك على الحقيقة.

وضابط الثّانية: أن يصحّ حلول «كلّ» محلّها على جهة المجاز، فإنّه لو قيل: «أنت كلّ رجل» لصحّ ذلك على جهة المبالغة اهـ.

الثّالثة: افترق أهلُ الخِلاف في أُصول الدين على فرقٍ أهمّها وأشهرها المعتزلة والأشاعرة؛ فالمعتزلة قائلة بالتفويض والأشاعرة بالجبر. وفي فروع الدّين على فرق كثيرة أيضاً أشهرها أربعة: المالكيّة والحنفيّة والحنابلة والشافعيّة.

والشّيعة الإثنا عشريّة ذو فرقة واحدة في الأُصول والفروع وهي الجعفريّة منسوبة إلى الإمام جعفر بن محمّد الصّادق ـ عليه السّلام ـ لأنّه انتشر في زمانه وأُتيحت له الفرصة بسبب احتدام النِّزاع بين الأمويّة والعبّاسيّه، وكان الإمام ـ عليه السّلام ـ ينتهز الفرصة لذلك فيسّرها الله في زمنه فهو مُحْيٍ لا مؤسّس كما يزعمه الجاهلون.

والذي يتعلّق بالبحث أنّ الزمخشري معتزليّ الأُصول، وهم القائلون بالتّفويض والمتّفقون على أنّ العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرّها، ومستحقّ على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الدّار الآخرة ـ على ما صرّح به الشهرستاني في «الملل والنّحل» ـ والتّفتازانيّ أشعريّ الأُصول، شافعيّ الفروع، والذي يقوله التفتازاني: أنّ الزمخشريّ لا يقول بأنّ الألف واللّام في «الحمد» للجنس بِناءً على مذهبه في الأُصول بل يبني ذلك على مذهبه النّحويّ.

(١) **قوله**: «**على أنّ**». قال ابن هِشام في معاني كلمة «على» من كتاب «المغني» ١: ١٩٣: «على» للاستدراك والإضراب كقولك: «فلان لا يدخل الجنّة لسوء صنيعه على أنّه لا ييأس من رحمة الله ـ تعالى ـ» وقول أبي خِراش خويلد بن مُرَّة الهُذَليّ:

فوالله لا أنسى قتيلاً رُزِئْته ... بجانب قوسى ما بَقِيْتُ على الأرض

على أنّها تعفو الكُلُومُ وإنّما ... نُوَكَّلُ بالأدنى وإن جلّ ما يمضي

أي: على أنّ العادة نِسْيان المصائب البعيدة العهد، وقوله:

⇐

ليست مخلوقة للّه ـ تعالى ـ فلا يكون جميع المحامد راجعةً إليه.

[السّبب عند الزّمخشريّ]

بل على أنّ «الحمد» من المصادر السّادّة مسدّ الأفعال، وأصله النّصب، والعدول إلى الرّفع للدِّلالة على الدّوام والثّبات، والفعل إنّما يدلّ على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه.

[نقد السّبب]

وفيه نظر؛ لأنّ النّائب مناب الفعل إنّما هو المصدر النَّكِرة مثل: «سَلامٌ عَلَيْكَ» وحينئذٍ لا مانع من أن يدخل فيه اللّام ويقصد به الاستغراق.

[سببان آخران ذكرهما الشّارح]

[السّبب الأوّل]

فالأولى أنّ كونه للجنس مبنيّ على أنّه المتبادر إلى الفهم الشّائع في الاستعمال لاسيّما في المصادر وعند خَفاء قرائن الاستغراق.

⇐ بكلٍّ تداوينا فلم يُشْفَ ما بنا   على أنّ قُرْبَ الدّار خير من البُعْدِ

ثمّ قال:

علىٰ أنّ قرب الدّارِ ليس بنافع   إذا كان من تهواه ليس بذي وُدٍّ

أبطل بـ«على» الأُولى عموم قوله: «لم يشف ما بنا» فقال: بلى إنّ فيه شفاءً مّا، ثمّ أبطل بالثّانية قوله: ❊ على أنّ قرب الدّار خَيْرٌ من البُعد ❊

وتعلُّقُ «على» هذه بما قبلها ـ عند من قال به ـ كتعلّق «حاشا» بما قبلها ـ عند من قال به ـ لأنّها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، أو هي خبر لمبتدأ، أي: والتّحقيق على كذا، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب، قال: ودلّ على ذلك أنّ الجملة الأُولى وقعت على غير التّحقيق ثمّ جيء بما هو التّحقيق فيها اهـ.

[السّبب الثّاني]

أو على أنّ اللّام لا يفيد سوى التّعريف، والاسم لا يدلّ إلّا على مسمّاه، فإذَنْ لا يكون ثَمّة استغراق.

[«ما» في قول المصنّف مصدريّة لا موصولة]

و«ما» في ﴿علىٰ ما أنعم﴾[1] مصدريّة لا موصولة لفساده لفظاً ومعنىً.

[فساد الموصوليّة لفظاً]

أمّا لفظاً[2]: فلاحتياج الموصول إلى التّقدير ـ أي: أنعم به ـ مع تعذّره في

---

(١) **قوله: و«ما» في «على ما أنعم»**. أقول: الموصول قسمان: حرفيّ واسميّ:

الموصول الحرفيّ كلّ حرف أوّل مع صلته بالمصدر وهو خمسة: «أنّ» و«أَنْ» و«ما» و«كي» و«لو».

والموصول الاسميّ ما افتقر إلى صلةٍ وعائدٍ وهو قسمان:

مشترك وهو «مَنْ» و«ما» و«أل» و«أيّ» و«ذو» و«ذا» بعد «من» أو «ما» الاستفهاميّتين، فهذه الجملة تطلق بلفظٍ واحدٍ على المذكّر والمؤنّث ـ إفراداً وتثنيةً وجمعاً ـ.

ومختصّ وهو «الذي» و«التي» وفروعهما.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ غرض الشّارح من المصدريّة هاهنا كون «ما» موصولاً حرفيّاً لا اسميّاً، لأنّ الموصول ينقسم باعتبارٍ آخر إلى الموصول بالمعنى الأعمّ وهو أعمّ من الحرفيّ والاسميّ والموصول بالمعنى الأخصّ وهو الموصول الاسميّ المقابل للحرفيّ.

فهاهنا إذ يقول مصدريّة لا موصولة، أي: لا موصولة بالمعنى الأخصّ لفساده من حيث اللفظ والمعنى.

(٢) **قوله: «أمّا لفظاً»**. لا يمكن حمل كلمة «ما» على الموصول الاسميّ لاحتياجه إلى العائد وهو غير موجود في اللفظ.

فإن قلت: يجوز حذف العائد وهو هاهنا محذوف؟

⇐

المعطوف عليه ـ أعني «علّم» ـ لكون «ما لم نعلم» مفعوله.

[دحض مراوغةٍ]

ومن زعم أنّ التّقدير «وعلّمه» ـ على أنّ «ما لم نعلم» بدل من الضّمير المحذوف، أو خبر لمبتدأ[1] محذوف، أو نصب بتقدير «أعني» ـ فقد تعسّف[2].

⇐ قلت: يجوز ولكن في مواضع معيّنة ليس هذا منها؛ إذ لو قدّر العائد ضميراً متّصلاً منصوباً وقيل: «على ما أنعمه» لم يتيسّر ذلك التّقدير في المعطوف أعني «علّم» المعطوف على «أنعم» والمعطوف على الصِّلَة صلة وينبغي اشتماله أيضاً على عائد وهو غير مشتمل عليه ولا هو محتاج إلى أن يشتمل عليه لاستيفائه مفعوله وهو: «ما لم نعلم».

ولو قدّر ضميراً مجروراً متّصلاً وقيل: «أنعم به» لم يمكن أيضاً، لأنّ حذف الضّمير المجرور في الموصول مشروط بأربع شرائط لا توجد هاهنا:

الأوّل: أن يكون لفظ الموصول مجروراً أيضاً.

الثاني: أن يتّحد الجارّان لفظاً: جارّ الموصول وجارّ الضمير.

الثالث: أن يتّحدا معناً.

الرابع: أن يتّحدا متعلَّقاً.

وهذه الشّرائط الأربع مجموعة في قول ابن مالك:

كذا الذي جرّ بما الموصول جَرّ ... كمُرَّ بالذي مررت فهو بَرّ

ولو قدّرنا العائد المحذوف ضميراً مجروراً لكان الشّرط الثّاني مفقوداً؛ لأنّ جارّ الموصول «على» وجارّ الضمير «الباء»، وإذا فقد الشّرط الثّاني فقد سائر الشّرائط، لأنّ البيت ينهدم بانهدام أساسه وأصله الّذي بني عليه.

(١) قال التفتازاني: هذا الوجه الأخير ذكره صاحب «الكشّاف» في إعراب الفاتحة وهو المختار عندي وعليه التّعويل.

(٢) **قوله: «فقد تعسّف»**. في الوجوه الثّلاثة، أمّا الأوّل فلاستلزامه الإبدال من المحذوف، ولا ⇐

[فساد الموصوليّة معنىً]

وأمّا معنىً: فلأنّ الحَمْد على الإنعام ـ الذي هو من أوصاف المُنْعِم ـ أمكن من الحَمْد على نفس النِّعْمة.

[سبب عدم التعرّض للمنعم به]

ولم يتعرّض للمنعم به،

١ ـ إيهاماً لقصور العبارة عن الإحاطة به.

٢ ـ ولئلّا يتوهّم اختصاصه بشيء دون شيء.

٣ ـ وليذهب نفس السّامع كلّ مذهب ممكن.

[التّصريح ببعض النّعم]

ثمّ إنّه صرّح ببعض[1] النِّعَم إيماءً إلى أُصول ما يحتاج إليه في بقاء النّوع.

⇐ داعي له، وقال المحشّي: وحذف المبدل منه غير جائز عند الجمهور في غير الاستثناء ـ صرّح به ابن الحاجب ـ لفوات ما هو المقصود أعني التّوطئة والتّمهيد.

وأمّا الثّاني والثّالث: فلاستلزامه الحذف بلا دليل يعتدّ به وهو غير مستحسنٍ لأنّ الرّفع والنّصب بعد القطع عن التّابعيّة للمدح وإن كانا لطيفَين في أنفسهما، لكنّه لا لطف في بيان ما علم بـ«ما لم نعلم».

وتنظّر بعضهم في التعليلين؛ أمّا الأوّل فلأنّ المبدل منه على فرض تقديره فضلة لا يحتاج حذفها إلى دليل، وأمّا الثاني فلأنّ وجه قطع التابع عن التابعيّة لا ينحصر في كونه للمدح، فالأولى في تعليله أن يقال: إنّ هذه الوجوه لا داعي لها على الإطلاق.

(١) قال التفتازاني: وهي أربعة: أحدها: البيان. وثانيها: علم الشّرائع. وثالثها: معلّم الشّرائع. ورابعها: المعجزات. فأشار إلى الأوّل بقوله: «وعلّم من البيان ما لم نعلم» وإلى الثّاني بقوله: «وأفضل من أوتي الحكمة» وإلى الثّالث بقوله: «والصّلاة على سيّدنا محمّد» وإلى الرّابع بقوله: «وفصل الخطاب» فبعض النّعم هذه الأربعة المذكورة.

[الإنسان مدني بالطّبع]

بيانه: أنّ الإنسان مدنيّ بالطبع[١]؛ أي: محتاج في تعيّشه إلى التمدّن، وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغِذاء واللِباس والمَسْكَن وغيرها.

[الإنسان ونعمة البيان]

وهذا موقوف على أن يُعرّف كلّ أحد صاحبه ما في ضميره، والإشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصِّرْفة، وفي الكتابة مشقّة، فأنعم الله عليهم بتعليم البيان، وهو المنطق الفصيح المُعرب عمّا في الضّمير.

[المجتمع والقانون]

ثمّ إنّ هذا الاجتماع إنّما ينتظم إذا كان بينهم معاملة وعدل يتّفق الجميع عليه، لأنّ كلّ أحد يشتهي حصول ما يحتاج إليه ويَغْضَبُ على مَنْ يزاحمه فيقع الجَوْر ويختلّ أمر الاجتماع.

والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيّات[٢] الغير المحصورة بل لابدّ لها من قوانين كليّة وهي علم الشّرائع.

---

(١) **قوله: «أنّ الإنسان مدنيّ بالطبع»**. هذا الكلام إلى آخره مأخوذ من علّامة الأشاعرة القوشجي ـ في مبحث القضاء والقدر من شرح «التجريد» في شرح قول المحقّق الطّوسي نصير الدين: «لأنّ النّوع محتاج إلى التعاضد» وما ذكره ابن خَلْدون في مقدّمة تاريخه بالتفصيل والزيادة مأخوذ من التّفتازاني في هذا الكتاب.

(٢) **قوله: «لا يتناول الجزئيّات»**. تذكير الضّمير وإفراده في «يتناول» باعتبار كون المرجع كلّ واحدٍ نظير قول الشّاعر:

إنّ للخير وللشرّ مَدىً   وكلا ذلك وجه وقَبَل

أو باعتبار «ما ذكر» وقيل: في الإفراد ملاحظة تقييد المعاملة بالعدل.

[واضع القانون يجب أن يكون معصوماً]

ولابدّ لها من واضع يقرّرها على ما ينبغي مصونة عن الخطأ وهو الشّارع.

[القرآن أعلى المعجزات]

ثمَ الشّارع لابدّ أن يمتاز باستحقاق الطّاعة وهو إنّما يتقرّر بآيات تدلّ على أنّ شريعته مِنْ عند ربّه، وهي المعجزات، وأعلى معجزات نبيّنا القرآن[1] الفارق بين الحقّ والباطل.

فقوله: ﴿وعَلَّمَ﴾ من عطف الخاصّ على العامّ[2] رِعايةً لبراعة الاستهلال،

---

(١) **قوله: «وأعلى معجزات نبيّنا القرآن»**. قال الكلينيّ ثقة الإسلام أبو جعفر محمّد بن يعقوب صاحب «الكافي»: قال العلّامة الجليل شيخ الشّيعة الشّهيد ابن السّكّيت لأبي الحسن الهادي ـ عليه السّلام ـ:

لِماذا بعث الله موسى بن عمران بالعصا ويده البيضاء وآلة السّحر؟ وبعث عيسى بآلة الطبّ؟ وبعث محمّداً ـ صلّى الله عليه وآله ـ بالكلام والخُطَب؟

فقال أبو الحسن ـ عليه السّلام ـ: إنّ الله لمّا بعث موسى كان الغالب على أهل عصره السّحر، فأتاهم من عند الله بما لم يكن في وسعهم مثله، وما أبطل به سحرهم وأثبت به الحجّة عليهم.

وإنّ الله بعث عيسى في وقت قد ظهرت فيه الزّمانات، واحتاج النّاس إلى الطّبّ، فأتاهم من عند الله بما لم يكن عندهم مثله، وبما أحيى لهم الموتى وأبرأ الأكمه والأبرص ـ بإذن الله ـ وأثبت الحجّة عليهم.

وإنّ الله بعث محمّداً في وقت كان الغالب على أهل عصره الخطب والكلام ـ وأظنّه قال: والشّعر ـ فأتاهم من عند الله ـ من مواعظه وحكمه ـ ما أبطل به قولهم، وأثبت به الحجّة عليهم اهـ.

(٢) **قوله: «عطف الخاصّ على العام»**. وإنّما يكون ذلك لأسباب منها: الاهتمام كما في قوله ـ تعالى ـ **﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾**

⇐

وتنبيهاً على جلالة نعمة البيان كما أُشير إليه في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ خَلَقَ الإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾(١). و﴿من البيان﴾ بيان لقوله ﴿ما لم نعلم﴾ قدّم عليه رعاية للسَّجْع.

﴿والصَّلاة على سيّدنا محمّدٍ خَيْرِ مَنْ نطق بالصَّواب﴾ دعاء للشّارع المُقَنِّن للقوانين.

﴿وأفضل من أُوتي الحكمة﴾ إشارة إلى القوانين، لأنّ الحِكْمة هي علم الشَّرائع ـ على ما فسّر في «الكشّاف»(٢) ـ ولفظ «أُوتي» تنبيه على أنّه من عند ربّه لا من عند نفسه، وترك الفاعل لأنّ هذا الفعل لا يصلح إلّا للّه.

﴿وفصل الخِطاب﴾ إشارة إلى المعجزة(٣) لأنّ «الفصل التّمييز» بين شيئين، ويقال للكلام البيّن «فصل» ـ بمعنى «مفصول» ـ؛ فـ«فصل الخطاب» البيّن من الكلام الملخّص الذي يتبيّنه من يخاطب به ولا يلتبس عليه.

أو بمعنى «فاصل» أي: الفاصل من الخطاب الذي يَفْصِلُ بين الحقّ والباطل والصَّواب والخطأ.

ثمّ دَعا لِمَن عاوَنَ الشّارع في تنفيذ الأحكام وتبليغها إلى العِباد بقوله:

⇐ [البقرة: ٩٨]، فإنّ ذكر جبريل وميكال بعد الملائكة ـ مع أنّهما منهم ـ إشارة إلى ذلك.
ومنها: رعاية براعة الاستهلال ـ كما في هذا المقام ـ.

(١) الرحمن: ٣ و٤.

(٢) **قوله: «على ما فسّر في الكشّاف»**. فسّرها بذلك الزمخشريّ في تفسير آية: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٠]، من كتاب «الكشّاف» وهي الآية العشرون من سورة «ص». [راجع: الكشّاف ٣: ٣٦٥]

(٣) **قوله: «المعجزة»**. أمر خارق للعادة، مقرون بالتحدّي، سليم عن المعارضة، وهي حسيّة وعقليّة، والحسيّة مثل: «ناقة صالح» و«عصى موسى» و«شقّ القمر» و«تكلّم الثُّعْبان» و«تسبيح الحَصَى» وهي تنقرض بانقراض العصر والمشاهدين لها. والعقليّة غير ذلك مثل القرآن وهي مستمرّة إلى يوم القيامة.

﴿ **وعلى آله** ﴾ أصله «أهل» بدليل «أُهَيْل» خصّ استعماله في الأشراف ومَن له خطر. وعن الكِسائيّ: سَمِعْتُ أعرابيّاً فصيحاً يقول: «أهل» و«أُهيل» و«آل» و«أُوَيل». ﴿ **الأطهار** ﴾ جمع «طاهر» ـ كـ«صاحب» و«أصحاب» ـ. ﴿ **وصَحابته الأخيار** ﴾ جمع «خيّر» ـ بالتّشديد ـ.

[شرح «أمّا بعد» عن المحقّق الرّضي]

﴿ **أمّا بعد**[1] ﴾ أصله: «مهما يكن من شيء[2] بعد الحَمْد والثّناء» فوقعت كلمة

---

(١) **قوله: «أمّا بعد»**. سمّاها ابن الأثير في «المَثَل السّائر» فصلَ الخطاب، والآخرون الاقتضاب، وقد قيل: إنّ أوّل من قالها خطيب العرب المشهور قُسّ بن ساعدة الإيادي أو سحبان بن وائل، ونُسِب إليه هذا البيت:

لقد علم الحيّ اليمانون أنّني   إذا قيل أمّا بعد أنّي خطيبُها

(٢) **قوله: «أصله مهما يكن من شيء»**. قال ابن مالك:

أمّا كمهما يَكُ من شيءٍ وفا   لتِلْو تِلْوها وُجوباً أُلِفَا

فسّرها بذلك سيبويه وشرحه محقّق الشّيعة الرّضيّ قائلاً: وأمّا تفسير سيبويه لقولهم: «أمّا زيد فقائم» بـ«مهما يكن من شيء فزيد قائم» فليس لأنّ «أمّا» بمعنى «مهما» وكيف وهذه حرف و«مهما» اسم، بل قصده إلى المعنى البحت لأنّ معنى: «مهما يكن من شيء فزيد قائم»: «إن كان شيء فزيد قائم» أي: هو قائم ألبتّة اهـ.

وقالوا في إعراب قول سيبويه: «يكن» ناقصة اسمها ضمير مستتر يرجع إلى «مهما» وهو مبتدأ، و«من شيء» الخبر، فهي بيانيّة لا زائدة، ولا يجوز أن تكون زائدة، و«شيء» اسماً لـ«يكن» بناءً على أنّها تامّة، لأنّ ذلك يستلزم خلوّ الجملة الخبريّة عن ضمير المبتدأ.

وفسّره الرّضيّ بغير ذلك وقال: هي حرف بمعنى «إن» وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام، وأيضاً حذف ذلك وجوباً لغرضٍ معنويّ، وذلك أنّهم أرادوا أن يقوم ما هو الملزوم حقيقةً في قصد المتكلّم مقام الشّرط الذي يكون هو الملزوم في ⇐

«أمّا» موقع اسم هو المبتدأ، وفعل هو الشّرط، وتضمّنت معناهما، فلتضمّنها معنى الشّرط لزمتها الفاء اللّازمة للشّرط غالباً، ولتضمّنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللّازم للمبتدأ، قضاءً لحقّ ما كان، وإبقاءً له بقدر الإمكان، وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في «أحوال متعلّقات الفعل».

[مكانة علوم البلاغة]

﴿**فلمّا كان**﴾ «لمّا» ظرف بمعنى «إذ» تستعمل استعمال الشّرط يليه فعل ماض لفظاً أو معنىً.

قال سيبويه[1]: «لمّا» لوقوع أمر لوقوع غيره وإنّما يكون مثل «لو».

⇐ جميع الكلام، تفسير ذلك:

أنّ أصل «أمّا زيد فقائم»: «أما يكن من شيءٍ فزيد قائم» يعني «إن يكن» أي «إن يقع في الدّنيا شيء يقع قيام زيد» فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به، لأنّه جعل وقوع قيامه وحصوله لازماً لوقوع شيءٍ في الدُّنيا، وما دامت الدُّنيا باقية فلابدّ من حصول شيءٍ فيها.

ثمّ لمّا كان الغرض من هذه الملازمة بين الشّرط والجزاء لزوم القيام لزيد، حذف الملزوم الذي هو الشرط ـ أي: يكن من شيءٍ ـ وأُقيم ملزوم القيام ـ وهو زيد ـ مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر، لأنّ فاء السّببيّة ما بعدها لازم لما قبلها فحصل غرضك وهو لزوم القيام لزيد، فلهذا الغرض وتحصيله جاز وقوع الفاء في غير موقعها.

فحصل من حذف الشّرط وإقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مهمّان مقصودان:

أحدهما: تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال.

والثاني: قيام ما هو الملزوم حقيقةً ـ في قصد المتكلّم ـ مقام الملزوم في كلامهم ـ أعني الشرط ـ اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «قال سيبويه»**. أي: في آخر باب «هذا باب عدّة ما يكون عليه الكلم» من «الكتاب» قائلاً: وأمّا «لمّا» فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره وإنّما تجيء بمنزلة «لو» لما ذكرنا، ⇐

فتوهّم منه بعضهم أنّه حرف شرط كـ«لَوْ» إلّا أنّ «لَوْ» لانتفاء الثّاني لانتفاء الأوّل، و«لمّا» لثبوت الثّاني لثبوت الأوّل، والوجه ما تقدّم.

﴿ **علم البلاغة** ﴾ هو المعاني والبيان ﴿ و ﴾ علم ﴿ **توابعها** ﴾ هو البديع ﴿ **من أجلّ العلوم قَدْراً وأدقّها سِرّاً** ﴾.

[جواب عن سؤال]

لا حاجة[1] إلى تخصيص العلوم بالعربيّة لأنّه لم يجعله أجلّ جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم أجلّ ممّا سواها، وجعلها من هذه الطّائفة مع أنّ هذا ادّعاء منه، و ﴿ **كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ** ﴾[2].

﴿ **إذْ به** ﴾ أي: بعلم البلاغة وتوابعها، لا بغيره من العلوم ﴿ **يُعرَف دقائقُ العربيّة وأسرارُها** ﴾ فيكون من أدقّ العلوم سِرّاً.

﴿ **وبه يكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها** ﴾ فيكون من أجلّ العلوم قدراً؛ لأنّ المراد بكشف الأستار معرفة أنّه معجز؛ لكونه في أعلى مراتب البلاغة؛ لاشتماله على الدّقائق والأسرار والخواصّ الخارجة عن طَوْق البشر، وهذه وسيلة إلى تصديق النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ في جميع ما جاء به ليقتفى

⇐ فإنّما هما لابتداء وجواب.

وقال في «لو» ـ قبل أن يذكر «لمّا» ـ: وأمّا «لو» فلما كان سيقع لوقوع غيره.

وغرضه: «أنّ «لمّا» في الاستعمال مثل «لو»، والمراد من الاستعمال لزوم الدّخول على الفعلين لا كما توهّمه بعضهم من جعله «لمّا» شرطيّة مثل «لو» فإنّ ذلك خطأ ـ كما أشار إليه التفتازانيّ في الشرح ـ. [راجع: الكتاب ٤: ٢٢٤، ٢٣٤]

(١) جواب سؤالٍ وهو أنّه لم قال: «أجلّ العلوم» ولم يقل: «أجلّ العلوم العربيّة» مع أنّه ليس أجلّ جميع العلوم فإنّ علم التّوحيد أشرف الجميع؟ فأجاب بما ترى.

(٢) المؤمنون: ٥٣.

أَثَرُه، فيفازَ بالسَّعادات الدنيويّة والأُخرويّة، فيكون من أجلّ العلوم لكون معلومه من أجلّ المعلومات، وغايته من أشرف الغايات، وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته.

[دفع وهم]

فإن قيل: كيف التّوفيق(١) بين ما ذكر هاهنا وبين ما ذكر في «المفتاح»(٢) من أنّ مُدْرِك الإعجاز هو الذَّوْق ليس إلّا، ونفس وجه الإعجاز لا يمكن كشف القِناع عنها؟

---

(١) **قوله: «كيف التوفيق»**. والحاصل أنّ بين الحكمين تناقضاً من وجهين:

أحدهما: الحكم بإمكان الكشف ـ في كلام الخطيب ـ والحكم بعدم الإمكان ـ في كلام السّكّاكيّ ـ.

وثانيهما: الحكم بحصر سبب الكشف في هذا العلم ـ في كلام الخطيب ـ والحكم بحصره في الذَّوْق ـ في كلام السّكّاكي.

ولا يخفى التناقض بين كلامي السّكّاكيّ أيضاً؛ حيث حكم أوّلاً بانحصار سبب الكشف في الذّوق ومعناه: إمكان الكشف.

ثمّ حكم وصرّح بعدم إمكان الكشف.

ودفع الشّارح التّناقض الأوّل بحيث يرفع به الثّاني أيضاً ـ ضمناً ـ وحاصله: ليس مراده عدم إمكان كشف القِناع على الإطلاق بل عدم إمكان توصيف ما كشفه المتدبّر لغيره.

(٢) **قوله: «وبين ما ذكر في المفتاح»**. أقول: ذكره السّكّاكيّ في تعريف «البلاغة» من «مفتاح العلوم» وهو يقع في أواخر مبحث الكناية وهذا نصّه:

ومُدْرِك الإعجاز ـ عندي ـ هو الذَّوْق ليس إلّا، وطريق اكتساب الذَّوْق: طول خدمة هذين العلمين. نعم للبلاغة وجوه متلثّمة ربّما تيسّرت إماطة اللثام عنها لتجلى عليك، أمّا نفس وجه الإعجاز فلااه. [راجع: المفتاح: ٥٢٦]

قلنا: معنى كلامه أنّه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة، وقد صرّح بهذا(١).

وما ذكر هنا لا يدلّ على أنّه يمكن وصفه بل يدلّ على أنّه إنّما يدرك بهذا العلم ولو بالذَّوْق المكتسب(٢) منه، لا بغيره من العلوم.

[الحصر المستفاد من التقديم إضافيّ]

وليس الحصر حقيقيّاً حتّى يرد الاعتراض عليه بأنّ العرب يعرف ذلك بِحَسَب السّليقة.

وقد أُشير إلى هذا في مواضع من «المفتاح» كقوله في «علم الاستدلال»(٣):

---

(١) **قوله: «وقد صرّح بهذا»**. أقول: والتّصريح بهذا أيضاً في الموضع الآنف ذكره؛ فإنّه قال فيه: واعلم أنّ شأن الإعجاز عجيب يُدْرَكُ ولا يمكن وصفه كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها، وكالملاحة اهـ. [راجع: المفتاح: ٥٢٦]

(٢) **قوله: «بالذّوق المكتسب»**. الذَّوْق: حصول ملكة البلاغة للّسان، وهذه الملكة إنّما تحصل بممارسة كلام العرب وتكرّره على السّمع والتتبّع لخواصّ تراكيبه.

واستعير لهذه الملكة ـ عندما تستقرّ وترسخ ـ اسم الذَّوْق الذي اصطلح عليه أهل صِناعة البيان، وإنّما هو موضوع لإدراك الطَّعوم، لكن لمّا كان محلّ هذه الملكة في اللسان من حيث النّطق بالكلام، كما هو محلّ لإدراك الطَّعوم، استعير لها اسمه، وأيضاً فهو وِجْداني اللسان، كما أنّ الطَّعوم محسوسة له، فقيل له: ذوق ـ وقد نصّ على ذلك ابن خَلْدون في المقدّمة المشهورة لتاريخه الأموي ـ.

(٣) **قوله: «في علم الاستدلال»**. أقول: وهو علم المنطق، فإنّه يعرّف كيفيّة الاستدلال فهو من باب تسمية السّبب باسم المسبّب، وصاحب «المفتاح» ذكر ذلك في مبحث وجه الإعجاز في الاستدلال فقال ـ بعد ما نقل في وجه الإعجاز أقوالاً أربعة ـ: فهذه أقوال أربعة يخمّسها ما يجده أصحاب الذّوق من أنّ وجه الإعجاز هو أمر من جنس الفصاحة والبلاغة ولا طريق لك إلى هذا الخامس إلّا طول خدمة هذين العلمين بعد فضلٍ إلهيّ من

⇐

«وجه الإعجاز أمر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق إليه إلّا طول خدمة هذين العلمين» وفي موضع آخر(١): «لا علم بعد علم الأُصول(٢) أكشف للقِناع عن وجه

⇐ هبةٍ يهبها بحكمته من يشاء وهي النّفس المستعدّة لذلك «فكلّ ميسَّر لما خُلِق».

ولا استبعاد في إنكار هذا الوجه ممّن ليس معه ما يطّلع عليه فلَكَمْ سحبنا الذَّيل في إنكاره ثمّ ضممنا الذّيل ما إن ننكره. وأمّا الوجوه الأربعة المشار إليها في كلامه فأحدها: الصَّرْفة أي: صَرْف الملحدين لمعارضة القرآن عن الإتيان بمثله بمشيئته، لا أنّها لم تكن مقدوراً عليها فيما بينهم في نفس الأمر.

والثّاني: وروده على أُسلوب مخترع مباين لأساليب العرب في خطبهم وأشعارهم لاسيّما في مطالع السُّوَر ومقاطع الآي.

والثّالث: سلامته عن التّناقض.

والرّابع: الاشتمال على الغيوب.

وللسّكّاكيّ في كلّها نظر يوجد في المفتاح عند نقل هذه الأقوال، والوجه الخامس الذي ارتضاه هو الذي نقله الشّارح هاهنا. [راجع المفتاح: ٦١٤ـ٦١٥]

(١) قوله: «وفي موضع آخر». أقول: وهو الموضع الذي تكلّم فيه على الآية ٤٤ من سورة هود: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَماءُ أَقْلِعِي﴾ [هود: ٤٤]، الآية، في أواخر مباحث علم البيان، فقال:

ولله درّ شأن التّنزيل: لا يتأمّل العالم آيةً من آياته إلّا أدرك لطائف لا تسع الحصر. ولا تظنّنّ الآية مقصورةً على ما ذكرت فلعلّ ما تركت أكثر ممّا ذكرت، لأنّ المقصود لم يكن إلّا مجرّد الإرشاد لكيفيّة اجتناء ثمرات علمي المعاني والبيان، وأن لا علم في باب التّفسير ـ بعد علم الأُصول ـ أقرء منهما على المرء لمراد الله ـ تعالى ـ من كلامه، ولا أعون على تعاطي تأويل مشتبهاته، ولا أنفع في درك لطائف نكته وأسراره، ولا أكشف للقِناع عن وجه إعجازه.

(٢) قوله: «لا علم بعد علم الأُصول». والمراد به أُصول العربيّة وهي الصّرف والنّحو، ومتن اللغة، وقرينة ذلك قوله في مطلع المقدّمة: «ثمّ لمّا كانت المخالفة في المفرد راجعةً إلى

⇐

الإعجاز من هذين العلمين».

نعم لا يمكن بيان وجه الإعجاز وإدراكه بحقيقته لامتناع الإحاطة بهذا العلم لغير عَلّام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن إلّا تحت علمه الشّامل[1] كما ذكر في «المفتاح».

[تفسير للاستعارة على اصطلاح المصنّف]

وتشبيه «وجوه الإعجاز»[2] في النّفس بالأشياء المحتجبة تحت الأستار استعارة

⇐ اللغة».

قال المحشّي: المراد من علم الأُصول إمّا اللغة والنّحو والصّرف، أو الكلام - علم الكلام - بناءً على أنّه لابدّ منه في تأويل المتشابهات وردّها إلى المحكمات، وهو العمدة الكبرى في معرفة معاني القرآن - كما ذكره الفاضلان في شرحهما للمفتاح -. فالبعديّة على الأوّل زمانيّة - أي: بعد حصول علم الأُصول والإحاطة به - وعلى الثّاني رتبيّة شرفيّة.

(١) **قوله: «تحت علمه الشامل - كما ذكر في المفتاح -»**. أقول: ذكره في آخر الفنّ الثالث في تفصيل اعتبارات المسند، قال:

ولمبنى علم المعاني على التتبّع لتراكيب الكلام واحداً، فواحداً كما ترى وتطلّب العثور على ما لكلّ منها من لطائف النُّكَت مفصّلةً لا تتمّ الإحاطة به إلّا لعلّام الغيوب، ولا يدخل كنه بلاغة القرآن إلّا تحت علمه الشّامل اه. [المفتاح: ٣٥٦]

(٢) **قوله: «وتشبيه وجوه الإعجاز»**. قال الفاضل الرّوميّ: الاستعارة بالكناية عند المصنّف أن يشبّه شيء بشيءٍ في النّفس فيسكت عن أركان التشبيه - وهي: المشبّه والمشبّه به، ووجه التّشبيه، وأداته - سوى المشبّه.

والاستعارة التخييليّة أن يثبت للمشبّه شيء من لوازم المشبّه به، وبه يدلّ على ذلك التّشبيه المضمر في النّفس.

والإيهام: أن يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويراد البعيد - كما أنّ للوجوه معنيين:

⇐

بالكناية، وإثبات «الأستار» لها استعارة تخييليّة، وذكر «الوجوه» إيهام.

أو تشبيه «الإعجاز» بالصُّوَر الحَسَنة استعارة بالكناية، وإثبات «الوجوه» استعارة تخييليّة، وذكر «الأستار» ترشيح. وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنّف.

و«القرآن» فُعلان بمعنى «مفعول» جعل اسماً للكلام المنزل على النّبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ـ ونظمه تأليف كلماته مرتّبة المعاني، متناسقة الدِّلالات على حَسَب ما يقتضيه العقل ـ لا تواليها في النُّطْق، وضمّ بعضها إلى بعض كيف ما اتفق ـ بخلاف نظم الحروف فإنّه تواليها في النُّطْق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتّى لو قيل مكان «ضَرَبَ»: «رَبَضَ» لما أدّى إلى فساد.

وليس الإعجاز بمجرّد الألفاظ وإلّا لما كان للطائف العلمين مدخل فيه لأنّها لا تتعلّق بنفس الألفاظ فلهذا اختار النّظم على اللفظ، ولأنّ فيه استعارة لطيفة[1] وإشارة إلى أنّ كلماته كالدُّرَر.

⇐ قريب؛ وهو العضو المخصوص، وبعيد؛ وهو الطّرق.

والتّرشيح أن يذكر شيء يلائم المُشبّه به، إن كان في الكلام تشبيه، أو المستعار منه إن كان فيه استعارة، أو المعنى الحقيقيّ إن كان فيه مجاز مرسل كما في قوله ـ عليه السّلام ـ: «أسرعكنّ لحوقاً بي أطولكنّ يداً»، فإنّ أطولكنّ ترشيح لليد وهو مجاز عن النّعمة.

قال: والتّرشيح هاهنا للتخييل ـ كما نقل عن الشّارح ـ لا للمكنية حتّى يرد عليه أنّ الترشيح يجب أن يقترن بلفظ المشبّه به، فكيف يتصوّر بالاستعارة بالكناية ولا ذكر للمشبّه به فيها.

وما ذكروا من الاقتران بلفظ المشبّه به فالمراد فيما إذا كان في الكلام تشبيه اهمختصراً.

(١) **قوله: «استعارة لطيفة»**. قال الفاضل الرّومي: يحتمل الاستعارة أن يكون مكنية بأن يشبّه الكلمات في النّفس بالدُّرَر، ويثبت النّظم لها تخييلاً، وأن يكون مصرّحة، بأن يشبّه ترتيب الكلمات في النّظم بترتيب الدُّرَر في السِّلْك، ويطلق النّظم الموضوع للمشبّه به ⇐

[وصف القسم الثّالث من «المفتاح»]

﴿ وكان القِسْمُ الثّالِثُ من «مِفْتاح العلوم» الذي صنّفه الفاضل العلّامة، سِراج الملّة والدّين، أبو يعقوب، يوسف السَّكّاكيّ ﴾ تغمّده الله بغُفْرانه ﴿ أعْظَمَ ما صُنِّفَ ﴾ خبر «كان» ﴿ فيه ﴾ أي: في علم البلاغة وتوابعها ﴿ من الكتب المشهورة ﴾ بيان لـ«ما» ﴿ نفعاً ﴾ تمييز من «أعظم» ﴿ لكونه أحسنها ترتيباً ﴾ أي: لكون القسم الثّالث أحسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب.

وهو وضع كلّ شيء في مرتبته، فلكلّ مَسْأَلَة ـ مثلاً ـ مراتب، بعضها أليقُ بها من بعض، فوضعها فيه أحسن، وإن شئت أن تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشَّيْخ عَبْدالقاهر تراها كأنّها عِقْد قد انفصم فتناثرت لئآليه.

﴿ و ﴾ لكونه ﴿ أتمّها تحريراً ﴾ وهو تهذيب الكلام ﴿ و ﴾ لكونه ﴿ أكثرها للأُصول ﴾ والقواعد.

[متعلّق الجار والمجرور في قوله: للأصول]

هو متعلّق بمحذوف يفسّره قوله: ﴿ جمعاً ﴾ لأنّ معمول المصدر لا يتقدّم

⇐ على المشبّه.

ووجه اللطافة: إمّا احتمالها للوجهين على أن يكون قوله: «لطيفة» وصفاً مقيّداً، أو ما في الاستعارة ـ مطلقاً ـ من إفادة المبالغة بادّعاء أنّ المشبّه عين المشبّه به، على أن يكون وصفاً مادحاً، أو تضمّنها تشبيه كلمات القرآن بالدُّرر، على أن يكون قوله: «لطيفة» وصفاً وقوله: «إشارة» بياناً لوجه اللطافة لا إشارة إلى فائدة زائدة ـ كما في الوجهين الأوّلين ـ ويكون الوصف المذكور مقيّداً ـ كما في الأوّل ـ.

عليه[1]؛ لأنّه عند العمل مُؤَوَّل بـ «أَنْ» مع الفعل وهو موصول، ومعمول الصِّلة لا يتقدّم على الموصول، لكونه كتقدّم جزء من الشّيء المترتّب الأجزاء عليه، هذا.

[كلام المحقّق الرضي]

والأظهر أنّه جائز إذا كان المعمول ظرفاً أو شبهه، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ** ﴾[2] و: ﴿ **لاَ تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ** ﴾[3] ورحمةٌ، ومثل هذا كثير في الكلام، والتقدير تكلّف.

---

(١) **قوله: «لأنّ معمول المصدر لا يتقدّم عليه»**. قال المحقّق الشّيعيّ رضيّ الدّين الأسترآباذيّ في شرح قول ابن الحاجب: «ولا يتقدّم عليه معموله»:

قيل: لأنّه عند العمل مؤوّل بحرف مصدريّ مع الفعل، والحرف المصدريّ موصول، ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف. ومعمول الصِّلة لا يتقدّم على الموصول. ثمّ قال:

هذا ما قالوا، وأنا لا أرى منعاً من تقدّم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه نحو قولك: «اللهمّ ٱرْزُقْني من عدوّك البَراءة وإليك الفِرار». قال ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلاَ تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ** ﴾ [النّور: ٢]، وقال: ﴿ **بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ** ﴾ [الصّافّات: ١٠٢]. وفي «نهج البلاغة»: «قلّت عنكم نبوته» ومثله في كلامهم كثير.

وتقدير الفعل في مثله تكلّف، وليس كلّ مؤوّل بشيءٍ حكمه حكم ما أُوّل به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدريّ من جهة المعنى مع أنّه لا يلزمه أحكامه.

بلى لا يتقدّم عليه المفعول الصّريح لضعف عمله. والظّرف وأخوه يكفيهما رائحة الفعل حتّى أنّه يعمل فيهما ما هو في غاية البُعْد من العمل كحرف النّفي في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ** ﴾ [القلم: ٢]، فقوله: «بنعمة ربّك» متعلّق بمعنى النّفي أي: انتُفِي بنعمة الله وبحمده منك الجنون. ولا معنى لتعلّقه بـ«مجنون» اهـ مختصراً. [راجع شرح الكافية مبحث المصدر ٢: ١٩٥]

(٢) الصافّات: ١٠٢.

(٣) النّور: ٢.

وليس كلّ ما أُوِّل بشيء حكمه حكم ما أُوِّل به، مع أنّ الظرف ممّا يكفيه رائحة من الفعل، لأنّ له شأناً ليس لغيره، لتنزّله من الشّيء منزلة نفسه، لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه، ولهذا اتّسع في الظّروف ما لم يتّسع في غيرها.

[عيوب القسم الثّالث]

﴿ **ولكن كان** ﴾ القسم الثّالث ﴿ **غير مصون** ﴾ أي: محفوظ ﴿ **عن الحشو** ﴾ وهو الزّائد المستغنى عنه.

﴿ **و** ﴾ عن ﴿ **التّطويل** ﴾ وهو الزّائد على أصل المراد بلا فائدة، وسيجيء الفرق بينهما[1] في «باب الإطناب».

﴿ **و** ﴾ عن ﴿ **التّعقيد** ﴾ وهو كون الكلام مغلقاً بحيث يتوعّر على الذّهن تحصيل معناه.

﴿ **قابلاً**[2] ﴾ خبر بعد خبرٍ، أي: كان قابلاً ﴿ **للاختصار** ﴾ لما فيه من التّطويل.

﴿ **مفتقراً** ﴾ خبر آخر، أي: كان محتاجاً ﴿ **إلى الإيضاح** ﴾ لما فيه من التّعقيد ﴿ **و** ﴾ إلى ﴿ **التّجريد** ﴾ عمّا فيه من الحشو.

[مزايا التّلخيص]

﴿ **ألّفت مختصراً** ﴾ جواب «لمّا» أي: كان ما تقدّم سبباً لتأليف المختصر. ﴿ **يتضمّن ما فيه** ﴾ أي: في القسم الثّالث ﴿ **من القواعد** ﴾ جمع «قاعدة» وهي حكم

---

(١) **قوله: «وسيجيء الفرق بينهما»**. أي: في باب الإيجاز والإطناب وهو أنّ الحشو هو الزّائد المستغنى عنه مع تعيّنه، والتّطويل هو الزّائد على أصل المراد بلا فائدة مع عدم تعيّنه.

(٢) **قوله: «قابلاً»**. أي: لمّا كان فيه العيوب الثّلاثة الحشو والتّطويل والتّعقيد كان قابلاً للاختصار ومفتقراً إلى الإيضاح ومحتاجاً إلى التّجريد.

كلّيّ ينطبق على جزئيّاته ليستفاد أحكامها منه[1] كقولنا: «كلّ حكم ألقيته إلى المنكر يجب توكيده» فإنّه ينطبق على «إنّ زيداً قائم» و«إنّ عمراً راكب» وغير ذلك، ممّا يلقى إلى المنكر بأن يقال: هذا كلام مع المنكر[2]، وكلّ كلام مع المنكر يجب أن يؤكّد؛ فيعلم أنّه يؤكّد.

﴿ **ويشتمل على ما يحتاج إليه** ﴾ لا على ما يستغنى عنه، ليكون حشواً ﴿ **من الأمْثِلة** ﴾ وهي الجزئيّات التي تذكر لإيضاح القواعد وإيصالها إلى فهم المستفيد ﴿ **والشواهد** ﴾ وهي الجزئيّات التي يستشهد بها في إثبات القواعد، لكونها من

---

(١) **قوله: «ليستفاد أحكامها منه»**. وطريق استفادة أحكام الجزئيّات من القواعد تركيب قياس من الشّكل الأوّل بأن يجعل كلّ واحدٍ من الجزئيّات ـ المطلوب استفادة حكمه من القواعد ـ صغرى القياس، وكلّ واحدة من القواعد ـ التي يستفاد منها حكم ذلك الجزئي ـ كبرى القياس، فينتج القياس ما هو المطلوب وهي استفادة حكم ذلك الجزئي.

(٢) **قوله: «هذا كلام مع المنكر»**. هذه صغرى القياس وقوله: «وكلّ كلام مع المنكر يجب أن يؤكّد» كبرى القياس، وقوله: «فيعلم أنّه يؤكّد» هي النّتيجة. والمثال لذلك قول أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ في الخطبة الشِقْشِقِيّة من «نهج البلاغة»: «أما والله لقد تقمّصها ابن أبي قُحَافة وإنّه ليعلم أنّ محلّي منها محلّ القطب من الرَّحى» وأنت ترى ما فيه من أدوات التّأكيد وهي حرف التّنبيه والقسم ولام التّأكيد وحرف التّحقيق وزوائد التفعّل، وواو الحال ثمّ اسميّة الجملة وتأكيدها بـ«إنّ» واللّام وفعل العلم، وذكر ذلك مرّةً بعد أُخرى. والغرض إثبات كونه أحقّ بالخلافة وغيره غير حقيق بها، وإنّما تصدّوا لها غصباً وتقدّموا عليه جوراً، ولله درّ الشّاعر الشّيعيّ ديك الجنّ:

أصبحتُ جَمَّ بلابلِ الصَّدْرِ ... وأبِيْتُ منطوياً على الجَمْرِ
إن بُحْتُ يوماً طُلَّ فيه دمي ... ولئن كتمت يضِقْ به صَدْرِي
ممّا جناه على أبي حسنٍ ... عُمَرٌ وصاحبه أبو بكرِ
جعلوك رابعهم أبا حسنٍ ... ظلموا وربِّ الشَّفْعِ والوَتْرِ
وعلى الخِلافة سابقوك وما ... سبقوك في أُحُدٍ ولا بَدْرِ

التنزيل، أو من كلام العرب الموثوق بعربيّتهم[١]، فهي أخصّ من الأمثلة.

[جهود المصنّف]

﴿ولم آل﴾ من «الألو» وهو التّقصير ﴿جُهداً﴾ ـ بالضمّ والفتح ـ الاجتهاد، وعن الفرّاء: «الجُهْد» بالضّمّ الطاقة، وبالفتح المشقّة، وقد استعمل «الألو» في قولهم: «لا ألوك جهداً» معدّىً إلى مفعولين[٢]، والمعنى: «لا أمنعك جهداً» وحذف هنا

---

(١) **قوله: «الموثوق بعربيّتهم»**. وهم ثلاث طبقات على المشهور:

الطبقة الأُولى: الجاهليّون مثل امرئ القيس وزهير بن أبي سُلْمى وطرفة بن العبد وغيرهم.

والطبقة الثّانية: المخضرمون الّذين أدركوا الجاهليّة والإسلام مثل لبيد بن ربيعة وحسّان بن ثابت وغيرهما.

والطبقة الثالثة: المتقدّمون من أهل الإسلام وغيرهم مثل الفرزدق وذي الرمّة وجرير وغيرهم، وهؤلاء كلّهم يستشهد بكلامهم.

وأمّا الطبقة الرابعة: وهم المحدثون أو المولّدون من أهل الإسلام وغيرهم الّذين نشؤوا بعد الصّدر الأوّل من المسلمين وغيرهم مثل البحتري وأبي الطيّب فالمشهور عدم الاستشهاد بكلامهم، وخالفهم ابن جنّي في «الخصائص» فدافع عن المتنبّي وجوّز الاستشهاد بأشعاره قائلاً: ولا تستنكر ذكر هذا الرجل ـ وإن كان مولّداً ـ فإنّ المعاني يتناهبها المولّدون كما يتناهبها المتقدّمون اهباختصار. [الخصائص ١: ٢٤]

(٢) **قوله: «معدّىً إلى مفعولين»**. «ألا، يَأْلُوْا أَلْواً» و«أُلُوّاً» في الأصل لازم وإنّما عدّي إلى مفعولين بواسطة التّضمين وهذا من خواصّ التّعدية بالتّضمين. قال ابن هشام في الأُمور التي يتعدّى بها الفعل القاصر من الباب الرابع من كتاب «المغني»: ويختصّ التّضمين عن غيره من المعدّيات بأنّه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عدّي «ألوتُ» ـ بقصر الهمزة بمعنى: قصرت ـ إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك في قولهم: «لا آلُوْكَ نُصْحاً

⇐

المفعول الأوّل، لأنّه غير مقصود، أي: لم أمنع اجتهاداً.

﴿في تحقيقه﴾ أي: المختصر ـ يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الأبحاث ـ ﴿وتهذيبه﴾ أي: تنقيحه.

﴿ورتّبته﴾ أي: المختصر ﴿ترتيباً أقرب تناولاً﴾ أي: أخذاً، وهو في الأصل: مدّ اليد إلى الشّيء ليؤخذ ﴿من ترتيبه﴾ أي: ترتيب السّكّاكيّ، أو القسم الثّالث ـ إضافةً للمصدر إلى الفاعل أو المفعول ـ.

﴿ولم أُبالغ في اختصار لفظه﴾ أي: المختصر ﴿تقريباً﴾ مفعول له، لما تضمّنه معنى «لم أُبالغ» كأنّه قال:

تركت المبالغة في الاختصار تقريباً ﴿لتعاطيه﴾ أي: تناوله ﴿وطلباً لتسهيل فهمه على طالبيه﴾.

ولو لم يُؤَوّل الفعل المنفيّ بالمثبت ـ على ما ذكر ـ لكان المعنى: أنّ المبالغة في الاختصار لم يكن للتّقريب والتّسهيل بل لأمر آخر.

⇐ ولا آلُوكَ جهداً» لما ضمّن معنى «لا أمنعك» ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً﴾ [آل عمران: ١١٨]، اهـ.

وبهذا يظهر أنّ اعتراض ابن أبي الحديد المعتزليّ على القطب الرّاوندي في شرح قول أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ «لم آلُكَ نصيحةً» ليس بواردٍ ولله درّ القائل:

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم

وهذا نصّه: وقوله: «لم آلك نصيحةً»: «لم أقصر في نصحك» ألا الرّجل في كذا، يألو، أي: قصر، فهو: آلٍ، والفعل لازم، ولكنّه حذف اللّام فوصل الفعل إلى الضّمير فنصبه وكان أصله: لا آلولك نُصْحاً و«نصحاً» منصوب على التّمييز وليس كما قاله الراونديّ: إنّ انتصابه على أنّه مفعول ثانٍ، فإنّه إلى مفعول واحدٍ لا يتعدّى فكيف إلى اثنين؟ اهـ. [شرح نهج البلاغة ١٦: ٧٦]

[كلام الشّيخ عبدالقاهر]

هذا مبنيّ على ما ذكره الشّيخ في «دلائل الإعجاز»[١] وهو أنّ من حكم النّفي إذا دخل على كلامٍ فيه تقييد على وجهٍ مّا، أن يتوجّه إلى ذلك التّقييد وأن يقع له

---

(١) **قوله: وهذا مبنيّ على ما ذكره الشيخ في «دلائل الإعجاز»**. أي: في فصل الصّفات التي يجرونها على اللفظ، قال الشّيخ في التعليق على قول أبي النّجم:

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي ... عليّ ذنباً كلّه لم أصنع

وإذ قلت قد عرفت ذلك فهاهنا أصل وهو أنّه من حكم النَّفْي إذا دخل على كلام ثمّ كان في ذلك الكلام تقييد على وجهٍ من الوجوه أن يتوجّه إلى ذلك التّقييد وأن يقع له خصوصاً.

تفسير ذلك أنّك إذا قلت: «أتاني القوم مجتمعين» فقال قائل: «لم يأتك القوم مجتمعين» كان نفيه ذلك متوجّهاً إلى الاجتماع الذي هو تقييد في الإتيان ـ دون الإتيان نفسه ـ حتّى أنّه إن أراد أن ينفي الإتيان من أصله كان من سبيله أن يقول: «إنهم لم يأتوك أصلاً» فما معنى قولك: «مجتمعين».

هذا ممّا لا يشكّ فيه عاقل، وإذا كان هذا حكم النّفي إذا دخل على كلام فيه تقييد، فإنّ التأكيد ضرب من التقييد، فمتى نفيت كلاماً فيه تأكيد، فإنّ نفيك ذلك يتوجّه إلى التّأكيد خصوصاً ويقع له.

فإذا قلت: «لم أر القوم كلّهم» أو «لم يأتني القوم كلّهم» أو «لم يأتني كلّ القوم» أو «لم أر كلّ القوم» كنت عمدت بنفيك إلى معنى «كلّ» خاصّة وكان حكمه حكم «مجتمعين» في قولك: «لم يأتني القوم مجتمعين».

وإذا كان النّفي يقع لـ«كُلّ» خصوصاً، فواجب إذا قلت: «لم يأتني القوم كلّهم» أو «لم يأتني كلّ القوم» أن يكون قد أتاك بعضهم كما يجب إذا قلت: «لم يأتني القوم مجتمعين»: أن يكونوا قد أتوك أشتاتاً وكما يستحيل أن تقول: «لم يأتني القوم مجتمعين» وأنت تريد أنّهم لم يأتوك أصلاً ـ لا مجتمعين، ولا منفردين ـ كذلك محال أن تقول: «لم يأتني القوم كلّهم»: وأنت تريد أنّهم لم يأتوك أصلاً؛ فاعرفه. [دلائل الإعجاز: ٢١٦ ـ ٢١٧]

خصوصاً، مثلاً: إذا قيل: «لم يأتك القوم أجمعون» كان نفياً للاجتماع، وهذا ممّا لا سبيل إلى الشكّ فيه.

[نقده المصنّف]

ولعمري لقد أفرط[١] المصنّف في وصف القسم الثّالث بأنّ فيه حشواً وتطويلاً وتعقيداً، تصريحاً أوّلاً وتلويحاً ثانياً ـ على ما ذكرنا ـ وتعريضاً[٢] ثالثاً؛ حيث

---

(١) **قوله: «لقد أفرط»**. الاقتصاد والتّفريط والإفراط توجد في كلّ شيء من علم وصِناعة وخلق.

أمّا الاقتصاد فهو من القصد الذي هو الوقف على الوسط الذي لا يميل إلى أحد الطرفين وهو الاعتدال المشار إليه في كلام أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ: خير الأُمور أوساطها.

وأمّا التّفريط فهو التقصير والتضييع.

وأمّا الإفراط فهو الإسراف وتجاوز الحدّ.

(٢) **قوله: «تعريضاً»**. قال السّكّاكيّ في الأصل الثّالث من بلاغة «المفتاح»: ثمّ إنّ الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة. وقال: المطلوب بالكناية لا يخرج عن أقسام ثلاثة:

أحدها: طلب نفس الموصوف.

وثانيها: طلب نفس الصفة.

وثالثها: تخصيص الصفة بالموصوف.

وقال: واعلم أنّ الكِناية في القسم الثّاني والثّالث تارة تكون مسوقةً لأجل الموصوف كما تقول: «فلان يصلّي ويزكّي» تريد أنّه مؤمن.

وتارةً تكون مسوقة لأجل موصوف غير مذكور كما تقول في عرض من يؤذي المؤمنين: «المؤمن هو الذي يصلّي ويزكّي ولا يؤذي أخاه المسلم» تريد نفي الإيمان عن المؤذي.

⇐

وَصَفَ مُؤَلَّفَه بأنّه مختصر، منقّح، سهل المأخذ، أي: لا حشو ولا تطويل ولا تعقيد فيه ـ كما في القسم الثّالث ـ.

[تصرّف الخطيب في القسم الثالث]

﴿ **وأضفت إلى ذلك** ﴾ المذكور من القواعد وغيرها ﴿ **فوائد عَثَرْتُ** ﴾ أي: اطّلعت ﴿ **في بعض كتب القوم عليها** ﴾ أي: على الفوائد ﴿ **وزوائد لم أظْفَرْ** ﴾ أي: لم أَفُزْ ﴿ **في كلام أحد من القوم بالتّصريح بها** ﴾ أي: بالزّوائد ﴿ **ولا الإشارة إليها** ﴾ بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعيّة وإن لم يقصدوها.

⇐ ثمّ قال: متى كانت الكناية عرضيّة ـ مسوقة لأجل موصوف غير مذكور ـ كان إطلاق اسم التّعريض عليها مناسباً. وإذا لم تكن كذلك نُظِرَ: فإن كانت ذات مسافة بينها وبين المكني عنه متباعدة لتوسّط لوازم ـ كما في «كثير الرّماد» وأشباهه ـ كان إطلاق اسم التّلويح عليها مناسباً، لأنّ التّلويح هو أن تشير إلى غيرك عن بعد.

وإن كانت ذات مسافة قريبة مع نوع من الخَفاء مثل «عريض القفا» و«عريض الوِسادة» كان إطلاق اسم الرَّمْز عليها مناسباً، لأنّ الرَّمْز هو: أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية.

رَمَزَتْ إليّ مخافةً من بعلها ... من غير أن تبدي هناك كلامها

وإن كانت لا مع نوع الخَفاء كان إطلاق اسم الإيماء والإشارة عليها مناسباً كقول أبي تمّام:

أبين فما يَزُرْنَ سوى كريم ... وحسبُك أن يزُرْنَ أبا سعيد

فإنّه في إفادة أنّ أبا سعيد كريم غير خافٍ.

وكقول البُحْتُريّ:

أوَما رأيتَ المجد ألقى رحله ... في آل طلحة ثمّ لم يتحوّل

فإنّه في إفادة أنّ آل طلحة أماجد، ظاهر اهباختصارٍ يسير وتصرّف قليل.

يعني لم يتعرّضوا لها؛ لانفياً ولا إثباتاً، كبعض اعتراضاته على «المِفْتاح» وغيره. ولقد أعجب في جعل ملتقطات كتب الأئمّة فوائد ومخترعات خاطره زوائد.

[تسمية الكتاب]

﴿ **وسمّيته «تلخيص المِفْتاح»، وأنا أسأل الله** ﴾ لا يعرف لتقديم المسند إليه هاهنا جهة حسن، إذ لا مقتضِيَ للتّخصيص(١) ولا للتّقوّي، فكأنّه قصد جعل الواو للحال(٢) فأتى بالجملة الاسميّة.

---

(١) وسيأتي تعريفهما والفرق بينهما في باب المسند إليه وعن السّكّاكيّ أنّه قال: التّقديم ـ أي: تقديم المسند إليه ـ يفيد الاختصاص بشرطين: **الأوّل** أن يجوز تقدير المسند إليه في الأصل مؤخّراً على أنّه فاعل معنىً فقط لا لفظاً نحو: «أنا قمت» فإنّه يجوز أن يقدّر أنّ أصله «قمت أنا» فيكون «أنا» فاعلاً في المعنى وإن كان في اللفظ تأكيداً للفاعل.

والثّاني: أن يقدر كونه في الأصل مؤخّراً على أنّه فاعل معنىً، وإن لم يوجد الشرطان فلا يفيد إلّا تقوّي الحكم بتكرّر الإسناد سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير أو بانتفاء جواز التقدير نحو: «زيد قام» فإنّه لا يجوز أن يقدّر أنّ أصله «قام زيد» فقدّم لما سيأتي في باب المسند إليه بعون الله ـ تعالى ـ.

(٢) **قوله: «قصد جعل الواو للحال»**. قال ابن مالك:

ومـوضع الحـال يـجيءُ جُـمْلَهْ ... كـجاء زيـدٌ وَهْـوَ نـاوٍ رِحْـلَهْ
وذات بَـدْءٍ بـمضارعٍ ثـبت ... حَوَتْ ضـميراً ومـن الواو خَـلَتْ
وذات واوٍ بـعدها انْـوِ مـبتدا ... له المُـضَارعَ اجـعلنَّ مسـندا
وجـملة الحـال سـوى مـا قُـدِّما ... بـواوٍ أو بـمضمر أو بـهما

والحاصل: أنّ المضارع المثبت ﴿ لَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾ [المدّثّر: ٦]، أو المنفي بـ«لا» ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ ﴾ [الصّافّات: ٢٥]، أو «ما» * عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة * وكذا الماضي تالي «إلّا» ﴿ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُونَ ﴾ [يس: ٣٠]، أو متلوّ «أَوْ» ـ لأضربنّه

⇐

وما يقال: إنّه لقصد الاستمرار ففيه نظر لحصوله من المضارع نفسِهِ كما سيجيء في قوله: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ﴾.

﴿من فضله﴾ حال من **﴿أن ينفع﴾** أي: بهذا المختصر **﴿كما نفع بأصله﴾** وهو «المِفْتاح» أو القسم الثّالث.

﴿إنّه﴾ أي: اللّه **﴿وليّ ذلك﴾** النّفع **﴿وهو حَسْبي﴾** أي: مُحْسِبي وكافِيَّ، لا أسأل غيره.

فعلى هذا كان الأنسب أن يقول: «والله أسأل» بتقديم المفعول.

﴿ونعم الوكيل﴾ عطف إمّا على جملة «هو حَسْبي» والمخصوص محذوف كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[1] فيكون من عطف الجملة الفعليّة[2]

⇐ ذهب أو مكث» ـ إذا وقعن أحوالاً فالرّابط فيها الضّمير فقط.

وإن وجدت في هذه المواضع واواً فاعلم أنّ المبتدأ بعدها مقدّر كما في قول عبدالله ابن همّام السلوليّ:

فلمّا خَشِيْتُ أظافيرهم نجوتُ وأرْهَنُهم مالكاً

أي أنا أرهنهم مالكاً. وذات بدء بمضارع مقرون بـ«قد» تلزمها الواو نحو: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الصّف: ٥]، قاله في «التسهيل».

«وجملة الحال سوى ما قُدِّما» وهي الجملة الاسميّة مثبتة أو منفية والفعليّة المصدّرة بمضارع منفيّ بـ«لم» أو بماضٍ مثبت أو منفيّ بشرط أن تكون غير مؤكّدة تأتي بواوٍ أو بضمير أو بهما معاً.

(١) ص: ٣٠.

(٢) **قوله: «عطف الجملة الفعليّة»**. قال ابن هشام في الباب الرابع من كتاب «المغني»: عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس: منعه البيانيّون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب «التسهيل» وابن عصفور في شرح «الإيضاح» ونقله عن الأكثرين.

⇐

الإنشائيّة على الاسميّة الإخباريّة[1].

وإمّا على «حسبي» أي: «وهو نعم الوكيل»؛ وحينئذٍ فالمخصوص هو الضّمير المتقدّم كما صرّح به صاحب «المفتاح»[2] وغيره في قولنا: «زيد نعم الرجل».

ثمّ عطف الجملة على المفرد وإن صحّ باعتبار تضمّن المفرد معنى الفعل كما

⇐ وأجازه الصفّار ـ بالفاء ـ تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلّين بقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ**﴾ في سورة البقرة: ٢٥. ﴿**وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ في سورة الصفّ: ١٣. اهـ.

(١) **قوله: «على الاسميّة الإخباريّة»**. عطف الاسميّة على الفعليّة وبالعكس فيه ثلاثة أقوالٍ ـ كما نصّ عليه ابن هشام ـ:

أحدها: الجواز مطلقاً وهو المفهوم من قول النّحويّين في باب الاشتغال في مثل: «قام زيد وعمراً أكرمته» إنّ نصب «عمراً» أرجح لأنّ تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما.

والثاني: المنع مطلقاً، حكي عن ابن جنّي أنّه قال في قوله:

عاضها الله غلاماً بعد ما شابت الأصداغ والضِّرْس نَقِد

إنّ «الضّرس» فاعل بمحذوف يفسّره المذكور، وليس بمبتدأ.

والثالث لأبي عليٍّ أنّه يجوز في الواو فقط، نقله عنه أبو الفتح في «سرّ الصناعة» وبنى عليه منع كون الفاء في «خرجتُ فإذا الأسد حاضر» عاطفة. قال ابن هشام: وأضعف الثلاثة القول الثاني اهـ.

(٢) **قوله: «صاحب المفتاح»**. ذكره السّكّاكيّ في الباب الثّاني ـ الفاعل ـ من نحو المفتاح: ١٤٤. وهذا نصّه: ويجوز الجمع بين المفسّر والمظهر نحو: «نعم الرّجل رجلاً» أو «رجلاً الرّجل زيد» وتقديم المخصوص كقولك: «زيد نعم الرّجل» اهـ وأجاز ابن مالك تقديم ما يدلّ على المخصوص. قال في الألفيّة:

وإن يقدّم مشعر به كفى كالعلم نعم المقتنى والمقتفى

في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَالِقُ الإِصْبَاحِ**[١] **وَجَعَلَ اللَّيْلَ** ﴾ ـ على رأي[٢] ـ لكنّه في الحقيقة من عطف الإنشاء على الإخبار.

[ترتيب الكتاب على مقدّمة وثلاثة فنون]

وهذا أوان الشّروع في المقصود، فنقول: رتّب المختصر على مقدّمة وثلاثة فنون، لأنّ المذكور فيه إمّا أن يكون من قبيل المقاصد في هذا الفنّ أو لا، الثّاني «المقدّمة».

والأوّل إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد فهو «الفنّ الأوّل».

وإلّا فإن كان الغرض منه الاحتراز عن التّعقيد المعنويّ فهو «الفنّ الثّاني».

وإلّا فهو ما يعرف به وجوه التّحسين وهو «الفنّ الثّالث» وعليه منع ظاهر[٣] يدفع بالاستقراء.

---

(١) **قوله: «كما في قوله ـ تعالى ـ ﴿ فَالِقُ الإِصْبَاحِ ﴾»**. الآية ٩٦ من سورة الأنعام، وقوله ـ تعالى ـ «فالق الإصباح» خبر بعد خبر عن «إنّ» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوىٰ** ﴾ الأنعام: ٩٥.

(٢) **قوله: «على رأي»**. الآراء فيه ثلاثة:

الأوّل: أنّ الجملة حال والواو حاليّة بتقدير «وقد جعل».

الثّاني: أنّ الجملة عطف على «فالق الإصباح» بتقدير: هو فالق.

الثّالث: أنّ الجملة عطف على «فالق» من غير تقدير شيء وهذا جائز كما قال ابن مالك:

واعطف على اسم شبه فعل فِعْلا ... وعكساً استعمل تجده سَهْلا

(٣) **قوله: «وعليه منع ظاهر»**. أي: على كون ما يعرف به وجوه التّحسين هو الفنّ الثّالث منع ظاهر، وتقرير المنع: أنّه لم لا يجوز أن يكون ما يعرف به وجوه التّحسين شيئاً آخر غير الفنّ الثّالث، ولكنّ هذا المنع يدفع بالاستقراء والتتبّع في هذا الكتاب فلا يوجد فيه بعد المعاني والبيان إلّا البديع.

وقيل: رتّبه على مقدّمة وثلاثة فنون وخاتمة، لأنّ الثّاني إن توقّف عليه المقصود فمقدّمة، وإلّا فخاتمة.

والحقّ أنّ الخاتمة إنّما هي من «الفنّ الثالث» كما يبيّن هناك إن شاء الله ـ تعالى ـ.

[المقدّمة وتقسيمها]

ولمّا انجرّ كلامه في آخر «المقدّمة» إلى انحصار المقصود في الفنون الثّلاثة صار كلّ منها معهوداً فعرّفه بتعريف العهد بخلاف «المقدّمة» فإنّه لم يقع ذكر لها ولا إشارة إليها، ولم يكن لتعريفها معنىً[1] فنكّرها وقال:

﴿**مقدّمة**[2]﴾ أي: هذه مقدّمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم

---

(١) **قوله: «ولم يكن لتعريفها معنىً»**. أي: لم يكن لتعريفها باللّام العهديّة معنىً، لأنّ اللّام العهديّة لابدّ فيها من أن يكون مصحوبها معهوداً ذكريّاً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**﴾ [المزمّل: ١٥ و١٦]، أو معهوداً ذهنيّاً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**﴾ [الفتح: ١٨]، أو معهوداً حضوريّاً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**اَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾ [المائدة: ٣]، وهو يوم الغدير ونصب عليٍّ ـ عليه السّلام ـ بالخلافة، ولفظ المقدّمة ليس بشيءٍ من هذه الثلاثة.

وكان سيّدنا الأُستاذ يقول: لا يمكن أل الجنسيّة لأنّه لا يبحث عن جنس المقدّمة، ولا الاستغراق لأنّه لا يبحث عن كلّ المقدّمات،، ولا العهد لعدم ذكرها في السّابق، فلم يكن لتنكيرها معنىً، ونكّرها لأنّ الأصل في الأسماء التنكير ولا مقتضى للعدول عنه إلى التعريف.

(٢) **قوله: «مقدّمة»**. هاهنا أسئلة:

١ ـ ما هو نوع إعراب «مقدّمة»؟ هل هي مرفوعة أو منصوبة؟ وإذا كانت مرفوعةً فهل هي مبتدأ أو خبر؟

⇐

⇐ ٢ ـ هل هي بصيغة الفاعل أو المفعول ؟
٣ ـ ماذا يذكر في هذه المقدّمة ؟
٤ ـ ما هو معناها في اللغة ؟ وهل هي اسم أو صفة ؟
٥ ـ ما هو معناها في الاصطلاح ؟ وهل هي منقولة أو مستعارة ؟
٦ ـ ما الفرق بين مقدّمة العلم ومقدّمة الكتاب ؟ وما النّسبة بينهما ؟

والأجوبة : أمّا الجواب عن السؤال الأوّل : فهو أنّها تحتمل النّصب بفعل محذوف والتقدير : خذ مقدّمةً .

وتحتمل الرّفع أيضاً على الخبريّة بتقدير : هذه مقدّمة ، وعلى الابتدائيّة بتقدير : مقدّمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة .

ويصحّ الابتداء بالنكرة ـ في هذه الصّورة ـ لأنّ النّكرة مخصّصة بالوصف المستفاد من تنوين التّنكير الدّالّ على التّعظيم مرّة ، وعلى التّحقير مرّةً أُخرى ، أي : مقدّمة عظيمة ـ باعتبار المعنى ـ نظراً إلى كثرة فوائد المقدّمة ، أو مقدّمة مختصرة ـ باعتبار اللفظ ـ نظراً إلى قلّة ألفاظها ووجازة كلماتها .

والأحسن من هذه الوجوه ما فيه قلّة التقدير أو تقليل الحذف .

وأمّا عن الثّاني : فهو أنّها بصيغة الفاعل لأنّ التفعيل هاهنا بمعنى التفعّل فهي مشتقّة من اللّازم .

وأمّا عن الثّالث : فهو أنّ المذكور فيها بيان معنى الفصاحة والبلاغة وبيان انحصار البلاغة في المعاني والبيان وما يتّصل بهما .

وأمّا عن الرّابع : فهو أنّها في الأصل اسم أو وصف للجماعة المتقدّمة من الجيش ولهذا يقال : مقدّمة الجيش .

وأمّا عن الخامس : فهو أنّها ما ذكره الشّارح التفتازاني وهي كما تحتمل أن تكون منقولة من معناها اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي فكذا تحتمل أن تكون مستعارةً لمشابهة هذه الطّائفة من الألفاظ بهذه الجماعة المتقدّمة من الجيش ولذا قال الشّارح : «مأخوذة» ليكون

⇐

البلاغة، في علمَي المعاني والبيان، وما يتّصل بذلك ممّا ينساق إليه الكلام، ومحصولها أن تعرف على التّحقيق والتّفصيل غاية العلوم الثّلاثة ووجه الاحتياج إليها.

[أصل المقدّمة]

و«المقدّمة» مأخوذة من «مقدّمة الجيش» ـ للجماعة المتقدّمة منها ـ مِن «قَدّم» بمعنى «تقدّم».

[مقدّمة العلم ومقدّمة الكتاب]

يقال: «مقدّمة العلم» لمايتوقّف عليه مسائله كمعرفة حدّه وغايته وموضوعه(١)،

⇐ أعمّ من المنقولة والمستعارة.

وقال بعضهم: ليس المراد أنّها منقولة أو مستعارة من «مقدّمة الجيش» إذ لا معنى لنقل اللفظ المفرد أو استعارته عن اللفظ المضاف لأنّه لابدّ من اتحاد اللفظ فيهما ـ في المنقول عنه وإليه وفي المستعار منه والمستعار له ـ بل المراد أنّ لفظ المقدّمة مأخوذة من «مقدّمة الجيش» مع غضّ النَّظَر عن الإضافة وحينئذٍ فمعناها: المتقدّمة.

وأمّا عن السّادس: فهو أيضاً مبيّن في كلام الشّارح وأنّ «مقدّمة الكتاب» أعمّ من «مقدّمة العلم» فإذا قيل ـ كما في مقدّمة «الهداية» ـ: «أمّا المقدّمة ففي المبادي التي يجب تقديمها» أو «القسم الأوّل في المنطق» ـ كما في مقدّمة «التهذيب» ـ فالمظروف «مقدّمة الكتاب» والظّرف ـ وهو مدخول «في» ـ «مقدّمة العلم» والأوّل أعمّ والثّاني أخصّ، ولا إشكال في وجود الأعمّ في كلّ خاصّ كما أنّ الحَيَوان موجود في الإنسان ولا عكس، وكلّ «مقدّمة الكتاب» يُوجد في «مقدّمة العلم» من غير عكس.

(١) **قوله: «لما يتوقّف عليه مسائله كمعرفة حدّه وغايته وموضوعه»**. ووجه توقّف الشّروع على هذه الأُمور: أمّا الأوّل: فلأنّ الشّارع في علم لو لم يتصوّر أوّلاً ذلك العلم لكان طالباً للمجهول المطلق وهو محال لامتناع توجّه النّفس نحوه.

⇐

⇐ وأمّا الثّاني : فلأنّه لو لم يعلم غاية العلم والغرض عنه لكان طلبه عبثاً.

وأمّا الثّالث : فلأنّ تمايز العلوم ـ على المشهور ـ بحسب تمايز الموضوعات، وتمايز الموضوعات بتمايز الحيثيّات، مثلاً: «علم الفقه» يمتاز عن «علم أُصول الفقه» بأنّ موضوع الأوّل أفعال المكلّفين، وموضوع الثّاني أدلّة الأحكام، وبالموضوع امتاز كلّ عن الآخر، ولكن هذا إذا كان الموضوعان متميّزين وإذا لم يتميّزا مثل : الصَّرْف، والنَّحْو، فإنّ الموضوع فيهما واحد ـ وهو : الكلمة، أو الكلام، أو هما معاً، على اختلاف الأقوال ـ كان الامتياز بين الموضوعين بالحيثيّة، لأنّ الكلمة يُبْحَثُ عنها في النّحو من حيث الإعراب والبناء، وفي الصّرف من حيث الصحّة والاعتلال، وإذا لم يعرف الشّارع في علم أنّ موضوعه ماذا، لم يتميّز العلم المطلوب عنده عن غيره، ولم يكن له بصيرة في طلبه.

قال الشّارح في «التّهذيب» : أجزاء العلوم ثلاثة :

١ ـ الموضوعات وهي التي يبحث في العلم عن أعراضها الذاتيّة.

٢ ـ والمبادئ وهي حدود الموضوعات وأجزاؤها وأعراضها ومقدّمات بيّنة أو مأخوذة يبتني عليها قياسات العلم.

٣ ـ والمسائل وهي قضايا تطلب في العلم وموضوعاتها إمّا موضوع العلم أو نوع منه أو عرض ذاتيّ له أو مركّب، ومحمولاتها أُمور خارجة عنها لاحق لها لذواتها.

وقد يقال : المبادئ لما يبدأ به قبل المقصود، والمقدّمات لما يتوقّف عليه الشّروع على وجه الخِبْرة وفرط الرّغبة كتعريف العلم وبيان غايته وموضوعه، وكان القدماء يذكرون ما يسمّونه الرّؤوس الثّمانية :

الأوّل : الغرض لئلّا يكون النّظر فيه عبثاً.

والثّاني : المنفعة وهي ما يتشوّقه الكلّ طبعاً لينشط للطلب ويتحمّل المشقّة.

والثّالث : السِّمَةَ وهي عُنْوان العلم ليكون عنده إجمال ما يفصّله.

الرّابع : المؤلّف ليسكن قلب المتعلّم.

الخامس : أنّه من أيّ علم هو، ليطلب فيه ما يليق به.

⇐

و«مقدّمة الكتاب» لطائفة من كلامه[١] قدّمت أمامَ المقصود لارتباطٍ له بها، وانتفاع بها فيه، سواء توقّف عليها أم لا.

⇐ السّادس: أنّه في أيّ مرتبة هو ليقدّم على ما يجب ويؤخّر عمّا يجب.

السّابع: القسمة ليطلب في كلّ باب ما يليق به.

الثّامن: الأنحاء التعليميّة وهي التّقسيم ـ أعني التّكثير من فوق ـ والتّحليل وهو عكسه، والتّحديد، أي: فعل الحدّ والبرهان ـ أي: الطّريق إلى الوقوف على الحقّ والعمل ـ وهذا بالمقاصد أشبه اهـ.

(١) **قوله: «لطائفة من كلامه»**. وذلك إذا كان الكتاب عبارة عن الألفاظ والعبارات، وأمّا إذا كان عبارةً عن المعاني فالمراد من المقدّمة طائفة من المعاني، ويحتمل فيها وجوه أُخر، لكنّ القوم ـ كما نصّ عليه اليزدي في «حاشية التهذيب» ـ لم يزيدوا على هذين الوجهين في باب المقدّمة شيئاً.

والتّفصيل أنّ الكتاب عبارة عن أحد معانٍ سبعة: الألفاظ، أو المعاني، أو النّقوش، أو المركّب من الاثنين أو الثّلاثة. فكذلك المقدّمة عبارة عن طائفة من أحد هذه المعاني السّبعة موافقاً لما أُريد من الكتاب من هذه المعاني السبعة.

قال اليزديّ في «حاشية التهذيب» عند شرح قوله: «القسم الأوّل في المنطق»:

إن قيل: ليس المراد بالقسم الأوّل إلّا المسائل المنطقيّة، فما توجيه الظرفيّة؟

قلت: يجوز أن يراد بالقسم الأوّل الألفاظ والعبارات، وبالمنطق المعاني فيكون المعنى: إنّ هذه الألفاظ في بيان هذه المعاني.

ويحتمل وجوه أُخَر، والتفصيل أنّ القسم الأوّل عبارة عن أحد معانٍ سبعة: الألفاظ أو المعاني أو النّقوش أو المركّب من الاثنين أو الثّلاثة، والمنطق عبارة عن أحد معانٍ خمسة إمّا الملكة أو العلم بجميع المسائل أو بالقدر المعتدّ به الذي يحصل به العصمة أو نفس المسائل جميعاً، أو نفس القدر المعتدّ به فيحصل من ملاحظة الخمسة مع السبعة خمسة وثلاثون احتمالاً يقدّر في بعضها البيان، وفي بعضها التحصيل أو الحصول حيث ما وجده العقل السليم مناسباً. وهذه الشّكل الذي رسموه لتسهيل ما ذكر:

⇐

⇐

القسم الأوّل	ملكة	علم بجميع المسائل	علم بقدر معتدّ به	نفس المسائل جميعاً	نفس قدر معتدّ به
ألفاظ	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
معاني	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
نقوش	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
ألفاظ ومعاني	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
ألفاظ ونقوش	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
نقوش ومعاني	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
ألفاظ ومعاني ونقوش	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان

[عدم الفرق بين المقدّمتين أوقع البعض في الإشكال]

ولعدم فرق البعض بين «مقدّمة العلم» و«مقدّمة الكتاب» أشكل عليهم أمران احتاجوا في التفصّي عنهما إلى تكلّف[1]:

أحدهما: بيان توقّف مسائل العلوم الثّلاثة على ما ذكر في هذه «المقدّمة» وقد ذكره[2] صاحب «المفتاح» في آخر المعاني والبيان.

والثاني: ما وقع في بعض الكتب من أنّ «المقدّمة» في بيان حدّ العلم والغرض منه وموضوعه زعماً منهم أنّ هذا عين «المقدّمة».

---

(١) **قوله: «احتاجوا في التفصّي عنهما إلى تكلّف»**. أمّا التّكلّف الذي احتاج البعض إليه في التّفصّي عن الإشكال الحاصل بالأمر الأوّل فهو أنّ الشّروع في مسائل العلوم الثّلاثة ـ على وجه زيادة البصيرة وكماله ـ يتوقّف على ما ذكر في هذه المقدّمة لا مطلق الشّروع.

ووجه التّكلّف ـ في هذا التّفصّي ـ أنّ الشّروع على وجه البصيرة لا يحصل بمجرّد ما ذكر في هذه المقدّمة، بل قد يحتاج إلى أزيد من ذلك، وقد يحصل بأنقص من ذلك، فادّعاء أنّ الشّروع على وجه البصيرة يتوقّف على ما ذكر في هذه المقدّمة تكلّف بل تعسّف نشأ من عدم الفرق.

وأمّا التّكلّف في التّفصّي عن الثّاني ـ أي: اتّحاد الظّرف والمظروف ـ فيجعل «في» زائدة مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا**﴾ [هود: ٤١]، أي: «اركبوها» ـ كما نصّ عليه ابن هشام ـ.

وقال بعضهم: «في» تجريديّة والمعنى: أنّ هذه المقدّمة يجرّد منها هذه الثّلاثة. وفيه أنّ التّجريد من معاني «من» لا «في».

وقال آخر: بتقدير المضاف أي: وضع المقدّمة في بيان هذه الأُمور الثّلاثة فلا اتّحاد.

(٢) **قوله: «وقد ذكره»**. أي قد ذَكَرَ السّكّاكي ما ذُكِر في هذه المقدّمة ـ وهو بيان معنى الفصاحة والبلاغة ـ في آخر المعاني والبيان من كتاب «المفتاح» فإنّه بعد الفراغ عن مباحث الكناية تعرّض لتعريف البلاغة والفصاحة وهما مذكورتان في هذه المقدّمة. [راجع المفتاح: ٥٢٥ـ٥٢٦]

[تفسير الفصاحة والبلاغة]

واعلم أنّ للنّاس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوالاً شَتّى لا فائدة في إيرادها إلّا الإطناب، فالأولى أن نقتصر على تقرير ما ذكره في الكتاب فنقول:

﴿ **الفصاحة** ﴾ وهي ـ في الأصل ـ تنبئ عن الإبانة والظّهور، يقال: «فَصُحَ الأعجميّ» و«أفصح» ـ إذا طَلُقَ لسانُه، وخَلَصَتْ لُغَتُهُ من اللُّكْنَة، وجادَتْ، فلم يَلْحَنْ ـ، و«أفصح به» ـ أي: صرّح ـ. ﴿ **يوصف بها المفرد** ﴾ يقال: كلمة فصيحة ﴿ **والكلام** ﴾ يقال: كلام فصيح[1] ـ في النَّثْر ـ وقصيدة فصيحة ـ في النَّظْم ـ. ﴿ **والمتكلّم** ﴾ يقال: «كاتب فصيح» و«شاعر فصيح».

﴿ **والبلاغة** ﴾ وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء ﴿ **يوصف بها الأخيران** ﴾ أي: الكلام والمتكلّم ﴿ **فقط** ﴾ دون المفرد، يقال: «كلام بليغ» و«رجل بليغ» ولم يسمع «كلمة بليغة».

وقوله: «فقط» من اسماء الأفعال بمعنى «اِنْتَه» وكثيراً ما يصّدر بالفاء تزييناً للّفظ، وكأنّه جزاء شرط محذوف، أي: إذا وصفت بها الأخيرين فقطْ ـ أي: فانته عن وصف الأوّل بها ـ.

---

(١) **قوله: «كلام فصيح»** اعترض على الخطيب المركّبات النّاقصة فإنّها ليست بكلمة ولا كلام وذلك يقتضي أن لا توصف بالفصاحة مع أنّها توصف بالفصاحة قطعاً، فيقال: «مركّب فصيح» وحينئذٍ في كلام المصنّف قصور حيث لا يشملها؟

والجواب: أنّ المراد بالكلام في قول المصنّف المركّب مطلقاً سواء كانت كلاميّة أو غير كلاميّة وذلك على طريق المجاز المرسل من باب إطلاق الخاصّ وإرادة العامّ فيشمل كلامه المركّب التامّ والنّاقص.

[الاعتراضات على المصنّف]

واعلم أنّه **لمّا كانت**[(١)] «الفصاحة» عندهم يقال لكون اللّفظ جارياً على القوانين

---

(١) **قوله: «واعلم أنّه لمّاكانت»**. أراد الشّارح دفع الاعتراضات الثّلاثة التي أوردها الخطيب اليمنيّ على الخطيب القزوينيّ:

الأوّل: أنّ الخطيب القزوينيّ ادّعى في مقدّمة كتاب «الإيضاح» أنّه لم يجد في كلام القوم تعريفاً صالحاً للفصاحة والبلاغة حيث قال: للنّاس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوال مختلفة لم أجد فيما بلغني منها ما يصلح لتعريفهما به اه.

ثمّ إنّ الخطيب القزويني عرّف الفصاحة والبلاغة في كتابيه ـ«الإيضاح» و«تلخيص المفتاح» ـ وإذا لم يجد تعريفهما في كتب البيانيّين وكذا في كتب أهل اللغة فلم عرّفهما من عنده وهذا تفسير للألفاظ بالرّأي ولا مدخل للرّأي في تفسير الألفاظ، هذا هو تقرير الاعتراض الأوّل.

وأجاب عنه الشّارح التفتازاني بأنّه إنّما اطّلع على تعريفهما من محاورات القوم واستعمالاتهم، فالقوم وإن لم يعرّفوا الفصاحة والبلاغة بالتّصريح لكنّهم عرّفوهما بالإشارة والتلويح، إذ بالاستقراء يعلم أنّ الفصاحة ـ مثلاً ـ هي كون اللفظ جارياً على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على ألسنتهم.

وعلم أيضاً بالاستقراء أنّ اللفظ الفصيح هو اللفظ الخالص من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي، فقول الشّارح: «جزم المصنّف بأنّ اللفظ الفصيح» الخ ... أي: جزم بذلك في «الإيضاح» و«تلخيص المفتاح» معاً. هذا هو دفع الاعتراض الأوّل، ثمّ يكرّره في آخر المبحث أيضاً بقوله: فصحّ أنّ تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه الخ ....

الثاني: أنّ الخطيب القزويني عرّف الفصاحة بالخلوص من التّنافر والغرابة ومخالفة القياس، والمعرَّف ـ بفتح الرّاء ـ أي: الفصاحة، أمر وجوديّ فلم عرّفها بالخلوص ممّا ذكر وهي أُمور عدميّة، وقد ثبت عند أهل الميزان أنّه يجب أن يكون المعرِّف ـ بكسر الرّاء ـ

⇐

المستنبطة من استقراء كلامهم، كثير الاستعمال على أَلْسِنَة العرب الموثوق بعربيّتهم، وقد علِمُوْا بالاستقراء أنّ الألفاظ الكثيرة الدَّوَران فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان، سالمة من تنافر الحروف والكلمات، ومن الغرابة،

⇐ مساوياً للمعرَّف ـ بالفتح ـ أو أجلى، ولا يجوز التّعريف بالأخفى، وهذا تعريف بالأخفى، إذ الأُمور العدميّة لا تصلح معرِّفاتٍ للأُمور الوجوديّة وأين التّساوي بين المعرِّف ـ بالكسر ـ والمعرَّف ـ بالفتح ـ؟

هذا هو الاعتراض الثّاني وأجاب الشّارح عنه بقوله: وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص الخ...

وحاصله أنّ تعريف الفصاحة بما ذكر ـ والحال أنّها من لوازم الفصاحة ـ إنّما هي للتسهيل على الطّالبين والتّعريف بالأوضح وهذا أمر شائع عند أهل الأدب وهم لا يلتزمون بما ذكره أهل الميزان ولا يعتبرونه، إذ الإحاطة بحقائق الأشياء غير ممكن لغير علّام الغيوب فلا يمكن الوصول إلى التّعاريف الحقيقيّة.

الثالث: أنّ الخطيب القزويني قسّم الفصاحة أوّلاً إلى الفصاحة في المفرد، والكلام، والمتكلّم، ثمّ عرّف كلّاً منها على حدةٍ ثانياً، والقانون المألوف عندهم يقتضي التّعريف أوّلاً والتّقسيم ثانياً لأنّ التقسيم ـ والحكم على الأقسام ـ تصديق، وكلّ تصديق وحكم لابدّ فيه من أن يكون مسبوقاً بتصوّر الموضوع والمحكوم عليه، وقد جرى على خلاف ذلك بالتّقسيم أوّلاً، والتّعريف ثانياً؟

وأشار الشّارح إلى دفع هذا الاعتراض الثّالث بقوله: ثمّ لمّا كانت المخالفة في المفرد راجعة إلى اللغة الخ....

وحاصله أنّ القانون هو الذي ذكرته ولكن ذلك إذا أمكن جمع الأقسام في تعريف واحدٍ ـ كما في الكلمة وأقسامها ـ ولا يراعى ذلك القانون إذا لم يمكن جمع الأقسام في تعريفٍ واحدٍ، بل يعكس أي: يقسّم أوّلاً ويعرّف كلّ قسم على حدةٍ ثانياً بما يناسبه ولا يناسب غيره ـ كما جرى عليه ابن الحاجب في باب الاستثناء من «الكافية» ـ والخطيب جرى على الثّاني لمّا لم يمكن له الجريان على الأوّل. [راجع: شروح التلخيص ١: ٦٥ ـ ٦٦]

والتّعقيد اللفظيّ والمعنويّ، **جَزَم المصنّف** بأنّ اللفظ الفصيح ما يكون سالماً عن مخالفة القوانين، والتّنافر، والغرابة، والتّعقيد.

[تسامح]

وقد تسامح في تفسير «الفصاحة» بالخلوص ممّا ذكر ـ لكونه لازماً لها[١] ـ تسهيلاً للأمر.

[التّقسيم أولاً، والتّعريف ثانياً]

ثمّ لمّا كانت المخالفة في المفرد راجعة إلى اللغة، وفي الكلام إلى النّحو، **وكانت** الغرابة مختصّة بالمفرد، والتّعقيد بالكلام، حتّى صار فصاحة المفرد والكلام كأنّهما حقيقتان مختلفتان.

وكذا كانت البلاغة عندهم يقال لمعانٍ محصولها كون الكلام على وَفْق مقتضى الحال.

وكان كلّ من الفَصاحة والبَلاغة تقع صفة للمتكلّم بمعنىً آخر[٢].

بادَرَ أوّلاً إلى تقسيمهما باعتبار ما يقعان وصفاً له، ثمّ عرّف كلّاً منهما ـ على وجهٍ يَخُصُّه ويليق به ـ لتعذّر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد

---

(١) **قوله: «لكونه لازماً لها»** إذ الفصاحة ـ أعني: كون اللفظ حاوياً على الأُمور الثلاثة ـ مستلزمة للخلوص ممّا ذكر في التّفسير الآتي.

والّلازم من حيث هو لازم في مرتبة واحدة من العلم والجهل مع الملزوم ـ كالبَصَر بالنّسبة إلى العَمَى ـ فيتساويان في المعرفة والجهالة وذلك من عيوب التّعريف ـ كما في «شرح الشّمسيّة».

(٢) **قوله: «صفة للمتكلّم بمعنىً آخر»**. أي: وقوع الفصاحة صفة للمتكلّم باعتبار معنىً ووقوع البلاغة صفة له باعتبار معنى آخر.

قدر مشترك[1] بينهما ـ كـ«الحَيَوان» المشترك بين الإنسان والفرس وغيرهما ـ لأنّ إطلاق «الفصاحة» على الأقسام الثّلاثة من قبيل إطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظراً إلى الظّاهر، وكذا «البلاغة» ولا يخفى تعذّر تعريف مطلق «العين» الشّامل للشّمس والذَّهَب وغير ذلك.

[دفع الاعتراضات]

فصحّ أنّ تفسير الفَصَاحة والبَلاغة ـ على هذا الوجه ـ ممّا لَمْ يجِدْه في كلام النّاس، لكنّه أخذه من إطلاقاتهم واعتباراتهم.

وحينئذٍ لا يتوجّه الاعتراض على قوله: «لم أجد في كلام النّاس ما يصلح

---

(١) **قوله: «ولا يوجد قدر مشترك»**. أي: المشترك المعنويّ، وهذا تقرير الجواب عن الاعتراض الثّالث بوجه آخر، وهو أنّ المشترك نوعان:

لفظيّ: وهو الذي وضع لمعانٍ متعدّدة بأوضاع مختلفة، أي: وضع لكلّ واحدٍ منها بوضع على حدةٍ ـ مثلاً ـ لفظ «العين» وضع للشمس والذّهب والفضّة والميزان والمنبع الجاري وغيرها بأوضاع كثيرة، فوضعه للأوّل يغاير وضعه للثاني وهكذا.

ومعنويّ: وهو الذي وضع لمعنى واحدٍ ولكنّه يصدق على أفراد كثيرة مثلاً لفظ «الإنسان» وضع لمعنىً واحدٍ وهو الحيوان النّاطق وهذا المعنى يصدق على زيد وعمرو، وخالد، وبكر، وغيرها.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ القانون في الثّاني ـ أي: المشترك المعنوي ـ التّعريف ثمّ التّقسيم ـ كما روعي ذلك في تعريف الكلمة ثمّ تقسيمها إلى الأقسام الثلاثة ـ

وفي الأوّل ـ أي: المشترك اللفظي ـ التّقسيم ثمّ التّعريف كما في تقسيم الاستثناء إلى المتصل والمنقطع ثمّ تعريفهما بما يخصّ كلّ واحدٍ.

والفصاحة مع أقسامها الثّلاثة من قبيل المشترك اللفظي وكذا البلاغة مع قسميها، فروعي فيهما التقسيم أوّلاً، والتعريف ثانياً، ولو كانتا من قبيل المشترك المعنويّ لكان الاعتراض وارداً، وكان اللّائق آنذاك بالمصنّف التّعريف ثمّ التّقسيم كما أشار إليه الخطيب اليمني.

لتعريفهما به» بأنّه لا مدخل للرّأي في تفسير الألفاظ.

ولا يحتاج إلى أن يجاب عنه بأنّ المراد بالنّاس النّاس المعهودون.

[الفَصَاحة في المفرد وسبب تقديمها]

ثمّ لمّا كانت معرفة «البلاغة» موقوفة على معرفة «الفَصَاحة» ـ لكونها مأخوذة في تعريف «البلاغة» ـ وجب تقديمها[1] ولهذا بعينه وجب تقديم «فصاحة المفرد».

---

(١) **قوله: «وجب تقديمها»**. المشهور أنّ التقدّم على خمسة أقسام:

١ ـ التقدّم بالزّمان وهو أن يكون السّابق قبل المسبوق قبليّة لا يمكن جمعهما في زمان مثل تقدّم عيسى ـ عليه السّلام ـ على نبيّنا ـ صلّى الله عليه وآله ـ.

٢ ـ التقدّم بالشّرف وذلك مثل تقدّم رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ على كافّة الخلق، وتقدّم عليّ على كافّة الصّحابة.

٣ ـ التقدّم بالرّتبة ويقال له: التقدّم بالمكان والوضع كتقدّم الإمام على المأموم.

٤ ـ التقدّم بالطبع وهو أن يكون المتقدّم بحيث لا يمكن أن يوجد المتأخّر إلّا وهو موجود معه أو قبله، وقد يمكن أن يوجد المتقدّم وليس المتأخّر بموجودٍ ومثاله: تقدّم الواحد على الاثنين وهكذا، وتقدّم الجزء على الكلّ.

٥ ـ التقدّم بالعلّيّة وهو أن يكون التّقدّم فاعلاً في المتأخّر، أي: مؤثّراً مستقلّاً تامّاً جامعاً لشرائط التأثير وعدم الموانع، بحيث لا يمكن أن يوجد المتقدّم وليس المتأخّر بموجودٍ. كما أنّه لا يمكن أن يوجد المتأخّر إلّا والمتقدّم موجود معه.

وبهذا ظهر الفرق بين التّقدّم بالطّبع والتقدّم بالعلّيّة، إذ المتقدّم بالطبع يمكن أن يوجد وليس المتأخّر بموجودٍ، وفي الثّاني لا يمكن وإلّا يلزم تخلّف الأثر عن المؤثّر وهو غلط ومحال.

وقالوا في وجه الضبط: المتقدّم إن احتاج إليه المتأخّر، فإن كان كافياً في وجوده ⇐

﴿ **فالفصاحة** ﴾ الكائنة ﴿ **في المفرد خلوصه من تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس** ﴾ اللغوي[١] ـ أي: المستنبط من استقراء اللُّغَة ـ حتّى لو وُجِدَ في الكلمة شيء من هذه الثّلاثة لا تكون فصيحة.

[التنافر]

﴿ **فالتّنافر**[٢] ﴾ وصف في الكلمة يوجب ....

⇐ فالمتقدّم بالعلّيّة وإلّا فبالطّبع. وإن لم يكن محتاجاً إليه، فإن لم يمكن اجتماعهما في الوجود فالمتقدّم بالزّمان، وإن أمكن فإن اعتبر بينهما ترتّب فالمتقدّم بالرّتبة وإلّا فبالشّرف. والمتأخّر يقابل المتقدّم فيتعدّد أقسامه بحسب أقسام المتقدّم.

وإذا عرفت هذا فاعرف أنّ تقدّم الفصاحة على البلاغة من باب التّقدّم بالطّبع. وكذا فصاحة المفرد بالنسبة إلى الكلام وهو بالنسبة إلى المتكلّم وبلاغة الكلام على المتكلّم. وكذا تقدّم الكلمة على الكلام.

(١) **قوله: «خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي»**. والمراد من الخلوص لازمه، أي: عدم الاتّصاف بالعيوب الثّلاثة وسلامته منها، لا الخلوص الحقيقيّ؛ لأنّ المفرد الفصيح لم يكن متّصفاً بها حتّى يقال: إنّه يجب خلوصه.

والمراد من القياس اللغوي هو الصّرفي ولكنّه قال اللغوي بدل الصّرفي إشارةً إلى أنّ منشأ هذا القياس الصّرفي استقراء اللغة فقولهم: «إذا اجتمع الواو والياء وكان السّابق منهما ساكناً قلبت الواو ياءً ثمّ أُدغمت» ناشٍ من استقراء اللغة وقوله: «أي: المستنبطة من استقراء اللغة» إشارة إلى أنّه ليس المراد من القياس القياس المنطقيّ.

وإنّما انحصرت الفصاحة في المفرد في الخلوص من العيوب الثّلاثة؟ لأنّ العيب المخلّ بفصاحة اللفظ إمّا في مادّته وهو التّنافر وإمّا في دلالته وهو الغَرابة، وإمّا في صورته وهي مخالفة القياس.

(٢) **قوله: «فالتّنافر»**. الفاء فيه وفي أمثاله تسمّى فصيحةً ـ بالصّاد المهملة ـ أو فضيحة ـ بالضّاد ⇐

ثِقَلَها[١] على اللِسان وعُسْرَ النُّطْق بها.

فمنه: ما يوجب التّناهي فيه نحو «الهُعْخُع» ـ بالخاء المعجمة ـ في قول أعرابيّ سُئل عن ناقته، فقال: «تركتُها ترعى الهُعْخُع»[٢].

ومنه: ما دون ذلك ﴿نحو﴾ مُسْتَشْزِرات ـ في قول امرئ القيس[٣] ـ:

⇐ المعجمة ـ لأنها أفصحت عن شرطٍ مقدّر، أو أفضحت شرطاً مقدّراً، أي: إذا أردت بيان كلّ واحدٍ من الأقسام...

(١) **قوله: «ثِقلَها»**. الثقل ـ بكسر الثّاء وفتح القاف ـ مصدر ثَقُلَ ـ بضمّ العين ـ خلاف الخفّة، وهذا هو المراد هاهنا. والثَّقَل ـ بفتحتين ـ المتاع الثّمين وهو المراد بقول النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «إنّي تارك فيكم الثَّقَلَيْن: كتاب الله وعترتي أهل بيتي».

(٢) **قوله: «الهُعْخُع»**. هذا القول نسبه أهل اللغة إلى أعرابيّ يقال له: أبو الهَمَيْسَع، وكان من أعراب مدين ولم يكن يعرف كلامه في عصره فما ظنّك بهذا العصر، وفيها أربعة أقوالٍ:

الأوّل: «الخُعْخُع».

والثاني: «الهُعْخُع» وكلاهما وزان «بُرْثُن».

والثالث: أنّه لا أصل لها في لغة العرب.

والرابع: أنّه «العُهْعُخْ» وهذا فيه الغرابة أيضاً كما فيه التّنافر المتناهي.

(٣) **قوله: «امرئ القيس»**. لقد اشتهر جماعة من الشّعراء بهذا الاسم:

١ ـ امرؤ القيس الأوّل المتوفّى سنة ٢٨٥ قبل الهجرة وهو امرؤ القيس بن عمرو بن عدي بن نصر اللَّخمِيّ من قحطان ثاني ملوك الدولة اللَّخْميّة بالعِراق، ولي بعد موت أبيه وكان عاقلاً شجاعاً مهيباً، اتّسع ملكه وخافته القبائل ولُقِّب بملك العرب ولبس التّاج واستمرّ ملكه ٣٥ سنةً وهو أوّل من تنصّر من ملوك هذه الدّولة ـ عمّال الفُرْس بالعراق ـ وعرّفه حمزة وابن خَلْدون بامرئ القيس البَدْء ـ يعني الأوّل ـ ومات بحوران ـ سورية ـ واكتشف قبره من عهد قريب في غار بالصَّفاة، وعليه كتابة بالحرف النَّبْطيّ الجميل هي أقدم كتابة وُجدت تقرب لهجتها من عربيّة قريش وتاريخ وفاته فيها: ٧كسلول من السّنة ⇐

⇐ ٢٢٣ لبصري. وهو يوافق ٧ ديسمبر ٣٢٨م.

٢ ـ امرؤ القيس الثّاني المتوفّى نحو ٢١٢ قبل الهجرة وهو امرؤ القيس الثّاني بن عمرو بن امرئ القيس الأوّل من بني لَخْم من قحطان ملك الحيرة وأعمالها، ولي بعد مقتل أوس بن قلّام نحو سنة ٣٨٢م وكان بطّاشاً جبّاراً يعرف بالمحرّق، لأنّه أوّل من عاقب بالإحراق بالنّار في قومه، قال ابن خلّدون: هلك في أيّام يزدجرد.

٣ ـ امرؤ القيس الثّالث بن النُّعمان الثّاني بن الأسود اللَّخْميّ من ملوك العِراق في الجاهليّة، ولي نحو سنة ١١١ قبل الهجرة وبنى الحصن المعروف بالصّنبر، وحارب بني بكر فغلبهم، توفّي حدود ١٠٤ قبل الهجرة.

٤ ـ امرؤ القيس بن عانس المتوفّى حدود سنة ٢٥هـ وهو ابن عانس بن المنذر بن امرئ القيس بن السّمط بن عمرو بن معاوية من كِنْدة، شاعر مخضرم من أهل «حضرموت» ولد بها في مدينة «تريم» وأسلم عند ظهور الإسلام، ووصول الدَّعْوة إلى بلاده، ووفد إلى النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ وانتقل في أواخر عمره إلى الكوفة فتوفّي بها وهو صاحب القصيدة المشهورة التي مطلعها:

تطاول ليلك بالإثمد فنام الخليّ ولم ترقد

وفي الرُّواة من ينسبها إلى امرئ القيس بن حجر الآتي ذكره، والصّحيح أنّها لابن عانس هذا ـ كما حقّقه العيني ـ.

٥ ـ امرؤ القيس المشهور صاحب المعلّقة المتوفّى حدود سنة ٨٠ قبل الهجرة. وهو ابن حُجْر بن الحارث الكنديّ من بني آكل المُرار ـ بضمّ الميم وتخفيف الرّاء ـ أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يمانيّ الأصل، مولده «نجد»، اشتهر بلقبه واختُلِف في اسمه: فقيل: حُنْدج ـ وزان بُرْثُن ـ وقيل: مليكة، وقيل: عدي. وكان أبوه ملك أسد وغطفان وأُمّه أُخت المهلهل الشّاعر فلقّنه خاله الشّعر، فقاله وهو غلام، وجعل يشبّب ويلهو ويعاشر صعاليك العرب، فبلغ ذلك أباه، فنهاه عن سيرته فلم ينته فنفاه إلى «حضرموت» وهو في نحو العشرين من عمره، فاشتغل مع أصحابه في أحياء العرب ⇐

﴿غَدائِرُهُ﴾ أي: ذوائبه جمع «غديرة» والضّمير عائد إلى «الفرع» ـ في البيت السّابق ـ ﴿مُسْتَشْزِراتٌ(١)﴾ مرتفعات ـ إن روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل ـ أو

⇐ يشرب ويطرب ويغزو، ويلهو، إلى أن ثار بنو أسد على أبيه وقتلوه فبلغ ذلك امرأ القيس وهو جالس للشّراب فقال: «رحم الله أبي! ضيّعني صغيراً وحملني دمه كبيراً، لا صحو اليوم ولا سكر غداً، اليوم خمر وغداً أمر».

ونهض من غده فثأر لأبيه من بني أسد وقال في ذلك شعراً كثيراً، وكان الحكّام الفارسيّون ساخطين على بني آكل المُرار ـ آباء امرئ القيس ـ فأوغروا إلى المنذر ـ ملك العِراق ـ بطلب امرئ القيس، فطلبه فابتعد وتفرّق عنه أنصاره، فطاف قبائل العرب حتّى انتهى إلى السَّمَوْأَل فأجاره، فمكث عنده مدّةً ثمّ رأى أن يستعين بالرُّوْم على الفُرْس فقصد الحارث بن أبي شَمِر الغسّاني ـ والي بادية الشّام ـ فسيّره هذا إلى قيصر الرّوم ـ يوستينيانس ـ فوعده ومطله ثمّ ولّاه إمرة «فلسطين» ولقبه فيلارق ـ الوالي ـ فرحل يريدها فلمّا كان بأنقرة ظهرت في جسمه قروح فأقام إلى أن مات بها.

وفي تاريخ ابن عساكر أنّ امرأ القيس كان في أعمال دمشق وأنّ «سِقْط اللِوى» و«الدَّخول» و«حَوْمَل» و«تُوْضِح» و«المِقراة» الواردة في مطلع قصيدته أماكن معروفة بـ«حوران» ونواحيها.

وقال ابن قتيبة: هو من أهل نجد، والدّيار التي يصفها في شعره كلّها ديار بني أسد اهـ.

وكشف ابن بليهد ـ في صحيح الأخبار ـ عن طائفة من الأماكن ـ الوارد ذكرها في شعره ـ أين تقع وبماذا تسمّى اليوم، وكثير منها في «نجد».

وامرؤ القيس هذا يقصده أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ في «نهج البلاغة» حيث يقول: «الملك الضّلّيل». [الأعلام ٢: ١١ ـ ١٢]

(١) **قوله: «مستشزرات»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة ـ مفاعلن ـ مع الضّرب الثّاني المماثل وقبله:

مُهَفْهَفَةٌ بيضاءُ غيرُ مُفاضة ... ترائبُها مصقولةٌ كالسَّجَنْجَلِ
تَصُدُّ وتُبْدِي عن أَسِيْلٍ وتتّقي ... بناظرةٍ من وَحْشِ وَجْرَةَ مُطْفِلِ

⇐

مرفوعات ـ إن روي بالفتح ـ «اِسْتَشْزَرَهُ» ـ رفعه ـ و«استشزر» ـ ارتفع ـ يعدّى ولا يعدّىٰ ﴿إلى العُلىٰ﴾.

*** تَضِلُّ العِقاصُ في مُثَنًّى ومُرْسَلِ ***

«تَضِلّ» أي: تغيب، و«العِقاص» جمع «عقيصة» وهي الخُصْلَة المجموعة من الشَّعْر، و«المثنّى» المفتول، و«المرسل» خلاف «المثنّى» يعني أنّ ذوائبه مشدودة على الرّأس بخيوط، وأنّ شعره[1] ينقسم إلى عِقاصٍ ومُثَنًّى ومُرْسَلٍ، والأوّل يغيب في الآخرين، والغرض بيان كثرة شَعْره.

⇐ وجِيْدٍ كجِيْد الرِّئْـم ليس بـفاحِشٍ ... إذا هـــي نَــصَّتْه ولا بـــمُعَطَّلِ
وفَــرعٍ يــزين المــتنَ أسـود فـاحم ... أثـيـث كــقِنْوِ النّـخلةِ المُـتَعَثْكِلِ
غـدائـره مسـتشزرات إلى العُــلَىٰ ... تــضلّ العِــقاصُ فـي مـثنّىً ومـرسلِ

وهي من المعلّقة المعروفة التي مطلعها:

قِـفَا نَـبْكِ مـن ذكـرى حـبيب ومـنزلِ ... بسِـقْط اللّـوى بـين الدَّخـول فـحومل

قال الخطيب التبريزي: الفرع: الشّعر التّام. والمتن: ما عن يمين الصّلب وشِماله من العصب واللحم. والفاحم: الشديد السّواد. وأثيث: كثير أصل النّبات، والقِنْو: الشِّمْراخ. المتعثكل: الذي دخل بعضه في بعضٍ لكثرته من العِثكال والعُثكول وهـو الشِّـمْراخ. وقيل: المتعثكل المتدلّي. أصل «الشّزر»: الفتل على غير جهة لكثرتها.

«**العُلَى**» بالضمّ جمع «العُليا» ـ بالضمّ ـ تأنيث الأعلى والمراد بها الجهات العالية.

ورواية ابن الأعرابي: «مستشزرات» ـ بكسر الزّاي ـ مـرتفعات وفـيها الشّـاهد وهـو واضح.

(١) **قوله: «وأنّ شعره»**. الضّــمير راجـع إلى عُـنيزة بـاعتبار تأويـلها بـالشَّخْص أو المـمدوح ومثلهما، ويمكن إرجاعه إلى «الفرع» بناء على أنّ الفرع اسـم للشَّـعْر مـطلقاً سـواء كـان للرجال أو النّساء. و«**الغدائر**» الشّعر المقيّد بالنّساء.

[الخِلاف في منشأ الثِّقَل]

[قول ابن المظفّر]

وزعم بعضهم(١) أنّ منشأ الثِّقَل في «مُسْتَشْزِرَات» هو توسّط الشّين المعجمة التي هي من المهموسة الرِّخْوَة(٢) بين التّاء التي هي من المهموسة الشّديدة والزّاي

---

(١) **قوله: «وزعم بعضهم»**. هذا ردّ للشّارح الخلخاليّ محمّد بن المظفّر المتوفّى سنة ٧٤٥هـ، وأكثر ما يستعمل الزّعم فيما كان باطلاً وفيه ارتياب.

(٢) **قوله: «من المهموسة الرّخوة»**. تنقسم الحروف باعتبار صفاتها إلى تقسيمات أُخَر: منها المجهورة والمهموسة ومنها الشّديدة والرِّخْوة وما بينهما، ومنها المطبقة والمنفتحة، ومنها المستعيلة والمنخفضة، ومنها حروف الذّلاقة والمُصمتة، ومنها حروف القلقلة والصّفير، واللينة والمنحرف والمكرّر، والهاوي والمهتون.

وهذه الأوصاف منها أصليّة ومنها عارضة، والأُولى عشرة: الأوّل والثّاني: الجهر والهمس، والثّالث والرّابع: الشدّة والرّخوة، والخامس والسّادس، الإطباق والانفتاح، والسّابع والثّامن: الاستعلاء والاستفال، التّاسع والعاشر: الإذلاق والإصمات.

والثّانية خمس عشرة: الأوّل: الصّفير، الثّاني: القلقلة، الثّالث: السّكون، الرّابع: التفشّي، الخامس: الانحراف، السّادس: التّكرير، السّابع: الاستطالة، الثّامن: اللين، التّاسع: الغُنّة، العاشر: البُحّة، الحادي‌عشر: الخَزْورة، الثّاني عشر: النَّبْر، والثّالث عشر: النَّفْخ أو النَّفْث، الرّابع عشر: الخَفاء، الخامس عشر: الهاوي.

والمجهورة ما ينقطع جري النّفس مع تحريكه وهي ما عدا حروف: «ستشحثك خَصَفَهْ» وهو قولهم: «ظلّ قوّ ربض إذا غزا جند مطيع».

والشّديدة ما ينحصر جري صوته عند إسكانه في مخرجه فلا يجري ويجمعها قولهم: «أجِدُكَ قَطَبْتَ» من «القَطُوْب» وهو العَبوس، والرّخوة بخلافها.

والبَيْنيّة ما لا يتمّ له الانحصار ولا الجري ويجمعها قولهم: «لم يروعنا» وهي ثمانية ـ كما صرّح به المحقّق الرّضي ـ وحروف «نو رعلمي» منها على رأي صاحب القاموس فهي ⇐

المعجمة التي هي من المجهورة، ولو قال: «مُسْتَشْرِف» لزال ذلك الثِّقَلُ.

[ردّه]

وهو سهو لأنّ الرّاء المهملة أيضاً من المجهورة فيجب أن يكون «مستشرف» أيضاً متنافراً. وليس كذلك، بل منشأ الثِّقَل هواجتماع هذهالحروف المخصوصة[1].

[قول ابن الأثير]

قال ابن الأثير[2]: ليس التّنافر بسبب بُعْد المخارج[3] وأنّ الانتقال من أحدهما

⇐ عنده سبعة، والشّاطبي أسقط الواو والياء فهي عنده خمسة.

وشرح الباقي غير محتاج إليه وإن أردت معرفة تفاصيلها فراجع شرح الرّضي على الشّافية وشرح النّظّام بحاشيتي.

(١) **قوله: «هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة»**. أي: منشأ الثِّقَل هو التّرتيب المخصوص لهذه الحروف لا نفسها.

(٢) أي: في القسم الأوّل من المقالة الأولى من كتاب «المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر» ١: ١٧٢ ـ ١٧٣، والعبارة منقولة بالمعنى وإنّما يرد فيها على ابن سنان الخفاجي في «سرّ الفصاحة». وابن الأثير الجزري الموصليّ نصر الله بن محمّد بن محمّد بن عبد الكريم بن عبدالواحد الوزير الفاضل ضياء الدّين أبو الفتح الشيباني الخزرجيّ، ولد بجزيرة ابن عمر في يوم الخميس العشرين من شعبان سنة ثمان وخمسين وخمسمائة ومات ببغداد وقيل في الموصل يوم الاثنين سلخ ربيع الآخر سنة سبع وثلاثين وستمائة. مهر في اللغة والنحو والبيان واستكثر من حفظ الشعر فحفظ شعر أبي تمام والبحتري والمتنبي وله تصانيف: منها «المثل السائر» وكتاب الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور والوشي المرقوم في حلّ المنظوم والمعاني المخترعة في صناعة الإنشاء وغير ذلك.

(٣) **قوله: «ليس التّنافر بسبب بُعد المخارج»**. نقل الباقلاني في «إعجاز القرآن» عن الخليل بن أحمد وجماعة أنّ الضّابط المعوّل عليه في التّنافر بُعد المخارج وقربها، فإذا بعدت

⇐

إلى الآخر كالطّفرة ولا بسبب قربها، وأنّ الانتقال من أحدهما إلى الآخر كالمشي في القيد، لما نجد غير متنافر من قريب المخرج كـ«الجَيْش» و«الشَّجِي» وفي التّنزيل: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾ ومن البعيده(١) ما هو بخلافه كـ«مَلَعَ» بخلاف «عَلِمَ».

[دحض المراوغة]

وليس ذلك بسبب أنّ الإخراج من الحلق إلى الشَّفَة أيسر من إدخاله من الشَّفَة إلى الحلق، لما نجد من حسن «غَلَبَ» و«بَلَغَ» و«حَلُمَ» و«مَلُحَ» بل هذا أمر ذَوْقيّ، فكلّ ما عدّه الذَّوْق الصَّحيح ثقيلاً متعسّر النُّطْق فهو متنافر، سواء كان من قرب المخارج أو بُعْدها، أو غير ذلك، ولهذا اكتفى المصنّف بالتّمثيل ولم يتعرّض لتحقيقه وبيان سببه لتعذّر ضبطه، فالأولى أن يُحَالَ إلى سَلامة الذَّوْق.

[قول الزّوزني]

وقد سبق إلى بعض الأوهام(٢) أنّ اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب لِلثّقَل المخلّ بفصاحة الكلمة وأنّه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربيّة عن كونه عربيّاً فلا يخرج سورة فيها ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾ عن الفَصاحة.

⇐ فالنّطق بها كالطّفرة، وإذا قربت كان النّطق بها كالمشي في القيد.

ونقل ابن الأثير في «المثل السّائر» عن ابن سنان الخفاجيّ وجماعة أنّ الضّابط في التّنافر بُعد المخارج فقط.

(١) **قوله: «ومن البعيده»**. قال المحشّي: إضافة البعيد إلى الضّمير ـ الرّاجع إلى المخرج ـ لفظيّة، ولهذا دخلت اللّام في المضاف، ثمّ هو من قبيل العطف على معمولي عامل واحدٍ، لأنّ قوله: «ومن البعيده» عطف على قوله: «من القريب المخرج» وقوله: «ما هو بخلافه» على قوله: «غير متنافر» ومثله شائع وشائع. والضمير في «بخلافه» راجع إلى غير المتنافر لا إلى المتنافر، بدليل أنّ قوله: كـ«لمع» مثال للمتنافر اهباختصار.

(٢) **قوله: «وقد سبق إلى بعض الأوهام»**. ردّ للشارح الزَّوزنيّ شمس الدّين المتوفّى سنة ٧٩٢هـ.

[تأييد بعضهم للزوزني]

وأيّده بعضهم بأنّ انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة ـ مثلاً ـ لا يوجب انتفاء وصف الكلّ.

[ردّ الزّوزني]

وهذا غَلَطٌ فاحش؛ لأنّ فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفَصاحة، وفَصاحة الكَلِمات جزء من مفهوم فَصاحة الكلام، لا وصف لجزئها.

والقياس على وقوع مفرد غير عربيّ في الكلام العربيّ فاسد. لأنّه ممنوع[1].

ولو سُلِّم فالمعنى: أنه عَرَبيُّ النَّظْم والأُسْلوب[2].

---

(١) قول: «لأنّه ممنوع». والخلاف فيه طويل الذّيل، فقال الجمهور: ليس في القرآن شيء بغير لغة العرب لقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾ [الزّخرف: ٣]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشّعراء: ١٩٥].

وقال الآخرون: إنّ في القرآن ما ليس بلغة العرب حتّى ذكروا لغة الرّوم والقِبْط والنَّبط. وشرح ذلك في «المزهر» و«الإتقان» للسيوطي و«البرهان» للزركشيّ و«المعرب» للجواليقيّ و«فقه اللغة» للنيسابوريّ.

(٢) قوله: «عربيّ النّظم والأُسلوب». وقد بنى أبو مهدية اسم الفاعل من لفظ أعجميّ وذلك فيما أنشدوا له في حكاية ألفاظ أعجميّة سمعها وهي:

يقولون لي: شُنْبُذْ ولست مُشَنْبِذا ... طَوالَ الليالي ما أقام ثبيرُ
ولا قائلاً: زُوْدا، ليعجل صاحبي ... وبِسْتانُ في قولي عليّ كبيرُ
ولا تاركاً لحني لأتبع لحنهم ... ولو دار صرف الدَّهر حيث يدورُ

فبنى من «شُنْبُذ»: «مُشَنبِذاً» وهو من قولهم: «چون بود» أي: كيف ـ يعنون الاستفهام ـ و«زود» عجّل، و«بِستان» خذ.

⇐

ولو سُلِّم فباعتبار الأعمّ الأغلب، ولم يشترط في الكلام العربيّ أن يكون كلّ كلمة منه عربيّة، كما اشترط في فصاحة الكلام أن يكون كلّ كلمة منه فصيحة، فأين هذا من ذاك(١).

وعلى تقدير تسليم أنّه لا تخرج السُّوْرة عن الفصاحة لكنّه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح، والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح -بل على كلمة غير فصيحة- ممّا يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله - تعالى عمّا يقول الظّالمون علوّاً كبيراً -.

[الغَرابة وتقسيمها إلى قسمين]

﴿والغَرابة﴾ كَوْنُ الكلمة وحشيّةً غيرَ ظاهرةِ المعنى، ولا مأنوسةِ الاستعمال(٢).

⇐ قال سلامة الأنباريّ في «شرح المقامات»: كثيراً ما تغيّر العربُ الأسماء الأعجميّة، إذا استعملتها كقول الأعشى:

* وكِسْرى شهنشاهُ الذي سار مُلْكُهُ *

الأصل: «شاهان شاه» فحذفوا منه الألف في كلامهم وأشعارهم.

(١) **قوله: «فأين هذا من ذاك»**. أي: أين الكلام الفصيح من الكلام العربيّ، وذلك لأنّه لم يشترط في الكلام العربيّ كون كلّ كلمة منه عربيّة، كما اشترط في فصاحة الكلام أن يكون كلّ كلمة منه فصيحةً، فقياس هذا بذاك فاسد، لأنّه مع الفارق، لوضوح الفرق بين ما كان بشرط شيءٍ -كما في الكلام الفصيح- وما كان لا بشرط -كما في الكلام العربي- لأنّ الأوّل ينتفي بانتفاء الشّرط دون الثّاني ولذا قال أهل المعقول: «لا بشرط يجتمع مع ألف شرطٍ».

وقالوا ذلك في تقسيم الماهية إلى ثلاثة أقسام:

١- الماهية بشرط شيء.

٢- الماهية بشرط لا.

٣- الماهية لا بشرط.

(٢) **قوله: «ولا مأنوسة الاستعمال»**. عطف سبب على مسبّب، وإنّما أعاد النّفي المستفاد من ⇐

[القسم الأوّل]

فمنه: ما يُحْتَاجُ في معرفته إلى أن يُنَقَّرَ ويُبْحَثَ عنه في كُتُب اللغة المبسوطة كـ«تَكَأْكَأْتُم» و«افرَنْقِعُوْا» في قول عيسى بن عُمَرَ النّحوي ـ حين سَقَطَ من الحِمار واجتمع النّاس إليه ـ: «مالَكُمْ تَكَأْكَأْتُم عَلَيَّ تَكَأْكُؤَكُمْ علىٰ ذي جِنَّةٍ، افْرَنْقِعُوْا عنّي» أي: اجتمعتم تَنَحَوْا عنّي ـ كذا ذكره الجوهريّ في «الصّحاح»[1] ـ.

وذكر جَارُ الله[2] في «الفائق» أنّه قال الجاحظ: مرّ أبو علقمةَ ببعض طُرُقِ البَصْرةِ، وهاجت به مِرَّةٌ، فوثب عليه قوم يَعْصِرون إبهامه، ويؤذّنون في أُذُنه، فأفلَت من أيديهم وقال: «مالَكُمْ تَكَأْكَأْتُم عَلَيَّ كما تَكَأْكَئُونَ على ذِي جِنَّةٍ، اِفْرَنْقِعُوْا عنّي». فقال بعضهم: دَعُوْه فإنّ شيطانه يتكلّم بالهِنْدِيّة.

⇐ غير ـ كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ** ﴾ [الفاتحة: ٧] ـ إشارة إلى أنّ النّفي يتعلّق بكلّ واحدٍ لا المجموع، والمراد من الوحشيّة ما يوجد فيه الأمران معاً لا واحد منهما.

(١) **قوله: «في الصحاح»**. في مادة «كأكأ» ١: ٦٦ وفي مادة فرقع ٣: ١٢٥٨. وهذا نصّه: «و«التَّكَأْكُؤ» التجمّع، وسقط عيسى بن عمر عن حمار له فاجتمع عليه النّاس فقال: مالكم تَكَأْكَأْتُم عَلَيَّ تَكَأْكُؤَكُمْ على ذِيْ جِنَّةٍ اِفْرَنْقِعُوْا عنّي اهـ. وفي مادة فرقع: «افرنقعوا» أي: انكشِفُوا وتَنَحَّوْا.

(٢) **قوله: «وذكر جار الله»**. وهذا نصّه: مرّ أبو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مِرَّة، فوثب عليه قوم فأقبلوا يَعْصِرون إبهامه ويؤذّنون في أُذُنِهِ، فأفلت من أيديهم وقال: «مالكم تَكَأْكَأْتُم عَلَيَّ كما تتكأكؤون على ذي جِنَّةٍ افرنقِعُوْا عنّي» فقال بعضهم: دَعُوه فإنّ شيطانه يتكلّم بالهِنْدِيّة. [الفائق ٣: ٢٤١]

قوله: «مِرَّة» ـ بالكسر والتّشديد ـ إحدى الطّبائع الأربع، أو قل: مِزاج من أمزجة البدن أو خِلْط من أخلاط البدن، والجمع «مِرار». وقال بعض الفضلاء: المِرَة: مرض يحدث في المرارة يوجب شبه الإغماء، والمرارة كيس في الدّاخل فيه ماء.

[القسم الثّاني]

ومنه مايحتاج إلى أن يُخَرَّجَ له وجه بعيد ﴿ نحو ﴾ ـ «مسرّج» في قول العجّاج ـ:

* وَمُقْلَةً وحاجِباً مُزَجَّجا *

أي: مدقّقاً مطوّلاً ﴿ وفاحِماً ﴾ أي: شعراً أسود كالفحم ﴿ ومَرْسِناً ﴾[1] أي: أنفاً ﴿ مُسَرَّجاً، أي: كالسَّيْف السُّرَيْجِيّ في الدقّة والاستواء ﴾ و«السُّرَيْج» اسم قَيْن يُنْسَبُ إليه السّيوف.

﴿ أو كالسِّراج في البريق ﴾ واللَّمَعان، وهذا قريب من قولهم: «سَرِجَ وجهه» ـ بالكسر ـ أي: حَسُنَ ـ و«سَرَّجَ الله وجهَه» ـ أي: بهّجه وحسّنه ـ.

---

(١) **قوله: «وفاحماً ومرسناً»**. البيت من الرَّجَز والقائل العجّاج والد رُؤْبة وهو من أُرجوزة طويلة أوّلها:

ما هاج أشجاناً وشجواً قد شجا	مِن طَلَلٍ كالأتحميِّ أنهجا
أمسى لعافي الرّامسات مَدْرَجاً	واتّخذته النّاثجات مَناجا
منازلٌ هيَّجْنَ من تهيّجا	من آل ليلى قد عَفَوْنَ حِجَجا
والشّحطُ قطّاع، رجاءَ من رَجَا	أزمانَ أبدت واضحاً مُفَلَّجا
أغرَّ برّاقاً وطَرْفاً أبرجا	ومُقْلةً وحاجباً مزجّجا

وبعده البيت وبعده:

* وكَفَلاً وَعْثاً إذا ترجرجا *

«الفاحم»: الأسود والمراد: «شعراً فاحماً» فحذف الموصوف وأقام الصّفة مقامه.

و«المَرْسِن» ـ وزان مجلس ـ الأنف الذي يشدّ بالرَّسَن ثمّ استعير لأنف الإنسان.

و«مسرّجاً» اختلف في تخريجه: فقيل: من «سرّجه، تسريجاً» بمعنى بهجّ وحسّن ـ كما نقل عن ابن فارس في «مجمل اللغة» ـ أو كالسّيف السّريجيّ في الدّقّة والاستواء ـ كما نسب إلى ابن دريد ـ أو كالسِّراج في البريق واللمعان ـ كما نسب إلى ابن سِيْدَهْ والمرزوقي شارح «الحماسة» ـ. و«الزَّجَجُ»: دقّة الحاجبين. والمراد: أنّ لهذه المرأة مقلة سوداء وحاجباً مدقّقاً وشعراً أسود وأنفاً كذا... والشّاهد الغرابة في «مسرّجاً».

[سؤال وجواب]

وإنّما لم يجعل اسم مفعول منه؟ لاحتمال أنّهم لم يَعْثُرُوْا على هذا الاستعمال.

وأن يكون هذا مولّداً مستحدثاً من «السِّراج».

على أنّه لا يبعد أن يقال: إنّ «سرّج الله وجهه» أيضاً من باب الغَرابة.

[كلام عن ابن فارس]

وأمّا صاحب[١] «مجمل اللّغة» فقد قال[٢]: «سرّج الله وجهه» ـ أي: حسّنه وبهّجه ـ ثمّ أنشد هذا المِصْراع.

[إشكال]

لا يقال: الغرابة ـ كما يفهم من كُتُبهم ـ: كون الكلمة[٣] غيرَ مشهورة الاستعمال

---

(١) هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا بن حبيب الرازيّ اللغويّ توفّي سنة ٣٩٥هـ وله تصانيف كثيرة أشهرها: «مجمل اللغة» و«مقاييس اللغة» و«الصاحبي» في فقه اللغة و«شرح ديوان حماسة أبي تمام».

(٢) **قوله: «مجمل اللّغة»**. وهذا نصّه: السِّراج والسَّرْج معروفان، وسرّج فلان عن فلان إذا دفع عنه، وسرّج الله وجهه: حسّنه، قال:

* وفاحماً ومرسناً مسرّجا *

اهـ. [مجمل اللغة ٣: ١٣٧]

(٣) **قوله: «لا يقال: الغرابة ـ كما يفهم من كتبهم ـ كون الكلمة»**. أراد دفع الإشكال عن تعريف الغرابة وهو أنّه قد حكم المحقّقون من أهل الميزان بتساوي المعرِّف والمعرَّف في الصّدق وكون المعرِّف ـ بالكسر ـ أجلى من المعرَّف ـ بالفتح ـ في المعرفة والجهالة، وهما غير متساويين في الصّدق هاهنا، لأنّ المعرَّف ـ وهي الغرابة ـ هاهنا أعمّ من المعرِّف ـ وهي الوحشيّة ـ وهذا تعريف بالأخصّ، لجواز أن يوجد لفظ فيه غرابة لا يشتمل على تركيب يتنفّر الطّبع منه، فتعريف الغرابة بالوحشيّة تعريف بالأخصّ وهو غير جائز عند

⇐

وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم، والوحشيّة: هي المشتملة على تركيب يتنفّر الطّبع منه وهي في مقابلة العَذْبة، فالغريب يجوز أن يكون عَذْبة فلايحسن تفسيره بالوحشيّة، بل الوحشيّة قيد زائد لفَصَاحة المفرد، وإن أُريد بالوحشيّة غير ما ذكرنا فلا نمنع أنّ الغَرابة بذلك المعنى مخلّ بالفصاحة.

[جوابه]

لأنّا نقول: هذا أيضاً اصطلاح مذكور في كُتُبهم حيث قالوا: الوَحْشِيّ منسوب إلى «الوَحْشِ» الذي يَسْكُنُ القِفار، ثمّ استعير للألفاظ التي لم يؤنس استعمالها.

[تقسيم الوحشي]

والوَحْشيّ قسمان: غريب حَسَن[1] وغريب قبيح[2].

فالغريب الحَسَن: هو الذي لا يُعاب استعماله على العرب لأنّه لم يكن وحشيّاً عندهم وذلك مثل: «شَرَنْبَث»[3] و«اشمخرّ» و«اقمطرّ»، وهي في النّظم أحسن منها

⇐ محقّقي المتأخّرين لأنّه تعريف بالأخفى وإن جوّزه القدماء من المنطقيّين.

وأجاب عن هذا بقوله: «لأنّا نقول» وحاصله: أنّا نريد من الوحشيّة معنىً يساوي الغرابة غير ما ذكره المعترض لأنّه أيضاً مذكور في كتبهم كما أنّ الذي ذكره المعترض موجود فيها.

وتوضيحه: أنّ الوحشيّ نقل ـ في الاصطلاح ـ إلى ما لم يكن ظاهرة المعنى، ولا مأنوسة الاستعمال، فهو إذن مساوٍ للغرابة لا أخصّ، والمعترض لمّا لم يطّلع على هذا المعنى الاصطلاحي ـ ظنّاً منه أنّ الوحشيّ منحصر فيما اشتمل على تركيب يتنفّر منه الطّبع ـ وقع في الاشتباه والتوهّم.

(١) **قوله: «غريب حسن»**. هو المقصود هاهنا.

(٢) **قوله: «غريب قبيح»**. وهو الذي ظنّ المعترض انحصار الوحشيّ فيه فأورد الإشكال.

(٣) **قوله: «شرنبث»**. على وزن «سَفَرْجل» الأسد الغليظ اليدين والرّجلين، يقال: «أسد

⇐

في النّثر، ومنه غريب القرآن[١] والحديث.

والغريب القبيح: ما يُعاب استعماله مطلقاً، ويُسمّى الوحشيّ الغليظ، وهو أن يكون ـ مع كونه غريب الاستعمال ـ ثقيلاً على السَّمْع، كريهاً على الذَّوْق، ويُسمّى المتوعّر أيضاً، وذلك مثل «جُحَيش» للفريد، و«اطلخَمَّ الأمر»، و«جَفَخْتُ» وأمثال ذلك.

وقولنا: «غير ظاهرة المعنى، ولا مأنوسة الاستعمال» تفسير للوحشيّة، فمنع كونه مخلّاً بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد.

وإن أردت بالفَصاحة معنًى آخر، وزعمت أنّ شيئاً من التّنافر والغرابة والمخالفة لا يخلّ بها، فلا مُشَاحَّة.

⇐ شرنبث» و«اشمخرّ» على وزن «اقشعرّ» بمعنى: ارتفع، وبوزنهما «اقمطرّ» بمعنى: اشتدّ. وقوله: «جحيش» ـ وزان زبير ـ: الفريد في الرّأي والمستبدّ به. و«اطلخمّ الأمر» بمعنى: أظلم و«جفخت» بمعنى: «فخرت».

(١) **قوله: «غريب القرآن»**. قال السّيوطي في باب غريب القرآن من كتاب «الإتقان»: إنّ الصّحابة ـ أي: المعهودون ـ توقّفوا في ألفاظٍ لم يعرفوا معناها فلم يقولوا فيها شيئاً؛ فقد سُئِلَ أبوبكر عن قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]، فقال: وأيّ سماء تُظلّني أو أيّ أرض تقلّني إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم. وهكذا عمر بن الخطّاب قرأ على المنبر ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ فقال: «الفاكهة» قد عرفناها، فما «الأب»؟ ثمّ رجع إلى نفسه فقال: إنّ هذا لهو الكلف يا عمر اهـ باختصارٍ يسيرٍ.

قال الجعفريّ: باللّه عليكم يا أيّها المنصفون أيصلحان للخلافة مع هذا العلم الجمّ؟ لِمَ لم يسألا رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ إن كانا قريبين منه ـ كما يزعمون ـ؟ ولهما في هذا الباب حكايات نادرة توجد في مطاوي كتب السّير والأخبار كلّها حاكية عن جهلهما بالكتاب والسّنّة ومع هذا فقد جاء قوم أعمى الله بصرهم وبصيرتهم فاتّبعوا هذين الرّجلين وادّعوا بكلّ صلافة ووقاحة أنّهما من أعلم الصّحابة.

[مخالفة القياس]

﴿ والمخالفة ﴾ أن تكونَ الكلمةُ على خِلاف القانون المستنبط من تتبّع لغة العرب ـ أعني: مفردات ألفاظهم الموضوعة أو ما هو في حكمها[١] ـ كوجوب الإعلال في نحو: «قام»، والإدغام في نحو: «مدّ» وغير ذلك ممّا يشتمل عليه علم التّصريف.

وأمّا نحو: «أبىٰ، يأبى»[٢] ....

---

(١) **قوله: «أو ما هو في حكمها»**. أي: في حكم المفردات الحقيقيّة، وهذا القيد ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ لإدراج نحو: «مُسْلِمِيْيَ» ـ بفكّ الإدغام ـ في تفسير المخالفة، إذ لو لم يزد هذا القيد يلزم أن يكون «مسلموي» فصيحاً، إذ ليس على خلاف القانون المستنبط من تتبّع مفردات ألفاظهم ولا جهة أُخرى لعدم فصاحته.

وإنّما جعلوه في حكم المفرد لا مفرداً حقيقةً؟ لأنّه مركّب من كلمتين ومعرب بإعرابين، وكلّما ما كان كذلك لا يكون مفرداً حقيقةً.

(٢) **قوله: «أبىٰ، يأبىٰ»**. قال الشّارح في شرح التّصريف: وقد يجيء مضارع «فعل» ـ مفتوح العين ـ على وزن «يفعل» ـ بفتح العين ـ إذا كان عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق. وإنّما اشترط هذا؟ ليقاوم ثِقَل حروف الحلق فتحة العين فإنّ حروف الحلق أثقل الحروف.

ولا يشكل ما ذكرناه بمثل: «دخل، يدخل» و«نحت، ينحت» و«جاء، يجيء» وما أشبه ذلك ممّا عينه أو لامه حرف من حروف الحلق ولم يجئ على «يفعَل» ـ بفتح العين ـ.

لأنّا نقول: لا يجيء على «يفعل» ـ بالفتح ـ إلّا إذا وجد هذا الشّرط، فمتى انتفي الشّرط لا يكون على «يفعل» بالفتح لا أنّه إذا وجد هذا الشّرط يجب أن يكون على «يفعل» ـ بالفتح ـ إذ لا يلزم من وجود الشّرط وجود المشروط. قال:

ثمّ استشعر ـ أي: الزّنجاني ـ اعتراضاً بأنّ «أبى، يأبى» جاء على «فعل، يفعل» ـ بالفتح ـ مع انتفاء الشّرط، فأجاب عنه بقوله: و«أبى، يأبى» شاذّ، أي: مخالف للقياس، فلا يعتدّ به

⇐

و«عَوِر»[(١)] و«استحوذ» و«قَطِطَ شَعْره»[(٢)] و«آل»[(٣)] ....

⇐ فلا يرد نقضاً.

فإن قيل: كيف يكون شاذاً وهو وارد في أفصح الكلام قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّآ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ**﴾ [التّوبة: ٣٢]؟

قلت: كونه شاذاً لا ينافي وقوعه في الكلام الفصيح، فإنّهم قالوا: الشّاذ على ثلاثة أقسام:

١ ـ قسم مخالف للقياس دون الاستعمال.

٢ ـ وقسم مخالف للاستعمال دون القياس وكلاهما مقبولان.

٣ ـ وقسم مخالف للقياس والاستعمال وهو مردود اه.

(١) **قوله: «عور»**. وصحّ باب «اعوارّ» و«اسوادّ» للبس، لأنّ «اسوادّ» لو أعلّ تحرّكت السّين وحذفت ألف الوصل واجتمع ألفان وبعد حذف إحداهما يصير «سادّ» فلا يدرى هل هو «افعالّ» أو «فاعل».

وحيث لم يعلّ باب «اعوارّ» و«اسوادّ» لم يعلّ باب «عور» و«سود» ـ وإن كانت العلّة موجودةً فيه صريحاً ـ لأنّه بمعناه، والأصل في الألوان والعيوب هو باب «افعالّ» فحمل ما ليس بأصل على الأصل.

وما تصرّف ممّا صحّ صحيح أيضاً كـ«أعورته» ـ أي: جعلته أعور ـ و«استعورته» و«معور» و«مستعور» لأنّ الكلّ متصرّفات «اعوارّ» وهو غير معلّ. و«استحوذ» مثل «استعور» وقالوا: وما تصرّف ممّا صحّ صحيح أيضاً.

(٢) **قوله: «قَطِطَ شعره»**. قال الأديب النّيسابوريّ: جاء «قَطِطَ شَعْره» ـ اشتدّت جُعُودته ـ و«ضَبِبَ البلد» ـ إذا كثُرَ ضِبابه ـ وذلك لبيان الأصل.

(٣) **قوله: «آل»**. قال المحقّق الرّضي: «آل» أصله: «أهل» ثمّ «أأْل» يقلب الهمزة ألفاً، وذلك: لأنّه لم يثبت قلب الهاء ألفاً وثبت قلبها همزةً، فالحمل على ما ثبت مثله أولى اه.

أقول: لمّا كان في اللفظ تغييران ـ قلب الهاء همزة وقلب الهمزة ألفاً ـ ارتكب في المعنى تخصيصان:

⇐

و«ماء»[1] وما أشبه ذلك ـ من الشّواذّ الثّابتة في اللغة ـ فليست من المخالفة في

⇐ الأوّل: أنّه لا يضاف إلى غير العقلاء فلا يقال: «آل الإسلام» و«آل مصر» وأمثالهما.

والثّاني: أنّه لا يضاف من العقلاء إلاّ إلى من له خطر.

قيل: لمّا ارتكبوا في «الآل» التغيير اللفظي ـ بتغيير الهاء ـ ارتكبوا التّخصيص الأوّل، توخّياً للملائمة بين اللفظ والمعنى.

ولمّا كان الهاء حرفاً ثقيلاً ـ لكونه من أقصى الحلق ـ وتطرّق إلى الكلمة ـ بسبب قلبها إلى الألف الذي هو حرف خفيف ـ نقص قويّ، ارتكبوا التّخصيص الثّاني جبراً لهذا النّقص.

قال البطليوسي في «الاقتضاب»: ذهب الكِسائيّ إلى منع إضافة «آل» إلى الضّمير فلا يقال: «آله» بل «أهله»، وهو أوّل من قال ذلك وتَبِعَهُ النّحّاس والزبيديّ وليس بصحيح، إذ لا قياس يعضده ولا سماع يؤيّده اهـ. وقال عبدالمطّلب ـ عليه السَّلام ـ متعوّذاً باللّه من جيش أبرهة داعياً له بقوله:

وانصر على آل الصَّليـ ـبِ وعابديه اليوم آلك

ثمّ إنّ الامرأة غير داخلة في الآل. قال ـ تعالى ـ: ﴿ **أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ** ﴾ وامرأة فرعون خارجة قطعاً بدليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَةَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِندَكَ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ** ﴾. وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ** ﴾ وامرأته لم تكن ناجيةً قطعاً، وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ** ﴾.

(١) **قوله: «وماء»**. أصله: «موه» فقلبت الواو ألفاً، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع حرفان خفيّان ـ الألف والهاء ـ فقلبت الهاء همزة، ولم تقلب الألف لأنّها أعلّت مرّةً والعرب لا تجمع على الحرف إعلالين، ولهذا يردّ إلى أصله في الجمع والتّصغير فيقال: «مياه» و«مويه» وقالوا: «أمواه» أيضاً مثل «باب» و«أبواب»، وربّما قالوا: «أمواء» بالهمزة على لفظ الواحد، قال الشّاعر:

وبلدة قالصة أمواؤها تستنّ في رأد الضُّحى أفياؤها

شيء؛ لأنّها كذلك ثبتت من الواضع[١]، فهي في حكم المستثناة فكأنّه قال: القياس كذا وكذا إلّا في هذه الصّور.

بل المخالفة ما لا يكون على وَفْق ما ثبت من الواضع ﴿نحو﴾ الأجلل ـ بفكّ الإدغام ـ في قوله: * ﴿اَلْحَمْدُ لِلَّهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ[٢]﴾ *

والقياس: «الأجلّ».

---

(١) **قوله: «لأنّها كذلك ثبتت من الواضع»**. والضّابط أن يقال: مخالفة القياس إن كانت لعلّة كرفع اللبس ـ كما في فكّ الإدغام في «طلل» و«شرر» وأمثالهما ـ فهو غير مخلّ بالفصاحة، وإن كانت لمجرّد الثّبوت عن الواضع كـ«أبى يأبى» فكذلك، وإلّا فهي مخلّة كما في «أجلل» ومثله.

(٢) **قوله: «الحمد للّه العليّ الأجلل»**. البيت من أُرجوزة طويلة قالها أبو النَّجْم الفضل بن قُدامة العِجْليّ، وبعده:

الواهب الفضل الوَهوب المُجْزِلِ   أعطى فلم يَبْخَل ولم يبخَل

وقال الأبيات في وصف الإبل، قال العبّاسيّ في «المعاهد»: ورد أبو النّجم على هِشام بن عبدالملك في الشّعراء، فقال لهم هِشام: صِفُوْا إبلاً فقَيِّطُوْها وأَوْرِدُوها وأَصْدِرُوْها، حتّى كأنّي أنظر إليها، فأنشدوه وأنشده أبو النَّجْم:

* الحمد للّه العليّ الأجلل *

حتّى إذا بلغ إلى ذكر الشّمس فقال:

* فَهْيَ على الأُفْق كعين الأحول *

فأراد أن يقول: الأحول ثمّ ذكر حَوَل هِشام فلم يتمّ البيت وأُرتج عليه، فقال هشام: أَجِزْ، فقال: «كعين الأحول» وأمرّ القصيدة فأمر هشام بوَجْء عنقه وإخراجه من الرُّصَافة وقال لصاحب شُرْطته: يا ربيع، إيّاك وأن أرى هذا اهـ.

وكان أبو النَّجم من رُجّاز العرب، وفي الطَّبَقة الأُولى من فُحُول المتقدّمين، وعاصر من فراعنة بني أُميّة الفاجر الأكبر هِشام بن عبدالملك الأحول ـ لعنة الله عليهما ـ وتوفّي في آخر دولة بني أُميّة ـ لعنهم الله جميعاً ـ.

[شرط للفصاحة متنازع عليها]

﴿ قيل ﴾ فصاحة المفرد خلوصه ممّا ذكر ﴿ ومن الكراهة في السَّمْع ﴾ بأن يتبرّأ السَّمْع من سَماعه كما يتبرّأ من سَماع الأصوات المنكرة، فإنّ اللفظ من قبيل الأصوات، والأصوات منها ما تستلذّ النّفس بسَماعه ومنها ما تستكرهه ﴿ نحو ﴾ «الجِرِشَّى» في قول أبي الطّيّب في مدح سيف الدّولة أبي الحَسَن عليّ:

مُـــــبارَك الاســـم أغـــرُّ اللَّـــقَب

﴿كَريمُ الْجِرِشَّى ﴾ أي: النَّفْس ﴿ شريفُ النَّسَب ﴾(١)

---

(١) **قوله: «كريم الجِرِشَّى شريف النّسب»**. البيت من المتقارب، والقائل شاعر الشّيعة المشهور أبو الطّيّب أحمد بن الحسين بن الحسن الجُعْفيّ المتنبّي الكوفيّ، وهو من قصيدة يجيب بها سَيْف الدَّوْلة الحَمْدانيّ ـ مَلِكَ الشِّيْعة في حَلَب ـ وكان قد أنفذ إليه كتاباً بخطّه إلى الكوفة بأمان وسأله المسير إليه، فأجابه بقصيدة اقتطفنا منها هذه الأبيات:

فــهِمْتُ الكـتابَ أبـرَّ الكُـتُبْ ... فسـمعاً لأمـر أمـير العَـرَبْ
وطـوعاً له وابـتهاجاً بـه ... وإنْ قـصّر الفعلُ عمّا وَجَبْ
وما عاقني غيرُ خوفِ الوُشاة ... فـإنّ الوُشـاة طـريقُ الكـذِبْ
وتكـثيرُ قـومٍ وتـقليلُهم ... وتـقريبُهم بـيننا والخَـبَبْ
وقـد كـان يـنصرهم سـمعُهُ ... ويـنصُرُني قـلبُهُ والحَسَبْ
ومـا قُـلْتُ للبدر أنتَ اللُّجَين ... ولا قُلْتُ للشّمس أنتِ الذَّهَبْ
فـيقلَق مـنه البـعيدُ الأنـاة ... ويغضَبَ منه البطيءُ الغَضَبْ

قال:

ومـا قِسْتُ كـلَّ مـلوك البِلاد ... فدَعْ ذِكْر بعضٍ بمن في حَلَبْ
ولو كـنت سـمّيتهم بـاسمه ... لكان الحـديدَ وكـانوا الخَشَبْ
أفي الرّأي يُشْبَهُ أم في السّخا ... ءِ أمْ في الشَّجاعة أم في الأَدَبْ

⇐

⇐ مـــبارك الآســـم.... ....

أخو الحرب يُـخْدِمُ مـمّا سَبَى قَـــناه ويــخلَعُ مــمّا سَــلَبْ
إذا حـــاز مــالاً فــقد حــازه فــتًى لا يُسَــرُّ بــما لا يَــهَبْ

و«الجِرِشَّى» ـ بكسر الجيم والرّاء مقصوراً ـ: النّفس، والشّاهد واضح، وباقي المواضع شرحه الشّارح.

وأمّا المتنبّي الشّاعر المشهور فقيل له ذلك لأنّه من «نَبَأَ، نَبْأً» و«نُبُوءاً» أي: ارتفع على أقرانه وفاقهم وهو ـ رحمه الله ـ كان كذلك حتّى قال:

الخَــيْل واللّــيْل والبَــيْداء تَـعْرِفُني والسَّيْفُ والرُّمْحُ والقِرْطَاسُ والقَلَمُ
أنــا الذي نــظر الأعــمى إلى أدَبـي وأســمعت كـلماتي مَـنْ بـه صَـمَمُ

وما يقال: من أنّه يقال له المتنبّي؛ لأنّه ادّعى النّبوّة في «بادية السّماوة» وتَبِعَه خلق كثير ـ كما نصّ عليه العبّاسي في «المعاهد» وقلّده غيره ـ فلا أساس له من الصّحّة، ولكنّهم أنكروا من الرّجل حسن اعتقاده في أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ وتقديمهم على غيرهم، وأرادوا النّيل منه، بهذه الخرافات التي طالما استخدمها أعداء الله، فقاموا بنشر هذه الأكاذيب وكان ابن خَلِّكان حليف بني أُميّة في طليعة هؤلاء الوضّاعين في كتاب «الوفيات».

ولذا كان هو من أشدّ المنكرين على تلك المقالة حتّى قال العبّاسيّ في «المعاهد»:

وكان ـ أي: المتنبّي ـ إذا جلس في مجلس سيف الدّولة وأخبروه عن هذا الكلام ـ ادّعاؤه النبوّة ـ فينكره ويجحده اهـ.

ولمّا رَجَعَ من عند عَضُدِ الدّولة الدَّيْلمي عرض له فاتك بن أبي جهل الأسدي في عدّة من أصحابه فقاتله فقتل المتنبّي وابنه محسّد وغلامه مُفلح بالصّافية قرب النعمانيّة من الجانب الغربي في بغداد وكان قتله يوم الأربعاء لستّ بقين أو لثلاث بقين أو لليلتين بقيتا من شهر رمضان المبارك سنة ٣٥٤هـ وكان مولده بالكوفة في محلّة كِنْدة سنة ٣٠٣هـ.

⇐

فالاسم مبارك، لموافقة اسمه اسم أميرالمؤمنين عليّ ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ واللقب مشهور بين النّاس، و«الأغرّ» من الخَيْل الأبيض الجَبْهة، ثمّ استعير لكلّ واضح معروف.

[نقد هذا الشّرط]

﴿ وفيه نظر ﴾ لأنّـها داخـلة تـحت الغَـرابـة المـفسّرة بـالوحشيّة، لظـهور أنّ «الجِرِشَّى» إمّا من قبيل «تكأكأتم» و«افرنقعوا» أو «الجحيش» و«اطلخمّ».

وقد ذكر هنا وجوه أُخر:

الأوّل: أنّـها إن أدّت إلى الثِّقل فـقد دخـلت تـحت التّـنافر، وإلّا فـلا تـخلّ بالفصاحة.

الثّاني: أنّ ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشّرط ـ من أنّ اللـفظ مـن قـبيل الأصوات ـ فاسد؛ لأنّ اللفظ ليس بصوت بل كيفيّة له ـ كما عُرِفَ في موضعه ـ وضعف هذين الوجهين ظاهر(١).

⇐ وكان المتنبّي من المكثرين في نقل اللغة والمطّلعين على غريبها وحوشيّها ولا يسأل عن شيء إلّا ويستشهد فيه بكلام العرب من النّظم والنّثر حتّى قيل: إنّ الفارسيّ أبا عليّ قال يوماً: كم لنا من الجموع عـلى وزن «فِـعْلى»؟ فأجـابه عـلى الفـور: «حِـجْلَى» و«ظِرْبَى». قال الفارسيّ: فطالعت كتب اللغة ثلاث ليالٍ على أن أجد لهذين الجمعين ثالثاً فلم أجد.

(١) **قوله: «وضعف هذين الوجهين ظاهر»**. أمّا ضعف الأوّل، فلأنّه مخالف لما صـرّح بـه فـي تفسير الوحشي الغليظ، وأمّا ضعف الثاني، فلأنّه مبنيّ على التّدقيق الفلسفيّ وأهل الأدب لا يلتفتون إليه. وقال الفاضل الرّوميّ:

أمّا الأوّل: فلأنّ عدم التأدّي إلى الثّقل لا يوجب عدم الإخلال بالفصاحة، لجـواز أن يكون لأمر آخر، بأن يكون الفصحاء كما احترزوا عن الألفاظ الثقيلة على اللسان احترزوا ⇐

الثّالث: أنّ الكراهة في السَّمْع راجعة إلى النَّغَم[1] فكَمْ مِنْ لفظٍ فصيح يستكره في السَّمْع إذا أُدِّي بِنَغَمٍ غير متناسبة وصوت منكر، وكم من لفظ غير فصيح يستلذّ إذا أُدِّيَ بنَغَمٍ مناسبة وصوت طيّب.

وليس بشيء؛ للقطع باستكراه «الجِرِشّى» دون «النّفس» سواء أُدِّيَ بصوت حسن أو غيره، وكذا «ملع» و«جفخت» دون «فخرت» و«علم».

الرّابع: أنّ مثل ذلك واقع في التّنزيل كلفظ «ضِيْزَى» و«دُسُر» ونحو ذلك.

وفيه أيضاً بحث؛ لأنّه قد يعرض لأسباب الإخلال بالفصاحة ما يمنع السّببيّة فيصير اللفظ فصيحاً، فإنّ مفردات الألفاظ تتفاوت باختلافات المقامات[2] ـ كما

⇐ عن الألفاظ الكريهة على السَّمْع وهذا معنى مناسب للإخلال.

وأمّا الثّاني: فلأنّه قد أورد النّظر في المتن فينبغي أن يكون ـ بيان وجه النّظر ـ جارياً على ما ذكر في المتن ولم يذكر فيه أنّ اللفظ من الأصوات، ولو سلّم فالقول بأنّ اللفظ صوت يعتمد على مخرج من مخارج الحروف مشهور بين الأُدباء ولا يلتفتون إلى التّدقيق الفلسفيّ اهـ.

أي: قائل هذا القول لم يقل: إنّ اللفظ من قبيل الأصوات، ولو سلّم أنّه ذكره في موضع آخر فهو أمر مشهور بين أهل الأدب وهم لا يعتنون بأقوال أهل المعقول بأنّ اللفظ ليس بصوت بل هو كيفيّة عارضة عليه.

(١) **قوله: «النَّغَم»**. بفتحتين جمع «نَغْمة» وزان «بَعْرَة» وهي: الصَّوْت ـ كما نصّ عليه الجوهريّ صاحب «الصّحاح».

(٢) **قوله: «فإنّ مفردات الألفاظ تتفاوت باختلاف المقامات»**. فربّ كلمةٍ حسُنَتْ في موضع، ثمّ كانت نابية مستكرهة في موضع آخر، وكان أهل الأدب يكرهون كلمة «أيضاً» ويعدّونها من ألفاظ العلماء، فلم تجر بها أقلامهم في شعر أو نثر حتّى قال قائلهم:

رُبَّ وَرْقَاءَ هَتُوفٍ في الضُّحَى ... ذاتِ شَجْوٍ صَدَحَتْ في فَنَنِ
ذكَرَتْ إلْفاً ودَهْراً سالفاً ... فبَكَتْ حُزْناً فهاجَتْ حَزَني

⇐

سيجيء في الخاتمة(١) ـ ولفظ «ضيزى»(٢) ....

⇒ فبُكائي ربّما أرّقها ... وبُكاها ربّما أرّقني
ولقد تَشْكُو فما أفهَمُها ... ولقد أشكُوْ فما تَفْهَمُني
غير أنّي بالجَوَى أعرفها ... وَهْيَ أيضاً بالجَوَى تعرِفُني

فوضع كلمة «أيضاً» في مكانٍ لا يتطلّب سواها ولا يتقبّل غيرها. وبذلك كان لها في نفس الأديب من الرَّوْعة والحسن والجمال ما لا يدرك ولا يوصف.

(١) **قوله: «كما سيجيء في الخاتمة»**. من أنّ لكلّ مقام مقالاً، لا يحسن فيه غيره، وقد ذكر ابن الحاجب في «الأمالي النّحويّة» أنّ الشيء قد يكون غير فصيح فيلحقه أمر فيجعله فصيحاً مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ** ﴾ [العنكبوت: ١٩]، فإنّ الفصيح «بدأ، يبدأ» ولا يكاد يسمع «أبْدأ» ـ كما قال ـ تعالى ـ: ﴿ **كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ** ﴾ [الأعراف: ٢٩]، لكن فَصُحَ «يبدئ» هاهنا لما حسّنه من التناسب مع قوله: «يُعِيْدُ» اهـ بتصرّف.

(٢) **قوله: «ضيزى»**. في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ** ﴾ [النّجم: ٢٢]، أي: جائرة وأصله: «ضُيْزَى» على وزن «حُبْلى» أُبدلت الضمّة كسرةً فسلمت الياء، وإنّما حكم بأنّ أصلها الضمّ؟ لأنّ «فِعْلى» بالكسر قليل في الصّفات ـ كما نصّ عليه أهل التّصريف ـ.

قال الأديب النَّيْسابوريّ: وتقلب ياء «فُعْلى» ـ بالضمّ ـ اسماً ـ لا صفةً ـ واواً في نحو: «طُوْبى» و«كُوْسَى» من قولك: «ما أطيبه» ومن «الكَيْس» لأنّه مؤنّث «الأكيس» وهما من الصّفات الجارية مجرى الأسماء؛ لأنّهما لا يكونان وصفين إلّا إذا استعملا بالألف واللّام ولو كانا وصفين استلزما الوصفيّة في جميع الأحوال ـ مع اللّام وبدونها ـ.

ولا تقلب ياءُ «فُعْلى» واواً في الصفة، لكن تكسر ما قبلها فتسلم الياء نحو: «مِشْيَة حِيْكَى» إذا كان فيها حَيَكان، أي: تبختر و«قِسْمَة ضِيْزَى» إذا كان فيها ضَيْز، أي: جور.

هذان وصفان مطلقاً، إذ لا يلزمهما الاستعمال بالألف واللّام حينما يوصف بهما، وأصلهما: «حُيْكى» و«ضُيْزَى» ـ بالضمّ ـ أُبدلت الضمّة كسرةً فسلمت الياء.

وإنّما حكموا بأنّ أصلهما الضمّ؛ لأنّ «فِعْلى» ـ بالكسر ـ عزيز في الصفات، وإنّما قلبت

⇐

و«دُسُر»[1] كذلك[2].

[الفصاحة في الكلام]

﴿والفَصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التّأليف وتنافر الكلمات والتّعقيد مع فصاحتها﴾ حال[3] من الضّمير في «خلوصه» أي: خلوصه ممّا ذكر مع فصاحة

⇐ الياء في الاسم واواً ولم يقلب في الصّفة، بل عدل إلى تغيير حركة فقط، لأنّهم أرادوا أن يفرّقوا بين الاسم والصّفة في ذلك، والصّفة أثقل، فناسب تغييراً أسهل اهـ.

(١) **قوله: «دُسُر»**. في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ**﴾ [القمر: ١٣]، جمع «دِسار» مثل «كتب» و«كتاب» وهي خيوط يشدّ بها ألواح السفينة وقيل: هي المسامير.

(٢) **قوله: «ولفظ ضيزى ودُسُر كذلك»**. وإيثار «ضيزى» على ما يرادفه في المعنى لمراعاة فواصل كلّ سورة. قال ابن الأثير في «المثل السائر»: حضر عندي في بعض الأيّام رجل متفلسف فجرى ذكر القرآن الكريم، فأخذت في وصفه وذكر ما اشتملت عليه ألفاظه ومعانيه من الفصاحة والبلاغة، فقال ذلك الرجل: وأيّ فصاحة هناك وهو يقول: ﴿**تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ**﴾ [النّجم: ٢٢]، فهل في لفظة «ضيزى» من الحسن ما يوصف؟ فقلت له: وهذه اللفظة التي أنكرتها وهي لفظة «ضيزى» فإنّها في موضعها لا يسدّ غيرها مسدّها؛ ألا ترى أنّ السورة كلّها ـ التي هي سورة النّجم ـ مسجوعة على حرف الياء، فقال ـ تعالى ـ: ﴿**وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ**﴾ [النّجم: ١ و٢]، كذلك إلى آخر السورة، فلمّا ذكر الأصنام وقسمة الأولاد وما كان يزعمه الكفّار قال ـ تعالى ـ: ﴿**أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ * تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ**﴾ فجاءت اللفظة على الحرف المسجوع الذي جاءت جميعها عليه، وغيرها لا يسدّ مسدّها في مكانها، اهـ باختصار.

(٣) **قوله: «مع فصاحتها حال»**. لا يقال: هذا ممنوعٌ، إذ يلزم على ذلك أن يكون العامل في لفظة «مع» الخلوص بناءً على قول ابن مالك:

ولا تجز حالاً من المضاف له ... إلّا إذا اقتضى المضاف عمله

فيكون الظّرف ـ أعني «مع» ـ لغواً، وذلك لا يصحّ لأنّه يجب في الظّرف الواقع حالاً أن

⇐

الكلمات، واحترز به عن نحو: «زَيْدٌ أَجْلَل» و«شَعْره مُسْتَشْزر» و«أَنْفُهُ مسرّج».

ولا يجوز[1] أن يكون حالاً من «الكلمات» في «تنافر الكلمات» لأنّه يستلزم أن يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة ـ متنافرةً كانت أم لا ـ فصيحاً؛ لأنّه صادق عليه أنّه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحةً؛ فافهم[2].

⇐ يكون مستقرّاً ـ كما في الخبر والصفة ـ.

لأنّا نقول: الحال في الواقع هو المتعلّق لا كلمة «مع» نفسها ـ مثل الخبر والصفة ـ فيصحّ الاتّحاد والاستقرار ويصير المعنى:

إنّ الفصاحة في الكلام انتفاء ضعف تأليفه، وتنافر كلماته، وتعقيده، حال كون ذلك الانتفاء مجتمعاً ومقترناً لفصاحة كلماته.

(١) **قوله: «ولا يجوز»**. والحاصل أنّه لا يمكن أنْ يكون قوله: «مع فصاحتها» حالاً من «تنافر الكلمات» لأنّ مفاده حينئذٍ: أنّ الفصاحة في الكلام خلوصه من تنافر الكلمات عندما تكون الكلمات فصيحةً وأمّا إذا لم تكن الكلمات فصيحةً فلا يشترط فيه الخلوص من التّنافر، بل تكون مع التّنافر أيضاً فصيحاً، وهذا خلاف المقصود.

(٢) **قوله: «فافهم»**. قال سيّدنا الأُستاذ: هذه إشارة إلى أنّ في قوله: «متنافرة كانت أم لا» مسامحةً والجدير أن يقال: «متنافرةً فصيحاً» ويحذف الباقي.

ويمكن أن يقال: هذه إشارة إلى أنّ ما ذكره إنّما يَتِمُّ على قول الشيخ وهو توجّه النّفي في الكلام إلى القيد، لا إلى أصل الحكم، ولكن الشّيخ جزم به منفرداً وفيه ثلاثة احتمالات على رأي الزمخشريّ:

الأوّل: أن يكون النّفي راجعاً إلى القيد ـ كما ذكره الشيخ ـ وقال المحشّي: هذه العبارة من الشّيخ مشعرة بأنّ توجّه النّفي إلى القيد فيما اعتبر القيد أوّلاً ثمّ النّفي، ولا خَفاء في كليّة هذه القاعدة، نعم لو اعتبر النّفي أوّلاً ثمّ القيد لكان الأمر بالعكس اه.

الثّاني: أن يكون النّفي راجعاً إلى القيد والمقيّد جميعاً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلاَ شَفِيعٍ يُطَاعُ** ﴾ [غافر: ١٨]، أي: لا شفاعة ولا طاعة.

⇐

[ضعف التأليف]

﴿والضَّعْفُ﴾ أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النَّحْوي المشتهر(١) فيما بين مُعْظَم أصحابه حتّى يمتنع عند الجُمْهُور كالإضمار قبل الذّكر لفظاً ومعنًى(٢) ﴿نحو: «ضَرَبَ غلامُهُ زَيْداً»﴾ فإنّه غير فصيح وإن كان مثل هذه

⇐ **الثّالث**: أن يتوجّه النّفي إلى الفعل، من غير اعتبار لنفي القيد أو إثباته، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾ [آل عمران: ١٣٥]، أي: لم يصرّوا عالمين، يعني أنّ عدم الإصرار متحقّق البتّة، مع قطع النّظر عن الاتّصاف بالعلم وعدمه.

(١) **قوله: «المشتهر»**. الاشتهار يجيء لازماً ومتعدّياً ـ كما في «الصِّحاح» فالمشتهر على وزن الفاعل والمفعول.

(٢) **قوله: «لفظاً ومعنىً»**. أراد بالمعنى ما يقابل اللفظ، حكماً كان أو غيره، فيتناول الإضمار قبل الذّكر معنىً وحكماً.

وكثيراً مّا يراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والحكم ومن ثمّة قال في «المختصر»: لفظاً ومعنىً وحكماً.

وذلك أنّ الضّمير ينقسم إلى متكلّم ومخاطب وغائب ولابدّ في الغائب من تقدّم ذكره لفظاً أو معنىً أو حكماً.

وقال المحقّق الرّضيّ ما حاصله: أنّ المراد بالتّقدّم اللفظيّ ما يكون المتقدّم ملفوظاً ـ إمّا متقدّماً تحقيقاً مثل «ضرب زيد غلامَه» أو تقديراً مثل «ضرب غلامَه زيد».

وبالتّقدّم المعنويّ أن يكون المتقدّم مذكوراً من حيث المعنى لا من حيث اللفظ.

وذلك المعنى: إمّا مفهوم من لفظٍ بعينه كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ**﴾ [المائدة: ٨]، فإنّ مرجع الضّمير هو «العدل» المفهوم من قوله: «اعدلوا» فكأنّه متقدّم من حيث المعنى.

أو من سياق الكلام كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلِأَبَوَيْهِ**﴾ [النّساء: ١١]، لأنّه لمّا تقدّم ذكر «الميراث» دلّ على أنّ ثمّة مُوَرِّثاً، فكأنّه تقدّم ذكره معنىً.

⇐

⇐ وأمّا التّقدّم الحكميّ فإنّما جاء في ضمير الشّأن والقصّة، لأنّه إنّما جيء به، من غير أن يتقدّم ذكره، قصداً لتعظيم القصّة، بذكرها مبهمةً، ليعظّم وقوعها في النّفس، ثمّ يفسّرها، فيكون ذلك أبلغ من ذكره أوّلاً مفسّراً، وصار كأنّه في حكم العائد إلى الحديث المتقدّم المعهود بينك وبين مخاطبك، وكذا الحال في ضمير «نعم رجلاً زيد» و«ربّه رجلاً».

ثمّ اعلم أنّهم اختلفوا في عود الضّمير إلى المتأخّر لفظاً ورتبةً بعد أن اتّفقوا في مواضع ستّة أجازوا ذلك فيها وأشار القائل إليها بقوله:

ومرجع الضّمير قد تأخّرا لفظاً ورتبةً وهذا حُصِرا
في باب «نعم» وتنازع العمل ومضمر الشّأن و«رُبَّ» والبدل
ومبتدا مفسّرٍ بالخبر وباب فاعل بخُلْف فاخبر

باب الفاعل مختلف فيه والمواضع السّتّة متّفق عليها. قال ابن مالك:

وشاع نحو خان رَبَّه عُمَرْ وشذّ نحو زان نَوْرُهُ الشَّجَرْ

فذهب الأخفش وابن جنّيّ في «الخصائص» والمحقّق الرّضي في «شرح الكافية» وابن مالك في «التّسهيل» وشرحه و«الخلاصة» وعبدالقاهر الجرجاني في «المسائل المشكلة» وأبو عبدالله الطُّوال ـ من الكوفيّين ـ إلى جوازه ومنعه الآخرون.

وأمّا المواضع المشار إليها في القطعة المذكورة **فالأوّل**: الضمير المرفوع بـ«نِعْمَ» و«بئس» ونحوهما مثل «نعم رجلاً زيد» و«بئس رجلاً عمرو» بناءً على أنّ المخصوص مبتدأ والخبر محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف، فالضمير المستتر فيهما راجع إلى «رجلاً» وهو متأخّر لفظاً ورتبةً.

وإنّما أُجيز ذلك لأنّ هذا الضّمير لا يفسّر إلّا بالتمييز ـ كما نصّ عليه ابن هشام في «المغني» ـ.

وأمّا على القول بأنّ المخصوص مبتدأ مؤخّر والجملة قبله خبر مقدّم، فالإضمار فيه ليس إلّا قبل الذّكر لفظاً، لعود الضمير حينئذٍ إلى المخصوص وهو مقدّم رتبةً.

⇐

⇐ وعن الفرّاء والكسائيّ أنّ المخصوص هو الفاعل ولا ضمير فيهما.

ويردّه: «نعم رجلاً كان زيد» ولا يدخل النّاسخ على الفاعل.

وأنّه قد يحذف نحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾ [الكهف: ٥٠]، الآية... وقد قالوا: لا يحذف الفاعل أصلاً ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي ـ.

والثّاني: أن يكون الضّمير مرفوعاً بأوّل المتنازعين بأن يعمل ثانيهما في المتنازع فيه نحو: «أكرمني وأعطاني أخوك» فيعود الضّمير المستتر في الفعل الأوّل إلى المتنازع فيه وهو متأخّر لفظاً ورتبةً لأنّه جزء الجملة الثانية، ولم يبال بالإضمار قبل الذّكر للحاجة إليه.

والثالث: أن يكون الضمير مخبراً عنه فيفسّره خبره نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]، وهذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلّا بما يتلوه ـ كما نصّ عليه الزمخشري ـ وأصله: «إن الحياة إلّا حياتنا الدّنيا» ثمّ وضع «هي» موضع «الحياة» لأنّ الخبر يدلّ عليها ويبيّنها.

والرابع: ضمير الشّأن والقصّة والكوفيّون يسمّونه «ضمير المجهول» نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، إذا جعلت لفظة الجلالة مبتدأ ثانياً، فهو يرجع إلى الجملة بعده، وهي متأخّرة لفظاً ورتبةً، إذ لا يجوز للجملة المفسّرة أن تتقدّم هي ـ ولا شيء من أجزائها ـ على مفسّرها. ومنه: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، الآية.

والخامس: أنّ يجرّ الضمير بـ«ربّ» وحكمه حكم ضمير «نعم» و«بئس» في وجوب كون مفسّره تمييزاً وكونه مفرداً وكونه مذكّراً فيقال: «ربّه امرأة» ولا يقال: «ربّها امرأة».

وأجاز الكوفيّون مطابقته للتّمييز في التّأنيث والتّثنية والجمع وليس بمسموع.

والسادس: أن يكون مبدلاً منه الظّاهر المفسّر له كـ«ضربته زيداً».

هذه هي المواضع المشهورة عندهم، وأمّا في غيرها فيجب أن يكون الضّمير راجعاً لمتقدّم ـ لفظاً أو معنىً أو حكماً ـ وإن لم يكن الضّمير راجعاً إلى متقدّم بأحد هذه الأقسام الثّلاثة فإن اتّصل الضّمير بالمفعول المتقدّم وعاد إلى الفاعل المتأخّر فذلك جائز ⇐

الصُّوْرة ـ أعني ما اتّصل بالفاعل ضمير المفعول به ـ ممّا أجازه الأخفش وتَبِعَه ابن جنّي ؛ لشدّة اقتضاء الفعل[1] للمفعول به كالفاعل ، واستشهد بقوله:

جَـــزىٰ رَبُّـهُ عَـنّي عَـدِيَّ بـنَ حـاتِمٍ   جَزاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وَقَدْ فَـعَلَ[2]

⇐ بالإجماع ، ولا بأس بعود الضّمير على المتأخّر لأنّه متقدّم رتبةً ، وإن اتّصل الضّمير بالفاعل المتقدّم وعاد إلى المفعول المتأخّر فذلك شاذّ عند الجميع وممتنع عند الجمهور كما أشرنا إليه في صدر البحث.

(١) قوله : «**لشدّة اقتضاء الفعل**». أي : الفعل المتعدّي «للمفعول به كالفاعل» وأُجيب عن هذا بوجوه :

الأوّل : أنّ كلّ فعل لابدّ له من فاعل وليس كذلك بالنّسبة إلى المفعول.

الثّاني : أنّ الفاعل جزءُ الفعل لفظاً ومعنىً بخلاف المفعول.

الثّالث : أنّ الفاعل عمدة والأصل فيه الاتصال والمفعول فضلة والأصل فيه الانفصال.

الرّابع : أنّ حذف الفاعل باطل عند المحقّقين وحذف المفعول جائز بالإجماع.

الخامس : أنّ الفعل المتعدّي وإن اقتضى المفعول كما يقتضي الفاعل إلّا أنّ مراتب ذلك الاقتضاء يختلف واقتضاؤه الفاعل قبل اقتضائه للمفعول.

(٢) البيت من الطّويل على العَرُوض المقبوضة ـ مفاعلن ـ مع الضّرب المشابه وهو موضوع لا حجّة فيه ، وضعه أتباع الطّاغية الفاجرة معاوية بن أبي سفيان الكافر ـ لعنهما الله ـ وقد نصّ على أنّه مصنوع البغداديّ في «خزانة الأدب» والشّيخ شِهاب الدّين حسين الكركيّ العامليّ في «عقود الدُّرَر» والعينيّ صاحب «الشّواهد» وابن كيسان النّحويّ ـ كما في «الخزانة» ـ ونسبه الإمام أبوالفتح بن جنّي إلى النّابغة الذُّبْيَاني وهو وإن عاصر عدياً إلّا أنّ المرويّ عنه هذه وليس فيها شاهد لما نحن فيه :

جـزى الله عَـبْساً عَـبْس آل بـغيض   جزاءَ الكلاب العاويات وقـد فـعلْ
بما انتهكوا من رب عـدنان جَـهْرَةً   وعـوف يـناجيهم وذلكـمُ جَـلَلْ
فأصـبحتم والله يـفعل ذاكُـمُ   يبُوكُ النّساءَ المرضعاتِ بنو شَكَـل
إذا شـاء مـنهم نـاشئ دَرْبَـخَتْ له   لطـيفةُ طـيّ الكَشْح رابية الكَـفَلْ

⇐

⇐ وأمّا نسبته إلى أبي الأسود الدّؤلي فممّا اختلقه السُنيّون فيما بعد، تنقيصاً لأجلّة أصحاب أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ لأنّ عديّاً وأبا الأسود كانا من كبار أنصاره ـ عليه السّلام ـ ومطيعين للّه ولرسوله ولوصيّه ـ عليه السّلام ـ إلى أبعد الحدود.

اللغة: الجزاء: المكافأة، و«عن» للبدل كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَاتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً** ﴾ [البقرة: ٤٨]. «جزاءَ الكلاب» مصدر تشبيهيّ أي: جزاءً كجزاء الكلاب العاويات وهو الضَّرْب والإهانة. يقال: «عاوتِ الكَلْبَةُ الكِلاب، فهي معاوية» وبهذا سمّيت رأس الفِئَة الباغية ابن هند العاهرة، قالوا: ولا يكاد يستعمل العُواء للكلاب إلّا عند السِّفاد والمستعمل في غير ذلك النُّباح وإنّما العُواء للسِّباع.

الإعراب: «جزاءَ الكلاب» مفعول مطلق نوعيّ و«قد فعل» الظّاهر أنّه حال من «ربّه». وقال العامليّ: جملة اعتراضيّة، جاءت بعد تمام الكلام لنكتةٍ، هي إظهار الرَّغْبة في حصول ما طلبه، حتّى خيّل إليه أنّه قد حصل، فأخبر عن حصوله، فإنّ الطالب إذا تناهى رغبته في حصول أمر يكثر تصوّره إيّاه، ولربّما يخيّل إليه حاصلاً. ومثله للمتنبّي:

وهذا دعاء لو سكتُّ كفيتُه ... لأنّي سألت الله فيك وقد فَعَلْ

المعنى: يدعو على الرَّجل الصّالح عديّ بن حاتم بأن يجزيه جزاء الكلاب، وهو أن يَطْرُدَه النّاس ويَنْبِذُوه ويَقْذِفُوه بالأحجار، ثمّ يزعم أنّه ـ تعالى ـ قد استجاب دعاءه عليه.

الشاهد: عود الضّمير من «ربّه» إلى «عديّ» وهو متأخّر لفظاً ومعنىً.

وأمّا عديّ فهو أبو طريف بن حاتم الطائيّ الجواد المشهور المضروب به الأمثال، كان من أصحاب النّبيّ المؤمنين، ويكرمه رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ ويوسّع له إذا دخل عليه، وكان شريفاً في قومه، خطيباً، حاضر الجواب، كريماً، مضروباً به المثل في ذلك:

بأَبِهِ اقتدى عديّ في الكَرَمْ ... ومَنْ يشابه أَبَهُ فما ظَلَمْ

ثمّ بعد أن لَحِقَ النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ بالرّفيق الأعلى لزم عليّاً أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ وسكن الكوفة وشَهِدَ معه ـ عليه السّلام ـ الجَمَل وفُقِئَتْ عينه يومئذٍ، وشَهِدَ صِفِّيْنَ والنَّهْرَوان، وتوفّي بالكوفة في سنة ٦٧هـ عن مائة وعشرين سنةً.

⇐

وقوله:

لَمَّا عَصىٰ أصحابُهُ مُصْعَباً[1] أَدّىٰ إلَيْهِ الكَيْلَ صاعاً بِصاعْ

⇐ وقال له معاوية يوماً: ما فعل الطَّرَفات؟ يعني طَرَفة وطُرَيْف ومُطَرِّف الذين استشهدوا في سبيل الله يوم صفّين؟ فقال: قَدِمُوْا على الله. فقال ابن هند العاهرة: ما أنصفك عليّ، لقد قتل أولادك وبقي أولاده. فقال عديّ: ما أنصفتُ عليّاً حيث استشهد وبَقِيْتُ بعده. **أقول**: انظر إلى غور الإيمان وحدّ الوفاء، هكذا يجب أن يكون الصَّحابيّ حتّى يكون احترامه واجباً.

(١) **قوله: «لمّا عصى أصحابه مصعبا»**. البيت من السّريع وهو من قصيدة قالها السَّفّاح بن بكير بن مَعْدان اليَرْبوعيّ في مرثية يحيى بن شدّاد بن ثعلبة بن بشر ـ أحد بني ثعلبة بن يربوع ـ وقال أبو عبيدة: هي لرجلٍ من قريع في مرثية يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزُّبير وكان وَفَى له حتّى قتل معه، وهذه الأبيات من مطلعها ـ كما في المفضّليات بشرح ابن الأنباري ـ:

صلّى على يحيى وأشياعه رَبٌّ رحيم وشفيعٌ مطاعْ
لمّا عصى أصحابُهُ مُصعباً أدّى إليه الكيلَ صاعاً بصاعْ
يا سيّداً ما أنت من سيّدٍ موطّأ البيت رحيبَ الذّراعْ

الشّرح: الضّمير في «أدّى» راجع إلى يحيى، وضمير «إليه» راجع إلى مصعب وروي أيضاً:

لمّا جلا الخُلاّنُ عن مصعبٍ أدّى إليه القَرْضَ صاعاً بصاعْ

فلا شاهد فيه على هذه الرّواية وهي رواية المفضّل الضبّي في المفضّليّات.

المعنى: «أدّى إليه الكيل» أي: جزاه كيل الصّاع بالصّاع، أي: كافأ إحسانه بمثله وإساءته بمثلها.

الإعراب: «صاعاً بصاع» في موضع الحال مثل: «بايعته يداً بيد» وهو في الأصل جملة، أي: صاعٌ منه بصاع. وقال بعضهم: حال من ضمير «أدّى» والأصل: «مقابلاً صاعاً بصاعٍ» ثمّ حذف «مقابلاً» وأُقيم «صاعاً» مقامه وليست الحال «صاعاً» وحده بل بضميمة قوله: ⇐

ورُدّ بأنّ الضّمير للمصدر المدلول عليه بالفعل، أي: «ربّ الجزاء» و«أصحاب العِصْيان» كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوىٰ** ﴾ أي: العدل.

وأمّا قوله:

جَزىٰ بَنُوهُ أَبَا الغِيْلانِ[1] عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَى سِنِمّارُ

⇐ «بصاع» لأنّ معنى المنوب عنه يحصل بالمجموع ومثله قولهم: «كلّمته فاه إلى فيّ».

الشّاهد: عود الضّمير من «أصحابه» إلى المتأخّر لفظاً ورتبةً وهو «مصعباً».

(١) **قوله: «جزى بنوه أبا الغِيْلان»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة ـ فَعِلُنْ ـ مع الضرب المقطوع ـ فَعْلُن ـ والقائل: سليط بن سعد ـ كما نصّ عليه أبو الفرج في ترجمة عديّ بن زيد من كتاب الأغاني ـ «أبو الغيلان ـ بكسر الغين جمع غُوْل، وهو نوع خبيث من الجنّ، وهذه كنية كنّى الشّاعر بها الرّجل على طريق الهزل والسخرية بأبنائه، وحاصله الإخبار عن عقوقهم لأبيهم.

«كما يجزى سنمّار»، «ما» مصدريّة والفعل مجهول و«سِنِمّار» ـ بالسّين والنّون المكسورتين وتشديد الميم ـ في الأصل: القمر المُضِيء ـ كما حكي عن ثعلب ـ سمّي به الرجل الأعجميّ. قال أبو عبيد: سِنِمّار بَنّاءٌ مُجِيْد روميٌّ فبنى الخَوَرْنَق الذي بظَهْر الكوفة للنُّعْمان بن المُنْذِر، فلمّا نظر إليه النُّعْمان كره أن يعمل مثله لغيره، فلمّا فرغ منه، ألقاه من أعلى الخَوَرْنَق، فخرّ ميّتاً، وقيل إنّه قال للنُّعْمان: إنّي أعرِفُ حَجَراً لو قُلِعَ لانهدم القصر كلّه، فرماه حتّى لا يدلّ أحداً على الحجر، وقيل غير ذلك ونسب الحكاية معه إلى أُحَيْحَة بن الجُلّاح أيضاً.

وقال يونس: السنمّار: من الرجال الذي لا ينام بالليل وهو اللِصّ في كلام هذيل وسمّي بذلك لقلّة نومه. وقد جعله كُراع النَّمل اللغويّ «فِنِعْلالاً».

قال ابن منظور: وهو اسم روميّ وليس بعربيّ، لأنّ سيبويه نفى أن يكون في الكلام «سِفِرْجال» فأمّا «سِرِطْراط» عنده فـ«فِعِلْعَال» من السَّرْط الذي هو البَلْع ونظيره من الرّوميّة ⇐

وقوله:

أَلا لَيْتَ شِعْري[1] هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ   زُهَيْراً عَلىٰ ما جَرَّ مِنْ كُلِّ جانِبِ

⇐ «سِجِلاط» وهو ضرب من الثّياب. «عن كبر» قيل: للظرفيّة أي: في حال الكبر، وقيل للسببيّة، أي: لأجل الكبر، والصّحيح أنّه بمعنى بعد: أي: بعد الكبر كما في قوله ـ تعالى ـ﴿عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩].

والشّاهد في «جزى» وفاعله الضّمير الرّاجع إلى ما بعده وهو أبو الغيلان، وهذا مثل من أمثال العرب وقالت الشّعراء فيه أشعاراً: منها: قول أبي الطَّمَحان القَيْنيّ:

جَـزاءَ سِـنِمَّارٍ جَـزَوْها وَرَبِّـها   وباللّات والعُزَّى جزاءَ المُكَـفَّر

وقال عبدالعزّى بن امرئ القيس الكلبي معرِّضاً بالحارث بن مارية الغسّاني:

جَـزانـي ـ جـزاه الله شـرّ جـزائـه ـ   جَـزاءَ سِـنِمّارٍ ومـا كـان ذا ذَنْب

سـوى رَصِّـهِ البـنيان عشـرين حـجّةً   يُـعَلِّي عـليه بِـالقرامـيد والسَّكْبِ

السّكب: النّحاس. الأغاني ٢: ١٣٦ـ١٣٨.

(١) **قوله: «ألا ليت شعري»**. البيت من الطويل وبعده:

بكـفّي زُهَـيْرٍ عُـصْبَةُ العَـرْجِ مِـنْهُمُ   ومَنْ بِيْعَ في الرَّكْبين لَـخْمٍ وغـالِبِ

والقائل: أبو جُنْدُب بن مُرَّة القِرْدي الهُذَليّ وسببه ما رواه السكّري أبو سعيد قال: مرض أبو جُنْدُب وكان له جارٌ من خُزاعة اسمه خاطم فقتله زُهَيْر اللِّحْيَاني من بني لِحْيان وقتلوا امرأته، فلمّا برأ أبو جُنْدُب من مرضه خرج من أهله حتّى قدم مكّة، فاستلم الرّكن وكشف عن اِسْته وطاف، فعرف النّاس أنّه يريد الأخذ بثأر الجار، فلمّا فرغ من طَوافه، وقضى من مكّة حاجته، خرج في الخُلَعاء من بكرٍ وخُزاعة فاستجاشهم على بني لِحْيان فخرجوا معه حتّى صبّح بهم في بني لِحْيان في العَرْج، فقتل فيهم وسبى من نسائهم وذراريهم وباعهم فاشترتهم هاتان القبيلتان فقال أبو جُنْدُب في ذلك:

* ألا ليت شعري... *

اللغة: جَرَّ جريرةً، أي: جنى جنايةً على نفسه وقومه من كلّ جانب. «العصبة» الجماعة و«العَرْج» موضع بين مكّة والمدينة، بها قُتِل قومُ زهير وسُبِي نساؤهم وذراريهم، ⇐

فشاذٌ لا يقاس عليه.

[التّنافر]

﴿والتّنافر﴾ أن تكون الكلماتُ ثقيلةً على اللِسان.

فمنه: ما هو متناهٍ في الثِّقَل ﴿كقوله: وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ﴾ اسم رجل ﴿قَبْرُ﴾.
صدره: * وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمكانٍ قَفْرِ(١) * أي: خالٍ من الماء والكَلَأ.

﴿و﴾ منه: ما دون ذلك مثل ﴿قوله﴾ أي: أبي تَمَّامٍ(٢):

⇐ وضمير «منهم» راجع إلى قوم زهير.

المعنى: أي: قَتْلُ العصبة في العَرْج وسَبْيُ مَنْ بِيْعَ في الرَّكْبين حال كونهم من قوم زهير بسبب جناية كفّي زهير: «لَخْم» حيّ من اليمن و«غالب» قبيلة من قريش.

الإعراب: «عصبة» مبتدأ والظّرف قبله خبر و«مَنْ بيع» معطوف على المبتدأ «منهم» حال من «عصبة» بتقدير مضاف له وللمعطوف ـ كما تقدّم في بيان المعنى. و«لخم» و«غالب» بدل من «الركبين». **والشّاهد**: مثل ما تقدّم.

(١) **قوله: «وقبر حرب بمكان قفر»**. البيت من الرَّجَز والقائل غير معروف. وقيل: إنّه من شعر الجنّ في حرب بن أُميّة ـ الذي تبنّاه عبد شمس ـ لمّا قتل ودفن ببادية وكان حرب المذكور صديقاً لأبي العبّاس مِرْداس السُّلَميّ وقتل هذا مع حرب ونسب القتل إلى الجنّ ـ كما نصّ عليه صاحب «المعاهد» ـ.

واختلف في حكايته فروي عن أبي عبيدة وأبي عمرو الشَّيبانيّ أنّ حرب بن أُميّة مرّ بأرضٍ فيها شجر، فأحرق ذلك، ليتّخذها للزِّراعة؛ فخرجت منها حَيَّات بِيْض، فمات حرب ومرداس بعد ذلك.

ويقال: إنّه لا يتهيّأ لأحد أن ينشده ثلاث مرّات متواليات فلا يتتعتع. و«قرب» وقع خبراً لـ«ليس» وكان عليه أن يقول: «قرب قبره» فأتى بالظّاهر موضع المضمر ليدلّ على لزوم التوجّع. والشّاهد فيه: التنافر لما في هذه الألفاظ من ثِقَل النُّطْق بها.

(٢) **قوله: «أبي تمّام»**. حبيب بن أوس بن الحارث بن قيس الطّائي شاعر من شعراء الشّيعة ⇐

⇐ المشهورين، موصوف بالظَّرف وحسن الأخلاق وكرم النّفس، بَـرُعَ فـي الأدب واللـغة وصار منتجعاً للفضيلة والكمال، ومَرْجِعاً في الشّعر وأساليبه، وكان متقدّماً في حَـلَبات القريض ومتولّعاً بولاء آل النّبيّ ـ عليهم السّلام ـ وحافظاً بارزاً يحفظ من الشّعر الشّـيء الكثير وقيل: إنّه أخمل في زمانه خمس مائة شاعر كلّهم مجيد.

ولد بالشّام ونشأ في مصر واشتهر بالشّعر. قال ابن المعتزّ: شعره كلّه حسـن. وكـان يقوله جيّد اللفظ، حسن المعنى، حتّى قال ابن الزيّات: يا أبا تمّام إنّك لتحلّي شعرك من جواهر لفظك ودرر معانيك ما زيد حسناً على بهيّ الجواهر فـي أجـياد الكـواعب ومـا يدّخر لك شيء من جزيل المكافأة إلّا ويقصر عن شعرك في الموازرة.

وقد ذكر المعتنون بشأن القريض أنّ له شعراً كثيراً في أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ إلّا أنّ المتظاهرين على عداوة أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ وأتباع الجبت والطّاغوت حذفوا منها تلك الأبيات والقصائد وما تركوا في ديوانه شيئاً منها إلّا الرّائيّة المشهورة ثـمّ حـذفوها أيضاً حتّى يكون الديوان خالياً من فضائل آل محمّد ـ صلوات الله عليهم أجـمعين ـ ولا بأس بذلك والله متمّ نوره ولو كره الكافرون، واقتطفنا من أبياته في الرّائيّة هذه الأبيات:

فـعلتم بأبـناء النَّبِيّ ورهـطه ... أفـاعيل أدنـاها الخِـيانة والغَـدْرُ
ومـن قـبله أخـلفتم لوصـيّه ... بـداهـيةٍ دَهْـيَاءَ ليس لهـا قَـدْرُ
فجئتم بـها بكـراً عـواناً ولم يكـن ... لهـا قـبلها مـثل عَـوان ولا بكـرُ
أخـوه إذا عُـدّ الفَـخار وصـهره ... فـلا مـثله أخٌ ولا مـثله صـهرُ
وشـدّ بـه أزر النّـبيّ مـحمّد ... كما شدّ من مـوسى بـهارونه الأزر
ومـا زال كشّـافاً ديـاجير غـمرةٍ ... يمزّقها عن وجـهه الفـتح والنَّصْرُ
هو السّيف سيف الله في كلّ مشـهد ... وسـيف الرّسـول لا دَدَان ولا دثـرُ
فأيّ يـد للـذمّ لم يـبر زنـدها ... ووجـه ضـلالٍ ليس فـيه له أثـر
ثـوى ولأهـل الدّيـن أمـن بـحدّه ... وللواصمين الدّين فـي حـدّه ذعـرُ
يسدّ به الثّغر المـخوف مـن الرَّدَى ... ويعتاض من أرض العدوّ بـه الثـغر

⇐

﴿كَريمٌ متىٰ أَمْدَحْهُ[1] أَمْدَحْهُ وَالوَرىٰ مَـعِي ﴾ وإذا مـا لُـمْتُهُ لُـمْتُهُ وَحْـدِي

⇐ بأُحد وبدرٍ حين ماج بـرجـله وفـرسانه أحـد ومـاج بـهم بَـدْرُ
ويــوم حــنين والنّـضير وخــيبرٍ وبـالخندق الشاوي بـعقوته عـمرو
سما للمنايا الحُمْر حتّى تكشّفت وأســيافه حُـمْرٌ وأرمــاحه حُـمْرُ
مشــاهد كــان الله كـاشف كـربها وفــارجــه والأمــر مــلتبس إمْــرُ
ويوم الغدير استوضح الحقّ أهـله بضحياء ما فـيها حـجاب ولا سِتْر
أقــام رســول الله يــدعوهم بــها ليُــقْربهم عــرف ويــنآهم نُكْــرُ
يــمدّ بــضبعيه ويُــعْلِمُ أنّــه وليّ ومــولاكــم فـهل لكـم خُـبْرُ
يــروح ويــغدو بــالبيان لمــعشر يروح بهم غَمْرٌ ويـغدو بـهم غَـمْرُ
فكــان لهــم جــهر بـإثبات حـقّه وكـان لهـم فـي بـزّهم حـقّه جـهرُ
أثــمّ جــعلتم حــظّه حـدّ مـرهف من البيض يوماً خطّ صـاحبه القـبرُ
بكـــفّي شـــقيٍ وجّــهتْه ذنــوبه إلى مــرتع يُـرْعَى بـه الغـيُّ والزُّوْرُ

* * *

(١) قوله: «كريمٌ متى أمدحه». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّـرب التـامّ والقائل أبو تَمّام حبيب بن أوس الطّائي، شاعر الشيعة المشهور وهو من قصيدة يمدح بها أبا المغيث موسى بن إبراهيم الرافقي مطلعها:

شهدتُ لقد أقوَتْ مـعالمكم بـعدي ومَحّتْ كما مَحّتْ وشـائعُ مـن بُـرْد
وأنــجدتُمُ مــن بـعد إتْـهام داركـم فيا دَمْعُ أَنْجِدْني على سـاكـني نَـجْدِ
لعــمري لقــد أخـلقتم جـدّة البُكـا بُكــاءً وجـدّدتم عـليّ بِـلَى الوَجْـد

إلى أن يقول:

وإنّك أحكــمتَ الذي بـين فِكْـرتي وبين القوافي مـن ذِمـام ومـن عَـهْد
وأصلتَّ شعري فاعتلى رونقَ الضُّحَى ولولاك لم يــظهر زمـاناً مـن الغِـمد
وكيف ومـا أَخْـللتُ بـعدك بـالحِجا وأنت فــلم تُـخْلِلْ بـمكرمة بـعدي
أُسَرْبِلُ هُجْر القـول مـن لو هـجوته إذاً لهــجاني عــنه مـعروفه عـندي

⇐

⇐ كريم ....

ولو لم يــزعني عــنك غـيرك وازعٌ | لأعــديتني بـالحلم إنّ العُـلا تُـعْدِي

إلّا أنّ هذه المودّة انقطعت بعد ذلك فذمّه وحقّره فقال في هجوه:

أُمَوَيْسُ كيف رأيت نصب حـبائلي | أوليس خَتْلِي فـوق خَـتْل الخـاتل
أعملتُ فيك قـصائدي ووسـائلي | فــحرمتني فــلبئس أجـر العـامل
لا خــفّف الرحــمن عــني إنّــني | أرتعت ظنّي فـي ريـاض البـاطل
مــا أنســلَتْ حـوّاءُ أحـمق لحـيةً | من سائل يرجـو الغـنى مـن سـائِل
وكــذاك مـن قـصد اللـئام بـعاجل | في المدح سوّد وجهه فـي الآجـل

الإعراب: «كريم» خبر مبتدأ محذوف أي: هو كريم «متى» شـرطيّة «أمـدحه» الأُولى شرطها والثانية جوابها، والجملة صفة «كريم».

و«الورى معي» جملة حاليّة من فاعل «أمدحه» الثانية و«إذا» ظرف فيه معنى الشّـرط و«ما» زائدة و«لمته» الأُولى شرط والثانية جوابها، و«وحدي» حال من فاعل «لمته».

والمعنى: هو كريم متى أمدحه شاركني النّاس في مدحه، وإذا لمته كنت منفرداً بلومه لإجماع الخلق على مدحه.

والشّاهد فيه: التنافر، قال العاملي: الحقّ أنّ التنافر الموجب لنفور الطّبع في هذا البيت غير ظاهر، وإن كان لا يخلو عن تنافر، ولكنّه خفيّ ولهذا لم يدركه الصّاحب حتّى ينبّه له ابن العميد، فعدّ مثله من التّنافر المعيب تعنّت اه.

البلاغة: حذف المسند إليه للعلم به وادّعاء أنّ المسند لا يكون إلّا له، واختار «متى» من بين أدوات الشّرط للدلالة على العموم، وعرّف «الورى» بـلام الجـنس للـعموم، وقـيّد المدح بالجملة الحاليّة، للدلالة على أنّه أيّ وقت مدحه كان موافقاً لمدح الورى له وذلك يقتضي ثبوت مدحهم له ودوامه، ولذلك رجّح كون الواو للحال على العطف.

وإدخال «إذا» على «لمته» إشارة إلى أنّ لومه لا يقع إلّا نادراً واخـتار «إذا» الدالّـة عـلى تحقيق مدخولها دون «إن» ـ الدالّة على الشكّ في وقوعه ـ للإشارة إلى أنّه كأنّ اللوم وقع

⇐

و«الورى» مبتدأ خبره «معي» والواو للحال[1]، أي: لا يشاركني أحدٌ في ملامته،

⇐ منه ولم يوافقه عليه أحد، والنّكتة في زيادة «ما» إبراز لومه في صورة المنفيّ.

وقال الشّارح: فيه التحرّز عن وقوع الملامة إيهاماً لثبوت الدّعوى ـ أعني أنّه لا يستحقّ اللوم ـ لإشعار لفظ «إذا» بالقطع، والماضي بتحقّقه، فكأنّ الملامة منه وقعت قطعاً ولم يشاركه فيها أحد، لتنزّهه عمّا يوجب الملامة أمّا الاحتراز عن لوم الممدوح بالفعل فقد حصل من «إذا» الدالّة على الاستقبال، وإيهام الوقوع لا يخلّ بذلك، لأنّه عين التّنزيه والغاية في البرائة عن استحقاق اللوم فليتأمّل.

قال العاملي: واختار اللوم في مقابلة المدح ـ مع أنّ المناسب الهجو ـ لنكتة بديعة هي: أنّ الممدوح لا يتصوّر في حقّه الهجو أبداً، نعم لو لامه أحد على بعض أفعاله كالإسراف في العطاء ـ مثلاً ـ لم يوافقه غيره، لإذعان الورى بكمال عقله، وأنّ فعله لا يكون إلّا لحكمة، وإن خفي وجهها، فلا يعترض عليه بوجه، وبهذا يظهر جواب دخل الصّاحب المذكور اهـ.

(١) قوله: **«والواو للحال»**. اختار جعل الواو للحال على جعلها عاطفة مع أنّ العطف هو الأصل في الواو، لأنّه المتسابق للفهم، ولوقوعه في مقابلة «وحدي» فإنّه حال، وللخلوص ممّا يلزم على العطف من توقّف مدح الورى على مدحه، وفيه قصور في مقام المدح ومن اتّحاد الشرط والجزاء.

وبيان ذلك: أنّ المعطوف عليه إمّا جملة «أمدحه» والمعطوف جملة «والورى معي» فيكون من عطف الجمل، أو المعطوف عليه الضّمير المستتر في «أمدحه» والمعطوف «الورى» لوجود شرط العطف وهو هنا الفصل بالمفعول على حدّ: ﴿ **يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ** ﴾ [الرّعد: ٢٣]، و«معي» حال من «الورى» فيكون من عطف المفردات ولا يقال: إنّ المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الظّاهر، لأنّه تابع ويغتفر في التّابع ما لا يغتفر في غيره.

فإن كان من عطف الجمل كان قوله: «والورى معي» جملة مستقلّة، لأنّ المعطوف على الجزاء جزاء، وجملة «أمدحه» جزاء الشرط، وجزاء الشّرط يتوقّف على الشّرط وهو هنا بمعنى الشّرط فيلزم الأمران السّابقان.

⇐

لأنّه إنّما يستحقّ المدح دون الملامة.

وفي استعمال «إذا»[١] والفعل الماضي هاهنا اعتبار لطيف، وهو إيهام ثبوت الدّعوى، كأنّه تحقّق منه اللّوم فلم يشاركه أحد.

لكن مقابلة المدح باللّوم ـ دون الذمّ أو الهِجاء ـ ممّا عابه الصّاحب[٢].

قال المصنّف[٣]: فإنّ في «أمدحه» ثِقَلاً لما بين الحاء والهاء من التّنافر.

⇐ وإن كان من عطف المفرد كان «الورى» غير مستقلّ بل متعلّقاً بالجملة الأُولى، فلم يتّحد الجزاء والشّرط، إذ الشّرط مدحه فقط والجزاء مدحه مع مدح غيره من الورى، ولكن يلزم توقّف مدح غيره من الورى على مدحه، لأنّ مدح الورى من جملة الجزاء المعلّق على الشّرط، وكلّ ذلك يلزم من واو العطف بخلاف واو الحال فإنّه لا يلزمه شيء.

(١) **قوله: «وفي استعمال إذا»**. ردّ على الشّارح الزَّوزني شمس الدّين المتوفّى سنة ٧٩٢هـ حيث رجّح «إنْ» الدّالّة على الشّكّ ووجه الرّدّ قد تقدّم.

(٢) **قوله: «الصّاحب»**. هو إسماعيل بن عبّاد الطّالقاني، ويقال له: الصّاحب ـ أي: صاحب ابن العميد ـ لأنّه صَحِبَ ابن العميد في وزارته وتُولّاها بعده لفخر الدّولة بن بويه ولقّب بالكافي الكفاة، وهو أُستاذ الشّيخ عبدالقاهر الجرجانيّ وكتب الشّيخ مشحونة بالنّقل عنه، جمع بين الكتابة والشّعر، وقد فاق فيها الأقران، وقد فاق أهل زمانه بما فيه خير الدنيا والآخرة وهو حبّ أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ وله ديوان مشحونة بمدحهم وذمّ أعدائهم، ومن شعره:

أُواليكم يا أهلَ بيت محمّد   وكلّكم للدّين والعلم فرقَدُ
وأَتْرُكُ من ناواكم وهو أكمه   يبادي عليه مولد ليس يحمد

يقال: كَمِهَ، كَمَهاً ـ من باب «تَعِبَ» فهو «أكمه» والمرأة «كَمْهَاء» ـ مثل: أحمر وحمراء ـ وهو العَمَى يولد عليه الإنسان.

(٣) **قوله: «قال المصنّف»**. أي: الخطيب في «الإيضاح» وهذا نصّه:

فإنّ في قوله: «أمدحه» ثِقَلاً لما بين الحاء والهاء من التنافر اهـ، راجع: شروح التلخيص ١: ١٠٠.

ولعلّه أراد أنّ فيه شيئاً من الثِّقَل، فإذا انضمّ إليه «أمدحه» الثّاني تضاعف ذلك الثِّقَل وحَصَلَ التّنافر المخلّ بالفصاحة.

ولم يرد أنّ مجرّد «أمدحه» غير فصيح، فإنّ مثله واقع في التّنزيل نحو: ﴿فَسَبِّحْهُ﴾، والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح ممّا لا يجترئ عليه المؤمن.

صرّح بذلك ابن العميد[١] وهو أوّل مَنْ عابَ هذا البيت[٢] على أبي تَمّام حيث قال: هذا التّكرير في «أمدحه، أمدحه» مع الجمع بين الحاء والهاء ـ وهما من حروف الحلق ـ خارج عن حدّ الاعتدال نافر كلّ التّنافر.

ولو قال[٣]: فإنّ في تكرير «أمدحه» ثِقَلاً لكان أولى.

---

(١) **قوله: «ابن العميد»**. هو أبو الفضل محمّد بن الحسين المعروف بابن العميد، ولد ونشأ في مدينة «قم» وأكبّ على العلوم المعقول منها والمنقول، وبَرَعَ في الإنشاء والرّسائل بَراعةً طبّق منها صيته في الخافقين حتّى قيل فيه: فُتِحت الكتابة بعبدالحميد وخُتِمت بابن العميد.

واستوزره آل بويه وحين وافته المنيّة سنة ٣٦٠هـ كان وزيراً لعضد الدَّولة البويهيّ ـ رحمه الله ـ وكان له قبل ذلك صلة تامّة بركن الدّولة البويهي.

(٢) **قوله: «وهو أوّل من عاب هذا البيت»**. حيث حكي عن الصّاحب أنّه أنشد هذا البيت بحضرة أُستاذه ابن العميد فقال له الأُستاذ: هل تعرف فيه شيئاً من الهُجْنة؟ قال: نعم، مقابلة المدح باللوم وإنّما يقابل بالذمّ والهجاء. قال الأُستاذ: غير هذا أُريد، فقال: لا أدري غير ذلك. فقال الأُستاذ: هذا التكرير في «أمدحه، أمدحه» مع الجمع بين الحاء والهاء ـ وهما من حروف الحلق ـ خارج عن حدّ الاعتدال نافر كلّ التنافر. فأثنى عليه الصّاحب.

(٣) **قوله: «ولو قال فإنّ في تكرير «أمدحه»»** ـ أي: مرّة واحدة، لا مرّتين ـ كما في عبارة ابن العميد، لأنّ المستفاد من تكرير الإثنين صيرورتها أربعة، فيلزم من قول ابن العميد أن يكون «أمدحه» أربعة وليس كذلك.

وبين المِثالين فرق آخر، وهو: أنّ منشأ الثِّقَل في الأوّل نفس اجتماع الكلمات، وفي الثّاني حروف منها.

[سبب للتنافر]

وزعم بعضهم أنّ من التّنافر جمع كلمة مع أُخرى غير متناسبة لها كجمع «سَطْلٍ» مع «قِنْدِيْلٍ»(١) و«مَسْجِد» ـ بالنّسبة إلى الحَمَّامي ـ مثلاً.
وهو وَهَمٌ: لأنّه لا يوجب الثِّقَل على اللِسان فهو إنّما يخلّ بالبلاغة(٢) دون الفصاحة.

[التّعقيد]

﴿ والتّعقيد ﴾ أي: كون الكلام مُعَقَّداً(٣) ـ على أنّ المصدر من المبنيّ للمفعول ـ.

---

(١) **قوله: «كجمع «سَطْل» مع «قِنْدِيل» و«مسجد» ـ بالنّسبة إلى الحمّامي ـ»**. فإنّ «سَطْلاً» يناسبه كما قال البديع الهَمَذاني صاحب «المقامات»:

أُريد مُشطاً ومُوسى   أُريـد سَـطْلاً ولِـيْفا

لكن «قنديل» و«مسجد» لا يناسبانه، فإذا قلت للحمّامي مثلاً: «مسجد، محراب، سطل، كتاب» كان متنافراً، لعدم مناسبة «سطل» مع «مسجد» و«كتاب» مع «محراب».
وقوله: «بالنّسبة إلى الحمّامي» أي: لا بالنّسبة إلى السِّمْسَار، فإنّه لو قيل معه شيء من هذا القبيل لم يكن خارجاً عن البلاغة لأنّ السِّمْسَار له صلة بكلّ شيء.

(٢) **قوله: «يخلّ بالبلاغة»**. ويأتي ـ بعون الله ـ توضيحه في أواخر باب الفصل والوصل قُبَيْلَ التّذنيب حيث يقول المصنّف: «ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع لاسيّما الخَياليّ فإنّ جمعه على مجرى الإلْف والعادة» ثمّ يقول الشّارح: إنّ السّكّاكيّ معترف بامتناع: «خُفّي ضيّق وخاتمي ضيّق» ونحو: «الشّمس وألف باذنجانة ومَرارة الأَرْنَب محدثة» اهـ.

(٣) **قوله: «أي: كون الكلام معقّداً»**. أشار به إلى أنّ التّعقيد مصدر المبنيّ للمفعول، لا مصدر

⇐

⇐ المبنيّ للفاعل، وهذا جواب عمّا يقال: التّعقيد فعل المتكلّم فهو من صفاته، يقال: «عقّد زيد كلامه، فهو معقّد» وحينئذٍ فلا يصحّ حمل قوله: أن لا يكون الخ ... عليه؛ لأنّ عدم ظهور الدّلالة على المعنى المراد من صفات الكلام، ففسّر التّعقيد بذلك ليصير صفة للكلام، كما أنّ كونه غير ظاهر الدّلالة صفة له.

فأجاب بأنّ المصدر يطلق على ثلاثة معانٍ كما سيأتي وفي هذا المقام بمعنى المفعول ـ أي: كون الكلام معقداً ـ وهذا أيضاً من أوصاف الكلام، فلا إشكال.

وأمّا ما ذكره المحقّقون من معاني المصدر فحاصله أنّ المصدر على ثلاثة أنواع:

١ ـ المصدر المطلق وهو موضوع للحدث السَّاذَج.

٢ ـ المصدر المبنيّ للفاعل نحو: «عليّ عَدْل» أي: عادِل.

٣ ـ المصدر المبنيّ للمفعول نحو: «معاوية لَعْنٌ» أي: ملعون على لسان رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ. وهذا يظهر من التأمّل في كلام الرّضي قال في باب المصدر من «شرح الكافية» ٢: ١٩١ ـ ١٩٢:

المصدر موضوع للحدث السَّاذَج، والفعل المبنيّ للفاعل موضوع للحدث المنسوب إلى ما قام به الفعل. والفعل المبنيّ للمفعول موضوع للحدث المنسوب إلى غير ما قام به الفعل. وقال: والمصدر بمعنى الفاعل، أي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل.

وكان سيّدنا الأُستاذ يقول: إنّ المصدر يطلق على خمسة معانٍ:

١ ـ مطلق الحدث أو الحدث المطلق نحو: «لزيدٍ ضَرْبٌ ولعمرٍو أكلٌ» يعني أنّ لزيدٍ وصف الضّرب ولعمرٍو وصف الأكل.

٢ ـ معنى الفاعل نحو: «زيد عدل» أي: عادل.

٣ ـ معنى المفعول نحو: «عمرو ضرب» أي: مضروب.

٤ ـ معنى المبني للفاعل نحو: «عدل عليٍّ حاصل» أي: عادليّة عليٍّ حاصل.

٥ ـ معنى المبنيّ للمفعول نحو: «نصر فُلانٍ لم يقع» أي: منصوريّة فلان لم يقع.

قال الفاضل الدسوقي: والأولى والأحسن أن يقال: قول المصنّف: أن لا يكون الخ ...

⇐

﴿أن لا يكون﴾ الكلام **﴿ظاهر الدّلالة على المعنى المراد﴾** منه **﴿لخَلَلٍ﴾** واقع.

[التّعقيد اللفظي]

﴿إمّا في النَّظْم﴾ بأن لا يكون ترتيب الألفاظ على وَفْق ترتيب المعاني بسبب تقديم، أو تأخير، أو حذف، أو إضمار، أو غير ذلك ممّا يوجب صعوبة المراد ـ وإن كان ثابتاً في الكلام، جارياً على القوانين ـ فإنّ سبب التّعقيد يجوز أن يكون اجتماع أُمور كلّ منها شائع الاستعمال في كلام العرب.

ويجوز أن يكون التّعقيد حاصلاً ببعض منها، لكنّه مع اعتبار الجميع يكون أشدّ وأقوى.

[ردّ ابن المظفّر]

فذكر ضعف التّأليف(١) لا يكون مغنياً عن ذكر التّعقيد اللفظي ـ كما توهّم بعضهم ـ.

⇐ تفسير للتعقيد الاصطلاحيّ لا اللغوي، فلا يحتاج إلى جعله مصدر المبنيّ للمفعول، ولا إلى تكلّف في صحّة الحمل اهـ.

(١) **قوله: «فذكر ضعف التأليف»**. دفع لاعتراض الشّارح الخلخالي محمّد بن المظفّر المتوفّى ٧٤٥هـ، وهو أنّ ذكر أحد الأمرين من ضعف التّأليف والتّعقيد اللفظي يُغني عن الآخر، بناءً على أنّ النّسبة بينهما هي التساوي، وحاصل الدّفع أنّ التّعقيد اللفظي أعمّ من ضعف التّأليف من وجهٍ والأعمّ من وجهٍ لا يغني عن الأخصّ من وجه أبداً، ففي «ضرب غلامَهُ زيداً» اجتمع الأمران، وفي «جاءني أحمدٌ» ـ بالتّنوين في غير الضّرورة ـ الضّعف دون التّعقيد، وفي قول ابن مالك:

كذا إذا عاد عليه مضمر ... ممّا به عنه مبيناً يخبر

التّعقيد دون الضّعف.

[مثال التّعقيد]

﴿كقول الفرزدق[(١)] في﴾ مدح ﴿خال هِشام﴾ بن عبدالملك وهو إبراهيم بن هِشام بن إسماعيل المخزومي:

﴿وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ[(٢)] إلّا مُمَلّكاً　　أبــو أُمِّــه حَـيّ أبـوهُ يُـقارِبُهُ﴾

أي: ليس مثله في النّاس حيّ يقاربه ـ أي: أحد يشبهه في الفضائل ـ إلّا مُمَلَّك

---

(١) **قوله: «الفرزدق»**. هو أبو فراس همّام بن غالب بن صعصعة التميميّ، وكان أبوه من أصحاب عليّ ـ عليه السّلام ـ وهو ـ عليه السّلام ـ أشار إلى أبي الفرزدق أن يعلّمه القرآن، ففعل ذلك، كما كان الفرزدق أيضاً ممّن روى عنه ـ عليه السّلام ـ وعن الإمام الحسين ـ عليه السّلام ـ وكان شاعراً شيعيّاً متّقياً، يعمل بالتقيّة والمداراة، لكنّه أُلجِئ إلى إبراز عقيدته أواخر أيّام حياته بمواجهة فرعون من فراعنة الأمويّين ـ لعنهم الله ـ وهو اللعين ابن اللعناء هشام بن عبدالملك حيث أنكر عليّ بن الحسين زين العابدين ـ عليه السَّلام ـ فقال الفرزدق أنا أعرفه وأنشد:

هذا الذي تَعرِفُ البَطْحَاءُ وَطْأَتَه　　والبَيْتُ يَعْرِفُهُ والحِلُّ والحَرَمُ
هذا ابنُ خيرِ عباد الله كلّهم　　هذا التقيّ النّقيّ الطّاهر العَلَم
هذا ابن فاطمةٍ إن كُنْتَ جاهله　　بجدّه أنبياء الله قد خُتِمُوا

وقال:

وليس قولك: مَنْ هذا؟ بضائره　　العُرْبُ تعرف مَنْ أنكرتَ والعَجَمُ

والقصيدة مشهورة. توفّي سنة ١١٠هـ.

(٢) **قوله: «وما مثله في الناس»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل الفرزدق شاعر الشيعة المتّقي من قصيدة يمدح بها ـ تقيّةً ـ إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي خال هشام بن عبدالملك بن مروان ـ لعنهم الله ـ.

والشاهد فيه التّعقيد كما في قوله أيضاً:

إلى ملكٍ ما أُمّه من محاربٍ　　أبوه ولا كانت كليبٌ تصاهِرُه

أي: إلى ملك أبوه ـ ما أُمّه ـ من محارب، أي: ما أُمّه منهم.

أعطى المال والملك ـ أعني: هشاماً ـ أبو أُمّه ـ أي: أمّ ذلك المملّك ـ أبوه ـ أي: أبو إبراهيم الممدوح ـ والجملة صفة «مملّكاً» أي: لا يماثله أحد إلّا ابن أُخته الذي هو هِشام.

ففيه فصل بين المبتدأ والخبر ـ أعني: أبو أُمّه أبوه ـ بالأجنبي الذي هو «حيّ» وبين الموصوف والصّفة ـ أعني: «حيّ يقاربه» ـ بالأجنبيّ الذي هو «أبوه» وتقديم المستثنى ـ أعني «مملّكاً» ـ على المستثنى منه ـ أعني «حيّ» ـ ولهذا نَصَبَه وإلّا فالمختار البدل[١].

فهذا التقديم شائع الاستعمال[٢] لكنّه أوجب زيادة في التّعقيد.

قيل: «مثله»[٣] مبتدأ و«حيّ» خبره و«ما» غير عاملة على اللغة التميميّة.

---

(١) **قوله: «ولهذا نصبه وإلّا فالمختار البدل»**. أقول: المستثنى في كلام الموجب ـ متّصلاً كان أو منقطعاً ـ منصوبٌ. وفي كلام المنفي يفترقان: فالمنقطع منصوب والمتّصل يجوز له الوجهان: الرَّفع على الاتّباع، والنّصب على الاستثناء، لكنّ الرّفع على الاتّباع أحسن.

ثمّ إن قدّم المستثنى على المستثنى منه في كلام المنفي فالمختار النَّصْب هذا. وتقديم المستثنى على المستثنى منه، مع الرَّفع على الاتّباع، لا يجوز في غير الشّعر لأنّه تقديم للتّابع على المتبوع مع البقاء على التابعيّة. وفي الشّعر يجوز للضرورة، لأنّه في نيّة التأخير. قال ابن مالك:

ما استثنت «إلّا» مع تمام ينتصب وبعد نفي أو كنفي انتخب
إتباع ما اتّصل وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع

(٢) **قوله: «فهذا التقديم شائع الاستعمال»**. ردّ على الشّارح شمس الدّين الزّوزني المتوفّى سنة ٧٩٢هـ.

(٣) **قوله: «قيل: «مثله» مبتدأ»**. ردّ على الشّارح العلّامة قطب الدين الشّيرازي الكازرونيّ شارح المفتاح.

وقيل: بالعكس، وبطلان العمل لتقديم الخبر[١].

وكلا الوجهين يوجب قَلَقاً[٢] في المعنى يظهر بالتأمّل في قولنا: «ليس مماثله في النّاس حيّاً يقاربه» أو «ليس حيّ يقاربه مماثلاً له في النّاس».

فالصحيح أنّ «مثله» اسم «ما» والنّاس خبره، و«حيّ يقاربه» بدل من «مثله» ففيه فصل بين البدل والمبدل منه.

[التّعقيد المعنويّ]

﴿وإمّا في الانتقال﴾ أي: لا يكون ظاهر الدّلالة على المراد لِخَلَلٍ في انتقال الذّهن من المعنى الأوّل ـ المفهوم بحسب اللغة ـ إلى الثّاني ـ المقصود ـ وذلك الخَلَلُ يكون لإيراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خَفَاء القرائن

---

(١) قوله: «**وبطلان العمل لتقديم الخبر**». قال ابن مالك:

إعمال «ليس» أعملت «ما» دون «إنْ» مع بقا النّفي وترتيبٍ زُكِنْ

(٢) قوله: «**كلا الوجهين يوجب قَلَقاً**». وبيان القَلَق في الوجه الأوّل ـ وهو: «ليس مماثله في النّاس حيّاً يقاربه» ـ أنّه يفيد نفي كون مماثل إبراهيم قريباً من إبراهيم ـ إن كان القيد الأخير في الكلام هو «يقاربه» ـ.

وإن كان القيد الأخير «حيّاً» فحينئذٍ يفيد: نفي كون مماثل إبراهيم حيّاً.

وكلاهما خِلاف المقصود ـ وهو نفي المماثل على الإطلاق ـ وهذا الوجه مفاده وجود المماثل، لكنّه على المعنى الأوّل غير قريب، وعلى الثّاني غير حيّ، فيكون له مماثل بعيد أو ميّت.

إلّا أن يقال: إنّ السالبة هاهنا بانتفاء الموضوع، فيحصل المقصود، ولكنّه يفيد صحّة المعنى، لا رفع القلق، على أنّ أهل الأدب لا يلتفتون إلى مصطلحات أهل الميزان أبداً.

وبيانه في الوجه الثّاني ـ وهو: «ليس حيّ يقاربه مماثلاً له في النّاس» ـ أنّه يفيد نفي المماثلة عن الحيّ المقارب لإبراهيم، فيفيد وجود المقارب له وهذا أيضاً خلاف المقصود.

الدّالّة على المقصود ﴿كقول الآخر[١]﴾ وهو عبّاس بن الأحنف:

﴿سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ[٢] لِتَقْرُبُوا * وتَسْكُبُ﴾ ـ أي: تصبّ ـ بالرّفع، وهو الرّواية الصّحيحة المبني عليها كلام الشّيخ في «دلائل الإعجاز»[٣]، والنّصب توهّم.

---

(١) **قوله: «كقول الآخر»**. لم يقل: «كقوله» لئلّا يتوهّم عود الضّمير إلى الفرزدق المذكور ـ كما نقل عن الشّارح نفسه ـ.

(٢) **قوله: «سأطلب بُعد الدار عنكم»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضرب المماثل، والقائل: شاعر هارون الرشيد ـ لعنه الله ـ العبّاس بن الأحنف المتوفّى سنة ١٩٣هـ ـ كما عليه المشهور ـ ولا يوجد في ديوانه الذي وصل إلينا.

ونسبه ثعلب ـ كما في «معاهد التّنصيص» ـ إلى أبي تمّام وليس في ديوانه أيضاً، إلّا أنّ ثعلباً ثقة في الشّعر والأدب ولا يمكن غمض العين على قوله، فربّما سقط من ديوان أبي تمّام سقوط مدائح أهل البيت ومراثيهم منه. والبيت غنيّ عن الشّرح بما أغاره الشّارح على «دلائل الإعجاز» ونقله في هذا الموضع.

ومثل هذا من حيث المعنى قول الباخرزيّ صاحب «دمية القصر» على وزن الكامل:

ولطالما اخترتُ الفِراق مُغَالِطاً   واحتلتُ في استثمار غرس وِدادي
ورَغِبْتُ عن ذكر الوِصال لأنّها   تُبْنَى الأُمورُ على خلاف مُرادي

ومثله قول الآخر:

قد سُقِيَتْ آبالُهم بالنّار   والنّار قد تشفي من الأُوار

ومعناه: أنّ هؤلاء القوم ـ الذين هم أصحاب الإبل ـ ذوو تقدّمٍ ووجاهة، ولهم وسم معلوم فلمّا وردت إبلهم الماء عرفت الوسم، فأفرج لها النّاس حتّى شربت.

وقد اتّفق له أنّه أتى في هذا البيت بالشّيء، وضدّه، وجعل أحدهما سبباً للآخر، فصار غريباً عجيباً؛ وذاك أنّه قال: «سقيت بالنّار» وقال: «إنّ النّار تشفي من الأُوار» وهو العطش.

(٣) **قوله: «المبنيّ عليها كلام الشيخ في «دلائل الإعجاز»»**. أقول: تعرّض له الشيخ في باب اللفظ والنّظم من الكتاب المذكور ولم ينصّ فيه على رفع «تسكب» ولا نصبه ولكن يظهر منه أنّ مبنى البحث على الرّفع لا النّصب؛ حيث صرّح بأنّ «تسكب» ابتداء كلام وقال: بدأ فدلّ ⇐

* ﴿عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدا﴾ *

جعل سكب الدّموع ـ وهو البكاء ـ كِناية عمّا يلزم فِراق الأحبّة من الكآبة والحُزْن، وأصاب؛ لأنّه كثيراً ما يجعل دليلاً عليه، يقال: «أبكاني» و«أضحكني» ـ أي: ساءني وسرّني ـ قال الحَماسيّ[1]:

أبكاني[2] الدَّهْرُ وَيَا رُبَّمَا ... أَضْحَكَنِي الدَّهْرُ بِما يُرْضِي

⇐ بسكب الدّموع على ما يوجبه الفِراق من الحُزْن والكَمَد فأحسن وأصاب الخ ...

ثمّ إنّ ما ذكره الشّارح في شرح هذا البيت كلّه مأخوذ من الشّيخ في الموضع المذكور من «الدلائل» فراجعه: ٢٠٧ ـ ٢١٠.

(١) **قوله: «الحماسيّ»**. الحماسيّ منسوب إلى الحَماسة وهي في اللغة: الشّجاعة، والمراد بها هاهنا الكتاب المشهور الذي صنعه شاعر الشّيعة المشهور أبو تمّام حبيب بن أوس الطائيّ جمع فيه أشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم، فإذا قيل: هذا البيت حماسيّ يراد به أنّه مذكور في ديوان الحماسة لأبي تمّام، فإذا أُطلق الحَماسيّ فالمراد به أحد الشّعراء المذكورين في ذلك الكتاب وهو الكتاب المشتمل على عشرة أبواب: ١ ـ باب الحماسة ٢ ـ باب المراثي ٣ ـ باب الأدب ٤ ـ باب النّسيب ٥ ـ باب الهجاء ٦ ـ باب المديح والأضياف ٧ ـ باب الصّفات ٨ ـ باب السّيْر والنُّعَاس ٩ ـ باب الملح ١٠ ـ باب مذمّة النّساء، وإنّما سمّي بالحماسة إطلاقاً للجزء على الكلّ، ولأنّه أوّل الأبواب وأعظمها شأناً عند العرب.

(٢) **قوله: «أبكاني»**. البيت من السّريع على العروض الصّحيحة مع الضَّرب المقطوع والقائل: حِطّان بن المعلّى، ويقال: إنّها للمُعلّى بن الجمال العبديّ، من قطعة أوردها أبو تمّام في الباب الأوّل من ديوان الحماسة:

أنزلني الدّهر على حكمه ... من شامخ عالٍ إلى خَفْضِ
وغالني الدَّهر بوَفْر الغِنى ... فليس لي مالٌ سوى عِرْضِي
أبكاني الدَّهْر ويا ربّما ... أضحكني الدَّهْر بما يُرْضِي
لولا بُنَيَّات كزُغْبِ القَطَا ... رُدِدْنَ من بعضٍ إلى بَعْضِ

⇐

ولكنّه أخطأ في الكِناية عمّا يوجبه دوامُ التّلاقي والوِصال ـ من الفَرَح والسُّرُور ـ بِجُمُود العين. ﴿ فإنّ الانتقال من جمود العين إلى بُخلها بالدُّمُوع ﴾ حال إرادة البكاء وهي حالة الحُزْن على مفارقة الأَحِبّة ﴿ لا إلى ما قصده ﴾ الشّاعر ﴿ من السُّرُور ﴾ الحاصل بملاقاة الأصْدِقاء ومُواصَلة الأَحِبَّة.

ولهذا لا يصحّ أن يقال ـ في الدّعاء ـ: «لا زالَتْ عَيْنُكَ جامدةً» كما يُقال: «لا أبكى الله عينك» ويقال: «سَنَة جَماد، لا مَطَر فيها» و«ناقة جماد، لا لَبَن لها» كأنّهما تَبْخلان بالمَطَر واللَبَن[1].

قال الحَماسِيّ:

ألا إنَّ عَيْناً لَمْ تَجُدْ يَوْمَ وَاسِطٍ[2]   عَـلَيْكَ بِـجارِي دَمْـعِها لَـجَمودُ

فإن قيل: استعمل الجُمُود في مطلق خُلُوّ العَيْن من الدَّمْع مجازاً ـ من باب استعمال المقيّد في المطلق ـ ثُمَّ كنّى به عن المَسَرّة، لكونه لازماً لها عادة.

⇐ لكـان لي مُـضْطَرَبٌ واسِعٌ   في الأرْضِ ذات الطُّوْل والعَرْضِ
وإنّـــما أولادنـــا بـــيننا   أكـبادُنا تـمشي عـلى الأَرْضِ
لو هـبّتِ الرّيـحُ عـلى بـعضهم   لامـتنعَتْ عيني مـن الغَـمْضِ

(١) دلائل الإعجاز: ٢٠٨ـ ٢٠٩.

(٢) **قوله: «ألا إنّ عيناً لم تَجُدْ يوم واسطٍ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضرب المحذوف ـ فعولن ـ والقائل: معن بن زائدة الشّيباني في مرثية يزيد بن عَمرو بن هبيرة ـ كما في «أمالي المرتضى» ـ أو أبو عَطاء السّنديّ ـ كما في «ديوان الحماسة» ـ وبعده:

عشيّةَ قام النّائحاتُ وشُقِّقَتْ   جيوبٌ بأيْدي مأتمٍ وخُدُودُ
فإنْ تُمْسِ مَهْجُوْرَ الفِناء فطالما   أقام به بعد الوُفودِ وُفودُ
فإنّك لم تبعُدْ على مُتَعهّدٍ   بلى كُلُّ من تحت التُّرابِ بَعِيْدُ

ويوم واسط هو يوم قتله. وإضافة «جاري» إلى «دمعها» من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف والأصل: بدمعها الجاري. والباقي واضح.

قلنا: هذا إنّما يكفي لصحّة الكلام واستقامته ولا يُخرِجه من التّعقيد المعنويّ؛ لظهور أنّ الذّهن لا ينتقل إلى هذا بِسُهُولة، والكلام الخالي عن التّعقيد المعنويّ ما يكون الانتقال فيه ـ من معناه الأوّل إلى الثّاني ـ ظاهراً، حتّى يُخَيَّلَ إلى السّامع[1] أنّه فَهِمَهُ من حاقّ[2] اللفظ.

وأمّا الكلام الذي ليس له معنىً ثانٍ[3] فهو بمنزلة السّاقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء ـ كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ـ.

[معنى البيت على تقدير النّصب]

ومعنى البيت: أنّ عادة الزّمان والإخوان الإتيان بنقيض المطلوب والجَرَيان على عكس المقصود، فإنّي إلى الآن كُنْتُ أَطْلُبُ القُرْبَ والسُّرور فلم يحصل لي إلّا الحُزْن والفِراق، فبعد هذا أطلُبُ البُعْدَ والفِراق لِيَحْصُلَ القُرْبُ والوِصال، وأطلُبُ الحُزْنَ والكآبة ليحصل الفَرَح والسُّرور، وهذا إن نصبت «تسكب» بتقدير «أن» ليكون عطفاً على «بُعد الدّار»[4].

---

(١) قوله: «**حتّى يخيّل إلى السامع**». بصيغة المجهول المضارع الغائب ـ كما في «دلائل الإعجاز» ـ وتوهّم بعضهم فضبطه مجهولاً ماضياً من التفعّل.

(٢) ـ بتشديد القاف ـ يقال: «أصبتُ حاقّ عينه» و«سقط فلان على حاقّ رأسه» أي: وسط رأسه، و«جئته في حاقّ الشّتاء» أي: في وسطه.

(٣) قوله: «**وأمّا الكلام الذي ليس له معنىً ثانٍ**». نقل عن الشارح أنّه قال: جواب سؤال وهو أن يقال: إنّ الكلام الذي لا يكون له معنىً ثانٍ ليس خالياً عن التّعقيد، لعدم الانتقال فيه من معناه الأوّل إلى الثّاني، بناءً على عدم الثّاني، فأجاب بقوله: «وأمّا الكلام».

(٤) قوله: **هذا إن نصبت «تسكب» بتقدير «أن» ليكون عطفاً على «بُعد الدار»**. وذلك مثل قول ميسون بنت بَحْدَلٍ الكلابيّة:

⇐

[المعنى على تقدير الرّفع]

وإن رفعته ـ كما هو الصَّواب ـ فالمعنى: أبكي وأتحزّن الان ليحصل في المستقبل السُّرور والفَرَح بالقُرْب والوِصال.

وحينئذٍ لا يدخُلُ سَكْبُ الدُّموع تحت الطَّلَب لكنّه أكبّ عليه، ولازمه ملازمة الأمر المطلوب، ليظنّ الدَّهْر أنّه مطلوبه فيأتي بضدّه.

[نقد الشارح للمشهور]

وهذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم، ولا يخفى ما فيه من التكلّف والتعسّف[1]، ومنشأه عدم التعمّق في المعاني وقلّة التّصفّح لكلام المَهَرة من السَّلَف.

[رأى للتفتازاني يتلقّاه عن الشّيخ في دلائل الإعجاز]

والصّحيح أَنّه أراد بطَلَب الفِراق طِيْبَ النَّفس به، وتوطينها عليه، حتّى كأنّه أمر

⇐ لَلُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني أحبُّ إليّ من لُبْس الشُّفُوف

وذلك جائز، قال ابن مالك:

وإن على اسم خالِصٍ فعل عطف تنصبه أنْ ثابتاً أو منحذف

(١) قوله: «ولا يخفى ما فيه من التكلّف والتعسّف». أمّا التكلّف فلأنّ الأحبّة والزّمان إنّما يأتون بنقيض المطلوب في الواقع لا في الظّاهر، والذي يطلبه الشّاعر مطلوب في الظّاهر لا في الواقع.

وأمّا التّعسّف: فلأنّ طلب البُعْد والفِراق لا يخلو من حالين: إمّا في حال الفِراق أو في حال الوِصال، والأوّل تحصيل للحاصل، والثّاني نقض للغرض لأنّه قطع للوصال الموجود لتحصيل وصال موهوم.

مطلوب، والمعنى: أنّي اليوم أطيب نفساً[1] بالبُعد والفِراق، وأُوطّنها على مُقَاساة الأحزان والأشواق، وأتجرّع غُصَصَها، وأتحمّل لأجلها حزناً يُفيض الدَّمْع من عيني لأتسبّب بذلك إلى وصل يدوم ومسرّة لا تزول، فإنّ الصَّبْرَ مِفْتاحُ الفَرَج، ومع كلّ عُسْرٍ يُسْرٌ، ولكلّ بِدايةٍ نهايةٌ.

هذا هو المفهوم من «دلائل الإعجاز»[2] وعلى هذا فالسّين في «سأطلب» لمجرّد التّأكيد ـ على ماذكره صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا** ﴾[3] وغير ذلك ـ.

---

(١) **قوله: «أطيب نفساً»**. مضارع متكلّم على وزن «أبيع» وهما أجوفان يائيّان من الثُّلاثيّ المجرّد و«نفساً» تمييز فاعل في المعنى كما قال ابن مالك:

واجرر بـ«من» إن شئتَ غير ذي العَدَدْ　　والفاعل المعنى كـ«طِبْ نفساً» تُفَدْ

(٢) دلائل الإعجاز: ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٣) **قوله: «ذكره صاحب الكشّاف في قوله تعالى: ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا ﴾»** [آل عمران: ١٨١]. هذا سهو فإنّ الزّمخشري ذكر ذلك في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا**﴾ [مريم: ٧٩]، وهو لم يصرّح بذلك أيضاً لكنّه يظهر من كلامه حيث قال في تفسير الآية من الكشّاف:

فإن قلت: كيف قيل: «سنكتب» بسين التّسويف وهو ـ كما قاله ـ كُتِبَ من غير تأخير؟

قلت: فيه وجهان:

أحدهما: سنظهر له ونعلمه أنّا كتبنا على طريقة قوله:

إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة　　ولم تجدي من أن تقرّي بها بدّا

أي: تبيّن وعلم بالانتساب أنّي لست بابن لئيمة.

والثاني: أنّ المتوعّد يقول للجاني: «سوف أنتقم» يعني أنّه لا يخلّ بالانتصار وإن تطاول به الزّمان واستأخر فجرّد هاهنا لمعنى الوعيد اهباختصار.

[شرط زائد]

﴿قيل﴾ فصاحة الكلام خلوصه ممّا ذكر ﴿ومن كَثْرة التَّكْرار﴾ وهو ذكر الشّيء مرّة بعد أُخرى، وكثرته أن يكون ذلك فوق الواحد[١]. ﴿وتتابع الإضافات﴾.

فكَثْرة التَّكْرار ﴿كقوله﴾ أي: قول أبي الطيّب:

* وتُسعِدُني في غَمْرَةٍ[٢] بَعْدَ غَمْرةٍ *

---

(١) **قوله: «وكثرته أن يكون ذلك فوق الواحد»**. قال المحشّي: دفع لما يتوهّم من أنّ التّكرار مجموع الذّكرين، فلا يتعدّد بذكر الشيء ثلاث مرّاتٍ، فضلاً عن أن يكثر، فلا وجه لعدّ البيت من كثرة التكرار.

ووجه الدَّفع أنّ التّكرار هو الذّكر الآخر لا مجموع الذّكرين، وأنّ المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة، فيحصل التكرار، وكثرته بتثليث الذّكر اهباختصارٍ.

(٢) **قوله: «وتسعدني في غمرة»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل أبو الطّيّب المتنبّي الشّاعر المشهور وهو من قصيدة يمدح بها سيف الدّولة مطلعها:

عواذلُ ذاتُ الخال فيّ حواسِدُ ... وإنّ ضجيع الخود منّي لماجِدُ
يَرُدُّ يداً عن ثوبها وهو قادِرٌ ... ويعصي الهوى في طيفها وَهْوَ راقِدُ
متى يشتفي من لاعج الشّوق في الحشا ... محبٌّ لها في قربه متباعِدُ
إذا كنت تخشى العار في كلّ خلوةٍ ... فلم تتصبّاكَ الحِسانُ الخرائِدُ
ألحَّ عليَّ السُّقْمُ حتّى ألِفتُهُ ... وملّ طبيبي جانبي والعوائِدُ
أَهُمُّ بشيءٍ والليالي كأنّها ... تطاردني عن كونه وأُطارِدُ
وحيدٌ من الخِلّان في كلّ بلدةٍ ... إذا عظم المطلوبُ قلّ المساعِدُ
وتسعدني...

ومنها في المديح:

خليليّ إنّي لا أرى غير شاعرٍ ... فكم منهم الدَّعوى ومنّي القصائدُ

⇐

«الغَمْر»[١] ما يَغْمُرُك من الماء، والمراد الشِدّة[٢]. ﴿سَبُوحٌ[٣]﴾ فعول بمعنى فاعل من «السَّبْح» وهو شدّة عَدْو الفَرَس، يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، وأراد بها فرساً حَسَن الجَرْي[٤]، لا تتعب راكبها، حتّى كأنّها تجري في الماء. ﴿لها﴾ صفة «سَبوح» ﴿منها﴾ حالٌ من «شواهد» و ﴿عليها﴾ متعلّق بها و ﴿شواهدُ﴾ فاعل الظّرف[٥] أعني «لها» لاعتماده على الموصوف والضّمائر كلّها لـ«سبوح» يعني أنّ

⇐ فــلا تــعجبا إنّ السيوف كثيرة ولكــنّ ســيف الدولة اليــوم واحِــدُ

والشّاهد فيه كثرة التكرار والباقي واضح.

(١) **قوله: «الغَمْر»**. بفتح الغين، الماء الكثير، وبالكسر، الحِقْد في الصَّدْر، وبالضمّ، الرّجل الجاهل.

(٢) **قوله: «والمراد الشدّة»**. واختار الغمرة على الشدّة لأنّ الغمرة أبلغ.

(٣) **قوله: «سَبوح»**. «فعول» بمعنى «فاعل». اعلم أنّه إذا كان «فعول» بمعنى «فاعل» استوى فيه المذكّر والمؤنّث مع العلم بالموصوف نحو: «زيد البتول» و«مريم البتول» وفرّق عند عدم المعرفة نحو: «جاء بتول وبتولة».

وإن كان بمعنى «مفعول» فرّق فيه بين المذكّر والمؤنّث سواء أعرف الموصوف أم لم يعرف نحو: «هذا رسول» و«تلك رسولة» و«جاء رسول ورسولة». هذا في «فعول».

وأمّا «فعيل» إذا كان بمعنى «فاعل» يفرق فيه بين المذكّر والمؤنّث عرف الموصوف أو لم يعرف، نحو: «رجل نصير» و«امرأة نصيرة» و«جاء نصير ونصيرة».

وإن كان بمعنى «مفعول» استوى فيه المذكّر والمؤنّث مع معرفة الموصوف نحو: «زيد قتيل» و«هند جريح» وفرق عند عدم المعرفة نحو: «جاء حبيب وحبيبة».

(٤) **قوله: «فرساً حسن الجري»**. والأولى: حسنة الجري، وذلك بدليل «تسعدني» بصيغة المؤنّث الغائبة وإن كان الفرس يطلق على الذّكر والأُنثى.

(٥) **قوله: «و«شواهد» فاعل الظّرف»**. قال العامليّ: ويجوز كون «لها» خبراً مقدّماً و«شواهد» مبتدأ مؤخّراً والجملة صفة «سبوح» و«عليها» متعلّق بـ«شواهد» و«الشّهادة» هاهنا

⇐

لها من نفسها علاماتٍ شاهدةً على نَجابتها.

﴿ و ﴾ تتابع الإضافات ﴿ مثل قوله ﴾ أي: قول ابن بَابَك:

﴿ حَمَامَةَ جَرعىٰ[١] حَوْمَةِ الْجَنْدَلِ اسْجَعي ﴾

ففيه إضافة «حَمامة» إلى «جَرْعى» وهي أرض ذاتُ رَمْلٍ[٢] مستويةٌ لا تنبت شيئاً، و«جَرْعى» تأنيث «الأجرع» قصرها للضرورة[٣]، وإضافة «جرعى» إلى «حومة» وهي مُعْظَمُ الشّيء، وإضافة «حومة» إلى «الجَنْدَل»[٤] وهي أرض ذاتُ

⇐ متضمَنة معنى الدّلالة، فلا يردّ أنّ الشّهادة إذا عدّيت بـ«على» كانت للضّرر.

والمعنى: تعينني على الخلاص من بين الأعداء في شدّة بعد شدّة فرس حسنة الجري، كريمة الأصل، لها من ذاتها وفعلها علامات تشهد لها بجودة أصلها. الشّاهد فيه كثرة التكرار في الضّمائر وهو ممّا يوجب الثّقلِ. **أقول**: ما أخفّ هذا الثِّقل هنا على من أنصف، فعَدُّ مثله من المستكره ظلم اهـ.

(١) **قوله: «حمامة جرعىٰ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل: عبدالصّمد بن منصور بن الحسن بن بابك البغداديّ الشاعر المشهور المترجم في «وفيات الأعيان» و«يتيمة الدّهر» وكان يمدح الأكابر؛ مثل عضد الدّولة، والصاحب بن عبّاد، وغيرهما، وذكر الثّعالبي أنّه كان يشتو في حضرة الصّاحب بن عبّاد ويصيف في وطنه، وتوفّي سنة عشر وأربع مائة ببغداد. وقوله: «حمامة جرعى» بنصب «حمامة» لأنّها منادى المضاف. والباقي واضح.

(٢) **قوله: «وهي أرض ذات رمل»**. كذا قال الزّمخشري في «أساس البلاغة»، وأمّا الجوهري فقال في «الصِّحاح»: الجَرْعاء: نفس الرَّمْل المستوية التي لا تنبت شيئاً.

(٣) **قوله: «قصرها للضرورة»**. قال ابن مالك:

وقصر ذي المدّ اضطراراً مجمعٌ   عليه والعكس بخُلْفٍ يَقَعُ

(٤) **قوله: الجَنْدل**. بسكون النّون وفتح الدّال نفس الحجارة ـ كما صرّح به في «الصحاح» ـ وإنّما الأرض ذات الحجارة «الجَندِل» ـ بفتح النّون وكسر الدّال ـ لكن لمّا حمل «الجرعاء»

⇐

حِجارة، و«السَّجْع» هدير الحَمامة ونحوه، وتمامه:

* فأنتِ بِمَرْأًى مِنْ سُعادَ ومَسْمَعِ *

أي: بحيث تراك سُعاد، وتسمع صوتك؛ يقال: «فلان بِمَرْأًى منّي ومسمع» أي: بحيث أراه وأسمع صوته؛ كذا في «الصِّحاح»(١).

[النّظر فيه]

﴿وفيه نَظَرٌ﴾ لأنّ كلّاً من كَثْرة التَّكْرار وتتابع الإضافات إن ثَقُلَ اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتّنافر، وإلّا فلا يُخِلّ بالفصاحة، كيف وقد قال رسول الله ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ: «الكريم ابن الكريم(٢) ابن الكريم ابن

⇐ على نفس الأرض، ناسب أن يراد من «الجندل» نفس الأرض أيضاً، بطريق إطلاق اسم الحالّ على المحلّ، فالتّفسير بالنظر إلى المراد ويؤيّده قول الشّاعر:

ولو أنّ ليلى الأَخْيَلِيّة سلّمت ... عليّ ودوني جندل وصفائح

لسلّمت تسليم البشاشة أو زقى ... إليها صدىً من جانب القبر صائح

(١) **قوله: «كذا في الصّحاح»**. ردّ على الشّارح الزّوزني حيث قال معناه: فأنت بحيث ترين سعاد وتسمعين كلامها، وقد صرّح في «المختصر» بأنّه مخالف للعقل أيضاً؛ ووجهه: أنّه لا معنى لطلب التكلّم من المتكلّم لكونه بحيث يرى المخاطب ويسمع كلامه.

ويمكن أن يجاب بأنّه أراد بالأمر ـ بالسَّجْع ـ إظهار النَّشاط كالبلابل تترنّم عند مشاهدة الوَرْد فالمعنى حينئذٍ ما ذكره الزّوزني.

وما ذكره الشّارح إنّما يصحّ إذا كان الغرض من الأمر بالسّجع إسماع الصوت.

وأيضاً هذا التّفسير الّذي ذكره الزّوزني لا يعارض كلام الجوهريّ في «الصّحاح» لأنّ ما ذكره «الصّحاح» معناه اللغوي وما ذكره الزّوزني هو المعنى الثّاني الكِنائي المقصود.

(٢) **قوله: «الكريم ابن الكريم»**. قال صاحب «المعاهد»: قيل: لا نسلّم وجود تتابع الإضافات في الحديث الشّريف، إذ لفظة «الابن» صفة لما قبلها، وليس ما قبلها مضافاً إليها. قال ابن

⇐

الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم».

[كلام الصّاحب بن عبّاد الوزير الشيعيّ]

قال الشّيخ(١) عبدالقاهر: قال الصّاحب: إيّاك والإضافات المتداخلة فإنّها لا تَحْسُنُ، وذكر أنّها تستعمل في الهِجاء كقوله:

يا عليَّ بن حمزةَ بنِ عُمارَهْ(٢) أنتَ واللهِ ثَلْجَة في خِيَاره

⇐ الأثير في «النّهاية»: الكريم هو الجامع لأنواع الخير والشّرف والفضائل، ووصف يوسف ـ عليه السّلام ـ به لأنّه اجتمع له شرف النّبوّة، والعِلْم، والجَمال، والفقه، وكَرَم الأخلاق، والعدل، ورياسة الدّنيا والدّين.

(١) **قوله: «قال الشّيخ»**. الغرض من نقل كلام الشّيخ تقوية ما ذكره في وجه النّظر، وتوطئة لقوله: «وما أورده المصنّف» الخ ... وما نقله عن الشّيخ أورده في آخر «فصل في النّظم يتّحد في الوضع ويدقّ فيه الصُّنع» من «دلائل الإعجاز»: ٨٢ وهذا نصّه:

قال الصّاحب: إيّاك والإضافات المتداخلة، فإنّ ذلك لا يحسن، وذكر: أنّه يستعمل في الهِجاء كقول القائل:

يا عليّ بن حمزة بن عُمارَهْ أنت والله ثلجة في خِيارَهْ

ولا شبهة في ثِقَلِ ذلك في الأكثر، ولكنّه إذا سلم من الاستكراه لطف وملح. وممّا حسن فيه قول ابن المعتزّ أيضاً:

وظلّت تدير الرّاح أيدي جآذر عتاقٍ دنانير الوجوه ملاح اه

(٢) **قوله: «يا عليّ بن حمزة بن عُماره»**. البيت من الخفيف على العروض المخبونة مع الضّرب التامّ، والقائل الصّاحب بن عبّاد الأديب الشيعيّ ـ كما نصّ عليه العامليّ في «عقود الدُّرَر» ـ.

«عمارة» بضمّ العين المهملة علم شخص و«الخيارة» بكسر الخاء القثّاء وليس بعربيٍّ أصيل ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ والمعنى على القلب، أي: أنت خيارة في ثلجة، والمقصود وصفه بالبرودة، لأنّ «الخيارة» بالطّبع بارد، فإذا وضع في وسط الثّلج تضاعف ⇐

ثمّ قال: لا شكّ[1] في ثِقَلِ ذلك في الأكثر، لكنّه إذا سَلِمَ من الاستكراه مَلُحَ ولَطُفَ كقوله:

وظَلَّت تُدِيْرُ[2] الكأسَ أيدي جآذِرٍ عِـتاقٍ، دنـانيرِ الوُجُـوهِ، مِـلاحِ

ومنه الاطّراد المذكور في «علم البديع»[3] كقوله:

⇐ البرودة.

وأمّا ازدياد برودة الثّلْج بالوضع على وسط الخيارة، حتّى لا يحمل على القلب، فغير ظاهر، إلّا أن يحمل «في» بمعنى «مع». والشّاهد واضح وهو تتابع الإضافات.

(١) **قوله: «ثمّ قال: لا شكّ»**. أي: قال الشّيخ لا الصّاحب ـ كما هو معلوم من عبارته المنقولة ـ.

(٢) **قوله: «وظلّت تدير»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة ـ مفاعلن ـ مع الضّرب المحذوف ـ فعولن ـ والقائل الخليع الماجن جُرْثُومة الكفر والإلحاد ابن المعتزّ العبّاسيّ ـ لعنه الله ـ وقبله:

لبسنا إلى الخمّار والنّجم غائر غـلالة ليـل طـرّزت بـصباح

وظلّت تدير الرّاح أيدي جآذرٍ عِـتاقٍ دنـانير الوجـوه مِـلاح

«النّجم» الثّريّا و«الغائر»: الغائب و«الغِلالة» بالكسر الثّوب الرّقيق ويقال له بالفارسيّة زيرپوش» و «زير جامه» أيضاً، والمراد بقيّةُ اللّيل استعارةً، وانتصابه على الظّرفيّة والمعنى: ذهبنا إلى بيت الخمّار والحال أنّ النّجوم بصَدَد الغروب وكان ذَهابنا في وقت بقي من اللّيل بقيّةٌ رقيقة كالغِلالة لاحَتْ فيها تباشير الصّبح كالطِّراز ـ بالكسر ـ «ظلّت» تامّة أي: دامت وهو مع «تدير» تنازعا في «أيدي جآذر» جمع «جُؤذر» ـ بالضمّ ـ وهو ولد البقرة، ورواه ابن جنّي «جوذر» على وزن «كوثر» لغة فيه. و«العِتاق» جمع «عتيق» صفة مشبّهة بمعنى الجميل، وإضافة «دنانير الوجوه» من قبيل إضافة المشبّه به إلى المشبّه أي: وجوه كالدنانير في البَرِيق واللّمَعان. «مِلاح» جمع «مليح» صفة بعد صفة للجآذر، والباقي واضح.

(٣) **قوله: «الاطّراد المذكور في علم البديع»**. وهو أن يذكر اسم الممدوح مضافاً إلى آبائه ⇐

[إنْ يَقْتُلُوكَ(١) فقد ثَلَلْتَ عُروشهم] بِــعُتَيْبَةَ بــنِ الحـارث بـن شِـهاب

وما أورده المصنّف(٢) في «الإيضاح» من كلام الشّيخ مُشْعِرٌ بأنّه جعل «تتابع

⇐ وأجداده على ترتيب وجودهم وولادتهم من غير تكلّف في السّبك حتّى يكون الأسماء في تحدّرها كالماء الجاري في اطّراده وسهولة إسجاله نحو الجانب المنخفض كما في قول دِعْبِل الخُزاعي شاعر الشّيعة الأغرّ يرثي ثامن الحُجَج عليّ بن موسى الرّضا ـ عليه وعلى آبائه الصّلاة والسّلام ـ:

يـــا حســـرةً تــتردّد وعــــبرة ليس تــنفد

على عليّ بن مـوسى بـ ـــن جـعفر بـن مـحمّد

(١) قوله: «إن يقتلوك». البيت من الكامل على العروض التامّة مع الضّرب المقطوع، والقائل ربيعة بن سعد بن جذيمة بن مالك بن نصر بن معين، وليس في العرب ربيعة غيره وهو أبو ذؤاب ـ بضمّ الذّال المعجمة ـ قاتل عتيبة بن الحارث بن شهاب في يوم خَوٍّ، وهو من جملة أبيات أوردها أبو تمّام في باب المراثي من ديوان الخماسة وهي:

أبـلِغْ قـبائلَ جـعفرٍ إن جـئتَها ما إن أُحاول جـعفر بـن كِـلاب

أنّ الهـــوادة والمـــودّة بـيننا خَلَقٌ كسَـحْق اليُـمْنَة المُـنْجابِ

أَذُؤابَ إنّـي لم أهَـبْكَ ولم أَقُـم للـبيع عـند تـحضّر الأجـلاب

إن يقتلوك فقد ثللت عـروشهم بعتيبة بن الحـارث بـن شـهاب

بأشـدّهم كَـلَباً عـلى أعـدائـهم وأعزّهم فقداً عـلى الأصـحاب

وعمادهم في يـوم كـلّ كـريهة وثِـمال كـلّ مُـعَصَّبٍ قِـرْضَابِ

الفاء في «فقد ثللت» للتعليل، وجواب الشّرط محذوف، والتّقدير: إن يقتلوك فلم يطلّ دمك فقد ثللت عروشهم ـ أي: عزّهم ودولتهم ـ والباء في قوله: «بعتيبة» للسببيّة، أي: بسبب قتله، لأنّه كان فارس القبيلة والعرب. والباقي واضح.

(٢) قوله: «وما أورده المصنّف». ما ذكره الشّارح في هذا المقام من قوله: «وفيه نظر» إلى قوله: «مِلاح» هو الذي أورده المصنّف في «الإيضاح» والضّمير في «بأنّه جعل» وأمثاله للمصنّف، والمراد أنّ ما أورده المصنّف في «الإيضاح» من كلام الشيخ مشعر بثلاثة أُمور:

⇐

الإضافات» أعمّ مِن أن تكون مترتّبة لا يقع بين المضافين شيء غير مضاف ـ كما في البيت ـ أو غير مترتّبة ـ كما في الحديث ـ وأنّه أورد الحديث مثالاً لكَثْرة التَّكْرار وتتابع الإضافات جميعاً وأنّه أراد بتتابع الإضافات ما فوق الواحد.

لا يقال: إنّ من اشترط ذلك[1] أراد تتابع الإضافات المترتّبة وكَثْرة التَّكْرار

⇐ الأوّل: أنّه جعل تتابع الإضافات أعمّ.

الثّاني: أنّه أورد الحديث مثالاً لكثرة التّكرار وتتابع الإضافات جميعاً.

الثّالث: أنّه أراد بتتابع الإضافات ما فوق الواحد.

ووجه الإشعار الأوّل: أنّه أورد كلام الشّيخ استشهاداً به لمدّعاه، وقد جعل قوله: «يا عليّ بن حمزة بن عُمَارَة» من تتابع الإضافات مع عدم التّرتيب فيه لأنّ «الابن» الأوّل صفة لـ«عليّ» والثّاني صفة لـ«حمزة».

ووجه الإشعار الثّاني: أنّ تناول تتابع الإضافات لغير المرتّبة إنّما علم بإيراد كلام الشّيخ مستشهداً به، فلمّا علم بإيراده ذلك التّناول علم أنّ المصنّف إنّما أورد الحديث بعد ذكر كثرة التّكرار وتتابع الإضافات مثالاً لهما جميعاً.

ووجه الإشعار الثّالث: أنّه جعل قوله: «يا عليّ بن حمزة» البيت وقوله: «وظَلَّتْ تدير الكاس» من قبيل تتابع الإضافات مع أنّها فيهما مثنّاة.

(١) **قوله: «لا يقال: إنّ من اشترط ذلك»**. القائل هو الشّارح الخلخاليّ محمّد بن المظفّر، وكلمة «ذلك» إشارة إلى الخلوص عن كثرة التّكرار وتتابع الإضافات، وحاصل كلامه: أنّ تتابع الإضافات قسمان:

١ ـ المترتّبة مثل قول ابن بابك: حمامة جرعى ...

٢ ـ غير المترتّبة مثل الحديث الذي أورده ناسباً له إلى رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ.

وكذا كثرة التكرار نوعان:

١ ـ أن تكون بالنّسبة إلى شيء واحد كما في بيت المتنبّي، فإنّ الضّمائر كانت راجعة ⇐

بالنّسبة إلى أمر واحد ـ كما في البيتين ـ والحديث سالم عن هذا.

لأنّا نقول: هما أيضاً إن أوجبا ثِقَلاً وبَشَاعة فذاك، وإلّا فلا جِهَةَ لإخلالهما بالفصاحة، كيف وقد وقعا في التّنزيل كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ** ﴾[1]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيّا** ﴾[2]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا** ﴾[3].

[الفصاحة في المتكلّم]

﴿ و ﴾ الفَصاحة ﴿ **في المتكلّم ملكة**[4] ﴾ هي قسم من مقولة الكيف.

⇐ إلى «سبوح».

٢ ـ أن لا تكون كذلك، كما في الحديث المنسوب، فإنّ المراد من الكريم الأوّل يوسف، ومن الثّاني يعقوب، ومن الثّالث إسحاق، ومن الرّابع إبراهيم. والخلخالي يقول: ليس المراد أنّ كثرة التّكرار وتتابع الإضافات على الإطلاق يخلّان بالفصاحة، بل المقصود من كُلٍّ نوعٌ واحدٌ وهو تتابع الإضافات المترتّبة وكثرة التّكرار بالنّسبة إلى شيء واحد.

(١) غافر: ٣١.

(٢) مريم: ٢.

(٣) الشمس: ٧ و٨.

(٤) **قوله: «والفصاحة في المتكلّم ملكة».** ما يَعْرُضُ في الذّهن يقال له المفهوم، وإذا لوحظ مع الخارج عن الذّهن كان على أقسام ثلاثة:

الأوّل: أن يكون الوجود له ضروريّاً والعدم له محالاً ويقال له: «الواجب الوجود» وقالوا في تعريفه: «الواجب ما وجب له الوجود وامتنع عليه العدم» وهو قسمان:

١ ـ واجب الوجوب بالذّات مثل الباري ـ عزّ وجلّ ـ.

٢ ـ واجب الوجود بالغير مثل وجود المعلول عند وجود العلّة له.

⇐

⇐ **الثّاني**: عكس الأوّل وهو أن يكون العدم له ضرورياً والوجود له محالاً ويقال له «الممتنع الوجود» وقالوا في تعريفه: «الممتنع ما وجب له العدم وامتنع عليه الوجود» وهذا أيضاً قسمان:

١ ـ الممتنع بالذّات مثل شريك الباري ـ عزّ وجلّ ـ.

٢ ـ والممتنع بالغير مثل امتناع وجود المعلول عند امتناع علّته.

الثّالث: ما لا يكون الوجود له ضرورياً حتّى يكون مثل الأوّل ولا العدم له ضرورياً حتّى يكون مثل الثّاني ويقال له: «الممكن الوجود» وقالوا في تعريفه: «الممكن ما لا يقتضي ذاته الوجود ولا العدم» وهو قسم واحد لا غير، وهو الممكن الوجود بالذّات ولا يتصوّر الممكن بالغير إلّا بحسب التصوّر لا التحقّق.

وإذا أطلق «الواجب» و«الممتنع» انصرفا إلى الذّاتيّ لا الغيريّ، وأمّا الممكن فلا يجري فيه الإطلاق والتّقييد.

فانحصر المفهوم في الأقسام الثّلاثة، والبحث عن الواجب إنّما يكون في الحكمة والكلام، والممتنع لا يليق أن يبحث عنه، وإنّما يبحث عن الممكن الوجود وهو قسمان: جوهر وعَرَض، الجوهر بالنّسبة إلى العَرَض قسم، والأعراض تسعة أقسام، والمجموع عشرة اشتهر بالمقولات العشر وجمع في بيتين:

عدّ المقولات في عشر سأنظِمُها ... في بيت شعرٍ علا في رتبةٍ ثَقَلا

الجوهر، الكمّ، كيفٌ، والمضافُ، مَتى ... أينٌ، ووضعٌ، له، أن ينفعل، فَعَلا

وقالوا في تعريف الجوهر: «الجوهر ماهية إذا وجدت في الخارج كانت لا في الموضوع» لأنّه قائم بنفسه. وقالوا في تعريف العَرَض: «العرض ما إذا وجدت وجد في موضوع» الجوهر نفس «زيد» والعَرَض علمه القائم به، وليس قائماً بنفسه، وكذا لونه قائم به لا بنفسه.

والجوهر في نفسه قسمان: مفارقٌ ومادّي.

المفارق: هو الذي ليس له مادّة، وهو نوعان: لأنّه إمّا أن يكون في فعله محتاجاً إلى ⇐

⇐ الجسم والآلة، أو لا يكون، فإن كان محتاجاً قيل له: النّفس، وقالوا في تعريفه: «النّفس جوهر مجرّد تتعلّق بالبدن تعلّق التّدبير والتّصرّف» وإن لم يكن محتاجاً قيل له: العقل، وقالوا في تعريفه: «العقل جوهر مجرّد مدرك للكلّيّات».

والمادّيّ ثلاثة أنواع: لأنّه إمّا أن يكون محلاً لجوهر آخر ويقال له: «الهيولى» و«المادّة» أيضاً.

وإمّا أن يكون حالاً في جوهر آخر ويقال له: «الصورة» نوعيّة كانت أم جنسيّة، والمادّة والصّورة متلازمتان.

وإمّا أن يكون مركباً منهما ـ أي: الحالّ والمحلّ ـ ويقال له: «الجسم الطبيعيّ» فالمجموع خمسة أقسام.

والعَرَض على المشهور تسعة أقسام وهذه الأقسام تتنوّع على ثلاثة أنواع:

الأوّل: ما لا يقتضي القسمة ولا النّسبة ـ أي لا يتوقّف تعقّله على تعقّل الغير ـ وهو «الكيف».

الثّاني: ما يقتضي القسمة ولا يقتضي النّسبة وهو «الكمّ».

الثّالث: ما يقتضي النّسبة ولا القسمة وهي أعراض يتوقّف تعقّلها على تعقّل الغير وهي الأقسام الباقية وهذه تفاصيلها:

الكيف: وهو العَرَض الذي لا يقبَل القسمة ولا النّسبة مثل «الحلاوة» فإنّه بالذّات لا يقبَل القسمة ولا يتوقّف تعقّله على تعقّل الغير أيضاً، فلا يقبَل النّسبة، وهو أربعة أنواع:

١ ـ الكيفيّات النّفسانيّة: وهو العَرَض المختصّ بذوات الأنفس مثل «العلم» و«الحلم» وحينئذٍ إن كانت راسخةً في موضوعها تسمّى ملكةً وإلّا حالاً.

٢ ـ الكيفيّات الجسمانيّة: ويقال له: الكيف المحسوس أيضاً وهو ما يدرك بإحدى القُوَى الخمس الظاهرة وهي المبصرات والمشمومات والملموسات والمذوقات والمسموعات.

٣ ـ الكيفيّات المختصّة بالكميّات مثل «الانحناء» و«الاستقامة» العارضين على الخطّ ⇐

⇐ وهو من الكمّ المتّصل و«الزّوجيّة» و«الفرديّة» العارضين على العدد وهو الكمّ المنفصل.

٤ ـ الكيفيّات الاستعداديّة وهو الكيف بالقوّة واللّاقوّة أيضاً، مثل «اللين» العارض على الحلوى و«الخبز السّخين» حيث يقبَلان الغمز إلى الباطن و«الصّلابة» العارض على الحجر حيث لا يقبَل الغمز إلى الباطن بوجهٍ. قال صاحب المنظومة:

الكيف ما قرّ من الهيئات ... لم ينتسب ويقتسم بالذّات
وهو إلى أربعة قد انقسم ... ما اختصّ بالنّفس وما اختصّ بكم
وما هو القوّة واللّاقوّهْ ... وكيف محسوس بخمس قوّهْ

الكم: وهو العَرَض الذي يقبل القسمة لذاته وهو قسمان: متّصل ومنفصل، والمراد بالمتّصل ما يكون لأجزائه المفروضة حدّ مشترك ـ أي: حدّ يكون نسبته إلى الجزئين المفروضين نسبة واحدة ـ كالنقطة بالقياس إلى جُزْئَيِ الخطّ، فإنّها إن اعتبرت نهاية لأحد الجزئين يمكن اعتبارها نهايةً للجزء الآخر، وإن اعتبرت بداية له يمكن اعتبارها بداية للآخر، فليس لها اختصاص بأحد الجزئين.

وكالخطّ بالقياس إلى جُزْئَي السّطح، والسّطح بالقياس إلى جُزْئَيِ الجسم، و«الآن» بالقياس إلى جُزْئَيِ الزّمان.

وقال الأُستاذ: المتّصل ما يكون لأجزائه حدّ مشترك يكون بداية لطرف ونهاية لطرف آخر، مثل النُّقْطَة في جزئي الخطّ، والخطّ في جزئي السّطح، والسّطح في جزئي الجسم.

والمراد بالمنفصل ما لا يوجد بين أجزائه حدّ مشترك كالعشرة، فإنّك إذا قسّمتها إلى ستّة وأربعة، كان السّادس جزءً من السّتّة، داخلاً فيها، وخارجاً من الأربعة، فليس بين جزئي العشرة حدّ مشترك كما كانت النّقطة مشتركة بين جزئي الخطّ.

والكمّ المتّصل قسمان:

أحدهما: ما يكون قارّ الذات ـ أي: مجتمع الأجزاء في الوجود ـ ويقال له: المقدار، فإن قَبِلَ القسمة في الجهات الثلاث ـ أي: الطُّوْل والعَرْض والعُمْق ـ فهو الجسم التّعليميّ، ⇐

[الكيف بتعريف القدماء]

ورَسَّمَ القُدَماءُ الكَيْفَ بأنّها هيئة قارّة لا تقتضي قِسْمَةً ولا نِسْبَةً لذاته.

⇐ وإن قَبِلها في الجهتين الأوليين فهو السّطح، وإن قَبِلها في الجهة الأُولى فهو الخطّ.

وثانيهما: ما لا يكون قارّ الذات وهو الزّمان.

والكمّ المنفصل قسم واحد وهو العدد، قال صاحب المنظومة:

الكمّ ما بالذات قسمةً قبل   فمنه ما متّصل ومنفصل
بذي اتّصال هاهنا قد قصدا   ما فيه حدّ متشارك بدا
ثانيهما يكون الأعداد فقَطْ   وأوّل جسمٌ وسطحٌ ثمّ خَطْ
فذاك ذو الترصيف والثّبات   ثمّ الزّمان المنقضي بالذّات

المضاف: هي النّسبة المتكرّرة كالأُبوّة والبنوّة.

الأين: هو الحصول في المكان.

ومتى: هو الحصول في الزّمان.

الوضع: هي هيئة تحصل للجسم من نسبة أجزائه بعضٍ إلى بعضٍ وإلى الأُمور الخارجة كالقيام القعود.

الملك: ويقال له الجِدَة هو نسبة الشيء إلى ملاصق بدن رجل باللصاقة مثل التعمّم والتقمّص، والمراد بهذه مصادر ما صَدَر، لا انفسها؛ لأنّها من قبيل أن يفعل.

الفعل: هو التأثير كالقطع.

الانفعال: هو التأثّر كالانقطاع. وأشار بعضهم إلى أمثلتها قائلاً:

زيد	الطّويل	الأزرق	ابنُ مالِكِ	في بيته	بالأمس	كان متّكي
جوهر	كم	كيف	إضافة	أين	متى	وضع

بيده غصن	لواه	فالتَوَى
ملك	فعل	انفعال

فهذه عشر مقولات سَوَى

والهيئة والعَرَضُ[1] متقاربا المفهوم إلّا أنّ العَرَض يقال باعتبار عُرُوْضه، والهيئة باعتبار حصوله.

والمراد بالقارّة الثّابتة في المحلّ.

فخرج بالقيد الأوّل «الحركة» و«الزّمان» و«الفعل» و«الانفعال».

وبالثّاني «الكمّ».

وبالثّالث باقي الأعراض النِّسْبِيّة.

وقولهم: «لذاته» ليدخل فيه الكيفيّات المقتضية للقِسْمة أو النّسبة بواسطة اقتضاء مَحَلّها ذلك.

[الكيف بتعريف المتأخّرين]

والأحسن[2] ما ذكره المتأخّرون، وهو: أنّه عَرَض، لا يتوقّف تصوّره على

---

(١) **قوله: «والهيئة والعَرَض»**. دفع إشكال، وهو أنّ الكيف من الأعراض، فكيف قيل ـ في تعريفه ـ: هيئة قارّة؟ والجواب: أنّهما متّحدان مفهوماً، مختلفان اعتباراً، فلا إشكال.

ثمّ إنّ العَرَض يطلق على معنيين:

الأوّل: ما يقصدونه في باب الكليّات الخمس وهو الخارج المحمول المنقسم إلى العرض الخاصّ والعام وهو العرض المقابل للذّاتيّات أو الذّاتي.

والثّاني: ما يقصِدونه في باب الصِّناعات الخمس المركّب منها القياس وهو المقابل للجوهر وهذا هو المراد هاهنا.

(٢) **قوله: «والأحسن»**. وجهه أنّ تعريف القدماء مشتمل على عيوب ثلاثة:

١ ـ ما في لفظ الهيئة والقارّة من الخفاء وهو غير مقبول في التّعريف.

٢ ـ كونه غير جامع للأفراد، لأنّ الحركة ـ أي: الخروج من القوّة إلى الفعل على سبيل التدريج ـ خمسة أقسام ومن خمس مقولات ومن أيّ مقولة كانت دخلت تحتها.

الأوّل: الحركة الكيفيّة أو الحركة في الكيف كانتقال الجسم المائي من البرودة إلى

⇐

تصوّر الغير، ولا يقتضي القِسْمة واللّاقسمة في محلّه، اقتضاء أوّليّاً.

[الملكة والحالّ]

ثمّ الكيفيّة إن خصّت بذوات الأنفس تسمّى كيفيّة نفسانيّة، وحينئذٍ إن كانت راسخة في موضعها تسمّى مَلَكَةً وإلّا حالاً، فالمَلَكة كيفيّة راسخة في النّفس.

⇐ الحرارة، على التّدريج، وانتقاله من الحرارة إلى البرودة كذلك وتسمّى استحالة أيضاً.

الثّاني: الحركة في الوضع، مثل: حركة الفلك، وحركة الرَّحَى، وحركة القائم ـ إذا قعد ـ وعكسه.

الثّالث: الحركة في الكمّ، مثل: نُمُوّ الشَّجَرِ.

الرّابع: الحركة في الأين، وهي: انتقال الجسم من أين إلى أين آخر، على سبيل التّدريج، وتسمّى نُقْلَةً، كحركة الحجر صعوداً ونزولاً.

الخامس: الحركة الجوهريّة، والمشهور أنّ صدر الدّين الشّيرازي أثبتها وأبدعها، والحقّ أنّه كان ثابتاً قبل أن يولد الرّجل وقد قال الجامي:

همه اشياء جهان در رقصند ‌‌ يا نهاده به كمال از نقصند
تو هم اى دوست قدم نه به كمال ‌‌ يا بنه بر سر اين جاه و جلال

والحركة الكيفيّة من مقولة الكيف، وداخلة فيها، فكيف أخرجها وهو داخل في الأفراد، فلا يكون جامعاً.

٣ـ كونه غير مانع للأغيار، بسبب عدم ذكر قيد اللّاقسمة وعدم إخراج النُّقْطَة والوحدة، إلّا أن يقال: إنّهما غير داخلين أوّلاً، فلا يمكن إخراجهما ثانياً.

وتوضيح ذلك: أنّ الحكماء قالوا: إنّ الوحدة والنّقطة أمران وجوديان، وخارجان عن المقولات، ولا يكونان جنسين لشيءٍ، فيكون حصر المقولات في عشر حصراً للموجودات الجنسيّة، والمقولات أجناس عالية بسيطة.

والمتكلّمون يقولون: إنّ النّقطة أمر اعتباريّ، والوحدة عدميّ، وهما ـ على هذا ـ لا يخرجان بقيد «اللّا قسمة» لعدم دخولهما أصلاً حتّى يحتاج إلى الإخراج.

فقوله: «مَلَكة» إشعار بأنّ الفصاحة من الهَيْئات الرّاسخة حتّى لو عُبِّر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه[1] لا يسمّى فصيحاً في الاصطلاح.

وقوله ﴿«يقتدر بها على التّعبير عن المقصود» دون «يعبّر»﴾ إشعار بأنّه يسمّى فصيحاً حالتَي النُّطْق وعدمه[2]، أي: سواء كان ممّن يَنْطِقُ بمقصوده ﴿بلفظ فصيح[3]﴾ في زمانٍ من الأزمنة، أو لا ينطق به قطّ، ولكن له ملكة الاقتدار، ولو قيل «يعبّر» لاختصّ بمن ينطق بمقصوده في الجملة؛ هكذا يجب أن يفهم هذا الكلام[4].

[كلام للزمخشري]

وقوله: «بلفظ فصيح» ليعمّ المفرد والمركّب، وذلك لأنّ اللّام في «المقصود»

---

(١) قوله: «من غير رسوخ ذلك فيه». فإنّه كما قال القائل بالفارسيّة:

گه بود كز حكيم روشن رأى | بر نيايد درست تدبيرى
گاه باشد كه كودك نادان | به غلط بر هدف زند تيرى

(٢) قوله: «حالتَي النّطق وعدمه». هذه عبارة «الإيضاح» ولمّا كان مظنّة أن يتوهّم في ظاهرها أنّه لو قال: «يعبّر» لزم عدم تسمية المتكلّم فصيحاً حالة السّكوت ـ مع ظهور فساده ـ فسّرها بقوله: أي: سواء ... دفعاً لذلك الوهم. ثمّ المراد عدم النّطق بعد حصول الملكة وإلّا فالملكة إنّما تحصل بكثرة الملازمة ـ كذا قال المحشّي ـ.

(٣) قوله: «بلفظ فصيح». «اللفظ»: يطلق على المفرد والمركّب، بخلاف «الكلام» فإنّه يختصّ بالمركّب، والتّعبير عن المراد كما يكون بلفظٍ مركّب، كذا قد يمكن أن يكون بلفظٍ مفردٍ ـ كما مثّله الشّارح ـ ولمّا كان «اللفظ» أعمّ من المفرد والمركّب اختاره على «الكلام» لاختصاصه بالمركّب مع أنّ التّعبير عن كلّ المقاصد لا يكون بالكلام بل قد يكون بالمفرد.

(٤) قوله: «هكذا يجب أن يفهم هذا الكلام». ارتجز الشّارح في هذا المقام معجباً بكلامه ولكنّه ارتكب لحناً في استعمال كلمة «قطّ» مع الاستقبال.

للاستغراق[1]، أي: «كلّ ما وقع عليه قصد المتكلّم وإرادته» فلو قيل: «بكلام فصيح» لوجب في فصاحة المتكلّم أن يقتدر على التّعبير عن كلّ مقصود له بكلام فصيح.

وذلك محال؛ لأنّ من المقاصد ما لا يمكن التّعبير عنه إلّا بالمفرد[2]؛ كما إذا أردت أن تلقى على الحاسب أجناساً مختلفة ليرفع حُسْبَانها[3] فتقول: «دار، غلام، جارية، ثوب، بساط» إلى غير ذلك. فلذا قال: «بلفظ فصيح» دون «كلام فصيح».

---

(١) **قوله: «للاستغراق»**. الاستغراق نوعان:

١ ـ الاستغراق الحقيقي وهو كلّ ما يدلّ عليه اللفظ بحسب اللغة.

٢ ـ الاستغراق العرفي وهو كلّ ما يدلّ عليه اللفظ بحسب العرف، فإذا قيل مثلاً: «جمع الأمير الصَّاغة» أي: صاغة بلده، فإنّه الذي يدلّ عليه العرف، لا صاغة الدّنيا الذي يدلّ عليه اللغة، والمراد بالاستغراق هاهنا هو العرفي فقط.

(٢) **قوله: «ما لا يمكن التعبير عنه إلّا بالمفرد»**. اعلم أنّ إثبات هذا القول وأنّ الأجناس المذكورة مفردات لا مركّبات ممّا يؤدّي إلى مخالفة الإجماع، فإنّهم أجمعوا على عدم جواز الابتداء بالمفرد في كلام العرب، والنّحويّون يقدّرون في أمثال المقامات مبتدأً أو خبراً أو غيرهما، للحصول على الجملة، حتّى تكون مفيدةً. والتقدير أيضاً ممّا يشهد به الذّوق السّليم، وهو أيضاً قرينة الحذف.

(٣) **قوله: «ليرفع حسبانها»**. أراد المعنى المتداول بين العجم عند الحساب فإنّهم يقولون: «حساب أثاث خانه را برداشت، و يا برمى دارد، و يا بردارد» وأمثال ذلك.

هذه العبارة اقتبسها التّفتازاني من العلّامة الزّمخشريّ في «الكشّاف» ١: ٣٣ عند الكلام على «ألم» من سورة البقرة حيث يقول: ألا ترى أنّك إذا أردت أن تلقي على الحاسب أجناساً مختلفةً، ليرفع حُسْبَانها، كيف تَصْنع، وكيف تلقيها أغفالاً من سِمَةِ الإعراب؟ فتقول: «دار، غلام، جارية، ثوب، بِساط» ولو أعربت ركبت شططاً اهـ.

[نقد]

وقول بعضهم: «دون كلام فصيح» أو «لفظ بليغ» ليعمّ المفرد والمركّب سهو(١) ظاهر.

[نقد التّعريف وردّه]

فإن قلت: هذا التّعريف غير مانع: لصدقه على الإدراك والحياة ونحوهما ممّا يتوقّف عليه الاقتدار المذكور.

قلنا: لا نسلّم أنّ هذه أسباب بل شروط(٢)، ولو سُلِّم فالمراد السّبب القريب؛

---

(١) **قوله: «سهو»**. من وجهين:

الأوّل: أنّ المفرد لا يوصف بالبلاغة ـ كما تقدّم ـ.

والثّاني: أنّه يستلزم تعريف الأعمّ بالأخصّ زائداً على الدّور الباطل، لأنّ الفصاحة أعمّ من البلاغة، ومعرفة البلاغة متوقّفة على معرفة الفصاحة، ولذا كانت الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة، فلو أخذت البلاغة في تعريف الفصاحة لزم أن يتوقّف معرفة الفصاحة ـ وهي الأعمّ ـ على معرفة البلاغة ـ وهي الأخصّ ـ زائداً على الدّور الباطل.

فقول الشّارح: «سهو» راجع إلى قوله: «لفظ بليغ» فقط.

وقال بعضهم: «سهو ظاهر» لأنّ بلاغة اللفظ غير لازمة في فصاحة المتكلّم، فإتيان لفظ «بليغ» مخلّ بها، لكونه موجباً لتقييدها بقيد غير لازم، فالسّبب في تركه كونه مخلّاً، لا كونه موجباً، لعدم شمول التّعريف للمركّب، لأنّ المعلول يستند إلى أسبق العلل، والأسبق في ترك «لفظ بليغ» كونه قيداً زائداً مخلّاً بالتّعريف، لا كونه موجباً، لعدم شمول التّعريف للمركّب.

(٢) **قوله: «أسباب بل شروط»**. قال المحشّي: السّبب هو المؤثّر، والشّرط ما يتوقّف عليه تأثير المؤثّر. والتّحقيق في الفرق بينهما أنّ السّبب ما يلزم من وجوده وجود الشّيء، ومن عدمه عدمه، والشّرط ما يلزم من عدمه عدم المشروط ولا يلزم من وجودِه وجودُه، ⇐

لأنّه السّبب الحقيقي المتبادر إلى الفهم ممّا استعمل فيه الباء السببيّة.

[البلاغة في الكلام]

﴿**والبَلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال**﴾ المراد بـ«الحال» الأمر الدّاعي إلى التكلّم على وجه مخصوص ـ أي: أن يعتبر مع الكلام الذي يُؤَدَّى به أصلُ المعنى خُصُوْصيَة[1] مّا ـ وهو «مقتضى الحال» ـ مثلاً ـ كون المخاطب مُنْكِراً للحكم حال يقتضي تأكيده، والتّأكيد مقتضاها.

ومعنى مطابقته له: أنّ الحال إن اقتضى التّأكيد كان الكلام مؤكّداً، وإن اقتضى الإطلاق كان عارياً عن التّأكيد، وهكذا إن اقتضى حذف المسند إليه حُذِفَ، وإن اقتضى ذكره ذُكِرَ، إلى غير ذلك، من التّفاصيل المشتمل عليها علم المعاني.

﴿**مع فصاحته**﴾ أي: فصاحة الكلام، فإنّ البلاغة إنّما تتحقّق عند تحقّق الأمرين[2].

[لكلّ مقام مقال]

﴿**وهو**﴾ أي: مقتضى الحال ﴿**مختلف، فإنّ مقامات الكلام متفاوتة**﴾.

⇐ والصّادق على الإدراك والحياة وأمثالهما هو الأوّل لا الثّاني، فلا يرد الإشكال على تعريف الفصاحة في المتكلّم ـ بالملكة المتقدّمة ـ بأنّه غير مانع للأغيار، لصدق هذا التّعريف على الإدراك والحياة، بحجّة أنّهما أيضاً من الملكات المختصّة بذوات الأنفس التي يقتدر بهما على التّعبير عن المقصود بلفظ فصيح.

(١) بالفتحِ، والضّمُّ لغة.

(٢) **قوله: «عند تحقّق الأمرين»**. أي: المطابقة والفصاحة.

[الفرق بين المقام والحال]

«الحال» و«المقام»(١) متقاربا المفهوم(٢)، والتّغاير بينهما اعتباريّ(٣)، فإنّ الأمر

---

(١) **قوله: «الحال والمقام»**. وإنّما اختير لفظ «المقام» و«الحال» دون غيرهما من أسماء الأمكنة والأزمنة ـ كالمجلس والماضي والاستقبال ـ؛ لأنّ البلغاء والخطباء كانوا ـ في الصّدْر الأوّل ـ يتكلّمون بما عندهم ـ من أشعار وخُطَبٍ ـ وهم قائمون، فأطلق «المقام» على الأمر الدّاعي، لأنّهم يلاحظونه في محلّ قيامهم ويراعون حال المخاطبين في ذلك المقام لا حالهم قبل ذلك المقام أو بعده. ولأنّ زمان الحال أوسط الأزمنة الثّلاثة، وخير الأُمور أوسطها، فناسب أن يطلق على الأمر الدّاعي «الحال».

هذا إذا كان «المقام» اسم مكان من «قام يقوم» وكان الحال بمعنى الزّمان الحاضر الذي هو أحد الأزمنة الثّلاثة.

ويحتمل أن يراد من «المقام» المرتبة والدّرجة، ومن «الحال» ما عليه المخاطب من الحالات والصّفات ـ أعني الإنكار وعدمه مثلاً ـ وعليه فإنّما سمّي الأمر الدّاعي «مقاماً»؟ لأنّ مراتب الكلام ودرجاته تتفاوت بمطابقته لحال المخاطب زيادة ونقيصةً، فكلّما زادت المطابقة زادت مرتبته ودرجته، وإذا نقصت نقصت.

وسمّي الأمر الدّاعي «حالاً»؟ لأنّه ممّا يتغيّر ويتبدّل كسائر حالات المخاطبين من فرحٍ وحزنٍ وغضب ورضىً وأمثالها.

(٢) **قوله: «متقاربا المفهوم»**. بل متّحدان ذاتاً، لأنّ كلّاً منهما عبارة عن الأمر الدّاعي، أي: أن يعتبر مع الكلام الذي يُؤَدَّى به أصلُ المعنى خَصوصيّةٌ مّا، والفرق بينهما اعتباريّ، فإنّ الأمر الدّاعي مقام، أي: مكان باعتبار توهّم كون الأمر الدّاعي محلّاً ومكاناً لورود الكلام في ذلك المكان على خَصوصيّة مّا، أي: التّأكيد وعدمه ونحوهما، وهو حال، أي: زمان باعتبار توهّم كون الأمر الداعي زماناً لورود الكلام في ذلك الزّمان على خَصوصيّة من تلك الخَصوصيّات.

(٣) **قوله: «والتغاير بينهما اعتباريّ»**. والحاصل أنّ الأمر الدّاعي لورود الكلام على خَصوصيّةٍ

⇐

الدّاعي «مقام» باعتبار توهّم كونه محلّاً[١] لورود الكلام فيه على خَصوصيّةٍ[٢] مّا، و«حال» باعتبار توهّم كونه زماناً له.

[فرق آخر]

وأيضاً[٣] «المقام» تعتبر إضافته إلى «المُقْتَضَى» فيقال: مقام التأكيد، والإطلاق والحذف والإثبات و«الحال» إلى «المُقْتَضِي» فيقال: حال الإنكار، وحال خلوّ الذّهن وغير ذلك.

فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام؛ ضرورة أنّ الاعتبار اللّائق بهذا المقام[٤] غير الاعتبار اللّائق بذلك، واختلافها عين اختلاف مقتضيات الأحوال.

⇐ مّا من الخَصوصيّات، إذا توهّم فيه كونه محلّاً لذلك الكلام يسمّى مقاماً، وإذا توهّم فيه كونه زماناً يسمّى حالاً.

(١) قوله: **«باعتبار توهّم كونه محلّاً»**. وإنّما عبّر الشّارح بالتّوهّم؛ لأنّ الأمر الدّاعي ليس مكاناً ولا زماناً حقيقةً وإنّما جعل كذلك توهّماً وتخييلاً.

ووجه ذلك التّوهّم والتخييل: أنّه لابدّ لذلك الأمر الدّاعي إلى ورود الكلام على تلك الخَصوصيّة من مكان وزمان يقع فيهما، وهو مطابق للمكان الذي يقع فيه وللزمان الذي يقع فيه، أي: إنّه بقدرهما، لا يزيد عليهما ولا ينقص عنهما، فباعتبار مطابقته للمكان يتوهّم أنّه مكان فيسمّى مقاماً، وباعتبار مطابقته للزمان يتوهّم أنّه زمان فيسمّى حالاً.

(٢) بالفتحِ، والضمُّ لُغَةٌ.

(٣) قوله: **«وأيضاً»**. إشارة إلى الفرق الآخر وهو أنّ «المقام» يضاف إلى «المقتضى» ـ بالفتح ـ فيقال: مقام التّأكيد، ومقام الإطلاق، وغير ذلك. و«الحال» يضاف إلى «المقتضي» ـ بالكسر ـ أي: الأمر الدّاعي، فيقال: حال الإنكار، وحال خلوّ الذّهن، وغير ذلك، مثل حال التّردّد، وحال علم المخاطب بأحد أجزاء الجملة ونحوهما.

(٤) قوله: **«ضرورة أنّ الاعتبار اللّائق بهذا المقام»**. مثل التّأكيد اللّائق بمقام ورود الكلام مؤكّداً في حال كون المخاطب منكراً ـ مثلاً ـ «غير الاعتبار اللّائق بذلك» المقام الآخر، مثل ⇐

[تفصيل تفاوت المقامات وإجمال مقتضيات الأحوال]

ثمّ شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع إشارة إجماليّة إلى ضبط مقتضيات الأحوال.

وبيان ذلك: أنّ مقتضى الحال ـ كما سيجيء ـ اعتبار مناسب للحال والمقام وهو[١] إمّا أن يكون مختصّاً بأجزاء الجملة، أو بالجملتين فصاعداً، أو لا يختصّ بشيء من ذلك.

أمّا الأوّل: فيكون راجعاً إمّا إلى نفس الإسناد[٢]؛ ككونه عارياً عن التّأكيد، أو مؤكّداً استحساناً أو وجوباً[٣]........

⇐ الإطلاق اللّائق بمقام ورود الكلام مطلقاً، ومن دون تأكيد في حال كون المخاطب خالي الذّهن من الحكم، والتّردّد فيه ـ مثلاً ـ.

(١) **قوله: «وهو»**. أي: الاعتبار المناسب ثلاثة أقسام:

الأوّل: أن يكون مختصّاً بأجزاء الجملة الواحدة.

والثّاني: أن يكون مختصّاً بالجملتين فصاعداً.

والثّالث: أن لا يختصّ بشيءٍ من ذلك المذكور من الجملة الواحدة أو الجملتين فصاعداً.

(٢) **قوله: «نفس الإسناد»**. وهو الحكم بمفهوم لمفهوم آخر ـ بأنّه ثابت له، أو منفيّ عنه ـ.

(٣) **قوله: «عارياً عن التأكيد، أو مؤكّداً استحساناً أو وجوباً»**. الإسناد العاري عن التأكيد بالنّسبة إلى المخاطب خالي الذّهن عن الحكم والتّردّد، والإسناد المؤكّد استحساناً بالنّسبة إلى المخاطب المتردّد، والمؤكّد وجوباً بالنّسبة إلى المنكر، قال الشّيخ عبدالقاهر في فصل «إنّ» ومواقعها من كتاب «دلائل الإعجاز» ٢٤٢:

روي عن ابن الأنباري أنّه قال: رَكِبَ الكِنْدِيّ المتفلسف ـ يعقوب بن إسحاق الكِنْدِيّ ـ إلى أبي العبّاس ـ ثعلب ـ وقال له: إنّي لأجد في كلام العرب حشواً، فقال له أبو العبّاس:
⇐

ـ تأكيداً واحداً[١]، أو أكثر[٢] ـ.

أو إلى المسند إليه[٣]؛ ككونه محذوفاً أو ثابتاً، معرّفاً أو منكراً، مخصوصاً[٤] أو غير مخصوص، مصحوباً بشيءٍ من التّوابع أو غير مصحوب، مقدّماً أو مؤخّراً،

⇐ في أيّ موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: «عبدالله قائم» ثمّ يقولون: «إنّ عبدالله قائم» ثمّ يقولون: «إنّ عبد الله لقائم» فالألفاظ متكرّرة والمعنى واحد؟ فقال أبو العبّاس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: «عبدالله قائم» إخبار عن قيامه، وقولهم: «إنّ عبدالله قائم» جواب عن سؤال سائل، وقولهم: «إنّ عبدالله لقائم» جواب عن إنكار منكرٍ قيامَه، فقد تكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني. قال: فما أحار المتفلسف جواباً. اهبتصرّف يسير.

(١) **قوله: «تأكيداً واحداً»**. كقوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «إنّي تركت فيكم ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا أبداً».

(٢) **قوله: «أو أكثر»**. كقوله ـ عليه وآله الصّلاة والسّلام ـ: «إنّي تاركٌ فيكم الثَّقَلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي» مؤكّداً بـ«إنّ» واسميّة الجملة. وقول أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ في «نهج البلاغة»: «أما والله لقد تقمّصها ابن أبي قُحَافة وإنّه لَيَعْلَمُ أنّ محلّي منها مَحَلُّ القُطْب من الرَّحىٰ» مؤكّداً بحرف التّنبيه، والقسم، واللّام مرّتين وحرف التّحقيق، وزوائد التفعّل، وواو الحال، وحرف التّأكيد مرّتين، وفعل العلم، وذلك بحسب قوّة الإنكار وشدّته.

(٣) **قوله: «أو إلى المسند إليه»**. أي: إلى المبتدأ، أو الفاعل. قدّم الاعتبار الرّاجع إلى الإسناد، لكونه جزءاً صوريّاً به يحصل الخبر، وعقّبه بالاعتبار الرّاجع إلى المسند إليه، لأنّه العمدة الكبرى.

قال المحشّي: لكن فيه بحث؛ وهو أنّ الجملة في اصطلاحهم من أقسام اللفظ، فلا يجوز أن يعدَ الإسناد من أجزائها، لأنّه ليس بلفظٍ، فلا يكون المركّب منه ومن اللفظ لفظيّاً إلّا أن يقال: عدّهم إيّاها من أقسام اللفظ باعتبار أكثر أجزائها، إذ التّغليب باب واسع.

(٤) **قوله: «مخصوصاً»**. أي: نكرة مخصّصةً بإحدى المخصّصات المسوّغة للابتداء بالنّكرة المذكورة في الباب الرابع من كتاب «المغني» وغيره.

مقصوراً على المسند إليه(١) أو غير مقصور، إلى غير ذلك.

أو إلى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفرداً فعلاً أو غيره(٢)، أو جملة اسميّة أو فعليّة أو شرطيّة أو ظرفيّة، مقيّداً بمتعلّق(٣) أو غير مقيّد ـ على ما سيفصّل ـ.

وأمّا الثّاني: فكوصل الجملتين أو فصلهما.

وأمّا الثّالث: فكالمساواة والإيجاز والإطناب ـ على الوجوه المذكورة في بابه ـ وهذا حديث إجماليّ يفصّله علم المعاني.

[تفاوت المقامات]

إذا تمهّد هذا فنقول: مقام التّنكير ـ أي: المقام الذي يناسبه تنكير المسند إليه أو المسند ـ يباين مقام تعريفه.

ومقام إطلاق الحكم، أو التعلّق(٤)، أو المسند إليه، أو المسند، أو متعلّقه، يباين

---

(١) قوله: «مقصوراً على المسند إليه». أي: يكون المبتدأ منحصراً في الخبر نحو: «ما زيد إلّا قائم». قال المحشّي: «على المسند إليه» أي: الذي أُسند إليه ـ وهو المسند ـ فالصّفة مسند إلى الضّمير المستتر الرّاجع إلى الموصول، لا إلى الظّرف الذي بعده، حتّى يلزم قصر الشّيء ـ وهو المسند إليه ـ على نفسه اهـ.

(٢) قوله: «مفرداً فعلاً أو غيره». أي: كونه مفرداً موصوفاً بالانقسام إلى القسمين، وهذا لا يوجد في المسند إليه قطعاً، ولذا جعل زائداً على اعتباراته.

(٣) قوله: «مقيّداً بمتعلّق». المراد بالمتعلّق ما يسمّى في هذا الفنّ متعلّقات الفعل ـ بكسر اللّام ـ كما نصّ عليه الفاضل الرّومي، ولا يرد أنّه قد يكون للمسند إليه متعلّقات نحو: «الضّارب زيداً في الدّار بالسّوط ضرباً شديداً عمرو» لأنّ المتعلّق في الحقيقة هو الحدث الذي يتضمّنه الصّفة، وهو مسند لا مسند إليه، فرجع ذلك إلى أحوال المسند.

ولو سُلّم فما ذكره بناء على الأعمّ الأغلب.

(٤) قوله: «ومقام إطلاق الحكم أو التعلّق». ذكر الشّارح خمسة أشياء: ١ ـ الحكم ٢ ـ والتّعلّق

⇐

مقام تقييده بمؤكّد، أو أداة قصر، أو تابع، أو شرط، أو مفعول، أو ما أشبهه.

ومقام تقديم المسند إليه، أو المسند، أو متعلّقاته، يباين مقام تأخيره، وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه، وهذا معنى قوله:

⇐ ٣ـ والمسند إليه ٤ ـ والمسند ٥ ـ ومتعلّق المسند. وهذه الخمسة تضرب في الستّة التي ذكر بعدها وهي: ١ ـ المؤكّد ٢ ـ وأداة القصر ٣ ـ والتّابع ٤ ـ والشّرط ٥ ـ والمفعول به ٦ ـ والملحق بالمفعول به ـ من الحال، والتّمييز، والاستثناء ـ.

والحاصل من ضرب الخمسة في الستّة ثلاثون مسألةً، مثلاً: مقام إطلاق الحكم يباين مقام تقييده بمؤكّد، أو أداة قصر، أو تابع، أو شرط، أو مفعول، أو ملحق به، وهكذا ولكن ليس كلّها صحيحة واقعة، بل بعضها.

قال الأُستاذ: الحكم الذي هو بين المسند إليه والمسند والتعلّق الذي هو بين المسند ومتعلّقه إنّما يقيّدان بأمرين من الأشياء الستّة:

١ ـ المؤكّد نحو قوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «إنّ عليّاً وشيعته هم الفائزون».

٢ ـ وأداة قصر نحو: «ما عليّ إلّا صاحب الحقّ». وهذان مثالان للحكم، وقولهم: «لأضربنّ زيداً» و«ما ضربت إلّا بشراً» مثالان للتعلّق.

والمراد من تقييد التّعلّق بمؤكّد، تأكيد تعلّق الضّرب بالمفعول، لا تأكيد وقوع الضّرب من المتكلّم، وإلّا كان تأكيداً للحكم.

والمسند إليه لا يقيّد بالتّأكيد البياني ـ لا النّحوي فإنّه لا مانع منه ـ. وكذا لا يقيّد بأداة قصر، ولكن يقيّد بالتابع نحو: «زيد العالم جاء»، وكذا يقيّد بالمفعول نحو: «جاء الضّارب زيداً» وشبه المفعول نحو: «جاء زيد راكباً».

والمسند يقيّد بثلاثة أُمور: ١ ـ بالتّابع نحو: «زيد رجل عالم». ٢ ـ وبالشّرط نحو: «زيد يعطي إن أعطى عمرو» ٣ ـ وبالمفعول نحو: «زيد معطٍ بكراً».

ومتعلّق المسند أيضاً يقيّد بثلاثة أُمور: ١ ـ التّابع نحو: «رأيت زيداً العالم». ٢ ـ والمفعول نحو: «رأيت المعطي بكراً». ٣ ـ والملحق بالمفعول نحو: «رأيت زيداً ضاحكاً».

﴿ فمقام كلّ[١] من الإطلاق والتّنكير والتّقديم والذّكر يباين مقام خِلافه ﴾ أي: خلاف كلّ منها.

وإنّما فصل قوله: **﴿ ومقام الفصل يباين مقام الوصل ﴾** لأمرين:

أحدهما: التّنبيه على أنّه باب عظيم الشّأن، رفيع القدر، حتّى حصر[٢] بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل.

والثاني: أنّه من الأحوال المختصّة بأكثر من جملة.

وفصل قوله: **﴿ ومقام الإيجاز يباين مقام خِلافه ﴾** ـ أي: الإطناب والمساواة ـ لكونه غير مختصّ بجملة أو جزئها.

ولأنّه باب عظيم الشّأن كثير المباحث، وقد أشار في «المفتاح»[٣] إلى تفاوت مقام الإيجاز والإطناب بقوله: ولكلّ حدٍّ ينتهي إليه الكلام مقامٌ؛ فإنّ لكلّ من الإيجاز والإطناب ـ لكونهما نسبيّين ـ حدوداً ومراتب متفاوتة، ومقام كلّ يباين مقام الآخر.

---

(١) **قوله: «فمقام كلّ»** إلى آخره ... هذه إشارة إلى القسم الأوّل وهو المختصّ بأجزاء الجملة.
وقوله: «ومقام الفصل» الخ ... إشارة إلى القسم الثّاني وهو المختصّ بجملتين فصاعداً،
وقوله: «ومقام الإيجاز» ... إشارة إلى القسم الثّالث وهو ما لا يكون مختصّاً بشيءٍ ممّا ذكر.
والفاء في قوله: «فمقام» يحتمل التفصيل والتعليل بعد قول الشّارح: «ثمّ شرع» ... قبل ذلك.

(٢) نصّ عليه الشّيخ في مطلع باب الفصل والوصل من «دلائل الإعجاز» نقلاً عن بعضهم. راجع: ١٧٠.

(٣) **قوله: وقد أشار في «المفتاح»**. أي: في القانون الأوّل منه فيما يتعلّق بالخبر، وكلّ ما ذكره الشّارح في شرح عبارات الخطيب في هذا المقام مأخوذ من السَّكّاكيّ بتصرّف يسير. [المفتاح: ٢٥٤ ـ ٢٥٦]

﴿ وكذا خطاب الذَكِيّ[١] مع خطاب الغَبِيّ ﴾ فإنّ مقام الأوّل يباين مقام الثّاني؛ فإنّ الذّكيّ يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفيّة ما لا يناسب الغَبِيّ.

[نقد الإنشاء]

وكان الأنسب أن يذكر ـ مع «الغبيّ» ـ «الفَطِن» فإنّ الذَّكاء[٢] شدّة قوّة لِلنّفس مُعدَّة لاكتساب الآراء، وتُسمّى هذه القوّة «الذّهن»، وجَوْدة تهيّؤها ـ لتصوّر ما يرد عليها من الغير ـ «الفِطْنَة».

و«الغَبَاوة» عدم الفِطْنة عمّا من شأنه أن يكون فَطِناً؛ فمقابل الغَبِيّ هو الفَطِن.

﴿ ولكلّ كلمة مع صاحبتها ﴾ أي: مع كلمة أُخرى صوحبت معها ﴿ مقام ﴾ ليس لها مع ما يشارك تلك الصّاحبة ـ في أصل المعنى ـ مثلاً الفعل الذي قصد اقترانه

---

(١) **قوله: «وكذا خطاب الذكيّ»**. فصله عمّا قبله، لأنّ هذا باعتبار الغير، وما قبله باعتبار نفس الكلام ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ.

(٢) **قوله: «الذَّكاء»**. بفتح الذّال حِدّة القلب من «ذَكِي الشَّخْصُ ذَكىً» ـ على وزن ـ عَلِمَ ـ سرعة الفهم، فالرّجل ذَكِيّ، والجمع: أذكياء.

وأمّا «الذُّكاء» بضمّ الذّال فهو بمعنى الشّمس. قال ابن أبي الحديد المعتزلي في حديث ردّ الشمس لعليّ بن أبي طالب أمير المؤمنين ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ في قصيدته العينيّة وفيه تلميح إلى قصّة يوشع بن نون وصيّ موسى ـ عليهما السّلام ـ أيضاً:

يا مَن له رُدَّتْ ذُكَاءُ ولم يَفُزْ … بنظيرها من قبل إلّا يوشع

وفي معناه قول السيّد الحِمْيَريّ:

رُدّت عليه الشّمس لمّا فاته … وقتُ الصّلاة وقد دَنَتْ للمغرِبِ

وعليه قد حُبِسَتْ ببابِل مَرّةً … أُخرَى وما حُبِسَتْ لِخَلْقٍ مُغْرِبِ

ولهذين البيتين تفسير لطيف أورده الشّريف المرتضى في «الأمالي» فعلى الطالب الالتفات إليها.

بالشّرط فله مع كلّ من أدوات الشّرط ـ مثلاً ـ مقام ليس له مع الآخر.

ولكلّ من أدوات الشّرط ـ مثلاً ـ مع الماضي مقام ليس له مع المضارع، وكذا كلمات الاستفهام.

والمسند إليه ـ كـ«زيد» مثلاً ـ له له مع المسند المفرد ـ اسماً أو فعلاً، ماضياً أو مضارعاً ـ مقام.

ومع الجملة ـ الاسميّة أو الفعليّة أو الشرطيّة أو الظرفيّة[1] ـ مقام آخر، إذ المراد

---

(١) **قوله: «ومع الجملة الاسميّة أو الفعليّة أو الشّرطيّة أو الظرفيّة»**. هذا مبنيّ على مذهب الزّمخشري، فإنّه هو الذي قسّم الجملة إلى هذه الأقسام الأربعة، وخالفه ابن هشام في الباب الثّاني من كتاب «المغني» فجعلها ثلاثة بإسقاط الشّرطيّة وقال: إنّها من قبيل الفعليّة، وهذا نصّه:

انقسام الجملة إلى اسميّة وفعليّة وظرفيّة، فالاسميّة هي التي صدرها اسم كـ«زيد قائم» و«هيهات العقيق» و«قائم الزيدان» عند من جوّزه وهو الأخفش والكوفيّون.

والفعليّة هي التي صدرها فعل كـ«قام زيد» و«ضُرِب اللِصُّ» و«كان زيد قائماً» و«ظننته قائماً» و«يقوم زيد» و«قم».

والظرفيّة: هي المصدّرة بظرفٍ أو مجرور نحو: «أعندك زيد» و«أفي الدّار زيد» إذا قدّرت زيداً فاعلاً بالظّرف والجارّ والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما.

ومثّل الزّمخشريّ لذلك بـ«في الدّار» في قولك: «زيد في الدّار» وهو مبنيّ على أنّ الاستقرار المقدّر فعل، لا اسم، وعلى أنّه حذف وحده وانتقل الضّمير إلى الظّرف بعد أن عمل فيه. وزاد الزّمخشريّ وغيره الجملة الشّرطيّة والصّواب أنّها من قبيل الفعليّة.

تنبيه: مرادنا بصدر الجملة: المسند، أو المسند إليه، فلا عِبْرة بما تقدّم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: «أقائم الزّيدان» و«أزيد أخوك» و«لعلّ أباك منطلق» و«ما زيد قائماً» اسميّة ومن نحو: «أقام زيد» و«إن قام زيد» و«قد قام زيد» و«هلّا قمت» فعليّة.

⇐

بالصّاحبة[1] الكلمة الحقيقيّة أوما في حكمها، وأيضاً له مع المسند السّببي[2] مقام ومع الفعل مقام آخر إلى غير ذلك.

هكذا ينبغي أن يتصوّر هذا المقام، فجميع ما ذكر ـ من التّقديم والتّأخير والإطلاق والتّقييد وغير ذلك ـ اعتبارات مناسبة.

[الارتفاع والانحطاط]

﴿وارتفاع شأن الكلام في الحُسْن والقُبُول بمطابقته﴾ أي: الكلام ﴿للاعتبار المناسب، وانحطاطُهُ﴾ أي: انحطاط شأنه ﴿بعدمها﴾ أي: بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب.

⇐ والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو: «كيف جاء زيد» ومن نحو: ﴿**فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ**﴾ [غافر: ٨١]، ومن نحو: ﴿**فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ**﴾ [البقرة: ٨٧]، و: ﴿**خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ**﴾ [القمر: ٧]، فعليّة لأنّ هذه الأسماء في نيّة التأخير اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «إذ المراد بالصّاحبة»**. جواب عمّا يقال: إنّما جعل جميع الأمثلة المذكورة من أقسام الكلمة الصّاحبة المذكورة في كلام الخطيب مع كون بعضها كلاماً لا كلمة. والمراد أنّ المقصود بالصّاحبة المذكورة في كلام الخطيب الكلمة الحقيقيّة أو ما في حكمها.

قال الشّارح الجامي في شرح قول ابن الحاجب: «الكلام ما تضمّن الكلمتين بالإسناد»: وحيث كانت الكلمتان أعمّ من أن تكونا كلمتين حقيقةً أو حكماً دخل في التّعريف مثل «زيد أبوه قائم» أو «قام أبوه» أو «قائم أبوه» فإنّ الأخبار فيها ـ مع أنّها مركّبات ـ في حكم الكلمة المفردة أعني «قائم الأب» اهـ.

(٢) **قوله: «المسند السببيّ»**. المسند نوعان: حقيقيّ نحو: «قام» في «زيد قام»، وسببيّ نحو: «قام أبوه» في «زيد قام أبوه» كما يقولون في باب الوصف: الوصف نوعان: الوصف بحال الموصوف نحو: «رجل عالم» والوصف بحال متعلّق الموصوف نحو: «زيد عالم أبوه».

[الاعتبار المناسب]

والمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذي اعتبره المتكلّم مناسباً بحسب السّليقة، أو بحسب تتبّع خواصّ تراكيب البُلغاء، يقال: «اعتبرتُ الشّيء» ـ إذا نظرتَ إليه[١] وراعيتَ حاله ـ واعتبار هذا الأمر في المعنى أوّلاً وبالذّات، وفي اللفظ ثانياً وبالعرض.

وأراد بالكلام الكلام[٢] الفصيح ـ لكونه إشارة إلى ما سبق ـ إذ لا ارتفاع لغير الفصيح، وأراد بالحُسْن الحُسْن الذّاتي الدّاخل في البلاغة دون العَرَضيّ الخارج؛ لأنّ الكلام قد يرتفع بالمحسّنات اللفظيّة أو المعنويّة لكنّها خارجة عن حدّ البلاغة.

﴿**فمقتضى الحال**[٣] **هو الاعتبار المناسب**﴾ للحال والمقام ـ كالتّأكيد والإطلاق

---

(١) **قوله: «اعتبرتُ الشّيء إذا نظرتَ إليه»**. قال ابن هِشام في الباب الأوّل من كتاب «المغني» ذاكراً كلمة «أيْ» وأنّه حرف نداء مرّةً وحرف تفسيرٍ أُخرى: وإذا وقعت بعد «تقول» وقبل فعل مسند للضّمير حكي الضّمير نحو: «تقول استكتمه الحديث، أي: سألتُهُ كتمانه» يقال ذلك بضمّ التّاء ولو جئت بـ«إذا» مكان «أيْ» فتحت التّاء فقلت: «إذا سألتَه» لأنّ «إذا» ظرف لـ«تقول» وقد نظم ذلك بعضهم فقال:

إذا كنيتَ بـ«أيْ» فعلاً تفسّره ... فضُمَّ تاءك فيه ضَمَّ معترف
وإن تكن بـ«إذا» يوماً تفسّره ... ففتحةُ التّاءِ أَمْرٌ غير مُخْتَلِفِ

(٢) **قوله: «وأراد بالكلام»**. دفع إيراد وهو أنّ المصنّف قال: ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب والحال أنّ الفصاحة أيضاً لابدّ منها؟ والجواب أنّ المراد من الكلام هو الكلام الفصيح لا غير بقرينة «أل» العهد الذكري، فالفصاحة ملحوظة معها ولا إيراد.

(٣) **قوله: «فمقتضى الحال»**. الفاء التفريعيّة في جواب شرط مقدّر يعني إذا عرفت ما ذكر فمقتضى الحال ... وهذا الكلام جواب عن اعتراض وهو أنّه قد علم ممّا تقدّم أمران ⇐

وغيره ممّا عدّدناه ـ وبه يصرّح لفظ «المِفْتاح» وستسمع لهذا زيادة تحقيق[1] ـ إن شاء الله تعالى ـ.

[مقتضى الحال والاعتبار المناسب]

والفاء في قوله: «فمقتضى الحال» يدلّ على أنّه تفريع على ما تقدّم ونتيجة له. وبيان ذلك: أنّه قد عُلِم ممّا تقدّم أنّ ارتفاع شأن الكلام الفصيح بمطابقته

⇐ مفيدان للحصر:

أحدهما: تقدّم صريحاً وهو أنّ ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير، لأنّ إضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال: «ضربي زيداً في الدّار» أي: لا في غيرها.

والثّاني: لم يتقدّم صريحاً لكنّه لازم قول في السّابق: «والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته» لأنّ الكلام إنّما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال، فكأنّه قيل: «لا ارتفاع لشأن الكلام إلّا بمطابقته لمقتضى الحال» وأيضاً: «لا ارتفاع لشأن الكلام إلّا بمطابقته للاعتبار المناسب».

والحاصل من ذلك في المقام حصرانِ واضحان، فإن كانت النّسبة بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال هي التساوي صحّ الحصران كلاهما وإن كانت النّسبة بينهما التباين ـ مثل: النّسبة بين الإنسان والحَجَر ـ أو كانت الأعم والأخصّ من وجه ـ مثل: النّسبة بين الحَيَوان والأبيض ـ بطل الحصران كلاهما.

وإن كانت النّسبة بينهما الأعم والأخصّ مطلقاً ـ مثل: الحَيَوان والإنسان ـ بطل حصر الأعم في الأخصّ مثل «ما الحَيَوان إلّا الإنسان» وصحّ حصر الأخصّ في الأعمّ مثل: «ما الإنسان إلّا الحَيَوان» وهذا هو المراد من بطلان أحد الحصرين ـ أي: حصر الأعمّ في الأخصّ ـ. والجواب الذي نفهم من كلام المصنّف أنّ النّسبة بينهما هي التساوي فصحّ الحصران كلاهما.

(١) **قوله: «وستسمع لهذا زيادة تحقيق»**. في أوّل الفنّ الأوّل حيث يقول: فإن قلت: إذا كان أحوال اللفظ هي التّأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك، وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال إلى آخره...

للاعتبار المناسب لا غير، لأنّ إضافة المصدر تفيد الحصر[1] كما يقال: «ضَرْبي زيداً في الدّار» ومعلوم أنّ الكلام إنّما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال.

---

(١) **قوله: «لأنّ إضافة المصدر تفيد الحصر»**. القول قول المحقّق الرّضي في الموضع الثّاني من المواضع الأربعة التي يجب فيها حذف الخبر من شرح الكافية ١: ١٠٥ فإنّه قال: معنى «ضربي زيداً قائماً»: «ما أضرب زيداً إلّا قائماً».

ثمّ قال: وبيانه مبنيّ على مقدّمة وهي انّ اسم الجنس -أعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ واحد- إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصّصه ببعض ما يقع عليه، فهو في الظّاهر لاستغراق الجنس، أخذاً من استقراء كلامهم، فمعنى: «التّراب يابس» و«الماء بارد» أنّ كلّ ما فيه هاتان الماهيّتان حاله كذا، فلو قلت مع قولهم: «النّوم ينقض الطّهارة»: «إنّ النّوم من الجلوس لا ينقضها» لكان مناقضاً لظاهر ذلك اللفظ.

وإذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو: «اشتر اللحم» و«اشرب الماء» لأنّ شرى الجميع وشرب الجميع ممتنعان.

فإذا تقرّر هذا قلنا: إنّ الجنس الذي هو مصدر غير مقيّد عند البصريّة بحال تخصّصه، بل الحال عندهم قيد في الخبر، فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى: «كلّ ضرب منّي واقع على زيد حاصل في حال القيام» وهذا المعنى مطابق للمعنى المتّفق عليه أعني: «ما أضرب زيداً إلّا قائماً» اهباختصار.

فيكون المعنى هاهنا أنّ جميع الارتفاعات حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب البتّة فيستفاد الحصر، إذ لو جاز أن يحصل ارتفاع بغيرها لم يكن هذا الارتفاع حاصلاً بتلك المطابقة فلم يصحّ تلك الكليّة.

وهذا هو الحصر الإضافي المستفاد من إضافة المصدر في قوله -تعالى-: ﴿**وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ**﴾ [الرّعد: ٤٣]، أي: جميع علم الكتاب وأراد به أمير المؤمنين عليّاً -عليه السّلام-. وأمّا قوله -تعالى-: ﴿**عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ**﴾ [النّمل: ٤٠]، بالتنوين فمعناه جزء من علم الكتاب وأراد به وزير سليمان بن داود -على نبيّنا وآله وعليهما السّلام-.

فحصل هاهنا مقدّمتان:

إحداهما: أن ليس ارتفاع الكلام إلّا بمطابقته للاعتبار المناسب.

والثانية: أن ليس ارتفاعه إلّا بمطابقته لمقتضى الحال؛ فيجب أن يكون المراد[١] بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحداً، وإلّا لبطل أحد الحصرين أو كلاهما.

وفيه[٢] نظر.

---

(١) **قوله: «فيجب أن يكون المراد»**... وبعبارة أُخرى: يحصل من هاتين المقدّمتين قياس من الشّكل الأوّل، صغراه من المقدّمة الأُولى وكبراه من الثّانية والقياس هكذا:

مقتضى الحال إنّما يرتفع بمطابقته الكلام وكلّ شيء يرتفع بمطابقته الكلام إنّما هو الاعتبار المناسب، ينتج: فمقتضى الحال إنّما هو الاعتبار المناسب.

وحاصل الكلام: أنّ مقتضى الحال والاعتبار المناسب متّحدان إمّا بالتّرادف ـ كالإنسان والبشر ـ فهما حينئذٍ متّحدان مفهوماً ومصداقاً، أو بالتّساوي فالاتّحاد بينهما في المصداق فقط ـ كالإنسان والكاتب ـ وعلى كلّ من الاحتمالين يصدق الحصران معاً، فعلى الأوّل يكونان نظير قولنا: «لا ناطق إلّا الإنسان» و«لا ناطق إلّا البشر» وعلى الثّاني يكونان نظير قولنا: «لا ناطق إلّا الإنسان» و«لا ناطق إلّا الكاتب».

وإن لم يكن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال شيئاً واحداً، أي: إن لم تقبل النّتيجة الحاصلة من المقدّمتين بدعوى عدم كليّة الكبرى ـ أي: بدعوى أنّ مقتضى الحال ليس عين الاعتبار المناسب ولا مساوياً له ـ لبطل أحد الحصرين وذلك إذا كانت النّسبة بينهما ـ أي: بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب ـ عموماً وخصوصاً مطلقاً، فإنّ الحصر في الأخصّ باطل سواء فرضنا الأخصّ مقتضى الحال أم الاعتبار المناسب.

أو لبطل كلاهما ـ أي: الحصرين ـ وذلك إذا كان بينهما تباين كلّيّ أو تباين جزئيّ ـ أي: العموم والخصوص من وجه ـ فإنّه يصدق كلّ منهما بدون الآخر، فيلزم من صدق أحدهما كذب الآخر، فيحكم ببطلان كليهما لئلّا يلزم التّرجيح بلا مرجّح.

(٢) **قوله: «وفيه»**. أي: في بطلان أحد الحصرين في صورة العموم المطلق، وبطلان كليهما ⇐

[كلام عن الشّيخ عبدالقاهر]

وهذا ـ أعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال ـ هو الذي يُسمّيه الشّيخُ عبدُالقاهر بِالنَّظْمِ حيث يقول[١]: النَّظم: هو توخّي معاني النّحو فيما بين الكلم، على حسب

⇐ في صورة التّباين الكلّي والجزئي «نظر» لأنّ حصرَ حكمٍ في شيءٍ لا يقتضي ثبوت ذلك الحكم في جميع أفراد ذلك الشّيء حتّى يبطل بذلك حصر ذلك الحكم في أخصّ من ذلك الشّيء مطلقاً أو من وجهٍ.

وقال سيّدنا الأُستاذ في وجه النّظر: لأنّه يمكن أن تكون النّسبة بينهما هي العموم والخصوص من وجهٍ ومع ذلك يكون الحصران صحيحين بإرادة البعض من كلّ منهما، ففي قولك: «ما الحيوان إلّا الأبيض» و«ما الأبيض إلّا الحيوان» أُريد البعض، أي: ما بعض الحيوان إلّا الأبيض، وما بعض الأبيض إلّا الحيوان.

وكذا إن كانت النّسبة بينهما هي العموم والخصوص مطلقاً، وأُريد من حصر الأعمّ في الأخصّ البعض لا الكلّ، فيكون المراد من قولهم: «ما الحَيَوان إلّا الإنسان»: «ما بعض الحيوان إلّا الإنسان».

(١) **قوله: «حيث يقول»**. أي: في شرح معنى النّظم الذي يظهر فيه سرّ البلاغة: ٦٤ ـ ٦٥: واعلم أنّ ليس النّظم إلّا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النَّحْو، وتعمل على قوانينه وأُصوله، وتعرف مناهجه التي نُهِجَتْ فلا تزيغ عنها وتحفظ الرُّسُوم التي رسمت لك فلا تخلّ بشيءٍ منها.

وذلك أنّا لا نعلم شيئاً يبتغيه النّاظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: «زيد منطلق» و«زيد ينطلق» و«ينطلق زيد» و«منطلق زيد» و«زيد المنطلق» و«المنطلق زيد» و«زيد هو المنطلق» و«زيد هو منطلق».

وفي الشّرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: «إن تخرج أخرج» و«إن خرجتَ خرجتُ» و«إن تخرج فأنا خارج» و«أنا خارج إن خرجت» و«أنا إن خرجت ⇐

الأغراض التي يصاغ لها الكلام، وذلك لأنّه قد كرّر في مواضع من كتابه أن ليس النَّظْم إلّا أن تضع كلامك في الموضع الذي يقتضيه عِلْمُ النَّحْو وتعمل على قوانينه.

مثل أن تنظر في الخبر ـ مثلاً ـ إلى الوجوه التي تراها مثل: «زيد منطلق»، و«زيد ينطلق»، و«ينطلق زيد»، و«زيد المنطلق»، و«المنطلق زيد»، و«زيد هو المنطلق»، و«زيد هو منطلق».

وكذا في الشّرط والجزاء نحو: «إن تخرج أخرج»، و«إن خرجتَ خرجتُ»، «فإن تخرج فأنا خارج»، إلى غير ذلك.

وكذا في الحال نحو: «جائني زيد مُسْرِعاً»، أو «يسرع»، أو «وهو مُسرع»، أو «وهو يسرع»، أو «قد أسرع» إلى غير ذلك، فتعرف لكلّ من ذلك موضعه وتجيء به على حَسَب ما ينبغي له.

وتنظر في الحروف التي تشترك في معنًى وينفرد كلّ منهما بخَصوصيّة في

⇐ خارج».

وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: «جاءني زيد مسرعاً» و«جاءني يسرع» و«جاءني وهو مسرع» أو«هو يسرع» و«جاءني قد أسرع» و«جاءني وقد أسرع» فيعرف لكلّ من ذلك موضعه ويجيء به حيث ينبغي له، وينظر في الحروف التي تشترك في معنىً ثمّ ينفرد كلّ واحد منها بخُصوصيّة في ذلك المعنى، فيضع كلّاً من ذلك في خاصّ معناه نحو أن يجيء بـ«ما» في نفي الحال وبـ«لا» إذا أراد نفي الاستقبال وبـ«إن» فيما يترجّح بين أن يكون وأن لا يكون، وبـ«إذا» فيما علم أنّه كائن.

وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثمّ يعرف فيما حقّه الوصل موضع الواو من موضع الفاء وموضع الفاء من موضع «ثمّ» وموضع «أو» من موضع «أم» وموضع «لكن» من موضع «بل» ويتصرّف في التّعريف والتّنكير والتّقديم والتّأخير في الكلام كلّه، وفي الحذف والتّكرار والإضمار والإظهار، فيضع كلّاً من ذلك مكانه ويستعمله على الصحّة وعلى ما ينبغي له.

ذلك المعنى فتضع كُلَاً من ذلك في خاصّ معناه نحو أن تأتي بـ«ما» في نفي الحال، وبـ«لن» في نفي الاستقبال، وبـ«إن» فيما يترجّح بين أن يكون وبين أن لا يكون، وبـ«إذا» فيما علم أنّه كائن.

وتنظر في الجمل التي تَسْرُدُ فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل، وفي الوصل موضع الواو من الفاء، والفاء من «ثمّ» إلى غير ذلك، وتتصرّف في التّعريف والتّنكير والتّقديم والتّأخير والحذف والتّكْرار والإظهار والإضمار فتصيب لكلّ من ذلك مكانه وتستعمله على الصحّة على ما ينبغي له.

[فضل البلاغة في الألفاظ يرجع إلى المعنى]

ثمّ ليس هذه الأُمور المذكورة ـ من التّعريف والتّنكير والتّقديم والتّأخير ـ راجعة إلى الألفاظ أنفسها[1]، من حيث هي هي، ولكن تَعْرُضُ لها بسبب المعاني

---

(١) **قوله: «راجعةً إلى الألفاظ أنفسها»**. قال الشَّيخ في فصل تحقيق القول في البلاغة والفصاحة من كتاب «الدلائل» ٣٨: فقد اتّضح إذن، اتّضاحاً لا يَدَعُ للشكّ مجالاً، أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأنّ الألفاظ تَثْبُتُ لها الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك ممّا لا تعلّق له بصريح اللفظ.

وممّا يشهد لذلك أنّك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثمّ تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر كلفظ «الأخدع» في بيت الحماسة:

تَلَفَّتُّ نحو الحيّ حتّى وجدتني ... وجِعت من الإصغاء ليتاً وأخدعا

وبيت البحتري:

وإنّي وإنْ بلّغتني شرف الغِنى ... وأعتقت من رقّ المطامع أخدعي

فإنّ لها في هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن، ثمّ إنّك تتأمّلها في بيت أبي تمّام:

⇐

والأغراض التي يصاغ لها الكلام، بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها من بعض، فرُبَّ تنكيرٍ ـ مثلاً ـ له مزيّة في لفظٍ[1] وهو في لفظ آخر في غاية

⇐ يا دهر قوّم من آخدعيك فقد   أضججتَ هذا الأنام من خُرقُك

فتجد لها من الثِّقَلِ على النّفس ومن التّنغيض والتّكدير أضعاف ما وجدت هناك من الرّوح والخفّة والإيناس والبهجة.

ومن أعجب ذلك لفظة «الشيء» فإنّك تراها مقبولةً حسنةً في موضعٍ وضعيفة مستكرهة في موضعٍ، وإن أردت أن تعرف ذلك فانظر إلى قول عمرَ بنِ أبي ربيعة المخزومي:

ومن مـالئٍ عينيه من شيء غيره   إذا راح نحو الجمرة البِيْض كالدُّمَى

وإلى قول أبي حيّة:

إذا ما تقاضى المرء يوم وليلة   تقاضاه شيءٌ لا يَمَلُّ التّقاضيا

فإنّك تعرف حسنها ومكانها من القَبول ثمّ انظر إليها في بيت المتنبّي:

لو الفلك الدّوّار أبغضت سعيه   لعوّقه شيءٌ عن الدّوران

فإنّك تراها تقلّ وتضؤل بحسب نبلها وحسنها فيما تقدّم، اهباختصارٍ.

(١) **قوله: «فرُبَّ تنكيرٍ ـ مثلاً ـ له مزيّة في لفظٍ»**. قال الشّيخ في باب اللفظ والنّظم من «دلائل الإعجاز»: ٢٢٣: وممّا ينظر إلى مثل ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ** ﴾ [البقرة: ٩٦]، إذا أنت راجعت نفسك وأذكيت حسّك وجدت لهذا التنكير ـ وأن قيل: «على حياةٍ» ولم يقل: على الحياة ـ حسناً وروعةً ولطفَ موقعٍ لا يُقَادَر قدره، وتجدك تعدم ذلك مع التّعريف وتخرج عن الأريحيّة والأُنس إلى خلافهما.

والسّبب في ذلك أنّ المعنى على الازدياد من الحياة، لا الحياة من أصلها، وذلك لا يحرص عليه إلّا الحيّ، فأمّا العادم للحياة فلا يصحّ منه الحرص على الحياة ولا على غيرها، وإذا كان كذلك صار كأنّه قيل: «ولتجدنّهم أحرص النّاس ـ ولو عاشوا ما عاشوا ـ على أن يزدادوا إلى حياتهم في ماضي الوقت وراهنه حياةً في الذي يستقبل» فكما أنّك لا تقول هاهنا: «أن يزدادوا إلى حياتهم الحياة» بالتّعريف، وإنّما تقول: حياةً؛ إذ كان التّعريف

⇐

القُبح، بل وهذه اللفظة منكرة في بيت آخر[1] قبيحة، وإلى هذا أشار المصنّف بقوله:

﴿فالبلاغة﴾ صفة ﴿راجعة إلى اللفظ﴾ لكن لا من حيث إنّه لفظ وصوت، بل ﴿باعتبار إفادته المعنى﴾ يعني الغرض المصوغ له الكلام ﴿بالتّركيب﴾ متعلّق

⇐ يصلح حيث تراد الحياة على الإطلاق كقولنا: «كلّ أحد يُحِبّ الحياة ويكره الموت» كذلك الحكم في الآية، والذي ينبغي أن يراعى أنّ المعنى الذي يوصف الإنسانُ بالحرص عليه ـ إذا كان موجوداً حال وصفك له بالحرص عليه ـ لم يتصوّر أن تجعله حريصاً عليه من أصله، كيف ولا يحرَصُ على الرّاهن ولا الماضي، وإنّما يكون الحرص على ما لم يوجد بعدُ اهـ.

(١) **قوله: «منكرة في بيت آخر»**. قال الشّيخ في الباب الآنف الذكر من «الدّلائل» ٣٩: وهذا باب واسع فإنّك تجد ـ متى شئت ـ الرجلين قد استعملا كلماً بأعيانها ثمّ ترى هذا قد فرع السّماك وترى ذاك قد لَصِقَ بالحضيض، فلو كانت الكلمة إذا حَسُنَتْ حَسُنَتْ من حيث هي لفظ، وإذا استحقّت المزيّة والشّرف استحقّت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها دون أن يكون السّبب في ذلك حال لها مع أخواتها المجاورة لها في النّظم لما اختلف بها الحالُ ولكانت إمّا أن تحسن أبداً أو لا تحسن أبداً اهـ.

وقال في فصل الاستعارة من «الدّلائل»: ٦٢: ومن سرّ هذا الباب أنّك ترى اللفظة المستعارة قد استعيرت في عدّة مواضع ثمّ ترى لها في بعض ذلك ملاحةً لا تجدها في الباقي، مثال ذلك أنّك تنظر إلى لفظة «الجسر» في قول أبي تمّام:

لا يطمع المرء أن يجتاب لجّته ... بالقول ما لم يكن جسراً له العملُ

وقوله:

بَصُرْتَ بالرّاحة الْعُظمى فلم ترها ... تُنَالُ إلّا على جِسْرٍ من التَّعَبِ

فترى لها في الثّاني حسناً لا تراه في الأوّل ثمّ تنظر إليها في قول ربيعة الرَّقّي:

قولي نعم ونعم إن قلتِ واجبة ... قالت عسى وعسى جِسْرٌ إلى نَعَمِ

فترى لها لطفاً وخلابةً وحسناً ليس الفضل فيه بقليلٍ اهـ مختصراً.

بـ«إفادته»، وذلك لما مرّ من أنّها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال.

وظاهر أنّ الكلام من حيث إنّه ألفاظ مفردة وكَلِمٌ مجرّدة ـ من غير اعتبار إفادته المعنى عند التركيب ـ لا يتّصف بكونه مطابقاً له أو غير مطابق؛ ضرورة أنّ هذا المعنى إنّما يتحقّق عند تحقّق المعاني والأغراض التي يُصاغ لها الكلام.

[اجتماع الفصاحة والبلاغة]

﴿ وكثيراً ما ﴾ نَصْب على الظَّرفيّة، لأنّه من صفة الأحيان و«ما» لتأكيد معنى الكثرة، والعامل ما يليه على ما ذكره في «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ** ﴾ (١) أي: في كثير من الأحيان **﴿ يُسمّى ﴾** ذلك الوصف المذكور **﴿ فصاحة**

---

(١) **قوله: «على ما ذكره في «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ ﴾»**. هذه بعض من أربع آيات وهي العاشرة من الأعراف، والثّامنة والسّبعون من سورة المؤمنين، والتّاسعة من السجدة، والثّالثة والعشرون من الملك، ولم يتعرّض الزّمخشري لما نسبه إليه الشّارح في تفسير واحدة منها ولكنّه قال في تفسير الآية ٨٨ من سورة البقرة وهي قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ** ﴾: فإيماناً قليلاً يؤمنون وما مزيدة وهو إيمانهم ببعض الكتاب، ويجوز أن تكون القلّة بمعنى العدم اهـ. [الكشّاف ١: ١٢٦]

ثمّ إنّه جعل قوله: «قليلاً» مصدراً باعتبار موصوف محذوف، لا ظرف زمان كما ادّعاه الشّارح، ولكن قال ابن هشام في فصلٍ عقده للتدريب في «ما» من الباب الأوّل من كتاب «المغني»:

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ** ﴾ فـ«ما» محتملة لثلاثة أوجهٍ:

أحدها: الزّيادة، فتكون إمّا لمجرّد تقوية الكلام مثلها في ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللّـهِ لِنْتَ لَهُمْ** ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فتكون حرفاً باتّفاق و«قليلاً» في معنى النّفي مثلها في قوله:

٭ قليل بها الأصوات إلّا بُغامُها ٭

وإمّا لإفادة التّقليل مثلها في: «أكلت أكلاً مّا» وعلى هذا فيكون تقليلاً بعد تقليل،

⇐

أيضاً ﴾ كما يُسمّى بلاغة.

[دفع التّناقض المتوهّم من كلام الشّيخ]

وفي هذا إشارة إلى دفع التّناقض المتوهّم من كلام الشّيخ(١) في «دلائل

⇐ ويكون التّقليل على معناه. ويزعم قوم أنّ «ما» هذه اسم.

والوجه الثاني: النّفي و«قليلاً» نعت لمصدر محذوف، أو لظرف محذوف، أي: «إيماناً قليلاً» أو «زمناً قليلاً» أجاز ذلك بعضهم ويردّه أمران:

أحدهما: أنّ «ما» النّافية لها الصّدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها. ويسهّل ذلك شيئاً مّا على تقدير «قليلاً» نعتاً للظّرف، لأنّهم يتّسعون في الظّرف وقد قال:

* ونحن عن فضلك ما استغنينا *

والثّاني: أنّهم لا يجمعون بين مجازين ـ حذف الموصوف وتقديم المعمول على محلّه ـ ولهذا لم يجيزوا: «دخلت الأمر» لئلّا يجمعوا بين حذف «في» وتعليق الدّخول باسم المعنى بخلاف «دخلت في الأمر» و«دخلت الدّار».

والثّالث: أن تكون مصدريّة وهي وصِلَتُها فاعل بـ«قليلاً» و«قليلاً» حال معمول لمحذوف دلّ عليه المعنى، أي: «لعنهم الله فأخّروا قليلاً إيمانهم» أجازه ابن الحاجب ورجّح معناه على غيره. اهـ باختصارٍ.

(١) **قوله: «التناقض المتوهّم من كلام الشيخ»**. فإنّه جعل الفصاحة من صفات الألفاظ في مواضع ومن صفات المعاني في أُخرى، وتصدّى البيانيّون لتوجيه كلامه ودفع التّناقض منه وتشعّبوا على ثلاثة مذاهب:

الأوّل: مذهب بعضهم ولم يتعرّض له الشّارح التّفتازاني وهو أنّ التّناقض مشروط بحصول الوحدات المذكورة في الشّعر الفارسي المشهور:

در تناقض هشت وحدت شرط دان وحدت موضوع و محمول و مكان
وحدت شرط و إضافه، جزء و كل قوّه و فعل است، در آخر، زمان

ووحدة الموضوع في كلام الشّيخ مفقود، فإنّه حيث قال: «الفصاحة من صفات

⇐

الإعجاز» فإنّه ذكر في مواضِعَ منه[1] أنّ الفصاحة صفة راجعة إلى المعنى، وإلى ما يُدَلُّ عليه باللفظ دون اللفظ نفسه.

وفي بعضها[2] أنّ فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتّى أنّ المعاني مطروحة في

⇐ الألفاظ» أراد الفصاحة بالمعنى المذكور في المقدّمة وهم مجمعون على أنّها من أوصاف اللفظ. وحيث قال: «إنّها من صفات المعاني» أراد الفصاحة بمعنى البلاغة المذكور في هذا المقام.

الثاني: مذهب المصنّف وهو الذي ردّه الشّارح بعد نقله.

الثالث: مذهب الشّارح التفتازاني وهو الذي أيّده وقوّاه ودعمه بالدليل ﴿**كُلُّ حِزْبِ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ**﴾ [المؤمنون: ٥٣].

(١) **قوله: «فإنّه ذكر في مواضع منه»**. منها في أواخر «الدّلائل»: ٣١١: حيث قال: وهذا فنّ، من الاستدلال، لطيف على بطلان أن تكون الفصاحة صفة للفظ من حيث هو لفظ: لا تخلو الفصاحة من أن تكون صفة في اللفظ محسوسةً تدرك بالسّمع أو تكون صفة فيه معقولة تعرف بالقلب، فمحال أن تكون صفة في اللفظ محسوسةً؛ لأنّها لو كانت كذلك لكان ينبغي أن يستوي السّامعون للفظ الفصيح في العلم بكونه فصيحاً.

وإذا بطل أن تكون محسوسة وجب الحكم ضرورة بأنّها صفة معقولة، وإذا وجب الحكم بكونها صفةً معقولة فإنّا لا نعرف للفظ صفةً يكون طريق معرفتها العقل دون الحسّ إلّا دلالته على معناه، وإذا كان كذلك لزم منه العلم بأنّ وصفنا اللفظ بالفصاحة وصفٌ له من جهة معناه، لا من جهة نفسه، وهذا ما لا يبقى لعاقل معه عذر في الشّكّ والله الموفّق للصّواب. ثمّ أتبع هذا الفصل بفصلٍ ثانٍ: ٣١٢. وثالثٍ: ٣١٤. ورابع: ٣٢٣. في بيان أنّ الفصاحة في الحقيقة راجعة إلى المعنى.

(٢) **قوله: «وفي بعضها»**. أي: في بعض المواضع «أنّ فضيلة الكلام للفظه». قال الشّيخ في باب اللفظ والنّظم من «دلائل الإعجاز» ١٩٤: واعلم أنّ الدّاء الدّوَى والذي أعيى أمره في هذا الباب غلط من قدّم الشّعر بمعناه وأقلّ الاحتفال باللفظ وجعل لا يعطيه من المزيّة -إن هو أعطى- إلّا ما فضل عن المعنى: يقول: ما في اللفظ لولا المعنى وهل الكلام إلّا بمعناه؟

⇐

⇐ وقال بعيد ذلك: واعلم أنّا وإن كنّا إذا أتبعنا العرف والعادة وما يهجس في الضّمير وما عليه العامّة أرانا ذلك أنّ الصَّواب معهم، وأنّ التّعويل ينبغي أن يكون على المعنى، وأنّه الذي لا يسوغ القول بخلافه، فإنّ الأمر بالضّدّ إذا جئنا إلى الحقائق وإلى ما عليه المحصّلون، لأنّا لا نرى متقدّماً في علم البلاغة، مبرّزاً في شأوها، إلّا وهو ينكر هذا الرّأي ويعيبه ويزري على القائل به، ويغض منه. ثمّ قال ١٩٦:

ومعلوم أنّ سبيل الكلام سبيل التّصوير والصّياغة وأنّ سبيل المعنى الذي يعبّر عنه سبيل الشّيء الذي يقع التّصوير والصّوغ فيه؛ كالفضّة والذّهب يصاغ منهما خاتم أو سِوار، فكما أنّ محالاً -إذا أنت أردتَ النّظر في صوغ الخاتم، وفي جَوْدة العمل ورداءته، أن تنظر إلى الفضّة الحاملة لتلك الصّورة، أو الذّهب الذي وقع فيه العمل وتلك الصَّنْعة- كذلك محال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزيّة في الكلام أن تنظر في مجرّد معناه.

ثمّ قال: ١٩٧:

واعلم أنّك لست تنظر في كتاب صنّف في شأن البلاغة وكلام جاء عن القدماء إلّا وجدته يدلّ على فساد هذا المذهب، ورأيتهم يتشدّدون في إنكاره وعيبه والعيب به.

وإذا نظرت في كتب الجاحظ وجدته يبلغ في ذلك كلّ مبلغ، ويتشدّد غاية التشدّد، وقد انتهى في ذلك إلى أن جعل العلم بالمعاني مشتركاً وسوّى فيه بين الخاصّة والعامّة فقال:

ورأيت ناساً يبهرجون أشعار المولّدين ويستسقطون من رواها، ولم أر ذلك قطّ إلّا في رواية غير بصيرٍ بجوهرِ ما يروي، ولو كان له بصر لعرف موضع الجيّد ممّن كان، وفي أيّ زمانٍ كان. قال: ١٩٨:

ثمّ قال -أي: الجاحظ- وذهب الشّيخ -أُستاذ الجاحظ- إلى استحسان المعاني فقال في ردّ أُستاذه: والمعاني مطروحة في الطّريق يعرفها العجميّ والعربيّ والقرويّ والبدويّ، وإنّما الشّأن في إقامة الوزن، وتخيّر اللفظ، وسهولة المخرج، وصحّة الطبع، وكثرة الماء، وجَوْدة السّبك، وإنّما الشّعر صِياغة وضرب من التّصوير اهـ.

⇐

الطّريق يعرفها الأعجميّ والعَرَبِيّ والقَرَوِيّ والبَدَوِيّ، ولا شكّ أنّ الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة إلى اللفظ دون المعنى.

[جمع المصنّف بين الكلامين للشيخ]

فوجه التّوفيق بين الكلامين أنّه أراد بالفصاحة معنى البلاغة ـ كما صرّح به ـ.

فحيث أثبت أنّها من صفات الألفاظ أراد أنّها من صفاتها باعتبار إفادتها المعاني عند التّركيب.

وحيث نفى ذلك أراد أنّها ليست من صفات الألفاظ المفردة والكلم المجرّدة من غير اعتبار التّركيب.

وحينئذٍ لا تناقض لتغاير محلّي النّفي والإثبات.

[نقد الشّارح المصنّف وتفسير كلام الشّيخ]

هذا خُلاصة كلام المصنّف[1] وكأنّه لم يتفحّص «دلائل الإعجاز» حقّ التفحّص ليطّلع على ما هو مقصود الشّيخ، فإنّ محصول كلامه فيه هو أنّ الفصاحة تطلق على معنيين:

أحدهما: ما مرّ في صدر المقدّمة ولا نزاع في رجوعها إلى نفس اللفظ.

والثاني: أنّها وصف في الكلام به يقع التّفاضل ويثبت الإعجاز، وعليه تطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك.

ولا نزاع أيضاً في أنّ الموصوف بها، عرفاً، هو اللفظ إذ يقال: «لفظ فصيح»

⇐ قال الشّيخ بعد نقل هذا الكلام عن الجاحظ: فقد تراه كيف أسقط أمر المعاني وأَبى أن يجب لها فضل فقال: وهي مطروحة في الطّريق اه.

(١) **قوله: «هذا خلاصة كلام المصنّف»**. أي: هذا الجواب عن التّناقض هو خلاصة كلام الخطيب في «الايضاح».

ولا يقال: «معنىً فصيح»(١).

وإنّما النّزاع في أنّ منشأ هذه الفضيلة ومحلّها هو اللفظ أم المعنى، والشّيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول: إنّ الكلام الذي يُدَقُّ فيه النّظر، ويقع به التّفاضل، هو الذي يدلّ بلفظه على المعنى اللغوي، ثمّ تجد لذلك المعنى دلالةً ثانية(٢) على

---

(١) قوله: «ولا يقال معنىً فصيح». قال في باب التّحدّي بالقرآن من «الدّلائل»: ٣٠٦: واعلم أنّك كلّما نظرت وجدت سبب الفساد واحداً وهو ظنّهم الذي ظنّوه في اللفظ، وجعلهم الأوصاف التي تجري عليه كلّها أوصافاً له في نفسه ومن حيث هو لفظ، وتركهم أن يميّزوا بين ما كان وصفاً له في نفسه، وبين ما كانوا قد أكسبوه إيّاه من أجل أمرٍ عرض في معناه.

ولمّا كان هذا دأبهم ـ ثمّ رأوا النّاسَ وأظهر شيءٍ عندهم في معنى الفصاحة تقويم الإعراب والتحفّظ من اللحن ـ لم يشكّوا أنّه ينبغي ان يعتدّ به في جملة المزايا التي يفاضل بها بين كلام وكلام في الفصاحة، وذهب عنهم أن ليس هو من الفصاحة التي يعنينا أمرها في شيءٍ، وأنّ كلامنا في فصاحةٍ تجب للفظ لا من أجل شيءٍ يدخل في النّطق ولكن من أجل لطائف تدرك بالفهم، وأنّا نعتبر في شأننا هذا فضيلة تجب لأحد الكلامين على الآخر من بعد أن يكونا قد برئا من اللحن، وسلما في ألفاظهما من الخطأ.

ومن العجب أنّا إذا نظرنا في الإعراب وجدنا التفاضل فيه محالاً، لأنّه لا يتصوّر أن يكون للرّفع والنّصب في كلام مزيّة عليهما في كلام آخر، وإنّما الذي يتصوّر أن يكون هاهنا كلامان قد وقع في إعرابهما خلل، ثمّ كان أحدهما أكثر صواباً من الآخر، وكلامان قد استمرّ أحدهما على الصّواب ولم يستمرّ الآخر، ولا يكون هذا تفاضلاً في الإعراب ولكن تركاً له في شيءٍ واستعمالاً له في آخر فاعرف ذلك اهـ.

(٢) قوله: «ثمّ تجد لذلك المعنى دلالةً ثانية». قال الشّيخ في باب اللفظ والنّظم من «الدّلائل» ٢٠٢: الكلام على ضربين:

١ ـ ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد ـ مثلاً ـ بالخروج على الحقيقة فقلت: «خرج زيد» وبالانطلاق عن عمروٍ، فقلت:

⇐

المعنى المقصود، فهناك ألفاظٌ ومعانٍ أُوَل، ومعانٍ ثوانٍ، والشّيخ يطلق على

⇐ «عمرو منطلق» وعلى هذا القياس.

٢ ـ وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثمّ تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتّمثيل.

قال: أولا ترى أنّك إذا قلت: «هو كثيرُ رَماد القِدْر» أو قلت: «طويل النِّجاد» أو قلت في المرأة: «نؤوم الضُّحَى» فإنّك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرّد اللفظ، ولكن يدلّ اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثمّ يعقل السَّامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنىً ثانياً هو غرضك، كمعرفتك من «كثيرُ رَماد القِدْر» أنّه مِضْياف، ومن «طويل النِّجَاد» أنّه طويل القامة، ومن «نؤوم الضُّحى» في المرأة أنّها مترفة، مخدومة، لها من يكفيها أمرها.

وكذا إذا قال: «رأيت أسداً» ـ ودلّك الحال على أنّه لم يرد السَّبُعَ ـ علمت أنّه أراد التّشبيه إلّا أنّه بالغ فجعل الذي رآه بحيث لا يتميّز عن الأسد في شَجاعته.

وكذلك تعلم من قوله: «بلغني أنّك تقدّم رجلاً وتؤخّر أُخرى» أنّه أراد التّردّد في أمر البيعة واختلاف العزم في الفعل وتركه. ثمّ قال:

وإذا عرفت هذه الجملة فهاهنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: المعنى ومعنى المعنى: تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطةٍ.

وبمعنى المعنى: أن تعقل من اللفظ معنىً ثمّ يفضي بك ذلك المعنى إلى معنىً آخر كالذي فسّرت لك اهباختصارٍ.

وقال في فصل يليه: ٢٠٦ ـ ٢٠٧: وإذا كان ذلك كذلك علم عِلْمَ الضَّرورة أنّ مصرف ذلك إلى دلالات المعاني على المعاني، وأنّهم أرادوا أنّ من شرط البلاغة أن يكون المعنى الأوّل الذي تجعله دليلاً عن المعنى الثّاني، ووسيطاً بينك وبينه، متمكّناً في دلالته، مستقلّاً بوساطته، يَسْفُرُ بينك وبينه أحسن سفارة، ويشير لك إليه أبين إشارة، حتّى يخيّل إليك أنّك فهمته من حاقّ اللفظ اه.

المعاني الأُوَل ـ بل على ترتيبها في النّفس[1] ثمّ ترتيب الألفاظ في النّطق على حذوها ـ اسم النّظم والصّور والخواصّ والمزايا والكيفيّات ونحو ذلك، ويحكم قطعاً بأنّ الفصاحة من الأوصاف الرّاجعة إليها، وأنّ الفضيلة التي بها يستحقّ الكلام أن يوصف بالفصاحة والبراعة والبلاغة وما شاكل إنّما هي فيها، لا في الألفاظ المنطوقة التي هي الأصوات والحروف، ولا في المعاني الثّواني التي هي الأغراض التي يريد المتكلّم إثباتها أو نفيها.

---

(١) **قوله: «على ترتيبها في النّفس»**. قال في الفرق بين النّظم في الحروف والنّظم في الكلم من أوائل «الدّلائل» ٤٠: وذلك أنّ نظم الحروف هو تواليها في النُّطق فقط وليس نظمُها بمقتضىً عن معنىً ولا النّاظم لها بمقتفٍ في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرّى في نظمه لها ما تحرّاه.

فلو أنّ واضع اللغة كان قد قال «ربض» مكان «ضرب» لما كان في ذلك ما يؤدّي إلى فساد.

وأمّا نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنّك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتّبها على حسب ترتيب المعاني في النّفس، فهو إذنْ نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعضٍ، وليس هو النّظم الذي معناه ضمّ الشّيء إلى الشّيء كيف جاء واتّفق.

قال: ودليل آخر وهو أنّه لو كان القصد بالنّظم إلى اللفظ نفسه، دون أن يكون الغرض ترتيب المعاني في النّفس ثمّ النّطق بالألفاظ على حذوها، لكان ينبغي أن لا يختلف حال اثنين في العلم بحسن النّظم أو غير الحسن فيه، لأنّهما يحسّان بتوالي الألفاظ في النّطق إحساساً واحداً ولا يعرف أحدهما في ذلك شيئاً يجهله الآخر اهباختصارٍ.

وقال في باب كون النّظم هو توخّي معاني النّحو من أواخر «الدلائل» ٣٤٩: وأمر النّظم في أنّه ليس شيئاً غير توخّي معاني النّحو فيما بين الكلم وأنّك ترتّب المعاني أوّلاً في نفسك، ثمّ تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك ـ وأنّا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني لم يتصوّر أن يجب فيها نظم وترتيب ـ في غاية القوّة والظّهور اه.

[دفع التناقض المتوهم]

فحيث يثبت أنّها من صفات الألفاظ أو المعاني يريد بهما تلك المعاني الأُوَل.

وحيث ينفي أن تكون من صفاتهما، يريد بالألفاظ الألفاظ المنطوقة، وبالمعاني المعاني الثّواني التي جعلت مطروحة في الطّريق، وسُوِّيَ فيها بين الخاصّة والعامّة.

[دليل النّقد]

ولستُ أنا أحمل كلامه على هذا بل هو يصرّح به مراراً كما قال: لمّا كانت المعاني تتبيّن بالألفاظ(١) ولم يكن لترتيب المعاني سبيل إلّا بترتيب الألفاظ في النّطق، تجوّزوا فعبّروا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ، ثمّ بالألفاظ ـ بحذف

---

(١) **قوله: «لمّاكانت المعاني تتبيّن بالألفاظ»**. قال الشّيخ في تحقيق معنى البلاغة والفصاحة من كتاب «الدّلائل» ٥٠ ـ ٥١:

فإن قيل: فماذا دعا القدماء إلى أن قسّموا الفضيلة بين المعنى واللفظ فقالوا: معنى لطيف ولفظ شريف، وفخّموا شأن اللفظ وعظّموه حتّى تَبِعَهم في ذلك مَنْ بعدهم وحتّى قال أهل النّظر: إنّ المعاني لا تتزايد وإنّما تتزايد الألفاظ، فأطلقوا كما ترى كلاماً يوهم كلّ من يسمعه أنّ المزيّة في حاقّ اللفظ؟

قيل له: لمّا كانت المعاني إنّما تتبيّن بالألفاظ ـ وكان لا سبيل للمرتّب لها والجامع شملها إلى أن يعلمك ما صنع في ترتيبها بفكره إلّا بترتيب الألفاظ في نطقه ـ تجوّزوا فكنّوا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ ثمّ بالألفاظ ـ بحذف التّرتيب ـ ثمّ أتبعوا ذلك من الوصف والنّعت ما أبان الغرض وكشف عن المراد كقولهم: «لفظ متمكّن» يريدون أنّه بموافقة معناه لمعنى ما يليه كالشّيء الحاصل في مكانٍ صالح يطمئنّ فيه و«لفظ قلق نابٍ» يريدون أنّه من أجل أنّ معناه غير موافق لما يليه كالحاصل في مكانٍ لا يصلح له فهو لا يستطيع الطمأنينة فيه إلى سائر ما يجيء صفةً في صفة اللفظ ممّا يعلم أنّه مستعار له من معناه وأنّهم نحلوه إيّاه بسبب مضمونه ومؤدّاه هذا.

التّرتيب ـ وإذا وصفوا اللّفظ بما يدلّ على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق، ولكن معنى اللّفظ الذي دلّ به على المعنى الثّاني.

والسَّبَبُ: أنّهم لو جعلوها أوصافاً للمعاني لما فهم أنّها صفات للمعاني الأُوَل المفهومة ـ أعني الزّيادات[1] والكيفيّات والخَصوصيّات ـ فجعلوا كالمواضعة[2] فيما بينهم أن يقولوا: اللفظ، وهم يريدون الصُّورة التي حدثت في المعنى، والخاصّة التي تجدّدت فيه.

---

(١) قوله: «أعني الزّيادات». على أصل معنى الكلام مثل التّأكيد والتّقييد وغير ذلك. و«الكيفيّات» مثل التّقديم والتّأخير ـ مثلاً ـ و«الخصوصيّات» مثل ذكر اللّازم وإرادة الملزوم في الكناية ـ مثلاً ـ.

(٢) قوله: «فجعلوا كالمواضعة». من عبارات الشّيخ في أواخر «الدّلائل» ٣٦٨: وذلك أنّهم لمّا جهلوا شأن «الصّورة» وضعوا لأنفسهم أساساً وبَنَوْا على قاعدةٍ فقالوا: إنّه ليس إلّا المعنى واللفظ ولا ثالث، وإنّه إذا كان كذلك وجب إذا كان لأحد الكلامين فضيلة لا تكون للآخر ثمّ كان الغرض من أحدهما هو الغرض من صاحبه أن يكون مرجع تلك الفضيلة إلى اللفظ خاصّة، وأن لا يكون لها مرجع إلى المعنى من حيث أنّ ذلك ـ زعموا ـ يؤدّي إلى التّناقض وأن يكون معناهما متغايراً وغير متغاير معاً.

ولمّا أقرّوا هذا في نفوسهم حملوا كلام العلماء في كلّ ما نسبوا فيه الفضيلة إلى اللفظ على ظاهره، وأبوا أن ينظروا في الأوصاف التي أتبعوها نسبتهم الفضيلة إلى اللفظ ـ مثل قولهم: «لفظ متمكّن غير قلق ولا نابٍ به موضعه» إلى سائر ما ذكرناه قبل ـ فيعلموا أنّهم لم يوجبوا للفظ ما أوجبوه من الفضيلة، وهم يعنون نطق اللسان وأجراس الحروف ولكن جعلوا كالمواضعة فيما بينهم أن يقولوا: اللفظ وهم يريدون الصّورة التي تحدث في المعنى والخاصّة التي حدثت فيه ويعنون الذي عناه الجاحظ حيث قال: وذهب الشّيخ ـ أُستاذه ـ إلى استحسان المعاني والمعاني مطروحة وسط الطّريق يعرفها العربي والعجمي والحضري والبدويّ، وإنّما الشّعر صياغة وضرب من التّصوير اهباختصارٍ.

وقولنا: «صورة»[1] تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بأبصارنا، فكما أنّ تبيّن إنسان من إنسان يكون بخَصوصيّة توجد في هذا دون ذاك، كذلك يوجد بين المعنى في بَيْتٍ وبينه في بيت آخر فرق، فعبّرنا عن ذلك الفرق بأن قلنا: للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك.

وليس هذا من مبدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم، وكفاك قول الجاحظ[2]: «وإنّما الشّعر صِياغة وضَرْب من التّصوير»[3].

---

(١) **قوله: «وقولنا: صورة»**. هذا أيضاً من كلام الشّيخ عبدالقاهر حيث قال في فصل الموازنة بين الشّعرين من أواخر «الدلائل» ٣٨٩:

واعلم أنّ قولنا: «الصورة» إنّما هو تمثيل وقياس لما نعلمه بعقولنا على الذي نراه بأبصارنا، فلمّا رأينا البينونة بين آحاد الأجناس تكون من جهة الصّورة فكان بين إنسان من إنسان وفرس من فرسٍ بِخَصُوْصِيّةٍ تكون في صورة هذا لا تكون في صورة ذاك، وكذلك كان الأمر في المصنوعات فكان بين خاتم من خاتم وسِوار من سوار بذلك.

ثمّ وجدنا بين المعنى في أحد البيتين وبينه في الآخر بينونةً في عقولنا وفرقاً عبّرنا عن ذلك الفرق وتلك البينونة بأن قلنا: للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك، وليس العبارة عن ذلك بالصّورة شيئاً نحن ابتدأناه فينكره منكر، بل هو مستعمل مشهور في كلام العلماء ويكفيك قول الجاحظ: «وإنّما الشّعر صياغة وضرب من التّصوير» اهـ.

(٢) هو العلّامة المتبحّر، ذو الفنون، أبو عثمان، عمرو بن بحر بن محبوب البصريّ المعتزلي صاحب التّصانيف. قال ثعلب: ما هو بثقة، وقال الذّهبي: كان ماجناً قليل الدّين توفي سنة ٢٥٠هـ وقيل ٢٥٥هـ.

(٣) وقد عقد هذا القول ابن النّقيب المتوفّى سنة ١٠٨١هـ قائلاً:

الشّعر ضربٌ من التّصوير قد كشفت ... منه القرائحُ عن شتّى من الصُّوَرِ
فَاعْمَدْ إلى قالبِ عونٍ تدمّثه ... وافرغ به أيَّ معنىً شِئْتَ مبتكرِ

[رجوع إلى كلام الشّيخ]

وهذا نَبْذٌ ممّا ذكره الشّيخ، ثمّ إنّه شدّد النّكير على مَن زعم أنّ الفصاحة من صفات الألفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كلّ مبلغ، وقال: سبب الفساد[١] عدم التّمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه، وبين ما هو وصف له من أَجْلِ أمرٍ عرض في معناه، فلم يعلموا أنّا نغني الفصاحة التي تجب للّفظ لا من أجل شيء يدخل في النُّطْق بل من أجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الإعراب والخطأ في الألفاظ.

ثمّ إنّا لاننكر أن تكون مَذَاقة الحروف وسَلامتها ممّا يوجب الفضيلة ويؤكّد أمر الإعجاز، وإنّما ننكر أن يكون الإعجاز به، ويكون هو الأصل والعُمْدة[٢].

[شبهة ودفع]

وممّا أوقعهم في الشّبهة أنّه لم يُسْمَع عاقل يقول: «معنىً فصيح».

والجواب: أنّ مرادنا أنّ الفضيلة[٣] التي بها يستحقّ اللفظ أن يوصف بالفصاحة

---

(١) **قوله: «وقال سبب الفساد»**. إنّما قاله في باب التحدّي بالقرآن من أواخر «الدّلائل» ٣٠٦ وقد نقلنا نصّه عند تعليق قول الشّارح: «ولا يقال: معنىً فصيح».

(٢) لقد تصرّف التّفتازاني في عبارة الشّيخ تصرّفاً سَيِّئاً يتبيّن لك بعد مراجعة نصّه وهو: واعلم أنّا لا نأبى أن تكون مذاقة الحروف وسلامتها ممّا يثقل على اللسان داخلاً فيما يوجب الفضيلة، وأن تكون مما يؤكّد أمر الإعجاز، وإنّما الذي ننكره ونُفَيِّل رأي من يذهب إليه أن يجعله معجزاً به وحده ويجعله الأصل والعمدة، فيخرج إلى ما ذكرنا من الشّناعات اهـ راجع: دلائل الإعجاز: ٤٠١.

(٣) **قوله: «والجواب أنّ مرادنا أنّ الفضيلة»**. أيضاً من نصوص الشّيخ قال في تحقيق معنى ⇐

إنّما تكون في المعنى دون اللفظ، والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف إذا كان عليه دلّ على تلك الفضيلة فيمتنع أن يوصف بها المعنى كما يمتنع أن يوصف بأنّه دالّ.

[للبلاغة طرفان]

﴿ولها﴾ أي للبلاغة في الكلام **﴿طرفان:﴾**.

[الطَّرَف الأعلى]

﴿أعلى﴾ إليه ينتهي البلاغة ـ كذا في «الإيضاح» ـ **﴿وهو حدّ الإعجاز﴾** وهو أن يرتقي الكلام في بلاغته إلى أن يخرج عن طَوْق البشر ويُعجزهم عن معارضته.

فإن قيل: ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة، و«علم البلاغة» كافل بإتمام هذين الأمرين، فمَن أتقنه وأحاط به لِمَ لا يجوز أن يراعيهما حقّ الرِّعاية فيأتي بكلام هو في الطَّرَف الأعلى من البلاغة ولو بمقدار أقصر سورة؟

قلنا: لا يعرف بهذا العلم إلّا أنّ هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار ـ مثلاً ـ وأمّا الاطّلاع على كميّة الأحوال وكيفيّاتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فأمر آخر.

⇐ البلاغة والفصاحة من مطلع «الدّلائل» ٥٠:

فإن قيل: إذا كان اللفظ بمعزِلٍ عن المزيّة التي تنازعنا فيها وكان مقصورةً على المعنى فكيف كانت الفصاحة من صفات اللفظ البتّة؟ وكيف امتنع أن يوصف بها المعنى فيقال: معنى فصيح وكلام فصيح المعنى؟

قيل: إنّما اختصّت الفصاحة باللفظ وكانت من صفته من حيث كانت عبارة عن كون اللفظ على وصفٍ إذا كان عليه دلّ على المزيّة التي نحن في حديثها، وإذا كانت لكون اللفظ دالّاً استحال أن يوصف بها المعنى كما يستحيل أن يوصف المعنى بأنّه دالّ ـ مثلاً ـ فاعرفه اهـ.

ولو سُلِّمَ فإمكان الإحاطة بهذا العلم لغير علّام الغيوب ممنوع كما مرّ[١]، وكثير من مَهَرَة هذا الفنّ تراه لا يقتدر على تأليف كلام بليغ فضلاً عمّا هو في الطَّرَف الأعلى[٢].

﴿ **وما يقرب منه** ﴾ ظاهر هذه العبارة[٣] أنّ الطّرف الأعلى هو: حدّ الإعجاز، وما يقرب من حدّ الإعجاز.

وهو فاسد[٤]؛ لأنّ ما يقرب منه إنّما هو من المراتب العليّة ولا جهة لجعله من

---

(١) **قوله: «فإمكان الإحاطة بهذا العلم لغير علّام الغيوب ممنوع كما مرّ»**. نقله عن السّكّاكي في الجمع بين قوله ـ في صدر الكتاب ـ: «إذ به يكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها» وبين ما ذكره في «المفتاح» من أنّ «مُدْرِك الإعجاز هو الذّوق ليس إلّا».

(٢) **قوله: «وكثير من مهرة هذا الفنّ تراه لا يقدر على تأليف كلام بليغ فضلاً عمّا هو في الطّرف الأعلى»**. قال ابن الأثير: ويحكى عن المبرّد أنّه قال: ليس أحد في زماني إلّا وهو يسألني عن مشكل من معاني القرآن أو مشكل من معاني الحديث النّبويّ أو غير ذلك من مشكلات علم العربيّة، فأنا إمام النّاس في زماني هذا، وإذا عرضت لي حاجة إلى بعض إخواني وأردت أن أكتب شيئاً في أمرها، أُحْجِمُ عن ذلك، لأنّي أُرتّب المعاني في نفسي ثمّ أُحاول أن أصوغه بألفاظ مرضيّة فلا أستطيع ذلك. قال ابن الأثير: ولقد صدق في قوله هذا وأنصف غاية الإنصاف اهـ.

(٣) **قوله: «ظاهر هذه العبارة»**. المراد أنّ الطّرف الأعلى قسمان:

أحدهما: ما هو حدّ الإعجاز. **وثانيهما**: ما يقرب من حدّ الإعجاز فيكون قوله: «وما يقرب منه» عطفاً على الخبر أعني «حدّ الإعجاز» لا على المبتدأ أعني «هو».

(٤) **قوله: «وهو فاسد»**. أي: تقسيم الطّرف الأعلى إلى هذين القسمين باطل، لأنّ القريب من الطّرف الأعلى من المراتب العليّة، ولا وجه لجعله من الطّرف الأعلى الذي إليه تنتهي البلاغة، لأنّ الطّرف الأعلى بهذا المعنى ـ أي: بالمعنى الذي هو منتهى البلاغة ـ لا تعدّد فيه، لأنّها ـ بهذا المعنى ـ شيء واحد، إمّا شخصاً وإمّا نوعاً، فلا يمكن جعله قسمين ⇐

الطَّرَف الأعلى الذي إليه ينتهي البلاغة، إذ المناسب أن يؤخذ ذلك حقيقيّاً -كالنّهاية- أو نوعيّاً -كالإعجاز-.

فإن قيل(١): المراد أنّ الطّرف الأعلى حدّ الإعجاز في كلام غير البشر،

⇐ فكيف يجعل ما يقرب منه قسماً ثانياً له.

والدّليل على ذلك أنّ المناسب لمعنى لفظة «الطّرف» أن يكون طرفاً حقيقيّاً مثل «النّهاية» و«النُّقْطَة» التي هي طرف الخطّ وقد ثبت في محلّه أنّ النُّقطة غير قابلةٍ للانقسام، فيكون الطّرف الأعلى أيضاً غير قابلٍ للانقسام، فكيف يمكن جعله قسمين وجعل القريب منه قسماً ثانياً له.

أو يكون طرفاً نوعيّاً، أي: واحداً بالنّوع مثل الإعجاز، أي: يراد بالطّرف الأعلى مطلق ما كان معجزاً، سواء أكان في أوّل درجة الإعجاز، أو فوق ذلك، والوحدة النّوعيّة إنّما تحصل بالإعجاز، والطّرف الأعلى -بهذا المعنى النّوعي أيضاً- لا يشمل القريب من حدّ الإعجاز، لأنّه ليس من أفراد هذا النّوع، إذ أفراده ما كان في أوّل درجة الإعجاز فما فوق وذلك الكلام ليس كذلك.

(١) **قوله: «فإن قيل»**. أي: قيل في تصحيح عطف القريب من حدّ الإعجاز على الخبر -أعني حدّ الإعجاز- المراد من العطف أنّ الطّرف الأعلى إن كان طرفاً حقيقيّاً كان على قسمين: **أحدهما**: حدّ الإعجاز في كلام غير البشر. **وثانيهما**: ما يقرب منه في كلام البشر.

فالقسم الأوّل: وهو حدّ الإعجاز في كلام الله -تعالى- حدّ لا يمكن للبشر معارضته. والقسم الثّاني -وهو القريب من حدّ الإعجاز في كلام البشر- أيضاً حدّ لا يمكن للبشر مجاوزته. فكلّ واحدٍ من الطّرفين صار جزئيّاً حقيقيّاً.

وإن كان طرفاً نوعيّاً فهو أيضاً قسمان:

أحدهما: نهاية الإعجاز، أي: آخر درجات الإعجاز مثل قوله -تعالى-: ﴿**يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ**﴾ [هود: ٤٤]، الآية ... -مثلاً- لا أوّل درجة الإعجاز مثل قوله -تعالى-: ﴿**تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ**﴾ [المسد: ١] -مثلاً-.

وثانيهما: ما يقرب من النّهاية مثل ﴿**اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ**﴾ [القمر: ١] -بناءً

⇐

وما يقرب منه في كلام البشر، فالأوّل حدّ لا يمكن للبشر أن يعارضه، والثّاني حدّ لا يمكنه أن يجاوزه.

أو المراد أنّ الأعلى هو نِهاية الإعجاز وما يَقْرُبُ من النِّهاية، وكلاهما إعجاز.

قلنا: أمّا الأوّل[1]: فشيء لا يفهم من اللفظ، مع أنّ البحث في بلاغة الكلام من حيث هو هو ـ من غير نظر إلى كونه كلام بشر أو غيره ـ.

وأمّا الثّاني[2]: فلا يدفع الفساد، على أنّ الحقّ[3] هو أنّ «حدّ الإعجاز» بمعنى: مرتبته ـ أي: مرتبة للبلاغة ودرجة هي الإعجاز ـ والإضافة للبيان.

ويؤيّده قول صاحب الكشّاف[4] في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافاً**

⇐ على أنّ إعجازه أنزل درجةً من ﴿ **يَا أَرْضُ ابْلَعِي** ﴾ والنّهاية، والقريب منها، إعجاز، وكذا ما بلغ أوّل درجة الإعجاز فما فوق وإن لم يكن ممّا يقرب من النّهاية، فعلى كلا التّوجيهين لا يلزم جعل ما هو من المراتب العليّة من الطّرف الأعلى، لأنّ القريب من الطّرف الأعلى ـ على التّوجيهين ـ نفسه من الطّرف الأعلى.

(١) **قوله: «أمّا الأوّل»**. أي: كون الطّرف الأعلى قسمين، **أحدهما**: حدّ الإعجاز في كلام غير البشر. **وثانيهما**: ما يقرب من حدّ الإعجاز في كلام البشر.

(٢) **قوله: «وأمّا الثّاني»**. أي: كون الطّرف الأعلى قسمين: **أحدهما**: نهاية الإعجاز، **وثانيهما**: ما يقرب من النّهاية، فلا يدفع الفساد المشار إليه بقوله: «لأنّ ما يقرب منه إنّما هو من المراتب العليّة» لأنّ القريب من نهاية الإعجاز إنّما هو من المراتب العليّة ولا وجه لجعله من الطّرف الأعلى الذي هو منتهى البلاغة.

(٣) **قوله: «على أنّ الحقّ»**. والحاصل أنّ «حدّ الإعجاز» ليس بمعنى: «نهاية الإعجاز» ـ كما ذكر في التّوجيه الثّاني ـ بل هو بمعنى: «مرتبة الإعجاز» والإضافة في «حدّ الإعجاز» بيانيّة بتقدير «من» أي: الحدّ الذي هو الإعجاز.

(٤) **قوله: «قول صاحب الكشّاف»**. قاله في بيان معنى ﴿ **اخْتِلَافاً كَثِيراً** ﴾.

كَثِيراً ﴾[١] أي: لكان الكثير منه مختلفاً قد تفاوت نظمه وبلاغته، فكان بعضه بالغاً حدّ الإعجاز، وبعضه قاصراً عنه يمكن معارضته.

[التّفتازانيّ يدّعي الإلهام]

وممّا أُلْهِمْتُ[٢] بين النّوم واليَقَظَة أنّ قوله: «وما يقرب منه» عطف على «هو» والضّمير في «منه» عائد إلى «الطّرف الأعلى» لا إلى «حدّ الإعجاز» أي: الطّرف الأعلى مع ما يقرب منه ـ في البلاغة ـ ممّا لا يمكن معارضته هو حدّ الإعجاز.

وهذا هو الموافق لما في «المفتاح»[٣] من أنّ البلاغة تتزايد إلى أن تبلغ حدّ الإعجاز وهو الطّرف الأعلى وما يقرب منه ـ أي: من الطّرف الأعلى ـ فإنّه وما يَقْرُبُ منه كلاهما حدّ الإعجاز لا هو وحده؛ كذا في شرحه.

---

(١) النّساء: ٨٢.

(٢) **قوله: «وممّا أُلهمت»**. حاصل ما أُلهم بين اليَقَظَة والمنام: أنّ «ما يقرب» عطف على المبتدأ أعني «هو» لا على الخبر أعني «حدّ الإعجاز» فهو مثل قولهم: «زيد قائم وعمرو» وحاصل المعنى: أنّ حدّ الإعجاز قسمان: **أحدهما**: المرتبة العُليا، **وثانيهما**: ما يقرب من تلك المرتبة فهما كلاهما حدّ الإعجاز لا الطّرف الأعلى فقط.

(٣) **قوله: هو الموافق لما في «المفتاح»** وهذا نصّه: ولها ـ أي: لِلبلاغة ـ طرفان: أعلى وأسفل متباينان، وبينهما مراتب تكاد تفوت الحصر متفاوتة، فمن الأسفل تبتدئ البلاغة وهو القدر الذي إذا نقص منه شيء التحق ذلك الكلام بما شبّهناه في صدر الكتاب من أصوات الحيوانات، ثمّ تأخذ في التّزايد متصاعدةً إلى أن تبلغ حدّ الإعجاز وهو الطّرف الأعلى وما يقرب منه اهـ. وقوله: «في صدر الكتاب» إشارة إلى قوله في مقدّمة علمَي المعاني والبيان: «وأعني بتراكيب الكلام التراكيب الصّادرة عمّن له فضل تمييز ومعرفة، وهي تراكيب البلغاء، لا الصّادرة عمّن سواهم، لنزولها ـ في صِناعة البلاغة ـ منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالّها بحسب ما يتّفق اهـ.

ولا يخفى أنّ بعض الآيات أعلى(١) طبقة من البعض(٢) وإن كان الجميع مشتركاً

---

(١) وفي هذا المعنى قال الشّاعر بالفارسيّة:

در بيان ودر فصاحت كى بود يكسان سخن
گرچه گوينده بود چون جاحظ وچون اصمعى
در كلام ايزد بى چون كه وحى مُنْزَل است
كى بود «تبت يدا» مانند «يا أرض ابلعي»

(٢) **قوله: «بعض الآيات أعلى طبقة من البعض»**. وكيف لا يكون كذلك وقد اجتمع في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ ﴾ [هود: ٤٤] ـ وهي سبعة عشرة لفظةً ـ عشرون ضرباً من البديع:

الأوّل: المناسبة التامّة والموازنة الحسنة في «ابلعي» و«أقلعي» والموازنة أن تكون ألفاظ الفواصل من الكلام المنثور متساوية في الوزن.

الثّاني: الاستعارة فيهما، لأنّ «البلع» حقيقة في بلع الطّعام وأمثاله بالبلعوم ـ مجرى الطعام ـ و«القلع» نزع الشّيء من مكانه، وقد استعيرا لغير معناهما لمناسبة بينه وبين ما استعملا فيه.

الثّالث: الطِّباق بين «السّماء» و«الأرض» وهو الجمع بين المعنيين المتقابلين في الجملة.

الرّابع: المجاز في قوله: «يا سماء أقلعي» فإنّ الحقيقة يا مطر السّماء، وهذا من باب المجاز في الحذف.

الخامس: الإشارة في «غيض الماء» وهي الإتيان بكلام قليل ذي معانٍ كثيرة ويقال له: إيجاز القصر أيضاً، وذلك لأنّ الماء لا يغيض حتّى يقلع مطر السّماء، وتبلع الأرض ما يخرج منها من عيون الماء، فينقص الماء من وجه الأرض.

السّادس: الإرداف في «استوت» وهو أن يريد المتكلّم معنىً ولا يعبّر عنه باللفظ الموضوع له، بل بلفظ يرادفه لنكتة كما في «واستوت» حيث أنّ المراد معنى الجلوس، فعدل إلى مرادفه لما فيه من الإشعار بجلوس متمكّن لا ميل فيه.

⇐

⇐ وكذا في قوله ـ تعالى ـ: ﴿قُضِيَ الأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، فإنّ المراد منه: هلك من قضى الله هلاكه ونجا من قضى الله نَجاته، فعدل عن ذلك إلى هذا، لما فيه من الإيجاز والتّنبيه.

السّابع: التّمثيل في «قضي الأمر» وهو قسم من التّذييل الذي هو ضربان: ضرب لم يخرج مخرج المثل ولم يستقلّ بإفادة المراد، بل توقّف على ما قبله. وضرب أخرج مخرج المثل في الاستقلال وفشوّ الاستعمال كما في «وقضي الأمر».

الثّامن: التعليل فإنّ «غيض الماء» علّة الاستواء.

التّاسع: صحّة التّقسيم فإنّه استوعب فيه أقسام الماء حال نقصه. وهو احتباس ماء السّماء والماء النّابع من الأرض، وغيض الماء الذي على ظهرها.

العاشر: الاحتراس في الدّعاء لئلّا يتوهّم أنّ الغرق ـ لعمومه ـ شمل من لا يستحقّ الهلاك وذلك قوله: ﴿بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ٤٤].

الحادي عشر: حسن النّسق ويقال له: تنسيق الصّفات أيضاً، وهو هاهنا الإتيان بكلمات متتاليات معطوفات متلاحمات، بحيث إذا أُفردت كلّ جملة منه قامت بنفسها، واستقلّ معناها بلفظها.

الثّاني عشر: ائتلاف اللفظ مع المعنى، في الفخامة، والجزالة، والغرابة، وعدمها كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضاً﴾ [يوسف: ٨٥]، حيث أتى فيه بأغرب أدوات القسم، وأغرب الأفعال النّاقصة، وأغرب ألفاظ الهلاك.

الثّالث عشر: الإيجاز وهو بيان المراد بأقلّ ما يمكن.

الرابع عشر: التّسهيم ـ وهو ما يشبه براعة الاستهلال ـ فإنّ أوّل الآية التي نحن فيها يدلّ على آخرها.

الخامس عشر: التّهذيب، فإنّ مفرداتها موصوفة بصفات الحسن، كلّ لفظة منها سهلة المخارج، عليها رونق الفصاحة، مع الخلوّ من البشاعة وعقادة التركيب.

السّادس عشر: حسن البيان، من جهة أنّ السّامع لا يتوقّف في فهم معنى الكلام ⇐

في امتناع معارضته.

وفي «نهاية الإيجاز»[1] أنّ الطَّرف الأعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجزة.

[الطَّرَف الأسفل]

﴿ **وأسفل وهو ما** ﴾ أي: طرف للبلاغة ﴿ **إذا غيّر الكلام منه إلى ما دونه** ﴾ أي: إلى مرتبة هي أدنى منه وأنزل ﴿ **التحق الكلام** ﴾ ـ وإن كان صحيح الإعراب ـ ﴿ **عند البلغاء بأصوات الحَيَوانات** ﴾ الّتي تَصْدُرُ عن محالّها، بحسب ما يتّفق، من غير اعتبار اللطائف والخواصّ الزّائدة على أصل المراد.

﴿ **وبينهما** ﴾ أي: بين الطَّرفين ﴿ **مراتب كثيرة** ﴾ متفاوتة، بعضها أعلى من بعض، بحسب تفاوت المقامات، ورعاية الاعتبارات، والبُعد من أسباب الإخلال بالفصاحة.

[تمهيد]

﴿ **وتتبعها** ﴾ أي: بلاغة الكلام ﴿ **وجوهٌ أُخَرُ** ﴾ سوى المطابقة والفصاحة ﴿ **تورث الكلام حُسْناً** ﴾ هذا تمهيد لبيان الاحتياج إلى «علم البديع» وفيه إشارة إلى

⇐ ولا يشكل عليه شيء منه.

السّابع عشر: التّمكين، لأنّ الفاصلة مستقرّة في محلّها، مطمئنّة في مكانها غير قلقة.

الثّامن عشر: الانسجام وهو أن يكون الكلام ـ لخلوّه من التّعقيد ـ منحدراً كانحدار الماء المنسجم، بحيث يقرب الكلام المنثور إلى المنظوم الموزون.

التّاسع عشر: الاعتراض فإنّ قوله: «وقيل يا أرض ابلعي» إلى قوله: «وقيل بُعداً» فيه اعتراض بثلاث جمل.

العشرون: الجناس النّاقص اللّاحق في «ابلعي» و«أقلعي».

(١) **قوله: «نهاية الإيجاز»**. كتاب في البلاغة صنّفه المتشكّك الرازيّ صاحب التّفسير المتوفّى سنة ٦٠٦هـ. [راجع كشف الظنون ٢: ١٩٨٦]

أنّ تحسين هذه الوجوه للكلام عَرَضيّ خارج عن حدّ البلاغة.

ولفظ «تتبعها» إشعار بأنّ هذه الوجوه إنّما تعدّ محسّنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة.

وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلّم؛ لأنّها ليست ممّا تجعل المتكلّم موصوفاً بصفةٍ -كالفصاحة والبلاغة- بل هي من أوصاف الكلام خاصّة.

[البلاغة في المتكلّم]

﴿ و ﴾ البلاغة **﴿ في المتكلّم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ، فعلم ﴾** تفريع على ما تقدّم، وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان، وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثّلاثة.

وفيه تعريض لصاحب «المِفْتاح» حيث لم يجعل البلاغة مستلزماً للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان[1] دون اللغة والصَّرْف والنَّحْو.

يعني علم ممّا تقدّم أمران:

---

(١) **قوله: «وحصر مرجعها في المعاني والبيان»**. حيث قال في تعريف البلاغة: هي بلوغ المتكلّم -في تأدية المعاني- حدّاً، له اختصاص بتوفية خواصّ التّراكيب حقّها، وإيراد أنواع التّشبيه والمجاز والكناية على وجهها اه. فتراه حصر البلاغة في أمرين:

أحدهما: التّوفية وهي مستفادة من علم المعاني.

وثانيهما: الإيراد المذكور وهو يستفاد من علم البيان. فمرجع البلاغة عنده هذان العلمان.

وليس المرجع هاهنا بمعنى المآل كما يقال: «مرجع الدنيا إلى الخراب» أي: مآلها، بل هو بمعنى الأصل الذي ينشأ منه شيء آخر، كما يقال: «مرجع الجود إلى الغنى» أي: الغنى هو الذي يجب حصوله ليحصل الجود، فالمرجع بمعنى الأصل والمنشأ ولذا قال: كما قالوا: «مرجع الصّدق والكذب إلى طباق الحكم»...

أحدهما: ﴿**أنّ كلّ بليغ**﴾ ـ كلاماً كان أو متكلّماً ـ ﴿**فصيح**﴾ لأنّ الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة ـ على ما سبق ـ ﴿**ولا عكس**﴾ أي: ليس كلّ فصيح بليغاً وهو ظاهر.

﴿**و**﴾ **الثّاني:** ﴿**أنّ البلاغة**﴾ في الكلام ﴿**مرجعها**﴾ ـ وهو ما يجب أن يحصل[1]

---

(١) **قوله: «وهو ما يجب أن يحصل»**. هذا من قبيل الاستخدام الذي يأتي في «علم البديع» وهو أن يراد بلفظ معنىً وبالضّمير الرّاجع إليه معنىً آخر، كما قال الشّاعر:

إذا نــزل السّــماء بأرض قـومٍ   رعـــيناه وإن كـانوا غِـضابا

فإنّه أُريد بلفظ «السّماء» المطر وبضمير «رعيناه» الرّاجع إليه النّبات. وكذا في المقام فإنّ لفظ «المرجع» هاهنا مصدر ميميّ، لا اسم مكان، بدليل تعديته بـ«إلى» الجارّة، ولو كان اسم مكان لم يعمل، فلذا تأوّلوا قول النّابغة حيث كان ظاهره عمل اسم المكان، الباطل بالاتّفاق:

كأنّ مجرّ الرّامسات ذيولها   عليه قضيم نمّقته الصّوانع

والتّفسير المذكور إنّما يكون لـ«المرجع» الذي هو اسم مكان، وبه ينكشف تفسير «المرجع» الذي هو مصدر ميميّ.

ثمّ المراد بالإمكان الإمكان الوقوعيّ، المقابل للامتناع بالغير، لا الإمكان الذّاتي، المقابل للامتناع الذّاتيّ، فلا يتّجه أنّ إمكان الممكن لا يتوقّف على شيءٍ ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ.

وأمّا التّأويل في قول النّابغة فهو تقدير مضاف أي: «أثر جرّ الرياح» لأنّ «المجرّ» لو كان مصدراً، ولم يقدّر مضاف محذوف، لم يستقم حمل «قضيم» عليه، ولو كان اسم مكان لم يستقم نصب «ذيولها» به؛ لأنّ اسم الزّمان والمكان موضوعان للزمان والمكان، باعتبار وقوع الفعل فيهما مطلقاً، ولو أُعملا ـ في مفعول أو ظرف ـ لخرجا إذ ذاك من الإطلاق إلى التّقييد، إذ المعمول مُقَيِّدٌ للعامل، وذلك خلاف وضعهما. ولهذا قال المازني في قول الشّاعر:

⇐

حتّى يمكن حصولها، كما قالوا: مرجع الصّدق والكذب إلى طِباق الحكم للواقع ولاطباقه ـ أي: ما به يتحقّقان ويتحصّلان ـ ﴿**إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية**﴾ المعنى ﴿**المراد**﴾ وإلّا لربّما أُدِّيَ المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال، فلا يكون بليغاً ـ لما مرّ من تعريف البلاغة[١] ـ.

﴿**وإلى تميز**﴾ الكلام ﴿**الفصيح من غيره**﴾ وإلّا لربّما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح، فلا يكون أيضاً بليغاً، لما سبق ـ مِن أنّ البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ـ.

ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقّفه عليها.

فإن قلت: قد يفسّر مرجع البلاغة بالعلّة الغائيّة[٢] لها، والغرضِ منها، فهل له وجه؟

⇐ أظلوم إنّ مصابكم رجلاً أهدى السّلامَ تحيّةً ظُلْمُ

إنّ «مصابكم» مصدر ميميّ وإنّما عمل لأنّه بمعنى «إصابتكم» فالمصدر الميميّ إذا كان بمعنى المصدر المطلق يعمل، واسم الزّمان والمكان لا يعملان. وهذا يدلّ على أنّ «المرجع» في المتن مصدر ميميّ، بدليل عمله في الجارّ والمجرور، وهو قوله: «إلى الاحتراز»... وأُريد من ضمير «هو» الرّاجع إليه معنى اسم المكان كما تبيّن.

(١) **قوله: «لما مرّ من تعريف البلاغة»**. من أنّها مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته، وإذا لم يكن الكلام بليغاً التحق عندهم بأصوات الحيوانات، وإن كان صحيحاً عند النّحويّين والصّرفيّين وفصيحاً عند البلغاء.

(٢) **قوله: «بالعلّة الغائيّة»**. قال علّامة الأشاعرة في شرح «التّجريد» ما حاصله: العلّة ما يحتاج إليه أمر في وجوده، ثمّ المحتاج إليه إمّا جزء للمحتاج، أو أمر خارج عنه، والأوّل إمّا أن يكون به الشّيء بالفعل ـ كالهيئة للسّرير ـ فهو الصّورة، وإمّا أن يكون الشّيء به بالقوّة ـ ⇐

قلت: لا، بل هو فاسد؛ لأنّه إن أُريد بالبلاغة بلاغة الكلام ـ على ما صرّح به المصنّف[1] ـ يؤول المعنى إلى أنّ الغرض من كون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال

⇐ كالخشب للسّرير ـ فهو المادّة، وهاتان العلّتان للماهيّة داخلتان في قوامها، كما أنّهما علّتان للوجود أيضاً، لتوقّفه عليهما، فتخصّان باسم علّة الماهيّة، تمييزاً لهما، عن الباقيتين المشاركتين إيّاهما في عليّة الوجود.

والثّاني ـ أعني ما يكون خارجاً ـ: إمّا ما منه الشّيء ـ كالنّجّار للسّرير ـ وهو الفاعل والمؤثّر، وإمّا لأجله الشّيء ـ كالجلوس على السّرير له ـ وهو العلّة الغائية وهاتان العلّتان ـ أعني الفاعل والغاية ـ تخصّان باسم علّة الوجود، لتوقّفه عليهما، دون الماهيّة.

والمادّة والصّورة لا توجدان إلّا للمركّب، والغاية لا تكون إلّا للفاعل بالاختيار، فإنّ المُوْجَبَ لا يكون لفعله غاية، وإن جاز أن يكون لفعله حكمة وفائدة، وقد يسمّى غايةً تشبيهاً بالغاية التي علّة غائيّة لفعل المختار. قال:

والغاية إنّما تكون علّةً بحسب وجودها الذّهني، وأمّا بحسب وجودها الخارجيّ فهي معلولة لمعلولها، لترتّبها عليه، وتأخّرها عنه في الوجود. فللغاية علاقتا العليّة والمعلوليّة بالقياس إلى شيءٍ واحد، لكن بحسب وجوديها الذّهني والخارجيّ، ويسمّى جميع ما يحتاج إليه الشّيء ـ بمعنى أن لا يبقى هناك أمر آخر يحتاج إليه، لا بمعنى أن تكون مركّبة من عدّة أُمور آلية ـ علّة تامّة اهباختصارٍ وتصرّفٍ يسيرٍ.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّه فسّر بعضهم مرجع البلاغة بالعلّة الغائيّة لها، ومعناه: أنّ الاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد، وتمييز الفصيح من غيره، علّة غائيّة للبلاغة وغرض منها.

وهذا التّفسير فاسد، لأنّ العلّة الغائيّةَ متقدّم على سائر العلل، في التّصوّر والذّهن، ومتأخّر عنها في الوجود، بل الاحتراز والتّمييز علّة مادّيّة للبلاغة، وهي ما به يتحقّق الشّيء ويتحصّل كما نقلنا عن القوشجي الأشعري في شرح «التّجريد» آنفاً.

(١) **قوله: «على ما صرّح به المصنّف»**. أي في «الإيضاح» حيث قال: إنّ البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره اهـ.

فصيحاً هو: الاحتراز عن الخطأ في أداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح[١].

وكذا إن حمل كلامه على خلاف ما صرّح به، وأُريد بالبلاغة بلاغة المتكلّم؛ لأنّ غاية ما علم ـ ممّا تقدّم ـ هو أنّ بلاغة المتكلّم تفيد هذين الأمرين، أو تتوقّف عليهما ولم يعلم أنّهما غرض منها، وغاية لها؛ فالرّجوع إلى الحقّ[٢] خير.

فالحاصل: أنّ البلاغة ترجع إلى هذين الأمرين، والاقتدار عليها يتوقّف على الاتصاف بهذين الوصفين، وهو أمر يتحصّل ويكتسب من علوم متعدّدة بعد سلامة الحسّ[٣]؛ فمرجع البلاغة إلى تلك العلوم جميعاً، لا إلى مجرّد المعاني والبيان.

وأمّا تحقيق قوله: ﴿ **والثّاني** ﴾ أي: تمييز الفصيح من غيره ـ يعني: معرفة أنّ هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح ـ فهو أنّه مركّب[٤] أجزاؤه تمييز السّالم من الغرابة عن غيره ـ أي: معرفة أنّ هذا سالم من الغرابة دون ذاك ـ ليحترز عن الغرابة، وتمييز السَّالم من المخالفة عن غيره، وهكذا جميع أسباب الإخلال بالفصاحة.

---

(١) **قوله: «وفساده واضح»**. لأنّ الغرض والعلّة الغائيّة من الشّيء متأخّر عنه في الوجود، والاحتراز والتّمييز نفس البلاغة، ولا يكونان متأخّرين عنها، فهما علّة ماديّة لا غير.

(٢) **قوله: «فالرّجوع إلى الحقّ»**. وهو كون الأمرين علّة ماديّة لا غائيّة «خير» أي: صواب.

(٣) **قوله: «بعد سلامة الحسّ»**. أي: سلامة الذَّوْق الذي فسّرناه قبل ذلك. والحاصل: أنّ مرجع البلاغة إلى الصّرف، والنّحو، واللغة، والذّوق، والمعاني، والبيان، وعلم البلاغة منحصر في المعاني والبيان وخطأ السّكّاكي حيث حصر مرجع البلاغة في المعاني والبيان فقط، فقوله: «ويكتسب من علوم متعدّدة بعد سلامة الحسّ» ردّ على السّكّاكي.

(٤) **قوله: «فهو أنّه مركّب»**. قال المحشّي: الضّمير الأوّل راجع إلى «التّحقيق» والثّاني إلى «التّمييز» والجملة ـ أعني: أجزاؤه تمييز السّالم ـ صفة المركّب هذا. اهـ مختصراً.

ثمّ تمييز السّالم من الغرابة عن غيره يبيّن في علم متن اللغة، إذ به يعرف أنّ في «تكأكأتم» و«مسرّجاً» غرابة بخلاف «اجتمعتم» و«كالسّراج»[١] لأنّ مَن تتبّع الكتب المتداولة[٢]، وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة، علم أنّ ما عداها ـ ممّا يفتقر إلى تنقير أو تخريج ـ فهو غير سالم من الغرابة، إذ بضدّها تتبيّن الأشياء.

وتمييز السّالم من مخالفة القياس عن غيره، يبيّن في علم الصَّرْف، إذ به يعرف أنّ «الأجلل» مخالف للقياس دون «الأجلّ»، وقس على هذا البواقي.

فاتّضح أنّ تمييز الفصيح عن غيره ﴿**منه ما يتبيّن**﴾ أي: يوضح ﴿**في علم متن اللغة**﴾ كالغرابة ـ أعني تمييز السّالم من الغرابة عن غيره ـ.

وإنّما قال: «متن اللغة» ـ أي: العلم بأوضاع المفردات ـ لأنّ «اللغة» قد تطلق على جميع أقسام العربيّة[٣].

﴿**أو**﴾ في علم ﴿**التّصريف**﴾ كمخالفة القياس.

---

(١) قال الرّومي: معطوف على «اجتمعتم» أي: بخلاف لفظ «كالسّراج» وهو ناظر إلى «مسرّجاً» كما أنّ اجتمعتم «ناظر إلى «تكأكأتم» اهـ.

(٢) **قوله: «لأنّ من تتبّع الكتب المتداولة»**. ردّ على نقد الشّارح الزّوزني حيث استشكل قائلاً: إنّه لم يذكر في متن اللغة أنّ من الألفاظ ما يحتاج في معرفته إلى أن يبحث عنه في المطوّلات فكيف يقال: إنّ تمييز السّالم من غيره يتبيّن في علم متن اللغة. ووجه الردّ ظاهر.

(٣) **قوله: «أقسام العربيّة»**. المجموعة في قول القائل:

لغات المعاني، نحو، صرف، اشتقاقهم ... بيان قوافٍ، قُلْ عروضٌ، وقَرْضُهُمْ
وإنشاءُ تاريخ، وخطّ، وأسقطوا ... بديعاً ووَضْعاً فُزْت بالعلم بَعْدَهُمْ

وكذا في قول الشّيخ حسن المصري العطّار:

نحوٌ، وصرفٌ، عروضٌ، بعده لغة ... ثمّ اشتقاقٌ، قريض الشّعرِ إنشاءُ
كذا المعاني، البيانُ، الخطُّ، قافية ... تاريخُ هذا، لعلم العُرْب إحصاءُ

﴿**أو**﴾ في علم ﴿**النّحو**﴾ كضعف التّأليف والتّعقيد الفظي.

﴿**أو يدرك بالحسّ**﴾ كالتّنافر، إذ به يدرك أنّ «مستشزراً» متنافر دون «مرتفع»، وكذا تنافر الكلمات.

﴿**وهو**﴾ أي: ما يتبيّن في هذه العلوم أو يدرك بالحسّ ﴿**ما عدا التّعقيد المعنوي**﴾ إذ لا يعرف بتلك العلوم ـ ولا بالحسّ ـ تمييز السّالم من التّعقيد المعنوي عن غيره.

والغرض من هذا الكلام[1] تعيين ما يبيّن في العلوم المذكورة ـ أو يدرك بالحسّ ـ ويحترز بها عمّا يجب أن يحترز عنه؛ ليعلم أنّه لم يبق لنا ـ ممّا يرجع إليه البلاغة ـ إلّا الاحتراز عن الخطأ في التّأدية، وتمييز السّالم من التّعقيد المعنويّ عن غيره، ليحترز عن التعقيد، فمسّت الحاجة إلى علمٍ به يحترز عن الخطأ، وعلم به يحترز عن التّعقيد المعنويّ ليتمّ أمر البلاغة، فوضعوا لذلك علمَي المعاني والبيان، وسمّوهما «علم البلاغة» لمكان مزيد اختصاص لهما بها.

وإلى هذا أشار بقوله: ﴿**وما يحترز به عن الأوّل**﴾ يعني الخطأ في التّأدية ﴿**علم المعاني**﴾.

فالمراد بـ«الأوّل» أوّل الأمرين الباقيين[2] اللّذَين احتيج إلى الاحتراز عنهما.

---

(١) **قوله: «والغرض من هذا الكلام»**. أي: من قوله: «والثاني منه ما يتبيّن» إلى آخره...

(٢) **قوله: «أوّل الأمرين الباقيين»**. أي: هاهنا أمران ماضيان ذكرا في المتن وأمران باقيان لَمْ يُصَرِّحْ بهما:

أمّا الأمران الماضيان:

فالأوّل منهما: الاحتراز عن الخطأ، **والثّاني** منهما: تمييز الفصيح من غيره.

وأمّا الأمران الباقيان: **فالأوّل** منهما: الخطأ في التأدية، **والثّاني**: التّعقيد المعنويّ.

⇐

وأمّا الأوّل المقابل للثّاني ـ الذي هو تمييز الفصيح عن غيره ـ فإنّما هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ.

﴿ وما يحترز به عن التّعقيد المعنوي علم البيان ﴾ فظهر أنّ علم البلاغة منحصر في علمَي المعاني والبيان وإن كانت البلاغة ترجع إلى غيرهما من العلوم أيضاً.

وعليك بالتأمّل في هذا المقام فإنّه من مزالّ الأقدام[1].

ثمّ احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة إلى علم آخر فوضعوا لذلك «علم البديع» وإليه أشار بقوله:

﴿ وما يُعرَف به وجوه التّحسين علم البديع ﴾ ولمّا كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثّلاثة **﴿ وكثير ﴾** من النّاس **﴿ يُسمّي الجميع علم البيان، وبعضهم يُسمّي الأوّل علم المعاني والأخيرين ﴾** يعني البيان

⇐ فالمراد بـ«الأوّل» في عبارة الخطيب أوّل الأمرين الباقيين لا أوّل الأمرين الماضيين وإلّا لكان تقدير الكلام هكذا: «وما يحترز به عن الاحتراز عن الخطأ علم المعاني» وهذا غلط، لأنّ الاحتراز عن الاحتراز عن الخطأ عين الخطأ. وأمّا إذا كان المراد به أوّل الأمرين الباقيين فهو صحيح وتقديره هكذا: «وما يحترز به عن الخطأ علم المعاني».

(١) **قوله: «عليك بالتأمّل في هذا المقام فإنّه من مزالّ الأقدام»**. وحاصل الأقوال ثلاثة:

الأوّل: قول المحشّي وهو أنّ المراد بـ«الأوّل» أوّل الأمرين الماضيين ولمّا استشعر بفساد المعنى التجأ إلى تقدير مضافٍ وقال: الأقرب في توجيه عبارة المتن المصير إلى حذف المضاف أي: ما يحترز به عن متعلّق الأوّل.

الثّاني: قول بعضهم: إنّ علم البلاغة مجموع الأُمور السّتّة وهي: الصّرف، والنّحو، واللغة، والمعاني، والبيان، والذّوق، وقال المصنّف: إنّ علم البلاغة منحصر في المعاني والبيان ومرجعها إلى الأُمور السّتّة وهما متغايران.

الثّالث: السّكّاكي صاحب «المفتاح» وهو أنّ مرجع البلاغة المعاني والبيان فقط.

والبديع ﴿علم البيان، والثّلاثة علم البديع﴾ ولا يخفى وجوه المناسبة[1].

(١) **قوله: «ولا يخفى وجوه المناسبة»**. قال المحشّي: أمّا تسمية الأوّل بـ«المعاني» فلأنّه باحث عن إفادة التّراكيب خواصّها التي هي معانٍ مخصوصة، ففي التّسمية إشعار بتعلّقه بالمعاني.

وأمّا تسمية الثّاني بـ«البيان» فلأنّه متعلّق بإيراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة في الوضوح.

وأمّا تسمية الثّالث بـ«البديع» فلأنّه يتعلّق بأمور بديعةٍ وأشياء غريبة كالتّرصيع والتّجنيس ونحوهما.

وأمّا تسمية الجميع بـ«علم البيان» فلتعلّقه بـ«البيان» أعني: «المنطق الفصيح المعرب عمّا في الضّمير» وبه يتبيّن وجه تسمية الأخيرين بـ«علم البيان» لأنّه إذا ناسب الكلّ ناسب البعض بالضّرورة ولا حاجة إلى اعتبار التّغليب اهـ.

﴿الفنّ الأوّل: علم المعاني[1]﴾

[المعاني مقدم على البيان بالطّبع]

وإنّما قدّمه على «البيان» لكونه منه بمنزلة المفرد ....

(١) **قوله: «الفنّ الأوّل علم المعاني»**. الألف واللّام كما يمكن أن يكون للعهد الذكريّ، لأنّ مدخولها ذكر سابقاً مثل قوله ـ تعالى: ﴿**فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ**﴾ [النّور: ٣٥]، كذا يمكن أن يكون للعهد الحضوريّ مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾ [المائدة: ٣]، إشارة إلى اليوم الحاضر وهو يوم الغدير الذي أمر الله نبيّه ـ صلّى الله عليه وآله ـ بتعيين عليّ بن أبي طالب ـ صلوات الله عليه ـ خليفة وإماماً وإعلان ذلك للنّاس.

ثمّ المراد من «الفنّ الأوّل» و«علم المعاني» إمّا الألفاظ أو المعاني أو أُريد من «الفنّ الأوّل» الألفاظ ومن «علم المعاني» المعاني أو عكس ذلك.

الأوّل والثاني باطلان لأنّه مستلزم لحمل الشيء على نفسه والتقدير: «الألفاظ ألفاظ» على الأوّل أو «المعاني معانٍ» على الثاني، وهذا لا فائدة فيه، وهذا الحمل يسمّى عند أهل الميزان بالحمل الأوّلي الذاتي.

والثالث والرابع أيضاً باطلان إن أُريد ظاهر الكلام ـ من غير تقدير شيء ـ لأنّه مستلزم لحمل المباين على المباين، وحمل الضدّ على الضدّ، والتقدير: «الألفاظ معانٍ» على الثالث و«المعاني ألفاظ» على الرّابع. وأمّا إن لم يرد ظاهر الكلام وقدّر مضاف فهما صحيحان والتقدير: «مدلول الفنّ الأوّل علم المعاني» أو «الفنّ الأوّل دالّ علم المعاني» والإضافة بيانيّة أو لاميّة، و«الفنّ» أعمّ و«علم المعاني» أخصّ منه.

⇐

من المركّب[1]؛ لأنّ «البيان» علم يعرف به إيراد المعنى الواحد[2] في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال، ففيه زيادة اعتبار ليست في «علم المعاني» والمفرد مقدّم على المركّب[3] طبعاً فقُدِّم وضعاً ليوافق الوضع الطّبع.

وقبل الشّروع[4] في مقاصد العلم أشار إلى تعريفه، وضَبْط أبوابه إجمالاً،

⇐ هذا وقال المحشّي: إن أُريد بالفنّ الأوّل الألفاظ والعبارات ـ كما يدلّ عليه قول الشّارح فيما سبق: «رتّب الكتاب على مقدّمةٍ وثلاثة فنون» ـ احتيج إلى تقدير المضاف إمّا في الأوّل أو في الثّاني، أي: «معاني الفنّ الأوّل علم المعاني» أو: «الفنّ الأوّل ألفاظ علم المعاني» وإن أُريد به المعاني أو بـ«علم المعاني» الألفاظ تسميةً للمدلول باسم الدّالّ أو عكسه فالأمر ظاهر اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «لكونه منه بمنزلة المفرد من المركّب»**. قال المحشّي: كلمة «من» في الموضعين ابتدائيّة إلّا أنّ الابتداء باعتبار الاتّصال والمعنى: لكون المعاني حال كونه ناشياً من البيان متّصلاً به بمنزلة المفرد حال كونه ناشياً من المركّب ومتّصلاً به، وملخّصه: أنّ اتّصال المعاني بالبيان ونسبته إليه مثل اتّصال المفرد بالمركّب ونسبته إليه اهـ.

أقول: وينطبق نفس الشّرح والتّفسير في قوله ـ عليه السّلام ـ: «يا عليّ أنت منّي بمنزلة هارون من موسى».

(٢) **قوله: «إيراد المعنى الواحد»**. مثل جود زيد مثلاً بالعبارات المختلفة مثل: «زيد جواد» أو «كثير الرّماد» أو «جبان الكلب» أو «مهزول الفصيل» أو «مبسوط اليد» أو «طليق الوجه» أو «مفتوح الباب».

(٣) **قوله: «والمفرد مقدَّم على المركّب»**. وكان حقّ العبارة أن يقول: «والمفرد وما بمنزلته مقدّم على المركّب وما بمنزلته» ولكنّهم تسامحوا فعبّروا عن ما بمنزلة المفرد بالمفرد وعن ما بمنزلة المركّب بالمركّب.

(٤) **قوله: «وقبل الشروع»**. اعتاد العلماء أن يذكروا في أوائل كتبهم الأُمور الثلاثة: ١ ـ تعريف العلم ٢ ـ وبيان فائدته ٣ ـ وبيان موضوعه، والمصنّف تعرّض هنا لثلاثة أُمور أيضاً: الأوّل: تعريف علم المعاني. الثاني: ضبط أبوابه. الثالث: موضوعه وهو اللفظ العربي.

ليكون للطّالب زيادة بصيرة، ولأنّ كلّ علم فهي مَسَائِلُ كثيرة[١] يَضْبِطها جِهَةُ وَحْدة[٢] باعتبارها تعدّ علماً واحداً[٣] يُفْرَدُ بالتَّدوين.

ومن حاول تحصيل كَثْرة يَضْبِطُها جِهَةُ وَحْدَةٍ، فعليه أن يعرفها بتلك الجهة، لئلّا يفوته ما يعنيه ولا يضيّع وقته فيما لا يعنيه، فقال: ﴿ وهو علم ﴾ أي: مَلَكة[٤]

---

(١) **قوله: «ولأنّ كلّ علم فهي مسائل كثيرة»**. قال المحشّي: إن حمل على مذهب الأخفش وهو جواز زيادة الفاء في الخبر فظاهر.

وإن أُريد تطبيقه على مذهب الجمهور فليقدّر الصفة بقرينة المقام، أي: «كُلّ علمٍ يُفْرَدُ بالتّدوين» فيكون المبتدأ نكرة موصوفة بفعلٍ فيجوز دخول الفاء في خبره.

(٢) **قوله: «يضبطها جهة وحدة»**. تسمّى بالموضوع.

(٣) **قوله: «باعتبارها تعدّ علماً واحداً»**. أي: باعتبار تلك الجهة ـ وهي الموضوع ـ تعدّ علماً واحداً ولذا قالوا: «تمايز العلوم بتمايز الموضوعات، وتمايز الموضوعات بتمايز الحيثيّات» ـ مثلاً ـ الكلام امتاز عن الطبّ، لأنّ موضوعه أحوال المبدأ والمعاد، والكلام هو العلم الباحث عن أحوال المبدأ والمعاد على نهج قانون الإسلام، وموضوع الطبّ أحوال الجسم فامتازا بامتياز الموضوع، وإذا لم يمتازا بامتياز الموضوع فبامتياز الحيثيّات، مثلاً الصّرف، والنّحو لا يمكن امتيازهما بامتياز الموضوع، لأنّ الموضوع فيهما هي الكلمة والكلام ولكن يمتازان بامتياز الحيثيّات، لأنّ النّحو يبحث عن أحوال أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء، والصّرف يبحث عن أحوال الكلم من حيث الصحّة والاعتلال، وقال بعضهم: امتياز العلوم بامتياز الموضوعات، وامتياز الموضوعات بامتياز الأغراض.

(٤) **قوله: «وهو علم أي: ملكة»**. فسّروا العلم بأمور متعدّدة:

١ ـ الإدراك المفسّر بحصول صورة من الشّيء عند العقل.

٢ ـ الاعتقاد الجازم المطابق الثابت.

٣ ـ إدراك الكلّي.

⇐

يقتدر بها على إدراكات جزئيّة، ويقال لها: الصِّناعة أيضاً.

بيان ذلك: أنّ واضع هذا الفنّ (١) ـ مثلاً ـ وضع عدّة أُصول مستنبطة من تراكيب البُلَغاء يحصل من إدراكها، وممارستها، قوّة بها يتمكّن من استحضارها (٢)

⇐ ٤ ـ إدراك المركّب.

٥ ـ ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعاتٍ مّا نحو غرضٍ من الأغراض صادراً عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصِّناعة.

٦ ـ الأُصول والقواعد.

٧ ـ التصوّر والتّصديق كما قال الشّارح في «التهذيب»: «العلم إن كان إذعاناً للنسبة فتصديق وإلّا فتصوّر». والشّارح ذكر أمرين من هذه الأُمور: ١ ـ الملكة ٢ ـ والأُصول والقواعد.

(١) **قوله: «واضع هذا الفنّ»**. وهو أديب الشّيعة الإماميّة أبو عبد الله محمّد بن عمران بن موسى بن سعيد بن عبد الله المرزباني الخراساني الأصل والبغداديّ المنشأ والمدفن، صنّف فيه كتابه المسمّى بـ«المفصّل» في علم البيان والفصاحة. قال ابن النّديم في «الفهرست»: وهو نحو ثلاثمائة ورقةٍ، وقد نصّ اليافعيّ في «مرآة الجنان» وابن خَلِّكان في «وفيات الأعيان» على أنّ المرزباني هذا قائل بمذهب التشيّع وكان مولده في جمادى الآخرة سنة ٢٩٧هـ ووفاته يوم الجمعة ثاني شوّال سنة ٣٧٨هـ أو سنة ٣٨٤هـ ببغداد في الجانب الشرقيّ.

وقد فصّلت هذا في كتابي الذي صنّفته في «البلاغة» وبيّنت أنّ الشّيخ عبدالقاهر الجرجاني المتوفّى سنة ٤٧١هـ ـ كما نصّ عليه القفطيّ في «الإنباه» ٢: ١٨٨ ـ ١٩٠ ـ لم يكن واضعاً لفنّ البلاغة كما اشتهر بذلك خطأً، ولم يتقدّم عليه في الوضع المرزباني فقط بل تقدّم عليه في التّصنيف من الشّيعة أيضاً محمّد بن أحمد الوزير بن محمّد الوزير أبوسعيد العميدي المتوفّى سنة ٤٢٣هـ صنّف كتابه «تنقيح البلاغة» ـ كما في «كشف الظّنون» ـ.

(٢) **قوله: «بها يتمكّن من استحضارها»**. قال الرّوميّ: المفهوم من كلام الشّارح حيث حمل الملكة على ملكة الاستحضار لا على ملكة الاستحصال أن لا يحصل لأحد «علم المعاني» ـ بمعنى الملكة ـ إلّا بعد تحصيل جميع المسائل وصيرورتها مخزونة لديه، والظّاهر أنّه ⇐

والالتفات إليها، وتفصيلها ـ متى أُريد ـ وهي العلم، ولهذا[١] قالوا: وَجْهُ الشَّبَه بين «العلم» و«الحياة» كونهما جِهَتَيْ إدراك، ألا ترى أنّك إذا قلت: «فُلان يَعْلَمُ النَّحْو» لا تريد أنّ جميع مسائله حاضرة في ذهنه، بل تريد أنّ له حالة بسيطة إجماليّة[٢] هي مبدأ لتفاصيل مسائله، بها يتمكّن من استحضارها.

ويجوز أن يريد بالعلم نفس الأُصول والقواعد؛ لأنّه كثيراً ما يطلق عليها.

[الفرق بين العلم والمعرفة]

ثمّ «المعرفة»[٣] تقال لإدراك الجزئيّ أو البسيط، و«العلم» للكلّيّ أو المركّب،

⇐ يكفي أن يحصل كيفيّة للنّفس يتمكّن بها من استحضار ما كان مخزوناً عنده من المسائل، واستحصال ما كان مجهولاً منها، كما اعتبر التهيّؤ التامّ في الفقاهة هذا اهباختصار.

والحاصل أنّ المراد من العلم ملكة الاستحضار متى أُريد لا الحضور بالفعل فلا يرد ما أشار إليه صاحب «المعالم» في تعريف «الفقه» ـ «الفقه» في اللغة: الفهم وفي الاصطلاح: «هو العلم بالأحكام الشرعيّة الفرعيّة عن أدلّتها التفصيليّة» ـ من أنّ العلم بجميع المسائل لا يمكن للبشر، والعلم ببعضها لا يكفي في تسمية صاحبه عالماً به.

(١) **قوله: «ولهذا»**. أي: ولأنّ هذه القوّة يوجب التمكّن من الاستحضار وإدراك النّتائج، قالوا ـ كما في باب التّشبيه من علم البيان ـ: وجه الشّبه بين العلم والحياة في قولهم: «العلماء أحياء وباقى النّاس أموات» كونهما جهتي إدراك. قال الفاضل المحشّي: حمل العلم هاهنا على الملكة يحوج إلى اعتبار الاستخدام في قوله: «وينحصر في ثمانية أبواب» على ما أشار إليه الشّارح هناك.

(٢) **قوله: «له حالة بسيطة إجماليّة»**. وهي القوّة والتهيّؤ.

(٣) **قوله: «ثمّ المعرفة»**. أراد الفرق بين العلم والمعرفة وهو ممّا أنكره المحقّق الرّضي في باب أفعال القلوب من شرح «الكافية» قائلاً: لا يتوهّم أنّ بين «علمت» و«عرفت» فرقاً معنويّاً ـ كما قال بعضهم ـ فمعنى: «علمت أنّ زيداً قائم» و«عرفت أنّ زيداً قائم» واحد، إلّا أنّ ⇐

ولهذا يقال: «عَرَفْتُ الله» دون «علمته».

وأيضاً المعرفة تقال للإدراك المسبوق بالعدم، أو للأخير من الإدراكين لشيء واحد، إذا تخلّل بينهما عدم ـ بأن أدرك أوّلاً ثمّ ذُهِل عنه ثمّ أدرك ثانياً ـ والعلم للإدراك المجرّد من هذين الاعتبارين ولذا يقال: «اللّه ـ تعالى ـ عالم» ولا يقال: «عارف».

[سبب اختيار «يعرف» على «يعلم»]

والمصنّف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيّات[1] فقال: ﴿يعرف به

⇐ «عرف» لا ينصب جزئي الجملة الاسميّة كما تنصبهما «علم» لا لفرق معنويّ بينهما، بل هو موكول إلى اختيار العرب، فإنّهم قد يخصّون أحد المتساويين ـ في المعنى ـ بحكم لفظيّ دون الآخر اه.

فهما مترادفان على رأيه وهو رأي بعض الأُصوليّين والمنطقيّين والمشهور أنّ «العلم» يتعلّق بالمركّبات أو الكليّات والمعرفة تتعلّق بالجزئيّات أو البسائط. قال شارح «المطالع»: ومن هنا تسمع النّحويّين يقولون: «علم» يتعدّى إلى مفعولين و«عرف» يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ فتأمّله اه.

(١) **قوله: «والمصنّف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيّات»**. بدليل قوله في «الإيضاح» ـ الذي هو كالشرح لهذا الكتاب ـ: قيل «يعرف» دون «يعلم» رعايةً لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص «العلم» بالكليّات و«المعرفة» بالجزئيّات كما قال صاحب «القانون» في تعريف الطبّ: الطبّ علم يعرف به أحوال بدن الإنسان. وكما قال الشّيخ أبو عمرو ـ رحمه الله ـ: التّصريف علم بأُصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم اه.

والفاء في «فقال يعرف»... إلى آخره للتفريع لا للتعليل حتّى يورد عليه بأنّ مجرّد استعمالها في الجزئيّ لا يوجب اختصاصها به لصحّته على تقدير التّرادف.

ولا شكّ أنّ هذا الاختصاص معتبر في ذلك الاصطلاح. وقد يجاب بأنّ ترك العلم إلى المعرفة يستدعي نكتة والجريان على ذلك الاستعمال يصحّ نكتة ـ كما قد نصّ على ذلك الفاضل الرّومي ـ.

أحوال اللفظ العربي ﴾ دون «يعلم» فكأنّه قال: هو علم يستنبط منه إدراكات جزئيّة هي معرفة كلّ فرد فرد من جزئيّات الأحوال المذكورة ـ بمعنى: أنّ أيّ فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم لا أنّها تَحْصُلُ جُمْلَةً بالفعل، لأن وجود ما لا نِهاية له مُحَال ـ.

[دفع اعتراض]

وعلى هذا يندفع[١] ما قيل: إن أُريد معرفة الجميع[٢] فهو محال لأنّها غير متناهية، أو البعض الغير المعيّن فهو تعريف بمجهول[٣]، أو المعيّن فلا دلالة عليه.

[دفع اعتراض أخر]

وكذا ما قيل: إن أُريد الكلّ فلا يكون هذا العلم حاصلاً لأحد، أو البعض فيكون حاصلاً لكلّ مَن عَرَفَ مسألةً منه.

[المراد بأحوال اللفظ]

والمراد بأحوال اللفظ الأُمور العارضة له من التّقديم والتّأخير، والتّعريف والتّنكير، وغير ذلك.

[وصف للتخصيص والاحتراز]

ووصف الأحوال[٤] بقوله: **﴿ التي بها يطابق ﴾** اللفظ **﴿ مقتضى الحال ﴾** احتراز

---

(١) **قوله: وعلى هذا يندفع»**. وحاصل ما يندفع به القولان أنّا نريد بالمعرفة المعرفة بالقوّة، وبالكلّ الاستغراق العرفي لا الحقيقي، وسيأتي شرحهما إن شاء الله ـ تعالى ـ.

(٢) **قوله: «إن أُريد معرفة الجميع»**. وهو الظّاهر من الجمع المضاف أعني «الأحوال».

(٣) **قوله: «تعريف بمجهول»**. وهو غير جائز إذ المعرِّف لابدّ أن يكون أجلى.

(٤) **قوله: «ووصف الأحوال»**. أحوال اللفظ على ثلاثة أقسام:

⇐

عن الأحوال التي ليست بهذه الصّفة كالإعلال، والإدغام، والرّفع، والنّصب، وما أشبه ذلك ممّا لا بدّ منه في تأدية أصل المراد.

وكذا المحسّنات البديعيّة من التّجنيس والتّرصيع ونحوهما ـ ممّا يكون بعد رعاية المطابقة ـ.

وهو قرينة خفيّة[1] على أنّ المراد أنّه علمٌ يُعرَف به هذه الأحوال من حيث إنّها

⇐ الأوّل: الأحوال المعتبرة فيه قبل رعاية المطابقة ممّا لابدّ منه في تأدية أصل المراد مثل الإعلال في «قال»، والإدغام في «مدّ»، والرّفع في الفاعل، والنّصب في المفعول، والجرّ في المضاف إليه وغيرها ممّا يبحث عنها في الصّرف والنّحو.

الثّاني: الأحوال المعتبرة فيه بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال مما لا يحتاج إليها في تأدية أصل المراد مثل المحسّنات البديعيّة.

الثّالث: الأحوال المعتبرة فيه ليطابق اللفظ بها مقتضى الحال، مثل التّقديم والتّأخير والحذف والذّكر والإظهار والإضمار وغيرها، وهي المرادة هاهنا، ووصف «الأحوال» بقوله: «التي بها يطابق مقتضى الحال» لتخصيص هذا النّوع وتعيينه، فالوصف هنا للتخصيص والاحتراز لا للمدح أو الذم أو الترحّم أو غيرها.

وذلك لأنّ الصفة قد تكون للتخصيص نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ** ﴾ [النّساء: ٩٢] وقد تكون للتوضيح نحو: «مررت بزيد الكاتب» ويلحق به ما يمدحه أو يذمّه أو يرحم عليه أو يؤكّده نحو: ﴿ **الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾ [الفاتحة: ٢]، «أعوذ باللّه من الشيطان الرجيم»، «إلهي عبدك العاصي أتاكا»، ﴿ **لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ** ﴾ [النّحل: ٥١] ـ كما نصّ عليه السّيوطيّ في شرح باب النّعت من شرح «الألفيّة» ـ.

(١) **قوله: «وهو قرينة خفيّة»**. أي: التّوصيف المذكور قرينة خفيّة. قال الأُستاذ: الحكم الذي يذكر في الكلام على أربعة أنواع:

الأوّل: ما لا يذكر له علّة وسبب مثل: «أكرِمْ زيداً».

الثّاني: ما يذكر له ذلك نحو: «أكرِمْ زيداً لعلمه».

⇐

يطابق بها اللفظ مقتضى الحال؛ إذ لولا اعتبار هذه الحيثيّة للزم أن يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الأحوال، بأن يتصوّر معنى التّعريف والتّنكير والتّقديم والتّأخير - مثلاً - وهذا واضح لزوماً وفساداً[١].

وبهذا[٢] يخرج «علم البيان» من هذا التّعريف؛ لأنّ كون اللفظ حقيقة أو مجازاً أو كناية - مثلاً - وإن كانت أحوالاً للّفظ قد يقتضيها الحال، لكن لا يبحث عنها في «علم البيان» من حيث إنّها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال[٣]؛ إذ ليس فيه أنّ الحال

⇐ الثّالث: أن يؤتى في الكلام قرينة جليّة تدلّ على علّة الحكم نحو: «أكرم العالم» لأنّ تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعليّة فتعليق حكم «الإكرام» على الوصف وهو «العالم» يُشعر بأنّ العلم هو علّة الحكم وسببه كما اشتهر بين الأُصوليّين.

الرّابع: أن يؤتى فيه قرينة خفيّة تدلّ عليها نحو: «أكْرِمْ زيداً العالم» فإنّه حكم في هذا المثال على ذات «زيد» بالإكرام وهي ذات موصوفة بالعلم والوصف - وهو «العالم» - قرينة خفيّة دالّة على أنّ علّة الحكم - أي: حكم الإكرام - هو العلم لا غير.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ قول المصنّف: «أحوال اللفظ العربيّ التي يطابق» ... إلى آخره من قبيل النّوع الرّابع وتوضيحه: أنّ المقام من قبيل تعليق الحكم بالوصف حيث علّق المعرفة بأحوال الموصوف بكونها سبباً لمطابقة اللفظ لمقتضى الحال فهو من قبيل: «أكرم الرجل العالم» حيث أفاد أنّ علّة الإكرام العلم فيفيد المتن أنّ معرفة تلك الأحوال لكونها علّةً لمطابقة اللفظ لمقتضى الحال.

(١) **قوله: «وهذا واضح لزوماً وفساداً»**. أمّا أنّه واضح لزوماً، لأنّها أحوال اللفظ بلا ريبٍ وإذا اعتبرت نفس الأحوال بدون قيد الحيثيّة علم المعاني كانت تلك الأحوال إيّاه.

وأمّا أنّه واضح فساداً؛ لأنّ معرفة ذات تلك الأحوال ليست علم المعاني بالاتفاق.

(٢) **قوله: «وبهذا»**. أي: بالتّوصيف المفيد للحيثيّة المذكورة.

(٣) **قوله: لا يبحث عنها في علم البيان من حيث إنّها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال»**. أي: لا يبحث في علم البيان مثلاً عن التّشبيه والحقيقة والمجاز والاستعارة من حيث إنّها يطابق ⇐

الفُلانيّ يقتضي إيراد تشبيه أو استعارة أو كناية ونحو ذلك.

[سؤال وجواب]

فإن قلت(١): إذا كان أحوال اللفظ هي التأكيد، والذكر، والحذف، ونحو ذلك، وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال ـ كما يفصح عنه لفظ «المفتاح» حيث يقول: الحالة المقتضية للتّأكيد، أو الذّكر، أو الحذف، إلى غير ذلك ـ فكيف يصحّ قوله: الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، وليس مقتضى الحال إلّا تلك الأحوال بعينها؟

⇐ بها اللفظ مقتضى الحال، بل إنّما يبحث فيه عنها من حيث ذاتها وأنّ ذات الحقيقة ما هي؟ وذات المجاز ما هي؟ وكذا حقيقة الاستعارة والكناية.

وكذا المحسّنات البديعيّة لأنّها محسّنة عرضيّة وهي من هذه الحيثيّة يبحث عنها في علم البديع، وأمّا إذا اعتبرت تلك المحسّنات من حيث إنّها قد تقتضيها الحال فتكون موجبة للحسن الذّاتي ومن هذه الحيثيّة يبحث عنها في علم المعاني، ولهذا ذكر «الالتفات» وهو من المحسّنات البديعيّة في هذا العلم وكذلك الحقيقة والمجاز. والكناية إذا اقتضاها الحال.

(١) **قوله: «فإن قلت»**. قال الأُستاذ: إذا قلنا: «طابق زيد عمراً بالعلم» فزيد مطابِق ـ بلفظ الفاعل ـ وعمرو مطابَق ـ بلفظ المفعول ـ والعلم مطابق به، ومعلوم أنّ كلّاً منها يغاير الآخر، وفي كلام المصنّف: المطابِقُ ـ بلفظ الفاعل ـ هو «اللفظ» الذي فاعل قوله: «يطابق» والمطابَقُ ـ بلفظ المفعول ـ هو «مقتضى الحال» الذي هو مفعول قوله: «يطابق» والمطابقُ به، «أحوال اللفظ» الذي هو مرجع الضّمير المجرور في قوله: «بها» وحاصل ذلك أنّه يلزم في عبارة المصنّف اتحاد المطابِق والمطابَق به وهما ممّا يجب أن يتغايرا.

وأُجيب بأنّ المراد بـ«أحوال اللفظ» الخَصوصيّات الجزئيّة كالتّأكيد المخصوص في «إنّ زيداً قائم» وبـ«مقتضى الحال» الخَصوصيّات الكليّة كتأكيد الكلام مطلقاً.

قلت: قد تسامحوا[١] في القول بأنّ مقتضى الحال هو التّأكيد، والذّكر، والحذف، ونحو ذلك، بناءً على أنّها هي التي بها يتحقّق مقتضى الحال، وإلّا فمقتضى الحال ـ عند التّحقيق ـ كلام مؤكّد، وكلام يذكر فيه المسند إليه، أو يحذف، وعلى هذا القياس[٢].

[معنى المطابقة]

ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال: أنّ الكلام الذي يورده المتكلّم يكون

---

(١) **قوله: «قد تسامحوا»**. والتّسامح إنّما هو من باب إطلاق اسم المسبّب على السّبب، نظير ما يذكر في علم البيان في أقسام المجاز المرسل من قولهم: «أمطرت السّماءُ نباتاً» ـ أي: غيثاً ـ حيث أطلق اسم المسبّب ـ أعني النّبات ـ على السّبب ـ أعني الغيث ـ. وإن لم يتسامحوا في التّعبير فمقتضى الحال في الحقيقة كلام مؤكّد، وكلام يذكر فيه المسند إليه أو المسند أو غيرهما، أو كلام يحذف فيه المسند إليه والمسند أو غيرهما، لا نفس التّأكيد والذّكر والحذف، فإنّها أسباب لكون الكلام مؤكّداً أو مذكوراً فيه المسند إليه أو المسند أو غيرهما أو محذوفاً فيه المسند إليه أو المسند أو غيرهما.

وقال المحشّي: حاصل الجواب: أن لا اتّحاد، لأنّ المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلّيّ المكيّف بكيفيّة مخصوصة لا نفس الأحوال، وبالمطابقة: صدق المطابق ـ بزنة المفعول ـ على المطابق ـ بزنة الفاعل ـ على عكس اصطلاح المعقول فإنّهم يقولون: الكلّيّ مطابِقٌ للجزئي بمعنى صدقه عليه، فالصّادق عندهم هو المطابِقُ ـ بزنة الفاعل ـ ولا يلزم تطابق الاصطلاحين.

فمآل المعنى: الأحوال التي بسبب اشتمال الكلام الجزئي عليها يكون من جزئيّات الكلام الذي هو مقتضى الحال.

(٢) **قوله: «وعلى هذا القياس»**. أي: سائر الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، مثلاً مقتضى الحال كلام يعرّف فيه المسند إليه أو المسند أو غيرهما أو ينكّر، لا التّعريف والتّنكير، لأنّهما سببان لمطابقة الكلام مقتضى الحال.

جزئيّاً من جزئيّات ذلك الكلام، ويصدق هو عليه صدق الكلّيّ على الجزئيّ[١].

ـ مثلاً ـ يصدق على «إنّ زيداً قائم» أنّه كلام مؤكّد، وعلى «زيد قائم» أنّه كلام ذكر فيه المسند إليه، وعلى قولنا «الهلال والله» إنّه كلام حذف فيه المسند إليه[٢]، وظاهر أنّ تلك الأحوال هي التي بها يتحقّق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التّحقيق؛ فافهم[٣].

[جواب سؤال]

وأحوال الإسناد[٤] أيضاً من أحوال اللفظ العربي باعتبار أنّ كون الجملة مؤكّدة

---

(١) **قوله: «صدق الكلّيّ على الجزئي»**. والحاصل أنّ المطابِق ـ بصيغة الفاعل ـ هو الكلام الجزئي الذي يورده المتكلّم والمطابق ـ بصيغة المفعول ـ هو الكلام الكلّي الذي هو مقتضى الحال، بحسب القواعد المستنبطة من تتبّع تراكيب البلغاء؛ فالمقام عكس ما هو المشهور مِن أنّ الكلّيّ يطابق جزئيه.

(٢) **قوله: «وعلى قولنا: «الهلال والله» إنّه كلام حذف فيه المسند إليه»**. أي: «هذا الهلال والله» بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير: «الهلال هذا» لأنّ مقصود المستهلّ تعيين شيءٍ بالإشارة والحكم عليه بالهلاليّة ليتوجّه إليه النّاظرون ويروه كما يراه.

وإنّما أتى بالقسم جرياً على عادة المستهلّين غالباً، ولئلّا يتوهّم نصب «الهلال» عند الوقف ـ كما نصّ عليه الجامي ـ.

(٣) **قوله: «فافهم»**. إشارة إلى الفرق بين مصطلح أهل الميزان وأهل العربيّة فإنّ المطابِق ـ بصيغة الفاعل ـ كلّيّ عند أهل الميزان والمطابَق ـ بصيغة المفعول ـ جزئيّ، وعند أهل العربيّة بالعكس ـ فإنّ المطابِق ـ بصيغة الفاعل ـ هو الكلام الجزئيّ الذي أورده المتكلّم والمطابق ـ بصيغة المفعول ـ هو الكلام الكلّي.

(٤) **قوله: «وأحوال الإسناد»**. جواب عن سؤال مقدّر، وهو أنّ التعريف غير جامع؛ فإنّ تعريف علم المعاني لا يشمل باب «الإسناد» لأنّه ليس بلفظ، بل هو أمر معنويّ. قال المحشّي: وضمير «إليها» في قوله: «راجع إليها» راجع إلى أحوال اللفظ.

⇐

أو غير مؤكّدة اعتبار راجع إليها.

وتخصيص اللفظ بالعربيّ مجرّد اصطلاح؛ لأنّ هذه الصّناعة إنّما وُضِعَت لمعرفة أحوال اللفظ العربي لا غير[1].

[سبب العدول عن تعريف السّكّاكي]

وإنّما عدل عن تعريف صاحب «المفتاح»[2] علم المعاني بأنّه «تتبّع خواصّ

⇐ والجواب: أنّ الأحوال بهذا الاعتبار قسمان:

الأوّل: أحوال بلا واسطة شيءٍ مثل التّقديم والتّأخير ـ مثلاً ـ العارضين على لفظ المسند إليه والمسند.

والثّاني: أحوال بالواسطة مثل الإطلاق والتّقييد ـ مثلاً ـ العارضين على الإسناد العارض على اللفظ، فالإسناد عارض على اللفظ، ومعرفة أحواله هي معرفة أحوال اللفظ.

(١) **قوله: «لا غير»**. وذلك لأنّ الغرض من تدوين هذا العلم إنّما هو معرفة أسرار القرآن وإعجازه وهو عربيّ وهذا لا ينافي جريانه وتطبيق قواعده في غير لغة العرب على قواعد ذلك الغير، فإنّ تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغويّ وغيرها أيضاً يكون في غير لغة العرب.

(٢) **قوله: وإنّما عدل عن تعريف صاحب «المفتاح»**. اعتراض على الخطيب القزوينيّ بأنّه قال في «الإيضاح»: لم أعدل عمّا ذكره صاحب «المفتاح» إلى غيره إلّا لأمرين:

الأمر الأوّل: أن يكون في كلامه الخَفاء والغُموض.

والأمر الثّاني: أن يكون في كلامه إشكال، وهاهنا عدل عن تعريفه علم المعاني إلى غيره وما هو السّبب في ذلك؟

فأجاب بالوجهين المشار إليهما في الشرح:

الأوّل: أنّه عرّف العلم بالتتبّع حيث قال: اعلم أنّ علم المعاني هو تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن ⇐

تراكيب الكلام في الإفادة[1] وما يتّصل بها من الاستحسان[2] وغيره[3]، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على مايقتضي الحال ذكره» لوجهين[4]:

⇐ الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره، وأعني بتراكيب الكلام التّراكيب الصّادرة عمّن له زيادة فضل تمييز ومعرفةٍ وهي تراكيب البلغاء لا الصّادرة عمّن سواهم، لنزولها في صِناعة البلاغة منزلة أصوات الحيوانات تصدر عن محالّها بحسب ما يتّفق اه.

فتراه عرّف العلم بالتتبّع، وهو ليس بعلم ولا صادق عليه، لأنّ العلم من مقولة الانفعال لأنّه انفعال النّفس، والتتبّع من مقولة الفعل، والمقولتان متباينتان، فالتتبّع مباين للعلم.

الثاني: أنّه مستلزم للدّور.

(١) **قوله: «تراكيب الكلام في الإفادة»**. أي: في مقام الإفادة أي: في مقام إفادتهم أصل المعنى المراد مصحوباً بالاعتبار المناسب الذي يقتضيه المقام.

(٢) **قوله: «من الاستحسان»**. المشار إليه في قوله سابقاً: «وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقُبول بمطابقته للاعتبار المناسب».

(٣) **قوله: «وغيره»**. أي: غير الاستحسان وهو الاستهجان المشار إليه أيضاً في قوله سابقاً: «وانحطاطه بعدمها» وقد أُورد على السكّاكيّ بأنّ قوله: «وغيره» مبهم فلا يجوز استعماله في الحدّ، ولكنّ ذلك غير واردٍ عليه، لعدم إبهامه، إذ يعرف بقرينة الاستحسان أنّ المراد بغيره هو الاستهجان.

وقال بعضهم دفاعاً عن السكّاكي: قد يعرّف الشّيء بإحدى العلل الأربع، كما يقال في التعريف بالعلّة الماديّة: «الكوز إناء خزفيّ» وبالصّوريّة: «إناء مشكّلة كذا» وبالفاعليّة «إناء يصنعه الخزّاف» وبالغائيّة «إناء يشرب فيه الماء». وأحسن ذلك ما اشتمل على العلل الأربع ـ كما في حدّ السكّاكي ـ فإنّ «التتبّع» ـ وهو المعرفة ـ مشتمل على العلّة الفاعليّة ـ أعني العارف ـ أي: المتتبّع ـ و«خواصّ تراكيب الكلام» على المادّية و«في الإفادة» على الصّوريّة و«ليحترز» على الغائيّة.

(٤) **قوله: «لوجهين»**. لم يذكر الوجه الثّالث الذي أشار اليه في «الإيضاح» وهو أنّ قوله:
⇐

الأوّل: أنّ التتبّع ليس بعلم ولا صادقٍ عليه؛ فلا يصحّ تعريف شيء من العلوم به.

الثّاني: أنّه فسّر التّراكيب[1] بتراكيب البلغاء حيث قال: «وأعني بتراكيب الكلام التّراكيب الصّادرة عمّن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء».

ولا خَفاء في أنّ معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقّفة على معرفة البلاغة وقد عرّفها في كتابه بقوله: «البلاغة هي بلوغ المتكلّم في تأدية المعاني حدّاً، له اختصاص بتوفية خواصّ التراكيب حقّها، وإيراد أنواع التّشبيه والمجاز والكناية على وجهها».

فإن أراد بالتّراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء ـ وهو الظّاهر ـ فقد جاء الدَّوْر، وإن أراد غيرها فلم يبيّنه.

⇐ «وغيره» مبهم، ويجب صيانة الحدود عن الألفاظ المبهمة، لأنّ المصنّف لم يذكره مستقلاً، بل تعرّض لذكره بعد الوجهين السّابقين حيث قال: «على أنّ قوله: «وغيره» مبهم لم يتبيّن مراده به» فكأنّه لم يعتدّ به. وقال الشّريف الجرجاني في «شرح المفتاح»: إنّ المراد به عدم الاستحسان.

(١) **قوله: «فسّر التّراكيب»**. أي: التّراكيب التي هي من أجزاء المعرِّف ـ بالكسر ـ بتراكيب البلغاء، ولا خَفاء في أنّ معرفة البليغ ـ أي: مفرد البلغاء ـ متوقّفة على معرفة البلاغة، فمعرفة التّراكيب التي وقعت في تعريف علم المعاني متوقّفة على معرفة البلاغة وقد عرّف البلاغة في «المفتاح» بما تتوقّف معرفتها على معرفة التّراكيب، فإن أراد بالتّراكيب التي في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء التي وقعت في تعريف علم المعاني فقد جاء الدّور، إذ حاصل التّعريفين حينئذٍ توقّف معرفة التّراكيب في التّعريف الأوّل على البلاغة، وتوقّف معرفة البلاغة في التعريف الثّاني على التّراكيب وهو دور. وإن أراد غير تراكيب البلغاء فلم يبيّنه فهو مبهم لا يجوز استعماله في التّعريفات.

وأُجيب عن الأوّل: بأنّه أراد بالتّتبّع المعرفة[١] -كما صرّح به في كتابه[٢] -إطلاقاً للملزوم على اللّازم؛ تنبيهاً على أنّه معرفة حاصلة[٣] من تتبّع تراكيب البُلَغاء حتّى أنّ معرفة العرب ذلك بِحَسَبِ السَّليقة لا يُسمّى «علم المعاني» وتعريفات الأُدَباء مَشْحُوْنة بالمجاز.

وعن الثّاني -بعد تسليم دلالة كلام السّكّاكيّ[٤] على أنّه فسّر التّراكيب بتراكيب

---

(١) **قوله: «أراد بالتتبّع المعرفة»**. أي: المعرفة المسبّبة عن التتبّع، اللّازمة له، فيكون مجازاً من باب إطلاق الملزوم وهو التتبّع على اللّازم وهو المعرفة، أو إطلاق السّبب على المسبّب مثل إطلاق النّار على الحرارة.

(٢) **قوله: «كما صرّح به في كتابه»**. أي: في آخر القسم الثّالث من «المفتاح» وهذا نصّه: وإذ قد تحقّقت أنّ علم المعاني والبيان هو معرفة خواصّ تراكيب الكلام ومعرفة صياغات المعاني ليتوصّل بها إلى توفية الكلام حقّها بحسب ما يفي به قوّة ذكائك اه.

(٣) **قوله: «تنبيهاً على أنّه معرفة حاصلة»**. إشارة إلى أنّه لابدّ في المجاز من أمرين: **الأوّل**: القرينة وقد علمت. **الثّاني**: النّكتة وهي التّنبيه على أنّه معرفة حاصلة. وقال المحشّي: مبنيّ على أحد المذهبين وهو أنّه إذا استعمل السّبب في المسبّب أو بالعكس، فالمراد المسبّب المخصوص، أو السّبب المخصوص مثلاً إذا قيل: «رعينا الغيث» يكون المراد النّبات الحاصل بالغيث لا مطلق النّبات.

(٤) **قوله: «بعد تسليم دلالة كلام السّكّاكيّ»**. إشارة إلى منع كون قوله: «وهي تراكيب البلغاء» جزءً من تفسير التّراكيب الواقع في تعريف علم المعاني حتّى يجيء الدّور، بل التّفسير قوله: «الصّادرة عمّن له فضل تمييز ومعرفة» وهذه جملة معترضة لبيان أنّ هذه التّراكيب في الواقع تراكيب البلغاء، ولا يلزم منه أخذ البلغاء في تفسير التّراكيب، أي: هو كلام مستقلّ مبيّن لحقيقة الأمر وواقعه، وأنّ المراد بالتّراكيب في الحقيقة والواقع هو تراكيب البلغاء، فلا يتوقّف معرفة التّراكيب على معرفة البلغاء المتوقّفة على معرفة البلاغة فلا دور.

البلغاء ـ: بأنّ المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة[١]، ومعرفتهم لا تتوقّف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور؛ إذ يجوز أن يعرف، بحَسَب عُرْف النّاس، أنّ امرأ القيس[٢] ـ مثلاً ـ بليغ، فيتتبّع خواصّ تراكيبه، من غير أن يتصوّر المعنى المذكور للبلاغة، كما يمكن لكلّ أحد من العَوامّ أن يعرف فُقَهاء البلد، فيتتبّع أقوالهم، من غير أن يعرف: «أنّ الفقه[٣] علم بالأحكام الشّرعيّة الفرعيّة مكتسب من أدلّتها التّفصيليّة» وهو ظاهر.

[التّفتازاني يقف إلى جانب السّكّاكي]

وأقول: لا يفهم[٤] من قوله «توفية خواصّ التّراكيب حقّها» إلّا أن يكون ذلك

---

(١) **قوله: «الموصوفين بالبلاغة»**. أي: مشهورين بها في العُرْف وفيما بين النّاس في زمانهم، ولا دور حينئذٍ أيضاً، إذ معرفة البلغاء المشهورين في العرف لا تتوقّف على معرفة البلاغة بالمعنى الاصطلاحيّ.

(٢) الشّاعر المشهور الجاهليّ صاحب المعلّقة.

(٣) **قوله: «يعرف أنّ الفقه»**. أي: «الفقه» في الاصطلاح علم بالأحكام الشّرعيّة الفرعيّة مكتسب من أدلّتها التّفصيليّة وهي عند الشّيعة الإماميّة أتباع أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ: الكتاب والسنّة والإجماع ودليل العقل. ومعناه في اللغة: الفهم ـ كما نصّ عليه صاحب «المعالم».

(٤) **قوله: «وأقول لا يفهم»**. قال المحشّي: حاصل الجواب اختيار الشِقّ الثّاني من التّرديد المذكور ـ أي: المراد تراكيب غير البلغاء ـ ومنع لزوم التّعريف بالمجهول؛ فإنّه إنّما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يُشعر بأنّ المراد بالتّراكيب تراكيب ذلك المتكلّم وهو ممنوع؛ فإنّ المفهوم من «التّأدية» وكذا «الإيراد» ـ حيث كانت مضافة إلى المتكلّم ـ أن يكون التّراكيب أيضاً بهذه المثابة، إذ **لو قيل** ـ مثلاً ـ: البلاغة هي بلوغ المتكلّم في تأدية المعاني حدّاً له اختصاص بحمل كلام غيره على ما ينبغي ـ على ما هو معنى التّوفية ـ بالنّظر إلى تراكيب الغير **لكان** ركيكاً اهـ مختصراً.

المتكلّم بحيث يورد كلّ تركيب له في المَوْرِد الّذي يليق به، والمقام الّذي يناسبه، بأن يستعمل ـ مثلاً ـ «إنّ زيداً قائم» فيما إذا كان المخاطب شاكّاً، أو منكراً، و«والله إنّه لقائم» فيما إذا كان المخاطب مُصِرّاً، و«زيداً ضربت» فيما إذا كان المخاطب حاكماً حكماً مَشُوْباً بصَواب وخَطَأ؛ لأنّ خاصيّة «إنّ زيداً قائم» أن يكون لنفي شَكّ، أو ردّ إنكار، وخاصيّة «زيداً ضربت» أن يكونَ لحصر وتخصيص، إلى غير ذلك.

فتوفيتها حقّها: أن يورد التّركيب في مَوْرِده وفيما هو له، وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال[1]؛ فمعنى توفية خواصّ التّراكيب حقّها: أن يورد كلّ كلام موافقاً لمقتضى الحال.

فالمراد بالتّراكيب في تعريف «البلاغة» تراكيب ذلك المتكلّم كما يُفْصِحُ عن ذلك قوله: «في تأدية المعاني» وكذا قوله: «وإيراد أنواع التّشبيه والمجاز والكِناية على وجهها» إذ لا معنى له، إلّا أن يكون ذلك المتكلّم بحيث يورد كلّ تشبيه ومجاز وكِناية كما ينبغي، وعلى ما هو حقّه.

وليس المعنى على أنّه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها، وهذا في غاية الحُسْن ونِهاية اللَّطَافة.

[عتاب الشارح للخطيب القزوينيّ]

والعجب من المصنّف وغيره كيف خَفِيَ عليهم هذا المعنى مع وضوحه، وكيف ظنّوا بالسكّاكي أنّه أخذ في تعريف «بلاغة المتكلّم» تراكيب البلغاء فعرّف الشّيء بنفسه[2]، ومَفَاسِدُ قلّة التأمّل ممّا يَضِيْقُ عن الإحاطة بها نِطاقُ البيان.

---

(١) **قوله: «تطبيق الكلام لمقتضى الحال»**. أي: إيراده على ما ينبغي.

(٢) **قوله: «فعرّف الشيء بنفسه»**. قال شارح «المطالع»: قد اعتبر في المعرِّف شرائط أربعة ⇐

[التّفتازاني وتعريف علم المعاني]

ثمّ الأوضح[1] في تعريف «علم المعاني» أنّه علم يعرف به كيفيّة تطبيق الكلام

⇐ فيختلّ التّعريف باختلال أيّها كان:

١ ـ وذلك بأن لا يساوي المعرَّف، بل يكون أعمّ فلا يكون مانعاً، أو أخصَّ فلا يكون جامعاً، أو يساويه في المعرفة والجهالة كتعريف أحد المتضايفين بالآخر.

٢ ـ أو يعرف بالأخفى ـ كما يقال: «النّار أُسْطُقسّ» ـ.

٣ ـ أو بنفسه ـ كما يقال: «الحركة نقلة» ـ.

٤ ـ أو بما لا يعرف إلّا به إمّا بمرتبة واحدة وهو دور مصرّح كتعريف «الشّمس» بـ«كوكب النّهار» و«النّهار» بـ«زمان كون الشمس فوق الأُفق».

أو بمراتب، فهو دور مضمر كتعريف «الاثنين» بـ«الزوج الأوّل» و«الزّوج» بـ«العدد المنقسم بمتساويين» و«المتساويين» بـ«الشيئين اللذين لا يفضل أحدهما على الآخر» و«الشيئين» بـ«الاثنين».

وكلّ واحد منها أردأ ممّا قبله:

فتعريف الشّيء بغير المساوي رديء ـ على ما ذكروه ـ.

وبالمساوي في المعرفة أردأ؛ لأنّه لا يفيد المطلوب، والأوّل يفيد تصوّره بوجهٍ مّا.

وبالأخفى أردأ، لكونه أبعد عن الإفادة.

وبنفسه أردأ منه، لجواز أن يصير أوضح في بعض لبعضٍ فيفيد تعريفاً بخلافه، والدَّوريّ المصرّح أردأ منه؛ لاشتماله على التّعريف بنفسه وزيادة. والدَّوْريّ المضمر أردأ منه؛ لأنّه مشتمل على المصرّح وزيادة.

هذا كلّه من جهة المعنى، وأمّا الخلل من جهة اللفظ فإنّما يتصوّر إذا حاول الشّخص التّعريف لغيره، وذلك باستعمال ألفاظ غريبة وحشيّة أو مجازيّة أو مشتركة من غير قرينة؛ وبالجملة ما لا يكون ظاهر الدّلالة على المراد بالنّسبة إلى السّامع اهـ.

(١) قال الجرجاني: إنّما كان أوضح لاستغنائه عن القرينة الخفيّة على اعتبار الحيثيّة، إذ قد ⇐

العربيّ لمقتضى الحال.

[انحصار علم المعاني في ثمانية أبواب]

﴿ وينحصر ﴾(١) المقصود(٢) من علم المعاني ﴿ في ثمانية أبواب ﴾ انحصار الكُلّ

⇐ صرّح به فيه بما هو المقصود، بخلاف تعريف المصنّف، ولأنّه لم يتوجّه عليه ذلك الإشكال الذي أورد على تعريف السّكّاكي لنحتاج إلى دفعه.

(١) **قوله: «وينحصر المقصود»**. قال المحشّي: لا يخفى أنّ ضمير «ينحصر» في عبارة المتن راجع إلى علم المعاني، لكن لمّا قال المصنّف في «الإيضاح» ـ الذي هو كالشرح لهذا الكتاب ـ: «وينحصر المقصود» أورد الشّارح لفظ «المقصود» تأسّياً به، وتنبيهاً على أنّ المنحصر علم المعاني باعتبار كونه مقصوداً أصليّاً، وبهذا يظهر خروج الأشياء الثّلاثة ـ وإنْ عدّت مندرجةً في علم المعاني تغليباً؛ لشدّة اتّصالها به حيث دوّنت معه ـ فلفظ «من» بيانيّة في التّحقيق.

وبهذا التّوجيه ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكلّ في الأجزاء وارتباط قوله: «وإلّا لصدق علم المعاني» ـ حيث لم يقل: «لصدق المقصود من علم المعاني» ـ بما قبله. واندفع ما يقال: إنّ المنحصر هو «المقصود في علم المعاني» وصدقه على كلّ باب ظاهر؛ فالانحصار انحصار الكلّيّ في الجزئيّات لا غير، وإنّ الأشياء الثّلاثة خارجة عن علم المعاني، للقطع بأنّ تعريف العلم ـ مثلاً ـ خارج عنه، فلا احتياج إلى إقحام «المقصود» لإخراجها، وإنّ أجزاء العلوم ثلاثة ـ كما تقرّر ـ: الموضوعات والمبادي والمسائل فلا يكون الكلّي ـ أعني علم المعاني ـ منحصراً في الأجزاء الثّمانية.

ولو حملت «من» على التّبعيض و«المقصود» على جميعه ـ بدليل المقام ـ والمعنى: «جميع المقصود» الذي هو بعض من علم المعاني المتناول ـ ولو بحسب التّغليب والتّسامح ـ له ولغيره من الأشياء الثلاثة: المسائل والمبادي والموضوعات، **لاستقام** الكلام أيضاً.

(٢) **قوله: «المقصود»**. بدل من الضّمير المستتر في «ينحصر» الرّاجع إلى «علم المعاني» وليس بفاعل له حتّى يعترض على المصنّف بأنّ حذف الفاعل ـ في غير «باب التّنازع» على رأي ⇐

في أجزائه لا الكُلِّيِّ في جُزْئيّاته[1] وإلّا لصدق «علم المعاني» على كلّ باب.

⇐ الأخفش وغير باب النّائب عن الفاعل على رأي الجميع ـ خطأ، وإنّما زاده الشّارح تأسّياً بالمصنّف في «الإيضاح» وتنبيهاً على إخراج «التّعريف» و«بيان الانحصار» و«التّنبيه» الآتي، فإنّها من العلم وليست من المقصود منه.

ورجوع الضّمير المستتر في «ينحصر» إلى «علم المعاني» تدلّ على أنّ علم المعاني هو نفس القواعد والأُصول والمسائل المذكورة في الأبواب الثّمانية.

(١) **قوله: «انحصار الكلّ في أجزائه لا الكلّيّ في جزئيّاته».** قال المحقّق الرضي في تقسيم «الكلمة» من شرح «الكافية» ١: ٦ فإن قيل: يجب أن تكون الكلمة هذه الثّلاثة معاً، لأنّ الواو ـ في قول ابن الحاجب: «وهي ـ أي الكلمة ـ اسم وفعل وحرف» ـ للجمع فيكون نحو: «أَذَهَبَ زيدٌ» ونحو: «مُرَّ بزيدٍ» كلمة لأنّه اسم وفعل وحرف؟

فالجواب: أنّه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشّيء إلى أجزائه كما تقول: «السّكنجبين خَلٌّ وعَسَلٌ» وما ذكره قسمة الشّيء إلى جزئيّاته نحو قولك: «الحيوان إنسان وفرس وبقر» وغير ذلك ونريد بالجزئيّ ما يدخل تحت كلّيّ ويصحّ كون الكلّيّ خبراً عنه نحو: «الإنسان حيوان» اهبلفظه. هذا هو جوهر الفرق بين الكلّ والكلّيّ وقال بعض أرباب الحواشي: الفرق بينهما من وجوهٍ خمسة:

الأوّل: أنّ الكلّ مركّب من أجزائه والكلّيّ ليس مركّباً من جزئيّاته.

الثّاني: أنّه متقوّمٌ بأجزائه كتقوّم «السّكنجبين» بالماء والعسل والخَلّ، فإنّه لو لم يكن أحد منها لزم انتفاؤه، والكلّيّ ليس متقوّماً بجزئيّاته كالإنسان بالقياس إلى زيد وعمرو، وغيرهما، فإنّه لا يلزم من انتفاء أحد من أفراده انتفاؤه.

الثّالث: أنّ الكلّ متناهية أجزاؤه، والكلّيّ قد تكون أفراده غير متناهية كأفراد الإنسان على مذهب الحكماء.

الرّابع: أنّ الكلّ لا يحمل على أجزائه فلا يقال: «اليد زيد» والكلّيّ يحمل على أفراده فيقال: «زيد إنسان».

الخامس: أنّ الكلّ لا يطلق على جزئه حقيقةً والكلّي يطلق على فرده حقيقةً عند عدم اعتبار الخَصوصيّة الفرديّة.

وظاهر هذا الكلام[1] يُشعر بأنّ العلم عِبارة عن نفس القواعد على ما مرّ، وتعريف العلم وبيان الانحصار والتّنبيه الآتي خارجة عن المقصود[2].

﴿الأوّل: أحوال الإسناد الخبري. الثّاني: أحوال المسند إليه. الثّالث: أحوال المسند. الرّابع: أحوال متعلّقات الفعل. الخامس: القَصْر[3]. السادس: الإنشاء.

---

(١) **قوله: «وظاهر هذا الكلام»**. قد تبيّن أنّه إن كان المراد من العلم الملكة فهي من الكيف ولا يقبل القسمة والنّسبة، وإن كان المراد به الأُصول والقواعد فهي قابلة للتّقسيم والتّنويع، ومن تقسيم المصنّف علم المعاني يظهر أنّه أراد بالعلم الأُصول والقواعد؛ لأنّها قابلة للقسمة، وليس كذلك الملكة، والتّعبير بالظّاهر إشارة إلى أنّه يمكن أن يراد به الملكة، ويكون من باب الاستخدام، أي: يراد من لفظ العلم الملكة، ومن الضّمير الرّاجع إليها الأُصول والقواعد.

وقال المحشّي: وجه الظّهور أنّ المذكورات في الأبواب الثّمانية أُصول وقواعد. وأورد لفظ «الظّاهر» إشارةً إلى إمكان حمل «العلم» على الملكة و«الحصر» على حصر المسبّب في السّبب ـ كما قيل ـ مع بُعده، فتأمّل.

(٢) **قوله: «خارجة عن المقصود»**. وإن كانت داخلةً في العلم، لتعلّقها بعلم المعاني، بحيث تعدّ منه، وتدوّن معه، لكنّها ليست بمقصودة بالذّات، لأنّ المقصود بالذّات من كلّ علمٍ هو نفس القواعد والمسائل المذكورة في أبوابه.

(٣) **قوله: «الخامس القصر»**. ولم يقل: «أحوال القصر» و«أحوال الإنشاء» و«أحوال الفصل والوصل» و«أحوال الإيجاز والإطناب والمساواة» كما قال: «أحوال الإسناد الخبري» إلى آخره؟

لأنّها في نفسها أحوال ـ كما سيُشار إلى ذلك ـ فلو عبّر بالأحوال لزم إضافة الشّيء إلى نفسه، وهي غير جائزة، وإذا ورد في كلام العرب ما يوهم ذلك فهو مؤوّل كما نصّ عليه ابن مالك:

ولا يضاف اسم لما به اتّحد ... معنىً وأَوِّلْ مُـوْهِماً إذا ورد

والتّأويل هاهنا تكلّف زائد مستغنىً عنه ودفع الضّرر أولى من جلب المنفعة.

السابع: الفصل والوصل. الثّامن: الإيجاز والإطناب والمساواة﴾.

[بيان سبب الانحصار]

وإنّما انحصر فيها ﴿**لأنّ الكلام إمّا خبر أو إنشاء**[1] **لأنّه**﴾ لا مَحالة[2] يشتمل

---

(١) **قوله: «إمّا خبر أو إنشاء»**. اختلف العلماء في تقسيم الكلام؛ فذهب المحقّق الرّضيّ في باب الكلام من شرح «الكافية» وابن هشام في شرحي «الشّذور» و«اللمحة» إلى أنّه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: خبر وطلب وإنشاء.

وتوضيح ذلك أنّ الكلام إن كان في ذاته يصحّ أن يقال عنه: إنّه صدق أو كذب، فهو الخبر، وإن كان لا يصحّ أن يقال فيه ذلك، فإن كان يدلّ بالوضع على أنّ المتكلّم به طالب لمضمونه من المخاطب فإنّه يسمّى طلباً.

وذلك يشمل ثلاثة أنواع: وهي الأمر، والنّهي، والاستفهام، لأنّ المتكلّم بالأمر نحو: «اضرب» و«لتضرب» يطلب من مخاطبه طلباً جازماً أن يحدث الضّرب ـ مثلاً ـ ولأنّ المتكلّم بالنّهي نحو: «لا تدخل» طالب من مخاطبه ترك الدّخول طلباً جازماً. والمتكلّم بالاستفهام نحو: «أزيد عندك» طالب من مخاطبه أن ينبئه عن مضمون هذا الكلام.

وإن كان الكلام لا يصحّ أن يخبر عنه بأنّه صدق أو كذب، وأيضاً لا يدلّ بالوضع على طلب شيء فهو إنشاءٌ وينقسم إلى قسمين: وذلك لأنّه إمّا أن يدلّ بدلالة الالتزام على الطّلب، أو لا يدلّ على الطّلب، لا بالوضع ولا بالالتزام، والأوّل من هذين يشمل العَرْض والتّحْضيض والتّمنّي والتّرجّي والنّداء والجملة الأُولى من جملتَي القسم. والثّاني: يختصّ بالجمل الخبريّة المستعملة في الإنشاء مثل صيغ العقود كـ«بعت» و«اشتريت» وغيرهما. ولمّا كان هذا التّقسيم غير مرضيّ عند المصنّف اختار التّقسيم إلى الخبر والإنشاء وأدخل الطلب في الإنشاء وهو المذهب المشهور.

(٢) **قوله: «لا محالة»**. مصدر ميميّ بمعنى التّحوّل من «حال إلى كذا» أي: تحوّل إليه، وخبر «لا» محذوف، أي: «لا محالة موجود». والجملة معترضة بين اسم «أنّ» وخبرها، مفيدة تأكيد الحكم ـ كذا قال المحشّي ـ.

على نسبة تامّة[١] بين الطّرفين قائمة بنفس المتكلّم[٢].

وتفسيرها[٣] بوقوع النِّسْبَةِ ولا وقوعها، أو إيقاع النّسبة وانتزاعها، خطأ في هذا

---

(١) **قوله: «نسبة تامّة»**. أي: يصحّ السّكوت عليها، فخرجت النّسبة النّاقصة التّقييديّة نحو: «غلام زيد» والتّوصيفيّة نحو: «الرجل العالم» و«رجل عادل».

(٢) **قوله: «قائمة بنفس المتكلّم»**. النّسبة في الواقع شيء واحد، وهو ارتباط أحد الطّرفين وتعلّقه بالآخر، وينقسم إلى أربعة أقسام بملاحظة الاعتبارات والحيثيّات:

١ ـ فإنّ ارتباط أحد الطّرفين بالآخر، من حيث إنّه مفهوم من الكلام، يسمّى نسبةً كلاميّة.

٢ ـ وباعتبار حضوره في ذهن المتكلّم وتصوّره له، يسمّى نسبةً ذهنيّةً تصوّريّة.

٣ ـ ومن حيث كونه مورداً لإذعانه واعتقاده، يسمّى نسبةً تصديقيّة.

٤ ـ وباعتبار تحقّقه في الخارج وحصوله في نفس الأمر، مع قطع النّظر عن إدراك الذّهن وإذعانه، يسمّى نسبةً خارجيّة:

ـ مثلاً ـ: ارتباط «القيام» بـ«زيد» في قولك: «زيد قائم» يسمّى نسبةً كلاميّة، باعتبار أنّه مفهوم منه، ونسبةً ذهنيّةً باعتبار أنّه حاضر في ذهن المتكلّم، وهو متصوّر له، ونسبة تصديقيّة، باعتبار أنّه قد تعلّق به إذعان المتكلّم، ونسبة خارجيّة، باعتبار أنّه متحقّق في الخارج، أي: نفس الأمر، إذ لو قطعنا النّظر عن إدراك الذّهن وإذعانه، فالقيام حاصل له في نفس الأمر.

إذا عرفت ذلك فنقول: إنّ قول المصنّف: «قائمة بنفس المتكلّم» لا يخلو عن مسامحة، فإنّ القيام بنفس المتكلّم إنّما هو شأن النّسبة الذهنيّة لا الكلاميّة، ومحلّ البحث إنّما هو النّسبة الكلاميّة.

(٣) **قوله: «وتفسيرها»**. أي: تفسير النّسبة بوقوع النّسبة، في القضيّة الموجبة، أولاً وقوعها، في القضيّة السّالبة، أو بإيقاع النّسبة، أي: الإذعان بوقوع النّسبة أو انتزاعها، أي: الإذعان بعدم وقوع النّسبة «خطأ في هذا المقام» أي: مقام تقسيم الكلام إلى الخبر والإنشاء باعتبار النّسبة.

⇐

المقام؛ لأنّه لا يشتمل النّسبة الإنشائيّة فلا يصحّ التّقسيم.

بل النّسبة هاهنا هو تعلّق أحد جزئَي الكلام بالآخر، بحيث يصحّ السّكوت عليه، سواء كان إيجاباً أو سلباً أو غيرهما ممّا في الإنشائيّات[1].

فالكلام ﴿إن كان لنسبته خارج﴾ في أحد الأزمنة الثّلاثة[2] ـ أي: تكون بين

⇐ فإنّ النّسبة التّصديقيّة والخارجيّة غير موجودتين في الإنشاء ـ على ما زعموا ـ فلا يصحّ في المقام تفسيرها بالوقوع واللّاوقوع، لأنّ هذا التّفسير لخصوص النّسبة الخارجيّة، ولا بالإيقاع والانتزاع، لأنّه تفسير في اصطلاحهم للنّسبة التّصديقيّة، والإنشاء عارٍ عن هاتين النّسبتين.

نعم يصحّ هذان التّفسيران في مقام تعريف النّسبة الخبريّة كما في باب الإسناد الخبري.

(١) **قوله: «أو غيرهما ممّا في الإنشائيّات»**. كإثبات شيءٍ على ذمّة المأمور بداعي البعث في الأمر، وإثبات ترك شيءٍ على ذمّة المنهيّ بداعي الزّجر في النّهي.

وثبوت شيءٍ لشيءٍ بداعي رفع الجهل أو التوبيخ أو التقرير أو الاستبطاء في الاستفهام، وثبوت شيءٍ لشيءٍ بداعي إظهار المحبوبيّة من دون الطّمع في الوقوع في التمنّي وثبوت شيءٍ لشيءٍ بداعي إظهار المحبوبيّة مع الطّمع في الوقوع في الترجّي وهكذا....

والحاصل: أنّ المراد بالنّسبة في المقام مطلق التعلّق والرّبط الجامع بين الأقسام الأربعة المتقدّمة، لا خصوص النّسبة الخارجيّة أو التصديقيّة، لعدم وجودهما في الإنشائيّات، وإنّما الموجود فيها النّسبة الكلاميّة والذّهنيّة، وهذه النّسبة مغايرة للنّسبة الخبريّة، إمّا بالذّات كما في الأمر والنّهي، أو بالدّواعي كما في الاستفهام والتّمنّي والتّرجّي.

(٢) **قوله: «في أحد الأزمنة الثلاثة»**. وإنّما زاد الشّارح هذا، دفعاً لما يتوهّم، من أنّ جعل المناط في الكلام الخبري وجود النّسبة الخارجيّة ـ الّتي إن طابقتها النّسبة الكلاميّة يقال للكلام ⇐

الطَّرفين في الخارج نسبة ثبوتيّة[1] أو سلبيّة[2] ـ ﴿تطابقه[3]﴾ أي: تطابق تلك النّسبة ذلك الخارج ـ بأن يكونا ثبوتيّين أو سلبيّين ـ ﴿أو لا تطابقه﴾ ـ بأن يكون أحدهما ثبوتيّاً والآخر سلبيّاً[4] ـ ﴿فخبر﴾ أي: فالكلام خبر ﴿وإلّا﴾ أي: وإن لم

⇐ الحاكي عنها: إنّه صادق، وإن لم تطابقها يقال للكلام الحاكي عنها ظاهراً: إنّه كاذب ـ مستلزم لأن تكون الأخبار الموجبة الاستقباليّة نحو: «سيقوم زيد» كاذبةً دائماً، إذ لا نسبة لها في الخارج فعلاً حتّى تطابقها نسبتها الكلاميّة المفهومة منها، وأن تكون الأخبار السّالبة الاستقباليّة صادقةً دائماً، لموافقة نسبتها المفهومة منها للخارجيّة، حيث إنّ المحقّق في الخارج فعلاً عدم ثبوت شيءٍ لشيءٍ.

وحاصل الدّفع: أنّ المعتبر ثبوت النّسبة الخارجيّة في إحدى الأزمنة الثلاثة بحسب ما فيه النّسبة الكلاميّة:

فإن كانت ماضويّةً كما في قولك: «ضرب زيد» اعتبر ثبوت الخارجيّة في الماضي. وإن كانت حاليّةً كما في قولك: «زيد قائم الآن» اعتبر ثبوت الخارجيّة في الحال. وإن كانت استقباليّةً كما في قولك: «سيقوم زيد» اعتبر ثبوت الخارجيّة في الاستقبال، فهو صادق إن صدر منه القيام في الاستقبال وإن لم يكن فعلاً بقائم، وكاذب إن لم يصدر منه القيام في الاستقبال وإن كان فعلاً قائماً؛ فالقيام في الاستقبال كاشف عن كونه صادقاً. وعدم القيام فيه كاشف عن كونه كاذباً، وما لم يجئ زمان الاستقبال لم يحكم بشيءٍ من الصّدق والكذب على رأي الجمهور ـ حيث جعلوا المناط فيهما مطابقة الواقع وعدم مطابقته ـ وكذلك على رأي الجاحظ ـ كذا قرّر بعض الفضلاء ـ.

(١) **قوله: «نسبة ثبوتيّة»**. مثل: «محمّد خاتم النّبيّين» و«عليّ سيّد الوصيّين».

(٢) **قوله: «أو سلبيّة»**. نحو: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [آل عمران: ١٨٢].

(٣) **قوله: «تطابقه»**. أي: تطابق تلك النّسبة الكلاميّة ذلك الخارج، أي: النّسبة الخارجيّة، بأن كانا ثبوتيّين كالمثالين الأوّلين، أو سلبيّين كالمثال الثاني وهو الآية الكريمة.

(٤) **قوله: «أو لا تطابقه بأن يكون أحدهما ثبوتيّاً والآخر سلبيّاً»**. سواء كانت الكلاميّة ثبوتيّة وما في الخارج سلبيّاً كقول النّصارى: ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ وقول اليهود: ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التّوبة: ٣٠]، أو العكس كقول النّساء في يوسف: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١].

يكن لنسبته خارج كذلك ﴿ فإنشاء ﴾، وسيزداد هذا وضوحاً فى أوّل التنبيه.

﴿ والخبر لا بدّ له من مسند إليه، ومسند، وإسناد، والمسند قد يكون له متعلّقات إذا كان فعلاً أو في معناه ﴾ كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظّرف ونحو ذلك.

وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر[1]؛ لأنّ الإنشاء أيضاً لا بدّ له ممّا ذكره وقد يكون لمسنده أيضاً متعلّقات.

﴿ وكلّ من الإسناد والتعلّق إمّا بقصر، أو بغير قصر، وكلّ جملة قرنت بأُخرى إمّا معطوفة عليها أو غير معطوفة، والكلام البليغ إمّا زائد على أصل المراد لفائدة ﴾.

احترز به عن التّطويل ـ على ما يجيء ـ ولا حاجة إليه ـ بعد تقييد الكلام بالبليغ ـ لأنّ ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال، فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغاً. **﴿ أو غير زائد ﴾.**

هذا كلّه ظاهر لكن لا طائل تحته، لأنّ جميع ما ذكر ـ من القَصْر والوصل والفَصْل والإيجاز ومقابلَيْه ـ إنّما هي من أحوال الجملة، أو المسند إليه، أو المسند.

فالذي يَهُمُّه أن يبيّن سبب إِفْرادِ هذه الأحوال عمّا سبق، وجَعْلِ كلّ واحد منها باباً برأسه، وإلّا فنقول: كلّ من المسند إليه، والمسند، مقدّم أو مؤخّر، معرّف أو منكّر، إلى غير ذلك من الأحوال، فلِمَ لم يجعل كلّ واحد من هذه الأحوال باباً على حِدَةٍ؟

---

(١) **قوله: «لا جهة لتخصيصه بالخبر»**. بل له وجه، أشار إليه الشّيخ عبدالقاهر، وهو أنّ الخبر وجميع الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنّها مقاصد وأغراض، وأعظمها شأناً الخبر، فهو الذي يتصوّر بالصّور الكثيرة، وتقع فيه الصّياغات العجيبة، وفيه يكون ـ في الأمر الأعم ـ المزايا التي بها يقع التّفاضل في الفصاحة اهـ.

[ردّ ابن المظفّر]

ومَنْ رَامَ[(١)] تقريرَ هذا بالتّرديد، بين النّفي والإثبات، ففساد كلامه أكثر وأظهر[(٢)].

[سبب الحصر برأي الشّارح]

فالأقرب أن يقال: اللفظ إمّا جملة أو مفرد، فأحوال الجملة هي الباب الأوّل[(٣)].

---

(١) **قوله: «ومن رام»**. ردّ على الشّارح الخَلْخَالِيّ محمّد بن المظفّر حيث أراد بيان وجه الحصر بالتّرديد بين النّفي والإثبات الذي يقال له: الحصر العقليّ، وهذا نصّه الذي نسب إليه: الأحوال المبحوث عنها إمّا مختصّة بالإنشائيّات أو لا، والأوّل الإنشاء، والثّاني إمّا أن يكون من تخصيص شيءٍ بشيءٍ بالطّرق المعهودة أو لا، والأوّل القصر، والثّاني إمّا أن يصحّ تعلّقه بالكلام كلّاً أو جزءاً أو لا، والأوّل الإيجاز ومقابلاه، والثّاني إمّا أن يتعلّق بالجملة من حيث هي، أو لا، والأوّل الفصل والوصل، والثّاني إمّا أن يكون من أحوال نفس الإسناد الخبريّ، أو لا، والأوّل أحوال الإسناد الخبريّ، والثّاني إمّا أن يتعلّق بالمسند إليه، أو لا، والأوّل أحوال المسند إليه، والثّاني إمّا أن يتعلّق بالمسند، أو لا، والأوّل أحوال المسند، والثّاني أحوال متعلّقات الفعل اهـ.

(٢) **قوله: «ففساد كلامه أكثر وأظهر»**. أي: من كلام المصنّف، أمّا الفساد فلأنّ التّرديد بين النّفي والإثبات إنّما يصحّ فيما لا يحتمل غيرهما، وهاهنا ليس كذلك، فإنّه يحتمل أن يكون شيئاً آخر، غير ما جعل له باباً مستقلّاً، مثل التّقديم والتّأخير، ونحوهما، ممّا يمكن أن يجعل له أيضاً باباً مستقلّاً من دون بيان وجه مناسب لذلك.

وأمّا الظّهور فلأنّ التّرديد بين النّفي والإثبات الذي هو الحصر العقليّ لا مجال له في هذا المقام، فإنّ العقل لا يحكم بانحصار علم المعاني في ثمانية أبواب، وإنّما صنعه البيانيّون المصنّفون فيه المبوّبون له للتّسهيل على الطّالبين.

(٣) **قوله: «فأحوال الجملة هي الباب الأوّل»**. أي: الباب الذي يسمّى عندهم باب الإسناد الخبريّ، وتقييد الإسناد بالخبريّ غير موجّه.

والمفرد إمّا عُمْدَة أو فَضْلَة(١)، والعُمْدة إمّا مسند إليه، أو مسند، فجعل أحوال هذه الثّلاثة(٢) أبواباً ثلاثة، تمييزاً بين الفَضْلة والعُمْدة ـ المسند إليه، أو المسند ـ.

ثمّ لمّا كان من هذه الأحوال ما له مزيدُ غُمُوْضٍ وكَثْرةُ أبحاثٍ وتعدّدُ طُرُقٍ(٣) ـ وهو القصر ـ أفرد باباً خامساً(٤).

وكذا من أحوال الجُمْلة ما له مَزِيْدُ شَرَفٍ، ولهم به زيادة اهتمام ـ وهو الفَصْل والوَصْل ـ فجُعِل باباً سادساً، وإلّا فهو من أحوال الجملة ولذا لم يقل: «أحوال القَصْر»(٥) و«أحوال الفَصْل والوَصْل».

---

(١) **قوله: «والمفرد إمّا عُمْدة أو فَضْلة»**. العُمْدة هو المسند إليه والمسند، والفَضْلة متعلّقات المسند وهو الذي يُسمّى بباب متعلّقات الفعل.

(٢) **قوله: «فجعل هذه الأحوال الثلاثة»**. أي: أحوال المسند، وأحوال المسند إليه وأحوال الفضلة ـ أي: متعلّقات الفعل ـ «أبواباً ثلاثة» تمييزاً بين الفَضْلة والعُمْدة التي هي عبارة عن المسند إليه ـ أي: المبتدأ أو الفاعل ـ أو المسند، أي: الفعل أو الخبر.

والحاصل: أنّه جعلت أحوال الجملة باباً على حدةٍ تمييزاً بين الجملة والمفرد، وجعلت أحوال متعلّقات المسند باباً على حدةٍ، تمييزاً بين الفضلة والعمدة، وجعلت أحوال المسند إليه وأحوال المسند بابين مستقلّين تمييزاً بين قسمَي العمدة، فحصلت أربعة أبواب.

(٣) **قوله: «تعدّد طرق»**. طرق القصر أربعة: أحدها: «ما» و«إلّا» والثّاني: «إنّما» و«الثّالث»: تقديم ما حقّه التّأخير، والرّابع: العطف بـ«لا» و«بل» و«لكن».

(٤) **قوله: «أفرد باباً خامساً»**. أي: في تقرير التّفتازاني بغضّ النّظر عن تقريرَي الخطيب القزويني ومحمّد بن المظفّر الخلخاليّ وكذا قوله: «سادساً وسابعاً وثامناً» فلا يرد أنّ باب الفصل والوصل في تقرير الخطيب سابع الأبواب لا سادسها، وأنّ الإيجاز والإطناب والمساواة ثامن الأبواب لا سابعها، وأنّ الإنشاء سادس الأبواب لا ثامنها.

(٥) **قوله: «لم يقل أحوال القصر»**. أي: لكون «القصر» و«الفصل والوصل» أحوالاً في أنفسها

⇐

ولمّا كان من الأحوال ما لا يختصّ مفرداً ولا جملة، بل يجري فيهما، وكان له شيوع وتفاريع كثيرة، جعل باباً سابعاً، وهذه كلّها أحوال يشترك فيها الخبر والإنشاء.

ولمّا كان هنا أبحاث راجعة إلى الإنشاء خاصّة جعل الإنشاء باباً ثامناً؛ فانحصر في ثمانية أبواب.

[تنبيهٌ في تفسير الصّدق والكَذِب]

﴿تنبيهٌ[1]﴾ وسَمَ[2] هذا البحث بالتّنبيه، لأنّه قد سَبَقَ منه ذكر مّا في قوله: «تطابقه أو لا تطابقه».

وقد علم أنّ «الخبر» كلام يكون لنسبته خارج في أحد الأزمنة الثّلاثة تطابقه أو لا تطابقه، فـ«الخبر» على هذا[3] بمعنى «الكلام المخبر به» كما في قولهم: «الخبر

⇐ لم يقل المصنّف: «أحوال القصر والفصل والوصل» لأنّه من قبيل إضافة الشّيء إلى نفسه وهو غلط.

وأمّا الإنشاء فلمّا وسّط بينهما ـ أي: بين القصر والفصل والوصل، لاقتضاء سوق الكلام إيّاه ـ لم يضف إليه «الأحوال» قصداً لمشاكلته طرفيه، ولظهوره لم يتعرّض له.

(١) **قوله: «تنبيه»**. إمّا خبر لمبتدأ محذوف أي: «هذا تنبيه». أو مبتدأ لخبر محذوف أي: «هاهنا تنبيه».

(٢) **قوله: «وسَمَ»**. أي: «أعلم» من الوسم أي: العلامة. يقال: «وَسَمَهُ، وَسْماً» و«سِمَةً» ـ إذا أثّر فيه بِسِمَةٍ وكَيٍّ ـ والهاء في «سِمَة» عوض من الواو على ما قرّروا في «عِدة».

وفي قوله: «لأنّه قد سبق منه ذكر مّا» إشارة إلى أنّ التّنبيه إنّما يستعمل فيما تعلّق به ضرب من العلم سابقاً، أو كان في حكمه، كالبديهيّات، أو أنّه يستعمل فيما لا يحتاج إلى الدّليل، كالبديهيّ، وما تعلّق به علم سابق في حكمه ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ.

(٣) **قوله: «فالخبر على هذا»**. ردّ على السّكّاكيّ صاحب «المفتاح» حيث أبطل تعريف «الخبر» ⇐

هو الكلام المحتمل للصِّدْق والكَذِب».

وقد يقال بمعنى «الإخبار» كما في قولهم: «الصِّدْق هو الخبر عن الشّيء على ما هو به»(١) بدليل تعديته بـ«عَنْ» فلا دَوْر(٢).

وأيضاً: الصِّدْق والكَذِب يوصف بهما الكلام والمتكلّم، والمذكور في تعريف «الخبر» صفة الكلام ـ بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها ـ والخبر عن الشّيء

⇐ بـ«ما يحتمل الصّدق والكذب» بأنّ «الصّدق» معرَّف بـ«الخبر عن الشيء على ما هو بـه» فيتوقّف معرفة «الخبر» على معرفة «الصّدق» ـ المتوقّفة على معرفة «الخبر» ـ وقال الشّارح في شرح المفتاح: إنّ اللّازم من هذا التّعريف فساد تعريف «الخبر» وفساد تعريف «الصّدق» أيضاً، للزوم الدَّوْر فيهما، فكلّ من «الخبر» و«الصّدق» معرَّف ـ بالفتح ـ من جهةٍ ومعرِّف ـ بالكسر ـ من جهة أُخرى ـ مثلاً ـ تقول: «الخبر ما يحتمل الصّدق والكذب» وتكون الخبر معرَّفاً بالفتح و«الصِّدق» معرِّفاً، وتقول: «الصّدق هو الخبر عن الشّيء على ما هو به» وتكون «الخبر» معرِّفاً ـ بالكسر ـ و«الصدق» معرَّفاً ـ بالفتح ـ.

وأجاب عن الدَّوْر في «الخبر» بأنّ له معنيين: الأوّل: «الخبر» مصدر بمعنى المفعول، أي: الكلام المخبر به. والثّاني: أنّه باقٍ على المعنى المصدريّ، لكنّه بمعنى مصدر الإفعال، أي: الإخبار، و«الخبر» المعرَّف ـ بالفتح ـ بمعنى الكلام المخبر به والمعرِّف ـ بالكسر ـ بمعنى الإخبار عن الشّيء بقرينة ذكر كلمة «عن» بعده فلا دور.

وعن الدّور في «الصّدق» بأنّه يقع وصفاً للكلام، ووصفاً للمتكلّم و«الصّدق» المعرِّف ـ بالكسر ـ صفة الكلام، و«الصّدق» المعرَّف ـ بالفتح ـ صفة للمتكلّم، فتعريف «الصّدق» بـ«الخبر عن الشّيء على ما هو به» وصف للمتكلّم ولا دور أيضاً كما تبيّن.

(١) قوله: «الصّدق هو الخبر عن الشّيء على ما هو به». ويقال في تعريف الكذب: «الكذب هو الخبر عن الشّيء على خلاف ما هو به».

(٢) قوله: «فلا دور». لأنّ «الخبر» الذي هو معرَّف ـ بفتح الرّاء ـ في التّعريف الأوّل غير «الخبر» الذي هو معرِّف ـ بكسر الرّاء ـ في التّعريف الثّاني أي: في تعريف الصّدق، إذ الأوّل بمعنى الكلام، والثّاني بمعنى المصدر، أي: الإخبار ـ بكسر الهمزة ـ.

ـ بأنّه كذا ـ تعريف لما هو صفة للمتكلّم فلا دَوْر.

[انحصار الخبر في الصادق والكاذب والخلاف في ذلك]

واتّفقوا على انحصار «الخبر» في الصّادق والكاذب(١) ـ خِلافاً للجاحظ ـ.

[مذهب الجمهور]

ثمّ اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما: فذهب الجُمْهُور إلى ما ذكره المصنّف بقوله: ﴿ **صِدْقُ الخبر مطابقته** ﴾ أي: مطابقة حكمه(٢)، فإنّ رجوع

---

(١) **قوله: «انحصار الخبر في الصّادق والكاذب»**. اعلم أنّ الخبر يمكن أن يتصوّر على أربعة أوجهٍ:

الأوّل: الخبر الصّادق. والثّاني: الخبر الكاذب. والثّالث: الصّادق والكاذب معاً. والرّابع: ما لا يكون صادقاً ولا كاذباً.

الأوّل والثّاني صحيحان بالاتّفاق، والثّالث باطل بالإجماع، وإنّما الخلاف في الرّابع: فذهب الجُمْهُور والنَّظّام إلى نفيه، وأنّ الخبر منحصر في الصّادق والكاذب. ثمّ اختلفوا في تفسيرهما.

وذهب الجاحظ إلى إثباته، وأنّ الخبر غير منحصرٍ فيما ذكر، بل أثبت الواسطة، وهو المنصوص عليه عن الإمام أبي عبدالله جعفر بن محمّد الصّادق سادس الاثني عشر من أئمّة المسلمين وحجج الله على العالمين ـ صلوات الله عليه ـ فقد روى ثقة الإسلام أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني الرازيّ ـ رحمه الله ـ في قسم الأُصول من كتاب «الكافي» أنّه ـ عليه السّلام ـ قال: «الكلام صدق وكذب وإصلاح بين النّاس». [راجع الكافي ٢: ٣٤١ الحديث ١٦]

(٢) **قوله: «مطابقة حكمه»**. قال المحشّي: قيل: المقصود بهذا التّفسير هو الخلاص عن الدَّور في تعريف الصّدق والكذب.

فإن قلت: ضمير «حكمه» راجع إلى «الخبر» فيدور؟

⇐

الصّدق والكَذِب إلى الحكم أوّلاً وبالذات، وإلى الخبر ثانياً وبالواسطة ﴿ للواقع ﴾ وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري ﴿ وكَذِبه عدمها ﴾ أي: عدم مطابقته للواقع.

بيان ذلك(1): أنّ الكلام الذي دلّ على وقوع نسبة بين شيئين إمّا بالثّبوت؛ بأنّ

⇐ قلت: ذكر الضّمير تسامح منه، لبيان أنّ الحكم لا يوجد إلّا في الخبر، وإلّا فالتّعريف في الحقيقة مطابقة الحكم للواقع.

والحقّ أنّ المقصود هو الإيماءُ إلى أنّ المطابقة وعدمها صفة للحكم أوّلاً وبالذّات، وبواسطته يتّصف الخبر بهما اهـ. ثمّ المراد بالحكم هو الإسناد ـ كما نصّ عليه سيّدنا الأُستاذ دام عزّه ـ.

(1) قوله: «بيان ذلك». وقد سبق أنّ النّسبة على أربعة أقسام:

١ ـ النّسبة الذّهنيّة والتّصوريّة.

٢ ـ النّسبة الكلاميّة واللفظيّة، وهاتان النّسبتان متطابقتان دائماً، والنّسبة اللفظيّة كاشفة عن الذّهنيّة، وأيضاً هما موجودتان في الخبر والإنشاء والصّدق والكذب.

٣ ـ النّسبة الخارجيّة.

٤ ـ والنّسبة التصديقيّة. ولابدّ في الكلام الخبريّ من النّسبة الخارجيّة الواقعة في أحد الأزمنة التي عرفناها قبل ذلك، وهي لا توجد في الإنشاء، إذ ليس له خارج تطابقه أو لا تطابقه، بل هو إيجاد المعنى بلفظ يقارنه، فلا يدلّ على الزّمان أبداً. وإذا طابقت النّسبة الذّهنيّة والكلاميّة النّسبة الخارجيّة فالخبر صدق وهو نوعان، وإلّا فكذب وهو أيضاً نوعان: أمّا النّوعان اللذان في الصّدق فهما: أن تكون النّسبة الكلاميّة والخارجيّة ثبوتيّتين نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١]، أو سلبيّتين نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ٤].

وأمّا النّوعان اللّذان في الكذب، فهما: أن تكون الكلاميّة ثبوتيّة، والخارجيّة سلبيّة نحو قوله ـ تعالى ـ حكاية عن النّصارى: ﴿ الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ﴾ وكذا قول اليهود: ﴿ عُزَيْرٌ ابْنُ

⇐

هذا ذاك، أو بالنّفي؛ بأنّ هذا ليس ذاك، فمع قَطْع النَّظَر عمّا في الذهن ـ من النّسبة ـ لابدّ وأن يكون[1] بينهما في الخارج نسبة، ثبوتيّة أو سلبيّة؛ لأنّه إمّا أن يكون هذا ذاك، أو لم يكن، فمطابقة هذه النّسبة الحاصلة في الذّهن ـ المفهومة من الكلام ـ لتلك النّسبة الواقعة الخارجة ـ بأن تكونا ثبوتيّتين أو سلبيّتين ـ صِدْق وعدمها كَذِب.

وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج، وما في نفس الأمر، فإذا قلت: «أبيع» وأردت به الإخبار الحاليّ، فلابدّ له من وقوع بَيْع خارج حاصل ـ بغير هذا اللفظ ـ تقصد مطابقته لذلك الخارج، بخلاف «بِعْتُ» الإنشائيّ، فإنّه لا خارج له يقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ مُوْجِد له.

[جواب سؤال]

ولا يقدح[2] في ذلك أنّ النّسبة من الأُمور الاعتباريّة دون الخارجيّة؛ للفرق

⇐ اللّهِ﴾ [التّوبة: ٣٠]، أو عكس ذلك، بأن تكون الكلاميّة سلبيّة والخارجيّة ثبوتيّةً نحو قوله ـ تعالى ـ حكايةً عن النّساء المصريّات في يوسف عليه السّلام: ﴿مَا هٰذَا بَشَراً﴾ [يوسف: ٣١].

(١) **قوله: «لابدّ وأن يكون»**. قال سيّدنا الأُستاذ العلّامة الهاشمي ـ دام عزّه وعمره ـ: كان الأُستاذ الأكبر أديب الأُدباء العلّامة الشّيخ محمّد تقي الأديب النّيسابوري ـ رضوان الله عليه ـ يقول: الواو في أمثال المقام نائبة مناب «من» أي «لابدّ من أن يكون».

(٢) **قوله: «ولا يقدح»**. اعلم أنّ الأُمور على ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما لا وجود له في خارج الذّهن أي: في عالم الأعيان، بل يكون مجرّد تصوّر وتوهّم ذهني مثل «أنياب أغوال» و«رؤوس الشّياطين» ويقال له: الأمر الاعتباريّ والوهمي أيضاً.

⇐

⇐ **الثّاني**: ما يكون له وجودٌ في خارج الذّهن وليس بإزائه شيء في عالم الأعيان مثل «الفوقيّة والتحتيّة والأُبوّة والبنوّة» فالأب والأُم يوجد بإزائهما شيء ولكن الأُبوّة والبنوّة لا يوجد بإزائهما شيء، وكذا «النّسبة» و«الإسناد». ويقال لهذا: الأمر الاعتباريّ والإضافيّ أيضاً.

الثّالث: ما يكون بإزائه شيء في عالم الأعيان مثل «زيد» و«عمرو» وغيرهما وهذا يقال له: الأمر الحقيقي والموجود الخارجيّ.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ قوله: «لا يقدح» جواب عن سؤالٍ، وهو أنّ كون «النّسبة» من الأُمور الإضافيّة والاعتباريّة ينافي كونها من الأُمور الخارجيّة وأن يكون لها خارج، لأنّ المراد بالخارجيّة أن يكون من الأُمور الحقيقيّة؟

فأجاب الشّارح بأنّ المراد من الخارجيّة أن يكون لها خارج زائداً على مدلول اللفظ ـ لا أن يكون من الأُمور الخارجيّة ـ وهذا هو القسم الثّاني الوسيط بين الأوّل والثّالث.

وتوضيح ذلك أنّ الأوّل ليس له شيء خارجاً عن مدلول اللفظ، والثّالث له ـ خارجاً عن مدلول اللفظ ـ هيئة وهيكل يشار إليه، فيصحّ أن يقال: «النّسبة» من الأُمور الاعتباريّة، يعني من الأُمور التي يعتبر بين الشّيئين وله تحقّق في خارج الذّهن ومع ذلك ليست من الأُمور الخارجيّة يعني ليس لها هيكل يُشار إليه، وإذا يقال: له خارج، ليس معناه أنّ له هيكلاً في الخارج حتّى ينافي كونه من الأُمور الاعتباريّة والإضافيّة.

والحاصل: الفرق بين الأُمور الخارجيّة والموجودات الخارجيّة، فإنّ الأُمور الخارجيّة ما تكون الخارج ظرفاً له لا ظرفاً لوجوده مثل «الوجود» فإنّ الخارج ظرف للوجود نفسه وليس ظرفاً لوجود الوجود، وليس للوجود وجود وإلّا تسلسل ولذا لا يقال: «الوجود موجود».

والموجود الخارجي ـ كما نصّ عليه الجرجاني ـ ما كان الخارج ظرفاً لوجوده مثل «زيد» لا ظرفاً لنفسه كوجوده ولذا يقال: «زيد موجود»، فزيد شيء، ووجوده شيء آخر.

والنّسبة بين الأُمور الخارجيّة والموجودات الخارجيّة من النِّسَب الأربع المنطقيّة هي ⇐

⇐ الأعم والأخصّ المطلقان، والموجود الخارجيّ أخصّ من الأمر الخارجيّ.

فحاصل الجواب أنّه يقال للنسبة إنّها من الأُمور الاعتباريّة أي يعتبر بين شيئين، وله وجود خارج الذهن ولكن لا يُشار إليه وليس مجرّد توهّم مثل «أنياب أغوال» ومن الأُمور الخارجيّة يعني له شيء خارجاً عن مدلول اللفظ وليس من الأُمور الخارجيّة بمعنى الموجودات الخارجيّة التي هي أخصّ مثل «زيد».

«ولا يقدح في ذلك» أي: في كون النّسبة من الأُمور الخارجيّة أنّها من الأُمور الاعتباريّة، أي: **أنّ النسبة من الأمور** الاعتباريّة، إذ ليس معنى الأُمور الخارجيّة الموجودات الخارجيّة مثل «زيد» و«عمرو» التي قابلة للإشارة، ولها جهة محسوسة، بل المراد أنّ لها تحقّقاً في الخارج، وليست مثل «أنياب الأغوال» و«رؤوس الشياطين» و«بحر من الزِّئبق» التي ليست لها شيء خارجاً من مدلول اللفظ وهي مجرّد توهّم.

«الاعتباريّة» أي: الأُمور التي يعتبر بين شيئين **«دون الخارجيّة»** أي: الأُمور الموجودة في الخارج، لأنّ كونها اعتباريّةً لا ينافي تحقّقها في الخارج، ولكن ينافي كونها من الموجودات الخارجيّة، وأن يكون لها ما بحذاءٍ يُشار إليه، أي: يكون محسوساً يُرى بالعين، للفرق بين قولهم: «القيام حاصل لزيد في الخارج» فإنّ الخارج ظرف لحصول القيام، ووجوده لزيد، فيكون القيام أمراً موجوداً في الخارج، وموجوداً لزيد فيه، وقولهم: «حصول القيام له أمر متحقّق موجود في الخارج» وهذا خطأ، لأنّ حصول القيام ليس موجوداً خارجيّاً يُشار إليه، ويكون له ما بحذاءٍ، فقوله: في «الخارج» ظرف لنفس الحصول، لا لتحقّقه ووجوده الذي لازمه كونه موجوداً خارجيّاً مُشاراً إليه.

فإنّا لو قطعنا النّظر. فإنّا لو غضضنا النّظر في «أنياب أغوال» عن إدراك الذّهن وحكمه، لما بقي شيء، وأيّ شيء كان لها إنّما تكون في الذّهن، بخلاف «القيام لزيد» فإنّه في الخارج عن الذّهن ـ بغضّ النّظر عن إدراكه وحكمه ـ شيءٌ موجود، وإن لم يكن قابلاً لأن يُشار إليه، وليس للقيام في خارج الذّهن مكان يشغله، كما لزيد نفسه ذلك المكان المحسوس المشار إليه، وهذا معنى وجود النّسبة الخارجيّة، وليس معناه أنّ له هيكلاً في

⇐

الظّاهر بين قولنا: «القيامُ حاصلٌ لزيدٍ في الخارج»(١) و«حصول القيام له، أمر

⇐ الخارج، أو هو موجود خارجيّ وله مكان يشغله، فالأمر الخارجيّ أعمّ من الموجود الخارجي، كما أنّ الأمر الاعتباري أعمّ من الأمر الوهميّ.

(١) **قوله: للفرق الظّاهر بين قولنا: «القيام حاصل لزيدٍ في الخارج»**. قال الشّريف الجرجاني: أقول: لا خَفاء أنّك إذا قلت: «زيد موجود في الخارج» قولاً مطابقاً للواقع كان قولك: «في الخارج» ظرفاً لوجود «زيد» لا لـ«زيد» نفسه، ولا ارتياب أيضاً أنّ الموجود الخارجيّ هو «زيد» لا وجوده.

فظهر أنّ الموجود الخارجيّ ما كان الخارج ظرفاً لوجوده ـ كـ«زيد» ـ لا ظرفاً لنفسه ـ كوجوده ـ وأنّ صدق قولنا «زيد موجود في الخارج» لا يستلزم صدق قولنا: «وجود زيد موجود في الخارج» فهكذا نقول:

«الخارج» في قولك: «القيام حاصل لزيدٍ في الخارج» ظرف لحصول القيام لـ«زيد» ووجوده له، ولا شكّ أنّ وجود شيءٍ لغيره فرع وجوده في نفسه، فيكون «القيام» أمراً موجوداً في الخارج، وموجوداً فيه لـ«زيد» وأمّا حصول القيام له، فليس موجوداً خارجيّاً؛ لأنّ «الخارج» ظرف للحصول نفسه، لا لتحقّقه ووجوده.

فالفرق أنّ الخارج، في القول الأوّل، ظرف للحصول نفسه، ولا يستلزم ذلك وجوده فيه، وفي الثّاني ظرف لوجود الحصول وتحقّقه، وهذا معنى كونه موجوداً خارجيّاً.

ونحن إذا قلنا: «نسبة خارجيّة» أردنا بها ما كان الخارج ظرفاً لنفسها ـ كالوجود الخارجي ـ لا ما كان الخارج ظرفاً لتحقّقها وحصولها ـ كالموجود الخارجي ـ وقد عرفت أنّ صدق الأوّل لا يستلزم صدق الثّاني، فاتّضح الحال واندفع الإشكال.

وأمّا قوله: «فإنّا لو قطعنا النّظر» فمستدرك في البيان، اللهمّ إلّا أن يتعسّف ويقال: معناه: أنّ حصول القيام لزيد في الخارج أمر نجزم به قطعاً ولا نشكّ فيه أصلاً، بخلاف كون حصول القيام له أمراً متحقّقاً في الخارج، فإنّه لا جزم به، فيكون إشارة إجماليّة إلى ما فصّلناه في الفرق.

وربّما يجاب عن أصل السّؤال؛ بأنّ ليس المراد بالخارج ـ هاهنا ـ ما يرادف الأعيان،

⇐

متحقّق موجود في الخارج» فإنّا لو قطعنا النّظر عن إدراك الذّهن، وحكمه، فالقيام حاصل له، وهذا معنى وجود النّسبة الخارجيّة.

[رأي النّظّام في تفسير الصّدق والكَذِب]

﴿وقيل﴾ ـ قائله النّظّام ومن تابعه ـ: صدق الخبر ﴿مُطَابَقَتُه لاعتقاد المُخْبِر ولو﴾ كان ذلك الاعتقاد ﴿خَطَأً﴾ غير مطابق لِلواقع ﴿و﴾ كَذِب الخبر ﴿عدمها﴾ أي: عدم مُطَابَقته لاعتقاد المُخْبِر[1] ولو كان خطأ، فقول القائل: «السَّمَاءُ تحتنا» ـ معتقداً ذلك ـ صدق، وقولنا: «السّماء فوقنا» ـ غير معتقد ذلك ـ كذب.

[كلام عن المحقّق الرّضي]

والواو في قوله: «ولو خطأ» للحال[2].

⇐ ليتّجه أنّ النّسب أُمور اعتباريّة، لا موجودات خارجيّة، بل المراد خارج النّسبة الذهنيّة التي دلّ عليها الكلام اهـ.

(١) **قوله: «عدم مطابقته لاعتقاد المخبر»**. لو كان اعتقاده صواباً، كقول المسلم في مقام التّقيّة: «المسيح ابن الله». **«ولو كان اعتقاده خطأ»** كقول اليهودي المتستّر بيهوديّته «الإسلام حقّ».

(٢) **قوله: «الواو للحال»**. هذا القول هاهنا وفي الباب الرّابع هو قول المحقّق الرّضي في باب جوازم المضارع من «شرح الكافية» ٢: ٢٥٧ وهذا نصّه: واعلم أنّه إذا تقدّم على أداة الشّرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريّين بجوابٍ له لفظاً، لأنّ للشّرط صدر الكلام، بل هو دالّ عليه، وكالعوض منه.

وقال الكوفيّون: بل هو جواب في اللفظ أيضاً لم ينجزم ولم يصدر بالفاء لتقدّمه، فهو عندهم جواب واقع في موقعه، وإنّما ينجزم على الجِوار إذا تأخّر عن الشّرط، وذلك نحو: «أضرب إن ضربتني» فـ«أضرب» جواب من حيث المعنى اتّفاقاً، لتوقّف مضمونه على حصول الشّرط، ولهذا لم يحكم بالإقرار في قولك: «لك عليّ ألف درهم إن دخلت الدّار».

⇐

⇐ وعند البصريّة ـ أيضاً ـ لا يقدّر مع هذا المقدّم جواب آخر للشّرط ـ وإن لم يكن جواباً للشرط ـ لأنّه عندهم يغني عنه، فهو مثل «استجارك» المذكور الذي هو كالعوض من المقدّر، إذا ذكرت أحدهما لم تذكر الآخر.

ولا يجوز عندهم أن يقال: هذا المقدّم هو الجواب الذي كان مرتبته التأخّر عن الشّرط تقدّم على أداته، لأنّه لو كان هو الجواب لزم جزمه وللزم الفاء في نحو: «أنت مكرم إن أكرمتني» ولجاز «ضربت غلامه إن ضربت زيداً» ـ على أنّ ضمير «غلامه» لـ«زيد» ـ فمرتبة الجزاء عند البصريّة بعد الشّرط وعند الكوفيّة قبل الأداة.

وقد تدخل الواو على أنّ المدلول على جوابها بما تقدّم، ولا تدخل إلّا إذا كان ضدّ الشّرط المذكور أولى بذلك المقدّم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشّرط كقولك: «أكرمه وإن شتمني» فالشّتم بعيد من إكرامك الشّاتم وضدّه ـ وهو المدح ـ أنسب بالإكرام.

وكذلك قوله ـ عليه السّلام ـ: «أُطلبوا العلم ولو بالصّين».

والظّاهر أنّ الواو الدّاخلة على الشَّرط في مثله اعتراضيّة، ونعني بالجملة الاعتراضيّة ما يتوسّط بين أجزاء الكلام متعلّقاً به معنىً، مستأنفاً لفظاً، على طريق الالتفات كقوله:

* فأنتِ طلاق ـ والطّلاق أليّة ـ *

وقوله:

* يرى كلّ من فيها ـ وحاشاك ـ فانيا *

وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ: «أنا سيّد ولد آدم ولا فخر».

فتقول في الأوّل: «زيد وإن كان غنيّاً بخيل» وفي الثّاني: «زيد بخيل وإن كان غنيّاً» وجواب الشّرط في مثله مدلول الكلام أي: «إن كان غنيّاً فهو يبخل فكيف إذا افتقر» والجملة كالعوض عن الجواب المقدّر ـ كما تقرّر ـ ولو أظهرته لم تذكر الجملة المذكورة، ولا الواو الاعتراضيّة، لأنّ جواب الشّرط ليست جملةً اعتراضيّة.

وقال الخَبْرِيّ: هو واو العطف، والمعطوف عليه محذوف وهو ضدّ الشرط المذكور

⇐

وقيل: للعطف أي: لو لم يكن خطأ ولو خطأ.

[تفسير للاعتقاد]

والمراد بـ«الاعتقاد»[1] الحكم الذّهني الجازم، أو الراجح، فيعمّ «العِلْمَ» وهو

⇐ الذي قلنا: إنّه هو الأولى بالجزاء المذكور، فالتّقدير عنده: «زيد إن لم يكن غنيّاً وإن كان غنيّاً فبخيل».

وقد تقدّم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه، مع القرينة، لكنّه يلزمه أن يأتي بالفاء في الاختيار فتقول: «زيد وإن كان غنيّاً فبخيل» لما تقدّم من أنّ الشّرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر اختياراً، وأمّا على ما اخترنا ـ من كون الواو اعتراضيّة ـ فيجوز، لأنّ الاعتراضيّة تفصل بين أيّ جزئين من الكلام كانا بلا تفصيل إذا لم يكن أحدهما حرفاً.

وعن الزّمخشريّ أنّ الواو في مثله للحال، فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملاً في الشّرط نصباً على أنّه حال كما عمل جواب «متى» ـ عند بعضهم ـ في «متى» النّصب على أنّه ظرفه، ومعنى الحال والظّرف متقاربان.

ولا يصحّ اعتراض الخَبْرِيّ عليه، بأنّ معنى الاستقبال الذي في «إن» يناقض معنى الحال الذي في الواو، لأنّ حاليّة الحال باعتبار عامله، مستقبلاً كان العامل أو ماضياً، نحو: «أَضْرِبه غداً مجرّداً» و«ضربته أمس مجرّداً» واستقباليّة «إن» باعتبار زمان التكلّم فلا تناقض بينهما اهـ بلفظه. وليكن هذا على ذكرٍ منك يفدك في الباب الرّابع أيضاً.

والمراد بالخَبْرِيّ ـ بفتح الخاء المعجمة وسكون الباب الموحّدة التّحتانيّة ـ المعلّم أبو حكيم عبدالله بن إبراهيم بن عبدالله الخَبْرِيّ الفارسيّ الشّيرازيّ المتوفّى فجأةً يوم الثّلاثاء والمدفون يوم الأربعاء الثّاني والعشرين من ذي الحجّة سنة ٤٧٠هـ ببغداد. وكان بارعاً في النّحو واللغة والحساب، متمكّناً من العربيّة وشرح الحماسة وديوان البحتريّ والمتنبّي والشّريف الرّضي.

(١) **قوله: «والمراد بالاعتقاد»**. قال في شرح حاشية التّهذيب: اعلم أنّ من تصوّر النّسبة الحُكْمِيّة فإمّا أن تكون الصّورة الحاصلة عنده بحيث تتأثّر عنها النّفس تأثيراً عجيباً من ⇐

حكم جازم لا يَقْبَلُ التّشكيك، و«الاعتقاد المشهور» وهو حكم جازم يَقْبَلُهُ، و«الظّنّ» وهو الحكم بالطّرف الرّاجح.

فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق، والموهوم كاذب؛ لأنّه الحكم بخلاف الطّرف الرّاجح.

وأمّا المشكوك، فلايتحقّق فيه الاعتقاد؛ لأنّ الشّكّ عِبارة عن تساوي الطّرفين، والتّردّد فيهما من غير ترجيح، فلا يكون صادقاً ولا كاذباً، وتَثْبُتُ الواسطة.

اللهمّ إلّا أن يقال[1]: إذا انتفى الاعتقاد، تحقّق عدم المطابقة للاعتقاد، فيكون كاذباً.

⇐ قبضٍ وبسطٍ، وإن كان خلافها ثابتاً عند العقل كقولك في التّرغيب: «الخمر ياقوتيّة سيّالة لذيذة» وفي التّنفير: «العَسَلُ مُرَّة مُهَوَّعة» أم لا.

وعلى الأوّل تسمّى تخييلاً، وعلى الثّاني فإمّا أن تكون تلك النّسبة متساوية الطّرفين بحيث لا يترجّح عنده واحد منهما فتسمّى شكّاً.

وإمّا أن لا تكون متساويتهما، فإمّا أن يحصل القطع بأحدهما أم لا، وعلى الثّاني تسمّى وهماً إن كنت مرجوحةً، وظنّاً إن كانت راجحةً. وعلى الأوّل إمّا أن يكون ذلك الطّرف العدم فتسمّى كذباً، وإمّا أن يكون الوجود فتسمّى جزماً، وهو إمّا أن يكون مطابقةللواقع أو لا، وتسمّى الثّانية جهلاًمركّباً، والأولى يقيناًإن كانت بحيث لا تقبل التّشكيك، وتقليداً إن كانت بحيث تقبله، فهذه صور ثمان: أربع منها ليست بتصديقٍ لعدم الإذعان ـ أي: الاعتقاد ـ وهي الكذب والثّلاث الأُوَل التي ذكرها المحشّي ـ وهي التخييل والشكّ والوهم ـ والباقي تصديق بالاتّفاق، فلابدّ من حمل الإذعان على ما هو أعمّ من اليقين ليشمل الظنّ أيضاً فافهم اهـ.

(١) قوله: «اللهمّ إلّا أن يقال». والحاصل أنّه لابدّ في الموجبة من وجود الموضوع لأنّه حكم فيها بثبوت شيءٍ لشيءٍ، وثبوت شيءٍ لشيءٍ فرع لثبوت المُثْبَت له، وأمّا السّالبة فليس ذلك بلازم لها، فربّما يكون سالبةً بانتفاء الموضوع كقول أهل المعقول: «شريك الباري ليس ⇐

[دفع سؤال]

لا يقال: المشكوك ليس بخبر ـ ليكون صادقاً أو كاذباً ـ لأنّه لا حكم معه، ولا تصديق، بل هو مجرّد تصوّر ـ كما صرّح به أرباب المعقول ـ.

لأنّا نقول[1]: لا حكم ولا تصديق للشاكّ ـ بمعنى: أنّه لم يدرك وقوع النّسبة أو لا وقوعها، وذهنه لم يحكم بشيء من النّفي والإثبات ـ لكنّه إذا تلفّظ بالجملة الخبريّة ـ وقال: «زيد في الدّار» ـ مثلاً ـ مع الشّكّ ـ فكلامه خبر لا محالة، بل إذا تيقّن أنّ زيداً ليس في الدّار وقال: «زيد في الدّار» فكلامه خبر وهذا ظاهر.

[دليل النّظّام]

وتمسّك النَّظّام ﴿بدليل﴾ قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ** ﴿**إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**﴾ ﴾ فإنّه ـ تعالى ـ سجّل عليهم بأنّهم كاذبون في قولهم: «إنّك لرسول الله» مع أنّه مطابق للواقع، فلو كان الصّدقُ عِبارةً عن مطابقة الواقع لما صحّ هذا.

[وجوه ردّ رأيه]

[الأوّل:] ﴿وردّ﴾ هذا الاستدلال ﴿**بأنّ المعنى: لكاذبون في الشّهادة**﴾ وادّعائهم فيها المواطاة، فالتّكذيب راجع إلى قولهم: «نشهد» باعتبار تضمّنه خبراً

⇐ بعالم» وهذا أيضاً من هذا القبيل، لأنّه إذا انتفى الاعتقاد تحقّق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون نظير السّالبة بانتفاء الموضوع.

(١) **قوله: «لأنّا نقول»**. والحاصل: أنّ الخبر نوعان:

الأوّل: ما فيه الحكم والتّصديق. والثّاني: ما إذا سمعه المخاطب احتمل فيه الصّدق والكذب، والمشكوك خبر بهذا المعنى وإن لم يكن خبراً بالمعنى الأوّل، إذ المخاطب يحتمل فيه الصّدق والكذب.

كاذباً، وهو أنّ شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد ـ بشهادة «إنّ» واللّام والجملة الاسميّة ـ ولا شكّ أنّه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين، الّذين يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم[1].

---

(١) قوله: «**لكونهم المنافقين الذين يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم**». هذا التّفسير الذي ذكره للمنافقين تفسير بغير ما أنزل الله، قال الله ـ تعالى ـ في كتابه: ﴿**وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ**﴾ ـ المؤمن: ٢٨ ـ. وقال ـ تعالى ـ: ﴿**إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ**﴾ ـ النّحل: ١٠٦ ـ. وقال ـ عزّ من قائل ـ: ﴿**إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً**﴾.

وهذا التّفسير أبدعه أتباع الجِبْت والطّاغوت ومعاوية، لإدخال التقيّة في النّفاق وقد شرّعها الله في كتابه بالآيات التي ذكرتها، فإنّ المتّقي أيضاً يقول بفيه ما ليس في قلبه ـ كما في قصّة عمّار بن ياسر ونزول الآية ﴿**إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ**﴾ في مدحه ـ.

وقديماً مّا تعوّد القوم وتعمّدوا أن يجعلوا النّفاق والتقيّة من وادٍ واحد ويسفكوا بذلك دماء آلاف الأبرياء من شيعة آل محمّد ـ صلّى الله عليه وعليهم أجمعين ـ تقرّباً إلى الجائرين وركوناً إلى الظّالمين ـ فإنّ الشّيعة كانت مضطرّة إلى التّقيّة من عهد عليّ وفاطمة إلى يومنا هذا في مواطن كثيرة ليحفظوا بها أموالهم وأولادهم ودِماءَهُم.

والقرآن يفرّق بين النّفاق والتّقيّة، فإنّ النّفاق هو إظهار الإسلام وإبطان الكفر، والتّقيّة إظهار الكفر وإضمار الإسلام، فهما متباينان تماماً ـ كما نطق به القرآن.

قال العلّامة الموسوي شرف الدّين في المسألة العاشرة من كتاب أجوبة موسى جار الله: إنّ إخواننا من أهل السّنة ـ أصلح الله شؤونهم ـ يستفظعون أمر التّقيّة ويندّدون بها ويعدّونها وصمةً في الشّيعة، مع أنّ العمل بها، عند الخوف على النّفس أو العِرْض أو المال، ممّا حكم بوجوبه الشّرعُ والعقل، واتّفقت عليه كلمة أُولي الألباب من المسلمين وغيرهم.

فالتّقيّة غير خاصّة بالشّيعة وإن توهّم ذلك بعض الجاهلين، وقد هبط بها الرّوح الأمين على قلب سيّد النّبيّين والمرسلين فتلا عليه: ﴿**لاَ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى**

⇐

⇐ اللّهِ الْمَصِيرُ﴾ ـ آل عمران: ٢٨ ـ وتلا عليه مرّةً أُخرى: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْراً فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ـ النّحل: ١٠٦ ـ والصِّحاح الحاكمة بالتقيّة، عند الاضطرار إليها، متواترة ولاسيّما من طريق العترة الطّاهرة، وحسبك ما صحّ على شرط الشّيخين عن أبي عبيدة بن محمّد بن عمّار بن ياسر عن أبيه(*) قال: أخذ المشركون عمّاراً، فلم يتركوه حتّى سبّ النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ وذكر آلهتهم بخيرٍ، ثمّ تركوه، فلمّا أتى رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ قال: «ما وراءك؟» قال: شرّ يا رسول الله، ما تُرِكتُ حتّى نِلْتُ منك، وذكرت آلهتهم بخير. قال: «كيف تجد قلبك؟» قال: مطمئنّ بالإيمان، قال: «إن عادوا فعُد».

وصحّ على شرط الشّيخين أيضاً عن ابن عبّاس في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ قال: «التّقاة» التّكلّم باللسان والقلب مطمئنّ بالإيمان، فلا يبسط يده فيقتل(**) الحديث.

قلت: هذا حكم الشّرع كتاباً وسنّةً، والعقل بمجرّده حاكم بهذا لو كانوا ينصفون.

وقد مُنِيَ الشّيعة بملوك الجور، ووُلاة الظّلم، فكانوا يسومونهم سوء العذاب، يقطّعون أيديهم وأرجلهم ويصلّبونهم على جذوع النَّخْلِ ويسملون أعينهم ويصطفون أموالهم، كانت سياستهم الزّمنيّة تقتضي هذه الجرائم وكانوا يعوّلون في ارتكابها على الظنّ والتّهمة وكان قُضَاتهم من علماء السّوء والتّزلّف يتقرّبون إليهم بما يبيح لهم ما كانوا يرتكبون، فاضطرّت الشّيعة وأئمّة الشّيعة عندها إلى التّقيّة مخافة الاستئصال جرياً

(*) فيما أخرجه الحاكم في تفسير الآية من سورة النّحل من صحيحه المستدرك: ٣٥٧ من جزئه الثّاني، وصرّح بأنّه صحيح على شرط الشّيخين، وأورده الذّهبي في تلخيصه مصرّحاً بصحّته على شرطهما أيضاً.

(**) أخرجه الحاكم في تفسير الآية من سورة آل عمران من مستدركه: ٢٩١. من الجزء الثّاني مصرّحاً بصحّته على شرط الشّيخين، وأورده الذّهبيّ في التّلخيص مصرّحاً بصحّته على شرطهما أيضاً.

⇐

[دفع وهم]

وما قيل(١) ـ: إنّه راجع إلى قولهم: «نشهد» وإنّه خبر غير مطابق للواقع ـ ليس بشيء؛ لأنّا لا نسلّم(٢) أنّه خبر، بل إنشاء.

⇐ على قاعدة العقلاء والحكماء والأتقياء في مثل تلك الشّدائد، وكان عملهم هذا دليلاً على عقلهم وحكمتهم وفقههم، وما كان الله ـ عزّ وجلّ ـ ليمنعهم ـ والحال هذه ـ من التّقيّة وهو القائل ـ تبارك اسمه ـ: ﴿ **لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا** ﴾، ﴿ **وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** ﴾، ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ** ﴾، ﴿ **لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ مَا آتَاهَا** ﴾. لكن أهل البطر يعدّون التقيّة من مساوئ الشيعة، «فويلٌ للشجيّ من الخليّ» ولو ابتلوا بما ابتلي به الشّيعة لأخلدوا إلى التّقيّة وقبعوا فيها قبوع القنفذ كما فعل أهل السنّة إذا اتّقوا شرّ «جنكيزخان» و«هلاكوا» حقناً لدمائهم، وما يصنع الضّعيف العاقل إذا ابتلي بالشّديد الغاشم اهباختصار.

قال الجعفري: قال الذّهبي ـ وهو إمام السّنّة على الإطلاق عندهم ـ في قصّة المتنبّئ الأسود العنسي ـ من تاريخ الإسلام، عهد الخلفاء الرّاشدين ـ وهو يذكر تغلّبه على بلاد اليمن وسيطرته على ذاك القُطْر: واستعمل المسلمون التّقيّة ـ أي: خوفاً من الأسود ـ.

وعلى هذا عدّ التّقيّة من النّفاق في الشيعة ومن غيره في غيرهم من سياسة الكيل بمكيالين وهي سياسة أمويّة عبّاسيّة وقبلهما تيميّة وعدويّة، وتقيّة الشّيعة أحرق قلوب هؤلاء الخونة رجال العيث والفساد والكفر والإلحاد.

(١) **قوله: «وما قيل»**. والمراد: أنّ «نشهد» قسمان: **خبر** وذلك إذا أراد المتكلّم به الإخبار عن الزّمان الحال أو الاستقبال. **وإنشاء** وذلك إذا أراد المتكلّم إيجاد المعنى باللفظ المذكور، كما إذا قال الكافر عند إرادة الإسلام: «أشهد أنّ محمّداً رسول الله» أو قال ذلك المؤذّن والمقيم، والمتشهّد، أو قال المخالف عند الخروج من الظّلمات إلى النّور: «أشهد أنّ عليّاً حجّة الله» و«أشهد» في المقام من القسم الثّاني ـ أي: الإنشاء ـ كما هو واضح.

(٢) وفي نسخةٍ: لظهور أنّه ليس بخبرٍ، بل إنشاء.

[الوجه الثَّاني]

﴿أو﴾ المعنى: إنّهم لكاذبون ﴿في تسميتها﴾ أي: في تسمية هذا الإِخبار الخالي عن المواطاة ﴿شهادة﴾ لأنّ المواطاة مشروطة في الشَّهادة.

[نقد]

وفيه نظر؛ لأنّ مثل هذا يكون غلطاً في إطلاق اللفظ لا كذباً؛ لأنّ تسمية شيء بشيء ليس من باب الإخبار.

ولو سُلِّم فاشتراط المواطاة في مطلق الشّهادة ممنوع.

وحاصل الجواب: منع كون التّكذيب راجعاً إلى قولهم: «إنّك لرسول الله» مستنداً بهذين الوجهين.

[الوجه الثّالث]

ثمّ الجواب على تقدير التّسليم بما أشار إليه بقوله: ﴿أو المشهود به﴾ أي: المعنى: إنّهم لكاذبون في المشهود به ـ أعني: قولهم: «إنّك لرسول الله» ـ لكن لا في الواقع بل ﴿في زعمهم﴾ الفاسد، واعتقادهم الكاسد؛ لأنّهم يعتقدون أنّه غير مطابق للواقع، فيكون كاذباً عندهم، لكنّه صادق في نفس الأمر؛ لوجود المطابقة فيه؛ فليتأمّل[1]، لئلّا يتوهّم أنّ هذا اعتراف بكون الصّدق والكَذِب

---

(١) **قوله: «فليتأمّل»**. إشارة إلى أمرين:

الأوّل: أنّ الخبر الواحد ربّما يكون صادقاً باعتبار وكاذباً باعتبار آخر، فإنّ قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ**﴾ [المنافقون: ١]، كاذب باعتقاد المنافقين، لكونه غير مطابق للواقع، وصادق باعتقاد المؤمنين لكونه مطابقاً للواقع.

والثّاني: أنّ الجواب الثّالث وهو رجوع التّكذيب إلى قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ**﴾ لا يوافق مذهب النَّظّام، فإنّ النظّام أرجعه إليه، لكونه خبراً غير مطابق للاعتقاد، ⇐

باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها، فبين المعنيين بَوْن بعيد، وتفاوت شديد.

فظهر بما ذكرنا[1] فساد ما قيل: إنّ الجواب الحقيقي منع كون التّكذيب راجعاً إلى قولهم: «إنّك لرسول الله» والوجوه الثّلاثة لبيان السّند[2].

[الوجه الرّابع]

واعلم أنّ هاهنا وجهاً آخر[3] ـ لم يذكره القوم ـ وهو أن يكون التّكذيب راجعاً إلى

⇐ وفي الجواب الثّالث أرجعه القائل إليه أيضاً من حيث إنّه غير مطابق للواقع باعتقادهم وبينهما «بون» أي: فرق كبير.

(١) **قوله: «فظهر بما ذكرنا»**. أي: ظهر بما ذكرناه فساد ما قيل من أنّ الجواب الحقيقي أمر واحد وهو: منع كون التّكذيب راجعاً إلى قولهم: ﴿**إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ**﴾ [المنافقون: ١]، والوجوه الثلاثة ـ وهو كونه راجعاً إلى الشّهادة، أو إلى التّسمية، أو إلى المشهود به، بزعمهم ـ لبيان سند المنع وإثباته.

ووجه الظّهور أنّ الوجهين الأوّلين وإن كانا مسوقين لبيان سند المنع إلّا أنّ الوجه الأخير ليس كذلك، فإنّه إنّما هو بعد تسليم رجوع التّكذيب إلى قولهم: ﴿**إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ**﴾ لأنّ كون هذا مسوقاً لبيان السّند يستلزم التّناقض، إذ لا معنى لأن يقال: لا نسلّم كون التّكذيب راجعاً إلى قولهم: ﴿**إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ**﴾ بل راجع إليه بالنّظر إلى زعمهم، حيث زعموا أنّ قولهم هذا غير مطابق للواقع، وذلك لأنّ تسليم رجوعه إلى قولهم: ﴿**إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ**﴾ ـ على التّقدير المذكور ـ يناقض عدم تسليم كونه راجعاً إليه على الإطلاق.

(٢) قال الجرجانيّ في «التّعريفات»: السَّنَد: ما يكون المنع مبينيّاً عليه، أي: ما يكون مصحّحاً لورود المنع إمّا في نفس الأمر، أو في زعم السّائل، وللسّند صيغ ثلاث:

إحداها: أن يقال: لا نسلّم هذا لم لا يجوز أن يكون كذا.

والثّانية: لا نسلّم لزوم ذلك وإنّما يلزم أن لو كان كذا.

والثّالثة: لا نسلّم هذا، كيف يكون هذا والحال أنّه كذا.

(٣) **قوله: «إنّ هاهنا وجهاً آخر»**. وهو رابع الوجوه وإنّما أخذه عن المتشكّك الرّازيّ في ⇐

حَلْفِ المنافقين، وزعمهم أنّهم لم يقولوا: ﴿ **لَا تُنفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا** ﴾[١] من حوله، لِمَا ذكر في «صحيح البُخَارِيّ»[٢] عن زيد بن أرقم أنّه قال:

كنت في غَزاة فسَمِعْتُ عبدَاللهِ بْنَ أُبَيٍّ بْنِ سَلُولَ يقول: «لا تُنْفِقُوْا على مَنْ عند رسول الله حتّى ينفضّوا من حوله، ولو رجعنا مِنْ عنده إلى المدينة لَيُخْرِجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ».

فذكرت ذلك لِعَمِّي[٣]، فذكره للنبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ فدعاني فحدّثته،

⇐ التّفسير الكبير الذي سمّاه «مفاتيح الغيب». و«الحَلْف» بفتح الحاء وكسر اللّام ـ وسكونها للتخفيف ـ مصدر «حلف» من باب «ضرب». و«الزعم» مثلّث الفاء يجيء بمعنى القول ويستعمل في الحقّ والباطل ولكن استعماله في الثّاني أكثر، وربّما يجيء بمعنى الظنّ فيتعدّى إلى مفعولين. و«سلول» ـ وزان رسول ـ اسم جدّة عبدالله فهو غير منصرف للعلميّة والتّأنيث.

(١) المنافقون: ٧.

(٢) كتاب من كتب العامّة، معتبر عندهم حتّى كتبوا على ظهره: من أصحّ الكتب المعتبرة بعد كتاب الله، وقالوا: أخ القرآن، ألّفه محمّد بن إسماعيل البخاريّ المولود سنة ١٩٤ والمتوفّى سنة ٢٥٦هـ وهو مشحون بالأحاديث الكاذبة والموضوعة على لسان رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وفيه من المخازي والكذب على الله والأنبياء والرّسل والملائكة ما لا يوجد في كتاب.

(٣) **قوله: «ذكرت ذلك لعمّي»**. فيه تسامح واضح؛ لأنّ المعلوم من القصّة أنّ زيداً ذكر ذلك لسعد بن عُبَادة الخزرجي الأنصاري وهو ليس عمّه وإنّما عمّه ثابت بن قيس، وسعد هذا لم يبايع أبابكر عندما تغلّب على الخلافة ونفاه المتغلّبون إلى الشّام أوّلاً ثمّ قتلوه بعده غيلةً، ورماه كلّ من خالد بن الوليد ـ لعنه الله ـ ومحمّد بن مسلمة الأنصاريّ بسهمٍ فقتلاه ظلماً وعدواناً ثمّ وضعوا بيتين على لسان الجنّ وقالوا:

قتلنا سيّد الخز ... رج سعد بن عباده
رميناه بسهمين ... فلم نُخْطِ فؤاده

فأرسل رسول الله ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ إلى عبدِ الله بنِ أُبَيّ بنِ سَلُولَ وأصحابه فحَلَفُوْا أنّهم ما قالوا، فكذّبني رسول الله ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ وصدَّقَه، فأصابني همّ لَمْ يُصِبْنِي مِثْلُهُ قَطُّ، فجلستُ البيتَ، فقال لي عمّي: ما أردتَ إلى أن كذّبك رسول الله ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ ومَقَتَك، فأنزل الله ـ تعالى ـ: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ فبعث إليّ النبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ فقرأ عليّ، فقال: «إنّ الله صدّقك يا زيد»(١).

[تفسير الصّدق والكَذِب برأي الجاحظ]

﴿ الجاحظ ﴾ أنكر(٢) انحصار الخبر في الصِّدْق والكَذِب وأثبت

---

(١) صحيح البخاري ٦: ٢٦٧ كتاب التفسير تفسير سورة المنافقين.

(٢) **قوله: «الجاحظ أنكر».** هاهنا يمكن إيراد عبارتين: الأُولى: «أنكر الجاحظ» بإيراد الجملة الفعليّة وحذف الفعل وحده، باعتبار أنّ حذف المفرد أسهل من حذف الجملة، تمسّكاً بما نصّ عليه ابن هشام في الباب الخامس من كتاب «المغني»: ينبغي تقليله ـ أي: المقدّر ـ ما أمكن، لتقل مخالفة الأصل ـ وهو الذكر ـ اهـ.

الثّانية: ما اختاره الشّارح وهو: «الجاحظ أنكر» بإيراد الجملة الاسميّة وحذف الجملة الفعليّة التي هو خبر مبتدأ.

وإنّما اختاره؟ لأنّ حذف رافع الفاعل لا يجوز إلّا في ثلاثة مواضع:

الأوّل: ما إذا وقع في جواب سؤال مذكور كقولك: «زيد» في جواب: مَنْ قرأ؟ أي: «قرأ زيد» أو مقدّر مثل «ضارع» في قول حريّ بن نهشل صاحب أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ في مرثية أخيه يزيد بن نهشل المستشهد بصفّين:

* ليبك يزيد ضارع لخصومة *

والثّاني: ما إذا وقع بعد «إن» الشرطيّة نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التّوبة: ٦].

والثّالث: ما إنْ وقع بعد «إذا» الشرطيّة نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾

⇐

الواسطة(١).

وتحقيق كلامه: أنّ الخبر إمّا مطابق للواقع أو لا، وكلّ واحد منهما إمّا مع اعتقاد أنّه مطابق، أو اعتقاد أنّه غير مطابق، أو بدون الاعتقاد؛ فهذه ستّة أقسام:

واحد منها صادق، وهو المطابق للواقع مع اعتقاد أنّه مطابق.

وواحد كاذب، وهو غير المطابق مع اعتقاد أنّه غير مطابق.

والباقي ليس بصادق، ولا كاذب.

فعنده صِدْق الخبر ﴿مطابقته﴾ للواقع ﴿مع الاعتقاد﴾ بأنّه مطابق، وكَذِبُ

⇐ [الانشقاق: ١]، وليس المقام من تلك المواضع، ولذا اختار الثّانية على الأُولى وعمل بمقتضى قول ابن هشام: «ينبغي تقليله ما أمكن» وهاهنا لم يمكن له ذلك كما شرحت.

وقال سيّدنا الأُستاذ ـ دام عزّه ـ: وإنّما حمل الشّارح كلام الخطيب على حذف الجملة مع أنّ الحمل على حذف المفرد أسهل؟ لوجهين:

الوجه الأوّل: إفادة الحصر، والوجه الثّاني: أنّ حذف الفعل وحده منحصر في أربعة مواضع:

الأوّل: في جواب النّفي فإذا قيل: «ما قام رجل» ربّما يقال: «بلى رجل» أي: «بلى قام رجل».

الثّاني: في جواب الاستفهام، فإذا قيل: «من أكرمك»؟ يقال: «زيد» أي: «أكرمني زيد».

الثّالث: ما وقع بعد «إن» أو «إذا» الشّرطيّتين نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ [النّساء: ١٧٦]، و﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ أي: «إن هلك امرؤ» و«إذا انشقّت السّماء».

الرّابع: ما وقع جواباً عن سؤالٍ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ * رِجَالٌ لاَّ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلاَ بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [النّور: ٣٦ و٣٧]، على قراءة «يُسَبَّحُ» ـ بصيغة المجهول ـ. كأنّه قيل: «مَن يسبّح»؟ فقيل: «يُسَبِّح رجال».

(١) **قوله: «أثبت الواسطة»**. أي: كونه غير صادق ولا كاذب، لا كونه صادقاً وكاذباً معاً.

الخبر ﴿عدمه معه﴾ أي: عدم مطابقته للواقع، مع اعتقاد أنّه غير مطابق.

ويلزم في الأوّل[1] مطابقة الخبر للاعتقاد، وفي الثّاني عدمها، ضَرُوْرَةَ توافق الواقع والاعتقاد.

﴿وغيرهما﴾ وهي الأربعة الباقية ـ أعني: المطابقة مع اعتقاد اللّامطابقة أو بدون الاعتقاد، وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة أو بدون الاعتقاد ﴿ليس بِصِدْقٍ ولا كَذِبٍ﴾.

[النّسبة بين مذهب الجاحظ وغيره]

فكلّ من الصِّدْق والكَذِب بتفسيره أخصّ منه بتفسير الجُمْهُور[2] والنَّظَّام؛ لأنّه

---

(١) **قوله: «ويلزم في الأوّل»**. جواب سؤال مقدّر، تقديره: أنّ «الصّدق» عند الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعاً، و«الكذب» عدم مطابقة شيء منهما، ولم يثبت هذا ممّا ذكرته حيث لم تذكر مطابقة الاعتقاد في الأوّل وعدم مطابقته في الثّاني؟

وتقرير الجواب: أنّه يلزم في الأوّل ـ أي: مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة ـ مطابقة الخبر للاعتقاد المعهود في مذهب الجاحظ وهو الشّريك في المطابقة للواقع، ومحصّله لزوم مطابقة المجموع، فوجه التّعليل في قوله: «ضرورة توافق الواقع والاعتقاد» على هذا ظاهر، إذ لو لم يتطابقا لم يلزم مطابقته للاعتقاد المعهود بقرينة المقام وكذا القياس في جانب الكذب ـ كذا قال المحشّي ـ.

(٢) **قوله: «أخصّ منه بتفسير الجمهور»**. قال سيّدنا الأُستاذ دام عزّه: هاهنا ثلاثة أشياء:

الأوّل: النّسبة بين مذهب الجمهور والجاحظ.

الثّاني: النّسبة بين مذهب النّظّام والجاحظ.

الثّالث: النّسبة بين مذهب الجمهور والنّظّام.

أمّا الجواب عن الأوّل فهو العموم والخصوص المطلقان، فإنّ مذهب الجاحظ أخصّ من الجمهور مطلقاً وهو أعمّ.

وأمّا عن الثّاني: فمثل الجواب عن الأوّل، ومذهب الجاحظ أخصّ من مذهب النَظّام

⇐

اعتبر في كلّ منهما جميع الأمرين اللَّذَين اكتفَوْا بواحد منهما.

[تحذير]

فليتدبّر؛ فكثيراً مّا يقع الخَبْط في هذا المقام، وفي تقرير مذهب النَّظَّام(١)، وقد وقع هاهنا في شرح «المفتاح»(٢) ما يُقْضَى منه العَجَبُ.

[استدلاله]

واستدلّ الجاحظ ﴿بدليل﴾ قوله ـ تعالى ـ ﴿﴿أَفْتَرَىٰ(٣) عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَمْ بِـهِ

⇐ وهو أعمّ من الجاحظ.

وأمّا عن الثّالث: فهو الأعمّ والأخصّ الوجهيان.

(١) **قوله: «في تقرير مذهب النّظّام»**. ردّ على الشّارح محمّد بن المظفر الخلخاليّ حيث زعم أنّ مذهب النّظّام يحتمل الواسطة.

(٢) **قوله: وقد وقع في شرح «المفتاح»**. قال السّكّاكيّ في تفسير مرجع الصّدق والكذب مشيراً إلى رأي النّظّام: وعند بعضٍ إلى طِباق الحكم لاعتقاد المخبر أو ظنّه، وإلى لا طباقه لذلك، سواء كان ذلك الاعتقاد أو الظنّ خطأً أو صواباً. ثمّ ذكر ما يدلّ على أنّ قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**﴾ [المنافقون: ١]، متمسّك هذا البعض.

فقال العلّامة قطب الدّين الشّيرازيّ في شرح المفتاح: إنّ ما ذكر مذهب الجاحظ وأن المراد بالحكم هو المعهود يعني المطابق للواقع، والضّمير في قوله: «لا طباقه» راجع إلى الحكم الغير المطابق له.

وغفل عن أنّ قوله: «سواء كان ذلك الاعتقاد خطا أو صواباً» لا يلائمه؛ إذ على تقدير كونه خطأً كيف يكون الحكم المطابق للواقع مطابقاً له في صورة الصّدق ـ مثلاً ـ.

وأيضاً غفل عن أنّ الآية المذكورة لا يكون متمسّكاً له، مع أنّه يلزم اختلاف الرّاجع والمرجوع إليه، كما نصّ عليه الفاضل الرّوميّ.

(٣) **قوله: «واستدلّ الجاحظ بدليل قوله ـ تعالى ـ: أفترى»**. قال المحشّي: هذا حاصل المعنى، ⇐

جِنَّةٌ ﴾[١]) لأنّ الكفّار حَصَرُوْا أخبار النّبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ بالحَشْر والنَّشْر[٢] في الافتراء أو الإخبار حال الجِنّة ـ على سبيل منع الخلوّ[٣] ـ.

⇐ وإلّا فالأقرب أنّ قول المصنّف: «بدليل» متعلّق بالحال المحذوفة، أي: قال الجاحظ كذا، مستدلّاً بدليل قوله ـ تعالى ـ الآية ...

وقوله تعالى ـ: ﴿أَفْتَرَىٰ﴾ ـ بفتح الهمزة ـ أصله: «أافترى» حذفت الهمزة الثّانية وهي همزة الوصل وأُبقيت الأُولى لأنّها علامة وقد يعكس اهبتصرّفٍ.

(١) سبأ: ٨.

(٢) قوله: «بالحشر والنشر». عدل عمّا في «الإيضاح» ـ حيث قال: فإنّهم حصروا دعوى النبيّ ـ عليه السّلام ـ للرسالة إلى آخره ـ لما في ظاهره من الإشكال، إذ الكفّار إنّما حصروا في الأمرين خبر البعث بدليل قوله ـ تعالى ـ حكايةً: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ۞ أَفْتَرَىٰ﴾ [سبأ: ٧ و٨] الآية ... والحاصل أنّ استدلال الجاحظ مبنيّ على مقدّماتٍ:

الأُولى: أنّ الكذب قسمان: الكذب عن عمدٍ والكذب عن غير عمدٍ.

الثّانية: أنّ ما بعد «أم» المتّصلة يجب أن يباين ما قبلها نحو: «جاء زيد أم عمرو» ولا يجوز التّساوي بينهما نحو: «جاء إنسان أم ناطق» ولا العموم والخصوص المطلقان نحو: «جاء إنسان أم حيوان» ولا الوجهيان نحو: «جاء أبيض أو حيوان».

الثّالثة: أنّ الكفّار حصروا أخبار النبيّ في الافتراء والإخبار حال الجنّة والمراد بالثّاني غير الكذب، لأنّ ما بعد «أم» يباين ما قبلها، وغير الصّدق لأنّهم كانوا يعتقدون عدمه، فثبتت الواسطة.

(٣) قوله: «منع الخلوّ». القضيّة حمليّة وشرطيّة، والشّرطيّة متّصلة ومنفصلة، والمنفصلة ثلاثة أقسام:

حقيقيّة: وهي التي يحكم فيها بالتّنافي بين جزأيها صدقاً وكذباً كقول المنطقي: «إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً» وسمّيت بذلك، لأنّ التّنافي بين جزأيها في الصّدق والكذب معاً، بخلاف الآخرين فهي حقيقيّة الانفصال.

⇐

ولا شكّ أنّ ﴿ **المراد بالثّاني** ﴾ أي: الإخبار حال الجِنّة ﴿ **غير الكَـذِب؛ لأنّـه قسيمه** ﴾ أي: لأنّ الثّاني قسيم الكَذِب، لأنّ المعنى: أَكَذَبَ أم أَخْبَرَ حال الجِنّة، وقسيم الشّيء يجب أن يكون غيره. ﴿ **وغير الصِّدْق؛ لأنّهم لم يـعتقدوه** ﴾ أي: الصّدق، فعند إظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصّدق الذي هو بـمراحـل عـن اعتقادهم، ولو قال: «لأنّهم اعتقدوا عدَمه» لكان أظهر[1].

⇒ ومانعة الجمع: وهي التي يحكم فيها بالتّنافي بين جزأيها صدقاً فقط كقولهم: «إمّا أن يكون هذا الشّيء شجراً أو حجراً» وسمّيت بذلك لاشتمالها عـلى مـنع الجـمع بـين جزأيها، ويقال لهذا مانعة الجمع المنطقي ومانعة الجمع بالمعنى الأخصّ.

ومانعة الخلوّ: وهي التي يحكم فيها بالتّنافي بين جزأيها كذباً فقط كـقولهم: «إمّـا أن يكون زيد في البحر وإمّا أن لا يغرق» وسمّيت بذلك لأنّ الواقع لا يخلو عن أحد جزأيها، ويقال لهذا أيضاً مانعة الخلوّ المنطقي ومانعة الخلوّ بالمعنى الأخصّ.

هذا هو اصطلاح أهل الميزان، وأمّا أهل البيان فمانعة الخلوّ عندهم ما لا يمكن رفعه سواء أمكن جمعه أم لا. ومانعة الجمع ما لا يمكن جمعه أعمّ من أن يمكن رفـعه أم لا. ويقال للأوّل: مانعة الخلوّ البياني ومانعة الخلوّ بالمعنى الأعمّ. والثاني مانعة الجمع البياني وبالمعنى الأعمّ أيضاً.

ففي قولهم: «العدد إمّا زوج وإمّا فرد» يطلق عند أهل البيان: مانعة الجمع ومانعة الخلوّ والمنفصلة الحقيقيّة وأهل الميزان يقولون: المنفصلة الحقيقيّة لا غير، وفي هذا المـقام حصر الكفّار أخبار النّبيّ في الافتراء والإخبار حال الجنّة وهذا لا يمكن جمعه ولا رفعه فينبغي أن يعبّر بالمنفصلة الحقيقيّة. ولكنّه عبّر بمانعة الخـلوّ البـياني ولم يـعبّر بـمانعة الجمع مع أنّه أيضاً صحيح لأنّ مطمح النّظر منع الخلوّ ولا غرض لهم فـي نـفي اجـتماع الأمرين ولو قال: على سبيل منع الجمع أو على سبيل الانـفصال الحـقيقيّ لكـان أيـضاً صحيحاً.

(١) **قوله: «لكان أظهر»**. قال المحشّي: أشار إلى أنّ هذا أظهر ممّا ذكره المـصنّف ومـا ذكـره ⇐

وأيضاً لا دلالة لقوله ـ تعالى ـ «أم به جِنّة» على معنى «أم صدق» بوجه من الوجوه، فلا يجوز أن يعبّر عنه به.

فمرادهم ـ بكون كلامه خبراً حال الجِنّة ـ غير الصِّدْق وغير الكَذِب، وهم عقلاء من أهل اللسان، عارفون باللغة، فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب، ليكون هذا منه بزعمهم، وإن كان صادقاً في نفس الأمر.

[نقد محمّد بن المظفر]

فعلم أنّ الاعتراض(١) ـ بأنّه لا يلزم من عدم اعتقاد الصّدق عدم الصّدق ـ ليس بشيء، لأنّه لَمْ يَجْعَلْ عدمَ اعتقاد الصّدق دليلاً على عدم كونه صادقاً، بل على عدم إرادة كونه صادقاً ـ على ما قرّرنا ـ والفرق ظاهر.

[ردّه دليله]

﴿ورُدّ﴾ هذا الدّليل ﴿بأنّ المعنى﴾ أي: معنى «أم به جِنّة» ﴿أم لَمْ يَفْتَرِ، فعبّر عنه﴾ أي: عن عدم الافتراء ﴿بالجِنّة، لأنّ المجنون﴾ يلزمه أن ﴿لا افتراء له﴾ لأنّه الكَذِبُ عن عَمْدٍ ولا عَمْدَ للمجنون.

فالثّاني ليس قسيماً للكَذِب، بل لما هو أخصّ منه ـ أعني الافتراء ـ فيكون هذا

⇐ ظاهر أيضاً، أمّا الأوّل: فلأنّ عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تجويزهم إيّاه حتّى ينافي التّرديد بخلاف اعتقادهم عدمه.

وأمّا الثّاني: فلأنّ مراد المصنّف ـ كما أشار إليه الشّارح ـ أنّ الصّدق بعيد عن اعتقادهم غاية البُعْد بحيث لا يجوّزونه، فلا يصحّ أن يراد بأحد شِقّي التّرديد، لأنّه يستلزم التّجويز اهباختصار.

(١) **قوله: «فعلم أنّ الاعتراض»**. ردّ على الشّارح الخلخاليّ محمّد بن المظفّر ـ كما نصّ عليه بعضهم ـ.

حصراً للخبر الكاذب في نوعَيه ـ أعني: الكَذِب عن عمد والكَذِب لا عن عمد ـ.

ولو سُلِّمَ أنّ الافتراء بمعنى الكَذِب فالمعنى: أَقَصَدَ الافتراء ـ أي: الكذِب ـ أم لَمْ يَقْصِد، بل كَذَبَ بلا قصد، لما به من الجِنّة.

فإن قلت: الافتراء هو الكذب مطلقاً، والتّقييد خلاف الأصل، فلا يصار إليه بلا دليل، فالأولى أنّ المعنى: أَفْتَرَى أم لَمْ يَفْتَرِ بل به جُنون، وكلام المجنون ليس بخبر، لأنّه لا قصد له يعتدّ به ولا شعور، فيكون مرادهم حصره في كونه خبراً كاذباً أو ليس بخبر، فلا يَثْبُتُ خبر لا يكون صادقاً ولا كاذباً.

قلت: كفى دليلاً في التّقييد نقل أئمّة اللغة، واستعمال العرب، ولا نسلم أنّ للقصد والشّعور مدخلاً في خبريّة الكلام؛ فإنّ قول المجنون أو النّائم أو السّاهي ـ: «زيد قائم» ـ كلام ليس بإنشاء، فيكون خبراً، ضَرُوْرَةَ أنّه لا يعرف بينهما واسطة، وفيه بحث[١].

---

(١) **قوله: «وفيه بحث»**. قال الجرجاني: وذلك لأنّ الانحصار في الإنشاء والخبر إنّما هو فيما يكون كلاماً حقيقةً، وقول المجنون ليس بكلامٍ حقيقةً ـ على زعم هذا القائل ـ أو أنّ الانحصار فيهما باطل عنده، بل يجعل كلام المجنون واسطة بينهما اهـ.

قال ابن هشام في باب الكلام من «شرح الشّذور» ـ تبعاً للمحقّق الرّضيّ في باب شرح الكلام من «شرح الكافية» ١: ٦ ـ: وهو ـ أي: الكلام ـ خبر وطلب وإنشاء، وضابِطُ ذلك أنّه إمّا أن يحتمل التّصديق والتكذيب أو لا، فإن احتملهما فهو الخبر نحو: «قام زيد» و«ما قام زيد»، وإن لم يحتملهما، فإمّا أن يتأخّر وجود معناه عن وجود لفظه أو يقترنا، فإن تأخّر عنه، فهو الطّلب نحو: «اضرب» و«لا تضرب» و«هل جاءك زيد»؟

وإن اقترنا فهو الإنشاء كقولك لعبدك: «أنت حرٌّ» وقولك لمن أوجب لك النّكاح: «قبلت هذا النّكاح».

وهذا التقسيم تبعت فيه بعضهم ـ وهو المحقّق الرّضي ـ والتّحقيق خلافه وأنّ الكلام

⇐

[الصدق والكذب من خواص المركب الخبري]

واعلم أنّ المشهور فيما بين القوم أنّ احتمال الصِّدْق والكَذِب من خواصّ الخبر، لا يجري في غيره من المركّبات، مثل «الغلام الذي لزيد» و«يا زيد الفاضل» ونحو ذلك، ممّا يشتمل على نسبة(١).

[نقد بعضهم في عدم الفرق بين النّسبة التّامّة والنّاقصة]

وذكر بعضهم أنّه لا فرق بين النّسبة في المركّب الإخباري وغيره، إلّا أنّه إن عبّر عنها بكلام تامّ يُسمّى خبراً وتصديقاً كقولنا: «زيد إنسان، أو فرس» وإلّا يسمّى مركّباً تقييديّاً وتصوّراً كما في قولنا: «يا زيد الإنسان، أو الفرس»، وأيّاً ما كان فالمركّب إمّا مطابق فيكون صادقاً، أو غير مطابق فيكون كاذباً، فـ«يا زيد الإنسان» صادق و«يا زيد الفرس» كاذب، و«يا زيد الفاضل» محتمل.

[الفرق بينهما]

وفيه نظر(٢)؛ لوجوب علم المخاطب بالنّسبة في المركّب التّقييدي دون

⇐ ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأنّ الطّلب من أقسام الإنشاء، وأنّ مدلول «قُم» حاصل عند التلفّظ به ولا يتأخّر عنه، وإنّما يتأخّر عنه الامتثال وهو خارج عن مدلول اللفظ، ولمّا اختصّ هذا النَّوع بأنّ إيجاد لفظه إيجاد لمعناه سمّي إنشاءً اهـ.

(١) **قوله: «ممّا يشتمل على نسبة»**. أي: نسبة تقييديّة ـ كما عبّر به بعضهم ـ أو ناقصةٍ غير تامّةٍ ـ كما عبّر به بعض آخر ـ.

(٢) **قوله: «فيه نظر»**. لأنّ هذا القائل نفى الفرق بين النّسبتين ـ التامّة والنّاقصة ـ من حيث احتمال الصّدق والكذب فيهما وقال: المركّب إمّا مطابق للواقع فيكون صادقاً أو غير مطابق فيكون كاذباً فـ«يا زيد الإنسان» صادق لكونه مطابقاً للواقع، و«يا زيد الفرس» ⇐

الإخباري حتّى قالوا: «إنّ الأوصاف قبل العلم بها أخبار[1] كما أنّ الأخبار بَعْدَ العلم بها أوصاف» فظاهر أنّ النّسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصِّدْق والكَذِب.

وجهل المخاطب بالنّسبة ـ في بعض الأوصاف ـ لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو هو، كما أنّ علمه بها في بعض الأخبار، لا يخرجه عن الاحتمال من

⇐ كاذب لكونه غير مطابق، و«يا زيد الفاضل» محتمل للصّدق والكذب، لأنّه إن كان في الواقع زيد فاضلاً فـ«زيد الفاضل» صادق وإلّا فهو كاذب. فلا فرق بين النّسبتين من جهة احتمال الصّدق والكذب حيث يجري فيهما، وإنّما الفرق في التّسمية والتّعبير.

فهذا أثبت الفرق في التّعبير فقط وليس كما يقول بل الفرق بينهما كما أشار إليه الشّارح أخذاً عن المحقّق الرّضي في «شرح الكافية»: أنّ النّسبة في التقييديّة معلومة، وفي الخبريّة غير معلومة، فالأمر الذي ذكره من عدم الفرق بينهما على الإطلاق باطل.

ثمّ أشار إلى بطلان الأمر الثّاني وهو أنّ الفرق في التّسمية فقط، ومساواتهما في الصّدق والكذب بقوله: «ثمّ الصّدق والكذب» الخ.

(١) **قوله: «الأوصاف قبل العلم بها أخبار»**. قال المحقّق الرّضي: وإنّما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونُها خبريّةً؟ لأنّك إنّما تجيء بالصّفة والصّلة لتعرّف المخاطبَ الموصوفَ والموصولَ المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتّصافهما بمضمون الصّفة والصّلة، فلا يجوز إذن إلّا أن تكون الصّفة والصّلة جملتين متضمّنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة، وهذه هي الجملة الخبريّة، لأنّ غير الخبريّة إمّا إنشائيّة نحو: «بعت» و«طلّقت» و«أنت حرّ» ونحوها، أو طلبيّة كالأمر والنّهي والاستفهام والتمنّي والعرض، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما إلّا بعد ذكرهما.

ولمّا لم يكن خبر المبتدأ معرّفاً للمبتدأ ولا مخصّصاً له، جاز كونه إنشائيّةً ويتبيّن بهذا وجوب كون الجملة إذا كان صفة أو صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول اهبتصرّف.

حيث هو هو؛ فظهر الفرق.

[رأي الشّيخ عبدالقاهر]

ثمَّ الصِّدْق والكَذِب ـ كما ذكره الشّيخ[١] ـ إنّما يتوجّهان إلى ما قَصَد المتكلّم إثباته أو نفيه، والنّسبة الوصفيّة ليست كذلك، ولو سُلِّم فإطلاق الصِّدْق والكَذِب على المركّب الغير التامّ مخالف لما هو العُمْدَة في تفسير الألفاظ ـ أعني اللغة والعُرْف ـ وإن أُريد تجديد اصطلاح فلا مُشَاحَّة.

---

(١) قوله: «ثمّ الصّدق والكذب كما ذكره الشّيخ». وهذا نصّه في تحقيق معنى الخبر من أواخر «دلائل الإعجاز» ٤٠٦:

وإذ قد عرفت أنّه لا يتصوّر الخبر إلّا فيما بين شيئين: مخبر به ومخبر عنه، فينبغي أن يعلم أنّه يحتاج من بعد هذين إلى ثالث، وذلك أنّه كما لا يتصوّر أن يكون هاهنا خبر حتّى يكون مخبر به ومخبر عنه، كذلك لا يتصوّر أن يكون خبر حتّى يكون له مخبر يصدر عنه، ويحصل من جهته، ويكون له نسبة إليه، وتعود التَّبِعَةُ فيه عليه، فيكون هو الموصوف بالصّدق إن كان صدقاً، وبالكذب إن كان كذباً.

أفلا ترى أنّ من المعلوم أنّه لا يكون إثبات ونفي حتّى يكون مثبت ونافٍ يكون مصدرهما من جهته ويكون هو المزجّي لهما والمبرم والنّاقض فيهما، ويكون بهما موافقاً ومخالفاً، ومُصيباً ومخطئاً، ومحسناً ومسيئاً اهـ.

﴿الباب الأوّل[1]: في أحوال الإسناد الخبريّ[2]﴾

[تعريف الاسناد الخبري]

وهو ضمّ كلمة أو ما يجري مجراها[3] إلى الأُخرى، بحيث يفيد الحكم بأنّ

---

(١) قوله: «الباب الأوّل». الألف واللّام هاهنا وفي سائر الأبواب يمكن أن يكون للعهد الذّكريّ أو الحضوريّ، وإضافة الأحوال ـ بقرينة المقام ـ عهديّة لا استغراقيّة يعني أحوال الإسناد المتعلّقة بعلم المعاني، والمراد بأحوال الإسناد عوارضه من الإطلاق والتّقييد والحقيقة والمجاز وغيرها.

(٢) قوله: «أحوال الإسناد الخبريّ». لا وجه لتقييد «الإسناد» بـ«الخبريّ» لجريانه في الإنشاء أيضاً كما سيأتي التصريح بذلك عند شرح قول المصنّف: «ثمّ الإسناد منه حقيقة عقليّة» حيث يقول الشّارح: ذكره بالاسم الظاهر دون الضّمير لئلّا يعود إلى الإسناد الخبريّ. وكذلك ما يأتي من قوله: «وهو غير مختصّ بالخبر بل يجري في الإنشاء».

والمشهور يقول: إنّ التّقييد بالخبريّ صحيح وإنّ ما يذكر في هذا الباب من الإسناد الإنشائيّ مثل: ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً﴾ [غافر: ٣٦]، ونحوه إنّما هو من قبيل الاستطراد، لأنّ هذا الباب والأبواب الأربعة بعده كلّها راجعة إلى أحوال الخبر ولذلك يقول في آخر باب الإنشاء: «تنبيه: الإنشاء كالخبر في كثير ممّا ذكر في الأبواب الخمسة السّابقة فليعتبره النّاظر والمتأمّل في الاعتبارات ولطائف العبارات، فإنّ الإسناد الإنشائيّ أيضاً إمّا مؤكّد أو مجرّد عن التأكيد، وكذا المسند إليه إمّا مذكور أو محذوف، مقدّم أو مؤخّر، معرّف أو منكّر إلى غير ذلك.

وكذا المسند إمّا اسم أو فعل؛ مطلق أو مقيّد بمفعول أو شرط أو غيره. والمتعلّقات إمّا متقدّمة أو متأخّرة، مذكورة أو محذوفة. وإسناده وتعلّقه أيضاً إمّا بقصر أو بغير قصر، والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما ذكر في الخبر» اهـ.

(٣) قوله: «أو ما يجري مجراها». قال المحشّي: المراد بما جرى مجرى الكلمة: المركّبات

⇐

مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأُخْرى أو منفيّ عنه.

[نقد تعريف السّكّاكي]

وهذا أولى (١)..

⇐ التّقييديّة والإضافيّة والجمل الواقعة موقع المفردات، وبالحكم: المعنى اللغوي المصدري لا المعنى الاصطلاحيّ المفسّر بالإسناد، حتّى يتوهّم الدّور. وهذا القيد يخرج النّسبة التي بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرها.

أقول: المسند إليه والمسند إنّما يتصوّران على أربع صور:

الأوّل: أن يكونا كلمتين حقيقةً كقوله ـ عليه وآله الصّلاة والسّلام ـ: «جهّزوا جيش أُسامة لعن الله من تخلّف عنه» وكان في الجيش أبوبكر وعمر فتخلّفا كما نصّ عليه أرباب التاريخ والسّير وحسبك منهم ابن جرير الطبري في أحداث سنة ١١هـ في تاريخه والحلبي والدحلاني في سيرتيهما.

الثّاني: أن يكونا كلمتين حكماً كقوله عليه السّلام: «مفاتيح الجنّة لا إله إلّا الله».

الثّالث: أن يكون المسند إليه كلمةً حكماً والمسند كلمة حقيقةً نحو قوله ـ عليه السّلام ـ: «تحفة المؤمن الموت».

الرّابع: عكس الثّالث: نحو قوله عليه السّلام: «عليّ مع الحقّ والحقّ مع عليّ» الحديث...

(١) **قوله: «وهذا أولى»**. زعم الشّارح أنّ تعريف الإسناد بما ذكره أولى من تعريف السّكّاكي للاعتراض الذي أشار إليه، ولكن اعترض على تعريفه أيضاً بوجهين:

الأوّل: أنّ الإسناد من أوصاف اللفظ وعوارضه والضمّ من أوصاف المتكلّم فكيف يصحّ حمل الضمّ على الإسناد وتعريفه به؟

وأُجيب بجوابين: الجواب الأوّل: أنّ «ضمّ كلمة» إلى آخره تعريف وتوصيف للإسناد لا الضمّ فقط. والجواب الثّاني: أنّ الضّمّ مصدر من المبنيّ للمفعول بمعنى الانضمام فيكون صفة اللفظ.

⇐

⇐ والثّاني: أنّ المعتبر في جانب الموضوع هو الذّات وفي جانب المحمول هو المفهوم والتّعريف لا يفيد ذلك حيث قال: «بأنّ مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأُخرى» وكان عليه أن يقول: «لذات الأُخرى أو لما صدق عليه الأُخرى».

وأُجيب: بأنّ هذا مصطلح أهل الميزان، وأهل البيان لا يلتزمون به. بل المفهوم عندهم ما يفهم من اللفظ وهو أعمّ من الحدث ـ كالقيام المفهوم من «القائم» ـ ومن الذّات ـ المفهوم من «زيد» ـ.

قال المحشّي: والمراد بالمفهوم في قوله: «لمفهوم الأُخرى» ما يفهم في اللفظ لا ما يقابل الذّات، حتّى يرد أنّ المراد من طرف الموضوع هو الذّات لا المفهوم. وقال أيضاً: المفهوم أعمّ ممّا هو بطريق المطابقة للقطع بأنّ الثّابت في «ضرب زيد» هو الحدث الذي هو جزء مفهوم لفظ «ضرب» اهـ. والحاصل أنّ الإسناد له ثلاث تعريفاتٍ:

الأوّل: ما ذكره الشّارح التّفتازاني وهو ضمّ كلمة إلى آخره...

والثّاني: ما ذكره السّكّاكيّ في «المفتاح»: وهو الحكم بمفهومٍ إلى آخره...

والثّالث: ما ذكره المحقّق الرّضيّ في باب الكلام من «شرح الكافية» ١: ٨ وهو أصحّها وأسدّها حيث يقول: «والمراد بالإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمةٍ أو أكثر عن أُخرى على أن يكون المخبر عنه أهمّ ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذّكر وأخصّ به» قال:

فقولنا: «أن يخبر» احتراز عن النّسبة الإضافيّة، وعن التي بين التّوابع ومتبوعاتها، وقولنا: «في الحال» كما في «قام زيد» و«زيد قائم».

وقولنا: «أو في الأصل» ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي نحو: «بعت» و«أنت حرّ» وفي الطّلبيّ نحو: «هل أنت قائم» و«ليتك» أو «لعلّك قائم» وكذا نحو: «اضرب» لأنّه مأخوذ من «تضرب» بالاتفاق، وقياسه: «لتضرب» بزيادة حرف الطّلب، قياساً على سائر الجمل الطلبيّة، فخفّف بحذف اللّام، وحذف حرف المضارعة، لكثرة الاستعمال، بدلالة قولك في ما لم يسمّ فاعله منه «لِتُضْرَب» وفي الغائب «ليضرب» وفي المتكلّم «لأضرب» و«لنضرب» لمّا قلّ استعمالها.

⇐

من تعريفه[١] بأنّه الحكم بمفهوم لمفهوم، بأنّه ثابت له أو منفيّ عنه ـ كما في «المفتاح» ـ للقطع بأنّ المسند إليه والمسند من أوصاف الألفاظ في عُرْفهم.

[سبب الابتداء بأبحاث الخبر]

وإنّما ابتدأ بأبحاث الخبر[٢]؟ لكونه أعظم شأناً وأعمّ فائدة؛ لأنّه هو الذي

⇐ وقولنا: «بكلمة» كما في «زيد قائم» وقولنا: «أو أكثر» ليعمّ نحو: «زيد أبوه قائم» و«زيد قام أبوه» فكان على المصنّف أن يقول: «كلمتين أو أكثر». وليس له أن يقول: «الأصل في الخبر الإفراد» لأنّه لا دليل عليه.

وقولنا: «على أن يكون المخبر عنه أهمّ ما يخبر عنه» احتراز عن كون الفعل خبراً أيضاً عن واحدٍ من المنصوبات في نحو: «ضرب زيد عمراً أمامك يوم الجمعة ضربة» و«ضرب زيد يوم الجمعة أمامك ضربة» فإنّ المرفوع في الموضعين أخصّ بالفعل، وأهمّ بالذّكر من المنصوبات اهـ.

(١) قوله: «من تعريفه». والحاصل أنّ تعريف التّفتازانيّ أولى من تعريف السّكّاكيّ؛ لأنّ المسند إليه والمسند من أوصاف الألفاظ، والأحوال العارضة لهما إنّما تعرض للفظهما كالذّكر والحذف والتّعريف والتّنكير والإضمار والإظهار ونحوها. ومثل كون المسند اسماً، أو فعلاً، أو جملة اسميّة، أو فعليّة، أو ظرفيّة، أو شرطيّة، فالمراد بالمسند إليه والمسند هو اللفظ وتعريف السّكّاكيّ يوهم أنّ المسند إليه والمسند من أوصاف المعاني.

(٢) قوله: «وإنّما ابتدأ بأبحاث الخبر». لوجهين: الأوّل: لكونه أعظم شأناً وأعمّ فائدةً، كما أشار إليه الشّيخ عبدالقاهر في تحقيق معنى الخبر من «دلائل الإعجاز»: ٤٠٦: وجملة الأمر أنّ الخبر وجميع الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله وتوصف بأنّها مقاصد وأغراض. وأعظمها شأناً الخبر، فهو الذي يتصوّر بالصّور الكثيرة وتقع فيه الصّناعات العجيبة، وفيه يكون في الأمر الأعمّ المزايا التي بها يقع التفاضل في الفصاحة.

والثّاني: لكونه أصلاً في الكلام، لأنّ الإنشاء إنّما يحصل بثلاثة أشياء:

⇐

يتصوّر بالصّور الكثيرة، وفيه تقع الصّناعات العجيبة، وبه يقع غالباً المزايا التي بها التّفاضل.

ولكونه أصلاً في الكلام، لأنّ الإنشاء إنّما يحصل منه باشتقاق كالأمر والنهي، أو نقل كـ«عسى» و«نعم» و«بِعْتُ» و«اشتَرَيْتُ»، أو زيادة أداة كالاستفهام والتمنّي وما أشبه ذلك.

[سبب تقديم باب الإسناد على المسند إليه والمسند]

ثمّ قدّم بحث «أحوال الإسناد» على «أحوال المسند إليه» و«المسند» مع أنّ النّسبة متأخّرة عن الطرفين، لأنّ «علم المعاني» إنّما يبحث عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً إليه، ومسنداً، وهذا الوصف إنّما يتحقّق بعد تحقّق الإسناد، لأنّه ما لم يسند أحد اللفظين إلى الآخر لم يصر أحدهما مسنداً إليه والآخر مسنداً، والمتقدّم على النّسبة إنّما هو ذات الطّرفين ولا بحث لنا عنها.

[المخبر غرضه ـ إذا كان بصدد الإخبار ـ أمران: إفادة الحكم أو لازمه]

﴿**لا شكّ أنّ قصد المخبر**﴾ أي: من يكون بِصَدَدِ الإخبار(١) والإعلام، لا من

⇐ ١ ـ إمّا باشتقاقٍ كالأمر والنّهي.
٢ ـ أو نقل مثل: «عَسَى» و«نِعْمَ» و«بِعْتُ» و«اشتريتُ».
٣ ـ أو زيادة أداة مثل الاستفهام والتمنّي وغيرهما.

(١) **قوله: «أي: من يكون بصدد الإخبار»**. قال الدّسوقي: وهذه إشارة للجواب عن اعتراض خطيب اليمن على المصنّف حين ألّف هذا الكتاب ورآه الخطيب المذكور فقال معترضاً عليه: قوله: «لا شكّ» الخ في حصر قصد المخبر فيما ذكر نظر؛ إذ يرد عليه قول أُمّ مريم: ﴿**رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ**﴾ [آل عمران: ٣٦]، فإنّه ليس قصدها إعلام الله بالفائدة ولا بلازمها إذ المولى عالم بأنّها وضعت أُنثى وعالم بأنّها تعلم أنّها وضعت أُنثى.

⇐

يتلفّظ بالجملة الخبريّة، فإنّه كثيراً ما تورد الجملة الخبريّة لأغراض أُخر سوى إفادة الحكم أو لازمه كقوله ـ تعالى ـ حكايةً عن امرأة عمران: ﴿ **رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ** ﴾[1] إظهاراً للتحسّر على خَيْبَة رجائها وعكس تقديرها، والتحزّن إلى ربّها، لأنّها كانت ترجو وتقدّر أن تَلِدَ ذَكَراً[2].

وقوله ـ تعالى ـ حكايةً عن زكريّا ـ عليه السّلام ـ: ﴿ **رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي** ﴾ إظهاراً للضعف والتخشّع.

⇐ وحاصل الجواب أنّ قول المصنّف: أنّ قصد المخبر ـ بكسر الباء ـ من الإخبار وهو له معنيان: لغويّ واصطلاحيّ، فالأوّل: الإعلام، والثّاني: التلفّظ بالجملة الخبريّة مراداً بها إفادة معناها وإن لم يحصل بها العلم ولذا يعتق كلّ العبيد فيما إذا قال: «كلّ من أخبرني بقدوم زيد فهو حرّ» فأخبروه على التّعاقب.

والمخبر هنا بالمعنى اللغويّ أي: المُعْلِم. فقول الشّارح: والإعلام عطف تفسير. لا بالمعنى العرفي، أي: الآتي بالجملة الخبريّة، إلّا أنّه ليس المراد بالمخبر المُعْلِم بالفعل وإلّا لما صحّ التّرديد الآتي بقوله: «فإن كان المخاطب خالي الذّهن استغنى عن المؤكّدات» لأنّه حيث أعلمه بالفعل كيف يكون خالي الذهن؟ فتعيّن أنْ يكون المراد بالمخبر من كان بصدد الإخبار والإعلام اهـ.

(١) آل عمران: ٣٦.

(٢) **قوله: «أن تلد ذكراً»**. فقد روي أنّها كانت عاقراً إلى أن عجزت، فبيناهي في ظلّ شجرةٍ بصرت بطائر يطعم فرخاً له، فتحرّكت نفسها للولد وتمنّته فقالت: اللهمّ إنّ لك عليّ نذراً شكراً إن رزقتني ولداً أن أتصدّق به على بيت المقدس، لا يَدَ لي عليه، ولا أستخدمه بل أجعله من خدمته وسدنته، فحملت بمريم فلمّا وضعتها قالت: ﴿ **رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ** ﴾ [آل عمران: ٣٦].

ومعلوم أنّ إظهار خلاف ما يرجوه الإنسان يلزمه التحسّر فالجملة ذكر الملزوم وإرادة اللّازم أو العكس، والآية من قبيل ما يأتي في آخر باب الإنشاء مِن أنّ الخبر قد يقع موقع **الإنشاء** لاعتبارات مناسبةٍ لمقتضى الحال والمقام.

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿لاَ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية، إذكاراً لما بينهما من التّفاوت العظيم، ليتأنّف القاعد، ويترفّع بنفسه عن انحطاط منزلته.

ومثله: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ تحريكاً لحميّة الجاهل، وأمثال ذلك أكثر من أن تحصى.

وكفاك شاهداً على ما ذكرت قول الإمام المرزوقي[1] ـ في قوله:

قَوْمي هُمُ قَتَلُوا[2] أُمَيْمَ أخي   فإذا رَمَيْتُ يُصِيبُني سَهْمي

---

(١) **قوله: «الإمام المرزوقي»**. هو أبو علي أحمد بن محمّد بن الحسن الأديب الشيعيّ المخلص لأهل البيت ـ عليهم السّلام ـ المتوفّى سنة ٤٢١هـ وهو من شرّاح ديوان الحماسة، وراجع ما نقله عن المرزوقي في شرح ديوان الحماسة ١: ١٤٩.

(٢) **قوله: «قومي هم قتلوا»**. البيت من الكامل على العروض الثّانية الحذّاء مع الضَّرْب الثّاني الأحذّ المضمر ـ فَعْلُن ـ وهي من قطعةٍ للحارث بن وَعْلَة الذُّهْلي أوردها أبو تَمّام في الباب الأوّل من ديوان الحماسة وهي:

قومي هم قتلوا أُمَيْم أخي   فإذا رميتُ يصيبني سهمي
فلئن عفوتُ لأَعْفُوَنْ جَلَلاً   ولئن سَطَوْتُ لأُوهِنَنْ عَظْمي
لا تأمَنَنْ قَوْماً ظَلَمْتَهُموا   وبَدَأْتَهم بالشَّتْم والرَّغْم
أن يأبِرُوْا نخلاً لغيرهُمُ   والأمرُ تحقره وقد ينمي
وزعمتم أن لا حُلُوْمَ لنا   إنّ العصا قُرِعَتْ لذي الحِلْمِ
ووَطِئْتَنا وَطْأً على حَنَقٍ   وَطْءَ المقيَّد نابِتَ الهَرْمِ
وتركتَنا لحماً على وَضَمٍ   لو كُنت تستبقي من اللَّحْمِ

وقوله: «أُمَيْم» اسم امرأة الشّاعر وهو منادى مرخّم وأصله: أُميمة، وقيل: اسم رجل يلومه على تقاعده عن أخذ ثأره، ولا يبعد، وقال: «قومي» ولم يصرّح بالقاتل لأنّ ذلك يؤكّد العداوة وهو لا يريدها، ولذلك صرّح بالعذر عن تقاعده مع إظهار الحزن، والباقي واضح.

⇐

ـ: هذا الكلام تحزّن وتفجّع وليس بإخبار.

لكنّه إذا كان بصدد الإخبار فلا شكّ أنّ قصده **﴿بخبره إفادة المخاطب إمّا الحكم﴾** كقوله: «زيد[١] قائم» لمن لا يعرف أنّه قائم **﴿أو كونه﴾** أي: المخبر **﴿عالماً به﴾** أي: بالحكم كقولك: «قد حَفِظْتَ التَّورَاةَ»[٢] لمن حفظه.

[بيان الخلاف في تفسير الحكم ونقد عبد القاهر]

والمراد بالحكم[٣] هنا وقوع النّسبة ـ مثلاً ـ لا إيقاعها، لظهور أنْ ليس قَصْدُ

⇐ والشّاهد: أنّه للتحسّر على ضياع دم أخيه لما ذكره لا العجز عنه وليس المراد به الإخبار.

(١) ومثل قول رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «من كُنْتُ مولاه فعليّ مولاه» وقوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «فاطمة بضعة منّي من آذاها فقد آذاني» وقوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلّف عنها فقد غرق وهوى» وقوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي».

(٢) ومثاله قول أبي الأئمّة أبي طالب ـ عليه السّلام ـ لرسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ:

ودعوتَني وزعمت أنّك ناصح فلقد صدقتَ وكُنْتَ قَبْلُ أميناً

وقول أمير المؤمنين لطلحة والزّبير ـ حينما استأذناه للعمرة ـ: «والله ما تريدان العمرة وإنّما تريدان الغَدْرَة» وقول صعصعة لأمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ حين البيعة: والله يا أمير المؤمنين لقد زيّنت الخلافة وما زانتك ورفعتَها وما رفعَتْكَ ولهي إليك أحوج منك إليها».

(٣) **قوله: «والمراد بالحكم»**. هذا ردّ للشيخ عبدالقاهر في أواخر «الدّلائل» حيث يتكلّم عن حقيقة معنى الخبر نفياً وإثباتاً ويقول: المراد بالحكم هو الإيقاع والانتزاع، والشّارح يقول هو الوقوع في الموجبة واللّاوقوع في السّالبة واستدلّ بدليلين:

الأوّل: أنّ المتكلّم لا يقصد بخبره الإيقاع والانتزاع.

الثّاني: أنّه لو أُريد به الإيقاع والانتزاع لما كان لإنكار الحكم معنىً.

المخبر إفادة أنّه قد أوقع النّسبة، أو أنّه عالم بأنّه أوقعها.

وأيضاً لو أُريد هذا لما كان لإنكار الحكم معنًى؛ لامتناع أن يقال: إنّه لم يوقع النّسبة.

فإن قلت: قد اتّفق القوم[1] على أنّ مدلول الخبر إنّما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الإثبات وبعدمه في النفي.

وأنّه لا يدلّ على ثبوت المعنى أو انتفائه، وإلّا لما وقع شكّ من سامع في خبر يسمعه، بل علم ثبوت ما أُثبت وانتفاء ما نفي، إذ لا معنى للدلالة إلّا إفادته العلم بذلك الشَّيْء.

ولما صحّ «ضَرَبَ زيدٌ» إلّا وقد وجد منه الضَّرْب، لئلّا يلزم إخلاء اللفظ عن معناه الذي وُضِعَ له، وحينئذٍ لا يتحقّق الكَذِب أصلاً.

وللزم التّناقض في الواقع عند الإخبار بأمرين متناقضين.

قلت: ظاهر أنّ العلم بثبوت الشّيء لا يستلزم ثبوته، فكأنّهم أرادوا: أنّه لا يدلّ على ثبوت المعنى في الواقع قطعاً، بحيث لا يحتمل عدم الثّبوت، وإلّا فإنكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى أو انتفائه معلوم البطلان قطعاً، إذ لا معنى للدلالة إلّا

---

(١) **قوله: «فإن قلت قد اتفق القوم»**. كلّ ما ذكر هاهنا هو أدلّة الشيخ في أواخر الدّلائل والحاصل: أنّ المراد بالحكم هو الإيقاع والانتزاع واستدلّ لذلك بأربعة أدلّةٍ:

الأوّل: إجماع أهل البيان واتّفاقهم على أنّ معنى الخبر إنّما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الإثبات أي: الإيقاع، وبعدمه في النّفي، أي: الانتزاع.

الثّاني: هو قوله: «وإلّا لما وقع شكّ من سامع في خبر» إلى آخره.

الثّالث: هو قوله: ولما صحّ «ضرب زيد» إلى آخره.

الرّابع: قوله: «وللزم التناقض» إلى آخره. وكلّ هذه أقوال الشيخ في آخر الدّلائل: ٤٠٧ ـ ٤١٠.

فهم المعنى منه، ولا شكّ أنّك إذا سَمِعْتَ «خَرَجَ زيد» تفهم منه أنّه خرج، و عدم الخروج احتمال عقليّ، ولهذا يصحّ إذا قيل لك: مِن أينَ تعلم هذا؟ أن تقول: سَمِعْتُهُ من فلان.

ولو كان مفهوم القضيّة هو الحكم بالثّبوت أو الانتفاء[1] لكان مفهوم جميع القضايا متحقّقاً دائماً؛ فلم يصحّ قولهم بين مفهومَي «زيد قائم» و«زيد ليس بقائم» تناقض؛ لامتناع تحقّق المتناقضين.

[رأي المحقّق الرّضيّ]

ثمّ الحقّ ما ذكره بعض المحقّقين[2] وهو أنّ جميع الأخبار من حيث اللفظ

---

(١) **قوله: «ولو كان مفهوم القضيّة هو الحكم بالثّبوت أو الانتفاء»**. ردّ على الشّيخ، أي: لو كان مفهوم القضيّة هو الإيقاع أو الانتزاع لكان من قبيل الإنشاء وكان مفهوم جميع القضايا متحقّقاً دائماً.

(٢) **قوله: «بعض المحقّقين»**. وهو نجم الأئمّة وفخر الشّيعة الشّيخ رضيّ الدّين الأسترآباذي في باب المفعول المطلق من شرح «الكافية» ١: ١٢٢ ـ ١٢٤ حيث قال في شرح المفعول المطلق الذي هو مؤكّد لغيره:

ثمّ اعلم أنّ المؤكّد لغيره في الحقيقة مؤكّد لنفسه وإلّا فليس بمؤكّد، لأنّ معنى التأكيد: «تقوية الثابت» بأن تكرّره، وإذا لم يكن الشّيء ثابتاً فكيف يقوّى، وإذا كان ثابتاً فمكرّره إنّما يؤكّد نفسه.

وبيان كونه مؤكّداً لنفسه أنّ جميع الأمثلة ـ الموردة للمؤكّد لغيره ـ إمّا صريح القول، أو ما هو في معنى القول، قال ـ تعالى ـ: ﴿ **ذٰلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ** ﴾ [مريم: ٣٤]، قال: وكذا «هذا عبد الله حقّاً» وكذا قول أبي طالب ـ عليه السّلام ـ:

إذاً لاتّبعناه على كلّ حالةٍ ... من الدّهرِ جدّاً غيرَ قول التّهازل

أي: «قولاً جدّاً»، وكذا قولك: «لأفعلنّه ألبتّة» قال:

⇐

⇐ التّقدير الأصليّ في مثل هذا المصدر أن تجعل الجملة المتقدّمة مفعولاً بها لـ«قلت» وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً لـ«قلت» بياناً للنّوع، فالقول النّاصب مدلول الجملة المتقدّمة، لأنّ المتكلّم إذا تكلّم بالجملة فهي مقولة، فمعنى جميع هذه المصادر ـ إن كانت بعد الجملة الخبريّة ـ: قولاً حقّاً مطابقاً للخارج.

وهذا المعنى يدلّ عليه الجملة السّابقة نصّاً، بحيث لا احتمال فيها لغيره، من حيث مدلول اللفظ، إذ جميع الأخبار من حيث اللفظ لا يدلّ إلّا على الصّدق. وأمّا الكذب فليس بمدلول اللفظ، بل هو نقيض مدلوله.

وأمّا قولهم: «الخبر يحتمل الصّدق والكذب» فليس مرادهم أنّ الكذب مدلول لفظ الخبر ـ كالصّدق ـ بل المراد أنّه يحتمل الكذب من حيث العقل، أي: لا يمتنع عقلاً أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتاً اهـ باختصارٍ.

وقال الشّريف الجرجاني: أقول: حاصل ما ذكره أنّ قولنا: «زيد قائم» ـ مثلاً ـ يدلّ على ثبوت القيام لزيد في نفس الأمر، فإذا قلت: «زيد قائم» وكان قيامه واقعاً فقد تحقّق معه مدلوله، وإن لم يكن واقعاً فقد تخلّف عنه المدلول وذلك جائز، لأنّ دلالة الألفاظ على معانيها وضعيّة وليست لعلاقة عقليّة تقتضي استلزام الدّليل للمدلول استلزاماً عقليّاً يستحيل التّخلّف كما في دلالة الأثر على المؤثّر اهـ.

قال الرّضي في مطلع باب الفعل من «شرح الكافية»: وأكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعيّ (*) من أمثلة الفعل هو الماضي نحو: «بعت» و«اشتريت» والفرق بين «بعت» الإنشائي و«أبيع» المقصود به الحال: أنّ قولك: «أبيع» لابدّ له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ، تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج، فإن حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق وإلّا فهو كذب، فلهذا قيل: إنّ الخبر محتمل للصّدق والكذب، فالصّدق

(*) ويقابله الإنشاء الطلبيّ إمّا دعاءً نحو: «رحمك الله» وإمّا أمراً كقول عليّ ـ عليه السّلام ـ في «نهج البلاغة»: أجزأ امرؤ قرنه وآسى أخاه بنفسه أي: ليكف، وليُوَاسِ.

⇐

لا يدلّ إلّا على الصِّدْق، وأمّا الكَذِب فليس بمدلوله بل هو نقيضه.

وقولهم: «يحتمله» لا يريدون به أنّ الكَذِب مدلول لفظ الخبر كالصِّدْق، بل المراد أنّه يحتمله من حيث هو ـ أي: لا يمتنع عقلاً أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتًا ـ.

[الأقوال في الملازمة]

[الأوّل: بين المعلومين] ﴿**ويُسمّى الأوّل**﴾ أي: الحكم الذي يقصد المخبر بالخبر إفادته ﴿**فائدة الخبر، والثّاني**﴾ أي: كون المخبر عالماً به ﴿**لازمها**﴾ أي: لازم فائدة الخبر، لما ذكر في «المفتاح» أنّ الفائدة الأُولى بدون الثّانية تمتنع، وهي بدون الأُولى لا تمتنع، كما هو حكم اللّازم المجهول المساواة[1]، أي: اللّازم

⇐ محتمل اللفظ من حيث دلالته عليه، والكذب محتمله ولا دلالة للفظ عليه.

وأمّا «بعت» الإنشائي فإنّه لا خارج له تقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له، فلهذا قيل: إنّ الكلام الإنشائي لا يحتمل الصّدق والكذب وذلك لأنّ معنى الصّدق مطابقة الكلام للخارج، والكذب عدم مطابقته، فإذا لم يكن هناك خارج، فكيف تكون المطابقة وعدمها اهـ. [شرح الكافية ٢: ٢٥٥]

(١) **قوله: «كما هو حكم اللّازم المجهول المساواة»**. اعلم أنّ اللّازم على قسمين:

الأوّل: معلوم المساواة، وهو اللّازم المساوي، وذلك إذا كان بين اللّازم والملزوم التّساوي، وهو أن يكون اللزوم من الطّرفين ومثال ذلك: طلوع الشّمس ووجود النّهار، فإنّ اللّازم من طلوع الشّمس وجود النّهار، ومن عدمه عدمه.

والثّاني: مجهول المساواة، وهو اللّازم الأعمّ، وذلك إذا كان اللّازم أعمّ من الملزوم مثل: طلوع الشّمس ووجود النّور، فإنّ النّور لا يستلزم الطّلوع، لأنّ من الممكن أن لا يطلع ويوجد النّور، واللّازم هاهنا من هذا النّوع الثّاني، فإنّ العلم الثّاني لا يستلزم العلم الأوّل وهو يستلزم الثّاني.

ولازم الأعمّ أيضاً نوعان:

⇐

الأعمّ بحسب الواقع، أو الاعتقاد، فإنّ الملزوم بدونه يمتنع، وهو بدون الملزوم لا يمتنع، تحقيقاً لمعنى العموم.

فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالماً به، ومعنى اللزوم: أنه كلّما أفاد الحكم أفاد أنّه عالم به، من غير عكس، كما في «حَفِظْتَ التَّوْرَاةَ».

[القول الثّاني: بين العلمين]

وزعم العلّامة[1] في شرح هذا ....

⇐ الأوّل: الأعمّ بحسب الواقع مثل الأربعة والزّوجيّة، والثّلاثة والفرديّة، فإنّ الزوجيّة أعمّ من الأربعة، والفرديّة أعمّ من الثّلاثة.

والثّاني: الأعمّ بحسب الاعتقاد مثل: الإسلام ودخول الجنّة، فإنّ الإسلام أعمّ من الفرقة النّاجية ـ وهي الشّيعة الإماميّة الذين يعتقدون بإمامة اثني عشر خليفةً من أهل البيت عليهم السّلام ـ وغيرها، ويعتقد بعضهم أنّ المسلم يدخل الجنّة من غير تقييد بفرقة خاصّة.

ولمّا كان اللّازم الأعمّ ينصرف إلى الأعمّ بحسب الواقع، لا الأعمّ بحسب الاعتقاد، عبّر عنه السّكّاكيّ باللّازم المجهول المساواة، ليشمل النّوعين معاً، وسمّي الأوّل معلوم المساواة، لأنّ المساواة فيه واضح ومعلوم، والثّاني مجهول المساواة لكونها فيه غير معلوم.

(١) **قوله: «وزعم العلّامة»**. ـ وهو قُطْبُ الدّين الشّيرازي الكازرونيّ ـ أنّ الملازمة بين العلمين ـ أي: علم الأوّل وعلم الثاني، وتوضيح ذلك: أنّهم اتّفقوا على أصل الملازمة في هذا المقام، ولكنّهم اختلفوا بعد ذلك على ثلاثة أقوال:

١ ـ ذهب السّكّاكيّ في «المفتاح» والخطيب في تلخيصه إلى أنّها بين المعلومين حيث عبّرا بالإفادة، أي: كلّما أفاد المتكلّم الحكم أفاد أنّه عالم به، فمفاد الأوّل يستلزم المفاد الثّاني والمفاد معلوم.

⇐

الكلام[١] من «المفتاح» أنّ فائدة الخبر هي استفادة السّامع من الخبر الحكم، ولازمها هي استفادته منه أنّ المخبر عالم بالحكم.

وهو خِلاف ما صرّح به صاحب «المفتاح» في بحث «تعريف المسند إليه» لكنّه يوافق ما أورده المصنّف في «الإيضاح»[٢] في تفسير هذا الكلام حيث قال:

⇐ ٢ ـ وذهب الشّارح العلّامة في شرح «المفتاح» والخطيب في «إيضاح التّلخيص» إلى أنّ الملازمة بين العلمين، حيث عبّر الشّارح العلّامة بكلمة «ما» والخطيب صرّح بلفظ «العلم» أي: استفادة السّامع من الخبر الحكم، ولازمها، وهي استفادته منه أنّ المخبر عالم بالحكم، والاستفادة هي العلم.

٣ ـ وذهب بعضهم إلى أنّها بين العلم والمعلوم، أي: علم السّامع ومعلوم المتكلّم، وإليه أشار الشّارح التّفتازاني بقوله: «ويمكن أن يقال: إنّ لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالماً بالحكم».

(١) **قوله: «هذا الكلام»**. أي: كلام السّكّاكي: «إنّ الفائدة الأُولى بدون الثّانية تمتنع، وهي بدون الأُولى لا تمتنع». وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ٢٢: **ومرجع كون** بالنّصب عطفاً على «مرجع الخبريّة» وبالرّفع على محلّه **الخبر مفيداً للمخاطب** بفتح الطّاء رواية، وأمّا الكسر على ما في بعض النّسخ ففاسدٌ، وتوجيهه بأنّ الخبر يفيد المتكلّم فائدة وهي استفادة السّامع من الخبر الحكم أفسدُ منه. **إلى استفادة المخاطب منه** أي: من الخبر **ذلك الحكم ويسمّى هذا** أي: الاستفادة المخاطب من الخبر الحكم **فائدة الخبر. كقولك: «زيد عالم» لمن ليس واقفاً على ذلك، أو استفادته** أي: استفادة المخاطب ـ مجروراً عطفاً عليها ـ **منه** أي: من الخبر **أنّك تعلم الحكم** وفي بعض النّسخ **ذلك الحكم** والأوّل هو الرّواية. **كقولك لمن حَفِظَ التّوراة: «قد»** ـ وفي نسخة الرّواية «لقد» ـ **«حَفِظْتَ التّوراة» ويسمّى هذا** أي: استفادة المخاطب من الخبر علم المخبر بالحكم **لازم فائدة الخبر**.

(٢) **قوله: «في الإيضاح»**. وهذا نصّه: قال السّكّاكيّ: والأُولى بدون هذه تمتنع، وهذه بدون الأُولى لا تمتنع ـ كما هو حكم اللّازم المجهول المساواة ـ أي: يمتنع أن لا يحصل العلم ⇐

«أي: يمتنع أن لا يَحْصُلَ العلم الثّاني ـ وهو علم المخاطب بأنّ المُخْبِر عالم بهذا الحكم ـ من الخبر نفسه عند حصول العلم الأوّل ـ وهو علمه بذلك الحكم ـ من الخبر نفسه، إذ لو لم يَحْصُل فعدم حصوله عنده إمّا لأنّه قد حصل قَبْلُ(١)، أو لم يَحْصُلْ بَعْدُ.

والأوّل باطل، لأنّ العلم بكون المخبر عالماً بالحكم، لابدّ فيه من أن يكون هذا الحكم حاصلاً في ذهنه، فحصول العلم يوجب حصول هذا الحكم في ذهنه ضرورة، وإن لم يجب أن يكون حصوله من ذلك الخبر.

⇐ الثّاني من الخبر نفسه عند حصول الأوّل منه، لامتناع حصول الثّاني قبل حصول الأوّل، مع أنّ سَماع الخبر كافٍ في حصول الثّاني منه، ولا يمتنع أن لا يحصل الأوّل من الخبر نفسه عند حصول الثّاني منه، لجواز حصول الأوّل قبل حصول الثّاني وامتناع حصول الحاصل اهـ.

(١) **قوله: «إمّا لأنّه قد حصل قبل»**. أي: إذا حصل العلم الأوّل حصل العلم الثّاني، وإن لم يحصل العلم الثّاني عند حصول الأوّل فعدم حصوله لأحد أمرين: إمّا لأنّه ـ أي: العلم الثّاني ـ حصل قبل حصول العلم الأوّل. أو لم يحصل بَعْدُ، وكلاهما خطأ.

أمّا الأوّل: فلأنّ علّة حصول العلم الثّاني هو العلم الأوّل، ووجود المعلول قبل حصول علّته محال، فإذا لم يحصل العلم الأوّل الذي هو العلّة فكيف يمكن حصول العلم الثّاني الذي هو المعلول.

وبالجملة: حصول العلم الثّاني موقوف على حصول العلم الأوّل ـ أي: الحكم في الذّهن ـ وإن لم يجب حصول العلم الأوّل من الخبر نفسه، إذ من الممكن أن يحصل من المشاهدة مثل علم الأنبياء والأوصياء، ولذا قيّده بنفس الخبر، لأنّ علم المخاطب بالحكم إذا حصل من المشاهدة أو الغيب لا يحتاج إلى إخبار المخبر.

وأمّا الثّاني: فإنّ السّامع إذا سمع الخبر فمحال أن لا يحصل العلم الثّاني، وقد فرضنا الأوّل علّة والمعلول لا يمكن تخلّفه عن العلّة، بل يكون حصوله قهريّاً، مثل طلوع الشّمس ووجود النّور، ولا يمكن أن تطلع الشّمس ولا يوجد النّور.

وكذا الثّاني لأنّ علّة حصوله سَماع الخبر من المخبر، إذ التقدير أنّ حصولهما إنّما هو من نفس الخبر».

فنبّه على القول الأوّل[١] بقوله: «لامتناع حصول الثّاني قبل حصول الأوّل».

وعلى الثّاني[٢] بقوله: «مع أنّ سَماع الخبر من المخبر كافٍ في حصول الثّاني منه».

ولا يمتنع أن لا يحصل العلم الأوّل من الخبر نفسه عند حصول الثّاني، لجواز أن يكون الأوّل حاصلاً قبل حصول الثّاني، فلا يمكن حصوله، لامتناع حصول الحاصل ـ كالعلم بكونه حافظاً للتّوراة ـ وحينئذٍ[٣] يكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنّه من شأنه أن يستفاد من الخبر.

فإن قيل[٤]: كثيراً مّا نسمع خبراً ولا يَخْطُرُ ببالنا أنّ صورة هذا الحكم حاصلة

---

(١) **قوله: «فنبّه على القول الأوّل»**. أي: على امتناع الأوّل وهو حصول الثّاني قبل الأوّل.

(٢) **قوله: «وعلى الثّاني»**. أي: على امتناع الثّاني وهو عدم حصول الثّاني بعد حصول الأوّل.

(٣) **قوله: «وحينئذٍ»**. جواب عن سؤال مقدّر، وهو أنّ العلم إذا لم يجب أن يحصل من الخبر نفسه ـ كما نصّ عليه الخطيب ـ بل ربّما حصل من المشاهدة أو الغيب أو غير ذلك فكيف يسمّى بفائدة الخبر؟

والجواب أنّ لهذه التّسمية وجهين:

الأوّل: بناءً على أنّه من شأنه أن يستفاد من الخبر ـ كما نصّ عليه الشّارح ـ.

الثّاني: أنّ ذلك من باب الحمل على الأغلب والأكثر، فسمّي بفائدة الخبر.

(٤) **قوله: «فإن قيل»**. قد عرفت أمرين:

الأوّل: أنّه إذا حصل العلم الأوّل حصل العلم الثّاني.

الثّاني: ربّما يحصل العلم الثّاني ولا يحصل العلم الأوّل.

والمعترض يشكل على كلا الأمرين:

⇐

⇐ أمّا الاعتراض على الأوّل: فهو أنّه ربّما يحصل العلم الأوّل ولا يحصل العلم الثّاني، ولا يخطر ببالنا أنّ صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر أم لا؟ أي: تحصل الفائدة ولا يحصل لازم الفائدة، وهو علم المخبر الذي هو العلم الثّاني.

وأمّا الاعتراض على الثّاني: فهو أنّه إذا حصل العلم الثّاني حصل العلم الأوّل، سواء علمناه قبل الإخبار كما في «زيد قائم» أم لم نعلم كما في «حفظت القرآن» أي: إذا سمعنا خبراً وحصل العلم الثّاني ـ وهو كون المخبر عالماً به ـ حصل العلم الأوّل قطعاً، غايته أنّه ـ في المثال الثّاني ـ لا يكون علماً جديداً، كما في «حفظتَ القرآن» والجديد هو العلم الثّاني فقط، وفي المثال الأوّل العلم الأوّل علم جديد مثل العلم الثّاني. وأُجيب عن الاعتراضين:

أمّا الجواب عن الأوّل فهو أنّ كلّاً من العلم والجهل قسمان: بسيط ومركّب، فالعلم البسيط هو الذي يعلم ولا يعلم أنّه يعلم، والمركّب هو الذي يعلم ويعلم أنّه يعلم. والجهل البسيط أن لا يعلم ويعلم أنّه لا يعلم. والمركّب أن لا يعلم ولا يعلم أنّه لا يعلم وقد جمع هذه الأقسام الشّاعر الفارسيّ ابن يمين السّبزواري:

آن كس كه بداند وبداند كه بداند　　گوى سَبَق از گنبد گردون بجهاند
وآن كس كه نداند و بداند كه نداند　　آهسته خر خويش به منزل برساند
وآن كس كه بداند ونداند كه بداند　　بيدار كنش زود كه در خواب نماند
وآن كس كه نداند ونداند كه نداند　　در جهل مركّب ابد الدّهر بماند

والعلم في هذا المقام هو العلم البسيط، أي: إذا حصل العلم الأوّل حصل العلم الثّاني بالضّرورة، ولكنّ السّامع ربّما يكون غافلاً عن حصول هذا العلم الثّاني أي: لا يعلم أنّه يعلم، والغفلة عن العلم لا ينافيه.

وأمّا الجواب عن الاعتراض الثّاني فله وجهان:

الأوّل: أنّ الذّهن إذا التفت إلى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال أنّه علمه ولا يحصل الأوّل لحصوله قبلاً وتحصيل الحاصل خطأ.

⇐

في ذهن المخبر أم لا.

وأيضاً إذا سَمِعْنَا خبراً، وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالماً به، تحصل في ذهننا صورة هذا الحكم، سواء عَلِمْنَاه قبل، أو لا، فيكون الأوّل حاصلاً، غايته أنّه لا يكون علماً جديداً.

فالجواب عن الأوّل: أنّ العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلةً في ذهن المخبر ضروريّ؛ لوجود علّته ـ أعني سَمَاعَ الخبر ـ والذُّهُول إنّما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز، وفيه نظر(١).

[القول الثّالث بين العلم والمعلوم]

ويمكن أن يقال: إنّ لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالماً بالحكم ـ أعني: حصول صورة الحكم في ذهنه ـ وهذا متحقّق ضرورة، سواء علم السّامع أنّ المخبر عالم بالحكم أو لم يعلم، لكن هذا ينافي تفسير المصنّف.

وعن الثّاني: أنّ الذّهن إذا التفت إلى ما هو مخزون عنده، واستحضره، لا يقال: إنّه علمه.

⇐ والثّاني: أنّه لو سلّم أنّ استحضار المخزون يطلق عليه العلم فإنّا نفرض حصول الثّاني دون الأوّل، فيما إذا كان السّامع مستحضراً للخبر مشاهداً إيّاه، فإنّه يحصل الثّاني دون الأوّل لكونه حاصلاً قبل ذلك. وبهذا المورد، أي: بموجبة جزئيّة يتمّ مقصودنا ويثبت الدّعوى.

(١) **قوله: «وفيه نظر»**. قال المحشّي: وجهه منع كون سماع الخبر علّة تامّة لما ذكر، بل لابدّ من التفات النّفس وتوجّه العقل إلى حال المخبر بالنّسبة إلى الخبر، فالصّواب في أصل الجواب ما ذكره الشّريف من أنّ المعتبر فهم المعاني المقصودة من المتكلّم، فإذا حصل للمخاطب من المخبر علم بالحكم ـ أي: اعتقاد به قطعيّ أو ظنّي ـ فإنّه يسمّى علماً في العرف وكان ذلك بسبب علمه بأنّ المتكلّم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه إيّاه.

ولو سُلِّم فإنّا نَفْرِضُه فيما إذا كان مستحضراً للخبر، مشاهداً إيّاه، فإنّه يَحْصُلُ العلم الثّاني دون الأوّل، وبهذا يتمّ مقصودنا.

[العلم ومصطلح أهل الكلام وأهل الميزان]

فإن قيل: لا نسلّم[1] أنّه كلّما أفاد الحكم أفاد أنّه عالم به، لجواز أن يكون خبره مظنوناً، أو مشكوكاً، أو موهوماً، أو كذباً محضاً.

قلنا: ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق، بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه، وهذا ضروريّ في كلّ عاقل تصدّى الأخبار.

[جواب عن سؤال مقدّر]

﴿وقد ينزّل[2] المخاطب العالم بهما﴾ أي: بفائدة الخبر ولازمها **﴿منزلة**

---

(١) **قوله: «فإن قيل: لا نسلّم»**. الإشكال أنّ المخبر ربّما يكون عالماً وربّما يكون ظانّاً أو شاكّاً أو كاذباً أو واهماً، وإذا استفيد من المخبر العالم أنّه عالم بالحكم، فلا يستفاد ذلك من المخبر الظّانّ أو الشّاكّ أو الكاذب أو الواهم، لعدم وجود العلم في هذه الموارد الأربعة المذكورة.

والجواب: أنّ للعلم اصطلاحين:

الأوّل: مصطلح الحكماء وأهل الميزان وهو الصّورة الحاصلة من الشّيء عند العقل، سواء كان مطابقاً للواقع أو الاعتقاد أم لا.

والثّاني: مصطلح المتكلّمين وأهل الأُصول وهو الاعتقاد الجازم المطابق، وإذا أُريد من العلم المصطلح الأوّل فالعلم موجود في الأقسام الخمسة، وإذا أُريد المصطلح الثّاني فالإشكال وارد، ولكنّهم يريدون به اصطلاح أهل الحكمة والميزان فلا إشكال.

(٢) **قوله: «وقد ينزّل»**. جواب عن سؤال مقدّر، وهو أنّه لو كان قصد المخبر بخبره منحصراً في إفادة المخاطب إمّا الحكم، أو كونه عالماً به لما صحّ إلقاء الخبر للعالم بهما، وقد أُلقي

⇐

⇐ له كثيراً كالأمثلة الآتية، فأجاب بقوله: «وقد ينزّل». ثمّ إنّ التّنزيل ثلاثة:

١ ـ قد ينزّل العالم بالفائدة ولازمها منزلة الجاهل كما مثّله الشّارح.

٢ ـ وقد ينزّل العالم بالشّيء أعمّ من الفائدة ولازمها منزلة الجاهل به وذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ولَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾ [البقرة: ١٠٢]، الآية...

٣ ـ قد ينزّل وجود الشّيء منزلة عدمه وذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، وقول الشّيخ الإصبهانيّ في «الأنوار القدسيّة» يرثي الرّضيع الشّهيد يوم الطّفّ:

وما رماه إذ رماه حرملَهْ ... وإنّما رماه مَن مَهَّدَ لَهْ
سهم أتى من جانب السّقيفَهْ ... وقوسه على يد الخليفَهْ

ومنه في المعنى قول الشّريف الرّضيّ:

سهمٌ أصاب ـ وراميه بذي سَلَمٍ ـ ... مَنْ بالعراق لقد أبعدتِ مَرْمَاكِ

وقول الكميت ـ رحمه الله ـ:

يصيب به الرّامُوْنَ عن قوس غيرهم ... ويا آخِراً أسدى له الغيّ أوّل

قال الأُستاذ: القانون في النّوع الأوّل من التّنزيل أن يلقى الكلام إلى العالم الجاري على غير موجَب العلم نفسه.

وفي النّوع الثّاني من التّنزيل أن يلقى لغيره كما في آية: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]، حيث أُلقي إلى النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ لا إلى علماء اليهود. ومعلوم أنّ التّنزيل في الثّاني أعمّ منه في الأوّل، وهو في الثّالث أعمّ منه في الثّاني ـ كما هو واضح ـ.

وقال الجرجاني: قوله: «وقد ينزّل العالم بهما منزلة الجاهل» أقول: هذا بحسب مفهومه يتناول ثلاثة أشياء:

الأوّل: تنزيل العالم منزلة خالي الذّهن فتلقى إليه الجملة مجرّدة عن التّأكيد.

والثّاني: تنزيله منزلة السّائل، فتلقى إليه مؤكّدة تأكيداً استحساناً.

والثّالث: تنزيله منزلة المنكر، فتؤكّد تأكيداً على حسب إنكاره، والظّاهر أنّ المراد به

⇐

الجاهل ﴾ فيلقى إليه الخبر، وإن كان عالماً بالفائدة **﴿ لعدم جَرْيه**[١] **على مُـوْجَب العلم ﴾** فإنّ من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سَواء، كما يقال للعالم التّارك للصّلاة: «الصّلاة واجبة»؛ لأنّ مُوْجَبَ العلمِ العملُ، وللسّائل العارف بـما بين يديك بـ«ما هو»: «هو كتاب» لأنّ مُوْجَبَ العلم تركُ السّؤال.

ومثله: ﴿ **هِيَ عَصَايَ** ﴾ في جواب: ﴿ **مَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ** ﴾[٢].

ونظائره[٣] كثيرة بِحَسَبِ كَثْرة مُوْجَبات العلم.

[كلام عن السَّكّاكيّ وتفسيره]

قال صاحب «المفتاح»: وإن شِئْتَ فعليك بكلام ربّ العزّة[٤]: ﴿ **وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ**[٥] **مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا**

⇐ هو الأوّل ـ كما صرّح به في «المفتاح» ـ وسيأتي الثّالث في تنزيل غير المنكر منزلة المنكر وأمّا الثّاني فيعلم بالمقايسة إلى الخالي اهـ.

(١) **قوله: «لعدم جريه»**. أي: عدم جري المخاطب العالم «على موجب» ـ بفتح الجيم ـ أي: على مقتضى «العلم».

(٢) **قوله: «ومثله «هي عصاي» في جواب: «ما تلك بيمينك»**. قال المحشّي: إنّما غيّر الأُسلوب ـ أي: قال: «ومثله» ـ إيماءً إلى أنّه ليس من أمثلة تنزيل العالم منزلة الجاهل، بل مثله، في أنّ كُلّاً منهما سوق المعلوم مساق غيره، ومثل هذا لا يخلو عن سوء الأدب اهـ.

(٣) **قوله: «ونظائره»**. أي: نظائر سوق الكلام مع من لا يكون سائلاً مثل سوقه مع من يكون سائلاً «كثيرة».

(٤) **قوله: «فعليك بكلام ربّ العزّة»**. ما ذكره السّكّاكي في «المفتاح» في المقام إنّما أخذه عن جار الله العلّامة الزمخشريّ في كتاب «الكشّاف» فراجعه.

(٥) **قوله: «ولقد علموا لمن اشتراه»**. فإن قيل: كيف أثبت العلم لهم ونفاه عنهم بقوله: ⇐

يَعْلَمُونَ ﴾[١] كيف تَجِدُ صدره يَصِفُ أهلَ الكتاب بالعلم على سبيل التّوكيد القَسَمِيّ[٢]، وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم.

⇐ «ولقد علموا لمن اشتراه» ثمّ قوله: «لو كانوا يعلمون»؟

والجواب: أنّ فيه وجوهاً:

الأوّل: أن يكون الّذين علموا غير الّذين لم يعلموا، ويكون الّذين علموا الشّياطين أو الذين خبّر عنهم بأنّهم نبذوا كتابَ الله وراء ظهورهم كأنّهم لا يعلمون، واتّبعوا ما تتلوا الشّياطين على ملك سليمان. والّذين لم يعلموا هم الّذين تعلّموا السّحر وشَرَوْا به أنفسهم.

والثّاني: أن يكون الّذين علموا هم الّذين لم يعلموا، إلّا أنّهم علموا شيئاً ولم يعلموا غيره، فكأنّه ـ تعالى ـ وصفهم: بأنّهم عالمون بأنّه لا نصيب لمن اشترى ذلك ورضِيه لنفسه على الجملة، ولم يعلموا كنه ما يصير إليه من عقاب الله الذي لا نفاد له ولا انقطاع.

الثّالث: أن تكون الفائدة في نفي العلم بعد إثباته أنّهم لم يعملوا بما علموا، فكأنّهم لم يعلموا، وهذا كما يقول أحدنا لغيره: «ما أدعوك إليه خير لك لو كنت تعقِلُ» وهو يعقل إلّا أنّه لا يعمل بموجب علمه فحسن أن يقال له هذا القول. قال كعب بن زهير يصف ذئباً وغراباً تبعاه:

إذا حضراني قلت: لو تعلمانه ألم تعلما أنّي من الزّاد مُرْمِلُ

فنفى عنهما العلم ثمّ أثبته بقوله: «ألم تعلما» وإنّما المعنى في نفيه العلم عنهما أنّهما لم يعملا بما علماهُ فكأنّهما لم يعلماه. وهذه الوجوه تعرّض لها الشّريف المرتضى عليّ بن الحسين الموسوي في «الغُرَر والدُّرَر».

(١) البقرة: ١٠٢.

(٢) قوله: «على سبيل التّوكيد القَسَميّ». وتوضيح ذلك أنّ اللّام في «لقد علموا» موطّئة للقسم، أي: أنّها واقعة في جواب قسم محذوف، والضّمير في «علموا» لأهل الكتاب ـ أي: اليهود ـ واللّام في «لمن اشتراه» ابتدائيّة ـ كما في «علمت لزيد قائم» ـ و«من اشتراه» مبتدأ، خبره «ماله في الآخرة من خلاق»، وضمير «اشتراه» عائد على كتاب السِّحْر والشَّعوذة، والمراد ⇐

يعني إنْ شِئْتَ أن تَعْرِفَ[١] أنّ العالم بالشَّيْءِ ـ أعمّ من فائدة الخبر وغيرها ـ ينزّل منزلة الجاهل به، لاعتبارات خَطَابيّة[٢].

لا أنّ الآية من أمثلة[٣] تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل؛ بـناءً

⇐ بالشِّراء الاستبدال ـ كما نصّ عليه الزّمخشريّ ـ و«الخلاق» النصيب، واللّام في «لبئس» جواب قسم محذوف، وجزاء الشّرط محذوف ـ كما أشار إليه ـ أي: لو كانوا يعلمون لامتنعوا، و«كيف تجد» حال من ضمير «عليك».

ومحلّ الشّاهد في الآية قوله: «لو كانوا يعلمون» فإنّ العلم الواقع بعد «لو» منفيّ لأنّها حرف نفي، وقد أثبت لهم العلم في صدر الآية وهذا بظاهره تناقض.

ودفعه أن يقال: إنّهم لمّا لم يعملوا بمقتضى العلم ـ برداءة الشِّراء ومذموميّتها ـ نـزّل ذلك العلم منزلة عدمه، فصاروا بمنزلة الجاهلين بذلك، فإثبات العلم لهم أوّلاً ناظر إلى الواقع، ونفيه عنهم ثانياً ناظر إلى التّنزيل فلا تناقض لاختلاف محلَّي النّفي والإثبات.

(١) **قوله: «يعني إن شئت أن تعرف»**. أراد أن يقول: إنّ مراد السّكّاكيّ من الآية ليس الاستشهاد بها على ما نحن فيه أي: التّنزيل الأوّل ـ أي: على تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل ـ بل مراده منها تنزيل العالم بالشّيء ـ سواء أكان فائدة الخبر ولازمها أم غيرها ـ منزلة الجاهل ـ أي: التّنزيل الثّاني ـ فالتّنزيل بهذا المعنى أعمّ من التّنزيل المذكور في المتن، فالمقصود من الآية التّنظير لا التّمثيل، وهذا معنى قول الشّارح: «إن شئت أن تعرف» إلى آخره.

(٢) **قوله: «لاعتبارات خطابيّة»**. أي: لأجل أُمور إقناعيّة يعتبرها المتكلّم حال مخاطبته تفيد ظنّ غير المخاطب أنّ المخاطب غير عالم كعدم الجري على مقتضى العلم، مرجعها ـ أي: مرجع تلك الاعتبارات ـ تجهيله بوجوه مختلفة، كعدم العمل بالعلم وعدم نشره بالتّدريس وعدم كتابته وغير ذلك.

(٣) **قوله: «لا أنّ الآية من أمثلة»**. ردٌّ على من زعم أنّ الآية من أمثلة تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل وليس بتنظير، أي: زعم أنّ الآية من قبيل التّنزيل الأوّل مستدلاً بدليلين:

الأوّل: مبنيّ على أنّ قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَوْكَانُوا يَعْلَمُونَ** ﴾ [البقرة: ١٠٢]، معناه: لو كان

⇐

على أنّ قوله «لو كانوا يعلمون» معناه: لو كان لهم علم بذلك الشِّرَى[1] لامتنعوا منه

⇐ لهم ـ أي: اليهود ـ علم بذلك الشِّراء لامتنعوا منه، أي: ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا ـ أي: لو كانوا يعلمون ـ هو الخبر الملقى إليهم ـ أي: اليهود ـ مع علمهم به، أي: بهذا الكلام.

وأجاب الشّارح عن هذا الدّليل قائلاً: «لأنّ هذا الكلام» أي: القول بأنّ «لو كانوا يعلمون» هو الخبر الملقى إليهم «يلوح عليه» ـ أي: على هذا القول ـ «أثر الإهمال» لأنّ هذا الخطاب ـ أي: الآية ـ ليس بالملقى إليهم، بل إلى رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وأصحابه وذلك واضح، فالقول بأنّ «لو كانوا يعلمون» ـ وهو جزء من الآية ـ خبر أُلقي إليهم ـ أي: اليهود ـ مهمل لا واقع له.

والثّاني: مبنيّ على أنّ قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلَقَدْ عَلِمُوا**﴾ [البقرة: ١٠٢]، الآية مجموعه خبر أُلقي إليهم ـ أي: اليهود ـ مع علمهم به، أي: بقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلَقَدْ عَلِمُوا**﴾ الآية.

وأجاب الشّارح عن هذا أيضاً وحكم ببطلانه قائلاً: «لأنّ هذا الخطاب» ـ أي: الآية بمجموعها ـ «لمحمّد ـ صلّى الله عليه وآله ـ وأصحابه، ولا دليل على كونهم عالمين به» وهو ـ أي: عدم الدّليل على كونهم عالمين به ـ ظاهر، إذ لا دليل صريحاً على كون رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ عالماً بكلّ ما يوحى إليه قبل وحيه فضلاً عن أصحابه.

وأجاب عن الدّليلين بجواب آخر مشترك بينهما قائلاً: «على أنّ شيئاً من الوجهين» أي: كون «لو كانوا يعلمون» فقط أو كون مجموع الآية خبراً ملقى إليهم ـ أي: اليهود ـ «لا يوافق لما في «المفتاح»» لكونه صريحاً في أنّ النّفي راجع إلى علم اليهود برداءة الشِّراء وعدم الخلاق في الآخرة لمن اشتراه لا إلى علم رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وأصحابه بما كان عليه اليهود من الاشتراء وعدم الخلاق في الآخرة لمن اشترى السّحر والشّعوذة بدل الكتاب وهو التّوراة، والدّليل على ذلك قوله ـ تعالى ـ بعد هذه الآية: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ١٠٣]. [١: ٢٨٩]

(١) «شرى، يَشْرِي، شِرىً» و«شِراءً» يُمَدُّ ويُقْصَرُ والقصر أشهر، ويُحَكى أن الرّشيد العبّاسيّ ـ لعنه الله ـ سأل اليزيديّ والكِسائيّ عن قصر «الشِّراء» ومدّه. فقال الكسائيّ: مقصور لا غير،

⇐

ـ أي: ليس لهم علم به فلا يمتنعون ـ وهذا هو الخبر المُلقىٰ إليهم.

لأنّ هذا الكلام يلوح عليه أثر الإهمال.

أو على أنّ قوله: «ولقد علموا» الآية خبرٌ أُلقي إليهم مع علمهم به.

لأنّ هذا الخطاب لمحمّد ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ وأصحابه، ولا دليل على كونهم عالمين به، وهو ظاهر.

على أنّ شيئاً من الوجهين لا يوافق لِمَا في «المفتاح».

ثمّ أشار[1] إلى زيادة التّعميم وأنّ وجود الشّيء ـ سواء كان هو العلم، أو غيره ـ

⇐ وقال اليزيديّ: يُقْصَرُ، ويُمَدُّ. فقال له الكسائيّ: من أين لك؟ فقال اليزيديّ: من المَثَلِ السّائر: «لا يُغْتَرُّ بالحُرَّة عام هِدائها ولا بالأَمَة عام شِرائها» فقال الكسائيّ: ما ظننتُ أنّ أحداً يجهل مثل هذا، فقال اليزيديّ: ما ظننتُ أنّ أحداً يفترِي بين يدي الأمير. وإذا نسبت إلى المقصور قلبت الياء واواً والشّين باقية على كسرها وإذا نسبت إلى الممدود فلا تغيير.

(١) **قوله: ثمّ أشار**. إلى هنا كان الكلام في تعميم التّنزيل من حيث العلم، أي: في أنّ العالم بالشّيء ـ أعمّ من فائدة الخبر وغيرها ـ ينزّل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابيّة وقوله: «فقال» ـ أي بعد قوله: «وإن شئت فعليك» إلى آخره ـ: «ونظيره» أي: نظير «ولقد علموا لمن اشتراه» في النّفي والإثبات قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ** ﴾ [الأنفال: ١٧]، أي: ما رميت حقيقةً إذ رميت صورةً.

قال الزّمخشريّ في تفسير هذه الآية من الكشّاف: لمّا طلعت قريش في «بدر» قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «هذه قريش قد جاءت بخيلائها وفخرها يكذّبون رسلك اللهمّ إنّي أسألك ما وعدتني» فأتاه جبرئيل فقال: خُذْ قبضةً مِنْ تُرابٍ فارْمِهِمْ بها، فقال ـ صلّى الله عليه وآله ـ لمّا التقى الجمعان، لعليّ ـ عليه السّلام ـ: أعطني قبضة من حصباء الوادي فرمى بها في وجوههم وقال: «شاهت الوجوه» فلم يبق مشرك إلّا شغل بعينيه، فانهزموا، وورد فيهم المؤمنون يقتلونهم ويأسرونهم، فكانوا يفتخرون، فكان القائل منهم يقول مفتخراً: أنا قتلت، أنا أسرت، فقيل لهم: «فلم تقتلوهم» والفاء جواب

⇐

يُنزَّل منزلة عدمه، فقال: ونظيره في النّفي والإثبات ـ أي: في نفي شيء وإثباته ـ ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾ (١).

[المخاطب الخالي]

وإذا كان قصد المخبر ما ذكر ﴿ فينبغي أن يقتصر ﴾ من التّركيب ﴿ على قَدْر الحاجة ﴾ حَذَراً عن اللغو (٢)، وأشار إلى تفصيله (٣) بقوله: ﴿ فإن كان المخاطب (٤)

⇐ شرط محذوف تقديره: إن افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم «ولكنّ الله قتلهم» لأنّه هو الذي أنزل الملائكة وألقى الرّعب في قلوبهم وشاء النّصر والظّفر، وقوّى قلوبكم وأذهب عنها الفَزَع والجَزَع.

«وما رميت» أنت يا محمّد «إذ رميت ولكنّ الله رمى» يعني أنّ الرّمية التي رميتها لم ترمها أنت على الحقيقة، لأنّك لو رميتها لما بلغ أثرها إلّا ما يبلغ أثر رمي البشر، ولكنّها كانت رمية الله حيث أثّرت ذلك الأثر العظيم. فأثبت الرّمية لرسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ لأنّ صورتها وجدت منه، ونفاها عنه؛ لأنّ أثرها الذي لا تطيقه البشر فعل الله ـ عزّ وجلّ ـ فكأنّ الله هو فاعل الرّمية على الحقيقة وكأنّها لم توجد من الرّسول اهـ.

(١) الأنفال: ١٧.

(٢) **قوله: «حذراً عن اللغو»**. لأنّ التّركيب إذا كان زائداً على قدر الحاجة كان لغواً، وإذا كان أنقص، فإن كان غير مفيد أصلاً، كان لغواً أيضاً، وإن كان مفيداً، ناقصاً عن إفادة ما قصد به، كان في حكم اللغو.

(٣) **قوله: «أشار إلى تفصيله»**. أي: تفصيل قدر الحاجة.

(٤) قال الطّيبيّ في «التّبيان»: الإسناد بالنّظر إلى المخاطب ثلاثة. وقال شارح «التّبيان»: وفي هذا التّقييد ـ بالنّظر إلى المخاطب ـ إشارة إلى أنّ في الإسناد أيضاً نظراً إلى غير المخاطب وهو إمّا المتكلّم أو غيرها كالتعريض بالثّالث.

وأمّا بالنّظر إلى المتكلّم فإنّه قد يؤكّد كلامه ابتداءً وخاصيّة هذه الطريقة في الإفادة إمّا الدّلالة على كمال العناية والكرامة كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ** ⇐

خالي الذهن من الحكم(١) ....

⇐ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [يس: ١-٣].

أو كمال الغضب والسّخط كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ** ﴾ [البقرة: ١٠٢].

هذا إذا كان المتكلّم الله ـ تعالى ـ. وأمّا إذا كان العبد فهو إمّا لإظهار غاية التّضرّع والابتهال كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا** ﴾ [آل عمران: ١٦]. أو نهاية الوجل والخوف كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ** ﴾ [آل عمران: ١٩٢].

هذا إذا كان الخطاب مع الله. وأمّا إذا كان مع الغير فإمّا لإبداء وفور النّشاط كما في قول المنافقين لشياطينهم: ﴿ **إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ** ﴾ [البقرة: ١٤]. أو للإيذان بكمال الخوف والوجل كما في قول إبراهيم ـ عليه السّلام ـ لضيفانه: ﴿ **إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ** ﴾ [الحجر: ٦٢]. أو كمال الحذر والتّوقّي كما في قوله أيضاً: ﴿ **إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ** ﴾ [الحجر: ٥٢].

(١) **قوله: «خالي الذّهن من الحكم»**. قال الجرجاني: المراد بالخالي من يخلو ذهنه من التّصديق بالنّسبة الحكميّة فيما بين طرفي الجملة الخبريّة، وعن تصوّر تلك النّسبة. وبالمتردّد: من تصوّر تلك النّسبة الحكميّة ولم يصدّق بشيءٍ من وقوعها ولا وقوعها.

وبالمنكر: من صدّق بما ينافي مضمون الجملة الملقاة إليه.

وإنّما انحصر حال المخاطب في هذه الثّلاثة؟ لأنّه إمّا أن يكون خالياً عن التّصديق بالنّسبة وعن تصوّرها معاً، فهو المسمّى بخالي الذّهن.

وإمّا أن يكون خالياً عن التصديق بها دون تصوّرها، فهو المتردّد والسائل، وظاهر أنّ عكسه محال.

وإمّا أن لا يكون خالياً عن شيءٍ منهما، وحينئذٍ إمّا أن يكون مُصَدِّقاً بما ينافي مضمون ما أُلقي إليه فهو المنكر، أو مُصَدِّقاً بمضمونه فهو العالم.

ثمّ إنّ العالم بالحكم لا يلقى إليه الجملة الخبريّة إلّا إذا أُجري الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر ونزّل منزلة الجاهل، فانحصر حال المخاطب بما أجرى الكلام على ⇐

والتردّد فيه[١]﴾ أي: لا يكون عالماً بوقوع النّسبة، أو لا وقوعها، ولا متردّداً في أنّ

⇐ مقتضى الظّاهر في الخلوّ والتردّد والإنكار.

وإيراد الكلام على الوجوه المذكورة بالقياس إلى فائدة الخبر ـ أعني الحكم ـ ظاهر، وأمّا بالقياس إلى لازمها، فيمكن اعتبار الخلوّ، وتجريد الجملة عن المؤكّد، فكما أنّ المخاطب إذا كان خالي الذّهن عن قيام زيد يقال له: «زيد قائم» مجرّداً عن التّأكيد، كذلك إذا كان خالي الذّهن عن علمك بقيامه تقول له: «زيد قائم» بلا تأكيد.

وأمّا اعتبار التّردّد والإنكار على الوجه المذكور فلا يجري في اللّازم، لاحتياجك حينئذٍ إلى أن تؤكّد ثبوت العلم لك، فتقول: «إنّي عالم» أو: «إنّي لعالم بقيام زيد» فيصير علمك به فائدة هذه الجملة الخبريّة الأُخرى، ولو قلت: «إنّ زيداً قائم» أو «إنّه لقائم» كان التّأكيد ـ بحسب الظّاهر ـ راجعاً إلى ثبوت قيامه، لا إلى ثبوت علمك به.

على أنّه إذا أُريد بعلم المتكلّم حصول صورة الحكم في ذهنه، فبعد إلقائه الخبر إلى المخاطب لم يتصوّر منه بقاء تردّد أو إنكار ذلك.

وإنّما قلناه: «بحسب الظّاهر» لما سيأتي من أنّه قد يؤكّد الخبر بناءً على أنّ المخاطب ينكر كون المتكلّم عالماً به معتقداً له، كما تقول: «إنّك لعالم كامل» فإنّ تأكيده يدلّ على أنّه صادر عن صدق رغبة ووفور اعتقاد.

ثمّ الظّاهر أنّك إذا اعتبرت خلوّ ذهن المخاطب عن علمك بقيام زيد مثلاً، أو تردّده فيه، أو إنكاره له، صار ثبوت علمك به مقصوداً أصليّاً، وصار ثبوت القيام له من متعلّقات ذلك المقصود، فينبغي أن تعبّر عنه بما يفيده قصداً وصريحاً، فيكون ذلك حينئذٍ فائدة الخبر.

وأنت خبير بأنّ ذلك إنّما يحسن إذا فسّر العلم بالتّصديق ـ إمّا مطلقاً أو مقيّداً بالجزم وحده، أو به وبالمطابقة والثّبات معاً ـ وأمّا إذا فسّر بحصول صورة الحكم مطلقاً فلا ـ كما لا يخفى ـ اهبعين حروفه.

(١) **قوله: «والتردّد فيه»**. أي: في الحكم، أي: في وقوع النّسبة ولا وقوعها، ففي الكلام استخدام، لأنّ التّردّد ليس في الحكم بمعنى الاعتقاد والتّصديق، بل في الحكم بمعنى ⇐

النّسبة هل هي واقعة أم لا.

[ردّ الشّارح على أستاذه]

فَعُلِمَ أنّ ما سبق إلى بعض الأوهام(١) ـ مِن أنّه لا حاجة إلى قوله: «والتردّد فيه»

⇐ الوقوع واللّاوقوع، فذكر الحكم أوّلاً بمعنى التّصديق، وأعاد الضّمير عليه بمعنى الوقوع واللّاوقوع ـ كما ذكره بعض الفضلاء ـ.

وتوضيح ذلك: أنّ الحكم عندهم يطلق على أُمور خمسةٍ ـ كما نصّ عليه الدّسوقي في حاشية المختصر ـ:

الأوّل: النّسبة الكلاميّة ـ أي: المفهومة من الكلام ـ وهي ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه، أو انتفاؤه عنه، في الواقع، وقد يعبّر عنه بوقوع النّسبة أو لا وقوعها، وهذا المعنى هو المراد بالحكم حين عود الضمير إليه وهو المصطلح عليه بين أهل الأدب.

الثّاني: الإذعان بالنّسبة الخبريّة الثّبوتيّة أو السّلبيّة ـ أي: إدراكها والعلم بها ولو خطأً ـ وهذا المعنى هو المراد بالحكم في المتن أوّلاً ـ أي: قبل عود الضمير إليه ـ وقد يعبّر عن الحكم بهذا المعنى بالإيقاع والانتزاع وهو المصطلح عليه بين أهل المعقول.

والثّالث: خطاب الله المتعلّق بأفعال المكلّفين وهو المصطلح بين الأُصوليّين.

والرّابع: ما ثبت بالأدلّة الشّرعيّة كالأحكام التكليفيّة والوضعيّة ـ على قولٍ ـ وهو المصطلح عليه بين الفقهاء.

والخامس: المحكوم به، فعلاً كان نحو: «قام زيد» أو خبراً نحو: «زيد قائم».

(١) **قوله: «ما سبق إلى بعض الأوهام»**. ردّ على الشّيخ علاء الدّين بن حُسام الدّين أُستاذ الشّارح حيث زعم أنّ النّسبة بين حصول الحكم في الذّهن والتّردّد فيه العموم والخصوص المطلقان، والتّردّد أخصّ مطلقاً، وحصول الحكم أعمّ منه، فإذا حصل التّردّد حصل الحكم ولا عكس، وعلى هذا فنفي الأعمّ ـ وهو حصول الحكم ـ يستلزم نفي الأخصّ ولا حاجة إلى ذكره.

والشّارح يردّ عليه وتوضيحه: أنّ المتباينين في النّسبة مثل: الإنسان والحمار ـ مثلاً ـ

⇐

لأنّ الخلوّ من الحكم يستلزم الخلوّ عن التردّد فيه، ضرورة أنّ التردّد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذّهن ـ ليس بشيء.

ألا ترى أنّك تقول: «إنّ زيداً في الدّار» لمن يتردّد في أنّه هل هو فيها أم لا[1]، ولا يحكم بشيء من النّفي والإثبات؛ بل الحكم الذّهني والتردّد متنافيان، لا يجتمعان قطّ.

﴿استغني[2]﴾ على لفظ المبنيّ للمفعول ﴿عن مُؤَكِّدات الحكم[3]﴾ وهي «إنّ»

⇐ لا يستلزم نفي أحدهما نفي الآخر. وكذا العموم والخصوص الوجهيّان مثل: الحيوان والأبيض ـ مثلاً ـ. ولكنّ المتساويين فيها يستلزم نفي أحدهما نفي الآخر مثل: الإنسان والنّاطق ـ مثلاً ـ. وأمّا العموم والخصوص المطلقان ففيه تفصيل، فنفي الأعم يستلزم نفي الأخص ولا عكس.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ النّسبة بين الحكم والتردّد هي التباين ـ على ما ذكره الشّارح ـ فنفي أحدهما لا يستلزم نفي الآخر، فنحن غير مستغنٍ عن ذكر التّردّد ـ كما زعم أُستاذ الشّارح ـ وما ذكره إنّما يتمّ لو كان بينهما الأعمّ والأخصّ المطلقان وليس كذلك.

وأمّا إثبات التّباين فهو أنّ المتردّد لا يحكم بشيءٍ من الطّرفين ـ أي: الإثبات والنّفي ـ والحكم إذا حصل في الذّهن واعتقده أحد فلا يتردّد فيه.

(١) **قوله: «هل هو فيها أم لا»**. المشهور عندهم أنّه لا يؤتى لـ«هل» بمعادل فيحمل هذه العبارة على التّسامح في التعبير، أو على مذهب ابن مالك وجعل «هل» بمعنى الهمزة، أو جعل «أم» منقطعةً.

(٢) **قوله: «استغني»**. بصيغة المجهول والفعل مسند إلى مصدره بالتّأويل المشهور، أي: حصل الاستغناء.

(٣) **قوله: «مؤكّدات الحكم»**. والمراد بالحكم هنا النّسبة الكلاميّة، أي: الوقوع واللّاوقوع، والتّقييد بالحكم احتراز عن مؤكّدات الطّرفين، كالتّأكيد اللفظيّ والمعنويّ، فإنّها جائزة مع خالي الذّهن أيضاً.

⇐

⇐ ومؤكّدات الحكم هي: ١ ـ «إنّ» المشدّدة المكسورة وأما «أنّ» المفتوحة فقال بعضهم: إنّها ليست للتأكيد، واحتجّ لذلك بأنّ ما بعدها في حكم المفرد، وليس بشيء لتصريح الجمهور بأنّها أيضاً للتأكيد. وكذا «كأنّ» و«لكنّ» و«ليت» و«لعلّ».

٢ ـ و«اللّام» الابتدائيّة نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً** ﴾ [الحشر: ١٣]، وإذا دخلت على الكلام «إنّ» «زحلفوها عن صدر الكلام إلى الخبر، كراهية الجمع بين مؤكّدين نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ** ﴾ [البقرة: ٢٥٢].

٣ ـ واسميّة الجملة، أي: العدول من الجملة الفعليّة إلى الاسميّة مثل: «سلام عليك». قال المحشّي: أي: صيرورتها اسميّة وهي في مقام العدول عن الفعليّة فلا ينافي عدّ المصنّف في «الإيضاح» الجملة الاسميّة من نظائر الجملة الابتدائيّة.

وقد يقال: فيها اعتباران: ١ ـ اعتبار إفادتها أصل الحكم الدّوامي والثّبوت.

٢ ـ واعتبار تأكيد الحكم بواسطة تلك الإفادة. وإلقاؤها إلى خالي الذّهن إنّما هو مع قطع النّظر عن الاعتبار الثّاني، بل لضرورة أداء الحكم الدّوامي الذي هو مقتضى المقام، وعدّها من المؤكّدات بالنّظر إلى الاعتبار الثّاني فلا منافاة اهـ.

٤ ـ تكرير الجملة معنىً نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **ذٰلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ** ﴾ [البقرة: ٢]، أو لفظاً مثل قول الشاعر:

أيـا مـن لست ألقـاه ولا في البُعْد أنسـاه
لك الله عـلى ذلك لك الله لك الله

٥ ـ نون التأكيد ـ مشدّدةً ومخفّفةً ـ.

٦ ـ و«إمّا» الشرطيّة نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً** ﴾ [مريم: ٢٦].

٧ ـ وحروف التّنبيه وهي: «ألا» و«أما» و«ها» يصدّر بها الجمل كلّها حتّى لا يغفل المخاطب عن شيء ممّا يلقي المتكلّم إليه، ولهذا سمّيت حروف التّنبيه، وتدخل «ها» خاصّةً من المفردات على أسماء الإشارة حتّى لا يغفل المخاطب عن الإشارة التي لا يتعيّن معانيها إلّا بها.

⇐

⇐ ٨ ـ وحروف الصّلة. قال المحشّي: من قبيل إضافة الموصوف إلى الصّفة أي: الحروف الواصلة معاني الأفعال إلى معمولاتها، من «وصلت الشّيء، وَصْلاً، وصِلَةً».

والأشبه أن يقال: اصطلح النُّحاة على تسمية حروف معدودة مقرّرة فيما بينهم مثل «أن» و«إن» والباء ـ في مثل ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [النّساء: ٧٩]، ونظائرها ـ بحروف الصّلة، لإفادتها تأكيد الاتصال الثّابت، وبحروف الزّيادة لأنّها تزاد في الكلام.

فإن قلت: يجب أن لا تكون زائدةً إذا أفادت فائدة معنويّة ـ أعني التّأكيد ـ؟

قلت: إنّما سمّيت زائدة، لأنّها لا يتغيّر بها أصل المعنى، بل لا تزيد شيئاً إلّا تأكيد المعنى الثّابت وتقويته، فكأنّها لم تفد شيئاً.

ولمّا لم يلزم الاطّراد في وجه التّسمية لم يتّجه ظاهر اعتراض الفاضل بأنّه يلزم أن يعدّوا على هذا «إنّ» ولام الابتداء وألفاظ التأكيد ـ اسماً كانت أو لا ـ زوائد اهـ.

أقول: وحروف الصّلة أو الزيادة المشهورة بين النُّحاة هي: «إنْ» و«أنْ» ـ مخفّفتين ـ و«ما» و«لا» و«من» واللّام والباء تزاد في مواضع معيّنة، وتفصيل تلك المواضع في «شرح الرّضي» و«المغني» وسمّيت زوائد، لأنّها قد تقع زائدةً لا أنّها لا تقع إلّا زائدة.

ومعنى كونها زوائد: أنّ أصل المعنى لا يختلّ بدونها، وليس معناه: أنّها لا فائدة لها أصلاً، فإنّ لها فوائد في كلام العرب: إمّا معنويّة وإمّا لفظيّة، فالمعنويّة تأكيد المعنى كما في «من» الاستغراقيّة والباء في خبري «ما» و«ليس» وأمّا الفائدة اللفظيّة فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيّئاً لاستقامة وزن الشّعر، أو لحسن السّجع، أو لمراعاة الفواصل والقرائن وغيرها، ولا يجوز خلوّها من الفائدتين معاً، وإلّا لعُدّت لغواً ولم يكن جائزاً حينئذٍ في كلام الفصحاء ولا كلام الله ـ عزّ وجلّ ـ.

٩ ـ ضمير الفصل وهو من المؤكّدات بالإجماع.

١٠ ـ وتقديم الفاعل المعنويّ كما سيأتي في بحث تقديم المسند إليه نقلاً عن السّكّاكيّ.

١١ ـ حرف الاستقبال وهو السّين وقد نصّ عليه ابن هشام في «المغني» قائلاً: وزعم ⇐

واللّام، واسميّة الجملة، وتكريرها، ونـون التأكـيد، و«إمّـا» الشّـرطيّة، وحـرف التّنبيه، وحروف الصِّلَة.

[المخاطب السّائل ويقال له: المتردّد]

﴿ **وإن كان** ﴾ المخاطب ﴿ **متردّداً فيه** ﴾ أي: في الحكـم ﴿ **طـالباً**[1] **له حسـن تقويته** ﴾ أي: الحكم ﴿ **بمؤكّد**[2] ﴾.

قال الشَّيْخ[3] في «دلائل الإعجاز»: أكثر مواقع «إنّ» ـ بحكم الاسـتقراء ـ هـو

⇐ الزمخشريّ أنّها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنّه واقع لا محالة، ولم أر من فهِم وجه ذلك، ووجهه أنّها تفيد الوعد بحصول الفعل، فدخولها عـلى مـا يـفيد الوعد أو الوعيد مقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه، وقد أومأ إلى ذلك في سورة البقرة فقال: ﴿ **فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ** ﴾ [البقرة: ١٣٧]، معنى السّين أنّ ذلك كـائن لا مـحالة وإن تأخّـر إلى حين، وصرّح به في سورة براءة فقال في ﴿ **أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ** ﴾ [التوبة: ٧١]، السّين مفيدة وجود الرّحمة لا محالة وهي تؤكّد الوعد كما تؤكّد الوعيد إذا قلت: سأنتقم منك اهـ.

١٢ ـ «قد» التحقيقيّة.

١٣ ـ «إنّما».

١٤ ـ القسم.

(١) **قوله: «متردّداً فيه طالباً له»**. فيه استخدام، لأنّ المراد بضمير «فيه»: الحكم بمعنى الوقـوع أو اللّاوقوع، وبضمير «له» الراجع إليه: الإيقاع أو الانتزاع.

(٢) **قوله: «تقويته بمؤكّد»**. أي: مؤكّد واحدٍ، مثل اللّام أو «إنّ» ـ مثلاً ـ وإن جمعت بين مؤكّدين فهو للمنكر لا غير ـ كما يظهر من السّكّاكي في «المفتاح».

(٣) **قوله: «قال الشّيخ»**. ما نقله غير ألفاظه وحاصل كلامه، وهذا نصّه في فصل «إنّ» ومواقعها من دلائل الإعجاز: ٢٥١:

ومن لطيف مواقعها أن يدّعى على المخاطب ظنّ لم يظنّه، ولكن يراد التّهكّم به وأن ⇐

الجواب، لكن يشترط فيه أن يكون للسّائل ظنّ على خِلاف(١) ما أنت تجيبه به،

⇐ يقال: أنّ حالك والذي صنعت يقتضي أن تكون قد ظننت ذلك، ومثال ذلك قول الأوّل:

جاء شقيق عارضاً رمحه إنّ بني عمّك فيهم رماح

يقول: إنّ مجيئه هكذا مُدِلاً بنفسه، وبشَجاعته، قد وضع رمحه عرضاً، دليل على إعجاب شديد، وعلى اعتقاد منه أنّه لا يقوم له أحد، حتّى كأنّه ليس مع أحد منّا رمح يدفعه به، وكأنّا كلّنا عُزْلٌ.

وإذا كان كذلك وجب إذا قيل: إنّها جواب سائل أن يشترط فيه أن يكون للسائل ظنّ في المسؤول عنه على خلاف ما أنت تجيبه به، فأمّا أن يجعل مجرّد الجواب أصلاً فيه فلا، لأنّه يؤدّى أن لا يستقيم لنا إذا قال الرّجل: «كيف زيد»؟ أن تقول: «صالح» وإذا قال: «أين هو»؟ أن تقول: «في الدّار» وأن لا يصحّ حتّى تقول: «إنّه صالح» و«إنّه في الدّار» وذلك ما لا يقوله أحد.

وأمّا جعلها إذا جمع بينها وبين اللّام نحو: «إنّ عبدالله لقائم» للكلام مع المنكر فجيّد، لأنّه إذا كان الكلام مع المنكر كانت الحاجة إلى التأكيد أشدّ.

وذلك أنّك أحوج ما تكون إلى الزّيادة في تثبيت خبرك إذا كان هناك من يدفعه وينكر صحّته إلّا أنّه ينبغي أن يعلم أنّه كما يكون للإنكار قد كان من السّامع، فإنّه يكون للإنكار يُعلم أو يُرَى أنّه يكون من السّامعين.

وجملة الأمر أنّك لا تقول: «إنّه لكذلك» حتّى تريد أن تضع كلامك وضع من يَزَعَ فيه عن الإنكار اهبعين حروفه.

(١) **قوله: «ظنّ على خلاف»**. قال المحشّي: قيل: أراد بالظنّ أنّه له ميلاً إلى الجانب الآخر من غير أن يصل إلى حدّ الحكم، فلا يلزم اندراج المخاطب في المنكر. ثمّ هذا الاشتراط مخصوص بـ«إنّ» لكونها علماً في التّاكيد. ودليل المسألة الاستقراء. أقول: ومثال هذا النّوع قوله ـ تعالى ـ حكايةً عن نبيّه في خطاب صاحب الغار: ﴿**لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا**﴾ [التّوبة: ٤٠]، فكان لصاحب الغار ظنّ قوي بخلاف ذلك. ويصحّ أن يجعل الآية من باب ⇐

فأمّا أن يجعل مجرّد الجواب أصلاً فيها فلا؛ لأنّه يؤدّي إلى أن لا يستقيم لنا أن نقول: «صالح» في جواب: «كيف زيد»، و«في الدار» في جواب: «أين زيد» حتّى نقول: «إنّه صالح» و«إنّه في الدار»، وهذا ممّا لا قائل به.

[المخاطب المنكر]

﴿ وإن كان ﴾ المخاطب ﴿ منكراً ﴾ للحكم حاكماً بخلافه ﴿ وجب توكيده ﴾ أي: الحكم ﴿ بِحَسَبِ الإنكار ﴾ قوّةً وضعفاً، فكلّما ازداد في الإنكار زيدَ في التّأكيد ﴿ كما قال الله ـ تعالى ـ حِكايةً عن رُسُل عيسى ـ عليه السّلام ـ إذ كُذِّبوا في المرّة الأُولى: ﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ﴾ ﴾ مؤكّداً بـ«إنّ» واسميّة الجملة[1]. ﴿ وفي ﴾ المرّة ﴿ الثّانية: ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ ﴾ مؤكّداً بالقسم[2] و«إنّ» واللّام واسميّة الجملة لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا: ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمٰنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾[3].

⇐ تنزيل المنكر منزلة المتردّد إن كان المراد منه الرّجل الفاجر الأوّل ـ كما يزعمون ـ لأنّه كان من المنكرين إلى آخر أيّام حياته.

(١) **قوله: «مؤكّداً بـ«إنّ» واسميّة الجملة»**. أي: مؤكّداً بتأكيدين؛ أحدهما: «إنّ» وثانيهما: اسميّة الجملة.

(٢) **قوله: «مؤكّداً بالقسم»**. أي: مؤكّداً بأربعة تأكيدات: الأوّل: القسم وهو: «ربّنا يعلم» ـ كما نصّ عليه الزمخشريّ في «الكشّاف» قائلاً: قوله: «ربّنا يعلم» جارٍ مجرى القسم في التّوكيد ـ والثّاني: «إنّ» والثّالث: اللّام والرّابع: اسميّة الجملة. قال الزمخشريّ في تفسير الآيتين من «الكشّاف»:

فإن قلت: لم قيل: «إنّا إليكم مرسلون» أوّلاً و«إنّا إليكم لمرسلون» آخراً؟

قلت: لأنّ الأوّل ابتداء إخبار، والثّاني جواب عن إنكار اهـ.

(٣) يس: ١٥.

وكأنّ الرسل[1] دَعَوْهم إلى الإسلام على وجهٍ ظَنُّوْهُم أصحاب وَحْي ورُسُلاً من الله ـ تعالى ـ بناءً على أنّ الرِّسالة من رسول الله رسالة من الله، ولذا قال: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾ فعَدَلُوْا في نفي الرِّسالة عن التّصريح إلى الكِناية ـ التي هي أبلغ[2] ـ وقالوا: «ما أنتم إلّا بشرٌ مثلنا» زعماً منهم أنّ البَشَر لا يكون رسولاً البتّة[3]، وإلّا فالبشريّة في اعتقادهم إنّما تنافي الرّسالة من الله ـ تعالى ـ لا من رسول الله.

وقوله: «إذ كُذِّبوا» ـ أي: الرّسل الثّلاثة ـ مبنيّ على أنّ تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر، لاتحاد المرسَل[4] والمرسل به، وإلّا فالمكذَّب في المرّة الأُولى هما اثنان بدليل قوله: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِم﴾ أي: إلى أصحاب القَرْية ـ وهم أهل

---

(١) **قوله: «وكأنّ الرسل»**. جواب عن سؤالٍ، وهو أنّ قول المنكرين ذلك إنكار للرّسالة من الله ـ تعالى ـ لأنّها هي التي تنافي باعتقادهم للبشريّة مع أنّ الرّسل من عند عيسى لا من عند الله، وحينئذٍ فلا يكون قولهم: «ما أنتم إلّا بشر مثلنا» إنكاراً لدعواهم، فأشار الشّارح إلى الجواب بقوله: «وكأنّ الرسل» إلى آخره.

(٢) **قوله: الكناية التي هي أبلغ»**. وذلك لما سيأتي من أنّ في الكناية دعماً للدعوى بالدّليل ولا كذلك التّصريح، فإنّك إذا كنيت عن جود أحدٍ بأنّه كثير الرّماد، فهذا دليل لدعواك، إذ كثرة الرّماد لازمة عن كثرة إحراق الحطب، وهو عن كثرة الطّبخ، وهو عن كثرة الآكلين، وهي عن الجود والكرم وتقديم الطّعام إلى الضيوف وهكذا.

(٣) **قوله: «أنّ البشر لا يكون رسولاً البتّة»**. حيث يزعمون أنّه لا مناسبة بين التّراب وربّ الأرباب كما قال الشّاعر الفارسيّ:

* چه نسبت خاک را با عالم پاک *

(٤) **قوله: «لاتّحاد المرسل»**. ـ بفتح السّين على صيغة المفعول ـ وهو عيسى ـ على نبيّنا وآله وعليه السّلام ـ والمرسَلُ به وهو دين الإسلام، وتكذيبهم الذّين تكذيب لعيسى ـ عليه السّلام ـ فانضمّ إلى رسوليه فصاروا من المُكَذَّبين ـ بصيغة الجمع السّالم من اسم المفعول ـ وأمّا المُرْسِل ـ بصيغة الفاعل ـ فهو الله ـ تبارك وتعالى ـ.

أنطاكيَة - ﴿ اثْنَيْنِ ﴾ هما شَمْعُون ويحيى - عليهما السّلام - ﴿ فَكَذَّبُوهُما فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ﴾ أي: فقوّيناهما برسول ثالث، وهو بولس أو حبيب النجّار[1] - عليهما السّلام -.

[أسامي ضروب الكلام]

﴿ ويسمّى الضّرب الأوّل[2] ابتدائيّاً، والثاني طلبيّاً، والثالث إنكاريّاً ﴾.

ويسمّى ﴿ إخراج الكلام عليها ﴾ - أي على الوجوه المذكورة - وهي: الخلوّ عن التّأكيد في الأوّل، والتّقوية بمؤكِّدٍ استحساناً في الثّاني، ووجوب التّأكيد - بِحَسَبِ الإنكار - في الثّالث ﴿ إخراجاً على مقتضى الظاهر ﴾.

---

(١) **قوله: «بولس أو حبيب النجّار»**. قال الشّارح: هكذا وجدت اسم الاثنين والثّالث في بعض كتب التّفسير فكتبت وبقي كذلك ولا وثوق لي عليه، بل الأظهر غيره وهو أنّ الاثنين قيل: هما يحيى ويونس، وقيل: بولس وبوالس والثّالث شمعون اهـ. قال ابن حبيب البغدادي المتوفى سنة ٢٤٥هـ في كتاب «المحبّر»: الاثنان: «يوحنّا» و«شمعون» والثّالث: «يوليس طُوا» أو «بَولَس طوا». وقال ابن جرير الطَّبريّ في تاريخه: والذي عزّز به شمعون، وكان من الحواريين، وكانت الفترة التي لم يبعث الله فيها رسولاً أربعمائة وأربعاً وثلاثين سنة، وأنّ عيسى حين رفع كان ابن اثنتين وثلاثين سنة وستّة أشهر، وكانت نبوّته ثلاثين شهراً وإنّ الله رفعه بجسده وإنّه حيّ حتّى الآن اهـ. قال الجعفريّ: أمّا نبوّته فمنذ أن ولدته مريم بدليل قوله - تعالى -: ﴿ إِنِّي عَبْدُ اللهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيّاً ﴾ [مريم: ٣٠]، وأمّا حياته فصحيح ولكنّهم ينكرون حياة الإمام المنتظر - عليه السّلام - حينما يعترفون بحياة عيسى بن مريم وعمره أكثر من المهديّ - عليه السّلام - وهم يناقضون أنفسهم في غير موضع تنقيصاً لرسول الله وأهل بيته، وسينزل عيسى بن مريم فيصلّي خلف المهديّ - إن شاء الله -.

(٢) **قوله: «ويُسَمّى الضَّرب الأوّل»**. أي: الكلام الأوّل الخالي عن التأكيد كلاماً ابتدائيّاً، والثّاني كلاماً طلبيّاً، والثّالث كلاماً إنكاريّاً، أو: خبراً ابتدائيّاً وطلبيّاً وإنكاريّاً.

[تعيين النّسبة بين مقتضى الحال ومقتضى الظّاهر]

وهو أخصّ مطلقاً(١) من مقتضى الحال لأنّ معناه: مقتضى ظاهر الحال، فكلّ مقتضى الظّاهر مقتضى الحال، من غير عكس(٢) ـ كما في صُوَر الإخراج لا على مقتضى الظّاهر ـ.

فإن قيل(٣): إذا جعلت المنكر كغير المنكر، ومع هذا أكّدتَ الكلام، وقلت: «إنّ

---

(١) **قوله: «وهو أخصّ مطلقاً»**. أي: النّسبة بين مقتضى الظّاهر ومقتضى الحال هو العموم والخصوص المطلقان، فإنّ مقتضى الظّاهر أخصّ مطلقاً من مقتضى الحال، إذ المراد من مقتضى الظّاهر هو مقتضى ظاهر الحال، فحذف المضاف إليه وعوّض عنه بـ«أل» الدّاخلة على المضاف، ومقتضى الحال أعمّ من ظاهر الحال، وهو الذي في نفس الأمر والواقع، وباطنه ـ وهو الحال التّنزيليّ الذي يراعيه المتكلّم [illegible] ومعلوم أنّ مقتضى الحال الشامل للنوعين ـ الظّاهر والباطن ـ أعمّ من مقتضى ظاهر الحال الذي هو قسم منهما.

(٢) **قوله: «من غير عكس»**. وهو العكس اللغويّ، يعني الموجبة الكليّة، وأمّا الموجبة الجزئيّة فهو صحيح يعني: «بعض مقتضى الحال مقتضى الظّاهر» فإن كان المخاطب منكراً وأكّد معه الكلام كان الكلام مطابقاً لمقتضى الظّاهر والحال جميعاً، ويقال له إخراج الكلام على وَفْق المقتضى، وإن كان المخاطب منكراً ونزّل منزلة غير المنكر ولم يؤكّد معه الكلام كان الكلام مطابقاً لمقتضى الحال، ولم يكن على وَفْق مقتضى الظّاهر، ويقال له: إخراج الكلام لا على وَفْق مقتضى الظّاهر. ففي موارد إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر، كان الكلام مطابقاً لمقتضى الحال فقط.

(٣) **قوله: «فإن قيل»**. أشار إلى ردّ من زعم أنّ النّسبة بين مقتضى الظّاهر ومقتضى الحال هي العموم والخصوص ـ من وجه، لا المطلق ـ فيجتمعان في مورد ويفترقان في موردين.

أمّا الاجتماع فهو اذا كان المخاطب منكراً وأكّد معه الكلام ويقال له: ﴿**أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ**﴾ [البقرة: ١٢] الآية .. ففيه المطابقة للظّاهر، والحال جميعاً.

وأمّا الافتراق: فهو يتصوّر على وجهين: الأوّل: أن يكون الكلام مطابقاً لمقتضى

⇐

زيداً لقائم» يكون هذا على وَفْق مقتضى الظَّاهر، لأنّه يقتضي التّأكيد، وليس على وَفْق مقتضى الحال، لأنّه يقتضي ترك التّأكيد، لكن تَرَكَ هذا القسم لكونه غير بليغ فحينئذٍ يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق.

قلنا: لا نسلّم أنّه ليس على وَفْق مقتضى الحال، لأنّ المُقْتَضِيَ لترك التّأكيد هو الحال بحسب غير الظّاهر، لا مطلق الحال.

ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظّاهر كونه على خلافه مطلقاً، لأنّ انتفاء الخاصّ لا يوجب انتفاء العامّ.

على أنّه لا معنى لِجَعْلِ الإنكار كلا إنكار، ثمّ تأكيد الكلام، إذ لا يعرف اعتبار الإنكار، وعدمه، إلّا بالتأكيد، وتركه.

[إخراج الكلام على خلاف المقتضى]

﴿**وكثيراً مّا**﴾ نَصْبٌ على الظّرف، أو المصدر[1]، أي: حيناً كثيراً، أو إخراجاً كثيراً. ﴿**يخرج**﴾ الكلام ﴿**على خلافه**﴾ أي: خلاف مقتضى الظّاهر، يعني أنّ

⇐ الحال، ولا يكون مطابقاً لمقتضى الظّاهر، وذلك إذا كان المخاطب منكراً ونزّل منزلة غير المنكر وأورد معه الكلام من غير تأكيد.

والثّاني: أن يكون مطابقاً لمقتضى الظّاهر، ولا يكون مطابقاً لمقتضى الحال، وهو الّذي أشار إليه المعترض، وهو إذا جعل المنكر كغير المنكر ومع هذا أكّد الكلام نحو: «إنّ عليّاً أميرالمؤمنين» فهذا على وَفْق مقتضى الظّاهر، لأنّه يقتضي التّأكيد، وليس على وَفْق مقتضى الحال، لأنّه يقتضي ترك التّأكيد. فبينهما عموم من وجه لا مطلق.

وأجاب عنه الشّارح بالوجهين: الأوّل: قوله: لا نسلّم أنّه ليس الخ. والثّاني قوله: على أنّه لا معنى لجعل الإنكار الخ.

(١) **قوله: «نصب على الظّرف أو المصدر»**. أي: منصوب، على أنّه مفعول فيه، أو مطلق ـ باعتبار الموصوف ـ أي: حيناً كثيراً، أو إخراجاً كثيراً.

وقوعه في الكلام كثير في نفسه[١]، لا بالإضافة إلى مقابله، حتّى يكون الإخراج على مقتضى الظّاهر قليلاً.

[تنزيل غير السّائل منزلة السّائل]

﴿ **فيجعل غير السّائل كالسّائل[٢] إذا قدّم إليه** ﴾ أي: إلى غير السّائل ﴿ **ما يلوّح له** ﴾ أي: لغير السّائل ﴿ **بالخبر** ﴾ أي: يشير إليه ﴿ **فَيَسْتَشْرِفُ** ﴾ غير السّائل ﴿ **له** ﴾ أي: للخبر[٣] - يعني: ينظر إليه - يقال: استشرف لشيء، إذا رفع رأسه يَنْظُرُ إليه،

---

(١) **قوله: «كثير في نفسه»**. قال سيّدنا الأُستاذ - دام عزّه -: القليل والكثير نوعان: حقيقيّ وإضافي. ١ - القليل الحقيقي، مثل: الواحد، والاثنين ٢ - الكثير الحقيقي، مثل: المائة والألف - مثلاً -. ٣ - القليل الإضافي، مثل: مائة ألف بالإضافة إلى مائتي ألف. ٤ - الكثير الإضافي، مثل: خمسين ألف - مثلاً - بالإضافة إلى عشرين ألف - مثلاً - ويمكن أن يكون عدد واحد كثيراً وقليلاً بالإضافة إلى شيئين، ويحصل من ملاحظة الأقسام الأربعة بعضها مع بعضٍ ستّة أقسام والنّسبة المنطقيّة التّباين في قسمين منها، والعموم والخصوص من وجه في الأربعة الباقية على هذا الوجه:

١ - الكثير الحقيقي الكثير الإضافي	٢ - القليل الإضافي القليل الحقيقي
٣ - القليل الحقيقي الكثير الإضافي	٤ - الكثير الحقيقي القليل الإضافي
٥ - القليل الحقيقي الكثير الحقيقي	٦ - القليل الإضافي الكثير الإضافي

(٢) **قوله: «غير السائل كالسائل»**. قال المحشّي: أي: يجعل الخالي كالسّائل، لأنّ تقديم الملوّح إنّما يعتبر بالقياس إليه، فذكر التّأكيد وجوباً، للدلالة على التّنزيل المذكور، وإن لم يجب في السّائل ابتداءً.

وأمّا عكسه - أعني: جعل السّائل كالخالي - فلا وجه له وإن اعتبره الجرجاني في الضّابطة التي ذكرها، وإن ترك التّأكيد يجوز في السّائل فلا يخلّ بالبلاغة، فلا يعلم به تنزيله منزلة الخالي فتأمّل اه.

(٣) **قوله: «له أي: للخبر»**. فعلى هذا يكون اللّام زائدةً - كما في ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ [النّمل: ٧٢] - ⇐

وبَسَطَ كفَّه فوق الحاجب ـ كالمستظلّ من الشّمس ـ **﴿استشراف المتردّد الطّالب نحو: ﴿وَلاَ تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[١]﴾** أي: لا تَـدْعُنِيْ يـا نُـوْحُ فـي شأن قومك، واستدفاع العذاب عنهم، بشفاعتك.

فهذا كلام يلوّح بالخبر مع ما سبق من قوله: **﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾**[٢] فصار المقام مقام أن يتردّد المخاطب، في أنّهم هل صاروا محكوماً عليهم بالإغراق أم لا، ويطلبه، فنزّل منزلة الطّالب، وقيل: **﴿﴿إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾﴾** مؤكّداً بـ«إنّ» أي: محكوم عليهم بالإغراق.

والمراد أنّ الكلام المقدّم يشير إشارة مّا إلى جنس الخبر حتّى أنّ النّفس اليَقْظي والفـهم المتسارع يكـاد يتردّد فيه ويطلبه، لا أنّـه يشير إلى حـقيقة الخبر وخَصوصيّته.

ومثله: **﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي[٣] إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾**[٤].

و: **﴿صَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾**[٥].

⇐ أو على تضمين الاستشراف معنى التهيّؤ، إذ لا يجوز إدخال لام التّعدية في المفعول، به إذا قدم عليه الفعل، ولو أُرجع ضمير «له» إلى الملوّح لم يحتج إلى هذا التّوجيه.

(١ و٢) هود: ٣٧.

(٣) **قوله: «ومثله: وما أُبرّئ نفسي»**. قال الجرجاني: فإن قلت: لم أكّد بتأكيدين وكـان يكـفيه أحدهما؟ قلت: لعلّ أحدهما لتقديم ذلك الملوّح، والآخر لكون هذا الخبر في نفسه ممّا لا يقبله الوهم، بل يتردّد فيه، أو ينكره، سواء حمل النّفس على العموم أو على العهد، أمّا على تقدير العموم فلأنّ الوهم يستبعد ذلك الحكم الكلّي وأن لا يخرج عنه واحدة مـن النّفوس، وأمّا على تقدير العهد فلأنّ ظاهر حاله في زكاء نـفسه وطـهارتها، مـمّا يـوقع الوهم في إنكار الحكم أو التردّد فيه اه.

(٤) يوسف: ٥٣.

(٥) التوبة: ١٠٣.

و: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾[1] وغير ذلك، ممّا يأتي بعد الأوامر والنّواهي[2]، وهو كثير في التّنزيل جدّاً[3].

وقال الشّيخ عبدالقاهر[4]: «إنّ» في هذه المقامات لتصحيح الكلام السّابق،

---

(١) الحج: ١.

(٢) **قوله: «ممّا يأتي بعد الأوامر والنّواهي»**. ومنه قوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «يا بريدة، لا تبغضنّ عليّاً إنّه منّي وأنا منه وهو وليّكم بعدي».

وقوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي» وإن لم يكن بعد الأمر والنّهي، ولكنّه بعد ما بمنزلة الأمر أي: «كُن منّي بمنزلة هارون من موسى» فإنّه ـ صلّى الله عليه وآله ـ لمّا قال لأمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ هذا الكلام، كان له أن يتردّد في أنّه هل يكون مثل هارون في جميع الأُمور حتّى النبوّة والموت قبل موسى أم لا، فقال ـ صلوات الله عليه وآله ـ: «إلّا أنّه لا نبيّ بعدي» أي: لا تكون نبيّاً ولا تموت قبلي.

(٣) **قوله: «وهو كثيرٌ في التّنزيل جدّاً»**. استنساخ من كلام الشّيخ في «دلائل الإعجاز» ـ فصل «إنّ» ومواقعها: ٢٤٣ ـ وهذا نصّه: وهذا الضرب كثير في التنزيل جدّاً من ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ [الحجّ: ١]، وقوله ـ عزّ اسمه ـ: ﴿ يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ [لقمان: ١٧]، وقوله ـ سبحانه ـ: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ﴾ [التّوبة: ١٠٣]، ومن أبين ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴾ [هود: ٣٧]، وقد يتكرّر في الآية الواحدة كقوله ـ عزّ اسمه ـ: ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [يوسف: ٥٣]، وهي على الجملة من الكثرة بحيث لا يدركها الإحصاء اهـ.

(٤) **قوله: «قال الشيخ عبدالقاهر»**. في باب اللفظ والنظم من «دلائل الإعجاز»: ٢١١ وهذا نصّه بعد قوله:

بكّرا صاحبي قبل الهجير ... إنّ ذاك النّجاح في التّبكير

⇐

والاحتجاج له، وبيان وجه الفائدة فيه، وتغني غَنَاءَ[١] الفاء.

[تنزيل غير المنكر منزلة المنكر]

﴿ **ويُجْعَلُ غيرُ المنكر كالمنكر**[٢]**، إذا لاح** ﴾ أي: ظهر ﴿ **عليه** ﴾ أي: على غير المنكر ﴿ **شيءٌ من أمارات الإنكار**[٣]**، نحو** ﴾ قول حَجْل بن نَضْلة:

⇐ واعلم أنّ من شأن «إنّ» إذا جاءت على هذا الوجه أن تغني غناء الفاء العاطفة ـ مثلاً ـ وأن تفيد من ربط الجملة بما قبلها أمراً عجيباً، فأنت ترى الكلام بها مستأنفاً، غير مستأنف، مقطوعاً، موصولاً معاً. وقال ٢٤٨: ومثله سواء: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً** ﴾ [الكهف: ٣٠]. فإذن إنّما يكون الذي ذكرنا في الجملة ـ من حديث اقتضاء الفاء ـ إذا كان مصدرها مصدر الكلام يصحّح به ما قبله، ويحتجّ له، ويبيّن وجه الفائدة فيه، ألا ترى أنّ الغرض من قوله: «إنّ ذاك النّجاح في التّبكير» جلّه أن يبيّن المعنى في قوله لصاحبيه: «بكّرا» وأن يحتجّ لنفسه الأمر بالتّبكير، ويبيّن وجه الفائدة فيه.

وكذلك الحكم في الآي التي تلوناها، فقوله: ﴿ **إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ** ﴾ بيان للمعنى في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ** ﴾ ـ ولم أُمروا بأن يتّقوا ـ وكذلك قوله: ﴿ **إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ** ﴾ بيان للمعنى في أمر النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ بالصّلاة ـ أي: بالدّعاء لهم ـ وهذا سبيل كلّ ما أنت ترى فيه الجملة يحتاج فيها إلى الفاء اهـ مختصراً.

(١) و«الغَنَاءُ»: ـ مثل «كَلاَم» ـ الاكتفاء، يقال: «ليس عنده غَنَاء» أي: ما يغتني به، وهذا هو المراد هاهنا، وأما «الغِناء» وزان «كِتاب» الصَّوْت ـ وقياسه: الضّمّ، لأنه صوت ـ فليس بمقصود.

(٢) **قوله: «غير المنكر كالمنكر»**. قال الجرجاني: أُريد بغير المنكر الخالي الذّهن والسّائل والعالم جميعاً، لأنّ ظهور شيءٍ من أمارات الإنكار مشترك بين الكلّ، والظّاهر أنّ المثال من تنزيل العالم منزلة المنكر.

(٣) **قوله: «أمارات الإنكار»**. قال المحقّق الطوسي في «التجريد»: ملزوم العلم دليل وملزوم ⇐

﴿جَاء شَقيقٌ﴾ اسم رجل ﴿عارِضاً[1] رُمْحَهُ﴾ واضعاً رُمْحَهُ على العَرْض، من «عَرَضَ العُوْدَ على الإناء» و«السَّيْفَ على الفَخِذ» فهو لا ينكر أنّ في بني عمّه رِماحاً، لكن مجيئه ـ واضعاً الرُّمْحَ على العَرْض، من غير التفات وتهيّؤ ـ أمارة أنّه

⇐ الظنّ أمارة. وقال علّامة الأشاعرة في شرحه: أراد أن يشير إلى ما يتعلّق به النّظر، وهو ينقسم إلى ما يحصل به العلم وهو الدّليل، وإلى ما يحصل به الظنّ وهو الأمارة اهـ.

(١) **قوله: «جاء شقيق عارضاً»**. البيت من السّريع على العروض الأُولى ـ المكسوفة المطوية ـ ووزنها: «فاعلن» مكان: «مَفْعُلاً» مع الضّرب الأوّل ـ المطويّ الموقوف ـ ووزنه: «فاعلانْ». والقائل حَجْل ـ بالمهملة المفتوحة فالجيم السّاكنة ـ بن نَضْلة ـ بالنّون المفتوحة فالمعجمة السّاكنة ـ قال صاحب «المعاهد»: هو أحد بني عمرو بن عبد قيس بن معن بن أعصر. قال ابن منظور: ونَضْلَة: اسم وهو نَضْلة بن هاشم، وكان هاشم بن عبدمناف يكنى أبا نَضْلة اهـ باختصار، وليس المراد هاهنا وإنّما ذكرته من باب المناسبة. وبعده:

هل أحدث الدّهر لنا ذِلّةً   أَمْ هل رَمَتْ أُمُّ شقيقٍ سِلَاحْ

«شقيق»: اسم رجل و«عارضاً» حال منه وقوله: «إنّ بني عمّك» التفات من الغيبة إلى الخطاب للتهكّم و«في» إمّا للظرفيّة بتقدير مضافٍ، أي: في أكفّهم ـ مثلاً ـ أو للمصاحبة يعني: معهم، والأوّل أبلغ ـ كما نصّ عليه العامليّ لأنّ مفهوم قوله: «فيهم» يوهم أنّهم لكثرة ملازمة الرّماح لأيديهم صارت كأنّها ثابتة فيها مخلوقة. والشّاهد واضح.

قال الشّيخ في فصل مواقع «إنّ» من «دلائل الإعجاز»: ٢٥١: ومن لطيف مواقعها أنْ يدّعى على المخاطب ظنّ لم يظنّه ولكن يراد التهكّم به وأن يقال: إنّ حالك والذي صنعت يقتضي أن تكون قد ظننت ذلك، ومثال ذلك قول الأوّل:

جاء شقيق عارضاً رمحه   إنّ بني عمّك فيهم رِماح

يقول: إنّ مجيئه هكذا مُدِلاً بنفسه، وبشَجاعته، قد وضع رمحه عرضاً، دليل على إعجاب شديد، وعلى اعتقادٍ منه أنّه لا يقوم له أحد، حتّى كأنْ ليس مع أحد منّا رمح يدفعه به، وكأنّا كلّنا عُزْل اهـ.

يعتقد أن لا رمح فيهم، بل كلّهم عُزْلٌ لا سِلاح معهم، فنزّل منزلة المنكر، وخوطب خطاب التفات بقوله: * ﴿إنّ بني عَمَّكَ فيهم رِماح﴾ * مؤكّداً بـ«إنّ».

ومثله: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذٰلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ مؤكّداً بـ«إنّ» واللّام، فإنّ الموت وإن كان ممّا لا ينكر لكن تماديهم في الغفلة، والإعراض عن العمل لما بعده، من أمارات الإنكار.

[تنزيل المنكر منزلة غير المنكر]

﴿ويجعل المنكر كغير المنكر[1] إذا كان معه﴾ أي: مع المنكر ﴿ما إن تأمّله﴾ أي: شيء من الدّلائل والشّواهد إنْ تأمّل المنكر ذلك الشّيء ﴿ارتدع﴾ عن إنكاره.

ومعنى كونه «مع المنكر» أن يكون معلوماً له، أو محسوساً عنده كما تقول لمنكر الإسلام: «الإسلام حقّ» من غير تأكيد، لما معه من الدّلائل الدالّة على نبوّة

---

(١) **قوله: «ويجعل المنكر كغير المنكر»**. قال الجرجاني: فإن نزّل منزلة خالي الذّهن لم يؤكّد ما يلقى إليه أصلاً، وإن نزّل منزلة السائل أكّد تأكيداً هو دون تأكيد إنكاره، ويكون إشارة إلى أنّ الخبر الملقى إليه ممّا لا يليق بالعاقل إنكاره، بل غاية ما يتصوّر منه أن يتردّد فيه. ولا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم في إلقاء الخبر إليه.

ضابطة: قد عرفت انحصار أحوال المخاطب بالجملة الخبريّة في العلم والخلوّ والسّؤال والإنكار، فالعالم لا يتصوّر معه إخراج الكلام على مقتضى الظّاهر، لأنّ مقتضاه أن لا يخاطب بما يعلمه، فإذا خوطب به فقد نزّل منزلة غيره من الثّلاثة وأُخْرِجَ الكلام لا على مقتضى الظّاهر، وكلّ من الخالي والسّائل والمنكر يتصوّر معه الوجهان:

فإن نظر في خطابه إلى حاله في نفسه كان إلقاءُ الخبر إليه إخراجاً على مقتضى الظّاهر.

وإن نزّل في ذلك منزلة أحد الآخَرَيْن ـ إذ لا معنى لتنزيله في الخطاب منزلة العالم ـ كان إخراجاً على خلاف مقتضاه، فانحصر إخراج الكلام في اثني عشر قسماً: ثلاثة منها إخراج على مقتضى الظّاهر وتسعة على خلافه، ثلاثة في العالم وستّة في غيره.

محمّد ـ صلّى الله عليه وآله ـ لكنّه لا يتأمّلها ليرتدع[1] عن الإنكار.

وقد يذكر في حلّ لفظ الكتاب هنا وجوه متعسّفة[2] لا فائدة في إيرادها.

[الارتياب في «لا ريب فيه» هل أنه تمثيل لما نحن فيه أو تنظير له]

وقوله ﴿ **نحو** ﴿ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾[3] ﴾ ظاهر في التّمثيل[4] لما نحن بِصَدَدِهِ.

---

(١) **قوله: «لا يتأمّلها ليرتدع»**. فإن قلت: إنّ الإنسان إذا علم الدّليل علم المدلول فلا يتوقّف الارتداع على التأمّل؟

قلنا: إنّه ليس المراد بالدّليل الدّليل المنطقيّ، وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، حتّى يرد الاعتراض المذكور ـ كما نصّ عليه بعضهم ـ بل المراد به الأُصولي، وهو ما يمكن التوصّل بصحيح النّظر فيه إلى مطلوب خبريّ.

والمراد بالتأمّل فيه أن يستنبط مقدّمات صحيحة من وجهٍ صحيح من أوجه الدّليل توصله إلى الارتداع ـ كما يظهر من المحشّي ـ.

(٢) **قوله: «وجوه متعسّفة»**. منها: أنّ الضّمير في «معه» للخبر، أي: مع الخبر شيء من الدَّلائل لو تأمّله المنكر لارتدع.

ومنها: أنّ «ما» عبارة عن العقل، أي: مع المنكر عقل لو تأمّل به، فحذف الجارّ وأوصل الفعل.

ومنها: أنّ «ما» عبارة عنه أيضاً إلّا أنّ المستتر في «تأمّله» راجع إليه، والبارز فيه راجع إلى الخبر المنكر، أي: مع المنكر عقل إن تأمّل ذلك العقل الخبر ارتدع عن إنكاره ـ كذا نصّ عليه الشّريف الجرجاني ـ.

(٣) البقرة: ٢.

(٤) **قوله: «ظاهر في التمثيل»**. اختلف في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾ هل أتى به المصنّف من باب التّمثيل أو من باب التّنظير؟ قال الجرجاني في شرح كلام الشّارح: «ظاهر في التمثيل» أي: ظاهر العبارة يقتضي أنّ قوله: «لا ريب فيه» تمثيل لما نحن بصَدَده، فيكون من أمثلة تنزيل المنكر لمضمون الخبر منزلة غير المنكر.

⇐

فإن قيل: التّمثيل به لا يكاد يصحّ لوجهين[١]:

أحدهما: أنّ هذا الحكم ـ أعني نفي الرّيب بالكليّة ـ ممّا لا يصحّ أن يحكم به، لكَثْرة المرتابين فضلاً عن أن يؤكّد.

الثّاني: أنّه قد ذكر في بحث «الفصل والوصل» أنّ قوله ﴿ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾ تأكيد لقوله ﴿ ذٰلِكَ الْكِتَابُ ﴾ فيكون ممّا أُكِّدَ فيه الحكم بالتّكرير نحو: «زيد قائم، زيد قائم» ويكون على مقتضى الظّاهر.

بل مقصود المصنّف أنّه قد يجعل إنكار المنكر كلا إنكارٍ، تعويلاً على ما يزيله، فيترك التّأكيد، كما جعل الرَّيْب ـ بناء على ما يزيله ـ كلا رَيْبٍ حتّى صحّ نفي الرَّيْب بالكليّة، مع كثرة المرتابين، فيكون نظيراً لتنزيل وجود الشّيء منزلة عدمه، اعتماداً على ما يزيله؟

فالجواب عن الأوّل: أنّه لمّا نُفِيَ الرَّيْبُ على سبيل الاستغراق، مع كثرة المرتابين، ذكروا له تأويلين:

⇐ ويحتمل أن يكون تنظيراً وتشبيهاً من حيث إنّه جعل فيه وجود الرّيب كعدمه، تعويلاً على ما يزيله من أصله، فلا يكون مثالاً لما نحن فيه.

ويؤيّد هذا الاحتمال قول المصنّف فيما بعد: «وهكذا اعتبارات النّفي» لإشعاره بأنّ ما تقدّم اعتبارات الإثبات وأمثلته فقط، ولو كان قوله: «لا ريب فيه» مثالاً لكان من أمثلة النّفي، فكان الأنسب تأخيره عن قوله: «وهكذا اعتبارات النّفي».

(١) **قوله: «لا يكاد يصحّ لوجهين»**. أحدهما: معنويّ وهو أنّ نفي الرّيب بـ«لا» النّافية للجنس ممّا لا يصحّ أن يحكم به لكثرة المرتابين. والثّاني: صِناعيّ، وهو أنّ المصنّف ذكر في بيان كمال الانقطاع بين الجملتين من باب الفصل والوصل أنّ قوله ـ تعالى ـ ﴿ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾ بالنّسبة إلى **«ذلك الكتاب»** وِزانه وِزان «نفسه» في «جاءني زيد نفسه» فهو تأكيد له، فيكون على وَفْق المقتضى، لكنّه من باب التّأكيد بالتكرير والتّكرير ـ لفظاً أو معنىً ـ من المؤكِّدات.

أحدهما: ما ذكر في السّؤال، وهو أنّه جعل الرّيب كـلا ريب، تـعويلاً عـلى ما يزيله، وحينئذٍ لا يكون مثالاً لما نحن فيه.

وثانيهما: ما ذكره صاحب «الكشّاف»[١] وهو أنّه ما نُفِيَ الرَّيْبُ عنه، بمعنى أنّ أحداً لا يرتاب فيه، بل بمعنى أنّه ليس محلاًّ لوقوع الارتياب فيه، لأنّه من وُضُوح الدّلالة وسُطُوع البُرْهان بحيث لا ينبغي لأحدٍ أن يرتاب فيه، فكأنّه قيل: «هو ممّا لا ينبغي أن يرتاب في أنّه من عند الله» وهذا حكم صحيح، لكن ينكره كثير من الأشقياء، فينبغي أن يؤكّد، لكن ترك تأكيده، لأنّهم جُعِلوا كغير المنكر، لما معهم من الدّلائل المزيلة لهذا الإنكار لو تأمّلوها، وهو أنّه كلام معجز أتى به مَنْ دُلَّ على نبوّته بالمُعْجِزاتِ الباهرة.

وعن الثّاني: أنّ المذكور في بحث «الفَصْل والوَصْل» أنّه بمنزلة التّأكيد المعنويّ[٢] ووِزانه وِزان «نفسه» في «أَعْجَبَنِيْ زيدٌ نَفْسُهُ» دفعاً لتوهّم السّهو أو

---

(١) **قوله: «صاحب الكشّاف»**. عبارة «الكشّاف» هكذا: «ما نفى أنّ أحداً لا يرتاب فيه» والظّاهر منها ـ كما نصّ عليه الجرجاني ـ أنّ قوله: «أنّ أحداً» قائم مقام فاعل «نفى» فيكون النّفي وارداً على عدم الارتياب، والمقصود وروده على وجوده، فمن ثمّة يتوهّم أنّ «لا» زائدة فأشار إلى حلّها وهو: أنّ في الفعل ضميراً مستتراً يعود إلى الرّيب وهناك تقديراً، أي: ما نفى بمعنى أنّ أحداً لا يرتاب فيه. [راجع الكشّاف بحاشية الجرجاني ١: ٣٤]

(٢) **قوله: «أنّه بمنزلة التأكيد المعنوي»**. أي: المذكور في بحث الفصل والوصل ليس صريحاً بأنّه تأكيد صناعيّ، بل الظّاهر منه أنّه بمنزلة التأكيد المعنويّ، ويدلّ على ذلك قوله: ووزانه وزان «نفسه» فلا يكون من قبيل التكرير، لا معنىً ولا لفظاً، لأنّه ليس تأكيداً صِناعيّاً حتّى يكون أحدهما، والدّليل المؤيّد لفظة «الوِزان» من «وزان الشّيء الشّيء» ـ إذا ساواه في الوزن ـ وقد يطلق على النّظير ـ باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل ـ وقد يطلق على مرتبة الشّيء ـ إذا كان مساوياً لمرتبة شيء آخر في أمر من الأُمور ـ وهو المراد هاهنا.

التّجوّز[١] فلا يكون من قبيل التّكرير.

لكن المذكور في «دلائل الإعجاز»[٢] يؤكّد السُّؤال وهو أنّه قال: ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ بيانٌ وتوكيدٌ وتحقيقٌ لقوله ـ تعالى ـ: ﴿ذٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ وزيادة تثبيت له، وبمنزلة أن يقول: «هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب» فيعيده مرّة ثانية لِيُثَبِّتَهُ.

فإن قلت: قد ذكر صاحب «المفتاح» أنّ إخراج الكلام لا على مقتضى الظّاهر يُسمّى في «علم البيان» بالكِناية، وهي: ذكر لازم الشّيء[٣] لينتقل عنه إلى ملزومه، فما وجهه؟

---

(١) **قوله: «دفعاً لتوهّم السّهو، أو التجوّز».** قال الجرجاني: فيه سهو، لأنّ التأكيد المعنويّ لا يدفع توهّم السّهو ـ كما صرّح به فيما بعد ـ فلا يدفعه ما هو بمنزلته من حيث هو كذلك.

(٢) **قوله: «المذكور في دلائل الإعجاز».** أي: في باب الفصل والوصل من الدلائل: ١٧٥ وهذا نصّه: واعلم أنّه كما كان في الأسماء ما يصله معناه بالاسم قبله فيستغني بصلة معناه له عن واصل يصله ورابط يربطه ـ وذلك كالصّفة التي لا تحتاج في اتّصالها بالموصوف إلى شيء يصلها به، وكالتأكيد الذي لا يفتقر كذلك إلى ما يصله بالمؤكّد ـ كذلك يكون في الجمل ما تتّصل من ذات نفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها، وهي كلّ جملة كانت مؤكّدة للتي قبلها ومبيّنةً لها، وكانت إذا حصلت لم تكن شيئاً سواها، كما لا تكون الصّفة غير الموصوف، والتّأكيد غير المؤكّد، فإذا قلت: «جاءني زيد الظّريف» و«جاءني القوم كلّهم» لم يكن «الظّريف» و«كلّهم» غير «زيد» وغير «القوم».

ومثال ما هو من الجمل كذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿الٓمٓ * ذٰلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ١ ـ ٢]. قوله: «لا ريب فيه» بيانٌ وتوكيدٌ وتحقيقٌ لقوله ـ تعالى ـ: ﴿ذٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ وزيادة تثبيت له، وبمنزلة أن تقول: «هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب» فتعيد مرّة ثانية لتثبته، وليس يثبت الخبر غير الخبر، ولا شيء يتميّز به عنه فيحتاج إلى ضامّ يضمّه إليه وعاطف يعطفه عليه اهـ.

(٣) **قوله: «الكناية وهي ذكر لازم الشيء».** اختلفوا في تفسير الكناية وتعريفه على قولين:

⇐

قلت: لعلّ وجهه[١] أنّ إيراد الكلام في مقامٍ لا يناسبه، بحسب الظّاهر، كِناية

⇐ ١ ـ ذهب جمهور البيانيّين إلى أنّه ذكر الملزوم لينتقل عنه إلى اللّازم، وهذا هو الصّحيح، لأنّ الملزوم أخصّ واللّازم أعمّ، والخاصّ يكون وجهاً وعنواناً ودليلاً للعامّ بلا خلاف.

٢ ـ وذهب السّكّاكيّ إلى أنّه ذكر اللّازم لينتقل عنه إلى الملزوم، وهذا القول مردود، لأنّ اللّازم أعمّ وهو لا يدلّ على الملزوم الأخصّ. والسكّاكي يقول بأنّ إخراج الكلام لا على مقتضى الظّاهر يعبّر عنه في البيان بالكناية وهذا صحيح، أي: أصل الدّعوى ـ وهي الكناية ـ صحيح، وتفسير الكناية بما ذكر غير صحيح بما ذكرناه، وأمّا صحّة أصل الكناية فلأنّه إذا نزّل المنكر منزلة غير المنكر وترك التّأكيد انتقل عنه إلى أنّ المنكر نـزّل منزلة غيره، لحلول الكلام مع غير المنكر منزلة المنكر.

(١) **قوله: «لعلّ وجهه»**. قال الجرجاني: محصوله: أنّ تنزيل المقام المحقّق منزلة المقام المقدّر ـ كتنزيل الإنكار منزلة خلوّ الذّهن مثلاً ـ معنىً مقصود تفهيمه للمخاطب، وهذا التّنزيل يلزمه إيراد الكلام على وجهٍ مخصوصٍ، وهو تجريده عن التّأكيد، وقد دلّ باللّازم ـ الّذي هو إيراد الكلام على الوجه المخصوص ـ على ملزومه ـ الّذي هو التّنزيل المذكور ـ وهو معنى الكناية.

ثمّ قال: وفيه بحث؛ لأنّ الكناية في متعارف أرباب البيان هي: أن يذكر اللفظ الدالّ على اللّازم، ويراد به الملزوم ـ كما صُرِّحَ به في موضعه ـ ولا شكّ أنّ التّنزيل والإيراد المذكورين فعلان من أفعال المتكلّم، والأوّل منهما ملزوم الثّاني، وفي الملزوم خَفاء واللّازم واضح، فينتقل الذّهن منه إلى ملزومه، فيكون ذلك انتقالاً من نفس أحد فِعْليه إلى الآخر، فلا يكون كناية مصطلحاً عليه، إذ ليس هناك استعمال لفظ يدلّ على لازم في ملزومه كما في قولك: «طويل النّجاد» بل فيه انتقال من نفس اللّازم إلى ملزومه، ثمّ قال:

والأوجه أن يقال: الخبر المجرّد عن المؤكّد ـ مثلاً ـ يدلّ على خلوّ ذهن المخاطب، وعدم إنكاره، وتردّده ـ في عرف البلغاء ـ دلالة واضحة لا خَفاء فيها.

وكذلك الخبر المؤكّد تأكيداً بليغاً يدلّ في ذلك العرف على إنكاره كذلك، فإذا أُلقي

⇐

عن أنّك نزّلت هذا المقام والحال المتحقّق، منزلةَ المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام، واعتبرت فيه الاعتبارات اللّائقة بذلك المقام، لأنّ هذا المعنى ممّا يلزمه إيراد الكلام على الوجه المذكور، وينتقل عنه إليه، مثلاً قولك ـ لمنكر الإسلام ـ: «الإسلام حقّ» ـ مجرّداً عن التّأكيد ـ كِناية عن أنّك جعلت إنكاره كلا إنكار، ونزّلته منزلة خالي الذّهن، تعويلاً على ما يزيل الإنكار، لأنّ سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذّهن ممّا ينتقل عنه إلى هذا المعنى.

ونظير ذلك ما ذكره صاحب «اللُّبَاب» في شرح قوله:

فِي المَهْدِ يَنْطِقُ[1] عَنْ سَعادَةِ جَدِّهِ ... أَثَــرُ النَّـجابَة سـاطِعُ البُـرْهَان

⇐ أحدهما إلى المخاطب، وقصد به ما اتّضح دلالته عليه، كان من قبيل التّصريح.

وإذا أُلقي الخبر المجرّد إلى العالم ـ مثلاً ـ لم يقصد به الدّلالة على خلوّ ذهنه، بل على أنّ معه ما يستلزم خلوّ ذهنه وعدم علمه ادّعاءً، فقد ذكر ما يدلّ على اللّازم ـ أعني الخلوّ ـ لينتقل منه إلى ملزومه الادّعائي.

وإذا أُلقي الخبر المجرّد إلى المنكر أُريد أنّ معه ما إن تأمّله ارتدع عن إنكاره، فقد أطلق ـ على ما يدلّ على اللّازم لمعنىً ـ عدم الإنكار وأُريد به ما يستلزمه إذا تأمّل.

وإذا أُلقي الخبر المجرّد إلى المتردّد، دلّ به على أنّ معه ما يزيل تردّده.

وكذا إذا أُلقي الكلام المؤكّد إلى العالم لم يقصد به إنكاره حقيقةً، بل قصد به ملابسته لأمارات ومخايل تستلزم إنكاره ادّعاءً، فقد أُطلق اللفظ الدالّ على الإنكار وأُريد به ملزومه، وقس على ذلك سائر الأقسام اهباختصارٍ.

(١) **قوله: «في المهد ينطق»**. البيت من الكامل على العروض الأُولى ـ الصّحيحة السّالمة ـ متفاعلن ـ مع الضَّرْب الثّاني المقطوع الدّاخل عليه الإضمار ـ مف عولن ـ والقائل غير معروف وبعده ـ كما في عجائب الآثار ٣: ٤٣٨ ـ:

إنّ الهـــلال إذا رأيت نـــموّه ... أيقنت أنْ سيزيد في اللّـمَعانِ

قوله: «في المهد» متعلّق بـ«ينطق» وكذلك «عن سعادة جدّه» و«النّطق»: التّكلّم وهو ⇐

أنّ قوله: * «أثر النَّجابة ساطع البرهان» * جملة مستأنفة جواب عن سُؤال[1] كأنّه قيل: كيف ذلك الإخبار والنُّطق مع أنّه رضيع في المَهْد؟

ففي هذه الجملة إخراج الكلام على غير مقتضى الظّاهر، لعدم السّؤال تحقيقاً، وذلك كِناية عن أنّ هذا ـ لغرابته وندوره ـ ممّا لا يلوح صدقه للسّامع في بادئ[2] الرّأي، ويخرجه إلى السّؤال عن بيان كيفيّته، وبيان صدقه، فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السّائل المُسْتَشْرِف إلى كيفيّة بيانه، المُشْرَئِبِّ إلى ساطع بُرهانه، وقِسْ على هذا البواقي.

ولمّا كانت الأَمْثِلة المذكورة للاعتبارات السّابقة من قبيل الإثبات ـ سوى قوله:

⇐ مستعار هنا للإبانة والإظهار، و«الجدّ» ـ بالفتح ـ الطّالع، والبخت، والمعنى: يبيّن ويظهر في المهد ـ بدلائل الكَرَم اللّائحة عليه ـ عن سعادة قوّة طالعه وفاعل «ينطق» ضمير الممدوح وقوله: «أثر النّجابة» مبتدأ و«النّجابة» الكرم والحسب و«ساطع البرهان» خبر و«السّاطع» اللّامع. والشّاهد فيه: الاستئناف ـ أي: في المصراع الثّاني ـ لإخراج الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر.

(١) **قوله: «مستأنفة ـ جواب عن سؤال ـ»**. أشار إلى أنّ المراد بالاستئناف هو اصطلاح أهل البيان ـ ـ أي: جواب عن سؤال مقدّر ـ لا اصطلاح النّحويّين، وهي الجملة المفتتح بها الكلام، وهذا أعمّ من الأوّل.

(٢) «بدا، يبدو» ـ إذا ظهر ـ كما قال:

* فاليومَ حِينَ بَدونَ للنُّظّارِ *

ويجوز أن يكون «بادى الرأي» من «بدأ» وخفّفت الهمزة، وحقّق أبو عمرو الهمزة فقرأ «بادئَ الرأي». قال أبو إسحاق: نصبه بمعنى «في بادى الرأي». قال أبو جعفر: لم يشرح النحويّون نصبَه ـ فيما علمت ـ بأكثر من هذا فيجوز أن يكون «في» حذفت كما قال ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾ ويجوز أن يكون المعنى اتباعاً ظاهراً. إعراب ابن النّحّاس ٢: ١٦٦.

«لا ريب فيه» ـ أشار إلى التّعميم، دفعاً لوهم التّخصيص فقال:

﴿ **وهكذا اعتبارات النّفي** ﴾ من التّجريد عن المؤكّدات في الابتدائي، وتقويته بمؤكّد استحساناً في الطّلبي، ووجوب التّأكيد بحسب الإنكار في الإنكاريّ، والأمثلة ظاهرة، وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظّاهر ـ كما ذكر فيما تقدّم ـ.

[فوائد «إنّ»]

وهاهنا بحث لا بدّ من التّنبيه عليه وهو أنّه لا تنحصر فائدة «إنّ» في تأكيد الحكم نفياً لشكّ، أو ردّاً لإنكار، ولا يجب في كلّ كلام مؤكّدٍ أن يكون الغرض منه ردّ إنكار ـ محتمل أو مقدّر ـ وكذا المجرّد عن التّأكيد.

قال الشّيخ عبدالقاهر: وقد تدخل كلمة «إنّ»[1] للدّلالة على أنّ الظنّ كان من المتكلّم في الّذي كان أنّه لا يكون، كقولك للشّيء ـ وهو بمرأىً ومَسْمَعٍ من المخاطب ـ: «إنّه كان من الأمر ما ترى[2]» و: «أحسنت إلى فلان ثمّ إنّه فعل جزائي ما ترى».

---

(١) **قوله: «قال الشّيخ عبدالقاهر: وقد تدخل كلمة «إنّ»**. أقول: قاله في فصل «إنّ» ومواقعها في باب اللفظ والنّظم من «دلائل الإعجاز» ٢٤٢ ـ ٢٥٢ فراجعها.

(٢) **قوله: «إنّه كان من الأمر ما ترى»**. والمثال الجيّد لذلك قول الإمام السّبط الشّهيد أبي عبدالله والأحرار الحسين بن عليّ بن أبي طالب ـ عليهما السّلام ـ قبل مسيره إلى العراق: «أمّا بعد، فإنّه قد نزل من الأمر ما قد ترون» وهو ابتعاد الأُمّة عن منهاج النبيّ الأمين، واقترابهم من فراعنة الأمّة والظّالمين، ونبذهم وصايا رسول الله في أهل بيته ـ عليهم السّلام ـ وراء ظهورهم كأنّهم لا يعلمون، وأنّ حجر الأساس لتلك الفجائع إنّما وضع في يوم السّقيفة بيد المتغلّبين على الخلافة كما قال الكميت ـ رحمه الله ـ:

يصيب به الرّامون عن قوس غيرهم   فيا آخِراً أسدى له الغيّ أوّل

وعليه: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾[١] و: ﴿رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾[٢].

ومن خصائصها أنّ لضمير الشّأن معها حُسْناً ليس بدونها، بل لا يصحّ بدونها، نحو: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرِ﴾[٣] الآية، و: ﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً﴾[٤]، و: ﴿إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[٥].

ومنها: تهيئة النّكرة، لأنْ تَصْلَحَ مبتدءاً كقوله:

إنّ شِـواءً[٦] ونَشْـوةً   وخَبَبَ البازل الأَمُـونِ

---

(١) آل عمران: ٣٦.

(٢) الشعراء: ١١٧.

(٣) يوسف: ٩٠.

(٤) الأنعام: ٥٤.

(٥) المؤمنون: ١١٧.

(٦) **قوله: «إنّ شِواءً»**. البيت من مخلّع البسيط، والقائل: سَلْم بن ربيعة، وهو مطلع قِطْعة أوردها أبو تمّام في باب الأدب من ديوان الحماسة وهي:

إنّ شِـواءً ونَشْـوَةً   وخَـبَبَ البـازل الأَمُـوْنِ
يُـجْشِمُها المَـرْءُ فـي الهَـوَى   مسـافة الغـائِطِ البـطينِ
والبِـيْضَ يَـرْفُلْنَ كـالدُّمَى   في الرَّيْط والمُذْهَب المَصُون
والكُـثْرَ والخَـفْضَ آمِـناً   وشِـرَعَ المِـزْهَرِ الحَـنُوْنِ
مـن لذّة العـيش والفـتى   للـدَّهر والدَّهْـرُ ذو فُـنُوْنِ
واليُسْـر كـالعُسْر والغِـنى   كـالعُدْمِ والحَـيُّ للـمَنُونِ

قال المرزوقي: هذه المقطوعة خارجة عن البحور التي وضعها الخليل بن أحمد وأقرب ما يقال فيها أنّها تجيء على السّادس من البسيط ـ أي: ما يسمّى مخلّع البسيط ـ وليس هذا موضعاً لبسط الكلام فيه اهـ.

اللغة: «النَشْوة»: الخَمْر والسُّكْر و«الخَبَبْ» نوع من السَّيْر، و«البازل» الناقة القويّة التي

⇐

وإن كانت النّكرةُ موصوفةً تراها مع «إنّ» أحسن كقوله:

إنّ دهراً يَلُفُّ شَمْلي بِسُعدىٰ(١) لَــــزمانٌ يَـــــهُمُّ بــــالإحسان

⇐ أكمل تسع سنين و«الأَمُون» الموثّقة الخَلْق. «الغائط» المطمئنّ من الأرض و«البطين» الواسع الغامض. و«البِيْض» يعني به النّساء، و«يرفُلْنَ» يتبخترن. «الرَّيْط» المُلاءَة الواسعة، و«المُذْهَبُ المصون» الثّياب الفاخرة المطرّزة من الذَّهَب و«الكُثْر» كثرة المال ومساعدة الحال، وضدّ: القُلّ. و«الخفض» الدَّعَة ورفاهية العيش. «شِرَع» جمع شِرْعة: الأوتار، و«المِزْهر» العُود، و«الحَنُون» الحنين العالي، وكأنّه أشار إلى المِزْهَر منقوراً يَنْقُرُه المُلْهي.

قال المرزوقي: فانظر فإنّه جمع كلّ ما تلتذّ به النّفس وجعلها تامّة بما قرن به من حال الأمن، لأنّ جميع ذلك إذا عَرِي من الأمن لم يُسْتطب ولم يُسْتَمْرأ.

المعنى: يقول: إنّ لذّات الدُّنيا من مأكولٍ ومشروب وملبوس ومركوب ـ وقد استعمله صاحبه فيما يهواه وكلّفه قطع المسافات فيما تدعوه إليه نفسه ـ والنّساء البِيْض ـ بالصفة التي ذكرها ـ والغِنى والرّاحة في الأمن والملاهي جميع ذلك من لذّة العيش.

الإعراب: قال المرزوقي: «يجشمها» من صفة البازل. أقول: وهو حال منه و«كالدُّمي» في موضع الحال. و«في الرَّيط» متعلّق بـ«يرفلن» و«الكثر» معطوف على «البيض» كما أنّ «البيض» معطوف على «خبب البازل» و«آمناً» منصوب على الحال، و«شرع» معطوف على «الخفض» و«من لذّة العيش» خبر «إنّ»، والواو في قوله: «والدّهر» واو الحال أي: أنّ كلّ ذلك ممّا يلتذّ العائش به، لكنّ الفتى مهدّف للدّهر والدّهر ذو تاراتٍ: كما يهب يرتجع وكما يُسلّم يُعلّ وكما يُوَدّع يُتْعب وكما يُصَفّي يكدّر، وبعد ذلك قال: «واليسر كالعسر» البيت. يريد أنّ شيئاً من هذه الأحوال لا يدوم إلّا ريث ما يسلّط عليه القواطع والمغيّرات، فاليسار إذا حصل كالإعسار في أنّ واحداً منهما لا يبقى، وغِنى النّفس كفقرها، ثمّ انتهاء كلّ ذلك ـ للحي منّا ـ إلى الموت الذي ليس يتخلّص منه بحيلةٍ تنفذُ أو رويّة تعمل.

والشّاهد: ما ذكره الشّارح عن الشّيخ عبدالقاهر.

(١) **قوله: «إنّ دهراً يَلُفُّ شملي بسُعْدى»**. البيت من الخفيف على العروض الأُولى ـ فاعلاتن ـ ⇐

⇐ مع الضَّرْب المشعَّث ـ مف عولن ـ وهو رابع أبياتٍ نُسِبت إلى عمر بن أبي ربيعة يقول فيها:

إنّني اليومَ عادَني أحْزاني ... وتذكّرتُ ميعتي في زماني
وتذكَّرْتُ ظَبْيَةً أمَّ رِئْم ... هاج لي الشَّوْقَ ذِكرُها، فشَجاني
لا تَلُمْني عتيقُ حسبي الذي بيَ ... إنّ بي يا عتيقُ ما قد كفاني
إنّ دهراً يَلُفُّ شَمْلِي بِسُعْدَى ... لَزمان يَهُمُّ بالإحْسَانِ
لا تَلُمْني وأنتَ زيّنتَها لي ... أنتَ مثل الشّيطان للإنسانِ
إنّ بِيَ داخلاً من الحُبِّ قد أبـ ... ـلَى عِظامي مكنونةً وبَراني
لو بعينيك يا عتيقُ نَظَرْنَا ... ليلةَ السَّفْحِ قُرَّتِ العينان
إذ بدا الكَشْحُ والوِشاح من الدُّرْ ... رِ، وفصل فيه من المَرْجَانِ
وقَلَى قبلي النّساءَ سواه ... بعد ما كان مُغْرَماً بالغَوَاني
وأُرَجّي أن يجمع الدَّهْرُ شَمْلاً ... بك، سَقْياً لذلكم من زماني
ليتني أشتري لنفسي منها ... مثل وُدّي بساعدي وبَناني
خَلَجَتْ عيني اليمين بخير ... تلك عين مأمونة الخَلَجَانِ

والبيت رواه الجوهري في مادّة «دهر» من الصّحاح: * إنّ دهراً يَلُفُّ شملي بِجُمْلٍ * وهي رواية الفارابي في «ديوان الأدب» والواحديّ في شرح ديوان المتنبّي والنويريّ في «نهاية الأرب» ولكنّه نسبه لحسّان بن ثابت.

وروى العسكريّ في «الصّناعتين» عن الفراء: * إنّ دهراً يلفّ شملي بسلمى * وهي رواية أبي الملقّن في «طبقات الأولياء» وروى ابن منقذ في «البديع»: * إنّ دهراً يلفّ شملي بليلى *

اللغة: «يلفّ» يجمع، يقال: جمع الله شملك أي: ما تفرّق منك، و«سُعْدى» بالضمّ محبوبته، و«يهمّ» من «هممت بكذا» ـ إذا أردت فعله ـ قال العلّامة الأمين في الأعيان ٩: ٣٩١: هذا الشّاعر لكثرة غضبه من الدّهر ومعاكسة الدّهر له بعد أنْ لفّ شمله بعشيقته ـ وهو غاية المطلوب ـ لم يطاوعه لسانه أن يقول: هو محسن، بل غاية ما قال عنه أنّه يهمّ ⇐

ومنها: حذف الخبر نحو: «إنّ مالاً، وإنّ ولداً، وإنّ زيداً، وإنّ عمراً» فلو أسقطت «إنّ» لم يحسن حذف الخبر، أو لم يجز، انتهى كلامه.

[نكتة للزمخشريّ]

وقد يترك تأكيد الحكم[1] المنكر، لأنّ نفس المتكلّم لا تساعده على تأكيده ـ لكونه غير معتقد له ـ أو لأنّه لا يروج منه، ولا يتقبّل على لفظ التّأكيد، ويؤكّد الحكم المسلّم، لِصِدْقِ الرَّغْبَةِ فيه، والرَّواج.

قال صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ**﴾[2] ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديراً بأقوى الكلامين وأوكدهما، لأنّهم في ادّعاء حدوث الإيمان منهم، لا في ادّعاء أنّهم أوحديّون[3] فيه، إمّا لأنّ أنفسهم لا تساعدهم عليه ـ لعدم الباعث والمحرّك

⇐ بالإحسان ولما يحسن اه.

الإعراب: «دهراً» اسم «إنّ» وجملة «يلفّ شملي» صفته و«زمان» خبرها واللّام مؤكّدة و«يهمّ بالإحسان» صفة زمان. والشّاهد: واضح.

(١) **قوله: «وقد يترك تأكيد الحكم»**. قال المحشّي: لا يخفى أنّه لا حاجة إلى إخراج المثال المذكور عن الضّابطة السّابقة، فإنّ قولهم مع المؤمنين: «آمنّا» من قبيل جعل المنكر كغير المنكر، لما معه من مزيل الإنكار، فلا حاجة إلى التّأكيد، وقولهم مع شياطينهم: «إنّا معكم» من باب جعل غير المنكر كالمنكر، لاشتمال الحال على ما يوجب الإنكار، وهو ترك مجالستهم والتزام أحكام الشرع النبويّ، فكان مَظِنَّةً لعدم تصديق شياطينهم إيّاهم اه مختصراً.

(٢) البقرة: ١٤.

(٣) **قوله: «أوحديّون»**. قال المحشّي: جمع «أوحديّ» ـ بإلحاق ياء النّسبة للتأكيد ـ كـ«أحمريّ» كأنّه منسوب إلى «الأوحد» تنبيهاً على عراقته في معنى الوحدة، واستحقاقه أن يعبّر عنه بالأوحد وينسب إليه اه.

من العقائد ـ وإمّا لأنّه لا يروج عنهم ـ لو قالوه على لفظ التّأكيد والمبالغة.

وأمّا مخاطبة إخوانهم في الإخبار عن أنفسهم ـ بالثَّبات على اليهوديّة ـ فهُمْ فيه على صِدْقِ رَغْبَةٍ ووفور نَشاطٍ، وهو رائج عنهم، متقبّل منهم، فكان مَظِنَّةً[1] للتّحقيق، ومَئِنَّةً للتّأكيد[2].

وقد يؤكّد الحكم بِناءً على أنّ المخاطب ينكر كون المتكلّم عالماً به، معتقداً له، كما تقول: «إنّك لعالم كامل»، وعليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ** ﴾[3].

وإذا أردت أن تنبّه المخاطب على أنّ هذا المتكلّم كاذب في ادّعاء أنّ هذا الخبر على وَفْق اعتقاده تؤكّد الحكم ـ وإن لم يكن مخاطبك منكراً ـ ليطابق ما ادّعاه، وعليه قوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿ **إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُون** ﴾[4].

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ** ﴾[5] فإنّما أكّد، لأنّه ممّا يجب أن يبالغ في تحقيقه، لأنّه لدفع الإيهام[6] وإلّا فالمخاطب عالم به وبلازمه؛ فتأمّل

---

(١) المَظِنَّةُ: ـ بكسر الظّاء ـ لِلْمَعْلَمِ وهو حيث يُعْلَمُ الشّيء، قال النّابغة:

فإن يك عامرٌ قد قال جهلاً فإنّ مَظِنَّةَ الجهل السّباب

والجمع: المَظَانّ، قال ابن فارس: مَظِنَّةُ الشّيء: موضعه ومألَفُهُ.

(٢) **قوله: «مَئِنَّةٌ للتأكيد»**. قال المحشّي: أي: موضعه الذي يتحقّق ثبوته فيه «مفعلة» من معنى «إنّ» التأكيديّة لا من لفظها، لأنّ الحرف لا يجوز الاشتقاق منه اهـ.

وقال الزمخشريّ في «الأساس»: «فلان مئِنّة للخير، ومَعْسَاة» من «إنّ» و«عسى» أي: موضع لأن يقال فيه: «إنّه لَخَيِّرٌ، وعسى أن يفعل خيراً» اهـ. راجع: أساس البلاغة: ٢٣.

(٣ ـ ٥) المنافقون: ١.

(٦) **قوله: «لدفع الإيهام»**. أي: إيهام رجوع التكذيب إلى كونه ـ عليه السّلام ـ رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ.

واستخرج من أمثال هذا ما يناسب المقام[١].

[تقسيم الإسناد إلى الحقيقة العقليّة والمجاز العقلي]

[السّؤال الأوّل] ﴿ ثمّ الإسناد[٢] ﴾ مطلقاً ـ سواء كان خبريّاً أو إنشائيّاً ـ ولذا ذكره

---

(١) **قوله: «واستخرج من أمثال هذا ما يناسب المقام».** مثلاً قد يكون التّأكيد لإظهار كمال العناية نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ** ﴾ [البقرة: ٢٥٢]، أو كمال التّضرّع والابتهال نحو: ﴿ **رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ** ﴾ [آل عمران: ٥٣]، أو لكمال الخوف نحو: ﴿ **مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ** ﴾ [آل عمران: ١٩٢]، وغير ذلك.

(٢) **قوله: «ثمّ الإسناد».** هاهنا سؤالات:

الأوّل: أنّه لم اختار المصنّف الاسم الظّاهر على الضّمير، أي: عدل عن المضمر إلى المظهر فقال: «الإسناد» ولم يقل: «هو» بضمير الغائب ليعود إلى «الإسناد الخبريّ».

وأجاب عن هذا السّؤال بقوله: «مطلقاً سواء كان خبريّاً أو إنشائيّاً» ولذا ذكره بالاسم الظّاهر، دون الضّمير، لئلّا يعود إلى الإسناد الخبريّ.

والثّاني: أنّه لِمَ أتى بـ«من» التّبعيضيّة وقال: «منه حقيقة عقليّة ومنه مجاز عقليّ» ولم يقل: إمّا حقيقة وإمّا مجاز؟

وأجاب عن هذا السّؤال بقوله: «لم يقل إمّا حقيقة وإمّا مجاز، لأنّ من الإسناد» الخ... أي: لئلّا يتوهّم حصر الإسناد في قسمين: الحقيقي والمجازيّ، فإنّ له قسماً ثالثاً وهو ما لا يوصف بالحقيقة والمجاز، وهو الموجود في الكلام الذي لا يكون المسند فيه فعلاً أو معناه.

والثّالث: أنّه لِمَ خالف السّكّاكيّ والجرجانيّ فجعل الحقيقة والمجاز صفةً للإسناد، دون الكلام والجملة ـ كما جعلا ـ؟

وأجاب عن هذا بقوله: «وجعل الحقيقة والمجاز» الخ...

والرّابع: أنّه لم ذكر الحقيقة العقليّة والمجاز العقليّ في علم المعاني ولم يذكره في علم البيان ـ كما صنعه السّكّاكيّ ـ؟

وأجاب عن هذا بقوله: «قلنا قد زعم» الخ....

بالاسم الظّاهر دون الضّمير[١]؛ لئلّا يعود إلى الإسناد الخبري.

[السّؤال الثّاني]

﴿منه حقيقة عقليّة﴾ لم يقل: «إمّا حقيقة، وإمّا مجاز»[٢] لأنّ من الإسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده، كما إذا لم يكن المسند فعلاً أو معناه كقولنا: «الحيوان جسم»، فكأنّه قال: بعضه حقيقة، وبعضه مجاز[٣]، وبعضه ليس كذلك.

---

(١) **قوله: «بالاسم الظّاهر دون الضّمير».** هذا إذا أُريد بـ«أل» الجنس، وأمّا إذا أُريد به العهد فلا رجحان للظّاهر على الضّمير، بل كان التّقسيم مختصّاً بالإسناد المذكور سابقاً ـ وهو الإسناد الخبريّ ـ إلّا أن نقول بالاستخدام، وهو أن يراد بالإسناد، الإسناد الخبريّ بدلالة «أل» التي للعهد الذّكري، ويراد من ضمير «منه» الرّاجع إليه الإسناد مطلقاً.

قال المحشّي: يريد أنّ وضع الظّاهر موضع المضمر يقتضي نكتةً وهي هاهنا التنبيه على أنّ مورد القسمة غير الإسناد المذكور أوّلاً. ثمّ قال:

لا يقال: قول المصنّف فيما بعد ـ «وهو ـ يعني المجاز ـ غير مختصّ بالخبر» ـ يدلّ على أنّ مورِد القسمة هاهنا هو الإسناد الخبريّ، لا مطلق الإسناد، وإلّا لما وقع الاحتياج إلى بيان عدم الاختصاص.

لأنّا نقول: بل هو قرينة مشعرة بأنّ مورد القسمة مطلق الإسناد، واحتيج إليها، إزالةً لما عسى أن يتوهّم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الأوّل، غفولاً عمّا استمرّ عليه دأب المصنّف في مثله اهباختصار.

(٢) **قوله: «لم يقل: إمّا حقيقة وإمّا مجاز».** قال الجرجاني: وذلك لأنّ المتبادر من أمثال هذه العبارة في تقاسيم الأشياء هو الانفصال الحقيقي أو المانع من الخلوّ، إذ بأحدهما تصير الأقسام مضبوطة دون المانع من الجمع، إذ لا يعلم به عدّة الأقسام قطعاً، فلو أوردت «إمّا» ـ هاهنا ـ لدلّت على انحصار الإسناد في الحقيقة والمجاز، والمصنّف لا يقول به اهـ.

(٣) **قوله: «فكأنّه قال: بعضه حقيقة وبعضه مجاز».** إشارة إلى ما اختاره في «حاشية الكشّاف» عند الكلام على قوله ـ تعالى ـ **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾** [البقرة: ٨]، الآية .. من أنّ

⇐

[خلاف بين المصنّف من جانب وعبدالقاهر وصاحب «المفتاح» من جانب آخر]

[السؤال الثّالث] وجعل الحقيقة والمجاز صفةً للإسناد(١)، دون الكلام ـ كما جعله عبدالقاهر وصاحب «المفتاح»(٢) ـ ....

⇐ مضمون الجارّ والمجرور في مثله مبتدأ وما بعده خبره لا بالعكس ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ. فلا يرد أن يقال: محطّ الفائدة هو الخبر ـ كما تقرّر ـ مع أنّك لو قلت في هذا المحلّ: «ثمّ الإسناد الحقيقة العقليّة منه والمجاز العقليّ منه» لكان كلاماً يَمُجُّه الذّوق، ولا يفيد معنى مقصوداً من مثل هذا التركيب ـ كما لا يخفى ـ.

(١) **قوله: «وجعل الحقيقة والمجاز صفةً للإسناد»**. واعلم أنّ الحقيقة والمجاز قد يقعان في الألفاظ ـ كما نصّ عليه الشّيخ في «أسرار البلاغة» ـ وذلك سيأتي في علم البيان ـ إن شاء الله ـ وقد يقعان في الإسناد، كما ستعرفها في هذا الباب.

والمصنّف جعل الحقيقة والمجاز الواقعين في الإسناد صفةً للإسناد دون الكلام ـ كما وضعه الشّيخ عبدالقاهر والسّكّاكيّ ـ.

(٢) **قوله: «كما جعله عبدالقاهر وصاحب «المفتاح»**. قال الشّيخ عبدالقاهر في بحث المجاز والحقيقة من أواخر «أسرار البلاغة»: ٣٢٣: وهذا هو القول على الجملة إذا كانت حقيقةً أو مجازاً، وكيف وجه الحدّ فيها: فكلّ جملة وضعتها على أنّ الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل، وواقع موقعه، فهي حقيقة، ولن تكون كذلك حتّى تعرى من التّأويل، ولا فصل بين أن تكون مصيباً فيما أفدت بها من الحكم أو مخطئاً، وصادقاً أو غير صادق.

فمثال وقوع الحكم المفاد موقعه من العقل ـ على الصّحّة، واليقين، والقطع ـ قولنا: «خلق الله ـ تعالى ـ الخلق، وأنشأ العالم، وأوجد كلّ موجود سواه»، فهذا من أحقّ الحقائق وأرسخها في العقول وأقعدها نسباً في المعقول.

وأمّا مثال أن توضع الجملة على أنّ الحكم المفاد بها واقع موقعه من العقل وليس كذلك، إلّا أنّه صادر عن اعتقاد فاسد، وظنّ كاذب، فمثل ما يجيء في التّنزيل من الحكاية عن الكفّار نحو: ﴿**وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ**﴾ [الجاثية: ٢٤]، فهذا ونحوه ـ من حيث لم يتكلّم ⇐

قال: وإنّما اخترناه[١]؛ لأنّ نسبة الشّيء[٢] الذي يسمّى حقيقة أو مجازاً إلى العقل، على هذا، لنفسه بلا وساطة شيء، وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب إلى العقل ـ أعني الإسناد ـ يعني أنّ تسمية الإسناد حقيقة عقليّة إنّما هي باعتبار أنّه ثابت في

⇐ به قائله على أنّه متأوّل بل أطلقه ـ بجهله وعماه ـ إطلاقَ من يضع الصّفة في موضعها ـ لا يوصف بالمجاز، ولكن يقال عند قائله: إنّه حقيقة، وهو كذب وباطل وإثبات ما ليس بثابت، أو نفي لما ليس بمنتفٍ، وحكم لا يصحّحه العقل، في الجملة، بل يردّه ويدفعه، إلّا أنّ قائله جهل مكان الكذب والبطلان فيه أو جحد وباهت.

ولا يتخلّص لك الفصل بين الباطل وبين المجاز حتّى تعرف حدّ المجاز، وحدّه: أنّ كلّ جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه، في العقل، لضرب من التأوّل، فهي مجاز، ومثاله ما مضى من قولهم: فعل الرّبيع. وسيأتي تعريف صاحب «المفتاح» قريباً. [أسرار البلاغة: ٣٢٣ ـ ٣٢٤]

(١) **قوله: «قال: وإنّما اخترناه»**. أي: قال المصنّف في «الإيضاح»: تنبيه: قد تبيّن بما ذكرنا أنّ المسمّى بالحقيقة العقليّة والمجاز العقليّ ـ على ما ذكره السّكّاكيّ ـ هو الكلام، لا الإسناد، وهذا يوافق ظاهر كلام الشّيخ عبدالقاهر في مواضع من «دلائل الإعجاز».

وعلى ما ذكرناه هو الإسناد لا الكلام، وهذا ظاهر ما نقله الشّيخ أبو عمرو بن الحاجب ـ رحمه الله ـ عن الشّيخ عبدالقاهر، وهو قول الزّمخشريّ في «الكشّاف» وقولُ غيره.

وإنّما اخترناه؛ لأنّ نسبة المسمّى حقيقةً أو مجازاً إلى العقل على هذا لنفسه، بلا وساطة شيءٍ، وعلى الأوّل لاشتماله على ما ينتسب إلى العقل أعني الإسناد اهـ. [الإيضاح ١١٢: ١١٣]

(٢) **قوله: «لأنّ نسبة الشّيء»**. أي: نسبة الإسناد ـ الذي يسمّى حقيقة ومجازاً ـ إلى العقل، وعرضه عليه، لنفسه، بلا وساطة شيءٍ.

وعلى حدّ تعبير الشّيخ والسّكّاكيّ: أي: نسبة الكلام ـ الذي يسمّى حقيقة ومجازاً ـ إلى العقل، لاشتماله ـ أي: الشّيء الذي يسمّى حقيقة ومجازاً، أي: لاشتمال الكلام ـ على ما ينسب إلى العقل.

محلّه، ومجازاً باعتبار أنّه متجاوز إيّاه، والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع، لأنّ إسناده كلمةً إلى كلمةٍ شيءٌ يَحْصُلُ بقصد المتكلّم، دون واضع اللغة.

فإنّ «ضَرَبَ» ـ مثلاً ـ لا يصير خبراً عن «زيد» بواضع للّغة، بل بِمَنْ قصد إثبات الضّرب فعلاً له، وإنّما الذي يعود إلى الواضع أنّه لإثبات الضّرب دون الخروج، وفي الزّمان الماضي دون المستقبل، فالإسناد ينسب إلى العقل بلا واسطة، والكلام ينسب إليه باعتبار أنّ إسناده منسوب إليه.

[السّؤال الرّابع]

فإن قيل: لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليّين في «علم البيان» كما فعله صاحب «المفتاح» ومَنْ تَبِعَهُ؟

قلنا: قد زعم أنّه داخل في تعريف «علم المعاني» دون «البيان» وكأنّه مبنيّ على أنّه من الأحوال المذكورة في التّعريف ـ كالتّأكيد والتّجريد عن المؤكّدات ـ.

وفيه نظر[1]؛ لأنّ «علم المعاني» إنّما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث

---

(١) **قوله: «وفيه نظر»**. حاصله: أنّ مجرّد كون الحقيقة والمجاز العقليّين ممّا يقتضيه الحال لا يقتضي دخولهما في تعريف «علم المعاني» وإلّا لكان اللغويّان أيضاً داخلين فيه، إذ قد يقتضيهما الحال، بل يجب فيه أن يكون البحث عنهما من حيث إنّه يطابق بهما اللفظ مقتضى الحال، وليس كذلك.

قال المحشّي: قال الأُستاذ في وجه النّظر: ولأنّا لا نُسلّم أنّه من الأحوال المذكورة، فإنّه من أحوال الإسناد حقيقةً ـ سيّما عند المصنّف ـ وليس كسائر أحوال الإسناد، مثل التّأكيد والتّجريد، حتّى يرجع إلى اللفظ ـ كما لا يخفى ـ.

وفيه نظر: لأنّ الحقيقة ـ مثلاً ـ قسم من الإسناد، فإذا كان الإسناد من أحوال اللفظ كان ما هو قسم له من أحوالها أيضاً، وإليه نظر المصنّف. وأمّا اللغويّان فهما نفس اللفظ، لا من أحواله، وكان هذا هو مناط الفرق عند المصنّف؛ فتأمّل.

إنّها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، وظاهر أنّ البحث في الحقيقة والمجاز العقليّين ليس من هذه الحيثيّة، فلا يكون داخلاً في «علم المعاني» وإلّا فالحقيقة والمجاز اللغويّان أيضاً من أحوال المسند إليه، والمسند.

[الحقيقة العقليّة]

﴿ **وهي** ﴾ أي: الحقيقة العقليّة ﴿ **إسناد الفعل أو معناه** ﴾ ـ كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، واسم التّفضيل، والظّرف ـ واحترز بهذا عمّا لا يكون المسند فيه فعلاً أو معناه كقولنا: «الحيوان جسم». ﴿ **إلى ما** ﴾ أي: شيء ﴿ **هو** ﴾ أي: الفعل أو معناه ﴿ **له** ﴾ أي: لذلك الشّيء، كالفاعل فيما بني له نحو: «ضَرَبَ زيدٌ عمراً» والمفعول به فيما بني له نحو: «ضُرِب عمرو» فإنّ الضّاربيّة لزيد، والمضروبيّة لعمرو، بخلاف «نهاره صائم» فإنّ الصّوم ليس للنّهار.

﴿ **عند المتكلّم** ﴾ متعلّق بالظّرف ـ أعني «له»[1] ـ وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد[2] دون الواقع.

---

(١) **قوله: «متعلّق بالظّرف؛ أعني «له»**. أي: متعلّق بعامله المقدّر المشار إليه في قول ابن مالك:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقرّ

فلا يقال: إنّ الظّرف لا يتعلّق بمثله، لأنّ ذلك حيث كان الظّرف لغواً، وأمّا المستقرّ فلا مانع له من ذلك، لاستقرار معنى العامل فيه حينئذٍ.

(٢) **قوله: «وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد»**. قال الشّريف الجرجاني: توضيح ما ذكره في هذا المقام أنّ قوله: «ما هو له» يتبادر منه إلى الفهم ما هو له بحسب الواقع، فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد معاً، وما يطابق الواقع فقط. ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع، وما لم يطابق شيئاً منهما.

فإذا زيد عليه قوله: «عند المتكلّم» كان المطابق لهما باقياً على حاله، داخلاً في الحدّ،

⇐

لكن بقي خارجاً عنه ما لا يطابق الاعتقاد ـ سواء يطابق الواقع أم لا ـ فأدرجه بقوله: ﴿في الظّاهر﴾ وهو أيضاً متعلّق بالظّرف المذكور، أي: إلى ما يكون الفعل أو معناه له عند المتكلّم، فيما يفهم من ظاهر كلامه، ويدرك من ظاهر حاله، وذلك بأن لا ينصب المتكلّم قرينة على أنّه غير ما هو له في اعتقاده.

ومعنى كونه له[1]: أنّ معناه قائم به، ووصف له، وحقّه أن يُسْنَد إليه ـ سواء كان مخلوقاً للّه أو لغيره، وسواء كان صادراً عنه باختياره كـ«ضرب» أو لا كـ«مرض» و«مات» ـ ولا يشترط صحّة حمله عليه، وإلّا لخرج ما يكون المسند فيه مصدراً.

فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد. ﴿كقول المؤمن: «أنبتَ اللهُ البَقْلَ» و﴾ ما يطابق الاعتقاد فقط نحو ﴿قول الجاهل: «أنبتَ الرَّبِيْعُ البَقْلَ»﴾ وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لِمَنْ لا يَعْرِفُ حاله وهو يُخْفِيْها منه: «خلق الله ـ تعالى ـ الأفعال كلّها»، فإنّ إسناد خلق الأفعال إلى الله ـ تعالى ـ إسناد إلى ما هو له عند

⇐ ويخرج به ما يطابق الواقع فقط، ويدخل به في الحدّ ما يطابق الاعتقاد فقط، وكان ما لم يطابق شيئاً منهما باقياً على حاله، خارجاً عن الحدّ، فإذا زيد عليه قوله: «في الظّاهر» دخل به، في الحدّ، ما لم يطابق الاعتقاد فقط، وما لم يطابق شيئاً منهما اهـ باختصارٍ.

(١) **قوله: «ومعنى كونه له»**. قال الأُستاذ: الأفعال نوعان:

١ ـ اختياري وصدوريّ مثل: الأكل، والشّرب، والقيام، والقعود، ويقال لها: الأفعال الاختياريّة.

٢ ـ اضطراريّ وعُروضي مثل: الموت، والحياة، والمَرَض، ويقال لها: الأفعال الاضطراريّة، ومعنى «كونه لما هو له» أعمّ من القسمين لأنّ معناه: أنّه قائم به، والقوام موجود حتّى في الأفعال الاضطراريّة مثل «مات زيد» فإنّ الموت قائم بزيد، ولو لم يكن موجوداً لما أمكن تعلّق الموت به.

وهذا هو مراد ابن الحاجب في تعريفه الفاعل بأنّه ما أُسند إليه الفعل، أو شبهه، على جهة قيامه به.

المتكلّم في الظّاهر، وإن لم يكن كذلك في الحقيقة[١]، وهذا المثال غير مذكور في المتن.

﴿ و ﴾ ما لا يطابق شيئاً منهما ﴿ **نحو قولك: «جاء زيد» وأنت** ﴾ أي: والحال أنّك خاصّة ﴿ **تعلم أنّه لم يجئ** ﴾ دون المخاطب، فهذا أيضاً إسناد إلى ما هو له عنده في الظّاهر، لأنّ الكاذب لا يَنْصِبُ قرينة على خلاف إرادته.

وقوله: «وأنت تعلم» ـ بتقديم المسند إليه ـ احتراز عمّا إذا كان المخاطب أيضاً عالماً بأنّه لم يجئ، فإنّه حينئذٍ لا يتعيّن كونه حقيقة بل ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يكون المخاطب، مع علمه بأنّه لم يجئ، عالماً بأنّ المتكلّم يعلم أنّه لم يجئ.

والثّاني: أن لا يكون عالماً به.

والأوّل لا يكون إسناداً إلى ما هو له عند المتكلّم؛ لا في الحقيقة ولا في الظّاهر، لوجود القرينة الصّارفة، فلا يكون حقيقة عقليّة، بل إن كان لملابسةٍ يكون مجازاً، وإلّا فهو من قبيل ما لا يعتدّ، ولا يعدّ في الحقيقة ولا في المجاز، بل ينسب قائله إلى ما يكره[٢] ـ كما صرّح به في «المفتاح» ـ.

بخلاف الثّاني فإنّ المخاطب، لمّا لم يعلم أنّ المتكلّم عالم بأنّه لم يجئ، يفهم من ظاهره أنّه إسناد إلى ما هو له عنده، بناءً على سهو أو نِسْيان[٣].

---

(١) **قوله: «وإن لم يكن كذلك في الحقيقة»**. يعني في اعتقاد المتكلّم لا في الواقع ونفس الأمر وإلّا لزم التّناقض، لأنّه يريد أن يمثّل لما يطابق الواقع، على زعمه، وهو أشعريّ الأُصول جبريّ يعتقد بأنّ الله خلق الأفعال كلّها.

(٢) **قوله: «بل ينسب قائله إلى ما يكره»**. أي: الحماقة والجنون ودنس الآباء وعهر الأُمّهات.

(٣) **قوله: «بناء على أنّه سهو أو نسيان»**. قال المحشّي: الفرق بينهما: أنّ السّهو ممّا ينبّه صاحبه ⇐

[العدول عن تعريف السّكّاكيّ وسبب ذلك]

وإنّما عدل عن تعريف صاحب «المفتاح» ـ وهو أنّ الحقيقة العقليّة هي الكلام المفاد به ما عند المتكلّم من الحكم فيه ـ لأُمور:

الأوّل: أنّه جعلها صفة للكلام، والمصنّف للإسناد.

والثّاني: أنّه غير مطّرد(١)؛ لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلاً، أو في معناه،

⇐ بأدنى تنبيه، لأنّه زوال الصّورة عن المدركة فقط، دون النّسيان، فإنّه زوالها عن المدركة والحافظة معاً، فيحتاج إلى تحصيلها ابتداءً.

(١) **قوله: «غير مطّرد»**. قال قطب الدّين الرّازيّ في الفصل الرّابع من شرح الشّمسيّة: المعرِّف إمّا أن يكون نفس المعرَّف أو غيره، لا جائز أن يكون نفس المعرَّف لوجوب أن يكون المعرِّف معلوماً قبل المعرَّف، والشّيء لا يعلم قبل نفسه فتعيّن أن يكون غير المعرَّف.

ولا يخلو إمّا أن يكون مساوياً له، أو أعمّ منه، أو أخصّ منه، أو مبايناً له، لا سبيل إلى أنّه أعمّ من المعرَّف، لأنّه قاصر عن إفادة التّعريف، فإنّ المقصود من التّعريف إمّا تصوّر حقيقة المعرَّف، أو امتيازه عن جميع ما عداه، والأعمّ من الشّيء لا يفيد شيئاً منهما.

ولا إلى أنّه أخصّ لكونه أخفى، لأنّه أقلّ وجوداً في العقل، فإنّ وجود الخاصّ في العقل مستلزم لوجود العامّ فيه، وربّما يوجد العامّ في العقل بدون الخاصّ.

وأيضاً شروط تحقّق الخاصّ ومعانداته أكثر، فإنّ كلّ شرط ومعاند للعام، فهو شرط ومعاند للخاصّ ولا ينعكس، وما يكون شروطه ومعانداته أكثر يكون وقوعه في العقل أقلّ، وما هو أقلّ وجوداً في العقل فهو أخفى عند العقل، والمعرِّف لابدّ أن يكون أجلى من المعرَّف.

ولا إلى أنّه مباين، لأنّ الأعم والأخصّ لمّا لم يصلحا للتّعريف ـ مع قربهما إلى الشّيء ـ فالمباين بالطّريق الأولى، لأنّه في غاية البُعْد عنه، فوجب أن يكون المعرِّف مساوياً للمعرَّف في العموم أو الخصوص، فكلّ ما صدق عليه المعرِّف صدق عليه المعرَّف وبالعكس.

⇐

نحو: «الإنسان جسم» مع أنّه لا يسمّى حقيقةً ولا مجازاً.

وجوابه: منع أنّه لا يسمّى حقيقة. وكفاك قول الشّيخ عبدالقاهر: إنّها كلّ جملة وضعتها على أنّ الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل، وواقع موقعه.

فتعريف المصنّف غير منعكس لخروجه عنه.

الثّالث: أنّه غير منعكس، لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد ـ سواء طابق الواقع أم لا ـ لأنّه ترك التّقييد بقولنا: «في الظّاهر».

والاعتذار عنه ـ بأنّه إنّما تركه، مع كونه مراداً، اعتماداً على أنّه يفهم ممّا ذكره في تعريف المجاز أوّلاً ـ ممّا لا يلتفت إليه في التّعريفات.

بل جوابه: أنّا لا نسلّم عدم صدقه على ما ذكرنا، فإنّ قوله «هي الكلام المفاد به ما عند المتكلّم» أعمّ مِن أن يكون عند المتكلّم في الحقيقة أو في الظّاهر، بل دلالته على الثّاني أظهر، لعدم الاطّلاع على السّرائر.

⇐ وما وقع في عبارة القوم ـ من أنّه لابدّ أن يكون جامعاً، ومانعاً، ومطّرداً، ومنعكساً ـ راجع إلى ذلك.

فإنّ معنى الجمع: أن يكون المعرّف متناولاً كُلّ احدٍ من أفراد المعرَّف بحيث لا يشذّ منه فرد، وهذا المعنى ملازم للكليّة الثانية القائلة: كلّ ما صدق عليه المعرَّف صدق عليه المعرِّف.

ومعنى المنع: أن يكون بحيث لا يدخل فيه شيء من أغيار المعرَّف وهو ملازم للكليّة الأُولى.

والاطّراد: التلازم في الثّبوت، أي: متى وجد المعرِّف وجد المعرَّف وهو عين الكليّة الأُولى.

والانعكاس: التلازم في الانتفاء، أي: متى انتفى المعرِّف انتفى المعرَّف وهو ملازم للكليّة الثانية، فإنّه إذا صدق قولنا: كلّ ما صدق عليه المعرَّف صدق عليه المعرِّف، فكلّ ما لم يصدق عليه المعرِّف لم يصدق عليه المعرَّف وبالعكس اهـ.

[إشكال على التّعريف بأنّه غير جامع ولا مانع]

ولقائل أن يقول: تعريف المصنّف غيرُ مُطَّرِدٍ ولا مُنْعَكِسٍ.

أمّا الأوّل: فلصدقه على نحو قولها[1]:

---

(١) **قوله: «نحو قولها»**. أي: قول الخنساء الشّاعرة المتوفّاة سنة ٢٤هـ في مرثية أخيها صَخْر النَّدَى، والخنساء شاعرة سُلَمِيّة قدِمت على رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ مع قومها من بني سليم، فأسلمت معهم، وكانت تقول في أوّل أمرها البيتين والثّلاثة حتّى قُتِل أخوها لأبيها وأمّها معاوية بن عمرو ـ قتله هاشم وزيد المُرّيّان ـ وصخر أخوها لأبيها وكان أحبّهما إليها، لأنّه كان حليماً جواداً محبوباً في العشيرة وكان غزا بني أسد فطعنه ربيعة بن ثور الأسديّ فمرِض منها قريباً من حول ثمّ مات. فلمّا قُتِل أخواها أكثرت من الشّعر وأجادت، فمن قولها في صخر أخيها:

أعينيّ جُوْدا ولا تجمدا   ألا تبكيان لصخر النَّدَى
ألا تبكيان الجريء الجميل   ألا تبكيان الفتى السّيّدا
طويل النِّجاد عظيم الرّما   د ساد عشيرته أمردا

وأيضاً قالت:

وقائلةٍ والنّعش قد فات خطوها   لتدركه يا لهفَ نفسي على صَخْرِ
ألاهَبِلَتْ أُمّ الذين غدوا به   إلى القبر، ماذا يحمِلُوْن إلى القَبْرِ

وصخر هو صخر بن عمرو بن الشّريد ـ وقيل: الحارث ـ حضر محاربة بني أسد، فلمّا طعنه ربيعة بن ثور الأسدي بدأت أُمّه وزوجته سُليمى تمرّضانه، فضَجِرَتْ زوجته منه، فمرّت بها أُمّه، فسألتها عن حاله فقالت: ما هو حيّ فيُرجىٰ ولا ميّت فيُنسىٰ، فَسَمِعَها صخر فأنشد:

أرى أُمّ صخر لا تملّ عِيادتي   وملّت سُليمىٰ مضجعي ومكاني
وما كنت أخشى أن أكون جنازة   عليك ومن يغترّ بالحدثان
لعمري لقد نبّهتِ من كان نائماً   وأسمعتِ من كانت له أُذنان

⇐

* فإنّما هي إقْبَالٌ[1] وإدِبَارُ *

ـ ممّا وصف الفاعل، أو المفعول بالمصدر ـ فإنّه مجاز عقليّ نصّ عليه الشّيْخ في «دلائل الإعجاز»[2] وقال: لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما حتّى يكون

⇐ وأيّ امرئٍ ساوى بأُمّ حليلةً   فلا عاش إلّا في شقيّ وهوانِ
أهُمُّ بأمر الحزم لو أستطيعه   وقد حيل بين العَيْر والنَّزَوان
فللموت خير من حياة كأنّها   معرّس يعسوب برأس سنان

(١) **قولها: «فإنّما هي إقبال»**. المصراع من البسيط على العروض التّامّة المخبونة ـ فَعِلُنْ ـ مع الضّرب المقطوع ـ فَعْلُن ـ والقائلة الشاعرة العبقريّة الخنساء بنت عمرو بن الشّريد وقيل الحارث، من قصيدة في مرثية أخيها لأبيها صخر بن عمرو بن الشريد، وقد قتله بنو أسد ومنها:

وما عَجُوْل على بَوٍّ تطيف به   لها حنينان إصغارٌ وإكبارُ
لا تسأم الدَّهْرَ منه كلّما ذكرت   فإنّما هي إقبال وإدْبارُ
يوماً بأحزن منّي حين فارقني   صَخْرٌ وللدَّهْر إحلاءٌ وإمْرارُ
وإنّ صخراً لتأتمّ الهُداة به   كأنّه علم في رأسه نارُ

«العَجول» ـ بالفتح ـ النّاقة التي مات ولدها، و«البوّ» ـ بفتح الموحّدة وتشديد الواو ـ جلد ولد النّاقة، إذا مات أو نحر، يحشونه تِبْناً ويضعونه قدّامها، لتتسلّى به ويدرّ لبنها، والجارّ والمجرور صفة «عجول» و«الإصغار» و«الإكبار» مصدران بمعنى: جعل الشيء صغيراً وكبيراً، والمراد هنا المفعول، أي: مصغّر وكبّر، وهما بيان لقوله: «حنينان»، و«ذكرت» أي: تذكّرت ولدها وإحلاؤ الشيء: جعله حلواً وإمراره: جعل مُرّاً.

والشّاهد فيه: أنّه مجاز عقليّ مع أنّ تعريف المصنّف للحقيقة يشمله فلا يكون مانعاً.

(٢) **قوله: «نصّ عليه الشّيخ في دلائل الإعجاز»**. قال في فصل المجاز الحكميّ من الكتاب المذكور: ٢٣٣: وممّا طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتّى إذا ادّكرَتْ   فإنّما هي إقبال وإدبار

وذاك أنّها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما، فتكون قد تجوّزت في نفس الكلمة، ⇐

⇐ وإنّما تجوّزت في أن جعلتها ـ لكثرة ما تقبل وتدبر، ولغلبة ذاك عليها، واتّصاله بها، وأنّه لم يكن لها حال غيرها ـ كأنّها قد تجسّمت من الإقبال والإدبار.

وإنّما يكون المجاز في نفس الكلمة لو أنّها كانت قد استعارت الإقبال والإدبار لمعنىً غير معناها الذي وضعا له في اللغة، ومعلوم أن ليس الاستعارة ممّا أرادته في شيء.

واعلم أن ليس بالوجه أن يعدّ هذا ـ على الإطلاق ـ معدَّ ما حُذِف منه المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، مثل قوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، ومثل قول النّابغة الجَعْدِي:

وكيف تواصل من أَصْبَحَتْ خُِلاَلَته كأبي مَرْحَب

وقول الأعرابي:

حَسِبْتَ بُغَامِ راحلتي عَناقا وما هي وَيْبَ غَيْرِك بالعَنَاق

وإن كنّا نراهم يذكرونه حيث يذكرون حذف المضاف ويقولون إنّه في تقدير: «فإنّما هي ذات إقبال وإدبار».

ذاك لأنّ المضاف المحذوف من نحو الآية والبيتين في سبيل ما يحذف من اللفظ ويراد في المعنى، كمثل أن يحذف خبر المبتدأ، أو المبتدأ، إذا دلّ الدّليل عليه إلى سائر ما إذا حذف كان في حكم المنطوق به.

وليس الأمر كذلك في بيت الخنساء، لأنّا إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا: «فإنّما هي ذات إقبال وإدبار»: أفسدنا الشّعر على أنفسنا وخرجنا إلى شيء مغسول، وإلى كلام عاميّ مرذول، وكان سبيلنا سبيل من يزعم ـ مثلاً ـ في بيت المتنبّي:

بَدَتْ قمراً ومَالَتْ خُوْطَ بانٍ وفاحَتْ عنبراً ورَنَتْ غَزالا

أنّه في تقدير محذوف، وأنّ معناه الآن كالمعنى إذا قلت: «بدت مثل قمر، ومالت مثل خوط بان، وفاحت مثل عنبر، ورنت مثل غزال»: في أنّا نخرج إلى الغَثَاثة وإلى شيء يعزِل البلاغة عن سلطانها ويخفِض من شأنها، ويَصُدّ أوجهنا عن محاسنها، ويَسُدّ باب المعرفة بها وبلطائفها علينا.

⇐

المجاز في الكلمة[1]، وإنّما المجاز في أن جعلتها لكثرة ما تُقبِل وتُدْبر كأنّها تجسّمت من الإقبال والإدبار.

وليس أيضاً على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ـ وإن كانوا يذكرونه منه ـ إذ لو قلنا أريد: «إنّما هي ذات إقبال وإدبار» أفسدنا الشّعر على أنفسنا، وخرجنا إلى شيء مغسول، وكلام عاميّ مرذول، لا مساغ له عند مَنْ هو صحيح الذّوْق والمعرفة، نسّابة للمعاني.

ومعنى تقدير المضاف، فيه: أنّه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ـ ولم يقصد المبالغة المذكورة ـ لكان حقّه أن يجاء بلفظ الذّات، لا أنّه مراد.

⇐ فالوجه أن يكون تقدير المضاف في هذا على معنى أنّه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ـ ولم يقصد إلى الذي ذكرنا من المبالغة والاتّساع وأن تجعل النّاقة كأنّها قد صارت بجملتها إقبالاً وإدباراً حتّى كأنّها قد تجسّمت منهما ـ لكان حقّه حينئذٍ أن يجاء فيه بلفظ الذّات فيقال: «إنّما هي ذات إقبال وإدبار».

فأمّا أن يكون الشّعر الآن موضوعاً على إرادة ذلك، وعلى تنزيله منزلة المنطوق به حتّى يكون الحال فيه كالحال في:

* حَسِبْتُ بُغَام راحلتي عَناقا *

حين كان المعنى والقصد أن يقول: «حسبت بُغَام راحلتي بُغَام عنَاق» فممّا لا مساغ له عند من كان صحيح الذّوق، صحيح المعرفة، نسّابة للمعاني اهـ.

(١) قوله: «**المجاز في الكلمة**». وما يذكر في تأويل مثل المقام ثلاثة أُمور:

الأوّل: المجاز في الكلمة، ويقال له المجاز اللغوي، وهو أن يجعل المصدر بمعنى الفاعل أو المفعول.

الثّاني: المجاز في الحذف، وهو أن يقدّر قبله مضاف محذوف من «ذو» و«ذات» وأمثالهما.

الثّالث: المجاز في الإسناد، ويقال له المجاز العقليّ، وهو المراد هاهنا.

وجوابه: أنّ لفظ «ما» ـ في التّعريف ـ عبارة عن الملابس، أي: إلى فاعل، أو مفعول به، هُوَ له ـ على ما صرّح به فيما سيجيء ـ وهذا إسناد إلى المبتدأ، والإسناد إلى المبتدأ ـ عنده ـ ليس بحقيقة ولا مجاز.

وأمّا الثّاني: فلعدم صدقه على نحو: «ما قام زيد» و«ما ضرب عمرو» من المنفيّات فإنّ إسناد «القيام» و«الضّرب» ليس إلى ما هو له، لا في الحقيقة ولا في الظّاهر، وإن أريد أنّ إسناد «القيام» و«الضّرب» المنفيين إلى ما هُوَ له، فقد دخل حينئذٍ في التّعريف من المجاز العقليّ ما هو منفيّ نحو: «ما صام يومي» و«ما نام ليلي»، قال الشّاعر:

*** وَنِمْتِ وَما لَيلُ المَطِيِّ بِنَائِمِ[1] ***

---

(١) **قوله: «وَنِمْتِ وما ليل المطيّ بنائم»**. المصراع من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المقبوض وقبله:

* لقد لُمْتِنَا يا أُمّ غَيْلانَ في السُّرَى *

والقائل جرير بن عطيّة الخَطَفي ٢٨ ـ ١١٠هـ من قصيدة في هجو الفرزدق طويلةٍ يقول فيها، ومطلعها مخروم:

لا خيرَ في مستعجلات المَلاوِم ... ولا في خليلٍ وَصْلُهُ غيرُ دائمِ
ولا خيرَ في مالٍ عليه أَلِيَّةٌ ... ولا في يمين غير ذات مَخَارِمِ
تركتُ الصِّبا مِنْ خَشْيَةٍ أن يهيجني ... بِتُوْضِحَ رَسْمُ المنزِلِ المتقادِمِ
وقال صحابي: مَا لَهُ؟ قلت: حاجةٌ ... تَهِيْجُ صُدُوْعَ القَلْبِ بين الحَيَازِمِ
تقول لنا سَلْمى من القوم إذْ رَأَتْ ... وُجُوهاً كِراماً لُوِّحَتْ بالسَّمَائِمِ
لَقَدْ لُمْتِنَا يا أُمَّ غَيْلان في السُّرَى ... ونِمْتِ وما ليل المطيّ بِنَائِمِ
وأَرْفَعُ صَدْرَ العَنْس وهي شِمِلَّة ... إذا ما السُّرَى مَالَتْ بلوث العَمائِمِ
بأغبرَ خَفَّاقٍ كأنّ قَتَامه ... دُخَانُ الغَضا يَعْلُو فُرُوْجَ المَخَارِمِ

⇐

[حاصل الإشكال]

وحاصل الإشكال: أنّ الإسناد أعمّ مِن أن يكون على جهة الإثبات أو النّفي، وإثبات الفعل، لما هُوَ له، معناه ظاهر، فما معنى نفي الفعل، عمّا هُوَ له عند المتكلّم في الظّاهر؟

[وجوابه]

وجوابه: أنّ معناه: أنّه لو اعتبر الكلام مجرّداً عن النّفي، وأُدِّيَ بصورة الإثبات،

⇐ إذا العُفْرُ لاذَتْ بالكِناس وهجَّجَتْ عُيونُ المهارى من أجيج السَّمَائِمِ
وإنّ سوادَ الليل لا يستفزّني ولا الجاعِلاتُ العاجَ فوق المَعَاصِمِ

وهي طويله جدّاً لا حاجة إلى نقلها بتمامها.

«أُمّ غَيْلاَنَ» ـ بفتح الغين ـ كنية المرأة اللّائمة وأصلها: شجر له شوك يقال لها: العِضاه وهو المقصود في شعر الحافظ الشّيرازي والسَّاحر الإعجازيّ من غزل يقصد به الإمام المنتظر ـ عجّل الله فرجه ـ:

در بيابان گر به شوق كعبه خواهى زد قدم
سرزنش‌ها گر كند خار مُغَيْلان غم مخور

فإنّه مخفّف «أُمّ غيلان» فهي غير منصرفة، لاشتماله على الألف والنّون الزّائدتين والعلميّة. والشّاعر إنّما كنّى بها عن المرأة، تشبيهاً لها بها.

و«السُّرَى» ـ بالضمّ ـ سير آخر الليل. «نِمْتِ» خطاب للمرأة ويحتمل التكلّم أيضاً.

و«المطيّ» جمع «مطيّة» وهي النّاقة التي تركب.

وقوله: «وما ليل المطيّ بنائم» جملة حاليّة، والمقصود: أنّ المسافر إذا نام حين السّفر فإنّما يبقى مبتعداً عن الوصول إلى المكان الذي يقصده، ولا ينام معه المطيّ يعني: لا ينام معه الليل، بل الليل والنهار يستمرّان في المضيّ ولا يتوقّفان وقيل: «الليل والنّهار يعملان فيك فاعمل فيهما» والشّاهد فيه: أنّه مجاز عقليّ، لأنّه أسند النّوم إلى الليل وهو في المعنى لِلمطيّ، بل لركّابها، مع دخوله في الحقيقة على تعريف المصنّف.

لكان إسناداً إلى ما هُوَ له، لأنّ النّفي فرع الإثبات، فالإسناد في «قام زيد» إلى ما هُوَ له، فيكون حقيقة، وكذا إذا نفيته وقلت: «ما قام زيد».

بخلاف الإسناد في نحو: «صام نهاري» فإنّه إسناد إلى غير ما هُوَ له، فيكون مجازاً ـ سواء أثبت أو نُفِيَ ـ وكذا الكلام في سائر الإنشاءات مثل: «أنهارُك صائم» و«ليت نهاري صائم» وما أشبه ذلك؛ فليتأمّل.

[المجاز العقلي]

﴿ومنه﴾ أي: من الإسناد ﴿مجاز عقليّ﴾ ويُسمّى مجازاً حكميّاً[1]، ومجازاً في الإثبات، وإسناداً مجازيّاً ﴿وهو إسناده﴾ أي: إسناد الفعل، أو معناه ﴿إلى ملابس[2] له غير ما هو له﴾ أي: غير الملابس[3] الذي ذلك الفعل، أو معناه، له،

---

(١) **قوله: «مجازاً حكمياً»**. قال المحشّي: أمّا تسميته مجازاً حكمياً ـ وإن كان المجاز يقع في الإضافة، والإيقاع ـ فلتعلّقه بالحكم إمّا ظاهراً أو مقدّراً، أو لأنّ الحكم أشرف.

وأمّا تسميته مجازاً في الإثبات ـ وإن كان المجاز يقع في النّفي أيضاً ـ فلأنّ المجاز في النّفي فرع المجاز في الإثبات ـ على ما ذكره الشّارح ـ أو لأنّ النّفي ما لم يجعل بمعنى الإثبات لا يكون مجازاً ـ على ما نقل عنه ـ وأمّا تسميته إسناداً مجازيّاً فإمّا باعتبار الأشرف، أو لأنّ الإسناد بمعنى مطلق النّسبة. ثمّ إنّ المجاز خصّ بذكر هذه الأسماء وإن أمكن أمثالها في الحقيقة اعتناءً بشأنه لكثرة فوائده اهـ.

(٢) **قوله: «ملابس»**. أي: معمول، أي: شيء بينه وبين الفعل أو ما في معناه ملابسة وارتباط، ويجوز فيه فتح الباء وكسرها، لأنّ الملابسة مفاعلة من الطّرفين، لكن قوله: «يلابس الفاعل» قرينة الفتح وكذا قوله: «وله ملابسات».

(٣) **قوله: «أو غير الملابس»**. قال المحشّي: تقييده ما هو له بالملابس بيان للواقع، إذ المذكور ملابس غير ما هو له، وهو مساوٍ لملابس غير ملابس هو له.

وإنّما لم يقل: «إلى ملابس لا يكون له» إيماءً إلى أنّه لابدّ في المجاز العقليّ من فاعل، ⇐

يعني: غير الفاعل فيما بني للفاعل، وغير المفعول فيما بُنِي للمفعول.

﴿بتأوّل[(١)]﴾ متعلّق بـ«إسناده» وحقيقة قولك: «تأوّلت[(٢)] الشّيء»: أنّك تطلّبت ما يؤول إليه من الحقيقة، أو الموضع الذي يؤول إليه من العقل، لأنّ «أوّلت» و«تأوّلت»: «فعّلتُ» و«تفعّلتُ» من «آلَ الأمرُ إلى كذا، يؤول» أي: انتهى إليه، و«المآل»: المرجِعُ؛ كذا في «دلائل الإعجاز»[(٣)] وحاصله أن تَنْصِبَ قرينة

⇐ أو مفعول به، إذا أُسند إليه يكون الإسناد حقيقةً ـ كما سيجيء ـ ولو قال: «إسناده إلى ملابس لا يكون له» لم يفهم هذا المعنى اهـ.

(١) **قوله: «بتأوّل»**. قال الأُستاذ ـ دام عزّه ـ: الباء فيه يحتمل وجوهاً ثلاثة:

الأوّل: الاستعانة كما في قولهم: «كتبت بالقلم».

الثّاني: المصاحبة كما في قولهم: «دخلت عليه بثياب السَّفَر».

الثّالث: السببيّة كما في ﴿**أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ**﴾ [العنكبوت: ٤٠]. والمراد بالتّأوّل نصب القرينة الصارفة ـ لفظيّة أو معنويّة ـ وكذا يعتبر فيه المناسبة بين المعنيين ـ الحقيقي والمجازيّ ـ.

(٢) **قوله: «وحقيقة قولك: تأوّلت»**. المراد أنّ التأوّل طلب المآل، والمآل إمّا مصدر ميميّ بمعنى المفعول ـ أي: «المرجوع إليه» على الحذف والإيصال ـ أو اسم موضع و«من» في قول الشّارح: «من الحقيقة» بيانيّة و«من» في قوله: «من العقل» ابتدائيّة و«من العقل» حال أي: يطلب الموضع كائناً من جهة العقل محضاً وإن لم يكن له تحقّق في نفس الأمر.

ومحصّل الكلام: أنّك تطلب الحقيقة الموجودة ـ إن كانت موجودة ـ أو الموضع العقليّ، أي: أنّ موضعه ما هو، أو: كيف ينبغي أن يكون حتّى يكون على ما هو عليه في العقل، وإن لم يكن موجوداً ـ على ما جوّزه الشّيخ ـ وسيأتي ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ.

(٣) **قوله: كذا في «دلائل الإعجاز»**. قال في فصل المجاز الحكميّ من «الدّلائل» ٢٢٩: واعلم أنّه ليس بواجب في هذا أن يكون للفعل فاعل في التّقدير، إذا أنت نقلت الفعل إليه عدت به إلى الحقيقة مثل أنّك تقول في: ﴿**رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ**﴾ [البقرة: ١٦]: «ربحوا تجارتهم» ⇐

صارفة للإسناد عن أن يكون إلى ما هو له.

[ملابسات الفعل وإسناده إليها نوعان]

وقد أشار إلى تفسير التّعريفين بقوله: ﴿ وله ﴾ أي: للفعل ﴿ **ملابسات**[1] **شتّى** ﴾ ـ أي: مختلفة ـ جمع شَتِيْت كـ«مريض» و«مرضى» ﴿ **يلابس الفاعل، والمفعول به، والمصدر، والزّمان، والمكان، والسّبب** ﴾ ولم يتعرّض للمفعول معه[2]،

⇐ وفي: «يحمي نساءَنا ضربٌ»: «نحمي نساءنا بضرب» فإنّ ذلك لا يتأتّى في كلّ شيءٍ، ألا ترى أنّه لا يمكنك أن تثبت للفعل في قولك: «أقدمني بلدك حقّ لي على إنسان» فاعلاً سوى «الحق» وكذلك لا تستطيع في قوله:

وصيّرني هواك وبي ... ـلِحَيْني ـيضرب المثل

وقوله:

يزيدك وجهه حسناً ... إذا ما زدته نظراً

أن تزعم أنّ لـ«صيّرني» فاعلاً قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى، كما فعل ذلك في: ﴿ رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾ و«يحمي نساءنا ضرب» ولا تستطيع كذلك أن تقدّر لـ«يزيد» في قوله: «يزيدك وجهه» فاعلاً غير «الوجه».

فالاعتبار إذن بأن يكون المعنى الذي يرجع إليه الفعل موجوداً في الكلام على حقيقته، معنى ذلك أنّ «القدوم» في قولك: «أقدمني بلدك حقّ لي على إنسان» موجود على الحقيقة، وكذلك «الصّيرورة» في قوله: «وصيّرني هواك» و«الزّيادة» في قوله: «يزيدك وجهه» موجودتان على الحقيقة، وإذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة لم يكن المجاز فيه نفسه، وإذا لم يكن المجاز في نفس اللفظ كان لا محالة في الحكم، فاعرف هذه الجملة وأحسن ضبطها حتّى تكون على بصيرةٍ من الأمر.

(١) **قوله: «ملابسات»**. أي: متعلّقات.

(٢) **قوله: «لم يتعرّض للمفعول معه»**. المصنّف لم يتعرّض لذكر أربعة أنواع من المتعلّقات: الأوّل: المفعول معه، والثّاني: الحال، والثّالث: المستثنى، والرّابع: التّمييز، لأنّ ⇐

والحال، ونحوهما، لأنّ الفعل لا يسند إليها.

﴿ **فإسناده إلى الفاعل أو** ﴾ إلى ﴿ **المفعول به إذا كان مبنيّاً له** ﴾ أي: للفاعل، أو المفعول به، يعني: أنّ إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيّاً له، أو إلى المفعول به إذا كان مبنيّاً له ﴿ **حقيقة** ﴾ فقوله في تعريف الحقيقة: «ما هُوَ له» يشملهما ﴿ **كما مرّ** ﴾ من الأمثلة.

﴿ **و** ﴾ إسناده ﴿ **إلى غيره** ﴾ أي: غير الفاعل، أو المفعول به، يعني: غير الفاعل في المبني للفاعل، وغير المفعول به في المبني للمفعول ﴿ **للملابسة** ﴾ يعني لأجل أنّ ذلك الغير يشابه ما هُوَ له ـ في ملابسة الفعل ـ ﴿ **مجاز** ﴾.

⇐ الفعل، أو ما في معناه، لا يسند إليها، ما دامت باقيةً على معانيها المقصودة منها، كالمصاحبة في المفعول معه، وبيان هيئة الفاعل، أو المفعول في الحال، والبيان والإخراج في التّمييز، والمستثنى.

قال الأُستاذ: لم يتعرّض للمفعول معه، لأنّه مع الواو يمنع ما بعده عن الفاعليّة والنّيابة عنه، وبدونه لا يكون مفعولاً معه.

ولم يتعرّض للحال، لأنّ بعض أنواعها مع الواو، وهي مانعة عن الإسناد، وما يكون بغير الواو حمل على ما يكون بالواو.

ولأنّ بعضها جملة، وهي لا تكون فاعلة ولا نائبة عنه ـ على قول الجمهور ـ ولأنّها تبيّن هيئة الفاعل أو المفعول، فيجب أن يكون في الكلام فاعل أو مفعول، ومع وجودهما لا يسند المسند إلى غيرهما.

ولم يتعرّض للمستثنى، لأنّه مع الأداة وهي مانعة عن فاعليّة المستثنى ونيابته إلّا في المفرّغ ـ فإنّه مسند إليه ظاهراً وهو محذوف واقعاً ـ وهو خاصّ والبحث إنّما هو في مطلق المستثنى.

ولم يتعرّض للتّمييز، لأنّه يرفع الإبهام عن النّسبة، وهي لا تكون إلّا في المسند والمسند إليه، فلا يمكن إسناد الفعل إليه مرّةً أُخرى.

فقد استعير الإسناد ممّا هُوَ له، لغيره، لمشابهته إيّاه في الملابسة، كما استعير للرّجل الشُّجَاع اسم «الأسد» لمشابهته إيّاه في الجُرْأَة.

ولا مجاز ولا استعارة[١] في شيء من طرفي الإسناد، وإنّما الغرض تشبيه هذه

---

(١) **قوله: «ولا مجاز ولا استعارة»**. جواب سؤال، وهو أنّه إذا كانت علاقة هذا المجاز المشابهة ولذلك استعير الإسناد من المشبّه به ـ أعني الفاعل أو المفعول به الحقيقيّين ـ فيكون هذا المجاز استعارةً اصطلاحيّة، كما أنّ استعمال لفظ «الأسد» في الرّجل الشّجاع ـ لأجل المشابهة ـ استعارة اصطلاحيّة؟

فأجاب بأن لا مجاز ولا استعارة اصطلاحيّة في شيء من طرفي الإسناد، أي: لا يجب في طرفي الإسناد المجازيّ أن يكون مجازاً أو استعارةً اصطلاحيّة دائماً، ونفس الإسناد لا يمكن جعله مجازاً واستعارة، لأنّ المجاز والاستعارة الاصطلاحيّة لفظة استعملت في غير ما وضعت له بعلاقة والإسناد ليس بلفظٍ.

فليس الغرض من قوله: «فقد استعير الإسناد ممّا هو له لغيره، لمشابهته إيّاه في الملابسة» الخ ... أنّ المجاز العقليّ استعارة اصطلاحيّة، وإنّما الغرض من ذلك تشبيه هذه الحالة ـ أي: حالة ملاحظة المشابهة بين ذلك الغير وبين ما هو له في ملابسة الفعل ـ بحال الاستعارة الاصطلاحيّة.

وبيان ذلك: أنّ في كلّ واحدةٍ من الحالتين لوحظت المشابهة بين شيئين فاستعير من المشبّه به شيء للمشبّه، ففي الاستعارة الاصطلاحيّة لوحظت المشابهة بين المعنى المجازيّ، كالرّجل الشّجاع ـ مثلاً ـ والمعنى الحقيقيّ كالأسد ـ مثلاً ـ ثمّ استعير اسم الأسد للرّجل الشجاع بعلاقة المشابهة.

وفيما نحن بصدده لوحظت المشابهة بين المسند إليه المجازيّ كالرّبيع ـ مثلاً ـ وبين المسند إليه الحقيقيّ كالقادر ـ تعالى ـ مثلاً، ثمّ استعير الإسناد من المسند إليه الحقيقيّ للمسند إليه المجازيّ، بعلاقة المشابهة ـ في تعلّق وجود الفعل بكلّ منهما عادةً ـ.

وليس المراد من المشابهة فيما نحن بصدده المشابهة المصطلحة المؤدّاة بأداة التّشبيه، بل المراد أمر اعتباريّ اعتبره المتكلّم ولاحظه، لأجل صحّة إسناد الفعل أو ما هو في معناه إلى غير ما هو له ـ كما نقله الشّارح عن الشّيخ ـ.

الحالة، بحال الاستعارة الاصطلاحيّة، كما قال في «دلائل الإعجاز»:

إنّ تشبيه الرّبيع بالقادر ـ في تعلّق وجود الفعل له ـ ليس هو التّشبيه الذي يفاد بـ«كأنّ» والكاف ونحوهما، وإنّما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلّم، حين أعطى الرّبيع حكم القادر ـ في إسناد الفعل إليه ـ وهو مثل قولنا: شبّه «ما» بـ«ليس» فرُفِع بها الاسم ونُصِب الخبر، فإنّ الغرضَ بيانُ تقديرٍ قدّروه في نفوسهم، وجهةٍ راعَوْها في إعطاء «ما» حكم «ليس» في العمل.

﴿كقولهم: ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾﴾ فيما بني للفاعل وأسند إلى المفعول به، إذ العِيْشَةُ مرضيّة. **﴿و: «سيل مفعم»﴾** في عكسه إذ «المفعم» اسم مفعول من «أفعَمْتُ الإناء» ـ ملأته ـ وقد أُسند إلى الفاعل. **﴿و: «شعر شاعر»﴾** في المصدر.

والأولى أن يمثّل[1] بنحو: «جَدَّ جِدّهُ» لأنّ الشّعر وإن كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول، لا بمعنى تأليف الشّعر، فيكون من قبيل ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾.

[كلام المرزوقي]

وحقيقته ما ذكره المرزوقي[2] وهو أنّ من شأن العرب أن يشتقّوا من لفظ

---

(١) **قوله: «والأولى أن يمثّل»**. الشّعر يطلق على معنيين:

الأوّل: تأليفُ الشّعرِ وقَوْلِهِ، فهو ـ على هذا ـ مصدر.

الثّاني: الكلام المنظوم، وهو ما يقابل المنثور، فهو على هذا بمعنى المفعول وليس بمصدر، وإن كان على لفظه.

والشّعر إن كان بالمعنى الأوّل فهو من قبيل إسناد المبنيّ للفاعل إلى المصدر، وهذا المثال مثال القسم الثّالث، وإن كان بالمعنى الثّاني فهو من قبيل إسناد المبني للفاعل إلى المفعول، وكان تكراراً للمثال الأوّل، ولمّا كان هذا محتملاً قال الشّارح: الأولى الإتيان بمثال لا يقبل الاحتمال، وهو «جدّ جِدّه» فإنّ الجادّ هو الرّجل نفسه لا جدّيته التي هو فعله.

(٢) **قوله: «ما ذكره المرزوقي»**. أي: ذكره أبو عليّ أحمد بن محمّد بن الحسن المرزوقي ⇐

الشّيء ـ الذي يريدون المبالغة في وصفه ـ ما يُتْبِعُوْنه به، تأكيداً وتنبيهاً على تناهيه في معناه، من ذلك قولهم: «ظِلٌّ ظَلِيْل» و: «داهية دهياء»، و: «شعر شاعر».

﴿و: «**نهاره صائم**»﴾ في الزّمان ﴿و: «**نهرٍ جارٍ**»﴾ في المكان، ﴿و: «**بنى الأمير المدينة**»[1]﴾ في السّبب الآمِر، و«ضربه التأديب» في السّبب الغائي، ومثله: ﴿**يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ**﴾[2] أي: أهله لأجله.

[إشكال كون التّعريف غير جامع]

وقد خرج من تعريفه[3] الإسناد المجازيّ أمران:

⇐ الإصبهاني المتوفّى سنة ٤٢١هـ قال في شرح «عِزّاً عزيزاً» من قول عبدالله بن عَنَمة في ديوان الحماسة ٢: ٥٨٣:

أبلِغْ بني الحارث المرجوّ نصرهم والدَّهْر يحدث بعد المِرّة الحالا
إنّا تركنا فلم نأخذ به بدلاً عِزّاً عزيزاً وأعماماً وأخوالا

من شأنهم أن يشتقّوا من لفظ الشَّيْء الذي يريدون المبالغة في وصفه بناءً يُتْبعونه به تأكيداً وتنبيهاً على تناهيه في معناه، على ذلك قولهم: «ظِلٌّ ظليل» و«داهية دهياء» و«شعر شاعر» اهـ.

(١) **قوله: «نهاره صائم، و: نهر جارٍ، و: بنى الأمير المدينة»**. والقرينة في جميع أمثلة المجاز المذكورة الاستحالة العقليّة إلّا في السبب الآمر فإنّ القرينة فيه الاستحالة العادية، والعلاقة في الجميع الملابسة والملازمة، أي: مشابهة الفاعل المجازيّ للفاعل الحقيقيّ، في توقّف الفعل بكلّ منهما.

(٢) إبراهيم: ٤١.

(٣) **قوله: «وقد خرج من تعريفه»**. أي: تعريف المصنّف للإسناد المجازيّ أمران:

أحدهما: وصف الفاعل أو المفعول المعنويّين بالمصدر، والمراد من الوصف إثبات المصدر مطلقاً، سواء كان بطريق الوصف الاصطلاحيّ نحو: «رجل عدل» أم لا نحو: ⇐

أحدهما: وصف الفاعل، أو المفعول بالمصدر نحو: «رجل عَدْل» و * إنّما هي اقبال وإدبار * ـ على ما مرّ ـ.

والثّاني: وصف الشّيء بوصف مُحْدِثه وصاحبه مثل: ﴿**الْكِتَابِ الْحَكِيمِ**﴾[1] و«الأُسلوب الحكيم»، فإنّ المبنيّ للفاعل قد أُسند إلى المفعول، لكن لا إلى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند، بل فعل آخر من أفعاله مثل: «أَنْشَأْتُ الكِتابَ»، وكلامه ظاهر في أنّ المفعول الذي يكون الإسناد إليه مجازاً يجب أن يكون ممّا يلابسه ذلك المسند.

وكذا ما أُسند إلى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من أفعال فاعله نحو: ﴿**الضَّلالُ الْبَعِيدُ**﴾[2] و: ﴿**الْعَذَابَ الأَلِيمَ**﴾[3] فإنّ «البعيد» إنّما هو الضّالّ، و«الأليم» هو المُعَذِّب ووصف به فعله مثل: «جدَّ جِدُّهُ»؛ كذا في «الكشّاف» وظاهر أنّ هذا المصدر ليس ممّا يلابسه ذلك المسند.

⇐ «فإنّما هي إقبال وإدبار». والمثالان كلاهما لوصف الفاعل المعنويّ بالمصدر.

وذلك لأنّ المراد من لفظ «ما» في التّعريف عبارة عن الملابس ـ أي: الفاعل أو المفعول اللفظيّين ـ والمسند إليه في المثالين ليس كذلك.

ووجه خروجهما عن تعريف الإسناد المجازيّ: أنّ الإسناد فيهما ليس إلى غير ما هو له، مع أنّهما مجاز عقليّ، كما نصّ عليه الشّيخ في الكلام المنقول عنه، وكان المقصود من البحث في هذا الأمر هناك عدم اطّراد تعريف الحقيقة العقليّة، وهاهنا يكون المقصود منه عدم انعكاس تعريف المجاز العقليّ فلا تكرار.

والثّاني: وصف الشّيء بوصف مُحْدِثه وصاحبه ـ كما بيّنه الشّارح.

(١) يونس: ١.

(٢) إبراهيم: ١٨.

(٣) يونس: ٨٨.

[الجواب عنه]

ويمكن الجواب عن الأوّل: بأنّه عنده ليس بمجاز كما أنّه ليس بحقيقة.

وعن الثّاني: بأنّ الملابسة أعمّ من أن يكون بواسطة حرف أو بدونها، وهذه الصُّوَر من قبيل الأوّل إذ الأصل: «هو حكيم في أسلوبه وكتابه» و«بعيد وأليم في ضلاله وعذابه» فتكون ممّا بُنِي للفاعل، وأُسند إلى المفعول بواسطة؛ فتأمّل وقِسْ عليه نظائره.

[رأي الزّمخشري]

والمعتبر عند صاحب «الكشّاف» تلبّس ما أُسند إليه الفعل بفاعله الحقيقي، لأنّه قال[1]: المجاز العقليّ أن يسند الفعل إلى شيء يتلبّس بالذي هو في الحقيقة له كتلبّس التّجارة بالمشترين في قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾[2].

ولك أن تجعل أمثال هذا من قبيل الإسناد إلى السّبب.

[إشكالٌ آخر]

فإن قيل: كثيراً ما يُطلق المجاز العقليّ[3] على ما لا يشمله هذا التّعريف من

---

(١) وهذا نصّه في تفسير الآية: فإن قلت: كيف أسند الخسران إلى التّجارة وهو لأصحابها؟ قلت: هو من الإسناد المجازيّ، وهو أن يسند الفعل إلى شيءٍ يتلبس بالذي هو في الحقيقة له، كما تلبّست التّجارة بالمشترين، اهـ.

(٢) البقرة: ١٦.

(٣) **قوله: «فإن قيل: كثيراً ما يطلق المجاز العقليّ»**. اعتراض آخر على المصنّف، وعلى تعريف الحقيقة والمجاز، وهو أنّ كلّاً من الإسناد والإضافة والإيقاع على قسمين، والمجموع ستّة أقسام:

⇐

نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ (١)(٢) و: ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ (٣) وقول الشّاعر:

⇐ ١ ـ الإسناد إلى ما هو له نحو: «صام زيد».

٢ ـ الإسناد إلى غير ما هو له نحو: «صام نهار زيد».

٣ ـ الإضافة إلى ما هو له نحو: «جَرْيُ الماء».

٤ ـ والإضافة إلى غير ما هو له نحو: «جَرْيُ النَّهْر».

٥ ـ الإيقاع على ما هو له نحو: «نوّمتُ الصّبيّ».

٦ ـ والإيقاع على غير ما هو له نحو: «نوّمتُ الليل».

والمراد من **الإسناد** الإسناد إلى الفاعل أو المفعول به، ومن **الإضافة** النّسبة الواقعة بين المضاف والمضاف إليه، ومن **الإيقاع** نسبة الفعل إلى المفعول لو قوع الفعل المتعدّي على مفعوله.

وما ذكره المصنّف في تعريف الحقيقة والمجاز يشمل الإسناد، ولا يشمل الإضافة والإيقاع، لأنّه عبّر ـ في التّعريف ـ بالإسناد ولم يتعرّض لذكر الإضافة والإيقاع، فكلّ من تعريفي الحقيقة والمجاز غير جامع للأفراد. فكما أنّ الإسناد إلى ما هو له حقيقة فكذا الإضافة إليه والإيقاع عليه، وكما أنّ الإسناد إلى غير ما هو له مجاز فكذا الإضافة إليه والإيقاع عليه فلم لم يتعرّض للإضافة والإيقاع؟ ولو قال: «إسناد الفعل إلى الفاعل، أو الإضافة إليه، أو الإيقاع عليه، حقيقةٌ، وإسناد الفعل أو معناه إلى غير ما هو له، أو إضافتهما إليه، أو إيقاعهما عليه مجاز» لكان التّعريف جامعاً. وأجاب الشّارح عن هذا بما ترى.

(١) النساء: ٣٥.

(٢) **قوله: «شقاق بينهما»**. إضافة المصدر إلى غير ما هو له وهو «بين» وهو مكان والأصل: «وإن خفتم شقاق الزّوجين في الحالة الواقعة بينهما» أُضيف المصدر إلى «بين» وهو المكان والأصل: «شقاقهما».

(٣) **قوله: «مكر الليل والنّهار»**. والأصل: «مكر النّاس في اللّيل والنّهار» أُضيف «المكر» إلى الزّمان وهو غير ما هو له.

*** يا سارِقَ اللّيلةِ[١] أهلَ الدّارِ ***

وقولنا: «أعجبني إنباتُ الرَّبيع[٢] وجَرْيُ الأنهار»، ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلاَ تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ** ﴾[٣]، وقولنا: «نوّمتُ الليل وأجريتُ النّهر» وما أشبه ذلك من النِّسَبِ الإضافيّة[٤] والإيقاعيّة.

[جوابه]

فالجواب: أنّ المجاز العقليّ أعمّ من أن يكون في النّسبة الإسناديّة أو غيرها، فكما أنّ إسناد الفعل إلى غير ما حقّه أن يُسنَد إليه مجاز، كذلك إيقاعه على غير ما حقّه أن يوقع عليه، وإضافة المضاف إلى غير ما حقّه أن يضاف إليه، لأنّه جاز موضعه الأصليّ.

---

(١) **قوله: «يا سارق الليلة»**. المصراع من الرَّجَز والقائل غير معلوم وبعده:

* يا آخِذاً مالي ومالَ جاري *

قال البغدادي في الخزانة ٣: ١٥٤: الليلة هو المفعول الأوّل و«أهل الدّار» بدل منها، والمفعول الثّاني حذف لإرادة التّعميم، أي: متاعاً ونحوه، وقال غيره: إنّ انتصاب «أهل الدّار» بمقدّر، أي: «احذر أهل الدّار» وقد يجعل مفعولاً أوّل لـ «سارق» يقال: سرقه مالاً. وأصله: «يا سارق في الليلة احذر أهل الدّار».

(٢) **قوله: «أعجبني إنبات الرّبيع»**. والأصل: «إنبات الله في الرّبيع». و«جري الأنهار» الأصل فيه: «جري الماء في الأنهار».

وقوله: ﴿ **لَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ** ﴾ [الشّعراء: ١٥١]، أصله: «لا تطيعوا المسرفين في أوامرهم».

و«نوّمتُ الليل» أي: «نوّمتُ الصّبيّ في الليل» وهذا مثال الإيقاع على غير ما هو له. وكذا «أجريت النّهر» والأصل: «أجريتُ الماء في النّهر».

(٣) الشعراء: ١٥١.

(٤) **قوله: «من النّسب الإضافيّة»**. كالأمثلة الخمسة الأُوَل «والإيقاعيّة» مثل الأمثلة الثّلاثة الأخيرة.

[توجيه]

فالمذكور في الكتاب إمّا تعريف للمجاز العقلي في الإسناد خاصّةً، أو لمطلقه باعتبار أن يجعل الإسناد المذكور في التّعريف أعمّ من أن يدلّ عليه الكلام بصريحه - كما مرّ - أو يكون مستلزماً له - كما في هذه الأمثلة - فإنّه جعل فيها البَيْن شاقّاً، واللّيل والنّهار ماكرين، واللّيلة مسروقة، والأمر مطاعاً.

وكذا فيما جعل الفاعل المجازي[١] تمييزاً كقوله - تعالى -: ﴿**أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَكَاناً وَأَضَلُّ سَبِيلاً**﴾[٢] لأنّ التّمييز في الأصل فاعل؛ فتدبّر فإنّه بحيث نفيس.

[الدّلالة على المجاز]

واعلم أنّ هذا المجاز قد يدلّ عليه صريحاً - كما مرّ - وقد يكون كِناية كما ذكروا في قولهم: «سَلِّ الهُمُوْمَ»[٣]: أنّه من المجاز العقليّ حيث جعل الهموم محزونة

---

(١) **قوله: «فيما جعل الفاعل المجازيّ»**. اعلم أنّ التّمييز قد يكون محوّلاً وهو على أقسامٍ:

الأوّل: أن يكون محوّلاً عن الفاعل نحو: «طاب زيد نفساً» أي: طابت نفسُ زيدٍ.

والثّاني: عن المفعول نحو: «غرستُ الأرضَ شجراً» أي: غَرَسْتُ الشَّجَرَ في الأرض.

والثّالث: المضاف نحو: «زيد أكثر مالاً» والتّقدير: «مالُ زيدٍ أكثر».

والتّمييز المحوّل عن الفاعل قسمان: حقيقيّ كما مثّلنا. ومجازيّ نحو: ﴿**أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَكَاناً وَأَضَلُّ سَبِيلاً**﴾ [الفرقان: ٣٤]، والتّقدير: «شرّ مكانهم وأضلّ سبيلهم» والمكان والسّبيل كانا فاعلين فحوّلا إلى التّمييز، وهما فاعلان مجازيّان لأنّهم كانوا أشراراً وأضلّين لا المكان والسبيل.

(٢) الفرقان: ٣٤.

(٣) **قولهم: «سَلِّ الهموم»**. نسبه الشّارح إلى العرب وهو قول الحريريّ صاحب «المقامات» في المقامة الدّمشقيّة من الكتاب المذكور حيث يقول في الخمر:

⇐

بقرينة إضافة التّسلية إليها؛ فافهم، وقِسْ، ولا تقصر المجاز العقليّ على ما يفهم من ظاهر كلام السّكّاكيّ والمصنّف.

[قيدٌ واحتراز]

﴿ وقولنا ﴾ في التّعريف: ﴿ «بتأوّل» يخرج نحو ما مرّ من قول الجاهل ﴾: «أنبت الرَّبِيْعُ البَقْلَ» رائياً الإنبات من الرَّبيع، فهذا الإسناد ـ وإن كان إلى غير ما هو له، لكن ـ لا تأوّل فيه، لأنّه مراده ومعتقده، وكذا: «شَفَى الطَّبِيْبُ المريضَ» ونحو ذلك ممّا يطابق الاعتقاد دون الواقع. ويخرج أيضاً الأقوال الكاذبة، فإنّه لا تأوّل فيها.

[فائدة القيد]

فإن قلت: أَيُّ سِرٍّ في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب؟ ثمّ أَيُّ سِرٍّ في التّعرّض لإخراج نحو قول الجاهل، دون الأقوال الكاذبة، وهذا القيد يخرجهما جميعاً؟

قلت: السّرّ فيه أنّ صاحب «المفتاح» عرّف المجاز العقلي[1] بأنّه: الكلام المُفَادُ

⇐ ولا تعجَبنَّ * لشيخٍ أبنّ * بمغنىً أغنّ * ودَنٍّ طَفَح
فإنّ المُدام * تقوّي العِظام * وتشفي السّقام * وتنفي التّرَحْ

وقال:

وداوِ الكُلُوم * وسَلِّ الهُمُوم * ببنت الكُرُوم * الّتي تُقْتَرح
وخُصَّ الغَبوق * بساقٍ يسوق * بلاءَ المشوق * إذا ما طَمَحْ

(١) **قوله: «صاحب «المفتاح» عرّف المجاز العقلي»**. قال في الفصل الخامس من الأصل الثّاني من علم البيان من «المفتاح»: ٥٠٣: المجازُ العقليّ هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلّم من الحكم فيه، لضربٍ من التّأويل، إفادة للخلاف لا بوساطة وضع، كقولك: «أنبت الرّبيع البقل» و: «شفى الطّبيبُ المريض» و: «كسا الخليفةُ الكعبةَ» و: «هزم الأمير ⇐

⇐ الجند» و: «بنى الوزير القصر».

وإنّما قلت: «خلاف ما عند المتكلّم من الحكم فيه» دون أن أقول: «خلاف ما عند العقل» لئلّا يمتنع طرده بما إذا قال الدَّهري عن اعتقاد جهل، أو جاهل غيره: «أنبت الرَّبيع البقل» ـ رائياً إنبات البقل من الرّبيع ـ فإنّه لا يسمّى كلامه ذلك مجازاً، وإن كان بخلاف العقل في نفس الأمر، ولذلك لا تراهم يحملون نحو:

أشابَ الصّغيرَ وأفنىَ الكبيـ ـرَ كَـرُّ الغداة ومرّ العشيّ

على المجاز، ما لم يعلموا، أو يغلب في ظنّهم أنّ قائله ما قاله عن اعتقاد.

أوَما تراهم كيف استدلّوا لقول أبي النّجم:

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي عليَّ ذنباً كلّه لم أصنع

من أن رأت رأسي كرأس الأصلع ميّز عنه قُنزعاً عن قنزعِ

جذبُ الليالي أبطئي أو أسرعي

حين نسب انحسار الشّعر عن الرأس قليلاً إلى الزّمان قائلاً:

ميّز عنه قنزعاً عن قنزع جذبُ الليالي.......

لكونه مجازاً بما أتبعه من قوله:

أفناه قيلُ الله للشّمس اطلعي حتّى إذا واراك أُفْقٌ فارجعي

الشّاهد لنزاهته أن يريد حمل كلامه السّابق على الظّاهر.

ولئلّا يمتنع عكسه بمثل: «كسا الخليفة الكعبة» و: «هزم الأمير الجند» فليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة، ولا امتناع أن يَهْزِمَ الأمير وحده الجند، ولا يقدح ذلك في كونهما من المجاز العقليّ.

وإنّما قلت: «لضربٍ من التّأويل»؟ ليحترز به عن الكذب، فإنّه لا يسمّى مجازاً لِكونه كلاماً مفيداً خلاف ما عند المتكلّم.

وإنّما قلت: «إفادة للخلاف لا بوساطة وضع» ليحترز به عن المجاز اللغويّ في صورة وهي إذا ادّعي أنّ «أنبت» موضوع لاستعماله في القادر المختار أو وُضِع لذلك، فإنّ المجاز ⇐

به خلاف ما عند المتكلّم، من الحكم فيه، لضربٍ من التأوّل، إفادةً للخلاف لا بواسطة وضع.

وقال: إنّما قلت: «خلاف ما عند المتكلّم» دون «ما عند العقل» لئلّا يمتنع طرده بمثل قول الدَّهْرِيّ: «أَنْبَتَ الرَّبِيْعُ البَقْلَ»[1] وعكسه بمثل قولنا: «كَسَا الخليفةُ

⇐ حينئذٍ يسمّى لغويّاً وضعيّاً لا عقليّاً.

وإنّما قلت: «بوساطة وضع» ـ على التّنكير ـ دون أن أقول: «الوضع» ليشمل وضع اللغة إن ادّعي ووضع غيرها إن ارتكب.

ولأجل هذه الصّورة لا ترى علماء الفنّ يحكمون على نحو: «أنبت الرّبيع البقل» بكونه مجازاً عقليّاً إلّا بعد بيان أنّ صيغ الأفعال ـ في معنى نسبتها إلى الفاعل ـ ليست تدلّ على معنىً سوى صدورها عن شيءٍ مّا، فأمّا أنّ ذلك الشّيء قادر أم غير قادر فليس بداخل في مفهوماتها وضعاً اهبعين حروفه.

(١) قال العضدي في شرح مختصر الأصول ١: ٤٩: اعلم أنّهم قد اختلفوا في نحو: «أنبت الرّبيع البقل» لعدم كون الرّبيع هو الفاعل حقيقة. فلابدّ من تأويل في اللّفظ أو في المعنى وإلّا لكان كذباً، والتّأويل في اللّفظ امّا في الإنبات، أو في الرّبيع، أو في التركيب.

فهذه احتمالات أربعة:

الأوّل: التّأويل في المعنى وهو أنّه أورد ليتصوّر فينتقل الذّهن منه إلى إنبات الله ـ تعالى ـ فيه فيصدق به وهو قول الإمام فخر الدّين أنّ المجاز عقليّ لا لغويّ.

الثّاني: أنّ التّأويل في «أنبت» وهو للتسبّب العادي وإن كان وضعه للتّسبّب الحقيقيّ وهو قول المصنّف.

الثّالث: أنّ التّأويل في الربيع فإنّه تصوّر بصورة فاعل حقيقي، فأسند إليه ما يسند إلى الفاعل الحقيقي وهو قول صاحب المفتاح إنّه من الاستعارة التخييليّة.

الرّابع: إنّ التّأويل في التّركيب وهو أنّ كلّ هيئة تركيبيّة وضعت بإزاء تأليف معنويّ وهذه وضعت لملابسة الفاعليّة فإذا استعملت للملابسة الظرفيّة أو نحوها كان مجازاً ⇐

الكَعْبَةَ» إذ ليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة. وإنّما قلت: «لِضَرْبٍ من التأوّل» ليحترز به عن الكَذِب.

[التّعريض بالسّكّاكيّ والاعتراض عليه]

واعترض عليه المصنّف[1] بأنّا لا نسلّم بطلان طرده ـ بما ذكر ـ لخروجه بقوله: «لِضَرْبٍ من التأوّل» ولا بطلان عكسه ـ بما ذكر ـ لأنّ المراد بخلاف ما عند العقل، خلاف ما في نفس الأمر، لأنّ معنى «ما عند العقل»: ما يقتضيه العقل ويرتضيه، لا ما يَحْضُرُ عنده، ويرتسم فيه، ونحو «كَسَا الخليفة الكعبة» خلاف ما في نفس الأمر، فأشار هاهنا إلى أنّ «التأوّل» لا يختصّ بإخراج الأقوال الكاذبة ـ كما يتوهّم من «المفتاح» ـ بل يخرج نحو قول الجاهل أيضاً، فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل.

[إيرادٌ على المصنّف]

ولِقائلٍ أن يقول: إنّ مفهوم قولنا «ما عند العقل»[2]: «ما حصل عنده وثبت»

⇐ وذلك نحو: «صام نهار»، و«قام ليله» وهذا مختار عبدالقاهر.

والحقّ أنّها تصرّفات عقليّة ولا حجر فيها فالكلّ ممكن والنظر إلى قصد المتكلّم.

(١) **قوله: «واعترض عليه المصنّف»**. اعترض عليه باعتراضين: الأوّل: «لا نسلّم بطلانه بما ذكر» الخ. والثّاني: «ولا بطلان عكسه بما ذكر» الخ.

(٢) **قوله: «ولقائل أن يقول: إنّ مفهوم قولنا: ما عند العقل»**. والحاصل: أنّ النّسبة بين «ما عند العقل» و: «ما في نفس الأمر» عموم وخصوص مطلق كالحيوان والإنسان، والعامّ هو: «ما عند العقل» فلا يجوز التعبير به ـ أي: بما عند العقل ـ عنه ـ أي: عمّا في نفس الأمر ـ إذ لا يجوز أن يقال: حيوان ـ مثلاً ـ ويراد به الإنسان، لأنّ العامّ من حيث هو عامّ لا دلالة له على الخاصّ إلّا بالقرينة والمجازيّة وذلك غير جائز في التّعريفات ـ على أنّ القرينة غير ظاهرة في المقام ـ.

وهذا أعمّ ممّا في نفس الأمر، لإمكان تصوّر الكواذب، فلا يجوز التّعبير به عنه.

وحينئذٍ يندفع الاعتراض الأوّل(١) أيضاً، إذ لا امتناع في أن يشتمل التّعريف على قيدين ينفرد كلّ منهما بفائدة خاصّة مع اشتراكهما في فائدة أُخرى يكون حصولها من أحدهما قصداً ومن الآخر ضمناً، ولا يكون هذا تكراراً.

فإخراج نحو قول الجاهل يمكن أن يسند إلى كلّ من قوله: «خلاف ما عند المتكلّم» و«لِضَرْبٍ من التأوّل» لكن إسناده إلى الأوّل أولى؛ لأنّه السّابق في الذّكر، والمقصود بالثّاني إخراج الكواذب.

وعلى هذا كان الأنسب(٢) أن يقول: «ليخرج نحو قول الجاهل» مكان قوله:

---

(١) **قوله: «وحينئذٍ يندفع الاعتراض الأوّل»**. وهو قوله: «ولا بطلان عكسه بما ذكر» أي: يندفع دعوى المصنّف عدم بطلان العكس بقول الجاهل محتجاً بقوله: لأنّ المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الأمر كما أنّه يندفع الاعتراض الأوّل أيضاً وهو قوله: أنّا لا نسلّم بطلان طرده بما ذكر، لخروجه بقوله: «لضرب من التّأوّل».

إذ لا امتناع في أن يشتمل التّعريف على قيدين: أحدهما: «خلاف ما عند المتكلّم»، والثّاني: «لضَرْب من التأوّل» ينفرد كلّ واحد منهما بفائدة خاصّة، فينفرد القيد الأوّل ـ وهو «خلاف ما عند المتكلّم» ـ بإدخال مثل قولنا: «كسا الخليفة الكعبة» خاصّة، وينفرد القيد الثّاني ـ وهو «لضرب من التأوّل» ـ بإخراج الكواذب خاصّةً، مع اشتراك القيدين في فائدة أُخرى وهي إخراج قول الجاهل، فيكون حصول هذه الفائدة من أحد القيدين ـ وهو «خلاف ما عند المتكلّم» ـ قصداً ومن الآخر ـ وهو «بضرب من التأوّل» ـ ضمناً، ولا يكون حصول الفائدة الواحدة من كلا القيدين تكراراً، لاختلاف حصول الفائدة منهما من حيث القصديّة والضمنيّة.

(٢) **قوله: «كان الأنسب»**. وسبب كونه أنسب أنّ الظّاهر من قوله: «لئلا يمتنع طرده» أنّه لا مخرج لقول الجاهل غير قوله: «خلاف ما عند المتكلّم» وليس كذلك؛ إذ له مخرج آخر وهو قوله: «لضرب من التأوّل» وإن كان الأولى إسناد إخراجه إلى قوله: «خلاف ما عند ⇐

«لئلّا يمتنع طرده» ولكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من دَأْبِ المحصّلين.

[إيراد ثانٍ]

فإن قلت: ما ذكرت، من تقرير كلام المصنّف، مُشْعِرٌ بأنّ مراده: غير ما هو له عند العقل، وفي نفس الأمر، وحينئذٍ يرد عليه[1] نحو قول الجاهل والمُعْتَزِليّ لِمَنْ يَعْرِفُ حالهما: «أنبتَ اللهُ البَقْلَ» و«خَلَقَ اللهُ الأفعالَ كُلَّهَا» و«أضلَّ الكافرَ» ـ بالتّأويل والقصد إلى أنّه إسناد إلى السّبب ـ لأنّه إسناد إلى ما هو له في نفس الأمر[2].

وبالجملة[3] إن أراد، غير ما هو له في نفس الأمر، فقد خرج عن تعريفه أمثال

⇐ المتكلّم» لكونه السّابق في الذّكر، ولكن هذا مناقشة في اللفظ، وهي ـ بعد وضوح المقصود ـ ليست من عادات المحقّقين.

(١) **قوله: «وحينئذٍ يرد عليه»**. أي: على تعريف المصنّف في هذا الكتاب أنّه غير جامع لأفراده التي أشار إليها الشارح.

(٢) **قوله: «لأنّه إسناد إلى غير ما هو له في نفس الأمر»**. أقول: هذا مسلّم عند الجميع في قوله: «أنبت الرّبيع البقل» ومسلّم عند الأشاعرة في المثالين الآخرين.

(٣) **قوله: «وبالجملة»**. والحاصل: أنّ تعريف المصنّف للمجاز إمّا غير جامع، وذلك إذا أراد غير ما هو له عند العقل وفي نفس الأمر، وإمّا مشتمل على قيد ضائع وزائد، وذلك إذا أراد غير ما هو له عند المتكلّم في الظّاهر، بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة، وكلا الأمرين غير جائز في التّعاريف.

والجواب: أنّه لم يرد هذا ولا ذاك، يعني لم يرد خصوص غير ما هو له عند المتكلّم في الظّاهر ولا خصوص غير ما هو له عند العقل وفي نفس الأمر، بل أراد ـ بالإسناد إلى غير ما هو له ـ الأعمّ منهما، وهو مفهومه الظّاهر الأعمّ منهما ـ أعني ما يصدق عليه أنّه إسناد إلى ⇐

ما ذكر، وإن أراد، عند المتكلّم في الظّاهر، بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة[1]، فقد خرج نحو قول الجاهل، والأقوال الكاذبة بقوله: «عند المتكلّم في الظّاهر» وصار قوله: «بتأوّل» ضائعاً، وإسناد إخراج نحو قول الجاهل إليه فاسداً.

قلت: أراد ـ بالإسناد إلى غير ما هو له ـ مفهومه الظّاهر الأعم، أعني ما يَصْدُقُ عليه أنّه إسناد غير ما هو له بوجّه مّا، أعني المغاير في الواقع، أو عند المتكلّم، في الحقيقة، أو في الظّاهر.

وحينئذٍ يدخل نحو قول الجاهل والأقوال الكاذبة؛ لكون الإسناد فيه إلى غير ما هو له في الواقع، وقول المعتزلي، لكونه إلى غير ما هو له عند المتكلّم، فأخرج جميعها بقوله: «بتأوّل» وبقي التّعريف سالماً يخرج عنه ما لا تأوّل فيه.

ويدخل فيه نحو قول الدّهري والمعتزلي «أَنْبَتَ اللهُ البَقْلَ» و«خَلَقَ اللهُ الأفعالَ

⇐ غير ما هو له بوجه مّا ـ.

وهذا في التّعريف جنس يشمل أربعة أقسام أشار إليها بقوله: أعني المغاير في الواقع في الحقيقة هذا هو القسم الأوّل. والمغاير في الظّاهر، وهذا هو القسم الثّاني.

أو المغاير عند المتكلّم في الحقيقة هذا هو القسم الثالث. أو المغاير في الظّاهر وهذا هو القسم الرّابع.

وحينئذٍ يدخل نحو قول الجاهل والأقوال الكاذبة، لكونه من القسم الأوّل، لأنّ الإسناد فيه إلى غير ما هو له في الواقع وفي نفس الأمر، وكذا قول المعتزليّ ـ عند التقيّة ـ لأنّه من القسم الثالث، إذ أنّه إسناد إلى غير ما هو له عند المتكلّم، فأُخرج جميعها بفصل التّعريف وهو «بتأوّل» فلا معنى لقول المعترض: «صار قوله: «بتأوّل» ضائعاً».

(١) **قوله: «بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة»**. قال المحشّي: يعني أنّ «الغير» في تعريف المجاز واقع موقع «ما هو له» في تعريف الحقيقة، فتقييد «ما هو له» في تعريف الحقيقة بقوله: «عند المتكلّم في الظّاهر» قرينة على تقييد «غير ما هو له» في تعريف المجاز بذلك وهذا ظاهر عند من له ذوق سليم اهـ.

كُلَّها» بالتّأوّل لكونه إلى غير ما هو له عند المتكلّم.

وكذا نحو قول الدّهري: «أنبت الرَّبِيْعُ البَقْلَ» ـ بتأوّل، حين يُظْهِرُ أنّه مُوَحِّدٌ ـ لكونه إلى غير ما هو له في الواقع.

وكذا قول الموحّد: «أَنْبَتَ اللهُ البَقْلَ» ـ بتأوّل، عند إخفاء حاله من الدّهـري، وإظهار أنّه غير معتقد لظاهره، بل إنّما أسنده إلى السّبب ـ لأنّه إلى غير ما هو له عند المتكلّم في الظّاهر.

[إيراد ثالث]

لا يقال: العامّ لا يتحقّق إلّا في ضمن الخاصّ[1] وقد بُيِّن فساده، فكيف يجوز أن يراد غير ما هو له، أعمّ مِن أن يكون في الواقع، أو عند المتكلّم ـ في الحقيقة، أو في الظّاهر ـ؟

لأنّا نقول: فرق بين إرادة مفهوم العامّ[2] وبين تحقّقه، ولا يلزم من عدم تحقّقه إلّا في ضمن الخاصّ عدمُ إرادته إلّا في ضمنه، وقد تبيّن أنّ الفساد إنّما كان ينشأ من إرادة الخاصّ بخصوصه، فلا فساد في إرادة العام بعمومه، فليتأمّل، فإنّ هذا مقام يستصعبه أقوام.

---

(١) **قوله: «لا يقال: العامّ لا يتحقّق إلّا في ضمن الخاصّ»**. أي: ما يصدق عليه أنّه إسناد إلى غير ما هو له بوجهٍ مّا، لا يتحقّق ولا يوجد في الخارج إلّا في ضمن الخاصّ وهو غير ما هو له في نفس الأمر، أو غير ما هو له عند المتكلّم في الظّاهر، وقد بيّن فساده.

أمّا فساد الأوّل: فلكونه مستلزماً لعدم جامعيّة التّعريف.

وأمّا فساد الثّاني: فلكونه مستلزماً لاشتمال التّعريف على قيد ضائع.

(٢) **قوله: «فرق بين إرادة مفهوم العام»**. الّذي هو المراد في التّعريف، وبين وجوده في الخارج الذي هو المراد في السّؤال، ولا يلزم من عدم وجود العام إلّا في ضمن الخاصّ عدم إرادته إلّا في ضمنه، لأنّ الإرادة الذهنيّة شيء والوجود الخارجي شيء آخر.

[فائدة القيد]

﴿ولهذا﴾ أي: ولأنّ مثل قول الجاهل خارج عن المجاز ـ لاشتراط التأوّل فيه ـ ﴿لم يحمل نحو قوله﴾ أي: الصَّلَتان العبديّ(١):

﴿أشاب(٢) الصَّغِيرَ﴾ وأفنى الكبيـ ـــرَ كـرُّ الغَـداة ومَـرّ العشـيْ

---

(١) **قوله: «الصَّلَتان العبديّ»**. اسمه: «قُثَم» ـ وِزان «زُفَر» ـ بن خَبِيَّة ـ وزان «عطيّة» ـ وهو أحد بني مُحَارِب بن عمرو بن وديعة بن عبدالقيس وينسب إليه فيقال: العبديّ.

وشاعران آخران يقال لهما: الصَّلَتان:

أحدهما: الصَّلَتان الضبّي من شعراء بني ضبّة وهو متأخّر غير مشهور.

والثّاني: الصَّلَتان الفَهْمي وهو أيضاً متأخّر وغير مشهور وهو القائل:

العـبد يُـقْرَعُ بـالعَصَا والحرّ تكـفيه الإشـارَهْ

وذكر الجاحظ في كتاب «الحيوان» أنّ هناك رجلاً آخرَ يقال له: الصَّلَتان السَّعْدي وهو القائل لهذه الأبيات لا الصَّلَتان العبدي. [حياة الحيوان ٢: ٢٣٠]

(٢) **قوله: «أشاب»**. البيت من مدوّر المتقارب من قطعة أوردها أبو تمّام في ديوان «الحماسة» والجاحظ في «كتاب الحيوان» وابن عبد ربّه في «العقد الفريد» وابن قتيبة في «عيون الأخبار» و«الشّعر والشعراء» وهي:

أشـاب الصَّـغيرَ وأفـنى الكبيـ ـــرَ كـرُّ الغَـداةِ ومَـرُّ العَشِـيْ
إذا ليـلةٌ هَـرَّمَتْ يـومها أتـى بـعد ذلك يـومٌ فَـتِيْ
نَـرُوْحُ ونَـغْدُوْ لحـاجاتِنا وحـاجةُ مَـن عَـاشَ لا تَـنْقَضِيْ
تـموتُ مـع المَـرْءِ حـاجاتُهُ وتَـبْقَى له حـاجة مـا بَـقِيْ
إذا قُـلْتَ يـوماً لَـدَى مَـعْشَرٍ: «أَرُوْنِـي السَّـرِيَّ» أرَوْكَ الغَـنِيْ
ألم تَـرَ لُـقْمَانَ أَوْصَـى بـنيـ ـهِ وأَوْصَيْتُ عمراً فنِعْمَ الوَصِيْ
وسِـرُّكَ مـا كـان عـند امرئٍ وسِـرُّ الثَّـلاثة غـيرُ الخَـفِيْ

والأبيات واضحة لا خَفاء فيها وهي قرينة على أنّ إسناد «أشـاب» و«أفـنى» إلى «كـرّ ⇐

﴿ **على المجاز** ﴾ أي: على أنّ إسناد «أشاب» و«أفنى» إلى «كرّ الغَداة» و«مرّ العشيّ» مجاز ﴿ **ما دام لم يعلم، أو لم يظنّ أنّ قائله لَمْ يُرِدْ ظاهره** ﴾ لعدم التّأوّل حينئذٍ، بل حمل على الحقيقة، لكونه إسناداً إلى ما هو له عند المتكلّم في الظّاهر ـ كما مرّ من نحو قول الجاهل ـ ﴿ **كما استدلّ** ﴾ يعني: لم يعلم ولم يستدلّ بشيء، على أنّه لم يرد ظاهره، مثل الاستدلال ﴿ **على أنّ إسناد «ميّز»** ﴾ ـ إلى «جذب الليالي» ـ ﴿ **في قول أبي النَّجْم** (١) ﴾:

قد أصبحتْ أُمُّ الخِيارِ (٢) **تدّعي ... عَلَيّ ذنباً كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ**

⇐ الغداة» و«مرّ العشيّ» مجاز لا حقيقة، لأنّ الشّاعر مُوَحِّدٌ وسائر الأبيات قرينة على ذلك.

ومعنى الصَّلَتان: الماضي في الأُمور، وهو الجازم القاطع الذي إذا قال فعل. ومن شعره في أمر الحكمين وهجو الأشعريّ وابن العاصي ـ لعنهما الله ـ:

لعمرك لا ألفى مدى الدَّهر خالعاً ... علياً، بقول الأشعريّ ولا عمرو

فإن يحكما بالحقّ نقبله منهما ... وإلّا أثرناها كراغية البَكْر

ولسنا نقول الدَّهْر ذاك إليكما ... وفي ذاك لو قلناه قاصمةُ الظَّهْر

ولكن نقول: الأمر والنّهي كلّه ... إليه، وفي كفّيه عاقبةُ الأمر

وما اليوم إلّا مثل أمس وإنّنا ... لفي وَشَلِ الضَّحْضاح أو لُجَّة البحر

[راجع حياة الحيوان ٢: ٢٣٠، خزانة الأدب ٢: ١٥٩ ـ ١٦٠]

(١) **قوله: «قول أبي النجم»**. الفضل بن قدامة العِجْلي من بني بكر بن وائل من أكابر الرُّجّاز، ومن أحسن النّاس إنشاداً للشعر، نبغ في عهد بني أُمَيَّة ـ لعنهم الله ـ وكان نازلاً في سواد الكوفة وبعضهم يفضّله على العجّاج، توفّي سنة ١٣٠هـ.

(٢) **قوله: «قد أصبحت أُمّ الخيار»**. المصاريع من الرَّجَز المشطور والقائل أبو النجم وقبلها:

* وَدِّعْ فواهاً هنّ من مُوَدِّعِ *

⇐

مِن أن رأَتْ رأسي كراس الأصلعِ ﴿مَيَّزَ عنهُ قُنْزُعاً عَنْ قُنْزُعِ﴾

أي: بعد قنزع، وهو الشّعر المجتمع في نواحي الرّأس.

﴿جَذْبُ الليالي﴾ أي: مُضِيّها واختلافها، وفي «الأساس»(١): «جَذَبَ الشَّهْرُ» أي: مَضَتْ عامّته.

﴿أبطئي أو أَسْرِعي﴾ حال من «اللّيالي» على تقدير القول(٢)، أو كون الأمر

⇐ قد أصبحتْ أُمُّ الخِيارِ تدّعي
عَلَي ذنباً كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ
مِن أن رأَتْ رأسي كراس الأصلعِ
مَيَّزَ عنهُ قُنْزُعاً عَنْ قُنْزُعِ
جذبُ اللّيالي أَبْطِئِيْ أو أَسْرِعِيْ
قرناً أشيّبْيْه وقرناً فانْزَعِي
أفناه قيلُ الله للشَّمْسِ اطْلَعِيْ
حتّى إذا واراكِ أُفْقٌ فَارْجِعِيْ
حتّى بدا بعد السُّخام الأَقْرَع
جُرَّ بِكِرْشِ الأجْرج الهُنَجَّع
يمشي كمشي الأهدأ المُكَنَّع
ألم يكن يبيضّ إن لم يَصْلَعِ
إن لم يُصِبْني قبل ذاك مصرعي

وقوله: «قُنزع» ـ بضمّ القاف وسكون النّون وبضمّ الزّاي على المشهور أو فتحها على رأي الأخفش ـ معناه ما ذكره الشّارح، والباقي واضح.

(١) **قوله: «في الأساس»**. أي: أساس البلاغة الّذي وضعه الزّمخشريّ في مجازات لغة العرب: «جَذَبَ الشَّهْرُ، يَجْذِبُ» ـ من باب ضرب ـ مضى عامّته ـ كما نصّ عليه الجوهري وابن منظور ـ ومضت عامّته ـ كما نصّ عليه جار الله العلّامة ـ.

(٢) **قوله: «أَبْطِئي أو أسرعي حال من الليالي على تقدير القول»**. وذلك لأنّ الجملة الطلبيّة لا تقع ⇐

بمعنى الخبر، ويجوز أن يكون منقطعاً عمّا قبله، أي: اصنعي ما شئت أيّتها اللّيالي، فلا تتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا أُبالي.

﴿ مجاز ﴾ خبر «إنّ» ﴿ بقوله ﴾ متعلّق بـ«استدلّ» ﴿ عقيبه ﴾ أي: عقيب قوله «ميّز عنه قنزعاً عن قنزع» ﴿ أَفناهُ ﴾ أي: أبا النّجم، أو شَعْرَ رأسه ﴿ قِيْلُ الله ﴾ أي: أمره، وإرادته ﴿ للشَّمْسِ اطْلَعي ﴾

* حتّى إذا واراكِ أُفقٌ فَـاْرْجِعِيْ *

فإنّه يدلّ على أنّه يعتقد أنّ الفعل للّه وأنّه المُبْدِئُ، والمُعيدُ، والمُنشئ، والمُفني، فيكون إسناد «ميّز» إلى «جذب الليالي» بتأوّل، بِناءً على أنّه زمان أو سبب.

⇐ حالاً أو صفةً إلّا بتقدير القول كما قال ابن مالك في باب النّعت من الألفيّة:

وامنع هنا إيقاعَ ذاتِ الطّلبِ وإن أتت فالقولَ أضمر تُصِبِ

قال الرّضي: وإنّما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونها خبريّةً؟ لأنّك إنّما تجيء بالصّفة والصّلة لتعرّف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول ـ من اتّصافهما بمضمون الصّفة والصّلة ـ فلا يجوز إذن إلّا أن تكون الصّفة والصّلة جملتين متضمّنتين للحكم، المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة، وهذه هي الجملة الخبريّة، لأنّ غير الخبريّة إمّا إنشائيّة نحو: «بعت» و: «طلّقت» و: «أنت حرّ» ونحوها. أو طلبيّة كالأمر والنّهي والاستفهام والتّمنّي والعَرْض، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما إلّا بعد ذكرهما. ولمّا لم يكن خبر المبتدأ معرّفاً للمبتدأ ولا مخصّصاً له، جاز كونه إنشائيّةً، ويتبيّن بهذا وجوب كون الجملة ـ إذا كانت صفة أو صلة ـ معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول. قال:

وقد تقع الطّلبيّة صفة لكونها محكيّةً بقولٍ محذوف هو النّعت في الحقيقة اهـ باختصارٍ. [راجع: شرح الكافية ١: ٣٠٧ـ٣٠٨]

[أقسام المجاز العقليّ]

﴿وأقسامه﴾ أي: المجاز العقلي ﴿أربعة[١]؛ لأنّ طرفَيْه﴾ وهُمَا: المسند إليه، والمسند ﴿إمّا حقيقتان﴾ وضعيّتان نحو: «أنبت الرّبيعُ البقل» ﴿أو مجازان﴾ وضعيّان ﴿نحو: «أَحْيَا الأرضَ شبابُ الزمان»﴾ فإنّ المراد بإحياء الأرض تهييج القُوَى النّامية فيها؛ وإحداث نَضَارتها بأنواع النّبات، والإحياء في الحقيقة إعطاء الحياة وهي صفة تقتضي الحسّ والحركة[٢] الإراديّة وتفتقر إلى البَدَن والرُّوْح.

وكذا المراد بِشَبَاب الزّمان ازدياد قُوَاها النّامية، وهو في الحقيقة عِبارة عن كون الحَيَوان في زمانٍ تكون حرارته الغريزيّة مشبوبة، أي: قويّة مشتعلة.

﴿أو مختلفتان نحو: «أنبتَ البقلَ شبابُ الزّمان»﴾ فيما كان المسند حقيقة، والمسند إليه مجازاً ﴿و: «أَحْيَا الأرضَ الرّبيعُ»﴾ في عكسه.

وهذا التّقسيم[٣] للطّرفين أوّلاً وبالذّات، وللإسناد ثانياً وبالعَرَض.

---

(١) **قوله: «وأقسامه ـ أي: المجاز العقليّ ـ أربعة»**. ولا يخفى أنّ الحقيقة العقلية أيضاً تنقسم إلى هذه الأقسام التي ذكرها، وأمثلتها ما ذكره في المجاز بعينه، لكن إذا صدرت عن الدّهريّ بناءً على اعتقاده، إلّا أنّه خصّ المجاز بالذّكر لأنّه المقصود في باب الإسناد.

(٢) **قوله: «وهي صفة تقتضي الحسّ والحركة»**. هذه عبارة محقّق الشّيعة نصيرالدّين الطّوسيّ في «التّجريد» حيث يقول: الحياة صفة تقتضي الحسّ والحركة مشروطة باعتدال المزاج اعتدالاً نوعيّاً عندنا، فلابدّ من البنية، وتفتقر الحياة إلى الرّوح وتقابل الموت تقابل العدم والملكة اهـ.

(٣) **قوله: «وهذا التقسيم»**. أراد الإجابة عن أُمور ربّما يظنّ الاعتراض بها:

الأوّل: أنّ التّقسيم إلى الأقسام الأربعة يكون بالنّسبة إلى الإسناد من قبيل الوصف بحال متعلّق الموصوف.

الثّاني: التّنبيه على أنّ الإسناد المجازيّ لا يخرج الطّرف عمّا هو عليه.

⇐

وفيه تنبيه على أنّ الإسناد المجازي لا يخرج الطّرف عمّا هو عليه، بل حاله كحال سائر الألفاظ المستعملة، في أنّه إمّا حقيقة وإمّا مجاز.

وإزالة لما عسى أن يستبعد من اجتماع المجازين، أو حقيقة ومجاز، في كلام واحد، وإن كانا مختلفين.

وانحصار الأقسام في الأربعة ظاهر على مذهب المصنّف، لأنّه اشترط في المسند أن يكون فعلاً أو معناه، فيكون مفرداً، وكلّ مُفْرَدٍ مُسْتَعْمَلٍ إمّا حقيقة أو مجاز؛ فالمجاز في قولنا: «زيد نهاره صائم» إنّما هو إسناد «صائم» إلى ضمير «النّهار» وكذا في قولنا: «الحبيب أحياني ملاقاته» المجاز إسناد «أحيا» إلى «ملاقاته» لا إسناد الجملة ـ الواقعة خبراً ـ إلى المبتدأ، وأمّا على مذهب السّكّاكيّ ففيه إشكال.

⇐ الثّالث: الإزالة لما عسى أن يستبعد من اجتماع المجازين أو حقيقة ومجاز في كلام واحد وإن كان المجازان أو الحقيقة والمجاز مختلفين حيث يكون كلا الطّرفين أو أحدهما مجازاً لغويّاً والإسناد مجازاً عقليّاً، أو يكون كلا الطّرفين أو أحدهما حقيقةً لغويّة والإسناد مجازاً لغويّاً.

الرّابع: أنّ هذا التّقسيم إنّما يكون على رأي المصنّف، وأمّا على رأى السّكّاكيّ ففيه إشكال، لأنّه عرّف المجاز العقليّ بأنّه «الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلّم من الحكم بتأوّل» فيجوز عنده أن يكون المسند جملة أسندت إلى المبتدأ نحو: «زيد صام نهاره» أو «زيد نهاره صائم» والجملة لا توصف بالحقيقة ولا بالمجاز اللغويّين، لأخذ الكلمة في تعريفهما، فلا تنحصر الأقسام عنده في الأربعة، وسيأتي في فنّ البيان ـ إن شاء الله الجليل ـ أنّ الجملة أيضاً توصف بالحقيقة والمجاز.

وقال في الأصل الثّاني من «علم البيان»: اعلم أنّ المجاز عند السّلَف من علماء هذا الفنّ قسمان: لغويّ وهو ما تقدّم ويسمّى مجازاً في المفرد، وعقليّ ويُسمّى مجازاً في الجملة اهـ. [راجع المفتاح: ٤٧١]

[المجاز العقليّ في القرآن]

﴿ وهو ﴾ أي: المجاز العقليّ ﴿ في القرآن كثير[1]: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ[2] آيَاتُهُ ﴾ أي: آيات الله ﴿ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً ﴾[3] ﴾ لم يقل: «منه قوله ـ تعالى ـ» أو «نحو قوله ـ تعالى ـ» إيهاماً للاقتباس وأنّ المعنى: إذا تُلِيَتْ عليهم آياته زادتهم إيماناً وتصديقاً بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيراً.

والمقصود أنّ إسناد «زادتهم» إلى ضمير الآيات مجاز؛ لأنّها فعل الله، وإنّما الآيات سبب لها.

---

(١) **قوله: «في القرآن كثير»**. تقديم الجارّ والمجرور على متعلّقه ـ أعني ـ كثير ـ للاهتمام لا الحصر، لأنّ هذا المجاز كثير في غير القرآن أيضاً فلا وجه لتخصيصه بالقرآن.

والغرض من هذا الكلام ردّ مَن نفى المجاز فيه فإنّهم اختلفوا فيه ـ كما نصّ عليه الزركشيّ في البحر المحيط ١: ٥٤١ والحاصل خمسة مذاهب:

١ ـ المنع مطلقا

٢ ـ المنع في القرآن وحده

٣ ـ المنع في القرآن والحديث دون ما عداهما

٤ ـ الوقوع مطلقا

٥ ـ التّفصيل بين ما فيه حكم شرعيّ وغيره وهو قول ابن حزم الظاهريّ ـ لعنه الله ـ.

(٢) **قوله: «وإذا تليت عليهم»**. إشارة إلى بعض أمثلة المجاز في القرآن فقال: «وإذا تليت» وترك ما هو المعهود في أمثال المقام من زيادة كلمة «منه قوله ـ تعالى ـ» أو «كقوله ـ تعالى ـ» أو «نحو قوله ـ تعالى ـ» وأمثال ذلك؟ إيهاماً للاقتباس والتّضمين، وإلى أنّ معنى الآية الكريمة: إذا تليت على منكري المجاز في القرآن زادتهم إيماناً وتصديقاً بوقوع المجاز العقليّ في القرآن كثيراً وهذا هو المعنى الذي أُريد إيهامه ولكن المقصود الأصليّ من ذكر الآية أنّ إسناد «زادتهم» إلى ضمير الآيات مجاز، لأنّ زيادة الإيمان فعل الله ـ تعالى ـ والآيات سبب لها.

(٣) الأنفال: ٢.

﴿ ﴿ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ ﴾[١] ﴾ نسب إلى فرعون التّذبيح الذي هو فعل جيشه، لأنّه سبب آمِر.

﴿ ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾[٢] ﴾ نسب نزع اللباس عن آدم وحوّاء ـ عليهما السّلام ـ وهو فعل الله ـ عزّ وجلّ ـ حقيقةً[٣] ـ إلى إبليس ـ عليه اللعنة ـ لأنّ سببه الأكل عن الشّجرة، وسبب الأكل وسوسته ومقاسمته إيّاهما أنّه لهما من النّاصحين.

﴿ ﴿ يَوْماً ﴾ نصب على أنّه مفعول به لـ«تتّقون» أي: كيف تتّقون يوم القيامة ـ إن بَقِيْتُمْ على الكفر ـ يوماً ﴿ يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيباً ﴾[٤] ﴾ نسب الفعل إلى الزّمان وهو للّه ـ تعالى ـ حقيقةً.

وهذا كِناية عن شدّته وكثرة الهموم والأحزان فيه، لأنّه يتسارع عند تفاقم الأحزان الشَّيْب، أو عن طوله وأنّ الأطفال يبلغون فيه أَوَانَ الشَّيْخُوخة.

﴿ ﴿ وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾[٥] ﴾ جمع «ثَقَل» وهو متاع البيت، أي: ما فيها من الدّفائن والخزائن، نسب الإخراج إلى مكانه وهو فعل الله ـ تعالى ـ حقيقةً.

[المجاز العقليّ في الإنشاء]

﴿ وهو غير مختصّ بالخبر[٦] ﴾ كما يتوهّم من تسميته بالمجاز في الإثبات، ومن

---

(١) القصص: ٤. (٢) الأعراف: ٢٧.

(٣) **قوله: «وهو فعل الله ـ عزّ وجلّ ـ حقيقةً»**. أي: على رأي الأشاعرة والشّارح منهم أيضاً، ولكنّه فعلهما وليس فعل الله، ولمّا كان إبليس ـ لعنه الله ـ سبباً نسب إليه.

(٤) المزّمّل: ١٧. (٥) الزّلزال: ٢.

(٦) **قوله: «وهو غير مختصٍّ بالخبر»**. أشار إلى المجاز العقليّ في الإنشاء، وبهذا يتبيّن أنّ التّقييد بالخبريّ ـ الذي مرّ في صدر الباب ـ لا وجه له، فإنّ الإسناد يجري في الإنشاء كما يجري في الخبر من غير فرقٍ بينهما في ذلك، فالأحوال العارضة للإسناد أحوال لهما معاً.

ذكره في أحوال الإسناد الخبريّ ﴿ بل يجري في الإنشاء نحو: ﴿ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً ﴾[(١)] ﴾ وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَلاَ يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الجَنَّةِ ﴾[(٢)] فإنّ البناء فِعْلُ العَمَلَة وهامان سبب آمِر، وكذا الإخراج فعل الله وإبليس سبب.

ومثله: «فلينبت الرّبيع ما شاء، ولْيَصُمْ نَهارُك، ولْيَجِدَّ جِدُّك» وما أشبه ذلك، ممّا أُسند الأمر أو النّهي إلى ما ليس المطلوب صدور الفعل أو التّرك عنه.

ومنه: «أَجْرِ النَّهْرَ[(٣)]، ولا تُطِعْ أمرَ فُلان» ـ على ما أشرنا إليه ـ وكذا: «ليت النَّهْرَ جارٍ» و: ﴿ أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ ﴾[(٤)] ونحو ذلك.

[قرينة المجاز]

﴿ ولابدّ له ﴾ أي: للمجاز العقلي ﴿ من قرينة[(٥)] ﴾ صارفةٍ عن إرادة ظاهره، لأنّ المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة ﴿ لفظيّة، كما مرّ ﴾ في قول أبي النّجم من قوله: «أفناهُ قيلُ اللهِ».

﴿ أو معنويّة؛ كاستحالة قيام المسند بالمذكور ﴾ أي: بالمسند إليه المذكور معه ﴿ عقلاً ﴾ أي: من جهة العقل[(٦)]، يعني يكون بحيث ....

---

(١) غافر: ٣٦. (٢) طه: ١١٧.

(٣) **قوله: «ومنه «أجر النّهر»**. قال المحشّي: فصل هذه الأمثلة عمّا قبلها؟ لأنّ الموجود في الأوّلين إيقاع أمر ونهي على غير ما حقّه أن يوقعا عليه ـ لا إسنادهما كما في السّوابق ـ وفي الآخِرَيْن إنشاء مغاير للأمر والنّهي اهـ. (٤) هود: ٨٧.

(٥) **قوله: «ولابدّ له ـ أي: للمجاز العقلي ـ من قرينة»**. والقرينة في المجاز تسمّى صارفةً ومانعة وفي المشترك اللفظيّ معيّنةً. والقرينة الصّارفة أيضاً قسمان: لفظيّة ومعنويّة، والمعنويّة ثلاثة: ١ ـ عقليّة، ٢ ـ وعادية، ٣ ـ وصدوريّة، كما أشار إليها المصنّف وفصّلها الشّارح.

(٦) **قوله: «أي: من جهة العقل»**. قيل: فيه إشارة إلى أنّ انتصاب «عقلاً» و«عادة» على التّمييز ⇐

لا يدّعي أحد[١] من المُحِقِّيْنَ والمُبْطِلِيْنَ أنّه يجوز قيامه به، لا أنّ العقل إذا خُلِّيَ ونَفْسَهُ يَعُدُّه محالاً **﴿كقولك: «مَحَبَّتُك جائت بي إليك»[٢] أو عادة﴾** أي: من جهة

⇐ وقال بعضهم: يصحّ نصبه بنزع الخافض، أي: في العقل.

أو على أنّه مفعول مطلق، أي: استحالة عقل وعادةٍ، ثمّ حذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، فانتصب انتصابه على المفعوليّة المطلقة.

أو أنّه حال، أي: عقليّةً وعاديةً، وبناء على تلك الاحتمالات فقول الشّارح لا يكون إشارة إلى التّمييز، بل بيان حاصل المعنى.

(١) **قوله: «يعني يكون بحيث لا يدّعي أحد»**. جواب عن سؤال مقدّرٍ، وهو أنّه إذا كانت الاستحالة قرينة صارفة عن إرادة الظّاهر، فلم كان قول الدهريّ ـ الذي علم حاله ـ: «أنبت الرّبيع البقل» حقيقةً مع أنّ العقل السّليم يعدّه محالاً؟

والجواب: أنّ المراد بالاستحالة إنّما هي الضروريّة، أي: ما كان محالاً بالبداهة كاجتماع النقيضين وارتفاعهما، لا أنّ العقل اذا خلّي ونفسه ـ أي: خلّي من منازعة الوهم وغلبة الشّيطان ـ يعدّه محالاً، مثل شريك الباري فلا يرد قول الدّهري.

وبعبارة أُخرى: المراد من الاستحالة إنّما هي الاستحالة الذّاتيّة الضّروريّة لا الوقوعيّة.

(٢) **قوله: «محبّتك جاءت بي إليك»**. وأصله: «نفسي جاءت إليك لأجل المحبّة» والمحبّة سبب داعٍ إلى المجيء لا فاعل له، فلمّا كانت المحبّة مشابهة للنفس ـ من حيث تعلّق المجيء بكلٍّ منهما ـ صحّ الإسناد إلى المحبّة مجازاً والقرينة الاستحالة.

والاستحالة مبنيّة على مذهب المبرّد والسّهيلي حيث يقولان: إنّ باء التّعدية تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في حصول الفعل، بخلاف الهمزة والتّضعيف، فيكون معنى «ذهبت بزيدٍ» بالفارسيّة: «بردم زيد را» أي: صاحبت زيداً في الذّهاب. وهذا هو المعنى الذي قصده الأخطل النّصراني شاعر بني أميّة الوثنيين في هجو الأنصار:

ذهبت قريشٌ بالمكارم والعُلَى   واللُّؤْمُ تحت عمائم الأنصار

وعلى هذا فمعنى «محبّتك جاءت بي إليك»: «أنّ محبّتك صاحبتني في المجيء إليك» ولا شكّ أنّ مجيء المحبّة محال فيصِحّ المثال.

⇐

العادة ﴿ نحو: «هَزَمَ الأميرُ الجُنْدَ» ﴾.

وقيام المسند بالمسند إليه أعمّ من أن يكون بجهة صدوره عنه كـ«ضَرَبَ» و«هَزَمَ» أو غيره كـ«قَرُبَ» و«بَعُدَ» و«مَرِضَ» و«ماتَ».

﴿ وصدوره ﴾ عطف على «استحالة» أي: وكصدور الكلام ﴿ عن الموحّد ﴾ فيما يدّعي الموحّد المحقّ أنّه ليس بقائم بالمذكور وإن كان الدَّهْرِيّ المُبْطِل يدّعي قيامه به ﴿ مثل: «أشابَ الصّغيرَ» ﴾ البيت، و: «أنبت الرّبيعُ البقلَ».

فمثل هذا الكلام إذا صدر عن الموحّد يحكم بأنّ إسناده مجاز، لأنّ الموحّد لا يعتقد أنّه إلى ما هو له، لكن أمثال هذا ليست ممّا يستحيله العقل، وإلّا لما ذهب إليه كثير من ذوي العقول، ولما احتجنا في إبطاله إلى الدّليل.

[ردٌّ على الشّيخ عبدالقاهر]

﴿ ومعرفة حقيقته[1] ﴾ يريد أنّ الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له

⇐ وأمّا على مذهب المشهور ـ وهو عدم الفرق بين الباء والهمزة ـ فيكون معنى «ذهبت بزيد» بالفارسيّة: «فرستادم زيد را» أي: جعلته ذاهباً، وكنت سبباً في ذهابه من غير مشاركةٍ له في الذّهاب ـ إذ لا معنى للسّبب إلّا الحامل على الشّيء ـ فلا شكّ في صحّة إسناد المجيء إلى المحبّة، لأنّها تثير المجيء وتحمل عليه، فلا يكون إسناد المجيء إليها بهذا المعنى مجازاً.

(١) **قوله: «ومعرفة حقيقته»**. اختلف البيانيّون في المجاز هل هو فرع الحقيقة أم لا على قولين:

ذهب المصنّف ومَنْ تابَعَهُ إلى الأوّل، والشّيخ عبدالقاهر ومَنْ تَبِعَهُ إلى الثّاني.

وتوضيح ذلك: أنّ المجاز اللغوي هل هو تابع للحقيقة اللغويّة أم تابع للموضوع له والمجاز العقلي هل هو تابع للحقيقة العقليّة أم ما هو له؟

⇐

⇐ وقد عرفت أنّ الحقيقة العقليّة هي إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له، والمجاز العقليّ إسناده أو معناه إلى غير ما هو له.

وكذلك الحقيقة اللغويّة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له، والمجاز اللغويّ الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له.

والشّيخ وأتباعه قائلون بأنّ المجاز اللغويّ ـ مثلاً ـ فرع ما وضع له، لأنّ غير ما وضع له لا يمكن إلّا بعد وجود ما وضع له. ولا يكون فرعاً للحقيقة، لجواز أن لا يستعمل في الموضوع له أصلاً مثل «الرّحمن» على القول بعدم جواز استعماله في غير الله ـ عزّ وجلّ ـ مع كونه مجازاً فيه، فهذا استعمال في غير ما وضع له وله معنى موضوع له ـ وهو «رقيق القلب» ـ ولكنّه لم يستعمل فيه حتّى يتحقّق الحقيقة التّابعة للاستعمال، فيكون المجاز حاصلاً بدون الحقيقة ولا يكون غير الموضوع له حاصلاً بدون الموضوع له.

وكذا المجاز العقلي من دون فرق.

والمصنّف وأتباعه قائلون بأنّ المجاز فرع الحقيقة، أي: لابدّ من الاستعمال في المعنى الموضوع له حتّى يتحقّق الحقيقة ثمّ العدول إلى المجاز، ولكن معرفة حقيقته إمّا ظاهرة وإمّا خفيّة وذلك ردّ للشّيخ وتعريض به، والشّارح وَقَفَ بجانب عبدالقاهر ولذا فسّر الحقيقة في كلام المصنّف بـ«ما هو له» وهو ممّا لابدّ منه بالاتفاق وهو تفسير بما لا يرضى به صاحبه.

ثمّ السّبب في العدول عن الحقيقة إلى المجاز أُمور:

منها: التّعظيم مثل قول القائل: «سلام على المجلس العالي».

ومنها: التّحقير لذكر الحقيقة كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ**﴾ [النّساء: ٤٣].

ومنها: المبالغة في بيان الكلام على الإيجاز كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً**﴾ [مريم: ٤].

ومنها: إبراز المعقول بصورة المحسوس للإيضاح ويسمّى استعارة تخييليّة نحو قوله ⇐

فاعل، أو مفعول به، إذا أُسند إليه يكون الإسناد حقيقة، لما مرّ مِن أنّه عبارة عن إسناده إلى غير ما هو له، فما هو له هو الفاعل، أو المفعول به الحقيقي، لكن لا يلزم أن يكون له حقيقة، لجواز أن لا يسند إلى ما هو له قطعاً، كما أن المجاز الوضعيّ لابدّ له من موضوع له إذا استعمل فيه يكون حقيقة، لكن لا يجب أن يكون له حقيقة، لجواز أن لا يستعمل فيه قطعاً.

فمعرفة فاعله أو مفعوله ـ الذي إذا أُسند إليه يكون حقيقة ـ ﴿ **إمّا ظاهرة كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾[١] أي: فما رَبِحُوْا في تِجارتهم[٢]** ﴾.

﴿ **وإمّا خفيّة** ﴾ لا تظهر إلّا بعد نظر وتأمّل ﴿ **كما في قولك: «سرَّتْني رُؤْيَتُك» أي: سرّني الله عند رؤيتك** ﴾.

﴿ **وقوله:** ﴾ أي: قول ابن المُعَذَّل[٣]:

يُـــرينا صَــفْحَتَيْ قَــمَرٍ　　يَــفُوقُ سَــناهُمَا القَــمَرا
﴿ يَزِيدُكَ وَجْهُهُ حُسْناً[٤]　　إذَا مَــا زِدْتَــهُ نَــظَرا ﴾

⇐ ـ تعالى ـ: ﴿ **وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ** ﴾ [الإسراء: ٢٤].

ومنها: المبالغة في الوصف نحو: «رأيت أسداً» بدل قولهم: «رأيت إنساناً كالأسد في الشَّجاعة». وغير ذلك ممّا ذكره أهل اللغة وغيرهم.

(١) البقرة: ١٦.

(٢) **قوله: «فما رَبِحُوا في تِجارتهم»**. فالتّجارة لمّا كانت سبب الرّبح أسند إليها مجازاً من باب الإسناد إلى السّبب، والفاعل في الحقيقة التُّجّار.

(٣) **قوله: «أي قول ابن المعذّل»**. أراد الشّارح أن يردّ على المصنّف في «الإيضاح» حيث نسبه إلى أبي نؤاس فنسبه إلى عبدالصّمد بن المعذّل وأخطأ في ذلك النّسبة؛ لأنّ القائل هو أبو نُؤاس لا ابن المعذّل وقديماً قالوا:

وكم من عائب قولاً صحيحاً　　وآفته من الفهم السّقيم

(٤) **قوله: «يزيدك وجهه حسنا»**. البيت من مدوّر الوافر المجزوء، والقائل أبو نؤاس كما في ⇐

﴿أي: يزيدك الله حسناً في وجهه﴾ لِمَا أودعه من دقائق الحُسْن والجَمَال، يظهر بعد التأمّل والإمعان. وقولك: «أقدمني بَلَدَك حقٌّ لي على فُلان» أي: أقدمني نفسي لأجل حقّ لي عليه، و: «محبّتك جائت بي إليك» أي: جائت بي نفسي لمحبّتك، وقول الشّاعر:

وَصَيَّرَني هَواكَ[1]، وبي — لِحَيْني — يُضْرَبُ المَثَلُ

⇐ ديوانه، وقبله وبعده:

بعينٍ خالط التفْتيـ — ـرُ في أجْفانها الحَوَرا
يزيدك وجهه حُسناً — إذا ما زدته نظرا
لأيْقَنَ أنّ حُبَّ المُرْ — دِ يُلْفَى سَهْلُهُ وَعَرا
ولاسِيَمَا وبَعْضُهُمُ — إذا حَيَّيْتَه انتهرا

وهذه من قصيدة يهجو فيها الأعراب والأعرابيّات ويذمّ عيشهم، وأوّلها:

دَع الرَّسْم الذي دَثَرا — يُقاسي الرّيح والمَطَرا
وكُنْ رجلاً أضاع العِزْ — ضَ في اللّذّات والخَطَرا

إلى أن قال:

أما والله لا أشراً — حلفتُ به ولا بَطَرا
لو انّ مُرَقّشاً حيٌّ — تعلّق قلبه ذكَرا
كأنّ ثيابه أطلَعْـ — ـنَ من أزراره قَمَرا
ومَرَّ به بديوان الـ — ـخَراج مضمّخاً عطرا
بوجهٍ سابريٍّ لو — تَصَوّبَ ماؤه قطرا
وقد خطّتْ حواضنه — له من عنبر طرزا

بعين الأبيات السّابقة ... والشّاهد واضح ومعنى الأبيات لائح.

(١) **قوله: «وصيّرني هواك»**. البيت من مجزوء الوافر والقائل: محمّد بن أبي محمّد اليزيديّ أحد شعراء بني تميم المحدثين وقبله:

⇐

أي: صيّرني الله بسبب هَواك على هذه الحالة، وهو أنّي يُضرَب المَثَلُ بـي

⇐ أتيتُكَ عائذاً بك منـ ـك لمّا ضاقت الحِيَلُ

وبعده:

فإنْ سَلِمَتْ لكم نفسي فما لاقيتُهُ جَلَلُ
وإن قَتَلَ الهوى رَجُلاً فإنّي ذلك الرَّجُلُ

أي: صيّرني الله بهواك وحالي هذه، وهي أن يُضرب المثلُ بي لحيني، أي: أهلكني الله ابتلاءً بسبب هواك. والبيت الأخير مأخوذ من قول مسلم بن الوليد:

متى ما تسمعي بقتيل أرْضٍ أُصِيْبَ فإنّني ذاك القتيلُ

والباقي واضح.

قال أبو الفرج في «الأغاني» أخبرني الحسن بن علي قال:

حدّثني الفضل بن محمّد اليزيديّ: قال حدّثني أبي قال: كان سليم بن سلام صديقي وكان كثيراً مّا يغشاني، فجاءني يوماً وأعلمني الغلام بمجيئه، فأمرت بإدخاله فدخل وقال: قد جئتُك في حاجةٍ، فقلت: مَقْضِيّة، فقال: إنّ المهرجان بعد غدٍ، وقد أُمِرنا بحضور مجلس الخليفة، وأريد أن أُغَنِّيه لحناً أصنعه في شعرٍ لم يعرفه هو، ولا مَنْ بحضرته، فقل أبياتاً أغنيَ فيها ملاحاةً، فقلت: على أن تقيم عندي وتصنع بحضرتي اللحن، قال: أفعل، فردّوا دابّته وأقام عندي، وقلت:

أتيتكَ عائذاً بكَ منـ ـكَ لمّا ضاقت الحِيَلُ
وصيّرني هواك، وبي لِحَيْني يُضْرَبُ المَثَلُ
فإن سلِمَتْ لكم نفسي فما لاقيته جَلَلُ
وإن قتل الهوى رَجُلاً فإنّي ذلك الرَّجُلُ

فغنّى فيه وشربنا يومئذٍ عليه، وغنّانا عدّة أصواتٍ من غنائه، فما رأيته مذ عرفته كان أنشط منه يومئذٍ.

قال الجعفريّ: هذه من جملة أخبار خلفاء الشّيطان الذين يغنّي بحضرتهم وهم كُثُر، وأمّا خلفاء الرّحمن فهُمْ عليّ بن أبي طالب وأولاده الأحد عشر المعصومون بنصّ القرآن والحديث.

لهلاكي في محبّتك.

ففي معرفة الحقيقة في هذه الأمثلة نوع خَفاء، ولذا لم يطّلع عليها بعض النّاس.

[كلام الشّيخ]

وهذا ردّ على الشّيخ عبدالقاهر(١) وتعريض به حيث قال: اِعْلَمْ أنّه ليس بواجب في هذا أن يكون للفعل فاعل في التّقدير، إذا أنت نقلت الفعل إليه صارت

---

(١) **قوله: «وهذا ردّ على الشّيخ عبدالقاهر»**. أي: قول المصنّف: «ومعرفة حقيقته» إلى آخره ردّ على الشّيخ عبدالقاهر حيث لم يفرّع المجاز على الحقيقة، قال في فصل المجاز الحكميّ من «دلائل الإعجاز» ٢٢٩: واعلم أنّه ليس بواجب في هذا ـ أي: المجاز العقلي ـ أن يكون للفعل فاعل في التّقدير إذا أنت نقلت الفعل إليه عدت به إلى الحقيقة مثل أنّك تقول في ﴿ **رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ** ﴾: «ربحوا في تجارتهم» وفي: «يحمي نساءنا ضرب»: «نحمي نساءنا بضربٍ» فإنّ ذلك لا يتأتّى في كلّ شيء، ألا ترى أنّه لا يمكنك أن تثبت للفعل في قولك: «أقدمني بلدك حقّ لي على إنسان» فاعلاً سوى «الحقّ» وكذلك لا تستطيع في قوله:

وصيّرني هواك، وبي ... لِحَيْنَيْ يُضْرَبُ المثل

وقوله:

يزيدك وجهه حسناً ... إذا ما زدته نظرا

أن تزعم أنّ لـ«صيّرني» فاعلاً قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى، كما فعل ذلك في «ربحت تجارتهم» و«يحمي نساءنا ضرب» ولا تستطيع كذلك أن تقدّر لـ«يزيد» في قوله: «يزيدك وجهه» فاعلاً غير «الوجه» فالاعتبار إذن بأن يكون المعنى الذي يرجع إليه الفعل موجوداً في الكلام على حقيقته. معنى ذلك أنّ «القدوم» في قولك: «أقدمني بلدك حقّ لي على إنسان» موجود على الحقيقة، وكذلك «الصيرورة» في قوله: «وصيّرني هواك» و«الزيادة» في قوله: «يزيدك وجهه» موجودتان على الحقيقة، وإذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة لم يكن المجاز فيه نفسه، وإذا لم يكن المجاز في نفس اللفظ كان لا محالة في الحكم، فاعرف هذه الجملة، وأحسن ضبطها حتّى تكون على بصيرة من الأمر اهـ.

حقيقة ـ كما في قوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾[1] ـ.

فإنّك لا تجد في نحو: «أقدمني بَلَدَكَ حقٌّ لي على فلان» فاعلاً سوى «الحقّ».

وكذا لا تستطيع في «وصيّرني» و«يزيدك» أن تزعم أنّ له فاعلاً قد نقل عنه الفعل، فجعل لِـ«الهَوَى» ولـ«وجهه».

فالاعتبار إذن[2] أن يكون المعنى الذي يرجع[3] إليه الفعل موجوداً في الكلام على حقيقته، فإنّ القُدُوْم موجود حقيقةً، وكذا الصّيرورة والزّيادة.

وإذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة لم يكن مجازاً فيه نفسه، فيكون في الحكم؛ فاعرِفْ هذه الجملة، وأحسِنْ ضبطها، حتّى تكون على بصيرة من الأمر.

---

(١) البقرة: ١٦.

(٢) **قوله: «فالاعتبار إذن»**. والحاصل أنّ معرفة المجاز في الأمثلة المذكورة على رأي السّكّاكي سهلة، لأنّه يتصوّر للفعل فيها فاعلاً سوى ما أسند إليه ظاهراً، وأمّا على رأي الشيخ ففيها صعوبة ولذا جعل لها معياراً وهو أنّا نعلم قطعاً بوجود المجاز في الأمثلة ونعلم ـ أيضاً ـ أنّ المجاز إمّا لغويّ وفي المفرد ونفس الكلمة، وإمّا عقليّ وفي الإسناد والجملة، ومصادر الأفعال مثل «القُدوم» و«الصّيرورة» و«الزّيادة» ـ في الأمثلة ـ باقية على معانيها الموضوعة لها، فلا يكون المجاز في الكلمة، فلا محالة يكون في الإسناد، فيكون عقليّاً، هذا هو المناط الذي يعتمد عليه الشّيخ في معرفة المجاز.

(٣) **قوله: «أن يكون المعنى الذي يرجع»**. المراد من المعنى مصدر الفعل، والمصدر هو الذي يرجع إليه الفعل، لأنّ الفعل يدلّ على الحدث والزّمان، والفاعل ودلالته على الفاعل والزّمان يدور على الحدث ـ أي: المعنى المصدري ـ لأنّا إذا علمنا بوقوع حدث مّا علمنا بالضّرورة أنّه وقع في مكان وزمان ومن فاعلٍ، فقوام الفعل بهذه الأُمور الثّلاثة، والحدث أصل بالنّسبة إلى الفاعل والزّمان ولا عكس، وهذا هو المراد من مرجع الفعل عند الشّيخ فاعرفه.

[نقد الرّازي عبد القاهر]

وقال الإمام الرّازيّ(١): فيه نظر لأنّ الفعل لابدّ أن يكون له فاعل حقيقةً، لامتناع صدورالفعل لا عن فاعل(٢)، فهو إن كان ما أُضيف إليه الفعل فلا مجاز، وإلّا فيمكن تقديره.

---

(١) **قوله: «قال الإمام الرّازيّ»**. وهو المتشكّك فخر الدّين محمّد بن ضياء الدّين عمر الرازيّ المتوفّى سنة ٦٠٤هـ صاحب التّفسير المعروف بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب. وله كتاب في البلاغة يسمّى «نهاية الإيجاز» تعرّض للردّ على الشّيخ في هذا الكتاب.

وأنت عارف بأنّ الرّازيّ طفيليّ في علم الأدب وصرف أن يعرف الإنسان الفرق بين الفاعل والمفعول لا يدخله في زمرة أهل البيان، ولكنّه كان يدّعي التضلّع في جميع العلوم، وأنت تعلم أنّ التضلّع شيء والمعرفة شيء آخر، وأنّه كان عارفاً ولم يكن متضلّعاً كما يدلّك عليه اعتراضه السّخيف.

(٢) **قوله: «لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل»**. أقول: ونعم ما قال الشّاعر:

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً　　وآفته من الفهم السقيم

وليس بخافٍ عليك بطلان هذا الاعتراض، فإنّ الشّيخ لا يقول بأنّ ثمّة أفعالاً لم يتّصف بها شيء على وجه الحقيقة ولا يمكن فرض فاعل لها أصلاً، بل يقول: إنّ نحو: «سرّتني رؤيتك» و: «أقدمني بلدك حقّ لي على فلان» و: «يزيدك وجهه حسناً» لا يقصد في الاستعمال العرفيّ الإسناد الحقيقيّ.

وبعبارة أُخرى: مراد الشّيخ أنّ هذه الأمثلة لا تستعمل عند العرف إلّا في الإسناد المجازيّ، إذ لا يتعلّق الغرض فيها في استعمالها في الإسناد الحقيقيّ، فالشّيخ لا ينفي الفاعل رأساً، بل ينفي وجود فاعل أسند إليه المسند، قبل إسناده إلى الفاعل المجازيّ، فهو لا يشترط في المجاز أن يكون المسند قد أسند قبلُ إلى الفاعل الحقيقيّ، بل يجوز أن يكون من أوّل الأمر إلى آخره لم يسند ذلك المسند إلّا إلى الفاعل المجازيّ نظير ما ذكرنا في المجاز اللغوي ومثّلناه بلفظة «الرّحمن».

[السّكّاكيّ وإنكار المجاز العقلي]

﴿وأنكره﴾ أي: المجاز العقلي ﴿السّكّاكيّ[1]﴾ وقال: الذي عندي نظمه في سِلْكِ الاستعارة بالكناية ـ بجعل الرّبيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التّشبيه، وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة ـ وهذا معنى قوله: ﴿ذاهباً إلى أنّ ما مرّ﴾ من الأمثلة ﴿ونحوه استعارة بالكناية﴾.

---

(١) **قوله: «وأنكره السكّاكي»**. قال في الأصل الثّاني من «علم البيان»: اعلم أنّ المجاز ـ عند السّلَف من علماء هذا الفنّ ـ قسمان: لغوي يسمّى مجازاً في المفرد، وعقليّ ويُسمّى مجازاً في الجملة. واللغويّ قسمان: ١ ـ قسم يرجع إلى معنى الكلمة ٢ ـ وقسم يرجع إلى حكم لها في الكلام.

والراجع إلى معنى الكلمة قسمان:

أ ـ خالٍ عن الفائدة، ب ـ ومتضمّن لها، والمتضمّن للفائدة قسمان: خالٍ عن المبالغة في التّشبيه ومتضمّن لها، ويُسمّى الاستعارة ولها انقسامات. فهذه فصول خمسة:

١ ـ مجاز لغويّ راجع إلى المعنى خالٍ عن الفائدة.

٢ ـ مجاز لغويّ معنويّ مفيد خالٍ عن المبالغة في التّشبيه.

٣ ـ استعارة.

٤ ـ مجاز لغوي راجع إلى حكم الكلمة.

٥ ـ مجاز عقليّ.

وقال بعد تقرير هذه الفصول: هذا كلّه تقرير للكلام في هذا الفصل بحسب رأي الأصحاب من تقسيم المجاز إلى لغويّ وعقليّ، وإلّا فالذي عندي هو نظم هذا النّوع في سلك الاستعارة بالكناية بجعل «الرّبيع» استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بوساطة المبالغة في التّشبيه ـ على ما عليه مبنى الاستعارة كما عرفت ـ وجعل نسبة «الإنبات» إليه قرينة للاستعارة، وبجعل «الأمير» المدبِّر لأسباب هزيمة العدوّ استعارة بالكناية عن الجُنْد الهازم، وجعل نسبة «الهزم» إليه قرينة للاستعارة، وإنّني أجعل المجاز كلّه لغويّاً اهـ مختصراً. [المفتاح: ٤٧١ ـ ٥١١]

وهي عنده: أن تذكر المشبّه وتريد المشبّه به، بواسطة قرينة، وهي أن تنسب إليه شيئاً من اللوازم المساوية[١] للمشبّه به، مثل أن تشبّه «المنيّة» بـ«السَّبُع» ثمّ تفردها بالذّكر وتضيف إليها شيئاً من لوازم «السَّبُع» فتقول: «مَخَالِبُ المَنِيَّةِ نَشِبَتْ بِفُلانٍ» ﴿**بناء على أنّ المراد بالرّبيع الفاعل الحقيقي**﴾ للإنبات، يعني القادر المختار ﴿**بقرينة نسبة الإنبات**﴾ الّذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي ﴿**إليه**﴾ أي: إلى الرّبيع.

﴿**وعلى هذا القياس غيره**﴾ أي: غير هذا المثال، يعني أنّ المراد بالطّبيب هو الشّافي الحقيقي، بقرينة نسبة الشِّفاء إليه، وكذا المراد بالأميرِ ـ المدبّرِ لأسباب الهزيمة ـ هو الجيش، بقرينة نسبة الهَزْم إليه.

والحاصل أنّه يشبّه الفاعل المجازيّ المذكور بالفاعل الحقيقيّ، في تعلّق وجود الفعل به، ثمّ يفرد بالذّكر وينسب إليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي.

[الإشكالات على السّكّاكيّ]

[الإشكال الأوّل] ﴿**وفيه**﴾ أي: فيما ذهب إليه السّكّاكيّ ﴿**نظر**[٢]؛ **لأنّه يستلزم**

---

(١) **قوله: «اللوازم المساوية»**. اللّازم المساوي يقابل اللّازم الأعمّ وقد سبق شرح القسمين.

(٢) **قوله: «وفيه نظر»**. أي: في مذهب السكّاكي نظر لأنّه يرد عليه خمسة أُمورٍ:

الأوّل: يستلزم أنْ يكون المراد بـ«عيشة» صاحبها وحاصله اتّحاد الظّرف والمظروف؛ لأنّ ضمير «هو» راجع إلى «من» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ**﴾ وهو الفاعل الحقيقيّ الذي رضي بالعيشة، وإذا جعلنا المراد من «عيشة راضية» ـ التي هي الفاعل المجازيّ ـ الفاعل الحقيقيّ فهي صاحب العيشة، وإذا كان المراد من العيشة الفاعل الحقيقي، فيصير المعنى: أنّ صاحب العيشة في صاحب العيشة، وهل هذا إلّا اتّحاد الظّرف والمظروف.

والثاني: لزوم إضافة الشّيء إلى نفسه وهو باطل.

⇐

أن يكون المراد بـ«عيشة» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ (١)(٢) صاحبها لما سيأتي ﴾ في الكتاب، من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكّاكي، وقد ذكرناه نحن.

وليس كذلك إذ لا معنى لقولنا: «هو في صاحب عيشة» وكذا لا معنى لقولنا: «خُلِقَ مِنْ شَخْصٍ (٣) يَدْفُقُ الماءَ» أي: يصبّه، في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ ﴾ (٤)(٥).

⇐ **والثالث**: عدم كون الأمر لهامان.

والرابع: التوقيف.

والخامس: النّقض في كلامه.

(١) الحاقّة: ٢١.

(٢) **قوله: «في عيشةٍ راضيةٍ»**. عن الهيثم بن عبدالرّحمن قال: حدّثنا أبوالحسن عليّ بن موسى بن جعفر عن أبيه عن جدّه ـ عليهم السّلام ـ في قوله ـ عزّ وجلّ ﴿ **فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ * فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ** ﴾ قال: نزلت في عليّ بن أبي طالب. ﴿ **وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ * فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ** ﴾ نزلت في الثّلاثة.

(٣) **قوله: «لا معنى لقولنا: خلق من شخصٍ»**. أي: يصير المعنى على مذهبه أنّ الابن خلق من الأب وهو باطل، لأنّه خلق من ماء يَدْفُقُه لا من نفسه. وأيضاً لا معنى حينئذٍ لقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ** ﴾ لأنّ الشّخص لا يخرج من بينهما، بل الماء يخرج من بينهما.

(٤) الطّارق: ٦.

(٥) **قوله: «من ماء دافق»**. قال بعض الفضلاء: جاء فاعل في القرآن بمعنى المفعول في موضعين:

الأوّل: قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ** ﴾ [هود: ٤٣]، أي: لا معصوم.

الثّاني: قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَاءٍ دَافِقٍ** ﴾ بمعنى مدفوق أي: مصبوب.

⇐

[الإشكال الثّاني]

﴿ و ﴾ يستلزم **﴿أن لا تصحّ الإضافة ﴾** في كلّ ما أُضيف الفاعل المجازيّ إلى الحقيقي **﴿ نحو : «نهاره صائم» لبطلان إضافة الشّيْء إلى نفسه[1] ﴾** اللّازمة من كلامه ، لأنّ المراد بالنّهار حينئذٍ فلان نفسه .

ولا شكّ في صحّة هذه الإضافة ووقوعها، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ** ﴾ .

ولو مثّل بقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ** ﴾ أو قوله:

*** فنام ليلي وتجلّى همّي[2] ***

⇐ وجاء اسم المفعول بمعنى الفاعل في ثلاث مواضع :

الأوّل: قوله ـ تعالى ـ: ﴿**حِجاباً مَسْتُوراً**﴾ [الإسراء: ٤٥]، أي: ساتراً.

والثّاني: قوله ـ تعالى ـ: ﴿**كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيّاً**﴾ [مريم: ٦١]، أي: آتياً.

والثّالث: قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **جَزَاءاً مَوْفُوراً** ﴾ [الإسراء: ٦٣]، أي: وافراً.

(١) **قوله: «لبطلان إضافة الشّيء إلى نفسه»**. قال ابن مالك :

ولا يضاف اسم لما به اتّحد   معنىً وأوّلْ مُوْهِماً إذا وَرَد

وذلك لعدم الفائدة في تلك الإضافة.

(٢) **قوله: «فنام ليلي وتجلّى همّي»**. المصراع من الرَّجَز وتمامه:

حارِثُ قد فَرّجتَ عنّي غمّي
فنام ليلي وتجلّى همّي
وقد يُجَلّى كَرَبُ المُهْتَمّ
نعم عميد القومِ وابن العمّ

والقائل رؤبة بن العجّاج من أرجوزة يقول فيها:

يا أُمَّ حُورانَ اكتُمي أو نُمّي   أَيْهَاتَ عهدُ العَزَبِ الصِّيَمِّ
قد كُنْتُ قَبْلَ الكِبَرِ القِلْحَمِّ   وقبل نَحْضِ العَضَلِ الزِّيَمِّ

⇐

كان أدفعَ لِلشَّغْب[١] لأنّ قوله: «نهاره صائم» ممّا يناقش فيه[٢] بأنّ الاستعارة

⇐ رِيقي وتِرْيَاقي شِفَاءُ السَّمّ ۞ فـلا تكُـوْنِيْ يـا ابـنةَ الأَشَـمّ
وَرْقَـاءَ دَمَّـيْ ذِئْبَهَا المُـدَمَّيْ ۞ حَارِثُ قد فرجَتَ عـنّي غـمّي
فـنام لَـيْلِيْ وتَـجَلّى هَـمّيْ ۞ وقـد تَـجَلّى كُـرَبُ المحتمّ
نِـعْمَ عـميدُ القَـوْمِ وابـن العمّ ۞ يـوماً إذا دارَتْ رَحَـى الأُشْـطُمّ
إنّـي عـلى العـريضِ والتَكَـمّيْ ۞ أَرَى مُـلِمَّ القَـدَر المُـلِمّ
يَـزِلُّ والذَّمُّ لأَهْـل الذَّمّ ۞ عـن قَسْـوَرِيّ العِـزّ مُـطْرَخَمّ
مِنْ آل عمروٍ في العديد الجَـمّ ۞ يا ابن سُلَيْم في النَّواصي الشُّـمّ
أنت ابـن كـلّ سـيّدٍ خِـضَمّ ۞ ضَـخْم الدَّسِـيْعِ مِـفْضَلٍ لِـهَمّ
فـي حَسَبٍ تَـمّ إلى مَـتَمّ ۞ عـالي الجُـدُودِ مِـزْحَم صِـلْقَمّ
فـابسُطْ عـلينا كَـنَفَيْ مِـلَمّ ۞ دانٍ مِـخَصٍّ مِـجْنَبٍ مِـعَمّ
وقـلتُ للـنّامي إلى التَّـنَمّيْ ۞ لا تـجذُلَنّي بأبـي وأُمّـيْ
حارِثُ قد عالجتَ إحدَى الصُّمّ ۞ مـن سَـنَةٍ تَـرْتَمّ كُـلّ رَمّ
تـنتسِفُ النّـابِتَ بـعد القَـمّ ۞ أحـرقت المـالَ احـتراقَ الحَـمّ
فأورثَـتْني جسـمَ مُسْـلَهِمّ ۞ نِضْوٍ كَـنِضْوِ الوَصِبِ المُـنْضَمّ
وقـد أُرَى واسِـعَ جَـيْب الكُـمّ ۞ أَسْـفِرُ مـن عـمامة المـعتمّ
عـن قَـصَبٍ أَسْـحَمَ مُـدْلَهِمّ ۞ لا أبـتغي بـالعمل الأذمّ
عـيباً ولا يُـبْطِرُني غِـطمّي ۞ وافِـدَ قـومٍ سـاويَ المَأَمّ

والشاهد فيه أنّ قوله: «نام ليلي» مجاز والمراد: نمت فيه، ووجه التجوّز في أمثال هذه المبالغة حتّى كأنّ الليل نام أيضاً، و«تجلّى»: انكشف ـ كما نصّ عليه العاملي في «العقود» ـ. كتاب «ليس»: ٩٧.

(١) **قوله: «أدفع للشَّغْب»**. بفتح الشّين وسكون الغين: تهييج الشّر، والفعل من باب «نفع، ينفع» بفتح العين في الماضي والمضارع.

(٢) **قوله: «ممّا يناقش فيه»**. وبيانها: أنّ الاستعارة في ضمير النّهار المستتر في «صائم» لأنّ هذا ⇐

إنّما هي في ضميره المستتر لا في «نهاره» كالاستخدام في «علم البديع»[1] لكنّ المناقشة في المثال ليست من دَأْبِ المحصّلين.

[الإشكال الثّالث]

﴿و﴾ يستلزم **﴿أن لا يكون الأمر بالبناء﴾** في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً**﴾ **﴿لـ«هامان»﴾** لأنّ المراد به حينئذٍ هو العَمَلة أنفسهم.

وليس كذلك لأنّ النِّداء له والخِطاب معه.

[الإشكال الرّابع]

﴿و﴾ يستلزم **﴿أن يتوقّف نحو: «أَنْبَتَ الرَّبِيْعُ البَقْلَ»﴾** و: «شَفَى الطّبيبُ المريض» و: «سرّتني رؤيتك» ممّا يكون الفاعل الحقيقي هو الله ـ تعالى ـ **﴿على**

⇐ الضّمير هو الذي شبّه بفلان ثمّ أُسند إليه الصّيام الذي هو من اللوازم المساوية لفلان، فالاستعارة في هذا الضّمير وهو ليس بمضافٍ ولا بمضاف إليه، ولا استعارة في «نهاره» لأنّ المراد منه معناه الحقيقيّ ـ وهو الزّمان المعلوم ـ كما أنّ المراد من الضّمير المضاف إليه أيضاً فلان نفسه، فما فيه الاستعارة ـ وهو الضّمير المستتر في «صائم» ـ لا إضافة فيه، وما فيه الإضافة لا استعارة فيه، مع كون المتضايفين فيه متباينين فليس هاهنا إضافة الشّيء إلى نفسه.

(١) **قوله: «كالاستخدام في علم البديع»**. وهو أن يراد بلفظٍ له معنيان أحد المعنيين ثمّ يراد بضميره ـ أي: بالضّمير الراجع إلى ذلك اللفظ ـ معناه الآخر.

أو يراد بأحد ضميري ذلك اللفظ أحد المعنيين ثمّ يراد بضميره الآخر معناه الآخر.

وكذا الكلام في المقام، فإنّ المراد بالنّهار في «نهاره» معناه الحقيقيّ وهو الزّمان المعلوم والضّمير المستتر في «صائم» راجع إليه لكن لا بمعناه الحقيقيّ، بل بالمعنى المستعار للضّمير ـ أعني فلان نفسه ـ فلا يلزم إضافة الشّيء إلى نفسه، لأنّ ما فيه الاستعارة لا إضافة فيه وما فيه الإضافة لا استعارة فيه، مع كون المتضايفين فيه متباينين.

السّمع ﴾ من الشّارع ﷺ، لأنّ أسماء الله ـ تعالى ـ توقيفيّة لا يطلق اسم ـ لا حقيقة ولا مجازاً ـ ما لم يَرِدْ به إِذْن الشّارع.

وليس كذلك؛ لأنّ مثل هذا التّركيب صحيح، شائع، ذائع في كلامهم، سُمِعَ من الشّارع أو لم يُسمَع.

﴿ واللّوازم كلّها منتفية ﴾ كما ذكرنا، فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لأنّ انتفاء اللّازم يوجب انتفاء الملزوم.

[الجواب عنها]

وجوابه أنّ مبنى هذه الاعتراضات[1] على أنّ مذهب السّكّاكيّ في الاستعارة بالكناية أن تذكرالمشبّه وتريد المشبّه به حقيقة، وهذا وَهَمٌ؛ لظهور أنْ ليس المراد بـ«المنيّة» في قولنا: «مَخَالِبُ المنيّة نَشِبَتْ بفلان» السَّبُعَ حقيقةً، بل المراد الموت، لكن بادّعاء السَّبُعِيّة له، وجعل لفظ «المنيّة» مرادفاً للفظ «السَّبُعِ» ادّعاءً، كيف وقد قال السّكّاكيّ في تحقيقه:

---

(١) قوله: «مبنى هذه الاعتراضات». أي: الاعتراضات كلّها مبنيّة على أساس أنّ مذهب السّكّاكيّ في الاستعارة المكنية ذكر المشبّه وإرادة المشبّه به حقيقةً، وهذا غلط فإنّ مبناه ذكر المشبّه وإرادة المشبّه به ادّعاءً. فيكون الاسمان ـ أعني لفظي «المنيّة» و«السَّبُع» ـ لمسمَّيين:

الأوّل: للموت مع ادّعاء أنّه سَبُعٌ.

والثّاني: لذلك الحيوان بتلك المخالب والأنياب والهيئة الخاصّة.

فهاهنا سَبُعَان: ادّعائيّ وهو المنيّة ـ أي: الموت ـ وحقيقيّ وهو ذلك الحيوان بتلك المخالب والهيئة الخاصّة به. وكذا هاهنا قادران مختاران:

أحدهما: ادّعائيّ وهو الرّبيع ـ أعني الزّمان المخصوص ـ.

وثانيهما: حقيقيّ وهو الله ـ جلّ جلاله ـ فليس مراد السّكّاكيّ أنّ هاهنا سبعاً واحداً، كما يتوهّم من عبارة الشّارح: وجعل لفظ «المنيّة» مرادفاً للفظ «السبع» ادّعاءً.

إنّا ندّعي كون «المنيّة» اسماً للسَّبُعِ، مرادفاً له، بارتكاب تأويل، وهو أنّ «المنيّة» تدخل في جنس السِّباع، لأجل المبالغة في التّشبيه.

وقال أيضاً[١]: المراد بـ«المنيّة» السَّبُع، بادّعاء السَّبُعِيّة لها، وإنكار أن تكون شيئاً غير سَبُعٍ.

وحينئذٍ يكون المراد[٢] بـ«عيشة» صاحبَها، بادّعاء الصّاحبيّة لها.

وبالنّهارِ الصّائمَ، بادّعاء الصّائميّة[٣] له، لا بالحقيقة حتّى يفسد المعنى ويبطل الإضافة.

---

(١) **قوله: «وقال أيضاً»**. والحاصل أنّ دخول «المنيّة» في جنس «السَّبُع» مبنيّ على أنّه جعل أفراد «السَّبُع» ـ بطريق التّأويل ـ قسمين:

أحدهما: المتعارف الذي له غاية الجرأة ونهاية القوّة في تلك الجثّة والهيئة والصّورة.

والثّاني: غير المتعارف وهو الموت الذي له أيضاً تلك الجرأة والقوّة وليس له تلك الجثّة والهيئة والصّورة، ولفظ «المنيّة» مستعمل في القسم الثّاني لا الأوّل، فمذهب السّكّاكيّ ليس ما توهّمه الخطيب من أنّ المراد بالفاعل المجازيّ هو نفس الفاعل الحقيقيّ حقيقةً، بل المراد أنّه هو ادّعاءً بمعنى جعله فرداً آخر من الفاعل الحقيقيّ كأنّه هاهنا فاعلان حقيقيّان: أحدهما حقيقيّ حقيقةً والآخر حقيقيّ ادّعاءً.

(٢) **قوله: «وحينئذٍ يكون المراد»**. أي: يكون المراد بـ«عيشة» ـ التي هو فاعل مجازيّ ـ صاحبها ادّعاءً ـ لا حقيقةً ـ بجعلها فرداً آخر من أفراد صاحب العيشة، فيصير المعنى: «أنّ الصّاحب الحقيقيّ في الصّاحب الادّعائي» وهما متباينان فلا اتّحاد بين الظّرف والمظروف.

وذلك لأنّ الصّاحب الحقيقيّ ـ وهو أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ كما ذكره أهل التّفسير ـ في الصّاحب الادّعائي أعني العيشة ـ أي: الجنّة ـ فلا اتّحاد بين الظّرف والمظروف.

(٣) **قوله: «وبالنّهار الصّائم بادّعاء الصّائميّة»**. أي: يكون المراد بالنّهار ـ الذي هو الفاعل المجازيّ ـ فرد من الصّائم بادّعاء الصّائميّة له لا بالحقيقة، ويكون المراد من الضّمير ـ المضاف إليه «النّهار» ـ الصّائم الحقيقيّ فليس المتضايفان متّحدين.

وأيضاً يكون الأمر بالبناء لـ«هامان» كما أنّ النّداء له، ولكن بادّعاء أنّه بانٍ وجعله من جنس العَمَلة لِفَرْطِ المباشرة.

ولا يكون الرّبيع مطلقاً على الله حقيقة ـ حتّى يتوقّف على السّمع ـ إذ المراد به حقيقة هو الرّبيع، لكن بادّعاء أنّه قادر مختار، من أجل المبالغة في التّشبيه، وهذا ظاهر.

نعم يرد على مذهبه ـ في الاستعارة بالكناية ـ اعتراض قويّ نذكره في «البيان»[1] إن شاء الله ـ تعالى ـ.

[الإشكال الخامس]

﴿ **ولأنّه** ﴾ أي: ما ذهب إليه ﴿ **ينتقض بنحو: «نهاره صائم»** ﴾ و: «ليله قائم» وما أشبه ذلك ـ ممّا يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي ـ ﴿ **لاشتماله على ذكر طَرَفَي التّشبيه** ﴾ وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرّح به في كتابه[2] وقال:

---

(١) **قوله: «اعتراض قويّ نذكره في البيان»**. ذكره عند قول الخطيب: «وعنى بالمكنيّ عنها أن يكون المذكور هو المشبّه».

وحاصل الاعتراض: أنّ السّكّاكيّ جعل الاستعارة المكنيّة قسماً من المجاز اللغويّ ـ المفسّر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتّحقيق ـ وحينئذٍ يرد عليه أنّ لفظ «المنيّة» ـ مثلاً ـ مستعمل فيما وضع له تحقيقاً ـ أعني: الموت ـ فلا يدخل في أقسام الاستعارة المكنيّة الّتي هي من قسم المجاز. وادّعاء السَّبُعيّة للمستعمل فيه ـ أي: الموت ـ لا يخرجه عن كونه الموضوع له الحقيقي، ولا لفظ «المنيّة» عن كونه مستعملاً في معناه الحقيقيّ.

(٢) **قوله: «كما صرّح به في كتابه»**. قال في الفصل الثّالث من «علم البيان» في الاستعارة: هي أن تذكر أحد طرفي التّشبيه وتريد به الطّرف الآخر مدّعياً دخول المشبّه في جنس المشبّه به، دالاًّ على ذلك بإثباتك للمشبّه ما يخصّ المشبّه به كما تقول: «في الحمام أسد» وأنت

⇐

«إنّ نحو «رأيتُ بفلان أسداً» و: «لقيني منه أسد» وما أشبه ذلك، من باب التّشبيه لا الاستعارة»[١].

وجوابه: أنّا لا نسلّم أنّ ذكر الطّرفين مطلقاً ينافي الاستعارة، بل إذا كان على وجه ينبئ عن التّشبيه، سواء كان على جهة الحمل نحو: «زيد أسد» أو لا نحو: «لُجَيْنُ الماء»[٢] بدليل أنّه جعل نحو قوله:

* قد زَرَّ أَزْرارَهُ على القَمَرِ[٣] *

⇐ تريد به الشّجاع مدّعياً أنّه من جنس الأُسود فتثبت للشّجاع ما يخصّ المشبّه به ـ وهو اسم جنسه ـ مع سدّ طريق التّشبيه بإفراده بالذّكر اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «من باب التّشبيه لا الاستعارة»**. قاله في آخر الأصل الأوّل من «علم البيان» من «المفتاح» ٤٦٨: والباء في قوله: «بفلان» وقوله: «منه» تجريديّة ـ حسب اصطلاح أهل البلاغة ـ أي: جرّدت منه أسداً بالرّؤية أو الملاقاة، والباء سببيّة عند النُّحاة و«من» ابتدائيّة.

(٢) **قوله: «لجين الماء»**. أي: الماء مثل اللجين ـ أي الفضّة ـ في الصّفاء، قال الشّاعر:

والرّيح تعبث بالغصون وقد جرى ... ذهب الأصيل على لجين الماء

(٣) **قوله: «قد زرّ أزراره على القمر»**. المصراع لابن طباطبا العلوي وهو أبوالحسن محمّد بن أحمد الحسني المتوفّى سنة ٣٢٢هـ، وصدره:

* لا تعجبوا من بِلى غِلالته *

والبيت من المنسرح على العروض المطويّة مع الضّرب المماثل ـ مفتعلن ـ.

«البلى» إن كسرت بائه قصرته وإن فتحتها مددته. و«الغِلالة» ـ بكسر الغين ـ: ثوب رقيق يلبس تحت الثّياب ويقال لها بالفارسيّة «زير جامه» و«زَرَّ» ماضٍ معلوم وفاعله ضمير المحبوب ـ كما نصّ عليه العاملي ـ أي: لا تعجبوا غِلالة هذا المحبوب فإنّه قمر وغِلالته كتّان، ومن خواصّ القمر أنّه يُبْلي الكتّان. و«زرّ الأزرار» كناية عن اللبس. و«الأزرار» مفردها «زِرّ» بكسر الزّاي ـ كما في المصباح ـ.

وهذا المثال عند السّكّاكيّ استعارة مصرّحة وإن اشتمل على ذكر الطّرفين وفيه ⇐

من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطّرفين.

على أنّ المشبّه به ـ هاهنا ـ شخص صائم مطلقاً[١]، والضّمير لفلان نفسه، من غير اعتبار كونه صائماً أو غير صائم.

[جواب بعضهم عن الاعتراضات بوجوه أُخرى]

[الجواب عن الأوّلين] ومنهم مَنْ لَمْ يَقِفْ على مراد السّكّاكيّ[٢] بالاستعارة

⇐ الشّاهد. وبعد هذا البيت:

يا مَنْ حكى الماءَ فرطُ رقّته — وقلبه في قساوة الحَجَرِ
يا قمراً ثوبه ورامقه — منه ـ حذار البِلى ـ على خَطَرِ
يا ليت حظّي كحظّ ثوبك عن — جسمك يا واحداً من البشر

(١) **قوله: «شخص صائم مطلقاً»**. أي: المشبّه به شخص صائم مطلقاً غير مقيّد بأنّه فلان، والضّمير المضاف إليه «النّهار» لفلان نفسه مطلقاً ـ من غير اعتبار كونه صائماً أو غير صائم ـ فليس هاهنا ذكر الطّرفين، لأنّ المشبّه به، وهو الشّخص الصّائم المطلق، غير مذكور.

(٢) **قوله: «لم يقف على مراد السّكّاكيّ»**. أي: لم يطّلع من «الوقوف» أي: لم يطّلع أنّ مراده بها تعدّد الاسم والمسمّى ـ كما بيّنّا ـ فتوهّم أنّ مراده بها تعدّد الاسم ووحدة المسمّى ـ كما زعمه الخطيب ـ فوافق الخطيب في مبنى الاعتراضات ـ وهو أنّ مذهب السّكّاكيّ في الاستعارة ذكر المشبّه وإرادة المشبّه به حقيقةً ـ وخالفه في ورودها عليه، فأجاب عن الأوّل: بأنّ الاستعارة في ضمير «راضية» المستتر الرّاجع إلى «عيشة» لا في «عيشة» أي: أُريد بالعيشة معناها الحقيقيّ، والاستعارة والمجاز وقعت في الضّمير المستتر في «راضية» الرّاجع إلى «عيشة» بطريق الاستخدام الاصطلاحيّ ـ كما تقدّم في «نهاره صائم» ـ والمعنى: «أنّ صاحب العيشة في عيشة حسنة ـ وهي الجنّة ـ مثل عيشة راضٍ صاحبها» فلا اتّحاد بين الظّرف والمظروف، وذلك لأنّ المظروف حينئذٍ المؤمن والظّرف الجنّة وهما متباينان.

⇐

بالكناية، فأجاب عن الأوّلين بأنّ الاستعارة إنّما هي في ضمير «راضية» والمعنى: «فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راضٍ صاحِبُها بها».

والمراد بالنّهار الصّائم مطلقاً، فيكون من إضافة العامّ إلى الخاصّ، ولو سُلِّم فمن إضافة المسمّى إلى الاسم.

[نقد هذا الجواب عن الشّارح]

فانظر إلى ما ارتكب من التّمحّلات[1] المستبشعة، وحمل الكلام ـ الذي هو من البلاغة بمكانٍ[2] ـ على الوجه المسترذل.

⇐ وعن الثّاني: بوجهين: أحدهما: أنّ المراد بالنّهار ـ الّذي هو المضاف ـ الصّائم مطلقاً من غير أن يقيّد بأنّه زيد أو عمرو، أو غيرهما، والمراد بالضّمير ـ الذي هو المضاف إليه ـ الصّائم المعيّن الّذي هو زيد، أو عمرو، أو غيرهما، فيكون من إضافة العامّ إلى الخاصّ، لا من إضافة الشّيء إلى نفسه، وإضافة العامّ إلى الخاصّ ممّا اتّفق النُّحاة على تجويزه ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ في باب الإضافة من شرح الكافية ـ.

وثانيهما: لو سُلّم أنّه من إضافة الشّيء إلى نفسه أيضاً لم يكن محذوراً، لأنّه يؤوّل فيكون المراد من المضاف المسمّى ومن المضاف إليه الاسم فيكون من قبيل «سعيد كرز» وهي أيضاً متّفق على جوازه ـ كما نصّ عليه الشّيخ المحقّق رضيّ الدّين ـ.

وأجاب عن الثّالث والرّابع بما ذكره الشّارح واضحاً.

(١) قوله: «**التمحّلات**». أي: الاحتيالات.

(٢) قوله: «**وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان**». أي: بمكان عالٍ رفيع المستوى على الوجه المرذول الناقص القدر وتوضيحه:

أوّلاً: أنّ الاستخدام في ضمير «راضية» ضعيف لأنّه يستلزم اتّصال الضّمير الواجب الانفصال، لأنّ «راضية» حينئذٍ صفة جارية عل غير من هي له.

وثانياً: أنّ إضافة المسمّى إلى الاسم وإن كانت متّفقاً على صحّتها فيما بينهم لكنّها غير فصيحة، ومحتاجة إلى التّأويل، فلا يصحّ حمل المثال الدّائر الكثير الاستعمال عليها، لأنّه وقعت في القرآن نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾.

[الجواب عن الثّالث] وعن الثّالث: بأنّ الأمر بالبناء لـ«هامان» مجاز ولغيره حقيقة.

[نقد الجواب]

وخفي عليه أنّه إذا كان المراد بلفظ «هامان» هو الباني حقيقة ـ كما فهم ـ لم يكن الأمر له، لا حقيقة ولا مجازاً، ألا ترى أنّك إذا قلت: «اِرْمِ يا أسد»(١) لا يكون الأمر للحَيَوان المُفْتَرِسِ قطعاً.

[الجواب عن الرّابع] وعن الرّابع: بأنّ التّوقيف إنّما هو مذهب البعض(٢)،

---

(١) **قوله: إذا قلت: «اِرْمِ يا أسد»**. مريداً به الرّجل الشّجاع ـ بقرينة «ارم» ـ لا يكون الأمر بالرّمي للحيوان المفترس لا حقيقةً ولا مجازاً.

(٢) **قوله: «التّوقيف إنّما هو مذهب البعض»**. هاهنا أمران:

الأوّل: ما ذكره وهو أنّهم اختلفوا في أنّ أسماء الله توقيفيّة أم لا؟ فقال بعضهم بالتّوقيف وأنّ أسماء الله ـ تعالى ـ يجب ورودها من الشّرع فما لم يرد الشّرع بجواز إطلاقه عليه وإن اتّصف ـ جلّ وعلا ـ بمعناه لا يجوز إطلاقه عليه. وبعضهم بخلافه.

والذين قالوا بالتّوقيف استدلّوا بأنّ الله ـ تعالى ـ يوصف بالعالم والقادر والرّازق وغيرها، ولا يوصف بالطّبيب والفقيه والمفتي ـ مثلاً ـ فلولا التّوقيف لكان يجوز وصفه بها وبأمثالها وإن كان على سبيل المجاز.

والقائلون بعدم التّوقيف احتجّوا بأنّ أسماء الله ـ تعالى ـ وصفاته مذكورة بالفارسيّة والعربيّة وغيرهما من اللغات وأنّ شيئاً منها لم يرد في القرآن والحديث مع أنّ أهل الإسلام أجمعوا على جواز إطلاقها.

وممّن ذهب إلى التّوقيف من الشّيعة العلّامة الحلّي، والسيّد عميد الدّين الحِمْصِيّ، وبهاء الدّين محمّد العامليّ صاحب «الزّبدة»، والكفعميّ صاحب «المصباح»، والطّريحيّ صاحب «المنتخب»...

ومن السّنّة: البيضاويّ صاحب التّفسير، والحاجبيّ، والعضديّ، وغيرهم.

⇐

والسكّاكي ممّن يجوّز إطلاق الاسم على الله ـ تعالى ـ من غير توقيف، ولذا صرّح بأنّ الرّبيع استعارة بالكناية عنه.

[نقد الجواب]

ولم يَعْرِف أنّه لو صحّ ذلك، لوجب عند القائلين بالتّوقيف أن يتوقّف صحّة مثل هذا التّركيب على السّمع، وليس كذلك، لأنّه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقيف، والله أعلم بحقائق الأشياء.

⇐ الثّاني: أنّ التوقيف في ثلاثة أُمور:

الأمر الأوّل: أسماء الله ـ تعالى ـ وصفاته ـ كما ذكرنا ـ.

الأمر الثّاني: اللغات فلا مدخل للرّأي والقياس في تفسير الألفاظ، والرّأي والقياس فيه باطلان.

الثّالث: العبادات ويجب الوقف عند ما لم يرد من الشّرع لأنّه بدعة والبدعة ضلالة وكلّ ضلالة إلى النّار ـ كما ورد في الحديث ـ فما أبدعه المنافقون بعد رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ مثل صلاة التّراويح وتحريم متعة الحجّ والنّساء، وإسقاط «حيّ على خير العمل» وإسقاط البسملة من فاتحة الكتاب وكلّ ما ذكروه من العبادات في أوليّات أبي بكر وعمر وعثمان بدعة ومحرّمة بالأدلّة الشرعيّة.

﴿الباب الثّاني: أحوال المسند إليه(١)﴾

أعني: الأُمور العارضة(٢) له، من حيث إنّه مسند إليه(٣)، كحذفه، وذكره،

---

(١) **قوله: «الباب الثّاني أحوال المسند إليه»**. الألف واللّام يمكن حمله على العهد الذكريّ، ويمكن حمله على العهد الحضوريّ، والأوّل أولى ـ كما نصّ عليه الأُستاذ ـ.

وإضافة «الأحوال» عهديّة، لأنّ الجمع المضاف يفيد العموم عند عدم العهد، ولا يمكن الحمل على العموم هاهنا، فإنّ البيانيّين لا يبحثون في هذا الباب عن جميع الأحوال ـ مثل ما يرجع إلى الاشتقاق، والتّصريف، والنّحو ـ بل يبحثون عمّا يتعلّق بعلم المعاني، وقرينة العهد أيضاً الاستقراء والتّصفّح في هذا الباب.

(٢) **قوله: «أعني الأُمور العارضة»**. الأحوال العارضة للمسند إليه قسمان:

١ ـ الأحوال العارضة بلا واسطة شيء وهي ما يعرضه من حيث إنّه مسند إليه كالذّكر والحذف والإضمار والإظهار والتّقديم والتّأخير وغيرها.

٢ ـ والأحوال العارضة بواسطة شيء وهي ما يعرضه بواسطة الحكم أو المسند ـ كما أشار إليه الشّارح ـ والمراد بالبحث هاهنا هو الأوّل لا الثّاني.

(٣) **قوله: «من حيث إنّه مسند إليه»**. أي: المراد بالأحوال في هذا الباب ما تعرض اللفظ حال كونه مسنداً إليه لا لِكونه مسنداً إليه، وعلى تعبير أهل المعقول: أنّ الحيثيّة تقييديّة لا تعليليّة، والمراد بالأوّل ما يكون قيداً لِموضوع الأحوال، وبالثّاني ما يكون قيداً وعلّة للأحوال، ولا يكون له دخل بالموضوع.

وبهذا يدفع ما يتوهّم ـ من تفسير الأحوال بالاعتبارات الرّاجعة إلى المسند إليه لذاته ـ أنّ هذه الأحوال عارضة له لأجل كونه مسنداً إليه، وليس كذلك؛ لأنّها تعرض عليه لأسباب وعلل أُخرى ـ كما يأتي ـ فإنّ الحذف، مثلاً، يعرض له بعلّة الاحتراز عن العبث

⇐

وتعريفه، وتنكيره، وغير ذلك، من الاعتبارات الرّاجعة إليه لذاته، لا بواسطة الحكم، أو المسند ـ مثلاً ـ ككونه مسنداً إليه لحكم مؤكّد، أو متروك التّأكيد، وكونه مسنداً إليه لمسند مقدّم، أو مؤخّر، معرّف، أو منكّر، ونحو ذلك، وسيأتي بيان كون المسند إليه أولى بالتّقديم(١).

[حذف المسند إليه]

﴿أمّا حذفه﴾ قدّمه على سائر الأحوال، لأنّه عبارة عن عدم الإتيان(٢) به، وهو متقدّم على الإتيان، لتأخّر وجود الحادث(٣) عن عدمه.

⇐ في الظّاهر، لا بعلّة كونه مسنداً إليه، وكذلك الذّكر يعرض له بعلّة كونه الأصل، لا بعلّة كونه مسنداً إليه وهكذا.

ويدفع ما يتوهّم من قوله: «لذاته» أنّ العلّة الواحدة، وهو كونه مسنداً إليه، كيف تقتضي أمرين متنافيين كالتّعريف والتّنكير، والتّقديم والتّأخير ونحوهما.

(١) **قوله: «وسيأتي بيان كون المسند إليه أولى بالتّقديم»**. أي: بعد الفراغ عن بحث تعقيب المسند إليه بضمير الفصل، لكن إذا كان المسند إليه مبتدأ لا فاعلاً ووجهه ظاهر.

وأمّا تقديم البحث عن أحوال المسند إليه على البحث عن أحوال المسند فلكونه الرّكن الأعظم من الكلام.

(٢) **قوله: «لأنّه عبارة عن عدم الإتيان»**. تفسير الحذف بعدم الإتيان ينافي ما يأتي في أوّل الباب الثّالث من أنّ الحذف من قبيل الرّفع، والتّرك من قبيل الدّفع، لأنّ التّفسير بعدم الإتيان يناسب الثّاني لا الأوّل.

(٣) **قوله: «لتأخّر وجود الحادث»**. الحادث يقابل القديم الذي هو الله ـ تعالى ـ والحادث ما سواه، والمراد من الوجود هو الوجود الأوّل كما أنّ المقصود من العدم أيضاً هو العدم الأوّل.

قال الجرجانيّ: الأنسب بهذا الفنّ أن يقال: الذّكر، لكونه أصلاً لا يستدعي وجوب نكتة زائدة على كونه أصلاً، والحذف لمخالفته الأصل يوجب نكتة باعثة عليه معتدّاً بها، ⇐

والحذف يفتقر(١) إلى أمرين:

أحدهما: قابليّة المقام، وهو(٢) أن يكون السّامع عارفاً به، لوجود القرائن.

والثّاني: الدّاعي الموجب لرجحان الحذف على الذّكر، ولمّا كان الأوّل معلوماً ـ مقرّراً في «علم النّحو» أيضاً دون الثّاني ـ قصد إلى تفصيل الثّاني، مع إشارةٍ مّا ضمنيّةٍ إلى الأوّل، فقال:

[أسباب الحذف]

﴿**فللاحتراز عن العَبَث**﴾ إذ القرينة دالّة عليه، فذكره عَبَث، لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الأمر، بل ﴿**بناء على الظّاهر**﴾ وإلّا فهو في الحقيقة الرّكن الأعظم من الكلام، فكيف يكون ذكره عبثاً.

وقيل معناه: أنّه عبث نظراً إلى ظاهر القرينة، وأمّا في الحقيقة فيجوز أن يتعلّق به غرض مثل التبرّك، والاستلذاذ، والتّنبيه على غباوة السّامع، ونحو ذلك.

﴿**أو تخييل العدول إلى أقوى الدّليلين من العقل واللفظ**﴾ يعني أنّ الاعتماد عند الذّكر على دلالة اللفظ ـ من حيث الظّاهر ـ وعند الحذف على دلالة العقل،

⇐ فالحذف أعرق وأقوى في اقتضاء المعاني الزّائدة ـ على المعنى الأصلي ـ التي هي المقصودة في علم المعاني فتقديمه أولى اهـ.

(١) **قوله: «والحذف يفتقر»**. أي: إذا كان المسند إليه مبتدأً لا فاعلاً.

واعترض على هذا التّعليل بأنّه يفيد تقدّم الحذف على الذّكر خاصّةً دون سائر الأحوال، لأنّ الحذف مقابل له دون بقيّة الأحوال كالتّعريف والتّنكير وغيرهما، إذ ليس الحذف مقابلاً لهذه الأحوال حتّى يقال: عدم الحادث سابق على وجود.

والجواب: أنّ بقيّة الأحوال متفرّعة على الذّكر، لأنّها تفصيل له والمقدّم على الأصل مقدّم على الفرع أيضاً.

(٢) **قوله: «قابليّة المقام وهو»**. الضّمير راجع إلى القابليّة لأنّها مصدر صِناعيّ وضمير المصدر ـ أيّاً كان ـ يجوز فيه التّذكير والتّأنيث.

وهو أقوى، لاستقلاله بالدّلالة[١]، بخلاف اللفظ فإنّه يفتقر إلى العقل، فإذا حذفت فقد خيّلت أنّك عدلت عن الدّليل الأضعف إلى الأقوى.

وإنّما قال «تخييل» لأنّ الدّالّ عند الحذف أيضاً هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن، والاعتماد في دلالة اللفظ بالأخَرَة إلى العقل، فلا عند الذّكر يكون الاعتماد بالكليّة على اللفظ، ولا عند الحذف على العقل. ﴿**كقوله**﴾:

﴿**قال لي كيفَ أنتَ ؟ قُلْتُ: عَـلِيلُ**﴾ **سَـــهَرٌ دائـــمٌ وَحُـــزْنٌ طَـــوِيلُ**

لم يقل: «أنا عليل» للاحتراز والتّخييل المذكورين.

﴿**أو اختبار تنبّه السّامع عند القرينة**﴾ هل يتنبّه أم لا[٢].

﴿**أو**﴾ اختبار ﴿**مقدار تنبّهه**﴾ هل يتنبّه بالقرائن الخفيّة أم لا[٣].

﴿**أو إيهام صونه**﴾ أي: المسند إليه ﴿**عن لسانك**﴾ تعظيماً له وإفخاماً[٤].

﴿**أو عكسه**﴾ أي: إيهام صون لسانك عنه، تحقيراً له وإهانة[٥].

﴿**أو تَأَتّي الإنكار**﴾ وتيسّره ﴿**لَدَى الحاجة**﴾ نحو: «فاسقٌ فاجِرٌ» ـ أي: زيد ـ ليتيسّر لك أن تقول: ما أردته بل غيره.

﴿**أو تعيّنه[٦]، أو ادّعائه[٧]**﴾ أي: التعيّن.

---

(١) **قوله: «لاستقلاله بالدَّلالة»**. أي: المعقولات المحضة مثل استحالة اجتماع الوجود والعدم، ودلالة الدُّخان على النّار وغير ذلك.

(٢) نحو: «كِذّيبٌ» أي: «العتيق كذّيب».

(٣) نحو: «مأبون» أي: ابن حنتمة.

(٤) نحو: «وصيُّ النبيّ وخليفته» أي: «عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ».

(٥) نحو: «خنزير» أي: «معاوية بن أبي سفيان».

(٦) نحو: «صدّيقة شهيدة» أي: «فاطمة ـ عليها السّلام ـ».

(٧) نحو: «طبيب» أي: أبو علي بن سيناء البلخي ـ عند أتباعه ـ ومحمّد بن زكريّا الرازيّ ـ عند أتباعه ـ.

﴿أو نحو ذلك﴾ كضِيْق المقام من إطالة الكلام بسبب ضَجْرَةٍ وسَآمَةٍ.

أو فوات فُرْصَة.

أو محافظة على وزن[١].

أو سجع[٢].

أو قافية[٣].

أو ما أشبه ذلك، كقول الصَّيّاد[٤]: «غَزال»، فإنّ المقام لا يَسَعُ أن يقال: «هذا غَزال فَٱصْطَادُوْه».

---

(١) **قوله: «وزن»**. والمحافظة على الوزن كقول ابن العرندس يرثي الإمام الحسين ـ عليه السّلام ـ:

إمام بكته الإنس والجنّ والسّما ... ووحش الفلا والطَّيْر والبرّ والبحر

أي: هو إمام.

(٢) **قوله: «سجع»**. وهو تقارب فواصل الكلام وتشابهها إذا كان الكلام منثوراً لا موزوناً كقول القائل: «من طابت سريرته حمدت سيرته» ـ ببناء «حُمِدَتْ» للمفعول ـ فلم يقل «حَمَدَ النّاس سيرته» لضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب المحافظة على السَّجْع، إذ لو ذكر المسند إليه ـ أعني النّاس ـ لافترقت الفاصلتان ـ أي: السّريرة والسّيرة ـ وكانت السّريرة مرفوعة والسّيرة منصوبة وهو غير مطلوب في السَّجْع.

(٣) **قوله: «قافية»**. مثاله قول الشّاعر:

وما المرء إلّا كالشِّهاب وضوئه ... يحور رماداً بعد إذ هو ساطع

وما المال والأهلون إلّا ودائع ... ولابدّ يوماً أن تُرَدَّ الودائِعُ

فلو ذكر المسند إليه وقيل: «أنْ يردّ النّاس الودائع» لاختلّت القافية لصيرورتها مرفوعةً في الأوّل ومنصوبةً في الثّاني.

(٤) **قوله: «كقول الصّيّاد»**. أي: قول الصّيّاد مخاطباً للطّيور الجوارح عند رؤيته للغزال. أو قول الصيّاد لرفقائه الصّيّادين وعلى هذا فالأولى اتّصاله بقوله: لفوات الفرصة.

وفي بعض النّسخ: «كقولك للصيّاد» وهذا ظاهر.

وكالإخفاء من غير السّامع من الحاضرين(١) مثل: «جاء»(٢).

وكاتّباع الاستعمال الوارد على تركه مثل: «رَمْيَةٌ من غير رامٍ»(٣)، و:

* شِنْشِنَة أعْرِفُها مِنْ أَخْزَمِ *(٤)

---

(١) **قوله: «كالإخفاء من غير السّامع من الحاضرين»**. والصّحيح أن يقال: «من غير المخاطب» لأنّ الحاضرين إن كانوا سامعين كان الإخفاء من غيرهم ممّن لم يسمع فلا معنى لقوله: من الحاضرين، وإن كانوا غير سامعين فلا حاجة للإخفاء عنهم بل لا يمكن.

(٢) **قوله: مثل: «جاء»**. المراد منه حذف المبتدأ في هذا المقام وفي غيره لأنّه المتبادر، لا حذف الفاعل وإن كان المسند إليه شاملاً له أيضاً، ويصحّ حذفه وإقامة النّائب عنه منابه بالإجماع فقولهم: «لا يحذف الفاعل أصلاً» إنّما يصحّ في غير باب النّائب عن الفاعل، وفيه يحذف بالاتّفاق.

(٣) **قوله: «رَمْيَةٌ من غير رامٍ»**. أي: «هذه رمية من غير رامٍ» فحذف المسند إليه، لأنّه مَثَلٌ والأمثال لا تتغيّر، وأوّل من قاله رجل مُضَريّ نذر أن يذبح بقرة وحش بـ«مِنى» وكان رامياً ماهراً، ولمّا أراد الوفاء بالنّذر خرج للصّيد ولكنّه لم يمكنه ذلك أيّاماً بسبب عدم إصابة رميه الصّيد، ورمى ابنه فأصاب بقرةً وكان ناشئاً في الرّمي، فقال الرّجل هذا الكلام وصار مثلاً. وقولهم: «مرعىً ولا كالسّعدان وماء ولا كصُداء وفتى ولا كمالك».

(٤) **قوله: «شنشنة أعرفها من أخزم»**. المصراع من الرَّجَز المشطور والقائل: أبو أخزم حاتم بن عبدالله بن سعد الطّائي وقبله:

إنّ بــنيّ زَمَّــلُوْنِي بــالدَّمِ ... ومــن يكــن ذا أَوَدٍ يُــقَوَّمِ
مَنْ يَلْقَ آسادَ الرِّجال يُكْـلَمِ ... شِـنْشِنة أعـرفها مـن أخـزمِ

قال ابن الكلبيّ: إنّ الشّعر لأبي أخزم وكان له ابن يقال له أخزم، وقيل: كان عاقّاً، فمات وترك بنين، فوثبوا يوماً على جدّهم أبي أخزم فأدْمَوْه فقال: إنّ بنيّ ... المصاريع.

يعني أنّ هؤلاء أشبهوا أباهم في العقوق، و«الشِّنْشِنة» الطّبيعة والعادة يضرب في قرب الشّبه.

وقال الطّبريّ وابن الأثير وابن طاووس وغيرهم من أهل الأخبار أنّه دعا يزيد بن ⇐

أو على ترك نظائره، كما في الرّفع على المدح، أو الذّمّ، أو التّرحّم[١]، فإنّهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو: «الحمد للّه أهلُ الحمد» ـ بالرّفع ـ.
ومنه قولهم ـ بعد أن يذكروا رجلاً ـ: «فتىً من شأنه كذا وكذا»[٢] و ـ بعد أن

⇐ معاوية ـ لعنهما الله ـ يوماً بعليّ بن الحسين ـ عليهما السّلام ـ ومعه عمرو بن الحسن وهو صبيّ ـ يقال: إنّ عمره إحدى عشرة سنةً ـ فقال له يزيد: يا عمرو، أتصارع هذا ـ يعني ابنه خالداً وكان في سنّه ـ فقال عمرو: لا، ولكن أعطني سكّيناً وأعطه سكّيناً حتّى أُقاتله فإمّا أن يقتلني فألحق بآبائي أو أقتله فيلحق بآبائه. فقال يزيد:

* شنشنة أعرفها من أخزم *

وصار هذا المصراع مثلاً، فقال ابن حيّوس الغنوي شاعر الشيعة:

والمجد شنشنة لآل مسيَّب ما كلّ شنشنة تناط بأخزم

وقال ابن هانئ الأندلسي:

إنّها شنشنة من أخزم قلّما ذُمَّ بخيل فحمد

وقال ابن سناء الملك:

شنشنة تعرف من يوسف في الحرب لا تعرف من أخزم

(١) **قوله: «كما في الرّفع على المدح أو الذّمّ أو التّرحّم»**. مثال المدح: «الحمد للّه أهلُ الحمد» ـ برفع الأهل ـ أي: هو أهل الحمد. ومثال الذمّ: «أعوذ باللّه من الشّيطان الرّجيمُ» ـ برفع الرَّجيم ـ أي: هو الرَّجيم. ومثال التّرحّم: «اللهمّ عبدك المسكين» ـ برفع المسكين ـ أي: هو المسكين. قال السّيوطي: يجب حذف المبتدأ في مواضع:

أحدها: إذا أخبر عنه بنعت مقطوع كـ«مررت بزيد الكريم».

الثّاني: إذا أخبر عنه بمخصوص «نعم» كـ«نعم الرّجل زيد».

الثّالث: إذا أخبر عنه بمصدر بَدَلٍ من اللفظ بفعله كـ«صبر جميل» أي: صبري.

الرّابع: إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو: «في ذمّتي لأفعلنّ» اهـ مختصراً.

(٢) **قوله: «بعد أن يذكروا رجلاً فتىً من شأنه كذا وكذا»**. هذه عبارة الشّيخ في باب الحذف من «الدّلائل» ومثاله قول الشّاعر:

⇐

يذكروا الدِّيار والمَنَازِل ـ: «رَبْع كذا وكذا»[١]. وهذه طريقة مستمرّة عندهم.

وقد يكون المسند إليه المحذوف هو الفاعل[٢] وحينئذٍ يجب إسناد الفعل إلى المفعول، ولا يفتقر هذا إلى القرينة الدّالّة على تعيين المحذوف، بل إلى مجرّد الغرض الدّاعي إلى الحذف مثل: «قُتِل الخارجيّ» لعدم الاعتناء بشأن قاتله، وإنّما المقصود أن يقتل ليُؤمن من شرّه.

[تعميم الحذف]

وقد يكون حذف الشّيء[٣] إشعاراً بأنّه بلغ من الفَخامة مبلغاً لا يمكن ذكره، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّ هٰذا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ** ﴾[٤] ـ أي: الملّة الّتي، أو

⇐ سأشكر عَمْراً إن تراخت منيّتي ... أيادي لَمْ تُمْنَن وإنْ هي جَلَّتِ
فتىً غير محجوب الغنى عن صديقه ... ولا مظهر الشّكوى إذ النّعل زلَّتِ

(١) **قوله: «رَبْع كذا وكذا»**. ومثاله قول دعبل:

ديار عليّ والحسين وجعفر ... وحمزة والسجّاد ذي الثَّفِنات

بعد قوله:

بكيت لرسم الدّار من عرفات ... وأجريت دمع العين في الوجنات
مدارس آيات خلت من تلاوة ... ومنزل وحي مقفر العرصات

(٢) **قوله: «المحذوف هو الفاعل»**. ولا يفتقر هذا الحذف إلى الأمر الأوّل ـ أي: القرينة ـ بل يفتقر إلى الأمر الثّاني، وهو مجرّد الغرض الدّاعي إلى الحذف.

(٣) **قوله: «وقد يكون حذف الشيء»**. سواء كان مسنداً إليه أو غيره إشعاراً بأنّ المحذوف بلغ من العظمة مكاناً لا يمكن ذكره نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّ هٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتي هِيَ أَقْوَمُ** ﴾ أي: يهدي النّاس إلى الملّة أو الحالة أو الطّريقة التي هي أقوم إن اتّبعوه.

والشّاهد في حذف واحدٍ من هذه الثّلاث لا «النّاس» ولا تجد مع الإثبات ذوق البلاغة الذي تجده مع الحذف، لما في إيهام الموصوف بحذفه من فخامة تفقد مع إيضاحه.

(٤) الإسراء: ٩.

الحالة، أو الطّريقة ـ ففي الحذف فَخامة لا توجد في الذّكر.

أو بلغ من الفَظاعة إلى حيث لا يَقْدِرُ المتكلّم على إجرائه على اللّسان، أو السّامع على استماعه، ولهذا إذا قلت: «كيف فلان» ـ سائلاً عن الواقع في بليّة ـ يقال: «لا تسأل عنه» إمّا لأنّه يجزع أن يجري على لسانه ما هو فيه لِفَظَاعته وإضجاره المتكلّم، وإمّا لأنّك لا تَقْدِرُ على استماعه(١)؛ لإيحاشه السّامع وإضجاره.

[ذكر المسند إليه وأسبابه]

﴿ **وأمّا ذكره فلكونه** ﴾ أي: الذّكر ﴿ **الأصل، ولا مُقْتَضِيَ لِلعُدُول عنه** ﴾(٢).

﴿ **أو للاحتياط، لضعف التّعويل على القرينة** ﴾(٣).

---

(١) **قوله: «لأنّك لا تقدر على استماعه»**. مثل ما جرى على الحسين وأصحابه وأهل بيته. قال السيوطيّ: «وفي قتله قصّة فيها طول لا يحتمل القلب ذكرها» وأقول:

يصيب به الرّامون عن قوس غيرهم ... فيا آخِراً أسدى له الغيّ أوّل

اللهمّ العن أوّل ظالم ظلم حقّ محمّد وآل محمّد وآخر تابع له على ذلك، اللهمّ العن العصابة التي حاربت الحسين وشايعت وبايعت وتابعت على قتله، اللهمّ العنهم جميعاً.

(٢) **قوله: «ولا مُقْتَضِيَ للعدول عنه»**. فإن قيل: سيأتي التّصريح بأنّ الأُمور الموجبة لذكر المسند إليه إنّما تكون مع قيام القرينة، فالاحتراز عن العبث في الظّاهر مقتضٍ للعدول عن هذا الأصل؟ يقال: المقتضي للعدول عن الأصل إنّما هو قصد الاحتراز وفعليّته، لا مجرّد إمكان ذلك القصد وجوازه وهو غير لازم.

(٣) **قوله: «لضعف التّعويل على القرينة»**. لأنّ دلالة اللفظ أقوى من دلالة القرينة، وذلك لخفائها غالباً أو لعدم الوثوق بنباهة السّامع.

لا يقال: هذا يقتضي أن يكون اللفظ أقوى من العقل، فيخالف ما سبق من أنّ العقل أقوى الدليلين.

لأنّا نقول: إنّ ذلك بالنّسبة إلى بعض السّامعين، وهذا بالنّسبة إلى بعض آخر.

⇐

أو التّنبيه على غباوة السّامع.

أو زيادة الإيضاح والتّقرير، ومنه: ﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[(١)] بتكرير اسم الإشارة، تنبيهاً على أنّهم كما ثبت لهم الأَثَرة[(٢)] بالهُدَى، فهي ثابتة لهم بالفَلاح، فجعل كلّ من الأَثَرتين ـ في تميّزهم بها عن غيرهم ـ بالمثابة الّتي لو انفردت كَفَتْ مميّزة على حِيالها[(٣)].

﴿أو إظهار تعظيمه﴾[(٤)].

﴿أو إهانته﴾.

⇐ وأيضاً نقول: إنّ ذلك بالنّسبة إلى بعض القرائن وهذا بالنّسبة إلى بعض القرائن الأُخرى.

وأيضاً: ما سبق بحسب التّخييل أو بالنّظر إلى ذات اللفظ، وهذا بحسب الحقيقة وبالنّظر إلى القرينة واللفظ معاً.

(١) البقرة: ٥.

(٢) **قوله: «الأَثَرة»**. الأَثَرة والأَثَارة العلامة، والثّاني أولى، وهما بفتح الهمزة والثّاء جميعاً.

(٣) **قوله: «على حيالها»**. أي: على استقلالها وعلى حِدَةٍ، الحِيال ـ بكسر الحاء ـ الاستقلال والانفراد، ومنه قول المعرّيّ في رثاء والد الرّضي والمرتضى:

تكبيرتان حِيال قبرك للفتى … محسوبتان بِعُمْرَةٍ وطَوافِ

أي: مقابل قبرك بأن يستقبلك الفتى منفرداً ومستقلاًّ بأن تكون قبلته.

والحاصل: أنّ تكرير اسم الإشارة أفاد ثبوت الأثارة والعلامة للمتّقين بكلّ واحدٍ من الهدى والفلاح مميّزاً لهم عن الفاسقين.

ولو لم يكرّر اسم الإشارة، وجعل «هم المفلحون» خبراً ثانياً لاسم الإشارة الأُولى احتمل امتيازهم بمجموع الأثارتين وبكلّ واحدةٍ منهما، فيحصل الإجمال، فيفوت المقصود وهو الإيضاح الحاصل بالتّكرير.

(٤) **قوله: «إظهار تعظيمه»**. أقول: هذا وما بعده من الإهانة والتّبرّك والاستلذاذ إنّما هو فيما إذا كان لفظ المسند إليه مفيداً لذلك.

﴿أو التّبرّك بذكره﴾.

﴿أو استلذاذه﴾.

﴿أو بَسْط الكلام حيث الإصغاء مطلوب﴾ أي: في[1] مقام يكون إصغاء السّامع مطلوباً للمتكلّم، لِعَظَمَتِهِ وشَرَفه ﴿نحو: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾[2]﴾ ولهذا يُطَالُ الكلام مع الأَحِبَّاء، ويجوز أن يكون «حيث» مستعاراً للزّمان.

وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار، والابتهاج، وغير ذلك، من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك: «مَنْ نبيُّك؟» فتقول: «نبيّنا حبيب الله أبوالقاسم محمّد بن عبدالله» إلى غير ذلك من الأوصاف.

وقد يذكر المسند إليه للتّهويل.

أو التّعجّب.

أو الإشهاد في قضيّة.

أو التّسجيل على السّامع، حتّى لا يكون له سبيل إلى الإنكار؛ هذا كلّه مع قيام القرينة.

وممّا جعله صاحب «المفتاح» مُقْتَضِياً للذّكر أن يكون الخبر عامّ النّسبة[3] إلى

---

(١) هذا التّفسير لـ«حيث» إذا أريد به المكان ويجوز أن يراد به الزّمان ـ كما ينصّ عليه الشّارح بعيد هذا ـ.

(٢) طه: ١٨.

(٣) **قوله: «عامّ النسبة»**. الأقسام أربعة:

الأوّل: أن يكون ـ أي: الخبر ـ عامّ النسبة وعامّ المراد كما تقول بعد ذكر معاوية ـ لعنه الله ـ: «خير من هذا الفاسق الفاجر» يعني «كلّ أحد» فحذف المبتدأ.

الثّاني: أن يكون خاصّ النّسبة وخاصّ المراد فيصحّ الحذف هاهنا أيضاً نحو: ﴿**بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾ [البقرة: ١١٧]، أي: «اللّه» ـ تعالى ـ فالخبر يختصّ باللّه ـ عزّ وجلّ ـ ⇐

كلّ مسند إليه والمراد تخصيصه بمعيّن، نحو: «زيد قام» و: «عمرو ذهب» و: «خالدٌ في الدّار».

واعترض المصنّف عليه: بأنّه إن قامت قرينة تدلّ عليه ـ إن حذف ـ فعموم الخبر وإرادة تخصيصه بمعيّن ـ وَحْدَهُما ـ لا يقتضيان ذكره، بل لابدّ أن ينضمّ إليهما أمر ثالث ـ كالتّبرّك، والاستلذاذ، ونحو ذلك ـ ليترجّح الذّكر على الحذف.

وإن لم تقم قرينة كان ذكره واجباً، لانتفاء شرط الحذف، لا لاقتضاء عموم النّسبة، وإرادة التّخصيص.

وجوابه: أنّ عموم النّسبة وإرادة التّخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له، لأنّه إذا لم يكن عامّ النّسبة نحو: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[1] يفهم منه أنّ

⇐ وهو مقصودنا.

الثّالث: عامّ النسبة وخاصّ المراد، وهذا القسم منع حذفه السّكّاكيّ، لأنّ الخبر عامّ النّسبة والمراد تخصيصه بمعيّن ولا يعلم بالحذف، ومنعه المصنّف لانتفاء شرط الحذف وهي القرينة، فلا خلاف بينهما، والنّزاع لفظيّ فقط نحو: «خالد بن الوليد ـ لعنه الله ـ زانٍ». و: «الوليد بن عقبة يصلّي سكراناً» ونحو ذلك.

ويجوز الحذف في هذا القسم أيضاً إذا قامت قرينة نحو قول الكميت بن زيد الأسدي في يوسف بن عمر الثّقفيّ ـ لعنه الله ـ: صالب العبد الصّالح زيد بن عليّ جدّنا الشّهيد ـ عليه السّلام ـ:

خبيث من العصبة الأخبثين ... وإن قلت زانين لم أقذف

وذلك لأنّه قال قبل هذا البيت:

يعزّ على أحمد بالذي ... أصاب ابنه أمس من يوسف

والرّابع: خاصّ النّسبة وعامّ المراد وهذا تصوّر محض ليس له تحقّق في الواقع ونفس الأمر.

(١) الأنعام: ١٠٢.

المراد هو الله ـ تعالى ـ وإن كان عامّ النّسبة ولم يرد تخصيصه نحو: «خير من هذا الفاسق الفاجر» يفهم منه أنّ المراد كلّ أحد، ولا نعني بالقرينة سوى ما يدلّ على المراد.

وقيل: مراده[١]: فيكون ذكره واجباً لا راجحاً، والمُقْتَضِي ما يكون مرجّحاً لا موجباً، أو فيكون ذكره واجباً، فلا يكون مقتضى الحال.

والجواب[٢]: أنّ المُقْتَضِيَ أعمّ من المُوْجِب والمرجّح، ولا نسلّم المنافاة بين وجوب الذّكر، وكونه مقتضى الحال، فإنّ كثيراً مِنْ مُقْتَضَيَات الأحوال بهذه المَثَابة.

[تعريف المسند إليه وأسبابه]

﴿**وأمّا تعريفه**﴾ أي: جعل المسند إليه معرفة[٣]، وهو ما وضع ليستعمل في

---

(١) **قوله: «مراده»**. أي: مراد المصنّف من الاعتراض على السّكّاكيّ أنّه إن لم تقم قرينة، كان ذكره ـ أي: المسند إليه ـ واجباً لا راجحاً.

أو مراده أنّه إذا لم تقم قرينة يكون ذكره واجباً فلا يكون مقتضى الحال.

(٢) **قوله: «والجواب»**. عن الاحتمال الأوّل أنّ النّسبة بين المقتضي والموجب هي العموم والخصوص المطلقان، الموجب أخصّ والمقتضي أعمّ، فكلّ موجب مقتضٍ وليس كلّ مقتضٍ موجباً والسّكّاكيّ عبّر بالمقتضي وهو يشمل الموجب فالمقتضي أعمّ من الموجب والمرجّح، وليس بين الموجب والمقتضي تبايناً.

وعن الثّاني بقوله: «ولا نسلّم» إلى آخره.

(٣) **قوله: «أي: جعل المسند إليه معرفة»**. ذكر في هذا المقام أُموراً ثلاثة:

الأوّل: تفسير التّعريف.

الثّاني: بيان المعرفة.

الثّالث: علّة إيراد وإتيان المسند إليه معرفةً.

أمّا الأمر الأوّل فله معانٍ أربعة:

⇐

شيء بعينه(١).

⇐ أحدها: المعنى الاسميّ الخالص وهو أنّ التّعريف بمعنى المعرفة.

وثانيها: المعنى المصدري المطلق والوضعي وهو تعريف المتكلّم للمسند إليه.

وثالثها: المعنى الوصفي يعني أنّ المصدر بمعنى اسم الفاعل فالتّعريف بمعنى المعرِّف.

ورابعها: المعنى المصدري الصِّناعيّ والجعليّ، وهذا هو المراد هاهنا حيث قال الشّارح: أي: جعل المسند إليه معرفة، أي: إيراده في الكلام معرفة، لا جعله معرفةً، لأنّ ذلك وظيفة الواضع، بخلاف إيراده معرفةً فإنّه وظيفة البليغ المستعمل للفظ.

وأمّا الأمر الثّاني: فأشار إليه بقوله: «وهو ما وضع» أي: المعرفة، والتّذكير باعتبار الخبر.

وأمّا الأمر الثّالث: فأشار إليه بقوله: «فتعريفه لإفادة المخاطب أتمّ فائدة» إلى آخرها.

(١) **قوله: «وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه»**. الكلام في هذا المقام مأخوذ من المحقّق الرّضيّ في شرح قول ابن الحاجب: «المعرفة ما وضع لشيءٍ بعينه» حيث قال: معنى قوله: «بعينه» احتراز عن النّكرات ولا يريد به أنّ الواضع قصد في حال وضعه واحداً معيّناً، إذ لو أراد ذلك لم يدخل في عدّه إلّا الأعلام، إذ الضّمائر والمبهمات وذو اللّام والمضاف إلى أحدها يصلح لكلّ معيّن قصده المستعمل، فالمعنى:

ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الأعلام أو لا كما في غيرها.

ولو قال: «ما وضع لاستعماله في شيءٍ بعينه» لكان أصرح.

وإنّما جعل ذا اللّام موضوعاً كـ«الرجل» و«الفرس» ـ وإن كان مركّباً ـ لما مرّ في حدّ الاسم أنّ المركّبات أيضاً موضوعة بالتّأويل الذي ذكرنا هناك أو جعل اللّام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كأنّه موضوع مع ما دخل عليه وضع الإفراد.

ويدخل في هذا الحدّ العلم المنكر نحو: «رُبَّ سعادٍ وزينبٍ لقيتهما» لأنّهما وضعا لشيءٍ معيّن.

⇐

وحقيقة التّعريف(١): جعل الذّات مشاراً به إلى خارج إشارةً وضعيّة.

⇐ ويدخل المضمر في نحو: «ربّه رجلاً» و«نعم رجلاً» و«بئس رجلاً» والحقُّ أنّه منكّر.

ولا يعترض على هذا الحدّ بالضّمير الرّاجع إلى نكرة مختصّةٍ قبلُ بحكمٍ من الأحكام نحو: «جاءني رجل فضربته» لأنّ هذا الضّمير لهذا الرّجل الجائي دون غيره من الرجال.

وكذا ذو اللّام في نحو: «جاءني رجل فضربت الرّجل».

وأمّا الضّمير في نحو: «ربّ شاةٍ وسخلتها» فنكرة كما في «ربّه رجلاً» لأنّه لم يختصّ المنكّر المعود إليه بحكمٍ أوّلاً اه.

(١) **قوله: «وحقيقة التّعريف»**. هذا أيضاً قول المحقّق الرّضي في باب المعرفة والنكرة من شرح الكافية حيث قال: والأصرح في رَسْمِ المعرفة أن يقال: «ما أُشير به إلى خارج مختصٍّ إشارة وضعيّة» فيدخل فيه جميع الضّمائر وإن عادت إلى نكرات، والمعرّف باللّام العهديّة وإن كان المعهود نكرةً ـ إذا كان المعود إليه أو المعهود مخصوصةً قبل بحكم ـ لأنّه أُشير بهما إلى خارج مخصوصٍ وإن كان منكراً.

وأمّا إن لم يختصّ المعود إليه بشيءٍ قبل نحو: «أرجل قائم أبوه» و«أظبي كان أُمّك أم حمار» ونحو: «ربّه رجلاً» و«نعم رجلاً» و«بئس رجلاً» و«يا لها قصّةً» و«ربّ رجل وأخيه» فالضّمائر كلّها نكرة، إذ لم يسبق اختصاص الرّجوع إليه بحكمٍ.

ولو قلت: «ربّ رجل كريم وأخيه» لم يجز، وكذا: «كلّ شاةٍ سوداء وسخلتها بدرهم» لأنّ الضّمير يصير معرفةً برجوعه إلى نكرة مختصّةٍ بصفةٍ.

ويدخل فيه الأعلام حال اشتراكها نحو: «محمّد» و«عليّ» إذ يشار بكلّ واحد منهما إلى مخصوص عند الوضع، ويخرج منه النّكرات المعيّنة للمخاطب نحو قولك: «جاءني رجل تعرفه» أو: «رجل هو أخوك» لأنّ «رجلاً» لم يوضع للإشارة إلى مختصٍّ، بل اختصّ في هذا الاستعمال بصفته. وكذا يخرج نحو: «لقيت رجلاً» إذا علم المتكلّم ذلك المَلْقِيّ، إذ ليس فيه إشارة لا استعمالاً ولا وضعاً.

فقولنا: «ما أُشير به» يشترك فيه جميع المعارف.

⇐

وقدّم ـ في باب المسند إليه ـ التّعريف على التّنكير، لأنّ الأصل في المسند إليه التّعريف[١]، وفي المسند بالعكس[٢].

فتعريفه لإفادة المخاطب أتمَّ فائدة، وذلك لأنّ الغرض من الإخبار ـ كما مرّ ـ هي[٣] إفادة المخاطب الحكم، أو لازمه، وهو أيضاً حكم، لأنّ المتكلّم ـ كما يحكم في الأوّل بوقوع النّسبة بين الطّرفين ـ يحكم هنا بأنّه عالم بوقوع النّسبة.

ولا شكّ أنّ احتمال تحقّق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى، وكلّما ازداد المسند إليه والمسند تخصّصاً ازداد الحكم بُعْداً[٤]، كما ترى

⇐ ويختصّ اسم الإشارة بكون الإشارة فيها حسيّةً بالوضع.

وإنّما قلنا: «إلى خارج» لأنّ كلّ اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالاً عليه.

ومِن ثَمّ لا يحسن أن يخاطب بلسان من الألسنة إلّا من سبق معرفته بذلك اللسان، فعلى هذا كلّ لفظ فهو إشارة إلى ما ثبتَ في ذهن المخاطب أنّ ذلك اللفظ موضوع له، فلو لم نقل: «إلى خارج» لدخل في الحدّ جميع الأسماء معارفها ونكراتها اهمختصراً.

(١) **قوله: «لأنّ الأصل في المسند إليه التّعريف»**. لأنّه محكوم عليه والحكم على المجهول غير مفيد، فلابدّ من أن يكون معرفة.

وأيضاً العلم بحكم من أحكام الشّيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشّيء بذلك الحكم، وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشّيء، لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجهٍ من الوجوه، هذا ولكن تأتي المناقشة في ذلك في بحث تنكير «المسند».

(٢) **قوله: «وفي المسند بالعكس»**. أي: الأصل في المسند التّنكير، لأنّه محكوم به والحكم بالمعلوم ـ مثل «النّار حارّة» ـ غير مفيد، فلابدّ من أن يكون المقصود من الكلام إثبات شيءٍ مجهولٍ لشيءٍ معلوم معيّن.

(٣) **قوله: «لأنّ الغرض من الإخبار ـ كما مرّ ـ هي»**. أي: الغرض والتأنيث باعتبار الخبر.

(٤) **قوله: «وكلّما ازداد المسند إليه والمسند تخصّصاً ازداد الحكم بُعداً»**. أي: من الذِّهن وكذا

⇐

في قولك: «شيء مّا موجود»[١] وقولك: «زيد حافظ للتّوراة» فإفادته أَتَمَّ فـائدةٍ تقتضي أتمَّ تخصيص، وهو التّعريف، لأنّه كمال التّخصيص.

والنّكرة، وإن أمكن أن تخصّص بالوصف ـ بحيث لا يشاركه فيه غيره[٢] كقولك: «أعبُدُ إلهاً خَلَق السَّماء» و: «لَقِيْتُ رجلاً سَلَّمَ عليك اليومَ وَحْدَه قَبْلَ كُلِّ أحد» ـ لكنّه لا يكون في قوّة تخصيص المعرفة، لأنّه وضعيّ بخلاف تخصيص النّكرة[٣].

⇐ كلّما ازداد المسند إليه والمسند عموماً ازداد الحكم قرباً من الذّهن، حتّى يصل بالقرب إلى حدّ لا فائدة في الإخبار به كما في قولك: «النّار حارّة» فالمدار في قوّة الفائدة وضعفها هو البُعد من الذّهن وقربه منه.

(١) **قوله: «شيءٌ مّا موجود»**. هذا مثال لما هو قريب من الذّهن لعموم المسند إليه والمسند فيه وقوله: «زيد حافظ للتوراة» مثال لما هو بعيد من الذّهن لتخصّص المسند إليه لكونه شخصاً معيّناً، وكذا المسند لكونه من أفعال الخصوص.

(٢) **قوله: «بحيث لا يشاركه فيه غيره»**. والأوضح في ذلك أن تقول: «لعن الله رجلاً ابتزّ حقّ فاطمة الزّهراء» وكذا «لعن الله رجلاً أحرق بيت فاطمة» و: «لعن الله رجلاً أحرق المصاحف» و: «لعن الله امرأة تظاهرت على النبيّ» و: «لعن الله امرأةً خرجت بغير إذن زوجها» و: «لعن الله رجلاً منع تدوين الحديث» و: «لعن الله رجلاً أحرق الأحاديث النبويّة». وتقول: «لعن الله من أسّس أساس الجور على أهل البيت» و: «لعن الله رجلاً أخّر عليّاً عن مرتبته».

والمثالان اللّذان أوردهما الشّارح ليسا من المسند إليه ولكنّهما من النّكرة الموصوفة بوصف لا يشاركه فيه غيره.

(٣) **قوله: «بخلاف تخصيص النّكرة»**. مأخوذ من الرّضيّ في باب الموصول من «شرح الكافية» ٢: ٣٦: قال: والفرق بين المعرفة والنكرة المخصّصة أنّ تخصيص المعرفة وضعيّ، وهو المراد بالتّعريف عندهم، وليس المراد به مطلق التّخصيص، ألا ترى أنّك قد تخصّص ⇐

[التّعريف بالإضمار]

ثمّ التّعريف يكون على وجوهٍ متفاوتة[1]، يتعلّق بها أغراض مختلفة، أشار إليها بقوله: ﴿فبالإضمار[2]، لأنّ المقام للتكلّم أو الخِطاب أو الغَيْبَة[3]﴾ وقدّم

⇐ النّكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع أنّها لا تسمّى بذلك معرفةً لكونه غير وضعيّ كما تقول: «رأيت اليوم رجلاً سلّم عليك اليوم وحده قبل كلّ أحد» وكذا قولك: «إنّي أعبد إلهاً خلق السّماوات والأرض» ونحو ذلك اه.

(١) **قوله: «على وجوهٍ متفاوتة»**. وهي ستّة: المضمر والعلم والموصول والإشارة وذو اللّام والمضاف إلى أحدها معنىً. وسبب الانحصار فيها: أنّ التّعيين في لفظ المعرفة إمّا أن يفيده نفس اللفظ وجوهره وهو العلم.

أو يفيده حرف وهو ذو اللّام.

أو تفيده القرينة في الكلام وهو المضمر.

أو تفيده الإشارة الحسيّة إلى نفسه وهو اسم الإشارة.

أو تفيده الإشارة العقليّة إلى نسبة معهودة معلومة للسّامع وتلك النّسبة إن كانت خبريّة فهو الموصول وإلّا فهو المضاف إلى أحد الخمسة.

(٢) **قوله: «فبالإضمار»**. قال سيّدنا الأُستاذ ـ دام عزّه ـ: للإضمار معانٍ ثلاثة:

١ ـ المصدريّ الأصليّ وهو الإخفاء.

٢ ـ المصدريّ الصّناعيّ، يعني: إيراد المسند إليه بصورة الضّمير.

٣ ـ الاسمي الخالص وهو الضّمير والقلب.

(٣) **قوله: «لأنّ المقام لِلتّكلُّم أو الخِطاب أو الغَيْبَة»**. فإذا قيل ـ مثلاً ـ: «مَنْ أكرم زيداً»؟ وكنت أنت المكرم له قلت: «أنا» ولا تقول: فلان. وإن كان المكرم له المخاطب قلت: «أنت». وإذا كان المكرم له غائباً وتقدّم ذكره لفظاً أو معنىً أو حكماً قلت: «هو».

والخلاصة: أنّه إذا كان المقام للتكلّم أو الخطاب أو الغيبة لا يشعر بذلك إلّا الضّمير الموضوع لذلك، وهو نصّ في المراد، وأمّا الاسم الظّاهر فربّما يكون مشعراً بذلك أيضاً ⇐

المضمر لكونه أعرف المعارف(١).

[الخطاب الخاصّ]

﴿ **وأصل الخطاب أن يكون لمعيّن**(٢) ﴾ واحداً كان أو كثيراً؛ لأنّ وضع المعارف

⇐ ولكنّه ليس نصّاً في ذلك فقول الخليفة: «الخليفة يأمر بكذا» يحتمل المتكلّم ويحتمل الإخبار عن غيره، فلا يكون نصّاً، بخلاف: «أنا أمرتُ بكذا» أو «آمُرُ» فإنّه نصّ في ذلك.

وبعبارةٍ أُخرى: أنّ المقام مقام التّعبير عن المتكلّم من حيث إنّه متكلّم وعن المخاطب من حيث إنّه مخاطب، وعن الغائب من حيث إنّه غائب.

فلا يرد أنّ مقام المتكلّم ثابت في قول الخليفة: «الخليفة أمر بكذا» مع عدم الإضمار.

وأنّ الخطاب ـ أعني توجيه الكلام إلى الحاضر ـ لا يقتضي التّعبير بضمير المخاطب كما تقول بحضرة جماعة كلاماً لا تريد به واحداً منهم.

وأنّ الغيبة وهي كون الشّيء غير متكلّم ولا مخاطب لا تستدعي الإضمار، لأنّ الاسم الظّاهر في حكم الغائب ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي ـ.

(١) **قوله: «لكونه أعرف المعارف»**. اختلف في تعيين مرتبة المعارف على قولين:

فذهب الجمهور إلى أنّ أعرف المعارف المضمر ثمّ العلم ثمّ الإشارة ثمّ الموصول ثمّ المعرَّف باللّام، والمضاف في رتبة المضاف إليه إلّا المضاف إلى المضمر فإنّه في رتبة العلم.

وذهب الكوفيّون الى أنّ الأعرف العلم ثمّ المضمر ثمّ اسم الإشارة ثمّ الموصول ثمّ ذو اللّام، وأمّا المضاف فحكمه حكم المضاف إليه.

وأعرف المضمرات المضمر المتكلّم ثمّ المخاطب ثمّ الغائب.

قال الرّضي: وإنّما كان المتكلّم أعرف؛ لأنّه ربّما يدخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلّم.

(٢) **قوله: «أصل الخطاب أن يكون لمعيّن»**. لوجهين:

الأوّل: أن وضع المعارف على أن تستعمل لمعيّن.

والثّاني: أنّ الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضرٍ فيكون معيّناً.

على أن تستعمل لمعيّن، مع أنّ الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر فيكون معيّناً.

[الخطاب العام]

﴿ وقد يترك ﴾ أي: الخطاب مع معيّن ﴿ إلى غيره ﴾ أي: غير المعيّن ﴿ ليعمّ ﴾ الخطاب ﴿ كلّ مخاطب ﴾ على سبيل البدل[1] ﴿ نحو: ﴿ وَلَوْ تَرىٰ إِذِ الْـمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ ﴾[2] ﴾ لا يريد بالخطاب مخاطباً معيّناً، قصداً إلى تفظيع حال المجرمين ﴿ أي: تناهت حالهم ﴾ الفظيعة ﴿ في الظّهور ﴾ وبلغت النِّهاية في الانكشاف لأهل المحشر إلى حيث يمتنع خَفاؤها فلا يختصّ بها رُؤْية راءٍ دون راءٍ، وإذا كان كذلك ﴿ فلا يختصّ به ﴾ أي: بهذا الخطاب ﴿ مخاطب ﴾ دون مخاطب، بل كلّ مَن يتأتّى منه الرّؤية فله مدخل في هذا الخطاب.

[نسخة]

وفي بعض النُّسَخ: «فلا يختصّ بها» ـ أي: برؤية حالهم ـ «مخاطب» أو بحالهم رؤية مخاطب ـ على حذف المضاف ـ.

[رأي الخطيب]

قال في «الإيضاح»: وقد يترك إلى غير معيّن نحو: «فلان لئيم إن أكرمته أهانك،

---

(١) **قوله: «على سبيل البدل»**. العموم قسمان:

١ ـ الاستيعابي والاستغراقي مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ** ﴾ [فاطر: ٢٨]، أي كلّهم وهم أئمّة أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ فكلمة «العلماء» تشملهم على سبيل الاستغراق والاستيعاب.

٢ ـ البدلي مثل قولك: «رجل» فإنّه يشمل كلّ مذكّر من بني آدم ولكنّه إنّما يشمله واحداً بعد واحدٍ.

(٢) السّجدة: ١٢.

وإن أحسنت إليه أساء إليك» فلا تريد مخاطباً بعينه، بل تريد: «إن أكرم أو أحسن إليه» فتخرجه في صورة الخطاب، ليفيد العموم، وهو في القرآن كثير نحو: ﴿ وَلَوْ تَرىٰ ﴾ الآية، أُخرج في صورة الخطاب، لِمَا[1] أُريد العموم.

فقوله: «ليفيد العموم» متعلّق بقوله: «فلا تريد مخاطباً بعينه» لا بقوله: «فتخرجه في صورةالخطاب» لفساد المعنى.

وكذا قوله: «لِمَا أُريد العموم» متعلّق بما دلّ عليه الكلام، أي: يحمل على هذا ـ أي: عدم إرادة مخاطب معيّن ـ لإرادة العموم، يشعر بذلك لفظ «المفتاح».

[التّعريف بالعلميّة]

﴿ وبالعَلَميّة[2] ﴾ أي: تعريف المسند إليه بإيراده عَلَماً، وهو ما وضع لشيءٍ بعينه مع جميع مشخّصاته[3]. وقدّمها على بقيّة المعارف لأنّها

---

(١) هكذا ضبطه الشّارح نفسه حيث يقول: «لما أريد» متعلّق بما دلّ عليه الكلام، أي: «يحمل على كذا لإرادة العموم» فاللام حرف جرّ و«ما» مصدريّة، ولكنّ الأوضح أن يقال: «لمّا أريدَ العموم» أي: وقت إرادة العموم بجعل «لمّا» ظرفيّة مصدريّة كما قالوا في «ما دام» وهذا وإن لم يصرّحوا به في «علم النّحو» ولكنّه يستفاد من مطاوي كلام العرب.

(٢) **قوله: «بالعلميّة»**. العلم علم شخص وعلم جنسٍ، والعلم الشخصيّ ثلاثة: الاسم واللقب والكنية، والعلم يشملها، ولا يريدون من العلم في المقام إلّا العلم الشخصي بأنواعه، دون الجنسيّ كما يشير إليه قوله: «بعينه» أي: العلم الشخصيّ دون الجنسيّ؛ لأنّه موضوع للماهية ولا مشخّصات لها، إذ لا وجود لها في الخارج حتّى يكون لها مشخّصات.

(٣) **قوله: «جميع مشخّصاته»**. والمراد بتلك المشخّصات أمارات الشّخص وعلاماته المميّزة له من غيره من الأعراض والصفات ـ مثل: الكمّ والكيف ـ لأنّها أمارات وعلامات يعرف بها الشّخص ويتميّز عمّا عداه فتبدّل المشخّصات لا يوجب تبدّل الشّخص، فالمشخّصات هي التي تمنع من وقوع الشّركة فيه. ثمّ اعلم أُموراً:

⇐

أعرف[١] منها ﴿لإحضاره﴾ أي: المسند إليه[٢] ﴿بعينه﴾ أي: بشخصه[٣]، بحيث يكون متميّزاً عن جميع ما عداه، واحترز به عن إحضاره باسم جنسه[٤] نحو:

⇐ الأوّل: أنّ معرفة المشخّصات ولو إجمالاً بوجه عام تكفي في وضع العلم ونظير ذلك ما قيل في وجه كون لفظ «اللّه» علماً.

والثّاني: أنّ التعريف لما علميّته حقيقيّة، وهو علم الشّخص، بخلاف علم الجنس، فإنّ علميّته حكميّة إنّما تعتبر عند الضّرورة ولأحكام لفظيّة كما قال في الألفيّة:

ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظاً وهو عم

وأدرج بعضهم علم الجنس أيضاً في التّعريف بأن أراد بالمشخّصات المشخّصات الخارجيّة بالنّسبة لعلم الشّخص والذهنيّة بالنّسبة لعلم الجنس.

والثّالث: أنّ الأعلام الغالبة التي تعيّنت لفرد معيّن بغلبة الاستعمال داخلة في التّعريف لأنّ غلبة الاستعمال بحيث اختصّ العلم الغالب بفرد معيّن بمنزلة الوضع من واضع معيّن.

(١) قوله: «وقدّمها على بقيّة المعارف لأنّها أعرف». وذلك لأنّها يعين المسمّى بنفس اللفظ بخلاف البقيّة فإنّها تعيّنه إمّا بقيد لفظيٍّ وهو الصّلة و«أل» والمضاف إليه أو بقيد معنويٍّ وهي الإشارة.

(٢) قوله: «لإحضاره ـ أي: المسند إليه ـ». في الكلام نوع استخدام فإنّ الضّمير من قوله: «لإحضاره» راجع إلى معنى المسند إليه ومدلوله، والمعرّف بالعلميّة لفظه، إلّا أن يقال: إنّ الكلام على حذف مضافٍ، أي: لإحضار مدلوله.

(٣) قوله: «بعينه ـ أي: بشخصه ـ». أورد على ذلك بأنّ الإحضار بعينه لا يمكن في قوله ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، فإنّ المعنى الذي وضع له لفظ الجلالة لا يمكن حضوره في ذهن السّامع بعينه لعدم العلم بذاته وعدم الإحاطة بجميع صفاته.

والجواب أنّ الإحضار أعمّ من أن يكون بوجهٍ جزئيّ كإحضاره بذاته مثل: «زيد»، أو بوجه كلّيّ ينحصر فيه مثل لفظ الجلالة. والمراد بالإحضار في الذّهن الالتفات والتوجّه إليه ولا ريب أنّ السّامع إذا سمع لفظ الجلالة توجّهَ ذهنُهُ إليه.

(٤) قوله: «عن إحضاره باسم جنسه». واعترض بأنّ الإحضار بعينه قد يحصل باسم الجنس ⇐

«رجل عالم جائني» ﴿**في ذهن السّامع ابتداءً**[١]﴾ أي: أوّل مرّة، واحترز به عن إحضاره ثانياً بالضّمير الغائب نحو: «جاء زيد وهو راكب».

﴿**باسم مختصّ به**﴾ أي: بالمسند إليه، بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع[٢]. وإنّما قيّد به؟ ليدخل العَلَم المشترك.

⇐ كما إذا لم يكن في البلد إلّا عالم واحد. والجواب أنّ المراد بالإحضار: الإحضار من حيث الوضع والإحضار في المفروض عارضيّ لأنّه بسبب الانحصار لا من حيث الوضع.

(١) **قوله: «ابتداءً»**. فيه ثلاثة تفاسير:

الأوّل: مختار الشّارح وهو: «أوّل مرّة».

الثّاني: ما رجّحه الشارح بعد مختاره وهو: «أوّل زمان الذّكر».

والثّالث: ما ذكره بعضهم وهو: «بلا واسطة وبنفسه» وهذا التّفسير اعترض عليه الشّارح بوجوه ثلاثة:

أحدها: تفسير الابتداء بما لا يناسبه وهي المصيبة العظمى.

ثانيها: لزوم أن يكون القيد الثّالث في تعريف العَلَم لغواً وهو قوله: «باسم مختصّ به» فإنّه القيد الثّالث. والقيد الأوّل قوله: «بعينه» والثّاني قوله: «ابتداءً» ولزوم اللغويّة هي المصيبة الصغرى. وقد أشار إليهما بقوله: بعد اللّتيّا واللّتي.

ثالثها: أن يكون هذا القيد مخرجاً لسائر المعارف أيضاً ولا وجه لاختصاصه بالضّمير الغائب والمعرّف باللّام والموصول.

(٢) **قوله: «لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع»**. قال المحقّق الرّضي في شرح قول ابن الحاجب: «العلم ما وضع لشيءٍ بعينه غير متناول غيره بوضع واحدٍ». قوله: «غير متناولٍ غيره» يخرج سائر المعارف، لأنّ المبهمات والمضمرات وذوي اللّام وضعها الواضع لتطلق على أيّ معيّن يراد بخلاف العَلَم، فإنّ واضعه لم يضعه إلّا لمسمًّى معيّنٍ، ولا نظر له إلى تناوله معيّناً آخر كما كان في سائر المعارف وقال:

قوله: «بوضعٍ واحدٍ» متعلّق بـ«متناول» أي: لا يتناول غير ذلك المعيّن بالوضع الواحد ⇐

واحترز به[١] عن إحضاره بضمير المتكلّم، والمخاطب، واسم الإشارة، والموصول، والمعرّف بلام العهد، والإضافة، فإنّه يمكن إحضاره بعينه ابتداءً بكلّ واحدٍ منها، لكن ليس شيء منها مختصّاً بمسند إليه معيّن.

فإن قيل: هذا القيد[٢] مغنٍ عن الأوّلين، لأنّ الاسم المختصّ بشيء معيّن ليس إلّا العَلَم.

قلنا ـ بعد التّسليم ـ: إنّ ذكر القيود[٣] إنّما هو لتحقيق مقام العَلَميّة، فلا بأس بأن

⇐ بل إن تناول ـ كما في الأعلام المشتركة ـ فإنّما يتناوله بوضع آخر، أي: بتسمية أُخرى لا بالتسمية الأُولى، كما إذا سمّي شخص بـ«زيد» ثمّ سمّي به شخص آخر، فإنّه وإن كان متناولاً بالوضع لمعيّنين لكن تناوله للمعيّن الثاني بوضع آخر غير الوضع الأوّل بخلاف سائر المعارف ـ كما تبيّن ـ فإنّما ذكر قوله: «بوضع واحد» لئلّا يخرج الأعلام المشتركة عن حدّ العلم اهـ. [شرح الكافية ٢: ١٣١ ـ ١٣٢]

(١) **قوله: «واحترز به»**. عن ستّة أُمور:

١ ـ عن إحضاره بضمير المتكلّم

٢ ـ والمخاطب

٣ ـ واسم الإشارة

٤ ـ والموصول

٥ ـ والمعرّف بلام العهد

٦ ـ والإضافة، فإنّه يمكن إحضاره بعينه ابتداءً بكلّ واحدٍ منها، لكن ليس شيء منها مختصّاً بمسند إليه معيّنٍ.

(٢) **قوله: «هذا القيد»**. أي: القيد الثّالث وهو قوله: «باسم مختصٍ به» يغني عن القيدين ـ أي: الأوّل وهو قوله: «بعينه»، والثّاني وهو قوله: «ابتداءً» ـ لأنّ الاسم المختصّ بشيءٍ معيّن ليس إلّا العلم فيخرج به كلّ ما خرج بالأوّلين، فذكرهما لغو غير محتاج إليه.

(٣) **قوله: «قلنا بعد التّسليم إنّ ذكر القيود»**. قال الفاضل الرّومي: توجيه الجواب أنّا لا نسلّم ⇐

يقع فيها ما يصحّ به الاحتراز عن الجميع ـ كما في التّعريفات ـ.

لا يقال: إنّ قوله «ابتداءً»(١) احتراز عن الضّمير الغائب، والمعرّف بلام العهد، والموصول، فإنّ الأوّلين بواسطة تقدّم ذكره تحقيقاً أو تقديراً، والثّالث بواسطة العِلْم بالصّفة.

لأنّا نقول: هذا موقوف على أن يكون معنى قوله «ابتداءً» بنفسه ـ أي: بنفس لفظه ـ يعني: إحضاراً لا يتوقّف بعد العلم بالوضع على شيء آخر

⇐ انحصار الاسم المختصّ في العلم، فإنّ المراد بالاختصاص الاختصاص في الجملة و«الرّحمن» مختصّ به ـ تعالى ـ بطريق الغلبة والاستعمال وإن كان في الأصل موضوعاً لذاتٍ له الرّحمة الكاملة مطلقاً مع أنّه ليس بعَلَمٍ لوقوعه صفةً.

فمثل «الرّحمن» لا يخرج بقوله: «باسم مختصّ به» بل بقوله: «بعينه» ـ إن نظر إلى أنّ مفهومه كلّيّ في الأصل ـ أو بقوله: «ابتداءً» إن نظر إلى الخصوص العارض بحسب الاستعمال ـ كما هو الظّاهر ـ.

ولو سلّم أنّ الاسم المختصّ بشيءٍ ليس إلّا العلم بناءً على أن يراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع فليكن الغرض الأصليّ من ذكر القيدين السابقين تحقيق مقام العلميّة، غاية ما في الباب أنّهما ـ بعد ما ذُكِرا لذلك الغرض ـ أسند الشّارح إليهما ـ لكونهما سابقين في الذّكر ـ إخراجَ بعض ما يخرج بالقيد الأخير وليس بمحذور راه مختصراً.

(١) **قوله: «لا يقال: إنّ قوله: «ابتداءً»**. أي: لا يقال: لا يصحّ الاحتراز به عن الجميع؛ لأنّه احتراز عن المضمر الغائب والمعرّف بلام العهد والموصول فقط، فيحتاج إخراج غير هذه الثّلاثة إلى قوله: «باسم مختصٍ به»؟

لأنّ هذا ـ أي: اختصاص الاحتراز بقوله: «ابتداءً» بهذه الثّلاثة ـ يترتّب عليه ثلاثة عيوبٍ:

الأوّل: تفسير الابتداء بما لا يناسبه.

الثّاني: لغو قوله: «باسم مختصّ به».

الثّالث: بطلان الاختصاص وعدم وجود وجهٍ له.

ـ من تقدّم الذّكر ونحوه ـ(١).

ولو أُريد ذلك، يكون هذا بعينه معنى قوله: «باسم مختصّ به».

و ـ بعد اللّتَيّا(٢) والّتي ـ يكون احترازاً عن سائرالمعارف، ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة، لأنّ اللفظ الموضوع لمعيّن(٣) إنّما هو العَلَم، وما سواه إنّما وضع ليستعمل في معيّن.

فينبغي أن يصار إلى ما ذكره بعضهم من أنّ معناه: «أوّل زمان ذكره» وهو احتراز عن إحضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف، فإنّها لا تفيد أوّلَ زمان ذكرها إلّا مفهوماتها الكليّة(٤)، وإفادتها للجزئيّات ـ المرادة في الكلام ـ إنّما تكون

---

(١) **قوله: «من تقدّم الذّكرونحوه»**. أي: الصّلة ولام التّعريف والتّكلّم والخطاب والإشارة والإضافة.

(٢) **قوله: «اللّتيّا»**. خالفوا بها تصغير المعربات في إبقاء أوّلها على حركته الأصليّة ـ وهي الفتحة ـ والتّعويض من ضمّه ألفاً مزيدةً في آخرها وقولهم: «بعد اللّتيّا والتي» من أمثال العرب والأصل فيه ـ كما في «مجمع الأمثال» للميداني ـ أنّ رجلاً تزوّج امرأةً قصيرة فقاسى منها شدائد فطلّقها وتزوّج طويلةً فقاسى منها أضعاف ذلك فطلّقها أيضاً وقال: «بعد اللّتيّا والّتي لا أتزوّج أبداً» ثمّ صارت مثلاً وكنّي بها عن الشدائد المتوالية. قال أمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ في «نهج البلاغة»: فإن أقل يقولوا: «حرص على الملك» وإن أسكت يقولوا: «جزع من الموت» هيهات بعد اللّتيّا والّتي واللهِ لَابْنُ أبي طالبٍ آنَسُ بالموت من الطّفل بثدي أمّه.

وقد عنى الشّارح من «اللّتيّا» العيب الأوّل وهو تفسير «الابتداء» بما لا يناسبه ومن «الّتي» لزوم لغويّة قوله: «باسم مختصّ به» ـ كما بيّنّا ـ.

(٣) **قوله: «لأنّ اللفظ الموضوع لمعيّن»**. مأخوذ من المحقّق الرّضي في باب العَلَم من «شرح الكافية» وقد نقلنا قوله سابقاً.

(٤) **قوله: «مفهوماتها الكلّيّة»**. اختلفوا في وضع أسماء الإشارة والموصولات والضّمائر على ⇐

⇐ قولين:

الأوّل: ـ وهو قول المتقدّمين من أهل العربيّة ـ أنّ الموضوع له فيها عامّ كالوضع والمستعمل فيه فيها خاصّ، فتكون مجازات بلا حقيقةٍ مستعملة ـ كما في لفظ «الرّحمن» ـ.

والثّاني: ـ وهو قول المتأخّرين ـ أنّ الوضع فيها عامّ والموضوع له خاصّ، وذلك أنّ المعرفة ستّة أنواع بالاستقراء ـ ولم يعدّوا النّداء في نحو: «يا رجل» من المعارف لكونه فرع المضمرات لأنّ تعرّفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما نصّ عليه الرّضى ـ:

الأوّل: المضمرات، فإنّها موضوعة بإزاء معانٍ معيّنة مشخّصة باعتبار أمر كلّيّ، فإنّ الواضع لاحظ أوّلاً مفهوم المتكلّم الواحد من حيث إنّه يحكي عن نفسه ـ مثلاً ـ وجعله آلةً لملاحظة أفراده، ووضع لفظ «أنا» بإزاء كلّ واحدٍ واحدٍ من تلك الأفراد بخصوصه بحيث لا يفهم منه إلّا واحد بخصوصه دون القدر المشترك.

فتعقّل ذلك المشترك آلة للوضع لا أنّه الموضوع له، فالوضع كلّيّ والموضوع له جزئيّ مشخّص.

والثّاني: الأعلام الشخصيّة كما إذا تصوّر ذات «زيد» ووضع لفظ «زيد» بإزائه من حيث معلوميّته ومعهوديّته أو الجنسيّة كما إذا تصوّر مفهوم الأسد وهو الحيوان المفترس ووضع بإزائه من حيث معلوميّته ومعهوديّته لفظ «أُسامة» فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا الجنس ومعرفة، بخلاف ما إذا وضع لفظ الأسد بإزاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النّظر عن معلوميّته ومعهوديّته فإنّه بهذا الاعتبار نكرة.

والثّالث: المبهمات ـ يعني أسماء الإشارة والموصول ـ وسمّيت مبهمات لأنّ اسم الإشارة من غير مشار إليه مبهم وكذلك الموصول من غير صلة، وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاصّ، فإنّها موضوعة بإزاء معان معيّنة معلومة معهودة من حيث معلوميّتها وضعاً عامّاً كليّاً، فإنّ الواضع إذا تعقّل ـ مثلاً ـ معنى المشار إليه المفرد المذكّر وعيّن لفظ «هذا» بإزاء كلّ واحد من أفراد هذا المفهوم كان هذا وضعاً عامّاً، لأنّ ⇐

بواسطة قرينة، معيّنة لها في الكلام، كتقدّم الذّكر، والإشارة، والعلم بالصِّلة، والنّسبة، ونحو ذلك. ولا يخفى على المنصف أنّ الوجه ما ذكرناه أوّلاً.

﴿نحو: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[(١)(٢)] فـ«اللّـه» أصله «الإله» حذفت الهمزة، وعوّضت عنها حرف التّعريف، ثمّ جعل علماً لِلذّات الواجب الوجود الخالق لكلّ شيء.

ومَنْ زعم ـ أنّه اسم[(٣)] لمفهوم الواجب لذاته، أو المستحقّ للعبوديّة له، وكلّ

⇐ التصوّر المعتبر فيه عامّ وهو القدر المشترك بين تلك الأفراد، والموضوع له خاصّاً لأنّه خصوصيّة كلّ واحدٍ من تلك الأفراد، لا المفهوم المشترك بينها.

والرّابع والخامس: ما عرّف باللّام العهديّة والجنسيّة أو الاستغراقيّة أو عرف بالنّداء نحو: «يا رجل» إذا قصد به معيّن بخلاف «يا رجلاً» لغير معيّن فإنّه نكرة ولم يذكره المتقدّمون لرجوعه إلى الضّمير ـ كما قلنا ـ أو إلى ذي اللّام إذ أصل: «يا رجلُ»: «يا أيّها الرّجل» ـ كما قال بعضهم ـ. **والسّادس**: المضاف إلى أحدها معنىً ـ أي: إضافة معنويّة.

(١) الإخلاص: ١.

(٢) **قوله: «قل هو اللّه أحد»**. في إعرابه وجهان:

الأوّل: أن يكون «هو» مبتدأ و«اللّه» خبراً أوّلاً، و«أحد» خبراً ثانياً أو بدلاً من «الله» بناءً على جواز إبدال النّكرة غير الموصوفة من المعرفة ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي ـ بشرط إفادة البدل ما لم يفده المبدل منه. والشّاهد على هذا القول في إيراد المسند إليه ضميراً.

الثّاني: أن يكون «هو» ضمير الشأن مبتدأ أوّلاً، و«الله» مبتدأ ثانياً و«أحد» خبره والجملة خبر الضّمير.

والشّاهد على هذا القول في إيراد المسند إليه ضميراً وعلماً أيضاً لإحضاره في ذهن السّامع ابتداءً بعينه باسم مختصٍّ به يعني لفظ الجلالة.

(٣) **قوله: «ومن زعم أنّه اسم»**. اختلف في لفظ الجلالة أهو عربيّ أم غيره، وإن كان عربيّاً أهو

⇐

منهما كلّيّ انحصر في فردٍ، فلا يكون عَلَماً، لأنّ مفهوم العلم جزئيّ ـ فقد سَهَا.

ألا ترى أنّ قولنا: «لا إله إلّا الله» كلمة توحيد بالاتّفاق، من غير أن يتوقّف على اعتبار عهد، فلو كان «اللّه» اسماً لمفهوم المعبود بالحقّ، أو الواجب لذاته، لا عَلَماً للفرد الموجود منه، لَمّا أفاد التّوحيد، لأنّ المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة.

وأيضاً فالمراد بـ«الإله» في هذه الكلمة إمّا المعبود بالحقّ، فيلزم استثناء الشّيء من نفسه، أو مطلق المعبود، فيلزم الكَذِب، لكثرة المعبودات الباطلة.

فيجب أن يكون «إله» بمعنى المعبود بالحقّ، و«الله» عَلَماً للفرد الموجود منه، والمعنى: «لا مستحقّ للعبوديّة له في الوجود، أو موجود، إلّا الفرد الذي هو خالق العالَم».

وهذا معنى قول صاحب «الكشّاف»: إنّ «اللّه» مختصّ بالمعبود بالحقّ، لم يطلق على غيره، أي: بالفرد الموجود الذي يُعبَد بالحقّ ـ تعالى وتقدّس ـ.

﴿أو تعظيم، أو إهانة[1]﴾ كما في الألقاب الصّالحة لِمَدْحٍ أو ذَمٍّ

⇐ مشتقّ أم جامد، وإن كان مشتقّاً فما هو مبدأ اشتقاقه، وإن كان جامداً أهو علم أم اسم جنس، والواضع هو الله ـ تعالى ـ أم غيره؟ فذهب إلى كلٍّ فريقٌ.

والمشهور: أنّه عربيّ مشتقّ إمّا من «الإله» وهو المهموز الفاء الصّحيح «فِعال» بمعنى المفعول، أي: المألوه والمعبود.

وإمّا من «الوَلَه» المثال الواوي بمعنى التحيّر، أو «اللّيَه» الأجوف اليائي بمعنى التستّر.

وهو علم أيضاً لا اسم جنس، والواضع هو الله ـ تعالى ـ على رأي ابن جنّي. وقيل: هو الله بواسطة الأنبياء، وقيل غير ذلك.

(١) **قوله: «أو تعظيم أو إهانة»**. قد عرفت العَلَمَ فيما مضى وانقسامه إلى عَلَمِ الشّخص وعَلَمِ الجنس. فاعرف الآن أنّ الأعلام على ثلاثة أضرب:

إمّا اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذمّ كـ«زيد» و«عمرو».

⇐

﴿أو كِناية﴾[1] عن معنىً يصلح له الاسم، نحو: «أبو لَهَب فعل كذا»، وفي التّنزيل:

⇐ أو لقب وهو ما يقصد به أحدهما كـ«بَطَّة» و«قُفَّة» و«عائد الكلب» في الذّمّ وكـ«المصطفى» و«المرتضى» في المدح.

ولفظ «اللقب» في القديم كان في الذّمّ أشهر منه في المدح، و«النّبز» في الذّمّ خاصّة.

أو كنية وهي «الأب» أو «الأُم» أو «الابن» أو «البنت» مضافاتٍ نحو: «أبو عمرو» و«أُمّ كلثوم» و«ابن آوي» و«بنت وردان».

و«الكنية» من «كنيت» أي: سترت وعرضت ـ كالكناية سواءً، لأنّه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التّعظيم، قال:

أُكْنِيه حين أُناديه لأُكْرِمه ... ولا أُلقّبه، والسَّوءة اللقب

قال المحقّق الرّضي: والفرق بينها وبين اللقب معنىً أنّ اللقب يمدح الملقّب به أو يذمّ بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية، فإنّه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التّصريح بالاسم، فإنّ بعض النّفوس تأنف من أن تخاطب باسمها اهـ.

ثمّ اعرف أيضاً أنّ قوله: «لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداءً باسم مختصّ به» إشارة إلى القسم الأوّل من الأعلام الشخصيّة وهو الاسم.

وقوله: «أو تعظيم» إشارة إلى القسم الثّاني وهو الكنية.

وقوله: «أو إهانة» إشارة إلى القسم الثّالث وهو اللقب.

وكان الأُستاذ ـ دام عزّه ـ يخصّ اللقب بذينك ويقول: تعريف المسند إليه بالعلم للإهانة أو التعظيم إنّما يكون في اللقب وحده لا الاسم ولا الكنية.

(١) قوله: «أو كناية عن معنى، أي: قد يورد المسند إليه عَلَماً قصداً إلى كونه كنايةً عن معنىً ـ من المعاني مدحاً أو ذمّاً ـ يصلح له العلم نحو: «أبو لهب فعل كذا». أقول: والظّاهر من تمثيلهم أنّ هذا إنّما يجري في الكُنَى من الأعلام فقط دون الأسماء والألقاب؛ إذ لا يمكن الانتقال من الاسم واللّقب إلى معنىً كنائيّ.

ثمّ اعلم أنّ للكنية اعتبارين:

الأوّل: اعتباره قبل العلميّة ويقال له: الوضع الأوّلي أو الوضع اللّغويّ، وحينئذٍ ⇐

⇐ يلاحظ معه معناه اللّغوي، فلا يقال: «أبو الفضل» ـ مثلاً ـ إلّا لمن يلابس الفضل والكرم، و«أخو الحرب» إلّا لمن يزاول الحرب ويمتهنه، و«ابن بَجْدتها» كذلك، وهكذا.

وإنّما يضافون إلى الحِرَفِ والمِهَنِ حينئذٍ كلمة «الأب» و«الأخ» و«الأمّ» و«الابن» دلالةً على أنّ الشّخص لا ينفكّ عمّا نسب إليه بحالٍ، ولا يفارقه كما لا يفارق الأسرة عادةً بعضها بعضاً، فالأخ يلازم الأخ، وهما يلازمان الأب وهو يلازم الأمّ والأولاد وكما قال متمّم ـ رحمه الله ـ:

وكنّا كندماني جذيمة حقبةً   من الدّهر حتّى قيل: لن يتصدّعا
فلمّا تفرّقنا كأنّي ومالكاً   لطول اجتماع لم نَبِتْ ليلةً معا

وبالجملة حينئذٍ لا يطلقون هذه الألفاظ على الأشخاص إلّا بعد تحقق معانيها فيهم.

الثّاني: اعتباره بعد العلميّة، ويقال له الوضع الثّانويّ والوضع العَلَميّ، وبهذا الاعتبار يطلق في مقام التّعظيم، ويقال لشخصٍ «أبو الفضل» وإن لم يكن له ولد مسمّىً بـ«الفضل» أصلاً، ولم يتحقق معنى اللّفظ فيه، لأنّ الغرض التّعظيم بعدم التّصريح باسمه، ويقال له: «أبو الحسن» وإن لم يكن له ولد مسمّى بـ«الحسن» وهكذا.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ التّفتازاني قال ـ تبعاً للمصنّف الخطيب ـ: إنّ العَلَم إنّما يكون كنايةً عن معنى يصلح له إذا لوحظ فيه الوضع الأوّلي واللّغويّ فيكون المعنى اللغويّ ملزوماً، والمعنى الكنائيّ الدّالّ عليه لازماً.

أي: يعتبر معناه اللغوي أوّلاً، ثمّ معناه العَلَميّ ثانياً ثمّ معناه الكنائيّ ثالثاً، والانتقال إلى الثّالث إنّما يكون من الثّاني بعد اعتبار المعنى الأوّل ولحاظه، ولا يمكن الانتقال بدون ملاحظة المعنى اللّغوي أبداً.

وأنا أقول: ليس الأمر كما قالوا، ولا يمكن الانتقال إلى المعنى الكنائيّ الثّالث من المعنى الثّاني، لأنّ الكنية لا تدلّ عليه بحالٍ، وإنّما هي موضوعة للتّعظيم فقط حتّى في «أبي لهب» و«أبي جهل» والغرض التعظيم، وإنّما كانوا يلاحظون المناسبة حين التّسمية والتكنية فقط، فكنّوا الرّجل بـ«أبي لهب» لأنّه كان جميلاً، حسن الوجه و«اللّهب» الشّعلة،

⇐

⇐ ويقال «أبو لهب» لمن هو مثل النّور في الضّياء والتّلألؤ، وهذا الوضع في بدء الأمر كان لهذه المناسبة. وسيأتي الفرق بين باب التّسمية والتّوصيف بعد هذا.

وأيضاً لو دلّ «اللّهب» على النّار لا النّور لم يكن كلّ نارٍ مذموماً عند العرب وهي أربعة عشر ناراً:

الأولى: «نار المزدلفة» وهي نار توقد بـ«المزدلفة» ليراها من دفع من «عرفة» وأوّل من أوقدها قُصَيّ بن كِلاب.

الثّانية: «نار الاستمطار» كانوا في الجاهليّة إذا احتبس المطر عنهم جمعوا البقر، وعقدوا في أذنابها وعراقيبها السّلع والعُشَر، ثمّ يصعدون بها في الجبل الوعر ويشعلون فيها النّار ويزعمون أنّ ذلك من أسباب المطر.

الثّالثة: «نار التّحالف» كان أهل الجاهليّة إذا أرادوا عقد حلف أوقدوا النّار وعقدوا الحلف عندها، ويزعمون أنّ من نقض العهد منع خيرها.

الرّابعة: «نار الطّرد» فإنّهم كانوا يوقدونها خلف من مَضَى ولا يحبّون رجوعه.

الخامسة: «نار الأُهبة للحرب» كانوا إذا أرادوا حرباً أو توقّعوا جيشاً أوقدوا ناراً على جبلٍ ليبلغ الخبر أصحابهم فيأتونهم.

السّادسة: «نار الحَرَّتين» كانت في بلاد عبس تخرج من الأرض فإذا كان اللّيل فهي نار تسطع وفي النّهار دخان يرتفع وربّما نَدَرَ منها عُنُق فأحرق من مرّ بها فدفنها خالد بن سنان النّبي فكانت معجزة له.

السّابعة: «نار السّعالي» وهي نار ترتفع للمتقفّر والمتغرّب فيتبعها فتهوى به الغول على زعمهم.

الثّامنة: «نار الصّيد» وهي نار توقد للضّباب لتعشى إذا نظرت إليها.

التّاسعة: «نار الأسد» وهي نار يوقدونها إذا خافوا الأسد لينفر عنهم فإنّ من شأنه النّفار من النّار، لأنّه إذا رآى النّار استهالها وفزع منها، وقيل انه إذا رآى النّار حدث له فكر صدّه عن قصده.

⇐

⇐ العاشرة: «نار القِرَى» وهي نار توقد ليلاً ليراها الأضياف فيهتدوا بها.

الحادية عشر: «نار السّليم» ـ وهو الملدوغ ـ كانوا يوقدون النّار للملدوغ إذا لدغ يساهرونه بها، وكذلك المجروح إذا نزف دمه، والمضروب بالسّياط، ومن عضة الكلب لئلّا يناموا فيشتدّ بهم الأمر حتّى يؤدّيهم إلى الهلكة.

الثّانية عشر: «نار الفداء» كان الملوك منهم إذا سبوا نساء قبيلة خرجت إليهم السّادة للفدا والاستيهاب فيكرهون أن يعرضوا النّساء نهاراً فيفتضحن أو في الظلّمة فيخفى قدر ما يحسبون لأنفسهم من الصّفي فيوقدون النّار لعرضهن.

الثّالثة عشر: «نار الوسم» وهي النّار الّتي يَسِم بها الرّجل منهم خيله أو ابله فيقال ما سمة إبلك؟ فيقول كذا.

الرّابعة عشر: «نار الحُبَاحِب» وهي كل نارٍ لا أصل لها مثل ما ينقدح بين نِعال الدّوابّ وأمثالها.

فمن أين فهموا منها «نار جهنّم» الّذي هو معنىً كنائيٌّ مع كثرة معاني النّار. وإنّما غرّ المصنّف السّكّاكيّ حيث مثّل بـ«أبي لهب» ولكنّه لم يفهم كلامه؛ لأنّ السّكّاكيّ ادّعى الانتقال إلى «نار جهنّم» في «أبي لهب» المذكور في الآية لا في مطلق الكنية ولا في مطلق «أبي لهب».

ونحن نقول بالانتقال فيها لكن لا من الكنية بل بقرينة قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ** ﴾. وإيذاء رسول الله وهذا أمر آخر خارج عمّا نحن فيه.

وكنّوا الرّجل بـ«أبي جهل» ولاحظوا حين التّسمية الشّجاعة فقط؛ لأنّ الشّجاع لا يفكّر في العواقب فكأنّه جاهلٌ وليس كذلك وإنّما وضع «أبو جهلٍ» وأمثاله للتّعظيم لا للتّحقير ـ كما ربّما يزعم العوام بملاحظة المعنى اللّغوي المشهور، وهو ضدّ العلم ـ وقلنا: إنّه ليس كذلك؛ فللجهل معانٍ وإنّما قصد به لازمه وهو الشّجاعة. وذلك قانون العرب في التّسمية كما عن ابن دريد أنّه سئل لم سمّت العرب أولادهم باسم «كليب» و«كلاب» و«فهد» و«صقر» و«حرب» و«صخر» وسمّت غلمانها باسم «سعد» و«مسعود» و«سعيد»

⇐

﴿ **تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ** ﴾ [(١)] أي: يدا جهنّميّ، لأنّ انتسابه إلى اللَّهب يدلّ على ملابسته إيّاها، كما يقال: «أبو الخير» و: «أبو الشرّ» و: «أبو الفضل» و: «أخو الحرب» لمن يلابس هذه الأُمور. واللَّهَبُ الحقيقيّ جهنّم، فالانتقال من «أبي لهب» إلى «جهنّمي» انتقال من الملزوم[(٢)]........................

⇐ و«سعدان» و«سلمان» و«سلم» و«سالم»؛ فقال: لأنّ العرب تسمّي أولادهم لأعدائهم وغلمانهم لأنفسهم ـ رحمه الله ـ فقد طبّق المفصل.

قال الرّضي في شرح الكافية ١: ١٣٩: والأعلام على ثلاثة أضرب: إمّا **اسم** وهو الّذي لا يقصد به مدح ولا ذمّ كـ«زيد» أو «عمرو» أو **لقب** وهو ما يقصد به أحدهما كـ«بطة» و«قفّة» و«عائد الكلب» في الذمّ وكـ«المصطفى» و«المرتضى» و«مظفر الدّين» و«فخر الدّين» في المدح. ولفظ اللّقب في القديم كان في الذّمّ أشهر منه في المدح والنّبز في الذّمّ خاصّةً. وإمّا **كنية** وهي الأب أو الأمّ أو الابن أو البنت مضافاتٍ نحو: «أبو عمرو» و«أُمّ كلثوم» و«ابن آوي» و«بنت وردان» والكُنية من «كنيت» ـ أي: سترتُ وعرضت ـ كالكناية سواءً لأنّه يعرض بها عن الاسم، والكنية عند العرب يقصد بها التّعظيم والفرق بينه وبين اللّقب معنىً أنّ اللّقب يمدح الملقّب به أو يذمّ بمعنى ذلك اللّفظ بخلاف الكنية فإنّه لا يعظم المكنّى بمعناها بل بعدم التّصريح بالاسم فإنّ بعض العرب تأنف من أن تخاطب باسمها. وقد تكنّى الشّخص بالأولاد الّذين له كـ«أبي الحسن» لأمير المؤمنين عليّ ـ صلوات الله عليه ـ وقد يكنّى في الصِّغَر تفاؤلاً لأن يعيش حتّى يصير له ولد اسمه ذلك وقول الشّارح: «وهم يعتبرون في الكُنَى المعاني الأصليّة» صحيح ولكنّه كلام الرّضي ولم يفهمه التّفتازانيّ، والمراد رعاية المناسبة عند التّسمية فقط.

(١) المسد: ١.

(٢) **قوله: «فالانتقال من أبي لهب إلى جهنّمي انتقال من الملزوم»**. يعني الذّات الملابسة للنّار الملازمة لها الموضوع لها اللفظ في الأصل، أي: قبل النّقل إلى العلميّة.

إلى اللّازم[1]،[2] أو من اللّازم[3] إلى الملزوم ـ على اختلاف الرّأيين في الكناية ـ إلّا أنّ هذا اللزوم إنّما هو بحسب الوضع الأوّل[4] ـ أعني: الإضافي ـ دون الثّاني ـ أعني: العلميّ ـ وهم يعتبرون في الكُنَى المعاني الأصليّة[5].

---

(١) **قوله: «انتقال من الملزوم إلى اللّازم»**. في الكناية مذاهب أربعة:

الأوّل: ذكر الملزوم وإرادة اللّازم.

الثّاني: ذكر اللّازم وإرادة الملزوم. وفي هذين: الذّكر والإرادة كلاهما يرجعان إلى المتكلّم.

الثّالث: ذكر الملزوم والانتقال إلى اللّازم.

الرّابع: ذكر اللّازم والانتقال إلى الملزوم وفي هذين القسمين: الذّكر فعل من المتكلّم والانتقال من المخاطب.

ومرجع هذه الأربعة إلى قسمين فلذا ذكرهما الشّارح والحقّ هو الأوّل ولكن السكّاكي قائل بالثّاني.

(٢) **قوله: «إلى اللّازم»**. أي: النّار الحقيقيّة أي: لهب جهنّم.

(٣) **قوله: «أو من اللّازم»**. أي: من الجهنّمي «إلى الملزوم» أعني الشّخص المعهود.

والحاصل أنّه على الأوّل اللفظ مستعمل في الشّخص المعهود لكن باعتبار المعنى الأصليّ له قبل العلميّة لينتقل منه إلى لازم معناه وهو كونه ملابساً للنّار.

وعلى الثّاني: مستعمل أيضاً في الشخص المعهود لكن باعتبار لازمه بعد العلميّة، أي: كونه بسبب ما صدر منه من الأعمال جهنّمياً لينتقل منه إلى ما هو المقصود من ذكر كنيته وهو الإيماء إلى كونه جهنّمياً.

(٤) **قوله: «بحسب الوضع الأوّل»**. أي: اللزوم بين معناه والنّار إنّما هو بحسب الوضع الأوّل الأصليّ، أي: الإضافي، دون الوضع الثّاني العارضيّ، أي: العَلَميّ.

(٥) **قوله: «وهم يعتبرون فى الكنى المعاني الأصليّة»**. قال الجوهريّ: اللَهَب: لهب النّار وهو لسانها، وكُنّيَ أبو لَهَب به لجماله اهـ.

وتوضيح ذلك أنّ الألفاظ المركّبة إذا نقلت إلى المعاني العلميّة تجرّد جزءاها عن

⇐

وممّا يدلّ[1] على أنّ الكناية إنّما هي بهذا الاعتبار ـ لا باعتبار أنّ ذلك الشّخص

⇐ المعنى الأصليّ، فالجزء الثاني من «أبي لهب» بعد العلميّة ليس معناه لسان النّار ـ كما نقلناه عن الجوهريّ ـ بل لا معنى له حينئذٍ، فإنّه حينئذٍ صار بمنزلة الدالّ من «زيد» والرّاء من «عمرو».

قال المحقّق الرّضي في آخر باب المركّبات من شرح الكافية ٢: ٨٩ ـ ٩٠: وإنّما لم يبن الجزءان ولا أحدهما في الأعلام المنقولة عن المضاف والمضاف إليه وإن انمحى عن الجزءين أيضاً معناهما الإفراديّان كما انمحى في «بادي بدا» لأنّ العلم ينقل بالكليّة عن معنىً إلى آخر من غير لمح للأصل إلّا لمحاً خفيّاً في بعض المواضع كما في نحو: «الحسن» و«العبّاس» فلمّا غيّر المضاف من حيث المعنى تغييراً تامّاً لم يغيّر من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الأصل المنقول منه أحد الطرفين ـ أي: اللفظ والمعنى ـ بخلاف نحو: «بادي بدا» فإنّ معناه الأصليّ مقصود ممّا نقل إليه إلّا أنّ المنقول منه إضافيّ والمنقول إليه إفراديّ اهـ.

(١) أراد الشّارح ردّ ابن المظفّر الخلخالي حيث قال ابن المظفّر في «شرح التّلخيص»: إنّ استعمال العلم كنايةً لا علاقة له بالوضع الأوّليّ واللّغويّ بل بالوضع الثّانويّ العلميّ، فإنّ «حاتماً» في الوضع العلميّ مرادف للجواد والكريم، فإذا قيل: «رأيت حاتماً» يستفاد منه معنى «رأيت جواداً أو كريماً» بدون ملاحظة المعنى الأوّليّ، وكذا «أبو لهب» يعلم منه الاتّصاف بكونه جهنّميّاً فإذا قيل: «جاء أبو لهب» عرف منه: جاء جهنّميّ بغض النّظر عن المعنى الأوّلي أو اللّغويّ. ويفترق هذا عن قول التّفتازانيّ من وجهين:

الأوّل: أنّه ينظر على قول التّفتازاني إلى ذات معيّن وشخص خاص ويراد من «حاتم» شخصه ومن «أبي لهب» أيضاً شخصه. وعلى قول ابن المظفّر ينظر إلى صفة معيّنة مثل الجود ـ مثلاً ـ ولا ينظر إلى الشّخص، ولذا يطلق الوصف على أيّ ذات تحقّق فيه معنى الوصف ولا ينحصر في الموصوف الأوّل الّذي صدر منه الوصف لأوّل مرّة.

الثاني: أنّه يكون الانتقال على قول التّفتازانيّ: من المعنى اللّغويّ إلى المعنى العلمي ومنه إلى المعنى الكنائي المناسب للمقصود، ولا كذلك على قول ابن المظفّر فإنّه يقول ⇐

⇐ بالانتقال من المعنى العلمي إلى المعنى الكنائي المناسب للمقصود بغضّ النّظر عن المعنى اللّغوي. والتفتازانيّ يردّ على ابن المظفّر في شرح الصّغير بوجوهٍ ثلاثة:

الأوّل: أنّ ما ذكره ابن المظفّر ليس من الكناية في شيءٍ بل استعارة من قبيل الاستعارة في العلم على ما يأتي في «علم البيان» وهو استعمال اللّفظ في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة إذا كان العلم مشتملاً على نوع وصفيّة ـ كما في «حاتم» ـ. وجريان الاستعارة في الأعلام باعتبار المعنى الوصفيّ وإلّا لم تجر الاستعارة في الأعلام؛ لأنّها مشتملة على التّصرّف والتّعدّد والأعلام محفوظة عن التصّرف بقدر الإمكان. فابن المظفّر خلط الكناية بالاستعارة.

الثّاني: أنّه يستلزم أن يكون قول القائل: «أبو لهب فعل كذا» كناية عن رجل جهنّمي، لأنّ «أبا لهب» علم لكافرٍ والمفهوم منه بدون ملاحظة المعنى اللّغوي وصف كونه كافراً جهنّمياً. ولم يقل به أحد، أي لم يقل بكون «أبي لهب» كنايةً عن رجل جهنّميّ أحد من البيانيين.

الثّالث: أنّه مثل السّكّاكيّ لكناية العلم بقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ** ﴾ [المسد: ١]، ولا ريب أنّ مراد السّكّاكيّ من «أبي لهب» هو ذاته لا وصفه ـ أي: كونه جهنّمياً ـ حتّى يمكن أن يراد به كافر آخر، وإذا كان المراد به شخصه كان كناية عن كونه جهنّمياً باعتبار الوضع اللّغويّ الأوّل.

هذا حاصل ما ذكره في الشّرح الصّغير اعتراضاً على ابن المظفّر وهو كما ترى، فإنّ الحقّ مع ابن المظفّر كما قرّرته في صدر البحث.

وهذا نصّ الشّارح في «المصباح»: وقيل في هذا المقام: إنّ الكناية كما يقال «جَاءَ حَاتِمٌ» ويراد به لازمه ـ أي جَوَادٌ ـ لا الشّخص المسمّى بـ«حاتم»، ويقال: «رأيتُ أبا لهبٍ» ـ أي جهنّمياً ـ.

وفيه نظر؛ لأنّه حينئذٍ يكون استعارة لا كناية ـ على ما سيجيء ـ.

ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا «فعل هذا الرّجلُ كذا» مشيراً إلى كافر، وقولنا «أبو

⇐

لزمه أنّه جهنّميّ، سَواء كان اسمُهُ أبا لَهَبٍ، أو زيداً، أو عمراً، أو غيرَ ذلك ـ أنّك لو قلت: «هذا الرّجل فعل كذا» ـ مشيراً إلى «أبي لهب» ـ لا يكون من الكِناية في شيء.

ويجب أن يعلم أنّ «أبا لَهَبٍ» إنّما استعمل، هاهنا، في الشّخص المسمّى به، لكن لينتقل منه إلى جهنّميّ، كما أنّ «طويل النِّجاد» يستعمل في معناه الموضوع له، لينتقل منه إلى طول القامة، ولو قلت: «رأيت اليوم أبا لهب» وأردتَ كافراً جهنّمياً، لاشتهار «أبي لهب» بهذا الوصف، يكون استعارة[1] نحو: «رأيتُ حاتِماً» ولا يكون من الكناية في شيء؛ فليتأمّل، فإنّ هذا المقام من مزالّ الأقدام.

﴿**أو إيهام استلذاذه**﴾ أي: العَلَم ﴿**أو التبرّك به**﴾ أو نحو ذلك، كالتّفأل، والتّطيّر، والتّسجيل على السّامع، وغير ذلك، ممّا يناسب اعتباره في الأعلام.

⇐ جَهل فَعَلَ كذا» كنايةً عن الجهنّميّ، ولم يقل به أحد.

وممّا يدلّ على فساد ذلك أنّه مَثَّلَ صاحب «المفتاح» وغيره في هذه الكناية بقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ** ﴾ ولا شكّ أنّ المراد به الشخص المسمّى بـ«أبي لهب» لا كافر آخر اهـ.

(١) **قوله: «يكون استعارة»**. أي: أبو لهب إنّما استعمل في الآية الكريمة في الشّخص المعهود الذي كان يؤذي رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ لينتقل من هذا الاسم إلى أنّه جهنّميّ فكون أبي لهب كنايةً إنّما هو في هذه الصّورة.

وأمّا إذا لم يستعمل في الشّخص المسمّى به بل استعمل في شخصٍ آخر أشبه ذلك الشّخص المعهود في كونه كافراً معانداً جهنّمياً فالاسم حينئذٍ يكون استعارةً لا كنايةً، لأنّه حينئذٍ نحو: «رأيت اليوم حاتِماً» إذا أردت به شخصاً جواداً لا الشّخص المعروف بالجود والكرم بقرينة «اليوم» فإنّ الحاتِم الطائيّ اليوم غير موجود، ونحو: «رأيت أسداً» إذا أردت به رجلاً شجاعاً لا الحَيَوان المفترس. ومن المعلوم انّ ذلك استعارة لا كناية.

والفرق بينهما أنّ إرادة المعنى الأصلي جائز في الكناية وممتنع في الاستعارة.

[التّعريف بالموصول]

﴿ **وبالموصوليّة** ﴾ أي: تعريف المسند إليه، بإيراده موصولاً، وكان الأنسب أن يقدّم عليه ذكر اسم الإشارة، لكونه أعرف، لأنّ المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين، بخلاف الموصول.

ثمّ الموصول وذو اللّام سَواء في الرّتبة[١]، فلهذا صحّ جعل ﴿ **الذي يُوَسْوِسُ** ﴾[٢] صفة[٣] لـ ﴿ **الخَنَّاسِ** ﴾[٤]، وتعريف المضاف كتعريف المضاف إليه. وما ذكرنا من الأعرفيّة هو المنقول عن سيبويه[٥] ـ وعليه الجمهور ـ وفيها

---

(١) **قوله: «الموصول وذو اللّام سواء في الرّتبة»**. فيه ثلاثة مذاهب:
الأوّل: مذهب الكوفيّين وهو أنّ الموصول أعرف من ذي اللّام.
الثّاني: مذهب ابن كيسان وابن السّرّاج وهو أنّ ذا اللّام أعرف من الموصول.
الثّالث: مذهب المتأخّرين ومنهم الشّارح التّفتازاني وهو كون الموصول وذي اللّام سواءً في الرّتبة.

(٢) الناس: ٥.

(٣) **قوله: «صحّ جعل «الذي يوسوس» صفة»**. قالوا: الموصوف يجب أن يكون أعرف من الصّفة أو مساوياً، ولا شبهة في أنّ المعرّف باللّام ليس بأعرف من الموصول، فيجب أن يكون مساوياً، وهذا إنّما يصحّ على مذهب المتأخّرين كما ذكرنا.

(٤) الناس: ٤.

(٥) **قوله: «هو المنقول عن سيبويه وفيها مذاهب أُخَر»**. اعلم أنّهم اختلفوا في تعيين مراتب المعارف على أقوالٍ:
١ ـ فالمنقول عن سيبويه ـ وعليه جُمْهور النُّحاة ـ أنّ أعرفها المضمرات ثمّ الأعلام ثمّ اسم الإشارة ثمّ المعرّف باللّام والموصولات وهذا هو الذي اختاره المحقّق رضيّ الدّين الأستراباذيّ ـ رحمه الله ـ.

⇐

⇐ ٢ ـ ومذهب الكوفيّين: أنّ الأعرف العلم ثمّ المضمر ثمّ المبهم ثمّ ذو اللّام.

٣ ـ وعند ابن كيسان: الأوّل المضمر ثمّ العلم ثمّ اسم الإشارة ثمّ ذو اللّام ثمّ الموصول.

٤ ـ وعند ابن السّرّاج: أعرفها اسم الإشارة ـ لأنّ تعريفه بالعين والقلب ـ ثمّ المضمر ثمّ العلم ثمّ ذو اللّام.

٥ ـ وقال ابن مالك: أعرفها ضمير المتكلّم ثمّ العلم الخاصّ ـ أي: الذي لم يتفق له مشارك ـ وضمير المخاطب ثمّ ضمير الغائب السّالم من إبهام ـ أي: الذي لا يشتبه مفسّره ـ ثمّ المشار به والمنادى ثمّ الموصول ذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه.

قال الرّضي: وإنّما كان العلم أخصّ وأعرف من اسم الإشارة؟ لأنّ مدلول العلم ذات معيّنة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الإشارة، فإنّ مدلوله عند الواضع أيّ ذات معيّنة كانت وتعيينها إلى المستعمل بأن يقترن به الإشارة الحسيّة، فكثيراً مّا يقع اللّبس في المشار إليه إشارةً حسّيّةً، فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفاً في كلامهم، ولذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه لشدّة احتياجه إليه.

وإنّما كان اسم الإشارة أخصّ وأعرف من المعرَّف باللّام؟ لأنّ المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معاً، ومدلول ذي اللّام يعرف بالقلب دون العين، فما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين أخصّ ممّا يعرف بأحدهما، ولضعف تعرّف ذي اللّام يستعمل بمعنى النّكرة نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٤]، والموصول كذي اللّام.

وأمّا المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواءً، لأنّه يكتسب التعريف منه، هذا عند سيبويه.

وأمّا عند المبرّد، فإنّ تعريف المضاف أنقص من تعريف المضاف إليه لأنّه يكتسب منه، ولذا يوصف المضاف إلى المضمر ولا يوصف المضمر فـ«الظّريف» في «رأيت غلام الرّجل الظّريف» بدل لا صفة، وعند سيبويه هو صفة لـ«غلام» اهـ باختصار.

واعلم أنّ المضمرات أيضاً تتفاوت درجاتها فالمتكلّم أعرف من المخاطب وهو ⇐

مَذَاهِبُ أُخَرُ.

والمقام الصّالح للموصوليّة: هو أن يصحّ إحضار الشّيء بواسطة جملةٍ، معلومة الانتساب إلى مُشار إليه، بحسب الذّهن؛ لأنّ وضع الموصول على أن يطلقه[1] المتكلّم على ما يعتقد أنّ المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم

⇐ أعرف من الغائب، أمّا المتكلّم والمخاطب فلعدم الالتباس فيهما، وأمّا الغائب فلأنّ احتياجه إلى المرجع ألحقه بهما في عدم الالتباس.

واعلم أيضاً أنّ سيبويه استثنى من أعرفيّة المضمرات من الأعلام لفظة «اللّه» فذهب إلى أنّه أعرف من كلّ معرفة، ونقل السيّد الأُستاذ عن شيخه العلّامة الأُستاذ محمّد تقي الأديب النّيسابوريّ عن أُستاذه العلّامة الشيخ ميرزا عبدالجواد الأديب النيسابوريّ الكبير أنّه نقل عن سيبويه أنّه قال: رأيت في المنام كأنّ الله ـ تعالى ـ قد نجّاني من أهوال الحساب ورقّاني إلى جزيل الثّواب بهذا السبب.

ونقله عنه أيضاً المحقّق الجزائري في باب النعت من حاشيته على شرح الجامي.

(١) **قوله: «لأنّ وضع الموصول على أن يطلقه»**. الكلام إنّما أخذه التفتازاني عن المحقّق الرّضي في باب الموصول من شرح الكافية ٢: ٣٥ عند شرح قول ابن الحاجب: «وصلته جملة خبريّة والعائد ضمير له»: إنّما وجب كون الصّلة جملة، لأنّ وضع الموصول على أن يطلقه المتكلّم على ما يعتقد أنّ المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له. إمّا مستمرّاً نحو: «باسم الله الذي يبقى ويفنى كلّ شيءٍ» أو: «الذي هو باقٍ».

أو في أحد الأزمنة نحو: «الذي ضربني» أو «أضربه» أو «الذي هو ضارب».

أو يكون متعلّقه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرّاً أو في أحد الأزمنة، نحو: «اللّه الذي يبقى ملكه» أو «ملكه باقٍ» و: «زيد الذي ضرب غلامه» أو «غلامه ضارب».

أو يعتقد أنّ المخاطب يعرفه بكونه أو كون سببه حكماً على شيءٍ دائماً أو في بعض الأزمنة نحو: «الذي أخوك هو» أو «الذي أخوك غلامه» أو «الذي مضروبك هو» أو ⇐

حاصل له، فلذا كانت الموصولات معارف، بخلاف النّكرة الموصوفة المختصّة بواحد، فإنّ تخصيصها ليس بحسب الوضع، فقولك: «لقيت مَنْ ضَرَبْتَه» ـ إذا كانت مَنْ موصولة ـ معناه: «لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك» وإن جعلتها موصوفة فكأنّك قلت: «لقيت إنساناً مضروباً لك» فهو، وإن تخصّص بكونه مضروباً لك، لكنّه ليس بحسب الوضع، لأنّه موضوع لإنسان لا تخصيص فيه، بخلاف الموصولة فإنّ وضعها على أن تخصّص بمضمون الصّلة، وتكون معرفةً بها[1]، وهذا هو المقام الصّالح للموصول.

⇐ «غلامه» ثمّ قال: الموصولات معارف وضعاً، وذلك لما قلنا أنّ وضعها على أن يطلقها المتكلّم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصيّة المعارف.

ويسقط به اعتراض من اعترض بأنّ تعريف الموصول إذا كان بصلة وهي جملة فهلّا تعرّفت النكّرة الموصوفة بها في نحو: «جاءني رجل ضربته» لأنّ المعرّف حاصل، فكان ينبغي أن لا يكون في قولك: «لقيت مَن ضَرَبْتَه» فرق بين كون «من» موصوفةً وموصولةً.

وذلك لأنّا نقول ـ كما سبق ـ: إنّ تعريف الموصول بوضعه معرفةً مشاراً به إلى المعهود بين المتكلّم والمخاطب بمضمون صلته، فمعنى قولك: «لقيت من ضربته» إذا كانت «مَنْ» موصولةً: «لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك» فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها.

وأمّا إذا جعلتها موصوفةً فكأنّك قلت: «لقيت إنساناً مضروباً لك» فإنّه وإن حصل لقولك: «إنساناً» تخصيص بمضروبيّة المخاطب لكنّه ليس تخصيصاً وضعيّاً، لأنّ «إنساناً» موضوع لإنسان لا تخصيص فيه، بخلاف «الذي» و«مَنْ» الموصولة فإنّ وضعهما على أن يتخصّصا بمضمون صلتهما اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «تكون معرفة بها»**. اختلفوا في تعريف الموصولات:

فقال بعضهم: تعريفها باللّام إن كانت فيه وبنيّتها إن لم تكن فـ«أل» فيها غير زائدة.

وقال بعض: بالصِّلة فـ«أل» في الموصولات زائدة لازمة.

⇐

ثمّ المصنّف قد أشار إلى تفصيل الباعث الموجب له، أو المرجّح، بقوله: **﴿لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصّة به سوى الصّلة كقول: «الّذي كان مَعَنا أَمْسِ رجل عالم»﴾** ولم يتعرّض لما لا يكون للمتكلّم[1]، أو لكليهما، علم بغير الصِّلَةِ نحو: «الّذين في دِيار الشَّرْق لا أعرفهم، أو لا نعرفهم» لقلّة جَدْوىٰ هذا الكلام، وندرة وقوعه.

﴿أو استهجان التّصريح بالاسم، أو زيادة التّقرير﴾ أي: تقرير الغرض المسوق له الكلام **﴿نحو: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾[2]﴾** أي: راودت زليخا[3] يوسفَ.

و«المراودة» المفاعلة[4] من «رادَ، يَرُودُ» ـ جاء وذهب ـ وكأنّ المعنى: خادَعَتْه

⇐ وقال بعض آخر: ذاتي وافتقارها إلى الصّلة لإزالة الإبهام كما أنّ «زيداً» مع كونه عَلَماً معرفة ـ للاشتراك فيه بتعدّد الأوضاع ـ يفتقر إلى صفة تزيل الإبهام عنه.

(١) **قوله: «ولم يتعرّض لما لا يكون للمتكلّم».** الاحتمالات ثلاثة:

الأوّل: عدم علم المخاطب بالأحوال المختصّة به سوى الصِّلة.

الثّاني: عدم علم المتكلّم بها.

الثّالث: عدم علم كليهما بها. ولم يتعرّض لهذين لقلّة الجدوى وندرة الوقوع.

(٢) يوسف: ٢٣.

(٣) **قوله: «زليخا».** ضبط بوجهين:

الأوّل: على صيغة التّصْغير وزان «سُلَيْمَى».

الثاني: بفتح الزّاي وكسر اللّام بعده ياء ساكنة بعدها خاء مفتوحة، مختومة بالألف المقصورة ـ مثل الأوّل ـ.

(٤) **قوله: «المراودة: المفاعلة».** أي: المراودة في الأصل بمعنى المجيء والذّهاب فأُريد منها المخادعة وهي مطلقة والمراد منها هاهنا مخادعة خاصّةٌ لدلالة قرينة المقام على ⇐

عن نفسه وفعَلَتْ فِعْلَ المُخَادع لصاحبه عن الشّيء الذي لا يريد أن يخرجه من يده، يحتال عليه أن يغلبه، ويأخذه منه، وهي عبارة عن التّمحّل لمواقعته إيّاها.

فالكلام مسوق[1] لنزاهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله، والمذكور أدلّ عليه من «امرأة العزيز» أو «زليخا» لأنّ كونه في بيتها ـ مولىً لها[2] ـ يوجب قوّة تمكّنها من المراودة ونيل المراد، فإباؤه عليها، وعدم الانقياد لها، يكون غايةً في النّزاهة عن الفحشاء.

⇐ الخصوصيّة، والمفاعلة هاهنا ليس بمعناها الذي يدلّ عليه باب المفاعلة من وقوعها من الطّرفين، لأنّ النبيّ يوسف ـ عليه السّلام ـ كان معصوماً لم يقع منه طلب ذلك الأمر، بل المراد بها أصل الفعل وعبّر عنه بالمفاعلة دلالةً على المبالغة، أي: مبالغة طلبها منه، أي: التكثير في طلبها منه ذلك الفعل القبيح.

(١) قوله: «**فالكلام مسوق**». اختلف في سبب إيراد المسند إليه موصولاً في هذه الآية على ثلاثة أقوال:

الأوّل: أنّه لزيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام وهي طهارة يوسف ونزاهته.

الثّاني: أنّه لزيادة المسند.

الثّالث: أنّه لتقرير المسند إليه، لإمكان وقوع الاشتراك في «زليخا» لاحتمال تعدّد المسمّيات بها، وكذلك في امرأة العزيز لاحتمال تعدّد أزواجه آنذاك ـ كما هو شأن الملوك ـ وكلّ واحد منها يقال لها امرأة العزيز.

والحاصل: أنّه لو قيل: «راودته زليخا» أو «امرأة العزيز» لم يعلم أنّها التي هو في بيتها، إذ «زليخا» مشترك لفظيّ فيحتمل أن يكون المراد بها امرأة أُخرى غير التي هو في بيتها.

وكذلك «امرأة العزيز» لأنّها اسم جنس فيحتمل أن يكون المراد بها امرأة أُخرى من زوجات العزيز.

بخلاف: «راودته التي هو في بيتها» فإنّه لا احتمال فيه لأنّه إشارةٌ إلى معهودة معيّنة مشخّصة أعني تلك المرأة التي اسمها زليخا وهي امرأة العزيز.

(٢) قوله: «**مولىً لها**». أي عبداً لها، فإنّ «المولى» مشترك ومن الأضداد أيضاً، يطلق على العبد وهو المراد هاهنا. وعلى السيّد صاحب العبد وهو غير مراد هاهنا.

وقيل معناه: زيادة تقرير المسند، لأنّ في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة، لما فيه من فرط الاختلاط والأُلفة.

وقيل: بل تقرير المسند إليه، وذلك لإمكان وقوع الاشتراك في «زليخا» و«امرأة العزيز» فلا يتقرّر المسند إليه ولا يتعيّن مثله في «التي هو في بيتها»، لأنّها واحدة معيّنة مشخّصة.

[تنظير]

وممّا هو نصّ في زيادة تقرير الغرض، المسوق له الكلام، في غير المسند إليه بيت السَّقْط[1]:

أعُبّادَ المسيح[2] يَخافُ صَحبي ونحنُ عَبيدُ مَنْ خَلَقَ المسيحا

---

(١) **قوله: «بيت السّقط»**. قال في «المصباح»: «سِقْط النّار» ما يَسْقُطُ من الزَّنْدِ و«سُقط الرَّمْل» حيث ينتهي إليه الطَّرْف ـ بالوجوه الثلاثة فيهما ـ.

و«سقط الزَّنْد» هو ديوان جمع فيه المعرّيّ ـ رحمه الله ـ مائة قصيدةٍ وثلاث عشرة قصيدةً.

(٢) **قوله: «أَعُبّادَ المسيح»**. البيت من الوافر على العَروض المقبوضة مع الضّرب المماثل والقائل: الشاعر المتشيّع المستبصر أبو العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان التّنوخي المعرّي المتوفّى سنة ٤٤٩هـ عن ستّ وثمانين سنة، قاله من قصيدة يجيب بها الشّريف أبا إبراهيم موسى بن إسحاق العلوي عن قصيدة أوّلها:

بعادك أسهر الجفن القريحا ودارك لا تنني إلّا نُزُوحا

ومطلع قصيدة المعرّي ـ وهي القصيدة الخامسة من ديوان «السّقط» ـ:

أَلَاح، وقد رأى بَرْقاً مُلِيْحاً سَرَى فأتى الحِمى نِضْواً طَلِيحا

كما أَغْضَى الفتى ليذوقَ غُمْضاً فصادَفَ جَفْنُهُ جَفْناً قَرِيحا

قال:

⇐

فإنّه أدلّ على عدم خوفهم من النّصارى من أن يقول: «نحن عَبِيْدُ الله».

⇐ متى نُصْبِحْ، وقد فُتْنَا الأعادي ... نُقِمْ حتّى تقولَ الشَّمْسُ رُوْحا
بأرْضٍ، للحمامة أن تُغَنّي ... بها، ولمن تأسّف أنْ ينوحا
أَعُبَّادَ المسيح يخافُ صحبي ... ونحن عبيد مَنْ خَلَقَ المسيحا
رأيتُكَ واحداً أَبْرَحْتَ عَزْماً ... ومِثْلُكَ من رأى الرَّأْيَ النَّجِيْحا
فلم تُؤْثِرْ، على مُهْرٍ، فصيلاً ... ولم تَخْتَرْ، على حِجْرٍ، لَقُوْحا
رَكِبْتَ الليلَ في كيد الأعادي ... وأعددتَ الصَّباحَ له صَبُوْحا

قال:

وأربابُ الجِياد بنو عليٍّ ... مُزِيْرُوْها الذَّوابِلَ والصَّفيحا
وخيرُ الخَيْلِ ما ركبوا، فَجَنِّبْ ... غُراباً والنَّعامة والجَموحا
وأحْمَى العالمين ذِمارَ مَجْدٍ ... بَنُوْ إسحاقَ، إنْ مَجْدٌ أُبِيحا
ومعرفةُ ابن أحمدَ آمَنَتْني ... فما أخشى الحقيبَ ولا النَّطِيحا

قال:

فيا ابنَ محمّدٍ، والمجدُ رِزْقٌ ... بقدرِك سُدْتَ، لا قَدَراً أُتِيحا
وما فَقَدَ الحسينَ ولا عليّاً ... وليُّ هُدىً رَآكَ له نصيحا

وقال:

تبوح بفضلك الدُّنْيا، لتحظى ... بذاك، وأنت تكره أن تبوحا
وما لِلْمِسْكِ في أنْ فاح حَظٌّ ... ولكن حظّنا في أن يفوحا

وقال:

فلو صحّ التّناسخُ كنتَ موسى ... وكان أبوك إسحاق الذَّبيحا
ويوشع رَدَّ يُوْحاً بعض يومٍ ... وأنت متى سفرت رددت يُوْحا

وقال:

فكُنْ في المُلْك يا خير البرايا ... سليماناً، وكن في العُمْر نوحا

و«عبّاد المسيح» في البيت الشّاهد مفعول «يخاف» قدّم عليه وفاعله «صحبي» وهو اسم جمع لـ«صاحب» والباقي واضح.

[الخلاف في الآية]

والمشهور: أنّ الآية مثال لزيادة التّقرير فقط، والمفهوم من «المفتاح»(١) أنّها مثال لها، ولاستهجان التّصريح بالاسم، لأنّه قال:

أو أن يستهجن التّصريح، أو أن يقصد زيادة التّقرير نحو: ﴿ وَرَاوَدَتْهُ ﴾ الآية. ثمّ قال: والعدول عن التّصريح باب من البلاغة، وأورد حكاية شُرَيْح(٢).

---

(١) **قوله: «المفهوم من المفتاح»**. قال في بحث كون المسند إليه اسماً موصولاً: أو أن تستهجن التّصريح بالاسم، أو أن يقصد زيادة التّقرير كما في قوله ـ عزّ وعلا ـ: ﴿ **وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ** ﴾ والعدول عن التّصريح باب من البلاغة يصار إليه كثيراً وإن أورث تطويلاً.

يحكى عن شريح أنّ رجلاً أقرّ عنده بشيءٍ، ثمّ رجع ينكر، فقال له شريح: «شهد عليك ابن أُخت خالتك» آثر شريح التّطويل ليعدل عن التّصريح بنسبة الحماقة إلى المنكر، لكون الإنكار بعد الإقرار إدخالاً للعنق في رِبْقة الكذب لا محالة، أو للتهمة.

وكذا ما يحكى عنه أنّ عَدِيّ بن أرطاة أتاه ومعه امرأة له من أهل الكوفة يخاصمها، فلمّا جلس بين يدي شريح قال عديّ: أين أنت؟ قال: بينك وبين الحائط، قال: إنّي امرؤ من أهل الشّام، قال: بعيد سحيق، قال: وإنّي قدِمْتُ العِراق، قال: خيرَ مقدمٍ. قال: وتزوّجت هذه، قال: «بالرِّفاء والبنين» قال: وإنّها ولدت غلاماً، قال: «لِيَهْنِكَ الفارِسُ» قال: وأردت أن أنقلها إلى داري. قال: المرء أحقّ بأهله، قال: قد كنت شرطت لها وكرها، قال: «الشرط أملك». قال: اقض بيننا، قال: قد فعلت. قال: فعلى من قضيت؟ قال: على ابن أُمّك، عدل شريح عن لفظ «عليك» لئلّا يواجهه بالتصريح على ما يشقّ على المخاصم من القضاء عليه.

(٢) **قوله: «شريح»**. أبو أُميّة شريح بن الحارث بن قيس الكِنْديّ المتوفّى سنة ثمان وسبعين من الهجرة وله مائة سنةٍ وعشر سنين، وقيل: سنة ثمانين وهو ابن مائة سنةٍ وعشرين سنةً.

وعيّن قاضياً في زمن عمر بن الخطّاب فبقي في القضاء ستّين سنةً وكان هو وأبو موسى الأشعري ـ لعنهما الله ـ من حلفاء عمر، وأراد أميرالمؤمنين عزله فلم يتيسّر، لأنّ

⇐

فلو لم تكن مثالاً لهما، لأخّر ذكر زيادة التّقرير عن الحكاية؛ فافهم.

﴿أو التفخيم، نحو: ﴿ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾[(١)]﴾ ومنه في غير المسند إليه قول أبي نُوَاس[(٢)]:

⇐ أهل الكوفة قالوا: «لا تعزله؛ لأنّه منصوب من قبل عمر» وهو الذي صاح: «وا سنّة عمراه» عند نهيه ـ عليه السّلام ـ عن صلاة التّراويح.

والدّليل على ضعفه قول أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ له: «يا شريح، لقد جلست مجلساً لا يجلسه إلّا نبيّ أو وصيّ نبيّ أو شقيّ» هو لم يكن نبيّاً ولا وصيّاً فكان شقيّاً.

وذكر ابن الأثير والطبريّ أنّه ممّن شهد على حجر بن عديّ الكِنْديّ بالكفر والخروج عن الطّاعة، وكتب زياد شهادته إلى معاوية مع سائر الشهود.

وهو بعد ذلك أيضاً كان سبب قتل هانئ بن عروة المرادي بكذبة ألقاها إلى قبيلة مذحج وأنّ هانئاً صحيح سليم جالس مع الأمير.

ولمّا تولّى الأمير المعظّم المختار بن أبي عبيدة الثقفيّ ـ رحمه الله ـ نفاه عن الكوفة إلى قرية لم يكن بها غير اليهود، فلمّا استشهد المختار وتغلّب الحجّاج بن يوسف ـ لعنهما الله ـ على إمارة الكوفة ردّه إليها وهو شيخ هرم وأمره بالقضاء فاستعفاه حياءً ممّا فعل به المختار فلم يقض حتّى انتقل إلى جهنّم ـ لعنه الله ـ.

(١) طه: ٧٨.

(٢) قوله: «أبو نُوَاس». قال المرزباني في «مختصر أخبار شعراء الشيعة»: الحسن بن هانئ: أمّا في فضله وشعره فمشهور، وأمّا في مذهبه فكان شيعياً إمامياً حسن العقيدة، وهو القائل في عليّ بن موسى الرِّضا ـ عليه السّلام ـ وقد عوتب في تركه مدحه:

قيل لي أنت أوحد النّاس طُرّاً ... في فنون من الكلام النّبيه

لك من جوهر الكلام بديع ... يُثْمِرُ الدُّرَّ في يدي مُجْتَنِيهِ

فعلىمَ تركت مدح ابن موسى ... والخصال التي تجمّعن فيه

قلت: لا أهتدي لمدح إمام ... كان جبريل خادماً لأبيه

قال ابن منظور في أخبار أبي نؤاس: ٢٩٣: قال أبو سهل إسماعيلُ بن عليّ النُّوبختيّ:

⇐

⇐ قال لي عمّي: قلت لأبي نؤاس: ما رأيتُ أوقحَ منك! ما تركت خمراً ولا طَرَداً ولاغزلاً ولا مديحاً ولا معنىً إلّا قلت فيه شيئاً، وهذا عليّ بن موسى في عصرك لم تقل فيه شيئاً! فقال: والله ما تركت ذلك إلّا إعظاماً له، وليس قدرُ مثلي أن يقول في مثله، ثمّ أنشدني بعد ساعةٍ: قيل لي أنت... الأبيات... وفي رواية ابن منظورٍ: «المقال النبيه» بدل «الكلام النبيه» و«لک من جيّد القريض مديح» بدل الشطر الأوّل من البيت الثاني. وبدل الشطر الأوّل من البيت الآخر هكذا:

* قلت: لا أستطيع مدح إمام *

ثمّ قال لي بعد مدّة: أنشدتُ الأبيات للإمام عليّ بن موسى ـ رضوان الله عليه ـ فقال: حدّثني أبي عن جدّي الصّادق عن أبيه الباقر عن أبيه عليّ عن أبيه الحسين عن ابيه عليّ بن أبي طالب ـ رضوان الله عليهم ـ أنّ رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ قال: إنّ محبّينا إذا رامُوا الثّناءَ علينا والمحبّة لنا، أيّدهم الله ـ عزّ وجلّ ـ بروح القدس.

وروى أبو نُؤاس الحديث، فكان ممّا رواه عن حمّاد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «لا يموتنّ أحدكم حتّى يُحسن ظنّه باللّه ـ عزّ وجلّ ـ فإنّ حسن الظنّ باللّه ـ عزّ وجلّ ـ ثمنه الجنّة».

قال أبو عبدالله محمّد بن إبراهيم بن كثير الصُّوفي: دخلنا على أبي نؤاس نعوده في علّته التي مات فيها، فقال عليّ بن صالح بن عيسى بن عليّ الهاشميّ: يا أبا عليّ، أنت في أوّل يوم من أيّام الآخرة وآخر يومٍ من أيّام الدُّنيا، وبينك وبين الله ـ عزّ وجلّ ـ هَنات، فتُبْ إلى الله ـ عزّ جلّ ـ فبكى ثمّ قال: «سانِدُوني سانِدوني» ثمّ قال: إيّاي تُخَوِّفُ باللّه ـ عزّ وجلّ ـ وقد حدّثني حمّاد بن سَلَمة عن زيد الرُّؤاسي عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «لكلّ نبيّ شفاعة وإنّي اختبأتُ شفاعتي لأهل الكبائر من أُمّتي يوم القيامة» أفتَراني لا أكون منهم؟ وقال:

اشـرب وعـقّ الوالديـ ... ـن ولا تـبقّ مـن أثـامَهْ
وإذا أتـى شـهر الصّـيا ... مِ افـطر ولا تـنو صـيامَهْ

⇐

ولقد نَهَزْتُ[1] مَعَ الغُـواةِ بِـدَلْوِهِمْ وَأَسَمْتُ سَرْحَ اللَّحْظ حَيثُ أَسَامُوا
وبَـلَغْتُ مـا بَـلَغَ امـرؤٌ بِشَبَابِهِ فَـإذا عُـصارَةُ كُـلِّ ذاكَ أَثـامُ

﴿أو تنبيه المخاطب على خطأ، نحو﴾ قول عَبَدة بن الطَّبيب[2] مِنْ قصيدةٍ يَعِظُ

⇐ وإذا حَجَجْتَ فـحُجَّ فـي ظـهر الغـلام أو الغـلامَهْ
النـار مشـغول بـمَن عـزل الوصـيّ عـن الإمـامَهْ

وقال أستاذ أساتذة الدُّنيا، وأديب الأدباء، وفخر خراسان العلّامة الشيخ محمّد تقي الأديب النيسابوريّ: البيت الأخير صحيح وحقّ.

(١) **قوله: «ولقد نهزت»**. البيت من البحر الكامل على العروض الصّحيحة التامّة مع الضّرب المقطوع والقائل: أبو نؤاس الشّاعر المشهور من الشيعة الإماميّة ـ رضوان الله عليه ـ.

اللغة: «نهزت بالدّلو» ضربت بها الماء وتركتها ليمتلئ و«الغُواة» بالضمّ جمع «غاوٍ» وهو الضّالّ عن الطّريق، والمراد هنا الضّالّ عن الحقّ. و«أسمت» من «أسام الماشية» أي: أخرجها عن المرعى و«السّرح» الماشية، «بلغت» وصلت، و«امرؤ» مذكّر «الامرأة» و«العُصارة» ـ بالضمّ ـ ما اعتصر من الشّيء و«الأثام» ـ بالفتح ويكسر أيضاً ـ اسم وادٍ في جهنّم والإثم والعقوبة والكلّ مناسب هاهنا.

الإعراب: اللّام مؤكّدة و«قد» للتحقيق و«نهزت» فعل وفاعل و«مع الغواة» متعلّق به وكذا «بدلوهم» وجملة «أسمت» عطف على «نهزت» و«حيث» ظرف مكان متعلّق بـ«أسمت» و«بلغت» عطف على «أسمت» و«ما» الموصولة مفعول «بلغت» و«بلغ» صلتها والعائد مقدّر، أي: بلغه. والباء في «بشبابه» للاستعانة والفاء عاطفة أو زائدة. «إذا» فجائيّة و«عُصارة» مبتدأ و«أثام» الخبر.

المعنى: صاحبت أهل الضّلال وشاركتهم في كلّ ما فعلوه ووصلت إلى غاية ما يصل إليه الإنسان من قضاء اللذّات بمعونة الشّباب، فندمت لما علمت أنّ عاقبة ذلك كلّه إثم ووبال.

الشاهد: إتيان «ما» الموصولة للتفخيم في غير المسند إليه.

(٢) **قوله: «عَبَدَة بن الطبيب»**. عَبَدَة وزان قَصَبَة ـ بفتحات ـ ابن الطّبيب ـ وزان «لبيب» ـ

⇐

فيها بنيه:

﴿إنَّ الَّذِينَ تُرَوْنَهُمْ[١]﴾ أي: تظنّونهم ﴿إخوانَكُم﴾، ﴿يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ

⇐ وبعضهم ضبطه بسكون الباء والصّحيح ما ضبطناه عن «المصباح المنير» وهو شاعر مُجِيدٌ مخضرم، أدرك الإسلام فأسلم، والطّبيب لقب لأبيه واسمه يزيد بن عمرو، وينتهي نسبه لتميم.

وقال الأصمعيّ: أرثى بيت قالته العرب بيت عبدة بن الطَّبِيب:

وما كان قيسٌ هُلْكُهُ هلكُ واحدٍ ولكنّه بُنْيانُ قومٍ تهدّما

وقال أبو عمرو بن العلاء: هذا البيت أرثى بيتٍ قيل. وقال ابن الأعرابي: هو قائم بنفسه، ما له نظير في الجاهليّة والإسلام.

(١) **قوله**: «**إنّ الذين ترونهم**». البيت من الكامل على العروض المضمرة مع الضّرب المشابه وهي من قصيدةٍ يعظ فيها عَبَدَةُ بن الطَّبيب بنيه وقبله:

أَبَنِيَّ إنّي قد كبرتُ ورابني بصري وفيَّ لِمُصْلِحٍ مستمتَعُ
فلئِنْ هلكتُ لقد بنيتُ مساعيا تَبْقَى لكم منها مآثِرُ أرْبَعُ
ذِكْرٌ إذا ذُكِرَ الكِرامُ يزينكم ووِراثة الحَسَبِ المُقَدَّم تنفَعُ
ومقام أيّامٍ لهنّ فضيلةٌ عند الحفيظة والمجامعُ تجمَعُ
ولُهاً من الكسب الذي يغنيكم يوماً إذا احتضر النّفوسَ المطمعُ
أُوْصِيكم بتُقَى الإله فإنّه يُعْطِي الرّغائبَ مَنْ يشاءُ ويمنَعُ
وبِبِرِّ والِدِكم وطاعة أمره إنّ الأبرّ من البنين الأَطْوَعُ
إنّ الكبيرَ إذا عصاه أهلُهُ ضاقَتْ يداه بأمره ما يَصْنَعُ
ودَعُوْا الضَّغائِنَ لا تكن من شأنكم إنّ الضّغائن للقرابة تُوْضَعُ

و«تُرَوْنَهُمْ»: من «الإرائة» المتعدّية إلى ثلاثة مفاعيل. قال ابن مالك:

إلى ثلاثة رأى وعَلِمَا عَدَّوْا إذا صارا «أرى» و«أعلما»

وجرى مجرى الظنّ إذا بني للمفعول ولذا فسّره الشارح بـ«تظنّونهم» ونائب فاعله الواو، والهاء مفعوله الثاني و«إخوانكم» منصوب على أنّه المفعول الثالث. و«الغليل» ـ

⇐

أَنْ تَصْرَعُوا ﴾.

أي: تهلكوا، أو تُصابوا بالحوادث، ففيه من التّنبيه على خطئهم في هذا الظنّ ما ليس في قولك: «إنّ القوم الفلاني».

[صِراع بين السّكّاكيّ والخطيب]

وجعل صاحب «المفتاح»(١) هذا البيت ممّا جُعِل الإيماء إلى وجه بناء الخبر

⇐ بالمعجمة ـ الحقد والضِّغْن، و«أن تصرعوا» في محلّ رفع على أنّه فاعل «يشفي» و«الصَّرْع» السّقوط على الأرض والمراد: الهلاك، لأنّ الهالك يقع على الأرض و«المصرع» اسم مكان منه.

والمعنى: يا بنيّ إنّ القوم الذين تظنّونهم إخوانكم وتعتمدون عليهم في الشّدائد بما ظننتم يشفي ما في صدورهم ـ من غليل العداوة ـ مصرعكم ومصابكم بالحوادث، فإيّاكم والاعتماد عليهم والثقة بهم، وفيه إشعار بقول أئمّة أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ: «الحزم سوء الظنّ» و«الثقة بكلّ أحد عجز». **والشاهد**: واضح.

(١) **قوله: «وجعل صاحب المفتاح»**. قال في تفصيل اعتبارات المسند إليه من الفنّ الثاني من المفتاح: ٢٧٤: أو أن تؤمي بذلك إلى وجه بناء الخبر الذي تبنيه عليه فتقول: «الذين آمنوا لهم درجات النّعيم والذين كفروا لهم دركات الجحيم» ثمّ يتفرّع على هذا اعتبارات لطيفة ربّما جعل ذريعة إلى التّعريض بالتّعظيم كقولك: «الذي يرافقك يستحقّ الإجلال والرَّفع والذي يفارقك يستحقّ الإذلال والصَّفْع» ومنه قولهم: «جاء بعد اللّتَيّا والّتي».

قال: أو بالإهانة كما إذا قلبت الخبر في الصّورتين.

وربّما جعل ذريعةً إلى تعظيم شأن الخبر كقوله:

إنّ الذي سَمَكَ السَّماء بَنى لنا ... بيتاً دعائمه أعزّ وأطوَلُ

وربّما جعل ذريعةً إلى تحقيق الخبر كقوله:

إنّ التي ضربت بيتاً مهاجرةً ... بكوفة الجُنْد غالت ودّها غولُ

وربّما جعل ذريعة إلى التّنبيه للمخاطب على خطأ كقوله:

⇐

ذريعةً إلى التَّنبيه على الخطأ.

وردّه المصنّف بأنّه ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر، بل لا يبعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه.

[الشّارح وتفسير الوجه]

وجوابه: أنّ العُرْفَ والذَّوْق شاهدا صِدْقٍ على أنّك إذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون إخواناً خُلّصاً: «إنّ الذين تظنّونهم إخوانكم» كان فيه إيماء إلى أنّ الخبر المبنيّ عليه أمر ينافي الأُخوّة ويباين المحبّة.

﴿أو الإيماء إلى وجه بناء الخبر﴾ أي: إلى طريقه[1]، تقول: «عَمِلْتُ هذا العَمَل

⇐ إنّ الذيـن تُـرَوْنَهُم إخـوانكـم　　يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا

اهـ باختصار.

وردّه المصنّف في «الإيضاح» حيث يقول: وفيه نظر؛ إذ لا يظهر بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق فكيف يجعل الأوّل ـ أي: الإيماء ـ ذريعة إلى الثّاني ـ أي: تحقيق الخبر ـ والمسند إليه في البيت الثاني ـ أي: إنّ الذين ترونهم البيت ـ ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر عليه بل لا يبعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه ـ أي: الصّداقة ـ اهـ.

وأجاب التفتازاني عن اعتراض المصنّف بأنّ العرف والذّوق شاهدان صادقان على ما يقوله السكّاكي وهو أنّ الموصول وصلته في البيت يدلّان على أنّ الخبر المبنيّ على المسند إليه ـ أي: الذين مع صلته ـ شيء ينافي الأُخوّة ويباين المحبّة والصّداقة، وذلك الأمر هو العداوة فردّ المصنّف مردود.

(١) **قوله: «وجه بناء الخبر أي: إلى طريقه»**. اختلف في تفسير الوجه على قولين:

ذهب الشّارح إلى أنّه بمعنى الطّريق والجهة والطّرز، واستدلّ بقول أهل اللغة.

وذهب الشّارح العلّامة قطب الدّين الشّيرازيّ في شرح المفتاح إلى أنّه بمعنى السّبب

⇐

على وَجْهِ عملِك وعلى جهته» ـ أي: على طرزه وطريقته ـ يعني: تأتي بالموصول والصّلة للإشارة إلى أنّ بناء الخبر عليه من أيّ وجه، وأيّ طريق، من الثّواب والعقاب والمدح والذمّ وغير ذلك.

وحاصله أن تأتي بالفاتحة على وجه يتنبّه الفَطِنُ على الخاتمة كـ«الإرصاد»[1] ـ في «علم البديع» ـ. ﴿نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[2]﴾ فإنّ فيه إيماء إلى أنّ الخبر المبنيّ عليه أمر من جنس العِقاب والإذلال، بخلاف ما إذا ذكرت أسمائهم الأعلام.

﴿ثمّ إنّه﴾ أي: الإيماء إلى وجه بناء الخبر ﴿ربّما يجعل ذريعة﴾ أي: وسيلة ﴿إلى التّعريض بالتّعظيم لشأنه﴾ أي: شأن الخبر ﴿نحو﴾ قول الفرزدق[3]:

⇐ والعلّة، وسيأتي نقله وشرحه، والشّارح أراد بهذا التّفسير التّعريض به وردّه كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ.

(١) قوله: «الإرصاد». وهو من المحسّنات المعنويّة البديعيّة ويُسمّى التسهيم أيضاً وهو أن يجعل قبل العَجُز من الفِقْرَة في النّثر، أو من البيت في النّظم ما يدلّ عليه أي: على العجز ـ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ وقوله:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيعُ

(٢) غافر: ٦٠.

(٣) قوله: «الفرزدق». هو أبو فراس همّام بن غالب بن صعصعة التميميّ الدّارميّ المشهور بالفرزدق، شاعر من شعراء الشّيعة البارزين الذين لهم مَنّ على اللغة والأدب والأخبار والاعتقادات، وكان شريفاً في قومه، عزيز الجانب، يحمي من يستجير بقبر أبيه، وكان يتّقي من بني أُميّة ـ لعنهم الله ـ ولم يستطع ذلك عندما ورد الإمام زين العابدين المسجد الحرام وهو يريد الطّواف ولمس الحجر وأظهر المتخلّف الأموي الجهل به، فقال معرّفاً بعليّ بن الحسين ـ صلوات الله عليه ـ:

⇐

⇐ هذا الذي تعرف البطحاء وطأته | والبيت يعرفه والحلّ والحرم

قال المرزبانيّ: كان شيعيّاً، وكان الأصمعيّ يذمّه بذلك، غير أنّه لم يكن مظهراً لذلك كثيراً لخوفه من بني أُميّة.

وقد روي أنّه لقي عبدالله بن عمرو بن العاص، فقال: إنّ الحسين بن عليّ قد سار إلى العِراق، فقال ابن عمرو بن العاص: «أما إنّه مثل صاحب ياسين» فقال له: «فلم قاتلتماه أنت وأبوك» ؟ فقال له: «وما لك لعنك الله وما لنا» ؟ فقال: «بل أنت لعنك الله وأباك» وتدافعا حتّى حال بينهما النّاس.

وحجّ هِشام بن عبدالملك في ولاية أبيه، فطاف بالبيت وأراد أن يستلم الحجر، فلم يقدر عليه من ازدحام النّاس، فنُصِبَ له منبر فجلس عليه، وأطاف به أهل الشام، فبينا هو كذلك إذ أقبل زين العابدين عليّ بن الحسين ـ عليهما السّلام ـ عليه إزاران ورداء، من أحسن الناس وجهاً وأطيبهم رائحة، فجعل يطوف بالبيت، فإذا بلغ الحجر تنحّى النّاس له حتّى يستلمه هيبةً له وإجلالاً، فغاظ ذلك هشاماً، فقال: مَنْ هذا ؟ فقال الفرزدق ارتجالاً:

هـذا الذي تـعرِف البَـطْحاءُ وَطْأتـه | والبـيتُ يـعرِفه والحِـلُّ والحَـرَمُ
هـذا ابـنُ خـيرِ عـبادِ الله كُـلِّهم | هـذا التـقيّ النـقيّ الطـاهر العَـلَمُ
هـذا عـليّ رسـول الله والده | أمست بـنور هـداه تـهتدي الأُمَـمُ
إذا رأتـه قـريش قـال قـائلها: | إلى مكـارم هـذا يـنتهي الكَـرَمُ
يـنمى إلى ذروة العـزّ التـي قـصرت | عـن نـيلها عـرب الإسـلام والعَـجَمُ
يكـاد يـمسكه عـرفانَ راحـته | ركـنُ الحـطيم إذا مـا جـاء يسـتلِمُ
يُـغْضِي حـياءً ويُـغضَى مـن مـهابته | فـما يكـلّم إلّا حـين يـبتسِمُ
أيّ القـبائل ليست فـي رقـابهم | لأوّليّـة هـذا، أو له نِـعَمُ
بكـفّه خـيزران ريـحها عـبق | مـن كـفّ أروع فـي عِـرْنينه شَـمَمُ
مـن يـعرف الله يـعرف أوّليّـة ذا | فـالدّين مـن بـيت هـذا نـاله الأُمـم
مشـتقّة مـن رسـول الله نـبعته | طـابت عـناصره والخِـيمُ والشِّـيَمُ

⇐

⇐ ينجاب نور الهدى عن نور غرّته ... كالشّمس ينجاب عن إشراقها القَتَمُ
ما قال لا قطّ إلّا في تشهّده ... لولا التشهّد لم ينطق بذاك فَمُ
حمّال أثقال أقوامٍ إذا افتدحوا ... حلو الشمائل تحلو عنده نَعَمُ
هذا ابن فاطمةٍ إن كنت جاهله ... بجدّه أنبياءُ الله قد ختموا
اللَّه شرّفه قدماً وعظّمه ... جرى بذاك له في لوحه القَلَمُ
من جدّه دان فضل الأنبياء له ... وفضل أُمّته دانت له الأُمم
عمّ البريّة بالإحسان فانقشعت ... عنها العماية والإملاق والعَدَمُ
كلتا يديه غياث عمّ نفعهما ... يستمطران ولا يعروهما عَدَمُ
سهل الخليقة لا تخشى بوادره ... يزينه اثنان: حسن الخلق والكرم
لا يخلف الوعد ميمون نقيبته ... رحب الفضاء أريب حين يعتزم
من معشر حبّهم دين وبغضهم ... كفر وقربهم منجىً ومعتصم
يستدفع السّوء والبلوى بحبّهم ... ويسترب به الإحسان والنّعم
مقدّم بعد ذكر الله ذكرهم ... في كلّ قولٍ ومختوم به الكلم
إنْ عُدّ أهل التُّقى كانوا أئمّتهم ... أو قيل: من خير أهل الأرض قيل: هم
لا يستطيع جواد بعد غايتهم ... ولا يدانيهم قوم وإن كرموا
هم الغيوث إذا ما أزمة أزمت ... والأُسد أُسد الشّرى والبأس محتدم
يأبى لهم أن يحلّ الذمّ ساحتهم ... خيم كريم وأيدٍ بالنّدى هضم
لا ينقص العسر بسطاً من أكفّهم ... سيّان ذلك إن أثروا وإن عدموا
وليس قولك: «مَن هذا» بضائره ... العرب تعرف من أنكرت والعجم

فغَضِبَ هشام وأمر بحبسه بعسفان بين مكّة والمدينة، وأحرمه العطاء، وبلغ ذلك عليّ بن الحسين ـ صلوات الله عليه ـ فوجّه إليه اثني عشر ألف درهم وقال: «أعذر يا أبا فراس فلو كان عندنا في هذا المكان أكثر منها لأنفذناه إليك»، فردّها وقال: يابن رسول الله، والله ما قلت الذي قلت إلّا غضباً للّه ولرسوله ولك، ما كنت لأرزأ عليه شيئاً، فأعادها

⇐

﴿**إنّ الذي سَمَك**﴾[١] أي: رفع ﴿**السَّماءَ بَنىٰ لَنا**﴾، ﴿**بَيْتاً**﴾ أراد به الكعبة، أو بيت الشَّرَف والمَجْد والعِزّ ﴿**دعائمه أعزُّ وأطولُ**﴾ من دعائم كلّ بيت.

ففي قوله: «إنّ الذي سَمَكَ السّماء» إيماء إلى أنّ الخبر المبنيّ عليه أمر من جنس الرِّفْعة والبناء، بخلاف ما إذا قيل: «إنّ الله» أو «الرّحمن» أو غير ذلك. ثمّ فيه تعريض بتعظيم بناء بيته، لكونه فعل مَنْ رفَعَ السَّماء التي لا بناء أرفع منها وأعظم.

﴿**أو شأن غيره**﴾ أي: غير الخبر ﴿**نحو: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْباً كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾**[٢]﴾ ففيه إيماء إلى أنّ طريق بناء الخبر ما ينبئ عن الخَيْبَةِ والخُسْران وتعظيم لشأن شعيب ـ عليه السّلام ـ وهو ظاهر.

وقد يجعل ذريعةً إلى الإهانة بشأن الخبر نحو: «إنّ الذي لا يعرف الفقه قد صَنَّفَ فيه».

أو شأن غيره نحو: «إنّ الّذي يتبع الشّيطان فهو خاسر».

⇐ إليه وقال له: «بحقّي عليك لما قبلتها، فقد رأى الله مكانك وعلم نيّتك وشكر لك فعلك ونحن ـ أهل البيت ـ إذا أنفذنا شيئاً لم يرجع إلينا» فقبلها.

وقال في ذمّ هشام بن عبدالملك ـ لعنهما الله ـ:

أيحبسني بين المدينة والتي ... إليها قلوب النّاس يهوي منيبها
يقلّب رأساً لم يكن رأس سيّد ... وعيناً له حولاء بادٍ عيوبها

ولد الفرزدق سنة ٣٨هـ وتوفّي سنة ١١٠هـ.

(١) **قوله: «إنّ الذي سمك»**. البيت من الكامل على العروض الأُولى مع الضرب المماثل، وبعده:

بيتاً بناه لنا المليك وما بنى ... ملِكُ السّماء فإنّه لا يُنْقَلُ
بيتاً زُرَارةُ محتبٍ بِفِنائه ... ومُجَاشِعٌ وأبو الفوارس نهشَلُ
يَلِجُوْنَ بيت مجاشع فإذا احتبوا ... برزوا كأنّهم الجبال المُثَّلُ

المراد والشّاهد واضح، والبيت لا يحتاج إلى شرحٍ.

(٢) الأعراف: ٩٢.

وقد يجعل ذريعةً إلى تحقيق الخبر(١) نحو:

إنّ الّتي ضَرَبَتْ(٢) بَيْتاً مُهاجِرَةً ... بكوفةِ الجُنْد غالَتْ وُدَّها غُول

---

(١) **قوله: «وقد يجعل ذريعةً إلى تحقيق الخبر»**. قد عرفت أنّ تعريف المسند إليه بالموصوليّة قد يكون للإيماء إلى وجه بناء الخبر، من دون تعريضٍ، وقد يكون لذلك مع التعريض بالتعظيم لشأنه أو شأن غيره، وقد يجعل ذلك ذريعةً إلى الإهانة بشأن الخبر أو شأن غيره.

وقد يجعل ذريعةً ووسيلةً إلى تحقيق الخبر، وكان الأُستاذ ـ حفظه الله ـ يقول: إنّ النسبة بين «التحقيق» ـ أي: تحقيق الخبر ـ وبين «الإيماء» هي العموم والخصوص المطلقان و«التحقيق» أخصّ من «الإيماء» وليست النسبة بينهما هي التساوي ـ كما زعمه المصنّف في «الإيضاح» ولذا لم يتعرّض لذكر «التحقيق» في هذا المتن أيضاً ـ.

و«التحقيق» إنّما يكون في موضع يكون الموصول مع الإيماء علّةً للخبر أو معلولاً، فإن كان الموصول وصلته ـ زائداً على الإيماء ـ علّةً للخبر يقال له: «التحقيق اللمّي» نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ﴾ [لقمان: ٨]. فإنّ الإيمان والعمل الصّالح علّة لدخول الجنّة.

وإن كان الموصول وصلته ـ زائداً على الإيماء ـ معلولاً للخبر يقال له: «التحقيق الإنّي» نحو قول عَبَدَة بن الطّبيب: «إنّ التي ضربت بيتاً مهاجرة». فإنّ ضرب البيت بكوفة الجند بعيداً عن الشّاعر معلول عن انقطاع المودّة و زوال المحبّة والانقطاع علّة للهجرة والابتعاد عن الشّاعر.

وأهل المعقول يقولون للأوّل البرهان اللمّي ـ منسوباً إلى «لِمَ كان كذا» ـ وللثاني البرهان الإنّي ـ منسوباً إلى «إنّ» الدالّة على التحقيق ـ وعندهم برهان ثالث يقال له: برهان شبه اللمّ، وهو العلم بعلّة عن العلم بعلّة أُخرى كما في دعاء الصّباح: «يا من دلّ على ذاته بذاته».

(٢) **قوله: «إنّ التي ضربت»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة ـ فَعِلُنْ ـ مع الضرب المقطوع ـ فَعْلُنْ ـ والقائل: عَبَدَة بن الطَّبيب المتوفّى سنة ٢٥هـ، من قصيدةٍ طويلة مطلعها:

هل حَبْلُ خَوْلَةَ بعد الهَجْر موصول ... أم أنت عنها بعيد الدَّار مشغولُ

⇐

فإنّ في ضرب البيت بكوفة، والمهاجرة إليها، إيماء إلى أنّ طريق بناء الخبر ما ينبئ عن زوال المحبّة وانقطاع المودّة، ثمّ إنّه يحقّق زَوال المودّة ويقرّره، حتّى كأنّه بُرْهان عليه.

[الفرق بين التّحقيق والإيماء]

وهذا معنى تحقيق الخبر، فظهر الفرق بينه وبين الإيماء، وسقط اعتراض المصنّف[1] بأنّه لا فرق بينهما، فكيف يجعل الإيماء ذريعة إليه. ألا ترى أنّ قوله «إنّ الذي سَمَكَ السَّماء» البيت، و: «إنّ الذين ترونهم» البيت، فيه إيماء من غير تحقيق الخبر.

وقد يجعل ذريعة إلى التّنبيه على الخطأ ـ كما مرّ ـ فأحسِنِ التأمّل في هذا المقام، فإنّه من مَطَارِح الأنظار.

[قطب الدّين الشّيرازيّ وتفسير الوجه]

والفاضل العلّامة قد فسّر في «شرح المفتاح»[2] الوجه ـ في الإيماء إلى وجه

⇐ حَلَّتْ خويلةُ في دارٍ مجاورةً ... أهلَ المدائن فيها الدّيك والفيلُ
يقارعون رؤوس العُجْم ضاحيةً ... منهم فوارسُ لا عُزْل ولا ميل
فخامر القلب من ترجيع ذِكْرتها ... رسٌّ لطيف ورهن منك مكبولُ
رسّ كرسّ أخي الحُمَّى إذا غَبَرَتْ ... يوماً تَأَوَّبَهُ منها عقابيلُ
وللأحبّة أيّام تذكّرها ... وللنَّوَى قبل يوم البين تأويلُ
إنّ التي ضربت بَيتاً مُهاجِرَةً ... بكوفةِ الجُنْد غالَتْ وُدَّها غُول
فعدّ عنها ولا تشغَلْكَ عن عمل ... إنّ الصَّبابة بعد الشَّبّ تضليلُ

(١) قوله: «وسقط اعتراض المصنّف». وقد نقلناه بعين حروفه قبل ذلك.

(٢) وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ٤١ ـ ٤٢: أو عطف على قوله: «أن يقصد» ـ ويكون التفاتاً ⇐

⇐ لكون المعطوف بتاء الخطاب رواية ـ أو «على أن لا يكون لك» ولا التفات حينئذٍ وهو ظاهر **أن تؤمى بذلك** أي: بذلك الإحضار الّذي هو بالموصول مع الصّلة. **إلى وجه** أي: علّة **بناء الخبر الّذي تبنيه** أي: تبني ذلك الخبر **عليه** أي: على الموصول **فتقول** بالنّصب هو الرّواية ويجوز بالرّفع كما وقع في بعض النّسخ. **الّذين آمنوا** هذه الصّلة علّة لبناء الخبر وهو **لهم درجات** وفي بعض النّسخ: «لهم جنّات» والأوّل أولى بالوجهين **النّعيم** على الموصول **والّذين كفروا** هذه الصّلة أيضاً علّة لبناء الخبر وهو **لهم دركات الجحيم** ـ أي: منازل أهلها ـ على الموصول **ثمّ يتفرّع على هذا** أي: على إيراد المسند إليه موصولاً مومياً إلى وجه بناء الخبر على الصّلة **اعتبارات لطيفة** وفي بعض النّسخ: «لفظيّة» وهو خطأ لأنّ الاعتبارات المتفرّعة أمور معنويّة لا لفظيّة. قال: **وربّما جعل ذريعة إلى تعظيم شأن الخبر كقوله: «إنّ الّذي سمك»** أي: رفع. يقال: «سمك الله السّماء سمكاً» ـ أي: رفعها ـ و«سمك الشّيء سموكاً»: ارتفع **«السّماء بنى لنا»** أي: الكعبة **«دعائمه»** أي: دعائم ذلك البيت وهي جمع «دعامة» وهي عماد البيت **«أعزّ وأطول»** ولا يخفى أنّ دلالة: «إنّ الّذي سمك السّماء» على تعظيم شأن الخبر وهو: «بنى لنا بيتاً» أظهر من دلالة: «إنّ الله بنى لنا بيتاً» عليه وإدراك مثل هذا ممّا يحتاج إلى لطف قريحة. **وربّما جعل ذريعة إلى تحقيق الخبر كقوله: «إنّ الّذي ضربت»** أي: بنت **«بيتاً مهاجرة»** نصب على الحال من ضمير «ضربت» وهي من «الهجرة» **«بكوفة»** هي البلد المشهور. الباء تتعلّق بـ«ضربت» وإنّما سمّيت بكوفة **«الجند»** لمقام الجند فيها **«غالت ودّها غول»** أي: وقع ودّها في مهلكة من قولهم: «غالته غول» ـ إذا وقع في مهلكة ـ.

يقال: «غاله الشّيء» و«اغتاله» ـ إذا أخذه من حيث لم يَدْرَ ـ و«الغول» ـ بالضمّ ـ من السّعالي والجمع «أغوال» و«غيلان» وكلّ ما اغتال الإنسان فأهلكه فهو غول. وأمّا تحقيق الموصول والصلة للخبر فواضح، لأنّه لمّا أخبر عنها بأنّها ضربت بكوفة الجند بيتها حقّق أنّها صرمت حبلها وغال ودّها غول، وليس هذا مثل: «الذين آمنوا لهم درجات النعيم» ـ على ما ظنّ ـ لأنّ الصّلة هناك ـ وهي «آمنوا» ـ علّة لثبوت درجات النّعيم لهم والصّلة ههنا ⇐

بناء الخبر ـ بالعلّة والسّبب، كما هو الظّاهر في قولنا: «إنّ الذين آمنوا لهم درجات النّعيم». ثمّ صرّح بأنّ قوله: «ثمّ يتفرّع على هذا اعتبارات لطيفة ربّما جعل ذريعة إلى كذا وكذا» إشارة إلى جعل المسند إليه موصولاً مُوْمِياً إلى وجه بناء الخبر، فأشكل عليه الأمر في نحو: «إنّ الّذي سَمَكَ السَّماء» و: «إنّ التي ضربت» و: «إنّ الذين ترونهم» لعدم تحقّق السّببيّة، وهو لم يتعرّض لذلك.

[ولا تقفُ ما ليس لك به علم فتقع في ورطة]

ومن النّاس مَنْ اقتفى أَثَره[1] ـ في تفسير «الوجه» بالعلّة ـ لكن هَرَبَ عن الإشكال بأنّ معنى قوله: «ثمّ يتفرّع على هذا» أي: على إيراد المسند إليه موصولاً، من غير اعتبار الإيماء، فلا يلزم أن يكون في الأبيات المذكورة إيماء.

وسَوْق الكلام ينادي على فساد هذا الرّأي عند المصنّف.

وقد يقصد بالموصول الحَثُّ على التّعظيم، أو التّحقير، أو التّرحّم، أو نحو

⇐ وهي «ضربت بيتاً مهاجرة» ليست علّة اغتيال الغول لودّها، بل الأمر بالعكس لو تؤمّل حقّ التأمّل ولكنّها تحقيقه على ما قرّرنا **وربّما جعل ذريعة إلى التّنبيه للمخاطب على خطأ كقوله: «إنّ الّذين ترونهم»** أي: تظنّونهم **«إخوانكم * يشفي غليل صدورهم»** أي: حقدها أو احتراقها إذ «الغليل» الحقد مثل «الغلّ» وحرارة العطش أيضاً مثل «الغلة». **«أن تصرعوا»** أي: صرعكم لأنّه فاعل «يشفي». يقال: «صرعه» ـ إذا ألقاه على وجهه للهلاك ـ وأمّا أنّ دلالة «إنّ الّذين ترونهم إخوانكم» على خطأ المخاطبين من حيث إنّهم يؤاخونهم وهم أعداؤهم دون «إنّ القوم الفلاني يشفي عليك صدورهم أن تصرعوا» فممّا لا يخفى على الفطن.

(١) **قوله: «ومن الناس من اقتفى أثره»**. قال المحشّي: أراد به العلاّمة التّرمذي، والشّارح يعتبر في مثل هذا التّركيب مضمون الجارّ والمجرور مبتدأً وما بعده خبره، أي: بعض النّاس يقول كذا لا بالعكس حتّى يرد أنّه لا يتصوّر لمثل هذا الإخبار فائدة.

ذلك، كقولنا: «جَاءَكَ الذي أكرمك وأهانك» أو: «الذي سُبِيَ أولاده ونُهِبَ أمواله».

وقد يكون للتهكّم نحو: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾(١) ولطائِفُ هذا الباب لا تكاد تُضْبَطُ.

[التّعريف بالإشارة]

﴿ وبالإشارة ﴾ أي: تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشارة متى صلح المقام له واتّصل به غرض.

أمّا المقام الصّالح فهو أن يصحّ إحضاره في ذهن السّامع بواسطة الإشارة إليه حسّاً، فإنّ أصل أسماء الإشارة(٢) أن يُشار بها إلى مُشَاهَدٍ محسوس، قريب أو

---

(١) الحجر: ٦.

(٢) **قوله: «فإنّ أصل أسماء الإشارة»**. هذا كلام المحقّق الرضي ـ رضوان الله عليه ـ قال في باب الإشارة من «شرح الكافية» ٢: ٣٠: فإن قلت: المضمرات وجميع المظهرات ـ وخاصّةً ما فيه لام العهد ـ داخلة في هذا الحدّ، لأنّ المضمر يشار به إلى المعود إليه، والمظهرات إن كانت نكرة يشار بها إلى واحدٍ من الجنس غير معيّنٍ، وإن كانت معرفة فإلى واحدٍ معيّن؟

فالجواب: أنّ المراد بقولنا: «مشار إليه»: ما أُشير إليه إشارة حسّيّةً ـ أي: بالجوارح والأعضاء ـ لا عقليّة، والأسماء المذكورة ليست كذلك، فإنّها للمشار إليه إشارة عقليّة ذهنيّة، فلم يحتج في الحدّ إلى أن يقول: «لمشار إليه إشارة حسّيّةً» لأنّ مطلق الإشارة حقيقة في الحسّيّة دون الذهنيّة، فالأصل على هذا أن لا يشار بأسماء الإشارة إلّا إلى مشاهدٍ محسوس قريب أو بعيد.

فإن أُشير بها إلى محسوس غير مشاهد نحو: ﴿ تِلْكَ الْجَنَّةُ ﴾ [مريم: ٦٣]، فلتصييره كالمشاهد.

وكذلك إن أُشير بها إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته نحو: ﴿ ذٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٠٢] و﴿ ذٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي ﴾ [يوسف: ٣٧] اهـ.

قال الجرجاني في تعليق قوله: «إلى مشاهد محسوس»: أقول: هكذا وقع في عبارة ⇐

بعيد، فإن أُشير بها إلى محسوس غير مشاهد، أو إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته، فلتصييره كالمشاهد، وتنزيل الإشارة العقليّة منزلة الحسيّة.

[أغراض الإشارة]

وأمّا الغرض الموجب له، أو المرجّح، فقد أشار إلى تفصيله بقوله: ﴿لتمييزه﴾ أي: المسند اليه ﴿أكمل تمييزٍ نحو قوله﴾ أي: ابن الرّومي[1]:

﴿هذا أبو الصَّقْرِ[2] فرداً﴾ ....

⇐ نجم الأئمّة والأولى أن يقال: إلى محسوس مشاهد، فيخرج بالمحسوس: المعقولات. وبالمشاهد ـ وهو ما أدرك بالبصر بالفعل ـ: ما يدرك بسائر الحواسّ، وما من شأنه أن يدرك بالبصر، لكنّه ليس مدركاً به لعدم حضوره، فإن أُشير بها إلى ما يستحيل إحساسه نحو: ﴿ذٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾، ﴿ذٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ أو إلى محسوس غير مشاهد نحو: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ﴾ فلتصييره كالمحسوس المشاهد اهـ.

(١) قوله: «ابن الرّومي». هو أبوالحسن عليّ بن العبّاس بن جُريح الشّاعر المشهور، من الشّعراء الإماميّة في الدولة العبّاسيّة ـ لعنهم الله ـ وهو صاحب النّظم العجيب والتّوليد الغريب، يغوص على المعاني النّادرة فيستخرجها من مكانها، ويُبرزها في أحسن قالب، وكان إذا أخذ المعنى لا يزال يستقصي فيه حتّى لا يدع فيه فضلة ولا بقيّة، ومعانيه غريبة جيّدة ـ كما نصّ عليه العبّاسيّ في «المعاهد» ـ. ولد في بغداد سنة ٢٢١هـ وتوفّي مسموماً سنة ٢٧٠هـ وقيل: ٢٨٣هـ وقيل: ٢٨٤هـ ودفن في مقبرة باب البستان ـ رحمه الله ـ ودسّ له السمّ القاسم بن عبيدالله وزير المعتضد ـ لعنه الله ـ.

(٢) قوله: «هذا أبو الصَّقْر». البيت من البسيط على العروض التامّة المخبونة مع الضّرب المشابه وهي من قطعة يمدح بها ابن الرّومي ـ رحمه الله ـ أبا الصّقر الشّيباني وهي:

لا تحسب النَّبَطُ الأوغاد أنّهم ... أولى من العرب الأمجاد بالقلم
وإن غَدَوْا دون أهل الأرض إخوتَه ... أبوهم وأبيهم منبت الأَجَم
كم من أخٍ لو أخوه كان هاديه ... إذاً لضلَّ ضلالاً ليس بالأُمم

⇐

نصب[١] على المدح، أوالحال ﴿في محاسِنِهِ﴾ «من نسل شَيْبانَ بين الضَّالِ والسَّلَم». وهما: شَجَرَتان بالبادية، يعني يقيمون بالبادية، لأنّ فَقْد العِزّ في الحَضَرِ[٢].

⇐ هداه أقصى غريب قصدَ وِجْهته | من بعد ما حار في داجٍ من الظُّلَم
هذا أبو الصَّقر فرد في كتابته | وهو ابن شيبان بين الطَّلْح والسَّلَم
ما جاورت نبطيّ الزّلّ نبعتُه | بل جاورت [ ] النبع والشّمم
هو الذي حمل الأقلام ضاحيةً | عن الطّريق وقد جارت عن اللُّقم
أمسى وأصبح بين النّاس أرفعهم | ذكراً وأشهرهم بالمجد والكرم
كأنّه الشمس في الأوج المنيف بها | على البريّة لا نار على عَلَم
فزاده الله تشريفاً وأصحبه | رُشْداً يثبّت منه وطأة القدمِ

هذا هو الموجود في ديوانه ويفترق عمّا استشهد به المصنّف والشّارح كما ترى.

(١) **قوله: «فرداً نصب»**. أي: منصوب برواية المصنّف، وأمّا الموجود في الدّيوان فلا أثر فيه من النّصب. قال الجرجاني: أقول: قيل: العامل في الحال معنى الفعل المستفاد من اسم الإشارة أو حرف التّنبيه، أي: «أُشير إليه» أو «لأُنبّه عليه فرداً».

والأولى أن يجعل حالاً مؤكّداً؛ بناءً على اشتهاره بذلك ادّعاءً، وقوله: «من نسل شيبان» خبر ثانٍ ذكر بياناً لنسبه بعد ذكر حسبه.

ويحتمل أن يتعلّق بـ«فرداً» أي: ممتازاً منهم.

وقوله: «بين الضّال والسَّلَم» حال من «نسل شيبان» اهـ.

و«على» في قوله: «على المدح» بمعنى اللّام التعليليّة أي: لأجل المدح، والتّقدير: «أمدح فرداً» أو: «أعني فرداً». إذ لا يشترط فيه أن يكون العامل دالاً على المدح، ويمكن أن يكون منصوباً على الحال من الخبر أعني «أبو الصَّقْر». ومنع الجمهور الحال من الخبر كما منعوا الحال من المبتدأ ولكنّها سوّغها هاهنا كون الخبر مفعولاً في المعنى لمعنى اسم الإشارة أو التنبيه ـ كما نصّ عليه الجرجاني ـ.

(٢) **قوله: «فقد العزّ في الحضر»**. اقتباس من قول الشّاعر المتشيّع أبي العلاء المعرّيّ ـ رضوان الله عليه ـ:

⇐

﴿أو التّعريض بغباوة السّامع﴾ حتّى كأنّه لا يُدرِك غير المحسوس ﴿كقوله﴾ أي: الفرزدق:

﴿أُولئك آبائي[١] فَجِئْني بِمِثْلِهِمْ﴾ هذا الأمر للتّعجيز كقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾[٢] * ﴿إذا جَمَعَتْنا يا جَريرُ المَجامِعُ﴾ *

﴿أو بيان حاله﴾ أي: المسند إليه ﴿في القُرْبِ، أو البُعْدِ[٣]، أو التّوسّط كقولك:

⇒ الموقدون بنجدٍ نارَ باديةٍ — لا يحضرون وفقد العِزِّ في الحَضَرِ

* * *

(١) قوله: «أُولئِكَ آبائي». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه وهو من قصيدةٍ أوّلها:

مـنّا الذي اختير الرِّجالَ سماحةً — وخيراً إذا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعازع
ومنّا الذي أعطى الرَّسُوْلُ عطيّةً — أُسارى تميم والعيونُ دوامِعُ
ومنّا الذي يُعْطِي المئين ويشتري الـ — ـغوالي ويَعْلو فَضله مَن يدافِعُ
ومنّا خطيبٌ لا يُعاب وحامِلٌ — أَغَرُّ إذا التَفَّتْ عليه المجامِعُ
ومنّا الذي أحيا الوئيدَ وغالبٌ — وعمرو ومنّا حاجب والأقارِعُ
ومنّا غداة الرَّوْع فتيانُ غارةٍ — إذا امتنعَتْ بعد الزّجاج الأشاجِعُ
ومنّا الذي قاد الجِياد على الوجى — لنجران حتّى صبّحته النَّزائِعُ
أُولئك آبائي فجئني بمثلهم — إذا جمعَتْنا يا جرير المجامِعُ

والباقي واضح.

(٢) البقرة: ٢٣.

(٣) قوله: «في القرب أو البعد». قال المحقّق الرضي في باب الإشارة من «شرح الكافية» ٢: ٣٣: لمّا رأى المصنّف كثرة استعمال ذي القرب من أسماء الإشارة في موضع ذي البعد منها وبالعكس لضربٍ من التأويل خالجه الشكّ في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد، فلم يأخذ مذهباً ولم يقطع به بل أحاله على غيره فقال: «ويقال «ذا للقريب» يعني ⇐

«هذا» أو «ذلك» أو «ذاك زيد» ﴾ أخّر ذكر التوسّط، لأنّه إنّما يتحقّق بعد تحقّق الطّرفين.

[نقد]

فإن قلت: كون «ذا» للقريب و«ذلك» للبعيد و«ذاك» للمتوسّط، ممّا يقرّره الوضع واللغة، فلا ينبغي أن يتعلّق به نظر «علم المعاني» لأنّه إنّما يبحث عن الزّائد على أصل المراد.

[ردّه]

قلت: مثله كثير في «علم المعاني» كأكثر مباحث التّعريف، والتّوابع، وطرق القصر، وغير ذلك.

وتحقيقه: أنّ اللغة تنظر فيه من حيث إنّ «هذا» للقريب ـ مثلاً ـ و«علم المعاني» من حيث إنّه إذا أُريد بيان قُرْب المسند إليه يؤتى بـ«هذا» وهو زائد على أصل المراد، الّذي هو الحكم على المسند إليه المذكور، المعبَّرِ عنه بشيء يوجب تصوّره، أيّاً مّا كان.

[بقيّة الأغراض]

ولو سلّم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرّع عليه من التّحقير

⇐ لم يتحقّق ذلك عندي.

وأقول: أنا لا أرى بينهم خلافاً في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد، فإذا أردت معرفة ذلك فاعلم أنّ لهم مذهبين:

١ ـ فمذهب بعضهم أنّه لا واسطة بين البعيد والقريب فيقولون: أسماء الإشارة المجرّدة عن اللّام والكاف للقريب. والمقترن بهما أو بالكاف وحدها للبعيد.

٢ ـ وجمهورهم على أنّ بين البعيد والقريب واسطة فقالوا: «ذا» ثمّ «ذاك» ثمّ «ذلك» اهـ مختصراً.

والتّعظيم كما أشار إليه بقوله:

﴿أو تحقيره﴾ أي: تحقير المسند إليه ﴿بالقرب نحو: ﴿أَهَٰذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾[(١)]﴾ وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو: «هذه القيامة قدقامت».

﴿أو تعظيمه بالبُعد نحو: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ الكِتَابُ﴾[(٢)]﴾ تنزيلاً لبُعْد درجته، ورِفْعة محلّه، منزلة بُعْد المسافة.

وقد يقصد به تعظيم المُشير، كقول الأمير لبعض حاضريه: «ذلك قال كذا».

﴿أو تحقيره بالبُعد كما يقال: «ذلك اللعين فَعَل كذا»﴾ تنزيلاً لبُعده ـ عن ساحة عِزّ الحضور والخطاب وسُفالة محلّه ـ منزلة بُعد المسافة.

ولفظ «ذلك» صالح للإشارة إلى كلّ غائب، عيناً كان أو معنىً، بأن يحكى عنه أوّلاً ثُمّ يُشار إليه نحو: «جائني رجل، فقال ذلك الرّجل» و: «ضربني زيد، فهالني ذلك الضَّرْب» لأنّ المحكيّ عنه غائب.

ويجوز على قلّة لفظ الحاضر نحو: «فقال هذا الرّجل» و: «هالني هذا الضَّرْب» ـ أي: هذا المذكور عن قريب ـ فهو، وإن كان غائباً، لكن جرى ذكره عن قريب، فكأنّه حاضر.

وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدّم بلفظ البعيد نحو: «باللّه العظيم»[(٣)] و: «ذلك

---

(١) الأنبياء: ٣٦.

(٢) البقرة: ١ ـ ٢.

(٣) **قوله: «باللّه العظيم»**. كلّ ما ذكره في شرح هذه الفقر إنّما هو كلام المحقّق الرضي في باب الإشارة من «شرح الكافية» ٢: ٣٢ ـ ٣٣، قال: إنّ وضع أسماء الإشارة للحضور والقرب لأنّها للمشار إليه حسّاً ولا يشار بالإشارة الحسّيّة في الأغلب إلّا إلى الحاضر القريب الذي

⇐

⇐ يصلح أن يقع مخاطباً، فلمّا اتّصلت كاف الخطاب به وكان متمحّضاً بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطباً أخرجته من هذه الصّلاحيّة فصار «ذاك» مثل «غلامك» أعني أخرجته الكاف من أن يقع مخاطباً كما أخرجت نحو: «غلامك» فلا تقول: «يا هذاك» كما لا تقول: «يا غلامك» ولا: «غلامك قلت كذا» فالكاف توجب كون ما وليته غائباً في التعبير عنه نحو: «غلامك قال كذا» وإن لم يمتنع حضوره -إذ ربّما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب - فلمّا أوردت الكاف في اسم الإشارة معنى الغيبة، وقد كان كالموضوع للحضور - من حيث كونه موضوعاً للمشار إليه القريب - صار مع الكاف بين الحضور والغيبة، وهذا هو حال التوسّط، فإذا أردت التّنصيص على البعد جئت بعلامته وهي اللّام فقلت: «ذلك».

ثمّ نقول: لفظ «ذلك» يصحّ أن يشار به إلى كلّ غائب -عيناً كان أو معنىً - يحكى عنه أوّلاً ثمّ يؤتى باسم الإشارة تقول في العين: «جاءني رجل فقلت لذلك الرجل» وفي المعنى: «تضاربوا ضرباً بليغاً فهالني ذلك الضّرب».

وإنّما يورد اسم الإشارة بلفظ البُعد؟ لأنّ المحكيّ عنه غائب.

ويجوز في هذه الصورة على قلّة أن يذكر اسم الإشارة بلفظ الحاضر القريب نحو: «قلت لهذا الرجل» و: «هالني هذا الضّرب» أي: هذا المذكور عن قريب، لأنّ المحكيّ عنه وإن كان غائباً إلّا أنّ ذكره جرى عن قريب فكأنّه حاضر.

وكذا يجوز لك في القول المسموع عن قريب ذكر اسم إشارته بلفظ الغيبة والبعد كما تقول: «باللّه الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لأفعلنّ» قال - تعالى -: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ﴾، مشيراً بذلك إلى ضرب المثل الحاضر المتقدّم وهو قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [محمّد: ٣]. وإنّما جاز ذلك، لأنّ ذلك اللفظ زال سماعه، فصار في حكم الغائب البعيد.

والأغلب في مثله الإشارة إلى المعنى بلفظ الحضور فتقول: «وهذا قسم عظيم».

وكذلك يجوز الإتيان بلفظ البعيد مع أنّ المشار إليه شخص قريب نظراً إلى عظمة ⇐

قسم عظيم لأفعلنّ» لأنّ المعنى غير مُدْرَكٍ بالحسّ، فكأنّه بعيد.

﴿**أو التّنبيه**﴾ أي: تعريف المسند إليه بالإشارة، للتنبيه ﴿**عند تعقيب المشار إليه بأوصاف**﴾ أي: عند إيراد أوصاف على عقيب المشار إليه، تقول: «عقّبه فلان» ـ إذا جاء على عَقِبِه ـ ثمّ تعدّيه إلى المفعول الثّاني بالباء، تقول: «عقّبته بالشّيء» ـ أي: جعلت الشّيء على عَقِبِه ـ. ﴿**على أنّه**﴾ أي: للتّنبيه على أنّ المشار إليه ﴿**جدير بما يَرِدُ بعده**﴾ أي: بعد اسم الإشارة ﴿**من أجلها**﴾ أي: من أجل الأوصاف التي ذكرت بعد المشار إليه ﴿**نحو**﴾: ﴿**الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ**﴾ إلى قوله: ﴿﴿**أولئِكَ عَلىٰ هُدًى مِنْ ربِّهِمْ وَأُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[1]﴾

⇐ المشير أو المشار إليه، وذلك لأنّه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقول السّلطان لبعض الحاضرين: «ذلك قال كذا» وكقول بعضهم: «ذلك السُّلْطان يتقدّم بكذا» ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَذٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ**﴾ [يوسف: ٣٢].

ويجوز أن يكون قوله ـ تعالى ـ: ﴿**ذٰلِكَ الْكِتَابُ**﴾ من باب عظمة المشار إليه أو المشير. وقوله:

فقلت له ـ والرمح يأطر متنه ـ: تَأَمَّلْ خفافاً إنّني أنا ذلكا

من باب عظمة المشار إليه.

ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب، تقريباً لحصوله وحضوره نحو: «هذه القيامة قد قامت» ونحو ذلك. قال:

اسم الإشارة لمّا كان موضوعاً للمشار إليه إشارة حسّيّةً فاستعماله فيما لا يدركه الإشارة ـ كالشخص البعيد والمعاني ـ مجاز، وذلك بجعل الإشارة العقليّة كالحسّيّة مجازاً، لما بينهما من المناسبة، فلفظ اسم الإشارة الموضوع للبعيد إذن ـ أعني «ذلك» ونحوه ـ كضمير الغائب يحتاج إلى المذكور قبل أو محسوس قبل حتّى يشار إليه به فيكون كضمير راجع إلى ما قبله اهمختصراً.

(١) البقرة: ٣ ـ ٥.

عقّب المشار إليه ـ وهو «الّذين يؤمنون»[١] ـ بأوصاف متعدّدة، من الإيمان بالغيب، وإقامِ الصّلاة[٢]، وغير ذلك، ثمّ عرّف المسند إليه ـ بأن أورده اسم إشارة ـ تنبيهاً على أنّ المشار إليهم أَحِقّاءُ بما يرد[٣] بعد «أُولئك» وهوكونهم على الهُدَى عاجلاً، والفوز بالفلاح آجلاً، من أجل اتّصافهم بالأوصاف المذكورة، أو لأنّه لا يكون طريق إلى إحضاره سوى الإشارة، لجهل المتكلّم، أو السّامع بأحواله، أو لنحو ذلك.

[التّعريف باللّام]

[لام العهد] ﴿وباللّام[٤]﴾ أي: تعريف المسند إليه باللّام. ﴿للإشارة إلى

---

(١) **قوله: «عقّب المشار إليه وهو: «الذين يؤمنون»**. قال الجرجاني: المناسب أن يقال: «وهو المتّقون» لأنّ «الذين يؤمنون» من جملة الأوصاف كما صرّح به في قوله: من الإيمان بالغيب.

(٢) أصله: «إقامة الصّلاة» سقطت التّاء عند الإضافة للتخفيف ونيابة المضاف إليه وهكذا يصنعون في مواضع ضبطها الأستاذ الأكبر الشيخ عبدالجواد الأديب النّيسابوريّ في بيتين:

وما تاؤها محذوفة عند أمنها — من اللبس خمس وهي ـ يا نادر العصر ـ:
«إقام الصّلاة» ثمّ «ميسرة» كذا — «أبو عذرها، يا ليت شعري، عِد الأمرِ»

(٣) **قوله: «تنبيهاً على أنّ المشار إليهم أحقّاء بما يرد»**. قال الجرجاني: وجه التّنبيه: أنّ ظاهر المقام يقتضي إيراد الضّمير، لتقدّم الذّكر، وقد عدل إلى اسم الإشارة بناءً على أنّ ذلك الموصوف قد يتميّز بتلك الأوصاف تميّزاً تامّاً، فصار كأنّه مشاهد، ففي اسم الإشارة إشعار بالموصوف من حيث هو موصوف كأنّه قيل: «أُولئك الموصوفون بتلك الصّفات على هُدىً» فيكون من قبيل ترتّب الحكم على الوصف الثّابت الدّالّ على العلّيّة، بخلاف الضّمير فإنّه يدلّ على ذات الموصوف، وليس فيه إشارة إلى الصّفات وإن كان متّصفاً بها، والفرق بين الاتّصاف بحسب نفس الأمر وملاحظة الاتّصاف في العبارة ممّا لا يخفى اهـ.

(٤) **قوله: «وباللّام»**. قال الفاضل الدّسوقي: أي: على أحد الأقوال من أنّها معرّفة ومقابله: أنّ المعرِّف «أل».

معهود(1)﴾ ....

(١) **قوله: «للإشارة إلى معهود»**. قال الدّسوقيّ: أي: للدلالة على معيّن في الخارج.

فلا يقال: إنّه أطلق «المعهود» مع أنّ نفس الحقيقة في المعرَّف بلام الجنس معهودة أيضاً كما يشير إليه قوله: «وقد تأتي لواحدٍ باعتبار عهديّته» وحينئذٍ فلا تصحّ المقابلة؟

وحاصل الجواب: أنّ المراد بالمعهود هنا المعيّن في الخارج، وأمّا الحقيقة فهي وإن كانت معهودة ومعيّنة لكن في الذّهن.

وحاصل ما ذكره المصنّف أنّ لام التعريف على قسمين:

الأوّل: لام العهد الخارجيّ وتحت أقسام ثلاثة: صريحيّ وكنائيّ وعِلْميّ.

وذلك لأنّ مدخولها إن تقدّم له ذكر صراحةً كانت للعهد الصّريحي.

وإن تقدّم له ذكر كناية كانت للعهد الكنائي.

وإن لم يتقدّم له ذكر أصلاً لكنّه معلوم عند المخاطب سواء كان حاضراً أو لا، فهي للعهد العِلْميّ.

والنحويّون يسمّون ما إذا كان مدخولها معلوماً حاضراً بلام العهد الحضوريّ، وإن كان غير حاضرٍ بلام العهد الذهنيّ.

القسم الثاني: لام الحقيقة وتحته أقسام أربعة:

١ ـ لام الحقيقة من حيث هي وتسمّى بلام الجنس.

٢ ـ ولام العهد الذّهني.

٣ ـ ولام الاستغراق الحقيقي.

٤ ـ ولام الاستغراق العرفي.

وذلك: لأنّ اللّام إمّا أن يشار بها للحقيقة من حيث هي وتسمّى بلام الحقيقة ولام الجنس.

أو يشار بها للحقيقة في ضمن فرد مبهم وتسمّى بلام العهد الذّهني.

أو يشار بها للحقيقة في ضمن جميع الأفراد، وتسمّى بلام الاستغراق وهو قسمان: إمّا حقيقيّ أو عرفيّ، لأنّه إن أُشير بها للحقيقة في ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ

⇐

⇐ بحسب اللغة فهي للاستغراق الحقيقيّ.

وإن أُشير بها للحقيقة في ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب العرف فهي للاستغراق العرفي. فظهر لك أنّ الأقسام سبعة وأنّ لام العهد الذّهني عند البيانيّين غيرها عند النحويّين وستأتي هذه الأقسام كلّها.

قال في الجَنَى: ١٩٣: ولـ«أل» التي هي حرف تعريف ثلاثة أقسام: عهديّة وجنسيّة ولتعريف الحقيقة.

فالعهديّة: هي التي عُهِد مصحوبها بتقدّم ذكره نحو: «جاءني رجل فأكرمت الرّجل» أو بحضوره حسّاً كقولك لمن سدّد سهماً: «القرطاسَ» أو علماً كقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التّوبة: ٤٠].

والجنسيّة بخلافها: وهي قسمان:

أحدهما: حقيقيّ وهي التي ترد لشمول أفراد الجنس نحو: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢].

والآخر: مجازيّ وهي التي ترد لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة نحو: «أنت الرّجل علماً» أي: الكاملُ في هذه الصّفة ويقال لها: التي للكمال.

وأمّا التي لتعريف الحقيقة، ويقال لها: لتعريف الماهيّة، فنحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠].

واختلف في هذا القسم، فقيل هو راجع إلى العهديّة، وقيل راجع إلى الجنسيّة، وقيل: قسم برأسه.

فإن قلت: ما حقيقة الفرق بين هذا القسم والقسمين السابقين؟

قلت: حقيقة الفرق أنّ العهديّة يراد بمصحوبها فرد معيّن، والجنسيّة يراد بمصحوبها كلّ الأفراد حقيقةً أو مجازاً.

والتي لتعريف الحقيقة يراد بمصحوبها نفس الحقيقة، لا ما تصدق عليه من الأفراد.

فإن قلت: فما الفرق بين المعرّف بـ«أل» التي هي لتعريف الحقيقة في قولك: «اشتر

⇐

⇐ الماء» وبين اسم الجنس النّكرة في قولك: «اشتر ماءً»؟

قلت: الفرق بينهما أنّ المعرّف بـ«أل» المذكورة موضوع للحقيقة بقيد حضورها في الذّهن واسم الجنس النكرة موضوع لمطلق الحقيقة لا باعتبار قيد، ولا إشكال في أنّ الحقيقة باعتبار حضورها في الذّهن أخصّ من مطلق الحقيقة، لأنّ حضورها في الذّهن نوع تشخّص لها.

وهذا هو الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس أيضاً.

قال ابن هشام: «أل» على ثلاثة أوجهٍ:

أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى «الذي» وفروعه وهي الدّاخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين.

والثّاني: أن تكون حرف تعريف وهي نوعان: عهديّة وجنسيّة وكلّ منهما ثلاثة أقسام: فالعهديّة إمّا أنْ يكونَ مصحوبها معهوداً ذِكْرياً نحو: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**﴾ [المزمّل: ١٥ ـ ١٦]، ونحو: ﴿**فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ**﴾ [النّور: ٣٥]، وعبرة هذه أنْ يسدّ الضّمير مسدّها مع مصحوبها.

أو معهوداً ذهنياً نحو: ﴿**إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**﴾ [الفتح: ١٨].

أو معهوداً حضورياً. قال ابن عصفور: ولا تقع هذه إلّا بعد أسماء الإشارة نحو: «جاءني هذا الرَّجُلُ» أو «أيّ» في النّداء نحو: «يا أيّها الرَّجُلُ» أو «إذا» الفجائيّة نحو: «خرجت فإذا الأسد» أو في اسم الزّمان الحاضر نحو: «الآن» اهـ.

وفيه نظر؛ لأنّك تقول لشاتم رجلٍ بحضرتك: «لا تشتم الرَّجُلَ» فهذه للحضور في غير ما ذكر. ولأنّ التي بعد «إذا» ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلّم، فلا تُشبه ما الكلام فيه. ولأنّ الصّحيح في الدّاخلة على «الآن» أنّها زائدة، لأنّها لازمة ولا يعرف أنّ التي للتعريف وردت لازمة بخلاف الزّائدة.

والمثال الجيّد للمسألة قوله ـ تعالى ـ: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾ [المائدة: ٣].

⇐

أي: إلى حِصَّةٍ(١) من الحقيقة، معهودة بين المتكلّم والمخاطب؛ واحداً كان، أو

⇐ والجنسيّة إمّا لاستغراق الأفراد وهي التي تخلُفُها «كلّ» حقيقةً نحو: ﴿وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً﴾ [النّساء: ٢٨]، ونحو: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، أو لاستغراق خصائص الأفراد وهي التي تخلفها كلّ مجازاً، نحو: «زيد الرَّجل علماً» أي: الكامل في هذه الصّفة، ومنه ﴿ذٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢]. أو لتعريف الماهيّة وهي التي لا تخلفها «كلّ» لا حقيقةً ولا مجازاً نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ قال:

وبعضهم يقول في هذه: إنّها لتعريف العَهْد، فإنّ الأجناس أُمور معهودة في الأذهان متميّز بعضها عن بعضٍ، ويقسّم المعهود إلى شخصٍ وجنسٍ. والفرق بين المعرَّف بـ«أل» هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيّد والمطلق، وذلك لأنّ ذا الألف واللّام يدلّ على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدلّ على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد.

الثالث: زائدة وهي نوعان: لازمة وغير لازمة.

فالأولى: كالتي في الأسماء الموصولة والأعلام المنقولة كـ«النَّضْر» و«النُّعمان» و«اللّات» و«العُزّىٰ» والمرتجلة كـ«السَّمَوْأَل» والغالبة كـ«البيت» للكعبة و«المدينة» لطيبة و«النّجم» للثريّا. وهذه في الأصل لتعريف العهد.

والثّانية نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح وغيرها.

فالأولى: الدّاخلة على علم منقول من مجرّد صالح لها ملموح أصله كـ«حارث» و«عبّاس» و«ضحّاك» فتقول فيها: «الحارث» و«العبّاس» و«الضحّاك» ويتوقّف هذا النّوع على السّماع.

والثّانية: نوعان أيضاً: واقعة في الشّعر وواقعة في شذوذ من النّثر.

فالأولى: كالداخلة على «يزيد» و«عمرو»، والثانية كالواقعة في قولهم: «أدخلوا الأوّل فالأوّل» و«جاؤوا الجمّاء الغفير».

(١) **قوله: «إلى حِصَّة»**. الحِصَّةُ، والفرد، بمعنىً واحدٍ أعني: الطبيعة الكليّة مع ما انضمّ إليها من التشخّص.

⇐

اثنين، أو جماعة، تقول: «عَهِدْتُ فلاناً»(١) ـ إذا أدركتَه ولَقِيْتَه ـ وذلك لتقدّم ذكره صريحاً أو كِنايةً. ﴿ **نحو: ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ**(٢) ....

⇐ وإنّما اختار لفظ الحِصَّة دون الفرد؟ لأنّ المتبادر من الفرد الشّخص الواحد، والمعهود الخارجيّ قد يكون أكثر من واحدٍ، وليس المراد بالفرد الواحد الشّخص، بل المراد به ما يقابل الحقيقة أعني: القدر والجملة من الأفراد سواء كان واحداً أو أكثر، فقوله: «إلى حصّة» أي: إلى قدر وجملة.

وقوله: «من الحقيقة» أي: من أفراد الحقيقة وإلّا فالحقيقة لا تتبعّض.

وقوله: «معهودة». أي: تلك الحصّة معيّنة.

(١) **قوله: «تقول: عهدت فلاناً»**. هذه عبارة المحقّق الرّضيّ في شرح «المعرفة والنكرة» من كتاب «الكافية»: ولام العهد التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره، أي: لقيه وأدركه. يقال: «عهدت فلاناً» أي: أدركته، وعهده إمّا بجري ذكره مقدّماً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**﴾.

أو بعلم المخاطب به قبل الذّكر بلا جري ذكره نحو قولك: «خرج الأمير» أو «القاضي» إذا لم يكن في البلد إلّا قاضٍ واحد مشهور أو أمير واحد اهـ. [شرح الكافية ٢: ١٣١]

(٢) **قوله: «وليس الذكر»**. وكان الأُستاذ ـ حفظه الله ـ يقول: اعلم أنّ «أل» قسمان: اسميّة وحرفيّة.

والاسميّة هي «أل» الموصولة المشتركة.

والحرفيّة: نوعان: زائدة وغير زائدة.

والزائدة خمسة:

١ ـ زائدة لازمة

٢ ـ زائدة اضطراريّة

٣ ـ زائدة لمحيّة

٤ ـ زائدة غالبة

٥ ـ زائدة شاذّة في باب الحال.

⇐

كَالأُنْثىٰ ﴾[1] أي: ليس ﴿ الذَّكَر ﴿ الّذي طلبتْ ﴾ امرأة عِمْران ﴿ كالّتي ﴾ أي: كالأُنثى الّتي ﴿ وُهِبَتْ لها ﴾ فـ«الأُنثى» إشارة إلى ما سبق ذكره صريحاً في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثىٰ ﴾[2] لكنّه ليس بمسند إليه، و«الذَّكَر» إشارة إلى ما سبق ذكره كِنايةً في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً ﴾[3] فإنّ لفظة «ما» وإن كانت تَعُمُّ[4] الذّكور والإناث، لكن التّحرير ـ وهو أن يُعْتَقَ الوَلَدُ لخدمة بيت المَقْدِس ـ إنّما كان للذّكور، دون الإناث، وهو مسند إليه.

وقد يستغنى عن تقدّم ذكره لعلم المخاطب به، بالقرائن، نحو: «خرج الأمير» ـ إذا لم يكن في البلد إلّا أمير واحد ـ وكقولك لمن دخل البيت: «أَغْلِقِ البابَ».

⇐ وغير الزائدة قسمان: عهديّة وجنسيّة.

والجنسيّة ما لا يراد من مدخولها المعيّن وهي ثلاثة:

١ ـ «أل» الحقيقة والماهية و«أل» الجنسيّة.

٢ ـ «أل» الاستغراقيّة الحقيقيّة.

٣ ـ «أل» الاستغراقيّة العرفيّة.

والعهديّة ما يراد منه المعيّن وهي ثلاثة أيضاً:

١ ـ العهد الخارجي ويقال له الذّهني.

٢ ـ العهد الحضوري.

٣ ـ والعهد الذكري.

ثمّ قال: وقول المصنّف: للإشارة إلى معهود يشمل أقسام العهد كلّها إلّا أنّه أتى مثالاً واحداً للعهد الذكري فقط وترك الآخرين على عهدة القارئ.

(١) آل عمران: ٣٦.

(٢) آل عمران: ٣٦.

(٣) آل عمران: ٣٥.

(٤) **قوله: «فإنّ لفظة «ما» وإن كانت تعمّ»**. قال ابن مالك:

و«مـن» و«مـا» و«أل» تسـاوي مـا ذكـر وهكـذا «ذو» عـند طـيّ قـد شـهر

وقد يكون لام العهد للإشارة إلى الحاضر، كما في وصف المنادى، واسم الإشارة نحو: «يا أيّها الرّجل» و: «هذا الرّجل».

[لام الجنس]

﴿أو﴾ للإشارة ﴿إلى نفس الحقيقة﴾ ومفهوم المسمّى، من غير اعتبارٍ لما صدق عليه من الأفراد ﴿كقولك: «الرَّجُلُ خير مِنَ المرأة»﴾.

ومنه: اللّام الدّاخلة على المُعَرَّفات نحو: «الإنسان حيوان ناطق»، و: «الكلمة لفظ موضوع مفرد» ونحو ذلك؛ لأنّ التّعريف للماهيّة.

﴿وقد يأتي﴾ المُعَرَّفُ بلام الحقيقة ﴿لواحد﴾ من الأفراد ﴿باعتبار عهديّته في الذِّهْن﴾ لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة، يعني يُطْلَقُ المُعرَّفُ بلام الحقيقة - الّذي هو موضوع للحقيقة المتّحدة في الذّهن - على فردٍ موجود من الحقيقة، باعتبار كونه معهوداً في الذّهن، وجزئيّاً من جزئيّات تلك الحقيقة، مطابقاً إيّاها، كما يطلق الكلّي الطّبيعي على كُلٍّ من جزئيّاته، وذلك عند قِيام قرينة على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي هي، بل من حيث الوجود، لا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد، بل في بعضها ﴿كقولك: «أُدْخُلِ السُّوْقَ» حيث لا عهد في الخارج﴾ فإنّ قولك «أُدْخُلْ» قرينة دالّة على ما ذكرناه.

وتحقيقه: أنّه موضوع للحقيقة المتّحدة في الذّهن، وإنّما أُطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أنّ الحقيقة موجودة فيه، فجاء التعدّد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع.

[الفرق بين المعرّف بلام الجنس والنّكرة، وعلم الجنس واسم الجنس]

والفرق بينه[1] وبين النّكرة كالفرق بين ....

---

(١) قوله: «والفرق بينه». قال الجرجاني: الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس على ما ذكره منقول من كلام الشيخ ابن الحاجب في «شرح المفصّل».

وإنّما يستقيم على قول من يجعل اسم الجنس موضوعاً للماهيّة مع وحدةٍ لا بعينها، ويُسمّى فرداً منتشراً.

وأمّا من يجعله موضوعاً للماهيّة من حيث هي فعنده كلّ من اسم الجنس وعلمه موضوع للحقيقة المتّحدة في الذّهن، وإنّما افترقا من حيث أنّ علم الجنس يدلّ بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب معهودة عنده، كما أنّ الأعلام الشخصيّة تدلّ بجوهرها على كون الأشخاص معهودة له، وأمّا اسم الجنس فلا يدلّ على ذلك بجوهره، بل بالآلة إن كانت اهـ.

قال ابن الحاجب في شرح باب العلم من «الإيضاح» في شرح المفصّل ١: ٨٤: والفرق بين قولك: «أسد» و«أُسامة»: أنّ «أسداً» موضوع لواحدٍ من آحاد الجنس في أصل وضعه، و«أُسامة» موضوع للحقيقة المتّحدة في الذّهن، فإذا أطلقت «أسداً» على واحدٍ [أطلقته على] أصلِ وضعه، وإذا أطلقت «أُسامة» على واحدٍ فإنّما أردت الحقيقة، ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدّد، فجاء التعدّد ضمناً لا مقصوداً باعتبار أصل الوضع.

وقال: فـ«أسد» اسم جنس موضوع لواحدٍ لا بعينه بأصل وضعه، و«أُسامة» علم موضوع للحقيقة اهـ باختصارٍ. وقد نقل الرّضيّ هذا الفرق عن المصنّف بوجه آخر في باب العلم من «شرح الكافية» ٢: ١٣٢، فراجعه.

والحاصل: أنّ هاهنا أربعة أشياء:

الأوّل: النكرة نحو: «ادخل سوقاً».

والثّاني: المعرّف بلام الحقيقة الذي يراد به واحد من الأفراد باعتبار كونه معهوداً في الذّهن في ضمن الحقيقة المتّحدة نحو: «ادخل السُّوق».

⇐

عَلَمِ الجنس[١] ـ المستعمل في فردٍ ـ وبين اسم الجنس، نحو: «لَقِيْتُ أُسامَةَ»

⇐ والثّالث: اسم الجنس نحو: «رأيت أسداً».

والرّابع: علم الجنس نحو: «رأيت أُسامة».

وكلّ من هذه الأربعة يأتي لواحدٍ من الأفراد، إلّا أنّ الدّلالة على الواحد في الأوّل والثّالث بالوضع، وفي الثّاني والرّابع بالقرينة ـ أعني الدّخول والرؤية ـ.

وبالجملة القرينة ـ أعني الدّخول والرّؤية ـ لا تأثير لهما في الأوّل والثّالث في الدّلالة على الواحد، بخلاف الثّاني والرّابع، فإنّ للقرينة تأثيراً فيهما في الدّلالة عليه، إذ لولاها لدلّا على الماهية والحقيقة دون الواحد.

وهذا معنى قوله في الأوّلين: «إنّ المجرّد وذا اللّام إذن بالنّظر إلى القرينة سواء، وبالنّظر إلى أنفسهما مختلفان» وكذا الأخيران بالنّظر إلى القرينة سواء وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان.

وقال الأُستاذ: الفرق بينهما من وجهين:

الأوّل: أنّ المعرّف بـ«أل» وضع للماهيّة بقيد الحضور في الذّهن، فالحضور الذّهني جزء الموضوع له بخلاف المنكّر فإنّ الحضور الذّهني ليس جزءاً للموضوع له فيه.

الثّاني: أنّ دلالة المعرّف بـ«أل» على الواحد بالقرينة وهي «أدخل» في قولك: «ادخل السّوق» بخلاف النّكرة فإنّ دلالته على الواحد بالوضع مثل دلالة «رجل» على واحدٍ.

(١) **قوله: «علم الجنس»**. قال المراديّ في شرح قول ابن مالك:

ووضعوا لبعض الأجناس علم … كعلم الأشخاص لفظاً وهو عم

يعني أنّ العلم الجنسيّ ساوى العلم الشخصيّ في أحكامه اللفظيّة، فإنّه لا يضاف، ولا يدخل عليه حرف التّعريف، ولا ينعت بالنكرة، ولا يقبح مجيئه مبتدأ، ولا انتصاب النّكرة بعده على الحال، ولا يصرف منه ما فيه سبب زائد على العلميّة كـ«أُسامة» فساوى في ذلك كلّه العلم الشخصيّ.

وقوله: «وهو عم» يعني أنّه فارق العلم الشخصيّ من جهة المعنى بعمومه إذ ليس بعض الأشخاص أولى به من بعضٍ، ألا ترى أنّ «أُسامة» صالح لكلّ أسد بخلاف العلم الشخصيّ.

⇐

و: «لَقِيْتُ أسداً» فـ«أسد» موضوع لواحدٍ من آحاد جنسه، فإطلاقه على الواحد إطلاق على أصل وضعه، و«أُسامة» موضوعة للحقيقة المتّحدة في الذّهن وإذا أطلقتها على الواحد فإنّما أردت الحقيقة، ولزم من إطلاقه على الحقيقة، باعتبار

⇐ فإن قلت: فما الفرق بينه وبين اسم الجنس النّكرة من جهة المعنى؟

قلت: ذهب بعضهم إلى أنّ «أُسامة» لا يخالف في معناه دلالة «أسد» وإنّما يخالفه في أحكام لفظه، وإنّما أطلق عليه أنّه معرفة مجازاً، وهذا معنى ما ذكره ابن مالك في باب المعرفة والنّكرة من «شرح التّسهيل» فإنّه ذكر فيه أنّ «أُسامة» ونحوه نكرة معنىً معرفة لفظاً وأنّه في الشّياع كـ«أسد». وأقول: تفرقة الواضع بين «أُسامة» و«أسد» في الأحكام اللفظيّة تؤذن بفرقٍ من جهة المعنى.

وممّا قيل في ذلك: أنّ «أسداً» وضع ليدلّ على شخص معيّنٍ وذلك الشّخص لا يمتنع أن يوجد منه أمثال فوضع على الشّياع في جملتها، ووضع «أُسامة» لا بالنّظر إلى شخصٍ بل إلى معنى الأسديّة المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذّهن بل هي موجودة في الذّهن، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلاً في الذّهن ثمّ صار «أُسامة» يقع على الأشخاص لوجود ما هو ذلك المعنى المفرد الكلّي في الأشخاص.

والتحقيق في ذلك أن تقول: اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنيّة من حيث هي فـ«أسد» موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها وعلم الجنس كـ«أُسامة» موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذّهني الذي هو نوع تشخّص لها مع قطع النّظر عن أفرادها، ونظيره المعرّف باللّام التي للحقيقة والماهيّة.

وبيان ذلك: أنّ الحقيقة الحاضرة في الذّهن وإن كانت عامّةً بالنسبة إلى أفرادها، فهي باعتبار حضورها فيه أخصّ من مطلق الحقيقة، فإذا استحضر الواضع صورة الأسد ليضع لها، فتلك الصّورة الكائنة في ذهنه جزئيّة بالنّسبة إلى الكلّيّة، فإنّ هذه الصّورة واقعة لهذا الشّخص في زمان ومثلها يقع في زمان آخر، والجميع يشترك في مطلق صورة الأسد، فإن وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس، أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس اهـ مختصراً.

الوجود، التّعدّد ضمناً.

فكذا النّكرة تفيد أنّ ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو: «أُدْخُلْ سُوْقاً» بخلاف المعرَّف، نحو: «أُدْخُلِ السُّوْقَ» فإنّ المراد به نفس الحقيقة، والبعضيّة مستفادة من القرينة[1] كالدّخول ـ مثلاً ـ فهو كعامّ مخصوص بالقرينة.

فالمجرّد و ذو اللّام إذن بالنّظر إلى القرينة سَواء، وبالنّظر إلى أنفسهما مختلفان. وإليه أشار بقوله:

﴿ **وهذا في المعنى كالنّكرة** ﴾ يعني بعد اعتبار القرينة، وإن كان في اللّفظ يجري عليه أحكام المعارف، من وقوعه مبتدأً، وذا حال، ووصفاً للمعرفة، وموصوفاً بها، ونحو ذلك كعَلَمِ الجنس.

---

(١) **قوله: «والبعضيّة مستفادة من القرينة»**. هذه عبارة المحقّق الرّضيّ في باب المعرفة والنكرة من «شرح الكافية» ٢: ١٣٠ قال بعد الحديث عن المعرّف باللّام والمنكّر: فالفرق بين ذي اللّام والمجرّد: أنّ المجرّد ـ لأجل التّنوين الذي فيه للتنكير ـ يفيد أنّ ذلك الاسم بعض من جملةٍ، فمعنى «اشتريت تمراً» و«لقيت رجالاً»: «شيئاً من التّمر» و«جماعة من الرّجال» بخلاف المعرَّف باللّام، فإنّ المراد به الماهية مجرّدةً عن البعضيّة، لكنّ البعضيّة مستفادة من القرينة ـ كـ«الشّرى» و«اللقاء» ـ فكأنّك قلت: «لقيت هذا الجنس» و«اشتريت هذا الجنس» فهو كعامٍ مخصوص بالقرينة، فالمجرّد وذو اللّام إذن بالنّظر إلى القرينة بمعنىً وبالنّظر إلى أنفسهما مختلفان، فمن ثمّة جاز وصف المعرّف باللّام من هذا النوع بالمنكّر نحو قوله:

* ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني *

اهـ. قال الأُستاذ: الوصف مفرد وجملة وإذا كان مفرداً فالموصوف نوعان: معرفة ونكرة، وإذا كان جملة فلا يكون إلّا نكرة. قال ابن مالك:

ونعتوا بجملةٍ منكّرا فأُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْه خبرا

والمعرّف بـ«أل» لمّا كان في المعنى كالنكرة وقعت الجملة وصفاً له في المصراع المنقول.

[نقل كلماتٍ عن المحقّق الرّضي]

وهذه الأحكام اللّفظيّة[1] هي الّتي اضطرّتهم إلى الحكم بكونه معرفة، وكون نحو «أُسامة» علماً حتّى تكلّفوا ما تكلّفوا.

ويعلم بما ذكرنا ـ من تقرير كلامه[2] ـ أنّ عود الضّمير في قوله «وقد يأتي» إلى

---

(١) **قوله: «وهذه الأحكام اللفظيّة»**. هذه عبارة المحقّق الرّضي قال في باب العلم من «شرح الكافية» ٢: ١٣٢: والحامل للنُّحاة على هذا التكلّف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس أنّهم رأوا نحو: «أُسامة» و«ثعالة» و«أبا الحصين» و«أُمّ عامر» و«أُويساً» لها حكم الأعلام لفظاً من منع صرف «أُسامة» وترك إدخال اللّام على نحو: «أُويس» وإضافة «أب» و«أم» و«ابن» و«بنت» إلى غيرها كما في الكنى في أعلام الأناسي، وتجيء عنها الأحوال، وتوصف بالمعارف ومع هذا كلّه يطلق على المنكّر بخلاف نحو: «أسد» و«ذئب» و«ضبع» فإنّ ذلك لا يجري مجرى الأعلام في الأحكام المذكورة.

وأقول: إذا كان لنا تأنيث لفظيّ كـ«غرفة» و«بشرى» و«صحراء» ونسبة لفظيّة نحو: «كرسيّ» فلا بأس أن يكون لنا تعريف لفظيّ إمّا باللّام ـ كما ذكرنا قبل ـ وإمّا بالعلميّة كما في «أُسامة» و«ثعالة» وما ذكره قبل في باب المعرفة ٢: ١٢٩ هذا نصّه: فتبيّن بما ذكرنا أنّ قول المصنّف في نحو قولك: «اشرب الماء» و«اشتر اللحم» وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ** ﴾ [يوسف: ١٣]، إنّ اللّام إشارة إلى ما في ذهن المخاطب من ماهيّة «اللحم» و«الماء» و«الذئب» ليس بشيء؛ لأنّ هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرّد عن اللّام، فالحقّ أنّ تعريف اللّام في مثله لفظيّ كما أنّ العلميّة في نحو: «أُسامة» لفظيّة اهـ.

وقال الجرجاني في تعليق قوله: «لأنّ هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرّد عن اللّام» لأنّ اللفظ الذي تدخل عليه اللّام دالّ على الماهيّة بدون اللّام فحمل اللّام على الفائدة الجديدة أولى من حمله على تعريف الطبيعة ولذا قال: فالحقّ أنّ تعريف... الخ.. اهـ.

(٢) **قوله: «ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه»**. قال الجرجانيّ: قد علم بما قرّره أنّ المعرّف الذي

⇐

المعرّف بلام الحقيقة أولى من عوده إلى مطلق المعرّف باللّام ـ كما يشعر به ظاهر لفظ «الإيضاح» ـ.

ولكون هذا المُعَرَّفِ ـ في المعنى ـ كالنّكرة يعامل معاملة النّكرة[1] كثيراً،

⇐ هو في المعنى كالنّكرة، هو المعرّف بلام الحقيقة، وإنّما أطلق على فرد منها لوجود الحقيقة فيه، فاللفظ مستعمل في الحقيقة والبعضيّة مستفادة من خارج، فإذا عاد الضّمير في قوله: «يأتي» إلى المعرّف بلام الحقيقة فهم أنّ المعهود الذّهني مندرج تحت المعرّف بلام الحقيقة كما هو الحقّ، فإنّ ضمّ النّشر بقدر الإمكان واجب دلّ عليه أيضاً كلام «المفتاح» في تحقيق معنى اللّام الجنسيّة.

وإن عاد إلى مطلق المعرّف باللّام كان الكلام صحيحاً، لكنّه قاصر عن إفادة معنى الاندراج فيكون الأوّل أولى.

(١) **قوله: «يعامل معاملة النكرة»**. أي: لكون هذا المعرَّف كالنّكرة معنىً والتّعريف فيه لفظيّ ـ كما نصّ عليه الرّضي ـ عاملوا به معاملة النّكرة فوصفوه بالجمل، وذلك ليس لكونها نكرةً بل لأنّها تؤول بها.

قال المحقّق الرّضي: اعلم أنّ الجملة ليست نكرة ولا معرفةً، لأنّ التّعريف والتّنكير من عوارض الذّات، إذ التّعريف جعل الذّات مشاراً بها إلى خارج إشارة وضعيّة، والتّنكير أن لا يشار بها إلى خارج في الوضع، وإذا لم تكن الجملة ذاتاً فكيف يعرضان لها، فيختصّ قولهم: «النعت يوافق المنعوت في التّعريف والتّنكير» بالنّعت المفرد.

فإن قيل: فإذا لم تكن الجملة معرفةً ولا نكرة، فلم جاز وصف النّكرة بها دون المعرفة؟

قلت: لمناسبتها للنّكرة من حيث تأويلها بالنّكرة كما تقول في «قام رجل ذهب أبوه» و: «أبوه ذاهب»: «قام رجل ذاهب أبوه» وكذا تقول في «مررت برجل أبوه زيد»: إنّه بمعنى: «كائن أبوه زيداً» ثمّ قال مشيراً إلى رأي الشّيخ عبد القاهر في «دلائل الإعجاز» ونقده:

وقال بعضهم: «الجملة نكرة لأنّها حكم والأحكام نكرات» أشار إلى أنّ الحكم بشيء على شيء يجب أن يكون مجهولاً عند المخاطب، إذ لو كان معلوماً عند المخاطب لو قع ⇐

فيوصف بالجُمَل كقوله:

* ولقد أَمُرُّ عَلَى اللّئيم(١) يَسُبُّني *

⇐ الكلام لغواً نحو: «السماء فوقنا» و: «الأرض تحتنا».

وليس بشيءٍ لأنّ معنى التّنكير ليس كون الشيء مجهولاً، بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الآن ـ أعني كون الذّات غير مشار بها إلى خارج إشارة وضعيّةً ـ ولو سلّمنا أيضاً كون الشّيء مجهولاً وكونه نكرة بمعنى واحدٍ قلنا: إنّ ذلك المجهول المنكّر ليس نفس الخبر والصّفة حتّى يجب كونهما نكرتين، بل المجهول انتساب ما تضمّنه الخبر والصّفة إلى المحكوم عليه، فإنّ المجهول في «جاءني زيد العالم» و: «زيد هو العالم»: انتساب العلم إلى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز «جاءني زيد العالم» و: «أنا زيد» وجوازه مقطوع به اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «ولقد أمرّ على اللئيم»**. البيت من الكامل على العروض التامّة الصّحيحة مع الضّرب المقطوع الدّاخل عليه الإضمار. قال البغداديّ في شرح الشاهد الخامس والخمسين من «الخزانة»: وهذا البيت أوّل بيتين لرجل من بني سلول وتمامه:

ولقد أمرّ على اللـئيم يسبّني فمضيت ثُمَّةَ قلت لا يـعنيني
غـضبان مـمتلئاً عـليّ إهـابه إنّي وحقّك سخطه يـرضيني

وأورده المحقّق الرّضي على أنّ التعريف غير مقصود، فإنّ تعريف «أل» الجنسيّة لفظيّ لا يفيد التّعيين وإن كان في اللفظ معرفة وجملة «يسبّني» وصف «اللئيم» في المعنى وحال منه باعتبار اللفظ، والأوّل أظهر للمقصود وهو التمدّح بالوقار والتحمّل لأنّ المعنى: «أمرّ على اللئيم الذي عادته سبّي» ولا شكّ أنّه لم يرد كلّ لئيم ولا لئيماً معيّناً. والواو للقسم و«لقد أمرّ» جوابه والمقسم به محذوف، وعبّر بالمضارع حكاية للحال الماضية ـ كما في الخصائص لابن جنّي ـ أو للاستمرار التجدّدي. وقوله: «ثُمّة» هي ثُمَّ العاطفة، وإذا كانت مع التاء اختصّت بعطف الجمل. وقوله: «لا يعنيني» أي: لا يهمّني أو بمعنى: لا يقصدني. و«غضبان» بالنّصب حال من «اللئيم» أو بالرفع خبر مبتدأ محذوف و«ممتلئاً» حال سببيّة من ضمير «غضبان» و«إهابه» فاعل «ممتلئاً» وهو في الأصل الجلد

⇐

وفي التّنزيل: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾(١) على أنّ قوله: «يحمل» صفة لـ«الحمار» وفيه: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ﴾(٢) على أنّ قوله: «لا يستطيعون» صفة لـ«المستضعفين» أو لـ«الرِّجال» و«النّساء» و«الولدان» لأنّ الموصوف وإن كان فيه حرف التّعريف فليس لشيء بعينه، كذا في «الكشّاف».

وهو صريح في أنّ اللّام في «المستضعفين» حرف تعريف ـ كما سنذكره عن قريب ـ وإن كان اسماً موصولاً يصحّ هذا أيضاً؛ لأنّ الموصول أيضاً يعامل معاملة هذا المعرّف كما ذكر صاحب «الكشّاف» أنّ «الذين أنعمت عليهم» لا توقيت(٣) فيه، فهو كقوله: «ولقد أمرّ على اللّئيم» فَيَصِحُّ أن يقع النّكرة ـ أعني: قوله: «غير المغضوب عليهم»(٤) ـ وصفاً له.

⇐ غير المدبوغ واستعير هنا لجلد الإنسان. و«السخط» بالضمّ اسم مصدر والمصدر بفتحتين بمعنى الغضب، والفعل من باب «تعِب». وروى الأصمعيّ بيتين في هذا المعنى وهما:

لا يغضب الحرّ على سفلة ... والحرّ لا يغضبه النّذل
إذا لئيم سبّني جهده ... أقول زدني فلي الفضل

(١) الجمعة: ٥. (٢) النّساء: ٩٨.

(٣) قال الرّومي: أي: لا تعيين، يقال: «وقّت» ـ إذا حدّد ـ فإنّ تعيين الحوادث بالأوقات، وحاصل المعنى: أنّه لم يُرَدْ بـ«الّذين أنعمت عليهم» قوم بأعيانهم، فصحّ توصيفه بـ«غير» مع كونه نكرةً، وإن كان مضافاً إلى المعرفة لتوغله في الإبهام. وقد يجعل «غير» معرفة، بناءً على اشتهار «المنعم عليهم» بمغايرتهم لـ«المضغضوب عليهم» فيتعرّف حينئذٍ، كما في قولك: «عليك بالحركة غير السّكون» فعلى هذا الوجه أيضاً يصحّ جعله وصفاً للموصول، سواء كان فيه توقيت أم لا.

(٤) **قوله: «فيصحّ أن يقع النّكرة أعني قوله «غير المغضوب»**. حكموا بكون «غير» نكرةً، لأنّه من ⇐

[بحث عن الحقيقة والمجاز]

فإن قلت: المعرّف بلام الحقيقة وعَلَم الجنس إذا أُطلقا على واحد، نحو: «أُدْخُلِ السُّوْقَ» و: «رأيت أُسامة مُقْبِلَةً» أحقيقة هو أم مجاز؟

قلت: بل حقيقة(١) إذ لم يستعمل إلّا فيما وضع له، لأنّ معنى استعمال الكلمة

⇐ الأسماء المتوغّلة في التّنكير بحيث لا يتعرّف بالإضافة إلى المعرفة إضافةً حقيقيّةً نحو: «غيرك» و«مثلك» وكلّ ما هو بمعناهما من «نظيرك» و«شبهك» و«سواك» وشبهها.

قال المحقّق الرضي: وإنّما لم يتعرّف لأنّ مغايرة المخاطب ليست صفةً تختصّ ذاتاً دون ذات أُخرى، إذ كلّ ما في الوجود إلّا ذاته ـ المقدّسة ـ موصوف بهذه الصّفة. وكذا «مماثلة زيد» لا يختصّ ذاتاً، بلى نحو: «مثلك» أخصّ من «غيرك» لكن المثليّة أيضاً يمكن أن تكون من وجوهٍ من «القصر» و«الشباب» و«الشيب» و«السواد» و«العلم» وغير ذلك ممّا لا يحصى اهبتصرّفٍ واختصارٍ.

وادّعى بعضهم تعريف «غير» إذا وقع بين الضدّين نحو: «عليك بالحركة غير السكون» لانحصار الغيريّة.

وردّه بعضهم بقوله ـ تعالى ـ: ﴿نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧]، فإنّه وقع بين الضدّين أي: الصلاح الذي تركوه والفساد الذي عملوه، أي: «صالحاً غير الفساد الذي» وأُجيب: بأنّه على البدل لا على الصّفة.

(١) **قوله: «بل حقيقة»**. قال الجرجانيّ: يرد عليه أنّ اسم الجنس عنده لمّا كان موضوعاً لواحدٍ من آحاد جنسه، فإذا عرف بلام الحقيقة وأُريد به مفهوم المسمّى من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد ـ كما ذكره ـ فقد استعمل في جزء معناه، فيكون مجازاً قطعاً، سواء فهم هناك تعدّد باعتبار الوجود وانضمام القرينة كما في نحو: «ادخلوا السّوق» أو لم يفهم كما في مقام التّعريف، إلّا أن يدّعى أنّ المجموع المركّب من اسم الجنس واللّام موضوع بإزاء الحقيقة وضعاً آخر مغايراً لوضع مفرديه، وفيه بعد.

نعم، يصحّ كونه حقيقةً إذا جعل موضوعاً للماهيّة من حيث هي كعَلَم الجنس والفرق ⇐

في المعنى أن يكون الغرض الأصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى، وقصد إرادته منها، وأنت إذا أطلقت المعرّف والعَلَم ـ المذكور ـ على الواحد فإنّما أردتَ به الحقيقة ولزم من ذلك التعدّد ـ باعتبار الوجود، وانضمام القرينة ـ فهو لم يستعمل إلّا فيما وضع له، وسيتّضح هذا في «بحث الاستعارة»[1].

[«أل» الاستغراق]

﴿ وقد يفيد ﴾ المعرَّف باللّام ـ المشار بها إلى الحقيقة ـ ﴿ الاستغراق نحو: ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾[2] ﴾ أُشير باللّام إلى الحقيقة، لكن لَمْ يُقْصَدْ بها الماهيّة من حيث هي هي، ولا من حيث تحقّقها في ضمن بعض الأفراد، بل في ضمن الجميع، بدليل صحّة الاستثناء الّذي شرطه[3] دخول المستثنى في المستثنى منه، لو سُكِتَ عن ذكره.

[كلام عن المحقّق الرّضيّ]

وتحقيقه: أنّ اللفظ[4] إذا دلّ على الحقيقة، باعتبار وجودها في الخارج، فإمّا

⇐ حينئذٍ بما أُشير إليه، فتكون الحقيقة فيهما مستفادة من جوهر اللفظ المستعمل فيها والوحدة الشائعة من انضمام القرائن الخارجيّة.

(١) **قوله: «وسيتّضح هذا في بحث الاستعارة»**. عند قول الخطيب، ودليل أنّها ـ أي: الاستعارة ـ مجاز لغويّ كونها موضوعةً للمشبّه به لا للمشبّه ولا الأعمّ منهما.

(٢) العصر: ٢.

(٣) قال المحقّق الرّضي حيث قال: كون المتّصل داخلاً في المتعدّد ـ لفظاً أو تقديراً ـ من شرطه، لا من تمام ماهيّته.

(٤) **قوله: «وتحقيقه أنّ اللفظ»**. قال المحقّق الرّضي في باب «المعرفة والنكرة» من «شرح الكافية» ٢: ١٢٩: إنّ التنوين في كلّ اسم متمكّن غير علم يفيد التّمكّن والتّنكير معاً، ⇐

⇐ ومعنى تنكير الشيء شياعه في أُمّته وكونه بعضاً مجهولاً من جملة إلّا في غير الموجب نحو: «ما جاءني رجل» فإنّه لاستغراق الجنس، فكلّ اسم دخله اللّام لا يكون فيه علامة هي كونه بعضاً من كلّ، إذ تلك العلامة هي التنوين وهو لا يجامع اللّام فينظر في ذلك الاسم، فإن لم يكن معه قرينة لا حاليّة ولا مقاليّة دالّة على أنّه بعض مجهول من كلّ كقرينة «الشّرى» الدالّة على أنّ المُشْتَرى بعض في قولك: «اشتر اللحم» ولا دلالة على أنّه بعض معيّن كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾ [طه: ١٠]، فهي اللّام الّتي جيء بها للتّعريف اللفظي، والاسم المحلّى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الواحدة كـ«الضّربة» أو مع علامة التّثنية أو الجمع كـ«الضّربتين» و«العلماء» أو تجرّد عن جميع العلامات كـ«الضّرب» و«الماء».

وإنّما وجب حمله على الاستغراق؟ لأنّه إذا ثبت كون اللفظ دالّاً على ماهيّة خارجة فإمّا أن يكون لجميع أفرادها أو لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجيّ وإن كان يمكن تصوّرها في الذّهن خاليةً عن الكلّيّة والبعضيّة، لكن كلامنا في المشخّصات الخارجيّة لأنّ الألفاظ موضوعة بإزائها لا في الذّهنيّة، فإذا لم يكن للبعضيّة لعدم دليلها ـ أي: التّنوين ـ وجب كونه للكلّ، فعلى هذا قوله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ «الماء طاهر» أي: كلّ الماء و«النوم حدث» أي: كلّ النوم، إذ ليست في الكلام قرينة البعضيّة لا مطلقة ولا معيّنة، فلهذا جاز ـ وإن كان قليلاً ـ وصف المفرد بالجمع نحو قولهم: «أهلك الناس الدّينارُ الصُّفْر والدِّرْهَمُ البِيْضُ» على ما حكى الأخفش.

قال: فالمفرد في مثله يعمّ جميع المفرد، والمثنّى جميع المثنّى فلا يستثنى من المفرد إلّا المفرد، فقولك: «إنّ الرجل خير من المرأة إلّا الزَّيدين» أي: إلّا كلّ واحد منهما. وقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [العصر: ٢ ـ ٣]، أي: إلّا كلّ واحد منهم.

قال: وكذا لا يستثنى من المثنّى إلّا المثنّى فمعنى: «إنّ الرّجلين يرفعان هذا الحجر إلّا إخوتك» أي: إلّا اثنين منهم. وأمّا الجمع فيصحّ استثناء الجمع والمثنّى والواحد منه نحو:
⇐

أن يكون لجميع الأفراد، أو لبعضها، إذ لا واسطة بينهما في الخارج، فإذا لم يكن للبعضيّة ـ لعدم دليلها ـ وجب أن يكون للجميع.

[نَظَرٌ للزمخشريّ]

وإلى هذا[١] ينظر صاحب «الكشّاف» حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق، كما ذكر في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ**﴾ أنّه للجنس[٢]، وقال في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**﴾[٣] أنّ اللّام[٤] للجنس، ليتناول كلّ محسن.

وكثيراً مّا يطلقه[٥] على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر أنّ اللّام في «الحمد للّه» للجنس دون الاستغراق.

⇐ «لقيت العلماء إلّا الزَّيْدَين وإلّا زيداً» وذلك لأنّ الجمع المحلّى باللّام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف إليه كلّ مفرد وغيره، فمعنى: «لقيت العلماء إلّا زيداً» أي: كلّ عالم وكلّ عالمين وكلّ علماء اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «وإلى هذا»**. أي: كون المقصود الماهيّة من حيث تحقّقها في ضمن جميع الأفراد «ينظر صاحب الكشّاف».

(٢) **قوله: «للجنس»**. أي: اللّام في «الإنسان» للجنس في ضمن جميع الأفراد فيتناول كلّ إنسان.

(٣) البقرة: ١٩٥.

(٤) **قوله: «إنّ اللّام فيه»**. أي: في «المحسنين» للجنس فيتناول كلّ محسن لأنّ المراد الجنس في ضمن جميع الأفراد.

(٥) **قوله: «وكثيراً مّا يطلقه»**. أي: الجنس «على ما» أي: على لام «يقصد به» نفس «المفهوم والحقيقة» من غير نظرٍ إلى ما صدقت عليه من الأفراد فضلاً عن الاستغراق والبعضيّة كما ذكر في خطبة الكتاب أنّ اللّام في «الحمد للّه» للجنس دون الاستغراق، وقد قيل هناك أنّ أفعال العباد عندهم ليست مخلوقة للّه ـ تعالى ـ.

[حاصل البحث]

والحاصل: أنّ اسم الجنس المعرَّف باللّام إمّا أن يطلق على نفس الحقيقة ـ من غير نظر إلى ما صدقت الحقيقة عليه من الأفراد ـ وهو تعريف الجنس والحقيقة[١] ونحوه عَلَم الجنس كـ«أُسامة»[٢].

وإمّا على حِصَّةٍ معيّنة[٣] منها ـ واحداً، أو اثنين، أو جماعة ـ وهو العهد الخارجيّ، ونحوه علم الشّخص ـ كـ«زيد» ـ.

وإمّا على حِصَّةٍ غير معيّنة، وهو العهد الذّهني، ومثله النّكرة ـ كـ«رجل» ـ.

---

(١) **قوله: «تعريف الجنس والحقيقة»**. نحو: «الرّجل خير من المرأة».

(٢) **قوله: ونحوه علم الجنس كـ«أُسامة»**. أي: إنّه أيضاً يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما صدقت الحقيقة عليه من الأفراد.

وهذا رأي الشّارح وهو مخالف لما عليه المحقّق الرّضيّ حيث قال في باب «العلم» من شرح «الكافية» ٢: ١٣٣: واعلم أنّ العلميّة وإن كانت لفظيّة إلّا أنّها لمّا منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ «أُسامة» و«ثعالة» ونحوهما كـ«الأسد» و«الثعلب» إذا كان اللّام فيهما للتّعريف اللفظيّ فكما أنّ مثل ذلك من المعرّف باللّام يحمل على الاستغراق إلّا مع القرينة المخصّصة فكذا مثل هذا العلم، يقال: «أُسامة خير من ثعالة» أي: كلّ واحدٍ من أفراد هذا الجنس خير من كلّ واحدٍ من أفراد هذا الجنس من حيث الجنسيّة المحضة اهـ مختصراً.

(٣) **قوله: «على حصّة معيّنة»**. من الحقيقة حال كونها واحداً نحو: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**﴾ [المزّمّل: ١٥ ـ ١٦]، أو اثنين نحو: «رأيت رجلين عالمين فأكرمت الرجلين» أو جماعةً نحو: «جاءني رجال فأكرمت الرجال» وهو العهد الخارجيّ نحوه علم الشّخص كـ«زيد».

وقال المحقّق الرضي: كلّ لام تعريف لا معنى للتعريف فيها إلّا التي للمعهود الخارجيّ اهـ.

وإمّا على كلّ الأفراد، وهو الاستغراق[١] ومثله «كلّ» مضافاً إلى نكرة[٢].

[حاصل إشكال أورده السّكّاكيّ]

ولا خَفَاءَ في تمييز بعضها عن بعض[٣] إلّا في تعريف الحقيقة، فإنّه إن قصد به الإشارة إلى الماهيّة، من حيث هي هي، لم يتميّز عن أسماء الأجناس الّتي ليست فيها دلالة على البعضيّة والكليّة نحو: «رُجْعَى» و«ذِكْرَى» و«الرُّجْعَى» و«الذِّكْرَى».

وإن قصد به الإشارة إليها، باعتبار حضورها في الذّهن، لم يتميّز عن تعريف العهد.

وهذا حاصل الإشكال الذي أورده صاحب «المفتاح»[٤] على هذا المقام.

---

(١) **قوله: «وهو الاستغراق»**. نحو: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢].

(٢) **قوله: «كلّ» مضافاً إلى نكرة»**. نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

(٣) **قوله: «ولا خفاء في تمييز بعضها عن بعض»**. والحاصل أنّ أقسام المعرّف باللّام أربعة والتمييز بينها واضح إلّا في تعريف الحقيقة فإنّه إن قصد به الإشارة إلى الماهيّة والحقيقة من حيث هي هي ـ أي: من غير اعتبار حضورها في الذّهن ـ فحينئذٍ لم يتميّز عن أسماء الأجناس التي ليست فيها دلالة على البعضيّة لعدم التنوين فيها والكلّيّة لعدم أداة الاستغراق فيها.

أي: لم يتميّز حينئذٍ اسم الجنس المنكّر الخالي من اللّام والتّنوين إذا كان مصدراً عن اسم الجنس المعرّف بلام الحقيقة إذا كان مصدراً نحو: «رُجْعى» و«ذِكْرى» و«الرُّجْعى» و«الذِّكْرى» وذلك لأنّ كلّ واحد من النّكرات المذكورة كمعارفها موضوع للماهيّة من حيث هي هي ـ من غير اعتبار الحضور في الذّهن ـ وليس فيها دلالة على البعضيّة والكلّيّة.

وإن قصد بتعريف الحقيقة الإشارة إلى الحقيقة باعتبار حضورها في الذّهن فحينئذٍ لم يتميّز عن تعريف العهد الخارجيّ لأنّ كلّاً منهما حينئذٍ إشارة إلى حاضرٍ في الذّهن.

(٤) **قوله: «أورده صاحب المفتاح»**. في باب تعريف المسند من الفنّ الثالث: ٣١٦ ـ ٣١٧.

[الجواب عنه]

وجوابه: أنّا لا نسلّم[١] عدم تميّزه عن تعريف العهد، على هذا التّقدير، لأنّ

(١) **قوله: «وجوابه أنّا لا نسلّم»**. قال الجرجاني: إذا كان تعريف الجنس عبارةً عن حضور الماهيّة في الذّهن وتعريف العهد عن حضور فرد معيّن أو أفراد معيّنة منها، لم يكن اختلاف فيما هو معنى التّعريف حقيقةً ـ أعني الحضور في الذّهن ـ.

وأمّا أنّ الحاضر في أحدهما الماهيّة وفي الآخر الفرد أو الأفراد، فهو اختلاف راجع إلى معروض التّعريف ـ أعني الحاضر ـ لا إليه نفسه، فلو سمّي الحضور في أحدهما تعريف عهد، وفي الآخر تعريف جنس، كان لمجرّد الاصطلاح ولا كلام فيه، وإنّما الكلام في تحقيق معنى التّعريف الجنسيّ وبيان أنّ حقيقته ما هي؟

والسكّاكي نبّه على ذلك حيث قال: لأنّ تعريف العهد ليس شيئاً غير القصد إلى الحاضر في الذّهن ـ حقيقةً أو مجازاً ـ فبالغ في معنى تعريف العهد، وحصره في أنّه مجرّد القصد إلى الحاضر وليس شيئاً ورائه، فيعلم منه أنّ كون الحاضر ماهيّة أو فرداً أمر خارج عن حقيقة تعريف العهد.

والحقّ أنّ معنى التعريف مطلقاً: هو الإشارة إلى أنّ مدلول اللفظ معهود ـ أي: معلوم حاضر في الذّهن ـ.

يرشدك إلى ذلك أنّ صاحب «الكشّاف» فسّر تعريف الجنس في «الحمد للّه» بأنّه إشارة إلى ما يعرفه كلّ أحد من أنّ «الحمد» ما هو؟

وأنّ الشيخ ابن الحاجب صرّح في «الإيضاح» بأنّ «زيداً» موضوع لمعهودٍ بينك وبين مخاطبك، وبأنّ «غلام زيد» لمعهود بينكما بحسب تلك النّسبة المخصوصة.

وأنّ السكّاكي اختار في «اللّام» أنّ معناها العهد، وبالجملة إذا استقرأت كلامهم وتحقّقت محصوله استوثقت بما ذكرناه.

قال بعض الأفاضل: التّعريف يقصد به معيّن عند السّامع من حيث إنّه معيّن، كأنّه أشار إليه بذلك الاعتبار.

⇐

⇐ وأمّا النكرة فيقصد بها التفات النّفس إلى المعيّن من حيث ذاته ولا يلاحظ فيها تعيّنه وإن كان معيّناً في نفسه، لكن بين مصاحبة التّعيين وملاحظته فرق جليّ، ومهّد في تصوير ذلك مقّدمةً هي: أنّ فهم المعاني من الألفاظ بمعونة الوضع والعلم به، فـلابدّ أن تكون المعاني متصوّرةً ممتازاً بعضها عن بعضٍ عند السّامع، فإذا دلّ باسمٍ على معنىً فإمّا أن يكون ذلك الاعتبار ـ أي: كون المعنى متعيّناً عند السّامع ـ متميّزاً في ذهنه ملحوظاً معه أوّلاً، فالأوّل يسمّى معرفةً والثّاني نكرةً.

ثمّ قال: الإشارة إلى تعيّن المعنى وحضوره إن كانت بجوهر اللفظ تسمّى علماً: إمّا جنسيّاً: إن كان الحاضر المعهود جنساً وماهيّةً كـ«أُسامة».

أو شخصيّاً: إن كان فرداً منها كـ«زيد» أو أكثر كـ«ابنين».

وإن لم تكن بجوهر اللفظ، فلابدّ من أمر خارج عنه يشار به إلى ذلك مثل الإشارة ـ في أسماء الإشارة ـ وكقرينة التكلّم والخطاب والغيبة ـ في الضّمائر ـ وكالنّسبة المعلومة جُمْليّةً أو غير جُمليّةٍ ـ في الموصولات والمضاف إلى المعارف ـ وكحرفي اللّام والنّداء ـ في المعرّفات بهما ـ.

فظهر أنّ معنى التّعريف مطلقاً هو العهد في الحقيقة، لكنّه جعل أقساماً خمسةً بحسب تفاوت ما يستفاد منه، ويسمّى كلّ قسم باسم مخصوص.

وأنّ الأعلام الجنسيّة وإن كانت قليلةً أعلام حقيقةً كالأعلام الشّخصيّة، إذ في كلّ منهما إشارة بجوهر اللفظ إلى حضور المسمّى في الذّهن.

قال سيبويه: إذا قلت: «أُسامة» فكأنّك قلت: الضَّرْب الذي من شأنه كيت وكيت .. وأنّ الفرق بين «أُسامة» و«أسد» إذا كان موضوعاً للجنس من حيث هو بحسب الإشارة وعدمها ـ كما سبق ـ وأمّا «الأسد» فالإشارة فيه بالآلة دون جوهر اللفظ.

ثمّ نقول: إذا دخلت اللّام على اسم جنسٍ فإمّا أن يشار بها إلى حصّةٍ معيّنةٍ منه فرداً كانت أو أفراداً، مذكورةً تحقيقاً أو تقديراً ويسمّى لام العهد الخارجيّ.

وإمّا أن يشار بها إلى الجنس نفسه وحينئذٍ:

⇐

النّظر في المعهود إلى فرد معيّن، أو اثنين، أو جماعة، بخلاف الحقيقة، فإنّ النّظر فيها إلى نفس الماهيّة والمفهوم، باعتبار كونها حاضرة في الذّهن، وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النّكرة(١)، وعدم اعتبار الشّيء ليس باعتبارٍ لِعدمه.

⇐ إمّا أن يقصد الجنس من حيث هو كما في التّعريفات ونحو قولنا: «الرّجل خير من المرأة» ويسمّى لام الحقيقة والطّبيعة.

وإمّا أن يقصد الجنس من حيث هو موجود في ضمن الأفراد بقرينة الأحكام الجارية عليه الثّابتة له في ضمنها: إمّا في جميعها كما في المقام الخطابيّ وهو الاستغراق. أو في بعضها وهو المعهود الذّهني.

فإن قلت: هلّا جعلت العهد الخارجيّ ـ كالذّهني والاستغراق ـ راجعاً إلى الجنس؟

قلت: لأنّ معرفة الجنس غير كافية في تعيين شيءٍ من أفراده، بل يحتاج فيه إلى معرفة أُخرى.

ثمّ الظّاهر أنّ الاسم في المعهود الخارجيّ له وضع آخر بإزاء خصوصيّة كلّ معهود، ومثله يسمّى وضعاً عامّاً ـ كما مرّ ـ ولا حاجة إلى ذلك في العهد الذّهني والاستغراق، والتّعريف الجنسي، إذا جعل أسماء الأجناس موضوعةً للماهيّات من حيث هي اهـ.

(١) **قوله: «وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النّكرة».** جواب عن سؤالٍ وهو أنّه يلزم في نحو: «الرجل خير من المرأة» تناقضٌ وتنافٍ لأنّ النّكرة وهي «رجل» لا تدلّ على الحضور الذّهني و«أل» إذا دخلت عليها تدلّ على الحضور؟

وبعبارةٍ أُخرى: إذا كان الحضور في الذّهن غير معتبر في اسم الجنس النّكرة، فكيف يدخل عليه لام الحقيقة التي يعتبر فيها الحضور في الذّهن وهل هذا إلّا جمع بين المتنافيين؟

والجواب: أنّهم قسّموا الماهيّة إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ الماهيّة بشرط شيءٍ مثل الصّلاة بالنّسبة إلى الوضوء.

٢ ـ الماهيّة بشرط لا مثل الصّلاة بالنّسبة إلى الغصب فلا يقع الصّلاة مع كونها في المكان المغصوب.

⇐

[الاستغراق نوعان]

﴿ وهو ﴾ أي: الاستغراق ﴿ ضربان: حقيقيّ ﴾ وهو أن يراد كلّ فرد ممّا يتناوله اللّفظ بحسب اللغة ﴿ نحو: ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ أي: كلّ غيب وشهادة ﴾.

﴿ وعرفيّ ﴾ وهو أن يراد كلّ فرد ممّا يتناوله اللّفظ بحسب متفاهم العُرْف ﴿كقولنا: «جمع الأميرُ الصَّاغَةَ» أي: صَاغة بلده أو مملكته ﴾ لأنّه المفهوم عرفاً، لا صَاغَةَ الدُّنْيَا.

فإن قلت: «الصَّاغة» جمع «صائغ» واللّام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول، لا حرف تعريف، عند غير المازِني [1]، فكأنّ التّمثيل مبنيّ على مذهبه؟

⇐ ٣ـ والماهيّة لا بشرط شيءٍ مثل الصّلاة بالنسبة إلى لون اللباس وهي تصحّ في أيّ لَوْنٍ كان، وبعبارةٍ أُخرى: لو كان «رجل» مقيّداً بعدم الحضور و«أل» الدّاخلة عليه مقيّداً بها لزم التّناقض والتّنافي وليس كذلك فإنّ «أل» مشروطة بشيءٍ وهو الحضور و«رجل» ماهيّة لا بشرطِ شيءٍ. وإلى هذا أشار الشّارح بقوله: «عدم اعتبار الشّيء» أي: عدم اعتبار الحضور في اسم الجنس النكرة «ليس باعتبارٍ لعدمه» أي: عدم اعتبار ذلك الشّيء، أي: الحضور، ومن هنا قالوا: «لا بشرط يجتمع مع ألف شرط» فلامانع من دخول لام الحقيقة على اسم الجنس النّكرة، ولا يلزم منه الجمع بين المتنافيين، إذ لا تنافي بين المعنيين.

(١) **قوله: «عند غير المازني»**. اختلفوا في «أل» الداخلة على اسم الفاعل والمفعول على ثلاثة أقوالٍ:

الأوّل: أنّها حرف تعريف وهو مذهب الأخفش ـ على ما نصّ عليه المراديّ في باب «أل» من «الجَنَى الدَّاني» ـ.

الثّاني: أنّها موصول حرفيّ كما أنّ «الذي» موصوف حرفيّ، وهذا مذهب أبي عثمان المازني فيعدّ الموصولات الحرفيّة ستّةً وهي «أنْ» و«أنّ» و«ما» و«كي» إذا تقدّمها اللّام الجارّة ـ و«لو» و«أل» الدّاخلة على اسم الفاعل والمفعول، وإذا زيد عليها «الذي» صار ⇐

قلت: الخِلاف إنّما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث، لأنّهم يقولون: إنّه فعل في صورة الاسم(١)، ولهذا يعمل وإن كان بمعنى الماضي، وأمّا

⇐ سبعةً فقد نقل كونها من الموصولات الحرفيّة ابن هشام في «أوضح المسالك» عن أبي عليّ عن يونس بن حبيب في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التّوبة: ٦٩]. وأمّا كون «أل» موصولاً حرفيّاً فقد نسبه إلى المازني المراديّ في «الجَنَى الدَّاني» وابن هشام في «أوضح المسالك».

فما ذكره التفتازاني ـ تبعاً للمحقّق الرضي ـ من أنّ المازني يقول بكونها حرف تعريف غير صحيح، أو هو قول آخر له؛ لأنّ الرضي لا يرسل الكلام على عواهنه.

الثالث: التفصيل وهو مذهب الجمهور، فقالوا: إنّ «أل» الداخلة على اسم الفاعل والمفعول الدالّين على الحدوث موصول اسميّ والداخلة عليهما إذا كانا بمعنى الثبوت حرف تعريف ولا يمكن فرضهما موصولاً اسميّاً لأنّه لا يؤول بالحدوث وهو الفعل.

هذا كلّه إذا لم يكن عهد في البين وأمّا إذا كان هناك عهد فهي لتعريف العهد بالاتفاق نحو: «جاءني ضارب فأكرمت الضارب» على ما نصّ عليه المحقّق الرضي في «شرح الكافية».

(١) **قوله: «فعل في صورة الاسم»**. قال المحقّق الرّضيّ في باب الموصول من «شرح الكافية» ٢: ٣٧: اعلم أنّهم اختلفوا في اللّام الدّاخلة على اسمي الفاعل والمفعول:

١ ـ فقال المازني: هي حرف تعريف كما في سائر الأسماء الجامدة نحو: «الرّجل» و«الفرس».

٢ ـ وقال غيره: إنّها اسم موصول.

٣ ـ وذهب الزّمخشريّ إلى أنّها منقوصة من «الذي» وأخواته، وذلك لأنّ الموصول مع صلته الّتي هي جملة بتقدير اسم مفرد فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون أحد جزئيها جملة، فخفّف الموصول:

تارةً بحذف بعض حروفه، قالوا في «الذي»: «الذِ» و«الَّذْ» بسكون الذّال ثمّ اقتصروا منه على الألف واللّام.

⇐

⇐ وتارةً بحذف بعض الصّلة إمّا الضّمير أو نون المثنّى والمجموع نحو:

* الحافظوا عورة العشيرة *

قال:

والأولى أن نقول: اللّام الموصولة غير لام «الذي» لأنّ لام «الذي» زائدة بخلاف اللّام الموصولة، قالوا: الدّليل على أنّ هذه اللّام موصولة رجوع الضّمير إليها في السّعة نحو: «الممرور به زيد» ثمّ قال:

فنقول بناءً على مذهب الجمهور: إنّ أصل «الضّارب» و«المضروب»: «الضَّرَبَ» و«الضُّرِبَ» فكرهوا دخول اللّام الاسميّة ـ المشابهة للحرفيّة لفظاً ومعنىً ـ على صورة الفعل.

أمّا لفظاً فظاهر، وأمّا معنىً فلصيرورة اللّام مع ما دخلت عليه معرفةً كالحرفيّة مع ما تدخل عليه، فصيّروا الفعل في صورة الاسم:

الفعل المبنيّ للفاعل في صورة اسم الفاعل، والمبنيّ للمفعول في صورة اسم المفعول؛ لأنّ المعنيين متقاربان؛ إذ معنى «زيد ضارب»: «زيد ضَرَبَ» أو «يَضْرِبُ» و«زيد مضروب» أي: «ضُرِبَ» أو «يُضْرَبُ».

ولكون هذه الصّلة فعلاً في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي، ولو كانت اسم فاعل أو مفعول حقيقةً لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرّد عن اللّام.

وكان حقّ الإعراب أنْ يدور على الموصول ـ كما نذكره ـ فلمّا كانت اللّام الاسميّة في صورة اللّام الحرفيّة نقل إعرابها إلى صلتها عاريةً كما في «إلّا» الكائنة بمعنى «غير» ـ على ما مرّ في باب الاستثناء ـ فقلت: «جاءني الضّاربُ» و: «رأيت الضّارِبَ» و: «مررت بالضّارِبِ» قال:

واعلم أنّ حقّ الإعراب أن يدور على الموصول، لأنّه هو المقصود بالكلام وإنّما جيء بالصّلة لتوضيحه. والدّليل ظهور الإعراب في «أيّ» الموصول نحو: «جاءني أيّهم ضربته» و: «رأيت أيّهم ضربته» و: «مررت بأيّهم ضربته».

⇐

ما ليس في معنى الحدوث ـ من نحو: «المؤمن» و«الكافر» و«الصّائغ» و«الحائك» ـ فهو كالصّفة المشبّهة، واللّام فيها حرفُ تَعْريفٍ اتفاقاً، وكلام «الكشّاف» و«المفتاح» يُفْصِحُ عن ذلك في غير موضع.

ولو سُلِّم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق ـ سواء كان بحرف التّعريف أو غيره ـ والموصول أيضاً يأتي للاستغراق نحو: «أَكْرِمِ الّذين يَأْتُونَك إلّا زيداً» و: «اضْرِبِ القائمين إلّا عمراً» وهذا ظاهر.

[استغراق المفرد أوسع من المثنّى والمجموع]

﴿واستغراق المفرد﴾ سواء كان بحرف التّعريف أو غيره ﴿أشمل[1]﴾ من

⇐ وكذا في «اللذان» و«اللتان» ـ فيمن قال بإعرابهما ـ.

وأمّا الصّلة فقال بعضهم: إنّها معربة بإعراب الموصول اعتقاداً منه أنّها صفة الموصول لتبيّنها له كما في الجمل الواقعة صفةً للنكرات.

وليس بشيءٍ؛ لأنّ الموصولات معارف اتفاقاً منهم، والجمل لا تقع صفات للمعارف ـ كما مرّ في الوصف ـ.

والجمهور على أنّه لا محلّ للصّلة من الإعراب، إذ لم يصحّ وقوع الاسم المفرد مقامها كالوصف، وخبر المبتدأ، والحال، والمضاف إليه، ولا يقدّر للجمل إعراب إلّا إذا صحّ وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك في الأربعة المواضع المذكورة فقط، وذلك لأنّ الإعراب للاسم في الأصل أو للاسم والفعل على قولٍ وكلّ واحدٍ منهما مفرد، والصّلة جملة لا غير اهمختصراً.

(١) **قوله: «واستغراق المفرد أشمل»**. اعلم أنّ المعرّف بـ«أل» الاستغراق إمّا مفرد أو مثنّىً أو مجموع ـ وكذا غير المعرّف ـ والاستغراق لا يكون مساوياً فيها، بل استغراق المفرد المعرّف ـ وكذا غير المعرّف ـ أشمل من المثنّى واستغراق المثنّى أشمل من استغراق الجمع، والدّليل بيّنه الشّارح بقوله: لأنّه يتناول كلّ واحد واحد الخ....

⇐

استغراق المثنّى والمجموع، لأنّه يتناول كلّ واحد واحد من الأفراد، واستغراق المثنّى إنّما يتناول كلّ اثنين اثنين، ولا ينافي خروج الواحد، واستغراق الجمع إنّما يتناول كلّ جماعة جماعة، ولا ينافي خروج الواحد والاثنين.

﴿ **بدليل صحّة «لا رِجالَ في الدّار» ـ إذا كان فيها رجل، أو رجلان ـ دون «لا رَجُلَ»** ﴾ فإنّه لا يصحّ إذا كان فيها رجل، أو رجلان.

[«لا» التّبرئة والاستغراق]

وإنّما أورد البيان بـ«لا»(١) الّتي لنفي الجنس؟ لأنّها نصّ في الاستغراق(٢).

⇐ والوجه في ذلك كلّه أنّ الاستغراق عبارة عن شمول أفراد مدلول اللفظ، والمدلول في المفرد الآحاد وفي التثنية الاثنين وفي الجمع الجماعة.

(١) **قوله: «وإنّما أورد البيان بـ«لا»**. قال الجرجاني: يعني أنّه لمّا ادّعى أنّ استغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع أورد بيانه في جمع ومفرد منفيين بـ«لا» النّافية للجنس، لأنّها نصّ في الاستغراق، فنحو: «لا رجل» لا يصحّ أن يخرج منه فرد أصلاً، ونحو: «لا رجال» ـ مع نصوصيّته في الاستغراق ـ إذا جاز أن يخرج عنه واحد أو اثنان جاز في غيره من الجموع بالطّريق الأولى، فيتّضح بذلك ثبوت المدّعى.

فإن قلت: كيف يكون نحو: «لا رجال» نصّاً في الاستغراق مع جواز خروج واحدٍ أو اثنين منه، وأمّا ما ذكره في الشّرح من النصوصيّة فلعلّه مخصوص بالنّكرة المفردة؟

قلت: نحو: «لا رجال» نصّ في استغراق أفراد مدلوله، فلا يخرج عنه شيء من الجماعات كما أنّ «لا رجل» نصّ في استغراق أفراد مدلوله، فلا يخرج عنه شيء من آحاد مدلوله، فخروج واحدٍ أو اثنين من «لا رجال» لا يقدح في تلك النصوصيّة، إذ ليسا من أفراد مدلوله، وحمل كلامه على تخصيص النصوصيّه بالمفرد باطل؛ لأنّ ما ذكره من البيان مشترك بينه وبين الجمع.

(٢) **قوله: «لأنّها نصّ في الاستغراق»**. قال ابن هشام في باب «لا» من المغني ١: ٣١٦: تنبيه: «إذا ⇐

بيان ذلك: أنّ النّكرة في سِياق النّهي، والنّفي، والاستفهام، ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالاً مرجوحاً، إلّا عند قيام قرينة نحو: «ما جاءني رجل، بل رجلان» فإنّه حينئذٍ يتحقّق عدم الاستغراق.

والنّكرة في الإيجاب ظاهرة في عدم الاستغراق، وقد تستعمل فيه مجازاً، كثيراً في المبتدأ نحو: «تَمْرَةٌ خَيْرٌ من جَرادة» وقليلاً في غيره نحو: ﴿**عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ**﴾[1]، وفي «المقامات»[2]:

⇐ قيل: «لا رجلَ في الدّار» بالفتح تعيّن كونها نافية للجنس ويقال في توكيده: «بل امرأة»، وإن قيل بالرّفع تعيّن كونها عاملة عمل «ليس» وامتنع أن تكون مهملةً وإلّا تكرّرت.

واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة، ويقال في توكيده على الأوّل: «بل امرأة»، وعلى الثّاني: «بل رجلان» أو «رجال».

وغَلِطَ كثيرٌ من النّاس فزعموا أنّ العاملة عمل «ليس» لا تكون إلّا نافية للوحدة لا غير، ويرد عليهم نحو قوله:

* تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً *

(١) الانفطار: ٥.

(٢) **قوله: «وفي المقامات»**. أي: مقامات الحريريّ أبي محمّد القاسم بن عليّ بن محمّد البصريّ المتوفّى سنة ٥١٠هـ أو ٥١٥هـ أو ٥١٦هـ. قال المطرّزي: إنّي لم أر في كتب العربيّة والأدب ولا في تصانيف العجم والعرب كتاباً أحسن تأليفاً وأعجب تصنيفاً وأغرب ترصيفاً وأشمل لعجائب العربيّة وأجمع لغرائب الأدبيّة، وأكثر تضمّناً لأمثال العرب ونكت الأدب من المقامات التي أنشأها الحريريّ. قال العلّامة الزمخشريّ فيه:

أُقسم بالله وآياته ومشعر الحجّ وميقاته

إنّ الحريريّ حريّ بأن نكتب بالتّبر مقاماته

قال الجعفري: «المقامات» جمع «المقامة» والأصل «المقام» اسم مكان من «قام، يقوم» الأجوف الواوي، وصار بعد الاشتقاق «مقوم» فقلبت الواو أيضاً بعد نقل حركتها إلى ما ⇐

يا أَهْلَ ذَا المَغْنَى[١] وُقِيْتُمْ شَرّاً   ولا لَـقِيْتُم ـ مـا بَـقِيْتُم ـ ضَـرّاً

⇐ قبلها وهي في محلّ الحركة فصار «مقاماً» وهذا الاسم بهذا الاعتبار لا يتصرّف إلّا هكذا: «مقام، مقامان، مقاوِم» مفرداً ومثنّىً وجمعاً مكسّراً، مشتركاً بين المذكّر والمؤنّث، ولا يوجد له جمع مصحّح بالواو والنّون، لأنّه مختصّ بالعقلاء الذّكور واسم المكان لغير العاقل، ولا بالألف والتّاء لتفرّعه على الجمع المذكّر السّالم، فيكون المفرد والمثنّى ـ بصيغة التذكير للتغليب ـ مشتركاً بين المذكّر والمؤنّث، والجمع المكسّر أيضاً مشتركاً.

وإذا أردت أن تنقله عن الوصفيّة إلى الاسميّة أدخلت عليه التّاء النّاقلة ـ مثل تاء «الحقيقة» ـ وقلت: «مقامة» ولم يكن حينئذٍ إلّا بمعنى مكان مخصوص وصارت اسماً بمنزلة الجوامد، وبهذا الاعتبار تجمع على «مقامات» بالألف والتاء.

(١) **قوله: «يا أهل ذا المغنى»**. البيت من الرَّجز المشطور، والقائل الحريريّ في المقامة الخامسة الموسومة بالمقامة الكوفيّة وهو مطلع الأشطار:

يا أهل ذا المغنى وُقِيْتُم شَرًّا   ولا لقيتُم ما بقيتُم ضُرًّا
قد دفع الليل الذي اكفهرًّا   إلى ذَراكم شَعِثاً مغبرًّا
أخا سِفارٍ طال واسبطرًّا   حتّى انثنى مُحْقَوْقفاً مُصْفرًّا
مِثْلَ هلال الأُفْق حين افترًّا   وقد عَرا فِناءكم مُعْتَرًّا
وأَمَّكُمْ دونَ الأنام طُرّاً   يَبْغي قِرَى منكم ومُسْتَقرًّا
فدُوْنكم ضَيْفاً قَنُوْعاً حُرًّا   يَرْضَى بما احْلَوْلَى وما أمَرًّا
وينثني عنكم يَنُثُّ البِرًّا

«المغنى» على وزن «المعنى» المنزل، قال ـ تعالى ـ: ﴿كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾ [الأعراف: ٩٢]، أي: لم يقيموا. «وُقِيتُمْ شَرّاً» على صيغة المجهول أي: وقاكم الله شرّاً. وحذف المسند إليه للمحافظة على الوزن. قوله: «ما بقيتم» أي: دواماً ودائماً. «الضُرُّ» بالضمّ أصله الهُزال وأُريد به سوء الحال. والباقي غير مفتقر إليه.

والشاهد في قوله: «وقيتم شرّاً» أي: كلّ شرّ على الاستغراق. وكذا: «كلّ ضرٍّ» على الاستغراق وإن كان غير مرادٍ.

وأمّا إذا كانت النّكرة مع «من»[1] ظاهرة نحو: «ما جاءني من رجل» أو مقدّرة

---

(١) قوله: «النكرة مع «من». قال ابن هشام في معاني «من» من المغني ١: ٤٢٥:

الرّابع عشر: التّنصيص على العموم، وهي الزّائدة في نحو: «ما جاءني من رجل» فإنّه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، ولهذا يصحّ أن يقال: «بل رجلان» ويمتنع ذلك بعد دخول «من» اهـ.

وقال المحقّق الرّضي في باب النّكرة من شرح «الكافية» ٢: ١٤٥: واعلم أنّ النّكرة إذا وقعت في سياق النّفي والنّهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهراً، مفردة كانت أو مثنّاةً أو مجموعةً.

ويحتمل أن لا يكون الاستغراق احتمالاً مرجوحاً فلذا أُتي بالقرينة نحو: «ما جاءني رجل واحد، بل رجلان» أو «بل رجال» و: «ما جاءني رجلان هما أخواك» و: «هل جاءك رجال هم إخوتك»، ومع الإطلاق أيضاً يحتمل عدم الاستغراق احتمالاً مرجوحاً، فلهذا كان «لا رجل» ظاهراً في الاستغراق محتملاً لسواه، وإذا دخلها «من» ظاهراً نحو: «ما جاءني من رجل» أو مقدّراً نحو: «لا رجل» أي: «لا من رجل» فهو نصّ في الاستغراق.

و«من» هذه وإن كانت زائدةً ـ كما ذكر النُّحاة ـ لكنّها مفيدة لنصّ الاستغراق، كان أصلها «من» الابتدائيّة لمّا أُريد استغراق الجنس ابتدئ منه بالجانب المتناهي وهو «الأحد» وترك الجانب الأعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود، كأنّه قيل: «ما جاءني من هذا الجنس واحد إلى ما لا يتناهى» فمن ثمّة تقول: إذا قصدت الاستغراق «ما جاءني أحد» و: «من أحد».

وإن وقعت النّكرة لا في سياق الأشياء الثّلاثة فظاهرها عدم الاستغراق، وقد يكون الاستغراق مجازاً كثيراً إن كانت مبتدأةً كـ«تمرة خير من زُنبور» و: «رجل خير من امرأة».

وقليل في غيره كقوله ـ تعالى ـ: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ﴾ [الانفطار: ٥].

والدّليل على كونه في الموجب مجازاً في العموم بخلاف المعرفة باللّام تعريفاً لفظيّاً كما في نحو: «الدّينار خير من الدّرهم» لأنّ الاستغراق يتبادر إلى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللّام، وعدم الاستغراق بلا لامٍ، والسبق إلى الفهم بلا قرينة من أقوى دلائل ⇐

نحو: «لا رَجُلَ في الدّار» فهو نصّ في الاستغراق، حتّى لا يجوز: «ما جاءني من رجل، أو لا رَجُلَ في الدّار، بل رجلان».

وإلى هذا أشار صاحب «الكشّاف» حيث قال: إنّ قراءة «لا رَيْبَ فيه» بالفتح توجب الاستغراق، وبالرّفع تجوّزه.

[عدم الفرق بين المفرد والجمع]

ولقائل أن يقول: لوسُلّم كون استغراق المفرد أشمل في النّكرة المنفيّة فلانسلّم ذلك في المعرّف باللّام، بل الجمع المحلّى بلام الاستغراق يشمل الأفراد كلّها ـ مثل المفرد ـ كما ذكره أكثر أئمّة الأُصول، والنّحو، ودلّ عليه الاستقراء، وصرّح به أئمّة التّفسير في كلّ ما وقع في التّنزيل من هذا القبيل نحو: ﴿**أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**﴾، ﴿**وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا**﴾، ﴿**وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ**﴾، ﴿**وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**﴾، ﴿**وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ**﴾، ﴿**وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِلْعَالَمِينَ**﴾ إلى غير ذلك.

ولهذا صحّ بلا خلاف: «جاءني القوم ـ أو العلماء ـ إلّا زيداً[1]، أو: إلّا الزّيدين»

⇐ الحقيقة اه.

وقال في باب «العلم» من شرح «الكافية» ٢: ١٣٦: وقد جاءت النّكرة غير المبتدأ أيضاً في الإيجاب للاستغراق لكن قليلاً كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ**﴾ وقوله: ﴿**وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا**﴾ [الشمس: ٧]، اه.

(١) **قوله: «جاءني القوم أو العلماء إلّا زيداً»**. والظّاهر من هذا المثال أنّ المراد من الجمع في المقام ما كان جمعاً في المعنى سواء كان جمعاً في الاصطلاح أم لا، فإنّ «القوم» اسم جمع، ولا يقال له: الجمع اصطلاحاً.

وهذا المثال أيضاً ـ كما ذكر قبل ذلك ـ أورده المحقّق الرّضي في باب «المعرفة ⇐

مع امتناع قولك: «جاءني كلّ جماعة من العلماء إلّا زيداً» على الاستثناء المتّصل.

[الاستيعاب في المفرد والجمع]

فإن قيل: المفرد يقتضي استيعاب الآحاد، والجمع لا يقتضي إلّا استيعاب الجموع، حتّى أنّ معنى قولنا: «جاءني الرِّجال»: «جاءني كلّ جمع من جموع الرجال» وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم، بخلاف المفرد.

قلنا: لو سُلِّم[1] فلا يمكن خروج الواحد والاثنين أيضاً؛ لأنّ الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد، والاثنين مع واحد آخر منها، جمع من الجموع، والتّقدير أنّ كلّ جمع من الجموع داخل في الحكم ـ على ما ذكرتم ـ.

فإنْ زعموا أنّ كلّ جمع داخل في الحكم، باعتبار ثبوت الحكم للمجموع[2]

⇐ والنكرة» من شرح «الكافية» ٢: ١٢٩: فالمفرد في مثله يعمّ جميع المفرد، والمثنّى جميع المثنّى، فلا يستثنى من المفرد إلّا المفرد، وكذا لا يستثنى من المثنّى إلّا المثنّى، وأمّا الجمع فيعمّ استثناء الجمع والمثنّى والواحد منه نحو: «لقيت العلماء إلّا الزيدين وإلّا زيداً» وذلك لأنّ الجمع المحلّى باللّام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكّر مضاف إليه كلّ مفرد وغيره فمعنى: «لقيت العلماء إلّا زيداً» أي: كلّ عالم، وكلّ عالمين وكلّ علماء، وهكذا حال المفرد والمثنّى والمجموع في غير الموجب اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «قلنا لو سلّم»**. أي: لا نسلّم هذا الفرق بين الاستغراقين لأنّ الجمع المحلّى باللّام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكّر مضاف إليه كلّ مفرد وغيره ـ كما نقلنا عن الرّضي ـ ولو سلّم هذا الفرق أيضاً فلا يمكن خروج الواحد والاثنين أيضاً بما ذكره الشارح ... .

(٢) **قوله: «باعتبار ثبوت الحكم للمجموع»**. أي: للمجموع من حيث المجموع كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، لأنّ الحكم ـ أعني الأحقّيّة بالردّ ـ مختصّ ببعولة الرجعيّات دون كلّ فرد من أفراد البعولة حتّى يشمل الحكم بعولة البائنات وحتّى يصحّ «جاءني جمع من الرجال» باعتبار مجيء فرد أو فردين منه. كما هو كذلك في ⇐

ـ دون كلّ فرد حتّى يصحّ «جاءني جمع من الرّجال» باعتبار مجيء فرد، أو فردين منه ـ فهو ممنوع، بل هو أوّل المسألة(١).

[تخطئة السّكّاكيّ]

فظهر بُطْلَانُ ما ذكره صاحب «المفتاح»(٢) في قوله ـ تعالى ـ: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ أنّه ترك جمع «العَظْم» إلى الإفراد؛ لطلب شمول الوَهْن العِظام فرداً، فرداً. لصحّة حصول وهن المجموع بوهن البعض، دون كلّ فردٍ.

يعني: يصحّ إسناد الوهن إلى صيغة الجمع نحو: «وَهَنَتِ العِظامُ» عند حصول الوهن لبعض من العِظام دون كلّ فرد، ولا يصحّ ذلك في المفرد(٣).

⇐ قولهم: «العلماء ورثة الأنبياء» لأنّ المراد العلماء العدول لا كلّ فرد منهم حتّى يشمل الفسّاق.

(١) **قوله: «بل هو أوّل المسألة»**. أي: مصادرة إلّا إذا قامت قرينة على ذلك كما في الآية والرّواية وحينئذٍ يخرج عن محلّ الكلام لأنّه فيما لم توجد قرينة في الكلام.

(٢) **قوله: ما ذكره صاحب «المفتاح»**. والحاصل أنّه لم يقل: «وهنت العظام» بصيغة الجمع لأنّ الجمع ـ بزعمه ـ ليس نصّاً في شمول الحكم ـ أي: الوهن ـ للعظام فرداً فرداً. لصحّة أن يقال: «وهنت العظام» بصيغة الجمع ويراد به إظهار حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كلّ فرد، يعني: يصحّ إسناد الوهن إلى صيغة الجمع عند حصول الوهن لبعض العظام دون كلّ فرد.

(٣) **قوله: «ولا يصحّ ذلك في المفرد»**. أي: لا يصحّ إسناد الوهن إلى المفرد عند حصول الوهن لبعض العظام وذلك: لأنّ الإسناد إلى المفرد موجبة كلّيّة وحصول الوهن لبعض العظام دون كلّ فرد موجبة جزئيّة، فلا يجوز استعمال ذلك الإسناد في هذا المعنى، بخلاف الإسناد إلى صيغة الجمع فإنّه موجبة جزئيّة فيجوز استعماله في هذا المعنى.

وذلك: لأنّا لا نسلّم[١] صحّة قولنا: «وَهَنَتِ العِظامُ» باعتبار وهن البعض دون كلّ فرد.

[تصويب الزّمخشريّ]

بل الوجه في إفراد «العَظْم» ما ذكره صاحب «الكشّاف»[٢] وهو أنّ الواحد هو الدّالّ على معنى الجنسيّة، وقصده إلى أنّ هذا الجنس ـ الذي هو العَمُوْدُ، والقِوام وأشدّ ما تركّب منه الجَسَد ـ قد أصابه الوَهْن، ولو جمع لكان القصد إلى معنى آخر، وهو: أنّه لَمْ يَهِنْ منه بعض عِظامه، ولكن كلّها.

يعني لو قيل: «وهنت العِظام» كان المعنى: أنّ الذي أصابه الوَهْن ليس هو بعض العِظام بل كلّها، حتّى كأنّه وقع من سامع شكّ في الشّمول والإحاطة، لأنّ القيد في الكلام ناظر إلى نفي ما يقابله، وهذا المعنى[٣] غير مناسب للمقام.

---

(١) **قوله: «وذلك لأنّا لا نسلّم»**. أي: لا نسلّم أنّ الإسناد إلى صيغة الجمع موجبة جزئيّة بل الإسناد إليها كالإسناد إلى المفرد موجبة كلّيّة يشمل الأفراد كلّها.

(٢) **قوله: ما ذكره صاحب «الكشّاف»**. أي: لو قيل: «وهنت العظام» كان المعنى أنّ الذي أصابه الوهن ليس هو بعض العظام، بل كلّها حتّى كأنّه وقع شكّ من سامع في الشمول والإحاطة.

وبعبارةٍ أُخرى: حتّى كأنّه وقع من سامعٍ شكٌّ في كون القضيّة موجبة كلّيّة، فأتى بصيغة الجمع دفعاً لهذا الشكّ وإفادة الكلامِ للإيجاب الكلّي، لأنّ صيغة الجمع يفيد العموم.

ولأنّ القيد وهو صيغة الجمع في الكلام ناظر إلى نفي ما يقابله، والمقابل للإيجاب الكلّي والشمول هو الإيجاب الجزئي.

(٣) **قوله: «وهذا المعنى»**. أي: إفادة الإيجاب الكلّي دفعاً للشكّ في الشمول والإحاطة «غير مناسب للمقام» لأنّ السّامع فيه هو الله ـ عزّ وجلّ ـ وهو يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصّدور، فكيف يظنّ في حقّه ـ عزّ وعلا ـ الشكّ وهو بمنزلة الجهل بل نفسه.

[التنافي بين كلامي الزّمخشري والسّكّاكيّ]

فهذا الكلام[١] صريح في أنّ «وَهَنَتِ العِظام» يفيد شُمُوْل الوَهْن لكلٍّ من العِظام بحيث لا يخرج منه البعض.

وكلام «المفتاح» صريح في أنّه يصحّ «وَهَنَتِ العِظام» باعتبار وَهْن بعض العِظام دون كلّ فرد. فالتنافي بين الكلامين واضح.

[توهّم عدم التّنافي]

وتوهّم بعضهم أنّه لا منافاة بينهما[٢]؛ بِناءً على أنّ مراد صاحب «الكشّاف» أنّه لو جمع لكان قصداً إلى أنّ بعض عِظامه ممّا لَمْ يُصِبْهُ الوَهْنُ، ولكنّ الوَهْنَ إنّما أصاب الكلّ من حيث هو كلّ، والبعض بَقِيَ خارجاً، كالواحد والاثنين.

[منشأ التّوهّم]

ومنشأ هذا التّوهّم سوء الفهم وقلّة التدبّر. وذلك: لأنّ إفادة الجمع المحلّى باللّام تعلّق الحكم بكلّ فردٍ، ممّا هو مُقَرَّرٌ في علم الأُصول والنَّحْو.

وكلامه في «الكشّاف» أيضاً مَشْحُوْنٌ به حيث قال في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ** ﴾: إنّه جمع، ليتناول كلّ محسن.

---

(١) **قوله: «فهذا الكلام»**. أي: هذا الكلام من صاحب «الكشّاف» صريح في أنّ «وهنت العظام» بصيغة الجمع موجبة كليّة مثل «وهن العظم» بصيغة المفرد.

وكلام صاحب «المفتاح» صريح في أنّ «وهنت العظام» بصيغة الجمع موجبة جزئيّة والتّنافي بينهما كالنّار على المنار.

(٢) **قوله: «لا منافاة بينهما»**. حاصله أنّ مراد الزمخشريّ أنّه لو جمع لصارت القضيّة عموماً مجموعيّاً كما يقوله السكّاكي فلا منافاة بينهما.

وفي قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِلْعَالَمِينَ﴾: إنّه نكّر «ظلماً» وجَمَع «العالمين» على معنى: «ما يريد شيئاً من الظُّلْم لأحد من خلقه».

وفي قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلاَ تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً﴾: أي: ولا تُخَاصِمْ عن خائن قَطُّ.

وفي قوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾: إنّه جمع، لِيَشْمُلَ كلّ جنس ممّا سمّي بـ«العَالَم» يعني: لو أُفرد لتوهّم أنّه إشارة إلى هذا العالَم المحسوس المشاهد، فجمع، ليفيد الشُّمُول والإحاطة.

[فساد ما ذكر في بيان مراد الزمخشريّ]

ولا يخفى عليك فساد ما قيل: أنّ مراده أنّ المفرد، وإن كان أشمل، لكنّه قصد هنا إلى معنىً آخر، وهو التّنبيه على كون العالَم أجناساً مختلفة، لأنّ المفرد يفيد شمول الآحاد، والجمع يفيد شمول الأجناس[(١)].

وذلك[(٢)] لأنّه إذا لم يكن الجمع مُفِيداً تعلّق الحكم بكلّ ما سمّي بمفرده، كيف يكون «العالمين» متناولاً لكلّ جنس ممّا سمّي بالعالم، فهل هذا إلّا تهافت[(٣)].

وأيضاً لا دلالة لقوله: ـ«ليشمل كلّ جنس ممّا سمّي به» ـ على هذا المعنى.

---

(١) **قوله: «والجمع يفيد شمول الأجناس»**. أي: المتعدّدة المستلزمة ـ بتعدّدها ـ اختلافها من حيث الماهيّة والحقيقة، وإلّا فلا وجه للإتيان بصيغة الجمع الدّالّة على التعدّد، لأنّ الماهيّة الواحدة والحقيقة المتّحدة لا تثنّى فضلاً عن أن تجمع.

(٢) أي: سبب فساد ما قيل في بيان مراد الزّمخشريّ.

(٣) **قوله: «هل هذا إلّا تهافت»**. أي: تساقط بين قول القيل: بأنّ المفرد أشمل من الجمع، وبين قوله: إنّ الجمع يفيد شمول الأجناس، والمراد أنّ كلام القيل يسقط أي: يبطل بعضه بعضاً.

[بيان فساد آخر]

وكذا ما قيل: إنّ «العالمين» ماهيّات مختلفة[١]، فيتناولها الجمع، بخلاف «العِظَام».

وذلك: لأنّ هذه التّفرقة[٢] لا يؤيّدها عقل ولا نقل.

---

(١) **قوله: «ما قيل: إنّ «العالمين» ماهيّات مختلفة»**. من الحَيَوانات والنّباتات والجَمادات، فيتناولها الجمع دون المفرد فلذا أتى بصيغة الجمع ـ أعني «العالمين» ـ ولم يقل: «ربّ العالم» بخلاف «العظام» فإنّها ماهيّة واحدة يشملها المفرد ـ أعني «العظم» ـ فلا احتياج إلى صيغة الجمع وأن يقال: «وهنت العظام».

(٢) **قوله: «وذلك لأنّ هذه التفرقة»**. بين ما كان ماهيّات مختلفة فيحتاج في استغراقها إلى صيغة الجمع وبين ما كان ماهيّة واحدةً فيكتفى في استغراقها بصيغة المفرد لا يؤيّدها عقل ولا نقل من أهل اللغة الموثوق بهم بل المرويّ عنهم أنّ الجمع يتناول الأفراد المشتركة في مفهوم مفرده وهو المراد من قيد الجنسيّة المعتبرة في تعريف الجمع، وأمّا أنّ تلك الأفراد ماهيّات مختلفة أو أُمور متّفقة فلا اعتبار به أصلاً، فكما أنّ الجمع والمفرد إذا استغرقا يتناولان الآحاد المتّفقة كذلك يتناولان المختلفة.

وهذا هو قول المحقّق الرّضي حيث قال في شرح «الكافية» ٢: ١٧١: «المثنّى: ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلهما، ونون مكسورة ليدلّ على أنّ معه مثله من جنسه»: يريد بالجنس هاهنا ما وضعه الواضع صالحاً لأكثر من واحدٍ لمعنىً جامع بينها في نظر الواضع، سواء كان ماهيّاتها مختلفةً كالأبيضين، لإنسان وفرس، فإنّ الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره إلى الماهيّتين، بل إلى صفتهما التي اشتركا فيها، أو متّفقةٍ كما تقول: «الأبيضان» لإنسانين و«البِيْض» لأفراس.

وسواء كان الوضع واحداً كـ«الرّجل» أو أكثر كـ«الزّيدين» و«الزّيدين» فإنّ نظر كلّ واحدٍ من الوضعين في وضع لفظة «زيد» ليس إلى ماهيّة ذلك المسمّى، بل إلى كون ذلك المسمّى ـ أيّ ماهيّة كان ـ متميّزاً بهذا الاسم عن غيره، حتّى لو سمّي بـ«زيد» إنسان وسمّي

⇐

وبالجملة: فالقول بأنّ الجمع يفيد تعلّق الحكم بكلّ واحدٍ من الأفراد ـ مثبتاً كان أو منفيّاً ـ ممّا قرّره الأئمّة، وشَهِدَ به الاستعمال، وصرّح به صاحب «الكشّاف» في غير موضع، فلا وجه لِرَفْضِ جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب «المفتاح».

[فرق بين المفرد المعرّف وجمعه من الزّمخشري]

نعم، فرق بين المفرد والجمع ـ في المعرّف بلام الجنس ـ من وجه آخر، وهو: أنّ المفرد صالح لأن يراد به جميع الجنس، وأن يراد به بعضه إلى الواحد منه، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ ﴾ والجمع صالح لأن يراد به جميع الجنس، وأن يراد به بعضه لا إلى الواحد، لأنّ وِزانه ـ في تناول الجمعيّة في الجنس ـ وِزانُ المفرد ـ في تناول الجنسيّةِ ـ والجمعيّةُ في جُمَل الجنس لا في وُحْدَانه؛ كذا في «الكشّاف»(1).

⇐ به فرس فالنّظر في الموضعين إلى شيءٍ واحد ـ كما في الأبيضين ونحوه ـ وهو كون تلك الذّات متميّزة عن غيرها بهذا الاسم.

قال: وهذا خلاف المشهور فإنّهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحدٍ، فلا يسمّون «زيداً» وإن اشترك فيه كثيرون جنساً اهـ مختصراً.

(1) **قوله: «كذا في الكشّاف»**. في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [البقرة: ٢٥]، قال: «والصالحات» كلّ ما استقام من الأعمال بدليل العقل والكتاب والسنّة، واللّام للجنس.

فإن قلت: أيّ فرقٍ بين لام الجنس داخلةً على المفرد وبينها داخلةً على المجموع؟

قلت: إذا دخلت على المفرد كان صالحاً لأن يراد به الجنس إلى أن يحاط به، وأن يراد به بعضه إلى الواحد منه. وإذا دخلت على المجموع صلح أن يراد به جميع الجنس، وأن يراد به بعضه لا إلى الواحد منه، لأنّ وِزانه في تناول الجمعيّة في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسيّة، والجمعيّةُ في جمل الجنس لا في وُحْدانه اهـ بحروفه. يقال: «هذا وِزان ⇐

فنحو قولهم: «فلان يركب الخَيْلَ» ـ وإنّما يركب واحداً منها ـ مجاز، مثل قولهم: «بنوا فلان قتلوا زيداً» وإنّما قتله واحد منهم.

[سؤال وجواب]

فإن قلت: قد روي(١) عن ابن عبّاس أنّ «الكِتاب» أكثر من «الكُتُب» وبيّنه

⇐ ذاك وزنته» أي: معادله ـ كما في «المصباح» ـ وهو وَزْنُهُ وزِنَتُهُ ووِزانُهُ بِوِزانه أي: قُبالته ـ كما في «اللسان» ـ.

والحاصل أنّه لا فرق بين المفرد والجمع المعرّفين في جانب الكثرة وإنّما الفرق بينهما في جانب القلّة، أي: يجوز في المفرد أن يراد في جانب القلّة البعض متنازلاً إلى الواحد وفي الجمع إلى الثّلاثة أو الاثنين ـ على الخلاف المذكور ـ لأنّ المراد به الجنس في ضمن مصداق الجمع، ولا مصداق للجمع في أقلّ من الثّلاثة أو الاثنين، فلا يجوز استعمال الجمع في الواحد إلّا مجازاً فقولهم: «فلان يركب الخَيْل» ـ وإنّما يركب واحداً منها ـ مجاز مثل قولهم: «بَنُوا فلانٍ قتلوا زيداً» وإنّما قتله واحد منهم.

وذلك لأنّ «الخَيْل» ـ وهو اسم جمع ـ أُريد منه الواحد والمراد من الجمع هنا ما يشمل اسم الجمع أيضاً.

(١) **قوله: «فإن قلت: قد روي»**. أي: روى الزّمخشريّ في «الكشّاف» عن ابن عبّاس ـ في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿**كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ**﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وهذا نصّه في «الكشّاف» ١: ٢٥٣: وقرأ ابن عبّاس: «وكتابه» يريد القرآن أو الجنس، وعنه: «الكتاب أكثر من الكتب».

فإن قلت: كيف يكون الواحد أكثر من الجمع؟

قلت: لأنّه إذا أُريد بالواحد الجنس ـ والجنسيّة قائمة في وُحْدان الجنس كلّها ـ لم يخرج منه شيء، فأمّا الجمع فلا يدخل تحته إلّا ما فيه الجنسيّة من الجموع اهـ.

وقال في الحاشية: إنّ «التَّمْرَ» أحرى باستغراق الجنس من «التُّمور» فإنّ «التّمر» استرسل على الجنس لا بصيغة لفظيّة و«التّمور» يردّه إلى تخيّل الوُحْدان ثمّ الاستغراق بعده بصيغة الجمع وفي صيغة الجمع مضطرب اهـ.

صاحب «الكشّاف» بأنّه إذا أُريد بالواحد الجنس ـ والجنسيّة قائمة في وُحْدان الجنس كلّها ـ لم يخرج منه شيء، وأمّا الجمع فلا يدخل تحته إلّا ما فيه معنى الجنسيّة من الجموع.

قلت: هذا الكلام مبنيّ على ما هو المعتبر عند البعض ـ من أنّ الجمع المعرّف باللّام بمعنى كلّ جماعة جماعة ـ أورده توجيهاً لكلام ابن عبّاس، ولَمْ يَقْصِد أنّه مذهبه، بدليل أنّه صرّح بخلافه غير مرّة، والاستعمال أيضاً يشهد بذلك.

وإنّما أطنبت الكلام في هذا المقام، لأنّه من مسارح الأنظار، ومطارح الأفكار، كَمْ زَلَّتْ فيه للأفاضل أقدامُهُم، وكَلَّتْ دُوْنَ الوُصُول إلى الحقّ أفهامُهُم.

[دفع اعتراض]

ولمّا كان هنا مَظِنَّةُ اعتراض، وهو أنّ إفراد الاسم يدلّ على وحدة معناه، واستغراقه يدلّ على تعدّده، والوحدة والتّعدّد ممّا يتنافيان[1]، فكيف يجتمعان؟ أشار إلى جوابه بقوله: ﴿**ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم، لأنّ الحرف**﴾ الدّالّ على الاستغراق ـ كحرف النّفي، ولام التّعريف ـ ﴿**إنّما تدخل عليه**﴾ أي: على الاسم المفرد، حال كونه ﴿**مجرّداً عن**﴾ الدّلالة على ﴿**معنى الوحدة**﴾ ـ كما

---

(١) **قوله: «ممّا يتنافيان»**. أي: ينبغي أن لا يدخل أداة الاستغراق على اسم الجنس المفرد، لأنّه في مقابل التّثنية والجمع، فهو يدلّ بصيغته على أنّه ليس مع معناه آخر مثله وأداة الاستغراق إذا دخلت عليه تدلّ على أنّ المعنى أنّ معه جميع ما هو مثله، والتّنافي بينهما ظاهر فكيف يجتمعان؟ وأجاب بوجهين:

الأوّل قوله: «ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم» أي: يجرّد الاسم عن معنى الوحدة ثمّ يدخل عليه علامة الاستغراق.

والثّاني قوله: «ولأنّه بمعنى كلّ فرد».

أنّه مجرّد عن الدّلالة على التعدّد[١] ـ وإنّما امتنع حينئذٍ وصفه بنعت الجمع نحو: «الرّجل الطّوال» للمحافظة على التّشاكل اللفظي[٢].

﴿ ولأنّه ﴾ أي: المفرد الدّاخل عليه حرف الاستغراق ﴿ **بمعنى: كلّ فرد، لا مجموع الأفراد**[٣] ﴾ ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور، وإن حكاه الأخفش في نحو: «الدِّيْنَارُ الصُّفْر والدِّرْهَمُ البِيْضُ».

وأمّا قولهم: «ثَوْبٌ أسْمال»[٤]..

---

(١) **قوله: «مجرّداً عن الدّلالة على معنى الوحدة كما أنّه مجرّد عن الدّلالة على التّعدّد»**. أي: يصير محتملاً للوحدة والتّعدّد، لأنّه قصد به نفس الجنس وبدخول حرف الاستغراق يحصل التعدّد.

(٢) **قوله: «التّشاكل اللفظي»**. أي: التّوافق بين الصّفة والموصوف، وإلّا فقد يجوز وصفه بنعت الجمع نظراً إلى المعنى كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ** ﴾ [النّور: ٣١]، و: ﴿ **كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ** ﴾ [الأنبياء: ٣٣].

(٣) **قوله: «بمعنى كلّ فردٍ لا مجموع الأفراد»**. هذا هو الوجه الثّاني من الوجهين في الجواب الذي أشرنا إليه وتوضيحه:

أنّ التعدّد قسمان: **التعدّد المجموعيّ** وهو النّظر إلى الجمع من حيث المجموع نحو: «كلّكم يُطيقون رفع هذا الحجر» يعني جماعتكم بمجموعهم لا كلّ واحدٍ واحدٍ، **والتعدّد الفردي** وهو أن ينظر إلى كلّ واحد نحو: «كلّكم يشبعه رغيف» يعني: كلّ واحدٍ. والتعدّد في الإنسان «والرجل» فرديّ لا ينافي الوحدة وإنّما المنافي له التعدّد المجموعيّ.

(٤) **قوله: «ثوب أسمال»**. قال الجرجاني: السَّمَل: الخَلِق من الثّياب، يقال: «ثوب أسمال» كما قالوا: «رُمْحٌ أقصاد» تقصّدت الرِّماح: تكسّرت.

وقال الرّضي في باب غير المنصرف من شرح «الكافية» ١: ٣٩: وأمّا نحو: «أكلب» و«أجمال» فإنّهما وإن لم يأت لهما نظير في الآحاد إلّا أنّ كونهما جمعَي قلّة وحكم جمع القلّة حكم الآحاد ـ بدليل تصغيره على لفظه ـ فتّ في عضد جمعيّتهما، مع أنّه نسب إلى

⇐

و: «نُطْفَةٌ أمْشَاج[(١)]» فلأنّ الثّوب مؤلّف من قِطَعٍ كلّها سَمَلٌ ـ أي: خَلِق ـ والنُّطْفَةُ مركّبة من أشياء كلّ منها مَشِيْجٌ ـ أي: مختلط ـ فوصف المؤلّف بوصف مجموع الأجزاء، لأنّه هو بعينه[(٢)].

[التّعريف بالإضافة]

﴿ وبالإضافة ﴾ أي: تعريف المسند إليه بإضافته إلى شيء من المعارف ﴿ لأنّها أخصَرُ طريقٍ ﴾ إلى إحضار المسند إليه في ذهن السّامع ﴿ نحو قول ﴾ جعفر بن عُلْبَة الحارِثيّ:

⇐ سيبويه أنّ «أفعالاً» مفرد، وكذا قال ـ تعالى ـ: ﴿ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾، والضّمير لـ«الأنعام» وجاز وصف المفرد به نحو: «بُرْمَة أعشار» و: «ثوب أسمال» و: «نطفة أمشاج».

وقال في باب النّعت في شرح قول ابن الحاجب: «فالأوّل يتبعه»: أي: الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في أربعة أشياء. ثمّ قال: وأمّا «برمة أعشار» و: «أكسار» و: «ثوب أسمال» و: «نطفة أمشاج» فلأنّ «البُرْمَة» مجتمعة من «الأكسار» و«الأعشار» وهي قِطَعُها، و«الثّوْب» مُؤلَّف من قِطَعٍ كلّ واحد منها: «سَمَل» أي: خَلِق، و«النّطفة» مركّبة من أشياء كلّ واحد منها «مشيج»، فلمّا كان مجموع الأجزاء ذلك الشّيء المركّب منها جاز وصفه بها، وجرّأهم على ذلك كون «أفعال» جمع قلّة، فحكمه حكم الواحد. قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ [النّحل: ٦٦]، والضمير لـ«الأنعام». وقال سيبويه: «أفعال» واحد لا جمع اهـ. فعلى قوله لا إشكال على الشّارح حتّى يجيب بما ترى. [راجع: شرح الكافية ١: ٣١٠]

(١) **قوله: «أمشاج»**. قال الجرجاني: نطفة أمشاج هي ماء الرّجل المختلط بماء المرأة. وقال الجوهري: «مشيج» و«أمشاج» كـ«يتيم» و«أيتام».

(٢) **قوله: «لأنّه هو بعينه»**. أي: لأنّ مجموع الأجزاء هو المؤلّف بعينه.

﴿ هَـوَايَ ﴾ أي: مَـهْوِيّي[1]، وهـذا أخـصر مـن «الذي أهـواه» ونـحو ذلك، والاختصار مطلوب، لضيق المقام، وفَرْط السَّآمة، لكونه في السِّجْن وحبيبه على الرَّحيل ﴿ مَعَ الرَّكْبِ اليَمانين مُصْعِدٌ[2] ﴾ أي: مُبْعِد ذاهب في الأرض، وتمامه:

---

(١) قوله: «هواي أي: مَهْوِيّي». هذا بثلاث ياءاتٍ: الأُولى منقلبة عن الواو الزّائدة، والثّانية لام الكلمة وأُدغم الأُولى فيها، والثّالثة ياء المتكلّم، أصله: «مَـهْوُوْيٌ» عـلى وزن «مـنصور» اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو يـاء وأُدغـم ثـمّ كسـر مـا قـبلها للمناسبة فصار اللفظ «مَهْوِيّاً» ثمّ أُضيف اسم المفعول إلى ياء المتكلّم فصار «مَهْوِيّي».

(٢) قوله: «هواي مع الرَّكب اليمانين مُصْعِد». البيت من الطّويل على العَروض المـقبوضة مـع الضَّرْب المشابه، والقائل جعفر بن عُلْبَةَ الحارِثيّ المكنّى بأبي عارم وهو من مخضرمي الدولتين الأمويّة والعبّاسيّة ـ لعنهما الله ـ والبيت من قصيدةٍ أورد أبو تمّام قطعة منها في ديوان الحماسة وهي:

هوايَ مع الرَّكْب اليمانين مُصْعِدٌ ... جـنيبٌ وجُـثْماني بـمكّة مُـوْثَقُ
عَجِبْتُ لِمَسْرَاها وأنّى تـخلّصَتْ ... إليّ وباب السِّجْن بـالقُفْل مُـغْلَقُ
ألمَّتْ فحيَّتْ ثـمّ ولَّتْ، فـودّعَتْ ... فلمّا تولّتْ كـادت النَّفس تـزهق
فلا تحسبي أنّي تخشّعتُ بـعدكم ... لشيءٍ ولا أنّي من المـوت أفـرقُ
ولا أنّ قـلبي يـزدهيه وعـيدُكـم ... ولا أنّني بالمشي في القَيْد أخْـرَق
ولكن عَرَتْني مـن هـواكِ ضـمانة ... كما كنتُ ألقى منكِ إذ أنـا مـطلقُ

و«الركب» اسم جمع وهم ركبان الإبل وقد يكون للخيل.

«اليمانين» جمع «يمان» وهي نسبة إلى «يمن» سمّي بذلك، لأنّه عن يمين الشّمس عند طلوعها، وقيل: لأنّه عن يمين الكعبة، والنّسبة إليه «يمنيّ» على القياس و«يمان» ـ بالألف ـ على غير قياس، وعلى هذا ففي الياء مذهبان:

أحدهما ـ وهو الأشهر ـ: تخفيفها، واقتصر عليه كثيرون، وبعضهم يـنكر التّـثقيل، ووجهه: أنّ الألف دخلت قبل الياء لتكون عِوَضاً عن التّثقيل فلا يثقل لئـلّا يـجمع بـين العِوَض والمعوّض.

⇐

* جَنِيْبٌ وجُثْماني بمكّة مُوثَق *

و«الجَنِيْبُ» المجنوب المستتبع، و«الجُثْمان» الشَّخْص، و«المُوْثَقُ» المقيّد، ولفظ البيت خبر، ومعناه تأسّف وتحسّر على بُعْدِ الحبيب(١).

[سائر الاعتبارات]

﴿أو لتضمّنها تعظيماً لشأن المضاف إليه، أو المضاف، أو غيرهما، كقولك﴾ في الأوّل: **﴿«عَبْدي حَضَرَ»﴾** وفي الثّاني: **﴿«عبد الخليفة رَكِبَ»﴾** وفي الثّالث: **﴿«عبد السُّلْطان عندي»﴾** تعظيماً لشأن المتكلّم بأنّ عبد السّلطان عنده، وهو وإن كان مضافاً إليه، لكنّه غير المسند إليه المضاف، وغير ما أُضيف إليه المسند إليه، وهو المراد بقوله: «أو غيرهما».

⇐ والثّاني: التّثقيل، لأنّ الألف زيدت بعد النّسبة فيبقى التّثقيل الدّالّ على النّسبة تنبيهاً على جواز حذفها.

و«مصعد» اسم فاعل من الإصعاد، يقال: «أصعد» أي: ذهب في الأرض وأبعد.

«جنيب» أي: مجنوب و«الجُثْمان» الجسم والشخص و«الموثق» المقيّد.

والشّاهد فيه: تعريف المسند إليه بالإضافة إلى الضّمير.

(١) **قوله: «ومعناه: تأسّف وتحسّر على بُعْد الحبيب»**. وقالوا في هذا المعنى فأكثروا وأجادوا، ولعلّ من أروع ما قيل في ذلك بالفارسيّة قول السَّعْدِيّ الشّيرازي الشّاعر الفارسيّ المشهور:

در رفتن جان از بدن ... گويند هر نوعى سخن
من خود به چشم خويشتن ... ديدم كه جانم مى‌رود

وقال آخر:

شنيده‌ام سخن خوش كه پير كنعان گفت ... فراق يار نه آن مى‌كند كه بتوان گفت

﴿أو﴾ لتضمّنها ﴿تحقيراً﴾ للمضاف ﴿نحو: «ولد الحَجَّام[١] حاضر»﴾ أو للمضاف إليه نحو: «ضارِبُ زيدٍ حاضر» أو غيرهما نحو: «وَلَدُ الحَجَّام يجالس زيداً وينادمه»[٢].

وقد تكون الإضافة لإغنائها عن تفصيل متعذّر نحو: «اِتَّفَقَ أهلُ الحقّ على كذا».

أو متعسّر نحو: «أهلُ البلد فَعَلُوْا كذا».

أو لأنّه يمنع عن التّفصيل مانع، كتقديم بعض على بعض من غير مرجّح نحو: «حَضَرَ اليوم عُلَمَاءُ البلد».

وكالتّصريح بذمّهم وإهانتهم نحو: «عُلَمَاءُ البلد فعلوا كذا».

وكسَآمة السّامع، أو المخاطب، أو المتكلّم، نحو: «حَضَرَ أهلُ السُّوْق».

أو لتضمّن الإضافة تحريضاً على إكرام، أو إذلال، أو نحوهما نحو: «صديقك أو عدوّك بالباب».

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا[٣] وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾[٤] فإنّه لمّا نهيت المرأة عن المضارّة أُضيف الولد إليها استعطافاً لها عليه، وكذا الوالد.

---

(١) قوله: «ولد الحجّام». العرب تستحقر الحجّام والحلّاق بحيث كانت المعاشرة معهما، بل المناكحة والمزاوجة مع ذويهما عاراً عندهم.

(٢) قوله: «ولد الحجّام يجالس زيداًوينادمه». وهذا كما قال دعبل الخزاعي ـ رحمه الله ـ:

عن المرء لا تَسْأَلْ وسَلْ عن قرينه ... فكلّ قرينٍ بالمقارن يقتدي

(٣) قوله: ومنه قوله ـ تعالى ـ: «لا تضارّ والدة بولدها». فصله عمّا قبله بقوله: «ومنه» لأنّ المضاف ليس بمسند إليه.

(٤) البقرة: ٢٣٣.

أو لتضمّنها استهزاء وتهكّماً نحو: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ[١] الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾[٢].

أو اعتباراً لطيفاً مجازيّاً ـ وهو الإضافة بأدنى ملابسة من غير تملّك واختصاص ـ نحو: «كوكبُ الخَرْقاء»[٣].

أو لأنّه لا طريق إلى إحضاره سوى الإضافة نحو: «غلام زيد بالباب».

أو لإفادة الإضافة جنسيّة وتعميماً كقولهم: «تَدُلُّك على خُزَامَى[٤] الأَرْضِ النَّفْحَةُ من رائحتها» يعني: على جنس الخُزَامَى، وذلك لأنّ الاسم المفرد حامل

---

(١) قوله: «إنّ رسولكم». فإنّ إضافة «الرّسول» إلى ضمير المخاطبين متضمّنة للاستهزاء والسّخريّة برسول الله موسى، لأنّ قائل هذا الكلام ـ وهو فرعون ـ كان منكراً للّه فلا يعقل اعترافه بأنّ موسى من المرسلين فليس مقصوده إلّا السّخريّة والاستهزاء.

(٢) الشعراء: ٢٧.

(٣) قوله: «كوكب الخرقاء». تلميح إلى قول الشّاعر:

إذا كوكبُ الخَرْقاء لاح بِسُحْرَةٍ ـ سهيلٌ ـ أذاعت غَزْلَهَا في القرائب

«الخَرْقاء» المرأة التي في عقلها خفّة وكانت تضيّع وقتها طَوال الصّيف، فإذا طلع «سهيل» ـ وهو نجم يطلع عند ابتداء البرد ـ تنبّهت بمجيء الشّتاء وفرقت قطنها الذي يصير غَزْلاً ـ فيما يؤول إليه ـ في أقاربها ليساعدنها، لعجزها عن غزل ما يكفيها، لضيق الوقت. «السُّحْرَة»: السّحر «سهيل» ـ بالرّفع ـ بدل من كوكب أو عطف بيان. و«أذاعت» أي فرّقت.

فأُضيف «الكوكب» إلى «الخرقاء» بأدنى ملابسةٍ من غير أن يكون ذلك الكوكب ملكاً لها أو مختصّاً بها، والغرض من الإضافة الإشارة إلى اعتبار لطيف مجازيّ وهو أنّ الخرقاءَ حمقاءُ كَسْلانَة تُضيّع الوقت، وتفوتها الفرصة، وذلك لأدنى ملابسةٍ وهي حرصها على العمل عند طلوعه، وجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص.

(٤) قوله: «خُزَامَى». ـ بألف التّأنيث المقصورة ـ بقلة طيّبة الرّائحة، لها نَوْرٌ كَنَوْرِ البَنَفْسَج ـ كما نصّ عليه الأزهريّ في «تهذيب اللغة» ـ.

لمعنى الجنسيّة والفرديّة، فإذا أُضيف ـ إضافة هي من خواصّ الجنس[١] دون الفرد ـ علم أنّ القصد به إلى الجنس، كالوصف في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ** ﴾[٢] على ما سيجيء[٣] ـ إن شاء الله تعالى ـ.

[تنكير المسند إليه]

﴿ وأمّا تنكيره فللإفراد ﴾ أي: تنكير المسند إليه للقصد إلى فرد غير معيّن ممّا يَصْدُقُ عليه اسم الجنس **﴿ نحو: ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ ﴾[٤] أو النّوعيّة ﴾** أي: القصد إلى نوع منه **﴿ نحو: ﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾[٥] ﴾** أي: نوع من الأَغْطِيَة، غير ما يتعارفه النّاس، وهو غِطاء التّعامي عن آيات الله.

وفي «المفتاح»: أنّه للتّعظيم أي: غِشاوة عظيمة تَحْجُبُ أبصارهم بالكلّيّة وتحول بينها وبين الإدراك، لأنّ المقصود بيان بُعد حالهم عن الإدراك، والتّعظيم أدلّ عليه وأوفى بتأديته.

[اعتبارات التّنكير في المسند إليه]

﴿ أو التّعظيم. أو التّحقير ﴾ يعني: أنّه بلغ ـ في ارتفاع شأنه، أو انحطاطه ـ مبلغاً لا يمكن أن يعرّف **﴿ كقوله: ﴾** أي: قول ابن أبي السِّمْط:

---

(١) **قوله: «هي من خواصّ الجنس»**. كإضافة «الخزامى» إلى الأرض، فإنّها من خواصّ جنس «الخزامى» دون الفرد كأن يقال: خزامى العِراق ـ مثلاً ـ.

(٢) الأنعام: ٣٨.

(٣) **قوله: «على ما سيجيء»**. أي: الآية في باب النّعت والعطف.

(٤) القصص: ٢٠.

(٥) البقرة: ٧.

﴿«له حاجب»﴾ أي: مانع عظيم ﴿«في كلّ أمرٍ يشينه»[1]﴾ أي: يعيبه.

﴿«وليسَ له عنْ طالبِ العُرْفِ﴾ أي: الإحسان ﴿«حاجبٌ»﴾ حقير، فكيف بالعظيم.

﴿أو التّكثير كقولهم: «إنّ له لَإِبلاً» و: «إنّ له لَغَنَماً»﴾.

﴿أو التّقليل نحو: ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾[2]﴾.

والفرقُ بين التّعظيم والتّكثير: أنّ التّعظيم بحسب ارتفاع الشّأن وعُلُوِّ الطَّبَقة، والتّكثير بحسب اعتبار الكمّيّة، تحقيقاً أو تقديراً، كما في المعدودات والموزونات والمشبّهات بهما، وكذا التّحقير والتّقليل، وإلى الفرق أشار بقوله: ﴿وقد جاء للتّعظيم والتّكثير[3] نحو: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ

---

(١) قوله: «له حاجب في كلّ أمر يشينه». البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المشابه واختلف في قائله، فنسبه العبّاسي النّاصبيّ في «معاهد التنصيص» إلى ابن أبي السّمط، وأبو هلال العسكريّ في «ديوان المعاني» إلى أبي الطّمحان مولى ابن أبي السّمط، ونسبه العلّامة العاملي شهاب الدين حسين الكركيّ في «عقود الدّرر» إلى ابن أبي الصَّلْت المغربيّ الطبيب المشهور، وقبله:

فتىً لا يبالي المدلجون بنوره إلى بابه أن لا تُضيءَ الكواكبُ
يصمّ عن الفحشاء حتّى كأنّه إذا ذُكِرَتْ في مجلس القومِ غائبُ

و«الحاجب» المانع، و«الشَّين» العيب، و«العُرْف» ـ وكذا «المعروف» ـ: الإحسان.

والشّاهد فيه: تنكير الحاجب الأوّل للتّعظيم، والثّاني للتّحقير، أي ليس له حاجب حقير فكيف بالعظيم، ومثله قول الشّاعر:

ولله منّي جانبٌ لا أضيعُهُ وللّهوِ منّي والخَلاعة جانِبُ

(٢) التوبة: ٧٢.

(٣) قوله: «وإلى الفرق أشار بقوله: وقد جاء للتّعظيم والتّكثير». ووجه كون قوله إشارةً إلى ⇐

قَبْلِكَ ﴾[1] أي: ذوو عدد كثير ﴾ هذا ناظر إلى التّكثير ﴿ وآياتٌ عِظام ﴾ هذا ناظر إلى التّعظيم.

وقد يجيء للتّحقير والتّقليل أيضاً نحو: «أعطاني شيئاً» أي: حقيراً قليلاً.

فالتّعظيم والتّكثير قد يجتمعان وقد يفترقان، وكذا التّحقير والتّقليل.

وقد ينكر المسند إليه؛ لعدم علم المتكلّم بِجِهَةٍ من جِهات التّعريف ـ حقيقةً أو تجاهلاً ـ.

أو لأنّه يمنع عن التّعريف مانع كقوله:

إذا سَئِمَتْ مُهَنَّدَهُ يَـمِينٌ[2] لِطُول الحَمْلِ، بَدَّلَهُ شَمالا

⇐ الفرق: أنّ العطف ـ أي: عطف التّكثير على التّعظيم ـ يقتضي المغايرة بينهما.

وقوله: «للتّعظيم والتّكثير». مثاله قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ فإنّ معنى: «رسل» ذو عدد كثير وذوو آيات عظام، أي: كذّبت ذوو عدد كثير من الرّسل وذوو آيات عظام منهم؛ فالأوّل راجع إلى التّكثير، والثّاني إلى التّعظيم.

قيل: التّكثير إنّما دلّ عليه جمع الكثرة وهو «رسل» لا التّنوين الدالّ على التنكير.

وأُجيب بأنّ المراد بالتّكثير المبالغة في الكثرة لا أصلها، والمأخوذ من صيغة الجمع أصل الكثرة ومن تنكيرها المبالغة في الكثرة.

(١) فاطر: ٤.

(٢) **قوله: «إذا سَئِمَتْ مهنّده يمين»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المشابه والقائل الشّاعر المستبصر المتشيّع أبو العلاء المعرّي ـ رضوان الله عليه ـ من قصيدة طويلة ـ وهي أوّل قصائد «السّقط» ـ يخاطب بها نفسه ويعنّفها على كثرة أسفاره وترحاله وينكر عليها ما توهّمته من إمكان نيل المال من عند الظّلام أي: بالمداواة على السُّرَى في الليل، فليس الظّلام موضعاً لطلب المال، مطلعها:

أَعَن وَخْدِ القِلاص كشفتِ حالا ومِن عند الظّلام طلبتِ مالا
ودُرّاً، خِلْتِ أَنْجُمه عليه فهلّا خِلْتِهِنّ به ذُبالا

⇐

⇐ وقلتِ: الشّمسُ بالبيداء تِبر ... ومِثلُكِ من تخيّل ثمّ خالا
وفي ذَوْب اللجين طمعتِ لمّا ... رأيتِ سَرابها يغشى الرِّمالا
رماكِ الله من نُوْقٍ بِرُوقٍ ... من السَّنوات تُشكِلُكَ الإفالا
فقد أكثرتِ نُقْلَتَنا، وكانت ... صِغار الشُّهب أسرعها انتقالا

ثمّ تخلّص إلى ذكر الخيل وقال:

يُمِلُّ بها السَّباسبَ والمَوامي ... فَتىً لم تَخْشَ همّته مَلالا
ذكيُّ القلب يخضبُها نجيعاً ... بما جعل الحريرَ لها جِلالا
متى يُذْمِمْ، على بلدٍ، بسوطٍ ... فقد أمِنَ المُثَقَّفة النِّهالا
إذا سقت السَّماءُ الأرضَ سَجْلاً ... سَقاها من صوارمه سِجالا
ويُضْحِي والحديدُ عليه شاكٍ ... وتكفيه مهابته النِّزالا
فَيُفْنِي الدِّرْع لُبْساً، واليماني ... صِحاباً، والردينيّ اعتقالا
يبيت مُسَهّداً والليل يدعو ... بضوء الصبح، خالقه ابتهالا
إذا سَئِمَتْ مُهَنَّدَهُ يَمِينٌ ... لِطُول الحَمْلِ، بَدَّلَهُ شَمالا
أفاد المرهفات ضِياءَ عَزْمٍ ... فصار على جواهرها صِقالا

«الوَخْد» السّير السّريع، «القِلاص» جمع القلوص وهي الفتية من الإبل. «الذُّبال»: الفتائل المشتعلة جمع «ذُبالة». يقول: حملك الظنّ على أن توهّمت نجوم الليل درراً. فهلّا توهّمتها فتائل مشتعلة؛ فإنّ تشبيه النجوم بالدرّ ليس بأولى من تشبيهها بالذُّبال.

ثمّ يقول: كما توهّمت النجوم في الليل درّاً كذلك توهّمت الشمس بالنهار ذَهَباً.

«اللجين» الفضّة، «السراب» معروف، «الرُّوْق»: الطِّوال الأسنان وهو جمع «الأروق» و«الإفال»: صغار الإبل. يدعو على النوق بسنواتٍ مجدبة تهلك أولادها لما تكبّده من كثرة الرحيل والسفر على ظهورها، دون أن يبلغ مرامه. ثمّ يبسط عذر ناقته في إكثار النقلة لأنّها من صغار الإبل وكلّما كان الكوكب أصغر جِرْماً، كان أسرع حركةً وانتقالاً في فلكه.

«السباسب»: القِفار واحدها: «سبسب» و«الموامي» المفاوز واحدها «موماة» يقول:

⇐

لم يقل: «يمينه» احترازاً عن التّصريح بنسبة السَّآمة إلى يمين الممدوح.

[رأي السّكّاكيّ]

وجعل صاحب «المفتاح» التّنكير في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَئِنْ مَسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾(١) للتّحقير.

⇐ تملّ المفاوز والقِفار من كثرة سير خيله فيها وهمّته هو لا تملّ أبداً.

والضمير في «يخضبها» يعود على الخيل «النجيع» الدم الطريّ، والباء في «بما جعل» تسمّى باء الجزاء والبدل والعوض، أي: بدل أن يجلل ظهور خيله بالحرير يخضبها بالدم.

«يذمم» يعطي الذمّة، وهي العهد والأمان. «المثقّفة» الرماح المقوّمة بالثّقاف وهي خشبة تقوم بها الرّماح. «النهال» العطاش، مفردها: ناهل. والمعنى: أنّ الفتى المذكور إذا أعطى العهد لأهل بلد، أمنوا من التعرّض لهم.

«السَّجْل» الدلو الممتلئة ماءً. والمعنى: أنّه يسقي الأرض من سيوفه بدماء أعدائه أكثر ممّا تسقيها السماء بالمطر. «الشاكي» و«الشائك» واحد أي: ذو الشّوكة والحدّ في السّلاح، والمعنى: أنّ الممدوح لا يلبس السّلاح إلّا للزينة، أو لفرط محبّته للحرب يحبّ السّلاح الذي هو من أدواتها ولكنّه مستغنٍ عن هذا السّلاح، لأنّ مهابته تغنيه عن أن يجرؤ أحد على مقاتلته ومنازلته.

«اليماني» السّيف المنسوب إلى اليمن و: «الرّديني» رمح منسوب إلى «ردينة» امرأة كانت تثقّف الرّماح، وصف دوام ملازمته للحرب وأنّ سلاحه يفنى لكثرة استعماله له. ثمّ يقول: إنّ الممدوح يبيت يقظاناً في الليالي المظلمة في معارك دائمة تكاثرت فيها الأهوال حتّى هاب الليل منها، فدعا خالقه أن يعيد عليه ضوء الصّباح، لينجو ممّا هو فيه من الأهوال.

«المهنّد» السيف المطبوع من حديد الهند. «المُرْهَف» السيف المحدّد وجوهر السيف: فرنده، يصف الممدوح بنفاذ العزم ومضاء الهمّة حتّى أنّ سيوفه استفادت ذلك منه فما يُرَى على وَشْيها من الضّياء إنّما هو مستمدّ من توقّد عزيمته واشتعالها، والباقي واضح.

(١) الأنبياء: ٤٦.

[نقد الخطيب رأي السّكّاكيّ]

واعترض المصنّف بأنّ التّحقير مستفاد من بِناء المَرَّة[1] ونفس الكلمة؛ لأنّها إمّا من قولهم: «نَفَحَتِ الرِّيْحُ» ـ إذا هبَّتْ، أي: هَبَّةً ـ أو «نَفَحَ الطِّيْبُ» ـ إذا فاح، أي: فَوْحَةً ـ.

[ردّ التّفتازاني]

وجوابه: أنّه إن أراد أنّ لبناء المرّة ونفس الكلمة مدخلاً في إفادة التحقير، فهذا لا ينافي كون التّنكير للتّحقير، لأنّه ممّا يَقْبَلُ الشِدَّة والضّعف.

وإن أراد أنّ التّحقير المستفاد من الآية مفهوم منهما ـ بحيث لا مدخل للتّنكير أصلاً ـ فممنوعٌ؛ للفرق الظّاهر بين التّحقير في «نَفْحَة من العذاب» وبينه «في نَفْحَة العذاب» بالإضافة[2].

وممّا يحتمل التّعظيم والتّقليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ**

---

(١) **قوله: «بناء المرّة»**. أي: وزن فَعْلَة ومن نفس الكلمة أي: «نفحة» من مادّة «نفح، ينفح» لأنّ الكلمة إمّا من قولهم: «نفحت الريح» ـ إذا هبّت ـ أي: هاجت، أي: هبّةً بمعنى: هيجةً، أو من نفح الطّيب أو المِسْك ـ إذا فاح ـ أي: انتشر ريحه، أي: فوحةً، أي: نشرةً. والفرق بينهما: أنّه لا يقال: «فاح» إلّا في الرّيح الطيّبة خاصّةً، ولا يقال في الخبيثة والمنتنة «فاح» بل يقال: «هبّت ريحها».

(٢) **قوله: «للفرق الظاهر بين التحقير في «نفحة من العذاب» وبينه «في نفحة العذاب» بالإضافة»**. فإنّ المستفاد من الأوّل تحقير شديد، ومن الثاني تحقير ضعيف، والدليل على ذلك الذّوق السّليم، ومثله قوله ـ تعالى ـ في قصّة سليمان وبلقيس مشيراً إلى وزيره آصف بن برخيا: ﴿**وَقَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ**﴾ [النّمل: ٤٠] ـ بالتنوين ـ أي جزء من العلم. وقوله ـ تعالى ـ مشيراً إلى عليّ بن أبي طالب ـ عليه السلام ـ: ﴿**قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ**﴾ [الرّعد: ٤٣] ـ بالإضافة ـ أي: كلّ علم الكتاب.

مِنَ الرَّحْمَٰنِ ﴾ أي: عذاب هائل، أو شيء من العذاب.

ولا دلالة للفظ «المسّ» وإضافة «العذاب» إلى «الرّحمن» على ترجيح الثّاني، كما ذكره بعضهم، لقوله ـ تعالى ـ: ﴿ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ ولأنّ العقوبة من الكريم الحليم أشدّ؛ لقوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «أعوذ بالله مِنْ غَضَبِ الحليم»[1].

[اعتبارات التّنكير في غير المسند إليه]

﴿ ومن تنكير غيره ﴾ أي: غير المسند إليه ﴿ للإفراد، أو النّوعيّة نحو: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ[2] مِنْ مَاءٍ ﴾ ﴾ أي: كلّ فرد من أفراد الدّوابّ مِنْ نُطْفَةٍ معيّنة، وهي نُطْفَةُ أبيه المختصّة به، أو كلّ نوع من أنواع الدّواب من نوع من أنواع المِياه، وهو نوع النُّطْفة الّتي تختصّ بذلك النّوع من الدّواب.

---

(١) قال أبو العتاهيّة:

إذا غَضِبَ الحليمُ فَفِرَّ عنه ... وإنْ غضِبَ اللئيمُ فلا تُبَالِهْ

وقال لقمان ـ كما عن ابن عبد ربّه في «العِقْد الفريد» ـ: ثلاثة لا تعرفهم إلّا في ثلاثة: لا تعرف الحليم إلّا عند الغضب، ولا الشّجاع إلّا عند الحرب، ولا تعرف أخاك إلّا إذا احتجتَ إليه.

(٢) **قوله: «ومن تنكير غيره للإفراد أو النوعيّة نحو: «والله خلق كلّ دابّة»**. والحاصل أنّ المراد من الآية على الاحتمال الأوّل أنّ خلق الشّخص من الشّخص فالتّنكير في «دابّة» و«ماء» للإفراد والوحدة الشخصيّة.

وعلى الاحتمال الثّاني أنّ خلق النوع من النوع فالتنكير فيهما للوحدة النوعيّة.

والكلام في الصّورتين محمول على الغالب فلا يعترض بـ«آدم» و«حوّاء» و«عيسى» ـ عليهم السّلام ـ وما يتولّد من التّراب وغيره كـ«الفأر» و«البرغوث» وغيرهما.

[كلام السّكّاكيّ]

وصرّح بأنّه غير المسند إليه(١)؛ لأنّه ذكر في «المفتاح» أنّ الحالة المقتضية لتنكير المسند إليه هي إذا كان المقام للإفراد، شخصاً أو نوعاً، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾.

فتوهّم بعضهم أنّه أراد بالإسناد مطلق التّعلّق، ليصحّ التّمثيل بالآية.

وبعضهم أنّه مسند إليه تقديراً، إذ التّقدير: «كلّ دابّة خلقها الله من ماء مخصوص» أو «ماء مخصوص خلق الله كلّ دابّة منه».

وتعسّفه ظاهر بل قصد صاحب «المفتاح» إلى أنّه مثال لكون المقام للإفراد ـ شخصاً أو نوعاً ـ لا تنكير المسند إليه، وهذا في كتابه كثير؛ فليتنبّه له.

﴿ وللتّعظيم نحو: ﴿ فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾(٢)، وللتّحقير: ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾(٣) ﴾ أي: ظنّاً حقيراً ضعيفاً، إذ الظّنّ ممّا يقبل الشّدّة والضّعف، فالمفعول

---

(١) **قوله: «وصرّح بأنّه غير المسند إليه».** أي صرّح بذلك لوجهين:

الأوّل: أنّ الاعتبار الجاري في المسند إليه يجري في غيره أيضاً.

الثّاني: أنّ السّكّاكيّ ذكر الآية في باب تنكير المسند إليه للإفراد أو النوعيّة وليست من باب المسند إليه فأراد بعضهم توجيه كلامه بوجهين أيضاً:

الوجه الأوّل: أنّ المراد من الإسناد مطلق التعلّق سواء كان إسناداً تامّاً ـ كما في المبتدأ والفاعل ـ أو غيره ـ كما في المفاعيل وسائر معمولات الفعل ـ.

والوجه الثّاني: أنّ المسند إليه قسمان: لفظيّ وتقديريّ والآية من قبيل المسند إليه التقديريّ. وتعسّف الوجهين ظاهر كما بيّنه الشّارح.

(٢) البقرة: ٢٧٩.

(٣) الجاثية: ٣٢.

المطلق هنا للنّوعيّة لا للتّأكيد[١].

وهكذا يحمل التّنكير على ما يفيد التّنويع ـ كالتّعظيم، والتّحقير، والتّنكير، ونحو ذلك ـ في كلّ ما رفع بعد «إلّا» من المفعول المطلق.

[إشكال أورده المحقّق الرّضيّ]

وبهذا ينحلّ الإشكال[٢] الّذي يُوْرَدُ[٣] على مثل هذا التّركيب، وهو: أنّ

---

(١) **قوله: «فالمفعول المطلق هنا للنوعيّة لا للتأكيد»**. ردّ على المحقّق الرضي ـ رضوان الله عليه ـ وهذا ـ أي: كون المفعول المطلق نوعياً لا تأكيدياً ـ مذهب السّكّاكي صاحب «المفتاح».

(٢) **قوله: «وبهذا ينحلّ الإشكال»**. أي: برأي السّكّاكي، وجعل المفعول المطلق في أمثال المقام نوعياً لا تأكيدياً؛ لأنّ الظنّ ثلاثة أنواع: شديد وضعيف ومتوسّط، وكذا الضَّرب، فاستثني نوع واحد منها.

(٣) **قوله: «الإشكال الذي يورد»**. أورده المحقّق الرّضي في باب الاستثناء من شرح «الكافية» ١: ٢٣٦: والاستثناء المفرّغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر، أمّا الفاعل والملحق به فنحو: «ما ضرب إلّا زيد» و: «ليس منطلقاً إلّا زيد»، والمفاعيل نحو: «ما ضربت إلّا زيداً» أو: «ما مررت إلّا بزيد» و: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]، و: «ما رأيته إلّا يوم الجمعة» و: «إلّا قدّامك»، و: «ما ضربته إلّا تأديباً».

وأمّا المفعول معه فلا يجيء بعد «إلّا» لأنّ ما بعد «إلّا» كأنّه منفصل من حيث المعنى ممّا قبله لمخالفته له نفياً وإثباتاً فـ«إلّا» مؤذن من حيث المعنى بنوعٍ من الانفصال وكذا الواو، فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل. ويقع بعد «إلّا» من الملحقات بالمفعول الحال نحو: «ما جاء زيد إلّا راكباً»، والتّمييز نحو: «ما امتلأ الإناء إلّا ماءً»، وأمّا التّفريغ في المبتدأ والخبر وفروعهما فنحو: «ما زيد إلّا قائم» و: «ما قائم إلّا زيد» و: «لا غلام رجل إلّا ظريف» و: «لم يكن زيد إلّا عالماً» و: «ما ظننتك إلّا بخيلاً» و: «لم أعلم أنّ فيها إلّا زيداً».

ثمّ قال: وفي المفعول المطلق إذا كان للتأكيد ووقع بعد «إلّا» كقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنْ نَظُنُّ

⇐

المستثنى المُفَرَّغ يجب أن يستثنى من متعدّد مستغرق، حتّى يدخل فيه المستثنى بيقين، فيخرج بالاستثناء، وليس مصدر «نظنّ» محتملاً غير الظّنّ مع الظّنّ حتّى يخرج الظّنّ من بينه.

[جواب ابن يعيش]

وحينئذٍ لا حاجة إلى ما ذكره بعض النُّحاة[1] من أنّه محمول على التّقديم

⇐ ﴿إِلَّا ظَنًّا﴾ إشكال وذلك أنّ المستثنى المفرّغ يجب أن يستثنى من متعدّد مقدّر معرب بإعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس حتّى يدخل فيه المستثنى بيقين ثمّ يخرج بالاستثناء، وليس مصدر «نظنّ» محتملاً مع الظنّ غيره حتّى يخرج الظّنّ من بينه.

وحلّه أن يقال: إنّه محتمل من حيث توهّم المخاطب، إذ ربّما تقول «ضربت» ـ مثلاً ـ وقد فعلت غير الضَّرْب ممّا يجري مجراه كالتّهديد والشّروع في مقدّمات الضّرب، فتقول: «ضربت ضرباً» لرفع ذلك التّوهّم، كما أنّك إذا قلت: «جاءني زيد» جاز أن يتوهّم أنّه جاءك من يجري مجراه فقلت: «جاءني زيد زيد» لرفع هذا التوهّم، فلمّا كان قولك: «ضربت» محتملاً للضّرب وغيره، من حيث التوهّم صار المستثنى منه في «ما ضربت إلّا ضرباً» كالمتعدّد الشّامل للضرب وغيره من حيث التوهّم فكأنّك قلت: «ما فعلت شيئاً إلّا ضرباً» قال: * وما اعترَهُ الشَّيْبُ إلّا اعترارا *

قال ابن يعيش: هذا الكلام محمول على التّقديم والتأخير، أي: «إن نحن إلّا نظنّ ظنّاً» و: «ما اعتَرَهُ إلّا الشَّيْبُ اعتراراً» وهو تكلّف اهـ مختصراً.

(١) قوله: «وحينئذٍ لا حاجة إلى ما ذكره بعض النُّحاة». وهو ابن يعيش في شرح «المفصّل» ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي ومراده من التّقديم والتّأخير «أي إن نحن إلّا نظنّ ظنّاً» الحمل على التّأكيد لا النّوع ـ قال البغدادي في «الخزانة»: هذا القول إنّما هو لأبي عليّ الفارسيّ، وابن يعيش مسبوق به. قال ابن هشام في باب «ليس» من المغني نقلاً عن الفارسيّ أبي عليّ: إنّ «إلّا» قد توضع في غير موضعها مثل ﴿إِن نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ وقوله:

* وما اغْتَرَهُ الشيب إلّا اغْترارا *

⇐

والتّأخير ـ أي: «إن نحن إلّا نظنّ ظنّاً» ـ.

ومثله قوله:

*** وما اغْتَرَّه الشَّيْبُ (١) إلّا اغْتراراً ***

أي: ما اغْتَرَّه إلّا الشَّيْب اغْتراراً.

⇐ لأنّ الاستثناء المفرّغ لا يكون في المفعول المطلق التّوكيديّ، لعدم الفائدة فيه.

وأُجيب بأنّ المصدر في الآية والبيت نوعيّ على حذف الصّفة؛ أي: «إلّا ظنّاً ضعيفاً» و: «إلّا اغْتراراً عظيماً» اهـ.

وقال الخفّاف الإشبيلي في شرح «الجمل»: «وما اغْتَرَّهُ الشّيب إلّا اغْتراراً بيّناً». وكذا قال المراديّ في باب «ليس» من «الجَنَى الدّاني» والدّقيقيّ في «فصل ظننت» من كتاب «اتفاق المباني وافتراق المعاني».

(١) **قوله: «وما اغتَرَّهُ الشيب»**. المصراع من المتقارب والقائل الأعشى الشّاعر المشهور، وقبله: * أحلّ له الشَّيْبُ أثقاله *

وهو من قصيدةٍ طويلة مطلعها:

أأزمعتَ من آل ليلى ابتكارا ... وشطَّتْ على ذي هَوىً أن تُزارا

وبانت بها غَرَبات النَّوى ... وبُدِّلْتُ شوقاً بها وادّكارا

فـفاضت دموعي كفيض الغرو ... بِ إمّا وَكِيْفاً وإمّا انحدارا

كما أسلم السِّلْكُ من نظمه ... لآلي منحدراتٍ صِغارا

قليلاً فثَمَّ زجرتُ الصِّبى ... وعاد عليّ عزائي وصارا

فأصبحتُ لا أقرَبُ الغانيا ... ت مزدجراً عن هواي ازدجارا

وإنّ أخاكِ الذي تعلمين ... ليالينا إذ نَحُلُّ الجِفارا

تبدّل بعد الصِّبى حكمةً ... وقنّعه الشَّيْبُ منه خِمارا

أحلّ به الشَّيْبُ أثقاله ... وما اغتَرَّه الشَّيْبُ إلّا اغترارا

والبيت واضح، والاعترار ـ بالعين المهملة ـ وقد صحّفه أهل العلم فقرؤوه بالغين المعجمة وذلك لفقرهم في فهم أشعار العرب، وبُعْدهم عن ممارسة كتب الأدب.

[جواب الرّضيّ]

ولا إلى ما ذكره بعضهم[١] من أنّ قولك: «ما ضربت زيداً إلّا ضرباً» ـ مثلاً ـ يحتمل ـ من حيث توهّم المخاطب ـ أن تكون قد فعلتَ غير الضَّرْبِ ـ ممّا يجري مجراه، كالتّهديد، والشّروع في مقدّماته ـ فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدّد، الشّامل للضّرب وغيره ـ من حيث الوهم ـ فكأنّك قلت: «ما فعلت شيئاً غير الضَّرْبِ».

[سائر اعتبارات التّنكير]

ومن تنكير غير المسند إليه، للنّكارة وعدم التّعيين، قوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضاً**﴾[٢] أي: أرضاً منكورة، مجهولة، بعيدةً عن العُمْران.

وللتّقليل قوله:

---

(١) **قوله: «ولا إلى ما ذكره بعضهم»**. وهو المحقّق الرضي ـ رضوان الله عليه ـ في باب الاستثناء من شرح «الكافية» ١: ٢٣٦ وقد نقلنا كلامه آنفاً. والحاصل أنّ الضَّرْب على ثلاثة أنواعٍ:

١ ـ الضَّرْب المعتاد المتعارف.

٢ ـ التهديد والوعيد. وهو المراد في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَاضْرِبُوهُنَّ**﴾ بعد قوله ـ عزّ وعلا ـ: ﴿**واهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ**﴾ [النّساء: ٣٤].

٣ ـ تمهيد مقدّماته والشّروع فيه فيكون المستثنى منه المقدّر متعدّداً فيستثنى منه نوع واحد.

وقال الشّريف الجرجاني تعليقاً على قوله: لا يخفى أنّ ما ذكره من الاحتمال ممّا لا شبهة فيه وأنّه يظهر به فائدة التّأكيد، وأمّا الاستثناء فلابدّ فيه من الشّمول ولا يكفي فيه الاحتمال المحقّق فضلاً عن المتوهّم.

والأولى ما أفاده الإمام السّكّاكي من أنّ المصدر في أمثال هذه المواضع محمول على النّوع بجعل التنوين للتحقير أو للتعظيم أو غير ذلك ممّا يناسب المقام اهـ.

(٢) يوسف: ٩.

فَيوماً بِخَيلٍ(١) تَطْرُدُ الرُّومَ عنهم   ويوماً بِجُودٍ تَطْرُدُ الفَقْرَ والجَدْبا

أي: بعدد نَزْرٍ من خُيُوْلك وفُرْسانك، وبشيء يَسِيْرٍ من فَيَضان جُوْدِك وإحسانك.

---

(١) **قوله: «فيوماً بخيل»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب التامّ، والقائل أبو الطيّب المتنبّي الشّاعر المشهور من قصيدة يمدح بها سيف الدولة الأمير الشيعيّ المعروف ـ رضوان الله عليه ـ ويذكر بنائه مرعش في المحرّم سنة ٣٤١هـ، مطلعها:

فديناكَ مِنْ رَبْعٍ وإِنْ زدتَنا كَرْبا   فإنّك كنت الشّرق للشّمس والغَربا

يقول:

ومَن صحِب الدُّنْيا طويلاً تقلّبت   على عينه حتّى يرى صِدْقها كذبا
فيا شوقُ ما أبقى ويا لي من النَّوى   ويا دمعُ ما أجرى ويا قلبُ ما أصْبَى
ولستُ أُبالي بعد إدراكي العُلَى   أكان تراثاً ما تناولتُ أم كسبا
فربّ غلامٍ علّم المجدَ نفسه   كتعليم سيف الدولة الطّعن والضَّرْبا
إذا الدَّولة استكفَتْ به في مُلِمَّةٍ   كفاها فكان السَّيْف والكَفَّ والقلبا

قال:

هنيئاً لأهل الثَّغر رأيُك فيهم   وأنّك ـ حزبَ الله ـ صِرْتَ لهم حِزْبا
وأنّك رُعْت الدَّهْرَ فيها وريبه   فإنْ شكّ فَلْيُحدِثْ بساحتها خَطْبا
فَيوماً بِخَيْلٍ تَطْرُدُ الرُّومَ عنهم   ويوماً بِجُودٍ تَطْرُدُ الفَقْرَ والجَدْبا

«الجَدْب» ـ بالجيم والدال المهملة الساكنة ـ المَحْل، يقال: «أرض جَدْبة» لا نبات فيها.

الإعراب: الفاء للتفصيل والظّروف الثلاثة ـ أعني «يوماً» و«بِخَيْلٍ» و«عنهم» تتعلّق بـ«تطرد» والواو عاطفة و«يوماً» و«بِجُوْدٍ» متعلّقان بـ«تطرد» الثاني و«الفقر» مفعوله و«الجدب» عطف عليه.

والمعنى: صرفت أوقاتك فيما يبقى ذكره، فيوماً تطرد أعدائهم عنهم بقليل من خيلك لأنّ الواحد منهم يعدّ بفرسان كثيرة من غيرهم، ويوماً بجود يسير من كرمك تطرد عنهم الفقر والمَحْل، لأنّ قليلك أكثر من كثير غيرك. والشّاهد بيّنه الشّارح فإنّ التّنكير في «خيل» و«جود» للتقليل وفي ذلك كمال التّمدّح.

[كلام الرّضيّ]

واعلم أنّه كما أنّ التّنكير ـ وهو في معنى البعضيّة ـ يفيد التّعظيم، فكذلك إذا صرّح بالبعض، لقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ** ﴾ أراد محمّداً ـ صلّى الله عليه وآله ـ ففي هذا الإبهام من تفخيم فَضْلِهِ وإعلاء قَدْرِهِ، ما لا يخفى.

ومثله قوله:

* **أو يَرْتَبِطْ بَعْضَ النُّفُوْسِ حِمَامُها**[1] *

أراد: نفسه.

وقد يقصد به التّحقير أيضاً نحو: «هذا كلام ذكره بعضُ النَّاس».

والتّقليل نحو: «كفى هذا الأمر بعض اهتمامه».

---

(١) **قوله: «أو يرتبط بعض النفوس حمامها»**. المِصْراع من الكامل على العروض التامّة المضمرة مع الضّرب الصحيح والقائل لبيد بن ربيعة العامريّ في المعلّقة المشهورة وقبله:

أولم تَكُنْ تَدْرِي نَوارُ بأنّني — وَصَّالُ عَقْدِ حبائلٍ جَذَّامُها
تَرّاكُ أمْكِنَةٍ إذا لم أَرْضَها — أو يَعْتَلِقْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمامُها

اللغة: «ترّاك» صيغة مبالغة للفاعل و«أمكنة» جميع مكان و«يعتلق» من العلاقة و«الحِمام» بكسر الحاء الموت.

المعنى: يقول: إنّي كثير التَّرك للأمكنة والانتقال إذا لم أرضها ولم يمنعني الموت عن ذلك و«أو» على هذا بمعنى الواو، ويجوز أن يكون بمعنى «إلى» أو «إلّا» يعني إنّي أترك ما لا أرضى من الأمكنة إلّا أن يمنعني أو إلى أن يمنعني الموت وعلى هذا فجزم «يعتلق» للضّرورة.

والشّاهد: واضح وقد صحّف البيت جماعة من أهل العلم فبدّلوا قوله: «يعتلق» بقولهم: «يرتبط» للسبب الذي قدّمناه.

[توابع المسند إليه]

[توصيف المسند إليه] ﴿ **وأمّا وصفه** ﴾ أي: وصف المسند إليه.

[اختلاف المصنّف والسكّاكي]

أخّر المصنّف ذكر التّوابع وضمير الفَصْل عن التّنكير، جَرْياً على ما هو المناسب من ذكر التّنكير بِعَقِبِ التّعريف.

وقدّمها السّكّاكيّ على التّنكير، نَظَراً إلى أنّ ضمير الفَصْل، وكثيراً من اعتبارات التّوابع، إنّما يكون مع تعريف المسند إليه دون تنكيره، وقدّم من التّوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته.

[للوصف معنيان]

والوَصْفُ: قد يُطْلَقُ على نفس التّابع المخصوص، وقد يُقْصَدُ به معنى المصدر وهو الأنسب هاهنا، ليوافق قوله: «وأمّا بيانه». و «أمّا الإِبدال منه».

[الوصف المبيّن]

يعني: أمّا الوصف ـ أي: ذكر النّعت للمسند إليه ـ ﴿ **فلكونه** ﴾ أي: الوصف ﴿ **مبيّناً له** ﴾ أي: للمسند إله ﴿**كاشفاً عن معناه كقولك: «الجِسْمُ الطَّوِيْلُ العَرِيْضُ العَمِيْقُ يحتاج إلى فَراغٍ[1] يَشْغَلُهُ»** ﴾.

---

(١) **قوله: «الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فَراغٍ»**. أي: مكان فارغ يشغله، والفراغ والحيّز والمكان مترادفات.

والأوصاف الثّلاثة كاشفة عن المسند إليه وهو «الجسم» وهذا المثال صورة أُخرى عن قولهم: «الجسم القابل للأبعاد الثلاثة يحتاج إلى مكان يحلّ فيه». وقولهم: «كلّ جسم فله

⇐

﴿ ونحوه ـ في الكشف ـ قوله ﴾ أي: نحو هذا القول ـ في مجرّد كون الوصف للكشف، لا في كونه وصفاً للمسند إليه ـ قول أَوْس بن حَجَر[١] في مَرْثيَةِ فَضَالة بن كَلَدة[٢] مِنْ قصيدةٍ أوّلُها:

أَيَّـتُهَا النَّـفْسُ أَجْـمِلِي[٣] جَـزَعاً   إِنَّ الّـذي تَـحْذَرِينَ قَـدْ وَقَـعا

⇐ حيّز طبيعيّ» والأوصاف الثلاثة إمّا من قبيل الخبرين كما في قولهم: «الرُّمّان حُلْوٌ حامض» أي: «مُزٌّ» أو من قبيل الأحوال المتداخلة.

والذي له الأبعاد الثّلاثة هو الجسم ويقال له: الجسم التعليميّ لبدءهم بها في التّعليم لأنّه كان أعلق في أذهان المتعلّمين وآنس بهم من غيره.

والّذي له الطّول والعرض فقط يقال له السّطح ولا عمق له. والذي له الطّول فقط هو الخطّ، والذي ليس له شيء من الطّول والعرض والعمق هو النقطة، وقد بيّنا هذه في أوّل الكتاب عند شرح «الملكة».

(١) قوله: «أوْس بن حَجَر». قال في «المصباح»: «الحَجَرُ» معروف وبه يُسمّى الرَّجُلُ، قال بعضهم: ليس في العرب «حَجَرٌ» ـ بفتحتين ـ اسماً إلّا «أوس بن حَجَر» وأمّا غيره فـ«حُجْر» وِزان «قُفْل». أقول: هو أوس بن حجر بن مالك التميميّ أبو شريح شاعر جاهليّ كبير وتزوّج بأُمّ زهير بن أبي سُلْمَى وكان كثير السَّفَر، وأكثر إقامته عند عمرو بن هند بالحيرة ولم يدرك الإسلام، ولد قبل الهجرة بخمس وتسعين سنة وتوفّي قبلها بسنتين.

(٢) قوله: «فَضالة بن كَلَدَة». قال في «المصباح»: «فضالة» مثل: جَهالة وضَلالة وسُمِّي به ومنه: فضالة بن عُبَيْد.

وقال: «الكَلَدة» القطعة الغليظة من الأرض والجمع: «كَلَد» مثل: «قَصَبَة» و«قَصَب» وبالمفرد يُسمّى ومنه: الحارث بن كلدة الطّبيب اهـ.

(٣) قوله: «أيّتها النفس أجملي». الأبيات من مدوّر المنسرح على العروض الأُولى مع الضرب المطويّ، والعروض استعملت مطويّة للتصريع بالضّرب. والقائل أوس بن حجر من قصيدة معروفةٍ يقول فيها:

⇐

إلى قوله:

إنّ الذي جَمَّعَ السَّمَاحَةَ والـ ـنَجْدة والبِرّ والتُّقىٰ جُمَعا

﴿الأَلْمَعِيّ الّذي يَظُنُّ بِكَ الـ ـظَنَّ كأنْ قَدْ رَأىٰ وَقَدْ سَمِعا﴾

«الأَلْمَعِيّ» و«اليَلْمَعِيّ» الذَّكِي المُتَوَقِّد، وهو إمّا مرفوع خبر «إنّ» أو منصوب

⇐ أيَتُها النَّفْسُ أَجْملي جَزَعا إنّ الذي تحذرين قد وقعا

إنّ الذي جَمَّعَ السّماحة والـ ـنَجْدَة والحَزْمَ والقُوَى جُمَعا

الألمعيّ الذي يَظُنُّ لك الـ الظَّنَّ كأن قد رأى وقد سمِعا

والمُخْلِفَ المُتْلِفَ المُرَزَّأَ لم يُمْتَع بضَعْفٍ ولم يَمُتْ طَبَعا

والحافظَ النّاس في تَحُوطَ إذا لم يُرْسِلُوْا تحت عائذٍ رُبَعا

وآزدحمت حلقتا البطان بأقْـ ـوامٍ وطارَتْ نفوسهم جَزَعا

وعَزَّت الشَّمْأَلُ الرِّياح وقد أمسى كميعُ الفَتاة مُلْتَفِعا

وشُبِّهَ الهيدَبُ العَبامُ مِن الـ ـأقوامِ سَقْباً ملتبساً فرعا

وكانت الكاعب المُمَنَّعَةُ الـ ـحَسْنَاءُ في زاد أهلها سَبُعا

أودى وهل تنفع الإشاحةُ من شيءٍ لمن قد يُحَاوِلُ البِدَعا

لِيَبْكِكَ الشَّرْبُ والمُدامَةُ والـ فِتْيَانُ طُرّاً وطامع طَمِعا

وذاتُ هِدْمٍ عارٍ نَواشِرُها تُصْمِتُ بالماء تولباً جَدِعا

والحيُّ إذ حاذروا الصَّباح وقد خافوا مُغِيْراً وسائراً تَلِعا

«تحوط» هي السّنة الشديدة المجدبة، و«العائذ» من الإبل هي النّاقة التي ولدت حديثاً و«الرّبع» الذي ولد في الرّبيع، يريد لم يتركوا ولد النّاقة يرضعها لشدّة حاجتهم إلى اللبن، وهذا تأكيد لوصف الجَدْب. «عزّت» غلبت. و«الشّمأل» ريح الشّمال و«الكميع» الضّجيع: يريد اشتداد البرودة، وذلك وقت الشدّة والجدب عندهم، «الإشاحة» الجدّ في الأمور و«الألمعي» وكذا «اليلمعيّ» الذكيّ المتوقّد ذكاءً.

والشّاهد فيه كون جملة قوله: «الذي يظنّ بك الظنّ» وصفاً كاشفاً عن معنى «الألمعيّ» لا كونه وصفاً للمسند إليه.

صفةً لاسم «إنّ» أو بتقدير «أعني» وخبر «إنّ» في قوله بعد عدّة أبيات:

أَوْدىٰ فــلا تَـنْفَعُ الإشـاحة مِـن   أمــرٍ لِــمَنْ قَـدْ يُـحَاوِلُ البِـدَعا

فـ«الألمعيّ» ليس بمسند إليه، وقوله: «الذي يظنّ بك الخ» وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الأصمعيّ أنّه سُئل عن «الألمعي»، فأنشد البيت ولَمْ يَزِدْ.

ومثله في النّكرة قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّ الإِنْسَانَ خُلِقَ هَـلُوعاً* إِذَا مَسَّـهُ الشَّـرُّ جَزُوعاً* وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً**﴾ فإنّ «الهَلَع» سُرْعة الجَزَع عند مسّ المكـروه، وسُرْعة المنع عند مسّ الخير.

[الوصف المخصّص البياني والفرق بينه وبين التّخصيص النحويّ]

﴿**أو مخصّصاً**﴾ أراد بـ«التّخصيص»: ما يَعُمُّ تقليل الاشتراك ورفع الاحـتمال ـ وعند النُّحاة: «التّخصيص»[1] عِبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النَّكِـرات نحو: «رجل عالم» فإنّه كان ـ بحسب الوضع ـ محتملاً لكلّ فرد من أفراد الرّجال، فلمّا قُلْتَ: «عالم» قلّلتَ ذلك الاشتراك والاحتمال، وخصّصته بفرد من الأفـراد

---

(١) **قوله: «وعند النُّحاة التّخصيص»**. هذا قول المحقّق الرّضي فـي «بـاب النّـعت» مـن شـرح «الكافية» ١: ٣٠٢: معنى التّخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النّكرات وذلك أنّ «رجل» في قولك: «جاءني برجل صالح» كان بوضع الواضع محتملاً لكلّ فـرد من أفراد هذا النّوع، فلمّا قلت: «صالح» قللت الاشتراك والاحتمال.

ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المـعارف ـ أعـلاماً كـانت أو لا ـ نحو: «زيد العالم» و: «الرجل الفاضل».

والشّارح لمّا رأى الخطيب عبّر بالتّخصيص ثمّ رآه مثّل بـ«زيد التّاجر» وهـو مـعرفة فرّق بين اصطلاح أهل البلاغة والنُّحاة فقال: إنّ التّخصيص عند البيانيّين أعمّ من تقليل الاشتراك الذي في النّكرة ورفع الاحتمال الذي في المعرفة فالتّخصيص البياني أعمّ من **التّخصيص** النّحوي وهو كما ترى.

المتّصفة بالعلم. و«التّوضيح»: عِبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف ـ. ﴿ **نحو**: «**زيد التّاجر** ﴾ و: «الرّجل التّاجر» ﴿ **عندنا**» ﴾ فـإنّه كـان يـحتمل التّـاجر وغيره، فلمّا وصفته به رفعت الاحتمال.

[الوصف المادح والذّامّ والمترحّم]

﴿ **أو** ﴾ لكون الوصف ﴿ **مدحاً أو ذمّاً** ﴾ أو ترحّماً ﴿ **نحو**: «**جاءني زيد العالم، أو الجاهل**» ﴾ أو الفقير ﴿ **حيث يتعيّن الموصوف** ﴾ أعني: زيداً ﴿ **قبل ذكره** ﴾ أي: ذكر الوصف.

والتّعيين إمّا بأن لا يكون له شريك في ذلك الاسم، أو بأن يكون المخاطَب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف، واشترط هذا لئلّا يصير الوصف مخصّصاً.

[الوصف المؤكّد]

﴿ **أو تأكيداً** ﴾ إذا كان الموصوف متضمّناً معنى ذلك الوصف ﴿ **نحو**: «**أَمْسِ الدَّابِرُ كان يوماً عظيماً**» ﴾ فإنّ لفظة «أمس» ممّا يدلّ على الدُّبور.

وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره ـ كما سيأتي ـ.

ومنه قوله: ﴿ **وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ** ﴾ [١] حيث وصف «دابّة» و«طائراً» بما هو من خواصّ الجنس، لبيان أنّ القصد منهما إلى الجنس دون الفرد، وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التّعميم والإحاطة.

---

(١) الأنعام: ٣٨.

[كلام المحقّق الرّضيّ]

واعلم أنّ الوصف قد يكون جُمْلَةً[١] ويشترط فيه تنكير الموصوف؛ لأنّ

---

(١) قوله: «واعلم أنّ الوصف قد يكون جملة». قال ابن مالك:

ونعتوا بجملة منكّرا   فأُعْطِيَت ما أُعْطِيَته خبرا

وقال المحقّق الرّضي في شرح قول ابن الحاجب: «وتوصف النكرة بالجملة الخبريّة ويلزم الضمير»: اعلم أنّ الجملة ليست نكرةً ولا معرفة، لأنّ التّعريف والتّنكير من عوارض الذّات إذ التّعريف جعل الذّات مشاراً بها إلى خارج إشارة وضعيّة، والتّنكير أن لا يشار بها إلى خارج في الوضع، وإذا لم تكن الجملة ذاتاً فكيف يعرض لها التّعريف والتّنكير فيخصّ قولهم: «النّعت يوافق المنعوت في التّعريف والتّنكير» بالنّعت المفرد.

فإن قيل: فإذا لم تكن الجملة معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النّكرة بها دون المعرفة؟

قلت: لمناسبتها للنّكرة من حيث يصحّ تأويلها بالنّكرة كما تقول في «قام رجل ذهب أبوه» أو «أبوه ذاهب»: «قام رجل ذاهب أبوه» وكذا تقول في: «مررت برجل أبوه زيد»: إنّه بمعنى «كائن أبوه زيداً».

وكلّ جملة يصحّ وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الإعراب ـ كخبر المبتدأ والحال، والصّفة، والمضاف إليه ـ ولا نقول: «إنّ الأصل في هذه المواضع هو المفرد ـ كما يقول بعضهم ـ وإنّ الجملة إنّما كان لها محلّ فيها لكونها فيها فرعاً للمفرد» لأنّ ذلك دعوىً بلا برهان، بل يكفي في كون الجملة ذات محلّ وقوعها موقعاً يصحّ وقوع المفرد هناك ـ كما في المواضع المذكورة ـ.

وقال بعضهم ـ وهو الشيخ عبد القاهر ـ: «الجملة نكرة؛ لأنّها حكم والأحكام نكرات» أشار إلى أنّ الحكم بشيءٍ على شيءٍ يجب أن يكون مجهولاً عند المخاطب، إذ لو كان معلوماً لوقع الكلام لغواً نحو: «السماء فوقنا» و«الأرض تحتنا».

وليس بشيءٍ؛ لأنّ معنى التّنكير ليس كون الشّيء مجهولاً، بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الآن ـ أعني: كون الذات غير مشار بها إلى خارج إشارة وضعيّة ـ.

⇐

الجُمَل الّتي لها محلّ من الإعراب[1] يجب صَحَّةُ وقوع المفرد موقعها، والمفرد الذي يُسْبَك من الجملة نكرة، لأنّه إنّما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التّنكير.

وينبغي أن يكون هذا مراد مَنْ[2] قال: «إنّ الجملة نكرة» وإلّا فالتّعريف والتّنكير من خواصّ الاسم.

ويجب في تلك الجملة أن تكون خبريّة[3] ـ كالصِّلَة ـ لأنّ الصِّفَةَ يجب أن

⇐ ولو سلّمنا ـ أيضاً ـ أنّ كون الشّيء مجهولاً وكونه نكرة بمعنىً واحدٍ. قلنا: إنّ ذلك المجهول المنكّر ليس نفس الخبر والصفة حتّى يجب كونهما نكرتين، بل المجهول انتساب ما تضمّنه الخبر والصفة مضافاً إلى المحكوم عليه كـ«عِلْمِ زَيْدٍ» في: «جاءني زيد العالم» و«زيد هو العالم». وكذا زيديّة المتكلّم هي المجهولة في: «أنا زيد» فلا يلزم من تنكير المضمون تنكير المتضمّن الذي هو نفس الخبر والصفة، ولو لزم ذلك للزم تنكير كلّ خبر، وكلّ نعتٍ، لأنّهما حكمان، فكان يلزم بطلان نحو: «جاءني زيد العالم» و«أنا زيد» وجواز هذا مقطوع به اهـ. [راجع شرح الكافية ١: ٣٥٧]

(١) وهي سبع: الخبرية، والحاليّة، والمفعول بها، والمضاف إليها، والواقعة جواباً لشرط جازم، والتابعة لمفردٍ، والتّابعة لجملة لها محلّ. والّتي لا محلّ لها سبع أيضاً: المستأنفة، والمعترضة، والتّفسيريّة، والصّلة والمجاب بها القسم، والمجاب بها شرط غير جازم، والتّابعة لما لا محلّ له.

(٢) وهو الشّيخ عبد القاهر في بحث «الذي» من «دلائل الإعجاز» ١٥٤: حيث قال: الجمل نكرات كلّها بدلالة أنّها تستفاد، وإنّما يستفاد المجهول دون المعلوم، قالوا: فلمّا كانت كذلك كانت وَفْقاً للنكرة فجاز وصفها بها، ولم يجز أن توصف بها المعرفة، إذ لم تكن وَفْقاً لها.

(٣) **قوله: «ويجب في تلك الجملة أن تكون خبريّة»**. قال المحقّق الرضي في «باب النّعت» من «شرح الكافية» ١: ٣٠٧: وإنّما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونها خبريّةً؟ لأنّك إنّما تجيء بالصّفة والصّلة لتعرّف المخاطب الموصوف والموصول ـ المبهمين ـ بما كان ⇐

يعتقد المتكلّم أنّ المخاطب عالم باتّصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها، وإنّما جيء بها؛ ليعرّف المخاطب الموصوف ويميّزه عنده بما كان يعرفه قبل ـ مِنْ اتّصافه بمضمون الصّفة ـ فيجب كونها جملة متضمّنة للحكم ـ المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها ـ والإنشائيّة ليست كذلك، فوقوعها صِفَةً أو صِلَةً إنّما يكون بتقدير القول(١).

⇐ المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصّفة والصّلة، فلا يجوز إذن إلّا أن تكون الصّفة والصّلة جملتين متضمّنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة.

وهذه هي الجملة الخبريّة، لأنّ غير الخبريّة:

إمّا إنشائيّة نحو: «بعت» و«طلقت» و«أنت حرّ» ونحوها.

أو طلبيّة كالأمر والنّهي والاستفهام والتمنّي والعَرْض، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما إلّا بعد ذكرهما.

ولمّا لم يكن خبر المبتدأ معرّفاً للمبتدأ ولا مخصّصاً له جاز كونه إنشائيّة. ويتبيّن بهذا وجوب كون الجملة إذا كانت صفة أو صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول. وقال:

وقد تقع الطلبيّة صفةً لكونها محكيّة بقولٍ محذوفٍ هو النّعت في الحقيقة كقوله:

* جاؤوا بمذقٍ هل رأيت الذّئب قط *

أي: بمذقٍ مقولٍ عنده هذا القول، كما يقع حالاً نحو: «لقيت زيداً اضربه واقتله» أي: مقولاً في حقّه هذا القول، ومفعول ثانياً في باب «ظنّ» نحو: «وجدت الناس اخبر تقله» اهـ بتصرّف واختصارٍ.

(١) قال ابن مالك:

وامنَعْ هنا إيقاعَ ذات الطَّلَبِ   وإن أتَتْ فالقولَ أَضمِرْ، تُصِبِ

[نقد وردّ]

فإن قيل: قد ذكر صاحب «الكشّاف»(١) في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ(٢) لَيُبَطِّئَنَّ﴾(٣) أنّ التقدير: «أُقسم باللّه ليبطّئنّ» والقسم وجوابه صِلَةُ «مَنْ».

قلنا: مراده أنّ الصِّلَة هو الجواب المؤكّد بالقسم، وهو جملة خبريّة محتملة للصّدق والكذب، ولذا يقال في تأكيد الأخبار: «والله لزيد قائم»، والإنشاء إنّما هو نفس الجملة القَسَميّة مثل قولنا: «والله» و: «أُقسم باللّه» ونحو ذلك، وهذا كما أنّ

---

(١) **قوله: «فإن قيل قد ذكر صاحب الكشّاف»**. لمّا بيّن أمرين مشهورين ـ الأوّل: أن تكون جملة الصّفة والصّلة خبريّة. والثّاني: أن تكونا معلومتين للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول ـ أراد أن يبيّن أنّه اعترض عليهما جميعاً بقول صاحب «الكشّاف».

أشار إلى الاعتراض على الأوّل بقول الزّمخشريّ؛ فإنّه جعل القسم ـ وهو إنشاء ـ صلةً للموصول فكيف يصحّ القول بأنّ ظاهر الصّلة والصّفة تجب أن تكونا خبريّتين. وأجاب عن ذلك بما ترى.

وأشار إلى الاعتراض على الثّاني أيضاً بقول الزمخشري بأنّ المعلوميّة إنّما هي في جملة الصّلة لا جملة الصّفة فينبغي القول بالتّفرقة بينهما. وأجاب عنه أيضاً بما ترى.

(٢) **قوله: «في قوله ـ تعالى ـ: «وإنّ منكم لمن»**. أي: في تفسير الآية ٧٢ من سورة النّساء وهذا نصّه: اللّام في «لَمَنْ» للابتداء بمنزلتها في قوله: «إنّ الله لغفور» وفي «ليبطّئنّ» جواب قسم محذوفٍ تقديره: «وإنّ منكم لمن أقسم باللّه ليبطّئنّ» والقسم وجوابه صلة «مَنْ» والضّمير الرّاجع منها إليه ما استكنّ في «ليبطّئنّ» اهـ.

وقال المحقّق الرّضي في «باب الموصول» من شرح «الكافية» ٢: ٣٧: وقد تقع القسميّة صلةً قال الله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾ أي: «لمن والله ليبطئنّ» ومنعه بعضهم ولا أرى منه مانعاً. وقال الجرجاني في تعليق قوله: «وقد تقع القسميّة صلة»: لأنّ الصّلة هي جواب القسم وهو جملة خبريّة دون نفس القسم الذي هو جملة إنشائيّة اهـ.

(٣) النّساء: ٧٢.

الجملة الشّرطيّة خبريّة[١] بخلاف الشّرط.

[تفسيرُ رأيٍ للزّمخشري]

فإن قيل: في كلامه أيضاً ما يُشعر بأنّ وجوب العلم إنّما هو في الصّلة، دون الصّفة حيث ذكر في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَاتَّقُوا النَّارَ**[٢] **الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ** ﴾ أنّ الصلة يجب أن تكون قصّة معلومة للمخاطب فيحتمل أنّهم علموا ذلك بأن سمعوا قوله في سورة التحريم: ﴿ **قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ** ﴾.

ثمّ قال: وإنّما جاءَتِ النّار هاهنا معرفةً وفي سُوْرَةِ التّحريم نَكِرةً، لأنّ الآية في سُوْرَةِ التّحريم نَزَلَتْ أوّلاً بمكّة فعَرَفُوْا منها ناراً موصوفة بهذه الصِّفة، ثمّ جاءَتْ في سُوْرَةِ البَقَرَةِ مُشَاراً بها إلى ما عَرَفُوْه أوّلاً.

---

(١) **قوله: «الجملة الشرطيّة خبريّة»**. أي: جزاء الشّرط وحده خبريّة وأمّا فعل الشّرط، فحرف الشّرط أخرجه من الخبريّة واحتمال الصدق والكذب ـ كأداة الاستفهام ـ ولذا لا يتقدّم عليها ما في حيّزها ولا يصحّ أن يقال: «عمراً إن تضرب أضربك».

(٢) **قوله: «حيث ذكر في قوله ـ تعالى ـ: «فاتّقوا النار»**. أي: في تفسير الآية ٢٤ من سورة البقرة وهذا نصّه: فإن قلت: صلة «الذي» و«التي» يجب أن تكون قصّةً معلومة للمخاطب، فكيف علم أُولئك أنّ نار الآخرة توقد بالنّاس والحجارة؟

قلت: لا يمتنع أن يتقدّم لهم بذلك سماع من أهل الكتاب أو سمعوه من رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ أو سمعوا قبل هذه الآية قوله ـ تعالى ـ في سورة التّحريم: ﴿ **نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ** ﴾.

فإن قلت: فلم جاءت النّار الموصوفة بهذه الجملة منكرة في سورة التّحريم وهاهنا معرّفة؟

قلت: تلك الآية نزلت بمكّة، فعرفوا منها ناراً موصوفةً بهذه الصّفة، ثمّ نزلت هذه بالمدينة مشاراً بها إلى ما عرفوه أوّلاً اهـ.

قلنا: يمكن أن يكون الوصف يجب أن يكون معلوم التّحقيق عند المخاطب، والخطاب في سُورة التّحريم للمؤمنين وهم قد عَلِمُوْا ذلك بِسَمَاعٍ من النّبيّ ﷺ والمشركون لمّا سَمِعُوْا الآية عَلِمُوْا ذلك، فخوطبوا في سُورة البَقَرَة.

[توكيد المسند إليه وتفسير المصنّف]

﴿ **وأمّا توكيده فللتّقرير** ﴾ أي: تقرير المسند إليه[1]، أي: تحقيق مفهومه

---

(١) **قوله: «وأمّا توكيده فللتقرير، أي: تقرير المسند إليه»**. اختلف البيانيّون في أمثال هذه العبارة على ثلاثة أقوالٍ:

الأوّل: قول المصنّف في «الإيضاح» وهو أنّ المراد من التّأكيد التّأكيد الاصطلاحي، ومن التّقرير تقرير المسند إليه، وإليه يشير الشّارح بقوله: «أي: تقرير المسند إليه» أراد تفسير كلامه موافقاً لرأيه في «الإيضاح» وليس مختار الشّارح التفتازاني.

الثّاني: قول العلّامة قطب الدّين الشّيرازيّ في شرح «المفتاح» ـ وهو أنّ المراد من التّأكيد غير الاصطلاحيّ ومن التّقرير تقرير الحكم وإليه أشار بقوله: «وذكر العلّامة».

وهذا يشتمل على أخطاءٍ ثلاثة:

الخطأ الأوّل: تفسير كلام السّكّاكي بما يخالف الظّاهر.

الخطأ الثّاني: أنّه لم يبيّن موضع الحوالة في كتاب «المفتاح» وأنّ السكّاكي في أيّ موضع من باب التّقديم والتّأخير يبيّن تقرير الحكم ولم نجده في الباب الذي أحال عليه السّكّاكي وكان عليه ذلك لأنّه بصدد شرحه.

الخطأ الثّالث: مخالفة الإجماع، فإنّ البيانيّين أجمعوا على أنّ المراد من تأكيد المسند إليه في «لا تكذب أنت» إنّما هو تقرير المحكوم عليه لا الحكم.

الثّالث: قول التّفتازانيّ وهو أنّ المراد من التّأكيد غير التّأكيد الاصطلاحيّ ومن التّقرير تقرير التّخصيص الحاصل من تقديم المسند إليه وإليه أشار بقوله: «والأظهر». فالتّقرير مشترك بين تقرير المسند إليه والمسند والحكم والتّخصيص ولذا اختلفوا في المراد منه على هذه الأقوال المذكورة. فالمراد من التّقرير تقرير المسند إليه ـ كما نصّ عليه ⇐

ومدلوله ـ أعني جعله مستقرّاً محقّقاً ثابتاً بحيث لا يظنّ به غيره[١] ـ نحو: «جاءني زيد زيد» إذا ظنّ المتكلّم غَفْلَة السّامع عن سَماع لفظ المسند اليه، أو عن حمله على معناه.

ومثل هذا وإن أمكن حمله على دفع توهّم التجوّز، أو السّهو، لكن فرق بين القصد إلى مجرّد التّقرير، والقصد إلى دفع التوهّم[٢]، على ما أشار إليه صاحب «المفتاح»[٣]، حيث قال ـ بعد ذكر دفع التّوهّم ـ: وربّما كان القصد إلى مجرّد

⇐ المصنّف في «الإيضاح» ـ ولذا قال الشّارح: «أي تقرير المسند إليه» لا تقرير المسند، ولا تقرير الحكم والإسناد ـ كما عليه الشّارح العلّامة ـ ولا تقرير أمر آخر.

(١) **قوله: «بحيث لا يُظَنُّ به غيره»**. يُظَنُّ: بصيغة المجهول و«به» مفعوله الثّاني نائب عن الفاعل و«غيره» مفعوله الأوّل وهذه عبارة المحقّق الرّضي في «باب التّأكيد» من «شرح الكافية» فراجعه.

(٢) **قوله: «فرق بين القصد إلى مجرّد التقرير والقصد إلى دفع التوهّم»**. قال السيّد الأُستاذ ـ دام عزّه ـ: وهو أنّ دفع التّوهّم يشتمل على التّقرير والتّحقيق، وأمّا مجرّد التّقرير فلا يشتمل على دفع التّوهّم أصلاً. وهذا هو الذي يفهم من كلام السّكّاكيّ. وقال بعضهم: والفرق: أنّ المقصود من التّأكيد في الأوّل أوّلاً وبالذّات هو التّقرير، ودفع التّوهّم يحصل ثانياً وبالعرض ومن غير قصد.

والمقصود في الثّاني العكس، أي: المقصود منه أوّلاً وبالذّات دفع التوهّم، والتّقرير يحصل ثانياً وبالعرض ومن غير قصد، وكَمْ مِنْ فرقٍ بين الحاصل بالقصد والحاصل من دون قصد.

وأنت تعرف أنّ كلام السّكّاكيّ: «ربّما كان القصد إلى مجرّد التّقرير» ـ بعد ذكر دفع التّوهّم ـ يؤيّد ما أفاده سيّدنا الأُستاذ ـ أطال الله بقاءَهُ ـ.

(٣) **قوله: أشار إليه صاحب «المفتاح»**. وهذا نصّه في تأكيد المسند إليه: وأمّا الحالة التي تقتضي تأكيده؛ فهي إذا كان المراد أن لا يظنّ بك السّامع في حملك ذلك تجوّزاً أو سهواً، ⇐

التّقرير ـ كما يُطْلِعُك عليه «فصل اعتبار التّقديم والتّأخير مع الفعل» ـ.

[تفسير قُطب الدّين الشّيرازي وأغلاطه الثّلاثة]

وذكر(١) العلّامة ـ في شرحه ـ: أنّ المراد مجرّد تقرير الحكم، ولم يبيّن أنّ أيّ موضع من «بحث التّقديم والتّأخير» يُطْلِعُنا عليه.

وهو خلاف ما صرّحوا به في نحو: «لا تكذب أنت» من أنّ تأكيد المسند إليه إنّما يفيد مجرّد تقرير المحكوم عليه، دون الحكم.

فإن قيل: إنّه لَمْ يُرِد التّأكيد الصّناعي(٢)، بل مجرّد التّكرير، نحو: «أنا عرفت» و:

⇐ أو نسياناً كقولك: «عرفتُ أنا» و«عرفت أنت» و«عرف زيد زيد» أو «نفسه» أو «عينه».

وربّما كان القصد مجرّد التقرير ـ كما يُطْلِعُك عليه فصل اعتبار التّقديم والتّأخير مع الفعل ـ أو خلاف الشّمول والإحاطة، كقولك: «عرفني الرّجلان كلاهما» و«الرّجال كلّهم». ومنه: «كلّ رجل عارف» و«كلّ إنسان حَيَوان» اهـ. [المفتاح: ٢٨٤ ـ ٢٨٥]

(١) أي: ارتكب ثلاثة أخطاءٍ: الأوّل: أنّه فسّر التقرير بتقرير الحكم. الثّاني: أنّه لم يبيّن موضع الحوالة. الثّالث: أنّه خالف جُمهور البيانيين، فإنّهم فسّروا التقرير بتقرير المحكوم عليه، دون الحكم.

وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ٤٩: **وأمّا الحالة الّتي تقتضي تأكيده** أي: تأكيد المسند إليه **فهي إذا كان المراد أن لا يظنّ بك السّامع في حملك ذلك تجوّزاً** أي: تكلّماً بالمجاز يقال: «تجوّز في كلامه» ـ إذا تكلّم بالمجاز ـ. **أو سهواً، أو نسياناً، كقولك: «عرفت أنا» و«عرفت أنت» و«عرف زيد زيد» أو «نفسه» أو «عينه» وربما كان القصد** أي: بـ«أنا» و«أنت» و«نفسه» و«عينه» **مجرّد التّقرير** أي: تقرير الحكم لا تأكيده.

(٢) **قوله: «فإنْ قيل: إنّه لم يرد التّأكيد الصّناعي»**. أي: «إن قيل» ـ دفاعاً عن الشّارح العلّامة وتأييداً له ـ: «إنّه» أي: صاحب «المفتاح» لم يرد بالتأكيد ـ الذي ربّما كان القصد منه إلى مجرّد التقرير ـ التّأكيد الصّناعي ـ أي: الاصطلاحيّ ـ بل أراد به التّأكيد اللغويّ، أي: مجرّد ⇐

⇐ التّكرير، وهو يفيد تقرير الحكم وتقويته، فصحّ ما ذكره الشّارح العلّامة ؟!

قلنا: الجواب عن هذا من وجهين:

الوجه الأوّل: أنّا لا نسلّم أنّ المفيد لتقرير الحكم هو التّكرير -أي: التّأكيد اللغوي- بل التّقديم، بدليل أنّ البيانيّين صرّحوا في «عرفت أنا» و«عرفت أنت» بأنّه لِتقرير المحكوم عليه، وليس لتقرير الحكم، مع وجود التكرير فيه، لفقدان التقديم.

والوجه الثّاني: أنّ السّكّاكيّ نفسه أحال القصد إلى مجرّد التّقرير على «فصل التّقديم والتّأخير مع الفعل» وليس في الباب المحال عليه ذكر عن تقرير الحكم، بل ذكر تقرير الحكم في آخر بحث تقديم المسند.

حيث قال: أو يكون المراد بالجملة إفادة التّجدّد دون الثّبوت، فيجعل المسند فعلاً ويقدّم البتّة على ما يسند إليه في الدّرجة الأُولى.

وقولي: «في الدّرجة الأُولى» احتراز عن نحو: «أنا عرفتُ» و«أنت عرفتَ» و«زيد عرف» فإنّ الفعل فيه يستند إلى ما بعده من الضّمير ابتداءً، ثمّ بوساطة عود ذلك الضّمير إلى ما قبله يستند إليه في الدّرجة الثّانية.

وإذا سلكت هذه الطّريقة سلكت باعتبارين مختلفين:

أحدهما: أن يُجْرَى الكلام على الظّاهر وهو أنّ «أنا» مبتدأ و«عرفت» خبره وكذلك «أنت عرفت» و«هو عرف» ولا يقدّر تقديم وتأخير.

وثانيهما: أن يقدّر أصل النظم: «عرفتُ أنا» و«عرفتَ أنت» و«عرف هو» ثمّ يقال: قدّم «أنا» و«أنت» و«هو».

فنظم الكلام بالاعتبار الأوّل لا يفيد إلّا تقوّي الحكم.

وسبب تقوّيه هو أنّ المبتدأ لكونه مبتدأً يستدعي أن يسند إليه شيءٌ، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه المبتدأ إلى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خالياً عن ضمير المبتدأ نحو: «زيد غلامك» أو كان متضمّناً له نحو: «أنا عرفت» و«أنت عرفت» و«هو عرف» أو «زيد عرف».

٣٧

⇐

«أنت عرفت» فإنّه يفيد تقرير الحكم وتقويته.

قلنا: لا نسلّم أنّ المفيد لتقرير الحكم هو التّكرير، بل التّقديم، ألا ترى إلى تصريحهم بأنّه ليس في نحو: «عرفتُ أنا» و: «عرفت أنت» تقرير الحكم، وإنّما هو لمجرّد تقرير المحكوم عليه.

على أنّ السّكّاكيّ لم يورد تحقيق تقوّي الحكم في «فصل التّقديم والتّأخير مع الفعل» بل في آخر بحث «تقديم المسند»[1].

ولو سلّم أنّه أراد[2] ذلك فليكن قوله: «كما يطلعك» إشارة إلى ما ذكره في نحو:

⇐ ثمّ إذا كان متضمّناً لضميره صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانياً، فيكتسي الحكم قوّةً اهـمختصراً.

(١) **قوله: «في آخر بحث تقديم المسند»**. قال الجعفريّ صاحب هذا التّعليق: وفي جميع النّسخ «في آخر بحث تأخير المسند» وهو غلط فاحش، لم يتنبّه له أحد من شرّاح هذا الكتاب ـ شكر الله مساعيهم ـ إلى يومنا هذا وهو سنة ١٤٣٢هـ.

والصّحيح: في آخر بحث تقديم المسند ـ كما ضبطناه نحن ـ فإنّ السّكّاكيّ أورد تقرير الحكم وتقوّيه في آخر باب تقديم المسند لا تأخيره وكلّ باب التأخير لا يتجاوز سطرين ونصفاً وليس فيه حديث عن التّقرير أبداً. [راجع المفتاح: ٣٢١]

(٢) **قوله: «ولو سُلِّم أنّه أراد ذلك»**. أي: لو تقبّلنا أنّ السّكّاكيّ أراد بقوله: «كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل» ذلك الباب ـ أي: باب تقديم المسند ـ وذلك توسّعاً من باب المجاز بالمجاورة أو المشارفة كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ**﴾ [النّساء: ٢]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً**﴾ [يوسف: ٣٦]، فالأوّل مجاز باعتبار ما كان، والثّاني ما يكون، أي: لو سلّم أنه أراد السّكّاكيّ من فصل التّقديم والتّأخير مع الفعل آخر بحث تقديم المسند ـ من باب المجاز بالمشارفة ـ وليكن قوله: «كما يطلعك» إشارةً إلى قوله في آخر بحث تقديم المسند «لا تكذب أنت» وهذا نصّه: فإذا قلت: «هو يعطي الجزيل» كان المراد تحقيق إعطائه الجزيل عند السّامع، دون ⇐

«لا تكذب أنت»(١) من أنّه لمجرّد تقرير المحكوم عليه دون الحكم، كما يجعل قوله ـ في «الإيضاح» ـ: «كما سيأتي» إشارةً الى هذا.

ولو سلّم فكان ينبغي(٢) أن يتعرّض للتّخصيص، بل هو أولى بالتعرّض، لأنّه

⇐ تخصيص إعطاء الجزيل به.

قال: وكذلك إذا قلت: «أنت لا تكذب» كان أقوى للحكم بنفي الكذب عن المخاطب من قولك: «لا تكذب» من غير شبهة.

ومن قولك: «لا تكذب أنت» فإنّ «أنت» هنا لتأكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بأنّه هو لا غيره، لا لتأكيد الحكم؛ فتدبّر اهـ.

(١) **قوله: فليكن قوله «كما يطلعك» إشارة إلى ما ذكره في نحو: «لا تكذب أنت»**. وإنّما اختار التّفتازاني بعد التّسليم كون قوله: «كما يطلعك» إشارة إلى ما ذكره عن السّكّاكيّ أخيراً؟ لأنّه لا يلزم منه إلّا مخالفة ظاهر الحوالة، وأمّا على ما اختاره القيل الدّافع عن الشّارح العلّامة فيلزم زائداً على المخالفة المذكورة أمور ثلاثة:

الأوّل: حمل التّأكيد على خلاف المصطلح ـ أعني مجرّد التكرير ـ.

والثّاني: كون التّقرير مستفاداً من التّقديم.

والثّالث: ما أشار إليه بقوله: «ولو سلّم فكان ينبغي أن يتعرّض للتّخصيص» الذي يأتي شرحه في التّعليق التّالي.

(٢) **قوله: «ولو سلّم فكان ينبغي»**. هذا راجع إلى قوله قبل ذلك: «قلنا لا نسلّم أنّ المفيد لتقرير الحكم هو التكرير». أي: لو تسلّمنا أنّ المفيد لتقرير الحكم مجرّد التكرير وأنّ قوله: «كما يطلعك» الخ إشارة إلى ما ذكره في قوله: «أنا عرفت» من أنّه يفيد تقوّي الحكم، فكان ينبغي للسكّاكي أنْ يتعرّض في عبارته المتقدّمة للتخصيص بأن يقول: ربّما كان القصد إلى مجرّد التّقرير أو التّخصيص، والسكّاكي أولى بأن يتعرّض لذلك من غيره لأنّ السكّاكي يعتبر ويشترط في «أنا عرفت» ونحوه المسند إليه مؤخّراً على أنّه تأكيد ثمّ قدّم للتّخصيص كما يأتي ـ بمشيئة الله ـ تفصيل اشتراطه واعتباره في باب تقديم المسند إليه عند قول الخطيب: «ووافقه السكّاكي على ذلك».

الذي يعتبر فيه المسند إليه مؤخّراً على أنّه تأكيد، ثمّ قدّم للتّخصيص.

[تفسير التّفتازاني]

والأظهر أنّ قول السّكّاكيّ: «كما يطلعك» إشارة إلى ما أورده في «فصل اعتبار التّقديم والتّأخير مع الفعل» من أنّ نحو «أنا سعيتُ في حاجتك وحدي أو لاغيري» تأكيد وتقرير للتّخصيص الحاصل من التّقديم[1].

[دفع سؤال]

وإيراده في هذا المقام[2] مثل إيراده: «كلّ رجل عارف» و: «كلّ إنسان حيوان»

---

(١) **قوله: «تأكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم»**. أي: تقديم الضّمير المتكلّم وهو «أنا» فيثبت بهذا أنّ المراد من التّقرير هو تقرير المسند إليه لا تقرير الحكم والإسناد ـ كما زعمه العلّامة الشّيرازي ـ ومن التّأكيد غير التّأكيد الاصطلاحيّ؛ لأنّ لفظة «وحدي» ـ وكذا «لا غيري» ـ ليست بتأكيد اصطلاحيّ، لأنّ «وحدي» حال عن الفاعل مؤوّل بالنكرة كما قال ابن مالك.

والحال إن عرّف لفظاً فاعتقد   تنكيره معنىً كـ«وحدك اجتهد»

و: «لا غيري» عطف على الفاعل.

(٢) **قوله: «وإيراده في هذا المقام»**. جواب عن سؤال وهو أنّه إذا كان المراد من التّأكيد هو التّأكيد غير الاصطلاحي ومن التّقرير تقرير التّخصيص الحاصل من تقديم المسند إليه ويكون إطلاق تقرير المسند إليه من باب الوصف بحال متعلّق الموصوف ـ بناءً على ما ذكره التّفتازاني ـ فكيف أورد السكّاكي المثال في بحث التأكيد الصّناعي ـ أي: الاصطلاحيّ ـ؟!

فأجاب بأنّ هذا من عادته تقليداً وتبعاً للشّيخ عبدالقاهر في «الدلائل» كما أورد «كلّ رجل عارف» و: «كلّ إنسان حيوان» في باب التّأكيد الصّناعي مع أنّ المثالين ليسا من التّأكيد الاصطلاحي ولذا غيّر الأُسلوب وقال: ومنه: «كلّ رجل عارف» و: «كلّ إنسان حيوان».

في التّأكيد الّذي لدفع توهّم عدم الشّمول، مع أنّه ليس في شيء من التّأكيد الاصطلاحي، ولهذا غيّر أُسلوب الكلام وقال: ومنه: «كلّ رجل عارف» و: «كلّ إنسان حيوان» فكأنّه قيل: «الرجل كلّ واحد واحد عارف، بل الرّجال كلّهم عارفون» وكذا «الإنسان كلّ واحد واحد حيوان، بل الأناسيّ كلّهم حيوان» فهما تأكيدان معنويّان[١] يفيدان الشّمول والإحاطة، في الجملة الاسميّة، ويكونان في قوّة الشّمول الصّناعي، ومثل هذا كثير في كتابه.

ولا حاجة إلى حمل كلام المصنّف على ذلك[٢]، كيف، وهو يعترض على السّكّاكيّ في أمثال هذه المقامات.

[تنبيه على خطأ]

وبهذا يظهر[٣] أنّ ما يقال ـ: من أنّ معنى كلامه: أنّ توكيد «المسند إليه» يكون

---

(١) **قوله: «فهما تأكيدان معنويّان»**. أي: المثالان اللذان أوردهما السكّاكي وهما: «كلّ رجل عارف» و: «كلّ إنسان حيوان» تأكيدان معنويّان لغويّان يكونان بمنزلة التّأكيد الاصطلاحيّ.

(٢) **قوله: «ولا حاجة إلى حمل كلام المصنّف على ذلك»**. جواب سؤالٍ وهو أنّه يقال للتفتازاني: إذا كان الأقرب إلى الصّواب والأظهر ما ذكرتم من أنّ المراد بالتّأكيد غير الاصطلاحي ومن التّقرير تقرير التّخصيص لا تقرير المسند إليه، فلم حملتم كلام المصنّف في المتن على غير هذا وفسّرتم التّقرير بتقرير المسند إليه، ويظهر منه أنّ المراد من التّأكيد أيضاً هو الاصطلاحيّ؟ فأجاب: بأنّه لا حاجة إلى ذلك، لأنّه تفسير بما لا يرضى صاحبه، فإنّ المصنّف ـ في «الإيضاح» الذي هو بمنزلة شرح التّلخيص ـ نصّ على ما ذكرنا وبيّنّا مراده ومذهبه في شرح المتن ولم نكن بصدد نقل مذهبي، ولا يمكن حمل كلام المصنّف على ما ذكره السكّاكي، لأنّ الخطيب يعترض على السكّاكي في أمثال هذه المقامات التي ذكر السكّاكي فيها ما ليس من المبحث في المبحث.

(٣) **قوله: «وبهذا يظهر»**. أي: بما ذكرنا من أنّه ليس المراد من التقرير في كلام المصنّف تقرير ←

لتقرير الحكم نحو: «أنا عرفت»، أو تقرير المحكوم عليه نحو: «أنا سعيت في حاجتك وحدي أو لا غيري» ـ غلط فاحش، عن ارتكابه غُنْيَة بما ذكرنا من الوجه الصّحيح[1].

﴿أو دفع توهّم التّجوّز﴾ أي: التّكلّم بالمجاز نحو: «قطع اللّصَّ[2] الأميرُ الأميرُ، أو نفسه، أو عينه» لئلّا يتوهّم أنّ إسناد القطع إلى الأمير مجاز، وإنّما القاطع بعض غِلْمانه ـ مثلاً ـ.

﴿أو﴾ لدفع توهّم ﴿السّهو﴾ نحو: «جاءني زيد زيد» لئلّا يتوهّم أنّ الجائي «عمرو» وإنّما ذكر «زيد» على سبيل السّهو، ولا يُدْفع هذا التّوهّم بالتّأكيد المعنويّ[3] وهو ظاهر.

⇐ الحكم يظهر بطلان ما يقال: من أنّ فائدة التأكيد في المقام لا ينحصر في تقرير المحكوم عليه فحينئذٍ يكون معنى كلام المصنّف أنّ توكيد المسند إليه:

إمّا لتقرير الحكم نحو: «أنا عرفت» وذلك لما تقدّم من أنّ مجرّد التكرير في نحو: «أنا عرفت» و: «أنت عرفت» يفيد تقرير الحكم.

أو تقرير المحكوم عليه نحو: «أنا سعيت في حاجتك وحدي» أو: «لا غيري» وذلك بدعوى أنّ المسند إليه ـ أعني «أنا» ـ أكّد بـ«وحدي» وبـ«لا غيري» فأفاد تقريره.

وجه البطلان في الأوّل أمران: الأمر الأوّل: أنّ المفيد لتقرير الحكم ليس التكرير بل التقديم. والأمر الثاني: أنّه ليس من تأكيد المسند إليه في شيء.

ووجه البطلان في الثاني: أنّ «وحدي» و: «لا غيري» ليسا من التأكيد الاصطلاحيّ بل الأوّل حال من الفاعل والثاني عطف عليه.

(١) **قوله: «بما ذكرنا من الوجه الصحيح»**. وهو أنّ المراد من التقرير هو تقرير المسند إليه ـ كما نصّ عليه في «الإيضاح» ـ.

(٢) اللِصُّ: ـ بكسر اللّام ـ السّارق، والضّمّ لغة حكاها الأصمعيّ.

(٣) **قوله: «ولا يدفع هذا التوهّم بالتّأكيد المعنويّ»**. هذا قول المحقّق الرّضي في «باب التّأكيد» ⇐

﴿أو﴾ لدفع توهّم **﴿عدم الشّمول﴾** نحو: «جاءني القومُ كُلُّهم، أو أجمعون» لئلّا يتوهّم أنّ بعضهم لم يجئ إلّا أنّك لم تعتدّ بهم[١]، أو أنّك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكلّ، بناء على أنّهم في حكم شخص واحد، كما يقال: «بنو فلان قتلوا زيداً» وإنّما قتله واحد منهم.

[جمع بين تأكيدين]

وربّما يجمع بين «كلّ» و«أجمعين» بحسب اقتضاء المقام كقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَسَجَدَ المَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[٢] بِناءً على كَثْرة الملائكة واستبعاد سُجُود جميعهم، مع تفرّقهم واشتغال كلّ منهم بشأن، وبهذا يزداد التّعيير والتّقريع على إبليس ـ لعنه الله ـ.

[نقل عن المحقّق الرّضيّ]

ولا دلالة لـ«أجمعين»[٣] على كون سجودهم في زمان واحد ـ على ما توهّم ـ.

⇐ من «شرح الكافية» حيث قال: «ولا ينفع هاهنا التكرير المعنوي» بخلاف دفع توهّم السهو فينفع فيه اللفظيّ والمعنويّ ولذا أتى بمثالين.

(١) **قوله: «إلّا أنّك لم تعتدّ بهم»**. تلفيق من كلام الشيخ عبدالقاهر في «دلائل الإعجاز» وسيأتي نقله، والمحقّق الرّضي في «باب التأكيد» من شرح «الكافية» فراجعه.

(٢) الحجر: ٣٠.

(٣) **قوله: «ولا دلالة لأجمعين»**. هذا قول المحقّق الرّضي حيث قال: قال المبرّد والزجّاج في قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَسَجَدَ المَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾: إنّ «كلّهم» دالّ على الإحاطة و«أجمعون» على أنّ السّجود منهم في حالة واحدةٍ. ثمّ قال ردّاً عليهما:

وليس بشيء؛ لأنّك إذا قلت: «جاءني القوم أجمعون» فمعناه الشّمول والإحاطة اتفاقاً منهم لا اجتماعهم في وقت واحدٍ، فكذا يكون مع تقدّم لفظ «كلّهم».

وكأنّهما كرها ترادف لفظين لمعنىً واحدٍ، وأيّ محذورٍ في ذلك مع قصد المبالغة اهـ.

⇐

[بحث]

وهاهنا بحث وهو أنّ ذكر «عدم الشّمول» إنّما هو زيادة توضيح[1] وإلّا فهو من قبيل دفع توهّم التّجوّز، لأنّ «كلّهم» ـ مثلاً ـ إنّما يكون تأكيداً إذا كان المتبوع دالّاً على الشّمول، ومُحْتَمِلاً لعدم الشّمول، على سبيل التّجوّز، وإلّا لكان تأسيساً.

[كلام الشّيخ عبدالقاهر]

ولهذا قال الشّيخ[2] عبدالقاهر: لا نعني بقولنا: «يفيد الشّمول» أنّه يوجبه من

⇐ وقال الجرجاني في تعليق قوله: «لأنّك إذا قلت» إلى آخره: هذا ممّا لا نزاع فيه، لكن لمّا جمع بين «كلّهم» و«أجمعون» في الآية حمله بعضهم على المبالغة في الشّمول والإحاطة لكثرة الملائكة كثرة غير محصورة.

ولاحظ بعضهم أنّ «أجمعون» بحسب أصل الاشتقاق يدلّ على الاجتماع، فلا يبعد قصد ذلك المعنى مع تلك المبالغة للفائدة اهـ.

(١) **قوله: «إنّما هو زيادة توضيح»**. لأنّه من قبيل ذكر الخاصّ بعد العام كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**حافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ**﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وقوله: ﴿**مَنْ كَانَ عَدُوّاً لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ**﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وذلك لما يظهر من المحقّق الرّضي في باب التّأكيد من أنّ دفع توهّم عدم الشّمول قسم من أقسام دفع توهّم التجوّز فذكره زيادة توضيح؛ لأنّ «كلّهم» ـ مثلاً ـ في الآية الكريمة إنّما يكون تأكيداً إذا كان المتبوع ـ أي: المؤكّد ـ وهي «الملائكة» ـ في الآية دالّاً على الشّمول و محتملاً عدمه مجازاً وإلّا لكان تأسيساً لا تأكيداً ـ ويأتي الفرق بينهما بعون الله ـ.

(٢) **قوله: «ولهذا قال الشّيخ»**. أي: في كتاب «دلائل الإعجاز» ذكره في موضعين منه:

الأوّل: في الكلام عن قوله ـ تعالى ـ: ﴿**مَا هَٰذَا بَشَراً إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ**﴾ [يوسف: ٣١] من باب «الفصل والوصل» حيث قال: حدّ التأكيد أن تحقّق باللفظ معنىً قد فهم من لفظ آخر قد سبق منك.

⇐

أصله وأنّه لولاه لَمَا فُهِم الشّمول من اللفظ، وإلّا لم يسمّ تأكيداً، بل المراد أنّه يمنع أن يكون اللفظ المقتضي للشّمول مستعملاً على خلاف ظاهره ومجوّزاً فيه، انتهى كلامه.

⇐ أفلا ترى أنّه إنّما كان «كلّهم» في قولك: «جاءني القوم كلّهم» تأكيداً من حيث كان الذي فهم منه ـ وهو الشّمول ـ قد فهم بديئاً من ظاهر لفظ «القوم» ولو أنّه لم يكن لهم الشمول من لفظ «القوم» ولا كان هو من موجبه لم يكن «كلّ» تأكيداً، ولكان الشّمول مستفاداً من «كلّ» ابتداءً.

والثّاني: في ذيل قول أبي النّجم:

قد أصبحت أُمّ الخيار تدّعي ... عليّ ذنباً كلّه لم أصنع

من فصل الصّفات التي يجرونها على اللفظ ٢١٦ـ٢١٧: وإذا نظرت وجدته قد اجتلب لأن يفيد الشّمول في الفعل الذي تسنده إلى الجملة ـ أي: الجماعة ـ أو توقعه بها.

تفسير ذلك أنّك إنّما قلت: «جاءني القوم كلّهم» لأنّك لو قلت: «جاءني القوم» وسكتّ لكان يجوز أن يتوهّم السّامع أنّه قد تخلّف عنك بعضهم إلّا أنّك لم تعتدّ بهم أو أنّك جعلت الفعل إذا وقع من بعض القوم فكأنّما وقع من الجميع لكونهم في حكم الشّخص الواحد، كما يقال للقبيلة: «فعلتم» و«صنعتم» ـ يراد فعل قد كان من بعضهم، أو واحد منهم ـ وهكذا الحكم أبداً فإذا قلت: «رأيت القوم كلّهم» و«مررت بالقوم كلّهم» كنت قد جئت بـ«كلّ» لئلّا يتوهّم أنّه قد بقي عليك مَنْ لم تَرَه ولم تمرّ به.

وينبغي أن يعلم أنّا لا نعني بقولنا: «يفيد الشّمول» أنّ سبيله في ذلك سبيل الشّيء يوجب المعنى من أصله، وأنّه لولا مكان «كلّ» لما عقل الشّمول، ولم يكن فيما سبق من اللفظ دليل عليه.

كيف ولو كان كذلك لم يكن يسمّى تأكيداً، فالمعنى: أنّه ـ أي: «كلّ» ـ يمنع أن يكون اللفظ المقتضي للشّمول مستعملاً على خلاف ظاهره، ومتجوّزاً فيه اهـ.

وقوله: «أنّه يوجب من أصله» أي: التّأكيد بـ«كلّ» وأمثاله يثبت الشّمول في أصل اللغة.

وأمّا نحو: «جاءني الرّجلان كلاهما» ففي كونه لدفع توهّم عدم الشّمول نظر؛ لأنّ المثنّى نصّ في مدلوله، لا يطلق على الواحد أصلاً(١)، فلا يتوهّم فيه عدم الشّمول، بل الأولى أنّه لدفع توهّم أن يكون الجائي واحداً منهما والإسناد إليهما إنّما وقع سهواً.

وأمّا إذا توهّم السّامع أنّ الجائي رسولان لهما، أو نفس أحدهما ورسول الآخر، فلا يقال لدفعه: «جاءني الرّجلان كلاهما» بل «أنفسهما» أو «أعينهما».

---

(١) قوله: «لأنّ المثنّى نصّ في مدلوله لا يطلق على الواحد أصلاً». قال المحشّي: منع ذلك مستنداً بقول الشّاعر جرير بن بلال ـ كما في «جمهرة أشعار العرب» ـ:

فجعلن بُرْقَةَ عاقلٍ أيمانَها ... وجعلن أَمْعَزَ رامتين شمالا

وروي في «معجم البلدان»:

* يجعلن مدفع عاقلين أيامِناً *

حيث أطلق «عاقلين» و«رامتين» على جبل «عاقل» و«رامت».

و«المدفع» واحد «المدافع» وهي الأماكن التي يجري فيها الماء دفعةً دفعةً و«الأمعز» المكان الصلب الكثير الحصى والأرض «مَعْزاء» تأنيث «الأمعز».

وجعل الفرّاء قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾ [الرّحمن: ٤٦]، من هذا القبيل، قال: وقد يستأنس له بقوله ـ تعالى ـ: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرّحمن: ٢٢]، إذ لا يخرج إلّا من البحر المالح. وقوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق: ٢٤]، إذ ليس الخطاب للاثنين ـ كما ذكر في التّفاسير ـ.

وقد يراد من التّثنية مجرّد التّعدّد والتّكرار وإن كان فوق الاثنين كما صرّحوا به في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]، اهـ مختصراً.

وأقول: والأحسن الاستدلال على منع ذلك بقول امرئ القيس:

قفا نَبْكِ من ذكرى حبيب ومنزل ... بسقط اللوى بين الدَّخول فحومل

وأمثاله، والعرب متعوّدة بأن تخاطب المفرد في أمثال المقام بخطاب المثنّى تأكيداً واهتماماً ـ كما نصّوا في شروح «المعلّقات» ـ.

وكذا إذا توهّم أنّ الجائي أحدهما والآخر مُحَرِّضٌ باعث، ونحو ذلك، فإنّما يدفع ذلك بتأكيد المسند، لأنّ توهّم التّجوّز إنّما وقع فيه.

[بيان المسند إليه]

﴿ **وأمّا بيانه** ﴾ أي: تعقيب المسند إليه بعطف البيان ﴿ **فلإيضاحه باسم مختصٍّ به**[1] **نحو: «قَدِمَ صديقُكَ خالد»** ﴾.

ولا يلزم كون الثّاني أوضح، لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما[2].

وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الإيضاح كما ذكر صاحب «الكشّاف» أنّ

---

(١) **قوله: «فلإيضاحه باسم مختصٍّ به»**. المفهوم من هذا الكلام أُمور ثلاثة:

الأوّل: لزوم كون الثّاني أوضح من الأوّل.

الثّاني: أنّ فائدة عطف البيان تنحصر في الإيضاح.

والثّالث: أنّ عطف البيان يلزم أن يكون اسماً مختصّاً بالمتبوع.

والشّارح يعترض على الأُمور الثلاثة كلّها فأشار إلى الاعتراض على الأوّل بقوله: «ولا يلزم كون الثّاني أوضح».

وإلى الاعتراض على الثّاني بقوله: «وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الإيضاح».

وإلى الثّالث بقوله: «وممّا يدلّ على أنّ عطف البيان لا يلزم ألبتّة أن يكون اسماً مختصّاً بمتبوعه».

والمراد من الإيضاح ـ أي: إيضاح المسند إليه ـ رفع الاحتمال أعمّ من أن يكون في المعرفة أو النّكرة ولا يختصّ بالاحتمال الحاصل في المعارف فلا يلزم كون المتبوع معرفة لأنّه يأتي للنكرة أيضاً كما أشار إليه ابن مالك:

فقد يكونان منكّرين كما يكونان معرّفين

والمراد من الاختصاص أيضاً الاختصاص النسبيّ لا الحقيقيّ ـ كما يتبيّن وجهه في بيان الاعتراض الثّالث بمشيئة الله ـ.

(٢) شرح الرّضي على «الكافية» ١: ٣٣٨.

«البيت الحرام» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ ﴾ عطف بيان، جيء به للمدح، لا للإيضاح ـ كما يجيء الصّفة لذلك ـ.

وذكر في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَلاَ بُعْداً لِعَادٍ قَوْمِ هُودٍ ﴾ أنّه عطف بيان لـ«عاد» وفائدته ـ وإن كان البيان حاصلاً بدونه ـ أن يُوْسَمُوْا بهذه الدّعوة وَسْماً، وتجعل فيهم أمراً محقّقاً لا شبهة فيه بوجه من الوجوه.

وممّا يدلّ على أنّ عطف البيان لا يلزم البتّة أن يكون اسماً مختصّاً بمتبوعه ما ذكروا في قوله:

* والمؤمِنِ العائذاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا[1] *

---

(١) قوله: «والمؤمن العائذاتِ الطَّيْرِ يمسحها». البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المشابه، والقائل: النّابغة الذُّبْياني زياد بن معاوية الغطفاني المضريّ الشّاعر الجاهليّ من الطبقة الأُولى وكان حَكَماً بسوق عُكاظ، وكان الأعشى وحسّان وخنساء ممّن يعرض شعره عليه، وكان من حواشي النُّعمان بن المنذر، ومن المعمّرين. والبيت من أبيات المعلّقة المشهورة في مدح النّعمان، مطلعها:

يا دار ميّةَ بالعلياء فالسَّنَدِ ... أقوَتْ وطال عليها سالِفُ الأَبَدِ
وقفتُ فيها أُصَيْلاناً أُسائِلُها ... عيَّتْ جواباً وما بالرَّبْعِ من أَحَدِ

إلى أن يقول:

فتلك تُبْلِغُني النُّعمانَ إنّ له ... فضلاً على النَّاسِ في الأدنى وفي البَعَدِ
ولا أرى فاعلاً في الناس يُشْبِهُهُ ... ولا أُحاشِي من الأقوامِ من أَحَدِ

وقال:

احكم كحكم فتاة الحيّ إذ نظرت ... إلى حَمام شِراعٍ واردِ الثَّمَدِ
قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا ... إلى حَمامتنا ونصفه فَقَدِ
فحسّبوه فألفَوْهُ كما حسبت ... تسعاً وتسعين لم تنقص ولم تزد
فكمّلت مِئةً فيها حمامَتُها ... وأسرعت حِسْبةً في ذلك العَدَدِ

⇐

أنّ «الطّير» عطف بيان.

وكذا كلّ صفة أُجري عليها الموصوف نحو: «جاءني الفاضل الكامل زيد» فالأحسن أنّ الموصوف[1] فيه عطف بيان، لما فيه من إيضاح الصّفة المبهمة، وفيه إشعار بكونه عَلَماً في هذه الصّفة.

[دفع التّناقض المتوهّم من كلام المصنّف والسّكّاكيّ]

فإن قلت: قد أورد المصنّف قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لاَ تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ**

⇐ فلا لعَمْرُ الذي مَسَّحْتُ كعبته ... وما هُرِيقَ على الأنصاب من جَسَدِ
والمؤمنِ العائذاتِ الطّير تمسحها ... رُكْبَانُ مكّةَ بين الغَيْلِ والسَّعَدِ
ما قلتُ من سيّئٍ ممّا أتيتَ به ... إذاً فلا رفعَتْ سَوْطي إليَّ يدي
إلّا مقالة أقوام شقيت بها ... كانت مقالتهم قرعاً على الكبد

الواو في «والمؤمن» للقسم، و«المؤمن» من أسماء الله ـ تعالى ـ ومعناه: معطي الأمان و«العائذات» جمع «العائذة» من «العوذ» ويجوز في «الطَّيْرِ» النّصب على أنّه عطف بيان أو بدل من «العائذات» إن كانت مفعولاً لـ«المؤمن» والجرّ على أحد الوجهين إن كانت مضافاً إليها له و«الغيل» و«السَّعَد» موضعان، والباقي واضح.

(١) **قوله: «فالأحسن أنّ الموصوف»**. وإنّما قال: «فالأحسن أنّ الموصوف فيه عطف بيان»؟ لأنّه قد قيل فيه إنّه بدل وقد نصّ على ذلك المحقّق الرّضي حيث قال في «باب البدل»:

والأغلب أن يكون البدل جامداً بحيث لو حذفت الأوّل لاستقلّ الثّاني ولم يحتج إلى متبوع قبله في المعنى، فإن لم يكن جامداً كقوله:

فلا وأبيك خير منك إنّي ... ليؤذيني التّحمحم والصّهيل

قدّر الموصوف، أي: «فلا وأبيك رجل خير منك» بخلاف الصّفة، فإنّك لو حذفت الأوّل في «جاءني زيد العالم» لاحتاج الثّاني إلى مقدّر قبله، لأنّ الوصف لابدّ له من موصوف، فلذا قيل: إنّ الثّاني في نحو: «العائذات الطّير» بدل وفي «الطّير العائذات» صفة اهـ. [راجع: شرح الكافية ١: ٣٣٨]

وَاحِدٌ﴾[1] في باب الوصف، وذكر أنّه للبيان والتّفسير، وأورده السّكّاكيّ في باب عطف البيان[2] مُصَرِّحاً بأنّه من هذا القبيل، فما الحقّ في ذلك؟

قلت: ليس في كلام السّكّاكيّ ما يدلّ على أنّه عطف بيان صِناعيّ، لجواز أن يريد أنّه من قبيل الإيضاح والتّفسير ـ وإن كان وصفاً صِناعيّاً ـ ويكون إيراده في هذا البحث مثل إيراد: «كلّ رجل عارف» و: «كلّ إنسان حَيَوان» في بحث التّأكيد ـ على ما هو دَأْب السّكّاكي ـ ويكون مقصوده أنّه وصف صِناعي، جيء به للإيضاح والتّفسير، لا للتّأكيد، مثل: «أمْسِ الدَّابرُ» ـ على ما وقع في كلام النُّحاة ـ.

[تقرير كلام السّكّاكيّ]

وتقرير ذلك أنّ لفظ «إلهين» حامل لمعنى الجنسيّة ـ أعني: الإلهيّة ـ ومعنى العدد ـ أعني: الاثنينيّة ـ وكذا لفظ «إله» حامل لمعنى الجنسيّة والوحدة.

والغرض المسوق له الكلام في الأوّل النّهي عن اتّخاذ الاثنين من الإله، لا عن اتّخاذ جنس الإله، وفي الثّاني إثبات الواحد من الإله، لا إثبات جنسه، فوصف «إلهين» بـ«اثنين» و«إله» بـ«واحد» إيضاحاً لهذا الغرض وتفسيراً له.

---

(١) النّحل: ٥١.

(٢) **قوله: «أورده السّكّاكي في باب عطف البيان»**. وهذا نصّه: وأمّا الحالة التي تقتضي بيانه وتفسيره، فهي إذا كان المراد زيادة إيضاحه بما يخصّه من الاسم كقولك: «صديقك خالد قدم».

وقوله ـ علت كلمته ـ: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ من هذا القبيل، شفع «إلهين» بـ«اثنين» و«إله» بـ«واحد» لأنّ لفظ «إلهين» يحتمل معنى الجنسيّة ومعنى التثنية، وكذا لفظ «إله» يحتمل الجنسيّة والوحدة، والذي له الكلام مسوق هو العدد في الأوّل والوحدة في الثّاني، ففسّر «إلهين» بـ«اثنين» و«إله» بـ«واحد» بياناً لما هو الأصل في الغرض اهـ. [راجع: المفتاح: ٢٨٥]

وقوله: «شفع» من باب «منع» يقال: «شفعت الشّيء، شفعاً»: ضممته إلى الفرد.

[تأييده بكلام صاحب «الكشّاف»]

وهذا الّذي يَقْصِدُه صاحب «الكشّاف»[١] حيث قال: الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتّثنية دالّ على شيئين: الجنسيّة والعدد المخصوص، فإذا أُريدت الدّلالة على أنّ المعنيّ به منهما، والذي يساق إليه الحديث، هو العدد شُفِع بما يؤكّده؛ هذا كلامه.

وقوله: «يؤكّده» أي: يقرّره، ويحقّقه، ولَمْ يَقْصِدْ أنّه تأكيد صِناعيّ[٢]؛ لأنّه إنّما يكون بتكرير لفظ المتبوع، أو بألفاظ محفوظة.

[خطأ الشّارح العلّامة الكازروني]

فما وقع في شرح «المفتاح»[٣] ـ من أنّ مذهب صاحب «الكشّاف» أنّ ﴿إِلَٰهَيْنِ

---

(١) **قوله: «يقصده صاحب الكشّاف»**. أي في تفسير الآية ٥١ من سورة النّحل وهذا نصّه:

فإن قلت: إنّما جمعوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين فقالوا: «عندي رجال ثلاثة» و«أفراس أربعة» لأنّ المعدود عارٍ عن الدّلالة على العدد الخاصّ. وأمّا «رجل» و«رجلان» و«فرس» و«فرسان» فمعدودان فيهما دلالة على العدد، فلا حاجة إلى أن يقال: «رجل واحد» و: «رجلان اثنان»، فما وجه قوله: «إلهين اثنين»؟

قلت: الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دالّ على شيئين: على الجنسيّة والعدد المخصوص، فإذا أُريدت الدّلالة على أنّ المعنيَّ به منهما والذي يساق إليه الحديث هو العدد، شُفِعَ بما يؤكّده، فدلّ به على القصد إليه والعناية به. ألا ترى أنّك لو قلت: «إنّما هو إله» ولم تؤكّده بواحدٍ: لم يحسن وخيّل أنّك تثبت الإلهيّة لا الوحدانيّة اهـ.

(٢) **قوله: «ولم يقصد أنّه تأكيد صناعيّ»**. لأنّ التّأكيد الاصطلاحيّ ضربان: لفظيّ ومعنويّ، اللفظي إنّما يحصل بتكرير اللفظ الأوّل والمعنوي بألفاظ مخصوصة مثل «النفس» و«العين» وغيرهما، وليس في المقام شيء منهما.

(٣) وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ٥٠: **وقوله ـ علت كلمته ـ: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ**

⇐

اثْنَيْنِ﴾[(١)] و: ﴿**نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾[(٢)] من التّأكيد الصّناعي ـ ليس بشيء؛ إذ لا دلالة لكلامه عليه، بل أورد في «المفصّل» قوله ـ تعالى ـ: ﴿**نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾ مثالاً للوصف المؤكّد نحو: «أمْسِ الدّابرُ».

فالحقّ أنّ كلّاً من «اثنين» و«واحدة» وصف صِناعيّ للبيان والتفسير، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ**﴾[(٣)] حيث جعل «في الأرض» صفة لـ«دابّة» و«يطير بجناحيه» صفة لـ«طائر» ليدلّ على أنّ القصد إلى الجنس دون العدد ـ كما سبق في باب الوصف ـ.

فالآيتان تشتركان في أنّ الوصف فيهما للبيان، وتفترقان من حيث إنّه في «إلهين اثنين» و: «إله واحد» لبيان أنّ القصد إلى العدد دون الجنس[(٤)]، وفي «دابّة في الأرض» و: «طائر يطير بجناحيه» لبيان أنّ القصد إلى الجنس دون العدد.

وتقرير هذا البحث، على ما ذكرتُ، ممّا لا مزيد عليه للمنصف، وبه يتبيّن أن

⇐ **وَاحِدٌ﴾ من هذا القبيل** أي: من باب عطف البيان والتّفسير. اعلم أنّ مذهب صاحب «الكشّاف» أنّ «اثنين» و«واحد» تأكيد لـ«إلهين» و«إله» كـ«واحدة» في ﴿**نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾ عنده أيضاً.

(١) النّحل: ٥١.

(٢) الحاقّة: ١٣.

(٣) الأنعام: ٣٨.

(٤) **قوله: «لبيان أنّ القصد إلى العدد دون الجنس»**. قال العلّامة الأوحديّ والأُستاذ الكامل الشّيخ محمّد تقي الأديب النيسابوريّ ـ على ما نقله عنه سيّدنا الأُستاذ الحجّة الهاشمي الخراساني ـ: ليس القصد إلى العدد فقط بل إلى الجنس الموجود في العدد والمتحقّق فيه أيضاً، فالنظر في الآية إلى العدد مع الجنس وفي آية ﴿**وَمَا مِنْ دَابَّةٍ**﴾ إلى الجنس فقط من دون النّظر إلى العدد.

لا خلاف بين صاحب «الكشّاف» وصاحب «المفتاح»، والمصنّف ـ على ما توهّمه القوم ـ.

[كلام الشّارح العلّامة]

واستدلّ العلّامة في شرح «المفتاح»[1] ـ على أنه عطف بيان، لا وصف ـ بأنّ

---

(١) وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ٥٠: وردّ عليه ابن الحاجب بأنّ حدّ التّأكيد ـ وهو تابع يقرّر أمر المتبوع في النّسبة أو الشّمول ـ لا ينطبق عليه، وهو واضح، لتوقّف تقرير التّابع أمر المتبوع في أحدهما على دلالة التّابع على المتبوع إمّا مطابقةً كما في اللفظيّ، أو تضمّناً كما في المعنويّ، مع اتّحاد المفهومين أو الذّاتين وليس في «واحدة» و«واحد» و«اثنين» دلالة على «النّفْخة» و«الإله» و«الإلهين» فضلاً عن اتّحاد مفهوميهما، أو ذاتيهما. وحدّ الصّفة ـ وهو تابع يدلّ على معنىً في متبوعه ـ ينطبق عليه، فهو ظاهر أيضاً، فيكون صفة لا تأكيداً، وعليه الأكثر، لكنّ نظر المصنّف ـ رحمه الله ـ أدقّ من نظر الكلّ؛ حيث جعله من قبيل البيان والتّفسير لا من الصّفة والتّأكيد.

وبيانه يتوقّف على مقدّمة ذكرها ابن الحاجب في «شرح الوافية» وهي أنّ الحدود النّحويّة يعني الّتي ذكرها ـ على ما مثّلها بها ـ كأنّها قد حذف عنها ـ للاختصار ـ هذه اللّفظة وهي: «ما ذكر ليدلّ» ـ مثلاً ـ «المفعول به: هو ما ذكر ليدلّ على أنّه وقع عليه فعل الفاعل» لا «ما وقع عليه فعل الفاعل» وإلّا يلزم أن يكون «زيد» في قولنا: «زيدٌ ضربته» مفعولاً به؛ لأنّه وقع عليه فعل الفاعل وليس كذلك، وذلك لأنّ «زيد» وإن وقع عليه فعل الفاعل، لكنّه ما ذكره ليدلّ على هذا المعنى ـ حتّى يكون مفعولاً به ـ بل ذكر ليدلّ على أنّه اسم مجرّد عن العوامل اللّفظيّة مسند إليه فيكون مبتدأ، وعلى هذا فحدّ الصّفة: أنّه تابع ذكر ليدلّ على معنى في متبوعه، فما يدلّ على معنىً في متبوعه كـ«اثنين» على التّثنية في «الهين» و«واحد» على الوحدة في «إله» وإن لم يذكر ليدلّ على هذا المعنى ـ وهو أنّ في المتبوع معنى التّثنية والوحدة ـ حتّى تكون صفة، بل ذكر ليدلّ على أنّ المراد من المتبوع ـ بل ما توجّه إليه ـ من مسمّى «الإله» ـ النّفي والإثبات ـ هو معنى التّثنية والوحدة، لا جزؤها الآخر ⇐

معنى قولهم: «الصفة تابع يدلّ على معنًى في متبوعه»: «أنّه تابع ذكر ليدلّ على معنًى في متبوعه» ـ على ما نُقِلَ عن ابن الحاجب ـ ولم يذكر «اثنين» و«واحد» للدّلالة على الاثنينيّة والوحدة ـ اللتين في متبوعهما ـ ليكونا وصفين، بل ذكرا للدّلالة على أنّ القصد من متبوعهما إلى أحد جزئيه ـ أعني: الاثنينيّة والوحدة ـ دون الجزء الآخر ـ أعني: الجنسيّة ـ فكلّ منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه، فيكون عطف بيان، لا صفة.

[نقد الشّارح للشّارح العلاّمة]

وأقول: إن أُريد: أنّه لم يذكر إلّا ليدلّ على معنًى في متبوعه، فلا يصدق التّعريف على شيء من الصّفة، لأنّها البتّة تكون لتخصيص، أو تأكيد، أو مدح، أو نحو ذلك.

وإن أُريد: أنّه ذكر ليدلّ على هذا المعنى، ويكون الغرض من دلالته عليه شيئاً آخر ـ كالتّخصيص، والتّأكيد، وغيرهما ـ فيجوز أن يكون ذكر «اثنين» و«واحد» للدّلالة على الاثنينيّة والوحدة، ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره، كما أنّ «الدّابر» ذكر ليدلّ على معنى الدُّبور، والغرض منه التّأكيد.

بل الأمر كذلك عند التّحقيق. ألا ترى أنّ «السّكّاكيّ» جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح، ولم يخرج بهذا عن الوصفيّة.

⇐ وهو الجنسيّة، لتركّب معنى «إلهين» و«إله» وهو المراد من الجنسيّة ومن معنى العدد، فلا تكون صفة، ولأنّ مسمّى «الإله» أعمّ من أن يكون من جنس أو من جنسين ـ أعني: من أن يكون متّفق الحقيقة أو مختلفها ـ وكان المراد من سوق الكلام اعتبار العدد نفياً وإثباتاً وبيّن بما يخصّ العدد، وهو اثنان في النّفي، وواحد في الإثبات، وعلى هذا يكون تابعاً غير صفة يوضح متبوعه فيكون بياناً وتفسيراً لا صفة وتوكيداً وهو نظر في غاية الدّقة ونهاية اللّطافة.

[نقد آخر له]

ثمّ قال: وأمّا أنّه ليس ببدل(١) فظاهر، لأنّه لا يقوم مقام المبدل منه.

وفيه أيضاً نظر؛ لأنّا لا نسلّم أنّ البدل يجب صحّة قيامه مقام المبدل منه(٢)،

---

(١) **قوله: «وأمّا أنّه ليس ببدل»**. الأقوال في إعراب «إلهين اثنين» وكذا «إله واحد» أربعة:

الأوّل: أنّ «اثنين» وصف مؤكّد لـ«إلهين» كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ وهذا هو قول المصنّف في «الإيضاح» والمحقّق الرّضي في شرح «الكافية» وسائر النُّحاة والبيانيّين.

الثّاني: أنّه تأكيد اصطلاحيّ كما نسبه إلى الزمخشريّ شارحُ «المفتاح» العلّامةُ الشيرازيّ. وهو خطأ لما ذكرنا من أنّ التأكيد الاصطلاحيّ لفظيّ ومعنويّ وليس «اثنين» شيئاً منهما.

الثّالث: أنّه عطف بيان اصطلاحيّ وهو قول الشّارح العلّامة في شرح «المفتاح» وهو غلط كما بيّنه الشّارح التفتازاني.

وإنّما غرّه إيراد السكّاكي الآية في باب عطف البيان مصرّحاً بأنّه من هذا القبيل.

الرّابع: أنّه بدل اصطلاحيّ وهو بدل الكلّ من الكلّ كما يصرّح به الشّارح بعيد ذلك وهذا هو القول الذي اختاره الشّارح التفتازاني نفسه.

(٢) **قوله: «لأنّا لا نسلّم أنّ البدل يجب صحّة قيامه مقام المبدل منه»**. هذا هو قول المحقّق الرّضي، في «باب البدل» من شرح «الكافية» حيث يقول: اختلف النُّحاة في المبدل:

فقال المبرّد: إنّه في حكم الطرّح معنىً بناءً على أنّ المقصود بالنّسبة هو البدل دون المبدل منه.

وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبيّن منه أنّ الأوّل ليس في حكم الطّرح معنىً إلّا في بدل الغلط، ولا كلام في أنّ المبدل منه ليس في حكم الطّرح لفظاً لوجوب عود الضّمير إليه في بدل البعض والاشتمال، وأيضاً في بدل الكلّ إذا كان المبدل منه ضميراً لا يستغنى عنه نحو: «ضربت الذي مررت به أخيك» أو ملتبساً بضمير كذلك نحو: «الذي ضربت أخاه زيداً كريم» اهـ.

ألا يرى إلى ما ذكره صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾[(١)] أنّ «للّه» و«شركاء» مفعولا «جعلوا» و«الجنّ» بدل من «شركاء» ومعلوم أنّه لا معنى لقولنا: «وجعلوا للّه الجنّ».

بل لا يبعد أن يقال: الأولى أنّه بدل؛ لأنّه المقصود بالنّسبة، إذ النّهي إنّما هو عن اتّخاذ الاثنين من الإله ـ على ما مرّ تقريره ـ.

[البدل اغراضه وأقسامه]

﴿**وأمّا الإبدال منه**﴾ أي: من المسند إليه ـ وفيه إشعار بأنّ المسند إليه هو المبدل منه، وهذا بالنّظر إلى الظّاهر حيث يجعلون الفاعل في نحو: «جاءني أخوك زيد» هو «أخوك» وإلّا فالمسند إليه في التّحقيق هو البدل، وفي لفظ «المفتاح» إيماء إلى ذلك[(٢)] ـ. ﴿**فلزيادة التّقرير، نحو: «جاءني أخوك زيد»**﴾ **في بدل الكلّ**[(٣)]

---

(١) الأنعام: ١٠٠.

(٢) **قوله: «وفي لفظ «المفتاح» إيماء إلى ذلك»**. أي: إلى أنّ المبدل منه مسند إليه بحسب الظّاهر والبدل مسند إليه في الحقيقة وهذا نصّه: «وأمّا الحالة التي تقتضي البدل عنه فهي إذا كان المراد نيّة تكرير الحكم وذكر المسند إليه بعد توطئة ذكره لزيادة التّقرير والإيضاح».

قال الجرجاني: والضّمير في قوله: «عنه» راجع إلى «المسند إليه» فدلّ على أنّ المبدل منه مسند إليه. وقوله: «وذكر المسند إليه بعد توطئة ذكره» يدلّ على أنّ البدل مسند إليه والمبدل منه توطئة، فيكون المبدل منه مسنداً إليه بحسب الظّاهر والبدل مسنداً إليه بحسب الحقيقة اهـ.

(٣) **قوله: «نحو: «جاءني أخوك زيد» في بدل الكلّ»**. قال المحشّي: الأحسن أن يسمّى هذا النّوع من البدل ببدل المطابق ـ كما سمّاه بذلك ابن مالك في «الألفيّة» ـ لا بدل الكلّ لوقوعه في اسم الله ـ تعالى ـ: ﴿إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۞ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١ و٢] ـ فيمن قرأ بالجرّ ـ فإنّ المتبادر من الكلّ التّبعّض والتّجزّي وذلك ممتنع هاهنا فلا يليق هذا الإطلاق بحسن التأدّب. وإن حمل الكلّ على معنىً آخر حسن.

وهو الّذي يكون ذاته(١) عين ذات المبدل منه، وإن كان مفهوماهما متغايرين.

﴿و: «جاءني القومُ أكثرهم»(٢)﴾ في **بدل البعض**، وهو الّذي يكون ذاته بعضاً من ذات المبدل منه، وإن لم يكن مفهومه بعضاً من مفهومه.

فنحو «إلهين اثنين» ـ إذا جعلناه بدلاً ـ يكون بدل الكلّ من الكلّ، دون البعض، لأنّ ما صدق عليه «اثنين» هو عين ما صدق عليه «إلهَين».

﴿و: «سُلِبَ عمرو ثوبه»(٣)﴾ في **بدل الاشتمال**، وهو الذي لا يكون عين

---

(١) **قوله: «بدل الكلّ وهو الذي يكون ذاته»**. قال المحقّق الرّضي في شرح قول ابن الحاجب: «وهو بدل الكلّ وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط:

فالأوّل: مدلوله مدلول الأوّل.

والثّاني: جزؤه.

والثّالث: بينه وبين الأوّل ملابسة بغيرهما.

والرّابع: أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره».

قوله: «فالأوّل مدلوله مدلول الأوّل» فيه تسامح، إذ مدلول قولك: «أخيك» في «بزيد أخيك» لو كان عين مدلول «زيد» لكان تأكيداً، و«أخوك» يدلّ على أُخوّة المخاطب ولم يكن يدلّ عليها «زيد» لكن مراده أنّهما يطلقان على ذات واحدةٍ وإن كان أحدهما يدلّ على معنىً فيها لا يدلّ عليه الآخر اهـ.

(٢) **قوله: «جاءني القوم أكثرهم»**. هذا في بدل البعض من الكلّ. وقال الجرجانيّ: قد يتوهّم عكس ذلك قسماً خامساً من البدل يسمّى ببدل الكلّ من البعض ويمثّل له بقوله:

رَحِمَ اللهُ أعظماً دفنوها بسجستان طلحة الطَّلَحات

وبنحو قولك: «نظرت إلى القمر فلكه» إذا جعل «القمر» جزءً من «الفلك» وأنت تعلم أنّ ذلك إثبات باب بما يحتمل غيره اهـ.

(٣) **قوله: «سلب عمرو ثوبه»**. نوقش في هذا المثال وحاصله أنّ «سلب» يتعدّى لمفعولين تقول: «سلبت زيداً ثوبه» وفي القرآن: ﴿وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئاً﴾ [الحج: ٧٣]، و«شيئاً» ⇐

المبدل منه ولا بعضه، ويكون المبدل منه مشتملاً عليه، لا كاشتمال الظّرف على المظروف(١)، بل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً، ومتقاضياً له بوجهٍ مّا ـ بحيث تبقى النّفس عند ذكر المبدل منه مُتَشوِّقَةً إلى ذكره، مُنْتَظِرةً له ـ فيجيء هو مبيّناً وملخّصاً لما أُجمِل أوّلاً.

وسكت عن **بدل الغلط**(٢) لأنّه لا يقع في فصيح الكلام.

⇐ المفعول الثّاني. فإذا بنيته للمفعول تقول: «سلب زيد» فينبغي أن تقول: «ثوبه» منصوباً، فإن رفعته على أن يكون بدل اشتمال صار المعنى: «سُلِبَ ثوبُ زيد» فيحتاج إلى المفعول الثّاني كأن يقال: «سلب ثوب زيد بياضه» ـ مثلاً ـ وهذا المعنى لا ينطبق على «سلب زيد».

(١) **قوله: «لا كاشتمال الظّرف على المظروف»**. هذا الكلام للمحقّق الرّضي في باب البدل من شرح «الكافية» ١: ٣٣٩ حيث يقول: وإنّما قيل لهذا بدل الاشتمال؟ قال ابن جعفر: لاشتمال المتبوع على التّابع لا كاشتمال الظّرف على المظروف بل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً ومتقاضياً له بوجهٍ مّا، بحيث تبقى النّفس عند ذكر الأوّل متشوّقة إلى ذكر ثانٍ منتظرةً له، فيجيء الثّاني ملخّصاً لما أجمل في الأوّل مبيّناً له اه.

(٢) **قوله: «وسكت عن بدل الغلط»**. قال المحقّق الرّضي: ودليل حصر الأبدال في الأربعة أنّه لا يخلو مدلول الثّاني من أن يكون مدلول الأوّل أوّلاً، والأوّل بدل الكلّ، والثّاني إمّا أن يكون الثّاني فيه بعض الأوّل أو لا، والأوّل بدل البعض والثّاني إمّا أن يكون فيه الفعل المسند إلى المبدل منه مشتملاً على الثّاني، أي: متقاضياً له بوجهٍ مّا، أو لا، والأوّل بدل الاشتمال، والثّاني بدل الغلط.

وهذا الذي يسمّى بدل الغلط على ثلاثة أقسام:

إمّا بداء: وهو أن تذكر المبدل منه عن قصدٍ وتعمّد ثمّ توهم أنّك غالط لكون الثّاني أجنبيّاً وهذا يعتمده الشُّعَراء كثيراً للمبالغة والتفنّن في الفصاحة.

وشرطه أن يرتقي من الأدنى إلى الأعلى كقولك: «هند، بدر، شمس» كأنّك وإن كنت معتمد الذّكر تغلط نفسك وترى أنّك لم تقصِدْ في الأوّل إلّا تشبيهها بالبدر، وكذا قولك: ⇐

فإن قلت: لِمَ قال هاهنا: «لزيادة التّقرير» وفي التّوكيد «للتّقرير»؟

قلت: قد أخذ هذا من لفظ «المفتاح» ـ على عادة افتنانه في الكلام[1] ـ وهو من

⇐ «بدر، شمس».

وإمّا غلط صريح محقّق: كما إذا أردت مثلاً أن تقول: «جاءني حمار» فسبقك لسانك إلى «رجل» ثمّ تداركت الغلط فقلت: «حمار».

وإمّا نسيان: وهو أن يعتمد ذكر ما هو غلط، ولا يسبقك لسانك إلى ذكره لكن تنسى المقصود، ثمّ بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود.

ولا يجيء الغلط الصّرف، ولا بدل النّسيان في كلام الفصحاء، وما يصدر عن رويّة وفطانة، فلا يكون في شعر أصلاً، وإن وقع في كلامٍ فحقّه الاضطراب عن الأوّل المغلوط فيه بـ«بل».

ومعنى بدل الغلط: البدل الذي كان سبب الإتيان به الغلط في ذكر المبدل منه، لا أن يكون البدل هو الغلط.

وبدل الكلّ من الكلّ يجب موافقته للمتبوع في الإفراد والتّثنية والجمع والتّذكير والتّأنيث فقط لا في التّعريف والتّنكير، وأمّا سائر الأبدال الأُخَر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الإفراد والتّذكير وفروعهما أيضاً اهـ.

إذا عرفت هذا فاعرف ما في كلام التّفتازاني من الخبط والغلط والحكم بأنّه لا يقع في فصيح الكلام مطلقاً.

(١) **قوله: «قد أخذ هذا من لفظ «المفتاح» على عادة افتنانه في الكلام»**. أي: أخذ التّغيير في التّعبير من السّكّاكيّ في «المفتاح» بناءً على عادة افتنان السّكّاكيّ في الكلام، أي تفنّنه وتعبيره عن المعنى الواحد بعبارات مختلفة، فيكون الضمير في «افتنانه» راجعاً إلى السّكّاكيّ.

ويحتمل أن يكون: «اقتنائه في الكلام» فيرجع الضّمير إلى المصنّف لا صاحب «المفتاح» أي: الخطيب يقتني في «التلخيص» عبارات الأصل وهو «المفتاح» فيعبّر كما عبّر به السّكّاكي ويقتني عباراته.

إضافة المصدر[1] إلى المعمول، أو إضافة البيان ـ أي: الزّيادة الّتي هي التّقرير ـ والنّكتة فيه الإيماء إلى أنّ البدل هو المقصود بالنّسبة، والتّقرير زيادة تُقْصَدُ بالتبعيّة، بخلاف التّأكيد، فإنّ المقصود منه نفس التّقرير[2].

[بيان التّقرير في الأبدال]

وبيان التّقرير في **بدل الكلّ** ظاهر، لما فيه من التّكرير. قال صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ** ﴾[3] فائدة البدل التّوكيد[4]، لما

---

(١) **قوله: «وهو من إضافة المصدر»**. أي: قوله: «لزيادة التّقرير» من قبيل إضافة المصدر ـ أي: الزّيادة ـ إلى المعمول.

وعبّر بالمعمول؟ ليشمل الفاعل والمفعول، لأنّ «الزّيادة» تحتمل أن تكون مصدر اللّازم وأن تكون للمتعدّي، فعلى الأوّل من قبيل الإضافة إلى الفاعل، وعلى الثّاني من قبيل الإضافة إلى المفعول، فعليهما تكون الإضافة لاميةً.

أو هو من إضافة البيان ـ أي: الزّيادة التي هي التّقرير ـ.

وإنّما ذكر الوجهين، لأنّ «الزّيادة» تجيء مصدراً واسم مصدر وهو الحاصل من المصدر.

فعلى الأوّل تكون الإضافة لامية إلى الفاعل أو المفعول لاستعمال الزّيادة متعدّية ولازمة.

وعلى الثّاني ـ أي: كونه بمعنى الحاصل من المصدر ـ تكون الإضافة بيانيّةً.

(٢) **قوله: «فإنّ المقصود منه نفس التّقرير»**. أي: المقصود من التّأكيد التّقرير بالأصالة فالتّقرير في البدل شيء زائد يحصل بالتبعيّة وفي التّأكيد ليس زائداً، لأنّه المقصود بالأصالة، فلذا قال هاهنا: لزيادة التّقرير وفي التّوكيد للتّقرير.

(٣) الفاتحة: ٧.

(٤) **قوله: «فائدة البدل التّوكيد»**. الإبدال في الآية ليس من الإبدال في المسند إليه لأنّ المبدل ⇐

فيه من التّثنية، والتّكرير، والإشعار، بأنّ الطّريق المستقيم بيانه وتفسيره صِراط المسلمين.

وفي **بدل البعض والاشتمال** باعتبار أنّ المتبوع مشتمل على التّابع إجمالاً، فكأنّه مذكور أوّلاً.

أمّا في **البعض** فظاهر.

وأمّا في **الاشتمال** فلأنّ المتبوع فيه يجب أن يكون بحيث يطلق ويراد به التّابع[1]، نحو: «أعجبني زيد» ـ إذا أعجبك علمه[2] ـ بخلاف «ضربت زيداً» ـ إذا ضربت غلامه ـ.

فنحو: «جاءني زيد غلامه، أو أخوه، أو حماره» **بدل غلط لا بدل اشتمال**[3]

⇐ منه مفعول ثانٍ لقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **اهْدِنَا** ﴾.

وإنّما ذكرها إثباتاً لظهور كون التّكرير موجباً للتّقرير، لكونه موجباً للبيان والتفسير.

(١) **قوله: «يطلق ويراد به التّابع»**. ليس المراد أنّه مستعمل في التّابع حتّى يكون مجازاً بل المراد أنّه مشعر بالتّابع، وأنّه يفهم من نسبة الفعل إليه أنّ المراد نسبة الفعل إلى التّابع.

(٢) **قوله: «أعجبني زيد ـ إذا أعجبك علمه ـ»**. وذلك أنّ الذّات لا تُعجِب من حيث هي ذات وإنّما إعجابها بالأوصاف الموجودة فيها مثل العلم والشَّجاعة والحلم والكرم ونحوها، فهي مشعرة بهذه الأوصاف إجمالاً.

(٣) **قوله: «بدل غلط لا بدل اشتمال»**. هذا كلام المحقّق الرَّضي في باب البدل من شرح «الكافية» ١: ٣٣٨ قال في تعليق قول ابن الحاجب محدثاً عن بدل الاشتمال: «والثّالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما»: أي: بين الأوّل والثّاني ملابسة بغير الكلّيّة والجزئيّة، وهذا الإطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو: «جاءني زيد غلامه» أو «حماره» و: «لقيت زيداً أخاه» ولا شكّ في كونهما من بدل الغلط اهـ. وتوضيح كلامه أنّه لا يصحّ أن تطلق «زيداً» وتريد به غلامه على بدل الاشتمال، لأنّه لا دلالة لزيد على غلامه كما لا دلالة على أخيه وحماره.

ـ على ما يشعر به كلام بعض النُّحاة ـ[١].

ثمّ **بدل البعض والاشتمال** لا يخلو عن إيضاح[٢] البتّة، لما فيه من التّفصيل بعد الإجمال، والتّفسير بعد الإبهام.

وقد يكون في **بدل الكلّ** إيضاح، وتفسير ـ كما مرّ ـ فكان الأحسن أن يقال: «لزيادة التّقرير، والإيضاح» ـ كما وقع في «المفتاح» ـ.

[العطف بالواو]

﴿ **وأمّا العطف** ﴾ أي: جعل الشّيء معطوفاً على المسند إليه ﴿ **فلتفصيل المسند إليه، مع اختصار، نحو: «جاءني زيد وعمرو»** ﴾ فإنّ فيه تفصيلاً للفاعل، من غير

---

(١) **قوله: «على ما يشعر به كلام بعض النُّحاة»**. وهو ابن الحاجب في «الكافية» حيث قال في تحديد الاشتمال: «والثّالث بينه وبينه ـ أي: المبدل منه ـ ملابسة» وقد نقلنا كلامه مع تعليق المحقّق الرّضي قُبَيْل هذا، فإنّ الملابسة يجري بين زيد وحماره، وكذا بينه وبين أخيه، مع أنّه بدل غلط لا اشتمال ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي ـ.

(٢) **قوله: «ثمّ بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن إيضاح»**. هذا أيضاً كلام المحقّق الرّضي في باب البدل من شرح «الكافية» ١: ٣٣٨ وهذا نصّه:

والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الإجمال، والتّفسير بعد الإبهام، لما فيه من التّأثير في النّفس، وذلك أنّ المتكلّم يحقّق بالثّاني بعد التجوّز والمسامحة بالأوّل تقول: «أكلت الرّغيف ثلثه» فتقصِدُ بالرّغيف: ثلث الرّغيف ثمّ تبيّن ذلك بقولك: «ثلثه».

وكذا في بدل الاشتمال، فإنّ الأوّل فيه يجب أن يكون بحيث يجوز أن يطلق ويراد به الثّاني نحو: «أعجبني زيد علمه» و: «سلب زيد ثوبه» فإنّك قد تقول: «أعجبني زيد» ـ إذا أعجبك علمه ـ و: «سلب زيد» ـ إذا سلب ثوبه ـ على حذف المضاف، ولا يجوز «ضربت زيداً» وقد ضربت غلامه اهـ.

دلالة على تفصيل الفعل، إذ الواو إنّما هو للجمع المطلق[١] ـ أي: لثبوت الحكم للتّابع والمتبوع من غير تعرّض لتقدّم، أو تأخّر، أو معيّة ـ.

واحترز بقوله: «مع اختصار» عن نحو: «جاءني زيد، وجاءني عمرو» فإنّ فيه تفصيلاً للفاعل، مع أنّه ليس من عطف المسند إليه، بل هو من عطف الجملة.

[العطف بالفاء و«ثمّ» و«حتّى»]

﴿أو﴾ لتفصيل ﴿المسند﴾ بأنّه حصل من أحد المذكورين أوّلاً، وعن الآخر بعده ـ متراخياً أو غير متراخ ـ ﴿كذلك﴾ أي: مع اختصار، واحترز به عن نحو: «جاءني زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة» وما أشبه ذلك[٢] ﴿نحو: «جاءني زيد فعمرو» أو: «ثمّ «عمرو». أو: «جاء القوم حتّى خالد»﴾ فهذه الحروف الثّلاثة تشترك في تفصيل المسند، وتختلف من جهة أنّ الفاء تدلّ على ملابسة الفعل للتّابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة، و«ثمّ» كذلك مع مهلة، و«حتّى» مثل «ثمّ» إلّا

---

(١) **قوله: «للجمع المطلق»**. قال المحقّق الرّضي في باب حروف العطف ٢: ٣٦٣: مراد النُّحاة بالجمع هاهنا أن لا يكون لأحد الشّيئين أو الأشياء كما كانت «أو» و«إمّا».

وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان أو في مكان، فقولك: «جاءني زيد وعمرو» أي: حصل الفعل من كليهما، بخلاف: «جاءني زيد أو عمرو» أي: حصل الفعل من أحدهما دون الآخر.

قال: معنى المطلق أنّه يحتمل أن يكون حصل من كليهما في زمان واحدٍ، وأن يكون حصل من زيد أوّلاً، وأن يكون حصل من عمرو أوّلاً.

فهذه ثلاثة احتمالات عقليّة لا دليل في الواو على شيءٍ منها اهـ مختصراً.

(٢) **قوله: «وعمرو بعده بيومٍ أو سنة أو ما أشبه ذلك»**. نحو: ساعة أو ساعتين ـ مثلاً ـ لأنّ المهملة من الأُمور وفي كلّ شيءٍ بحسبه يقال: «تزوّج فلان فولد له ولد» أي: بعد تسعة أشهر.

أنّ فيه دلالةً على أنّ ما قبلها ممّا ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ ما بعدها(١).

[تحقيق للمحقّق الرضي]

والتّحقيق: أنّ المعتبر في «حتّى» ترتيب أجزاء ما قبلها(٢) ذهناً من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس.

ولا يعتبر التّرتيب الخارجيّ، لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها، قبل ملابسته للأجزاء الأُخر، نحو: «مات كلّ أب لي حتّى آدم ـ عليه السّلام ـ».

أو في أثنائها، نحو: «مات النّاس حتّى الأنبياء».

أو في زمان واحد نحو: «جاءني القوم حتّى خالد» إذا جاؤوك معاً ويكون «خالد» أضعفهم أو أقواهم.

---

(١) **قوله: «ممّا ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ ما بعدها»**. وكأنّهم قالوا ذلك نظراً إلى قولهم: «أكلت السّمكة حتّى رأسها» لما في أكل السّمكة من الانقضاء المذكور.

(٢) **قوله: «والتّحقيق أنّ المعتبر في «حتّى» ترتيب أجزاء ما قبلها»**. منقول عن المحقّق الرّضي في باب حروف العطف من شرح «الكافية» ٢: ٣٦٩ وهذا نصّه: قال الجُزُوْلي: المهلة في «حتّى» أقلّ من المهلة في «ثمّ» فهي متوسّطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين «ثمّ» المفيدة للمهلة.

قال: والذي أرى أنّ «حتّى» لا مهلة فيها بل «حتّى» العاطفة تفيد أنّ المعطوف هو الجزء الفائق إمّا في القوّة أو في الضّعف على سائر أجزاء المعطوف عليه.

وقد يكون تعلّق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد «حتّى» أسبق من تعلّقه بالأجزاء الأُخَر كقولك: «توفّى الله كلّ أبٍ لي حتّى آدم».

وقد يكون تعلّقه به في أثناء تعلّقه بالأجزاء الأُخَر، نحو: «مات النّاس حتّى الأنبياء» فالمقصود أنّ التّرتيب الخارجيّ لا يعتبر فيها أيضاً كما لا يعتبر فيها المهلة، بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً من الأضعف إلى الأقوى كما في: «مات النّاس حتّى الأنبياء» أو من الأقوى إلى الأضعف كما في: «قَدِمَ الحاجُّ حتّى المُشَاة».

فمعنى تفصيل المسند في «حتّى»: أنّه يعتبر في الذّهن تعلّقه بالمتبوع أوّلاً، وبالتّابع ثانياً، باعتبار أنّه أقوى أجزاء المتبوع، أو أضعفها.

[نقد وردّ]

فإن قلت: العطف على «المسند إليه» بالفاء و«ثمّ» و«حتّى» يشتمل على تفصيل «المسند» إليه أيضاً، فكان الأحسن أن يقول: «أو لتفصيلهما معاً».

[كلام الشيخ عبدالقاهر]

قلت: ذكر الشّيخ ـ في «دلائل الإعجاز»[1] ـ: أنّ النّفي إذا دخل على كلامٍ، فيه تقييد بوجهٍ مّا، يتوجّه إلى ذلك التّقييد وكذا الإثبات.

---

(١) **قوله: «ذكر الشّيخ في «دلائل الإعجاز»**. أي: في ذيل قول أبي النّجم:

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي عليّ ذنباً كلّه لم أصنع

وقد نقلنا نصّه قبل ذلك مرّتين تفصيلاً وإليك نصّه مرّةً ثالثة إجمالاً. قال: هاهنا أصل، وهو: أنّه من حكم النّفي إذا دخل على كلامٍ، ثمّ كان في ذلك الكلام تقييد ـ على وجه من الوجوه ـ أن يتوجّه إلى ذلك التّقييد وأن يقع له خصوصاً.

قال: واعلم أنّك إذا نظرت وجدت الإثبات كالنّفي فيما ذكرت لك، ووجدت النّفي قد احتذاه فيه وتبعه. وذلك أنّك إذا قلت: «جاءني القوم كلّهم» كان «كلّ» فائدة خبرك هذا، والذي يتوجّه إليه إثباتك، بدلالة أنّ المعنى: على أنّ الشّك لم يقع في نفس المجيء أنّه كان من القوم على الجملة، وإنّما وقع في شموله الكلّ، وذلك الذي عناك أمره من كلامك.

وجملة الأمر: أنّه ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرّد إثبات المعنى للشّيء إلّا كان الغرض الخاصّ من الكلام، والذي يُقْصَدُ إليه ويُزْجَى القولُ فيه، فإذا قلت: «جاءني زيد راكباً» و«ما جاءني زيد راكباً» كنت قد وضعت كلامك لأنْ تثبت مجيئه راكباً، أو تنفي ذلك، لا لأنْ تثبت المجيء وتنفيه مطلقاً. هذا ما لا سبيل إلى الشّك فيه اهبعين حروفه.
[راجع: الدلائل: ٢١٦ـ٢١٧]

وجملة الأمر: أنّه ما من كلامٍ فيه أمر زائد على مجرّد إثبات الشّيء للشّيء، أو نفيه عنه، إلّا وهو الغرض الخاصّ والمقصود من الكلام، وهذا ممّا لا سبيل إلى الشكّ فيه، انتهى كلامه.

ففي نحو: «جاءني زيد فعمرو» يكون الغرض إثبات مجيء «عمرو» بعد مجيء «زيد» بلا مهلة، حتّى كأنّه معلوم أنّ الجائي «زيد» و«عمرو» والشّكّ إنّما وقع في التّرتيب والتّعقيب، فيكون العطف لإفادة تفصيل المسند لا غير، حتّى لو قلت: «ما جاءني زيد فعمرو» كان نفياً لمجيئه عقيب مجيء «زيد» ويحتمل أنّهما جاءاك معاً، أو جاءك «عمرو» قبل «زيد» أو بعده بمدّة متراخية.

[عطف الجملة على الجملة]

فإن قلت: قد يجيء العطف على المسند إليه، بالفاء، من غير تفصيلٍ للمسند، نحو: «جاءني الآكِلُ فالشّارِبُ فالنّائِمُ» إذا كان الموصوف واحداً.

قلت: هذا في التّحقيق ليس من عطف المسند إليه، لأنّه في المعنى: «الّذي يأكل، فَيَشْرَبُ[1]، فينام» ولو سلّم فلا دلالة ـ فيما ذكر ـ على أنّه يلزم أن يكون لتفصيل المسند.

---

(١) **قوله: «لأنّه في المعنى: الذي يأكل، فيشرب»**. فيكون من عطف الجملة على الجملة لا من عطف المسند إليه، لأنّ اسم الفاعل الدّالّ على الحدوث مضارع في صورة الاسم، قال المحقّق الرّضي في باب حروف العطف من «شرح الكافية»:

وإذا وقعت الفاء على الصّفات المتتالية والموصوف واحد، فالتّرتيب ليس لملابستها لمدلول عاملها كما كان في نحو: «جاءني زيد فعمرو» بل في مصادر تلك الصّفات المتتالية نحو قولك: «جاءني زيد الآكل فالنّائم» أي: «الذي يأكل فينام» كقوله:

يا لهف زيّابة للحارث الـ ـصابح فالغانم فالآيب

⇐

[العطف بـ«لا»]

﴿أو ردّ السّامع عن الخطأ﴾ في الحكم ﴿إلى الصّواب﴾ وسيجيء تحقيقه في بحث القصر ﴿نحو: «جاءني زيد لا عمرو»﴾ لمن اعتقد أنّ «عمراً» جاءك دون «زيد»(١)، أو أنّهما جاءاك جميعاً.

⇐ أي: «الذي يصبح فيغنم فيؤوب».

وقال في باب العطف من التّوابع: إنّ الصّفات يعطف بعضها على بعض كقوله:

إلى الملك القرم وابن الهمام ... وليث الكتيبة في المزدحم

وقوله:

يا لهف زيّابة للحارث الـ ... ـصابح فالغانم فالآيب

ولا يجوز أن يعترض على حدّه بمثل هذه الأوصاف، فإنّه يطلق عليها أنّها معطوفة إلّا أن يدّعي أنّها في صورة العطف وليس بمعطوفة وإطلاقهم العطف عليها مجازاه. [راجع شرح الكافية ١: ٣١٩ ـ ٢: ٣٦٩]

(١) **قوله: «اعتقد أنّ عمراً جاءك دون زيد»**. القصر البيانيّ ـ وهو تخصيص شيءٍ بشيءٍ بطريق مخصوص ـ نوعان: حقيقيّ وإضافيّ، وذلك لأنّ تخصيص شيءٍ بشيءٍ إمّا أن يكون بحسب الحقيقة ونفس الأمر بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلاً وهو الحقيقي.

أو بحسب الإضافة والنّسبة إلى شيء آخر بأن لا يتجاوزه إليه وهو إضافيّ، لأنّ تخصيصه بالمذكور ليس على الإطلاق بل بالإضافة إلى معيّن آخر كقولك: «ما زيد إلّا قائم» بمعنى أنّه لا يتجاوز القيام إلى القعود، ونحوه، لا بمعنى أنّه لا يتجاوزه إلى صفة أُخرى أصلاً.

والإضافيّ ثلاثة أقسام: قلب وإفراد وتعيين.

والأوّل مثّل له الشّارح بقوله: «جاءني زيد لا عمرو» لمن اعتقد مجيء عمرو لا زيد. فتقلبه وتقول: «جاءني زيد لا عمرو».

والثّاني أيضاً مثّله بقوله: «جاءني زيد لا عمرو» لمن اعتقد مجيئهما معاً، فيكون قصر ⇐

و: «ما جاءني زيد لكن عمرو»(١) لمن اعتقد أنّ «زيداً» جاءك دون «عمرو»؛

⇐ إفرادٍ كما أنّ الأوّل قصر قلبٍ، وسكت عن قصر التّعيين؟ لأنّ المخاطب فيه شاكّ، فلا حكم له حتّى يردّ عن الخطأ فيه إلى الصّواب.

ثمّ إنّه جوّز استعمال «لا» في قصر القلب والإفراد، وفي «دلائل الإعجاز» أنّها تستعمل للقلب فقط ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ.

قال المراديّ في «شرح الألفية»: فائدة العطف بـ «لا» قصر الحكم على ما قبلها، إمّا قصر إفراد وإمّا قصر قلبٍ.

(١) **قوله: «و: ما جاءني زيد لكن عمرو»**. أي: «لكن» تستعمل عندهم في قصر القلب فقط ولا يستعمل في قصر الإفراد، ولكن المذكور في كلام النُّحاة عكس ما ذكر في كلام البيانيّين أي: إنّه يستعمل في قصر الإفراد دون القلب، بشرط أن يكون معتقد السّامع الشّركة في النّفي لا في الإثبات، لأنّهم قالوا: إنّ كلمة «لكن» في: «ما جاءني زيد لكن عمرو» لدفع وهم المخاطب أنّ عمراً أيضاً لم يجيء ـ مثل زيد ـ بناءً على أنّهما صديقان في الشدّة والرّخاء لا يفترقان.

وإنّما قالوا ذلك لأنّ «لكن» عندهم للاستدراك وهو دفع وهم يتولّد من الكلام السّابق دفعاً شبيهاً بالاستثناء المنقطع ولذا سمّى المنطقيّون القياس المشتمل على كلمة «لكن» بالقياس الاستثنائيّ.

وهذا الكلام صريح في أنّه إنّما يقال: «ما جاءني زيد لكن عمرو» لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما، فيكون هذا الكلام قصر إفرادٍ في النّفى، لا لمن اعتقد أنّ «زيداً» جاءك دون «عمرو» حتّى يكون هذا الكلام قصر قلب ـ كما يظهر من «المفتاح» و«الإيضاح» ـ. وأمّا أنّ «ما جاءني زيد لكن عمرو» يقال لمن اعتقد أنّهما جاءاك معاً على أن يكون قصر إفرادٍ مع كون معتقد السّامع حينئذٍ الشِّركة في الإثبات، فلم يقل به أحد من النحويّين والبيانيّين.

إكمال: لمّا ثبت أنّ لفظة «لكن» لقصر القلب عند أهل هذا الفنّ، علم أنّه لا استدراك فيها عندهم، لأنّ السّامع في قصر القلب من يعتقد العكس خطأً، فليس بين المعطوف ⇐

كذا في «المفتاح» و«الإيضاح».

ولم يذكره المصنّف هاهنا لكونه مثل «لا» ـ في الرّدّ إلى الصّواب ـ إلّا أنّ «لا» لنفي الحكم عن التّابع بعد إيجابه للمتبوع[1]، و«لكن» لإيجابه للتّابع بعد نفيه عن المتبوع.

⇐ والمعطوف عليه اتّصال ومناسبة في اعتقاده وهو منشأ التّوهّم الذي يستدرك بـ«لكن» فلا استدراك.

وبهذا ينحلّ الإشكال في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ مَاكَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

ووجه الإشكال: أنّ «لكن» للاستدراك ونفي الأبوّة ليس بموهم لنفي الرّسالة لعدم الاتّصال والعلاقة بينهما في اعتقاد المخاطب فكيف يتحقّق الاستدراك.

وبيان حلّه: أنّ «لكن» لمجرّد قصر القلب من غير استدراكٍ، والمشركون يعتقدون فيه ـ صلّى الله عليه وآله ـ الأبوّة ونفي الرّسالة فقلب عليهم اعتقادهم، هذا ما يفيده البيان، وأمّا ما أفاده النّحاة من الاستدراك ففي الحلّ تأمّل.

(١) وللعطف بها ثلاثة شروط:

أحدها: أن يتقدّمها إثبات أو أمر أو نداء: نحو: «يا ابن أخي لا ابن عمّي» ولم يذكر الرّضيّ الأخير، وزعم ابن سعدان أنّه ممنوع وقد نصّ على جوازه سيبويه. وهذا الشّرط يعلم من معنى «لا».

الثّاني: أن لا تقترن بعاطف.

الثّالث: أن يتعاقد متعاطفاها فلا يجوز «جاءني رجل لا زيدٌ» لأنّه يصدق على «زيد» اسم الرّجل.

قال الرّضيّ: ولا تجيء بعد الاستفهام والتمنّي والعرض والتّحضيض ونحو ذلك ولا بعد النّهي. وهو مخالف لقول أبي حيّان حيث أجاز وقوعها بعد الدّعاء والتّحضيض. وأجاز الفرّاء العطف بها على اسم «لعلّ» كما يعطف بها على اسم «إنّ» نحو: «لعلّ زيداً لا ⇐

والمذكور في كلام النُّحاة أنّ «لكن» في «ما جاءني زيد لكن عمرو» لدفع وهم المخاطب أنّ «عمراً» أيضاً لم يجئ ـ كـ «زيد» ـ بناء على مُلَابَسَةٍ بينهما ومُلَاءَمَةٍ، لأنّه للاستدراك، وهو دفع توهّم يتولّد من الكلام المتقدّم، دفعاً شبيهاً بالاستثناء.

وهذا صريح في أنّه إنّما يقال: «ما جاءني زيد لكن عمرو» لمن اعتقد أنّ المجيء مُنْتَفٍ عنهما جميعاً، لا لمن اعتقد أنّ «زيداً» جَاءَكَ دون «عمرو» ـ على ما وقع في «المفتاح» ـ.

وأمّا أنّه يقال لمن اعتقد أنّهما جاءاك معاً، على أن يكون قصر أفراد، فلَمْ يَقُلْ به أحد.

⇐ عمراً منطلق». ومنع الزّجّاج من مجيء «لا» العاطفة بعد الفعل الماضي وردّ بقول امرئ القيس.

قال الرّضيّ: ولا تعطف بها الاسميّة ولا الماضي على الماضي فلا يقال: «قام زيدٌ لا قعد» لأنّه جملة ولفظة «لا» موضوعة لعطف المفردات، وقد تعطف مضارعاً على مضارع وهو قليل، والمجوّز مضارعته للاسم. وخالفه المراديّ فقال: لا يعطف بـ «لا» إلّا مفرد أو جملة لها موضع من الإعراب نحو: «زيدٌ يقوم لا يقعد». فإن لم يكن للجملة موضع لم تكن عاطفة، ولذلك يجوز الابتداء بها. وفي «النّهاية»: وتعطف «لا» الجملة على الجملة نحو: «زيدٌ قائم لا عمروٌ جالسٌ».

أقول: قول المراديّ: «أو جملة لها موضع من الإعراب» أعمّ من أن تكون اسميّة، أو فعليّة: مضارعاً، أو ماضياً، وتمثيله نصّ في المضارع، وقول صاحب «النّهاية» مؤيّد لعطف الاسميّة بها.

قال الرّضيّ: ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف ولو قصدت ذلك أدخلت الواو في المكرّر فتخرج «لا» عن العطف ويتمحّض لتأكيد النّفي. وهذه الزّائدة لا تدخل على العلم ولا تقول: «أنت غير زيد ولا عمروٍ» بل تقول: «أنت غير زيد وغير عمروٍ».

[العطف بـ«بل»]

﴿أو صَرْف الحُكْم عن المحكوم عليه، إلى آخر نحو: «جاءني زيد بل عمرو» و: «ما جاءني زيد بل عمرو» ﴾ فإنّ «بل» للإضراب[1] عن المتبوع، وصرف الحكم إلى التّابع.

---

(١) قوله: «بل للإضراب». الغرض من العطف بـ«بل» صرف الحكم ـ أعني الفعل ـ عن المحكوم عليه ـ أعني زيداً ـ إلى آخر ـ أعني عمراً ـ لأنّ «بل» للإعراض عن المتبوع وصرف الحكم إلى التّابع، فالمتكلّم حكم أوّلاً بأنّ الفعل مسند إلى المتبوع، ثمّ ظهر له أنّه غلط فصرف الفعل عنه إلى التّابع.

والمشهور أنّه إن تلاها جملةٌ كان معنى الإضراب إمّا الإبطال وإمّا الانتقال من غرض إلى آخر أهمَ وهو إمّا رجوعٌ عمّا ولي المتقدّمة نحو: ﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ [الأنبياء: ٥]. أو تنبيهٌ على رجحان ما ولي المتأخّرة نحو: ﴿بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النّمل: ٦٦]. وهي في ذلك كلّه حرف ابتداءٍ لا عاطفة على الصّحيح.

وإن تلاها مفرد فهي عاطفة، ثمّ إن تقدّمها أمر أو إيجاب تفيد صرف الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف، ويصير المعطوف عليه مسكوتاً عنه فلا تحكم عليه بشيء.

وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير حكم الأوّل وإثبات ضدّه للثّاني وقال الرّضيّ: ظاهر كلام الأندلسي أنّ الأوّل مسكوت عنه كما في الإيجاب ثمّ استظهره وبه جزم التّفتازانيّ.

وإذا ضممت «لا» إلى «بل» بعد الإيجاب والأمر فمعنى «لا» يرجع إلى ذلك الإيجاب، والأمر المتقدّم لا إلى ما بعد «بل» وكذا «لا» الدّاخلة على «بل» بعد النّهي، والنّفي، راجعة إلى معنى ذلك النّهي والنّفي مؤكّدة لمعناهما. ومنع الكوفيّون أن يعطف بها بعد غير النّفي وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليلٌ على قلّته.

قال الرّضيّ: لا تجيء «بل» ـ المفردة، العاطفة للمفرد ـ بعد الاستفهام لأنّها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام أو طلب تحصيله ولا جزم في ⇐

[معنى الإضراب في كلام المثبت]

ومعنى الإضراب[1]: أن يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه، يحتمل أن

⇐ الاستفهام لا بحصول شيء ولا بتحصيله، وكذا قيل: «إنّها لا تجيء بعد التّحضيض والتّمنيّ والتّرجيّ والعَرْض» والأولى أن يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الأمر والنّهي كالتّحضيض والعرض. امّا «بل» الّتي تليها الجمل ففائدتها الانتقال من جملة إلى أخرى أهم من الأولى، وقد تجيءُ للغلط، والأولى تجيء بعد الاستفهام كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ * وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾ [الشّعراء: ١٦٥ ـ ١٦٦].

(١) **قوله: «ومعنى الإضراب»**. أي: معنى الإضراب في المثبت ـ لأنّه يقع في كلام المثبت والمنفي ـ أن يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل أن لا يلابسه الحكم وأن يلابسه، ففي: «جاءني زيد بل عمرو» يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه، هذا هو المشهور بشرط أن لا ينضمّ إلى «بل» كلمة «لا» النافية، وأمّا إذا انضمّ إليه «لا» نحو: «جاءني زيد لا بل عمرو» فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعاً. ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ في باب حروف العطف من شرح «الكافية» فراجعه ـ.

ونسب إلى ابن الحاجب أنّه قال في كتاب «الأمالي»: أنّ الإضراب في الكلام المثبت يقتضي عدم المجيء قطعاً، ففي المثال المذكور مجيء زيد مقطوع العدم.

وأمّا الإضراب في المنفي ففيه أقوال أربعة:

الأوّل: قول الجمهور وهو أنّ «بل» يفيد ثبوت الحكم للتّابع مع السّكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع.

الثّاني: قول ابن مالك وهو أنّه يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع مع ثبوته للتّابع. قال في **«الألفيّة»**:

و«بل» كـ«لكن» بعد مصحوبيها　　　كـ«لم أكنْ في مربعٍ بل تَيْها»

وأشار إليه التّفتازاني بقوله: «وقيل يفيد الخ»، وبهذا يشعر كلامهم في «باب القصر» أيضاً.

⇐

يلابسه الحكم، وأن لا يلابسه، فنحو «جاءني زيد بل عمرو» يحتمل مجيء «زيد» وعدم مجيئه.

⇐ الثّالث: قول المبرّد وهو أنّه بعد النّفي يفيد نفي الحكم عن التّابع والمتبوع كالمسكوت عنه، كما أنّه في المثبت أيضاً كذلك.

الرّابع: قول ابن الحاجب ـ على ما نسب إليه ـ وهو أنّه يفيد نفي الحكم عن التّابع مع ثبوته للمتبوع ففي «ما جاءني زيد بل عمرو» عدم مجيء «عمرو» متحقّق، ومجيء «زيد» وعدمه على الاحتمال عند المبرّد، ومجيئه متحقّق عند ابن الحاجب، وهذا الجدول وضع لإيضاح هذا الغرض:

الأقوال الأربعة	حكم التّابع	حكم المتبوع
القول الأوّل	مثبت له	مسكوت عنه
القول الثّاني	مثبت له	منفيّ عنه
القول الثّالث	منفيّ عنه	مسكوت عنه
القول الرّابع	منفيّ عنه	مثبت له

وصرف الحكم في الكلام المثبت ظاهر، لأنّ الحكم في المتبوع إمّا مسكوت عنه ـ كما يقول الجمهور ـ أو منفيّ عنه ـ كما نقل عن ابن الحاجب ـ وعلى كليهما يصدق أنّ الحكم قد صرف عن المحكوم عليه إلى آخر.

وكذا صرف الحكم في الكلام المنفيّ ظاهر على قول المبرّد، لأنّ الحكم في المتبوع عنده مسكوت عنه، فيصدق أنّ الحكم ـ أعني نفي المجيء مثلاً ـ قد صرف عن المحكوم عليه إلى آخر، وكذا عند ابن الحاجب.

وأمّا على قول الجمهور ففي صرف الحكم إشكال ـ كما أشار إليه التّفتازاني ـ وذلك لأنّه لم يصرف الحكم ـ أعني نفي المجيء ـ عن المتبوع إلى التّابع ـ على قولهم ـ وإنّما الذي صرف ضدّ ذلك الحكم ـ أعني ثبوت المجيء ـ فلا يصدق أنّ الحكم قد صرف عن المحكوم عليه إلى آخر.

وفي كلام ابن الحاجب أنّه يقتضي عدم المجيء قطعاً.

وأمّا إذا انضمّ إليه كلمة «لا» نحو: «جاءني زيد لا بل عمرو» فهو يفيد عدم مجيء «زيد» قطعاً.

[معنى الإضراب في كلام المنفي]

وأمّا المنفيّ فالجُمْهُور على أنّه يفيد ثبوت الحكم للتّابع، مع السّكوت عن ثبوته وانتفائه عن المتبوع، فمعنى «ما جاءني زيد بل عمرو»: ثبوت المجيء لـ«عمرو» مع احتمال مجيء «زيد» وعدم مجيئه.

وقيل: يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعاً، حتّى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتّة كما في «لكن»، وبهذا يشعر كلامهم في بحث «القَصْر».

ومذهب المُبَرِّد: أنّه بعد النّفي يفيد نفي الحكم عن التّابع، والمتبوع كالمسكوت، أو الحكم متحقّق الثّبوت له، فمعنى «ما جاءني زيد بل عمرو»: «بل ما جاءني عمرو»، فعدم مجيء «عمرو» متحقّق، ومجيء «زيد» وعدم مجيئه على الاحتمال، أو مجيئه متحقّق، فصَرْف الحكم في المثبت ظاهر، وكذا في المنفيّ على مذهب المبرّد، وأمّا على مذهب الجُمْهور ففيه إشكال[١].

---

(١) **قوله: «ففيه إشكال»**. تقدّم بيانه قبيل ذلك وأجاب بعضهم عنه بأنّ المراد من صرف الحكم تغيير المحكوم به من حيث نسبته، ولا شكّ أنّه هنا نسب المجيء إلى المتبوع نفياً ثمّ صرف وغيّر بأن نسب إلى التّابع ثبوتاً وجعل المتبوع مسكوتاً عنه.

وأجاب عنه بعض آخر بأنّ المراد من صرف الحكم مطلق الحكم من دون تقييد بالثّبوت أو النّفي، أي: المراد من صرف الحكم صرف جنس الحكم عن المتبوع وإثباته للتابع فلا إشكال حينئذٍ.

فإن قلت: قد صرّح ابن الحاجب بأنّ «بل» في المثبت مطلقاً[1]، وفي المنفيّ، على مذهب المبرّد، لا يقع في كلام فصيح، فكان الأولى تركه كبدل الغلط.

قلت: مُعَارَضٌ بما ذكره بعض المحقّقين من النُّحاة[2] أنّ بدل الغلط مع «بل» فصيح، مطّرد في كلامهم، لأنّها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط.

[العطف بـ«أو»]

﴿**أو الشّكّ**﴾ من المتكلّم ﴿**أو التّشكيك**﴾ أي: إيقاع المتكلّم السّامع في الشّكّ ﴿**نحو: «جاءني زيد أو عمرو»**﴾ أو للإبهام[3] نحو: ﴿**وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ**

---

(١) **قوله: «بل» في المثبت مطلقاً»**. أي: على جميع المعاني والأقوال «وفي المنفي» على مذهب المبرّد لا يقع في كلام فصيح فكان الأولى تركه.

(٢) **قوله: «قلت: معارض بما ذكره بعض المحقّقين من النُّحاة»**. أي: هذا الذي صرّح به ابن الحاجب في «الإيضاح» ـ شرح «المفصّل» ـ مُعَارَضٌ بما ذكره المحقّق الرّضي في مطلع باب الحروف العاطفة من شرح «الكافية» ٢: ٣٦٣ حيث يقول: اعلم أنّ بعضهم ـ أي: السكّاكي ـ عدّ «أي» المفسّرة منها وعند الأكثرين أنّ ما بعدها عطف بيان لما قبلها ـ أي: عند بعضهم بدل ـ كما قال بعضهم: إنّ «بل» التي بعدها مفرد نحو: «جاءني زيد بل عمرو» أو «ما جاءني زيد بل عمرو» ليست منها، لأنّ ما بعدها بدل غلط ممّا قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح، وأمّا معها ففصيح مطّرد في كلامهم لأنّها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط اهـ.

(٣) **قوله: «أو للإبهام»**. أي: لإبهام المسند إليه على السّامع وإن كان غير مبهم عند المتكلّم ولذا قال بعضهم: إنّه لا فرق بين الإبهام والتّشكيك.

وردّه بعضهم بأنّ المقصود في التّشكيك إيقاع السّامع في الشكّ وأنّ المقصود في الإبهام عدم مواجهة السّامع بالتّصريح بالتّعيين لنكتة اقتضت ذلك لا إيقاعه في الشّكّ وإن لزم ذلك.

⇐

﴿فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[١].

[الفرق بين الإباحة والتّخيير]

أو للتّخيير، أو للإباحة نحو: «ليدخل الدّار زيد أو عمرو». والفرق بينهما[٢]: أنّ **التّخيير** يفيد ثبوت الحكم لأحدهما فقط، بخلاف **الإباحة** فإنّه يجوز فيها الجمع أيضاً، لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب أمر خارج[٣].

[رأي السّكّاكيّ في حروف العطف]

وممّا عدّه السّكّاكيّ من حروف العطف «أي» المفسّرة، والجُمْهُوْر على أنّ ما بعدها عطف بيان لما قبلها.

⇐ وبتعبيرٍ أوضح: الفرق بين التّشكيك والإبهام أنّ المقصود في الأوّل إيقاع الشّبهة في قلب السّامع، وفي الثّاني الإخفاء عليه وإن لزم أحدهما الآخر، وفرق بين المقصود بالأصالة وبين الحاصل تبعاً ومن دون قَصْدٍ.

(١) سبأ: ٢٤.

(٢) **قوله: «والفرق بينهما»**. قال المحقّق الرّضي في باب الحروف العاطفة من شرح «الكافية» ٢: ٣٧٠: والفرق بينهما: أنّ الإباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على أحدهما، وفي التّخيير يتحتّم أحدهما ولا يجوز الجمع اهمختصراً.

(٣) **قوله: «بل بحسب أمر خارج»**. أي: جواز الجمع بينهما وعدمه إنّما يفهم من دليل خارج، مثلاً إذا قلنا: «تزوّج هنداً أو أُختها» لا يفهم من هذا الكلام نفسه عدم جواز الجمع بينهما وإنّما يدلّ على عدم الجواز حكم الشّارع بعدم جواز الجمع بين الأُختين في التّزويج.

وإذا قلنا: «تعلّم الفقه أو النّحو» لا يفهم من نفس الكلام جواز الجمع بينهما، بل الدالّ على ذلك حكم الشّارع وترغيبه في تعلّم العلوم كلّها في الجملة.

وبتعبير أوضح: مدلول اللفظ هو ثبوت الحكم لأحدهما مطلقاً، فإن كان الأصل فيهما النفي استفيد التّخيير وعدم جواز الجمع وإلّا استفيدت الإباحة والجمع ـ كما نصّ عليه الجرجاني ـ.

ووقوعها تفسيراً للضّمير المجرور من غير إعادة الجارّ، وللضّمير المتّصل المرفوع من غير تأكيد، أو فصل، يقوّي مذهب الجُمْهُوْر[1]، وهذا نزاع لا طائل تحته.

[ضمير الفصل]

﴿وأمّا الفصل[2]﴾ أي: تعقيب المسند إليه بضمير الفصل.

---

(١) **قوله: «يقوّي مذهب الجمهور»**. لأنّ الأكثر في العطف على الضّمير المجرور إعادة الجارّ في المعطوف كما قال ابن مالك في الألفيّة:

وعود خافضٍ لدى عطفٍ على ... ضمير خفضٍ لازماً قد جُعِلا
وليس عندي لازماً إذ قد أتى ... في النّظم والنّثر الصّحيح مثبتا

وكذلك الأكثر في العطف على الضّمير المتّصل المرفوع تأكيد المعطوف عليه أو وجود فاصلٍ مّا كما قال في الألفيّة:

وإن على ضمير رفع متّصل ... عطفت فافصل بالضّمير المنفصل
أو فاصلٍ مّا وبلا فصل يَرِدْ ... في النّظم فاشياً وضَعْفَه اعتَقِدْ

(٢) **قوله: «وأمّا الفصل»**. للفصل ثلاثة معانٍ:

الأوّل: المعنى المصدريّ اللغويّ وهو القطع.

الثّاني: المعنى المصدريّ الصّناعي ـ الجعليّ ـ وهو: تعقيب المسند إليه بضمير الفصل.

الثّالث: المعنى الاسميّ الخالص أي: «هو» في مثل: «زيد هو القائم».

وهاهنا سؤالان:

السّؤال الأوّل: لم جعل ضمير الفصل من مباحث المسند إليه لا المسند.

السّؤال الثّاني: ما هي فائدة هذا الضمير؟

فقوله: «وإنّما جعله» إشارة إلى الجواب عن السّؤال الأوّل وأجاب عنه بوجوهٍ ثلاثة:

الوجه الأوّل: أنّه يقترن به أوّلاً.

⇐

وإنّما جعله من أحوال المسند إليه؛ لأنّه يقترن به أوّلاً، ولأنّه في المعنى عبارة عنه، وفي اللّفظ مطابق له.

وهذا أولى مِنْ قول مَنْ قال: لأنّه لتخصيص المسند إليه بالمسند، فيكون من الاعتبارات الرّاجعة إلى المسند إليه.

لأنّا نقول: إنّ معنى تخصيص المسند إليه بالمسند ـ هاهنا ـ هو: تخصيص المسند بالمسند إليه، وجعله بحيث لا يعمّه وغيره، كما قال في «المفتاح»: إنّه لتخصيص المسند بالمسند إليه، وحاصله: قصر المسند على المسند إليه، وحصره فيه، فيكون راجعاً إلى المسند.

على أنّ التّحقيق أنّ فائدته ترجع إليهما جميعاً، لأنّه يجعل أحدهما مخصّصاً ومقصوراً، والآخر مخصّصاً به ومقصوراً عليه.

﴿ **فلتخصيصه** ﴾ أي: المسند إليه ﴿ **بالمسند** ﴾ يعني: لقصر المسند على المسند إليه[1]، لأنّ معنى قولنا: «زيد هو القائم» أنّ القيام مقصور على «زيد» لا يتجاوزه إلى «عمرو» ولهذا يقال في تأكيده: «لا عمرو».

⇐ والوجه الثّاني: أنّه في المعنى عبارة عنه.

والوجه الثّالث: أنّه في اللفظ مطابق له.

وقوله: «لتخصيصه بالمسند» إشارة إلى الجواب عن السّؤال الثّاني.

(١) **قوله: «يعني لقصر المسند على المسند إليه»**. قال الفاضل الدّسوقي: لمّا كانت العبارة توهم أنّ الباء داخلة على المقصور عليه، بيّن الشّارح أنّها داخلة على المقصور ويكون من قبيل قصر الصّفة على الموصوف، لأنّ المسند صفة للمسند إليه.

[مادّة التّخصيص يستعمل بالقلب]

فإن قلت: الذي يسبق إلى الفهم[(١)] ـ من تخصيص المسند إليه بالمسند ـ هو: قصره على المسند، لأنّ معناه: جعل المسند إليه بحيث يخصّ المسند، ولا يعمّه وغيره.

قلت: نعم، ولكن غالب استعماله في الاصطلاح[(٢)] على أن يكون المقصور هو المذكور بعد الباء، على طريقة قولهم: «خصّصت فلاناً بالذّكر»[(٣)] ـ إذا ذكرتَه دون

---

(١) **قوله: «فإن قلت: الذي يسبق إلى الفهم»**. وحاصل القول أنّه لم فسّر الشّارح عبارة المصنّف بقوله: «يعني لقصر المسند على المسند إليه» وقلب متن الخطيب؟ وحاصل الجواب أنّ باعث القلب أمران: لفظيّ ومعنوي.

أمّا اللفظي: فلأنّ مادّة التخصيص إنّما يستعمل بالقلب كما في قول ابن مالك:

* والاسم قد خصّص بالجرّ *

أي: والجرّ قد خصّص بالاسم، وهذا هو القلب البياني الذي يأتي ذكره عن قريب ويكون الدّاعي إليه المعنى لا اللفظ، والنكتة فيه زيادة اختصاص الجرّ بالاسم.

وأمّا المعنويّ: فلأنّ المراد من قولهم: «زيد هو القائم» أنّ القيام مقصور على «زيد» لا يتجاوزه إلى «عمرو» كما مرّ في عبارة الشّارح.

(٢) **قوله: «ولكن غالب استعماله في الاصطلاح»**. أي: التّخصيص ـ يجيء بمعنى الإفراد وبمعنى القصر، فالباء على المعنى الأوّل يدخل على المقصور، وعلى المعنى الثّاني على المقصور عليه، والاصطلاح جارٍ على المعنى الأوّل وعليه كلام الخطيب، لأنّه من أهل الاصطلاح.

(٣) **قوله: «على طريقة قولهم: «خصّصت فلاناً بالذّكر»**. قال الجرجاني: حاصله راجع إلى ملاحظة معنى التّمييز والإفراد كأنّه قيل: وأمّا الفصل فهو لتمييز المسند إليه من بين الأشياء الصّالحة لكونها مسنداً إليها بإثبات المسند له. وهذا هو معنى قصر المسند على

⇐

غيره، وجعلتَه من بين الأشخاص مختصّاً بالذّكر ـ فكان المعنى: جعل هذا المسند إليه ـ من بين ما يصحّ اتّصافه بكونه مسنداً إليه ـ مختصّاً بأن يثبت له المسند، وهذا معنى قصر المسند عليه.

ألا ترى إلى قولهم في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [1] معناه: «نخصّك بالعبادة لا نعبد غيرك».

⇐ المسند إليه. وكذا «نخصّك بالعبادة» معناه: نميّزك ونفردك من بين المعبودين بالعبادة فتكون العبادة مقصورةً عليه ـ تعالى ـ.

وكذا قولهم: واختصّ المندوب بـ«وا» أي: ميّز المندوب عن المنادى بـ«وا» فيكون «وا» مخصوصةً بالمندوب.

وكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ١٠٥]، وبالجملة تخصيص شيء بآخر في قوّة تمييز الآخر به. فإمّا أن يجعل التّخصيص مجازاً عن التّمييز مشهوراً في العرف حتّى صار كأنّه حقيقة فيه، وإمّا أن يجعل من باب التّضمين ـ بشهادة المعنى ـ فيلاحظ المعنيان معاً ويكون الباء المذكورة صلةً للمضمّن ويقدّر للمضمّن فيه أُخرى فيقال في: «نخصّك بالعبادة» ـ مثلاً ـ: نميّزك بها مخصّصاً إيّاها بك.

(١) **قوله: «ألا ترى إلى قولهم في «إيّاك نعبد»**. وهو قول الزّمخشري في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ من «الكشّاف».

قال الزمخشري في الكشّاف ١: ١٤٧: ومعنى التّعريف في «المفلحون» الدّلالة على أنّ المتّقين هم النّاس الذين عنهم بلغك أنّهم يفلحون في الآخرة كما إذا بلغك أنّ إنساناً قد تاب من أهل بلدك فاستخبرت من هو؟ فقيل: «زيد التائب» أي: هو الذي أخبرت بتوبته.

أو على أنّهم الذين إن حصلت صفة المفلحين وتحقّقوا ما هم وتصوّروا بصورتهم الحقيقيّة فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة كما تقول لصاحبك: هل عرفت الأسد وما جبل عليه من فرط الإقدام؟ إنّ زيداً هو هو. اهـ.

[ضمير الفصل وإفادة القصرين]

ومن النّاس من زعم أنّ الفصل[(١)] ـ كما يكون لقصر المسند على المسند إليه ـ يكون لقصر المسند إليه على المسند، كما يدلّ عليه كلام صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[(٢)] حيث قال:

إنّ معنى التّعريف في «المفلحون» الدّلالة على أنّ المتّقين هم الّذين إن حَصَلَتْ لهم صِفَةُ المُفْلِحين، وتحقّقوا ما هم، وتصوّروا بصورتهم الحقيقيّة، فهم هم لا يَعْدُوْن تلك الحقيقة، انتهى كلامه.

فزعموا أنّ معنى «لا يعدون تلك الحقيقة»: أنّهم مقصورون على صفة الفَلاح لا يتجاوزونه إلى صفة أُخرى.

[غلط منشأه عدم التّدرّب وقلّة التّدبّر]

وهذا غلط منشأه عدم التّدرّب في هذا الفنّ وقلّة التّدبّر لكلام القوم:

أمّا أوّلاً: فلأنّ هذا إشارة إلى معنىً آخَرَ للخبر المعرّف باللّام، أورده الشّيخ في «دلائل الإعجاز»[(٣)] حيث قال: إنّ للخبر المعرّف باللّام معنىً ـ غير ما ذكر ـ دقيقاً،

---

(١) **قوله: «ومن الناس من زعم أنّ الفصل»**. تعريض بالمحقّق الرّضي في باب ضمير الفصل من شرح «الكافية» ٢: ٢٤ ـ ٢٥.

(٢) البقرة: ٥.

(٣) **قوله: أورده الشيخ في «دلائل الإعجاز»**. أي: في فصل القول على فروق الخبر ١٣٨ ـ ١٤٠ حيث قال: واعلم أنّك تجد الألف واللّام في الخبر على معنى الجنس ثمّ ترى له في ذلك وجوهاً:

أحدها: أن تَقْصُرَ جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة وذلك قولك: «زيد

⇐

⇐ هو الجواد» و: «عمرو هو الشُّجَاع» تريد أنّه الكامل إلّا أنّك تخرج الكلام في صورة توهم أنّ الجود أو الشَّجَاعة لم توجد إلّا فيه، وذلك لأنّك لم تعتدّ بما كان من غيره لقصوره عن أن يبلغ الكمال.

والوجه الثّاني: أن تَقْصُرَ جنسَ المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه، بل على دعوى أنّه لا يوجد إلّا منه، ولا يكون ذلك إلّا إذا قيدت المعنى بشيءٍ يخصّصه ويجعله في حكم نوع برأسه وذلك كنحو أن يقيّد بالحال والوقت كقولك: «هو الوفيّ حين لا تظنّ نفس بنفس خيراً».

وهكذا إذا كان الخبر بمعنىً يتعدّى ثمّ اشترطت له مفعولاً مخصوصاً كقول الأعشى:

هـو الواهب المائة المصطفا ... ة إمّا مخاضاً وإمّا عشارا

فأنت تجعل الوفاء في الوقت الذي لا يفي فيه أحد نوعاً خاصّاً من الوفاء. وكذلك تجعل هبة المائة من الإبل نوعاً خاصّاً وكذا الباقي.

ثمّ إنّك تجعل كلّ هذا خبراً على معنى الاختصاص وأنّه للمذكور دون من عداه، ألا ترى أنّ المعنى في بيت الأعشى أنّه لا يهب هذه الهبة إلّا الممدوح.

والوجه الثّالث: أن لا يقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور لا كما كان في «زيد هو الشّجاع» تريد أن لا تعتدّ بشَجَاعة غيره، ولا كما ترى في قوله:

* هو الواهب المائة المصطفاة *

لكن على وجه ثالث وهو الذي عليه قول الخنساء:

إذا قبح البكاء على قتيل ... رأيتُ بكاءك الحَسَن الجميلا

لم ترد أنّ ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل، ولم تقيّد الحسن بشيءٍ فيتصوّر أن يقصر على البكاء كما قصر الأعشى هبة المائة على الممدوح، ولكنّها أرادت أن تُقِرّه في جنس ما حُسْنُه الحُسْن الظاهر الذي لا ينكره أحد ولا يشكّ فيه شاكّ. ومثله قول حسّان:

وإنّ سَنام المجد من آل هاشم ... بنو بنت مخزوم ووالدك العبد

أراد أن يثبت العبوديّة ثمّ يجعله ظاهر الأمر فيها ومعروفاً بها، ولو قال: «ووالدك عبد»

⇐

مثل قولك: «هو البَطَلُ المُحَامِي» لا تريد أنّه البَطَل المعهود[١]، ولا قصر جنس البَطَل عليه مبالغةً، ونحو ذلك[٢]، بل تريد أن تقول لصاحبك: هل سَمِعْتَ بالبَطَل

⇐ لم يكن قد جعل حاله في العبوديّة حالة ظاهرة متعارفة.

ثمّ قال: واعلم أنّ للخبر المعرّف بالألف واللّام معنىً غير ما ذكرت لك، وله مسلك ثَمَّ دقيق ولَمْحةٌ كالخَلْس يكون المتأمّل عنده ـ كما يقال ـ يعترف وينكر، وذلك قولك: «هو البطل المحامي» و: «هو المتّقي المرتجى» وأنت لا تقصد شيئاً ممّا تقدّم فلست تشير إلى معنىً قد علم المخاطب أنّه كان ولم يعلم أنّه ممّن كان ـ كما مضى في قولك: «زيد هو المنطلق» ـ ولا تريد أن تقصُر معنىً عليه على معنى أنّه لم يحصل لغيره على الكمال كما كان في قولك: «زيد هو الشّجاع» ولا أن تقول: إنّه ظاهر بهذه الصفة كما كان في قولك: «ووالدك العبد» ولكنّك تريد أن تقول لصاحبك: هل سمعت بالبطل المحامي؟ وهل حصلتَ معنى هذه الصّفة؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتّى يستحقّ أن يقال ذلك له وفيه؟

فإن كنت قلته علماً وتصوّرته حقّ تصوّره فعليك صاحبَك واشدد به يدك فهو ضالّتك وعنده بغيتك. وطريقه كطريق قولك: هل سمعت بالأسد، وهل تعرف ما هو؟ فإن كنت تعرفه فزيد هو هو بعينه اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «لا تريد أنّه البطل المعهود»**. أي: لا يكون «أل» فيه للعهد ولا للاستغراق المجازيّ ولا للشُّهرة كما في قوله: «ووالدك العبد»، بل هي «أل» الحقيقة والماهية ويقال له «أل» الوحدة أيضاً.

قال الجرجاني: اعلم أنّ قصر الجنس مبالغة وادّعاءً له طريقان متقاربان:

الأوّل: أنّ ما عدا المقصور عليه من ذلك الجنس بلغ في النّقصان مبلغاً انحطّ معه عن مرتبة ذلك الجنس واستحقاقه أن يسمّى به فهو في ما عداه ملحق بالعدم.

الثّاني: أنّ المقصور عليه ترقّى في الكمال إلى حدّ صار معه كأنّه الجنس كلّه وإلى هذا أشار من قال: اللفظ عند الإطلاق ينصرف إلى الكمال.

(٢) **قوله: «ونحو ذلك»**. قال الجرجاني: هو أن يراد بالخبر المعرّف باللّام أنّ المحكوم عليه ⇐

المُحَامِي؟ وهل حَصَّلْتَ معنى هذه الصّفة؟ وكيف ينبغي أن يكون الرّجل حتّى يستحقّ أن يقال ذلك له وفيه، فإن كنت تصوّرتَه حَقَّ تصوّره، فعليك بصاحبك ـ تعني «زيداً» ـ فإنّه لا حقيقة له وراء ذلك، وطريقتُهُ طريقةُ قولك: هل سَمِعْتَ بالأسد؟ وهل تعرف حقيقته؟ فـ«زيد» هو هو بعينه؛ هذا كلامه.

وأمّا ثانياً: فلأنّ صاحب «الكشّاف» إنّما جعل هذا معنى التّعريف[1]، وفائدته،

⇐ مسلّم الاتصاف به، معروف على طريقة قوله: «ووالدك العبد» أي: ظاهر أنّه متّصف بهذه الصّفة، وهذا المعنى من فروع التّعريف الجنسيّ كأنّه لوحظ أوّلاً وقوعه خبراً ثمّ عـرّف فصار تعريفه وحضوره في الذّهن بحسب هذا الاعتبار، لا بحسب مفهومه في نفسه اهـ.

(١) **قوله: «جعل هذا معنى التّعريف»**. قال في «الكشّاف» ١: ١٤٦: و«هم» فصل وفائدته الدلالة على أنّ الوارد بعده خبر لا صفة. والتّوكيد، وإيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره، أو مبتدأ و«المفلحون» خبر، والجملة خبر «أُولئك» اهـ.

وقال الجرجاني: أجاب أوّلاً بأنّه لم يقصد بقوله: «لا يعدون تلك الحقيقة» قصر المسند إليه على المسند ـ كما توهّمه ذلك الزّاعم ـ بل قصد به معنى آخر دقيقاً ليس راجعاً إلى العهد ولا إلى قصر الجنس ادّعاءً ونحو ذلك.

وثانياً: بأنّ هذا معنى التّعريف الذي في «المفلحون» وفائدته لا معنى الفَصْل.

والجواب الثاني ظاهر لا خَفاء فيه يدلّ على عبارة «الكشّاف» بصريحها.

وأمّا الجواب الأوّل ففيه بحث، وذلك لأنّ كلام الشّيخ أوّلاً ـ أعني قوله: «ولا قصر جنس البطل عليه» ـ يدلّ بصريحه على أنّ هذا المعنى الدّقيق ليس فيه قصر المسند على المسند إليه، ولا نزاع فيه لذلك المتوهّم، وكلامه آخراً ـ أعني قوله: «فإنّه لا حقيقة له وراء ذلك» ـ يوهم قصر المسند اليه على المسند، كما أوهم ذلك عبارة «الكشّاف» حيث قال: «لا يعدون تلك الحقيقة» فما نقله من كلام الشّيخ لا يدفع ذلك التوهّم بل يؤكّده.

وتحقيق المقام: أنّ المسند إذا عرّف باللّام تعريف جنس: فإن قصد إلى أنّ المسند إليه هو كلّ أفراد ذلك الجنس، وأنّ ذلك الجنس لم يثبت إلّا له، كان ذلك قصراً للمسند على

⇐

لا معنى الفصل، بل صرّح في هذه الآية بأنّ فائدة الفصل: الدّلالة على أنّ الوارد بعده خبر، لا صفة، والتّوكيد، وإيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه، دون غيره.

ثمّ التحقيق أنّ الفصل قد يكون للتّخصيص[1] ـ أي: قصر المسند على المسند

⇐ المسند إليه: إمّا حقيقةً وإمّا ادّعاءً.

وإن قصد إلى أنّه عين ذلك الجنس ومتّحد به وليس مغايراً له، فهو معنى آخر مغاير لمعنى العهد، ومعنى قصر الجنس ومعنى ظهور الاتّصاف به، وهذا المعنى فيه دقّة بحيث يكون المتأمّل عنده كما يقال: يعترف وينكر ـ أي: دائراً بين الاعتراف والإنكار ـ وليس فيه دعوى قصر لا للمسند على المسند إليه ولا بالعكس، وفيه من المبالغة ما لا يخفى على ذي ملكة.

فقول الشّيخ: «فإنّه لا حقيقة له وراء ذلك» معناه أنّ حقيقته ذلك وهي متّحدة به، وقد صرّح بهذا المعنى في قوله: «فزيد هو هو بعينه». وقول العلّامة: «فهم هم» إشارة إلى معنى الاتّحاد، وقوله: «لا يعدون تلك الحقيقة» تأكيد له، فليس في كلاميهما إذن دلالة على قصر المسند إليه على المسند، وبطل ذلك التوهّم، فظهر أنّ هذا المعنى الدّقيق في فروع التّعريف الجنسيّ وأنّ الحقّ ما أطبق عليه النّاظرون في «الكشّاف» من أنّ اللّام على المعنى الثّاني لتعريف الجنس المسمّى بتعريف الحقيقة كما أنّها على المعنى الأوّل لتعريف العهد اهـ باختصار.

(١) قوله: «ثمّ التّحقيق أنّ الفصل قد يكون للتّخصيص». هذا التّحقيق للمحقّق الرّضي في باب الضّمير من شرح «الكافية» ٢: ٢٥ ـ ٩٤ حيث قال: فالمبتدأ المخبر عنه بذي اللّام إن كان معرّفاً بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله ـ عليه السّلام ـ: «الكرم التّقوى، الحسب المال، والدّين النّصيحة» ـ أي: لا كرم إلّا التّقوى، ولا حسب إلّا المال، ولا دين إلّا النّصيحة ـ وإن لم يكن في المبتدأ لام الجنس فالخبر المعرّف باللّام مقصور على المبتدأ سواء كان اللّام في الخبر للجنس نحو: ﴿أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٩] ـ أي: لا

⇐

إليه ـ نحو: «زيد هو أفضل من عمرو» و: «زيد هو يقاوم الأسد».

ذكر صاحب «الكشّاف» ـ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [(١)] ـ «هو» للتّخصيص والتّأكيد.

وقد يكون لمجرّد التّأكيد، إذا كان التّخصيص حاصلاً بدونه، بأن يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ[(٢)]﴾ [(٣)] أي: لا رازق إلّا هو.

أو قصر المسند إليه على المسند نحو: «الكَرَمُ هو التَّقْوَى، والحَسَبُ هو المال» أي: لا كرم إلّا التّقوى، ولا حَسَب إلّا المال.

قال أبو الطّيّب:

إذا كانَ الشَّبابُ السُّكرَ[(٤)] والشَّيْـ ـبُ هَمّاً فالحياةُ هي الحِمَامُ

أي: لا حياة إلّا الحِمام.

⇐ عزيز إلّا أنت ـ فهو للمبالغة كقولك: «أنت الرّجل كلّ الرّجل» أو للعهد نحو: «رأيت الكريم وأنت الكريم» أي: أنت ذلك الكريم لا غيرك، وسواء كان اللّام موصولاً نحو: «أنت القائم» أو زائداً داخلاً في الموصول نحو: «أنت الذي قال كذا» اهـ.

(١) التّوبة: ١٠٤.

(٢) **قوله: «هو الرّزّاق»**. ضمير الفصل هاهنا لتأكيد الحصر المستفاد من «أل» الداخلة على صيغة المبالغة لا النّسبة بدليل قوله: «خير الرازقين» واستدلّ به بعضهم في عدم دلالة «أل» الدّاخلة على «الرزّاق» على الحصر.

(٣) الذّاريات: ٥٨.

(٤) **قوله: «إذا كان الشّباب السّكر»**. البيت من مدوّر الوافر على العَروض المقطوفة مع الضّرب المشابه وهو من قصيدةٍ قالها أبو الطّيّب المتنبّي شاعر الشّيعة المشهور يمدح بها المغيث بن عليّ بن بشر العِجْليّ منها:

⇐

[تقديم المسند إليه]

﴿ وأمّا تقديمه ﴾ أي: تقديم المسند إليه على المسند(١).

فإن قلت: كيف يطلق التّقديم على المسند إليه وقد صرّح صاحب(٢) «الكشّاف»

⇐ فـؤادٌ مـا تسلّيه المـدام وعُـمرٌ مـثلُ ما تَـهَبُ اللِئَامُ
ودهـرٌ نـاسه نـاسٌ صـغار وإن كانت لهـم جُثَثٌ ضِخَامُ
ومـا أنـا مـنهم بـالعيش فـيهم ولكـن مـعدن الذّهَبُ الرَّغـامُ

ومنها:

ومَن خَبَرَ الغـوانـيَ فـالغواني ضـياءٌ فـي بـواطـنه ظَـلامُ
إذا كان الشّبابُ السُّكْـرَ والشّـيْـ ـبُ هَمّاً فـالحياةُ هـي الحِـمَامُ
ومـا كـلٌ بـمعذورٍ بـبُخْلٍ ولا كـلٌ عـلى بُـخْلٍ يُـلَامُ
ولـم أر مـثل جِيْرانـي ومِـثلي لمـثلي عـند مـثلهم مَـقَامُ

والشّاهد في «هي» ـ وهو ضمير الفصل يدلّ على التأكيد ـ والحصر مستفاد من تعريف المسند إليه، والحِمام ـ بكسر الحاء ـ الموت.

(١) **قوله: «أي: تقديم المسند إليه على المسند»**. قال بعضهم: المراد بالمسند إليه هاهنا هو المبتدأ لا الأعمّ منه ومن الفاعل وذلك لأنّ رتبة الفاعل البعديّة كما نصّ عليه السّيوطي في شرح بيت ابن مالك:

وبعد فعل فاعل فإن ظهر فـهو وإلّا فـضمير استتر

ويأتي تفصيل الكلام فيه عن قول الخطيب: وفيه نظر إذ الفاعل اللفظيّ والمعنويّ سواء الخ.

(٢) أي: في تفسير الآية ٦٩ من سورة المائدة وسيأتي تفصيل كلامه في بحث ترك المسند من مطلع الباب الثالث، وحاصله أنّه قال في تفسير قوله ـ تعالى ـ: **﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾** [البقرة: ٦٢]: «والصابئون» رفع على الابتداء وخبره ⇐

بأنّه: «إنّما يقال مقدّم ومؤخّر لِلمُزَال، لا للقارّ في مكانه».

قلت: التّقديم ضربان(١):

⇐ محذوف، والنيّة به التّأخير عمّا في حيّز «إنّ» من اسمها وخبرها كأنّه قيل: إنّ الّذين آمنوا والّذين هادوا والنّصارى حكمهم كذا، والصّابئون كذلك.

فإن قلت: هلّا زعمت أنّ ارتفاعه للعطف على محلّ «إنّ» واسمها؟ **قلت**: لا يصح ذلك قبل الفراغ من الخبر.

فإن قلت: لم لا يصح والنّيّة به التّأخير؟ **قلت**: لأنّي إذا رفعته رفعته عطفاً على محلّ «إنّ» واسمها والعامل في محلّهما الابتداء فيجب أن يكون هو العامل في الخبر، لأنّ الابتداء ينتظم الجزأين في عمله كما تنظمهما «إنّ» في عملها، فلو رفعت «الصّابئون» المنويّ به التّأخير بالابتداء ـ وقد رفعت الخبر بـ«إنّ» ـ لأعملت فيهما رافعين مختلفين.

فإن قلت: فقوله: «والصّابئون» معطوف لابدّ له من معطوف عليه فما هو؟ **قلت**: هو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة قوله: «إنّ الّذين آمنوا» ولا محلّ لها كما لا محلّ للتي عطفت عليها.

فإن قلت: ما التّقديم والتّأخير إلّا لفائدة، فما فائدة هذا التّقديم؟ **قلت**: فائدته التّنبيه على أنّ «الصّابئين» يتاب عليهم إن صحّ منهم الإيمان والعمل الصّالح فما الظّنّ بغيرهم، وذلك أنّ الصّابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالاً، وأشدّهم غيّاً، وما سمّوا صابئين إلّا لأنّهم صَبَؤوا عن الأديان كلّها ـ أي: خرجوا ـ.

فإن قلت: فلو قيل: «والصّابئين وإيّاكم» لكان التّقديم حاصلاً؟ **قلت**: لو قيل هكذا لم يكن من التّقديم في شيء، لأنّه لا إزالة فيه عن موضعه، وإنّما يقال مقدّم ومؤخّر للمزال، لا للقارّ في مكانه. ومجرى هذه الجملة مجرى الاعتراض في الكلام اهمختصراً.

(١) **قوله: «قلت: التّقديم ضربان»**. أقول: الشّارح لم يقل هذا وإنّما قاله الشّيخ عبدالقاهر في مطلع باب التّقديم والتأخير من «دلائل الإعجاز»: ٨٣: واعلم أنّ تقديم الشّيء على وجهين: تقديم يقال إنّه على نيّة التّأخير، وذلك في كلّ شيء أقررته مع التّقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ إذا قدّمته على المبتدأ.

⇐

تقديم على نيّة التّأخير(١) كتقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفعل، ونحو ذلك، ممّا يبقى له مع التّقديم اسمه ورسمه ـ الّذي كان قبل التّقديم ـ.

وتقديم لا على نيّة التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر، والفعل على الفاعل، وذلك بأن تَعْمِدَ إلى اسم، فتقدّمه تارةً على الفعل، فتجعله مبتدأ نحو: «زيد قام»، وتؤخّره تارة، فتجعله فاعلاً نحو: «قام زيد».

وتقديم المسند إليه من الضَّرْب الثّاني، ومراد صاحب «الكشّاف» ثَمَّةَ هو الضَّرْب الأوّل، وكلامه أيضاً مشحون بإطلاق التّقديم على الضَّرْب الثّاني.

﴿**فلكون ذكره**﴾ أي: المسند إليه ﴿**أهمّ**﴾ ذكر الشّيخ في «دلائل الإعجاز» أنّا

⇐ والمفعول إذا قدّمته على الفاعل كقولك: «منطلق زيد» و: «ضرب عمراً زيد» معلوم أنّ «منطلق» و«عمراً» لم يخرجا بالتّقديم عمّا كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعاً بذلك وكون ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله كما يكون اذا أُخّرت.

وتقديم لا على نيّة التّأخير ولكن على أن تنقل الشّيء عن حكم إلى حكم وتجعله باباً غير بابه، وإعراباً غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كلّ واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له. فتقدّم تارة هذا على ذاك وأُخرى ذاك على هذا.

ومثاله ما تصنعه بـ«زيد» و: «المنطلق» حيث تقول مرّةً: «زيد المنطلق» وأُخرى: «المنطلق زيد» فأنت في هذا لم تقدّم «المنطلق» على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التّأخير ـ فيكون خبر مبتدأ كما كان ـ بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ وكذلك لم تؤخّر «زيداً» على أن يكون مبتدأ ـ كما كان ـ بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً.

وأظهر من هذا قولنا: «ضربت زيداً» و: «زيد ضربته» لم تقدّم «زيداً» على أن يكون مفعولاً منصوباً بالفعل كما كان ولكن على أن ترفعه بالابتداء وتشغل الفعل بضميره وتجعله في موضع الخبر له اهـ.

(١) **قوله: «تقديم على نيّة التّأخير»**. قال الجرجاني: الضّرب الأوّل: تقديم معنويّ، والضّرب الثّاني: تقديم لفظيّ: على قياس الإضافة المعنويّة واللفظيّة اهـ.

لَمْ نَجِدْهم(١) اعتمدوا في التّقديم شيئاً يجري مجرى الأصل غيرَ العِناية

---

(١) **قوله: «ذكر الشيخ في «دلائل الإعجاز» أنّا لم نجدهم»**. أي: ذكره في باب التّقديم والتّأخير من «الدّلائل» ٨٤ حيث قال: واعلم أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول: كأنّهم يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم بشأنه أعنى وإن كانا جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم ولم يذكر في ذلك مثالاً.

وقال النّحويّون: إنّ معنى ذلك أنّه قد يكون من أغراض النّاس في فعلٍ مّا أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجيّ يخرج فيعيث ويفسد ويكثر به الأذى، إنّهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه ولا يعنيهم منه شيء، فإذا قُتِل وأراد مريدٌ الإخبار بذلك فإنّه يقدّم ذكر الخارجيّ فيقول: «قتل الخارجيَّ زيدٌ» ولا يقول: «قتل زيد الخارجيَّ» لأنّه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أنّ القاتل له «زيد» جدوى وفائدة فيعنيهم ذكره ويهمّهم ويتّصل بمسرّتهم ويعلم من حالهم أنّ الذي هم متوقّعون له ومتطلّعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجيّ المفسد وأنّهم قد كُفُوْا شرّه وتخلّصوا منه.

ثمّ قالوا: فإن كان رجل ليس له بأس ولا يُقَدَّر فيه أنّه يَقْتُلُ فقتل رجلاً وأراد المخبر أن يخبر بذلك فإنّه يقدّم ذكر القاتل فيقول: «قتل زيد رجلاً» ذاك لأنّ الذي يعنيه ويعني النّاس من شأن هذا القتل طرافته وموضع النّدرة فيه وبُعْده كان من الظنّ.

ومعلوم أنّه لم يكن نادراً وبعيداً من حيث كان واقعاً بالذي وقع به ولكن من حيث كان واقعاً من الذي وقع منه.

فهذا جيّد بالغ إلّا أنّ الشّأن في أنّه ينبغي أن يُعرف في كلّ شيءٍ قُدّم في موضع من الكلام مثلُ هذا المعنى ويفسّر وجه العناية فيه هذا التفسير.

وقد وقع في ظنون النّاس أنّه يكفي أن يقال: إنّه قُدّم للعناية، ولأنّ ذكره أهمّ، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العنايةُ ولمَ كان أهمّ.

ولتخيّلهم ذلك قد صَغُر أمر التّقديم والتّأخير في نفوسهم وهوّنوا الخطب فيه حتّى

⇐

والاهتمام، لكن ينبغي أن يُفَسَّرَ وجه العناية بشيء، ويعرف فيه معنى، وقد ظنّ كثير من النّاس أنّه يكفي أن يقال: «قدّم للعِناية» من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية، وبِمَ كان أهمّ؛ هذا كلامه.

[سبب الأهمّيّة]

ولأجل هذا أشار المصنّف إلى تفصيل وجه كونه أهمّ، فقال: ﴿ **إمّا لأنّه** ﴾ أي: تقديم المسند إليه ﴿ **الأصل** ﴾ لأنّه المحكوم عليه[1] ولابدّ من تحقّقه قبل الحكم،

⇐ أنّك لترى أكثرهم يرى تتبّعه والنّظر فيه ضرباً من التكلّف ولم تر ظنّاً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه.

ثمّ قال: وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدّم فيها وترك تقديمه، ومن أبين شيءٍ في ذلك الاستفهام بالهمزة، فإنّ موضع الكلام على أنّك إذا قلت: «أفعلت»؟ فبدأت بالفعل كان الشكّ في الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده.

وإذا قلت: «أأنت فعلت»؟ فبدأت بالاسم كان الشكّ في الفاعل من هو؟ وكان التردّد فيه اهـ.

وأقول: وبهذا الاعتبار ورد قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمَ** ﴾ [الأنبياء: ٦٢].

(١) **قوله: «لأنّه المحكوم عليه»**. قال الجرجاني: إن أُريد بالحكم وقوع النّسبة أو لا وقوعها، فهو مسبوق بتحقّق المسند إليه والمسند معاً في الذّهن، ضرورة أنّ النّسبة لا تعقل إلّا بعد تعقّلهما لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب. أعني تقديم المسند إليه على المسند.

وإن أُريد بالحكم المحكوم به فلا نسلّم أنّه لابدّ من تحقّق المحكوم عليه في الذّهن قبل الحكم.

نعم لمّا كان المحكوم عليه هو الذّات والمحكوم به هو الوصف، كان الأولى أن ⇐

فقصدوا في اللفظ ـ أيضاً ـ أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ﴿ ولا مُـقْتَضِيَ للعدول عنه ﴾ يعني أنّ كون التّقديم هو الأصل إنّما يكون سبباً لتقديمه في الذّكر إذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الأصل، كما في الجملة الفعليّة، فإنّ كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند إليه، لأنّ مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول(١)، وكذا كلّ ما كان معه شيء ممّا يقتضي تقديم المسند ـ على ما سيجيء تفصيله ـ.

[أسباب أُخر للتقديم]

﴿ وإمّا ليتمكّن الخبر في ذهن السّامع، لأنّ في المبتدأ تشويقاً إليه ﴾ ومن هذا كان حقّ الكلام تطويل المسند إليه، ومعلوم أنّ حصول الشّيْء بعد الشَّوْق ألذّ(٢)

⇐ يلاحظ قبل المحكوم به، وأمّا أنّه يجب ذلك فلا.

هذا إن أُريد بتحقّقه قبل الحكم تقدّمه في التعقّل.

وأمّا إن أُريد تحقّقه قبله في الخارج فلا نزاع فيه إذا كان من الموجودات الخارجيّة إلّا أنّ ترتيب الألفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقّل لا في الخارج، فالأنسب في التعليل أن يعتبر التحقّق في الذّهن اهـ.

(١) **قوله: «مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول»**. للفاعل ونائبه مرتبتان: إحداهما: الأصل لكونه مسنداً إليه، والثّانية: خلاف هذا الأصل لكونه معمولاً، فالأوّل: يقتضي التقديم، والثّاني: عدمه، فاجتمع المقتضي والمانع، ورجح المانع لقوّته ـ كما نصّ عليه السّيوطي في باب «الإمالة» من شرح الألفيّة ـ.

(٢) **قوله: «ومعلوم أنّ حصول الشّيء بعد الشّوق ألذّ»**. قال الشّيخ في «دلائل الإعجاز»: ١٠٢: وجملة الأمر أنّه ليس إعلامك الشّيء بغتةً مثل إعلامك له بعد التّنبيه عليه والتقدمة له؛ لأنّ ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التّأكيد والإحكام، ومن هاهنا قالوا: إنّ الشّيء إذا أضمر ثمّ فسّر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدّم إضمار.

⇐

وأَوْقَعُ في النَّفْسِ ﴿كقوله ﴾ أي: قول أبي العَلاء المَعَرِّيّ من قصيدة يرثي بها فقيهاً حنفيّاً:

﴿ وَالَّذِي حَارَتِ البَرِيَّةُ فِيهِ[1] حَيَوانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمادِ ﴾

⇐ ويدلّ على صحّة ما قالوه أنّا نعلم ضرورةً في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ ﴾ فخامة وشرفاً وروعة لا نجد منها شيئاً في قولنا: «فإنّ الأبصار لا تعمى» وكذلك السّبيل أبداً في كلّ كلام كان فيه ضمير قصّة، فقوله ـ تعالى ـ: ﴿ إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ يفيد من القوّة في نفي الفلاح عن الكافرين ما لو قيل: «إنّ الكافرين لا يفلحون» لم يُفِدْ ذلك، ولم يكن ذلك كذلك إلّا لأنّك تعلمه إيّاه من بعد تقدمةٍ وتنبيه أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطّد، ثمّ بيّن ولوّح ثمّ صرّح ولا يخفى مكان المزيّة فيما طريقه هذا الطّريق اهـ.

(١) **قوله: «والذي حارت البريّة فيه»**. البيت من الخفيف المدوّر على العروض الأُولى مع الضّرب المماثل الدّاخل عليه الخبن وهو من قصيدة الثالثة والأربعين من قصائد «السّقط» رثى بها المعرّي أبا حمزة الحنفيّ يقول فيها:

غيرُ مُجْدٍ في مِلّتي واعْتقادي ... نَوْحُ باكٍ ولا ترنُّمُ شادي
وشبيهٌ صوتُ النّعيّ إذا قِيـ ... ـسَ بصوتِ البشيرِ في كلّ نادي
أَبَكَتْ تلكم الحمامةُ أَمْ غَنْـ ... ـنَتْ على فَرْعِ غُصْنِها المَيّادِ
صاحِ! هذي قبورُنا تملأُ الرُّحْـ ... ـبَ، فأينَ القبورُ من عَهْدِ عادِ
خَفِّفِ الوَطْءَ! ما أظنّ أديم الـ ... ـأرْضِ إلّا من هذه الأجْساد
وقبيحٌ بنا، وإن قَدُمَ العَهْـ ... ـدُ، هوانُ الآباءِ والأجدادِ
سِرْ، إن اسطَعْتَ، في الهواء رُوَيْداً ... لا اختيالاً على رُفَات العِباد
رُبَّ لَحْدٍ قد صار لَحْداً مِراراً ... ضاحكٍ من تزاحم الأضداد
ودفينٍ على بقايا دفينٍ ... في طويل الأزمان والآبادِ
فاسأل الفرقدين عمّن أحسّا ... من قبيلٍ وآنَسَا من بِلادِ
كم أقاما على زَوال نهار ... وأنارا لمُدْلِجٍ في سوادِ
تَعَبٌ كلّها الحياةُ، فما أعْـ ... ـجَبُ إلّا من راغبٍ في ازدياد

⇐

يعني: تَحَيَّرَتِ البَرِيَّةُ في المَعَاد الجِسْماني، والنُّشور الذي ليس بنفسانيّ، وفي انّ أبدان الأموات كيف تُحْيَى من الرُّفَات؛ كذا في «ضِرام السَّقْط» وقبله:

بـانَ أمـرُ الإلهِ وَاخْـتَلَفَ النَّا　　سُ فـداعٍ إلى ضَـلالٍ وَهَـادِ

يعني: بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به.

وبهذا تبيّن أن ليس المراد بالحَيَوان المُسْتَحْدَث من الجَماد آدم ـ عليه السّلام ـ ولا ناقة صالح ـ عليه السّلام ـ ولا ثُعْبان موسى ـ عليه السّلام ـ ولا القُقْنُس[1] ـ على ما وقع في بعض الشّروح ـ لأنّه لا يناسب السِّياق.

﴿وإمّا لتعجيل المسرّة، أو المساءة ـ لِلتَّفَؤُّلِ[2]، أو التّطيّر ـ نحو: «سَعْدٌ في

⇐ إنّ حُزْناً في ساعة الموتِ أَضْعا　　فُ سُرُوْرٍ في ساعة المِيلاد
خُلِقَ النَّاسُ للبقاء فضلَّتْ　　أُمَّةٌ يحسبونهم للنَّفادِ
إنَّما يُنْقَلُون من دار أعما　　لٍ إلى دار شقوةٍ أو رَشادِ

قال:

كُلُّ بيتٍ للهَدْم، ما تبتني الوَرْ　　قاءُ، والسيّد الرفيع العِماد
والفتى ظاعِنٌ، ويكفيه ظِلُّ الـ　　سِدْرِ، ضَربَ الأطناب والأوتادِ
بانَ أمر الإله، واختلف النّا　　سُ، فداعٍ إلى ضَلالٍ وهادِ
والذي حارت البريّة فيه　　حَيَوان مستحدث من جَماد
واللبيب اللبيب مَن ليس يَغْتَرْ　　رُ بكونٍ مصيره للفساد

والشّاهد واضح، ومعاني الأبيات أيضاً واضحة.

(١) **قوله: «القُقْنس»**. وزان قُنْفُذ قيل: طائر له منقار طويل وهو حسن الألحان يعيش ألف سنةٍ ثمّ يلهمه الله ـ تعالى ـ بأن يموت فيجمع الحَطَب حوالَيْه فيضرب بجناحيه إلى الحَطَب إلى أن يخرج منه النّار فيشتعل الحَطَب فيحترق هو، فيخلق الله ـ تعالى ـ من رماده بعد مدّةٍ مثله. **أقول**: وهذه بالأُسطورة أشبه منها بالحقيقة.

(٢) «التّفوّل» راجع إلى «المسرّة» و«التطيّر» إلى «المساءة» على ترتيب اللّفّ والنّشر.

دارك» و«السَّفّاح في دار صديقك». وإمّا لإيهام أنّه لا يزول عن الخواطر[١]**، أو أنّه يستلذّ به، أو لنحو ذلك ﴾** مثل إظهار تعظيمه[٢] نحو: «رجل فاضل في الدّار» وعليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَأَجَلٌ مُسَمّىً عِنْدَهُ** ﴾[٣].

أو تحقيره نحو: «رجل جاهل في الدّار».

ومثل الدّلالة على أنّ المطلوب إنّما هو اتّصاف المسند إليه بالمسند على الاستمرار، لا مجرّد الإخبار بصدوره عنه، كقولك: «الزّاهد يَشْرَبُ، ويَطْرَبُ» دلالةً على أنّه يَصْدُرُ الفعل عنه حالةً فحالةً، على سبيل الاستمرار، بخلاف قولك: «يَشْرَبُ الزّاهد، ويَطْرَبُ» فإنّه يدلّ على مجرّد صدوره عنه، في الحال، أو الاستقبال.

[قول السّكّاكيّ واعتراض المصنّف عليه، ونقد الشّارح له]

وهذا معنى قول صاحب «المفتاح»[٤]: «أو لأنّ كونه متّصفاً بالخبر يكون هو

---

(١) **قوله: «لا يزول عن الخواطر»**. نحو: «الحسينُ ثالث الاثني عشر» وهذا هو المعنيّ بقول التهاميّ:

وإذا نطقت فأنت أوّل منطقي وإذا سكتُّ فأنت في مضماري

(٢) **قوله: «إظهار تعظيمه»**. إظهار التّعظيم قد يكون حاصلاً بجوهر اللفظ نحو قول الأُزريّ:

* ويومٌ أبو الفضل استجار به الهدى *

وقد يكون بالإضافة نحو قول امرأة زهير: «ابن رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ يدعوك وأنت لا تجيبه»؟ وقد يكون حاصلاً بالصّفة نحو: ﴿ **أَجَلٌ مُسَمًّى عِندَهُ** ﴾.

(٣) الأنعام: ٢.

(٤) **قوله: قول صاحب «المفتاح»**. قال في باب تقديم المسند إليه على المسند: وإمّا لأنّ كونه متّصفاً بالخبر يكون هو المطلوب كما إذا قيل لك: كيف الزّاهد؟ فتقول: «الزّاهد يشرَبُ ويطرب»، وإمّا لتوهّم أنّه لا يزول عن الخاطر أو أنّه يستلذّ، فهو إلى الذّكر أقرب. وإمّا لأنّ

⇐

المطلوب لا نفس الخبر» أراد بالخبر الأوّل خبر المبتدأ، وبالخبر الثّاني الإخبار.

والمصنّف لمّا فَهِمَ من الثّاني أيضاً معنى خبر المبتدأ اعترض عليه بأنّ نفس الخبر تصوّر لا تصديق، والمطلوب بالجملة الخبريّة إنّما يكون تصديقاً لا تصوّراً.

وإن أراد بذلك وقوع الخبر مطلقاً، أي: إثبات وقوع الشُّرْب ـ مثلاً ـ فلا يصحّ، لما سيأتي في «أحوال متعلّقات الفعل» أنّه لا يتعرّض عند إثبات وقوع الفعل لذكر المسند إليه أصلاً، بل يقال: وَقَعَ الشُّرْبُ ـ مثلاً ـ.

نعم، لو قيل على «المفتاح»: لا نسلّم أنّ للتّقديم دَخْلاً في الدّلالة على الاستمرار، بل إنّما يدلّ عليه الفعل المضارع، كما سنذكره في بحث «لو» الشرطيّة ـ إن شاء الله تعالى ـ لكان وجهاً.

[التّقديم مفيد زيادة التّخصيص]

ومثل إفادة زيادة تخصيص كقوله:

متى تَهْزُز بني قُطْنٍ[1] تَجِدْهُمْ   سُيُوفاً في عَواتِقِهِمْ سُيُوفُ

⇐ تقديمه ينبئ عن التّعظيم والمقام يقتضي ذلك، وإمّا لأنّه يفيد زيادة تخصيص كقوله:

متى تَهْزُزْ بني قُطْنٍ تجدهم   سيوفاً في عواتقهم سُيُوْفُ
جُلوسٌ في مجالسهم رِزانٌ   وإن ضيفٌ ألَمَّ فهُمْ خُفُوْفُ

والمراد: هم خفوف اهـ. [راجع: المفتاح: ٢٩١ ـ ٢٩٢]

(١) قوله: «متى تهزز بني قُطْن». البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضَّرب المماثل والقائل: النابغة الجعديّ ـ كما أورده أبو هلال العسكريّ في الفصل الأوّل من «ديوان المعاني» ـ وروِيت:

متى تهزز بني قُطْن تجدهم   سيوفاً في عواتقهم سُيوفُ
جلوسٌ في مجالسهم رِزان   وإن ضيفٌ ألمّ فهم وُقوفُ
إذا نزلوا حسبتهم بدوراً   وإن ركبوا فإنّهمُ حُتُوْفُ

⇐

جُلوسٌ في مجالسهم رِزانٌ   وَإنْ ضَيْفٌ أَلَمَّ فَهُمْ خُفُوفُ

والمراد: «هم خفوف» كذا في «المفتاح» أي: محلّ الاستشهاد هو قوله: «هم خفوف» بتقديم المسند إليه، فقول المصنّف «هذا تفسير للشّيء بإعادة لفظه» ليس بشيء.

[الاعتراض على السّكّاكيّ]

واعترض أيضاً بأنّ كون التّقديم مفيداً للتّخصيص مشروط بكون الخبر فعليّاً ـ على ما سيأتي في نحو: «أنا سَعَيْتُ في حاجتك» ـ والخبر هاهنا اسم فاعل لأنّ «خُفُوْفاً» جمع «خافّ» بمعنى «خفيف».

⇐ وهذا نظير قول حَسَّان:

لِلّـهِ دَرُّ عصابةٍ نادمتُهم   يوماً بِجِلِّقَ في الزّمان الأَوَّلِ
أولاد جفنة حولَ قبر أبيهم   قبر ابن مارية الكريم المُفْضِلِ
بيض الوجوه كريمة أحسابُهُمْ   شُمُّ الأُنوف من الطِّراز الأوّل
يُغْشَوْنَ حتّى ما تهرّ كِلابُهُم   لا يسألون عن السَّواد المُقْبِلِ
فلبثت أزماناً طِوالاً فيهم   ثمّ ادّكرت كأنّني لم أفعل
وفتىً يحبّ المجد يجعل ماله   من دون والده وإن لَمْ يُسْأَلِ

اللغة: «تهزز» من «الهزز» وهو التحريك، و«بنو قطن» قبيلة معروفة أي: متى تحرّك بني قطن على رفع حادث أو فعل مكرمة تجدهم كالسيوف في الحِدّة والمضاء، و«العواتق» جمع «عاتق» واختار «في» مكان «على» إشارةً إلى أنّهم لا يفارقون السيوف بشَجاعتهم واحتياطهم حتّى كأنها ملصقة بعواتقهم ثابتة فيها، و«جلوس» جمع «جالس» وهو خبر مبتدأ محذوف بالقرينة أي: هم جلوس.

و«في مجالسهم» متعلّق بـ«رزان» جمع «رَزِيْن» بمعنى الوَقُورْ وهو صفة «جلوس» أو خبر ثانٍ. «ألمّ» أي: نزل، و«الخفوف» ـ بضمّتين ـ جمع خافّ ـ بالتشديد ـ من الخفّة، أي: خفاف الحركات في ملاقاة الضّيف وخدمته لسرورهم به. والشّاهد في قوله: «هم خفوف» كما بيّنه الشّارح.

وأُجيب بمنع هذا الاشتراط، لتصريح أئمّة التّفسير بالحصر في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ ﴾[١]، ﴿ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ ﴾[٢]، ﴿ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾[٣] ونحو ذلك، ممّا الخبر فيه صفة، لا فعل.

وفيه بحث؛ لظهور أنّ الحصر في قوله «هم خُفُوف» غير مناسب للمقام.

وأُجيب أيضاً بأنّه لا يريد بالتّخصيص ـ هاهنا ـ الحصر، بل التّخصيص بالذّكر الّذي أشار إليه في قوله: «وأمّا الحالة المقتضية لذكر المسند إليه فهي أن يكون الخبر عامّ النّسبة إلى كلّ مسند اليه، والمراد تخصيصه بمعيّن».

وهذا سديد، لكن في بيان كون التّقديم مفيداً لزيادة التّخصيص نوعُ خَفَاءٍ[٤].

[كلام عبدالقاهر الجرجاني]

﴿ عبدالقاهر[٥] ﴾ ....

---

(١) هود: ٩١.

(٢) الأنعام: ١٠٧.

(٣) هود: ٢٩.

(٤) **قوله: «نوعُ خَفاءٍ»**. لأنّ التّخصيص الذِكريّ لا يقبل الزّيادة والنّقصان بخلاف التّخصيص الحصريّ، إلّا أن يقال: الإضافة في قوله: «زيادة التّخصيص» للبيان، أي: الزّيادة التي هي التّخصيص فحينئذٍ يرتفع الخَفاء.

(٥) **قوله: «عبدالقاهر»**. أي: قال عبدالقاهر: إنّ تقديم المسند إليه يفيد الحصر بثلاثة شروط:

الأوّل: أن يكون بعد النّفي.

الثّاني: أن لا يكون بين النفي وبين المسند إليه فصل بشيءٍ.

الثّالث: أن يكون المسند فعلاً.

وقال الأُستاذ ـ دام عزّه ـ: المسند إليه في الكلام إمّا اسم مظهر ـ معرفة أو نكرة ـ وإمّا مضمر، وكلّ منهما مقدّم أو مؤخّر، وكلّ منها مثبت أو منفيّ، وكلّ منها مؤكّد أو غير مؤكّد.

⇐

أورد[١] في «دلائل الإعجاز»[٢] كلاماً حاصله ما أشار إليه المصنّف بقوله: ﴿وقد يقدّم﴾ أي: المسند إليه ﴿ليفيد﴾ التّقديم ﴿تخصيصه بالخبر

⇐ فإن كان المسند إليه مؤخّراً ـ مثبتاً كان نحو: «جاءني زيد» و: «جاءني رجل» و: «جئت» أو منفياً نحو: «ما جاءني زيد» و: «ما جاءني رجل»، و: «ما جئت» غير مؤكّدٍ ـ كما في هذه الأمثلة ـ أو مؤكّداً ـ نحو: «جاءني زيد زيد» و: «ما جاءني زيد زيد» و: «جاءني رجل رجل» و: «ما جاءني رجل رجل» و: «جئت أنا» و: «ما جئت أنا» ـ لم يكن مفيداً للتقوّي ولا لِلحصر، لأنّ سبب التقوّي تكرّر الإسناد وسبب الحصر التّقديم وهما مفقودان في الأمثلة وهي اثنا عشر مثالاً.

وإن كان المسند إليه مقدّماً فهو إمّا في الكلام المثبت أو في المنفيّ؛ فإن كان في المثبت نحو: «زيد جاء» و: «رجل جاء» و: «أنا جئت» يمكن أن يكون للحصر، يمكن أن يكون للتقوّي وهذه ثلاثة أمثلة أُخرى.

وإن كان في الكلام المنفي لم يخلُ عن أن يكون مظهراً ـ معرفة أو نكرة ـ أو مضمراً هذه ثلاثة أيضاً، والنّفي فيها مقدّم على المسند إليه أو مؤخّر عنه فصارت ستّة، وهذه الستّة قسمان: إمّا أن يكون بين المسند إليه وحرف النفي فصل أو لا، والأقسام اثنا عشر أيضاً ومجموع الأقسام سبعة وعشرون قسماً.

فإن كان المسند إليه المقدّم بعد النفي من غير فاصل ـ وهو ثلاثة أقسام ـ كان الكلام مفيداً للحصر وفي الباقي يحتمل الوجهين.

والحاصل سبعة وعشرون لا يوجد الحصر في اثني عشر قسماً قطعاً ويحتمل في اثني عشر ويوجد الحصر في ثلاثة قطعاً.

(١) **قوله: «أورد»**. أي: «عبدالقاهر أورد» جعل الشّارح في هذا الكتاب «عبدالقاهر» مبتدأ وقدّر له الخبر ـ وهو «أورد» ـ وفي شرح الصّغير جعله فاعلاً وقدّر له فعلاً، أي: «قال عبدالقاهر» والأوّل أولى لأنّ المبتدأ أشرف من الفاعل، وأيضاً حذف الفعل قليل وحذف الخبر كثير، والحمل على الأكثر أولى.

(٢) راجع باب التّقديم والتّأخير مع النّفي: ٩٦ ـ ٩٨.

الفعلي[١]﴾ أي: قصر الخبر الفعلي عليه، والتّقييد بـ«الفعلي» ممّا يفهم من كلام الشّيخ وإن لم يصرّح به.

وصاحب «المفتاح» قائل بالحصر فيما إذا كان الخبر من المشتقّات[٢] نحو: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾.

﴿إنْ وَلِيَ حَرْفَ النّفي﴾ ـ أي: إن كان المسند إليه بعد حرف النّفي بلا فصل ـ من قولهم: «وَلِيَك» أي: قرب منك ﴿نحو: «ما أنا قُلْتُ هذا» أي: لم أقله مع أنّه مقول لغيري﴾.

فالتّقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور، وثبوته لغيره ـ على الوجه الذي نُفِيَ عنه، من العموم، والخصوص ـ فلا يقال هذا إلّا في شيء ثَبَت أنّه مقول لغيرك، وأنت تريد نفي كونك القائل، لا نفي القول.

ولا يلزم منه أن يكون جميع مَنْ سواك قائلاً، لأنّ التّخصيص إنّما هو بالنّسبة إلى مَنْ تَوَهَّمَ المخاطب اشتراكك معه في القول، أو انفرادك به، دونه، لا بالنّسبة إلى جميع مَنْ في العالم.

[تفريع]

﴿ولهذا﴾ أي: ولأنّ التّقديم يفيد التّخصيص، ونفي الفعل عن المذكور، مع ثبوته لغيره ﴿لم يصحّ «ما أنا قلت هذا ولا غيري»﴾ لأنّ مفهوم الأوّل ـ أعني «ما أنا قلت» ـ ثبوت قائليّة هذا القول لغير المتكلّم، ومنطوق الثّاني ـ أعني «ولا غيري» ـ

---

(١) **قوله: «الفعليّ»**. قد يقال الفعليّ ويراد به ما يقابل السببيّ، نحو: «زيد قام» فإنّه فعليّ، و: «زيد قام أبوه» سببيّ، وهذا غير مراد، وقد يقال الفعليّ ويراد به ما يقابل الاسميّ وهذا هو المراد هاهنا.

(٢) **قوله: «من المشتقّات»**. أي: سواء كان فعلاً أو غيره من الأسماء المشتقّة وإذا كان جامداً لم يقل أحد بالحصر.

نفي قائليّته عن الغير، وهما متناقضان.

بل يجب عند قصد هذا المعنى أن يؤخّر المسند إليه، ويقال: «ما قلته أنا ولا أحد غيري»[١].

اللهمّ إلّا إذا قامت قرينة على أنّ التّقديم لغرض آخر، غير التّخصيص، كما إذا ظنّ المخاطب بك ظنّين فاسدين:

أحدهما: أنّك قلت هذا القول.

والثّاني: أنّك تعتقد أنّ قائله غيرك، فيقول لك: «أنت قلت لا غيرك» فتقول له: «ما أنا قلته ولا أحد غيري» ـ قصداً إلى إنكار نفس الفعل ـ فتقدّم المسند إليه ليطابق[٢] كلامه.

وهذا إنّما يكون فيما يمكن إنكاره ـ كما في هذا المثال ـ بخلاف قولك: «ما أنا بنيت هذه الدّار ولا غيري»[٣] فإنّه لا يصحّ.

[تفريع ثانٍ]

﴿ولا «ما أنا رأيت أحداً»﴾ لأنّه يقتضي أن يكون إنسان غير المتكلّم قد رأى

---

(١) **قوله: أن يؤخّر المسند إليه ويقال: «ما قلته أنا ولا أحد غيري»**. والمراد من المسند إليه الذي أُخّر هو تاء المتكلّم لا كلمة «أنا» لأنّه تأكيد للمسند إليه.

(٢) **قوله: «ليطابق»**. أي: تقدّم المسند إليه للمطابقة والمشاكلة بين الكلامين لا للتّخصيص، والمطابقة مطلوب ومرغوب فيه عند أهل البلاغة.

(٣) **قوله: «ما أنا بنيت هذه الدّار ولا غيري»**. فإنّه غير صحيح لأنّ الفعل فيه بناء الدّار وهو محسوس مشاهد ولابدّ لها من بانٍ والضّرورة قاضية بأنّها لا تبنى بدون بانٍ، وبمثله يستدلّ على إثبات الخالق ـ جلّ وعلا ـ وهذا معنى قول القائل: «البعرة تدلّ على البعير، وأثر الأقدام تدلّ على المسير، فهل السّماء ذات أبراج والأرض ذات فِجاج لا تدلّان على اللطيف الخبير».

كلّ أحد، لأنّه قد نُفِيَ عن المتكلّم الرّؤية على وجه العموم في المفعول، فوجب أن تثبت لغيره أيضاً على وجه العموم ـ لما تقدّم ـ.

[تعليل المصنّف]

قال المصنّف(١): لأنّ المنفيّ هو الرّؤية الواقعة على كلّ أحد من النّاس، وقد تقدّم أنّ الفعل الّذي يفيد التّقديمُ ثُبُوْتَهُ، لغير المذكور، هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور.

---

(١) **قوله: «قال المصنّف»**. علّل الشّارح امتناع المثال بما ذكر، وعلّل المصنّف في «الإيضاح» بغيره وقال: لا يصحّ المثال المذكور، لأنّ المنفيّ هو الرّؤية الواقعة على كلّ أحد الخ. وتنظّر فيه الشّارح لوجهين:

الأوّل: أنّ هذا تفسير بالرّأي وهو غلط إذ لا يوجد لفظة «كلّ» في المثال المذكور فكيف يكون المنفيّ الرؤية الواقعة على «كلّ أحد».

الثّاني: أنّه إن كان المنفيّ هو الرّؤية الواقعة على كلّ أحد، كان المثال صحيحاً لا غلطاً، فينقلب المراد، وقد كان بصدد بيان سبب خطأ المثال المذكور، وهو غير خطأ على تقديره، لأنّ نفي الرّؤية الواقعة على كلّ أحد يفيد السّلب الجزئي لا الكلّي، والسّلب الجزئي يستلزم الإيجاب الجزئي لغير المتكلّم، فقولك: «ما أنا رأيت كلّ أحد» أي: ما رأيت جميع النّاس، بل رأيت بعضهم وما رأيت البعض الآخر، ويمكن أن يكون غير المتكلّم رأى البعض الذي لم يره المتكلّم وهكذا، ومعناه بالفارسيّة: «همه كس را نديده‌ام».

وإن كان المنفيّ هو الرّؤية الواقعة على «أحد» بدون «كلّ» لما قال الشّارح التّفتازانيّ أفاد الكلام السلب الكلّي لأنّ «أحداً» نكرة وقعت في سياق النّفي وكان المعنى: «ما رأيت فرداً» وبالفارسيّة: «هيچ كس را نديده‌ام». ولازمه أن يكون غير المتكلّم قد رأى جميع النّاس وهو محال، أي: الرؤية الواقعة على جميع النّاس في نفسها محال، فضلاً عن أن يثبت للغير، وبذلك يثبت عدم صحّة هذا المثال.

[تعليل الشّارح]

وفيه نظر؛ لأنّا لا نسلّم أنّ المنفيّ هو الرّؤية الواقعة على كلّ أحد من النّاس، بل الرّؤية الواقعة على فرد من أفراد النّاس.

[الفرق بينهما]

والفرق واضح فإنّ **الأوّل**(١) يفيد السّلب الجزئي، لأنّ نفي الرّؤية الواقعة على كلّ أحد، لا ينافي إثبات الرّؤية الواقعة على البعض، **والثاني**(٢) يفيد السّلب الكلّي، لوقوع النَّكِرة في سِياق النّفي.

ولهذا حمله(٣) كثير من النّاس على أنّه سهو من الكاتب، والصّواب: «ما أنا رأيت كلّ أحد».

---

(١) **قوله: «فإنّ الأوّل»**. أي: كون المنفيّ هو الرّؤية الواقعة على كلّ أحد من النّاس يفيد السّلب الجزئيّ لأنّ «ليس كلّ» سور السّالبة الجزئيّة ولا يلزم من السّالبة الجزئيّة محال، لأنّ نفي الرّؤية الواقعة على كلّ أحد عن المتكلّم لا ينافيه إثبات الرؤية الواقعة على البعض لغير المتكلّم، فلا وجه للحكم بعدم صحّة هذا التّركيب.

(٢) **قوله: «والثّاني»**. أي: كون المنفي هو الرّؤية الواقعة على فرد من أفراد النّاس ـ على ما هو صريح لفظ «أحد» ـ يفيد السّلب الكلّيّ لوقوع النّكرة في سياق النّفي.

(٣) **قوله: «ولهذا حمله»**. أي: لأنّ قول المصنّف في تعليل عدم صحّة «ما أنا رأيت أحداً» غير صحيح ـ لأنّه إنّما يصحّ مع وجود لفظة «كلّ» وهي غير موجودة ـ حمل بعض البيانيّين المثال على السّهو من الكاتب وأنّه كان في الأصل «ما أنا رأيت كلّ أحد» فسقط كلمة «كلّ» عن العبارة سهواً ولا يخلو منه إنسان.

فيكون الصواب: «ما أنا رأيت كلّ أحد من النّاس» ويكون المثبت لغير المتكلّم هو الرّؤية الواقعة على كلّ أحد من النّاس ـ أي جميعهم ـ فيلزم المحال، فيصحّ ما قاله ⇐

[الاعتذار عن المصنّف]

واعتذر عنه[١] بعضهم بوجهين:

⇐ المصنّف في «الإيضاح» فلا يصحّ التّركيب بناء على النّسخة الصّحيحة، فلا يرد نظر الشّارح على المصنّف.

وبعبارةٍ أُخرى: هذا حاصل ما اعتذر به كثير من النّاس عن عدم لفظ «كلّ» في هذا المثال تقويةً لما قاله المصنّف في «الإيضاح».

(١) **قوله: «واعتذر عنه»**. أي: عن عدم لفظ «كلّ» بعض النّاس بوجهين آخرين:

أحدهما: أنّ قول المصنّف في «الإيضاح» مبنيّ على ما ذكره أهل الأدب من أنّ «أحداً» على قسمين:

القسم الأوّل: أن يكون مثالاً واوياً من «الوحدة» كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾ وهذا القسم يستعمل في الموجب مع كلمة «كلّ» وبدونها.

القسم الثّاني: أن يكون مهموز الفاء وهذا لا يستعمل في الموجب إلّا مع لفظة «كلّ» كما أشار إليه المحقّق الرّضي في مطلع باب أسماء العدد من شرح «الكافية» حيث قال: ولا يقع «أحد» في إيجاب يراد به العموم فلا يقال: «لقيت أحداً إلّا زيداً» خلافاً للمبرّد اهـ. فيكون هذا المثال ردّاً على من زعم أنّك رأيت كلّ أحد ـ لأنّ ما زعمه إيجاب ولا يستعمل بدون لفظة «كلّ» ـ فيكون «كلّ» مقدّراً في المثال أيضاً ليطابق الرادّ المردود فيصحّ قول المصنّف من أنّ المنفيّ هو الرؤية الواقعة على كلّ واحدٍ من النّاس.

والوجه الثّاني: أنّ «أحداً» بمعنى الجمع واستُدِلّ لذلك بأدلّةٍ:

الدّليل الأوّل: دخول كلمة «بين» عليه وهي لا تدخل إلّا على المتعدّد ولذا قيل في قول امرئ القيس:

قِفَا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزل ... بسقط اللوى بين الدَّخول فحومل

المعنى: «فأجزاءُ حومل»، وقال ـ تعالى ـ: ﴿**عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ**﴾، وقال ـ عزّ وعلا ـ: ﴿**لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ**﴾.

⇐

أحدهما: أنّه مبنيّ على ما ذكره أئمّة اللغة من أنّ «أحداً» ـ إذا لم يكن همزته بدلاً عن الواو ـ لا يستعمل في الإيجاب إلّا مع «كلّ» فيلزم أن يكون: «ما أنا رأيت أحداً» ردّاً على من زعم أنّك رأيت كلّ أحد؛ لأنّه إيجاب، فلا يستعمل بدون «كلّ».

الثّاني: أنّ «أحداً» يستعمل بمعنى الجمع، ولهذا صحّ دخول «بين» عليه وعود ضمير الجمع إليه، في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ**﴾[1] و: ﴿**فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ**﴾[2]، وفسّروه في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ**﴾[3] بمعنى: جماعة من جماعات النّساء.

وعدم جَرَيان[4] هذه الأحكام في كلّ نكرة منفيّة يدلّ على أنّ هذا ليس مبنيّاً على أنّه نكرة وقعت في سِياق النّفي ـ كما توهّمه البعض ـ.

⇐ **الدّليل الثّاني**: عود ضمير الجمع إليه في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ**﴾ وضمير «حاجزين» يرجع إلى «أحد».

الدّليل الثّالث: وقوعه مشبّهاً به للجمع كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ**﴾ أي: «كجمع من النّساء» ولو كان مفرداً لم يصحّ تشبيه الجمع بالمفرد.

(١) البقرة: ٢٨٥.

(٢) الحاقّة: ٤٧.

(٣) الأحزاب: ٣٢.

(٤) **قوله: «وعدم جريان هذه الأحكام»**. جواب عن سؤال وهو أنّ جريان الأحكام الثّلاثة في «أحد» ـ إضافة «بين» إليه وعود ضمير الجمع عليه، وتشبيه الجمع به ـ إنّما يكون مبنيّاً على أنّه نكرة، وقعت في سياق النّفي كما توهّمه البعض الذي أشار الشّارح إليه بقوله: «والثّاني يفيد السّلب الكلّي لوقوع النّكرة في سياق النّفي».

والجواب: أنّ الأمور الثّلاثة لو كانت بذلك الاعتبار لجرت في كلّ نكرة منفية، وعدم جريانها في كلّ نكرة منفية يدلّ على أنّها لخصوص لفظ «أحد» لكونه بمعنى الجمع.

وظاهر كلام «الصِّحاح»[1] أنّه بحسب وضع اللغة، لأنّه قال: هو اسم لمن يَصْلُحُ أن يخاطب، يستوي فيه الواحد والجمع والمذكّر والمؤنّث.

وقيل: هو مبنيّ[2] على أنّ «أحداً» اسم لا يتغيّر بتغيّر الموصوف، فيجوز أن يعتبر موصوفه مفرداً ومثنّى ومجموعاً ـ مذكّراً أو مؤنّثاً ـ أي: أحداً من الأفراد أو المثنّيات أو الجَماعات.

وإذا كان «أحدٌ» هنا في معنى الجمع يكون المعنى: «ما أنا رأيت جميع النّاس» فيلزم المحال المذكور.

وكلاهما فاسدٌ[3]؛ لأنّ هذا الامتناع جارٍ في نحو: «ما أنا رأيت رجلاً» و: «ما أنا

---

(١) **قوله: «وظاهر كلام «الصّحاح»**. أيضاً جواب عن سؤال وهو أنّ استعمال «أحد» بمعنى الجمع لعلّه مجازيّ لا حقيقيّ، فأجاب بأنّه حقيقيّ لدلالة كلام الجوهريّ عليه في «الصّحاح» لكنّ الجوهريّ اعتبره اسماً جامداً وبعضهم اعتبره وصفاً مشتقّاً لا يتغيّر بتغيّر الموصوف كما في قولهم: «أَجُنُبٌ الزيدان».

(٢) **قوله: «وقيل: هو مبنيّ»**. أي كون لفظ أحد بمعنى الجمع مبنيّ على أنّ «أحداً» اسم في معنى الواحد، أي: وصف لا يتغيّر بتغيّر الموصوف مثل «جُنُب» حيث يستوي فيه المفرد والمثنّى والجمع ـ مذكّراً ومؤنّثاً ـ.

(٣) **قوله: «وكلاهما فاسد»**. أي: كلا الاعتذارين فاسد، وعذر أسوأ وأقبح من الذّنب. وذُكِرَ في فساده وجوه ثلاثة:

الأوّل: مشترك بينهما وهو أنّ هذا الامتناع جارٍ في غير هذا المثال أيضاً ممّا ليس فيه لفظ «أحد» نحو: «ما أنا رأيت رجلاً» و: «ما أنا أكلت شيئاً» و: «ما أنا قلت شعراً» وغير ذلك ممّا وقع بعد الفعل المنفيّ نكرة فلا يكون لخصوصيّة لفظ «أحد» أثر. هذا بيان فساد الوجهين معاً.

الثّاني: البيان المختصّ بفساد العذر الأوّل وهو قوله: «وأيضاً يجوز أن يكون «أحد» هنا مبدل الهمزة من الواو» الخ. والحاصل أنّه لا مانع من أن يكون «أحد» مثالاً واويّاً كما في

⇐

أكلت شيئاً» و: «ما أنا قلت شعراً» وغير ذلك، ممّا وقع بعد الفعل المنفيّ نكرة ـ على ما سيجيء ـ فلا يكون لِخَصوصيّة لفظ «أحد».

وأيضاً يجوز أن يكون «أحد» هنا مبدل الهمزة من الواو، مثلَه في قوله ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وأن لا يكون بمعنى الجمع.

ولو سُلِّم فيكون المعنى: «ما أنا رأيت جمعاً من النّاس» والمنفيّ حينئذٍ هو الرّؤية الواقعة على جماعة من النّاس لا على جميع النّاس.

فالحاصل: أنّ المفهوم من نفي الرّؤية[1] الواقعة على كلّ أحد، نفي العموم

⇐ قوله ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وهو الّذي رجّحه المحقّق الرّضي في باب أسماء العدد حيث قال: قال أبو عليّ همزة «أحد» ـ المستعمل في غير الموجب للاستغراق ـ أصليّة لا بدل من الواو.

وأمّا في الموجب نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فهي بدل اتفاقاً، ثمّ قال: كأنّه لمّا لم ير في نحو: «ما جاءني أحد» معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة أصلاً، والأولى أن يقول: همزته في كلّ موضع بدل من الواو، ومعنى: «ما جاءني أحد»: ما جاءني واحد فكيف ما فوقه اهـ.

الثّالث: البيان المختصّ بفساد العذر الثّاني وهو قوله: «وأن لا يكون بمعنى الجمع» ولو سلّم أنّه في هذا المثال بمعنى الجمع لكان معناه: «ما أنا رأيت جمعاً من النّاس» والمنفيّ هو الرّؤية الواقعة على جماعة من النّاس لا على جميع النّاس وهي رؤية ممكنة لا تعدّ من المحالات.

(١) **قوله: «فالحاصل أنّ المفهوم من نفي الرّؤية»**. أي: حاصل الإشكال الذي أُورد على المصنّف من جانب البيانيّين أنّ نفي الرّؤية الواقعة على كلّ أحد نفي العموم الذي هو سلب جزئيّ، وقولهم: «ما أنا رأيت أحداً» ونحوه يفيد عموم النّفي الذي هو سلب كلّيّ، وتخصيص عموم النّفي بالمتكلّم يقتضي أن لا يكون غيره بهذه الصّفة، وعدم كون الغير بهذه الصّفة لا يقتضي أن يكون الغير قد رأى كلّ أحد، أي: لا يقتضي أن يصدق عليه **الموجبة** الكلّيّة بل يكفيه أن يكون رأى أحداً، أي: أن يصدق عليه الموجبة الجزئيّة، لأنّ ⇐

الّذي هو سلب جزئيّ، وقولنا: «ما أنا رأيت أحداً، أو رجلاً» أو نحو ذلك، يفيد عموم النّفي الذي هو سلب كلّيّ، وتخصيصه بالمتكلّم يقتضي أن لا يكون غيره بهذه الصّفة ـ أعني يجب أن لا يصدق على الغير أنّه لم ير أحداً ـ وعدم صدقه عليه لا يقتضي أن يكون قد رأى كلّ أحد، بل يكفيه أن يكون رأى أحداً؛ لأنّ السّلب الكلّيّ يرتفع بالإيجاب الجزئيّ.

[سؤال وجوابان]

لا يقال: السّلب الكلّي يستلزم السّلب الجزئي[1] فَيَصِحُّ أنّ الرّؤية الواقعة على كلّ أحد منفيّة، ويَتِمُّ ما ذكره المصنّف.

[الجواب النقضي]

لأنّا نقول: المعتبر[2] هو المفهوم الصّريح، وإلّا لزم امتناع «ما أنا ضربت زيداً»؛

⇐ السّلب الكلّيّ يرتفع بالإيجاب الجزئيّ أي: نقيض السّالبة الكلّيّة هي الموجبة الجزئيّة.

والخلاصة أنّه لو كان نحو: «ما أنا رأيت أحداً من النّاس» سالبة جزئيّة لصحّ الاعتذار عمّا ذكره المصنّف لكنّه ليس بسالبة جزئيّة بل سالبة كلّيّة فلا يصحّ الاعتذار.

(١) **قوله: «السّلب الكلّي يستلزم السّلب الجزئي»**. مثلاً سلب الحجريّة عن جميع أفراد الإنسان يستلزم سلبها عن بعض أفراده، وكلّما صدق السالبة الكلّيّة على موضوعٍ صدق السالبة الجزئيّة عليه، لوضوح أنّ الكلّ يستلزم الجزء، فيصحّ أنّ الرّؤية الواقعة على كلّ أحد منفيّة، غاية الأمر أنّ دلالته على ذلك بالاستلزام، وحينئذٍ يتمّ ما ذكره المصنّف في «الإيضاح» من أنّ المنفيّ هو الرؤية الواقعة على كلّ واحدٍ من النّاس.

(٢) **قوله: «لأنّا نقول: المعتبر»**. الجواب عن هذا السّؤال من وجهين:

الأوّل: الجواب النّقضيّ وهو أنّ المعتبر ـ في إفادة تقديم المسند إليه تخصيصَه بالخبر الفعليّ ـ هو المفهوم الصّريح، أي: الدّلالة المطابقيّة لا الالتزاميّة، فإنّ اعتبار دلالة

⇐

لأنّ نفي ضرب «زيد» يستلزم نفي الضَّرب الواقع على كلّ أحد، ويلزم المحال المذكور.

⇐ التضمّني والالتزامي يحتاج إلى القرينة، والمفهوم الصّريح لقولنا: «ما أنا رأيت أحداً» السّلب الكلّيّ والسّلب الجزئيّ معناه الضّمنيّ وهو غير معتبر، وإلّا لزم امتناع «ما أنا ضربت زيداً» لأنّ نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضّرب الواقع على كلّ أحد.

أي: إذا صدق أنّ المتكلّم لم يضرب زيداً يصدق أنّه لم يضرب كلّ أحد. وذلك لأنّ صدق ضرب الكلّ متوقّف على عدم خروج زيد من الكلّ، فاختصاص النّفي كذلك بالمتكلّم يستلزم ثبوت الضّرب الواقع على كلّ أحد لغيره، وحينئذٍ يلزم المحال المذكور، لوضوح أنّ صدور الضّرب الواقع على كلّ أحد من البشر محال.

والثّاني: الجواب الحَلّي وهو أنّ السّلب الكلّيّ أخصّ وملزوم، والسّلب الجزئيّ أعمّ ولازم، واختصاص وقصر الملزوم وهو السّلب الكلّيّ على المتكلّم لا يوجب اختصاص وقصر اللّازم وهو السّلب الجزئيّ على المتكلّم حتّى يفيد أنّ نقيض هذا السلب الجزئيّ وهو الإيجاب الكلّيّ ثابت لغير المتكلّم فيلزم المحال المذكور، لجواز كون اللّازم -أي السّلب الجزئي- أعمّ. فلا مانع من ثبوت السّلب الجزئيّ لغير المتكلّم أيضاً، فلا وجه للقول بأنّ نقيض هذا السّلب الجزئيّ ثابت لغير المتكلّم لاستلزام ذلك اجتماع النّقيضين وما نحن فيه نظير النّار والحرارة، فإنّ اختصاص النار بشيءٍ لا يوجب اختصاص الحرارة بذلك الشيء.

وكذا طلوع الشّمس ووجود النّور، فإنّ طلوع الشّمس ملزوم أخصّ ووجود النّور لازم أعمّ، لأنّ طلوع الشّمس مختصّ بالمشرق ووجود النّور لا يختصّ به. وفي المقام السّلب الكلّي مختصّ بالمتكلّم ولا يلزم أن يكون السّلب الجزئي أيضاً مختصّاً به حتّى يثبت نقيض السّلب الجزئيّ وهو الإيجاب الكلّيّ لغير المتكلّم -أي: المخاطب مثلاً- فيلزم المحال.

قيل: وإذا كان السّلب الكلّيّ مختصّاً بالمتكلّم وكذا السّلب الجزئيّ، فلم يكون نقيض السّلب الجزئيّ وهو الإيجاب الكلّيّ ثابتاً لغير المتكلّم حتّى يلزم المحال وأيّ مانع من أن يكون نقيض السّلب الكلّيّ وهو الإيجاب الجزئيّ ثابتاً للغير حتّى لا يلزم المحال؛ فافهم.

[الجواب الحلّي]

وتحقيقه: أنّ اختصاص الملزوم بالشّيء لا يوجب اختصاص اللّازم به، لجواز كونه أعمّ.

[قول الفاضل العلّامة الكازروني]

وقال الفاضل العلّامة[1] في شرح «المفتاح»[2] إنّ المفعول في قولنا «ما أنا رأيت

---

(١) **قوله: «وقال الفاضل العلّامة»**. عطف على قوله: «قال المصنّف»، والغرض من نقل هذا الكلام تأييد ما قاله العلّامة وأنّه موافق لرأي الشّارح والشّيخ وردّ من انتقد على الشّارح العلّامة وأنّ هذا النّقد غير صحيح.

(٢) **قوله: «في شرح «المفتاح»**. أي: قال في الشّرح المذكور في بيان عدم صحّة هذا المثال وامتناعه. وهذا نصّه: ١١٠: **يستهجن أن يقال في النّفي عند التّقديم: «ما أنا رأيت أحداً من النّاس» لاستلزامه أن يكون قد اعتقد فيك معتقد أنّك رأيت كلّ أحد في الدّنيا فنفيت أن تكون إيّاه** ولأنّهما [أي عبدالقاهر والسّكّاكيّ] لم يشيرا إلى لميّة اللّزوم تحيّر النّاس ههنا فزاد أكثرهم لفظة «كلّ» في مثاله وهو «ما أنا رأيت كلّ أحد من النّاس» ليظهر اللزوم مع أنّه صحّ من نسخة المصنّف، وكذا ما نقلنا عن عبدالقاهر ـ رحمهما الله ـ «أحدا» بغير «كلّ» ولا حاجة إلى هذه الزّيادة في بيان لزوم المحال للزومه دونها، وذلك لأنّ الخطأ في هذا المقام لمّا كان في الفاعل فقط كان ما بَقِي بعد الفاعل، من الفعل الواقع على المفول، على الوجه المذكور متّفقاً عليه بين المتكلّم والمخاطب، حتّى يكون معتقد المخاطب الباقي بعد الفاعل، إن عاماً فعامّ وإن خاصّاً فخاصّ، إذ لو اختلفا عموماً وخصوصاً لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب، والتّقدير بخلافه. ولمّا كان ذلك كذلك والمفعول عامّ في قوله: «ما أنا رأيت أحداً من النّاس» لوقوعه في سياق النّفي، فيلزم أن يكون معتقد المخاطب عامّاً لذلك، وهو أنّك رأيت كلّ أحد في الدّنيا، ولاستلزامه ما ذكرنا يستهجن أن يقال: «ما أنا رأيت أحداً من النّاس» اللهمّ إلّا عند الردّ، هكذا يجب أن يتصوّر لزوم العموم فإنّه في غاية اللّطافة ونهاية النّفاسة.

أحداً» لمّا كان عامّاً، لوقوعه في سِياق النّفي، يلزم أن يكون معتقد المخاطب عامّاً كذلك، وهو أنّك رأيت كلّ أحد في الدّنيا، لأنّ الخَطَأ في هذا المقام إنّما يكون في الفاعل فقط ـ كما هو حكم القصر ـ فيلزم أن يكون ما نفي ـ من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور ـ متّفقاً بين المتكلّم والمخاطب، إن عامّاً فعامّ وإن خاصّاً فخاصّ، اذ لو اختلفا ـ عموماً وخصوصاً ـ لم يكن الخَطَأُ في الفاعل فحسب، والتّقدير بخلافه.

[الاعتراض عليه]

واعترض عليه بعض المحقّقين[1] بأنّ الباقي بعد تعيين الفاعل ـ هاهنا ـ هو السّلب الكلّي ـ أعني عدم رؤية أحد من النّاس ـ فيجب أن يكون المخاطب معتقداً

---

(١) **قوله: «واعترض عليه بعض المحقّقين»**. أي: اعترض على الشّارح العلّامة حيث قال: الخطأ في الفاعل فقط لا في غيره كما هو القصر، إذ من حكم القصر والتّخصيص أن يرد النّفي على الفعل المسلّم ثبوته وأن يقع الخطأ في شيء واحد من متعلّقاته وهو هاهنا الفاعل لا غيره.

وبيان النّقد: عدم صحّة حصر الخطأ في الفاعل بل هناك شيئان: الفاعل من جانب والإيجاب والسّلب من جانب آخر، فالباقي بعد تعيين الفاعل في المثال هو السّلب الكلّي ـ أعني عدم رؤية أحد من النّاس ـ فيجب أن يكون المخاطب معتقداً أنّ إنساناً لم ير أحداً من النّاس وأصاب في ذلك المُعْتَقَد، لكنّه أخطأ في تعيين الفاعل، فزعم أنّ الفاعل غيرك أو أنت بمشاركة الغير، فنفيت زعمه وحصرت في نفسك هذا السّلب الكلّي، فيكون هذا المثال على الزعم الأوّل قصر قلب وعلى الزعم الثاني قصر إفرادٍ، وإن كان المخاطب متردّداً في الفاعل فقصر تعيين، وكيف كان فالمثبت لغير المتكلّم من جانب الزاعم هو السّلب الكلّي الذي أثبته لنفسك لا الإيجاب الكلّي، فالمثال صحيح لا إشكال فيه، ولو اختلف الفعلان ـ أي: الفعل المحصور في المتكلّم والفعل المثبت للغير إيجاباً وسلباً لم يكن الخطأ في الفاعل فقط والتّقدير بخلافه.

أنّ إنساناً لَمْ يَرَ أحداً من النّاس، وأصاب في ذلك، لكنّه أخطأ في تعيينه، فزعم أنّه غيرك، أو أنت بمشاركة الغير، فنفيت وهمه وحصرتَ في نفسك هذا السّلب، أعني عدم رؤية أحد من النّاس، إذ لو اختلف الفعلان إيجاباً وسلباً لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب.

[تهجّم الشّارح على القوم]

هذه هي الكلمات الدّائرة ـ في هذا المقام ـ على ألسنتهم، وهي متقاربة، ومنشأها أنّهم لم يحافظوا على مُحَصَّل كلام الشّيخ، ولم يفرّقوا بين تقديم المسند إليه على الفعل وحرف النّفي جميعاً، وتقديمه على الفعل دون حرف النّفي ـ عند قصد التّخصيص ـ فجعلوا التّخصيص[1] في نحو: «ما أنا قلت كذا» مثله في نحو: «أنا ما قلت كذا» وليس هذا أوّل قارورة[2] كُسِرَت في الإسلام، فنقول:

---

(١) **قوله: «فجعلوا التخصيص»**. أي: جعلوا التخصيص في نحو: «ما أنا قلت كذا» وهو محلّ البحث والنزاع مثل التخصيص في نحو: «أنا ما قلت كذا» وهو ليس من محلّ النزاع في شيء.

(٢) **قوله: «وليس هذا أوّل قارورة»**. وأصل هذا: أنّ عمر بن الخطّاب وحلفائه خالفوا رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ في بدر وغيرها، فتركوا رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ بين الأعداء وفرّوا من الزَّحْف فقيل: «هذا أوّل قارورة كسرت في الإسلام» ثمّ خالفوا رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ في جيش أُسامة حتّى قال: «جهّزوا جيش أُسامة، لعن الله من تخلّف عنه» فأصرّوا على المخالفة، وقيل: «ليس هذا أوّل قارورة كسرت في الإسلام» ثمّ خالفوا رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ في حديث القرطاس وقالوا: «إنّ الرجل ليهجر، حسبنا كتاب الله».

[محصول كلام الشّيخ وتقسيم التّقديم]

[الأوّل]

محصول كلامه: أنّه إذا قدّم المسند إليه على الفعل وحرف النفي جميعاً، فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوّي، وتارة للتّخصيص ـ كما يذكر عن قريب ـ.

[الثاني]

وإذا قدّم على الفعل دون حرف النّفي فهو للتّخصيص قطعاً.

لكن فرق بين التخصيصين في النّفي، فإنّ قولك: «أنا ما سعيت في حاجتك» عند قصد التّخصيص، إنّما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته، وأصاب في ذلك لكنّه أخطأ في فاعله الذي لَمْ يَسْعَ، فزعم أنّه غيرك، أو أنت بمشاركة الغير، كما أنّ قولك: «أنا سعيت في حاجتك» إنّما يقال لمن اعتقد وجود سَعْيٍ، وأصاب فيه، لكنّه أخطأ في فاعله الذي سعى، فزعم أنّه غيرك أو أنت بمشاركة الغير.

وأمّا نحو قولك: «ما أنا سعيت في حاجتك» فهو ـ على ما أشار إليه الشّارح العلّامة ـ إنّما يقال: لمن اعتقد وجود سعي وأصاب فيه، لكنّه أخطأ في فاعله الذي سعى، فزعم أنّه أنت وحدك، أو أنت بمشاركة الغير، ولابدّ فيه من ثبوت الفعل قطعاً، على الوجه الذي ذكر في النّفي ـ إن عامّاً فعامّ، وإن خاصّاً فخاصّ ـ.

[نصّ كلام الشّيخ]

قال الشّيخ: إذا قلت: «ما أنا قلت هذا»[1] كنت نفيتَ أن تكون القائل لهذا

---

(١) قوله: «قال الشيخ: إذا قلت: «ما أنا قلت هذا». أي: في باب التّقديم والتّأخير مع النّفي: ٩٦: فصل: وإذ قد عرفت هذه المسائل في الاستفهام فهذه مسائل في النفي، إذا قلت: «ما ⇐

القول، وكانت المناظرة في شيء ثبت أنّه مَقُوْل، ولهذا لم يصحّ أن يكون المنفيّ عامّاً، وكان خَلْفاً[1] من القول أن تقول: «ما أنا قلت شعراً قطّ» و«ما أنا أكلت اليوم شيئاً» و«ما أنا رأيت أحداً من النّاس» لاقتضائه أن يكون إنسان قد قال كُلَّ شِعْرٍ في الدّنيا، وأكل كلّ شيء يؤكَل، ورأى كلّ أحد من النّاس، فنفيت أن تكونه.

هذا كلامه، فإذا اعتقد مخاطب أنّ هناك إنساناً لَمْ يَقُلْ شِعْراً قطّ، أو لَمْ يَأْكُل اليومَ شيئاً، أو لَمْ يَرَ أحداً من النَّاس، وأصاب في ذلك، لكنّه أخطأ في تعيينه، فزعم أنّه غيرك، أو أنت بمشاركة الغير، فلابدّ وأن تقول له: «أنا ما قلتُ شِعْراً

⇐ فعلتُ» كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنّه مفعول، وإذا قلت: «ما أنا فعلت» كنت نفيت عنك فعلاً ثبت أنّه مفعول.

تفسير ذلك أنّك إذا قلت: «ما قلت هذا» كنت نفيت أن تكون قد قلت ذاك، وكنت نوظرت في شيءٍ لم يثبت أنّه مقول، وإذا قلت: «ما أنا قلت هذا» كنت نفيت أن تكون القائل له، وكانت المناظرة في شيءٍ ثبت أنّه مقول.

وكذلك إذا قلت: «ما ضربت زيداً» كنت نفيت عنك ضربه ولم يجب أن يكون قد ضُرِب، بل يجوز أن يكون قد ضربه غيرك وأن لا يكون قد ضرب أصلاً.

وإذا قلت: «ما أنا ضربت زيداً» لم تقله إلّا و زيد مضروب، وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضّارب.

ومن أجل ذلك صلح في الوجه الأوّل أن يكون المنفيّ عامّاً كقولك: «ما قلت شعراً قطّ» و: «ما أكلت اليوم شيئاً» و: «ما رأيت أحداً من النّاس»، ولم يصلح في الوجه الثّاني فكان خَلْفاً أنْ تقول: «ما أنا قلت شعراً قطّ» و: «ما أنا أكلت اليوم شيئاً» و: «ما أنا رأيت أحداً من الناس» وذلك لأنّه يقتضي المحال، وهو أن يكون هاهنا إنسان قد قال كلّ شعر في الدّنيا، وأكل كلّ شيءٍ يؤكل، ورأى كلّ أحد من النّاس، فنفيت أن تكونه اهباختصار.

(١) «الخَلْف»: وِزان «فَلْس» الرَّدِيءُ من القول، يقال: «سكت أَلْفاً ونطق خَلْفاً» أي: سكت عن ألف كلمة ثمّ نطق بخَطَأ. وقال أبو عبيد في «كتاب الأمثال»: الخَلْفُ مِن القول: هو السَّقَطُ الرّديء كـ«الخَلْف» من النّاس.

قَطُّ»، «أنا ما أكلتُ اليوم شيئاً»، «أنا ما رأيتُ أَحَداً من النّاس»، ويكون هذا معنىً صحيحاً كما إذا قلت: «أنا الذي لم يقل شعراً»، «أنا الذي لم يأكل اليوم شيئاً»، «أنا الذي لَمْ يَرَ أحداً من الناس»؛ لأنّ اللّازم من هذا التّخصيص[1] أن لا يصدق هذا الوصف على الغير، ويكفي فيه أن يكون أحد قد قال شعراً، وأكل شيئاً، ورأى أحداً.

ولا يصحّ في هذا المقام أن يقال: «ما أنا قلت شعراً»، «ما أنا أكلت شيئاً»، «ما أنا رأيت أحداً»؛ لأنّه إنّما يكون عند القطع بثبوت الفعل، على الوجه الذي ذكر في النّفي ـ من العموم والخصوص ـ ولم يقل أحد: إنّه يستعمل لِلرَدّ على مَنْ أصاب في نفي الفعل، وأخطأ في مَنْ نُفِيَ الفعل عنه، وزعم أنّه غير المذكور وحده، أو هو بمشاركة المذكور ـ كما إذا قدّم المسند إليه على الفعل وحرف النّفي جميعاً ـ بل الواجب فيما يلي حرف النّفي أن يكون المخاطب مُصيباً في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور، مخطئاً في اعتقاد أنّ فاعله هو المذكور وحده، أو بمشاركة الغير؛ فليتأمّل.

[تفريع ثالث]

﴿ **ولا «ما أنا ضربت إلّا زيداً»** ﴾ لأنّه يقتضي أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كلّ أحد سوى «زيد» لأنّ المستثنى منه، مقدّر عامّ، فيجب أن يكون في المثبت كذلك ـ لما تقدّم ـ.

---

(١) **قوله: «لأنّ اللّازم من هذا التخصيص»**. أي: تخصيص السّالبة الكلّيّة في هذه الأقوال بالمتكلّم أن لا يصدق هذا الوصف ـ أي: السلب الكلّي ـ على الغير ويكفي في عدم صدق هذا الوصف أن يكون أحد قد قال شعراً وأكل شيئاً ورأى أحداً، لأنّه يكفي في رفع السّلب الكلّي عن غير المتكلّم صدق الإيجاب الجزئيّ عليه أي: على غير المتكلّم ـ.

[المصنّف والشّيخان، وفي كلامهما مقدّمتان]

وفي هذا إشارة إلى الرّدّ على الشيخين ـ عبدالقاهر والسّكّاكيّ[١] ـ وغيرهما، حيث علّلوا امتناع «ما أنا ضربت إلّا زيداً»[٢] بأنّ نقضَ النّفي بـ«إلّا» يقتضي أن تكون ضربتَ «زيداً» وتقديمَ الضّمير وإيلاءَهُ حرف النّفي يقتضي أن لا تكون ضربتَه.

---

(١) **قوله: «الردّ على الشّيخين عبدالقاهر والسكّاكي»**. قال الشّيخ في الباب المذكور من «دلائل الإعجاز» ٩٧: وهاهنا أمران يرتفع معهما الشكّ في وجوب هذا الفرق ويصير العلم به كالضرورة:

أحدهما: أنّه يصحّ لك أن تقول: «ما قلت هذا ولا قاله أحد من الناس» و: «ما ضربت زيداً ولا ضربه أحد سواي» ولا يصحّ ذلك في الوجه الآخر فلو قلت: «ما أنا قلت هذا ولا قاله أحد من الناس» و: «ما أنا ضربت زيداً ولا ضربه أحد سواي» كان خَلْفاً من القول وكان في التّناقض بمنزلة أن تقول: «لست الضّارب زيداً أمس» فتثبت أنّه قد ضرب ثمّ تقول من بعده: «وما ضربه أحد من النّاس» و: «لست القائل ذلك» فتثبت أنّه قد قيل ثمّ تجيء فتقول: و «ما قاله أحد من الناس».

والثاني من الأمرين: أنّك تقول: «ما ضربت إلّا زيداً» فيكون كلاماً مستقيماً، ولو قلت: «ما أنا ضربت إلّا زيداً» كان لغواً من القول، وذلك لأنّ نقض النفي بـ«إلّا» يقتضي أن تكون ضربت زيداً وتقديمك ضميرك وإيلاؤه حرف النّفي يقتضي نفي أن تكون ضربته فهما يتدافعان فاعرفه اهـ. والسكّاكي في «المفتاح» ٣٣٨أورد نفس عبارة الشّيخ فراجعه.

(٢) **قوله: «حيث علّلوا امتناع «ما أنا ضربت إلّا زيداً»**. أي: علّلوا الامتناع بمقدّمتين:

الأُولى: أنّ نقض النفي بـ«إلّا» يقتضي أن تكون «ضربت زيداً» كما هو الحكم في كلّ استثناءٍ من المنفي.

والثانية: أنّ تقديم الضّمير وإيلاءه حرف النّفي ـ أي: إيقاعه بعد حرف النّفي ـ يقتضي أن لا تكون ضربته فالمثال مستلزم للتناقض، وعلّة امتناعه عند الشيخين وأتباعهما استلزامه للتناقض بدليل هاتين المقدّمتين.

[ردّ المقدّمة الثانية]

يعني: أنّ علّة امتناعه ما ذكرناه[1] لا ما ذكروه. لأنّا لا نسلّم أنّ إيلاء الضّمير حرف النّفي يقتضي ذلك.

[دفاعٌ عن الشّيخين]

وجوابه[2] أنّه قد سبق أنّ مثل هذا ـ أعني: تقديم المسند إليه، وإيلاءه حرف النّفي ـ إنّما يكون إذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتاً متحقّقاً متّفقاً بينهما، وإنّما تكون المناظرة في فاعله فقط، ففي هذه الصّورة يجب أن يكون المخاطب مصيباً

---

(١) **قوله: «علّة امتناعه ما ذكرناه»**. يريد الرّدّ على المقدّمتين، فشرع في ردّ المقدّمة الثانية، ويأتي الردّ على الأولى في قوله: وعندي أنّ قولهم: نقض النفي بـ«إلّا» الخ ... وأمّا بطلان الثانية فيقول في ردّها: أي يقصد المصنّف أنّ: علّة امتناع المثال ما ذكرناه ـ عن إيضاحه ـ من أنّه يقتضي أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كلّ أحد سوى زيد الخ ... لا ما ذكروه من التّناقض بدليل المقدّمتين، لأنّا لا نسلّم المقدّمة الثانية أي: نمنع أنّ إيلاء الضّمير يقتضي أن لا تكون ضربته فلا تناقض في هذا المثال فبطل ما علّلوا به امتناعه.

(٢) **قوله: «وجوابه»**. أي: جواب ما ذكره المصنّف في إبطال ما علّلوا به امتناع «ما أنا ضربت إلّا زيداً» أنّه قد سبق في محصول كلام الشّيخ أنّ تقديم المسند إليه على الفعل دون حرف النّفي إنّما يكون إذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتاً متحقّقاً متّفقاً بين المتكلّم والمخاطب وإنّما تكون المناقشة بينهما في فاعل الفعل الثابت المتحقّق المتّفق عليه فقط لا في غير الفاعل، فالمخاطب في مثل هذا المثال مصيب في اعتقاد وقوع الضّرب على مَنْ عدا «زيد» ومخطئ في اعتقاد أنّ فاعله المتكلّم، فيقصد المتكلّم ردّه بقوله: «ما أنا ضربت إلّا زيداً» وهذا المثال لنفي أن تكون أنت الفاعل لا لنفي الفعل، يعني أنّ الضّرب الواقع على من عدا «زيد» مسلّم لكن فاعله غيري لا أنا، فالنّزاع في الفاعل والفعل محقّق مسلّم ولكنّه منفيّ عن المتكلّم فلا يكون «زيد» مضروباً للمتكلّم بهذا الضّرب ولا لغيره أيضاً. فالمقدّمة الثانية صحيحة.

في اعتقاد وقوع ضَرْبٍ على مَنْ عدا «زيداً»[١] مُخْطِئاً في اعتقاد أنّ فاعله أنت، فَتَقْصِدُ ردّه إلى الصَّواب بقولك: «ما أنا ضربتُ إلّا زيداً»؛ لأنّه لنفي أن تكون أنت الفاعل، لا لنفي الفعل، تعني: أنّ ذلك الضَّرْب الواقع على مَنْ عدا «زيداً» مسلّم، لكن فاعله غيري لا أنا.

فإذا كان النّزاع في هذا الضَّرْب المعيّن الواقع على غير «زيد» وأنت قرّرته، ونفيت أن تكون فاعله، فلا يكون «زيد» مضروباً لك، ولا لغيرك أيضاً.

[العلّامة مع الشّيخين]

وهذا تحقيق ما ذكره العلّامة[٢] في شرح «المفتاح»[٣] أنّ التّقديم يقتضي أن ينتفي عنه الفعل المعيّن، ثمّ الاستثناء إثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل، فيتناقض.

---

(١) «زيداً»: معربٌ على الحكاية لا يتغيّر صورته في الرّفع والنّصب والجرّ، لأنّ إعرابه محلّيّ وقيل: تقديريّ.

(٢) **قوله: «وهذا تحقيق ما ذكره العلّامة»**. أي: هذا الجواب الذي ذكرناه من صحّة المقدّمة الثانية والتناقض أخذناه عن الشّارح العلّامة في شرح «المفتاح».

(٣) وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ١١٠: **ويحترز عن أن يقال عند التّقديم: «ما أنا ضربت إلّا زيداً» لأنّ نقض النّفي بـ«إلّا» يقتضي أن تكون ضربت زيداً، وتقديمك ضميرك وإيلاءَهُ حرف النّفي يقتضي نفي أن تكون ضربته، ولا يحترز أن يقال: «ما ضربت إلّا زيداً» و«ما ضربت أنا إلّا زيداً»**. وذلك لما عرفت في ما تقدّم من أنّ تقديم الفاعل مع حرف النّفي يقتضي أن ينتفي عنه الفعل المعيّن، ثمّ الاستثناء إثبات منه لنفسه غير ذلك الفعل، فيتناقض، ونظيره «ما جاءني زيد إلّا زيد» ولهذا امتنع استثناء الكلّ من الكلّ، وهذا بخلاف المثالين الآخرين اللّذين أكّد الفاعل في أحدهما دون الآخر؛ لأنّ نفي الضّرب فيهما لا يتوجّه إلى ضرب معيّن، فيكون نفيه محمولاً على إفراد غير زيد، والإثبات لزيد فيتأتّى التّوفيق.

بخلاف «ما ضربت إلّا زيداً»[(١)] فإنّ النّفي لا يتوجّه إلى ضَرْبٍ معيّن، وحينئذٍ يكون نفي الضَّرْب محمولاً على أفراد غير «زيد» والإثبات لـ«زيدٍ» فيتأتّى التّوفيق.

[دفاعٌ عن المصنّف]

لا يقال: يجوز أن يكون هناك[(٢)] ضَرْبَانِ وقع أحدهما على مَنْ عدا «زيد» والآخر على «زيد» ووقعت المناظرة في فاعل الأوّل، فنفاه المتكلّم من نفسه وأثبته لغيره، فيلزم أن لا يكون «زيد» مضروباً له، بهذا الضّرب الّذي نوظر في فاعله، ولا يلزم أن لا يكون «زيد» مضروباً له أصلاً.

---

(١) **قوله: «بخلاف «ما ضربت إلّا زيداً»**. أي: الحاصل أنّ في صورة تقديم المسند إليه وإيلائه حرف النّفي ضرب معيّن واحد يثبت لـ«زيدٍ» باعتبار المقدّمة الأُولى ـ أعني: نقض النفي بـ«إلّا» ـ وينتفي عنه ذلك الضّرب المعيّن باعتبار المقدّمة الثانية ـ أعني تقديم المسند إليه وإيلائه حرف النفي ـ وهذا تناقض ظاهر، بخلاف «ما ضربت إلّا زيداً» فإنّ الضّرب فيه غير معيّن فلا مانع من حمل نفي الضّرب على أفراد غير «زيد» وإثباته على «زيد»، ولا يلزم من ذلك تناقض أصلاً.

(٢) **قوله: «لا يقال: يجوز أن يكون هناك»**. أي: لا يقال في ردّ المقدّمة الثانية وفي دفع التّناقض أنّه يجوز أن يكون في صورة تقديم المسند إليه وإيلائه حرف النّفي ضربان: وقع أحدهما على مَنْ عدا «زيد» والآخر على «زيد» ووقعت المناظرة في فاعل الضّرب الذي وقع على مَنْ عدا «زيد» فنفاه المتكلّم عن نفسه وأثبته لغيره فيلزم أن لا يكون «زيد» مضروباً للمتكلّم ولا لغيره بهذا الضّرب الذي نوظر في فاعله، لأنّ هذا الضّرب واقع على غير «زيد» ولا يلزم أن لا يكون «زيد» مضروباً للمتكلّم أصلاً، إذ لا مانع من أن يكون «زيد» مضروباً للمتكلّم بضرب آخر غير الضّرب الذي وقعت المناظرة في فاعله، ولا إشكال فيه ولا تناقض لتغاير محلّي النّفي والإثبات، أي: لتغاير الضّرب المنفي عن «زيد» والضّرب المثبت الواقع من المتكلّم على «زيد» إذ الضّرب الأوّل واقع على من عدا «زيد» والثّاني الواقع من المتكلّم على «زيد» غير ذلك الضّرب الأوّل، فبطل تعليلهم الامتناع بالتّناقض.

[دحر الدّفاع]

لأنّا نقول(١): المنتقض بـ«إلّا» هو نفي الضّرب الذي وقعت لنا مناظرة في فاعله فيكون هو ثابتاً لـ«زيد» ومنفيّاً عنه؛ هذا محال.

[اعتراض على الشّيخين ـ ردّ المقدّمة الأُولى]

وعندي أنّ قولهم: «نقض النّفي بـ«إلّا» يقتضي أن تكون ضربتَ زيداً» أجدر بأن يعترض عليه(٢) فيقال: إنّ النّفي لم يتوجّه إلى الفعل أصلاً، بل إلى أن يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلّم، والفعل المذكور هو الضّرب الّذي استثني منه

---

(١) **قوله: «لأنّا نقول»**. أي: في إثبات التناقض أنّ المنتقض بـ«إلّا» هو نفي الضّرب الأوّل الّذي وقعت المناظرة في فاعله، فيكون هو ثابتاً لـ«زيد» ومنفياً عنه، وهذا محال لأنّه تناقض صريح لاتّحاد محلّ النفي والإثبات فصحّ تعليلهم.

(٢) **قوله: «وعندي أنّ قولهم نقض النفي بـ«إلّا» يقتضي أن تكون «ضربت زيداً» أجدر بأن يعترض عليه»**. إلى هنا كان الكلام في ردّ المقدّمة الثانية، ومن هنا شرع في ردّ المقدّمة الأُولى. وشرح ذلك أن يقال: إنّ النّفي لم يتوجّه إلى الفعل أصلاً بل إلى أن يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلّم، والفعل المذكور هو الضّرب الذي استثني منه زيد، فالفعل المذكور ليس بمنفيّ.

وذلك لأنّ مثل هذا التّركيب ـ أعني تقديم المسند إليه وإيلاءه حرف النّفي ـ ليس كسائر الاستثناءات المفرغة، فإنّ مقتضى التّقديم أن يكون المذكور بعينه ـ أي: مع جميع قيوده المذكورة في المثال ـ مسلّم الثّبوت بخلاف سائر الاستثناءات المفرغة التي لم يقدّم فيها المسند إليه نحو: «ما ضربت إلّا زيداً»، فلا يقاس «ما أنا ضربت إلّا زيداً» بقولهم: «ما ضربت إلّا زيداً» فالاستثناء في المثال إنّما هو من الإثبات دون النّفي فلا يكون من انتقاض النفي بـ«إلّا» في شيءٍ، فبطلت المقدّمة الأُولى فبطل تعليلهم وصحّ المثال ولا تناقض فيه.

فظهر أنّه لا خلاف بين المصنّف والشيخين في امتناع المثال المذكور وإنّما الخلاف في تعليل امتناعه كما عرفت.

«زيد» فالاستثناء إنّما هو من الإثبات دون النّفي، فلا يكون من انتقاض النّفي بـ«إلّا» في شيء، كما إذا قلت: «لستُ الذي ضرب إلّا زيداً» فكأنّه اعتقد أنّ إنساناً ضرب كلّ أحد إلّا زيداً وأنت ذلك الإنسان، فنفيت أن تكون أنت ذلك الإنسان.

[ثمرة الخلاف بين المصنّف والشّيخين]

واعلم أنّ ما ذكره المصنّف ليس فيه مخالفة لهم في مجرّد التّعليل، بل يظهر أثرها في قولنا: «ما أنا قرأت القرآن إلّا سورة الفاتحة» فإنّه لا امتناع فيه عند المصنّف، لجواز أن يكون أحد قد قرأ كلّ القرآن سوى سورة الفاتحة، وعندهم يمتنع هذا، لاقتضائه أن تكون الفاتحة مقروّة للمتكلّم، غير مقروّة له ـ لما مرّ ـ وهذا محال.

[صورة أخرى للتّقديم]

﴿ وإلّا ﴾ عطف[١] على «إن وَلِيَ حرفَ النّفي» والمعنى: إن ولي المسند إليه المقدّم حرف النّفي، فهو يفيد التّخصيص قطعاً ـ سواء كان منكّراً أو معرّفاً، مظهراً أو مضمراً ـ وإن لَمْ يَلِ حَرْفَ النّفي، بأن لا يكون في الكلام نفي أصلاً نحو: «أنا قمت» أو يكون لكن قدّم المسند إليه على حرف النّفي والفعل جميعاً نحو: «أنا ما

---

(١) **قوله: «وإلّا» عطف**. أي: إن ولي المسند إليه المقدّم حرف النّفي ـ أي: أُخّر عن حرف النفي ـ فهو يفيد التخصيص والحصر قطعاً، ولا يحتمل غير التخصيص والحصر سواء كان المسند إليه مظهراً ـ منكراً أو معرّفاً ـ أو مضمراً.

وإن لم يل المسند إليه حرف النفي وذلك بأن لا يكون في الكلام نفي أصلاً نحو: «أنا قمت» أو يكون في الكلام نفي لكن قدّم المسند إليه على حرف النّفي والفعل جميعاً نحو: «أنا ما قمت» فقد يفيد التّقديم حينئذٍ التخصيص والحصر وقد يفيد التقوّي.

والتّخصيص يحصل من التّقديم أي: تقديم المسند إليه، والتقوّي من تكرّر الإسناد والحكم.

قمت» فقد يفيد التّخصيص وقد يفيد التّقوّي، وإليه أشار بقوله:

﴿ **فقد يأتي** ﴾ أي: التّقديم ﴿ **للتّخصيص ردّاً على مَن زعم انفراد غـيره** ﴾ أي: غير المسند إليه المذكور ﴿ **به** ﴾ أي: بالخبر الفعلي ﴿ **أو زعم مشاركته** ﴾ أي: الغير ﴿ **فيه** ﴾ أي: في الخبر الفعليّ ﴿ **نحو: «أنا سعيت في حاجتك»** ﴾ لمن زعم أنّ غيرك انفرد بالسَّعْي في حاجته، أو كان مشاركاً لك فيه، فيكون على الأوّل **قصر قلب**، وعلى الثّاني **قصر إفراد**.

﴿ **ويُؤَكَّدُ على الأوّل بنحو: «لا غيري»** ﴾ مثل: «لا زيد» و«لا عمرو» و«لا مَن سواي» وما أشبه ذلك.

﴿ **وعلى الثّاني بنحو «وحدي»** ﴾ مثل: «منفرداً» أو «متوحّداً» أو «غير مشارك» ونحو ذلك؛ لأنّ الغرض من التّأكيد دفع شبهة خالجت قلب السّامع، والشّبهة في الأوّل أنّ الفعل صدر من غيرك، وفي الثّاني أنّه صدر منك بمشاركة الغير، والدالّ صريحاً ومطابقة على دفع الأوّل نحو: «لا غيري»، وعلى دفع الثّاني نحو: «وحدي» دون العكس.

[التّقديم للتّقوّي]

﴿ **وقد يأتي لتقوّي الحكم** ﴾ وتقريره في ذهن السّامع، دون التّخصيص ﴿ **نحو: «هو يعطي الجزيل»** ﴾ قصداً إلى أن تقرّر في ذهن السّامع وتحقّق أنّه يفعل إعطاء الجزيل، لا إلى أنّ غيره لا يفعل ذلك، وسبب تقوّيه تكرّر الإسناد ـ كما يذكر في باب كون المسند جملة ـ.

[الفعل المنفيّ]

﴿ **وكذا إذا كان الفعل منفيّاً** ﴾ فقد يأتي للتّخصيص، نحو: «أنت ما سعيتَ في حاجتي» قصداً إلى تخصيصه بعدم السّعي.

وقد يأتي للتقوّي، ولم يمثّل المصنّف إلّا به[١] ليفرّع عليه التّفرقة بينه وبين تأكيد المسند إليه، فإنّه محلّ الاشتباه بخلاف التّخصيص ﴿ **نحو: «أنت لا تَكْذِبُ»**[٢] **فإنّه أشدّ لنفي الكَذِب من «لا تَكْذِبُ»، وكذا من «لا تَكْذِبُ أنت»**[٣] ﴾ مع أنّ فيه تأكيداً ـ ولذا ذكره[٤] بلفظ «كذا» ـ ﴿ **لأنّه** ﴾ أي: لأنّ لفظ «أنت» ـ في «لا تَكْذِبُ أنت» ـ ﴿ **لتأكيد المحكوم عليه، لا الحكم** ﴾ ـ لعدم تكرّره ـ.

[الفرق بين التّقوّي وتأكيد المسند إليه]

فقولنا: «لا تكذب» نفى الكَذِب عن الضّمير المستتر، و«أنت» مؤكّد له، على معنى أنّ المحكوم عليه بنفي الكَذِب هو الضّمير لا غيره.

ومعنى «لا غيره»[٥]: أنّك لا تظنّ أنّ عدم الكذِب ـ في هذه الحالة الّتي أتكلّم

---

(١) **قوله: «ولم يمثّل المصنّف إلّا به»**. أي: لم يمثّل المصنّف في متن «التّلخيص» من الفعل المنفيّ إلّا بالتقوّي ليفرّع على التمثيل بالفعل المنفيّ التفرقة بين تقوّي الحكم وبين تأكيد المسند إليه، فإنّ التقوّي محلّ الاشتباه مع تأكيد المسند إليه بخلاف التّخصيص فإنّه ليس محلّاً للاشتباه.

(٢) **قوله: «أنت لا تكذب»**. فإنّه أشدّ لنفي الكذب من «لا تكذب» وإنّما كان ذلك أشدّ لنفي الكذب من هذا لما في ذلك من تكرّر الإسناد المفقود في هذا، وهذا ظاهر لا اشتباه فيه.

(٣) **قوله: «وكذا من «لا تكذب أنت»**. مع أنّ في هذا المثال تأكيد للمسند إليه.

(٤) **قوله: «ولذا ذكره»**. أي لأنّ فيه تأكيداً للمسند إليه دون «لا تكذب». ذكر المصنّف ـ في «التلخيص» ـ «لا تكذب أنت» عاطفاً بلفظ «كذا».

وأمّا كون «أنت لا تكذب» أشدّ لنفي الكذب من «لا تكذب أنت» فلأنّ لفظ «أنت» في «لا تكذب أنت» لتأكيد المسند إليه لا الحكم والإسناد لعدم تكرّر الحكم فيه.

ووجه كونه لتأكيد المسند إليه دفع توهّم المجاز أو السّهو أو النّسيان.

(٥) **قوله: «ومعنى لا غيره»**. أي: ليس معنى «لا غيره» هنا التخصيص والقصر ليفيد أنّ نفي

⇐

فيها ـ مسند إلى غير الضّمير، وإنّما أسندته إلى الضّمير، على سبيل التّجوّز، أو السّهو، أو النِّسْيان، وليس معناه: أنّ نفي الكذِب منحصر فيه؛ فليتأمّل[١].

[مقصود السّكّاكيّ]

وكذا قولنا: «سعيتُ أنا في حاجتك» لا يفيد التّخصيص ولا التّقوّي، بل يفيد صدور السَّعْي من المتكلّم نفسه، من غير تجوّز، أو سهو، أو نِسْيان.

وهذا[٢] الذي قصده صاحب «المفتاح» حيث قال[٣]: وليس إذا قلت: «سعيت

⇐ الكذب منحصر في المخاطب ولا يوجد في غيره، بل معنى «لا غيره» أنّك أيّها المخاطب بهذا الكلام لا تظنّ أنّ عدم الكذب مسند إلى غير الضّمير المستتر وإنّما أُسند إلى الضّمير مجازاً أو سهواً أو نسياناً.

(١) **قوله: «فليتأمّل»**. أي: فإنّه دقيق وحاصل المراد: أنّ «أنت» في «لا تكذب أنت» إنّما يدلّ على أنّ نسبة عدم الكذب إلى المخاطب ليست بالمجاز ولا بالسّهو ولا بالنّسيان فلا يدلّ على التّخصيص ولا على التّقوّي.

(٢) **قوله: «وهذا»**. أي: ما بيّنّا في قولنا: «سعيت أنا في حاجتك» من أنّه لا يفيد التّخصيص ولا التقوّي هو الذي قصده صاحب «المفتاح».

(٣) **قوله: «حيث قال»**. وليس إذا قلت: «سعيت في حاجتك» أو «سعيت أنا في حاجتك» يجب أن يكون أنّ عند السّامع وجود سعي في حاجته، قد وقع خطأ منه في موجده أو تفصيله، فتقصد إزالة الخطأ، بل إذا قلته ابتداءً مفيداً أنّ وجود السّعي في حاجته منك غير مشوب بتجوّزٍ أو سهو، أو نسيانٍ صحّ اهـ. [راجع: المفتاح: ٢٣٨]

وشرح كلامه أنّه لا يجب أن يكون هذان المثالان لإزالة الخطأ في الفاعل حتّى يكون للتخصيص والقصر، بل إذا قلت المثال الأخير الذي فيه تأكيد للمحكوم عليه ابتداءً ـ أي: من دون أن يكون عند السّامع علم بوجود سعي وقد وقع خطأ منه في فاعله ـ مفيداً بهذا المثال الأخير للسّامع صدور السّعي في حاجته منك، حال كون ذلك القول غير مجازٍ ولا ⇐

في حاجتك» أو «سعيت أنا في حاجتك» يجب أن يكون أنّ عند السّامع وجود سعي في حاجته قد وقع خطأ منه في فاعله، فتقصِد إزالة الخطأ، بل إذا قلته ـ أي المثال الأخير ـ ابتداء مفيداً للسّامع صدور السّعي في حاجته منك، غير مَشُوْبٍ بتجوّز أو سهو أو نسيان ـ أي: في الفاعل ـ صحّ.

وإنّما لم يتعرّض لنفي التّقوّي[(1)]؟ لأنّه إنّما أورد هذا الكلام في بحث التّخصيص.

وإنّما خصّ البيان بالمثال الأخير[(2)]؟ لأنّه هو محلّ الاشتباه.

⇐ سهوٍ ولا نسيانٍ.

فظهر أنّ ما قصده السّكّاكيّ إنّما هو ما ذكر أنّ قولنا: «سعيت أنا في حاجتك» بتأكيد المحكوم عليه لا يفيد التّخصيص ولا التقوّي، بل يفيد صدور السّعي من المتكلّم نفسه من غير تجوّزٍ أو سهوٍ أو نسيانٍ فيه.

(١) **قوله: «وإنّما لم يتعرّض لنفي التقوّي»**. جواب عن سؤال وهو: فإن قلت: كيف يكون هذا هو الذي قصده السكّاكي مع أنّه لم يتعرّض لعدم إفادة التقوّي؟

قلت: وإنّما لم يتعرّض لنفي التقوّي لأنّه أورد هذا الكلام في بحث التخصيص، فلا وجه للتعرّض لنفي التقوّي فيه، وقد تقدّم في أوّل بحث توكيد المسند إليه من الكتاب أنّ السكّاكي أورد تحقيق تقوّي الحكم في آخر بحث المسند.

(٢) **قوله: «وإنّما خصّ البيان بالمثال الأخير»**. أي: خصّ السكّاكي البيان بالمثّال الثّاني وهو قوله: «سعيت أنا في حاجتك» حيث قال: «بل إذا قلته» أي: المثال الثّاني الذي فيه تأكيد للمحكوم عليه ـ المسند إليه ـ. مع المخاطب الابتدائي ـ لا المتردّد والمنكر ـ كان لدفع **توهّم المجاز** أو السّهو أو النّسيان، وسبب ذلك أنّه محلّ الاشتباه مع التقوّي لا المثال الأوّل وهو قوله: «سعيت في حاجتك» من دون تأكيدٍ.

[خطأ من الشّارح العلّامة الكازرونيّ الشّيرازيّ]

والشّارح العلّامة قد أورد في هذا المقام(١) ـ على سبيل التّجوّز، أو السّهو، أو

(١) **قوله: «والشارح العلّامة قد أورد في هذا المقام»**. أي: في بيان «أنا ما سعيت» من شرح «المفتاح» ١٠٨: **وليس** اسمه ضمير الشّأن وخبره الشّرطيّة. الشّرط **إذا قلت: «سعيت في حاجتك» أو «سعيت أنا في حاجتك»** والجزاء **يجب** وفاعله **أن يكون** وهو تامّة واسمه **أنّ** مع خبره وهو **عند السّامع** واسمه وهو **وجود سعي في حاجته** وقوله: **قد وقع خطأ منه** أي: من السّامع **في موجده** أي: موجد السّعي **أو تفصيله** أي: في تفصيل موجده صفة للسّعي أو حال منه وقد مرّ ما يرجّح كونه حالاً. **فتقصِدَ** بِالنَّصْب عطف على «أن يكون» **إزالة الخطأ بل إذا قلته** أي: كلّاً من المِثالين **ابتداءً** أي: من غير سبق علم السّامع بالسّعي، بل مع جهله به **مفيداً إيّاه** أي: للسّامع **وجود السَّعي في حاجته** وقوله: «منك» يتعلّق بالسّعي **غير مشوب** حال عن وجود السّعي، أي: تفيده إيّاه، والحال أنّه أي: وجود السّعي غير مشوب **بتجوّز** أي: وجود تجوّز، لا باحتماله؛ ليعمّ الحال المثالين، وإلّا اختصّ بالثّاني **أو سهو أو نسيان صحّ** والغرض هو أنّك إذا قلت كلّا من المثالين في الابتداء لإفادة وجود السّعي من غير ارتكاب أحد هذه الأمور الثّلاثة، بخلاف ما لو قلت في الابتداء لإفادة السّامع وجود السّعي، أو لا في الابتداء «أنا سعيت في حاجتك» فإنّه لا يصحّ إلّا بارتكاب أحدها.

أمّا الأوّل: فلأنّ هذا التّركيب إنّما يستعمل صريحاً لردّ السّامع من الخطأ إلى الصّواب لإفادة السّامع وجود السّعي وإلّا كان مجازاً لا حقيقة؛ لأنّ وجود السّعي لازم هذا التّركيب، واستعمال اللّفظ لإفادة لازمه مجاز، وإذا كان كذلك فإذا استعملته ابتداء مفيداً به وجود السّعي فإمّا أن يفيده باعتبار أنّه لازم معناه، فيكون مجازاً، أو باعتبار أنّه معناه فيكون سهواً ـ إن لم يعرف أنّه ليس معناه ـ ونسياناً إن عرفت، فإذن إيراد «أنا سعيت في حاجتك» في الابتداء لإفادته وجود السّعي لا يخلو عن النّسيان، أو السّهو، أو التّجوّز، لا مطلقاً، بل بالنّظر إلى الفعل، لكونه لازم معناه، أعني: بحسب ما هو المعنى عند أرباب المعاني وهو الرّدّ المذكور، وأنّ أصل المعنى الّذي هو كالنّعيق عندهم كاللّازم لما هو ⇐

النّسيان[١] ـ ما لا يزيدك النّظر فيه إلّا التعجّب والتحيّر، وذلك أنّه قال[٢]: إذا قلت ابتداءً ـ أي: من غير علم المخاطب بوجود سعي منك ـ: «سعيت في حاجتك» أو «سعيت أنا في حاجتك» لتفيده وجود السّعي منك صحّ، من غير ارتكاب تجوّز أو سهو أو نسيان.

⇐ المعنى عندهم، وبالعكس عند النّحاة، فكأنّ ما هو المجاز عند أحدهما حقيقة عند الآخر.

وأمّا الثّاني فلأنّك إذا قلت: «أنا سعيت في حاجتك» لا في الابتداء، بل في الحالة المذكورة، والسّامع قد أخطأ في فاعل السّعي، أو تفصيله بنسبة السّعي إلى غير منفرداً أو بشركة. فإن كانت النّسبة إلى غيره لمساهلة في الإسناد كان تجوزاً، وإلّا كان سهواً إن لم يعرف أنّ الغير لا مدخل له فيه ـ إنفراداً أو اشتراكاً ـ ونسياناً إنْ عرف، وهذا هو مراد المصنّف لا الأوّل.

(١) قوله: «على سبيل التجوّز أو السّهو أو النّسيان». إنّما ردّد ما أورده العلّامة بين السّهو والمجاز والنّسيان؟ لأنّه إن قصد ـ بما ذكره ـ المعنى المتبادر فإن كان من الأوّل لم يعرف فساده كان سهواً، وإن عرف أوّلاً فساده ثمّ نسي كان نسياناً، وإن قصد به معنىً آخر صحيحاً لازماً لذلك المعنى المتبادر الفاسد بظاهره كان مجازاً.

ونُقِل عن التّفتازاني أنّه قال: لا شكّ أنّ هذا الكلام الذي أورده العلّامة في هذا المقام من شرح «المفتاح» سهو منه إلّا أنّه ـ أي: الشّارح التّفتازاني ـ ردّده بين السّهو والتّجوّز والنّسيان طلباً لمشاكلة كلام الشّارح العلّامة.

(٢) قوله: «وذلك أنّه قال». والحاصل أنّه يصحّ استعمال كلّ واحدٍ من هذين المثالين في غير مقام التّخصيص والقصر من دون أن يكون في هذا الاستعمال ارتكاب تجوّز أو سهو أو نسيانٍ، إذ الموضوع له في كلّ واحدٍ من هذين المثالين ليس التّخصيص والقصر حتّى يلزم من استعمالهما في غير التّخصيص والقصر ـ أي: في إفادة وجود السّعي ابتداءً ـ ارتكاب تجوّز أو سهوٍ أو نسيانٍ.

بخلاف ما لو قلت ـ في الابتداء[١] لإفادة وجود السّعي، أوّلاً في الابتداء ـ: «أنا سعيت في حاجتك» فإنّه لا يصحّ إلّا بارتكاب تجوّز، أو سهو، أو نِسْيان.

أمّا الأوّل[٢]: فلأنّ قولك: «أنا سعيت» إنّما يستعمل لردّ الخطأ في الفاعل، لا لإفادة وجود السّعي، فإذا استعملته لإفادة وجود السّعي، فإمّا أن يكون باعتبار أنّه لازم معناه فيكون مجازاً، أو باعتبار أنّه معناه فيكون سهواً ـ إن لم يعرف أنّه ليس معناه، أو نسياناً إن عرف ذلك ـ.

وأمّا الثّاني[٣]: فلأنّك إذا قلت: «أنا سعيت في حاجتك» لا في الابتداء بل عند

---

(١) **قوله: «بخلاف ما لو قلت في الابتداء»**. أي: من غير علم المخاطب بوجود سعي منك لإفادة وجود السّعي، من غير إرادة تخصيص وقصر، أو قلت لا في الابتداء بل مع علم المخاطب بوجود سعي منك، لا لإفادة وجود السّعي بل للتّخصيص والقصر: «أنا سعيت في حاجتك» ـ بتقديم المسند إليه ـ فإنّه لا يصحّ استعماله في الأوّل ـ أي: في إفادة وجود السّعي ابتداءً ـ ولا في الثّاني ـ أي: في إفادة وجود السّعي لا في الابتداء ـ إلّا بارتكاب تجوّزٍ أو سهوٍ أو نسيانٍ.

(٢) **قوله: «أمّا الأوّل»**. أي: إذا قلت في الابتداء لإفادة وجود السّعي فلأنّ قولهم: «أنا سعيت في حاجتك» ـ بتقديم المسند إليه ـ إنّما يستعمل لردّ الخطأ في الفاعل ـ أي: يستعمل في التّخصيص والقصر ـ لأنّه بهيئته التّركيبيّة موضوع لذلك لا لإفادة وجود السّعي، فإذا استعمل لإفادة وجود السّعي ابتداءً فإمّا أن يكون استعماله في ذلك باعتبار أنّ وجود السّعي لازم معناه فيكون مجازاً لما يأتي ـ بمشيئة الله ـ في مطلع باب الكناية من «علم البيان» مِن أنّ الانتقال في المجاز من الملزوم إلى اللّازم.

أو يكون استعماله في ذلك باعتبار أنّه معناه فيكون سهواً إن لم يعرف أنّه ليس معناه، أو يكون استعماله في ذلك نسياناً إن عرف ذلك فنسي حين الاستعمال أنّه ليس معناه.

(٣) **قوله: «وأمّا الثّاني»**. أي: إذا قلت لا في الابتداء، أي: استعملته في التّخصيص والقصر فلأنّك إذا قلت: «أنا سعيت في حاجتك» ـ بتقديم المسند إليه ـ لا في الابتداء بل عند خطأ

⇐

خطأ المخاطب في الفاعل - بأن اعتقد نسبة الفعل إلى الغير على الانفراد، أو الشَّرِكة - فإن كان قد نسبه إلى الغير لمساهلة كان تجوّزاً، وإلّا كان سهواً أو نسياناً.

فالتّجوّز، أو السّهو، أو النِّسْيان على الأوّل[1] من المتكلّم، وعلى الثّاني[2] من المخاطب.

⇐ المخاطب في الفاعل بأن اعتقد المخاطب نسبة الفعل إلى الغير على الانفراد ليكون قصر قلب، أو الشّرِكة جزماً ليكون قصر إفراد، أو ترديداً ليكون قصر تعيين، فإن كان المخاطب قد نسب الفعل إلى الغير لمساهلةٍ ومسامحة لوجود علاقة بينك وبين الغير كان ذلك مجازاً لأنّه قد نسب الفعل في اعتقاده إلى غير من هو له لعلاقة بينه وبينك وإن لم يكن المخاطب قد نسبه إلى الغير لمسامحةٍ كان ذلك سهواً - إن لم يعرف أنّ الفعل ليس منسوباً إلى الغير فنسبه إليه غفلةً - أو نسياناً إن عرف ذلك ونسي.

(١) **قوله: «فالتّجوّز أو السّهو أو النّسيان على الأوّل»**. أي: إذا استعمل في الابتداء لإفادة وجود السّعي من **المتكلّم** لأنّه استعمل اللفظ في غير ما وضع له على أحد الوجوه الثّلاثة.

(٢) **قوله: «وعلى الثاني»**. أي: إذا استعمل لا في الابتداء لإفادة التّخصيص والقصر من **المخاطب** لأنّه نسب الفعل في اعتقاده إلى غير مَن هو له على أحد الوجوه الثّلاثة.

هذا كلام الشّارح العلّامة وفيه الخبط والفساد، لأنّه في مقام بيان الفرق بين الأمثلة الثلاثة - أعني «سعيت في حاجتك» من دون تأكيدٍ، و: «سعيت أنا في حاجتك» بتأكيد المسند إليه، و: «أنا سعيت في حاجتك» بتقديم المسند إليه - من حيث إنّ استعمال الأوّلين ابتداءً لإفادة وجود السّعي صحيح من غير ارتكاب تجوّزٍ أو سهو أو نسيان.

وإنّ استعمال الثّالث في الابتداء لإفادة وجود السّعي، أو لا في الابتداء لردّ الخطأ في الفاعل لا يصحّ إلّا بارتكاب تجوّز أو سهو أو نسيانٍ.

مع أنّ الكلام في المقام في هذه الأمثلة الثلاثة ليس في الفرق بينها من هذه الحيثيّة بل الكلام في الفرق بين الأوّلين والثّالث من حيث إفادة التّخصيص والتّقوّي في الثّالث وعدمهما في الأوّلين - على ما صرّح به في «المفتاح» -.

⇐

ثمّ بنى على كلامه ـ هذا ـ ما بنى، والشَّجَرَةُ تُنبئ عن الثَّمَرَةِ(١).

[المبتدأ المنكر والتّخصيص الجنسيّ والفرديّ]

هذا الّذي ذكر ـ من التّفصيل ـ إذا بني الفعل على مُعَرَّفٍ **﴿ وإن بني الفعل على منكّرٍ أفاد ﴾** التّقديم(٢)، أو البناء على المنكّر(٣) **﴿ تخصيص الجنس، أو الواحد،**

⇐ والتّخصيص أعمّ من التّقوّي، إذ في التّقوّي تكرّر الإسناد وهو لا يحصل إلّا بالتّقديم المفيد للتّخصيص، وأمّا أنّ كلّ تقديم يفيد التّقوّي وتكرّر الإسناد فلا.

وبهذا يظهر أنّه ربّما يجمع بينهما وربّما يكون التّخصيص ولا يكون التّقوّي، وربّما يكون التّقوّي ولا يكون التّخصيص.

(١) **قوله: «والشّجرة تنبئ عن الثّمرة»**. والمراد من الشّجرة كلامه الّذي يوجب التّعجّب والتّحيّر، والمراد من الثّمرة ما بنى عليه وهو أنّه قال: مراد المصنّف ـ أي: السّكّاكي في «المفتاح» ـ الثّاني لا الأوّل، لأنّه يفرّق بين «سعيت في حاجتك» وبين «أنا سعيت في حاجتك» وقد فرّق بوجهين:

أحدهما: أنّ الأوّلين يجوز ذكرهما ابتداءً دون الثّالث.

وثانيهما: أنّ السّعي في الأوّلين غير مشوب بتجوّز أو سهو أو نسيان من السّامع، لأنّه لم يتصوّر السّعي أوّلاً فكيف يتصوّر شوبه بشيءٍ من ذلك.

بخلاف الثّالث فإنّ السّعي مشوب فيه من السامع بأحد ما ذكرنا لما قرّرنا.

وأمّا ذكر الثّالث في الابتداء لإفادة وجود السّعي وإن استلزم كون السّعي مشوباً بأحد الثّلاثة لكن الثّبوت فيه بالنسبة إلى المتكلّم لا بالنّسبة إلى السّامع ليقابل الأوّلين؛ كذا نقله عنه التّفتازاني في حاشيته على الشّرح.

(٢) **قوله: «أفاد التّقديم»**. اي: تقديم المسند إليه المنكّر المدلول عليه بقوله: «بني» لأنّ «البناء» يقتضي تقديم «المبنيّ عليه» الّذي هو كالأساس فيكون من قبيل قوله ـ تعالى ـ: **﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ﴾** [النّساء: ١١].

(٣) **قوله: «أو البناء على المنكّر»**. التّرديد للإشارة إلى أنّه يمكن أن يكون الضّمير المستتر في ⇐

به ﴾ أي: بالفعل ﴿ نحو: «رجل جاءني» أي: لا امرأة ﴾ فيكون تخصيص جنس[(١)] ﴿أو: «لا رجلان» ﴾ فيكون تخصيص واحد.

[كلام عبدالقاهر]

قال الشّيخ عبدالقاهر: إنّه قد يكون في اللفظ[(٢)] دليل على أمرين، ثـمّ يـقع

⇐ «أفاد» راجعاً إلى «التّقديم» المذكور في السّابق.

ويمكن أن يكون راجعاً إلى «البناء» المدلول عليه أيضاً بقوله: «إذا بني» فيكون من باب ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوىٰ ﴾ [المائدة: ٨].

(١) **قوله: «تخصيص الجنس»**. التخصيص ثلاثة أنواع: الأوّل: التّخصيص الجنسيّ، والثّاني: التّخصيص الفرديّ، والثّالث: التّخصيص النّوعي، والشّيخ عبدالقاهر أدرج هذا في تخصيص الجنس كما يصرّح به الشّارح عن قريب.

(٢) **قوله: «قال الشيخ عبدالقاهر: إنّه قد يكون في اللفظ»**. أي: قال الشّيخ في آخر باب التّقديم والتّأخير وهذا نصّه: إذا قلت: «أجاءك رجل» فأنت تريد أن تسأله: هل كان مجيءٌ من أحد من الرّجال إليه، فإن قدّمت الاسم فقلت: «أرجل جاءك»؟ فأنت تسأله عن جنس من جاءه أرجل هو أم امرأة؟ ويكون هذا منك إذا كنت علمت أنّه قد أتاه آتٍ ولكنّك لم تعلم جنس ذلك الآتي، قال:

فإذا قلت: «رجل جاءني» لم يصلح حتّى تريد أن تُعلمه أنّ الّذي جاءك رجل لا امرأة، ويكون كلامك مع من قد عرف أن قد أتاك آتٍ.

فإن لم ترد ذاك كان الواجب أن تقول: «جاءني رجل» فتقدّم الفعل.

ثمّ قال: إذا قلنا في قولهم: «أرجل أتاك أم امرأة»: إنّ السّؤال عن الجنس لم نُرِدْ بذلك أنّه بمنزلة أن يقال: «الرّجل أم المرأة أتاك» ولكنّا نعني أنّ المعنى على أنّك سألت عن الآتي: أهو من جنس الرّجال أم جنس النّساء؟ فالنّكرة إذن على أصلها ـ من كونها لواحدٍ من الجنس ـ إلّا أنّ القصد منك لم يقع إلى كونه واحداً وإنّما وقع إلى كونه من جنس الرّجال.

⇐

القصد إلى أحدهما دون الآخر، فيصير ذلك الآخر ـ بأن لم يدخل في القصد ـ كأن لم يدخل في دلالة اللفظ[١]، وأصل النّكرة أن تكون لواحدٍ من الجنس، فيقع القصد بها تارةً إلى الجنس فقط، كما إذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام أنْ قد أتاك آتٍ ولم يدر جنسه أرجل هو أم امرأة[٢]، أو اعتقد أنّه أمرأة.

وتارةً إلى الواحد فقط، كما إذا عرف أنْ قد أتاك مَنْ هو من جنس الرّجال ولم يدر أرجل هو أم رجلان، أو اعتقد أنّه رجلان.

[التّخصيص النّوعيّ]

ولفظُ «دلائل الإعجاز» مُفْصِح[٣] عن أنّه يدخل في تخصيص الجنس

⇐ وعكس هذا أنّك إذا قلت: «أرجل أتاك أم رجلان»؟ كان القصد منك إلى كونه واحداً دون كونه رجلاً، فاعرف ذلك أصلاً وهو أنّه قد يكون في اللفظ دليل على أمرين ثمّ يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بأن لم يدخل في القصد كأنّه لم يدخل في دلالة اللفظ اهـ مختصراً. [راجع: الدّلائل ١٠٩ ـ ١١١]

(١) **قوله: «فيصير ذلك الآخر ـ بأن لم يدخل في القصد ـ كأن لم يدخل في دلالة اللفظ»**. «ذلك الآخر» اسم «صار» و«كأن لم يدخل» خبره، والباء في «بأن لم يدخل» سببيّة، و«أن» مصدريّة، وهي متعلّقة بـ«يدخل» في قوله: «كأن لم يدخل»، أي: يصير ذلك الآخر كأن لم يدخل في دلالة اللفظ بسبب عدم الدّخول في قصد المتكلّم.

(٢) **قوله: «ولم يدر جنسه أرجل هو أم امرأة»**. أي: تردّد فيه فيكون قصر تعيين، أو اعتقد أنّه امرأة فيكون قصر قلب. ولا يتصوّر في هذا المثال قصر الإفراد لعدم اعتقاد أنّه رجل وامرأة معاً.

(٣) **قوله: «ولفظ «دلائل الإعجاز» مفصح»**. جواب عن سؤال مقدّر وهو أنّ التّخصيص ـ كما ذكر ـ ثلاثة أنواعٍ: فرديّ وجنسيّ ونوعيّ، فلم تعرّض المصنّف لذكر الأوّلين وسكت عن الثّالث؟ فأجاب بأنّه تبع الشّيخ في إدراجه التّخصيص النّوعي في الجنسي حيث قال في ⇐

تخصيص النّوع نحو: «رجل طويل جاءني» على معنى: أنّ الجائي من جنس طِوال الرّجال، لا من جنس قِصارهم.

[ظاهر كلام المصنّف]

ثمّ ظاهر كلام المصنّف أنّه إذا بني الفعل على منكّر فهو للتّخصيص قطعاً، وليس في كلام الشّيخ ما يُشعر بالفرق بين البناء على المنكّر، والبناء على المعرّف(١)، بل أشار في موضع من «دلائل الإعجاز»(٢) إلى أنّ البناء على المنكّر أيضاً قد يكون للتّقوّي، لكن بشرط أن يقصد به الجنس، أو الواحد ـ كما في

⇐ الموضع المذكور من «دلائل الإعجاز»:

فإن قلت: «أرجل طويل جاءك أم قصير»؟ كان السّؤال عن أنّ الجائي من جنس طِوال الرّجال أم قِصارهم؟ هذا مع من لا يدري أنّه من جنس الطِّوال أو القِصار فيكون حصر تعيين، أو يعتقد أنّه من جنس القصار فيكون قصر قلب، ولا يتصوّر فيه الإفراد لعدم اجتماع الطُّوْل والقِصَر معاً.

ثمّ إنّه ليس المراد من الجنس والنّوع ما هو المصطلح عليه عند أهل الميزان. قال المحشّي: المراد بالجنس ما يشمل الكثير على ما هو معنى الكلّيّ الطّبيعي سواء كان جنساً باصطلاح المنطقي أو نوعاً أو غير ذلك كالرّجل والمرأة، فإذا قيّد بكلّيّ آخر يخصّصه كما في «رجل طويل» صار نوعاً اهـ مختصراً.

(١) وذلك أنّه أتى في باب حذف المفعول من «دلائل الإعجاز» ١١٩ بمثالين: منكّر ومعرّف وجعلهما في الحكم واحداً وقال: ومثال ذلك قول النّاس: «فلان يحلّ ويعقد ويأمر وينهى ويضرّ وينفع» ثمّ قال: وكقولهم: «هو يعطي ويجزل ويقري ويضيف» وراجع «دلائل الإعجاز» في باب إفادة تقديم المسند إليه التّأكيد والقوّة: ١٠٣ و١٠٩.

(٢) وصريح كلام الشّيخ في «دلائل الإعجاز» أنّ البناء على النّكرة لا يكون إلّا للتّخصيص إلّا أنّ الشّارح قال ما نسبه إلى الشّيخ استظهاراً من الأمثلة ـ كما يأتي ـ.

التّخصيص ـ ولعلّنا[١] نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوّي[٢].

[كلام السّكّاكيّ]

﴿ووافقه﴾ أي: عبدَالقاهر ﴿السّكّاكيُّ على ذلك﴾ ـ أي: على أنّ تقديم المسند إليه، يفيد التّخصيص ـ لكن خالفه في شرائط وتفاصيل، لأنّ مذهب الشّيخ ـ على ما ذكرنا ـ أنّه إن وقع بعد حرف النّفي فهو للتّخصيص قطعاً، وإلّا فقد يكون للتّخصيص وقد يكون للتّقوّي، مضمراً كان الاسم أو مظهراً، معرّفاً كان أو منكّراً، مثبتاً كان الفعل أو منفيّاً.

وعلى ما ذكره المصنّف أنّه إن كان الاسم نكرة فهو ـ أيضاً ـ للتّخصيص قطعاً.

[كلام الزّمخشري]

وظاهر كلام صاحب «الكشّاف» أنّه موافق لعبدالقاهر لأنّه قائل بالحصر في نحو: ﴿**اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾[٣] و: ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾[٤] وأمثاله، ممّا فيه المسند إليه، مظهر معرّف.

---

(١) قال الرّومي: لمّا كان الإنسان غير متّكلٍ على عمره شبّه حاله بحال من يترجّى الفعل مع جزمه وعزمه على الفعل في المستقبل، فأورد صيغة الترجّي الدّالّة على ترجّيه من نفسه على سبيل التّجربة.

(٢) أي في بحث كون المسند جملةً من الباب الثّالث عند قوله: «وأمّا كونه جملةً فللتّقوّي أو لكونه سببيّاً».

(٣) الرّعد: ٢٦.

(٤) البقرة: ١٥.

[مذهب السّكّاكيّ]

ومذهب السّكّاكيّ[1] أنّه إن كان نكرة فهو للتّخصيص، إن لم يمنع منه مانع

---

(١) **قوله: «ومذهب السّكّاكيّ»**. قال في باب تقديم المسند من «المفتاح» ٣٢٥: وإذا سلكت هذه الطّريقة سلكت باعتبارين مختلفين:

أحدهما: أن يجري الكلام على الظّاهر وهو أنّ «أنا» مبتدأ و«عرفت» خبره، وكذلك «أنت عرفت» و«هو عرف» ولا يقدّر تقديم وتأخير كما إذا قلت: «زيد عارف» أو «زيد عرف» اللهمّ إلّا في التّلفّظ.

وثانيهما: أن يقدّر أصل النّظم: «عرفتُ أنا» و«عرفتَ أنت» و«عرف هو» ثمّ يقال: قدّم «أنا» و«أنت» و«هو».

فنظم الكلام بالاعتبار الأوّل لا يفيد إلّا تقوّي الحكم، وسبب تقوّيه هو: أنّ المبتدأ لكونه مبتدأً يستدعي أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه المبتدأ إلى نفسه فينعقد بينهما حكم ـ سواء كان خالياً عن ضمير المبتدأ نحو: «زيد غلامك» أو كان متضمّناً له نحو: «أنا عرفت» و«أنت عرفت» و«هو عرف» أو «زيد عرف» ـ.

ثمّ إذا كان متضمّناً لضميره صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانياً، فيكتسي الحكم قوّةً، فإذا قلت: «هو يعطي الجزيل» كان المراد تحقيق إعطائه الجزيل عند السّامع دون تخصيص إعطاء الجزيل به.

وكذلك إذا قلت: «أنت لا تكذب» كان أقوى للحكم بنفي الكذب عن المخاطب من قولك: «لا تكذب» من غير شبهةٍ، ومن قولك: «لا تكذب أنت» فإنّ «أنت» هنا لتأكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بأنّه هو لا غيره، لا لتأكيد الحكم.

وبالاعتبار الثّاني يفيد التّخصيص. ثمّ قال: وأمّا نحو: «زيد عرف» و«رجل عرف» فليسا من قبيل: «هو عرف» في احتمال الاعتبارين على السّواء، بل حقّ المعرّف حمله على وجه تقوّي الحكم، وحقّ المنكّر حمله على وجه التّخصيص.

وإنّما افترق الحكم بين الصّور الثّلاث لأنّه إذا قلنا: «عرف هو» لم يكن «هو» فاعلاً؛ ⇐

ـ كما سيجيء ـ وإن كان معرفة، فإن كان مظهراً فلا يكون للتّخصيص البتّة، وإن كان مضمراً فإن قدّر كونه في الأصل مؤخّراً فهو للتّخصيص وإلّا فللتّقوّي.

ولم يتعرّض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النّفي وما لا يليه، وصرّح بافتراق الحكم بين الصُّوَرِ الثّلاث[1]، وأنّ قولنا «زيد عرف» محمول على

⇐ لأنّ ضمير الفاعل لا ينفصل إلّا إذا جرى على غير ما هو له في موضع الإلباس، أو تقدّم عليها «إلّا» صورة نحو: «ما ضرب إلّا هو» أو معنىً نحو: «إنّما يدافع عنك أنا».

وإذا لم يكن «هو» فاعلاً احتمل التّقديم على الفعل، فإذا قلنا: «هو عرف» كان له ذلك الاحتمال مع احتمال الابتداء لكونه في موضعه، وكونه مع ذلك على شرطه في قوّة الفائدة بالإخبار عنه وهو معرفة.

وإذا قلنا: «عرف زيد» كان «زيد» مرفوعاً بـ«عرف» وحينئذٍ لا يكون له احتمال التّقدّم على الفعل، فلا يكون لقولنا: «زيد عرف» غير احتمال الابتداء اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «الصّور الثّلاث»**. والمراد بها أن يكون المبتدأ مضمراً أو مظهراً معرّفاً أو منكراً نحو: «هو عرف» و: «زيد عرف» و: «رجل عرف» والمراد بافتراق الحكم هو أنّ الأوّل يحتمل الاعتبارين ـ أعني التّخصيص والتّقوّي ـ على السّواء. وحقّ الثّاني الحمل على التّقوّي، والواجب في الثّالث الحمل على التّخصيص.

قال المحشّي: ووجه الافتراق عنده أنّ لفظ «هو» في المثال الأوّل يحتمل أن يكون مبتدأً عن أصله من غير اعتبار تقديم وتأخير، فلا يفيد حينئذٍ إلّا التّقوّي، وأن يكون في الأصل مؤخّراً بأن يكون الأصل: «عرف هو» لا على أنّه فاعل ـ لأنّه ليس من مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل ـ بل على أنّه تأكيد للفاعل المستتر، وإذا لم يكن فاعلاً جاز تقديمه عنده، فيفيد حينئذٍ التّخصيص.

وأمّا «زيد عرف» فلا يعتبر فيه أنّ أصله «عرف زيد» لأنّ اعتبار الضّمير المستتر في الفعل وإبدال الاسم المظهر منه قليل جدّاً في كلام العرب فتعيّن فاعليّة زيد فلا يجوز تقديمه، ولا يفيد التّخصيص بل التّقوّي.

⇐

الابتداء[1] لكن على سبيل القطع لا يحتمل التّقديم، وكرّر ذلك، فمن أراد التّوفيق بين كلامه وكلام الشّيخ فقد تعسّف.

وإلى هذا أشار بقوله: **﴿إلّا أنّه قال[2]: التّقديم يفيد الاختصاص﴾** بشرطين:

أشار إلى الأوّل بقوله: **﴿إن جاز تقدير كونه﴾** أي: كون المسند إليه **﴿في الأصل مؤخّراً على أنّه فاعل معنىً فقط﴾** لا لفظاً **﴿نحو: «أنا قمت»﴾** فإنّه يجوز أن يقدّر

⇐ وأمّا «رجل عرف» فلا يحتمل الابتداء لفوات شرط المبتدأ ـ أعني التّعريف والتّخصيص ـ فتعيّن الحمل على أنّه كان في الأصل مؤخّراً بدلاً من الضّمير المستتر في «عرف» ثمّ قدّم فيفيد التّخصيص ألبتّة، وأنت خبير بأنّ «رجل عرف» يحتمل أن يكون من قبيل الإضمار والتّفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد، اللهمّ إلّا أن يقال: قول السّكّاكي بالحصر فيه عند كونه مبتدأ لا في كلّ تقدير تأمّل اه.

(١) **قوله: «زيد عرف» محمول على الابتداء».** أي: لا تخصيص فيه قطعاً بحيث لا يحتمل التّقديم، فلا يحتمل التّخصيص. واستشكله بعضهم وقال: في كلامه ما يدلّ على أنّ نحو: «زيد عرف» يحتمل التّخصيص حيث قال:

وأمّا نحو «زيد عرف» و: «رجل عرف» فليسا من قبيل «هو عرف» في احتمال الاعتبارين ـ التّخصيص والتّقوّي ـ على السّواء اه.

وقوله: «على السّواء» إشارة إلى أنّ نحو: «زيد عرف» يحتمل اعتبار التّخصيص ولو مرجوحاً.

ولكن كلامه في بحث الاستفهام الإنكاري من باب الإنشاء يدلّ بظاهره على ما ذكره التّفتازاني هاهنا حيث يقول: «وإيّاك أن يزول عن خاطرك التّفصيل الّذي سبق في نحو: «أنا ضربت» و: «أنت ضربت» و: «هو ضرب» من احتمال الابتداء واحتمال التّقديم، وتفاوت المعنى في الوجهين، فلا تحمل نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]، على التّقديم فليس المراد أنّ الإذن ينكر من الله دون غيره، ولكن احمله على الابتداء مراداً منه تقوية حكم الإنكار.

(٢) في آخر باب تقديم المسند من المفتاح: ٣٢٧.

أنّ أصله «قمت أنا»، فيكون «أنا» فاعلاً في المعنى وإن كان في اللفظ تأكيداً للفاعل.

وإلى الثّاني بقوله: ﴿ وقدّر ﴾ عطف على «جاز» أي: وقدّر كونه في الأصل مؤخّراً على أنّه فاعل معنى فقط.

﴿ وإلّا ﴾ أي: وإن لم يوجد الشّرطان ﴿ فلا يفيد إلّا تقوّي الحكم ﴾ سواء كان انتفاء الشّرطين بانتفاء نفس التّقدير، أو بانتفاء جواز التّقدير كما أشار إليهما بقوله: ﴿ جاز ﴾ تقدير التّأخير ﴿ كما مرّ ﴾ في نحو: «أنا قمت» ﴿ ولم يقدّر، أو لم يجز ﴾ أصلاً ﴿ نحو: «زيد قام» ﴾ فإنّه لا يجوز أن يقدّر أنّ أصله: «قام زيد» فقدّم ـ لما سنذكره ـ.

[دفع وهم]

ولمّا كان مقتضى هذا التّحقيق أن لا يكون نحو: «رجل جاءني» مفيداً للاختصاص ـ لأنّه لا يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخّراً، على أنّه فاعل معنىً فقط، لأنّك إذا قلت: «جاءني رجل» فهو فاعل لفظاً مثل: «قام زيد» بخلاف «قمت أنا» فيجب أن لا يفيد إلّا التّقوّي مثل: «زيد قام» ـ استثناه السّكّاكي وأخرجه من هذا الحكم[1] بأن جعله في الأصل بدلاً من الفاعل اللفظي ليكون فاعلاً معنويّاً فقط كالتأكيد، وهذا معنى قوله:

﴿ واستثنى السّكّاكيّ المنكّر[2] بجعله من باب: ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ

(١) قوله: «وأخرجه من هذا الحكم». أي: أخرج السّكّاكي «رجل جاءني» من الحكم بامتناع التّخصيص فيما لم يجز تقدير كونه في الأصل مؤخّراً على أنّه فاعل معنىً فقط.

(٢) قوله: «واستثنى السّكّاكيّ المنكّر». أي: من عدم جواز تقدير كونه مؤخّراً كما في «زيد قام» وحاصل الكلام أنّ إبدال الاسم المظهر من الضّمير المبهم المستتر في الفعل إن سلّم ⇐

﴿ظَلَمُوا﴾[1] أي: على القول بالإبدال[2] ﴿من الضّمير﴾ يعني قدّر أنّ أصله: «جاءني رجل» على أنّ «رجلاً» بدل من الضّمير في «جاني» لا فاعل له.

وإنّما جعله من هذا الباب ﴿لئلّا ينتفي التّخصيص، إذ لا سبب له﴾ أي: للتّخصيص ﴿سِواهُ﴾ أي: سوى تقدير كونه مؤخّراً في الأصل ـ على أنّه فاعل معنىً فقط ـ ثمّ قدّم.

وإذا انتفى التّخصيص[3] لم يصحّ وقوعه مبتدأً. ﴿بخلاف المعرّف﴾ فإنّه يجوز

⇐ وجوده فلا يخفى أنّه قليل جدّاً في كلام العرب ـ كما سبق ـ فلا وجه لحمل الكلام الشّائع الكثير النّظائر عليه فيما لا ضرورة فيه، فلذا يحكم بعدم الجواز، وأمّا فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التّقدير ويحمل عليه.

(١) الأنبياء: ٣.

(٢) **قوله: «أي على القول بالإبدال»**. قال المحشّي: فيه ستّة أوجهٍ:

أحدها: أنّ موضعه رفع على البدل من واو **«أسروا»**.

والثّاني: أنّ موضعه رفع بإضمار الفعل، تقديره: ﴿**يَقُولُ الَّذِينَ**﴾.

والثّالث: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: ﴿**هُمُ الَّذِينَ**﴾.

والرّابع: أن يكون محلّه رفعاً بـ**«أسروا»** على لغة من قال: «أكلوني البراغيث» وهذا أربعة أوجه في الرّفع.

والخامس: أن يكون في موضع النّصب بإضمار «أعني».

والسّادس: أن يكون في موضع الجرّ بدلاً لـ«النّاس» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ**﴾ [الأنبياء: ١].

وذهب بعضهم إلى أنّه نعت لـ«النّاس» وفيها وجوه أُخر ذكرها ابن هشام في بحث الواو.

(٣) جواب سؤال مقدّرٍ واردٍ على قوله: «لئلّا ينتفي التّخصيص» وهو أنّه ما المحذور في انتفائه ولم لا يجوز انتفاؤه فأجاب بقوله: «وإذا انتفى».

وقوعه مبتدأً من غير هذا الاعتبار البعيد[١] فلا يرتكب إلّا عند الضَّرورة[٢] وهي في المنكّر دون المعرّف.

[شرط اعتبار التّقديم والتّأخير]

﴿ **ثمّ قال: وشرطه** ﴾ أي: شرط جعل المنكّر من هذا الباب واعتبار التّقديم والتّأخير ﴿ **أن لا يمنع من التّخصيص مانع كقولنا: «رجل جاءني» على ما مرّ**[٣] ﴾ أنّ معناه: «رجل جاءني لا امرأة» أو: «لا رجلان».

[امتناع التّخصيص على قول المشهور]

﴿ **دون قولهم: «شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب»** ﴾ فإنّ فيه مانعاً من التّخصيص.

---

(١) **قوله: «من غير هذا الاعتبار البعيد»**. يعني جعل الضّمير المبهم فاعل الفعل، ثمّ إبدال الظّاهر منه، فإنّه قليل في كلامهم، ولاسيّما الإبدال من المستتر، بل غير جائز عند بعضهم. قال ابن هشام في الباب الرّابع من كتاب «المغني»: السّادس: ـ أي: من مواضع عود الضّمير إلى المتأخّر لفظاً ورتبةً ـ أن يكون مبدلاً منه الظّاهر المفسّر له كـ«ضربته زيداً». قال ابن عصفور: أجازه الأخفش ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسان: هو جائز بالإجماع؛ نقله عن ابن مالك اهـ.

(٢) **قوله: «فلا يرتكب إلّا عند الضّرورة»**. فإن قيل: فكيف جاز ارتكاب ذلك في الآية ولا ضرورة في التّنزيل؟ يقال: إنّما أجاز ذلك من أجاز اعتماداً على ما نقله ابن مالك من الإجماع، وأمّا غيره فقد احتمل فيها غير ذلك من الوجوه الّتي نقلناها عن المحشّي.

وأيضاً: ارتكابه في الآية إنّما هو مع إبراز الضّمير ولا التّباس فيه بخلاف ما نحن فيه.

(٣) **قوله: «رجلٌ جاءني على ما مرّ»**. المراد من تقدير المنكّر مؤخّراً في الأصل أنّه يقدّر أنّ الأصل في المثال كون «رجل» مؤخّراً كما تقدّر وتفرض المستحيلات لا أنّه يقع مؤخّراً، إذ لا قائل بأنّ «رجل» في «جاءني رجل» فاعل معنىً وإلّا لزم إبراز الضّمير في نحو: «رجلان جاءا» و: «رجال جاؤوا» عند التّأخير بأن يقال: «جاءاني رجلان» و: «جاؤوني رجال» ولا قائل بوجوب الإبراز إلّا على لغة «أكلوني البراغيث» وهي شاذّة غير معتدّ بها.

﴿أمّا على التّقدير الأوّل﴾ أعني تخصيص الجنس **﴿فلامتناع أن يراد: المُهِرُّ شرّ لا خير﴾** لأنّ المُهِرَّ لا يكون إلّا شرّاً، إذ ظهور الخير للكلب لا يُهِرّه[1] ولا يفزعه.

﴿وأمّا على التّقدير الثّاني﴾ أعني تخصيص الواحد من الأفراد **﴿فلِنُبُوِّهِ﴾**[2] أي: هذا التّقدير **﴿عن مظانّ استعماله﴾** أي: موارد استعمال قولهم: «شرّ أهرّ ذا نابٍ» لأنّه لا يستعمل عند القصد إلى أنّ المُهِرّ شرّ واحد، لا شرّان، وهذا ظاهر[3].

[عدم امتناع التّخصيص عند النُحاة والتّناقض ودفعه]

﴿وإذ قد صرّح الأئمّة بتخصيصه حيث تأوّلوه بـ«ما أهرّ ذا ناب إلّا شرّ» فالوجه﴾ ـ أي: وجه الجمع بين قول الأئمّة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التّخصيص ـ **﴿تفظيع شأن الشّرّ بتنكيره﴾** أي: جعل التّنكير للتّعظيم والتّهويل ـ كما مرّ في تنكير المسند إليه ـ ليكون المعنى: «شرّ فظيع عظيم أهرّ ذا ناب لا شرّ حقير» فيصحّ قولهم: معناه: «ما أهرّ ذا ناب إلّا شرّ» أي: شرّ فظيع، ويكون تخصيصاً نوعيّاً، والمانع إنّما يمنع من التّخصيص الجنسيّ والفرديّ.

---

(١) **قوله: «لا يهرّه»**. فإنّ للكلب نُباحين: معتاد وغير معتاد ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي ـ.
والأوّل: يصدر عنه عند إدراكه أمراً غريباً يسرّ صاحبه أو يضرُّه.
والثّاني: ممّا جرّب أنّ صدوره عنه علامة إصابة صاحبه بمكروه وشرّ في المستقبل ولهذا يتطيّر به.

(٢) أي: بُعْده.

(٣) **قوله: «وهذا ظاهر»**. أي: من كلام أهل العربيّة حيث قالوا: إنّ هذا ممّا قاله رجل حين نبح كلبه ثمّ صار مثلاً لقويّ أدركه العجز في حادثةٍ.
وأيضاً: إنّ مظنّة استعمال ما إذا كان المراد هو الإخبار عن فظاعة الحادث لا عن كونه واحداً لا اثنين.

[ردّ بعضهم في التّخلّص من التّناقض]

فيتأتّى التّوفيق بين الكلامين بهذا الوجه(١) لا بمجرّد جعله نكرة مخصّصة بالوصف المقدّر ـ المستفاد من التّنكير ـ لأنّ الأئمّة قد صرّحوا بالتّخصيص بمعنى الحصر حيث تأوّلوه بـ«ما أهرّ ذا ناب إلّا شرّ».

[الإشكال على السّكّاكيّ]

ولقائل أن يقول: بعد ما جعل التّنكير للتّفظيع ليحصل النّوعيّة لابدّ من اعتبار كونه في الأصل مؤخّراً ـ على أنّه فاعل معنىً فقط كما هو مذهبه(٢) ـ ليفيد الحصر

---

(١) **قوله: «فيتأتّى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه»**. ردّ على من حاول دفع التّناقض بوجهٍ آخر: وهو أنّ التّخصيص في كلام الأئمّة القائلين به في «شرّ أهر ذا نابٍ» بمعنى التّسويغ. والمراد أنّ فيها مسوّغاً من مسوّغات الابتداء بالنكرة وهو كونه نكرة موصوفةً بالوصف المقدّر المستفاد من التّنوين الدّالّ على التّعظيم والتّهويل.

والتّخصيص في كلام السّكّاكيّ ـ الّذي لا يجري في المثال ـ بمعنى التّخصيص الحصريّ ولا منافاة بينهما، فإنّ السّكّاكي حيث يمنعه فيه، أي: يمنع فيه التّخصيص فإنّما يريد به التّخصيص الحصريّ والنُّحاة حيث يقولون بتخصيصه يريدون تسويغ الابتداء به.

والجواب: منع أن يكون المراد من التّخصيص في كلام النُّحاة هو التّسويغ، بل هما متّفقان على أنّ التّخصيص هو الحصريّ، بدليل أنّهم قالوا في تأويله: «ما أهرّ ذا ناب إلّا شرّ» وتأويله بـ«ما» و«إلّا» يدلّ على التّخصيص الحصريّ لا التّخصيص بمعنى التّسويغ الّذي ادّعاه هذا القائل.

(٢) **قوله: «كما هو مذهبه»**. حيث قال: إنّ التّقديم يفيد الاختصاص بشرطين:

أحدهما: جواز تقدير كونه في الأصل مؤخّراً على أنّه فاعل معنىً فقط.

والثّاني: تقديره مؤخّراً، وإلّا فلا يفيد التّقديم إلّا التّقوّي، فلابدّ على هذا من اعتبار كون الشّرّ مؤخّراً.

فيتأتّى التّوفيق[1] والنّكرة الموصوفة يصحّ وقوعها مبتدأً[2] كالمعرّف فلا يصحّ فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصحّ في المعرفة لصحّة وقوعها مبتدأ.

[الإشكال وارد]

ولا مدفع لهذا إلّا بأن يقال[3]: إنّه اشترط اعتبار التّقديم والتّأخير في إفادة التّقديم الحصر، والحصر هاهنا ليس بمستفاد من التّقديم، بل من الوصف ـ بناءً على أنّ التّقييد بالوصف عنده يدلّ على نفي الحكم عمّا عداه[4] ـ فقولنا: «رجل

---

(١) قوله: «**فيتأتّى التّوفيق**». أي: بين كلام السّكّاكيّ وكلام النُّحاة.

(٢) قوله: «**والنّكرة الموصوفة يصحّ وقوعها مبتدأً**». حاصل الإشكال أنّه يلزم على السّكّاكيّ أحد الأمرين: إمّا العدول عن مذهبه وهو اشتراط الشّرطين ـ إذ هما مفقودان في «شرّ» إذ بعد ما جعل التّنكير للتفظيع يحصل النّوعيّة فيتولّد منها الوصفيّة ويصحّ الابتداء بالنّكرة، فلا يجوز تقدير التّأخير، إذ لا ضرورة تدعو إليه.

وإمّا ارتكاب ذلك الوجه البعيد ـ وهو تقدير التّأخير واعتباره ـ بلا ضرورة داعية إليه، وبغير أحد هذين الأمرين لا يمكن الجمع بين كلام السّكّاكيّ وكلام النُّحاة القائلين بكون «شرّ أهرّ ذا نابٍ» مفيداً للتّخصيص والحصر حيث تأوّلوه بـ«ما» و«إلّا» وقالوا: «ما أهرّ ذا نابٍ إلّا شرّ».

(٣) قوله: «**ولا مدفع لهذا إلّا بأن يقال**». حاصل الدّفع أن يقال: الحصر نوعان:

الأوّل: الحصر المستفاد من التّقديم والتّأخير.

والثّاني: الحصر المستفاد من الوصف، والسّكّاكيّ ملتزم باعتبار التّقديم والتّأخير للوصول إلى الحصر، وإذا حصل الحصر من الوصف بدون اعتبار التّقديم والتّأخير فلا يلتزم بذلك الاعتبار، وهاهنا الحصر مستفاد من الوصف ـ بناءً على أنّه قائل بمفهوم الوصف ـ فلا يقول بالتّقديم والتّأخير فلا يرد الإشكال.

(٤) قوله: «**بناءً على أنّ التّقييد بالوصف عنده يدلّ على نفي الحكم عمّا عداه**». اختلف الأُصوليّون في مفهوم الوصف، وأنّ تعليق الحكم على وصفٍ هل يدلّ على انتفائه عند

⇐

طويل جاءني» معناه: لا قصير، من غير تقدير كونه في الأصل مؤخّراً.

يدلّ على هذا أنّه قال بالتّخصيص الحصري في نحو قولنا: «ما ضربت أكبر إخوتك» وهو في معنى: «ما ضربت أخاك الأكبر».

[النّظر فيه من وجوه]

[الأوّل] ﴿ وفيه ﴾ أي: فيما ذهب إليه السّكّاكيّ(١) واحتجّ به

⇐ انتفاء الوصف أم لا؟ واحتجّ المثبتون بأنّه لو ثبت الحكم مع انتفاء الصّفة لعري تعليقه عليها عن الفائدة وجرى مجرى قولك: «الإنسان الأبيض لا يعلم الغيوب» و: «الأسود إذا نام لا يبصر».

والسّكّاكيّ من المُثْبِتِيْنَ والوصف عنده ـ أعمّ من أن يكون صريحاً أو مقدّراً ـ يدلّ على نفي الحكم عمّا عداه و: «رجل طويل جاءني» ينفي الحكم وهو المجيء عن غير محلّ الوصف ـ وهو القصير ـ ولا حاجة إلى تقدير التّأخير ليكون فاعلاً معنويّاً.

والدّليل على أنّه قائل بذلك، أنّه قال بالتّخصيص الحصريّ في نحو: «ما ضربت أكبر إخوتك» وهو في معنى تقييد الحكم ـ أي: عدم الضّرب ـ بوصف الأخ المنفيّ عنه الضّرب، أي: «ما ضربت أخاك الأكبر» فدلّ على إثبات الضّرب على غير الأكبر من الإخوة بحسب المفهوم المخالف.

(١) **قوله: «وفيه ـ أي فيما ذهب اليه السكّاكي»**. وحاصله الفرق بين المضمر في نحو: «هو عرف» وبين المظهر المعرّف في نحو: «زيد عرف» وبين المنكّر في نحو: «رجل عرف».

فذهب في المضمر إلى أنّه يجوز فيه اعتبار كونه في الأصل مؤخّراً على أنّه فاعل معنويّ، من دون ضرورةٍ تدعو إلى ذلك الاعتبار، إذ بعد تقدير كونه مؤخّراً لا يلتبس بالفاعل ـ لأنّ ضمير الفاعل لا ينفصل إلّا اذا جرى على غير من هو له ونحوه ـ فإن قدّر فيه ذلك الاعتبار كان للتّخصيص والقصر وإلّا فلا يفيد إلّا التّقوّي.

وذهب في المظهر المعرّف إلى أنّه لا يجوز فيه ذلك الاعتبار البعيد، لأنّه لا يرتكب إلّا عند الضّرورة، مع أنّ تقدير تأخّره يلتبس بالفاعل.

⇐

لمذهبه(١) **﴿نظر(٢)؛ إذ الفاعل اللفظي والمعنوي﴾** كالتّأكيد والبدل **﴿سواء في امتناع التّقديم ما بَقِيَا على حالهما(٣)﴾** أي: ما دام الفاعل فاعلاً والتّابع تابعاً، بل امتناع تقديم التّابع أولى(٤) وإذا لم يَبْقَيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما، وأيّاً

⇐ وذهب في المنكّر إلى أنّه يرتكب فيه ذلك الاعتبار للضّرورة الدّاعية إليه، وهي أنّه لو لم يرتكب ذلك الاعتبار البعيد لانتفى التّخصيص المسوّغ للابتداء بالنّكرة، إذ لا سبب للتّخصيص سوى تقدير كونه مؤخّراً.

(١) **قوله: «واحتجّ به لمذهبه»**. بيان الاحتجاج أنّه إذا قدّر أنّ نحو: «أنا قمت» كان في الأصل: «قمت أنا» لم يكن «أنا» فاعلاً، لأنّ ضمير الفاعل لا ينفصل إلّا إذا جرى الفعل على غير من هو له في موضع الالتباس، أو وقع بعد «إلّا» أو «إنّما»، وإذا لم يكن «أنا» فاعلاً، فيكون تأكيداً أو بدلاً، فلا يمتنع تقديمه على الفعل بخلاف نحو: «زيد عرف» لأنّه إذا قدّر أنّ أصله كان «عرف زيد» فالظّاهر أنّ «زيد» فاعل «عرف» لا بدل عن فاعله لقلّة نظائر **﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾** [الأنبياء: ٣] ـ ولو قلنا فيه: إنّ «الذين» بدل من فاعل «أسرّوا» ـ وإذا كان «زيد» فاعلاً لـ«عرف» فيمتنع تقديمه على الفعل، فلا يكون لـ«زيد» في «زيد عرف» غير الابتدائيّة.

اللهمّ إلّا بذلك الوجه البعيد الذي لا يرتكب إلّا عند الضرورة كما في المنكر نحو: «رجل جاءني» ـ أي: لا امرأة أو لا رجلان ـ على ما تقدّم من التّخصيص ـ أي: الجنسي أو الفردي ـ دون قولهم: «شرّ أهرّ ذا ناب» لامتناع التّخصيص فيه، لما تقدّم، فلابدّ من القول بالتّخصيص النوعيّ.

(٢) **قوله: «نظر»**. بيّن وجه النّظر في ثلاثة أُمور:

الأوّل: منع الفرق بين الفاعل اللفظيّ والمعنويّ.

الثّاني: منع الضّرورة في المنكّر.

والثّالث: منع وجود المانع من التّخصيص الجنسيّ.

(٣) **قوله: «ما بقيا على حالهما»**. أي: ما دام الوصف العنواني باقٍ فيهما وهو الفاعليّة والتّابعيّة.

(٤) **قوله: «امتناع تقديم التّابع أولى»**. أي: من امتناع تقديم الفاعل، لأنّ تقديم الفاعل ليس فيه ⇐

ما كان ﴿فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكّم[١]﴾.

لا يقال: الفاعل لا يحتمل[٢] التّقديم بوجه، والتّابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التّابعيّة وهو جائز كما في «جَرْد قطيفة»[٣] و: «أخلاق ثِياب» وقوله:

* والمُؤْمِنِ العائذاتِ الطّير[٤] *

⇐ إلّا التّقديم على العامل خاصّة، بخلاف تقديم التّابع، فإنّ فيه تقديم المعمول على العامل والتّابع على المتبوع فهذا أولى بالامتناع.

(١) **قوله: «تحكّم»**. أي: حكم بلا دليل.

(٢) **قوله: «لا يقال: الفاعل لا يحتمل»**. أي: لا يقال دفاعاً عن السّكّاكيّ: إنّا نختار الشّقّ الثّاني، أي: عدم البقاء على حالهما، بأن يفسخ كلّ واحد منهما عمّا هو عليه، لكن لا يوجب ذلك جواز التّقديم إلّا في التّابع؛ لأنّ الفاعل لا يحتمل التّقديم بوجهٍ، إذ بتقديمه يبقى الفعل بلا فاعل، وذلك غير ممكن إذ لابدّ للفعل من أن يكون بعده فاعل، والتّابع يحتمل التّقديم على سبيل الفسخ عن التّابعيّة.

(٣) **قوله: «جَرْد قطيفة»**. قال المحقّق الرّضي في باب الإضافة من شرح «الكافية»: إنّ الكوفيّين جوّزوا إضافة الموصوف إلى الصّفة وبالعكس استشهاداً للأوّل بنحو: «مسجد الجامع» و: «جانب الغربيّ» وللثّاني بنحو: «جَرْد قطيفة» و: «أخلاق ثياب» وقالوا: إنّ الإضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التّنوين كما في «جَرْد قطيفة» أو بحذف اللّام كـ«مسجد الجامع» إذ أصلهما: «قطيفة جَرْد» و: «المسجد الجامع».

والبصريّون قالوا: لا يجوز إضافة الصّفة إلى الموصوف ولا العكس وذلك لأنّ الصّفة والموصوف واقعان على شيءٍ واحدٍ، فهو إضافة الشّيء إلى نفسه، ولا يتمّ لهم هذا مع الكوفيّين لأنّهم يجوّزون إضافة الشّيء إلى نفسه مع اختلاف اللفظين. وقال المصنّف ـ يريد ابن الحاجب ـ: لا يجوز ذلك لأنّ توافق الصّفة والموصوف في الإعراب واجب.

وليس بشيءٍ لأنّ ذلك إنّما يكون إذا بقيا على حالهما، فأمّا مع طلب التّخفيف بالإضافة فلا نسلّم له فهو موضع النّزاع اهمختصراً.

(٤) **قوله: «والمؤمن العائذات الطّير»**. قد تقدّم شرح هذا البيت والمراد هاهنا: أنّ «العائذات»

⇐

لأنّا نقول: لا نسلّم ذلك(١) بل إنما يمتنع تقديمه ما دام فاعلاً، وأمّا إذا جعل مبتدأ وأُقيم مقامه ضمير فلا، فتجويز الفسخ في التّابع دون الفاعل تحكّم.

والاستدلال بالوقوع فاسد؛ لأنّ هذا اعتبار محض منّا، فكما نعتبر في «جَرْد قطيفة» فلنعتبر في «زيد قام».

فإن قلت: تقديم الفاعل حال كونه فاعلاً ممتنع بالاتّفاق. وأمّا التّابع فلا نسلّم امتناع تقديمه حال كونه تابعاً بل هو واقع كالتّأكيد في قوله:

بَنَيْتُ بها قَبْلَ المُحاقِ بِلَيْلَةٍ(٢) فكانَ مُحاقاً كُلُّهُ ذلك الشَّهْرُ

⇐ كان في الأصل مؤخَراً على أنّه صفة لـ«الطّير» ثمّ فسخ عن التّابعيّة فقدّم على الموصوف وجعل الموصوف عطف بيان له، فالتّابع يحتمل التّقديم على سبيل الفسخ عن التّابعيّة دون الفاعل، لأنّه لا يحتمل التّقديم بوجهٍ.

(١) قوله: **«لأنّا نقول: لا نسلّم ذلك»**. أي: لا نسلّم عدم احتمال الفاعل التّقديم بوجهٍ، ولا يلزم فعل بدون الفاعل، لإمكان إقامة المضمر مقامه.

وذلك كما جرّوا فاعل الصّفة المشبّهة بها بعد تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها.

(٢) قوله: **«بنيت بها قبل المحاق بليلةٍ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ، والقائل: أبو منصور عبدالملك بن محمّد بن إسماعيل الثّعالبي النّيسابوري المتوفّى سنة ٤٢٩هـ وهو من أبيات يهجو بها عجوزاً تزوّجها يقول فيها:

عجوز تَمنَّتْ أن تكون فتيَةً وقد يبس الجنبانِ وَٱحْدَوْدَبَ الظَّهْرُ
تروح إلى العطّار تبغي شبابها وهل يصلح العَطّارُ من أفسد الدَّهْرُ
وما غَرَّني إلّا خضاب بكفّها وكحلٌ بعينيها وأثوابها الصُّفْرُ
بَنَيْتُ بها قَبْلَ المُحاقِ بِلَيْلَةٍ فكانَ مُحاقاً كُلُّهُ ذلكَ الشَّهْرُ

وروابة البيطار في «حلية البشر في تاريخ القرن الثّالث عشر» بعد البيت الأوّل:

وأضحت بلا عقل يصون حجابها فباحت بما في السّرّ وانكشف السّتر

⇐

فإنّ «كلّه» تأكيد لـ« ذلك الشّهر».

والمعطوف في قوله:

ألا يا نخلةً مِن ذاتِ عِرْقٍ[(١)] عليكِ ورحمةُ اللهِ السّلامُ

⇐ وجاءت إلى العطّار تبغي تحسّناً وهل يصلح العطّار من أفسد الدّهْرُ

الشّرح: «الفتيّة» ـ بفتح الأوّل وكسر الثّاني ـ الشّابّة، «احدودب» اعوجّ، و: «تبغي شبابها» مجاز مرسل أي: تطلبه، والمراد الأشياء الّتي تدلّس بها نفسها لتخديع الرّجال. «بنيت بها» أي: دخلت بها، وكانوا يبنون على المتزوّج ليلة دخوله قبّة ثمّ توسّعوا فيه، فقالوا: لكلّ من تزوّج: بنى بأهله وإن لم تضرب له قبّة.

وفي الصّحاح: «بنى فلان على أهله بناءً» والعامّة تقول: «بنى بأهله» وهو خطأ. و«المحاق» مثلّث الميم ثلاثة أيّام من آخر الشّهر، سمّيت بذلك لانمحاق ضوء القمر وذهابه فيها.

«بنيت» فعل وفاعل، والظّروف الثّلاثة متعلّق به، والفاء عاطفة و«كان» ناقصة «محاقاً» خبر مقدّم لها و«كلّه» مرفوع تأكيد مقدّم و«ذلك الشّهر» المؤكّد اسم كان مؤخّر. يقول: دخلت بها قبل اللّيلة الّتي هي آخر ليالي الشّهر فكان ذلك الشّهر كلّه مظلماً، أي: ذهب نور عينيّ لدخولي بها، فعبّر عن المظلم بالمحاق لكون الظّلام لازماً لها.

والشّاهد: تقديم التّأكيد على المؤكّد مع البقاء على التّابعيّة.

(١) **قوله: «ألا يا نخلة من ذات عرق»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل والقائل: غير معلوم على التّحقيق، وقبله:

بأرض النّخْل قلبي مستهام فكيف يطيب لي عنها المَقَامُ
لذاك إذا رأيت لها شبيهاً أقول وما يصاحبني مَلَامُ
ألا يا نخلةً من ذات عرقٍ عليكِ ورحمة الله السّلامُ

وهي رواية ابن الخطيب ـ لسان الدّين ـ في كتاب «الإحاطة بأخبار غرناطة» قال البطليوسيّ في «الخلل»: هذا البيت لا أعلم لمن هو وينسبه قوم إلى الأحوص.

و«ذات عِرْق» موضع وقوله: «من ذات عِرْق» في موضع الصّفة لـ«نخلة» كأنّه قال: ألا ⇐

على وجهٍ. وبيت الحماسة:

لَوْ كَانَ يُشْكَى إلى الأمواتِ ما لقي الـ[١] أحـيـاءُ بـعدهم مـن شـدّة الكَـمَد

⇐ يا نخلةً كائنة من «ذات عِرْق» فـ«من» متعلّقة بمحذوف.

وقوله: «عليكِ ورحمة الله السّلام» مذهب أبي الحسن الأخفش أنّه أراد: «عليك السّلام ورحمة الله» فقدّم المعطوف ضرورة، وإنّما قال الأخفش هذا، لأنّ «السّلام» عنده مرفوع بالاستقرار المضمر في «عليك».

ولا يلزم هذا سيبويه على مذهبه، لأنّ «السّلام» عنده مرفوع بالابتداء و«عليك» خبر مقدّم و«رحمة الله» معطوف على الضّمير المرفوع الّذي في «عليك» فلا موضع لـ«على» على رأي الأخفش ولها موضع على قول سيبويه.

قال ابن جنّي في فصل التّقديم والتّأخير من «الخصائص» ٢: ٣٨٦: ولا يجوز تقديم الصّلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصّفة على الموصوف، ولا المبدل على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الّذي هو نسق على المعطوف عليه إلّا في الواو وحدها وعلى قلته أيضاً. ثمّ قال: فأمّا قوله:

ألا يا نخلةً من ذات عِرْقٍ عليكِ ورحمة الله السّلام

فحملته الجماعة على هذا حتّى كأنّه عندها: «عليكِ السّلام ورحمة الله». وهذا وجه، إلّا أنّ عندي فيه وجهاً لا تقديم فيه ولا تأخير من قِبَلِ العطف وهو أن يكون «رحمة الله» معطوفاً على الضّمير في «عليك» وذلك أنّ «السّلام» مرفوع بالابتداء وخبره مقدّم عليه وهو «عليك» ففيه إذاً ضمير منه مرفوع بالظّرف، فإذا عطفت «رحمة الله» عليه ذهب عنك مكروه التّقديم، لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتّصل من غير توكيد له، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه اهباختصارٍ.

و«النّخلة» في هذا الموضع كناية عن امرأة وكان النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ قد نهى الشّعراء عن ذكر النّساء في أشعارهم لما في ذلك من الفضيحة، وكان الشّعراء يكنّون عن النّساء بالشّجر وغيره اهبتصرّفٍ.

(١) **قوله: «لوكان يُشكى إلى الأموات»**. البيت من مدوّر البسيط على العروض المخبونة مع ⇐

ثــمّ اشــتكَيْتُ لأشكــاني وســاكــنُهُ   قـــبرٌ بِســنْجارَ أو قــبرٌ عــلى قَــهَدِ

فإنّ قوله: «وساكنه» عطف على «قبر».

فنحو: «أنا» و«أنت» و«هو» في قولنا: «أنا قمت» و«أنت قمت» و«هو قام» عند قصد التّخصيص ليس بمبتدأ عند السّكّاكيّ بل هو تأكيد اصطلاحيّ مقدّم، والجملة فعليّة، وكذا: «رجل جاءني» بدل اصطلاحيّ.

قلت: امتناع تقديم التّابع حال كونه تابعاً شائع عند النُّحاة.

ولذا جعلوا «الطّير» في قوله: * والمؤمن العائذات الطّير * عطف بيان لـ«العائذات» لا موصوفاً[1].

⇐ الضّرب المماثل وهو من قطعة أوردها أبو تمّام في باب المراثي من ديوان الحماسة وهي:

لو كــان حَــوْضَ حِمارٍ ما شَرِبْتَ بـه   إلّا بـــإذْنِ حِـــمارٍ آخــرَ الأَبَــدِ
لكــنّه حــوضُ مــن أودى بــإخْوته   ريبُ الزّمـــانِ فأمْسَـــى بَــيْضَةَ البَــلَدِ
لو كـان يُشْكـى إلى الأموات ما لقـي الـ   أحـــياءُ بـــعدهم مــن شِــدَّةِ الكَــمَدِ
ثُـــمّ اشــتكيتُ لأشكــاني وســاكــنُهُ   قـــبرٌ بسِـــنْجَارَ أو قَــبْرٌ عــلى قَــهَدِ

الشّرح: اسم «كان» ضمير الشّأن وخبره الجملة الّتي بعدها و«إلى» متعلّق بـ«يشكى» وهو ناقص واوي من «الشّكوى» وفي القرآن: ﴿ **إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ** ﴾ [يوسف: ٨٦]، و«ما» في «ما لقي» موصولة قائمة مقام فاعل «يشكى» و«من» بيان له و«الكمد» الحزن المكتوم و«أشكيت» عطف بـ«ثمّ» على «كان» و«لأشكاني» جواب «لو» والهمزة للسّلب، أي: أزال شكايتي، و«سِنْجار» و«قَهَد» موضعان.

والشّاهد بيّنه الشّارح، وقد يقال: إنّ «ساكنه» فاعل فعل محذوف يدلّ عليه المذكور وهو من عطف الجمل، والتّقدير: «وأشكاني ساكنه» ويحتمل أن يكون «ساكنه» بالجرّ على القسم والضّمير للقبر.

(١) **قوله: «عطف بيان لـ«العائذات» لا موصوفاً»**. ولو جاز تقديم التّابع حال كونه تابعاً لجعلوا «الطّير» موصوفاً لـ«العائذات» فلمّا لم يجعلوه موصوفاً له، علم أنّ تقديم الصّفة حال الوصفيّة يمتنع، ومنه يعلم أنّ سائر التّوابع أيضاً كذلك.

واتّفقوا على امتناع: «ما جاءني إلّا أخوك[١] أحدٌ» بالرّفع على الإبدال[٢]؛ لامتناع تقديم البدل. ومنع هذا محض مكابرة.

ودليل امتناع تقديم الفاعل ـ وهو التباسه بالمبتدأ ـ قائم هاهنا بعينه.

وأمّا قوله: * وكان محاقاً كلّه ذلك الشّهر * فبعد ثبوت كون البيت ممّا يستشهد به[٣] يحتمل أن يكون «كلّه» تأكيداً للضمير المستتر في «كان» لدلالة قوله: «قبل المحاق» على «الشّهر»[٤] وكان قوله: «ذلك الشّهر» بدلاً منه وتفسيراً له.

ولو سُلِّم فيكون شاذّاً أو محمولاً على الضّرورة، فلا يدلّ على جوازه في السَّعة.

---

(١) **قوله: واتفقوا على امتناع: «ما جاءني إلّا أخوك أحدٌ»**. في دعوى الاتّفاق نظر؛ لأنّ ابن مالك من أئمّة العربيّة وهو خارج على الاتّفاق حيث قال:

وغير نصب سابق في النّفي قد ... يأتي و لكن نصبه اختر إن ورد

ومثاله قول حسّان بن ثابت:

لأنّهم يرجون منه شفاعة ... إذا لم يكن إلّا النّبيّون شافع

(٢) **قوله: «على الإبدال»**. أي: على إبدال «أخوك» عن المستثنى منه أعني «أحد». قال المحقّق الرّضيّ: إذا كان المستثنى بعد «إلّا» وتقدّم على المستثنى منه وجب النّصب، لأنّه إن كان في الموجب فقد تقدّم وجوب نصبه، وإن كان في غير الموجب فقد بطل البدل، لأنّ البدل لا يتقدّم على المبدل منه، لأنّه من التّوابع فلم يبق إلّا النّصب على الاستثناء اه.

(٣) **قوله: «ممّا يستشهد به»**. ويأتي بمشيئة الله في «علم البديع» وهم ثلاث فرق: الأولى: الجاهليّون. الثّانية: المُخَضْرَمُوْنَ. الثّالثة: المتقدّمون. وأمّا الرّابعة وهم المولّدون فليس قولهم بحجّة، والبيت نسب إلى الثّعالبي النّيسابوري وكلامه ليس بحجّة.

(٤) **قوله: «لدلالة قوله «قبل المحاق» على «الشهر»**. فهذا الضّمير المستتر في «كان» من قبيل الضّمير في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ** ﴾ [النّساء: ١١]، من جهة أنّه راجع إلى «الميّت» لدلالة «لكلّ واحد منهما السُّدُس» على «الميّت» إذ المراد من «السّدس» نصيب أحد الأبوين ممّا تركه «الميّت».

ولوسُلِّم ففيه[1] تقديم على المتبوع فقط، والمطلوب جواز تقديمه على العامل أيضاً.

نعم، قد ذكر النُّحاة أنّه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء و«ثمّ» و«أو» و«لا» على المعطوف عليه، في ضرورة الشّعر، بشرط أن لا يتقدّم المعطوف على العامل.

وأمّا تقديم التّأكيد والبدل في السِّعة على المتبوع والعامل جميعاً فممّا لم يقل به أحد.

[الثّاني]

﴿**ثمّ لا نسلّم انتفاء التّخصيص**[2] **في صورة المنكر**﴾ أعني نحو: «رجل جاءني» ﴿**لولا تقدير التّقديم، لحصوله**﴾ أي: التّخصيص ﴿**بغيره**﴾ أي: بغير تقدير التّقديم ﴿**كما ذكره السّكّاكيّ**﴾ في «شَرٌّ أهرّ ذا نابٍ» من التّهويل وغيره ـ كالتّحقير والتّكثير والتّقليل وغير ذلك ـ ممّا يستفاد من التّنكير، فهو وإن لم يصرّح[3] بأن لا

---

(١) **قوله: «ولو سُلِّم ففيه»**. أي: التّقديم الواقع في البيت لا يثبت المطلوب، لأنّه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب تقديمه على العامل والمتبوع معاً كما في «أنا سعيت» حيث قدّم «أنا» على المتبوع وهو الضّمير المتّصل، والعامل وهو الفعل الماضي.

(٢) **قوله: «ثمّ لا نسلّم انتفاء التّخصيص»**. إلى هنا كان الكلام في بيان الوجه الأوّل من وجوه النّظر، ومن هنا يبيّن الوجه الثّاني من وجوه النّظر.

(٣) **قوله: «فهو وإن لم يصرّح»**. جواب عن سؤال وهو أنّه إن قيل: كيف يرد على السّكّاكيّ هذا الوجه الثّاني مع أنّه لم يصرّح بأنّه لا سبب للتّخصيص سوى تقدير التّقديم؟

والجواب أنّ السّكّاكيّ وإن لم يصرّح بأن لا سبب للتّخصيص سوى تقدير التّقديم لكن استلزم كلام السّكّاكيّ في تعليل استثناء المنكّر أنّه لا سبب للتّخصيص المسوّغ للابتداء بالنّكرة سوى اعتبار تقدير التّقديم.

سبب للتّخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال[١]: «إنّما يرتكب ذلك الوجه البعيد[٢] عند المنكّر لفوات شرط المبتدأ».

لا يقال: التّنكير إنّما يدلّ على النّوعيّة بالتّهويل أو غيره، والحصر إنّما يستفاد من تقدير التّقديم فلابدّ منه بحالٍ.

لأنّا نقول: قد ذكرنا أنّ ما تخصّص بالوصف يمتنع تقدير التّأخير فيه؛ لصحّة وقوعه مبتدأ كالمعرّف وأنّه يجب أن يكون الحصر مستفاداً من الوصف[٣] وإلّا فلا توجيه لكلامه.

بل الجواب أنّه إنّما يعتبر[٤] التّقديم والتّأخير في صورة المنكّر إذا لم يقصد به

---

(١) وهذا نصّه في باب تقديم المسند من «المفتاح» ٣٢٧: وإذا قلنا: «عرف زيد» كان «زيد» مرفوعاً بـ«عرف» لقلّة نظائر: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]. وحينئذٍ لا يكون له احتمال التّقدّم على الفعل ـ كما سبق في علم النّحو ـ فلا يكون لقولنا: «زيد عرف» غير احتمال الابتداء اللهمّ إلّا بذلك الوجه البعيد، فلا يرتكب عند المعرَّف، لكونه على شرط المبتدأ وإنّما يرتكب عند المنكّر لفوات الشّرط اهـ.

(٢) **قوله: «ذلك الوجه البعيد»**. أي: تقدير التّقديم.

(٣) **قوله: «يجب أن يكون الحصر مستفاداً من الوصف»**. ليتأتّى التّوفيق بين كلامه وكلام الأئمّة حيث قالوا: معنى «شرّ أهرّ ذا ناب»: «ما أهرّ ذا ناب إلّا شرّ» وذلك بناءً على أنّ التّقييد بالوصف عنده يدلّ على نفي الحكم عمّا سواه.

وإن لم يجب أن يكون الحصر مستفاداً من الوصف المتولّد من التّنكير بل كان مستفاداً من تقدير التّأخير فلا توجيه لكلام السّكّاكي: «إذ لا يرتكب ذلك الوجه البعيد إلّا عند الضّرورة» ولا ضرورة في المنكّر لحصول المسوّغ للابتداء بالنّكرة حينئذٍ بالوصف المستفاد من التّنكير فلا يمكن القول بحصول الحصر المطلوب إلّا من الوصف المذكور.

(٤) **قوله: «بل الجواب أنّه إنّما يعتبر»**. والحاصل أنّ مقصود السّكّاكيّ من قوله: «لئلّا ينتفي التّخصيص، إذ لا سبب سوى تقدير التّأخير» إنّما هو إذا أُريد تخصيص الجنس أو

⇐

التّخصيص النّوعي الّذي يمكن أن يستفاد من الوصف المستفاد من التّنكير كما في قولنا: «رجل جاءني» بمعنى «لا امرأة» أو «لا رجلان».

[الثّالث]

﴿ثمّ لا نسلّم امتناع أن يراد[1]: «المُهِرّ شرّ لا خير» ﴾ إذ لا دليل عليه؛ لا نقلاً ولا عقلاً[2].

⇐ الواحد، وهذا التّخصيص لا يستفاد إلّا من تقدير التّقديم، فصحّ قوله: «أنّه لا سبب سوى تقدير التّقديم» فبطل قول الخطيب: «ثمّ لا نسلّم انتفاء التّخصيص في صورة المنكر».

(١) **قوله: «ثمّ لا نسلّم امتناع أن يراد»**. هذا هو الوجه الثّالث من وجوه النّظر.

(٢) **قوله: «لا نقلاً ولا عقلاً»**. والحقّ الامتناع نقلاً وعقلاً، ولكن إنّما غرّه كلام الشّيخ عبدالقاهر حيث صرّح فيه بالتّخصيص الجنسيّ.

ولكن أقول للخطيب: انظر إلى ما قال ولا تنظر إلى من قال، أو: اعرف الحقّ تعرف أهله كما قال أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ.

وهذا نصّ الشّيخ في باب تقديم النّكرة على الفعل وعكسه من باب التّقديم والتّأخير: وقولهم: «شرّ أهرّ ذا ناب» إنّما قدّم فيه «شرّ» لأنّ المراد أن يُعْلَم أنّ الّذي أهرّ ذا النّاب هو من جنس الشّرّ لا جنس الخير، فجرى مجرى أن تقول: «رجل جاءني» تريد أنّه رجل لا امرأة. وقول العلماء: إنّه إنّما يصلح لأنّه بمعنى: «ما أهرّ ذا ناب إلّا شرّ» بيان لذلك، ألا ترى أنّك لا تقول: «ما أتاني إلّا رجل» إلّا حيث يتوهّم السّامع أنّه قد أتتك امرأة، ذاك لأنّ الخبر بنقض النّفي يكون حيث يراد أن يقصر الفعلُ على شيءٍ وينفى عمّا عداه، قال:

ومتى لم يُرَدْ بالنّكرة الجنس لم يقف منها السّامع على معلوم حتّى يزعم أنّي أقصر له الفعل عليه وأخبره أنّه كان منه دون غيره. ثمّ قال:

واعلم أنّا لم نرد بما قلناه من أنّه إنّما حسن الابتداء بالنّكرة في قولهم: «شرّ أهرّ ذا ناب» لأنّه أُريد به الجنس: أنّ معنى «شرّ» و«الشّرّ» سواء وإنّما أردنا أنّ الغرض من الكلام أن نبيّن أنّ الّذي أهرّ ذا النّاب هو من جنس الشّرّ لا جنس الخير اهـ. [راجع: دلائل الإعجاز: ١١٠ ـ ١١١]

قال الشّيخ عبدالقاهر: قدّم «شرّ» لأنّ المعنى: إنّ الّذي أهرّه من جنس الشرّ لا من جنس الخير(١).

[«زيد قائم» و«هو قام» قريبان]

﴿ثمّ قال(٢)﴾ السّكّاكيّ: **﴿ويقرب من﴾** قبيل **﴿«هو قام»، «زيد قائم» في التّقوّي لتضمّنه﴾** أي: «قائم» **﴿الضّمير﴾** مثل «قام» فيتكرّر الإسناد ويتقوّى الحكم.

وقال: إنّما قلت: «يقرب» دون أن أقول: «نظيره» لأنّ «قائم» لمّا لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة في: «أنا قائم» و: «أنت قائم» و: «هو قائم» أشبه الخالي عن الضّمير، وهذا معنى قوله: **﴿وشبّهه﴾** أي: شبّه السّكّاكيّ «قائم» مع أنّه متضمّن للضّمير **﴿بالخالي عنه من جهة عدم تغيّره في التّكلّم والخطاب والغيبة﴾** كما لا يتغيّر الخالي عنه نحو: «أنا غلام» و: «أنت غلام» و: «هو غلام».

[بيانُ تصحيفٍ]

وقد يصحّف قوله: «وشبّهه» مخفّفاً ويظنّ أنّه اسم منصوب، على أنّه مفعول

---

(١) دلائل الإعجاز: ١١٠ ـ ١١١.

(٢) وهذا نصّه في باب تقديم المسند من «المفتاح»: ٣٢٦: ويقرب من قبيل «أنا عرفت» و«أنت عرفت» و«هو عرف» ـ في اعتبار تقوّي الحكم ـ «زيد عارف» وإنّما قلت: «يقرب» دون أن أقول: «نظيره» لأنّه لمّا لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة في: «أنا عارف» و«أنت عارف» و«هو عارف» أشبه الخالي عن الضّمير، ولذلك لم يحكم على «عارف» بأنّه جملة، ولا عومل معاملتها في البناء حيث أعرب في نحو: «رجلٌ عارفٌ، رجلاً عارفاً، رجلٍ عارفٍ» ـ كما عرف في علم النّحو ـ وأتبعه في حكم الإفراد نحو: «زيد عارف أبوه» اهـ.

معه، أي: لتضمّنه الضّمير مع شبهه ـ أي: مشابهته للخالي عن الضّمير ـ يعني أنّ قوله: «ويقرب» يشتمل على أمرين:

أحدهما: المقاربة في التّقوّي.

والثّاني: عدم كمال التّقوّي، فقوله: «لتضمّنه الضّمير» علّة الأوّل، وقوله: «شبهه» علّة الثّاني. ولا يخفى ما فيه من التّعسّف[(١)].

ومن أراد هذا المعنى فليقرأ «وشبهه» بالجرّ عطفاً على «تضمّنه» ليكون أوضح[(٢)].

---

(١) **قوله: «ولا يخفى ما فيه من التّعسّف»**. وجهه أنّ المفعول معه مختلف فيه هل هو قياسيّ أم سماعيّ؟ واختار المحقّقون كونه سماعيّاً لا يتجاوز ما سمع منه، وأنّ العطف ـ إن يمكن بلا ضعف ـ أحقّ من النّصب على المفعوليّة حملاً للواو على الأصل ـ وهو العطف ـ لأنّ أصل الواو الّتي قبل المفعول معه هو العطف، وفي جعله مفعولاً معه مصير إلى المرجوح المختلف فيه، وترك للراجح المتّفق عليه.

(٢) **قوله: «ليكون أوضح»**. وذلك لأنّ قراءة الجرّ تدلّ بالمطابقة على أنّ علّة المقاربة أمران متساويان في العلّيّة:

أحدهما: ثبوت التّقوّي في «زيد قائم» لاشتماله على تكرّر الإسناد.

وثانيهما: عدم كمال ذلك التّقوّي ولذا كان قريباً من «زيد قام».

وسرّ دلالة الجرّ ـ على العطف ـ على التّساوي بين الأمرين دون النّصب على المفعول معه أنّ العطف يدلّ على كون المعطوف مقصوداً بالنّسبة مع متبوعه بحيث لا فرق بينهما في المقصوديّة.

بخلاف المفعول معه لأنّه يدلّ على أنّ ذلك الشّيء هو المقصود بالنّسبة والمعمول الّذي يصاحبه غير مقصود بل تابع له فيها، ألا ترى أنّك إذا قلت: «جئت وزيداً» ـ بالنّصب على المفعول معه ـ كان معناه: أنّ زيداً أصل في المجيء وأنا تابع له فيه.

وإذا قلت: «جئت أنا وزيد» ـ بالرّفع على العطف ـ كان معناه استواؤكما فيه. وذلك لأنّه

⇐

﴿ ولهذا ﴾ أي: ولشبهه بالخالي عن الضّمير ﴿ لم يحكم بأنّه مع الضّمير جملة[١] ﴾.

[صلة «أل» في بيان المحقّق الرّضي]

وأمّا في صِلَة الموصول[٢] فإنّما حكم بذلك؛ لكونه فيها فعلاً عدل به إلى صورة الاسم[٣]، كراهةَ دخول ما هو في صورة لام التّعريف على صريح الفعل، ولا عُومِل «قائم» مع الضّمير ﴿ معاملتها ﴾ أي: الجملة ﴿ في البناء ﴾ حيث أعرب في نحو: «رجلٌ قائِمٌ» و«رجلاً قائماً» و«رجلٍ قائمٍ».

⇐ إذا قصد تشريك مفرد لمفرد آخر قبله في حكم إعرابه ـ من كونه فاعلاً أو مفعولاً أو حالاً أو غير ذلك ـ يجب عطفه عليه. وأمّا وجه كون النّصب على المفعول معه دالاً على أنّه الأصل فيه فيدلّ عليه قولك: «جاء فلان مع الأمير» ولا يقال: «جاء الأمير معه».

(١) **قوله: «لم يحكم بأنّه مع الضّمير جملة»**. بل حكم بأنّه مفردٌ كما أشار إليه ابن مالك:

والمفرد الجامد فارغ وإنْ يشتقّ فهو ذو ضمير مستكِنْ

(٢) **قوله: «وأمّا في صلة الموصول»**. أي: «أل» الموصولة لا سائر الموصولات.

(٣) **قوله: «عدل به إلى صورة الاسم»**. قال المحقّق الرّضي: مذهب الجمهور أنّ أصل «الضّارب» و«المضروب»: «الضَّرَبَ» و«الضُّرِبَ» فكرهوا دخول اللّام الاسميّة المشابهة للحرفيّة لفظاً ومعنىً على صورة الفعل.

أمّا لفظاً فظاهر، وأمّا معنىً فلصيرورة اللّام مع ما دخلت عليه معرّفة كالحرفيّة مع ما يدخل عليه، فصيّروا الفعل في صورة الاسم ـ الفعلَ المبنيّ للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبنيّ للمفعول في صورة اسم المفعول ـ لأنّ المعنيين متقاربان، إذ معنى «زيد ضارب»: «زيد ضَرَبَ» أو «يَضْرِبُ» و: «زيد مضروب» أي: «ضُرِبَ» أو «يُضْرَبُ».

ولكون هذه الصّلة فعلاً في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل أو مفعول حقيقةً لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرّد عن اللّام.

وكان حقّ الإعراب أن يكون على الموصول فلمّا كانت اللّام الاسميّة في صورة اللّام الحرفيّة نقل إعرابها إلى صلتها عاريةً ـ كما في «إلّا» إذا كانت بمعنى «غير» ـ اهبتصرّفٍ.

والحاصل أنّه لمّا كان متضمّناً للضّمير ومشابهاً للخالي عنه روعيت فيه الجهتان[1]:

أمّا الأُولى: فبأن جعل قريباً من «هو قام» في التّقوّي.

وأمّا الثّانية: فبأن لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء[2].

فإن قيل: لو كان الحكم بالإفراد والإعراب في «قائم» ـ من «زيد قائم» ـ بناءً على شبهه بالخالي عنه لوجب أن لا يحكم بالإفراد والإعراب فيما أسند إلى الظّاهر نحو: «زيد قائم أبوه» لأنّه كالفعل بعينه، إذ الفعل لا يتفاوت عند الإسناد إلى الظّاهر.

قلنا: جعل تابعاً للمسند إلى الضّمير وحمل عليه في حكم الإفراد.

وهذا معنى قوله في «المفتاح»[3]: وأتبعه في حكم الإفراد[4] نحو: «زيد عارف

---

(١) **قوله: «روعيت فيه الجهتان»**. التّعبير بـ«يقرب» يحتوي على أمرين:

الأوّل: ثبوت التّقوّي.

والثّاني: عدم كماله، ففي قوله: «يقرب» رعاية للجهتين:

الأُولى: الاشتمال على التّقوّي.

الثّانية: عدم كماله في التّقوّي مثل «زيد قام» ولم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء.

(٢) **قوله: «في البناء»**. في هذا التّعبير مسامحة لأنّ الجملة ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ ـ لا توصف بالبناء ولا بالإعراب لأنّهما من صفات المفردات.

وقيل: إنّ الفعل مع فاعله متضمّن للإسناد، وهو معنىً حرفيّ يوجب البناء.

(٣) في باب تقديم المسند: ٣٢٦.

(٤) **قوله: «وأتبعه في حكم الإفراد»**. مفعول «أتبعه» الثّاني ـ وهو الضّمير البارز ـ راجع إلى «عارف» المسند إلى الضّمير ونائب فاعله مفعوله الأوّل وهو: «نحو: عارف أبوه» وهذا نظير قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَأُتْبِعُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً**﴾ [هود: ٦٠].

أبوه» أي: جعل تابعاً لـ«عارف» المسند إلى الضّمير «عارف» المسند إلى الظّاهر، فحكم بأنّه مفرد مثله.

وقال المصنّف[1]: معناه: «أتبع «عارف»: «عرف» في الإفراد، إذا أسند إلى الظّاهر، مفرداً كان الظّاهر أو مثنّىً أو مجموعاً» ولعلّه سهو[2] إذ لا حاصل حينئذٍ لهذا الكلام.

[«مثل» و«غير» والمعنى الكِنائيّ]

﴿ وممّا يُرَى تقديمه على المسند كاللّازم لفظ «مثل» و«غير» ﴾ إذا استعملا على سبيل الكِناية[3] **﴿ في نحو: «مثلك لا يبخل» و: «غيرك لا يجود» بمعنى أنت**

---

(١) الإيضاح: ١٥٦.

(٢) **قوله: «ولعلّه سهو»**. أي: قول المصنّف في «الإيضاح» سهو، إذ الكلام في هذا الموضع في أنّ «عارف» المسند إلى الضّمير ليس بجملةٍ، فكذلك «عارف» المسند إلى الظّاهر فإنّه أيضاً ليس بجملة، لأنّه جعل تابعاً لذلك.

فالقول بأنّ «عرف» إذا أُسند إلى الظّاهر لا يثنّى ولا يجمع فكذلك «عارف» إذا أُسند إليه بحث آخر لم يقع فيه الكلام في هذا الموضع وإن كان هذا البحث صحيحاً في نفسه ولكنّه لم يرده السّكّاكي في «المفتاح».

(٣) **قوله: «إذا استعملا على سبيل الكناية»**. حاصل ما ذكره الشّارح هاهنا أنّ «غير» و«مثل» يستعملان على وجهين:

الأوّل: الاستعمال الكِنائيّ وهو أن لا يقصد بهما ثبوت الفعل لإنسان مماثل أو مغاير لمن أُضيفا إليه أو نفيه عنهما نحو: «مثلك لا يبخل» في المنفيّ و: «مثل الأمير حمل على الأدهم والأشهب» في الموجب. و: «غيرك لا يجود» في المنفي و: «غيري بأكثر هذا النّاس ينخدع» في الموجب.

الثّاني: الاستعمال غير الكنائيّ وهو أن يقصد بهما ثبوت الفعل أو نفيه لإنسان مماثل ⇐

لا تبخل وأنت تجود ﴾ وفي الإيجاب نحو: «مِثْلُ الأمير حَمَلَ على الأدهم والأشهب» و:

* غيري[(١)] بأكثر هذا النّاس ينخدع *

أي: «الأمير حَمَلَ» و«أنا لا أنخدع».

⇐ أو مغاير لمن أُضيفا إليه كما في نحو: «مثلك لا يوجد» وقوله:

* غيري جنى وأنا المعاقب فيكم *

وإذا عرفت هذين الاستعمالين لهذين اللفظين فهما ممّا يرى تقديمهما على المسند كاللّازم إذا استعملا على سبيل الكناية.

وليسا كذلك إذا استعملا على سبيل غير الكناية بل ربّما يقدّمان وربّما يؤخّران، وإذا قدّما لم يكن ذلك التّقديم أيضاً لازماً ولا كاللّازم.

وإنّما قال في القسم الأوّل: «يرى تقديمه كاللّازم» ولم يقل: «يرى تقديمه لازماً» لأنّ ذلك التّقديم إنّما يكون لازماً بحكم العرف لا بحكم العقل فلذا قال: «كاللّازم».

أي: العقل لم يحكم باللزوم وإنّما حكم به استعمال العرب ولم يوجد في استعمالهم إلّا مقدّماً.

(١) **قوله: «غيري»**. والمسوّغ لوقوع «مثل» و«غير» مبتدأً تخصيصها بالإضافة وإن لم يتعرّفا بها لتوغّلهما في الإبهام، وأمّا لفظ «نظير» و«شبه» ونظائرهما فقليل الاستعمال في المعنى المذكور، ولذا لم يذكرهما ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ.

والمصراع من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المشابه وهو مطلع قصيدة من المتنبّي الشّاعر المشهور حيث يقول في مدح سيف الدّوْلة والإشارة إلى خيانة «باب الدّرب»:

غيري بأكثر هذا النّاس ينخدع ... إن قاتلوا جَبُنُوا أو حدّثوا شَجُعوا

أهلُ الحفيظة إلّا أن تجرّبهم ... وفي التّجارب بعد الغَيّ ما يَزَعُ

وفيها:

⇐

[حكم «مثل»]

فالأوّل(١): كناية عن ثبوت الفعل أو نفيه عن المخاطب ـ بل عمّن أُضيف(٢) إليه لفظ «مثل» ـ لأنّه إذا أثبت الفعل لمن يسدّ مسدّه ومَنْ هو على أخصّ أوصافه(٣) أو

⇐ ليس الجمال لوجهٍ صَحَّ مارِنُهُ ... أنـفُ العـزيز بـقطع العِـزِّ يـجتدعُ

قال:

بـالجيش تـمتنع السّـادات كـلّهم ... والجيش بابن أبي الهـيجاء يـمتنع

وفيها ما يأتي في البديع ـ إن شاء الله ـ.

حـتّى أقـام عـلى أربـاض خـرشنةٍ ... تَشْقَى بـه الرُّوْمَ والصُّـلْبان والبِـيَعُ

للسبي مـا نـحوا والقـتل مـا ولدوا ... والنَّهْب ما جمعوا والنّار ما زرعـوا

والبيت واضح لا يحتاج إلى الشّرح والتّوضيح، ومثله قول الشاعر المصريّ ابن سناء الملك:

سواي يخاف الدّهر أو يرهب العِدى ... وغـيري يـهوى أن يكـون مـخلّدا

(١) **قوله: «فالأوّل»**. أي: كلمة «مثل» وقوله بعد ذلك: «والثّاني» يـراد بـه كـلمة «غـير». لقـد تصرّف الشّارح في عبارة الشّيخ عبد القاهر تصرّفاً سيّئاً أوجب الغموض والتّعقيد في هذا المقام وسيأتي نقله عن دلائل الإعجاز: ١٠٦ ـ ١٠٧. وقال المصنّف في «الإيضاح» ١٥٧ ـ ١٥٨: وممّا يُرَى تقديمه كاللازم لفظ «مثل» إذا استعمل كنايةً من غير تـعريضٍ كـما فـي قولنا: «مثلك لا يبخل» ونحوه ممّا لا يراد بلفظ «مثل» غيرُ ما أضيف إليه ولكن أريد أنّ مَنْ كان على الصّفة الّتي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر، أو أن لا يفعل اهـ.

(٢) زاد هذا القيد على كلام المصنّف في «الإيضاح» لأنّهم مثلوا بـالمخاطب نـحو: «مـثلك» و«غيرك» وسكتوا عن غيره لوضوحه فأراد الشّارح أن يشمل الحكم غير المخاطب مـن المتكلّم والغائب أيضاً نحو: «غيره» و«غيري» و«مثله» و«مثلي» فأورد العبارة كما ترى.

(٣) **قوله: «ومَن هو على أخصّ أوصافه»**. وهذا بناءً على مقتضى الشّبه والمثليّة، لأنّ المراد من

⇐

نُفِي عنه، وأُريد أنّ مَنْ كان على الصّفة الّتي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل كذا أو أن لا يفعل كذا، لزم الثّبوت لذاته أو النّفي عنها بالطّريق الأولىٰ[1].

[حكم «غير»]

والثّاني: كناية عن ثبوت الفعل لمن أُضيف إليه لفظ «غير» في النّفي، وعن سلبه عنه، في الإيجاب، لأنّه إذا نُفِيَ الجود عن غير المخاطب ـ مثلاً ـ ثبت للمخاطب ضرورةَ أنّ الجود موجود، ولابدّ له من محلّ يقوم به، ولأنّه إذا أثبت الانخداع للغير من غير القصد إلى أنّ إنساناً سوى المتكلّم يتّصف بالانخداع، ولا شكّ في ثبوت عدم الانخداع لأحد في الجملة، لزم سلب الانخداع عن المتكلّم.

⇐ وجه الشّبه المعنى الّذي له زيادة اختصاص بالمتشابهين وقصد بيان اشتراكهما فيه، فإذا قلت: «زيد كالأسد» لم يكن معناه أنّ زيداً يشبه الأسد في بَخْرِ الفم، بل في الّذي اشتهر به الأسد وهي الجراءة.

(١) **قوله: «بالطريق الأولى»**. فالمراد من «مثل الأمير حمل على الأدهم والأشهب» أنّ مثل الأمير الّذي هو على أخصّ أوصافه يحمل على الأدهم، لأنّ لازم المثل لازم لِـمُماثله فيكون هذا المثال كنايةً عن إثبات ذلك الحكم للأمير بالطّريق الأولى، بمعنى أنّ الأمير أحقّ بأن يحمل.

والمراد من «مثلك لا يبخل» أنّ مثلك الّذي هو على أخصّ أوصافك لا يتّصف بالبخل ولا يفعله فيلزم اتّصافك بنفي البخل وعدم فعله، لأنّ لازم المثل لازم لِمُماثله فيكون هذا المثال كنايةً عن نفي الفعل ـ أي: البخل ـ عن المخاطب بالطّريق الأولى بمعنى أنّك أحقّ بأن لا تبخل.

[المعنى الغير الكنائي]

فهما قد استعملا على سبيل الكناية(١) ولم يقصد ثبوت الفعل أو نفيه لإنسان

---

(١) **قوله: «فهما قد استعملا على سبيل الكناية»**. والكناية ذكر الملزوم وإرادة اللّازم ولإفادتها الحكم مع الدّليل حكموا بأنّها أبلغ من التّصريح. فإذا قلت: «زيد كثير الرّماد» كان كناية عن الجود ودليله كثرة الرّماد الدّالّ على كثرة الإحراق الدّالّ على كثرة الطّبخ الدّالّ على كثرة الضّيوف.

وهي ثلاثة أقسام:

الأوّل: الكناية عن الذّات نحو: «احفظ مجمع ضغنك» أي: «قلبك».

الثّاني: الكناية عن الوصف نحو: «طويل النّجاد» أي: «طويل القامة».

الثّالث: الكناية عن النّسبة نحو: «العلم في بُرْدك» والكناية هاهنا من هذا القبيل، فإذا قلت: «مثلك لا يبخل» فقد نفيت البخل عن كلّ مماثل للمخاطب، أي: عن كلّ من كان متّصفاً بصفاته، والمخاطب داخل في هذا الكلّ، لأنّه متّصف بتلك الصّفات فيلزم أنّه لا يبخل لاستلزام الحكم الثّابت للكلّ ثبوت الحكم للأفراد، فذكر نفي الحكم عن الكلّ - وهو الملزوم - وأُريد منه اللّازم - أي: نفي الحكم عن فرده وهو المخاطب -.

وأمّا إذا قلت: «مثلك لا يبخل» وأردت به شخصاً معيّناً اشتهر بمماثلة المخاطب حتّى يكون المعنى «فلان لا يبخل» فليس في الكلام كناية، لأنّه تصريح بمن نفى عنه البخل.

وكذا إذا قيل: «غيرك لا يجود» لأنّه إذا نفى الجود عن غيرك على سبيل العموم في كلّ فردٍ ممّن هو غيرك استلزم ذلك ثبوت الجود لك، لأنّ الجود وصف موجود يقيناً لابدّ له من محلّ يقوم به، ومحلّه إمّا أنت أو غيرك، وقد نفى قيامها بكلّ فردٍ غيرك، فلزم قيامها بك أنت، فاستعمل الكلام في الملزوم أعني نفي الجود عن كلّ فردٍ ممّن هو غيرك وأُريد منه اللّازم وهو إثبات الجود لك نفسك.

وأمّا إذا قيل: «غيرك لا يجود» وأُريد منه شخص معيّن اشتهر بمغايرته لك حتّى يكون المعنى: «إنّ فلاناً الّذي اشتهر بمغايرته لك لا يجود» فليس فيه كناية أصلاً لأنّه تصريح ⇐

مماثل أو مغاير لمن أُضيفا إليه. كما في قولنا: «مثلك لا يوجد[١]»[٢]، وقوله:

غَيري جَنىٰ[٣] وأنَا المُعاقَبُ فيكُمُ   فكأنَّني سَبّابَةُ المُتَنَدِّمِ

فإنّ التّقديم ليس كاللّازم عند قصد هذا[٤] المعنى، وإلى هذا أشار بقوله: ﴿من غير إرادة تعريض بغير المخاطب[٥]﴾[٦] بأن يراد بـ«مثلك» و«غيرك» إنسان غير المخاطب مماثل له أو غير مماثل.

⇐ بمن نفى عنه الجود. وقس على هذين المثالين قوله: «مثل الأمير حمل على الأدهم والأشهب» وقوله:

* غيري بأكثر هذا النّاس ينخدع *

فقولك: «مثلك لا يبخل» مدلوله الصّريح نفي البخل عن شخصٍ مماثل للمخاطب وهذا ليس بمرادٍ، والمراد لازمه وهو نفي البخل عن المخاطب.

(١) **قوله: «كما في قولنا: «مثلك لا يوجد»**. فإنّه قصد في هذا المثال والبيت الآتي ثبوت الفعل أو نفيه لإنسان مماثل أو مغاير لمن أُضيفا إليه.

(٢) **قوله: «مثلك لا يوجد»**. هذا المثال مقتطع من قول الشّاعر:

مثلك لا يوجد في من مضى   من سائر النّاس ولا من أتى

(٣) **قوله: «غيري جنىٰ»**. البيت اليتيم من الكامل على العروض الأُولى الصّحيحة التّامّة مع الضّرب المماثل، والقائل أبو عبدالله محمّد بن سعيد بن أحمد بن شرف القيرواني المتوفّى ٤٦٠هـ.

(٤) أي: المعنى الغير الكنائي.

(٥) **قوله: «تعريض بغير المخاطب»**. قال الزّمخشريّ: **التّعريض** أن تذكر شيئاً تدلّ به على شيءٍ آخر لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج إليه: «جئتك لأُسلّم عليك» فكأنّه أمال الكلام إلى عُرْضٍ يدلّ على المقصود، ويسمّى **التّلويح** لأنّه يلوح منه ما يريده اهـ.

(٦) الباء بيان للتعريض ومتعلّق به وتفسير له.

[استعمال «غير» بمعنى النّفي]

وقوله: «من غير» معناه[١]: حال كون ذلك القول أو الكلام ناشئاً من غير إرادة التّعريض، أي: لم ينشأ من إرادة التّعريض كما تقول: «ضربني من غير ذَنْبٍ» ـ أي: ضرباً لم ينشأ مِنْ ذَنْبٍ ـ كما أنّ قولك «غيري فعل كذا» معناه: «أنا لم أفعله» فهذا[٢] مقام آخر يستعمل فيه «غير» على سبيل الكناية ويلتزم فيه «مِنْ» فليتنبّه له.

---

(١) **قوله: «من غير» معناه»**. قيل: المراد أنّ لفظ «غير» في قوله: «من غير إرادة تعريض بغير المخاطب» ليس كلفظ «غير» فيما نحن فيه، إذ لم يقصد من لفظ «غير» فيه شيء مغاير لما أُضيف «غير» إليه، بل قصد منه النّفي فيكون بمعنى «لا» النّافية ولذا فسّره بقوله: «لم ينشأ» بخلاف ما نحن فيه فإنّه أُريد به الشّخص لا النّفي.

(٢) **قوله: «فهذا»**. أي: كون «غير» بمعنى النّفي «مقام آخر» يستعمل فيه «غير» على سبيل الكناية ويلزم فيه «من» حتّى لا يشتبه المقصود من «غير» في المقامين.

حاصله: أنّه لم يقصد بـ«غير» هاهنا أمر مغاير لما أُضيف هو إليه، بل أُريد به معنى «لا».

ولم يرد بكون ذلك القول ناشئاً من عدم إرادة التّعريض إلّا أنّه ليس ناشئاً من التعريض ـ على سبيل الكناية ـ كما في «ضربني من غير ذنب».

وتوجيه الكناية فيه أن يقال: إنّ هذا القول ليس ممّا ينشأ من كلّ ما في الوجود، بل بعض الأشياء ممّا ليس بمنشأٍ له قطعاً، فلمّا جعل غير إرادة التّعريض منشأً له تعيّن أنّ إرادته ليس منشأً له.

وعلى هذا القياس توجيه الكناية في قولك: «ضربني من غير ذنب» ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ.

فاستعمال «غير» على سبيل الكناية في موضعين:

الأوّل: ما ذكرنا قبل ذلك.

والثّاني: ما أشار إليه الشّارح بقوله: «فهذا مقام آخر» أي: كون «غير» بمعنى النّفي مقام

⇐

[سبب لزوم التّقديم في «مثل» و«غير»]

﴿لكونه﴾ أي: يرى تقديمه كاللّازم لكون التّقديم ﴿أعوَن على﴾ المراد ﴿بهما﴾ أي: بهذين التّركيبين، لأنّهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم(١)، وإثبات الحكم بطريق الكناية أبلغ ـ لما سيجيء(٢) ـ والتّقديم لكونه مفيداً للتقوّي أعون على إثبات الحكم بطريق المبالغة.

[كلام عبدالقاهر]

وقوله «يُرَى تقديمه كاللّازم» عبارة الشّيخ في «دلائل الإعجاز»(٣) ومعناه: أنّ

⇐ آخر سوى ما تقدّم من الاستعمال الكنائي الأوّل.

وأيضاً قوله: يلتزم فيه «من» إشارة إلى أنّ اللّازم فيه «من» الابتدائيّة حيث فسّر «من غير» بـ«لم ينشأ» وسمّاه بعضهم «من» النّشويّة.

قال الأُستاذ: قوله: «من غير إرادة» في محلّ النّصب على الحاليّة والمتعلّق محذوف وهو «ناشئاً» المقدّر وهو حال في الحقيقة.

(١) **قوله: «المطلوب بها نفس الحكم»**. أي: المطلوب بها إثبات أمر لأمر، أو نفيه عنه.

(٢) **قوله: «والكناية أبلغ لما سيجيء»**. أي: في باب الكناية من فنّ البيان حيث يقول: أطبق البلغاء على أنّ المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتّصريح لأنّ الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللّازم فهو كدعوى الشّيء ببيّنةٍ.

(٣) **قوله: «عبارة الشيخ في «دلائل الإعجاز»**. قال في باب التّقديم والتّأخير من الدّلائل: ١٥٦ ـ ١٥٨: وممّا يُرَى تقديم الاسم فيه كاللّازم «مثل» و«غير» في نحو قوله:

مثلُك يثني المُزْنَ عن صَوْبه ... ويَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ عن غَرْبه

وقول النّاس: «مثلك رعى الحقّ والحرمة» وكقول الّذي قال له الحجّاج ـ لعنه الله ـ: «لأحملنّك على الأدهم» ـ يريد القيد ـ فقال على سبيل المغالطة: «ومثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب» وما أشبه ذلك ممّا لا يقصد فيه بمثل إلى إنسان سوى الّذي أُضيف إليه، ⇐

مقتضى القياس وموجب العرف أن يجوز التّأخير ـ أيضاً ـ لحصول المبالغة بالكناية، لكن التّقديم يُرَى كالأمر اللّازم لم يقع الاستعمال على خلافه قطعاً.

قال الشّيخ: وأنت إذا تفحّصت[١] الكلام وجدت هذين الاسمين يقدّمان أبداً على الفعل إذا قصد بهما هذا المعنى، وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدّما، لو قُلْتَ: «يفعل كذا مثلك أو غيرك» رأيتَ كلاماً مقلوباً عن جهته ومغيّراً عن صورته، ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه، ورأيتَ الطّبع يأبى أن يرضاه.

⇐ ولكنّهم يعنون أنّ كلّ من كان مثله في الحال والصّفة كان من مقتضى القياس وموجب العُرْف والعادة أن يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل.

ثمّ قال: وكذلك حكم «غير» إذا سلك به هذا المسلك فقيل: «غيري يفعل ذاك» على معنى: «أنّي لا أفعله» لا أن يُوْمئ بـ«غير» إلى إنسان فيخبر عنه بأنّه يفعل كما قال:

* غيري بأكثر هذا النّاس ينخدع *

وذاك أنّه معلوم أنّه لم يرد أن يعرّض بواحدٍ كان هناك فيستنقصه ويصفه بأنّه مضعوف يُغَرّ ويخدع، بل لم يرد إلّا أن يقول: إنّي لست ممّن ينخدع ويغترّ.

ثمّ قال: واستعمال «مثل» و«غير» على هذا السّبيل شيء مركوز في الطِّباع وهو جارٍ في عادة كلّ قومٍ، فأنت الآن إذا تصفّحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدّمان أبداً على الفعل إذا نُحِيَ بهما هذا النّحو الّذي ذكرت لك.

وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدّما، أفلا ترى أنّك لو قلت: «يثني المزن عن صوبه مثلك» و: «رعى الحقّ والحرمة مثلك» و: «يحمل على الأدهم والأشهب مثل الأمير» و: «ينخدع غيري بأكثر هذا النّاس» رأيت كلاماً مقلوباً عن جهته، ومغيّراً عن صورته، ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه، ورأيت الطّبع يأبى أن يرضاه اهملخّصاً.

(١) وفي عبارة الشّيخ: «تصفّحت» كما رأيت نصّه قبل ذلك.

[كلام عن ابن مالك في حكم «كلّ» مقدّماً ومؤخراً]

﴿ **وقيل: وقد يقدّم**[1] ﴾ المسند إليه، المسوّر بـ«كلّ» على المسند المقرون بحرف النّفي ﴿ **لأنّه** ﴾ أي: التّقديم ﴿ **دالّ على العموم** ﴾ أي: على نفي الحكم عن كلّ فرد من أفراد ما أُضيف إليه لفظ «كلّ» ﴿ **نحو: «كلّ إنسان لم يقم»** ﴾ فإنّه يفيد نفي القيام عن كلّ واحد من أفراد الإنسان.

﴿ **بخلاف ما لو أُخّر نحو: «لم يقم كلّ إنسان» فإنّه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد، لا عن كلّ فرد** ﴾ فالتّقديم يفيد عموم السّلب وشمول النّفي، والتّأخير لا يفيد إلّا سلب العموم ونفي الشّمول.

﴿ **وذلك** ﴾ أي: إفادة التّقديم النّفي عن كلّ فرد، والتّأخير النّفي عن جملة الأفراد ﴿ **لئلّا يلزم ترجيح التّأكيد** ﴾ وهو أن يكون لفظ «كلّ» لتقريرالمعنى الحاصل قبله وتقويته ﴿ **على التّأسيس** ﴾ وهو أن يكون لإفادة معنى آخر لم يكن حاصلاً قبله.

يعني: لو لم يكن التّقديم مفيداً لعموم النّفي والتّأخير مفيداً لنفي العموم يلزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس، واللّازم باطل ـ لأنّ التّأسيس خير من التّأكيد، لأنّ حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة ـ فالملزوم مثله.

فإن عورض بأنّ استعمال «كلّ» في التّأكيد أكثر فالحمل عليه راجح.

قلنا: ممنوع ولو سُلّم فلم يعارض ما ذكرنا؛ لأنّه أقوى؛ لأنّ وضع الكلام على الإفادة.

---

(١) **قوله: «قيل: وقد يقدّم»**. القائل ابن مالك وأتباعه، واختار صيغة المجهول إشارةً إلى ضعف دليلهم وإن كانت دعواهم قويّة صحيحة.

وكأنّ هذا القائل[١] يتمسّك في أصل الدَّعْوى بالاستعمال، ويكون هذا الكلام لبيان السّبب والمناسبة، وإلّا فلا يثبت اللغة بالاستدلال.

[بيان الملازمة في صورة التّقديم]

وبيان الملازمة: أمّا في صورة التّقديم فلأنّ قولنا: «إنسان لم يقم» موجبة مهملة[٢] ـ أُهمل فيها بيان كمّيّة أفراد المحكوم عليه ـ معدولة المحمول؛ لأنّ

---

(١) **قوله: «وكأنّ هذا القائل»**. جواب عن سؤال وهو أنّ إفادة التّقديم ـ أي: تقديم المسند إليه ـ على المسند المقرون بحرف النّفي عموم النّفي والسّلب الكلّيّ وتأخيره نفي العموم والسّلب الجزئيّ أمر يعلم بالوضع والاستعمال، ومستند إلى اللغة فلا وجه لإثباته بالبيّنة والاستدلال، لأنّ اللغة لا يمكن إثباتها بالدّليل والبرهان؟ فأجاب بما ترى.

(٢) **قوله: «مهملة»**. لابدّ هاهنا من تمهيد مقدّماتٍ:

المقدّمة الأُولى: في تقسيم القضيّة وهي قول يصحّ أن يقال لقائله: «إنّه صادق فيه أو كاذب». وهي قسمان: حمليّة إن انحلّت بطرفيها إلى مفردين كقولك: «زيد عالم» في الموجبة، و: «زيد ليس بعالم» في السّالبة، وشرطيّة إن لم تنحلّ.

والشّرطيّة قسمان: متّصلة ومنفصلة.

المتّصلة: هي الّتي يحكم فيها بصدق قضيّة أو لا صدقها على تقدير صدق قضيّة أُخرى، فإن حكم فيها بصدق قضيّة على تقدير صدق قضيّة أُخرى فهي موجبة نحو: «إن كان هذا إنساناً فهو حيوان».

وإن حكم فيها بسلب صدق قضيّة على تقدير صدق قضيّة أُخرى فهي سالبة نحو: «ليس البتّة إن كان هذا إنساناً فهو جماد».

والمنفصلة: هي الّتي يحكم فيها بالتّنافي بين القضيّتين: إمّا في الصّدق والكذب معاً ـ أي: بأنّهما لا يصدقان ولا يكذبان ـ أو في الصّدق فقط ـ أي: بأنّهما لا يصدقان ولكنّهما قد يكذبان ـ أو في الكذب فقط ـ أي: بأنّهما لا يكذبان وربّما يصدقان ـ أو بنفيه أي: بسلب ذلك التّنافي. فإن حكم فيها بالتّنافي فهي منفصلة موجبة، فإن كان الحكم فيها بالتنافي في ⇐

⇐ الصّدق والكذب معاً سُمِّيت منفصلة حقيقة نحو: «إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً» فإنّ: «هذا العدد زوج» و«هذا العدد فرد» لا يصدقان معاً ولا يكذبان معاً.

وإن كان الحكم فيها بالمنافاة في الصّدق فقط فهي مانعة الجمع نحو: «إمّا أن يكون هذا الشّيء شجراً أو حجراً» فإنّ «هذا الشّيء شجر» أو «هذا الشّيء حجر» لا يصدقان وقد يكذبان بأن يكون حيواناً.

وإن كان الحكم فيها بالمنافاة في الكذب فقط فهي مانعة الخلوّ نحو: «إمّا أن يكون هذا الشّيء لا شجراً أو لا حجراً» فإنّ «هذا الشّيء لا شجر» أو «هذا الشّيء لا حجر» لا يكذبان وإلّا لكان الشّيء شجراً وحجراً معاً وهو محال، وقد يصدقان معاً بأن يكون حيواناً.

وإن حكم فيها بسلب التّنافي فهي منفصلة سالبة.

ثمّ إن كان الحكم فيها بسلب المنافاة في الصّدق والكذب معاً كانت سالبة حقيقيّة نحو: «ليس إمّا أن يكون هذا الإنسان أسود أو كاتباً» فإنّه يجوز اجتماعهما ويجوز ارتفاعهما.

وإن كان الحكم فيها بسلب المنافاة في الصّدق فقط كانت سالبةً مانعة الجمع نحو: «ليس إمّا أن يكون هذا الإنسان حيواناً أو أسود» فإنّه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما.

وإن كان الحكم فيها بسلب المنافاة في الكذب فقط كانت سالبة مانعة الخلوّ نحو: «ليس إمّا أن يكون هذا الإنسان روميّاً أو زنجيّاً» فإنّه يجوز ارتفاعهما دون الاجتماع.

المقدّمة الثّانية: الحمليّة إنّما تلتئم من أجزاء ثلاثة:

المحكوم عليه: ويُسمّى موضوعاً؛ لأنّه وضع ليُحكَمَ عليه بشيءٍ.

والمحكوم به: ويُسمّى محمولاً؛ لحمله على شيءٍ.

ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع وتُسمّى نسبةً حكميّة، وكما أنّ من حقّ الموضوع والمحمول أن يعبّر عنهما بلفظين، كذلك من حقّ النّسبة الحكميّة أن يُدَلَّ عليها بلفظٍ، واللفظ الدّالّ عليها يسمّى رابطةً لدلالتها على النّسبة الرّابطيّة تسميةً للدّالّ باسم

⇐

⇐ المدلول، وهي قد تكون في قالب الاسم مثل «هو» في «زيد هو عالم» وتُسمّى غير زمانيّة، وقد تكون في قالب الفعل مثل «كان» في «زيد كان قائماً» وتسمّى زمانيّةً.

والحمليّة باعتبار الرّابطة إمّا ثنائيّة أو ثلاثيّة، لأنّها إن ذكرت فيها الرّابطة كانت ثلاثيّة لاشتمالها على ثلاثة ألفاظ لثلاثة معانٍ وإن حذفت كانت ثنائيّة.

والحمليّة باعتبار النّسبة الحكميّة موجبة وسالبة، لأنّ تلك النّسبة إن كانت نسبةً بها يصحّ أن يقال: الموضوع محمول كانت موجبةً نحو: «الإنسان حيوان» وإن كانت نسبةً بها يصحّ أن يقال: الموضوع ليس بمحمول نحو: «الإنسان ليس بحجرٍ» كانت سالبةً.

المقدّمة الثّالثة: في تقسيم الحمليّة باعتبار الموضوع.

موضوع الحمليّة إمّا أن يكون جزئيّاً أو كلّيّاً. فإن كان جزئيّاً سمّيت شخصيّة ومخصوصة إمّا موجبة نحو: «زيد إنسان» وإمّا سالبة نحو: «زيد ليس بحجر».

سمّيت شخصيّةً لأنّ موضوعها شخص معيّن، ومخصوصةً لخصوص موضوعها.

وإن كان كلّيّاً فإمّا أنْ يبيّن فيها كمّيّة أفراد الموضوع من الكلّيّة والبعضيّة أو لا يبيّن، واللفظ الدّالّ على كمّيّة الأفراد يسمّى سوراً أخذاً من «سور البلد» فكما أنّه يحصر البلد ويحيط به كذلك اللفظ الدّالّ على كمّيّة الأفراد يحصرها ويحيط بها.

فإن بيّن فيها كمّيّة أفراد الموضوع سمّيت محصورةً لحصر أفراد موضوعها، ومسوّرةً لاشتمالها على السّور.

والمحصورة أربعة أقسام: لأنّ الحكم فيها إمّا على كلّ الأفراد أو على بعضها، وأيّاً مّا كان فإمّا بالإيجاب أو بالسّلب.

فإن كان الحكم فيها على كلّ الأفراد فهي كلّيّة إمّا موجبة وسورها «كلّ» نحو: «كلّ نارٍ حارّة» وإمّا سالبة وسورها «لا شيء» و«لا واحد» نحو: «لا شيء ـ أو لا واحد ـ من النّاس بجماد».

وإن كان الحكم فيها على بعض الأفراد فهي جزئيّة إمّا موجبة وسورها «بعض» و«واحد» نحو: «بعض الحيوان ـ أو واحد من الحيوان ـ إنسان».

⇐

⇐ وإمّا سالبة وسورها «ليس كلّ» و: «ليس بعض» و: «بعض ليس» نحو: «ليس كلّ حيوان إنساناً» و: «ليس بعض الحيوان إنساناً» و: «بعض الحيوان ليس بإنسان». والفرق بين الأسوار الثّلاثة أنّ «ليس كلّ» دالّ على رفع الإيجاب الكلّيّ بالمطابقة وعلى السّلب الجزئيّ بالالتزام. و: «ليس بعض» و: «بعض ليس» بالعكس من ذلك.

أمّا أنّ «ليس كلّ» دالّ على رفع الإيجاب الكلّيّ بالمطابقة فلأنّا إذا قلنا: «كلّ حيوان إنسان» يكون معناه: ثبوت ا لإنسان لكلّ واحدٍ واحدٍ من أفراد الحيوان، وهو الإيجاب الكلّي.

وإذا قلنا: «ليس كلّ حيوانٍ إنساناً» يكون مفهومه الصّريح أنّه ليس يثبت الإنسان لكلّ واحد واحد من أفراد الحيوان وهو رفع الإيجاب الكلّي.

وأمّا أنّه دالّ على السّلب الجزئيّ بالالتزام، فلأنّه إذا ارتفع الإيجاب الكلّيّ، فإمّا أن يكون المحمول مسلوباً عن كلّ واحدٍ واحدٍ وهو السّلب الكلّيّ، أو يكون مسلوباً عن البعض ثابتاً للبعض.

وعلى كلا التّقديرين يصدق السّلب الجزئيّ جزماً، فالسّلب الجزئيّ من ضروريّات مفهوم «ليس كلّ» أي: رفع الإيجاب الكلّيّ ومن لوازمه، فتكون دلالته عليه بالالتزام.

وإذا لم يبيّن في القضيّة كمّيّة أفراد الموضوع فلا يخلو إمّا أن تصلح القضيّة لأن تصدق كلّيّةً وجزئيّةً ـ بأن يكون الحكم فيها على أفراد الموضوع ـ أو لم تصلح بأن يكون الحكم على طبيعة الموضوع نفسها لا على الأفراد.

فإن لم تصلح سمّيت طبيعيّة لأنّ الحكم فيها على نفس الطّبيعة نحو: «الحيوان جنس» و: «الإنسان نوع».

وإن صلحت لأن تصدق كلّيّة وجزئيّة سمّيت مهملةً، لأنّ الحكم فيها على أفراد موضوعها وقد أهمل بيان كمّيّتها نحو: «الإنسان في خسر» و: «الإنسان ليس في خسر» أي: ما صدق عليه الإنسان من الأفراد في خسرٍ وليس في خسرٍ.

ولك أن تقول: موضوع الحمليّة إمّا جزئيّ أو كلّيّ. فإن كان جزئيّاً فهي شخصيّة، وإن

⇐

⇐ كان كلّيّاً، فإمّا أن يكون الحكم فيها على نفس طبيعة الكلّيّ أو على ما صدق عليه من الأفراد.

فإن كان الحكم على نفس الطّبيعة فهي طبيعيّة.

وإن كان على ما صدق عليه من الأفراد فإمّا أن يبيّن فيها كمّيّة الأفراد وهي المحصورة أو لا وهي المهملة.

المقدّمة الرّابعة: المهملة في قوّة الجزئيّة، بمعنى أنّهما متلازمان فإنّه متى صدقت المهملة صدقت الجزئيّة وبالعكس، فإذا صدق قولنا: «الإنسان في خسر» صدق: «بعض الإنسان في خسر» وبالعكس.

أمّا أنّه كلّما صدقت المهملة صدقت الجزئيّة فلأنّ الحكم فيها على أفراد الموضوع، ومتى صدق الحكم على أفراد الموضوع فإمّا أن يصدق ذلك الحكم على جميع الأفراد أو على بعضها، وعلى كلا التّقديرين يصدق الحكم على بعض الأفراد وهو الجزئيّ.

وأمّا بالعكس: فلأنّه متى صدق الحكم على بعض الأفراد، صدق الحكم على الأفراد مطلقاً وهو المهملة.

المقدّمة الخامسة: في العدول والتّحصيل:

القضيّة إمّا معدولة أو محصّلة، لأنّ حرف السّلب إمّا أن يكون جزءً لشيءٍ من الموضوع والمحمول أو لا يكون، فإن كان جزءً، إمّا من الموضوع نحو: «اللّا حيّ جماد» أو من المحمول نحو: «الجماد لا عالم» أو منهما جميعاً نحو: «اللّا حيّ لا عالم» سمّيت القضيّة معدولة ـ موجبة كانت أو سالبة ـ.

أمّا الأُولى: فمعدولة الموضوع.

وأمّا الثّانية: فمعدولة المحمول.

وأمّا الثّالثة: فمعدولة الطّرفين.

وإنّما سمّيت معدولة؟ لأنّ حروف السّلب مثل «ليس» و«غير» و«لا» إنّما وضعت في الأصل للسّلب والرّفع، فإذا جعل مع غيره كشيءٍ واحدٍ يثبت له شيء أو هو لشيء آخر، ⇐

⇐ أو يسلب عنه أو هو عن شيءٍ آخر فقد عُدِل به عن موضوعه الأصليّ إلى غيره.

وإن لم يكن حرف السّلب جزءً لشيءٍ من الموضوع والمحمول سمّيت محصّلةً سواء كانت موجبة أو سالبة نحو: «زيد كاتب» و: «زيد ليس بكاتب».

المقدّمة السّادسة: في معيار الإيجاب والسّلب في القضايا: والاعتبار بإيجاب القضيّة وسلبها بالنّسبة الثّبوتيّة أو السّلبيّة لا بطرفي القضيّة، فقولهم: «كلّ ما ليس بحيّ فهو لا عالم» موجبة مع أنّ طرفيها عدميّان. وقولهم: «لا شيء من المتحرّك بساكن» سالبة مع أنّ طرفيها وجوديّان.

المقدّمة السّابعة: في الفرق بين السّالبة والمعدولة.

والسّالبة البسيطة أعمّ من الموجبة المعدولة المحمول لصدق السّلب عند عدم الموضوع دون الإيجاب، فإنّ الإيجاب لا يصلح إلّا على موجود محقّق ـ كما في الخارجيّة الموضوع ـ أو مقدّرٍ ـ كما في الحقيقيّة الموضوع ـ.

أمّا إذا كان الموضوع موجوداً فإنّهما متلازمتان والفرق بينهما في اللفظ، أمّا في الثّلاثيّة فالقضيّة موجبة إن قدّمت الرّابطة على حرف السّلب وسالبة إن أُخّرت عنها.

وأمّا في الثّنائيّة فبالنيّة أو بالاصطلاح على تخصيص لفظ «غير» أو «لا» بالإيجاب المعدول، ولفظ «ليس» بالسّلب البسيط أو بالعكس.

واعتبار العدول والتّحصيل في المحمول يربّع القسمة، لأنّ حرف السّلب إن كان جزءً من المحمول فالقضيّة معدولة، وإلّا فمحصّلة كيفما كان الموضوع وأيّاً مّا كان فهي إمّا موجبة أو سالبة، والقضايا أربع:

موجبة محصّلة نحو: «زيد كاتب».

وسالبة محصّلة نحو: «زيد ليس بكاتب».

وموجبة معدولة نحو: «زيد لا كاتب».

وسالبة معدولة نحو: «ليس زيد بلا كاتب».

ولا التباس بين قضيّتين من هذه الأربع إلّا بين السّالبة المحصّلة والموجبة المعدولة.

⇐

⇒ أمّا بين الموجبة المحصّلة والسّالبة المحصّلة فلعدم حرف السّلب في الموجبة ووجوده في السّالبة.

وأمّا بين الموجبة المحصّلة والموجبة المعدولة فلوجود حرف السّلب في المعدولة دون الموجبة المحصّلة.

وأمّا بين الموجبة المحصّلة والسّالبة المعدولة فلوجود حرفي السّلب في السّالبة المعدولة بخلاف الموجبة المحصّلة.

وأمّا بين السّالبة المحصّلة والسّالبة المعدولة فلوجود حرفي السّلب في السّالبة المعدولة وحرف واحد في السّالبة المحصّلة.

وأمّا بين الموجبة المعدولة والسّالبة المعدولة؛ فلوجود حرف واحد في الإيجاب وحرفين في السّلب.

وأمّا السّالبة المحصّلة والموجبة المعدولة المحمول فبينهما التباس من حيث إنّ حرف السّلب الموجود فيهما واحد، فإذا قيل: «زيد ليس بكاتب» فلا يعلم أنّها موجبة معدولة أو سالبة بسيطة والفرق بينهما معنويّ ولفظيّ:

أمّا المعنويّ فهو أنّ السّالبة البسيطة أعمّ من الموجبة المعدولة المحمول لأنّه متى صدقت الموجبة المعدولة المحمول صدقت السّالبة البسيطة ولا ينعكس.

أمّا الأوّل: فلأنّه متى ثبت لا «ب» لـ«ج» يصدق سلب الباء عنه، فإنّه لو لم يصدق سلب «ب» عنه ثبت له «ب» فيكون «ب» و لا «ب» ثابتين له وهو اجتماع النّقيضين.

وأمّا الثّاني ـ وهو أنّه لا يلزم من صدق السّالبة البسيطة صدق الموجبة المعدولة المحمول ـ: فلأنّ الإيجاب لا يصحّ على المعدوم، ضرورة أنّ إيجاب الشّيء لغيره فرع على وجوب المثبت له بخلاف السّلب، فإن الإيجاب لمّا لم يصدق على المعدومات صحّ السّلب عنها بالضّرورة، فيجوز أن يكون الموضوع معدوماً وحينئذٍ يصدق السّلب البسيط ولا يصدق الإيجاب المعدول كما أنّه يصدق قولهم: «شريك البارئ ليس ببصير» ولا يصدق: «شريك البارئ غير بصير» لأنّ معنى الأوّل سلب البصر عن شريك البارئ، ⇐

حرف السّلب قد جُعِلَ جزءاً من المحمول، لا ينفصل عنه، ولا يمكن تقدير الرّابطة بعده[1]. ثمّ أثبت للموضوع هذا المحمول المركّب من الإيجاب والسّلب، ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصّلة، ولا فرق بينهما عند وجود

⇐ ولمّا كان الموضوع معدوماً صدق سلب كلّ مفهوم عنه.

ومعنى الثّاني: أنّ عدم البصر ثابت لشريك البارئ فلابدّ أن يكون موجوداً في نفسه حتّى يمكن ثبوت شيءٍ له هو ممتنع الوجود، وذلك كلّه إذا لم يكن الموضوع موجوداً، أمّا إذا كان موجوداً فالموجبة المعدولة المحمول والسّالبة البسيطة متلازمتان.

وأمّا الفرق اللفظيّ فهو أنّ القضيّة إمّا أن تكون ثلاثيّة أو ثنائيّة؛ فإن كانت ثلاثيّة فالرّابطة فيها إمّا أن **تكون** متقدّمة على حرف السّلب أو متأخّرة عنه، فإن تقدّمت الرّابطة نحو: «زيد هو ليس بكاتب» كانت موجبة، لأنّ من شأن الرّابطة أن تربط ما بعدها بما قبلها، فهناك ربط السّلب وربط السّلب إيجاب.

وإن تأخّرت عن حرف السّلب نحو: «زيد ليس هو بكاتب» كانت سالبة، لأنّ من شأن حرف السّلب أن يرفع ما بعدها عمّا قبلها، فهناك سلب الرَّبط فتكون القضيّة سالبة.

وإن كانت ثنائيّة فالفرق من وجهين:

أحدهما: بالنيّة بأن ينوي إمّا ربط السّلب أو سلب الرّبط.

وثانيهما: بالاصطلاح على تخصيص بعض الألفاظ بالإيجاب مثل «غير» و«لا» وبعضها بالسّلب نحو: «ليس» فإذا قيل: «زيد غير كاتب» أو «لا كاتب» كانت موجبة. وإذا قيل: «زيد ليس بكاتب» كانت سالبةً.

(١) **قوله: «لا يمكن تقدير الرّابطة بعده»**. الرّابطة هي الدّالّة على النّسبة بين المحمول والموضوع وهي زمانيّة وغير زمانيّة، فالزمانيّة الأفعال النّاقصة، وغير الزّمانية «هو» و«هي» ونحوهما. ثمّ إن أمكن تقدير الرّابطة بعد حرف السّلب نحو: «الإنسان ليس بقائم» كانت سالبة محصّلة وإن لم يمكن تقدير الرّابطة بعده نحو: «الإنسان لم يقم» كانت موجبةً معدولة المحمول، وأمّا أنّه لا يمكن تقدير الرّابطة بعد حرف السّلب ـ وهو هاهنا «لم» الجازمة ـ لأنّ ذلك التّقدير يوجب الفَصْل بينه وبين الفعل فلا يكون حرف السّلب داخلاً على الفعل وذلك لا يجوز لأنّ لفظ «لم» يختصّ بالفعل.

الموضوع ـ كما في هذه المادّة ـ ولهذا صحّ جعلها في قوّة السّالبة الجزئيّة وإلّا فالسّالبة الجزئيّة أعمّ منها، لصدقها عند انتفاء الموضوع.

فإذا كان قولنا: «إنسان لم يقم» موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه: نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كلّ فرد. ﴿ **لأنّ الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوّة السّالبة الجزئيّة** ﴾ عند وجود الموضوع نحو: «لم يقم بعض الإنسان» بمعنى أنّهما متلازمتان في الصّدق؛ لأنّه قد حكم في المهملة بنفي القيام عمّا صدق عليه الإنسان ـ أعمّ من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها ـ وأيّاً مّا كان يصدق نفي القيام عن البعض، وكلّما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عمّا صدق عليه الإنسان في الجملة، فكلّما صدق «إنسان لم يقم» صدق «لم يقم بعض الإنسان» وبالعكس؛ إذ التّقدير وجود الموضوع فهي في قوّة السّالبة الجزئيّة ﴿ **المستلزمة نفي الحكم عن الجملة** ﴾ لأنّ صدق السّالبة الجزئيّة الموجودة الموضوع إمّا بأن يكون الحكم منفيّاً عن كلّ فرد من الأفراد، أو بأن يكون منفيّاً عن بعض من الأفراد ثابتاً لبعض آخر، وعلى كلّ تقدير يلزمها نفي الحكم عن جمة الأفراد ﴿ **دون كلّ فرد** ﴾ لجواز أن يكون منفيّاً عن البعض ثابتاً للبعض الآخر.

وإذا ثبت أنّ «إنسان لم يقم» ـ بدون «كلّ» ـ معناه: نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كلّ فرد، فلو كان بعد دخول «كلّ» معناه أيضاً كذلك كان تأكيداً لا تأسيساً، فيلزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس فحينئذٍ يجب أن يكون معنى «كلّ إنسان لم يقم» نفي الحكم عن كلّ فرد، ليكون «كلّ» لتأسيس معنى آخر، لا لتأكيد المعنى الأوّل.

[بيان الملازمة في صورة التّأخير]

وأمّا في صورة التّأخير فلأنّ قولنا: «لم يقم إنسان» سالبة مهملة لا سُورَ فيها ﴿ **والسّالبة المهملة في قوّة السّالبة الكلّيّة المقتضية للنفي عن كلّ فرد** ﴾ نحو: «لا شيء من الإنسان بقائم».

[جواب سؤال]

وإنّما قال في الأوّل: «المستلزمة» وهاهنا «المقتضية» لأنّ السّالبة الجزئيّة تحتمل نفي الحكم عن كلّ فرد، ويحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض، وعلى كلّ تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الأفراد، فأشار بلفظ الاستلزام إلى هذا بخلاف السّالبة الكليّة فإنّها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كلّ فرد.

[جواب سؤال آخر]

ولمّا كان المقرّر عندهم أنّ المهملة في قوّة الجزئيّة وقد حكم هاهنا بأنّها في قوّة الكلّيّة احتاج إلى بيانه فأشار إليه بقوله: ﴿لورود موضوعها﴾ أي: موضوع المهملة ﴿نكرة﴾ غير مصدّرة بلفظ «كلّ» ﴿في سياق النّفي﴾ وكلّ نكرة كذلك مفيد لعموم النّفي.

وإنّما قلنا: غير مصدّرة بلفظة «كلّ»؟ لأنّ ما يفيد العموم في النّفي إنّما هو النّكرة الّتي تفيد الوحدة في الإثبات، وأمّا الّتي تفيد العموم في الإثبات ـ كالمصدّرة بلفظة «كلّ» ـ فعند ورودها في سياق النّفي إنّما تفيد نفي العموم لا عموم النّفي؛ لأنّ رفع الإيجاب الكلّي سلب جزئيّ.

وإذا كان هذه السّالبة المهملة في قوّة السّالبة الكلّيّة يكون معنى «لم يقم إنسان» نفي الحكم عن كلّ فرد فرد، فإذا أدخلنا عليه لفظة «كلّ» وقلنا: «لم يقم كلّ إنسان» فلو كان معناه أيضاً نفي القيام عن كلّ فرد يلزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس، فحينئذٍ يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد ليكون «كلّ» تأسيساً.

فالحاصل أنّ التّقديم قبل «كلّ»[١] لسلب العموم، فيجب أن يكون بعده لعموم السّلب ليكون لفظة «كلّ» للتّأسيس لا للتّأكيد، والتّأخير بالعكس، وذلك لأنّ لفظة «كلّ» لا تخلو عن إفادة أحد هذين المعنيين فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة.

[الأنظار فيما أفاده ابن مالك]

﴿**وفيه نظر**[٢]﴾ لأنّه ـ على تقدير أن يكون «كلّ إنسان لم يقم» لإفادة النّفي عن الجملة و«لم يقم كلّ إنسان» لإفادة النّفي عن كلّ فرد ـ لا نسلّم أنّه يجب أن يكون «كلّ» تأكيداً حتّى يلزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس.

[النّظر الأوّل]

﴿**لأنّ النّفي عن الجملة في الصّورة الأُولى**﴾ أعني الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو: «إنسان لم يقم». ﴿**وعن كلّ فرد في الصّورة الثّانية**﴾ أعني السّالبة المهملة نحو: «لم يقم إنسان» ﴿**إنّما أفاده الإسناد إلى ما أُضيف إليه «كلّ»**﴾ ـ وهو لفظ «الإنسان» ـ ﴿**وقد زال ذلك الإسناد**﴾ المفيد لهذا المعنى ﴿**بالإسناد إليها**﴾

---

(١) **قوله: فالحاصل أنّ التقديم قبل «كلّ»**. أي: تقديم المسند إليه قبل دخول لفظة «كلّ» لسلب العموم، فيجب أن يكون بعد دخول «كلّ» لعموم السّلب، ليكون «كلّ» للتأسيس لا للتأكيد وتأخير المسند إليه بعكس ذلك.

وتوضيح ذلك أنّ لفظة «كلّ» لا تخلو عن إفادة أحد هذين المعنيين ـ أي: سلب العموم والسّلب الجزئيّ أو عموم السّلب والسّلب الكلّي ـ فإذا انتفي أحدهما ثبت الآخر.

(٢) **قوله: «وفيه نظر»**. أي: فيما أفاده ابن مالك وأتباعه نظر من ثلاثة وجوهٍ:

الأوّل: أشار إليه بقوله: «لأنّ النّفي عن الجملة» إلى آخره ...

الثّاني: أشار إليه بقوله: «لأنّ الصّورة الثّانية» إلى آخره ...

الثّالث: قوله: «ولأنّ النّكرة المنفيّة إذا عمّت» إلى آخره ...

أي: إلى «كلّ» لأنّ «إنساناً» صار مضافاً إليه، فلم يبق مسنداً إليه ﴿ **فتكون** ﴾ أي: على تقدير أن يكون الإسناد إلى «كلّ» أيضاً مفيداً للمعنى الحاصل من الإسناد إلى «إنسان» يكون ﴿ **«كلّ» تأسيساً لا تأكيداً** ﴾ لأنّ التّأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك؛ لأنّ النّفي عن الجملة في «كلّ إنسان لم يقم» وعن كلّ فرد في «لم يقم كلّ إنسان» إنّما أفاده حينئذ نفس الإسناد إلى «كلّ» لا شيء آخر ليكون «كلّ» لتقويته.

[النّظر الثّاني]

ولمّا كان لقائلٍ أن يدفع هذا المنع بأنّ ما ذكرت من معنى التّأكيد هو التّأكيد الاصطلاحيّ، ونحن نعني بالتّأكيد هاهنا أن يكون «كلّ» لإفادة معنىً كان حاصلاً بدونه، وحينئذٍ لا يتوجّه هذا المنع، **أشار** إلى منع آخر على تقدير أن يكون معنى التّأكيد هذا، فقال:

﴿ **ولأنّ** ﴾ الصّورة ﴿ **الثّانية** ﴾ أعني السّالبة المهملة نحو «لم يقم إنسان» ﴿ **إذا أفادت النّفي عن كلّ فرد فقد أفادت النّفي عن الجملة، فإذا حملت** ﴾ «كلّ» ﴿ **على الثّاني** ﴾ أي: على إفادة النّفي عن جملة الأفراد حتّى يكون معنى «لم يقم كلّ إنسان» نفي القيام عن الجملة لا عن كلّ فرد ﴿ **لا يكون «كلّ» تأسيساً** ﴾ بل تأكيداً ـ على ما مرّ من التّفسير ـ لأنّ هذا المعنى كان حاصلاً بدونه، فإذا لم تكن تأسيساً فلو جعلناها للنّفي عن كلّ فرد وقلنا: «لم يقم كلّ إنسان» لعموم السّلب مثل: «لم يقم إنسان» لا يلزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس؛ إذ لا تأسيس هاهنا أصلاً، بل إنّما يلزم ترجيح أحد التّأكيدين على الآخر.

[حاصل النّظر الثّاني]

والحاصل أنّ «لم يقم إنسان» لمّا كان مفيداً للنّفي عن كلّ فرد، ويلزمه النّفي عن

الجملة أيضاً، فكلا المعنيين حاصل قبل «كلّ»، فعلى أيّهما حملت يكون تأكيداً لا تأسيساً، فلا يصحّ قول المستدلّ: إنّه يجب أَنْ يحمل على النّفي عن الجملة؛ لئلّا يلزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس.

[دفاع عن ابن مالك]

لا يقال: دلالة قولنا «لم يقم إنسان» على النّفي عن جملة الأفراد بطريق الالتزام، ودلالة «لم يقم كلّ إنسان» عليه بطريق المطابقة، فلا يكون تأكيداً.

[دحر الدّفاع]

لأنّا نقول: إمّا أن يشترط في التّأكيد اتّحاد الدّلالتين[1] أو لا يشترط، فإن لم يشترط لزم أن يكون «كلّ» في قولنا: «لم يقم كلّ إنسان» تأكيداً، سواء جعل للنّفي عن الجملة أو عن كلّ فرد، وإن اشترط لزم أن لا يكون «كلّ» في قولنا: «كلّ

---

(١) **قوله: «لأنّا نقول: إمّا أن يشترط في التّأكيد اتّحاد الدّلالتين».** والحاصل أنّه إمّا أن يشترط اتّحاد الدّلالتين في النّوع أو لا يشترط اتّحادهما في النّوع.

فإن لم يشترط اتّحادهما في النّوع لزم أن يكون لفظ «كلّ» في «لم يقم كلّ إنسانٍ» تأكيداً سواء حمل على السّلب الجزئي ـ كما هو رأي ابن مالك وأتباعه ـ أو السّلب الكلّي ـ كما يقوله الخطيب القزوينيّ ـ فصحّ الوجه الثّاني وهو قوله: «فإذا حملت «كلّ» على الثّاني لا يكون تأسيساً بل تأكيداً».

وإن اشترط اتّحاد الدّلالتين في النّوع لزم أن لا يكون «كلّ» في «كلّ إنسان لم يقم» عند جعله للسّلب الجزئيّ تأكيداً؛ لأنّ دلالة «إنسان لم يقم» بدون لفظ «كلّ» على السّلب الجزئيّ بطريق الالتزام، ودلالة «كلّ إنسان لم يقم» على هذا المعنى بطريق المطابقة، فلم يتّحد الدّلالتان، فلم يكن لفظ «كلّ» إذا حمل على هذا المعنى تأكيداً، وهو ـ أي: كون دلالة «إنسان لم يقم» على السّلب الجزئيّ بطريق الالتزام ـ ظاهر ممّا تقدّم في قوله: «لأنّ الموجبة المهملة المعدولة المحمول» إلى آخره....

إنسان لم يقم» ـ عند جعله للنّفي عن جملة الأفراد ـ تأكيداً؛ لأنّ دلالة قولنا: «إنسان لم يقم» على النّفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر، وحينئذٍ يبطل ما ذكرتم[1].

---

(١) **قوله: «وحينئذٍ يبطل ما ذكرتم»**. أي: حين يشترط في التّأكيد اتّحاد الدّلالتين في النّوع وكان دلالة «كلّ إنسان لم يقم» مع «كلّ» على السّلب الجزئيّ ودلالة «إنسان لم يقم» بدون «كلّ» أيضاً على السّلب الجزئيّ مختلفين في النّوع يبطل ما ذكروه عن ابن مالك وأتباعه من قولهم في صورة التّقديم: إنّ التّقديم يفيد النّفي عن كلّ فرد ـ أي: السّلب الكلّي ـ لئلا يلزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس.

وبيان البطلان: أنّه لو لم يفد التّقديم السّلب الكلّيّ ـ بأن يفيد السّلب الجزئيّ ـ لم يكن تأكيداً وإن كان هذا المعنى حاصلاً قبل دخول «كلّ» وذلك لاختلاف الدّلالتين في النّوع، فيكون تأسيساً، ولا يلزم من ذلك ترجيح التّأكيد على التّأسيس، فبطل ما ذكروه في الاستدلال على صورة التّقديم.

وبتعبير أوضح: أنّه إن لم يشترط اتّحاد الدّلالتين بطل استدلال ابن مالك وأتباعه على صورة التّأخير. وإن اشترط اتّحادهما بطل استدلالهم على صورة التّقديم.

ولا يمكن الجواب عن النّظر الثّاني بأنّ دلالة «لم يقم إنسان» على السّلب الجزئيّ بالالتزام ودلالة «لم يقم كلّ إنسان» عليه بالمطابقة، فلا يكون تأكيداً، وذلك لأنّ هذا الجواب يوجب الاعتراض على صورة التّقديم أيضاً وإن كان على سبيل التّرديد كما عرفت.

بل الجواب الصّحيح عن النّظر الثّاني أنّ نفي الحكم عن الجملة ـ أي: عن جملة الأفراد ـ أي: السّلب الجزئيّ على ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: أن يكون منفيّاً عن كلّ فردٍ، ويكون منفيّاً عن البعض أيضاً في ضمن الكلّ.

القسم الثّاني: أن يكون منفيّاً عن بعض الأفراد ثابتاً للبعض الآخر.

القسم الثّالث: أن يكون محتملاً للمعنيين ـ أي: النّفي عن كلّ فردٍ، والنّفي عن بعض والثّبوت لبعض آخر.

⇐

⇐ وقولهم: «لم يقم إنسان» بدون «كلّ» يدلّ على القسم الأوّل - فقط - وهو النّفي عن كلّ فردٍ - وذلك لورود موضوعها نكرة غير مصدّرة بلفظ «كلّ» في سياق النّفي وتقدّم الآن أنّ كلّ نكرة كذلك مفيد للسّلب الكلّي. فحمل لفظ «كلّ» على السّلب الكلّي تأكيد لحصوله قبل دخول «كلّ» مع اتّحاد الدّلالتين في النّوع من حيث المطابقة والتّنصيص.

والحمل على أحد القسمين الآخرين تأسيس.

فلو جعل «لم يقم كلّ إنسان» مع لفظ «كلّ» للسّلب الكلّي لزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس لأنّ هذا المعنى كان حاصلاً قبل دخول لفظ «كلّ» بالمطابقة، وإذا جعل «لم يقم كلّ إنسان» للسّلب الجزئي على الوجه المحتمل - أي: القسم الثّالث - كما يقول ابن مالك وأتباعه - كان لفظ «كلّ» تأسيساً يقيناً، لأنّ نفي الحكم عن الجملة على الوجه المحتمل - أي: السّلب الجزئي إمّا في ضمن السّلب الكلّي وإمّا بإرادته مستقلّاً لا في ضمن السّلب الكلّي - لم يكن حاصلاً قبل دخول «كلّ»، وذلك لأنّ المستفاد من «لم يقم إنسان» بدون «كلّ» هو القسم الأوّل فقط بالتّنصيص والمطابقة لا على الوجه المحتمل، ولا ينافي ذلك كون القسم الأوّل أحد فردَي الوجه المحتمل؛ لوضوح المغايرة بين كون شيءٍ منصوصاً وبين كونه محتملاً.

وقال سيّدنا الأُستاذ في شرح هذه العبارة: النّفي عن الجملة - أي: السّالبة الجزئيّة - على ثلاثة أنواعٍ:

١ - السّلب الجزئيّ بشرط الشّيء نحو: «لم يكن بعض الإنسان حماراً» نفى الحكم عن البعض على شريطة أن يكون منفيّاً عن البعض الآخر أيضاً ومرجع هذا إلى السّلب الكلّي كأنّه قيل: «لا شيء من الإنسان بحمار».

٢ - السّلب الجزئي بشرط لا، نحو: «لم يكن بعض الإنسان مذكّراً» والبعض الآخر مذكّر قطعاً.

٣ - السّلب الجزئيّ لا بشرط وهذا يجتمع مع ألف شرط نحو: «ليس بعض الإنسان بقائم» والبعض الآخر يحتمل فيه الوجهان.

⇐

[تقرير الدّفاع بوجه آخر]

بل الجواب أنّ نفي الحكم عن الجملة:

إمّا بأن يكون منفيّاً عن كلّ فرد.

أو بأن يكون منفيّاً عن بعض الأفراد ثابتاً للبعض الآخر.

أو بأن يكون محتملاً للمعنيين.

والمستفاد من «لم يقم إنسان» هو القسم الأوّل فقط، فالحمل عليه تأكيد، وعلى غيره تأسيس، فلو جعلنا «لم يقم كلّ إنسان» للنّفي عن كلّ فرد يلزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس، وأمّا إذا جعلناه للنّفي عن جملة الأفراد على الوجه المحتمل، فيكون تأسيساً قطعاً؛ لأنّ هذا المعنى لم يكن حاصلاً قبله؛ فليتأمّل.

[النّظر الثّالث]

﴿ ولأنّ النّكرة المنفيّة إذا عمّت كان قولنا: «لم يقم إنسان» سالبة كلّيّة لا مهملة ﴾ ـ كما ذكره هذا القائل ـ لأنّها قد بيّن بها أنّ الحكم مسلوب عن كلّ واحد من أفراد الموضوع.

لا يقال: سمّاها مهملة باعتبار إهمال السُّور ـ أعني اللفظ الدّالّ على كمّيّة أفراد الموضوع ـ.

لأنّا نقول: المسطور في كتب القوم أنّ المهملة هي الّتي يكون موضوعها كلّيّاً وقد أهمل فيها بيان كمّيّة أفراد الموضوع ـ أي: لم يبيّن فيها أنّ الإيجاب أو السّلب

⇐ إذا عرفت هذا فاعلم أنّ «لم يقم إنسان» سالبة كلّيّة، دالّة على سالبة جزئيّة ضمناً، والسّلب الجزئي فيه بشرط الشّيء، أي: بشرط عدم قيام البعض الآخر و«لم يقم كلّ إنسان» يدلّ على السّلب الجزئي لا بشرط شيءٍ، فلا تأكيد، لأنّ التّأكيد إنّما يكون إذا كانت دلالته بشرط الشّيء كما كانت قبل دخول «كلّ».

في كلّ أفراد الموضوع أو بعضها ـ والكلّيّة هي الّتي بيّن فيها أنّ الحكم على كلّ أفراد الموضوع.

وظاهر أنّ الصّادق على نحو قولنا: «لم يقم إنسان» إنّما هو تعريف الكلّيّة دون المهملة.

وأمّا أنّه لا سُورَ فيها فممنوع؛ إذ التّقدير أنّه قد بيّن فيها أنّ الحكم مسلوب عن كلّ فرد؛ فلابدّ لهذا البيان من شيء يدلّ عليه ضرورة، ولا نعني بالسُّور إلّا هذا.

والقوم وإن جعلوا سور السّلب الكلّي «لا شيء» و«لا واحد» فلم يقصِدوا الانحصار فيهما، بل كلّ ما يدلّ على العموم فهو سور الكلّيّة كقولنا: «طُرّاً» و«أجمعين» ونحو ذلك؛ نصّ عليه الشّيخ في «الإشارات»[1].

---

(١) **قوله: نصّ عليه الشّيخ في «الإشارات»**. أي: نصّ عليه الشّيخ أبو عليّ الحسين بن عبدالله بن سيناء البلخيّ في كتاب «الإشارات» الّتي ألّفها في المنطق والحكمة، وهذا نصّه في باب القضايا من منطق الإشارات ١: ١١٩: واعلم أنّ اللفظ الحاصر يسمّى سوراً مثل «كلّ» و«بعض» و«لا واحد» و«لا كلّ» و«لا بعض» وما يجري هذا المجرى مثل «طرّاً» و«أجمعين» ومثل «هيچ» ـ بالفارسيّة ـ في الكلّي السّالب اهـ بعين حروفه. [شرح الإشارات ١: ١١٩]

وحاصل كلامه: أنّه إن أوجب الألف واللّام تعميماً والتّنوين تخصيصاً فلا مهملة في لغة العرب وهي موجودة فيها فيمكن أن لا يكون «أل» في كلّ مكان للتّعميم والتّنوين للتّخصيص.

قال سيّدنا الأُستاذ ـ دام عزّه ـ: كلام الشّيخ أبو عليّ بن سيناء البلخيّ في المقام ناقص، لأنّه لم يتعرّض للإضافة، والتّحقيق أنّ موضوع القضيّة إمّا جزئيّ وإمّا كلّيّ، فإنْ كان جزئيّاً فالقضيّه شخصيّة، وإنْ كان كلّيّاً فالموضوع لا محالة اسم جنس وهو لا يخلو عن ثلاثة أشياء: إمّا مقرون بـ«أل»، وإمّا مضاف، وإمّا مع التّنوين، فإن كانت «أل» والإضافة للعهد فالقضيّة أيضاً شخصيّة، وإن كانت للجنس فالقضيّة طبيعيّة، وإن كانت للاستغراق

⇐

فهاهنا يجوز أن يكون هيئة القضيّة[1]، أو كون الموضوع نكرة منفيّة، أو إدخال التّنوين عليه سور الكلّيّة كما أنّه في الموجبة سور الجزئيّة على ما قال في «الإشارات»[2]: إن كان إدخال الألف واللّام يوجب تعميماً، وإدخال التّنوين

⇐ فالقضيّة محصورة، وإن كان مع التّنوين في كلام المنفي فهي سالبة كلّيّة، وإن كان في كلام الموجب فالقضيّة جزئيّة، فعلى هذا لا مهملة في لغة العرب.

ثمّ قال: ويمكن أن لا يكون «أل» والتّنوين والإضافة في موضع ويكون مهملة نحو: «مساجد في بلد معمورة» فلا ينحصر في الأقسام الثّلاثة بل هاهنا قسم رابع.

قال الجعفريّ: والتّنوين في غير المنصرف تقديريّ على رأي المبرّد وقد نصّ على ذلك في «هنّ حواجّ بيت الله» من كتاب «المقتضب» فراجعه.

(١) **قوله: «فهاهنا يجوز أن يكون هيئة القضيّة»**. أي: يمكن أن يكون السّور واحداً من ثلاثة أشياء:

الأُولى: هيئة القضيّة.

الثّانية: موضوع القضيّة لأنّه نكرة وقعت في سياق النّفي.

الثّالثة: التّنوين، كما أنّه سور الجزئيّة في القضيّة الجزئيّة.

(٢) وهذا نصّه في الإشارة إلى الخصوص والإهمال والحصر من منطق «الاشارات» ١: ١١٧: إذا كانت القضيّة حمليّةً وموضوعها شيء جزئيّ سمّيت مخصوصةً: إما موجبة وإمّا سالبة، مثل قولنا: «زيد كاتب»، «زيد ليس بكاتب» وإذا كان موضوعها كليّاً ولم يتبيّن كميّة هذا الحكم ـ أعني الكليّة والجزئيّة ـ بل أهمل فلم يدلّ على أنّه عامّ لجميع ما تحت الموضوع أو غير عامّ سمّيت مهملةً مثل قولنا: «الإنسان في خسر»، «ليس الإنسان في خُسْرٍ».

فإن كان إدخال الألف واللّام يوجب تعميماً وشَرِكةً وإدخال التّنوين يوجب تخصيصاً فلا مهملة في لغة العرب، وليطلب ذلك في لغة أخرى، وأمّا الحقّ في ذلك فلصناعة النّحو ولا تخالطها بغيرها، وإذا كان موضوعها كليّاً وبيّن قدر الحكم وكمّيّة موضوعه فإنّ القضيّة تسمّى محصورة، فإن كان بيّن أنّ الحكم عامّ سمّيت القضيّة كليّةً وهي إمّا موجبة مثل قولنا: «كلّ إنسان حيوان» وإمّا سالبة مثل قولنا: «ليس واحد من النّاس بحجر» اهـ.

يوجب تخصيصاً؛ فلا مهملة في لغة العرب(١).

[كلام عبدالقاهر في «كُلّ» مقدّماً ومؤخراً]

﴿ وقال عبدالقاهر(٢) ﴾ ـ في تقرير أنّ كلمة «كلّ» تارة تكون لشمول النّفي، وأُخرى لنفي الشّمول ـ: ﴿ إن كانت ﴾ كلمة ﴿ «كلّ» داخلة في حيّز النّفي بأن أُخّرت عن أداته(٣) ﴾ سواء كانت معمولة لأداة النّفي أو لا، وسواء كان الخبر فعلاً ﴿ نحو ﴾ قول أبي الطّيّب:

﴿ مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ(٤) ﴾ تَجْرِي الرِّيَاحُ بِما لا تَشْتَهِي السُّفُنُ

---

(١) قال الهنديّ: لأنّ اسم الجنس لا يستعمل في لغتهم إلّا معرّفاً باللام، أو ما في حكمه من الإضافة، أو منوّناً.

(٢) **قوله: «وقال عبدالقاهر»**. لمّا أبطل استدلال ابن مالك وأتباعه أراد أن يبيّن صحّة دعواهم وأنّه لا تثبت بما استدلّ به ابن مالك بل بما ذكره الشّيخ، فقال: «وقال عبدالقاهر».

(٣) **قوله: «بأن أُخّرت عن أداته»**. التّأخير عن أداة النّفي يشمل أقساماً أربعة:

أحدها: أن تكون كلمة «كلّ» معمولة لأداة النّفي والفعل خبرها على اللغة الحجازيّة.

وثانيها: أن يكون «كلّ» مرفوعاً بالابتداء والفعل خبرها على اللغة التّميميّة، وهذان القسمان أشار إليهما بقول المتنبّي:

ما كلّ ما يتمنّى المرء يدركه تجري الرّياح بما لا تشتهي السُّفُن

فإنّ «كلّ» اسم «ما» المشبّهة بـ«ليس» و«يدركه» الخبر ويجوز أن يكون مبتدأ وخبراً أيضاً.

وثالثها: أن يكون «كلّ» معمولةً للأداة وغير الفعل خبرها على اللغة الحجازيّة.

ورابعها: أن يكون «كلّ» مبتدأ وغير الفعل خبرها على اللغة التّميميّة.

وهذان القسمان أشار إليهما بقوله: «ما كلّ متمنّى المرء حاصلاً» أو «حاصل».

(٤) **قوله: «ماكلّ ما يتمنّى المرء يُدركه»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضَّرْب ⇐

⇐ المشابه، والقائل أبو الطّيّب المتنبّي الشّاعر المولّد المشهور من قصيدة مطلعها:

تـمّ التّـعلّلُ لا أهـلٌ ولا وَطَـنُ ... ولا نـديمٌ ولا كأسٌ ولا سَكَـنُ
أُريـدُ مـن زمـني ذا أن يُـبلِّغَني ... مـا ليس يـبلُغُه من نفسه الزَّمَـنُ
لا تـلق دهـرَكَ إلّا غـير مكـترثٍ ... ما دام يصحب فيه روحك البَـدَنُ
فما يَـدُوْمُ سُـرُوْرٌ مـا سُـرِرْتَ بـه ... ولا يَـرُدُّ عـليك الفـائتَ الحَـزَنُ
مـمّا أضـرَّ بأهـل العشـق أنّـهم ... هَوَوْا وما عرفوا الدّنيا ومـا فَـطِنُوا
تـفنى عـيونُهُمْ دَمْـعاً وأنـفُسُهم ... في إثْـرِ كـلّ قـبيحٍ وَجْـهُهُ حَسَـنُ

قال:

يا مَنْ نُـعِيتُ عـلى بُـعْدٍ بـمجلسه ... كُـلٌّ بـما زَعَـمَ النّـاعون مُـرْتَهَنُ
كم قد قُتِلْتُ وكم قَدْ مُتُّ عـندكم ... ثمّ انـتفضتُ فـزال القـبرُ والكَـفَنُ
قد كان شـاهَدَ دَفْـنِي قـبل قـولهم ... جماعةٌ ثمّ مـاتوا قـبل مَـنْ دفـنوا
مـا كـلّ مـا يـتمنّى المـرء... ....
رأيتكم لا يصون العرضَ جارُكـم ... وَلاَ يَـدِرُّ عـلى مـرعاكـم اللَّـبَنُ
جـزاءُ كـلّ قـريب مـنكم مَـلَلٌ ... وحَـظُّ كـلّ مـحبٍّ مـنكم ضَـغَنُ
وتغضبون عـلى مَـنْ نـال رفـدكم ... حـتّى يـعاقبه التّـنغيصُ والمِـنَنُ
فـغادر الهَـجْرُ مـا بـيني وبـينكم ... بَهماء تكـذب فـيها العين والأُذن
إنّي أُصاحِبُ حلمي وهو بي كـرمٌ ... ولا أُصاحب حلمي وهو بي جُبُنُ
ولا أُقِـيمُ عـلى مـال أذِلُّ بـه ... ولا أَلَـذُّ بـما عِـرضي بـه دَرِنُ

والمصراع الأوّل مأخوذ من أبي العتاهية بغير تغيير في قصيدة من البسيط يقول فيها:

الدَّهْرُ ذو دُوَلٍ والموت ذو عـللٍ ... والمـرءُ ذو أَمَـلٍ والنّـاسُ أشـباهُ
ولم تـزل عـبرٌ فـيهنّ مـعتبرٌ ... يـجري بـها قـدر واللهُ أجـراه
يبكي ويضحك ذو نفسٍ مـصرّفَةٍ ... والله أضـحكه والله أبكـاه
والمـبتلى فـهو المـهجورُ جـانبه ... والنّاس حيث يكون المالُ والجاهُ

⇐

أو غير فعل نحو قولك: «ما كلّ متمنّى المرء حاصلاً» أو «حاصل» ـ على اللغة الحجازيّة أو التّميميّة ـ.

﴿**أو معمولة للفعل المنفيّ**[1]﴾ إمّا أن يكون عطفاً على «داخلة في حيّز النّفي» وإمّا أن يكون بتقدير فعل عطفاً على «أُخّرت» والمعنى: أو جعلت معمولة.

[مسامحة في العبارة]

وكلاهما ليس بسديدٍ[2] لأنّ كلّاً من الدّخول في حيّز النّفي، والتّأخير عن أداة

⇐ قال:

يـا بـائع الدّيـن بـالدّنيا وبـاطلها ... ترضى بـدينك شـيئاً ليس يَسْـواه
حتّى متى أنت في لَهْوٍ وفـي لعب ... والموت نحوك يـهوي فـاغِراً فـاهُ

وقال:

مـا كـلّ مـا يـتمنّى المـرء يـدركه ... ربّ امـرئٍ حـتفُهُ فـيما تـمنّاهُ
إنّ المُـنَى لَـغُرُوْرٌ ضـلّةٌ وهـوىً ... لعلّ حَتْفَ امرئٍ في الشّيء يـهواهُ
تـغترّ للـجهل بـالدّنيا وزخـرفها ... إنّ الشّـقيّ لَـمَنْ غَـرَّتْه دنـياه

(١) **قوله: «أو معمولةً للفعل المنفيّ»**. بنصب «معمولةً» إمّا بسبب العطف على قوله: «داخلةً» فيكون من عطف المفرد على المفرد ومعناه: أو كانت كلمة معمولةً للفعل المنفيّ.
وإمّا بسبب العطف على «أخّرت» فيكون من عطف الجملة على الجملة ومعناه: أو جعلت كلمةُ «كلّ» معمولة للفعل المنفيّ.

(٢) **قوله: «وكلاهما ليس بسديدٍ»**. لأنّ كلّاً من العطفين من قبيل عطف الخاصّ على العام كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَنْ كَانَ عَدُوّاً لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ** ﴾ [البقرة: ٩٨]، وذلك أنّ كلّ واحدٍ من «الدّخول في حيّز النّفي» و«التّأخير من أداة النّفي» شامل لوقوع لفظة «كلّ» معمولةً للفعل المنفيّ، فلا يحسن عطف «معمولة» على كلّ واحدٍ من الدّخول في حيّز النّفي والتّأخير عن أداته بـ«أو»، إذ العطف بها يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف ⇐

النّفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي، فلا يحسن عطفه عليه بـ«أو».

أمّا الأوّل: فظاهر(١).

وأمّا الثّاني(٢): فلأنّ التّأخير عن أداة النّفي أعمّ من أن يقع بينهما فصل ـ نحو:

⇐ عليه، ولا مغايرة بين الخاصّ والعامّ.

وفي عطف الجملة على الجملة هاهنا فساد آخر وهو حذف العامل المعطوف وإبقاء معموله وهذا من مختصّات الواو كما أنّ عطف الخاصّ على العام من مختصّاته نحو قوله:

علّفتها تبناً وماءً بارداً ... حتّى شتت همّالة عيناها

و:

يا ليت زوجك قد غدا ... متقلّداً سيفاً ورمحا

وكذا:

إذا ما الغانيات برزن يوماً ... وزجّجن الحواجب والعيونا

وقال ابن مالك:

والفاء قد تحذف مع ما عطفت ... والواو إذ لا لبس وهي انفردت

بعطف عامل مزال قد بَقي ... معموله دفعاً لوهم اتّقي

(١) **قوله: «أمّا الأوّل فظاهر»**. أي: كون الدّخول في حيّز النّفي شاملاً لوقوع كلمة «كلّ» معمولة للفعل المنفيّ واضح، لأنّ كون الفعل منفيّاً معناه: أنّه داخل في حيّز النّفي، وإذا كان داخلاً فيه كان معموله أيضاً داخلاً في حيّز النّفي، إذ لا يعقل تأخير العامل عن شيء وعدم تأخّر المعمول عن ذلك الشّيء، ويكون هذا قسماً خامساً لقوله: «بأن أُخّرت».

(٢) **قوله: «وأمّا الثّاني»**. أي: كون التّأخير عن أداة النّفي شاملاً لوقوع كلمة «كلّ» معمولة للفعل المنفيّ «فلأنّ التّأخير» أي: تأخير كلمة «كلّ» عن أداة النّفي أعمّ من كونها معمولة للفعل المنفيّ، فإنّ للتأخير مصاديق كثيرة:

منها: أن يقع بين أداة النّفي وكلمة «كلّ» فصل والخبر غير فعل نحو: «ما زيد كلّ القوم» بنصب «كلّ» أو رفعها ـ على اللغتين ـ.

ومنها: أن يقع بينهما فصل بالفعل العامل في كلمة «كلّ» سواء أتقدّم «كلّ» على الفعل ⇐

«ما زيد كلّ القوم» و: «ما جاءني كلّ القوم» وغير ذلك من الأمثلة المذكورة ـ أو لا يقع نحو: «ما كلّ متمنّى المرء حاصلاً».

فإن خصّصت التّأخير باللفظي[١] فلم يخرج منه إلّا المعمول المقدّم على الفعل المنفيّ، وإن جعلته أعمّ من اللفظيّ والتّقديريّ دخل فيه القسمان، وأيّاً مّا كان فالكلام لا يخلو عن تعسّف.

⇐ المنفيّ وأداة النّفي نحو: «كلّ الدّراهم لم آخذ» أم لم يتقدّم نحو: «ما جاءني كلّ القوم».

ومنها: ما أشار إليه بقوله: «أو لا يقع» أي: لا يقع بينهما فصل نحو: «ما كلّ متمنّى المرء حاصلاً» أو «حاصل» ـ على اللغتين ـ. وكلمة «كلّ» في جميع هذه الصّور متأخّرة عن أداة النّفي رتبةً، وإن كانت في بعضها متقدّمة لفظاً، فقوله: «بأن أُخّرت» يشمل جميع هذه الصّور.

ومنها: ما إذا وقع الفصل بينهما بالفعل العامل في «كلّ» فيكون «كلّ» حينئذٍ معمولة للفعل المنفيّ.

فلا يحسن عطف «معمولة» على «أُخّرت» بـ«أو» لأنّها تقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ولا مغايرة بين العام ومصاديقه فينبغي ترك العطف أو العطف بالواو.

(١) **قوله: «التّأخير باللفظي»**. أي: إن خصّصت تأخير «كلّ» عن أداة النّفي بما كان كلمة «كلّ» متأخّرة عن الأداة لفظاً ورتبةً، لا رتبةً فقط، فلم يخرج من التّأخير إلّا المعمول المقدّم على الفعل المنفيّ والأداة نحو: «كلّ الدّراهم لم آخذ» وبقيت الأمثلة الباقية تحت قوله: «بأن أُخّرت عن أداته» فيبقى إشكال العطف بـ«أو» بالنّسبة إليها بحاله.

وإن جعلت التّأخير أعمّ من أن يكون «كلّ» متأخّراً عن أداة النّفي لفظاً ورتبةً أو رتبة فقط، دخل في التّأخير القسمان أي: المعمول المقدّم على الفعل المنفيّ والأداة، والمعمول المتأخّر عنهما فيبقى الإشكال في جميعها بحاله.

[تغيير عبارة الشّيخ أوجب تعقيداً]

وإنّما وقع فيه لتغييره عبارة الشّيخ(١) وهو قوله:

«إذا أدخلتَ «كُلّاً» في حيّز النّفي بأن تقدّم النّفي عليه لفظاً أو تقديراً» يعني كما إذا قدّمتها على الفعل المنفيّ العامل فيه فإنّه مؤخّر تقديراً؛ لأنّ مرتبة المعمول التّأخير عن العامل.

فالأقرب أن يجعل عطفاً على «أخّرت» بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله: «أخّرت عن أداة النّفي» ما إذا لم يدخل أداة النّفي على فعل عامل في «كلّ» ـ على ما يشعر به المثال المذكور ـ(٢).

والمعنى: بأنّ أخّرت عن أداة النّفي ـ الغير الدّاخل على الفعل العامل فيها ـ أو جعلت معمولة للفعل المنفي:

﴿ إمّا فاعلاً ﴾ لفظيّاً أو تأكيداً له ﴿ نحو: «ما جاءني القوم كلّهم» أو: «ما جاءني كلّ القوم» ﴾ وقدّم التّأكيد لأنّ «كُلّاً» أصل فيه.

---

(١) **قوله: «عبارة الشّيخ»**. قال في ذيل قول أبي النّجم من باب اللّفظ والنّظم:

قد أصبحت أُم الخيار تدّعي   عليّ ذنباً كلّه لم أصنع

واعلم أنّك إذا أدخلت كلّاً في حيّز النّفي وذلك بأن تقدّم النّفي عليه لفظاً أو تقديراً فالمعنى على نفي الشّمول دون نفي الفعل والوصف نفسه.

وإذا أخرجت كلّاً من حيّز النّفي، ولم تدخله فيه لا لفظاً ولا تقديراً كان المعنى على أنّك تتبّعت الجملة فنفيت الفعل والوصف عنها واحداً واحداً.

والعلّة في أن كان ذلك كذلك أنّك إذا بدأت بـ«كلّ» كنت قد بنيت النّفي عليه وسلّطت الكلّيّة على النّفي وأعملتها فيه، وإعمال معنى الكلّيّة في النّفي يقتضي أن لا يشذّ شيء عن النّفي فاعرفه. [راجع: دلائل الإعجاز: ٢٢٠]

(٢) **قوله: «على ما يُشعر به المثال المذكور»**. وهو قول المتنبّي في البيت المتقدّم، وحينئذٍ يحصل التّغاير المصحّح للعطف بـ«أو».

﴿أو مفعولاً﴾ كذلك متأخراً ﴿نحو: «لم آخذ كلّ الدّراهم»﴾ أو «الدّراهم كلّها» ﴿أو﴾ مقدّماً نحو: ﴿«كلّ الدّراهم لم آخذ»﴾ أو: «الدّراهم كلّها لم آخذ».

وترك مثال التّأكيد اعتماداً على ما سبق.

وجعل الفعل منفيّاً بـ«لم» لأنّ المنفيّ بـ«ما» لا يتقدّم معموله عليه بخلاف «لم» و«لا» و«لَن» ـ على ما بيّن في النّحو ـ.

وكذا إذا وقعت مجروراً أو ظرفاً نحو: «ما مررت بكلّ القوم» و: «ما سِرْتُ كلّ الأيّام» ونحو ذلك.

ففي جميع هذه الصّور ﴿توجّه النّفي إلى الشّمول خاصّة﴾ لا إلى أصل الفعل ﴿وأفاد﴾ الكلام ﴿ثبوت الفعل ـ أو الوصف ـ لبعض﴾ ممّا أضيف إليه «كلّ» ـ إن كانت «كلّ» في المعنى فاعلاً للفعل، أو الوصف، الّذي حمل عليها أو أعمل فيها ـ كقولنا في الفعل: «ما كلّ القوم يكتب» و: «ما يكتب كلّ القوم».

وفي الوصف «ما كلّ القوم كاتباً» و: «ما كاتب كلّ القوم» فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم.

ولو قال: «ثبوت الحكم» ليشمل ما إذا كان الخبر جامداًنحو: «ما كلّ سوداء تمرة» لكان أحسن.

﴿أو تعلّقه﴾ أي: تعلّق الفعل أو الوصف ﴿به﴾ أي: ببعض ـ إن كانت «كلّ» في المعنى مفعولاً للفعل أو الوصف المحمول عليها أو العامل فيها ـ نحو:

* ما كلّ ما يتمنّى المرء يدركه *

و: «لم آخذ كلّ الدّراهم» و نحو: «ما كلّ الدّراهم آخذها أنا» و: «ما آخِذٌ أنا كلّ الدّراهم» فيفيد تعلّق إدراك المرء ببعض متمنّياته، وتعلّق الأخذ ببعض الدّراهم،

بدليل الخطاب(١)، وشهادة الذَّوْق، والاستعمال.

[كلام عبدالقاهر]

قال الشّيخ: إذا تأمّلنا(٢) وجدنا إدخال «كلّ» في حيّز النّفي لا يصلح إلّا حيث

---

(١) **قوله: «بدليل الخطاب»**. أي: بثلاثة أشياء:

الأوّل: دليل الخطاب وهو مفهوم الموافقة، لأنّ المفهوم إمّا أن يكون الحكم المدلول عليه ـ بالالتزام ـ موافقاً للحكم المذكور في النّفي والإثبات فهو مفهوم الموافقة مثل دلالة حرمة التّأفيف على حرمة الضّرب في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ**﴾ [الإسراء: ٢٣]، ويُسمّى بلحن الخطاب وفحوى الخطاب وإلّا فهو مفهوم المخالفة ويُسمّى بدليل الخطاب أيضاً.

الثّاني: شهادة الذّوق.

الثّالث: استعمال الفصحاء.

(٢) **قوله: «إذا تأمّلنا»**. قال الشّيخ في شرح قول أبي النّجم من باب اللّفظ والنّظم من «دلائل الإعجاز» ٢١٥:

ومن العجب في هذا المعنى قول أبي النّجم:

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي ... عليّ ذنباً كلّه لم أصنع

قد حمله الجميع على أنّه أدخل نفسه من رفع «كلّ» في شيء إنّما يجوز عند الضّرورة من غير أن كانت به ضرورة، قالوا: لأنّه ليس في نصب كلّ ما يكسر له وزناً أو يمنعه من معنىً أراده.

وإذا تأمّلت وجدته لم يرتكبه ولم يحمل نفسه عليه إلّا لحاجة له إلى ذلك وإلّا لأنّه رأى النّصب يمنعه ما يريد، وذاك أنّه أراد أنّها تدّعي عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً البتّة؛ لا قليلاً ولا كثيراً ولا بعضاً ولا كلّاً، والنّصب يمنع من هذا المعنى ويقتضي أن يكون قد أتى من الذّنب الّذي ادّعته بعضه.

وذلك أنّا إذا تأمّلنا وجدنا إعمال الفعل في «كلّ» والفعل منفيّ لا يصلح أن يكون إلّا حيث يراد أنّ بعضاً كان وبعضاً لم يكن اهـ.

يراد أنّ بعضاً كان وبعضاً لم يكن.

[نقده]

وفيه نظر؛ لأنّا نجده حيث لا يصلح أن يتعلّق الفعل ببعض كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ**﴾[1]، ﴿**وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ**﴾[2]، ﴿**وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ**﴾[3] فالحقّ أنّ هذا الحكم أكثريّ[4] لا كلّيّ.

---

(١) الحديد: ٢٣.

(٢) البقرة: ٢٧٦.

(٣) القلم: ١٠.

(٤) **قوله: «فالحقّ أنّ هذا الحكم أكثريّ»**. قال ابن هشام في باب الكاف من «المغني» ١: ٢٦٥: قال البيانيّون: إذا وقعت «كلّ» في حيّز النّفي كان النّفي موجّهاً إلى الشّمول خاصّةً، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد كقولك: «ما جاء كلُّ القوم» و: «لم آخذ كلّ الدّراهم» و: «كلّ الدّراهم لم آخذ» وقوله:

* ما كلّ رأي الفتى يدعو إلى رشد *

وقوله:

* ما كلّ ما يتمنّى المرء يدركه *

وإن وقع النّفي في حيّزها اقتضى السّلب عن كلّ فردٍ كقوله ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ لمّا قال له ذو اليدين: أنَسِيْتَ أم قصرت الصَّلَاةُ ـ: «كلّ ذلك لم يكن» وقول أبي النّجم:

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي ... عليّ ذنباً كلّه لم أصنع

وقد يشكل على قولهم في القسم الأوّل قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ**﴾ وقد صرّح الشّلوبينيّ وابن مالك في بيت أبي النّجم بأنّه لا فرق في المعنى بين رفع «كلّ» ونصبه.

وردّ الشّلوبينيّ على ابن أبي العافية إذ زعم أنّ بينهما فرقاً.

والحقّ ما قاله البيانيّون، والجواب عن الآية أنّ دلالة المفهوم إنّما يعوّل عليها عند عدم المعارِض وهو هنا موجود، إذ دلّ الدّليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً اهـ.

﴿ وإلّا ﴾ أي: وإن لم يكن داخلةً في حيّز النّفي ـ بأن قدّمت على النّفي لفظاً ولم تقع معموله للفعل المنفيّ ـ ﴿ عمّ ﴾ النّفي كلّ فرد ممّا أُضيف إليه «كلّ» وأفاد نفي أصل الفعل عن كلّ فرد ﴿ كقول النّبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله][1] ـ لمّا قال له

---

(١) قوله: «كقول النّبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ». قال العلّامة الأكبر شرف الدّين الموسويّ في كتابه الموسوم بـ«أبو هريرة»، **سهو النّبيّ عن ركعتين**:

أخرج الشّيخان فيما جاء في السّهو من صحيحيهما عن أبي هريرة قال: صلّى النّبيّ إحدى صلاتي العشي وأكثر ظنّي العصر[1] ركعتين، ثمّ سلّم، ثمّ قام إلى خشبة في مقدّم المسجد فوضع يده عليها[2] وفيهم أبوبكر وعمر فهابا أن يكلّماه وخرج سَرَعَانُ النّاس فقالوا: أقصرت الصّلاة؟ ورجل يدعوه النّبي ذو اليدين[3] فقال: أنَسِيْتَ أم قصرت؟ فقال: لم أنْسَ ولم تُقْصَرْ! قال: بلى نَسِيْتَ! فصلّى ركعتين! ثمّ سلّم ثمّ كبّر! فسجد، الحديث[4].

وفيه كيفيّة سجود السّهو، وأنت ترى ما فيه من الوجوه الحاكمة بامتناعه:

أحدها: أنّ مثل هذا السّهو الفاحش لا يكون ممّن فرّغ للصّلاة شيئاً من قلبه، أو أقبل

---

(١) ما أورع أبا هريرة! وأحوطه في حديثه، ألا تراه كيف لم يجزم أنّها العصر ولم يعوّل على ظنّه!!

(٢) ورع أبي هريرة في حديثه يتمثّل للناظرين بذكر هذه الخشبة ووضع النّبي يده عليها إذ لا دخل لهما في موضوع هذا الكلام ولا في حكمه وإنّما دعاه إلى ذكرها الاحتياط بنقل الوقائع بجميع حذافيرها؟

(٣) كذا في صحيح البخاري ولعلّ الصّواب ذا اليدين.

(٤) نقلناه بلفظ البخاري في باب من يكبّر في سجدتي السّهو، وأخرجه أيضاً في كلّ من البابين المذكورين قبله بلا فصل فراجع أبواب ما جاء في السّهو ص١٤٥ من الجزء الأوّل من صحيحه، وأخرجه أيضاً في مواضع أُخر كثيرة يعرفها المتتبّعون. أمّا مسلم فقد أخرجه في باب السّهو في الصّلاة والسّجود له بطرق عديدة فراجع ص٢١٥ من الجزء الأوّل من صحيحه، وأخرجه أحمد في آخر ص٢٣٤ من الجزء الثّاني من مسنده وفي مواضع أُخر كثيرة.

⇐

⇐ عليها بشيء من لُبّه، وإنّما يكون من السّاهين عن صلاتهم، اللّاهين عن مناجاتهم، وحاشا أنبياء الله من أحوال الغافلين، وتقدّسوا عن أقوال الجاهلين، فإنّ أنبياء الله ـ عزّ وجلّ ـ ولاسيّما سيّدهم وخاتمهم أفضل ممّا يظنّون، على أنّه لم يبلغنا مثل هذا السّهو عن أحد ولا أظنّ وقوعه إلّا ممّن يمثّل حال القائل:

أُصلّي فما أدري إذا ما ذكرتها أثنتين صلّيت الضُّحَى أم ثمانيا؟

أما وسيّدِ النّبيّين، وتقلّبِهِ في السّاجدين، إنّ مثل هذا السّهو لو صدر منّي لاستولى علَيّ الحياء وأخذني الخَجَلُ واستخفّ المؤتمّون بي وبعبادتي، ومثل هذا لا يجوز على أنبياء الله أبداً.

الثّاني: أنّ الحديث قد اشتمل على أنّ النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ قال: «لم أنس ولم تقصر» فكيف يمكن أن يكون قد نسي بعد هذا؟ ولو فرضنا عدم وجوب عصمته عن مثل هذا السّهو، فإنّ عصمته عن المكابرة والتّسرّع بالأقوال المخالفة للواقع ممّا لابدّ منه عند جميع المسلمين.

الثّالث: أنّ أبا هريرة قد اضطرب في هذا الحديث، وتعارضت أقواله، فتارة يقول: صلّى بنا إحدى صلاتي العشي إمّا الظّهر وإمّا العصر ـ على سبيل الشّكّ ـ وأُخرى يقول: صلّى بنا صلاة العصر ـ على سبيل القطع بأنّها العصر ـ وثالثة يقول: بينا أنا أُصلّي مع رسول الله صلاة الظّهر ـ على سبيل القطع بأنّها الظّهر ـ وهذه الرّوايات كلّها ثابتة في صحيحي البخاري ومسلم كليهما، وقد ارتبك فيها شارحوا الصّحيحين ارتباكاً دعاهم إلى التّعسّف والتّكلّف كما تكلّفوا وتعسّفوا في الرّدّ على الزُّهْرِيّ إذ جزم بأنّ ذا اليدين وذا الشّمالين واحد لا اثنان، وقد أوضحنا ذلك في كتابنا «تحفة المحدّثين».

الرّابع: أنّ ما اشتمل هذا الحديث عليه من قيام النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ عن مصلّاه ووضع يده على الخشبة وخروج سَرَعَانِ النّاس من المسجد وقولهم أقصرت الصّلاة؟ وقول ذي اليدين: أنسيت أم قصرت؟ وقول النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ: لم أنسَ ولم تُقْصَرْ. فقال له: قد نسيت، وقول النّبيّ لأصحابه: أحقّ ما يقول؟ قالوا: بلى نعم وغير ذلك ⇐

⇐ ممّا نقله أبو هريرة[١] لممّا يمحو صورة الصّلاة بتاتاً، والمعلوم من الشّريعة المقدّسة يقيناً بطلان الصّلاة بكلّ ماحٍ لصورتها فلا يمكن بعد هذا بناؤه ـ صلّى الله عليه وآله ـ على الرّكعتين الأوليين لأنّه يناقض الحكم المقطوع بثبوته عنه ـ صلّى الله عليه وآله ـ فتأمّل.

الخامس: أنّ ذا اليدين المذكور في الحديث إنّما هو ذو الشّمالين[٢] ابن عبد عمرو حليف بني زهرة، وقد استشهد في بدر، نصّ على ذلك إمام بني زهرة وأعرف النّاس بحلفائهم محمّد بن مسلم الزُّهْرِيّ كما في الاستيعاب والإصابة وشروح الصّحيحين كافّة، وهذا هو الّذي صرّح به الثّوري في أصحّ الرّوايتين عنه، وأبو حنيفة حين تركوا العمل بهذا الحديث وأفتوا بخلاف مفاده ـ كما في أواخر باب السّهو والسّجود له من شرح النّووي لصحيح مسلم[٣] ـ وحسبك حديث النسائي ممّا يدلّ على أنّ ذا اليدين وذا الشّمالين واحد ـ وإليك لفظه: قال[٤]: فقال له ذو الشّمالين ابن عبد عمرو: أنقصت الصّلاة أم نسيت؟ فقال النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ: ما يقول ذو اليدين، فصرّح بأنّ ذا الشّمالين هو ذو اليدين، ومثله بل أصرح منه ما أخرجه أحمد من حديث أبي هريرة[٥] عن أبي سلمة عن عبدالرّحمن وابي بكر بن سليمان ابن أبي خيثمة كليهما عن أبي هريرة، قال: صلّى رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ الظّهر أو العصر فسلّم في ركعتين، فقال له ذو الشّمالين ابن عبد عمرو (قال): وكان حليفاً لبني زهرة: أخفّفت الصّلاة أم نسيت؟ فقال النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ: ما يقول ذو اليدين؟ قالوا: صدق، الحديث.

---

(١) فإنّ من جملة ما نقله في رواية أُخرى أنّه ـ صلّى الله عليه وآله ـ دخل الحجرة ثمّ خرج ورجع النّاس.

(٢) اسمه عمير، ويقال: عمرو وكذا في الإصابة.

(٣) في ص٢٣٥ من الجزء الرّابع من الشّرح وهو مطبوع في هامش إرشاد القسطلاني وتحفة زكريّا الأنصاري.

(٤) كما في ص٢٦٧ من الجزء الثّالث من إرشاد القسطلاني.

(٥) كما في ص ٢٧١ وفي ص٢٧٤ من الجزء ٢ من المسند.

⇐

⇐ وأخرج أبو موسى من طريق جعفر المستغفري ـ كما في ترجمة عبد عمرو بن نضلة من «الإصابة» ـ بالإسناد إلى محمّد بن كثير عن الأوزاعي عن الزُّهْرِيّ عن كلّ من سعيد بن المسيّب وعبيدالله بن عبدالله عن أبي هريرة قال: سلّم رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ في الرّكعتين فقام عبدعمرو[1] بن نضلة ـ رجل من خُزاعة حليف لبني زُهْرَةَ ـ فقال: أقصرت الصّلاة أم نسيت؟ الحديث، وفيه قول النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ: صدق ذو الشّمالين؟

فهذه الأحاديث كلّها صريحة في أنّ ذا اليدين المذكور في حديث أبي هريرة إنّما هو ذو الشّمالين ابن عبد عمرو حليف بني زهرة، ولا ريب في أنّ ذا الشّمالين المذكور قُتِل يوم بدر قبل أن يسلم أبو هريرة بأكثر من خمس سنين، وأنّ قاتله أُسامة الجُشَمِيّ، نصّ على ذلك ابن عبد البرّ وسائر أهل الأخبار فكيف يمكن أن يجتمع مع أبي هريرة في الصّلاة خلف رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ يا أُولي الألباب ؟!

وقد اعتذر بعضهم بأنّ الصّحابي قد يروي ما لا يحضره: بأن يسمعه من النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ أو من صحابيّ آخر. وعلى هذا لا يكون موت ذي اليدين قبل إسلام أبي هريرة مانعاً من رواية أبي هريرة لهذا الحديث.

لكن هذا الاعتذار غلط محض، لأنّ دعوى الحضور من أبي هريرة محفوظة ثابتة برواية الثِّقاتِ الحَفَظَةِ الأثباتِ. وحسبك في إثباتها ما أخرجه البخاري فيما جاء في السّهو من صحيحه[2] عن آدم بن شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: صلّى بنا النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ الظّهر أو العصر، وساق حديث ذي اليدين.

وأخرج مسلم في باب السّهو في الصّلاة والسّجود له من صحيحه[3] عن محمّد بن

---

(١) كذا في «الإصابة» وقد عرفت أنّه قد قال: إنّ اسم ذو الشّمالين عبد عمرو.

(٢) راجع الباب الثّالث من أبواب ما جاء في السّهو وهو باب إذا سلّم في ركعتين أو في ثلاث فسجد سجدتين مثل سجود الصّلاة أو أطول ص ١٤٥ من جزئه الأوّل.

(٣) ص ٢١٥ من جزئه الأوّل.

⇐

ذو اليَدَين: أقصرت الصّلاةُ ﴾ بالرّفع؛ لأنّها فاعل «قصرت» ﴿أم نَسِيْتَ يا رسول الله؟: «كلّ ذلك لم يكن» ﴾ أي: لم يقع واحد منهما، لا القصر، ولا النّسيان.

﴿ وعليه ﴾ ـ أي: على عموم النّفي وشموله كلّ فرد ـ وَرَدَ ﴿ قوله ﴾ أي: قول أبي النّجم:

﴿ قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي عَلَيّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ ﴾

برفع «كلّه» على معنى: «لم أصنع شيئاً ممّا تدّعيه عليَّ من الذّنوب».

⇐ سيرين قال: سمعت أبا هريرة يقول: صلّى بنا رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله إحدى صلاتي العشي إمّا الظّهر وإمّا العصر، وساق الحديث.

وقد ارتبك الإمام الطّحاوي في هذه الأحاديث لبنائه على صحّتها مع جزمه بما جزم به الإمام الزُّهْرِيّ من أنّ ذا اليدين إنّما هو ذو الشّمالين حليف بني زُهْرَة المستشهد في بدر قبل إسلام أبي هريرة بأكثر من خمس سنين، فلا يمكن اجتماعهما في الصّلاة أبداً، لذلك اضطرّ إلى التّأويل فحمل ـ كما في ص٢٦٦ من الجزء الثّالث من إرشاد السّاري في شرح البخاري للقسطلاني ـ قول أبي هريرة في هذه الأحاديث: «صلّى بنا» على المجاز، وأنّ المراد: «صلّى بالمسلمين».

والجواب أنّه قد ثبت عن أبي هريرة النّصّ الصّريح بحضوره على وجه لا يقبل التّأويل أبداً، وحسبك ما أخرجه مسلم في باب السّهو في الصّلاة والسّجود له من صحيحه[1] عن أبي هريرة قال: بينا أنا أُصلّي مع رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ صلاة الظّهر سلّم في الرّكعتين، وساق الحديث، فهل يأتي التّجوّز فيه؟ كلّا! بل منينا بقوم لا يتأمّلون؟! فإنّا لله وإنّا إليه راجعون.

---

(١) ص٢١٦ من جزئه الأوّل.

[كلام المصنّف في بيان الاحتجاج]

قال المصنّف[١]: المعتمد في إثبات المطلوب الحديث وشعر أبي النّجم.

أمّا الاحتجاج بالحديث فمن وجهين:

أحدهما: أنّ السّؤال بـ«أم» عن أحد الأمرين لطلب التّعيين بعد ثبوت أحدهما على الإبهام في اعتقاد المستفهم، فجوابه إمّا بالتّعيين، أو بنفي كلّ منهما[٢] ردّاً على المستفهم وتخطئةً له في اعتقاد ثبوت أحدهما، لا بنفي الجمع بينهما، لأنّه لم يعتقد ثبوتهما جميعاً، فيجب أن يكون قوله ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ: «كلّ

---

(١) **قوله: «قال المصنّف»**. أي: قال الخطيب القزوينيّ في «الإيضاح»: إنّ ما نقلناه عن عبدالقاهر وغيره لبيان السّبب ولا يتوقّف إثبات المطلوب عليه بل المعتمد في إثبات المطلوب ـ أي: السّلب الكلّيّ والنّفي عن كلّ فرد ـ الحديث وشعر أبي النّجم العجليّ.

وهذا نصّه في باب تقديم المسند إليه من «الإيضاح»: ١٦٣: واعلم أنّ المعتمد في المطلوب الحديث وشعر أبي النّجم، وما نقلناه عن الشّيخ عبد القاهر وغيره لبيان السّبب، وثبوت المطلوب لا يتوقّف عليه والاحتجاج بالخبر من وجهين:

أحدهما: أنّ السّؤال بـ«أم» من أحد الأمرين لطلب التّعيين بعد ثبوت أحدهما عند المتكلّم على الإبهام، فجوابه إمّا بالتّعيين، أو بنفي كلّ واحدٍ منهما.

وثانيهما: ما روي بأنّه لمّا قال رسول الله ـ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ـ: «كلّ ذلك لم يكن» قال له ذو اليدين: «بعض ذلك قد كان» والإيجاب الجزئيّ نقيضه السّلب الكلّي.

وبقول أبي النّجم ما أشار إليه الشّيخ عبد القاهر وهو أنّ الشّاعر فصيح، والفصيح الشّائع في مثل قوله نصبُ «كلّ» وليس فيه ما يكسر له وزناً، وسياق كلامه أنّه لم يأت بشيءٍ ممّا ادّعت عليه هذه المرأة، فلو كان النّصب مفيداً لذلك والرّفع غير مفيد لم يعدل عن النّصب إلى الرّفع من غير ضرورةٍ اهـ.

(٢) **قوله: «أو بنفي كلّ منهما»**. أي: بنفي كليهما ليكون سالبة كلّيّةً ردّاً على المستفهم المعتقد للإيجاب الجزئيّ، أي: اعتقاد أحدهما، وذلك لأنّ نقيض الموجبة الجزئيّة السّالبة الكلّيّة.

ذلك لم يكن» نفياً لكلّ منهما.

والثّاني: ما روي أنّه لمّا قال النّبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ: «كلّ ذلك لم يكن»، قال له ذو اليدين: «بعض ذلك قد كان» فلو لم يكن قوله «كلّ ذلك لم يكن» سلباً كلّيّاً لما صحّ «بعض ذلك قد كان» ردّاً له، لأنّه إنّما ينافي نفي كلّ منهما لا نفيهما جميعاً، إذ الإيجاب الجزئي رفع للسّلب الكلّي، لا للسّلب الجزئي.

وأمّا الاحتجاج بشعر أبي النّجم فلأنّه فصيح، والشّائع فيما إذا لم يكن الفعل مشتغلاً بالضّمير(١) أن ينصب الاسم على المفعوليّة نحو: «زيداً ضربت».

وليس في نصب «كلّ» هاهنا ما يكسّر له وزناً.

وسياق كلامه أنّه لم يأت بشيء ممّا ادّعت عليه هذه المرأة، فلو كان النّصب مفيداً لذلك العموم، والرّفع غير مفيد، لم يعدل الشّاعر الفصيح عن النّصب الشّائع الفصيح إلى الرّفع المحتاج إلى تقدير الضّمير من غير ضرورة.

---

(١) **قوله: «والشّائع فيما إذا لم يكن الفعل مشتغلاً بالضّمير»**. أي: المعروف بين النّحويّين أنّ الفعل المتأخّر إذا لم يكن مشغولاً بالعمل في ضمير الاسم السّابق أن ينصبه على المفعوليّة نحو: «زيداً ضربت».

والشّاعر عدل عن نصب كلمة «كلّ» مع كونه شائعاً إلى الرّفع ليخرج كلمة «كلّ» بسبب الرّفع عن حيّز النّفي ليفيد السّلب الكلّي.

فإن قيل: لعلّه عدل إلى الرّفع للضّرورة الشّعريّة؟

يقال: ليس في نصب «كلّ» هاهنا ما يوجب الزِّحاف أو العلّة حتّى يكسر له وزناً. وسوق الكلام يدلّ على السّلب الكلّي، أي: لم يأت بشيء ممّا ادّعت عليه أمّ الخِيار من صَلَعِ الرّأس وشيبه وضعف القُوى الشّهويّة، فلو كان نصب «كلّ» مفيداً للسّلب الكلّيّ الّذي أراده الشّاعر والرّفع غير مفيد له لما عدل أبو النّجم ـ وهو شاعر فصيح ـ عن النّصب الشّائع إلى الرّفع المحتاج إلى تقدير الضّمير العائد إلى المبتدأ بغير ضرورة داعية إلى ذلك، إذ الرّفع إنّما هو على أنّ كلمة «كلّ» مبتدأ، خبره جملة «لم أصنع» فلابدّ من تقدير الضّمير وأنّ أصله «لم أصنعه» لئلّا يلزم خلوّ الجملة الخبريّة عن العائد.

[نقد المصنّف]

ولقائل أن يقول: إنّه مضطرّ إلى الرّفع إذ لو نصبها لجعلها مفعولاً، وهو ممتنع؛ لأنّ لفظ «كلّ» إذا أُضيف إلى المضمر لم يستعمل في كلامهم إلّا تأكيداً أو مبتدأً[1]، لا تقول: «جاءني كلّكم» ولا: «ضربت كلّكم» ولا «مررت بكلّكم».

[تنظير]

ونظيره[2] بعينه ما ذكره سيبويه في قوله:

---

(١) **قوله: «لم يستعمل في كلامهم إلّا تأكيداً أو مبتدءاً»**. والعامل في المبتدأ معنويّ عند الأكثر، وأمّا العامل في التّوابع ومنها التّأكيد فمعنويّ عند أبي الحسن الأخفش البلخي حيث جعل العوامل المعنويّة ثلاثة: العامل في المضارع، والعامل في المبتدأ والخبر، والعامل في التّوابع، فإنّه جعل العامل فيها نفس التابعيّة وهو أمر معنويّ، وأمّا المشهور فالعامل في التّوابع عندهم لفظيّ وهو العامل في المتبوع.

وقال ابن هِشام في باب الكاف من «المغني»: وحكمها ـ أي: «كلّ» ـ أن لا يعمل فيها غالباً إلّا الابتداء، نحو: ﴿**إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ**﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فيمن رفع «كلّاً» ونحو: ﴿**وَكُلُّهُمْ آتِيهِ**﴾ [مريم: ٩٥]، لأنّ الابتداء عامل معنويّ. قال: ومن القليل قوله:

[و] يمتدّ إذ مادت عليه دِلاؤُهم ... فيصدر عنه كلّها وَهْوَ ناهِلُ

ولا يجب أن يكون منه قول عليّ [صلوات الله عليه]:

فلمّا تبيّنّا الهدى كان كلّنا ... على طاعة الرّحمن والحقّ والتّقى

بل الأولى تقدير «كان» شأنيّة اهـ.

(٢) **قوله: «ونظيره»**. أي: نظير الاحتجاج بقول أبي النّجم بعينه ما ذكره سيبويه في ذيل باب ما يكون فيه الاسم مَبْنيّاً على الفعل قدّم أو أخّر وما يكون فيه الفعل مبنيّاً على الاسم من الكتاب ١: ٨٦ عند الاستشهاد بقول الشّاعر:

* ثلاث كلّهنّ قتلت عمداً *

⇐

* ثلاث كلّهنّ (١) قتلت عمداً *

أنّ الرّفع في «كلّهنّ» على الابتداء، وحذف الضّمير من الخبر جائز على السِّعة إذ لا ضرورة تُلجئه إليه؛ لإمكان أن يقول: «كُلَّهنّ قتلتُ» ـ بالنّصب ـ.

⇐ أنّ الرّفع في «كلّهنّ» على الابتداء وحذف الضّمير من الخبر ـ أي: «قتلت» ـ جائز على السَّعة إذ لا ضرورة تُلْجِئُ الشّاعر إلى رفع «كلّهنّ» لإمكان النّصب في «كلّهنّ» من دون أن يحتاج إلى تقدير الضّمير في الخبر ـ أي: «قتلتهنّ» ـ.

قال الجعفريّ: ما نقله عن سيبويه إنّما أخذه عن ابن الحاجب في باب الإضافة من «الإيضاح» ـ شرح «المفصّل» ـ ١: ٤٢٣ وهذا نصّه: وقد قال سيبويه ـ في قوله:

ثلاثٌ كُلُّهُنَّ قتلتُ عمداً   فأخزى الله رابعةً تَعُوْدُ

ـ كلاماً معناه: أنّ الرّفع في «كلّهنّ» على الابتداء، وحذف الضّمير من الجملة الّتي وقعت خبراً جائز على السِّعة، وليس بضرورةٍ، إذ لا ضرورة تُلجِئُهُ إلى الرَّفع وحذف الضَّمير؛ لإمكان أن تقول: «ثلاث كُلَّهنّ قتلت» ـ بالنّصب ـ. هذه عبارة ابن الحاجب وليست عبارة سيبويه وابن الحاجب بيّن مضمون كلام سيبويه ونقله بالمعنى.

(١) **قوله: «ثلاث كلّهنّ»**. المصراع من الوافر على العَروض المقطوفة مع الضّرب المشابه وبعده:

* فأخزى اللهُ رابعةً تعود *

والقائل غير معلوم، ولم يعرف ما قبله وما بعده ـ كما نصّ عليه البغداديّ في «الخزانة».

وقال ابن الأنباري: ويجوز أن يكون أيضاً «ثلاث» مبتدأ و«كلّهنّ» مبتدأ ثانٍ و«قتلت» خبر «كلّهنّ» وهما جميعاً خبر «ثلاث».

وقوله: «فأخزى الله» هذه جملة دعائيّة يقال: «خَزِيَ الرّجل خَزْياً» من باب «علم» ذلّ وهان، و«أخزاه الله» أذلّه وأهانه. قال ابن خلف: يجوز أن يريد بالثّلاث ثلاث نسوة تزوّجهنّ. ويجوز أن يريد ثلاث نسوة هَوِيْنه فقتلهنّ هواه.

[اعتراض لابن الحاجب]

واعترض عليه[١] ابن الحاجب بأنّه مضطرّ إلى الرّفع؛ لأنّه لو نصبها لاستعملها مفعولاً[٢] وهو غير جائز لأنّ «كلّاً» إذا أُضيف إلى المضمر لم يستعمل إلّا تأكيداً، أو مبتدأً، لأنّ قياسها أن تستعمل تأكيداً لِمَا تَقَدَّمها لمّا اشتملت على ضميره، لأنّ معناها إفادة الشّمول والإحاطة في أجزاء ما أُضيفت إليه، ولمّا أُضيفت إلى المضمر

(١) أي: اعترض ابن الحاجب على سيبويه بعد نقل محصول كلامه، وهذا نصّه في باب الإضافة من كتاب «الإيضاح» ـ شرح «المفصّل» ـ ١: ٤٢٣: وهذا وإن حصّل المقصود بكلام سيبويه ـ من أنّ الضّرورة إنّما تكون عند تعذّر الوجه الواسع ـ فتمثيله بالبيت ليس بمستقيم، إذ لا وجه يمكنه إلّا رفع «كلّهنّ» فهو مضطرّ إلى الرّفع.

وبيان ذلك: أنّ «كلّهن» إذا أضيفت إلى المضمر لم تُستعمل إلّا تأكيداً أو مبتدأةً، لا جائزٌ أن تكون هاهنا تأكيداً، لأنّ النّساء لم تكن مذكورةً حتّى أكّدت، فتعيّن أن تكون مبتدأةً، ولو نصبها لاستعملها مفعولةً، وذلك لا يجوز، لأنّ «كُلّاً» جاء للتّأكيد، والنّصب يخرجه عن كونه تأكيداً، وذلك لا يجوز.

وإنّما كانت «كُلٌّ» إذا أضيفت إلى المضمر تُستعمل إمّا تأكيداً وإمّا مبتدأً لأنّ قياسها أن تستعمل تأكيداً لما تقدّمها لمّا اشتملت على ضميره، لأنّ معناها إجْداءُ الشّمول والإحاطة في أجزاء ما أضيفت إليه، ولمّا أضيفت إلى مضمر كانت الجملة متقدّماً ذكرها أو في حكم المتقدّم، إلّا أنّهم استعملوها مبتدأةً حيث كان المبتدأ لا عامل لفظيّ فيه يخرجها في الصّورة عمّا هي له: فأجازوا ذلك لاتّساعهم فيها، ولم يجيزوا ذلك في غير المبتدأ حيث كانت العوامل فيها لفظيّةً تخرجها عن صورة التّأكيد فلذلك قال: ﴿إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. و«إنّ الأمر كُلَّه لله» ولا يقال: «الأمر إنّ كُلَّه لله» لما فيه من إخراجها عن صورة التّأكيد بإدخال العامل اللفظيّ عليها اهـ.

(٢) **قوله: «لو نصبها لاستعملها مفعولاً»**. أي: فيكون عاملها لفظيّاً وهو غير جائز.

كانت الجملة متقدّماً ذكرها[1] أو في حكم المتقدّم، إلّا أنّهم استعملوها مبتدأً لأنّ العامل فيه معنويّ[2] لا يخرجها في الصّورة عمّا هي عليه، فلذلك يقال: ﴿إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾[3] ـ بالرّفع والنّصب ـ ولا يقال: «الأمر إنّ كلّه للّه»[4]؛ هذا كلامه.

[تأخير المسند إليه]

﴿وأمّا تأخيره﴾ أي: المسند إليه ﴿فلاقتضاء المقام تقديم المسند﴾ وسيجيء بيانه.

﴿هذا﴾ الّذي ذكر من الحذف والذّكر والإضمار والتّعريف والتّنكير والتّقديم والتّأخير ﴿كلّه مقتضى الظّاهر﴾ من الحال[5].

---

(١) **قوله: «كانت الجملة متقدّماً ذكرها»**. المراد من الجملة: المجموع أي: الّذي له أجزاء، نحو: «اشتريت العبد كلّه» فهذا هو الذّكر المقدّم. وأمّا الّذي هو في حكم المتقدّم فمثاله قول أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ: «كلّكم راعٍ وكلّكم مسؤول عن رعيّته».

(٢) **قوله: «لأنّ العامل فيه معنويّ»**. أي: العامل في المبتدأ معنويّ والعامل المعنويّ لا يخرجها في الصّورة عمّا هي عليه في حال التّأكيد ـ على رأي الأخفش ـ من كونها مجرّداً عن العوامل اللفظيّة.

فلذا يقرأ: «إنّ الأمر كلّه للّه» بالرّفع على أنّها مبتدأ و«للّه» الخبر، والجملة خبر «إنّ» فيكون العامل فيها معنويّاً.

وبالنّصب على أنّها تأكيد لـ«الأمر» والعامل فيه أيضاً معنويّ على رأي أبي الحسن الأخفش ـ كما ذكرت ـ.

ولا يقال: «الأمر إنّ كلّه للّه» على أن تكون اسماً لـ«إنّ» لئلّا يعمل فيها العامل اللفظيّ وهو القليل النّادر.

(٣) آل عمران: ١٥٤.

(٤) أي: في شرح «المفصل» المعروف بـ«الإيضاح» ١: ٤٢٣.

(٥) **قوله: «كلّه مقتضى الظّاهر من الحال»**. هذا الكلام مبنيّ على التّغليب، وإلّا فقوله ـ في فصل ⇐

[إخراج الكلام على خلاف المقتضى ووضع الضّمير موضع المظهر]

﴿وقد يخرج الكلام على خلافه﴾ أي: خلاف مقتضى الظّاهر ـ لاقتضاء الحال إيّاه ـ ﴿فيوضع المضمر موضع المظهر﴾.

[وضع الضّمير موضع الظّاهر في باب «نعم»]

﴿كقولهم: «نعم رجلاً زيد» مكان «نعم الرّجل»﴾ فإنّ مقتضى الظّاهر في هذا المقام هو الإظهار دون الإضمار؛ لعدم تقدّم ذكر المسند إليه[1] وعدم قرينة تدلّ عليه.

وهذا الضّمير عائد إلى متعقّل[2] معهود في الذّهن، مبهم باعتبار الوجود ـ كالمظهر في «نعم الرّجل» ـ ليحصل به الإبهام، ثمّ التّفسير المناسب لوضع هذا الباب الّذي هو للمدح العامّ، أو الذّمّ العامّ ـ أعني من غير تعيين خَصْلة[3] ـ.

⇐ الإضمار ـ: «وقد يترك الخطاب مع معيّن إلى غيره ليعمّ الخطاب كلّ مخاطب» من أقسام خلاف مقتضى الظّاهر.

(١) **قوله: «لعدم تقدّم ذكر المسند إليه»**. اشترط في المسند إليه إذا كان ضميراً أن يتقدّم ذكره لفظاً أو معنىً أو حكماً، وإذا لم يكن كذلك، كان مقتضى الظّاهر الإتيان بالاسم الظّاهر لا بالضّمير، فالإتيان بالضّمير خلاف مقتضى الظّاهر.

(٢) **قوله: «وهذا الضّمير عائد إلى متعقّل»**. أي: متصوّر معهود في ذهن المتكلّم، مبهم باعتبار الوجود مثل الاسم الظّاهر في «نعم الرّجل زيد» فالضّمير المستتر بمعنى «شيء» فيحتمل أن يكون ذلك الشّيء رجلاً أو أكثر، أو امرأة أو أكثر كما أنّ «الرّجل» في «نعم الرّجل زيد» أيضاً مبهم يحتمل أن يكون زيداً أو عمراً أو غيرهما.

واعتبر في ذلك المتعقّل أن يكون غير معيّن ليحصل به الإبهام ثمّ التّفسير.

(٣) **قوله: «خَصْلة»**. بفتح الخاء المعجمة ثمّ صاد مهملة ثمّ اللّام ثمّ الهاء أي: صفةٍ من الصّفات قبيحة أو حسنة، والجمع: «الخِصال» بكسر الخاء.

والتزم تفسيره[1] بنكرة: ليعلم جنس المتعقّل في الذّهن، ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل، ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل «نِعْمَ رجلاً السُّلْطان».

ثمّ بعد تفسير الضّمير بالنّكرة صار قولنا: «نعم رجلاً» مثل «نعم الرّجل» في الإبهام والإجمال[2]، ولابدّ من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمّى مخصوصاً بالمدح مثل «نعم رجلاً زيد».

---

(١) **قوله: «والتزم تفسيره»**. أي: تفسير ذلك المبهم بنكرة لأُمور ثلاثة:

الأوّل: ليعلم جنس المتعقّل في الذّهن.

الثّاني: ويكون في اللفظ ما يُشعر بالفاعل.

الثّالث: ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل: «نعم رجلاً السّلطان».

والمراد بالنّكرة الّتي يحصل بها هذه الأُمور الثّلاثة هو التّمييز ـ أعني: «رجلاً» ـ.

وذلك لأنّه بالنّكرة يستفاد بيان الجنس ولا يستفاد التّعيين الشّخصيّ.

وأيضاً يستفاد منها أنّ ذلك المبهم من جنس الرّجال لا من جنس النّساء.

وبإتيانه تمييزاً يستفاد أنّ «السّلطان» ونحوه ممّا هو مخصوص بالمدح أو الذّمّ ومعرّف باللّام لا يلتبس بالفاعل، لأنّ الفاعل إذا كان اسماً ظاهراً لا يجمع بينه وبين التّمييز عند الأكثر كما قال ابن مالك:

وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلافٌ عنهم قد اشتهر

فذهب سيبويه والسّيرافي إلى المنع لاستغناء الفاعل بظهوره عن التّمييز المبيِّن له.

وذهب المبرّد إلى الجواز واختاره ابن مالك، لأنّ التّمييز قد يجاء به توكيداً كقول أبي الأئمّة وشيخ الأُمّة مؤمن قريش أبي طالب عمران بن عبدالمطّلب الهاشميّ ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ من قصيدة يمدح النّبيّ والإسلام:

ولقد علمت بأنّ دين محمّد من خير أديان البريّة دينا

(٢) **قوله: «صار قولنا: «نعم رجلاً» مثل «نعم الرّجل» في الإبهام والإجمال»**. إذ لم يعرف بعدُ أنّ ذلك الرّجل مَن هو وكم هو؟ ولأجل هذا الإبهام ولزوم رفعه لابدّ من تفسير المقصود.

[الأقوال في إعراب «نعم رجلاً زيد»]

وإنّما هو من هذا الباب[١] ﴿في أحد القولين﴾ أي: قول مَنْ يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف.

وأمّا في قول من يجعل المخصوص مبتدأ و«نعم رجلاً» خبره، والتّقدير: «زيد نعم رجلاً» فليس من هذا الباب على القطع، لاحتمال أن يكون الضّمير[٢] عائداً

---

(١) **قوله: «وإنّما هو من هذا الباب»**. أي: «نعم رجلاً» من باب إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر، أو من باب إقامة المضمر مقام المظهر في أحد القولين. وقوله: «أحد القولين» فيه تسامح والأولى أن يقول: «أحد الأقوال» إذ فيه ثلاثة أقوال:

الأوّل: أن يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف وجوباً، والجملة جواباً لسؤال مقدّر، لأنّه لمّا تقدّم ذكر الفاعل مبهماً قيل: مَنْ هو؟ فأُجيب بقولهم: «زيد» أي: «هو زيد» فلا مرجع للضّمير المستتر في «نعم» لأنّ الكلام حينئذٍ جملتان مستقلّتان ولم يعهد عود الضّمير من جملة مستقلّة متقدّمة إلى جزء جملة مستقلّة متأخّرة لا اتّصال بينهما بوجهٍ من الوجوه.

وعلى هذا القول الكلام من وضع المضمر موضع المظهر، لأنّ مقتضى الظّاهر هو الإظهار، لكن أخرج الكلام على خلاف المقتضى لِمَا ذكر الشّارح من الوجه المناسب لباب المدح أو الذّمّ.

ولذا قيل: إنّ عدّ النُّحاة الكلام على هذا القول من مواضع عود الضّمير على المتأخّر لفظاً ورتبةً خطأ، إلّا أن يقال بعوده إلى التّمييز وفيه إشكال.

الثّاني: أن يجعل المخصوص مبتدأ مؤخّراً وجملة «نعم رجلاً» خبراً مقدّماً، والأصل: «زيد نعم رجلاً» فعلى هذا لا عود إلّا إلى المتأخّر اللفظيّ فقط.

الثّالث: أن يجعل المخصوص مبتدأ محذوفَ الخبر، والأصل: «زيد الممدوح» أو «المذموم». وعلى هذين القولين فليس الكلام ممّا نحن فيه.

(٢) **قوله: «لاحتمال أن يكون الضّمير»**. وإنّما قال ذلك؟ لإمكان أن يدّعى على ذلك القول أيضاً ⇐

إلى المخصوص وهو متقدّم تقديراً.

فإن قلت: لو كان الأمر كذلك[1] لوجب أن يقال: «نعما رجلين الزّيدان» و: «نعموا رجالاً الزّيدون» ولفات الإبهام المقصود في هذا الباب، ولما صحّ تفسيره بالنّكرة؛ إذ لا معنى له حينئذٍ.

قلت: قد انفرد هذا الباب بخواصّ[2] فيجوز أن يكون من خواصّه التزام كون

⇐ أنّ الضّمير عائد على متعقّل معهود في الذّهن وهو الجنس كما أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله في باب الفاعل:

والحذف في «نعم الفتاة» استحسنوا ... لأنّ قصد الجنس فيه بيّن

(١) **قوله: «فإن قلت: لو كان الأمر كذلك»**. أي: لا نسلّم أن يكون الضّمير عائداً إلى المخصوص المؤخّر لفظاً وإن قدّر «زيد» مبتدأ مؤخّراً وإلّا لزم ثلاثة إشكالات:

الأوّل: ما أشار إليه الشّارح بقوله: لوجب أن يقال: «نعما رجلين الزّيدان» و: «نعموا رجالاً الزّيدون». أي: وجب تثنية الضّمير وجمعه إذا كان المخصوص مثنّىً أو جمعاً كما هو الحكم في الفعل إذا كان خبراً للمبتدأ المثنّى أو الجمع ولو كان المبتدأ مؤخّراً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾ [الأنبياء: ٣]، على قولٍ.

الثّاني: ما أشار إليه الشّارح بقوله: «ولفات الإبهام المقصود في هذا الباب» لأنّ المخصوص مقدّم في الرّتبة فلا يلزم التّفسير بعد الإبهام ليكون أوقع في الذّهن.

الثّالث: ما أشار إليه بقوله أيضاً: «ولما صحّ تفسيره بالنّكرة» أي: لم يصحّ تفسير الضّمير بالنّكرة ولم يكن معنىً لتفسير الضّمير، لأنّ الضّمير إذا كان متعيّن المرجع لا إبهام فيه حتّى يحتاج إلى التّفسير ولا سيّما إذا كان المفسَّر ـ بالفتح ـ معرفة والمفسّر ـ بالكسر ـ نكرة، لأنّه من قبيل زيادة النّاقص على الكامل وجعله محتاجاً إلى النّاقص وهو قبيح عقلاً.

(٢) **قوله: «بخواصّ»**. منها: الاحتياج إلى مرفوعين يقال لأحدهما الفاعل والآخر المخصوص.

ومنها: تقسيم الفاعل فيه فإن كان اسماً مظهراً كان معرّفاً بـ«أل» الجنسيّة أو مضافاً إلى ⇐

ضميره مستتراً من غير إبراز ـ سواء كان لمفرد أو لمثنّى أو لمجموع ـ لمشابهته الاسم الجامد ـ في عدم التّصرّف ـ حتّى ذهب بعضهم إلى أنّه اسم.

وأمّا الإبهام ثمّ التّفسير فيكون حاصلاً من التزام تأخير المخصوص في اللفظ إلّا نادراً[١] وبهذا الاعتبار[٢] يصحّ تمييزه بالنّكرة.

وأيضاً يجوز[٣] أن يكون التّمييز للتّأكيد مثله في «نعم الرّجل رجلاً»، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِراعاً ﴾[٤] أو لدفع لبس المخصوص بالفاعل ـ كما مرّ ـ.

[وضع الضّمير موضع الظّاهر في باب الشّأن والقصّة]

﴿ وقولهم: «هو» أو «هي زيد عالم»[٥] مكان «الشّأن» أو «القصّة» ﴾ فالإضمار

⇐ المعرّف بها أو مضافاً إلى المضاف إليها، وإن كان مضمراً ولم يكن له مرجع معيّن أُوتي له بالتّمييز.

ومنها: التزام كون الضّمير المستتر فيها مفرداً على كلّ حال.

(١) **قوله: «إلّا نادراً»**. قال ابن مالك:

وإن يـــقدّم مشـــعر بـــه كـــفى   كـ«العلم نعم المُقْتَنَى والمـقتفى»

(٢) **قوله: «وبهذا الاعتبار»**. أي: اعتبار التزام تأخير المخصوص يصحّ تفسيره بالنّكرة فَلَمْ يَفُتِ الإبهام وصحّ تفسيره بها.

(٣) **قوله: «وأيضاً يجوز»**. جواب عن قوله: «إذ لا معنى له حينئذٍ» فالتّمييز للتّأكيد من غير أن يحتاج الضّمير إليه كالتّمييز في «نعم الرّجلُ رجلاً» فـ« رجلاً» إنّما جيء به لمجرّد التّأكيد بدون الاحتياج إليه، للعلم بأنّ الفاعل فيه رجلٌ لا امرأة.

(٤) الحاقّة: ٣٢.

(٥) **قوله: «هو أو هي زيد عالم»**. أي: يقال: «هو زيد عالم» بدل: «الشّأن زيد عالم» و: «هي زيد عالم» بدل: «القصّة هي زيد عالم». والإضمار فيه خلاف مقتضى الظّاهر لأنّ ضمير ⇐

فيه أيضاً خلاف مقتضى الظّاهر.

ويختار تأنيث هذا الضّمير إذا كان في الكلام مؤنّث غير فضلة[1] نحو: «هي هند مليحة» وقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾[2] قصداً إلى المطابقة لا إلى أنّه راجع الى ذلك المؤنّث، ولم يسمع نحو: «هي الأمير بنى غرفة» و: «هي زيد عالم»[3]..

⇐ الغائب يقتضي تقدّم المرجع عليه، لأنّه معرفة بسبب المرجع لا بنفسه، وهكذا وُضِع.

قال المحقّق الرّضي مفخرة الشّيعة: فإن ذكرته ولم يتقدّمه مفسّره بقي مبهماً منكراً لا يعرف المراد به حتّى يأتي تفسيره بعده، وتنكيره خلاف وضعه بتأخير مفسّره عنه.

(١) قوله: «مؤنّث غير فضلة». أي: مؤنّث يكون أحد ركني الكلام وإنّما اختير حينئذٍ تأنيثه لقصد المطابقة بين الضّمير وغير الفضلة لا لأنّ الضّمير راجع إلى ذلك المؤنّث ـ كما نصّ عليه الرّضي ـ.

(٢) الحج: ٤٦.

(٣) قوله: «ولم يسمع نحو: «هي الأمير بنى غرفة» و: «هي زيد عالم». أمّا الأوّل فلأنّ المؤنّث فيه فضلة، وأمّا الثّاني فلعدم وجود المؤنّث فيه أصلاً ولذا كانا غير مسموعين.

ثمّ اعلم أنّ النُّحاة اختلفوا في مرجع هذا الضّمير، فالظّاهر من كلام الجمهور أنّه يعود إلى الجملة الّتي بعده وهو صريح ابن هشام في كتاب «المغني» وغيره.

وذهب المحقّق الرّضي ـ رضوان الله عليه ـ إلى غير هذا المسلك فقال: وهذا الضّمير كأنّه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدّر، يقول ـ مثلاً ـ: «هو الأمير مقبل» كأنّه سَمِعَ ضوضاة وجَلَبَةً فاستبهم الأمر فسأل: ما الشّأن والقصّة؟ فقلت: «هو الأمير» أي: الشّأن هذا.

فلمّا كان المعود إليه الّذي يضمنه السّؤال غير ظاهر قبل اكتفي في التّفسير بخبر هذا الضّمير الّذي يتعقّبه بلا فصل؛ لأنّه معيّن للمسؤول عنه ومبيّن له.

فبان لك بهذا أنّ الجملة بعد الضّمير لم يؤت بها لمجرّد التّفسير، بل هي كسائر أخبار

⇐

وإن كان القياس يقتضي جوازه[١].

وإنّما لم يتعرّض المصنّف لنحو قولهم: «يا له رجلاً» و: «يا لها قصّةً» و: «ربّه رجلاً» وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ﴾[٢][٣] لأنّه ليس من المسند إليه.

⇐ المبتدءات لكن سمّيت تفسيراً لما بيّنته. وقال:

ويختار كون الضّمير مؤنّثاً لرجوعه إلى المؤنّث ـ أي: القصّة ـ إذا كان في الجملة المفسّرة مؤنّث، لقصد المطابقة لا لأنّه راجع إلى ذلك المؤنّث كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ وقوله:

علـى أنّـها تـعفو الكـلوم وإنّـما نوكّل بالأدنى وإن جلّ ما يـمضي

والشّرط أن لا يكون المؤنّث في الجملة فضلة فلا يختار «أنّـها بـنيت غـرفة» وأن لا يكون كالفضلة أيضاً، فلا يختار «إنّها كان القرآن معجزة» لأنّ المـؤنّث مـنصوب نـصب الفضلات، وذلك لأنّ الضّمير مقصود مهمّ، فلا يراعى مطابقته للفضلات.

وتأنيث هذا الضّمير ـ وإن لم يتضمّن الجملة المفسّرة مؤنّثاً ـ قياس؛ لأنّ ذلك باعتبار القصّة لكنّه لم يسمع.

وإذا لَمْ يَدْخُلْهُ نواسخ المبتدأ فلابدّ من أن يكون مفسّره جملة اسميّة، وإذا دخلته جاز كونها فعليّة أيضاً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ اهبتصرّف.

(١) **قوله: «وإن كان القياس يقتضي جوازه»**. أي: جواز تأنيث الضّمير في كلّ من المثالين.

(٢) فصّلت: ١٢.

(٣) **قوله: «وإنّما لم يتعرّض المصنّف لنحو قولهم: «يا له رجلاً» و: «يا لها قصّة» و: «ربّه رجلاً» وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ﴾»**. الأمثلة الثّلاثة من قبيل وضع المضمر موضع المظهر اتّفاقاً ـ كما يأتي بيانه بمعونة الله ـ ولكنّه لم يذكرها، لأنّها ليست من المسند إليه. والآية من هذا القبيل على أحد الوجهين:

فإنّ الضّمير في «قضاهنّ» يمكن أن يكون راجعاً إلى «السّماء» باعتبار المعنى ـ كما في قوله ـ تعالى ـ ﴿ طَائِعِينَ ﴾ ـ فعلى هذا لا يكون ممّا نحن فيه.

ويمكن أن يكون ضمير الشّأن والقصّة أي: مبهماً مفسّراً بـ«سبع سماوات» ـ كما نصّ ⇐

﴿ ليتمكّن ﴾ تعليل وضع المضمر موضع المظهر **﴿ ما يَعْقُبُه ﴾** أي: يَعْقُبُ ذلك الضّمير، أي: يجيء على عَقِبِه **﴿ في ذهن السّامع لأنّه ﴾** أي: السامع **﴿ إذا لم يفهم منه ﴾** أي: من الضّمير **﴿ معنىً انتظره ﴾** أي: انتظر السّامع ما يَعْقُبُ الضّمير، ليفهم منه معنىً ـ لما جبل الله النّفوس عليه من التّشوّق إلى معرفة ما قصد إبهامه ـ فيتمكّن المسموع بعده في ذهنه فَضْلَ تمكّنٍ، لأنّ ما يحصل بعدَ مُقَاسَاة التَّعَبِ، ومُعَانَاة الطَّلَب، له في القلب محلّ ومكانة[1] لا يكون لما يحصل بسهولة، ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة شيئاً عظيماً[2] يعتنى به، فلايقال: «هو الذُّباب يطير».

⇐ عليه الزّمخشريّ في «الكشّاف» ـ فعلى هذا كانت الآية من قبيل وضع الضّمير موضع الظّاهر ولكنّه لم يذكرها لأنّه ليس من المسند إليه ـ والفرق بين النّصبين أنّ أحدهما على الحال والثّاني على التّمييز.

(١) **قوله: «في القلب محلّ ومكانة»**. قال الشّيخ في باب تقديم المسند إليه من «دلائل الإعجاز» ١٠٢: وجملة الأمر أنّه ليس إعلامك الشّيء بغتة مثل إعلامك له بعد التّنبيه عليه والتّقدمة له، لأنّ ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام، في التّأكيد والإحكام، ومن هاهنا قالوا: «إنّ الشّيء إذا أُضمر ثمّ فسّر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدّم إضمار».

ويدلّ على صحّة ما قالوه أنّا نعلم ضرورة في قوله ـ تعالى ـ: **﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾** فخامة وشرفاً وروعةً لا نجد منها شيئاً في قولنا: «فإنّ الأبصار لا تعمى».

وكذلك السّبيل أبداً في كلّ كلام كان فيه ضمير قصّة.

فقوله ـ تعالى ـ: **﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾** يفيد من القوّة في نفي الفلاح عن الكافرين ما لو قيل: «إنّ الكافرين لا يفلحون» لم يُفِدْ ذلك.

ولم يكن ذلك كذلك إلّا لأنّك تعلمه إيّاه من بعد تقدمة وتنبيهٍ أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطّد، ثمّ بيّن ولوّح ثمّ صرّح.

ولا يخفى مكان المزيّة فيما طريقه هذا الطّريق اه.

(٢) **قوله: «ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة شيئاً عظيماً»**. النّكتة مأخوذة من المحقّق ⇐

⇐ الرّضي، قال في باب الضّمائر من شرح «الكافية»: فإن قلت: فأيّ شيء الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسّره عنه؟ قلت: قصد التّفخيم والتّعظيم في ذكر ذلك المفسّر بأن يذكروا أوّلاً شيئاً مبهماً حتّى تتشوّق نفس السّامع إلى العثور على المراد به ثمّ يفسّروه فيكون أوقع في النّفس.

وأيضاً يكون ذلك المفسّر مذكوراً مرّتين بالإجمال أوّلاً والتّفصيل ثانياً فيكون آكد.

فإن قلت: فهذا الضّمير الّذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفة أم يصير نكرة، لعدم شرط التّعريف ـ أعني تقدّم المفسّر ـ؟

قلت: عندي أنّه نكرة وعند النُّحاة يبقى معرّفاً لكن تعريفه أنقص ممّا كان في الأوّل، لأنّ التّفسير يحصل بعد ذكره مبهماً، فقبل الوصول إلى التّفسير فيه الإبهام الّذي في النّكرات، ولهذا جاز دخول «ربّ» عليه مع اختصاصها بالنّكرة.

وإنّما حكموا ببقائه على وضعه من التّعريف؛ لأنّه حصل جبران مّا بذكر المفسّر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الّذي يكتسب التّعريف من المضاف إليه.

أمّا الجبران في «ربّه رجلاً» و«نعم رجلاً» و«بئس رجلاً» و«ساء مثلاً» فظاهر، لأنّ المميّز المنصوب لم يؤت به إلّا لغرض التّمييز والتّفسير فنصبه على التّمييز مع عدم انفصاله عن الضّمير قائم مقام المفسّر المتقدّم فالجبران في غاية الظّهور.

وقريب منه ضمير يبدل منه مفسّره نحو: «مررت به زيد» إذ لم يؤت بالبدل إلّا للتفسير.

وأمّا في ضمير الشّأن والقصّة فالجملة بعده وإن لم يأت كالتّمييز المذكور لمجرّد التّفسير إلّا أنّ قصدهم لتفخيم الشّأن بذكره مجملاً ثمّ مفصّلاً مع اتّصال الخبر المفسّر للمبتدأ سهّل الإتيان به مبهماً فهذا التّفسير دون الأوّل.

وأمّا تأخير المفسّر في «باب التّنازع» نحو: «ضربني وضربت زيداً» ـ على مذهب البصريّين ـ فالحقّ أنّه بعيد، لأنّ مجوّز تأخير المفسّر لفظاً ومعنىً قصد تفخيم المفسّر مع الإتيان به لمجرّد التّفسير بلا فصلٍ كما في «نعم رجلاً زيد» أو قصد التّفخيم مع اتّصال ⇐

[سرّ التزام تقديم ضمير الشّأن وتأخير المخصوص في باب «نعم»]

وهذا ـ أعني قصد الإبهام ثمّ التّفسير؛ ليدلّ على التّفخيم والتّعظيم ـ هو السّرّ في التزام تقديم ضمير الشّأن، وهو مقتضى التزام تأخير المخصوص في باب «نعم» لكنّه قد جاء تقديمه كقول الأخطل:

أبو موسى فجَدُّكَ[1] نِعْمَ جَدّاً وَشَيْخُ الحَيِّ خالك نعم خالا

وهو قليل.

⇐ المفسّر كما في ضمير الشّأن.

والثّلاثة في ضمير التّنازع معدومة ـ أعني: قصد التّفخيم، والمجيء بالمفسّر لمجرّد التّفسير، واتّصاله بالمضمر ـ فضعف اهبتصرّف واختصار.

(١) **قوله: «أبو موسى فجدّك»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المشابه، والقائل ذو الرُّمّة غَيْلان بن عُقْبة المكنّى بأبي الحارث الملقّب بذي الرُّمَّة وهو من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الأبله ـ لعنه الله ـ يقول فيها:

يُــريك بَـياض لَـبَّتها ووجـهاً كقَرْنِ الشّمس أَفْـتَقَ حـين زالا
أصـابَ خَـصاصةً فـبدا كـليلا كـ«لا» وانــغَلّ جـانبه انـغلالا
بَنَى لك أهلُ بيتك يـابنَ قـيسٍ وأنت تــزيدهم شَـرَفاً جُـلَالا
مكــارم ليس يـحصيهنّ مـدحٌ ولا كَــذِباً أقــول ولا انــتحالا
أبو موسى فحسبُك نِـعْم جَـدّاً وشيخُ الرَّكْب خالُك نعم خالا
كأنّ النّــاسَ حين تـمرّ حـتّى عواتِقَ لم تكـن تَـدَعُ الحِـجَالا
قِـــياماً يـــنظرون إلى بِــلالٍ رِفَـاقُ الحـجّ أبـصرتِ الهـلالا
وقــد رفــع الإله بكــلّ أُفــق لضـوئك يـا بـلال سَـنا طُـوالا
كضوء الشّمس ليس بـه خَـفاء وأُعــطيت المــهابة والجـمالا
سمعت النّاس يـنتجعون غَـيْثاً فقلت لصـيدح انـتجعي بِـلالا

⇐

⇐ قال:

وحُـقَّ لمـن أبـو مـوسى أبـوه يُـوَفِّقُهُ الّـذي نَـصَبَ الجِبالا
حـوارِيُّ النّـبيّ ومـن أُنـاسٍ هم من خير مَـنْ وَطِئَ النِّعالا
هو الحَكَمُ الّذي رَضِيَتْ قريشٌ لسَمْكِ الدِّين حـين رَأَوْه مَـالَا

أورد التّفتازاني البيت ـ تبعاً للمحقّق الرّضيّ في شرح «الكافية» ـ على أنّه قـد يكـون فاعل «نعم» ضميراً مفسّراً بنكرة مع تقدّم المخصوص بِالمدح فإنّ «أبو موسى» ـ لعنه الله لعناً وبيلاً ـ هو المخصوص وفاعل «نعم» ضمير فسّره بقوله: «جدّاً». وكذا المصراع الثّاني فإنّ قوله: «شيخ الحيّ» هو المخصوص و«خالك» بدل منه وفاعل «نعم» ضـمير مـفسّر بقوله: «خالاً».

قال العامليّ في «عقود الدُّرر»: والأولى أن يكون «أبو موسى» مبتدأ و«جدّك» خـبره و«نعم جدّاً» جملة مدح مستأنفة والمخصوص بالمدح محذوف، أي: «هو» وعلى هذا لا شاهد فيه.

وعلى المشهور: «أبو موسى» مبتدأ وهو المخصوص بالمدح قدّم على الخبر وهـو فعل المدح والفاء زائدة و«جدّك» بدل منه، وجملة «نعم جدّاً» الخبر وهـو ضـعيف لأنّ زيادة الفاء في البدل لم تسمع من العرب وإنّما تزاد في الخبر.

قال البغداديّ: والأقرب أنّ «أبو موسى» مبتدأ «فجدّك» خبره، والفاء زائدة في الخبر على ما جوّزه الأخفش. أمّا زيادتها فـي البـدل فـلم أظـفر بـه، والمـخصوص بـالمدح محذوف على قياس «نعم العبد» وهذا أولى لشيوعه.

خطأ في النّسبة: ونسبةُ البيت إلى الأخطل النّصراني ـ الّذي كان على بـاب است أُمّه صُلُبٌ وشام ـ خطأ وقع للتّفتازاني تبعاً للمحقّق الرّضيّ ـ رضوان الله عليه ـ لأنّ الأخـطل انتقل إلى جهنّم قبل أن يرجّع ببلال أُمّه وكان من شعراء الوثنيّ الطّاغية ورأس الفئة الباغية معاوية المشهور بابن أبي سفيان ـ لعنهما الله والملائكة والمؤمنون ـ وبلال كان في زمن عمر بن عبدالعزيز. والبيت كما ذكرنا موجودة في قصيدة من شعر ذي الرُّمّة وكذا غالب ⇐

⇐ شعره فيه.

وأمّا أبو موسى الأشعريّ ـ لعنه الله ـ فهو الّذي خان الله ورسوله والمؤمنين، وكان أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ يلعنه عقيب الصّلوات كما يلعن معاوية المشهور بابن أبي سفيان وعمراً المشهور بابن العاصي ـ كما في «وقعة صفّين» لنصر بن مُزاحِم المِنْقَرِيّ ـ. وكان الملعون عُمَرِيّاً شديداً، وما اختاره أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ للتّحكيم ولكن العُمَريّون ـ الّذين صاروا خوارج فيما بعد ـ فرضوا على أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ التّحكيم وترك مواصلة القتال أوّلاً وقد حذّرهم من المغبّة وأعلمهم أنّ رفع المصاحف مكر وخديعة فلم يقبلوا نصحه، ثمّ فرضوا عليه أبا موسى الأشعريّ الملعون ثانياً، وكان اختياره ـ عليه السّلام ـ لأحد رجلين: الأشتر أو ابن عبّاس عبدالله، فلم يقبلوهما، وكان أبو موسى الأشعريّ العُمَريّ ـ لعنه الله ـ من الخونة والدّجاجلة ومن النّاكثين للبيعة، ومن هُواة عائشة بنت أبي بكر الخارجيّة. وكلّ ما ساقه ذو الرُّمّة فهو كذب وتدليس، إذ ليس في البيت الأشعريّ مفخرة كيف وهو مجمع الرّذائل، وذو الرُّمّة كان عارفاً بذلك ولكنّه كان يطلب الدّنيا فاستحمر حفيد الأشعريّ وجعله ضُحكة للعاقلين وهُزأة للعالَمين لوضوح أنّ قريشاً لم تختره حكماً وإنّما اختاره العمريّون الخوارج ـ لعنهم الله ـ.

وأمّا بلال بن أبي بردة الّذي مدحه ذو الرّمة فقد كان سِكّيراً خِمّيراً قال ابن قتيبة في كتاب «الأشربة وذكر اختلاف النّاس فيها»: وممّن فضح بالشّراب بلال بن أبي بردة، قال يحيى بن نوفل الحِمْيَريّ:

وأما بلال فبئس البلال | أراني به الله داءً عُضالا
وأمّا بلال فذاك الّذي | يَمِيْلُ الشّراب به حيث مالا
يبيت يمصّ عتيق الشّراب | كمصّ الوليد يخاف الفصالا
ويصبح مضطرباً ناعساً | تخال من السّكر فيه احوِلالا
ويمشي ضعيفاً كمشي النّزيف | تخال به حين يمشي شكالا

⇐

[نقد]

ولا يخفى أنّ ما ذكره ـ من أنّ السّامع إذا لم يفهم منه معنىً انتظره ـ إنّما يصحّ في ضمير الشّأن دون الضّمير في باب «نعم» إذ السّامع ما لم يسمع المفسّر لم يعلم أنّ فيه ضميراً، فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب «نعم» بما ذكره ليس بسديد(١).

وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح أمره كقوله

⇐ وهذه رواية ابن عبد ربّه في «العقد الفريد» وأبي الفرج في «الأغاني» وأبي هلال العسكريّ في «الأوائل» وزاد فيه: وكان بلال محتالاً خبيثاً.

وقوله: «فحسبك» ـ على رواية الدّيوان ـ الفاء فيه زائدة و«حسب» اسم بمعنى «يكفي» مرفوع بالابتداء وخبره محذوف تقديره: «هذا النّسب» أو «هذا المدح». والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر.

و«شيخ الرَّكْبِ» أي: القافلة، أي: إذا كان في جماعة كان شيخهم لفضله وعظمته ـ كما يدّعيه ـ. و«كأنّ النّاس» خبر «كأنّ». قوله: «رِفاق الحجّ» و«عواتق» جمع «عاتق» وهي البنت الّتي أدركت في بيت أبويها ولم تكن متزوّجة.

«الحِجال» جمع «حَجَلة» ـ بالتحريك ـ بيت العروس، و«قياماً» منصوب على الحال.

والمعنى: كأنّ النّاس في حال قيامهم حين يمرّ بلال رفاق الحجّ إذا نظروا إلى الهلال.

و«السَّنَا» ـ بالقصر ـ الضّوء. والطُّوال ـ بالضمّ ـ مبالغة الطّويل. والباقي واضح.

(١) **قوله: «ليس بسديد»**. وذلك أنّه ما لم يعلم أنّ فيه ضميراً لا يحصل التّشوّق والانتظار ولا يقال: السّامع إذا سمع الفعل ينتظر الفاعل إذ لابدّ لكلّ فعل من فاعل. لأنّه يقال: لا يعتدّ بهذا الانتظار لعدم تمامه، إذ لابدّ لكلّ فعل من فاعل فلابدّ من مجيئه.

والانتظار التّامّ إنّما يحصل محلّ ما يوجب الانتظار ولم يجئ كما في ضمير الشّأن، فإنّ حقّ الضّمير أن يتقدّم مرجعه ـ لفظاً أو معنىً أو حكماً ـ فإذا وجد الضّمير ولم يتقدّم مرجعه وجد الانتظار التّامّ.

ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾[(١)] أي: القرآن[(٢)]، أو لأنّه بلغ من عِظَمِ شأنه إلى أن صار متعقّل الأذهان نحو: «هو الحيّ الباقي» أو لادّعاء أنّ الذّهن لا يلتفت إلى غيره كقوله في المطلع:

زارَتْ عَلَيْها لِلظَّلامِ رِواقٌ[(٣)] وَمِنَ النُّجُومِ قَلائدٌ ونِطاق

---

(١) الدّخان: ٣، القدر: ١.

(٢) قوله: «لاشتهاره ووضوح أمره كقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ أي القرآن». قال المحقّق الرّضي: إذ النّزول في ليلة القدر الّتي هي في شهر رمضان ـ مع قوله ـ تعالى ـ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥] ـ دليل على أنّ المنزل هو القرآن اه.

لكن الأصل فيه الإتيان بالمظهر لأنّ وضع الضّمير على أن يكون له مرجع متقدّم وإذا استعمل لا كذلك كان على خلاف وضعه.

وكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥]، فإنّ ذكر الدّابّة مع ذكر «على ظهرها» دالّ على أنّ المراد ظهر الأرض.

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرّحمن: ٢٦]، فإنّ الفناء مع لفظة «على» دالّان على المرجع وهو «الأرض».

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ [النّساء: ١١]، أي: إن كانت الورثة واحدة لأنّه في بيان الوارث.

فكلّ ما يعدّه النُّحاة من التّقديم الحكميّ هو من هذا القبيل.

(٣) قوله: «زارت عليها للظّلام رِواقٌ». البيت مطلع أبيات من الكامل على العروض الأُولى مع الضّرب المقطوع إلّا أنّ العروض استعملت مقطوعة للتّصريع بالضّرب.

والقائل أبو العلاء المعرّي الشّاعر المتشيّع المستبصر في مطلع القصيدة الثّانية والثّلاثين من قصائد «السّقط» يقول فيها:

زارَتْ عليها للظَّلام رِواقُ ومن النّجوم قلائِدٌ ونِطَاقُ
والطَّوْق من لُبْس الحَمام عهدته وظِبَاءُ وَجْرَةَ مالها أطواقُ

⇐

﴿ وقد يعكس ﴾ أي: يوضع المظهر موضع المضمر.

⇐ ومن العجائب أنّ حَلْيكِ مُثْقِلٌ وعليكِ من سَرَقِ الحرير لِفَاقُ
وصُوَيْحِباتُكِ، بالفَلاة، ثيابُها أوبارُها، وحُليُّها الأرْواقُ
لم تُنْصِفِي، غُذِّيْتِ أطيبَ مَطْعَم وغِذاؤُهُنَّ الشَّتُّ والطُّبَّاقُ
هل أنتِ إلّا بعضهنّ وإنّما خيرُ الحياة وشرُّها أرْزاقُ
حقٌّ عليها أن تَحِنَّ لمنزلٍ غُذِيَتْ به اللذّاتِ وَهْيَ حِقاقُ
لِيمَتْ وليل اللّائمين تعانُقٌ حتّى الصَّباح، وليلها الإعناقُ
ما الجِزْعُ أهلٌ أن تُرَدِّدَ نَظْرَةً فيه، وتُعْطَفَ نحوه الأَعناقُ
لا تَنْزِلِي بِلِوَى الشّقائق فاللِّوَى أَلْوَى المواعِدَ، والشقيقُ شِقاقُ

«الرِّواق»: الشُّرْفَة. «النِّطاق»: الحِزام. والمراد: أنّ حبيبته زارته مستترة بسواد الليل مشبّهاً قلائدها ونطاقها بالنّجوم «وَجْرَة»: موضع بين مكّة والمدينة، شبّه المعشوقة بالظّبي وقِلادتها بالطّوق وقال: لم أعهد الظِّباء تلبس الأطواق وإنّما هي للحَمام.

«السّرَق»: شقق الحرير جمع: «سَرَقة» فارسيّ معرّب «سَرَه» و«اللِفاق» ثوب يلفق بآخر. «صويحباتك بالفلاة»: أراد الظِّباء، و«الأرواق»: القرون والمفرد: رَوْق. هذا البيت يفسّر ما قبله والمراد: أعجب منكِ، أنت ظبية كيف تلبسين الحرير وتثقلين نفسك بالحلي بينما الظِّباء في الفلوات ثيابها أوبارها وحليّها قرونها.

«الشَّتّ»: نَبْت طيّب الرّيح مُرّ الطّعم يدبّغ به وهو في جبال الغور ونجد. و«الطُّبَّاق»: شجر بالحجاز إلى الطّائف.

الضّمير في «عليها» مرجعه متقدّم حكماً وهي الإبل الّتي لم يتقدّم ذكرها لفظاً. «الحِقاق»: جمع حِقَّة وهي من الإبل ما دخل في الرّابعة، وضمير «ليمت» راجع إلى الإبل. «الإعناق»: سير فوق المَشي. «الجِزْع»: منعطف الوادي. «اللِّوى»: منقطع الرّمل. «الشّقائق»: جمع «شقيقة» وهي الأرض الطَّيّبة بين رملين. أَلْوَى المواعدَ: ماطل بها. «الشِّقاق»: المخاصمة. في البيت الأخير: تطيّر، إذ «اللوى» يشابه «ألوى» و«الشّقيق»: يشابه «الشّقاق». والشّاهد واضح.

[أغراض المظهر الإشاري]

﴿ فإن كان المظهر ﴾ ـ الموضوع موضع المضمر ـ ﴿ اسم الإشارة فلكمال العناية بتمييزه ﴾ أي: تمييز المسند إليه ﴿ لاختصاصه بحكم بديع كقوله ﴾ أي: قول ابن الرّاونديّ[1]:

﴿ «كم عاقلٍ عاقلٍ[2]» ﴾ هو وصف لـ«عاقل» ....

---

(١) **قوله: «ابن الرّاوندي»**. هو أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق المروزيّ الرّاونديّ ـ نسبة إلى «راوند» قرية بنواحي إصبهان ـ كان متكلّماً معتزليّاً من أعلام أهل السّنّة والجماعة ـ سنّة العمرين ـ وكان كسائر علماء القوم لا يستقرّ على مذهب ولا يثبت على حال ثمّ خرج من الاعتزال وكتب «فضائح المعتزلة»، وكان أبوه يهوديّاً فدخل في زمرة أتباع عمر بن الخطّاب.

وحكى البلخيّ في كتاب «محاسن خراسان» أنّه متكلّم حاذق حسن السّيرة، حميد المذهب، كثير الحياء ـ أي: عمريّ الدّين والعقيدة ـ وكان يسكن بغداد. توفّي سنة ٢٤٥هـ أو ٢٥٠هـ أو ٢٩٨هـ.

(٢) **قوله: «كم عاقلٍ عاقلٍ»**. البيتان من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المقطوع، وقبلهما:

سبحان مَنْ وضع الأشياء موضعها ... وفرّق العزّ والإذلال تفريقا

والقائل: أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق المروزيّ المعروف بابن الرّاونديّ المتوفّى سنة ٢٤٥هـ وقيل: ٢٥٠هـ وقيل: ٢٩٨هـ.

«النِّحْرير» ـ بكسر النّون ـ الحاذق الماهر العاقل المجرّب المتقن الفطن البصير بكلّ شيءٍ لأنّه ينحر العلم نحراً. و«الزّنديق» ـ بكسر الزاي ـ من الثّنويّة أو القائل بالنّور والظّلمة، أو مَن لا يؤمن بالآخرة وبالرّبوبيّة، أو مَنْ يُبْطن الكفر ويظهر الإيمان، أو هو معرّب «زن دين» أي: دين المرأة.

والشّاهد فيه: وضع المظهر الّذي هو اسم الإشارة موضع المضمر لكمال العناية ⇐

ـ الأوّل[١] ـ بمعنى: كامل العقل، متناهٍ فيه، كما يقال: «مررتُ برجُلٍ رَجُلٍ» أي: كامل في الرّجوليّة. ﴿أَعْيَت[٢]﴾ أي: «أعيته» بمعنى: أعجزته، أو «أعيت عليه» وصَعُبَتْ ﴿مذاهبه﴾ أي: طُرُق معاشه، ﴿وجاهلٍ جاهِلٍ تلقاهُ مَرْزُوقا * هذا الّذي ترك الأوهامَ[٣] حائرةً * وصَيَّر العالم النِّحرير﴾ أي: المتقن، من «نحر العلم» أتقنه ﴿زِنْديقا»﴾ أي: كافراً نافياً للصّانع، قائلاً: لو كان له وجود لما كان الأمر كذلك.

فقوله: «هذا» إشارة إلى حكم سابق غير محسوس ـ وهو كون العاقل محروماً، والجاهل مرزوقاً ـ وكان المقام مقام المضمر[٤] لكنّه لمّا اختصّ بحكم بديع عجيب الشّأن ـ وهو جعل الأوهام حائرة، والعالم المتقن زنديقاً ـ كملت عناية

⇐ بتمييز المسند إليه لاختصاصه بحكم بديع الشّأن وهو هنا جعل الأوهام حائرةً، والعالم المتقن زنديقاً.

وقال أبو الطّيّب:

وما الجمع بين الماء والنّار في يدٍ ... بأَصْعَبَ من أن أجمع الجدّ والفهما

وقال أبو تمّام:

ولم يجتمع شرق وغرب لقاصدٍ ... ولا المجد في كَفِّ امرئٍ والدَّراهم

وأحسن منه قوله:

ينال الفتى من دهره وهو جاهل ... ويُكْدي الفتى من دهره وهو عالم

ولو كانت الأرزاق تأتي على الحِجَا ... إذن هلكْتْ من جهلهنّ البهائمُ

(١) قوله: «وصف لـ«عاقل» الأوّل». أي: لا تأكيد فهو من قبيل ما تقدّم في الإسناد المجازي من قولهم: «شعر شاعر» و: «ظلّ ظليل» و: «ليل أَلْيَل» و: «يوم أَيْوَم» و: «داهية دهياء».

(٢) قوله: «أعيت». أي: بحذف المفعول، فإن كان بمعنى: «أعيته» كان متعدّياً، وإن كان بمعنى «أعيت عليه» كان لازماً.

(٣) قوله: «ترك الأوهام». أي: صيّر.

(٤) قوله: «وكان المقام مقام المضمر». لتقدّم مرجعه، وأمّا عدم كون المقام مقام اسم الإشارة فلعدم كون ذلك المتقدّم محسوساً، واسم الإشارة حقيقة في المحسوس.

المتكلّم بتمييزه، فأبرزه في معرِض المحسوس، كأنّه يُرِي السّامعين[١] أنّ هذا الشّيء المتعيّن المتميّز هو الّذي له تلك الصّفة العجيبة والحكم البديع.

[رأيٌ آخر]

وقد يقال: إنّ الحكم البديع هو كون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً، فمعنى اختصاص المسند إليه بحكم بديع: «أنّه عبارة عنه» ومعنى كون هذا الحكم بديعاً: «أنّه ضدّ ما كان ينبغي». ولا يخفى ما فيه من التّعسّف[٢].

﴿أو التّهكّم﴾ عطف على كمال العناية، أي: للتهكّم ﴿بالسّامع﴾ والسّخريّة، كما إذا كان فاقد البصر[٣] أو لا يكون ثمّة مشار إليه أصلاً[٤].

---

(١) **قوله: «كأنّه يُرِي السّامعين»**. مضارع معلوم من باب الإفعال، والأصل: «يُرْئِيُ» وأصل الأصل: «يُؤَرْئِيُ» حذفت همزة القطع طرداً للباب والهمزة الّتي هي عين الفعل للتّخفيف لكثرة الاستعمال. فصار «يُرِيُ» أُسقطت الضّمّة للاستثقال فصار: «يُرِيْ».

(٢) **قوله: «ولا يخفى ما فيه من التعسّف»**. قال الجرجاني: لأنّ اختصاص المسند إليه بحكم يدلّ صريحاً على مغايرته إيّاه ـ أي: لتغاير الحكم والمحكوم عليه ـ فالحمل على أنّ معناه: «أنّه عبارة عنه» تعسّف ظاهر. وأيضاً تفسير كون الحكم بديعاً بما ذكره هذا القائل خلاف الظّاهر اهـ بتصرّفٍ. أي: تفسير البديع بأنّه ضدّ ما كان ينبغي خلاف قول أهل اللغة، لأنّ حاصل ما ذكروا له من المعاني كون الشّيء غريباً عجيباً لا يوجد إلّا نادراً، وأمّا حرمان العاقل ووجدان الجاهل ليس من ذلك النّادر ولو كان كذلك لم يترك العالم متحيّراً، لأنّ النّادر لا يعتنى به غالباً.

(٣) **قوله: «فاقد البصر»**. وذلك كما لو قال الأعمى: «مَنْ ضربني»؟ فتقول: «هذا ضربك» ومقتضى الظّاهر أن يقال: «هو زيد» لتقدّم المرجع في السّؤال، لكنّه عدل عن المضمر إلى المظهر الإشاري للاستهزاء بذلك الأعمى حيث عبّرت له باسم الإشارة الّذي هو موضوع للمشار إليه المحسوس بحاسّة البصر فنزل منزلة البصير تهكّماً.

(٤) **قوله: «أو لا يكون ثمّة مشار إليه أصلاً»**. سواء كان السّامع ضريراً أو بصيراً كالمثال المتقدّم،

⇐

﴿أو النّداء على كمال بلادته[١]﴾ بأنه لا يدرك غير المحسوس.

﴿أو فِطانته﴾ بأنّ غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس.

﴿أو ادّعاء كمال ظهوره﴾ أي: ظهور المسند إليه.

[استطراد]

﴿وعليه﴾ أي: على وضع اسم الإشارة موضع المضمر ـ لادّعاء كمال ظهوره ـ ﴿من غير هذا الباب﴾ ـ أي: باب المسند إليه ـ قول ابن دُمَيْنَة[٢]:

⇐ وذلك لأنّ الإشارة إلى الأمر العدمي بما يشار به إلى المشاهد المحسوس ممّا يدلّ على عدم الاعتناء بذلك السّامع.

وكون المشار إليه غير محسوس وغير حاضر ثمّة لا ينافي كون المقام مقام الإضمار وذلك لتقدّم المرجع في السّؤال، فلا وجه للنّقد بأنّه إذا لم يكن ثمّة مشار إليه أصلاً لم يكن ثمّة مرجع للضّمير فلا يكون المقام مقام الإضمار، لتوقّفه على المرجع فلا يصحّ جعل ذلك ممّا وضع الظّاهر موضع الضّمير.

(١) **قوله: «كمال بلادته»**. أي: بلادة السّامع، لأنّ في اسم الإشارة الموضوع لمشارٍ إليه محسوس إيماءً إلى أنّ السّامع لا يدرك غير المحسوس، فإذا قيل: «مَنِ الزّاهدُ»؟ وأُجيب بقولك: «ذلك زيد» بدل «هو زيد» كان ذلك لذلك.

(٢) **قوله: «ابن دمينة»**. هو أبو السّريّ عبدالله بن الدُّمَيْنة الخَثْعَمِيّ الشّاعر المشهور، والدّمينة: أُمّه وهي بنت حنيفة السَّلُوْلِيّة. وكان الصَّدْرُ الأوّل يستَحْلُوْنَ شعره ويتغنّون به. قال إسحاق بن إبراهيم الموصليّ: كان العبّاس بن الأحنف إذا سَمِعَ شيئاً يستحسنه أطرفني به، وأنا أفعل مثل ذلك، فجاءني يوماً وأنشد لابن الدُّمَيْنَة:

ألا يا صَبا نَجْدٍ متى هِجْتِ من نَجْدِ لقد زادني مَسْراكِ وَجْداً على وَجْدِ
أإن هَتَفَتْ وَرْقَاءُ في رونق الضُّحَى على فَنَنٍ غَضِّ النَّبَات من الرَّنْدِ
بكيتَ كما يبكي الوليدُ ولم تَكُنْ جَزُوْعاً وأبديتَ الّذي لم تكن تُبْدِي
وقد زعموا أنّ المحبَّ إذا دنا يملُّ وأنّ النّأي يشفي من الوَجْدِ

⇐

﴿ تَعالَلْتِ ﴾ أي: أظهرتِ العلّة والمرض ﴿كَيْ أَشْجىٰ(١)﴾ أي: أحزن، من

⇐ بكلٍّ تداوينا فلم يُشْفَ ما بنا ... على أنّ قُرْبَ الدّارِ خيرٌ من البُعْدِ
على أنّ قُرْبَ الدّارِ ليس بنافعٍ ... إذا كان مَنْ تهواه ليس بذي وُدِّ

ثمّ ترنّح ترنّح النّشوان ودبّح أخرى، ثمّ قال: أنطح العمود برأسي من حسن هذا؟ فقلت: لا، ارفُقْ بنفسك.

وشعره رقيق، أكثره في الغزل والنّسيب والفخر. وابن الدّمينة من الشّعراء الإسلاميّة في الدّولة الأمويّة ـ لعنهم الله جميعاً ـ قُتِل سنة ١٣٠هـ قتله مصعب بن عمرو السَّلُوْلي ثأراً بأخيه.

(١) **قوله: «تعاللتِ كي أشجى»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه وهو من قصيدة يقول فيها ابن الدُّمَيْنَة:

قِفِيْ قبل وَشْكِ البَيْن يا ابنةَ مالِكِ ... ولا تحرمينا نَظْرَةً من جمالكِ
تعاللتِ كي أشجىٰ وما بكِ علّة ... تريدين قتلي قد ظَفرتِ بذلكِ
وقولكِ للعوّاد كيف ترونه؟ ... فقالوا: قتيلاً قلتِ: أَيْسَرُ هالِكِ
لئن ساءني أن نِلْتني بمساءةٍ ... لقد سرّني أنّي خطرتُ ببالِكِ
لِيَهْنِكِ إمساكي بكفّيْ على الحَشَا ... ورقراق دمعي رَهْبَةً من مطالك
فلو قلتِ: طَأْ، في النّار، أعلم أنّه ... رِضىً لك أو مُدْنٍ لنا مِن وِصالكِ
لقدَّمْتُ رجلي نحوها فوطئتها ... هُدىً منكِ لي أو ضلّةً من ضلالكِ
أرى النّاس يرجون الرَّبيعَ وإنّما ... رَجائي الّذي أرجوه خير نوالك
أبِيْنِي أفي يُمْنَى يديكِ جعلتني ... فأَفْرَحَ أم صيّرتِني في شمالِكِ

تعاللت: تفاعلت للتكلّف، أي أظهرت العلّة وما بكِ علّة كما في قول الحريريّ:

تعارجتُ لا رغبة في العرج ... ولكن لأقرع باب الفرج

أي: أظهرت العرج وما بي عرج.

وقول أبي العلاء المعرّي:

فلمّا رأيت الجهل في النّاس فاشياً ... تجاهلتُ حتّى ظُنَّ أنّي جاهل

⇐

«شَجِيَ يَشْجىٰ» ـ على حدّ «عَلِمَ يَعْلَم» ـ وأمّا «شجا، يشجو» فهو متعدّ، يقال: «شجاني هذا الأمر» أي: أحزنني. ﴿ وَمَا بِكِ عِلَّةٌ * تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفَرْتِ بِذٰلِكِ ﴾ ـ أي: بقتلي ـ لم يقل: «به» لادّعاء أنّ قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الّذي يشار إليه باسم الإشارة.

[أغراض المظهر غير الإشاري]

﴿ وإن كان ﴾ المظهر الموضوع موضع المضمر ﴿ غيره ﴾ أي: غير اسم الإشارة ﴿ فلزيادة التّمكين ﴾ ـ أي: تمكين المسند إليه ـ عند السّامع ﴿ نحو: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾[(١)] ﴾ من «صمد إليه» ـ إذا قصده ـ لأنّه الّذي يُصمَد إليه في الحوائج.

﴿ وَنظيره من غيره ﴾ أي: نظير ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ في وضع المظهر موضع المضمر، لزيادة التّمكين، من غير باب المسند إليه، قوله ـ تعالى ـ: ﴿ ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾[(٢)] ﴾ أي: ما أنزلنا القرآن إلّا بالحكمة المقتضية لإنزاله، وما نزل إلّا بالحكمة لاشتماله على الهداية إلى كلّ خير.

﴿ أو إدخال الرَّوْع في ضمير السّامع وتربية المهابة[(٣)] .

⇐ أي: أظهرت الجهل وما بي جهل.

أشجى: يقال: «شَجِيَ الرَّجُلُ، يَشْجَى، شَجىً» ـ من باب تَعِبَ ـ حَزِنَ، فهو: «شَجٍ» ـ بالنقص ـ وربّما قيل على قلّةٍ: «شَجِيٌّ» ـ بالتثقيل ـ كما قيل: حَزِنٌ وحزين. ويتعدّى بالحركة فيقال: «شجاه الهمّ، يشجوه، شَجْواً» من باب قتل ـ إذا أحزنه ـ نصّ على ذلك في «المصباح» ـ. والباقي واضح، والشّاهد لائح.

(١) الإخلاص: ١ ـ ٢.

(٢) الإسراء: ١٠٥.

(٣) قوله: «إدخال الرَّوْع في ضمير السّامع وتربية المهابة». قال الجرجاني: لم يدخل بينهما ⇐

أو تقوية داعي المأمور ﴾ أي: ما يكون داعياً لمن أمر بشيءٍ إلى الامتثال والإتيان به.

﴿ مثالهما ﴾ أي: مثال التّقوية وإدخال الرّوع مع التّربية ﴿ قول الخُلَفَاء: «أميرالمؤمنين يأمرك بكذا» ﴾ مكان «أنا آمُرُكَ».

[استطراد]

﴿ وعليه ﴾ أي: على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور ﴿ من غيره ﴾ أي: من غير باب المسند إليه ﴿ ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ ﴾ [1] ﴾ بعد المشاورة ووضوح الرّأي ﴿ ﴿ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ ﴾ حيث لم يقل: «علَيّ» لما في لفظ «اللّه» من تقوية داعي النّبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ـ إلى التّوكّل عليه، لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة، وسائر أوصاف الكمال.

﴿ أو للاستعطاف ﴾ أي: طلب العفو والرّحمة ﴿ كقوله:

«إلٰهي عَبْدُكَ العاصي أتاكا [2] ﴾ مُقِرّاً بالذُّنوبِ وَقَدْ دَعَاكا
فَإِن تَغْفِرْ فَأَنْتَ لِذَاكَ أَهْلٌ وَإِنْ تَطْرُدْ فَمَنْ يَرْحَمْ [3] سِوَاكَا

⇐ حرف العناد، لأنّهما متقاربان، فإنّ الأوّل: إدخال الخوف ابتداءً. والثّاني: استزادة الخوف الحاصل.

(١) آل عمران: ١٥٩.

(٢) **قوله: «إلهي عبدك العاصي أتاكا»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل والقائل غير معلوم، ونسبه بعضهم إلى إبراهيم بن أدهم البلخيّ الزّاهد المشهور المتوفّى سنة ١٦٠هـ في خلافة المهدي العبّاسيّ ـ لعنه الله ـ ولم يثبت لي إلى الآن صحّة هذه النّسبة وقد ذكر البعض الآخر تمثّل الإمام زين العابدين ـ عليه السّلام ـ بها.

(٣) بالجزم إجراءً للوصل مجرى الوقف للضّرورة و«مَنْ» استفهاميّة.

حيث لم يقل: «أنا العاصي[1] أتيتك» ـ على أنّ يكون «العاصي» بدلاً من «أنا» ـ

(١) **قوله: حيث لم يقل: «أنا العاصي»**. قال الجرجاني: هذا مبنيّ على مذهب الأخفش حيث جوّز إبدال المظهر من ضمير المتكلّم أو المخاطب بدل الكلّ من الكلّ نحو: «بي المسكين مررت» و: «عليك الكريم المعوّل» واستدلّ على ذلك بقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ** ﴾ [الأنعام: ١٢].

والباقون على أنّ «الّذين خسروا» وصف مقطوع عن موصوفه للذمّ إمّا مرفوع المحلّ أو منصوبه.

قالوا: ولا يلزم أن يكون كلّ نعت مقطوع يصحّ إجراؤه نعتاً على ما قُطِعَ عنه، بل يكفي هناك معنى الوصفيّة كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ * الَّذِي جَمَعَ مَالاً** ﴾ [الهمزة: ١ ـ ٢].

واستدلّوا على امتناع ذلك الإبدال، بأنّ البدل ينبغي أن يفيد ما لم يفده المبدل منه، ومِن ثَمّة لم يجز: «مررت بزيد رجل».

وبدل الكلّ لمّا كان مدلوله مدلول الأوّل، فلو أُبدل فيه الظّاهر من ضمير المتكلّم أو المخاطب ـ وهما أعرف المعارف ـ كان البدل أنقص من المبدل منه في التّعريف، فيكون أنقص منه في الإفادة، لأنّ مدلوليهما واحد، وفي الأوّل زيادة تعريف.

بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فإنّ مدلول الثّاني فيها غير مدلول الأوّل.

وأجاب الأخفش عن ذلك بمنع اتّحاد المدلولين في بدل الكلّ، إذ لو اتّحد مفهوماهما لكان الثّاني تأكيداً للأوّل، لا بدلاً عنه، واتّحاد الذّات لا ينافي كون البدل مفيداً فائدة زائدة كما في المثالين المذكورين؛ فإنّ الثّاني فيهما يدلّ على صفة المسكنة والكرم دون الأوّل.

وأمّا نقصان تعريف الثّاني عن تعريف الأوّل فلا يضرّ كما في إبدال النّكرة الموصوفة عن المعرفة نحو: «مررت بزيد رجل عاقل» إذ ربّ نكرة أفادت ما لا تفيده المعرفة، وإن اشتمل المعرفة على فائدة التّعريف الّتي خلا عنها النّكرة.

فإن قلت: هل يجوز أن يكون «العاصي» صفة لضمير المتكلّم؟

قلت: أجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ**

⇐

لأنّ في ذكر «عبدك» من استحقاق الرّحمة، وترقّب الشّفَقة ما ليس في لفظ «أنا».

وفيه أيضاً تمكّن من وصفه بـ«العاصي»(١) كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً** ﴾ إلى قوله: ﴿ **فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ** ﴾(٢) حيث لم يقل: «فآمنوا باللّه وبي» ليتمكّن من إجراء الصّفات المذكورة عليه، ويُشْعِرَ بأنّ الّذي وجب الإيمان به بعد الإيمان باللّه هو الرّسول الموصوف بتلك الصّفات المذكورة كائناً من كان؛ أنا أو غيري؛ إظهاراً للنَّصَفَةِ(٣) وبُعداً عن التّعصّب لنفسه.

[رأي السّكّاكيّ وتفسير الالتفات]

﴿ **قال السّكّاكيّ: هذا** ﴾ أعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة ﴿ **غير مختصّ**

⇐ **الْحَكِيمُ** ﴾ [آل عمران: ٦]، والجمهور على أنّه بدل. وجوّز في «الكشّاف» وصف ضمير المخاطب، وردّ عليه بعضهم: بأنّ الضّمير لا يوصف كما هو المشهور، وأمّا ضمير المتكلّم فلا يبعد أن يقرن في الجواز بضمير المخاطب على قوله، وإن لم نجد فيه نقلاً صريحاً.

(١) **قوله: وفيه أيضاً تمكّن من وصفه بـ«العاصي»**. أي: في الإتيان بالاسم الظّاهر بدل الضّمير فائدة أُخرى سوى الاستعطاف وهي تمكّن الشّاعر من وصف المسند إليه، لأنّ الاسم الظّاهر يوصف ويوصف به بخلاف الضّمير فإنّه لا يوصف ولا يوصف به.

(٢) الأعراف: ١٥٨.

(٣) **قوله: «إظهاراً للنَّصَفَةِ»**. يقال: «أَنْصَفْتُ الرَّجُلَ، إنصافاً» عاملتُهُ بالعدل والقِسْط والاسم «النَّصَفَة» ـ بفتحات ـ. وسيأتي في مبحث «إنْ» الشّرطيّة من الباب الثّالث أنّه يسمّى هذا النّوع من الكلام كلام المنصف، لأنّ كلّ مَنْ سَمِعَهُ قال للمخاطب: قد أنصفك المتكلّم به، أو لأنّ المتكلّم قد أنصف من نفسه حيث حطّ مرتبته عن مرتبة المخاطب.

ويسمّى أيضاً الاستدراج، لاستدراجه الخصم إلى الإذعان والتّسليم وهو من لطائف الأساليب وقد كثر في القرآن والأشعار والمحاورات.

بالمسند إليه، ولا بهذا القدر ﴾ أي: النّقل غير مختصّ بأن يكون عن الحكاية إلى الغيبة، ففي العبارة أدنى تسامح[١].

ويحتمل أن يكون المعنى: والنّقل عن الحكاية إلى الغيبة غير مختصّ بالقدر المذكور ـ وهو أن يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمر غائب ـ.

والأوّل أوفق[٢] بقوله: **﴿ بل كلّ من التّكلّم والخطاب والغيبة مطلقاً ينقل إلى الآخر ﴾** فيصير الأقسام ستّة، حاصلة من ضرب الثّلاثة في الاثنين، لأنّ كلّاً من الثّلاثة ينقل إلى الآخرين.

وقوله: «مطلقاً» زيادة من المصنّف ليس بمصرّح في كلام السّكّاكيّ[٣].

---

(١) **قوله: «ففي العبارة أدنى تسامح»**. لأنّ ظاهر المتن اتّحاد المشار إليه في اسمَي الإشارة ومصير المعنى: «أنّ النّقل عن الحكاية إلى الغيبة لا يختصّ بالنّقل عن الحكاية إلى الغيبة» وهذا لا معنى له، إذ لا معنى لنفي اختصاص الشّيء بنفسه، فلابدّ في رفع التّسامح من تقدير لفظ «النّقل» ويتصوّر له معنيان: **الأوّل**: «النّقل بالمعنى الأعمّ» **والثّاني**: «النّقل بالمعنى الأخصّ» ثمّ يرجع اسم الإشارة الأوّل إلى الأوّل، والثّاني إلى الثّاني. أو ارتكاب ما ذكره التّفتازاني بقوله: «ويحتمل» الخ.

(٢) **قوله: «والأوّل أوفق»**. وإنّما قال: «أوفق»؟ لأنّه يمكن أن يقال: معنى الإضراب في قوله: بل كلّ من التّكلّم الخ ...: أنّ الحكاية والخطاب والغيبة مطلقاً ـ مظهراً كان أو مضمراً ـ ينقل كلّ منها إلى الآخر، فيحصل بين السّابق واللّاحق ملائمة من دون أن يكون هاهنا تسامح.

وإنّما كان أوفق؟ لأنّ الأنسب على الوجه الثّاني أن يقول: بل الحكاية تنقل إلى المضمر أيضاً.

(٣) وهذا نصّه في آخر باب المسند إليه من «المفتاح»: ٢٩٦: واعلم أنّ هذا النّوع ـ أعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة ـ لا يختصّ المسند إليه، ولا هذا القدر، بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثتها ينقل كلّ واحد منها إلى الآخر، ويسمّى هذا النّقل عند علماء المعاني التفاتاً والعرب يستكثرون منه ويرون الكلام ـ إذا انتقل من أسلوب إلى أسلوب ـ

⇐

ويحتمل أن يتعلّق بالغيبة على معنى: سواء كان الغيبة باسم مظهر أو مضمر غائب.

أو بالجميع(١) على معنى: سواء كان في المسند إليه أو في غيره. وسواء كان كلّ منها قد أُورد في الكلام ثمّ عدل عنه إلى الآخر، أو لم يورد لكن كان مقتضى الظّاهر إيراده فعدل إلى الآخر.

وهذا أنسب بمقصود المصنّف من تعميم تفسير السّكّاكيّ.

﴿ ويسمّى هذا النّقل عند علماء المعاني التفاتاً ﴾ مأخوذ من التفات الإنسان من يمينه إلى شِمَاله ومن شِمَاله إلى يمينه.

[توجيه كلامٍ للزمخشري]

وقول صاحب «الكشّاف»: إنّه يسمّى التفاتاً في «علم البيان» مبنيّ على أنّه كثيراً

⇐ أدخلَ في القَبول عند السّامع، وأَحسن تَطْرِيَةً لنشاطه، وأملأ باستدرار إصغائه، وهم أحرِياء بذلك، أليس قِرَى الأضياف سجيّتهم ونحر العِشار للضّيف دأبهم وهِجّيراهم ـ لا مزقت أيدي الأدوار لهم أديماً، ولا أباحت لهم حريماً ـ أفتراهم يحسنون قِرَى الأشباح فيخالفون فيه بين لون ولون، وطعم وطعم، ولا يُحْسِنُون قِرَى الأرواح فلا يخالفون فيه بين أسلوب وأسلوب، وإيراد وإيراد، فإنّ الكلام المفيد عند الإنسان ـ لكن بالمعنى لا بالصّورة ـ أشهى غِذاءٍ لروحه، وأطيبُ قِرىً له اهـ.

(١) **قوله: «أو بالجميع»**. أي: كلّ من المتكلّم والخطاب والغيبة ـ سواء كان مضمراً أو مظهراً ـ ينقل إلى أحد الآخَرَيْنِ فيصير الأقسام ثمانية: النّقل من التّكلّم اثنان، ومن الخطاب اثنان، ومن الغيبة أربعة.

وهذه الثّمانية قسمان: في المسند إليه أو في غيره، فهذه ستّة عشر، وهذه نوعان: أورد في الكلام ثمّ عدل عنه إلى الآخر أو لم يورد لكن كان مقتضى الظّاهر إيراده فعدل به إلى الآخر، فهذه اثنان وثلاثون، وتأتي الأمثلة أغلبها ـ بمعونة الله ـ.

ما يطلق «البيان» على العلوم الثّلاثة(١) ﴿كقوله﴾ أي: قول امرئ القيس(٢):

* ﴿تطاولَ لَيْلُك بالأَثْمُدِ(٣)﴾ *

---

(١) **قوله: «يطلق البيان على العلوم الثّلاثة»**. قال الجرجاني: ذهب بعضهم إلى أنّ الالتفات من حيث إنّه يشتمل على نكتة هي خاصيّة التّركيب من «علم المعاني». ومن حيث إنّه إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة في الوضوح والخَفاء من «علم البيان» ومن حيث إنّه يحسن الكلام ويزيّنه من «علم البديع».

(٢) **قوله: «امرء القيس»**. هو ابن عانس ـ بنون وسين مهملة أو باء وسين ـ بن المنذر بن امرئ القيس بن السّمط بن عمرو بن معاوية بن الحارث الكِنْدي الشّاعر النّزيل بالكوفة، وقد تقدّم ذكره قبل ذلك.

(٣) **قوله: «تطاولَ لَيْلُك بالأَثْمُدِ»**. المصراع من المتقارب واختلف في قائله: فقال الأصمعيّ وأبو عمرو الشّيبانيّ وأبو عبيدة البصريّ وابن الأعرابي: إنّه امرؤ القيس بن حجر الكنديّ.

وقال ابن دريد: إنّه امرؤ القيس بن عابس أو عانس الشّاعر الكندي أيضاً ويتّصل نسبه بامرئ القيس الأوّل، وتمامه هكذا:

تطاول ليلك بالأثمد ... ونام الخَليُّ ولم تَرْقُدِ
وبات وباتت له ليلة ... كلَيْلَةِ ذي العائر الأَرْمَدِ
وذلك من نبأٍ جاءني ... وأُنْبِئْتُهُ عن أبي الأَسْوَدِ
ولو عن نَثًا غيره جاءني ... وجُرْحُ اللسان كجُرْح اليَدِ
لقُلْتُ من القول ما لا يزا ... لُ يُؤْثَرُ عنّي يَدَ المسنَدِ
بأيّ علاقتنا ترغبون ... أعَنْ دمِ عَمْرٍو على مَرْثَدِ
فإنْ تَدْفنوا الدّاء لا نُخْفِهِ ... وإنْ تَبْعَثوا الدّاء لا نَقْعُدِ
وإنْ تَقتُلونا نُقاتِلْكموا ... وإن تقصِدُوْا لدمٍ نَقْصِدِ
مَتَى عَهْدُنا بِطِعانِ الكُمَا ... ةِ والمَجْد والحَمْد والسّؤدَدِ
وبَنْيِ القِباب ومَلْءِ الجِفا ... نِ والنّارِ والحَطَبِ المُوْقَدِ

و«الأثمد» ـ بفتح الهمزة وضمّ الميم، وروي بكسرهما ـ اسم موضع.

⇐

بفتح الهمزة وضمّ الميم، اسم موضع، ويُروى بكسرهما.

خصّص هذا المثال من بين سائر أمثلة السّكّاكيّ لما فيه من الدّلالة على أنّ مذهبه أنّ كلّاً من التّكلّم والخِطاب والغَيْبَة إذا كان مقتضى الظّاهر إيراده ـ فعدل عنه إلى الآخر ـ فهو التفات؛ لأنّه قد صرّح بأنّ في قوله: «ليلك» التفاتاً؛ لأنّه خطاب لنفسه ومقتضى الظّاهر «ليلي» بالتّكلّم(١).

[الالتفات بتفسير المشهور]

﴿والمشهور﴾ عند الجمهور أنّ الالتفات **﴿هو التّعبير عن معنىً بطريق من الطّرق الثّلاثة﴾** التّكلّم والخطاب والغيبة **﴿بعد التّعبير عنه﴾** أي: عن ذلك المعنى **﴿بآخر منها﴾** أي: بطريق آخر من الطّرق الثّلاثة.

[شرط الالتفات]

بشرط أن يكون التّعبير الثّاني على خلاف مقتضى الظّاهر، ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام أن يعبّر عنه بغير هذا الطّريق، وبهذا يُشعر كلام المصنّف في «الإيضاح»(٢).

⇐ و«العاثر ـ بالمهملة ـ هو القذي يقع في العين وقيل: هو نفس الرَّمَد.

و«يد المسند»: أي يد الدّهر وهي طوله. يقال: «لا آتيه يَدَ الدّهر ويَدَ المُسْنَدِ» أي: لا آتيه أبداً.

والباقي واضح والشّاهد فيه: الالتفات وهو في قوله: «ليلك» لأنّه خطاب لنفسه ومقتضى الظّاهر «ليلي» بالتّكلّم.

(١) قوله: «مقتضى الظّاهر «ليلي» ـ بالتكلّم ـ». فمذهبه يشتمل على جمع اثنين وثلاثين قسماً، لأنّه جعل الإطلاق متعلّقاً بالجميع.

(٢) ١٦٧ ـ ١٦٨.

وإنّما قلنا ذلك؟ لأنّا نعلم قطعاً ـ من إطلاقاتهم واعتباراتهم ـ أنّ الالتفات هو انتقال الكلام من أُسلوبٍ ـ من التّكلّم والخطاب والغيبة ـ إلى أُسلوبٍ آخر، غير ما يترقّبه المخاطب، ليفيد تطريةً[1] لِنَشَاطِهِ، وإيقاظاً في إصغائه، فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التّفسير أشياء ليست من الالتفات.

منها: نحو: «أنا زيد»[2] و«أنت عمرو» و: «نحن رجال» و«أنتم رجال»، و: «أنت الّذي فعل كذا» و:

نَحْنُ اللّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحا[3]　　يــومَ النُّــخَيْلِ غــارَةً مِـلْحاحا

---

(١) **قوله: «تطريةً»**. التّطرئة ـ بالهمزة ـ الإيراد والإحداث من «طرأ عليه» ـ إذا أورد ـ وبالياء التّجديد من «طرّيت الثّوب» إذا عملت به ما يجعله طريّاً كأنّه جديد و«النّشاط» حركة السّرور ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ.

(٢) **قوله: «أنا زيد»**. الإتيان بالاسم الظّاهر مقتضى سوق الكلام، لأنّه لا فائدة في تكرار الضّمير إلّا على الوجه الّذي يأتي بيانه في مبحث تعريف المسند بإحدى طرق التّعريف من الباب الثّالث وذلك غير مراد هاهنا.

(٣) **قوله: «نَحْنُ اللّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحا»**. المصراع مطلع مصاريع من الرَّجَز المشطور والقائل رؤبة بن العجّاج وتمامه:

نحن اللذون صبّحوا الصَّبَاحا　　يومَ النُّخَيْلِ غارةً مِلْحاحا
نحن قتلنا المَلِكَ الجَحْجاحا　　دَهْراً فهيّجنا به أنواحا
لا كَذِبَ اليومَ ولا مِزاحا　　مَذْحِجَ فَاجْتَحْناهُمُ آجْتِيَاحا
فلم نَدَعْ لسارحٍ مُراحا　　إلّا دياراً أو دماً مُفَاحا
نحن بَنُوْ خُوَيْلِدٍ صِراحا

يقال: صبّحه ـ إذا أتاه صباحاً ـ و«الصَّباحا» منصوب على الظّرفيّة ويحتمل أن يكون مفعولاً مطلقاً لـ«صبّحوا» من قبيل «أنبت، إنباتاً» و: «تبتّل إليه تبتيلاً»، ومفعول «صبّحوا» محذوف ـ أي: صبّحوهم ـ و«الغارة» نصب على الحال ـ أي: مُغِيْرِيْنَ ـ أو على المفعول له ⇐

ونحو ذلك ممّا عبّر عن معنىً واحدٍ تارةً بضمير المتكلّم أو المخاطب، وتارة بالاسم المظهر أو ضمير الغائب.

ومنها: نحو: «يا زَيْدُ قُمْ»، و: «يا رجلاً له بَصَرٌ خُذْ بِيَدِي»، وفي التّنزيل: ﴿ ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾[1] لأنّ الاسم المظهر طريق غيبة[2].

⇐ ـ أي: لأجل الغارة ـ.

و«المِلْحاح»: مبالغة من «الإلحاح» مثل «المكثار» و«المعطار» وهو حال مترادفة أو متداخلة. وحاصل المعنى: نحن اللّذون أغاروا صباحاً في ذلك اليوم على الأعداء.

قال ابن مالك في شرح التّسهيل: ١: ١٩١: ولم يعرب أكثر العرب «الّذين» وإن كان الجمع من خصائص الأسماء، لأنّ «الّذين» مخصوص بأُولي العلم و«الّذي» عامّ فلم يجر على سَنَنِ الجموع المتمكّنة.

ثمّ قال: لم تجمع العرب على ترك إعراب «الّذين» بل إعرابه في لغة هذيل مشهور فيقولون: «نصرت الّذين آمنوا على الّذين كفروا».

وقال المحشّي: فإن قلت: ما السّرّ في أنّ «اللذون» على هذه اللغة يكتب بلامين بخلافه في لغة من ألزمه الياء في جميع الحالات؟

قلت: قيل: السّرّ فيه هو أنّه حالة بنائيّه شبيهة بالحروف، واللّام للتّعريف على قولٍ، ومشابهة لها على القول بأنّ تعريفه بالعهد الّذي في الصّلة، فآثروا عدم ظهورها خطّاً في حالة البناء كيلا يرى حرف التّعريف أو شبهها فيما هو شبيه بالحروف.: وأظهروها في حالة الإعراب، لأنّ شبه الحرف ألغى؛ فتأمّل.

(١) الأنبياء: ٦٢.

(٢) **قوله: «طريق غيبة»**. قال المحقّق الرّضي في مطلع باب المبنيّ من شرح «الكافية» ٢: ٣: إنّ لفظ «زيد» وإن أُطلق على المتكلّم والمخاطب والغائب إلّا أنّه ليس موضوعاً للمتكلّم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدّم الذّكر، بل الأسماء الظّاهرة كلّها موضوعة للغيبة مطلقاً، لا باعتبار تقدّم الذّكر، ومن ثَمّ قلت: «يا تميم كلّهم» نظراً إلى أصل المنادى قبل النّداء، ولهذا ⇐

ومنها: تكرير الطّريق الملتفت إليه نحو: ﴿**وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾[1]، و: ﴿**اهْدِنَا**﴾، و: ﴿**أَنْعَمْتَ**﴾ فإنّ الالتفات إنّما هو في: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ**﴾ والباقي جارٍ على أسلوبه وإن كان يصدق على كلّ منها أنّه تعبير عن معنىً بطريقٍ بعد التّعبيرعنه بطريقٍ آخر.

ومنها: نحو: «يا مَنْ هو عالم حقّق لي هذه المسألة فإنّك الّذي لا نظير له في هذا الفنّ».

[الالتفات في بيت المتنبّي]

ونحو قوله:

يَا مَنْ يَعِزُّ عَلَيْنَا أَنْ نُفَارِقَهُمْ[2] **وِجْدَانُنَا كُلَّ شيءٍ بَعْدَكُمْ عَدَمُ**

⇐ يقول المسمّى بـ«زيد»: «زيد ضرب» ولا يقول: «زيد ضربت» وإنّما جاز «يا تميم كلّكم» لأنّ «يا» دليل الخطاب وليس في «زيد ضرب» دليل التّكلّم اهـ بتصرّف يسيرٍ.

(١) الفاتحة: ٥.

(٢) **قوله: «يَا مَنْ يَعِزُّ عَلَيْنَا أَنْ نُفَارِقَهُمْ»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضَّرْب المماثل، والقائل أبو الطّيّب المتنبّي الشّاعر المشهور:

واحَرَّ قلباه ممّن قلبُهُ شَبِمُ ... ومَنْ بِجِسمي وحالي عنده سَقَمُ
مالي أُكَتِّمُ حُبّاً قد بَرَى جسدي ... وتدّعي حُبَّ سيف الدَّوْلة الأُمَمُ

يقول:

وما انتفاعُ أخي الدُّنيا بناظره ... إذا استوت عنده الأنوارُ والظُّلَمُ
أنا الّذي نظر الأعمى إلى أدبي ... وأسمعَتْ كلماتي مَنْ به صَمَمُ
أنَامُ مِلْءَ جُفُوْني عن شواردها ... ويَسْهَرُ الخَلْقُ جَرَّاها ويَخْتَصِمُ
وجاهلٍ مَدَّه في جهله ضَحِكي ... حتّى أَتَتْه يدٌ فَرّاسَةٌ وفَمُ
إذا نظرتَ نُيُوْبَ الليث بارزةً ... فلا تظنّنّ أنّ الليث مبتَسِمُ
ومُهْجَةٍ مُهْجتي من همّ صاحبها ... أدركتُها بجوادٍ ظَهْرُهُ حَرَمُ
رِجْلاه في الرَّكْض رجلٌ واليدان يدٌ ... وفِعْلُهُ ما تريد الكَفُّ والقَدَمُ

⇐

فإنّه لا التفات في ذلك؛ لأنّ حقّ العائد إلى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة، وحقّ الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب، فكلّ من «نفارقهم» و«بعدكم» جارٍ على مقتضى الظّاهر.

[دفع وهم]

وما سبق إلى بعض الأوهام من أنّ نحو: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا** ﴾[1] من باب الالتفات والقياس: «آمنتم»[2]؛ فليس بشيء.

⇐ ومُرْهَفٍ سرتُ بين الجَحْفَلَيْنِ به ... حتّى ضربتُ وموج الموت يَلْتَطِمُ
فالخيل واللّيل والبيداء تعرفني ... والسّيف والرّمح والقرطاس والقَلَمُ
صَحِبْتُ في الفَلَوات الوَحْشَ منفرداً ... حتّى تعجّب منّي القور والأَكَمُ
يا من يَعِزُّ علينا أن نُفارِقَهم ... وِجْدانُنا كُلَّ شَيءٍ بعدكم عَدَمُ
ما كان أخلَقَنا منكم بتكرُمَةٍ ... لو أنّ أمركم من أمرنا أَمَمُ

قال:

كم تطلبون لنا عيباً فيُعْجِزَكم ... ويكره اللهُ ما تأتون والكَرَمُ
ما أبعد العيب والنُّقْصان عن شَرَفي ... أنا الثُّرَيّا وذانِ الشَّيْبُ والهَرَمُ

قال:

شرّ البلاد مكان لا صديق به ... وشَرُّ ما يَكْسِبُ الإنسانُ ما يَصِمُ

(١) البقرة: ١٠٤.

(٢) **قوله: «القياس «آمنتم»**. مراده: أنّ المنادى حقيقةً هو «الّذين» ولفظة «أيّ» إنّما جيء به للتّحرّز عن اجتماع أداتَي التّعريف بلافاصلة وجيء بهاء التّنبيه للإشعار بذلك، والمنادى طريق خطاب ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي ـ فمقتضى الظّاهر في صلته أيضاً الخطاب بأن يقال: «آمنتم» ليحصل التّناسب بين الصّلة والموصول. والجواب واضح.

[المرزوقي وشعر أميرالمؤمنين عليه السلام]

قال المرزوقي [١] في قوله عليه السلام:

أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَه [٢] كَلَيْثِ غَابَاتٍ كَرِيهِ الْمَنْظَرَه

---

(١) قوله: «قال المرزوقي». أي: في شرح قول الحماسيّ من باب الحماسة:

إنْ يَحْسُدُونِي فإنّي غيرُ لائمهم قبلي من النّاسِ أهلُ الفضل قد حُسِدُوْا

فدام لي ولهم ما بي وما بهم ومات أكثرُنَا غَيْظاً بما يَجِدُ

أنا الّذي يجدوني في صدورهم لا أرتقي صَدَراً منها ولا أرِدُ

قال في شرح البيت الأخير من شرح الدّيوان ١: ٢٩٤: وكان يجب أن يقولَ ـ لو جَرَى على حكم الصّلة ـ: «يَجِدُونَه» حتّى يكون في الصّلة ضمير يعود إلى «الّذي».

وإنّما جاز أن يجيء وليس فيه ما يعود إلى «الّذي» وإن كان صلةً له، لأنّ «الّذي» خبر «أنا» وهو والمبتدأ شيء واحد، فلمّا كان الأوّل والثّاني شيئاً واحداً لم يُبَالِ أن يردّ الضّمير الّذي يجب رجوعه إلى الثّاني إلى الأوّل، ومثل هذا ما نُسِبَ إلى أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ:

* أنا الّذي سمّتني أُمّي حَيْدَرَهْ *

فقال: «سمّتني» ولم يقل: «سَمَّته» اهبعين حروفه.

(٢) قوله: «أنا الّذي سمّتني أُمّي حيدره». المصراع من الرَّجَز المشطور، ارتجز به أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ صلوات الله وسلامه على الوالد والولد ـ يوم خيبر مجيباً به مرحب الخيبريّ لمّا ارتجز وقال:

قد عَلِمَتْ خَيْبَرُ أنّي مرحب شاكي السّلاح بَطَلٌ مُجرَّبُ

إذ الليوث أقبلت تَلَهَّبُ

فقال ـ عليه السّلام ـ:

أنا الّذي سمّتني أُمّي حيدرَهْ ضِرْغامُ آجامٍ وليثُ قَسْوَرَهْ

عَبْلُ الذِّراعين شديد القَصَرَه كليث غاباتٍ كريه المَنْظَرَهْ

⇐

⇐ على الأعادي مثلُ ريحٍ صَرْصَرَهْ	أَكِيْلُكُمْ بالسَّيْف كَيْلَ السَّنْدَره
أضربكم ضرباً يبينُ الفقره	وأترك القِرْنَ بِقَاعٍ جُزُره
أضرِبُ بالسّيف رِقاب الكَفَره	ضربَ غلامٍ ماجدٍ حَزَوَّره
من يترك الحقّ يُقَوِّم صعره	أقتل منهم سبعة أو عشره

فكلّهم أهل فسوق فَجَرَه

قوله: «وكان الآخر» أي: مجموع الموصول وصلته «هو الأوّل» أي: المبتدأ وهو لفظ «أنا» لم يعتن ولم يعتدّ بالعائد وحمل الكلام على المعنى لأمن الالتباس.

قال المحقّق الرّضي في باب الموصول من شرح «الكافية» ٢: ٤٣:

واعلم أنّه إذا كان الموصول أو موصوفه خبراً عن متكلّم جاز أن يكون العائد إليه غائباً وهو الأكثر، لأنّ المظهرات كلّها غُيَّب نحو: «أنا الّذي قال كذا» وجاز أن يكون متكلّماً حملاً على المعنى. قال عليّ ـ صلوات الله عليه ـ:

* أنا الّذي سمّتني أُمّي حيدره *

قال المازني: لو لم أسمعه لم أُجَوِّزْه.

وكذا إذا كان الموصول أو موصوفه خبراً عن مخاطب نحو: «أنت الرّجل الّذي قال كذا» وهو الأكثر، أو «قلت كذا» حملاً على المعنى.

هذا كلّه إذا لم يكن للتّشبيه، أمّا معه فليس إلّا الغيبة كقولك: «أنا حاتِم الّذي وهب المئين» أي: مثل حاتِم.

وإن كان ضميرانِ جاز لك في غير التّشبيه حمل أحدهما على اللّفظ والآخر على المعنى نحو: «أنا الّذي قلت كذا وضَرَبَ زيداً» و: «أنت الرّجل الّذي قال كذا وضربت عمراً».

وإن كان الموصول أو موصوفه مخبراً عنه بالمتكلّم أو المخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز: «الّذي ضربت أنا» و: «الّذي ضربت أنت» إذ لا فائدة إذن في الإخبار، لأنّك إذا قلت: «الّذي ضربت» فقد علم المخاطب أنّ الضّارب هو المتكلّم فيبقى الإخبار ⇐

⇐ بـ«أنا» لغواً وكذا قولك: «الّذي قلت أنت».

فظهر بهذا أنّ قوله: «القاتلي أنت أنا» ليس بوجهٍ والوجه أن يقال: «القاتله أنت أنا» اهـ.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ الموصول من الأشياء الّتي تحتاج إلى رابط ورابطه إمّا ضمير غائب سواء كان مذكوراً نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ﴾ [الزّخرف: ٧١]، أو مقدّراً نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنفُسُكُمْ﴾ [فصّلت: ٣١]، وهذا يقال له العائد أيضاً لعوده إلى المتقدّم ـ لفظاً أو معنىً أو حكماً ـ.

وإمّا ضمير حاضر سواء كان متكلّماً نحو قوله ـ عليه السّلام ـ:

* أنا الّذي سمّتني أُمّي حيدره *

أو مخاطباً نحو قول أميمة الخثعميّة لابن الدُّمَيْنَة الخثعميّ:

وأنت الّذي أخلفتني ما وعدتني ... وأشمتَّ بي مَن كان فيك يلومُ

وأبرزتني للنّاس ثمّ تركتني ... لهم غَرَضاً أُرْمَى وأنت سليمُ

فلو أنّ قولاً يكلَمُ الجسم قد بدا ... بجسميَ من قول الوُشاة كُلُوْمُ

وقول عبدالله بن الدُّمَيْنَة الخثعميّ في جوابها:

وأنتِ الّذي كلفتِني دَلَجَ السُّرَى ... وجُوْنُ القَطَا بالجَلْهَتين جُثُوْمُ

وأنتِ الّتي قَطَّعْتِ قلبي حَرَارَةً ... ومزّقتِ جُرحَ القلب فهو كليمُ

وأنتِ الّتي أحفظتِ قومي فكلّهم ... بعيد الرّضا داني الصُّدُوْرِ كَظِيمُ

وإمّا اسم ظاهر، مثل قول مجنون ليلى:

فيا رَبَّ ليلى أنت في كلّ موطنٍ ... وأنتَ الّتي في رحمة الله أطمع

أي: في رحمته أطمع.

والأوّل ـ أي: كون الرّابط ضمير غيبة ـ كثير وقياسيّ.

والثّاني ـ أي: كون الرّابط ضمير حضورٍ؛ متكلّماً ومخاطباً ـ قليل وقياسيّ.

والثّالث: ـ أي: كونه اسم ظاهر ـ قليل وغير قياسيّ.

قال ابن منظور في مادّة «حدر» من اللسان ٤: ١٧٤: قال الأزهريّ: قال أبو العبّاس ⇐

كان القياس أن يقول: «سمّته» حتّى يكون في الصّلة ما يعود إلى الموصول، لكنّه لمّا كان القصد في الإخبار عن نفسه وكان الآخر هو الأوّل لم يبال بردّ الضّمير إلى الأوّل وحمل الكلام على المعنى لأمنه من الالتباس.

⇐ أحمد بن يحيى: لم تختلف الرُّوَاة في أنّ هذه الأبيات لعليّ بن أبي طالب ـ رضوان الله عليه ـ:

أنا الّذي سمّتني أُمّي الحيدرَهْ   كليث غاباتٍ غليظ القَصَرَهْ
أضرِبُ بالسيف رِقاب الكفَرَهْ   أكِيْلُكُمْ بالسيف كَيْلَ السَّنْدَرَه

«الحيدرة»: الأسد والياء والهاء زائدتان. و«السّندرة» مكيال كبير.

وقال ابن الأعرابي: الحيدرة في الأُسْد مثل المَلِكِ في النّاس. قال أبو العبّاس: يعني لغلظ عنقه وقوّة ساعديه.

قال ابن برّي: أراد بقوله: «أنا الّذي سمّتني أُمّي الحيدرَهْ»: «أنا الّذي سمّتني أُمّي أسداً» فلم يمكنه ذكر الأسد لأجل القافية فعبّر بـ«حيدرة» لأنّ أُمّه لم تسمّه حيدرة وإنّما سمَّتْه أسداً باسم أبيها، لأنّها فاطمة بنت أسد، وكان أبو طالب ـ عليه السّلام ـ غائباً حين ولدته وسمّته أسداً فلمّا قدم كره أسداً وسمّاه عليّاً. فلمّا رجز عليّ هذا الرّجز يوم خيبر سمّى نفسه بما سمّته به أُمّه.

قال ابن منظور: قلت: وهذا العذر من ابن برّي لا يتمّ له إلّا إن كان الرّجز أكثر من هذه الأبيات ولم يكن أيضاً ابتدأ بقوله: «أنا الّذي سمَّتني أُمّي الحيدره» وإلّا فإذا كان هذا البيت ابتداء الرَّجز وكان كثيراً أو قليلاً كان ـ رضي الله عنه ـ مخيّراً في إطلاق القوافي على أيّ حرف شاء ممّا يستقيم الوزن له به كقوله: «أنا الّذي سمّتني أُمّي الأسدا» أو «أسداً» وله في هذه القافية مجال واسع، فنطقه بهذا الاسم على هذه القافية من غير قافية تقدّمت يجب إتباعها ولا ضرورة صرفته إليه ممّا يدلّ على أنّه سمّي حيدرة.

[التّفتازاني وبُغضه لعليّ أمير المؤمنين عليه السلام]

وهو مع ذلك قبيح عند النّحويّين[١] حتّى أنّ المَازِنيّ قال: لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته.

---

(١) **قوله: «وهو مع ذلك قبيح عند النحويّين»**. أقول: قد سلح التّفتازاني على محاسنه في هذا الكتاب بسبب هذا الكلام القبيح، كيف ينسب القبح إلى كلام أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ وهو سيّد بلغاء العرب على الإطلاق وواضع النّحو الّذي ليس لغيره منه نصيب إلّا الأقلّ القليل. أكان التّفتازاني أعرف بقواعد النّحو منه؟

روى سيّدنا الأُستاذ عن أستاذه النّاقد البصير والأديب الخبير العلّامة على الإطلاق وأديب الأدباء في الآفاق الشّيخ محمّد تقي الأديب النّيسابوريّ ـ رضوان الله عليه ـ أنّه كان يرمي الكتاب عندما يبلغ درسه هذا الموضع ويتهجّم على التّفتازاني.

قال عبدالحكيم الهنديّ: الحكم بالقبح قبيح وبالردّ مردود، فإنّه وقع في حديث سيّد المرسلين وخاتم النّبيّين وهو أفصح من تكلّم بالضّاد ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ. روى جبير بن مطعم عن النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: «لي خمسة أسماء: أنا محمّد وأحمد، وأنا الماحي الّذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الّذي يحشر النّاس على قدمي، وأنا العاقب» متّفق عليه.

ونقل عن سيبويه «أنت الّذي تفعل» ـ على الخطاب ـ وهو إمام النّحويّين، ثمّ قال بعد ما أورد كلام الرّضيّ الّذي نقلناه قبل ذلك: وكأنّ النكتة في اختيار هذا الأُسلوب وترك الشّائع الكثير الدّلالة على اختصاصه بمضمون الصّلة وأنّه ممّا لا يخفى على أحد حاله، بخلاف ما إذا أورد ضمير الغائب فإنّه يدلّ على الإخبار باتّحاده مع الشّخص المتّصف بمضمون الصّلة. مثلاً لو قيل في «أنا الّذي سمّتني أمّي حيدره»: «أنا الّذي سمّته أمّه حيدره» كان معناه: أنا ذلك الشّخص المعهود بكونه مسمّىً بذلك الاسم، وقِسْ على ذلك الحديث المذكور اهباختصارٍ.

وقال المحشّي: وفيه بحث لأنّ الالتفات من أتمّ وجوه تحسين الكلام فلا وجه

⇐

[قيد باطل]

ومن النّاس من زاد لإخراج بعض ما ذكرنا قيداً ـ وهو أن يكون التّعبيران في الكلامين ـ وهو غلط؛ لأنّ قوله ـ تعالى ـ: ﴿بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا﴾(١) ـ فيمن قرأه بـ«ياء» الغيبة ـ فيه التفات من التّكلّم إلى الغيبة، ثمّ من الغيبة إلى التّكلّم، مع أنّ قوله: ﴿مِنْ آيَاتِنَا﴾ ليس بكلام آخر، بل هو من متعلّقات لـ«يريه» ومتمّماته.

[النّسبة بين تفسيري الجمهور والسّكّاكيّ عامّ وخاصّ مطلقاً]

﴿وهذا أخصّ منه﴾ أي: الالتفات بتفسير الجمهور أخصّ منه بتفسير السّكّاكيّ؛ لأنّ النّقل عنده أعمّ من أن يكون قد عبّر عن معنىً بطريق من الطّرق الثّلاثة، ثمّ عبّر عنه بطريق آخر، أو يكون مقتضى الظّاهر التّعبير عنه بطريق منها، فعدل إلى الآخر. وعند الجمهور مختصّ بالأوّل؛ فكلّ الالتفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ ... وَنَامَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

⇐ للتّقبيح، لأنّه التفات من الغيبة إلى التّكلّم وفيه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كما سيجيء في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَأَنْتُمْ تَجْهَلُونَ﴾ على أنّه يورد عليهم: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النّمل: ٥٥]، لأنّ الصّفة كالصّفة في وجوب العائد، والأسماء الظّاهرة كلّها غيّب سواء كانت موصولة أو موصوفة، فلو كان في أمثال ما ذكر قباحة لما وقع في كلامٍ هو على أعلى طبقات البلاغة.

فإن قيل: الالتفات إنّما يستحسن إذا أُوفي الكَلام حقّه وهاهنا لم توف بخلوّ الصّلة عن الضّمير الرّابط لها بالموصول؟ يقال: يكفي في الرّبط بكون ضمير المتكلّم عبارة في المعنى عن الموصول. اهـ بتصرّفٍ واختصارٍ.

(١) الإسراء: ١.

وبـــاتَ وبـــاتَتْ لَــــهُ لَــــيْلَةٌ كَــــلَيْلَةِ ذِي العـــائِرِ الأَرْمَـــدِ
وَذٰلِكَ مِـــــنْ نَــــبَإٍ جَـــاءَني وخُــــبِّرْتُهُ عَــــنْ أَبــي الأَسْــوَدِ

في «الصّحاح»: «العائر» قَذَى العين. وفي «الأساس»[١]: في عينه عُوَّار وعائر ـ أي: غَمَصَة تَمَضُّ منها ـ.

و«باتت له ليلة» من الإسناد المجازي ـ كـ«صام نهاره» ـ فإنّه لا التفات في البيت الأوّل عند الجمهور، وقد صرّح السّكّاكيّ بأنّ في كلّ بيت من الأبيات الثّلاثة التفاتاً[٢].

[الزّمخشري يوافق السّكّاكيّ]

وقول صاحب «الكشّاف»[٣]: «قد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة

---

(١) **قوله: «وفي «الأساس»**. أي: في أواخر باب العين من «أساس البلاغة» للزمخشري: ٤٣٩: وهذا نصّه: عوِر في عينه عُوَّار وعائر، وهو غَمَصَة تَمَضُّ منها، قالت الخنساء:

* قَذًى بعينك أم بالعين عُوَّار *

اهـ موضع الحاجة.

(٢) **قوله: «وقد صرّح السّكّاكيّ بأنّ في كلّ بيت من الأبيات الثّلاثة التفاتاً»**.

أمّا البيت الأوّل: فالالتفات فيه في قوله: «ليلك» والنّكتة فيه أنّه لمّا بلغه خبر قتل أبيه تردّد في نفسه هل هو هو أو غيره، فالتفت فجرّد من نفسه مخاطباً وخاطبه بقوله: «تطاول ليلك» البيت...

وأمّا البيت الثّاني فالالتفات فيه في قوله: «بات» والنّكتة فيه أنّه لمّا اشتدّ عليه المصيبة غاب عن نفسه فنزّل نفسه منزلة الغائب فأخبر عن حاله بقوله: «وبات».

وأمّا البيت الثّالث: فالالتفات فيه في قوله: «جاءني» والنّكتة فيه أنّه لمّا تناهى اشتداد مصيبته أفاق فعرف قبح ما هو فيه من القلق والجزع، وأحسّ من نفسه أنّ سائلاً ربّما يسأله عن سبب ما هو فيه، فاعتذر إليه بقوله: «وذلك من نبأ جاءني»....

(٣) **قوله: «قول صاحب «الكشّاف»**. أي: قول الزّمخشريّ في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ

⇐

⇐ ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ونذكر نصّه هاهنا لما نحتاج إليه بُعَيْد هذا، قال: وتقديم المفعول لقصد الاختصاص والمعنى: نخصّك بالعبادة، ونخصّك بطلب المعونة. والعبادة: أقصى غاية الخضوع والتّذلّل ولذلك لم تستعمل إلاّ في الخضوع للّه ـ تعالى ـ لأنّه مولى أعظم النِعم فكان حقيقاً بأقصى غاية الخضوع.

فإن قلت: لم عدل عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب؟

قلت: هذا يسمّى الالتفات في «علم البيان» قد يكون من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى التّكلّم كقوله ـ تعالى ـ: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ﴾ [فاطر: ٩]، وقد التفت امرؤ القيس ثلاثة التفاتات في ثلاثة أبيات:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ ... وَنَامَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ
وباتَ وباتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِي العائِرِ الأَرْمَدِ
وَذٰلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِي ... وخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ

وذلك على عادة افتنانهم في الكلام وتصرّفهم فيه.

ولأنّ الكلام إذا نقل من أُسلوب إلى أُسلوب كان ذلك أحسن تطريةً لِنَشَاط السّامع، وإيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أُسلوب واحدٍ.

وقد تختصّ مواقعه بفوائد، وممّا اختصّ به هذا الموضع أنّه لمّا ذكر الحقيق بالحمد، وأجرى عليه تلك الصّفات العظام تعلّق العلم بمعلوم عظيم الشّأن حقيق بالثّناء وغاية الخضوع والاستعانة في المهمّات، فخوطب ذلك المعلوم المتميّز بتلك الصّفات، فقيل: إيّاك يا من هذه صفاته نخصّ بالعبادة والاستعانة، لا نعبد غيرك ولا نستعينه، ليكون الخطاب أدلّ على أنّ العبادة له لذلك التّميّز الّذي لا تحقّق العبادة إلاّ به.

فإن قلت: لم قرنت الاستعانة بالعبادة؟

قلت: ليجمع بين ما يتقرّب به العباد إلى ربّهم وبين ما يطلبونه ويحتاجون إليه من جهته.

⇐

أبيات» ظاهر في أنّ مذهب السّكّاكيّ موافق لمذهبه.

فإن قيل: يجوز أن يكون[1] أحدها في «باتَ»، والآخران في «جاءني» أحدهما

⇐ **فإن قلت**: فلم قدّمت العبادة على الاستعانة؟

قلت: لأنّ تقديم الوسيلة قبل طلب الحاجة ليستوجبوا الإجابة إليها.

فإن قلت: لم أطلقت الاستعانة؟

قلت: ليتناول كلّ مستعان فيه.

والأحسن أن تراد الاستعانة به وبتوفيقه على أداء العبادة ويكون قوله: «اهدنا» بياناً للمطلوب من المعونة، كأنّه قيل: كيف أعينكم؟ فقالوا: «اهدنا الصّراط المستقيم».

وإنّما كان أحسن؟ لتلاؤم الكلام وأخذ بعضه بحجزة بعض اهباختصار.

(١) **قوله: «فإن قيل يجوز أن يكون»**. أي: فإن قيل: لا نسلّم موافقة الزّمخشري للسّكّاكيّ على الطّريقة الّتي مرّ، إذ يجوز أن يكون أحد الالتفاتات عند الزّمخشريّ في «بات» فإنّه عدل فيه إلى الغيبة بعد الخطاب في قوله «ليلك».

والآخران في «جاءني» بالاعتبارين اللّذين ذكرهما الشّارح.

أو يكون الثّاني من الثّلاث في الكاف من «ذلك» باعتبار الانتقال من الغيبة إلى الخطاب لأنّ الكاف في «ذلك» للخطاب، والالتفات الثّالث في «جاءني» باعتبار الانتقال من الخطاب في «ذلك» إلى التّكلّم في «خبّرته».

فيصحّ أن يكون في قول امرئ القيس ثلاث التفاتاتٍ على مذهب الجمهور أيضاً، ومن أين تحكم بأنّ صاحب «الكشّاف» موافق للسكّاكي؟ لم لا يجوز أن يكون بيان الالتفاتات عند الزّمخشريّ على النّحو المذكور الّذي يوافق مذهب الجمهور؟

والجواب عن الاحتمال الأوّل: أنّ ليس هاهنا ثلاث التفاتات على مذهب الجمهور حتّى يدّعى أنّ مذهبهم يوافق مذهب الزّمخشريّ، لأنّ الانتقال إنّما يكون من شيءٍ واقع عليه أُسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في «ليلك» إلى الغيبة في «بات» صار الأُسلوب أُسلوب الغيبة فلم يكن الانتقال إلى التّكلّم في «جاءني» إلّا من الغيبة وحدها.

وعن الاحتمال الثّاني: أنّا لا نسلّم أنّ الكاف في «ذلك» خطاب لنفس امرئ القيس حتّى

⇐

باعتبار الانتقال من الخطاب في «ليلك»، والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في «بات».

أو يكون الثّاني في «ذلك» باعتبار الانتقال من الغيبة إلى الخطاب؛ لأنّ الكاف للخطاب.

والثّالث في «جاءني» باعتبار الانتقال من الخطاب إلى التّكلّم، فيصحّ أنّ فيه ثلاث التفاتات على مذهب الجمهور أيضاً.

⇐ يكون «المعبّر عنه» في «بات» و«ذلك» و«جاءني» واحداً بل هو خطاب لمن يتلقّى ويأخذ الكلام من امرئ القيس وهو السّامع لكلامه.

وبيان ذلك كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ: أنّ أسماء الإشارة خمسة، لأنّ المشار إليه إمّا مذكّر وإمّا مؤنّث، وعلى التّقديرين إمّا مفرد وإمّا مثنّى وإمّا مجموع، وهو مشترك بين المذكّر والمؤنّث، فيكون خمسة ألفاظٍ، والألفاظ الدّالّة على الخطاب أيضاً خمسة والحاصل من ضرب الخمسة في الخمسة: خمس وعشرون لفظاً بحسب اللفظ، وستّة وثلاثون بحسب المعنى حاصلاً من ضرب ستّة للإشارة في ستّةٍ للخطاب ولكنّهم نقصوا في اللفظ من الإشارة واحداً بسبب الاشتراك في الجمع، ومن الخطاب أيضاً كذلك بسبب الاشتراك في التّثنية، فبقي خمس وعشرون.

وتبيّن بهذا أنّ اسم الإشارة لبيان المشار إليه من حيث الإفراد وفرعيه والتّذكير وفرعه، والكاف لبيان المخاطب، ومن يتلقّى الكلام من المتكلّم وبه ينحلّ إفراد الإشارة وجمع الخطاب في قوله ـ تعالى ـ حكايةً: ﴿ **فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ** ﴾ [يوسف: ٣٢]، لأنّ المشار إليه مفرد مذكّر وهو يوسف ـ عليه السّلام ـ والمخاطبات نساء مصر.

وكذا وجه تثنية الإشارة وإفراد الخطاب في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ** ﴾ [القصص: ٣٢]، لأنّ المشار إليهما هما: العصا واليد البيضاء، والمخاطب مفرد مذكّر وهو موسى ـ عليه السّلام ـ وكذا وجه جمع الإشارة وإفراد الخطاب في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾ [البقرة: ٥]، لأنّ المشار إليهم هم المؤمنون والمخاطب هو رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ.

فالجواب: عن الأوّل: أنّ الانتقال إنّما يكون من شيءٍ حاصلٍ واقعٍ عليه أُسلوب الكلام، وبعد الانتقال من الخطاب في «ليلك» إلى الغيبة في «بات» قد اضمحلّ الخطاب وصار الأُسلوب أُسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال إلى التّكلّم في «جاءني» إلّا من الغيبة وحدها.

وعن الثّاني: أنّا لا نسلّم أنّ الكاف في «ذلك» خطاب لنفسه حتّى يكون المعبّر عنه واحداً[1]، بل هو خطاب لمن يتلقّى منه الكلام كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذٰلِكَ** ﴾[2]، ﴿ **ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذٰلِكَ** ﴾[3] حيث لم يقل: «ذلكم».

[أمثلة الالتفات]

[الالتفات من التّكلّم إلى الخطاب]

(مثال الالتفات من التّكلّم إلى الخطاب: ﴿ وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ

---

(١) **قوله: «لا نسلّم أنّ الكاف في «ذلك» خطاب لنفسه حتّى يكون المعبّر عنه واحداً»**. أقول: والمرزوقي اعتبر مثل هذا التفاتاً فقال في شرح باب المراثي من ديوان الحماسة شارحاً قول سليمان بن قَتَّة العدويّ يرثي أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ:

مـررتُ عـلى أبـيات آل محمّد ... فلم أرَها أمثالَها يوم حُلَّتِ
فـلا يُبْعِدِ اللهُ الدّيارَ وأهلَها ... وإنْ أصْبَحَتْ منهم برَغْمي تخلّتِ
ألَا إنّ قتْلَى الطَّفِّ من آل هاشم ... أذلّتْ رِقاب المسلمين فذَلّتِ
وكانوا غياثاً ثمّ أضْحوا رَزيَّةً ... ألَا عَظُمَتْ تلك الرَّزايا وجَلَّتِ

قال: وقوله: «ألا عَظُمَتْ تلك الرَّزايا وجلّت» التفات، كأنّه أقبل مُكْبِراً ومُسْتَفْظِعاً على مَنْ حوله، فقال: ما أعظمَ هذه الرَّزَايا وما أجلَّها، لقد بلَغَتْ مبلغاً شنيعاً، وافترَتْ عن البلايا افتراراً قبيحاً فيالها ما أنكاها وأقرحها اه.

(٢) البقرة: ٥٢.

(٣) البقرة: ٦٤.

تُرْجَعُونَ ﴾[١]**)** مكان «ارجع».

فإن قلت: ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ ليس خطاباً لنفسه[٢] حتّى يكون المعبّر عنه واحداً؟

قلت: نعم ولكنّ المراد بقوله: **﴿ وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُ ﴾** المخاطبون، والمعنى: ومالكم لا تعبدون الّذي فطركم ـ كما سيجيء ـ فالمعبّر عنه في الجميع هو المخاطبون.

فإن قلت: حينئذٍ يكون قوله: **﴿ تُرْجَعُونَ ﴾** وارداً على مقتضى الظّاهر، والالتفات يجب أن يكون من خلاف مقتضى الظّاهر.

قلت: لا نسلّم أنّ قوله **﴿ تُرْجَعُونَ ﴾** على مقتضى الظّاهر[٣]؛ لأنّ الظّاهر يقتضي

---

(١) يس: ٢٢.

(٢) **قوله: «فإن قلت: «ترجعون» ليس خطاباً لنفسه»**. أي: يشترط في الالتفات اتحاد المعبّر عنه وهو مفقود في الآية فإنّ «ترجعون» خطاب لقوم حبيب النّجّار وليس خطاباً لنفسه فلا يكون في الآية التفات من المتكلّم في **﴿ وَمَالِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾** [يس: ٢٢]، إلى الخطاب في **﴿ تُرْجَعُونَ ﴾**.

والجواب: أنّ المعبّر عنه فيها واحد فإنّ المراد بقوله: **﴿ وَمَالِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾** أيضاً قومه كما سيصرّح به المصنّف في بحث التّعريض من الباب الثّالث ـ أي: باب المسند ـ حيث قال فيه: ونظيره ـ أي: ونظير **﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ ﴾** في التّعريض قوله ـ تعالى ـ: **﴿ وَمَالِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾** أي: «ومالكم لا تعبدون الّذي فطركم» بدليل: **﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾** إذ لولا التّعريض لكان المناسب لسياق الآية أن يقال: «وإليه أرجع».

(٣) **قوله: «لا نسلّم أنّ قوله «ترجعون» على مقتضى الظّاهر»**. وبيان هذا أنّ الظّاهر ـ كما تقدّم في الباب الأوّل عند شرح قوله: «ويسمّى إخراج الكلام عليها إخراجاً على مقتضى الظّاهر» ـ قسمان:

أحدهما: ما هو أصل المراد والواقع حقيقةً.

وثانيهما: ما هو أُسلوب الكلام وصورته وشكله، وقوله: «ترجعون» وارد على

⇐

أن لا يغيّر أُسلوب الكلام، بل يجري اللّاحق على سَنَن السَّابق.

وهذا الخطاب مثل التّكلّم[١] في قوله: «من نَبَإٍ جَاءني» وقد قطع المصنّف[٢] بأنّه وارد على مقتضى الظّاهر وزعم[٣] أنّ الالتفات عند السّكّاكيّ لا ينحصر في

⇐ مقتضى الظّاهر بهذا المعنى الثّاني، وهذا المعنى يقتضي أن لا يغيّر أُسلوب الكلام وشكله وصورته بل يجري اللّاحق على طريقة السّابق.

(١) **قوله: «وهذا الخطاب مثل التّكلّم»**. أي: الخطاب في «ترجعون» مثل التّكلّم في قول امرئ القيس: «من نبأ جاءني» في أنّ كلّاً منهما على خلاف مقتضى الظّاهر بالمعنى الثّاني ـ أي: الصّورة والشّكل، لا الحقيقة والأصل الّذي هو المعنى الأوّل ـ ففي كلّ واحدٍ منهما التفات على كلا المذهبين.

(٢) **قوله: «وقد قطع المصنّف»**. أي: الخطيب في «الإيضاح» بأنّ قول امرئ القيس: «من نبإٍ جاءني» وارد على مقتضى الظّاهر وهذا نصّه:

وأمّا قول امرئ القيس:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ ... وَنَامَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

وباتَ وباتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِي العائِرِ الأَرْمَدِ

وَذٰلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِي ... وخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبي الأَسْوَدِ

فقال الزّمخشري: «فيه ثلاث التفاتاتٍ» وهذا ظاهر على تفسير السّكّاكيّ لأنّ على تفسيره في كلّ بيت التفاتة.

لا يقال: الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظّاهر، فلا يكون في البيت الثّالث التفات، لوروده على مقتضى الظّاهر.

لأنّا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف المقتضى لما تقدّم اهـ.

(٣) **قوله: «وزعم»**. أي: المصنّف في «الإيضاح» أنّ الالتفات عند صاحب «المفتاح» غير منحصر في خلاف المقتضى وهذا القيد ـ أي: قوله: «عند السّكّاكيّ» ـ يدلّ بأنّ الالتفات عند غير السّكّاكيّ منحصر في خلاف المقتضى، لأنّه المفهوم من القيد المذكور الآن وهو قوله: «عند السّكّاكيّ».

خلاف مقتضى الظّاهر، وهذا مُشعر بانحصاره فيه عند غير السّكّاكيّ.

وفيه نظر[١]؛ لأنّ مثل «ترجعون» و«جاءني» في الآية والبيت التفات عند السّكّاكي وغيره، فلوكان وارداً على مقتضى الظّاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظّاهر عند غير السّكّاكي أيضاً؛ فلا يتحقّق اختلاف بينه وبين غيره.

ثمّ الحقّ أنّه منحصر في خلاف مقتضى الظّاهر وإنّ مثل «ترجعون» و«جاءني» من خلاف المقتضى على ما حقّقناه.

[الالتفات من التكلّم إلى الغيبة]

﴿وإلى الغيبة: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ[٢] * فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾[٣]﴾ مكان «لنا»، وقد كثر في الواحد من المتكلّم لفظ الجمع تعظيماً له، لعدّهم المعظم كالجماعة،

---

(١) **قوله: «وفيه نظر»**. أي: فيما قطع الخطيب في «الإيضاح» وزعم نظر، لأنّ في «ترجعون» و«جاءني» في الآية والبيت التفات عند الجميع؛ السّكّاكي وغيره ـ كما أنّ الالتفات عند الجميع منحصر في خلاف المقتضى لأنّه من صور الإخراج لا على المقتضى ـ فلو كان مثل «ترجعون» في الآية و«جاءني» في البيت وارداً على مقتضى الظّاهر نظراً إلى أنّه موافق لأصل المراد والواقع حقيقة، لما انحصر الالتفات في خلاف المقتضى عند غير السّكّاكيّ أيضاً فلم يكن خلاف بيّن بينه وبين غيره وكان القيد المذكور لغواً.

(٢) **قوله: «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ»**. أخرج الواحدي النّيسابوري بطريقه عن ابن عبّاس وغيره، وكذا غيره أنّ هذه السّورة نزلت في العاص بن وائل السّهمي والد عمرو بن العاص ـ لعنهما الله ـ حين شَنَأَ رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وسمّاه أبتر لوفاة ولده عبدالله مِنْ خديجة، فأنزل الله ـ عزّ وجلّ ـ السّورة وبشّر رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ بالكوثر وهي فاطمة الزّهراء ـ سلام الله عليها ـ وبقي منها نسل رسول الله وخلفاؤه الأحد عشر واكتمل بأميرالمؤمنين اثنا عشر خليفةً، ومن أراد تفسير السّورة بغير هذا فقد عضّ بظر أُمّه.

(٣) الكوثر: ١ ـ ٢.

ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم، وإنّما هو استعمال المولّدين[(١)] كقوله:

بِأَيِّ نَوَاحِي الأَرْضِ[(٢)] أَبْغِي وِصَالَكُمْ ... وَأَنْـتُمْ مُـلُوكٌ مَا لِـمَقْصَدِكُمْ نَـحْو

---

(١) **قوله: «وإنّما هو استعمال المولّدين»**. وفيه نظر لأنّ كلا الأمرين وقع في القرآن المجيد؛ أمّا المخاطب فقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ** ﴾ [الطّلاق: ١]، وأمّا الغائب فقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ** ﴾ [القلم: ١] حيث إنّ ضمير «يسطرون» راجع إلى «القلم» والجمع للتعظيم.

وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ** ﴾ [آل عمران: ٣٩]، مع أنّ المنادي كان جبرائيل وحده واسم الظّاهر في حكم الغائب.

وجوّز الزّمخشريّ وغيره في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا** ﴾ [هود: ١٤]، أن يكون الجمع لتعظيم الرّسول.

وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **رَبِّ ارْجِعُونِ** ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، بصيغة الجمع والمراد به مفرد قطعاً.

وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ** ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، أي: اللّه ورسوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ والجمع للتعظيم.

وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **وَقَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ قُرَّةُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ** ﴾ [القصص: ٩]، والنّهي خطاب لفرعون لأنّه السّبب الآمر، وغير ذلك من الآيات، فالاستعمال ليس للمولّدين كما زعم الشّارح.

(٢) **قوله: «بأيّ نواحي الأرض»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ، والقائل الشّبليّ ـ كما في «الوافي» و«الخريدة» ـ.

قال الصّفدي في ترجمة الخطيب القرقوبي أبي عبدالله محمّد بن محمود بن الحسين المتوفّى سنة ٥١٢هـ من كتاب «الوافي بالوفيات» أنّه قال: سألني بعض المشايخ إجازةَ بيتٍ للشبليّ وهو:

بأيّ نواحي الأرض أبغي وصالكم ... وأنـتم ملوك ما لقصدكم سبل

⇐

⇐ فقلت مجيزاً له:

إذا لم يكـن وصـلٌ يـقرِّب مـنكم ... ولا مـنكم تأتـي إلى عـندنا رسـل
فـنصبر حـتّى نسـتلين حـجابكم ... ويدرأ عنه جـور هـجركم الوصـل
فـما قـرع الصّـبّار بـاب لبـانة ... إليكـم وإلّا دونـه انـفتح القُـفْلُ
وإلّا عـلاه مـن سـوابغ طـولكم ... نسـيمٌ له فـي كـلّ مكـرمة فـعلُ
أيقنط مـن إحسـانكم عـبد مـثلكم ... وأنتم ملوك في الورى دأبها الفَضْلُ
فإن لم يكـن أهـلاً لمـا رام عـبدكم ... لديكم مـن النُّـعْمى فأنـتم له أهـل
ألَا حقّقوا المظنون فيكم وصـدّقوا ... فأكـبر ظـنّي أن سـيتّصل الحَـبْلُ

وأورد مثل هذا بتغيير يسير عماد الدّين الكاتب في «خريدة القصر» في الكلام عن «الطّيب وقرقوب وأعمالهما».

و«المقصَدُ» ـ بفتح الصّاد ـ مصدر، تقول العرب: «قَصَدْتُ الشَّيْءَ، وله، وإليه، قَصْداً» من باب «ضَرَبَ» طَلَبْتُهُ بعينه، و«إليه قَصْدِي» و«مَقْصَدِي» ـ بفتح الصّاد ـ واسم المكان بكسرها نحو: «مَقْصِدٍ مُعَيَنٍ» وبعض الفُقَهاء جمع «القَصْد» على «قُصُوْد» وقال النُّحَاة: المصدر المؤكّد لا يُثنّى ولا يُجمع؛ لأنّه جنس والجنس يدلّ بلفظه على ما دلّ عليه الجمع من الكثرة، فلا فائدة في الجمع.

فإن كان المصدر عدداً كـ«الضَّرَبات» أو نوعاً كـ«العُلُوم» و«الأعمال» جاز ذلك؛ لأنّها وَحَدات، وأنواع جُمِعَتْ، فتقول: «ضربتُ ضربين» و«عَلِمْتُ عِلْمَين» فيُثَنّى لاختلاف النّوعين، لأنّ ضرباً يخالف ضرباً في كثرته وقلّته، وعِلْماً يخالف عِلْماً في معلومه ومتعلّقه كـ«علم الفِقْه» و«علم النّحو» كما تقول: «عندي تُمُور» إذا اختلفت الأنواعُ، وكذلك «الظّنّ» يجمع على «ظنون» لاختلاف أنواعه، لأنّ ظنّاً يكون خيراً وظنّاً يكون شرّاً. قال ابن مالك:

ومـا لتـوكيدٍ فـوحِّدْ أبـداً ... وثَنِّ واجمَعْ غيرَهُ وأفـرِدا

وقال الجرجاني: ولا يجمع المبهم إلّا إذا أريد به الفرق بين النّوع والجنس، وأغلب ما

⇐

تعظيماً للمخاطب وتواضعاً من المتكلّم.

[الالتفات من الخطاب إلى التّكلّم]

﴿ ومن الخطاب إلى التّكلّم ﴾ قول علقمة بن عبدة(١):

﴿ طَحَا بِكَ(٢) ﴾ أي: ذهب بك ﴿ قَلْبٌ في الحِسَان ﴾ متعلّق بقوله: ﴿ طَرُوبُ ﴾.

⇐ يكون فيما ينجذب إلى الاسميّة، نحو «العلم» و«الظّنّ» ولا يطّرد ألا تراهم لم يقولوا في «قَتْل» و«سَلْب» و«غَضَب»: «قُتُول» و«سُلُوب» و«غُضُوب».

وقال غيره: لا يجمع «الوعد» لأنّه مصدر فدلّ كلامهم على أنّ جمع المصدر موقوف على السّماع، فإن سُمِعَ الجمعُ علّلوا باختلاف الأنواع وإن لم يُسْمَعْ علّلوا بأنّه مصدر، أي: باقٍ على مصدريّته، وعلى هذا فجمع «القَصْد» موقوف على السَّماع وأما «المَقْصِدُ» فيجمع على «مقاصد» ـ كذا قرّر في «المصباح» ـ.

(١) **قوله: «علقمة بن عَبَدَة»**. بن عبدالمنعم النّعماني ينتهي نسبه إلى نزار، وكان يقال له: الفحل لأنّه تحاكم هو وامرؤ القيس إلى امرأة امرئ القيس الطّائيّة فحكمت له عليه فغَضِبَ امرؤ القيس وقال: ليس كما قلت ولكنّكِ هَوِيْتِهِ فطلّقها فتزوّجها علقمة بعد ذلك فسمّي علقمة الفحل ولم يكن علقمة أشعر من امرئ القيس ولكن كانت ـ كما حدس امرؤ القيس ـ تهواه.

(٢) **قوله: «طحا بك»**. البيتان من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف وعروض البيت الأوّل استعملت محذوفة للتّصريع بالضَّرْب فهو مصرّع أيضاً.

والقائل علقمة بن عبدة الفحل وبعد البيتين:

مـنعّمةٌ لا يستطاع كـلامها ... عـلى بـابها مـن أن تُـزار رقـيبُ
إذا غـاب عـنها البَـعْلُ لم تُـفْشِ سـرّه ... وتـرضى إيـابَ البـعل حـين يـؤوبُ
فـلا تـعدِلِيْ بـيني وبـين مُـغَمَّرٍ ... سـقَتْكَ روايـا المُـزْنِ حِـينَ تَـصُوبُ
سـقاك يـمانٍ ذو حـنينٍ وعـارضٍ ... تـروحُ بـه جـنحَ العَشِـيِّ جَـنوب
ومـا أنتَ أمْ مـا ذكـرُها رَبَـعيّةٌ ... يـخطّ لهـا مـن ثَـرْمَداء قـليبُ
فـإن تسألونـي بـالنّساء فـإنّني ... خَـبِيْر، بأدواء النّسـاء طـبيبُ

⇐

⇐ إذا شاب رأسُ المَرْءِ أو قَلَّ مالُهُ   فليس له من وُدّهنّ نَصِيْبُ
يُرِدْنَ ثَراءَ المالِ حيثُ علمتُهُ   وشَرْخُ شبابٍ عندهُنَّ عَجِيْبُ

وهي طويلة يمدح بها الحارث بن جبلة بن أبي شمر الغسّاني وكان أسر أخاه شأساً فرحل إليه يطلب فكّه من الأَسْر ويقول في غرضه منها:

وفي كلّ حيّ قد خبطت بنعمة   فحقّ لشَأسٍ من نَداك ذَنوب

فلمّا سمع الحارث هذا البيت قال: «نعم وأَذْنِبة» ولمّا سَمِع قوله في وصف النّساء قال: «صدق فوك، للّه أبوك، أنت طبيبهنّ والخبير بأدوائهنّ».

وقوله: «طحا بك» أي: ذهب بك، والباء للتعدية، والطَّرَب حالة تعتري الإنسان من شدّة السّرور والابتهاج، و«بعيد» مصغّر «بَعْد» للتقريب وهو ظرف لـ«طحا».

وقوله: «عَصْرَ حَانَ» بدل من «بعيد الشّباب» ولا منافاة بين كون «بعيد الشّباب» وكون «عصرحان مشيب» ظرفين لِشيءٍ واحدٍ على الإبدال.

قال بعضهم: والكاف في قوله: «طحا بك» مفتوحة لأنّه وإن كان خطاباً لنفسه إلّا أنّه ليس للفظ «النّفس» بل لمدلوله، والتّأنيث إنّما هو في اللفظ. قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي** ﴾ [الأنعام: ٧٨]، بتذكير اسم الإشارة، إذ لا مُقْتَضِيَ لتأنيثها فإنّ الإشارة إلى ذات الشّمس والتّأنيث إنّما هو في لفظها ولذا يقال لها: مؤنّث لفظيّ. وبهذا يبطل توجيه بعض المفسّرين تذكير المبتدأ ـ أي: اسم الإشارة ـ بأنّه باعتبار الخبر ـ أي: ربّي ـ إذ لا مُقْتَضِيَ لتأنيث المبتدأ حتّى يحتاج إلى جعل التّذكير بالنّظر إلى الخبر؛ فإنّ الإشارة ـ كما قلنا ـ إلى ذات الشّمس والتّأنيث إنّما هو في لفظها.

وقال الفاضل المحشّي: إذا اشتهر المسمّى في ضمن إطلاق لفظ المؤنّث عليه يلاحظ ذلك المسمّى في ضمن هذا اللفظ فبهذا الاعتبار يعتبر التّأنيث في الإشارة إليه ورَجْع الضّمير ولهذا قال ـ تعالى ـ في الآية المذكورة: ﴿ **فَلَمَّا أَفَلَتْ** ﴾.

وقوله: «قد شطّ وليها» جملة حاليّة، وقوله: «عادت» يحتمل أن يكون من المُعَاداة النّاقص الواوي من باب المفاعلة والأصل: «عَادَوَتْ» ثمّ يصير «عَادَيَتْ» تقلب الياء ألفاً

⇐

قال المرزوقي: معنى «طَرُوْبٌ في الحِسان»: له طَرَب في طلب الحِسان، ونَشاط في مراودتها.

﴿بُعَيْدَ الشَّبَابِ﴾ أي: حين ولّي الشّباب وكاد ينصرم ﴿عصْرَ حانَ مَشِيبُ﴾ أي: زمان قرب المشيب وإقباله على الهجوم.

﴿يُكَلِّفُني لَيْلىٰ﴾ فيه التفات من الخطاب في «طَحا بك» إلى التّكلّم حيث لم يقل: «يكلّفك»، وفاعل «يكلّفني» ضمير القلب، و«ليلى» مفعوله الثّاني، والمعنى: يكلّفني ذلك القلبُ ليلى ويُطَالِبُني بوصلها.

وروي بالتّاء الفوقانيّة على أنّه مسند إلى «ليلى» والمفعول محذوف، أي: شدائد فِراقها.

أو على أنّه خطاب للقلب، ففيه التفات آخر من الغيبة إلى الخطاب.

وقوله: «طَحا بِكَ» فيه التفات آخر عند السّكّاكي لا عند الجمهور.

﴿وَقَدْ شَطَّ﴾ أي: بَعُدَ ﴿وَلْيُهَا﴾ أي: قربها ﴿وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ﴾.

قال المرزوقي: «عادت» يجوز أن يكون «فاعَلَتْ» من «المعاداة» كأنّ الصّوارف والخُطُوب صارت تُعادِيه.

ويجوز أن يجعل من «عاد، يعود» أي: عادت عَوادٍ وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل.

⇐ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فيصير «عَاْدَاْتْ» تحذف الألف لالتقاء السّاكنين فيصير «عَادَتْ».

ويحتمل أن يكون «عَادَتْ» من «عاد، يعود» الأجوف الواوي من الثّلاثي المجرّد من باب «نصر» والأصل: «عَوَدَتْ» قلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت «عَادَتْ». والباقي واضح.

[الالتفات من الخطاب إلى الغيبة]

﴿ وإلى الغيبة: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ[1] بِهِمْ ﴾[2] ﴾ مكان «بكم».

[الالتفات من الغيبة إلى التّكلّم]

﴿ ومن الغيبة إلى التّكلّم: ﴿ اللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ ﴾[3] ﴾ مكان «ساقه».

[الالتفات من الغيبة إلى الخطاب]

﴿ وإلى الخطاب: ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[4] ﴾ مكان: «إيّاه نعبد».

[رأي صدر الأفاضل]

وذكر صدر الأفاضل[5] في «ضِرام السّقط» أنّ من شرط الالتفات أن يكون

---

(١) **قوله: «في الفلك وجرين»**. الفُلْك مفرد وجمع، والضّمّة في المفرد أصل مثل ضمّة «قُفْل» وفي الجمع عارض مثل ضمّة «أُسْد» والفرق إلى القرينة، قال ـ تعالى ـ: ﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾ وهذا مفرد بدليل تذكير الوصف ولو كان جمعاً لقال: «المشحونة» وقال ـ تعالى ـ: ﴿ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ ﴾ وهذا جمع بدليل ضمير جمع المؤنّث الرّاجع إلى «الفلك».

(٢) يونس: ٢٢.

(٣) فاطر: ٩.

(٤) الفاتحة: ٤ ـ ٥.

(٥) **قوله: «ذكر صدر الأفاضل»**. أي: صدر الأفاضل الخوارزمي ـ تلميذ الزّمخشري البارز، وخليفته ـ في شرح القصيدة التّاسعة والثّمانين من ديوان المعرّي المسمّى بـ«سقط الزّند» وهي:

أبَني كِنانةَ إنّ حَشْوَ كِنانتي نَبْلٌ، بها نَبْلُ الرِّجال هُلُوكُ

⇐

المخاطب بالكلام في الحالين واحداً كقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فإنّ ما قبل هذا الكلام وإن لم يخاطب به الله من حيث الظّاهر فهو بمنزلة المخاطب به؛ لأنّ ذلك يجري من العبد مع الله ـ تعالى ـ لا مع غيره، بخلاف قول جرير[1]:

⇐ هل تَزْجُرَنْكم رِسالة مُرْسِلٍ أم ليس يـنفَعُ فـي أُوْلاك أَلُـوْكُ
تحتي مُصَعْلَكَةُ الرَّبيعِ، وفوقها بَيْضاءُ، عَزَّ ـ بِذَوْبِها ـ الصُّعْلُوْكُ

وهي تسعة عشر بيتاً من الكامل على العَروض الصَّحيحة التّامّة مع الضَّرْبِ المقطوع.

وهذا نصّ صدر الأفاضل: أضرب عن خطاب بني كِنانة إلى إخبارٍ عنهم قوله: «في أولاك ألوك» وإن كان يُرَى أنّه من قبيل الالتفات فليس منه، وذلك أنّ من شرط الالتفات أن يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحداً كقوله ـ تعالى ـ: «إيّاك نعبد».

وذلك أنّ ما قبل هذا الكلام وإن لم يخاطب به الله ـ عزّ وجلّ ـ من حيث الظّاهر فهو بمنزلة المخاطب به، لأنّ ذلك يجري من العبد مع الله ـ تعالى ـ إذ هو لم يؤمر بأن يقوله مع غير الله. فكأنّ المخاطب بالكلامين واحد، بخلاف قول جرير:

ثِـقِي بـالله ليس له شـريك ومـن عـند الخـليفة بـالنَّجَاح
أغِـثْني يـا فـداك أبـي وأُمّـي بسَـيْبٍ مـنك إنّك ذو ارتـياحِ

فإنّ المخاطب بالبيت الأوّل امرأته، لأنّه حكاية كلام دار بينه وبينها والمخاطب بالبيت الثّاني هو الخليفة، ونحوه:

متى كـان الخـيامُ بـذي طُـلُوْحِ سُـقِيْتِ الغـيثَ أيّـتها الخـيامُ

قوله: «سُقِيْت الغيث» بمعزل عن الالتفات؛ لأنّ قوله: «متى كان الخيام بذي طلوح» كلام مع غير الخيام، لأنّه سؤال عن الخيام، والسّؤال كلام مع المسؤول لا مع المسؤول عنه، وقوله: «سُقِيْتِ الغيث» كلام مع الخيام، فكذلك هاهنا، لأنّ المخاطب بـ«هل تزجرنكم». بنو كِنانة والمخاطب بقوله: «أولاك» أنت، وهذا وإن لم يكن في مقام الالتفات مليح، يريد أنّهم لا يتأهلون للخطاب. شروح سقط الزّند ٥: ١٩٠١ ـ ١٩٠٢.

(١) **قوله: «جرير»**. هو ابن عطيّة بن حذيفة الخطفيّ بن بدر الكلبيّ اليربوعيّ التّميميّ، ولد سنة ٢٨هـ وتوفّي سنة ١١٠هـ وكان مولده ووفاته باليمامة. وكان يجاري الشّعراء ـ منهم الفرزدق وغيره ـ ويناضلهم، وكان هجّاءً، وكان مكنيّ بأبي حَزْرَة.

ثِقِي بِاللَّهِ[(١)] لَيْسَ لَهُ شَرِيكٌ   وَمِنْ عِنْدِ الْخَلِيفَةِ بِالنَّجَاحِ

---

(١) **قوله: «ثقي بالله»**. البيتان من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل، والقائل جرير في قصيدة طويلة يقول فيها:

أتصحو بل فؤادُك غيرُ صاحِ   عشيّةَ همّ صحبُك بالرَّواحِ
يقول العاذلاتُ علاكَ شيبٌ   أهذا الشّيب يمنعني مِراحي
يكلّفني فؤادي من هواه   ظعائنَ يجتزعن على رُماحِ
ظعائنَ لم يَدِنَّ مع النَّصارى   ولا يدرين ما سَمَكُ القَراحِ
فبَعْضُ الماء ماءُ رَبابِ مُزْنٍ   وبَعْضُ الماءِ من سَبَخٍ مِلاحِ
سيكفيك العواذِلَ أرحبيٌّ   هجانُ اللونِ كالفَرَدِ اللّياحِ
يَعُزُّ على الطّريق بمنكَبَيْه   كما ابترك الخليعُ على القِداحِ
تعزّتْ أُمّ حَزْرَة ثمّ قالت   رأيتُ الواردين ذوي امتناحِ
تُعَلِّلُ وَهْيَ ساغبةٌ بنيها   بأنفاسٍ من الشَّبِمِ القَراحِ
سأَمْتاحُ البحور فَجَنِّبِيْني   أذاةَ اللوم وانتظري امتياحي
ثقي بالله ...   البيتين..
فإنّي قد رأيت عليّ حقّاً   زيارتيَ الخليفة وامتداحي
سأشكُرُ أن رَدَدْتَ عليّ ريشي   وأثبتّ القوادم في جَناحي
ألستم خيرَ من ركب المطايا   وأندى العالمين بُطُونَ راحِ
وقومٍ قد سموت لهم فدانوا   بِدُهْمٍ في مُلَمْلَمَةٍ رَداحِ
أبحتَ حِمَى تِهامة بعد نَجْدٍ   وما شيء حَمِيْتَ بمستباحِ
لكم شُمُّ الجبال من الرَّواسي   وأعظَمُ سَيْلِ معتلج البِطاحِ

وقوله: «من عند الخليفة» متعلّق بالنّجاح على رأي المحقّق الرّضي لأنّه جوّز تقديم معمول المصدر إذا كان ظرفاً أو جارّاً ومجروراً. قال ـ تعالى ـ: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾ [الصّافّات: ١٠٢]، فقدّم «معه» على «السّعي» لذلك. وقال غيره: متعلّق بـ«النّجاح» المقدّر المفسّر بما بعده، والمعنى: ثقي بالله وثقي بالنّجاح من عند الخليفة ـ لعنه الله ـ

⇐

أَغِثْنِي يَا فِداكَ أَبِـي وَأُمّـي بِسَيْبٍ مِنْكَ إِنَّكَ ذُو ارْتِيَاحِ

فـإنّه ليس مـن الالتـفات فـي شـيء؛ لأنّ المـخاطب بـالبيت الأوّل امـرأتـه، والمخاطب بالبيت الثّاني هو الخليفة؛ فهذا أخصّ من تفسير الجمهور.

فقول أبي العَلاء:

هَلْ تَزْجُرَنَّكُمُ[1] رِسَالَةُ مُـرْسِلٍ أَمْ لَيْسَ يَـنْفَعُ فـي أُولاكَ أَلُـوكَ

فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في «تزجرنّكم» إلى الغيبة في «أُولاك» بمعنى «أُولئك» وهو قال: إنّه إضراب عن خطاب بني كِنانة إلى الإخبار عنهم، وإن كان يُرى من قبيل الالتفات فليس منه، لأنّ المخاطب بـ«هَلْ تزجرنّكم» بنو كِنانة، وبقوله: «أُولاك» أنت.

[تفسيران آخران عن الالتفات]

وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين:

⇐ وهو عبدالملك بن مروان الملعون. والمنادى في قوله: «يا فداك» محذوف أي: «يا أيّها الخليفة» و«السَّيْب»: العطاء و«الارتياح»: السّرور، أي: إنّك ذو نَشاط في العَطاء. والشّاهد واضح.

(١) **قوله: «هل تزجرنّكم»**. البيت من الكامل على العَروض التّامّة مع الضّرب المقطوع وهـو بيت من القصيدة التّاسعة والثّمانين من قصائد «السّقط» يخاطب به بني كنانة قائلاً:

أبَـني كِـنانةَ إنّ حَشْـوَ كِنانتي نَـبْلٌ بـها نَـبَلُ الرِّجـال هُـلُوكُ
هـل تَـزْجُرَنَّكم رسـالةُ مُـرْسِلٍ أم ليس يـنفعُ فـي أُولاك أَلُـوْكُ
تحتي مُصَعْلَكَةُ الرَّبـيع وفـوقَها بَـيْضاءُ عَـزَّ بـذَوْبها الصُّـعْلُوكُ
واسـتامَها مُـثْرٍ، وآخَـرُ مُـعْوِزٌ ومـن الرِّجـال مـعاوِزٌ ومُـلُوْكُ
عِـزٌّ كـعزّ المُـحْصَناتِ، أمَـامَهُ لِيْنٌ، كما ضَحِكَتْ إليك هَـلُوْكُ

وهي طويلة يصف فيها فرسه ودِرْعه البيضاء كأنّها اللُّجين يساومها الغنيّ والفـقير، والشّاهد واضح.

أحدهما: تعقيب الكلام بجملةٍ مستقلّةٍ متلاقية له في المعنى على طريق المَثَل أو الدّعاء، أو نحوهما[1] كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا**[2]﴾[3] وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ**[4]﴾[5] وفي كلامهم: «قَصَمَ الفَقْرُ ظَهْرِي والفقر من قاصمات الظّهر»[6]. وفي قول جرير:

مَتىٰ كانَ الخِيامُ[7] بِذِي طُلوحٍ ... سُقِيْتِ الغَيثَ أَيَّتُها الخِيامُ

---

(١) **قوله: «على طريق المثل أو الدّعاء، أو نحوهما»**. أي: من الإيغال والتّكميل ممّا يأتي في باب «الإيجاز والإطناب والمساوات».

(٢) **قوله: «إنّ الباطل كان زهوقا»**. فإنّه جارٍ مجرى الأمثال في الاستقلال وكثرة الاستعمال.

(٣) الإسراء: ٨١.

(٤) **قوله: «صرف الله قلوبهم»**. هذا مثال الدّعاء.

(٥) التّوبة: ١٢٧.

(٦) **قوله: «الفقر من قاصمات الظّهر»**. مثال التّكميل ونحوه وهو بمنزلة الدّليل لما تقدّم.

(٧) **قوله: «متى كان الخِيام»**. البيتان من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل، والقائل جرير بن عطيّة، والبيت الأوّل مطلع القصيدة يقول فيها:

متى كان الخيامُ بذي طُلُوحٍ ... سُقِيْتِ الغيثَ أيّتها الخِيَامُ
تَنَكَّرَ من معارفها ومالَتْ ... دَعَائِمُها وقَدْ بَلِيَ الثُّمَامُ
تغالى فوق أَجْرَعِكِ الخُزامى ... بِنَوْرٍ واستهلَّ بك الغَمَامُ
مقام الحيّ مرّ له ثمان ... إلى عشرين قد بَلِيَ المُقَامُ
أَقُوْلُ لصحبتي لمّا ارتحلنا ... ودمعُ العينِ مُنْهَمِرٌ سِجَامُ
أتمضُوْنَ الرُّسُوْمَ ولا تُحَيَّا ... كلامكُمْ عليَّ إذاً حرامُ
أقيموا إنّما يومٌ كيومٍ ... ولكنّ الرّفيق له ذِمامُ
بنفسي مَنْ تَجَنُّبُه عزيزٌ ... عليَّ ومَنْ زيارته لِمامُ
ومَنْ أُمْسِي وأُصْبِحُ لا أراه ... ويَطْرُقُني إذا هجع النِيَامُ

⇐

أتنسىٰ يومَ تَصْقُلُ عارِضَيْها ... بِفَرْعِ بَشامَةٍ سُقِيَ الْبَشَامُ

والثَّاني: أن تذكر معنىً فتتوهّم أنّ السّامع اختلجه شيء[١] فتلتفت إلى كلام يزيل اختلاجه ثمّ ترجع إلى مقصودك كقول ابن ميّادة[٢]:

فَلا صَرْمُهُ يَبْدُو[٣] وَفِي الْيَأْسِ رَاحَةٌ ... وَلاَ وَصْلُهُ يَصْفُو لَنا فَنُكَارِمُه

⇐ أليس لما طَلَبْتُ فَدَتْكَ نفسي ... قضاءٌ أو لحاجتي الضِّرامُ

فِدىً نفسي لنفسك من ضجيعٍ ... إذا ما التَّجَّ بالسِّنَةِ المَنَامُ

أتنسى إذ تُوَدِّعُنا سُلَيْمَى ... بفرعِ بَشَامَةٍ سُقِيَ البَشَامُ

وهي طويلة اقتطفنا منها هذا المقدار وهو كافٍ في إفادة المراد.

(١) **قوله: «والثاني: أن تذكر معنى فتتوهّم أنّ السّامع اختلجه شيء»**. عدّه المحقّق الرّضيّ في شرح «الكافية» من أقسام الجملة المعترضة ومثّله بقوله ـ عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام: «أنا سيّد ولد آدم ولا فخر» وعدّه من الالتفات بما ذكره الشّارح أحسن وأَجْمَلُ وأوضح وأفضل.

(٢) **قوله: «ابن ميّادة»**. هو أبو حرملة أو أبو شرحبيل الرّماح بن أبرد بن ثوبان الذّبياني الغطفاني المضريّ، من مخضرمي الدّولتين بني أُميّة وبني العبّاس ـ لعنهم الله جميعاً ـ اشتهر بنسبته إلى أُمّه ميّادة، واسم أبيه أبرد، وقيل: يزيد، وجدّه ثوبان، توفّي سنة ١٤٩هـ. وكان يفتخر بهذه النّسبة فيقول في رجزٍ مشطورٍ:

أنا ابن ميّادة لَبَّاسُ الحُلَلْ
أَمَرُّ من مُرٍّ وأحلى من عَسَلْ
حتّى إذا الشَّمْسُ دنا منها الأُصُلْ
تروَّحَتْ كأنّها جَيْشٌ رَحَلْ

شعره رقيق، وكان هجّاءً، وقيل: إنّه أشعر الغطفانيّين في الجاهليّة والإسلام، وإنّه كان خيراً لقومه من النّابغة.

(٣) **قوله: «فلا صرمه يبدو»**. البيت من الطّويل، والقائل ابن ميّادة وهو آخر بيتٍ من قطعة ⇐

⇐ يقول فيها:

أتُظْهِرُ ما في الصَّدْرِ أم أنت كاتِمُه ... وكتمانُهُ داءٌ لمن هو كاتِمُه
وإضماره في الصَّدْر داء وعلّةٌ ... وإظهارُهُ شُنْعٌ لمن هو عالِمُه
وَفَى لكما بابني سليمانَ قاسمٌ ... بِجَدِّ النُّهىٰ إذ يَقْسِمُ الخيرَ قاسِمُه
فبيتكما بيتٌ رفيعٌ بناؤُه ... متى يَلْقَ شيئاً مُحْدَثاً فهو هادِمُه
لكم كَبْشُ صِدْقٍ شَذَّبَ الشَّوْلَ عنكم ... وكَسَّرَ قرني كُلِّ كَبْشٍ يُصَادِمُه
فلا صَرْمُهُ يَبْدُو وفي اليأس راحة ... ولا وصله يصفو لنا فنكارمه

وفي البيت الأخير توارد الخَواطر حيث قال أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ بن سلمة بن عامر بن هَرْمَة الكِناني القرشي:

وفي اليأس عن بعض المطامع راحة ... ويا رُبَّ خيرٍ أدركته المَطَامِعُ

وكان منقطعاً إلى العلويّين وهو آخر الشّعراء الّذين يحتجّ بشعرهم. قال الأصمعيّ: ختم الشّعر بابن هَرْمة. ولد سنة ٨٠هـ وتوفّي سنة ١٧٦هـ.

وقال أبو جعفر محمّد بن حازم بن عمرو الباهليّ المتوفّى سنة ٢١٥هـ:

وإنّي لذو وُدٍّ لمن دام وُدُّه ... وجافٍ لمن رَامَ الجَفَاءَ مَلُوْلُ
وإنّ امرأً يأوي إلى دارِ ذلّةٍ ... تعبّده فيها الرَّجاءَ ذليلُ
وفي اليأس من ذُلِّ المطامِعِ راحة ... وفي النّاس ممّن لا يُحِبُّ بديل

وأبو جعفر الباهلي هذا صاحب البيتين المشهورين:

لئن كنت محتاجاً إلى الحلم إنّني ... إلى الجهل في بعض الأحايين أحوج
ولي فرس للحلم بالحلم ملجم ... ولي فرس بالجهل، للجهل مُسْرَجُ

وقال رُقَيع الوالبي عمّار بن عبيد من شعراء عصر الطّاغية معاوية ـ لعنه الله ـ من قصيدة طويلةٍ في امرأة مسماة بـ«جَنُوْب»:

وما بَعُدَتْ منّا وفي اليأس راحة ... وما اقتربت إلّا بعيداً قريبُها

وقال قيس بن ذُرَيْح الكِناني المتوفّى سنة ٦٨هـ وكان يقال له قيس لُبْنَى وهي لُبْنى بنت

⇐

كأنّه لمّا قال: «فلا صرمه يبدو»، قيل له: وما تصنع به؟ فأجاب بقوله: «وفي اليأس راحة».

[وجه الالتفات]

﴿ووجهه[1]﴾ أي: وجه حسن الالتفات على الإطلاق ﴿أنّ الكلام اذا نقل عن

⇐ الحُباب حيث تعشقها فنسب إليها وكان من سُكّان المدينة:

ويومَ مِنىً أعرضتِ عنّي فلم أقل ... بحاجةِ نفسٍ عند لُبْنَى مقالُها
وفي اليأس للنفس المريضة راحة ... إذا النَّفْسُ رامَتْ خطّةً لا تنالُها

وقال يزيد بن الحكم بن أبي العاص بن بشر بن عبد بن دهمان الثّقفيّ المتوفّى سنة ١٠٥هـ من أهل الطّائف:

ترى المرءَ يخشى بعضَ ما لا يضيره ... ويأمَلُ شيئاً دونه الموتُ واقعُ
وما المالُ والأهلونَ إلّا ودائعٌ ... ولابدّ يوماً أن تُرَدَّ الوَدائِعُ
فكُلُّ أمانيّ امرئٍ لا ينالُها ... كأضغاث أحلامٍ يراهنّ هاجِعُ
وفي اليأس من بعض المطامع راحة ... ويا رُبَّ خيرٍ أدركته المطامِعُ
أبى الشَّيْبُ والإسلامُ أن أَتْبَعَ الهوى ... وفي الشّيب والإسلام للمرء وازِعُ

وسبق هؤلاء كلّهم الشّاعرُ الجاهلي المُقِلّ حاجز بن عوف بن الحارث الأزديّ حيث قال:

إذا قلّ مالي ازددتُ في همّتي غِنىً ... عن النّاس والغاني بما نال قانِعُ
وفي اليأس عن أموالهم لك راحة ... وفي الصّبر عِزٌّ للضّراعة قاطِعُ
وإنّي لأستبقي إذا العُسْرُ مَسَّني ... بشاشة وجهٍ حين تَبْلَى الطّلائِعُ
فأُعْفِي ثرى قَوْمي ولو شئتُ نَوَّلُوا ... إذا ما تَشَكّى المُلْحِفُ المتضارِعُ
مخافة أنْ أُقْلَى إذا جِئْتُ زائراً ... وتُرْجِعُني نحوَ الرِّجال المطامِعُ

(١) قوله: «وجهه». من هاهنا إلى آخر بيان الوجه منقول عن «الكشّاف» وقد أوردنا نصّه قبل ذلك فراجعه ولا حاجة إلى الإعادة فإنّها هاهنا خالية عن الإفادة.

أُسلوب إلى أُسلوب آخر كان أحسن تطريةً ﴾ أي: تجديداً وإحداثاً من «طَرَّيْتُ[١] الثَّوْبَ» ﴿ **لِنَشاط السّامع، وأكثر إيقاظاً للإصغاء إليه** ﴾ أي: إلى ذلك الكلام.

[اختصاص مواقع الالتفات بلطائف أُخرىٰ]

﴿ **وقد يختصّ مواقعه بلطائف** ﴾ أي: قد يكون لكلّ التفات ـ سوى هذا الوجه العامّ ـ لطيفة ووجه مختصّ به بحسب مناسبة المقام.

[اللطيفة على تفسير السّكّاكيّ]

﴿ **كما في سورة الفاتحة فإنّ العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد** ﴾ ذلك العبد ﴿ **من نفسه مُحَرِّكاً للإقبال عليه** ﴾ أي: على ذلك الحقيق بالحمد ﴿ **وكلّما أجرى عليه صفة من تلك الصِّفات العِظام قَوِيَ ذلك المُحَرِّك إلى أن يؤول الأمر إلى خاتمتها** ﴾ أي: خاتمة تلك الصّفات، وهي قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ** ﴾[٢] ﴿ **المفيدة أنّه** ﴾ أي: ذلك الحقيق بالحمد ﴿ **مالك للأمر كلّه في يوم الجزاء** ﴾ لأنّه أُضيف «مالك» إلى «يوم الدّين» على طريق الاتّساع[٣]، والمعنى على

---

(١) إذا عملت به عملاً صار كأنّه جديد ـ كما نصّ عليه الهنديّ ـ.

(٢) الفاتحة: ٤.

(٣) **قوله: «على طريق الاتّساع»**. قسّموا الاتّساع في الظّروف على ثلاثة أقسام:

الأوّل: الاتّساع المكاني بأن يستعمل في مكانه الأصليّ وغيره، وهذا هو المراد في ردّ من استدلّ على جواز تقديم خبر «ليس» عليه بتقديم معموله في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ** ﴾ [هود: ٨]، وأجيب باتّساعهم في الظّروف.

الثّاني: الاتّساع المعنوي بأن يستعمل في المعنى الظّرفيّ الحقيقيّ والمجازيّ نحو: «في ذمّتي دَيْنٌ».

الثّالث: الاتّساع الآلي بأنْ يستعمل مع آلة الظّرفيّة ـ أي: مع لفظة «في» وبدونها ـ وهذا

⇐

الظّرفيّة ـ أي: مالك في يوم الدّين ـ والمفعول محذوف دلالةً على التّعميم. ﴿ **فحينئذٍ يوجب** ﴾ ذلك المحرّك ـ لتناهيه في القوّة ـ ﴿ **الإقبال عليه** ﴾ أي: على ذلك الحقيق بالحمد ﴿ **والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمّات** ﴾.

والباء في «بتخصيصه» متعلّق بالخِطاب، تقول: خاطبته بالدّعاء ـ إذا دعوتَ له مواجهةً ـ.

والمعنى: يوجب ذلك المُحَرِّكُ أن يخاطب العبدُ ذلك الحقيقَ بالحمد بما يدلّ على تخصيصه بأنّ العبادة ـ وهي غاية الخضوع والتّذلّل ـ له لا لغيره، وبأنّ الاستعانة في جميع المهمّات منه لا من غيره، وتعميم المهمّات مستفاد من إطلاق الاستعانة.

⇐ هو المراد في هذا المقام.

قال الفاضل المحشّي: طريق الاتّساع: هو أن يجري الظّرف مجرى المفعول به كقوله:

* ويوماً شَهِدْنَاه سليماً وعامراً *

قال الزّمخشريّ في «الكشّاف»: فإن قلت: ما هذه الإضافة؟ قلت: هي إضافة اسم الفاعل إلى الظّرف على طريق الاتّساع، مُجرى مجرى المفعول به كقولهم: «يا سارق اللّيلة أهل الدّار» والمعنى على الظّرفيّة، ومعناه: مالك الأمر كلّه في يوم الدّين.

قال: فإن قلت: فإضافة اسم الفاعل إضافة غير حقيقيّة فلا تكون معطية معنى التّعريف، فكيف ساغ وقوعه صفة للمعرفة؟

قلت: إنّما تكون غير حقيقيّة إذا أُريد باسم الفاعل الحال أو الاستقبال فكان في تقدير الانفصال كقولك: «مالك السّاعة أو غداً»، فأمّا إذا قصد معنى الماضي كقولك: «هو مالك عبده أمس» أو زمان مستمرّ كقولك: «زيد مالك العبيد» كانت الإضافة حقيقيّةً كقولك: «مولى العبيد» وهذا هو المعنى في «مالك يوم الدين» اهبتصرّفٍ يسيرٍ.

[نقل عن الزّمخشري في الكشّاف]

والأحسن أن يراد الاستعانة على أداء العبادة ويكون «اهدنا» بياناً للمعونة ليتلائم الكلام ويكون العبادة له لذاته، لا وسيلة إلى طلب الحوائج والاستعانة في المهمّات.

فاللطيفة المختصّ بها موقع هذا الالتفات هو أنّ فيه تنبيهاً على أنّ العبد إذا أخذ في القرائة يجب أن تكون قرائته على وجه يجد من نفسه ذلك المُحَرِّك المذكور.

[اللطيفة على تفسير الزّمخشري]

هذا الّذي ذكره المصنّف جارٍ على طريقة «المفتاح». وطريقة «الكشّاف» هو أنّه لمّا ذكر الحقيق بالحمد وأجرى عليه تلك الصّفات تعلّق العلم بمعلوم عظيم الشّأن، حقيق بالثّناء والعبادة، فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميّز فقيل: «إيّاك يا من هذه صفاته نعبد» ليكون الخطاب أدلّ على أنّ العبادة له لأجل ذلك التّميّز الّذي لا يَحِقُّ العبادة إلّا به؛ لأنّ المخاطب أدخل في التّميّز وأعرف فيه؛ فكأنّ تعليقَ العبادة به تعليقٌ بلفظ «المتميّز» ليشعر بالعلّيّة.

[اللطيفة على رأي ثالث]

ويمكن أن يقال: إنّ ازدياد ذكر لوازم الشّيء وخواصّه يوجب ازدياد وضوحه وتميّزه والعلم به، فلمّا ذكر الله ـ تعالى ـ توجّه النّفس إلى الذّات الحقيق بالعبادة فكلّما أجرى عليه صفة من تلك الصّفات العِظام ازداد ذلك.

وقد وصف أوّلاً: بأنّه المدبّر للعالَم وأهله.

وثانياً: بأنّه المُنْعِم بأنواع النِّعَم الدّنيويّة والأُخرويّة، لينتظم لهم أمر المعاش، ويستعدّوا لأمر المعاد.

وثالثاً: بأنّه المالك لعالم الغيب، وإليه معاد العباد، فانصرفت النَّفْسُ بالكلّيّة إليه، لتناهي وضوحه وتميّزه بسبب هذه الصّفات، فخوطب تنبيهاً على أنّ من هذه صفاته يجب أن يكون معلوم التّحقيق عند العبد، متميّزاً عن سائر الذّوات، حاضراً في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة، وفيه تعظيم لأمر العبادة وأنّها ينبغي أن تكون عن قلب حاضر كأنّه يشاهد ربّه ويراه، ولا يلتفت إلى ما سواه.

[صور أُخرى من الإخراج على خلاف المقتضى]

ولمّا انجرّ كلامه إلى ذكر خلاف مقتضى الظّاهر أَوْرَدَ عدّة أقسام منه وإن لم يكن من مباحث المسند إليه، فقال:

[الأسلوب الحكيم]

﴿ومن خلاف مقتضى الظّاهر تلقّي المخاطب[1] بغير ما يترقّبه ـ بحمل كلامه على خلاف مراده ـ﴾ الباء في «بغير» للتّعدية وفي «بحمل» للسّببيّة، والمعنى: ومن خلاف مقتضى الظّاهر أن يتلقّى المتكلّم المخاطب ـ الّذي صدر منه كلام ـ بغير ما يترقّبه هو، بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما أراده **﴿تنبيهاً له على أنّه﴾** أي: ذلك الغير **﴿هو الأولى بالقصد﴾** والإرادة **﴿كقول القَبَعْثَرى للحجّاج[2]** ....

(١) **قوله: «تلقّي المخاطب»**. هذا من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول والفاعل محذوف أي: تلقّي المتكلّم المخاطب بغير ما ينتظره منه المخاطب.

(٢) **قوله: «قول القَبَعْثَرَى للحجّاج»**. قال أبو الطّيّب محمّد بن أحمد بن إسحاق بن يحيى الوشّاء المتوفّى سنة ٣٢٥هـ في «باب البلاغة من ذوي الألباب في حسن المعارضات في الجواب» من كتاب «الفاضل في صفة الأدب الكامل»:

⇐

⇐ قال هشام بن الكلبي: بعث الحجّاج بن يوسف إلى الغَضْبان[1] بن القَبَعْثَرَى ليأتيه بخبر عبدالرّحمن بن الأشعث من «كَرْمان» وبعث عليه عتبة عيناً، فلمّا انتهى الغَضْبان إلى ابن الأشعث قال: ما وراءك يا غَضْبان؟ قال: «شرّ، تغدّ بالحجّاج قبل أن يتعشّى بك» وانصرف، فنزل الغضبان كرمان، وهي أرض شديدة الحرّ كثيرة الرَّمْضاء، فضرب فيها قبّةً فورد عليه أعرابيّ من بكر بن وائل على فرس يقود ناقةً، فقال: السّلام عليك. قال الغضبان: السّلام عليك؛ وهي كلمة مقولة.

قال الأعرابي: ما اسمك؟ قال: «آخِذ».

قال: أو تعطي؟ قال: ما أحبّ أن يكون لي اسمان.

قال: من أين جئت؟ قال: من الذّلول.

قال: وأين تريد؟ قال: أرضاً أمشي في مناكبها.

قال: فمن عُرِض اليوم؟ قال: فرعون على النّار.

قال: فمن بشّر؟ قال: الصّابرون.

قال: فمن غلب؟ قال: حزب الله.

قال: ومن حزب الله؟ قال: المفلحون.

قال: فعجب الأعرابي من منطقه وحاضر جوابه، قال: أتقرض؟ قال: إنّما تقرض الفأرة.

قال: أفتسمع؟ قال: إنّما تسمع القينة.

قال: أفتنشد؟ قال: إنّما تنشد الضّالّة.

قال: أفتقول؟ قال: إنّما يقول الأمير.

---

(١) هو أحد الخوارج الأزارقة الّذين قاتلهم الحجّاج سنة ٧٥هـ وكانوا قد خلعوا الحجّاج وبايعوا عبدالله بن الجارود وعبدالله بن حكيم المجاشعي، وهرب الغضبان وعكرمة بن ربعي الفيّاض في رجال من أهل العراق فَلَحِقُوا بالشّام ـ كما في تاريخ خليفة بن خيّاط ١: ٢٦٩ ـ.

⇐

⇐ قال: أفتسجع؟ قال: إنّما تسجع الحمامة؟
قال: أفتنطق؟ قال: إنّما ينطق كتاب الله.
قال: كيف ترى فرسي هذه؟ قال: أراه خيراً من واحدٍ هو شرّ منه، وواحد أفره منه خير منه.
قال: لقد علمت ذلك. قال: لو علمت لم تسألني.
قال: إنّك لمنكر. قال: إنّي لمعروف.
قال: ذلك أُريد. قال: وما إرادتك؟
قال: الدّخول. قال: وراءك أوسع لك.
قال: قد أضرّت بي الشّمس. قال: السّاعة يأتيك الفيء.
قال: قد أحرقت الرّمضاء قدمي. قال: بُلْ عليها تبرد.
قال: قد أوجعني الحرّ. قال: ليس لي عليه سُلْطان.
قال: إنّي لا أُريد طعامك ولا شرابك. قال: لا تعرّض لهما، فوالله لا ذُقتهما.
قال: سبحان الله. قال: قبل كونك.
قال: ما أرى عندك إلّا ما أرى؟ قال: نعم وهِراوة أرزن[1] ـ العصا الضّخمة ـ أدقّ بها رأسك.
قال: تاللّه ما رأيت كاليوم قطّ. قال: بلى قد رأيت ولكنّك أُنسيت.
قال: إنّي لأظنّك جنّيّاً. قال: اللهمّ اجعلني من خيار الجنّ.
قال: بل أحسبك حروريّاً. قال: اللهمّ اجعلني ممّن يتحرّى الخير.
قال: فلمّا رأى ذلك ولّى وتركه وقال: إنّك لبذخٌ أحمق.
فلمّا قدم على الحجّاج قال له: أعرّاف أنت؟ قال: لست بعرّاف ولكنّي وصّاف.

---

(١) إنّي وجدّك ما أُقضي الغريم وإن حان القضاءُ ولا رقّت له كبدي
إلّا عصا أرزن طارت بُرايتها تنوء ضربتُها بالكفّ والعَضُد

⇐

⇐ قال: أفشاعرٌ أنت؟ قال: لست بشاعرٍ ولكنّي خابر.

قال: كيف تركت أرض كرمان؟ قال: ماؤها وشل، وسهلها جبل، ولِصّها بطل، ونخلها دَقَل [أرْدأُ التّمر]، إن كثر الجيش بها جاعوا، وإن قلّوا بها ضاعوا.

قال: باللّه إنّك لصاحب الكلام: تغدّ بالحجّاج قبل أن يتعشّى بك؟ قال: أصلح الله الأمير ما نفعت من قيلت له.

قال: لأقطعنّ يدك ورجلك. قال: العفو أقرب للتقوى، وإن فعلت فبجرمي.

قال: لأحملنّك على الأدهم[1]. قال: الأمير يحمل على الأدهم والأشقر.

قال: إنّه حديد. قال: الحديد خير من البليد.

قال: اذهبوا به إلى السّجن. فانطلقوا به وهو يقول: ﴿ **فَلاَ يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلاَ إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ** ﴾ [يس: ٥٠].

فمكث في السّجن حتّى حصَروا واسط، فأعجبته ما لم يعجبه شيء مثلها، فقال لأصحابه: كيف ترون هذه؟ قالوا: ما رأينا مثلها. قال: هي كذلك، ولكن فيها عيب، وسأبعث إلى من يجيبني بعيبها، فبعث إلى الغضبان، فأقبل يَرْسِفُ في قيوده، فقال له الحجّاج: كيف ترى هذه؟ قال: بُنِيت في غير بلدك، ولا يسكنها ولدك، ولا تبقى ولا تدوم، وما لم يبق كأن لم يكن. قال: صدق، ردّوه إلى السّجن فإنّه صاحب الكلمة.

قال: أيّها الأمير، ما نفعت من قيلت له ولا أضرّت من قيلت فيه.

قال: إنّك لسمين. قال: من يكن ضيف الأمير يسمن.

قال: اِنْطَلِقُوْا به إلى السّجن. قال: أصلح الله الأمير، قد أكلني الحديد وما أُطيق المشي.

---

(١) القيد سمّي بذلك لسوادِه وجمعه الأداهم. قال:

أوعـدني بـالسجن والأداهـم ... رجلي فرجلي شَثْنة المناسم

وقال جرير:

هو القَيْنُ وابنُ القَيْن لا قَيْنَ مثله ... لبطح المساحي أو لجَدْل الأداهم

⇐

وقد قال ﴾ الحجّاج[1] ﴿ له ﴾ ـ حال كون الحجّاج ﴿ متوعّداً إيّاه ـ : « لأحملنّك على

⇐ فلمّا وضعته الرّجال على أيديها، قال: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ﴾ [الزّخرف: ١٣].

قال: أنزلوه. قال: ﴿ وَقُل رَبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلاً مُّبَارَكاً وَأَنتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ ﴾ [المؤمنون: ٢٩].

قال: جرّوه. قال: ﴿ بِاسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾ [هود: ٤١].

فاستحسن ذلك الحجّاج فقال: أطلقوه؛ فما أفلت إلّا بكلامه.

(١) **قوله: «الحجّاج»**. هو الكافر الجائر والفاسق الجاهر، قاتل البررة، سيف الشّجرة الملعونة بني أميّة الكفرة، هاتك حرمة الحرمين ـ مكّة والمدينة ـ.

* قال ابن الأثير: إنّ الحجّاج كان ينزل الجند في بيوت النّاس وهو أوّل من فعل ذلك وأصبح سنّة من بعده.

* وقال المسعودي: تأمّر الحجّاج على النّاس عشرين سنة وأُحصي من قتله صبراً ـ سوى من قتل في عساكره وحروبه ـ فوجد مائةً وعشرين ألفاً، ومات الحجّاج وفي حبسه خمسون ألف رجل وثلاثون ألف امرأة منهنّ ستّة عشر ألفاً مجرّدة، وكان يحبِسُ النّساء والرّجال في موضع واحد، ولم يكن للحبس ستر يستر النّاس من الشّمس في الصّيف، ولا من المطر والبرد في الشّتاء، وكان له غير ذلك من العذاب.

* وعن تاريخ ابن الجوزيّ: أنّ سجن الحجّاج كان مجرّد حائط يحوط السّجناء ويمنعهم من الخروج ولا سقف له، فإذا أوى المسجونون إلى الجُدْران يستظلّون بها من حرّ الشّمس رمتهم الحَرَسُ بالحِجارة وكان يُطعِمُهم خبز الشّعير مخلوطاً بالمِلْح والرَّماد، وكان لا يلبث الرّجل في سجنه إلّا يسيراً حتّى يسودّ ويصير كأنّه زنجيّ.

وقد حبس فيه غلام فجاءت أُمّه بعد أيّام تتفقّده فلمّا قدم إليها أنكرته وقالت: هذا ليس ولدي، هذا زنجيّ، وحين تأكّدت أنّه ولدها شَهِقَتْ وماتت في مكانها.

* قال عمر بن عبدالعزيز: لو جاءت كلّ أُمّة بخبيثها وجئنا بالحجّاج لغلبناهم.

* كان سعيد بن جبير من التّابعين وكان معروفاً بالعفّة والزّهد والعبادة وعلم التّفسير وكان يسمّى جهبذ العلماء، وكان يصلّي خلف الإمام زين العابدين ـ عليه السّلام ـ فأخذه

⇐

الأدهم»﴾ ـ يعني القيد، هذا مقول قول الحجّاج ـ: **﴿«مثل الأمير حَمَلَ على الأدهم والأشهب»﴾** هذا مقول قول القَبَعْثَرى، فأبرز وعيد الحجّاج في مَعْرِض الوعد وتلقّاه بغير ما يترقّب بأن حمل «الأدهم» في كلامه على الفرس الأدهم ـأي: الّذي غلب سواده حتّى ذهب البياض الّذي فيه ـوضمّ إليه «الأشهب» ـأي: الّذي

⇐ خالد بن عبد الله القسريّ وأرسله إلى الحجّاج فلمّا رآه قال له: أنت شقيّ بن كسير؟ فقال: أُمّي أعرف باسمي منك.

قال له الحجّاج: ما تقول في أبي بكر وعمر، هما في الجنّة أو في النّار؟ قال: لو دخلت الجنّة لَعَلِمْتُ مَن فيها، ولو دخلت النّار ورأيت أهلها لعلمت مَنْ فيها.

قال: ما تقول في الخلفاء؟ قال: لست عليهم بوكيل.

قال: أيّهم أحبّ إليك؟ قال: أرضاهم للّه.

قال: فأيّهم أرضى للّه؟ قال: علم ذلك عند ربّي، يعلم سرّهم ونجواهم.

قال: أبيت أن تصدّقني. قال: بل لم أُحبّ أن أكذب.

فأمر الحجّاج بقتله، فقال سعيد: **﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفاً وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾** [الأنعام: ٧٩].

فقال الحجّاج: شُدُّوه إلى غير القبلة.

فقال: **﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾** [البقرة: ١١٥].

فقال: كبّوه على وجهه.

قال: **﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرىٰ﴾** [طه: ٥٥]، ثمّ ضُرِبَت عنقه.

قال ابن الأثير: لمّا سقط رأس سعيد إلى الأرض هلّل ثلاثاً أفصح بمرّة ولم يفصح بمرّتين، ولمّا قُتِل التبس عقل الحجّاج.

وأمّا الجرائم الّتي ارتكبها هذا الملعون فالجِبْتُ والطّاغوت شريكان له بل لهما الحظّ الأوفر لأنّهما أخّرا أهل البيت ـعليهم السّلام ـعن مقامهم وسلّطا بني أُميّة على رقاب الأُمّة وهذا ثمرهما ـلعنهما الله ـ.

غلب بياضه حتّى ذهب ما فيه من السّواد ـ ومراد الحجّاج إنّما هو القيد، فنبّه على أنّ الحمل على الفَرَس الأدهم هو الأولى بأن يَقْصِده الأمير **﴿أي: من كان مثل الأمير في السّلطان وبسطة اليد فجدير بأن يُصْفِدَ﴾** أي: بأن يعطي المال ويهب ـ من «الإصفاد» ـ **﴿لا أن يَصْفِدَ﴾** أي: يقيّد ويُوْثِق ـ من «صَفَدَه» ـ. وقال الحجّاج له ثانياً: «إنّه ـ أي: الأدهم ـ حديد» فقال: «لَأَنْ يكونَ حديداً خير من أن يكون بَليداً» فحمل «الحديد» ـ أيضاً ـ على خلاف مراده.

[صورة أخرى من الأسلوب الحكيم]

﴿والسّائل﴾ عطف على المخاطب، أي: تلقّي السّائل **﴿بغير ما يتطلّب ـ بتنزيل سؤاله منزلة غيره ـ﴾** أي: غير ذلك السّؤال **﴿تنبيهاً على أنّه﴾** أي: ذلك الغير **﴿أولى بحاله﴾** أي: حال ذلك السّائل **﴿أو المهمّ له، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾[1]﴾**.

سألوا عن السّبب في اختلاف القَمَر في زيادة النّور ونقصانه حيث قالوا[2]: ما بال الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط، ثمّ يتزايد قليلاً حتّى يمتلئ ويستوي، ثمّ لا يزال ينقص حتّى يعود كما بدأ، لا يكون على حالة واحدة؟

فأُجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو أنّ الأهلّة بحسب ذلك الاختلاف

---

(١) البقرة: ١٨٩.

(٢) قال الزّمخشريّ في تفسير الآية من «الكشّاف»: وروي أنّ مُعَاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الأنصاريّ قالا: يا رسول الله: ما بال الهلال، يبدو دقيقاً مثل الخيط ثمّ يزيد حتّى يمتلئ ويستوي ثمّ لا يزال ينقص حتّى يعود كما بدا، لا يكون على حالةٍ واحدة؟ فنزلت. «مواقيت» معالم يوقّت بها النّاس مزارعهم ومتاجرهم ومحالّ ديونهم وصومهم وفطرهم وعِدَدَ نسائهم وأيّام حيضهنّ ومُدَدَ حملهنّ وغير ذلك ومعالم للحجّ يعرف بها وقته.

معالم يُوَقِّتُ بها النّاس أُمورهم، من المزارع، والمتاجر، ومحالّ الدّيون، والصّوم، وغير ذلك، ومعالم للحجّ يعرِفُ بها النّاس وقته.

وذلك للتّنبيه على الأولى والأليق بحالهم أن يسألوا عن الغرض لا عن السّبب؛ لأنّهم ليسوا ممّن يطّلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلّق لهم به غرض.

﴿ وكقوله ـ تعالى ـ: ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ﴾[1] ﴾ سألوا عن بيان ما ينفقون[2]، فأُجيبوا ببيان المصارف؛ تنبيهاً على أنّ المهمّ هو السّؤال عنها، لأنّ النَّفَقَةَ لا يعتدّ بها إلّا أن تقع موقعها، وكلّ ما فيه خير فهو صالح للإنفاق، فذكر هذا على سبيل التّضمّن دون القصد.

[العدول عن المضارع إلى الماضي]

﴿ ومنه ﴾ أي: ومن خلاف مقتضى الظّاهر **﴿ التّعبير عن المستقبل بلفظ**

---

(١) البقرة: ٢١٥.

(٢) **قوله: «سألوا عن بيان ما ينفقون»**. والسّائل: عمرو بن الجَمُوْح من شيوخ الأنصار في المدينة وكان ذا مال فجاء إلى النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ وقال: ماذا ننفق من أموالنا؟ فأُجيب ببيان المصارف.

قال الزّمخشريّ في تفسير الآية من «الكشّاف»: فإن قلت: كيف طابق الجواب السّؤال في قوله: ﴿ **قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ** ﴾ وهم قد سألوا عن بيان ما ينفقون وأجيبوا ببيان المصرف؟ قلت: قد تضمّن قوله: ﴿ **قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ** ﴾ بيان ما ينفقونه وهو كلّ خير، وبنى الكلام على ما هو أهمّ وهو بيان المصرف لأنّ النّفقة لا يعتدّ بها إلّا أن تقع موقعها، قال:

إنّ الصّنيعة لا تكون صنيعةً ... حتّى يُصَابَ بها طريقُ المَصْنَعِ

وعن ابن عبّاس: أنّه عمرو بن الجَمُوْح وهو شيخ هِمٌّ وله مال عظيم فقال: ماذا ننفق من أموالنا؟ وأين نضعها؟ فنزلت.

الماضي[١] تنبيهاً على تحقّق وقوعه نحو: ﴿ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ ﴾[٢]﴾ هكذا في النّسخ والصّواب: «فَفَزِعَ» بمعنى «يفزع» وهذا في الكلام لاسيّما في كلام الله ـ تعالى ـ أكثر من أن يحصى.

﴿ ومثله ﴾ التّعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ ﴿ وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ ﴾[٣]﴾.

﴿ ونحوه ﴾ التّعبير عنه باسم المفعول كقوله: ﴿ ﴿ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ ﴾[٤]﴾ أي: يُجْمَع له النّاس لما فيه من الثّواب والعِقاب والحِساب، وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظّاهر[٥].

فإن قلت: كلّ من اسم الفاعل واسم المفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال، وحينئذٍ يكون معنى «لواقع»: «لَيَقَعُ»[٦]، ومعنى

---

(١) **قوله: «التّعبير عن المستقبل بلفظ الماضي»**. قال سيّدنا الأُستاذ: ولقد غفل المصنّف والشّارح عن عكسه وهو التّعبير عن الماضي بلفظ المستقبل كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ**﴾ [الحجرات: ٧]، مكان: «لو أطاعكم»، وقول النّهشليّ ـ رضوان الله عليه ـ يرثي أخاه المستشهد يوم صفّين وكانا من أصحاب أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ يجاهدان بين يدي ابن عمّ رسول الله ووصيّه:

ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط ممّا تطيح الطّوائح

مكان «أطاحت».

(٢) النّمل: ٨٧.

(٣) الذّاريات: ٦.

(٤) هود: ١٠٣.

(٥) **قوله: «وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظّاهر»**. لأنّ المعنى على الاستقبال وذلك يقتضي التّعبير عنه بالفعل المضارع الموضوع للاستقبال لا اسم الفاعل والمفعول.

(٦) **قوله: معنى «لواقع»: «ليقع»**. قيل: هذا غير مستقيم، لأنّ اللّام تمحّض المضارع للحال

⇐

«مجموع»: «يُجْمَعُ»[١] ـ من غير تفرقة ـ إلّا أنّ دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض، فبالجملة إذا كان معناه الاستقبال يكون وارداً على مقتضى الظّاهر.

قلت: لا خلاف في أنّ اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع ـ كالمستقبل ـ مجاز[٢]، وفيما هو واقع ـ كالحال ـ حقيقة، وكذا الماضي عند الأكثرين، فتنزيلُ غير الواقع منزلة الواقع ـ والتّعبير عنه بما هو موضوع للواقع ـ يكون على خلاف مقتضى الظّاهر[٣].

⇐ والمفروض هناك كونه للاستقبال والجواب ـ بعد تسليم أنّ التّمحيض المذكور هو مذهب البصريّة ـ ما ذكره النُّحاة من أنّ اللّام ربّما يكون لمجرّد التّأكيد كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ** ﴾ [النّحل: ١٢٤].

(١) **قوله: ومعنى «مجموع»: يُجْمَعُ**. بصيغة المضارع المجهول.

(٢) **قوله: «فيما لم يقع كالمستقبل مجاز»**. اتّفقوا على أنّ استعمال اسم الفاعل والمفعول في المستقبل مجاز كما اتّفقوا على أنّ الاستعمال في ما هو واقع ـ كالحال ـ حقيقة، واختلفوا في الماضي، فقال الأكثرون حقيقة فيه أيضاً. فظهر بهذا أنّ استعمال اسم الفاعل والمفعول في ما لم يقع مجاز لأنّهما لم يوضعا للاستقبال.

(٣) وفي نسخةٍ: **قلت**: نعم ولكن فيهما من الدّلالة على تمكّن الوصف وثباته ما ليس في الفعل وإن شئت فوازِنْ بين قوله: ﴿ **إِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ** ﴾ [الذّاريات: ٦] و: ﴿ **ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ** ﴾ [هود: ١٠٣] وقولك: «إنّ الدّين ليقع» و: «ذلك يوم يُجْمَعُ له النّاس» لتعثر على الفرق بينهما وعلى أنّ مقتضى الظّاهر فيما لم يقع هو الفعل، والعدول إلى الوصف للتنبيه على أنّه محقّق الوقوع؛ هذا، فالكلام بعد محلّ نظر. أقول: و **قوله: «لتعثر على الفرق»**. أي: لتطّلع على الفرق بينهما وعلى أنّ مقتضى الظّاهر فيما لم يقع هو الفعل المضارع، لأنّه موضوع للاستقبال ـ أي: لِمَا لم يقع في الحال ـ والعدول إلى الوصف ـ أي: اسم الفاعل والمفعول ـ إنّما هو للتّنبيه على أنّه محقّق الوقوع، لأنّ الوصف موضوع لما هو واقع في الحال وحقيقة في هذا المعنى.

[القلب البياني؛ تعريفه وتقسيمه]

﴿ومنه﴾ أي: ومن خلاف مقتضى الظّاهر ﴿القلب[1]﴾ وهو أن يجعل أحد

---

(١) قوله: «القلب». أنقل لك في هذا الموضع ما حقّقته في حاشية «شرح النّظّام» على «الشّافية» بتغيير يسير، فأقول: اعلم أنّ القلب من فنون كلام العرب وهو قسمان:

الأوّل: «القلب في الكلمة» ويسمّى عندهم بـ«القلب المكاني» أيضاً، وأسميته أنا «القلب التّصريفيّ» وهو تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، قال المحقّق الرّضي: وأكثر ما يتّفق في المعتلّ والمهموز، وقد جاء في غيرهما قليلاً.

مثال المعتل: «آدُر» جمع «دار» والأصل: «أَدْوُر» لأنّها أجوف واويّ، همزوا الواو المضمومة جوازاً ثمّ قلبوها إلى موضع الفاء، وخفّفت الهمزة فصار «آدُر» والوزن: «أعفل».

ومثال المهموز: «ناء، يناء» فإنّ أصله «نأي، ينأى» مع «النّأي» الّذي هو الأصل لاشتقاق الفعل من المصدر على الأصحّ، والمصدر النّاقص اليائيّ من المهموز العين فهو الأصل، والأجوف اليائي من المهموز اللّام مقلوب منه ـ كما هو واضح ـ.

ولمعرفة هذا القلب ستّة طرق معروفة شرحتها في حاشية شرح النّظام فراجعها.

والثّاني: «القلب في الكلام» وهو نوعان:

النّوع الأوّل: أن يقلب الكلام كلّه ولا يستحيل المعنى بالانعكاس، وأسميته أنا «القلب البديعي» إذ الغرض منه تحسين الكلام ولذا عدّه أهل البديع من المحسّنات اللفظيّة، وهو أن يكون الكلام بحيث إذا قلبته وابتدأت من حرفه الأخير إلى الحرف الأُولى كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النّظم وقد يكون في النّثر:

أمّا النّظم: فقد يكون بحيث يكون كلّ من المِصْراعين قلباً للآخر مثل قول الحريريّ:

* أرانا الإله هلالاً أنارا *

وقد يكون مجموع البيت قلباً لمجموعه مثل قول القاضي الأرّجاني:

مودّته تدوم لكلّ هولٍ ... وهل كلّ مودّته تدوم

⇐

⇐ وقول الحريريّ صاحب «المقامات» في المقامة المغربيّة:

أُسْ أَرْمـلا إذا عـرا وَارْعَ إذا المـرءُ أَسَـا
أَسْـنِد أخـا نَـباهةٍ أَبِـنْ إخـاءاً دَنَّـسا
أُسْـلُ جَـناب غـاشم مُشَـاغِبٍ إنْ جَـلَسَا
أُسْـرُ إذا هَبَّ مِـراً وَارْمِ بـه إذا رَسَـا
أُسْكُـنْ تَـقَوَّ فَـعَسَى يُسْـعِفُ وقت نَكَسا

والحرف المشدّد في حكم المخفّف في هذا الباب.

وأمّا النّثر: فمن القرآن العزيز: ﴿**كُلٌّ فِي فَلَكٍ**﴾ [الأنبياء: ٣٣] و: ﴿**وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ**﴾ [المدّثر: ٣]، ومن غيره قول الحريريّ: «ساكب كاس» و: «لُمْ أخاً مَلَّ» و: «كبّر رجاء أجر ربّك» و: «من يَرُبُّ إذا بَرَّ يَنْمُ» و: «سَكِّتْ كُلَّ من نمَ لك تَكْسِ» و: «لُذْ بكلّ مؤمّلٍ إذا لمَ ومَلَكَ بذل» فترى الحريريّ يتقلّب بين القلب الثّنائي والثّلاثي والرّباعيّ والخماسيّ والسّداسيّ والسّباعيّ.

النّوع الثّاني: أن يقلب بعض أجزاء الكلام، وأسميته أنا «القلب البياني» وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان:

أحدهما: أن يكون الدّاعي إلى اعتباره من جهة اللفظ، بأن يتوقّف صحّة اللّفظ عليه ويكون المعنى تابعاً كما إذا وقع ما هو في موضع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة وذلك مثل قول عمير القطامي:

قِفِيْ قَبْلَ التّفرّق يا ضُبَاعا ولا يَكُ موقفٌ منك الوَدَاعا

أي: لا يكن موقف الوَدَاع موقفاً منك.

والثّاني: أن يكون الدّاعي إليه من جهة المعنى لتوقّف صحّته عليه ويكون اللّفظ تابعاً نحو: «عرضتُ النّاقة على الحوض» والمعنى: «عرضتُ الحوضَ على النّاقة» لأنّ المعروض عليه هاهنا ما يكون له إدراك يميل به إلى المعروض أو يرغب، ومنه قولهم: «أدخلت القَلَنْسُوَةَ في الرّأس والخاتم في الإصبع» ونحو ذلك؛ لأنّ «القلنسوة» و«الخاتم»

⇐

أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه، وهو ضربان:

[الضَّرْبُ الأوّل]

أحدهما: أن يكون الدّاعي إلى اعتباره من جهة اللفظ ـ بأن يتوقّف صحّة اللفظ عليه ـ ويكون المعنى تابعاً، كما إذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله:

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ[1] يا ضُبَاعَا ... ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعا

⇐ ظرف، و«الرّأس» و«الإصبع» مظروف، لكنّه لمّا كان المناسب هو أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرّك بالمظروف نحو الظّرف وهاهنا الأمر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار ـ على ما نصّ عليه البيانيّون ـ.

وجعل الزّمخشريّ من القلب قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ**﴾ [الأحقاف: ٢٠]، ويكون الدّاعي إليه من جهة المعنى. وفي كلامهم: «عرضت الجارية على البيع» و: «عرضت القاتل على السّيف» و: «الجاني على السّوط».

(١) **قوله: «قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ»**. البيتان من الوافر على العَروض المقطوفة مع الضّرب المشابه والقائل: عُمَير بن شُيَيْم المعروف بالقطامي ـ بفتح القاف وضمّها ـ قالوا: كان نصرانيّاً ثمّ أسلم ـ كما نصّ عليه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ وهما مطلع قصيدة يمدح بها زُفَر بن الحارث الكلابيّ حين أحاطت به قيس بنواحي الجزيرة وأرادوا قتله، فحال زفر بينه وبينهم وحَمَاه ومنعه، وكساه وأعطاه مائة ناقة وخلّى سبيله ومطلع القصيدة برواية الدّيوان:

قِفِيْ قبل التفرّق يا ضُبَاعَا ... ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعا
قِفِي فَأَفْدِيْ أسيرَكِ إنّ قومي ... وقومَكِ لا أرى لهم اجتماعا

قال:

ومَنْ يكن استلامَ إلى ثَوِيّ ... فقَدْ أَحْسَنْتَ يا زُفَر المتاعا
أكُفراً بعد ردّ الموت عَنّي ... وبعدَ عطائك المائةَ الرِّتاعا

⇐

قِفي نَادِيْ أسيركِ إنّ قومي　　　وقومكِ لا أرى لهم اجتماعا

أي: لا يكن مَوْقِفُ الوَداعِ مَوْقِفاً مِنْكِ.

[الضَربُ الثّاني]

والثّاني: أن يكون الدّاعي إليه من جهة المعنى ـ لتوقّف صحّته عليه ـ ويكون اللّفظ تابعاً له ﴿ **نحو: «عَرَضْتُ النَّاقَةَ على الحَوْض»** ﴾ والمعنى: «عرضتُ الحوضَ على النَّاقة» لأنّ المعروض عليه مايكون له إدراك يميل به إلى المعروض أو يرغب عنه.

⇐ فلمّا أنْ جَرَى سِمَنٌ عليها　　　كما طيّنت بالفَدَن السَّياعا
أَمَرْتَ بها الرِّجال ليأخُذُوها　　　ونَحْنُ نَظُنُّ أن لن تُسْتَطاعا
فَلأْياً بعد لأْيٍ أدركوها　　　على ما كان إذ طَرَحُوْا الرِّقاعا
فلو بيدي سواك غَدَاةَ زلّتْ　　　بي القدمانِ لم أَرْجُ اطّلاعا
إذن لهلكتُ لو كانت صِغاراً　　　من الأخلاق تُبْتَدَعُ ابتداعا
فلم أر مُنْعِمِين أقلّ منّا　　　وأكرم عندما اصطنعوا اصطناعا
من البِيْض الوُجُوه بني نُفَيْلٍ　　　أَبَتْ أخلاقهم إلّا اتّساعا

وهي طويلة أوردنا منها هذه الأبيات لتكرّر الاستشهاد في بعضها والاحتياج في بيان المعنى إلى بعضها الآخر.

يقال: «وادعته، موادعةً» صالحتُهُ والاسم: «الوِداع» ـ بالكسر ـ.

و«ودّعته توديعاً» والاسم: «الوَداع» بالفتح مثل «سلّم، سَلاماً» وهو أن تُشَيّعه عند سفره، وهذا هو المراد هاهنا.

«الفَدَن»: القصر المَشِيْدُ، و«السَّياع» بفتح السّين المهملة. الطِّين بالتِّبْنِ وفيه القلب في موضعين:

في قوله:　　　* ولا يك موقف منكِ الوَدَاعا *

وفي قوله:　　　* كما طيّنت بالفَدَن السَّياعا *

والباقي واضح.

ومنه قولهم: «أدخلتُ القَلَنْسُوَةَ في الرّأس والخَاتَمَ في الإصبع» ونحو ذلك؛ لأنّ «القَلَنْسُوَةَ» و«الخاتم» ظرف، و«الرّأس» و«الإصبع» مظروف.

لكنّه لمّا كان المناسب هو أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه، ويتحرّك بالمظروف نحو الظَّرف، وهاهنا الأمر بالعكس **قَلَبُوْا** الكلام رِعايةً لهذا الاعتبار.

[الخلاف في قول خِداش بن زهير العامريّ هل هو من الضّرب الأوّل أو الثّانيّ]

وأمّا قوله:

فَإنَّكَ لا تُبالي[1] بَعْدَ حَوْلٍ ... أَظَبْيٌ كانَ أُمَّكَ أم حِمَارُ

---

(١) **قوله: «فإنَّكَ لا تُبالي»**. البيت من الوافر على العَروض المقطوفة مع الضّرب المشابه.

والقائل خِداش بن زهير العامري من بني عامر بن صعصعة المتوفّى سنة ٦هـ، شاعر جاهليّ من أشراف بني عامر وشُجْعَانهم، كان يُلقَّب «فارس الضّحياء» وأكثر شعره في الحماسة والفخر.

وذكر بعضهم أنّه كان مع المشركين يوم حنين ثمّ أسلم بعد ذلك، والمشهور أنّه جاهليّ. ونقل عن أبي عمرو بن العلاء أنّه قال: «خِداش أشعر من لبيد وابى النّاس إلّا تقدمة لبيد» ورواية الدّيوان هكذا:

فإنّك لا يَضُرُّكَ بعد حولٍ ... أظبيٌ كان أُمَّكَ أم حِمارُ
فقد لَحِقَ الأسافِلُ بالأعالي ... وماجَ اللُّؤْمُ واختلط النِجَارُ
وعاد العبدُ مثلَ أبي قُبَيْسٍ ... وسيق مع المُعَلْهَجَةِ العِشَارُ

«ماج اللّؤم» استعارة من قولهم: «ماج البحر، يموج، موجاً» إذا اضطربت أمواجه و«النّجار» بكسر النّون وتخفيف الجيم الأصل، و«عاد» بمعنى «صار» و«أبا قبيس» قيل: أراد به أبا قابوس وهو النُّعْمان بن المنذر مَلِكُ الحيرة لكن صغّر المضاف إليه تصغير التّرخيم. وقيل: أراد الجبل الّذي بمكّة ـ زادها الله شرفاً بهلاك الوهّابيّين الكفرة لعنهم الله ـ ويؤيّده رواية «الفِنْد» مكان «العبد» وهو الجبل العظيم و«المُعَلْهَجَة» تأنيث «المُعَلْهَج»

⇐

لقد لَحِق الأسافلُ بالأعالي ‌‌‌ وماجَ اللُّؤْمُ واختلط النِّجَارُ

أي: ذهب السُّؤْدُدُ من النّاس واتّصفوا بصِفَات اللِّئَام حتّى لو بَقُوْا على هذا الوصف سنةً لا يبالي إنسان منهم أهجيناً كان أو غيرَ هجينٍ.

[عدّه السّكّاكيّ من الضّرب الأوّل]

فقيل: إنّه قلب من جهة اللغة[1] بناءً على أنّ «ظبي» مرفوع بـ«كان» ـ المقدّر ـ لا بالابتداء، لأنّ الاستفهام بالفعل أولى، فصار الاسم نكرة والخبر معرفة[2] كما في قوله:

* ولا يك موقفٌ منكِ الوَداعا *

⇐ وهو الهجين من الرّجال وغيرهم يقال: «رجل هجين» أي: أبوه خير من أُمّه و«العِشار» ـ بكسر العين المهملة ـ جمع «عُشَراء» وزان «عُلَماء» وهي النّاقة الّتي أتت عليها عشرة أشهر من يومٍ أرسل فيه الفحل، والباقي واضح.

(١) **قوله: «فقيل: إنّه قلب من جهة اللغة»**. وهو الّذي يظهر من السّكّاكيّ في باب تنكير المسند من «المفتاح» وسيأتي نصّه في التّعليق. وأصل القلب في بيت خِداش بن زهير متّفق عليه ولكنّهم اختلفوا بعد ذلك، فقال السّكّاكيّ في باب «تنكير المسند»: إنّه من الضّرب الأُوّل أي: يكون الدّاعي إلى اعتباره اللفظ.

ورجّح التّفتازانيّ كونه من الضّرب الثّاني ـ أي: يكون الدّاعي إلى اعتباره المعنى.

(٢) **قوله: «فصار الاسم نكرة والخبر معرفة»**. أي: صار اسم «كان» المقدّر وهو «ظبي» نكرة وخبر «كان» المقدّر وهو «أُمّك» معرفة.

لا يقال: الخبر هي الجملة، أي: جملة «كان أُمّك» لا «أُمّك» وحده، والجملة لا تكون معرفة؟

لأنّا نقول: «كان أُمّك» ليس بجملة، إذ لا ضمير في «كان» على هذا الفرض، لأنّ «كان» المذكور مفسّر لـ«كان» المقدّر ولا ضمير فيه، فكذا في مفسِّره لوجوب تطابق المفسِّر والمفسَّر، فالخبر «أُمّك» وحده وهي معرفة ـ.

ويحصل المعادلة[١] ـ بين ما وقع بعد «أم» وما وقع بعد الهمزة ـ بالتزام حذف الفعل ـ لوجود المفسِّر ـ وبأنّه غير مقصود، فوجوده كعدمه؛ فإنّ المقصود المذكور بعد الهمزة هو «ظبيٍ» لا الفعل العامل فيه، وهو معادل لما وقع بعد «أم».

[التّفتازاني يعدّه من الضّرب الثّاني]

والحقّ أنّ «ظبي» مبتدأ و«كان أُمّك» خبره، وصحّ الابتداء بالنّكرة[٢] لوقوعها بعد الهمزة نحو: «أرجل في الدّار أم امرأة»، و«حِمار» عطف على «ظبي» لأنّ دخول الهمزة في الاسم أكثر من أن يحصى، وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا: «أزيد قام» على أن يكون «زيد» مبتدأ بخلاف: «هل زيد قام»[٣].

فحينئذٍ لا قلب فيه من جهة اللفظ لأنّ اسم «كان» ضمير، والضّمير معرفة[٤]

---

(١) **قوله: «ويحصل المعادلة»**. جواب سؤال وهو أنّ لفظة «أم» هاهنا متّصلة فيجب أن يليها أحد المستويين والآخر الهمزة حتّى يحصل المعادلة بينهما فإن قدّر بعد الهمزة فعل لم يلهما المستويان فلم يحصل المعادلة.

والجواب: أنّ المعادلة يحصل بوجهين:

الأوّل: بالتزام حذف «كان» لوجود المفسّر.

والثّاني: بأنّ الفعل المقدّر غير مقصودٍ فوجوده كعدمه، لأنّ المقصودَ المذكورُ بعد الهمزة وهو «ظبي» فيحصل المعادلة، لأنّ الواقع بعد الهمزة و«أم» حينئذٍ الاسم.

(٢) **قوله: «وصحّ الابتداء بالنّكرة»**. جواب سؤال أيضاً وهو أنّه كيف يجوز أن يكون «ظبي» مبتدأ وهو نكرة ولا يجوز الابتداء بها مالم تفد؟ والجواب: سوّغ ذلك وقوعُها بعد الهمزة.

(٣) **قوله: «بخلاف: «هل زيد قام»**. فإنّه وإن لم يكن ممتنعاً، لاحتمال أن يكون «زيد» فاعلاً لـ«قام» المقدّر لكنّهم أجمعوا على قبحها كما سيأتي ـ بمعونة الله ـ.

(٤) **قوله: «لأنّ اسم «كان» ضمير، والضّمير معرفة»**. أي: فلا داعي للقلب لفظيّاً وهو لزوم كون ⇐

كما يقال: «رجل شريف كان أباك».

نعم فيه قلب من جهة المعنى، لأنّ المخبر عنه في الأصل هو «الأُمّ» والمعنى: «أظبياً كان أُمّك أم حماراً»؛ لأنّ المقصود التّسوية[1] بين أن تكون أُمّه ظبياً وأن تكون حماراً؛ فافهم.

[المذاهب الثّلاثة في قَبُول القلب وردّه]

﴿وقَبِلَهُ﴾ أي: القلب ﴿السَّكّاكيُّ مطلقاً﴾[2] أينما وقع، وقال: إنّه ممّا يورث[3]

⇐ الاسم نكرة والخبر معرفة ولكن يظهر من المحقّق الرّضيّ في باب «المعرفة والنّكرة» من شرح «الكافية» أنّ فيه داعياً لفظيّاً للقلب وهو تنكير الضّمير المستتر في «كان» في البيت، وكذا نصّ في بحث تقديم الخبر على الاسم وتقدّمه على الفعل من باب الأفعال النّاقصة على تنكير الضّمير ناقلاً له عن سيبويه في جواب المبرّد.

(١) **قوله: «لأنّ المقصود التّسوية»**. أي: المقصود الإخبار عن الأمّ بمساواة كونها ظبياً أو حماراً، لا الإخبار عن الظّبي والحمار بكونهما مساويين في كونهما أُمّاً له.

(٢) **قوله: «وقبله ـ أي: القلب ـ السّكّاكيّ مطلقاً»**.

اعلم أنّهم اختلفوا في قبول القلب وردّه على ثلاثة أقوالٍ:

الأوّل: القَبُول مطلقاً وهو قول السّكّاكيّ في باب تنكير المسند من كتاب «المفتاح».

الثّاني: الرّدّ مطلقاً وهو قول غيره.

الثّالث: القول بالتّفصيل؛ فإن تضمّن اعتباراً لطيفاً قُبِل، وإلّا رُدَّ، وهذا هو مختار الخطيب القزويني في متن هذا الكتاب وشرحه التّفتازاني.

(٣) **قوله: «وقال: إنّه ممّا يورث»**. الشّارح تصرّف في عبارة السّكّاكيّ، وهذا نصّه في باب تنكير المسند من كتاب «المفتاح»:

وأمّا الحالة المقتضية لكونه ـ أي: المسند ـ منكراً، فهي إذا كان الخبر وارداً على حكاية المنكر ـ كما إذا أخبر عن رجل في قولك: «عندي رجل» تصديقاً لك، فقيل: «الّذي عندك ⇐

⇐ رجل».

أو كان المسند إليه كقولك: «رجل من قبيلة كذا حاضر» فإنّ كون المسند إليه نكرة والمسند معرفة ـ سواء قلنا: يمتنع عقلاً أو يصحّ عقلاً ـ ليس في كلام العرب، وتحقيق الكلام فيه ليس ممّا يهمّنا الآن.

وأمّا ما جاء من نحو قوله:

* ولا يك موقفٌ منكِ الوَدَاعا *

وقوله:

* يكون مزاجها عسل وماء *

وبيت الكتاب:

* أَظَبْيٌ كان أُمَّك أم حِمَارُ *

فمحمول على مِنْوَالِ: «عَرَضْتُ النَّاقةَ على الحوض» وأصل الاستعمال:

* ولا يك موقفاً منكِ الوَدَاعُ *

و * يكون مزاجُها عَسَلاً وماءٌ *

و * أظبياً كان أُمّك أم حمارا *

ولا تظننّ بيت الكتاب خارجاً عمّا نحن فيه ـ ذهاباً إلى أنّ اسم «كان» إنّما هو الضّمير، والضمير معرفة ـ فليس المراد «كان أُمّك» إنّما المراد: «ظبي» بناءً على أنّ ارتفاعه بالفعل المفسَّر لا بالابتداء، ولذلك قدّرنا الأصل على ما ترى، وفي البيت اعتبارات سؤالاً وجواباً فلا عليك أن تتأمّلها.

وإيّاك والتّبخيت ـ أي: تجربة بختك وحظّك ـ في تخطئة أحد هاهنا فيخطئ «ابن أُخت خالتك» ـ أي: أنت ـ.

وإنّ هذا النّمط مسمّىً فيما بيننا بالقلب، وهي شعبة من الإخراج لا على مقتضى الظّاهر، ولها شيوع في التّراكيب وهي ممّا يورث الكلام ملاحةً ولا يُشَجِّعُ عليها إلّا كمالُ البلاغة وتأتي في الكلام وفي الأشعار وفي التّنزيل اهـ.

⇐

الكلام ملاحة ويُشَجِّعُ(١) عليه كمالُ البلاغة وأَمْنُ الالتباس، ويأتي في المحاورات وفي الأشعار وفي التّنزيل.

﴿ وردّه غيره ﴾ أي: غير السّكّاكيّ مطلقاً.

﴿ والحقّ أنّه إن تضمّن اعتباراً لطيفاً ﴾ غير نفس القلب ـ الّذي جعله السّكّاكيّ من اللطائف ـ ﴿ قُبِل، كقوله ﴾ أي: قول رؤبة(٢):

﴿ وَمَهْمَهٍ ﴾ أي: مفازة ﴿ مُغْبَرَّةٍ(٣) ﴾ متلوّنة بالغُبْرَة ﴿ أرجاؤُهُ ﴾ أطرافه ونواحيه

⇐ ثمّ مثّل الكلام بقولهم: «عرضت النّاقة على الحوض» والأشعار بقول القطامي ورؤبة وقول الشّمّاخ:

* كما عصب العلباء بالعود *

وقول خداش:

* وتشقى الرماحُ بالضّياطرة الحُمْر *

أراد: «وتشقى الضياطرة الحُمْرُ بالرّماح». والقرآن بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ أي: «جاءها بأسنا فأهلكناها» وأورد ابن هشام في القاعدة العاشرة من الباب الثّامن من «المغني» عدّة أمثلةٍ لذلك.

(١) قوله: «يشجّع». من التّشجيع وهو التّشويق والتّحريض.

(٢) قوله: «رؤبة». هو أبو الجحّاف رؤبة بن عبدالله العجّاج بن رؤبة التّميميّ السّعدي راجز مشهور من مخضرمي الدّولتين ـ الأمويّة والعبّاسيّة، لعنهم الله جميعاً ـ. وكان يقيم بالبصرة ومات بالبادية سنة ١٤٥هـ ونقل عن الخليل أنّه قال: «دفن الشّعر واللغة والفصاحة».

(٣) قوله: «ومهمهٍ مغبرّة». المصراعان من الرَّجَز المشطور، والقائل رؤبة بن العجّاج وهما مطلع أرجوزةٍ يقول فيها:

وبلدٍ عاميةٍ أعماؤه ... كأنّ لونَ أرضه سماؤهُ

أيهاتَ مِن جَوْزِ الفَلاة ماؤُه ... يَحْسِرُ طَرْفَ عينه فضاؤُه

⇐

⇐ هابي العَشِيِّ دَيْسَقٍ ضَحاوُه … إذا السَّراب انتسجَتْ إضاؤه
أو مُجْنَ عنه عُرِّيَتْ أعراؤه … وَآجتَاب قَيظاً يلتظي التَظاؤُهُ
ذا وَهَجٍ يُحْمِي الحَصَا إحماؤه … يَبْحَثُ مُكْتَنَّ الثَّرَى ظِبَاؤُهُ
في كَوكبٍ مُلْتَهِبٍ صِلاؤُه … تَقْلِصُ عن مَكْنِسِه أفياؤُهُ
في الظِّلِّ حيثُ اصطفَقَتْ أفناؤُهُ … مِنْ ظِلِّ أَرْطى خَضِلٍ آلاؤُهُ
إذا جَرَى بين الفَلا زُهاؤُه … وخشعت مِنْ بُعْدِهِ أَصْواءُهُ
وضَبَحَتْ في ليله أصداؤُه … داعٍ دَعَا لم أدْرِ ما دُعاؤه
أطَرَبٌ أم وَجْدُ حُزنٍ داؤه … فقلت ذا أرَّقني بكاؤُهُ
أنَوْحُهُ راعك أم غِناؤُهُ … والعِيْسُ في مُغْضَوْصِبٍ حِزَّاؤُهُ
يَطْلُبْنَ خِمْساً صادقاً نجاؤُهُ … يركَبْنَ تَيْمَاءَ وما تيماؤُهُ
يَهْمَاءَ يدعو جِنُّها يَهْمَاؤُهُ … والسَّيْرُ مُحْزَوْزِ بنا احزِيْزاؤُهُ
ناجٍ وقد زَوْزَى بنا زِيزاؤُهُ … يَغْشَى قَرًا عارية أعراؤُهُ
تَحْبُو إلى أَصْلابه أمعاؤُهُ … والرَّمْل في مُعْتَلِجٍ أنقاؤُهُ
وَعْرُ البُطُونِ وَعْثَةٌ أكفاؤُهُ … يُذْرِي إذا طارت به أذْراؤُهُ
ليس امرؤ يَمْضِي به مضاؤُهُ … إلّا امْرُؤٌ من فَتْكِهِ دَهَاؤُهُ
فقلتُ إذ لم أدْرِ ما أسماؤُهُ … سَعْمُ المَهارِي والسُّرَى دواؤُهُ
يرمي بأنقاضِ السُّرَى أرجاؤُهُ … هيهات من مُنْخَرِقٍ هيهاؤُهُ
مُشْتَبِهٍ مُتَيَّهٍ تيهاؤُهُ … إذا ارتَمَى لم أدْرِ ما مِيْداؤُه
ما بعدُ ما قايس أو حِذاؤُه … هاتكتُهُ حتّى مَضَتْ أكراؤُهُ
وانحسرَتْ عن مَعْرِفي نَكْراؤُهُ … ولم تكاءَدْ رِحْلتي كَأْداؤُهُ
هَوْلٌ ولا ليل دَجَتْ أدْجاؤُه … وإنْ تغشَّتْ بلداً أغشاؤُهُ
ألْحَقْتُهُ حتّى انجلَتْ ظَلْماؤُهُ … عنّي وعن ملموسةٍ أحناؤُهُ
وناضبٍ يُنْضِي الوَأَى إنضاؤُهُ … إذا انتَحَى في البلد انتحاؤُهُ

⇐

جمع «الرَّجا» مقصوراً ﴿كأنَّ لَوْن أرْضِهِ سَماؤُهُ﴾ وهاهنا مضاف محذوف، أي: لون سمائه، وهذا معنى قوله ﴿أي: لونها﴾.

فالمصراع الأخير من باب القلب والمعنى: «كأنّ لون سمائه لِغُبْرتها لون أرضه».

وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه، لإشعاره بأنّ لون السّماء قد بلغ في الغُبْرَة إلى حيث يشبّه به لون الأرض في الغُبْرَة.

﴿وإلّا﴾ أي: وإن لم يتضمّن اعتباراً لطيفاً ﴿رُدّ﴾ لأنّ العدول عن مقتضى الظّاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين:

أحدهما: أن لا يتضمّن ما يوهم عكس المقصود ﴿كقوله﴾ أي: قول القَطامِيّ[1] يصف ناقته بالسِّمَن:

* فلمّا أن جَرَى سِمَنٌ عليها *

﴿كَمَا طَيَّنْتَ﴾ ـ من «طيّنت السّطح» ـ ﴿بالفَدَنِ﴾ أي: القصر ﴿السَّياعا﴾ أي: الطِّين المخلوط بالتِّبْنِ، والمعنى: كما طيّنتَ الفَدَن بالسَّياع.

وجواب «لمّا» قوله بعده:

أَمَرْتَ بِهَا الرِّجالَ لِيَأْخُذُوهَا ... ونَحْنُ نَظُنُّ أنْ لَنْ تُسْتَطَاعا

ولقائل أن يقول: إنّه يتضمّن من المبالغة في سِمَنِ النّاقة ما لا يتضمّنه قولنا: «كما طَيَّنْتَ الفَدَن بالسَّيَاع» لإيهامه أنّ «السَّيَاع» قد بلغ من العِظَم والكَثْرة إلى أن صار بمنزلة الأصل و«الفَدَن» بالنّسبة إليه كـ«السَّياع» بالنّسبة إلى «الفَدَن».

⇐ لِلْهَجْر حتّى بَرَدَتْ غَرَّاؤُهُ

ورواية المتن عن المصراع الأوّل غير موجودة في هذه الأُرجوزة كما ترى.

(١) تقدم البيت قبيل ذلك.

[القلب المردود في بيت الحَماسي والجواب عنه]

والثّاني: أن يتضمّن ما يوهم عكس المقصود فيكون أدخل في الرّدّ كقوله:

ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَقَدْ أَصَبْتُ[1] وَلَمْ أُصَبْ   جَـذَعَ البَـصيرة قـارِحَ الإقْـدامِ

---

(١) **قوله: «ثمّ انصرفت وقد أصبت»**. البيت من الكامل على العروض التّامّة الصّحيحة مع الضّرب المقطوع والقائل: القَطَرِيّ بن الفُجَاءة المازني من رؤساء الخوارج الكفرة ـ لعنهم الله جميعاً ـ انتقل إلى جهنّم سنة ٧٨هـ وهو من قطعة أوردها أبو تمّام في باب الحماسة من ديوان الحماسة يقول فيها:

لا يَـرْكَـنَنْ أحـد إلى الإحْـجَام   يَـومَ الوَغَـى مـتخوّفاً لِـحِمامِ

فـلقد أُرَانـي للـرّماح دريـئةً   مِـنْ عـن يـميني مـرّةً وأمـامي

حتّى خَضَبْتُ بما تـحدّر مـن دمـي   أكـناف سَـرْجي أو عِـنانَ لِجامي

ثمّ انصرفتُ وقد أَصَبْتُ ولم أُصَبْ   جَـذَعَ البـصيرةِ قـارح الإقـدام

قال المرزوقي في شرح هذه الأبيات: قصده إلى البعث والتّحضيض، على التّغرير بالنّفس والتّعريض، ألا ترى أنّه يحثّ بهذا الكلام على ترك الفكر في العواقب ورفض التّحرّز خوفاً من المعاطب، وينبّه على أنّ الحَذَر لا يُنجي من القَدَر، وأنّ الأجل إذا جاء لم تُغْنِ معه قوّةُ الأمل فيقول: لا يَمِيْلَنَّ أحد إلى هَجْر الإقدام والسّكون إلى الإحجام في الحرب متخشّعاً من الموت. أقول: والإحجام التّأخّر في الحرب خوفاً من الموت كما كان يصنعه أبوبكر وعمر وعثمان في غزوات رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ.

قال: «الدّريئة» تُهْمَزُ ولا تهمز فتجعل من «الدّرء» وهو الدّفع ومن «الدَّرْي» وهو الختل والحلقة الّتي يتعلّم عليها الطّعن، ويمكن حمل البيت عليها جميعاً يقول: لا يفعلنّ ذلك أحد وليعتبر بحالي فلقد رأيتُ نفسي في غير وقت وحال وكأنّي للرّماح بمنزلة الحلقة الّتي يتعلّم عليها الطّعن فتأتيني الرّماح من جوانبي كلّها ثمّ سلمت. و«عن» اسم بمعنى الجانب وليس بحرفٍ والمعنى: من جانب يميني. و«أو» في قوله «أو عنان» ليست للشكّ بل للإباحة والمعنى: «انتصبتُ للرّماح حتّى خضبتُ بما سال من دمي إمّا عِنان

⇐

والمعنى: «قارِحَ البصيرة، جَذَعَ الإقْدام» ـ على أنّه حال من الضّمير في «انصرفتُ» ـ و«لم أُصَبْ» بمعنى «لم أُجرح» وذلك لأنّ «الجُذُوْعة» حَداثة السّنّ و«القُرُوْح» قِدَمه وتناهيه، فالمناسب وصف الرّأي والبصيرة بالقُرُوْح ووصف الإقدام والاقتحام في المعارك بالجُذُوْعة كما يقال: «إقدامُ غِرٍّ»[1]، و: «رَأْيُ مُجَرِّبٍ» فليس في هذا القلب اعتبار لطيف، بل فيه إيهام لعكس المقصود.

[الجواب عن القلب]

وأُجيب: بأنّه ليس من باب القلب لأنّ قوله «جَذَعَ البصيرة» حال من الضّمير في «لم أُصَبْ» ـ لأنّه أقرب ـ ومعناه: «لَمْ أُلْفَ» ـ من: «أصبتُ الشّيْءَ» ألفيته،

⇐ لجامي وإمّا جوانب سَرْجي، فالعِنان لمّا سال من أعاليه وجوانب السّرج لمّا سال من أسافله.

الجُذُوْعة: حداثة السّنّ وانتصاب «جَذَعَ البصيرة» على أنّه حال وهو نكرة والمعنى: ثمّ انصرفتُ مع ما وصفتُ من حالي واتّفق مع ضيق المجال عليَّ وقد نِلْتُ ما أردتُ من الأعداء، ولم ينالوا منّي ما أرادوا، وأنا على بصيرتي الأُولى لم يبد لي في الاقتحام ولا غلب في اختياري التّطرّفُ والانحراف، بل صار إقدامي في الحرب قارِحاً لطول ممارستي وتكرّر مبارزتي، وإن كان بقي رأيي فيه جَذَعاً.

(١) مأخوذ من بيت أبي عبادة البحتريّ في قصيدة يمدح بها مالك بن طَوْق:

مَلِكٌ له في كُلّ يومِ كريهةٍ ... إقدامُ غِرٍّ واعتزامُ مُجَرِّبِ

أخذه عن قول أبي تمّام:

ومُجَرَّبُوْنَ سقاهم من بأسه ... فإذا لَقُوا فكأنّهم أَغْمَارُ

«غَرَّ الشّخْصُ، يَغِرُّ» ـ من باب «ضَرَبَ» ـ «غَرارَةً» ـ فهو: «غارٌّ» و«غِرٌّ» ـ بالكسر ـ أي: جاهل بالأمور، غافل عنها. «ورجل مُجَرِّب» ـ بصيغة اسم الفاعل ـ قد عَرَفَ الأُمُورَ وجَرَّبَها.

ووجدته ـ أي: لَمْ أُلْفَ بهذه الصّفة، بل وُجِدْتُ بخلافها ـ «جَذَعَ الإقدامِ، قارِحَ البصيرة» ـ.

وليس معناه: «لَمْ أُجْرَحْ» لأنّ ما قبله من الأبيات يدلّ على أنّه جُرِحَ وتحدّر منه الدّم، ولأنّ فحوى كلامه الدّلالة على أنّه جُرِحَ ولَمْ يَمُتْ، إعلاماً بأنّ الإقدام ليس بعلّة للحِمام، وحَثّاً على ترك الفكر في العواقب[1]، ورفض التّحرّز خوفاً من المعاطب؛ كذا في «الإيضاح»[2].

[النّظر في الجواب]

وفيه بحث؛ لأنّ قوله: «وقد أصبت» ـ أي: جرحت ـ يصلح قرينة على أنّ «لَمْ أُصَبْ» بمعنى «لَمْ أُجْرَحْ»، وأمّا جعله بمعنى «لَمْ أُلْفَ» فلا قرينة عليه، مع ما فيه من تبتّر النّظم.

ودلالة الكلام على إثبات الجرح له لا تنافي ذلك، لأنّه إذا جعل «جَذَع البصيرةِ» حالاً من «لَمْ أُصَبْ» صار المعنى: «لم أجرح في هذه الحال، بل جُرِحْتُ جَذَع الإقدام، قارِحَ البصيرة».

على أنّه لمّا جعله بمعنى «لَمْ أُلْفَ» فالأنسب أن يجعل «جَذَع البصيرة» مفعولاً ثانياً، لا حالاً، لأنّه أحسن تأديةً للمقصود.

[الحلّ عند المرزوقي]

والجواب المرضيّ ما أشار إليه المرزوقي وهو أنّ «جَذَع البصيرة» حال من

---

(١) قال المتنبّي:

تدبيرُ ذي حُنَكٍ يفكّر في غدٍ وهجومُ غِرٍّ لا يخاف عواقبا

(٢) ١٧٧ ـ ١٧٨.

الضّمير في «انصرفتُ»، و«جُذُوع البصيرة» عبارة عن أنّه على بصيرته الّتي كان عليها أوّلاً لَمْ يَعْرِضْ لذاته نَدَمٌ في الاقتحام، ولم يتطرّق إليه تقاعد عن الإِقدام، و«قُرُوح الإِقدام» عبارة عن أنّه قد طالت مُمَارَسَتُهُ للحروب، وذلك لأنّه قال: المعنى: ثمّ انصرفتُ وقد نِلْتُ ما أردته من الأعداء، ولم ينالوا ما أرادوا منّي، وأنا على بصيرتي الأُولى لَمْ يَبْدُ لي نَدَمٌ في الاقتحام، ولا غلب في اختياري التّطرّف والانحراف، بل قد صار إِقدامي في الحرب قارحاً؛ لِطُوْلِ مُمَارَسَتِيْ وتكرّر مُبَارَزَتِيْ[1].

---

(١) قد نقلت قبل ذلك نصّ كلامه من «شرح الحماسة» ١: ١٠١ ـ ١٠٣.

﴿الباب الثّالث[1]: أحوال المُسنَد[2]﴾

﴿أمّا تركه فلما مرّ﴾ في حذف المسند.

وإنّما قال في المسند إليه: «حذفه» وفي المسند: «تركه»[3] إشارة[4] إلى أنّ المسند إليه هو العُمْدَة العُظْمَى والرّكن الأقوم، ومسيس الحاجة إليه أشدّ وأتمّ حتّى أنّه إذا لم يوجد في الكلام فكأنّه ذكر ثمّ حذف، قضاءً لحقّ المقام، بخلاف

---

(١) **قوله: «الباب الثّالث»**. الألف واللّام مثلها في السّابق يحمل على العهد الذّكريّ أو الحضوريّ.

(٢) **قوله: «أحوال المسند»**. المراد هي الأحوال الّتي يبحث عنها في علم المعاني لا مطلق الأحوال على ما يظهر من الجمع، فإضافة الأحوال عهديّة ـ كما سبقت الإشارة إليها ـ.

(٣) **قوله: «وإنّما قال في المسند إليه حذفه وفي المسند تركه»**. قال الأُستاذ: هاهنا ثلاثة أسئلةٍ:

الأوّل: ما ذكره الشّارح وهو أنّه لم عبّر في المسند بالتّرك وفي المسند إليه بالحذف.

الثّاني: لم قدّم ترك المسند على ذكره.

الثّالث: ما هي النّكتة في ترك المسند.

أجاب المصنّف عن السّؤال الثّالث إجمالاً بقوله: «فلمّا مرّ».

وأجاب الشّارح عن السّؤال الأوّل بقوله: «إشارة إلى أنّ المسند إليه» إلى آخره، ولم يتعرّضا للجواب عن السّؤال الثّاني وهو أنّ التّرك أمر عدميّ والذّكر أمر وجوديّ، والعدم مقدّم على الوجود في الأُمور الحادثة أو الممكنات.

(٤) وفي نسخةٍ رعاية للطيفةٍ وهو أنّ المسند إليه أقوم ركن في الكلام وأعظمه، والاحتياج إليه فوق الاحتياج إلى المسند فحيث لم يذكر لفظاً فكأنّه أُتِيَ به ـ لفرط الاحتياج إليه ـ ثمّ أسقط لِغَرَضٍ.

المسند، فإنّه ليس بهذه المثابة ـ في الاحتياج ـ فيجوز أن يترك ولا يؤتى به لغرض. ﴿كقوله﴾ أي: قول ضابئ بن الحارث البُرْجُمِيّ[1]:

(١) قوله: «ضابئ بن الحارث البُرْجُمِيّ». شاعر مؤمن متديّن قويّ الشّعر والكلام، وكان من النّاقمين على عثمان بن عفّان الأموي والهاجمين عليه بلسانه، وهذا كان جرمه الّذي أباح عثمان به ظلمه وأدخله السّجن حتّى استشهد فيه. ثمّ جاء كتّاب بني أُميّة ـ لعنهم الله ـ فدافعوا عن عثمانهم وقالوا: إنّه سجنه لقتله صبيّاً بدابّته لضعف بصره ولم ينفعه الاعتذار بضعف بصره. وقالوا مرّةً أُخرى: إنّه سجنه لأنّه هجا قوماً من الأنصار ـ سبحان الله! ما أشدّ دفاعه عن الأنصار وهو يضرب وينفي كِبارَ أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ كعمّار وأبي ذرّ! ـ وكلّ هذه الأقوال كاذبة وإنّما سجنه لانتقاده عثمان في تصرّفاته وأحداثه وخلعه ربقة الإسلام حتّى عزم الصّحابة المنتجبون على قتله، سجنه لقوله:

وقـائلةٍ لا يـبعد الله ضـابئاً ... إذ القِرْنُ لم يُوْجَد له مَنْ يُنَازله
هممتُ ولم أفعل وكِدْتُ وليتني ... تركت على عثمان تبكي حلائله
فلا يُعْطِيَنْ بعدي امروٌ ضَيْمَ خُطَّةٍ ... حِذار لقاءِ الموت والموتُ قاتله
فلا الفتك ما أمَرتَ فيه ولا الّذي ... تـحدِّثُ مَن لاقيت أنّك قاتله
وما الفتكُ إلّا لامرئٍ ذي حفيظةٍ ... إذا هم لم ترعد عليه مفاصله

وهذه الأقوال أغضبت بني أُميّة حتّى انتقموا من ابنه عمير بن ضابئ بعد أربعين سنةً من مقتل عثمان حين دخل الحجّاج الكوفة والياً من قِبَل عبدالملك بن مروان ـ لعنهم الله ـ فقتل عميراً لأنّ أباه ضابئاً انتقد عثمان ثمّ اختلقوا لذلك سبباً فمرّةً قالوا: إنّ أباه رفس عثمان برجله بعد موته عندما خرج من السّجن ـ مع أنّهم متّفقون على أنّه استشهد في السّجن ولم يخرج منه فكيف رفس عثمان بعد موته ـ. وتارةً قالوا: إنّ عميراً كسر ضلعين من أضلاع عثمان بعد موته ورووا شهادة ذلك بحضرة الحجّاج عن رجل من بني أُميّة يقال له: عنبسة بن سعيد بن العاص.

وذكر أبو هلال العسكريّ في كتاب الأوائل: أنّ أوّل من قتله الحجّاج بالعراق عُمَيْرُ بن ضابئ البُرْجُمِيّ.

وَمَنْ يَكُ أَمْسىٰ[1] بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ﴿فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ﴾

(١) **قوله: «ومن يك أمسى»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف وهو مطلع أبيات يقولها ضابئ ـ رحمه الله ـ وهو محبوسٌ في سجن عثمان بن عفّان الأمويّ في المدينة المنوّرة يُعذّب بأنواع التّعذيب جسماً ونفساً:

ومن يك أمسىٰ بالمدينة رحله — فإنّي وقيّار بها لغريب
ورُبَّ أُمورٍ لا تضيرك ضَيْرَةً — ولَلْقَلْبُ من مَخْشاتهنّ وجيبُ
وما عاجلاتُ الطّير تُدْني من الفتى — نَجَاحاً، ولا عن رَيْثِهنّ يخِيْبُ
ولا خيرَ فيمن لا يُوَطِّنُ نفسه — على نائبات الدَّهْر حين تَنُوْبُ
وفي الشّكّ تفريط وفي الحزم قوّة — ويُخْطِئُ في الحدس الفتى ويُصِيْبُ
ولستَ بمستبقٍ صديقاً ولا أخاً — إذا لم تعدّ الشّيء وهو مُريب

والبيت خبر لفظاً إنشاء معنىً، فالجملة الخبريّة أوردت لغرض آخر سوى إفادة الحكم ولازمه وهو إظهار الحسرة والشّكاية عن المصيبة، وسوء أحوال المسلمين، حتّى أنّهم يُحْبَسُوْنَ إن لم يحبسوا ألسنتهم عن الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، ويمارس عليهم أبشع أساليب القمع والتّعذيب إلى أن يموتوا في الحبس.

وهذا المطلع سار في السّاهرة مسير الأمثال قال أبو العلاء المعرّي في الرّاء المضمومة مع الياء من اللزوميّات:

كم بالمدينة من غريبٍ نازلٍ — لا ضابئ منهم ولا قَيَّارُ
أمّا الّذين تديّروا فتحمّلوا — وتخلّفت بعد القطين دِيارُ
سار الزّمان بهم إلى أجداثِهم — وكذا الزّمان بأهله سيّارُ
كُنْ حيث شِئْتَ بلُجّةٍ أو ربوةٍ — أو وَهْدَةٍ سينالك التيّارُ
قد أعْرَسَتْ عِرْسُ الأمير بتابعٍ — ضَرَعٍ فأَيْنَ حليلُها المِغْيار
والدَّهْرُ سِيْدٌ في الخديعة ضيغم — في الفرس طائرُ مسلكٍ طيّارُ
والأرْضُ تقتات الجسوم كأنّما — هذا الحِمَامُ لِتُرْبها مَيّارُ
والله يُحْمَدُ كلّما طال المَدَى — طَمَتِ الشّرور وقلّت الأخيارَ

⇐

⇐ لاحظ في الدّنيا لعالي همّةٍ والوحشُ أفضلُ صيدِها الأعيارُ

وروى المبرّد في كتاب «الكامل»:

* فإنّي وقيّاراً بها لغريب *

بالنّصب، وقال: أراد: «فإنّي لغريب بها وقيّاراً» ولو رفع لكان جيّداً، تقول: «إنّ زيداً منطلق وعمراً» و«عمرو» فمن قال: «عمراً» فإنّما ردّه على «زيد» ومن قال «عمرو» فله وجهان من الإعراب: أحدهما: جيّد، والآخر: جائز. فأمّا الجيّد فأن تحمل «عمراً» على الموضع لأنّك إذا قلت: «إنّ زيداً منطلق» فمعناه: «زيد منطلق» فرددته على الموضع، ومثل هذا: «لست بقائم ولا قاعداً» والباء زائدة، لأنّ المعنى: «لست قائماً ولا قاعداً» ويقرأ على وجهين: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣].

والوجه الآخر: لأن يكون معطوفاً على المضمر في الخبر، فإن قلت: «إنّ زيداً منطلق هو وعمرو» حسن العطف، لأنّ المضمر المرفوع إنّما يحسن العطف عليه إذا أكّدته كما قال الله ـ تعالى ـ: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾ [المائدة: ٢٤] ﴿وَاسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾ [البقرة: ٣٥] إنّما قبح العطف عليه بغير تأكيد لأنّه لا يخلو من أن يكون مستكناً في الفعل بغير علامة، أو في الاسم الّذي يجري مجرى الفِعْل نحو: «إنّ زيداً ذهب» و: «إنّ زيداً ذاهب» فلا علامة له، أو تكون له علامة يتغيّر لها الفعل عمّا كان نحو: «ضربت» سكنت الباء الّتي هي لام الفعل من أجل الضّمير، لأنّ الفعل والفاعل لا ينفكّ أحدهما عن صاحبه فهما كالشّيء الواحد.

ولكن المنصوب يجوز العطف عليه ويحسن بلا تأكيدٍ لأنّه لا يغيّر الفعل إذ كان الفعل قد يقع ولا مفعول فيه، نحو: «ضربتك وزيداً»، فأمّا قول الله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] فإنّما يحسن بغير توكيد، لأنّ «لا» صارت عوضاً، والشّاعر إذا احتاج أجراه بلا توكيد، لاحتمال الشّعر ما لا يحسن في الكلام اهـ مختصراً.

«الرَّحْل»: هاهنا المنزل مجازاً و«قيّار» جمل ضابئ أو فرسه.

والشّاهد فيه: ترك المسند وهو «غريب» أي: «وقيّار غريب» أيضاً، لقصد الاختصار

⇐

[تفسير بيت ضابئ البُرجُمِيّ وإعرابه]

في «الأساس»[1]: الماء في رحله، أي: في منزله ومأواه.

و«قيّار» اسم جَمَل له.

لفظ البيت خبر، ومعناه التّحسّر على الغُرْبة، والتوجّع من الكُرْبة.

حذف المسند من الثّاني ـ والمعنى: إنّي غريب و«قيّار» أيضاً غريب ـ لقصد الاختصار، والاحتراز عن العبث في الظّاهر، مع ضيق المقام بسبب التّحسّر ومحافظة الوزن.

⇐ أوّلاً، والاحتراز عن العبث في الظّاهر ثانياً، مع ضيق المقام بسبب التّحسّر ثالثاً، ومحافظة الوزن رابعاً.

ولا يجوز أن يكون «غريب» خبراً عنهما بانفراده لامتناع العطف على محلّ اسم «إنّ» قبل مضيّ الخبر، قال ابن مالك:

وجائز رفعك معطوفاً على ... منصوب «إنّ» بعد أن تستكملا

قال السّيوطي: نحو: «إنّ زيداً قائم وعمرو» بالعطف على محلّ اسم «إنّ» وقيل: على محلّها مع اسمها. وقيل: هو مبتدأ حذف خبره، لدلالة خبر «إنّ» عليه.

ولا يجوز العطف بالرّفع قبل استكمال الخبر، وأجازه الكسائيّ مطلقاً، والفرّاء بشرط خَفاء إعراب الاسم. ثمّ الأصل العطف بالنّصب اهـ.

ولفظة «مَنْ» شرطيّة حذف جزاؤه و«يك» فعل الشّرط، أصله: «يكون» حذفت الواو لالتقاء السّاكنين ـ بعد سكون آخره بسبب الجازم ـ وحذف النّون تخفيفاً كما أشار إليه ابن مالك في الألفيّة:

ومن مضارع لـ«كان» منجزم ... يحذف نون وهو حذف ما التزم

و«أمسى» إمّا مسند إلى ضمير «من» وجملة «بالمدينة رحله» خبره إن كانت ناقصة، وحال إن كانت تامّةً.

(١) في مادّة «رحل» من «أساس البلاغة» ٢٢٥.

ولا يجوز أن يكون «غريب» خبراً عنهما ـ بإفراده ـ[١] لامتناع العطف[٢] على

---

(١) **قوله: «خبراً عنهما بإفراده»**. أي: وحده من دون تقدير خبر آخر لـ«قيّار».

(٢) **قوله: لامتناع العطف على محلّ اسم «إنّ»**. قال المحقّق الرّضيّ: وإنما منعوا من ذلك، لأنّ العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم الابتداء، والعامل في خبر «إنّ»: «إنّ» فيكون «قائمان» ـ في «إنّ زيداً وعمرو قائمان» خبراً عن «زيد» و«عمرو» معاً، فيعمل عاملان مختلفان مستقلّان في العمل رفعاً واحداً فيه، وذلك لا يجوز لأنّ عوامل النّحو عندهم كالمؤثّر الحقيقيّ والأثر الواحد الّذي لا يتجزّأ لا يصدر عن مؤثّرين مستقلّين في التّأثير لأنّه يستغنى بكلّ واحدٍ من المؤثّرين عن الآخر، فيلزم من احتياجه إليهما معاً عدم استغنائه عنهما.

وإنّما أجاز الكسائيّ نحو: «إنّ زيداً وعمرو قائمان» لأنّ العامل عنده في خبر «إنّ» ما كان عاملاً في خبر المبتدأ، لأنّ «إنّ» وأخواتها لا تعمل عند الكوفيّين إلّا في المبتدأ دون الخبر، والعامل في خبر «إنّ» اسمها، لأنّ المبتدأ والخبر لا يترافعان عنده، فلا يلزم صدور أثر واحد عن مؤثّرين.

والفرّاء توسّط مذهبي سيبويه والكسائيّ، فلم يمنع رفع المعطوف مطلقاً ولم يجوّزه مطلقاً، بل فصّل وقال: إن خفي إعراب الاسم بكونه مبنيّاً أو معرباً مقدّر الإعراب جاز الحمل على المحلّ قبل مضيّ الخبر نحو: «إنّك وزيد ذاهبان» و: «إنّ الفتى وعمرو قائمان» وإلّا فلا، لأنّه لا ينكر في الظّاهر كما ينكر مع ظهور الإعراب في المتبوع، وذلك لأنّ خبراً واحداً عن مختلفين ظاهري الإعراب مستبدع، ولا كذلك إذا خفي إعراب المتبوع، ولا يلزمه أيضاً توارد المستقلّين على أثر واحدٍ، لأنّ مذهبه في ارتفاع خبر «إنّ» مذهب الكسائي اهباختصارٍ.

فإن قيل: لم أسند التّفتازاني عدم جواز كون «غريب» خبراً عنهما إلى امتناع العطف على محلّ اسم «إنّ» قبل مضيّ الخبر ولم يسنده إلى إفراد «غريب»؟

يقال: لأنّ وزن «فعيل» يستوي فيه المفرد والمثنّى والجمع فلولا امتناع العطف على محلّ الاسم قبل استكمال الخبر لجاز كون «غريب» خبراً عنهما بإفراده كما وصف به الجمع في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ** ﴾.

محلّ اسم «إنّ» قبل مُضِيّ الخبر نحو: «إنّ زيداً وعمرو منطلقان».

وفي ارتفاع «قيّار» وجهان:

أحدهما: العطف على محلّ اسم «إنّ»؛ لأنّ الخبر مقدَّم تقديراً، فيكون العطف بعد مُضِيّ الخبر.

ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في: «إنّ زيداً وعمرو ذاهبان»؛ لأنّ لكلّ منهما خبراً آخر.

والثّاني: أن يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره، والجملة بأسرها عطف على جملة «إنّ» مع اسمه وخبره، ولا تشريك هنا في عامل كما تقول: «لَيْتَ زيداً قائم وعمرو منطلق».

[السّرّ في تقديم الخبر]

والسّرّ في تقديم «قيّار» على خبر «إنّ» قصد التّسوية بينهما ـ في التّحسّر على الاغتراب كأنّه أثّر في غير ذوي العقول أيضاً ـ.

بيان ذلك أنّه لو قيل: «إنّي لغريب وقيّار» لجاز أن يتوهّم أنّ له مزيّةً على «قيّار» في التّأثّر عن الغربة؛ لأنّ ثبوت الحكم أوّلاً أقوى، فقدّمه، ليتأتّى الإخبار عنهما دفعةً، بحسب الظّاهر، تنبيهاً على أنّ «قيّاراً» ـ مع أنّه ليس من ذوي العقول ـ قد ساوى العقلاء في استحقاق الإخبار عنه بالاغتراب، قصداً إلى التّحسّر.

[رأى الزّمَخْشَرِيّ]

وهذا الوجه هو الّذي قطع به صاحب «الكشّاف»[1] في قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ

---

(١) **قوله: قطع به صاحب «الكشّاف»**. قال في تفسير الآية ٦٩ من سورة المائدة: «والصّابئون» رفع على الابتداء وخبره محذوف، والنيّة به التّأخير عمّا في حيّز «إنّ» من اسمها وخبرها، ⇐

الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ والنَّصارىٰ﴾ الآية، وقال: «والصّابئون» مبتدأ، وهو مع خبره ـ المحذوف ـ جملة معطوفة على جملة «إنّ الّذين آمنوا الخ» لا محلّ لها من الإعراب، وفائدة تقديم «الصّابئون» التّنبيه على أنّهم ـ مع كونهم

⇐ كأنّه قيل: إنّ الّذين آمنوا والّذين هادوا والنَّصارى حكمهم كذا، والصّابئون كذلك، ثمّ قال:

فإن قلت: هلّا زعمت أنّ ارتفاعه للعطف على محلّ «إنّ» واسمها؟

قلت: لا يصحّ ذلك قبل الفراغ من الخبر، لا تقول: «إنّ زيداً وعمرو منطلقان».

فإن قلت: لم لا يصحّ والنيّة به التّأخير، فكأنّك قلت: «إنّ زيداً منطلق وعمرو»؟

قلت: لأنّي إذا رفعته رفعته عطفاً على محلّ «إنّ» واسمها، والعامل في محلّهما هو الابتداء، فيجب أن يكون هو العامل في الخبر، لأنّ الابتداء ينتظم الجزءين في عمله كما تنتظمها «إنّ» في عملها، فلو رفعت «الصّابئون» المنويّ به التّأخير بالابتداء وقد رفعت الخبر بـ«إنّ» لأعملت فيهما رافعين مختلفين.

فإن قلت: فقوله: «والصّابئون» معطوف لابدّ له من معطوف عليه، فما هو؟

قلت: هو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة قوله: «إنّ الّذين آمنوا» ولا محلّ لها، كما لا محلّ للّتي عطفت عليها.

فإن قلت: ما التّقديم والتّأخير إلّا لفائدة، فما فائدة هذا التّقديم؟

قلت: فائدته التّنبيه على أنّ الصّابئين يتاب عليهم إن صحّ منهم الإيمان والعمل الصّالح، فما الظنّ بغيرهم.

وذلك أنّ الصّابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدّهم غيّاً وما سُمّوا صابئين إلّا لأنّهم صبأوا عن الأديان كلّها ـ أي: خرجوا ـ.

ثمّ قال: **فإن قلت:** فلو قيل: «والصّابئين وإيّاكم» لكان التّقديم حاصلاً.

قلت: لو قيل هكذا لم يكن من التّقديم في شيء، لأنّه لا إزالة فيه عن موضعه.

وإنّما يقال مقدّم ومؤخّر للمزال لا للقارّ في مكانه. ثمّ قال: ومجرى هذه الجمل مجرى الاعتراض في الكلام اهـ.

أبين المذكورين ضلالاً وأشدّهم غيّاً ـ يتاب عليهم إن صحّ منهم الإيمان والعمل الصّالح، فما الظّنّ بغيرهم.

وهاهنا أبحاثٌ لا يحتملها المقام(١).

﴿ وقوله:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بما عِنْدَكَ(٢) راضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ ﴾

---

(١) **قوله: «وهاهنا أبحاثٌ لا يحتملها المقام»**. قال الجرجاني: كأنّها إشارة إلى بيان ما يرجّح به الوجه الأوّل على الثّاني، أو الثّاني على الأوّل، وإلى بيان أنّ قوله: «لغريب» هل يجوز أن يكون خبراً عن «قيّار» ويكون المحذوف خبر «إنّ» كما جاز ذلك في مثل: «إنّ زيداً وعمرو، منطلق» وإلى بيان أنّه إذا جعل «لغريب» خبراً لـ«إنّي» وقدّر لـ«قيّار» خبر فإن جعل من عطف المفرد على المفرد، فهل يجب أن يقدّر مؤخّراً عن قوله: «لغريب» لئلا يلزم تقدّم المعطوف المقدّر على المعطوف عليه الملفوظ؟

وإذا جعل من عطف الجملة على الجملة، فإن قدّر الخبر مقدّماً لزم تقدّم المعطوف بتمامه عن بعض أجزاء المعطوف عليه، وإن قدّر مؤخّراً لزم تقدّم بعضه على بعضٍ والمجوّز في جميع الصّور نيّة التأخير ـ كما سيشير إليه ـ.

وإلى بيان أنّ صاحب «الكشّاف» لماذا قطع في الآية بالوجه الثّاني، وأنّ الواو في «والصّابئون» يحتمل أن تكون اعتراضيّة لا عاطفة، إلى غير ذلك ممّا يظهر بالتّأمّل الصّادق في الآية الكريمة.

(٢) **قوله: «نحن بما عندنا وأنت بما عندك»**. البيت من مدوّر المنسرح على العروض الأُولى مع الضّرب المطويّ إلّا أنّ العروض استعملت مطويّةً للتّصريع بالضّرْب، والقائل مختلف عنه؛ فنسب إلى أبي يزيد قيس بن الخطيم بن عدي الأوسيّ الشّاعر الجاهليّ، توفّي قبل الهجرة بسنتين وابنه ثابت من أصحاب النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ ثمّ لازم بعد ذلك أمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ وكان معه في الجَمَلِ وصِفِّيْن والنّهروان، والبيت من قطعة يقول فيها:

⇐

⇐ الحافظوا عورة العشيرة لا ... يأتيهمُ من ورائنا وَكَفُ
يا مالِ والسّيّد المعمّم قد ... يطرأ في بعض رأيه السَّرَفُ
نحن بما عندنا وأنت بما ... عندك راضٍ والرأي مختلِفُ
نحن المكيثون حيثُ يُحْمَدُ بالـ ... ـمُكْثِ ونحن المَصَالِتُ الأُنُفُ
يا مالِ والحقّ إن قنِعْتَ به ... فالحقّ فيه لأمرنا نَصَفُ
خالفتَ في الرأي كلّ ذي فَجَرٍ ... والبَغْيُ يا مالِ غيرُ ما تَصِفُ
إنّ بجيراً مولىً لقومِكُمُ ... والحقُّ نوفي به ونعترِفُ
إنّي على ما تَرَيْنَ من كِبَري ... أعلم من أين تُؤْكَلُ الكَتِفُ
إنّ بني عمّنا طَغَوْا وبَغَوْا ... ولَجَّ منهم في قومهم سَرَفُ
بين بني جَحْجَبَى وبين بني ... كُلْفَةَ أنّي لجاري التَلَفُ

ونسب المصراع الأوّل إلى صيفي بن عامر الأسلت الأوسي أبي قيس المتوفّى سنة ١هـ الشّاعر الجاهلي الحكيم، رأس الأوس وخطيبها، فروي:

نحن بما عندنا وأنت بما ... عندك راضٍ والرّأي مشترك

وأقدم مَن نسب إليه هو أُحيحة بن الجُلّاح الأوسي أبي عمرو المتوفّى قبل الهجرة بمائة وتسع وعشرين سنة من قصيدة يقول فيها:

يا مالُ والسّيّد المعمَّمُ قد ... يُبْطِرُه بعضُ رأيه السَّرفُ
خالفتَ في الرأي كلَّ ذي فخرٍ ... والحقّ يا مالِ غيرُ ما تَصِفُ
لا يرفعُ العبدُ فوق سنّته ... والحَقُّ يوفى به ويُعْتَرَفُ
إنّ بُجَيْراً عبدٌ لغيركم ... يا مالُ والحقُّ عنده فقِفُوْا
أوتيت فيه الوفاء معترفاً ... بالحقّ فيه لكم فلا تكِفُوْا
نحن بما عندنا وأنت بما ... عندك راضٍ والرّأي مختلف
نحن المَكِيثُون حيث يحمدنا الـ ... ـمُكْثُ ونحن المَصَالِتُ الأُنُفُ
والحافظوا عورة العشيرة لا ... يأتيهم من ورائهم وَكَفُ

⇐

هذا صريحٌ في أنّ الخبر المذكور خبر عن الثّاني، وخبر الأوّل محذوف على عكس البيت السّابق.

وكذا قوله:

رَمَانِي بِأَمْرٍكُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدي[(١)] بَرِيّاً وَمِنْ أجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي

على أنّ «بريّاً» خبر لـ«والدي» وخبر «كنت» محذوف، فهو عنده من عطف المفرد، وجُمْهُور النُّحاة على أنّ المذكور خبر «كنت» و«والدي» مرفوع بالابتداء والخبر محذوف.

⇐ والله لا يــزدهي كـتيبتَنا أُسْـدُ عـرينٍ مـقيلها غُـرَفُ
إذا مشـينا فـي الفـارسيّ كـما تـمشي جِمال مَصَاعِبٌ قُطُفُ
نمشي إلى المـوت مـن حـفائظنا مشـياً ذريـعاً وحكـمنا نَصَفُ
إنّ سـميراً أبت عشـيرته أن يـعرفوا فـوق مـا بـه نَطِفُوْا
أو تَـصْدُرُ الخـيلُ وهـي حـامِلَةٌ تـحت صُـواهـا جماجِمٌ جُـفُفُ
أو تـجرعوا الغـيظ مـا بـدا لكـم فها رشوا الحرب حيث تـنصرفُ
إنّـي لأُنْـمَى إذا انـتميتُ إلى غُـرٍّ كِـرامٍ وقـومنا شَـرَفُ
بِـيْضٌ جِـعاد كأنّ أعـينهم يُكْـحِلُها فـي المـلاحم السَّدَفُ

(١) **قوله: «رماني بأمركنت منه ووالدي»**. البيت مـن الطّويل عـلى العـروض المـقبوضة مـع الضّرب المحذوف والقائل: أبو الخطّاب عمرو بن أحمر بن العمرد بـن عـامر البـاهليّ المتوفّى سنة ٧٥هـ وهو الّذي يقول:

متى تطلب المعروف في غير أهـله تجد مطلب المـعروف غـير يسير
إذا أنت لم تـجعل لعـرضك جـنّة مـن الذمّ سـار الذمّ كـلّ مسـير

وبعد هذا البيت:

دعاني لِصَاً فـي لُـصُوصٍ ومـا دعـا بـها والدي فـيما مـضى رجـلانِ

[كلام المرزوقي]

قال المرزوقي[1] في قوله:

فَيَا قَبْرَ مَعْنٍ[2] كَيْفَ وَارَيْتَ جُودَهُ   وَقَدْ كَانَ مِنْهُ البَرُّ والبَحْرُ مُتْرَعا

---

(١) قوله: «قال المرزوقيّ». وهذا نصّه: فإن قيل: لِمَ قال: «مُتْرَعاً» فوحَّدَ والإخبار عن البرّ والبحر جميعاً؟

قُلْتَ: يجوز أن يكون إنّما وحَّدَ لأنّه نوى التّقديم والتّأخير، كأنّه قال: «وقد كان البَرُّ مترعاً والبحر» أي: «والبحر أيضاً مترع» فيرتفع «البحر» بالابتداء، واكتفى بالإخبار عن الأوّل، إذ كان المعطوف كالمعطوف عليه ومثله:

* فإنّي وقيّاراً بها لغريب *

يريد: «إنّي لغريب بها وقيّار أيضاً غريب» وهو اسم فرسه.

ويجوز أن يكون لمّا علم أنّ المعطوف حكمه حكمه المعطوف عليه اكتفى بالإخبار عن أحدهما، ثقةً بأنّ الثّاني عُلِم أنّه في حكمه اهـ. [شرح المرزوقي ١: ٦٦٠ ـ ٦٦١]

(٢) قوله: «فيا قبر معن». البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة ـ مفاعلن ـ مع الضّرب المماثل، والقائل الحسين بن مُطَيْر الأسديّ الشّاعر الحماسيّ، شاعر دولة بني العبّاس ـ لعنهم الله ـ من قصيدة يمدح بها معن بن زائدة الشّيبانيّ، أورد منها أبو تمّام الأبيات التالية في باب المراثي من «ديوان الحماسة»:

أَلِمَّا بِمَعْنٍ ثمّ قُولَا لقبره   سقَتْكَ الغوادِيْ مَرْبَعاً ثمّ مَرْبَعَا

وفيها:

فتىً عِيْشَ في معروفه بعد موته   كما كان بعد السَّيْل مَجْراه مَرْتَعَا

ولمّا مَضَى معنٌ مَضَى الجودُ وانقضى   وأصْبَحَ عِرْنِيْنُ المكارم أجدعا

وفيها:

أيا قبر مَعْنٍ كُنْتَ أوّل حُفْرَةٍ   من الأرْضِ خُطَّتْ للسَّماحة مضجعا

أيا قَبْرَ مَعْنٍ كيف واريتَ جوده   وقد كان منه البَرُّ والبحرُ مُتْرَعا

⇐

أنّ «البحر» مرتفع بالابتداء على تقدير التّأخير، والمعنى: «كان منه البرّ مُتْرَعاً والبحر أيضاً مُتْرَعٌ» فيكون من عطف الجملة.

ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه، لأنّ هذا المبتدأ في نـيّة التّأخـير. وإنّما قُدِّمَ لفرط الاهتمام.

[رأي التفتازاني]

ولو أنّهم قدّروا المحذوف من الثّاني منصوباً ـ أي: كنت منه بريّاً ووالدي أيضاً بريّاً، وكان البَرّ منه مترعاً والبحر أيضاً مترعاً ـ ليكون من عطف المفرد ـ كقولنا: «كان زيد قائماً وعمرو قاعداً» ـ لم يكن بعيداً.

﴿ **وقولك: «زيد منطلق وعمرو»** ﴾ أي: وعمرو كذلك، فحذف، للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام.

﴿ **وقولك: «خرجت فإذا زيد»** ﴾ أي: موجود، فحذف، لما مرّ، مع اتّباع الاستعمال؛ لأنّ «إذا» المفاجأة تدلّ على مطلق الوجود[1]، وإذا أُريد فعل خاصّ

⇐ بلى قد وَسِعْتَ الجودَ والجودُ ميّتٌ ولو كان حَيّاً ضِقْتَ حتّى تَصَدَّعا

روي أنّ عبدالله بن طاهر كان يوماً عند المأمون، فقال له: يا أبا العبّاس، مَنْ أشعر من قال الشّعر في خلافة بني هاشم؟ قال: الأمير أعرف بهذا منّي، قال: قُلْ على كلّ حالٍ، قال عبدالله: أشعرهم الّذي يقول في معن بن زائدة: «أيا قبر معنٍ..» الأبيات.. وهي أوضح من أن توضح، وأبين من أن تُشرَح.

وأمّا معن بن زائدة ـ الّذي قتله الخوارج بسجستان سنة إحدى وخمسين ومائة ـ فهو أبو الوليد معن بن زائدة بن عبدالله بن زائدة الشّيبانيّ، وهو أخو الحوفزان، وكان جواداً، شجاعاً، شاعراً، وكان والياً على اليمن في عهد المنصور العبّاسيّ ـ لعنه الله ـ وأخباره توجد في «الغرر والدُّرر» للشّريف الموسوي المرتضى عليّ بن الحسين ـ رضوان الله عليه ـ.

(١) **قوله: «مطلق الوجود»**. أي: «إذا» الفجائيّة تدلّ على مطلق الوجود الّذي هو من أفعال ⇐

ـ مثل «قائم» أو «قاعد» أو «راكب» ـ فلابدّ من الذّكر.

نعم قد يدلّ الفعل على نوع خصوصيّة فيقدّر بحسبه كما في المثال المذكور، فإنّ «خرجت» يدلّ على أنّ المعنى: «حاضر» أو «بالباب» أو نحو ذلك.

[الأقوال في الفاء الدّاخلة على «إذا»]

والفاء[1] في «فإذا» قيل: هي للسّببيّة[2] ـ الّتي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها،

⇐ العموم. وإذا كان الخبر من أفعال الخصوص مثل «قائم» أو «راكب» أو «قاعد» فلابدّ حينئذٍ من ذكر الخبر، لأنّ «إذا» لا تدلّ على الّذي هو من أفعال الخصوص.

والفرق بينهما: أنّ الفعل العامّ خارج عن اختيار الفاعل مثل الوجود والعدم ـ مثلاً ـ والخاصّ داخل تحت اختياره مثل الأكل والشّرب والقيام والقعود وغيرها.

وقد يدلّ الفعل المتقدّم على «إذا» على نوع خصوصيّة في الخبر، أي: ينضمّ إلى «اذا» قرائن خاصّة تدلّ على خبر خاصّ فيقدّر الخبر بحسب ذلك النّوع من الخصوصيّة، ففي قولهم: «خرجت فإذا زيد بالباب» كلمة «خرجت»: تدلّ على أنّ المعنى «حاضر» أو «بالباب» أو «واقف» أو «جالس» ونحوهما ممّا يدلّ عليه قرينة المقام والحال.

(١) **قوله: «والفاء»**. اختلف في الفاء الدّاخلة على «إذا» على ثلاثة أقوالٍ ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ في شرح «الكافية» ـ:

الأوّل: أنّها فاء السّببيّة وهذا هو قول الزّيادي. قال الرّضيّ: وأمّا الفاء الدّاخلة على «إذا» المفاجاة فنقل عن الزّيادي: أنّها جواب شرط مقدّر، ولعلّه أراد أنّها فاء السّببيّة الّتي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها ـ أي: مفاجاة السّبع لازمة للخروج ـ.

الثّاني: أنّها زائدة، وهذا قول المازني. قال الرّضي: وقال المازني: هي زائدة، وليس بشيءٍ، إذ لا يجوز حذفها.

الثّالث: أنّها عاطفة، وهذا قول مبرمان، قال الرّضي: وقال أبوبكر مبرمان: هي للعطف حملاً على المعنى أي: خرجت ففاجأت.

(٢) **قوله: «هي للسببيّة»**. تقييد السّببيّة بالّذي ذكره للاحتراز عن القسم الآخر إذ هي قسمان ⇐

أي: مفاجأة زيد لازمة للخروج ـ.

وقيل: للعطف ـ حملاً على المعنى ـ أي: خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب. فالعامل في «إذا» هو «فاجأت»، فحينئذٍ يكون مفعولاً به، لا ظرفاً(١).

⇐ ـ كما كان يقوله سيّدنا الأُستاذ ـ:

القسم الأوّل: لزوم ما بعدها لما قبلها، أي: لصوق ما بعدها لما قبلها من غير مهلة، لا كونه مسبّباً عمّا قبلها، نحو: «مات فلان فدخل الجنّة» فإنّ دخول الجنّة لازم عن الموت، وليس الموت علّةً لدخول الجنّة؛ لأنّ كثيراً من النّاس يموتون ويدخلون جهنّم مثل أتباع الجبت والطّاغوت ـ لعنة الله عليهما وعلى أتباعهما ـ، ومثل: «مات زيد فاستراح» فإنّ الاستراحة لازم عن الموت وتكون بعده وليس الموت علّةً لها، لأنّ كثيراً من النّاس يموتون وبالموت يبدأ عذابهم، مثل الّذين تقدّموا على أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ عليهما السّلام ـ في الخلافة فإنّهم ماتوا كفّاراً ـ لعنة الله عليهم ـ وكان الموت بدأ عذابهم.

القسم الثّاني: أن يكون ما قبلها علّة لما بعدها نحو: «طلع الشّمس فوجد النّهار» فإنّ طلوع الشّمس علّة لوجود النّهار بلا ريب.

وإذا عرفت هذين القسمين فاعلم أنّ المراد من السّببيّة هو القسم الأوّل ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي في شرح «الكافية» تفسيراً لقول الزّيادي ـ.

(١) **قوله: «يكون مفعولاً به لا ظرفاً»**. أي: لا يكون مفعولاً فيه، وعلى هذا خرج من الظّرفيّة ولكن المحقّق الرّضي عدّه من الظّروف غير المتصرّفة الّتي لا تخرج عن الظّرفيّة أبداً، وعلى أيّ حال هي مضافة إلى الجملة بعده، وإذا قدّر العامل فيها هو الخبر المحذوف لم يمكن إضافتها إلى الجملة الّتي بعده، لأنّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف.

واختلف في ظرفيّتها؛ فقال المبرّد: ظرف مكانٍ، وقال غيره: ظرف زمان. وعلى قول المبرّد يجوز أن يكون هو خبر المبتدأ، أي: «فبالمكان زيد»، وعلى قول غير المبرّد لا يجوز أن يكون هو خبر المبتدأ، لأنّ الزّمان لا يخبر به عن الجثّة إلّا إذا أفاد. قال ابن مالك:

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثّة وإن يفد فأخبرا

وإن قيل: إذا كان «إذا» خبراً ـ كما يقوله المبرّد ـ فحقّه التّأخير، لأنّ الأصل في الأخبار أن

⇐

⇐ تؤخَر كما قال ابن مالك:

والأصـل فـي الأخبار أن تـؤخَرا وجـوّزوا التّـقديم إذ لا ضَـرَرا

فلم التزم تقديمه؟

يقال: التزام التّقديم مع الخبريّة إنّما يكون لمشابهة «إذا» المفاجاة «إذا» الشّرطيّة لفظاً ومعنىً، والشّرطيّة لها الصَّدْر.

ويرد على المبرّد أنّه لا يطّرد كون «إذا» ظرف مكان وخبراً في نحو: «خرجت فإذا زيد بالباب» إذ لا معنى لقولنا: «فبالمكان زيد بالباب».

والحاصل: أنّ «إذا» الفجائيّة تختصّ بالجمل الاسميّة ولا تحتاج بجوابٍ ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال نحو: «خرجت فإذا الأسد بالباب»، ومنه: ﴿ **فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ** ﴾ [طه: ٢٠]، ﴿ **إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا** ﴾ [يونس: ٢١].

وهي حرف عند الأخفش ويرجّحه قولهم: «خرجت فإذا إنّ زيداً بالباب» ـ بكسر «إنّ» ـ لأنّ «إنّ» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وظرف مكان عند المبرّد، وظرف زمان عند الزّجّاج.

واختار الأوّل ابن مالك، والثّاني ابن عصفور، والثّالث الزمخشريّ، وزعم أنّ عاملها فعل مقدّر مشتقّ من لفظ المفاجاة، قال في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً** ﴾ [الرّوم: ٢٥] الآية ...: فاجأتم الخروج في ذلك الوقت.

وإنّما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو: «خرجت فإذا زيد جالس» أو المقدّر في نحو: «فإذا الأسد» أي: حاضر.

وإن قدّرت أنّها الخبر فعاملها «مستقرّ» أو «استقرّ». ولم يقع الخبر معها في التّنزيل إلّا مصرّحاً به نحو: ﴿ **فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ** ﴾، ﴿ **فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ** ﴾ [يس: ٢٩]، ﴿ **فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ** ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، ﴿ **فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ** ﴾ [النّازعات: ١٤].

وإذا قيل: «خرجت فإذا الأسد» صحّ كونها عند المبرّد خبراً، أي: فبالحضرة الأسد، ولم يصحّ عند الزّجّاج، لأنّ الزّمان لا يخبر به عن الجثّة، ولا عند الأخفش لأنّ الحرف

⇐

ويجوز أن يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف، فحينئذٍ لا يكون مضافاً إلى الجملة.

وقال المبرّد: إنّ «إذا» ظرف مكان، فيجوز أن يكون هو خبر المبتدأ ـ أي: فبالمكان زيد ـ والتزم تقديمه لمشابهتها «إذا» الشّرطيّة، لكنّه لا يطّرد في نحو: «خرجت فإذا زيد بالباب» إذ لا معنى لقولنا: «فبالمكان زيد بالباب».

[بيت للأعشى]

﴿ وقوله ﴾ أي: قول الأعشى[١]:

⇐ لا يخبر به ولا عنه. فإن قلت: «فإذا القتال» صحّت خبريّتها عند غير الأخفش.

وتقول: «خرجت فإذا زيد جالس» أو «جالساً» فالرّفع على الخبريّة، وإذا نصب فالنّصب على الحاليّة، والخبر «إذا» إن قيل بأنّها مكان، وإلّا فهو محذوف. ويجوز أن تقدّرها خبراً عن الجثّة مع فرضها زماناً إذا قدّرت حذف مضاف كأن تقدّر في نحو: «خرجت فإذا الأسد»: «حضور الأسد» هذا حاصل ما ذكره المرادي في «الجَنَى الداني» وابن هشام في «المغني».

(١) **قوله: «الأعشى»**. هو أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل الوائليّ المعروف بأعشى قيس، ويقال له: أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير، الشّاعر المخضرم من الطبقة الأُولى في الجاهليّة، وصاحب المعلّقة المشهورة، وكان يلقّب بـ«صنّاجة العرب»، وله قصيدة يمدح بها النّبيّ الأكرم ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ يقول فيها:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا ... وعادَكَ ما عادا السّليم المسهّدا
وما ذاك من عشق النّساء وإنّما ... تناسيتَ قبلَ اليوم خُلَّةَ مَهْدَدا
ولكن أرى الدّهر الّذي هو خاتر ... إذا أصلحَتْ كفّاي عاد فأفسدا
شباب وشيبٌ وافتقار وثروة ... فللّه هذا الدّهر كيف تردّدا
وما زِلْتُ أبغي المال مذ أنا يافع ... وليداً وكهلاً حين شِبْتُ وأمردا

⇐

﴿إنَّ مَحَلّاً(١) وَإِنَّ مُرْتَحَلاً ﴾ وَإِنَّ فِي السَّفْرِ إذ مَضَوا مَهَلا(٢)

⇐ وأبتذل العيس المراقيل تغتلي ... مسافة ما بين النّجير فصَرْخَدا
فإن تسألي عنّي فيا رُبَّ سائلٍ ... حفيٍّ عن الأعشى به حيث أصعدا
ألا أيّهذا السّائلي أين يمّمت ... فإنّ لها في أهل يثرب موعدا
فأمّا إذا ما أدْلَجَتْ فترى لها ... رقيبين جدياً لا يغيب وفرقدا
وفيها إذا ما هجّرت عَجْرَفيَّةٌ ... إذا خِلْتَ حِرْباء الظّهيرة أَصْيَدا
أجدَّتْ برجليها نَجاءً وراجَعَتْ ... يداها خِنافاً ليّناً غير أحردا
فآليت لا أرثي لها من كلالةٍ ... ولا من حَفيً حتّى تزورَ محمّدا
متى ما تُنَاخِيْ عند باب ابن هاشم ... تُريْحي وتَلْقَيْ من فواضله يدا
نبيٌّ يرى ما لا تَرَوْنَ وذكره ... أغار لعمري في البِلاد وأنجدا
له صدقاتٌ ما تُغِبُّ ونائِلٌ ... وليس عطاءُ اليوم مانِعَهُ غدا
أجِدَّكَ لم تسمع وَصاة محمّدٍ ... نبيّ الإله حين أوصى وأشهدا
إذا أنت لم ترحَلْ بزادٍ من التُّقى ... ولاقيتَ بعد الموت مَنْ قد تزوّدا
نَدِمْتَ على أن لا تكون كمثله ... وأنّك لم تُرْصِد لما كان أرصدا
فإيّاك والميتاتِ لا تأكُلَنَّها ... ولا تأخُذَنْ سهماً حديداً لتفصِدا
وذا النُّصُبِ المنصوب لا تَنْسُكَنَّهُ ... ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا
وصلِّ على حين العشيّات والضُّحَى ... ولا تحمد الشّيطان والله فَاحمَدا
ولا السّائل المحروم لا تتركنّه ... لعاقبةٍ ولا الأسير المقيّدا
ولا تسخرَنْ من بائسٍ ذي ضَرارةٍ ... ولا تحسبنّ المرء يوماً مخلَّدا
ولا تقربنّ جارةً إنّ سرّها ... عليك حرام فانكِحَنْ أو تأبّدا

وسُئل يونس النّحويّ: من أشعر النّاس؟ قال: امرؤ القيس إذا ركب، والنّابغة إذا رهب، وزهير إذا رغب، والأعشى إذا طرب.

(١) **قوله: «إنّ محلاًّ»**. المصراع من المنسرح. والقائل: الأعشى، من قصيدة يمدح بها سلامة بن يزيد اليحصبيّ ذا فائشٍ يقول فيها:

⇐

⇐ إنّ محلاً وإنّ مرتحلاً ... وإنّ في السَّفْر ما مضى مَهَلا
استأثر اللهُ بالوفاء وبالـ ... ـعَدْلِ ووَلّى الملامة الرَّجُلا
والأرض حمّالة لما حَمَّل الـ ... ـلَّهُ وما إن تَرُدَّ ما فعلا
يوماً تراها كشبه أردية الـ ... ـخِمْس ويوماً أديمها نَغِلا
أَنْشَى لها الخُفَّ والبراثن والـ ... ـحافر شتّى والأعصم الوَعِلا
والنّاسُ شتّى على سجائحهم ... مستوقحاً حافياً ومنتعلا
وقد رحلتُ المطيّ منتخلا ... أُزْجِي ثِقالاً وقُلْقُلاً وقِلا

إلى أن يقول:

الشّعر قلّدته سلامة ذا ... فائش والشّيء حيثما جعلا

وهي طويلة يمدح بها ـ كما قلنا ـ سلامة يزيد اليحصبيّ المعروف: سلامة ذو فائش. وأعطاه بهذه القصيدة مائةً من الإبل وحللاً وكرشاً مدبوغةً مملوءة عنبراً يساوي ثمنها ثلاثمائة ناقة حمراء.

«المحل»: المنزل و«المرتحل» بالفتح أيضاً المكان المرتحل عنه، والشّاهد فيه حذف المسند وهو هاهنا الظّرف وهو كلمة «لنا».

واختلف النُّحاة في حذف خبر «إنّ» فأجازه سيبويه إذا عُلِمَ سواء كان الاسم معرفة أو نكرة، وهو المختار، وأجازه الكوفيّون إن كان الاسم نكرةً، ومنعه الفرّاء معرفة كان أو نكرة إلّا إذا كان بالتكرير كهذا البيت.

قال الجرجاني: إن جعلت «إذ» اسماً غير ظرفٍ بمعنى: الوقت، جعلته بدلاً عن السّفر، أي: في السّفر في زمان مضيّهم، وإن جعلته ظرفاً أبدلته من قوله: «في السّفر» والمعنى واحد.

قال الفيّومي: «سَفَرَ الرجلُ سَفَراً» من باب «ضرب» فهو «سافر» والجمع: «سَفْر» مثل «راكب» و«رَكْب» و«صاحب» و«صَحْب» وهو مصدر في الأصل، والاسم: «السَّفَر» بفتحتين. وبعضهم يقول: إنّه اسم جمع لا جمع لعدم فَعْلٍ في أوزان الجموع.

(٢) **قوله: «مَهَلاً»**. يقال: «أمهلته، إمهالاً» من باب الإفعال: أنظرته وأخّرت طلبه، و: «مهّلته

⇐

«السَّفْر» جمع «سافر» ـ كـ«صَحْب» و«صاحب» ـ و«مَهَلا» أي: بُعْداً وطُوْلا.

﴿أي: إنّ لنا في الدّنيا حلولاً[1] وإنّ لنا عنها إلى الآخرة ارتحالاً﴾ و«السَّفْر» الرِّفاق قد توغّلوا في المُضِيّ لا رجوع لهم ونحن على أثرهم[2] عن قريب.

فحذف المسند ـ وهو هاهنا ظرف قطعاً[3] بخلاف ما سبق ـ لقصد الاختصار، والعدول إلى أقوى الدّليلين ـ أعني: العقل ـ مع اتّباع الاستعمال؛ لاطّراد الحذف في نحو: «إنّ مالاً وإنّ ولداً وإنّ زيداً وإنّ عمراً»، وقد وضع سيبويه[4] لهذا باباً

⇐ تمهيلاً» من باب التّفعيل مثله، والاسم: «المَهْل» بالسّكون، والفتح لغة؛ وهو المراد هاهنا.

وقوله: «بعداً وطولاً» تفسير لقوله: «مهلاً»، وذكروا له معاني: ١ ـ الكثرة، ٢ ـ البُعد، ٣ ـ الطُّوْل زماناً أو مكاناً.

ونقل الأُستاذ عن شيخه العلّامة الألمعيّ البارع المدرّس الخبير والنّاقد البصير الأُستاذ الشّيخ محمّد تقي الأديب النّيسابوري ـ رحمه الله ـ أنّه يقول: إنّ لهذه الكلمة معنىً آخر لم يذكره الشّرّاح والمتقدّمون وهو السّبق والتّقدّم، يقولون: «إنّ لفلان عليك مهلاً» أي: سبقاً وتقدّماً، وهذا المعنى هو المراد هاهنا.

(١) **قوله: «أي: إنّ لنا في الدّنيا حلولاً»**. تفسير «محلاً» بـ«حلولاً» إشارة إلى أنّ «محلاً» مصدر ميميّ وكذا تفسير «مرتحلاً» بالارتحال.

(٢) تقول العرب: «جئتُ في أَثَره» ـ بفتحتين ـ و«إِثْره» ـ بكسر الهمزة والسّكون ـ أي: تَبِعْتُهُ عن قُرْبٍ.

(٣) **قوله: «هاهنا ظرف قطعاً»**. وهو «لنا» بخلاف السّابق فإنّ المسند فيه لا يكون ظرفاً قطعاً بل قد يكون ظرفاً نحو: «بالباب»، وقد يكون غير ظرف نحو: «واقف» و«حاضر» و«جالس» وغير ذلك، وهاهنا ظرف قطعاً لا يحتمل غيره.

(٤) قال في ذيل باب الحروف الخمسة: هذا باب ما يحسن عليه السّكوت في هذه الأحرف الخمسة لإضمارك ما يكون مستقرّاً لها وموضعاً لو أظهرتّه وليس هذا المضمر بنفس المظهر، وذلك: «إنّ مالاً وإنّ وَلَداً وإنّ عَدَداً» أي: «إنّ لهم مالاً» فالّذي أضمرتَ «لهم» ⇐

فقال: «هذا باب إنّ مالاً وإنّ ولداً».

قال عبدالقاهر[1]: لو أسقطت «إنّ» لم يحسن الحذف، أو لم يجز، لأنّها الحاضنة له والمتكفّلة بشأنه، والمترجمة عنه.

⇐ ويقول الرّجل للرّجل: هل لكم أحدٌ إنّ النّاسَ ألْب عليكم، فيقول: «إنّ زيداً وإنّ عمراً» أي «إنّ لنا» وقال الأعشى:

إنّ محلاً وإنّ مُرْتَحَلا   وإنّ في السَّفْر ما مضى مَهَلا

هذا نصّ سيبويه وليس فيه: «هذا باب إنّ مالاً وإنّ ولداً». الكتاب ٢: ١٤١.

(١) **قوله: «قال عبدالقاهر»**. أي: في فصل «إنّ» ومواقعها من «دلائل الإعجاز»: ٢٤٧: وهذا نصّه: ومن تأثير «إنّ» في الجملة أنّها تغني إذا كانت فيها عن الخبر في بعض الكلام، ووضع صاحب الكتاب في ذلك باباً فقال: هذا باب ما يحسن عليه السّكوت في الأحرف الخمسة لإضمارك ما يكون مستقرّاً لها وموضعاً لو أظهرته، وليس هذا المضمر بنفس المظهر، وذلك: «إنّ مالاً وإنّ ولداً وإنّ عدداً» أي: «إنّ لهم مالاً» فالّذي أضمرت هو «لهم»، ويقول الرّجل للرّجل: هل لكم أحد إن الناس ألْبٌ عليكم؟ فيقول: «إنّ زيداً وإنّ عمراً» أي: «لنا» وقال:

إنّ محلاً وإنّ مرتحلاً   وإنّ في السَّفْرِ إذ مضوا مَهَلا

ويقول: «إن غيرها إبلاً وشاءً» كأنّه قال: «إنّ لنا أو عندنا غيرها» قال: وانتصب الإبلُ والشّاءُ كانتصاب الفارس إذا قلت: «ما في النّاس مثله فارساً» وقال: ومثل ذلك قوله:

* يا ليت أيّام الصِّبا رواجعاً *

قال: فهذا كقولهم: «ألا ماء بارداً» كأنّه قال: «ألا ماء لنا بارداً» وكأنّه قال: «يا ليت أيّام الصّبا أقبلت رواجعاً» فقد أراك في هذا كلّه أنّ الخبر محذوف، وقد ترى حسن الكلام وصحّته مع حذفه وترك النّطق به. ثمّ إنّك إن عمدت إلى «إنّ» فأسقطتها وجدت الّذي كان حسن من حذف الخبر لا يحسن أو لا يسوغ، فلو قلت: «مال وعدد ومحلّ ومرتحل» و«غيرها إبلاً وشاءً» لم يكن شيئاً.

وذلك أنّ «إنّ» كانت السّبب في أن حَسُنَ حذفُ الّذي حُذِفَ من الخبر وأنّها حاضِنَتُهُ والمترجم عنه والمتكفّل بشأنه اهـ.

وفيه أيضاً ضيق المقام ـ أعني المحافظة على الشّعر ـ والمصنّف بعد ما مثّل للاختصار بدون الضّيق بقوله: «إنّ زيداً وإنّ عمراً» قال: وعليه قوله: «إنّ محلاً» يعني على هذا الأسلوب الّذي هو حذف خبر «إنّ» المكرّرة ظرفاً، ولَمْ يَقْصِدْ أنّه بدون ضيق المقام؛ فافهم.

[الأقوال في الآية]

﴿وقوله: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾[1]﴾ تقديره: «لو تملكون تملكون» فحذف «تملكون» ـ الأوّل ـ وأبدل من ضميره المتّصل ـ أعني الواو ـ ضمير منفصل وهو «أنتم» لتعذّر الاتّصال[2] ـ لسقوط ما يتّصل به ـ فالمسند المحذوف هاهنا فعل وفيما تقدّم اسم أو جملة[3].

---

(١) الإسراء: ١٠٠.

(٢) **قوله: «لتعذّر الاتّصال»**. وهو أحد المواضع الّتي لا يمكن فيها الاتّصال ـ كما سبق ـ. قال ابن مالك:

وفي اختيار لا يجيء المنفصل ... إذا تأتّى أن يجيء المتّصل

(٣) **قوله: «فالمسند المحذوف هاهنا فعل وفيما تقدّم اسم أو جملة»**. أي: المسند المحذوف في الآية فعل فقط من دون فاعله، إذ المسند إليه المذكور فاعله فالمحذوف مفرد، ولكن المحذوف فيما تقدّم إمّا اسم فهو مفرد، أو جملة، وذلك لأنّ المسند إليه المذكور في السّابق مبتدأ، والمسند المحذوف ظرف، وفي الظّرف الاحتمالان، فإن قدّر متعلّقه اسم فاعل فهو من قبيل المفرد، وإن قدّر فعلاً فمن قبيل الجملة. قال ابن مالك:

وأخبروا بظرفٍ أو بحرف جر ... ناوين معنى كائن أو استقر

قال السّيوطي: ثمّ إن قدّر اسم فاعل ـ وهو اختيار المصنّف ـ لوجوب تقديره اتفاقاً بعد «أمّا» و«إذا» المفاجاة ـ لامتناع إيلائهما الفعل ـ فهو من قبيل المفرد.

وإن قدّر فعلاً وهو ـ اختيار ابن الحاجب ـ لوجوب تقديره في الصّلة فواضح أنّه من قبيل الجملة اهـ.

والغرض منه الاحتراز[١] عن العَبَث؛ إذ المقصود من الإتيان بهذا الظّاهر تفسير المقدّر، فلو أظهرته لم يحتج إليه.

وإنّما صير إليه؟ لأنّ «لو» إنّما تدخل على الفعل دون الاسم فـ«أنتم» فاعل[٢] الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تأكيد أيضاً ـ على أن يكون التّقدير: «لو تملكون أنتم تملكون» ـ لأنّ حذف المفرد أسهل من حذف الجملة، ولأنّه لا يعهد حذف المؤكّد[٣] والعامل مع بقاء التّأكيد.

---

(١) **قوله: «والغرض منه الاحتراز»**. كان الغرض من إتيان «تملكون» الثّاني في الأصل تأكيد «تملكون» الأوّل ـ أي: المقدّر ـ فلمّا حذف الأوّل جعل الثّاني مفسّراً له مع بقاء إفادته التّأكيد أيضاً.

(٢) **قوله: «فـ«أنتم» فاعل»**. أي: الاحتمالات ثلاثة:

١ ـ أن يكون فاعلاً

٢ ـ وأن يكون مبتدأ

٣ ـ وأن يكون مؤكّداً

الأخيران باطلان؛ فتعيّن الأوّل. وتوضيحه أنّه لا يمكن أن يكون مبتدأ لاستلزامه دخول «لو» على الاسم وهو باطل لأنّها إنّما تدخل على الفعل. قال ابن مالك:

وهي في الاختصاص بالفعل كـ«إن» لكنّ «لو» «أنّ» بها قد يقترن

ولا يمكن أن يكون مؤكّداً لفاعل الفعل المحذوف بناء على أن يكون التّقدير: «لو تملكون أنتم» لأنّ حذف المفرد أسهل من حذف الجملة، والتّقليل في الحذف مهما أمكن أولى من تكثيره، وهو قول ابن هشام في خاتمة الباب الخامس من «المغني» حيث يقول في بيان مقدار المقدّر: ينبغي تقليله ما أمكن لثقل مخالفة الأصل.

(٣) **قوله: «لا يعهد حذف المؤكّد»**. فإن قيل: يمتنع الجمع بين حذف المؤكَّد ـ بالفتح ـ وبقاء المؤكِّد ـ بالكسر ـ على المشهور؟

يقال: عن ذلك جوابان: الأوّل: أنّ الجمع بين حذف المؤكَّد وبقاء المؤكِّد ممّا جوّزه

⇐

[رأي للزّمخشري]

قال صاحب «الكشّاف»[(١)]: هذا ما يقتضيه «علم الإعراب» وأمّا ما يقتضيه «علم

⇐ الخليل وسيبويه، وإن منعه الأخفش وأتباعه ـ كما نصّ عليه ابن هشام في خاتمة الباب الخامس من كتاب «المغني» حيث يذكر شرائط الحذف ـ.

والثّاني: أنّ ما اشتهر بينهم إنّما هو فيما لم يكن الحذف لدليل وإلّا فلا تنافي بينهما كما نقله ابن هشام عن الصّفّار في ردّ الأخفش، فقال في الشّرط الثّالث من شروط الحذف الثّمانية: الثالث: أن لا يكون مؤكّداً، وهذا الشّرط أوّل من ذكره الأخفش وتبعه الفارسيّ في كتاب «الأغفال» وتبع أبا عليّ أبو الفتح في «الخصائص» وتبعهم ابن مالك، فقال: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكّد كـ«ضربت ضرباً» لأنّ المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه والحذف منافٍ لذلك.

وقال الأخفش: لأنّ المؤكّد مريد للطول، والحاذف مريد للاختصار وهؤلاء كلّهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضاً، ووافقهما جماعة واستدلّا بقول العرب:

* إنّ محلّاً وإنّ مرتحلاً *

و:

* إنّ مالاً وإنّ ولداً *

فحذفوا الخبر مع أنّه مؤكّد بـ«إنّ».

وفيه نظر: فإنّ المؤكّد نسبة الخبر إلى الاسم لا نفس الخبر.

وقال الصّفّار: وأمّا حذف الشّيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما، لأنّ المحذوف لدليل كالثّابت اهبتصرّف واختصارٍ.

(١) **قوله: «قال صاحب «الكشّاف»**. في تفسير هذه الآية من سورة الإسراء: «لو» حقّها أن تدخل على الأفعال دون الأسماء، فلابدّ من فعل بعدها في: «لو أنتم تملكون» وتقديره: «لو تملكون تملكون» فأضمر «تملك» إضماراً على شريطة التّفسير، وأبدل من الضّمير المتّصل ـ الّذي هو الواو ـ ضمير منفصل ـ وهو «أنتم» ـ لسقوط ما يتّصل به من اللّفظ، ⇐

البيان» فهو: أَنّ «أنتم تـملكون» فـيه دلالة عـلى الاخـتصاص، وأنّ النّـاس هـم المختصّون بالشُّحّ المتبالغ؛ لأنّ الفعل الأوّل لمّا سقط ـ لأجل المفسّر ـ برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر.

يعني: كما أنّ[1] قولنا: «أنا سعيت في حاجتك» ـ وهـو مـبتدأ وخـبر ـ يـفيد الاختصاص فكذا «لو أنتم تملكون» لكونه مثله في الصّورة.

فالعجب ممّن استدلّ بهذا الكلام على أنّ قولنا «أنا عرفت» ـ عند الاختصاص ـ جملة فعليّة، و«أنا» ليس بمبتدأ بل تأكيد مقدّم، وهذا الكلام صريح في مناقضته فهو حجّة عليه لا له.

⇐ فـ«أنتم» فاعل الفعل المضمر و«تملكون» تفسيره، وهذا هو الوجه الّذي يقتضيه «علم الإعراب» فأمّا ما يقتضيه «علم البيان» فهو أنّ «أنتم تملكون» فيه دلالة على الاخـتصاص وأنّ النّاس هم المختصّون بالشحّ المتبالغ، ونحوه قول حاتم:

* لو ذاتُ سِوارٍ لطَمَتْنِي *

وقول المتلمّس:

* ولَوْ غيرُ أخْوالي أرادوا نقيصتي *

وذلك لأنّ الفعل الأوّل لمّا سقط لأجـل المـفسِّر، بـرز الكـلام فـي صـورة المـبتدأ والخبر اهـ.

(١) **قوله: «يعني: كما أنّ»**. أي: صاحب «الكشّاف» يقصِدُ بقوله: برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر: أنّه مثل «أنا سعيت» من حيث الصّورة فـ«لو أنتم تملكون» مبتدأ وخبر صورةً لا حقيقةً لأنّ «لو» تدخل على الأفعال ولكن «أنا سعيت» مبتدأ وخبر حقيقة لا صورةً فقط، إذ لا مانع من الحمل على ذلك لعدم «لو» فيه، وكون «لو أنتم تملكون» مثل «أنا سعيت» في الصّورة أعطاها إفادة الاختصاص ظاهراً.

[ما يحتمل النّوعين]

﴿ وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[(١)] يحتمل الأمرين[(٢)] ﴾: حذف المسند ﴿أي ﴾: « فصبر جميل ﴿أجمل » أو ﴾ حذف المسند إليه، أي: ﴿ « فأمري ﴾ صبر جميل » ففي الحذف تكثير الفائدة ـ بإمكان حمل الكلام على كلّ من المعنيين ـ بخلاف ما لو ذكر فإنّه يكون نصّاً في أحدهما.

و«الصّبر الجميل» هو الّذي لا شكوى فيه إلى الخلق.

[مرجّحات حذف المسند إليه]

ورجّح حذف المسند إليه[(٣)] بأنّه أكثر فالحمل عليه أولى.

---

(١) يوسف: ١٨.

(٢) **قوله: «يحتمل الأمرين»**. قال ابن هشام في خاتمة الباب الخامس من «المغني» ـ بعد بيان حذف المبتدأ أو حذف الخبر ـ: ما يحتمل النّوعين: يكثر بعد الفاء نحو: ﴿ **فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ** ﴾ [النّساء: ٩٢]، ﴿ **فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿ **فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ** ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿ **فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ** ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، أي: «فالواجب كذا» أو «فعليه كذا» أو «فعليكم كذا».

ويأتي في غيره نحو: ﴿ **فَصَبْرٌ جَمِيلٌ** ﴾ أي: «أمري» أو «أمثل»، ومثله: ﴿ **طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ** ﴾ [محمّد: ٢١]، أي: «أمرنا» أو «أمثل»، ويدلّ للأوّل قوله:

❊ فقالت على اسم الله، أمرك طاعة ❊

وأجاز ابن عصفور الوجهين في «لعمرك لأفعلنّ» و: «أيمن الله لأفعلنّ»، وغيره جزم بأنّ ذلك من حذف الخبر، وفي: «نعم الرّجل زيد» وغيره جزم بأنّه إذا جعل على الحذف كان من حذف المبتدأ اهـ بتصرّفٍ.

(٣) **قوله: «ورجّح حذف المسند إليه»**. أي: رجّح بأمور سبعة:

⇐

وبأنّ سوق الكلام للمدح بحصول الصّبر له، والإخبارُ ـ بأنّ الصّبر الجميل أجمل ـ لا يدلّ على حصوله له.

⇐ **الأوّل**: بأنّه أكثر فالحمل عليه أولى.

الثّاني: بأنّ سوق الكلام لمدح يعقوب بحصول الصّبر له، فإنّه ـ عليه السّلام ـ أخبر عن نفسه بقوله: «أمري صبر جميل» فمدحه الله بذلك. وتقدير المسند إخبار بأنّ الصّبر الجميل أجمل، والإخبار لا يدلّ على حصول الصّبر الجميل ليعقوب ـ عليه السّلام ـ لأنّ الإخبار عن حسن شيء لا يدلّ على حصول ذلك الشّيء الحسن للمخبر.

والثّالث: بأنّ «صبر جميل» في الأصل من المصادر المنصوبة الّتي تكون مفعولاً مطلقاً، ثمّ عدل إلى الرّفع للدّلالة على الدّوام والثّبات، والحمل على حذف المسند إليه موافق للأصل الّذي هو النّصب لفظاً ومعنىً.

أمّا لفظاً فلكون اللّفظ في كلّ منهما محكوماً به، وأمّا معنىً فلأنّ المعنى في كلٍّ منهما إسناد الصّبر إلى المتكلّم، والموافقة بين النّصب والرّفع مطلوب وهي لا تحصل إلّا بحذف المبتدأ دون الخبر.

والرّابع: بأنّ قيام الصّبر في الآية بيعقوب ـ عليه السّلام ـ قرينة حالية على حذف المبتدأ، إذ عليه يصير حاصل المعنى: أنّه صابر صبراً جميلاً، ولا يوجد على حذف الخبر الخاصّ ـ مثلاً ـ «أجمل» قرينة لفظيّة ولا حاليّة.

والخامس: بقرائة النصب.

والسّادس: بأنّ الأصل في المبتدأ التّعريف، فالحمل على وجهٍ يكون المبتدأ معرفة أولى.

والسّابع: بأنّ المفهوم من الحمل على حذف المسند يؤدّي إلى معنى غير مرادٍ، فهذا شبيه دليل الخلف عند المناطقة، ولذا يحمل على حذف المسند إليه.

وهاهنا مرجّح ثامن ذكره ابن هشام في خاتمة الباب الخامس من «المغني» حيث يقول: إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيّهما أولى؟ قال الواسطيّ: الأولى كون المحذوف المبتدأ، لأنّ الخبر محطّ الفائدة.

وقال العبديّ: الأولى كونه الخبر، لأنّ التّجوّز في آخر الجملة أسهل اهـ مختصراً.

وبأنّه في الأصل من المصادر المنصوبة ـ أي: صبرتُ صبراً جميلاً ـ وحمله على حذف المبتدأ موافق له[١] دون حذف الخبر.

وبأنّ قيام الصّبر به، قرينة حاليّة على حذف المبتدأ، وليس على خصوص حذف الخبر ـ أعني «أجمل» ـ قرينة لفظيّة ولا حاليّة.

وفي هذا نظرٌ؛ لأنّ وجود القرينة شرط الحذف، فحينئذٍ لا يجوز الحذف أصلاً، والقرينة هاهنا هو أنّه إذا أصاب الإنسان مكروه فكثيراً ما يقول: «الصّبر خير»، حتّى صار هذا المقام ممّا يفهم منه هذا المعنى بسهولة.

ويرجّح حذف المبتدأ أيضاً بقراءة مَنْ قرأ «فصبراً جميلاً» ـ بالنّصب ـ فإنّ معناه: «أَصْبِرُ صَبْراً جميلاً».

وبأنّ الأصل في المبتدأ التّعريف، فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ معرفة أولى وإن كانت النّكرة موصوفة.

وبأنّ المفهوم من قولنا: «صَبْرٌ جميل أجمل» أنّه أجمل من صبر غير جميل، وليس المعنى على هذا، بل على أنّه أجمل من الجَزَع وبثّ الشَّكْوى.

[مثال آخر من ذلك]

وممّا يحتمل الأمرين قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلاَ تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾[٢] أي: «لا تقولوا: لنا ـ أو في الوجود ـ آلِهَة ثلاثة» أو «ثلاثة آلهة»، فحذف الخبر ثمّ الموصوف أو المميّز، أو: «ولا تقولوا: اللّه والمسيح وأُمّه ثلاثة» أي: مُستوون في استحقاق العبادة والرّتبة، كما إذا أُريد إلحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل: «هم ثلاثة» فحذف المبتدأ.

---

(١) **قوله: «وحمله على حذف المبتدأ موافق له»**. قال الجرجاني: وذلك لكون الصّبر حينئذٍ فعلاً للمتكلّم منسوباً إليه كما في حال المصدريّة.

(٢) النساء: ١٧١.

[رأي للسّكّاكيّ]

قال صاحب «المفتاح»(١): وقد يكون حذف المسند بِناءً على أنّ ذكره يخرج الكلام إلى ما ليس بمراد كقولك: «أزيدٌ عندك أم عمرو؟» فإنّك لو قلت: «أم عندك عمرو» أو: «أم عمرو عندك» لخرج «أم» عن الاتّصال إلى الانقطاع(٢) وذلك لأنّه إذا

---

(١) **قوله: «قال صاحب «المفتاح»**. أي: أفاد السّكّاكي أنّه قد يحذف المسند لأنّ ذكره مخلّ بالمقصود، فالحذف قد يكون أدلّ على المراد من الذّكر ويكون الذّكر مخلّاً ومفسداً، وذلك لأنّ كلمة «أم» الواقعة بعد الهمزة نحو: «أزيد عندك أم عمرو» إمّا أن تدخل على مفرد وإمّا أن تدخل على جملة، فإن دخلت على مفرد كانت «أم» متّصلة قطعاً وكان ما بعدها وما قبلها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر. وإن دخلت على جملة فإمّا أن يكون الإتيان بمفرد ممكناً أو لا، فإن أمكن الإتيان بمفرد ولم يؤت به كانت منقطعة قطعاً بمعنى «بل» وكانت للإضراب والعدول عن المفرد إلى الجملة دليل الانقطاع.

وإن لم يمكن الإتيان بمفرد فإمّا أن يكون ما بعدها وما قبلها يناسب أحدهما الآخر أو غير مناسب، فإن كانا مناسبين كانت متّصلةً حكماً نحو: «أقمت أم قعدت»، وإن كانا غير مناسبين جاز الوجهان نحو: «أقمت أم كتبت».

فالأقسام أربعة: متّصلة في قسمين قطعاً، ومنقطعة في قسم قطعاً، وجاز الوجهان في قسم، والنّظر هاهنا إلى قسم واحدٍ نحو: «أزيد عندك أم عمرو» فإن قلنا: «أم عمرو عندك» كانت منقطعةً لأنّه عدول عن المفرد إلى الجملة، والمقصود الاتّصال وإنّما يفهم بحذف المسند، وإذا ذكر المسند فهم الانقطاع وهو خلاف المراد.

(٢) **قوله: «لو قلت: «أم عندك عمرو» أو: «أم عمرو عندك» لخرج «أم» عن الاتّصال إلى الانقطاع»**.

قال الشّريف الجرجاني: أمّا على الأوّل فبالاتّفاق، لأنّ الجملتين الواقعتين بعد «أم» والهمزة إذا اختلفتا بكون إحداهما اسميّة والأُخرى فعليّة نحو: «أقام زيد أم عمرو قاعد» أو بتقديم خبر إحدى الجملتين دون خبر الأُخرى، سواء كانتا مشتركتين في جزءٍ نحو: «أزيد عندك أم عندك عمرو» أو لا كقولك: «أقائم زيد أم عمرو قاعد» فإنّ «أم» هناك

⇐

وَلِيَتْ «أم» والهمزةَ جملتان مشتركتان في أحد الجزئين(١) ـ أعني المسند إليه أو

⇐ منفصلة بلا خلافٍ.

وأمّا على الثّاني فالظّاهر كونها منقطعةً، لأنّ الجملتين الواقعتين بعدهما إذا كانتا فعليّتين مشتركتين في الفعل نحو: «أقام زيد أم قام عمرو» أو اسميّتين مشتركتين في المسند إليه نحو: «أزيد قائم أم هو قاعد» أو في المسند نحو: «أزيد عندك أم عمرو عندك» ولم يكن هنا اختلاف بين الاسميتين في تقديم الخبر في إحداهما دون الأُخرى كما في هذين المثالين، فالأولى أنّ «أم» في هذه الصّور الثّلاث منقطعة لما ذكره بقوله: «لأنّك تقدر» إلى آخره.

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، فجاز اختلاف الجملتين فيه مع كونها متّصلة للأمن من الالتباس بالمنقطعة.

(١) **قوله: «جملتان مشتركتان في أحد الجزئين»**. قال الجرجاني: إذا لم تشترك الجملتان في شيء من الجزئين نحو: «أقام زيد أم قعد عمرو» و: «أزيد قائم أم عمرو قاعد» و: «أقائم زيد أم قاعد زيد» و: «أضَرَبَ زيد عمراً أم قتله خالد» ـ لأنّ الاشتراك في المفعول الّذي هو فضلة ـ فالمتأخّرون جزموا بكونها منقطعة لا غير، وجوّز الشّيخ ابن الحاجب والأندلسي كونها متّصلةً والمعنى حينئذٍ: «أيّ هذين الأمرين كانا» كما إذا سمعت صوتاً وتردّدت فسألت: «أضرب زيد عبده أم صاح فلان من جنونه».

قال سيبويه: إذا قلت: «أعندك زيد أم لا» كانت منقطعةً بناءً على أنّه تغيّر ظنّك بكونه عنده إلى أنّه ليس عنده، فأضربت عن الأوّل وسألت عن الثّاني، ولو جعلت متّصلةً لم يكن لقولك: «أم لا» فائدة.

واعلم أنّ حذف أحد جزئي الجملة بعد «أم» المنقطعة يجوز في الخبر نحو: «إنّها لإبل أم شاء» ولا يجوز في الاستفهام، لأنّها تلتبس بالمتّصلة، إلّا إذا كان الاستفهام بغير الهمزة، فإنّ استعمال المتّصلة مع «هل» في نحو قولك: «هل زيد قائم أم عمرو» شاذّ قليل.

واعلم أيضاً أنّ المتّصلة إذا وليها مفرد، فالأولى أن يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها، ليكون «أم» مع الهمزة بتأويل ـ أي: والمفردان بعدهما بتأويل ما أُضيف إليه ـ نحو: «أزيد

⇐

المسند ـ وتقدر على إيقاع مفرد بعد «أم» نحو: «أقام زيد أم قام عمرو» و: «أزيد قائم أم هو قاعد» و: «أزيد عندك أم عمرو عندك» أو: «عندك عمرو» فـ«أم» منقطعة لا متّصلة، لأنّك تقدر على الإتيان بالمفرد بعد «أم» وهو أقرب إلى الاتّصال، لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع؛ فالعدول إلى الجملة دليل الانقطاع.

وقولنا: «مع القدرة على المفرد» احتراز عن نحو الفعليّتين المشتركتين في الفاعل نحو: «أقمتَ أم قَعَدْتَ» و: «أقام زيد أم قعد»؛ لأنّ كلّ فعل لابدّ له من فاعل فهي متّصلة، ويجوز مع عدم التّناسب بين معنى الفعلين أن تكون منقطعة نحو: «أقام زيد أم تكلّم».

[قرينة المحذوف]

[الوقوع في جواب سؤال محقّق] ﴿**ولابدّ**﴾ للمحذوف ﴿**من قرينة كوقوع الكلام جواباً لسؤال محقّق نحو: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾**[1]﴾ أي: «خلقهنّ الله» فحذف المسند، لأنّ هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشّرط والجزاء يكون جواباً[2] عن سؤال محقّق.

⇐ عندك أم عمرو» بمعنى: «أيّهما عندك»، ويجوز نحو: «أزيد عندك أم في الدّار» و: «أَلَقِيتَ زيداً أم عمراً» و: «أعندك زيد أم عمرو» جوازاً حسناً لكن المعادلة أحسن. وإنّما استقصينا في نقل هذه المباحث هاهنا دفعاً لدغدغة المتعلّم النّاشئة ممّا نقله الشّارح اهـ.

(١) لقمان: ٢٥.

(٢) **قوله: «جواباً عن سؤالٍ محقّق»**. مراده أنّه لو تحقّق سؤال النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ وثبت بأن يقول: «من خلق السّماوات والأرض»؟ لأجابوا عنه بقولهم: «اللّه» بحذف المسند ـ أي: «خلقهنّ» ـ لوجود القرينة وهو «خلق» في السّؤال المفروض الثّبوت.

⇐

[القول المشهور]

وجُمْهور النُّحاة على أنّ المحذوف فعل[١] والمذكور فاعل؛ لأنّ السّؤال عن الفاعل، ولأنّ القرينة فعليّة فتقدير الفعل أولى.

[التّفتازاني يتنحّى عن رأي الجمهور]

وفيه نظر؛ لأنّه إن أُريد أنّ السّؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع[٢] بل لا معنى له، وإن أُريد أنّ السّؤال عمّن فعل الفعل وصدر عنه، فتقديره مبتدأ ـ كقولنا: «اللّه خلقها» ـ يؤدّي هذا المعنى، وكذا القرينة إنّما تدلّ على أنّ تقدير الفعل أولى

⇐ وبهذا يعلم أنّ القرينة حقيقةً ما وقع في السّؤال وهو «خلق» لا وقوع الكلام ـ أعني «اللّه» ـ جواباً عن سؤالٍ.

(١) **قوله: «المحذوف فعل»**. وهو «خلقهنّ» فالمحذوف مفرد لا جملة «والمذكور» وهو لفظ الجلالة «فاعل»، فمجموع المحذوف والمذكور جملة فعلية، والمذكور فاعل لأنّ السّؤال عن فاعل الخلقة أوّلاً والقرينة وهي «خلق» في السّؤال المفروض الثّبوت مع الضّمير المستتر فيه جملة فعليّة ثانياً، فتقدير الفعل لتطابق السّؤال والجواب أولى.

(٢) **قوله: «فممنوع»**. أي: كون السّؤال عن الفاعل الاصطلاحيّ ممنوع بل لا معنى له من جهات:

١ ـ لأنّ السّؤال المفروض الثّبوت إنّما هو بكلمة «مَنْ» الاستفهاميّة وهي في السّؤال مبتدأ اسميَ اصطلاحاً لا فاعل.

٢ ـ وإن أُريد به الفاعل اللغوي وهو من صدر عنه الفعل فتقدير لفظ الجلالة مبتدأ مثل: «اللّه خلقها» يؤدّي هذا المراد فلا وجه لأولويّة تقدير الفعل بدون الفاعل.

٣ ـ والقرينة وهي «خلق» في السّؤال تدلّ على أولويّة تقدير الفعل بالنّسبة إلى اسم الفاعل وهو ـ أي: تقدير الفعل ـ حاصل في «اللّه خلقها» بجعل لفظ الجلالة مبتدأ، لأنّ السّؤال المفروض جملة اسميّة لا فعليّة.

من تقدير اسم الفاعل، وهو حاصل في قولنا: «اللّه خلقها» لظهور أنّ السّؤال جملة اسميّة لا فعليّة.

[القول غير المشهور]

ومِن ثَمّ قيل: الأولى أنّه مبتدأ، والخبر جملة فعليّة(١) ليطابق السّؤال، ولأنّ السّؤال إنّما هو عن الفاعل(٢) لا عن الفعل، وتقديم المسئول عنه أهمّ.

والجواب: أنّ حمل الكلام على جملة أولى من حمله على جملتين(٣) لما فيه من الزّيادة، وأنّ الواقع عند عدم الحذف جملة فعليّة(٤) كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَلَئِنْ

---

(١) **قوله: «إنّه مبتدأ والخبر جملة فعليّة»**. والمطلوب أنّ الأليق والأولى جعل الجملة الصُّغْرَى فعليّة والكبرى اسميّة ليطابق الجواب المفروض ـ وهو الجملة الكبرى ـ السّؤال المفروض.

(٢) **قوله: «ولأنّ السّؤال إنّما هو عن الفاعل»**. أي: الّذي صدر عنه الفعل وهو الفاعل لغةً.

(٣) **قوله: «حمل الكلام على جملة أولى من حمله على جملتين»**. أي: لو قُدّر لفظ الجلالة فاعلاً للفعل المحذوف لكان الكلام جملةً واحدةً، ولو قدّر مبتدأ لكان جملتين، أي: «اللّه خلقهنّ» حيث إنّ المبتدأ والخبر جملة اسميّة والخبر وحده أيضاً جملة ولكنّه فعليّة، فالجملة الكبرى اسميّة والصّغرى وهو خبر المبتدأ فعليّة حيث أسند «خلق» إلى الضّمير المستتر الرّاجع إلى لفظ الجلالة.

(٤) **قوله: «الواقع عند عدم الحذف جملة فعليّة»**. قال ابن هشام في الباب الخامس من كتاب «المغني»: إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثّاني أولى، لأنّ المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثّابت، فيكون الحذف كلا حذفٍ فأمّا الفعل فإنّه غير الفاعل. اللهمّ إلّا أن يعتضد الأوّل بروايةٍ أُخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يشبهه، أو بموضع آتٍ على طريقته.

فالأوّل: كقراءة شُعْبَةَ: **«يُسَبَّحُ له فيها»** ـ بفتح الباء ـ وكقراءة ابن كثير: **«وكذلك يُوحَى إليك وإلى الّذين من قبلك اللّه العزيز الحكيم»** ـ بفتح الحاء ـ وكقراءة بعضهم: **«وكذلك زُيِّنَ**

⇐

سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾[1].

[الوقوع في جواب سؤال مقدّر]

﴿أو مقدّر﴾ عطف على محقّق، أي: كوقوع الكلام جواباً عن سؤال مقدّر ﴿نحو﴾ قول ضِرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل:

﴿لِيُبْكَ يَزيدُ﴾ كأنّه قيل: مَنْ يَبْكيه؟ فقال: ﴿ضَارِعٌ﴾ أي: يبكيه ضارعٌ ـ أي: ذليل ـ ﴿لِخُصُومَةٍ﴾[2] متعلّق بـ«ضارع» وإن لم يعتمد على

⇐ **لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادهم شركاؤُهم**» ببناء «زيّن» للمفعول ورفع «القتل» و«الشّركاء» وكقوله:

* لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة *

فيمن رواه مبنيّاً للمفعول، فإنّ التّقدير: «يسبّحه رجال»: و«يوحيه اللّه» و: «زيّنه شركاؤهم» و: «يبكيه ضارع» ولا تقدّر هذه المرفوعات مبتدءات حذفت أخبارها، لأنّ هذه الأسماء قد ثبتت فاعليّتها في رواية مَنْ بنى الفعل فيهنّ للفاعل.

والثّاني كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزّخرف: ٨٧]، فلا يقدّر: «ليقولُنَّ اللّه خلقهم» بل «خلقهم اللّه» لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع وهو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَ السَّماوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزّخرف: ٩]، وفي مواضع آتية على طريقته نحو: ﴿قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَـٰذا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التّحريم: ٣]، ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا﴾ [يس: ٧٨ ـ ٧٩]، اهـ.

(١) الزّخرف: ٩.

(٢) **قوله: «ليبك يزيد ضارع لخصومةٍ»**. المِصْراع من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل ضِرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد من قصيدة يقول فيها:

لعمري لئن أمسى يزيدُ بن نهشلٍ حَشَا جَدَثٍ تسفي عليه الرَّوائحُ

⇐

⇐ لقد كان ممّن يبسط الكفَّ بالنَّدَى إذا ضَـنَّ بـالخير الأكـفُّ الشَّحائحُ
فـبعدك أبـدى ذو الضّـغينة ضِـغْنَهُ وسَـدَّد لي الطَّـرفَ العيونُ الكـواشِحُ
ذكرتُ الّذي مـات النّـدى عـند مـوته بـعافيةٍ إذ صـالحُ القـوم صـالِحُ
إذا أَرَقــي أفـنى مـن اللّـيل مـا مـضى تـمطًّى بـه ثِـنْيٌ مـن اللّـيل راجِـحُ
لِـيُبْكَ يـزيد ضـارع لخـصومةٍ ومـختبط مـمّا تـطيح الطَّـوائِـحُ
عرى بـعد مـا جَـفَّ الثَّـرَى عـن نـقابه بعصماء تدري كـيف تـمشي المـنائِحُ

وما ذكره الشّارح في شرح هذا البيت مأخوذ من المحقّق الرّضيّ في باب الفاعل من «شرح الكافية» ١: ٧٦ وهذا نصّه: فكأنّه لمّا قيل: «لِيُبْكَ يزيدُ» سأل سائلٌ: مَن يـبكيه؟ فقيل: ضارعٌ، أي: يبكيه ضارعٌ. قال: والبيت للحارث بن نهيك وعجزه:

* ومختبط ممّا تطيح الطَّوائحُ *

يقال: «بكيته» أي: «بكيت عليه» بحذف حرف الجرّ لكثرة الاستعمال، وليس بقياسٍ. و«الضّارع» الذّليل من قولهم: «ضرع، ضراعةً» وقوله: «لخصومةٍ» متعلّق بـ«ضارع» وإن لم يعتمد على شيءٍ، لأنّ الجارّ والمجرور يكتفي برائحة الفعل، أي: يبكيه من يـضرع ويذلّ لأجل الخصومة، فإنّ يزيد ـ بـن نـهشل ـ كـان مَـلْجَأً وظَـهْراً للأذلّاء والضّـعفاء. والمختبط الّذي يأتيك للمعروف من غير وسيلةٍ، يقال: «اخـتبطني فـلان» وأصـله مـن «خبطت الشّجرة» ـ إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها ـ «ممّا تطيح» أي: تذهب وتـهلك. و«الطّوائح» بمعنى «المطيحات» يقال: «طوّحته الطّوائح» و«أطاحته الطّوائح» أي: ذهبت به، ورمت به، ولا يقال: «المطوّحات» ولا «المطيحات» وهو إمّا على حذف الزّوائد مثل «أورس فهو وارس» و: «أعشب فهو عاشب» أو على النّسب مثل: «ماء دافق» أي: ذو دفقٍ.

يقال: «طاح، يطوح» مثل «قال، يقول» و: «طاح، يطيح» وهو واويّ من باب «فـعل، يفعل» ـ بكسر العين فيهما عند الخليل ـ.

وقوله: «ممّا تطيح» متعلّق بـ«مختبط» أي: يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله، و«ما» مصدريّة أو بـ«يبكي» المقدّر، أي: يبكي لأجل إهلاك المنايا يزيد.

⇐

شيء[1]؛ لأنّ الجارّ والمجرور يكفيه رائحة من الفعل، أي: يبكيه من يَذِلّ لأجل خصومة لأنّه كان ملجأً وظهراً للأذلّاء والضُّعَفَاء.

وتعليقه بـ«يبكي» المقدّر ليس بقويّ من جهة المعنى[2].

وتمامه: **وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ**[3] *

«المُخْتَبِط» الّذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة، و«تطيح» من «الإطاحة» وهي الإذهاب والإهلاك، و«الطّوائح» جمع «مطيحة» على غير القياس ـ كـ«لواقح» جمع «ملقحة» ـ يقال: «طوَّحَتْهُ الطّوائح» و«أطاحته الطّوائح» ولا يقال: «المطوّحات» ولا «المطيحات».

⇐ ويجوز أن تكون «ما» بمعنى «الّتي» أي: لأجل خلال الكرم الّتي طوّحتها الطّوائح و«تطيح» على كلّ تقدير حكاية حال حاضية، يورد الماضي بصورة المضارع إذا كان الأمر هائلاً لتصويره للمخاطب نحو: «لقيت الأسد فأضربه فأقتله» اهـ.

(١) **قوله: «وإن لم يعتمد على شيء»**. أي: من الأشياء الّتي أشار إليها ابن مالك بقوله:

كفعله اسم فاعل في العَمَلِ إن كان عن مُضِيّه بِمَعْزِلِ
أو وَلِيَ استفهاماً أو حرف ندا أو نفياً أو جا صفةً أو مسندا

(٢) **قوله: «ليس بقويّ من جهة المعنى»**. لأنّ مطلق الخصومة ليس سبباً للبكاء، بل هي بوصف المظلوميّة والمغلوبيّة لأنّ ابن نهشل كان عوناً للمظلومين وخصماً للظّالمين على ما بلغه كلام إمامه أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ للسبطين ـ عليهما السّلام ـ: «كونا للظّالم خصماً وللمظلوم عوناً» فالمراد أنّه يبكي عليه من كان مظلوماً في الخصومة وذليلاً بالنّسبة إلى خصمه، لا مطلق مَنْ كان في خصومةٍ وإن كان قويّاً على خصمه. والتّعليق بـ«يبكي» المقدّر لا يفيد هذا المعنى.

(٣) **قوله: «الطّوائح»**. جمع «مطيحة» على غير القياس كـ«لواقح» جمع «ملقحة». هذا قول الفارسيّ أبي علي الشّيرازي، ونقل ابن خلف عن الأصمعيّ أنّه يقال: «طاح الشّيء» و«طاحه غيره» وعلى هذا يكون «الطّوائح» جمع «طائحة» من المتعدّي، ويكون الوصف والجمع جاريين على القياس ولا شذوذ فيهما.

وممّا يتعلّق بـ«مختبط» و«ما» مصدريّة ـ أي: يَسْأَلُ من أجل إِذْهاب الوقائع ماله ـ.

أو بـ«يبكي» ـ المقدّر ـ أي: يبكي لأجل إهلاك المنايا «يزيدَ» و«تطيح» على التّقديرين بمعنى الماضي[١] عدل عنه إليه استحضاراً لصورةِ ذلك الأمر الهائل.

[مرجّحات المجهول على المعلوم]

[الأوّل]

﴿ وفضله ﴾ أي: فضل «لِيُبْكَ يزيدُ ضارع» ـ وهو أن يجعل الفعل مبنيّاً للمفعول ويرفع المفعول مسنداً إليه، ثمّ يذكر الفاعل مرفوعاً بفعل مضمر، جواباً لسؤال مقدّر ـ ﴿ على خلافه ﴾[٢] وهو: «لِيَبْكِ يَزيدَ ضارع» ـ بالبناء للفاعل ونصب «يزيد» مفعولاً ـ ﴿ بتكرّر الإسناد ﴾ إذ قد أسند الفعل ﴿ إجمالاً ثمّ تفصيلاً ﴾ وذلك لأنّه لمّا قيل: «لِيُبْكَ يزيد» علم أنّ هناك باكياً يسند إليه هذا البكاء لكنّه مجمل، فلمّا قيل:

---

(١) **قوله: «و«تطيح» على التّقديرين بمعنى الماضي»**. أي: سواء كان متعلّقاً بـ«مختبط» أو بـ«يبكي» المقدر. أمّا على التّقدير الأوّل فلتقدّم إهلاك حوادث الدّهر ماله على السّؤال، وأمّا الثّاني فلتقدّم إذهاب المنايا يزيد.

(٢) **قوله: «وفضله على خلافه»**. رجّحت رواية المجهول على المعلوم بثلاثة وجوه:

الأوّل: بِتكرار الإسناد، إذ هو أوكد وأقوى في النّفس.

الثّاني: بوقوع «يزيد» غير فضلة.

الثّالث: بكون معرفة الفاعل كحصول نعمةٍ غير مترقّبةٍ.

وعورضت بثلاثة وجوهٍ في جانب المعلوم أيضاً:

الأوّل: بالسّلامة عن الحذف والإضمار.

الثّاني: باشتماله على إيهام الجمع بين المتناقضين.

الثّالث: بأنّ في إطماع أوّل الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقاً إليه فيكون حصوله أعزّ وأوقع.

«ضارع» ـ أي: يبكيه ضارع ـ فقد أسند إلى مفصّل، ولا شكّ أنّ الإسناد مرّتين أوكد وأقوى، وأنّ الإجمال ثمّ التّفصيل أوقع في النّفس، فيكون أولى.

وقد يقال: إنّ الإسناد إجمالاً في السّؤال المقدّر ـ أعني «مَنْ يَبْكِيه» ـ لأنّه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم إسناده إليه على الإجمال، ولا يبعد أن يقال: قد أسند ثلاث مرّات اثنين إجمالاً وواحداً تفصيلاً.

[الثّاني]

﴿ **وبوقوع نحو «يزيد» غير فضلة** ﴾ بل جزء جملة مسند، إليه بخلاف ما إذا نصب على المفعوليّة فإنّه فضلة.

[الثّالث]

﴿ **وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقّبة، لأنّ أوّل الكلام غير مُطْمِعٍ في ذكره** ﴾ أي: ذكر الفاعل، فيكون رزقاً من حيث لا يحتسب، وهو ألذّ بخلاف ما إذا بني للفاعل، فإنّه مُطْمِع في ذكر الفاعل.

[مرجّحات المعلوم على المجهول]

ولِمُعارِضٍ أن يفضّل نحو: «ليبك يَزيدَ» ـ بنصب «يزيد» وبناء الفعل للفاعل ـ على خلافه.

[الأوّل]

بسلامته عن الحذف والإضمار.

[الثّاني]

واشتماله على إيهام الجمع بين المتناقضين من حيث الظّاهر[1] لأنّ نصب نحو

---

(١) **قوله: «الجمع بين المتناقضين من حيث الظّاهر»**. وإنّما قال: «من حيث الظّاهر» لأنّ جعل ⇐

«يزيد» وجعله فضلة يوهم أنّ الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل، وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم أنّ الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل.

[الثّالث]

وبأنّ في إطماع أوّل الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقاً إليه فيكون حصوله أوقع وأعزّ.

[ذكر المسند]

﴿ **وأمّا ذكره** ﴾ أي: ذكر المسند ﴿ **فلما مرّ** ﴾ ـ في ذكر المسند إليه ـ من أنّ الذّكر هو الأصل، ولا مُقْتَضِيَ للحذف نحو: «زيد قائم».

ومن الاحتياط لضعف التّعويل على القرينة[1] نحو: ﴿ **وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ**

⇐ الشّيء مفعولاً إنّما يدلّ على عدم الحاجة إليه في إتمام الكلام لا في الذّكر وأداء المرام، وتقديمه يدلّ على كونه أهمّ في الذّكر وأداء المرام، وقد يكون تعلّق الفعل بالمفعول هو المقصود من الكلام وإن لم يتوقّف عليه حصول أركانه ـ أي: الكلام ـ فلا يتّحد ما يوهمه نصب «يزيد» وتقديمه فلا تناقض بين ما يفيدان في الواقع لانتفاء الاتّحاد المعتبر في التّناقض.

(١) **قوله: «لضعف التّعويل على القرينة»**. **فإن قيل**: قد تقدّم أنّ وقوع الكلام جواباً عن سؤال محقّق قرينة على حذف المسند مثل الآية المتقدّمة والمخاطب بتلك الآية وبهذه الآية الّتي ذكر فيها المسند واحد، فذكر المسند في هذه ـ للضّعف الّذي ذكره ـ والحذف في تلك الآية مع اتّحادهما معنىً واتّحاد المخاطب بهما وهو رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ لا وجه له؟

قلت: إنّ وجود القرينة مجوّز ومسوّغ للحذف لا موجب، ثمّ إنْ عوّل على القرينة حذف المسند، وإلّا يعوّل عليها ـ بناءً على أنّ المخاطب من حيث إنّه مخاطب بغضّ النّظر عن كونه رسولاً أو نبيّاً أو وصيّاً ربّما يغفل عن القرينة ـ ذكر المسند وإن كان المخاطب في الحالين واحداً.

السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾[١].

ومن التّعريف بغباوة السّامع نحو: «محمّد ﷺ نبيّنا» في جواب من قال: مَن نبيّكم؟

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هٰذَا** ﴾[٢] بعد قوله: ﴿ **ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ** ﴾[٣] وغير ذلك.

﴿ **أو أن يتعيّن كونه** ﴾ أي: المسند ﴿ **اسماً أو فعلاً** ﴾ فيفيد الثّبوت، أو التجدّد ـ كما سنذكره ـ.

أو أن يدلّ على قصد التّعجّب من المسند إليه كقوله: «زيد يقاوم الأسد» عند قيام القرائن كسَلّ سيفه وتلطّخ ثوبه ونحو ذلك.

وحصول التّعجّب بدون الذّكر ممنوع؛ لأنّ القرينة إنّما تدلّ على نفس المسند، وأمّا تعجيب المتكلّم للسّامع فبالذّكر المستغنى عنه في الظّاهر.

[إفراد المسند]

﴿ **وأمّا إفراده** ﴾ أي: جعل المسند غير جملة ﴿ **فلكونه غير سببيّ مع عدم إفادة تقوّي الحكم**[٤] ﴾ إذ لو كان سببيّاً نحو: «زيد قام أبوه» أو مفيداً للتقوّي نحو: «زيد

---

(١) الزخرف: ٩.

(٢) الأنبياء: ٦٣.

(٣) الأنبياء: ٦٢.

(٤) **قوله: «مع عدم إفادة تقوّي الحكم»**. جواب عن سؤال وهو أنّ ظاهر كلام المصنّف أنّ العلّة في إفراد المسند عدم إفادة التقوّي فينبغي أن يكون العلّة في كونه جملةً إفادة التّقوّي فيشكل على ذلك بقولهم: «عرفت عرفت» ممّا تكرّر فيه المسند وأفاد التّقوّي بسبب تأكيد المسند بالتّكرير مع كون المسند فيه ـ وهو الفعل ـ مفرداً، وكذلك نحو: «إنّ زيداً ⇐

قام» فهو جملة قطعاً.

وأمّا نحو: «زيد قائم» فليس بمفيد للتّقوّي، بل هو قريب من «زيد قام» في اعتبار التّقوّي ـ كما مرّ ـ.

[جوابان عن سؤال مقدّر]

وقوله: «مع عدم إفادة تقوّي الحكم» معناه: «مع عدم إفادة نفس التّركيب تقوّي الحكم» فحذف فاعل المصدر، فيخرج ما يفيد التّقوّي بحسب التّكرير نحو: «عرفت عرفت» أو حرف التّأكيد نحو: «إنّ زيداً قائم» ونحو ذلك.

⇐ قائم»، ممّا أفاد التّقوّي والتّأكيد بسبب حرف التّأكيد مع كون المسند فيه أيضاً مفرداً؟

فأجاب عن ذلك بجوابين:

الأوّل: أنّ قول المصنّف: «عدم إفادة تقوّي الحكم» من قبيل إضافة المصدر ـ أي: «الإفادة» ـ إلى المفعول ـ أي: «تقوّي الحكم» ـ والفاعل ـ أي: «نفس التّركيب» ـ محذوف، فيكون معناه: «عدم إفادة نفس التّركيب تقوّي الحكم» لا شيء آخر مثل التّكرير وحرف التّأكيد ومثلهما فيخرج ما يفيد التقوّي بحسب التّكرير نحو: «عرفت عرفت» أو بحرف التّأكيد نحو: «إنّ زيداً قائم» وهذا الجواب مأخوذ من السّكّاكيّ في «المفتاح» حيث قال في بحث إفراد المسند: «وأمّا الحالة المقتضية لإفراد المسند فهي إذا كان فعليّاً ولم يكن المقصود من نفس التّركيب تقوّي الحكم» اهـ.

والثّاني: أنّ المراد من «تقوّي الحكم» هو التقوّي الاصطلاحيّ ـ أي: التّقوّي الخاصّ ـ لا مطلق التّقوّي، والتّقوّي الخاصّ عبارة عن تأكيد الحكم بالطّريق المخصوص، وهو تكرّر الإسناد مع وحدة الفعل، نحو: «زيد قام» فيخرج مثل «عرفت عرفت» و«إنّ زيداً قائم» وأمثالهما.

وليس المراد خروج المثالين ونحوهما عن ضابطة إفراد المسند؛ لأنّ المقصود دخولهما، بل المراد خروجهما ونحوهما عن القيد الّذي أُضيف إليه «العدم» ـ أي: إفادة التّقوّي ـ وإذا خرجا عن إفادة التّقوّي دخل في عدم الإفادة، فيكون المسند فيهما مفرداً فيكونان داخلين في قوله: «أمّا إفراده» إلى آخره..

أو يقال: تقوّي الحكم ـ في الاصطلاح ـ هو تأكيده بالطّريق المخصوص نحو: «زيد قام».

[العدول عن عبارة المفتاح]

وإنّما لم يقل: «مع عدم قصد التّقوّي» ـ كما يُشعر به لفظ «المفتاح»[1] ـ لِيَشْمُلَ صورة التّخصيص[2] نحو: «أنا سَعَيْتُ في حاجتك» و: «رجل جائني» و: «ما أنا

---

(١) **قوله: كما يُشعر به لفظ «المفتاح»**. وأنا أُورِدُ لك نصّه لاحتياجك إليه حتّى النّهاية؛ قال في بحث إفراد المسند من كتاب «المفتاح»:

وأمّا الحالة المقتضية لإفراد المسند فهي: إذا كان فعليّاً، ولم يكن المقصود من نفس التّركيب تقوّي الحكم.

وأعني بالمسند الفعلي ما يكون مفهومه محكوماً به بالثّبوت للمسند إليه أو بالانتفاء عنه كقولك: «أبو زيد منطلق» و: «الكرُّ من البُرِّ بستّين» و: «ضُرِبَ أخو عمروٍ» و: «يشكرك بكر إن تعطه» و: «في الدّار خالد» إذ تقديره «استقرّ» أو «حصل في الدار» على أقوى الاحتمالين، لتمام الصّلة بالظرف كقولك: «الّذي في الدّار أخوك» ـ كما يقرّره أئمّة النّحو ـ وتفسير «تقوّي الحكم» يذكر في حال تقديم المسند على المسند إليه اهـ.

فالسّكّاكيّ بيّن أنّ الإفراد لأمرين: كونه فعليّاً، ولم يكن المقصود تقوّي الحكم، والمصنّف عدل عن كلتا العبارتين فأبدل «الفعلي» بقوله: «غير سببي»، و«عدم القصد إلى التقوّي» بقوله: «عدم إفادة التقوّي».

والشّارح يذكر سبب العدول فيقول: «وإنّما لم يقل مع عدم قصد التّقوّي» إشارةً إلى عدول المصنّف عن العبارة الثّانية.

ويقول: ووقع قوله: «غير سببي» موقع «الفعلي» في عبارة «المفتاح» إشارة إلى عدوله عن العبارة الأُولى، ويذكر أنّ المصنّف لم يرتض بالتّعبيرين، لخلل فيهما فعدل إلى ما ترى.

(٢) **قوله: «ليشمل صورة التّخصيص»**. أي: عدل المصنّف عن تعبير السّكّاكيّ حتّى يشمل الاحتراز والإخراج صورة كون الغرض من تقديم المسند إليه التّخصيص من دون قصد ⇐

قلت هذا» فإنّه لم يقصد به التّقوّي، لكنّه يفيده ضرورة تكرّر الإسناد، فعدم إفادة التّقوّي أعمّ من عدم قصد التّقوّي[1].

⇐ تقوّي الحكم وتأكيده مثل: «أنا سعيت في حاجتك» حيث يكون المسند إليه ضميراً في كلام المثبت و: «ما أنا قلت هذا» حيث يكون ضميراً في الكلام المنفيّ، و: «رجل جاءني» حيث يكون المسند إليه مظهراً منكراً، فإنّ تلك الأمثلة المشتملة على التّخصيص لم يقصد بها التّقوّي، بل قصد منها التّخصيص لكنّها مفيدة للتّقوّي لاشتمالها على تكرير الإسناد الموجب للتّقوّي فكان ينبغي أن يكون المسند فيها مفرداً وليس كذلك بل هو فيها جملة لوجود التّقوّي، فبتعبير المصنّف يشمل الاحتراز والإخراج هذه الأمثلة، وبتعبير السّكّاكيّ لا يشمل وليكن المسند فيها مفرداً؛ لأنّه لم يقصد بها التّقوّي مع أنّ المسند في جميعها جملة، والنّسبة بين التّخصيص والتّقوّي هي العموم والخصوص المطلقان، التّخصيص أخصّ مطلقاً والتّقوّي أعمّ مطلقاً ففي أيّ موضع وجد التّخصيص وجد التّقوّي كما في الأمثلة الثّلاثة ولا عكس، فربّما يوجد التّقوّي ولا يوجد التّخصيص نحو: «زيد قام» إذا لم يقدّر فيه تقديم وتأخير ـ كما قرّره الأستاذ ـ.

(١) **قوله: «فعدم إفادة التّقوّي أعمّ من عدم قصد التّقوّي»**. قال سيّدنا الأُستاذ: كلام التّفتازاني يفيد أنّ عدم إفادة التّقوّي عامّ، وعدم قصد التّقوّي خاصّ؛ وهذا باطل، لأنّه ثبت في علم المنطق أنّه إذا كانت النّسبة بين الشّيئين العموم والخصوص المطلقين كان بين نقيضيهما أيضاً عموم وخصوص مطلقان، لكن بعكس العينين، فنقيض الأعمّ أخصّ، ونقيض الأخصّ أعمّ، مثل: «الإنسان» و«الحيوان»، يقال: كلّ إنسان حيوان ولا عكس، لأنّ الإنسان أخصّ مطلقاً، ولا يقال: «كلّ حيوان إنسان» لكون الحيوان أعمّ، ويقال: «كلّ لا حيوان لا إنسان» لأنّه أخصّ، ولا يقال: «كلّ لا إنسان لا حيوان» لأنّه أعمّ؛ فكذا هاهنا «إفادة التّقوّي» عامّ و«قصد التّقوّي» خاصّ فينبغي أن يكون نقيضاهما بعكس العينين، أي: يكون «عدم إفادة التّقوّي» خاصّاً و«عدم قصد التّقوّي» عامّاً، وهذا هو الّذي أتى به صاحب «المفتاح» فكلامه صحيح، واختيار المصنّف الّذي تبعه الشّارح غير صحيح فيكون كما قال القائل:

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً   وآفته من الفهم السّقيم

⇐

وأُجيب لصاحب «المفتاح»(١) بأنّ نحو: «أنا سعيت» عند قصد التّخصيص

⇐ وأمّا الّذي أراده الشّارح بقوله: «فعدم إفادة التّقوّي أعمّ من عدم قصد التّقوّي» أنّ الأوّل - أي: عدم إفادة التّقوّي - مخرج عن ضابطة الإفراد صورة التّخصيص - كالأمثلة الثّلاثة ونحوها ممّا يفيد التّقوّي - سواء قصد بها التّقوّي أم لا -.

بخلاف الثّاني - أي: عدم قصد التّقوّي - فإنّه لا يُخْرِجُ عن ضابطة الإفراد إلّا ما قصد به التّقوّي، ويلزم من ذلك أن يدخل في ضابطة الإفراد الأمثلة الثّلاثة ونحوها ممّا تفيد التّخصيص، فإنّه لم يقصد بها التّقوّي مع كون المسند فيها جملةً لا مفرداً، لأنّ كلّ واحدٍ من تلك الأمثلة جملة اسميّة كبرى، والمسند إلى المبتدأ فيها جملة فعليّة صغرى.

وبتعبيرٍ آخر: أنّ «عدم إفادة التّقوّي» أعمّ وأشمل - من حيث الاحتراز والإخراج عن ضابطة الإفراد - من «عدم قصد التّقوّي» وذلك لأنّ في عدم إفادة التّقوّي نفي أمرين: أحدهما: نفي القصد إلى التّقوّي. والثّاني: نفي إفادة التّقوّي بدون القصد، بخلاف «عدم قصد التّقوّي» فإنّه لا يدلّ على نفي التّقوّي بدون القصد، كما في الأمثلة المذكورة، فإنّها لم يقصد بها التّقوّي، ولكنّه حصل بدون القصد لتكرّر الإسناد.

وعلم بذلك أن ليس المراد من الأعمّيّة الأعمّيّة بحسب الصّدق على الأفراد - كما توهّمه بعضهم - بل المراد منها الأعمّيّة بحسب الاحتراز والإخراج، والعامّ بهذا المعنى يستلزم الخاصّ بحسب الصّدق، لأنّ نقيضَ الأعمّ - مثل «لا حيوان» - مثلاً - أخصّ من نقيض الأخصّ - مثل «لا إنسان» - مثلاً - لأنّ «لا حيوان» فيه نفي الإنسان ونفي الحمار والبقر والغنم وغيرها أيضاً بخلاف «لا إنسان» فإنّه ليس فيه إلّا نفي الإنسان، هذا بحسب النّفي، وأمّا بحسب الصّدق فـ«لا حيوان» أخصّ من «لا إنسان» فإنّ كلّ لا حيوان لا إنسان من دون عكس، لأنّ البقر - مثلاً - لا إنسان، ولا يقال لها: لا حيوان فإنّه حيوان بلا شكّ.

(١) **قوله: «وأُجيب لصاحب «المفتاح»**. أي: قيل عن جانب السّكّاكيّ ردّاً على المصنّف في عدوله بأنّ الأمثلة الثّلاثة عند قصد التّخصيص جملة فعليّة لا اسميّة، لأنّ «أنا» في «أنا سعيت» و«أنا قلت» تأكيد مقدّم لا مبتدأ، وذلك لأنّ التّقديم يفيد الاختصاص عنده بشرطين: الأوّل: جواز تقدير كونه في الأصل مؤخّراً على أنّه فاعل معنىً فقط. والثّاني: ⇐

جملة فعليّة، و«أنا» تأكيد مقدّم لا مبتدأ، والمسند مفرد لا جملة ـ كما في «سعيت أنا» ـ وقد عرفت ما فيه.

[عدول آخر عنها]

ووقع قوله: «غير سببيّ»[1] موقع «الفعلي» في عبارة «المفتاح» عدل إليه المصنّف؛ لأنّ صاحب «المفتاح» قد فسّر «الفعلي»[2] بما يكون مفهومه محكوماً به

⇐ تقدير ذلك التّأخير، وبدون هذين لا يفيد إلّا التّقوّي، وأمّا نحو: «رجل» في «رجل جاءني» فهو بدل عن الضّمير المستتر في «جاءني» والمسند حينئذٍ هو الفعل وحده، والمسند إليه هو الفاعل، والفعل وحده مفرد لا جملة كما في «سعيت أنا» و: «ما قلت أنا» وفي: ﴿أَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ﴾ [الأنبياء: ٣].

وردّه التّفتازانيّ بقوله: «وقد عرفت ما فيه» أي: ما في كلام صاحب «المفتاح» من وجوه النّظر وشيوع امتناع تقديم التّابع على المتبوع ما دام تابعاً.

(١) **قوله: «ووقع قوله غير سببيّ»**. إشارة إلى عدول آخر من تعبير السّكّاكيّ لأنّه فسّر «المسند الفعلي» بما يلزم منه دخول المسند السّببيّ ـ وهو جملة ـ في ضابطة الإفراد، فجملة «انطلق أبوه» في: «زيد انطلق أبوه» ـ وهو مسند سببيّ ـ قد حكم بثبوتها للمسند اليه ـ وهو «زيد» ـ وكذلك في «ما زيد انطلق أبوه» قد حكم بنفي «انطلق أبوه» من «زيد».

(٢) قال في شرح «مفتاح المفتاح» ٧٦: قوله: وأعني بالمسند الفعليّ ما يكون مفهومه محكوماً به بالثّبوت للمسند إليه، أو بالانتفاء عنه: نحو: «ضرب زيد» و«زيد ضارب» أو «ضارب أخوه» أو «مضروب» أو «كريم». لأنّ المسند في هذه الصّور هو المحكوم به بالثّبوت للمسند إليه بخلاف قولنا: «زيد أبوه منطلق» أو «انطلق» أو «عمرو ضرب أخوه». فإنّ مفهوم «منطلق» أو «انطلق» وكذا مفهوم «ضرب» ليس محكوماً به بالثّبوت لـ«زيد» أو لـ«عمرو» بل هو مع ما ذكرناه. ولا يظنّن أحد أنّ «زيد ضارب أخوه» هو مثل: «زيد أخوه ضارب» في أنّ المسند فيهما هو مفهوم «ضارب» مع الغير فإنّه في الثّاني كذلك لا في الأوّل؛ لأنّ اسم الفاعل ليس بجملة مع فاعله ـ مضمراً كان أو مظهراً ـ وإذا لم يكن جملة كان المحكوم به هو المفرد ظهر فاعله أو لا، فاتّضح الفرق بين الصّورتين.

ـ بالثّبوت للمسند إليه، أو بالانتفاء عنه ـ فزعم المصنّف أنّه يَشْمُلُ السّببي أيضاً، لأنّ كلّ مسند محكوم به ـ بالثّبوت للمسند إليه، أو بالانتفاء عنه ـ ضرورة أنّ الإسناد حكم بثبوت الشّيء للشّيء أو بنفيه عنه.

[نقد]

ولقائِل أن يقول[1]: لا نسلّم صدق هذا التّفسير على المسند السّببي، لأنّا سنبيّن أنّ المسند السّببي في نحو: «زيد أبوه منطلق» و: «زيد انطلق أبوه»: هو «منطلق» و«انطلق» بالنّسبة إلى «زيد» لا الجملة الّتي وقعت خبراً للمبتدأ، وظاهر أنّه لم يحكم بثبوت «منطلق» أو «انطلق» لـ«زيد».

[ردّ]

لكن هذا غير مفيد[2] لأنّ الجملة الواقعة خبرَ مبتدإٍ قد أُسندت إليه ضرورة،

---

(١) **قوله: «ولقائل أن يقول»**. أي: ردّاً على الخطيب القزوينيّ ودعماً للسّكّاكيّ: إنّ تفسير السّكّاكيّ للمسند الفعلي لا يشمل المسند السببيّ حتّى يكون غير مانعٍ، لأنّه يلاحظ في «زيد أبوه منطلق» و: «زيد انطلق أبوه» اعتباران:

الأوّل: أن يعتبر مجموع «أبوه منطلق» وهو الجملة الصّغرى بالنّسبة إلى «زيد» المبتدأ في الجملة الكبرى، وكذا مجموع «انطلق أبوه» بالنّسبة إليه.

والثّاني: أن يعتبر «منطلق» و«انطلق» وحدهما بالنّسبة إلى «زيد» لا الجملة الّتي وقعت خبراً للمبتدأ، والاعتراض إنّما يرد على السّكّاكيّ إذا لوحظ في أمثلة المسند السّببيّ الاعتبار الأوّل، وأمّا إذا لوحظ الاعتبار الثّاني فلا يرد وهو المراد هاهنا، أي: المسند السّببيّ هو «منطلق» وحده و«انطلق» وحده، ولم يحكم بثبوتهما لـ«زيد» بل لأبيه، فلا يندرج السّببيّ تحت المسند الفعلي.

(٢) **قوله: «لكن هذا غير مفيد»**. أي: لا يصلح أن يكون ردّاً على الخطيب القزوينيّ ودفاعاً عن ⇐

وقد فسّر الإسناد الخبري ـ في كتابه ـ بأنّه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو إمّا بثبوته له أو بانتفائه عنه ضرورة، فلابدّ من الحكم بثبوت مفهوم «انطلق أبوه» لـ«زيد» بمعنى أنّه ثبت له هذا الوصف ـ وهو كونه منطلق الأب ـ غاية ما في الباب أنّه وصف اعتباري(١).

⇐ السّكّاكي، لأنّ جملة «أبوه منطلق» وجملة «انطلق أبوه» الواقعة خبراً عن «زيد» قد أُسندت إلى المبتدأ ضرورةً وإذا كان كذلك صَدَقَ تفسير الفعلي على السّببيّ فيلزم دخول المسند السّببيّ في ضابطة الإفراد مع كونه جملةً فلابدّ من العدول كما صنعه الخطيب.

وأمّا أنّ الجملة في «أبوه منطلق» و: «انطلق أبوه» أُسندت إلى المبتدأ بالضّرورة فلأنّ السّكّاكيّ فسّر الإسناد الخبري في «المفتاح» ـ كما بيّنّا في أوّل «باب الإسناد» ـ بأنّه الحكم بمفهوم لمفهوم آخر على أنّه ثابت له أو منفيّ عنه، فلابدّ من الحكم بثبوت مفهوم «أبوه منطلق» و: «انطلق أبوه» لـ«زيد» بمعنى أنّ زيداً ثبت له انطلاق الأب غايته أنّه وصف اعتباريّ لا حقيقيّ، أي: وصف بحال متعلّق الموصوف لا بحال نفس الموصوف.

(١) **قوله: «وصف اعتباريّ»**. وتوضيح ذلك ـ كما يأتي في «علم البيان» إن شاء الله ـ: أنّ الصّفة الحقيقيّة كما تطلق على ما يقابل الإضافيّ الّذي لا يكون متقرّراً في الذّات بل يكون معنىً متعلّقاً بشيئين ـ كإزالة الحجاب في تشبيه الحجّة بالشّمس، فإنّها ليست هيئة متقرّرة في ذات الحجّة أو الشّمس ولا في ذات الحجاب ـ كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتباري الّذي لا تحقّق لمفهومه إلّا بحسب اعتبار العقل كالصّورة الوهميّة الشّبيهة بالمخلب أو النّاب للمنيّة.

قال السّكّاكيّ: الوصف العقليّ ينحصر بين حقيقيّ كالكيفيّات النّفسانيّة وبين اعتباريّ ونسبيّ كاتّصاف الشّيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النّفس، أو كاتّصافه بشيء تصوّريّ وهميّ محض.

وقال شُرّاح كلامه: معرفة هذا تتوقّف إلى مقدّمة وهي: أنّ الشّيء الموجود لا يخرج عن أحد أحوال ثلاثة:

⇐

فلو أراد هاهنا(١) الثّبوت بالفعل حقيقةً لانتقض بكثير من المسندات الفعليّة

⇐ لأنّه إمّا أن يكون وجوده في الخارج، أي: يكون الخارج ظرفاً لوجوده كـ«زيد».

وإمّا أن يكون هو نفسه فيه، أي: يكون الخارج ظرفاً له لا لوجوده كالملازمة بين طلوع الشّمس ووجود النّهار فإنّها ثابتة في الخارج سواء اعتبرتها أو لم تعتبر.

وإمّا أن يكون وجوده في الاعتبار وهو الّذي لا تحقّق لمفهومه إلّا بحسب اعتبار العقل فإن اعتبره كان موجوداً كالصّورة الوهميّة الموجودة الشّبيهة بالمخلب، أو النّاب للمنيّة وكتصوّر بحر من «زئبق»، وبحر من نارٍ موجه الذّهب؛ وإلّا فلا.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّه قد يطلق الحقيقيّ على ما يقابل الإضافيّ فيشمل الحقيقيّ الموجود في الخارج والموجود في الاعتبار، وقد يطلق الحقيقيّ باستعمال آخر على ما يقابل الاعتباريّ فهو بهذا الاعتبار أخصّ من الاستعمال الأوّل.

والمراد من الاعتباريّ في عبارة الشّارح الاعتباريّ الإضافيّ -أي النّسبيّ- لا الاعتباريّ المحض الّذي مثّل له بالصّورة الوهميّة، ضرورة كون «منطلق الأب» من قبيل كون الشّيء مطلوب الوجود أو العدم، وكإزالة الحجاب في تشبيه الحجّة بالشّمس لا من قبيل الصّورة الوهميّة.

(١) **قوله: «فلو أراد هاهنا»**. أي: لو أراد السّكّاكيّ في بحث إفراد المسند ثبوت المفهوم بالفعل -أي: في أحد الأزمنة- حقيقةً بحيث يكون المسند من الأوصاف الحقيقيّة للمسند إليه، بأن يكون أمراً معلوماً يمكن أن يشار إليه إشارة حسّيّةً لانتقض تعريف الإفراد -أي: ضابطة إفراد المسند، أو تعريف الإسناد الخبريّ- بكثير من المسندات الفعليّة الاعتباريّة نحو: «خالد صديق أبي بكر» و: «عمر عدوّ خالد» فإنّ الصّداقة والعداوة وإن كانتا ممّا له تحقق في الخارج لكنّهما ليستا من الأُمور الحقيقية الّتي يشار إليها حسّاً، بل هما من الأُمور الاعتباريّة الإضافيّة الّتي تكون متعلّقاً بشيئين، فلابدّ من القول بثبوت مفهوم «انطلق أبوه» لـ«زيد».

وإذا كان المجموع -أي: مجموع «انطلق أبوه» مسنداً فعليّاً لـ«زيد» فقد بطل كلام السّكّاكيّ في ضابطة إفراد المسند وهو: أنّ كون المسند فعليّاً مع عدم قصد التّقوّي يقتضي ⇐

الاعتباريّة، واذا كان المجموع مسنداً فعليّاً فقد بطل أنّ كون المسند فعليّاً ـ مع عدم قصد التّقوّي ـ يقتضي إفراده.

[كلام القُطب الشّيرازي الكازروني]

وممّا ذكره الفاضل[1] في شرح «المفتاح» هاهنا أنّ المسند في «زيد منطلق أبوه»

⇐ إفراد المسند. فيتّجه عدول الخطيب عن تعبيره.

وقال سيّدنا الأُستاذ في مفصّله: حاصل الإشكال على السّكّاكيّ أنّه إمّا أن يريد من الثّبوت في تفسير الفعليّ الثّبوت الحقيقيّ أو أعمّ من الحقيقيّ والاعتباريّ، فإن أراد به الثّبوت الحقيقيّ خرج منه مثل: «زيد أبوه منطلق» و: «زيد انطلق أبوه»، وبقي مثل: «زيد منطلق أبوه» داخلاً فيه، لأنّ المسند فيه مفرد لا جملة، مع أنّ الثّبوت فيه اعتباريّ.

وإن أراد الأعمّ من الحقيقيّ والاعتباريّ دخل في تفسير المسند الفعليّ المسندُ السّببيّ؛ فالثّابت للمسند إليه ـ وهو «زيد» ـ في مثال: «زيد أبوه منطلق» هو مجموع «أبوه منطلق» لا «منطلق» وحده.

(١) **قوله: «وممّا ذكره الفاضل»**. لمّا كان المسندان في «زيد أبوه منطلق» و: «زيد منطلق أبوه» كلاهما سببيين ـ أي: من قبيل الوصف بحال متعلّق الموصوف ـ وكان مع ذلك مفرداً في أحدهما وجملةً في الآخر، وهذا ممّا يستغرب منه، لأنّ الفرق بالإفراد والجملة حكم لفظيّ وهو إنّما يكون متفرّعاً على الفرق المعنويّ، والفرق المعنويّ بين المثالين مفقود لأنّ كليهما من قبيل الوصف بحال متعلّق الموصوف، **أراد** الشّارح قطب الدّين الشّيرازيّ الكازرونيّ أن يفرّق بينهما في شرح «المفتاح» دفعاً للاستغراب المذكور، فقال: المسند في «زيد منطلق أبوه» فعليّ ولذا كان مفرداً، وفي «زيد أبوه منطلق» سببيّ ولذا كان جملةً.

واستدلّ للحكم بكون المسند في «زيد منطلق أبوه» فعليّاً بأنّ اسم الفاعل مع فاعله مفرد لا جملة، فالثّابت لزيد في «زيد منطلق أبوه» هو الانطلاق بدون «أبوه» فهو ليس من قبيل الوصف بحال متعلّق الموصوف ولهذا السّبب كان فعليّاً ومفرداً بخلاف قولك: «زيد أبوه منطلق» فإنّه سببيّ ولذا كان جملةً.

⇐

⇐ وأورد التّفتازانيّ على الشّارح الشّيرازيّ وجوهاً:

الأوّل: أنّ اللّازم من هذا الكلام أن لا يكون «منطلق» مع فاعله ـ وهو «أبوه» ـ جملة ولم يلزم منه أن يكون المسند هو «منطلق» وحده حتّى يكون فعليّاً، إذ لم يحكم بثبوت «منطلق» لـ«زيد» بالمعنى المعتبر في الفعليّ؛ بل لأبيه. فالمسند مجموع «منطلق أبوه» وهو من قبيل الوصف بحال متعلّق الموصوف مثل: «أبوه منطلق» ولا فرق بينهما من حيث المعنى حتّى يتفرّع على الفرق المعنويّ الفرق اللفظيّ فيحكم في أحدهما بالإفراد وفي الآخر بالجملة.

الثّاني: أنّ مراد السّكّاكيّ أنّ المسند في «زيد منطلق أبوه» ليس بفعليّ ولا سببيّ.

أمّا أنّه ليس فعليّاً فلأنّ الانطلاق لم يثبت لـ«زيد»، بل ثبت لأبيه، والفعليّ من قبيل الوصف بحال الموصوف، وهذا من قبيل الوصف بحال متعلّق الموصوف.

وأمّا أنّه ليس سببيّاً فلكونه ـ أي: المسند فى المثال ـ غير جملةٍ، لأنّ «منطلق أبوه» اسم فاعل وهو مع فاعله في حكم المفرد ـ كما تقدّم ـ.

ولو أراد السّكّاكي كونه سببيّاً لأورد في بحث المسند الفعليّ من «المفتاح» مثالاً من هذا القبيل ـ أي: الوصف بحال متعلّق الموصوف ـ وهو لِخَفَائه أليق بان يُؤْتَى له بمثالٍ.

الثّالث: أنّه قد عرفت عدم الفرق بين المثالين من جهة المعنى لأنّ في «أبوه منطلق» و: «منطلق أبوه» كليهما إثباتاً للانطلاق لأب زيد، لا لـ«زيد» نفسه، فكيف يكون المسند في أحدهما فعليّاً وفي الآخر سببيّاً؟ وهل هذا سوى الكيل بمكيالين وغير السّقف ذي هواءين؟

الرّابع: أنّ السّكّاكيّ لم يفسّر المسند السّببيّ في القسم الثّالث من «المفتاح» ولم يمثّل بـ«زيد منطلق أبوه» للسّببيّ لأنّه غير جملة ولا الفعليّ لانتفاء الثّبوت الحقيقيّ لزيد وإنّما هو ثابت لأبيه، ولكنّ السّكّاكيّ قسّم في باب التّوابع من نحو «المفتاح» النّعت إلى قسمين:

١ ـ النّعت الفعليّ ومثّله بـ«رجل كريم».

٢ ـ والنّعت السّببيّ ومثّله بـ«رجل كريم أبوه».

والنُّحاة قبله كانوا يقولون: الوصف قسمان: وصف بحال الموصوف نحو: «رجل

⇐

فعليّ، بخلافه في: «زيد أبوه منطلق». ثمّ استدلّ على أنّ المسند في «زيد منطلق أبوه» هو «منطلق» ـ بدون «أبوه» ـ بأنّ اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة، فالمحكوم به في «زيد منطلق أبوه» هو المفرد بخلاف «زيد أبوه منطلق».

[الإشكالات الواردة على كلام القُطب]

وهذا خَبْطٌ ظاهر؛ لأنّ اللّازم ممّا ذكر أن لا يكون «منطلق» مع «أبوه» جملة ولم يلزم منه أن يكون المسند هو «منطلق» وحده، والظّاهر أنّ مراد السّكّاكيّ أنّ المسند في «زيد منطلق أبوه» ليس بفعليّ كما أنّه ليس بسببيّ، وإلّا لكان المناسب أن يورد في الفعليّ مثالاً من هذا القبيل، لأنّه لخَفائه أولى بأن يمثّل له.

وأيضاً: القول بأنّ مفهوم «منطلق أبوه» ثابت لـ «زيد» بخلاف مفهوم «انطلق أبوه» تحكّم محض.

ثمّ المذكور في قِسْمِ النّحو من «المفتاح»[1] أنّ نحو «رجل كريم» وصف فعليّ،

⇐ عالم»، ووصف بحال متعلّق الموصوف نحو: «رجل عالم أبوه»؛ فالتّعبير بالفعلي والسّببيّ في باب الوصف وفي باب المسند إنّما اخترعه السّكّاكي وقصد بهما معنىً واحداً في البابين. أي: «الفعلي» عبارة أُخرى عن قولهم: الوصف بحال الموصوف. و«السّببيّ» عبارة أُخرى عن قولهم: الوصف بحال متعلّق الموصوف.

وهذا هو الضّابط في معرفة الفعليّ من السّببيّ لا الإفراد والجملة، وكلّ من السّببيّ والفعليّ يمكن أن يكون مفرداً كما يمكن أن يكون جملةً. فعلى هذا الضّابط في الفعليّ والسّببيّ كان على السّكّاكيّ أن يجعل «زيد منطلق أبوه» سببيّاً مثل «أبوه منطلق» لاتّحاد الملاكين فيهما ولكنّه لم يقل به.

(١) **قوله: «قسم النّحو من «المفتاح»**. قال: الصّفة هي ما يذكر بعد الشّيء من الدّالّ على بعض أحواله تخصيصاً له في المنكرات وتوضيحاً في المعارف. وربّما جاءت لمجرّد الثّناء ⇐

ونحو «رجل كريم أبوه» وصف سببيّ، وعلى هذا كان القياس أن يجعل نحو «زيد منطلق أبوه» مسنداً سببيّاً لكنّه لم يقل به، ففي الجملة عبارة المصنّف أوضح[1].

[رأي للسّكّاكي]

ثمّ أورد صاحب «المفتاح»[2] ـ بعد تفسير المسند الفعليّ ـ أمثلةً منها: «الكُرُّ من

⇐ والتّعظيم كالصّفات الجارية على القديم ـ سبحانه وتعالى ـ. أو لمّا يضادّ ذلك من الذّمّ والتّحقير أو للتّأكيد كنحو: «أمْسِ الدّابِرُ».

ومن شأنها إذا كانت فعليّةً ـ وهي ما يكون مفهومها ثابتاً للمتبوع ـ أن تتبعه في الإفراد والتّثنية والجمع، والتّعريف والتّنكير، والتّأنيث والتّذكير كما تتبعه في الإعراب.

وإذا كانت سببيّةً ـ وهي ما يكون مفهومها ثابتاً لما بعدها وذلك متعلّق لمتبوعها ـ أن لا تتبع إلّا في الإعراب والتّعريف والتّنكير. قال الشّارح في «المصباح»:

إنّ السّببيّ والفعليّ من اصطلاحات صاحب «المفتاح» حيث سمّى في قسم النّحو الوصف بحال الشّيء نحو: «رجل كريم» وصفاً فعليّاً. والوصف بحال ما هو من سببه نحو: «رجل كريم أبوه» وصفاً سببيّاً.

وسمّى في علم المعاني المسند في نحو: «زيد قام» مسنداً فعليّاً، وفي نحو: «زيد قام أبوه» مسنداً سببيّاً اهـ.

(١) **قوله: «عبارة المصنّف أوضح»**. أي: كلام المصنّف الخطيب في بيان نكتة إفراد المسند أوضح من عبارة السّكّاكي فيه، لأنّ «زيد منطلق أبوه» يدخل في ضابطة إفراد المسند على تعبير الخطيب ويكون غير سببيّ ولا يدخل فيها على تعبير السّكّاكيّ، لأنّه يقول بالإفراد في الفعليّ ـ أي: ما يكون من قبيل الوصف بحال الموصوف ـ و«منطلق أبوه» لا يكون فعليّاً بهذا المعنى فإنّه لا فرق بينه وبين «أبوه منطلق» معنىً ـ كما عرفت ـ وإذا حكم في «منطلق أبوه» بالإفراد يجب أن يحكم بالإفراد في «أبوه منطلق» أيضاً لأنّه مثله من حيث المعنى.

(٢) قال في شرح «مفتاح المفتاح» ٧٦: لمّا فرغ من ضابط الباب شرع في تعداد المثال فقال: **كقولك: «أبو زيد منطلق» و«الكرّ من البرّ بستّين»** ـ أي: حاصل بستّين ـ ليكون من هذا الباب ⇐

البُرِّ بستّين»، و: «في الدّار خالد»، وقال: إذ التّقدير: «استقرّ فيها» أو «حصل» على أقوى الاحتمالين (١).

[نقد للمصنّف]

واعترض عليه المصنّف (٢) بأنّ الظّرف إذا كان مقدّراً بجملة كان المسند في

⇐ لا «حصل بستّين» وإلّا تَقَوَّى الحكم بنفس التّركيب وخرج عنه. و«**في الدّار خالد**»: هذا المثال ليس من هذا الباب على مذهب سيبويه لأنّ «خالد» عنده مبتدأ و«في الدّار» خبره، وهو جملة؛ **إذ تقديره** عند الأخفش: «**استقرّ**» **أو** «**حصل في الدّار** خالدٌ» ليكون فاعلاً ومن هذا الباب **على أقوى الاحتمالين**.

فإن قيل: إنّما تعيّن الفعل في هذه الصّورة لأنّ الصّلة لا يكون إلّا جملةً بخلاف غيرها من الصّور.

قلنا: لا شكّ ولا خفاء أنّ معنى «في الدّار» في قولنا: «الّذي في الدّار أخوك» لمعناه في قولنا: «زيد في الدّار» ولا خلاف أنّه يتعلّق ههنا بفعل فيجب تعلّقه في محلّ الخلاف بفعل أيضاً طرداً للباب.

ثمّ الأكثر على أنّ الظّرف تضمّن الضّمير ومعنى الاستقرار لمّا صار نسياً منسياً لا يذكر. فاستدلّ أبو علي على ذلك بأنّه كان يجب أن يرتفع «خالد» في قولنا: «في الدّار خالد» بالفاعليّة لا بالابتداء وليس كذلك إلّا عند الأخفش من البصريّين. فيكون من هذا الباب عنده إذ تقديره: «استقرّ» أو «حصل في الدّار خالد» ـ كما ذكره ـ.

وإنّما قيد التّقدير بـ«استقرّ» لأنّه **لو قدّر** بـ«مستقرّ» حتّى يكون «خالد» مرتفعاً به والتّقدير: «مستقرّ في الدّار خالد»، **لم يصحّ** التّركيب، لا أن لا يكون من هذا الباب لو صحّ ـ على ما يشعر به سياق الكلام ـ إذ لو صحّ لكان منه لكون المسند مفرداً.

(١) **قوله: «على أقوى الاحتمالين»**. وهما: التعلّق بالفعل أو اسم الفاعل كما قال ابن مالك:

وأخبروا بظرفٍ أو بحرف جر ناوين معنى كائنٍ أو استقرّ

(٢) **قوله: «واعترض عليه المصنّف»**. أي: اعترض الخطيب على السّكّاكيّ بأنّ الظّرْف ـ وهو ⇐

المثالين جملة، ويحصل التقوّي؛ لأنّ «خالداً» مرفوع بالابتداء لا بالفاعليّة لعدم اعتماد الظّرف على شيء[1].

⇐ «بستّين» في المِثال الأوّل و: «في الدّار» في المثال الثّاني -إذا كان مقدّراً بجملة -أي: «استقرّ» أو «حصل» -كان المسند في المثالين جملة ويحصل التّقوّي، فلا يصدق على الظّرف في المثالين ضابطة إفراد المسند فكيف يمثّل بالظّرف المذكور لإفراد المسند.

(١) قوله: «لعدم اعتماد الظّرف على شيء». قال المحقّق الرّضيّ في باب المبتدأ والخبر من شرح «الكافية» ١: ٩٤: قال أبو عليّ: وادّعى بعضهم أنّه مجمع عليه أنّ الظّرف إذا اعتمد على موصول أو موصوف أو ذي حالٍ أو حرف استفهام أو حرف نفي فإنّه يجوز أن يرفع الظّاهر لتقوّيه بالاعتماد كاسمي الفاعل والمفعول والصّفة المشبّهة، وكذا قال: إذا وقعت بعده «أنّ» المصدريّة كقوله -تعالى-: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ [فصّلت: ٣٩]، لا صريح المصدر. أمّا قوله:

أحقّاً بني أبناء سلمى بن جندل تهدّدكم إيّاي وسط المجالس

فلاعتماد الظّرف. قيل: إنّما عمل في «أنّ» بلا اعتمادٍ لشبهها بالمضمر في أنّها لا توصف مثله.

ويجوز أن يقال في جميع ذلك: إنّ الظّرف خبر قد تقدّم على مبتدئه.

أمّا في غير المواضع المذكورة نحو: «في الدّار رجل» فالمرفوع مبتدأ مقدّم الخبر، وعند الكوفيّين والأخفش -في أحد قوليه- هو فاعل للظّرف، لتضمّنه معنى الفعل، كما قالوا في نحو: «قائم زيد». وإنّما قال الكوفيّون ذلك؟ لاعتقادهم أنّ الخبر لا يتقدّم على المبتدأ -مفرداً كان أو جملة- فيوجبون ارتفاع «زيد» في نحو: «في الدّار زيد» و: «قائم زيد» على الفاعليّة لئلا يتقدّم الضّمير على مفسّره.

وليس بشيء؛ لأنّ حقّ المبتدأ التّقدّم فالضّمير متأخّر تقديراً كما في «ضرب غلامه زيداً».

وأمّا الأخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء أيضاً، إذ هو يجوّز تقدّم الخبر على المبتدأ، لكنّه لمّا أجاز عمل الصّفة بلا اعتماد أجاز كون «زيد» في «قائم زيد»

⇐

[وقوف إلى جانب السّكّاكي]

وأشار الفاضل في الشّرح[1] إلى الجواب بأنّ المِثال الأوّل مبنيّ على أنّ الظّرف مقدّر باسم الفاعل لا بالفعل، والمِثال الثّاني مبنيّ على مذهب الأخفش والكوفيّين حيث لم يشترطوا في عمل الظّرف الاعتماد على شيء.

ثمّ قال: وإنّما قيّد المثال الأخير بقوله: «إذ تقديره: استقرّ، أو حصل» لأنّه إن قدّر بـ«مستقرّ» ـ حتّى يكون «خالد» مرفوعاً به ـ لم يصحّ التّركيب[2].

[ورود الشّارح المعركة]

وجميعُ ذلك خَبْط[3] ولم يَقْصِد السّكّاكيّ إلّا ذكر أمثلة المسند الفعلي إيضاحاً

⇐ فاعلاً أيضاً.

وله في جواز عمل الظّرف بلااعتمادٍ قولان، وذلك لأنّ الظّرف أضعف في العمل من الصّفة، وثبوت الإجماع على جواز «في داره زيد» يصحّح تقديم الخبر، ويمنع كون «زيد» فاعلاً وإلّا لزم الإضمار قبل الذّكر اه.

(١) تقدّم نصّه عن شرح المفتاح: ٧٦ قبل ذلك.

(٢) **قوله: «لم يصحّ التّركيب»**. وذلك لأنّ «مستقرّ» المفروض تقديره إن جُعِلَ مبتدأً لزم وقوع المبتدأ نكرةً من دون مسوّغ، وإن جعل خبراً لزم تحقّق الخبر بلا مبتدأ.

(٣) **قوله: «وجميع ذلك خبط»**. أي: اعتراض الخطيب على السّكّاكيّ وجواب الشّارح الشّيرازيّ منه خبط وخطأ، لأنّ مبناهما أن تكون الأمثلة المذكورة ـ الّتي منها هذان المثالان ـ للمسند المفرد، وليس كذلك، إذ لم يقصِدِ السّكّاكيّ إلّا إيضاح التّفسير الّذي ذكره للمسند الفعليّ بهذه الأمثلة، أعمّ من أن يكون المسند مفرداً أو جملة، ولم يذكر لإفراد المسند في بحث المسند الفعليّ مثالاً، لأنّ المسند المفرد إمّا اسم أو فعل، وكلّ منهما مذكور في «المفتاح» مستقلّاً.

⇐

لتفسيره مفرداً كان أو جملة، ولم يذكر لإفراد المسند هاهنا مثالاً، لأنّ المفرد إمّا اسم أو فعل، وكلّ منهما مذكور بأمثِلته وأغراضه، فيكون التّمثيل هنا ضائعاً ولذا تركه المصنّف أيضاً.

ويدلّ على ما ذكرنا[١] أنّه بعد ما فرغ من الأمثلة قال: «وتفسير تقوّي الحكم يذكر في تقديم المسند على المسند إليه».

فلوكان قصده أنّها أمثلة لإفراد المسند لكان المناسب تأخيرها عن هذا الكلام، لأنّه قد وقع منه في ضابطة الإِفراد ذكر الفعلي وذكر التّقوّي، فتوسيط أمثلة الإِفراد بين تفسيريهما لا يكون مناسباً، وهذا ظاهر للفَطِنِ العارف بصياغة التّركيب ونظم الكلام.

⇐ ولم يمثّل للمسند المفرد إذا كان اسماً، فقول الشّارح: «مذكور بأمثلته» ـ أي: كلّ واحد من المسند الفعليّ والاسمي ـ مسامحة في التّعبير.

(١) **قوله: «ويدلّ على ما ذكرنا»**. أي: يدلّ على أنّ السّكّاكيّ لم يورد الأمثلة في باب الإفراد إلّا لتوضيح تفسير الفعليّ أعمّ من أن يكون مفرداً أو جملةً، ولم يوردها تمثيلاً للإفراد أنّه بعد الفراغ عن الأمثلة قال: «وتفسير تقوّي الحكم يذكر» إلى آخره كما تقدّم نصّه، فلو كان قصده أنّ تلك الأمثلة أُورِدت تمثيلاً للإفراد ـ أي: إفراد المسند ـ لكان المناسب تأخير تلك الأمثلة عن قوله: «وتفسير تقوّي الحكم» لأنّه ـ أي: الشّأن ـ قد وقع من السّكّاكي في ضابطة إفراد المسند ذكر شيئين: أحدهما: ذكر الفعلي، وثانيهما: ذكر التّقوّي، فلو فرض أنّ تلك الأمثلة أمثلة لإفراد المسند لزم توسيط أمثلة الإفراد بين تفسيريهما ـ أي: الفعلي والتّقوّي ـ وهو غير مناسب، لأنّ المقصود من ذكر الأمثلة إيضاح الممثّل، فالمناسب أن تذكر بعد الفراغ عن تفسير كلّ ما وقع في الضّابطة لا في الوسط.

وذلك لأنّ الأمثلة ـ على ما تقدّم في خطبة الكتاب ـ هي الجزئيّات الّتي تذكر لإيضاح القواعد وإيصالها إلى ذهن المستفيد، فالمناسب إيرادها بعد الفراغ من بيان القواعد وإيضاحها بتفسير كلّ ما وقع فيها من الأجناس والفصول.

[المسند السّببي وتفسيره]

﴿والمراد بالسّببيّ نحو: «زيد أبوه منطلق»﴾ لم يفسّره[١] لإشكاله وتعسّر ضبطه، وكان الأولى أن يمثّل بالجملة الفعليّة أيضاً نحو: «زيد انطلق أبوه».

[تعريف السّببي برأي التّفتازاني]

ويمكن أن يفسّر[٢] بأنّه: جملة علّقت على المبتدأ بعائد بشرط أن لا يكون ذلك العائد مسنداً إليه في تلك الجملة.

فخرج به نحو: «زيد منطلق أبوه» لأنّه مفرد، ونحو: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾[٣] لأنّ

---

(١) **قوله: «لم يفسّره»**. أي: لم يعرّف الخطيب المسند السّببيّ تعريفاً متعارفاً عند أهل المنطق ـ وهو الإتيان بمركّب تقييديّ يوجب العلم بماهيّة المعرّف أو امتيازه عن جميع ما عداه ـ لإشكال التّفسير وتعسّر ضبطه.

أمّا إشكاله فلأنّ الفرق بين «أبوه منطلق» و: «منطلق أبوه» في أنّ الأوّل سببيّ دون الثّاني، مع اتّحادهما في المعنى، مشكل جدّاً.

وأمّا تعسّر ضبطه فلأنّ المسند السّببيّ له أربعة أقسام: جملة اسميّة يكون الخبر فيها فعلاً نحو: «زيد أبوه ينطلق»، أو اسم فاعل نحو: «زيد أبوه منطلق»، أو اسماً جامداً نحو: «زيد أخوه عمرو»، وجملة فعليّة يكون الفاعل فيها مظهراً نحو: «زيد انطلق أبوه». والتّعريف الضّابط لجميع أقسامه متعسّر ولذا أورد السّكّاكيّ كلمة «أو» في التّعريف وسيأتي نقل كلامه.

(٢) **قوله: «ويمكن أن يفسّر»**. ذكر للمسند السّببيّ ثلاثة تفاسير:

الأوّل: التّفسير الّذي أبدعه.

والثّاني: التّفسير الّذي نقله عن السّكّاكيّ.

الثّالث: التّفسير الّذي نقله عن بعضهم وهو أنّ المسند السّببيّ منحصر في القسم الأوّل من القسمين اللّذين ذكرهما السّكّاكيّ.

(٣) الإخلاص: ١.

تعليقها على المبتدأ ليس بعائد، ونحو: «زيد قام» و: «زيد هو قائم»؛ لأنّ العائد مسند إليه.

ودخل فيه نحو: «زيد أبوه قائم» و: «زيد قام أبوه» و: «زيد مررت به» و: «زيد ضربت عمراً في داره» و: «زيد كَسَرْتُ سَرْجَ فرس غلامه» و: «زيد ضربته»، ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾[1]؛ لأنّ المبتدأ أعمّ من أن يكون قبل دخول العوامل أو بعدها، والعائد أعمّ من الضّمير[2] وغيره.

فعلى هذا المسند السّببي هو مجموع الجملة الّتي وقعت خبر مبتدأ.

[تفسير السّببيّ وتعريفه برأي السّكّاكيّ]

وقال صاحب «المفتاح»[3]: **هو أن يكونَ** مفهومُ المسند ـ مع الحكم عليه بأنّه

---

(١) الكهف: ٣٠.

(٢) **قوله: «والعائد أعمّ من الضّمير»**. هذا يناقض إخراج ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ـ كما ذكره آنفاً ـ فإنّ كون الخبر نفس المبتدأ نوع من العائد أيضاً، وهو موجود في الآية الكريمة، فكيف تخرج ويدخل ما ذكره، ولا فرق بينهما من حيث كون الرّابط فيهما غير ضمير؟

(٣) **قوله: «قال صاحب «المفتاح»**. قال في ضابطة كون المسند جملةً: وأمّا الحالة المقتضية لكونه جملةً فهي إذا أُريد تقوّي الحكم بنفس التّركيب كقولك: «أنا عرفت» و: «أنت عرفت» و: «هو عرف» أو: «زيد عرف».

وقولك: «بكر يشكرك إن تعطه» أو: «بكر إن تعطه يشكرك» لما عرفت أنّ الجملة الشّرطيّة ليست إلّا جملة خبريّةً مقيّدةً بقيد مخصوص.

وكقولك: «خالد في الدّار».

أو إذا كان المسند سببيّاً، وهو أن يكون مفهومُهُ ـ مع الحكم عليه بالثّبوت لما هو مبنيّ عليه أو بالانتفاء عنه ـ مطلوبَ التّعليق بغير ما هو مبنيّ عليه تعليق إثبات له بنوعٍ مّا، أو نفي ⇐

⇐ عنه بنوعٍ مّا، كقولك: «زيد أبوه انطلق» أو «منطلق» و: «البُرُّ الكُرُّ منه بستّين».

أو يكون المسنَد فعلاً يستدعي الاستناد إلى ما بعده بالإثبات أو بالنّفي، فيطلب تعليقه على ما قبله بنوع إثباتٍ أو بنفي، لكون ما بعده بسبب ممّا قبله نحو: «عمرو ضُرِبَ أخوه» لا شيئاً متّصلاً بالفعل نحو: «زيد ضارب أخوه» أو «مضروب» أو «كريم» اهـ.

وبيان هذا يحتاج إلى معرفة الفرق بين الصُّغْرَى والكُبْرَى من الجُمَل. قال ابن هشام في الباب الثّاني من كتاب «المغني»: الكبرى هي الاسميّة الّتي خبرها جملة نحو: «زيد قام أبوه» و: «زيد أبوه قائم»، والصّغرى هي المبنيّة على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو: «زيد أبوه غلامه منطلق» فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و: «غلامه منطلق» صغرى لا غير، لأنّها خبر، و: «أبوه غلامه منطلق» كبرى باعتبار «غلامه منطلق» وصغرى باعتبار جملة الكلام. وقال: ما فسّرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون مصدّرة بالمبتدأ تكون مصدّرة بالفعل نحو: «ظننت زيداً يقوم أبوه».

وإذا علمت ذلك فاعلم أنّه قد يكون الجملة الصّغرى اسميّةً، فيكون في الكلام مبتدءان: مبتدأ للكبرى ومبتدأ للصّغرى، وقد تكون فعليّة فيكون في الكلام مبتدأ واحد، فأشار السّكّاكي إلى الأُولى بقوله: «هو أن يكون مفهوم المسند» إلى آخره، وإلى الثّانية بقوله: «أو يكون المسند فعلاً يستدعي الإسناد إلى ما بعده» إلى آخره. وظاهر تفسيره ـ كما نصّ على ذلك التّفتازانيّ ـ أنّ المسند السّببيّ قد يكون مفرداً واقعاً جزء جملة صغرى تكون من قبيل الوصف بحال متعلّق الموصوف، وقد يكون مجموع تلك الجملة مسنداً سببيّاً، والّذي يدلّ عليه مجموع كلام السّكّاكيّ هو أنّ المسند السّببيّ دائماً يكون تلك الجملة.

وأطلق النّحويّون والبيانيّون السّبب على المضاف إلى ضمير الشّيء؛ لأنّ هذا المضاف بسبب تلك الإضافة سبب لتصوّر هذا الشّيء مرّة أُخرى. ويطلقون عليه

⇐

ثابت للشّيء الّذي بني عليه ذلك المسند، أي: جعل خبراً عنه، أو منتفٍ عنه ـ مطلوبَ التّعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليقَ إثباتٍ لذلك الغير بنوعٍ مّا أو تعليق نفي عنه بنوعٍ مّا.

أو يكونَ المسند **فعلاً** يستدعي الإسناد إلى ما بعده بالإثبات أو بالنّفي، فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع إثبات أو نفي، لكون ما بعد ذلك المسند متعلّقاً بما قبله بسببٍ مّا.

فالأوّل[1] نحو: «زيد أبوه منطلق»، فإنّ مفهوم «منطلق» مع الحكم عليه بثبوته لمبتدئه ـ أعني «أبوه» ـ قدُ علّق بـ«زيد» بالإثبات له، و«زيد» غير ما بني «منطلق» عليه لأنّ معناه[2]: ما جعل مبتدأ وأوقع «منطلق» ـ مثلاً ـ خبراً عنه، فخرج من هذا القسم[3] نحو: «زيد منطلق أبوه» أو «انطلق أبوه» لأنّ مجرّد اسم الفاعل، أو الفعل،

⇐ المسبّب أيضاً، لأنّ ذكر ذلك الشّيء سبب لصحّة إضافة هذا المضاف إلى ضميره.

والإطلاقان باعتبار أنّ المراد بالسّبب والمسبّب طرفا النّسبة، وبالسّببيّة الّتي يصيران بها سبباً ومسبّباً نفس النّسبة، لأنّ كلاًّ من الطّرفين باعتبار اتّصافه بالنّسبة صار سبباً للآخر باعتبار اتصافه بها.

(١) **قوله: «فالأوّل»**. أي: ما كانت الجملة الصّغرى فيه اسميّة نحو: «زيد أبوه منطلق».

(٢) **قوله: «لأنّ معناه»**. أي: معنى ما بُني ما جعل مبتدأً وجعل «منطلق» خبراً عنه، ومعلوم أنّ ما جعل مبتدأ في الجملة الصُغرى إنّما هو «أبوه» لا «زيد»، فـ«زيد» غير ما بني عليه «منطلق».

(٣) **قوله: «فخرج من هذا القسم»**. أي: من القسم الّذي يكون المسند السّببيّ جملةً اسميّةً صغرى نحو: «زيد منطلق أبوه» أو: «زيد انطلق أبوه» لأنّ اللّازم في هذا القسم أن يكون في الكلام مبتدءان: مبتدأ في الكبرى، ومبتدأ في الصُّغرَى، وفي المثالين ليس إلّا مبتدأ واحد، لأنّ اسم الفاعل في المثال الأوّل والفعل في الثّاني ليسا بخبرين عن مبتدأ آخر غير المبتدأ الّذي يكون مجموع اسم الفاعل مع فاعله أو الفعل وفاعله خبراً عنه، وقد قيل أنّ ⇐

ليس بمبنيَ على شيء لما عرفت من تفسيره[١].

والثّاني[٢] نحو: «عمرو ضُرِب أخوه»، فإنّ «ضُرِبَ» فعل أُسند إلى ما بعده ـ وهو «أخوه» ـ ثمّ علّق على ما قبله ـ وهو «عمرو» ـ بالإثبات، لكون الأخ متعلّقاً به، ومضافاً إلى ضميره.

فالمسند السّببي قسمان، وقوله: «أو يكونَ المسند فعلاً» منصوب معطوف على قوله: «أن يكونَ مفهوم المسند».

[رأي آخر]

وقد توهّم بعضهم أنّ المسند السّببي هو القسم الأوّل فقط[٣]، وأنّ قوله: «أو

⇐ اللّازم في هذا القسم أن يكون في الكلام مبتدءان: أوّلهما في الكبرى ومعلّق عليه للمسند إليه في الصّغرى، وثانيهما: في الصّغرى ومبنيّ عليه للمسند إليه فيها، والمثالان ليسا كذلك.

(١) **قوله: «لما عرفت من تفسيره»**. أي: من تفسير ما بني عليه، ومعناه: ما جعل مبتدأ أو أوقع «منطلق» خبراً عنه.

(٢) **قوله: «والثاني»**. أي: ما كانت الجملة الصّغرى فيه فعليّةً نحو: «عمرو ضرب أخوه»، فإنّ «ضرب» فعل أسند إلى ما بعده وهو «أخوه»، ثمّ علّق على ما قبله وهو «عمرو» بالإثبات، وكذا «عمرو ما ضرب أخوه» في طرف النفي.

(٣) **قوله: «وقد توهّم بعضهم أنّ المسند السّببي هو القسم الأوّل فقط»**. أي: قد عرفت أنّ المسند السببيّ عند السكّاكي قسمان:

الأوّل: ما كانت الجملة الصّغرى فيه اسميّةً وإليه أشار بقوله: «أن يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه» إلى آخره.

والثّاني: ما كانت الجملة الصّغرى فيه فعليّة نحو: «عمرو ضُرِبَ أخوه» وذلك لأنّ قوله: «أو يكون المسند فعلاً» منصوب عطفاً على قوله: «أن يكون مفهوم المسند» فيكون

⇐

يكون» مرفوع معطوف على قوله: «إذا كان» في قوله: «وأمّا الحالة المقتضية لكونه جملة فهي إذا أُريد تقوّي الحكم أو إذا كان المسند سببيّاً».

ولا يخفى أنّه سهو وإلّا لكان المناسب أن يقول: «أو إذا كان المسند فعلاً» إذ لا وجه للعدول إلى المضارع وترك لفظ «إذا» في موضع الالتباس مع رعايته في الأقرب الّذي لا التباس فيه ـ أعني قوله: «إذا كان المسند سببيّاً» ـ.

[ظاهر كلام السّكّاكيّ]

ثمّ الظّاهر من لفظ «المفتاح»[1] أنّ المسند السّببيّ في «زيد أبوه منطلق» هو:

⇐ قوله: «أو يكون المسند فعلاً» إشارةً إلى القسم الثّاني.

وتوهّم بعضهم أنّ المسند السّببي عند السّكّاكيّ هو الأوّل فقط وهو الّذي أشار إليه بقوله: «هو أن يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه» وزعم أنّ قوله: «أو يكون المسند فعلاً» ليس منصوباً بل هو مرفوع عطفاً على قوله: «إذا كان المسند سببيّاً».

وهذا خطأ، إذ لو كان الأمر كما زعم لكان المناسب توافق الفعلين المتعاطفين فكان الأولى أن يقول: «أو إذا كان المسند فعلاً» كما قال في الفعل السابق: «إذا كان المسند سببيّاً». إذ لا يصحّ العدول عن الفعل الماضي إلى المضارع وترك لفظ «إذا» في موضع الالتباس مع الإتيان به في الأقرب الّذي لا التباس فيه حيث قال أوّلاً: «إذا أُريد» ثمّ قال «إذا كان» ثانياً مع أنّه لا التباس. فقوله: «مع رعايته في الأقرب» أي: الأقرب من «إذا أُريد» وهو «إذا كان»، فإذا فرض «يكون» مرفوعاً عطفاً على ما قبله أُورد عليه وجوه:

١ ـ العدول عن الماضي في موضع الالتباس.

٢ ـ ترك «إذا» في موضع الالتباس.

٣ ـ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بكثير.

٤ ـ اختصاص المسند السّببي بالقسم الأوّل. فالمسند السّببيّ قسمان لا قسم واحد.

(١) **قوله: ثمّ الظّاهر من لفظ «المفتاح»**. يعني من قوله: «هو أن يكون مفهوم المسند» إلى ⇐

«منطلق»، وفي «عمرو ضُرِبَ أخوه» هو «ضُرِبَ»، وأنّه قد يكون مفرداً ـ كما في هذين المثالين ـ وقد يكون جملة ـ كما في قولنا: «زيد أبوه انطلق» ـ وليس في كلامه ما يدلّ على أنّ نفس المسند السّببيّ يجب أن يكون جملة، بل اللّازم من كلامه أنّه إذا كان في الكلام مسند سببيّ يجب أن يكون مسند ذلك الكلام جملة، وهذا حقّ لما مرّ مِن أنّ المسند السّببيّ لا يكون إلّا في جملة وقعت مسنداً إلى مبتدأ.

ويمكن أن يقال(١): إنّ في قوله: «هو أن يكون» مضافاً محذوفاً هو الزّمان،

⇐ آخره، أنّ المسند السّببيّ في «زيد أبوه منطلق» هو «منطلق» وحده لا مجموع الجملة الصّغرى، وفي «عمرو ضُرِبَ أخوه» هو «ضُرِبَ» وحده، لا مجموع الجملة الصّغرى، فالمسند السّببيّ في الصّورتين مفرد.

فالمسند السّببيّ قد يكون مفرداً كما في هذين المثالين، وقد يكون جملة كما في قولهم: «زيد أبوه انطلق».

وليس في كلام السّكّاكيّ ما يدلّ على أنّ المسند السّببيّ يجب أن يكون جملة دائماً بل إذا كان في الكلام مسند سببيّ يجب دائماً أن يكون مسند ذلك الكلام جملةً يقال له: الجملة الصّغرى وهي قسمان: اسميّة وفعليّة ـ كما مرّ ـ وهذه عبارة أُخرى عمّا مرّ من أنّ المسند السّببيّ لا يكون إلّا في جملة صغرى وقعت مسنداً إلى مبتدأ في جملة كبرى.

(١) **قوله: «ويمكن أن يقال»**. إلى هنا كان التّفسير لظاهر كلام السّكّاكيّ وفهم منه أنّ المسند السّببي لا يجب أن يكون جملةً ولكنّه يجب أن يكون في جملةٍ.

ومن هنا يقول: تفسير واقع كلام السّكّاكيّ يدلّ بأنّ المسند السّببيّ نفسه يجب أن يكون جملة، وذلك بالتّأويل وتقدير مضاف في قوله: «هو أن يكون» وذلك المضاف المقدّر «الزّمان» وضمير «هو» إمّا أن يعود إلى المسند السّببيّ أو إلى قوله: «إذا كان المسند» والمعنى ما ذكره الشّارح وحاصله: أنّ المسند السّببيّ يصدق اذا أُسند «منطلق» ـ مثلاً ـ إلى «أبوه» ثمّ أُسند المجموع إلى «زيد» فيكون المسند مجموع «أبوه منطلق» وكذا في «زيد ⇐

وضمير «هو» عائد إلى المسند السّببي أو إلى قوله: «إذا كان المسند سببيّاً» والمعنى: «أنّ المسند السّببي يكون إذا كان مفهوم المسند كذا، أو وقت كون المسند سببيّاً وقت كونه كذا» وحينئذٍ يكون المسند السّببيّ هو المأخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة ـ كما ذكرناه أوّلاً[1] ـ.

[فعليّة المسند]

﴿ وأمّا كونه ﴾ أي: كون المسند ﴿ فعلاً فللتّقييد ﴾ للمسند ﴿ بأحد الأَزْمِنة الثّلاثة ﴾ أعني: **الماضي** وهو الزّمان الّذي قبل زمان تكلّمك، **والمستقبَل** وهو الّذي يترتّب وجوده بعد هذا الزّمان، **والحال** وهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير تراخٍ ومُهْلة، كما يقال: «زيد يصلّي» والحال أنّ بعض صلاته ماضٍ، وبعضها باقٍ، فجعلوا الصّلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال.

﴿ على أخْصَر وَجْه ﴾ بخلاف الاسم نحو: «زيد قائم أمس أو الآن أو غداً» فإنّه يحتاج إلى انضمام قرينة، وأمّا الفعل فأحد الأزمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدلّ عليه.

⇐ انطلق أبوه» يكون المسند مجموع «انطلق أبوه».

قال الأُستاذ: فالمسند السّببيّ مأخوذ من مجموع الكلام ـ أي: كلام المتكلّم ـ ومجموع الكلام نفس الجملة في «أبوه منطلق» و: «انطلق أبوه».

والظّاهر أنّ المعنى: وحينئذٍ يكون المسند السّببيّ هو المأخوذ من مجموع كلام السّكّاكيّ الّذي نقلناه قبل ذلك ـ والمأخوذ من مجموع كلامه نفس الجملة الصّغرى ـ أي: مجموعها ـ لا ما يفهم من ظاهر لفظ «المفتاح» من أنّ المسند السّببيّ هو «منطلق» وحده أو «ضرب» وحده.

(١) **قوله: «كما ذكرناه أوّلاً»**. أي: في تفسير المسند السّببيّ في قولنا: «ويمكن أن يفسّر».

﴿مع إفادة التّجدّد﴾(١) الّذي هو من لوازم الزّمان ـ الّذي هو جزء من مفهوم الفعل ـ وتجدّد الجزء وحدوثه يقتضي تجدّد الكلّ وحدوثه، وظاهر أنّ الزّمان غير قارّ الذّات لا يجتمع أجزاؤه بعضها مع بعض **﴿كقوله﴾** أي: قول طريف بن تميم(٢):

﴿أَوَكُلَّمَا وَرَدَتْ(٣) عُكَاظَ﴾ هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه، فيتناشدون

---

(١) **قوله: «مع إفادة التّجدّد»**. أي: الحدوث وهو يستعمل في معنيين:

أحدهما: الحصول بعد أن لم يكن. والثّاني: التّقضّي شيئاً فشيئاً.

واللّازم لمعنى الفعل بحسب الوضع هو الأوّل، والثّاني غير لازم له ولا دلالة له عليه إلّا بالقرينة، وقد جمع الشّارح بين المعنيين فأشار إلى الأوّل بقوله: «الّذي هو من لوازم الزّمان» الخ. وإلى الثّاني بقوله في شرح البيت الآتي: «يحدث منه ذلك شيئاً فشيئاً».

وتنظّر بعضهم في الجمع بين المعنيين والقول بدلالة الفعل على الاثنين.

(٢) **قوله: «طريف بن تميم»**. وسمّاه ابن منظور في مادّة «خضم»: طريف بن مالك العنبري الّذي قتله حصيصة بن شراحيل الشّيبانيّ بثأر أبيه.

(٣) **قوله: «أَوَكلّما وردت»**. البيت من الكامل على العَروض الصّحيحة مع الضّرب المماثل وهو من أبيات يقول طريف بعده:

فتوَسَّموني إنّني أنا ذلكم ... شاكي سِلاحي في الحوادث مُعْلَمُ
تحتي الأَغَرُّ وفوق جِلْدِيَ نَثْرَةٌ ... زَغَفٌ تَرُدّ السَّيْفَ وهو مُثَلَّمُ
حَوْلي أُسَيّدُ والهجيمُ ومازِنٌ ... وإذا حَلَلْتُ فحَوْلَ بيتي خَضَّمُ

يقول مفتخراً بالجريمة: إنّ لي على كلّ قبيلة جناية، فمتى وردوا عُكَاظ طلبني القيّم بأمرهم، وكانت فُرْسان العرب إذا كان أيّام عكاظ في الشّهر الحرام وأمِن بعضهم بعضاً تقنّعوا حتّى لا يُعرَفوا، وطريف كان لا يتقنّع كما يتقنّعون، فوافى عكاظ سنةً وقد حشدت بكر بن وائل وكان طريف قتل قبل ذلك شراحيل الشّيباني، فقال حصيصة بن شراحيل: أروني طريفاً، فاروه إيّاه، فجعل كلّما مرّ به طريف تأمّله ونظر إليه، حتّى فطن له طريف، ⇐

فيه ويتفاخرون، وكانت فيه وقائع ﴿ قبيلةٌ * بَعَثُوا إليَّ عَرِيفَهُمْ ﴾ عريف القوم: هو القيّم بأمرهم الّذي شُهِرَ بذلك وعُرِف ﴿ يَتَوَسَّمُ ﴾ أي: يتفرّس الوجوه ويتأمّلها، يَحْدُثُ منه ذلك التّوسّم شيئاً فشيئاً، ويَصْدُرُ منه النَّظَرُ لحظةً فلحظةً.

يعني: أنّ لي على كلّ قبيلةٍ جنايةً، فمتى وردوا عُكَاظَ طلبني الكافل بأمرهم.

[اسميّة المسند]

﴿ وأمّا كونه اسماً فلإفادة عدمهما ﴾ أي: عدم التّقييد المذكور وإفادة التجدّد، بل لإفادة الثّبوت والدّوام، لأغراض تتعلّق بذلك كما في مقام المدح والذّمّ وما أشبه ذلك ممّا يناسبه الدَّوام والثّبوت ﴿كقوله ﴾:

﴿ «لا يَأْلَفُ الدِّرْهم[1] المَضْرُوْبُ صُرَّتنا» ﴾ وهو ما يجمع فيه الدَّراهم.

⇐ فقال له: مالك تنظر إليَ مرّةً بعد أُخرى؟ فقال: أتوسّمك لأعرفك فللّه علَيّ لئن لَقِيْتُكَ في حرب لأقتلنّك أو لتقتلني، فقال طريف عند ذلك الأبيات المذكورة.

و«عكاظ» وزان «غُراب» سُوقٌ من أعظم أسواق العرب في الجاهليّة وراء قرن المنازل بمرحلةٍ من عمل الطّائف على طريق اليمن. وقال أبو عبيدة: هي صحراء مستوية لا جبل فيها ولا علم، وهي بين نجد والطّائف، وكان يقام فيها السّوق في ذي القعدة نحواً من نصف شهر ثمّ يأتون موضعاً دونه إلى مكّة يقال له: «سوق مجنّة» فيقام فيه السّوق إلى آخر الشّهر، ثمّ يأتون موضعاً قريباً منه يقال له: «ذو المجاز» فيقام فيه السّوق إلى يوم التّروية، ثمّ يصدرون إلى «منى» ـ كما نصّ عليه الفيّومي في «المصباح» ـ.

وقوله: «عكاظ» غير منصرف للعلميّة والتّأنيث ـ باعتبار البقعة ـ ومنصوب بنزع الخافض أي: في عكاظ، و«قبيلة» فاعل «وردت»، وقوله: «يتوسّم» حال من العريف وفيه الشّاهد حيث كان المسند فعلاً للتّقييد بأحد الأزمنة الثّلاثة.

قوله: «شيئاً فشيئاً» حال بتأويل «متدرّجاً».

(١) **قوله: «لا يألَفُ الدّرهم»**. البيت من البسيط على العَروض المخبونة مع الضّرب المشابه، ⇐

﴿«لكنْ يَمُرُّ عليها وهو مُنْطَلِق»﴾ يعني أنّ الانطلاق ثابت له، دائم، من غير اعتبار تجدّد.

قال الشّيخ(١) عبدالقاهر: المقصود من الإخبار إن كان هو الإثبات المطلق، فينبغي أن يكون بالاسم، وإن كان الغرض لا يَتِمُّ إلّا بالإشعار بزمان ذلك الثّبوت فينبغي أن يكون بالفعل.

وقال أيضاً(٢): موضوع الاسم على أن يثبت به الشّيء للشّيء من غير اقتضاء

⇐ والقائل: جُؤَيّة بن النَّضْر من شعراء الحماسة وهو من قطعة أوردها أبو تمّام في باب المديح والأضياف من ديوان الحماسة برواية أبي منصور موهوب بن أحمد بن محمّد بن الخضر الجواليقيّ المتوفّى سنة ٥٤٠هـ ونسبه المبرّد في كتاب «الفاضل» إلى «مالك بن أسماء، وهي:

قالت طُرَيْفَةُ ما تَبْقَى دراهمنا ... وما بها سَرَفٌ فيها ولا خُرُقُ
إنّا إذا اجتمعت يوماً دَرَاهِمُنا ... ظَلَّتْ إلى سُبُل الخيرات تَسْتَبِقُ
ما يألَفُ الدّرهم الصّيّاح صُرَّتَنا ... لكن يَمُرُّ عليها وهو منطلِقُ
حتّى يصير إلى نَذْلٍ يخلّده ... يكاد من صَرِّه إيّاه ينمزِقُ

و«الصُرَّة»: يقال له بالفارسيّة: «هميان». والباقي واضح.

والبيت الشّاهد اقتبسه من العصريّين السّيّد جعفر الحلّي فقال في قصيدة يمدح بها الإمام أبا الحسن الهادي وولده السّيّد محمّد بالدُّجَيْل ـ عليهما السّلام ـ:

لا يألَفُ الدّرهم المضروب صُرَّتَه ... وليس صحبة ذي وجهين ترضيه
لكنّه حين يأتيه يودّعه ... لعلمه أنّه لا شكّ معطيه

(١) **قوله: «قال الشّيخ»**. أي: في فصل القول على فروق في الخبر من «الدّلائل» وسيأتي أنّ الشّارح غيّر عبارة الشّيخ وهذا حاصل كلامه الّذي يأتي نصّه نقلاً.

(٢) **قوله: «وقال أيضاً»**. أي: في فصل القول على فروق في الخبر من «دلائل الإعجاز» ١٣٣: وإذ قد عرفت هذا الفرق فالّذي يليه من فروق الخبر هو الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم ⇐

أنّه يتجدّد ويحدث شيئاً فشيئاً، فلا تعرّض في «زيد منطلق» لأكثر من إثبات الانطلاق فعلاً له كما في «زيد طويل» و: «عمرو قصير».

وأمّا الفعل فإنّه يقصد فيه التّجدّد والحدوث، ومعنى «زيد ينطلق»: أنّ الانطلاق

⇐ وبينه إذا كان بالفعل وهو فرق لطيف تمسّ الحاجة في علم البلاغة إليه.

وبيانه: أنّ موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدّده شيئاً بعد شيء.

وأمّا الفعل فموضوعه على أنّه يقتضي تجدّد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء.

فإذا قلت: «زيد منطلق» فقد أثبتَّ الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدّد ويحدث منه شيئاً فشيئاً بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: «زيد طويل» و: «عمرو قصير» فكما لا يقصد هاهنا إلى أن تجعل الطّول أو القصر يتجدّد ويحدث بل توجبهما وتثبتهما فقط وتقضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرّض في قولك: «زيد منطلق» لأكثر من إثباته لـ«زيد».

وأمّا الفعل فإنّه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: «زيد هاهو ينطلق» فقد زعمت أنّ الانطلاق يقع منه جزءً فجزءً وجعلته يزاوله ويزجّيه. وإن شئت أن تُحِسَّ الفرق بينهما من حيث يلطف فتأمّل هذا البيت:

لا يألف الدّرهم المضروب صُرَّتَنا ... لكن يَمُرُّ عليها وهو منطلق

هذا هو الحسن اللّائق بالمعنى، ولو قلته بالفعل «لكن يمرّ عليها وهو ينطلق» لم يحسن اهـ.

وقال: ١٣٦: ولا ينبغي أن يَغُرَّك أنّا إذا تكلّمنا في مسائل المبتدأ والخبر قدّرنا الفعل في هذا النّحو تقدير الاسم كما نقول في: «زيد يقوم»: إنّه في موضع «زيد قائم» فإنّ ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيهما استواءً لا يكون من بعده افتراق، فإنّهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلاً والآخر اسماً، بل كان ينبغي أن يكونا جميعاً فعلين أو يكونا اسمين اهـ.

يحصل منه جزءاً فجزءاً وهو يزاوله[1] ويزجّيه، وقولنا في: «زيد يقوم» إنّه بمنزلة «زيد قائم» لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق، وإلّا لم يختلفا اسماً وفعلاً.

[تقييد الفعل بمتعلّقاته]

﴿ **وأمّا تقييد الفعل وما يشبهه** ﴾ من اسم الفاعل، والمفعول، وغير ذلك ﴿ **بمفعول** ﴾ مطلق، أو به، أو فيه، أو له، أو معه ﴿ **ونحوه** ﴾ من الحال والتّمييز والاستثناء ﴿ **فلتربية الفائدة** ﴾ وتقويتها، لأنّ ازدياد التّقييد يوجب ازدياد الخصوص، وهو يوجب ازدياد البُعد الموجب لقوّة الفائدة ـ كما مرّ في المسند إليه ـ[2].

[دفع وهم]

ولمّا كان هنا مَظِنَّة سؤال وهو أنّ خبر «كان» ممّا هو نحو المفعول[3] وتقييد «كان» به ليس لتربية الفائدة ـ إذ لا فائدة في نحو: «كان زيد» بدون الخبر[4] ليكون

---

(١) **قوله: «وهو يزاوله»**. أي: يعالجه. قوله: «يزجّيه» أي: يفعله قليلاً قليلاً، قال عديّ بن الرّقاع العامليّ:

تزجي أغنّ كأنّ إبرة رَوْقه ... قلم أصاب من الدَّواة مِدادها

وهذا هو البيت الّذي سَجَدَ الشّعراء له كما نسجد للقرآن وقالوا: إنّا نعرف مواضع السّجود في الشّعر كما تعرفون مواضع السّجود في القرآن.

(٢) **قوله: «كما مرّ في المسند إليه»**. عند قول المصنّف: «وأمّا تعريفه».

(٣) **قوله: «خبر «كان» ممّا هو نحو المفعول»**. قال الرّضيّ في باب الأفعال النّاقصة من «شرح الكافية» ١: ٢٩٣: فكما لا يسمّى منصوبها المشبّه بالمفعول مفعولاً فالقياس أن لا يسمّى مرفوعها المشبّه بالفاعل فاعلاً، لكنّهم سمّوه فاعلاً على القلّة ولم يسمّوا المنصوب مفعولاً لما مهّدوا من أنّ كلّ فعلٍ لابدّ له من فاعل وقد يستغني عن المفعول اهـ.

(٤) **قوله: «إذ لا فائدة في نحو: «كان زيد» بدون الخبر»**. وذلك لأنّ «كان» هذه ناقصة ـ أي: لا تتمّ بالمرفوع بها كلاماً بل بالمرفوع مع المنصوب ـ فلا فائدة فيها بدون الخبر، لأنّها حينئذٍ

⇐

الخبر لتربيته ـ أشار إلى أنّه مستثنىً من هذا الحكم[١] فقال: ﴿ **والمقيّد في نحو: «كان زيد منطلقاً» هو «منطلقاً» لا «كان»** ﴾ لأنّ «منطلقاً» هو نفس المسند حقيقةً، إذ الأصل «زيد منطلق»، وفي ذكر «كان» دلالة على زمان النّسبة[٢] فهو قيد

⇐ ليست بكلامٍ، لأنّ الكلام عند النُّحاة لفظ مفيد كما قال ابن مالك:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم اسم وفعل ثمّ حرف الكلم

بخلاف الأفعال التّامّة فإنّها تتمّ كلاماً بدون المنصوب. قال ابن مالك:

* وذو تمام ما برفع يكتفي *

(١) **قوله: «مستثنىً من هذا الحكم»**. أي: خبر «كان» من ملحقات المفاعيل ومستثنىً من حكم المفاعيل ـ أي: تربية الفائدة ـ لأنّه ـ أي: الخبر ـ ليس قيداً للفعل بل الفعل ـ أي: «كان» ـ قيد للخبر، والتّربية ـ هاهنا ـ بمعنى تزييد الفائدة فينبغي أن تكون الفائدة حاصلاً بدونه حتّى يتزيّد بوجوده، والفائدة نفسها غير حاصلة بدون الخبر وإنّما تحصل بوجود الخبر نفس الفائدة فلا يبقى مجال لتربيتها.

(٢) **قوله: «وفي ذكر «كان» دلالة على زمان النّسبة»**. قال المحقّق الرّضيّ في «شرح الكافية» ١: ٢٩٠: إنّما سمّيت ناقصة؟ لأنّها لا تتمّ بالمرفوع بها كلاماً، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التّامّة، فإنّها تتمّ كلاماً بالمرفوع دون المنصوب.

وما قال بعضهم ـ من أنّها سمّيت ناقصةً لأنّها تدلّ على الزّمان دون المصدر ـ ليس بشيءٍ؛ لأنّ «كان» في نحو: «كان زيد قائماً» يدلّ على الكون الّذي هو الحصول المطلق وخبره يدلّ على الكون المخصوص وهو كون القيام ـ أي: حصوله ـ فجيء أوّلاً بلفظٍ دالٍّ على حصول مّا، ثمّ عيّن بالخبر ذلك الحاصل فكأنّك قلت: حصل شيء، ثمّ قلت: حصل القيام.

فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أوّلاً ثمّ تخصيصه كالفائدة في ضمير الشّأن قبل تعيين الشّأن مع فائدة أُخرى هاهنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيّد، ولو قلنا: «قام زيد» لم يحصل هاتان الفائدتان معاً.

فـ«كان» يدلّ على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدلّ على حدث

⇐

لـ«منطلقاً» كما في قولك: «زيد منطلق في الزّمان الماضي».

وأيضاً وضع الباب لتقرير الفاعل(١) على صفةٍ ـ أي: جعله وتثبيته على صفة ـ غير مصدر ذلك الفعل ـ وهو مفهوم الخبر(٢) ـ على أنّها ـ أعني: تلك الصّفة ـ متّصفة بمعاني تلك الأفعال فمعنى «كان زيد قائماً»: أنّه متّصف بالقيام المتّصف(٣)

⇐ معيّن واقع في زمان مطلق تقييده في «كان» لكن دلالة «كان» على الحدث المطلق ـ أي: الكون ـ وضعيّة، ودلالة الخبر على الزّمان المطلق عقليّة.

وأمّا سائر الأفعال النّاقصة فدلالتها على حدث معيّن لا يدلّ عليه الخبر في غاية الظّهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الّذي قالوه اه.

(١) **قوله: «وضع الباب لتقرير الفاعل»**. قال الرّضيّ ١: ٢٩٢: تسمية مرفوعها اسماً لها أولى من تسميته فاعلاً لها، إذ الفاعل في الحقيقة مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم، ولهذا لا تحذف أخبارها غالباً حذف خبر المبتدأ، لكون الفاعل مضمونها مضافاً إلى الاسم.

وقال في التّعليق على قول ابن الحاجب: «ما وضع لتقرير الفاعل على صفة»: كان ينبغي أن يقيّد الصّفة فيقول: «على صفة غير مصدره» فإنّ «زيد» في «ضرب زيد» أيضاً متّصف بصفة الضّرب، وكذا جميع الأفعال التّامّة، وأمّا النّاقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة هي متّصفة بمصادر النّاقصة، فمعنى «كان زيد قائماً» أنّ «زيداً» متّصف بصفة القيام المتّصف بصفة الكون ـ أي: الحصول والوجود ـ ومعنى «صار زيد غنيّاً» أنّ «زيداً» متّصف بصفة الغنى المتّصف بصفة الصّيرورة ـ أي: الحصول بعد أن لم يحصل ـ وقال: «لتقرير الفاعل» أي: جعله وتثبيته عليها.

(٢) **قوله: «وهو مفهوم الخبر»**. أي: الصّفة مفهوم الخبر، فالضّمير راجع إلى الصّفة والتّذكير باعتبار الخبر.

(٣) قال الجرجاني: ذكر أوّلاً: أنّ الاسم والخبر في باب «كان» مبتدأ وخبر بحسب الحقيقة والمعنى، ولفظ «كان» و«يكون» ونظائرهما بمنزلة ظرفٍ وقع قيداً لذلك الخبر الذي هو المسند في الحقيقة فتكون الأفعال قيوداً للأخبار.

⇐

بالكون ـ أي: الحصول والوجود ـ في الماضي.

ومعنى «صار زيد غنيّاً»: أنّه متّصف بالغِنى المتّصف بالصّيرورة ـ أي: الحصول بعد أن لم يكن ـ في الماضي، وهذا معنى قولهم: «إنّها لإعطاء الخبر حكم

⇐ وثانياً: أنّ هذه الأخبار متّصفة بمعاني تلك الأفعال، ولا شكّ أنّ الصّفات مُقَيِّدَةٌ لموصوفاتها، فتكون الأفعال مُقَيِّدَةً للأخبار، ولعلّ غرضه من إيراد الوجه الثّاني ـ مع خَفائه، واستغنائه عنه؛ لظهور الأوّل ـ أن يبيّن معنى ما قيل: من أنّ هذه الأفعال تدخل الجملة الاسميّة لإعطاء الخبر حكم معناها، وقد بَنَى بيانه على تفسير ما عُرِفَتْ هي به حيث قيل: «الأفعال النّاقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفةٍ».

وزاد على التّعريف قيداً ـ تبعاً لغيره ـ فقال: على صفةٍ غير مصدر ذلك الفعل احترازاً عن الأفعال التّامّة، فإنّها وضعت لتقرير الفاعل على صفةٍ هي مصدرها.

ولا حاجة إلى هذه الزّيادة، لأنّ المتبادر من قولك: هذا اللفظ وضع لذلك المعنى: أنّ ذلك المعنى موضوع له، لا أنّه جزؤه، والأفعال التّامّة موضوعة لصفةٍ وتقرير الفاعل عليها معاً، والأفعال النّاقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفةٍ، فيكون الصّفة خارجةً عن مدلولها، فالتّعريف منطبق عليها دون التّامة.

وقوله: «أعني تلك الصّفة متّصفة بمعاني تلك الأفعال» مع قوله: «وهذا معنى قولهم: إنّها لإعطاء الخبر حكم معناها» يقتضي أن يكون لفظ «حكم» مستدركاً. وجعل إضافته إلى «معناها» بيانيّةً لا يدفعه، وغاية ما يوجّه به أن يقال: معنى «صار» ـ مثلاً ـ: الانتقال، وخبره لا يتّصف بالانتقال، بل بكونه منتقلاً إليه، وهذا معنىً متفرّع على الانتقال، فهو حكمه، فقد أعطى «صار» خبره حكم معناه.

وكذلك معنى «كان» في قولك: «كان الله عليماً» استمرار الفاعل على العلم، فيكون الخبر صفةً مستمراً عليها، فقد اتّصف الخبر بحكم المعنى.

وقوله: «فإنّ للغني في هذا المثال حكم الانتقال لأنّه الحال التي انتقل إليها» يوافق ما ذكرناه لا ما ذكره من قوله: «أنّه متّصف بالقيام المتّصف بالكون ـ أي: الحصول والوجود ـ في الماضي» وقوله: أنّه متّصف بالغنى المتّصف بالصّيرورة ـ أي: الحصول بعد أن لم يكن ـ في الماضي. اهـ.

معناها»[١] فإنّ للغِنى[٢] في هذا المثال حكم الانتقال، لأنّه الحال الّتي انتقل إليها، وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الأخبار مقيّدة بهذه الأفعال.

[ترك التقييد]

﴿ وأمّا تركه ﴾ أي: ترك التّقييد ﴿ فلمانعٍ[٣] منها ﴾ أي: من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيّدات، أو عدم الاحتياج إليها، أو خوف انقضاء الفُرْصة، أو عدم إرادة أن يطّلع السّامع أو غيره من الحاضرين على زمان الفعل، أو مكانه، أو غير ذلك، لأغراض تتعلّق به، أو خوف أن يتصوّر المخاطب أنّ المتكلّم مِكْثَار، أو قادر على التكلّم، فيتولّد منه عداوة، وما أشبه ذلك.

---

(١) **قوله: «إنّها لإعطاء الخبر حكم معناها»**. قال الرّضيّ: وذلك أنّ مضمون الأفعال النّاقصة صفة لمضمون خبرها.

(٢) **قوله: «فإنّ للغِنَى»**. أي: للغِنَى في «صار زيد غنيّاً» حكم الانتقال والصّيرورة من حالٍ إلى حالٍ، لأنّ الغِنَى هي الحالة الّتي انتقل «زيد» من حالة الفقر إليها.

(٣) **قوله: «فلمانع»**. والمانع قريب وبعيد، أمّا القريب فأن يكون التّقييد غير ممكنٍ وذلك بأن لا يكون المتكلّم عالماً بالقيد.

إن قيل: كيف جعل عدم العلم مانعاً والمانع لا يكون إلّا وجوديّاً وهذا أمر عدميّ؟

يقال: المراد بالمانع هاهنا هو المانع اللغوي العرفيّ وهو ما لا يمكن معه حصول الشّيء سواء كان وجوديّاً أو عدميّاً، وسواء أكان منافياً أم لا، وبهذا يدفع ما يقال: إنّ المانع من الشّيء يكون منافياً له وعدم العلم بالمقيّدات لا ينافي التّربية وإن كانت متعذّرة.

وأمّا المانع البعيد فهو إذا كان المتكلّم عالماً بالقيد ولكن لم يحسّ الاحتياج إلى تربية الفائدة وإنّما يعدّ عدم الاحتياج مانعاً، لأنّه إذا كان قصد المخبر إفادة الحكم أو لازمه فعليه أن يقتصر على قدر الحاجة تفادياً عن اللّغو.

[التّقييد بالشّرط]

﴿ وأمّا تقييده ﴾ أي: تقييد الفعل ﴿ بالشّرط ﴾(١) نحو: «أكرمك إن تكرمني» أو: «إن تكرمني أكرمك»(٢) ﴿ فلاعتبارات ﴾ وحالات تقتضي تقييده به ﴿ لا تعرف إلّا

---

(١) قوله: «تقييد الفعل بالشّرط». فإن قيل: كان المناسب أن يقدّم هذا البحث أي: تقييد المسند بالشّرط ـ على قوله: «وأمّا تركه فلمانع» أمّا أوّلاً فلأنّ التّقييد بالشّرط بمنزلة المفعول فيه ـ كما يجيء بمعونة الله ـ وأنّ معنى: «أكرمك إن تكرمني»: «أكرمك وقت إكرامك إيّاي». وأمّا ثانياً فلأنّ تأخير بحث ترك التّقييد يوجب إجراء القيود الوجوديّة على سَنَنٍ واحدٍ؟

يقال: لمّا كان التّقييد بالشّرط محتاجاً إلى الشّرح والتّفصيل أخّره عن التّرك، والمراد من الشّرط أيضاً الجملة الشّرطيّة بدون الجواب.

(٢) قوله: «أكرمك إن تكرمني» أو: «إن تكرمني أكرمك». أتى بمثالين إشارة إلى ما أورده المحقّق رضيّ الدّين الأستراباذي في باب جوازم الفعل من «شرح الكافية» ٢: ٢٥٧: واعلم أنّه إذا تقدّم على أداة الشّرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريّين بجواب له لفظاً ـ لأنّ للشّرط صدر الكلام ـ بل هو دالّ عليه وكالعوض منه.

وقال الكوفيّون: بل هو جواب في اللّفظ أيضاً لم ينجزم ولم يصدّر بالفاء، لتقدّمه، فهو عندهم جواب واقع في موقعه، إنّما ينجزم ـ على الجوار ـ إذا تأخّر عن الشّرط وذلك نحو: «أضرب إن ضربتني» فـ«أضرب» جواب من حيث المعنى اتفاقاً لتوقّف مضمونه على حصول الشّرط، ولهذا لم يحكم بالإقرار في قولك: «لك عليّ ألف درهمٍ إن دخلت الدّار».

وعند البصريّة أيضاً لا يقدّر مع هذا المقدّم جواب آخر للشّرط وإن لم يكن جواباً للشّرط لأنّه عندهم يغني عنه فهو مثل «استجارك» المذكور الّذي هو كالعِوض من المقدّر إذا ذكرت أحدهما لم تذكر الآخر.

ولا يجوز عندهم أن يقال: هذا المقدّم هو الجواب ـ الّذي كان مرتبته التأخّر عن الشّرط تقدّم على أداته ـ لأنّه لو كان هو الجواب لزم جزمه وللزم الفاء في نحو: «أنت

⇐

بمعرفة ما بين أدواته ﴾ أي: حروف الشّرط وأسمائه **﴿ من التّفصيل، وقد بيّن ذلك ﴾** التّفصيل **﴿ في علم النّحو ﴾** فليرجع إليه.

وفي هذا الكلام تنبيه على أنّ الشّرط قيد للفعل[1] مثل المفعول ونحوه، فإنّ قولك: «إن تكرمني أكرمك» بمنزلة قولك: «أكرمك وقت إكرامك إيّاي» ولا يخرج الكلام[2] بتقييده بهذا القيد عمّا كان عليه من الخبريّة والإنشائيّة؛ فالجزاء إن كان خبراً فالجملة خبريّة نحو: «إن جئتني أكرمك» بمعنى: «أكرمك وقت مجيئك»، وإن كان إنشاء فالجملة إنشائيّة نحو: «إن جائك زيد فأَكْرِمْه» أي: أكرمه وقت مجيئه.

[جواب عن سؤال]

فقول صاحب «المفتاح»[3]: «إنّ الجملة الشّرطيّة جملة خبريّة مقيّدة بقيد

⇐ مكرم إن أكرمتني» ولجاز: «ضربت غلامه إن ضربت زيداً» على أنّ ضمير «غلامه» لـ«زيد». فمرتبة الجزاء عند البصريّة بعد الشّرط وعند الكوفيّة قبل الأداة اهـ.

(١) **قوله: «الشّرط قيد للفعل»**. هذا إذا كان في الجزاء فعل نحو: «إن تكرمني أكرمك»، وإن لم يكن فيه فعل نحو: «إن كان زيد أبا لعمرو، فأنا أخ له» فالتّقييد إنّما يكون للملازمة بين الشّرط والجزاء، إذ لا فعل في الجزاء حينئذٍ.

(٢) **قوله: «ولا يخرج الكلام»**. أي: الجزاء بتقييده بهذا القيد عمّا كان عليه من الخبريّة والإنشائيّة، وهذا جواب عن سؤالٍ وهو أنّ كلامنا في الجملة الخبريّة المحتملة للصّدق والكذب ـ كما يفهم هذا من قوله في آخر الباب السّادس «تنبيه: الإنشاء كالخبر» إلى آخره ـ والجملة الشّرطيّة ليست كذلك، لأنّ الكلام يخرج بتقييد الفعل بالشّرط من الخبريّة واحتمال الصّدق والكذب، إذ لا يكون الحكم فيها بطريق الجزم والاعتقاد فلا يكون خبريّةً لأنّ الخبر هو الّذي يحكم فيه جزماً؟

فأجاب بأنّ الجزاء لا يخرج بهذا القيد عن أصله من الخبريّة والإنشائيّة.

(٣) **قوله: «فقول صاحب «المفتاح»**. جواب عن سؤال وهو أنك قلت: الجزاء تارةً يكون ⇐

مخصوص محتملة في نفسها الصّدق والكذب» بناء على أنّه في بحث تقييد المسند الخبري.

[كلام التّفتازاني]

وأمّا نفس الشّرط (١) بدون الجزاء فليس بخبر قطعاً، لأنّ الحرف قد أخرجته

⇐ جملة خبريّة وأُخرى إنشائيّة، وهذا ينافي ما قاله السّكّاكيّ في آخر بحث «تقييد المسند» من أنّ الجزاء دائماً جملة خبريّة محتملة في نفسها للصّدق والكذب وهذا نصّه: «وقد ظهر لك من هذا أنّ الجملة الشّرطيّة ـ أي: الجزاء ـ جملة خبريّة مقيّدة بقيد مخصوص، محتملة في نفسها للصّدق والكذب».

فأجاب عن هذا السّؤال بأنّ قول السّكّاكيّ مبنيّ على أنّه قال هذا الكلام في بحث «تقييد المسند الخبري» يعني كان كلامه في الجملة الخبريّة لا في مطلق الجملة ـ كما نحن بصدده ـ والدّليل على ذلك أنّه لم يذكر هذا الكلام في بحث «تقييد الفعل بالشّروط المختلفة».

قال الرّضيّ في باب الجوازم من «شرح الكافية» ١: ٢٦٢: ولا يكون الشّرط جملة طلبيّة ولا إنشائيّةً، لأنّ وضع أداة الشّرط على أن تجعل الخبر الّذي يليها مفروض الصّدق إمّا في الماضي نحو: «لو جئتني أكرمتك» أو في المستقبل نحو: «إن زرتني أكرمتك»، وأمّا الجزاء فليس شيئاً مفروضاً بل هو مترتّب على أمر مفروضٍ فجاز وقوعه طلبيّةً وإنشائيّة نحو: «إن لقيت زيداً فأكرمه» و: «إن دخلت الدّار فأنت حرّ» ولبعده عن كلمة الشّرط جاز وقوعه اسميّةً وفعليّةً مصدّراً بأيّ حرفٍ كان اهـ.

(١) **قوله: «وأمّا نفس الشّرط»**. أيضاً جواب عن سؤالٍ وهو أنّ الخبر والإنشاء الواقعين جزاءً لا يخرجان عن الخبريّة والإنشائيّة بوقوعهما جزاءً للشّرط ولكنّه بقي الكلام في الجملة الخبريّة الواقعة شرطاً هل يخرج من الخبريّة ومن احتمال الصّدق والكذب أم لا؟ فأجاب التّفتازاني بقوله: وأمّا نفس الشّرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعاً لأنّ الحرف وهو أداة الشّرط قد أخرجته إلى الإنشاء.

إلى الإنشاء[١] كالاستفهام، ولذا لا يتقدّم عليه ما في حيّزه[٢] ولا يصحّ: «عمراً إن تضرب أضربك».

---

(١) **قوله: «قد أخرجته إلى الإنشاء»**. استشكله بعضهم بأنّ أداة الشّرط إنّما أخرج الشّرط عن احتمال الصّدق والكذب ولم يخرجه إلى الإنشاء، لأنّ الإنشاء من أقسام الكلام والشّرط بدون الجزاء ليس بكلام؟

وأُجيب بأنّ في العبارة مضافاً مقدّراً، أي: «قد أخرجته إلى حكم الإنشاء» وهو تغيير معنى الكلام وإحداث معنىً لا يتطرّق إليه احتمال الصّدق والكذب، بل يتطرّق إليه عدم احتمال الصّدق والكذب فلا يقال: إنّ نفس الشّرط بدون الجزاء ليس بكلام فضلاً عن كونه إنشاءً.

والقرينة على تقدير المضاف في العبارة قوله: «كالاستفهام» حيث يظهر وجه الشّبه ـ أي: شبهه بالاستفهام ـ يعني أنّ أداة الشّرط كأداة الاستفهام في تغيير معنى الكلام وإحداث معنىً تطرّق إليه عدم احتمال الصّدق والكذب.

(٢) **قوله: «ولذا لا يتقدّم عليه ما في حيّزه»**. أي: ولتغييرها معنى الكلام وإخراجها إيّاه إلى حكم الإنشاء لا يتقدّم على حرف الشّرط ما في حيّزه على مذهب البصريّين كما نصّ عليه الرّضيّ في باب الجوازم من شرح «الكافية» ٢: ٢٥٦: ولا يجوز عند البصريّين تقديم معمول الشّرط على أداة الشّرط نحو: «زيداً إن تضرب يضربك» وكذا معمول الجزاء فلا يجوز «زيداً إن جئتني أضرب» ـ بالجزم ـ بل إنّما تقول: «أضرب» مرفوعاً ليكون الشّرط متوسّطاً و«زيداً أضرب» دالاً على جزائه، أي: «إن جئتني فزيداً أضرب» وعلّة ذلك كلّه أنّ لكلمة الشّرط صدر الكلام كالاستفهام اهـ.

وقال في غير موضع من «شرح الكافية» عند الكلام على لازم الصّدر: كلّ ما يغيّر معنى الجملة وكان حرفاً أو متضمّناً معناه فمرتبته التّصدّر، ليعلم من أوّل الأمر أنّ الكلام من أيّ نوع من أنواعه.

[خطأ الشّارح الكازروني، والكازروني حليف الأخطاء]

وأمّا ما ذكره الشّارح العلّامة(١) من أنّ مراده: أنّ الجزاء جملة خبريّة محتملة لِلصّدْق والكَذِب في نفسها، أي: نظراً إلى ذاتها، مجرّدةً عن التّقييد بالشّرط، لا مع التّقييد به ـ على ما ظُنَّ ـ لأنّ التّقييد بالشّرط يُخرجها عن الخبريّة وعن احتمال الصّدق والكذب، ولهذه الدّقيقة قيّده بقوله: «في نفسها» **فتعسّف منه**، وتخليط

---

(١) **قوله: «وأمّا ما ذكره الشّارح العلّامة»**. هذا ردّ على القُطْب الشّيرازيّ الكازروني في شرح «المفتاح» حيث زعم أنّ مراد السّكّاكيّ بقوله: «الجملة الشّرطيّة جملة خبريّة»: أنّ الجزاء قبل التّقييد بالشّرط خبريّة وهذا لا ينافي قول غيره: إنّ الجزاء تكون خبريّة وغير خبريّة. وذلك لأنّ التّقييد بالشّرط يخرجه عن الخبريّة، واحتمال الصّدق والكذب، إذ الخبريّة والاحتمال من خواصّ المركّب التّامّ والتّقييد بالشّرط يخرج الجزاء عن التّماميّة، فخبريّته إنّما يكون قبل الإتيان بالشّرط.

وردّ عليه التّفتازاني فقال: وأمّا ما ذكره الشّارح العلّامة في تفسير كلام السّكّاكيّ ودفع التّناقض المتوهّم بين كلامه وكلامنا فتعسّف منه وتخليط لِكلام الأديب بكلام المنطقيّ، فإنّ التّقييد بالشّرط إنّما يخرج الكلام عن التّماميّة على قول أهل المنطق ولا يقبله أهل الأدب؛ لأنّ التّقييد بالشّرط عندهم عبارة أخرى عن التّقييد بالزّمان وهو لا يخرج الكلام عن التّمام.

وهذا نصّ العلّامة في «شرح المفتاح» ٧٩: **فقد ظهر لك من هذا أنّ الجملة الشّرطيّة جملة خبريّة مقيّدة بقيد مخصوص** كالتّقييد بالظّرف وغيره **محتملة في نفسها للصّدق والكَذِب** والمراد أنّ «يضرب زيد» جملة خبريّة مقيّدة بقوله: «إن ضرب عمرو» وتلك الجملة الخبريّة محتملة للصّدق والكذب في نفسها، أي: نظيراً إلى ذاتها مجرّدة عن التّقييد بالشّرط، لا مع التّقييد به ـ على ما ظنّ ـ وقيل: التّقييد بالشّرط لا يُخرجُ الجملة الخبريّة عن حقيقتها، كما لا يخرجها التّقييد بغير الشّرط، فإنّه باطل لبطلان القياس لوجود الفارق، ولهذه الدّقيقة لم يقتصر على قوله: «وتلك الجملة الخبريّة محتملة للصّدق والكذب» بل قيّدها بقوله: «نفسها».

لكلام أهل العربيّة بما ذهب إليه المنطقيّون(١) من أنّ القضيّة إذا جعلت جزء من الشّرطيّة ـ مقدّماً، أو تالياً ـ ارتفع عنها اسم القضيّة ولَمْ يَبْقَ لها احتمال الصِّدْق والكَذِب، وتَعَلَّق الاحتمالُ(٢) بالرّبط بين القضيّتين فقولنا: «إن كانت الشَّمْسُ طالعة» ليست بقضيّةٍ ولا محتمل للصّدق والكذب، وكذا قولنا: «فالنّهار موجود» عند وقوعه جواباً للشّرط.

وعليه منع ظاهر(٣) وهو أنّا لا نسلّم ذلك في الجزاء لأنّ قولنا: «أُكرمك إن

---

(١) **قوله: «ذهب إليه المنطقيّون»**. قال الشّارح في «التّهذيب»: وطرفا الشّرطيّة في الأصل قضيّتان حمليّتان أو متّصلتان أو منفصلتان أو مختلفتان إلّا أنّهما خرجتا بزيادة الاتّصال والانفصال عن التّمام اهـ.

(٢) **قوله: «وتَعَلَّق الاحتمالُ»**. أي: تعلّق احتمال الصّدق والكذب بالرّبط بين القضيّتين، أي: المقدّم والتّالي، فإن تلازمَتا احتمل الصّدق والكذب وإلّا فلا، وأمّا الطّرفان اللّذان كانا قضيّتين مستقلّتين قبل ذلك فلا يحتملهما.

(٣) **قوله: «وعليه منع ظاهر»**. قال الأُستاذ ـ دام عزّه ـ في مفصّله: الضّمير في «عليه» راجع إلى قوله: «وكذا قولنا: فالنّهار موجود عند وقوعه جواباً للشّرط» أي: على أنّ قولنا: «فالنّهار موجود» الواقعة جزاءً لا يكون قضيّة ولا يحتمل الصّدق والكذب منع ظاهر من قِبَلِ أهل العربيّة، فإنّ ذلك غير مسلّم عندهم في الجزاء، وقولنا: «فالنّهار موجود» أيضاً جزاء كما بيّنه الشّارح، والشّرط المقدّم عليه بمنزلة القيد الزّمانيّ له وهو عند أهل الأدب لا يخرجه عن الاحتمال كما بيّنه التّفتازانيّ.

ويمكن أن يقال: «وعليه منع ظاهر» أي: على أنّ القضيّة إذا جعلت جزءً من الشّرطيّة ـ مقدّماً أو تالياً ـ ارتفع عنها اسم القضيّة ولم يبق فيها احتمال الصّدق والكذب منع ظاهر على رأي الأُدباء.

وبيانه: أنّ أهل الأدب لا يسلمون ارتفاع اسم القضيّة عمّا جعلت جزءاً من الشّرطيّة لأنّ قولهم: «أكرمك إن جئتني» بمنزلة قولهم: «أكرمك وقت مجيئك» ولا شكّ أنّ

⇐

جئتني» بمنزلة قولنا: «أُكرمك على تقدير مجيئك» أو «وقت مجيئك».

[تحقيق في الفرق بين اصطلاح المنطقيين والأُدباء]

والتّحقيق في هذا المقام أنّ مفهوم الشّرطيّة بحسب اعتبار المنطقيّين غيرُها بحسب اعتبار أهل العربيّة؛ لأنّا إذا قلنا: «إن كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود» فعند أهل العربيّة «النّهار» محكوم عليه، و«موجود» محكوم به، والشّرط قيد له، ومفهوم القضيّة أنّ الوجود يثبت للنّهار على تقدير طلوع الشّمس، وظاهر أنّ الجزاء باقٍ على ما كان عليه من احتمال الصّدق والكذب، وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنّهار حينئذٍ، وكذبها بعدمها.

وأمّا عند المنطقيّين فالمحكوم عليه هو الشّرط، والمحكوم به هو الجزاء، ومفهوم القضيّة الحكم[1] بلزوم الجزاء للشّرط، وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها، فكلّ من الطّرفين قد انخلع عن الخبريّة واحتمال الصّدق والكذب.

⇐ «أكرمك» في المثال الثّاني قضيّة محتملة للصّدق والكذب فكذا «أكرمك» في المثال الأوّل.

هذا ولكن قيّد بعضهم الكلام المحتمل للصّدق والكذب بكونه مقصوداً لذاته ليخرج المقصود لغيره كجملة الصّلة والجزاء فإنّهما غير مقصودين بالذّات لأنّ الصّلة جيء بها للموصول، والجزاء للشّرط، فالجزاء على هذا لا يكون كلاماً محتملاً لهما.

(١) **قوله: «ومفهوم القضيّة الحكم»**. وإنّما جعلوا المفهوم الحكم؟ لأنّ كَلِمَ المُجازاة ـ أي: أدوات الشّرط ـ لا تجعل شيئاً سبباً لشيءٍ بل المتكلّم يعتبر سببيّة شيء لشيء آخر، بل ملزوميّة شيء لشيءٍ ويجعل كلم المجازاة دالّةً عليها، ولا يلزم أن يكون الفعل الأوّل سبباً للثّاني؛ لا خارجاً ولا ذهناً، بل ينبغي أن يعتبر المتكلّم بينهما نسبةً يصحّ بها إيرادهما في صورة السّبب والمسبّب، بل الملزوم واللّازم، وقد أشار إلى ذلك المحقّق الرّضيّ في «شرح الكافية».

وقالوا: إنّها تشارك الحمليّة(١) في أنّها قول جازم موضوع للتّصديق والتّكذيب، وتخالفها(٢) بأنّ طرفيها مؤلّفان تأليفاً خبريّاً وإن لم يكونا خبرين.

وبأنّ الحكم فيها ليس بأنّ أحد الطّرفين هو الآخر، بخلاف الحمليّة.

ألا ترى أنّ قولنا: «كلّما كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود» مفهومه عندهم: أنّ وجود النّهار لازم لطلوع الشّمس، وعند النُّحَاة أنّ التّقدير: أنّ النّهار موجود في كلّ وقت طلوع الشّمس، وظاهر أنّه جملة خبريّة قيّد مسنده بمفعول فيه، فكَمْ فرقٍ بين المفهومين. وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث(٣).

---

(١) **قوله: «إنّها تشارك الحمليّة»**. أي: الجملة الشّرطيّة تشارك الجملة الحمليّة في أنّ الشّرطيّة مثل الحمليّة قول جازم محتمل للتّصديق والتّكذيب، لأنّ كلّاً من الحمليّة والشّرطيّة من أقسام القضيّة، وقالوا في تعريف القضيّة المطلقة: «إنّها قول يحتمل الصّدق والكذب».

(٢) **قوله: «تخالفها»**. أي: تخالف الجملة الشّرطيّة الحمليّة بأنّ طرفي الشّرطيّة مؤلّفان بعد دخول الأداة تأليفاً خبريّاً وإن لم يكونا قبل دخولها خبرين كأن يكون الجزاء في الأصل إنشاءً كما نقلنا عن الرّضيّ في قولهم: «إن جاءك زيد فأكرمه» والمراد بثبوت الإكرام ولزومه عند مجيئه وإن كانت صورة الجزاء إنشاءً.

وتخالف الجملة الشّرطيّة الحمليّة أيضاً بأنّ الحكم في الشّرطيّة ليس بأنّ أحد الطّرفين هو الآخر بخلاف الحمليّة فإنّ الحكم فيها إنّما هو بأنّ أحد الطّرفين هو الآخر أو أنّه ثابت له.

(٣) قال الجرجانيّ: سمّاه أوّلاً تحقيقاً وعدّه ثانياً من النّفائس، وكلّ ذلك تبجّح منه بما قد مُوِّه إليه، ولا طائل تحته إذا كشف عنه غِطاؤه، وبيانه: أنّ الخبر إذا قيّد حكمه بزمانٍ أو قيدٍ آخر كان صدقه بتحقق حكمه في ذلك الزّمان، أو مع ذلك القيد، وكذبه بعدمه فيه أو معه.

وإذا لم يقيّد فصدقه بتحققه في الجملة وكذبه بمقابله.

فإذا قلت: «أضرب زيداً» وأردت الاستقبال، فإن تحقّق ضربك إيّاه في وقتٍ من الأوقات المستقبلة كان صادقاً وإلّا فكاذباً.

⇐

⇐ وكذلك إذا قلت: «أضربه يوم الجمعة» أو «قائماً» فلابدّ في صدقه من تحقق ضربك إيّاه، وتحقّق ذلك القيد معه، فان لم تضربه أو ضربته في غير يوم الجمعة أو في غير حال القيام كان كاذباً.

وكذلك إذا كان القيد ممتنعاً، كقولك: «أضربه في زمان لا يكون ماضياً ولا حالاً ولا مستقبلاً» فإنّ الخبر يكون كاذباً.

وبالجملة انتفاؤ القيد سواء كان ممتنعاً أو غير ممتنع يوجب انتفاء المقيّد من حيث هو مقيّد فيكذب الخبر الذي يدلّ عليه، وكيف لا وقولك: «أضربه يوم الجمعة» أو «قائماً» مشتمل على وقوع الضّرب منك عليه، وعلى كون ذلك الضّرب واقعاً يوم الجمعة أو مُقَارِناً بحال القيام، فلو فرض انتفاؤ القيام ـ مثلاً ـ لم يكن الضّرب المقارن له موجوداً فينتفي مدلول الخبر، فيكون كاذباً، سواء وجد منك ضرب في غير حال القيام أو لم يوجد.

إذا عرفت هذا فنقول: إذا قلت: «إن ضربني زيد ضربته» فلو كان معناه: «أضربه في وقت ضربه إيّاي» لم يكن صادقاً إلّا إذا تحقّق الضّرب منك مع ذلك القيد، فإذا فرض انتفاؤ القيد ـ أعني: وقت ضربه إيّاك ـ لم يكن الضّرب المقيد به واقعاً، فيكون الخبر الدالّ على وقوعه كاذباً، سواء وجد منك الضّرب في غير ذلك الوقت أو لم يوجد.

وذلك باطل قطعاً، لأنّه إذا لم يضربك ولم تضربه وكنت بحيث إن ضربك ضربته عدّ كلامك هذا صادقاً عرفاً ولغةً، فظهر أنّ الحكم الإخباري متعلق بارتباط أحد الطّرفين بالآخر، لا بالنّسبة بين أجزاء الجزاء، وأنّ ما ذهب إليه الميزانيّون لا يخالف كلام أهل العربيّه، كيف وهم بصدد بيان مفهومات القضايا المستعملة في العلوم والعرف، وقد صرّح النّحويّون بأنّ كلم المجازاة تدلّ على سببيّة الأوّل ومسببيّة الثّاني، وفيه إشارة إلى أنّ المقصود هو الارتباط بين الشّرط والجزاء.

نعم كلام السّكّاكي يوافق ما اختاره الشّارح، وبذلك اغترّ فنسبه إلى أهل العربيّة بأسرهم، لكنّه كلام ظاهريّ ربّما دعاه إليه ما رامه من جعل الشّروط قيوداً للمسند، ضبطاً ⇐

[مباحث حروف الشّرط]

﴿ ولكن لابدّ من النّظر ـ هاهنا ـ في «إنْ» و«إذا» و«لو» ﴾ لكثرة مباحثها الشّريفة المهملة في «علم النّحو»(١).

﴿ فـ«إن» و«إذا» للشّرط في الاستقبال(٢) لكن أصل «إنْ» عدم الجزم بوقوع

⇐ للكلام، وتقليلاً للانتشار، أو ربّما أوهمه صحّة ذلك ما قد يقال: إنّ قولك: «إن جئتني أكرمك» بمنزلة قولك: «أكرمك على تقدير مجيئك» أو «وقت مجيئك» ولذلك عرّف الحكم الخبريّ في صدر كتابه بما يخصّ بالحملية، ويرد عليه أنّ المقصود من تنزيله بتلك المنزلة التّنبيه على أنّ مجموع الشّرط والجزاء كلام واحد، وعلى أنّ الغرض الأصليّ معرفة كون الجزاء معلّقاً لا معرفة كون الشّرط معلقاً عليه.

وما توهّمه فاسد، لأنّ معنى التّعليق والشّرطيّة مراد من قولك: «على تقدير مجيئك» أو «وقت مجيئك» وإلّا لم يكن صحيحاً لما قرّرناه.

وإذا وقع الجزاء إنشاءً كقولك: «إن جاءك زيد فأكرمه» كان مؤوّلاً، أي: إن جاءك فأنت مأمور بإكرامه، أو يستحقّ هو أن تؤمر بإكرامه، على قياس تأويله فيما إذا وقع خبراً للمبتدأ، يظهر ذلك كلّه لمن تأمّل أو ألقى السّمع وهو شهيد.

(١) **قوله: «المهملة في علم النحو»**. لَمْ يُهْمَلْ بل ذكرها المحقّق رضيّ الدّين الأستراباذي في باب الظّروف من «شرح الكافية» ٢: ١٠٨.

(٢) **قوله: «للشّرط في الاستقبال»**. الشّرط تعليق شيءٍ بشيءٍ بحيث إذا أوجد الشّيء الأوّل يوجد الشّيء الثّاني. وهذا المعنى مشترك فيه بين أدوات الشّرط كلّها وتفترق بعضها عن بعضٍ، فـ«إن» و«إذا» يفترقان عن غيرهما من سائر الأدوات بحسب الزّمان، ولهذا قيّد بقوله: «في الاستقبال» وهما يفترقان بوجهين:

الأوّل: أنّ «إذا» اسم فيها معنى الشّرط بخلاف «إنْ» فإنّها حرف وضع في الأصل للشّرط، فـ«إذا» غير راسخةٍ في معنى الشّرط ولا عراقة لها فيه ولذا جاء جزاؤها الجملة الاسميّة بغير فاءٍ نحو: ﴿ **وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ** ﴾ [الشّورى: ٣٧]، ـ كما نصّ عليه ⇐

الشّرط ﴾ في اعتقاده المتكلّم، فلا يقع في كلام الله ـ تعالى ـ إلّا على سبيل الحكاية، أو على ضرب من التّأويل ﴿ وأصل «إذا» الجزم بوقوعه ﴾ في اعتقاده.

فإن قلت: كما أنّه يشترط في «إنْ» عدم الجزم بوقوع الشّرط، فكذا يشترط أيضاً عدم الجزم بلا وقوعه، كما ذكره جميع النُّحاة، وصرّحوا بأنّه إنّما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة، فلم لم يتعرّض له المصنّف؟

قلت: لأنّ الغرض بيان وجه الافتراق بين «إنْ» و«إذا» ـ بعد اشتراكهما في كونهما للشّرط في الاستقبال ـ وذلك بالجزم بوقوع الشّرط وعدم الجزم به، وأمّا عدم الجزم بلا وقوع الشّرط فمشترك بينهما(١)؛ فليتأمّل.

ولذا ذكر في «المفتاح»(٢) أنّ الأصل فيها الخلوّ عن الجزم بوقوع الشّرط نحو:

⇐ المحقّق الرّضيّ ـ.

والثّاني: أشار إليه بقوله: ولكن أصل «إن» عدم الجزم بوقوع الشّرط في اعتقاد المتكلّم ـ سواء كان شاكّاً أو ظانّاً أو متوهّماً ـ فلا يقع بأحد هذه المعاني في كلام الله إلّا على سبيل الحكاية عن غيره ـ تعالى ـ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ** ﴾ [يوسف: ١٤]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ** ﴾ [يوسف: ٢٧]، أو على ضربٍ من التّأويل نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ** ﴾ [النّساء: ٧٨].

(١) **قوله: «وأمّا عدم الجزم بلا وقوع الشّرط فمشترك بينهما»**. ولكن عدم الجزم باللّاوقوع في «إن» إنّما هو باعتبار التّردّد فيه وفي «إذا» باعتبار الجزم بانتفائه وهذا هو المشار إليه بقوله: «فليتأمّل».

(٢) **قوله: «ذكر في «المفتاح»»**. أي: في باب تقييد الفعل بالشّروط المختلفة حيث قال: أمّا «إنْ» فهي للشّرط في الاستقبال، والأصل فيها الخلوّ عن الجزم بوقوع الشّرط كما يقول القائل: «إن تكرمني أكرمك» وهو لا يعلم أتكرمه أم لا.

فإذا استعملت في مقام الجزم لم تخل عن نكتةٍ: وهي إمّا التّجاهل لاستدعاء المقام ⇐

«إن تكرمني أكرمك» حيث لا يعلم القائل أتكرمه أم لا، فنبّه في المثال[١] على اشتراط الخلوّ عن الجزم باللّاوقوع.

وكذا قال: إنّها في نحو «إن لم أكن لك أباً كيف تراعي حقّي» مستعملة في مقام الجزم لنكتة[٢] وظاهر أنّ الجزم[٣] هاهنا إنّما هو بلا وقوع الشّرط؛ لأنّ الشّرط إنّما

⇐ إيّاه، وإمّا أنّ المخاطب ليس بجازمٍ، كما تقول لمن يكذّبك فيما أنت تخبره: «إنْ صدقتُ فقل لي ماذا تعمل»؟

وإمّا تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم، كما يقول الأب لابنٍ لا يراعي حقّه: «افعل ما شئت إنّي إنْ لم أكن لك أباً كيف تراعي حقّي»؟

(١) **قوله: «فنبّه في المثال»**. قال سيّدنا الأُستاذ: يشترط في «إنْ» أمران:

الأوّل: عدم الجزم بوقوع الشّرط. والثّاني: عدم الجزم بلاوقوعه أيضاً. ويشترط في «إذا» أيضاً أمران: الأوّل: الجزم بوقوع الشّرط. والثّاني: عدم الجزم بلاوقوعه. والشّرطان الأوّلان في كلٍّ منهما ما به الامتياز، والشّرطان الأخيران في كلٍّ منهما ما به الاشتراك، والسّكّاكيّ شرط في «إن» الأمر الأوّل بالصّراحة وقال: الأصل في «إنْ» الخلوّ عن الجزم بوقوع الشّرط، ونبّه على الأمر الثّاني ـ وهو الخلوّ عن الجزم باللّاوقوع ـ بالمثال وهو قوله: «إن تكرمني أكرمك» حيث لا يعلم القائل أتكرمه أم لا، وقوله: «أم لا» يفهم منه اشتراط الخلوّ عن الجزم باللّاوقوع.

(٢) **قوله: «لنكتة»**. بيّنه السّكّاكي بقوله: إمّا التّجاهل، أو عدم الجزم، أو تنزيل العالم منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب علمه، وهذا الأخير هو المراد هاهنا حيث لم يجر الابن على موجب علمه وهو مراعاة حقّ الأُبوّة.

(٣) **قوله: «وظاهر أنّ الجزم»**. جواب عن سؤال مقدّر وهو أنّه لم يصرّح السّكّاكيّ باشتراط الخلوّ عن الجزم باللّاوقوع وليس من عادته إعطاء الحكم بالمثال إذا لم يثبت ذلك فيه كما ادّعي بالنّسبة إلى ابن مالك، فمن أين تقول: يشترط في «إن» الخلوّ عن الجزم باللّاوقوع أيضاً؟ فأجاب بقوله: «وظاهر، أنّ الجزم» الخ. أي: الجزم في المثال الّذي أورده السّكّاكي ⇐

هو انتفاء كونه أباً له، فلو لم يشترط الخلوّ عنه أيضاً لما احتاج هذا المثال إلى التّأويل.

وقد سَهَا الفاضل الشّارح ـ هاهنا ـ فزعم أنّ الجزم فيه[1] إنّما هو بوقوع الشّرط والمخاطب عالم به.

⇐ إنّما هو بـ«لا وقوع الشّرط» ـ والشّرط انتفاء كون القائل أباً للمخاطب لا ثبوت كونه أباً له ووقوعه ـ فلو لم يشترط فيها الخلوّ عن الجزم بـ«لا وقوع الشّرط» أيضاً كما اشترط الجزم بوقوعه لما احتاج هذا المثال إلى التّأويل الّذي بيّنه بقوله: «وإمّا تنزيل المخاطب منزلة الجاهل» الخ، أي: كان المثال على وَفْق مقتضى الظّاهر ولم يحتج إلى بيان نكتةٍ.

والحاصل أنّه إن لم يشترط في «إن» الخلوّ عن الجزم باللّاوقوع لما كان هذا المثال على خلاف المقتضى ولم يحتج إلى بيان نكتةٍ، لأنّ النّكتة والتّأويل إنّما يحتاج إليها إذا كان الكلام خارجاً على خلاف المقتضى.

(١) **قوله: «فزعم أنّ الجزم فيه»**. أي: زعم الشّارح الكازرونيّ أنّ الجزم في المثال بوقوع الشّرط وهو كونه أباً له، والمخاطب عالم بكونه أباً له، وهذا منه غير عجيب فإنّه حليف الأخطاء في العلوم الأدبيّة. وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ١٢١: **أمّا «إنْ» فهي للشّرط في الاستقبال** أي: لتعليق الفعل على الفعل في الزّمان المستقبل **والأصل فيها** أي: في «إنْ» **الخلوّ عن الجزم** أي: عن القطع **بوقوع الشّرط** المعنى أنّ الأصل في «إن» أن لا يكون القائل جازماً بوقوع شرطها، ولا لا وقوعه، مجوّزاً كلّاً منهما، لكونه غير محقّق الوقوع. كقولنا: «إذا طلعت الشّمس» أو اللّاوقوع كقولنا: «إن طار الإنسان» بل محتمل الوقوع واللّاوقوع كما في النّظير، وكان ينبغي أن يقول بوقوع الشّرط ولا وقوعه، فاكتفى بذكر أحدهما عن الآخر، لعدم الإلباس، لدلالة السّياق عليه والنّظير أيضاً وهو قوله: **كما يقول القائل: «إن تكرمني أكرمك» وهو لا يعلم أتكرمه** أي: لا يعلم وقوع الشّرط **أم لا** أي: ولا لا وقوعه **فإذا استعملت** أي «إنْ» **في مقام الجزم** أي: القطع بوقوع المقدّم أو بلا وقوعه **لم يَخْلُ عن نكتة** هي المعنى المختار في الكلام. **وهي إمّا التّجاهل لاستدعاء المقام إيّاه** أي: التّجاهل، كتجاهل الغلام ⇐

﴿ ولذلك ﴾ أي: ولأنّ أصل «إن» عدم الجزم بالوقوع وأصل «إذا» الجزم به **﴿كان الحكم النّادر ﴾** الوقوع **﴿ موقعاً لـ«إن»(١) ﴾** لأنّ النّادر غير مقطوع به في الغالب.

⇐ في جواب مَنْ سأله عن سيّده «أهو في الدّار» وهو يعلم أنّه فيها: «إن كان فيها أخبرته بأنّك على الباب» وإذا تجاهل، عن وقوع المقدّم فكأنّه استعمله في ما هو خالٍ عن الجزم بوقوعه **وإمّا أنّ المخاطب ليس بجازم** أي: في ما يخبره القائل وإن كان القائل جازماً في صدق ما يخبره، فكأنّه بالنّسبة إلى المخاطب لتكذيبه إيّاه استعمله في ما هو خالٍ عن الجزم بوقوع المقدّم **كما تقول ـ لمن يكذّبك في ما أنت تخبره ـ: «إن صَدَقْتُ فقُلْ لِيْ ماذا تعمل» وإمّا تنزيل المخاطب** أي: العالم بوقوع الشّرط، وإنّما لم يذكره لدلالة قوله: **منزلة الجاهل** أي: بوقوع الشّرط عليه، وإذا نزّله منزلة الجاهل فكأنّه استعمله في ما هو خالٍ عن الجزم بالنّسبة إلى المخاطب أيضاً لا لأنّه لا يعلمه، كما في المثالين الأوّلين، بل يعلمه ولكن **لعدم جريه على موجب العلم** أي: على ما موجبه هذا العلم فكأنّه لا يعلمه **كما يقول الأب لابن لا يراعي حقّه: «افعل ما شئت إن لم أكن أباً كيف تراعى حقّي»** لأنّ المتكلّم وهو الأب والمخاطب وهو الابن جاز أن يكون الأوّل أباً للثّاني لكن الابن لما لم يراع حقّ أبوّته فكأنّه لا يعرف انّه أباه.

وإنّما انحصر في هذه الأقسام الثّلاثة؛ لأنّ المتكلّم وهو جازم بوقوع الشّرط إمّا أن يتجاهل أو لا، والأوّل هو الأوّل، وعلى الثّاني فالمخاطب إمّا غير جازم به وهو الثّاني، أو جازم به وهو الثّالث.

(١) **قوله: الحكم النّادر الوقوع موقعاً لـ«إن»**. قال الجرجاني: وهاهنا بحث وهو أنّه لم يرد بالجزم والقطع في هذا الموضع معناه الحقيقيّ، بل أريد ما يعمّ الاعتقاد الرّاجح القائم مقام الجزم في المحاورات ولذلك كان مظنون الوقوع موقعاً لـ«إذا» دون «إن» فالضّابط أنّ الرّاجح الوقوع موقع لـ«إذا» والمتساوي الطّرفين موقع لـ«إن»، وأمّا الّذي رجّح لا وقوعه فليس موقعاً لشيءٍ منهما إلّا بتأويل ولا شكّ أنّ الحكم النّادر الوقوع راجح لا وقوعه، فلا يكون موقعاً لـ«إنْ» إلّا إذا اكتفي فيها بمجرّد عدم الجزم والرّجحان في جانب الوقوع، وقد مرّ بطلانه، أو يقال: أريد أنّ النّادر قرب إلى كونه موقعاً لـ«إنْ» منه إلى كونه موقعاً لـ«إذا» اه.

⇐

﴿ و ﴾ لذلك أيضاً ﴿ غلب لفظ الماضي ﴾ على لفظ المضارع في الاستعمال ﴿ مع «إذا» ﴾ لأنّ الماضي أقرب إلى القطع بالوقوع[١] نظراً إلى لفظه ـ الموضوع للدّلالة على الوقوع ـ وإن كان بالنّظر إلى المعنى على الاستقبال؛ لأنّ «إذا» الشّرطيّة تَقْلِبُ الماضي إلى معنى المستقبل مثل «إنْ» ﴿ نحو : ﴿ فَإِذَا جَاءَتْهُمْ ﴾ أي: قوم موسى ﴿ الْحَسَنَةُ ﴾ كالخِصْب[٢] والرَّخاء[٣] ﴿ قَالُوا لَنَا هٰذِهِ[٤] ﴾ أي: هذه مختصّة بنا ونحن مستحقّوها ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ ﴾ جَدْب وبَلاء ﴿ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ ﴾ أي: يتشاءموا به، ويقولوا: هذا بشؤم موسى ﴿ وَمَنْ مَعَهُ ﴾[٥] ﴾ من المؤمنين.

﴿ جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع «إذا»؛ لأنّ المراد الحسنة

⇐ وأمّا استعمال «إنْ» في الكثير الوقوع الّذي يكون مقطوعاً به نحو: «إن مات زيد، أفعل كذا» فقد وجّهه الزمخشريّ بأنّ وقت الموت لمّا كان غير معلوم استحسن دخول «إن» عليها.

(١) **قوله: «القطع بالوقوع»**. قيل: المراد القطع وعدمه بالنّظر إلى حال الشّيء في نفسه، وفرض الكلام على لسان من يجوز عليه الشّكّ والتردّد وإلّا فبالنّظر إلى علم الله ـ تبارك وتعالى ـ ليس إلّا العلم بالوقوع أو اللّاوقوع.

(٢) **قوله: «الخِصْب»**. بكسر الخاء وزان «حِمْلٍ» النَّماء والبركة وهو خلاف الجَدْب، وهو اسم من «أَخْصَبَ المكان» بالألف فهو «مُخْصِبٌ» أي: اسم مصدر من باب الإفعال والمصدر: «الإخصاب».

(٣) **قوله: «والرَّخاءُ»**. عطف تفسير لـ«الخِصْب» ومعناه بالفارسيّة: «فراوانى و ارزانى»، ومعنى الجَدْب والبلاء: «خشكسالى و گرانى».

(٤) **قوله: «لنا هذه»**. أي: لأجلنا هذه الحسنة لا لأجل موسى ومن تبعه من المؤمنين، وذلك بدليل تقديم الظّرف واللّام في «لنا» للاختصاص الإضافي كما في قولهم: «السَّرج للدّابّة» أي: الفرس.

(٥) الأعراف: ١٣١.

المطلقة[١] ﴾ الّتي حصولها مقطوع به ﴿ **ولهذا عرّفت «الحسنة» تعريف الجنس** ﴾ أي: الحقيقة ـ لا الاستغراق[٢] وإن كان تعريف الجنس يطلق عليهما[٣] ـ وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتّساعه ـ لتحقّقه في كلّ نوع من الأنواع ـ بخلاف نوع الحسنة[٤] فإنّه لا يكثر كثرة جنسها، ولهذا جيء بـ«إن» دون «إذا» فيما

---

(١) **قوله: «الحسنة المطلقة»**. أي: جنسها الّذي يوجد في ضمن كلّ فردٍ من الأفراد الّتي حصولها مقطوع به ولو في ضمن فردٍ من الأفراد المتيقّنة الحصول.

(٢) **قوله: «تعريف الجنس، أي: الحقيقة لا الاستغراق»**. قال الجعفري: الجنس في إطلاقات أهل البيان له معنيان:

الأوّل: الجنس بالمعنى الأعمّ وهو يشمل الاستغراق بنوعيه: الحقيقي والمجازي، كما يشمل الماهيّة والحقيقة لأنّه يقابل العهد بأقسامه الثّلاثة ـ الذّكري والحضوري والذهني ـ وهذا المعنى هو المتعارف بين النُّحاة الأجلّاء ـ كثّرهم الله ـ.

الثّاني: الجنس بالمعنى الأخصّ ويراد به «أل» الماهيّة والحقيقة في قولهم: «الرّجل خير من المرأة» و: «الشّيعة خير من السّنّة»، وهذا يقابل الاستغراق بقسميه ـ الحقيقيّ والمجازيّ ـ وهذا هو الذي قصده الخطيب القزوينيّ في هذا المقام ردّاً على السّكّاكيّ كما يأتي بيانه بعون الله ـ تعالى ـ.

(٣) **قوله: «وإن كان تعريف الجنس يطلق عليهما»**. أي: الجنس بالمعنى الأعمّ ـ الّذي هو مقابل العهد بأقسامه الثّلاثة ـ يطلق عليهما فإنّ له أقساماً ثلاثة:

١ ـ «أل» الحقيقة والماهيّة

٢ ـ و«أل» الاستغراق الحقيقي

٣ ـ و«أل» الاستغراق المجازيّ

(٤) **قوله: «بخلاف نوع الحسنة»**. أي: جنس الحسنة كثير لتحقّق الجنس في ضمن كلّ نوع، بل في ضمن كلّ فردٍ، لأنّه يشمل أنواع الحسنات، كالحياة والعلم والمال والولد وغيرها، فوقوعه كالواجب، بخلاف نوع الحسنة، فإنّه لقلّته وندرته بالنّسبة إلى جنس الحسنة ⇐

قصد به النّوع كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾[(١)] و: ﴿لَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ﴾[(٢)].

[نقد الشّارح لأهل البلاغة]

وهاهنا بحث[(٣)] وهو أنّ عدم التّكثير وعدم القطع بالحصول إنّما هو في نوعٍ

⇐ ليس وقوعه كالواجب، فإنّ النّوع لا يكثر كثرة الجنس.

قال سيّدنا الأُستاذ: وإنّما قال «كالواجب»؟ لأنّ الشّارح أشعريّ الأُصول وشافعيّ الفروع، والأشاعرة لا يقولون بالحسن والقبح العقليّين وإنّما يقول بهما شيعة أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ أي: العقل يحكم مستقلاً عن الشّرع بحسن أُمور وقبح أُخرى ـ مثلاً ـ: إرسال الرّسل وإنزال الكتب ممّا يحكم العقل بوجوبه على الله ـ تعالى ـ والشّارح من الأشاعرة ولذا لا يقول بوجوب الحسنة ولكنّها لمّا كانت كثيرة كانت كالواجب.

وهذا هو القول الفصل في تعليل قوله: «كالواجب» وقيل فيه وجه آخر أعرضنا عنه لتيقّننا بسخافته.

(١) النّساء: ٧٨.

(٢) النّساء: ٧٣.

(٣) **قوله: «وهاهنا بحث»**. وحاصله أنّ وجود الجنس بوجود النّوع، ووجود النّوع بوجود الفرد؛ فما لم يوجد الفرد لم يوجد النّوع، وما لم يوجد النّوع لا يوجد الجنس. إذا تقرّر هذا فإذا قصد الفرد المعيّن أو النّوع المعيّن لم نقطع بالحصول والتّكثير بخلاف الجنس لأنّه يحصل بفردٍ وأمّا الفرد الغير المعيّن والنّوع الغير المعيّن فمقطوع الحصول والكثرة مثل الجنس فلا فرق بين «الحسنة» و«حسنة» بسبب الخلاف في التّعريف والتّنكير بأنّ «الحسنة» في الأوّل حصولها مقطوع به، لأنّ المراد بها الجنس أي: «الحسنة المطلقة» ولهذا جيء بـ«إذا» دون «إنْ»، وفي الثّاني حصولها غير مقطوع به، لأنّ المراد بها النّوع ولهذا جيء بـ«إنْ» دون «إذا».

إلّا أن يحمل «أل» في «الحسنة» للجنس والتّنوين على النّوع مثل قوله:

⇐

معيّن أو فردٍ معيّن(١)، وأمّا في نوعٍ من الأنواع وفردٍ من الأفراد ـ كما يدلّ عليه التّنكير ـ فلا؛ لأنّ القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع مّا أو فردٍ مّا، ضرورة أنّه لا يحصل(٢) إلّا في ضمنه، فالفرق بين نحو: ﴿ **فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ** ﴾ ونحو: ﴿ **إِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ** ﴾ غير واضح، اللّهمّ إلّا أن يقصد به نوع مخصوص(٣).

⇐

※ له حاجب في كلّ أمر يشينه ※

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **عَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ** ﴾ والمعنى: الحسنة الكثيرة أو حسنة عظيمة، ففي هذه الصّورة يوجب القطع بحصول الجنس القطع بحصول الفرد أو النّوع.

(١) **قوله: «عدم القطع بالحصول إنّما هو في نوع معيّن أو فرد معيّن»**. وذلك أنّ القطع بحصول الجنس المطلق من شيءٍ لا يوجب القطع بحصول نوع معيّن منه ولا فرد معيّن منه؛ لأنّ العامّ لا يدلّ على الخاصّ.

(٢) **قوله: «ضرورة أنّه لا يحصل»**. أي: لا يحصل الجنس المطلق إلّا في ضمن نوعٍ مّا أو فردٍ مّا.

(٣) قال الجرجانيّ: بأن يحمل ـ مثلاً ـ التّنكير على التّعظيم أو التّكثير أو غير ذلك من الأمور الّتي تفيد تخصيصاً بوجهٍ مّا، فحينئذٍ لا يكون القطع بحصول الجنس موجباً للقطع بحصول ذلك المخصوص فرداً كان أو نوعاً، وأمّا إن حمل على مطلق النّوعيّة أو مطلق الفرديّة ـ كما هو المتبادر من ظاهر التّنكير ـ كان القطع بحصول الجنس موجباً للقطع بحصوله، ضرورة أنّ الجنس لا يتحقق إلّا في ضمن فردٍ مّا من نوع من أنواعه، فكما أنّ جنس الحسنة في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ** ﴾ كالواجب وقوعه لكثرته واتّساعه لتحقّقه في كلّ نوع من أنواعها، كذلك نوع منها مطلقاً في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ** ﴾ كالواجب وقوعه لما ذكر بعينه، فلا يظهر حينئذٍ وجه اختصاص إحدى الآيتين بـ«إذا» والأخرى بـ«إنْ» كما لا فرق بين أن تقول: «إن تعلّمت نوعاً من العلم أيّ نوع كان فتصدّق بكذا» وأن تقول: «إن تعلّمت العلم» أي: جنسه، وأردت حقيقته، ولذلك تورد كُلّاً منهما بـ«إنْ» و«إذا» ولا تخصّ شيئاً منهما بإحداهما.

[ردّ على السّكّاكيّ]

والمصنّف قد قطع[(١)] بكون تعريف «الحسنة» تعريف الجنس ردّاً على صاحب «المفتاح» حيث جوّز أن يكون تعريف عهد وزعم أنّه أقضى لحقّ البلاغة.

وذلك لأنّه إن أراد به العهد[(٢)] على مذهب الجمهور[(٣)] فغير صحيح إذ لم يتقدّم

---

(١) **قوله: «والمصنّف قد قطع»**. الخطيب القزويني صرّح بكون تعريف «الحسنة» في قصّة موسى ـ عليه السّلام ـ تعريف الجنس فقط ردّاً على السّكّاكيّ في «المفتاح» حيث جوّز العهد والجنس معاً، ورجّح العهد على الجنس بأنّه أقضى لحقّ البلاغة. وقال في بحث تقييد الفعل بالشروط المختلفة: قال ـ تعالى ـ: ﴿ **فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَٰذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ** ﴾ [الأعراف: ١٣١]، بلفظ: «إذا» في جانب «الحسنة» حيث أُريدت الحسنة المطلقة لا نوع منها لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعاً به ـ كثرة وقوعٍ واتّساعاً ـ ولذلك عُرِّفت ذهاباً إلى كونها معهودةً أو تعريف جنسٍ، والأوّل ـ أي: تعريف العهد ـ أقضى لحقّ البلاغة.

وبلفظ «إنْ» في جانب «السّيّئة» مع تنكير «السّيّئة» إذ لا تقع إلّا في النّدرة بالنّسبة إلى الحسنة المطلقة ولا يقع شيء منها ولذلك قيل: «قد عددت أيّام البلاء فهل عددت أيّام الرَّخاء» اه بتصرّفٍ.

فيفهم من تقديمه تعريف العهد على تعريف الجنس أنّه رجّح العهد على الجنس وقال: إنّه أقضى لحقّ البلاغة فيكون راجحاً، لأنّ كلام الله أولى وأحقّ برعاية ما يقضى به حقّ البلاغة.

(٢) **قوله: «وذلك لأنّه إن أراد به العهد»**. أي: قطع الخطيب بكون «أل» لتعريف الجنس ردّاً على السّكّاكيّ أنّه لا يمكن الحمل على العهد لا على مذهب النُّحاة ولا على مذهب السّكّاكيّ وإذ لم يصحّ العهد ـ كما يبيّن ـ فكيف يكون أقضى لحقّ البلاغة وقضاؤه حقّ البلاغة فرع صحّة كونه للعهد.

(٣) **قوله: «إن أراد به العهد على مذهب الجمهور»**. أي: إنْ أراد السّكّاكيّ بتعريف العهدِ العهدَ

⇐

ذكر «الحسنة» لا تحقيقاً ولا تقديراً ـ ليكون اللّام إشارة إليها ـ ولو سلّم[1] فيجب أن

⇐ على مذهب جمهور النّحويّين فغير صحيح، فإنّ العهد على مذهبهم ـ كما نصّ عليه المحشّي الهنديّ ـ «الإشارة إلى حصّة معهودة الذّكر» ولم يتقدّم ذكر للحسنة فلا يكون للعهد على هذا المذهب، وتوضيح هذا: أنّ العهد على ثلاثة أقسام:

الأوّل: أن يكون مصحوب اللّام معهوداً ذكريّاً نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً ۞ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**﴾ [المزّمّل: ١٥ـ١٦]، وعلامة هذه أن يسدّ الضّمير مسدّها مع مصحوبها.

الثّاني: أن يكون معهوداً ذهنيّاً نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**﴾ [الفتح: ١٨].

الثّالث: أن يكون معهوداً حضوريّاً نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾ [المائدة: ٣] أي: يوم الغدير وهو اليوم الثّامن عشر من ذي الحجّة الّذي استخلف فيه عليّاً ـ عليه السّلام ـ على المسلمين.

و«الحسنة» في الآية ليست بشيءٍ من هذه الأقسام الثّلاثة، وذلك لأنّه لم يتقدّم ذكر الحسنة لا تحقيقاً ـ كما في القسم الأوّل وهو العهد الذّكري ـ ولا تقديراً ـ كما في القسمين الأخيرين وهما العهد الذّهني والحضوريّ ـ فلا يكون اللّام في «الحسنة» إشارة إلى «الحسنة» المتقدّم ذكرها تحقيقاً أو تقديراً فلا يصحّ العهد على مذهب الجمهور.

(١) **قوله: «ولو سلّم»**. جواب عمّا يقال: يمكن تصحيح العهد على مذهب الجمهور بأنّه تقدّم ذكر «الحسنة» تقديراً، لكونها حاضراً عندهم متداولاً لديهم ـ بدلالة سياق الآية ـ بحيث لا يلتفت ذهنهم إلى الغير، مثل قولهم: «ادخل السّوق واشتر اللّحم» ـ إذا لم يكن في البلد إلّا سوق واحد أو كان ولكن كان السّوق المأمور بالدّخول فيها معهوداً بين المتكلّم والمخاطب ـ.

وتوضيح الجواب: أنّ ذلك لو سُلِّم لوجب أن يكون القصد إلى حصّةٍ معيّنةٍ من جنس الحسنة، وذلك لأن المعهوديّة بأقسامها الثّلاثة مستلزمة للتّعيين، وإذا كان الواجب القصد إلى الحصّة المعيّنة من الجنس كان المقصود من الحسنة نادراً قليل الوقوع فيكون

⇐

يكون القصد إلى حصّة معيّنة من الجنسِ، والمقدّرُ أنّ المراد به الحسنة المطلقة المقطوع بها كثرةَ وقوعٍ واتّساعاً.

وبهذا ظهر فساد ما قيل[1]: إنّه أقضى لحقّ البلاغة؛ لكونه أدلّ على فضل الله ـ تعالى ـ وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة ـ الّتي حقّها أن يشكّ في وقوعها ـ كثيرة الوقوع وقطعية الحصول، مع جعل السّيّئة القليلة غير قطعيّة الحصول.

وإن أراد العهد على مذهبه[2] بِناءً على أنّ الحسنة المطلقة نزّلت منزلة المعهود

⇐ «الحسنة» غير مقطوع بها، وهذا ينافي نصّ السّكّاكيّ ـ المنقول قبيل ذلك ـ وهو أنّ المراد من «الحسنة» المقطوع بها كثرة وقوعٍ واتّساعاً. فبطل تصحيح العهد ـ على مذهب الجمهور ـ بهذه الطّريقة، لكونه منافياً لما صرّح به السّكّاكيّ نفسه.

(١) **قوله: «وبهذا ظهر فساد ما قيل»**. أي: بظهور بطلان إرادة العهد على مذهب الجمهور ظهر فساد قول التّرمذيّ في تعليل كلام السّكّاكيّ: «إنّه أقضى لحقّ البلاغة» لكونه أدلّ على فضل الله الخ. فإنّه توجيه للغلط وهو غلط آخر.

ووجه الفساد أنّه حمل العهد في كلام السّكّاكيّ على مذهب الجمهور ثمّ جعله أقضى لحقّ البلاغة وقد ذكرنا أنّ العهد على مذهبهم غير صحيح فكيف يكون أقضى لحقّ البلاغة والدّليل على الحمل المذكور قول الترمذيّ: «حقّها أن يشكّ».

(٢) **قوله: «وإن أراد العهد على مذهبه»**. إلى هنا كان الكلام في بيان بطلان إرادة العهد إذا أراد السّكّاكيّ العهد على مذهب الجمهور، ومن هنا يبيّن بطلانه إذا أراد به العهد على مذهبه، وتوضيح ذلك:

أنّ العهد على مذهب السّكّاكيّ ـ كما في حاشية الهنديّ ـ: «الإشارة إلى شيءٍ معهودٍ حاضرٍ في الذّهن سواء كان نفس الحقيقة أو حصّةً منها» فتعريف الجنس على هذا عند السّكّاكيّ قسم من العهد وقسيم له عند الجمهور، وقسم الشّيء عينه، وقسيمه ضدّه، فكيف جعله السّكّاكيّ قسيماً له وقال: «معهودة أو تعريف جنس» كما تقدّم بيانه.

وقال الجرجاني: أجيب عن ذلك بأنّه أراد تعريف الجنس على مذهب الجمهور، ⇐

الحاضر في الذّهن، حتّى كأنّها نُصْبُ أعينهم؛ لفرط الاحتياج إليها، وكثرة دورها فيما بينهم، ويكون أقضى لحقّ البلاغة، لما فيه من الإشارة لهذا المعنى، فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه(١).

[خطأ الشّارح الكازرونيّ وانتقادات التّفتازاني عليه]

[النّقد الأوّل]

وبهذا يبطل ماذكره الشّارح العلّامة(٢) من أنّ تعريف العهد أقضى لحقّ البلاغة:

⇐ وتعريف العهد على مذهبه، فكأنّه قال: المراد الحسنة المطلقة، ثمّ اللّام فيها إمّا لتعريف الجنس بالمعنى الّذي فهموه وإمّا لتعريف الجنس بالمعنى الّذي اخترناه، ولمّا كان مختاره راجعاً إلى العهد عبّر عنه به، وحينئذٍ لا إشكال ويكون أقضى لحق البلاغة، لما قرّره، وكلامه يدلّ على ذلك حيث قال: لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعاً به كثرة وقوع واتّساعاً ولذلك عرّفت، ذهاباً إلى كونها معهودة حاضرة أو تعريف جنس، وقد صرّح بأنّ المعرّف هو الحسنة المطلقة وقد عرّفت ذهاباً إلى كونها معهودةً حاضرةً في أذهانهم، وما ذلك إلّا لفرط الاحتياج إليها، وكثرة دورها فيما بينهم، وهو تعريف الجنس على ما اختاره، أو عرّفت تعريف جنسٍ، أي: من غير أن يذهب إلى كونها معهودة وهو تعريف الجنس ـ على مذهب غيره ـ وحاصله أنّ الحسنة المطلقة عرّفت إما بجعلها معهودة أو بدون ذلك.

(١) فلا يصحّ جعله مقابلاً له في قوله ذَهاباً إلى كونه معهوداً أو تعريف جنس ـ كما تقدّم نقله وقرّره الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «وبهذا يبطل ما ذكره الشّارح العلّامة»**. أي: بما تقدّم من بطلان إرادة العهد على المذهبين ـ السّكّاكيّ والجمهور ـ يبطل ما ذكره الشّارح الكازروني في شرح «المفتاح» في تعليل قول السّكّاكيّ «إنّ العهد أقضى لحقّ البلاغة» لفظاً ومعنىً، فإنّه أيضاً توجيه للغلط وهو غلط آخر.

وقد أبطل التّفتازانيّ توجيه الكازروني بوجوه أربعة:

⇐

⇐ **الأوّل**: أشار إليه بقوله هنا: «وبهذا يبطل ما ذكره الشّارح العلّامة».

ووجه البطلان ما تقدّم من بطلان إرادة العهد على كلا المذهبين ولا ثالث لهما، فلا معنى لجعل العهد أقضى لحقّ البلاغة، إذ كونه أقضى لحقّ البلاغة فرع كونه للعهد، وقد بطل كونه للعهد فيقال للكازروني: «ثبّت العرش ثمّ انقش».

الثّاني: أشار إليه بقوله: «على أنّا نقول: إنّهم إذا ادّعوا» الخ.

الثّالث: أشار إليه بقوله: «وأيضاً وقوع جنس الحسنة ليس» الخ.

الرّابع: أشار إليه بقوله: «وإذا جعلت الحسنة هي الواقعة» الخ.

وقال الجرجانيّ: «وبهذا يبطل» أي: بما ذكر من أنّ المقدّر أنّ المراد بالحسنة الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها واتّساعها يبطل قوله، إذ مراده أنّ المقصود بها نوع معيّن منها هو الخِصْبُ والرّخاء.

أو بما ذكر من بطلان إرادة العهد على مذهب الجمهور يبطل قوله؛ لابتنائه عليه ظاهراً، إذ لا يمكن حمله على عهد الحسنة المطلقة على طريقة السّكّاكيّ ولو أمكن لبطل أيضاً، لأنّه بعينه تعريف الجنس على مذهبه فكيف يكون أقضى لحقّ البلاغة منه. اهـ.

وأمّا الشّارح العلّامة فهذا نصّه في «شرح المفتاح» ١٢٢ ـ ١٢٣: **قال ـ تعالى ـ: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ﴾** أي: قوم موسى **﴿الْحَسَنَةُ﴾** أي: الخِصْب والرَّخَاء **﴿قَالُوا لَنَا هَـٰذِهِ﴾** أي: هذه مختصّة بنا ونحن مستحقّوها ولم نزل في النّعمة والرّفاهيّة، واللّام مثلها في قولك: «الجلّ للفرس» **﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾** أي: جَدْبٌ وبلاء **﴿يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى﴾** أي: يتشأموا به ويقولوا هذه بشؤم موسى **﴿وَمَنْ مَعَهُ﴾** أي: من المؤمنين ولو لا مكانهم فينا لما أصابتنا. يقال: «تطيّرت من الشّيء وبالشّيء» ـ أي: تشأمت به ـ والاسم منه «الطِّيرة» مثال «العِنَبَة» هي ما يتشأم به، من الفأل الرّديء، ألا إنّما طائرهم، أي: ما تصيبهم من الخير والشّرّ عند الله ولكنّ أكثرهم لا يعلمون **بلفظ «إذا» في جانب الحسنة حيث أريدت الحسنة المطلقة** أي: جنس الحقيقة **لا نوع منها** أي: من الحقيقة **كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ﴾** أي: المنافقين ومَنْ يَجْرِي مجراهم **﴿حَسَنَةٌ﴾** أي: نوع منها كخِصْبٍ أو غنيمة وظفر يوم بدر

⇐

⇐ ﴿ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللهِ ﴾ فإن تصبهم سيّئة كجَدْب أو هزيمة يوم أحد يقولوا هذه من عندك يا محمّد، أي: بسبب شؤمك، وهذا كقولهم: ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ ﴾ فقال ـ تعالى ـ لنبيّه ـ عليه السّلام ـ: ﴿ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ ﴾ والتّنوين عِوض عن محذوف، أي: «كلّ شيء» وهو مبتدأ خبره «من عند الله» المعنى: لا قدرة لأحد غيره، ثمّ عجب من جهل هؤلاء بقوله: ﴿ فَمَا لِهَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً ﴾ أي: لا تعلمون معاني القرآن، أو لا يتفكّرون في عجزهم عن جلب نفع ودفع ضرّ فيعلمون أنّ الكلّ من عند الله. **وفي قوله ـ تعالى ـ:** ﴿ وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللهِ ﴾ أي: نوع منه كفتح وغنيمة ﴿ لَيَقُولَنَّ ﴾ ـ بفتح اللّام ـ حملاً على لفظ «من» وبضمّها حملاً على معنى «مَنْ» وإنّما أكّده تنبيهاً على فرط تحسّرهم «كأن لم يكن بينكم وبينه مودّة» اعتراض بين الفعل ومفعوله وهو «يا ليتني كُنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً» للتّنبيه على ضعف عقيدتهم **لكون** أي: إنّما قال ـ تعالى ـ بلفظ «إذا» في جانب «الحسنة» حيث أريدت الحسنة المطلقة لكون **حصول الحسنة المطلقة مقطوعاً به** أي: بالحصول **كثرة وقوع** نصب على التّمييز **واتّساعاً** عطف عليها وفي بعض النسخ: «واتّساع» والأوّل هو الرّواية والوجه. وإليه أشار الزّمخشريّ في «الكشّاف» من أنّ جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتّساعه لتحقّقه في كلّ نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة فإنّه لا تَكْثُرُ كثرة جنسها.

ومن هذا يعرف فساد قول من قال: الحسنة المطلقة هي الكاملة، لأنّ المطلق ينصرف إلى الكامل، لا نوع منها إلى شيء قليل يسير منها؛ لأنّ هذا التّفسير عكس ما هو الواجب، والمراد على ما لا يخفى. **ولذلك** أي: ولكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعاً به كثرة وقوع واتّساعاً **عرّفت** أي: الحسنة **ذهاباً** مفعول له أي: للذّهاب **إلى كونها** أي: كون الحسنة **معهودة** عطف على مقدّر يدلّ عليه السّياق، لدلالته على أنّ التّقدير، ولذلك عرّف تعريف عهد أو **تعريف جنس، والأوّل** أي: كون تعريف العهد **أقضى لحقّ البلاغة** معنىً ولفظاً.

أمّا معنىً: فلكونه أدلّ على سوء معاملتهم، لأنّ الحسنة ههنا مفسّرة بالخِصْب، والرّفاهيّة، والرَّخاء، وهي كثيرة الدّور فيهم، جارية عليهم، على الاستمرار فهي لذلك ⇐

أمّا معنىً فلكونه أدلّ على سوء معاملتهم لأنّ الحسنة ـ وهي الخِصْبُ والرَّخاء ـ قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر، ففي تعريف العهد دلالة على أنّ هؤلاء الّذين يدّعون أنّهم أَحِقّاءُ باختصاص هذه العظائم من الحَسَنات ولا يشكرون الله عليها فهم أقبح النّاس اعتقاداً وأسوأهم معاملة.

ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس؛ إذ ليس دعوى استحقاق القليل[1] كدعوى استحقاق الكثير[2] لأنّه قد تسلّم الأُولى دون الثّانية، ولا ترك الشّكر على القليل كتركه على الكثير فإنّه قد يعذر الأوّل دون الثّاني.

وأمّا لفظاً فلأنّه إذا قصد بها العهد تكون الحسنة واقعة موجودة فَتُوافِقُ لفظَي «إذا» و«جاء»[3] ....

⇐ بمنزلة المعهود الحاضر. فقصد إليها بلام العهد الخارجيّ؛ ليدلّ على أنّ الّذين يخصّون هذه العظائم من الحسنات بأنفسهم استحقاقاً، ولا يشكرون الله ـ تعالى ـ عليها استحقاقاً، فهم أسوأ النّاس معاملة، وأقبحهم اعتقاداً. ولو قصد إليها بلام الجنس لم يلزم ذلك؛ إذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير؛ لأنّه قد تسلم الأولى دون الثّانية. ولا ترك الشّكر على القليل كتركه على الكثير، فإنّه قد يعذّر في الأوّل دون الثّاني.

وأمّا لفظاً: فلأنّ الحسنة إذا جعلت للعهد الخارجيّ تكون واقعة موجودة فتوافق لفظَي «إذا» و«جاء» بخلاف ما إذا جعلت للجنس فإنّه لا يلزم وقوعها أي: من حيث هو جنس، وفي التّلفّظ بلفظ الماضي في «وإذا جاءتهم الحسنة» نكتة أخرى هي الرّغبة في وقوعها.

(١) **قوله: «ليس دعوى استحقاق القليل»**. الّذي يدلّ عليه تعريف الجنس لتحقّقه بفردٍ.

(٢) **قوله: «كدعوى استحقاق الكثير»**. الّذي يدلّ عليه تعريف العهد.

(٣) **قوله: «فَتُوَافِقُ لفظَي «إذا» و«جاء»**. وذلك لما تقدّم من أنّ أصل «إذا» الجزم بوقوع الشّرط، وأنّ الماضي أقرب إلى القطع بالوقوع، نظراً إلى لفظه الموضوع للدّلالة على الوقوع وإن كان بالنّظر إلى المعنى على الاستقبال، لأنّ «إذا» الشّرطيّة تقلب الماضي إلى معنى المستقبل مثل «إن» الشّرطيّة.

بخلاف الجنس[١] فإنّه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس.

[النّقد الثّاني]

على أنّا نقول: إنّهم إذا ادّعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولاً أوّليّاً ولزم من ترك الشّكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون أَسْوَأَ.

[النّقد الثّالث]

وأيضاً وقوع جنس الحسنة ليس إلّا باعتبار وقوع أفرادها، وأمّا من حيث هي[٢] فممتنع[٣] فدخول «إذا» عليها يكون ممتنعاً لا مرجوحاً[٤].

[النّقد الرّابع]

وإذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو

---

(١) **قوله: «بخلاف الجنس»**. أي: بخلاف ما إذا كان اللّام في «الحسنة» لتعريف الجنس فإنّه ـ أي: الشّأن ـ لا يلزم حينئذٍ وقوع الحسنة من حيث هو جنس، أي: من حيث أنّ الحسنة جنس. فضمير «هو» راجع إلى «الحسنة» والتّذكير باعتبار الخبر وهو «جنس».

(٢) **قوله: «وأمّا من حيث هي»**. أي: مع قطع النّظر عن وقوعها في ضمن الأفراد.

(٣) **قوله: «فممتنع»**. أي: وقوعها ممتنع، لأنّ الحقّ ـ كما نصّ على ذلك التّفتازانيّ في «التّهذيب» ـ أنّ وجود الطبيعيّ بمعنى وجود أفراده.

(٤) **قوله: «فدخول «إذا» عليها يكون ممتنعاً لا مرجوحاً»**. أي: إذا أُريد باللّام تعريف الجنس يكون دخول «إذا» على «الحسنة» ممتنعاً لا مرجوحاً، لأنّ الأصل في «إذا» الجزم بالوقوع والممتنع لا وقوع له أصلاً فلا معنى لترجيح تعريف العهد على تعريف الجنس لأنّ ترجيح شيء على شيء آخر إنّما يمكن إذا كان كلّ منهما ممكناً، وما نحن بصدده ليس كذلك، لأنّ الجنس من حيث هي ممتنع فيجب أن يجعل المراد من الحسنة المعهودة لامتناع الجنس من حيث هي هي.

المقدّر[١]، وحينئذٍ يظهر فساد ما قيل: إنّه أقضى لحقّ البلاغة لكونه أبعد عن الإنكار وأدخل في الإلزام، لكونها إشارة إلى حاضر معهود لا يمكنهم إنكاره.

[حاصل اعتراض الخطيب على السَكّاكيّ]

والحاصل أنّ القول بكون المراد بالحسنةِ الحسنةَ المعهودة ينافي القول بكون المراد بها الحسنة المطلقة.

[الجواب]

ويمكن الجواب[٢] بأنّ معنى كونها معهودة أنّها عبارة عن حصّة معيّنة من الحسنة وهي الخِصْب والرَّخاء، ومعنى كونها مطلقة أنّ المراد بها مطلق الخِصْب والرَّخاء من غير تعيين بعض، وبهذا يظهر صحّة ما ذكر في كونه أقضى لحقّ البلاغة.

---

(١) **قوله: «كما هو المقدّر»**. فلا وجه لتجويزه تعريف العهد في «الحسنة» لاستلزامه شبه تناقضٍ.

(٢) **قوله: «ويمكن الجواب»**. قال الجرجانيّ: فعلى هذا يكون العهد خارجيّاً تقديريّاً بقرينة ذكر ما يقابله في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٠].

وأمّا قوله: **«ومعنى كونها مطلقة»**. أنّ المراد بها مطلق الخِصْب والرَّخاء من غير تعيين بعضٍ، فيرد عليه أنّ الحسنة إذا أريد بها مطلق الخِصْب والرَّخاء لم يمكن أن يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة كونها من أفراد جنس الحسنة، وقد جوّزه السَكّاكيّ فلا يمكن حمل كلامه على ذلك، وأمّا المصنّف فقد جزم بأنّ الحسنة عرّفت تعريف الجنس ـ كما مرّ ـ فكلامه عن حمل الحسنة على مطلق الخِصْب والرَّخاء على مراحِلَ، فقول الشّارح في تفسير الآية ـ نقلاً عن «الكشّاف» ـ: «كالخِصْب والرّخاء» ينبغي أن يحمل على التمثيل ببعض جزئيّات الحسنة المطلقة كأنّه قال: كالخِصْب والرَّخاء ونظائرهما ليوافق ما ذكر في المتن.

﴿ والسّيّئة نادرة بالنّسبة إليها ﴾ أي: جيء في جانب السّيّئة بلفظ المضارع مع «إنْ» لأنّ السّيّئة نادرة الوقوع بالنّسبة إلى الحسنة المطلقة **﴿ ولهذا نكّرت ﴾** ليدلّ تنكيرُها على تقليلها.

[استعمال لـ«إذا»]

فإن قلت: قد جاء استعمال الماضي مع «إذا» في السّيّئة منكّراً في قوله: **﴿ فَإِذَا مَسَّ الإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ﴾**(١) ومعرّفاً في قوله ـ تعالى ـ: **﴿ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ ﴾**(٢) فما وجهه؟

قلت: أمّا الأوّل: فللنّظر إلى لفظ «مسّ» المنبئ عن معنى القلّة(٣) وإلى تنكير «ضرّ» المفيد للتقليل، وإلى «الإنسان» المستحقّ أن يلحقه كلّ ضرر لبُعده عن الحقّ وارتكاب الضَّلالات، فنبّه بلفظ «إذا» والماضي على أنّ مِساس قدر يسير من الضُّرّ لمثله حقّه أن يكون في حكم المقطوع به.

وأمّا الثّاني: فلأنّ الضّمير في «مَسَّه» للإنسان المعرض المتكبّر المدلول عليه بقوله ـ تعالى ـ: **﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَىٰ بِجَانِبِهِ ﴾**(٤) فنبّه بلفظ «إذا» والماضي على أنّ ابتلاء مثل هذا الإنسان بالشرّ يجب أن يكون مقطوعاً به.

---

(١) الزُّمَر: ٤٩.

(٢) فصّلت: ٥١.

(٣) قال الجرجانيّ: هذا ينافي لما تقدّم منه في قوله ـ تعالى ـ: **﴿ أن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَٰنِ ﴾** [مريم: ٤٥]، حيث زعم أن لا دلالة للفظ المسّ على التّقليل بدليل قوله ـ تعالى ـ: **﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾** [النّور: ١٤].

(٤) فصّلت: ٥١.

[استعمال «إنْ» في مقام الجزم]

﴿ وقد يستعمل «إن» في مقام الجزم ﴾ بوقوع الشّرط[١] ﴿ تجاهلاً ﴾ لاقتضاء المقام التّجاهل كما إذا سُئل العبد عن سيّده: هل هو في الدّار؟ وهو يعلم أنّه فيها، فيقول: «إن كان فيها أُخبرك»، فيتجاهل خوفاً من السّيّد، وكما إذا استطلت لَيْلَتَك فتقول: «إنْ يَطْلَعِ الصُّبْحُ ويَنْقَضِ اللّيلُ أفعَلْ كذا» فتتجاهل تَوَلُّهاً وتَضَجُّراً، وقِسْ على هذا.

﴿ أو لعدم جزم المخاطب[٢] كقولك لمن يكذّبك: «إنْ صَدَقْتُ فماذا تفعل» ﴾ مع علمك بأنّك صادق.

﴿ أو لتنزيله ﴾ أي: لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشّرط ﴿ منزلة الجاهل؛ لمخالفته مقتضى العلم ﴾ كقولك لمَن يؤذي أباه: «إن كان أباك فلا تؤذه» مع علمه بأنّه أبوه، لكن مقتضى العلم أن لا يؤذيه.

﴿ أو التّوبيخ ﴾ أي: لتعيير المخاطب على الشّرط ﴿ وتصوير أنّ المقام[٣] لاشتماله على ما يُقْلِعُ الشّرط عن أصله لا يصلح إلّا لفرضه ﴾ أي: فرض الشّرط

---

(١) **قوله: «قد يستعمل «إن» في مقام الجزم بوقوع الشّرط»**. تنظّر بعضهم في التّقييد بوقوع الشّرط، لأنّ الجزم بلا وقوعه أيضاً كذلك فكلّ من الجزم بالوقوع والجزم باللّاوقوع على خلاف أصلها. وأُجيب: بأنه قيّد بذلك نظراً إلى الأمثلة المذكورة.

(٢) **قوله: «أو لعدم جزم المخاطب»**. قيل: في إظهار لام التّعليل في المعطوف وتغيير الأُسلوب إشارة إلى الفرق بين المعطوف عليه والمعطوف، فإنّ السّبب لارتكاب خلاف الأصل في الأوّل هو المتكلّم بخلاف الثّاني فإنّ السّبب فيه هو المخاطب.

(٣) **قوله: «وتصوير أنّ المقام»**. أي: تصوير المتكلّم للمخاطب وتفهيمه إيّاه فهو عطف تفسير لقوله: «أو التّوبيخ».

﴿كما يفرض المحال، لغرض﴾ يتعلّق بفرضه، كالتّبكيت[١] والإلزام[٢] والمبالغة ونحو ذلك **﴿نحو: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ﴾﴾** أي: أَنُهمِلُكُمْ فنضرِبُ عنكم القرآن، وما فيه من الأمر، والنّهي، والوعد، والوعيد **﴿صَفْحاً﴾** أي: إعراضاً أو للإعراض أو معرضين[٣] **﴿أَنْ كُنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفِينَ﴾[٤] فيمن قرأ «إنْ» بالكسر[٥]﴾** فإنّ الشّرط ـ وهو كونهم مسرفين، أي: مشركين ـ أمر مقطوع به، لكن جيء بلفظ «إن» لقصد التّوبيخ على الإسراف، وتصوير أنّ الإسراف من العاقل في هذا المقام يجب أن لا يكون إلّا على مجرّد الفرض والتّقدير، كما يفرض المحالات، لاشتمال المقام على الآيات الدّالّة على أنّ الإسراف ممّا لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلاً، فهو بمنزلة المحال ادّعاءً، بحَسَب مقتضى المقام.

---

(١) **قوله: «التّبكيت»**. أي: تعيير الخصم وتقبيحه.

(٢) **قوله: «والإلزام»**. أي: إثبات شيءٍ على الخصم.

(٣) **قوله: «إعراضاً، أو للإعراض، أو معرضين»**. فيكون مفعولاً مطلقاً من غير لفظ الفعل مثل «قعدت جلوساً» على الأوّل، ومفعولاً له على الثّاني، وحالاً من ضمير المخاطبين المجرور على الثّالث، فيكون النّفي الدّالّ عليه همزة الإنكار راجعاً إليه، لأنّ النّفي إذا دخل على كلام فيه تقييد على وجهٍ مّا أن يتوجّه إلى ذلك التّقييد وأن يقع له خصوصاً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارىٰ﴾ [النّساء: ٤٣].

وقوله: «إعراضاً» قيل فيه: «الضّرب» بمعنى الصَّرْف فعل الله، و«الصَّفْح» بمعنى الإعراض فعل المخاطبين، فلا يجوز حذف اللّام كما نصّ عليه ابن مالك:

وهو بما يعمل فيه متّحد   وقتاً وفاعلاً وإن شرط فقد
فاجرره باللّام وليس يمتنع   مع الشّروط كَلِزُهْدٍ ذا قنع

وأجيب بأنّ المعنى: «اعتباراً لإعراضكم» فيوافق المشهور.

(٤) الزّخرف: ٥.

(٥) **قوله: «فيمن قرأ «إنْ» بالكسر»**. أي: ليكون شرطيّةً، وأمّا في قراءة الفتح فهو في محلّ المفعول له والتّقدير: «لأن كنتم قوماً مسرفين» وحذف حرف الجرّ من «أنْ» و«أنّ» قياس.

[نقد]

لا يقال: المستعمل في فرض المحالات ينبغي أن يكون كلمة «لو» ـ كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ** ﴾[1] يعني الأصنام ـ دون «إنْ» لما مرّ، من أنّه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشّرط ولا وقوعه، والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال: «إنْ طارَ الإنسان كان كذا» بل يقال: «لَوْ طار».

[جوابه]

لأنّا نقول: إنّ المحال في هذا المقام يُنَزَّل منزلة ما لا قطع بعدمه[2] على سبيل المساهلة، وإرخاء العِنان[3] لقصد التّبكيت.

[كلام الزّمخشري]

فمن هذا يصحّ استعمال «إنْ» فيه كما ذكر صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا** ﴾[4] أنّه من باب التّبكيت، لأنّ دين الحقّ واحد لا يوجد له مثل، فجيء بكلمة الشّكّ على سبيل الفرض والتّقدير، أي: إن

---

(١) فاطر: ١٤.

(٢) **قوله: «يُنَزَّل منزلة ما لا قطع بعدمه»**. فإن قيل: ما الفائدة في ذلك ولِمَ لم ينزّل ابتداءً منزلة ما لا قطع بعدمه ولا وجوده؟ يقال: فائدة التّنزيل منزلة المحال المقطوع عدمه ثمّ تنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه للوصول إلى التّدريج فإنّه أبلغ، إذ لو نزّل ابتداءً كذلك فات اعتبار محاليّته فيفوت النّكتة وهي قصد التّوبيخ على الإسراف والتّصوير المذكورين وهي مطلوبة في المقام.

(٣) العِنان: بكسر العين إلّا إذا أضيفت إلى السّماء فإنّه بالفتح يقال: «عَنَانُ السّماء» أي: سحابها، والواحدة: «عَنَانة».

(٤) البقرة: ١٣٧.

حصّلوا ديناً آخر مساوياً لدينكم في الصّحّة والسَّداد فقد اهتدوا.

وفي قوله ـ تعالى ـ: ﴿ إِنْ كَانَ هٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً ﴾[١] أي: إن كان حقّاً فعاقِبْنَا على إنكاره، والمراد نفي حقّيّته، وتعليق العَذاب بكونه حقّاً ـ مع اعتقاد أنّه باطل ـ تعليق بالمحال[٢].

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ[٣] فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾[٤].

﴿ **أو تغليب غير المتّصف به** ﴾ أي: بالشّرط ﴿ **على المتّصف به** ﴾ كما إذا كان القيام قطعيّ الحصول بالنّسبة إلى بعضٍ وغير قطعيّ الحصول بالنّسبة إلى آخرين فتقول للجميع: «إن قُمْتُمْ كَانَ كذا» تغليباً لمن لا تقطع بأنّهم يقومون أم لا على مَنْ يحصل لهم القيام قطعاً.

[ما يحتمل النّوعين]

﴿ **وقوله ـ تعالى ـ**: ﴿ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾[٥] ﴾ بـ«إنْ» مع

---

(١) الأنفال: ٣٢.

(٢) **قوله: «تعليق بالمحال»**. هذا تعبير الزّمخشريّ في «الكشّاف» قال: وهذا أُسلوب من الجحود بليغ، يعني: إن كان القُرآنُ هو الحقّ فعاقبنا على إنكاره بالسّجّيل ـ كما فعلت بأصحاب الفيل ـ أو بعذاب آخر، ومراده نفي كونه حقّاً، وإذا انتفي كونه حقّاً لم يستوجب منكره عذاباً، فكان تعليق العذاب بكونه حقّاً مع اعتقاد أنّه ليس بحقّ كتعليقه بالمحال في قولك: «إن كان الباطل حقّاً فأمطر علينا حجارةً» فالتّعليق على المحال محال، وعلى المحقّق محقّق، وعلى المحتمل محتمل.

(٣) **قوله: «إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ»**. هذا الكلام وارد على سبيل الفرض، والغرض منه المبالغة في نفي الولد.

(٤) الزخرف: ٨١.

(٥) البقرة: ٢٣.

المرتابين ﴿ يحتملهما ﴾[1] أي: يحتمل أن يكون للتّوبيخ على الارتياب، وتصوير أنّ الارتياب ممّا لا ينبغي أن يثبت لكم إلّا على سبيل الفرض، لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن أصله وهو الآيات الدّالّة على أنّه منزَّل من عند الله.

وأن يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم؛ لأنّه كان فيهم من يعرف الحقّ وإنّما ينكر عناداً فجعل الجميع كأنّه لا ارتياب لهم.

والإشكال المذكور[2] وارد هاهنا؛ لأنّ عدم الشّرط حينئذٍ يكون مقطوعاً به، فلا يصحّ استعمال «إنْ» ـ لما مرّ ـ.

لا يقال[3]: الشّرط إنّما هو وقوع الارتياب في المستقبل وهو يحتمل الوجود والعدم.

---

(١) **قوله: «يحتملهما»**. أي: التّوبيخ والتّغليب.

(٢) **قوله: «الإشكال المذكور»**. وهو أنّ المستعمل في فرض المحالات كلمة «لو» دون كلمة «إن».

(٣) **قوله: «لا يقال»**. أي: **لا يقال**: لا نسلّم كون عدم الشّرط في الآية مقطوعاً به، لأنّ الشّرط فيها إنّما هو وقوع الارتياب من المخاطبين في الاستقبال لا الحال وهو ـ أي: وقوع الارتياب في الاستقبال ـ محتمل الوجود والعدم، فيصحّ استعمال «إنْ» على أصلها، لأنّ وقوع الارتياب حينئذٍ من المعاني المحتملة المشكوكة وقوعها ولا وقوعها، فلا حاجة إلى القول بالتّغليب، ولا إلى وجهٍ آخر من الوجوه المصحّحة لاستعمالها فيها.

لأنّا نقول: لا نسلّم أنّ الشّرط في الآية وقوع الارتياب بقيد الاستقبال، إذ ليس المعنى في الآية على حدوث الارتياب من المخاطبين في المستقبل بل المعنى على وجود الارتياب منهم في زمن الماضي، ولهذا قال الكوفيّون: إنّ كلمة «إنْ» في الآية بمعنى «إذ» لأنّها تكون اسماً للزّمان الماضي ـ كما في «الجَنَى الدّاني» و«المغني» ـ ولهذا جعل الجمهور قوله ـ تعالى ـ: ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾ من باب قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ﴾ أي: من باب تنزيل المستقبل المحقّق الوقوع منزلة ما قد وقع في الزّمان الماضي.

⇐

لأنّا نقول: ظاهر أنّ ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل.

ولهذا زعم الكوفيّون أنّ «إن» هاهنا بمعنى «إذ».

وقد نصّ المُبَرِّدُ والزَّجّاجُ على أنّ «إنْ» لا يقلِبُ «كان» إلى معنى الاستقبال.

[كلام المحقّق الرضي]

وذكر كثير من النُّحاة[1] أنّه إذا أُريد إبقاء معنى الماضي مع «إن» جعل الشّرط

⇐ وقال الجرجاني: أي: لا يقال في جواب الإشكال المذكور أنّ عدم الارتياب من الجميع على تقدير التّغليب مقطوع به في الحال، لكنّه مشكوك في الاستقبال، وهو المعتبر في استعمال لفظ «إنْ» فلا إشكال.

وهذا الجواب مع اندفاعه بما ذكره يرد عليه أنّ التّغليب حينئذٍ يصير لغواً، لأنّ المتّصف بالارتياب وبعدمه في الحال متشاركان في احتمال وجود الارتياب وعدمه في الاستقبال إن لم يجب الاستصحاب وإلّا فالحال في الاستقبال كما هو عليه في الماضي والحال.

(١) **قوله: «وذكر كثير من النُّحاة»**. لم ينقله إلّا عن المحقّق الرّضيّ في باب الجوازم من «شرح الكافية» ٢: ٢٦٤: وهذا نصّه: ثمّ اعلم أنّ «إنْ» يكون شرطها في الأغلب مستقبل المعنى، فإن أردت معنى الماضي جعلت الشّرط لفظ «كان» كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ**﴾ و: ﴿**إنْ كانَ قَمِيصُهُ**﴾ وإنّما اختصّ ذلك بـ«كان» لأنّ الفائدة الّتي تستفاد منه في الكلام الّذي هو فيه الزّمن الماضي فقط، وذلك لأنّه يدلّ على الزّمن الماضي ومطلق الحدوث الّذي تخصّصه يعلم من خبره نحو: «كان زيد منطلقاً» فمطلق الحدوث يستفاد من خبره، لأنّه يدلّ على تعيين الحادث ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث، فمعنى «كان زيد قائماً»: «في الزّمن الماضي زيد قائم» فـ«كان» مدلوله هو الزّمن الماضي فقط، ومع النّصّ على المضيّ لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائص «كان» دون سائر الأفعال النّاقصة لأنّ «صار» يدلّ على الانتقال الّذي لم يدلّ خبره عليه وكذا باقيها اه.

لفظ «كان» نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ (١) و: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ﴾ (٢) وذلك لقوّة دلالة «كان» على المُضِيّ (٣) لتمحّضه له، لأنّ الحدث المطلق الّذي هو مدلوله يستفاد من الخبر، فلا يستفاد منه إلّا الزّمان الماضي.

[كلام الزّمخشري]

ولذا ذكر صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَىٰ﴾ (٤) أنّه يجوز أن يراد: «وإن كان الشّيطان ينسينّك قبل النّهي قبح مجالسة المستهزئين لأنّه ممّا ينكره العقول فلاتقعد بعد أن ذكّرناك قبحها» فلمّا أن أراد جعل الشّرط ماضياً قدّر «كان» وجعل «ينسينّك» خبراً له؛ ليستقيم معنى المضيّ.

[سؤال]

فإن قيل: لمّا كان البعض (٥) مرتاباً قطعاً والبعض غير مرتاب قطعاً جعل الجميع كأنّه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم.

---

(١) المائدة: ١١٦.

(٢) يوسف: ٢٦.

(٣) قال الجرجاني: هذا التّعليل لا يجري في غير «كان» من الأفعال النّاقصة ـ كـ «صار» مثلاً ـ لأنّ الانتقال الّذي هو مدلوله لا يفهم من خبره حتّى تمحّض للدّلالة على الزّمان، نعم لو اقتصر في التّعليل على تجرّد «كان» من الأحداث المخصوصة لزم أن يشاركها في ذلك أخواتها.

(٤) الأنعام: ٦٨.

(٥) **قوله: «فإن قيل: لمّاكان البعض»**. أي: إن قيل في دفع الإشكال المذكور أنّهم كانوا صنفين: صنف كان مرتاباً في القرآن لا يدري أنّه نزل من عند الله أم لا، وصنفٌ لم يكن مرتاباً بل كان عارفاً بأنّ القرآن منزّلٌ من عند الله وإنّما ينكره عناداً. فيحصل قضيّتان جزئيّتان:

⇐

[جوابه]

قلنا: هذه نكتة في استعمال «إن» في هذا المقام وليس من التّغليب في شيء. ولا محيص[1] عن هذا الإشكال إلّا بأن يقال: غلّب على المرتابين قطعاً غير

⇐ الأُولى: بعض المخاطبين مرتاب يقيناً باعتبار الصّنف الأوّل.

والثّانية: بعض المخاطبين غير مرتاب يقيناً باعتبار الصّنف الثّاني فيصدق: أنّ جميع المخاطبين لا قطع بكونهم مرتابين ولا بكونهم غير مرتابين، فيكون الجميع ممّن يشكّ في ارتيابه بحيث يكون ارتيابه محتمل الوجود والعدم فيصحّ استعمال «إن» ولا يرد الإشكال، إذ لا يكون عدم الشّرط مقطوعاً به حينئذٍ، بل يكون الشّرط ـ أعني: ارتياب المخاطبين ـ محتمل الوجود والعدم ـ كما تقدّم ـ.

والجواب: أنّ هذا الكلام يصحّح استعمال «إن» ولكنّه يخرجه من التّغليب، فلا يصحّ قول الخطيب القزويني: إنّه يحتملها ـ أي: التّوبيخ والتّغليب ـ فيكون من قبيل دفع الفاسد بالأفسد، ويكون عذراً أسوأ من الذّنبِ.

وحينئذٍ لا يمكن التّفصّي عن الإشكال الوارد على التّغليب إلّا بأن يجعل نتيجة التّغليب كون الارتياب في حقّهم محتمل الوجود والعدم، لكن لا بالتّقرير المتقدّم، بل بأن يقال: غلّب على المرتابين قطعاً غير المرتابين قطعاً وهم الّذين لا قطع لنا بارتيابهم وكان ارتيابهم محتمل الوجود والعدم، ويكون معنى كلام الخطيب: «أو تغليب غير المتّصف به على المتّصف به»: «أو لتغليب غير المقطوع باتّصافه بالشّرط ـ أي: الارتياب ـ ممّن يجوز منهم الارتياب وعدمه على المقطوع باتّصافه بالشّرط ـ أعني: الارتياب ـ ممّن نقطع باتّصافهم بالارتياب بسبب جهلهم وعدم تفرقتهم بين الحقّ والباطل».

والحاصل من التّغليب على هذا كون الارتياب من المخاطبين محتمل الوجهين ـ أي: محتمل الوجود والعدم ـ ولا يرد عليه الإشكال الوارد على التّقرير المتقدّم، ولا يحتاج إلى أن يقال: الشّرط إنّما هو وقوع الارتياب في الاستقبال.

(١) قال الجرجاني: وذلك لأنّ اللازم من توجيه التّغليب على التقدير السّابق كون الشّرط ⇐

المرتابين قطعاً ـ أعني الّذين لا قطع بارتيابهم ممّن يجوز منهم الارتياب وعدمه ـ.

ويكون معنى الكلام: أو لتغليب غير المقطوع باتّصافه بالشّرط على المقطوع به ـ كما أشرنا إليه في المثال المذكور ثمّة ـ.

[التّغليب وأنواعه]

﴿ والتّغليب[1] يجري في فنون[2] كثيرة ﴾.

[تغليب الذّكور على الإناث]

منه تغليب الذّكور على الإناث؛ بأن يجري على الذّكور والإناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة إجرائها على الذّكور خاصّة **﴿كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴾[3] ﴾** عُدّت الأُنثى من الذّكور القانتين[4] بحكم التّغليب، لأنّ القنوت

⇐ مقطوعاً بعدمه لا كونه محالاً يستلزم القطع بعدمه، حتّى يجاب بما مرّ من تنزيل المحال منزلة ما لا قطع بعدمه، فتعيّن أن يقرّر التّغليب على وجهٍ يصير به الشّرط مشكوكاً كما قرّره في المثال المذكور ـ أعني قوله: «إن قمتم كان كذا» ـ.

(١) **قوله: «والتّغليب»**. كأنّه لمّا قال قبل ذلك: «أو تغليب غير المتّصف به على المتّصف به» استشعر سؤالاً وهو أنّ التّغليب ما هو، وكم هي أقسامه، ومن أيّ قسم يمكن أن يكون قولك هذا «أو تغليب غير المتّصف به» الخ.

فأجاب بقوله: «والتّغليب» وتعريفه: ترجيح أحد الشّيئين على الآخر في إطلاق لفظٍ عليهما وهو إمّا مجاز مرسل بعلاقة الجزئيّة أو المصاحبة أو نحوهما، أو استعارة، أو من باب عموم المجاز أو غيرها ممّا يذكر في هذا الكتاب.

(٢) أي يظهر في أمثلة متنوّعة ويتصوّر بصُوَرٍ مختلفة ويتلوّن بألوان عديدةٍ.

(٣) التحريم: ١٢.

(٤) قال الجرجاني: وفي ذلك زيادة مبالغةٍ في وصف مريم ـ عليها السّلام ـ بالطّاعة والانقياد كأنّها من الرّجال الكاملين في أفعالهم وأقوالهم دون النّساء الناقصات العقول والأديان.

ممّا يوصف به الذّكور والإناث، والقياس: كانت من القانتات(١).

[احتمال يبطل به استدلال]

ويحتمل أن لا يكون «مِن» للتّبعيض، بل لابتداء الغاية، أي: كانت ناشئة من القوم القانتين، لأنّها من أعقاب هارون أخي موسى عليه السلام، والأوّل هو الوجه، لأنّ الغرض مدحها بأنّها صدّقت بشرائع ربّها(٢) وبكتبه وكانت من

---

(١) **قوله: «والقياس: كانت من القانتات»**. وكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ**﴾ أي: «الخاطئات».

(٢) **قوله: «صدّقت بشرائع ربّها»**. أي: هي صدّيقة، إشارة إلى قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ**﴾ وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ**﴾.

وروى الشّيعة والسّنّة في أحاديث صِحاح بألفاظٍ متقاربة أنّ رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ قال: «حسبك من نساء العالمين: مريم بنت عمران وخديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمّد وآسية بنت مزاحم ـ امرأة فرعون ـ وأفضلهنّ فاطمة.

وأخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما أنّه ـ صلّى الله عليه وآله ـ قال: فاطمة سيّدة نساء أهل الجنّة، وغير ذلك ممّا هي متواترة عند المسلمين.

وقال الصّيرفي النّاقد لنقود الأحاديث والآثار، المرجع الأعلى شرف الدّين في المراجعة ٧٢ من كتاب «المراجعات»: وهي من أصحّ الآثار النبويّة وأثبتها.

وبعد هذا كلّه فقد جاء في عصرنا رجل جاهل من أولاد الزّنا وبادر باختصار كتاب «بحار الأنوار» وتضييعه وتضعيف أحاديثه، وتسوّر على مقام سيّدة نساء العالمين فأنكر حديث فضلها على مريم ابنة عمران، واستدلّ بقوله ـ تعالى ـ: ﴿**يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَىٰ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ**﴾ ونسي هذا الجاهل الكافر قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ**﴾ وقوله: ﴿**قُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا ...**﴾ وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّ اللَّهَ**

⇐

المطيعين[1] له.

[تغليب المعنى على اللفظ]

﴿و﴾ منه تغليب جانب المعنى[2] على جانب اللفظ نحو: **﴿قوله ـ تعالى ـ:**

⇐ **اصْطَفَىٰ آلَ إِبْرَاهِيمَ﴾** وهي من آل إبراهيم، ويحقّ لي أن أتمثّل بقوله:

* حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء *

وقوله:

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السّقيم

ونسي أنّ الأُصوليّين أجمعوا على جواز تخصيص الكتاب بالخبر المتواتر قبل أن يروّث به أمّه العاهرة.

(١) **قوله: «لأنّ الغرض مدحها بأنّها صدّقت بشرائع ربّها وبكتبه وكانت من المطيعين»**. أي: الغرض مدح مريم ـ عليها السّلام ـ في نفسها بالتّصديق والإطاعة، وليس الغرض في تلك الآية مدح آبائها بأنّهم كانوا كذلك.

(٢) **قوله: «تغليب جانب المعنى»**. أي: المصداق والذّات ـ لا المفهوم والمدلول ـ على اللفظ أي: على المفهوم من اللفظ مثل الغيبة المدلول عليها بلفظة «قوم» ففي قوله ـ تعالى ـ: **﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾** لفظ «القوم» له جهتان:

جهة المعنى ـ أي: المصداق ـ وجهة اللّفظ: فمن حيث المعنى والمصداق مخاطب ـ بدليل أنّ الخبر عين المبتدأ ـ ومن حيث اللّفظ غائب ـ لأنّه اسم ظاهر، ونصّ المحقّق الرّضيّ على أنّ الأسماء الظّاهرة كلّها موضوعة للغيبة إلّا المنادى لأنّه بمنزلة كاف الخطاب ـ. فغلب جانب المعنى والمصداق ـ لشرفه وكماله وقوّته ـ على جانب اللفظ فأُعيد إليه الضّمير من جملة الصّفة بتاء الخطاب.

وقال بعضهم: إنّ «تجهلون» ليست صفة لـ«قوم» بل هي خبر «أنتم» و«القوم» بدل له. وعلى هذا فلا تغليب فيه أبداً.

وزعم آخر أنّ فيه عدولاً عن الغيبة إلى الخطاب وهو نوع من الالتفات. وردَّ بأنّ هذا القدر من العدول من جهةٍ إلى أُخرى لا يصدق عليه التّغيير عن أُسلوب إلى أُسلوب آخر والعدول عن الغيبة إلى الخطاب.

﴿ **بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ** ﴾[١] ﴾ بتاء الخطاب، والقياس بياء الغيبة، لأنّ الضّمير عائد إلى «قوم» ولفظه لفظ الغائب لكونه اسماً مظهراً، لكنّه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلّب جانب الخطاب على جانب الغيبة.

[تغليب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر]

﴿ **ومنه «أبوان» ونحوه** ﴾[٢] كـ«العُمَرَين» لأبي بكر وعمر، و: «القَمَرَيْن» للشّمس والقمر، و: «الحَسَنَيْن» للحسن والحسين عليهما السلام، وما أشبه ذلك ممّا غلّب أحد المتصاحبين[٣] أو المتشابهين على الآخر، بأن جعل الآخر متّفقاً له في الاسم ثمّ ثنّي ذلك الاسم وقصد إليهما جميعاً.

[كلام الرّضي]

وينبغي أن يغلّب الأخفّ إلّا أن يكون أحد اللفظين مذكّراً فإنّه يغلّب على المؤنّث كـ«القمرين».

ولا يخفى عليك أنّ «أبوين» و«القمرين» من هذا القبيل[٤] لا من قبيل قوله:

---

(١) النّمل: ٥٥.

(٢) **قوله: «ومنه «أبوان» ونحوه»**. أي: من مطلق التّغليب «أبوان» ونحوه لا من تغليب المذكّر على المؤنّث ـ كما كان في «القانتين» و«الخاطئين» ـ إذ ليس فيه وصف مشترك بين الأب والأُمّ بخلاف «القانتين» و«الخاطئين» فإنّ وصف «القنوت» مشترك بين المذكّر والمؤنّث، وكذا «الخطأ».

(٣) **قوله: «أحد المتصاحبين»**. كما في «الأبوين» و«العمرين» وتخصيصه بالثّاني ـ كما صنعه بعضهم ـ خطأ واضح. و«أحد المتشابهين» كما في «القمرين» و«الحسنين» ـ عليهما الصّلاة والسّلام ـ.

(٤) **قوله: «ولا يخفى عليك أنّ «أبوين» و«القمرين» من هذا القبيل»**. أي: من قبيل تغليب أحد ⇐

⇐ المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر، لا من قبيل تغليب المذكّر على المؤنّث، كما كان في «القانتين» و«الخاطئين» وقد سها بعض الفضلاء في هذا المقام سهواً بيّناً.

وكلّ ما نقله الشّارح في هذا الموضع كلام المحقّق الرّضيّ في باب المثنّى من «شرح الكافية» ٢: ١٧٢: وعند المصنّف ـ أي: ابن الحاجب ـ تردّد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك: «القُرْءان» للطُّهْرِ والحيض و«العيون» لعين الماء، وقُرْص الشّمس، وعين الذّهَب، وغير ذلك؟

منع من ذلك في شرح «الكافية» ـ لأنّه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء، وجوّزه على الشّذوذ في شرح «المفصّل».

وذهب الجُزُوْليّ والأندلسيّ وابن مالك إلى جواز مثله؛ قال الأندلسيّ: يقال: «العينان» ـ في عين الشّمس وعين الميزان ـ فهُمْ يعتبرون في التّثنية والجمع الاتّفاق في اللّفظ دون المعنى.

قال: ولا يصحّ أن يستدلّ بتثنية العلم وجمعه على صحّة تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة ـ بأن يقال: نسبة العلم إلى مسمّياته كنسبة المشترك إلى مسمّياته لكون كلّ واحدٍ منهما واقعاً على معانيه لا بوضع واحدٍ ـ.

أمّا عند المصنّف ـ أي: ابن الحاجب ـ فلأنّه يشترط في التّثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحدٍ سواء كان بوضع واحدٍ أو أكثر، ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف الأعلام.

وأمّا عند غيره فقال المصنّف: ولو سُلِّم أنّ نسبة العلم إلى مسمّياته كنسبة المشترك إلى مسمّياته فبينهما فرق، وذلك أنّ المشترك له أجناس يؤخذ آحادها فيثنّى ويجمع كـ«القُرْءَين» لِلطُّهْرَين و«القروء» للأطهار، فلو ثنّي أو جمع باعتبار معانيه المختلفة لأدّى إلى اللبس، وليس للعلم جنس يؤخذ آحاده فتثنّى وتجمع، حتّى إذا ثنّي وجمع باعتبار معانيه المختلفة أورث اللبس.

وقد يثنّى ويجمع غير المتّفقين في اللفظ كـ«العمرين» وذلك بعد أن تجعلا متّفقي اللفظ بالتّغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتّى كأنّهما شخصٌ واحد كتماثل: ⇐

﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴾[١] إذ ليس تغليب أحدهما على الآخر بأن يجري عليهما

⇐ «أبي بكر» و«عمر» فقالوا: «العمران» وكذا: «القمران» و: «الحسنان» وينبغي أن يغلّب الأخفّ لفظاً كما في «العمرين» و: «الحسنين» لأنّ المراد بالتّغليب التّخفيف ـ فنختار ما هو أبلغ في الخفّة.

وإن كان أحدهما مذكّراً والآخر مؤنّثاً لم يُنْظَر إلى الخفّة بل يغلب المذكّر كـ«القمرين» في الشّمس والقمر اهاختصارٍ.

أقول: وأمّا تصاحب أبي بكر وعمر وتشابههما ففي أُمور متعدّدة ضبطها المؤرّخون ورُوَاة الآثار:

منها: تخلّفهما عن جيش أُسامة وقد لعن رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ المتخلّف عنه كما في مقدّمة «الملل والنحل».

ومنها: تآمرهما على اغتيال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ في العقبة كما نصّ عليه ابن حزم في «المحلّى بالآثار».

ومنها: فِرارهما من الزَّحْف في أُحد وخيبر وغيرهما من غزوات رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ كما نصّ عليه أرباب المغازي.

ومنها: تمرّدهما على وصايا رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ في السّقيفة وزحزحة الخلافة عن أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ.

ومنها: اتّفاقهما على إيذاء الزّهراء بابتزاز حقّها في فدكٍ وإحراق بيتها.

ومنها: دفنهما في مكان مغصوب حيث أنكرا إرث الأنبياء فكيف أورثا عائشة وهي زوجته وأحرما فاطمة وهي بنته؟ وكيف امتلكت عائشة البيت حتّى دُفِنَا فيه؟

ومنها: تعزيزهما بني أُميّة وتمكينهما إيّاهم من رقاب الأُمّة فإليهما يعود قتل عليّ والحسن والحسين واستباحة المدينة وضرب الكعبة بالمجانيق وكلّ كارثة من كوارث الأُمّة فلهما منها النّصيب الأوفر والحظّ الأكبر.

منها: قتل المسلمين وهتك الحرمات بتهمة الردّة وغيرها ممّا لو عددناها لخرجت منها مجلّدات ضخمة.

(١) التّحريم: ١٢.

الوصف المشترك بينهما على طريقة إجرائه على الذّكور خاصّة، بل بأن يجعل أحدهما متّفقاً للآخر في اسمه ثمّ يثنّى ذلك الاسم.

[شروط التّثنية]

فإن قلت: لا يكفي في المثنّى الاتّفاق في اللفظ[1] بل لابدّ من الاتّفاق في

---

(١) قوله: **«لا يكفي في المثنّى الاتّفاق في اللفظ»**. قال صاحب «الجَنَى الدَّاني» في شرح «الألفيّة»: للتثنية ثمانية شروط:

الأوّل: الإفراد، فلا يجوز تثنية المثنّى، والمجموع على حدّه ـ أي: الجمع السّالم، لأنّه مجموع على حدّ المثنّى، وأمّا الجمع المكسّر فلا بأس بجمعه ثانيةً وثالثة ـ. ولا الجمع الّذي لا نظير له في الآحاد اتّفاقاً، وأمّا غيره من جموع التّكسير فظاهر كلام المصنّف جواز تثنيته.

الثّاني: الإعراب فلا يثنّى المبنيّ، وأمّا قولهم: «منان» و«منين» فليست الزّيادتان فيهما للتثنية، بل للحكاية، يدلّ على ذلك حذفهما وصلاً، وأمّا «يا زيدان» و: «لا رجلين» فإنّما ثُنّيا قبل البناء. وأمّا «هذان» و: «اللّذان» ونحوهما فصيغ وُضِعَتْ للمثنّى وليست من المثنّى الحقيقيّ عند المحقّقين.

الثّالث: عدم التّركيب، فلا يثنّى المركّب تركيب إسنادٍ اتفاقاً، وكذا ما في حكمه كـ«إنّما» مسمّىً به، واختُلِف في تثنية المركّب تركيب مزج نحو: «بعلبك» و«سيبويه» وصحّح أكثرهم المنع لشبهه بالمحكيّ، ولعدم السّماع. وأمّا الأعلام المضافة نحو: «أبي بكر» فيستغنى فيهما بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه، وأجاز الكوفيّون تثنيتهما وجمعهما معاً.

الرّابع: التّنكير فلا يثنّى العَلَم باقياً على علميّته، بل إذا أُريد تثنيته قدّر تنكيره ولذلك لا تثنّى الكنايات عن الأعلام نحو: «فلان» و«فلانة» لأنّها لا تقبل التّنكير.

قال الجعفري: «الزّيدان» ـ في تثنية العلم ـ قصد فيه تنكير العلم ثمّ ثنّي ثمّ أُدخل عليه الألف واللّام عوضاً عن التّنكير الزّائل فاللّام فيه للتّعريف على هذا القول.

⇐

المعنى ولذا تأوّلوا «الزَّيْدَيْنِ» بالمسمّيين بـ«زيد» فلا يطلق «القُرْءَانِ» إلّا على الطُّهْرَين أو الحيضين لا على طُهْرٍ وحيض.

[كلام المحقّق الرّضي]

قلت: هو مختلف فيه. قال الأندلسيّ: يقال «العينان» في عين الشّمس، وعين الميزان، فهم يعتبرون في التّثنية والجمع الاتّفاق في اللّفظ دون المعنى.

ولو سلّم فليكن مجازاً، وجميع باب التّغليب من المجاز؛ لأنّ اللّفظ لم يستعمل فيما وضع له. ألا ترى أنّ «القانتين» موضوع للذّكور الموصوفين بهذا اللّفظ فإطلاقه على الذّكور والإناث إطلاق على غير ما وضع له، وقس على هذا جميع الأمثلة السّابقة والآتية.

⇐ **الخامس**: أن يكون قابلاً لمعنى التّثنية فلا تثنّى الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود كـ«شمس» و«قمر» إذا قصدت الحقيقة.

السّادس: اتّفاق اللفظ وأمّا نحو: «القمرين» في الشّمس والقمر فمن باب التّغليب.

السّابع: اتفاق المعنى فلا تجوز تثنية المشترك ولا الحقيقة والمجاز، هذا مذهب أكثر المتأخّرين. قال في شرح التسهيل: والأصحّ الجواز. وممّن صرّح بجواز ذلك أبوبكر بن الأنباريّ.

الثّامن: ألّا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره نحو: «سَواء» فإنّ أكثرهم لا يثنّيه استغناءً بتثنية «سِيّ» فقالوا: «هما سيّان» ولم يقولوا: «سَواءان» على أنّ أبا زيدٍ قد حكاه عن بعض العرب.

وما أعرب إعراب المثنّى، **وهو مخالف لمعناه** بقصد التّكثير نحو: ﴿ **ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ** ﴾.

أو الإفراد نحو: «البحرين».

أو موافق له ولم يصلح للتّجريد نحو: «اثنين» و«اثنتين». أو صلح للتّجريد وعطف مباينه عليه لا عطف مثله نحو: «القمرين» في الشّمس والقمر، و«العمرين» في أبي بكر وعمر ـ فهو ملحق بالمثنّى اهـ بتصرّفٍ.

[تغليب الجنس على غيره]

ومنه تغليب الجنس الكثير الأفراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم، بأن يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ** ﴾[١] عدّ «إبليس» من الملائكة[٢] لكونه جنّياً واحداً فيما بينهم.

[تغليب الأكثر على الأقلّ]

ومنه تغليب الأكثر على الأقلّ[٣] من جنس بأن ينسب إلى الجميع وصف مختصّ بالأكثر كقوله ـ تعالى ـ حكايةً: ﴿ **لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا** ﴾[٤][٥] أُدخل شعيب بحكم التّغليب في العود إلى ملّتهم، مع أنّه لم يكن في ملّتهم قطّ حتّى يعود إليها، وإنّما كان في ملّتهم مَن آمَنَ به.

---

(١) البقرة: ٣٤.

(٢) **قوله: «عدّ «إبليس» من الملائكة»**. هذا إذا احتمل كونه استثناء متّصلاً لأنّه كان جنّياً بين الملائكة فغلّبوا عليه. ويحتمل أن يكون منقطعاً فلا شاهد فيه.

(٣) **قوله: «تغليب الأكثر على الأقلّ»**. وإنّما يكون في الآية تغليب إذا كان «عاد» بمعنى «رجع»، وإن كان بمعنى «صار» فلا تغليب. ثمّ إذا كان بمعنى «رجع» فربّما يكون فيه تغليبان: تغليب الأكثر على الأقلّ، وتغليب المخاطب ـ وهو شعيب ـ على الغائب ـ وهو القوم ـ فيه.

(٤) الأعراف: ٨٨.

(٥) فيه تغليبان: أحدهما: ما ذكره وهو التغليب في نسبة العود، إذ غلّب فيها على شعيب ـ عليه السّلام ـ أتباعه. والثّاني: تغليب المخاطب الذي هو شعيب ـ عليه السّلام ـ في الخطاب عليهم ـ كذا قرّره الجرجاني ـ.

[تغليب المتكلّم على المخاطب أو الغائب]

ومنه تغليب المتكلّم على المخاطب أو الغائب نحو: «أنا وأنت فعلنا» و: «أنا وزيدٌ ضَرَبنا».

[تغليب المخاطب على الغائب]

ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو: «أنت وزيد فعلتما»(١) و: «أنت والقوم فعلتم».

قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ** ﴾(٢) فيمن قرأ بتاء الخطاب. والمعنى: تعمل أنت يا محمّد وجميع مَنْ سواك من المكلّفين وغيرهم(٣).

---

(١) قال الجرجاني: **فإن قلت**: ﴿ **بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ** ﴾ من هذا القبيل ـ أعني تغليب المخاطب على الغائب ـ فلماذا أُفْرِد عنه؟ **قلت**: بل هو نوع من التّغليب على حدةٍ، وذلك أنّ الغيبة والخطاب هناك قد اجتمعا في شيءٍ واحدٍ، فإنّ القوم لمّا حمل على «أنتم» اجتمع فيه جهتان: جهة الغيبة من حيث لفظه ومفهومه وضعاً، وجهة الخطاب من حيث اتّحاده بالمبتدأ ذاتاً، فغلّب جانب الذّات والمعنى على جانب المفهوم واللّفظ، فهناك تغليب الخطاب على الغيبة، وهاهنا تغليب المخاطب على الغائب، فالفرق واضح.

(٢) الأنعام: ١٣٢.

(٣) الظّاهر أنّ لفظ «غيرهم» يتناول غير المميّز من العجم، فإن نظر إلى أنّ الواو مختصّ بالعقلاء كان في «تعملون» تغليب العقلاء على غيرهم، فقد اجتمع في غير العقلاء جهتا تغليبٍ:

إحداهما: من حيث اختصاص الواو بأولي العقل.

والأخرى: من حيث الخطاب، وهذا جارٍ في كلّ موضع غلّب فيه المخاطب على ما لا يصلح أصلاً أن يكون مخاطباً، كأنّه يجعل أوّلاً صالحاً للخطاب تغليباً للعقلاء على غيرهم، ثمّ يخاطب ثانياً تغليباً للمخاطب على غيره، وقد أشير إلى ذلك في قوله ⇐

ولا يجوز أن يعتبر خطاب من سواه[(١)] من غير اعتبار التّغليب، لامتناع أن يخاطب في كلام واحد اثنان[(٢)] أو أكثر من غير عطف أو تثنية[(٣)] أو جمع؛ فافهم.

قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً** ﴾[(٤)] أي: جزاؤهم وجزاؤك.

وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** ﴾[(٥)] فإنّ الخطاب في «لعلّكم» شامل للنّاس الّذي توجّه إليه الخطاب أوّلاً، «والّذين من قبلكم» الّذي ذكر بلفظ الغيبة، لأنّ «لعلّكم» متعلّق بقوله «خلقكم» لا بقوله «اعبدوا»[(٦)] حتّى يختصّ بالنّاس المخاطبين، إذ لا معنى لقولنا:

⇐ ـ تعالى ـ: ﴿ **يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ** ﴾.

واعلم أنّ خصوصيّة لفظ الواو، ولفظ «كم» لا مدخل لها في اجتماع التّغليبين في غير العقلاء في كلّ واحدةٍ من الآيتين بل ذلك لاختصاص الخطاب بالعقلاء.

(١) **قوله: «ولا يجوز أن يعتبر خطاب من سواه»**. قال المحقّق الرّضيّ في باب اسم الإشارة من «شرح الكافية»: لا يخاطب اثنان في كلام واحد إلّا أن يجتمعا في كلمة الخطاب نحو: «يا زيدان فعلتما» و: «أنتما فعلتما» أو يعطف أحدهما على الآخر نحو: «أنت وأنت فعلتما» مع أنّ خطاب المعطوف لا يكون إلّا بعد الإضراب عن خطاب المعطوف عليه.

(٢) كما في قولك: «أنت يا زيد، وأنت يا عمرو رجلان فاضلان».

(٣) كما في قولك: «أنتما وأنتم» و«يا زيدان، ويا زيدون» **فإن قلت**: قوله ـ تعالى ـ: «تعملون» صيغة جمع، فيجوز أن يخاطب به متعدد من غير تغليب؟ **قلت**: الكاف في قوله ـ تعالى ـ: «وما ربّك» للخطاب فلا يصحّ أن يجري «تعملون» على حقيقة الخطاب وإلّا لتعدّد الخطاب في كلام واحدٍ مجرّداً عمّا ذكر من العطف وغيره ـ كذا قرّره الجرجاني ـ.

(٤) الإسراء: ٦٣.

(٥) البقرة: ٢١.

(٦) قال الجرجاني: وذلك لأنّ «لعلّ» حينئذٍ لا يجوز أن يكون للترجّي من المتكلّم لاستحالته ⇐

«اعبدوه لعلّكم تتّقون».

[تغليب العاقل على غيره]

ومنه تغليب العقلاء على غيرهم بإطلاق اللفظ المختصّ بالعقلاء على الجميع كما تقول: «خلق الله النّاس والأنعام ورزقهم»، فإنّ لفظ «هم» مختصّ بالعقلاء.

[اجتماع تغليبين]

وقد يجتمع في لفظ واحد(١) تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على

⇐ عليه، ولا من المخاطب، لأنّ العبادة منهم ليست لرجاء التّقوى، بل لرجاء الثّواب، وإذا تعلّق بـ«خلقكم» فقد «لعلّ» حينئذٍ مستعارة للإرادة تشبيهاً لها بالتّرجّي بمعنى الطّمع، أي: ارتقاب المحبوب، كأنّ لفظة «لعلّ» حقيقة في هذا المعنى بخصوصه لغلبة استعمالها فيه دون الإشفاق الّذي هو ارتقاب المكروه أو مستعملة فيها مجازاً مرسلاً، لأنّ التّرجّي بذلك المعنى يستلزم الإرادة كأنّه قيل: «خلقكم ومن قبلكم مريداً منكم ومنهم التّقوى».

وقيل: هناك استعارة تمثيليّة شبّه حال خالقهم بالقياس إليهم ـ في أنّ خلقهم وأقدرهم على التّقوى ونصب لهم الدّواعي إليها والزّواجر عن تركها، فصار بذلك وجودها أرجح من عدمها ـ بحال المرتجى بالقياس إلى المرتجى منه القادر على المرتجى وتركه مع رجحان وجوده منه.

وقيل: هي مستعملة في الغاية مجازاً دون الغرض، فلا يلزم الإشكال.

وهذه الوجوه لا تجري في «لعلّ» إذا جعلت متعلّقةً بقوله: «اعبدوا» كما شهد به الفطرة السّليمة.

(١) **قوله: «وقد يجتمع في لفظ واحد»**. قال الأُستاذ: أقسام التغليب نوعان: ١ ـ مانعة الجمع، ٢ ـ ممكنة الجمع. والأوّل كما في تغليب أحد المتشابهين على الآخر، وتغليب وصف الذكور على الإناث معاً. والثّاني: تغليب المتكلّم على الغائب، والأكثر على الأقلّ، ومن هذا القسم الممكنة الجمع قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ ففيه تغليب المخاطب على الغائب، وتغليب العاقل على غيره.

غيرهم كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَمِنَ الأَنْعَامِ أَزْوَاجاً يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ** ﴾[١] أي: خلق لكم ـ أيّها النّاس ـ من أنفسكم، أي: من جنسكم، ذكوراً وإناثاً، وخلق للأنعام ـ أيضاً ـ من أنفسها ذكوراً وإناثاً يبثّكم ويكثركم ـ أيّها النّاس والأنعام ـ في هذا التّدبير والجعل، لما فيه من التّمكّن من التّوالد والتّناسل فهو كالمنبع والمعدِن لِلبَثّ والتّكثير.

فقوله: «يذرؤكم» خطاب شامل للنّاس المخاطبين والأنعام المذكورة بلفظ الغيبة.

ففيه **تغليب**[٢] **المخاطب** على الغائب، وإلّا لما صحّ ذكر الجميع ـ أعني النّاس والأنعام ـ بطريق الخطاب؛ لأنّ الأنعام غُيَّبٌ.

وتغليب العقلاء على غيرهم، وإلّا لما صحّ خطاب الجميع بلفظ «كُمْ» المختصّ بالعقلاء، ففي لفظ «كُمْ» تغليبان، ولولا التّغليب لكان القياس أن يقال: «يذرؤكم وإيّاها»؛ كذا في «الكشّاف» و«المفتاح» وغيرهما.

[نقد التغليب في الآية]

ولقائل أن يقول: جعل الخطاب شاملاً للأنعام تكلّف لا حاجة إليه؛ لأنّ الغرض إظهار القدرة وبيان الألطاف في حقّ النّاس، فالخطاب يختصّ بهم

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) **قوله: «ففيه تغليب»**. أي: في قوله: «يذرؤكم» تغليبان:

الأوّل: تغليب المخاطب وهو النّاس المخاطبون على الغائب وهي الأنعام، وإلّا لما صحّ ذكر النّاس والأنعام بطريق الخطاب، لأنّ الخطاب هو توجيه الكلام نحو الآخر للإفهام فلا وجه لخطاب الأنعام إلّا بتغليب ذوي الأفهام.

والثّاني: تغليب العقلاء وهو النّاس المخاطبون على غيرهم وهي الأنعام.

والمعنى: يكثركم أيّها النّاس في هذا التّدبير حيث مكّنكم من التّوالد والتّناسل، وهيّأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون إليه في ترتيب المعاش وتدبير التّوالد، ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ(١) وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾(٢)، وجعلها أزواجاً تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم، وعلى هذا يكون التّقدير: «وجعل لكم من الأنعام أزواجاً» وهذا أنسب بنظم الكلام ممّا قدّروه وهو «جعل للأنعام من أنفسها أزواجاً»(٣).

---

(١) **قوله: «دِفْء»**. قال ابن منظور: و«الدِّفْءُ»: من «أَدْفَأَ من أصواف الغنم وأوبار الإبل». عن ثعلب: و«الدِّفْءُ»: نِتاج الإبل وأوبارها وألبانُها والانتفاع بها، وفي «الصّحاح»: وما ينتفع به منها. وفي التّنزيل العزيز: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ﴾ قال الفرّاء: «الدِّفْء» كتب في المصحف بالدال والفاء، وإن كتبت بواوٍ في الرّفع وياءٍ في الخفض وألف في النّصب كان صواباً، وذلك على ترك الهمزة ونقل إعراب الهمز إلى الحروف الّتي قبلها اهـ.

(٢) النّحل: ٥.

(٣) قال الجرجاني: هذا التّقدير صرّح به في «الكشّاف» دون «المفتاح» ثمّ نقول: ما قدّره الشّارح ـ وهو: «وجعل لكم من الأنعام أزواجاً» ـ وإن كان فيه تصريح برجوع المنفعة ـ في الخلق الأنعام أزواجاً ـ إلى النّاس، والامتنان بذلك عليهم كما ينبغي لكنّه لا يقتضي كون الخطاب في «يذرؤكم» خاصّاً بهم بل سياق الكلام وجزالة النّظم على اقتضاء العموم في الخطاب، وذلك أنّه ـ تعالى ـ ذكر في النّاس صفة هي منشأ التّكثير والإبقاء، وذكرها في الأنعام أيضاً، ثمّ صرّح بأنّ تلك الصفة منبع التّكثير ومعدنه، فالّذي يشهد به الذّوق السّليم والطّبع المستقيم أنّ بيان كونها منشأً ومعدناً للتّكثير والبقاء يتناول الجنسين معاً، وإلّا لكان المناسب حينئذٍ تقديم ذلك البيان على ذكر الأنعام، لأنّه من تتمّة خلقهم أزواجاً، ولا تعلّق له بخلق الأنعام أزواجاً.

فالأولى أن يختار هذا التّقدير ويجعل الخطاب عامّاً، ولا يقدح في اختيار عمومه جعل خلق الأنعام أزواجاً منفعةً راجعة إلى النّاس، كأنّه قيل: خلقكم أزواجاً وخلق لكم من الأنعام أزواجاً يكثركم وإيّاها في هذا التّدبير.

⇐

[تغليب الموجود على ما لم يوجد]

ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد، كما إذا وجد بعض الشّيء وبعضه مترقّب الوجود، فيجعل الجميع كأنّه وجد كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [1] والمراد المنزل كلّه وإن لم ينزل إلّا بعضه.

[تغليب الواقع بوجه مخصوص على غيره]

ومنه تغليب[2] ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ذٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [3] ذكر الأيدي، لأنّ أكثر الأعمال يزاول بالأيدي، فجعل الجميع كالواقع بالأيدي تغليباً.

⇐ وأمّا تقدير «الكشّاف» فحاصله أنّ في خلق الأنعام أزواجاً تكثيراً لها بالتّناسل والبقاء كما في خلق النّاس كذلك لهم ذلك، وأمّا أنّ خلق الأنعام على هذه الصّفة النّافعة لها إنّما هو منفعة خالصة للنّاس فقد علم من سياق الكلام وصرّح به في مواضع أُخَر.

(١) البقرة: ٤.

(٢) جعل هذا نوعاً من التّغليب على حدة، والأولى إدراجه في تغليب الأكثر على الأقل من جنس، فإنّ ذلك قد يكون في نسبة وصف مختصٍّ بالأكثر إلى الجميع، كما في «لتعودنّ» وقد يكون في إطلاق لفظ مختصٍ بالأكثر على الجميع كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ فإنّ أكثر أفراد جنس العمل يزاول بالأيدي فـ«ما قدّمت أيديكم» مختصّ بالأكثر وقد أطلق على الجميع، ولك أن تجعله راجعاً إلى تغليب الأكثر من جنسٍ على أقلّه في النّسبة، فإنّ ذلك كما يكون في النّسبة الإسناديّة كما في «لتعودنّ» يكون في النّسبة التّعليقيّة، فإنّ تقديم الأيدي واقع على أكثر أفراد جنس العمل وقد جعل واقعاً على الجميع تغليباً فعبّر عنه بـ«ما قدّمت أيديكم» اهـ.

(٣) آل عمران: ١٨٢.

[تقديم التّعليل على الحكم]

﴿ ولكونهما ﴾ تعليل لقوله: «كان كلّ» قُدِّم ليثبت الحكم من أوّل أمره معلّلاً فيكون له في النّفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده.

[الشّرط في شرطي «إن» و«إذا»]

أي: ولكون «إن» و«إذا» ﴿ لِتعليقِ أمرٍ ﴾ هو حصول مضمون الجزاء ﴿ بغيره ﴾ يعني حصول مضمون الشّرط ﴿ في الاستقبال ﴾ متعلّق بـ«غيره»[١] على معنى: جعل حصول الجزاء مرتّباً على حصول الشّرط في الاستقبال.

ولا يجوز أن يتعلّق بـ«تعليق أمر» لأنّ التّعليق إنّما هو في زمان التّكلّم لا في زمان الاستقبال، ألا ترى أنّك إذا قلت: «إن دخلت الدّار فأنت حرٌّ» فقد علّقت الحرّيّة على دخول الدّار في الزّمان المستقبل.

﴿كان كلّ من جملتَي كلّ ﴾ من «إنْ» و«إذا» ـ يعني الشّرط والجزاء ـ ﴿ فعليّة استقباليّة ﴾، أمّا الشّرط فظاهر، لأنّه مفروض الحصول في الاستقبال[٢] فيمتنع ثبوته ومُضِيّه، وأمّا الجزاء فلأنّ حصوله معلّق على حصول الشّرط في الاستقبال،

---

(١) **قوله: «في الاستقبال متعلّق بـ«غيره»**. أي: الجارّ والمجرور متعلّق بلفظ «غير» لأنّه ـ كما أشار إليه التّفتازانيّ ـ بمعنى الحصول. ومعناه: جعل المتكلّم حصول الجزاء مرتّباً على حصول الشّرط الّذي هو في الاستقبال ويلزمه أن يكون حصول الجزاء أيضاً في الاستقبال، إذ لا يمكن أن يكون حصول اللّازم ـ أعني الجزاء ـ في الحال، والملزوم ـ أعني الشّرط ـ في الاستقبال، لأنّه يلزم من ذلك انفكاك اللّازم عن الملزوم وهو محال.

(٢) **قوله: «مفروض الحصول في الاستقبال»**. أي: يمتنع ثبوته المدلول عليه بالجملة الاسميّة ومضيّه المدلول عليه بالفعل الماضي وحاليّته المدلول عليه بالحال فلا يكون جملةً ماضويّةً ولا حاليّةً لأنّه لا ثبوت له في زمان الماضي ولا في زمان الحال.

ويمتنع تعليق حصول الحاصل[1] الثّابت على حصول ما يثبت في المستقبل.

[كلام للمحقّق الرّضي]

ويجب أن يتنبّه أنّ الجزاء يجوز أن يكون طلبيّاً[2] نحو: «إن جاءك زيدٌ فأَكْرِمْهُ» لأنّه فعل استقباليّ، لدلالته على الحدوث في المستقبل، فيجوز أن يترتّب على أمر، بخلاف الشّرط، فإنّه مفروض الصّدق في الاستقبال، فلا يكون طلبيّاً؛ فافهم[3].

---

(١) **قوله: «حصول الحاصل»**. أي: يمتنع تعليق حصول الحاصل لو كان ماضياً والثّابت لو كان جملة اسميّة على حصول الشّرط الّذي هو مفروض الحصول في المستقبل.

وسبب الامتناع: أنّه يلزم من هذا التّعليق إمّا توقّف ثبوت أحد النّقيضين ـ وهو الثّبوت في الماضي أو الحال ـ على ثبوت الآخر ـ وهو الثّبوت في الاستقبال ـ وذلك لكونها من أنواع الوجودات المتناقضة الّتي لا يمكن اجتماعها.

أو توقّف وقوع ما هو واقع في الماضي أو الحال على وقوع ما يقع في الاستقبال وذلك محال فلا يكون الجزاء أيضاً جملة ماضويّة ولا اسميّة.

(٢) **قوله: «أنّ الجزاء يجوز أن يكون طلبيّاً»**. قال الرّضيّ في باب الجوازم من شرح «الكافية» ٢: ٢٦٢: ولا يكون الشّرط جملةً طلبيّة ولا إنشائيّة، لأنّ وضع أداة الشّرط على أن تجعل الخبر الّذي يليها مفروض الصّدق إمّا في الماضي نحو: «لو جئتني أكرمتك» أو في المستقبل نحو: «إن زرتني أكرمتك»، وأمّا الجزاء فليس شيئاً مفروضاً بل هو مترتّب على أمرمفروض فجاز وقوعه طلبيّة وإنشائيّةً نحو: «إن لقيت زيداً فأكرمه» و: «إن دخلت الدّار فأنت حرّ» ولبُعده عن كلمة الشّرط جاز وقوعه اسميّةً وفعليّةً مصدّراً بأيّ حرف كان اهـ.

وتوضيح ذلك: أنّ الطّلب لا يتعلّق بما وجد في الماضي أو الحال وإلّا يلزم طلب الحاصل وهو محال فيجوز طلب الحدوث الاستقبالي على الشّرط، بخلافه، فإنّه مفروض الصّدق في الاستقبال لا يكون طلبيّاً، لأنّ فرض الصّدق ـ أي: الحصول والتّحقّق في الاستقبال ـ لا يتصوّر في الإنشاء، لأنّ المعنى الإنشائيّ يوجد بوجود لفظه.

(٣) **قوله: «فافهم»**. قد تقرّر إلى الآن أنّ الجزاء يجوز أن يكون طلبيّاً مع أنّ الطّلب إنشاءٌ وغير

⇐

[العدول عن الشّرط لنكتة لا يكون إلّا لفظاً ولا يمكن ذلك في المعنى]

﴿ولا يخالف ذلك لفظاً إلّا لنكتة﴾ تطبيقاً للّفظ بالمعنى وتفادِياً[1] عن مخالفة مقتضى الظّاهر من غير أن يقتضيها شيء.

⇐ قابلٍ للتعليق ولا يجوز أن يكون الشّرط طلبيّاً، وذلك لأنّ وقوع الجزاء طلبيّاً ورد في فصيح الكلام نحو: «إن جاءك زيد فأكرمه».

وأوّله بعضهم بالخبريّ فقال: التقدير: «إن جاءك زيد فإكرامه في المستقبل مطلوب لي الآن» وردّه الآخرون ـ ومنهم التّفتازانيّ كما سيأتي ـ بأنّ تأويل الطّلبيّ بالخبريّ غير لازم؛ لأنّ الإنشاء له جهتان: ١ ـ الهيئة ٢ ـ والمادّة، فبحسب الهيئة يدلّ على الطّلب وهو الوقوع في الحال الحاضر ـ أي: الآن ـ. وبحسب المادّة يدلّ على الإكرام والاحترام وهو يكون في الاستقبال، فإذا قلت: «أكرِمْ» حصل الطّلب في الحال ويحصل الإكرام في الاستقبال ثمّ قالوا: الطّلب يقع جواباً عن الشّرط بحسب المادّة الّتي هي خبر استقباليّ لا بحسب الهيئة الّتي هي إنشاء طلبي.

بخلاف الشّرط فإنّه لا يكون طلبيّاً؛ لأنّه مفروض الصّدق والتحقّق في الاستقبال فلا يمكن أن يكون إنشاءً لأنّه في الحال فيتناقضان.

وعلى هذا فقوله: «فافهم» إشارة إلى أمرين:

الأوّل: أنّ تأويل الجزاء الطّلبي بالخبري تكلّف لا وجه له؛ لأنّ الطلب بحسب المادّة استقباليّ وإن كان بحسب الهيئة حاليّاً، فيصحّ وقوع الطّلب جزاءاً بحسب المادّة، ويمكن تعليقه بشيء من هذه الجهة.

والثّاني: أنّه كما يصحّ أن يكون الجزاء طلبيّاً بحسب المادّة فكذا الشّرط يصحّ أن يكون طلبيّاً باعتبارها، ولا منافاة بين كونه طلبيّاً وكونه مفروض الصّدق في الاستقبال، والتّفرقة بين الشّرط والجزاء بتجويز كون الجزاء طلبيّاً دون الشّرط إنّما هي لمراعاة استعمال العرب الفصحى حيث استعملوا الجزاء طلبيّاً أيضاً ولم يستعملوا الشّرط كذلك، وإلّا فلا فرق بينهما.

(١) أي: تجانباً.

وقوله: «لفظاً» إشارة إلى أنّ الجملتين وإن جعلت كلتاهما أو إحداهما اسميّة أو فعليّة ماضويّة[١] فالمعنى على الاستقبال حتّى أنّ قولنا: «إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس»[٢] معناه: إنْ تَعْتَدَّ بإكرامك إيّاي الآن فَأَعْتَدُّ بإكرامي إيّاكَ أَمْسِ.

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ** ﴾[٣] معناه: فلَا تَحْزَنْ وَآصْبِرْ[٤] فقد كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قبلك.

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾[٥] معناه: «ينصره من نصره قبل ذلك» وقس على هذا، فقدّر ما يناسب المقام.

---

(١) **قوله: «وإن جعلت كلتاهما أو إحداهما اسميّة أو فعليّة ماضويّة»**. أمّا الاسميّة في الشّرط فعلى قول بعضهم من جواز دخول «إذا» الشّرطيّة على الاسميّة بلا تقدير فعلٍ نحو: ﴿ **إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ** ﴾ و: ﴿ **إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ** ﴾ خلافاً لما عليه الأكثر من وجوب دخولها على الفعل، وأمّا الاسميّة في الجزاء والفعليّة الماضويّة في الشّرط والجزاء فبالاتّفاق.

(٢) **قوله: «إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس»**. بإتيان الفعل في الشّرط والجزاء على خلاف الاستقبال معناه: «إن تعتدَ أنت في الزّمان المستقبل بإكرامك ايّاي الآن فأعتدّ أنا بإكرامي إيّاك أمس»؛ فالشّرط والجزاء الفعلان المقدّران وهما «تعتدّ» و«أعتدّ» بقرينة المقام ويكون «الآن» و: «الأمس» ظرفين للإكرام لا للاعتداد.

(٣) فاطر: ٤.

(٤) **قوله: «فلا تحزن واصبر»**. أو «فتأسّ بتكذيب الرّسل من قبلك». فوضع قوله: «فقد كُذِّبت رسلٌ من قبلك» موضع الجزاء المحذوف ـ أعني: «فلا تحزن واصبر أو فتأسّ بتكذيب الرُّسل من قبلك» ـ استغناءً بالسّبب عن المسبّب ـ كما في «الكشّاف» ـ.

(٥) التّوبة: ٤٠.

[دفع وهم]

وتأويل الجزاء[١] الطّلبي بالخبري وَهَمٌ، لأنّه ليس بمفروض الصّدق كالشّرط[٢] بل هو مترتّب عليه.

هذا ولكن قد يستعمل «إنْ» في غير الاستقبال قياساً إذا كان الشّرط لفظ «كان» نحو: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا ﴾[٣] و: ﴿ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ ﴾[٤] كما مرّ.

---

(١) **قوله: «تأويل الجزاء»**. قد سبق أن قلنا: إنّ بعضهم قد أوّل الجزاء الطّلبيّ بالخبريّ، فقال في نحو: «إذا جاءك زيد فأكرمه»: التّقدير: إذا جاءك زيد يوجد إكرامك إيّاه مطلوباً منك في الحال. وإنّما ارتكب التّأويل في الجزاء؟ لامتناع كون طلب الإكرام الحاصل في الحال مسبّباً عن المجيء في الاستقبال.

وردّه التّفتازانيّ بقوله: «وتأويل الجزاء الطّلبيّ بالخبريّ وَهَمٌ» أي: غلط؛ لأنّ الجزاء ليس بمفروض الصّدق في الاستقبال، حتّى يكون كالشّرط، فيحتاج إلى التّأويل، حتّى يتحقّق فيه الصّدق بل الجزاء مرتّب على الشّرط، فلا مانع من كونه جزاءً من دون الاحتياج إلى التّأويل بالخبري.

والباعث على التّأويل قول التّفتازانيّ قبل ذلك: إنّه يمتنع تعليق حصول الحاصل الثّابت على حصولٍ في المستقبل.

وأُجيب بأنّا نمنع كون «طلب الإكرام» الحاصل في الحال معلّقاً على «مجيء زيد» في الاستقبال، بل «طلب الإكرام» مسبّب من شيء حصل في الحال وهو العلم بأنّ زيداً يجيء في الاستقبال، فيطلب إكرامه في الحال بعد مجيئه في الاستقبال.

(٢) **قوله: «لأنّه ليس بمفروض الصّدق كالشّرط»**. ولقائلٍ أن يقول: الجزاء نفسه وإن لم يكن مفروض الصّدق ولكنّه معلّق على مفروض الصّدق، فكما لا يكون الشّرط طلبيّاً، فكذا الجزاء ينبغي أن لا يكون طلبيّاً، فهذا التّعليل لعدم التّأويل غير صحيح، والتّعليل الصّحيح قد تقدّم.

(٣) البقرة: ٢٣.

(٤) يونس: ١٠٤.

[«إنْ» الوصليّة]

وكذا إذا جيء بها في مقام التّأكيد مع واو الحال، لمجرّد الوصل والرّبْط[١] ولا يذكر حينئذٍ له جزاء نحو: «زيد وإنْ كَثُرَ مالُهُ بخيل» و: «عمرو وإن أُعْطِيَ جاهاً لئيم».

وفي غير ذلك قليلاً كما في قول أبي العَلاء:

فَيَا وَطَني إنْ فَاتَني بِكَ سَابِقٌ[٢] مِنَ الدَّهْرِ فَلْيَنْعَم لِساكِنِكَ البالُ

---

(١) قوله: «لمجرّد الوصل والرّبط». ويأتي تفصيله بعون الله ـ تعالى ـ في «التّذنيب» الّذي يذكر في آخر الباب السّابع، نقلاً عن المحقّق الرّضيّ ـ رضوان الله عليه ـ.

(٢) قوله: «فيا وطني إن فاتني بك سابق». البيت من الطّويل على العَروض التّامّة للتّصريع مع الضّرب التّامّ، والعروض استعملت تامّةً للتّصريع بالضّرب وهذا هو التّصريع بالزّيادة وهو من القصيدة التّاسعة والخمسين من قصائد «السّقط» يقول فيها مُشَبِّباً:

مَغَاني اللِّوَى من شخصكِ اليوم أطْلَالُ وفي النَّوْمِ مَغْنىً من خَيالِكِ مِحْلَالُ
معانيكِ شَتَّى والعِبارةُ واحدٌ فطرفُكِ مغتال وزَنْدُكِ مغتالُ
وأبْغَضْتُ فيكِ النَّخْلَ، والنَّخْلُ يانِعٌ وأعجبني من حبّكِ الطَّلْحُ والضَّالُ

قال:

تمنّيتُ أنّ الخمرَ حَلَّتْ لِنَشْوَةٍ تُجَهِّلُنِي كيف اطمأنَّتْ بي الحالُ
فأذْهَلُ أنّي بالعِراق على شَفاً رَدِيّ الأماني لا أنيسٌ ولا مَالُ
مُقِلٌّ من الأهْلَيْنِ: يُسْرٍ وأسْرَةٍ كفى حَزَناً بَيْنٌ مُشِتٌّ وإقْلَالُ
طَوَيْتُ الصِّبَى طَيَّ السِّجِلِّ وزارني زَمانٌ له بالشَّيْبِ حُكْمٌ وإسْجَالُ
متى سألَتْ بغدادُ عنّي وأهلُها فإنّي من أهلِ العواصم سَئَّالُ
إذا جَنَّ ليلي جُنَّ لُبِّي، وزائدٌ خفوقُ فُؤادي، كلّما خَفَقَ الآلُ
وماءُ بلادِي كان أنجعَ مشرباً ولو أنّ ماءَ الكَرْخِ صَهْبَاءُ جِرْيَالُ
حروفُ سُرىً جاءَتْ لمعنىً أردته بَرَتْنِيَ أسماءٌ لهنّ وأفعالُ
يُحَاذِرْنَ من لَذْعِ الأَزِمَّةِ لا اهتَدَى مُخَبِّرُها أنّ الأزمّةَ أصْلالُ

⇐

⇐ فيا وطني إن فاتني بك سابقٌ | مِن الدَّهْرِ فَلْيَنْعِمِ لساكنك البالُ
فإن أستطع في الحشر آتِك زائراً | وهيهات لي يوم القيامة أشغالُ
وكم ماجدٍ في سِيْفِ دجلة لم أَشِمْ | له بارِقاً، والمرءُ كالمُزْنِ هَطَّالُ
مِن الغُرِّ، تَرَّاكُ الهواجِرِ، مُعْرِضٌ | عن الجَهْلِ، قَذَّافُ الجواهر مِفْضَالُ
سيطلبني رِزْقي، الّذي لو طلبتُهُ | لما زاد، والدُّنيا حُظُوظٌ وإقبالُ
إذا صدق الجَدُّ افترى العَمُّ للفتى | مَكَارِمَ لا تُكْرِي وإن كذب الخَالُ

المغاني: جمع «مغنىً» المنازل، سمّيت بذلك لأنّه يغنى بها، أي: يقام بها، وفي القرآن: ﴿**كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ**﴾ ورد بهذا المعنى. «اللِوى» منقطع الرَّمل. «مِحْلال» المبالغة من الحلول. والمعنى: المنازل خالية من شخصكِ ولكن لخَيالك منزل في الأحلام كثير الحلول به.

«المغتال» الأوّل فاعل من «الاغتيال» يقال: اغتاله، أي: أهلكه، والثاني: الممتلئ السَّمين. «الضّالّ» السّدر البرّيّ.

«تمنّيتُ» يتمنّى لو أنّ الخمر أحلَّتْ حتّى يسكر فينسى ما أصابه.

«الشّفا» طَرَفُ الهاوية. «الرَّذِيّ»: الّذي أثقله المرض، ومن الإبل المهزول الهالك الّذي لا يستطيع براحاً ولا ينبعث. «البين» الفِراق. «المُشِتّ» المفرِّق. «السّجلّ»: الكتاب. «الإسجال»: التسجيل. «جنّ ليلي» دخل وأظلم والمعنى: أنّ شدّة اشتياقه تجعله يفقد عقله في اللّيل وتزيد من خفوق فؤاده في النّهار و«الآل»: السّراب ولا يظهر إلّا بالنّهار.

«الجِرْيال» الخمر الشّديد الحمرة. «الحروف»: جمع «حرف» وهي النّاقة الضّامرة والمراد بحروف السُّرَى: النِّياق الّتي سرى عليها. والمراد بأسمائها مسمّياتها، أي: أشخاصها وذواتها، وبأفعالها سيرها وحركتها. وفي هذا البيت إيهام وتورية.

«الأَزِمّة»: جمع «زِمام» «الأصلال»: جمع «صِلّ» وهي الحيّة الذَّكر، والمراد أنّ الإبل توهّمت أنّ أزمّتها حيّات فهي تحاذر من لدغها فيدعو بعدم الاهتداء على من أوهمها ذلك.

⇐

وقوله أيضاً:

وَإنْ ذَهَلَتْ عَمَّا أَجَنَّ صُدُورُها[١] **فقَدْ أَلْهَبَتْ وَجْداً نُفُوسَ رِجالِ**

⇐ وهذا البيت يفسّر «الأفعال» في البيت السّابق ويقول: إنّ كثرة حركة هذه الإبل ناشئة عن توهّمها أنّ أزمّتها حيّات فهي تحاول تجنّب لدغها بكثرة حركتها. «أشغال» أي: إنْ استطع أزرك يوم القيامة ولكن هيهات فإنّي يوم القيامة سأكون في شغل عن ذلك.

«شام البرق» نظر اليه مترقّباً مطره، والمعنى: كم من شريف على شاطئ دجلة لم أقصده طلباً لنائله، لأنّي أنفت من أن أخلق وجهي بالسّؤال. «الغُرّ» جمع «أغرّ» البيض الكرماء. «الهواجر» جمع هاجرة وهي الكلمة القبيحة وهذا هو الّذي أراد عمر بن الخطّاب حين قال: «إنّ النبيّ يهجر» ـ معاذ الله من هذا القول الدّالّ على الكفر الصّريح والارتداد القبيح ـ.

«لا تكري» لا تنقص. «الجدّ» الحظّ، «العمّ» الجماعة، «الخال» المخيلة، وفي هذا البيت أيضاً إيهام وتورية.

(١) **قوله: «وإن ذهلت عمّا أجنّ صدورها»**. البيت من الطّويل على العروض المحذوفة للتّصريع بالضّرب المحذوف وهي من قبيل التّصريع بالنّقيصة وهو من القصيدة الثّامنة والخمسين من «السِّقْط» يذكر فيها حنينه إلى وطنه المعرّة أثناء إقامته ببغداد، قال:

طَربْنَ لضوءِ البارق المتعالي ببغداد، وهناً، مالهنّ ومالي
سَمَتْ نحوَهُ الأبصارُ، حتّى كأنّها بناريْه من هنّا وثَمّ، مَوَالي
إذا طال عنها سَرَّها لو رؤوسُها تُمَدُّ إليه في رؤوس عَوالِ
تمنَّتْ قُوَيْقاً، والصَّراةُ حِيالها تُرابٌ لها من أيْنُقٍ وجِمالِ
إذا لاحَ إيماضٌ سترتُ وُجوهَها كأنّي عمرو، والمطيُّ سعالي

قال:

لقد زارني طَيْفُ الخَيال فهاجني فهل زار هذي الإبْلَ طَيفُ خَيالِ
لعلّ كَراها قد أراها جِذابَها ذوائِبَ طَلْحٍ، بالعقيق وضَالِ
ومَسْرَحَها في ظِلِّ أحوى كأنّها إذا أظهرَتْ فيه ذواتُ حِجالِ

⇐

⇐ حَلُمْنا بأسنان الكُهُوْلِ، وهذه ... شــوارِفُ تَــزْهاها حُــلُوْمُ إفــالِ
تــرى العَـوْدَ مـنها بـاكـياً، فكأنّـه ... فَصِيْلٌ، حَـماه الخِـلْفَ ربُّ عِـيالِ
فأبَكَ، هذا أخضرُ الجال، مُعْرِضاً ... وأَزْرَقُ، فـاشرَبْ وارْعَ نـاعمَ بـالِ
سـتنسى مِـياهاً بـالفَلاة نـميرةً ... كـنِشْيانها وِرْداً بـعين أثَـالِ
وإنْ ذَهَـلَتْ عـمّا أَجَـنَّ صـدورُها ... فقد ألهَـبَتْ وَجْـداً نُـفُوْسَ رِجَـالِ
ولو وضعَتْ في دِجْلَة الهام لم تَفِقْ ... مـن الجَـزْع إلّا والقـلوبُ خَـوالِ
تـذكّرن مُـرّاً بـالمناظر آجـناً ... عـليه من الأرْطَىٰ، فـروعُ هَـدالِ
وأعـجبها خَـرْقُ العِـضاه أُنُـوفَها ... بـمثل إبـار حـدّدَتْ ونِـصالِ
تَلَوْنَ زَبُـوراً، فـي الحـنين، مُنَزَّلاً ... عـليهنّ فـيه الصَّـبْرُ غـيرُ حـلالِ
وأنشدن من شعر المـطايا قـصيدةً ... وأودعـنها فـي الشّـوق كـلَّ مـقال

يقول فيها:

فيا بـرقُ ليس الكَـرْخُ داري وإنّـما ... رمـاني إليـه الدَّهْـرُ مُـنْذُ لَـيَالِ
فهل فـيك مـن مـاء المـعرّة قـطرةٌ ... تُـغِيْثُ بـها ظـمآن ليس بَسَـالِ

قال:

أإخـوانَـنا بـين الفُـرات وجِـلّقٍ ... يـدَ الله لا خـبّرتكم بـمُحَال
أُنَـبِّئُكُمْ أنّـي عـلى العـهد سـالِمٌ ... ووَجْـهِيَ لمّـا يُـبْتَذَلْ بسُـؤَالِ
وأنّـي تَـيَمَّمْتُ العِـراق لغـيرِ مـا ... تـيمّمه غَـيْلَانُ عـند بِـلالِ
فأصبحتُ محموداً بفضلي وحـده ... عـلى بُـعْدِ أنـصاري وقِـلَّةِ مـالي
ندمت على أَرْض العواصِمِ بـعدما ... غدوتُ بها، في السَّوْمِ غـيرَ مُغَالِ

قال:

أَرُوحُ فـلا أخشـى المـنايا وأتّـقي ... تَـدَنُّسَ عِـرْضٍ، أو ذميم فِـعَالِ
إذا ما حِبَالٌ مـن خـليل تـصرّمت ... عَـلِقْتُ بِـخِلٍّ غـيره بـحِبال
ولو أنّـني فـي هـالة البَـدْر قـاعِدٌ ... لَمَا هـاب يـومي رِفْـعَتِي وجـلالي

⇐

⇐ «طربن» أي: الإبل، «الوهنُ» القطعةُ من اللّيل، «هَنَّا» لغة في «هاهنا»، «صوالي» مصطلية. والمعنى: سَمَت الأبصار نحو البارق من جهتي الشّام والعِراق فأحدقت به كما يحدق المصطلون بالنّار. وتثنية النّار باعتبار ما يُرَى من البرق من ناحية الشّام ومن ناحية بغداد.

«طال عنها»: بمعنى ابتعد، «العوالي» صدور الرّماح والمعنى: كلّما ابتعد هذا البارق نحو الشّام ضمنت الإبل لو تقطع رؤوسها وترفع إليه على صدور الرّماح لشدّة حنينها إلى وطنها.

«قويق» نهر في «حلب»، و«الصّراة» في «بغداد»، «الأينق» جمع قلّة والمفرد: «ناقة». وقوله: «تراب لها من أينق وجمال» دعاء عليها لما تمنّته من أن تكون عند «قويق» وهو بعيد، و«الصَّرَاة» قريب منها وماؤه عذب. «الإيماض» لمع البرق، وفي البيت تلميح إلى القصّة وذلك أنّه تزوّج عمرو بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم سِعْلَاةً، فقيل له: ستجدها خير امرأةٍ ما لم تر برقاً، وحذّره حنينها إلى وطنها إذا رأت البرق، فكان عمرو إذا لاح البرق سترها عنه، وولدت له أولادً، ثمّ لاح البرق ليلةً وغفل عمرو، فقعدت على بكرٍ له وقالت:

أمسك بنيك عمروُ إنّي آبِقُ   برقٌ على أرض السّعالي آلِقُ

وسارت عنه فلم يرها بعد ذلك، فقال عمرو:

رأى برقاً فأوضع فوق بكر   فلا بك ما أسال وما أغاما

«جذابها» جذبها. الذّوائب: الأعالي. «الطّلح» شجرة حجازيّة. «الضّالّ» السّدر البرّيّ. «العقيق»: وادٍ.

«مسرحها»: الموضع الّذي تسرح فيه. «الأحوى»: النّبات الشّديد الخضرة يميل إلى السّواد. «أظهرت»: دخلت في الظّهيرة. «الحِجال»: السّتور. يقول: هذه الإبل في استظلالها تحت الشّجر كأنّها غوانٍ تستترن بالحجال.

«الشّوارف»: جمع «شارف» وهي النّاقة المسنّة. «الحلوم»: العقول. «الإفال»: جمع ⇐

⇐ «أفيل» وهو الصّغير من الإبل. والمعنى: جعلتنا الكهولة من ذوي العقول الرّاجحة فزال عنّا جهل الصّبا، وهذه الإبل لم تفدها أسنانها حلماً فهي تسرف في حنينها وتتمنّى ما لا يطال كما يفعل الصّغار.

«العَوْد»: الجمل المسنّ. «الخلف»: ضرع النّاقة. وقال اللحياني: الخلف في الخفّ والظلف، والطُّبْيُ: في الحافر والظّفر.

«آبك»: مثل ويلك كلمة زجر، تُقَالُ لمن تنصحه ولا يقبل ثمّ يقع فيما حذّرته منه. «الجال»: النّاحية وكذا الجُوْل، «معرضاً»: ممكناً. «الأزرق»: الماء الصّافي. «عين أثال»: عين ماء مشهورة. «أجنّ»: ستر. «الهام»: الرّؤوس. يقول: هذه الإبل لا ترضى إلّا الماء الّذي عهدته ولو شربت من ماء دجلة لم تفق من شربها إلّا وقلوبها خالية من الهمّ.

«المناظر»: عدّة مواضع بالشّام قريب من «عُرْض» وبالفرات قريب من «هيت». «الآجن»: الماء المتغيّر. «الأرطى»: شجر. «الهدال»: الغصون المتهدّلة. «العضاه»: كلّ شجر له شوك. «الإبار»: جمع: إبرة.

«تكون زبوراً»: أي: هذه الإبل قليلة الصّبر وكأنّها تتلو في حنينها زبوراً أُنزل فيه أنّ الصّبر حرام.

«الكرخ»: كرخ بغداد وكان مقرّاً للشيعة وزعيمها الشّريف المرتضى الموسوي، ويقال: «كرخ يا جَدًّا» و«كرخ البصرة» لمكانين آخرين.

«جلّق»: الغوطة بدمشق، و«يد الله»: قسم مثل عين الله.

غَيْلان: هو ذو الرّمّة الشّاعر. وبلال هو السّكّير الخمّير ابن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الأبله. وكان ذو الرّمّة قصد بلال بن أبي بردة وهو قاضي الكوفة وأميرها مادحاً له وطالباً نيله، وفي ذلك يقول:

سَمِعْتُ النّاس ينتجعون غيثاً ... فقلتُ لصيدح انتجعي بلالا
تناخي عند خير فتى يمانٍ ... إذا النّكباء ناوحت الشّمالا

«أرض العواصم»: بالشّام ممّا يلي حلب. «السّوم»: المساومة. وقوله: «غير مغالٍ»:
⇐

لظهور أنّ المعنى على المُضِيّ دون الاستقبال.

[استعمال «إذا» للماضي والاستمرار]

وقد يستعمل «إذا» للماضي كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ** ﴾[1]، ﴿ **حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ** ﴾[2]، ﴿ **حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَاراً** ﴾[3].

والاستمرار كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا** ﴾[4].

[إبراز غير الحاصل في معرِض الحاصل]

﴿ **كإبراز غير الحاصل**[5] **في صورة الحاصل لقوّة الأسباب**[6] ﴾ المتآخذة[7] في حصوله نحو: «إن اشترينا كان كذا» حال انعقاد أسباب الاشتراء.

﴿ **أو كون** ﴾ عطف على «قوّة الأسباب» لا على «إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل».

⇐ أي: أنّه باعها رخيصةً. يومي: أي: يوم منّيتي أي: لو قعدت في هالة البدر لما أنجتني رفعتي وجلالي من منيّتي.

ففي البيت وقبله استعمال «إن» في غير الاستقبال مع أنّها ليست وصليّة ولا شرطها لفظ «كان».

(١) الكهف: ٩٣.

(٢) الكهف: ٩٦.

(٣) الكهف: ٩٦.

(٤) البقرة: ١٤.

(٥) **قوله: «كإبراز غير الحاصل»**. يريد تفصيل النّكتة الّتي تدعو إلى المخالفة.

(٦) **قوله: «قوّة الأسباب»**. «أل» فيه للجنس فيدخل فيه ما له سبب واحد.

(٧) **قوله: «المتآخذة»**. تفاعل من «الأخذ» من أفعال المقاربة ومعناه: الشّارعة.

وكذا جميع ما عطف بعده بـ«أو» لأنّها كلّها عِلَلٌ لإبراز غير الحاصل (١) في معرِض (٢) الحاصل.

أي: لكون ﴿ ما هو للوقوع كالواقع ﴾ كقولك: «إن مِتُّ كان كذا» كما سبق (٣) من أنّه يعبّر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيهاً على تحقّق وقوعه.

[إظهار الرّغبة في وقوع الشّرط]

﴿ أو التّفأل (٤)، أو إظهار الرّغبة في وقوعه ﴾ أي: وقوع الشّرط ﴿ نحو: «إن

---

(١) **قوله: «كلّها علل لإبراز غير الحاصل»**. والدّليل عليه قوله: «فإنّ الطّالب» إلى آخره. وحاصله: أنّ في إظهار الرّغبة يقدّر غير الحاصل حاصلاً أو يخيّل كذلك ولو كان العطف على «إبراز» لما كان لذلك البيان وجه صحّة، لأنّه يلزم حينئذٍ الحكم بعلّيّة إظهار الرّغبة لتقدير غير الحاصل أو تخييل ذلك مع عدم كون ذلك الإظهار علّة لذلك التّقدير والتّخييل والنّتيجة بقاء المعلول بلا علّة.

(٢) «المَعْرِضُ»: وزان «مَسْجِد» موضع عَرْض الشّيء، وهو ذكره وإظهاره، وقلتُهُ في مَعْرِضِ كذا، أي: في موضع ظهوره، فذكر الله ورسوله إنّما يكون في معرض التّعظيم والتّبجيل، أي: في موضع ظهور ذلك، والقَصْدِ إليه، وهذا لأنّ اسم الزّمان والمكان من باب «ضرب» يأتي على «مَفْعِل» بفتح الميم وكسر العين، يقال: هذا مصرِفُهُ ومنزِلُهُ ومضرِبُهُ، أي: موضع صرفه ونزوله وضربه الّذي يضرب فيه.

(٣) **قوله: «كقولك: «إن مِتُّ كان كذا» كما سبق»**. أي: في باب خلاف مقتضى الظّاهر من الباب الثّاني، ومثّل بعضهم بقول الشّاعر:

إذا متّ كان النّاس صنفان شامت … وآخر مُثْنٍ بالّذي كنت أصنع

وليس بشيءٍ، لأنّ الكلام في «إنْ» وفي البيت «إذا».

(٤) قيل: التّفأُلُ: من السّامع وإظهار الرّغبة من المتكلّم، فعلى هذا لو قرئ «إن ظفِرْتَ» ـ بالخطاب ـ كان أظهر في التّفأّل من الحكاية على عكس إظهار الرّغبة، فينبغي أن يقيّد بهما، رعايةً لتمثيل كلّ منهما بما هو أظهر.

ظَفِرْتَ بحسن العاقبة فهو المراد» ﴾ هذا يصلح مثالاً للتفأّل وإظهار الرّغبة.

ثمّ أشار إلى بيان أنّ إظهار الرّغبة يقتضي إبراز غير الحاصل في مَعْرِض الحاصل بقوله: ﴿ **فإنّ الطّالب إذا عظُمَتْ رغبته في حصول أمر يكثر تصوّره إيّاه** ﴾ أي: تصوّر الطّالب ذلك الأمر ﴿ **فربّما يخيّل ذلك الأمر إليه** ﴾ أي: إلى ذلك الطّالب ﴿ **حاصلاً** ﴾ ليعبّر عنه بلفظ الماضي.

[شاهد من القرآن]

﴿ **وعليه** ﴾ أي: على إظهار الرّغبة في الوقوع ورد قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً﴾**[1] ﴾[2] جيء بلفظ الماضي دلالة على توفّر الرّغبة في إرادتهنّ التّحصّن.

[إشكال وأجوبة]

فإن قيل: تعليق النّهي عن الإكراه[3] بإرادتهنّ التحصّن يقتضي جواز الإكراه عند انتفائها.

أُجيب بوجوه:

---

(١) **قوله: وعليه «إن أَرَدْنَ تَحَصُّناً»**. وإنّما قال: «وعليه» دون أن يقول: «مثل قوله ـ تعالى ـ» إشارةً إلى الفرق بينهما وأنّ الله ـ عزّ وعلا ـ منزّه عن الرّغبة، وكثرة التّصوّر، وتخييل الحصول، وإنّما المراد في الآية لازمها من كمال الرّضى بإرادتهنّ التّحصّن والعفّة.

(٢) النّور: ٣٣.

(٣) **قوله: «تعليق النّهي عن الإكراه»**. خلاصة الإشكال: أنّ تعليق النّهي عن الإكراه بإرادتهنّ التّحصّن يدلّ بمفهوم المخالفة على جواز الإكراه عند انتفاء تلك الإرادة على ما هو مقتضى التّعليق بالشّرط، فكيف يجوز الحكم بالجواز مع كونه مخالفاً لما هو من الضّروريّات وهي حرمة الإكراه على البغاء.

الأوّل: لا نسلّم أنّ التّعليق بالشّرط يقتضي انتفاء المعلّق[(١)] عند انتفائه.

---

(١) **قوله: «لا نسلّم أنّ التّعليق بالشّرط يقتضي انتفاء المعلّق»**. قال صاحب «المعالم»: الحقّ أنّ تعليق الأمر ـ بل مطلق الحكم ـ على شرطٍ يدلّ على انتفائه عند انتفاء الشّرط وهو مختار أكثر المحقّقين ومنهم الفاضلان ـ العلّامة وابنه ـ.

وذهب السّيّد المرتضى إلى أنّه لا يدلّ عليه إلّا بدليل منفصل وتبعه ابن زهرة وهو قول جماعة من العامّة.

لنا أنّ قول القائل: «أَعْطِ زيداً درهماً إن أكرمك» يجري في العرف مجرى قولنا: «الشّرط في إعطائه إكرامك» والمتبادر من هذا انتفاء الإعطاء عند انتفاء الإكرام قطعاً بحيث لا يكاد ينكر عند مراجعة الوِجْدان، فيكون الأوّل أيضاً هكذا، وإذا ثبت الدّلالة على هذا المعنى عرفاً ضممنا إلى ذلك مقدّمةً أُخرى سبق التّنبيه عليها وهي أصالة عدم النّقل، فيكون كذلك لغةً.

واحتجّ السّيّد بأنّ تأثير الشّرط هو تعلّق الحكم به وليس يمتنع أن يخلفه وينوب منابه شرط آخر يجري مجراه ولا يخرج عن أن يكون شرطاً.

ألا ترى أنّ قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ**﴾ يمنع من قَبُول الشّاهد الواحد حتّى ينضمّ إليه آخر، فانضمام الثّاني إلى الأوّل شرط في القبول، ثمّ نعلم أنّ ضمّ امرأتين إلى الشّاهد الأوّل يقوم مقام الثّاني، ثمّ نعلم بدليل آخر أنّ ضمّ اليمين إلى الواحد يقوم مقامه أيضاً، فنيابة بعض الشّروط عن بعض أكثر من أن تحصى.

واحتجّ موافقوه ـ مع ذلك ـ بأنّه لو كان انتفاء الشّرط مقتضياً لانتفاء ما علّق عليه لكان قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلاَ تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً**﴾ دالّاً على عدم تحريم الإكراه حيث لا يُرِدْنَ التّحصّن، وليس كذلك بل هو حرام مطلقاً.

والجواب عن الأوّل: أنّه إذا علم وجود ما يقوم مقامه ـ كما في المثال الّذي ذكره ـ لم يكن ذلك الشّرط وحده شرطاً، بل الشّرط حينئذٍ أحدهما، فيتوقّف انتفاء المشروط على انتفائهما معاً، لأنّ مفهوم أحدهما لا يعدم إلّا بعدمهما.

وإن لم يعلم له بدل ـ كما هو مفروض البحث ـ كان الحكم مختصّاً به ولزم من عدمه

⇐

والاستدلال ـ بأنّ انتفاء الشّرط يوجب انتفاء المشروط ؛ لأنّه عبارة عمّا يتوقّف عليه وجود الشّيء ـ في غاية السّقوط ، لأنّه غلط نشأ من اشتراك اللفظ[1] إذ

⇐ عدم المشروط للدّليل الّذي ذكرناه.

وعن الثّاني بوجوهٍ:

أحدها: أنّ ظاهر الآية يقتضي عدم تحريم الإكراه إذا لم يُرِدْنَ التّحصّن لكن لا يلزم من عدم الحُرْمة ثبوت الإباحة ، إذ انتفاء الحرمة قد يكون بطريان الحلّ ، وقد يكون لامتناع وجود متعلّقها عقلاً ، لأنّ السّالبة تصدق بانتفاء المحمول تارةً وبعدم الموضوع أُخرى ، والموضوع هاهنا منتفٍ ، لأنهنّ إذا لم يردن التّحصّن فقد أردن البغاء ، ومع إرادتهنّ البغاء يمتنع إكراههنّ عليه ، فإنّ الإكراه هو حمل الغير على ما يكرهه فحيث لا يكون كارهاً يمتنع تحقّق الإكراه ، فلا يتعلّق به الحرمة.

وثانيها: أنّ التّعليق بالشّرط إنّما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه إذا لم يظهر للشّرط فائدة أُخرى ويجوز أن تكون فائدته في الآية المبالغة في النّهي عن الإكراه ، يعني أنّهنّ إذا أردن العفّه فالمولى أحقّ بإرادتها ، أو أنّ الآية نزلت في مَنْ يردن التّحصّن ويكرههنّ الموالي على الزنا.

وثالثها: أنّا سلّمنا أن الآية تدلّ على انتفاء حرمة الإكراه بحسب الظّاهر ـ نظراً إلى الشّرط ـ لكن الإجماع القاطع عارضه ولا ريب أنّ الظّاهر يدفع بالقاطع اه.

(١) **قوله: «لأنّه غلط نشأ من اشتراك اللفظ»**. والحاصل أنّا لا نسلّم أنّ التّعليق بالشّرط يقتضي انتفاء المعلّق عند انتفائه والاستدلال بأنّ انتفاء الشّرط كالوضوء يوجب انتفاء المشروط كالصّلاة ـ فإنّ الوضوء شرط للصّلاة ، وإذا انْتَفَى الوضوء انتفت الصّلاة ؛ لأنّ الشّرط عبارة عمّا يتوقّف عليه وجود الشّيء ـ باطل ، لأنّ هذا معنى الشّرط في مصطلح الفقهاء والأُصوليّين وكلامنا إنّما هو في الشّرط النّحويّ ، فهذا غلط نشأ من اشتراك اللّفظ بين الشّرط النّحوي والشّرط الأُصولي المستعمل في مصطلح الفقهاء أيضاً.

وهذا نظير الغلط الّذي نشأ للنُّحاة من اشتراك لفظ الحال بين الحال النّحوي الّذي يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول ، وبين الحال الصّرفي الّذي هو الزّمان الحاضر فقالوا: إنّ الفعل

⇐

لا نسلّم أنّ الشّرط النّحوي[1] هو ما يتوقّف عليه وجود الشّيء، بل هو المذكور بعد «إنْ» وأخواته معلّقاً عليه حصول مضمون جملة ـ أي: حكم بأنّه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله ـ وكلاهما منقول عن معناهما

⇐ الماضي إذا وقع حالاً وجب أن يقترن بـ«قد» حتّى يقرب من الحال وإلّا لم يجز وقوعه حالاً لتنافي الحال والاستقبال.

قال السّيوطي: وشرط جملة الحال المصدّرة بالماضي المثبت المتصرّف المجرّد من الضّمير أن يقترن بـ«قد» ظاهرة أو مقدّرة لتقرّبه من الحال.

واستشكله السّيّد ـ و تبعه شيخنا العلّامة الكافيجيّ ـ بأنّ الحال ـ الّذي هو قيد ـ على حسب عامله، فإن كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً فكذلك فلا معنى لاشتراط تقريبه من الحال بـ«قد».

قال: فما ذكروه غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين الزّمان الحاضر وهو ما يقابل الماضي وبين ما يبيّن الهيئة المذكورة اه وقد اختار أبو حيّان ـ تبعاً لجماعةٍ ـ عدم الاشتراط كما لو وجد الضّمير اه.

(١) **قوله: «إذ لا نسلّم أنّ الشّرط النّحوي»**. قال الأُستاذ ـ دام عزّه وعمره ـ: الشّروط ثلاثة:

١ ـ لغويّ وهو الإلزام والالتزام كما في قول رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ: «المؤمنون عند شروطهم» أي: إلزاماتهم والتزاماتهم.

٢ ـ شرعيّ وهو ما يتوقّف عليه وجود الشّيء كالوضوء بالنّسبة إلى الصّلاة، وهذان الشّرطان ينتفي المشروط بانتفائهما.

٣ ـ ونحويّ وهو المذكور بعد «إن» الشّرطيّة وأخواته معلّقاً عليه حصول مضمون جملة أعمّ من أن ينتفي الجزاء بانتفائه نحو: «إن كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود» أو لا ينتفي بل كان الأمر بالعكس نحو: «إن كان هذا إنساناً كان حيواناً» ومعلوم أنّ الإنسان ينتفي بانتفاء الحيوان.

والشّرط النّحوي غالباً ملزوم والجزاء لازم وبينهما ملازمة، واللّازم أعمّ وقد يكونان متلازمين فيكون اللّازم مساوياً للملزوم.

اللغوي[(١)]، يقال: «شَرَطَ عليه كذا» ـ إذا جعله علامة ـ ألا ترى إنّ قولنا: «إن كان هذا إنساناً فهو حيوان» شرط وجزاء مع أنّ كونه حيواناً لا يتوقّف على كونه إنساناً ولا ينتفي بانتفائه بل الأمر بالعكس، لأنّ الشّرط النّحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم[(٢)].

الثّاني: أنّه لا خلاف في أنّ التّعليق بالشّرط إنّما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه إذا لم يظهر لِلشّرط فائدة أُخرى، ويجوز أن يكون فائدته في الآية المبالغة[(٣)] في النّهي عن الإكراه، يعني أنّهنّ إذا أردن العفّة فالمولى أحقّ بإرادتها، أو لأنّ الآية نزلت فيمن يردن التّحصّن ويكرههنّ الموالي على الزّنا.

الثّالث: أنّ «لا تكرهوا» معناه: «يحرم الإكراه» أو «أطلبُ منكم الكفّ[(٤)] عن

---

(١) **قوله: «وكلاهما منقول عن معناهما اللغوي»**. أي: كلّ واحد من الشّرط الشّرعيّ ـ أو قل: الشّرط الأُصولي ـ الّذي معناه ما يتوقّف عليه وجود الشّيء والشّرط النّحويّ المذكور بعد «إنْ» وأخواته منقول عن معناهما اللغوي وهو العلّامة.

(٢) **قوله: «لأنّ الشّرط النّحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم»**. أي: الشّرط النّحويّ يتوقّف على الجزاء وينتفي بانتفاء الجزاء ـ لما ذكره الشّارح ـ فيكون اللّازم أعمّ، ولذا قال أهل المنطق: إنّ الشّرطيّة إن كانت متّصلةً ينتج منها احتمالان، لأنّ وضع المقدّم ينتج وضع التّالي لاستلزام تحقّق الملزوم تحقّق اللّازم، ورفع التّالي ينتج رفع المقدّم لاستلزام انتفاء اللّازم انتفاء الملزوم. وأمّا وضع التّالي فلا ينتج وضع المقدّم، ولا رفع المقدّم ينتج رفع التّالي لجواز أن يكون اللّازم أعمّ، فلا يلزم من تحقّقه تحقّق الملزوم، ولا من انتفاء الملزوم انتفاء اللّازم.

(٣) **قوله: «ويجوز أن يكون فائدته في الآية المبالغة»**. معنى المبالغة فيها أنّ المولى أحقّ بإرادة التّحصّن إذا أردن التحصّن، والمولى حقيق بالإرادة إذا لم يردن فلا تكرهوا فتياتكم على البغاء سواء أردن التحصّن أم لم يردن؛ فالإكراه حرام مطلقاً.

(٤) **قوله: «معناه: يحرم الإكراه أو أطلبُ منكم الكفّ»**. هذا التّرديد إشارة إلى الخلاف في معنى

⇐

الإكراه» وعند عدم إرادة التّحصّن تنتفي حرمة الإكراه أو طلب الكفّ عن الإكراه، ضرورة انتفاء الإكراه حينئذٍ، لأنّه إنّما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه، فعند عدم إرادتهنّ الامتناع عن الزّنا لا يتحقّق الإكراه عليه.

الرّابع: أنّا سلّمنا أنّ الآية تدلّ على انتفاء حرمة الإكراه بحسب الظّاهر، نظراً إلى مفهوم المخالفة(١)، لكنّ الإجماع القاطع عارضه والظّاهر يدفع بالقاطع.

[كلام للسّكّاكي في التّعريض ويقال له: الكلام المنصف والاستدراج أيضاً]

﴿ **قال السّكّاكي: أو للتّعريض** ﴾ أي: إبراز غير الحاصل في معرِض الحاصل؛ إمّا لما ذكر، أو للتّعريض بأن ينسب الفعل إلى أحد والمراد غيره(٢) ﴿ **نحو قوله ـ تعالى ـ:** ﴾ ﴿ **وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ** ﴿ **لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ** ﴾ **عَمَلُكَ** ﴾(٣) فالخطاب لمحمّد ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ وعدم إشراكه مقطوع به، لكن جيء بلفظ الماضي إبرازاً للإشراك في معرِض الحاصل على سبيل الفرض

⇐ النّهي وأنّ مقتضى النّهي كفّ النّفس عن الفعل أو نفس أن لا يفعل كما يأتي وجهه في الباب السّادس ـ بعون الله ـ.

(١) **قوله: «مفهوم المخالفة»**. قد تقدّم بيان أنّ المفهوم ينقسم إلى قسمين: مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة فلا حاجة إلى التّكرار.

(٢) **قوله: «بأن ينسب الفعل إلى أحد والمراد غيره»**. وهذا يقال له: لغة «إيّاك أعني واسمعي يا جارة» وهي اللّغة الّتي نزل بها القرآن فإنّ «أشركت» خطاب لرسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وعدم شركه قطعيّ وإنّما أراد غيره وهم المنافقون الّذين كانوا حوله، وذمّهم الله في سورة المنافقين وهم أربع فرق: أصحاب السّقيفة وهم الخوارج الأُولى، وأصحاب الجمَل وهم الخوارج الثّانية، وأصحاب صفّين وهم الثّالثة، وأصحاب النّهروان وهم الخوارج الرّابعة الشّديدة المتابعة للخوارج الأُولى.

(٣) الزّمر: ٦٥.

والتّقدير، تعريضاً بمن صدر عنهم الإشراك بأنّهم قد حبِطَتْ أعمالهم، كما إذا شَتَمَك أحد فتقول: «والله لئن شتمني الأمير لأَضْرِبَنَّهُ».

ولا يخفى عليك أنّه لا معنى للتّعريض(١) لمن لم يصدر عنهم الإشراك، وأنّ ذكر المضارع لا يفيد التّعريض لكونه على أصله.

[السّكّاكي يدفع ثمناً باهضاً]

ولمّا كان في هذا الكلام نوع من الخَفاء والضّعف(٢) نسبه إلى السّكّاكيّ وإلّا فهو قد ذكر جميع ما تقدّم.

[تنظير]

﴿ثمّ قال: ونظيره﴾ أي: نظير «لئن أشركت» ﴿في التّعريض﴾ لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشّرط للتّعريض ﴿قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَالِيَ لَا أَعْبُدُ

---

(١) **قوله: «ولا يخفى عليك أنّه لا معنى للتعريض»**. ردّ على الشّارح الخلخاليّ حيث زعم أوّلاً أنّ التّعريض لا يختصّ بالمشركين بل يشمل الّذين لم يشركوا بعد ويحتمل إشراكهم. وثانياً أنّ التّعريض لا يختصّ بالماضي بل ربّما يكون في المضارع أيضاً.

(٢) **قوله: «من الخَفاء والضّعف»**. أمّا الخَفاء فلأنّ صيغة الماضي لا يدلّ على التّعريض لأنّه إنّما يُعْلَمُ من إسناد الفعل إلى فاعل يمتنع صدوره منه عادةً.

وأمّا الضّعف فلأنّ العدول عن المضارع إلى الماضي لا يكون للتّعريض، بل لعدم كون أداة الشّرط عاملاً فيه لفظاً، وبيانه أنّ أداة الشّرط إذا كان مقرونة باللّام الموطّئة للقسم فالجواب للمتقدّم منهما. قال ابن مالك:

واحذف لدى اجتماع شرطٍ وقسم ... جواب ما أخّرت فهو ملتزم

فتضعف الأداة بذلك عن العمل فلا تعمل لفظاً، فيجب أن يكون الشّرط ما تعمل فيه محلاً وهو الماضي ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ في باب كلم المجازاة من «شرح الكافية» ـ.

الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ أي: ومالكم لا تعبدون الّذي فطركم، بدليل قوله: ﴿ **وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ** ﴾[(١)] إذ لولا التّعريض لكان المناسب بسياق الآية أن يقال: وإليه أرجع.

[وجه حسن التّعريض]

﴿ **ووجه حسنه** ﴾ أي: حسن هذا التّعريض ﴿ **إسماع المتكلّم**[(٢)] **المخاطبين** ﴾ الّذين هم أعداؤه ﴿ **الحقّ على وجه لا يزيد** ﴾ ذلك الوجه ﴿ **غَضَبَهم، وهو** ﴾ أي: ذلك الوجه ﴿ **ترك التّصريح بنسبتهم إلى الباطل، ويعين** ﴾ عطف على قوله «لا يزيد» وليس هذا من كلام السّكّاكيّ، يعني على وجه يُعِيْن ﴿ **على قُبُوله** ﴾ أي: قُبول الحقّ ﴿ **لكونه** ﴾ أي: كون ذلك الوجه ﴿ **أدخلَ في إمحاض النُّصْح، حيث لا يريد المتكلّم لهم إلّا ما يريد لنفسه** ﴾.

ويسمّى هذا النّوع من الكلام «المُنْصِف» لأنّ كلّ مَنْ سَمِعَهُ قال للمخاطب: قد أنصفك المتكلّم به، أو لأنّ المتكلّم قد أنصف من نفسه حيث حطّ مرتبته عن مرتبة المخاطب.

ويُسمّى أيضاً «الاستدراج» لاستدراجه الخصم إلى الإذعان والتّسليم، وهو من لطائف الأساليب، وقد كَثُرَ في التّنزيل والأشعار والمحاورات[(٣)].

---

(١) يس: ٢٢.

(٢) **قوله: «إسماع المتكلّم»**. من إضافة المصدر إلى الفاعل و«المخاطبين» مفعوله الأوّل و«الحقّ» مفعوله الثّاني.

(٣) **قوله: «وقد كثر في التّنزيل والأشعار والمحاورات»**. أمّا التّنزيل فقد مرّ التّمثيل به آنفاً، وأمّا الشّعر فكقول صفيّ الدّين الحلّي ـ رضوان الله عليه ـ يمدح عليّاً ـ عليه السّلام ـ ويُعرِّض بأبي بكر وعمر:

ومَنْ أتى ساجداً للّه ساعته ... ولم يكن ساجداً في العُمْر للصَّنَمِ

⇐

[كلامٌ أورده المصنّف في «الإيضاح» في نكتة العدول إلى الماضي]

فإن قلت: في قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنْ يَثْقَفُوكُمْ﴾ أي: إن يجدكم مشركوا مكّة ويَظْفَرُوا بكم ﴿يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً﴾ خالصي العداوة ﴿وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُمْ بِالسُّوءِ﴾ أي: بالقتل والضَّرْبِ والشَّتْمِ ﴿وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾[(١)] أي: تمنّوا أن ترتدّوا عن دينكم فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة والقِتال: قد ذكر في موضع جزاء هذا الشّرط ثلاث جُمَل متعاطفة، وقد عُدِلَ في الثّالثة إلى لفظ الماضي، فأيّ نكتة في ذلك[(٢)]؟

قلت: فيه وجهان[(٣)]:

أحدهما ـ وهو المذكور في «الكشّاف» ـ: أنّ الغرض منه الدّلالة على أنّهم ودّوا

⇐ وأمّا المحاورة فكقول القائل: «ما أقبح البخل» فيعلم أنّك أردت أن تقول له: «أنت بخيل»، وقول بعضهم لمعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاصي: «لم تكن أُمّي زانية» يعرّض بأنّ أُمّهما زانية. أقول: ولقد صدّقه التّاريخ والأثر حيث ذكر فيهما أنّ سميّة أُمّ عمرو بن العاصي، وهند آكلة الأكباد أُمّ معاوية كانتا بغيّين.

(١) الممتحنة: ٢.

(٢) **قوله: «فأيّ نكتة في ذلك»**. قال الزّمخشري في تفسير هذه الآية من «الكشّاف»: فإن قلت: كيف أورد جواب الشّرط مضارعاً مثله ثمّ قال: «وودّوا» بلفظ الماضي؟ قلت: الماضي وإن كان يجري في باب الشّرط مجرى المضارع في علم الإعراب فإنّ فيه نكتة كأنّه قيل: وودّوا قبل كلّ شيء كفركم وارتدادكم اهـ مختصراً.

(٣) **قوله: «قلت: فيه وجهان»**. الوجه الأوّل: ذكره الزّمخشريّ في «الكشّاف» وحاصله: أنّ الجمل الثّلاث لا انفكاك بينها حين المصادفة والظّفر لكن الودادة قبل كلّ شيء عند المشركين.

والوجه الثّاني: ذكره السّكّاكيّ في «المفتاح» وحاصله: أنّه يمكن الانفكاك بين الودادة وبين كونهم أعداء وبسطهم الأيدي حين المصادفة والظّفر.

قبل كلّ شيء كُفْرَ المؤمنين وارتدادَهم، لأنّهم يريدون أن يَلْحَقَ بهم مَضَارُّ الدّنيا والدّين، وأسبق المضارّ عندهم أن يردّوا المؤمنين كفّاراً؛ لعلمهم بأنّ الدّين أعزّ عليهم من أرواحهم؛ لأنّهم يَبْذُلُون الأرواح دونه.

وثانيهما ـ وهو المذكور في «المفتاح» ـ: أنّ لزوم وَدادتهم أن يردّوهم كفّاراً لمصادفتهم والظّفر بهم لا يحتمل من الشُّبْهة ما يحتمله لزوم الأوّلين لها، أعني كونهم أعداء وبسطهم الأيدي والألسن إليهم، لأنّها واضحة اللزوم بالنّسبة إليهما، لأنّ وَدادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتّة، ولا شيء أحبّ إليهم من كفرهم، لكونه أضرّ الأشياء بالمؤمنين وأنفعها للمشركين لانحسام مادّة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة، بخلاف العداوة وبسط الأيدي والألسن فإنّه يجوز انتفاؤهما لدى المصادفة بتذكّر ما بينهم من القرابة والمعارفة وبما نشأوا عليه من قولهم: «إذا ملكت فَأَسْجِحْ».

وأمّا إنتفاء وَدادة كفرهم[1] بأن يسلم المشركون أيضاً فهو وإن كان ممكناً محتملاً لكن لا يخفى أنّه أبعد وأخفى.

[إشكالٌ]

فإن قلت: إذا عطف شيء على جواب الشّرط فهو على وجهين:

أحدهما: أن يتصوّر وجود كلّ من المذكورين بدون الآخر ويصحّ وقوعه جزاء

---

(١) **قوله: «وأمّا انتفاء ودادة كفرهم»**. جواب عن سؤال وهو أنّ في هذا اللزوم أيضاً شبهة لجواز انتفاء ودادة كفرهم بإسلام المشركين أيضاً فلا يصحّ النّكتة المذكورة للعدول إلى الماضي فأجاب بقوله: «وأمّا انتفاء ودادة كفرهم» أي: كفر المسلمين بأن يسلم المشركون ايضاً فهو أبعد وأخفى، ولاسيّما إسلام المنافقين المتغلّبين على الخلافة وأذنابهم من بني أُميّة ـ لعنهم الله ـ.

نحو: «إن تأتني أُعطِكَ وأَكْسُكَ».

والثّاني: أن يتوقّف المعطوف على المعطوف عليه نحو: «إن رجع الأمير استأذنتُ وخرجتُ» وهذا في المعنى على كلامين، أي: إذا رجع استأذنته، وإذا استأذنتُهُ خرجت؛ كذا في «دلائل الإعجاز»[1].

فما في الآية إن كان من الضَّرْب الثّاني ـ ليكون مجموع الجُمَل الثّلاث لازماً واحداً ـ لم يصحّ ما في «المفتاح»، وإن كان من الضَّرْب الأوّل لم يكن في تقييد وَدادة الكفر بالشّرط فائدة[2] لأنّها حاصلة؛ ظَفِرُوْا بهم أو لَمْ يَظْفَرُوْا.

فالأولى أن يكون قوله: «ووَدّوا» عطفاً على الجملة الشّرطيّة لا على الجزاء وحده، فإنّ تعاطف الشّرطيّة وغيرها كثير في الكلام، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَإِنْ**

---

(١) **قوله: «كذا في «دلائل الإعجاز»**. قاله في تقرير ضابط الوصل والفصل في الجملة من باب الفصل والوصل: ١٨٠ ـ ١٨١ وهذا نصّه: متى عطف على جواب الشّرط شيء بالواو كان ذلك على ضربين:

أحدهما: أن يكونا شيئين يتصوّر وجود كلّ منهما دون الآخر، ومثاله قولك: «إنْ تأتني أُعْطِكَ وأَكْسُكَ».

والثّاني: أن يكون المعطوف شيئاً لا يكون حتّى يكون المعطوف عليه، ويكون الشّرط لذلك سبباً فيه بواسطة كونه سبباً للأوّل ومثاله قولك: «إذا رجع الأمير إلى الدّار استأذنته وخرجت» فالخروج لا يكون حتّى يكون الاستئذان وقد صار الرّجوع سبباً في الخروج من أجل كونه سبباً في الاستئذان، فيكون المعنى في مثل هذا على كلامين نحو: «إذا رجع الأمير استأذنت وإذا استأذنت خرجت» اهـ.

(٢) **قوله: «لم يكن في تقييد وَدادة الكفر بالشّرط فائدة»**. لأنّ الشّرط وهذا الجزاء حينئذٍ من قبيل تقييد وجود شيءٍ بقيد لا دخل لذلك القيد في وجود ذلك الشّيء لأنّ الوَدادة حاصلة؛ وجد الشّرط ـ وهو ظفر المشركين بالمؤمنين ـ أم لم يوجد، وكذا العداوة لأنّهما من أفعال الجوانح الّتي لا يحتاج وجودها إلى إعمال الجوارح.

يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ ﴾(١) عطف «لا ينصرون» على مجموع الشّرط والجزاء.

وقال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكاً لَقُضِيَ الأَمْرُ** ﴾(٢) عطف الشّرطيّة على «قالوا».

[جواب الشّارح عن الإشكال]

قلت: الظّاهر أنّه من الضّرب الأوّل، والمراد إظهار وَدادة الكفر واستيفاء مقتضياتها، ولا شكّ أنّه موقوف على الظَّفَرِ بهم، وكذا المراد إظهار كونهم أعداء وإلّا فالعداوة حاصلة؛ ظَفِرُوْا أو لَمْ يَظْفَرُوْا.

[دفع وهم]

ولا يقال(٣): إنّ الآية نزلت في حاطِب بن أبي بَلْتَعَةَ(٤) حين وجّه كتاباً إلى

---

(١) آل عمران: ١١١.

(٢) الأنعام: ٨.

(٣) **قوله: «لا يقال»**. أي: ردّاً على قوله: «فالعداوة حاصلة؛ ظفروا بهم أو لم يَظْفَرُوْا».

(٤) **قوله: «نزلت في حاطب بن أبي بَلْتعة»**. وذلك أنّ سارة مولاة أبي عمرو بن صيفيّ بن هشام أتت رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ من مكّة بعد بدر بسنتين، فقال لها رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: أمسلمةً جئت؟ قالت: لا، قال: أمهاجرةً؟ قالت: لا، قال: فما جاء بك؟ قالت: كنتم الأصل والعشيرة والموالي وقد ذهب مالي فاحتجت فقدِمتُ عليكم لِتُعْطُوْني وتَكْسُوْنِي، فحثّ رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ بني عبدالمطّلب فأعطَوْها وكَسَوْها. وكان رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ يتجهّز لفتح مكّة، فأتاها حاطب فكتب كتاباً إلى أهل مكّة وأعطاها عشرة دنانير وكساها بُرداً على أن توصل الكتاب إلى أهل مكّة، وكتب إليهم أنّ رسول الله يريدكم فخُذُوا حِذْرَكُم، فخرجت سارة، فنزل جبرئيل فأخبر النبيّ ـ صلّى ⇐

مُشْرِكِيْ مَكَّةَ وأخبرهم باستعداد النّبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ لقتالهم، فقبل ظَفَرِ المشركين بهم يظنّونهم كُفّاراً مثلهم، فلا عَدَاوة ولا وَدَادة للردّ إلى الكُفْرِ، وأمّا إذا ظَفِرُوْا بهم ووجدوهم مؤمنين فحينئذٍ يتحقّق العداوة وبسط الأيدي والألسن ووَدادة الرّدّ إلى الكفر.

لأنّا نقول: هذا إنّما يَصِحُّ أن لو وَصَلَ الكتاب إلى المشركين، وعَلِمُوْا من حاطِبِ الكُفْرَ والنِّفَاقَ، والمذكور في القصّة أنّ الكتاب لَمْ يَصِلْ إليهم وأنّه أخذه أصحاب النّبيّ ﷺ عن الطّريق.

⇐ الله عليه وآله ـ بما فعل، فبعث رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ أميرالمؤمنين وعمّاراً والزّبير وطلحة والمِقْداد وقال لهم: انطلقوا حتّى تأتوا روضة خاخ فإنّ بها ظعينة معها كتاب من حاطب إلى المشركين فخذوه منها.

فخرجوا حتّى أدركوها في المكان الّذي ذكره رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ فقالوا لها: أين الكتاب؟ فحَلَفَتْ باللّه ما معها كتاب، ففتّشوا متاعها فلم يجدوا، فهمّوا بالرّجوع، فقال عليّ ـ عليه السّلام ـ: «والله ما كَذَبْتُ وما كُذِبْتُ» وسلّ سيفه وقال: «أخرجي الكتاب وإلّا ـ والله ـ لأضربنّ عنقك»، فلمّا رَأَتِ الجِدّ أخرجته من ذُؤابتها قد أخبأته في شَعْرها، فرجعوا بالكتاب إلى النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ فأرسل إلى حاطب فأتاه، فقال: هل تعرف الكتاب؟ قال: نعم، قال: فما حملك على ما صنعت؟ قال: ما كفرتُ منذ أسلمتُ، ولا غَشَشْتُكَ منذ صَحِبْتُك، ولا أحببتهم منذ فارقتهم، ولكن لم يكن رجل من المهاجرين إلّا وله بمكّة من يمنع عشيرته وكنتُ عزيزاً فيهم وأهلي بين ظَهْرَانَيْهم، فَخَشِيْتُ على أهلي فأردت أن أتّخذ عندهم يداً، وقد علمت أنّ الله ينزِلُ بهم بأسه وأنّ كتابي لا يغني عنهم شيئاً.

فصدّقه رسول الله وعذره، وكان عمر بن الخطّاب حاضراً فأعلمه رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ أنّه أسوأ حالاً من حاطب وأمثاله في النّفاق.

[مباحث «لو» والأقوال في مفاده]

[تعبير الشّارح]

﴿ و«لو»(1) للشّرط ﴾ أي: لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون

---

(١) **قوله: «لو»**. قال النّحويّون وابن هشام ما حاصله: «لو» المستعملة في نحو: «لو جاءني لأكرمته» تفيد ثلاثة أمور:

أحدها: الشّرطيّة أعني عقد السّببيّة والمسبّبيّة بين الجملتين بعدها.

والثّاني: تقييد الشّرطيّة بالزّمن الماضي وبهذا فارقت «إنْ» فإنّها لعقد السّببيّة والمسبّبيّة في المستقبل.

الثّالث: الامتناع، وقد اختلف النُّحاة في إفادتها له وكيفيّة إفادتها إيّاه على ثلاثة أقوالٍ:

الأوّل: أنّها لا تفيده بوجهٍ وهو قول الشّلوبينيّ، زعم أنّها لا تدلّ على امتناع الشّرط ولا على امتناع الجواب، بل على التّعليق في الماضي كما دلّت «إنْ» على التّعليق في المستقبل ولم تدلّ بالإجماع على امتناع ولا ثبوت، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخَضْراويّ.

وهذا الّذي قالاه كإنكار الضّروريّات، إذ فهم الامتناع منها كالبديهيّ فإنّ كلّ من سمع «لو فعل» فَهِمَ عدم وقوع الفعل من غير تردّد، ولهذا يصحّ في كلّ موضع استعملت فيه أنْ تعقّبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشّرط منفيّاً لفظاً أو معنىً، تقول: «لو جاءني أكرمته، لكنّه لم يجئْ».

والثّاني: أنّها تفيد امتناع الشّرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا هو القول الجاري على ألسنة المعربين ونصّ عليه جماعة من النّحويّين وهو باطل بمواضع كثيرة:

منها: قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَاكَانُوا لِيُؤْمِنُوا** ﴾ [الأنعام: ١١١]، و: ﴿ **لَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ** ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقول عمر: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه».

وبيانه: أنّ كلّ شيء امتنع ثبت نقيضه فإذا امتنع «ما قام» ثبت «قام» وبالعكس.

⇐

⇐ وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأُولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحشر كلّ شيءٍ عليهم.

وفي الثّانية: نفاد الكلمات مع عدم كون كلّ ما في الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات وكون البحر الأعظم بمنزلة الدَّواة وكون السّبعة الأبحر مملوءةً مِداداً وهي تمدّ ذلك البحر ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف. وكلّ ذلك عكس المراد.

والثّالث: أنّها تفيد امتناع الشّرط خاصّةً ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته، ولكنّه إن كان مساوياً للشّرط في العموم كما في قولك: «لو كانت الشّمس طالعة كان النّهار موجوداً» لزم انتفاؤه، لأنّه يلزم من انتفاء السّبب المساوي انتفاء مسبّبه وإن كان أعمّ كما في قولك: «لو كانت الشّمس طالعة كان الضّوء موجوداً» فلا يلزم انتفاؤه، وإنّما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط، وهذا قول المحقّقين.

والخلاصة أنّ «لو» تدلّ على ثلاثة أُمور: عقد السّببيّة والمسبّبيّة وكونهما في الماضي وامتناع السّبب. ثمّ تارة يعقل بين الجزءين ارتباط مناسب وأُخرى لا يعقل. فإن يعقل بينهما ارتباط وهو النّوع الأوّل فهو على ثلاثة أقسام:

١ ـ ما يوجب فيه الشّرع أو العقل انحصار مسبّبيّة الثّاني في سببيّة الأوّل نحو: ﴿**وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا**﴾ [الأعراف: ١٧٦]، ونحو: «لو كانت الشّمس طالعة كان النّهار موجوداً» وهذا يلزم فيه من امتناع الأوّل امتناع الثّاني قطعاً.

٢ ـ وما يوجب أحدهما فيه عدم الانحصار المذكور نحو: «لو نام لانتقض وضوؤه» ونحو: «لو كانت الشّمس طالعةً كان الضَّوْءُ موجوداً» وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأوّل امتناع الثّاني ـ كما قدّمنا ـ.

٣ ـ وما يجوّز فيه العقل ذلك نحو: «لو جاءني أكرمته» فإنّ العقل يجوّز انحصار سبب الإكرام في المجيء، ويرجّحه أنّ ذلك هو الظّاهر من ترتيب الثّاني على الأوّل وأنّه المتبادر إلى الذّهن واستصحاب الأصل، وهذا النّوع يدلّ فيه العقل على انتفاء المسبّب المساوي لانتفاء السّبب لا على الانتفاء مطلقاً، ويدلّ الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق.

⇐

الشّرط فرضاً[1] ﴿في الماضي[2] مع القطع بانتفاء الشّرط ﴾ فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول: «لو جئتني لأكْرَمْتُكَ» معلّقاً الإكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه، فيلزم انتفاء الإكرام[3]، فهي لامتناع الثّاني[4] ـ أعني الجزاء ـ لامتناع الأوّل ـ أعني الشَّرْط ـ.

⇐ والنَوع الثّاني قسمان:

أحدهما: مايراد فيه تقرير الجواب وجد الشّرط أوفُقِد ولكنّه مع فقده أولى وذلك كالأثر عن عمر، فإنّه يدلّ على تقرير عدم العصيان على كلّ حال، وعلى أنّ انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى، وعلى ذلك تتخرّج آية لقمان؛ لأنّ العقل يجزم بأنّ الكلمات إذا لم تنفذ مع كثرة هذه الأُمور فلأن لا تنفذ مع قلّتها وعدم بعضها أولى. وكذا ﴿**وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ**﴾ [فاطر: ١٤]، لأنّ عدم الاستجابة عند عدم السَّماع أولى. وكذا: ﴿**وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا**﴾ [الأنفال: ٢٣]، فإنّ التّولّي عند عدم الإسماع أولى، وكذا: ﴿**لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذاً لأَمْسَكْتُمْ**﴾ [الإسراء: ١٠٠]، فإنّ الإمساك عند عدم ذلك أولى.

والثّاني: أن يكون الجواب مقرّراً على كلّ حال من غير تعرّض لأولويّة نحو: ﴿**وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا**﴾ [الأنعام: ٢٨]، فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعلّة أُخرى مستمرّة على التّقديرين، والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثّاني، وأمّا الامتناع في الأوّل فإنّه وإن كان حاصلاً لكنّه ليس المقصود.

(١) **قوله: «فرضاً»**. إمّا حال عن حصول مضمون الشّرط ـ أي: حال كون حصول مضمون الشّرط بطريق الفرض والتّقدير ـ أو صفة لمفعول مطلق له ـ أي: حصولاً فرضاً ـ أو منصوب على التّمييز ـ أي: حصول مضمون الشّرط من جهة الفرض ـ.

وإنّما قيّد الحصول الثّاني بالفرض لئلّا يلزم المنافاة بينه وبين قول المصنّف: «مع القطع بانتفاء الشّرط».

(٢) **قوله: «في الماضي»**. معناه: أن يفرض أنّه لو قدّر حصول الشّرط في الماضي لترتّب عليه حصول الجزاء.

(٣) **قوله: «فيلزم انتفاء الإكرام»**. لأنّ انتفاء الشّرط والسّبب يوجب انتفاء المشروط والمسبّب.

(٤) **قوله: «فهي لامتناع الثّاني»**. أي: هي عند المشهور لامتناع الجزاء بسبب امتناع الشّرط،

⇐

[تعبير السّكّاكيّ]

وأمّا عبارة «المفتاح»[1] وهي أنّها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره[2] على سبيل القطع كقولك: «لو جئتني لأكرمتك» معلّقاً لامتناع إكرامك بما امتنع من مجيء

⇐ فالمعلَّقُ ـ وهو الجزاء ـ والمعلَّقُ عليه ـ وهو الشّرط ـ عندهم على سَنَنٍ واحد، أي: كلّ واحد منهما مفروض الحصول والوجود مع القطع بانتفاء المعلَّق عليه، فيلزم منه القطع بانتفاء المعلَّق ولا إشكال فيه.

(١) **قوله: وأمّا عبارة «المفتاح»**. قال الأُستاذ العلّامة الحجّة الهاشميّ الخراسانيّ ـ دام علاه ـ: المتّفق عليه بين النُّحاة والبيانيّين: أنّ «لَوْ» حرف شرط في مُضِيّ، أي: يفيد تعليق حصول الجزاء على حصول الشّرط في الماضي، واختلفوا في إفادتها أكثر من ذلك على أربعة أقوالٍ:

القول الأوّل: أنّ «لو» لا تدلّ على الامتناع مثل «إنْ» بل تستعمل في محتمل الوقوع وهذا هو المنقول عن الشّلوبينيّ وابن هشام الخضراويّ.

القول الثّاني: أنّها تدلّ على امتناع شرطها وحده بعد دلالتها على التّعليق ولا تدلّ على امتناع الجواب، فامتناع الجواب لا يفهم من «لو».

القول الثّالث: أنّها تدلّ على امتناعين: امتناع الشّرط وامتناع الجواب معاً، ولكن امتناع الجزاء بسبب امتناع الشّرط.

وهذا هو قول المشهور والجمهور والمختار عند السّكّاكيّ والمصنّف والشّارح.

القول الرّابع: أنّها تدلّ على الامتناعين وامتناع الشّرط بسبب امتناع الجواب عكس القول الثّالث وهذا هو قول ابن الحاجب والمحقّق الرّضي ـ في «الكافية» وشرحها ـ.

والتّفتازانيّ يقول: مذهب صاحب «المفتاح» يوافق مذهبنا ولكن عبارته قاصرة عن إفادة المراد ولذا أورده التّفتازاني حتّى يؤوّله ويدفع عنه الاعتراض.

(٢) **قوله: «لتعليق ما امتنع بامتناع غيره»**. أي: لتعليق الجزاء بسبب امتناع الشّرط، فالمعلَّقُ نفس الجزاء والمعلَّقُ عليه امتناع الشّرط.

مخاطبك[١] **ففيها إشكال**[٢] لأنّه جعل أوّلاً المُعَلَّقَ نفسَ الجزاء والمُعَلَّقَ عليه، امتناعَ الشّرط، وثانياً: المُعَلَّقَ امتناعَ الجزاء والمُعَلَّقَ عليه، نفسَ الشّرط، مع وضوح فساد كلٍ منهما[٣].

[الإشكال في تعبيره]

وقد وجّهه[٤] بعض من اطّلع عليه بأنّه على حذف المضاف ـ أي: «أنّها لتعليق

---

(١) **قوله: «معلّقاً لامتناع إكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك»**. حاصله أنّ المعلّق امتناع الجزاء لا نفسه، والمعلّق عليه نفس الشّرط لا امتناعه.

(٢) **قوله: «ففيها إشكال»**. أي: في عبارة «المفتاح» إشكال من وجهين اللّذين أشار إليهما الشّارح.

(٣) **قوله: «مع وضوح فساد كلّ منهما»**. أي: الأوّل والثّاني. أمّا فساد الأوّل ـ وهو جعل المعلّق نفس الجزاء والمعلّق عليه امتناع الشّرط ـ فلأنّه يلزم حينئذٍ أن يتحقّق الجزاء في قولهم: «لو جئتني لأكرمتك» لأنّ السّكاكيّ جعل في الأوّل نفس الإكرام معلّقاً على امتناع المجيء والمفروض أنّ امتناع المجيء مقطوع به، فيلزم القطع بتحقّق الإكرام، لأنّه معلّق على ذلك الامتناع والحال أنّ الإكرام غير متحقّق قطعاً.

وأمّا فساد الثّاني فلأنّه يلزم في المثال المذكور أن لا يتحقّق الإكرام ـ أي: الجزاء ـ على تقدير تحقّق المجيء، لأنّه جعل في الثّاني امتناع الجزاء معلّقاً على نفس الشّرط ـ أي: المجيء ـ والمفروض أنّه لو قدّر حصول الشّرط ـ أي: المجيء ـ في الماضي لترتّب عليه حصول الجزاء ووجوده لا انتفائه.

فالصّحيح أن يقال: «إنّها لتعليق انتفاء الجزاء بانتفاء الشّرط» ـ كما في الجامي ـ أو: إنّها لتعليق حصول الجزاء بحصول الشّرط ـ كما نصّ عليه الشّارح التّفتازانيّ ـ حتّى يحصل التّوافق بين المعلّق والمعلّق عليه، حتّى لا يلزم شيء من الفسادين اللّازمين عن قول «المفتاح».

(٤) **قوله: «وقد وجّهه»**. أي: قد وجّه الإشكال بعض شُرّاح «المفتاح» بأنّه على حذف المضاف

⇐

امتناع ما امتنع» و«معلّقاً لامتناع إكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء» ـ.

وأظنّ أنّه لا حاجة إليه[1] لأنّ تعليق الحكم بالوصف مُشعر بالحيثيّة فكأنّه قيل: «إنّها لتعليق ما امتنع من حيث إنّه ممتنع» وهذا معنى تعليق امتناعه، وكذا قوله: «بما امتنع».

[نكتة أشار إليه السّكّاكيّ ولم يفهمه الشُرّاحُ]

وهذا معنىً لطيف شجّع السّكّاكيّ على هذه العبارة، وغفل عنه المَـهَرَةُ مِـنْ مُتْقِنِي كتابه.

[تعبير التّفتازاني والسّكّاكي وجهان لِعُمْلَةٍ واحدة]

فهي عنده[2] لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي، وعلى ما ذكرنا لتعليق الثّبوت بالثّبوت مع القطع بالانتفاء، والمآل واحد.

⇐ في الموضعين، أي: «إنّها لتعليق امتناع ما امتنع» فالمحذوف لفظ «امتناع» قبل لفظ «ما» الموصولة وكذا قوله: «معلّقاً لامتناع إكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء» فالمعلّق والمعلّق عليه في الموضعين متوافقان لأنهما في كلّ من الموضعين الامتناع فلاإشكال.

(١) **قوله: «وأظنّ أنّه لاحاجة إليه»**. أي: لا حاجة إلى حذف المضاف، لأنّ كلام «المفتاح» تفيد هذا المعنى من دون تقدير مضاف، لأنّ في كلامه تعليق الحكم ـأي: تقييده ـبالوصف، والمراد من الحكم في عبارة «المفتاح» كلمة التّعليق. والمراد من الوصف فيها الممتنع المدلول عليه بقوله: «ما امتنع». وقد أجمع أهل العلم على أنّ تعليق الحكم بالوصف مُشعر بالعلّيّة، فكانّه قيل في عبارة «المفتاح»: «إنّها لتعليق ما امتنع ـأي: الجزاء الّذي امتنع ـمن حيث إنّه ممتنع» فالمراد من لفظة «ما» الجزاء لكن لا مطلقاً، بل من حيث إنّه ممتنع وكذا المراد بقوله: «بما امتنع» الشّرط، فالمراد من لفظة «ما» الشّرط لكن لا مطلقاً، بل من حيث إنّه ممتنع، فتوافق المعلّق والمعلّق عليه.

(٢) أي: عند السّكّاكيّ.

[صور الشَّرْط والجزاء أربع]

ففي الجملة هي لامتناع الثّاني ـ أعني الجزاء ـ، لامتناع الأوّل ـ أعني الشّرط ـ سواء كان الشّرط والجزاء[١] إثباتاً، أو نفياً، أو أحدهما إثباتاً والآخر نفياً؛ فامتناع النّفي إثبات، وبالعكس، فهو في نحو: «لو لم تأتني لم أكرمك» لامتناع عدم الإكرام لامتناع عدم الإتيان ـ أعني: لثبوت الإكرام لثبوت الإتيان ـ.

[ابن الحاجب والمحقّق الرّضيّ يعترضان على الجُمْهُور]

هذا هو المشهور[٢] بين الجمهور، واعترض عليه الشّيخ[٣] ابن الحاجب بأنّ الأوّل سبب[٤]، والثّاني مسبّب، والمسبّب قد يكون أعمّ من السّبب؛ لجواز أن

---

(١) **قوله: «سواء كان الشّرط والجزاء»**. الصّور هاهنا أربع: **الأوّل**: أن يكون الشّرط والجزاء مثبتين. **الثّاني**: أن يكونا منفيين. **الثّالث**: أن يكون الشّرط مثبتاً والجزاء منفياً. **والرّابع**: عكس الثّالث ـ كما مثّلها الشّارح ـ.

(٢) **قوله: «هذا هو المشهور»**. أي: هذا القول الثّالث هو القول المشهور عند الجمهور ومحصّله: أنّ «لو» تدلّ على امتناع الشّرط والجزاء معاً، وامتناع الجزاء بسبب امتناع الشّرط.

(٣) **قوله: «واعترض عليه الشّيخ»**. إشارة إلى القول الرّابع وهو أنّ «لو» تدلّ على امتناع الشّرط والجزاء معاً ولكنّ امتناع الشّرط بسبب امتناع الجواب، وهذا مختار ابن الحاجب والمحقّق الرّضيّ، ولم يذكر التّفتازاني القول الأوّل والثّاني اللّذين أشرنا إليهما قبل ذلك.

(٤) **قوله: «بأنّ الأوّل سبب»**. أي: الشّرط سبب والجزاء مسبّب، والمسبّب أعمّ من السّبب، فانتفاء السّبب وهو الخاصّ لا يدلّ على انتفاء المسبّب وهو العام بخلاف انتفاء المسبّب وهو العام فإنّه يدلّ على انتفاء جميع الأسباب وهي الخاصّ كما أنّ انتفاء الإنسان لا يدلّ على انتفاء الحيوان، ولكن انتفاء الحيوان يدلّ على انتفاء الإنسان، فيكون امتناع الشّرط

⇐

يكون لشيءٍ أسباب مختلفة[١] كالنَّارِ والشَّمْسِ للإشراق، فانتفاء السّبب لا يوجب انتفاء المسبّب، بخلاف انتفاء المسبّب فإنّه يوجب انتفاء السّبب، ألا ترى أنّ قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا** ﴾[٢] إنّما سيق ليستدلّ بامتناع الفساد على امتناع تعدّد الآلهة دون العكس، إذ لا يلزم من انتفاء تعدّد الآلهة انتفاء الفساد؛ لجواز أن يفعله الله بسببٍ آخر، فالحقّ أنّها لامتناع الأوّل لامتناع الثّاني.

[المحقّق الرّضيّ يخالف ابن الحاجب في الاستدلال ويُقِرُّهُ على الدَّعْوَى]

وقال بعض المحقّقين[٣]: إنّ دليله باطل ودعواه حقّ؛

⇐ بسبب امتناع الجواب لا العكس كما يقوله السّكّاكيّ والخطيب، وأيّده التّفتازانيّ أيضاً ـ كما يأتي ـ.

(١) **قوله: «لجواز أن يكون لشيء أسباب مختلفة»**. كالحرارة فإنها مسبَّبة عن النّار والشّمس والحركة السّريعة وغيرها.

(٢) الأنبياء: ٢٢.

(٣) **قوله: «وقال بعض المحقّقين»**. أي: قال المحقّق الرّضي في باب حروف الشّرط من شرح «الكافية» ما هذا نصّه:

ثمّ إنّ النُّحاة قالوا: «إنّ «لو» لامتناع الأوّل» وقال المصنّف: «بل هي لامتناع الأوّل لامتناع الثاني» قال: وذلك لأنّ الأوّل سبب والثاني مُسبّب، والمسبّب قد يكون أعمّ من السّبب كـ«الإشراق» الحاصل من النّار والشّمس. قال: فالأولى أن يقال: لانتفاء الأوّل لانتفاء الثّاني، لأنّ انتفاء المسبّب يدلّ على انتفاء كلّ سبب.

وفيما قال نظر؛ لأنّ الشّرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه، سواء كان الشّرط سبباً كما في قولك: «لو كانت الشّمس طالعة لكان النّهار موجوداً» أو شرطاً كما في قولك: «لو كان لي مال لحَجَجْتُ» أو لا شرطاً ولا سبباً كقولك: «لو كان زيد أبي لكنت ابنه»، و: «لو كان النّهار موجوداً لكانت الشّمس طالعة».

⇐

أمّا الأوّل(١) فلأنّ الشَّرْطَ عندهم أعمّ مِن أن يكون سبباً نحو: «لو كانت الشَّمْسُ طالعةً كان النّهارُ موجوداً»، أو شرطاً نحو: «لو كان لي مال لَحَجَجْتُ» أو غيرهما نحو: «لو كان النّهار موجوداً كانت الشَّمْسُ طالعةً».

وأمّا الثّاني(٢) فلأنّ الشّرط ملزوم والجزاء لازم، وانتفاء اللّازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس، فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون، فيمتنع الشّرط الّذي هوملزوم لأجل امتناع لازمه وهوالجزاء، فهي لامتناع الأوّل لامتناع الثّاني أي: ليدلّ انتفاء الجزاء على انتفاء الشّرط، ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي(٣): إنّ

⇐ والصَّحيح أن يقال ـ كما قال المصنف ـ: هي موضوعة لامتناع الأوّل لامتناع الثّاني، أي: إنّ امتناع الثّاني يدلّ على امتناع الأوّل، لكن لا للعلّة الّتي ذكرها، بل لأنّ «لو» موضوعة ليكون جزاؤها مقدّر الوجود في الماضي والمقدّر وجوده في الماضي يكون ممتنعاً فيه فيمتنع الشّرط الّذي هو ملزوم لأجل امتناع لازمه ـ أي: الجزاء ـ لأنّ الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه اهـ فالشّارح نقل كلام الرّضيّ بالمعنى.

(١) **قوله: «أمّا الأوّل»**. أي: بطلان دليله.

(٢) **قوله: «وأمّا الثّاني»**. أي: حقّيّة دعواه. والحاصل أنّ الشّرط والجزاء فيها على ثلاثة أقسام:

الأوّل: أن يكون شرطاً وجزاءً، ويقال لشرطه: الشّرط الشّرعيّ أو الأُصوليّ.

الثّاني: أن يكون سبباً ومسبّباً ويقال له: الشّرط النّحويّ أيضاً.

الثّالث: لا هذا ولا ذاك، وكلام الشّيخ ابن الحاجب إنّما يصحّ لو كانا منحصرين في السّبب والمسبّب، وليسا كذلك.

(٣) **قوله: «قالوا في القياس الاستثنائي»**. أي: المنطقيّون قالوا: القياس الاستثنائي الاتّصالي على أربعة أقسام:

١ ـ وضع المقدّم ٢ ـ وضع التّالي ٣ ـ رفع المقدّم ٤ ـ رفع التّالي، **والمنتج** من هذه الأربعة **قسمان فقط وهما**: وضع المقدّم ورفع التّالي ولذا قيل:

وضع المقدّم ورفع التالي ... يُنْتِجُ في الشّرطيّ الاتّصالي

⇐

رفع التّالي يوجب رفع المقدّم، ورفع المقدّم لا يوجب رفع التّالي.

فقولنا: «لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً لكنّه ليس بحيوان» ينتج أنّه ليس بإنسان، وقولنا: «لكنّه ليس بإنسان» لا ينتج أنّه ليس بحيوان.

هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقّاه غيرهم بالقَبُوْلِ.

[التّفتازانيّ ونقد ابن الحاجب]

ونحن نقول[1]: ليس معنى قولهم: «لو لامتناع الثّاني لامتناع الأوّل»: أنّه يستدلّ

⇐ والمثال قولهم: «لو كان هذا إنساناً كان حيواناً» فإن وضعت المقدّم وقلت: «لكنّه إنسان» أنتج: «فهو حيوان»، وإن رفعت المقدّم وقلت: «لكنّه ليس بإنسان» فلا ينتج ولا يقال: «فليس بحيوان»، وإن رفعت التّالي وقلت: «لكنّه ليس بحيوان» أنتج «فهو ليس بإنسان»، وإن وضعت التّالي وقلت: «لكنّه حيوان» لا ينتج «فهو إنسان».

قال سيّدنا الأُستاذ: وقد تكون الأربعة منتجةً إذا كان بين المقدّم والتالي التّساوي مثل: «لو كان هذا إنساناً لكان ناطقاً» فيكون رفع كلّ منتجاً لرفع كلّ، ووضعه منتجاً لوضعه.

(١) **قوله: «ونحن نقول»**. لمّا أورد اعتراض ابن الحاجب على السّكّاكيّ أراد أن يردّه فقال: إنّه خلط بين استعمالات «لو» في مصطلحات العلوم فإنّها يستعمل فيها على أنحاءٍ:

الأوّل: الاستعمال الأُصوليّ المعتبر عند أهل الفقه وهو أنّها يستعمل في مقام الفرض والتّقدير في المستقبل سواء أكان محقّقاً أم كان ممكناً، وقيل: أم كان ممتنعاً، يقولون: «لو شكّ بين الاثنين والثّلاث كان حكمه كذا» و: «لو انتقض الوضوء في حال الصّلاة كان كذا» إلخ.

الثّاني: الاستعمال المنطقيّ وهو أنّ «لو» تدلّ على التّلازم بين المقدّم والتّالي وهي أداة اللزوم والعلم بغضّ النَّظَرِ عن الامتناع والانتفاء، فأهل الميزان لا يهمّهم دلالة «لو» على امتناع الشّرط والجزاء، وإنّما المهمّ لهم العلم بالتّلازم بينهما وأنّه يلزم في قولهم: «لو كانت الشّمس طالعة كان النّهار موجوداً» العلم بوجود النّهار بعد العلم بطلوع الشّمس ولذا ⇐

⇐ كان رفع المقدّم ووضع التّالي عندهم منتجين.

فـ«لو» عندهم لا يدلّ على الامتناع ولذا يقولون: «لكن الشّمس طالعة» بعد قولهم: «لو كانت الشّمس طالعة» فإن دلّت على الامتناع كان ذلك تناقضاً.

الثّالث: الاستعمال النّحويّ المشهور وهو أن تدلّ على الامتناع وأنّ امتناع الجزاء بسبب امتناع الشّرط ـ كما اختاره السّكّاكيّ والخطيب والتّفتازانيّ ـ ومرادهم أنّ امتناع الجزاء في الخارج بسبب امتناع الشّرط فيه بغضّ النظر عن أن يعلمه أحد أو لا، فالنُّحاة ينظرون إلى الخارج ولا ينظرون إلى العلم كما أنّ المنطقيّين كانوا ينظرون إلى العلم ولم ينظروا إلى الخارج. واعتراض ابن الحاجب إنّما كان وارداً لو أراد النُّحاة استعمال أهل المنطق ولكنّهم لم يريدوا ذلك ولم يجعلوها دليل العلم حتّى يقال: إنّ انتفاء السّبب لا يدلّ على انتفاء المسبّب على التّفصيل المذكور ـ.

وإنّما أرادوا الدّلالة على الامتناع في الخارج ولا إيراد عليه. فالسكّاكي والخطيب إنّما أرادا الاستعمال النّحويّ، وابن الحاجب اعترض على الاستعمال المنطقيّ، وهما شيئان، ولا يرد الاعتراض عليهما أصلاً.

الرّابع: الاستعمال اللغويّ وهي الدّلالة على ثبوت الجزاء؛ وجد الشّرط أو فقد، والجزاء ثابت على تقدير امتناع الشّرط بطريق أولى نحو: ﴿**وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا**﴾ أي: لم يستجيبوا على تقدير السّمع، وعدم الاستجابة ثابت على تقدير عدم السّمع بطريقٍ أولى.

إذا عرفت ذلك فابن الحاجب خلط بين اصطلاح النّحويّين واصطلاح المنطقيّين، والفرقُ بينهما ـ زائداً على ما عرفت ـ أنّ القياس الاستثنائي ينتج في صورتين ولا ينتج في صورتين، وعند النُّحاة الصّور الأربع كلّها منتجة. وعلى اصطلاح النُّحاة جرى الشّاعر الفارسيّ الحكيم الخاقانيّ:

هركه غم جهان خورد كى خورد از حيات بـر

رو تو غم جهان مخور تا زحيات بـر خـورى

⇐

بامتناع الأوّل على امتناع الثّاني، حتّى يرد عليه أنّ انتفاء السّبب أو الملزوم لا يدلّ على انتفاء المسبّب أو اللّازم.

بل معناه: أنّها للدّلالة على أنّ انتفاء الثّاني في الخارج إنّما هو بسبب انتفاء الأوّل، فمعنى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ ﴾[1] أنّ انتفاء الهداية إنّما هو بسبب انتفاء المشيّة، فهي عندهم تستعمل للدّلالة على أنّ علّة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشّرط، من غير التفات إلى أنّ علّة العلم بانتفاء الجزاء ما هي.

[تنظير]

ألا ترى أنّ قولهم ـ: «لولا» لامتناع الثّاني لوجود الأوّل نحو: «لولا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عمر»[2] ـ معناه: أنّ وجود عليّ ـ عليه السّلام ـ سبب لعدم هَلَاكِ عمر، لا أنّ

⇐ حيث استنتج مع رفع المقدّم وهو غير منتج عند أهل الميزان ولكن جرى على مصطلح النّحويّين ـ كما نصّ عليه سيّدنا الأستاذ ـ زيد عزّه ـ.

(١) النحل: ٩. وفي الأنعام: ١٤٩: ﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ ﴾.

(٢) **قوله: «لولا عليّ لهلك عمر»**. هذا الكلام اشتهر عن عمر بن الخطّاب العدويّ اشتهار الشّمس في رائعة النّهار، قال الصّاحب بن عبّاد:

هل مثل فتواك إذ قالوا مجاهرةً   لولا عليّ هلكنا في فتاوينا

والكلام أخرجه أحمد والعقيليّ وابن السّمّان، ويوجد في الاستيعاب ٣: ٣٩ والرياض ٢: ١٩٤، وتفسير النّيسابوريّ في سورة الأحقاف، ومناقب الخوارزمي: ٤٨، وشرح الجامع الصغير للشيخ محمّد الحنفيّ: ٤١٧ هامش السّراج المنير، وتذكرة السّبط: ٨٧، ومطالب السّؤول: ١٣، فيض القدير ٤: ٣٥٧. وأورده أيضاً الباقلاني في باب إمامة عليّ من كتاب «تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل». والسّمعاني في شرح قوله: ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْراً ﴾ من تفسيره، والرّازي في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ ﴾ من مفاتيحه.

وجوده دليل على أنّ عمر لَمْ يَهْلِكْ(١).

ويَدُلُّ على ما ذكرنا(٢) قطعاً قولُ أبي العَلَاءِ المَعَرِّي:

وَلَوْ دَامَتِ الدُّوَلَاتُ(٣) كَانُوا ـ كَغَيْرِهِمْ ـ رَعَايَا وَلٰكِنْ مَا لَهُنَّ دَوَامُ

---

(١) **قوله: «لا أنّ وجوده دليل على أنّ عمر لم يهلك»**. لجواز وقوع هلاكه مع وجود عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ بل الأمر كذلك في الواقع؛ لأنّ التّقدّم على عليٍّ مثل التّقدّم على رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وهو على حدّ الشّرك باللّه ـ تعالى ـ.

وقد عرفت أيضاً أنّ التّعرّض لكلمة «لولا» في هذا الموضع تنظير لما نحن بصدده والمراد أنّ الجمهور يقول: «لولا» لامتناع الثّاني لوجود الأوّل، أي: للدّلالة على أنّ علّة امتناع الثّاني في الخارج هي وجود الأوّل، فينبغي أن يكون حكم «لو» حكم «لولا».

والكلام في هذا الموضع مأخوذ عن ابن الحاجب في «الأمالي» حيث قال: ظاهر كلامهم أنّ الجواب امتنع لامتناع الشّرط، لأنّهم يذكرونها مع «لولا» فيقولون: «لولا» حرف امتناع لوجود، والممتنع مع «لولا» هو الثّاني قطعاً فكذا يكون قولهم في «لو» اهـ.

(٢) **قوله: «ويدلّ على ما ذكرنا»**. أي: على أنّ معنى قول الجمهور أنّ انتفاء الأوّل علّة لانتفاء الثّاني في الخارج قول أبي العلاء المعرّي:

ولو دامت الدُّوْلات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهنّ دَوامُ

حيث تراه صرّح فيه برفع المقدّم ـ أعني: «ما لهنّ دوام» ـ لينتج ذلك رفع التّالي ـ أي: ينتج: أنّهم لم يكونوا كغيرهم رعايا ـ فلو كان قول المعرّيّ مبنيّاً على مصطلح أهل المنطق كما زعمه ابن الحاجب لما صحّ ذلك، لأنّ استثناء نقيض المقدّم ـ أي: رفع المقدّم ـ لا ينتج شيئاً، كما تقرّر في علم المنطق. وفي قول المعرّي قد أنتج حيث جعل رفع المقدّم ـ وهو انتفاء دوام الدُّولات ـ علّة لرفع التّالي ـ وهو انتفاء كونهم كغيرهم رعايا ـ فالمراد من رفع المقدّم الدّلالة على أنّ علّة انتفاء مضمون الجزاء ـ وهو كونهم رعايا كغيرهم ـ انتفاء مضمون الشّرط ـ وهو دوام الدّولات ـ والحاصل: أنّه لمّا انتفى دَوَام الدُّولات انتفى كونهم كغيرهم رعايا.

(٣) **قوله: «ولو دامتِ الدُّولات»**. البيت من الطَويل على العَروض المقبوضة ـ مفاعلن ـ مع

⇐

ألا ترى أنّ استثناء نقيض المقدّم لا ينتج شيئاً على ما تقرّر في المنطق.

وكذا قول الحَمَاسيّ:

وَلَوْ طَارَ ذُو حافِرٍ[1] قَبْلَهَا ... لَطَارَتْ وَلٰكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ

⇒ الضَّرب المحذوف ـ فعولن ـ والقائل أبو العلاء المعرّي في القصيدة الثّامنة عشرة من «سقط الزّند» يمدح بها إسماعيل المتوكّل ويصف فيها وقعة كانت للعبّاسيّين على الرّوم بموضع يعرف بـ«الرّوج» قريب من «المعرّة» وكان قائد الجيش العبّاسي بنجوتكين التّركي في أيّام العزيز باللّه ـ لعنه الله وآبائه الفجرة ـ يقول:

لقد آنَ أن يثني الجَموحَ لِجَامُ ... وأن يملك الصَّعْبَ الأَبِيَّ زِمَامُ
أيوعِدُنا بالرّوم ناسٌ، وإنّما ... هم النَّبْتُ، والبيض الرِّقاق سوامُ

قال:

محلٌّ بأرض الشّام يطرُدُ أهله ... ولكنّهم عمّا يقولُ نِيَامُ
وقد تنطق الأشياء وهي صوامت ... وما كلّ نطق المخبرين كلامُ

قال:

وما الدّهر إلّا دَوْلة ثمّ صَوْلة ... وما العيش إلّا صحّةٌ وسَقامُ
زمانَ قَرَوْا بالمشرفيّ ضيوفهم ... مَآلِكَ قَوْمٍ والكُماة صِيَامُ
وَلَوْ دَامَتِ الدُّولَاتُ كَانُوا كَغَيْرِهِمْ ... رَعَايَا وَلٰكِنْ مَالَهُنَّ دَوَامُ

والشّاهد قد تقدّم بيانه والباقي واضح.

(١) **قوله: «ولو طار ذو حافر»**. البيت من مدوّر المتقارب، أورده أبو تمّام في الباب الأوّل من «ديوان الحَمَاسة» في ضمن قطعةٍ قالها أُبيّ بن سلمى بن ربيعة بن زَبَّان الضبّي يصف فرسه يقول فيها:

وخيلٍ تلاقيتُ رَيْعَانها ... بِعِجْلِزَةٍ جَمَزَى المُدَّكَرْ
جَمُوْمِ الجِراءِ إذا عُوْقِبَتْ ... وإنْ نُوْزِقَتْ بَرَّزَتْ بالحُضُرْ
سَبُوْحٍ إذا اعترَضَتْ بالعِنان ... مَرُوْحٍ مُلَمْلَمَةٍ كالحَجَرْ
دُفِعْنَ على نَعَمٍ كالبِرا ... قِ من حيثُ أفضى به ذو شَمِرْ

⇐

أي: عدم طَيَران تلك الفرس بسبب أنّه لَمْ يَطِرْ ذو حافر قبلها؛ فليتأمّل[١].

[اصطلاح أهل الميزان]

وأمّا أرباب المعقول فقد جعلوا «لو» و«إن» ونحوهما، أداةً للتّلازم دالّة على لزوم الجزاء للشّرط، من غير قصد إلى القطع بانتفائهما، ولهذا صحّ عندهم استثناء عين المقدّم نحو: «لو كانت الشّمس طالعةً فالنّهار موجود، لكن الشّمس طالعة»

⇐ فلو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنّه لم يَطِرْ
فما سَوْذَنِيْقٌ على مَرْبَإٍ خفيفُ الفُؤاد حديدُ النَّظَرْ
رأى أَرْنَباً سَنَحَتْ بالفَضَا فبادَرَها وَلَجَاتِ الخَمَرْ
بأَسْرَعَ منها ولا مِنْزَعٌ يُقَمِّصُهَا ركضُهُ بالوَتَرْ

«رَيْعان» كلّ شيءٍ: أوّله. «العِجْلِزَة»: الفرس الصّلبة. «الجَمَزى»: المسرعة في سيرها. «الجَموم» الجِراء: أي: لها جري بعد جري. «عوقبت»: طُلِبَ منها الجري بعد الجري. «نوزقت»: من «النّزق» وهو النّشاط. «الحُضْر»: ضرب من العدو الشّديد. «سبوح»: الفرس الّتي تسبح بيديها في سيرها. «اعترضت» أي: اعترتها صعوبة. «المروح»: التبختر. «الململة»: المجموعة الصلبة. «دُفِعْنَ»: يعني الخيل. «النّعم»: الإبل. «البِراق»: جمع «بُرْقة» موضع فيه حجارة بِيْضٌ وسُوْدٌ. «ذو شمر»: مكان. «السّوذنيق» من الطّيور الجوارح يقال له: الشّاهين. «الولجات»: جمع «ولجة» موضع الولوج. «الخَمَر»: ما واراك من الشّجر. «المِنْزَعُ»: السّهم. «يقمّص»: ضرب من الجري وهو أن يرفع يديه ويطرحهما معاً. والشّاهد فيه تصريح الشّاعر برفع المقدّم لينتج رفع التّالي.

(١) **قوله: «فليتأمّل»**. أي: ليتأمّل من وجوه:

الأوّل: حتّى يتميّز مصطلح أهل العربيّة عن مصطلح أهل الميزان.

الثّاني: أن يعلم أنّ ما ذهب إليه ابن الحاجب والشّيخ الرّضيّ إنّما يصحّ على مصطلح أهل الميزان وما ذهب إليه السّكّاكيّ والمصنّف إنّما يصحّ على اصطلاح النّحويّين.

الثّالث: أن يعلم أنّ المنتج من القياس عند أهل الميزان اثنان، وعند النُّحاة أربعة.

فهم يستعملونها للدّلالة على أنّ العلم بانتفاء الثّاني علّة للعلم بانتفاء الأوّل، ضرورةَ انتفاء الملزوم بانتفاء اللّازم من غير التفات إلى أنّ علّة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي؛ لأنّهم إنّما يستعملونها في القياسات لاكتسابات العلوم والتّصديقات، ولا شكّ أنّ العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللّازم، بل الأمر بالعكس.

وإذا تصفّحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر، لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(١) لظهور أنّ الغرض منه التّصديق بانتفاء تعدّد الآلهة، لا بيان سبب انتفاء الفساد.

فعلم أنّ اعتراض الشّيخ(٢) المحقّق وأشياعه إنّما هو على ما فَهِمُوْهُ من كلام القوم وقد غَلِطُوْا فيه غَلَطاً صريحاً:

وكَمْ مِنْ عائِبٍ قَوْلاً صَحِيحاً(٣) وَآفَتُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيم

---

(١) الأنبياء: ٢٢.

(٢) أي: ابن الحاجب وأتباعه.

(٣) **قوله: «وكم من عائب قولاً صحيحاً»**. تعريض بابن الحاجب والمحقّق الرّضيّ، والبيت من الوافر على العَروض المقطوفة مع الضّرب المشابه، والقائل أبو الطّيّب المتنبّي من قطعة يقول فيها:

إذا غامَرْتَ في شَرَفٍ مَرُوْمِ فلا تقنع بما دون النُّجُومِ
فطَعْم الموت في أمر صغير كطَعْم الموت في أمر عظيم
ستبكي شَجْوَها فرسي ومُهْري صفائِحُ دَمْعُها ماءُ الجُسُوم
قَرَبنَ النّارَ ثمّ نشأنَ فيها كما نشأ العَذارَى في النّعيم
وفارقنَ الصّياقِلَ مُخلَصَاتٍ وأيديها كثيراتُ الكُلُومِ
يرى الجُبَنَاءُ أنّ العجز عقلٌ وتلك خديعة الطّبع اللئيم

⇐

[نقد قول النُّحاة]

فإن قيل: لا يصحّ ما ذكرتم ـ من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشّرط ـ في نحو قوله: «نعم العبدُ صُهَيْبٌ[١] لو لَمْ يَخَفِ الله لم يَعْصِهِ» وإلّا لزم ثبوت عصيانه، لأنّ نفي النّفي إثبات، وهذا فاسد؛ لأنّ الغرض مدح صُهَيْبٍ[٢] بعدم العِصْيان.

⇐ وكُلُّ شَجاعةٍ في المرء تُغْنِي ... ولا مِثْلَ الشَّجاعة في الحكيمِ
وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً ... وآفته من الفهم السَّقيم
ولكن تأخذُ الآذانُ منه ... على قدر القرائح والعلومِ

(١) قوله: «نعم العبدُ صُهَيْب». صهيب بن سنان الرّومي المتوفّى سنة ٣٨هـ، وهو ابن عمّ حُمْران بن أَبَان مولى عثمان بن عفّان يلتقي حُمْران وصُهَيْب عند خالد بن عبد عمرو، وحُمْران أيضاً ممن لحقه السّباء ـ كما في «الاستيعاب» ـ. وقيل: كنيته أبو يحيى، وهو الذي جعله عمر بن الخطّاب عند موته يصلّي بالنّاس ثلاثاً إلى أن يستخلف عثمان وفيه يقول الفرزدق:

صلّى صهيب ثلاثاً ثمّ أنزلها ... على ابن عفّان ملكاً غير مقصورِ

قال المتّقي الهنديّ في «كنز العُمّال»: عن عمر قال: «نعم العبد صهيبٌ لو لم يَخَفِ اللهُ لم يعصه» أورده أبو عبيد في «الغريب» ولم يسبق إسناده، وقد ذكر المتأخّرون من الحفّاظ أنّهم لم يقفوا على إسناده، وأمّا ذكره هنا وإن كان ليس من شرط الكتاب لشهرته ولأنبّه على أنّ أبا عبيد أورده، وأبو عبيد من الصّدر الأوّل، قريب العهد، أدرك أتباع التّابعين، والظّاهر أنّه وصل إليه إسناده، ولم أذكر في هذا الكتاب شيئاً لم أقف على إسناده سوى هذه فقط. وتكلّم العجلوني في حرف النّون من «كشف الخَفاء» بمثل ذلك فراجعه.

وهذا القول فيه منقول عن عمر، والثّناء عليه من عمر دليل على سوء حاله عند الله وعند رسوله ووصيّه.

(٢) قوله: «لأنّ الغرض مدح صهيب». قال ابن هشام: الأثر المرويّ عن عمر يدلّ على تقرير عدم العِصْيان على كلّ حال، وعلى أنّ انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى. وإنّما لم تدلّ

⇐

[جواب المحقق الرّضيّ عنه]

قلنا: قد يستعمل «إن» و«لَوْ» للدّلالة على أنّ الجزاء لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلّم، وذلك إذا كان الشّرط ممّا يستبعد استلزامه لذلك الجزاء، ويكون نقيض ذلك الشّرط أنسب وأليق باستلزام ذلك الجزاء، فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشّرط وعدمه، فيكون دائماً، سواء كان الشّرط والجزاء **مثبتين**(١) نحو: «لو أهَنْتَنِي لأثْنَيْتُ عَلَيْكَ»، أو **منفيّين** نحو: «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللّه لم يَعْصِهِ»، أو **مختلفين** نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللّهِ** ﴾(٢) ونحو:

⇐ على انتفاء الجواب لأمرين:

أحدهما: أنّ دلالتها على ذلك إنّما هو من باب مفهوم المخالفة، وفي هذا الأثر دلّ مفهومُ الموافقة على عدم المعصية، لأنّه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى، وإذا تعارض هذان المفهومان قدّم مفهوم الموافقة.

الثّاني: أنّه لمّا فقدت المناسبة انتفت العلّيّة، فلم يجعل عدم الخوف علّة عدم المعصية، فعلمنا أنّ عدم المعصية معلّل بأمر آخر وهو الحياء والمهابة والإجلال والإعظام، وذلك مستمرّ مع الخوف، فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستنداً إلى ذلك السّبب وحده، وعند الخوف مستنداً إليه فقط، أو إليه وإلى الخوف معاً اهـ.

(١) **قوله: «سواء كان الشّرط والجزاء مثبتين»**. الأمثلة أربعة:

الأوّل: أن يكونا مثبتين، نحو: «لو أهنتني لأثنيت عليك».

الثّاني: أن يكونا منفيين، نحو: «لو لم يَخَفِ الله لم يعصه».

الثّالث: أن يكون الشّرط مثبتاً والجزاء منفياً نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ** ﴾.

الرّابع: عكس الثّالث، نحو: «لو لم تكرمني لأثنيت عليك».

(٢) لقمان: ٢٧.

«لو لم تكرمني لأثنيت عليك» ففي هذه الأمثلة إذا ادّعي لزوم وجود الجزاء لهذا الشّرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشّرط بالطّريق الأولى.

ويستعمل لهذا المعنى «لولا» أيضاً نحو: «لولا إكرامك إيّاي لأثنيت عليك» يعني أُثني عليك على تقدير عدم الإكرام فكيف على تقدير وجوده، إذ لا فرق في المعنى بين «لولا» و«لو» الدّاخلة على النّفي.

[نقد]

فإن قيل: هل يجوز أن يكون «لو» في هذه الأمثلة[1] على أصلها من تقدير انتفاء

---

(١) **قوله: «فإن قيل: هل يجوز أن يكون «لو» في هذه الأمثلة»**. والحاصل أنّه هل يجوز أن يكون «لو» في الأمثلة الأربعة المذكورة على أصلها المشهور عند الجمهور وهو الدّلالة على امتناع الجزاء بسبب امتناع الشّرط بناءً على أنّ الجزاء ـ أي: عدم العِصْيان في المثال الثّاني ـ منقسم إلى قسمين:

أحدهما: عدم العِصْيان المرتبط بعدم الخوف فيكون هذا القسم منفياً بسبب انتفاء الشّرط.

وثانيهما: عدم العِصْيان المرتبط بالخوف، ويجوز أن يكون هذا القسم ثابتاً وحينئذٍ يصدق باعتبار القسم الأوّل ما هو الأصل فيها من تقدير انتفاء الجزاء بسبب انتفاء الشّرط؟

والجواب من وجوهٍ:

الأوّل: أنّ ارتباط الجزاء بالشّرط غير معتبر في مفهوم الجزاء، وإنّما يجيء ذلك الارتباط من قِبَل ذكر المتكلّم الشّرط مدّعياً الملازمة والارتباط بينهما جاعلاً العلامة لتلك الملازمة دخول أداة الشّرط عليهما.

وإن لم يَجئ ذلك من جانب أداة الشّرط بأن كان ارتباط الجزاء بالشّرط وتقيّده به ثابتاً قبل ذكر الشّرط لكان تقييد المتكلّم الجزاء بالشّرط تكراراً وإثباتاً لما هو ثابت، فإنّا إذا قلنا: «لو جئتني لأكرمتك إكراماً مرتبطاً بالمجيء» كان في هذا الكلام تكرار، لأنّ في ذكر

⇐

الجزاء، بناءً على أنّ الجزاء هو عدم العِصْيان المرتبط بعدم الخوف ـ مثلاً ـ فيجوز أن يكون هذا منفيّاً، وعدم العِصْيان المرتبط بالخوف ثابتاً، وكذا يقدّر انتفاء الثّناء المرتبط بعدم الإكرام، بِناءً على ثبوت الثّناء المرتبط بالإكرام.

[الجواب عنه]

قلنا: لا يخفى على أحد أنّ الارتباط بالشّرط غير معتبر في مفهوم الجزاء، وإنّما يجيء ذلك من قبيل ذكر الشّرط، وإلّا لكان تقييده بالشّرط تكراراً، كما إذا قلنا: «لو جئتني لأكرمتك إكراماً مرتبطاً بالمجيء» ونحن نعلم قطعاً أنّ المنفي في قولنا: «لو جئتني لأكرمتك» هو نفس الإكرام، لا الإكرام المرتبط بالمجيء، **وليس** كلّ ما له دخل[1] في لزوم شيء لشيء، أو ثبوته له، **يجب** أن يكون ملاحظاً للعقل عند الحكم وقيداً لذلك الشّيء.

⇐ الشّرط وإدخال الأداة عليه دلالة على ارتباط الجزاء ـ أي: الإكرام ـ بالشّرط، فالتّصريح بكونه مرتبطاً به تكرار، فكذلك قولنا: «لو جئتني لأكرمتك» بدون التّصريح إذا قلنا: إنّ الارتباط بالشّرط معتبر في مفهوم الجزاء.

والثّاني: أنّا نعلم أنّ الجزاء المنفيّ في «لو جئتني لأكرمتك» هو نفس الإكرام لا الإكرام المرتبط بالمجيء.

والثّالث: القول بالتّفصيل وهو رأي ابن الحاجب كما يأتي.

(١) **قوله: «وليس كلّ ما له دخل»**. جواب عن سؤال مقدّر وهو أنّ الارتباط بالشّرط له دخل في لزوم الجزاء فيجب أن يكون معتبراً في مفهوم الجزاء؟

والجواب: أنّ الارتباط بالشّرط وإن كان له دخل في لزوم الجزاء لكن لا يجب أن يكون ذلك الارتباط مُلَاحَظاً للعقل وقيداً للجزاء حال الحكم بلزومه للشّرط.

[جواب ابن الحاجب]

وزعم ابن الحاجب(١) أنّه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفيّ؛ **إذ لا عموم للمثبت**، فيجوز في نحو: «لو أهنتني لأثنيت عليك» أن يقدّر الثّناء المنفيّ غير المثبت، **بخلاف المنفيّ** فإنّه يفيد العموم، فيلزم في نحو: «لو لم يَخَفِ الله لم يعصه» نفي العِصْيان مطلقاً، فلو قدّر ثبوت نفي النّفي لزم الإثبات ويتناقض(٢).

[نقده]

وهذا وَهَمٌ؛ لأنّه إن اعتبر الارتباط بالشّرط في مفهوم الجزاء في المثبت حتّى يكون المعنى «لو أهنتني لأثنيت عليك ثناء مرتبطاً بإهانة» فلا نسلّم أنّ المنفيّ عامّ بل معناه: «لو لَمْ يَخَفِ الله لَمْ يَعْصِهِ عدم عصيان مرتبطاً بعدم الخوف» فيجوز أن يكون انتفاؤه بانتفاء القيد، ويلزم عدم عِصْيان غير مرتبط بعدم الخوف.

وإن لم يعتبر بل أُجري على إطلاقه يلزم العموم في نفيه؛ مثبتاً كان أو منفيّاً.

[دفع شبهة]

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿**لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْراً**(٣) **لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ**

---

(١) **قوله: «وزعم ابن الحاجب»**. إلى هذا الموضع كان الجواب منه ومن هاهنا يشير إلى جواب ابن الحاجب عن السّؤال وهو القول بالتفصيل كما ذكرناه.

(٢) **قوله: «ويتناقض»**. أي: يقع التّناقض، إذ لو قدّر انتفاء عدم العِصْيان بعمومه لكان العِصْيان ثابتاً على كلّ تقدير، وقرينة المدح تدلّ على أنّه غير ثابت فيتناقض المعنى الّذي يفهم من القرينة مع المعنى الّذي فهم من ظاهر جواب «لو» ضمناً ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ.

(٣) **قوله: «وأمّا قوله ـ تعالى ـ: «لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْراً»**. قال ابن هشام: لَهِجَتِ الطَّلَبَةُ بالسؤال عن قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ**﴾

⇐

لَتَوَلَّوْا﴾(١) فقد قيل: إنّه على صورة القياس الاقتراني(٢) فيجب أن ينتج: «لو علم

⇐ وتوجيهه: أنّ الجملتين يتركّب منهما قياس، وحينئذٍ فينتج: «لو علم الله فيهم خيراً لتولّوا» وهذا مستحيل.

والجواب من ثلاثة أوجه؛ اثنان يرجعان إلى نفي كونه قياساً وذلك باختلاف الوسط:

أحدهما: أنّ التّقدير: «لأسمعهم إسماعاً نافعاً، ولو أسمعهم إسماعاً غير نافع لتولّوا».

والثّاني: أن تقدّر «ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم».

والثّالث: بتقدير كونه قياساً متّحد الوسط صحيح الإنتاج، والتّقدير: «ولو علم الله فيهم خيراً وقتاً مّا لتولّوا بعد ذلك الوقت».

(١) الأنفال: ٢٣.

(٢) **قوله: «فقد قيل: إنّه على صورة القياس الاقتراني»**. أي: **من الشّكل الأوّل**. قال الشّارح في «تهذيب المنطق»: القياس قول مؤلّف من قضايا يلزمه لذاته قول آخر، فإن كان مذكوراً فيه بمادّته وهيئته فاستثنائيّ وإلّا فاقتراني، إمّا حمليٌّ أو شرطيّ، وموضوع المطلوب من الحمليّ يسمّى أصغر، ومحموله أكبر، والمتكرّر أوسط.

وما فيه الأصغر الصّغرى، والأكبر الكبرى.

والأوسط إمّا محمول في الصّغرى وموضوع في الكبرى فهو **الشّكل الأوّل**، أو محمولهما **فالثّاني**، أو موضوعهما **فالثّالث**، أو عكس الأوّل **فالرّابع**.

ويشترط في **الأوّل** إيجاب الصّغرى وفعليّتها مع كلّيّة الكبرى لينتج الموجبتان مع الموجبة الموجبتين ومع السّالبة الكلّيّة السالبتين بالضّرورة.

وفي **الثّاني** اختلافهما في الكيف وكلّيّة الكبرى مع دوام الصّغرى أو انعكاس السّالبة الكبرى وكون الممكنة مع الضروريّة أو كبرى مشروطة لينتج الكلّيّتان سالبة كلّيّة والمختلفتان في الكمّ أيضاً سالبة جزئيّة بالخلف أو عكس الكبرى أو الصّغرى ثمّ التّرتيب ثمّ عكس النّتيجة.

وفي **الثّالث** إيجاب الصّغرى وفعليّتها مع كلّيّة إحداهما لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلّيّة أو بالعكس موجبة جزئيّة، ومع السّالبة الكلّيّة أو الكلّيّة مع الجزئيّة سالبة جزئيّة ⇐

الله فيهم خيراً لتولّوا» وهذا محال؛ لأنّه على تقدير أن يعلم فيهم خيراً لا يحصل منهم التّولّي بل الانقياد.

وأُجيب بأنّهما(١) مهملتان(٢) وكُبْرَى **الشَّكْل الأَوّل** يجب أن تكون كلّيّة، ولو سلّم فإنّهما تنتجان لو كانتا لزوميّتين وهو ممنوع، ولو سلّم(٣) فاستحالة

⇐ بالخلف أو عكس الصّغرى أو الكبرى ثمّ التّرتيب ثمّ عكس النّتيجة.

وفي **الرّابع**: إيجابهما مع كلّيّه الصّغرى أو اختلافهما في الكيف مع كلّيّة إحداهما لينتج الموجبة الكلّيّة مع الأربع والجزئيّة مع السّالبة الكلّيّة والسّالبتان مع الموجبة الكلّيّة وكلّيّتهما مع الموجبة الجزئيّة جزئيّة موجبة إن لم يكن سلب، وإلّا فسالبة بالخلف أو بعكس التّرتيب، ثمّ عكس النّتيجة أو بعكس المقدّمتين، أو بالرّدّ إلى الثّاني بعكس الصّغرى أو الثّالث بعكس الكبرى اهـ.

(١) **قوله: «وأُجيب بأنّهما»**. أي: الجملتان: **الأُولى** قوله: «لو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم» ويقال له عند أهل الميزان: صغرى القياس. **والثّانية** قوله: «ولو أسمعهم لتولّوا» ويقال له عندهم كبرى القياس.

(٢) **قوله: «مهملتان»**. أي: الصّغرى والكبرى مهملتان لا سور لهما، والمهملة في قوّة الجزئيّة، وقد نصّ الميزانيّون على أنّ كبرى **الشّكل الأوّل** يجب أن تكون كلّيّةً ليلزم اندراج الأصغر في الأوسط فيلزم من الحكم على الأوسط الحكم على الأصغر، وذلك لأنّ الأوسط محمول هاهنا على الأصغر، ويجوز أن يكون المحمول أعمّ من الموضوع، فلو حكم في الكبرى على بعض الأوسط لاحتمل أن يكون الأصغر غير مندرج في ذلك البعض فلايلزم من الحكم على ذلك البعض الحكم على الأصغر كما يشاهد في قولك: «كلّ إنسان حيوان» و: «بعض الحيوان فرس» ـ على ما نصّ عليه الفاضل اليزديّ في حاشية «التهذيب».

(٣) **قوله: «ولو سُلِّم»**. أي: لو تسلّمنا كلّيّه الكبرى فإنّهما تنتجان لو كانت لزوميّتين.

قال الشّارح: الشرطيّة متّصلة إن حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أُخرى أو نفيها، لزوميّة إن كان ذلك لعلاقة وإلّا فاتّفاقيّة.

⇐

النّتيجة[1] ممنوعة؛ لأنّ علم الله فيهم خيراً محال؛ إذ لا خير فيهم، والمحال جاز أن يستلزم المحال.

[نقد الجواب]

وهذا غَلَط؛ لأنّ لفظ «لو» لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وإنّما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التّالي[2] لأنّها لامتناع

⇐ وقال اليزديّ: إنّما سمّيت باللزوميّة لاشتمالها على لزوم التّالي للمقدّم، فاللزوميّة ما حكم فيها باتّصال ـ لعلاقةٍ ـ أو نفي ذلك الاتّصال نحو: «كلّما كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود» ونحو: «ليس البتّة كلّما كانت الشّمس طالعة كان اللّيل موجوداً». وأمّا الاتّفاقيّة فهي ما حكم فيها بمجرّد الاتّصال أو نفيه من غير أن يكون ذلك مستنداً إلى العلاقة نحو: «كلّما كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق» أو: «ليس كلّما كان الإنسان ناطقاً كان الحمار ناهقاً».

(١) **قوله: «فاستحالة النّتيجة»**. أي: لو سلّم كونهما لزوميّة فاستحالة النّتيجة ممنوعة. لأنّ علم الله فيهم خيراً محال ـ إذ لا خير فيهم ـ وذلك لا يوجب استحالة النّتيجة، والمحال جاز أن يستلزم المحال كما في قوله ـ تعالى ـ: **﴿إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾** ـ على بعض الوجوه ـ.

فالنّتيجة لها اعتباران: اعتبار على تقدير وقوع المقدّم، واعتبار في نفسها، فهي غير مستحيلة بالاعتبار الأوّل ومستحيلة بالاعتبار الثّاني، فلا تنافي بين منع استحالة النّتيجة والحكم بمحاليّته في قوله: «والمحال جاز أن يستلزم المحال».

وحاصل الجواب أوّلاً: المنع من إثبات القياس من **الشّكل الأوّل** بإثبات الإهمال.

وثانياً: المنع من اللزوم المعتبر في **الشّكل الأوّل** لو فرض كونه منه.

وثالثاً: منع استحالة النّتيجة لو فرض اللزوم. فإنّ نتيجة المحال محال ولا بدع في ذلك.

(٢) **قوله: «وإنّما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التّالي»**. كما في قوله ـ تعالى ـ: **﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾**.

الشّيء لامتناع غيره، ولهذا لا يصرّح باستثناء نقيض التّالي[١].

وكيف يصحّ أن يعتقد في كلام الحكيم ـ تعالى ـ أنّه قياس أُهملت فيه شرائط الإنتاج؟ وأيّ فائدة تكون في ذلك؟ وهل يركّب القياس إلّا لحصول النّتيجة؟

[الجواب على رأي الشّارح أخذاً عن الرّضيّ]

بل الحقّ أنّ قوله: «**لو علم الله فيهم خيراً**» وارد على قاعدة اللغة، يعني: أنّ سبب عدم الإسماع عدم العلم بالخير فيهم، ثمّ ابتدأ بقوله: «**ولو أسمعهم لتولّوا**» كلاماً آخر على طريقة «لو لم يخف الله لم يعصه» يعني: أنّ التّولّي لازم على تقدير الإسماع، فكيف على تقدير عدم الإسماع، فهو دائم الوجود؛ كذا ذكروا.

وأقول: يجوز أن يكون التّولّي منتفياً بسبب انتفاء الإسماع كما هو مقتضى أصل «لو» لأنّ «التّولّي» هو الإعراض عن الشّيء وعدم الانقياد له، فعلى تقدير عدم إسماعهم ذلك الشّيء لم يتحقّق منهم التّولّي والإعراض عنه، ولم يلزم من هذا تحقّق الانقياد[٢] له.

[نقد على القياس]

فإن قيل: انتفاء التّولّي خير[٣] وقد ذكر أن لا خير فيهم.

---

(١) **قوله: «لا يصرّح باستثناء نقيض التّالي»**. لكون هذا الاستثناء معلوماً عندهم فلا يقال في الآية الكريمة: «لكنّهما لم تفسدا فلم يكن فيهما آلهة».

(٢) **قوله: «ولم يلزم من هذا تحقّق الانقياد»**. جواب عن سؤال وهو أنّه إذا لم يتحقّق منهم التّولّي لزم أن يتحقّق منهم الانقياد، ضرورة أنّ انتفاء أحد الضدّين مستلزم لتحقّق الآخر؟ والجواب: أنّ الاستلزام المذكور إنّما هو في الضدّين المنحصرين اللّذين لا ثالث لهما وهاهنا ليس كذلك؛ لأنّ الثّالث ـ وهو الكفر عن عناد ـ من دون أن يسمعوا موجود.

(٣) **قوله: «انتفاء التولّي خير»**. يريد أن يبطل القياس من أصله بأنّ الأوسط لم يربط الأصغر ⇐

[الجواب عنه]

قلنا: لا نسلّم أنّ انتفاء التّولّي بسبب انتفاء الإسماع خير، وإنّما يكون خيراً لو كانوا من أهله بأن أُسمعوا شيئاً ثمّ انقادوا له ولَمْ يُعْرِضُوْا.

وهذا كما يقال: «لا خير في فلان لو كان به قوّة لقتل المسلمين» فإنّ عدم قتل المسلمين بناءً على عدم القوّة والقدرة ليس خيراً فيه.

[آية تحتمل الوجهين]

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكاً**[1] **لَجَعَلْنَاهُ رَجُلاً**﴾ فيحتمل أن يكون من قبيل: «لو لم يخف الله لم يعصه» يعني: لو جعلنا الرّسول ملكاً لكان في صورة رجل فكيف إذا كان إنساناً.

ويحتمل أن يكون على أصل «لو» من انتفاء الشّرط والجزاء أي: لو جعلنا الرّسول المُرْسَلَ إليهم ملكاً لَجَعَلْنَا ذلك المَلَكَ في صورة رجل.

[«لو» يلزمها عدم الثّبوت والمُضِيّ]

وإذا كان «لو» للشّرط في الماضي **﴿فيلزم عدم الثّبوت والمُضِيّ في**

⇐ بالأكبر فلذا لم يتّفق الصّغرى مع الكبرى في الحكم، فالقياس باطل؛ لأنّ مفاد الكبرى يباين مفاد الصّغرى، فإنّه قد ذكر في الكبرى انتفاء التّولّي وهو خير بلا ريب، والحال أنّ المذكور في الصّغرى انتفاء الخير على الإطلاق. والجواب: بطلان هذا القول، ولا نسلّم أنّ انتفاء التّولّي بسبب انتفاء الإسماع خير، وإنّما يكون خيراً لو كان بسبب الإسماع.

(١) **قوله: «وأمّا قوله ـ تعالى ـ: «وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكاً»**. المراد أنّ «لو» في هذه الآية تحتمل وجهين:

١ ـ أن يكون من قبيل «لو لم يخف الله» أي: الاستعمال اللغوي.

٢ ـ أن يكون من قبيل استعمال النّحوي المشهور وهو قول السّكّاكيّ والمصنّف.

جملتيها ﴾[١] ليوافق الغرض إذ الثّبوت ينافي التّعليقَ والحصولَ الفرضي، والاستقبال ينافي المُضِيّ، فلا يعدل في جملتَيها عن الفعليّة الماضويّة إلّا لنكتة.

ومذهب الفرّاء[٢] أنّها تستعمل في المستقبل استعمال «إنْ» وهو مع قلّته ثابت نحو: **«أُطلبوا العلم ولو بالصِّيْن»**[٣]، و: **«إنّي أُباهي بكم الأُمم يوم القيامة ولو**

---

(١) **قوله: «فيلزم عدم الثّبوت والمضيّ في جملتيها»**. أي: لمّا كانت «لو» حرف شرط في مضيّ وجب أن يكون شرطها جملة فعليّةً أوّلاً، وماضويّة ثانياً، فلا يكون شرطها جملة اسميّة دالّة على الثّبوت، لأنّ الثّبوت الدّالّ عليه الاسم ينافي التّعليق والحصول الفرضيّ الدّالّ عليه لفظ «لو» بل يدلّ على التّجدّد وعدم الثّبوت.

ولا يكون جملة فعليّة مضارعيّة، لأنّ الاستقبال ينافي المضيّ. وإذا عدل عن المضيّ إلى المضارع فإنّما يكون ذلك لنكتة يتبيّن بعد ذلك -إن شاء الله-.

(٢) **قوله: «ومذهب الفرّاء»**. هذا الكلام مأخوذ عن المحقّق الرّضيّ في باب حروف الشّرط من شرح «الكافية» قال: ومذهب الفرّاء أنّ «لو» تستعمل في المستقبل كـ«إنْ» وذلك مع قلّته ثابت لا ينكر نحو: «اطلبوا العلم ولو بالصّيْن» اهـ. وهو مذهب ابن هشام وغيره أيضاً حيث قالوا: إنّها تستعمل في المستقبل استعمال «إنْ» الشّرطيّة لمجرّد الوصل والرّبط وهو مع قلّته ثابت وهو معنى قول ابن مالك:

«لو» حرف شرط في مضيّ ويقلّ إيلاؤها مستقبلاً لكن قبل

(٣) قوله: «اطلبوا العلم ولو بالصّين» روى الحديث عن النّبيّ -صلّى الله عليه وآله- بهذا اللّفظ من المسلمين ابن أبي جُمهور في «غوالي اللئالي» والشّهيد الثّاني في «المنية» والنّيسابوريّ في «روضة الواعظين» والعلّامة في «بحار الأنوار» وتمامه: «اطلبوا العلم ولو بالصّين، فإنّ طلب العلم فريضة على كلّ مسلم».

ورواه بهذا اللّفظ من غيرهم العقيليّ في «الضّعفاء» وابن عديّ في «الكامل» والبيهقيّ في «الشّعب» من حديث عائشة وابن عبد البرّ في العلم من حديث أنس عن النّبيّ -صلّى الله عليه وآله- والسّيوطيّ في «الجامع الصّغير» والسّمعاني في «الأنساب».

⇐

بالسّقط[١]». وقال أبو العَلاء:

وَلَوْ وَضَعَتْ فِي دِجْلَةَ[٢] الْهَامَ[٣] لَمْ تُفِقْ مِـنَ الجَـرْعِ إِلَّا وَالْـقُلُوبُ خَـوالِ

يَصِفُ تأسّفه على مفارقة[٤] «بغداد» وشوق ركائبه إلى ماءِ «دِجْلَةَ» والمعنى:

⇐ قوله: «وإنّي أباهي» روى الشّافعيّ في كتاب «الأمّ» عن النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «تناكحوا تكثروا، فإنّي أباهي بكم الأمم حتّى بالسّقط» وروى من المسلمين ابن أبي جمهور في باب النّكاح من «غوالي اللئالي»: «تناكحوا تكثروا فإنّي أباهي بكم الأمم يوم القيامة حتّى بالسّقط» وقريب منه في «توحيد الصّدوق» ورواه العلّامة في أبواب النّكاح من البحار بلفظ: «تناكحوا تكثروا فإنّي أباهي بكم الأمم يوم القيامة ولو بالسّقط».

(١) **قوله: «ولو بالسِّقْط»**. ـ بكسر السين وسكون القاف ـ الولد الّذي يسقط من رحم الأُمّ ولم يَلِجْهُ الرّوح، فالشّرط في هذا الحديث والحديث الّذي قبله مستقبل.

أمّا في الأوّل: فلأنّه في حيّز الأمر وهو لا يتعلّق ولا يتعقّل بالموجود الماضي أو الحال لأنّه طلب الحاصل وهو عبث.

وأمّا في الثّاني: فلأنّ المباهاة إنّما تكون يوم القيامة لا في الحال ولا في الماضي.

(٢) **قوله: «دِجْلَة»**. بكسر الدّال يقال له بالفارسيّة: «أروند»، قال أبو القاسم الفردوسيّ الشّاعر الحماسي الفارسي: ٭ به تازى تو اروند را دِجْله خوان ٭

(٣) **قوله: «ولو وضعت في دِجْلَةَ الهامَ»**. البيت لأبي العلاء المعرّي من قصيدة قد تقدّمت الإشارة إليها قبل ذلك فراجعها، وهو من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف.

(٤) قال الجرجانيّ: كأنّه لم ينظر في القصيدة وأبياتها ولم يراجع أيضاً إلى نسخ «السّقط» فإنّ المكتوب فيها على صدرها: وقال ببغداد [من الطّويل] ومطلعها:

طربن لضوء البارق المتعالي ببغداد وهناً ما لهنّ ومالي

ثمّ قال:

تمنّت قويقاً، والصّراةُ حيالها تراب لها من أَيْنُقٍ وجِمَالِ

«قويق» نهر على باب «حلب» و«الصّراة» نهر بـ«بغداد» ومن جملة أبياتها:

⇐

«إنْ وضعت» لكنّه جاء بـ«لو» قصداً إلى أنّ وضع ركائبها الهام في ماء «دِجْلة» كأنّه أمر قد حصل منه اليأس وانقطع الرَّجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء.

[صورة من دخول «لو» على المضارع]

﴿ فدخولها على المضارع في نحو: ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾ [1] ﴾ أي: لوقعتم في الجَهْد والهلاك **﴿ لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً ﴾** لأنّه كان في إرادتهم استمرار عمل النّبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ على ما يستصوبون، وأنّه كلّما عَنَّ لهم رأي في أمرٍ كان معمولاً عليه ـ بدليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ ﴾ ـ **﴿ كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ اَللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [2] ﴾** [3] بعد قوله:

⇐ فيا برق ليس الكرخ داري وإنّما رماني إليه الدّهر منذ ليالِ

در خانهٔ غم بودن از همّت دون باشد

واندر دلِ دون همت، أسرارِ تو چون باشد

بر هر چه همی لرزی می‌دان که همان ارزی

زان روی دلِ عاشق از عرش فزون باشد

فهل فيك من ماء المعرّة قطرة تغيث بها ظمآن ليس بسالي

ومعنى البيت: أنّ الإبل لو وضعت هامها في دِجْلَةَ لِتشرب لجمدت الماء وسلّت عمّا تمنّت من المِياه، وخلت قلوبها عن الحنين، وعلى هذا فلا حاجة إلى جعل كلمة «لو» للاستقبال.

(١) الحجرات: ٧.

(٢) البقرة: ١٥.

(٣) **قوله: كما في قوله ـ تعالى ـ: «اَللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ»**. والفرق بين هذه الآية والّتي قبلها أنّ الأُولى عدل فيها من الماضي إلى المضارع، والثّانية عدل فيها من اسم الفاعل إليه، والغرض من العدول فيهما واحد وهو الاستمرار المستفاد من المضارع بالاتّفاق وهو ظاهر كلام ابن هشام في باب السّين المهملة من كتاب «المغني».

﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾[(١)] حيث لم يقل: «الله مستهزِءٌ بهم» ـ بلفظ اسم الفاعل ـ قصداً إلى حدوث الاستهزاء وتجدّده وقتاً بعد وقت.

والاستهزاء هو السُّخْرِيّة والاستخفاف[(٢)] ومعناه[(٣)]: إنزال الهَوان والحَقَارة بهم، وهكذا كانت نِكايات الله في المنافقين وبلاياه النّازلة بهم يتجدّد وقتاً فوقتاً، وتحدث حالاً فحالاً.

---

(١) البقرة: ١٤.

(٢) **قوله: «الاستهزاء هو السّخريّة والاستخفاف»**. قال الأديب النيسابوريّ: واعلم أنّه قد ورد في القرآن ألفاظ دالّة على معانٍ لا يمكن إثباتها بالحقيقة في حقّ الله ـ تعالى ـ:

منها: الاستهزاء: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾، والاستهزاء مذموم لكونه جهلاً: ﴿قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾.

ومنها: المكر: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾.

ومنها: الغضب: ﴿وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾.

ومنها: التعجّب: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ في مَنْ قرأ بضمّ التّاء، والتعجّب حالة للقلب يعرض عند الجهل بسبب الشّيء.

ومنها: التكبّر: ﴿الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾. والقانون في تصحيح هذه الألفاظ أن يقال: لكلّ واحدة من هذه الأحوال أُمور يوجد معها في البداية، وآثار يصدر منها في النّهاية.

مثاله: «الغضب» حالة يحصل في القلب عند غليان دمه وسخونة مزاجه، والأثر الحاصل منها في النهاية إيصال الضّرر إلى المغضوب عليه، فالغضب في حقّه ـ تعالى ـ محمول على الأثر الحاصل في النّهاية لا الأمر الكائن في البداية، وقس على هذا اهـ. وهذا هو المراد بقولهم: «خذ الغايات واتْرُكِ المبادي».

(٣) أي: معناه المقصود هاهنا، فيكون من إطلاق اسم الشّيء على غايته بعلاقة السببيّة والمسببيّة، لأنّ غرض المستهزئ من استهزائه إدخال الهَوان والحقارة في المستهزء به ـ كما نصّ الجرجانيّ ـ.

[نقدٌ على المصنّف]

فإن قيل: إن اراد بالفعل في قوله: «لقصد استمرار الفعل» الإطاعة ـ مثلاً ـ ليكون المعنى: «أنّ انتفاء عَنَتِكم بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم» فهذا مخالف لما ذكر في «المفتاح»[١] من أنّ المعنى: «أنّ امتناع عَنَتِكُمْ باستمرار امتناعه عن طاعتكم».

وإن أراد به امتناع الطّاعة، ليكون الاستمرار راجعاً إلى الامتناع عن الطّاعة، فهو خلاف ما يفهم من الكلام؛ لأنّ المضارع يفيد الاستمرار، فدخول «لو» عليه إنّما يفيد امتناع الاستمرار[٢] لا استمرار الا متناع.

[جوابه]

قلنا: الظّاهر هو الأوّل[٣]، وللثّاني أيضاً وجه[٤] لأنّه كما أنّ المضارع المثبت

---

(١) **قوله: «مخالف لما ذكر في «المفتاح»**. وجه المخالفة أنّ السّبب على رأي الخطيب هو انتفاء الاستمرار، وعلى رأي السّكّاكيّ استمرار الامتناع، فيكون الاستمرار على الأوّل راجعاً إلى «الطّاعة» وعلى الثّاني إلى «الامتناع» والفرق بينهما واضح.

(٢) **قوله: «إنّما يفيد امتناع الاستمرار»**. لأنّ «لو» إنّما تدلّ على الامتناع لا الاستمرار.

(٣) **قوله: «الظّاهر هو الأوّل»**. وهو كون المراد من الفعل «الإطاعة» ووجه الظّهور ـ كما عن المحشّي ـ: أنّ استفادة المعاني من الألفاظ على وَفْق ترتيبها يعني أنّ كلمة «لو» الدّالّة على الامتناع لمّا كانت قبل «يطيعكم» فالظّاهر أنّ المراد من الفعل «الطّاعة» ليكون المعنى: أنّ انتفاء عَنَتِكم وهلاككم بسبب انتفاء استمراره ـ عليه السّلام ـ على طاعتكم.

(٤) **قوله: «وللثّاني أيضاً وجه»**. والثّاني هو كون المراد بالفعل امتناع الطّاعة ـ كما في «المفتاح» ـ وبيان الوجه ـ كما عن المحشّي ـ: أنّه بناء على أنّ المعاني الأصليّة يتصوّرها البليغ أوّلاً في الذّهن ثمّ يعتبر فيها الخصوصيّات والمزايا، فالنّفي والإثبات مقدّم في الاعتبار على ⇐

يفيد استمرار الثّبوت يجوز أن يفيد المنفيّ استمرارَ النّفي، ويفيد الدّاخل عليه «لو» استمرار الامتناع بحسب الاستعمال.

كما أنّ الجملة الاسميّة تفيد الثُّبوت والدَّوام والتَّأكيد، فإذا دخلت عليها حرف النّفي تكون لتأكيد النّفي وثَبَاته لا لنفي التّأكيد والثُّبوت.

ولهذا قالوا: إنّ قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[(١)] ردّ لقولهم: ﴿ آمَنَّا ﴾ على أبلغ وجهٍ وآكَدِهِ، وإنّ قولنا: «ما زيداً ضربتُ» و: «ما بزيدٍ مررتُ» لاختصاص النّفي[(٢)] لا لنفي الاختصاص، مع أنّه بدون حرف النّفي يفيد الاختصاص، ولهذا نظائر في كلامهم[(٣)].

⇒ الاستمرار.

فعلى هذا يكون المعنى بحيث يرد الاستمرار الدّالّ عليه المضارع على الامتناع الدالّ عليه كلمة «لو» ولذا قال السّكّاكيّ: إنّ المعنى: «أنّ امتناع عَنَتِكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم» فيكون استفادة المعاني من الألفاظ على خلاف ترتيبها، وهذا هو الّذي أراده الشّارح بقوله: «لأنّه كما أنّ المضارع المثبت» إلى آخره.

(١) البقرة: ٨.

(٢) **قوله: «لاختصاص النّفي»**. أي: حصر النّفي وقصره، ولا يخفى عليك الفرق بين هذا الكلام والّذي نقله عن عبدالقاهر قبل ذلك غير مرّةٍ من أنّ النّفي إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجهٍ مّا أن يتوجّه إلى ذلك القيد ويقع له خصوصاً، فإنّه إنّما كان في موضع يدخل النّفي على القيد، فالنّفي طارئ والكلام الّذي فيه القيد مطروء عليه، وأمّا هذا الكلام الّذي يقوله التّفتازانيّ فإنّما يكون في موضع يدخل القيد على الكلام المنفيّ ولذا يقيّد النّفي فقوله: «ما زيداً ضربت» كان أصله: «ما ضربت زيداً» ثمّ قدّم المفعول على الفعل والنّفي حاضر فالقيد ـ وهو تقديم ما حقّه التأخير ـ هاهنا طارئ والكلام المنفيّ مطروء عليه، فلا تنافي بين كلام الشّارح هاهنا وبين ما نقله عن الشّيخ عبدالقاهر قبل ذلك في غير موضع.

(٣) **قوله: «ولهذا نظائر في كلامهم»**. منها: قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ حيث أُجيب

⇐

[صورةُ أُخرى مِن دخول «لو» على المضارع]

﴿و﴾ دخول «لو» على المضارع ﴿فى نحو: ﴿وَلَوْ تَرىٰ﴾ الخطاب لمحمّد ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ أو لكلّ مَن يتأتّى منه الرّؤية ﴿إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾(١)﴾ أي: أُرُوْهَا(٢) حتّى يعاينوها أو أُطْلِعُوْا عليها إِطْلاعاً هي تحتهم، أو أُدخلوها فيعرِفوا مقدار عذابها من قولك: «وقفته على كذا» ـ إذا فهّمته وعرّفته ـ وجواب «لو» محذوف أي: «لَرأيتَ أمراً فظيعاً» وكذا في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾(٣)، ﴿وَلَوْ تَرىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ﴾(٤) ﴿لتنزيله﴾ أي: المضارع ﴿منزلة الماضي؛ لصدوره﴾ أي: المضارع أو الكلام ﴿عمَّن لا خلاف في إخباره﴾ وهو الله الّذي يعلم غيب السَّمَاوات والأرض.

فالمستقبل الّذي أخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقّق الوقوع، فهذه الحالة إنّما هي في المستقبل، لأنّها إنّما تكون في القيامة، لكنّها جعلت بمنزلة الماضي المتحقّق الوقوع فاستعمل «لو» و«إذ» وهما مختصّان بالماضي، وحينئذٍ

⇐ عن الإشكال فيها بأنّ المبالغة فيها ترجع إلى نفي الظّلم والمعنى: انتفى الظّلم من الله ـ عزّ وعلا ـ انتفاءً مبالغاً فيه.

فالآية مفيدة لتأكيد النّفي والمبالغة فيه، لا لنفي التّأكيد والمبالغة وإلّا لأفادت أنّ المنفيّ إنّما هي المبالغة في الظّلم، فتفيد ثبوت أصل الظّلم ـ تعالى عمّا يقول الظّالمون علوّاً كبيراً ـ.

(١) الأنعام: ٢٧.

(٢) كلّ ما ذكره هاهنا مأخوذ من الكشاف في تفسير هذه الآية وهي السّابعة والعشرون من سورة الأنعام.

(٣) سبأ: ٣١.

(٤) السّجدة: ١٢.

كان المناسب أن يقال: «ولو رأيت» ولكنّه عدل إلى لفظ المضارع لأنّه كلام من لا خلاف في إخباره؛ فالمضارع عنده بمنزلة الماضي؛ فهذا مستقبل في التّحقيق ماضٍ بحسب التّأويل، كأنّه قيل: قد انقضى هذا الأمر لكنّك ما رأيته ولو رأيته لرأيت أمراً عجيباً. هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام[1].

وإن جعلت الخطاب للنّبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ «ولو» للتمنّي فلا استشهاد لأنّ «لو» التّمنّي تدخل على المضارع أيضاً.

[الأقوال في توجيه المضارع بعد «ربّما»]

(كما في ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[2]) فإنّه قد التزم[3] ابن

---

(١) قوله: «هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام». حاصل الكلام في تحقيق قوله: «لتنزيله» إلى آخره أنّ هاهنا أمرين:

الأوّل: أنّ الحالة المذكورة في الآية تقع في المستقبل فلا يناسبها استعمال «لو» و«إذا» المختصّين بالماضي.

والثّاني: أنّه بعد استعمالهما كان المناسب الإتيان بصيغة الماضي لا المضارع.

فالأوّل لتنزيل تلك الحالة بمنزلة الماضي المقطوع به لتحقّق وقوعها.

والثّاني لتنزيل المضارع منزلة الماضي لصدورها عمّن لا خلاف في إخباره، فالمستقبل الصّادر عنه بمنزلة الماضي، فتلك الحالة ماضويّة تنزيلاً مستقبلة تحقيقاً، فروعيت الجهتان.

(٢) الحجر: ٢.

(٣) كلّ ما ينقله في هذا الموضع عن ابن السّرّاج وأبي عليّ الفارسيّ فإنّما ينقله عن المحقّق الرّضيّ في بحث «ربّ» من باب حروف الجرّ من «شرح الكافية» ٢: ٣٣٣ وهذا نصّه: والتزم ابن السّرّاج وأبو عليّ في «الإيضاح» كون الفعل ماضياً: لأنّ وضع «ربّ» للتّقليل في الماضي ـ كما ذكرنا ـ.

⇐

السَّرَّاج[١] وأبو عليّ[٢] في «الإيضاح»[٣] بأنّ الفعل الواقع بعد «ربّ» المكفوفة بـ«ما» يجب أن يكون ماضياً، لأنّها للتّقليل في الماضي، وجوّز أبو عليّ في غير[٤] «الإيضاح» ومَنْ تَبِعَه وقوع الحال والاستقبال بعدها.

⇐ والعذر عندهما في نحو قوله: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ﴾ أنّ مثل هذا المستقبل ـ أي: الأمور الأخرويّة ـ غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي نحو: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ﴾ و﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾. وقال الرّبعيّ: أصله: «ربما كان يودّ» فحذف «كان» لكثرة استعماله بعد «ربما» والأوّل أحسن وقال:

قَتَلْنَا ونَالَ القَتْلُ منّا وربّما ... يَكُوْنُ عَلَى القَوْمِ الكِرامِ لَنَا الظَّفَر

أي: «ربّما كان» مثل قوله:

* فلقد يكون أخادم وذبائح *

والمشهور جواز دخول «ربّما» على المضارع بلا تأويل ـ كما ذكره أبو عليٍّ في غير «الإيضاح» ـ.

وفي نسخة أخرى من «شرح الكافية»: وجوّز أبو عليّ في غير «الإيضاح» ومن تابعه وقوع الحال أو الاستقبال بعد «ربّما» وهو الأظهر، فلا يحتاج في الآية والشّعر المذكورين إلى تأويل.

(١) أبو بكر محمّد بن سهل بن السّرّاج النّحويّ البغداديّ المتوفّى سنة ٣١٦هـ، أي: التزم به ابن السّرّاج في «الأصول» ١: ٤١٩.

(٢) أبو عليّ الفارسيّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفسويّ الشيرازيّ من أكابر النّحاة في كلّ العصور، ولد سنة ٢٨٨هـ في «فسا» من أعمال «فارس» توفّي بـ«بغداد» سنة ٣٧٧هـ ودفن بالشّونيزيّة، وأكثر كتبه موجودة عندي.

(٣) المقتصد في شرح «الإيضاح» ٢: ٨٣٤.

(٤) البغداديات: ٢٨٩ و٢٩٥.

[القول الأوّل]

فقوله: «ربما يودّ» من تنزيل المضارع منزلة الماضي في أحد قولَي البصريّين[١].

[القول الثّاني]

وأمّا الكوفيّون فعلى أنّه بتقدير «كان» أي: «ربّما كان يودّ»، فحذف لكثرة استعمال «كان» بعد «ربّما».

[القول الثّالث]

وأمّا جعل «ما» نكرة موصوفة بـ«يودّ» والفعل المتعلّق به «ربّ» محذوفاً ـ أي: ربّ شيءٍ يودّ الّذين كفروا تَحَقَّقَ وثَبَتَ ـ فلا يخفى ما فيه من التّعسّف وتبير النّظم[٢].

---

(١) **قوله: «في أحد قولي البصريّين»**. وفيه تكلّف، لاقتضائه أنّ الفعل المستقبل عبّر به عن ماضٍ متجوّز به عن المستقبل ـ كما نصّ عليه ابن هشام ـ.

والقول الآخر للبصريّين أشار إليه بقوله: «وأمّا جعل «ما» نكرة موصوفة» إلى آخره، ويحتمل أن يكون ما ذكره أبو عليّ في «الإيضاح» النحويّ. والأقوال الّتي ذكرها الشّارح هاهنا خمسة:

الأوّل: قول البصريّ المشهور.

الثّاني: قول الكوفي.

الثّالث: قول البصريّ غير المشهور وهو المشار إليه بقوله: وأمّا جعل «ما» نكرة موصوفة بـ«يودّ» إلى آخره.

الرّابع: قول ابن الحاجب النّحويّ.

الخامس: قول بعضهم المشار إليه بقوله: «وأمّا من زعم» إلى آخره.

(٢) **قوله: «ما فيه من التّعسّف وتبير النّظم»**. أمّا التّعسّف: فلأنّ فيه تقديراً بلا ضرورة داعية إليه ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ.

⇐

و«رُبَّ» هاهنا لتقليل النّسبة، بمعنى: أنّه يُدْهِشُهُمْ أهوال القيامة فَيَبْهَتُوْنَ وإن وُجِدَتْ منهم إفاقةٌ مَا تَمَنَّوْا ذلك.

ويجوز أن يكون مستعارة للتّكثير[1].

[القول الرّابع]

وذكر ابن الحاجب[2] أنّها نقلت من التّقليل إلى التّحقيق ـ كما نقلوا «قد» إذا دخلت على المضارع من التّقليل إلى التّحقيق ـ.

⇐ وأمّا تتبير النّظم: فلفوات الارتباط بينه وبين «لو كانوا مسلمين»، وتوضيح ذلك: أنّه إذا قدّرت كافّةً يكون قوله: «لو كانوا مسلمين» مفعولاً لـ«يودّ» بخلاف الموصوفة، فإنّ المفعول حينئذٍ مستتر وهو الضّمير المحذوف في جملة «يودّ» والتقدير: «يودّه» فيكون قوله: «لو كانوا مسلمين» منقطعاً عمّا قبله.

(١) **قوله: «مستعارة للتّكثير»**. أي: يكون التّكثير معنىً مجازيّاً لها ـ كما نسب إلى الأكثرين ـ لأنّ الاستعارة من أقسام المجاز، والعلاقة فيه التّضادّ مثل استعارة «الأسد» للجبان.

وأنكر على الأكثرين ابن هشام صاحب «المغني» حيث قال: وليس معناه التّقليل دائماً ـ خلافاً للأكثرين ـ ولا التّكثير دائماً ـ خِلافاً لابن درستويه وجماعة ـ بل ترد للتّكثير كثيراً وللتّقليل قليلاً.

فمن الأوّل: ﴿ **رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾.

ومن الثّاني: قول أبي طالب ـ عليه السّلام ـ:

وأبيض يُستَسقَى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل

يريد النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ اهـ باختصارٍ.

(٢) قال البغداديّ في شرح الشّاهد الموفي للثّمانمائة من «الخزانة»: ونقل التبريزيّ عن المصنّف في شرح هذه المقدّمة أنّ «ربّ» المكفوفة نقلت من معنى التقليل إلى معنى التّحقيق كما نقلت «قد» الدّاخلة على المضارع في نحو قوله ـ تعالى ـ: «قد يعلم ما أنتم عليه» من معنى التّقليل إلى معنى التّحقيق.

ودخولها على الجملة الاسميّة مذهب المبرّد والزمخشريّ وابن مالك اهـ.

ومفعول «يودّ» محذوف بدلالة قوله: ﴿لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[1][2] على أنّ «لو» للتمنّي[3] حكايةً لِوَدَادتهم[4] جيء به على لفظ الغَيْبَةِ لأنّهم مخبر عنهم، كما تقول: «حَلَفَ بِاللَّهِ لَيَفْعَلَنَّ» ولو قيل: «لأفعلنّ» لكان أيضاً سديداً حَسَناً[5].

[القول الخامس]

وأمّا مَنْ زعم أنّ «لو» الواقعة بعد فعلٍ يفهم منه معنى التَّمنّي حرف مصدريّة

---

(١) الحجر: ٢.

(٢) **قوله: ومفعول «يودّ» محذوف بدلالة قوله: «لَوْكَانُوا مُسْلِمِينَ»**. والمفعول المحذوف: «الإسلام» أو «كونهم مسلمين».

(٣) **قوله: «على أنّ «لو» للتمنّي»**. أي: القول بحذف المفعول مبنيّ على أنّ «لو» للتمنّي وذلك أنّه إذا كان للتّمنّي فهي للإنشاء ولها صدر الكلام ـ لأنّها من المغيّرات الّتي وجب أن تقع في الصّدر ـ فلا يعمل ما له الصّدر فيما بعده فلذلك لا يصحّ أن يكون المفعول «لو كانوا مسلمين» وهذا القول على هذا حكاية لودادتهم. وقال الهنديّ: أي: بناءً على أنّ «لو» للتمنّي فإنّه لو كان للمصدريّة لم يكن المفعول محذوفاً ـ كما سيجيء ـ.

(٤) **قوله: «حكاية لِوَدَادتهم»**. قيل: إذا كان ذلك حكاية وجب أن يقال: «لو كنّا مسلمين» بصيغة المتكلّم لا الغيبة، لوجوب المطابقة بين الحكاية والمحكيّ.

وأُجيب بأنّ ذلك لازم إذا أُريد حكاية اللّفظ والمعنى جميعاً وهاهنا ليس كذلك، بل أُريد حكاية المعنى دون اللّفظ وهذا هو المراد بقول الشّارح: «جيء به على لفظ الغيبة» أي: جيء بـ«لو كانوا» على صيغة الغيبة، لأنّ «لو كانوا» مخبر عن الكفّار القائلين يوم القيامة: «لو كنّا مسلمين» كما يقال حكاية عن زيد إذا حلف: «زيد حلف باللّه ليفعلنّ» بصيغة الغائب، وقد كان كلامه «لأفعلنّ» بصيغة المتكلّم، ولذا لو قيل: «لأفعلنّ» بصيغة المتكلّم حكايةً للّفظ والمعنى جميعاً لكان أيضاً حسناً.

(٥) **قوله: «سديداً حسناً»**. وجه الحسن أنّ الحكاية عبارة عن إيراد اللّفظ على صورته الأُولى وليست الآية كذلك بل جيء على خلاف صورته الأُولى ليطابق ما عبّر به عنهم وهو قوله: «الّذين كفروا» فإنّه بلفظ الغيبة اهـ.

فمفعول «يودّ» عنده هو قوله: ﴿ لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾.

[صورة ثالثة]

﴿أو لاستحضار الصّورة﴾ عطف على قوله: «لتنزيله» يعني: صورة رؤية الكافرين موقوفين على النّار قائلين: ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا ﴾(1) وكذا صورة رؤية الكافرين الظّالمين موقوفين عند ربّهم، والمُجْرِمين ناكسي رؤوسهم متقاولين بتلك المقالات. ﴿كما قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ فَتُثِيرُ سَحَاباً ﴾ ﴾ بلفظ المضارع بعد قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ ﴾(2) ﴿استحضاراً لتلك الصّورة البديعة الدّالّة على القدرة الباهرة﴾ أي: الغالبة، أعني: صورة إثارة السَّحاب مُسَخَّراً بين السَّماء والأرض على الكيفيّة المخصوصة، والانقلابات المتفاوتة.

[وجه العدول]

وذلك لأنّ المضارع ممّا يدلّ على الحال الحاضر الّذي من شأنه أن يشاهد، كأنّه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصّورة ليشاهدها السّامعون، ولا يفعل ذلك إلّا في أمر يهتمّ بمشاهدته لِغَرَابة، أو فَظَاعة، أو نحو ذلك، وهو في الكلام كثير.

وقد يكون دخولها على المضارع للدّلالة على أنّ الفعل من الفَظَاعة بحيث يحترز أَنْ يعبّر عنه بلفظ الماضي لكونه ممّا يدلّ على الوقوع في الجملة كما تقول: «لقد أصابَتْني حوادث لو تبقى إلى الآن لما بقي منّي أثر».

---

(1) الأنعام: ٢٧.

(2) فاطر: ٩. ومثله قوله ـ تعالى ـ: ﴿ اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ ﴾، الرّوم: ٤٨.

ولم يتعرّض للعدول[١] عن عدم الثّبوت إلى جعل الجملة الثّانية اسميّة[٢] كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ** ﴾[٣] دلالةً على إثبات المَثُوْبَةِ واستقرارها لأنّه ظاهر، وأمّا الجملة الأُولى فلا تقع إلّا فعليّة ألبتّة[٤].

[تنكير المسند]

﴿ وأمّا تنكيره ﴾ أي: تنكير المسند ﴿ **فلإرادة عدم الحصر والعهد** ﴾ المفهومين

---

(١) **قوله: «ولم يتعرّض للعدول»**. جواب عن سؤال وهو أنّ المصنّف قرّر قبل ذلك أنّ «لو» تدخل على الفعليّة الماضويّة ولا تدخل على الاسميّة ولا الفعليّة المضارعيّة للعلّة الّتي ذكرها، ثمّ بعد ذلك تعرّض للعدول عن الفعليّة الماضويّة إلى الفعليّة المضارعيّة فلم لم يتعرّض للعدول عن الفعليّة إلى الاسميّة؟

فأجاب بأنّ شرط «لو» لا تقع إلّا فعليّة وأمّا جوابها فربّما كان اسميّة وعدل فيها عن الفعليّة إلى الاسميّة ولم يتعرّض له المصنّف لأنّ وجه العدول عن الفعليّة إلى الاسميّة في الجواب ظاهر، ففي الآية المذكورة ـ مثلاً ـ وجه العدول هي الدّلالة على إثبات المثوبة واستقرارها.

(٢) **قوله: «جعل الجملة الثّانية اسميّة»**. أي: جملة جزاء الشّرط في «لو» والجملة الأُولى هي شرطها وناقش هذا بعضهم بأنّ الجواب حصر في الفعليّة، كما نصّ عليه السّيوطيّ قائلاً: جواب «لو» إمّا ماضٍ معنىً كـ«لو لم يخف الله لم يعصه» أو وضعاً وهو إمّا مثبت فاقترانه باللّام نحو: ﴿ **وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ** ﴾ أكثر من تركها نحو: ﴿ **لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا** ﴾ أو منفيّ بـ«ما» فالأمر بالعكس نحو: ﴿ **وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا** ﴾.

ولو نعطى الخيار لما افترقنا ... ولكن لا خيار مع اللّيالي

(٣) البقرة: ١٠٣.

(٤) **قوله: «فلا تقع إلّا فعليّة ألبتّة»**. فيه أيضاً مناقشة لبعضهم، قال ابن مالك:

وهي في الاختصاص بالفعل كـ«إن» ... لكنّ «لو»: «أنّ» بها قد يقترن

حيث قال شرّاح كلامه: موضع «أنّ» حينئذٍ رفع مبتدأ عند سيبويه وفاعلاً لـ«ثبت» مقدّراً عند الزّمخشريّ.

من تعريفه ﴿كقولك: «زيد كاتب وعمرو شاعر» ﴾.

[نقد رأي السّكّاكي]

ويدخل فيه ما إذا قُصِدَ حِكايةٌ عن المنّكر[١] كما إذا قال لك قائل: «عندي رجل»، فتقول تصديقاً له: «الّذي عندك رجل» وإن كنت تعلم أنّه زيد.

﴿أو للتّفخيم نحو: ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ﴾ على أنّه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أو خبر: ﴿ ذٰلِكَ الْكِتَابُ ﴾[٢].

﴿أو للتّحقير ﴾ نحو: «ما زَيْدٌ شيئاً».

[رأي آخر للسّكّاكيّ]

قال صاحب «المفتاح»: أو لكون المسند إليه نكرة نحو: «رجل من قبيلة كذا حاضر» فإنّه يجب حينئذٍ تنكير المسند، لأنّ كون المسند إليه نكرة والمسند معرفة

---

(١) **قوله: «ويدخل فيه ما إذا قصد حكاية عن المنكر»**. لقد أدمج المصنّف في هذا الكتاب قصد حكاية المنكر وقصد عدم الحصر والعهد، ردّاً على السّكّاكيّ حيث جعل كلّ واحدٍ من القصدين سبباً مستقلّاً باقتضاء التّنكير ولم يجعل أحدهما داخلاً في الآخر، والشّارح يريد الوقوف إلى جانب الخطيب وتخطئة السّكّاكيّ فلذا قال: «ويدخل فيه» أي: في قصد عدم الحصر والعهد قصد الحكاية عن المنكر.

قال المحشّي: لا يخفى عليك أنّ قصد حكاية المنكر مغاير لقصد عدم الحصر والعهد، وإن كان مجامعاً له، وأنّ كلّ واحدٍ من القصدين مستقلّ باقتضاء التّنكير فجعل أحدهما داخلاً في الآخر لا يخلو عن تعسّفٍ، فالصّواب أن يجعل كلّ منهما مقتضياً برأسه كما في «المفتاح» حيث قال: وأمّا الحالة المقتضية لكونه منكراً فهي إذا كان الخبر وارداً على حكاية المنكر كما إذا أخبر عن «رجل» في قولك: «عندي رجل» تصديقاً لك فقيل: «الّذي عندك رجل» أو كان المسند إليه نكرةً، ثمّ قال: أو كان المسند إليه معرفةً لكن المراد بالمسند وصف غير معهودٍ ولا مقصود الانحصار اه.

(٢) البقرة: ٢.

ـ سواء قلنا: يمتنع عقلاً[1] أو لا يمتنع ـ ليس في كلام العرب.

ونحو قوله:

* وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا[2] *

وقوله:

* يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ[3] *

---

(١) قوله: «سواء قلنا ـ: يمتنع عقلاً». كما قال به بعضهم ويأتي دليله بُعَيْد هذا «أو لا يمتنع» كما اختاره المحقّق الرّضيّ ـ رضوان الله عليه ـ.

(٢) قوله: «وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا». قد تقدّم شرحه في باب القلب فراجعه.

(٣) قوله: «يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ». المصراع من الوافر على العَروض المقطوفة مع الضّرب المماثل، والقائل حسّان بن ثابت من قصيدة يهجو بها أبا سفيان بن حرب ـ لعنه الله ـ يقول فيها:

عَفَتْ ذاتُ الأصابع فالجِواءُ ... إلى عَذْرَاءَ منزِلُها خَلَاءُ
ديارٌ من بني الحَسْحاس قَفْرٌ ... تعفّيها الرَّوامِسُ والسَّمَاءُ
وكانت لا يزال بها أنيسٌ ... خِلالَ مروجها نَعمٌ وشَاءُ
فَدَعْ هذا ولكن من لطيفٍ ... يؤرِّقني إذا ذَهَبَ العِشَاءُ
لِشَعْثاءَ الّتي قد تيَّمَتْه ... فليس لِقَلْبِهِ منها شِفَاءُ
كأنَّ خبيئةً من بيت رأسٍ ... يكون مزاجها عَسَلٌ وماءُ
على أنيابها أو طَعْمُ غَضٍّ ... من التُّفَّاح هصّره اجتناءُ
إذا ما الأشربات ذُكِرْنَ يوماً ... فهُنَّ لطيّب الرّاح الفِدَاءُ

قال:

ألا أبلغ أبا سفيان عنّي ... فأنت مُجَوَّفٌ نَخِبٌ هَواءُ
هجوتَ محمّداً فأَجَبْتُ عنه ... وعند الله في ذاك الجزاءُ
أتهجوه ولستَ له بكُفْءٍ ... فشرّكما لخيركما الفِداءُ

⇐

من باب القلب(١) ـ على ما مرّ ـ.

[نقد الشّارح له]

وهذا على إطلاقه ليس بصحيح؛ لأنّهم يجوّزون كون المبتدأِ نكرةً اسمَ استفهامٍ، والخبرِ معرفةً نحو: «مَنْ أبوك» و: «كَمْ درهماً مَالُكَ»، وكذا في: «ماذا صنعت» على أن يكون المعنى: «أَيُّ شيءٍ الّذي صنَعْتَه» وقد صرّحوا في جميع ذلك بأنّ اسم الاستفهام مبتدأ، والمعرفة بعده خبر له.

[استدلال على امتناع تعريف الخبر وتنكير المبتدأ]

واستدلّ بعضهم على أنّ كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلاً بوجهين:

⇐ هجوتَ مباركاً بَرّاً حنيفاً — أمينَ الله شيمته الوَفَاءُ
فمن يهجو رسولَ الله منكم — ويمدحه وينصره سَواءُ
فإنّ أبي ووالده وعِرْضِي — لِعِرْضِ محمّد منكم وِقَاءُ

قال:

لساني صارمٌ لا عيب فيه — وبحري لا تكدّره الدِّلَاءُ

(١) راجع المفتاح: ٣١٠ ـ ٣١١ وعبارة «المفتاح» منقولة بالمعنى، وهذا نصّه: وأما الحالة المقتضية لكونه منكّراً فهي إذا كان الخبر وارداً على حكاية المنكّر، كما إذا أخبر عن «رجل» في قولك: «عندي رجل» تصديقاً لك، فقيل: «الّذي عندك رجل» أو كان المسند إليه نكرةً، كقولك: «رجل من قبيلة كذا حاضر» فإنّ كون المسند إليه نكرة والمسند معرفة ـ سواء قلنا: يمتنع عقلاً أو يصحّ عقلاً ـ ليس في كلام العرب، وتحقيق الكلام فيه ليس ممّا يهمّنا الآن.

وأما ما جاء من نحو قوله: * ولا يك موقف منكِ الوَداعا * وقوله: * يكون مزاجها عسل وماءُ * وبيت الكتاب: * أظبي كان أمّك أم حِمارٌ * فمحمول على منوال: «عرضت النّاقة على الحوض» وأصل الاستعمال: «ولا يك موقفاً منكِ الوَداعُ» و«يكون مزاجُها عسلاً وماءً» و«أظبياً كان أمّك أم حماراً» اهـ.

الأوّل: أنّ الأصل في المسند إليه أن يكون معلوماً؛ لاستلزام الحكم على الشّيء العلم به[١]، والأصل في المسند التّنكير؛ لعدم الفائدة في الإخبار بالمعرفة[٢]

---

(١) **قوله: «لاستلزام الحكم على الشّيء العلم به»**. قال المحقّق الرّضيّ ـ رضوان الله عليه ـ: اعلم أنّ جمهور النُّحاة على أنّه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص مّا؛ لأنّه محكوم عليه، والحكم على الشّيء لا يكون إلّا بعد معرفته. قال: وهذه العلّة تطرد في الفاعل مع أنّهم لا يشترطون فيه التّعريف ولا التّخصيص، وأمّا قول المصنّف ـ أي: ابن الحاجب ـ: إنّ الفاعل يختصّ بالحكم المتقدّم عليه فوهم، لأنّه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصّص فتكون قد حكمت على الشّيء قبل معرفته، وقد قال: إنّ الحكم على الشّيء لا يكون إلّا بعد معرفته.

وقال ابن الدّهّان ـ وما أحسن ما قال ـ: إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيّ نكرة شئت، وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصّص المحكوم عليه بشيءٍ أو لا.

فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل ـ سواء كان معرفتين أو نكرتين مختصّتين بوجهٍ مّا أو نكرتين غير مختصّتين ـ بشيءٍ واحدٍ، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام «زيد» ـ مثلاً ـ فقلت: «زيد قائم» عدّ لغواً، ولو لم يعلم كون رجل مّا من الرّجال قائماً في الدّار جاز لك أن تقول: «رجل قائم في الدّار» وإن لم تتخصّص النّكرة بوجهٍ، وكذا تقول: «كوكب انقضّ السّاعة» قال الله ـ تعالى ـ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام «زيد» أن تقول: «قام زيد» ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدّار أن تقول: «قام في الدّار رجل» قال: ولا أُنكر أنّ وقوع المبتدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصّفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل، فإنّ فعله ـ لتقدّمه عليه وجوباً ـ لا يلتبس بصفته اهبتصرّفٍ.

(٢) **قوله: «لعدم الفائدة في الإخبار بالمعرفة»**. غلط لما سيجيء في تعريف «المسند»، ولقد اضطرب كلام الشّارح هاهنا حيث يقول بُعَيد هذا في تعريف «المسند»: يجب عند

⇐

وارتكاب مخالفة أصلين مستبعد عند العقل.

الثّاني: أنّ العلم بحكم من أحكام الشّيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشّيء بذلك الحكم، وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشّيء؛ لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه.

[ردّ الاستدلال]

وكلاهما في غاية الفساد:

أمّا الأوّل فلأنّ وجوب كونه معلوماً لا يستلزم كونه اسماً معرّفاً، إذ النّكرة المخصّصة، بل النّكرة المحضة، معلومة من وجه، والحكم على الشّيء إنّما يستدعي العلم به بوجهٍ مّا.

ولأنّ قوله: «لا فائدة في الإخبار بالمعرفة» غَلَطٌ ـ لما سيجيء في تعريف المسند[1] ـ.

ولأنّ ما ذكره على تقدير صحّته إنّما يدلّ على الاستبعاد ـ كما اعترف به[2] ـ والمطلوب هو الامتناع.

وأمّا الثّاني فلأنّه لا يدلّ إلّا على أنّ المحكوم عليه يجب أن يكون معلوماً،

⇐ تعريف المسند أن يكون المسند إليه معرفةً، إذ ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفةً في الجملة الخبريّة اهـ.

ولا يريد المستدلّ سوى هذا، فكيف يحكم الشّارح في المقام بأنّه غلط ثمّ يحكم بصحّته بعد ذلك؟

(١) عند قوله: كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيداً للسّامع فائدة مجهولة لأنّ ما يستفيده السّامع من الكلام هو انتساب الخبر إلى المبتدأ، أو كون المتكلّم عالماً به، والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب أحدهما إلى الآخر.

(٢) حيث قال: «مستبعد عند العقل».

وهذا لا يستلزم كونه معرفة ـ كما مرّ[١] ـ.

على أنّ قوله: «جواز الحكم على الشّيء يستلزم العلم به» ممنوع، بل إنّما يستلزم جواز العلم به[٢] وهو لا يوجب كونه معلوماً.

[تخصيص المسند بالإضافة أو الوصف]

﴿ وأمّا تخصيصه[٣] بالإضافة ﴾ نحو: «زيد غلام رجل» **﴿ أو الوصف ﴾** نحو: «زيد رجل عالم» **﴿ فلكون الفائدة أتمّ ﴾** لما مرّ من أنّ زيادة الخصوص[٤] توجب أتمّيّة الفائدة.

---

(١) آنفاً من أنّ النّكرة المخصّصة بل النّكرة المحضة معلومة من وجهٍ.

(٢) **قوله: «إنّما يستلزم جواز العلم به»**. والخلاصة أنّ الملازمة بين الجوازين ـ أي: جواز الحكم وجواز العلم ـ لا بين جواز الحكم وبين تحقّق العلم فعلاً، والفرق بين الملازمتين أوضح من أن يخفى.

(٣) **قوله: «تخصيصه»**. المراد من التّخصيص هو الّذي اصطلح عليه النُّحاة وبيّنه المحقّق الرّضيّ في شرح «الكافية» وهو تقليل الاشتراك الحاصل في النّكرات ـ كما نصّ عليه الشّارح في باب وصف المسند إليه نقلاً عن الرّضي في شرح «الكافية» ـ وذلك أنّ «الغلام» في المثال الأوّل و«رجل» في المثال الثاني كانا بحسب الوضع محتملين لكلّ فرد من أفراد الغلمان والرّجال، فلمّا أُضيف في الأوّل ووُصِفَ في الثّاني قلّ الاشتراك والاحتمال وخصّص «الغلام» و«الرّجل» ببعض الأفراد، أي: غلام رجل لا امرأة، ورجل عالم لا جاهل.

(٤) **قوله: «لما مرّ من أنّ زيادة الخصوص»**. أي: مرّ في أوّل بحث تعريف المسند إليه من بابه وبحث تقييد الفعل بمفعول ونحوه من باب المسند.

[التّقييد والتّخصيص تفنّن في التّعبير]

وجعل معمولات المسند ـ كالحال(١) ونحوها ـ من المقيّدات(٢) والإضافة والوصف من المخصّصات مجرّد اصطلاح.

---

(١) **قوله: «معمولات المسندكالحال»**. أقول: يظهر من كلام المصنّف والشّارح التّفتازانيّ أنّ الحال من معمولات المسند وقيوده، وليست الحال بنفسها مسندةً، وهذا خلاف ما نصّ عليه الشّيخ في «دلائل الإعجاز» بأنّ المسند يشمل الحال أيضاً والحال يمكن أن يكون مسندة بنفسها لا قيداً للمسند فقط، وهذا نصّه في «فصل القول على فروق في الخبر» ١٣٢:

أوّل ما ينبغي أنْ يعلم منه ـ أي: من الخبر ـ أنّه يقسّم إلى خبرٍ هو جزء من الجملة لا تَتِمُّ الفائدة دونه.

وخبرٍ ليس بجزءٍ من الجملة ولكنّه زيادة في خبر آخر سابق له.

فالأوّل: خبر المبتدأ كـ«منطلق» في «زيد منطلق» والفعل كقولك: «خرج زيد» فكلّ واحد من هذين جزءٌ من الجملة وهو الأصل في الفائدة.

والثّاني: هو الحال كقولك: «جاءني زيد راكباً» وذاك لأنّ الحال خبر في الحقيقة من حيث إنّك تثبت بها المعنى لذي الحال، كما تُثْبته بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبتّ الرّكوب في قولك: «جاءني زيد راكباً» لـ«زيد» إلّا أنّ الفرق أنّك جئت به لتزيد معنىً في إخبارك عنه بالمجيء وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه ولم تجرّد إثباتك للرّكوب ولم تباشر به، بل ابتدأت فأثبتّ المجيء ثمّ وصلت به «الرّكوب» فالتبس به الإثبات على سبيل التّبع للمجيء وبشرط أن يكون في صلته.

وأمّا في الخبر المطلق نحو: «زيد منطلق» و: «خرج عمرو» فإنّك مثبت للمعنى إثباتاً جرّدته له وجعلته يباشره من غير واسطة ومن غير أن يتسبّب بغيره إليه؛ فاعرفه اهـ.

(٢) **قوله: «من المقيّدات»**. جواب عن سؤال مقدّر وهو أنّه لم جعل المصنّف معمولات المسند ـ مثل الحال والتّمييز والاستثناء وغيرها ـ من المقيّدات حيث قال: «وأمّا تقييد الفعل وما يشبهه بمفعول ونحوه والاستثناء فلتربية الفائدة» وجعل إضافة المسند ووصفه من ⇐

[بعضهم يقول بخلاف ذلك]

وقيل: لأنّ **التّخصيص** عندهم عبارة عن نقص الشُّيُوع ولا شُيُوعَ للفعل؛ **لأنّه** إنّما يدلّ على مجرّد المفهوم **والحال** تقيّده، **والوصف** يجيء للاسم الّذي فيه الشُّيُوع فيخصّصه.

[نقد قول هذا البعض]

وهذا وَهَمٌ[1] لأنّه إن أراد الشُّيُوع باعتبار الدَّلالة على الكَثْرَةِ والشُّمُوْلِ لها ـ وظاهر أنّ النّكرة في الإيجاب ليست كذلك ـ فيجب أن لا يكون الوصف في نحو: «رجل عالم» مخصّصاً.

⇐ المخصّصات؟ والحاصل انّه كان يمكنه أربع صور:

١ ـ التّعبير بالتّخصيص في الموضعين.

٢ ـ التّعبير بالتّقييد فيهما.

٣ ـ التّعبير بالتّقييد في الأوّل وبالتّخصيص في الثّاني.

٤ ـ عكس الثّالث.

فلم اختار من هذه الصّور الأربع واحداً؟

والجواب: أنّ ذلك مجرّد اصطلاح ولم يقصِد بذلك إلى فرق كما يتوهّم.

(١) **قوله: «وهذا وهم»**. والحاصل أنّ الشّيوع قسمان:

الأوّل: الشّيوع باعتبار الدّلالة على الكثرة والشّمول، ويقال لهذا: العموم الشّموليّ والشّيوع الاستيعابيّ.

الثّاني: الشّيوع باعتبار أنّ احتمال الصّدق على كلّ فرد يفرض من غير دلالة على التّعيين ويقال له: الشّمول البدليّ والشّيوع البدليّ.

فإن كان المراد هو الأوّل فالنّكرة في كلام المثبت نحو: «رجل جاء» لا يدلّ على الشّيوع الاستيعابيّ فينبغي أن لا يكون الوصف في «رجل عالم جاءني» مخصّصاً والحال أنّه مخصّص. وإن كان المراد الثّاني فالشّيوع في الفعل أيضاً ثابت كما بيّنه الشّارح.

وإن أراد الشُّيُوع باعتبار احتمال الصّدق على كلّ فرد يفرض من غير دلالة على التّعيين، ففي الفعل أيضاً شُيُوع، لأنّ قولك: «جاءَني زيد» يحتمل أن يكون على حالة الرُّكوب وغيره.

وكذا «طاب زيد» يحتمل أن يكون من جهة النّفس وغيرها، ففي **الحال، والتّمييز** وجميع المعمولات تخصيص، ألا ترى إلى صَحَّةِ قولنا: «ضَرَبْتُ ضَرْباً شديداً»[1] بالوصف.

[ترك التّخصيص]

﴿ **وأمّا تركه** ﴾ أي: ترك تخصيص المسند بالإضافة والوصف ﴿ **فظاهر ممّا سبق** ﴾ في ترك تقييد المسند؛ لمانعٍ من تربية الفائدة.

[تعريف المسند]

﴿ **وأمّا تعريفه فلإفادة السّامع حكماً على أمر معلوم له** ﴾ أي: للسّامع ﴿ **بإحدى طرق التّعريف** ﴾ هذا إشارة إلى أنّه يجب عند تعريف المسند أن يكون المسند إليه معرفة؛ إذ ليس في كلام العرب كونُ المبتدأِ نكرةً والخبرِ معرفةً في الجملة الخبريّة[2] ﴿ **بآخر مثله** ﴾ أي: حكماً على أمر معلوم بأمر آخر مثل ذلك الأمر

---

(١) **قوله: «ضربت ضرباً شديداً»**. ولا يخفى ما فيه، فإنّ الّذي وُصِفَ إنّما هو مصدر الفعل لا الفعل نفسه، وفي قولهم: «جاءني زيد» الاحتمالات في المصدر وهو «المجيء» فالعموم البدليّ في الفعل راجع إلى الاسم وهو مصدر الفعل لا الفعل نفسه.

(٢) **قوله: «ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبريّة»**. وأمّا الجملة الإنشائيّة فقد يكون المسند فيها معرفة والمسند إليه نكرة ـ كما تقدّم نقله عن الشّارح ـ نحو: «مَن أبوك» على مذهب سيبويه فإنّه يرى «مَنْ» مبتدأ وعنده يخبر بمعرفة عن نكرة متضمّنةٍ استفهاماً.

⇐

المحكوم عليه ـ في كونه معلوماً للسّامع بإحدى طرق التّعريف سواء يتّحد الطّريقان نحو: «الرّاكب هو المنطلق» أو يختلفان نحو: «زيد هو المنطلق» ـ.

[المغايرة بين المسند والمسند إليه]

وقوله: «بآخر» إشارة إلى أنّه يجب مغايرة المسند والمسند إليه[1] بحسب

⇐ وعند غيره «مَنْ» خبر مقدّم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة.

قال المحقّق الرّضيّ في آخر باب الأفعال النّاقصة من شرح «الكافية»: قد يخبر في هذا الباب وفي باب «إنّ» بمعرفةٍ عن نكرة، ولم يجز ذلك في المبتدأ والخبر للالتباس، لاتّفاق إعرابي الجزئين هناك واختلافهما هاهنا.

وقال الزّمخشريّ وغيره: لا يخبر هاهنا عن نكرة بمعرفة إلّا ضرورةً نحو قوله:

❊ يكون مزاجَها عسل وماء ❊

وقال:

❊ ولا يك موقف منكِ الوَداعا ❊

وقال ابن مالك: بل يجوز ذلك اختياراً لأنّ الشّاعر أمكنه أن يقول:

❊ ولا يك موقفي منكِ الوَداعا ❊

وأن يرفع «مزاجها» على إضمار الشّأن في «كان» ـ كما في الرّواية الأُخرى ـ ولا خلاف عند مجوّزه اختياراً أيضاً أنّ الأولى جعل المعرفة اسماً والنّكرة خبراً، ألا ترى أنّهم قالوا: إنّ «أَنْ» أولى بالاسميّة ممّا تقدّم في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَاكَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَنْ قَالُوا** ﴾ مع كونهما معرفتين لمشابهتها المضمر من حيث إنّها لا توصف كالمضمر، وإنّما جرّأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في بابَي «إنّ» و«كان» اهـ.

(١) **قوله: «يجب مغايرة المسند والمسند إليه»**. معنى كون شيء مسنداً إلى شيء: «أنّ هذا ذاك» وهذا المعنى كما يتطلّب الاتّحاد بين الشّيئين يستدعي المغايرة بينهما ليكونا حسب الفرض شيئين؛ ولولاها لم يكن إلّا شيء واحد لا شيئان.

وعلى هذا لابدّ في المسند والمسند إليه من الاتّحاد من جهة والتّغاير من جهة أُخرى

⇐

المفهوم ليكون الكلام مفيداً، فنحو:

* أنا أبو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي[1] *

متأوّل بحذف المضاف باعتبار حالين، أي: «شعري الآن مثل شعري في ما كان» أي: المعروف والمشهور بالصِّفات الكاملة.

[عدم لزوم المغايرة دائماً]

وليس هذا التّأويل بلازم في كلّ ما اتّحد فيه لفظُ المبتدأ والخبر ـ على ما توهّمه بعضهم ـ إذ لا حاجة إليه في نحو قولنا: «زيد شجاع، فَمَنْ سَمِعْتَهُ يقاوم الأسد فهو هو» فأحد[2] الضّميرين لـ«مَنْ سَمِعْتَهُ»، والآخر لـ«زيد» وهذا مفيد من غير تأويل.

﴿أو لازمَ حكمٍ كذلك﴾ عطف على «حكماً» أي: أو لإفادة السّامع لازمَ حكمٍ على أمر معلوم ـ بإحدى طُرُق التّعريف ـ بآخر مثله.

وفي هذا إشارة إلى أنّ كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيداً للسّامع فائدة مجهولة، لأنّ ما يستفيده السّامع من الكلام هو انتساب الخبر إلى

⇐ كيما يصحّ الإسناد، ولذا لا يصحّ الإسناد بين المتباينين إذ لا اتّحاد بينهما، ولا يصحّ إسناد الشّيء الى نفسه، إذ الشّيء لا يغاير نفسه.

(١) **قوله: «أنا أبو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي»**. المِصْراع من الرَّجَز المشطور، والقائل أبو النَّجم الفضل بن قدامة العجلي المتوفّى سنة ١٣٠هـ وبعده:

للّه درّي ما أَجَنَّ صدري
تنام عيني وفؤادي يَسْري
مع العفاريت بأرض قَفْرِ

ففي المصراع تأويل كما بيّنه الشّارح ولولاه لم يكن الكلام مفيداً، لأنّ ثبوت الشّيء لنفسه ضروريّ لا يجهله أحد فلا يحصل منه فائدة إلّا بالتّأويل.

(٢) وإنّما قال: «أحد الضّميرين» من دون تعيينٍ؟ لجواز رجوع كلٍّ منهما إلى كلٍّ.

المبتدأ أو كون المتكلّم عالماً به، والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب أحدهما إلى الآخر.

والحاصل أنّ السّامع قد علم أمرين لكنّه يجوز أن يكونا متعدّدين في الخارج فاستفاد من الكلام أنّهما متّحدان في الوجود الخارجيّ بحسب الذّات **﴿نحو: «زيد أخوك» و «عمرو المنطلق»﴾** حال كون «المنطلق» في المثال الأخير **﴿باعتبار تعريف العهد أو الجنس﴾** وفي هذا تمهيد لما سيجيء من بحث القصر (١).

وممّا ورد على تعريف العهد قول أبي فِراس (٢):

فَإِنْ تَكُونُوا بَرَاءً (٣) مِنْ جِنَايَتِهِ ... فَإِنَّ مَنْ نَصَرَ الْجَانِي هُوَ الْجَانِي

---

(١) حيث يقول بعيد هذا: والثّاني قد يفيد قصر الجنس على شيء إلى آخره...

(٢) و«أبو فِراسٍ» في الأصل كُنْيَةُ الأسد، قال الشّاعر:

يُكْنَى، وما حُوِّلَ عن جِرْهَاسِ ... من فَرْسَةِ الأُسْدِ، أبا فِراسِ

قال ابن منظور: «وأبو فِراس» مِنْ كُنَاهم، وقد سمّت العربُ فِراساً وفَراساً.

(٣) **قوله: «فَإِنْ تَكُونُوا بَرَاءً»**. البيت من البسيط على العَروض المخبونة مع الضّرب المقطوع والقائل: أبو فِراس الحمداني الحارث بن سعيد بن حمدان التغلبي الرّبعي، شاعر الشّيعة المشهور وأميرها المبرور، وهو ابن عمّ سيف الدّولة، وكان الصّاحب ابن عبّاد يقول: «بدئ الشّعر بِمَلِكٍ وختم بِمَلِكٍ» يعني امرأ القيس وأبا فِراس.

وهو من قطعة يقول فيها:

بني زُرَارةَ لو صَحّتْ طرائقكم ... لكنتم عندنا في المنزل الدَّاني

لكن جهلتم لدينا حقّ أنفسكم ... وباع بائعكم ربحاً بخُسْرانِ

فإن تكونوا بَراءً من جنايته ... فإنّ من رَفَدَ الجاني هو الجاني

ما بالكم يا أقلّ الله خيركم ... لا تغضبون لهذا المُوْثَق العاني

⇐

أي: هو هو، يعني: أنّ النّاصر للجاني والجاني سِيَّانِ ـ على معنى أنّ هذا ذاك وذاك هذا ـ ولا فرق بينهما في جواز إضافة الجناية إلى كلّ منهما حسب إضافتها إلى الآخر.

ويجوز أن يكون المعنى: فهو الكامل في الجناية المُرْبِي[1] على كلّ جانٍ، ولم يرد أنّ «مَنْ نَصَرَ الجاني فقد جَنَى جِنايةً» حتّى يصحّ التّنكير.

[اختلاف التّعريف بالإضافة عن غيره]

والمذكور في بعض الكتب[2] أنّ تعريف المسند إن كان بغير الإضافة يجب

⇐ جارٌ نزعناه قَسْراً في بيوتكم ... والخيل تعصِبُ فُرْساناً بفُرْسَانِ
إذ لا تردّون عن أكناف أهلكم ... شوازبَ الخيل من مثنىً ووُحْدان
بالمَرج إذ أُمُّ بسّامٍ تُناشِدني ... بناتُ عمّك يا حارِ بن حَمْدانِ
فبِتُّ أثني صُدورَ الخيل ساهمةً ... بكلّ مُضْطَغِنٍ بالحِقْد مَلْآن
ونحن قوم إذا عُدنا بسيّئةٍ ... على العشيرة أعقبنا بإحسانِ

(١) يقال: «أَرْبَى على الخمسة» زاد عليها.

(٢) **قوله: «والمذكور في بعض الكتب»**. اختلف في التّعريف بالإضافة وأنّه هل يفترق عن غيره أم لا؟ على قولين:

الأوّل: الفرق وهو أنّ تعريف «المسند» إن كان بغير الإضافة وجب معلوميّة «المسند إليه» و«المسند» معاً وإن كان بالإضافة لم يجب إلّا معلوميّة «المسند إليه» وهذا الفرق هو الّذي اختاره الخطيب في «الإيضاح» البيانيّ.

الثّاني: عدم الفرق وأنّه يجب معلوميّة الطّرفين سواء كان التّعريف بالإضافة أو غيرها، وهذا مختار بعض النُّحاة والمصنّف الخطيب في هذا الكتاب حيث قال: «وأمّا تعريفه فلإفادة السّامع حكماً على أمر معلوم له بإحدى طرق التّعريف بآخر مثله».

وهذا الاختلاف في مذهب المصنّف إشارة إلى الوضع والاستعمال فإنّ عبارة

⇐

معلوميّة المسند إليه والمسند، وإن كان بالإضافة لا يجب إلّا معلوميّة المسند إليه.

[قولان للمصنّف]

وبهذا يشعر لفظ «الإيضاح»[1] لكن قوله: «بأمر معلوم على آخر مثله» يأبى

⇐ «التلخيص» ناظرة إلى أصل الوضع، وعبارة «الإيضاح» إلى مقام الاستعمال ـ كما نقله الشّارح عن المحقّق الرّضيّ ويأتي نصّه ـ.

(١) راجع «الإيضاح» ١٩٩ في الفرق بين: «زيد أخوك» و«أخوك زيد» و«زيد المنطلق» و«المنطلق زيد» حيث يقول في باب تعريف المسند: وأمّا تعريفه فلإفادة السّامع إمّا حكماً على أمرٍ معلوم له بطريق من طرق التّعريف بأمر آخر معلوم له كذلك، وإمّا لازمَ حكم بين أمرين كذلك.

تفسير هذا أنّه قد يكون للشّيء صفتان من صفات التّعريف، ويكون السّامع عالماً باتّصافه بإحداهما دون الأخرى، فإذا أردت أن تخبره بأنّه متّصف بالأخرى، تَعْمِدُ إلى اللّفظ الدّالّ على الأُوْلَى وتجعله مبتدأ، وتَعْمِدُ إلى اللفظ الدّالّ على الثّانية وتجعله خبراً، فتفيد السّامع ما كان يجهله من اتّصافه للثّانية، كما إذا كان للسّامع أخ يسمّى «زيداً» وهو يعرفه بعينه واسمه ولكن لا يعرف أنّه أخوه، وأردت أن تعرّفه أنّه أخوه، فتقول له: «زيد أخوك» سواء عرف أنّ له أخاً ولم يعرف أنّ «زيداً» أخوه، أو لم يعرف أنّ له أخاً أصلاً.

وإن عرف أنّ له أخاً في الجملة وأردت أن تعيّنه عنده، قلت: «أخوك زيد» أمّا إذا لم يعرف أنّ له أخاً أصلاً فلا يقال ذلك لامتناع الحكم بالتّعيين على مَنْ لا يعرفه المخاطب أصلاً. فظهر الفرق بين قولنا: «زيد أخوك» وقولنا: «أخوك زيد».

وكذا إذا عرف السّامع إنساناً يسمّى زيداً بعينه واسمه، وعرف أنّه كان من إنسانٍ انطلاق، ولم يعرف أنّه كان من «زيد» أو غيره، فأردت أن تعرفه أنّ «زيداً» هو ذلك المنطلق، فتقول: «زيد المنطلق» وإن أردت أن تعرفه أنّ ذلك المنطلق هو «زيد» قلت: «المنطلق زيد». وكذا إذا عرف السّامع إنساناً يسمّى «زيداً» بعينه واسمه وهو يعرف معنى جنس المنطلق وأردت أن تعرّفه أنّ «زيداً» متّصف به، فتقول: زيد المنطلق، وإن أردت أن

⇐

ذلك ويدلّ على أنّه يجب معلوميّة الطّرفين سواء كان التّعريف بالإضافة أو غيرها.

[الإضافة والعهد]

ويؤيّده ما ذكره النُّحاة من أنّ تعريف الإضافة باعتبار العهد فإنّك لا تقول: «غُلام زيد» إلّا لغُلَامٍ معهود بين المتكلّم والمخاطب، باعتبار تلك النّسبة، لا لِغُلَامٍ من غِلْمانه وإلّا لَمْ يَبْقَ فرق بين المعرفة والنّكرة.

[كلام المحقّق الرّضيّ]

نعم قد ذكر بعض المحقّقين من النُّحاة[1] أنّ هذا أصل وضع الإضافة لكنّه

⇐ تعيّن عنده جنس المنطلق قلت: «المنطلق زيد».

لا يقال: «زيد» دالّ على الذّات فهو متعيّن للابتداء تقدّم أو تأخّر و«المنطلق» دالّ على أمر نسبيّ فهو متعيّن للخبريّة تقدّم أو تأخّر لأنّا نقول: «المنطلق» لا يجعل مبتدأ إلّا بمعنى الشّخص الّذي له الانطلاق وإنّه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً، و«زيد» لا يجعل خبراً إلّا بمعنى صاحب اسم «زيد» وإنّه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ.

(١) **قوله: «قد ذكر بعض المحقّقين من النُّحاة»**. وهو فخر الشّيعة وشيخ الشّريعة المحقّق الرّضيّ الأسترآباذيّ ـ رضوان الله عليه ـ في باب الإضافة من «شرح الكافية» حيث قال في شرح قول ابن الحاجب: «وتفيد تعريفاً مع المعرفة وتخصيصاً مع النّكرة»: يعني الإضافة المعنويّة بخلاف اللفظيّة، وإنّما أفادت تعريفاً مع المعرفة، لأنّ وضعها لتفيد أنّ لواحدٍ ممّا دلّ عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصيّة ليست للباقي معه، مثلاً إذا قلت: «غلام زيد راكب» ـ ولزيد غلمان كثيرة ـ فلابدّ أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصيّة بـ«زيد» إمّا بكونه أعظم غلمانه أو أشهر بكونه غلاماً له دون غيره، أو يكون غلاماً معهوداً بينك وبين المخاطب.

وبالجملة بحيث يرجع إطلاق اللّفظ إليه دون سائر الغلمان. وكذا كان نحو «ابن الزّبير» و«ابن عبّاس» قبل العلميّة، هذا أصل وضعها، ثمّ قد يقال: «جاءني غلام زيد» من غير ⇐

قد يقال: «جاءَني غلام زيد» من غير إشارة إلى معيّن ـ كالمعرّف باللّام ـ وهو على خلاف وضع الإضافة لكنّه كثير في الكلام.

فلفظ الكتاب ناظر إلى أصل الوضع وما في «الإيضاح» إلى هذا الاستعمال.

لكنّ المعرّف بالإضافة إن كان مسنداً إليه فلابدّ من أن يكون معلوماً ـ مثلاً ـ فلا يقال: «أخوك زيد» لمن لا يعرف أنّ له أخاً؛ لامتناع الحكم بالتّعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلاً.

﴿ **وعكسهما** ﴾ أي: ونحو عكس المثالين وهو: «أخوك زيد» و: «المنطلق عمرو».

[ضابطة معرفة المبتدأ من الخبر في ما يصلح لهما نقلاً عن «الإيضاح»]

والضّابط[1] في هذا التّقديم أنّه إذا كان للشيء صفتان من صفات التّعريف

⇐ إشارة إلى واحد معيّن، وذلك كما أنّ ذا اللّام في أصل الوضع لواحدٍ معيّن ثمّ قد يستعمل بلا إشارة إلى معيّن كما في قوله:

* ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني *

وذلك على خلاف وضعه. فلا تظنّنّ من إطلاق قولهم في مثل: «غلام زيد» أنّه بمعنى اللّام: أنّ معناه ومعنى «غلام لزيد» سواء: بل معنى «غلام لزيد» واحد من غلمانه غير معيّن ومعنى «غلام زيد» الغلام المعيّن من غلمانه ـ إن كان له غلمان جماعة ـ أو ذلك الغلام المعلوم لـ«زيد» إن لم يكن له إلّا واحد اهـ.

(١) **قوله: «والضّابط»**. أي: القانون في تقديم أحد الاسمين المعرفتين اللّذَيْن يصلح كلّ واحد منهما لأن يكون مبتدأً أنّه إذا كان للشّيء صفتان من صفات التّعريف الستّ إلى آخره وهذا الضّابط أخذه الشّارح عن «الإيضاح» وقد تقدم نصّه قبيل ذلك.

وهو الّذي اختصره الشّيخ بِهاء الدّين في كتاب الصّمديّة قائلاً: قاعدة: المجهول ثبوته لشيءٍ عند السّامع في اعتقاد المتكلّم يجعل خبراً ويؤخّر، وذلك الشّيء المعلوم ⇐

عرف السّامع اتّصافه بإحداهما دون الأُخرى حتّى يجوز أن يكونا وصفين لشيئين متعدّدين في الخارج، فأيّهما كان بحيث يعرف السّامع اتّصاف الذّات به وهو كالطّالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالأُخرى(١) يجب أن تقدّم اللّفظ الدّالّ عليه(٢) وتجعله مبتدأ، وأيّهما كان بحيث يجهل اتّصاف الذّات به وهو كالطّالب أن تحكم بثبوته للذّات أو بنفيه عنها يجب أن تؤخّر اللّفظ الدّالّ عليه(٣) وتجعله خبراً.

فإذا عرف السّامع «زيداً» بعينه واسمه ولا يعرف اتّصافه بأنّه أخوه وأردت أن تعرّفه ذلك قلت: «زيد أخوك»، وإذا عرف أخاً له ولا يعرفه على التّعيين وأردت أن تعيّنه عنده قلت: «أخوك زيد»، ولا يصحّ: «زيدٌ أخوك».

وهذا يتّضح في قولنا: «رأيتُ أُسْوَداً(٤) غَابُهَا الرِّمَاحُ» ولا يصحّ: «رِماحُهَا الغَابُ».

⇐ يجعل مبتدأ ويقدّم، ولا يعدل عن ذلك في الغالب، فيقال لمن عرف «زيداً» باسمه وشخصه ولم يعرف أنّه أخوه «زيد أخوك»، ولمن عرف أنّ له أخاً ولم يعرف اسمه «أخوك زيد» فالمبتدأ هو المقدّم في الصّورتين.

(١) **قوله: «وهو كالطّالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالأُخرى»**. الّتي لا يعرف اتّصافه بها.

(٢) **قوله: «يجب أن تقدّم اللّفظ الدّالّ عليه»**. أي: على الوصف الّذي عرف السّامع اتّصاف الذّات به «وتجعله» أي: اللّفظ الدالّ عليه «مبتدأً» و«أيّهما» أي الوصفين.

(٣) **قوله: «يجب أن تؤخّر اللّفظ الدّالّ عليه»**. أي: على الوصف المجهول «وتجعله خبراً» عن ذلك اللّفظ الدّالّ على الوصف المعلوم.

(٤) **قوله: وهذا يتّضح في قولنا: «رأيت أُسوداً»**. أي: هذا الضّابط يتّضح بهذا القول: «رأيت أُسوداً غابُهَا الرِّماح» فإنّه يصحّ، ولا يصحّ: «رماحها الغاب» وذلك لأنّ «الغاب» معروفة أنّها للأُسود بخلاف الرّماح، فإنّ السّامع لا يعرف أنّها للأُسود، فوجب أن يقدّم المعلوم على المجهول لا العكس لامتناع الحكم بالتّعيين على ما لا يعرفه المخاطب أصلاً.

ولهذا قيل في بيت «السِّقْط»(١):

يَخُوضُ بَحْراً(٢) نَقْعُهُ مَاؤُهُ ... يَحْمِلُهُ السَّابِحُ فِي لِبْدِهِ

(١) قوله: «ولهذا قيل في بيت «السِّقْط»». أي: ولهذا الضّابط استشكل في بيت المعرّي وقيل: الصّواب أن يقول: «ماؤه نقعه» إذ السّامع يعرف أنّ للبحر ماءً ولا يعرف أنّ ذلك الماء من أيّ شيءٍ وإنّما يطلب تعيين ذلك الماء.

(٢) قوله: «يَخُوضُ بَحْراً». البيت من السّريع على العروض المكسوفة المطوية مع الضّرب المماثل، والقائل أبو العلاء المعرّي في القصيدة الرّابعة والأربعين من «سقط الزند» يرثي بها جعفر بن عليّ بن المهذّب، يقول فيها:

أحسن بالواجدِ من وجده ... صبر يعيد النّار في زنده
ومن أبى في الرُّزْء غير الأسى ... كان بُكاه منتهى جُهده
فليذرفِ الجَفْن على جَعْفَرٍ ... إذ كان لم يُفتَح على نِدِّهِ
والشّيء لا يكثُرُ مدّاحُهُ ... إلّا إذا قيس إلى ضدّه

قال:

كان الأَسَى فرضاً لو آنّ الرَّدى ... قال لنا آفدُوهُ فلم نَفْدِهِ

قال:

يا دهرُ يا منجزَ إيعاده ... ومُخْلِفَ المأمول من وعده
أيُّ جديد لك لم تُبْلِهِ ... وأيُّ أقرانك لم تُرْدِهِ
تستأسر العِقْبَان في جوّها ... وتُنْزِلُ الأعصَمَ من فِنْدِهِ

قال:

كم صائنٍ عن قُبْلَةٍ خدَّه ... سُلِّطَتِ الأرض على خدّه
وحاملٍ ثِقْلَ الثّرى جِيْدُهُ ... وكان يشكو الضّعف من عِقْدِهِ
وربَّ ظَمْآنَ إلى مَوْرِدٍ ... والموتُ لو يعلَمُ في وِرْدِهِ
ومُرْسِلِ الغارةِ مبثوثةً ... من أدهم اللون ومن وَرْدِهِ
يخوض بحراً نقعُهُ ماؤه ... يحمله السَّابحُ في لِبْدِهِ

⇐

إنّ الصَّواب: «ماؤه نقعه» لأنّ السّامع يَعْرِفُ له ماء، وإنّما يطلب تعيينه.

وكذا إذا عرف «زيداً» وعلم أنّه كان من إنسان انطلاق ولم يعرف اتّصاف «زيد» بأنّه المنطلق المعهود وأردت أن تعرّفه ذلك قلت: «زيد المنطلق»، وإن أردت أن تعرِّفه أنّ ذلك المنطلق «زيد» بناءً على أنّه يطلبه على التّعيين ويقول: «من المنطلق؟» قلت: «المنطلق زيد» ولا يصحّ «زيد المنطلق».

وبهذا[1] يظهر أنّ ما ذكره صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾[2] أنّه إذا بلغك أنّ إنساناً من أهل بلدك تابَ ثمّ استخبرتَ مَن هُوَ، فقيل: «زيد التّائب»، محلّ نظر، وقس على ما ذكرنا سائر طرق التّعريف.

[«أل» الجنسيّة قد تفيد القصر]

﴿ والثّاني ﴾[3] أي: اعتبار تعريف الجنس **﴿ قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقاً ﴾** أي: قصراً حقيقيّاً مطابقاً للواقع **﴿ نحو: «زيد الأمير» ﴾** إذا لم يكن أمير سواه.

⇐ أمهله الدَّهْرُ فأودى به   مُسْبَيَضُّهُ يُحْدَى بمُسْوَدِّهِ

والقصيدة طويلة وهي جميلة جدّاً اقتطفنا منها هذه الأبيات لإيضاح المعنى من البيت الشّاهد وهي واضحة جدّاً.

(١) **قوله: «وبهذا»**. أي: بهذا الضّابط يظهر أنّ قول صاحب «الكشّاف» ـ في تفسير الآية المذكورة ـ محلّ نظر وإشكال، لأنّ الواجب بحكم الضّابط أن تقول: «التّائب زيد».

(٢) البقرة: ٥.

(٣) لم يذكر الأوّل والثّاني فيما مضى صريحاً ولكنّه ذكرهما ضمناً حيث قال: «و«عمرو المنطلق» باعتبار تعريف العهد أو الجنس» فتعريف العهد هو الأوّل وتعريف الجنس هو الثّاني ولذا قال: «والثّاني قد يفيد قصر الجنس على شيء» أي: الثّاني الضمنيّ لا الصّريح. وهاهنا موضع الحوالة الّتي سبقت بقوله: «وفي هذا تمهيد لما سيجيء من بحث القصر».

﴿أو مبالغة﴾ أي: قصراً غير محقّق بل مبالغاً فيه ﴿لكماله فيه﴾ أي: لكمال ذلك الجنس في ذلك الشّيء أو بالعكس ﴿نحو: «عمرو الشُّجَاع»﴾ أي: الكامل في الشَّجاعة، فتبرز الكلام في صورة تُوْهِمُ أنّ الشَّجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه ـ لعدم الاعتداد بِشَجَاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال ـ.

وكذا إذا جعل المعرّف بلام الجنس مبتدأ نحو: «الأمير زيد»[1] و: «الشُّجَاعُ عمرو»، ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدّم في إفادة قصر الإمارة على «زيد» والشَّجَاعة على «عمرو».

[بيان إفادة المسند المعرّف بلام الجنس القصر]

وذلك لأنّ اللّام إن حملت ـ لكونها في المقام الخَطَابي[2] ـ على الاستغراق ـ وكثيراً مّا يقال له: لام الجنس ـ فأمره ظاهر؛ لأنّه بمنزلة قولنا: «كلّ أمير زيد» و: «كلّ شُجَاع عمرو»[3] على طريقة: «أنت الرّجل كلّ الرّجل».

وإن حُمِلت على الجنس والحقيقة[4] فهو يفيد أنّ «زيداً» وجنس الأمير، و«عمراً» وجنس الشُّجاع متّحدان في الخارج، ضرورةَ أنّ المحمول متّحد

---

(١) **قوله: «إذا جعل المعرّف بلام الجنس مبتدأ نحو: «الأمير زيد»**. حكى سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عمره ـ عن الشّيخ الأُستاذ المشهور الأديب النيسابوريّ ـ رحمه الله ـ أنّه قال: لام الاستغراق يدلّ على القصر بدلالة العقل، ولام الجنس يدلّ عليه بدليل الاستعمال.

(٢) **قوله: «في المقام الخَطَابي»**. أي: في المقام الّذي يستعمل فيه المقبولات والمظنونات.

(٣) **قوله: «كلّ أمير زيد» و: «كلّ شجاع عمرو»**. وهذا هو القصر؛ لأنّ اللّام حينئذٍ لاستغراق صفات الأفراد، لأنّ حلول «كلّ» محلّها على سبيل المجاز لا الحقيقة ضرورة امتناع صيرورة الكثير واحداً.

(٤) **قوله: «وإن حُمِلت على الجنس والحقيقة»**. أي: إن حملت اللّام على ما يشار بها وبمصحوبها إلى الماهيّة من حيث هي هي كما في قولهم: «الرّجل خير من المرأة».

بالموضوع في الوجود[1] لظهور امتناع حمل أحد المتميّزين في الوجود الخارجيّ على الآخر وحينئذٍ يجب أن لا يصدق جنس الأمير والشُّجاع إلّا حيث يصدق «زيد» و«عمرو» وهذا معنى القصر.

[نقد]

فإن قلت: هذا جارٍ بعينه في الخبر المنكّر نحو: «زيد إنسان» أو «قائم» ـ مثلاً ـ فإنّهما متّحدان في الوجود، فيلزم أن لا يصدق «الإنسان» و«القائم» على غير «زيد» وفساده ظاهر.

---

(١) **قوله: «ضرورة أنّ المحمول متّحد بالموضوع في الوجود»**. قال العلّامة المظفّر ـ رحمه الله ـ: واعلم أنّ معنى «الحمل» هو الاتّحاد بين شيئين، لأنّ معناه: أنّ هذا ذاك، وهذا المعنى كما يتطلّب الاتّحاد بين الشّيئين يستدعي المغايرة بينهما ليكونا حسب الفرض شيئين، ولولاها لم يكن إلّا شيء واحد، لا شيئان، وعليه لابدّ في الحمل من الاتّحاد من جهة والتّغاير من جهة أُخرى كيما يصحّ الحمل، ولذا لا يصحّ الحمل بين المتباينين إذ لا اتّحاد بينهما، ولا يصحّ حمل الشّيء على نفسه، إذ الشّيء لا يغاير نفسه.

ثمّ إنّ هذا الاتّحاد إمّا أن يكون في المفهوم، فالمغايرة لابدّ أن تكون اعتباريّة ويقصد بالحمل حينئذٍ أنّ مفهوم الموضوع هو بعينه نفس مفهوم المحمول وماهيّته بعد أن يلحظا متغايرين بجهة من الجهات مثل قولنا: «الإنسان حيوان ناطق» فإنّ مفهوم «الإنسان» ومفهوم «حيوان ناطق» واحد، إلّا أنّ التّغاير بينهما بالإجمال والتّفصيل، وهذا النّوع من الحمل يسمّى «حملاً ذاتياً أوّلياً».

وإمّا أن يكون الاتّحاد في الوجود والمصداق، والمغايرة بحسب المفهوم ويرجع الحمل حينئذٍ إلى كون الموضوع من أفراد مفهوم المحمول ومصاديقه مثل قولنا: «الإنسان حيوان» فإنّ مفهوم «الإنسان» غير مفهوم «الحيوان» ولكن كلّ ما صدق عليه الإنسان صدق عليه الحيوان، وهذا النّوع من الحمل يسمّى «الحمل الشّائع الصِّناعي» أو «الحمل المتعارف» لأنّه هو الشّائع في الاستعمال المتعارف في صناعة العلوم اهـ.

[جوابه]

قلت: المحمول هنا مفهومُ فردٍ من أفراد «الإنسان» أو «القائم» ولا يلزم من اتّحاده بـ«زيد» ـ مثلاً ـ اتّحاد جميع الأفراد الغير المتناهية به، بخلاف المعرّف فإنّ المتّحد به هو الجنس نفسه، فلا يصدق فرد منه على غيره، لامتناع تحقّق الفرد بدون تحقّق الجنس. وفيه نظر(١).

فالحاصل أنّ المعرّف بلام الجنس **إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر**(٢) سواء كان الخبر **معرّفاً** بلام الجنس أو غيره نحو: «الكرم هو التّقوى» أي: لا غيرها، و: «الأمير الشُّجَاع» أي: لا الجَبَان، و: «الأمير هذا» أو: «زيد» أو «غلام زيد».

أو كان **غير معرّف** أصلاً نحو: «التّوكّل على الله»، و: «التّفويض إلى أمر الله»، و: «الكَرَم في العرب»، و: «الإمام من قريش»(٣).

---

(١) **قوله: «وفيه نظر»**. لأنّ المعتبر في جانب الموضوع هو الذّات، وفي جانب المحمول هو المفهوم، ففي «زيد إنسان» المحمول هو مفهوم الإنسان لا الفرد الّذي يصدق عليه هذا المفهوم، ولو سُلِّم أنّه الفرد، فحينئذٍ يقال: هل هو فرد معيّن أو غير معيّن، فإن كان معيّناً وكان هو نفس «زيد» لزم من ذلك حمل الشّيء على ذاته وهو باطل.

وإن كان معيّناً وكان غير زيد، لزم حمل المباين على المباين.

وإن كان غير معيّن فهو أيضاً لا يخرج عن وجهين: إمّا أن يكون زيداً أو غيره، وعلى الأوّل يلزم حمل الشّيء على نفسه، وعلى الثّاني الحمل على المباين وهما باطلان.

(٢) **قوله: «المعرّف بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر»**. ومثاله: «الخليفة بعدي عليّ بن أبي طالب» في الحصر الإضافي أي: الخلافة مقصورة عليه من بين الصّحابة الذين كانوا يطمعون فيها بغير حقّ مثل أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم من الخوارج. وقوله: «الخلفاء بعدي اثني عشر» في الحصر الحقيقي.

(٣) وحديث «الأئمّة أو الأمراء أو الخلفاء اثنا عشر كلّهم من قريش» رواه البخاريّ ومسلم وأحمد وأبو داود والطّبراني وغيرهم.

لأنّ الجنس حينئذٍ يتّحد مع واحد ممّا يصدق عليه الخبر، فلا يتحقّق بدون ذلك الواحد، لكن يمكن تحقّق واحد منه في الجملة بدون الجنس، فيلزم أن يكون «الكَرَمُ» مقصوراً على الاتّصاف بكونه في العَرَب، ولا يلزم أن يكون ما في العرب مقصوراً على الاتّصاف بـ«الكرم». وعلى هذا القياس فليتأمّل فإنّ فيه دقّة.

وبهذا يظهر أنّ تعريف الجنس في «الحمد للّه» يفيد قصر «الحمد» على الاتّصاف بكونه للّه ـ على ما مرّ ـ[١].

وإن جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ نحو: «زيد الأمير» و: «عمرو الشُّجَاع» والموصول الّذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرّف بلام الجنس.

[الجنس المقصور قسمان: مطلق ومقيّد]

ثمّ الجنس المقصور قد يكون مطلقاً ـ كما في الأمثلة المذكورة ـ.

وقد يكون جنساً مخصوصاً باعتبار تقيّده بوصف، أو حال، أو ظرف، أو مفعول، أو نحو ذلك، كقولنا في القصر تحقيقاً أو مبالغة: «هو الرّجل الكريم»، و: «هو السّائر راكباً»، و: «هو الوفيّ حين لا يفي أحدٌ لأحدٍ»، و: «هو الواهِبُ ألفَ قِنْطَارٍ». قال الأعشى:

هُوَ الوَاهِبُ المَائَةَ المُصْطَفا ... ةَ إمَّا مَخَاضاً وَإمَّا عِشَارا[٢]

---

(١) في شرح خطبة المصنّف.

(٢) **قوله:**

«هُوَ الوَاهِبُ المَائَةَ المُصْطَفا ... ةَ إمَّا مَخَاضاً وَإمَّا عِشَارا»

البيت من مدوّر المتقارب، والقائل الأعشى الشاعر المشهور من قصيدة طويلة تقدّم بعض أبياتها ويقول قبله:

فلمّا أتانا بعيد الكرى ... سجدنا له ورفعنا عَمارا

⇐

قصر عليه هبة المائة من الإبل حال كونه مخاضاً أو عِشاراً، لا هبة الإبل مطلقاً ـ بأيّ حال كانت ـ ولا الهبة مطلقاً ـ سواء كانت هبة الإبل أو غيرها ـ.

[جواب عن سؤال مقدّر]

وليس هذا مثل قولنا: «زيد المنطلق» باعتبار العهد[1] لأنّ القصد هنا إلى جنس

⇐ إلى مـلكٍ خـير أربـابه ... وإنّ لمـا كـلّ شـيءٍ قـرارا
إلى حـامل الثـقل عـن أهـله ... إذا الدهر ساق الهَنَاتِ الكبارا
ومـن لا تُـفَزَّعُ جـاراتـه ... ومـن لا يُـرَى حـلمه مستعارا
ومـن لا تُـضاع له ذِمَّـةٌ ... فـيجعلها بـين عـينٍ ضِـمارا
ومـا رائـح روّحـته الجَـنُوْبُ ... يـروّي الزروع ويـعلو الديـارا
بأجـودَ مـنه بأُدْمِ الرِّكـا ... ب لَـطَّ العـلوقُ بـهنّ احـمرارا
هُـوَ الوَاهِبُ المَـائَةَ المُـصْطَفا ... ةَ إمَّـا مَـخَاضاً وَإمَّـا عِشَـارا

(١) قوله: **«وليس هذا مثل قولنا: «زيد المنطلق» باعتبار العهد»**. هذا جواب عن سؤال مقدّرٍ وهو أنّ المصنّف قال أوّلاً: «عمرو المنطلق» باعتبار تعريف العهد أو الجنس.

وقال ثانياً: «والثّاني قد يفيد قصر الجنس على شيءٍ» أي: الّذي يفيد القصر هو لام الجنس فقط لا العهد.

وقُلْتَ ثالثاً: الجنس قد يكون مطلقاً وقد يكون مقيّداً بمقيّدات المسند.

وهذا الكلام يناقض ما قيل أوّلاً من أنّ لام الجنس فقط يفيد القصر لا العهد، لأنّ الجنس المقيّد ولام العهد سيّان، فإذا كان الجنس المقيّد مفيداً للقصر فلِمَ لا يكون لام العهد مفيداً إيّاه مع أنّ أحدهما لا يختلف عن الآخر في إفادة التّقييد.

وبعبارةٍ رائجة: الجنس المقيّد والعهد وجهان لعُمْلَةٍ واحدة فلِمَ يكون أحدهما مفيداً للقصر والآخر غير مفيده؟ والجواب: أنّهما يفترقان فإنّ الجنس المقيّد بمنزلة النّوع، والعهد بمنزلة الشّخص؛ وهما شيئان.

أمّا أنّ الجنس المقيّد بمنزلة النّوع فلأنّ الشّاعر أراد أن يمدح الممدوح بأنّ نوع عطائه ⇐

⇐ هبة المائة من الإبل حال كونه مخاضاً أو عِشاراً، ولم يقصد إلى شخص المائة الّتي وهبها له في يوم مخصوصٍ، بل له تلك الصّفة في أيّ وقت أتاه السّائل كائناً من كان.

ثمّ هذا كلام الشّيخ في فصل «القصر في التعريف» من «دلائل الإعجاز»، قال: واعلم أنّك تجد الألف واللّام في الخبر على معنى الجنس ثمّ ترى له في ذلك وجوهاً:

أحدها: أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة وذلك قولك: «زيد هو الجواد» و: «عمرو هو الشّجاع» تريد أنّه الكامل إلّا أنّك تخرج الكلام في صورة توهم أنّ الجود أو الشَّجاعة لم توجد إلّا فيه، وذلك لأنّك لم تعتدّ بما كان من غيره لقصوره عن أن يبلغ الكمال.

والوجه الثّاني: أن تقصر جنس المعنى الّذي تفيده بالخبر على المخبر عنه لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه بل على دعوى أنّه لا يوجد إلّا منه، ولا يكون ذلك إلّا إذا قيّدت المعنى بشيءٍ يخصّصه ويجعله في حكم نوع برأسه وذلك كنحو أن يقيّد بالحال والوقت كقولك: «هو الوفيّ حين لا تَظُنُّ نفس بنفس خيراً» وهكذا إذا كان الخبر بمعنىً يتعدّى ثمّ اشترطت له مفعولاً مخصوصاً كقول الأعشى:

هو الواهب المائة المصطفا ةَ إمّا مَخاضاً وإمّا عِشارا

فأنت تجعل الوفاء في الوقت الّذي لا يفي فيه أحد نوعاً خاصّاً من الوفاء، وكذلك تجعل هبة المائة من الإبل نوعاً خاصّاً، وكذا الباقي.

ثمّ إنّك تجعل كلّ هذا خبراً على معنى الاختصاص وأنّه للمذكور دون من عداه، ألا ترى أنّ المعنى في بيت الأعشى: أنّه لا يهب هذه الهبة إلّا الممدوح.

وربّما ظنّ الظّانّ أنّ اللّام في «هو الواهب المائة المصطفاة» بمنزلته في نحو: «زيد هو المنطلق» من حيث كان القصد إلى هبة مخصوصة كما كان القصد إلى انطلاق مخصوص.

وليس الأمر كذلك لأنّ القصد هاهنا إلى جنس من الهبة مخصوص لا إلى هبة مخصوصة بعينها، يدلّك على ذلك أنّ المعنى على أنّه يتكرّر منه، وعلى أنّه يجعله يهب المائة مرّةً بعد أُخرى.

⇐

مخصوص من الهبة، فهو بمنزلة النّوع لا إلى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشّخص.

[نكتة الشيخ في إفادة العهد أيضاً القصر مثل الجنس]

وهاهنا نكتة(1) ذكرها الشّيخ في «دلائل الإعجاز»(2) وهو أنّ قولنا:

⇐ وأمّا المعنى في قولك: «زيد هو المنطلق» فعلى القصد إلى انطلاقٍ كان مرّةً واحدة لا إلى جنس من الانطلاق، فالتكرّر هناك غير متصوّر.

والوجه الثّالث: أن لا يقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور، لا كما كان في: «زيد هو الشّجاع» تريد أن لا تعتدّ بِشَجَاعة غيره، ولا كما ترى في قوله: «هو الواهب المائة المصطفاة» لكن على وجه ثالث وهو الّذي عليه قول الخنساء:

إذا قَبُحَ البُكَاءُ على قتيلٍ ... رأيت بكاءك الحسن الجميلا

لم ترد أنّ ما عدا البكاء عليه فليس بحسنٍ ولا جميلٍ، ولم تقيّد الحسن بشيءٍ فيتصوّر أن يقصر البكاء كما قصر الأعشى هبة المائة على الممدوح، ولكنّها أرادت أن تقرّه في جنس ما حُسْنُهُ الحسن الظّاهر الّذي لا ينكره أحد، ولا يشكّ فيه شاكّ. ومثله قول حسّان:

وإنّ سَنَام المجد من آل هاشم ... بنو بنت مخزوم ووالدك العبدُ

أراد أن يثبت العبوديّة ثمّ يجعله ظاهر الأمر فيها ومعروفاً بها، ولو قال: «ووالدك عبد» لم يكن قد جعل حاله في العبوديّة حالة ظاهرة متعارفة، وعلى ذلك قول الآخر:

أُسود إذا ما أبدت الحرب نابها ... وفي سائر الدّهر الغيوث المواطر

[راجع: الدّلائل: ١٣٨ ـ ١٤٠]

(١) **قوله: «وهاهنا نكتة»**. وحاصلها أنّ العهد يفيد القصر كما يفيده الجنس.

(٢) **قوله: الشّيخ في «دلائل الإعجاز»**. في فصل الفروق في الخبر وهذا نصّه: وهاهنا شيء يجب النّظر فيه وهو أنّ قولك: «أنت الحبيب» كقولنا: «أنت الشّجاع» تريد أنّه الّذي كملت فيه الشّجاعة، أو كقولنا: «زيد المنطلق» تريد أنّه الّذي كان منه الانطلاق الّذي سمع المخاطب به، وإذا نظرنا وجدناه لا يحتمل أن يكون كقولنا: «أنت الشّجاع» لأنّه يقتضي أن يكون المعنى أنّه لا محبّة في الدّنيا إلّا ما هو به حبيب كما أنّ المعنى في «هو الشّجاع» أنّه لا ⇐

⇐ شَجاعة في الدّنيا إلّا ما تجده عنده وما هو شجاع به وذلك محال.

وأمر آخر وهو أنّ «الحبيب» فعيل بمعنى مفعول، فالمحبّة إذن ليست هي له بالحقيقة وإنّما هي صفة لغيره قد لابسته وتعلّقت به تعلّق الفعل بالمفعول، والصّفة إذا وصفت بكمال وصفت به على أن يرجع ذلك الكمال إلى من هي صفة له دون من تلابسه ملابسة المفعول.

وإذا كان كذلك بَعُدَ أن تقول: «أنت المحبوب» على معنى: أنت الكامل في كونك محبوباً كما أنّ بعيداً أن يقال: «هو المضروب» على معنى أنّه الكامل في كونه مضروباً، وإن جاء شيء من ذلك جاء على تعسّفٍ فيه وتأويل لا يتصوّر هاهنا. وذلك أن يقال مثلاً: «زيد هو المظلوم» على معنى أنّه لم يصب أحداً ظلم يبلغ في الشّدّة والشّناعة الظّلم الّذي لحقه، فصار كلّ ظلم سواه عدلاً في جنبه، ولا يجيء هذا التّأويل في قولنا: «أنت الحبيب» لأنّا نعلم أنّهم لا يريدون بهذا الكلام أن يقولوا: إنّ أحداً لم يحب أحداً محبّتي لك، وإنّ ذلك قد أبطل المحبّات كلّها حتّى صرت الّذي لا يُعقل للمحبّة معنىً إلّا فيه.

وإنّما الّذي يريدون أنّ المحبّة منّي بجملتها مقصورة عليك وأنّه ليس لأحدٍ غيرك حظّ في محبّة منّي.

وإذا كان كذلك بان أنّه لا يكون بمنزلة «أنت الشّجاع» تريد الّذي تكامل الوصف فيه، إلّا أنّه ينبغي من بعدُ أن تعلم أنّ بين «أنت الحبيب» وبين «زيد المنطلق» فرقاً، وهو أنّ لك في المحبّة التي أثبتها طرفاً من الجنسيّة من حيث كان المعنى: أنّ المحبّة منّي بجملتها مقصورة عليك ولم تعمد إلى محبّة واحدةٍ من محبّاتك. ألا ترى أنّك قد أعطيت بقولك: «أنت الحبيب» أنّك لا تحبّ غيره وأن لا محبّة لأحد سواه عندك.

ولا يتصوّر هذا في «زيد المنطلق» لأنّه لا وجه هناك للجنسيّة، إذ ليس ثمّ إلّا انطلاق واحد، قد عرف المخاطب أنّه كان واحتاج أن يعيّن له الّذي كان منه، وينصّ له عليه، فإن قلت: «زيد المنطلق في حاجتك» تريد «الّذي من شأنه أن يسعى في حاجتك» عرض فيه معنى الجنسيّة حينئذٍ على حدّها في «أنت الحبيب» اهـ. [راجع: الدّلائل: ١٤٧ـ١٤٩]

«أنت الحبيب» ليس معناه: أنّك الكامل[١] في المحبوبيّة حتّى أنّه لا محبّة في الدّنيا إلّا أنت به حبيب ـ كما في: «أنت الشُّجاع» ـ ولا أنّ أحداً لَمْ يحِبُّ أحداً[٢] مثل محبّتي لك حتّى أنّ سائر المحبّات في جنبها غير محبّة ـ كما في قولنا: «أنت المظلوم» على معنى: لَمْ يُصِبْ أحداً ظلم مثل الظّلم الّذي أصابك حتّى كأنّ كلّ ظلم في جنبه عدل ـ.

بل معناه: أنّ المحبّة منّي بجملتها مقصورة عليك، وليس لغيرك حظّ في محبّة منّي.

فهو مثل: «زيد المنطلق»[٣] أي: الذي كان منه الانطلاق المعهود، إلّا أنّ هاهنا نوعاً من الجنسيّة ـ لأنّ المعنى أنّ المحبّة منّي بجملتها مقصورة عليك، ولم تَعْمِدْ إلى محبّة واحدة من محبّاتك ـ ولا يتصوّر هذا في «زيد المنطلق» إذ لا وجه للجنسيّة.

ولو قلت: «زيد المنطلق في حاجتك» ـ أي: الذي من شأنه أن يسعى في حاجتك ـ عرض فيه معنى الجنسيّة حينئذٍ مثله في: «أنت الحبيب».

[عدم إفادة لام الجنس القصر أحياناً]

وقوله: «قد يفيد» ـ بلفظة «قد» ـ إشارة إلى أنّه قد لا يفيد القصر كما في قول

---

(١) **قوله: «ليس معناه: أنّك الكامل»**. أي: لا يفيد الاستغراق المجازيّ الّذي هو من أقسام الجنس.

(٢) **قوله: «ولا أنّ أحداً لم يحبّ أحداً»**. قال الأُستاذ ـ دام ظلّه ـ: أي: لا يكون «أل» فيه للشّهرة كما في «المظلوم» وهو من أقسام الجنس أيضاً. وأقول: المراد أنها ليست للماهيّة والحقيقة كما تقدّمت الإشارة إليه في قوله: «وإن حُمِلَتْ على الجنس والحقيقة» إلى آخره.

(٣) **قوله: فهو مثل: «زيد المنطلق»**. أي: «أل» فيه للعهد كما في هذا المثال.

الخَنْسَاء في مرثية أخيها صَخْر:

إذا قَبُحَ البُكَاءُ[1] عَلى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَائَكَ الحَسَنَ الجَمِيلا

فإنّها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه إلى شيء آخر، وإلّا لم يحسن

---

(١) **قوله: «إذا قَبُحَ البُكَاءُ»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل، والقائلة: تُماضر بنت عمرو بن الحارث السُّلَميّة من بني سُلَيم من قيس عيلان المضريّة المعروفة بالخنساء، المتوفّى سنة ٢٤هـ، وهو آخر بيت من قطعة في مرثية أخيها صخر تقول فيها:

ألا يا صَخْرُ إنْ أبكيتَ عيني لقد أضحكتَني دهراً طويلا

بكيتُكَ في نساءٍ مُعْوِلات وكنتُ أحقَّ من أبدى العويلا

دفعتُ بك الجليل وأنت حيٌّ فمن ذا يدفع الخَطْبَ الجليلا

إذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا

«رأيت» من أفعال القلوب و«بكاءك» مفعوله الأوّل وهو مصدر مضاف إلى المفعول و«الحسن» المفعول الثّاني لـ«رأيت» وتنوين «قتيل» للتّعظيم والتّنكير فيفيد الشّمول البدلي.

والشّاهد في «بكاءك الحسن» حيث عرّف المسند ـ وهو المفعول الثّاني الّذي كان خبراً في الأصل ـ ولم يفد القصر، لأنّ المراد إثبات حسن بكائه فقط، لا نفي حسن بكاء غيره؛ بل إنّ بكائه ليس كبكاء غيره لا غير.

قال الدّسوقي: وذلك لأنّ هذا الكلام للردّ على من يتوهّم أنّ البكاء على هذا المرثي قبيح كغيره فالردّ على ذلك المتوهّم بمجرّد إخراج بكائه عن القبح إلى كونه حسناً، وليس هذا الكلام وارداً في مقام من يسلم حسن البكاء عليه إلّا أنّه يدّعي أنّ بكاء غيره حسن أيضاً حتّى يكون المعنى على الحصر ـ أي: أنّ بكاءك هو الحسن الجميل فقط دون بكاء غيرك كما توهّم ـ إذ لا يلائمه قوله: «إذا قبح البكاء» وإنّما الملائم له إذا ادّعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حينئذٍ فإنّ بكاءك فقط هو الحسن الجميل.

جعله جواباً لقولها: ❊ إذا قبح[١] البكاء على قتيل ❊ إذ لا معنى للقصر في نحو قولنا: «إذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن إلّا بكاؤك» ـ على ما لا يخفى على من له أدنى دُرْبَةٍ بأساليب الكلام ـ لظهور أنّ الغرض أن تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل: «الصّبر محمود إلّا عنك، والجَزَعُ مذموم إلّا عليك»[٢].

وبهذا سقط[٣] ما قيل: إنّه يجوز أن يكون للقصر مبالغة، أو أن يكون لقصر الحسن على بكائه ـ بمعنى أنّه لا يتجاوزه إلى بكاء غيره ـ لا أنّه لا يتجاوزه إلى شيء آخر.

ومعنى التّعريف[٤] هاهنا أنّ اتّصاف المبتدأ بالخبر أمر ظاهر لا ينكر، ولا يُشَكّ

---

(١) **قوله: لم يحسن جعله جواباً لقولها: «إذا قبح»**. إذ الشّرط والجزاء ينبغي أن يكونا من قبيل السبب والمسبّب، واللّازم والملزوم، وليس كذلك الجواب والشّرط في بيت الخنساء، فإنّ معنى الحصر فيه لا علاقة له بالشّرط وهو «إذا قبح».

(٢) **قوله: «كما قيل: «الصّبر محمود إلّا عنك، والجزع مذموم إلّا عليك»**. والقائل لهذا الكلام أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ خطاباً لرسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وهو يدفنه.

(٣) **قوله: «وبهذا سقط»**. أي: بما ذكر من أنّها لم ترد قصر الحسن على بكائه.

(٤) **قوله: «ومعنى التّعريف»**. جواب عن سؤال وهو أنّها إذا لم ترد قصر الحسن على بكائه فلم عرّف المسند وقال «الحسن» ولم لم تقل: «حسناً جميلاً» بالتّنكير؟

والجواب: أنّها أرادت بتعريف المسند إفادة ظهور الحسن ووضوحه، وكأنّ «أل» فيه للشّهرة وهو «أل» الجنسيّة.

وقال الأُستاذ ـ دام ظلّه ـ: للحضور. وهو من أقسام العهد، وقد قال الشّيخ بإفادة العهد للقصر مثل الجنس، فقد لا يفيد القصر كما قد لا يفيده الجنس أيضاً، ويدلّ على قول ⇐

فيه، ومثله قول حسّان:

وَإِنَّ سَنَامَ الْمَجْدِ[1] مِنْ آلِ هَاشِمٍ — بَنُو بِنْتِ مَخْزُومٍ وَوَالِدُكَ العَبْدُ

⇐ الأُستاذ بأنّ «أل» التّعريف فيه للحضور قوله بُعَيْد هذا: «فإن قيل: اللّام حينئذٍ لا تكون للجنس».

(١) **قوله: «وَإِنَّ سَنَامَ الْمَجْدِ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ، والقائل حسّان بن ثابت ـ كما نصّ عليه أرباب الصّناعة ومنهم أبوالفرج في أخبار حسّان من كتاب «الأغاني» ـ وهو من قطعة يهجو بها أبا سفيان بن الحارث بن عبدالمطّلب لمّا هجا رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ ثمّ أسلم بعد ذلك ولم يرفع رأسه إلى النّبيّ خجلاً ممّا صدر عنه قبل ذلك، والقطعة هي هذه:

وإنّ سنام المجد من آل هاشم — بنو بنت مخزوم والِدُكَ العبدُ
ومن وُلِدَتْ أبناء زهرة منهم — كرام ولم يقرب عجائزك المجد
ولست كعبّاس ولا كابن أُمّه — ولكن لئيم لا تقام له زند
وإنّ امرأ كانت سميّة أُمّه — وسمراء مغمور إذا بلغ الجهد
وأنت هجين نيط في آل هاشم — كما نيط خلف الراكب القدح الفردُ

«سنام» ـ بفتح السين ـ أعلى الإبل. «مخزوم» أبو حيّ من قريش، سمّي به لأنّه كان جميلاً طيّب الرائحة وأصله الخُزامَى ـ بالضمّ ـ وهو نبت حسن اللّون طيّب الرّيح، يقول: الأكابر من أولاد هاشم هم أولاد بنت مخزوم ولست منهم، لأنّ والدك العبد، وكان لعبدالمطّلب عشرة أولاد من أُمّهات شتّى وكانت أُمّ عبدالله وأبي طالب مخزوميّة ولم تكن أُمّ الحارث مثلها في النّسب فلذلك جعله عبداً بالنّسبة إليهما.

«بنت مخزوم» فاطمة بنت عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم أُمّ أبي طالب وعبدالله والزّبير بن عبدالمطّلب. «أبناء زهرة» حمزة وصفيّة أُمّهما هالة بنت وهيب بن عبدمناف بن زهرة. والعبّاس وابن أُمّه ضرار بن عبدالمطّلب أُمّهما نتيلة امرأة من النّمر بن قاسط. وسميّة أُمّ أبي سفيان وسمراء أُمّ أبيه.

والشّاهد في البيت تعريف المسند ـ وهو «العبد» ـ باللّام لإثبات مفهومه ـ أي: ⇐

أراد أن يثبت له العبوديّة ثمّ يجعله ظاهر الأمر فيها، ومعروفاً بها؛ كذا في «دلائل الإعجاز»[١].

فإن قيل: اللّام حينئذٍ لا تكون للجنس[٢] فلا ينافي القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيداً للقصر دائماً.

قلنا: قد سبق[٣] أنّ اللّام الّتي ليست للعهد[٤] إنّما هي للجنس، وباقي المعاني من شُعَبِهِ وفروعه، وكذا المعنى الّذي أشرنا إليه في بحث ضمير الفصل.

⇐ العبوديّة ـ للمسند إليه، وادّعاء ظهورها فيه، لا للقصر، لأنّ المراد بيان الفرق بينه وبينهم فقط وهو حاصل بدون اعتبار القصر.

(١) راجع دلائل الاعجاز: ١٤٠ باب الفروق في الخبر.

(٢) **قوله: «فإن قيل: اللّام حينئذٍ لا تكون للجنس»**. أي: اللّام حين إذا كان معنى التّعريف أنّ اتّصاف المبتدأ بالخبر أمر ظاهر لا ينكر ولا يشكّ فيه لا تكون للجنس، فلذا لم تفد القصر، فلا منافاة بين إفادة التّعريف هذا المعنى وبين القول بأنّ تعريف الجنس مفيد للقصر دائماً فكيف القول بأنّ قوله: قد يفيد ـ بلفظة «قد» ـ إشارة إلى أنّ تعريف الجنس قد لا يفيد القصر؟

والجواب ما ترى، والحاصل أنّ اللّام الّتي ليست للعهد إنّما هي للجنس، لعدم الواسطة، وباقي المعاني المذكورة هناك والمعنى المذكور هاهنا ـ وهو كون الاتّصاف أمراً ظاهراً لا يشكّ فيه ـ من أقسام الجنس فاللّام للجنس ولم تفد القصر، فصحّ القول بأنّ تعريف الجنس قد لا يفيد.

(٣) **قوله: «قد سبق»**. أي: في بحث تعريف المسند إليه باللّام في قوله: «والحاصل أنّ اسم الجنس المعرَّف باللّام» إلى آخره....

(٤) **قوله: «اللّام الّتي ليست للعهد»**. وفيه منع كما أشرنا إليه قبل ذلك، فقد احتمل الحضور وهو من أقسام العهد فصحيح أنّ اللّام إذا ثبت أنّه ليس للعهد كانت للجنس، لعدم الواسطة، ولكنّه لم يثبت.

[سبب اختصاص القصر بالجنس]

وإنّما خصّ حكم **القصر** بالثّاني ـ أعني: تعريف الجنس ـ لأنّ **القصر** وعدمه إنّما يكون فيما يعقل العموم والشّمول في الجملة، والمعهود في «زيد المنطلق» يفيد تساوي المبتدأ والخبر فلايصدق أحدهما بدون الآخر، وكذا قولنا: «أنت زيد وهذا عمرو» وما أشبه ذلك، وكذا نحو: «زيدٌ أخوك» إذا جعل المضاف معهوداً ـ كما هو أصل وضع الإضافة ـ ومثل هذا الاختصاص لا يقال له: **القصر** في الاصطلاح.

[القول في ردّ الضابط المذكور ملاكاً لمعرفة المبتدأ من الخبر]

﴿وقيل: الاسمُ متعيّن[1] للابتداء﴾ تقدّم أو تأخّر **﴿لدلالته على الذّاتِ،**

---

(١) **قوله: «وقيل: الاسم متعيّن»**. أي: في ردّ الضّابط الّذي ذكر مِلاكاً لمعرفة المبتدأ من الخبر.

قال ابن هشام: يجب الحكم بابتدائيّة المقدّم من الاسمين في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكونا معرفتين ـ تساوت رتبتهما نحو: «اللّه ربّنا» أو اختلفت نحو: «زيد الفاضل» و: «الفاضل زيد» ـ هذا هو المشهور.

وقيل: يجوز تقدير كلّ منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً.

وقيل: المشتقّ خبر وإن تقدّم نحو: «القائم زيد».

والتّحقيق أنّ المبتدأ ما كان أعرف كـ«زيد» ـ في المثال ـ أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأنْ يقول: مَنِ القائم؟ فتقول: «زيد القائم» فإنْ علمهما وجهل النّسبة فالمقدّم المبتدأ.

الثّانية: أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو: «أفضل منك أفضل منّي».

الثّالثة: أن يكونا مختلفين تعريفاً وتنكيراً، والأوّل هو المعرفة كـ«زيد قائم»، وأمّا إن كان هو النّكرة فإن لم يكن له ما يسوّغ الابتداء به فهو خبر اتّفاقاً نحو: «خَزٌّ ثوبك» و: «ذهب خاتمك».

وإن كان له مسوّغ فكذلك عند الجمهور.

⇐

⇐ وأمّا سيبويه فيجعله المبتدأ نحو: «كم مالك»؟ و: «خير منك زيد» و: «حسبنا الله» ووجهه: أنّ الأصل عدم التّقديم والتّأخير، وأنّهما شبيهان بمعرفتين تأخّر الأخصّ منهما نحو: «الفاضل أنت».

ويتّجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدّليلين.

وقال فيما يعرف به الاسم من الخبر: اعلم أنّ لهما ثلاث حالاتٍ:

إحداها: أن يكونا معرفتين، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر، فيقال: «كان زيد أخا عمرو» لمن علم «زيداً» وجهل أُخوّته لـ«عمرو» و: «كان أخو عمرو زيداً» لمن يعلم أخاً لـ«عمرو» ويجهل أنّ اسمه «زيد». وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر، فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم فتقول: «كان زيد القائم» لمن كان قد سمع بزيدٍ وسمع برجل قائم فعرف كلّاً منهما بقلبه ولم يعلم أنّ أحدهما هو الآخر، ويجوز قليلاً: «كان القائم زيداً».

وإن لم يكن أحدهما أعرف فأنت مخيّر نحو: «كان زيد أخا عمرو» و: «كان أخو عمرو زيداً».

ويستثنى من مختلفي الرّتبة نحو: «هذا» فإنّه يتعيّن للاسميّة لمكان التّنبيه المتّصل به، فيقال: «كان هذا أخاك» و: «كان هذا زيداً» إلّا مع الضّمير، فإنّ الأفصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتدخل التّنبيه عليه فتقول: «ها أنا ذا» ولا يتأتّى ذلك في باب النّاسخ، لأنّ الضّمير متّصل بالعامل فلا يتأتّى دخول التّنبيه عليه.

على أنّه سمع قليلاً في باب المبتدأ «هذا أنا».

واعلم أنّهم حكموا لـ«أنْ» و«أنّ» ـ المقدّرتين بمصدر معرّف ـ بحكم الضّمير، لأنّه لا يوصف كما أنّ الضّمير كذلك فلهذا قرأت السّبعة: ﴿ **مَاكَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَآ أَنْ قَالُوا** ﴾.

الحالة الثّانية: أن يكونا نكرتين، فإن كان لكلّ منهما مسوّغ للإخبار عنها فأنت مخيّر فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر فتقول: «كان خير من زيد شرّاً من عمرو» أو تعكس، وإن كان المسوّغ لإحداهما فقط جعلتها الاسم نحو: «كان خير من زيدٍ امرأةً».

⇐

والصّفةُ متعيّنة للخبريّة ﴾ تقدّمت أو تأخّرت ﴿ لدلالتها على أمر نسبيّ ﴾ لأنّه ليس المبتدأ مبتدأً[(١)] لكونه منطوقاً به أوّلاً بل لكونه مسنداً إليه ومثبتاً له المعنى، وليس

⇐ **الحالة الثّالثة**: أن يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنّكرة الخبر نحو: «كان زيد قائماً» ولا يعكس إلّا في الضّرورة كقوله:

* ولا يَكُ موقف منكِ الوَداعا *

وقوله: * يكون مزاجها عسلٌ وماء *

اهـ باختصارٍ.

(١) **قوله: «ليس المبتدأ مبتدأً»**. مأخوذ عن الشّيخ في القول على فروق الخبر من «دلائل الإعجاز» ١٤٦: ومن فروق الإثبات أنّك تقول: «زيد منطلق» و: «زيد المنطلق» و: «المنطلق زيد» فيكون لك في كلّ واحدٍ من هذه الأحوال غرض خاصّ وفائدة لا تكون في الباقي وأنا أفسّر لك ذلك.

اعلم أنّك إذا قلت: «زيد منطلق» كان كلامك مع من لم يعلم أنّ انطلاقاً كان ـ لا من «زيد» ولا من «عمرو» ـ فأنت تفيده ذلك ابتداءً.

وإذا قلت «زيد المنطلق» كان كلامك مع من عرف أنّ انطلاقاً كان إمّا من «زيد» وإمّا من «عمرو» فأنت تعلمه أنّه كان من «زيد» دون غيره.

والنّكتة فيه أنّك تثبت في الأوّل الّذي هو قولك: «زيد منطلق» فعلاً لم يعلم السّامع من أصله أنّه كان وتثبت في الثّاني فعلاً قد علم السّامع أنّه كان ولكنّه لم يعلمه لـ«زيد» فأفدته ذلك. قال: وأمّا قولنا: «المنطلق زيد» والفرق بينه وبين «زيد المنطلق» فالقول في ذلك أنّك وإن كنت ترى في الظّاهر أنّهما سواء من حيث كون الغرض في الحالين إثبات انطلاقٍ قد سبق العلم به لـ«زيد» فليس الأمر كذلك، بل بين الكلامين فصل ظاهر، وبيانه أنّك إذا قلت: «زيد المنطلق» فأنت في حديث انطلاقٍ قد كان وعرف السّامع كونه إلّا أنّه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو؟

فإذا قلت: «زيد المنطلق» أزلت عنه الشّكّ وجعلته يقطع بأنّه كان من «زيد» بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز، وليس كذلك إذا قدّمت «المنطلق» فقلت: «المنطلق زيد» بل

⇐

⇐ يكون المعنى حينئذٍ على أنّك رأيت إنساناً ينطلق بالبعد منك فلم يثبت ولم تعلم أ «زيد» هو أم «عمرو» فقال لك صاحبك: «المنطق زيد» أي: هذا الشّخص الّذي تراه من بعد هو «زيد». قال: فمتى رأيت اسم فاعل أو صفة من الصّفات قد بدئ به، فجعل مبتدأ وجعل الّذي هو صاحب الصّفة في المعنى خبراً فاعلم أنّ الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصّفة خبراً كقولك: «زيد المنطلق».

واعلم أنّه ربّما اشتبهت الصّورة في بعض المسائل من هذا الباب حتّى يظنّ أنّ المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبراً لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير.

وممّا يوهم ذلك قول النّحويّين في باب «كان»: إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيّهما شئت اسماً والآخر خبراً كقولك: «كان زيد أخاك» و: «كان أخوك زيداً» فيظنّ من هاهنا أنّ تكافؤ الاسمين في التّعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتثنّي بذاك، وحتّى كان التّرتيب الّذي يدّعى بين المبتدأ والخبر وما يوضع لهما من المنزلة في التّقدّم والتّأخّر يسقط ويرتفع إذا كان الجزءان معاً معرفتين.

قال: وهاهنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبداً، وهي أنّ المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنّه منطوق به أوّلاً، ولا كان الخبر خبراً، لأنّه مذكور بعد المبتدأ؛ بل كان المبتدأ مبتدأ لأنّه مسند إليه، ومثبت له المعنى، والخبر خبراً لأنّه مسند ومثبت به المعنى.

تفسير ذلك: أنّك إذا قلت: «زيد منطلق» فقد أثبتّ الانطلاق لـ«زيد» وأسندته إليه فـ«زيد» مثبت له و«منطلق» مثبت به.

وأمّا تقديم المبتدأ على الخبر لفظاً فحكم واجب من هذه الجهة، أي: من جهة أن كان المبتدأ هو الّذي يثبت له المعنى ويسند إليه، والخبر هو الّذي يثبت به المعنى ويُسْنَد.

ولو كان المبتدأ مبتدأ، لأنّه في اللفظ مقدّم مبدوء به لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأً بأن يقال: «منطلق زيد».

ولوجب أن يكون قولهم: «إنّ الخبر مقدّم في اللّفظ والنيّة به التّأخير» محالاً.

وإذا كان هذا كذلك ثمّ جئت بمعرفتين فجعلتهما مبتدأ وخبراً فقد وجب وجوباً أن

⇐

الخبر خبراً لكونه منطوقاً به ثانياً، بل لكونه مسنداً ومثبتاً به المعنى، والذّات هي المنسوب إليها، والصّفة هي المنسوب، فسواء قلنا: «زيد المنطلق» أو «المنطلق زيد» يكون «زيد» مبتدأ و«المنطلق» خبراً.

[نقد الرّدّ]

﴿وردّ﴾ هذا القول ﴿بأنّ المعنى: الشَّخص الّذي له الصّفة صاحب هذا الاسم(١)﴾ فالصّفة قد جعلت دالّة على الذّات ومسنداً إليها، والاسم جعل دالّاً على أمر نسبيّ ومسنداً.

[وهم]

وقد يسبق إلى الوهم أنّ تأويل «زيد» بـ«صاحب هذا الاسم» ممّا لا حاجة إليه عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقّاً وهو الصّحيح من مذهب البصريّين.

[جوابه]

وجوابه أنّ الاحتياج إليه(٢) إنّما هو من جهة أنّ السّامع قد عرف ذلك الشّخص

⇐ تكون مُثبِتاً بالثّاني معنىً للأوّل، فإذا قلت: «زيد أخوك» كنت قد أثبتَّ بـ«أخوك» معنى لـ«زيد».

وإذا قدّمت وأخّرت فقلت: «أخوك زيد» وجب أن تكون مثبتاً بـ«زيد» معنىً لـ«أخوك» وإلّا كان تسميتك له الآن مبتدأ، وإذ ذاك خبراً تغييراً للاسم عليه من غير معنىً، ولأدّى إلى أن لا يكون لقولهم: «المبتدأ والخبر» فائدة غير أن يتقدّم اسم في اللّفظ على اسم من غير أن ينفرد كلّ واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه، وذلك ممّا لا يشكّ في سقوطه اهباختصارٍ. [راجع: دلائل الإعجاز: ١٣٦ ـ ١٤٧]

(١) **قوله: «الشّخص الّذي له الصّفة صاحب هذا الاسم»**. أي: يؤوّل «المنطلق» بـ«الشّخص» الّذي له صفة الانطلاق، ويؤول «زيد» ـ مثلاً ـ بالصّفة، أي: بـ«صاحب اسم زيد».

(٢) **قوله: «وجوابه أنّ الاحتياج إليه»**. أي: إلى التّأويل.

بعينه وإنّما المجهول عنده اتّصافه بكونه صاحب اسم «زيد» وسوق هذا الكلام[١] إنّما هو لإفادة هذا المعنى.

وأمّا عند المنطقيّين فهذا التّأويل[٢] واجب قطعاً؛ لأنّ الجزئي الحقيقيّ لا يكون محمولاً ألبتّة، فلابدّ من تأويله بمعنىً كلّيّ، وإن كان في الواقع منحصراً في شخصٍ[٣].

[كون المسند جملةً]

[وهم] ﴿وأمّا كونه﴾ أي: المسند ﴿جملةً﴾ قد توهّم كثير من النُّحاة[٤] أنّ

---

(١) **قوله: «وسوق هذا الكلام»**. أي: «المنطلق زيد» إنّما هو لإفادة هذا المعنى ـ أي: كونه صاحب اسم «زيد».

(٢) **قوله: «فهذا التّأويل»**. أي: تأويل «زيد» بـ«صاحب هذا الاسم» واجب ليصير كلّيّاً، لأنّ الجزئيّ الحقيقيّ لا يكون محمولاً عندهم، لأنّ الجزئيّات متباينة، فإذا كان الجزئي محمولاً فإن كان عين الموضوع لم يكن فيه فائدة وكان حملاً للشّيء على نفسه، نحو: «أنت أنت» و: «زيد زيد»، وإن كان غير الموضوع لزم حمل الشّيء على ما ينافيه نحو: «زيد عمرو» وهما باطلان.

فإن وقع ما بظاهره جزئيّ حقيقيّ محمولاً لشيءٍ يؤول ذلك بكلّيّ نحو: «المنطلق زيد» فهذا ونحوه يؤوّل بالمسمّى والمصاحب أي: «المنطلق مسمّىً بزيد» أو «المنطلق صاحب اسم زيد» وكان الموضوع واحداً من أقسام المحمول كما في «زيد إنسان» وكان مفيداً وظاهر أنّ «المسمّى» و«الصّاحب» كلّيّ.

(٣) **قوله: «وإن كان في الواقع منحصراً في شخصٍ»**. كما في مفهوم «واجب الوجود» و«المعبود بالحقّ» وغيرهما؛ لأنّ المعنى الكلّيّ لا يتوقّف على وجود الفرد في الخارج.

(٤) **قوله: «قد توهّم كثير من النُّحاة»**. أخذه عن المحقّق الرّضيّ في باب المبتدأ والخبر من شرح «الكافية» ١: ٩١ وهذا نصّه: اعلم أنّ خبر المبتدأ قد يكون جملةً ـ اسميّة أو فعليّة ـ.

وإنّما جاز أن يكون جملةً؟ لتضمّنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمّن المفرد له.

⇐

الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا يصحّ أن تكون إنشائيّة.

لأنّ الخبر هو الّذي يحتمل الصّدق والكَذِبَ.

ولأنّه يجب أن يكون ثابتاً للمبتدأ والإنشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتاً لغيره.

[ودفع]

وجوابه أنّ خبر المبتدأ هو الّذي أُسند إلى المبتدأ، لا ما يحتمل الصّدق والكَذِبَ والغلط من اشتراك اللّفظ[1].

⇐ وقال ابن الأنباري وبعض الكوفيّين: «لا يصحّ أن تكون طلبيّةً، لأنّ الخبر ما يحتمل الصّدق والكذب» وهو وَهَمٌ.

وإنّما أُتُوْا من قِبَلِ إبهام لفظ خبر المبتدأ، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النُّحاة ما يحتمل الصّدق والكذب، كما أنّ الفاعل عندهم ليس من فعل شيئاً، ففي قولك: «أزيد عندك» يسمّون الظّرف خبراً مع أنّه لا يحتمل الصّدق والكذب، بل الخبر عندهم ما ذكره المصنّف ـ وهو المجرّد المسند المغاير للصّفة المذكورة ـ.

ويدلّ على جواز كونه طلبيّة قوله ـ تعالى ـ: ﴿**بَلْ أَنْتُمْ لاَ مَرْحَباً بِكُمْ**﴾.

وأيضاً اتّفقوا على جواز الرّفع في نحو قولهم: «أمّا زيد فاضربه». وقال ثعلب: لا يجوز أن يكون قسميّة نحو: «زيد والله لأضربنّه».

والأولى الجواز إذ لا منع اهـ.

والحاصل أنّ خبر المبتدأ لا يكون إنشاءً بدليلين:

الأوّل: لأنّ الخبر هو الّذي يحتمل الصّدق والكذب.

الثّاني: لأنّه يجب أن يكون ثابتاً للمبتدأ الخ. فقوله: «خبر المبتدأ هو الّذي أسند» جواب عن الاوّل. وقوله: «ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ» جواب عن الثّاني.

(١) **قوله: «والغلط من اشتراك اللّفظ»**. أي: اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدأ والخبر المقابل للإنشاء.

⇐

ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ إنّما هو في الخبر والقضيّة[١] لا مطلق خبر المبتدأ؛ لأنّ الإسناد عندهم أعمّ من الإخباري والإنشائي ألا يرى أنّ الظّرف في نحو «أين زيد؟» و: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾[٢] و: «متى القتال؟» وما أشبه[٣] ذلك خبر، مع أنّه لا يحتمل الصّدق والكَذِب، وليس بثابت للمبتدأ، وكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَباً بِكُمْ﴾[٤] وقولك: «وأمّا زيد فاضربه» و: «زيد كأنّه الأسد»، ونحو: «نعم الرّجل زيد» على أحد القولين، ولا يخفى أنّ تقدير القول[٥] في جميع ذلك تعسّف.

⇐ فخبر المبتدأ يكون مفرداً لا احتمال فيه للصّدق والكذب، ويكون جملة فإن كانت خبريّة احتمل الصّدق والكذب، وإن كانت إنشائيّة لم يحتملهما، ولكن الخبر المقابل للإنشاء يجب فيه احتمال الصدق والكذب ـ كما تقدّم ـ. فقولهم: «الإنشاء لا يكون خبراً» أي: خبراً مقابلاً للإنشاء، لا خبر المبتدأ، فإنّه أعمّ من الخبر والإنشاء.

(١) قوله: «في الخبر والقضيّة». أي: في الكلام الخبريّ والقضيّة الموجبة الّتي يسمّيها أهل الميزان حمليّةً وعرّفها الشّارح في «التّهذيب» بقوله: «فإن كان الحكم فيها بثبوت شيءٍ لشيءٍ فحمليّة».

(٢) آل عمران: ٣٧.

(٣) قال الرّومي: هذه الأمثلة ليست ممّا النّزاع فيه ـ أي: ممّا الخبر فيه إنشاء ـ لأنّ الاستفهام في الحقيقة داخل على النّسبة بين المبتدأ المذكور، والخبر المقدّر لا على الخبر وحده.

(٤) سورة ص: ٦٠.

(٥) قوله: «ولا يخفى أنّ تقدير القول». جواب عن سؤال مقدّر وهو أنّه لم لا يجوز أن يكون القول قولهم وأنّ الإنشاء لا يكون خبراً للمبتدأ، بل يقدّر في ما ظاهره وقوع الإنشاء خبراً للمبتدأ قول ـ كما صنعوا في باب الصّفة ـ. وقال ابن مالك:

وامنع هنا إيقاع ذات الطّلب وإن أتت فالقول أضمر تصب

والجواب أنّ تقدير القول في جميع ذلك تعسّف وتنكّب عن الطّريق القويم.

⇐

﴿ فللتقوّي أو لكونه سببيّاً ﴾ كما مرّ من أنّ إفراده لكونه غير سببيّ مع عدم إفادة تقوّي الحكم.

[الخبر السّببيّ]

والخبر السّببيّ (١) بمنزلة الوصف الّذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف

⇐ وقال المحقّق الرّضيّ في باب النّعت من «شرح الكافية»: وإنّما وجب في الجملة الّتي هي صفة أو صلة كونها خبريّة؟ لأنّك إنّما تجيء بالصّفة والصّلة لتعرّف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتّصافهما بمضمون الصّفة والصّلة، فلا يجوز إذن إلّا أن تكون الصّفة والصّلة جملتين متضمّنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية، لأنّ غير الخبريّة إمّا إنشائيّة نحو: «بعت» و: «طلّقت» و: «أنت حرّ» ونحوها، أو طلبيّة كالأمر والنّهي والاستفهام والتّمنّي والعَرْض، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما إلّا بعد ذكرهما.

ولمّا لم يكن خبر المبتدأ معرّفاً للمبتدأ ولا مخصّصاً له جاز كونه إنشائيّة ـ كما مرّ ـ ويتبيّن بهذا وجوب كون الجملة إذا كانت صفة أو صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول. قال:

وقد تقع الطّلبيّة صفةً لكونها محكية بقول محذوف هو النّعت في الحقيقة كقوله:

* جاؤوا بمذقٍ هل رأيت الذّئب قطّ *

أي: بمذقٍ مقول عنده هذا القول.

كما يقع حالاً نحو: «لقيت زيداً اضرِبْهُ واقْتُلْهُ» أي: «مقولاً في حقّه هذا القول».

ومفعولاً ثانياً في باب «ظنّ» نحو: «وجدت النّاس أخبر تقله» اهباختصارٍ.

(١) **قوله: «والخبر السببي»**. المسند ـ مثل الوصف ـ ينقسم إلى قسمين:

الأوّل: المسند الحقيقي. الثّاني: المسند السّببيّ. وهذا مثل الوصف السّببيّ ـ الّذي اشتهر عندهم بالوصف بحال متعلّق الموصوف ـ مسند إلى متعلّق من متعلّقات المبتدأ.

⇐

إلّا أنّه لا يكون إلّا جملة، وقولهم: «هذا سبب من ذاك» أي: متعلّق به، مرتبط؛ لأنّ السّبب في الأصل[1] هو الحبل وكلّ ما يتوصّل به إلى شيء.

[الخلاف في سبب التّقوّي بين السّكّاكيّ وعبدالقاهر]

وسبب التّقوّي[2] على ما ذكره صاحب «المفتاح»[3] هو أنّ المبتدأ لكونه مبتدأً

⇐ والفرق بين الوصف السّببيّ والمسند السّببيّ أنّ الوصف السّببيّ قسمان: مفرد وجملة، والمسند السّببيّ لا يكون إلّا جملةً على المشهور وإن ألغى الفرق بعضهم مستدلاً بقولهم: «زيد منطلق أبوه» فإنّه مسند سببيّ مع أنّه ليس بجملة ـ كما تقدّم ـ.

(١) **قوله: «لأنّ السّبب في الأصل»**. أي: في أصل اللغة، وأمّا في الاصطلاح فيقال للمضاف إلى ضمير الشّيء، لأنّ هذا المضاف بسبب تلك الإضافة سبب لتصوّر هذا الشّيء مرّة أُخرى كما في قولهم: «جاءني رجل عالم أبوه» في الوصف السّببيّ و: «زيد ضُرِبَ أبوه» في المسند السّببيّ.

(٢) **قوله: «سبب التّقوّي»**. اختلف في سبب التّقوّي على قولين: قول السّكّاكيّ وقول الشّيخ عبدالقاهر كما بيّنهما التفتازاني وكان الأُستاذ ـ دام عزّه ـ يميل إلى قول السّكّاكيّ.

(٣) **قوله: «على ما ذكره صاحب «المفتاح»**. أقول: ذكره في باب «تقديم المسند» من كتاب «المفتاح» كما تقدّم، فراجعه: ٣٢١.

قال في «شرح التّبيان» ١٦٧: وإنّ دفع التّناقض الّذي توهّمه التّرمذيّ في كلام صاحب «المفتاح» حيث ظنّ أنّ قوله: «فإنّ الفعل فيه يستند إلى ما بعده من الضّمير ابتداءً ثمّ بوساطة عود الضّمير إلى ما قبله يستند إليه في الدّرجة الثّانية» يدلّ على أنّ إسناد الفعل إلى الضّمير أوّلاً وإلى المبتدأ ثانياً وهو مناقض لما يأتي بعده من أنّ المبتدأ لكونه مبتدأً يستدعي أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه المبتدأ إلى نفسه ثمّ إذا كان متضمّناً بضميره صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانياً فإنّه يدلّ على أنّ إسناد الفعل إلى المبتدأ أوّلاً ثمّ بوساطة عود الضّمير إليه يسند إليه ثانياً.

⇐

يستدعي أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ إلى نفسه ـ سواء كان خالياً عن الضّمير أو متضمّناً له ـ فينعقد بينهما حكم.

ثمّ إذا كان متضمّناً لضميره المعتدّ به؛ بأن لا يكون مشابهاً للخالي عن الضّمير ـ كما مرّ ـ صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانياً فيكتسي الحكم قوّة، فعلى هذا يختصّ التّقوّي بما يكون مسنداً إلى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو: «زيد ضربته» وينبغي أن يجعل سببيّاً كما سبقت الإشارة إليه(١).

وأمّا على ما ذكره الشّيخ في «دلائل الإعجاز»(٢) ـ وهو أنّ الاسم لا يؤتى به

⇐ وتلخيص الجواب: أنّ الفعل فيما نحن فيه كقولنا: «زيد عرف» له اعتباران:

١ ـ إنّه فعل الفاعل وهو الضّمير المستكنّ فيه.

٢ ـ إنّه متعلّق بالمبتدأ تعلّق الخبر، فالمراد بإسناد الفعل إلى الضّمير المبتدأ في الأوّل إنّما هو بحسب كونه فعلاً للفاعل كما إذا أريد التجدّد في الدّرجة الثّانية، والمراد بإسناد الفعل إلى المبتدأ في الثّاني باعتبار أنّه خبر للمبتدأ كما إذا أريد التقوّي.

(١) في شرح قوله: «والمراد بالسّببيّ نحو: «زيد أبوه منطلق».

(٢) **قوله: «على ما ذكره الشّيخ في «دلائل الإعجاز»**. أي: في فصل القول في التّقديم والتّأخير من «دلائل الإعجاز» ١٠١: فإن قلت: فمن أين وجب أن يكون تقديم ذكر المحدث عنه بالفعل آكد لإثبات ذلك الفعل له؟

فإنّ ذلك من أجل أنّه لا يؤتى بالاسم معرّىً من العوامل إلّا لحديث قد نوى إسناده إليه، وإذا كان كذلك فإذا قلت: «عبدالله» فقد أشعرت قلبه بذلك أنّك قد أردت الحديث عنه، فإذا جئت بالحديث فقلت ـ مثلاً ـ: «قام» أو قلت: «خرج» أو قلت: «قدم» فقد علم ما جئت به، وقد وطّأت له وقدّمتَ الإعلام فيه، فدخل على القلب دخولَ المأنوس به، وقبِله قبول المتهيّئ له المطمئنّ إليه، وذلك لا محالة أشدّ لثبوته وأنفى للشّبهة وأمنع للشّكّ وأدخل في التّحقيق.

⇐

مُعَرّىً عن العوامل إلّا لحديث قد نوى إسناده إليه. فإذا قلت: «زيد»، فقد أشعرت قلب السّامع بأنّك تريد الإخبار عنه، فهذا توطئة له وتقدمة للإعلام به، فإذا قلت: «قام»، دخل في قلبه دخول المأنوس، وهذا أشدّ للثّبوت وأمنع من الشّبهة والشّكّ.

وبالجملة، ليس الإعلام بالشّيء بغتةً مثل الإعلام به بعد التّنبيه عليه والتّقدمة له، فإنّ ذلك يجري مجرى التأكيد والإعلام، في التّقوّي والإحكام ـ فيدخل فيه نحو: «زيد ضربته» و: «زيد مررت به» وما أشبه ذلك.

[قيل وقال]

فإن قلت: هَبْ[1] أنّه لم يتعرّض للجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشّأن لشهرة أمره، وكونه واحداً متعيّناً، لكن كان ينبغي أن يتعرّض لِصُوَرِ التّخصيص مثل: «أنا سعيت في حاجتك» و: «رجل جاءني» وما أشبه ذلك، ممّا قصد به التّخصيص، فإنّ المسند هاهنا جملة قطعاً.

⇐ وجملة الأمر: أنّه ليس إعلامك الشّيء بغتةً مثل إعلامك له بعد التّنبيه عليه والتّقدمة له، لأنّ ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التّأكيد والإحكام اهـ.

(١) **قوله: «فإن قلت: هَبْ»**. أي: فإن قلت: إنّما يورد المسند جملةً في أربعة مواضع:

الأوّل: في باب التّقوّي.

الثّاني: في باب المسند السّببيّ.

الثّالث: في باب ضمير الشّأن والقصّة.

الرّابع: في صور التّخصيص مثل «أنا سعيت» و: «رجل جاءني» فلم اقتصر المصنّف على ذكر موضعين من هذه المواضع الأربعة وترك موضعين؟

وربّما يقال: إنّه ترك الجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشّأن لوجهين: ١ ـ لشهرة أمره، ٢ ـ وكونه واحد متعيّناً، ولكن لم يذكر صور التّخصيص؟

قلت: هو داخل في التّقوّي[1] ضرورةَ تكرّر الإسناد، فكأنّه قال: التّقوّي سواء كان على سبيل التَّخصيص أو لا، فلفظ التّقوّي يشمل التَّخصيص من حيث إنّه تقوٍّ، وفي عبارة «المفتاح» إشعار بذلك[2] حيث ذكر في نحو: «زيد عرف» أنّ عدم اعتبار التّقديم والتّأخير لا يفيد إلّا التّقوّي، واعتبارهما يفيد التَّخصيص، ولم يقل: لا يفيد إلّا التّخصيص، كيف لا وقد ذكر في بحث «إنّما» أن ليس التّخصيص إلّا تأكيداً على تأكيد.

[نقد التّفتازانيّ للشّارح الكازرونيّ]

وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلّامة[3] في شرحه من أنّ المعنى أنّه يفيد

---

(١) **قوله: «قلت: هو داخل في التّقوّي»**. وحاصل الجواب أنّ النّسبة بين التّقوّي والتّخصيص عموم وخصوص مطلق والخاصّ هو التّخصيص على رأي السّكّاكيّ كما أشار إليه بقوله: «وفي عبارة «المفتاح» إشعار بذلك».

وإنّما ألقى العهدة عليه؟ لأنّه قد تقدّم في باب المسند إليه أنّ النّسبة بينهما هي العموم والخصوص من وجه على رأي الشّارح التّفتازاني وقد بيّنّا ذلك هناك فراجع.

(٢) **قوله: «وفي عبارة «المفتاح» إشعار بذلك»**. لأنّه قال في «زيد عرف» إنّ عدم تقدير التّقديم والتّأخير ـ بسبب تعريف المسند إليه وعدم الاحتياج إلى التّقدير المذكور ـ لا يفيد إلّا التّقوّي، واعتبارهما يفيد التّخصيص، أي: التّخصيص مع التّقوّي ـ.

وإنّما فهم من كلامه هذا؟ لأنّه لم يقل: «لا يفيد إلّا التّخصيص» ـ بطريق الحصر ـ فيعلم من ترك الحصر أنّه كلّما أفاد تقديم المسند إليه التّخصيص أفاد التّقوّي أيضاً من دون عكسٍ.

والدّليل الآخر على أنّه أراد هذا المعنى لا غير تفسيره التّخصيص في باب «إنّما» بأنّه: التّأكيد على التّأكيد، والتّأكيد على التّأكيد عبارة أُخرى عن التّقوّي وهما وجهان لعُمْلَةٍ واحدةٍ.

(٣) **قوله: «وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلّامة»**. أي: بهذا الّذي ذكره في باب «إنّما» اتّضح بطلان

⇐

⇐ كلام الشّارح الكازروني ـ في شرح قوله: «واعتبارهما يفيد التّخصيص» ـ: أنّ المعنى: «يفيد التّخصيص فقط دون التّقوّي» أي: لا يجتمع التّخصيص والتّقوّي فهما متباينان، لا عموم وخصوص مطلق ـ كما يظهر عن السّكّاكي ـ ولا عموم وخصوص من وجه ـ كما تقدّم أنّه مفاد كلام التّفتازانيّ ـ.

وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ٩٨: **وأمّا الحالة المقتضية لتقديمه فهي أن يكون المراد بالجملة إفادة التجدّد دون الثّبوت، فيجعل المسند فعلاً ويقدّم ألبتّة على ما يسند إليه في الدّرجة الأولى، ثمّ بوساطة عود الضّمير إلى ما قبله يستند إليه في الدّرجة الثّانية، وإذا سلكت هذه الطّريقة سلكت باعتبارين مختلفين:**

أحدهما: أن يجري الكلام على الظّاهر، وهو أنّ «أنا» مبتدأ و«عرفت» خبره، وكذلك «أنت عرفت» و«هو عرف» ولا يقدّر تقديم وتأخير.

وثانيهما: أن يقدّر أصل النّظم «عرفت أنا» و«عرفت أنت» و«عرف هو» ثمّ يقال: قدّم «أنا» و«أنت» و«هو» فنظم الكلام بالاعتبار الأوّل لا يفيد إلّا تقوّي الحكم، وبالاعتبار الثّاني يفيد التّخصيص أي: فقط، أي: لا يفيد إلّا إيّاه.

أمّا أنّه يفيده فلأنّه لا يخفى عليك بعد الاطّلاع على ما سلف أنّ «أنا» في «عرفت أنا» لتأكيد نسبة «عرف» إلى التّاء بأنّها ليست سهواً، ولا مجازاً، فإذا قدّم أفاد القصر لأنّه تأكيد الحكم على تأكيد كما ذكره المصنّف ـ رحمه الله ـ في إفادة «إنّما» الحصر في باب القصر، وذلك لأنّ «أنا» ـ في قولك: «عرفت أنا» لمن يردّد العرفان بينك وبين غيرك، أو يثبته لك وله ـ وإن أكّد إثبات العرفان لك لكن يحتمل العطف عليه احتمالاً راجحاً، إذ كثيراً يؤكّد المتّصل بالمنفصل للعطف، فإذا قدّم «أنا» ضعف احتمال العطف لفصل الجملة بينهما فزاد التّأكيد وانتفى الشّركة ظاهراً فيفيد القصر.

وأمّا أنّه لا يفيد تقوّي الحكم فلأنّ «أنا عرفت» على معنى القصر إنّما يذكر لمن سلّم وقوع العرفان، لكنّه يردّد أو يثبت ـ كما عرفت ـ وبعد تسليم العرفان لا يحتاج إلى تأكيد وبيان فليس المراد من «أنا عرفت» في باب القصر ـ أي: التّخصيص ـ إثبات وقوع العرفان

⇐

التّخصيص فقط دون التّقوّي؛ لأنّه لابدّ في التّخصيص[1] من تسليم ثبوت أصل الفعل، وبعد تسليم العرفان لا حاجة إلى التّأكيد والبيان.

ثمّ العجب أنّه صرّح[2] بأنّ المسند لا يكون جملة إلّا للتّقوّي، أو لكونه سببيّاً، مع تصريحه بأنّ المسند في نحو: «أنا سعيت في حاجتك» عند قصد التّخصيص جملة.

[أقسام الجملة والخلاف في مقدّر الظّرفيّة]

﴿ واسميّتها وفعليّتها وشرطيّتها[3] لما مرّ، وظرفيّتها لاختصار الفعليّة، إذ هي ﴾

⇐ حتّى يعتبر فيه تقوّيه باعتبار تكرّر الإسناد، كما في باب تقوّي الحكم، بل الاستبداد بالعرفان المسلّم وقوعه، ولا تقوّي للحكم فيه، ثمّ كيف يكون المراد منهما ومقتضاهما واحداً، ونظم أحدهما قلب نظم الآخر، فالحاصل: أنّ اعتبار التّقديم يفيد القصر دون التقوّي، واعتبار ظاهر الكلام يفيد التقوّي دون القصر.

(١) قوله: **«لأنّه لابدّ في التّخصيص»**. تعليل لما اختاره الكازروني، أي: المعنى أنّه يفيد التّخصيص لا التّقوّي؛ لأنّه لابدّ في التّخصيص من تسليم ثبوت أصل الفعل مثل «العرفان» في «زيد عرف» وبعد تسليم «العرفان» لا حاجة إلى التّأكيد والبيان، أي: لا حاجة إلى التّقوّي، فصحّ افتراق التّخصيص عن التّقوّي.

وأمّا وجه فساده فهو أنّ تسليم أصل العرفان إنّما يقتضي عدم قصد التّقوّي بالأصالة لا عدم حصوله بالتّبع، فإنّه لازم قطعاً ومقصود تبعاً، لأنّ تكرّر الإسناد يستلزم ذلك.

(٢) قوله: **«ثمّ العجب أنّه صرّح»**. أي: العجب من الشّارح العلّامة الكازروني أنّه صرّح بحصر إيراد المسند جملةً في موضعين: باب التّقوّي، وباب كونه سببيّاً مع تصريحه بأنّ المسند في «أنا سعيت في حاجتك» عند قصد التّخصيص جملة أيضاً، وهذا تناقض منه في أقواله ومبطل للحصر الّذي ذكره.

(٣) قوله: **«واسميّتها وفعليّتها وشرطيّتها»**. لمّا فرغ من بيان نكتة إيراد المسند جملة أراد أن يبيّن أنّ الجملة على أبعة أقسامٍ، وكلّ قسم يُورَدُ لغرض خاصٍّ مرّ بيان ثلاثة منها قبل ذلك وهو ⇐

أي: الظّرفيّة ﴿مقدّرة بالفعل على الأصحّ﴾(١).

لأنّ الأصل في التّعليق هو الفعل، واسم الفاعل إنّما يعمل بمشابهته(٢)، فالأولى عند الاحتياج أن يرجع إلى الأصل.

⇐ كون الاسميّة لإفادة الثّبوت والدّوام، والفعليّة لإفادة التّجدّد والحدوث، والدّلالة على أحد الأزمنة على أخصر وجهٍ، وشرطيّتها لإفادة التّقييد والتّعليق بالشرط. ويبيّن النكتة في الظرفيّة بعد ذلك.

ثمّ اعلم أنّهم اختلفوا في تقسيم الجملة إلى قولين:

أ ـ ذهب ابن هشام ومن تبعه إلى أنّها ثلاثة أقسام:

١ ـ الاسميّة وهي الّتي صدرها اسم مثل: «زيد قائم» و: «هيهات العقيق» و: «قائم الزّيدان» عند من جوّزه وهو الأخفش والكوفيّون، والمراد بصدر الجملة المسند أو المسند إليه فلا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف، والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل.

٢ ـ والفعليّة وهي الّتي صدرها فعل مثل: «قام زيد» و: «ضُرِبَ اللِّصّ» و: «كان زيد قائماً» و: «ظننته قائماً» و: «يقوم زيد» و: «قم».

٣ ـ والظّرفيّة وهي المصدّرة بظرف أو مجرور نحو: «أعندك زيد» و: «أفي الدّار زيد» ـ إذا قدّرت «زيداً» فاعلاً بالظّرف والجارّ والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما ـ.

ب ـ وذهب الزّمخشريّ وأتباعه إلى أنّها أربعة أقسام:

الاسميّة والفعليّة والظّرفيّة والشّرطيّة، وأرجع ابن هشام الشّرطيّة إلى الفعليّة فجعلها ثلاثة. والمصنّف في هذا الكتاب انتهج منهاج الزمخشريّ كما ترى.

(١) **قوله: «مقدّرة بالفعل على الأصحّ»**. وذلك بدليلين: الأوّل: أشار إليه بقوله: «لأنّ الأصل في التّعليق»، والثّاني: أشار إليه بقوله: «ولأنّه قد ثبت تعلّقها».

(٢) **قوله: «واسم الفاعل إنّما يعمل بمشابهته»**. وذلك أنّ المضارع واسم الفاعل تقارضا فأُعطي الإعراب المضارع وأُخذ منه العمل، لأنّ الفعل قويّ في العمل.

ولأنّه قد ثبت تعلّقها بالفعل قطعاً في نحو: «الّذي في الدّار أخوك»(١) فعند التّردّد الحمل عليه أولى.

وقيل: المقدّر اسم فاعل، لأنّ الأصل في الخبر أن يكون مفرداً(٢) لأصالة المفرد في الإعراب.

---

(١) **قوله: قد ثبت تعلّقها بالفعل قطعاً في نحو: «الّذي في الدّار أخوك»**. قال السّيوطيّ ـ في شرح قول ابن مالك:

وأخبروا بظرفٍ أو بحرف جرّ ناوين معنى «كائنٍ» أو «استقر»

ـ: يجب حذف هذا المتعلّق وشذّ التّصريح به في قوله:

لك العزّ إن مولاك عزَّ وإنْ يُهَنْ فأنت لدى بحبوحة الهون كائِنُ

ثمّ إن قدّر اسم فاعل ـ وهو اختيار المصنّف لوجوب تقديره اتفاقاً بعد «أمّا» و«إذا» المفاجأة لامتناع إيلائهما الفعل ـ فهو من قبيل المفرد وإن قدّر فعلاً ـ وهو اختيار ابن الحاجب لوجوب تقديره في الصّلة ـ فواضح أنّه من قبيل الجملة.

ولا يخفى أنّ إجراء الباب على سَنَن واحدٍ أولى من الإلحاق بباب آخر.

(٢) **قوله: «لأنّ الأصل في الخبر أن يكون مفرداً»**. قال المحقّق الرّضيّ في شرح قول ابن الحاجب: «وما وقع ظرفاً فالأكثر أنّه مقدّر بجملة»: وانتصاب الظّرف خبراً للمبتدأ عند الكوفيّين على الخلاف، يعنون: الخبر لمّا كان هو المبتدأ في نحو: «زيد قائم» أو كأنّه هو في نحو: ﴿**وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ**﴾ ارتفع ارتفاعه، ولمّا كان مخالفاً له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلا يقال في نحو: «زيد عندك»: «إنّ زيداً عنده» خالفه في الإعراب فيكون العامل عندهم معنويّاً وهو معنى المخالفة الّتي اتّصف بها الخبر، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيءٍ يتعلّق به الخبر.

وأمّا البصريّون فقالوا: لابدّ للظّرف من محذوف يتعلّق به لفظيٍّ، إذ مخالفة الشّيء للشّيء لا توجب نصبه، والظّرف منصوب على أنّه مفعول فيه والجارّ والمجرور منصوب على أنّه مفعول به، وينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامّة ـ أي: ممّا لا

⇐

على أنّ الإنصاف هو أنّ المفهوم من قولنا «زيد في الدّار»: «ثابت فيها» أو «مستقرّ» لا «ثَبَتَ» أو «استقرّ».

[عبارة النُّحاة]

ثمّ عبارة النّحويّين ـ في هذا المقام ـ: أنّ الظّرف مقدّر بجملة.

[تصرّف المصنّف في عبارتهم]

والمصنّف قد غيّر «الجملة» إلى «الفعل» قصداً إلى أنّ الضّمير[1] قد انتقل إلى

⇐ يخلو منه فعل ـ نحو: «كائن» و: «حاصل» ليكون الظّرف دالاًّ عليه، ولو كان خاصّاً ـ كـ«آكل» و: «شارب» و: «ضارب» و: «ناصر» ـ لم يجز لعدم الدّليل عليه.

ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلاً لقيام القرينة على تعيينه وسدّ الظّرف مسدّه فلا يقال: «زيد كائن في الدّار»، وقال ابن جنّي بجوازه، ولا شاهد له، وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ﴾ فمعناه: «ساكناً غير متحرّك» وليس بمعنى: «كائناً» وكذا حال الظّرف في ثلاثة مواضع أخر: الصّفة والصّلة والحال، وفي ما عدا المواضع الأربعة لا يتعلّق الظرف والجارّ والمجرور إلّا بملفوظٍ موجودٍ.

وأكثرهم على أنّ المحذوف المتعلّق به فعل، لأنّا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلّق وإنّما يتعلّق الظّرف باسم الفاعل في نحو: «أنا مارٌّ بزيد» لمشابهته للفعل، فإذا احتجنا إلى المتعلّق به فالأصل أولى.

وذهب ابن السّرّاج وأبو الفتح إلى أنّه اسم لكونه مفرداً، والأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفرداً، لأنّه القول المقتضي نسبة أمرٍ إلى آخر، فينبغي أن يكون المنسوب شيئاً واحداً كالمنسوب إليه وإلّا لكانت هناك نسبتان أو أكثر، فيكون خبران أو أكثر لا خبر واحد، فالتّقدير في «زيد ضرب غلامه»: «زيد مالك لغلام ضارب».

قال الرّضي: والجواب: أنّ المنسوب يكون شيئاً واحداً ـ كما قلتم ـ لكنّه ذو نسبةٍ في نفسه، فلا نقدّره بالمفرد، فالمنسوب إلى «زيد» ـ في الصّورة المذكورة ـ ضرب غلامه الّذي تضمّنته الجملة اهمختصراً.

(١) **قوله: «قصداً إلى أنّ الضّمير»**. أي: الضّمير المستتر في المتعلّق المحذوف قد انتقل إلى ⇐

الظّرف ولم يحذف مع الفعل، فحينئذٍ يكون المقدّر فعلاً[1] لا جملة، لكنّه لو قصد هذا لوجب أن يقول: «إذ المقدّر فعل» لأنّ معنى قولهم: «الظّرف مقدّر بجملة» أنّه يجعل في التّقدير جملة لا مفرداً.

[نقد التّفتازانيّ لتصرّف الخطيب]

وحينئذٍ لا معنى لعبارة المصنّف أصلاً، مع أنّ فيها فساداً آخَرَ، لأنّها إن حملت على ظاهرها أفادت: أنّ الجملة الظّرفيّة مقدّرة باسم الفاعل على غير الأصحّ، وفساده واضح، لأنّ الظّرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة، فكان ينبغي أن يقول: «إذ الظّرف مقدّر بالفعل».

[تأخير المسند]

﴿ وأمّا تأخيره فلأنّ ذكر المسند إليه أهمّ ـ كما مرّ ـ ﴾ في تقديم المسند إليه.

⇐ الظّرف ولم يحذف مع الفعل ولذلك يسمّون الظّرف مستقرّاً لاستقرار ضمير المتعلّق فيه، والأصل: مستقرّ فيه، فحذف كلمة «فيه» اختصاراً ويقابله: اللغو.

(١) **قوله: «يكون المقدّر فعلاً»**. أي: يكون المتعلّق المحذوف فعلاً وحده ـ بلا فاعلٍ ـ فيكون مفرداً لا جملةً، لكنّ المصنّف لو قصد هذا لوجب أن يقول بدل قوله: «إذ هي مقدّرة بالفعل»: «إذ المقدّر فعل».

وذلك لأنّ معنى قولهم: «الظّرف مقدّر بجملة» أنّه يجعل في التّقدير جملةً لا مفرداً، وليس معناه: أنّ الظّرفيّة مقدّرة بجملة.

وحينئذٍ لا معنى لعبارة المصنّف إذ لا يوافق ما هو المعنيّ عند النُّحاة، وفيها فساد آخر وهو أنّه لو أُريد بضمير «هي» الجملة الظّرفيّة كان معناه أنّ الجملة الظرفيّة مقدّرة باسم الفاعل على غير الأصحّ وهذا باطل، لأنّ الظّرف على ذلك المذهب مفرد لا جملة فكيف يقال: إنّ الجملة مقدّر بالمفرد، فالصّحيح أن يقول في المتن: «إذ الظّرف مقدّر بالفعل».

[تقديم المسند]

﴿ وأمّا تقديمه فلتخصيصه بالمسند إليه ﴾ أي: لقصر المسند إليه على المسند[١] ـعلى ما مرّ في ضمير الفصل ـلأنّ معنى قولنا: «قائم زيد»: أنّه مقصور على القيام لا يتجاوزه إلى القعود **﴿ نحو: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾[٢] أي: بخلاف خمور الدّنيا ﴾**.

[نقد]

واعترض[٣] بأنّ المسند هو الظّرف ـأعني «فيها» ـوالمسند إليه ليس بمقصور

---

(١) **قوله: «أي: لقصر المسند إليه على المسند»**. وإنّما فسّر قوله: «لتخصيصه بالمسند إليه» بقوله: «أي: لقصر المسند إليه على المسند» إشارة إلى ما مرّ في ضمير الفصل من أنّ الباء تدخل على المقصور لا المقصور عليه.

(٢) الصّافات: ٤٧.

(٣) **قوله: «واعترض»**. والحاصل أنّ المسند في الآية هو الظّرف، أي: مجموع الجارّ والمجرور، والمسند إليه ـوهو عدم الغول ـليس بمقصور على المجموع، بل على جزئه المجرور، وهو الضّمير الرّاجع إلى «خمور الجنّة».

والجواب: أنّ عدم الغول لا اتّصاف له إلاّ الاتّصاف بالكون والحصول في «خمور الجنّة».

أو أنّ عدم الغول مقصور على الحصول فيها وحاصل المعنى: أنّ عدم الغول لا حصول ولا كون له إلّا الحصول والكون في خمور الجنّة.

فعلى المعنى الأوّل يكون المراد: أنّ عدم الغول لا يتجاوز الاتّصاف بـ«في خمور الجنّة» إلى الاتّصاف بـ«في خمور الدّنيا».

وعلى المعنى الثّاني يكون المراد: أنّ عدم الغول لا يتجاوز الحصول في خمور الجنّة إلى الحصول في خمور الدّنيا.

هذا كلّه إذا اعتبر النّفي في جانب المسند إليه ـأي: جعلت القضيّة باصطلاح أهل

⇐

عليه، بل على جزئه المجرور ـ أعني: الضّمير الرّاجع إلى خمور الجنّة ـ.

[جوابُهُ]

وجوابه أنّ المراد أنّ عدم الغَوْل مقصور على الاتّصاف بـ«في خمور الجنّة» أو على الحصول فيها، لايتجاوزه إلى الاتّصاف بـ«في خمور الدّنيا» أو الحصول فيها.

وإن اعتبرت النّفي في جانب المسند فالمعنى: أنّ الغَوْل مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنّة لا يتجاوزه إلى عدم الحصول في خمور الدّنيا، فالمسند إليه مقصور على المسند قصراً غير حقيقيّ.

[ردّ الشّارح الخلخالي]

وكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾[1][2] معناه: «دينكم» مقصور على الاتّصاف بـ«لكم» ولا يتّصف بـ«لي»، و«ديني» مقصور على الاتّصاف بـ«لي»

⇐ الميزان موجبة معدولة الموضوع ـ.

وإن اعتبر النّفي في جانب المسند ـ أي: جعلت القضيّة باصطلاح أهل الميزان موجبة معدولة المحمول ـ كان المعنى: أنّ الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنّة لا يتجاوزه ـ أي: لا يتجاوز الغول عدم الحصول والكينونة ـ إلى عدم الحصول والكينونة في خمور الدّنيا.

وسواءاً كانت القضيّة معدولة الموضوع أم معدولة المحمول كان المسند إليه مقصوراً على المسند قصراً غير حقيقيّ؛ لأنّ عدم الغول أو عدم الحصول والكينونة إنّما هو بالنّسبة إلى خمور الدّنيا لا بالنّسبة إلى كلّ ما سوى خمور الجنّة.

(١) الكافرون: ٦.

(٢) **قوله: وكذا قوله ـ تعالى ـ: «لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ»**. أي: القصر غير حقيقيّ في هذه الآية وحاصله: أنّ دينكم لا يتّصف بصفةٍ إلّا بصفة أنّه لكم لا بصفة أنّه لي.

وديني لا يتّصف بصفة إلّا بصفة أنّه لي، لا بصفة أنّه لكم.

ولا يتّصف بـ«لكم» فهو من قصر الموصوف[١] على الصّفة دون العكس[٢] ـ كما توهّمه البعض[٣] ـ.

ونظير ذلك ما ذكره صاحب «المفتاح»[٤] في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي**﴾[٥] أنّ معناه: «حسابهم» مقصور على الاتّصاف بـ«على ربّي»[٦]

---

(١) **قوله: «فهو من قصر الموصوف»**. أي: القصر في الأمثلة الثّلاثة من قصر الموصوف ـ أي: المسند إليه ـ على الصّفة ـ أي: المسند ـ وهو الحصول والكون.

(٢) **قوله: «دون العكس»**. أي: ليس القصر فيها من قصر الصّفة ـ أي: الحصول والكون ـ على الموصوف، لأنّ الحمل على ذلك يستدعي جعل تقديم المسند لقصره على المسند إليه والتّقديم ليس لذلك، بل لقصر المسند إليه على المسند فالحمل على العكس خروج عن الأصل.

(٣) **قوله: «كما توهّمه البعض»**. وهو الشّارح الخلخاليّ ـ كما نصّ عليه الفاضل الدّسوقيّ ـ.

(٤) **قوله: ونظير ذلك ما ذكره صاحب «المفتاح»**. أي: نظير ذلك في كونه من قصر الموصوف على الصّفة دون العكس، ووجه كون الآية نظيراً لا مثالاً أنّها ليست ممّا استفيد القصر فيه من تقديم المسند، لأنّ القصر فيها إنّما استفيد من «إنِ» النّافية و«إلّا» الاستثنائيّة، فكان نظيراً لا مثالاً.

(٥) الشعراء: ١١٣.

(٦) **قوله: حسابهم مقصور على الاتّصاف بـ«على ربّي»**. قال التّفتازاني في شرح «المفتاح»: **لمّا كانت** الوصفيّة في جانب المقصور عليه غير ظاهرة وكان مظنّة أن يتوهّم أنّ المعنى على أنّ وصف الحساب مقصور على ربّي لا يتجاوزه إليّ **بالغ** في التّوضيح والتّصريح بوصفيّة الخبر المقصور عليه، وموصوفيّة الحساب المقصور، وأُدخل حرف الجرّ في «على ربّي» و«عليّ» بطريق الحكاية.

لكن لا يخفى أن ليس الحساب متّصفاً بلفظ «على ربّي» بل بمعناه الكائن على ربّي. فالمراد أنّ حسابهم مقصور على الاتّصاف بالكون «على ربّي» لا يتجاوزه إلى

⇐

لا يتجاوزه إلى الاتّصاف بـ«عَلَيّ»[١].

[ردّ الشّارح الكازرونيّ]

وليس القصر حقيقيّاً[٢] حتّى يلزم من كون «ديني» مقصوراً على الاتّصاف بـ«لي» أن لا يتجاوزه إلى غيري أصلاً.

وكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿**لَكُمْ دِينُكُمْ**﴾ و: ﴿**لَا فِيهَا غَوْلٌ**﴾.

وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلّامة[٣] في شرح «المفتاح»[٤] من أنّ الاختصاص

⇒ الاتّصاف بالكون علَيّ اهـ.

وقال الشّريف الجرجانيّ في شرح «المفتاح» الموسوم بـ«المصباح»: لمّا لم يكن معنى الوصفيّة في الظّرف الواقع خبراً ظاهراً صرّح بذكر الاتّصاف تنبيهاً على أنّ الظّرف يتضمّن معنىً يتّصف به المبتدأ أعني الحصول والثّبوت على ربّي، وكأنّ هذه المبالغة منه في توضيح المعنى دفع لأن يتوهّم أنّ المقصود قصر الحساب على المجرور الّذي هو الربّ، فيكون من قصر الصّفة على الموصوف دون عكسه الّذي هو المقصود.

(١) راجع المفتاح: ٤٠١ باب القصر.

(٢) **قوله: «وليس القصر حقيقيّاً»**. أي: القصر إضافيّ وبالنّسبة إلى المخاطبين الكافرين.

(٣) **قوله: «وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلّامة»**. أي: بكون القصر إضافيّاً وغير حقيقيٍّ يظهر فساد ما ذكره العلّامة، لأنّ ما ذكره إنّما يتمّ بناءً على كون القصر حقيقيّاً لا إضافيّاً، فلا يحتاج إلى القول بأنّ الاختصاص هاهنا ليس على المعنى الّذي أشار إليه الشّارح العلّامة.

(٤) وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ٩٣: **وأمّا الحالة المقتضية لتقديمه** أي: تقديم المسند **فهي أن يكون المراد تخصيصه** أي: تخصيص المسند **بالمسند إليه** لا قصره عليه ـ على ما قيل ـ **كقوله ـ عزّ وعلا ـ: لكم دينكم ولي دين** وأنّ المعنى: «أنّ حصول دينكم لكم دون غيركم» بخلاف ما لو قيل: «دينكم لكم» لدلالته على حصول الدّين لهم، لا على الاختصاص بهم ـ كما يدلّ عليه التّقديم ـ وذلك لأنّ المتكلّم إذا ذكر المبتدأ عقيب الخبر علم المخاطب أنّه

⇐

هاهنا ليس على معنى: «أنّ دينكم لا يتجاوز إلى غيركم[1] وديني لا يتجاوز إلى غيري» بل على معنى «أنّ المختصّ بكم دينكم لا ديني، والمختصّ بي ديني لا دينكم» كما أنّ معنى «قائم زيد»: أنّ المختصّ به القيام دون القعود، لا أنّ غيره لا يكون قائماً، فلينظر إلى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون[2].

⇐ لم يرد عطف شيء على الخبر ـ لفصل المبتدأ بينهما ـ ولهذا يجوز أن يقال: «دينكم لكم ولغيركم» ولا يجوز أن يقال: «لكم دينكم ولغيركم» وهذا يفيد القصر؛ لأنّه لا يستقيم إذ ليس المعنى: أنّ دينكم لا يتجاوز عنكم إلى غيركم، ولا أنّ ديني لا يتجاوز عنّي إلى غيري، فإنّه فاسد؛ لوجود التّجاوز، بل اختصاصه به، على معنى: «أنّ المختصّ بكم دينكم لا ديني، والمختصّ بي ديني لا دينكم» كما في المثالين الآخرين، إذ المعنى ـ في الأوّل ـ: «أنّ المختصّ بزيد القيام دون القعود» و ـ في الثّاني ـ: «أنّ المختصّ بي التميميّة دون القيسيّة» لا أنّ غير «زيد» لا يكون قائماً، وغيري لا يكون تميمياً، فاعرفه هكذا، فإنّه الصّحيح لا ما قيل.

(١) **قوله: «ليس على معنى أنّ دينكم لا يتجاوز إلى غيركم»**. وذلك لأنّ دين الكفّار المخاطبين يتجاوز إلى غيرهم من سائر الكفّار، وكذلك دين النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ يتجاوز إلى غيره من المؤمنين.

(٢) **قوله: «من الخبط والخروج عن القانون»**. قال الجرجانيّ: أمّا الخبط فمن حيث إنّ الاختصاص هاهنا في الحقيقة ـ كما عرفت ـ على معنى: «أنّ دينكم لا يتجاوز إلى غيركم وهو من يقابلكم، وأنّ ديني لا يتجاوز إلى غيري وهو من يقابلني» بناءً على أنّ القصر غير حقيقيّ.

ومن حيث إنّ قوله: «على معنى أنّ المختصّ بكم دينكم لا ديني» يدلّ بظاهره على أنّ دينكم مختصّ بكم وديني ليس مختصّاً بكم، وذلك باطل، لأنّه لا يفهم منه نفي اشتراك دينه بينه وبينهم، وهكذا الكلام في قوله: «والمختصّ بي ديني لا دينكم».

ومن حيث إنّ التّخصيص في المثال المذكور أعني «قائم زيد» من باب قصر المسند ⇐

﴿ ولهذا ﴾ أي: لأنّ التّقديم يفيد التّخصيص ـ على ماذكرنا ـ ﴿ لم يقدّم الظّرف ﴾ الّذي هو المسند على المسند إليه ﴿ في: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[1] ﴾ ولم يقل: «لا فيه رَيْبٌ» ﴿ لئلّا يفيد ﴾ تقديمه عليه ﴿ ثبوت الرَّيب في سائر كتب الله ـ تعالى ـ ﴾ بحسب دلالة الخطاب[2] بناءً على اختصاص عدم الرَّيب بالقرآن.

وإنّما قال: «في سائر كتب الله ـ تعالى ـ» دون «سائر الكتب» و«سائر الكلمات» لأنّ القصر ليس يجب أن يكون حقيقيّاً، بل الغالب أن يكون غير حقيقيّ، والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله ـ تعالى ـ كما أنّ المعتبر في مقابلة خمور الجنّة خمور الدّنيا، لا سائر المشروبات وغيرها.

﴿ أو التّنبيه ﴾ عطف على «تخصيصه» أي: تقديم المسند للتّنبيه ﴿ مِنْ أوّل الأمر على أنّه ﴾ أي: المسند ﴿ خبر لا نعت ﴾ إذ النّعت لا يتقدّم على المنعوت.

وإنّما قال «من أوّل الأمر» لأنّه ربّما يعلم أنّه خبر ـ لا نعت ـ بالتّأمّل في المعنى

⇐ إليه على المسند، بخلاف الممثّل له على زعمه.

وأمّا الخروج عن القانون فمن حيث إنّه لم يجعل تقديم المسند مفيداً لحصر المسند إليه فيه اهـ وهذا هو الّذي قصده بعضهم بقوله: وأمّا الخبط فلأنّ الاختصاص إضافيّ بالنّسبة إلى الطرف المقابل وهو النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ في «لكم دينكم» والكفّار المخاطبون في «لي دينِ».

(١) البقرة: ٢.

(٢) **قوله: «بحسب دلالة الخطاب»**. وهو مفهوم المخالفة وتوضيح ذلك ـ كما تقدّم ـ: أنّ الحكم المدلول عليه بالالتزام إن كان موافقاً للحكم المذكور ـ في الكلام ـ في النّفي والإثبات فهو مفهوم الموافقة كدلالة حرمة التّأفيف على حرمة الضّرب في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ** ﴾ ويسمّى لحن الخطاب وفحوى الخطاب أيضاً. وإلّا فهو مفهوم المخالفة ويسمّى دليل الخطاب أيضاً وهو أقسام: مفهوم الشّرط والغاية والصّفة والحصر واللقب وغيرها.

والنّظر إلى أنّه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ ﴿كقوله﴾ أي: قول حسّان في مدح النبيّ ـ [صلّى الله عليه وآله] ـ:

﴿لَهُ هِمَمٌ لَا مُـنْتَهىٰ لِكِـبَارِهَا[1] وَهِمَّتُهُ الصُّغْرىٰ أَجَلُّ مِنَ الدَّهْرِ﴾

فإنّه لو أخّر الظّرف ـ أعني: «له» ـ عن المبتدأ ـ أعني: «هِمَمٌ» ـ لتوهّم أنّه نعت له لا خبر.

---

(١) قوله: «لَهُ هِمَمٌ لَا مُنْتَهىٰ لِكِبَارِهَا». البيت مطلع قطعة من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ، والقائل أبو وائل بكر بن النَّطّاح الحنفي المتوفّى سنة ١٩٢هـ يمدح بها أبا دُلَف العِجْليّ كما نصّ عليه المبرّد في «الكامل» وبعده:

له راحــة لو أنّ مــعشار جـودها على البرّ صار البرّ أندى من البَحْرِ

ولو أنّ خلق الله في جسم فـارسٍ وبـارزه كـان الخَـلِيّ مـن العُـمْرِ

أَبَا دُلَـفٍ بُـورِكْتَ فـي كـلّ بـلدةٍ كما بوركت في شهرها ليلة القَدْرِ

نسبه الشّارح إلى حسّان بن ثابت في مدح رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ ولا يوجد في ديوانه ولا له كلمة على هذا الرويّ.

ونقل الزّمخشريّ في باب الكرم والجود واصطناع الأحـرار مـن «ربـيع الأبـرار» أنّ أعرابيّاً دخل على داود بن يزيد وهو بالسّند، فقال: أيّها الأمير، تأهّب لمديحي، فـلبس سواده وتقلّد سيفه وخرج فقال: لقد أخذت أُهبتي، فوالله لئن أحسنت لأُحسـننّ إليك، وإن أسأت فلأمثلنّ بك، فقال:

فتىً تهرب الأموالُ من جود كـفّه كما يهرُبُ الشّيطان من ليلة القدر

له هـــممٌ لا مـــنتهى لكـبارها وهمّته الصُّغرى أجلّ مـن الدَّهْـرِ

له راحــة لو أنّ مــعشار جـودها على البرّ كان البرّ أندى من البـحر

فقال له داود: احتكِمْ أو فوِّضْ إليّ الحكم، فقال الأعرابيّ: بل أحتكم بكلّ بيت ألف درهم. فقال داود: لو فوّضت إلينا الحكم لكان خيراً لك. فقال: لم يكن في الدّنيا ما يسع حكمك، فقال: «أنت في كلامك أشعر من شعرك» وأمر مكـان كـلّ ألف بأربـعة آلافٍ. والشّاهد واضح.

[موضع يجب فيه تقديم المسند]

ثمّ هذا التّقديم واجب فيما اذا كان المبتدأ نكرة غير مخصّصة نحو: «في الدّار رجل» ليصير المبتدأ ـ بتقديم الحكم عليه ـ كأنّه موصوف معلوم بـهذا الحكـم، كالفاعل فإنّه يقع نكرة؛ لتقدّم الحكم عليه، نحو: «قام رجل».

[شرط الوجوب]

ويشترط أن يكون الخبر ظرفاً فلا يصحّ نحو: «قائم رجل»؛ لأنّ الالتباس باقٍ، لجواز أن يكون «قائم» مبتدأ و«رجل» بدلاً منه، بخلاف الظّرف فإنّه يتعيّن كونه خبراً، و[1]لأنّهم اتّسعوا في الظّروف[2] ما لم يتّسعوا في غيرها.

[موضع لا يجب فيه التّقديم]

وأمّا إذا كانت النّكرة مخصّصة فلا يجب التّقديم كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ** ﴾[3].

[كلام المحقّق الرّضيّ]

وأُورد على نحو: «في الدّار رجل»[4] أنّ التّخصيص إذا كان بسبب تقدّم الحكم

---

(١) قال الرّوميّ: عطف بحسب المعنى على قوله: «فإنّه يتعيّن».

(٢) **قوله: «لأنّهم اتّسعوا في الظروف»**. تقدّم شرح هذا التّوسّع في أوّل الكتاب فراجع.

(٣) الأنعام: ٢.

(٤) **قوله: «وأُورد على نحو: «في الدّار رجل»**. هذا الكلام مأخوذ عن المحقّق الرّضيّ في بـاب المبتدأ والخبر من شرح «الكافية» ١: ٨٨ـ٨٩:

إنّما كان أصل المبتدأ التّقديم؟ لأنّه محكوم عليه، ولابدّ من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه.

⇐

يكون الحكم على غير مُخَصَّصٍ، ضرورةَ أنّ التّخصيص لا يحصل إلّا بعد حصول الحكم، وقد قالوا: أنْ لا حُكْمَ على ما ليس بِمُخَصَّصٍ، فالحقّ في هذا المقام ما ذكره ابن[1] الدّهّان، وهو: أنّ جواز تنكير المبتدأ مبنيّ على حصول

⇐ وأمّا تقديم الحكم في الجملة الفعليّة فلكونه عاملاً في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل المعمول.

وإنّما اعتبر هذا الأمر اللفظيّ ـ أعني العمل ـ وأُلغي الأمر المعنويّ ـ أعني تقدّم المحكوم عليه على الحكم ـ لأنّ العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه.

ثمّ قال: اعلم أنّ جمهور النُّحاة على أنّه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص مّا، قال المصنّف: «لأنّه محكوم عليه والحكم على الشّيء لا يكون إلّا بعد معرفته».

قال ناقداً له: وهذه العلّة تطرّد في الفاعل مع أنّهم لا يشترطون فيه التّعريف ولا التّخصيص.

وأمّا قول المصنّف: إنّ الفاعل يختصّ بالحكم المتقدّم عليه فوهم، لأنّه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصّص، فتكون قد حكمت على الشّيء قبل معرفته وقد قال: إنّ الحكم على الشّيء لا يكون إلّا بعد معرفته.

وقال ابن الدَّهّان ـ وما أحسن ما قال ـ: إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيّ نكرة شئت، وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم، سواء تخصّص المحكوم عليه بشيء أو لا، فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل ـ سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصّتين بوجهٍ أو نكرتين غير مختصّتين بشيءٍ ـ واحدٌ وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك، كما لو علم «قيام زيد» ـ مثلاً ـ فقلت: «زيد قائم» عدّ لغواً، ولو لم يعلم كون رجل مّا من الرّجال قائماً في الدّار جاز لك أن تقول: «رجل قائم في الدّار» وإن لم تتخصّص النّكرة بوجهٍ وكذا تقول: «كوكب انقضّ السّاعة» اهـ.

(١) أبو محمّد سعيد بن المبارك بن عليّ بن عبدالله المعروف بابن الدّهّان النّحويّ من أعيان ⇐

الفائدة، فإذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيّ نكرة شئت نحو: «رجلٌ على الباب» و: «غلامٌ على السّطح»، و: «كوكبٌ انقضّ السّاعة».

﴿أو التّفأل﴾ نحو:

* **سَعِدَتْ بِغُرَّةِ وَجْهِكَ الأَيَّامُ** (١) *

⇐ النّحاة وأفاضل اللغويّين، أخذ اللغة والعربيّة عن الرّمّاني ونقلها إلى الخطيب التبريزيّ، ولد سنة ٤٩٤هـ وتوفّي بالموصل ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩هـ وله تصانيف: منها: «تفسير القرآن» أربع مجلّداتٍ. وشرح «الإيضاح» النّحوي لأبي عليّ الفارسيّ في أربعين مجلّدةً. وشرح «اللمع» لابن جنّي سمّاه «الغُرَّة» وكتاب «الأضداد» في اللغة، و«إزالة المِراء في الغين والرّاء» وكتاب «الدّروس» في النّحو، وكتاب «الدّروس» في العَروض، وكتاب «الرّياضة» وكتاب الضّاد والظّاء وسمّاه «الغُنْيَة» وكتاب «المعقود» في المقصور والممدود، وتفسير الفاتحة، وتفسير سورة الإخلاص، و«الفصول» في النّحو، و«المختصر في القوافي» وشرح بيت من شعر الملك الصّالح بن رزيّك في عشرين كرّاسة، والنّكت والإشارات على ألسنة الحيوانات، وديوان شعر، وديوان رسائل ـ كما ذكره الياقوت في «معجم البلدان» ـ.

(١) **قوله: «سَعِدَتْ بغرّة»**. البيت من الكامل على العَروض الأُولى مع الضّرب الثّاني المقطوع الدّاخل عليه الإضمار، والعروض دخلها التّصريع أيضاً، والقائل: الثّعالبي يمدح خوارزمشاه أو قائد جيشه:

سعدت بغرّة وجهك الأيّام ... وتزيّنت ببقائك الأعوامُ
وتصرّفت بك في المعالي همّةٌ ... تعيا بها الأفهام والأوهامُ
ولقد فرشتَ مِهادَ عدلِك فاغتدت ... تتوارد الآساد والآرام
وافتضّ سيفُ عُلاك كلّ مدينة ... بكر عليها للإياس خِتامُ
هذي زَرَنْجُ استغلقت وتمنّعت ... فكأنّها إلّا عليك حرامُ
ففتحتَها وأبَحْتَها ومَنَحْتَها ... نفراً هم لفِنائك الخُدَّام

⇐

﴿أو التّشويق إلى ذكر المسند إليه، كقوله ﴾ أي: قول محمّد(١) بن وُهَيْب في المُعْتَصِمِ(٢) باللّه:

⇐ وقدِمتَ والأيّام تُنشِدُ في الورى … بيتاً تجيد نشيده الأيّام
قد جاء نصر الله والفتح الّذي … تُزهي بكتبة وصفه الأَقْلَامُ
بأجلَ أحوال وأيمن مقدمٍ … وأتمَّ إقبال يليه دوامُ

(١) أبو جعفر محمّد بن وُهَيْب الحِمْيَريّ البصريّ ثمّ البغداديّ من الشّعراء الإماميّة في الدّولة العبّاسيّة مدح الحسن بن سهل والمأمون العبّاسيّ والمعتصم محمّد بن هارون ـ لعنهم الله ـ.

قال العبّاسيّ في «المعاهد»: وكان يتشيّع وله مراثٍ في أهل البيت ـ رضوان الله عليهم ـ.

قال اليماني في «نسمة السّحر» أسند أبوالفرج في «الأغاني» عن محمّد بن القاسم بن يوسف الكاتب البغداديّ قال: كان محمّد بن وهيب يأتي إلى أبي، فقال له أبي يوماً: إنّك تأتينا وقد عرفت مذهبنا فنحبّ أن تعرّفنا مذهبك، فنوافقك أو نخالفك، فقال له: في غدٍ أبين لك أمري فكتب إليه من الغد:

أيّها السّائل قد نبّهـ … ـت إن كنت ذكيّا
أحمَدُ اللهَ كثيراً … بأياديه عَليًا
شاهداً أن لا إلـ … ـهَ غيره مادمتُ حَيًا
وعلى أحمدَ بالصِّدْ … قِ رسولاً ونبيًا
ومنحت الوُدَّ قربا … هُ وواليتُ الوَصيًا
وأتاني خبر مُطَّرَ … حٌ لم يك شَيًّا
أن على غير اجتماعٍ … عقدوا الأمر بديًا
غير شتّام ولكنـ … ـني تولّيت عَلِيًا

توفّي سنة ٢٢٥هـ.

(٢) أبو إسحاق محمّد بن هارون المعتصم بالله ـ لعنهم الله ـ ثامن ملوك بني العبّاس تغلّب على الخلافة بعد المأمون ٢١٨هـ وبقي فيها إلى ٢٢٧هـ وهي السّنة الّتي انتقل فيها إلى جهنّم يوم الخميس لإحدى عشرة ليلة بقيت من ربيع الأوّل وكان قد بلغ من السنّ تسعاً وثلاثين سنةً.

﴿ثَلَاثَةٌ﴾ هذا هو المسند المقدّم والمسند إليه: «شَمْسُ الضُّحَى» وما عطف عليه ﴿تُشْرِقُ﴾ من «أشرق» بمعنى: صار مضيئاً[١]، وفاعله هو ﴿الدُّنْيا﴾[٢]

---

(١) **قوله: «من «أشرق» بمعنى: صار مضيئاً»**. أي: والهمزة فيه للصّيرورة نحو: «أغدّ البعير» بمعنى: «صار ذا غُدَّةٍ» وهو حينئذٍ لازم.

(٢) **قوله: «ثلاثة تشرق الدّنيا»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المماثل، والقائل ـ كما ذكرنا ـ: أبو جعفر محمّد بن وهيب الحميريّ المتوفّى سنة ٢٢٥هـ وهو من الشّعراء الإماميّة في الدّولة العبّاسيّة، وله مراثٍ في أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ وكان معاصراً لدعبل وأبي تمّام، ومدح الحسن بن سهل والمأمون والمعتصم، والبيت مطلع قطعة في المعتصم ـ لعنه الله ـ:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتهم ... شمس الضُّحَى وأبو إسحاقَ والقَمَرُ
فالشّمس تحكيه في الإشراق طالعةً ... إذا تقطّع عن إدراكها النَّظَرُ
والبدر يحكيه في الظّلماء منبلجاً ... إذا استنارت لياليه به الغُرَرُ
يحكي أفاعيلَه في كلّ نائلةٍ ... الغيثُ والليثُ والصّمصامة الذَّكَرُ
فالغيث يحكي نَدى كفّيه مُنْهَمِراً ... إذا استحلّ بصوب الديمة المَطَرُ
وربّما صال أحياناً على حَنَقٍ ... شبيه صولته الضِّرْغَامة الهَصِرُ
والهُنْدُوانيّ يحكي من عزائمه ... صريمةَ الرّأي منه النَّقْضُ والمَرَرُ
وكلّها مُشْبِهٌ شيئاً على حدةٍ ... وقد تخالف فيه الفعل والصُّوَرُ
وأنت جامعُ ما فيهنّ من حَسَنٍ ... فقد تكامل فيك النَّفْعُ والضَّرَرُ
فالحلق جِسْمٌ له رأس يدبّره ... وأنت جارحتاه السَّمْعُ والبَصَرُ

أبو إسحاق: كنية المعتصم، واسمه محمّد.

قال أبو الفرج: اجتمع الشّعراء على باب المعتصم فبعث إليهم محمّد بن عبدالملك الزّيّات، فقال لهم: إنّ الأمير يقول لكم: من كان منكم يحسن أن يقول مثل قول منصور النمريّ في هارون:

خليفةَ الله إنّ الجود أودية ... أحلّك الله منها حيث تجتمع

⇐

والضّمير العائد إلى الموصوف ـ أعني «ثلاثة» ـ هو المجرور في قوله: ﴿بِبَهْجَتِهَا﴾ ـ أي: بحسنها ـ أي: تصير الدّنيا منوّرة ببهجة هذه الثّلاثة وبِهائها.

وقد توهّم بعضهم أنّ «تشرق» مسند إلى ضمير «ثلاثة» و«الدّنيا» ظرف، أي «في الدّنيا»، أو مفعول به على تضمين «تشرق» معنى فعلٍ متعدٍّ، وهو سهوٌ[١].

﴿شَمْسُ الضُّحىٰ وَأَبُو إِسْحَاقَ﴾ هو كُنْيَةُ المُعْتَصِمِ باللّه ﴿وَالْقَمَرُ﴾[٢].

⇐ من لم يكن بأمين الله معتصماً | فليس بالصّلَوات الخمس ينتفع
إن أخلف القَطْرُ لم تخلف مخايله | أو ضاق أمر ذكرناه فيتّسع

فليدخل وإلّا فلينصرف. فقام محمّد بن وهيب فقال: فينا من يقول مثله، قال: وأيّ شيء قلت؟ فقال: ثلاثة... الأبيات.

وممّن نصّ على تشيّع الشّاعرِ العبّاسيُّ في «المعاهد» ١: ٢٢٠ ومن أبياته المستحسنة:

أجارتنا إنّ التّعفّفَ باليأسِ | وصبراً على استدرار دنيا بإبساس
حريّان أن لا يقذفا بمذلّةٍ | كريماً وأن لا يُحْوِجاه إلى النّاس
أجارتنا إنّ القِداح كواذِبٌ | وأكثر أسباب النّجاح مع اليأس

(١) **قوله: «وهو سهوٌ»**. أمّا بيان وجه السّهو في الاحتمال الأوّل فهو أنّ الغرض ادّعاء إضاءة الدّنيا بسبب هذه الثّلاثة إذ فيه المبالغة المناسبة للمدح والاحتمال الأوّل لا يفهم منه هذا المعنى.

وأمّا بيانه في الاحتمال الثّاني فلأنّ «أشرق» يستعمل متعدّياً بنفسه ولا يحتاج إلى التّضمين وقد صرّح على التّعدية الزمخشريّ في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَأَشْرَقَتِ الأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا**﴾ من كتاب «الكشّاف».

(٢) **قوله: «شمسُ الضُّحىٰ وأبو إسحاق والقمر»**. أضاف «الشّمس» إلى «الضُّحى» إشارة إلى قوّة نورها في ذلك الوقت وهو الّذي يعبّر عنه بـ«رائعة النّهار» من «ريعان الشّباب» أي: وقت شيبوبة النّهار وقوّتها.

وقال بعض الظُّرفاء: وسّط المعتصم بين الشّمس والقمر إشارةً إلى أنّه خير منهما ⇐

وممّا يقتضي تقديم المسند تضمّنه للاستفهام[١] نحو: «كيف زيد؟»

أو كونه أهمّ عند المتكلّم نحو:

* عَلَيْهِ مِنَ الرَّحْمٰنِ مَا يَسْتَحِقُّهُ[٢] *

وأهملهما المصنّف:

أمّا **الأوّل** فلشهرة أمره، ولأنّ الكلام في الخبر دون الإنشاء.

وأمّا **الثّاني** فلأنّ الأهمّيّة ليست اعتباراً مقابلاً للاعتبارات المذكورة[٣] بل هي المعنى المقتضي للتّقديم، وجميع المذكورات تفاصيلُ له ـ على ما مرّ في تقديم المسند إليه ـ.

[عدول المصنّف عن كلام السّكّاكيّ]

وممّا جعله السّكّاكيّ مقتضياً لتقديم المسند كون المراد من الجملة إفادة التّجدّد نحو: «عرف زيد».

[سبب العدول]

وتركه المصنّف؛ لأنّه كلام يفترّ عن خبطٍ وإشكال[٤]، ويشتمل على نوع

⇐ بدليل ما قاله أميرالمؤمنين عليّ ـ عليه السّلام ـ: «خير الأُمور أوسطها».
وأيضاً فيه إيهام بتولّده من الشّمس والقمر وأنّ الشّمس أُمّه والقمر أبوه.

(١) **قوله: «وممّا يقتضي تقديم المسند تضمّنه للاستفهام»**. وهو قول ابن مالك في الألفيّة:

كذا إذا يستوجب التّصديرا ك«أين من علمته نصيرا»

(٢) مصراع مثّل به السّكّاكيّ في «المفتاح» وهو على وزن الطّويل وليس له مصراع آخر. راجع المفتاح: ٣٢٣.

(٣) **قوله: «للاعتبارات المذكورة»**. وهي التّخصيص والتّنبيه والتّفأل والتّشويق وغيرها.

(٤) **قوله: «يفترّ عن خبطٍ وإشكال»**. أي: يكشف، يقال: «افترّ فلان ضاحكاً» أي: أبدى أسنانه، وعدّاه بـ«عن» لتضمّنه معنى الكشف، قال البحتريّ:

⇐

اختلال(١)، وذلك أنّه قال: أو أن يكون المراد من الجملة إفادة التّجدّد، دون الثّبوت، فيجعل المسند فعلاً ويقدّم ألبتّة على ما يسند إليه في الدّرجة الأُولى(٢)، وقولي: «في الدّرجة الأُولى» احتراز عن نحو: «أنا عَرَفْتُ، وَأَنْتَ عَرَفْتَ، وزيدٌ عَرَفَ» فإنّ الفعل فيه يسند إلى ما بعده من الضّمير ابتداء، ثمّ بوساطة عود ذلك الضّمير إلى ما قبله يسند إليه في الدّرجة الثّانية(٣).

[بيان الإشكال الّذي اشتمل عليه كلام السّكّاكيّ]

والإشكال فيه من وجهين:

⇐ بات نديماً لي حتّى الصّباح أَغْيَدُ مجدولُ مكانِ الوِشاح
كأنّما يفترّ عن لؤلؤٍ مُنَضَّدٍ أو بَرَدٍ أو أَقاح

و«الخبط» في الأصل: السّير في الليل من غير هدىً.

(١) **قوله: «ويشتمل على نوع اختلال»**. والحاصل أنّ الخطيب ترك كلام السّكّاكيّ لوجهين:

الأوّل: لكشفه عن خبط وإشكال، أمّا الخبط: فلأنّه لا يفهم منه ما هو المقصود حقّ الفهم وإن كان أصل مقصوده واضحاً لأنّه تكرار لما سبق من أنّ كون المسند فعلاً للتّقييد بأحد الأزمنة الثّلاثة مع إفادة التّجدّد على أخصر وجهٍ.

ولعلّ كون هذا تكراراً لما سبق كان سبباً لترك المصنّف كلام السّكّاكيّ لا ما ادّعاه التّفتازانيّ، لأنّ الخلل في البيان وكذا الإشكال فيه لا يوجب ترك المقصود ولا يتطلّب إلّا بياناً شافياً خالياً من الإشكال والاختلال.

وأمّا الإشكال فهو ما بيّنه بقوله: والإشكال فيه من وجهين الخ...

والثّاني: لاشتماله على نوع اختلالٍ وهو الّذي اشار إليه بقوله فيما بعد: «لكن بقي هاهنا اعتراض صعب» الخ.

(٢) **قوله: «ويقدّم ألبتّة على ما يسند إليه في الدّرجة الأُولى»**. أي: يقدّم على الفاعل سواء أكان الفاعل ضميراً أم اسماً ظاهراً.

(٣) راجع باب تقديم المسند من مفتاح العلوم: ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

[الإشكال الأوّل]

أحدهما: أنّ هذا الكلام صريح في أنّ خبر المبتدأ إذا كان فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ فإسناد الفعل إلى الضّمير في الدّرجة الأُولى، وإلى المبتدأ في الدّرجة الثّانية.

وكلامه في تقرير **تقوّي الحكم** يدلّ على عكس ذلك[١] حيث قال: إنّ المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلُح أن يسند إليه صرفه المبتدأ إلى نفسه، فينعقد بينهما حكم[٢] سواء كان خالياً عن ضمير المبتدأ[٣] أو متضمّناً له[٤]. ثمّ إذا كان متضمّناً للضّمير صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانياً فيكتسي الحكم قوّة[٥].

وهذا ظاهر في أنّ إسناد الفعل إلى المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما متقدّم على الإسناد إلى الضّمير، وهل هذا إلّا تناقض[٦]؟

[الإشكال الثّاني]

وثانيهما: أنّ إسناد الفعل في هذه الأمثلة ـ أعني «أنا عرفت، وأنت عرفت،

---

(١) **قوله: «يدلّ على عكس ذلك»**. أي: يدلّ على أنّ إسناد الفعل إلى المبتدأ في الدّرجة الأُولى وإلى الضّمير في الدّرجة الثّانية.

(٢) **قوله: «فينعقد بينهما حكم»**. أي: إسناد ونسبة.

(٣) **قوله: «سواء كان خالياً عن ضمير المبتدأ»**. نحو: «الخليفة عليّ ـ عليه السّلام ـ».

(٤) **قوله: «أو متضمّناً له»**. كما في الأمثلة الثّلاثة الّتي أوردها الشّارح التّفتازانيّ نقلاً عن السّكّاكيّ.

(٥) راجع أيضاً باب تقديم المسند من «المفتاح»: ٣٢٥.

(٦) **قوله: «تناقض»**. لأنّه جعل الإسناد إلى الفاعل في باب تقديم المسند مقدّماً على الإسناد إلى المبتدأ وجعله في باب تقرير تقوّي الحكم مؤخّراً عنه.

وزيد عرف» ـ إذا كان إلى ضمير المبتدأ في الدّرجة الأُولى ـ على ما ذكره هاهنا[١] ـ كيف يصحّ الاحتراز عنها[٢] بقوله: «في الدّرجة الأُولى» والحال أنّ الفعل في كلّ منها مقدَّم على ما أُسند إليه في الدّرجة الأُولى، وهل هذا إلّا تهافت؟

[الجواب عن الأوّل]

ويمكن أن يجاب عن الأوّل بأنّ في نحو «زيد عرف» ثلاثة أسانيد مترتّبة في التقدّم والتأخّر:

أوّلها: إسناد «عرف» إلى «زيد» بطريق القصد[٣]، وامتناع إسناد الفعل إلى المبتدأ[٤] قبل عود الضّمير ممنوع.

---

(١) **قوله: «على ما ذكره هاهنا»**. أي: فيما نحن فيه ـ وهو باب تقديم المسند ـ لا في تقرير تقوّي الحكم.

(٢) **قوله: «كيف يصحّ الاحتراز عنها»**. أي: عن هذه الأمثلة الثّلاثة بقوله: «في الدّرجة الأُولى» والحال أنّ الفعل في كلّ واحد من تلك الأمثلة مقدّم على ما أُسند إليه في الدّرجة الأُولى وليس هذا الكلام من السّكّاكيّ إلّا تهافتاً وتساقطاً وتزاحماً لصدره بذيله ولذيله بصدره.

(٣) **قوله: «بطريق القصد»**. أي: إسناد «عرف» إلى «زيد» إنّما يكون صريحاً ومطابقةً وبالأصالة مع قطع النّظر عن إسناده إلى الضّمير المستتر فيه المستلزم عوده إلى «زيد» إسناده إليه ثانياً وبالالتزام.

وهذا الإسناد ـ أي: إسناد «عرف» إلى «زيد» مع غضّ النّظر عن إسناده إلى الضّمير ـ قبل الإسناد إلى الضّمير وقبل عود الضّمير إلى «زيد».

(٤) **قوله: «وامتناع إسناد الفعل إلى المبتدأ»**. جواب عن سؤالٍ وهو أنّ إسناد الفعل إلى المبتدأ قبل عود الضّمير ممتنع.

والجواب: أنّ ادّعاء الامتناع ممنوع لأنّ العربيّ القُحّ يفهم من «زيد عرف» ثبوت العرفان لـ«زيد» مع عدم التفاته بالضّمير المستتر في «عرف» العائد إلى «زيد» وإنّما ذلك

⇐

وثانيها: إسناده إلى ضمير «زيد».

وثالثها: إسناده إلى «زيد» بطريق الالتزام بوساطة أنّ عود الضّمير إلى «زيد» يستدعي صرف الإسناد إليه مرّة ثانية.

أمّا وجه تقدّم الأوّل[1] على الثّاني فلأنّ الإسناد نسبة لا تتحقّق قبل تحقّق الطّرفين، وبعد تحقّقهما لا يتوقّف على شيء آخر، ولا شكّ أنّ ضمير الفاعل إنّما يكون بعد الفعل، والمبتدأ قبله، فكلّما تحقّق الفعل أُسند إلى «زيد» لتحقّق المسند إليه والمسند، ثمّ إذا تحقّق الضمير انعقد بينهما الحكم.

وأمّا وجه تقدّم الثّاني على الثّالث فظاهر.

فكلامه هاهنا صريح في أنّ إسناد الفعل إلى ضمير المبتدأ مقدّم على إسناده إلى المبتدأ بوساطة عود الضّمير، وهو الّذي كان بطريق الالتزام.

وكلامه في بحث **تقوّي الحكم** محمول على أنّ إسناد الفعل إلى المبتدأ بطريق القصد ـ من غير اعتبار توسّط الضّمير ـ مقدّم على إسناده إلى الضّمير، وإلى المبتدأ

⇐ شيء اعتبره النُّحاة حفظاً للقواعد المقرّرة عندهم كقول ابن مالك:

وبعد فعل فاعل فإن ظهر ... فهو وإلّا فضمير استتر

وكقولهم: إنّ الفاعل رتبته البعديّة.

(١) **قوله: «أمّا وجه تقدّم الأوّل»**. أي: تقدّم الإسناد الأوّل الّذي بطريق القصد والمطابقة على الإسناد الثّاني فلأنّ الإسناد نسبة يتحقّق بعد تحقّق الطّرفين وهما المبتدأ والخبر فكلّما تحقّق الخبر أُسند إلى المبتدأ بغضّ النّظر عن كون الخبر متحمّلاً للضمير وإذا تحقّق الضّمير انعقد بين الخبر والضّمير الحكم والإسناد.

وأمّا وجه تقدّم الإسناد الثّاني ـ وهو إسناد الخبر إلى الضّمير ـ على الثّالث وهو إسناد الخبر إلى المبتدأ بطريق الالتزام فواضح، إذ عود الضّمير إلى شيءٍ فرع وجود الضّمير.

ـ بطريق الالتزام وتوسّط الضّمير ـ فلا تناقض[١].

فالمدّعى أنّ أحد الأمرين[٢] لازم؛ إمّا استلزام كلامه التّناقض، وإمّا اقتضاء القول بالأسانيد الثّلاثة؛ لأنّ قوله: «صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانياً» إن كان عبارة عن إسناد الفعل إلى الضّمير فقد تناقض ـ لأنّه جعل فيما سبق أوّلاً وهاهنا ثانياً ـ وإن كان غيره كان مع الإسنادين الآخرين ثلاثة.

[والجواب عن الثّاني]

وعن الثّاني[٣] بأنّه **لمّا كان** أوّل الأسانيد ـ في هذه الأمثلة ـ إسناد الفعل إلى

---

(١) **قوله: «فلاتناقض»**. أي: بين الكلامين، لأنّ الحكم بأوّليّة الإسناد إلى الضّمير ـ أي: الإسناد الثّاني ـ إنّما هو بالنّسبة إلى الإسناد الثّالث ـ أي: الّذي بواسطة عود الضّمير وبطريق الالتزام ـ.

والحكم بثانويّة الإسناد إلى الضّمير في باب تقوّي الحكم إنّما هو بالنّسبة إلى الإسناد إلى المبتدأ بطريق القصد والمطابقة.

(٢) **قوله: «فالمدّعى أنّ أحد الأمرين»**. أي: المدّعى في الجواب لزوم أحد الأمرين: إمّا استلزام كلام السّكّاكيّ هاهنا وفي باب التّقوّي التّناقض كما بيّن في الوجه الأوّل من الإشكال، وإمّا اقتضاء كلام السّكّاكيّ القول بالأسانيد الثّلاثة، لأنّ قول السّكّاكيّ في باب تقوّي الحكم: «صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانياً» إن كان عبارة عن إسناد الفعل إلى الضّمير كان ذلك تناقضاً، لأنّ ذلك الإسناد جعل فيما سبق ـ أي: في باب تقديم المسنَد على المسند إليه وهو قوله: «فإنّ الفعل يسند إلى ما بعده من الضّمير ابتداءً» ـ أوّلاً، وجعل في باب تقوّي الحكم ثانياً.

وإن كان عبارة عن غير إسناد الفعل إلى الضّمير كان هذا الإسناد مع الإسنادين الآخرين المذكورين في باب تقديم المسند على المسند إليه ثلاثة أسانيد.

(٣) **قوله: «وعن الثّاني»**. أي: ويمكن الجواب عن الوجه الثّاني من الوجهين المذكورين بأنّه ⇐

المبتدأ، بطريق القصد، والمسند إليه بهذا الإسناد مقدّم على الفعل كانت هذه الأمثلة خارجة بقوله: «في الدّرجة الأُولى» بخلاف نحو «عرف زيد» فإنّ المسند إليه في الدّرجة الأُولى فيه هو الفاعل، والفعل مقدّم عليه.

[بيان اختلال كلام السّكّاكيّ]

لكن بقي هنا اعتراض صَعب(١) لا دفع له، وهو أنّ قوله: «فإنّ الفعل فيه يسند إلى ما بعده من الضّمير ابتداء» إلى آخره، لا يصلح تعليلاً للاحتراز عن الأمثلة

⇐ لمّا كان أوّل الأسانيد في الأمثلة الثلاثة ـ أي: «أنا عرفت» و: «أنت عرفت» و: «زيد عرف» ـ إسناد الفعل إلى المبتدأ بطريق القصد ـ كما نصّ عليه في باب تقوّي الحكم ـ والمسند إليه بهذا الإسناد مقدّم على الفعل كانت هذه الأمثلة الثلاثة خارجةً بقوله: «في الدرجة الأُولى» عن قوله: «فيجعل المسند فعلاً ويقدّم ألبتّة على ما يسند اليه في الدرجة الأُولى».

بخلاف نحو: «عرف زيد» فإنّه داخل في ضابطة كون المراد من الجملة إفادة التجدّد، لأنّ المسند إليه في الدرجة الأُولى في «عرف زيد» هو الفاعل والفعل مقدّم عليه، فلا خبط ولا إشكال.

(١) **قوله: «اعتراض صَعب»**. وهو أنّ قول السّكّاكيّ في باب تقديم المسند: «فإنّ الفعل فيه ـ أي: في نحو الأمثلة الثّلاثة ـ يسند إلى ما بعده من الضّمير ابتداءً» إلى آخره... لا يصلح تعليلاً للاحتراز عن الأمثلة الثّلاثة بقوله: «في الدّرجة الأُولى».

لأنّ قوله: «فإنّ الفعل فيه يسند» إلى آخره... إنّما يدلّ على أوّليّة إسناد الفعل إلى الضّمير، والمطلوب من التّعليل أوّليّة إسناد الفعل إلى المبتدأ، فلا يكون لهذا الكلام في مقام تعليل الاحتراز عن الأمثلة الثّلاثة معنىً أصلاً، وإنّما الصّالح لذلك التّعليل ما أورده في باب التّقوّي وهو قوله: «إنّ المبتدأ لكونه مبتدأً يستدعي» الخ... فإنّه يدلّ على أنّ إسناد الفعل إلى المبتدأ في الدّرجة الأُولى ويصحّ أن يجعل تعليلاً للاحتراز المذكور، وذلك لأنّ هذه الأمثلة الثّلاثة خارجة عن ضابطة إفادة الجملة التّجدّد، إذ لم يقدّم الفعل فيها على المسند إليه في الدّرجة الأُولى ـ أعني المبتدأ ـ.

المذكورة بقوله: «في الدّرجة الأُولى» لأنّه يدلّ على أوّليّة إسناد الفعل إلى الضّمير، والمطلوب أوّليّة إسناده إلى المبتدأ، فلا يكون لهذا الكلام معنىً في هذا المقام أصلاً، وإنّما الصّالح لذلك ما أورده في بحث **التقوّي** فإنّه الّذي يدلّ على أنّ إسناد الفعل الى المبتدأ في الدّرجة الأُولى.

[خلاصة ما أفاده شيخ التّفتازانيّ]

هذا خلاصة[1] ما أورده بعض مشايخنا في شرح «المفتاح» وصرّح بأنّ نحو «أنا عرفت، وأنت عرفت، وزيد عَرَفَ» يفيد الثّبوت[2] دون التّجدّد والحدوث.

---

(١) **قوله: «هذا خلاصة»**. والصّحيح: هذه خلاصة ما أورده بعض مشايخنا في شرح «المفتاح» أراد به الشّيخ ناصر الدّين التّرمذيّ، وأراد ببعض الفضلاء عليّ بن عيسى في كتاب «مفاتيح الفتوح» في شرح «التّبيان» حيث قال في دفع التّناقض:

وإنّ دفع التّناقض الّذي توهّمه التّرمذي في كلام صاحب «المفتاح» حيث ظنّ أنّ قوله: «فإنّ الفعل فيه يستند إلى ما بعده من الضمير ابتداءً، ثمّ بوساطة عود الضّمير إلى ما قبله يستند إليه في الدّرجة الثّانية» يدلّ على أنّ إسناد الفعل إلى الضّمير أوّلاً وإلى المبتدأ ثانياً، وهو مناقض لما يأتي بعده من أنّ المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يسند إليه شيء بضميره صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانياً، فإنّه يدلّ على أنّ إسناد الفعل إلى المبتدأ أوّلاً ثمّ بوساطة عود الضّمير إليه يسند إليه ثانياً.

وتلخيص الجواب: أنّ الفعل فيما نحن فيه كقولنا: «زيد عرف» له اعتباران:

١ ـ إنّه فعل الفاعل وهو الضّمير المستكنّ فيه.

٢ ـ إنّه متعلّق بالمبتدأ تعلّق الخبر، فالمراد بإسناد الفعل إلى الضّمير المبتدأ في الأوّل إنّما هو بحسب كونه فعلاً للفاعل كما إذا أُريد التّجدّد في الدّرجة الثّانية والمراد بإسناد الفعل إلى المبتدأ في الثّاني باعتبار أنّه خبر المبتدأ كما إذا أُريد التّقوّي اهـ.

(٢) **قوله: «يفيد الثّبوت»**. أي: والدّوام، دون التّجدّد والحدوث، وذلك لما قدّمنا آنفاً أنّ هذه

⇐

[كلام بعض الشّرّاح]

ثمّ إنّه تصدّى لمناظرته بعض الفضلاء، وكتب في ذلك كلاماً قليل الجَدْوَى وهو أنّ الإسناد على قسمين:

١ ـ قسمٌ يقتضيه الفاعل وهو على ضربين:

الأوّل: الإسناد في الدّرجة الأُولى ـ أي: بلا واسطة شيء ـ كإسناد الفعل إلى الضّمير في نحو: «زيد قام».

والثاني: الإسناد في الدّرجة الثّانية ـ أي: بواسطة شيء ـ كإسناده إلى المبتدأ بتوسّط الضّمير.

٢ ـ وقسمٌ يقتضيه المبتدأ. فقوله: «صرفه المبتدأ إلى نفسه» محمول على القسم الثّاني، وقوله: «صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانياً» محمول على الضّرب الثّاني من القسم الأوّل ـ أعني: الإسناد في الدّرجة الثّانية ممّا يقتضيه الفاعل ـ وحينئذٍ لا تناقض[1].

[اعتراض التّفتازانيّ على بعض الشّرّاح]

هذا كلامه[2] بعد التّنقيح والتّصحيح.

⇐ الأمثلة الثّلاثة خارجة عن قانون إفادة الجملة التّجدّد لعدم تقديم الفعل فيها على المسند إليه في الدّرجة الأُولى وهو المبتدأ.

(١) **قوله: «وحينئذٍ لا تناقض»**. أي: لا تناقض في كلام السّكّاكيّ، لأنّ المذكور في باب التّقوّي يدلّ على تقديم القسم الثّاني على الضّرب الثّاني من القسم الأوّل والمذكور في ضابطة التجدّد ـ في باب تقديم المسند ـ يدلّ على تقديم الضّرب الأوّل من القسم الأوّل على الضّرب الثّاني منه.

(٢) **قوله: «هذا كلامه»**. أي: كلام بعض الفضلاء وفيه إيرادان:

⇐

ولا يخفى أنّ فيه القول بتحقّق ثلاثة أسانيد.

وأنّه إن أراد بالإسناد الّذي يقتضيه المبتدأ إسناد مجرّد الفعل إلى المبتدأ فهو بعينه ما ذكره الشّارح.

وإن أراد إسناد الجملة ـ الّتي هي الخبر وأنّه مغاير لإسناد الفعل بواسطة الضّمير ـ فلابدّ من بيان جهة تقدّمه على الإسناد بواسطة الضّمير إلى المبتدأ ـ كما يشعر به قوله: «ثمّ إذا كان متضمّناً لضميره صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانياً» ـ فإنّه منشأ الإشكال، وقد أهمله[1]، ولا يَتِمُّ المقصود[2] بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء وتفسير **الدّرجة الأُولى** بما لا يكون بواسطة.

⇐ الأوّل: أنّ فيه القول بتحقّق ثلاثة أسانيد ـ كما في كلام بعض المشايخ ـ.

والثّاني: أنّه إن أراد بالإسناد الّذي يقتضيه المبتدأ إسناد مجرّد الفعل إلى المبتدأ فهو عين ما ذكره الشّارح ـ أي: بعض المشايخ ـ.

وإن أراد إسناد الخبر وأنّه مغاير لإسناد الفعل بواسطة الضّمير فلابدّ من بيان سبب تقدّمه على الإسناد بواسطة الضّمير إلى المبتدأ فإنّه منشأ الإشكال في كلام السّكّاكيّ حيث كان كلامه صريحاً في أنّ خبر المبتدأ إذا كان فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ، فإسناد الفعل إلى الضّمير في الدّرجة الأُولى وإلى المبتدأ في الدّرجة الثّانية وكلامه في باب التّقوّي يدلّ على عكس ذلك.

(١) **قوله: «وقد أهمله»**. أي: بيان جهة التّقدّم.

(٢) **قوله: «ولا يتمّ المقصود»**. أي: مقصود بعض الفضلاء من ردّ بعض المشايخ في دفع التّناقض المتوهّم في كلام السّكّاكيّ بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء، وتفسير الدّرجة الأُولى بما لا يكون بواسطة، والدّرجة الثّانية بما يكون بواسطةٍ، إذ اللّازم بعد هذه الزّيادة والتّفسير أحد الأمرين:

إمّا استلزام كلام السّكّاكي التّناقض، وإمّا اقتضاؤه القول بالأسانيد الثّلاثة.

ومن العجب أنّه لم يقدح في شيء من كلام الشّارح[1] ولم يتنبّه لما فيه من الغَلَط، ولم يتعرّض لتحقيق مقصود السّكّاكيّ من هذا المقال، ولَمْ يَرَه ولا طَيْفَ خَيالٍ[2]. ثمّ بالغ[3] في التّشنيع على الشّارح تلافياً لما كان عند المناظرة وتشفّياً عمّا جرى عليه.

[نقد التّفتازانيّ شيخه من وجوه]

وأنا أقول في كلام الشّيخ الشّارح[4] نظرٌ من وجوه:

---

(١) قوله: «ومن العجب أنّه لم يقدح في شيء من كلام الشّارح». أي: بعض الفضلاء لم يطعن في شيء من كلام بعض المشايخ الّذي هو الشّارح.

(٢) قوله: «ولَمْ يَرَه ولا طَيْفَ خَيَال». أي: لم ير بعض الفضلاء ببصره ما المقصود من كلام السّكّاكيّ ولم يره في النّوم أيضاً، وقوله: «طيف خيال» بالنّصب معطوف على الضّمير المنصوب في «لم يره» والحاصل أنّ هذا الفاضل لم ير مقصود السّكّاكي بعينه ولا بصورته الحاكية له.

(٣) قوله: «ثمّ بالغ». أي: هذا الفاضل المشار إليه في التّشنيع على الشّارح ـ أي: بعض المشايخ ـ تلافياً لما كان عند المناظرة وتشفّياً عمّا جرى عليه في مجلس المناظرة من الإفحام الدّالّ على التّحقير.

(٤) قوله: «في كلام الشّيخ الشّارح». أي: بعض المشايخ نظر من وجوه:

الأوّل: أنّ السّكّاكي صرّح في بيان الحالة المقتضية لكون الجملة فعليّةً بأنّ كون المسند جملةً فعليّة إنّما هو لإفادة التّجدّد دون الثّبوت، فكيف يصرّح الشّيخ الشّارح بأنّ الأمثلة الثّلاثة يفيد الثّبوت دون الحدوث، وإنّما صدر ذلك من خطأ.

وأيضاً كلام السّكّاكيّ في بيان الحالة المقتضية لذكر المسند صريح بأنّ نحو: «زيد علم» يفيد التّجدّد، وأنّ نحو: «زيد في الدّار» يحتمل الثّبوت والحدوث بحسب تقدير «حاصل» أو «حصل».

فالقول بأنّ كلّ جملة اسميّة يفيد الثّبوت وهم، بل إنّما يكون إفادة الثّبوت إذا لم يكن

⇐

⇐ الخبر جملة فعليّة.

الثّاني: أنّ مراد السّكّاكيّ من «الدّرجة الأُولى» في ضابطة إفادة التّجدّد إنّما هو إسناد الفعل إلى الضّمير لا إلى المبتدأ ـ كما زعمه الشّيخ الشّارح ـ.

الثّالث: أنّ حمل قول السّكّاكيّ في باب التّقوّي: «صرفه المبتدأ إلى نفسه» على إسناد مجرّد الفعل ـ أي: من دون الضّمير المستتر فيه ـ إلى المبتدأ بعيد؛ لأنّ المبتدأ يستدعي إسناد الخبر من دون تعرّضٍ لأن يكون الفعل مجرّداً عن الضّمير أو غير مجرّدٍ. ولحاظ التّجرّد الّذي اعتبره الشّيخ الشّارح ليس من مقتضيات المبتدأ.

وقولهم ـ في «زيد قام» ـ: «إنّ الفعل مسند إلى المبتدأ» إنّما يكون باعتبار أنّه مسند إلى الضّمير الّذي هو عبارة عن المبتدأ، وإلّا فليس الفعل وحده مسنداً إلى المبتدأ، بل المسند إليه الجملة ـ أعني: الفعل مع فاعله المستتر فيه ـ.

الرّابع: من وجوه النّظر أنّه إن أراد بالإسناد الإسناد اللغويّ وهي النّسبة المعنويّة المخصوصة بين «زيد» و«العرفان» مثلاً فليس في «أنا عرفت» إلّا إسناد واحد وهو نسبة العرفان إلى المتكلّم بالثّبوت فلا معنى لجعلها ثلاثاً.

وإن أراد بالإسناد الإسناد الاصطلاحيّ وهو الوصف العنوانيّ الّذي به يجعل أهل الأدب أحد اللّفظين مسنداً إليه والآخر مسنداً، فظاهر أنّ الإسناد إلى الضّمير العائد إلى شيءٍ لا يقتضي الإسناد إلى ذلك الشّيء اصطلاحاً كالمجرور في قولنا: «دخلت على زيد فقام»، وكالمنصوب في قولنا: «هل زيداً رأيته»، فإنّ «زيداً» في كلّ واحدٍ من المثالين ليس بمسند إليه اصطلاحاً، لعدم الرّفع فيه لا لفظاً ولا محلّاً مع لزوم أحدهما في الوصف العنوانيّ، وقوله: «زيادة اعتبار مّا» إشارة إلى ما يذكره بعيد هذا بقوله: «قلت: أمّا الأوّل فوجهه».

والخامس: أنّ الشّيخ الشّارح إن أراد بالإسناد بواسطة الضّمير إسناد الخبر الّذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاماً مع أنّه الّذي اتّفق عليه النُّحاة كما نصّ عليه ابن مالك:

ومفرداً يأتي ويأتي جملهْ   حاوية معنى الّذي سيقت لهْ

⇐

الأوّل: أنّ لفظ «المفتاح» صريح[1] في أنّ كون المسند جملة فعليّة ـ في نحو «زيد انطلق، أو ينطلق» ـ إنّما هو لإفادة التّجدّد دون الثّبوت، وأنّ نحو «زيد علم» يفيد التّجدّد، وأنّ نحو «زيد في الدّار» يحتمل الثّبوت والتّجدّد ـ بحسب تقدير «حاصل» أو «حصل» ـ فالقول بأنّ كلّ جملة اسميّة تفيد الثّبوت وَهَمٌ، بل إنّما يكون ذلك إذا لم يكن الخبر جملة فعليّة.

والقول بإفادة التّجدّد والثّبوت[2] معاً ـ باعتبار الإسنادين ـ ممّا لا يخفى بطلانه.

الثّاني: أنّ قول صاحب «المفتاح»[3]: «وقولي: **في الدّرجة الأُولى**»، إلى آخره، كلام ظاهر في أنّ المراد بالإسناد في الدّرجة الأُولى إنّما هو إسناد الفعل إلى الضّمير لا إلى المبتدأ ـ كما زعم ـ.

⇐ ولا وجه لجعل إسناد مجرّد الفعل إلى المبتدأ قصداً مع ما في هذا الجعل من الاستبداع والاستبعاد.

وإن أراد غير إسناد الخبر فلا وجه للاقتصار على الأسانيد الثّلاثة بل الأسانيد حينئذٍ أربعة ـ كما ذكرها الشّارح ـ.

(١) صرّح بالأوّل في الحالة المقتضية لكون الجملة فعليّة فقال: وأمّا الحالة المقتضية لكون الجملة فعليّة، فهي إذا كان المراد التّجدّد كقولك: «زيد انطلق» أو «ينطلق» فالفعل موضوع لإفادة التجدّد، ودخول الزّمان الّذي من شأنه التغيّر في مفهومه مؤذن بذلك. وصرّح بالثّاني في الحالة المقتضية لذكر المسند فقال: أو كونه فعلاً كنحو: «زيد علم» فيستفاد التّجدّد. أو ظرفاً كنحو: «زيد في الدّار» فيورث احتمال الثّبوت والتّجدّد ـ بحسب التقديرين وهما: «حاصل» أو «حصل» ـ. راجع مفتاح العلوم: ٣٠٧ـ٣٠٨ و ٣٢٠.

(٢) **قوله: «والقول بإفادة التّجدّد والثّبوت»**. جواب عن سؤالٍ وهو أنّ الجملة الاسميّة الّتي خبرها فعليّة يفيد التّجدّد والثّبوت معاً رعايةً للاعتبارين وهما جانبا الاسميّة والفعليّة. والجواب: أنّ هذا القول واضح البطلان، لأنّ نسبة شيءٍ واحدٍ إلى واحدٍ بالذّات لا تتّصف بالتّجدّد والثّبوت؛ لأنّه من قبيل اتّصاف الشّيء الواحد بأمرين متنافيين.

(٣) مفتاح العلوم: ٣٢٤.

الثّالث: أنّ حمل قوله ـ في بحث التّقوّي ـ: «صرفه المبتدأ إلى نفسه»(١) على إسناد مجرّد الفعل إلى المبتدأ بعيدٌ، لأنّا لا نسلّم أنّ المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي غير إسناد الخبر؛ لظهور أنّ تضايفه إنّما هو مع الخبر لا غير.

وما يقال في نحو: «زيد قام» أنّ الفعل مسند إلى المبتدأ فباعتبار أنّه مسند إلى الضّمير الّذي هو عبارة عنه.

وأيضاً كثيراً مّا يقال للفعل مع ضميره المتّصل به فعل.

الرّابع: أنّه إن أراد بالإسناد النّسبة المعنويّة المخصوصة فليس في نحو «أنا عرفت» إلّا إسناد واحد، وهو نسبة العِرْفان إلى المتكلّم بالثّبوت.

وإن أراد به الوصف، الّذي به يجعل أهل العربيّة أحد اللّفظين مسنداً إليه والآخر مسنداً، فظاهر أنّ الإسناد إلى الضّمير العائد إلى شيء لا يقتضي الإسناد إلى ذلك الشّيء اصطلاحاً كالمجرور في قولنا: «دخلت على زيد(٢) فقام»، وأنّ الإسناد(٣) عندهم ليس إلّا بين المبتدأ والخبر ـ ولو بعد العوامل ـ أو بين الفاعل وعامله، فلابدّ هاهنا من زيادة اعتبارٍ مّا(٤).

الخامس: أنّه إن أراد بالإسناد بواسطة الضّمير إسناد الخبر الّذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاماً ـ مع أنّه المتّفق على تحقّقه ـ وجعل إسناد مجرّد الفعل إلى

---

(١) المفتاح: ٣٢٥.

(٢) فإنّ «زيداً» ليس بمسند إليه اصطلاحاً لانعدام الرّفع فيه لفظاً ومحلّاً مع لزوم أحدهما فيه ـ كما نصّ عليه الرّوميّ ـ.

(٣) قال الرّوميّ: وإسناد جملة «عرفت» ـ مثلاً ـ إلى «أنا» من الأوّل، وإسناد «عرف» إلى الضّمير المتّصل من الثّاني، وأمّا إسناد مجرّد «عرف» إلى الضّمير المنفصل المتقدّم ـ أعني: «أنا» ـ فليس شيئاً من القسمين.

(٤) والشّيخ الشّارح لم يتعرّض لذلك الاعتبار الزّائد، فكلامه غير وافٍ بالمقصود.

المبتدأ قصداً ـ مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد ـ.

وإن أراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثّلاثة إذ الأسانيد حينئذٍ أربعة:

الأوّل: إسناد مجرّد الفعل إلى المبتدأ.

الثّاني: إسناده إلى الضّمير.

الثّالث: إسناده بواسطة الضّمير إلى المبتدأ.

الرّابع: إسناد الجملة الّتي هي الخبر إلى المبتدأ. وهذا ممّا لم يقل به أحد ولم يلجئ إليه ضرورة.

[قيل وقال في دفع التّناقض المتوهَم من كلام السّكّاكيّ وتصحيح الاحتراز]

فإن قلت: قد ظهر ممّا ذكرت[1] أنّه ليس مراد السّكّاكيّ بالإسناد في الدّرجة الأُولى إسناد مجرّد الفعل إلى المبتدأ، وكلام الشّارح أيضاً لا يخلو عن اعتراف بذلك، وكلام المعارض غير وافٍ بتمام المقصود، فما رأيك في تصحيح كلام «المفتاح» وفي تحقيق احترازه عن نحو: «أنا عرفت» مع التّصريح بأنّه مفيد للتّجدّد دون الثّبوت.

---

(١) **قوله: «فإن قلت: قد ظهر ممّا ذكرت»**. أي: قد ظهر ممّا ذكرت في الوجه الثّالث من وجوه النّظر أنّه لا يكون مراد السّكّاكيّ بالإسناد في الدّرجة الأُولى إسناد مجرّد الفعل إلى المبتدأ لكونه بعيداً وغير مسلّم.

وكلام الشّيخ ناصر الدّين التّرمذي أيضاً ينظر إلى ذلك ويعترف به حيث قال في الاعتراض الّذي استصعبه: «لأنّه إنّما يدلّ على أوّليّة إسناد الفعل إلى الضّمير» الخ ...

وكلام المعارض ـ أي: بعض الفضلاء ـ غير وافٍ بتمام المقصود فما رأيك في تصحيح كلام السّكّاكيّ ـ أي: في دفع التّناقض الظّاهر بين كلامَي السكّاكيّ وفي تحقيق صحّة احتراز السّكّاكيّ عن نحو: «أنا عرفت» و: «أنت عرفت» و: «زيد عرف» مع أنّ السّكّاكيّ صرّح بأنّه مفيد للتّجدّد دون الثّبوت.

[دفع التّناقض]

قلت: أمّا الأوّل[١] فوجهه أنّ الإسناد في الدّرجة الأُولى وفي الدّرجة الثّانية واحد بالذّات، مغاير بالاعتبار؛ لأنّ ما أُسند إليه الفعل إن اعتبر من حيث إنّه فاعل فالإسناد في الدّرجة الأُولى.

وإن اعتبر من حيث إنّه عبارة عن شيء آخر[٢] والإسناد إلى الضّمير العائد إلى شيء آخر إسناد إلى ذلك الشّيء من جهة المعنى ـ إذ لا تفاوت إلّا في اللفظ ـ فالإسناد في الدّرجة الثّانية، لأنّ هذا اعتبار لا يكون إلّا بعد الإسناد إلى الضّمير.

وهذا كما إذا قلنا في نحو: «دخلت على زيد فقام» إنّ «قام» مسند إلى «زيد» باعتبار إسناده إلى ضميره.

وكلامه هاهنا[٣] صريح في تقدّم الاعتبار الأوّل على الثّاني، وكلامه في بحث **التّقوّي** لا يدلّ إلّا على تأخّر الاعتبار الثّاني عن إسناد الخبر الّذي هو الجملة[٤] إلى المبتدأ؛ لأنّه الّذي يستدعيه المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله: «صرفه المبتدأ إلى نفسه».

وإنّما كان الاعتبار الثّاني متأخراً عن هذا الإسناد؛ لأنّ هذا الإسناد ممّا يقتضيه ذات المبتدأ، وبعد تحقّق الخبر لا يتوقّف على شيء آخر، بخلاف الاعتبار الثّاني

---

(١) **قوله: «قلت: أمّا الأوّل»**. أي: تصحيح كلام السّكّاكيّ ودفع التّناقض الّذي توهّمه التّرمذي عن كلامه.

(٢) **قوله: «عبارة عن شيء آخر»**. يعني غير الفاعل.

(٣) **قوله: «وكلامه هاهنا»**. أي: كلام السّكّاكيّ في باب تقديم المسند على المسند إليه ـ أي: في ضابطة إفادة التّجدّد ـ صريح في تقدّم الاعتبار الأوّل على الاعتبار الثّاني، وفي باب التّقوّي لا يدلّ إلّا على تأخّر الاعتبار الثّاني.

(٤) **قوله: «الخبر الّذي هو الجملة»**. أي: مجموع الجملة وهو الضّمير مع عامله.

فإنّه إنّما يكون بعد اعتبار تضمّن الخبر للضّمير، وكونه عائداً إلى المبتدأ.

ولا يخفى أنّ كون الخبر متضمّناً للضّمير، أو غير متضمّن، وصف له متأخّر عن ذاته، فبهذا الاعتبار قال: «ثمّ إذا كان متضمّناً لضميره صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانياً»[١] يعني: بعد صرف المبتدأ الخبر إلى نفسه إن كان الخبر متضمّناً للضّمير ـ أي: مسنداً إليه ـ لزم إسناد الفعل إلى المبتدأ مرّة ثانية بهذا الاعتبار.

فالمراد بقوله: «صرفه ذلك الضّمير إليه ثانياً» هو الاعتبار الثّاني من إسناد الفعل إلى الضّمير، والمتقدّم عليه وعلى إسناد الجملة هو الاعتبار الأوّل منه.

وحينئذٍ لم يستلزم كلامه التّناقض ولا اقتضى الأسانيد الثّلاثة على الوجه المستبعد المستبدع ـ كما زعم ـ.

[تصحيح الاحتراز]

وأمّا **الثّاني**[٢] فهو أنّ معنى كلامه أنّه إذا كان المراد بالجملة إفادة التّجدّد دون الثّبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلاً، ويقدّم ذلك الفعل ـ ألبتّة ـ على **على ما يسند إليه في الدّرجة الأُولى** ـ يعني: على فاعله ـ سواء **وجد** هاهنا إسناد آخر ـ كما في «زيد عرف» و: «قام أبوه زيد» على أنّ «زيداً» مبتدأ و«قام أبوه» خبره مقدّم عليه ـ **أو لم يوجد** كما في «عرف زيد».

فجميع هذه الصّور يفيد التّجدّد والحدوث، ولابدّ فيها من تقديم الفعل على ما يسند إليه في الدّرجة الأُولى.

واحترز بقوله: «في الدّرجة الأُولى» عن نحو «زيد عرف» يعني: عن إسناد

---

(١) مفتاح العلوم: ٣٢٥.

(٢) **قوله: «وأمّا الثّاني»**. أي: تحقيق صحّة الاحتراز عن الأمثلة الثّلاثة بقوله: «في الدّرجة الأُولى».

الفعل بتوسّط الضّمير إلى المبتدأ، فإنّه في الدّرجة الثّانية.

ولا يشترط في إفادة التّجدّد تقديم الفعل البتّه على هذا المسند إليه بل يجوز أن يتقدّم عليه ـ كما في «قام أبوه زيد» ـ ويجوز أن لا يتقدّم ـ كما في نحو «زيد عرف» ـ مع حصول التّجدّد في الصّورتين، بخلاف المسند إليه في الدّرجة الأُولى، فإنّه لابدّ من تقديم الفعل عليه، وإلى ما ذكرنا أشار بقوله[1]: «البتّة».

وهذا معنى الاحتراز عن نحو «زيد عرف»[2] و: «أنا عرفت» و: «أنت عرفت» لا ما ذكره الشّارح ـ من أنّه لا يفيد التجدّد لما مرّ ـ.

[جَرَيان اعتبارات الخبر في الإنشاء]

﴿ تنبيهٌ: كثيرٌ ممّا ذكر في هذا الباب ﴾ يعني: باب المسند **﴿ والّذي قبله ﴾** يعني: باب المسند إليه **﴿ غير مختصّ بهما، كالذّكر والحذف وغيرهما ﴾** من التّعريف، والتّنكير، والتّقديم، والتّأخير، والإطلاق، والتّقييد، وغير ذلك ـ ممّا سبق ـ **﴿ والفَطِنُ إذا أتقن اعتبار ذلك فيهما ﴾** أي: في البابين **﴿ لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما ﴾** من المفاعيل والملحقات بها والمضاف إليه.

وإنّما قال: «كثير ممّا ذكر» لأنّ بعضها مختصّ بالبابين، كضمير الفصل، فإنّه

---

(١) أي: أشار السّكّاكيّ بقوله: «ألبتّة» وهذا نصّه في باب تقديم المسند: «أو يكون المراد بالجملة إفادة التّجدّد، دون الثّبوت، فيجعل المسند فعلاً ويقدّم البتّة على ما يسند إليه في الدّرجة الأولى»، المفتاح: ٣٢٤.

(٢) **قوله: «وهذا معنى الاحتراز عن نحو «زيد عرف»**. هذا ارتجاز من التّفتازانيّ في تحقيق صحّة الاحتراز، أي: هذا الّذي ذكرته هو معنى الاحتراز لا ما ذكره التّرمذي من أنّه احترز عنه ـ أي: عن نحو الأمثلة الثّلاثة ـ لأنّه لا يفيد التّجدّد لما مرّ ـ أي: لما مرّ في كلامه من أنّ إسناد الفعل إلى المبتدأ في الدّرجة الأُولى، ولم يتقدّم الفعل في «زيد عرف» و: «أنا عرفت» و: «أنت عرفت» عليه فلذلك صرّح بأنّها تفيد الثّبوت دون التّجدّد.

يختصّ بما بين المسند إليه والمسند، وككون المفرد فعلاً، فإنّه يختصّ بالمسند؛ لأنّ كلّ فعل مسند به دائماً، فلا يصحّ أن يكون غير المسند فعلاً، نعم يصحّ أن يكون جملة فعليّة.

[ردّ الزُّوزَنيّ]

وأمّا ما يقال: مِن أنّه إشارة[1] إلى أنّ جميعها لا يجري في غير البابين ـ كالتّعريف في الحال والتّمييز، وكالتّقديم في المضاف إليه ـ **فليس بشيء**؛ لأنّ قولنا: «جميع ما ذكر في البابين غير مختصّ بهما» لا يقتضي جَرَيان شيء من المذكورات في كلّ ما يغاير البابين، فضلاً عن جَرَيان كلّ منها فيه، إذ يكفي لعدم الاختصاص[2] بالبابين ثبوته[3] في واحدٍ ممّا يغايرهما[4].

---

(١) **قوله: «وأمّا ما يقال مِن أنّه إشارة»**. ردّ على الشّارح الزّوزني والحاصل ـ كما نصّ عليه الفاضل الدّسوقي ـ: أنّه إنّما عبّر المصنّف بـ«كثير» ولم يعبّر: بـ«جميع»؛ لأنّه لو قال: «وجميع ما ذكر غير مختصّ بالبابين بل يجري في غيرهما» لاقتضى أنّ كُلّاً ممّا مضى ـ أي: كلّ فرد من أفراد الأحوال المذكورة ـ يجري في كلّ فردٍ ممّا يصدق عليه أنّه غير المسند والمسند إليه، وهذا غير صحيح، لانتقاضه بالتّعريف والتّقديم، لأنّ كلّاً منهما لا يجري في سائر أفراد الغير، إذ من أفراده الحال والتّمييز والمضاف إليه، والتّعريف لا يجري في الحال والتّمييز وإن جرى في المفعول.

والتّقديم وإن جرى في المفعول لا يجري في المضاف إليه.

(٢) **قوله: «إذ يكفي لعدم الاختصاص»**. أي: عدم اختصاص كلّ فرد من أفراد الأحوال المتقدّمة بالبابين.

(٣) **قوله: «ثبوته»**. أي: ثبوت كلّ واحد ممّا ذكر من الأحوال.

(٤) **قوله: «في واحدٍ ممّايغايرهما»**. أي: ممّا يغاير المسند إليه والمسند ولو كان ذلك واحداً كالمفعول به.

﴿الباب الرّابع: في أحوال متعلّقات الفعل[1]﴾

قد سبقت إشارة إجماليّة إلى أنّ متعلّقات الفعل قد يجري فيها كثير من الأحوال المذكورة في البابين، لكنّه أراد أن يشير إلى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غُمُوْضٍ ومَزِيْدِ دِقَّةٍ، فوضع هذا الباب.

[تقسيم أحوال المتعلّقات إلى ثلاثة]

وأراد بـ«الأحوال» بعضها:

---

(١) **قوله: «أحوال متعلّقات الفعل»**. ذكر المصنّف في هذا الباب أُموراً ثلاثة:

الأوّل: أسباب حذف المفعول به.

والثّاني: أسباب تقديمه على الفعل.

والثّالث: أسباب تقديم بعض معمولات الفعل على بعضٍ.

ورتّب المصنّف للأمر الأوّل مقدّمة بقوله: «الفعل مع المفعول» إلى قوله: «ثمّ الحذف» فقوله: «ثمّ الحذف» هو أوّل المقصود بالتّرجمة. و«المتعلِّقات» بكسر اللّام ـ على ما ذهب إليه المحقّقون ـ وإن صحّ الفتح أيضاً لأنّ كلّاً متعلّق بالآخر.

ووجه الكسر: أنّ المفاعيل والملحقات بها من الحال والتّمييز والمستثنى معمولة، وكون المعمول لضعفه متعلِّقاً ـ بالكسر ـ أنسب والعامل متعلَّق ـ بالفتح ـ وسرّه: أنّ التّعلّق هو التشبّث، والمُتَشَبِّث ـ بالكسر ـ هو المعمول الضعيف، وبالفتح هو العامل القويّ، وبهذا ظهر أنّ المراد من متعلّقات الفعل هي معمولاته غير الفاعل، لأنّ التّعليق نسبة الفعل الى غير الفاعل في الاصطلاح ولذا قال الجامي: المتعدّي من الفعل ما يتوقّف فهمه على متعلّق ـ أي: أمر غير الفاعل ـ.

١ ـ كحذف المفعول.

٢ ـ وتقديمه على الفعل.

٣ ـ وتقديم المعمولات بعضها على بعض. ثمّ مهّد لهذا مقدّمة فقال:

[حذف المفعول ومقدّمته]

﴿الفعل مع المفعول[١] **كالفعل مع الفاعل في أنّ الغرض من ذكره معه﴾** أي: ذكر كلّ من الفاعل والمفعول مع الفعل، لا ذكر[٢] الفعل مع كلّ منهما يعرف

---

(١) **قوله: «الفعل مع المفعول»**. للفعل مع كلّ من الفاعل والمفعول أربع حالات:

الأُولى: أن يقصد إفادة تلبّس الفعل بكلّ من الفاعل والمفعول لكن تلبّسه بالفاعل من جهة وقوعه منه، وبالمفعول من جهة وقوعه عليه، وحينئذٍ يجب ذكرهما مع الفعل وإن حذف المفعول في هذه الحالة لنكتة وجب أن يدلّ عليه قرينة.

الثّانية: أن يقصد إفادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير إرادة أن يعلم ممّن وقع وعلى من وقع وحينئذٍ لا يذكر الفاعل والمفعول لكون ذكرهما عبثاً حين إرادة هذاالمعنى بل العبارة المناسبة حين ذاك أن يقال: «وقع الضَّرْب» أو «وجد» أو «ثبت» أو نحو ذلك من الألفاظ الدّالّة على مجرّد وجود الفعل وذلك بجعل مصدر الفعل المراد فاعلاً لفعل أفعال العموم.

الثّالثة: أن يقصد تلبّس الفعل بمن وقع عليه فقط وحينئذٍ ترك الفاعل وبُنِيَ الفعل للمفعول وأسند إليه نحو: «قُتِلَ أميرُالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ».

الرّابعة: أن يراد ويقصد تلبّس الفعل بمن وقع منه فقط وحينئذٍ ترك المفعول ولم يذكر مع الفعل ولم يقدّر أيضاً بل نزّل الفعل المتعدّي منزلة اللّازم، لأنّ الغرض إذ ذاك إثبات الفعل لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً من غير اعتبار عموم في الفعل أو خصوص، ومن غير اعتبار تعلّقه بمن وقع عليه فضلاً عن عمومه أو خصوصه.

(٢) وفي نسخةٍ: أي: ذكر كلّ من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كلّ منهما ⇐

بالتّأمّل[1] ﴿**إفادة تلبّسه به**﴾ أي: تلبّس الفعل بكلّ منهما، لكنّهما يفترقان بأنّ تلبّسه بالفاعل من جهة وقوعه منه، وتلبّسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه.

ومن هذا يعلم أنّ المراد بالمفعول **المفعول به** لأنّ هذا تمهيد لحذفه، وإن كان سائر المفاعيل ـ بل جميع المتعلّقات ـ كذلك، فإنّ الغرض من ذكرها مع الفعل إفادة تلبّسه بها من جهات مختلفة، كالوقوع فيه، وله، ومعه، وغير ذلك.

﴿**لا إفادة وقوعه مطلقاً**﴾ أي: ليس الغرض من ذكره مع الفعل إفادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه ـ من غير إرادة أن يُعلَم ممّن وقع، وعلى من وقع ـ إذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثاً، بل العبارة حينئذٍ أن يقال: «وقع الضّرب» أو «وجد» أو «ثبت» أو نحو ذلك من الألفاظ الدّالّة على مجرّد وجود الفعل.

ألا ترى أنّه إذا أُريد تلبّسه بمن وقع منه ـ فقط ـ ترك المفعول ولم يذكر معه، وإذا أُريد تلبّسه بمن وقع عليه ـ فقط ـ ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول وأُسند إليه.

⇐ والوجه هو الأوّل، يعرف بالتّأمّل. وقال الهنديّ: في بعض النّسخ بكلمة «أو» موافقاً لما في «المختصر» وفي بعضها مع زيادة «من» والأوّل أوجه بدليل: «يعرف بالتأمّل».

(١) **قوله: «يعرف بالتأمّل»**. لأنّ كلمة «مع» تدخل على المتبوع، يقال: «جاء فلان مع الأمير» ولا يقال: «جاء الأمير مع فلان» ـ كما نصّ عليه التّفتازانيّ في **باب الكناية** ـ والفعل أصل في الذّكر والفاعل والمفعول تابعان له، فيذكران بعد ذكره، كما أنّ مدلول كلّ منهما أصل ومدلول الفعل تابع له ولذا قال: الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل.

وقال الجرجانيّ: وذلك لأنّ الكلام في أحوال متعلّقات الفعل من ذكرها وحذفها وتقديمها لا في أحوال الفعل، وأيضاً كلّ واحدٍ من الفاعل والمفعول قيد للفعل دون العكس، وأيضاً قوله فيما بعد: «فإذا لم يذكر» متعلّق بالمفعول دون الفعل.

[تنزيل المتعدّي منزلة اللّازم]

﴿ **وإذا لم يذكر المفعول به، مَعَه** ﴾ أي: مع الفعل المتعدّي المسند إلى فاعله ﴿ **فالغرض إن كان إثباته** ﴾ أي: إثبات ذلك الفعل ﴿ **لفاعله، أو نفيه عنه** ﴾ أي: نفي الفعل عن فاعله ﴿ **مطلقاً** ﴾ أي: من غير اعتبار عموم في الفعل[1] ـ بأن يراد جميع أفراده ـ أو خصوص ـ بأن يراد بعضها ـ ومن غير اعتبار تعلّقه بمن وقع عليه، فضلاً عن عمومه أو خصوصه ﴿ **نزّل** ﴾ الفعل المتعدّي حينئذٍ ﴿ **منزلة اللّازم، ولم يقدّر له مفعول، لأنّ المقدّر** ﴾ بواسطة دلالة القرينة ﴿ **كالمذكور** ﴾ في أنّ السّامع يتوهّم منهما أنّ الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلّقه بمن وقع عليه، فينتقض غرض المتكلّم.

ألا ترى أنّك إذا قلت: «هو يعطي الدّنانير» كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الإعطاء، لا بيان حال كونه معطياً، ويكون كلاماً مع من أثبت له إعطاء غير الدّنانير، لا مع مَنْ نَفَى أن يوجد منه إعطاء.

[تقسيم المنزّل منزلة اللّازم]

﴿ **وهو** ﴾ أي: هذا القسم الّذي نزّل منزلة اللّازم ﴿ **ضربان؛ لأنّه إمّا أن يجعل**

---

(١) **قوله: «مطلقاً، أي: من غير اعتبار عموم في الفعل»**. هذا التّفسير أخذه الشّارح من كتاب «الايضاح» يعني أنّ ذكر المفعول قد يكون لقصد عموم الفعل نحو: «فلان يؤذي كلّ أحد» وقد يكون لخصوصه نحو: «فلان يؤذي أباه» وقد يكون لمجرّد تعلّقه بالمفعول من غير نظرٍ الى عموم الفعل وخصوصه ـ وإن كان لازماً ـ نحو: «ضربت أحداً» فإذا لم يكن شيء منها مقصوداً ينزّل الفعل منزلة اللّازم. فاندفع ما قيل: إنّ عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لا مدخل له في التّنزيل؛ فإنّ مناطه عدم اعتبار تعلّقه بالمفعول ـ كما نصّ عليه الشّارح الهندي ـ.

الفعل ﴾ حال كونه ﴿ **مطلقاً** ﴾ أي: من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه، ومن غير اعتبار تعلّقه بالمفعول ﴿**كناية عنه** ﴾ أي: عن ذلك الفعل حال كونه ﴿ **متعلّقاً بمفعول مخصوص دلّت عليه قرينة، أو لا يجعل** ﴾ كذلك.

[القسم الثّاني]

﴿ **الثّاني كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي[1] الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[2]** ﴾ فإنّ الغرض إثبات العلم لهم، ونفيه عنهم، من غير اعتبار عموم في أفراده ولا خصوص، ومن غير اعتبار تعلّقه بمعلوم عامّ أو خاصّ، والمعنى: لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا توجد، ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدلّ عليه القرينة.

[سبب تقديم الثّاني على الأوّل]

وإنّما قدّم الثّاني؛ لأنّه باعتبار كثرة وقوعه أشدّ اهتماماً بحاله.

---

(١) **قوله: «قُلْ هَلْ يَسْتَوِي»**. الأصل: «هل يستوي الّذين يعلمون الذين والّذين لا يعلمونه» ثمّ حذف المفعول ونزّل الفعل منزلة اللّازم بحيث صار المراد من الفعل الماهيّة الكلّية، أي: هل يستوي الّذين وجدت منهم حقيقة العلم والّذين لم توجد عندهم بعد أن كان المراد علم شيءٍ مخصوص مبالغة في الذمّ إشارة إلى أنّ الجهّال الّذين لا علم عندهم بالّذين كأنّهم لا علم عندهم أصلاً وأنّ حقيقة العلم فقدت منهم وصاروا كالبهائم.

والحاصل أنّ الغرض نفي المساواة بين من هو من أهل العلم وبين من ليس من أهل العلم، لا بين من هو من أهل علم مخصوص وبين من هو ليس من أهل العلم المخصوص فلذلك نزل منزلة اللّازم ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلومٍ مخصوص تدلّ عليه القرينة ـ كما في الدّسوقي ـ.

(٢) الزّمر: ٩.

[رأي السّكّاكيّ]

ذكر السّكّاكيّ ـ في بحث إفادة اللّام[١] الاستغراق ـ: أنّه إذا كان المقام خَطَابيّاً[٢] لا استدلاليّاً كقوله ـ عليه السّلام ـ: «المؤمن[٣] غِرٌّ كريمٌ والمنافق خِبٌّ لئيم»[٤]

---

(١) قال في باب تعريف المسند من «المفتاح»: ٣١٧ـ٣١٨: فإذا كان المقام خَطَابيّاً مثل: «المؤمن غرّ كريم، والمنافق خبّ لئيم» حمل المعرّف باللام ـ مفرداً كان أو جمعاً ـ على الاستغراق؛ بعلة إيهام أنّ القصد إلى فردٍ دون آخر ـ مع تحقق الحقيقة فيهما ـ يعود إلى ترجيح أحد المتساويين وإذا كان استدلاليّاً حمل على أقلّ ما يحتمل وهو الواحد في المفرد، والعدد الزّائد على الاثنين بواحدٍ في الجمع، فلا يوجب في مثل: «حصل الدّرهم» إلّا واحد، وفي مثل: «حصل الدّراهم» إلّا ثلاثة اهـ.

(٢) **قوله: «خَطابيّاً»**. ضبطه بعضهم بفتح الخاء منسوباً إلى الخَطابة بالفتح مصدر «خَطُبَ»، ونقل ذلك عن بعض تلامذة التفتازانيّ ممّن يوثق به، وسمّي الظّنّيّ خَطَابيّاً، لأنّ الخُطَبَ معادن الظّنون.

قال الشارح في «التهذيب»: القياس إمّا **برهانيّ** يتألّف من اليقينيّات ـ أُصولها: الأوّليّات والمشاهدات والتجربيّات والحدسيّات والمتواترات والفطريّات ـ قال:

وإمّا **خَطَابيّ** يتألّف من المقبولات والمظنونات.

وقال الفاضل اليزديّ: **المقبولات** هي القضايا التي تؤخذ عمّن يعتقد فيه كالأولياء والحكماء، **والمظنونات** هي القضايا التي يحكم بها العقل حكماً راجحاً غير جازم ومقابلته بالمقبولات من قبيل مقابلة العام بالخاصّ، فالمراد به ما سوى الخاصّ اهـ.

(٣) أورده من علماء المسلمين العلّامة في «بحار الأنوار» بلفظ: «المؤمن غرّ كريم والفاجر خبّ لئيم» ومن غيرهم: أبو داود، والتّرمذيّ، وأحمد.

(٤) **قوله: كقوله ـ عليه السّلام ـ: «المؤمن غِرٌّ كريمٌ والمنافق خِبٌّ لئيم»**. غِرٌّ ـ بكسر الغين ـ أي: غافل عن أن يخدع غيره، لأنّه كريم حسن الخلق، والمنافق خِبّ ـ بكسر الخاء ـ أي: خدّاع لأنّه لئيم، وليس معناه أنّ المؤمن يَنْخَدِعُ بل لا يفكّر في خداع غيره.

حمل المعرّف باللّام مفرداً كان أو جمعاً[١] على الاستغراق؛ بعلّة إيهام أنّ القصد إلى فردٍ دون آخر ـ مع تحقّق الحقيقة فيهما ـ ترجيح لأحد المتساويين على الآخر.

ثمّ ذكر ـ في بحث حذف المفعول[٢] ـ: أنّه قد يكون القصد إلى نفس الفعل ـ بتنزيل المتعدّي منزلة اللّازم ـ ذَهَاباً في نحو «فلان يعطي» إلى معنى: «يفعل الإعطاء، ويوجد هذه الحقيقة» إيهاماً للمبالغة بالطّريق المذكور في إفادة اللّام الاستغراق.

فجعل المصنّف قوله: «بالطّريق المذكور» إشارة إلى قوله: «ثمّ إذا كان المقام خَطَابيّاً حمل المعرّف باللّام على الاستغراق» وإليه أشار بقوله:

[مفاد المنزّل في المقام الخَطَابيّ]

﴿ثمّ﴾ أي: بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللّازم من غير اعتبار كناية ﴿إذا كان المقام خَطَابيّاً﴾ يكتفى فيه بمجرّد الظّنّ ﴿لا استدلاليّاً﴾ يطلب فيه اليقين البّرهاني ﴿أفاد﴾ أي: المقام الخَطَابي، أو الفعل المذكور ﴿ذلك﴾ أي: كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً ﴿مع التّعميم﴾ في أفراد الفعل ﴿دفعاً للتّحكّم﴾ اللّازم من حمله على فرد دون فرد.

وتحقيقه: أنّ معنى «يعطي» حينئذٍ: «يفعل الإعطاء، ويوجد هذه الحقيقة»

---

(١) **قوله: «أو جمعاً»**. نحو قوله ـ عليه السّلام ـ: «المؤمنون عند شروطهم».

(٢) قال في بحث ترك المفعول من فصل اعتبارات الفعل وما يتعلّق به من «المفتاح»: ٣٣٤: وأمّا الحالة المقتضية لترك مفعوله فهو القصد إلى التّعميم، قال: أو القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدّي منزلة اللّازم، ذَهاباً في نحو: «فلان يعطي» إلى معنى: «يفعل الإعطاء ويوجد هذه الحقيقة» إيهاماً للمبالغة بالطّريق المذكور في إفادة اللام للاستغراق اه.

فمصدر هذا الفعل معرّف بلام الحقيقة، فيجب أن يحمل في المقام الخَطَابي على استغراق الإعطاءات وشمولها، احترازاً عن ترجيح أحد المتساويين على الآخر.

[نقد وردّ]

لا يقال: إنّ إفادة التّعميم في أفراد الفعل تنافي كون الغرض ثبوته لفاعله، أو نفيه عنه، مطلقاً، لأنّ معنى **الإطلاق** أن لا يعتبر عموم أفراد الفعل أو خصوصها، أو تعلّقه بمن وقع عليه، فكيف يجتمعان؟

لأنّا نقول: لا نسلّم المنافاة، إذ لا يلزم من عدم كون الشّيء معتبراً في الغرضِ والمقصودِ عدمُ كونه مفاداً من الكلام، وإنّما المنافي للتّعميم هو اعتبار عدم العموم، لا عدم اعتبار العموم، والفرق واضح[1].

[خطأ الشّارح الكازرونيّ]

ثمّ المذكور في شرح «المفتاح»[2]..

(١) **قوله: «والفرق واضح»**. لأنّ **الأوّل** من قبيل الماهيّة **بشرط لا**، **والثّاني** من قبيل الماهيّة **لا بشرط شيءٍ** وهو يجتمع مع ألف شرط، وقد قلنا: إنّ الماهيّة على ثلاثة أقسام:

١ ـ **بشرط شيءٍ** مثل الصّلاة بالنّسبة إلى الوضوء.

٢ ـ **بشرط لا** مثل الصّلاة بالنّسبة إلى المكان المغصوب ـ مثلاً ـ.

٣ ـ **لا بشرط** مثل الصّلاة بالنّسبة الى لون اللباس الطّاهر الحلال.

(٢) وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ١٠٥: **وأمّا الحالة المقتضيه لترك مفعوله، فهي القصد إلى التّعميم أو القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدّي منزلة اللازم ذَهَاباً** حال بمعنى: ذاهباً **في نحو: «فلان يعطي» إلى معنى: يفعل الإعطاء، ويوجد هذه الحقيقة إيهاماً**، حال بمعنى: «موهماً» **للمبالغة بالطّريق المذكور في إفادة اللّام للاستغراق على ما تقدّم في نحو: «حاتِم** ⇐

أنّ قوله[1]: «بالطّريق المذكور» إشارة إلى ما ذكره ـ في آخر بحث الاستغراق ـ: من أنّ نحو «حاتِم الجواد»[2] يفيد الانحصار، مبالغةً بتنزيل جُود غير حاتِم منزلة

⇐ الجواد» مبالغة وتنزيلاً لجود غير حاتِم منزلة العدم، وتنزيلاً لفعله الّذي هو غير الإعطاء منزلة العدم، بمعنى: «فلان يعطي» ـ علىٰ هذا ـ هو أنّه لا غيره يوجد هذه الحقيقة لا غيرها.

قال التفتازاني في «شرح المفتاح»: «ذهاباً» مصدر في موقع الحال و«إيهاماً» مفعول له منه. و«يوجد هذه الحقيقة» إشارة إلى أنّ اللّام في «يفعل الاعطاء» للحقيقة، ويفهم منه في المقام الخطابي عموم الإعطاءات.

وقال الجرجاني: والطّريق المذكور: هو إيهام أنّ القصد إلى فرد منها دون آخر يعود إلى التّرجيح بلا مرجّح والسرّ في ذلك أنّه إذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة أن يعرّف مصدره بلام الحقيقة كما أشار إليه بقوله: «يفعل الإعطاء، ويوجد هذه الحقيقة» فيجري فيه ما جرى في المعرّف بلام الجنس فتقصد تارة إلى التّعميم كما في نحو: «فلان يعطي» وأخرى إلى نفس الحقيقة بلا تعميم.

وقال التفتازاني في نقد الشّارح العلّامة من «شرح المفتاح»: قد خفي هذا الكلام على الشّارح العلّامة حتّى ذهب إلى أنه إشارة إلى ما ذكر في آخر بحث المسند باللام من أنّ مثل: «حاتم الجواد» محمول على الانحصار مبالغة بتنزيل جود غير «حاتم» منزلة العدم فكذا هيهنا ينزّل فعله الّذي هو غير الإعطاء منزلة العدم ويكون المعنى: أنّه لا غيره يوجد هذه الحقيقة لا غيرها. وهَبْ أنّ تقديم المسند إليه المظهر أيضاً يفيد القصر عليه فليت شعري ما الّذي يفيد القصر على المسند حتّى يكون المعنى أنّه لا يفعل غير الإعطاء.

(١) أي: قول السّكّاكيّ في باب ترك المفعول من «المفتاح»: ٣٣٤.

(٢) قال: متى قلنا: «زيد المنطلق» أو «المنطلق زيد» في المقام الخَطَابي لزم أن يكون غير زيد منطلقاً، ولذلك ينهى أن يقال: «زيد المنطلق وعمرو» ـ بالواو ـ ولا ينهى أن يقال: «زيد المنطلق لا عمرو» ـ بحرف «لا» ـ ثمّ إذا كان الأمر في نفسه كذلك كما إذا قلت: «الله العالم بالذات» حمل على الانحصار حقيقةً، وإلّا كما في قولك: «حاتم الجواد» و«خالد الشّجاع» وقوله ـ عزّ وعلا ـ: «**ذلك الكتاب**» حمل على الانحصار مبالغةً وتنزيلاً لجود غير حاتم ⇐

العدم؛ لأنّ معنى قولنا: «فلان يعطي»: «هو لا غيره يوجد حقيقة الإعطاء لا غيرها».

وهذا لعمري فِرْيَة ما فيها مِرْيَة؛ لأنّ ما ذكره من الحصرين[1] ممّا لم يشهد به نقل ولا عقل.

نعم إذا حمل على التّعميم[2] أفاد: أنّه يُوْجِدُ كلّ إعطاء، فيلزم أن لا يكون غيره موجداً للإعطاء؛ أمّا أنّه لا يوجد إلّا الإعطاء فممّا لا تسعه هذه العبارة.

[تخطئة الخلخالي]

والظّاهر ما ذكره المصنّف وتحقيقه ما ذكرنا فَلْيُحَافَظْ عليه، فإنّ هذا المقام ممّا وقع فيه لبعضهم[3] خبطٌ عظيم.

[القسم الأوّل]

﴿والأوّل﴾ وهو أن يجعل الفعل مطلقاً كنايةً عنه متعلّقاً بمفعول مخصوص ﴿كقول **البُحْتُرِيّ في المعتزّ بالله**﴾ معرِّضاً بالمستعين بالله:

⇐ وشجاعة غير خالد وكون غير القرآن كتاباً منزلة العدم لجهاتٍ اعتباريّة اهـ. مفتاح العلوم: ٣١٨-٣١٩.

(١) **قوله: «من الحصرين»**. الأوّل: حصر الإعطاء في فلان. والثّاني: حصر فلان في الإعطاء، والأوّل من قبيل حصر الصّفة في الموصوف، والثّاني بالعكس.

(٢) **قوله: «نعم إذا حمل على التّعميم»**. أي: في الكلام دلالة على الحصر الأوّل وذلك لأنّه إذا حمل على التّعميم في أفراد الفعل دفعاً للتحكّم أفاد أنّه يوجد كلّ إعطاءٍ فيلزم أن لا يكون غيره موجداً للإعطاء.

وأمّا الحصر الثّاني وهو أنّ فلاناً لا يوجد غير الإعطاء فممّا لا يدلّ عليه قولهم: «فلان يعطي».

(٣) قال الرّوميّ: أراد بالبعض الخلخاليّ فإنّه سلك مسلك الشّارح العلّامة.

﴿ شَجْوُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِـدَاهُ[(١)] أَنْ يَرىٰ مُبْصِر وَيَسْمَعَ وَاعِـي

أي: أن يكون ذو رؤية وذو سمع، فيدرك بالبصر محاسنه، وبالسّمع أخباره الظّاهرة الدّالّة على استحقاقه الإمامة دون غيره، فلا يَجِدُوْا ﴾ ـ نَصْبٌ عطف على

---

(١) **قوله**: «**شَجْوُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ**». البيت من الخفيف على العَروض المخبونة مع الضّرب المماثل، القائل أبو عُبادة البُحْتُريّ الشّاعر المشهور من الشّعراء الإسلاميّة في الدّولة العبّاسيّة، المتوفّى سنة ٢٨٤هـ، وهو من قصيدة يمدح بها المعتزّ باللّه بن المتوكّل على الله ويعرّض بالمستعين باللّه أحمد بن المستعصم ـ لعنهم الله جميعاً ـ يقول فيها:

لكِ عـــهدٌ عــليَّ غـيرُ مُـضَاعِ   بـات شـوقي طـوعاً له ونـزاعـي
وهَـوىً كـلّما جـرى عـنه دمعٌ   يـــئِس العــاذلون مـن إقْـلاعي
لو تـولَّيْتُ عـنه خيف رجـوعي   أو تـجوّزتُ فـيه خـيف ارتـجاعي
ومـتى عُـذْتني وجـدت التّصابي   من شكـاتي والحُبَّ مـن أوجـاعي
مـا كـفى مـوقفُ التـفرّقِ حَتَّى   عــاد بــالبثّ مــوقفُ الاجـتماعِ
أعِـــناقُ اللــقاء أُثْـلَمُ فـي الأحـ   ـشــاءِ والقـلب أم عِـناق الوَداع
جـمعت نَـظْرَةَ التـعجّب إذ حـا   وَلْتُ بـــيناً ووقـــفةَ المُـــرْتَاعِ
وبكَتْ فــاستثار مـــنّي بُكَـاها   زَفْـــرَةً مـــا تُـطِيْقُها أَضْـلاعي
كـــم تَـنَدَّمْتُ للـفِراق وكـم أز   مَـعْتُ بـيناً فـما حَـمِدْتُ زَمـاعي
آن أنْ أَسْأَمَ اجــتيابي الفــيافي   وارتــدائـي مـن الدُّجـى وادّراعـي
كيف أَخْشَى فوت الغِنى ووليّ اللّـ   ــــهِ مــن هـاشم وليُّ اصـطناعِ
مستهلُّ اليـدين كـالغيث ذي الشؤ   بـــوب والسّـــيلِ ذي الدُفّـــاعِ
حـامل مـن خـلافة الله مـا يَـعْجِـ   ـــزُ عـنه ذو الأَيْـدِ والاضـطِلاعِ
مســتقلّ بـالثِّقْلِ مـنها رحـيبُ الـ   ـصَدْرِ نـهضاً بـها رحـيبُ الباعِ
يُـبْهَتُ الوفـدُ فـي أسِـرَّةِ وجـهٍ   ســاطعِ الضَّـوْء مسـتنير الشُّعَاعِ
من جهير الخِطاب يُـضْعِفُ فـضلاً   عـــند حـــالَيْ تأمّـلٍ واسـتماعِ
شَـــجْوُ حُسَّـادِهِ وَغَـيْظُ عِـدَاهُ   أَنْ يَـرىٰ مُـبْصِر وَيَسْـمعَ وَاعِـي

والشّاهد واضح، بيّنه التّفتازانيّ كما ترى.

المضارع المنصوب قبله ـ أي: فلا يجد أعداؤه وحسّاده الّذين يَتَمَنَّوْنَ الإمامة ﴿إلى منازعته﴾ الإمامة ﴿سبيلاً﴾.

فالحاصل: أنّه نزّل «يرى» و«يسمع» منزلة اللّازم ـ أي: يصدر منه الرّؤية والسّماع من غير تعلّق بمفعول مخصوص ـ ثمّ جعلهما كنايتين عن الرّؤية والسَّمَاع المتعلّقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره، بادّعاء الملازمة بين مطلق الرّؤية ورؤية آثاره ومحاسنه، وكذا بين مطلق السَّمَاع وسَمَاع أخباره، دلالةً على أنّ آثاره وأخباره بَلَغَتْ من الكَثْرَةِ والاشتهار إلى حيث يمتنع خَفَاؤها فَيَبْصُرُها كُلُّ راءٍ، ويَسْمَعُها كُلُّ واعٍ، بل لا يَبْصُرُ الرَّائي إلّا آثاره، ولا يسمع الواعي إلّا أخباره، فذكر الملزوم وأراد اللّازم ـ على ما هو طريق الكناية ـ.

ولا يخفى أنّه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره، لما في التّغافل عن ذكره، والإعراض عنه، من الإيذان بأنّ فضائله يكفي فيها أن يكون ذو بصر وذو سمع، حتّى يعلم أنّه المتفرّد بالفضل.

[تقدير المفعول]

﴿وإلّا﴾ أي: وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول ـ مع الفعل المتعدّي المسند إلى فاعله ـ إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً، بل قصد تعلّقه بمفعول غير مذكور ﴿وجب التّقدير بحسب القرائن﴾ الدّالّة على تعيين المفعول إن عامّاً فعامّ، وإن خاصّاً فخاصّ.

[الفرق بين تعميم الفعل وتعميم المفعول وردّ الخلخالي]

وإنّما قلنا: «بل قصد تعلّقه بمفعول» لأنّه لو لم يقصد إثباته أو نفيه مطلقاً ـ بأن قصد إثباته أو نفيه باعتبار خصوص أفراد الفعل أو عمومها من غير اعتبار التّعلّق بمفعول ـ لم يجب تقدير المفعول، بل لم يجز؛ لفوات المقصود، كما إذا قلنا:

«فلان يعطي كلّ سنة مرّةً[١] أو مرّتين» ـ أي: يفعل إعطاء مّا من غير تعيين المفعول ـ و«فلان يعطي» مع قصد أنّه يفعل كلّ إعطاء من غير اعتبار التّعلّق بالمفعول.

فالفرق بين تعميم أفراد الفعل[٢] وتعميم المفعول ظاهر، وهما وإن فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد.

[أسباب الحذف ونكته]

﴿ ثمّ الحذف ﴾[٣] أي: حذف المفعول من اللّفظ بعد قابليّة المقام ـ أعني: وجود القرينة ـ:

﴿ ١ ـ إمّا للبيان بعد الإبهام كما في فعل المشيّة ﴾ والإرادة ونحوهما ـ إذا وقع شرطاً فإنّ الجواب يدلّ عليه ويبيّنه ـ **﴿ ما لم يكن تعلّقه به ﴾** أي: تعلّق فعل المشيّة بالمفعول **﴿ غريباً نحو: ﴿ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[٤] ﴾** أي: «لو شاء هِدايتكم لهداكم أجمعين» فإنّه متى قيل: «ولو شاء» علم السّامع أنّ هناك شيئاً علّقت المشيّة عليه، لكنّه مبهم عنده، فإذا جيء بجواب الشّرط صار مبيّناً، وهذا أوقع في النّفس.

---

(١) **قوله: «كما إذا قلنا «فلان يعطي كلّ سنة مرّةً»**. نشر على ترتيب اللفّ فإنّ الأوّل مثال لخصوص الفعل من غير اعتبار تعلّقه بالمفعول، والثّاني لعمومه كذلك ـ كما نصّ عليه الشّارح الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «فالفرق بين تعميم أفراد الفعل»**. قال المحشّي: جواب عمّا توهّم الخلخاليّ من أنّ تعميم أفراد الفعل يستلزم تعميم المفعول، فلا معنى لتجويز إرادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول.

(٣) **قوله: «ثمّ الحذف»**. إلى هنا كان الكلام في المقدّمة ومن هاهنا شرع في المقصود فقال: ثمّ الحذف الخ....

(٤) النّحل: ٩.

﴿ **بخلاف نحو** ﴾ قول الخُرَيْمِيّ [١] يرثي ابنه [٢] ويصف نفسه بشدّة الحزن والصّبر عليه:

﴿ **وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَماً** [٣] **لَبَكَيْتُهُ** ﴾ **عَلَيْهِ وَلٰكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ**

فإنّ تعلّق فعل المشيّة ببكاء الدَّمِ غريب، فلابدّ من ذكر المفعول ليتقرّر في نفس السّامع ويَأْنَسَ السّامع.

---

(١) **قوله: «الخُرَيْمِيّ»**. هو أبو يعقوب إسحاق بن حسّان العجميّ المتوفّى سنة ٢١٢هـ، مولى ابن خريم الّذي يقال لأبيه خُرَيْم النّاعم وهو خُرَيْم بن عمرو من بني مرّة بن عوف بن سعيد بن ذبيان، وكان له ابن يقال له: عمارة، وله ابنان يقال لهما: عثمان وأبو الهيذام ـ كما في الشّعر والشّعراء لابن قتيبة ـ وقال ابن عبد ربّه: دخل خُرَيْمُ النّاعم على معاوية بن أبي سفيان، فنظر معاوية إلى ساقيه، فقال: «أيّ ساقين لو أنّهما على جارية» فقال له خُريم: «في مثل عجيزتك» قال: «واحدة بأخرى والبادئ أظلم». وفي الأُصول «خزيم» بالزاي في جميع المواضع وهو تحريف.

(٢) **قوله: «يرثي ابنه»**. أي: يرثي ابن خُرَيْمٍ وهو أبو الهيذام عامر بن عمارة بن خريم مولى الشّاعر.

(٣) **قوله: «وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَماً»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المماثل له. والقائل الخريميّ من قصيدة يرثي بها مولاه يقول فيها:

وكان خُرَيْمٌ من أبيه خليفةً ... إذا مادَهَا يوماً من الشّرّ أَشْنَعُ
أُصانع عند الدَّهْرِ أرجو بقاءه ... ونفس من الأُخرى شُعاعاً تطلّع
تذكّرني شمس الضُّحَى نور وجهه ... فلي لَحَظَات نحوها حين تطلع
وأعددته ذخراً لكلّ ملمّةٍ ... وسهم المنايا بالذّخائر مولع
بقيّة أقمارٍ من الغُرّ لو خبت ... لظلّت معدّ في الدُّجَى تتسكّعُ
إذا قمر منها تغوّر أو خبا ... بدا قمر في جانب الأُفْق يلمع
فلو شئت أن أبكي دماً لبكيته ... عليك ولكن ساحة الصبر أوسع
وإنّي وإن أظهرت صبراً وحِسْبَةً ... وصانعت أعدائي عليك لموجع

والشّاهد واضح.

[كلامٌ عن عبدالقاهر وردّ على صدر الأفاضل الخوارزمي]

﴿ وأمّا قوله ﴾ أي: قول أبي الحسن عليّ بن أحمد الجوهري:

﴿ فَلَمْ يُبْقِ مِنّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي[1] فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرا ﴾

---

(١) قوله: «فَلَمْ يُبْقِ مِنّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي». البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل أبوالحسن عليّ بن أحمد الجوهريّ من شعراء الصّاحب بن عبّاد ـ على ما نصّ عليه الخطيب في «الإيضاح» ـ وقد ضمّنه الشّهاب الخفاجيّ أبياتاً في كتاب «ريحانة الألبّاء وزهرة الحياة الدّنيا»:

يزيد اشتياقي نحو مصر وأهلها كما زاد مدّ النيل حتّى تفجّرا
أذاب النّوى صبري وأفنى مدامعي فقالوا سلا عن حبّنا وتستّرا
ولم يبق لي إلّا تفكّر نيلها ولو شئت أن أبكي بكيت تفكّرا

وفي البيت الشّاهد ضرورة وهو إسكان الياء في «أبكي» بدلاً عن الفتحة الّتي هي علامة نصب المضارع بـ«أن» المصدريّة.

قال في «شرح التّبيان» ٢٠٠: ردّ على صاحب «التّلخيص» حيث قال: لا غرابة فيه؛ إذ المراد منه البكاء الحقيقي، والجواب أنّ المصراع الأوّل يدفعه والثّاني تتميم ـ والمبالغة فيه ـ وذلك يقتضي العموم كما أشار إليه بقوله: «إذا المراد أنّه فني من أوصافه سوى التفكّر فلو أراد شيئاً يخالفه كان إيّاه» وإنّما خصّ البكاء بالذّكر لكونه أخصّ أوصاف المشتاق الكئيب فإذا فني كان غيره أولى وقوله «شيئاً يخالفه» يحتمل معنيين:

١ ـ إنّي لو أردتُ بكاء شيء يخالف التفكّر بكيت التفكّر ولا شكّ أنّ مثل هذا المثال أغرب من بكاء الدم.

٢ ـ لو أردت غير ما أنا عليه من التفكّر كان ذلك الغير عين ما أنا عليه كما إذا أردتُ البكاء بكيت تفكّراً عاد البكاء تفكّراً فوضع قوله: «أنْ أبكي» موضع قوله: «شيئاً يخالفه» فلو ترك «أنْ أبكي» كان يلزم أن يقدّر بكاء التفكّر لقرينة «بكيت تفكّراً» فلم يفهم العموم وإليه أشير بقوله: «فلو ترك المفعول لما أدّى مؤدّاه» الحاصل أنّ المثال مثل قوله: «لو شئت أنْ أبكي

⇐

﴿فَلَيْسَ مِنْهُ﴾ أي: ممّا ترك فيه حذف مفعول المشيّة ـ بِناءً على غرابة تعلّقها به ـ على ما يسبق إلى الوهم وذهب إليه صاحب «الضِّرام»(١) من أنّ المراد:

⇐ دماً» إذ لو حذف «دماً» لكان الواجب أنْ يقال: «لبكيت دماً» ولا سبيل له إلى حذف المفعول كما فيما نحن بصدده «فليتفكّر» فيه مراعاة لمعنى التفكّر في البيت وتعريض بمن لم يتفكّر فيه.

(١) **قوله: صاحب «الضِّرام»**. هو صدر الأفاضل القاسم بن الحسين بن محمّد الخوارزمي المقتول بيد المغول سنة ٦١٧هـ شرح «سقط الزّند» لأبي العلاء المعرّي وسمّاه: «ضِرام السّقط» وفرغ من تسويده سنة ٥٨٧هـ، وذكر ياقوت أنّه ولد سنة ٥٥٥هـ وأنّه أنشد لنفسه في سلخ ذي القعدة ٦١٦هـ:

يا زُمْرَةَ الشّعراء دعوة ناصح ... لا تأملوا عند الكِرام سماحا
إنّ الكِرام بأسرهم قد أغلقوا ... باب السّماح وضيّعوا المفتاحا

وهذا نصّه: في شرح قول المعرّيَ من أواخر القصيدة الثّامنة:

وإن شِئْتَ فَازْعُمْ أنّ مَنْ فوقَ ظهرها ... عبيدُكَ واستشهِدْ إلهَكَ يَشْهَدِ

أضمر مفعول «شئت» استغناءً عنه بذكره في مقام الجزاء، وتقديره: فإن شئت أن تزعم أنّ مَنْ فوق ظهرها عبيدُك فَازْعُمْ.

وتركُ مفعول المشيئة بعد حروف الجزاء في الكلام البليغ كثير، ومنه: «ولو شاء الله لجمعهم على الهدى». وقول البُحْتُريّ:

لو شئتَ لم تُفْسِدْ سماحةَ حاتِمِ ... كَرَماً ولم تَهْدِم مآثِرَ خالدِ

وقول طَرَفة:

إذا شئتُ لَمْ تُرْقِلِ وإن شِئْتُ أرقلَتْ ... مخافةَ مَلْوِيّ من القِدِّ محصَدِ

وأمّا قوله: * فلو شئتُ أن أبكي دماً لبكيتُهُ *

فإنّ مفعول المشيئة هاهنا لمّا كان أمراً غريباً صرّح بذكره ليقرّره في نفس السّامع، كما لو قلت: «لو شئتُ أن أملك الدّنيا لملكت» ومثله قول الجوهريّ:

فلم يُبْقِ منّي الشّوْقُ غيرَ تفكّري ... فلو شئتُ أن أبكي بكيتُ تفكّرا

شروح سقط الزّند ١: ٣٨٨.

«لو شئت أن أَبْكِيَ تفكّراً بكيت تفكّراً» فلم يحذف مفعول المشيّة ولم يقل: «لو شئت بكيت تفكّراً» لأنّ تعلّق المشيّة بِبُكَاءِ التّفكّر غريب كتعلّقها بِبُكَاءِ الدّم.

فدفع هذا التّوهّم وصرّح بأنّه ليس من هذا القبيل. ﴿**لأنّ المراد بالأوّل البُكاء الحقيقي**﴾ لا البكاء التفكّري، لأنّه لم يرد أن يقول: «لو شئت أن أبكي تفكّراً بكيت تفكّراً» بل أراد أن يقول: «أفناني النُّحُولُ فلَمْ يُبْقِ منّي غير خواطر تجول فيَّ حتّى لو شئت البكاء فمَرَيْتُ جفوني وعصرتُ عَيني، ليسيل منها دمع، لم أجده وخرج منها بدل الدّمع التفكّر».

فالبُكَاءُ الّذي أراد إيقاع المشيّة عليه بُكاء مُطْلَقٌ، مُبْهَمٌ، غيرُ مُعَدّىً إلى التّفكّر البتّة، والبُكاء الثّاني مقيّد مُعَدّىً إلى التفكّر، فلا يصلح تفسيراً للأوّل وبياناً له، كما إذا قلت: «لو شئت أن تعطي درهماً أعطيت درهمين» كذا في «دلائل الإعجاز»[1].

---

(١) **قوله: «كذا في «دلائل الإعجاز»**. أي: في باب حذف المفعول به من «دلائل الإعجاز» ١٢٨ـ ١٢٩: وأمّا قول الجوهريّ:

فلم يبق منّي الشّوق غير تفكّري فلو شئت أن أبكي بكيت تفكّرا

فقد نحا به نحو قوله: * ولو شئت أن أبكي دماً لبكيته *

فأظهر مفعول «شئت» ولم يقل: «فلو شئت بكيت تفكّراً» لأجل أنّ له غرضاً لا يتمّ إلّا بذكر المفعول وذلك أنّه لم يرد أن يقول: «ولو شئت أن أبكي تفكّراً بكيت كذلك» ولكنّه أراد أن يقول: «قد أفناني النّحول، فلم يبق منّي وفيّ غير خواطر تجول، حتّى لو شئت بكاءً فمَرَيْتُ شؤوني، وعَصَرْتُ عيني، ليسيل منها دمع لم أجده، ويخرج بدل الدّمع التفكّر».

فالبكاء الّذي أراد إيقاع المشيّة عليه مطلق مبهم غيرُ مُعدّىً إلى التّفكّر ألبتّة، والبكاء الثّاني مقيّد معدّىً إلى التّفكّر. وإذا كان الأمر كذلك صار الثّاني كأنّه شيء غير الأوّل وجرى مجرى أن تقول: «لو شئت أن تعطي درهماً أعطيت درهمين» في أنّ الثّاني لا يصلح أن يكون تفسيراً للأوّل اهـ.

[رد بعضهم]

وممّا نشأ من سوء التّأمّل وقلّةِ التّدبّر في هذا المقام ما قيل: إنّ الكلام في مفعول «أبكي» والمراد: أنّ البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام بل لغرض آخر(١).

[دفع وهم]

لا يقال: يحتمل(٢) أن يريد: إنّي ضَعُفْتُ ونَحَلْتُ بحيث لَمْ يَبْقَ فيّ مادّة الدّمع، فَصِرْتُ بحيث أقدِرُ على بُكاء التّفكّر، والمعنى: «لو شئت أن أبكي تفكّراً بكيت تفكّراً» ـ على أنّه من باب التّنازع مثل: «ضربت وأكرمت زيداً» ـ فيكون من قبيل: «ولو شئت أن أبكي دماً لبكيته».

لأنّا نقول: ترتّب هذا الكلام على قوله: «فلم يُبْقِ منّي الشَّوْقُ غيرَ تفكّري» يَدُلُّ على فساد هذا الاحتمال؛ لأنّ بُكاء التّفكّر ليس سوى الأَسَف والكَمَد، والقدرةُ عليه لا تتوقّف على أن لا يُبْقِيَ فيه الشَّوْقُ غيرَ التفكّر، بخلاف عدم القدرة على البُكاء الحقيقي، بحيث يَحْصُلُ منه بدل الدّمع التّفكّر، فإنّه ممّا يتوقّف على أن لا يُبْقَى فيه غيرُ التفكّر، فحينئذٍ يحسن ترتّب النّظم؛ فليتأمّل(٣).

---

(١) **قوله: «لغرض آخر»**. من الأغراض الموجبة للحذف مثل كونه من باب التّنازع أو الاختصار أو التّعميم أو الضّرورة.

(٢) **قوله: «لا يقال: يحتمل»**. أي: لا يقال في الجواب عن جانب صدر الأفاضل: يحتمل أن يكون البيت من ذلك إذ يحتمل أن يريد الشّاعر: إنّي ضعفت الخ ....

(٣) **قوله: «فليتأمّل»**. إشارة إلى أنّ السّبب على قسمين: عامّ مثل طلوع الشّمس بالنّسبة لوجود النّور. وخاصّ مثل طلوعها بالنّسبة لوجود النّهار، والفاء السّببيّة لا تدلّ على السّبب الخاصّ بل يجوز أن يكون عامّاً، فقوله: «والقدرة عليه لا تتوقّف» لا وجه له، لأنّ الفاء

⇐

وممّا يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الإبهام قولك: «أمرته فقام» أي: أمرته بالقيام، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾ [1] أي: أمرناهم بالفسق، وهو مجاز عن تمكينهم وإقدارهم.

﴿٢ ـ وإمّا﴾ ـ عطف على قوله: «إمّا للبيان» ـ **﴿لدفع توهّم إرادة غير المراد ابتداء﴾** ـ متعلّق بقوله: «توهّم» ـ **﴿كقوله﴾** أي: البُحْتُرِي:

﴿وكم ذُدْتَ﴾ أي: دفعت **﴿عَنِّي مِنْ تحامُلِ حادث﴾** [2] يقال: «تحامل فلان

⇐ لا يقتضي إلّا ترتّب مدخوله على ماقبله وسببيّته له، لا توقفه عليه بحيث لا يوجد بدونه، لجواز تعدّد الأسباب لشيءٍ واحدٍ إلّا أن يقال: المستحسن عند البلغاء الاختصاص ـ أي: السّبب الخاصّ ـ ليكمل التّرتيب والتّفرّع ولهذا أمربالتّأمّل ـ كمانصّ عليه الشّارح الهندي ـ.

(١) الإسراء: ١٦.

(٢) **قوله: «وكم ذُدْتَ عنّي من تحامل حادث»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضرب التامّ، والقائل أبو عبادة البحتريّ من قصيدة يمدح بها أبا الصَّقْر إسماعيل بن بلبل يقول فيها:

أعن سَفَهٍ يوم الأبيرقِ أم حِلْمِ ... وقوفٌ بربعٍ أو بكاءٌ على رَسْمِ
وما يُعْذَرُ الموسومُ بالشَّيْبِ أن يُرَى ... مُعَارَ لباسٍ للتصابي ولا وَسْمِ
تخبّر أيّامي الحديثاتُ أنّني ... تركتُ السّرور عند أيّاميَ القُدْمِ
وأولَعْتُ بالكتمان حتّى كأنّني ... طُوِيْتُ على ضِغْنٍ من الدّين أو وَغْمِ
فإن تلقني نِضْوَ العِظام فإنّها ... جريرة قلبي منذ كنتُ على جسمي

قال:

كأنّك من جِذْمٍ من الناس مُفْرَدٍ ... وسائرُ من يأتي الدّنيّات من جِذْمِ
كأنّا عَدُوّا مُلْتَقى ما تقاربَتْ ... بنا الدّار إلّا زاد غُرْمك في غُنْمي
وكم ذُدْت عنّي من تحامل حادثٍ ... وسَوْرَةِ أيّام حَزَزْنَ إلى العظم
أُحارِبُ قوماً لا أُسَرُّ بسوئهم ... ولكنّني أرمى من النّاس من ترمي

الشّاهد واضحٌ ببيان الشّارح.

عليّ» إذا لَمْ يَعْدِلْ، و«كم» في البيت خبريّة مميّزها قوله: «من تحامل حادث».

[كلام الرّضيّ]

وإذا فصل بين «كم» الخبريّة[١] ومميّزها، بفعل متعدٍّ، وجب الإتيان بـ«مِن» لئلّا يلتبس المميّز بمفعول ذلك الفعل، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ**﴾[٢] و: ﴿**كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ**﴾[٣] ومحلّ «كم» هاهنا النّصب على المفعوليّة.

وقيل: المميّز محذوف، أي: «كم مرّة» و«من» في «مِن تحامل» زائدة.

وفيه نظر؛ للاستغناء عن هذا الحذف والزّيادة بما ذكرنا.

﴿**وَسَوْرَةِ أَيّامٍ**﴾ أي: شدّتها وصولتها ﴿**حَزَزْنَ**﴾ أي: قطعن اللّحم ﴿**إلى العَظْمِ**﴾ فحذف المفعول أعني «اللَّحْم» ﴿**إذ لو ذكر «اللّحم» ربّما توهّم قبل ذكر ما بعده**﴾ أي: ما بعد «اللَّحْم» وهو قوله: «إلى العَظْمِ» ﴿**أنّ الحَزَّ لم ينته إلى العَظْمِ**﴾ بل كان في بعض اللّحم، فترك ذكر «اللّحم» ليدفع من السّامع هذا الوهم، ويصوّر في نفسه من أوّل الأمر أنّ الحزّ مضى في اللّحم حتّى لَمْ يَرُدَّه إلّا العَظْمُ[٤].

﴿**٣ـ وإمّا لأنّه أُريد ذكره**﴾ أي: ذكر المفعول ﴿**ثانياً، على وجهٍ يتضمّن إيقاع الفعل على صريح لفظه**﴾ أي: لفظ المفعول ﴿**إظهاراً لكمال العِناية بوقوعه عليه**﴾ أي: وقوع الفعل على المفعول، حتّى لا يرضى بأن يوقعه على ضميره وإن

---

(١) **قوله: «وإذا فصل بين «كم» الخبريّة»**. هذا الضّابط ذكره المحقّق الرّضي في **باب الكنايات** من شرح «الكافية» ٢: ٩٧: وإذا كان الفصل بين «كم» الخبريّة ومميّزها بفعل متعدٍّ وجب الإتيان بـ«من» لئلّا يلتبس المميّز بمفعول ذلك المتعدّي نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ**﴾ و: ﴿**كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ**﴾ اهـ.

(٢) الدخان: ٢٥.

(٣) القصص: ٥٨.

(٤) راجع «دلائل الإعجاز»: ١٣٢.

كان كنايةً عنه ﴿كقوله﴾ أي: البُحْتُرِيّ:

﴿قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ[١] لَكَ في السُّؤْ　　دَدِ وَالْـمَجْدِ وَالْـمَكَارِمِ مِثْلا﴾

أي: «قد طلبنا لك مثلاً» فحذف المفعول من اللفظ، إذ لو ذكره لكان المناسب في قوله: «لم نجد» الإتيان بضميره، أي: «فلم نجده» وفيه تفويت للغرض ـ وهو إيقاع نفي الوِجْدان على صريح لفظ «المثل» لكمال العِناية بعدم وِجْدان المثل له ـ.

ولأجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمّة في قوله:

وَلَمْ أَمْدَحْ لأُرْضِيَهُ بِشِعْرِي[٢]　　لَئِيماً أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالا

---

(١) قوله: «قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ». البيت من مدوّر الخفيف على العَروض المخبونة مع الضّرب المشابه، والقائل أبو عبادة البُحْتُرِيّ من قصيدة يمدح بها المعتزّ لدين الله ـ لعنه الله ـ:

إنّ سير الخليط حين استقلّا　　كان عوناً للدّمع لمّا استهلّا
فالنّوى خُطّةٌ من الهَجْر ما ينـ　　ـفَكُّ يَشْجَى بها المُحِبُّ ويَبْلَى
فَأَقِلّا في غُلْوَة اللّوْمِ إنّي　　زائد في الغَرام إن لم تُقِلّا

قال:

لم يزل حقّك المقدّم يمحو　　باطل المستعار حتّى اضمحلّا
قد طلبنا فلم نجد لك في السُّؤْ　　دَدِ والمجد والمكارم مثلا
أنت أندى كفّاً وأشرف أخلا　　قاً، وأزكى قولاً، وأكرم فعلا

ومراده التّعريض بذمّ المستعين بالله ـ لعنه الله أيضاً ـ. والشاهد بيّنه الشّارح والباقي واضح لا يحتاج إلى التوضيح.

(٢) قوله: «وَلَمْ أَمْدَحْ لأُرْضِيَهُ بِشِعْرِي». البيت من الوافر على العَروض المقطوفة مع الضّرب المماثل، والقائل أبو الحارث ذو الرُّمّة غَيْلان بن عُقْبَة بن نهيس بن مسعود العدوي المُضَريّ المتوفّى سنة ١١٧هـ وهو من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة حفيد أبي موسى الأشعريّ الّذي ارتدّ عن الإسلام في زمن أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ، يقول فيها:

أراح فريقُ جيرتك الجِمالا　　كأنّهم يريدون احتمالا

⇐

لأنّه أعمل الفعل الأوّل في صريح لفظ «اللّئيم» والثّاني في ضميره؛ لأنّ الغرض إيقاع نفي المدح على «اللئيم» صريحاً، لكمال العناية بذلك، بخلاف الإرضاء.

﴿ **ويجوز أن يكون السّبب** ﴾ أي: سبب حذف المفعول في بيت البُحْتُري ﴿ **ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له** ﴾ قصداً إلى المبالغة في التّأدّب معه؛ لأنّ طلب المثل صريحاً ممّا يدلّ على تجويزه ـ بناءً على أنّ العاقل لا يطلب إلّا

⇐ فبتّ كأنّني رجل مريضٌ ... أظنّ الحيَّ قد عزموا الزِّيالا
وباتوا يُبْرِمُوْنَ نَوىً أرادت ... بهم لسواءِ طيّتك انفِتالا

قال:

فلم أقذف لمؤمنةٍ حَصَانٍ ... بحمد الله مُوْجِبةً عُضالا
ولم أمدح لأُرْضِيَه بشعري ... لئيماً أن يكون أصاب مالا
ولكنّ الكرام لهم ثنائي ... فلا أخزى إذا ما قيل قالا
سمعت النّاس ينتجعون غيثاً ... فقلت لصيدَحَ انتجعي بِلالا
تناخي عند خير فتى يَمَانٍ ... إذا النّكباء ناوحت الشّمالا
نَدىً وتكرّماً ولُبَاب لُبٍّ ... إذا الأشياء حصّلت الرِّجالا

قال:

بنى لك أهلُ بيتك يا ابن قيسٍ ... وأنت تزيدهم شرفاً جُلالا
مكارم ليس يُحْصِيهنّ مدح ... ولا كذباً أقول ولا انتحالا
أبو موسى فحسبك نعم جدّاً ... وشيخ الرَّكبُ خالك نعم خالا

والشاهد بيّنه الشّارح والباقي واضح لا يحتاج إلى البيان. ولقد كذب ذوالرمّة في مدح آل الأشعريّ ـ لعنه الله ـ فإنّهم ما زالوا أعداءً لأهل البيت النبويّ ـ عليهم السّلام ـ منذ جدّهم الأحمق المنخدع أبي موسى الأبله إلى بلال السِكّير الخِمِّير هذا الّذي مدحه ذوالرمّة، وأبو موسى كان ممّن لعنهم أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ وهو أحد أصحاب الكساء الّذين يشملهم آية التّطهير ومن لعنه أحد من هؤلاء الخمسة فكأنّما لعنه الله ـ تبارك وتعالى ـ.

ما يجوّز وجوده في الجملة ـ وأيضاً هذا الحذف بيان بعد الإيهام.

﴿ ٤ ـ وإمّا للتّعميم ﴾ في المفعول به **﴿ مع الاختصار كقولك: «قد كان منك ما يُؤْلِمُ» ﴾** أي: «كُلَّ أحدٍ» بقرينة أنّ المقام مقام المبالغة.

وهذا التّعميم وإن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم، لكنّه يفوت الاختصار حينئذٍ.

﴿ وعليه ﴾ أي: على حذف المفعول للتّعميم مع الاختصار **﴿ ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ ﴾[1] ﴾** أي: «يدعو العباد كلّهم» لأنّ الدّعوة إلى الجنّة تعمّ النّاس كافّةً، لكنّ الهداية إلى الطّريق المستقيم الموصل إليها تختصّ بمن يشاء، ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

فالمثال الأوّل: يفيد العموم مبالغة، **والثّاني**: تحقيقاً، وهما وإن احتملا أن يجعلا من قبيل ما نزّل منزلة اللّازم، لكن التّأمّل الذّوقي يشهد أنّ القصد في هذا المقام إلى تعميم المفعول، لا إلى نفس الفعل، فإنّ الحمل على أمثال هذه المعاني ممّا يتعلّق بقصد المتكلّم ومناسبة المقام، ولذا جعل صاحب «المفتاح»[2] نحو «فلان يعطي» محتملاً للتّنزيل منزلة اللّازم، وللقصد إلى تعميم المفعول.

[الحذف للتعميم في غير المفعول]

وممّا يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قوله ـ تعالى ـ: **﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[3]** أي: «على كلّ أمر يستعان فيه» ويحتمل أن يراد «على أداء العبادة» ليتلاءَمَ الكلام.

---

(١) يونس: ٢٥.

(٢) راجع: المفتاح: ٣٣٤.

(٣) الفاتحة: ٥.

[التّعميم يستفاد من القرينة لا الحذف]

وهاهنا بحث(١) وهو أنّ ما جعل الحذف فيه للتّعميم والاختصار إنّما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن، وحينئذٍ فإن دلّت القرينة على أنّ المقدّر يجب أن يكون عامّاً فالتّعميم من عموم المقدّر ـ سواء ذكر، أو حذف ـ وإلّا فلا دلالة على التّعميم، فالظّاهر أنّ العموم فيما ذكر إنّما هو من دلالة القرينة على أنّ المقدّر عامّ، والحذف إنّما هو لمجرّد الاختصار كما ذكره فيما يليه، وهو قوله:

﴿ ٥ ـ وإمّا لمجرّد الاختصار ﴾. وقد وقع في بعض النّسخ: **﴿ «عند قيام قرينة» ﴾** وهو تذكرة لما سبق في قوله: «وجب التّقدير بحسب القرائن» ولا حاجة إليه.

---

(١) **قوله: «وهاهنا بحث»**. قال الجرجاني: إفادة التّعميم في المفعول مع حذفه متصوّر على وجهين:

أحدهما: أن يكون هناك قرينة تدلّ على تعيين مفعولٍ، مدلوله عامّ، مثل أن يذكر في الكلام لفظ «كلّ أحد» ثمّ يقال: «قد كان منك ما يؤلم» أي: «كلّ أحد» فلا شكّ أنّ العموم حينئذٍ مستفاد من ذلك المقدّر، ولا دخل للحذف فيه، بل الحذف لمجرّد الاختصار.

والثّاني: أن يقصد العموم في المفعول ويتوصّل بحذفه إلى تقديره عامّاً، وذلك بأن لا يكون هناك قرينة غير الحذف، تدلّ على تعيين عامٍّ من العمومات فيتوصّل بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابيّ إلى تقديره عامّاً، بناءً على أنّ تقدير خاصّ دون آخر ترجيح لأحد المتساويين على الآخر. فللحذف ـ أعني عدم ذكر المفعول على هذا الوجه ـ مدخل في تقديره عامّاً دون حذفه على الوجه الأوّل، فلذلك حكموا بأنّ حذف المفعول قد يكون لمجرّد الاختصار، وقد يكون للتّعميم مع الاختصار، ولمّا لم يتميّز عند الشّارح أحد الوجهين عن الآخر أشكل عليه الأمر والتّكلان على التّوفيق اهـ.

وما يقال: إنّ المعنى: «عند قيام قرينة دالّة على أنّ الحذف لمجرّد الاختصار» **ليس بسديد**؛ لأنّ هذا جارٍ في سائرالأقسام، ولا وجه للتّخصيص بمجرّد الاختصار **﴿نحو: «أصغيتُ إليه» ـ أي: أُذُني ـ وعليه﴾ قوله ـ تعالى ـ: ﴿﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾(١)أي: ذاتك﴾**.

وقد عرضتُ هذا البحث(٢)على بعضهم فقال: إذا ذكر المفعول نحو «يؤلم كلّ أحد» يكون الاعتماد على اللّفظ من حيث الظّاهر، وظاهر اللّفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود، وأمّا إذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهراً، فلا يعمّ إلّا ما يجوّزه العقل، ولا يوهم خلاف المقصود، فيصحّ أنّ الحذف للتّعميم ـ الّذي لا يوهم خلاف المقصود ـ مع الاختصار، إذ لو ترك الاختصار لأمكن أن يقال: «يؤلم كلّ أحد» ممّن يجوّز العقل والعرف إيلامه إيّاه.

فقلت: أوّلاً: تقييد «التّعميم» بـ«الّذي لا يوهم خلاف المقصود» ممّا لا دلالة للفظ الكتاب عليه.

وثانياً: أنّ الحذف حينئذٍ إنّما يكون لدفع الإيهام، والتّعميم مستفاد من عموم المقدّر، ولو سلّم فترك التّعرّض لما له مزيد اختصاص بالحذف ـ أعني: دفع الإيهام ـ والتعرّض لما ليس كذلك ـ أعني: التّعميم ـ غير مناسب.

وثالثاً: أنّ هذا لا يستقيم في نحو قوله ـ تعالى ـ: **﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ﴾**(٣) ممّا قصد فيه التّعميم والاستغراق حقيقة، إذ الذّكر لا يوهم خلاف

---

(١) الأعراف: ١٤٣.

(٢) قال الرّوميّ: إشارة إلى الإشكال المذكور بقوله: «وهاهنا بحث» أخّر عن قوله: «وإمّا لمجرّد الاختصار» وأمثلته، لشدّة اتّصال هذا القول بالبحث السّابق، ـ كما يدلّ عليه سوق الكلام ـ.

(٣) يونس: ٢٥.

المقصود، بل يحقّق المقصود ـ على ما ذكرته ـ فلا وجه للحذف سوى مجرّد الاختصار.

[مثال آخر]

ومن الحذف لمجرّد الاختصار(١) قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **قُلِ ادْعُوا اللَّـهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ** ﴾(٢) ـ على أنّ «الدُّعاء» بمعنى «التّسمية» الّتي تتعدّى إلى مفعولين، أي: سَمُّوْهُ اللهَ أو سَمُّوْهُ الرَّحْمَنَ أيّاً مّا تُسَمُّوْهُ فله الأسماء الحُسْنَى ـ. إذ لو كان «الدّعاء» بمعنى «النّداء» المتعدّي إلى مفعولٍ واحدٍ لَزِمَ الشّرك إن كان مسمّى الله غير مسمّى الرّحمن، ولزم عطف الشّيء على نفسه إن كان عينه.

ومثل هذا العطف وإن صحّ بالواو باعتبار الصّفات كقوله:

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْـهُمَامِ(٣)   وَلَـيْثِ الْكَـتِيبَةِ فِـي الْـمُزْدَحَم

---

(١) **قوله: «ومن الحذف لمجرّد الاختصار»**. قال عليّ بن عيسى البياني في شرح «التبيان»: قيل: إنّ المعنى إنّما يتحصّل من الآية إذا جعل مفعول «يدعو» محذوفاً ويكون الدّعاء بمعنى التّسمية لا النّداء، وإلّا لزم الإشراك على تقدير أن يكون مسمّى أحدهما غير مسمّى الآخر، أو عطف الشّيء على نفسه على تقدير أن يكون مسمّاهما واحداً.

قال الأُستاذ ـ أي: شرف الدّين الطيّبي صاحب متن «التبيان» ـ:

الحقّ التّفصيل فإنّ الآية إذا جعلت ردّاً ـ لأبي جهلٍ حين سمع ابنَ عبّاس يدعو: «يا الله، يا رحمان» قال: إنّه ينهانا أن نعبد إلهين وهو يدعو إلهاً آخر. و ردّاً لليهود قولهم: إنّك لتُقِلّ ذكر «الرّحمان» وقد أكثر الله في التّوراة هذا الاسم ـ فالدّعاء على الحقيقة، لأنّ النّزاع حينئذٍ في الاسم لا المسمّى، ولا يلزم عطف الشّيء على نفسه فإنّه ـ تعالى ـ خيّره أن يدعوه بهذا الاسم تارةً وبذلك أُخرى اهـ.

(٢) الإسراء: ١١٠.

(٣) **قوله: «إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ»**. البيت من المتقارب، والقائل غير معلوم. و«القَـرْم»

⇐

لكنّه لا يصحّ في «أو» لأنّها لأحد الشّيئين المتغايرين.

ولأنّ التّخيير إنّما يكون بين الشّيئين.

وأيضاً لا يصحّ قوله: ﴿ **أَيّاً مَا تَدْعُوا** ﴾(١) لأنّ «أيّاً» إنّما يكون لواحد من اثنين أو جماعة.

[خلاف بين الشّيخ عبدالقاهر والزّمخشري من جانب والسّكّاكيّ]
[والتّفتازانيّ من جانب آخر]

[رأي الشّيخ والزّمخشريّ]

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ** ﴾(٢) فذهب الشّيخ عبدالقاهر(٣) وصاحب

⇐ بفتح القاف وسكون الرّاء المهملة السيّد العظيم، و«الهُمام» وزان «غُراب» العظيم الهمّة، وليث الكتيبة: قائدهم و«المزدحم» على صيغة المفعول من باب الافتعال قلب تاؤه دالاً جرياً على القانون المشهور والباقي واضح. قال الدّميري في مادّة «القرم» من «حياة الحيوان»: قال الشّاعر:

إلى الملك القرم وابن الهُمام وليث الكتيبة في المزدحم

عطف صفة على صفة لشيءٍ واحد، كقولك: «جاءني الظّريف والعاقل» وأنت تريد شخصاً واحداً.

(١) الإسراء: ١١٠.

(٢) القصص: ٢٣.

(٣) قال في باب القول في الحذف من «دلائل الإعجاز» ١٢٤: وإن أردت أن تزداد تبييناً لهذا الأصل ـ أعني وجوب أن تسقط المفعول لتتوفّر العناية على إثبات الفعل لفاعله ولا يدخلها شوب ـ فانظر إلى قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا** ⇐

«الكشّاف»[١] إلى أنّ حذف **المفعول به**[٢] فيه للقصد إلى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللّازم، أي: يَصْدُرُ منهم السَّقْي ومنهما الذَّوْد، وأمّا أنّ المَسْقِيّ والمَذُوْدَ إِبِلٌ أو غَنَمٌ فخارج عن المقصود، بل يوهم خلافه، إذ لو قيل ـ أو قدّر ـ: «يَسْقُوْنَ إبلهم

⇐ **شَيْخٌ كَبِيرٌ * فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰ إِلَى الظِّلِّ﴾** ففيها حذف مفعول في أربعة مواضع، إذ المعنى: «وجد عليه أمّة من النّاس يسقون أغنامهم أو مواشيهم وامرأتين تذودان غنمهما وقالتا لا نسقي غنمنا فسقى لهما غنمهما» ثمّ إنّه لا يخفى على ذي بصر أنّه ليس في ذلك كلّه إلّا أن يترك ذكره ويؤتى بالفعل مطلقاً، وما ذاك إلّا أنّ الغرض في أن يعلم أنّه كان من النّاس في تلك الحال سقي ومن المرأتين ذود، وأنّهما قالتا: لا يكون منّا سقي حتّى يصدر الرّعاء، وأنّه كان من موسى ـ عليه السّلام ـ من بعد ذلك سقي، فأمّا ما كان المسقيّ أغنماً أم إبلاً أم غير ذلك فخارج عن الغرض وموهم خلافه، وذاك أنّه لو قيل: «وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما» جاز أن يكون لم ينكر الذّود من حيث هو ذود، بل من حيث هو ذود غنم، حتّى لو كان مكان الغنم إبل لم ينكر الذّود، كما أنّك إذا قلت: «ما لَكَ تمنع أخاك»؟ كنت منكراً المنع لا من حيث هو منع، بل من حيث هو منع أخ، فاعرفه تعلم أنّك لم تجد لحذف المفعول في هذا النّحو من الرّوعة والحسن ما وجدت إلّا لأنّ في حذفه وترك ذكره فائدة جليلة وأنّ الغرض لا يصحّ إلّا على تركه اهـ.

(١) قال الزّمخشريّ في تفسير هذه الآية ـ وهي الثّانية والعشرون من سورة القصص ـ من الكشّاف: **فإن قلت**: لم ترك المفعول غير مذكور في قوله: «يسقون» و«تذودان» و«لا نسقي»؟ **قلت**: لأنّ الغرض هو الفعل لا المفعول ألا ترى أنّه إنّما رحمهما لأنّهما كانتا على الزّياد، وهم على السّقي، ولم يرحمهما لأنّ مذودهما غنم ومسقيّهم إبل ـ مثلاً ـ وكذلك قولهما: «لا نسقي حتّى يصدر الرّعاء» المقصود فيه السّقي لا المسقيّ اهـ.

(٢) قال في باب ترك المفعول من فصل اعتبارات الفعل وما يتعلّق به: وقوله ـ تعالى ـ: **﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾** لا نصباب الكلام إلى إرادة: «يسقون مواشيهم» وتذودان غنمهما، ولا نسقي غنمنا حتّى يصدر الرّعاء مواشيهم اهـ. «المفتاح»: ٢٣٤.

وتذودان غنمهما» لتوهّم أنّ التّرحّم عليهما ليس من جهة أنّهما على الذَّوْد والنّاس على السّقي، بل من جهة أنّ مَذُوْدَهُما غَنَمٌ ومَسْقِيّهم إبل.

ألا ترى أنّك إذا قلت: «مالك تمنع أخاك» كنت مُنْكِراً للمنع، لا من حيث هو منع، بل من حيث إنّه منع الأخ.

[رأي السّكّاكيّ والتّفتازانيّ]

وذهب صاحب «المفتاح» إلى أنّه لمجرّد الاختصار، والمراد: يَسْقُوْنَ مَوَاشِيَهُمْ وتَذُوْدَانِ غَنَمَهُمَا، وكذا سائر الأفعال المذكورة في هذه الآية.

وهذا أقرب إلى التّحقيق؛ لأنّ التّرحّم ليس من جهة صدور الذَّوْد عنهما وصدور السّقي من النّاس، بل من جهة ذَوْدهما غنمهما وسقي النّاس مواشيهم، حتّى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان النّاس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما ـ مثلاً ـ لم يصحّ التّرحّم.

فليتأمّل ففيه دقّة اعتبرها صاحب «المفتاح»[1] بعد التّأمّل في كلام الشّيخين

---

(١) **قوله: ففيه دقّة اعتبرها صاحب «المفتاح»**. وتوضيح ذلك أنّ عبدالقاهر والزّمخشريّ جعلا مجرّد الفعلين ـ أي: السّقي والذّود ـ من غير اعتبار تعلّقهما بمفعولٍ سبباً للتّرحّم ولو اعتبر تعلّقهما بمفعول لأدّى إلى فساد المعنى وأوهم خلاف المقصود وأنّ التّرحّم عليهما ليس من جهة أنّهما على الذّود والنّاس على السّقي بل كان التّرحّم عليهما من جهة أنّ مذودهما غنم ومسقيّهم إبل، لأنّ القيد في الكلام يدلّ على أنّ الحكم يتوجّه إليه.

وأمّا السّكّاكي فتأمّل في كلام الشّيخين ـ عبدالقاهر والزّمخشريّ ـ وعلم أنّ المفعول ليس مجرّد الإبل والغنم، بل الإبل المضافة إليهم والغنم المضافة إليهما بحيث لو انعكس الأمر لما كان هاهنا سبب للتّرحّم، لأنّ الإبل شديد الطّاقة على العطش والغنم لا طاقة لها عليه.

⇐

وغفل عنها الجُمْهُور فاستحسنوا كلامهما.

﴿٦ ـ وإمّا للرّعاية على الفاصلة، نحو﴾ قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَالضُّحَىٰ * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ * ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾**﴾[(١)] أي: «ما قَلاكَ» فحذف المفعول لأنّ فواصل الآي على الألف.

[دفع وهم]

ولا امتناع في أن يجتمع في مثال واحد عدّة من الأغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب «الكشّاف» هاهنا[(٢)] أنّه لاختصار لفظيّ لظهور المحذوف مثل: ﴿**وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ**﴾ ـ أي: والذّاكراته ـ.

﴿٧ ـ وإمّا لاستهجان ذكره﴾ أي: ذكر المفعول **﴿كقول عائشة**[(٣)]: «ما رأيت

⇐ قال الجرجانيّ: تحقيق الكلام أنّ الشّيخين اعتبرا أنّ المفعول هو الإبل أو الغنم ـ مثلاً ـ وأحدهما يقابل الآخر، وجعلا ما يضاف إلى أحدهما خارجاً عن المفعول غير ملحوظٍ معه، بل هو باقٍ على حالةٍ واحدةٍ مع تعذّر تقدير المفعول، فلو قدّر في الآية المفعول لأدّى إلى فساد المعنى، فإنّهما لو كانتا تذودان إبلاً لهما على سبيل الفرض لكان التّرحّم باقياً على حاله.

فصاحب «المفتاح» نظر إلى أنّ المفعول هو الغنم المضاف إليهما والمواشي المضافة إليهم، وكلّ واحد منهما يقابل الآخر، فلو لم يقدّر المفعول في الآية لفسد المعنى، وهذا أدقّ نظراً وأوضح معنىً اهـ.

(١) الضّحى: ١ ـ ٣.

(٢) قال في تفسير هذه الآية من «الكشّاف»: حذف الضّمير من «قلى» كحذفه من «الذّاكرات» في قوله: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ﴾ يريد: «والذّاكراته» ونحوه: فآوى، فهدى، فأغنى. وهو اختصار لفظيّ لظهور المحذوف.

(٣) هي الخارجيّة حميراء بنت عتيق بن أبي قُحافة التّيميّ أقلّ أزواج النّبيّ ـ صلّى الله عليه ⇐

منه ﴾ أي: من النّبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ ﴿ ولا رأى منّي» أي: العورة ﴾.

﴿ ٨ ـ وإمّا لنكتة أُخرى ﴾ كإخفائه، أو التّمكّن من إنكاره ـ إن مسّت الحاجة إليه ـ أو تعيّنه، أو ادّعاء التّعيّن له، أو نحو ذلك، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً ﴾ [1] أي: «لينذر الّذين كفروا» فحذف لتعيّنه، ولأنّ الغرض هو ذكرُ المُنْذَرِ [2] به.

⇐ وآله ـ حياءً، وأكثرهنّ جراءةً عليه ـ صلّى الله عليه وآله ـ لقد أنزل فيها وفي حفصة آيات سورة التّحريم تبييناً لحالهما وإخباراً عن عاقبتهما، بادرت إلى إيذاء النّبيّ في أهله في مواطن كثيرة ثمّ خرجت بعده على الوصيّ وحاربته حتّى أسرت وردّها أميرالمؤمنين إلى المدينة وكانت تعيش فيها مضمرة معاداة أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ حتّى آخر يومٍ من حياتها سنة ٥٨ هـ ـ كما في الكامل ـ.

وذكر أبوالفرج الاصبهاني المرواني في «مقاتل الطالبيين» وابن الأثير في «الكامل» وغيرهما أنّه لما بلغتها خبر استشهاد أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ سجدت شكراً وتمثّلت بقول الأحمر بن سالم المزنيّ أو معقر البارقيّ:

وحلّت سُليمي بين هَضْبٍ وأيكةٍ ... فليس عليها يوم ذلك قادر
فألقت عصاها واستقرّ بها النّوَى ... كما قرّ عيناً بالإياب المسافِرُ

وهي الّتي حرّضت بني أميّة على جنازة الحسن بن عليّ ـ عليهما السّلام ـ حتّى رموها بالسّهام. وقال سبط ابن الجوزيّ:

ما المسلمون بأمّة لمحمّد ... كلّا ولكن أمّة لعتيقِ
جاءتهم الزّهراء تطلب إرثها ... فتقاعسوا عنها بكلّ طريقِ
وتألّبوا لقتال آل محمّد ... لمّا أتتهم ابنة الصّدّيقِ
فقعودهم عن هذه وقيامهم ... مع هذه يكفي عن التّحقيقِ

(١) الكهف: ٢.

(٢) المُنْذِرُ هو الله ـ عزّ وجلّ ـ والمُنْذَرُ به هو النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ والمنذَرُ منه هو البأس الشّديد.

[تقديم المفعول]

﴿ **وتقديم مفعوله** ﴾ أي: مفعول الفعل ﴿ **ونحوه** ﴾ أي: نحو المفعول من الجارّ والمجرور، والظَّرف، والحال، ونحو ذلك ﴿ **عليه** ﴾ أي: على الفعل ﴿ **لردّ الخطأ في التّعيين كقولك: «زيداً عرفت» لمن اعتقد أنّك عرفت إنساناً وأنّه غير زيد** ﴾ فإنّه مصيب[١] في اعتقاد وقوع عِرْفانك على إنسان، مخطئ في تعيين أنّه غير زيد[٢]. ﴿ **وتقول لتأكيده** ﴾ أي: تأكيد هذا الرّدّ ﴿ **«زيداً عرفت لا غيره»** ﴾.

وقد يكون أيضاً لردّ الخطأ في الاشتراك[٣] كقولك: «زيداً عرفت» لمن اعتقد أنّك عرفت زيداً وعمراً، أو غيرهما، وتقول لتأكيده: «زيداً عرفت وحده» فكان على المصنّف أن يذكره.

بل كان الأحسن أن يقول ـ بدل قوله: «لردّ الخطأ» ـ: «لإفادة الاختصاص» ليدخل فيه القصرُ بأنواعه الثّلاثة، ونحوُ قولك: «زيداً أكْرِمْ» و«عَمْراً لا تُكْرِمْ»[٤] في

---

(١) **قوله: «فإنّه ـ أي: السّامع ـ مصيب»**. لأنّ المخاطب بكلّ واحدٍ من طرق القصر ـ ومنها التّقديم ـ يجب أن يكون حاكماً حكماً مشوباً بصوابٍ وخطأ، وأنت تريد إثبات ثوابه ونفي خَطَئِه.

(٢) **قوله: «مخطئ في تعيين أنّه غير زيد»**. فيكون من قبيل قصر القلب كما لا يخفى.

(٣) **قوله: «لردّ الخطأ في الاشتراك»**. فيكون شاملاً لقصر الإفراد والتّعيين كليهما وإن حصره بعضهم في قصر الإفراد.

(٤) **قوله: ونحو قولك: «زيداً أكْرِمْ وعَمْراً لا تُكْرِمْ»**. أي: كان على المصنّف أن يقول ـ بدل قوله: «لردّ الخطأ» ـ: «لإفادة الاختصاص» ليحصل أمران:

الأوّل: ليدخل في إفادة الاختصاص القصر بأنواعه الثّلاثة لأنّ التّقديم يكون للقلب والإفراد والتّعيين جميعاً.

والثّاني: ليدخل فيه أيضاً قولك: «زيداً أكرِم وعمراً لا تكرم» من الجمل الإنشائيّة، ⇐

الأمر والنّهي فإنّ اعتبار ردّ الخطأ فيه لا يخلو عن تكلّف(١).

﴿ **ولذلك** ﴾ أي: ولأنّ التّقديم لردّ الخطأ في تعيين المفعول مع الإصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة ﴿ **لا يقال: «ما زيداً ضربت ولا غيره» ولا: «ما زيداً ضربت ولكن أكرمته»** ﴾.

أمّا الأوّل فلأنّ التّقديم يفيد وقوع الضّرب على أحد غير زيد، تحقيقاً لمعنى الاختصاص، وقولك: «لا غيره» صريح في نفيه.

نعم إذا قامت قرينة على أنّ التّقديم ليس للتّخصيص يصحّ أن يقال: «ما زيداً ضربت ولا غيره» كما ذكرنا في «ما أنا قلت هذا ولا غيري»، وكذا يصحّ: «زيداً ضربت وعمراً» إذا لم يكن التّقديم للاختصاص، بخلاف ما إذا كان له.

وأمّا الثّاني فلأنّ مبنى الكلام ليس على أنّ الخطأ في الضّرب فتردّه إلى الصّواب في الإكرام، وإنّما الخطأ في المضروب حين اعتقد أنّه زيد، فردّه إلى الصّواب أن يقال: «ما زيداً ضربت ولكن عمراً».

⇐ وذلك لأنّ التّقديم فيها لا يكون لردّ الخطأ.

قال الفاضل الرّومي والفاضل الهنديّ: لأنّ الخطأ في الحكم إنّما يتصوّر إذا كان السّامع عالماً به قبل إلقاء الكلام وفي الإنشاء إنّما يفهم من نفسه.

وما قيل: «من أنّ الخطأ إنّما يكون في الحكم ولا حكم في الإنشاء، لأنّه من قبيل التصوّرات» فليس بشيء، لأنّ ذلك اصطلاح المنطقيّين، وأمّا عند علماء العربيّة فالحكم هو النّسبة الّتي يصحّ السّكوت عليها، ولذا قسّموا الجملة إلى الخبريّة والإنشائيّة اهـ.

(١) **قوله: «لا يخلو عن تكلّف»**. قال الرّومي: وهو أن يقال: إنّ الإنشاءات مستلزمة نسباً خبريّة، فالخطأ في اعتقاد المخاطب بالنّسبة إلى تلك اللّوازم، فيعتبر ـ مثلاً ـ أنّ المخاطب يعتقد أنّ المتكلّم طالب لإكرام عمروٍ وآمِرٌ به، أو لمجموع إكرام زيد وعمرو، فيقول المتكلّم: «زيداً أكرم» ردّاً لخطأ المخاطب اهـ.

﴿ وأمّا نحو: «زيداً عرفته» فتأكيد[١] **إن قدّر ﴾** الفعل المحذوف **﴿ المفسّر ﴾** بالفعل المذكور **﴿ قبل المنصوب ﴾** نحو: «عرفت زيداً عرفته» **﴿ وإلّا ﴾** أي: وإنْ لم يقدّر الفعل المفسّر قبل المنصوب بل بعده نحو: «زيداً عرفت عرفته» **﴿ فتخصيص ﴾** لأنّ التّقديم على المحذوف كالتّقديم على المذكور كما في ﴿**بِسْمِ اللَّهِ**﴾.

فنحو: «زيداً عرفته» يحتمل[٢] التّخصيص ومجرّد التّأكيد، لكن إذا قامت قرينة على أنّ الفعل مقدّر بعد المنصوب فهو أبلغ في الاختصاص[٣] من قولنا: «زيداً عرفت» لما فيه من التّكرير المفيد للتّأكيد، ومعلوم أنْ ليس القصر والتّخصيص إلّا

---

(١) **قوله: «وأمّا نحو: «زيداً عرفته» فتأكيد»**. أي: من باب التّوكيد اللفظيّ، والتّقدير: «عرفت زيداً عرفته» ولكن ابن مالك قال:

وحذف عامل المؤكّد امتنع وفي سواه لدليل متّسع

وهذا نظيره؛ فيكون الجمع بين التّأكيد وحذف المؤكّد ممتنعاً عند بعضهم.

قال ابن مالك في تعليل الامتناع في شرح «الكافية»: لأنّه يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه، وحذفه مُنافٍ لذلك اهـ. ونقضه ابنه بمجيئه في «سقياً» و«رعياً» ورُدَّ بأنّه ليس من التّأكيد في شيء، وإنّما المصدر فيه نائب مناب العامل دالّ على ما يدلّ عليه، فهو عوض عنه، ويدلّ على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكّدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكّدات.

(٢) **قوله: «فنحو: «زيداً عرفته» يحتمل»**. أي: يحتمل أمرين:

الأوّل: التّخصيص مع التّأكيد الحاصل من التّكرير وإن لم يتعلّق به القصد أوّلاً وبالذّات.

الثّاني: مجرّد التّأكيد من غير تخصيص.

(٣) **قوله: «فهو أبلغ في الاختصاص»**. قال الشّارح الهنديّ: هناك أربع صور:

١ ـ «زيداً عرفت»، ٢ ـ و«زيداً عرفته»، ٣ ـ و«زيداً فعرفت»، ٤ ـ و«زيداً فعرفته» والثّالث أبلغ من الأوّلين، والرّابع أبلغ من الثّالث اهـ.

تأكيداً على تأكيد(١) فيتقوّى بازدياد التّأكيد لا محالة.

وهذا معنى قول صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾(٢): إنّه من باب «زيداً رَهَبْتُهُ»(٣) وهو أوكد في إفادة الاختصاص من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

---

(١) قوله: «تأكيداً على تأكيد». قال الشّريف الجرجانيّ: لا يلتبس عليك أنّ كلّ تأكيد على تأكيد ليس تخصيصاً وقصراً، فإنّ قولك: «إنّ زيداً لقائم» فيه تأكيد على تأكيد ولا تخصيص أصلاً، بل القصر تأكيد على تأكيد بوجهٍ مخصوصٍ ـ كما قرّر في: «جاءني زيد لا عمرو» ـ ففي نحو: «زيداً رهبته» إذا قدّر المفسّر مؤخّراً حتّى يصير الكلام هكذا: «زيداً رهبت رهبته» فالمفسّر متعلّق بـ«زيد» على وجه الاختصاص، فإنّ جعل المفسّر المتعلّق بضميره أيضاً متعلّقاً به على وجه الاختصاص ظهر كونه أوكد في إفادة الاختصاص من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

وإن لم يجعل المفسّر متعلّقاً بالضّمير على وجه الاختصاص ـ إذ لا مُقْتَضِيَ لذلك في نفسه ـ كان هناك تأكيد زائد، لكن لا في إفادة الاختصاص بل في تعلّق الفعل بـ«زيد».

اللهمّ إلّا أن يقال:

معنى الاختصاص: إثبات التّعلّق له ونفيه عن غيره، والتّكرير يؤكّد الجزء الأوّل منه فيؤكّده في الجملة بتأكيد أحد جزئيه اهـ.

(٢) البقرة: ٤٠.

(٣) قوله: «من باب «زيداً رَهَبْته». وهذا نصّه في تفسير هذه الآية من «الكشّاف»: وهو من قولك: «زيداً رهبتُهُ» وهو أوكد في إفادة الاختصاص من «إيّاك نعبد» اهـ. وقال الروميّ: يريد أنّه من باب الإضمار على شريطة التّفسير، وفيه بحث، لما تقرّر عندهم أنّ ما لا يعمل فيما قبله لا يفسّر عاملاً فيه، والفعل المشغول بالضّمير هاهنا لا يصلح ناصباً للاسم السّابق على تقدير التّسليط، لامتناع توسّط الفاء بين المفعول والفعل.

اللهمّ إلّا أن يحمل على أنّه مثله في كون الاسم منصوباً بفعل مضمر يدلّ عليه المذكور كما في باب الإضمار والتفسير.

والجواب: أنّه منقوض بمثل: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ وهو كثيرٌ في الكلام من غير خلاف في ⇐

وقد صرّح في «المفتاح»[(١)] بأنّ الفاء للعطف على المحذوف، والتّقدير: «إيّاي ارهبوا فارهبون»، ويتحقّق المغايرة[(٢)] بأنّ في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف، ولم يعتبر فيه التّخصيص[(٣)] لأنّ الغرض منه مجرّد تفسير الفعل، لا بيان كيفيّة تعلّقه بالمفعول.

⇐ أنّ المنصوب مفعول الفعل.

وسرّه أنّ الفاء بالحقيقة داخلة في الاسم، أي: «مهما يكن من شيءٍ فربّك كبّر» وإنّما أدخلته إلى الفعل ليقع الاسم في موضع الشّرط كما في «أمّا زيداً فاضرب» ـ كذا في شرح «الكشّاف» للشّارح ـ.

ويمكن أن يقال: «أمّا» مقدّرة والفاء جوابها، إذ قد تقرّر أنّ حذف «أمّا» مطّرد إذا كان بعدها أمر أو نهي، وأنّ لـ«أمّا» خاصيّة جواز تقديم ما بعد فائها؛ فافهم اهـ.

(١) **قوله: وقد صرّح في «المفتاح»**. قال في الفنّ الرّابع ـ وهو «باب الفصل والوصل والإيجاز والإطناب» ـ: وأمّا نحو قوله ـ عزّ سلطانه ـ: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ فإنّما ساغ لكون المعطوف عليه في حكم الملفوظ به لكونه مفسّراً، إذ تقديره: «وإيّاي ارهبوا فارهبوني» اهـ. [المفتاح: ٣٥٨ ـ ٣٥٩]

(٢) **قوله: «ويتحقّق المغايرة»**. جواب عن سؤالٍ وهو أنّه يلزم من كلام السّكّاكيّ عطف الشّيء على نفسه لاتّحاد المعطوف والمعطوف عليه، وهما: «ارهبوا» و: «ارهبوني»؟

والجواب: أنّه لا يلزم ذلك لتغايرهما، بوجود الاختصاص في المعطوف عليه لتقدّم معموله عليه ـ أي: «إيّاي» على عامله الّذي هو «ارهبوا» ـ ولا اختصاص في المعطوف وهو «فارهبوني».

(٣) **قوله: «ولم يعتبر فيه التّخصيص»**. أي: لم يعتبر التّخصيص في المعطوف، لأنّ الغرض منه مجرّد تفسير الفعل لا بيان كيفيّة تعلّقه بالمفعول، قال الشّريف الجرجاني: فإن قيل: لا يكون المفسّر حينئذٍ عين المفسّر؟ قلنا: نعم، ولا محذور فيه، بل هو متّحد معه نوعاً، وإن خالفه شخصاً، فالتّفسير بحسب الاتّحاد النّوعي، والعطف بحسب التّغاير الشّخصي، ⇐

[رأي الزّمخشري]

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾ فهو على تقدير «فإيّاي فاعبدوا فاعبدون» والفاء في «فاعبدون» جواب شرط محذوف، لأنّ المعنى: «إنّ أرضي وَاسِعَةٌ فإن لم تُخْلِصُوْا العِبادة لي في أرضٍ فأَخْلِصُوْهَا لي في

⇐ لكن يبقى الكلام في فائدة عطف إحدى الرّهبتين على الأُخرى بحرف التّعقيب.

فنقول: الفائدة التّكرير واستيفاء أفراد الرّهبة كما يقال: «عليك بالطّاعات الأفضل فالأفضل» كأنّه قيل: «خصّوه برهبة عقيبها رهبة» وحينئذٍ فقد يلاحظ التّنزّل في أفرادها رتبة كما في المثال المذكور، وقد يلاحظ التّرقّي فيها رتبةً، كأنّه قيل: «فارهبوه رهبةً أقوى وأعلى مرتبة من الأُولى».

وقد ورد الفاء للتّفاوت بين المعطوفات في المرتبة تنزّلاً وترقّياً كما ذكره العلّامة في سورة الصّافّات وإن كانت ثمّ أدلّ وأشهر في ذلك منها.

ولا يخفى أنّ الحمل على التّرقّي أنسب هاهنا، وأنّ ملاحظة الاختصاص في الثّاني حينئذٍ أولى، ولا يلزم منه الاتّحاد بين المعطوفين بل يختلفان قوّةً وضعفاً.

وقيل: الفاء جواب شرطٍ محذوف وتقدير الكلام: «مهما يكن من شيءٍ فارهبوني»، ثمّ حذف الشّرط مع أداته اعتماداً على قرينة المقام، ودلالة الفاء على ذلك، وقدّم المفعول عوضاً عنه مع كون تقديمه مفيداً لأمرين آخرين:

١ ـ الاختصاص.

٢ ـ وصيرورة الفاء متوسّطة في الكلام كما هو حقّها، فصار الكلام هكذا: «وإيّاي فارهبوا» ثمّ كرّر الفعل تأكيداً، وقصداً إلى التّفسير، فصار هكذا: «وإيّاي فارهبوا ارهبوني» فحذف الأوّل وجوباً، للقصد إلى جعل الثّاني تفسيراً له، وأخّر الفاء إلى المفسّر ولم يحذف، إذ لا دلالة فيه على الفاء مع كونها دالّةً على الشّرط المحذوف.

وعلى هذا القياس: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ * وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ ونظائرها، لكن العمل هاهنا أقلّ.

وقد صرّح بعضهم بأنّ كلمة «أمّا» مقدّرة في أمثال هذه المقامات.

غيرها» ثمّ حذف الشّرط وعوّض منه تقديم المفعول مع إفادته الاختصاص[١]؛ كذا في «الكشّاف»[٢].

[نقد رأيه]

وفي جَعْلِهِ الفاءَ في «فاعبدون» جوابَ شرطٍ تسامحٌ، بناءً على أنّه تفسير لما هو الجزاء ـ أعني «فاعبدوا» ـ فكأنّه هو هو.

وأمّا الفاءات الثّلاث[٣] **فأُولاها**: هي الّتي كانت في الشّرط المحذوف أُبقيت تنبيهاً على مسبّبيّته عمّا قبله، أي: «إذا كان أرضي واسعة فإن لم تُخْلِصُوْا» إلى الآخر، **والثّانية**: جزاء الشّرط، **والثّالثة**: تكرير لها أو عاطفة ـ كما في «المفتاح»[٤] ـ.

---

(١) قال الهنديّ: فاختصر من «فاخلصوا العبادة لي» بقوله: «فاعبدون».

(٢) **قوله: «كذا في «الكشّاف»**. قال في تفسير هذه الآية من سورة العنكبوت: والتّقدير: «فإيّاي فاعبدوا فاعبدون» فإن قلت: ما معنى الفاء في «فاعبدون» وتقديم المفعول؟

قلت: الفاء جواب شرط محذوف، لأنّ المعنى: «إنّ أرضي واسعة، فإن لم تُخْلِصُوْا العبادة لي في أرضٍ فأَخْلِصُوْهَا لي في غيرها»، ثمّ حذف الشّرط وعوّض من حذفه تقديم المفعول مع إفادة تقديمه معنى الاختصاص والإخلاص. اهـ. [الكشّاف ٣: ٣٤٨]

(٣) **قوله: «وأمّا الفاءات الثّلاث»**. أي: الفاءات الثّلاث الّتي كانت في عبارة الزّمخشري:

أوّلها الفاء في قوله: ﴿فَإِيَّايَ﴾ وهي الّتي كانت في الشّرط المحذوف وهو قوله: «فإن لم تخلصوا العبادة لي» أبقيت بعد حذف الشّرط، دلالةً على مسبّبيّة الشّرط المحذوف مع جزائه عمّا قبله وهو «إذا كان أرضي واسعة».

والثّانية: الفاء في «فاعبدوا» المقدّر، وهي ومدخولها جواب الشّرط المحذوف.

والفاء الثّالثة: في «فاعبدون» المذكور تكرير للفاء الثّانية أو عاطفة لـ«فاعبدون» المذكور على «فاعبدوا» المقدّر.

(٤) **قوله: كما في «المفتاح»**. هذا يعود إلى أصل المسألة لا إلى بيان الفاءات، قال في الفنّ الرابع: وكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿**يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي واسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ**﴾ أصله:

⇐

وقد وقع في بعض النُّسَخ: ﴿ وأمّا نحو: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ (١) فلا يفيد إلّا التّخصيص ﴾ وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدّماً نحو: «وأمّا فهدينا ثمود» لالتزامهم وجود فاصل بين «أمّا» والفاء.

[تحقيق عن المحقّق الرّضيّ]

وتحقيق هذا المقام(٢) أنّ قولنا: «أمّا زيد فقائم» أصله: «مهما يكن من شيء

⇐ «فإن لم يتأتّ أن تُخْلِصُوْا العبادة لي في أرضٍ فإيّاي في غيرها اعبدوا فاعبدون» أي: «فأَخْلِصُوْها لي في غيرها» فحذف الشّرط وعوّض عنه تقديم المفعول مع إرادة الاختصاص بالتّقديم اهـ. [المفتاح: ٣٩٠]

(١) فصّلت: ١٧.

(٢) قوله: «وتحقيق هذا المقام». هذا التّحقيق هو الّذي حقّقه المحقّق الرّضيّ في باب حروف الشّرط من شرح «الكافية» ٢: ٣٩٥ـ٣٩٧: قال: اعلم أنّ «أمّا» موضوعة لمعنيين:

١ ـ لتفصيل مجمل نحو قولك: «هؤلاء فضلاء أمّا زيد ففقيه وأمّا عمرو فمتكلّم وأمّا بشر فكذا» إلى آخر ما تقصد.

٢ ـ ولاستلزام شيء لشيءٍ أي: أنّ ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام.

ومِن ثَمّ قيل: إنّ فيه معنى الشّرط؛ لأنّ معنى الشّرط أيضاً هو استلزام شيءٍ لشيء ـ أي: استلزام الشّرط للجزاء ـ.

والمعنى الثّاني ـ أي: الاستلزام ـ لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التّفصيل فإنّها قد تتجرّد عنه.

وأمّا بيان معنى الشّرط فيها: فبأن نقول: هي حرف بمعنى «إنْ» وجب حذف شرطها؛ لكثرة استعمالها في الكلام، ولكونها في الأصل موضوعة للتّفصيل وهو مُقْتَضٍ تكرّرها ـ كما ذكرنا من قولنا: «أمّا زيد ففقيه، وأمّا عمرو فمتكلّم» ـ فيؤدّي إلى الاستثقال لهذا أيضاً.

وأيضاً حذف ذلك وجوباً لغرض معنويّ، وذلك أنّهم أرادوا أن يقوم ما هو الملزوم حقيقةً في قصد المتكلّم مقام الشّرط الّذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام.

⇐

⇐ تفسير ذلك أنّ أصل «أمّا زيد فقائم»: «أمّا يكن من شيءٍ فزيد قائم» يعني: «إن يكن -أي: يقع -في الدّنيا شيء يقع قيام زيد» فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به؛ لأنّه جعل وقوع قيامه وحصوله لازماً لوقوع شيء في الدّنيا وما دامت الدّنيا باقية فلابدّ من حصول شيءٍ فيها.

ثمّ لمّا كان الغرض الكلّيّ من هذه الملازمة المذكورة بين الشّرط والجزاء لزوم القيام لـ«زيد» حذف الملزوم الّذي هو الشّرط -أي: «يكن من شيء» -وأُقيم ملزوم القيام -وهو «زيد» -مقام ذلك الملزوم، وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر، لأنّ فاء السّببيّة ما بعدها لازم لما قبلها، فحصل غرضك الكلّيّ -وهو لزوم «القيام» لـ«زيد» -فلهذا الغرض وتحصيله جاز وقوع الفاء في غير موقعها.

فقد تبيّن أنّه حصل لهم من حذف الشّرط وإقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان مهمّان:

أحدهما: تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال.

والثّاني: قيام ما هو الملزوم حقيقةً في قصد المتكلّم مقام الملزوم في كلامهم -أعني الشّرط -.

وحصل أيضاً من قيام جزء الجزاء موضع الشّرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيّز واجب الحذف بشيءٍ آخر -ألا ترى أنّ خبر المبتدأ بعد «لولا» وبعد القسم لم يحذف وجوباً إلّا مع سدّ جواب «لولا» وجواب القسم مسدّه -.

وحصل أيضاً منه بقاء الفاء متوسّطة للكلام كما هو حقّها، ولو لم يتقدّم جزء الجزاء لوقعت فاء السّببيّة في أوّل الكلام.

وكذا يقدّم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به أو الظّرْف نحو: ﴿**وَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ**﴾ و: «أمّا يوم الجمعة فأنا ذاهب» إذا قصدت أنّهما ملزومان لحكم والمعنى: أنّ عدم القهر ينبغي أن يكون لازماً لليتيم، وذهابي لازماً ليوم الجمعة.

وكذا غير ذلك من معمولات الجزاء كالحال نحو: «أمّا مجرّداً فإنّي ضاربك» ⇐

فزيد قائم» بمعنى: «إنْ يَقَعْ في الدّنيا شيء يَقَعْ معه قيامُ زيدٍ» فهذا جزم بوقوع قيام «زيد» ولزومه له، لأنّه جعل لازماً لوقوع شيء في الدّنيا، وما دامت الدّنيا فإنّه يَقَعُ فيها شيء.

فحذف الملزوم الّذي هو الشّرط ـ أعني: «يكن من شيء» ـ وأُقيم مقامه ملزوم القيام ـ وهو «زيد» ـ وأُبْقِيَ الفاء المؤذن بأنّ ما بعدها لازم لما قبلها؛ ليحصل

⇐ والمفعول المطلق نحو: «أمّا ضرب الأمير فإنّي ضاربك» والمفعول له نحو: «أمّا تأديباً فأنا ضاربك» فلا يستنكر عمل ما بعد فاء السّببيّة فيما قبلها وإن كان ذلك ممتنعاً في غير هذا الموضع، لأنّ تقديم المعمولات المذكورة لأجل الأغراض المهمّة المذكورة.

ولا تقول ـ مثلاً ـ: «إن جئتَني، زَيْداً فأنا ضارب» على أنّ «زيداً» مفعول «ضارب» إذ لم يحصل بالتّقديم شيء من الأغراض.

ثمّ إنّه يجوز التّقديم للأغراض المذكورة وإن كان هناك مانع آخر من التّقديم غير الفاء نحو قولك: «أمّا يوم الجمعة فإنّ زيداً سائر» وكذا نحو: «أمّا زيداً فما أضرب».

ولا تقدّم من أجزاء الجزاء شيئين فصاعداً، لأنّك لا تتجاوز قدر الضّرورة فلا تقول: «أمّا زيد طعامك فلا يأكل».

وقد تقع كلمةُ الشّرط مع الشّرط من جملة أجزاء الجزاء مقام الشّرط كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ** ﴾ أي: «أمّا يكن شيءٌ فإن كان من المقرّبين فله روح وريحان» فقوله: «فروح» جواب استغني به عن جواب «إن».

والدّليل على أنّها ليست جواب «إن» عدم جواز: «أمّا إن جئتني أكرمك» ـ بالجزم ـ ووجوب: «أمّا إن جئتني فأكرمك» مع أنّ نحو: «إن ضربتني أكرمك» بالجزم أكثر من نحو: «إن ضربتني فأكرمك». قال ـ تعالى ـ: ﴿ **وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ** ﴾ أي: «أما يكن من شيء فإذا ما ابتلاه يقول».

وإنّما وجب الفاء في جواب «أمّا» ولم يجز الجزم وإن كان فعلاً مضارعاً، فلم يجز «أمّا زيد يقم» لأنّه لمّا وجب حذف شرطها ـ فلم تعمل فيه ـ قبح أن تعمل في الجزاء الّذي هو أبعد منها من الشّرط اهمختصراً.

الغرض الكلّيّ ـ أعني: لزوم القيام لـ«زيد» ـ وإلّا فليس هذا موقع الفاء، لأنّ موقعه صدر الجزاء.

١ ـ فحصل التّخفيف(١).

٢ ـ وإقامة الملزوم في قصد المتكلّم ـ أعني: زيداً ـ مقام الملزوم في كلامهم ـ أعني: الشّرط ـ.

٣ ـ وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشّرط ما هو المتعارف عندهم ـ من أنّ حيّز ما التزم حذفه ينبغي أن يشتغل بشيء آخر ـ.

٤ ـ وحصل أيضاً بقاء الفاء متوسّطةً في الكلام، كما هو حقّها، إذ لا يقع الفاء السّببيّةُ في ابتداء الكلام.

ولذا يقدّم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعولُ، والظَّرْفُ، وغير ذلك من المعمولات، ممّا يقصد لزوم ما بعد الفاء له، ولا يستنكر إعمال ما بعد الفاء فيما قبله وإن امتنع في غير هذا الموضع؛ لأنّ التّقديم لأجل هذه الأغراض المهمّة، فيجوز لتحصيلها إلغاء المانع.

---

(١) **قوله: «فحصل التّخفيف»**. أي: حصل أربعة أُمور ـ كما نقلنا عن المحقّق الرّضيّ ـ:

الأوّل: التّخفيف.

والثّاني: إقامة الملزوم في قصد المتكلّم ـ أعني «زيداً» ـ مقام الملزوم في كلامهم ـ أعني الشّرط ـ.

والثّالث: حصل من قيام جزءٍ من الجزاء مقام الشّرط ما هو أحد شرطي وجوب الحذف ـ أعني اللّفظ القائم مقام المحذوف ـ لأنّ الحذف الواجب مشروط بشرطين:

أحدهما: القرينة.

والثّاني: القائم مقام المحذوف ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ في باب «أمّا» وفي باب حذف المبتدأ من شرح «الكافية» ـ.

والرّابع: حصل بقاء الفاء متوسّطة في الكلام ـ كما هو حقّها ـ.

ويظهر لك من هذا التّحقيق[١] أنّ مثل هذا التّقديم ليس للتّخصيص، لظهور أنْ ليس الغرض «إنّا هدينا ثمود دون غيرهم» ردّاً على من زعم الاشتراك، أو انفراد الغير بالهداية، بل الغرض إثبات أصل الهداية لهم، ثمّ الإخبار عن سوء صنيعهم، ألا ترى أنّه إذا جاءك «زيد» و«عمرو» ثمّ سألك سائل: ما فعلت بهما؟ فتقول: «أمّا زيداً فأكرمته» و«أمّا عمراً فأهنته» وليس في هذا حصر وتخصيص، لأنّه لم يكن عارفاً بثبوت أصل الإكرام والإهانة.

﴿ وكذلك ﴾ ـ أي: ومثل قولك: «زيداً عرفت» ـ **﴿ قولك: «بزيد مررت» ﴾** لمن اعتقد أنّك مررت بإنسان وأنّه غير «زيد» وكذا سائر المعمولات نحو: «يوم الجمعة سرت» و: «في المسجد صلّيت» و: «تأديباً ضربت» و: «ماشياً حَجَجْتُ».

[التّخصيص لازم للتّقديم]

﴿ والتّخصيص لازم للتّقديم غالباً ﴾[٢] يعني: أنّ التّخصيص لا ينفكّ في غالب

---

(١) **قوله: «ويظهر لك من هذا التّحقيق»**. قال الشّريف الجرجاني: قد نقل عن «الكشّاف» آنِفاً أنّ تقديم المفعول قد يكون عوضاً عن الشّرط المحذوف مع إفادته الاختصاص.

فلا يبعد أن يكون التّقديم ـ مع كونه معيناً في إفادة اللزوم المقصود من الكلام، ومراعياً لحقّ الفاء في التّوسّط، وشاغلاً لحيّز ما التزم حذفه بغيره ـ مفيداً للاختصاص؛ إذ لا استحالة في اجتماع الفوائد الكثيرة، فعلى هذا لا يظهر من التّحقيق المذكور أن ليس التّقديم هاهنا للتّخصيص، بل يظهر ذلك من المقام لنبوّه عنه.

ولعلّ مراده أنّ هذا التّحقيق ظهر منه أنّ للتّقديم فوائد غير التّخصيص، فإذا كان المقام نابياً عنه، فليحمل على تلك الفوائد، فلذلك التّحقيق مدخل في عدم جعل التّقدير للتّخصيص، ويدلّ على أنّه أراد ذلك قوله: «لظهور» حيث لم يقل: «ولظهور» اهـ.

(٢) **قوله: «والتّخصيص لازم للتّقديم غالباً»**. المراد باللّازم عند أهل الأدب هو اللّازم بالمعنى ⇐

الأمر عن تقديم ما حقّه التّأخير، يعني: أنّه لازم للتّقديم لزوماً جزئيّاً أكثريّاً، كما يقال: «تحرّك الفكّ الأسفل لازم للمضغ غالباً» أي: بخلاف التِّمْساح.

وقوله: «غالباً» إشارة إلى أنّ التّقديم قد لا يكون للتّخصيص بل لمجرّد الاهتمام، أو التّبرّك، أو الاستلذاذ، أو موافقة كلام السّامع، أو ضرورة الشّعر، أو رعاية السّجع والفاصلة، وما أشبه ذلك؛ قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلٰكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ** ﴾[1]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **خُذُوهُ فَغُلُّوهُ * ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ * ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فَاسْلُكُوهُ** ﴾[2]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ** ﴾[3]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **إِلىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ** ﴾[4]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ * وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ** ﴾[5] إلى غير ذلك من المواضع ممّا لا يحسن فيه اعتبار التّخصيص لِنُبُوِّ المقام عنه ـ على ما صرّح به ابن[6] الأثير في «المَثَل

⇐ الأعمّ وليس اللّازم بالمعنى الأخصّ كما يقصِده المنطقيّون فلا منافاة بينه وبين قوله: «غالباً» كما توهّمه بعض القاصرين، ووقع من تأويل العبارة في حيص وبيص، فالمقام نظير طلوع الشّمس ووجود النّور، لا طلوع الشّمس ووجود النّهار، وعلى حدّ تعبير السّكّاكي المراد هو اللّازم المجهول المساواة لا اللّازم المساوي.

(١) النّحل: ١١٨.

(٢) الحاقّة: ٣٠ـ٣٢.

(٣) الانفطار: ١٠.

(٤) القيامة: ٢٤.

(٥) الضّحى: ٩ـ١١.

(٦) أبو الفتح ضياء الدّين نصر الله بن محمّد بن محمّد المتوفّى سنة ٦٣٧هـ وكان مولده سنة ٥٥٨هـ وكان معروفاً بابن الأثير صاحب «المَثَل» في البلاغة وله أخوان فاضلان:

⇐

السّائر»[1] ـ حتّى ذكر أنّ التّقديم في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ لمراعاة حسن

⇐ مجد الدّين المبارك بن محمّد بن محمّد ابن الأثير صاحب «النّهاية» في غريب الحديث والأثر. وعزّ الدّين عليّ بن محمّد بن محمّد ابن الأثير المؤرّخ صاحب «الكامل» في التّاريخ.

(١) قال ابن الأثير في النّوع التّاسع في التّقديم والتّأخير من المقالة الثّانية من كتاب: «المَثَل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر» ٢: ١٧٢ ـ ١٧٣: وهو ضربان:

الأوّل: يختصّ بدلالة الألفاظ على المعاني، ولو أُخِّرَ المقدَّم أو قدّم المؤخّر لتغيّر المعنى.

والثّاني: يختصّ بدرجة التّقدّم في الذّكر، لاختصاصه بما يوجب له ذلك، ولو أخّر لَمَا تغيّر المعنى. فأمّا الضّرب الأوّل فإنّه ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: يكون التّقديم فيه هو الأبلغ.

والآخر: يكون التّأخير فيه هو الأبلغ، فأمّا القسم الّذي يكون التّقديم فيه هو الأبلغ، فكتقديم المفعول على الفعل، وتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم الظّرف، أو الحال، أو الاستثناء على العامل. قال: وقال علماء البيان ومنهم الزّمخشريّ ـ رحمه الله ـ: إنّ تقديم هذه الصّورة المذكورة إنّما هو للاختصاص، وليس كذلك.

والّذي عندي فيه أنّه يُستعمل على وجهين:

أحدهما: الاختصاص.

والآخر: مراعاة نظم الكلام، وذاك أن يكون نظمه لا يحسن إلّا بالتّقديم، وإذا أخّر المقدّم ذهب ذلك الحُسْن، وهذا الوجه أبلغُ وأوكدُ من الاختصاص.

فأمّا الأوّل ـ الّذي هو الاختصاص ـ فنحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ﴾ فإنّه إنّما قال: «بل الله فاعبد» ولم يقل: «بل اعبد الله» لأنّه إذا تقدّم وجب اختصاصُ العبادة به دون غيره، ولو قال: «بل اعبد» لجاز إيقاع الفعل على أيّ مفعولٍ شاء.

وأمّا الوجه الثّاني ـ الّذي يختصّ بنظم الكلام ـ فنحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وقد ذكر الزّمخشريّ في تفسيره: أنّ التّقديم في هذا الموضع قصد به

⇐

النّظم السّجعيّ الّذي هو على حرف النّون، لا الاختصاص ـ على ما قاله الزّمخشريّ[١] ـ وأشار إليه المصنّف بقوله:

﴿ولهذا يقال في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ معناه: نَخُصُّكَ بالعِبادة والاستعانة، وفي ﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[٢] معناه: إليه لا إلى غيره﴾ استشهد[٣] بما ذكره أئمّة التّفسير في مثالين:

أحدهما: المفعول بلا واسطة نحو: «زيداً عرفت».

⇐ الاختصاص وليس كذلك، فإنّه لم يقدّم المفعولَ فيه على الفعل للاختصاص، وإنّما قدّم لمكان نظم الكلام لأنّه لو قال: «نعبدك ونستعينك» لم يكن له من الحُسْن ما لقوله: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾ ألا ترى أنّه تقدّم قوله ـ تعالى ـ: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ فجاء بعد ذلك قوله: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾ وذلك لمراعاة حُسْن النّظم السجعيّ الّذي هو على حرف النّون، ولو قال: «نعبدك ونستعينك» لذهبت تلك الطّلاوة، وزال ذلك الحسن، وهذا غير خافٍ على أحد من النّاس، فضلاً عن أرباب علم البيان.

(١) قال في تفسير البسملة من «الكشّاف»: **فإن قلت**: بم تعلّقت الباء؟ **قلتُ**: بمحذوفٍ تقديره: «بسم الله اقرأ» أو «أتلو» لأنّ الّذي يتلو التّسمية مقروء، قال: **فإن قلت**: لم قدّرت المحذوف متأخّراً؟ **قلت**: لأنّ الأهمّ من الفعل والمتعلّق به هو المتعلّق به، لأنّهم كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون: «باسم اللات والعُزّى» فوجب أن يقصِدَ الموحّد معنى اختصاص اسم الله ـ عزّ وجلّ ـ بالابتداء وذلك بتقديمه وتأخير الفعل كما فعل في قوله: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ**﴾ حيث صرّح بتقديم الاسم إرادةً للاختصاص، والدّليل عليه قوله: ﴿**بِسْمِ اللَّهِ مَجْراهَا وَمُرْسَاهَا**﴾ **فإن قلت**: فقد قال: ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ**﴾ فقدّم الفعل؟ **قلت**: هناك تقديم الفعل أوقع، لأنّها أوّل سورة نزلت، فكان الأمر بالقراءة أهمّ اهـ.

(٢) آل عمران: ١٥٨.

(٣) قال الرّوميّ: الظّاهر من عبارة المصنّف أنّ ما ذكره تفريع لا استشهاد وإلّا لكان الأنسب أن يقول: «ولهذا قال: أئمّة التّفسير» وهو ظاهر.

والثّاني: بواسطة مثل: «بزيدٍ مَرَرْتُ». مع أنّ الذّوق أيضاً يقتضي ذلك.

وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب ـ من أنّ التّقديم في نحو: «اللَّه أحمد» و: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ**﴾ للاهتمام، ولا دليل على كونه للحصر ـ لأنّ الذّوق وقول أئمّة التّفسير دليلان عليه، والاهتمام أيضاً حاصل؛ لأنّه لا ينافي الاختصاص، وإليه أشار بقوله: ﴿ويفيد﴾ أي: التّقديم ﴿**في الجميع وراء التّخصيص**﴾ أي: بعده ﴿**اهتماماً بالمقدّم**﴾ لأنّهم يقدّمون الّذي شأنه أهمّ، وهم ببيانه أعنى.

[كلام عن عبدالقاهر]

قال الشّيخ في «دلائل الإعجاز»[1]: إنّا لم نجدهم اعتمدوا في التّقديم شيئاً

---

(١) **قوله: قال الشّيخ في «دلائل الإعجاز»**. أي: قال في باب التّقديم والتّأخير من «دلائل الإعجاز» ٨٤: واعلم أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام. قال صاحب «الكتاب» ـ وهو يذكر الفاعل والمفعول ـ: «كأنّهم يقدّمون الّذي بيانه أهمّ لهم، وهم بشأنه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم» ولم يذكر في ذلك مثالاً.

وقال النّحويّون: إنّ معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض النّاس في فعلٍ مّا أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجيّ يخرج فيعيث ويفسد ويكثر به الأذى، إنّهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه ولا يعنيهم منه شيء، فإذا قُتِل وأراد مريدٌ الإخبار بذلك فإنّه يقدّم ذكر الخارجيّ فيقول: «قتل الخارجيَّ زيد» ولا يقول: «قتل زيد الخارجيَّ» لأنّه يعلم أن ليس للنّاس في أن يعلموا أنّ القاتل له زيد جدوىً وفائدة فيعنيهم ذكره ويهمّهم ويتّصل بمسرّتهم، ويعلم من حالهم أنّ الّذي هُمْ متوقّعون له ومتطلّعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجيّ المفسد، وأنّهم قد كفوا شرّه وتخلّصوا منه ثمّ قالوا: فإن كان رجل ليس له بأس ولا يُقْدَر فيه أنّه يقتل فقتل رجلاً وأراد المخبر أن يخبر بذلك فإنّه يقدّم ذكر القاتل فيقول: «قتل زيد رجلاً».

⇐

⇐ ذاك لأنّ الّذي يعنيه ويعني النّاس من شأن هذا القتل طرافته وموضع النّدرة فيه وبُعْده كان من الظنّ. ومعلوم أنّه لم يكن نادراً وبعيداً من حيث كان واقعاً بالّذي وقع به، ولكن من حيث كان واقعاً من الّذي وقع منه.

فهذا جيّد بالغ إلّا أنّ الشّأن في أنّه ينبغي أن يُعرف في كلّ شيءٍ قُدِّمَ في موضع من الكلام مثلَ هذا المعنى ويفسّر وجه العناية فيه هذا التفسير.

وقد وقع في ظنون النّاس أنّه يكفي أن يقال: إنّه قُدِّم للعناية، ولأنّ ذكره أهمّ من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية ولِمَ كان أهمّ؟

ولتخيّلهم ذلك قد صَغُرَ أمر التّقديم والتّأخير في نفوسهم وهوّنوا الخَطْبَ فيه حتّى أنّك لترى أكثرهم يرى تتبّعه والنّظر فيه ضرباً من التّكلّف ولم تر ظنّاً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه.

وكذلك صنعوا في سائر الأبواب، فجعلوا لا ينظرون في الحذف والتّكرار، والإظهار والإضمار، والفصل والوصل، ولا في نوعٍ من أنواع الفروق والوجوه إلّا نظرك فيما غيره أهمّ لك ـ بل فيما إن لم تعلمه لم يضرّك ـ لا جرم أنّ ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها وصدّ أوجههم عن الجهة الّتي هي فيها، والشِّقّ الّذي يحويها.

والمداخِلُ الّتي تدخل منها الآفة على النّاس في شأن العلم، ويبلغ الشّيطان مراده منهم في الصّدّ عن طلبه وإحراز فضيلته كثيرة وهذه من أعجبها ـ إن وجدت متعجّباً ـ وليت شعري إن كانت هذه أُموراً هيّنة ـ وكان المدى فيها قريباً والجدى يسيراً ـ من أين كان نظمٌ أشرفِ من نظم، وبِمَ عظم التّفاوت، واشتدّ التّباين، وترقّى الأمر إلى الإعجاز، وإلى أن يقهر أعناق الجبابرة.

أو هاهنا أُمور أُخر نحيل في المزيّة عليها، ونجعل الإعجاز كان بها، فتكون تلك الحوالة لنا عذراً في ترك النّظر في هذه الّتي معنا، والإعراض عنها، وقلّة المبالاة بها؟

أوليس هذا التّهاون ـ إن نظر العاقل ـ خيانةً منه لعقله ودينه، ودخولاً فيما يزري بذي الخطر، ويغضّ من قدر ذوي القدر. قال:

⇐

ـ يجري مجرى الأصل ـ غير العِناية والاهتمام، لكن ينبغي أَنْ يُفَسَّرَ وجهُ العِناية بشيء ويُعْرَفَ له معنىً.

وقد ظنّ كثير من النّاس أنّه يكفي أن يقال: إنّه قدّم للعناية، ولكونه أهمّ، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العِناية وبِمَ كان أهمّ.

ومن الخطأ أيضاً أن يجعل التّقديم مفيداً في كلامٍ فائدةً وغير مفيدٍ في آخَرَ بأن يقال: إنّه توسعة على الشّاعر والكاتب في القوافي والأسجاع، إذ من البعيد أن يكون في النّظم ما يدلّ تارةً ولا يدلّ أُخرى، وهذا[1] كلامه وفيه نظر[2].

﴿ ولهذا يقدّر ﴾ المحذوف ﴿ في «بسم الله» مؤخّراً ﴾ نحو: «بسم الله أفعل كذا» ليفيد مع الاختصاص الاهتمام؛ لأنّ المشركين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون: «باسم اللّات» و«باسم العُزّى» فقصد الموحّد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرّدّ عليهم.

⇐ واعلم أنّ من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشّيء وتأخيره قسمين:
فيجعل مفيداً في بعض الكلام وغير مفيد في بعضٍ، وأن يعلّل تارةً بالعناية وأُخرى بأنّه توسعة على الشّاعر والكاتب، حتّى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه.
ذاك لأنّ من البعيد أن يكون في جملة النّظم ما يدلّ تارةً ولا يدلّ أُخرى. فمتى ثبت في تقديم المفعول ـ مثلاً ـ على الفعل في كثير من الكلام أنّه قد اختصّ بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التّأخر فقد وجب أن تكون تلك قضيّته في كلّ شيءٍ وكلّ حال اهـ مختصراً.

(١) دلائل الإعجاز: ٨٦ـ٨٧.

(٢) وجهه على ما نقل عنه وأشار إليه فيما سبق أنّا لا نسلّم أنّ القول بالتّقديم رعايةً للقافية والفاصلة خطأ ـ كما قرّره الرّوميّ ـ.

[إيراد وجواب]

﴿ وأُورد: ﴿ إِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ (١) ﴾ فإنّه قدّم فيه الفعل، فلو كان التّقديم مفيداً للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخّر الفعل ويقدّم «باسم ربّك» لأنّ كلام الله أحقّ برعاية ما يجب رعايته.

﴿ وأُجيب: بأنّ الأهمّ فيه القِراءة ﴾ لأنّها أوّل سورة نزلت، فكان الأمر بالقِراءة أهمّ(٢)؛ كذا في «الكشّاف»(٣).

﴿ وبأنّه ﴾ أي «باسم ربّك» ﴿ متعلّق بـ«اِقْرَأْ» الثّاني ﴾ أي: هو مفعول «اِقْـرَأْ» الّذي بعده ﴿ ومعنى الأوّل: أوجِدِ القِراءة ﴾ من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به، كما قال: «فلان يعطي» أي: «يوجد الإعطاء» من غير اعتبار تعلّقه إلى المُعْطَى؛ كذا في «المفتاح»(٤).

---

(١) العلق: ١.

(٢) قوله: «فكان الأمر بالقرائة أهمّ». قال الشّريف الجرجانيّ: يعني من الأمر باختصاص القراءة، إذ لا يناسب المقام، فلا يرد ما يتوهّم من كون غير اسم الله ـ تعالى ـ أهمّ منه اه.

(٣) في تفسير البسملة من «الكشّاف».

(٤) قوله: كذا في «المفتاح». قال في باب التّقديم والتّأخير مع الفعل من فصل اعتبارات الفعل وما يتعلّق به من «المفتاح»: ويفيد التّقديم في جميع ذلك وراء ما سمعت نوع اهتمام بشأن المقدّم، فعلى المؤمن في نحو: «بسم الله» إذا أراد تقدير الفعل معه أن يؤخّر الفعل على نحو: «بسم الله اقرأ» أو «أكتب».

وكأنّي بك تقول: فما بال: «اقرأ باسم ربّك» مقدّم الفعل على المفعول وأنّ كلام الله أحقّ برعاية ما يجب رعايته؟

فالوجه فيه عندي أن يحمل «اقرأ» على معنى «افعل القراءة وأوجدها» على نحو ما تقدّم في قولهم: «فلان يعطي ويمنع» في أحد الوجهين غير معدّىً إلى مقروء به، وأن

⇐

وهو مبنيّ على أنّ تَعَلُّقَ «باسم ربّك» بـ«اقرأ» الثّاني تعلّقَ المفعوليّة، ودخول الباء للدّلالة على التّكرير والدَّوام كقولك: «أخذت الخِطام»(١) و«أخذت بالخِطام».

والأحسن أنّ «اقرأ» الأوّل والثّاني كلاهما منزَّلان منزلة اللّازم، أي: «افعل القِراءة، وأوجدها» أو المفعول محذوف في كليهما، أي: «اقرأ القرآن» والباء للاستعانة أو الملابسة، أي: «مستعيناً باسم ربّك» أو «متبرّكاً ومُبْتَدِأً به».

⇐ يكون «باسم ربّك» مفعول «اقرأ» الّذي بعده اهـ.

وقال الشّريف الجرجاني في شرح هذه العبارة من «المفتاح»:

القراءة تتعلّق بذاتها بمقروءٍ، وبواسطة حرف الباء بأمر يستعان به، أو يتلبّس به حال القِراءة، فكما يمكن قطع النّظر عن التعلّق الأوّل يمكن قطعه عن التّعلّق الثّاني.

فمعنى كلام «المفتاح»: أنّ «اقرأ» الأوّل قطع فيه النّظر عن التّعلّق الثّاني ـ أعني تعلّقه بالمقروء به ـ لا عن التّعلّق الأوّل ـ أعني تعلّقه بالمقروء ـ لأنّ قطع النّظر عن المقروء لا اختصاص له بـ«اقرأ» الأوّل ولا الثّاني، بل هو فيهما ظاهر مكشوف.

فقوله: «افعل القراءة وأوجدها» أي: مع قطع النّظر عن التّعلّق بما يقرأ به، يدلّ على ذلك أنّه قال: «غير معدّى إلى مقروء به» ولم يقل: «إلى مقروء».

وأمّا قوله: «مفعول «اقرأ» الّذي بعده» فبناء على أنّ المفعول يطلق على متعلّقات الفعل بواسطة الحروف الجارّة. وكذلك التّعدية قد تطلق على معنىً أعمّ، يتناول التعلّق بغير المفعول به.

وقوله: «على نحو ما تقدّم» تشبيه لقطع النّظر عن التّعلّق بغير المفعول به بقطع النّظر عن التّعلّق به.

وعلى ما قرّرنا لك استقام الكلام واستبان المرام من غير ابتناءٍ على ما زعمه من أمر نادر ـ أعني: إدخال الباء في ما هو مفعول بغير واسطةٍ، دلالة على التّكرير والدّوام ـ متمسّكاً بما ورد من قولهم: «أخذتُ بالخِطام» اهـ.

(١) **قوله: «أخذت الخِطام»**. الخِطام ـ بكسر الخاء ـ معروف ـ وهو الزّمام للبعير ـ والجمع: «خُطُم» مثل «كتاب» و: «كتب»، سمّي بذلك لأنّه يقع على خَطْمِهِ ـ أي: مُقَدَّم أنفه وفمه ـ.

ولا يَبْعُدُ على المذهب الصّحيح ـ وهو كون التّسمية من السّورة[١] ـ أن يجعل «باسم ربّك» متعلّقاً بـ«اقرأ» الثّاني، ويكون متعلّق الأوّل قوله: «بسم الله».

[أسباب تقديم بعض المعمولات على بعض]

[السّبب الأوّل]

﴿**وتقديم بعض معمولاته**﴾ أي: معمولات الفعل ﴿**على بعضٍ**﴾:

﴿**لأنّ أصله**﴾ أي: أصل ذلك البعض ﴿**التّقديم**﴾ على البعض الآخر ﴿**ولا مُقْتَضِيَ للعدول عنه**﴾ أي: عن ذلك الأصل ﴿**كالفاعل في نحو: «ضرب زيد عمراً»[٢]**﴾ فإنّ أصله التّقديم على المفعول؛ لأنّه عمدة يفتقر إليه في الكلام، والمفعول فَضْلَةٌ يستغنى عنه فيه، والعمدة أحقّ بالتّقديم، ولأنّه كالجزء من الفعل فينبغي أن لا يفصل بينهما بشيء.

﴿**والمفعول الأوّل في نحو: «أعطيت زيداً درهماً»[٣]**﴾ فإنّ أصله التّقديم على

---

(١) وهو مذهب أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ ونقله الزمخشريّ عن ابن عبّاس في تفسير الفاتحة من «الكشّاف».

(٢) **قوله: «كالفاعل في نحو: «ضرب زيد عمراً»**. وسيأتي أنّ المصنّف عمّم الحكم تعميماً للفائدة وإلّا فهو جعل العنوان لتقديم المعمولات ـ غير الفاعل ـ بعضها على بعض؛ لأنّه عبّر بالمتعلّقات وهي معمولات الفعل غير الفاعل ـ كما تقدّم في أوّل الباب ـ فلا وجه للتّمثيل بالفاعل إلّا تعميم الحكم لتعميم الفائدة.

(٣) **قوله: والمفعول الأوّل في نحو: «أعطيت زيداً درهماً»**. الأفعال المتعدّية إلى مفعولين قسمان:

الأوّل: الأفعال الّتي مفعولاها في الأصل مبتدأ وخبر ـ أي: مفعولها الثّاني عين الأوّل ـ ويقال له باب «علمت» نحو: «علمت زيداً قائماً».

والثّاني: الأفعال الّتي لا يكون مفعولاها في الأصل كذلك ويقال له باب «أعطيت».

⇐

⇐ والأصل في القسم الثّاني تقديم المفعول الأوّل على الثّاني لأنّه في معنى الفاعل ولذا يقال له: المفعول الفاعل المعنى، قال ابن مالك:

والأصلُ سبقُ فاعلٍ معنىً كـ«مَـنْ» مِنْ «أَلْبِسَنْ مَنْ زاركم نَسْجَ اليمن»
ويـلـزم الأصـل لمـوجب عـرا وتركُ ذاك الأصـل حـتماً قـد يُـرَى

قال ابن أُمّ قاسم صاحب «الجَنَى الدّاني»: الكلام هنا على المتعدّي من غير بابي «ظنّ» و«أعلم» وهو ضربان:

متعدٍّ إلى واحدٍ نحو: «ضربتُ زيداً».

أو متعدٍّ إلى اثنين نحو: «أعطيت زيداً درهماً» فأشار إلى أنّ الأصل في باب «أعطى» تقديم ما هو فاعل في المعنى من مفعوليه كـ«زيد» من: «أعطيت زيداً درهماً» و«من» في قوله: «ألبسن من زاركم نسج اليمن».

«ويلزم الأصل لموجب عرا» يعني أنّ الأصل المذكور ـ وهو تقديم ما هو فاعل في المعنى ـ قد يكون واجباً وذلك لأسباب:

١ ـ خوف اللُّبس نحو: «أعطيت زيداً عمراً».

٢ ـ وحصر الثّاني نحو: «ما أعطيت زيداً إلّا درهماً».

٣ ـ وكون الأوّل ضميراً متّصلاً والثّاني ظاهراً نحو: «أعطيتك درهماً» وقوله: «عرا» أي: وُجِدَ.

«وترك ذاك الأصل حتماً قد يرى» أي: إنّه قد يجب تأخير ما هو فاعل في المعنى على خلاف الأصل، وذلك لأسباب:

١ ـ حصرُ الأوّل نحو: «ما أعطيت درهماً إلّا زيداً».

٢ ـ وكون الثّاني ضميراً متّصلاً، والأوّل ظاهراً نحو: «الدّرهم أعطيته زيداً».

٣ ـ واتصال ضمير بالأوّل يعود على الثّاني نحو: «أعطيت الدّابّة راكبها» وما خلا من الموجب والمانع جاز بقاؤه على الأصل وجاز خروجه عن الأصل اهـ.

أقول: فالأولى في عقد النّكاح بالوكالة ـ مثلاً ـ أن يقال: «أنكحت موكّلي موكّلتي على ⇐

المفعول الثّاني، لما فيه من معنى الفاعليّة، وهو أنّه عاطٍ ـ أي: آخذ العطاء ـ.

[كلام الرّضي في ترتيب المفاعيل]

وأمّا ترتيب المفاعيل فقيل[١]: الأصل تقديم **المفعول المطلق**[٢] ثمّ **المفعول به** بلا واسطة حرف الجرّ[٣]، ثمّ الّذي بالواسطة، ثمّ

⇐ الصّداق المعلوم» بتقديم المفعول الأوّل ـ وهو الموكّل ـ الفاعل في المعنى على المفعول الثّاني ـ وهي الموكّلة ـ المفعول في المعنى، وإن كان العكس أيضاً جائزاً ولكنّه خلاف الأولى ولا يبطل العقد.

(١) **قوله: «وأمّا ترتيب المفاعيل فقيل»**. القائل هو فخر الشّيعة وشيخ الشّريعة المحقّق الرّضيّ في باب المفعولات من شرح «الكافية».

(٢) **قوله: «الأصل تقديم المفعول المطلق»**. قال الرّضيّ: قدّم **المفعول المطلق**، لأنّه المفعول الحقيقيّ الّذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفَعَلَه، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلاً، لأنّ ضاربيّة زيد في قولك: «ضرب زيد ضرباً» لأجل حصول هذا المصدر منه.

وأمّا **المفعول به**، نحو: «ضربت زيداً» والمفعول فيه نحو: «ضربت قدّامك يوم الجمعة» فليسا ممّا فعله الفاعل المذكور وأوجده.

وكذا **المفعول معه**.

وأمّا **المفعول له** وإن كان مفعولاً للفاعل وصادراً منه إلّا أنّ فاعليّته ليست لقيام هذا المفعول به؛ ألا ترى أنّ كون المتكلّم زائراً في قولك: «زرتك طمعاً» ليس لأجل قيام الطّمع به؛ بل لأجل الزّيارة.

فبان أنّ **المفعول المطلق** أخصّ بالفاعل من **المفعول له**، فهو أحقّ بتقديم ذكره.

وأيضاً لا فعل إلّا وله **مفعول مطلق** ذكر أم لم يذكر، بخلاف **المفعول له**، فربّ فعل بلا علّة.

(٣) **قوله: «ثمّ المفعول به بلا واسطة حرف الجرّ»**. قال الرّضي: وقدّم **المفعول به** بعد **المفعول المطلق**: لأنّ طلب الفعل الرّافع للفاعل له أشدّ من طلبه لغيره، ألا ترى أنّه كما يقع على

⇐

المفعول فيه[1] الزمان، ثمّ المكان، ثمّ **المفعول له**[2]، ثمّ **المفعول معه**، والأصل أن

⇐ فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه، يقع على **المفعول به** بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر، ففي قولك: «ضرب زيد عمراً يوم الجمعة وخالداً إكراماً لك»: «زيد» ضارب و«عمراً» مضروب وأمّا «يوم الجمعة» فهو مضروب فيه و«خالداً» مضروب معه و«إكراماً» مضروب له، فيتعلّق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيّر صيغته من غير قيد آخر نحو: «ضرب زيد» وأمّا إلى غيره فبحرف جرٍّ، نحو: «ضرب في يوم الجمعة» اهـ باختصار.

(١) **قوله: «ثمّ المفعول فيه»**. قال الرّضيّ: وقدّم **المفعول فيه** على **المفعول له والمفعول معه** لأنّ احتياج الفعل منّا إلى الزّمان والمكان ضروريّ بخلاف العلّة والمصاحب، إذ ربّ فعل بلا علّة ومصاحب اهـ.

وأمّا وجه تقديم الزّماني على المكاني فيظهر ممّا ذكروه في بيان الفرق بينهما حيث إنّ الأوّل ينصب بتقدير «في» مطلقاً دون الثّاني، والحاصل: أنّ المبهم من الزّمان جزء من مفهوم الفعل، فيصحّ انتصابه بالفعل كالمفعول المطلق الّذي هو أيضاً جزء من مفهوم الفعل.

والمحدود منه محمول عليه لاشتراكهما في الزّمانيّة.

وأمّا المكان فإن كان مبهماً قبل ذلك الانتصاب حملاً على الزّمان المبهم لاشتراكهما في الإبهام، ولكونهما ضروريّاً في أفعالنا.

وإن لم يكن مبهماً فلا يقبل ذلك، إذ لم يمكن فيه حمله على الزّمان المبهم، لاختلافهما ذاتاً وصفةً، ولعدم كونه ضروريّاً في أفعالنا من حيث كونه معلوماً.

(٢) **قوله: «ثمّ المفعول له»**. قال الرّضيّ: وقدّم **المفعول له** على **المفعول معه** إذ الفعل الّذي لا علّة له ولا غرض فيه قليل، بخلاف الفعل بلا مصاحب فإنّه أكثر منه مع المصاحب.

وأيضاً يصل الفعل إليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل.

ولولا مراعاة التّسمية لكان تقديم **الحال** على **المفعول له والمفعول معه** أولى، إذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى اهـ.

يذكر **الحال** عقيب **ذي الحال**[١]، **والتّابع** عقيب **المتبوع** من غير فاصل، وعند اجتماع التّوابع الأصل تقديم **النّعت**[٢] ثمّ **التّأكيد**[٣] ثمّ **البدل** أو **البيان**[٤].

[السّبب الثّاني]

﴿أو لأنّ ذكره﴾ أي: ذكر ذلك البعض الّذي يقدّم ﴿أهمّ﴾ قد جعل الأهمّيّة[٥]

---

(١) **قوله: «أن يذكر الحال عقيب ذي الحال»**. أي: من دون فاصلٍ بينهما، لأنّ الحال صفة لذي الحال معنىً، فذو الحال ـ لكونه موصوفاً لها معنىً ـ مقدّم عليه طبعاً، فناسب أن يقدّم عليها وضعاً ليوافق الوضع الطّبع، ولا يخالف هذا الأصل إلّا أن يمنع مانع.

(٢) **قوله: «الأصل تقديم النّعت»**. وذلك لأنّه مع المنعوت كشيء واحدٍ معنىً، فيكون بمنزلة الجزء.

(٣) **قوله: «ثمّ التّأكيد»**. وذلك لكونه أرسخ في التّابعيّة من البدل، إذ البدل هو المقصود بالنّسبة دون متبوعه. قال ابن مالك:

التّابع المقصود بالحكم بلا　　واسطةٍ هو المسمّى بدلا

(٤) **قوله: «ثمّ البدل أو البيان»**. أي: هما متساويان في الرّتبة فأنت بالخيار في تقديم أيّهما شئت على الآخر. قال السّيّد المدنيّ ابن معصوم في باب النّعت من شرح الصّمديّة: وقدّمه على سائر التّوابع، لأنّ استعماله أكثر، ولكونه أشدّ متابعة وأوفر فائدة، وكان الأولى أن يتبعه بالبيان ثمّ التّوكيد ثمّ البدل ثمّ عطف النَّسَق، لأنّها إذا اجتمعت في التبعيّة رتّبت كذلك اهـ.

(٥) **قوله: «قد جعل الأهمّيّة»**. أراد بيان اعتراضٍ وهو أنّ الخطيب جعل **الأهمّيّة** في تقديم بعض المعمولات من باب **المتعلّقات** قسيماً لكون **الأصل التّقديم** حيث أتى بينهما بكلمة «أو» وقال: «إمّا لأنّ أصله التقديم أو لأنّ ذكره أهمّ» وجعلها في باب **المسند إليه** مقسماً شاملاً لكون الأصل التّقديم ولغيره من الأُمور المقتضية لتقديم المسند إليه حيث قال: «وأمّا تقديمه فلكون ذكره أهمّ؛ إمّا لأنّه الأصل ولا مقتضي للعدول عنه وإمّا ليتمكّن الخبر في ذهن السّامع». والحاصل التّناقض لأنّه يلزم إمّا جعل قسم الشّيء قسيماً له أو قسيمه

⇐

هاهنا قسيماً لكون الأصل التّقديم، وجعلها في **المسند إليه** شاملاً له ولغيره من الأُمور المقتضية لتقديم **المسند إليه**، وكلام «المفتاح» هاهنا موافق لما ذكر في **المسند إليه**، فمراد المصنّف بالأهمّيّة هاهنا الأهمّيّة العارضة ـ بحسب اعتناء المتكلّم، أو السّامع بشأنه، واهتمامه بحاله، لغرض من الأغراض ـ. **﴿كقولك: «قتل الخارِجِيَّ**(١) **فُلَانٌ»﴾** بتقديم المفعول؛ لأنّ المقصود الأهمّ قتل الخارجيّ ليتخلّص النّاس من شرّه، وكقولك: «قتل زيد رجلاً» إذا كان زيد ممّن لا يُقَدَّرُ فيه أنّه يَقْتُلُ أحداً؛ فالغرض الأهمّ الإخبار بأنّه صدر منه القتل، مع أنّ الأصل تقديم الفاعل.

[السّبب الثّالث]

﴿أو لأنّ في التّأخير إخلالاً ببيان المعنى نحو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ

⇐ قسماً له وهو باطل، لِأَنَّ قسم الشّيء عينه وقسيمه غيره.

والجواب: أنّ المراد بالأهمّيّة في باب المسند إليه الأهمّيّة الأصليّة، وفي بحث تقديم بعض المعمولات على بعضٍ من باب المتعلّقات الأهمّيّة العارضة، وجَعْلُ أصالةِ التّقديم في المسند إليه قسماً من الأهمّيّة الأصليّة لا تُنَاقِضُ جعلها في باب المتعلّقات قسيماً للأهمّيّة العارضة.

وبتعبيرٍ أوضح: الأهمّيّة نوعان: أصليّة وهو المراد في باب المسند إليه. وعارضيّة وهو المراد في باب المتعلّقات، وجعل أصالة التّقديم قسماً من الأهمّيّة الأصليّة الشّاملة لها لا تنافي جعلها هاهنا قسيماً للأهمّيّة العارضيّة.

(١) أي: من خرج على إمام حقّ مثل عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ أو أحد من أولاده الأحد عشر، وهم كانوا في الصّدر الأوّل أربع فرق: أصحاب السّقيفة وأصحاب الجَمَل وأصحاب معاوية وأصحاب النّهروان. وأمّا الخارج على إمام الجور فهو مجاهد في سبيل الله مثل أبي ذرّ الغفاري، وعمّار، وحجر بن عديّ وأصحابه ـ رحمهم الله ـ.

فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾(١) **فإنّه لو أخّر «من آل فرعون» ﴾** عن قوله «يكتم إيمانه» **﴿ لتوهّم أنّه من صلة «يكتم» فلم يفهم أنّه ﴾** أي: ذلك الرّجل **﴿ منهم ﴾** ـ أي: من آل فِرْعَون ـ يعني: أنّه قد ذكر لـ «رجل» ثلاثة أوصاف، والسّبب في تقديم الأوّل ـ أعني «مؤمن» ـ ظاهر، لأنّه أشرف الأوصاف، وأمّا الثّاني فسبب تقديمه على الثّالث أن لا يتوهّم خلاف المقصود.

[السّبب الرّابع]

﴿ أو ﴾ لأنّ في التّأخير إخلالاً **﴿ بالتّناسب ـ كرعاية الفاصلة ـ نحو: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَىٰ ﴾**(٢)**﴾** بتقديم الجارّ والمجرور والمفعول على الفاعل، لأنّ فواصل الآي على الألف.

[رأي السّكّاكيّ]

وجعل السّكّاكيّ(٣) التّقديم للعناية مطلقاً ـ أي: سواء كان من معمولات الفعل،

---

(١) غافر: ٢٨.

(٢) طه: ٦٧.

(٣) **قوله: «وجعل السّكّاكي»**. أراد الخطيب أن يعترض على السّكّاكي بعدّة اعتراضات فأورد كلام السّكّاكيّ تمهيداً لذلك.

قال في بحث التّقديم والتّأخير مع الفعل من **باب متعلّقات** الفعل من كتاب «المفتاح»:

وأمّا اعتبار التّقديم والتّأخير مع الفعل فعلى ثلاثة أنواع:

أحدها: أن يقع بين الفعل وبين ما هو فاعل له معنىً كنحو: «أنا عرفت» و: «أنت عرفت» و: «هو عرف» دون «زيد عرف».

وثانيها: أن يقع بينه وبين غير ذلك كنحو: «زيداً عرفت» و: «درهماً أعطيت» و: «عمراً منطلقاً علمت».

وثالثها: أن يقع بين ما يتّصل به كنحو: «عرف زيد عمراً» و: «عرف عمراً زيد» و:

⇐

⇐ «علمت زيداً منطلقاً» و: «علمت منطلقاً زيداً» و: «كسوت عمراً جُبَّةً» و: «جُبَّةً عمراً» ولكلّ منها حالة تقتضيه:

فالحالة المقتضية للنّوع الأوّل هي أن يكون هناك وجود فعل وعالم به، لكنّه مخطئ في فاعله أو في تفصيله، وأنت تقصِد أن تردّه إلى الصَّواب كما تقول: «أنا سعيت في حاجتك» و: «أنا كفيت مهمّك» تريد دعوى الانفراد بذلك وتقريراً للاستبداد وتردّ بذلك على من زعم أنّ ذلك كان من غيرك، أو أنّ غيرك فعل فيه ما فعلت.

ولذلك إذا أردت التّأكيد قلت للزّاعم في الوجه الأوّل: «أنا كفيت مهمّك لا عمرو» أو «لا غيري». وفي الوجه الثّاني: «أنا كفيت مهمّك وحدي».

ثمّ قال: وأمّا الحالة المقتضية للنّوع الثّاني فهو أن يكون هناك من اعتقد أنّك عرفت إنساناً وأصاب، لكن أخطأ فاعتقد ذلك الإنسان غير «زيد» وأنت تقصِد ردّه إلى الصَّواب، فتقول: «زيداً عرفت» وإذا قصدت التّأكيد والتّقرير قلت: «زيداً عرفت لا غيره».

قال: والحالة المقتضية للنّوع الثّالث هي كون العناية بما يُقَدَّمُ أتمّ، وإيراده في الذّكر أهمّ، والعناية التّامّة بتقديم ما يقدّم والاهتمام بشأنه نوعان:

أحدهما: أن يكون أصل الكلام في ذلك هو التّقديم ولا يكون في مقتضى الحال ما يدعو إلى العدول عنه كالمبتدأ المعرّف، فإنّ أصله التّقديم على الخبر نحو: «زيد عارف» أو كذي الحال المعرّف، فأصله التّقديم على الحال نحو: «جاء زيد راكباً» وكالعامل، فأصله التّقدّم على معموله نحو: «عرف زيد عمراً» و: «كان زيد عارفاً» و: «إنّ زيداً عارف» و: «من زيد» و: «غلام عمرو».

وكالفاعل فأصله التّقدّم على المفعولات، وما يشبهها من الحال والتّمييز نحو: «ضرب زيد الجاني بالسّوط يوم الجمعة أَمام بكر ضرباً شديداً تأديباً له ممتلئاً من الغضب» و: «امتلأ الإناء ماءً».

وكالّذي يكون في حكم المبتدأ من مفعولي باب «علمت» نحو: «علمت زيداً منطلقاً» أو في حكم فاعل من مفعولي باب «أعطيت» و«كسوت» نحو: «أعطيت زيداً درهماً» و:
⇐

⇐ «كسوت عمراً جبّةً» فـ«زيد» عاطٍ و«عمرو» مكتسٍ، فحقّهما التّقدّم على غيرهما.

وكالمفعول المتعدّي إليه بغير وساطةٍ، فأصله التّقدّم على المتعدّي إليه بوساطة نحو: «ضربت الجاني بالسّوط».

وكالتّوابع فأصلها أن تذكر مع المتبوع فلا يقدّم عليها غيرها، نحو: «جاء زيد الطّويل راكباً» و: «عرفت أنا زيداً» وكذا: «عرفت أنا وفلان زيداً» وغير ذلك.

وثانيهما: أن تكون العناية بتقديمه والاهتمام بشأنه، لكونه في نفسه نصب عينك وأنّ التفات الخاطر إليه في التّزايد كما تجدك إذا وَارَى قِناعُ الهَجْرِ وَجْهَ مَنْ روحُك في خدمته وقيل لك: ما الّذي تتمنّى؟ تقول: «وجهَ الحبيب أتمنّى» فتقدّم.

أو كما تجدك إذا قال أحد: «عرفت شركاء الله» يَـقِفُّ شَـعْرُكَ فَـزِعاً وتقول: «للّه شركاء»؟ وعليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ**﴾ أو لعارض يورثه ذلك.

كما إذا أخذت في الحديث وتوهّمت لقرائن الأحوال مَن أنت معه في الحديث ملتفت الخاطر إلى معنىً ينتظر من مساقك الحديث إلمامك به، فيبرز ذلك المعنى عندك في معرض أمر يتجدّد في شأنه التّقاضي ساعة فساعة، فكما تجد له مجالاً في الذّكر صالحاً تتوقّف أن تذكره، ثمّ قال:

أو كما إذا عرفت في التّأخير مانعاً مثل الّذي في قولك: «رأيت الجماعة من محبّيك الّتي نأت ثمّ دنت» إذا قدّمت «من محبّيك» أفاد أنّ الجماعة المرئيّة جماعة من محبّيك من غير شبهةٍ وهو مرادك، وإذا أخّرت أورث الاشتباه، لاحتمال أن يكون «من محبّيك» صلة «دنت» قال: وللّه درّ أمر التّنزيل، وإحاطته على لطائف الاعتبارات في إيراد المعنى على أنحاءٍ مختلفة بحسب مقتضيات الأحوال ولا ترى شيئاً منها يراعى في كلام البلغاء من وجه لطيف إلّا عثرت عليه مراعى فيه من ألطف وجوه.

وأنا ألقي إليك من القرآن عدّة أمثلة ممّا نحن فيه.

منها: أن قال ـ عزّ من قائل ـ في سورة القصص في قصّة موسى: ﴿**وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ**﴾ فذكر المجرور بعد الفاعل وهو موضعه.

⇐

⇐ وقال في يس في قصّة رسل عيسى ـ عليه السّلام ـ: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ﴾ فقدّم لما كان أهمّ.

يبيّن ذلك أنّه حين أخذ في قصّة الرّسل اشتمل الكلام على سوء معاملة أصحاب القريةِ الرّسلَ، وأنّهم أصرّوا على تكذيبهم وانهمكوا في غوايتهم متشدّدين على باطلهم، فكان مظنّة أن يعلن السّامع ـ على مجرى العادة ـ تلك القرية قائلاً: «ما أنكدها تربة، وما أسوأها مَنْبِتاً» ويبقى مجيلاً في فكره: أكانت تلك المَدَرة بحافاتها كذلك، أم كان هناك قُطْر ـ دانٍ أو قاصٍ ـ منبت خير، منتظراً لمساق الحديث، هل يلمّ بذكره؟ فكان لهذا العارض مهمّاً، فكما جاء موضع له صالح ذكر بخلاف قصّة موسى.

ومنها: أن قال في سورة المؤمنين: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هٰذَا﴾ فذكر بعد المرفوع ـ وما تبعه ـ المنصوب وهو موضعه، وقال في سورة النّمل: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هٰذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا﴾ فقدّم لكونه منها أهمّ.

يدلّك على ذلك أنّ الّذي قبل هذه الآية: ﴿أَإِذَا كُنَّا تُرَاباً وَآبَاؤُنَا أَإِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ والّذي قبل الأُولى: ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً﴾ فالجهة المنظور فيها هناك هي كون أنفسهم تراباً وعظاماً، والجهة المنظور فيها هاهنا هي كون أنفسهم وكون آبائهم تراباً، ولا شبهة أنّها أدخل عندهم في تبعيد البعث، فاستلزم زيادة الاعتناء بالقصد إلى ذكره، فصيّره هذا العارض أهمّ.

ومنها: أن قال في موضع من سورة المؤمنين: ﴿فَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ﴾ فذكر المجرور بعد صفة «الملأ» وهو موضعه ـ كما تعرف ـ.

وفي موضع آخر منها: ﴿وَقَالَ الْمَلأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فقدّم المجرور لعارضٍ صيّره بالتّقديم أولى وهو أنّه لو أخّر عن الوصف وأنت تعلم أنّ تمام الوصف بتمام ما يدخل في صلة الموصول وتمامه: ﴿وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ لاحتمل أن يكون من صلة «الدّنيا» واشتبه الأمر في القائلين: أهم من قومه أم لا؟

ومنها: أن قال في سورة طه: ﴿آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَىٰ﴾ وفي الشّعراء: ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾ لمحافظة على الفاصلة اهباختصارٍ.

أو غيرها ـ قسمين:

أحدهما: أن يكون أصل الكلام فيما قدّم هو التّقديم، كتقديم المبتدأ المعرّف على الخبر، وتقديم ذي الحال المعرّف على الحال، وتقديم العامل على المعمول، إلى غير ذلك.

وثانيهما: أن يكون العناية بتقديمه:

إمّا لكونه في نفسه نُصْبَ عينك كتقديم المعمول على العامل في قولك: «وَجْهَ الحبيب أتمنّى» لمن قال لك: «ما الّذي تتمنّى»؟[1] وتقديم المفعول الثّاني على الأوّل في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾[2] ـ على أنّهما مفعولا «جعلوا» ـ

---

(١) **قوله: «ما الّذي تتمنّى؟»**. قال الرّومي: الأولى أن لا يذكر الموصول ـ كما لم يذكر في عبارة «الإيضاح» فإنّ عبارته: «تتمنّى» ـ ويقال: «ما تتمنّى» حتّى يكون «ما» مفعول «تتمنّى» فيكون السّؤال جملة فعليّة مطابقة الجواب بالفعليّة ـ على ما صرّح به سيبويه في «ماذا صنعت» ـ إذ على تقدير ذكر الموصول يتعيّن كون «ما» مبتدأ، لأنّ معمول الصّلة لا يتقدّم على الموصول ـ كما مرّ في صدر الكتاب عند قوله: «للأُصول جمعاً» ـ اهـ بتصرّفٍ.

(٢) **قوله: وتقديم المفعول الثّاني على الأوّل في قوله ـ تعالى ـ: «وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ»**. هذا مبنيّ على أنّ «اللّه» مفعول بالواسطة قدّم على المفعول بغير الواسطة ـ أعني: «شركاء» ـ وانتصاب «الجنّ» بفعل مضمر دلّ عليه السّؤال المقدّر وهو: «مَنْ جعلوا شركاء» وهذا مختار السّكّاكيّ.

وذهب جار الله العلّامة الزّمخشريّ إلى أنّ «الجنّ» مفعول أوّل لـ«جعلوا» و«شركاء» مفعوله الثّاني و«للّه» ظرف لغو متعلّق بـ«شركاء» فيجوز التّمثيل بالآية على رأي هؤلاء أيضاً باعتبار أنّ الظّرف متعلّق بـ«شركاء» قدّم عليه.

وقال المصنّف في «إيضاح التّلخيص» ـ المعروف بـ«الإيضاح» البياني ـ: ومن هذا الباب ـ أعني الحذف الّذي قرينته وقوع الكلام جواباً عن سؤال مقدّرٍ ـ قوله ـ تعالى ـ:

⇐

فإنّ ذكر «الله» وذكر «وجه الحبيب» أهمّ لكونه في نفسه نُصْبَ عينك[١].

وإمّا لأنّه يَعْرِضُ له أمر يوجب كونه نُصْبَ عينك، كما إذا توهّمت أنّ مخاطبك ملتفت إليه، منتظر لذكره، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ** ﴾[٢] بتقديم المجرور على الفاعل؛ لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة أصحاب القَرْيَةِ الرُّسُلَ، فكان المقام مقام أن ينتظر السّامع لإلمام حديث بذكر القرية: هل فيها مَنْبِتُ خير، أم كلّها كذلك؟ فهذا العارض جعل المجرور نُصْبَ العين بخلاف قوله ـ تعالى ـ في سورة القَصَص: ﴿ **وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ** ﴾[٣] فإنّه ليس فيه ذلك العارض.

⇐ ﴿ **وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ** ﴾ على وجهٍ؛ فإنّ «لله شركاء» إن جُعِلا مفعولين لـ«جعلوا» فـ «الجنّ» يحتمل وجهين:

أحدهما: ما ذكره الشّيخ عبد القاهر من أن يكون منصوباً بمحذوفٍ دلّ عليه سؤال مقدّر، كأنّه قيل: «مَنْ جعلوا لله شركاء» فقيل: «الجنّ» فيفيد الكلام إنكار الشّرك مطلقاً، فيدخل اتّخاذ الشّريك من غير الجنّ في الإنكار دخول اتّخاذه من الجنّ.

والثّاني: ما ذكره الزّمخشريّ وهو أن ينتصب «الجنّ» بدلاً من «شركاء» ـ بدل بعض من كلّ ـ فيفيد إنكار الشّريك مطلقاً أيضاً ـ كما مرّ ـ وإن جُعِلَ «لله» لغواً كان «شركاء الجنّ» مفعولين قدّم ثانيهما على الأوّل، وفائدة التّقديم استعظام أن يتّخذ لله شريك ـ ملكاً كان، أو جنّيّاً، أو غيرهما ـ ولذلك قُدِّمَ اسم الله على الشّركاء، ولو لم يُبْنَ الكلام على التّقديم، وقيل: «وجعلوا الجِنَّ شركاء لله» لم يُفِدْ إلّا إنكار جعل الجنّ شركاء، والله أعلم. راجع: «الإيضاح»: ١٨٤ ـ ١٨٥.

(١) **قوله: «نُصْبَ عينك»**. بضمّ النّون وفتحها، أي: منصوباً قدّامها من «نصبت الشّيْءَ» أقمته وجعلته محاذاة عيني بحيث لا يغيب عنها كأنّي أنظر إليه دائماً ـ كذا في حاشية الرّومي ـ.

(٢) يس: ٢٠.

(٣) القصص: ٢٠.

وكما إذا عَرَفْتَ أنّ في التّأخير مانعاً مثل الإخلال بالمقصود في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَقَالَ الْمَلأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا** ﴾[١] بتقديم الحال ـ أعني «من قومه» ـ على الوصف ـ أعني «الّذين كفروا» ـ إذ لو أُخّر لتوهّم أنّه من صلة «الدّنيا»؛ لأنّها هاهنا اسم تفضيل من «الدُّنوّ»[٢] وليست اسماً[٣]، و«الدُّنوّ» يتعدّى بـ«من».

ومثل الإخلال بالفاصلة في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَىٰ** ﴾[٤] بتقديم «هارون» مع أنّ «موسى» أحقّ بالتّقديم.

---

(١) المؤمنون: ٣٣.

(٢) **قوله: «اسم تفضيل من «الدّنوّ»**. قال المحقّق الرّضيّ في باب الإعلال من شرح «الشّافية» ٣: ١٧٨ ـ ١٧٩: وذكر سيبويه من «فُعْلى» الاسميّة: «الدُّنْيا» و«العُلْيا» و«القُصْيا» ـ وإن كانت تأنيث «الأدنى» و«الأعلى» و«الأقصى» أفعل التّفضيل ـ إذ «الفُعْلَى» الّذي هو مؤنّث «الأفعل» حكمه عند سيبويه حكم الأسماء لأنّها لا تكون وصفاً بغير الألف واللّام فأُجريت مجرى الأسماء الّتي لا تكون وصفاً بغير الألف واللّام اهـ.

(٣) **قوله: «وليست اسماً»**. والدّليل على ذلك استعمالها بالألف واللّام ـ كما ذكره المحقّق الرّضي ـ ولكنّه حينئذٍ لا يستعمل بـ«من» فلا يتوهّم خلاف المقصود ـ كما زعمه الشّارح ـ فلا وجه للتّمثيل بهذه الآية؛ لأنّها ليست ممّا نحن فيه ـ كما قرّرنا ـ وعلى هذا فقول الشّارح التّفتازانيّ بعيد هذا: «تعلّق «من قومه» بـ«الدّنيا» على تقدير تأخيره وإن كان صحيحاً من جهة اللّفظ» أيضاً خطأ، لثبوت عدم صحّته حيث إنّ «الدّنيا» لا تستعمل صفة بدون الألف واللّام، ومع وجود «أل» لا يتوهّم إتمامه بـ«من» لأنّ أسماء التّفضيل إنّما يتمّ بواحدٍ من «أل» و«من» والإضافة.

وأيضاً هذا ينافي قول سيبويه فإنّه حكم باسميّة «فُعْلَى» في جميع الموارد ـ كما نقله عنه المحقّق الرّضيّ ـ فلا توهّم أيضاً وإن تأخّر الجارّ والمجرور.

(٤) طه: ٧٠.

[اعتراضات الخطيب على السّكّاكيّ وإجابة التّفتازانيّ عنها]

واعترض عليه المصنّف[١] بوجوه:

أحدها: أنّ قوله ﴿ **وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ** ﴾[٢] مسوق للإنكار التّوبيخي[٣] فيمتنع أن يكون تعلّق «جعلوا»[٤] بـ«اللّه» منكراً إلّا باعتبار تعلّقه

---

(١) **قوله: «واعترض عليه المصنّف»**. أي: اعترض الخطيب في «الإيضاح» على السّكّاكيّ بوجوهٍ ثلاثة. وهذا نصّه: وفيما ذكره ـ أي: فيما ذكره السّكّاكيّ ـ نظر من وجوهٍ:

أحدها: أنّه جعل تقديم «لله» على «شركاء» للعناية والاهتمام، وليس كذلك، فإنّ الآية مسوقة للإنكار التّوبيخيّ، فيمتنع أن يكون تعلّق «جعلوا» بـ«الله» منكراً من غير اعتبار تعلّقه بـ«شُرَكاء» إذ لا يُنْكَرُ أن يكون جعل مّا متعلّقاً به، فيتعيّن أن يكون إنكار تعلّقه به باعتبار تعلّقه بـ«شركاء» وتعلّقه بـ«شركاء» كذلك منكر باعتبار تعلّقه بـ«الله» فلم يبق فرق بين التّلاوة وعكسها.

وقد علم بهذا أنّ كلّ فعل متعدٍّ إلى مفعولين، لم يكن الاعتناءُ بذكر أحدهما إلّا باعتبار تعلّقه بالآخر، إذا قدّم أحدهما على الآخر، لم يصحّ تعليل تقديمه بالعناية.

وثانيها: أنّه جعل التّقديم للاحتراز عن الإخلال ببيان المعنى أو التّقديم للرّعاية على الفاصلة من القسم الثّاني، وليسا منه.

وثالثها: أنّ تعلّق «من قومه» بـ«الدُّنيا» على تقدير تأخّره غير معقول المعنى إلّا على وجه بعيد اهـ. راجع «الإيضاح»: ٢٢٤.

(٢) الأنعام: ١٠٠.

(٣) **قوله: «للإنكار التّوبيخي»**. الفرق بينه وبين الإنكار الإبطاليّ أنّ التّوبيخيّ يقتضي أنّ ما بعده واقع وأنّ فاعله ملوم على ذلك، والإبطاليّ يقتضي أنّه غير واقع وأنّ مدّعيه كاذب نحو: ﴿ **أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثاً** ﴾ ـ كما نصّ عليه ابن هشام في الباب الأوّل من «المغني» ـ.

(٤) **قوله: فيمتنع أن يكون تعلّق «جعلوا»**. قال الرّومي: قد يقال: تعلّق الإنكار بأحدهما باعتبار الآخر لا ينافي أن يلاحظ أحد المتعلّقين أصلاً ومهمّاً اهـ مختصراً.

بـ«شركاء»[١] إذ لا يُنْكَرُ أن يكون جعل مّا متعلّقاً بـ«اللّه»، وكذا تعلّقه بـ«شركاء» إنّما ينكر باعتبار تعلّقه بـ«اللّه» فلا فرق بين تقديم «للّه» وتأخيره، وقد علم بهذا أنّ كلّ فعل متعدّ إلى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما إلّا باعتبار تعلّقه بالآخر إذا قدّم أحدهما على الآخر لم يصحّ تعليل تقديمه بالعناية[٢].

والجواب: أنّه ليس في كلامه ما يدلّ على أنّ المنكر تعلّق «جعلوا» بـ«اللّه» من غير اعتبار تعلّقه بـ«شركاء» بل كلامه أنّ المنكر تعلّقه بهما، لكنّ العناية باللّه أتمّ، وإيراده في الذّكر أهمّ، لكونه في نفسه نُصْبَ عين المؤمنين، ولا يخفى أنّه لا يرد على هذا ما ذكره.

وثانيها: أنّه جعل التّقديم للاحتراز عن الإخلال بالمقصود أو لرعاية الفاصلة من القسم الثّاني، وليس منه.

وجوابه: المنع[٣]، فإنّ الاحتراز المذكور أمر عارض أوجب لِمَا يُقَدَّمُ أن يكون نُصْبَ العين.

وثالثها: أنّ تعلّق «من قومه» بـ«الدّنيا» على تقدير تأخيره وإن كان صحيحاً من جهة اللّفظ[٤] بِنَاءً على أنّ «الدّنيا» وصف و«الدّنوّ» يتعدّى بـ«مِن» لكنّه غير معقول

(١) **قوله: منكراً إلّا باعتبار تعلّقه بـ«شركاء»».** أي: المنكر ليس تعلّق الجعل بكلّ واحدٍ منهما على الانفراد بل تعلّقه بكلّ واحدٍ منضماً إلى الآخر.

(٢) **قوله: «لم يصحّ تعليل تقديمه بالعناية».** لأنّ العناية إنّما تعلّقت بكلّ واحدٍ منهما منضمّاً إلى الآخر، فلابدّ في تقديم أحدهما على الآخر من التّعليل بشيءٍ آخر من الأُمور الّتي يوجب التّقديم.

(٣) **قوله: «وجوابه المنع».** أي: المنع من أنّه ليس من القسم الثّاني بل هو منه.

(٤) **قوله: «وإن كان صحيحاً من جهة اللّفظ».** قد تقدّم أنّ هذا أيضاً غير صحيحٍ؛ لأنّ «الدّنيا» ⇐

من جهة المعنى[١] إذ لا معنى لقولنا: «أترفنا الكَفَرَة وأنعمناهم في الحياة الّتي دَنَتْ من قوم نوح».

اللهمّ إلّا على وجه بعيد مثل أن يراد «دنتْ من حياة قوم نوح» أي: كانت قريبة من حياتهم، شبيهة بها.

وهذا الاعتراض وإن كان مناقشة في المثال لكنّه حقّ.

[اعتراض آخر على السّكّاكيّ]

واعترض بعضهم بأنّه جعل تقديم «وجه الحبيب» على «أتمنّى» من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك[٢].

وجوابه ما أشرنا إليه من أنّه قسّم التّقديم مطلقاً[٣] بدليل أنّه أورد فيه تقديم العامل على المعمول، والمبتدأ على الخبر.

⇐ الوصفي إنّما يستعمل بالألف واللّام فقط، وحينئذٍ لا يتعلّق به «من قومه» ولا يجري فيه التّوهّم المذكور في السّابق.

(١) **قوله: «غير معقول من جهة المعنى»**. أي: والحال أنّه يجب أن يكون معقولاً من جهة المعنى أيضاً، لأنّه لابدّ للمُعْرِبِ ـ أي: النّحويّ ـ أن يراعي معنىً صحيحاً ولا ينظر في صحّة الصّناعة فقط ـ كما نصّ عليه ابن هشام في الجهة الثّانية من الباب الخامس من كتاب «المغني» ـ. وقال في الجهة الأُولى من الباب المتقدّم من كتاب «المغني»: وأوّل واجب على المُعْرِبِ أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركّباً وإلّا فيدخل عليه الاعتراض، وكثيراً مّا تزلّ الأقدام بسبب ذلك اهـ.

(٢) **قوله: «وليس كذلك»**. لأنّه قدّم فيه المفعول ـ وهو «وجه الحبيب» ـ على العامل والمعمول ـ وهو الفاعل ـ معاً.

(٣) **قوله: «وجوابه ما أشرنا إليه من أنّه قسّم التّقديم مطلقاً»**. والمراد قوله قبل ذلك: «أي: سواء كان من معمولات الفعل أو غيرها».

نعم، قد وضع البحث لتقديم المعمولات[١] بعضها على بعض لكنّه عمّم الحكم تعميماً للفائدة.

وقد يجاب بأنّه تنبيه على أنّ تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع إلّا بعد تقديمه على العامل، فالمقصود هاهنا تقديم المفعول على الفاعل وإنّما جاء التّقديم على الفعل[٢] من جهة الضّرورة؛ لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتّصل من غير تقديمه على الفعل.

---

(١) **قوله: «قد وضع البحث لتقديم المعمولات»**. المصنّف وضع العنوان لتقديم المعمولات بعضها على بعضٍ، لكنّه عمّم الحكم فذكر التّقديم على غير المعمولات أيضاً كما في «وجه الحبيب أتمنّى» وتقديم المبتدأ على الخبر ـ كما نقلنا نصّه ـ.

وقلنا: إنّ مسائل باب المتعلّقات ثلاث: حذف المفعول به، وتقديمه على الفعل، وتقديم بعض المعمولات على بعضٍ.

(٢) **قوله: «وإنّما جاء التّقديم على الفعل»**. أي: كان الغرض في «وجه الحبيب» تقديم بعض المعمولات ـ وهو المفعول ـ على البعض الآخر ـ وهو الفاعل فقط ـ لكنّه لمّا كان الفاعل ضميراً متّصلاً بالفعل لم يتيسّر تقديم المفعول عليه فقط فقدّم على الفعل أيضاً وإن كان غير مقصودٍ بالذّات.

﴿الباب الخامس: القَصْر[1]﴾

وهو في اللغة: الحَبْس، يقال: «قصرت اللِّقْحَة[2] على فرسي» ـ إذا جعلتَ دَرَّها له، لا لغيره ـ. وفي الاصطلاح[3] تخصيص شيء بشيء بطريق معهود[4].

---

(١) **قوله: «الباب الخامس: القَصْر»**. الألف واللّام في هذا الباب مثلها في سائر الأبواب إمّا للعهد الذّكريّ أو العهد الحضوريّ، والقصر نفسه من الأحوال ـ كالفصل والوصل، والإيجاز والإطناب والمساواة ـ لا من ذوات الأحوال مثل **المسند إليه والمسند والإسناد ومتعلّقات الفعل** ولذا قيل فيها: **أحوال الإسناد وأحوال المسند إليه وأحوال المسند، وأحوال متعلّقات الفعل**. وقيل في هذه: **القصر، والفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة**؛ فاعرف ذلك وقد تقدّم بيانه في وجه انحصار المقصود من علم المعاني في ثمانية أبواب.

(٢) **قوله: «اللِّقحة»**. ـ بالكسر ـ النّاقة ذات لبنٍ، والجمع: «لقح» مثل «سِدْرَة» و«سِدَر». و«اللَّقْحة» بفتح اللّام مثل «قَصْعَة» لغة والجمع «لِقَح» مثل «قِصَع».

(٣) **قوله: «وفي الاصطلاح»**. والغرض من ذلك بيان المناسبة بين المعنيين، فإنّك إذا قلت: «ما زيد إلّا قائم» أو «ما قائم إلّا زيد» فقد جعلت «زيداً» محبوساً على صفة «القيام» أو جعلت هذه الصّفة محبوسة في ذات «زيد» وبهذا يظهر التّناسب بين المعنى اللغويّ والمعنى الاصطلاحيّ.

(٤) **قوله: «بطريق معهود»**. قال الجرجاني: كأنّه أراد به العطف وأخواته الثّلاث إمّا وحدها وإمّا مع ضمير الفصل وتعريف المسند أيضاً.

وأمّا نحو قولك: «اختصّ القيام بزيد» و: «زيد مقصور على القيام» فلا يسمّى قصراً اصطلاحاً اهـ.

[تقسيم القصر]

﴿ **وهو حقيقيّ وغير حقيقيّ**[١] ﴾ لأنّ تخصيص الشّيء بـالشّيء إمّـا أن يكـون بحسب الحقيقة ونفس الأمر ـ بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلاً ـ وهو الحقيقي، أو بحسب الإضافة والنّسبة إلى شيء آخر ـ بأن لا يتجاوزه إليه ـ وهو غير حقيقي بل إضافيّ[٢]؛ لأنّ تخصيصه بالمذكور ليس على الإطلاق، بل بالإضافة إلى معيّن آخر

---

(١) **قوله: «وهو حقيقيّ وغير حقيقيّ»**. كان القانون أن يذكر تعريف القصر ثمّ يتعرّض لتقسيمه ولكن **لمّا لم يمكنه** ذلك لامتناع جمع أقسام القصر في تعريف واحد **بادر** أوّلاً إلى تقسيمه ثمّ ذكر تعريف كلّ قسم على حدّةٍ كما صنع ابن الحاجب فى باب الاستثناء من «الكافية».

(٢) **قوله: «وهو غير حقيقي بل إضافيّ»**. اعتبر الحقيقيّ مقابلاً للإضافيّ دون المجازيّ، مع أنّ إطلاق التّخصيص على الإضافيّ مجاز بحسب اللغة، لأنّ الإضافيّ قصر حقيقة بحسب الاصطلاح ـ كما نصّ عليه الجرجانيّ في شرح «المفتاح» ـ.

قال الرّوميّ: الحقيقيّ هاهنا مقابل الإضافيّ ـ كما صرّح به ـ فيتناول التّعريف القصر الحقيقيّ الادّعائيّ، ولو أُريد الشّمول واضحاً لقيل: لأنّ تخصيص الشّيء بالشّيء إمّا بنفيه عن جميع ما عداه أو عن بعضه.

وقد يقال: قوله: «بحسب الحقيقة ونفس الأمر» أعمّ ممّا هو كذلك حقيقةً أو ادّعـاءً فيتناول التّعريف القصر الحقيقيّ الادّعائيّ، ولا يخفى أنّه خلاف المتبادر.

ثمّ إنّ أرباب الأدب استعملوا الإضافيّ المفيد للحصر فـي مـقابلة الحـقيقيّ وأهـل الميزان استعملوا الإضافيّة المفيدة للخاصّة في مقابلة المطلقة ولا مشاحّة في الاصطلاح.

قال الجرجانيّ: قد يطلق الحقيقيّ على ما يقابل الإضافيّ، فيقال ـ مثلاً ـ: الصّفة إمّـا حقيقيّة وإمّا إضافيّة. وقد يطلق على ما يقابل المجازيّ، فيقال: هذا معنى حـقيقيّ وذاك معنىً مجازيّ.

والظّاهر أنّ تخصيص الشّيء بالشّيء ـ على معنى: أنّه لا يتجاوزه إلى غيره أصلاً ـ إنّما يسمّى قصراً وتخصيصاً حقيقيّاً، لأنّـه حـقيقة التّـخصيص المـنافية للاشـتراك، ولذلك

⇐

كقولك: «ما زيد إلّا قائم» بمعنى: أنّه لا يتجاوز القيام إلى القعود ونحوه، لا بمعنى أنّه لا يتجاوزه إلى صفة أُخرى أصلاً.

[دفع سؤالٍ]

وانقسامه إلى الحقيقي والإضافي بهذا المعنى(١) لا ينافي كون التّخصيص مطلقاً من قبيل الإضافات.

⇐ يتبادر إلى هذا المعنى عند إطلاق التّخصيص وما في معناه.

وأمّا تخصيص الشّيء بآخر ـ على معنى أنّه لا يتجاوزه إلى بعض ما عداه ـ فهو معنى مجازيّ للتّخصيص، غير مُنافٍ للاشتراك، ولذلك يحتاج في فهمه من لفظ التّخصيص إلى قرينة ويسمّى تخصيصاً غير حقيقيّ.

والشّارح أخذ الحقيقيّ مقابلاً للإضافيّ ولذلك قال: «وهو غير حقيقيّ بل إضافيّ» فورد عليه أنّ التّخصيص مطلقاً من قبيل الإضافات، فاحتاج إلى تعسّف، وهو أن يكون المراد بالإضافيّ ما يكون بالإضافة إلى بعض ما عدا المقصور عليه، وبالحقيقيّ ما يكون بالإضافة إلى جميع ما عداه.

وكأنّه إنّما سمّاه إضافياً نظراً إلى أنّ المختصّ بالشّيء بالقياس إلى بعض ما عداه يسمّى خاصّة إضافيّة، لاحتياجهم ـ في التّعبير عنه بالخاصّة ـ إلى اعتبار الإضافة والنّسبة في العبارة، فيكون قصره عليه أيضاً إضافياً، إلّا أنّ الإضافيّ بهذا المعنى إنّما يقابله المطلق ـ أي: في العبارة ـ لا الحقيقيّ اهـ.

(١) **قوله: «وانقسامه إلى الحقيقي والإضافي بهذا المعنى»**. جواب عن سؤال وهو أنّ تقسيم القصر إلى الحقيقيّ والإضافيّ من قبيل تقسيم الشّيء إلى نفسه والى غيره وهو باطل؛ لأنّ المراد من الحقيقيّ ما كان تعقّلُه وتصوّره بذاته لا بالإضافة إلى غيره.

والجواب أنّ القصر بقسميه من الأُمور الإضافيّة، لأنّ في كلّ منهما إضافة إلى الغير، لكن في أحدهما بالإضافة إلى جميع الأغيار وفي الآخر بالإضافة إلى بعضها المعيّن، فلا يلزم من هذا التّقسيم تقسيم الشّي إلى نفسه وإلى غيره، بل يكون تقسيماً للشّيء إلى

⇐

[دفع وهم]

ولمّا لم يصرّح صاحب «المفتاح»[١] بتقسيمه إلى الحقيقي وغير الحقيقي ـ لقلّة جدواه[٢] ـ **توهّم المصنّف**[٣] أنّه أهمل ذكر الحقيقي[٤]، وليس كذلك؛ لأنّه قال:

⇐ قسميه كتقسيم الفعل إلى اللّازم والمتعدّي والثّلاثي والرّباعيّ، وتقسيم الكلام إلى الخبر والإنشاء. فقوله: «بهذا المعنى» متعلّق بقوله: «الحقيقيّ والإضافيّ معاً».

(١) **قوله: لم يصرّح صاحب «المفتاح»**. قال في باب «القصر»: وحاصل معنى **القصر** راجع إلى تخصيص الموصوف عند السّامع بوصف دون ثانٍ كقولك: «زيد شاعر لا منجّم» لمن يعتقده شاعراً ومنجّماً. أو قولك: «زيد قائم لا قاعد» لمن يتوهّم «زيداً» على أحد الوصفين من غير ترجيح، ويسمّى هذا قصر إفرادٍ، بمعنى أنّه: يزيل شَرِكة الثّاني. أو بوصف مكان آخر، كقولك لمن يعتقد «زيداً» منجّماً لا شاعراً: «ما زيد منجّماً بل شاعر» أو «زيد شاعر لا منجّم» ويسمّى هذا **قصر قلب** بمعنى أنّ المتكلّم يقلب فيه حكم السّامع. أو إلى تخصيص الوصف بموصوفٍ **قصر إفرادٍ** كقولك: «ما شاعر إلّا زيد» لمن يعتقد «زيداً» شاعراً، لكن يدّعي شاعراً آخر. أو قولك: «ما قائم إلّا زيد» لمن يعتقد قائمين، أو أكثر في جهةٍ من الجهات معيّنة. أو **قصر قلب** كقولك: «ما شاعر إلّا زيد» لمن يعتقد أنّ شاعراً في قبيلة معيّنة أو طرف معيّن، لكنّه يقول: «ما زيد هناك بشاعر» اهـ. [المفتاح: ٤٠٠]

(٢) **قوله: «لقلّة جدواه»**. أي: لقلّة نفع التّصريح أو التّقسيم؛ لأنّ كلامه يشتمل على القسمين فالتّصريح بالتقسيم قليل الفائدة. قال الرّومي: وقد يقال: كيف يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهّم خلاف المقصود وإزالة الغفلة، ألا ترى كيف اشتبه الحال على صاحب «الإيضاح» بسبب انتفاء ذلك التّصريح على أنّ ذلك التّقسيم وسيلة إلى التّنبيه على عدم جريان الانقسام إلى **الإفراد والتّعيين والقلب** في الحقيقيّ فإنّه فائدة عظيمة لها نفع في مواضع.

(٣) **قوله: «توهّم المصنّف»**. أي: الخطيب أنّ السّكّاكيّ أهمل ذكر القصر الحقيقيّ وليس كذلك فإنّه يستفاد من عبارته.

(٤) قال في «الإيضاح» ٢٢٨: وقد أهمل السّكّاكيّ القصر الحقيقيّ، وأدخل قصر التّعيين في ⇐

حاصل معنى القصر راجع إلى تخصيص الموصوف بوصف دون وصف ثان، أو بوصف مكان آخر، أو إلى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان، أو بموصوف مكان آخر(١).

وهذا التّفسير شامل للحقيقي وغيره؛ لأنّ المراد بقوله: «ثان» و«آخر» ما يصدق عليه أنّه ثان أو آخر، أعمّ من أن يكون واحداً أو كثيراً(٢) إلى ما لا نهاية له، إذ لو أُريد الواحد لخرج عنه كثير من أمثلة غير الحقيقي أيضاً كقولك: «ما زيد إلّا كاتب» لمن اعتقد أنّه كاتب وشاعر ومنجّم، وكقولك: «ما شاعر إلّا زيد» لمن اعتقد أنّ «زيداً» و«بكراً» و«خالداً» شُعَراء؛ فليتأمّل، فهذا منشأ توهّم اختصاص التّفسير بغير الحقيقي.

نعم، إنّه قد أورد الأمثلة في أثناء هذا التّفسير من غير الحقيقي اعتباراً لكثرة الوقوع، واحترازاً عن وَصْمَة(٣) الكَذِب.

وكلامه لا يخلو عن أمثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل: «زيد شاعر لا غير وليس غير وليس إلّا»، ومثل: «ما ضرب عمراً إلّا زيد» و: «ما ضرب زيدٌ إلّا عمراً».

⇐ قصر الإفراد، فلم يشترط في قصر الموصوف إفراداً عدم تنافي الصّفتين ولا في قصره قلباً تحقّق تنافيهما.

(١) مفتاح العلوم: ٤٠٠.

(٢) **قوله: «أعمّ من أن يكون واحداً أو كثيراً»**. أي: إن أُريد بقوله: «ثان» و«آخر» أعمّ من الواحد والكثير وهو مصداقهما شمل تفسير القصر الحقيقيّ والإضافيّ كليهما ولم يرد اعتراض المصنّف، وإن أُريد به الواحد حتّى يخرج عنه الحقيقيّ كان التّعريف غير جامع للأفراد لخروج كثير من أمثلة قصر الإضافيّ عنه أيضاً ـ كما مثّله التّفتازانيّ ـ.

(٣) الوَصْمَةُ: العيب.

وإذا تأمّلت وجدته مشيراً إلى التّقسيم[١] أيضاً حيث قال: متى أدخلت النّفي على الوصف المسلّم ثبوته، وهو وصف الشّعر، وقلت: «ما شاعر» توجّه النّفي ـ بحكم العقل ـ إلى ثبوته للمدّعى له؛ إن عامّاً[٢] كقولك «في الدّنيا شعراء» أو «في قبيلة كذا شعراء»[٣]، وإن خاصّاً كقولك: «زيد وعمرو شاعران» فيتناول النّفي ثبوته لذلك، فمتى قلت «إلّا زيد» أفاد القصر.

---

(١) **قوله: «وإذا تأمّلت وجدته مشيراً إلى التّقسيم»**. حيث قال في باب القصر بعد ذكر قصر الموصوف على الصّفة وقصر الصّفة على الموصوف: وتحقيق وجه القصر في الأوّل ـ أي: قصر الموصوف على الصّفة ـ هو أنّك ـ بعد علمك أنّ أنفس الذّوات يمتنع نفيها وإنّما تنفى صفاتها ـ متى قلت: «ما زيد» توجّه النّفي إلى الوصف، وحينئذٍ لا نزاع في طوله ولا قصره، ولا سواده ولا بياضه، وما شاكل ذلك وإنّما النّزاع في كونه شاعراً أو منجّماً ـ تناولهما النّفي، فإذا قلت: «إلّا شاعرٌ» جاء القصر.

وتحقيق وجه القصر في الثّاني: ـ أي: قصر الصّفة على الموصوف ـ هو أنّك متى أدخلت النّفي على الوصف المسلّم ثبوته ـ وهو وصف الشّعر ـ وقلت: «ما شاعر» أو «مَنْ شاعر» أو «لا شاعر» توجّه بحكم العقل إلى ثبوته للمدّعى له، إن عامّاً كقولك: «في الدّنيا شعراء» و: «في قبيلة كذا شعراء» وإن خاصّاً كقولك: «زيد وعمرو شاعران» فتناول النّفي ثبوته لذلك، فمتى قلت: «إلّا زيد» أفاد القصر اهبتصرّفٍ يسيرٍ. المفتاح: ٤٠٢.

(٢) **قوله: «إن عامّاً»**. قال الشّريف الجرجانيّ في شرح هذا الموضع من «شرح المفتاح»: «للمدّعى له» أي: الّذي وقع النّزاع من المتكلّم والمخاطب في ثبوت الشّعر له «إن عامّاً» أي: إن كان المدّعى ثبوته له عامّاً توجّه النّفي إليه عامّاً، وإن خاصّاً فخاصّاً.

ثمّ العامّ إمّا مطلق نحو: «في الدّنيا شعراء» أو مقيّد نحو: «في قبيلة كذا شعراء» فمثّل لهما، وفي الأوّل منهما إشارة إلى القصر الحقيقيّ، فإنّه ممكن بل واقع في قصر الصّفة على الموصوف اهـ.

(٣) مثّل للعامّ بمثالين: الأوّل: للعامّ المطلق. والثّاني: للعامّ المقيّد.

[تقسيم آخر]

﴿وكلّ منهما﴾ أي: من الحقيقي وغير الحقيقي ﴿نوعان[١]: قصر الموصوف على الصّفة، وقصر الصّفة على الموصوف﴾.

والفرق بينهما واضح؛ فإنّ الموصوف في الأوّل لا يمتنع أن يشاركه غيره في الصفة، لأنّ معناه: أنّ هذا الموصوف ليس له غير تلك الصّفة، لكن تلك الصّفة يجوز أن تكون حاصلة لموصوف آخر.

وفي الثّاني يمتنع تلك المشاركة، لأنّ معناه: أنّ تلك الصّفة ليست إلّا لذلك الموصوف، فكيف يصحّ أن تكون لغيره، لكن يجوز أن تكون لذلك الموصوف صفات أُخر.

[الفرق بين الوصف النّحويّ والوصف الكلاميّ]

﴿والمراد﴾ الصّفة ﴿المعنويّة﴾ الّتي هي معنىً قائم بالغير[٢] ﴿لا النّعت﴾ النّحويّ الّذي هو تابع يدلّ على ذاتٍ[٣]..

---

(١) **قوله: «وكلّ منهما ـ أي: من الحقيقي وغير الحقيقي ـ نوعان»**. قال الجرجاني: وجه الانحصار فيهما: أنّ القصر إنّما يتصوّر بين شيئين بينهما نسبة، فإمّا أن يكون قصراً للمنسوب إليه على المنسوب وهو المراد بقصر الموصوف على الصّفة.

وإمّا أن يكون قصراً للمنسوب على المنسوب إليه وهو المراد بقصر الصّفة على الموصوف.

(٢) **قوله: «والمراد الصّفة المعنويّة الّتي هي معنى قائم بالغير»**. قال الجرجاني: الصّفة بهذا المعنى يستعملها المتكلّمون في مقابلة الذّات، وبالمعنيين الآخرين يستعملها النحويّون كالنّعت في باب التّوابع، والآخر في باب منع الصّرف مقابلاً للاسم اهـ.

(٣) **قوله: «تابع يدلّ على ذاتٍ»**. أي: على ما يقوم به غيره، لا ما يقوم بنفسه وإلّا خرج عن تعريفه نحو: «هذا السّواد الشّديد».

ومعنىً فيها[١] غير الشُّمُول[٢].

[النّسبة بين الوصفين]

وبينهما عموم من وجه؛ لتصادقهما على «العلم» في قولنا: «أعجبني هذا العلم»[٣] وصدق الصّفة المعنويّة بدون النّعت على العلم في قولنا: «العلم حَسَن»[٤] وصدقه بدونها على الرّجل في قولنا: «مررت بهذا الرّجل»[٥].

وكذا بين النّعت والصّفة المعنويّة ـ الّتي فسّروها بـ«ما دلّ على ذاتٍ باعتبار معنىً هو المقصود» ـ عموم من وجه؛ لتصادقهما في «جاءني رجل عالم»[٦] وصدقها بدونه في قولنا: «العالم مكرَم»[٧]، وبالعكس في قولنا:

---

(١) **قوله: «ومعنىً فيها»**. اي: معنىً يقوم بتلك الذّات وهو فصل يخرج به البدل وعطف البيان والتّأكيد الّذي لا يدلّ على الشّمول.

(٢) **قوله: «غير الشّمول»**. يخرج به نحو: ﴿ سَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ ﴾ ممّا يدلّ على الشّمول.

(٣) **قوله: «أعجبني هذا العلم»**. فإنّ «العلم» صفة معنويّة ونعت نحويّ لاسم الإشارة.

قال الجرجانيّ لقائل أن يقول: النّعت بالتّفسير المذكور هاهنا لا يصدق على العلم في «أعجبني هذا العلم» لأنّه لا يدلّ على ذاتٍ ومعنىً فيها، وأمّا التّفسير المشهور فقد أدرج فيه العلم ونظائره بتأويل معروف اهـ.

(٤) **قوله: «العلم حَسَن»**. فإنّ «العلم» هاهنا مبتدأ وليس نعتاً نحويّاً.

(٥) **قوله: «مررت بهذا الرّجل»**. فإنّ الرّجل نعت نحويّ لاسم الإشارة وليس بصفة معنويّة لأنّه ذات.

(٦) **قوله: «جاءني رجل عالم»**. فإنّ «عالم» نعت نحويّ لـ«رجل» ومع ذلك يدلّ على ذاتٍ باعتبار معنىً هو المقصود ـ أي: العلم ـ.

(٧) **قوله: «العالم مكرم»**. فإنّ «العالم» صفة بهذا المعنى الّذي فسّروه وليس نعتاً نحويّاً لأنّه مبتدأ.

«جاءني هذا الرّجل»[١].

---

(١) **قوله: «جاءني هذا الرّجل»**. فإنّ الرّجل نعت نحويّ لاسم الإشارة وليس بصفةٍ بالمعنى الّذي فسّروه وهو الّذي أشار إليه الشّيخ المحقّق رضيّ الدّين الأستراآباذيّ في باب النّعت من «شرح الكافية» ١: ٣٠١: نقلاً عن المصنّف في «الإيضاح» ـ شرح «المفصّل» ـ: الصّفة تطلق باعتبارين: عامّ وخاصّ.

والمراد بالعامّ كلّ لفظٍ فيه معنى الوصفيّة ـ جرى تابعاً أو لا ـ فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو: «زيد قائم» و: «جاءني زيد راكباً» إذ يقال: هما وصفان.

ونعني بالخاصّ ما فيه معنى الوصفيّة إذا جرى تابعاً نحو: «جاءني رجل ضارب» قال: «حدّ العامّ ما دلّ على ذاتٍ باعتبار معنىً هو المقصود» وينتقض حدّه بأسماء الآلة والمكان والزّمان، إذ «المقتل» ـ مثلاً ـ دالاً على ذاتٍ ـ وهو الموضع ـ باعتبار معنىً وهو «القتل» هو المقصود من وضع هذا اللّفظ ـ على ما فسّر ـ. ثمّ سأل ـ أي: ابن الحاجب ـ نفسه وقال: إنّ أسماء الأجناس كلّها تدلّ على ذات باعتبار معنىً وليست بصفاتٍ، فإنّ «رجلاً» موضوع لذاتٍ باعتبار الذّكورة والإنسانيّة. قال: والجواب: أنّا احترزنا عن مثله بقولنا: «هو المقصود» فإنّ **أسماء الأجناس** المقصود بها الذّات، **والصّفات** المقصود بها المعنى لا الذّات.

ولقائلٍ أن يمنع في الموضعين: أي: في الأسماء والصّفات ـ ويقول: إن أردت بقولك في أسماء الأجناس: أنّ المقصود بها الذّات وحدها من دون المعنى فلا نسلّم، إذ قصد الواضع بوضع «رجل» ذات فيها معنى الرّجوليّة بلا خلافٍ.

وإن أردت أنّ المقصود الذّات، سواء كان المعنى أيضاً مقصوداً معها أو لا، فلا ينفعك لأنّ الصّفات أيضاً إذا ذكرتها مجرّدة من متبوعاتها فلابدّ فيها من الدّلالة على الذّات مع المعنى المتعلّق بها.

وكذا إذا ذكرتها مع متبوعاتها، لأنّ معنى «ضارب»: «ذو ضربٍ» ولا شكّ أنّ معنى «ذو» ذاتٌ ومعنى «ضرب» معنىً في تلك الذّات، ولو لم يدلّ إلّا على المعنى لكان الصّفة هو الحدث كـ«الضرب» و«الحسن» اهـ. والحاصل أنّ الصّفة المعنويّة لها تفسيران:

⇐

ويجوز أن يكون المراد بالمعنويّة هاهنا هذا المعنى، والأوّل أنسب[١].

[جواب سؤال]

وأمّا نحو قولك: «ما هو إلّا زيد»[٢] و: «ما زيد إلّا أخوك» و: «ما الباب إلّا ساج» وغير ذلك ممّا وقع فيه الخبر جامداً؛ فمن قصر الموصوف على الصّفة؛ إذ المعنى: أنّه مقصور على الكون «زيداً» أو أخاك أو ساجاً؛ فليتأمّل.

[قصر الموصوف على الصّفة من الحقيقيّ]

﴿ **والأوّل** ﴾ أي: قصر الموصوف على الصّفة ﴿ **من الحقيقيّ: «ما زيد إلّا كاتب» إذا أُريد أنّه لا يتّصف بغيرها** ﴾ أي: غير الكتابة.

[فقدان هذا القصر]

﴿ **وهو لا يكاد يوجد لتعذّر الإحاطة بصفات الشّيء** ﴾ إذ ما من متصوّر إلّا وله

⇐ الأوّل: المعنى القائم بالغير ـ كما ذكر في تفسير المتن ـ.

والثّاني: ما دلّ على ذاتٍ باعتبار معنىً هو المقصود.

وأمّا النّسبة بين معنيي المعنويّة فالظّاهر هي المباينة، إذ المعنى الأوّل هو الأمر نفسه القائم بالغير كـ«العلم» والمعنى الثّاني هو ذات مّا، مع انتساب ذلك الأمر إليه كـ«العالم».

(١) **قوله: «الأوّل أنسب»**. وذلك لأنّ إطلاق المعنويّة عليه أكثر، وأيضاً اعتبار المعنى الثّاني يحوج إلى زيادة تكلّف في شمول الأمثلة اهـ. وتوضيحه أنّ اعتبار المعنى الثّاني في نحو: «ما زيد إلّا يقوم» يحتاج إلى تكلّف، بأن يقال: تقديره: «إلّا قائماً» وأنّ المقصور عليه هو مفهوم القيام لا نفس القائم.

(٢) **قوله: وأمّا نحو قولك «ما هو إلّا زيد»**. جواب عن سؤال وهو أنّ هاهنا أمثلة ظاهرها أنّها خارجة عن القصرين ـ أي: قصر الموصوف على الصّفة وعكسه ـ؟ فأجاب بأنّها ليست كذلك بل تكون داخلة في قصر الموصوف على الصّفة.

صفات يتعذّر إحاطة المتكلّم بها[١] فكيف يصحّ منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلّيّة.

بل نقول: إنّ هذا النَّوع من القصر مُفْضٍ إلى المحال؛ لأنّ للصّفة المنفيّة نقيضاً البتّة وهو أيضاً من الصّفات، فإذا نَفَيْتَ عنه جميع الصّفات لزم ارتفاع النّقيضين، مثلاً إذا قلت: «ما زيد إلّا كاتب» ـ على معنى أنّه لا يتّصف بغيرها ـ لزم أن لا يتّصف بالشّاعريّة ولا بعدمها وهو محال، اللهمّ إلّا أن يراد الصّفات الوجوديّة[٢].

[قصر الصّفة على الموصوف]

﴿والثّاني﴾ أي: قصر الصّفة على الموصوف من الحقيقي **﴿كثيرٌ نحو: «ما في الدّار إلّا زيد»﴾** على معنى أنّ الكون في الدّار مقصور على زيد.

[القلب والإفراد والتّعيين لا تجري في الحقيقيّ]

ويجب أن يعلم أنّ الأقسام الثّلاثة من قصر الإفراد والقلب والتّعيين لا تجري في الحقيقي لما سنشير إليه[٣].

---

(١) **قوله: «يتعذّر إحاطة المتكلّم بها»**. ومعلوم أنّ الحكم بنفي بعضها وإثبات بعضها الآخر فرع الإحاطة بها.

(٢) **قوله: «إلّا أن يراد الصّفات الوجوديّة»**. ونقد هذا الاستثناء الفاضل الرّوميّ بأنّه لا يصحّ في الصّفات الوجوديّة أيضاً، إذ يوجد فيهما صفتان هما من قبيل ضدّين لا ثالث لهما كالحركة والسّكون في الأجسام، وقد ثبت عند أهله أنّه يستلزم نقيض إحداهما عين الأُخرى مثلاً: يستلزم اللّاحركة السّكون، ويستلزم اللّاسكون الحركة، فإذا نفيت كليهما يلزم المحال أيضاً.

(٣) **قوله: «لما سنشير إليه»**. حيث يقول بعيد ذلك قبل شرح قوله: «فكلّ منهما ضربان»: وهذا التّقسيم لا يجري في القصر الحقيقيّ؛ إذ العاقل لا يعتقد اتّصاف أمر بجميع الصّفات ولا ⇐

[القصر الحقيقي الادّعائي]

﴿ وقد يقصد به ﴾ أي: بالثّاني [١] ﴿ المبالغة، لعدم الاعتداد بغير المذكور ﴾ كما يقصد بقولنا: «ما في الدّار إلّا زيد» أنّ مَن في الدّار ممّن عدا «زيداً» في حكم المعدوم، ويكون هذا قصراً حقيقيّاً ادّعائيّاً، لا قصراً غير حقيقيّ، لفوات المقصود.

[تقسيم القصر الحقيقي إلى قسمين]

فالقصر الحقيقي نوعان:

أحدهما: الحقيقيّ تحقيقاً.

والثّاني: الحقيقيّ مبالغة. ويمكن أن يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصّفة ـ أيضاً ـ بِناءً على عدم الاعتداد بباقي الصّفات.

[الفرق بين القصر الادّعائي والقصر الإضافي]

والفرق بين القصر الغير الحقيقى والقصر الحقيقي مبالغةً وادّعاءً **دقيق؛ فليتأمّل** [٢].

⇐ اتّصافه بجميع الصّفات غير صفة واحدة ولا يردّده أيضاً بين ذلك، وكذا اشتراك صفة بين جميع الأُمور.

(١) **قوله: «وقد يقصد به أي: بالثّاني»**. قال الجرجاني: رجوع الضّمير المجرور إلى القسم الثّاني من الحقيقيّ كما اختاره أقرب وأنسب بحسب اللّفظ والسّياق، ورجوعه إلى الحقيقيّ مطلقاً أصحّ وأشمل بحسب المعنى والفائدة، لتناوله قسمي الحقيقيّ معاً.

وقصر الموصوف على الصّفة قصراً حقيقيّاً مبالغة وادّعاءً موجود قطعاً، بخلاف قصره عليها قصراً حقيقيّاً تحقيقيّاً ـ كما مرّ ـ.

(٢) **قوله: «والفرق ... دقيق فليتأمّل»**. قال الجرجاني: وذلك لأنّ قصر الموصوف على الصّفة ـ

⇐

[قصر الموصوف على الصّفة]

﴿ والأوّل ﴾ أي: قصر الموصوف على الصّفة ﴿ من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة دون صفة أُخرى أو مكانها ﴾ أي: تخصيص أمرٍ بصفةٍ مكان صفةٍ أُخرى.

[قصر الصّفة على الموصوف]

﴿ والثّاني ﴾ أي: قصر الصّفة على الموصوف من غيرالحقيقي ﴿ تخصيص صفةٍ بأمر دون أمر آخر، أو مكانه ﴾.

[جواب سؤال]

ولفظة «أو» للتّنويع فلا تنافي (١) التّفسير.

[تفسير قول المصنّف]

وقوله: «دون أُخرى» معناه: متجاوزاً صفة أُخرى، فإنّ المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين (٢)، والمتكلّم يخصّصه بإحداهما ويتجاوز عن الأُخرى.

⇐ مثلاً ـ إذا كان حقيقيّاً ادّعائيّاً اعتبر في مفهومه سلب سائر الصّفات عنه، ولا يشترط فيه اعتقاد المخاطب على أحد الأنحاء المعتبرة في **الإفراد**، **والقلب**، **والتّعيين**. وذلك السّلب يقتضي عدم الاعتداد بسائر الصّفات.

وإذا كان غير حقيقيّ اعتبر فيه سلب بعض ما عدا تلك الصّفة عنه، ويشترط فيه اعتقاد المخاطب على أحد تلك الأنحاء، وليس فيه عدم الاعتداد بسائر الصّفات. ويشتركان معاً في جواز اتّصاف الموصوف بصفاتٍ مغايرةٍ للصّفة الّتي قصر الموصوف عليها، ولهذا الاشتراك دقّ الفرق بينهما.

(١) وإنّما تنافيه إذا كان للتّرديد، إذ التّرديد في التّعاريف غير مقبولٍ.

(٢) **قوله: «اعتقد اشتراكه في صفتين»**. قال الجرجاني: أراد به أنّه اعتقد اشتراك صفتين فيه. ولو قيل: «اشتراكه بين صفتين» لم يحتج إلى تأويل.

ومعنى «دون» في الأصل: أدنى مكان من الشّيء، يقال: «هذا دون ذاك» ـ إذا كان أحطّ منه قليلاً ـ ثمّ استعير للتّفاوت في الأحوال والرُّتَب، فقيل: «زيد دون عمرو في الشّرف»، ثمّ اتّسع فيه فاستعمل في كلّ تجاوز حدّ إلى حدّ وتخطّي حكم إلى حكم.

[نقد تعريف القصر الإضافي]

ولقائل أن يقول(١): إنّ قوله: «دون أُخرى» و«دون آخر» إنْ أراد به «دون صفة واحدة أُخرى» و«دون أمر واحد آخر» فقد خرج عنه ما إذا اعتقد المخاطب(٢) اتّصاف أمر بأكثر من صفتين، أو ثبوت صفة لأكثر من أمرين نحو قولنا: «ما زيد إلّا كاتب» لمن اعتقده كاتباً وشاعراً ومنجّماً، وقولنا: «ما شاعر إلّا زيد» لمن اعتقد

---

(١) **قوله: «ولقائل أن يقول»**. أي: أن يقول: إنّ تعريف المصنّف وهو قوله: «دون أُخرى» و: «دون آخر» إمّا غير جامع أو غير مانع، وذلك لأنّه إن أراد به في قصر الموصوف على الصّفة دون صفة واحدة أُخرى وفي قصر الصّفة على الموصوف «دون أمر واحد فقط» فقد خرج عن التّعريف في قصر الموصوف على الصّفة ما اذا اعتقد المخاطب اتّصاف موصوفٍ بأكثر من صفتين أو اعتقد في قصر الصّفة على الموصوف ثبوت صفة لأكثر من موصوفين أو غير ذلك من الأمثلة الّتي يكون معتقد المخاطب فيها أكثر من اثنين فلا يكون التّعريف جامعاً.

وإن أراد بقوله: «دون أُخرى» و: «دون آخر» أعمّ من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقيّ في هذا التّفسير الّذي هو مختصّ بالقصر غير الحقيقيّ؛ لأنّ القصر الحقيقيّ أيضاً تخصيص أمر بصفة دون سائر الصّفات في قصر الموصوف على الصّفة، أو تخصيص صفة بأمر دون سائر الأُمور في قصر الصّفة على الموصوف، فيدخل القصر الحقيقيّ بقسميه في التّعريف فلا يكون مانعاً.

(٢) **قوله: «خرج عنه ما إذا اعتقد المخاطب»**. قال الجرجاني: أي: خرج عنه القصر الّذي حصل إذا اعتقد، أو قصر حاصل إذا اعتقد، على أنّ «ما» موصولة أو موصوفة.

اشتراك «زيد» و«عمرو» و«بكر» في الشّاعريّة، وغير ذلك.

وإن أراد به أعمّ من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل **القصر الحقيقي** في هذا التّفسير؛ لأنّه تخصيص أمر بصفة دون سائر الصّفات، أو تخصيص صفة بأمر دون سائر الأُمور[1].

وكذا الكلام على قوله: «مكان أُخرى» و: «مكان آخر»[2].

فإن قلت[3]: تخصيص أمر بصفة دون سائر الصّفات يقتضي أن يعتقد

---

(١) **قوله: «لأنّه تخصيص أمر بصفة دون سائر الصّفات، أو تخصيص صفة بأمر دون سائر الأُمور».**

قال الجرجاني: قلنا: التّخصيص بالمعنى الّذي ذكرتموه غير واقع لابتنائه على ما لا يوجد أصلاً.

وفيه بحث؛ لأنّ تخصيص أمر بصفة دون سائر الصّفات معناه: أن يثبت المتكلّم تلك الصّفة لذلك ويتجاوز سائرها بأن ينفيها عنه وهذا المعنى موجود في قصر الموصوف على الصّفة اذا كان حقيقيّاً، وهو موجود قطعاً إذا كان ادّعائيّاً.

وكذلك تخصيص صفة بأمر دون سائر الأُمور، معناه: أن يثبت المتكلّم تلك الصّفة لذلك الأمر، ويتجاوز سائر الأُمور، بأن ينفي تلك الصّفة عنه، وهذا المعنى موجود في قصر الصّفة على الموصوف إذا كان حقيقيّاً ـ تحقيقاً أو ادّعائيّاً ـ وكلاهما موجودان.

فإنكار وقوع التّخصيص بذلك المعنى المذكور إنكار للقصر الحقيقيّ، فيكون باطلاً قطعاً.

فالأولى أن يورد هذا السّؤال ابتداءً شبهةً على القصر الحقيقيّ ثمّ يجاب عنه بما ذكره.

(٢) **قوله: وكذا الكلام على قوله «مكان أُخرى» و: «مكان آخر».** وذلك أنّه إن أراد ـ في الأوّل ـ مكان صفة واحدة أُخرى ـ وفي الثّاني ـ مكان أمر واحد آخر، فلا يكون التّعريف جامعاً، لأنّه يخرج منه حينئذٍ ما إذا كان معتقد المخاطب أكثر من صفتين أو أمرين، وإن أراد الأعمّ فلا يكون التّعريف مانعاً إذ القصر الحقيقيّ داخل فيه، لأنّه أيضاً تخصيص أمر بصفة مكان سائر الصّفات، وتخصيص صفة بأمر مكان سائر الأُمور.

(٣) **قوله: «فإن قلت».** أي: إن قلت: إنّا نختار إرادة الأعمّ من الواحد والاثنين والجمع ولكن

⇐

المخاطب اتّصافه بجميع الصّفات؛ لأنّ القصر يقتضي أن يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلّم قطعاً أو احتمالاً، وهذا ممّا لا يقع[1] وكذا الكلام في البواقي[2].

⇐ لا نسلّم دخول القصر الحقيقيّ في هذا التّفسير، لأنّ المراد من الصّفات في قوله: «تخصيص أمر بصفةٍ دون أُخرى» ـ أي: دون سائر الصّفات ـ الأقسام الممكنة الواقعة في المحاورات العرفيّة الّتي يقال لها: الصّفات المعتبرة عرفاً. والقصر الحقيقيّ ليس من تلك الأقسام وذلك لأنّه يقتضي أن يعتقد المخاطب اتّصاف الموصوف بجميع الصّفات المنفية والمثبتة جميعاً ـ كما في **قصر الإفراد** ـ أو المنفية جميعاً دون المثبتة ـ كما في **قصر القلب** ـ أو يردّد بين المنفية والمثبتة ـ كما في **قصر التّعيين** ـ.

وتوضيح هذا: أنّ القصر ـ حقيقيّاً كان أو غير حقيقيّ ـ يقتضي أن يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلّم قطعاً ـ كما في قصر **الإفراد والقلب** ـ أو احتمالاً ـ كما في **قصر التّعيين** ـ وهذا أمر لا يقع من المخاطب الصّالح للخطاب.

(١) **قوله: «وهذا ممّا لا يقع»**. قال الجرجاني في تعليله: لأنّ المخاطب العاقل لا يعتقد اتّصاف أمر بجميع الصّفات، كيف وفي المعاني ما هي متقابلة يمتنع اجتماعها، فلا يتصوّر حينئذٍ تخصيص أمر بصفةٍ، دون سائر الصّفات، وإذا لم يكن هذا التّخصيص واقعاً لم يلزم صدق الحدّ الّذي ذكره المصنّف ـ إذا أُريد به المعنى الأخير ـ على أمر موجود خارج عن المحدود.

وكذا الكلام في البواقي؛ فإنّ تخصيص صفة بأمر دون سائر الأُمور يقتضي أن يعتقد المخاطب اشتراكها بين جميع الأُمور، وهذا ممّا لا يقع في الصّفات المعتبرة عرفاً فلا يكون تخصيص صفة بأمر دون سائر الأُمور واقعاً، فلا يلزم صدق الحدّ على أمر موجود خارج عن المحدود، وقس على ذلك ما عداه.

وحاصل هذا القول: أنّا نختار أنّ المصنّف أراد بقوله: «دون أُخرى» و: «دون آخر» ما هو أعمّ من الواحد والاثنين والجمع، ولا نسلّم أنّه يدخل في تفسيره حينئذٍ القصر الحقيقيّ.

(٢) **قوله: «وكذا الكلام في البواقي»**. أي: «في مكانها» و: «دون آخر أو مكانه» بأن يقال: إن أُريد ⇐

قلت: هذا الاقتضاء[١] مختصّ بالقصر الغير الحقيقي. ألا ترى أنّهم اتّفقوا على صحّة «ما في الدّار إلّا زيد» قصراً حقيقيّاً مع أنّه ليس ردّاً على من اعتقد أنّ جميع النّاس في الدّار.

[إمكان الجواب عن النّقد]

ويمكن أن يُجاب عنه[٢] بأنّ المراد هو الثّاني، وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنّه خصّصه بغير الحقيقي لأنّه ليس بصدد التّعريف[٣] بل غرضه من هذا الكلام أن يفرّع عليه التّقسيم إلى قصر **الإفراد والقلب والتّعيين**.

وهذا التّقسيم لا يجري في القصر الحقيقي[٤] إذ العاقل لا يعتقد اتّصاف أمر بجميع الصّفات، ولا اتّصافه بجميع الصّفات غير صفة واحدة، ولا يردّده أيضاً بين ذلك، وكذا اشتراك صفة بين جميع الأُمور.

⇐ مكان صفة واحدة أُخرى، أو مكان أمر واحد آخر، يخرج ما إذا اعتقد المخاطب أكثر من صفتين أو أمرين، وإن أُريد أعمّ دخل القصر الحقيقيّ، لأنّه يصدق عليه أنّه تخصيص أمر بصفة مكان سائر الصّفات، وتخصيص أمر مكان سائر الأُمور، والجواب ما تقدّم عن مثله.

(١) **قوله: «هذا الاقتضاء»**. أي: اقتضاء اعتقاد المخاطب اتّصافه بجميع الصّفات مختصّ بالقصر الغير الحقيقيّ ولا يجري فيه ـ كما تقدّم بيانه ـ.

(٢) **قوله: «ويمكن أن يُجاب عنه»**. قال الجرجاني: وإنّما قال: «يمكن»؟ لأنّه خلاف الظّاهر؛ إذ المتبادر إلى الفهم أنّه تعريف يبتني عليه ذلك التّقسيم كما هو اللّائق بنظائر هذه المقامات. وأجاب بعضهم: بأنّا نريد الأعمّ من الواحد والاثنين والجمع لكن بشرط أن لا ينتهي الجمع إلى الجميع فلا يلزم المحذور.

(٣) **قوله: «لأنّه ليس بصدد التّعريف»**. أي: ليس بصدد التّعريف الجامع المانع لغير الحقيقيّ وإلّا كان اللّازم عليه الإتيان بقيد مخرج له، ليتميّز عن الحقيقيّ.

(٤) **قوله: «وهذا التّقسيم لا يجري في القصر الحقيقي»**. وإنّما لم يصرّح المصنّف بذلك اعتماداً على العقل وعلى شهرة غير الحقيقيّ.

[تقسيم القصر الإضافي إلى القلب والإفراد والتعيين]

﴿ **فكلٌّ منهما** ﴾ أي: فَعُلِمَ من هذا الكلام ـ ومن استعمال لفظة «أو» فيه ـ أنّ كلّ واحد من قصرالموصوف على الصّفة وقصرالصّفة على الموصوف ﴿ **ضربان** ﴾[1]:

الأوّل: تخصيص أمر بصفة دون أُخرى وتخصيص صفة بأمر دون آخر.

والثّاني: تخصيص أمر بصفة مكان أُخرى وتخصيص صفة بأمر مكان آخر.

[قصر الإفراد]

﴿ **والمخاطب بالأوّل**[2] **من ضربي كُلٍّ** ﴾ من قصر الموصوف على الصّفة، وقصر الصّفة على الموصوف ﴿ **من يعتقد الشَّرِكة** ﴾ أي: شَرِكَةَ صفتين ـ أو أكثر ـ في موصوف واحد، في قصر الموصوف على الصّفة، وشَرِكة موصوفين ـ أو أكثر ـ في صفة واحدة، في قصر الصّفة على الموصوف، حتّى يكون المخاطب بقولنا: «ما زيد إلّا كاتب» من يعتقد اتصافه بالكتابة والشّعر، وبقولنا: «ما كاتب إلّا زيد» من

---

(١) **قوله: «ضربان»**. أوّلهما: ما عبّر فيه بلفظ «دون» وثانيهما: ما عبّر فيه بلفظ «مكان» وكلّ واحد منهما أيضاً نوعان:

النّوع الأوّل: من الضّرب الأوّل: تخصيص أمر ـ أي: موصوف ـ بصفة دون أُخرى في قصر الموصوف على الصّفة.

النّوع الثّاني: من الضّرب الأوّل: تخصيص صفة بأمر دون آخر، في قصر الصّفة على الموصوف.

والنّوع الأوّل: من الضّرب الثّاني: تخصيص أمر ـ أي: موصوف ـ بصفة مكان صفة أُخرى ـ في قصر الموصوف على الصّفة ـ.

والنّوع الثّاني: من الضّرب الثّاني: تخصيص صفة بأمر مكان أمر آخر ـ في قصر الصّفة على الموصوف ـ.

(٢) **قوله: «والمخاطب بالأوّل»**. أي: بالّذي عبّر فيه بلفظ «دون».

يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة. ﴿ **ويُسمّى هذا القصر قصر إفراد ؛ لقطع الشَّرِكة** ﴾ أي: لقطعه الشَّرِكة المذكورة.

[قصر القلب]

﴿ **وبالثّاني** ﴾ أي: المخاطب بالثّاني[1] من ضربي كلّ وهو تخصيص أمر بصفة مكان أُخرى، أو تخصيص صفة بأمر مكان آخر ﴿ **من يعتقد العكس** ﴾ أي: عكس الحكم الّذي أثبته المتكلّم حتّى يكون المخاطب بقولنا: «ما زيد إلّا قائم» من يعتقد اتّصافه بالقعود دون القيام، وبقولنا: «ما شاعر إلّا زيد» من يعتقد أنّ الشّاعر «عمرو» دون «زيد».

﴿ **ويُسمّى** ﴾ هذا القصر ﴿ **قصر قلب** ﴾ لقلب حكم المخاطب.

[قصر التّعيين]

﴿ **أو تساويا عنده** ﴾ الظّاهر أنّه عطف على قوله: «يعتقد العكس»[2]، ولفظ «الإيضاح»[3] صريح في ذلك، أي: المخاطب بالثّاني إمّا من يعتقد العكس، وإمّا من تساوى عنده الأمران ـ أعني: اتّصافه بتلك الصّفة واتّصافه بغيرها، في قصر الموصوف، واتّصافه واتّصاف غيره بتلك الصّفة، في قصر الصفة ـ حتّى يكون المخاطب بقولنا: «ما زيد إلّا قائم» من يعتقد أنّه إمّا قائم أو قاعد ولا يعرفه على التعيين، وبقولنا: «ما شاعر إلّا زيد» من يعتقد أنّ الشّاعر إمّا «زيد» أو «عمرو» من غير أن يعلمه على التّعيين.

---

(١) **قوله: «وبالثّاني»**. أي: الّذي عبّر فيه بلفظ «مكان».

(٢) **قوله: «الظّاهر أنّه عطف على قوله «يعتقد العكس»**. لقربه منه.

(٣) راجع «الإيضاح» ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

﴿ ويُسمّى ﴾ هذا القصر ﴿ قصر تعيين ﴾ لتعيينه ما هو غير معيّن عند المخاطب.

فالحاصل: أنّ تخصيص شيء بشيء دون آخر **قصر إفراد**، وتخصيص شيء بشيء مكان آخر إن اعتقد المخاطب فيه العكس **قصر قلب**، وإن تساويا عنده **قصر تعيين**.

[خلاف بين السّكّاكيّ والخطيب في «قصر التّعيين»]

وفيه نظر(١)؛ لأنّه إذا تساوى الأمران عند المخاطب وعيّن المتكلّم أحدهما يكون هذا «تخصيص أمر بصفة دون أُخرى» لا «تخصيص أمر بصفة مكان أُخرى» لأنّه لم يثبت الصّفة الأُخرى حتّى يثبت المتكلّم تلك الصّفة مكانها.

ألا ترى أنّك إذا قلت: «ما زيد إلّا قائم» لمن اعتقد اتّصافه بواحد من القيام والقعود على التّساوي فقد خصّصتَهُ بالقيام متجاوزاً القعود، ولم تخصّصه بالقيام مكان القعود؛ لأنّ المخاطب لم يعتقد اتّصافه بالقعود حتّى توقع القيام مكانه.

وكذا الكلام في قصر الصّفة.

ولهذا جعل صاحب «المفتاح»(٢): «تخصيصَ شيء بشيء دون آخر» مشتركاً

---

(١) **قوله: «وفيه نظر»**. أي: في الحاصل يعني اشتمال ما عبّر فيه بلفظ «دون» على **قصر الإفراد** فقط، واشتمال ما عبّر فيه بلفظ «مكان» على **قصر القلب والتّعيين** نظر.

أو في عطف «تساويا» على «يعتقد» حتّى يكون الحاصل ما ذكر نظر.

(٢) **قوله: ولهذا جعل صاحب «المفتاح»**. وحاصل الخلاف بين الخطيب والسّكّاكي: أنّ المصنّف جعل التّخصيص بشيءٍ دون آخر قسماً واحداً وهو **قصر الإفراد**، وجعل التّخصيص بشيءٍ مكان آخر على قسمين: لأنّ المخاطب إن اعتقد عكس حكم المتكلّم فهو **قصر قلب**، وإن تساوى عنده الأمران فهو **قصر تعيين**.

والسّكّاكيّ جعل التّخصيص بشيءٍ مكان آخر قسماً واحداً وهو **قصر القلب**، وجعل ⇐

بين **قصر الإفراد** والقصر الّذي سمّاه المصنّف **قصر تعيين** وجعل تخصيصه به مكان آخر **قصر قلب** فقط.

[دفاعٌ عن المصنّف]

فإن قلت: مراد المصنّف(١) بـ«الأُخرى» إحدى الصّفتين، وبـ«الآخر» أحد

⇐ التّخصيص بشيءٍ دون آخر قسمين: لأنّ المخاطب إن اعتقد الشّركة فهو **قصر إفرادٍ**، وإن تساوى عنده الأمران فهو **قصر تعيين**. فالسّكّاكيّ أدرج **قصر التّعيين** في ضابط **قصر الإفراد**، والمصنّف في **قصر القلب**.

(١) **قوله: «فإن قلت: مراد المصنّف»**. أي: لا نسلّم عند تساوي الأمرين عند المخاطب وتعيين المتكلّم أحدهما أن لا يكون ذلك تخصيص أمر بصفةٍ مكان أُخرى بادّعاء أنّه لم يثبت الصّفة الأُخرى حتّى يثبت المتكلّم تلك الصّفة.

وذلك لأنّ مراد المصنّف بـ«الأُخرى» ـ في قوله: «مكان أُخرى» ـ إحدى الصّفتين لا على التّعيين، وكذلك مراده بـ«الآخر» ـ في قوله: «مكان أمر آخر» ـ أحد الأمرين لا على التّعيين أيضاً. فإذا قيل: «ما زيد إلّا قائم» لمن اعتقد اتّصافه بإحدى الصّفتين لا على التّعيين فقد خصّص «زيداً» بالقيام ـ معيّناً ـ مكان الصّفة الأُخرى الّتي هي إحدى الصّفتين لا على التّعيين وهي الّتي اعتقدها المخاطب، سواءأ كان هذا في قصر الموصوف على الصّفة ـ كما مثّلنا ـ أو في قصر الصّفة على الموصوف، كما إذا قيل: «ما شاعر إلّا زيد» لمن اعتقد أنّ الشّاعر إمّا «زيد» أو «عمرو» من دون أن يعلمه ـ أي: يعتقد أنّ أحدهما موصوف بهذه الصّفة لا على التّعيين ـ فقد خصّص الشّاعريّة بـ«زيد» مكان الآخر الّذي هو أحد الموصوفين لا على التّعيين.

والحاصل: أنّ مراد المصنّف من قوله: «مكان أُخرى» و: «مكان آخر»: «الأُخرى» و«الآخر» المردّد الّذي هو كلّيّ وقدر مشترك ـ أي: مشترك معنوي ـ بين «القيام» و«القعود» ـ مثلاً ـ وبين «زيد» و«عمرو» ـ مثلاً ـ فإذا قال القائل: «ما زيد إلّا قائم» ـ لمن اعتقد اتّصافه بإحدى الصّفتين ـ فقد خصّص «زيداً» بالقيام ـ الّذي هو فرد وجزئيّ معيّن ـ مكان الصّفة ⇐

الأمرين، فإذا قلت: «ما زيد إلّا قائم» لمن اعتقد اتّصافه بإحدى الصّفتين فقد خَصَّصْتَ «زيداً» بالقيام مكان الصّفة الأُخرى ـ الّتي هي إحدى الصّفتين ـ الّتي اعتقدها المخاطب، وكذا قصر الصّفة.

[الجواب عنه]

قلت: مقتضى قوله[1]: «مكان أُخرى» أن تكون الصّفة المذكورة ثابتة والأُخرى منفيّة، وإذا أُريد بـ«الأُخرى» إحدى الصّفتين فهي صادقة على الصّفة المذكورة؛ لأنّ المخاطب لم يعتقد اتّصافه بإحدى الصّفتين بشرط عدم التّعيين؛ لأنّ تحقّقها محال[2]، بل اعتقد اتّصافه بإحدى الصّفتين من غير علم بالتّعيين، وهذا

⇐ الأُخرى المردّدة الكلّيّة الّتي هي إحدى الصّفتين.

وكذا إذا قال: «ما شاعر إلّا زيد» فقد خصّص الشّاعريّة بـ«زيد» الذي هو فرد وجزئيّ معيّن مكان الأمر الآخر المردّد الكلّيّ الّذي هو أحد الأمرين.

فيصحّ قوله: «إنّ «أو تساويا عنده» عطف على قوله: «يعتقد العكس» ـ كما في «الإيضاح» ـ.

(١) **قوله: «قلت: مقتضى قوله»**. أي: إنّ الّذي يقتضيه ويدلّ عليه قوله: «مكان أُخرى» أن تكون الصّفة المذكورة في كلام المتكلّم ثابتة والأُخرى منفيةً ولذا يريد المتكلّم تخطئة المخاطب فيها.

وإذا أُريد بـ«الأُخرى»: إحدى الصّفتين الّتي هي كلّيّ مردّد بين كلّ واحدةٍ من الصّفتين على التّساوي، فهي صادقة على الصّفة المذكورة في كلام المتكلّم وعلى الصّفة الّتي أخطأ المخاطب في احتمالها مساوياً لما ذكر في كلام المتكلّم، لأنّ المخاطب لم يعتقد اتّصاف الموصوف بإحدى الصّفتين بشرط عدم التّعيين، لأنّ تحقّقها في نفسها محال فضلاً عن ثبوتها لموصوفٍ.

(٢) **قوله: «لأنّ تحقّقها محال»**. أي: ماهيّة إحدى الصّفتين بشرط عدم تعيّنها في ضمن القيام ⇐

صادقٌ[1] على كلّ واحدٍ من الصّفتين، فلا يكون هذا «تخصيصه بصفة مكان أُخرى» بل «تخصيصه بصفة يصدق عليها الأُخرى».

[نقد]

فإن قلت: قوله: «مكان أُخرى» لا يقتضي أن يكون اعتقاد المخاطب[2] نفي الصّفة المذكورة وإثبات الأُخرى، بل يكفي فيه تجويز نفيها وإثبات الأُخرى.

وهاهنا كذلك لأنّه إذا تساوى الأمران عنده فكما جوّز أن تكون الصّفة الثّابتة

⇐ ولا في ضمن القعود ـ مثلاً ـ بحيث تكون مجرّدة عن كلّ واحد منهما مستحيل بالضّرورة، فكيف يمكن أن يعتقدها المخاطب الصّالح للخطاب.

وإنّما يعتقد المخاطب اتّصافه بإحدى الصّفتين المستلزم للتّعيين لكن من غير علم من المخاطب بالتّعيين، ومعلوم أنّ عدم العلم بالتّعيين غير مستلزم لعدم التّعيين واقعاً.

(١) **قوله: «وهذا صادقٌ»**. أي: إحدى الصّفتين من غير علم بالتّعيين صادق على كلّ واحدةٍ من الصّفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفةٍ مكان أُخرى، بل يكون تخصيصه بصفةٍ يصدق عليها الأُخرى، فلا يصحّ عطف قوله: «تساويا» على قوله: «يعتقد العكس» تمسّكاً بما في «الإيضاح».

(٢) **قوله: قوله «مكان أُخرى» لا يقتضي أن يكون اعتقاد المخاطب»**. أي: «مكان أُخرى» لا يقتضي أن يكون اعتقاد المخاطب نفي الصّفة المذكورة بالقطع واليقين بل يكفي فيه ـ أي: في قوله: «مكان أُخرى» ـ تجويز واحتمال نفي الصّفة المذكورة وتجويز واحتمال إثبات الصّفة الأُخرى وهاهنا كذلك كما بيّنه الشّارح، فبطل ما قيل: من أنّه لا يكون هذا تخصيصه بصفةٍ مكان أُخرى.

وهذا بخلاف **قصر الإفراد**؛ فليس فيه تخصيصه بصفة مكان أُخرى، لأنّ المخاطب إذا اعتقد اتّصاف «زيد» ـ مثلاً ـ بالصّفتين معاً، فلم يجوّز انتفاء أحدهما فلا يكون «ما زيد إلّا كاتب» تخصيصاً لـ«زيد» بالكتابة مكان الشّعر، لأنّ الكتابة في مكانها لا في مكان الصّفة الأُخرى الّتي هي صفة الشّعر الّذي نفاه المتكلّم فلهذا جعل الخطيب هذا القصر تخصيصه بصفة دون أُخرى.

هي القيام فقد جوّز أن تكون هو القعود على التّعيين، فإذا قلت: «ما زيد إلّا قائم» فقد خصّصتَهُ بالقيام مكان الصّفة الأُخرى الّتي جوّز ثبوتها له على التّعيين وهي القعود، وهذا بخلاف **قصر الإفراد** فإنّه إذا اعتقد اتّصافه بالصّفتين لم يجوّز انتفاء إحداهما، فلا يكون قولك: «ما زيد إلّا كاتب» تخصيصاً لـ«زيد» بالكتابة مكان الشّعر، لأنّ الكتابة في مكانها.

[ردّه]

قلت: بعد ارتكاب جميع ذلك[1] فالإشكال بحاله؛ لأنّ غاية هذا التكلّف أن يتحقّق في **قصر التّعيين** «تخصيص شيء بشيء مكان آخر» لكنّه لا يقتضي أن

---

(١) **قوله: «قلت: بعد ارتكاب جميع ذلك»**. أي: بعد كلّ هذه التّوجيهات الإشكال باقٍ، لأنّ غاية هذا التّكلّف تصحيح استعمال لفظة «مكان» في قصر التّعيين حتّى يصحّ عطف «تساويا» على «يعتقد العكس» وهذا لا يقتضي أن لا يصحّ فيه استعمال لفظة «دون» إذ لا مانع من عطف «تساويا» على «من يعتقد الشّرِكة» خلافاً للمصنّف في «الإيضاح» ووفاقاً للسّكّاكيّ في «المفتاح» ـ حيث جعل تخصيص شيءٍ بشيءٍ دون آخر مشتركاً بين **قصر الإفراد** والقصر الّذي سمّاه الخطيب **قصر تعيين**، وجعل تخصيصه به مكان آخر **قصر قلب** فقط ـ فيكون كلمة «دون» مشتركاً بين **قصر الإفراد والتّعيين**.

وليس بلازمٍ أن يكون المخاطب بتخصيص شيءٍ دون أُخرى من يعتقد الشّرِكة فقط بل يصحّ أن يكون المخاطب به من يعتقد الشّرِكة، وأن يكون من تساويا عنده، فلا يصحّ كلام المصنّف في «الإيضاح» باختصاص «دون» بقصر الإفراد.

وكفى دليلاً على متانة كلام السّكّاكيّ ـ حيث جعل «دون» مشتركاً بين الإفراد والتّعيين ـ وركاكة كلام الخطيب ـ في متن «التّلخيص» حيث ذكر «تساويا» بعد قوله: «ويسمّى قصر قلب» ـ احتياجُ كلام الخطيب إلى الحذف والتّقدير، وتقديره: «المخاطب بالأوّل من يعتقد الشّرِكة أو تساويا عنده» فالمحذوف والمضمر هاهنا: «أو تساويا عنده»، و«بالثّاني من يعتقده العكس أو تساويا عنده» ثمّ حذف وأضمر.

يمتنع فيه «تخصيص شيء بشيء دون آخر» لأنّ قولك: «ما زيد إلّا قائم» لمن يردّده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود.

وهذا ظاهر لا مدفع له، فحينئذٍ يكون قوله: «دون أُخرى» مشتركاً بين **قصر الإفراد والتّعيين**، ولا يلزم أن يكون المخاطب به مَنْ يعتقد الشّرِكة البتّة، بل إمّا من يعتقد الشَّرِكة أو من تساويا عنده.

[توجيه]

وغاية ما يمكن في هذا المقام أن يقال: إنّ في كلامه حذفاً وإضماراً، وتقديره: «المخاطب بالأوّل مَنْ يعتقد الشَّرِكة أو تساويا عنده» و«بالثّاني مَنْ يعتقد العكس أو تساويا عنده» ويُسمّى القصر الّذي يكون المخاطب به من تساويا عنده ـ سواء كان دون أُخرى أو مكان أُخرى ـ **قصر تعيين**.

وكفى دليلاً على متانة كلام «المفتاح» ورَكَاكة[1] هذا الكلام أنّه يفتقر إلى هذه التكلّفات، ولعلّه هفوة صَدَرَت عنه من غير قصد إلى المخالفة.

[شروط القصر]

﴿ **وشرط قصر الموصوف على الصّفة «إفراداً» عدم تنافي الوصفين** ﴾ ليصحّ اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف، حتّى تكون المنفيّة في قولنا: «ما زيد إلّا شاعر» كونه كاتباً أو منجّماً لا كونه مُفْحَماً لامتناع اجتماع الشّاعريّة والمفحميّة؛ لأنّ «الإفحام» هو وِجْدان الرّجل غير شاعر.

﴿ **و** ﴾ شرط قصر الموصوف على الصّفة ﴿ **«قلباً» تحقّق تنافيهما** ﴾ أي: تنافي الوصفين، ليكون إثباتها مُشعراً بانتفاء غيرها؛ كذا في «الإيضاح»[2].

---

(١) «الرَّكاكة»: ـ بفتح الرّاء ـ الضَّعْفُ.

(٢) «الإيضاح»: ٢٢٧.

[نقد كلام المصنّف]

وفيه نظر[١]؛ لأنّه إن أراد به ما سبق إلى بعض الأوهام ـ من أن يكون إثبات المتكلّم تلك الصّفة المذكورة كالقيام في قولنا: «ما زيد إلّا قائم» مُشعراً بانتفاء غيرها، وهو القعود، ضرورةَ امتناع اجتماعهما ـ ففساده واضح؛ لأنّ هذا لا يتوقّف على تنافيهما؛ لأنّ إثباتها بطريق القصر مُشعر بانتفاء الغير، كما في **قصر الإفراد والتّعيين** بل قد يصرّح بالنّفي والإثبات[٢] جميعاً نحو: «زيد قائم لا قاعد».

وإن أراد به أن يكون إثبات المخاطب تلك الصّفة الّتي نفاها المتكلّم ـ كالقعود ـ مُشعراً بانتفاء غيرها ـ وهي الّتي أثبتها المتكلّم، كالقيام ـ حتّى يكون هذا عكساً لحكم المخاطب فيكون **قصر قلب** ـ فهو أيضاً فاسد، لجواز أن يكون انتفاء الغير معلوماً من وجه آخر مثل أن يصرّح المخاطب به ويقول: «ما زيد إلّا قاعد».

---

(١) **قوله: «وفيه نظر»**. أي: في هذا الاشتراط نظر، إذ لو أُريد به أن يكون إثبات المتكلّم تلك الصّفة مُشعراً بانتفاء غيرها وكان هو المناط كان فاسداً، لأنّ القصر يدلّ على تحقّق التّنافي من دون حاجة إلى هذا الشّرط.

وإن أُريد به أن يكون إثبات المخاطب مُشعراً بها وكان هو المناط فهو أيضاً فاسد لجواز أن يكون هذا التّنافي معلوماً من وجه آخر.

(٢) **قوله: «بل قد يصرّح بالنّفي والإثبات»**. أي: يلزم على هذا من الشّرط التّكرار واللّغو؛ إذْ كان الملاك والمناط والاعتبار في النّفي والإثبات هو المتكلّم وكان إثباته تلك الصّفة وانتفاء غيرها غير متوقّف على تنافيهما، لدلالة القصر على التّنافي.

وإن أراد بهذا الاشتراط أن يكون المناط والاعتبار في النّفي والإثبات هو المخاطب بأن يكون إثبات المخاطب تلك الصّفة مُشعراً بانتفاء غيرها فهو أيضاً فاسد ـ كما بيّنه الشّارح ـ.

[نقد ثان]

وأيضاً يخرج حينئذٍ[١] قولنا: «ما زيد إلّا شاعر» ـ لمن اعتقد أنّه كاتب لا شاعر ـ عن أقسام القصر؛ لعدم التّنافي بين الشّعر والكتابة.

[ثناء على السّكّاكيّ]

على أنّه لا شبهة[٢] لنا في كونه **قصر قلب** على ما صرّح به صاحب «المفتاح»[٣] ولقد أحسن في عدم اشتراط هذا الشّرط.

[دفع سؤال]

وأمّا ما يقال[٤] ـ من أنّ هذا شرط حسن **قصر القلب** ـ فممّا لا يفهم من اللّفظ،

---

(١) **قوله: «وأيضاً يخرج حينئذٍ»**. هذا نقد آخر على اشتراط المصنّف وهو أنّه يلزم من اشتراط التنافي بين الوصفين خروج «ما زيد إلّا شاعر» عن جميع أقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة، فلا يكون على هذا الاشتراط قصر قلب، ولا يعتقد المخاطب اجتماعهما فلا يكون قصر إفرادٍ، ولا يردّد بينهما فلا يكون قصر تعيين.

(٢) **قوله: «على أنّه لا شبهة»**. أي: لا شبهة في كونه **قصر قلبٍ** عند السكّاكيّ، وشرطه عنده هو اعتقاد المخاطب عكس ما يذكره المتكلّم، سواء أتحقّق التّنافي بين الوصفين أم لا.

(٣) مفتاح العلوم: ٤٠٠ ـ ٤٠١.

(٤) **قوله: «وأمّا ما يقال»**. أي: قول بعضهم: «إنّ التّنافي بين الوصفين إنّما هو شرط حسن القلب لا شرط صحّته فلا يرد ما ذكر» مردود بأنّه لا يفهم من عبارة «التّلخيص» ويأباه لفظ «الإيضاح» حيث قال في **قصر الإفراد**: إنّه يشترط فيه عدم التّنافي ليتصوّر اعتقاد المخاطب اجتماعهما. وقال في **قصر القلب**: إنّه يشترط فيه التّنافي ليكون إثباتها مُشعراً بانتفاء غيرها. هذا حاصل كلامه في الموضعين ولم يذكر فيهما ما يدلّ على الفرق بينهما، فحمل الأوّل على شرط الصّحّة والثّاني على شرط الحسن تعسّف واضح.

بل يأباه لفظ «الإيضاح»[1] ولو فهم فلا دليل عليه؛ لأنّا لا نسلّم عدم حسن قولنا: «ما زيد إلّا شاعر» لمن اعتقده كاتباً لا شاعراً.

[دفع ثانٍ]

وكذا ما يقال: إنّ المراد التّنافي في اعتقاد المخاطب[2] ـ بأن لا يجتمع فيه الوصفان ـ لأنّ هذا الاشتراط[3] حينئذٍ يكون ضائعاً؛ لأنّه قد علم أنّ **قصر القلب** هو الّذي يعتقد المخاطب فيه العكس ـ أعني: ثبوت ما نفاه المتكلّم ونفي ما أثبته ـ.

[نقد ثالث]

وأيضاً قد اعتبر صاحب «المفتاح»[4] في **قصر القلب** كون المخاطب معتقداً للعكس، فلا يصحّ قول المصنّف: «إنّه لم يشترط في **قصر القلب** تنافي

---

(١) حيث قال في شرط قصر القلب من «الإيضاح»: ٢٢٧: «ليكون إثباتها مشعراً بانتفاء غيرها» فإنّ الظّاهر المنساق إلى الفهم أن يترتّب عليه، فيتحقّق قصر القلب، ولو فهم كونه شرط الحسن ـ بأن يترتّب على التّعليل المذكور، فيحسن قصر القلب للإشعار المذكور ـ فلا دليل على كونه شرط الحسن ـ كما قرّره الهندي ـ.

(٢) **قوله: «التّنافي في اعتقاد المخاطب»**. أي: لا بحسب الواقع ونفس الأمر، وذلك بأن لا يجتمع في اعتقاده الوصفان.

(٣) **قوله: «لأنّ هذا الاشتراط»**. أي: لا يقال: إنّ المراد بتنافي الوصفين التّنافي في اعتقاد المخاطب، لا بحسب الواقع ـ كما بيّن ـ لوجهين:

الأوّل: أنّه يستلزم أن يكون الاشتراط لغواً، لأنّه قد علم بقوله: «وبالثّاني من يعتقد العكس».

والثّاني: أنّ السّكّاكي اعتبر في **قصر القلب** أن يكون المخاطب معتقداً للعكس وهو عبارة أُخرى عن تنافي الوصفين في اعتقاد المخاطب فلا يصحّ كلام المصنّف في «الإيضاح» أنّ السّكّاكيّ لم يشترط التّنافي في **قصر القلب**.

(٤) راجع: «المفتاح»: ٤٠٠.

الوصفين»[١] وأمّا عدم اشتراط السّكّاكيّ في **قصر الإفراد** عدم تنافي الوصفين فمبنيّ على أنّه أدخل فيه **قصر التّعيين**[٢].

[النّسبة بين «قصر التّعيين» وغيره]

﴿ و«**قصر التّعيين**» **أعمّ** ﴾ من أن يكون الوصفان فيه متنافيين[٣] أو غير متنافيين؛ لأنّ اعتقاد كون الشّيء موصوفاً بأحد الأمرين المتعيّنين لا يقتضي إمكان اجتماعهما ولا امتناعه، فكلّ مادّة تصلح مثالاً **لقصر الإفراد والقلب** تصلح مثالاً **لقصر التّعيين** من غير عكس.

[طرق القصر]

﴿ **وللقصر طُرُق** ﴾ والمذكور هاهنا أربعة، وقد يحصل **القصر** بتوسيط **ضمير الفصل**، وبتعريف **المسند**[٤]، وبنحو قولك: «زيد مقصور على القيام ومخصوص به» وما أشبه ذلك، فكأنّهم جعلوا **القصر** بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريقٍ من هذه الطّرق الأربعة.

ويمكن أن يجعل **الفصل** وتعريف **المسند** أيضاً من طرق **القصر** لكن ترك ذكرهما هاهنا لاختصاصهما بما بين **المسند إليه والمسند** مع التّعرّض لهما فيما

---

(١) «الإيضاح»: ٢٢٨.

(٢) **قوله: «فمبنيّ على أنّه أدخل فيه قصر التّعيين»**. أي: مبنيّ على أنّ السّكّاكيّ أدخل في تعريف **قصر الإفراد قصر التعيين** كما أشار إليه الشّارح بقوله: «ولهذا جعل صاحب المفتاح» إلى آخره....

(٣) **قوله: «متنافيين»**. مثل الشّاعريّة والمفحميّة، «أو غير متنافيين» مثل الشّاعريّة والكاتبيّة.

(٤) **قوله: «وقد يحصل القصر بتوسيط ضمير الفصل، وبتعريف المسند»**. ومثالهما قوله ـ تعالى ـ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ ﴾ وقول رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «إنّ عليّاً وشيعته هم الفائزون».

سبق ـ بخلاف **العطف والتّقديم** فإنّهما وإن سبقا لكنّهما يعمّان غير **المسند إليه والمسند** كالطّرق المذكورة هاهنا، وكأنّ في قول المصنّف: «منها» و«منها»[١] دون أن يقول: «الأوّل» و«الثّاني» إيماء إلى هذا.

[طريق العطف]

﴿منها: العطف[٢]كقولك في قصره﴾ ـ أي: في قصر الموصوف على الصّفة ـ **﴿إفراداً: «زيد شاعر لا كاتب» أو «ما زيد كاتباً بل شاعر»[٣]﴾**.

---

(١) **قوله: «وكأنّ في قول المصنّف «منها ومنها»**. أي: الإتيان بـ«من» التّبعيضيّة دون العدد مثل: «الأوّل والثّاني» إيماء وإشارة إلى هذا، أي: إلى أنّ للقصر طرقاً كثيرة، لا تنحصر فيما ذكر، وقيل: المشار إليه في قوله: «إلى هذا» هو إمكان أن يجعل ضمير الفصل وتعريف المسند أيضاً من الطّرق الاصطلاحيّة لكنّه ترك ذكرهما لما بيّنه الشّارح.

(٢) **قوله: «منها: العطف»**. قدّم العطف على سائر الطّرق؟ لأنّه أقواها بتصريح طرفي المثبت والمنفي فيه دون غيره، فإنّه يفهم ضمناً.

ثمّ قدّم النّفي والاستثناء لأنّهما أصرح من «إنّما» وأخّر التّقديم عن الكلّ، لأنّ دلالته على القصر ذوقيّة لا وضعيّة.

قيل: العطف يكون للقصر الحقيقيّ وغير الحقيقيّ وذلك لأنّه إن كان المعطوف خاصّاً نحو: «زيد شاعر لا عمرو» فالقصر غير حقيقيّ، وإن كان عامّاً نحو: «زيد شاعر لا غيره» فحقيقيّ.

(٣) **قوله: «ما زيد كاتباً بل شاعر»**. وذكر «بل» بعد النّفي دون الإثبات، لأنّها بعد النّفي تفيد الإثبات للتّابع فتفيد القصر، وبعد الإثبات لا ترفعه عن المتبوع بل تجعله في حكم المسكوت عنه، فلا تفيد القصر، فنحو: «ما زيد كاتباً بل شاعر» معناه: نفي الكتابة عن «زيد» وإثبات الشّعر له.

ونحو: «زيد كاتب بل شاعر» معناه: إثبات الشّعر له مع السّكوت عن نفي الكتابة أو إثباتها له.

مثّل بمثالين:

أحدهما: أن يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه، والمنفيّ هو المعطوف.

والثّاني: بالعكس.

وفيه إشعار بأنّ طريق العطف للقصر هو «لا» و«بل» دون سائر حروف العطف.

وأمّا «لكن» فظاهر كلام «المفتاح»(١) و«الإيضاح»(٢) في باب العطف أنّه يصلح طريقاً للقصر ولم يذكراه هاهنا، وقد أشرنا إلى ذلك في بحث العطف.

﴿ **وقلباً**: «**زيد قائم لا قاعد**» ﴾ ونفي القعود وإن علم من إثبات القيام ـ بناء على تنافيهما ـ لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقداً للعكس ـ فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى، بخلاف مجرّد الإثبات فإنّه خالٍ عن هذه الدّلالة. ﴿ **و**: «**ما زيد قائماً بل قاعد**» ﴾.

﴿ **وفي قصرها** ﴾ أي: قصر الصّفة على الموصوف ﴿ «**زيد شاعر لا عمرو**» و: «**ما عمرو شاعراً بل زيد**» ﴾. ويصحّ أن يقال: «ما شاعر عمرو، بل زيد» لكنّه يجب حينئذٍ رفع الاسمين؛ لبطلان عمل «ما» بتقديم الخبر(٣)، وقد أجمع النُّحاة(٤) على صحّة هذا التّقديم وبطلان العمل.

---

(١) في باب عطف المسند إليه من «المفتاح»: ٢٨٦.

(٢) «الإيضاح»: ١٤٤.

(٣) **قوله: «لبطلان عمل «ما» بتقديم الخبر»**. قال ابن مالك:

إعمال «ليس» أعملت «ما» دون «إن» مع بقا النَّفيِ وترتيبِ زُكِن

(٤) **قوله: «وقد أجمع النُّحاة»**. أي: أجمعوا على أمرين:

الأوّل: صحّة التّقديم. والثاني: بطلان العمل ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ ـ.

[نقد الشّارح الكازروني]

وذكر في شرح «المفتاح»[١] أنّه يمتنع تقديم الخبر على الاسم إذا عمل، وكذا إذا لم يعمل؛ إمّا لأنّ أصله العمل، وإمّا لتوافق اللّغة العاملة؛ وهو غلط فاحش[٢] لا يعرف له وجه صحّة.

---

(١) **قوله: «وذكر في شرح «المفتاح»**. يريد الرّدّ على الشّارح العلّامة قطب الدّين الكازرونيّ الشّيرازي وقد نصّ عليه السّعد في شرحه للمفتاح حيث قال:

ومن الغريب ما ذكره الشّارح العلّامة: «أنّ التقدير «ما أحد شاعر إلّا زيد» لا «ما شاعر أحد إلّا زيد» لأنّ خبر «ما» لا يتقدّم على اسمه وإن لم يعمل، إمّا لأنّ أصله العمل، وإمّا لتوافق اللغة العاملة وهم يجرون الفرع على الأصل».

يريد أنّه لا امتناع ـ في اللغة العاملة ـ لتقديم الخبر مع بقاء العمل، وإلّا فقد أطبقوا على أنّه يتقدّم الخبر فيبطل العمل لضعفها في باب العمل، وكأنّه جعل هذا من اللغة الغير العاملة ليكون على وَفْقِ «ما زيد منجّم» ـ برفع الاسمين ـ.

ومع هذا كلّه فلا الحكم منقول من أحد من النّحويّين، ولا الاستدلال مقبول عند القائسين، لظهور أنّه قياس مع القطع بانتفاء الجامع في الفرع.

وأغرب من ذلك تنظيره بأنّهم قدّروا في قوله:

* أن هالك كلّ من يحفى وينتعل *

ضمير الشّأن لئلّا يلزم تقديم الخبر على الاسم في باب «أنّ» وإن كان العمل باطلاً بالتّخفيف، ولم يعرف أنّهم إنّما قدّروا ضمير الشّأن في «أن» المخفّفة المفتوحة لتبقى عاملةً، لأنّهم وجدوا المكسورة ـ مع أنّها أدنى شبهاً بالفعل ـ عاملة اهـ.

(٢) **قوله: «وهو غلط فاحش»**. قال المحقّق الرّضيّ في باب خبر «ما» و«لا» من شرح الكافية ١: ٢٦٦: اعلم أنّ الأصل في «ما» أن لا تعمل كما في لغة بني تميم، إذ قياس العوامل أن تختصّ بالقبيل الّذي يعمل فيه من الاسم أو الفعل، لتكون متمكّنة بثبوتها في مركزها و«ما» مشتركة بين الاسم والفعل.

⇐

⇐ وأمّا الحجازيّون ـ وعلى لغتهم ورد التّنزيل قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ و: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ ـ فإنّهم أعملوها مع عدم الاختصاص لقوّة مشابهتها لـ«ليس» لأنّ معناهما سواء في الحقيقة، وذلك لأنّ معنى «ليس» في الأصل: «ما كان» ثمّ تجرّدت عن الدّلالة على الزّمان فبقي مفيداً نفي الكون. ومعنى «ما» مجرّد النّفي، ومعلوم أنّ نفي الشّيء بمعنى نفي كونه سواء من حيث الحقيقة.

وعند النُّحاة أنّ «ما» و«ليس» كلاهما لنفي الحال، والحقّ أنّهما لمطلق النّفي، فلمّا كان قياس إعمالها ضعيفاً انعزلت لأدنى عارضٍ، فمن ذلك مجيء «إنْ» بعدها.

وإنّما عزلتها لأنّها ـ وإن كانت زائدةً ـ تشابه «إن» النّافية لفظاً، فكأنّ «ما» النّافية دخلت على نفي، والنّفي إذا دخل على النّفي أفاد الإيجاب، فصارت «إنْ» كـ«إلّا» النّاقضة لنفي «ما» في نحو: «ما زيد إلّا منطلق».

ويجوز أن يقال: إنّما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظّرف، وقد جاءت «إن» بعدها غير كافّة شذوذاً وهو عند المبرّد قياس، أنشد أبو عليّ:

بني غُدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً ولكن أنتم الخَزَفُ

و«إن» العازلة عند الكوفيّين نافية لا زائدة، ولعلّهم يقولون: هي نافية زيدت لتأكيد نفي «ما» وإلّا فإنّ النّفي إذا دخل على النّفي أفاد الإيجاب.

وردّ عليهم بأنّه لا يجوز الجمع بين حرفين متّفقي المعنى إلّا مفصولاً بينهما ـ كما في «إنّ زيداً لقائم» ـ وأمّا الجمع بين اللّام و«قد» في نحو: «لقد سمع» مع أنّ في كليهما معنى التّحقيق والتّأكيد فلأنّ «قد» يشوبها معنيان آخران وهما: ١ ـ التّقريب ٢ ـ والتّوقّع، فلم يكن بَحْتاً للتّحقيق.

وكذا في «ألا إنّ» مع أنّ في «ألَا» معنى التّحقيق، لأنّ فيها معنى التّنبيه أيضاً.

وأنشد الفرّاء:

* إلّا أواريّ ما، إنْ، لا أُبيّنها *

ـ بالجمع بين ثلاثة أحرف نافية ـ. والرّواية: «لأياً مّا أُبيّنها».

⇐

واعلم أنّه لمّا لم يكن في قصر الموصوف على الصّفة مثال **الإفراد** صالحاً لأن يكون مثالاً **للقلب** لاشتراط عدم التّنافي في **الإفراد** وتحقّق التنافي في **القلب** ـ على زعمه ـ أفرد **للقلب** مثالاً يتنافى فيه الوصفان، بخلاف قصر الصّفة، فإنّ مثالاً واحداً يصلح لهما، ولمّا كان كلّ مثال لهما يصلح مثالاً **لقصر التّعيين** لم يتعرّض لذكره، وكذا الكلام في سائر الطّرق.

[طريق النّفي والاستثناء]

﴿ومنها النّفي﴾ والاستثناء **﴿كقولك في قصره إفـراداً: «مـا زيـد إلّا شـاعر» وقلباً: «ما زيد إلّا قائم» وفي قصرها﴾** إفراداً وقلباً **﴿«ما شاعر إلّا زيد»﴾** والكلّ يصلح مثالاً للتّعيين والتّفاوت إنّما هو بحسب اعتقاد المخاطب.

⇐ وممّا يعزلها عن العمل انتقاض نفيها، لأنّ عملها إنّما كان لأجل النّفي الّذي به شابهت «ليس» فكيف تعمل مع زوال المشابهة.

ونقل عن يونس أنّه يجوّز إعمالها مع انتقاض نفيها بـ«إلّا» وأنشد في ذلك:

وما الدّهـر إلّا منجنوناً بأهـله ... وما طالب الحاجات إلّا معذّبا

وأُجيب بأنّ المضاف محذوف من الأوّل ـ أي: «دَوَرَان مجنونٍ» ـ وكذا «معذّباً» مصدر كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ فيكون مثل قولك: «ما زيد إلّا سيراً».

ومن ذلك أن يتقدّم نفس الخبر ـ ظرفاً كان أو غيره ـ نحو: «ما قائم زيد» و: «ما في الدّار زيد» وذلك لضعفها في العمل، فلا تتصرّف في العمل بأن تعمل النّصب قبل الرّفع كالفعل.

وقال ابن عصفور ـ وتبعه العبديّ ـ: لا يبطل عملها إذا كان الخبر المتقدّم ظرفاً أو جارّاً ومجروراً؛ لكثرة التوسّع فيه كما تعمل «إنّ» وأخواتها.

قال أبو عليّ: زعموا أنّ قوماً جوّزوا إعمالها متقدّمة الخبر ظرفاً كان أو غيره.

قال الرَّبعيّ: الإعمال عندي هو القياس، لبقاء معنى النّفي اهبتصرّفٍ واختصارٍ.

[طريق «إنّما»]

﴿ ومنها «إنّما» كقولك في قصره إفراداً: «إنّما زيد كاتب» و ﴾ قلباً ﴿ «إنّما زيد قائم» ، وفي قصرها ﴾ إفراداً وقلباً ﴿ «إنّما قائم زيد» ﴾.

[كلام عن الشّيخ في «دلائل الإعجاز»]

واعلم أنّ كلام الشّيخ في «دلائل الإعجاز»(١) مُشعر بأنّ «لا» و«إنّما» يدلّان على

---

(١) **قوله: واعلم أنّ كلام الشّيخ في «دلائل الإعجاز»**. قال في الفصل الثّاني من مسائل «إنّما» من «دلائل الإعجاز» ٢٥٨: فصل: هذا بيان آخر في «إنّما»: اعلم أنّها تفيد في الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيءٍ ونفيه عن غيره، فإذا قلت: «إنّما جاءني زيد» عقل منه أنّك أردت أن تنفي أن يكون الجائي غيره، فمعنى الكلام معها شبيه بالمعنى في قولك: «جاءني زيد لا عمرو» إلّا أنّ لها مزيّة وهي: أنّك تعقل معها إيجاب الفعل لشيءٍ ونفيه عن غيره دفعةً واحدةً وفي حالٍ واحدةٍ، وليس كذلك الأمر في «جاءني زيد لا عمرو» فإنّك تعقلهما في حالين.

ومزيّة ثانية وهي: أنّها تجعل الأمر ظاهراً في أنّ الجائي «زيد» ولا يكون هذا الظّهور إذا جعلت الكلام بـ«لا» فقلت: «زيد لا عمرو».

ثمّ اعلم أنّ قولنا في «لا» العاطفة: إنّها تنفي عن الثّاني ما وجب للأوّل، ليس المراد به أنّها تنفي عن الثّاني أن يكون قد شارك الأوّل في الفعل، بل أنّها تنفي أن يكون الفعل الّذي قلت إنّه كان من الأوّل قد كان من الثّاني دون الأوّل.

ألا ترى أن ليس المعنى في قولك: «جاءني زيد لا عمرو» أنّه لم يكن من «عمرو» مجيء اليك مثل ما كان من «زيد» حتّى كأنّه عكس قولك: «جاءني زيد وعمرو» بل المعنى: «أنّ الجائي هو زيد لا عمرو» فهو كلام تقوله مع من يغلط في الفعل قد كان من هذا فيتوهّم أنّه كان من ذلك.

والنكتة أنّه لا شبهة في أن ليس هاهنا جائيان وأنّه ليس إلّا جاءٍ واحد، وإنّما الشّبهة في
⇐

قصر القلب دون **الإفراد** لأنّه قال: ليس المراد بقولهم: «أنّ «لا» تنفي عن الثّاني ما وجب للأوّل» أنّها تنفي عن الثّاني أن يكون قد شارك الأوّل في الفعل.

ألا ترى أنّه ليس معنى «جاءني زيد لا عمرو»: أنّه لم يكن من «عمرو» مجيء

⇐ أنّ ذلك الجائي «زيد» أم «عمرو» فأنت تحقّق على المخاطب بقولك: «جاءني زيد لا عمرو» أنّه «زيد» وليس بـ«عمرو».

ونكتة أُخرى وهي أنّك لا تقول: «جاءني زيد لا عمرو» حتّى يكون قد بلغ المخاطب أنّه كان مجيء إليك من جاءٍ إلّا أنّه ظنّ أنّه كان من «عمرو» فأعلمته أنّه لم يكن من «عمرو» ولكن من «زيد».

وإذ قد عرفت هذه المعاني في الكلام بـ«لا» العاطفة فاعلم أنّها بجملتها قائمة لك في الكلام بـ«إنّما» فإذا قلت: «إنّما جاءني زيد» لم يكن غرضك أن تنفي أن يكون قد جاء مع «زيد» غيره، ولكن أن تنفي أن يكون المجيء الّذي قلت: إنّه كان منه كان من «عمرو» وكذلك تكون الشّبهة مرتفعة في أن ليس هاهنا جائيان وأن ليس إلّا جاءٍ واحد.

وإنّما تكون الشّبهة في أنّ ذلك الجائي «زيد» أم «عمرو» فإذا قلت: «إنّما جاءني زيد» حقّقت الأمر في أنّه «زيد».

وكذلك لا تقول: «إنّما جاءني زيد» حتّى يكون قد بلغ المخاطب أن قد جاءك جاءٍ، ولكنّه ظنّ أنّه «عمرو» ـ مثلاً ـ فأعلمته أنّه «زيد».

فإن قلت: فإنّه قد يصحّ أن تقول: «إنّما جاءني من بين القوم زيد وحده» و: «إنّما أتاني من جملتهم عمرو فقط».

فإنّ ذلك شيء كالتكلّف والكلام هو الأوّل، ثمّ الاعتبار به إذا أُطلق فلم يقيّد بـ«وحده» وما في معناه.

ومعلوم أنّك إذا قلت: «إنّما جاءني زيد» ولم تزد على ذلك أنّه لا يسبق إلى القلب من المعنى إلّا ما قدّمنا شرحه من أنّك أردت النّصّ على «زيد» أنّه الجائي وأن تبطل ظنّ المخاطب أنّ المجي لم يكن منه ولكن كان من «عمرو» حسب ما يكون إذا قلت: «جاءني زيد لا عمرو»؛ فاعرفه اهبعين حروفه.

مثل ما كان من «زيد» حتّى كأنّه عكس قولك «جاءني زيد وعمرو» بل المعنى: أنّ الجائي هو «زيد» لا «عمرو» فهو كلام مع مَن غَلِطَ فزعم أنّ الجائي «عـمرو» لا «زيد» لا مع من اعتقد أنّهما جائيان، وهذا المعنى قائم بعينه في «إنّما»، فإذا قلت: «إنّما جاءني زيد» لم تكن تنفي أن يكون قد جاء مع «زيد» غيره، بل تنفي المجيء الّذي أثبتّه لـ«زيد» عن «عمرو»، فهو كلام مع مَن زعم أنّ الجائي «عمرو» لا مع مَن زعم أنّ «زيداً» و«عمراً» جائيان، فإن زعمت أنّ المعنى: «إنّما جاءني من بين القوم زيد وحده» فإنّه تكلّف، والكلام هو الأوّل ـ وبه الاعتبار إذا أُطلق ولم يقيّد بنحو «وحده» ـ لأنّه السّابق إلى الفهم، انتهى كلامه.

[نقد الأصوليّين]

وإنّما كان «إنّما» مفيداً للقصر **﴿لتضمّنه معنى «ما» و«إلّا»﴾**.

وفي هذا الكلام[١] إشارة إلى أنّ «ما» في «إنّما» ليست هي النّـافية ـ عـلى مـا توهّمه بعض الأُصوليّين[٢]، حيث استدلّوا على إفادته القـصر بأنّ «إنّ» للإثـبات

---

(١) **قوله: «وفي هذا الكلام»**. أي: في ذكر التّضمين إشارة إلى ذلك، لأنّ المناسب عـلى ذلك التّقدير أن يقال: لكونه بمعنى «ما» و«إلّا».

(٢) **قوله: «على ما توهّمه بعض الأُصوليّين»**. قال ابن هشام فـي بـاب «مـا» الزّائـدة مـن كـتاب «المغني»: وزعم جماعة من الأُصوليّين والبيانيّين أنّ «ما» الكافّة الّتي مـع «إنّ» نـافية وأنّ ذلك سبب إفادتها للحصر، قالوا:

لأنّ «إنّ» للإثبات و«ما» للنّفي، فلا يجوز أن يتوجّها معاً إلى شيءٍ واحد، لأنّه تناقض، ولا أن يُحْكَمَ بتوجّه النّفي للمذكور بعدها، لأنّه خلاف الواقع باتّفاق، فتعيّن صرفُهُ لغير المذكور، وصرفُ الإثبات للمذكور فجاء الحصرُ.

وهذا البحث مبنيّ على مقدّمتين باطلتين بإجماع النّحويّين؛ إذ ليست «إنّ» للإثبات،

⇐

و«ما» للنّفي ولا يجوز أن يكونا لإثبات ما بعده ونفيه، بل يجب أن يكونا لإثبات ما بعده ونفي ما سواه، أو على العكس، والثّاني باطل بالإجماع، فتعيّن الأوّل وهو معنى القصر ـ.

وذلك لأنّ «إنّ» لا تدخل[1] إلّا على الاسم، و«ما» النّافية لا تنفي إلّا ما دخلت عليه بإجماع النُّحاة.

⇐ وإنّما هي لتوكيد الكلام إثباتاً كان مثل: «إنّ زيداً قائم» أو نفياً مثل: «إنّ زيداً ليس بقائم» ومنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً﴾.

وليست «ما» للنّفي بل هي بمنزلتها في أخواتها «ليتما» و«لعلّما» و«لكنّما» و«كأنّما».

وبعضهم ـ أراد به عبدالقاهر في «دلائل الإعجاز»: ٢٥٢ ـ ينسب القول بأنّها نافية للفارسيّ في كتاب «الشّيرازيّات».

ولم يقل ذلك الفارسيّ لا في «الشّيرازيّات» ولا في غيرها، ولا قاله نحويّ غيره، وإنّما قال الفارسيّ في «الشّيرازيّات»: إنّ العرب عاملوا «إنّما» معاملة النّفي و«إلّا» في فصل الضمير كقول الفرزدق:

أنا الذّائد الحامي الذِّمار وإنّما   يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

فهذا كقول الآخر:

قد علمت سَلْمَى وجاراتها   ما قطّر الفارسَ إلّا أنا

اهـ.

(١) قوله: «وذلك لأنّ «إنّ» لا تدخل». هذا دليل الحكم بالتّخطئة للأُصوليّين وتوضيحه: أنّ «إنّ» المكسورة المشدّدة لا تدخل إلّا على الاسم وعلى قول الأُصوليّين يلزم دخولها على الحرف، لأنّ «ما» النّافية حرف بالإجماع، وأمّا بناءً على كونها كافّة فلا يلزم ذلك لأنّ «ما» الكافّة اسم عند جمع من النُّحاة المحقّقين.

وأيضاً لو سلّمنا كلامهم بأنّ «ما» نافية فلا نسلّم أنّها تنفي ما سوى المذكور، لأنّها تنفي ما دخلت عليه فقط ولا تعمل في غير مدخولها لضعفها عن العمل.

⇐

وأشار بلفظ «التّضمّن» إلى أنّه ليس بمعنى «ما» و«إلّا» حتّى كأنّهما لفظان مترادفان(١) إذ فرق بين أن يكون في الشّيء معنى الشّيء(٢) وأن يكون الشّيءُ

⇐ قال الجرجانيّ في تشديد الاعتراض على الأُصوليّين ثمّ دفعه: وأيضاً يلزم على ما ذكره اجتماع حرفي الإثبات والنّفي معاً، واجتماع ما لهما صدر الكلام، وتجويز إعمال «إنّ» إذ لم يكفّ عن العمل.

فإن قيل: الفصل مانع من إعمالها؟ قلنا: إن صحّ ذلك، فما المانع من إعمال حرف النّفي فيجوز «إنّما زيد قائماً» على لغة بني تميم.

وقد يندفع هذا بانتقاض النّفي بمعنى «إلّا».

وربّما يقال: ما ذكره الأُصوليّون لم يريدوا به أنّ كلّ واحدٍ من الحرفين ـ أعني «إنّ» و«ما» ـ باقٍ حال التّركيب على معناه الأصليّ، ليتّجه ما ذكرتموه.

بل هو بيان مناسبة لتضمّن إنّما «معنى النّفي والإثبات؛ بأنّ المفردين لمّا كان أحدهما حال الانفراد بمعنى الإثبات والآخر بمعنى النّفي، ناسب ذلك أن يتضمّن المركّب منهما معنى النّفي والإثبات معاً.

وهذه المناسبة أقوى ممّا نقلت عن عليّ بن عيسى الرّبعي ـ كما لا يخفى ـ اهـ.

(١) **قوله: «حتّى كأنّهما لفظان مترادفان»**. وإنّما قال: «كأنّهما» ولم يقل: «حتّى أنّهما» لأنّهما لا يكونان مترادفين، إذ شرط المترادفين أن يتّحدا معنىً ولفظاً أيضاً من حيث الإفراد، وهاهنا ليسا كذلك، لأنّ «إنّما» مفرد و«ما» و«إلّا» مركّب.

(٢) **قوله: «إذ فرق بين أن يكون في الشّيء معنى الشّيء»**. مأخوذ من الشّيخ عبدالقاهر في الفصل الأوّل من فصول «إنّما» من «دلائل الإعجاز» ٢٥٣: قال الشّيخ أبو عليّ في «الشّيرازيّات»: يقول ناس من النحويّين في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ**﴾: إنّ المعنى: «ما حرّم ربّي إلّا الفواحش» قال:

اعلم أنّهم وإن كانوا قد قالوا هذا الّذي كتبته لك فإنّهم لم يعنوا بذلك أنّ المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه وأنّ سبيلهما سبيلُ اللّفظين يوضعان لمعنىً واحدٍ، وفرق بين أن يكون في الشّيء معنى الشّيء وبين أن يكون الشّيءُ الشّيء على الإطلاق.

⇐

الشَّيْءَ على الإطلاق، فليس كلّ كلام يصلح فيه «ما» و«إلّا» يصلح فيه «إنّما» ـ كما سيجيء ـ.

[أدلّة تضمن «إنّما» معنى «ما» و«إلّا»]

ثمّ استدلّ على تضمّنه معنى «ما» و«إلّا» بثلاثة أوجه:

[الدّليل الأوّل]

أشار إلى الأوّل بقوله: ﴿ **لقول المفسّرين: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾ ـ بالنّصب ـ معناه: ما حرّم الله عليكم إلّا الميتة، وهو** ﴾ أي: هذا المعنى هو ﴿ **المطابق لِقِرَاءَة الرّفع** ﴾ أي: رفع «الميتة».

وتقرير هذا أنّ القراءة المشهورة[1] نصب «الميتة» ....

⇒ يبيّن لك أنّهما لا يكونان سواءً أنّه ليس كلّ كلام يصلح فيه «ما» و«إلّا» يصلح فيه «إنّما».

ألا ترى أنّها لا تصلح في مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا اللَّهُ** ﴾ ولا في نحو قولنا: «ما أحد إلّا وهو يقول ذاك» إذ لو قلت: «إنّما من إله الله» و: «إنّما أحد وهو يقول ذاك» قلت: ما لا يكون له معنىً.

فإن قلت: إنّ سبب ذلك أنّ «أحداً» لا يقع إلّا في النّفي وما يجري مجرى النّفي من النّهي والاستفهام، وأنّ «من» المزيدة في «ما من إله إلّا الله» كذلك لا تكون إلّا في النّفي؟

قيل: ففي هذا كفاية، فإنّه اعتراف بأن ليسا سواءً، لأنّهما لو كانا سواءً لكان ينبغي أن يكون في «إنّما» من النّفي مثلُ ما يكون في «ما» و«إلّا».

وكما وجدت «إنّما» لا تصلح فيما ذكرنا تجد «ما» و«إلّا» لا تصلح في ضرب من الكلام قد صلحت فيه «إنّما» وذلك في مثل قولك: «إنّما هو درهم لا دينار» لو قلت: «ما هو إلّا درهم لا دينار» لم يكن شيئاً. اهـ باختصارٍ.

(١) **قوله: «وتقرير هذا أنّ القراءة المشهورة»**. حاصل هذا التّقرير أنّ في الآية ثلاث قراءاتٍ:

⇐

و«حرّم»[١] مبنيّاً للفاعل.

وقُرِئَ برفع «الميتة» و«حرّم» مبنيّاً للفاعل أيضاً.

وقُرِئَ برفعها و«حرّم» مبنيّاً للمفعول؛ كذا في «تفسير الكَواشي»[٢].

فعلى قراءة نصب «الميتة» و«حرّم» مبنيّاً للفاعل «ما» في «إنّما» كافّة قطعاً؛ إذ لو كانت موصولة لبقي «إنّ» بلا خبر، والموصول بلا عائد، بل لم يبق للكلام معنىً[٣]

⇐ الأُولى: نصب «الميتة» و«حرّم» مبنيّاً للفاعل.

الثّانية: رفع «الميتة» و«حرّم» مبنيّاً للفاعل أيضاً.

الثّالثة: رفع «الميتة» و«حرّم» مبنيّاً للمفعول.

(١) الظّاهر أنّ «مبنيّاً» حال من المعطوف على خبر المبتدأ، ويجوز تقدير كون مضاف إلى «حرّم» ليكون هذا خبره ـ كما قرره الرّومي ـ.

(٢) **قوله: «تفسير الكَواشي»**. قال السيوطيّ في «لُبّ اللباب»: قلت: الكَواشيّ ـ بالفتح والتخفيف ومعجمة ـ إلى «كواشة» قلعة بالموصل اهـ. وقيل: إلى «كَوَاشى». قال الحمويّ: الكَواشى: ـ بالفتح وشينه معجمة ـ قلعة حصينة في الجبال الّتي في شرقي الموصل ليس إليها طريق إلّا لرجلٍ واحدٍ، وكانت قديماً تسمّى «أرد مشت» و«كواشى» اسم لها محدث اهـ.

وصاحب هذا التّفسير هو أبو العبّاس موفّق الدّين أحمد بن يوسف بن الحسن الشّيباني الموصليّ الشّافعي، المولود سنة ٥٩٠هـ والمتوفّى سنة ٦٨٠هـ.

(٣) **قوله: «لم يبق للكلام معنىً»**. لأنّ الخبر لابدّ منه في الكلام لإتمام الفائدة كما قال ابن مالك:

❊ الخبر الجزء المتمّ الفائدة ❊

وأيضاً الموصول يحتاج إلى العائد كما قال ابن مالك:

وكلّها تلزم بعدها صلةْ ... على ضمير لائق مشتملةْ

فإن قيل: نجعلها موصولاً والعائد الضّمير المستتر في «حرّم» والخبر محذوفاً، ⇐

أصلاً، فإذا فسّروا قراءة النّصب بـ«ما حرّم عليكم إلّا الميتة» ثبت أنّ «إنّما» متضمّن معنى «ما» و«إلّا» فطابقت هذه القراءة قراءة الرّفع؛ لأنّ «ما» فيها موصولة، والعائد محذوف[1]، و«الميتة» خبر «إنّ» تقديره: «إنّ الّذي حرّمه الله عليكم الميتة» وهذا يفيد القصر ـ لما مرّ في **تعريف المسند** من أنّ نحو «المنطلق زيد» و«زيد المنطلق» يفيد حصر الانطلاق على «زيد» ـ.

فإن قلت: هلّا جعلت «ما» في قراءة الرّفع كافّة مثله في قراءة النّصب.

قلت: أمّا على قراءة «حرّم» مبنيّاً للفاعل ـ وهو المذكور في «المفتاح»[2] والمقصود هاهنا ـ فظاهر أنّها ليست بكافّة؛ لأنّ «حرّم» مسند إلى ضمير «اللّه» فلا وجه لرفع «الميتة» إلّا على تأويل «إنّما حرّم الله شيئاً هو الميتة» ومع ظهور هذا

⇐ والمعنى: «إنّ الّذي حرّم الميتة هو الله ـ تعالى ـ».

يقال: هذا عكس المرام؛ إذ الغرض بيان المحرَّم ـ بصيغة المفعول ـ وهذا يفيد بيان المحرّم ـ بصيغة الفاعل ـ.

(١) **قوله: «العائد محذوف»**. عائد الموصول إمّا مرفوع أو منصوب أو مجرور. المرفوع يحذف في «أيّ» بلا شرط، وفي غيره بشرط استطالة الصّلة كما قال ابن مالك:

إن يستطل وصل وإن لم يستطل ... فالحذف نزر وأبوا أن يختزل

والمنصوب يحذف كثيراً بشرط أن يكون متّصلاً سواء كان منصوباً بفعل أو وصف غير صلة الألف واللّام.

والمجرور إن كان مخفوضاً بالوصف بإضافته إليه يحذف بشرط أن يكون الوصف بمعنى الحال والاستقبال.

وإن كان مخفوضاً بالحرف يحذف بشرطين:

الأوّل: أن يكون الموصول أيضاً مجروراً.

الثّاني: أن يكون حرف الجرّ واحداً في الموصول والعائد لفظاً ومعنىً ومتعلّقاً.

(٢) «المفتاح»: ٤٠٢ ـ ٤٠٣.

الوجه الصّحيح ـ وهو أن يجعل «ما» موصولة والعائد محذوفاً و«الميتة» خبر «إنّ» والتّقدير: «إنّ الّذي حرّم الله عليكم الميتةُ» ـ لا مجال لارتكاب هذا التّأويل.

وأمّا على قراءة «حرّم» مبنيّاً للمفعول فيحتمل أن تكون كافّة، وأن تكون موصولة.

ونقل أبو عليّ عن الزّجّاج[1] أنّه اختار أن تكون «ما» كافّة و«حرّم» مسنداً إلى «الميتة» لكنّا نقول: **جعلها موصولة** اسم «إنّ» و«الميتة» خبرها **أولى** ليبقى «إنّ» عاملة على ما هو الأصل.

---

(١) **قوله: «ونقل أبو عليّ عن الزّجّاج»**. مأخوذ عن الشّيخ في الفصل الأوّل من مسائل «إنّما» من كتاب «دلائل الإعجاز»: ٢٥٢ ـ ٢٥٣: قال الشّيخ أبو عليّ في «الشّيرازيّات»:

يقول ناس من النحويّين في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ**﴾: إنّ المعنى: «ما حرّم ربّي إلّا الفواحش» قال: وأَصَبْتُ ما يدلّ على صحّة قولهم في هذا وهو قول الفرزدق:

أنا الذّائد الحامي الذّمارَ وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون موجباً أو منفياً، فلو كان المراد به الإيجاب لم يَسْتَقِمْ. ألا ترى أنّك لا تقول: «يدافع أنا» و لا: «يقاتل أنا» وإنّما تقول: «أُدافع» و: «أُقاتل» إلّا أنّ المعنى لمّا كان: «ما يدافع إلّا أنا» فصلت الضّمير كما تفصله مع النّفي إذا أُلحقت معه «إلّا» حملاً على المعنى.

وقال أبو إسحاق الزّجّاج في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ**﴾ النّصب في «الميتة» هو القراءة ويجوز: «إنّما حُرِّمَ عليكم» قال أبو إسحاق: والّذي أختاره أن تكون «ما» هي الّتي تمنع «إنّ» من العمل ويكون المعنى: «ما حرّم عليكم إلّا الميتةُ» لأنّ «إنّما» تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها ونفياً لما سواه، وقول الشّاعر:

* وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي *

المعنى: ما يدافع عن أحسابهم إلّا أنا أو مثلي. انتهى كلام أبي عليّ.

[الدليل الثّاني]

وأشار إلى الثّاني بقوله: ﴿ولقول النُّحاة: «إنّما» لإثبات ما يذكر بعده[١] ونفي

---

(١) **قوله: «إنّما لإثبات ما يذكر بعده»**. اختلف في تفسير قولهم: «ما يذكر بعده» فقال بعضهم: أي: ما يذكره بعد «إنّما» متّصلاً من دون فصل، وادّعى أنّ هذا هو المتبادر من هذه العبارة.

واعترض عليه بأنّه يصحّ في قصر الصّفة على الموصوف مثل: «إنّما قائم زيد» فإنّ اللّفظ المذكور بلا فصل بعد «إنّما» ـ وهو القيام ـ أثبت لـ«زيد» ونفي ما سوى «زيدٍ» وهو «عمرو» ولكنّه لا يصحّ في قصر الموصوف على الصّفة نحو: «إنّما زيد قائم» فإنّ المذكور بلافصل بعد «إنّما» في هذا المثال هو «زيد» وهو لم يثبت لشيءٍ آخر.

وأُجيب: بأنّ المراد من كلمة «ما» في قولهم: «ما يذكر بعده» هو الحكم والمعنى: إنّ «إنّما» يكون لإثبات حكم ذكر بعده ونفي ما سواه والحكم في المثالين «القيام» والمراد من «ما سواه» أمرٌ مخصوص ادّعاه المخاطب لا كلّ حكم سواه. ففي «إنّما قائم زيد» إثبات حكم «القيام» لـ«زيد» ونفي حكم «القعود» وفي «إنّما زيد قائم» إثبات قيام «زيد» ونفي قيام «عمرو».

وقيل: المراد من «ما يذكر بعده» مجموع ما يذكر بعده لا الجزء الأخير منه، ومن «ما سواه» ما لم يذكر بعده وادّعاه المخاطب.

وقال بعضهم الآخر: المراد من قولهم: «ما يذكر بعده» الجزء الأخير الواقع في آخر الكلام لأنّه محصور فيه ومقصور عليه، فالمراد به الجزء مع الواسطة والفصل، ففي «إنّما زيد قائم» إثبات «القيام» لـ«زيد» وحصر «زيد» في «القيام»، وفي «إنّما قام زيد» إثبات «زيد» على صفة «القيام» ونفي ما سواه.

وهذا التّفسير حكم الشّارح بأنّه تكلّف، لأنّ إرادة الجزء الأخير والجزء مع الواسطة والفاصلة خلاف التّبادر والظّاهر.

وقال المحشّي عبدالحكيم الهنديّ: يعلم من التّفصيل الّذي ذكره أنّ المراد بـ«ما» الحكم بمعنى المحكوم به أو النّسبة الحكميّة، أي: للدّلالة على ثبوت المحكوم به أو

⇐

ما سواه ﴾ ـ أي: سوى ما يذكر بعده ـ أمّا في قصر الموصوف نحو: «إنّما زيد قائم» فهو لإثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه، وأمّا في قصر الصّفة نحو: «إنّما يقوم زيد» فهو لإثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام «عمرو» و«بكر» وغيرهما.

[دفع وهم]

فما سوى الحكم المذكور بعده في كلّ من القصرين مخصوص؛ لظهور أنّه لا ينفي كلّ حكم سواه.

وقد يقال: إنّ المراد أنّه لإثبات الجزء الأخير ممّا بعده لموصوف، أو لإثباته على صفةٍ مع نفي ما سواه؛ وهو تكلّف.

[الدّليل الثّالث]

وأشار إلى الثّالث بقوله: ﴿ **ولصحّة انفصال الضّمير معه** ﴾ أي: مع «إنّما»

⇐ ثبوت النّسبة ووقوعها.

ولا يخفى أنّه لا يجري فيما إذا كان الجزءُ الأخير في جملة «إنّما» غير المسند والمسند إليه نحو: «إنّما زيد قائم في الدّار» و: «إنّما يقوم زيد في الدّار» لأنّها ليست لإثبات الحكم المذكور بعدها ونفي الحكم الّذي سواه، بل لإثبات قيد الحكم المذكور ونفي قيد سواه، فلابدّ من تعميم الإثبات والنّفي، أي: إثبات الحكم ونفيه بنفسه أو باعتبار قيده.

ومع ذلك يرد عليه أنّ قولهم على هذا المعنى إنّما يدلّ على أنّ «إنّما» يفيد القصر، لا على تضمّنه معنى «ما» و«إلّا» فلابدّ من ضمّ عدم القول بالفصل، أي: لا قائل بأنّها تفيد القصر وليست بمعنى «ما» و«إلّا».

بخلاف التّوجيه الّذي نقله بقوله: «وقد يقال...» فإنّه دليل على تضمّنه «ما» و«إلّا» ويجري في جميع صورها بلا مؤونة، ويكون نسبة الذّكر إلى ما بعده بلا تجوّز.

إلّا أنّه يحتاج إلى حمل «ما يذكر بعده» على الجزء الأخير كما يحتاج توجيه الشّارح إلى حمل «نفي ما سواه» على المخصوص اهـ.

كقولك: «إنّما يقوم أنا» كما تقول: «ما يقوم إلّا أنا» إذ قد تقرّر في «علم النّحو» أنّه لا يصحّ الانفصال إلّا لتعذّر الاتّصال، ووجوه التعذّر محصورة[1] مثل: التّقدّم على العامل، والفصل بينهما لغرض، ونحو ذلك، وجميع هذه الوجوه منتفية هاهنا سوى أن يقدّر فيه الفصل لغرض، وذلك بأن يكون المعنى: «ما يقوم إلّا أنا».

ثمّ استشهد لصحّة هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرّح باسم الشاعر ليُعْلِمَ أنّه من الأبيات الّتي يستشهد بها[2] لإثبات القواعد؛ إذ ليس الغرض مجرّد التّمثيل،

---

(١) **قوله: «وجوه التعذّر محصورة»**. وهي التّقديم على العامل كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ** ﴾.

وحذفه نحو:

* فإيّاك والميتات لا تقربنّها *

وقولهم: «إيّاك والأسد».

وكونه معنويّاً نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ** ﴾.

وكونه محصوراً نحو:

* وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي *

وكون المسند إلى الضّمير صفة جارية على غير من هي له نحو: «زيد عمرو ضاربه هو».

(٢) **قوله: «من الأبيات الّتي يستشهد بها»**. الشّعراء عندهم على أربع طبقاتٍ:

الطّبقة الأولى: الجاهليّون مثل امرئ القيس وسائر أصحاب المعلّقات.

الطّبقة الثّانية: المخضرمون وهم الّذين أدركوا الجاهليّة والإسلام مثل حسّان بن ثابت والنّابغة والأعشى وغيرهم.

الطّبقة الثّالثة: الإسلاميّون أو المتقدّمون مثل الكميت ودعبل والفرزدق، وهؤلاء الطّبقات الثّلاث يستشهد بكلامهم بإجماع المحقّقين من أهل الأدب.

الطّبقة الرّابعة: المولّدون مثل المتنبّي ومن بعده، واختلف في صحّة الاستشهاد ⇐

فقال: ﴿ قال الفرزدق: ﴾

﴿ «أنا الذّائد ﴾ من «الذَّوْد» وهو الطَّرْدُ ﴿ الحامي الذِّمار ﴾[1] وهو العهد. وفي «الأساس»[2]: «هو حامي الذِّمار» إذا حَمِيَ ما لو لَمْ يَحْمِهِ لِيْمَ وعُنِّفَ ـ من حِمَاه

⇐ بكلامهم؛ فقبله ابن جنّي قائلاً: إنّ المعاني يتنابها المتأخّرون كما يتنابها المتقدّمون، وردّه الآخرون.

(١) قوله: «أنا الذّائد الحامي الذّمار». البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ من قصيدةٍ يقولها الفرزدق في هجو جريرٍ ومدح قومه.

وسببها: أنّ نِساء بني مجاشع بلغهنّ فحش جريرٍ بهنّ، فأتين الفرزدق وهو مقيّد قيّد نفسه لحفظ القرآن، فقلن: «قبّح الله قيدك وقد هتك جرير عورات نسائك فلُحِيْتَ شاعرَ قومٍ» فأغضبنه، ففكّ القيد وقال:

ألا استهزأت منّي سُوَيْدَةُ إذ رأَتْ ... أسيراً يداني خطوَه حلقُ الحجل
ولو علمت أنّ الوَثاقَ أشدُّهُ ... إلى النّار قالتْ لي مقالة ذي عقلِ
لعمري لئن قيّدتُ نفسي لطالما ... سعيت وأوضَعْتُ المطيّة في الجهل
ثلاثين عاماً ما أرى من عَمَايَةٍ ... إذا برقت إلّا أشُدُّ لها رَحْلِي
أتَتْنِي أحاديثُ البعيثِ ودونه ... زرود فشاماتُ العقيق من الرَّمْلِ
فقلتُ: أظنَّ ابنُ الخبيثةِ أنّني ... غفلتُ عن الرّامي الكِنانة بالنَّبْلِ
فإن يكُ قيدي كان نَذْراً نذرتُهُ ... فمالي عن أحساب قومِيَ من شُغْلِ
أنا الذّائد الحامي الذِّمار وإنّما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي
ولو ضاع ما قالوا: ارْعَ منّا وجدتهم ... شِحاحاً على الغالي من الحسب الجَزْلِ

الذِّمار ـ بكسر الذّال المعجمة ـ ما يلزم الإنسان حفظه وحمايته.

«الأحساب»: جمع «الحَسَب» وهو ما يُعدّ من مفاخر الآباء. والباقي واضحٌ، والشّاهد بيّنه الشّارح كما ترى.

(٢) قوله: «وفي «الأساس»». أي: «أساس البلاغة» الّذي وضعه جار الله العلّامة الزّمخشريّ في مجازات لغة العرب في مادّة «ذمر» ٢٠٧.

وحريمه ـ ﴿ وإنّما * يُدافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي» ﴾.

لمّا كان غرضه أن يخصّ المدافِع[١] ـ لا المدافَع عنه[٢] ـ فصل الضّمير وأخّره إذ لو قال: «إنّما أُدافع عن أحسابهم» لصار المعنى: أنّه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ـ كما إذا قيل: «لا أُدافع إلّا عن أحسابهم» ـ وليس ذلك معناه، وإنّما معناه: «أنّ المدافع عن أحسابهم هو لا غيره».

ولا يجوز أن يقال: إنّه محمول على الضَّرورة، لأنّه كان يصحّ أن يقول: «وإنّما أُدافع عن أحسابهم أنا» ـ على أنّ «أنا» تأكيد ـ.

[ردّ احتمال لتصحيح الاستدلال]

ولا يجوز أن يكون «ما» موصولة اسم «إنّ» و«أنا» خبرها ـ أي: إنّ الّذي يدافع أنا ـ لأنّ قوله: «أنا الذّائد» دليلٌ على أنّ الغرض الإخبار عن المتكلّم[٣] بصدور الذَّوْد والمدافعة عنه، وليس بمستحسن أن يقال: «أنا الذّائد والمدافع أنا».

مع أنّه لا ضرورة في العدول عن لفظ «مَنْ»[٤] إلى لفظ «ما» وهو أظهر في المقصود.

---

(١) **قوله: «أن يخصّ المدافِع»**. بصيغة الفاعل.

(٢) **قوله: «لا المدافَع عنه»**. بصيغة المفعول.

(٣) **قوله: «دليلٌ على أنّ الغرض الإخبار عن المتكلّم»**. قال الرّومي: يعني أنّه يدلّ على كون المتكلّم مخبراً عنه في هذا الكلام، فلو جعل «ما» موصولة ـ كما ذكر ـ لكان مخبراً به فلا يستحسن اهـ.

(٤) **قوله: في العدول عن لفظ «مَنْ»**. أي: لو كانت «ما» موصولة بمعنى الّذي اسم «إنّ» و«أنا» خبرها لكان المناسب الإتيان بـ«مَنْ» الموصولة مكان «ما» لأنّها نصّ في ذوي العقول بخلاف «ما» فإنّه اختلف فيها، فقيل: لغير العاقل. وقيل: «مشترك بينه وبين العاقل، وأغلب استعمالها في غير العاقل.

[سؤال وجواب]

فإن قلت: كيف صحّ إسناد الفعل الغائب إلى ضمير المتكلّم؟

قلنا: لا نسلّم أنّ الفعل غائب(١) لأنّ غيبة الفعل وتكلّمه وخطابه باعتبار **المسند إليه**؛ فالفعل في نحو: «ما يقوم إلّا أنا وأنت» لا يكون غائباً(٢).

---

(١) **قوله: «لا نسلّم أنّ الفعل غائب»**. قال الجعفري صاحب هذا التّعليق: وفيه نظر؛ لأنّ الياء موضوع للغيبة واتّفق عليه أهل التّصريف عن بكرة أبيهم، وإنّما يستدلّ على غيبة الفاعل وتكلّمه وخطابه بغيبة الفعل وتكلّمه وخطابه، لأنّ لكلّ واحدٍ من هذه الثّلاثة علامة خاصّة في الفعل، فالياء في المضارع للغائب، والتّاء للخطاب، والهمزة والنّون للمتكلّم. وإذا عرفت ذلك فاعلم أنّ قوله: «لانسلّم أنّ الفعل غائب» قول ساقط مرذول وكلام عاميّ مغسول.

والوجه الصّحيح أن يقال: إنّما صحّ إسناد الفعل الغائب إلى ضمير المتكلّم المنفصل لأنّ الضّمير المنفصل في حكم الاسم الظّاهر وأسماء الظّواهر كلّها غُيَّب، وسبب ذلك: أنّ الغرض الّذي وضع له الضّمير هو الاختصار المطلوب، والكامل في الاختصار هو الضّمير المتّصل، ولذا لا يعدل عنه إلى غيره مهما أمكن. قال ابن مالك:

وفي اختيار لا يجيء المنفصل ... إذا تأتّى أن يجيء المتّصل

وإذا لم يتيسّر الاتّصال ـ كما في المواضع الخمسة المتقدّمة ـ عدل إلى الانفصال، ولم يكن حينئذٍ فرق بين الضّمير المنفصل والاسم الظّاهر الموضوع للغيبة من جهة أنّ كلّاً منهما لا يحصل به الاختصار المطلوب الموضوع لأجله الضّمير، ولذا يسند الغائب إلى الضّمير المنفصل كما يسند إلى الاسم الظّاهر، فكان الضّمير المنفصل في حكم الاسم الظّاهر الموضوع للغائب، ولذا يعطف على المرفوع المنفصل من دون فاصل، ويقال: «أنا أو مثلي» بخلاف الضّمير المتّصل فإنّه لا يعطف عليه من دون فاصلٍ، قال ابن مالك:

وإن على ضمير رفع متّصل ... عطفت فافصل بالضّمير المنفصل

أو فاصل ما وبلا فصل يرد ... في النّظم فاشياً وضعفه اعتقد

(٢) **قوله: «ما يقوم إلّا أنا وأنت» لا يكون غائباً»**. أي: بل في «ما يقوم إلّا أنا» متكلّم، وفي قوله: «ما يقوم إلّا أنت» مخاطب.

ولو سُلِّم **فالمسند إليه** في الحقيقة هو **المستثنى منه** العام وهو غائب.

[الدّليل الرّابع]

وقد يستدلّ على تضمّنه معنى «ما» و«إلّا» بصحّة إعمال الصّفة الواقعة بعده على ما صرّح به بعض النُّحاة نحو: «إنّما قائم أبواك»(١) مثل: «ما قائم إلّا أبواك».

وقد نقل(٢) في تضمّنه معنى «ما» و«إلّا» مناسبة عن عليّ بن عيسى الرَّبَعِيّ البَغْدَادِيّ وهي أنّه **لمّا كانت** كلمة «إنّ» لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه ثمّ اتّصلت

---

(١) **قوله: «إنّما قائم أبواك»**. أي: عمل «قائم» في «أبواك» لاعتماده على النّفي الّذي تضمّنه «إنّما» والاعتماد على النّفي شرط في إعمال الصّفة على رأي المشهور. قال ابن مالك:

كفعله اسم فاعل في العمل إن كان عن مضيّه بمعزل

وولي استفهاماً أو حرف ندا أو نفياً أو جا صفةً أو مسندا

والأخفش والكوفيّون جوّزوا رفع الصّفة للظّاهر على أنّه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام أو النّفي نحو: «قائم الزّيدان» كما يجيزون في نحو: «في الدّار زيد» أن يعمل الظّرف بلا اعتمادٍ ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ ـ في باب المبتدأ والخبر من شرح «الكافية» ١: ٨٧.

(٢) نقله السّكّاكيّ في بحث «إنّما» من باب قصر «المفتاح»: ٤٠٣ وعنه المصنّف الخطيب في بحث «إنّما» من باب القصر من كتاب «الإيضاح»: ٢٣٠. وهذا نصّ السّكّاكيّ: ويذكرون لذلك وجهاً لطيفاً يسند إلى عليّ بن عيسى الرَّبَعيّ وأنّه كان من أكابر أئمّة النّحو بـ«بغداد» وهو أنّ كلمة «إنّ» لمّا كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثمّ اتّصلت بها «ما» المؤكّدة لا النّافية ـ على ما يظنّه من لا وقوف له بـ«علم النّحو» ـ ضاعف تأكيدها فناسب أن يضمّن معنى القصر، لأنّ قصر الصّفة على الموصوف، وبالعكس، ليس إلّا تأكيداً للحكم على تأكيد. ألا تراك متى قلت ـ لمخاطب يردّد المجيء الواقع بين «زيد» و«عمرو» ـ: «زيد جاء لا عمرو» وكيف يكون قولك: «زيد جاء» إثباتاً للمجيء لـ«زيد» صريحاً، وقولك: «لا عمرو» إثباتاً ثانياً للمجيء لـ«زيد» ضمناً. اهـ.

بها «ما» المؤكّدة **ناسب** أن يتضمّن معنى القصر؛ لأنّ القصر ليس إلّا تأكيداً للحكم على تأكيد، وذلك لأنّ نحو قولك: «زيدٌ جاءني لا عمرو» ـ لمن يردّد المجيء بينهما ـ يفيد إثبات المجيء لـ«زيد» صريحاً في قولك: «زيد جاء» وضمناً في قولك: «لا عمرو» لأنّ نفس المجيء لمّا كان مسلّم الثّبوت لأحدهما فإذا نفيتَه عن «عمرو» ثبت لـ«زيد» ضرورة.

فإن قلت: هذا إثباتٌ على إثباتٍ[1] لا تأكيد على تأكيد.

قلت: أمّا الثّاني ـ أعني: الإثبات الضّمني ـ فتأكيد قطعاً[2]، وأمّا الأوّل فتأكيد أيضاً بالنّسبة إلى نفس الحكم، لأنّه كان مسلّم الثّبوت قبل ذكره.

ويجب أن يعلم أنّ هذه مناسبة ذكرت لوضع «إنّما» متضمّناً معنى «ما» و«إلّا» فلا يلزم اطّرادها[3] حتّى يكون كلّ كلام فيه تأكيد على تأكيد مفيداً للقصر مثل: «إنّ زيداً لقائم».

[طريق التّقديم]

﴿ **ومنها** ﴾ أي: ومن طرق القصر ﴿ **التّقديم** ﴾ أي: تقديم ما حقّه التّأخير ـ كخبر

---

(١) **قوله: «إثباتٌ على إثباتٍ»**. أي: هو تأكيد واحد، وليس تأكيداً على تأكيد لأنّه يلزم أن يكون في الكلام ثلاثة إثباتات.

(٢) **قوله: «أمّا الثاني ـ أعني الإثبات الضّمني ـ فتأكيد قطعاً»**. أي: الإثبات الضّمنيّ تأكيد يقيناً، لأنّه إثبات على إثبات، وأمّا الأوّل ـ أعني الإثبات الصّريح ـ فتأكيد أيضاً بالنّسبة إلى نفس الحكم وهو المجيء مجرّداً عن كونه مردّداً بينهما أو معيّناً لأحدهما المعيّن، لأنّه كان مسلّم الثّبوت قبل ذكره.

(٣) **قوله: «فلا يلزم اطّرادها»**. وذلك لأنّ المناسبة مرجّحة للوضع وليست علّة تامّةً ومصحّحةً له، ولهذا لا يلزم انعكاسها أيضاً بفقد تلك المناسبة في بعض أمثلة القصر، ويتبيّن هذا الكلام في مطلع الفنّ الثّاني عندما يقول: «والقول بدلالة اللّفظ لذاته ظاهره فاسد».

المبتدأ ومعمولات الفعل ـ ﴿كقولك ـ في قصره ﴾ أي: قصر الموصوف على الصّفة: ﴿ «تميميّ أنا» ﴾.

وكان الأحسن أن يذكر مثالين؛ لأنّ هذا المثال لا يصلح مثالاً للجميع؛ لأنّ التّميميّة والقيسيّة إن تنافيا لم يصلح **لقصر الإفراد** وإلّا لم يصلح **لقصر القلب**.

﴿ **وفي قصرها: «أنا كفيتُ مُهِمَّكَ»** ﴾ **إفراداً** لمن اعتقد أنّك مع الغير كفيته، **وقلباً** لمن اعتقد انفراد الغير به، و**تعييناً** لمن اعتقد اتّصاف أحدكما به، وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل ممّا يصحّ تقديمه.

[الطّرق الأربعة وما تشترك فيه وما تفترق]

﴿ **وهذه الطّرق الأربعة** ﴾ بعد اشتراكها في أنّ المخاطب بها يجب أن يكون حاكماً حكماً مشوباً بصواب وخطأ، وأنت تريد إثبات صوابه ونفي خطأه؛ أمّا في **قصر الإفراد** فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلّم، وخطأ في بعض وهو ما ينفيه، وأمّا في **قصر القلب** فالصّواب كون الموصوف على أحد الوصفين، أو كون الوصف لأحد الموصوفين، والخطأ تعيينه، وأمّا في **قصر التّعيين** فالصّواب أيضاً كونه لأحدهما[1]، والخطأ تجويز كلّ منهما على التّساوي.

---

(١) **قوله: «وأمّا في قصر التّعيين فالصواب أيضاً كونه لأحدهما»**. قال الجرجاني: إنّ المتردّد بين قيام «زيد» و«عمرو» ـ مثلاً ـ يحكم بثبوت القيام لأحدهما وهو صواب.

وأمّا تجويزه كلّاً منهما، فإن كان عبارة عن تردّده وتشكّكه فيهما فذلك ليس حكماً حتّى يوصف بالصّواب أو الخطأ، بل الشّكّ منافٍ للحكم، لأنّه يقتضي رجحان أحد الطّرفين المنافي للتّشكّك.

وإن كان عبارة عن حكمه بأنّ كلّ واحد منهما جائز الوقوع، مساوٍ للآخر في جواز الوقوع وإمكانه، فلا شكّ أنّه حكم، لكنّه صواب قطعاً.

⇐

[وجوه الاختلاف بينها]

﴿تختلف من وجوه﴾:

[الأوّل] ﴿فدلالة الرّابع﴾ أي: التّقديم ﴿بالفحوى﴾[1] أي: بمفهوم الكلام، بمعنى أنّه إذا تأمّل الذّوْقُ السّليم في مفهوم الكلام ـ الّذي فيه التّقديم ـ فَهِمَ منه

⇐ وإن كان عبارة عن حكمه بتساويهما في الوقوع، فظاهر أنّ المتردّد خالٍ عن هذا الحكم ضرورة أنّه يعلم أنّ الواقع أحدهما متعيّناً في نفسه، لكنّه اشتبه عليه ذلك المتعيّن من حيث تعيّنه كيف ولو حكم بتساويهما في الوقوع لكان حاكماً بوقوعهما معاً، أو بعدمِ وقوعهما معاً.

فالقول بأنّ المخاطب في **قصر التّعيين** حاكم ـ حكماً مشوباً بصواب وخطإٍ ـ خطأٌ بل هو حاكم حكماً صواباً، ومتردّد بين أمرين: أحدهما واقع والآخر على خلافه، والمقصود بالقصر تقرير صوابه ودفع تردّده بتعيين ما هو الواقع.

(١) **قوله: «بالفحوى»**. أي: بمفهوم الكلام، أراد به مفهوم المخالفة كما نصّ عليه التّفتازاني نفسه في شرح «المفتاح» ١٠٧ ـ ١٠٨: ولإفادة التّقديم عندهم التّخصيص... تراهم يفرّعون على التّقديم الّذي يفيد التّخصيص ما يفرّعون على نفس التّخصيص بالوصف والشّرط ونحوهما، وكما يفرّعون على التّخصيص بالوصف في «ما ضربتُ أكبر إخوتك» بمعنى: «ما ضربت أخاك الأكبر» أنّه ينبغي أن يكون ضارباً لأخيه الأصغر بحكم مفهوم المخالفة المسمّى بدليل الخطاب وفحوى الخطاب ولحن الخطاب لئلّا يكون التّقييد لغواً، كذلك يفرّعون على التّقديم المفيد للتّخصيص في «ما زيداً ضربت» أنّه ينبغي أن يكون ضارباً لإنسان آخر سوى «زيد» لئلّا يكون التّقديم الّذي هو تصرّف زائد في أصل الكلام خلواً عن الفائدة. ولكن هذا التّفسير مخالف لاصطلاح الأُصوليّين لأنّ «الفحوى» عندهم هو مفهوم الموافقة ـ كما تقدّم نقله ـ واختاره من البيانيّين شارح «التّبيان» فقال: والخطاب إنْ دلّ على الحكم بمفهومه في التّركيب إمّا موافق، وهو «فحوى الخطاب» كدلالة تحريم التّأفيف على تحريم الضّرب. أو مخالف ويُسمّى دليل الخطاب كلزوم نفي الحكم عمّا عدا المذكور اهـ.

القصر، وإن لم يعرف أنّه في اصطلاح البلغاء كذلك ﴿ **ودلالة الثّلاثة الباقية بالوضع** ﴾[1] لأنّ الواضع وضع «لا» و«بل» والنّفي والاستثناء لمعانٍ تفيد القصر[2].

[الثّاني]

﴿ **والأصل** ﴾ أي: الوجه الثّاني[3] من وجوه الاختلاف أنّ الأصل ﴿ **في الأوّل** ﴾ ـ أي: في طريق العطف ـ ﴿ **النّصّ على المثبت والمنفيّ** ﴾ كما مرّ من الأمثلة؛ فإنّ في «لا» المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفيّ، وفي «بل» بالعكس. ﴿ **فلا يترك** ﴾ النّصّ عليهما ﴿ **إلّا كراهة الإطناب كما إذا قيل: «زيد يعلم النّحو، والتّصريف، والعَروض» أو «زيد يعلم «النّحو» وعمرو وبكر» فتقول فيهما** ﴾ أي: في هذين المقامين ﴿ **«زيد يعلم «النّحو» لا غير»** ﴾.

أمّا في الأوّل: فمعناه: «لا غير النّحو» وهو قائم مقام «لا التّصريف» و«لا العَروض».

---

(١) **قوله: «ودلالة الثّلاثة الباقية بالوضع»**. قال الجرجاني: هذه الثّلاثة وإن دلّت بالوضع على القصر، إلّا أنّ أحواله ـ من كونه إفراداً أو قلباً أو تعييناً ـ إنّما تستفاد منها بمعونة المقام وهي المقصودة في هذا الفنّ دون ما استفيد منها بمجرّد الوضع.

(٢) **قوله: «لمعانٍ تفيد القصر»**. لا يريد أنّها موضوعة للقصر، بل يريد أنّ وضعها لإثبات المذكور ونفي ما سواه، وهذا يفيد القصر.

وبتعبيرٍ آخر: حرف النّفي وضع لنفي الشّمول بعد الإثبات وحرف الاستثناء للإخراج من حكم النّفي وذلك يدلّ على القصر بالاستلزام.

(٣) **قوله: «والأصل، أي: الوجه الثّاني»**. يطلق الأصل ويراد منه معانٍ عديدة، والمراد منه هاهنا: «الكثرة مع التّرجيح» بدلالة قوله: «فلا يترك النّصّ عليهما» كما أنّ المراد به في قول ابن مالك: * «الأصل في الفاعل أن يتّصلا» *

ما ينبغي أن يكون عليه الشّيء، والمراد به في قولهم: «الأصل في كلّ واو متحرّكة مفتوح ما قبلها أن يبدل ألفاً» هو القانون والقاعدة والضّابطة. وهكذا.

وأمّا في الثّاني: فمعناه: «لا غير زيد» وهو قائم مقام «لا عمرو» و«لا بكر».

وحذف المضاف إليه من «غير» وبنى على الضّمّ تشبيهاً بالغايات[1] من جهة الإبهام.

[كلام المحقّق الرّضيّ]

والمسطور في كلام بعض النُّحاة[2] أنّ «لا» هذه ليست عاطفة وإنّما هي «لا» الّتي لنفي الجنس.

﴿أو نحوه﴾ أي: نحو «لا غير» مثل «لا ما سواه» و«لا من عداه» وما أشبه ذلك.

---

(١) **قوله: «تشبيهاًبالغايات»**. سمّيت الظّروف المقطوعة عن الإضافة غاياتٍ، لأنّ غاية الكلام كانت ما أُضيفت هي إليه، فلمّا حذف صرن غايات ينتهي بها، وإنّما بنيت لتضمّنها معنى حرف الإضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج إلى المضاف إليه، واختير الضّمّ الّذي هو أثقل الحركات لجبر النّقصان الّذي عرض لها بحذف المضاف إليه.

وأُجري مجرى الظّرف المقطوع عن الإضافة «لا غير» و«ليس غير» في حذف المضاف إليه والبناء على الضمّة وإن لم يكن «غير» من الظّروف لشبهه بالغايات لشدّة الإبهام الّذي فيه كما فيها.

ولا يحذف منه المضاف إليه إلّا بعد «لا» و«ليس» مثل: «افعل هذا لا غير» و: «جاءني زيد ليس غير» لكثرة استعمال «غير» بعدهما ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ في باب الظّروف من شرح «الكافية» ٢: ١٠٢ ـ.

(٢) **قوله: «والمسطور في كلام بعض النُّحاة»**. المراد به المحقّق الرّضيّ في باب الظّروف من شرح «الكافية» ٢: ١٠٣ قال: شبّه «غير» بالظّروف والغايات لشدّة الإبهام الّذي فيها ـ كما في الغايات ـ لكونها جهاتٍ غير محصورةٍ. ولإبهام «غير» لا تتعرّف بالإضافة، وهي أشدّ إبهاماً من «مثل» فلذا لم يبن «مثل» على الضّمّ.

ولا يحذف منها المضاف إليه إلّا مع «لا» التّبرئة و«ليس» نحو: «افعل هذا لا غير» و: «جاءني زيد ليس غير» لكثرة استعمال «غير» بعد «لا» و«ليس» اهـ مختصراً.

وقد مثّل في «المفتاح»[1] في هذا المقام بنحو «ليس غير» و«ليس إلّا».

[نقد]

واعترض عليه بأنّ هذا ليس طريق العطف بل طريق النّفي والاستثناء؛ لأنّ المعنى: «زيد يعلم النّحو ليس معلومه إلّا النّحو» أو «ليس العالم بالنّحو إلّا زيداً».

[ردّه]

وأُجيب بأنّ ترك النّصّ على المثبت والمنفيّ في العطف قد يكون بأن يحذف المنفيّ ويقام مقامه لفظٌ أخصر متناول له ويكون العطف بحاله نحو «لا غير».

وقد يكون بأن يحذف العاطف والمعطوف جميعاً ويقام مقامهما لفظ أخصر يؤدّي معناهما مثل: «ليس غير» و«ليس إلّا» وحينئذٍ لا يبقى العطف؛ فليتأمّل فإنّه دقيق[2]؛ فالأصل في العطف النّصّ عليهما. ﴿**وفي الثّلاثة الباقية النّصّ على المثبت فقط**﴾ دون المنفيّ، نحو: «ما زيد إلّا قائم» و«إنّما هو قائم» و«قائم هو» فإنّه لا نصّ فيه على المنفيّ ـ أعني «القعود» ـ.

[الوجه الثّالث]

﴿**والنّفي**﴾ أي: الوجه الثّالث من وجوه الاختلاف أنّ النّفي ـ يعني بـ«لا» العاطفة لا مطلق النّفي؛ إذ لا دليل على امتناع «ما زيد إلّا قائم ليس هو بقاعد»، وإنّما لم يقل: طريق العطف كما في «المفتاح»[3] لأنّ الحكم مختصّ بـ«لا» دون

---

(١) مفتاح العلوم: ٤٠٤.

(٢) **قوله: «فليتأمّل فإنّه دقيق»**. وقيل: إنّ الاعتراض غير واردٍ لأنّ مقصود السّكّاكيّ من التّمثيل بـ«ليس غير» و«ليس إلّا» الإشارة إلى قول الكوفيّين وهو أنّ «ليس» من حروف العطف.

(٣) **قوله: «كما في «المفتاح»»**. أي: في باب القصر عند بيان حكم «لا» العاطفة: ٤٠٤.

«بل» ـ. ﴿لا يجامع الثّاني﴾ أعني: النّفي والاستثناء، لا يقال: «ما زيد إلّا قائم لا قاعد» و: «ما يقوم إلّا زيد لا عمرو»، وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنّفين لا في كلام البلغاء[١] الّذين يستشهد بكلامهم.

﴿لأنّ شرط المنفيّ بـ«لا» العاطفة﴾ على ما صرّح به في «المفتاح»[٢] و«دلائل الإعجاز»[٣] ﴿أن لا يكون﴾ ذلك ﴿المنفيّ منفيّاً قبلها بغيرها﴾ من أَدَوات النّفي، لأنّها موضوعة لأن تنفي بها ما أوجبته للمتبوع، لا لأن تفيد بها النّفي في شيء قد نفيته.

وهذا الشّرط مفقود في النّفي والاستثناء؛ لأنّك إذا قلت: «ما زيد إلّا قائم»[٤]

---

(١) **قوله: «في تراكيب المصنّفين لا في كلام البلغاء»**. قيل: هذا الكلام تعريض بالعلّامة جار الله الزّمخشريّ حيث قال في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾: «فتوكّل على الله في إمضاء أمرك على الأرشد الأصلح، فإنّ ما هو أصلح لك لا يعلمه إلّا الله لا أنت ولا من تشاور». [الكشّاف ١: ٣٣٠]

وتعريض بالحريريّ صاحب «المقامات» حيث قال في المقامة الخامسة والعشرين المسمّاة بالكَرَجيّة وهي التي تتضمّن كافات الشّتاء:

لعمرك ما الإنسانُ إلّا ابن يومه ... على ما تجلّى يومُه لا ابنُ أمسِه
وما الفخر بالعَظْم الرَّميم وإنّما ... فَخارُ الذي يبغي الفَخار بنفسه

[راجع: المقامات: ٢٥٣].

(٢) مفتاح العلوم: ٤٠٤ـ٤٠٥.

(٣) **قوله: «و«دلائل الإعجاز»**. قال في الفصل الثّاني من مسائل «إنّما» عند الكلام على «لا» ٢٦٧: وهي موضوعة لأن تنفي بها ما بدأت فأوجبته، لا لأن تفيد بها النّفي في شيء قد نفيته اهـ.

(٤) **قوله: لأنّك إذا قلت: «ما زيد إلّا قائم»**. الكلام هو كلام عبدالقاهر في «دلائل الإعجاز» ٢٦٧ فراجعه.

فقد نفيت عنه كلّ صفة وقع فيها التّنازع حتّى كأنّك قلت: «ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع» ونحو ذلك، فإذا قلت: «لا قاعد» فقد نفيت بها شيئاً هو منفيّ قبلها بـ«ما» النّافية.

وكذا إذا قلت: «ما يقوم إلّا زيد» فقد نفيت «عمراً» و«بكراً» وغيرهما عن القيام، فلو قلت: «لا عمراً» كان نفياً لما هو منفيّ قبلها بحرف النّفي، وهذا خروج عن وضعها(١).

[قيل]

فإن قلت: ما فائدة قوله: «بغيرها» وكأنّه يجوز كون منفيّها منفيّاً قبلها بـ«لا» العاطفة الأُخرى.

[قال]

قلت: المراد به غيرها من كلمات النّفي ـ على ما صرّح به في «المفتاح»(٢) ـ وفائدته الاحتراز عن أن يكون منفيّاً بفحوى الكلام(٣) أو علم السّامع، أو

---

(١) **قوله: «وهذا خروج عن وضعها»**. لأنّ وضعها ـ كما نقل الشّيخ ـ لأن تنفي بها ما أوجبته للمتبوع لا ما نفيته عن المتبوع، وهذا الموضوع له، لا يوجد في مثل: «زيد قائم لا قاعد» لأنّ اللّازم من وضعه أن يكون مورد النّفي والإيجاب واحداً، وليس في المثال كذلك، لأنّ مورد النّفي هو القعود، ومورد الإيجاب هو القيام، فيلزم أن يكون المثال ونحوه على خلاف وضع «لا» العاطفة مع شيوعه وكثرة استعماله.

(٢) **قوله: على ما صرّح به في «المفتاح»**. حيث قال: والطّريق الأوّل لا يجامع الثّاني فلا يصحّ «ما زيد إلّا قائم لا قاعد» ولا: «ما يقوم إلّا زيد لا عمرو» والسّبب في ذلك هو أنّ «لا» العاطفة من شرط منفيّها أن لا يكون منفيّاً قبلها بغيرها من كلمات النّفي نحو: «جاءني زيد لا عمرو» اهـ. [المفتاح: ٤٠٥]

(٣) **قوله: «منفيّاً بفحوى الكلام»**. مثل تقديم ما حقّه التّأخير، فإنّه ليس من تلك الكلمات ⇐

المتكلّم[١]، أو بشيء من الأفعال الدَّالّة على النّفي مثل «امتنع» و«أبىٰ» و«كَفَّ»[٢] وغير ذلك ـ ممّا لا يُعَدُّ من كلمات النّفي ـ فإنّه لا امتناع في ذلك.

وكان الأحسن أن يصرّح المصنّف أيضاً بقوله: «من كلمات النّفي».

وأمّا ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بالتّأمّل في قولنا: «دأب الرّجل الكريم أن لا يؤذي غيره» فإنّ المفهوم منه أن لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريماً أو غير كريم؛ لأنّ الضّمير في «غيره» لذلك الشّخص، فقوله: «بغيرها» أي: بغير «لا» العاطفة الّتي نُفِيَ بها ذلك المنفيّ، ومعلوم أنّه يمتنع[٣] نفيه قبلها بها، إذ لا يخفى أنّه لا يمكن أن يُنْفَى شيء بـ«لا» العاطفة قبل الإتيان بها.

⇐ نحو: «زيداً ضربت» فإنّ معناه: «لا عمراً» فيصحّ أن يقال: «زيداً ضربت لا عمراً» لأنّ المنفيّ بـ«لا» ـ وهو «عمراً» ـ وإن كان منفيّاً قبلها، لكن النّفي ليس بشيءٍ من كلمات النّفي، بل بفحوى الكلام.

(١) **قوله: «علم السّامع أو المتكلّم».** مثل أن تقول: «ضرب زيد لا عمرو» إذا كان المخاطب أو المتكلّم عالماً بعدم مجيء «عمرو».

(٢) **قوله: مثل «امتنع» و«أبىٰ» و«كَفَّ».** مأخوذ من المحقّق الرّضيّ حيث قال في باب الاستثناء من شرح «الكافية» ١: ٢٣٢: وقد تجري لفظة «أبى» وما تصرّف منه مجرى النّفي، قال ـ تعالى ـ: ﴿ **فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُوراً** ﴾ و: ﴿ **يَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ** ﴾ اهـ.

(٣) **قوله: «ومعلوم أنّه يمتنع».** جواب عن سؤالٍ وهو أنّه إذا كان المراد بـ«غيرها» أن لا يكون منفيّها منفياً بغير شخصها مطلقاً، فهذا يقتضي جواز كون منفيّها منفياً بنفسها وشخصها وذلك أيضاً باطل فكان عليه أن يحترز عنه أيضاً فأجاب بقوله: «ومعلوم أنّه يمتنع».

ثمّ إنّ كلامه هذا مأخوذ عن الشّيخ عبدالقاهر في مسائل «إنّما» من «دلائل الإعجاز» ٢٦٢ حيث قال:

ثمّ اعلم أنّ السبب في أن لم يكن تقديم المفعول في هذا كتأخيره ـ ولم يكن «ما ضرب زيداً إلّا عمرو» و: «ما ضرب عمرو إلّا زيداً» سواء في المعنى ـ: أنّ الاختصاص يقع في ⇐

[ردّ الخلخالي]

وبعضهم قد أخذوا هذا الوهم مذهباً وزعموا أنّه احتراز من أن يكون منفيّاً بـ«لا» العاطفة الأُخرى نحو: «زيد قائم لا قاعد لا قاعد» على أن يكون الثّاني تأكيداً، ونحو: «جاءني الرّجال لا النّساء لا هند ولا زينب ولا غيرها» على أن يكون بدلاً.

﴿ ويجامع ﴾ النّفي بـ«لا» العاطفة. ﴿ الأخيرين ﴾ أي: «إنّما» والتّقديم ﴿ يقال: «**إنّما أنا تميميّ لا قيسيّ**» و: «**هو يأتيني لا عمرو**» ﴾ والتّمثيل بنحو: «زيداً ضربت لا عمراً» أحسن[1] ﴿ **لأنّ النّفي فيهما** ﴾ أي: في الأخيرين ﴿ **غير مصرَّح به** ﴾ بخلاف النّفي والاستثناء فإنّه وإن لم يكن المنفيّ فيه مصرّحاً به لكن النّفي مصرّح به، لوجود كلمة النّفي.

وإذا لم يكن الأخيران صريحين في النّفي فلابدّ وأن يكونا صريحين في الإيجاب فيكون «لا» نفياً لذلك المعنى الموجب، فلا يلزم خروجها عن وضعها.

⇐ واحدٍ من الفاعل والمفعول ولا يقع فيهما جميعاً، ثمّ إنّه يقع في الّذي يكون بعد «إلّا» منهما دون الّذي قبلها، لاستحالة أن يحدث معنى الحرف في الكلمة قبل أن يجيء الحرف اهـ محلّ الحاجة.

(١) **قوله: «والتّمثيل بنحو: «زيداً ضربت لا عمراً» أحسن»**. قال الجرجاني: لاحتمال أن يقال: «وهو يأتيني» من باب التّقوّي دون التّخصيص فلا يكون هناك إلّا طريق العطف فقط، إلّا أنّ هذا الاحتمال مرجوح، لأنّ قوله: «لا عمرو» يدلّ على أنّ المقام مقام التّخصيص، فكان التّمثيل به حسناً، إلّا أنّ التّمثيل بما ليس فيه احتمال أحسن اهـ.

[مسألة عن الشّيخ في «دلائل الإعجاز»]

وممّا يدلّ على أنّ النّفي الضّمنيّ(١) ليس في حكم النّفي الصّريح أنّه يصحّ أن يقال: «ما مِن إله إلّا الله» و: «ما من أحد إلّا وهو يقول ذلك»، ويمتنع: «إنّما من إله الله» و: «إنّما أحد وهو يقول ذلك»؛ لأنّ «من» لا تزاد إلّا في النّفي و«أحد» بهذا المعنى لا يقع إلّا فيه.

[تنظير وتشبيه]

وهذا ﴿**كما يقال: «امتنع زيد عن المجيء لا عمرو»**﴾ لأنّه وإن دلّ على نفي

---

(١) **قوله: «وممّا يدلّ على أنّ النّفي الضّمنيّ»**. هذا أيضاً كلام الشّيخ في مسائل «إنّما» من «دلائل الإعجاز» حيث قال: اعلم أنّهم وإن كانوا قد قالوا هذا الّذي كتبت لك فإنّهم لم يعنوا بذلك أنّ المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه وأنّ سبيلهما سبيل اللّفظين يوضعان لمعنىً واحدٍ، وفرق بين أن يكون في الشّيء معنى الشّيء وبين أن يكون الشّيْءُ الشّيءَ على الإطلاق.

يبيّن لك أنّهما لا يكونان سواءً أنّه ليس كلّ كلام يصلح فيه «ما» و«إلّا» يصلح فيه «إنّما»، ألا ترى أنّها لا تصلح في مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا اللَّهُ**﴾ ولا في نحو قولنا: «ما أحد إلّا وهو يقول ذاك»:

إذ لو قلت: «إنّما من إله الله» و: «إنّما أحد وهو يقول ذاك» قلت ما لا يكون له معنىً.

فإن قلت: إنّ سبب ذلك أنّ «أحداً» لا يقع إلّا في النّفي وما يجري مجرى النّفي ـ من النّهي والاستفهام ـ وأنّ «من» المزيدة في «ما من إله إلّا الله» كذلك لا تكون إلّا في النّفي.

قيل: ففي هذا كفاية، فإنّه اعترافٌ بأن ليسا سواءً لأنّهما لو كانا سواءً لكان ينبغي أن يكون في «إنّما» من النّفي مثل ما يكون في «ما» و«إلّا».

وكما وجدت «إنّما» لا تصلح فيما ذكرنا تجد «ما» و«إلّا» لا تصلح في ضربٍ من الكلام قد صلحت فيه «إنّما» وذلك في مثل قولك: «إنّما هو درهم لا دينار» لو قلت: «ما هو إلّا درهم لا دينار»: لم يكن شيئاً اهـ محلّ الحاجة.

المجيء عن «زيد» لكن لا صريحاً بل ضمناً، وإنّما معناه: الصّريح إيجاب امتناع المجيء له، فيكون «لا» في قولك: «لا عمرو» تنفي عن الثّاني ما أوجبته للأوّل بخلاف: «ما جاء زيد لا عمرو» فإنّه صريح في النّفي، فتكون «لا» نفياً للنّفي وهو إيجاب، فتخرج عن وضعها.

[وجه التّشبيه]

فالتّشبيه بقوله: «امتنع زيد عن المجيء لا عمرو» من جهة أنّ النّفي الضّمني ليس في حكم النّفي الصّريح، لا من جهة أنّ المنفي بـ«لا» العاطفة منفيّ قبلها بالنّفي الضّمني كما في: «إنّما أنا تميميّ لا قيسيّ» إذ لا دلالة لقولنا: «امتنع زيد عن المجيء» على نفي «عمرو» لا ضمناً ولا صريحاً؛ فليتأمّل.

ثمّ ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا: «أبى زيد إلّا القيام لا القعود» و: «قرأت إلّا يوم الجمعة لا سائر الأيّام» لأنّ المنفيّ بـ«لا» ليس منفيّاً بشيء من كلمات النّفي.

اللهمّ إلّا أنْ يقال: إنّ التّصريح بالاستثناء مُشعر بأنّ النّفي الضّمني أيضاً في حكم المصرّح به، أي: «لم يرد زيد إلّا القيام» و: «ما تركت القراءة إلّا يوم الجمعة» فيمتنع.

[رأي السّكّاكيّ]

﴿ **ثمّ قال السّكّاكيّ**[١]: **شرط مجامعته** ﴾ أي: النّفي بـ«لا» العاطفة ﴿ **للثّالث** ﴾ أي: «إنّما» ﴿ **أن لا يكون الوصف** ﴾ في نفسه ﴿ **مختصّاً بالموصوف** ﴾[٢] لعدم

---

(١) مفتاح العلوم: ٤٠٥.

(٢) **قوله: «أن لا يكون الوصف في نفسه مختصّاً بالموصوف»**. وذلك قولنا: «إنّما يتشيّع المؤمن».

قال الجرجاني: هذا في قصر الصّفة على الموصوف وقد يقاس عليه قصر الموصوف على الصّفة فيقال: شرط مجامعة النّفي بـ«لا» العاطفة بطريق «إنّما» أن لا يكون الموصوف ⇐

الفائدة في ذلك عند الاختصاص ﴿نحو: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾[(١)]﴾ فإنّه يمتنع أن يقال: «لا الّذين لا يسمعون» إذ كلّ عاقل يعلم أنّه لا يكون الاستجابة إلّا ممّن يسمع ويعقل بخلاف: «إنّما يقوم زيد لا عمرو» إذ لا اختصاص للقيام في نفسه بـ«زيد».

[ورأي للشّيخ عبدالقاهر]

﴿وقال عبدالقاهر[(٢)]: لا تحسن﴾ المجامعة المذكورة ﴿في الوصف المختصّ كما تحسن في غيره؛ وهذا أقرب[(٣)]﴾ إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التّحقيق والتّأكيد.

⇐ في نفسه مختصاً بتلك الصّفة فلا يجوز، أو لا يحسن أن يقال: «إنّما المتّقي من يسلك مناهج السنّة لا طرائق البدعة» اهـ.

وقوله ـ تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ﴾ من قصر الصّفة وهي الاستجابة على الموصوف وهو «من يسمع».

(١) الأنعام: ٣٦.

(٢) دلائل الإعجاز: ٢٧١.

(٣) **قوله: «وهذا أقرب»**. أي: قول عبدالقاهر أقرب إلى الصّواب. وحاصل الخلاف بينهما أنّ السّكّاكيّ يقول: إنّ عدم الاختصاص شرط الصّحّة والجواز لا شرط الحسن والكمال، وعبدالقاهر يقول: إنّه شرط الحسن والكمال لا الصّحّة والجواز، وهذا أقرب بدليلين:

الأوّل: أنّ قول السّكّاكيّ شهادة على النّفي، وقول عبدالقاهر شهادة على الإثبات والشّهادة على الإثبات مقدّمة على غيرها.

الثّاني: أنّ السّكّاكيّ يدّعي امتناع المجامعة مطلقاً ـ أي: سواءً أقصد زيادة التّحقيق والتّأكيد أم لا ـ ولا دليل على هذا الإطلاق. [الإيضاح: ٢٢٣].

[«إنّما» أقوى من «التّقديم» في إفادة القصر]

ولم يذكروا هذا الشّرط في التّقديم؛ لا وجوباً[1] ولا استحساناً، فكأنّ دلالته على القصر أضعف من «إنّما»[2].

[رأي لعبدالقاهر ونقده]

ثمّ قال عبدالقاهر: إنّ النّفي[3] فيما يجيء فيه النّفي يتقدّم تارةً نحو: «ما جاءني

---

(١) **قوله: «ولم يذكروا هذا الشّرط في التّقديم؛ لا وجوباً»**. كما يقول به السّكّاكيّ، «ولا استحساناً» كما يقول به الشّيخ عبدالقاهر.

(٢) **قوله: أضعف من «إنّما»**. قال الفاضل الرّومي: اعترض عليه بأنّه مناقض لما ذكره في شرح «المفتاح» من أنّ دلالة التّقديم على القصر أقوى من دلالة «إنّما» حيث حكم بأنّ المفيد له في قولنا: «إنّما زيداً ضربت» هو التقديم. قال:

وقد يلفّق بين كلاميه بأنّ في كلّ منهما ضعفاً من وجهٍ وقوّة من وجهٍ آخر، فالقوّة في «إنّما» باعتبار أنّ دلالته على القصر بحسب الوضع بخلاف التّقديم. وفي التّقديم باعتبار أنّ القصر يفهم منه بالذّوق السّليم وهو أدخل في البلاغة، أو لعدم احتياجه إلى التّأويل، بخلاف «إنّما».

وأنت خبير بأنّ كلّاً منهما إذا اشتمل على قوّةٍ وضعف لم يثبت بما ذكره ما ادّعاه أعني تعيين استناد القصر في «إنّما زيداً ضربت».

فإن قلت: قوّة التّقديم باعتبارين ـ كما أشرنا إليه ـ فيصحّ وجهاً لترجيح إسناده إليه.

قلت: فلا يتمّ ما ذكر هاهنا من قوله: «ولم يذكروا هذا الشّرط ...» على أنّ جعل الاستناد إلى الذّوق السّليم سبباً للقوّة تارةً والاستناد إلى الوضع سبباً آخر لا يخلو عن تعسّف فتأمّل اهـ.

(٣) **قوله: «ثمّ قال عبدالقاهر: إنّ النّفي»**. قال الشّيخ في مسائل «إنّما» من «دلائل الإعجاز» ٢٧١: وممّا يجب أن يعلم أنّه إذا كان الفعل بعدها فعلاً لا يصحّ إلّا من المذكور ولا يكون من ⇐

زيد وإنّما جاءني عمرو» ويتأخّر أُخرى نحو: «إنّما جاءني زيد لا عمرو» و: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾.

وفيه بحثٌ لأنّ الكلام في النّفي بـ«لا» العاطفة وإلّا فلا دليل على امتناع نحو: «ما جاءني إلّا زيد لم يجئ عمرو» و: «ما زيد إلّا قائم ليس هو بقاعد»، وفي التّنزيل: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ * إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾.

⇐ غيره ـ كالتّذكّر الّذي يعلم أنّه لا يكون إلّا من أُولي الألباب ـ لم يحسن العطف بـ«لا» فيه كما يحسن فيما لا يختصّ بالمذكور، ويصحّ من غيره.

تفسير هذا أنّه لا يحسن أن تقول: «إنّما يتذكّر أُولوا الألباب لا الجهّال» كما يحسن أن تقول: «إنّما يجيء زيد لا عمرو».

ثمّ إنّ النّفي فيما يجيء فيه النّفي يتقدّم تارةً ويتأخّر أُخرى، فمثال التّأخير ما تراه في قولك: «إنّما يجيء زيد لا عمرو» وكقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ﴾ وكقول لبيد:

* إنّما يُجزَى الفتى ليس الجَمَل *

ومثال التّقديم قولك: «ما جاءني زيد وإنّما جاءني عمرو».

وهذا ممّا أنت تعلم به مكان الفائدة فيها، وذلك أنّك تعلم ضرورة أنّك لو لم تدخلها وقلت: «ما جاءني زيد وجاءني عمرو» لكان الكلام مع من ظنّ أنّهما جاءاك جميعاً وأنّ المعنى الآن مع دخولها أنّ الكلام مع من غَلِط في عين الجائي فظنّ أنّه كان «زيداً» لا «عمراً».

وأمر آخر وهو ليس ببعيدٍ أن يظنّ الظّانّ أنّه ليس في انضمام «ما» إلى «إنّ» فائدة أكثر من أنّها تبطل عملها حتّى ترى النحويّين لا يزيدون في أكثر كلامهم على أنّها كافّة.

ومكانها هاهنا يزيل هذا الظّنّ ويبطله، وذلك أنّك ترى أنّك لو قلت: «ما جاءني زيد وإنّ عمراً جاءني» لم يعقل منه أنّك أردت أنّ الجائي «عمرو» لا «زيد» بل يكون دخول «إنّ» كالشّيء الّذي لا يحتاج إليه ووجدت المعنى ينبو عنه اهـ.

[الوجه الرّابع]

﴿ وأصل الثّاني أن يكون ما استعمل له ممّا يجهله المخاطب وينكره، بخلاف الثّالث ﴾ أي: الوجه الرّابع من وجوه الاختلاف أنّ أصل النّفي والاستثناء أن يكون الحكم الّذي استعمل هو له من الأحكام الّتي يجهلها المخاطب وينكرها، بخلاف «إنّما» فإنّ أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه ممّا يعلمه المخاطب ولا ينكره.

[كلامٌ عن الشّيخ]

كذا في «الإيضاح»[1] وقد نقله عن «دلائل الإعجاز»[2] حيث قال:

---

(١) الإيضاح: ٢٣٢.

(٢) **قوله: وقد نقله عن «دلائل الإعجاز»**. قال في مسائل «إنّما» ٢٥٤: وإذ قد بان بهذه الجملة أنهم حين جعلوا «إنّما» في معنى «ما» و«إلّا» لم يعنوا أنّ المعنى فيهما واحد على الإطلاق وأن يسقطوا الفرق، فإنّي أُبيّن لك أمرهما وما هو أصل في كلّ واحد منهما ـ بعون الله وتوفيقه ـ:

اعلم أنّ موضوع «إنّما» على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحّته أو لما ينزّل هذه المنزلة، تفسير ذلك أنّك تقول للرّجل: «إنّما هو أخوك» و: «إنّما هو صاحبك القديم» لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحّته ولكن لمن يعلمه ويُقِرُّ به إلّا أنّك تريد أن تنبّهه للّذي يجب عليه من حقّ الأخ وحرمة الصّاحب. ومثله قول الآخر ـ أي: المتنبّي ـ:

إنّـما أنت والد والأب القا　　　طع أحنى من واصل الأولاد

لم يرد أن يعلم كافوراً أنّه والد، ولا ذاك ممّا يحتاج كافورٌ فيه إلى الإعلام ولكنّه أراد أن يذكره منه بالأمر المعلوم ليبني عليه استدعاء ما يوجبه كونه بمنزلة الوالد.

ومثل ذلك قولهم: «إنّما يعجل من يخشى الفوت» وذلك أنّ من المعلوم الثّابت في النّفوس أنّ من لم يخش الفوت لم يعجل.

ومثاله من التّنزيل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ** ﴾ وقوله ـ تعالى ـ:

⇐

⇐ ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَٰنَ بِالْغَيْبِ﴾ وقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا﴾ كلّ ذلك تذكير بأمر ثابت معلوم.

وذلك أنّ كلّ عاقل يعلم أنّه لا تكون استجابة إلّا ممّن يسمع، ويعقل ما يقال له ويُدْعى إليه، وأنّ من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب.

وكذلك معلوم أنّ الإنذار إنّما يكون إنذاراً، ويكون له تأثير إذا كان مع من يؤمن باللّه ويخشاه ويصدّق بالبعث والسّاعة، فأمّا الكافر الجاهل فالإنذار وترك الإنذار معه واحد، فهذا مثال ما الخبر فيه خبر بأمر يعلمه المخاطب ولا ينكره بحالٍ.

وأمّا مثال ما ينزّل هذه المنزلة فكقوله:

إنّـما مُصْعَبٌ شِهاب من اللـ ـهِ تجلّت عن وجهه الظّلْماء

ادّعى في كون الممدوح بهذه الصّفة أنّه أمر ظاهر معلوم للجميع ـ على عادة الشّعراء إذا مدحوا أن يدّعوا في الأوصاف الّتي يذكرون بها الممدوحين أنّها ثابتة لهم وأنّهم قد شهروا بها وأنّهم لم يصفوا إلّا بالمعلوم الظّاهر الّذي لا يدفعه أحد، كما قال:

وتعذُلني أفناء سعد عليهم وما قلت إلّا بالّذي علمت سعدُ

وكما قال البحتريّ:

لا أدّعي لأبي العلاء فضيلة حتّى يسلّمها إليه عداه

ومثله قولهم: «إنّما هو أسد» و: «إنّما هو نار» و: «إنّما هو سيف صارم» إذا أدخلوا «إنّما» جعلوا ذلك في حكم الظّاهر المعلوم الّذي لا ينكر ولا يدفع ولا يخفى.

وأمّا الخبر بالنّفي والإثبات نحو: «ما هذا إلّا كذا» و: «إن هو إلّا كذا» فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشكّ فيه.

فإذا قلت: «ما هو إلّا مصيب» أو «ما هو إلّا مخطئ» قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلته.

وإذا رأيت شخصاً من بعيدٍ فقلت: «ما هو إلّا زيد» لم تقله إلّا وصاحبك يتوهّم أنّه ليس زيداً وأنّه إنسان آخر، ويجدّ في الإنكار أن يكون زيداً. وإذا كان الأمر ظاهراً كالّذي مضى ⇐

اعلم أنّ موضع «إنّما» أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره، أو لما ينزّل هذه المنزلة، و«ما» و«إلّا» لما ينكر أو في حكمه.

[نقده وتوجيهه]

وفيه إشكال؛ لأنّ المخاطب إذا كان عالماً بالحكم ولم يكن حكمه مشوباً بخطأ لم يصحّ **القصر** بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم، فكأنّ مراد الشّيخ أنّه يجيء لخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره، حتّى أنّ إنكاره يزول بأدنى تنبيهٍ؛ لأنّه لا يصرّ عليه.

[وفاق بين الشّيخ والسّكّاكيّ]

وعلى هذا يكون موافقاً لما في «المفتاح»(١) وهو أنّ طريق «إنّما» يسلك مع

⇐ لم تقله كذلك، فلا تقول للرجل ترقّقه على أخيه وتنبّهه للّذي يجب عليه من صلة الرّحم ومن حسن التّحاب: «ما هو إلّا أخوك».

وكذلك لا يصلح في «إنما أنت والد»: «ما أنت إلّا والد».

فأمّا نحو: «إنّما مصعب شهاب» فيصلح فيه أن تقول: «ما مصعب إلّا شهاب» لأنّه ليس من المعلوم على الصّحّة وإنّما ادّعى الشّاعر فيه أنّه كذلك.

وإذا كان هذا هكذا جاز أن تقوله بالنّفي والإثبات، إلّا أنّك تخرج المدح حينئذٍ عن أن يكون على حدّ المبالغة من حيث لا يكون قد ادّعيت فيه أنّه معلوم وأنّه بحيث لا ينكره منكر، ولا يخالف فيه مخالف اهمحلّ الحاجة.

(١) **قوله: موافقاً لما في «المفتاح»**. قال في باب القصر: وطريق «إنّما» يسلك مع مخاطب في مقامٍ لا يصرّ على خطئه، أو يجب عليه أن لا يصرّ على خطئه، لا تقول: «إنّما زيد يجيء» أو «إنّما يجيء زيد» إلّا والسّامع متلقٍّ كلامك بالقبول. وكذا لا تقول: «إنّما الله إله واحد» إلّا ويجب على السّامع أن يتلقّاه بالقبول.

والأصل في «إنّما» أن تستعمل في حكم لا يعوزك تحقيقه، إمّا لأنّه في نفس الأمر جليّ أو لأنّك تدّعيه جليّاً. [المفتاح: ٤٠٧]

المخاطب في مقام لا يصرّ على خَطَئِهِ أو يجب عليه أن لا يصرّ على خَطَئِهِ.

[الأصل في النّفي والاستثناء وتركه، وهذا يدلّ على أنّه بمعنى ما ينبغي]
[أن يكون عليه الشّيء، لا الضّابطة]

ثمّ إنّه قد يترك كلّ من الأصلين إخراجاً للكلام على خلاف مقتضى الظّاهر، فأشار إلى أمثلة الأصلين وتركهما بقوله: ﴿**كقولك ـ لصاحبك وقد رأيت شَبَحاً من بعيد ـ: «ما هو إلّا زيد» إذا اعتقد أنّه غيره**﴾ أي: إذا اعتقد صاحبك ذلك الشَّبَحَ غير زيد ﴿**مُصرّاً**﴾ على هذا الاعتقاد.

[العدول عن الأصل بتنزيل المعلوم منزلة المجهول]

﴿**وقد ينزّل المعلوم منزلة المجهول، لاعتبار مناسب، فيستعمل له**﴾ أي: لذلك المعلوم ﴿**الثّاني**﴾ أي: النفي والاستثناء ﴿**إفراداً**﴾ أي: حال كونه **قصر إفراد** ﴿**نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾**[1] أي: **مقصور على الرّسالة لا يتعدّاها إلى التّبرّء من الهلاك**﴾ فالمخاطبون ـ وهم الصَّحَابة ـ عالمون بكونه ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ مقصوراً على الرّسالة، غير جامع بين الرّسالة والتبرّء من الهلاك، لكنّهم لمّا كانوا يَعُدُّوْنَ هلاكه أمراً عظيماً ﴿**نزّل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إيّاه**﴾ أي: الهلاك، فاستعمل له النّفي والاستثناء، والاعتبار المناسب هو الإشعار بِعِظَمِ هذا الأمر في نفوسهم، وشدّة حرصهم على بقاء النبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله][2] ـ فيما

---

(١) آل عمران: ١٤٤.

(٢) **قوله: «وشدّة حرصهم على بقاء النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ»**. قال الجعفري: وفيه نظر، إذ لم يكن كلّهم كذلك، فطائفة منهم كانوا حِراصاً على بقاء النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ فيما بينهم وهو أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ ومن كان معه، وروي عنه في ⇐

⇐ هذا الباب شيء كثير.

وطائفة منهم لم يكونوا كذلك وكانوا يتمنّون موته حتّى يتزوّجوا نِسَاءَهُ بعده وهو طلحة ومن معه، وذكر ذلك المفسّرون عن بكرة أبيهم في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلاَ أَن تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِن بَعْدِهِ أَبَداً**﴾ [الأحزاب: ٥٣].

وطائفة ثالثة منهم كانوا متآمرين على قتله ليلة العقبة. قال الشافعيّ في كتاب «الأُمّ»: غزا رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ فغزا معه بعض من يعرف نفاقه فانخزل يوم أُحد عنه بثلاثمائةٍ، ثمّ شهدوا معه يوم الخندق فتكلّموا بما حكى الله ـ عزّ وجلّ ـ من قولهم: ﴿**مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلاَّ غُرُوراً**﴾، ثمّ غزا النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ بني المصطلق فشهدها معه عدد فتكلّموا بما حكى الله من قولهم: ﴿**لَئِن رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ**﴾ وغير ذلك ممّا حكى الله ـ عزّ وجلّ ـ من نفاقهم، ثمّ غزا غزوة تبوك فشهدها معه قوم منهم نفروا به ليلة العقبة ليقتلوه فوقاه الله شرّهم، وتخلّف آخرون منهم فيمن بحضرته ثمّ أنزل الله ـ تعالى ـ في غزاة تبوك أو منصرفه عنها ولم يكن في تبوك قتال من أخبارهم فقال: ﴿**وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ**﴾.

قال الشّافعيّ: فأظهر الله ـ عزّ وجلّ ـ لرسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ أسرارهم وخبر السمّاعين لهم وابتغاءهم أن يفتنوا من معه بالكذب والإرجاف والتّخذيل لهم فأخبره أنّه كره انبعاثهم فثبّطهم إذ كانوا على هذه النّيّة اهـ.

ومن المنافقين المتآمرين لقتله ليلة العقبة الثّلاثة وصاحبا البصرة وعمرو بن العاصي وأبو مسعود وأبو موسى الأشعريّ ـ كما نصّ عليه ابن جرير الطّبريّ في «المسترشد» ـ دحرجوا الدِّباب ليلة العقبة بين رجلي ناقة رسول الله ـ طلباً لقتله ـ وهم الّذين كانوا يضحكون خلفه إذا صلّى بهم ويتركون الصّلاة معه وينصرفون إلى تجاراتهم ولهوهم حتّى نزل القرآن يهتف بهم ـ كما نصّ عليه أبو الفتح في «التعجّب» ـ.

قال ابن حزم في ذكر آثار المنافقين من «المحلّى»: وأمّا حديث حذيفة فساقط لأنّه من طريق الوليد بن جميع وهو هالك ولا نراه يعلم مَنْ وَضَعَ الحديث فإنّه قد روى أخباراً

⇐

⇐ فيها أنّ أبابكر وعمر وعثمان وطلحة وسعد بن أبي وقّاص أرادوا قتل النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ وإلقائه من العقبة في تبوك وهذا هو الكذب الموضوع الّذي يطعن الله ـ تعالى ـ واضعه فسقط التعلّق به والحمد للّه ربّ العالمين. اهـ.

قال الجعفريّ: فتراه يحكم بكذب الرّاوي لأنّه يروي أخباراً توجب قدح أئمّته كأنّهم معصومون، ونزل القرآن بعصمتهم، وليس الأمر كما حكم بل يحتاج لتكذيب الرّاوي إلى دليل وهو غير موجود مطلقاً. ثمّ هو من رواة مسلم في صحيحه فكيف يحكم بسقوطه؟

هذه هي أحوال بعض الصّحابة وبها لا يمكن ما قاله التّفتازانيّ وغيره تبعاً للخطيب وغيره في بيان هذا القصر.

نعم إن أراد به عليّاً وأتباعه فيصحّ قولهم في بيان القصر، وإن أراد به غيرهم لا يصحّ.

والصّحيح أن يقال في تفسير القصر: أي: مقصور على الرّسالة لا يتعدّاها إلى عصمة أصحابه من الكفر والارتداد والانقلاب إلى الأعقاب فإنّهم ربّما يرتدّون ـ كما أثبته حديث الحوض في «صحيح البخاري» ـ. وذلك أنّ المنافقين كانوا يروّجون عنه في الظّاهر شيئين: الأوّل: الرّسالة، والثّاني: عدالة جميع الصّحابة وعصمتهم عن الكفر والارتداد وأنّهم معصومون عن الخطأ والضّلال، وقد بذلوا لإشاعة هذين قصارى جهدهم وغاية وسعهم للوصول إلى غرضهم، ورَوَوْا في ذلك أحاديث وضعوها لهذا الغرض مثل قولهم: «أصحابي كالنّجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم» وتمسّكوا في تضليل الغافلين بظواهر بعض الآيات مثل: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ...**﴾ الآية، وغيرها مع أنّهم كانوا لا يعتقدون برسالته كما أنبأه عنهم الله في سورة المنافقين، وكانوا أثبتوا كذب عصمتهم وكفرهم وارتدادهم في زمنه ـ صلوات الله عليه وآله ـ بتخلّفهم عن جيش أُسامة وتآمرهم عليه ليلة العقبة وقولهم: «إنّ الرّجل ليهجر» وغير تلك الأُمور، ولكنّهم كانوا عازمين على كتمان حالهم على عامّة النّاس والأعراب الغفلة.

وذلك أنّهم أرادوا محو الإسلام جهاراً بتحريض الأعراب على رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ ولمّا لم يقدروا على ذلك أرادوا محو الإسلام سرّاً، بأن أحاطوا برسول الله ـ

⇐

بينهم حتّى كأنّهم لا يَخْطِرُوْنَ هَلاكه بالبال.

﴿أو قلباً﴾ عطف على قوله «إفراداً» أي: أو يستعمل له الثّاني حال كونه **قصر قلب ﴿نحو: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾**[1] فإنّ المخاطبين بهذا الكلام، وهم الرُّسُل ـ عليهم السّلام ـ لم يكونوا جاهلين بكونهم بشراً، ولا منكرين لذلك، لكنّهم نزّلوا منزلة المنكرين **﴿لاعتقاد القائلين أنّ الرَّسول لا يكون بشراً، مع إصرار المخاطبين على دعوى الرِّسالة﴾** أي: لأنّ الكفّار القائلين لهذا القول ـ أعني «إن أنتم إلّا بشر مثلنا» ـ كانوا يعتقدون أنّ البشريّة تنافي الرِّسالة في الواقع ـ وإن كان هذا الاعتقاد خطأ منهم ـ والرُّسُلُ المخاطبون كانوا يدّعون أحد الوصفين ـ أعني: الرّسالة ـ فنزّلهم الكفّار منزلة المنكرين للوصف الآخر ـ أعني: البشريّة ـ بِناءً على ما اعتقدوه من التّنافي بين الوصفين، فقلّبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا: «إن أنتم إلّا بشر مثلنا» ـ أي: أنتم مقصورون على البشريّة ليس لكم وصف الرّسالة التي تدّعونها ـ.

⇐ صلّى الله عليه وآله ـ وقالوا: نحن معتقدون رسالته أشدّ الاعتقاد، وبشرف صحبته صِرْنا عادلين معصومين عن الخطأ والضّلال، وكانوا عالمين بأنّه إذا ارتكز ذلك في نفوس النّاس كان ذلك عوناً لهم على تدمير الإسلام ونقضه عروة عروة، وكان أنفى لدرء الشّبهة عنهم، وأنّهم في مأمن من اعتراض النّاس وانتقادهم، وبذلك كانوا مستطيعين لهدم الإسلام، ثمّ لا يجترئ أحد أن ينتقدهم وذلك يسهّل وصولهم إلى الهدف الّذي كانوا يطلبونه، كما فعلوا ذلك بتقديم أبي بكر وعمر وعثمان على أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ ونيلهم من الإسلام كلّ النّيل ثمّ تسليط بني أُميّة وبني العبّاس.

وأظهروا هذا الغرض عندما استخلف عثمان وخرج أبو سفيان إلى البقيع وضرب برجله قبور شهداء «أُحد» قال: إنّ الّذي قاتلتمونا عليه أصبح بأيدينا.

(١) إبراهيم: ١٠.

[جواب عن سؤال]

ولمّا كان هاهنا مَظِنَّةُ سؤال وهو أنّ القائلين قد ادّعوا التّنافي بين البشريّة والرّسالة، وأن المخاطبين مقصورون على البشريّة، والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشريّة ـ حيث قالوا: «إن نحن إلّا بشر مثلكم» ـ فكأنّهم سلّموا انتفاء الرّسالة عنهم **أشار** إلى جوابه بقوله:

﴿ **وقولهم** ﴾ أي: قول الرّسل المخاطبين ﴿ **«إن نحن إلّا بشر مثلكم» من باب مُجَاراة الخَصْم** ﴾ أي: التّماشي معه، وإرخاء العنان إليه، والمساهلة معه، بتسليم بعض مقدّماته ﴿ **لِيَعْثِرَ**[1] **الخصم** ﴾ من «العِثار» وهو الزَّلّة، لا من «العُثُور» وهو الاطّلاع ﴿ **حيث يراد تبكيته** ﴾ أي: إسكات الخصم وإلزامه ﴿ **لا لتسليم انتفاء الرّسالة** ﴾ فالرُّسُل ـ عليهم السّلام ـ كأنّهم قالوا: إنّ ما قلتم: «من أنّا بشر مثلكم» حقّ لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله ـ تعالى ـ قد منّ علينا بالرّسالة.

وهذا يصلح جواباً لإثبات الرّسل[2] البشريّة لأنفسهم، وأمّا إثباتها بطريق القصر فليكون على وَفْق كلام الخَصْم ـ كما هو دأب المناظرين ـ.

[تقرير السّؤال بوجهٍ آخر]

ويمكن تقرير السّؤال بوجهٍ آخر، وهو: أنّه استعمل في قوله: «إن نحن إلّا بشر» النّفي والاستثناء مع أنّ المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدّعونه، والأوّل أوفق بجواب المتن؛ فليفهم.

---

(١) من باب «قتل» وفي لغة من «ضرب».

(٢) **قوله: «وهذا يصلح جواباً لإثبات الرّسل»**. أي: كون قولهم من باب مجاراة الخصم يصلح أن يكون جواباً لإثبات الرّسل البشريّة لأنفسهم.

وأمّا إثبات البشريّة بطريق القصر فليكون على وَفْق كلام الخصم لا لتسليم ما ادّعاه الخصم من قصر الرّسل على البشريّة.

[صورة أُخرى من ترك الأصل]

وممّا اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول **قصر قلب** قوله ـ تعالى ـ حكايةً عن أهل «أنطاكية» حين كذّبوا رُسُل عيسى ـ على نبيّنا وآله وعليه السّلام ـ: ﴿ **إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمٰنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ** ﴾[1] فقوله: «إن أنتم إلّا بشر» **قصر قلب** ـ على ما قررنا الآن ـ.

[خلاف بين الشّارح وصاحب «المفتاح»]

وأمّا قوله: إن أنتم إلّا تكذبون» فالظّاهر أنّه **قصر قلب** أيضاً؛ لأنّ المخاطبين، وهم الرّسل ـ عليهم السّلام ـ يعتقدون أنّهم صادقون قطعاً، وينكرون كونهم كاذبين، لكن حمله صاحب «المفتاح»[2] على أنّه **قصر إفراد** ـ يعني الّذي سمّاه المصنّف **قصر تعيين** ـ بناءً على نكتة، وهي أنّ الكفّار تُرِي المخاطبين وتنبّههم على أنّ قطعهم بكونهم صادقين ممّا لا ينبغي أن يصدر عن العاقل ألبتّة، بل غاية أمرهم أن يكونوا متردّدين بين الصّدق والكِذب ـ كما هو ظاهر حال المدّعي عند السّامعين، فقصروهم على الكذب **قصر تعيين**.

[الأصل في «إنّما»]

﴿ **وكقولك** ﴾ عطف على قوله: «كقولك لصاحبك» يعني: أنّ الأصل في «إنّما» أن يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك: ﴿ **«إنّما هو أخوك» لمن يعلم ذلك ويُقِرُّ بِهِ، و** ﴾ أنت ﴿ **تريد أن ترقّقه عليه** ﴾ أي: أن تجعل من يعلم ذلك رقيقاً مشفقاً على ذلك الأخ.

---

(١) يس: ١٥.

(٢) مفتاح العلوم: ٤٠١.

والأولى ـ بناء على ما ذكرنا[١] ـ أن يكون هذا المثال من الإخراج لا على مقتضى الظّاهر لأنّه لمّا لم يشفق على أخيه فكأنّه أخطأ وزعم أنّه ليس بأخيه لكنّه غير مصرّ على ذلك.

[العدول عن الأصل]

﴿ **وقد ينزّل المجهول منزلة المعلوم** ﴾ أي: منزلة ما من شأنه أن يكون معلوماً للمخاطب لا يصرّ على إنكاره ﴿ **لادّعاء ظهوره، فيستعمل له الثّالث** ﴾ أي: «إنّما» ﴿ **نحو** ﴾ قوله ـ تعالى ـ حكاية عن اليهود: ﴿ ﴿ **إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ** ﴾[٢] ﴾ ادّعوا أنّ كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره.

﴿ **ولذلك جاء: ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾[٣] للردّ عليهم مؤكّداً بما ترى** ﴾:

١ ـ من إيراد الجملة الاسميّة الدّالّة على الدّوام والثّبوت.

٢ ـ وتعريف الخبر الدّالّ على الحصر الّذي هو تأكيد على تأكيد.

٣ ـ وتوسيط ضمير الفصل المؤكّد لإفادة الحصر.

٤ ـ وتصدير الكلام بحرف التّنبيه الدّالّ على أنّ مضمون الكلام ممّا له خَطَرٌ والعناية إليه مصروفة.

٥ ـ ثمّ التّأكيد بـ«إنّ».

٦ ـ ثمّ تعقيب الكلام بما يدلّ على التّقريع والتّوبيخ وهو قوله: ﴿ **وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ** ﴾.

---

(١) **قوله: «والأولى بناء على ما ذكرنا»**. أي على ما ذكرنا من الإشكال المتقدّم عن الشّيخ عبدالقاهر في «الدّلائل» من أنّ المخاطب إذا كان عالماً بالحكم ولم يكن حكمه مشوباً بخطأ لم يصحّ القصر.

(٢) البقرة: ١١.

(٣) البقرة: ١٢.

فعلم أنّ بين الطّرق الأربعة **مشاركة رُباعيّة** ـ كما مرّ ـ.

وثلاثيّة كاشتراك الثّلاثة الأُوَل في أنّ دلالتها على **القصر** بالوضع، والثّلاثة الأخيرة في أنّه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفيّ، بل على المثبت فقط.

وثُنائيّة كاشتراك الأخيرين في صحّة المجامعة مع «لا» العاطفة.

[مزيّة «إنّما»]

﴿ ومزيّة «إنّما»[(١)] على العطف أنّه يعقل منها ﴾ أي: من «إنّما» **﴿ الحكمان ﴾** أي: الإثبات للمذكور، والنّفي عمّا سواه. **﴿ معاً ﴾** بخلاف العطف فإنّه يفهم منه أوّلاً الإثبات، ثمّ النفي نحو: «زيد قائم لا قاعد» أو على العكس نحو: «ما زيد قائماً بل قاعد» وتعقّل الحكمين معاً أرجح، إذ لا يذهب فيه الوهم إلى عدم القصر من أوّل الأمر ـ كما في العطف ـ.

[أحسن مواقع «إنّما»]

﴿ وأحسن مواقعها ﴾ أي: مواقع «إنّما» **﴿ التّعريض[(٢)] ﴾** نحو: ﴿ **إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الأَلْبَابِ** ﴾[(٣)] **فإنّه تعريض بأنّ الكفّار من فَرْطِ جهلهم كالبهائم، فَطَمَعُ النَّظَرِ ﴾** والتّأمّل **﴿ منهم كطمعه منها ﴾** أي: كطمع النّظر من البهائم.

ثمّ قال الشّيخ: اعلم[(٤)] أنّك إذا استقريت وجدتها أقوى ما تكون وأعلق ما ترى

---

(١) **قوله: «مزيّة «إنّما»**. المزيّة: الفضيلة، ولا يبنى منه فعل ـ كما نصّ عليه في «المصباح» ـ.

(٢) **قوله: «التّعريض»**. وهو أن تذكر شيئاً تدلّ به على شيء آخر لم تذكره ـ كما يأتي في مطلع باب الكناية من الفنّ الثّاني نقلاً عن جار الله العلّامة ـ.

(٣) الرّعد: ١٩.

(٤) **قوله: «ثمّ قال الشّيخ: اعلم»**. وهذا نصّه في مسائل «إنّما» من «دلائل الإعجاز» ٢٧٢: ثمّ اعلم أنّك إذا استقريت وجدتها أقوى ما تكون وأعلق ما ترى بالقلب إذا كان لا يُراد بالكلام

⇐

بالقلب إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه، ولكن التّعريض بأمر هو مقتضاه، فإنّا نعلم قطعاً أن ليس الغرض من قوله ـ تعالى ـ: ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولوا الأَلْبَابِ ﴾ أن يعلم السّامعون ظاهر معناه ولكن أن يذمّ الكفّار وأن يقال: إنّهم من فَرْط الجهل كالبهائم.

[مواضع يصلح فيها القصر]

﴿ ثمّ القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر ـ على ما مرّ ـ يقع بين الفعل والفاعل [1] ﴾

⇐ بعدها نفس معناه، ولكن التّعريض بأمر هو مقتضاه، نحو أنّا نعلم أن ليس الغرض من قوله ـ تعالى ـ: ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولوا الأَلْبَابِ ﴾ أن يعلم السّامعون ظاهر معناه، ولكن أن يذمّ الكفّار وأن يقال: إنّهم من فرط العناد ومن غلبة الهوى عليهم في حكم من ليس بذي عقلٍ، وإنّكم إن طمعتم منهم في أن ينظروا ويتذكّروا كنتم كمن طمع في ذلك من غير أُولي الألباب اهـ محلّ الحاجة.

(١) **قوله: «كما يقع بين المبتدأ والخبر ـ على ما مرّ ـ يقع بين الفعل والفاعل»**. قال المحقّق الرّضيّ في باب الاستثناء من شرح «الكافية» ١: ٢٣٥: والاستثناء المفرّغ يجيء في جميع معمولات الفعل، وفي المبتدأ والخبر.

أمّا الفاعل والملحق به فنحو: «ما ضَرَبَ إلّا زيد» و: «ما ضُرِبَ إلّا زيد» و: «ليس منطلقاً إلّا زيد».

والمفاعيل نحو: «ما ضربت إلّا زيداً» و: «ما مررت إلّا بزيدٍ» و: «إن نظنّ إلّا ظنّاً» و: «ما رأيته إلّا يوم الجمعة» و: «إلّا قدّامك» و: «ما ضربته إلّا تأديباً».

وأمّا المفعول معه فلا يجيء بعد «إلّا»، لا يقال: «لا تمش إلّا وزيداً»، ولعلّ ذلك، لأنّ ما بعد «إلّا» كأنّه منفصل من حيث المعنى عمّا قبله لمخالفته له نفياً وإثباتاً فـ«إلّا» مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال، وكذا الواو، فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل، ولهذا لم يقع من التّوابع بعد «إلّا» عطف النّسق فلا يقال: «ما قام زيد إلّا وعمرو» كما تقع الصّفة.

⇐

نحو: «ما قام إلّا زيد» ﴿وغيرهما﴾ كالفاعل والمفعول نحو: «ما ضرب زيـد إلّا عمراً» و: «ما ضرب عمراً إلّا زيد».

والمفعولين نحو: «ما أعطيت زيداً إلّا درهماً» و: «ما أعطيت درهماً إلّا زيداً».

وذي الحال والحال نحو: «ما جاء زيد إلّا راكباً» و: «ما جاء راكباً إلّا زيد».

وكذا بين الفعل وسائر المتعلّقات سوى المفعول معه[1] نحو: «ما قام زيد إلّا في الدّار» و: «ما نام إلّا في اللّيل» و: «ما ضربته إلّا تأديباً» و: «ما طاب إلّا نفساً» ونحو ذلك.

وكذا بين الصّفة والموصوف، والبدل والمبدل منه نحو: «ما جاءني رجلٌ إلّا فاضل» و: «ما جاءني أحدٌ إلّا أخوك» و: «ما ضربت زيداً إلّا رأسه» و: «ما سُلِب

⇐ وأمّا وقوع واو الحال بعدها ـ نحو: «ما جاء زيد إلّا وغلامه راكب» ـ فلعدم ظهور عمل الفعل لفظاً فيما بعد الواو، بل هو مقدّر.

ويقع بعد «إلّا» من الملحقات بالمفعول الحال نحو: «ما جاء زيد إلّا راكباً» والتّمييز نحو: «ما امتلأ الإناء إلّا ماءً».

ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ الواو للحال، لأنّ صاحب الحال عامّ.

وقيل: الجملة صفة للنّكرة وأتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته ـ الّتي هي جملة ـ بـ«إلّا» فحصل للصّفة انفصال من الموصوف بوجهين: ١ ـ بكونها جملةً، ٢ ـ وبـ«إلّا» فجيء بالواو رابطة اهـ مختصراً.

(١) قال المحقّق الرّضي: ولعلّ ذلك لأنّ ما بعد «إلّا» كأنّه منفصل عمّا قبله لمخالفته له نفياً وإثباتاً فـ«إلّا» مؤذن من حيث المعنى بنوع انفصال، وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل، ولذا لم يقع من التّوابع بعد إلّا عطف النّسق، فلا يقال: «ما قام زيد إلّا وعمرو» كما تقع الصّفة، ووقوع الحال بعدها في نحو: «ما جاءني زيد إلّا وغلامه راكب» فلعدم ظهور عمل الفعل لفظاً فيما بعد الواو، بل هو مقدّر. اهـ.

زيد إلّا ثوبه». ﴿ففي الاستثناء يؤخّر المقصور عليه مع أداة الاستثناء﴾ كما ترى في الأمثلة.

[معنى قصر الفاعل على المفعول]

ومعنى قصر الفاعل على المفعول ـ مثلاً ـ قصر الفعل المسند إلى الفاعل على المفعول، وعلى هذا قياس البواقي، فيرجع في التّحقيق إلى قصر الصّفة على الموصوف، أو قصر الموصوف على الصّفة، ويكون حقيقيّاً وغير حقيقيّ، **إفراداً** أو **قلباً** أو **تعييناً** ـ كما مرّ ـ ولا يخفى اعتبار ذلك.

[قلّة تقديم المقصور عليه والأداة على المقصور]

﴿**وقلّ تقديمهما بحالهما**﴾ أي: جاز على قلّة تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والأداة بحالهما، وهو أن تكون الأداة متقدّمة على المقصور عليه، والمقصور عليه يليها ﴿**نحو: «ما ضرب إلّا عمراً زيد»**﴾ في قصر الفاعل على المفعول، والتّقدير: «ما ضرب زيد إلّا عمراً» ﴿**و: «ما ضرب إلّا زيد عمراً»**﴾ في قصر المفعول على الفاعل، والتّقدير: «ما ضرب عمراً إلّا زيد» ومنه قول الشّاعر:

لاَ أَشْتَهِي يَا قَوْمِ إلَّاكَارِهاً[1] ... بابَ الأَمِيرِ وَلاَ دِفَاعَ الحَاجِبِ

---

(1) قوله: «**لاَ أَشْتَهِي يَا قَوْمِ إلَّاكَارِهاً**». البيت من الكامل على العَروض المضمرة مع الضّرب المماثل، أورده أبو تمّام في باب الحماسة ونسبه إلى موسى بن جابر الحنفيّ المخضرم وبعده:

ومن الرّجال أسِنَّةٌ مَذْرُوبَة ... ومزنّدون شهودهم كالغائب
منهم ليوث ما تُرامُ وبعضهم ... مِمّا قمشتَ وضَمَّ حبلُ الحاطب

⇐

وقوله:

كَأَنْ لَمْ يَمُتْ حَيٌّ (١) سِوَاكَ وَلَمْ يَقُمْ   عَلىٰ أَحَدٍ إلّاَ عَلَيْكَ النَّوَائِحُ

وكذا سائر المعمولات.

[سبب القلّة]

وإنّما قلّ ذلك؟ ﴿**لاستلزامه قصر الصّفة قبل تمامها**﴾ لأنّ الصّفة المقصورة على «عمرو» في الأوّل هي الضَّرْب المسند إلى «زيد» والصّفة المقصورة على «زيد» في الثّاني هي الضّرب المتعلّق بـ«عمرو» لا مطلق الضّرب، فلابدّ من تقديم الفاعل في الأوّل والمفعول في الثّاني لتتمّ تلك الصّفة.

⇐ «المذروبة»: المحدّدة، «المزنّد» اللئيم الضّعيف، «قمشت» جمعت، «الليوث» الأُسود، والمراد: أنّ منهم رجالاً كالأُسود ومنهم كقطع الخشب لا خير فيهم.

(١) **قوله: «كَأَنْ لَمْ يَمُتْ حَيٌّ»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المماثل، والقائل اختلف فيه، فنسبه أبو تمّام في باب المراثي من «ديوان الحماسة» إلى أشجع بن عمرو السّلميّ المتقدّم المتوفّى سنة ١٩٥هـ وتبعه على ذلك صاحب «الحماسة البصريّة والمغربيّة» والقالي في «الأمالي» وصاحب «التّذكرة الحمدونيّة»، ونسبه الخالديان في «الأشباه والنّظائر من أشعار المتقدّمين والجاهليّين والمخضرمين» إلى معروف بن مالك النّهشليّ ونسب إلى منصور النّمري في مرثية يزيد بن مَزيد الشّيباني:

مضى ابنُ سعيدٍ حين لم يبق مُشْرِقٌ   ولا مُغْرِبٌ إلّا له فيه مادح
وما كنت أدري ما فواضل كفّه   على النّاس حتّى غيّبته الصفائحُ
فأصبح في لَحْدٍ من الأرض ميّتاً   وكانت به حيّاً تضيق الصَّحائحُ
سأبكيك ما فاضت دموعي وإن تَغِضْ   فحسبك منّي ما تُجِنُّ الجوانِحُ
كأن لم يمت حيّ سواك ولم تَقُمْ   على أحدٍ إلّا عليك النَّوائِحُ
لئن حَسُنَت فيك المراثي وذِكْرها   لقد حَسُنَتْ مِنْ قبلُ فيك المدائِحُ
فما أنا مِن رُزْءٍ ـ وإن جلّ ـ جازعٌ   ولا في سرور بعد موتك فارحُ

وإنّما جاز مع قلّة؟ لأنّها في الحقيقة تامّة بذكر المتعلّق في الآخر.

[كلام المحقّق الرّضيّ]

وإنّما قال: «بحالهما»؟ احترازاً عن تقديمهما مع إزالتهما عن مكانهما ـ بأن تؤخّر أداة الاستثناء عن المقصور عليه، كما يقال في: «ما ضرب زيد إلّا عمراً»: «ما ضرب عمراً إلّا زيد» بتقديم الأداة والمفعول على الفاعل لكن مع تأخير الأداة عن المفعول، وفي: «ما ضرب عمراً إلّا زيد»: «ما ضرب زيد إلّا عمراً» بتقديم الفاعل والأداة على المفعول ولكن مع تأخير الأداة عن الفاعل ـ فإنّه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود.

[ضابط المقصور عليه]

فالضّابط أنّ المقصور عليه يجب أن يلي أداة الاستثناء سواء كانا متأخّرين عن المقصور ـ كما هو الشّائع ـ أو متقدّمين عليه ـ كما هو القليل ـ.

[كلامٌ عن المحقّق الرّضيّ]

واعلم أنّ تقديمهما بحالهما أيضاً ممّا منعه بعض النُّحاة(١) لأنّه يفيد القصر في

---

(١) **قوله: «واعلم أنّ تقديمهما بحالهما أيضاً ممّا منعه بعض النُّحاة»**. المراد بهذا البعض المانع هو المحقّق الرّضيّ في باب الفاعل من شرح «الكافية» ١: ٧٣ ـ ٧٤. وإن نسبه الشّارح الرّوميّ والهنديّ والآخرون إلى ابن الحاجب والأكثرين، كما نسبوا الجواز إلى السّكّاكيّ والخطيب، ولكن التّفتازانيّ تصرّف في كلام الرّضيّ تصرّفاً سيّئاً فجاء الكلام معقّداً ويا ليته نقل كلامه بعين حروفه كما نفعله نحن بُعَيد هذا فلم يكن الكلام معقّداً ولم يكن طالب العلم مبتلىً.

وحاصل الكلام: أنّ تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور، مع كون ⇐

⇐ المقصور عليه والأداة بحالهما ـ وهو أن تكون الأداة متقدّمة على المقصور عليه ـ أيضاً منعه المحقّق الرّضيّ في باب الفاعل من شرح «الكافية» وقال: إنّه يلزم منه فسادان:

الأوّل: اختلال المقصود بإفادة القصر في المقصور والمقصور عليه معاً، والمقصود أن يكون ما بعد «إلّا» على الاحتمال ولا يردّه القصر والتّخصيص ـ كما يأتي بيانه ـ.

والثّاني: استثناء شيئين بأداةٍ واحدةٍ من دون أن يعطف أحدهما على الآخر. وهذا مختلف فيه على ثلاثة أقوال:

الأوّل: الأكثرون منعوه مطلقاً ـ بدليل يأتي بيانه ـ.

الثّاني: أجازه بعضهم مطلقاً.

الثّالث: القول بالتّفصيل ـ بما يأتي بيانه ـ.

وإن قيل: إنا لا نسلّم أنّه يلزم من تقديمهما بحالهما استثناء شيئين بأداةٍ واحدة من دون عطفٍ، فليس كلّ سوداء تمرة، وليس كلّ ما وقع بعد «إلّا» مستثنىً في الاصطلاح، بل نقول: إنّ «زيد» في «ما ضرب إلّا عمراً زيدٌ» مقدّم في المعنى وليس بمستثنى اصطلاحاً حتّى يلزم استثناء شيئين.

قلنا في جوابه: حينئذٍ يلزم محذور آخر وهو أن يعمل ما قبل «إلّا» فيما بعدها وهو ممنوع، وسيأتي بيانه عن الرّضيّ ـ إن شاء الله ـ إلّا في ثلاثة مواضع:

الأوّل: أن يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه.

الثّاني: أن يكون تابعاً للمستثنى.

الثّالث: أن يكون معمولاً لغير العامل في المستثنى وكان ذلك الغير العامل أيضاً مذكوراً في الكلام.

وإن اعترض على هذا الجواب بأنّه باطل بدليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إلّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ** ﴾ فإنّ «بادي الرّأي» عمل فيه «اتّبعك» ـ وهو ما قبل «إلّا» ـ وعمل ما قبل «إلّا» فيما بعدها هاهنا وليس المعمول مستثنى منه ولا تابعاً للمستثنى ولا معمولاً لغير العامل في المستثنى؟

⇐

⇐ يقال: بأنّه معمول لفعل مضمر.

قال المحقّق الرّضيّ: وينبغي أن تعرف أوّلاً أنّك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولاً خاصّاً للعامل فيما بعدها وجب أن يكون ما لذلك المتقدّم ـ من الفاعليّة أو المفعوليّة أو الحاليّة أو غير ذلك ـ محصوراً في المتأخّر، وما لذلك المتأخّر من تلك المعاني باقياً على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم، كما إذا قلت ـ مثلاً ـ: «ما ضرب زيد إلّا عمراً» فضاربيّة «زيد» محصورة في «عمرو» أي: ليس ضارباً لأحد إلّا لـ«عمرو»، وأمّا مضروبيّة «عمرو» فعلى الاحتمال ـ أي: يجوز أن يكون مضروباً لغير «زيد» أيضاً.

وبالعكس لو قلت: «ما ضرب عمراً إلّا زيد» مضروبيّة «عمرو» مقصورة على «زيد» ـ أي: لم يضربه إلّا «زيد» ـ وضاربيّة «زيد» باقية على الاحتمال ـ أي: يصحّ أن يكون ضارباً لغير «عمرو» أيضاً ـ.

وكذا في نحو: «ما جاء زيد إلّا راكباً» يجوز أن يكون حالة الرّكوب لغير «زيد» أيضاً، بخلاف «ما جاء راكباً إلّا زيد».

فإذا تقرّر هذا تبيّن أنّ ضربَ «زيد» في قولك: «ما ضرب زيد إلّا عمراً» مقصور على «عمرو» ومضروبيّة «عمرو» على الاحتمال، فلو قدّمت «عمراً» على «زيد» فإمّا أن تقدّمه عليه من دون «إلّا» نحو: «ما ضرب عمراً إلّا زيد» وفيه انعكاس المعنى، إذ تصير المضروبيّة خاصّة والضّاربيّة باقية على الاحتمال فلا يجوز.

وإمّا أن تقدّمه عليه مع «إلّا» نحو: «ما ضرب إلّا عمراً زيدٌ» فعند هذا نقول:

إن أردت أنّ «عمراً» و«زيداً» مستثنيان معاً والمراد: «ما ضرب أحداً أحدٌ إلّا عمراً زيد» اختلّ أيضاً، لأنّ مضروبيّة «عمرو» في أصل المسألة ـ أعني في «ما ضرب زيد إلّا عمراً» ـ كانت على الاحتمال، وبالتّقدير المذكور الآن صارت مضروبيّته مختصّةً بـ«زيد» لأنّ الاحتمال المذكور فيما بعد «إلّا» إنّما يكون في الفاعل إذا ذكرت مفعولاً خاصّاً نحو: «ما ضربني إلّا زيد».

وكذا يكون في المفعول إذا ذكرت فاعلاً خاصّاً نحو: «ما ضربت إلّا زيداً».

⇐

⇐ أمّا إذا لم تذكرهما أو ذكرتهما عامّين فليس فيما بعد «إلّا» الاحتمال المذكور ـ فاعلاًكان أو مفعولاً ـ نحو: «ما ضرب إلّا زيد» و: «ما ضرب أحد إلّا زيد» في الفاعل، و: «ما ضرب إلّا زيداً» و: «ما ضرب أحداً إلّا زيداً» في المفعول.

وكذا إذا ذكرت فاعلاً ومفعولاً عامّين نحو: «ما ضرب أحدٌ أحداً إلّا زيد عمراً» أو قدّرتهما عامّين ولم تذكرهما نحو: «ما ضرب إلّا زيد عمراً» بقي المستثنيان غير محتملين.

وإنّما كان كذا إذ ليس هناك غير ذلك المفعول العامّ شيء يتعلّق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العامّ شيء يتعلّق به المفعول المستثنى ـ كما كان حين ذكرتهما خاصّين ـ فيكون في «ما ضرب إلّا عمراً زيد» المضروبيّة المطلقة مقصورة على «عمرو» والضّاربيّة المطلقة مقصورة على «زيد» وتختصّ مضروبيّة «عمرو» بـ«زيد» وهو عكس المعنى.

هذا مع أنّ استثناء شيئين بأداة واحدة بلاعطف غير جائزٍ مطلقاً عند الأكثرين، لضعف أداة الاستثناء، إذ الأصل فيه «إلّا» وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان ـ لا على وجه البدل ولا على غيره ـ.

فلا تقول في البدل: «ما سخا أحد بشيءٍ إلّا عمرو بدرهم» ولا تقول في غير البدل: «ما سخا أحد بشيءٍ إلّا عمراً الدّينار».

ويجوز مطلقاً عند جماعةٍ.

وبعضهم فصّلوا فقالوا: إن كان المستثنى منهما مذكورين، والمستثنيان بدلين منهما جاز، نحو: «ما ضرب أحدٌ أحداً إلّا زيد عمراً».

وذلك لأنّ الاسمين بكونهما بدلين ممّا قبل «إلّا» كأنّهما واقعان موقع ما أُبدلا منهما ـ أي: كأنّهما وقعا قبل «إلّا» وليسا بمستثنيين، فكأنّك قلت: «ضرب زيد عمراً».

ومثل هذا عند الأوّلين بدلٌ ومعمولُ عاملٍ مضمرٍ ـ من جنس الأوّل ـ لا بدلان؛ والتّقدير: «ما ضرب أحد أحداً إلّا زيد ضرب عمراً».

⇐

⇐ وإن كان المستثنى منهما مقدّرين نحو: «ما ضرب إلّا زيد عمراً» أو كان أحدهما مذكوراً دون الآخر نحو: «ما ضرب القوم إلّا بعضهم بعضاً» أو كلاهما مذكورين لكنّ المستثنيين لم يبدلا منهما ـ سواء لم يبدل شيءٌ منهما أو أُبدل أحدهما دون الآخر ـ نحو: «ما ضرب أحد بشيءٍ إلّا زيداً وإلّا زيد بالسّوط» لم يجز؛ لأنّ المستثنيين ـ إذن ـ ليسا كالواقعين قبل «إلّا» وهي تضعف عن استثناء شيئين إلّا على الوجه المذكور.

فإن استدلّ من أجاز مطلقاً بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ﴾ فإنّه لم يذكر المستثنى منهما والتّقدير: «ما نراك اتّبعك أحد في حالةٍ إلّا أراذلنا في بادي الرّأي» أي: بلا رويّة ـ فلغيرهم أن يعتذروا بأنّه منصوب بفعل مقدّرٍ ـ أي: «اتّبعوا في بادي الرّأي» ـ. أو بأنّ الظّرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره.

وإن أردت في أصل المسألة ـ أعني: «ما ضرب إلّا عمراً زيد» ـ أنّ «زيداً» مقدّم معنىً وليس بمستثنىً وأنّ المراد «ما ضرب زيد إلّا عمراً» فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين بأداةِ «إلّا».

إلّا أنّ أكثر النُّحاة منعوا أن يعمل ما قبل «إلّا» فيما بعد المستثنى بها.

إلّا أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو: «ما جاءني إلّا زيداً أحد».

أو تابعاً للمستثنى نحو: «ما جاءني إلّا زيد الظّريف».

أو معمولاً لغير العامل في المستثنى نحو قولك: «رأيتك إذ لم يبق إلّا الموت ضاحكاً».

وذلك أنّ ما بعد «إلّا» من حيث المعنى جملة مستأنفة غير الجملة الأُولى، لأنّ قولك: «ما جاءني إلّا زيد» بمعنى: «ما جاءني غير زيد وجاءني زيد».

فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة، فالأولى أن لا يتوغّل المعمول في الحيّز الأجنبيّ عن عامله.

أمّا «المستثنى» فإنّه على طرف ذلك الحيّز غير متوغّل فيه.

وإنّما جاز وقوع «المستثنى منه» و«تابع المستثنى» بعد «المستثنى»؟ لأنّ «المستثنى»

⇐

الفاعل والمفعول جميعاً، فيختلّ المقصود؛ لأنّ التّقدير في: «ما ضرب إلّا عمراً زيد»: «ما ضرب أحداً أحد إلّا عمراً زيد»، وفي: «ما ضرب إلّا زيد عمراً»: «ما ضرب أحد أحداً إلّا زيد عمراً».

⇐ له تعلّق بهما من وجهٍ فكأنّه وكلّ واحد منهما كالشّيء الواحد.

وأمّا نحو «ضاحكاً» فليس في الحيّز الأجنبيّ من عامله، إذ قولك: «إذ لم يبق إلّا الموت» معمول «رأيتك» و«ضاحكاً» معموله الآخر.

فإذا ثبت هذا، فإن وقع معمول آخر لما قبل «إلّا» بعد المستثنى ـ غير الثّلاثة المذكورة ـ إمّا مرفوع أو منصوب ولا يكون إلّا في الشّعر كقوله:

كأن لم يمت حيّ سواك ولم تقم ... على أحد إلّا عليك النّوائح

وكقوله:

لا أشتهي يا قوم إلّا كارهاً ... باب الأمير ولا دفاع الحاجب

أضمروا له عاملاً آخر من جنس الأوّل ـ أي: «قامت النّوائح» و: «أشتهي باب الأمير كارهاً» ـ.

والكسائيّ جوّز مطلقاً عمل ما قبل «إلّا» فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعاً أو نصباً ـ صريحاً كان النّصب ـ كما ذكرنا ـ أو لا، كما في قولك: «ما مررت إلّا راكباً بزيد» في الشّعر وفي غيره بلا تقدير ناصب ولا رافع ـ.

وابن الأنباريّ جوّز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النّصب.

فتبيّن لك على هذا أنّ ما قبل «إلّا» لا يعمل فيما بعد المستثنى على الأصحّ سواء كان ذلك أيضاً مستثنى أو لا كما مضى، فلا يجوز في: «ما ضرب زيد إلّا عمراً»: «ما ضرب إلّا عمراً زيد».

وإنّما قلت في أوّل بيان المسألة: «معمولاً خاصّاً» لأنّه إذا كان المعمول عامّاً نحو: «ما ضرب أحد إلّا زيداً» فلا يقال: إنّ مضروبيّة «زيد» باقية على الاحتمال لأنّه لم يبق بعد أحدٍ شيءٌ يمكن أن يضرب «زيداً» كما كان في: «ما ضرب زيد إلّا عمراً» أمكن أن يضرب «عمراً» غير «زيد» أيضاً اهـ.

[الأقوال في استثناء شيئين بأداةٍ واحدة]

[القول الأوّل : الجواز مطلقاً]

هذا عند من يجوّز استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف مطلقاً(١).

[القول الثّاني : التّفصيل]

وبعضهم يجوّز ذلك إذا كان **المستثنى منه** مذكوراً، أو **المستثنى** بدلاً منه نحو: «ما ضرب أحد أحداً إلّا زيد عمراً».

[القول الثّالث : المنع مطلقاً]

والأكثرون على منعه مطلقاً؛ لضعف أداة الاستثناء؛ إذ الأصل فيها «إلّا» وهي حرف فلا يُسْتَثْنَى بها شيئان.

[شروط جواز تقديم المقصور عليه والأداة على المقصور]

فتقديمهما بحالهما إنّما يجوز على تقدير أن لا يجعل الاستثناء متعدّداً(٢) ويجعل المقصور في النيّة مقدّماً، ويجعل عمل ما قبل «إلّا» فيما بعد المستثنى بها.

---

(١) سواء ذكر المستثنى على سبيل البدليّة أو لا ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «أن لا يجعل الاستثناء متعدّداً»**. أي: جواز التّقديم يحصل بأمورٍ:

الأوّل: أن لا يجعل الاستثناء متعدّداً وذلك ـ كما نقلنا عن الرّضيّ ـ إنّما يكون بأن لا يسمّى كلّ ما وقع بعد «إلّا» مع الفصل مستثنىً اصطلاحياً بل يعتبر أنّه مقدّم معنىً وعامله ما قبل «إلّا».

الثّاني: أن يكون الواقع بعد «إلّا» مع الفصل مقدّماً في النيّة.

الثّالث: أن يعتبر عامله ما قبل «إلّا».

[مخالفة النّحاة وإحداثهم شروطاً جديدة]

إلّا أنّ أكثر النُّحاة على منع ذلك:

١ ـ إلّا أن يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو: «ما جاءني إلّا زيداً أحد».

٢ ـ أو تابعاً للمستثنى نحو: «ما جاءني إلّا زيد الظّريف».

٣ ـ أو معمولاً لغير العامل في المستثنى نحو: «رأيتك إذ لم يبق إلّا الموت ضاحكاً» فإنّ «ضاحكاً» مفعول «رأيت» والعامل في «الموت»: «لم يبق». وليطلب بيان ذلك من كتبهم.

وقالوا: الظّرف في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ** ﴾[1] منصوب بمضمر، أي: «اتّبعوك في بادي الرّأي» وكذا «باب الأمير» في البيت الأوّل، أي: «لا أشتهي باب الأمير» و«النّوائح» في البيت الثّاني مرفوع بمضمر، أي: «قامت النّوائح».

وفيه بحثٌ؛ لأنّ الفعل الأوّل يبقى بلا فاعل، واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسّف.

نعم يصحّ هذا[2] فيما إذا قدّم المرفوع وأخّر المنصوب.

ومن هذا قيل: إنّ «عمراً» في قولنا: «ما ضرب إلّا زيد عمراً» منصوب بفعل مضمر كأنّه قيل: «ما وقع ضرب إلّا من زيد» ثمّ قيل: «مَنْ ضرب»؟ فقيل: «عمراً» أي: ضرب عمراً.

---

(١) هود: ٢٧.

(٢) **قوله: «نعم يصحّ هذا»**. أي: كون ما بعد المستثنى معمولاً لمضمرٍ في موضعٍ وهو ما إذا قدّم المرفوع وأُخّر المنصوب.

[نقد الخطيب بعضهم]

قال المصنّف: «وفيه نظر(١) لاقتضائه الحصر(٢) في الفاعل والمفعول جميعاً».

وذلك لأنّ «مَنْ ضَرَبَ» لأبهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل، حتّى أنّك إذا ضربت «زيداً» و«عمراً» و«بكراً» فقيل لك: مَنْ ضربت؟ فقلت: «زيداً» لم يتمّ الجواب حتّى تأتي بالجميع.

فعلى هذا لا يكون غير «عمرو» في المثال المذكور مضروباً لـ«زيد» ولم يقع ضرب إلّا من «زيد» فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعاً.

---

(١) **قوله: «قال المصنّف: وفيه نظر»**. أي: قال الخطيب في «الإيضاح» ٢٤٠: في هذا القول نظر، لاقتضاء الإضمار والتّوجيه في هذا الموضع القصر في الفاعل والمفعول جميعاً وذلك لأنّ لفظة «مَنْ» في السّؤال ـ أي: مَنْ ضَرَبَ؟ ـ لإبهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتّى أنّك إذا ضربت ثلاثةً من الرّجال ـ مثل «زيد»، و«بكر»، و«عمرو» ـ فقيل لك: «مَنْ ضربتَ»؟ فاقتصرت في الجواب على ذكر «زيد» ولم تذكر «عمراً» ولا «بكراً» لم يتمّ الجواب إلّا أن تذكر الجميع.

وبناءاً على هذا لا يكون في «ما ضرب إلّا زيد عمراً» ـ على التّوجيه المذكور ـ مضروب لـ«زيد» غير «عمرو» لأنّ المفروض أنّ الجوابَ يتمّ بأن يقال: «عمراً» فينحصر المفعول فيه، فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعاً فيكون المعنى: «أنّه ليس في الدّنيا ضارب إلّا زيد ولا مضروب إلّا عمرو» وهذا خطأ، لأنّه في الحقيقة استثناء شيئين بأداة واحدةٍ.

ولم يفهمه بعضهم فمنع اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعاً قائلاً: إنّ الفعل المقدّر العامل في ما بعد المستثنى ـ أي: عمرو ـ لا يكون فيه أداة قصر، فمن أين يلزم القصر في المفعول.

(٢) أي: القصر.

[خَفَاءُ النَّقْدِ على بعضهم الآخر]

وقد خَفِيَ على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين: إنّ الفعل المضمر ليس فيه أداة القصر فمن أين يلزم القصر في المفعول؟

نعم، يمكن أن يقال[١]: إنّا نلتزم اقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعاً ونمنع صحّة هذا الكلام في غير هذا المقام.

[سبب إفادة النّفي والاستثناء القصر]

﴿ووجه الجميع﴾ أي: السّبب في إفادة النّفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر، أو الفاعل والمفعول أو غير ذلك ﴿أنّ النّفي في الاستثناء المفرّغ﴾[٢] وهو

---

(١) **قوله: «نعم، يمكن أن يقال»**. أي: يمكن أن يقال: إنّا نلتزم اقتضاء الإضمار القصر في الفاعل والمفعول جميعاً ونمنع صحّة هذا الكلام الّذي يقتضي القصر في الطّرفين ـ الفاعل والمفعول ـ بأداةٍ واحدةٍ في «غير هذا المقام» الّذي قدّم المقصور عليه والأداة بحالهما، ومع ذلك قدّم المرفوع وأخّر المنصوب، لأنّ هذا المقام يقبل البيان المذكور دون غيره.

(٢) **قوله: «أنّ النّفي في الاستثناء المفرّغ»**. فإن قيل: ما وجه تخصيص بيان الوجه بالاستثناء المفرّغ مع وجوده في غيره أيضاً نحو: «ما جاءني القوم إلّا زيد» و: «ما فعلوه إلّا قليل»؟ يقال: لأنّ الأمر في غير المفرّغ واضح بيّن، لأنّ كلّ أحد يعلم وجه إفادة نحو: «ما جاءني القوم إلّا زيد» القصر، وكذا العطف.

ولأنّ الشّائع في طرق القصر الاستثناء المفرّغ ـ كما نقلناه عن الرّضيّ ـ.

وأمّا التّقديم فلا يدرك إلّا بالذّوق السّليم ـ أي: ذوق المعرفة ـ ولفظة «إنّما» بمعنى «ما» و«إلّا». والخَفاء في المفرّغ لعدم ذكر المستثنى منه.

ثمّ إنّ قوله: «والإخراج يقتضي مخرجاً منه» إشارة إلى أنّ البيان مختصّ بالاستثناء ⇐

الّذي ترك فيه المستثنى منه ففرّغ الفعل الّذي قبل «إلّا» وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد «إلّا» ﴿ يتوجّه إلى مقدّر ـ وهو مستثنى منه ـ ﴾ لأنّ «إلّا» للإخراج، والإخراج يقتضي مخرجاً منه ﴿ عامّ ﴾ ليتناول المستثنى وغيره فيتحقّق الإخراج.

ولئلّا يلزم التّخصيص من غير مخصّص.

[كلام السّكّاكيّ]

قال صاحب «المفتاح»: ولذلك ترانا في «علم النَّحْو»(١) نقول:

⇐ المتّصل، لأنّ الأصل في الاستثناء الاتّصال أوّلاً، ولأنّ المفرغ لا يكون إلّا في المتّصل ثانياً بدليل قوله: «ليتناول المستثنى وغيره».

(١) **قوله: «ولذلك ترانا في علم النّحو»**. قال السّكّاكيّ في القصر بين الفاعل والمفعول: اعلم أنّك إذا أردت قصر الفاعل على المفعول قلت: «ما ضرب زيد إلّا عمراً» على معنى: «لم يضرب غير عمرو» وإذا أردت قصر المفعول على الفاعل قلت: «ما ضرب عمراً إلّا زيد» على معنى: «لم يضربه غير زيد».

والفرق بين المعنيين واضح وهو أنّ «عمراً» في الأوّل لا يمتنع أن يكون مضروب غير «زيد» ويمتنع في الثّاني. وأنّ «زيداً» في الثّاني لا يمتنع أن يكون ضارباً غير «عمرو» ويمتنع في الأوّل.

ولك أن تقول في الأوّل: «ما ضرب إلّا عمراً زيد» وفي الثّاني: «ما ضرب إلّا زيد عمراً» فتقدّم وتؤخّر، إلّا أنّ هذا التّقديم والتّأخير لمّا استلزم قصر الصّفة قبل تمامها على الموصوف قلّ دوره في الاستعمال، لأنّ الصّفة المقصورة على «عمرو» في قولنا: «ما ضرب زيد إلّا عمراً» هي ضرب «زيد»، لا الضّرب مطلقاً، والصّفة المقصورة على «زيد» في قولنا: «ما ضرب عمراً إلّا زيد» هي الضّرب لـ«عمرو».

وقال في القصر بين المفعولين:

وإذا أردت قصر أحد المفعولين على الآخر في نحو: «كسوت زيداً جبّة» قلت في قصر «زيد» على «الجبّة»: «ما كسوت زيداً إلّا جبّة» أو «ما كسوت إلّا جبّة زيداً» وفي قصر ⇐

⇐ «الجبّة» على «زيد»: «ما كسوت جبّة إلّا زيداً» أو «ما كسوت إلّا زيداً جبّةً».

وفي نحو: «ظننت زيداً منطلقاً» تقول في قصر «زيد» على «الانطلاق»: «ما ظننت زيداً إلّا منطلقاً» و: «ما ظننت إلّا منطلقاً زيداً»، وفي قصر «الانطلاق» على «زيد»: «ما ظننت منطلقاً إلّا زيداً» و: «ما ظننت إلّا زيداً منطلقاً».

وقال في القصر بين الحال وذي الحال:

وإذا أردت قصر ذي الحال على الحال، قلت: «ما جاء زيد إلّا راكباً» أو «ما جاء إلّا راكباً زيد». وفي قصر الحال على ذي الحال: «ما جاء راكباً إلّا زيد» أو «ما جاء إلاّ زيد راكباً».

ثمّ قال: والأصل في جميع ذلك هو أنّ «إلّا» في الكلام النّاقص ـ أي: المفرّغ ـ تستلزم ثلاثة أشياء:

أحدها: المستثنى منه لكون «إلّا» للإخراج، واستدعاء الإخراج مخرجاً منه.

وثانيها: العموم في المستثنى منه لعدم المخصّص وامتناع ترجيح أحد المتساويين ولذلك ترانا في «علم النّحو» نقول: تأنيث الضّمير في «كانت» في قراءة أبي جعفر المدني: «إن كانت إلّا صيحةٌ» بالرّفع. وفي «تُرَى» المبنيّ للمفعول في قراءة الحسن: «فأصبحوا لا تُرىٰ إلّا مساكنُهُم» برفع «مساكنهم».

وفي «بقيت» في بيت ذي الرُّمَّة:

* وما بقِيَتْ إلّا الضُّلُوعُ الجَراشِعُ *

للنّظر إلى ظاهر اللّفظ، والأصل التّذكير لاقتضاء المقام معنى: «شيء من الأشياء».

وثالثها: مناسبة المستثنى منه للمستثنى في جنسه ووصفه. وأعني بصفته كونه: فاعلاً أو مفعولاً، أو ذا حالٍ أو حالاً، أو ما يرى كيف يقدّر المستثنى منه في نحو: «ما جاءني إلّا زيد» مناسباً له في الجنس والوصف الّذي ذكرت نحو: «ما جاءني أحد إلّا زيد».

وفي: «ما رأيت إلّا زيداً» نحو: «ما رأيت أحداً إلّا زيداً» وفي: «ما جاء زيد إلّا راكباً» نحو: «ما جاء زيد كائناً على حال من الأحوال إلّا راكباً».

وهذه المستلزمات توجب جميع تلك الأحكام.

⇐

تأنيث الضّمير في «كانت» في قراءة أبي جعفر: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ﴾[1]

⇐ بيان ذلك أنّك إذا قلت: «ما ضرب زيد إلاّ عمراً» لزم أن يقدّر قبل «إلّا» مستثنى منه ليصحّ الإخراج منه، ولزم أن يقدّر عامّاً، لعدم المخصّص، ولزم أن يقدّر مناسباً للمستثنى الّذي هو «عمرو» في جنسه ووصفه، وحينئذٍ يمتنع أن يكون صورة الكلام إلّا هكذا: «ما ضرب زيد أحداً إلّا عمراً» واستلزام هذا الكلام قصر الفاعل على «عمرو» المفعول ضروريّ، وكذا إذا قلت: «ما ضرب إلّا عمراً زيد».

وإذا قلت: «ما ضرب عمراً إلّا زيد» لزم تقدير مستثنىً منه من جنس المستثنى، وبوصف العموم وبوصف المستثنى، وحينئذٍ يكون صورة الكلام هكذا: «ما ضرب عمراً أحدٌ إلّا زيد» ويلزم ضرورة قصر المفعول على «زيد» الفاعل.

وإذا قلت: «ما كسوت زيداً إلّا جبّةً» كان التّقدير: «ما كسوت زيداً ملبساً إلّا جبّة» فيكون «زيد» مقصوراً على «الجبّة» لا يتعدّاها إلى ملبس آخر، وإذا قلت: «ما كسوت جبّة إلّا زيداً» كان التّقدير: «ما كسوت جبّة أحداً إلّا زيداً» فتكون «الجبّة» مقصورة على «زيد» لا تتعدّاه إلى من عداه، وإذا قلت: «ما جاء راكباً إلّا زيد» كان التّقدير: «ما جاء راكباً أحد إلّا زيد». وإذا قلت: «ما جاء زيد إلّا راكباً» كان التّقدير: «ما جاء زيد كائناً على حال من الأحوال إلّا راكباً».

وإذا قلت: «ما اخترت رفيقاً إلّا منكم» كان التّقدير: «ما اخترت رفيقاً من جماعةٍ من الجماعات إلّا منكم».

وإذا قلت: «ما اخترت منكم إلّا رفيقاً» كان التّقدير: «ما اخترت منكم أحداً متّصفاً بأيّ وصف كان إلّا رفيقاً» وكذا إذا قلت: «ما اخترت إلّا رفيقاً منكم» بدل أن تقول: «ما اخترت إلّا منكم رفيقاً» لم يَعْرُ عن فرقٍ.

وهذا يطلعك على الفرق بين ما قال الشّاعر ـ وهو السيّد الحِمْيَرِيّ في أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ:

لو خُيِّرَ المِنْبَرُ فُرْسَانَه　　　ما اختار إلّا منكم فارساً

وبين ما إذا قلت: «ما اختار إلّا فارساً منكم» اهبعين حروفه.

(١) يس: ٢٩.

بالرّفع، وفي «تُرَى» مبنياً للمفعول في قراءة الحسن: ﴿ **فَأَصْبَحُوا لاَ تُرىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ** ﴾(١) برفع «مساكنهم»، وفي بيت ذي الرُّمَّة:

*** وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ(٢) ***

---

(١) الأحقاف: ٢٥. وفي القرآن «يُرَى» بصيغة الغائب المذكّر المجهول.

(٢) **قوله: «وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ»**. المصراع من الطّويل على الضّرب المقبوض وعروضه أيضاً مقبوض وهو من قصيدة يقول ذو الرُّمَّة فيها:

أمنزلتي ميّ سلام عليكما ... هل الأزْمُنُ اللّاءِ مضين رَواجِعُ
وهل يرجِعُ التسليمَ أو يكشف العَمَى ... ثَلاثُ الأثافي والديار البَلاقِعُ
توهّمتُها يوماً فقلت لصاحبي ... وليس بها إلّا الظِّباءُ الخواضِعُ
ومَوْشِيَّةٌ سُحْمُ الصَّياصي كأنّها ... مُجلَّلةٌ حُوٌّ عليها البَراقِعُ

قال فيها:

فَلاة رجوعُ الكُدْر أطلاؤها بها ... من الماء تأويبٌ وهُنَّ روابِعُ
جدعتُ بأنقاضٍ حراجيجَ أنْفَه ... إذا الرِّئْمُ أضحى وهو عِرْقاً مُضَاجِعُ
غُرَيْرِية الأنساب أو شَدْقمِيّة ... عِتاق الذَّفَارَى وُسَّجٌ ومَوالِعُ
طَوَىالنَّحْزُ والأَجْرازُ ما في غروضِها ... فما بقِيَتْ إلّا الصُّدُور الجراشِعُ
لِأَخْناءَ أُنْحِيْها بكلِّ مفازةٍ ... إذا قَلِقَتْ أغراضُهنّ القَعاقِعُ

«مَوْشِيّة»: منقوشة يعني السّواد الّذي في قوائم البقر. «سُحْمُ الصَّياصي» سُوْدُ القرون، والأسحم: الأسود. وأصل «الصّياصي» الحصون، فلمّا كانت البقر تُحْمَى بقرونها سمّيت قرونها صياصي، يقول: كأنّ البقر خيل مجلّلة «حُوٌّ» دُهْمٌ أراد الخيل.

«الكُدْر»: القطا يضرب ألوانها إلى السَّواد، و«الفَلاة» الأرض الواسعة. و«الأطلاء»: من «الطّلا» يعني فِراخها. التّأويب: الورود ليلاً.

«جدعت» قطعت «الأنقاض» المهازيل من الإبل. «حراجيج» طِوال. «الرئم»: الظّباء البيض، يقول: إذا الرّئم دخل كناسه فنام في أصل عرق يطلب برده، أراد: أضحى وهو مضاجع عرقاً.

⇐

للنّظر الى ظاهر اللّفظ، والأصل التّذكير، لاقتضاء المقام معنى: «شيء من الأشياء».

[نقده]

وفيه إشكال وهو أنّه إذا فرّغ العامل إلى ما بعد «إلّا» ـ بأن حذف **المستثنى منه** ـ فلا ضمير في الفعل أصلاً، فالأحسن أن يقال: تأنيث الفعل بالنّظر إلى ظاهر اللّفظ فإنّ «الصَّيْحَة» في حكم فاعل الفعل ـ كما في «الكشّاف» ـ.

[كلام عن المحقّق الرّضيّ]

ولعلّ صاحب «المفتاح» نظر إلى الأصل والحقيقة فإنّ الفاعل في الحقيقة هو **المستثنى منه** المقدّر[1] وإلّا فكيف يسند الفعل المنفيّ إلى الفاعل المراد وقوع الفعل منه.

⇐ «غريريّة» من اليمن «شدقميّة»: منسوبة إلى «شدقم» فحل من فحول الإبل العتاق. «الذّفارى»: «جمع «الذّفرى» وهو مخرج العرق من قفا البعير.

الوَسَج والملع: ضربان من السّير.

النَّحْزُ: الرّكل بالعقب، أي: يضرب جنب الدّابة بعقب الرِّجْل لتسرع، والأجراز واحدها «جرز» وهي الأراضي الّتي لا تنبت و«الغُرُوْض» حزم الرّحال، الواحد: غرضة. «الجراشع»: الغلاظ، الواحد: «جرشع». «الأحناء»: النّواحي.

يصف تلك الأنقاض من الإبل بالهزال لكثرة السّير حتّى قد أضمرها الوقوع في الأراضي الأجراز والنَّحْزُ بالأعقاب والأعواد وطوى ما تقع تحت غروضها من اللّحم وما بقيت إلّا أضلاع منتفخة.

أراد الافتخار بكثرة الوقوع في مشاقّ الأُمور وكثرة السّير في طلب المعالي، والشّاهد واضح.

(١) **قوله: «فإنّ الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدّر»**. هذا كلام المحقّق الرّضيّ في باب ⇐

وإذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدّر العام ـ وهو ليس بمذكور ـ ففي الفعل ضمير عائد إليه[١] كما في قولهم: «إذا كان غداً فَائْتِنِيْ» فإنّ اسم «كان» ضمير عائد إلى ما نحن فيه.

وكقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا ﴾ في من قرأ بالياء[٢]، فإنّ فاعله ضمير عائد إلى «حاسب» لامتناع حذف الفاعل.

⇐ الاستثناء المفرّغ من شرح «الكافية» ١: ٢٣٤ ـ ٢٣٥: هذا الّذي يسمّيه النُحاة الاستثناء المفرّغ والمفرّغ في الحقيقة هو الفعل قبل «إلّا» لأنّه لم يشتغل بمستثنىً منه، فعمل في المستثنى.

قال: واعلم أنّ المنسوب إليه الفعل أو شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى، وإنّما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى، لأنّه الجزء الأوّل، والمستثنى صار بعده في حيّز الفضلات فأعرب بالنصب. ثمّ قال:

فإذا تقرّر هذا قلنا: إنّ **المستثنى منه لمّا حذف** لقيام القرينة، والمنسوب إليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء، وكان المستثنى منه أولى بأن يعرب بما يقتضيه العامل؛ لكونه جزءً أوّل **صار المستثنى** متعيّناً لقبول ما اقتضاه العامل من الإعراب، إذ لم يبق من أجزاء المنسوب إليه القابلة للإعراب غيره.

فعلى هذا سقط الاعتراض بأنّه كيف يسند الفعل المنفيّ في «ما قام إلّا زيد» إلى الفاعل المراد وقوع الفعل منه، لأنّه ليس تمام المسند إليه ـ في الحقيقة ـ في نحو: «ما قام إلّا زيد» كما لم يكن «القوم» تمام المسند إليه في «ما قام القوم إلّا زيداً» بل كلّ واحد منهما جزء المسند إليه حقيقةً وإن كان كالمسند إليه لفظاً اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «ففي الفعل ضمير عائد إليه»**. لأنّهم قالوا: يمتنع حذف الفاعل عند المحقّقين وإن أجاز الكسائيّ حذفه في باب التّنازع.

(٢) **قوله: «في مَنْ قرأ بالياء»**. وأمّا من قرأ «ولا تحسبنّ» بصيغة المفرد المخاطب المذكّر فالضّمير المستتر فيه وجوباً لا يعود إلى شيءٍ ـ لأنّ العائد اسم مختصّ بضمير الغائب لعوده إلى ما تقدّم لفظاً أو معنىً أو حكماً ـ بل الخطاب لرسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ.

فعلى مذهبه(١) يكون «هند» ـ مثلاً ـ في: «ما قام إلّا هند» بدلاً من الضّمير العائد إلى «أحد» لكن التزم في هذا القسم الإبدال ولم يجوّز النَّصْب؛ لإسقاط **المستثنى منه** من اللفظ بالكلّيّة، والاقتصار على الضّمير العائد إلى ما ليس في اللّفظ، وانصراف العامل إلى المستثنى.

﴿ مناسب للمستثنى في جنسه ﴾ بأن يقدّر في نحو: «ما ضرب إلّا زيد»: «أحد»، وفي نحو: «ما كَسَوْتُهُ إلّا جُبَّةً»: «لباساً»، وفي نحو: «ما جاء إلّا راكباً»: «كائناً على حال من الأحوال» وفي نحو: «ما سِرْتُ إلّا يوم الجمعة»: «وقتاً من الأوقات» وفي: «ما صلّيت إلّا في المسجد»: «في مكان من الأمكنة» وعلى هذا القياس.

ولا يصحّ تفسير المناسبة(٢) في الجنس بأن يكون **المستثنى منه** بحيث يصحّ

---

(١) **قوله: «فعلى مذهبه»**. أي: على مذهب السّكّاكيّ من كون الضّمير مستتراً في الفعل عائداً إلى ما يقتضي الموضع تقديره، يكون «هند» ـ مثلاً ـ في «ما قام إلّا هند» بدلاً من الضّمير العائد إلى «أحد».

ويكون الكلام حينئذٍ غير موجب قد ذكر فيه المستثنى منه، والمستثنى متّصل والقاعدة تقتضي جواز النّصب والرّفع ـ أي: الإبدال ـ في المستثنى كما قرئ بالوجهين قوله ـ تعالى ـ: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ و: «إلّا قليلٌ». وقال ابن مالك:

ما استثنت «إلّا» مع تمام ينتصب وبعد نفي أو كنفي انتخب
إتباع ما اتّصل وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع

ولكن السّكّاكيّ عدل عن القاعدة فالتزم بالإبدال ولم يجوّز النّصب، لأنّ المستثنى منه فيه في حكم غير المذكور لعدم جواز إظهاره، لسقوطه من اللّفظ بالكلّيّة والاقتصار على الضّمير العائد إلى ما لم يتقدّم لفظاً.

(٢) قال الخطيب في «الإيضاح» ٢٣٨: وأمامنا سبته في جنسه وصفته فظاهرة، لأنّ المراد بجنسه أن يكون في نحو: «ما ضرب زيدٌ إلّا عمراً»: «أحداً» وفي نحو قولنا: «ما كسوتُ ⇐

إطلاقه على **المستثنى** إذ ليس المقدّر في «ما كَسَوْتُهُ إلّا جُبَّةً»: «شيئاً» مع صحّة إطلاقه على الجُبَّة، وكذا في سائر الأمثلة المذكورة، بل المراد أخصّ من ذلك.

﴿ **وفي صفته** ﴾ يعني في كونه فاعلاً، أو مفعولاً، أو ظرفاً، أو حالاً، أو غير ذلك، وإذا كان النّفي متوجّهاً إلى هذا المقدّر العامّ المناسب للمستثنى في جنسه وصفته ﴿ **فإذا أوجب منه** ﴾ أي: من ذلك المقدّر ﴿ **شيء بـ«إلّا» جاء القصر ضَرورة** ﴾ بقاء ما عدا ذلك الشّيء على صفة الانتفاء.

[كلام عن المحقّق الرّضي أوجزه التّفتازانيّ إيجازاً مخلاً]

واعلم أنّه قد يقع بعد «إلّا»[1] في الاستثناء المفرّغ الجملة وهي إمّا خبر مبتدأ

⇐ زيداً إلّا جُبَّةً»: «لباساً» وفي نحو: «ما جاء زيد إلّا راكباً»: «كائناً على حال من الأحوال» وفي نحو: «ما اخترتُ رفيقاً إلّا منكم»: «من جماعةٍ من الجماعات» ومنه قول السّيّد الحِمْيَرِيّ:

لو خُيِّرَ المِنْبَرُ فُرسانه ... ما اختار إلّا منكم فارسا

لما سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ أنّ أصله: «ما اختار فارساً إلّا منكم».

(١) **قوله: واعلم أنّه قد يقع بعد «إلّا»**. هذا كلام عن المحقّق الرّضيّ في آخر باب الاستثناء من شرح «الكافية» ١: ٢٤٩ أوجزه التّفتازانيّ إيجازاً مخلاً وأنت لا تعرفه ـ كما ينبغي ـ إلّا بعد العثور على تمام نصّه، وهذا نصّه: واعلم أنّ أصل «إلّا» تدخل على الاسم، وقد يليها في المفرّغ فعل مضارع إمّا خبر المبتدأ كقولك: «ما النّاس إلّا يعبرون» و: «ما زيد إلّا يقوم» أو حال نحو: «ما جاءني زيد إلّا يضحك» أو صفة نحو: «ما جاءني منهم رجل إلّا يقوم ويقعد». ويجوز أن يكون هذا حالاً لعموم ذي الحال. وإنّما شرط التّفريغ لتكون «إلّا» ملغاةً عن العمل ـ على قولٍ ـ أو عن التّوصّل بها إلى العمل ـ على قولٍ آخر ـ فيسهل دفعها عمّا يقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالإلغاء.

وشرط كون الفعل مضارعاً لمشابهته الاسم. وأمّا الماضي فجوّزوا أن يليها في المفرّغ بأحد قيدين:

⇐

⇐ وذلك إمّا اقترانه بـ«قد» نحو: «ما النّاس إلّا قد عبروا» وذلك لتقريبها له من الحال المشبّه للاسم.

وإمّا تقدّم ماضٍ منفيّ نحو قولك: «ما أنعمت عليها إلّا شكر» و: «ما أتيته إلّا أتاني» وعنه ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ: «ما أيِسَ الشَّيْطَانُ من بني آدم إلّا أتاهم من قِبَلِ النّساء» وذلك إذا قصد لزوم تعقّب مضمون ما بعد «إلّا» لمضمون ما قبلها.

وإنّما جاز أن يليها الماضي مع هذا القصد، لأنّ هذا المعنى هو معنى الشّرط والجزاء في الأغلب نحو: «إن جئتني أكرمتك».

وإنّما قلت: «في الأغلب» لأنّه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقّباً لمضمون الشّرط، بل يكون مقارناً له في الزّمان نحو: «إن كان هناك نار كان احتراق» و: «إن كان هناك احتراق فهناك نار» و: «إن كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق» لكن التعقّب المذكور هو الأغلب، فلمّا كان تعقّب مضمون ما بعد «إلّا» لمضمون ما قبلها هو المراد، وكان معنى حرف النّفي مع «إلّا» يفيد معنى الشّرط والجزاء ـ أعني لزوم الثّاني للأوّل ـ جاز أن يعتبر معنى الشّرط والجزاء مع حرف النّفي و«إلّا» فيصاغ ما قبل «إلّا» وما بعدها صوغ الشّرط والجزاء.

وذلك إمّا بكونهما ماضيين نحو: «ما زرتني إلّا أكرمتك»، أو مضارعين نحو: «ما أزوره إلّا يزورني»، ومثل هذا هو الغالب في الشّرط والجزاء ـ أعني كونهما ماضيين أو مضارعين ـ.

فجاز كون الماضي الّذي بعد «إلّا» هاهنا مجرّداً عن «قد» والواو مع أنّه حال، وذلك لكونه متضمّناً معنى الجزاء، فيكون ما بعد «إلّا» على هذا المعنى إمّا ماضياً مجرّداً أو مضارعاً مجرّداً ـ كما رأيت ـ.

وجاز أيضاً أن ينظر إلى كون مثل هذا الفعل حالاً في الحقيقة، وإن كان فيه معنى الجزاء، فيؤتى به ماضياً أو مضارعاً مع الواو، نحو: «ما زرته إلّا وأكرمني» و: «لا أزوره إلّا ويكرمني».

وإنّما اطّرد الواو مع هذا النّظر، لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله ⇐

نحو: «ما زيد إلّا يقوم»، أو صفة نحو: «ما جاءني منهم رجل إلّا يقوم ويقعد»، أو حال نحو: «ما جاءني زيد إلّا يضحك».

وكثيراً ما يقع الحال بعد «إلّا» ماضياً مجرّداً عن «قد» والواو نحو: «ما أتيته إلّا أتاني»، وفي الحديث: «ما أَيِسَ الشّيطان من بني آدم إلّا أتاهم مِنْ قِبَلِ النّساء»[1] وذلك لأنّه قصد لزوم تعقّب مضمون ما بعد «إلّا» لما قبلها فأشبه الشّرط والجزاء.

وهذا **الحال** ممّا لا يقارن مضمونه[2] لمضمون عامله إلّا على تأويل العزم،

⇐ كما هو الغالب في الحال، نحو: «جاءني زيد راكباً» ولفظه أيضاً منفصل عن العامل ـ بـ«إلّا» ـ فجاز أن يستظهر مطّرداً في ربط مثل هذه الحال بعاملها ـ لفظاً ـ بحرف الرّبط ـ أي: الواو ـ فمن ثمّة اطّرد نحو: «ما أزوره إلّا ويكرمني» وندر: «قمت وأصكّ عينيه».

ويجيء في الماضي مع الواو «قد» أيضاً نحو: «ما زرته إلّا وقد زارني». ولا يجوز الاقتصار على «قد» فلا يقال: «ما زرته إلّا قد زارني» لأنّك إن نظرت إلى معنى الجزاء الّذي يستفاد عن مثل هذا الحال، فالجزاء لا يتجرّد عن الفاء إذا كان مع «قد».

وإن نظرت إلى الحال الّذي هو أصله فليس فيه حرف الرّبط المذكور.

وإنّما قلنا: إنّ الأغلب في الحال مقارنة مضسونه مضمون عامله، لأنّه قد يجيء بخلاف ذلك كقولهم: «خرج الأمير معه صقر صائداً به غداً» ـ أي: عازماً على الصّيد ـ.

وكذا معنى الخبر، أي: «ما أيِس الشّيطان من بني آدم من جهة غير النّساء إلّا عازماً على إتيانهم مِن قِبَلِهِنّ» جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل اهـ بتصرّفٍ يسيرٍ.

(١) الحديث أخرجه المناوي في «فيض القدير» والتّستريّ في «إحقاق الحق».

(٢) **قوله: «وهذا الحال ممّا لا يقارن مضمونه»**. تنقسم الحال باعتبار الزّمان إلى ثلاثة أقسام: **مقارنة ومقدّرة ومحكيّة**، لأنّ زمان الحال إن كان مقارناً لزمان عاملها فهي **مقارنة** وهو الغالب نحو: ﴿**وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخاً**﴾.

وإن كانت بعد زمان عاملها فهي **مقدّرة** ويقال لها المستقبلة نحو: «مررت برجلٍ معه صقر صائداً به غداً» أي: مقدّراً ذلك، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ** ﴾ وقوله ـ ⇐

والتّقدير: أي: «ما أَيِسَ الشّيطان من بني آدم من جهة غير النّساء إلّا عازماً على إتيانهم من قبلهنّ» كقولهم: «خرج الأمير معه صَقْرٌ صائداً به غداً» جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل.

[المقصور عليه في «إنّما»]

﴿ وفي «إنّما» يؤخّر المقصور عليه(١)، تقول: «إنّما ضرب زيد عمراً» ﴾ فالقيد الأخير(٢) ممّا وقع بعده بمنزلة الواقع بعد «إلّا» فيكون هو المقصور عليه.

⇐ تعالى ـ: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾.

وإن كان قبل زمان عاملها فهي محكيّة ويقال لها: الماضية نحو: «جاء زيد أمس راكباً» وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾.

(١) قوله: «وفي «إنّما» يؤخّر المقصور عليه». أي: لا يمكن توسيط «إنّما» بين المقصور، والمقصور عليه ـ كما في «إلّا» ـ لأنّ «إنّما» لا تجيء إلّا في أوّل الكلام، والتّرتيب الطّبيعيّ يقتضي أن يكون المقصور مقدّماً على المقصور عليه كما كان في النّفي والاستثناء، فيلزم حينئذٍ أن يكون المقصور بعد «إنّما» ويتأخّر المقصور عليه.

(٢) قوله: «فالقيد الأخير». والمراد به ما كان جزء للكلام عمدةً كان أو فضلةً وليس المراد به أن يذكر في آخر الكلام فقط، لأنّ الموصول مع الصّلة المشتملة على قيود متعدّدة قيد واحد، وكذا الموصوف مع الصّفة.

فالمقصور عليه في نحو: «إنّما جاءني من أكرمته يوم الجمعة أمام الأمير» هو الفاعل ـ أي: الموصول مع الصّلة ـ وفي نحو: «إنّما جاءني رجل عالم» هو الموصوف مع الصّفة، ومن هنا تعرف الفرق بين قوله ـ عزّ وعلا ـ: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ وقولهم: «إنّما يخشى العلماء من عباده الله» وذلك لأنّ الآية تقتضي قصر خشية الله على العلماء، والمثال يقتضي قصر خشية العلماء على الله ـ كما نصّ عليه الشّيخ في «دلائل الإعجاز» والسّكّاكيّ في «المفتاح» ـ.

[المقصور عليه في «إنّما» لا يتقدّم]

﴿ولا يجوز تقديمه﴾ أي: تقديم **المقصور عليه** ﴿على غيره؛ للالتباس﴾ فإنّه إنّما جاز في النّفي والاستثناء على قلّة؛ لعدم الالتباس ـ بناءً على أنّ **المقصور عليه** هوالمذكور بعد «إلّا» سواء قدّم على **المقصور** أو أُخّر عنه ـ وهاهنا ليس «إلّا» مذكوراً، بل الكلام متضمّن لمعناه، فلو قلنا في «إنّما ضرب زيد عمراً»: «إنّما ضرب عمراً زيد» انعكس المعنى، بخلاف ما إذا قلنا في: «ما ضرب زيد إلّا عمراً»: «ما ضرب إلّا عمراً زيد» فإنّه يعلم أنّ المقصور عليه هو المذكور بعد «إلّا» قدّم أو أُخّر.

[نقد الشّارح للمصنّف]

وهاهنا نظرٌ[1] وهو أنّ تقديم **المقصور عليه** جائز إذا كان نفس التّقديم مفيداً للقصر كما في قولنا: «إنّما زيداً ضربت»[2] فإنّه لقصر الضّرب على «زيد».

---

(١) **قوله: «وهاهنا نظرٌ»**. أي: في قول الخطيب: «ولا يجوز تقديمه على غيره» إشكال؛ لأنّ تقديم المقصور عليه جائز إذا كان نفس التّقديم مفيداً للقصر.

(٢) قال الجرجاني في «شرح المفتاح»: واعلم أنّك إذا قلت: «إنّما جاء زيد لا عمرو» و«زيداً ضربت لا عمراً» كان القصر مستنداً إلى «إنّما» والتقديم؛ لتقدّمهما وكانت العاطفة مؤكّدة لذلك القصر وإذا قلت: «إنّما تميميّ أنا» كان القصر مستفاداً من «إنّما» وتقديم الخبر هاهنا كتقديمه في قولك: «ما تميميّ إلّا أنا» وإذا قلت: «إنّما زيداً ضربت» كان القصر مستفاداً من التّقديم لعدم احتياجه إلى تأويل حتّى يكون المقصور عليه «زيداً» وكان «إنّما» مؤكّداً لذلك القصر نظراً إلى أنّ «زيداً» هو الجزء الأخير رتبة إذ لا يمكن تقديره بـ«ما» و«إلّا» كما لا يخفى ومن البيّن في ذلك قوله: «أسامياً لم تزده معرفة».

وقال التفتازاني في «شرح المفتاح» ١٧٤: فإنْ قلت: عند اجتماع طريقين أو أكثر إلى أيّهما تنسب إفادة القصر. قلت: إلى الأسبق الأقوى ففي مثل: «إنّما جاءني زيد لا عمرو»

⇐

قال أبو الطّيّب:

أَسامِياً لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً[(١)]   وَإِنَّما لَذَّةً ذَكَرْنَاهَا

أي: ما ذكرناها إلّا للذّة.

[ردّه]

ويمكن الجواب بأنّ الكلام فيما إذا كان القصر مستفاداً من «إنّما» وهذا ليس كذلك.

[حكم «غير»]

﴿ **و«غير» كـ«إلّا» في إفادة القَصْرَيْنِ** ﴾ أي: قصر الموصوف على الصّفة، وقصر الصّفة على الموصوف ـ **إفراداً** و**قلباً** و**تعييناً** ـ تقول في قصره: «ما زيد غير

⇐ إلى «إنّما» وفي مثل «زيداً ضربت لا عمراً» إلى «التقديم» وفي مثل «إنّما زيداً ضربت» و«إنّما تميميّ أنا» إلى «التقديم» حتّى يكون المقصور عليه زيداً وتميميّ والدّليل عليه قوله: «أسامياً لم تزده معرفة».

(١) **قوله: «أَسامِياً لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً»**. البيت من المنسرح على العَروض الثّانية المطويّة مع الضّرب الثّاني المقطوع، والقائل المتنبّي في مدح عضد الدّولة الدّيلميّ من قصيدة يقول فيها:

وقد رأيتُ الملوكَ قاطبةً   وسِرْتُ حتّى رأيتُ مولاها
ومن مناياهم براحته   يأمرها فيهم وينهاها
أبا شجاع بفارِسٍ عَضُدَ الـ   ـدولَةِ فَنَّاخُسْرَوِ شَهَنْشَاها
أسامياً لم تَزِدْهُ معرفةً   وإنّما لذّةً ذكرناها
تقود مُسْتَحسنَ الكلام لنا   كما تقود السَّحَابُ عُظْمَاها

يقول: إنّ أسامي عضد الدّولة لا تزيده معرفةً لأنّه أشهر من ذلك وإنّما نذكرها للتلذّذ بها. والباقي واضح، ولكنّه لا يستشهد بشعر المتنبّي عند غير أبي الفتح بن جنّي وهو يعدّه في «الخصائص» معتبراً ويقول: إنّ المعاني ينتابها المولّدون كما انتابها المتقدّمون.

شاعر» **إفراداً**، و: «ما زيد غير قائم» **قلباً**، وفي قصرها: «ما شاعر غير زيد» بالاعتبارين بحسب المقام.

﴿ وفي امتناع مجامعة «لا» ﴾ ـ العاطفة ـ لا تقول: «ما زيد غير شاعر لا منجّم» ولا: «ما شاعر غير زيد لا عمرو» لانتفاء شرطها، لكون منفيّها منفيّاً قبلها بغيرها من كلمات النَّفي.

﴿ الباب السَّادس: الإنشاء[1] ﴾

[للإنشاء معنيان: اسميّ ومصدريّ]

﴿الإنشاء﴾ قد يقال[2] على الكلام الّذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه.

---

(١) **قوله: «الباب السَّادس الإنشاء»**. الألف واللّام مثلها في سائر الأبواب للعهد الذّكريّ أو الحضوريّ.

(٢) **قوله: «الإنشاء قد يقال»**. أعاد الاسم الظّاهر، لأنّ المراد من الإنشاء الثّاني لفظ «الإنشاء» ولا يوجد في بعض نسخ الكتاب فقيل: إنّ في ضمير «قد يقال» استخدام، أي: لفظ الإنشاء يطلق على هذين المعنيين ـ المعنى الاسميّ والمعنى المصدريّ ـ وليس له إطلاق ثالث.

ونظير هذا وقع في باب التّشبيه من الفنّ الثّاني ـ أي: علم البيان ـ حيث أعاد لفظ «التّشبيه» فقال الشّارح في شرح «التّشبيه» الثّاني: أي: مطلق التّشبيه ـ أي: سواء كان على وجه الاستعارة أو على وجه يبتني عليه الاستعارة أو غير ذلك ـ ولهذا أعاد اسمه المظهر ولم يأت بالضّمير لئلا يعود إلى المذكور المخصوص ـ أي: التّشبيه الاصطلاحي ـ فاللّام في التّشبيه الأوّل للعهد، وفي الثّاني للجنس.

وما يقال: «إنّ المعرفة إذا أُعيدت فهي عين الأوّل» فليس على إطلاقه اهـ.

ثمّ إنّ الإنشاء يطلق على معانٍ:

الأوّل: المعنى المصدري اللغوي وهو الإيجاد والإحداث نحو قول أمير المؤمنين ـ صلوات الله عليه ـ في «نهج البلاغة»: «أنشأ الخلق إنشاءً».

الثّاني: المعنى الاصطلاحيّ الاسمي وهو الكلام الّذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه.

⇐

وقد يقال على فعل المتكلّم ـ أعني: إلقاء الكلام الإنشائيّ كالإخبار ـ.

والمراد هاهنا هو الثّاني لأنّه قسّمه إلى الطّلب وغيره، وقسّم الطّلب إلى التّمنّي والاستفهام وغيرهما، وأراد بها معانيها المصدريّة[1] لا الكلام المشتمل عليها

⇐ **الثّالث**: المعنى الاصطلاحي المصدري ـ الّذي هو فعل المتكلّم ـ وهو إلقاء الكلام الإنشائي ـ أي: إيجاد المعنى بلفظ يقارنه مثل «أنكحت» و«بعت» كـ«الإخبار» حيث يراد منه أيضاً المعنى الاسميّ وهو الكلام الّذي لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه والمعنى المصدري وهو إلقاء الكلام الخبريّ.

وهذا المعنى الأخير ـ أي: إلقاء الكلام الإنشائي ـ هو المراد هاهنا، لأنّ المصنّف الخطيب قسّم الإنشاء إلى الطّلبي وغير الطّلبي، ثمّ قسّم الطّلبي إلى التّمنّي وغير التّمنّي وأراد بها معانيها المصدريّة ـ أي: قصد من التّمنّي إلقاء الكلام المشتمل على التّمنّي وقصد من الاستفهام إلقاء الكلام المشتمل على الاستفهام ـ لا الكلام المشتمل على تلك المعاني ـ أي: المعنى الاسمي ـ.

وإذا أُريد من الأقسام المعاني المصدريّة فيجب أنّ من يراد من المقسم أيضاً هذا المعنى.

والشّارح التّفتازانيّ لم يتعرّض إلّا لمعنيين: المعنى الاسميّ الاصطلاحي، والمعنى المصدري الاصطلاحيّ ولذا قال: «والمراد هاهنا هو الثّاني» أي: المعنى المصدري الاصطلاحي كما أنّ المراد منه في صدر الكتاب هو المعنى الأوّل ـ أي: المعنى الاسميّ الاصطلاحيّ ـ وهو الكلام لا إلقاؤه، بدليل أنّه قال هناك في بيان وجه انحصار علم المعاني في ثمانية أبوابٍ: «لأنّ الكلام إمّا خبر أو إنشاء» إلى آخره ....

(١) **قوله: «وأراد بها معانيها المصدريّة»**. قال الجرجاني: إذا قلنا: «ليت زيداً قائم» فقد دللنا على نسبة القيام إلى «زيد» في النّفس، وعلى هيئةٍ نفسانيّة متعلّقة بتلك النّسبة ـ على وجه يُخرجها عن احتمال الصّدق والكذب ـ.

فالمجموع المركّب من هذه الألفاظ كلام لفظيّ إنشائيّ، والمجموع المركّب من معانيها مدلول للكلام اللفظيّ الإنشائيّ، فظاهر أنّ كلمة «ليت» ليست موضوعةً لذلك

⇐

بقرينة قوله: «واللّفظ الموضوع له كذا كذا» لظهور أنّ «ليت» -مثلاً- موضوع لإفادة معنى التّمنّي لا للكلام الّذي فيه التّمنّي، وكذا البواقي.

ولا يتوهّم أنّ هذا[1] يقتضي كون البحث عن غير أحوال اللّفظ؛ لأنّ المقصود ينجرّ إليه آخر الأمر.

[الإنشاءُ طلبيّ وغير طلبيّ]

فالإنشاء ضربان: **طلب** كالاستفهام، والأمر، والنّهي، ونحو ذلك، **وغير طلب** كأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذّمّ، وصيغ العقود، والقَسَم، و«لعلّ» و«رُبّ»

⇐ الكلام اللفظيّ، ولا لمدلوله، ولا لإلقاء أحدهما، ولا لإحداث تلك الهيئة النّفسانيّة، بل هي موضوعة لتلك الهيئة نفسها.

فالإنشاء المنقسم إلى التّمنّي بهذا المعنى لا يصحّ أن يفسّر بإلقاء الكلام الإنشائي.

نعم، إذا أُريد بالتّمنّي: «إلقاء كلام إنشائيّ مخصوص» كان قسماً من الإنشاء المفسّر بالإلقاء، وحينئذٍ لا يصحّ أن يقال: إنّ اللفظ الموضوع له -أي: للتمنّي- «ليت».

لأنّها لم توضع لإلقاء كلام إنشائيّ مخصوص، إلّا أن يجعل اللّام للغاية والتّعليل، كما في قوله: «لظهور أنّ «ليت» -مثلاً- موضوع لإفادة معنى التّمنّي».

وأمّا إذا جعلت اللّام صلةً للوضع -كما هو الظّاهر- فالضّمير المجرور في «له» عائد إلى التّمنّي، لا بمعنى: «إلقاء الكلام المخصوص» ولا بمعنى: «إحداث الهيئة المخصوصة» بل بمعنى: الهيئة المترتّبة على ذلك الإحداث العارضة -مثلاً- لنسبة القيام إلى «زيد» في النّفس المانعة لتلك النّسبة عن احتمال الصّدق والكذب -كما مرّ- اهـ.

(١) **قوله: «ولا يتوهّم أنّ هذا»**. جواب عن سؤال وهو أنّه: إن أراد بها معانيها المصدريّة القائمة بالقلب ولم يرد بها الكلام المشتمل على تلك المعاني اقتضى ذلك البحث عن غير أحوال اللّفظ، فيخرج مباحث الباب عن «علم المعاني»، لأنّه إنّما يبحث فيه عن أحوال اللفظ.

والجواب: أنّ أحوال اللّفظ قسمان: أحوال له بلا واسطة، وأحوال له مع الواسطة، والإنشاء والإسناد -كما تقدّم- من الأحوال مع الواسطة فلا يرد الاعتراض.

و«كم»[١] الخبريّة ونحو ذلك[٢].

والمقصود بالنّظر هاهنا[٣] هو الطّلب؛ لاختصاصه بمزيد أبحاث لم تذكر في بحث الخبر.

ولأنّ كثيراً من الإنشاءات الغير الطّلبيّة في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء ولهذا قال صاحب «المفتاح»[٤]: إنّ السّابق في الاعتبار هو الخبر والطلب.

---

(١) **قوله: «و«ربّ» و«كم»»**. قال الجرجاني: فإنّ «ربّ» لإنشاء التّقليل و«كم» الخبريّة لإنشاء التّكثير، ولا ينافي ذلك كون ما دخلا عليه كلاماً محتملاً للصّدق والكَذِب بحسب نسبةٍ غير نسبة التّقليل والتّكثير، فإذا قلت: «كم رجل عندي» فهو باعتبار نسبة الظّرف إلى الرّجال كلام خبريّ محتمل للصّدق والكذِب، وأمّا باعتبار استكثارك إيّاهم فلا يحتملهما، لأنّك استكثرتهم ولم تُخبِر عن كثرتهم.

(٢) **قوله: «ونحو ذلك»**. مثل «صيغ التعجّب».

(٣) **قوله: «والمقصود بالنّظر هاهنا»**. المقصود بالبحث من قسمَي الإنشاء هو الإنشاء الطّلبيّ لوجهين:

الأوّل: لاختصاصه بمزيد أبحاث لم تذكر في باب الخبر.

والثّاني: لأنّ كثيراً من الإنشاءات الغير الطّلبيّة في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء، وإن كان البعض منها في الأصل أيضاً غير خبر مثل «ربّ» و«كم» الخبريّة.

(٤) **قوله: «قال صاحب المفتاح»**. وهذا نصّه في الفصل الأوّل من القسم الثّالث: والسّابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطّلب ـ المنحصر بحكم الاستقراء في الأبواب الخمسة التي يأتيك ذكرها ـ وما سوى ذلك نتائج امتناع إجراء الكلام على الأصل اهـ. [المفتاح: ٢٥١]

[الإنشاء الطّلبي أنواع]

فالإنشاء ﴿إن كان طلبيّاً استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطّلب[1]﴾ لامتناع طلب الحاصل.

والغرض أنّ جميع أنواع الطّلب يستدعي ذلك حتّى إذا كان المطلوب حاصلاً يمتنع إجراؤها على معناها الحقيقي ويتولّد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام[2].

﴿وأنواعه كثيرة﴾ وهي على ما ذكره المصنّف خمسة: التّمنّي، والاستفهام، والأمر، والنّهي، والنّداء.

لأنّه إمّا أن يقتضي كون مطلوبه ممكناً أو لا[3]، الثّاني التمنّي، والأوّل إن كان المطلوب به حصول أمر في ذهن الطّالب فهو الاستفهام، وإن كان المطلوب به حصول أمر في الخارج، فإن كان ذلك الأمر انتفاء فعل فهو النّهي، وإن كان ثبوته

---

(١) **قوله: «استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطّلب»**. وذلك لأنّ الإنشاء إنّما يتعلّق بالمستقبليّات ولذا قيل: «الإنشاء إيجاد ما لم يوجد» ولكن لابدّ فيه من أن يكون معلوماً بوجهٍ مّا، لامتناع توجّه النّفس نحو المجهول مطلقاً فضلاً عن طلبه.

(٢) **قوله: «ما يناسب المقام»**. وذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، فإنّ المصلّي ـ مثلاً ـ إذا قرأه لا يحمل قوله على الظّاهر، لأنّه إن حمله على معناه الحقيقي ـ وهو طلب الهداية ـ يقال له حينئذٍ: إنْ كنت على غير الهداية فَلِمَ تُصَلِّي، وإن كنت على الهداية فطلب الهداية طلب للحاصل، ولذا يحمل على غير ظاهره وهو إرادة استمرار الهداية. وكذا المعاني المجازيّة للاستفهام كما يأتي ـ إن شاء الله ـ بيان كلٍّ بعد هذا.

(٣) **قوله: «إمّا أن يقتضي كون مطلوبه ممكناً أو لا»**. أي: لا يقتضي إمكان المطلوب، وعدم الاقتضاء أعمّ من اقتضاء العدم فلا يتناقض مع قوله بُعَيْد هذا: فهو قد يكون ممكناً كما تقول: «ليت زيداً يجيء» وقد يكون محالاً كما تقول: «ليت الشّباب يعود».

فإن كان بإحدى حروف[1] النّداء فهو النّداء، وإلّا فهو الأمر.

[منها: التّمنّي]

﴿منها التّمنّي﴾ وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبّة.

[التمنّي بـ«ليت»]

﴿واللّفظ الموضوع له «ليت» ولا يشترط إمكان المُـتَمَنَّى[2]﴾ لأنّ الإنسان كثيراً ما يحبّ المحال ويطلبه، فهو قد يكون ممكناً كما تقول: «ليت زيداً يجيء»، وقد يكون محالاً ﴿كما تقول: «ليت الشَّباب يعود»[3]﴾ لكنّه إذا كان ممكناً يجب أن لا يكون لك توقّع وطَمَاعية[4] في وقوعه وإلّا لصار **ترجّياً** ويستعمل فيه «لعلّ» أو «عسى».

---

(١) وهي «يا» و«أيا» و«هيا» و«أي» والهمزة المفتوحة.

(٢) **قوله: «ولا يشترط إمكان المتمنّى»**. أي: لا يجب أن يكون المتمنّى ممكناً بل يكون على نوعين: ممكن وإن كان ممكناً بعيد الحصول. ومحال لأنّ الإنسان كثيراً ما يطلب المحال والمراد هو المحال العادي لا المحال العقليّ، لأنّ العاقل لا يطلب ما يستحيله العقل وذلك مثل: «عود الشّباب» فإنّ العقل لا يعدّه محالاً ولكن العادة يعدّه محالاً، إذ لم تجر العادة بعود الشّباب.

(٣) **قوله: «ليت الشّباب يعود»**. والأحسن أن يمثّل بقول جميل بثنية المتوفّى سنة ٨٢هـ:

ألا ليت ريعان الشَّباب جديدُ ودهراً تولّى يا بُثَيْنُ يعودُ

وقول جرير المتوفّى سنة ١١٠هـ:

ليت الشَّباب لنا يعود كعهده فلقد تكونُ بشَرْخِهِ مسرورا

وقول أبي العتاهية المتوفّى سنة ٢١١هـ:

فياليت الشَّبَابَ يعود يوماً فأُخْبِرَه بما فَعَلَ المَشِيْبُ

وقول ابن هانئ الأندلسيّ المتوفّى سنة ٣٦٢هـ:

فليت مشيباً لا يزال ولم أقل بكاظمةٍ ليت الشَّبابَ يعودُ

(٤) مخفّف الياء على وزن «كراهيَة».

[التمنّي بـ«هل»]

ولمّا ذكر ما هو موضوع للتّمنّي أشار إلى ما يستعمل في التّمنّي مجازاً فقال: ﴿ وقد يتمنّى بـ«هل» نحو: «هل لي من شفيع»[1] حيث يعلم أنْ لا شفيعَ ﴾ لأنّه حينئذٍ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام، لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم، واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه.

والنّكتة في التّمنّي بـ«هل» والعدول عن «ليت» هو إبراز المُتَمَنَّى لكمال العناية به في صورة الممكن الّذي لا جزم بانتفائه.

[التّمنّي بـ«لو»]

﴿ وقد يتمنّى بـ«لو» نحو: «لو تأتيني فتحدّثني»[2] ـ بالنّصب ـ ﴾ على تقدير

---

(١) **قوله: «هل لي من شفيع»**. والأولى أن يمثّل بقول سيّدالشهداء وسيّد شباب أهل الجنّة الإمام الشهيد أبي عبدالله الحسين ـ عليه السّلام ـ: «هل من ناصر ينصرني؟ وهل من ذابٍّ يذبّ عن حرم رسول الله؟»

قال الجعفري: «يا ليتني كنتُ معه فأفوزَ فوزاً عظيماً».

(٢) **قوله: «لو تأتيني فتحدّثني»**. قال ابن هشام في باب «لو» التّمنّي من كتاب «المغني»: ومنه: ﴿ **فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً** ﴾ [الشّعراء: ١٠٢]، أي: «فليت لنا كرّةً» ولهذا نصب «فنكون» في جوابها كما انتصب «فأفوزَ» في جواب «ليت» في: «يا ليتني كنت معهم فأفوز». قال: ولا دليل في هذا لجواز أن يكون النّصب في «فنكونَ» مثله في ﴿ **إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً** ﴾ [الشّورى: ٥١]، وقول ميسُون:

ولبسُ عباءَةٍ وتقرَّ عيني   أحبُّ إليّ من لبس الشّفوف

قال: واختلف في «لو» هذه:

فقال ابن الضّائع وابن هشام: هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشّرط، ولكن قد يؤتى لها بجوابٍ منصوب كجواب «ليت».

⇐

«فأن تحدّثني»، فإنّ النّصب قرينة على أنّ «لو» ليست على أصلها، إذ لا ينصب المضارع بعدها على إضمار «أن»، وإنّما يضمر «أن» في جواب الأشياء الستّة(١)،

⇐ وقال بعضهم: هي «لو» الشّرطيّة أُشربت معنى التّمنّي، بدليل أنّهم جمعوا لها بين جوابين: جوابٌ منصوب بعد الفاء، وجواب باللّام كقوله:

فلو نُبِشَ المقابِرُ عن كُلَيبٍ ... فيُخْبَرَ بالذّنائِبِ أيُّ زِيْرِ
بيوم الشَّعْثَمَيْنِ لقَرَّ عيناً ... وكيفَ لقاءُ مَنْ تحتَ القُبُورِ

وقال ابن مالك: هي «لو» المصدريّة أغنت عن فعل التّمنّي، وذلك أنّه أورد قول الزّمخشريّ: وقد تجيء «لو» في معنى التّمنّي في نحو: «لو تأتيني فتحدّثني» فقال: إنْ أراد أنّ الأصل: «وددت لو تأتيني فتحدّثني» فحذف فعل التّمنّي لدلالة «لو» عليه، فأشبهت «ليت» في الإشعار بمعنى التّمنّي، فكان لها جواب كجوابها، فصحيح.

أو أنّها حرف وضع للتّمنّي كـ«ليت» فممنوع، لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التّمنّي كما لا يجمع بينه وبين «ليت» اهـ.

(١) **قوله: «في جواب الأشياء السّتّة»**. وهي الأمر، والنّهي، والنّفي، والتّمنّي، والاستفهام، والعَرْض، تقول: «ايتني فأكرمك» و: ﴿**لَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي**﴾ [طه: ٨١]، و: «ما تأتينا فتحدّثنا» و: «هل أسألك فتجيبني» و: «ليتني كنت معكم فأفوزَ» و: «ألا تنزل بنا فتصيب خيراً منّا». وإنّما ينصب المضارع بتقدير «أن» بعد الفاء، لأنّ ما قبلها في غير النّفي إنشاء وما بعدها إخبار، وعطف الإخبار على الإنشاء غير مناسب فيجب أن يؤوّل ما قبلها بما هو في معناه وحينئذٍ يصير المعطوف عليه بالضّرورة اسماً فيلزم أن يجعل المعطوف ـ أي: المضارع ـ أيضاً في تأويل الاسم، وذلك لا يمكن إلّا بإضمار «أنْ».

وأمّا في النّفي فلحمله على النّهي؛ لأنّهما أخوان من حيث إنّهما يدلّان على ترك الفعل.

والتقدير: «فأن أكرمك» و: «فأن يحلّ» و: «فأن تحدّثنا» و: «فأن تجيبني» و: «فأن أفوز» و: «فأن تصيب».

والمعنى: «وليكن إتيان منك فإكرام منّي» و: «لا يكن طغيان منكم فحلول غضب منّي» ⇐

والمناسب للمقام هاهنا هو التّمنّي.

وكما يفرض[1] بـ«لو» غيرالواقع واقعاً كذلك يطلب بـ«ليت» وقوع ما لا طَمَاعية في وقوعه.

[كلام المحقّق الرّضيّ]

وقيل: إنّها «لو» الّتي تجيء بعد فعل فيه معنى التّمنّي[2] نحو: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ

⇐ و: «لم يكن منك إتيان فحديث منّي» ـ أي: لو تأتينا فتحدّثنا ولمّا لم تأتنا فكيف تحدّثنا ـ.

و: «هل يكون سؤال منّي فإجابة منك» و: «ليت لي عندكم حصولاً ففوزاً» و: «ألا نزول لك بنا فإصابة خير منّا».

والنّصب بإضمار «أنْ» بعد الفاء مشروط بشرطين:

الأوّل: أن يكون قبل الفاء ـ وكذا الواو ـ أحد الأشياء الستّة.

والثّاني: أن يكون ما قبل الفاء سبباً لما بعدها كما يشترط في الواو الجمعيّة بين ما قبلها وما بعدها، والأوّل مشترك بين الواو والفاء، والثاني مختصّ لأنّ من اختصاص الفاء السببيّةَ والواو الجمعيّة.

(١) قال الرّومي: هذا بيان للمناسبة بين «لو» و«ليت» حتّى يظهر جواز استعمال الأوّل في موقع الثّاني.

(٢) **قوله: «وقيل: إنّها «لو» الّتي تجيء بعد فعل فيه معنى التّمنّي»**. قال المحقّق الرّضيّ في باب الحروف المصدريّة من «شرح الكافية» ٢: ٣٨٧:

ومنها: «لو» إذا جاءت بعد فعل يُفهَم منه معنى التّمنّي نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ** ﴾ [القلم: ٩]، وقال:

* علَيّ حِراصاً لو يسرّون مقتلي *

وصلتها كصلة «ما» إلّا أنّها لا تنوب عن ظرف الزّمان.

وقد يستغنى بـ«لو» عن فعل التّمنّي فينتصب الفعل بعدها مقروناً بالفاء نحو: «لو كان

⇐

فَيُدْهِنُونَ ﴾[١] وهي حرف مصدريّة، وكثيراً مّا يستغنى بها عن فعل التّمنّي فينتصب الفعل بعدها نحو: «لو كان لي مال فأَحُجَّ» أي: أودّ لو كان لي مال، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ** ﴾[٢].

[كلام السّكّاكيّ]

﴿ **قال السّكّاكيّ**[٣]: **كأنّ حروف التّنديم والتّحضيض ـ وهي «هَلَّا» و«أَلَّا»** ـ **بقلب الهاء همزة ـ و«لولا» و«لوما» ـ مأخوذة منهما** ﴾ أي: كأنّها مأخوذة من «هل» و«لو» اللّتين للتّمنّي حال كونهما ﴿ **مركّبتين مع «لا» و«ما» المزيدتين؛ لتضمينهما** ﴾ علّة لقوله: «مركّبتين».

[تفسير التّضمين]

والتّضمين جعل الشّيء في ضمن الشّيء، تقول: «ضمّنت الكتاب كذا باباً» ـ إذا جعلتَه متضمّناً لتلك الأبواب ـ يعني: أنّ الغرض من هذا التّركيب والتزامه جعل «هل» و«لو» متضمّنتين ﴿ **معنى التّمنّي؛ ليتولّد** ﴾ علّة «لتضمينهما» يعني أنّ

⇐ لي مال فأَحُجَّ» ـ أي: أتمنى وأَوَدُّ لو كان لي مال ـ قال ـ تعالى ـ: ﴿ **لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ [الزمر: ٥٨]، اهـ.

وقال الجرجاني: حرف مصدريّة، أي: ودّوا إدهانك وقيل: «لو تدهن» حكاية للتّمنّي المستفاد من «ودّوا» ويعلم منه المفعول، فتوسّعوا في الإطلاق عليه فظنّ من ذلك أنّ «لو» حرف مصدريّة اهـ.

وتعرّض لذكره في باب المضارع من قسم الأفعال وفي باب المضارع بعد حروف العطف فراجعه.

(١) القلم: ٩.

(٢) الزّمر: ٥٨.

(٣) أي: في «الباب الأوّل في التمنّي» من كتاب المفتاح: ٤١٨.

الغرض من تضمينهما معنى التّمنّي ليس إفادة التّمنّي بل أن يتولّد ﴿ منه ﴾ أي: من معنى التّمنّي المتضمّنتين هما إيّاه ﴿ في الماضي التّنديم نحو: «هلّا أكرمت زيداً» و: «لَوْما أكرمته» ﴾ على معنى: «ليتك أكرمته» قصداً إلى جعله نادماً على ترك الإكرام. ﴿ وفي المضارع التّحضيض نحو: «هلّا تقوم» ﴾ و: «لوما تقوم» على معنى: «ليتك تقوم» قصداً إلى حثّه على القيام، ومع هذا فلا يخلو من ضرب من التّوبيخ[1] واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه.

فقوله: «لتضمينهما» مصدر مضاف إلى المفعول الأوّل، و«معنى التّمنّي» مفعوله الثّاني.

وهذا[2] وإن لم يكن مصرّحاً به في لفظ «المفتاح» لكنّه حاصل معناه؛ لأنّه قال: مركّبة[3] مع «ما» و«لا» المزيدتين مطلوباً بالتزام التّركيب التّنبيه على إلزام «هل»

---

(١) **قوله: «ومع هذا فلا يخلو من ضرب من التّوبيخ»**. قال المحقّق الرّضي في باب حروف التّحضيض: ولا يكون التّحضيض في الماضي الّذي قد فات إلّا أنّها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنّه ترك في الماضي شيئاً يمكن تداركه في المستقبل، فكأنّها من حيث المعنى للتّحضيض على فعلٍ مثل ما فات اهـ. [شرح الكافية ٢: ٣٨٧]

(٢) أي: قوله: «لتضمينهما».

(٣) **قوله: «مركّبة»**. قال السّكّاكيّ في الباب الأوّل من القانون الثّاني من علم المعاني:

اعلم أنّ الكلمة الموضوعة للتّمنّي هي «ليت» وحدها وأمّا «لو» و«هل» في إفادتهما معنى التّمنّي فالوجه ما سبق.

وكأنّ الحروف المسمّاة بحروف التّنديم والتّحْضيض ـ وهي «هَلّا» و«ألّا» و«لولا» و«لوما» ـ مأخوذة منهما مركّبةً مع «لا» و«ما» المزيدتين مطلوباً بالتزام التّركيب التّنبيه على إلزام «هل» و«لو» معنى التمنّي، فإذا قيل: «هَلّا أكرمت زيداً» أو «ألّا» أو «لولا» أو «لوما» فكأنّ المعنى: «ليتك أكرمت زيداً» متولّداً منه معنى التّنديم.

⇐

و«لو» معنى التّمنّي.

وهذا مشعر[(١)] بأنّ ما وقع في بعض النّسخ «لتضمّنهما» ليس على ما ينبغي.

وكذا قوله «ليتولّد» أيضاً محصول كلام «المفتاح» حيث قال: إذا قيل: «هلّا أكرمت زيداً» فكأنّ المعنى: «ليتك أكرمته» متولّداً منه معنى التّنديم.

وإنّما لم يجعل تركيبهما من أوّل الأمر لتضمين معنى التّنديم والتّحضيض من غير توسّط معنى التّمنّي جرياً على مقتضى المناسبة؛ فإنّ «هل» و«لو» قد يستعملان للتّمنّي، وتمنّي ما مضى يناسب التّنديم، وما يستقبل السّؤالَ والتّحضيض.

وإنّما ذكر هذا الكلام بلفظ «كأنّ» لعدم القطع بذلك، لاحتمال أن يكون كلّ منها حرفاً موضوعاً للتّنديم والتّحضيض من غير اعتبار التّركيب؛ فإنّ التّصرّف في

⇐ وإذا قيل: «هلّا تكرم زيداً» أو «لولا» فكأنّ المعنى: «ليتك تكرمه» متولّداً منه معنى السّؤال اهـ.

قال الجرجاني: لفظة «مركّبة» هكذا وقعت في عبارة المفتاح ـ على صيغة الإفراد ـ فإن قُرِئت مرفوعة ـ وجعلت خبراً آخر لـ«كأنّ» ـ ورد أنّ تلك الحروف ـ أعني: حروف التّحضيض ـ ليست مركّبة مع «لا» و«ما» فلابدّ ان يؤوّل: بتركيب الجزء الأوّل منها، كأنّه قيل: مركّبة أجزاؤها الأُوَل مع «لا» و«ما».

وإن قُرِئت منصوبةً ـ وجعلت حالاً من الضّمير المجرور في «منهما» ـ احتيج إلى تنزيلهما منزلة كلمة واحدةٍ أو منزلة جماعة من الكلم، فلذلك قال المصنّف: «مركّبتين» ـ على صيغة التّثنية ـ فاستقام اللّفظ والمعنى بلا تكلّف.

(١) **قوله: «وهذا مشعر»**. أي: كلام السّكّاكيّ حيث عبّر فيه بـ«الإلزام» ـ المتعدّي إلى مفعولين ـ يدلّ على أنّ تفسير الخطيب بدله بـ«التّضمين» من باب التّفعيل الّذي هو أيضاً متعدٍّ إلى مفعولين ـ: الأوّل ضمير التّثنية المضاف إليه، والثّاني: «معنى التمنّي» ـ صحيح وفي موضعه، ولكن التّفسير الآخر الموجود في بعض النّسخ وهو «التضمّن» من باب التفعّل المتعدّي إلى مفعولٍ واحد غير صحيح، لعدم موافقة المفسِّر والمفسَّر حينئذٍ.

الحروف ممّا يأباه كثير من النُّحاة[1].

[التمنّي بـ«لعلّ»]

﴿ وقد يتمنّى بـ«لعلّ» فيعطى له حكم «ليت» ﴾ وينصب في جوابه المضارع على إضمار «أن»[2] ﴿ نحو : «لعلّي أَحُجُّ فأزورَك» ـ بالنّصب ـ لبُعد المرجوّ عن الحصول[3] ﴾ فبسبب بُعْده عن الحصول أشبه المحالات والممكنات الّتي لا طَمَاعية في وقوعها، فيتولّد منه التّمنّي، لما مرّ من أنّه طلب محال أو ممكن لا طمع في وقوعه[4]، بخلاف **التّرجّي** فإنّه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله، فمِن

---

(١) **قوله : «فإنّ التّصرّف في الحروف ممّا يأباه كثير من النُّحاة»**. قال ابن مالك :

حرف وشبهه من الصّرف بري ... وما سواهما بتصريف حري

(٢) **قوله : «وقد يتمنّى بـ«لعلّ» فيعطى له حكم «ليت» وينصب في جوابه المضارع على إضمار «أن»»**. ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ۞ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ [غافر : ٣٦ ـ ٣٧]، في قراءة من نصب «أطّلع» بتقدير «أنْ» أي : التّرجّي فيه في حكم التّمنّي ولذا نصب الفعل المضارع بعدها، قال ابن مالك :

والفعل بعد الفاء في الرّجا نُصِب ... كنصب ما إلى التّمنّي ينتسب

(٣) **قوله : «لبُعد المرجوّ عن الحصول»**. قال المحقّق الرّضي في باب الحروف المشبّهة بالفعل من «شرح الكافية» ٢ : ٣٤٦ : وفي «ليت» معنى : «تمنّيت» وفي «لعلّ» معنى «ترجّيت» وماهية التّمنّي غير ماهية التّرجّي، لا أنّ الفرق بينهما من جهة واحدةٍ فقط وهي استعمال التّمنّي في الممكن والمحال واختصاص التّرجّي بالممكن.

وذلك : لأنّ ماهية التّمنّي محبّة حصول الشّيء سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله، أو لا ، والتّرجّي ارتقاب شيءٍ لا وثوق بحصوله، فمن ثمّة لا يقال : «لعلّ الشّمس تغرب».

فيدخل في الارتقاب الطّمع والإشفاق، فالطّمع ارتقاب شيءٍ محبوب نحو : «لعلّك تعطينا» والإشفاق ارتقاب المكروه نحو : «لعلّك تموت السّاعة» اهـ. وبهذا ظهر أنّ هذا الموضع ـ مثل سائر المواضع ـ مأخوذ عن المحقّق الرّضيّ.

(٤) شرح الرّضيّ على الكافية ٢ : ٣٤٦.

ثَمّ لا يقال: «لعلّ الشَّمْسَ تَغْرُبُ». ويدخل في الارتقاب الطّمع والإشفاق؛ فالطّمع ارتقاب المحبوب نحو: «لعلّك تعطينا»، والإشفاق ارتقاب المكروه نحو: «لعلّي أموت السَّاعة»، وبهذا ظهر أنّ التّرجّي ليس بطلب.

[منها الاستفهام]

﴿ومنها﴾ أي: من أنواع الطّلب ﴿الاستفهام﴾ وهو طلب حصول صورة في الذّهن، فإن كانت تلك الصّورة وقوع نسبة بين الشّيئين أو لا وقوعها فحصولها هو التّصديق وإلّا فهو التّصوّر.

[ألفاظ الاستفهام]

﴿والألفاظ الموضوعة له: الهمزة[1] و«هل» و«ما» و«مَن» و«أيّ» و«كيف» و«كم» و«أين» و«أنّىٰ» و«متى» و«أيّان»﴾.

فبعضها مختصّ بطلب التّصوّر.

وبعضها بطلب التّصديق.

وبعضها لا يختصّ بشيء منهما بل يعمّ القبيلتين، وبهذا الاعتبار صار أهمّ[2]

---

(١) **قوله: «والألفاظ الموضوعة له: الهمزة»**. الألفاظ الاستفهاميّة باعتبار الكلمة على قسمين: اسم وحرف، أمّا الحرف فـ«هل» والهمزة بالاتفاق والبواقي أسماء للاستفهام. وباعتبار مدخولها على ثلاثة أنواع:

أحدها: يختصّ بطلب التصوّر وهو ما عدا «هل» والهمزة.

وثانيها: يختصّ بطلب التّصديق وهو «هل».

وثالثها: لا يختصّ بشيءٍ منهما وهو الهمزة، ولهذا صارت أُمَّ الباب فقدّمه المصنّف على باقي أدوات الاستفهام ـ كما بيّنه الشّارح ـ.

(٢) **قوله: «وبهذا الاعتبار صار أهمّ»**. أي: باعتبار أنّه يعمّ القبيلين ـ أي: التّصوّر والتّصديق ـ

⇐

فقدّمه المصنّف وقال:

[الاستفهام بالهمزة]

﴿ فالهمزة لطلب التّصديق ﴾ أي: إدراك وقوع النّسبة أو لا وقوعها، وهذا معنى

⇐ صار أهمَ وأُمَ الباب. قال ابن هشام في باب الألف المفردة من كتاب «المغني»: والألف ـ أي: الهمزة ـ أصل أدوات الاستفهام ولهذا خصّت بأحكام:

أحدها: جواز حذفها سواء تقدّمت على «أم» كقول عمر بن أبي ربيعة:

بدا لي منها مِعْصَمٌ حين جمَّرَتْ ... وكفّ خضيب زيّنت ببنانِ

فوالله ما أدري وإن كنت دارياً ... بسبعٍ رمين الجَمْرَ أم بثمانِ

أراد: «أبسبعٍ» أم لم تتقدّمها كقول الكميت:

طربتُ وما شوقاً إلى البِيْض أطربُ ... ولا لَعِباً منّي، و ذو الشَّيْب يلعبُ

أراد: «أوَ ذو الشّيب يلعب». قال:

الثّاني: أنّها ترد لطلب التّصوّر، نحو: «أزيد قائم أم عمرو» ولطلب التّصديق نحو: «أزيد قائم». و«هل» مختصّة بطلب التّصديق وبقيّة الأدوات مختصّة بطلب التّصوّر نحو: «مَنْ جاءك» و: «ما صنعتَ» و: «كم مالك» و: «أين بيتك» و: «متى سفرك».

الثّالث: أنّها تدخل على الإثبات ـ كما تقدّم ـ وعلى النّفي نحو: ﴿ **أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ** ﴾ قال: ذكره بعضهم وهو منتقض بـ«أم» فإنّها تشاركها في ذلك، تقول: «أقام زيد أم لم يقم».

الرّابع: تمام التّصدير بدليلين:

أحدهما: أنّها لا تذكر بعد «أم» الّتي للإضراب كما يذكر غيرها، لا تقول: «أقام زيد أم أقعد» وتقول: «أم هل قعد».

والثّاني: أنّها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو، أو بالفاء، أو بـ«ثمّ» قدّمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التّصدير، نحو: ﴿ **أَوَلَمْ يَنْظُرُوا** ﴾، ﴿ **أَفَلَمْ يَسِيرُوا** ﴾، ﴿ **أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ** ﴾ وأخواتها تتأخّر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو: ﴿ **وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ** ﴾، ﴿ **فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ** ﴾، ﴿ **فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ** ﴾، ﴿ **فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ** ﴾، ﴿ **فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ** ﴾، ﴿ **فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ** ﴾ اهـ مختصراً.

الحكم والإسناد وما يجري مجراهما. ﴿**كقولك: «أقام زيد» و: «أزيد قائم»**﴾ فأنت عالم بأنّ بينهما نسبة إمّا بالإيجاب أو بالسّلب، ولكن تطلب تعيينها.

﴿**أو التّصوّر**﴾ أي: إدراك غير النّسبة ﴿**كقولك**﴾ في طلب تصوّر المسند إليه ﴿«**أدِبْسٌ في الإناء أم عَسَل**»[1]﴾ فإنّك تعلم أنّ في الإناء شيئاً والمطلوب تعيينه. ﴿**و**﴾ في طلب تصوّر المسند ﴿«**أفي الخابية دِبسُكَ أم في الزِّقّ**[2]»﴾ فإنّك تعلم أنّ «الدِّبْسَ» محكوم عليه بالكينونة في الخابية أو الزِّقّ والمطلوب هو التّعيين، فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه إجماليّ ويُطلَب بالاستفهام تفصيله.

[تفريع]

﴿**ولهذا**﴾ أي: ولمجيء الهمزة لطلب التّصوّر ﴿**لَمْ يَقْبُحْ**﴾ في طلب تصوّر

---

(١) **قوله: «أدبس في الإناء أم عَسَل»**. الدِّبْس: ـ بالكسر ـ عُصارة الرُّطَب. قال الجرجاني: القول بأنّ الهمزة في مثل قولك: «أدبس في الإناء أم عسل» لطلب تصوّر المسند إليه أو المسند أو غيرهما مبنيّ على الظّاهر توسّعاً.

والتّحقيق أنّها لطلب التّصديق أيضاً؛ فإنّ السّائل قد يتصوّر الدِّبْس والعسل بوجهٍ، وبعدالجواب لم يزد له في تصوّرهما شيء أصلاً بل بقي تصوّرهما على ما كان.

فإن قيل: التّصديق حاصل له حال السّؤال فكيف يطلبه؟

أُجيب: بأنّ الحاصل هو التّصديق بأنّ أحدهما مطلقاً في الإناء ـ مثلاً ـ والمطلوب بالسّؤال هو التّصديق بأنّ أحدهما معيّناً كـ«العسل» ـ مثلاً ـ في الإناء، وهذان التّصديقان مختلفان.

إلّا أنّه لمّا كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيّن المسند إليه في أحدهما، وعدم تعيّنه في الآخر وكان أصل التّصديق حاصلاً، توسّعوا فحكموا بأنّ التّصديق حاصل وأنّ المطلوب هو تصوّر المسند إليه أو المسند أو قيد من قيوده.

(٢) **قوله: «الزِّقّ»**. ـ بالكسر ـ الظّرف. وبعضهم يقول: ظرفُ زِفْتٍ أو قِيْرٍ والجمع: «أزقاق» و«زِقاق» و«زُقّان» مثل «كِتاب» و«رُغْفان».

الفاعل ﴿«أزيدٌ قام»﴾ كما قَبُحَ: «هل زيد قام» ﴿و﴾ لم يَقْبُحْ في طلب تصوّر المفعول: ﴿«أعمراً عرفت»﴾ كما قَبُحَ: «هل عمراً عرفتَ».

وذلك لأنّ التّقديم[1] يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل فيكون «هل» لطلب حصول الحاصل وهو محال، بخلاف الهمزة[2] فإنّها تكون لطلب التّصوّر وتعيين الفاعل أو المفعول.

---

(١) **قوله: «وذلك لأنّ التقديم»**. أي: قبح استعمال «هل» في المثالين وعدم قبح استعمال الهمزة فيهما، لأنّ تقديم المرفوع ـ وهو الفاعل المعنويّ ـ وتقديم المفعول يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل، لأنّ التّقديم يفيد التّخصيص وهو يقتضي حصول التّصديق بنفس الفعل فيكون «هل» لطلب حصول الحاصل وهو محال.

فإن قيل: هذا يقتضي بطلان استعمال «هل» في المثالين ومنع ذلك لا قبحه؟

يقال: هذا لا يقتضي ذلك المنع لإمكان أن يكون التّقديم لغير التّخصيص مثل التّبرّك والاستلذاذ وغيرهما ولذا لم يمنع استعماله فيهما.

(٢) **قوله: «بخلاف الهمزة فإنّها تكون لطلب التّصوّر وتعيين الفاعل أو المفعول»**. أي: لا تقتضي أن لا يكون أصل الفعل معلوماً، فلامانع من حصول التّصديق بأصل الفعل، فلا يقبح استعمال الهمزة في المثالين، ولو كان التّقديم فيهما للتّخصيص، إذ لا تنافي بين طلب التّصوّر والتّصديق بأصل الفعل.

والحاصل: أنّ التّقديم في «زيد قام» لتخصيص الفاعل بعد التّصديق ـ أي: العلم ـ بوقوع أصل القيام، فدخول أداة الاستفهام عليه للسّؤال عن المختصّ بالقيام بعد التّصديق بوقوع أصل القيام إمّا من «زيد» أو من غيره.

والتّقديم في «عمراً عرفت» لتخصيص المفعول بعد التّصديق بوقوع أصل المعرفة على مفعول، فدخول أداة الاستفهام عليه للسؤال عن المختصّ بالمفعوليّة بعد التّصديق بوقوع أصل العرفان على مفعولٍ إمّا من «زيد» أو «عمرو».

فاستعمال «هل» في المثالين يكون لطلب التّصديق بأصل الفعل مع أنّ التّصديق بذلك

⇐

وهذا ظاهر[١] في «أعمراً عرفت»، وأمّا في «أزيد قام» فلا إذ لا نسلّم أنّ تقديم المرفوع يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل، غايته أنّه[٢] محتمل لذلك على

⇐ حاصل حسب الغرض فيكون استعمال «هل» فيهما لطلب حصول الحاصل وهو محال، بخلاف الهمزة، فإنّ استعمالها في المثالين لطلب التّصوّر، ولا تنافي بين طلب التّصوّر وحصول التّصديق بأصل الفعل.

(١) **قوله: «وهذا ظاهر»**. أي: استدعاء التّقديم حصول التّصديق بنفس الفعل وقبح استعمال «هل» لذلك ظاهر في نحو: «أعمراً عرفت» لأنّ الأصل في تقديم ما حقّه التّأخير أن يكون للتّخصيص، فلابدّ من أن يحمل تقديم «عمرو» فيه على التّخصيص، فيستلزمه حصول التّصديق بأصل الفعل ـ وهي المعرفة الصّادرة من الفاعل الواقعة على مفعول مّا ـ فيقبح حينئذٍ استعمال «هل» لاستلزامه طلب حصول الحاصل وهو محال.

وأمّا في «أزيد قام» فلا يكون ذلك الاستدعاء ظاهراً، لأنّ تقديم المرفوع لا يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل، لأنّ تقديم المسند إليه إذا كان مظهراً معرفة لا يكون على مذهب السّكّاكيّ للتّخصيص أصلاً، فلا يقتضي حصول التّصديق بأصل الفعل ـ أي: القيام الصّادر من فاعل مّا ـ فلا يلزم من استعمال «هل» فيه طلب حصول الحاصل فلا قبح فيه.

(٢) **قوله: «غايته أنّه»**. أي: غاية التّقديم في «أزيد قام» أنّ التّقديم محتمل لذلك الاستدعاء على رأي الشّيخ عبدالقاهر، وذلك لأنّ تقديم المسند إليه إن لم يل حرف النّفي فقد يأتي على مذهبه للتّخصيص وقد يأتي لتقوية الحكم.

فيجوز على رأيه كون الاستفهام في المثال لطلب التّصديق بأصل الفعل لا لطلب التصوّر، وذلك إذا كان تقديم «زيد» للاهتمام ونحوه من الأغراض فلا يقبح استعمال «هل» فيه حينئذٍ.

ويجوز أن يكون الاستفهام فيه لطلب التّصوّر، وذلك إذا كان التّقديم فيه للتّخصيص لا لغيره من الأغراض فيقبح حينئذٍ استعمال «هل» لكونه حينئذٍ لطلب حصول الحاصل.

فظهر أنّ استعمال «هل» في المثال غير قبيح عند السّكّاكيّ والجرجاني عبدالقاهر إلّا إذا كان التّقديم للتّخصيص، فتعليل قبح استعمال «هل» في «أزيد قام» بأنّ التّقديم

⇐

مذهب عبدالقاهر، فيجوز أن يكون «أزيد قام» لطلب التّصديق ويكون تقديم «زيد» للاهتمام ونحوه.

ويدلّ على هذا(١) أنّه علّل(٢) قُبْح «هل زيد قام» بأنّ «هل» بمعنى «قد» لا بأنّه مختصّ بطلب التّصديق ـ كما سيجيء ـ.

[تعيين المسؤول عنه بالهمزة]

﴿ **والمسؤول عنه بها** ﴾ أي: الّذي يُسْأَلُ عنه بالهمزة ﴿ **هو ما يليها كالفعل في «أضَرَبْتَ زيداً»** ﴾ إذا كان الشّكّ في نفس الفعل ـ أعني: الضّرب الصّادر عن المخاطب الواقع على «زيد» ـ وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده، فهي على هذا لطلب التّصديق بصدور الفعل عنه.

وإذا قلت: «أضَرَبْتَ زيداً أم أكْرَمْتَه» فهي لطلب تصوّر **المسند** أضَرْبٌ هو أم إكرام، والتّصديق حاصل بثبوت أحدهما.

⇐ يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل فيكون «هل» لطلب حصول الحاصل غير مقبولٍ باعتبار إطلاقه.

(١) **قوله: «ويدلّ على هذا»**. أي: على جواز كون الاستفهام في «أزيد قام» لطلب التّصديق وكون التّقديم فيه للاهتمام ونحوه وعدم المانع فيه من دخول «هل» عليه من جهة كون «هل» فيه لطلب حصول الحاصل.

(٢) **قوله: «أنّه علّل»**. يجوز جعل الضّمير للشّأن وقراءة الفعل بصيغة المجهول والمعنى: أنّ الدّليل على الجواز تعليل قبح «هل زيد قام» بأنّ «هل» بمعنى «قد» وهو من مختصّات الأفعال، لا بأنّه مختصّ بطلب التّصديق.

ويجوز أن يكون ضمير «أنّه» راجعاً إلى المصنّف و«علّل» بصيغة المعلوم والمعنى: أنّه يدلّ على الجواز المذكور أنّ المصنّف علّل قبح استعمال «هل» في المثال المذكور بأنّه بمعنى «قد» وهي من مختصّات الأفعال، ولم يعلّل بأنّه مختصّ بطلب التّصديق، والتّقديم يستدعي حصول التّصديق، فيلزم من استعماله في المثال طلب حصول الحاصل.

فمثل هذا يحتمل أن يكون لطلب التّصديق وأن يكون لطلب تصوّر المسند، ويفرق بينهما بحسب القرائن.

فنحو قولك: «أفَرَغْتَ من الكتاب الّذي كنتَ تكتبه» سؤال عن وجود نفس الفعل، ونحو: «أكتبْتَ هذا الكتاب أم اشتريته» سؤال عن تعيين المسند.

وبهذا يظهر أنّ كلام المصنّف لا يخلو عن تعسّف[1].

﴿ **والفاعل في «أأنت ضربت زيداً»** ﴾ إذا كان الشّك في الفاعل[2] ـ مَنْ هو؟ ـ مع العلم بوقوع ضَرْبٍ على «زيد».

﴿ **والمفعول في «أزيداً ضرَبْتَ»** ﴾ إذا كان الشّك في المفعول ـ مَنْ هو؟ ـ مع القطع بوقوع ضَرْبٍ من المخاطب.

وكذا سائر المتعلّقات نحو: «أفي الدّار صلّيت» و: «أيوم الجمعة سِرْتَ» و: «أتأديباً ضربته» و: «أراكباً جئت» ونحو ذلك.

[كلام عن الشّيخ]

قال الشّيخ في «دلائل الإعجاز»[3]: ....

(١) **قوله: «لا يخلو عن تعسّف»**. قال الشّارح الهنديّ: لأنّه إذ كان المسؤول هو التّصديق لم يكن شيء من الجزئين مسؤولاً عنه بخصوصه حتّى يليها إلّا أن يقال: إنّ المسؤول عنه هي النّسبة وهي مدلول جزء الفعل، فلابدّ أن يلي الفعل الهمزة.

(٢) **قوله: «إذا كان الشّك في الفاعل»**. قال الجرجاني: إطلاق الشّك هاهنا يدلّ على أنّ المطلوب تصديق يتعلّق بتعيين الفاعل أو المفعول، إذ لا شكّ في التّصوّرات اهـ.

(٣) **قوله: «قال الشّيخ في دلائل الإعجاز»**. أي: في مواضع التّقديم والتّأخير ٨٧: وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التّفرقة بين تقديم ما قدّم فيها وترك تقديمه، ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة، فإنّ موضع الكلام على أنّك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل

⇐

وممّا يؤيّد ذلك[1] أنّك تقول: «أقلت شعراً قطّ»، «أرأيت اليوم إنساناً» فيصحّ.

ولا يصحّ أن تقول: «أأنت قلت شعراً قطّ»، «أأنت رأيت اليوم إنساناً» إذ لا معنى للسّؤال عن الفاعل ـ مَنْ هو؟ ـ في مثل هذا؛ لأنّ ذلك إنّما يتصوّر إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص نحو أن تقول: «مَنْ قال هذا الشّعر» و: «مَن بنى هذه الدّار» وما أشبه ذلك ـ ممّا يمكن أن ينصّ فيه على معيّن ـ وأمّا قِيْلُ شِعْرٍ على الجملة ورؤيةُ إنسانٍ على الإطلاق فمحال ذلك فيه؛ لأنّه ليس ممّا يختصّ بهذا دون ذاك حتّى يسأل عن فاعله.

⇐ كان الشّكّ في الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده.

وإذا قلت: أأنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشّكّ في الفاعل من هو وكان التردّد فيه.

ثمّ قال:

وممّا يعلم به ضرورة أنّه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم أنّك تقول: «أقلت شعراً قطّ»؟ «أرأيت اليوم إنساناً»؟ فيكون كلاماً مستقيماً.

ولو قلت: «أأنت قلت شعراً قطّ»؟ «أأنت رأيت إنساناً»؟ أخطأت.

وذاك: أنّه لا معنى للسّؤال عن الفاعل مَنْ هو في مثل هذا، لأنّ ذلك إنّما يتصوّر إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوصٍ نحو أن تقول: «مَنْ قال هذا الشّعر»؟ و: «من بنى هذه الدّار»؟ و: «مَنْ أتاك اليوم»؟ و: «من أَذِنَ لك في الّذي فعلتَ»؟ وما أشبه ذلك ممّا يمكن أن ينصّ فيه على معيّن. فأمّا قِيْلُ شعرٍ على الجملة، ورؤية إنسان على الإطلاق فمحال ذلك فيه، لأنّه ليس ممّا يختصّ بهذا دون ذاك حتّى يسأل عن عين فاعله. ولو كان تقديم الاسم لا يوجب ما ذكرنا من أن يكون السؤال عن الفاعل من هو؟ وكان يصحّ أن يكون سؤالاً عن الفعل أكان أم لم يكن، لكان ينبغي أن يستقيم ذلك اهـ.

(١) **قوله: «ممّا يؤيّد ذلك»**. أي: كون المسؤول عنه بالهمزة ما يليها، وليس ذلك عبارة الشّيخ وإنّما نقله بالمعنى وعبارته: «وممّا يعلم به ضرورة» ـ كما تقدّم نقله آنفاً ـ.

[الاستفهام بـ«هل»]

﴿ و«هل» لطلب التّصديق فحسب ﴾ وتدخل على الجملتين ﴿ نحو: «هل قام زيد» و: «هل عمرو قاعد»[1] ﴾ إذا كان المطلوب التّصديق بحصول القيام لـ«زيد» والقعود لـ«عمرو».

﴿ ولهذا ﴾ أي: لأجل اختصاصها بطلب التّصديق ﴿ امتنع «هل زيد قام أم عمرو» ﴾ لأنّ وقوع المفرد بعد «أم» دليل على كونها متّصلة[2]، و«أم» المتّصلة[3]

---

(١) **قوله: «هل قام زيد، و: هل عمرو قاعد»**. قال الهنديّ: أورد المثالين دفعاً لتوهّم اختصاص «هل» بالفعليّة لكونها في الأصل بمعنى «قد».

(٢) **قوله: «لأنّ وقوع المفرد بعد «أم» دليل على كونها متّصلة»**. قال ابن هشام ـ في باب «أم» من كتاب «المغني» ـ: ولا تدخل «أم» المنقطعة على مفردٍ، ولهذا قدّروا المبتدأ في «إنّها لإبل أم شاء»، وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النّحويّين فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ وزعم أنّها تعطف المفردات كـ«بل» وقدّرها هاهنا بـ«بل» دون الهمزة، واستدلّ بقول بعضهم: «إنّ هناك لإبلاً أم شاءً» ـ بالنّصب ـ فإن صحّت روايته فالأولى أن يقدّر لـ«شاءً» ناصب ـ أي: أم أرى شاءً ـ.

(٣) **قوله: «أم المتّصلة»**. اعلم أنّ «أم» قسمان: **متّصلة** وهي منحصرة في نوعين: وذلك لأنّها إمّا أن تتقدّم عليها همزة التّسوية نحو: ﴿ **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ** ﴾ أو تتقدّم عليها همزة يطلب بها وبـ«أم» التّعيين نحو: «أزيد في الدّار أم عمرو»، وإنّما سمّيت في النّوعين متّصلةً، لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر وتسمّى أيضاً معادلةً لمعادلتها للهمزة في إفادة التّسوية في النّوع الأوّل، والاستفهام في النّوع الثّاني.

ومنقطعة وهي ثلاثة أنواع:

١ ـ مسبوقة بالخبر المحض نحو: ﴿ **تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ** ﴾.

⇐

لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم، فهي لا تكون إلّا لطلب التّصوّر بعد حصول التّصديق بنفس الحكم، و«هل» ليس إلّا لطلب التّصديق، فبينهما تدافع فيمتنع، بخلاف ما إذا لم يذكر «أم عمرو» وقيل: «هل زيد قام» فإنّه يَقْبُحُ، ولا يمتنع ـ لما سيجيء ـ.

[نقد وردّ]

فإن قلت: التّصديق مسبوق بالتّصوّر فكيف يصحّ طلب التّصوّر مع حصول التّصديق في «أم» المتّصلة في نحو: «أزيد قام أم عمرو»؟

قلت: التّصديق الحاصل[1] هو العلم بنسبة القيام إلى أحد المذكورين،

⇐ ٢ ـ ومسبوقة بهمزةٍ لغير استفهام نحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾ إذ الهمزة في ذلك للإنكار، فهي بمنزلة النّفي والمتّصلة لا تقع بعده.

٣ ـ ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ ومعنى «أم» المنقطعة ـ الّذي لا يفارقها ـ: الإضراب.

ثمّ تارةً تكون له مجرّداً، وتارةً تتضمّن مع ذلك استفهاماً إنكاريّاً، أو استفهاماً طلبيّاً.

فمن الأوّل: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ أمّا الأولى فلأنّ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، وأمّا الثّانية فلأنّ المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشّركاء.

ومن الثّاني: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾ تقديره: «بل أله البنات ولكم البنون» إذ لو قدّرت للإضراب المحض لزم المُحَال.

ومن الثّالث: قولهم: «إنّها لَإبلٌ أم شاءٌ» التّقدير: «بل أهي شاء».

(١) **قوله: «قلت: التّصديق الحاصل»**. قال الجرجاني: التّحقيق في الجواب ما قرّرناه آنفاً، وما ذكره كلام ظاهريّ أيضاً، لأنّ تصوّر أحدهما على التّعيين أن يعلم نسبة القيام إلى أحدهما بعينه بعد أن علم نسبته إلى أحدهما مطلقاً، فالمطلوب هو التّصديق في الحقيقة. وأمّا ⇐

والمطلوب تصوّر أحدهما على التّعيين وهو غير التّصوّر السّابق على التّصديق؛ لأنّه التّصوّر بوجهٍ مّا.

[حكم بالقبح وتعليل له عن المصنّف]

﴿ و ﴾ لهذا أيضاً **﴿ قَبُحَ «هل زيداً ضربتَ» لأنّ التّقديم يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل**(١) **﴾** فيكون «هل» طلباً لحصول الحاصل وهو محال.

[سبب عدم الامتناع]

وإنّما لم يمتنع ؟ لاحتمال أن يكون «زيداً» مفعول فعل محذوف يفسّره الظّاهر، أي: «هل ضربت زيداً ضربت» لكنّه يَقْبُحُ، لعدم اشتغال الفعل المفسّر بالضّمير(٢).

[سبب آخر]

وقيل: لم يمتنع؛ لاحتمال أن يكون التّقديم لمجرّد الاهتمام غير التّخصيص.

[نقده]

وفيه نظر؛ لأنّه لا وجه حينئذٍ لتقبيحه سوى أنّ الغالب في التّقديم هو

⇐ تصوّر «زيد» و«عمرو» بخصوصهما، فهو حاصل للسّؤال حال السّؤال وإنّما المجهول المطلوب عنده نسبة القيام إلى خصوص أحدهما، وهذا ممّا لا يخفى على ذي مسكة اه.

(١) **قوله: «لأنّ التّقديم يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل»**. وسيأتي أنّ التّقديم على الإطلاق أو مطلق التّقديم ليس كذلك، بل إذا كان التّقديم للتّخصيص استدعى ذلك، فيكون الإتيان بـ«هل» منافياً لذلك، وأمّا إذا كان التّقديم للاهتمام أو الاستلذاذ أو غيرهما فلا يكون مستدعياً لذلك، ويجوز الإتيان بـ«هل» آنذاك.

(٢) **قوله: «لعدم اشتغال الفعل المفسّر بالضّمير»**. المفسِّر هاهنا بكسر السّين ـ على صيغة اسم الفاعل ـ أي: يلزم من تقدير المفسَّر ـ بالفتح ـ وإعماله في الاسم المتقدّم منع الفعل المفسِّر ـ بالكسر ـ من العمل بلا شاغل وهو قبيح.

الاختصاص[(١)] وهذا يوجب أن يَقْبُحَ «وجهَ الحبيب أتمنّى» على قصد الاهتمام دون الاختصاص، ولا قائل به[(٢)].

﴿ دون ضربته ﴾ أي: لم يَقْبُحْ «هل زيداً ضربته» ﴿ لجواز تقدير المفسَّر قبل «زيداً»[(٣)] ﴾ أي: «هل ضربت زيداً ضربته» بل هذا أرجح؛ لأنّ الأصل تقديم العامل على المعمول[(٤)] فلا يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل، فيكون «هل» لطلب التّصديق فيحسن.

---

(١) قوله: **«أنّ الغالب في التّقديم هو الاختصاص»**. قال الهنديّ: وكون التّقديم لغير التّخصيص ليس بقبيحٍ، فلم يكن قبحه إلّا لأجل كونه على خلاف الغالب، فيلزم أن يكون كلّ تقديم لغير التّخصيص، فذكر قوله: «وجه الحبيب أتمنّى» على سبيل التمثيل.

(٢) قوله: **«ولا قائل به»**. وأجاب بعضهم عن هذا النّظر بأنّ وجه القبح ـ على ما ذكره هذا القائل ـ هو لزوم طلب حصول الحاصل بناءً على أن يكون «هل» مختصّاً بطلب التّصديق، واستدعاء التّقديم للتّخصيص حصول التّصديق بنفس الفعل بحكم أنّ الغالب في التّقديم الاختصاص المستلزم لذلك الحصول. فالقبح إنّما هو فيما إذا وجد الأمران: ـ أي: التّقديم وكلمة «هل» ـ كما في: «هل زيداً ضربت» وليس المثال ـ أي: «وجه الحبيب أتمنّى» كذلك، لعدم اجتماع الأمرين فيه، فلا يلزم قبحه.

(٣) قوله: **لجواز تقدير المفسَّر قبل «زيداً»**. المفسَّر هاهنا بفتح السّين على صيغة المفعول.

(٤) قوله: **«لأنّ الأصل تقديم العامل على المعمول»**. قال ابن هشام في بيان مكان المقدّر من الباب الخامس من كتاب «المغني»:

القياسُ: أن يقدّر الشّيء في مكانه الأصليّ، لئلّا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محلّه.

فيجب أن يقدّر المفسَّر في نحو: «زيداً ضربته» قبل «زيداً».

وجوّز البيانيّون تقديره مؤخّراً عنه وقالوا: لأنّه يفيد الاختصاص حينئذٍ.

وليس كما توهّموا، وإنّما يرتكب ذلك عند **تعذّر الأصل**، أو عند **اقتضاء أمر معنويّ** لذلك.

⇐

[كلام المحقّق الرّضيّ]

وذكر بعض المحقّقين من النُّحاة(١) أنّها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وإن كان منصوباً بمضمر يفسّره الظّاهر، فلا يجوز اختياراً «هَلْ زيداً ضربته» بل لابدّ من إيلائها إيّاه لفظاً.

⇐ **فالأوّل** نحو: «أيّهم رأيتَه» إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، ونحو: ﴿**وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ**﴾ [فصّلت: ١٧]، فيمن نصب، إذ لا يلي «أمّا» فعل. قال:

والثّاني: نحو «متعلّق باء البسملة الشّريفة، فإنّ الزّمخشريّ قدّره مؤخّراً عنها، لأنّ قريشاً كانت تقول: «باسم اللّات والعُزّى نفعل كذا» فيؤخّرون أفعالهم من ذكر ما اتّخذوه معبوداً لهم تفخيماً لشأنه بالتّقديم، فوجب على الموحّد أن يعتقد ذلك في الله ـ تعالى ـ فإنّه الحقيق بذلك.

ثمّ اعترض بـ«﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ**﴾ [العلق: ١]، وأجاب بأنّها أوّل سورة أُنزلت، فكان تقديم الأمر بالقِراءة فيها أهمّ.

وأجاب عنه السّكّاكيّ بتقديرها متعلّقةً بـ«اقرأ» الثّاني.

واعترضه بعض العصريّين ـ ابن السّمين الحلبي المتوفّى سنة ٧٥٦هـ ـ باستلزامه الفصل بين المؤكَّد وتأكيده بمعمول المؤكِّد.

وهذا سهو منه، إذ لا توكيد هنا، بل أُمِرَ أوّلاً بإيجاد القِراءة، وثانياً بقِراءة مقيّدة اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «وذكر بعض المحقّقين من النُّحاة»**. وهو فخر الشّيعة وشيخ الشّريعة رضيّ الدّين الأستراباذيّ في باب حروف الاستفهام من «شرح الكافية» ٢: ٣٨٨: وسيأتي نقله بُعَيْدَ هذا بعين حروفه، والمذاهب هاهنا ثلاثة: حكم الشّيخ الرّضيّ بكونه خطأً مطلقاً ـ كما يأتي ـ. وجوّزه بعضهم إذا كان الفعل المؤخّر مشغولاً بضمير الاسم المقدّم نحو: «هل زيداً ضربته»، وجوّزه البعض الآخر على قبحٍ.

[تعليل عن السّكّاكيّ]

﴿ **وجعل السّكّاكيّ قُبْحَ «هل رجل عرف» لذلك** ﴾ أي: لأنّ التّـقديم يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل؛ لما سبق من أنّ اعتبار التّقديم والتّأخير في نحو: «هل رجل عرف» واجب، وأنّ أصله «عرف رجل» على أنّه بدل من الضّمير كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾[(١)].

وإنّما لم يحكم بالامتناع؟ لاحتمال أن يكون «رجل» فاعل فعل محذوف.

[ردّ تعليله]

﴿ **ويلزمه** ﴾ أي: السّكّاكيّ ﴿ **أن لا يَقْبُحَ «هل زيد عرف»** ﴾ لأنّ تقديم المظهر المعرفة ليس للتّخصيص حتّى يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل ـ على ما مرّ ـ مع أنّه قبيح باتّفاق النُّحاة.

[تفسيرٌ لكلام الزّمخشريّ]

وأمّا ما ذكره صاحب «المفصّل»[(٢)] ـ مِن أنّ نحو «هل زيد خرج» على تقدير الفعل ـ فتصحيح للوجه القبيح البعيد، لا أنّه شائع حَسَن.

[دفاع عن السّكّاكيّ]

وهاهنا نظرٌ، وهو أنّا لا نسلّم لزوم ذلك؛ لجواز أن يكون قبيحاً لعلّة أُخرى، فإنّ انتفاء علّة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقاً.

فغاية ما في الباب أنّه لا يلزم على ما ذكره السّكّاكيّ قبح «هل زيد عرف» لا أنّه يلزم عدم قبحه.

---

(١) الأنبياء: ٣.

(٢) وهذا نصّه في الفصل الأوّل من كتاب «المفصل» عند الكلام على الفاعل: والمرفوع في قولهم: «هل زيد» فاعل فعل مضمر يفسّره الظّاهر اهـ.

[تعليل عن المحقّق الرّضيّ]

﴿ وعلّل غيره[١] ﴾ أي: غير السّكّاكيّ ﴿ قبحهما ﴾ أي: قبح «هل رجل عرف» و: «هل زيد عرف» ﴿ بأنّ «هل» بمعنى «قد»[٢] في الأصل، وأصله «أَهَل» ﴾ كقوله:

* أَهَل عرفْتَ الدّار بالغَرِيَّيْنْ[٣] *

---

(١) **قوله: «وعلّل غيره»**. المراد به ـ أيضاً ـ هو المحقّق الرّضيّ في باب حروف الاستفهام من «شرح كافية ابن الحاجب» ٢: ٣٨٨.

(٢) **قوله: «هل بمعنى قد»**. قال المحقّق الرّضيّ في باب حروف الاستفهام من «شرح الكافية» ٢: ٣٨٨ ـ «عند شرح قول ابن الحاجب: «أزيد قائم» و«أقام زيد» وكذا «هل» والهمزة أعمّ تصرّفاً» ـ يعني تدخلان على الجملة الاسميّة والفعليّة، إلّا أنّ الهمزة تدخل على كلّ اسميّة سواء كان الخبر فيها اسماً أو فعلاً بخلاف «هل» فإنّها لا تدخل على اسميّة خبرها فعل نحو: «هل زيد قام» إلّا على شذوذٍ، وذلك لأنّ أصلها أن تكون بمعنى «قد» فقيل: «أَهَل» قال:

* أهَلْ عرفتَ الدّار بالغريّينْ *

وكثر استعمالها كذلك، ثمّ حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناءً بها عنها وإقامةً لها مقامها، وقد جاءت على الأصل نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **هَلْ أَتىٰ عَلَى الإِنْسَانِ** ﴾ [الإنسان: ١] ـ أي: «قد أتى» ـ.

فلمّا كان أصلها «قَدْ» وهي من لوازم الأفعال ثمّ تطفّلت على الهمزة، فإن رأت فعلاً في حيّزها تذكّرت عهوداً بالحِمَى وحَنَّتْ إلى الإِلْف المألوف وعانقته، وإن لم تَرَه في حيّزها تَسَلَّت عنه ذاهلةً.

ومع وجود الفعل لا تقنع به مُفَسِّراً أيضاً للفعل المقدّر بعدها، فلا يجوز اختياراً «هل زيداً ضربته» اهبعين حروفه.

(٣) **قوله: «أَهَل عرفْتَ الدار بالغَرِيّين»**. المصراع من مشطور السّريع وهي العَروض الثّالثة مع ⇐

⇐ الضَّرب الموقوف الدّاخل عليه الخبْن المنقول من «مفعولان» إلى «فعولان» وقد أخطأ بعضهم فجعله من الرَّجز، وذلك لعدم الحذق والمهارة في علمَي العروض والقافية.

والقائل: خِطام المُجاشِعيّ وهو خِطام بن نصر بن عياض بن يربوع من بني الأبيض بن مُجَاشِع بن دارم، وقال بعضهم: اسمه بشر، وهو من قصيدة يقول فيها:

حَيِّ ديار الحيّ بين الشهبين — وطلحة الدّوم وقد تعفَّيْنْ
لم يبق من آيٍ بها يُحَلَّيْنْ — غير حُطامٍ ورَماد كِنْفَيْنْ
وغير نُؤْيٍ وحِجاجي نُؤْيَيْنْ — وغير وَدٍّ جاذل أو وَدَّيْن
وصاليات ككما يُؤَثْفَيْن — أَهَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بالغَرِيَّيْن
ومهمهين قَذَفين مَرْتَين — ظهراهما مثل ظهور التُّرْسَين
جُبْتُهما بالنّعت لا بالنّعتين — على مطار القلب سامي العينين

حَيِّ: أمر من التّحيّة و«الحيّ» القبيلة. والشهبان: موضع، وكذا «طلحة الدّوم». والنّون في «تعفّين» ضمير ديار الحيّ. و«تعفّى» بمعنى عفا.

«الآي»: جمع «آية» بمعنى: العلامة. وضمير «يحلّين» لديار الحيّ، والتّحلية: الوصف. والجملة صفة «آي». «الحُطام»: ما تكسّر من الحطب. «كَنْف» بفتح الكاف وسكون النّون النّاحية والجانب، وأصله بفتح النّون. وروي هاهنا بكسر الكاف وسكون النّون بمعنى وِعاء يجعل فيه الرّاعي أداته.

«النُّؤْي» بضمّ النّون وسكون الهمزة: حفيرة حول الخِباء لئلّا يدخل المطر. ويؤخذ ترابها ويجعل حاجزاً للبيت، فجعل ذلك الحاجز كـ«حجاج العين» وهو بكسر المهملة وفتحها وبعدها جيمان: العَظْمُ الّذي ينبت عليه الحاجب. الجاذل: بالجيم والذّال المعجمة: المنتصب. «الوَدّ» الوتد.

«المهمه» المفازة أو القفر المخوف. «القذف»: بفتح القاف والذّال المعجمة: البعيد من الأرض. «المَرْت»: بفتح الميم وسكون الرّاء المهملة الأرض الّتي لا ماء بها ولا نبات.

«جبتهما بالنّعت»: أي نعتا لي مرّة واحدة، فلم أحتج إلى أن ينعتا لي مرّةً ثانية، وصف

⇐

⇐ نفسه بالحذق والمهارة.

فائدتان: الأولى: أورد أبو عليّ الفارسيّ في باب الأفعال الثلاثيّة المزيد فيها ومصادرها من كتاب «الإيضاح» أنّ قائل «يُؤَثْفَيْن» أخرجه على أصله ضرورةً كما قال الآخر: * فإنّه أهل لأنْ يؤكرما *

وتقدير «أُثْفِيّة» ـ على هذا ـ: «أُثْفُوْيَة» ووزنها: «أفعولة» اجتمعت فيها ياء وواو، فسبقت إحداهما بالسّكون، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء وكسر ماقبل الياء لتصحّ.

واستدلّوا على زيادة الهمزة بقول العرب: «ثفيت للقدر» ـ إذا جعلتها على «الأثافي» وبقول الكميت بن زيد الأسديّ شاعر الشيعة:

وما استنزلت في غيرنا قِدْرُ جارِنا ولا ثفيت إلّا بنا حين تنصب

وقال قوم: «يُؤَثْفَيْنَ» يفعلين ـ كما تقول: «يُسَلْقَيْنَ» و«يُجَعْبَيْنَ» ـ جعلوا الهمزة أصلاً والياء هي الزّائدة بعكس القول الأوّل.

ووزن «أثفية» عندهم «فعلية» على «بُخْتِيّة» واستدلّوا على ذلك بقول النابغة:

* وإن تأثفك الأعداء بالرّفد *

فوزن «تأثفك»: «تفعلك» ولا يصحّ فيه غير ذلك، والهمزة أصل، ولو كان من قولهم: «ثفيت القدر» لكان: «تثفاك».

المعنى: وصف منزلاً قد خلي من أهله وبقيت منهم آثار لهم، ومن تلك الآثار «صاليات» ـ يعني «الأثاني» لأنّها صليت بالنّار حتّى اسودّت ـ.

الإعراب: أجرى الكاف الجارّة مجرى المثل؛ فأدخل عليها كافاً ثانية فكأنّه قال: «كمثل ما يؤثفين» وما مع الفعل بتأويل المصدر كأنّه قال: كمثل إثفائها، أي: إنّها حالها حين أثفيت.

والكافان في «ككما» لا يتعلقان بشيء:

أمّا الأولى منهما فإنّها زائدة كزيادتها في ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْء ﴾ وحرف الجرّ إذا كان زائداً لا يتعلّق بشيء.

⇐

⇐ وأمّا الثّانية فقد جرت مجرى الأسماء لدخول حرف الجرّ عليها، فحكمه حكم الأسماء، ولو سقطت الكاف الأُولى لقال: «كما يُؤَثْفَيْن» فكان يجب حينئذٍ أن تكون الكاف متعلّقةً بمحذوف صفة لمصدر مقدّر محمول على معنى «الصّاليات» لا على لفظها، لأنّ قوله: «وصاليات» قد ناب مناب قوله: «ومثفيات إثفاءً مثل إثفائها حين نصبت للقدر» ولابدّ لك من هذا التّقدير ليصحّ لك اللّفظ والمعنى.

وقال ابن جنّي في شرح تصريف المازني: و«يُفَعْلَيْنْ» أولى من «يوفعلن» لأنّه لا ضرورة فيه.

الثّانية: «الغريّان» تثنية «الغريّ» الموضع المعروف بـ«النّجف الأشرف» في ظهر الكوفة، قال البكري في «معجم ما استعجم»: **الغريّان**: على لفظ تثنية الّذي قبله معروفان بالكوفة، قال الكميت:

أتعرف رسماً بالغريّين مقفرا   لظبية أم أنكرته أو تنكّرا

ويقال: إنّ النُّعمان بناهما على قبر عمرو بن مسعود وخالد بن نَضْلة لمّا قتلهما. قالت هند بنت معبد بن نضلة ترثيهما:

ألا بكر النعيّ بخيري بني أسد   بعمرو بن مسعودٍ وبالسيّد الصّمد

قال ابن منظور: **الغريّان**: وهما بناءان طويلان يقال هما قبر مالك وعقيل نديمَي جَذِيمة الأبرش، وسمّيا الغريّين، لأنّ النُّعمان بن المُنْذِر كان يغريهما بدم من يقتله في يوم بؤسه، قال خِطام المُجَاشِعيّ:

أهل عرف الدّار بالغريّين
لم يبق من آيٍ بها يحلّين
غير حطامٍ ورَمادٍ كَنْفَين
وصاليات ككما يؤثفين

قال الحموي في «معجم البلدان»: **الغريّان**: بظاهر الكوفة بناهما المنذر بن امرئ القيس بن ماء السّماء، وكان السّبب في ذلك أنّه كان له نديمان من بني أسد يقال لأحدهما

⇐

⇐ خالد بن نَضْلَة والآخر عمرو بن مسعود، فَثَمِلا، فراجعا الملك ليلة في بعض كلامه فأمر ـ وهو سكران ـ فحفر لهما حفيرتان في ظهر الكوفة ودفنهما حيّين فلمّا أصبح استدعاهما، فأخبر بالّذي أمضاه فيهما فغمّه ذلك وقصد حفرتهما وأمر ببناء طِرْبالين عليهما ـ وهما صومعتان ـ فقال المنذر: «ما أنا بملك إن خالف النّاس أمري، لا يمرّ أحد من وفود العرب إلّا بينهما» وجعل لهما في السَّنَة يوم بؤس ويوم نعيم، يذبح في يوم بؤسه كلّ من يلقاه، ويغري بدمه الطِّرْبالين.

قال: ولَبِثَ بذلك بُرْهَةً من دهره وسمّى أحد اليومين يوم البؤس وهو اليوم الّذي يقتُلُ فيه ما ظهر له من إنسان وغيره، وسمّى الآخر يوم النّعيم يُحْسِنُ فيه إلى كلّ من يلقى من النّاس ويحملهم ويخلع عليهم.

فخرج يوماً من أيّام بؤسه عبيد بن الأبرص الأسدي الشّاعر فقتله ـ كما وصفه الحموي ـ.

فلم يزل على ذلك حتّى مرّ به في بعض أيّام البؤس رجل من طيّئ يقال له: حنظلة، فقرّب ليقتل، فقال: أبيت اللعن، إنّي أتيتك زائراً، ولأهلي من بحرك مائراً، فلا تجعل مِيْرَتَهم ما توردِه عليهم من قتلي، قال له المنذر: لابدّ من قتلك، فسَلْ حاجتك تُقْضَ لك قبل موتك، فقال: تؤجّلني سنةً أرجع فيها إلى أهلي فأحكم فيهم بما أُريد ثمّ أسير إليك فينفّذ فيّ أمرك، فقال له المنذر: ومَنْ يَكْفُلُكَ أنّك تعود؟ فنظر حنظلة في وجوه جُلَسائه فعرف شريك بن عمرو بن شراحيل الشّيباني فقال:

يا شريك يا ابن عمرو　　هل من الموت محاله؟
يا شريك يا ابن عمرو　　يا أخا من لا أخا له
يا أخا المنذر فكّ الـ　　يوم رهناً قد أنَى له

فوثب شريك وقال: أبيت اللعن، يدي بيده ودمي بدمه، إن لم يعد إلى أجله، فأطلقه المنذر. فلمّا كان من القابل قعد المنذر في مجلسه يوم بؤسه ينتظر حنظلة، فأبطأ عليهم، فقُدِّمَ شريك لِيُقْتَلَ، فلم يشعُر إلّا وراكب قد طلع فإذا هو حنظلة وقد تحنّط وتكفّن ومعه

⇐

﴿ وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام ﴾ فأُقيمت هي مقام الهمزة وتطفّلت(١) عليها في الاستفهام و«قد» من لوازم الأفعال فكذا ما هي بمعناه.

⇐ نادبته تندبه، فلمّا رأى المنذر ذلك عجب من وفائه وقال: ما حملك على قتل نفسك؟ فقال: أيّها الملك، إنّ لي ديناً يمنعني من الغدر، قال: وما دينك؟ قال: النصرانيّة، فاستحسن ذلك منه وأطلقهما معاً وأبطل تلك السّنّة وكان سبب تنصّره، وتنصّر أهل الحيرة اهمختصراً.

قال الجعفريّ: «الغريّ» النّجف الأشرف حيث قبر أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ ولم يخلق الله غريّاً سواه في الدّنيا وقد أثبتُّ ذلك في مقدّمة شرح الرّضي على «الكافية» ومع هذا كلّه فقد جاء بعض النّواصب اللُّعَناء من عُبّاد بني أُميّة ـ لعنهم الله جميعاً ولعن الله من استعملهم بدءًا بزياد ومعاوية ابنَي أبي سفيان الوثنيّين ـ فخلق غريّاً آخر بالمدينة المنوّرة لصرف فضيلة التّشيّع عن المحقّق الرّضي حيث قال في مقدّمة «شرح الكافية»: «فإن جاء مرضيّاً فببركات الجناب المقدّس الغرويّ ـ صلوات الله على مشرّفه ـ لاتّفاقه فيه».

قال ابن أبي الحديد المعتزلي وكان يسكن المدائن:

يا برقُ إن جئت الغَريَّ فقُلْ له ... أتُراك تعلم مَنْ بِأَرْضِكَ مُودَعُ
فيك ابنُ عِمْرانَ الكليمُ وبعده ... عيسى يقفّيه وأحمد يَتْبَعُ
بل فيك جبريلٌ وميكالٌ وإسْـ ... ـرافيل والمَلأُ المقدّس أجمع
بل فيك نور الله جلّ جلاله ... لذوي البصائر يَسْتَشِفُّ ويَلْمَعُ
فيك الإمام المرتضى فيك الوصيّـ ... ـي المجتبى فيك البطين الأنزع

* * *

(١) أي: صارت «هل» طُفَيْليّ الهمزة في الاستفهام، قال الأصمعيّ: «الطُّفَيْليّ» الدّاخل على القوم من غير أن يُدْعَى، مأخوذ من «الطَّفَل» وهو إقبال اللّيل على النّهار بظلمته، وأرادوا أنّ أمره يظلم على القوم فلا يدرون من دعاه، ولا كيف دخل عليهم اه. وقال الطّغرائيّ الحسين بن عليّ الأصبهانيّ:

مجدي أخيراً ومجدي أوّلاً شَرَعٌ ... والشَّمْسُ رَأْدُ الضُّحَى كالشّمس في الطَّفَلِ

فإن قلت: هذا يقتضي أن لا يصحّ أو يَقْبُحَ دخولها على الجملة الاسميّة الّتي طرفاها اسمان نحو: «هل عمرو قاعد» وإلّا فما الفرق بينه وبين ما إذا كان الخبر فعلاً نحو: «هل زيد قام»؟

قلت: الفرق أنّها إذا رأت الفعل في حَيِّزها تذكّرت العُهُوْدَ بالحِمَى وحَنَّتْ[١] إلى الإلْف المألوف وعانَقَتْهُ ولَمْ تَرْضَ بافتراق الاسم بينهما، بخلاف ما إذا لَمْ تَرَهُ في حَيِّزَهَا فإنّها تَسَلَّتْ عنه ذاهلةً.

[«هل» تخصّص المضارع بالاستقبال]

﴿ **وهي** ﴾ أي: هل ﴿ **تخصّص المضارع بالاستقبال** ﴾ بحكم الوضع كالسّين وسوف ﴿ **فلا يصحّ «هل تضرب زيداً وهو أخوك» كما يصحّ «أتضرب زيداً وهو أخوك»** ﴾ يعني: أنّه لا يصحّ استعمال «هل» لإنكار إثبات الفعل الواقع في الحال[٢] ـ بمعنى أنّه لا ينبغي أن يقع ـ كما يصحّ استعمال الهمزة فيه.

وذلك لأنّ «هل» تخصّص المضارع بالاستقبال فلا يصحّ لإنكار الفعل الواقع في الحال.

فعلم أنّ التّقييد بقوله «وهو أخوك»[٣] ليكون قرينة على أنّ المراد إنكار الضَّرْب

---

(١) أي اشتقاقت والمادّة «حنن» من المضاعف بدليل تعديته بـ«إلى» ولو كان من «حنو» لتعدّت بـ«على» وكان ناقصاً واوياً، وقيل: يائياً، وليس كذلك ـ كما زعمه الرّوميّ ـ.

(٢) **قوله: «الفعل الواقع في الحال»**. أي: في الزّمان الحاضر وهو الحال الصرفيّ.

(٣) **قوله: التّقييد بقوله «وهو أخوك»**. لأنّ الأُخوّة ثابتة في زمان الحال، فكذا الضّرب، لأنّ الحال قيد لعاملها والأغلب اتّحاد زمان القيد والمقيّد.

قال التّفتازانيّ في «شرح المفتاح» ١٨٧: «هل تضرب زيداً وهو أخوك» على تقدير أن يكون الضّرب واقعاً في الحال، بقرينة الجملة الحاليّة الواقعة في الحال لا الحادثة في ⇐

الواقع في الحال، لا الاستفهام عن وقوع الضَّرْب الواقع في المستقبل، وقد صرّح السّكّاكيّ بذلك(١) وقال: «في أن يكون الضَّرْب واقعاً في الحال».

وعلم أنّ هذا الامتناع جارٍ فيما إذا دلّت القرينة على أنّ المراد إنكار الفعل الواقع -بمعنى أنّه لا ينبغي أن يقع(٢)- سواء كانت القرينة مقاليّة كما في هذا المثال، أو حاليّة كما في قوله - تعالى -: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾(٣)، وقولك: «أتضرب أباك» و: «أَتَشْتِمُ السُّلْطان»(٤) فإنّه لا يصِحّ وقوع «هل» في هذا الموقع.

⇐ الاستقبال وبقرينة المقام.

وقال الجرجانيّ في «شرح المفتاح»: والتقييد بالجملة الحاليّة -أعني: «وهو أخوك»- تعليل للإنكار وقرينة لطيفة على قصد معنى الحال بالمضارع لأنّ مضمون تلك الجملة واقع في الحال ومقارن لعامله.

أمّا كونه قرينة للإنكار فظاهر إذ لا معنى للاستفهام عن الضّرب المقارن لكونه أخاً.

وأمّا كونه قرينة لوقوع الضّرب في الحال فلأنّه يفهم من ظاهر هذه الجملة الواقعة حالاً ثبوت الأخوّة في زمان الحال، ولا شكّ أنّ مضمونها مقارن للضّرب العامل فيها فيفهم ثبوت الضّرب في زمان الحال أيضاً.

(١) **قوله: «وقد صرّح السّكّاكي بذلك»**. أي: بكون التّقييد بقوله: «وهو أخوك» قرينة لما ذكر حيث قال: ولابدّ لـ«هل» من أن يخصّص الفعل المضارع بالاستقبال فلا يصحّ أن يقال: «هل تضرب زيداً وهو أخوك» على نحو: «أتضرب زيداً وهو أخوك» في أن يكون الضّرب واقعاً في الحال اهـ. [المفتاح: ٤١٩]

(٢) **قوله: «بمعنى أنّه لا ينبغي أن يقع»**. هذا تفسير للإنكار، أي: إنكار الفعل الواقع، معناه: أنّه لم يكن ينبغي وقوعه، وإلّا فإنّ الفعل إذا وقع كان إنكاره -بغير هذا المعنى- عبثاً.

(٣) الأعراف: ٢٨.

(٤) **قوله: «و: أتشتم السّلطان»**. والأولى أن يمثّل بقول دعبل الخزاعي في هجو مروان بن أبي حفصة شاعر الأمويّين:

⇐

وبهذا ظهر فساد[١] ما قيل: إنّما امتنع ذلك من جهة أنّ الفعل المستقبل لا يتقيّد بالحال لعدم المقارنة.

لأنّ الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل، وانتفاؤها هاهنا ممنوع، ألا ترى إلى صحّة قولنا: «سيجيء زيد راكباً» و: «سأضرب زيداً وهو بين يدي الأمير». قال الحَماسيّ[٢]:

سَأَغْسِلُ عنّي العارَ بالسَّيْفِ جالِباً[٣] عَلَيّ قضاءُ اللهِ ما كانَ جَالِبا

⇐ قل لابن خائنة البُعُول وابن الجَوَادة والبخيل
إنّ المذمّة للوصيـ ـي هي المذمّة للرَّسول
أتسُبُّ أولاد النّبيـ ـي وأنتَ من ولد النُّغول

(١) **قوله: «وبهذا ظهر فساد»**. أي: ظهر بما ذكر ـ من أنّ الامتناع في «هل تضرب زيداً وهو أخوك» إنّما هو بسبب أنّ «هل» تخصّص المضارع بالاستقبال، فلا تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال لما بينهما من التّدافع ـ فسادُ القول بأنّ امتناع المثال المذكور لا يكون للتدافع بل لأنّ الفعل المستقبل لا يتقيّد بالحال النّحويّ لعدم المقارنة بينهما.

وسبب ظهور الفساد أنّه إن أراد ـ من المقارَنة ـ «الحال المقارِنة» فقد أخطأ، لأنّ الحال كما بيّنّا على ثلاثة أقسام ولا تنحصر في المقارنة وإن كان الغالب فيها المقارنة. وإن أراد به مقارنة الحال النّحويّ لوقوع الفعل العامل فيه، بدليل أنّ الحال ـ الّذي هو قيد ـ على حسب عامله فإن كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً فكذلك الحال فهذه المقارنة واجبة ولكن انتفاؤها في الفعل المستقبل المقيّد بالحال ممنوع لأنّه بحسب العامل كما في قوله: «سيجيء زيد راكباً».

(٢) **قوله: «الحَمَاسي»**. منسوب إلى ديوان حماسة أبي تَمّام والمراد الشّاعر الّذي ذكره شعره في كتاب «الحماسة».

(٣) **قوله: «سأغسلُ عنّي العارَ بالسّيفِ جالِباً»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المماثل والقائل: سعد بن ناشب بن مازن بن عمرو التميميّ المتوفّى سنة ١١٠هـ ⇐

⇐ من الشعراء الإسلاميّة في الدّولة الأمويّة وهذا البيت يقوله في التّحريض على بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعريّ ـ لعنه الله ـ كان حيث من أُمراء البصرة الأمويّين ـ لعنهم الله ـ وغصب أموال الشّاعر وأهْدَم داره لأنّه كان ينتقد بني أُميّة الكَفَرَة ـ لعنهم الله ـ يقول فيها:

سأغسِلُ عنّي العار بالسّيف جالباً ... علـيّ قـضاء الله ما كـان جـالبا
وأَذْهَلُ عن داري وأجعل هـدمها ... لِعِرْضِيَ من باقي المـذمّة حـاجِبا
ويَصْغُرُ في عيني تِلادي إذا انثنَتْ ... يميني بإدراك الّـذي كـنتُ طـالبا
فـإنْ تَـهْدِمُوا بـالغَدْرِ داري فـإنّها ... تُـراثُ كـريم لا يـبالي العـواقِـبا
أخي عَزماتٍ لا يُريدُ عـلى الّـذي ... يَهُمُّ به مـن مـقطع الأمـر صـاحبا
إذا هَـمَّ لم تُـرْدَعْ عـزيمةُ هـمّه ... ولم يأتِ ما يأتي من الأمـر هـائبا
فـيا لَـرِزامٍ رَشِّـحُوا بـي مـقدِّماً ... إلى الموت خوّاضاً إليـه الكـتائبا
إذا هَـمَّ ألقـى بـين عـينيه عَـزْمَه ... ونكّب عن ذِكْـرِ العـواقب جـانبا
ولـم يستشر في أمـره غـير نـفسه ... ولم يَرْضَ إلّا قائم السّيف صاحبا

قال المرزوقي ـ رحمه الله ـ: ويروى «قضاء الله» بالرّفع والنّصب، فـإذا رفـعته فـإنّه يكون فاعلاً لـ«جالباً عليّ» و«ما كان جالباً» في موضع مفعوله، ويكون «القضاء» بـمعنى الحكم، والتّقدير: سأغسل العار عن نفسي باستعمال السّيف في الأعداء في حال جَلْب حكم الله عليّ الشيء الّذي يجلبه.

وإذا نصب «القضاء» فإنّه يكون مفعولاً لـ«جـالباً» وفـاعله «مـا كـان جـالباً» ويكـون «القـضاء» المـوت المـحتوم، والقَـدَر المـقدور ـ كـما يـقال لـ«المـصيد»: «الصَّيْد» ولـ«المخلوق»: «الخَلْق» والمعنى: «جالباً الموت عليّ جالبه».

وانتصب «حاجباً» على أنّه مفعولٌ ثانٍ لـ«أجعل» لأنّه بمعنى «أُصيّر» والتّقدير: أجعل هدمها حاجباً لِعِرْضي ومانعاً من باقي الذّمّ. والمعنى: إذا ضاق المنزل بي حتّى يصير دار الهوان انتقلت عنه وأجعل خرابه وقايةً للنّفس من العار الباقي والذّمّ اللّاحق.

«التّلاد»: المال القديم، لأنّ النّفس بمثله أَضَنُّ، وبه أنفَسُ، وله أَضْبَطُ، نبّه بهذا الكلام ⇐

وفي التّنزيل: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[١].

وأعجب من هذا أنّ بعضهم لمّا سَمِعَ قول النُّحاة: «إنّه يجب تجريد صدر

⇐ على أنّه يَخِفُّ على قلبه ترك الدَّارِ والوطن خوفاً من التزام العار، كذلك يَقِلُّ في عينه إنفاق المال عند انصراف اليد حائزةً للمطلوب، جامعة له. وجواب «إذا» قدّم عليه وهو قوله: «يَصْغُرُ» فأمّا قوله: «كنت طالباً» فقد حذف منه الضّمير العائد إلى «الّذي» والتّقدير: كنت طالبه.

«تُراث» أصله: «وُراث» والتّاء بدل من الواو.

«مقطع الأمر» فصله والخروج منه، يصف نفسه بأنّه صاحب هـمم وأخـو عَـزَمَات مستبدّ برأيه فيها غير متّخذ رفيقاً ولا مستنصرٍ أخاً وصديقاً.

و«صاحباً» صفة في الأصل استعملت استعمال الأسماء، فلم يَجْرِ مجرى أسماء الفاعلين.

الفاء من قوله: «فيالَرِزام» النيّة بها استئناف ما بعدها واللّام لام الاستغاثة و«رِزام» ينجرّ به، وأصل حركة لام الاستغاثة إذا دخل على ظاهرٍ الكسرُ، ولهذا إذا عُطِفَ على هذه اللّام بلام أُخرى كسرت الثّانية تقول: «يالَزيدٍ لِعمروٍ» ولكن هذه فتحت لكون ما بعدها منادى، ووقوع المنادى موقع المضمرات.

«مقدِماً» بكسر الدّال. ومعنى البيت: يا بني رِزامٍ هَيِّؤُوْا بي رجلاً يتقدّم إلى الموت ولا يحيد عنه مقتحماً الجيوش والشّدائد غير متنكّبٍ.

وانتصب «جانباً» على أنّه ظرف و«نكّب» بمعنى: «تنكّب» والمعنى: أنّه إذا همّ بالشّيء جعله نصب عينيه إلى أن ينفُذ فيه ويخرج منه، ويصير في جانبٍ من الفكر في العواقب.

ويجوز أن ينتصب «جانباً» على المفعول ويكون «نكّب» بمعنى: حرّف، وانتصب «قائم» على أنّه استثناء مقدّم، ألا ترى أنّ الأصل: ولم يرضَ صاحباً إلّا قائم السّيف، ولو أتى على هذا لكان الوجهُ أن يكون بدلاً.

راجع شرح المرزوقي على الحماسة في شرح هذه الأبيات ١: ٥٢ ـ ٥٦.

(١) غافر: ٦٠.

الجملة الحاليّة من علامة الاستقبال»[١] ـ لما سنذكره في بحث الحال[٢] ـ **فهِمَ منه** أنّ الفعل المقيّد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال، فلا يصحّ تقييد «هل تضرب» بالحال، وأورد قول النُّحاة دليلاً على كلامه، وهو ينادي على خَطَئِه، ولم يُنْقَلْ عن أحد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال.

[اعتذار]

ولَعَمْرِي إنّ التّعرّض لأمثال هذه المباحث ممّا لا ينبغي أن نشتغل به لكنّا نخاف على القاصرين أن يَقَعُوا فيها من غير تأمّلٍ ويأخذوها مذهباً.

---

(١) **قوله: «يجب تجريد صدر الجملة الحاليّة من علامة الاستقبال»**. أي: مرادهم أن لا يقع نحو: «سَيَضْرِبُ» و«سوف يَضْرِبُ» و«هل يَضْرِبُ» و«لن يَضْرِبَ» أحوالاً، لاشتمالها على علامة الاستقبال، وليس معنى كلامهم أنّه لا يمكن الإتيان بالحال لهذه الأفعال فإنّه لا مانع من ذلك.

(٢) **قوله: «لما سنذكره في بحث الحال»**. إنّما ينقله عن المحقّق الرّضيّ في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢١٢: ويشترط في المضارع الواقع حالاً خلوّه من حرف الاستقبال كالسّين و«لن» ونحوهما، وذلك أنّ الحال الّذي نحن في بابه ـ أي: الحال النّحوي ـ والحال الّذي يدلّ عليه المضارع ـ أي: الحال الصّرفيّ ـ وإن تباينا حقيقةً ـ لأنّ في قولك ـ مثلاً ـ: «أضرب زيداً غداً يركب» لفظ «يركب» حالٌ بأحد المعنيين غير حالٍ بالآخر، لأنّه ليس في زمان التّكلّم ـ لكنّهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة ـ أي: المصدّرة بالمضارع ـ عن علم الاستقبال، لتناقض الحال والاستقبال في الظّاهر وإن لم يكن التّناقض هاهنا حقيقيّاً.

ولمثله التزموا لفظة «قد» إمّا ظاهرةً أو مقدّرةً في الماضي إذا كان حالاً مع أنّ حاليّته بالنّظر إلى عامله، ولفظة «قد» تقرّب الماضي من حال التّكلّم فقط، وذلك لأنّه كان يستبشع في الظّاهر لفظ الماضي والحالية، فقالوا: «جاء زيد العام الأوّل وقد ركب» فالمجيء بلفظ «قد» هاهنا لظاهر الحاليّة، كما أنّ التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك اهـ.

[اختصاص «هل» بالزّمانيّات]

﴿ ولاختصاصِ التّصديق بها ﴾ أي: لكون «هل» مقصورة على طلب التّصديق (١) وعدم مجيئها لغير التّصديق كما يقال: «نَخُصُّكَ بالعبادة» بمعنى: «لا نعبد غيرك». **﴿ وتخصيصِها المضارعَ بالاستقبال كان لها مزيدُ اختصاصٍ (٢) بما كونُهُ زمانيّاً**

---

(١) **قوله: «أي لكون «هل» مقصورة على طلب التّصديق»**. قال الهنديّ: يعني أنّ الباء داخلة على المقصور، كما أنّ في قوله: «وتخصيصها المضارع بالاستقبال»داخلة على المقصور عليه، فقد جمع في العبارة بين استعمالَي التخصيص اهـ.

(٢) قال التّفتازاني في «شرح المفتاح» ١٨٧: إنّ في «هل» صفتين تستلزمان وتستدعيان أن يكون له بالفعل مزيد اختصاص ـ أي: تعلّق وارتباط واستدعاء ـ لا تكون للهمزة وإن كان لها نوع اختصاص من جهة أنّ الاستفهام بالفعل أولى ولا يريد بالاختصاص القصر؛ لظهور أن ليس لها بل لـ«هل» اختصاص بالفعل بمعنى القصر عليه فضلاً عن مزيد الاختصاص. والصّفتان: إحداهما: كونه لطلب التّصديق الّذي هو الحكم بالثّبوت والانتفاء، والأخرى: تخصيصه بالاستقبال ما يحتمل الاستقبال كالمضارع.

ووجه استلزام الأولى لهذا المعنى أنّ الإثبات والنّفي إنّما يتوجّهان إلى الصّفات دون الذوات ـ كما سبق ـ.

ووجه استلزام الثّانية كذلك: أنّ التّخصيص بالاستقبال إنّما يتصوّر فيما يحتمل الاستقبال وهو الصّفات دون الذّوات لأنّ الذّوات ذوات في ما مضى وفي الحال وفي الاستقبال وإنّما الصّفات هي التي لها التجدّد والتغيّر والثّبوت في زمان دون زمان، ولا شكّ أنّ الوصفيّة بالفعل أليق وهو بها ألصق، لكونه موضوعاً للحدث الّذي هو الصّفة والزّمان الّذي شأنه التّغيّر والتّجدّد المناسب للثّبوت والانتفاء والتّعرض للمُضِي والحاليّة والاستقبال.

وإنّما كان الفعل أظهر زمانيّة؛ لكون الزّمان مأخوذاً في وضعه مدلولاً عليه بلفظ تضمناً غير مفارق إيّاه بحال، بخلاف الاسم فإنّه لا دلالة له في نفسه على الزمان ولا تعرض له إلّا

⇐

أظهَرُ ﴾ «ما» موصولة، و«كونه» مبتدأ خبره «أظهر» و«زمانيّاً» خبر «الكون»، أي: بالشّيء الّذي زمانيّته أظهَرُ **﴿ كالفعل ﴾** فإنّ الزّمان جزء من مفهومه، بخلاف الاسم فإنّه إنّما يدلّ عليه ـ حيث يدلّ ـ لِعُرُوْضِهِ له.

أمّا اقتضاء الثّاني ـ أعني: تخصيصها المضارع بالاستقبال ـ لذلك فظاهر، إذ المضارع لا يكون إلّا فعلاً.

وأمّا اقتضاء الأوّل ـ أعني: اختصاصها بالتّصديق ـ لذلك فلأنّ التّصديق هو

⇐ في بعض المشتقّات مع أنّه بطريق العروض لا الوضع واللزوم.

وقال الجرجانيّ في «شرح المفتاح»: المقصود بيان أنّ «هل» أدعى للفعل وأشدّ ارتباطاً به من الهمزة وإن اشتركا في أنّ الاستفهام بالفعل أولى ـ كما مضى ـ وكونه أدعى له من وجهين:

أحدهما: أنّ «هل» لطلب التّصديق ـ أي: الحكم بالثّبوت أو الانتفاء ـ وقد نبّهتُ في ما سبق أنّ الإثبات والنفي إنّما يتوجّهان إلى الصّفات ـ أي: النّسب ـ دون الذّوات ـ أي: المفهومات المستقلّة في المفهوميّة ـ ولا شكّ أنّ النّسب الصّالحة للنّفي والإثبات داخلة في مفهومات الأفعال دون الأسماء، فلذلك كان لـ«هل» مزيد اختصاص ـ أي: ارتباط وتعلّق ـ بالأفعال دون الهمزة.

الثّاني: أنّ «هل» يستدعى بحكم الوضع التّخصيص بالاستقبال وذلك إنّما يتصوّر في ما يحتمل الاستقبال وأنت خبير بأنّك إذا اعتبرت مفهوماً غير النّسب كـ«زيد» مثلاً لم يكن له في نفسه احتمال وتعلق بزمان وإذا اعتبرت معه نسبة الوجود أو غيره إليه جاء الاحتمال والتعلّق والاختصاص بزمان فالذّوات من حيث هي ذوات ليس فيها احتمال اختصاص بالاستقبال ولا بغيره وإنّما ذلك في النّسب.

والأفعال تتضمّن نسباً يحتمل الحال والاستقبال فيكون «هل» أدعى لها وأقوى تعلّقاً بها. وإنّما كان كون الفعل زمانياً أظهر لدخول الزّمان في مدلوله وضعاً ودلالة بعض الأسماء المشتقّة على الزمان بطريق العروض دون الوضع.

الحكم بالثّبوت أو الانتفاء، والنّفي والإثبات[١] إنّما يتوجّهان إلى الصّفات الّتي هي مدلولات الأفعال من حيث هي، لا إلى الذّوات الّتي هي مدلولات الأسماء من حيث هي، لأنّ الذّواتَ ذَوَاتٌ فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل[٢].

---

(١) قال في «المصباح المنير» ٦١٩: فائدة: إذا ورد النّفي على شيءٍ موصوفٍ بصفةٍ فإنّما يتسلّط على تلك الصّفة دون متعلّقها، نحو: «لا رَجُلَ قائمٌ» فمعناه: لا قِيامَ من رجلٍ، ومفهومه وجود ذلك الرّجل، قالوا: ولا يتسلّط النّفي على الذّات الموصوفة، لأنّ الذّوات لا تُنْفَى وإنّما تُنْفَى متعلّقاتُها ومن هذا الباب قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ** ﴾ [العنكبوت: ٤٢]، فالمنفيّ إنّما هو صفة محذوفة، لأنّهم دَعَوْا شَيْئاً محسوساً وهو الأصنام، والتّقدير: «من شيءٍ ينفعهم» أو «يستحقّ العبادة» ونحو ذلك لكن لمّا انتفت الصّفة الّتي هي الثّمرة المقصودة ساغ وقوع النّفي على الموصوف لعدم الانتفاع به مجازاً واتّساعاً، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ** ﴾ [طه: ٧٤]، أي: «لا يحيى حياةً طيّبةً» وهذه الطّريقة هي الأكثر في كلامهم.

ولهم طريقة أخرى معروفة، وهي نفي الموصوف فينتفي ذلك الوصف بانتفائه، فقولهم: «لا رَجُلَ قَائمٌ» معناه: «لا رَجُلَ مَوجودٌ فلا قيام منه» قال امرؤ القيس:

* على لاحبٍ لا يُهْتَدَى بمَنَارِهِ *

أي: لا منارَ فلا هدايةَ به، وليس المرادُ أنّ لهذه الطّريق مناراً موجوداً، وليس يهتدى به. وقال الشّاعر:

لا يُفْزِعُ الأرنب أهوالها   ولا تَرَى الضَّبَّ بها يَنْجَحِرْ

أي: لا أرنبَ فلا يُفزِعُها هولٌ، ولا ضَبَّ فلا انجحارَ. وخُرِّجَ على هذه الطّريقة قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ** ﴾ [المدّثّر: ٤٨]، أي: لا شافعَ فلا شفاعة منه. وكذا ﴿ **بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا** ﴾ [الرعد: ٢]، أي: لا عَمَدَ فلا رؤية، وكذا: ﴿ **لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافاً** ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، أي: لا سؤال فلا إلحاف اهـ مختصراً.

(٢) **قوله: «لأنّ الذّوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل»**. قال السّكّاكيّ في مباحث **القصر** هكذا: وتحقيق وجه القصر في الأوّل ـ أي: قصر الموصوف على الصّفة ـ هو أنّك

⇐

⇐ بعد علمك أنّ أنفس الذّوات يمتنع نفيها وإنّما تنفى صفاتها، وتحقيق ذلك يطلب من علوم أُخَر، متى قلت: «ما زيد» توجّه النّفي إلى الوصف، وحين لا نزاع في طُوْله ولا قِصَره، ولا سواده ولا بياضه وما شاكل ذلك، وإنّما النّزاع في كونه شاعراً أو منجّماً تناولهما النّفي فإذا قلت: «إلّا شاعر» جاء القصر.

وتحقيق وجه القصر في الثّاني ـ أي: قصر الصّفة على الموصوف ـ هو أنّك متى أدخلت النّفي على الوصف المسلّم ثبوته ـ وهو وصف الشّعر ـ وقلت: «ما شاعر» أو «من شاعر» أو «لا شاعر» توجّه بحكم العقل إلى ثبوته للمدّعى له، إن عامّاً كقولك: «في الدّنيا شعراء» و: «في قبيلة كذا شعراء»، وإن خاصّاً كقولك: «زيد وعمرو شاعران» فتناول النّفي ثبوته لذلك، فمتى قلت: «إلّا زيد» أفاد القصر.

وقال في مباحث «هل» هكذا: ولكون «هل» لطلب الحكم بالثّبوت أو الانتفاء وقد نبّهت فيما قبل على أنّ الإثبات والنّفي لا يتوجّهان إلى الذّوات، وإنّما يتوجّهان إلى الصّفات، ولاستدعائه التّخصيص بالاستقبال لما يحتمل ذلك، وأنت تعلم أنّ احتمال الاستقبال إنّما يكون لصفات الذّوات، لا لأنفس الذّوات، لأنّ الذّوات ـ من حيث هي هي ـ ذوات فيما مضى وفي الحال وفي الاستقبال، استلزم ذلك مزيد اختصاص لـ«هل» دون الهمزة بما يكون كونه زمانيّاً أظهر كالأفعال.

قال الجرجاني: فالشّارح نقل كلامه المذكور في مباحث «هل» لكنّه تصرّف فيه، بأن جعل دليل السّكّاكي على عدم احتمال الذّوات للاستقبال دليلاً على عدم احتمالها للنّفي والإثبات، وكان من دأبه أن ينقل كلامه في المواضع المتشابهة، ويشير إلى ما يتّضح به مرامه، فلأمر مّا عدل هاهنا عن تلك الطّريقة.

ثمّ نقول: منهم من زعم أنّه نقل عن السّكّاكيّ أنّ المراد بـ«الذّوات» هي الأجسام، فإنّها لا تنتفي بل تتبدّل عوارضها في غير الكون والفساد، وصورها النّوعيّة فيهما.

وأمّا أنّه ينتفي جسم من البين، بمعنى أنّه ينعدم مطلقا فمحال، بل يصير الجسم ـ بتبدّل الصّورة الجسميّة أو النّوعيّة ـ جسماً آخر.

⇐

⇐ وجعل الحوالة راجعة إلى الطّبيعيّات حيث بيّن فيها أنّ أجزاء العالم لا تحتمل الزّيادة لامتناع التّداخل، ولا النّقصان لامتناع الخلأ.

ويرد عليه ـ بعد كون ذلك البيان مزيّفاً ـ خروج القصر الواقع في الأعراض عن هذا التحقيق، فلذلك اختار بعضهم أنّ المراد بـ«الذّوات» حقائق الأشياء وهي متقرّرة في أنفسها، وليست مجعولة بجعل جاعلٍ ـ عند المعتزلة ـ فلا يمكن توجّه النّفي إليها، إنّما المنفيّ عنها والمثبت لها الوجود وما يتبعه من الصّفات، وتحقيق ذلك موكول إلى علم الكلام.

ويرد عليه أنّ ما ذهبوا إليه من تقرّر ذوات الأشياء وحقائقها في أنفسها من غير أن يتعلّق بها جعل جاعلٍ يقتضي استحالة توجّه النّفي والإثبات إليها، بمعنى: جعلها منتفية في الواقع فإنّه محال للذّات وجعلها ثابتة في الواقع، فإنّه أيضاً محال، لاستحالة تحصيل الحاصل، وإثبات الثّابت، لا بمعنى: الحكم بثبوتها أو انتفائها، فإنّ الأوّل: لا شكّ في إمكانه وصدقه. وأمّا الثّاني: فيكون كاذباً لكنّه ممكن، وإلّا لم يعتقده مخالفوهم، والكلام هاهنا في المعنى الثّاني دون الأوّل.

ولا يبعد أن يقال: كما أنّ «الذّات» يطلق بمعنى: الحقيقة فيتناول الجواهر والأعراض، ويطلق بمعنى القائم بذاته، فلا يتناول الأعراض، كذلك يطلق على المستقلّ بالمفهوميّة ـ أي: المفهوم الملحوظ بالذّات ـ.

وهذا معنى ما قالوا: الذّات ما يصحّ أن يعلم ويخبر عنه، وحينئذٍ تطلق الصّفة على ما لا يستقلّ بالمفهوميّة ـ أي: ما يكون آلةً لملاحظة مفهوم آخر ـ.

فلا خَفاء في أنّ الحكم بالنّفي والإثبات إنّما يتوجّهان إلى النّسب الحكميّة الّتي هي صفات بهذا المعنى، فإنّك إذا تصوّرت ـ مثلاً ـ زيداً، أو الإنسان، أو السّواد، ولم تتصوّر معه شيئاً آخر أصلاً، لم يتأتّ منك نفي ولا إثبات، وإن تصوّرت معه مفهوم الوجود أو القيام بالغير، ولم تلاحظ بينهما نسبة فلا إمكان لنفي ولا إثبات أيضاً.

وإن لاحظتها: فإمّا أن تجعلها ملحوظة بالذّات من حيث إنّها نسبة الوجود أو القيام إلى

⇐

⇐ أحدهما، فلا يمكنك أيضاً إثباتها ولا نفيها، نعم يمكنك حينئذٍ أن تجعلها محكوماً عليها أو بها، فتقول: «نسبة الوجود إلى زيد واقعة» أو تقول: «هذه نسبة الوجود إلى زيد».

وإمّا أن تجعلها آلةً لملاحظة الطّرفين، وتلاحظها من حيث إنّها حالة بينهما، فحينئذٍ يمكنك نفيها وإثباتها، فظهر أنّ الحكم بالنّفي والإثبات يمتنع ورودهما على الذّوات، بل لا يتواردان إلّا على الصّفات الّتي هي النسب الحكميّة، من حيث إنّها ملحوظة بين أطرافها، وآلة لتعرّف أحوالها.

وقوله: «وحين لا نزاع في طوله ولا قصره ولا سواده ولا بياضه» لم يرد به أنّ السّواد ـ مثلاً ـ من حيث هو صفة له، كما قد يتخايل ذلك من ظاهره، بل أراد أنّ السواد باعتبار ثبوته له وانتسابه إليه صفة له، ولذلك أضافه إليه، ليفهم النّسبة الحكميّة الّتي هي الصّفة في الحقيقة. وكذلك قوله: «على الوصف المسلّم ثبوته وهو وصف الشّعر» يجب صرفه عن ظاهره، فإنّ مفهوم الشّعر في نفسه من قبيل الذّوات على ذلك التّفسير للذّات، لكنّه من حيث قيامه بالغير وانتسابه إليه يطلق عليه الوصف، وإن كانت الصّفة في الحقيقة هي نسبته إلى ذلك الغير، وبما ذكرناه يتمّ وجه تحقيقه في القصر، وتكون الحوالة راجعة إلى العلوم الّتي يعلم بها المحلّ الّذي يتوارد عليه النّفي والإثبات بحسب الحقيقة.

وأنت تعلم أنّك إذا اعتبرت مفهوماً غير النّسب لم يكن له في نفسه احتمال اختصاصٍ بزمان مخصوصٍ، فإذا اعتبرت معه نسبة الوجود أو غيره إليه، ربّما ظهر ذلك الاحتمال، فـ«الذّوات» ليس فيها احتمال اختصاص بالاستقبال، إنّما ذلك في الصّفات.

وحينئذٍ يتّضح ما ذكره في «هل» أيضاً، لأنّ الأفعال تتضمّن نسباً حكميّة يصلح أن يتوارد عليها النّفي والإثبات ـ كما مرّ ـ ولها انتساب إلى الأزمنة، واحتمال الاختصاص ببعضها وضعاً.

بخلاف المشتقّات فإنّ نسبها تقييديّة لا يصلح لذلك، والانتساب إلى الأزمنة واحتمال الاختصاص ببعضها عارضان لها، فكان من حقّ «هل» أن تدخل على الأفعال، وكان لها مزيد اختصاصٍ بها، هذا غاية ما يتكلّف له في تصحيح كلامه وتحقيق مرامه اهـ.

⇐

[إنتاج]

﴿ولهذا﴾ أي: ولأنّ لها مزيد اختصاص بالفعل ﴿كان ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [(١)] أدلّ على طلب الشّكر [(٢)] من: «فهل تشكرون» و: «فهل أنتم تشكرون»﴾ مع أنّه مؤكّد بالتّكرير، لأنّ «أنتم» فاعل فعل محذوف ﴿لأنّ إبراز ما سيتجدّد في معرِض

⇐ وقال في «شرح المفتاح»: وأمّا تحقيق وجه الحصر في الثّاني ـأي: قصر الصّفة على الموصوف ـفهو انّك متى أدخلت حرف النّفي على الوصف المسلّم عند السّامع ثبوته كوصف «الشّعر» المقرّر عندك وعند مخاطبك أنّه ثابت وإنّما النزاع في الموصوف به أنّه «زيد» و«عمرو» مثلاًأو واحد منهما لا على التّعيين أو «عمرو» دون «زيد» وقلت: «ما شاعر» توجّه النّفي بحكم العقل ومعونة القرائن إلى ثبوت ذلك الوصف للموصوف الّذي ادّعى السّامع أنّ الوصف المذكور ثابت له بصفة أعمّ مثل أن تدّعي أنّ في الدّنيا شعراء، أو نوع عموم مثل انْ تدّعي في قبيلة كذا شعراء، أو بصفة الخصوص بأنْ تدّعي أنّ زيداً وعمراً شاعران، يتناول النّفي ثبوت ذلك الوصف لذلك الموصوف المدّعى له على الوجه الّذي آدُّعِيَ حتّى كأنّك قلت: «لا شاعر في الدّنيا أو قبيلة كذا أو فيما بين زيد وعمرو» فمتى قلت: «إلّا زيد» أفاد القصر أي: «اختصاص وصف الشّعر بزيد، وبقيت الموصوفات الأُخر على النّفي. فضمير «إلى ثبوته» للوصف المسلّم وضمير «له» للموصول، أعني: اللّام في «المدّعى» والمستكن في «المدّعى» يعود إلى «ثبوته» وقوله: «انْ عامّاً» أي: إنْ كان المدّعى له عامّاً يتوجّه النّفي إليه عامّاً، وإنْ كان خاصّاً فخاصّاً وقوله: «فيتناول» عطف على «توجّه» ذلك إشارة إلى المدّعى له وفي قوله: «إنْ عامّاً كقولك: «في الدّنيا شعراء» إشارة إلى القصر الحقيقي فإنّه ممكن وواقع في قصر الصّفة مثل: «ما الأمير القاهر، والسّلطان العادل، أو النّحرير الفاضل، إلّا فلان» بخلاف قصر الموصوف فلم يُشِر فيه إليه.

(١) الأنبياء: ٨٠.

(٢) **قوله: «أدلّ على طلب الشّكر»**. لأنّ وقوع الجملة الاسميّة بعد «هل» على خلاف مقتضى الظّاهر فلابدّ فيه من نكتة وإليها أشار بقوله: «لأنّ إبراز ما سيتجدّد» إلى آخره....

الثّابت أدلّ على كمال العناية بحصوله ﴾ من إبقائه على أصله كما في «هل تشكرون» لأنّها داخلة على الفعل حقيقة، وفي «هل أنتم تشكرون» لأنّها داخلة على الفعل تقديراً؛ لأنّ «أنتم» فاعل فعل محذوف يفسّره الظّاهر.

﴿ و ﴾ أيضاً ﴿ **فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ** ﴾[1] أدلّ على طلب الشُّكْر **﴿ من «أفأنتم شاكرون» وإن كان للثّبوت ﴾** باعتبار كون الجملة اسميّة.

﴿ لأنّ «هل» أدعىٰ للفعل من الهمزة فتركه معها[2] ﴾ أي: ترك الفعل مع «هل» **﴿ أدلّ على ذلك ﴾** أي: على كمال العناية بحصول ما سيتجدّد.

﴿ ولهذا ﴾ أي: ولأنّ «هَل» أدعى للفعل من الهمزة **﴿ لا يحسن «هل زيد منطلق» إلّا من البليغ ﴾** لأنّه الّذي يقصِدُ به الدّلالة على الثَّبَات وإبراز ما سيتجدّد في معرِض الوجود، بخلاف غير البليغ فإنّه لا يفرّق بينه وبين «هل ينطلق زيد» فكان الأولى به أن يُدخله على الفعل كما هو أصله.

[«هل» قسمان]

﴿ وهي ﴾ أي: «هل» قسمان: **﴿ بسيطة وهي الّتي يطلب بها وجود شيء ﴾** أو لا وجوده **﴿ كقولنا: «هل الحركة موجودة ﴾** أو لا موجودة».

﴿ ومركّبة وهي الّتي يطلب بها وجود شيء لشيء ﴾ أو لا وجوده له **﴿ كقولنا:**

---

(١) **قوله: وأيضاً «فهل أنتم شاكرون»**. أي: الجملة الاسميّة مع «هل» أدلّ على طلب الشّكر من «أفأنتم شاكرون» يعني من الجملة الاسميّة مع الهمزة.

(٢) **قوله: «فتركه معها»**. والحاصل أنّه لمّا كان «هل» أقوى طلباً للفعل من الهمزة ـ بدليل لزوم الفعل بعد «هل» دون الهمزة ـ فترك اللّازم والعدول عنه إلى الجملة الاسميّة لا يكون من المتكلّم البليغ إلّا لنكتة وهي هاهنا كمال العناية والاهتمام بطلب الشّكر وحصوله في الخارج.

«**هل الحركة دائمة** ﴾ أو لا دائمة» فإنّ المطلوب هو وجود الدَّوام للحركة أو لا وجوده، وقد أخذ في هذه شيئانِ غير الوجود، وفي الأُولى شيء واحد، فلذا كانت مركّبة[1] بالنّسبة إليها؛ فالوجود في البسيطة محمول، وفي المركّبة رابطة[2].

[بقيّة الأَدَوات لطلب التّصوّر]

﴿ **والباقية** ﴾ من ألفاظ الاستفهام تشترك في أنّها ﴿ **لطلب التّصوّر فقط** ﴾ وتختلف من جهة أنّ المطلوب بكلّ منها تصوّر شيء آخر.

---

(١) **قوله: «فلذاكانت مركّبة»**. وتسمّى القضيّة على الأُولى ثنائيّة وعلى الثّانية ثلاثيّة، وإليه أشار الحكيم السبزواريّ بقوله:

كذا الثّنائي والثّلاثي مطلبا　　هلِ بسيط وهلِ قد رُكِّبَا

والمراد: أنّ قضيّةً محمولها الوجود المطلق كـ«الإنسان موجود» ثنائيّة، لأنّ مفادها ثبوت الشّيء ولا وجود رابط فيها، وقضيّةً محمولها الوجود المقيّد كـ«الإنسان كاتب» ثلاثيّة، لأنّ مفادها ثبوت شيء لشيءٍ وفيها وراء الموضوع والمحمول وجود رابطٍ.

(٢) **قوله: «فالوجود في البسيطة محمول، وفي المركّبة رابطة»**. قال الحكيم السبزواريّ:

إنّ الوجود رابط ورابطيّ　　ثمّة نفسيّ فهاك واضبط

أي: الوجود مطلقاً إمّا أن يكون وجوداً في نفسه ويقال له الوجود المحمولي وهو مفاد «كان» التّامّة المتحقّق في الهليّات البسيطة، أو يكون وجوداً لا في نفسه وهو مفاد «كان» النّاقصة المتحقّق في الهليّات المركّبة ويقال له في المشهور: الوجود الرابطيّ، والأولى أن يُسمّى بالوجود الرّابط.

وقال في تقسيم الوجود إلى المطلق والمقيّد: إنّ الوجود المطلق ما هو المحمول في الهليّة البسيطة كـ«الإنسان موجود»، والمقيّد ما هو المحمول في الهليّة المركّبة كـ«الإنسان كاتب» اهـ.

[ما]

قيل: ﴿ فيطلب بـ«ما»[1] شرح الاسم كقولنا: «ما العَنْقاء» ﴾ طالباً أن يشرح هذا الاسم ويبيّن مفهومه وأنّه لأيّ معنى وضع؟ فيُجاب بإيراد لفظ أشهر، سواء كان من هذه اللغة[2] أو من غيرها[3] ﴿ أو ماهيّة المسمّى ﴾ أي حقيقته الّتي هو بها هو ﴿ كقولنا: «ما الحركة» ﴾ أي: ما حقيقة مسمّى هذا اللّفظ؟ فيُجاب بإيراد ذاتيّاته[4] من الجنس والفصل.

---

(١) قال الجرجانيّ ـ عند قول السّكّاكيّ تقول «ما الكلمة» ـ من «شرح المفتاح» ١٣٤: فصله عمّا تقدّمه لوجهين:

الأوّل: أنّ هذا سؤال عن مفهوم اعتباري اصطلاحيّ وما تقدّمه سؤال عن موجود خارجيّ.

الثّاني: أنّ الأوّل سؤال عمّا هو مبهم مطلقاً والثّاني سؤال عمّا له نوع تعيّن في الجملة.

وقال الشّارح في «شرح المفتاح» ١٨٨: وكذلك تقول: «ما الكلمة» يشير إلى أنّ «ما» الّتي لطلب الحقيقة وإنْ جعلوها قسماً على حدة فهي داخلة تحت السّؤال عن الجنس، فإنّك إذا قلت: «ما الإنسان» فكأنّك قلت: أيّ جنس من أجناس الموجودات أو الحقائق أو الأجسام أو الحيوانات هو؟ وكذا لطلب شرح الاسم فإنّك إذا قلت: «ما الغضنفر» فكأنّك قلت: ما معنى هذا اللفظ، بمعنى أيّ جنس من أجناس المعاني معناه؟ وإلّا فاللغة لا تثبته قسماً على حدة، وأمّا التي لطلب الوصف فأثبتها أئمّة اللغة وكثر استعمالها في الكلام كقوله ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ: «سيروا فقد سبق المفرّدون» اهـ مختصراً.

(٢) **قوله: «من هذه اللغة»**. مثل ما قالوا: طائر معروف الاسم، مجهول الجسم.

(٣) **قوله: «أو من غيرها»**. مثل أن تقول بالفارسيّة: «سيمرغ است».

(٤) **قوله: «بإيراد ذاتيّاته»**. أي: ذاتيّات المسمّى من الجنس والفصل، وذلك مثل أن تقول في جواب «ما الحركة»؟ ما قاله المحقّق الطوسيّ في «التجريد»: «هي كمال أوّل لما هو بالقوّة من حيث هو بالقوّة» أو تقول كما نقله الشّارح القوشجيّ عن قدماء الفلاسفة: إنّها خروج ⇐

[مرتبة «هل» البسيطة]

﴿ **وتقع «هل» البسيطة في التّرتيب بينهما**[(١)] ﴾ أي بين «ما» الّتي لشرح الاسم

⇐ من القوّة إلى الفعل على التّدريج أو: يسيراً يسيراً، أو: لا دفعةً اهـ.

والحاصل أنّ هاهنا مطلبين: مطلب «ما» ومطلب «هل» و«ما» سؤال عن التّصوّر، و«هل» سؤال عن التّصديق.

والسّؤال بـ«ما» إن كان عن تصوّر الشّيء قبل العلم بوجوده، فالجواب شرح اسمه وتعيين ما هو المراد من اسمه، و«ما» هذه يقال لها «ما» الشّارحة. وإن كان السّؤال بـ«ما» عن تصوّر شيء معلوم وجوده فالجواب بالحدّ أو الرّسم، وهذا معنى قول الحكيم السبزواريّ: «ماهيت» پاسخ پرسش از گوهر شيء است، و«شرح اسم» پاسخ پرسش نخستين است.

وأمّا «هل» فإن طلب بها التّصديق عن وجود الشّيء في نفسه فيقال لها: «هل» البسيطة، وإن طلب بها التّصديق عن وجود الشّيء بصفته، فيقال لها «هل» المركّبة.

(١) **قوله: «وتقع «هل» البسيطة في الترتيب بينهما»**. قال الحكيم السّبزواريّ:

أُسُّ المطالب ثلاثة علم — مطلب «ما» مطلب «هل» مطلب «لم»
فـ«ما» هو الشّارح والحقيقي — وذو اشتباكٍ مع «هل» أنيق
و«هل» بسيطاً ومركّباً ثبت — لمَيّةً ثبوتاً إثباتاً حوت

والمراد: أنّ أصل المطالب للناظر في استعلام الشيء ثلاثة، وكلّ منها اثنان؛ فالكلّ ستّة:

الأوّل: مطلب «ما» وهو قسمان: القسم الأوّل «ما» الشّارحة، والقسم الثّاني: «ما» الحقيقيّة.

الثّاني: مطلب «هل» وهو أيضاً قسمان: القسم الأوّل «هل» البسيطة وسمّي بسيطاً لأنّ المطلوب به وجود الشّيء والوجود المطلق بسبط. والقسم الثّاني: «هل» المركّبة وسمّي مركّباً لأنّ المطلوب به الوجود المقيّد مثل الكتابة والضّحك ـ مثلاً ـ للإنسان، والوجود

⇐

والّتي لطلب الماهيّة، يعني: أنّ مقتضى التّرتيب الطّبيعي أن يطلب أوّلاً شرح الاسم، ثمّ وجود المفهوم في نفسه، ثمّ ماهيّته وحقيقته؛ لأنّ من لا يعرف مفهوم اللّفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم، ومن لا يعرف أنّه موجود استحال

⇐ المقيّد مركّب من الوجود والقيد.

وقوله: «وذو اشتباك مع «هل» أنيق» معناه: أنّ «ما» و«هل» ذوا ترتيب حسن، وذلك لأنّ «ما» الشّارحة مقدّمة على «هل» البسيطة، بل على الكلّ، إذ لابدّ أن يفهم مدلول اللفظ أوّلاً، ثمّ «هل» البسيطة مقدّمة على «ما» الحقيقة، إذ الوجود مقدّم بالحقيقة على الماهيّة وما لا وجود له. والحكيم يبحث عن الحقائق، وما لم يعتبر الوجود مع الماهيّة لا تستحقّ إطلاق لفظ، لأنّ الوجود حقيقة كلّ ذي حقيقةٍ.

وبعدها «هل» المركّبة، وإنّما كانت بعدها، لأنّ ثبوت شيء لشيءٍ فرع ثبوت المثبت له.

الثّالث: مطلب «لم» أي: يطلب بـ«لم» علّة الحكم والواسطة له، وهي قسمان أيضاً: واسطة في الثّبوت وواسطة في الإثبات.

قال:

إليـــه آلت مـــا فـــريق أثـــبتا　　　مطلب أيّ، أين، كيف، ومتى

أي: إلى أُسّ المطالب ترجع مطالب أُخرى إن كانت وهي مطلب «أيّ» و«أين» و«كيف» و«كم» و«متى».

أمّا «أيّ» فلأنّ «أيّ» الجوهريّة يطلب بها الفصل وشيئيّه النّوع بالفصل وبالصّورة، فيؤول إلى «ما» الحقيقيّة. و«أيّ» العرضيّة يطلب بها عوارض الشّيء فيؤول إلى «هل» المركّبة، وأمّا البواقي فرجوعها إلى «هل» المركّبة فواضحة.

ولكن تلك ترجع إلى أُسّ المطالب إن كانت موجودةً، وذلك لأنّ كثيراً من الأشياء ـ مثل: المجرّدات ـ لا «أين» ولا «كم» ولا «متى» بل ولا «كيف» لها زائداً على وجودها، وإن كان زائداً على ماهيّتها، فيقال: ما العقل الكلّي؟ وهل هو؟ ولم هو؟ ولكن لا يقال: أين هو؟ ومتى هو؟ وكم مقداره؟

منه طلب حقيقته وماهيّته، إذ المعدوم لا ماهيّة له ولا حقيقة؛ لأنّ الماهيّة ما به يكون الشّيء هو هو، والمعدوم لا هويّة له.

[الفرق بين المفهوم والماهيّة عن الشّيخ أبي عليّ بن سيناء البلخيّ]

والفرقُ بين **المفهوم** من اللّفظ بالجملة وبين **الماهيّة** الّتي تفهم من الحدّ بالتّفصيل غيرُ قليلٍ، فإنّ كلّ مَنْ خوطب باسمٍ فَهِمَ فهماً مّا ووقف على الشّيء الّذي يدلّ عليه الاسم إذا كان عالماً باللغة، وأمّا الحدّ فلا يَقِفُ عليه إلّا المُرْتَاضُ بِصِنَاعة المنطق.

فالموجودات لمّا كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة(١)، وأمّا المعدومات فلمّا لم يكن لها إلّا المفهومات لم يكن لها حدود إلّا بحسب الاسم؛ لأنّ الاسم بحسب الذّات لا يكون إلّا بعد أن يعرف أنّ الذّات موجودة، حتّى أنّ ما يوضع في أوّل التّعاليم(٢) من حدود الأشياء الّتي

---

(١) **قوله: «بحسب الاسم وبحسب الحقيقة»**. الحدّ ينقسم إلى الحقيقيّ واللفظيّ، ثمّ الحقيقيّ ينقسم إلى التّعريف بحسب الحقيقة ـ حدّاً كان أو رسماً ـ وإلى التّعريف بحسب الاسم، فهو ـ أي: التّعريف بحسب الاسم ـ قسم من التّعريف الحقيقي، فلا يكون اللفظيّ ما هو بحسب الاسم كما توهّمه بعضهم.

والحقيقيّ بقسميه محصّل للصّورة الّتي علم وجوده في الخارج إمّا بالكنه أو بالوجه، واللفظيّ لا يحصّل إلّا تعيين مدلول اللّفظ وتحصيل صورة ما لم يعلم وجوده في الخارج، فيكون مرجعه إلى التّصديق بأنّ هذا اللّفظ بإزاء هذا المعنى فلذلك كان قابلاً للنّفي، فيحتاج إلى نقل أئمّة اللغة والاصطلاح.

(٢) **قوله: «أوّل التعاليم»**. جمع «التّعليم» والمراد به التّراجم والعناوين مثل الفصول والأبواب مثلاً يقال: «باب المبتدأ والخبر» و«باب الفاعل» إلى آخرها...

⇐

يُبَرْهَنُ على وجودها في أثناء التّعاليم إنّما هي حدود بحسب شرح الاسم، ثمّ لمّا أُثبت وجودها وبُرْهِنَ عليه صار تلك الحدود بعينها حدوداً بحسب الذّات والحقيقة؛ كذا ذكره الشّيخ (١)........................

⇐ وقيل: المراد بها الرّياضيّات بأصنافها الأربعة ـ أي: الهيئة والحساب والهندسة والموسيقى ـ وسمّيت هذه الأربعة بالتّعاليم؛ لأنّ المعلّمين كانوا يعلّمونها الصّبيان المتعلّمين أوّلاً، وقال الشّارح: المراد بها حدود الأشياء وتعاريفها.

(١) **قوله: «ذكره الشّيخ»**. المراد من الشّيخ صاحب «الشّفاء» هو الرّئيس أبو علي الحسين بن عبدالله بن الحسن بن عليّ بن سيناء البلخيّ من شيوخ الشّيعة الإسماعيليّة، كان من أهل بلخ ـ في أفغانستان الحاليّ ـ وهاجر إلى بُخارىٰ ـ أُزبكستان الحاليّ ـ لطلب العلوم، وأكمل علومه كلّها في شمالي وشرقي خراسان ثمّ تجوّل في البلدان ووافاه الأجل المحتوم حين السّفر بـ«همدان» ـ إيران الحاليّ ـ سنة ٤٢٨هـ عن ثمانٍ وخمسين سنةً فدفن هناك، وكثيراً ما يموت المرء في غير بلده، فلايصير أهل البلد الّذي توفّي فيه، ﴿**وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ**﴾ [لقمان: ٣٤]، فابن سيناء هو رجل بلخيّ، فإن كان بلخ واقعاً في جغرافيا إقليمٍ كان هو من أهل ذلك الإقليم، وهذا واقع لا يتغيّر رغماً لمعاطس قومٍ يريدون صرف الفضائل عن أقوامٍ آخرين ويقصرون الكمال في قومهم بغير ثبت، فطلب العلم في «بخارى» لم يصيّره بُخَارِيّاً كما أنّ الوفاة في إيران لم يصيّره إيرانيّاً وإلّا لكان الشّيخ الطّوسيّ عراقيّاً لتحصيله به ووفاته فيه.

وله كتب مختلفة وكان حرفته الطّبّ والحكمة، فألّف «القانون» في الأوّل و«الشّفاء» في الثّاني وله غيرهما من الكتب النّافعة، وكان وفاته يوم الجمعة في شهر رمضان ـ كما في لسان الميزان ٢: ٢٩١ ـ ٢٩٣ ـ كما أنّ مولده كان في صفر سنة ٣٧٠هـ. ومن شعره كما نقله سيّدنا الأُستاذ:

عَجَباً لقومٍ يَحْسُدُون فضائلي ... ما بين عُيَّابي إلى عُذَّالي
عتبوا على فضلي وذمُّوا حكمتي ... واستوحشوا من نقصهم وكمالي
إنّي وكيدهم وما عتبوا به ... كالطَّوْد يَحْقِرُ نَطْحَةَ الأوعال

⇐

في «الشّفاء»(١).

⇐ وإذا الفتى عَرَفَ الرَّشَاد لنفسه   هـانت عـليه مـلامةُ الجُـهَّال

وقال بالفارسيّة:

تـا بـادهٔ عشـق در قـدح ريـختهانـد   تا در پـى عشـق عـاشق انگـيختهانـد

در جـان و روان بـوعلي مـهر عـلي   چون شير و شكر به هم درآميختهاند

❊ ❊ ❊

(١) وهذا نصّه في الفصل الخامس من المقالة الأولى من الفنّ الخامس من المنطق في البرهان ٥: ٦٨: الفصل الخامس في المطالب وما يتّصل بها، وفي ذلك بيان أصناف مبادئ العلوم وأصناف الحدود الوسطى. أمّا المطالب بحسب ما يحتاج إليه هاهنا، فإنّها بالقسمة الأولى ثلاثة أقسام وبالقسمة الثّانية ستّة.

أمّا بالقسمة الأولى فمطلب «ما» ومطلب «هل» ومطلب «لم» ومطلب «ما» على قسمين:

أحدهما: الّذي يُطْلَبُ به معنى الاسم كقولنا: ما الخلاء؟ وما العنقاء؟

والثّاني: الّذي تطلب به حقيقة الذّات كقولنا: ما الحركة؟ وما المكان؟

ومطلب «هل» على قسمين:

أحدهما: بسيط، وهو مطلب هل الشّيء موجود على الإطلاق.

والآخر: مركّب، وهو مطلب هل الشّيء موجود كذا، أو ليس موجوداً كذا، فيكون «الموجود» رابطة لا محمولاً، مثل قولك: «هل الإنسان موجود حيواناً» أو «ليس موجوداً حيواناً».

ومطلب «لم» على قسمين:

فإنّه إمّا بحسب القول وهو الّذي يَطْلُبُ الحدّ الأوسط، وهو علّة لاعتقاد القول والتصديق به في قياس ينتج مطلوباً مّا.

وإمّا بحسب الأمر في نفسه وهو يطلب علّة وجود الشّيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقاً أو وجوده بحالٍ. وأمّا مطلب «الأيّ» و«الكيف» و«الكمّ» و«الأين» و«المتى» ⇐

فعلم أنّ الجواب الواحد جاز أن يكون حَدّاً بحسب الاسم وبحسب الذّات بالقياس إلى شخصين وبالقياس إلى شخص واحد في وقتين.

⇐ وغير ذلك، فهي راجعة بوجهٍ مّا، إلى الهل المركّب.

فإن أراد أحد أن يكثر المطالب بتعديده هذه فليفعل، إلّا أنّ المطالب العلميّة الذاتيّة هي تلك.

ومع ذلك فإنّ مطلب «أي» أبسط هذه البواقي وأشدّ دلالةً على المطلوب به، فإنّه يُطْلَبُ به تمييز الشّيء بما يخصّه، وتلك أوسع مذهباً وأعرض مجالاً.

وإن أحبّ أحد أن يجعل مطلب «اي» مشتملاً بوجْهٍ على مطالب «كيف» و«كم» و«أين» وغير ذلك فليفعل.

فحينئذٍ يكون مطلبا «هل» و«لم» يطلبان التّصديق، ومطلبا «ما» و«أي» يطلبان التّصوّر، فمطلب «ما» الّذي بحسب الاسم متقدّم على كلّ مطلب، وأمّا مطلب «ما» الّذي بحسب تحقّق الأمر في نفسه فمتأخّر عن مطلب «هل» البسيط. فإنّ الّذي يطلب ما ذات الحركة وما الزّمان فإنّما يطلب مائية أمرٍ موجود عنده. وأمّا إن طلب أحد: هل حركة، أو هل زمان، أو هل خلاء، أو هل إله موجود؟ فيجب أن يكون فهم أوّلاً ما تدلّ عليه هذه الأسامي، فإنّه يمكن أن يعلم ما يدلّ عليه الاسم، ولا يعلم هل ذلك المدلول عليه موجود أو غير موجود. وإن كان الحدّ إنّما هو بالحقيقة للموجود، ولكن لا يوقف في أوّل الأمر أنّ هذا القول حدّ بحسب الاسم أو بحسب الذّات إلّا بعد أن يعرف أنّ الذّات موجودة.

ولذلك يوضع في التّعاليم حدود أشياء يبرهن على وجودها من بعد كالمثلّث والمربّع وأشكال أخرى حُدَّتْ في أوّل كتاب «أسطقسات الهندسة» فكان حدّاً بحسب شرح الاسم، ثمّ أثبت وجودها من بعد، فصار الحدّ ليس بحسب الاسم فقط، بل بحسب الذّات، بل صار حدّاً بالحقيقة.

ويجب أن يعلم أنّ الفرق بين الّذي يفهم من الاسم بالجملة، والّذي يفهم من الحدّ بالتّفصيل غيرُ قليلٍ. فكلّ إنسان إذا خوطب باسم فهِمَ فهماًمّا، ووقف على الشّيء الّذي يدلّ عليه الاسم، إذا كان عالماً باللّغة وأمّا الحدّ فلا يقف عليه إلّا المرتاض بصناعة المنطق، فيكون أحد الأمرين معرفة والثّاني علماً، كما أنّ الحسّ معرفة والعقل علم اهـ.

[المطلوب بـ«مَنْ»]

﴿وبـ«مَنْ» العارض المُشَخِّصُ لذي العِلْمِ﴾ أي: يطلب بـ«من» الأمر الذي يَعْرِضُ لذي العلم فيفيد تشخّصه وتعيّنه ﴿كقولنا: «مَنْ في الدَّار»﴾ فإنّه يجاب عنه بـ«زيد» ونحوه ممّا يفيد تشخّصه.

وأمّا الجواب بنحو: «رجل فاضل من قبيلة كذا» ونحو: «ابن فلان وأخو فلان»(١)

---

(١) **قوله: «ابن فلان وأخو فلان»**. قال المحقّق الرّضيّ في باب المعرفة والنّكرة من «شرح الكافية» ٢: ١٣٧: واعلم أنّه يكنّى بـ«فلان» و«فلانة» عن أعلام الأناسيّ خاصّة، فيجريان مجرى المكنّى عنه ـ أي: يكونان كالعلم ـ فلا يدخلهما اللّام ويمتنع صرف «فلانة» ولا يجوز تنكير «فلان» كسائر الأعلام، فلا يقال: «جاءني فلان وفلان آخر» إذ هو موضوع للكناية عن العلم. وإذا كنّي عن الكُنَى قيل: «أبو فلان» و«أمّ فلان».

وإذا كنّي بـ«فلان» و«فلانة» عن أعلام البهائم أسماء كانت أو كُنى أُدخل عليهما لام التّعريف فيقال: «الفلان» و«الفلانة» و«أبو الفلان» و«أُمّ الفلان» لقصد الفرق.

وكان كناية أعلام البهائم أولى باللّام من كناية أعلام الإنسان لأنّ أُنْسَ الإنسان بجنسه أكثر، فهو عنده أشهر من أعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير. قال ابن السّرّاج: إنّ لفظ «فلان» لم يأت إلّا محكيّاً كقوله ـ تعالى ـ: ﴿يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٨].

وهو منتقض بما روى الأصمعيّ عن مرّار الفقعسيّ:

سكنوا شُبَيْثاً والأحصَّ وأصبحت ... نزلت منازلهم بنو ذُبْيَانِ

وإذا فلان مات عن أكرومة ... رقعوا معاوز فقده بفلان

وبقول معن بن أوس المزني:

أخذت بعين المال حتّى نهكته ... وبالدّين حتّى ما أكاد أدان

وحتّى سألت القرض عند ذوي الغنى ... وردّ فلان حاجتي وفلانُ

اهـ مختصراً.

وما أشبه ذلك فإنّما يصحّ من جهة أنّ المخاطب يفهَمُ منه التّشخّص بحسب انحصار الأوصاف في الخارج في شخص واحد، وإن كانت تلك الأوصاف نظراً إلى مفهوماتها كلّيّاتٍ[1].

[رأي للسكّاكيّ]

﴿ وقال السكّاكيّ[2]: يسأل بـ«ما» عن الجنس[3]، تقول: «ما عندك» أي: أيّ أجناس الأشياء عندك؟ وجوابه: كتاب ونحوه ﴾ ويدخل فيه السّؤال عن الماهيّة[4] والحقيقة نحو: ما الكلمة؟ أي: أيّ أجناس الألفاظ هي؟ وجوابه: لفظ موضوع مفرد. وما الاسم؟ أي: أيّ أجناس الكلمات هو؟ وجوابه: الكلمة الدّالّة على

---

(١) **قوله: «وإن كانت تلك الأوصاف نظراً إلى مفهوماتها كلّيّات»**. هذا صحيح بالنّسبة إلى نحو: «رجل فاضل من قبيلة كذا» بناءً على ما تقدّم في مطلع باب «المسند إليه» في نحو قول القائل: «أعبد إلهاً خلق السّماء والأرض» و: «لَقِيتُ رجلاً سلّم عليك اليوم وحده قبل كلّ أحد» وكذا بالنّسبة إلى بقيّة الأمثلة بناءً على ما مضى في باب تعريف «المسند إليه» بالعلميّة من أنّ سائر المعارف لا تفيد أوّل زمان ذكرها إلّا مفهوماتها الكليّة.

وأمّا بناءً على ما نقلناه عن المحقّق الرّضي فلا يكون صحيحاً، لأنّها حينئذٍ إمّا كنايات أو مضافة إلى الكنايات وأيّاً ما كان فهي في حكم الأعلام الشخصيّة ومعاني هذه الأعلام جزئيّات. إلّا أن يقال: إنّه نظر إلى ما تقدّم في باب تعريف «المسند» من أنّه قد يقال: «جاءني غلام زيد» من دون إشارة إلى معيّنٍ مثل المعرّف باللّام في نحو: «ادخل السّوق واشترِ اللّحم».

(٢) **قوله: «وقال السّكّاكي»**. أي: في الفرق بين «ما» و«من».

(٣) **قوله: «يسأل بـ«ما» عن الجنس»**. أي: أعمّ من أن يكون من ذوي العلم أو غيرهم، والمراد من الجنس غير الصّفة ـ أي: الذّات ـ وليس المراد الجنس المصطلح عليه عند أهل الميزان وذلك بدليل الأجوبة الآتية وليس شيئاً منها جنساً منطقيّاً.

(٤) **قوله: «ويدخل فيه السّؤال عن الماهيّة»**. أي: يدخل في السّؤال عن الجنس.

معنىً في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة.

﴿أو عن الوصف، تقول: «ما زيد؟» وجوابه: «الكريم» ونحوه﴾ وفي الحديث: «سيروا فقد سبق المفرّدون». قيل: وما المفرّدون يا رسول الله؟ فقال: «الذّاكرون الله كثيراً والذّاكرات»[1].

﴿ويسأل بـ«من» عن الجنس من ذوي العلم، تقول: «مَن جبرائيل» أي: أبشر هو أم مَلَك أم جنّيّ؟﴾

[نقد المصنّف لرأيه]

﴿وفيه نظر﴾ إذ لا نسلّم أنّه سؤال عن الجنس وأنّه يصحّ في جواب «مَن جبرائيل» أن يقال: «ملك» بل جوابه: إنّه ملك يأتي بالوحي إلى الرّسل، ونحو ذلك ممّا يفيد السّامع تشخّصه وتعيّنه.

---

(١) الحديث أخرجه مسلم بن الحجّاج في باب العزم بالدّعاء من صحيحه قال: حدّثنا أميّة بن بسطام العَيْشيّ، قال: حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا روح بن القاسم عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة قال: كان رسول الله يسير في طريق مكّة فمرّ على جبلٍ يقال له: «جُمْدان» فقال: «سِيْرُوْا، هذا جُمْدَان، سبق المفرّدون» قالوا: وما المفرّدون يا رسول الله؟ قال: الذّاكرون الله كثيراً والذّاكراتِ.

وقال النوويّ في شرحه: «المفرّدون» بفتح الفاء وكسر الرّاء المشدّدة وهكذا نقله القاضي عن متقني شيوخهم، وذكر غيره، أنّه روي بتخفيفها وإسكان الفاء. وقال: و«الذّاكرات» تقديره: و«الذّاكراته» فحذفت الهاء هنا كما حذفت في القرآن لمناسبة رؤوس الآي، ولأنّه مفعول يجوز حذفه، وهذا التّفسير هو مراد الحديث. قال ابن قتيبة: وأصل «المفردين» الّذين هلك أقرانهم وانفردوا عنهم فبقوا يذكرون الله.

أقول: والجبل ضبطه أبو عبيد البكريّ في «معجم ما استعجم» «جُمْدان» وأورد الحديث كما ذكره مسلم، وضبطه ياقوت: «بُجْدان» بالضّمّ ثمّ السّكون والدّال المهملة نقلاً عن الأزهريّ ـ ثمّ قال: وأكثر النّاس يرويه «جُمْدان» ـ بالجيم المضمونة والميم السّاكنة ـ.

وأمّا ما ذكره السّكّاكيّ(١) في قوله ـ تعالى ـ حكايةً عن فرعون ﴿ **فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسىٰ** ﴾(٢) أنّ معناه: أبشرٌ هو أم ملك أم جنّيّ؛ ففساده يظهر من جواب موسى بقوله: ﴿ **رَبُّنَا الَّذِي أَعْطىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدىٰ** ﴾(٣) فإنّه قد أجاب بما يفيد تعيّنه وتشخّصه على ما ذكرنا(٤).

[«أيّ»]

﴿ ويسأل بـ«أيّ» عمّا يميّز أحد المتشاركين في أمر يعمّهما نحو: ﴿ أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَاماً ﴾(٥) أي: أنحن أم أصحاب محمّد ﷺ ﴾ فإنّ الكافرين والمؤمنين ـ وهم أصحاب محمّد ﷺ ـ قد اشتركا في الفريقيّة فسألوا عمّا يميّز أحدهما عن الآخر.

والأمر الأعمّ المشترك فيه هو مضمون ما أُضيف إليه «أيّ» يوضّحه قوله في «المفتاح»(٦): يقول القائل: «عندي ثِياب» فتقول: «أيّ الثِّياب هي؟» فتطلب منه

---

(١) **قوله: «وأمّا ما ذكره السّكّاكيّ»**. قال: وأمّا «مَنْ» فللسّؤال عن الجنس من ذوي العلم تقول: «مَنْ جبريل»؟ بمعنى: أبشر هو أم ملك أم جنّيّ؟ وكذا: «مَنْ إبليس؟» و: «مَنْ فلان»؟ ومنه قوله ـ تعالى ـ حكاية عن فرعون: ﴿ **فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسىٰ** ﴾ [طه: ٤٩]، أراد: من مالككما؟ ومدبّر أمركما؟ أمَلَك هو أم جنّيّ أم بشر؟ منكراً لأن يكون لهما ربّ سواه اه. [المفتاح: ٤٢٢]

(٢) طه: ٤٩.

(٣) طه: ٥٠.

(٤) **قوله: «على ما ذكرنا»**. وهو أنّ السّؤال بـ«مَنْ» عن العارض المشخّص لذي العلم.

(٥) مريم: ٧٣.

(٦) **قوله: يوضّحه قوله في «المفتاح»**. قال في الباب الثّاني من قانون الطّلب: وأمّا «أيّ» فللسؤال عمّا يميّز أحدا لمتشاركين في أمر يعمّهما، يقول القائل: «عندي ثياب» فتقول:

⇐

وصفاً يميّزها عندك عمّا يشاركها في الثّوبيّة.

قيل: إنّه إذا أُضيف[1] إلى مشار إليه[2] كقولنا: «أيُّهُم يفعل كذا» فجوابه اسم متضمّن للإشارة الحسّيّة أو اسم عَلَم، وإذا أُضيف إلى كلّيّ فجوابه كلّيّ مميّز

⇐ أيّ الثّياب هي؟ فتطلب منه وصفاً يميّزها عندك عمّايشاركها في الثوبيّة، قال ـ تعالى ـ حكايةً عن سليمان: ﴿ **أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا** ﴾ [النّمل: ٣٨]، أي: الإنسيّ أم الجنّيّ؟ وقال حكايةً عن الكفّار: ﴿ **أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَاماً** ﴾ [مريم: ٧٣]، أي: أنحن أم أصحاب محمّد؟ [المفتاح: ٤٢٢ـ٤٢٣]

(١) **قوله: «إنّه إذا أُضيف»**. أي: قيل: إنّه إذا أُضيفت كلمة «أيّ» إلى مشار إليه ـ أي: الضّمير الغائب ـ فجوابه إمّا اسم إشارة مثل «هذا يقول» في جواب «أيّهم يقول»؟ وإمّا عَلَمٌ نحو: «زيد يقول» والأوّل عند الحضور، والثّاني عند الغيبة.

وإذا أُضيفت إلى كلّيّ مثل: «الإنسان أيّ حيوان»؟ فالجواب كلّيّ مميّز مثل «ضاحك» أو «كاتب» أو «متعجّب».

(٢) **قوله: «إلى مشار إليه»**. المشار إليه هاهنا هو الضّمير الغائب بدليل تمثيله بقولهم: «أيّهم يفعل» وإنّما أُطلق على الضّمير الغائب لفظ المشار إليه، لأنّه لابدّ له من مرجع والمرجع يُشار إليه، وليس المراد به اسم الإشارة وإلّا لقال: «أُضيف إلى اسم الإشارة» وأيضاً كان عليه حينئذٍ أن يقول: «أيّ هؤلاء يفعل».

ولك أن تقول: المشار إليه قسمان: المشار إليه بالمعنى الأخصّ ويختصّ باسم الإشارة، ولا يشمل الضّمير، والمشار إليه بالمعنى الأعمّ وهو يشمل الضّمير الغائب ـ لأنّه لابدّ له من مرجع يصلح للإشارة إليه ـ ويشمل اسم الإشارة حيث قال ابن مالك:

وذاك في اسم الجنس والمُشَار له ... قلّ ومن يمنعه فَانْصُر عاذله

وأراد من «المشار له» اسم الإشارة.

واسم الإشارة والضّمير يشتركان في أُمور كثيرة، ومنها: قانون مراعاة المرجع والمشار إليه والخبر أيّهما أولى حيث قالوا: رعاية الخبر أولى فيهما من رعاية المرجع والمشار إليه وبهذا قال ـ تعالى ـ: ﴿ **هٰذا رَبِّي** ﴾ والمشار إليها مؤنّث وهي «الشمس»، وأورد اسم الإشارة مذكّراً لأنّ الخبر كان مذكّراً ورعايته أولى في بابَي الضمير واسم الإشارة معاً.

لا غير، وعلى الجملة هو طالب للتّميز.

[«كَمْ»]

﴿ويسأل بـ«كَمْ» عن العدد نحو: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾(١)﴾ أي: كم آية آتيناهم: أعشرين أم ثلاثين أم غير ذلك؟ والغرض من هذا السّؤال التّقريع والاستفهام استفهام تقرير، أي: حمل المخاطب على الإقرار.

و ﴿مِنْ آيَةٍ﴾ مميّز «كم» بزيادة «من» قالوا: إذا فصلوا بينه وبين مميّزه بفعل متعدٍّ وجب زيادة «من» فيه لئلّا يلتبس بالمفعول كما مرّ في الخبريّة(٢).

[كلام عن الرّضيّ ونقده]

وذكر بعض المحقّقين من النُّحاة(٣) أنّ مميّز «كم» الاستفهاميّة لَمْ أَعْثُرْ عليه مجروراً بـ«من» في نظم ولا نثر، ولا دلّ على جوازه كتاب من كتب النّحو.

---

(١) البقرة: ٢١١.

(٢) **قوله: «كما مرّ في الخبريّة»**. أي: في الباب الرّابع عند شرح قول البحتريّ:

وكم ذُدْتَ عنّي من تحامل حادثٍ ... وسورة أيّام حززن إلى العَظْمِ

وقد نقله هناك أيضاً عن المحقّق الرّضيّ في باب الكنايات من «شرح الكافية» ٢: ٩٧.

(٣) **قوله: «وذكر بعض المحقّقين من النُّحاة»**. المراد به هو شيخ الشّيعة وفخر الشّريعة رضي الدّين الأستراَباذي في باب الكنايات من شرح «الكافية» ٢: ٩٧ وهذا نصّه عند شرح قول ابن الحاجب: «وتدخل «من» فيهما» أي: في مميّزيهما؛ أمّا في الخبريّة فكثير نحو: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [النّجم: ٢٦]، و: ﴿كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾ [الأعراف: ٤]، وذلك لموافقته جرّاً للميّز المضاف إليه «كم».

وأمّا مميّز «كم» الاستفهاميّة فلم أعثُرْ عليه مجروراً بـ«من» في نظم ولا نثرٍ، ولا دلّ على جوازه كتاب من كتب النّحو، ولا أدري ما صحّته، وإذا انجرّ المميِّز بـ«من» وجب تقدير «كم» منوّنةً اهـ.

وأقول: ﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ [١] كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾ [٢].

[«كيف»]

﴿ ويسأل بـ«كيف» عن الحال ﴾.

[«أين»]

﴿ وبـ«أين» عن المكان ﴾.

[«متى»]

﴿ وبـ«متى» عن الزّمان ﴾ ماضياً كان أو مستقبلاً.

[«أيّان»]

﴿ وبـ«أيّان» عن الزّمان المستقبل ﴾.

---

(١) **قوله: وأقول: «سل بني إسرائيل»**. أراد ردّ المحقّق الرّضي فأورد الآية ردّاً بالتّعريض والتّضمين، وإنّما شجّعه على ذلك تجويز الزمخشريّ استفهاميّة «كم» في الآية، ولكن ردّه غير صحيح، لأنّ مراد المحقّق الرّضي من عدم العثور إنّما هو فيما لم يفصل بينه وبين مميّزه فعل متعدٍّ.

وقرينة ذلك أنّه حكم قبيل ذلك بوجوب جرّ تمييز «كم» الخبريّة، إذا كان الفصل بينه وبين تمييزه بالفعل المتعدّي واستشهد بقوله ـ تعالى ـ: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ﴾ [الدّخان: ٢٥]، و: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾ [القصص: ٥٨]، ثمّ قال:

وحال «كم» الاستفهاميّة المجرور مميّزها مع الفصل كحال «كم» الخبريّة في جميع ما ذكرنا.

وأمّا تجويز جار الله العلّامة كون «كم» في الآية استفهاميّةً فلا ينافيه كلام المحقّق الرّضي، لأنّ الزّمخشريّ لم يحكم بذلك قطعاً، بل جوّز كونها في الآية استفهاميّةً وخبريّةً ـ كما نصّ عليه الشّارح الجامي أيضاً ـ وبهذا الاحتمال لا يثبت الوقوع حتّى ينافيه ما ادّعاه الرّضي من عدم العثور.

(٢) البقرة: ٢١١.

﴿قيل: ويستعمل في مواضع التَّفخيم[1] مثل: ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾[2]﴾.

[«أنّىٰ»]

﴿و«أنّىٰ» تستعمل تارة بمعنى «كيف»﴾ ويجب أن يكون بعده فعل ﴿نحو:

---

(١) قوله: «قيل: ويستعمل في مواضع التّفخيم». القائل هو الرّبعي، كما نصّ عليه في «المفتاح» قائلاً: وعن عليّ بن عيسى الرّبعي ـ رحمة الله عليه ـ إمام أئمّة بغداد في علم النّحو: أنّ «أيّان» تستعمل في مواضع التّفخيم كقوله ـ عزّ قائلاً ـ ﴿ يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ﴾ [القيامة: ٦]، ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [الذّاريات: ١٢] اهـ. [المفتاح: ٤٢٤]

وقال الرّضي عند شرح قول ابن الحاجب: «وأيّان للزّمان استفهاماً»: كـ«متى» الاستفهاميّة إلّا أنّ «متى» أكثر استعمالاً، وأيضاً «أيّان» مختصّ بالأُمور العظام نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ و: ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ ولا يقال: «أيّان نمت» وكسر همزته لغة سليم.

وقال الأندلسي: كسر نونها لغة، والأولى الفتح لمجاورة الألف، وكُتُب الجمهور ساكتة عن كونها للشّرط، وأجاز بعض المتأخّرين ذلك وهو غير مسموع.

ويختصّ «أيّان» في الاستفهام بالمستقبل بخلاف «متى» فإنّه يستعمل في الماضي والمستقبل.

قال ابن جنّي: ينبغي أن يكون «أيّان» من لفظ «أيّ» لا من «أين» لأنّ «أين» للمكان، ولقلّة «فعّال» وكثرة «فَعْلَان» في الأسماء فلو سمّيت بها لم تصرفها.

قال الأندلسيّ: ينبغي أن يكون أصلها: «أيّ أوان» فحذفت الهمزة مع الياء الأخيرة فبقي «أَيْوان» فأُدغم بعد القلب.

وقيل: أصله: «أيّ آن» ـ أي: أيّ حين ـ فخفّف بحذف الهمزة فاتّصلت الألف والنّون بـ«أيّ».

وفيه نظر: لأنّ «آن» غير مستعمل بغير لام التّعريف، و«أيّ» لا يضاف إلى مفرد معرفة. [«شرح الكافية» ٢: ١١٦]

(٢) الذّاريات: ١٢.

﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ[١] ﴾[٢] ﴾ أي: على أيّ حال شئتم ومِن أيّ شِقٍّ أردتم بعد أن يكون المأتيّ به موضع الحَرْث، ولم يجيء «أنّى زيد» بمعنى «كيف هو».

﴿ وأُخرى بمعنى «من أين» نحو: ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾[٣] ﴾ أي: مِن أينَ لكِ هذا الرِّزْقُ الآتي كلّ يوم.

---

(١) قوله: «أنّى شئتم». وأحسن معنىً ذكروه لهذه الآية هو ما ذكره المحقّق الرّضي في «شرح الكافية» ٢: ١١٦ وهو معنى «متى» فمعنى «أنّى شئتم»: «متى شئتم» وهذا نصّه:

و«أنّى» لها ثلاثة معانٍ ـ استفهاميّة كانت أو شرطيّة ـ:

أحدها: «أين» إلّا أنّ «أنّى» مع «من» في الاستعمال إمّا ظاهرة كقوله:

* من أين عشرون لها من أنّىٰ *

أي: «من أين»؟ أو مقدّرة كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾ أي: «من أنى» أي: «من أين» ـ. ولا يقال: «أنّى زيد» بمعنى «أين زيد». وإنّما جاز إضمار «من» لأنّها تدخل في أكثر الظّروف التي لا تتصرّف، أو يقلّ تصرّفها نحو: «من عند» و: «من بعد» و: «من أين» و: «من قبله» و: «من أمامه» و: «من لدنه» فصارت مثل «في» فجاز أن تضمر في الظّروف إضمار «في» ومنه قوله:

صريع غوانٍ راقهنّ ورقنه   لدن شبّ حتّى شاب سود الذّوائب

ـ أي: «من لدن شبّ» ـ.

٢ ـ ويجيء «أنّى» بمعنى «كيف» نحو: ﴿ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ ويجوز أن يكون بمعنى: «من أين يؤفكون».

٣ ـ ويجيء بمعنى «متى» وقد أوّل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ على الأوجه الثّلاثة، ولا يجيء بمعنى «متى» و«كيف» إلّا وبعده فعل اهـ.

وبهذا يظهر مواضع التقاط الشّارح كلامَ المحقّق الرّضيّ من «شرح الكافية».

(٢) البقرة: ٢٢٣.

(٣) آل عمران: ٣٧.

[الاستعمال أعمّ من الحقيقة والمجاز]

وقوله: «تستعمل» إشعار[١] بأنّه يحتمل أن يكون مشتركاً بين المـعنيين، وأن يكون في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً.

[كلام المحقّق الرّضيّ]

وأيضاً قد ذكر بعض النُّحاة[٢] أنّ «أنّى» بمعنى «أين» إلّا أنّـه فـي الاسـتعمال يكون مع «من» إمّا ظاهرةً كما في قوله:

* مِن أين عشرون لها مِن أنّىٰ[٣] *

أي: «مِن أين».

---

(١) قوله: «وقوله «تستعمل» إشعار». وذلك لأنّ الاستعمال أعمّ من الحقيقة والمجاز ـ كما نصّ عليه الشريف المرتضى علم الهدى في «الذّريعة» ـ.

(٢) قوله: «قد ذكر بعض النُّحاة». المراد به المحقّق الرّضيّ في باب الظّروف من «شرح الكافية» ٢: ١١٦ كما نقلناه قبيل هذا.

(٣) قوله: «مِن أين عشرون لها مِن أنّىٰ». البيت من أُرجوزة رواها أبوالحسن الأخفش في شرح نوادر أبي زيد عن ثعلب ونسبها السيرافي لمدرك بن حصين وهي:

لَأَجْـعَلَنْ لابْـنَةَ عَـثْم فَـنَّا ... من أَيْنَ عشرون لها مِنْ أَنَّى

حتّى يصير مَـهْرُها دُهْـدُنَّا ... يـا كَـرَوانـاً صُكَّ فَـاكْـبَأَنَّا

فَشَـنَّ بـالسَّلْح فـلمّا شَـنَّا ... بَـلَّ الذُّنَـابَى عَـبَساً مُـبِنَّا

أَإِبـلي تَأْخُـذُها مُـصِنَّا ... خافضَ سِنٍّ ومُشِيْلاً سِنَّا

وروى أبو زيد في نوادره البيت الأوّل والثّالث فقط. «عثم» قال المبرِّد وثعلب: أراد به عثمان. الدّهدن: بضمّ الدّالين ـ الباطل، والفنّ: العناء، وفعله من باب «نصر» يقال: «فننت الرّجل، أفنّه فنّاً» إذا عنيته ـ. «يا كرواناً» ترك مخاطبتها ثمّ أقبل على وليّها فقال: «يا كَرَواناً»

⇐

أو مقدّرةً كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾ أي: مِن أنّىٰ؟ أي: مِن أين؟ فقال المصنّف: إنّه قد يستعمل بمعنى «من أين» سواء كان ذلك من جهة إضمار «من» أو بدونه.

[تقسيم كلمات الاستفهام باعتبار الغرض]

١ ـ فظهر أنّ كلمات الاستفهام بعضها مختصّ بطلب التّصديق كـ«هل».

٢ ـ وبعضها مختصّ بطلب التّصوّر كسائر الأسماء الاستفهاميّة.

٣ ـ وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فإنّها تجيء لطلب التّصوّر والتّصديق لعَراقتها في الاستفهام، ولهذا يجوز أن يقع بعد «أم» سائر كلمات الاستفهام سوى

⇐ أي: يا رجلاً كرواناً، أي: مثل الكروان بضعفه إنّما يدفع عن نفسه بسَلْحه إذا صُكّ ـ أي: ضُرِبَ ـ.

«الاكبئنان»: التقبّض والاجتماع والسلح من الخوف. و«شَنَّ» صَبَّ وفرّق سلحه. و«العَبَس» ما تعلّق بذَنَبه وما يليه من سَلْحه، و«المُبِنُّ» المقيم من «أبنَّ بالمكان» ـ إذا أقام به ـ والمراد الّذي لصق بالذُّنابىٰ ويبس عليها.

و«المصنّ» المتكبّر والمنتن. «خافض سِنٍّ ومشيلاً سنّاً» قال أبو زيد: أخبرني أبو العبّاس أحمد بن يحيى عن الباهلي ـ أبي نصرٍ ـ عن الأصمعي أنّه قال: تأويله أنّه إذا أعطاه حِقّاً طلب منه جَذَعاً، وإذا أعطاه سديساً طلب منه بازلاً.

وحُكِي لي من ناحيةٍ أُخرى عن الأصمعيّ أنّه قال: إذا أخذ وليُّها ما يدّعي كَثُرَ ماله واستغنى فأكل بنَهَم وشَرَهٍ فذلك قوله: «خافِضَ سِنّ ومُشِيْلاً سِنّاً» ويقال: «شال الشّيءُ» إذا ارتفع، و«أشلته» و«شُلْتُ به» إذا رفعته.

وحدّثنا أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب قال: حدّثني ابن الأعرابي أنّه شاهد أبا عبيدة مرّة واحدة فأخطأ في ثلاثة أحرف هذا منها وذلك أنّه قال: «شُلْتُ الحجر» والعرب لا تقول إلّا «أشلته» و«شلتُ به».

«من أين عشرون لها» أي: من الإبل. والشاهد واضح. [نوادر أبي زيد: ٢٤٣ ـ ٢٤٤]

الهمزة كقوله ـ تعالى ـ: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[١] وقوله: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾[٢] وقوله: ﴿أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٣] وقول الشّاعر:

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقُ بِهِ[٤] ... رِئْمانَ أَنْفٍ إذا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ

---

(١) الرّعد: ١٦.

(٢) الملك: ٢٠.

(٣) النّمل: ٨٤.

(٤) **قوله: «أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضرب المماثل والقائل صريم بن معشر المعروف بـ«أفنون» التغلبيّ قال:

أنّى جزوا عامراً سُوْءَى بفعلهم ... أم كيف يجزونني السُّوءى من الحَسَن

أم كيف ينفع ما تعطي العلوقُ به ... رِئْمانَ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللبن

قال ابن هشام في باب «أم» من «المغني»: ونقل ابن الشجريّ عن جميع البصريّين أنّها أبداً بمعنى «بل» والهمزة جميعاً وأنّ الكوفيّين خالفوهم في ذلك.

والذي يظهر لي قولهم؛ إذ المعنى في نحو: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الرّعد: ١٦]، ليس على الاستفهام، ولأنّه يلزم البصريّين دعوى التّوكيد في نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ﴾ [الرّعد: ١٦]، ونحو: ﴿أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النّمل: ٨٤]، و: ﴿أَمْ مَنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾ [الملك: ٢٠]، وقوله:

أنّى جزوا عامراً سُوْءَى بفعلهم ... أم كيف يجزونني السُّوءى من الحَسَن

أم كيف ينفع ما تعطي العلوقُ به ... رِئْمانَ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللبن

«العَلوق» ـ بفتح العين المهملة ـ النّاقة التي علق قلبها بولدها، وذلك أنّه يُنْحَرُ ثمّ يُحْشَى جلده تِبْناً ويجعل بين يديها لِتَشُمَّه، فَتَدِرَّ عليه، فهي تسكُن إليه مرّةً، وتنفِر عنه أُخرى.

وهذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله، لانطواء قلبه على ضدّه، وقد أنشده الكسائيّ في مجلس الرّشيد بحضرة الأصمعيّ فرفع «رئمان» فردّه عليه الأصمعيّ وقال: إنّه بالنّصب، فقال له الكسائيّ: «اسكُتْ ما أنت وهذا»؟ يجوز الرّفع والنّصب والجرّ،

⇐

[كلامُ للرّضيّ]

و«أم» هاهنا بمعنى «بل»(١) الّتي تكون للانتقال من كلام إلى آخر من غير اعتبار

⇐ فسكت.

ووجهه: أنّ الرّفع على الإبدال من «ما» والنّصب بـ«تُعْطِي» والخفض بدل من الهاء.

وصوّب ابن الشجريّ إنكار الأصمعيّ فقال:

لأنّ رِئْمَانها للبوّ بأنفها هو عطيّتها إيّاه لا عطيّة لها غيره، فإذا رفع لم يبق لها عطيّة في البيت، لأنّ في رفعه إخلاء «تعطي» من مفعوله لفظاً وتقديراً.

والجرّ أقرب إلى الصّواب قليلاً وإنّما حقّ الإعراب والمعنى النّصب.

وعلى الرّفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه ـ أي: «رئمانُ أنفِ له» ـ.

والضّمير في «بفعلهم» لـ«عامر» لأنّ المراد به القبيلة، و«من» بمعنى البدل مثلها في: ﴿ **أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ** ﴾ [التّوبة: ٣٨]، وأنكر ذلك بعضهم وزعم أنّ «من» متعلّقة بكلمة البدل محذوفةً.

ونظير هذه الحكاية: أنّ ثعلباً كان يأتي الرّياشيّ ليسمع منه الشّعر فقال له الرِّياشيّ يوماً: كيف يُرْوَىْ «بازل» من قوله:

ما تنقِمُ الحربُ العَوانُ منّيْ
بازل عامينِ حديث سنّيْ
لمثل هذا ولدتني أُمّيْ

فقال ثعلب: ألمثلي تقول هذا؟ إنّما أصير إليك لهذه المقطّعات والخُرافات، يروى البيت بالرّفع على الاستئناف، وبالخفض على الإتباع، وبالنّصب على الحال اهـ.

(١) **قوله: «أم» هاهنا بمعنى «بل»**. هذا كلام المحقّق الرّضي في باب حروف العطف من «شرح الكافية» ٢: ٣٧٤ حيث يقول عند الكلام على «أم» المنقطعة: وقد يجيء بمعنى «بل» وحده كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَـٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ** ﴾ [الزّخرف: ٥٢]، إذ لا معنى للاستفهام هاهنا، وكذا إذا جاءت بعدها أداة الاستفهام كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَمْ هَلْ تَسْتَوِي**

⇐

استفهام كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ ﴾[١].

[حلّ إشكال]

وبهذا ينحلّ[٢] ما قيل في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَكَذَّبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْماً أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[٣] من أنّ «أم» إن كانت متّصلة فشرطها أن يليها أحد المستويين، والآخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر.

وإن كانت منقطعة بمعنى «بل» والهمزة فلا وجه لوقوع «ما» الاستفهاميّة بعدها إذ لا يستفهم عن الاستفهام.

ولا حاجة إلى ما قيل ـ في الجواب ـ: مِن أنّها متّصلة والمعنى: أكذّبتم أم لم تكذّبوا وإذا لم تكذّبوا فأيّ شيء كنتم تعملون؟

[المعاني المجازيّة لكلمات الاستفهام]

﴿ ثمّ إنّ هذه الكلمات الاستفهاميّة كثيراً ما تستعمل في غير الاستفهام[٤]﴾ ممّا

⇐ الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرّعد: ١٦]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَمْ مَنْ هٰذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ ﴾ [الملك: ٢٠]، وقوله:

أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به ... رِئْمانَ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللبن

فهي في مثله بمعنى «بل» وحده، والمقصود أنّ الكلام معها على كلامين دون المتّصلة، ولهذا سمّيت منقطعة وسمّيت الأُولى متّصلةً لكونها مع الهمزة التي قبلها كـ«أيّ» وجواب المنقطعة «لا» أو «نعم» لأنّه استفهام مستأنف اهـ.

(١) الزّخرف: ٥٢.

(٢) **قوله: «وبهذا ينحلّ»**. أي: بكون «أم» هاهنا بمعنى «بل» الإضرابيّة من غير اعتبار الاستفهام.

(٣) النّمل: ٨٤.

(٤) **قوله: «تستعمل في غير الاستفهام»**. قال ابن هشام في مطلع الباب الأوّل من كتاب ⇐

يناسب المقام بِمَعُوْنَةِ القرائن، وتحقيق كيفيّة هذا المجاز وبيان أنّه من أيّ نوع من أنواعه ممّا لَمْ يَحُمْ أحَدٌ حولَه(١).

⇐ «المغني»: قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقيّ فترد لثمانية معان:

أحدها: التّسوية وربّما توهّم أنّ المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» بخصوصها، وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد «ما أُبالي» و: «ما أدري» و: «ليت شعري»، والضّابط أنّها الهمزة الدّاخلة على جملة يصحّ حلول المصدر محلّها نحو: ﴿ **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ** ﴾ [المنافقون: ٦]، ونحو: «ما أُبالي أقمت أم قعدت»، ألا ترى أنّه يصحّ: «سواء عليهم الاستغفار وعدمه» و: «ما أُبالي بقيامك وعدمه».

والثّاني: الإنكار الإبطاليّ وهذه تقتضي أنّ ما بعدها غير واقع وأنّ مدّعيَه كاذب نحو: ﴿ **أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثاً** ﴾ [الإسراء: ٤٠]، ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفياً، لأنّ نفي النّفي إثبات، ومنه: ﴿ **أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ** ﴾ [الزّمر: ٣٦]، أي: إنّه كافٍ عبده.

والثّالث: الإنكار التّوبيخيّ، فيقتضي أنّ ما بعدها واقع وأنّ فاعله ملوم نحو: ﴿ **أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ** ﴾ [الصّافّات: ٩٥].

والرّابع: التّقرير، ومعناه: حملُك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرَّ عنده ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشّيء الّذي تقرّره به، تقول في التّقرير بالفعل: «أضربت زيداً»؟ وبالفاعل: «أأنت ضربت زيداً»؟ وبالمفعول: «أزيداً ضربت» كما يجب ذلك في المستفهم عنه.

والخامس: التّهكّم نحو: ﴿ **أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا** ﴾ [هود: ٨٧].

والسّادس: الأمر نحو: ﴿ **أَأَسْلَمْتُمْ** ﴾ [آل عمران: ٢٠]، أي: أَسْلِمُوا.

والسّابع: التعجّب نحو: ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ** ﴾ [الفرقان: ٤٥].

والثّامن: الاستبطاء نحو: ﴿ **أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا** ﴾ [الحديد: ١٦].

وذكر بعضهم معاني أُخَرَ لا صحّة لها اهمختصراً.

(١) **قوله: «لَمْ يَحُمْ أحد حوله»**. قال الجرجاني: وذلك لصعوبة بيان علاقة المجاز، وكيفيّة

⇐

[الاستبطاء]

﴿كـ«الاستبطاء» نحو: «كم دعوتك»[(١)]﴾ ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ

⇐ المناسبة المجوّزة له، ونحن نذكر في هذه المواضع ما يتّضح بـه وجـه المـجاز فـيها، وتستعين به فيما عداها.

وقد تصدّى الجرجاني لذكر ما يتّضح به وجه المجاز في الكلّ لكن فيه بحث. لأنّه لم يزد على أن بيّن اللّزوم بين المعنى الحقيقي والمجازي ولا يخفى على العـارف بـقانون المجاز أنّه لا يكفي في سبب تعيين العلاقة لأنّ مطلق اللزوم معتبر في جـميع أنـواعـه. فالحقّ أنّ العلاقة في البعض علاقة السّببيّة، ففي «الاستبطاء» ـ مثلاً ـ استعمل مـا وضـع للمسبّب في السّبب بوسائط، وفي «التنبيه على الضلال» بالعكس. كلّ ذلك ظاهر بالتأمّل الصادق في ما ذكره ذلك الفاضل في تحقيق اللّزوم، **وأمّا ما ذكره** في صـورة «التـعجّب» حيث قال: الاستفهام عن سبب عدم رؤيته للهدهد يستلزم الجهل به المناسب للتعجّب من المسبّب **ففيه خفاء** لأنّ الاستفهام عن السّبب مسبّب عن الجـهل، والجـهل بـه ليس بمسبّب عن التعجّب بل الظّاهر عكسه، فليس من استعمال ما وضع للمسبّب في السّبب ولا عكسه، بل مركّب من أمرين، على أنّ الأظهر في بيان اللّزوم هيهنا أن يقال: **لمّا كـان** عدم رؤية الهدهد أمراً غريباً وكان الاستفهام عن سببه يسـتلزم العـلم بـوقوعه والجـهل بسببه وإدراك الغريب مع الجهل بالسبب يستلزم التعجّب **لزمه** التعجّب لكن هذا لا يفيد خصوصيّة العلاقة.

(١) **قوله: «كـ«الاستبطاء» نحو: «كم دعوتك»**. قال الشّريف الجرجاني: الاسـتفهام عـن عـدد دعائه إيّاه يستلزم الجهل به المستلزم لاستكثاره عادة أو ادّعـاءً، لأنّ القـليل مـنه يكـون معلوماً، واستكثاره يستلزم الاستبطاء كذلك ـ أي: عادةً أو ادّعاءً ـ فالاستفهام عـن عـدد دعائه إيّاه يستلزم الاستبطاء بهذه الوسائط، فاستعمل لفظه فيه.

وكذا نقول في قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، الاستفهام عن زمان النّصر يستلزم الجهل بزمانه، والجهل به يستلزم استبعاده عادةً أو ادّعاءً، لأنّ الأنسب بما ⇐

الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [١] وبيت السَّقْط [٢]:

إلامَ وَفِيمَ تَنْقُلُنا رِكابٌ [٣] **وتأمُلُ أن يكونَ لَـنا أوانُ**

⇐ هو قريب أَنْ يكون معلوماً: إمّا بنفسه أو بأماراته، والأنسب بما هو بعيد أن يكون مجهولاً، واستبعاده يستلزم استبطاءه، وقس على ما ذكرنا نظائره.

(١) البقرة: ٢١٤.

(٢) **قوله: «وبيت السّقط»**. وهو من القصيدة الثّالثة من قصائد السّقط يمدح بـها أبـا الفـضائل سعيد بن شريف بن عليّ بن أبي الهيجاء.

(٣) **قوله: «ألام وفيم تنقلنا ركاب»**. البيت من الوافـر عـلى العـروض المـقطوفة مع الضّـرب المشابه وقبله:

وفيتُ وقد جُزِيْتُ بمثل فِعْلي ... فــها أنــا لا أَخُــوْنُ ولا أُخَـانُ

وعيشتي الشباب، وليس مـنها ... صِـبَايَ، ولا ذوائـبي الهِـجَانُ

وكـالنّار الحـياة فـمن رَمـادٍ ... أواخِــرُها وأوّلهــا دُخَــانُ

إلام وفــيم تــنقلُنا رِكَـابٌ ... وتأمُــلُ أن يكــون لنـا أَوَانُ

فنجزيها على الحُسْنَى، وأَهْـلٌ ... لما ظَـنَتْ، خـلائقك الحِسَـانُ

«الهجان»: البيض، يثني على الشّباب ويذمّ ما سواه مـن الصَّـبا أو مـن الشّـيخوخة، وقوله: «وكالنّار» تفسير للبيت الأوّل، يقول: إنّ الحياة لا ينتفع بأوائلها وهي فترة الصّبا، ولا ينتفع بأواخرها وهي فترة الشّيخوخة، ومثلها في ذلك مثل النّار التي أوّل ما يظهر منها الدّخان الّذي لا نفع فيه، وآخرها بعد خمودها الرّماد، وهو أيضاً لا نفع فيه، وإنّما ينتفع بما هو وسطها بين الدّخان والرّماد.

وقوله: «إلام» مراده أنّ ركابنا ترجو أن نصل إلى آمالنا وأوطارنا فـنريحها مـن جـهد السّفر. وأصله: «إلى ما» و«فيما» حذف الألف لدخول حرف الجرّ كما قال ابن مالك:

و«ما» في الاستفهام إنْ جرّت حُـذِفْ ... أَلِــفُها وأَوْلِــهَا الهـَــا إن تَـقِفْ

والباقي واضح.

[التعجب]

﴿ وَالتّعجّب نحو: ﴿ مَالِيَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ ﴾ [١][٢] ﴾.

[التنبيه]

﴿ والتّنبيه على الضّلال نحو: ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ [٣][٤] ﴾.

[الوعيد]

﴿ والوعيد كقولك [٥] لمن يُسيء الأدبَ: «ألم أُأَدِّبْ فلاناً» إذا علم ذلك ﴾.

---

(١) النّمل: ٢٠.

(٢) قوله: وَالتعجّب نحو: «مَالِيَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ». قال الجرجاني: الاستفهام عن سبب عدم رؤيته الهدهد يستلزم الجهل به المناسب للتعجّب عن المسبّب ـ أعني عدم الرّؤية ـ لأنّه كيفيّة نفسانيّة تابعة لإدراك الأُمور القليلة الوقوع المجهولة الأسباب اهـ.

(٣) التّكوير: ٢٦.

(٤) قوله: «والتّنبيه على الضّلال نحو: «فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ». قال الجرجاني: الاستفهام عن الشّيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه، وتوجيه ذهنه إليه فإذا سلك طريقاً واضح الضّلالة بزعمك كان ذلك غفلةً منه عن الالتفات إلى ذلك الطّريق، فإذا نبّه عليه ووجّه ذهنه إليه تنبّه لضلاله، فالاستفهام عن ذلك الطّريق يستلزم توجيه ذهنه إليه، المستلزم للتنبيه على كونه ضلالاً، وفي استعمال الاستفهام دون التّصريح بكونه طريق ضلال مبالغتان:

إحداهما: أنّ كونه طريق ضلال أمر واضح، يكفي في العلم به مجرّد الالتفات إليه.

والثّانية: إيهام أنّ المخاطب أعلم بذلك الطّريق من المتكلّم، حيث يحتاج إلى السّؤال عنه.

(٥) قوله: «والوعيد كقولك». قال الجرجاني: هذا الاستفهام يستلزم تنبيه المخاطب على جزاء إساءة الأدب الصّادرة عن غيره، وهذا التّنبيه يستلزم وعيده على إساءة الأدب، وفي العدول عن الاستفهام عن الإثبات بأن يقول: «أأدبت فلاناً» إلى الاستفهام عن النّفي، إيهام أنّ المخاطب اعتقد نفي التّأديب فلذلك أقدم على الإساءة، وفيه من المبالغة ما لا يخفى.

[التّقرير]

﴿ والتّقرير ﴾. قد يقال(١): التّقرير بمعنى التّحقيق والتّثبيت، وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه وإلجائه إليه وهو الّذي قصده المصنّف هاهنا ﴿ بإيلاء المُقَرَّرِ به الهمزةَ ﴾ أي: بشرط أن يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الإقرار به ﴿ كما مرّ ﴾ في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه الهمزة، تقول: «أضربْتَ زيداً» ـ إذا أردت أن تحمله على الإقرار بالفعل ـ و: «أأنت ضربت» في تقريره بالفاعل، و: «أزيداً ضربت» في تقريره بالمفعول، وكذا «أبزيدٍ مررتَ» و: «أراكباً سِرْتَ» وغير ذلك.

[كلام عبدالقاهر]

وممّا جعل الهمزة فيه للتّقرير بالفاعل(٢) قوله ـ تعالى ـ حكايةً: ﴿ أَأَنْتَ فَعَلْتَ

---

(١) **قوله: «والتّقرير قد يقال»**. والتّقرير يطلق على معنيين:

الأوّل: التّحقيق والتّثبيت، فيقال: «أضربت زيداً» بمعنى: أنّك ضربته ألبتة فينبغي أن يكون المراد أنّه كان ضرب المخاطب مجهولاً لنفسه، فالمقصود إخباره به على وجه التثبّت، أو كان معلوماً، فالمقصود تثبيت إعلامه بكونه معلوماً كأنّه يقال للمخاطب: هذا معلوم فلا تطمع في إنكاره.

والثّاني: حمل المخاطب على الإقرار، لأنّ الاستفهام عن أمر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على إقراره بما هو معلوم منه.

(٢) **قوله: «وممّا جعل الهمزة فيه للتّقرير بالفاعل»**. جعلها له الشّيخ عبدالقاهر في باب التّقديم والتّأخير من «دلائل الإعجاز» ٨٨ـ٩٦.

وقال ابن هشام في مطلع الباب الأوّل من كتاب «المغني»: وقوله ـ تعالى ـ: «أأنت فعلت هذا» محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقيّ بأن يكونوا لم يعلموا أنّه الفاعل، ولإرادة التّقرير بأن يكونوا قد علموا، ولا يكون استفهاماً عن الفعل ولا تقريراً به، لأنّ الهمزة لم تدخل

⇐

⇐ عليه، ولأنّه ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ قد أجابهم بالفاعل بقوله: ﴿**بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا**﴾ [الأنبياء: ٦٣] اهـ.

وهذا هو الاعتراض الّذي ينقله الشّارح بعيد هذا عن المصنّف في كتاب «الإيضاح».

ولأنّ جلّ ما ذكره المصنّف والشّارح هاهنا إنّما نقلاه عن الموضع المذكور من الكتاب المذكور ننقل نصّ الشّيخ بدون تصرّفٍ حتّى يتبيّن مواضع الالتقاط. قال الشّيخ:

واعلم أنّ هذا الّذي ذكرت لك في الهمزة ـ وهي للاستفهام ـ قائم فيها إذا هي كانت للتّقرير، فإذا قلت: «أأنت فعلت ذاك» كان غرضك أن تقرّره بأنّه الفاعل، يبيّن ذلك قوله ـ تعالى ـ حكايةً عن قول نمروذ: ﴿**أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾ [الأنبياء: ٦٢]، لا شبهة في أنّهم لم يقولوا ذلك له ـ عليه السّلام ـ وهم يريدون أن يقرّ لهم بأنّ كسر الأصنام قد كان ولكن أن يقرّ بأنّه منه كان، وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم: «أأنت فعلت هذا» وقال هو ـ عليه السّلام ـ في الجواب: ﴿**بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا**﴾ ولو كان التّقرير بالفعل لكان الجواب: «فعلت» أو «لم أفعل».

فإن قلت: أوليس إذا قال «أفعلت» فهو يريد أيضاً أن يقرّره بأنّ الفعل كان منه، لا بأنّه كان على الجملة؟ فأيّ فرق بين الحالين؟ فإنّه إذا قال: «أفعلتَ» فهو يقرّره بالفعل من غير أن يردّده بينه وبين غيره، وكان كلامه كلام من يوهم أنّه لا يدري أنّ ذلك الفعل كان على الحقيقة، وإذا قال: «أأنت فعلت»؟ كان قد ردّد الفعل بينه وبين غيره ولم يكن منه في نفس الفعل تردّد ولم يكن كلامه كلام من يوهم أنّه لا يدري أكان الفعل أم لم يكن، بدلالة أنّك تقول ذلك والفعل ظاهر موجود مشار إليه كما رأيت في الآية.

واعلم أنّ الهمزة فيما ذكرنا تقرير بفعل قد كان وإنكارٌ له لِمَ كان، وتوبيخ لفاعله عليه. ولها مذهب آخر وهو أن يكون لإنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله. ومثاله قوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثاً إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيماً**﴾ [الإسراء: ٤٠]، وقوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿**أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ۞ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**﴾ [الصافّات: ١٥٣ ـ ١٥٤]، فهذا ردّ على المشركين وتكذيب لهم في قولهم ما

⇐

⇐ يُؤَدِّي إلى هذا الجهل العظيم. وإذا قدّم الاسم في هذا صار الإنكار في الفاعل، ومثاله قولك للرّجل قد انتحل شعراً: «أأنت قلت هذا الشّعر؟ كذبت لست ممّن يحسن مثله». أنكرت أن يكون القائل ولم تنكر الشّعر. وقد تكون إذ يراد إنكار الفعل من أصله ثمّ يخرج اللّفظ مخرجه إذا كان الإنكار في الفاعل، مثال ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ الإذن راجع إلى قوله: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَاماً وَحَلَالاً ﴾ [يونس: ٥٩]، ومعلوم أنّ المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله ـ تعالى ـ إذن فيما قالوه من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله فأضافوه إلى الله، إلّا أنّ اللّفظ أخرج مخرجه إذا كان الأمر كذلك لأن يُجعلوا في صورة من غلط فأضاف إلى الله ـ تعالى ـ إذناً كان من غير الله فإذا حقّق عليه ارتدع.

ومثال ذلك قولك ـ للرّجل يدّعي أنّ قولاً كان ممّن تعلم أنّه لا يقوله ـ: «أهو قال ذاك بالحقيقة أم أنت تغلط»؟ تضع الكلام وضعه إذا كنت علمت أنّ ذلك القول قد كان من قائل لينصرف الإنكار إلى الفاعل فيكون أشدّ لنفي ذلك وإبطاله.

ونظير هذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الأُنْثَيَيْنِ ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، أخرج اللّفظُ مخرجه إذا كان قد ثبت تحريم في أحد أشياء ثمّ أُريد معرفة عين المحرّم مع أنّ المراد إنكار التّحريم من أصله ونفي أن يكون قد حرّم شيء ممّا ذكروا أنّه محرّم. وذلك أن كان الكلام وضع على أن يجعل التّحريم كأنّه قد كان ثمّ يقال لهم: أخبرونا عن هذا التّحريم الّذي زعمتم، فِيْمَ هو؟ أفي هذا أم ذاك أم في الثّالث؟ فيبتيّن بطلان قولهم، ويظهر مكان الفِرْية منهم على الله ـ تعالى ـ.

ومثل ذلك قولك للرّجل يدّعي أمراً وأنت تنكره: «متى كان هذا أفي ليل أم نهار»؟ تضع الكلام وضع من سلّم أنّ ذلك قد كان، ثمّ تطالبه ببيان وقته، لكي يتبيّن كذبه، إذا لم يقدر أن يذكر له وقتاً ويفتضح.

ومثله قولك: «من أمرك بهذا منّا وأيُّنا أذن لك فيه»؟ وأنت لا تعني أنّ أمراً قد كان بذلك من واحد منكم إلّا أنّك تضع الكلام هذا الوضع لكي تضيق عليه وليظهر كذبه حين لا ⇐

⇐ يستطيع أن يقول فلان وأن يحيل على واحد.

وإذ قد بيّنّا الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم والفعل ماض فينبغي أن ينظر فيه والفعل مضارع. والقول في ذلك أنّك إذا قلت: «أتفعل» و«أأنت تفعل»؟ لم يخل من أن تريد الحال أو الاستقبال، فإن أردت الحال كان المعنى شبيهاً بما مضى في الماضي، فإذا قلت: «أتفعل»؟ كان المعنى على أنّك أردت أن تقرّره بفعل هو يفعله وكنت كمن يوهم أنّه لا يعلم بالحقيقة أنّ الفعل كائن، وإذا قلت: «أأنت تفعل»؟ كان المعنى على أنّك تريد أن تقرّره بأنّه الفاعل، وكانَ أمْرُ الفعل في وجوده ظاهراً وبحيث لا يُحتاج إلى الإقرار بأنّه كائن، وإن أردت بـ«تفعل» المستقبل كان المعنى إذا بدأت بالفعل على أنّك تعمد بالإنكار إلى الفعل نفسه وتزعم أنّه لا يكون أو أنّه لا ينبغي أن يكون.

فمثال الأوّل:

أيقتلني والمشرَفيّ مُضاجِعي ... وَمَسنونةٌ زُرْقٌ كأنياب أغوال

فهذا تكذيب منه لإنسان تهدَّدَهُ بالقتل وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه.

ومثله أن يطمع طامع في أمر لا يكون مثلهُ فتجهله في طمعه فتقول: «أيرضى عنك فلان وأنت مقيم على ما يكره»؟ «أتجد عنده ما تحبّ وقد فعلتَ وصنعت»؟ وعلى ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ** ﴾ [هود: ٢٨].

ومثال الثّاني قولك للرجل يركب الخطر: «أتخرج في هذا الوقت»؟ «أتذهَبُ في غير الطّريق»؟ «أتغرّر بنفسك»؟ وقولك للرّجل يضيّع الحقّ: «أتنسى قديمَ إحسان فلانٍ»؟ «أتترك صحبته وتتغيّر عن حالك معه لِأَنْ تَغيَّرَ الزّمان»؟ كما قال:

أأترك أنْ قلّت دراهمُ خالدٍ ... زِيارَتَهُ، إنّي إذاً لَلئيمُ

وجملة الأمر أنّك تنحو بالإنكار نحو الفعل فإن بدأت بالاسم فقلت: «أأنت تفعل»؟ أو قلت: «أهو يفعل»؟ كنت وجّهت الإنكار إلى نفس المذكور، وأبيتَ أن تكون بموضع أن يجيء منه الفعل، وممّن يجيء منه، وأن يكون بتلك المثابة، تفسير ذلك أنّك إذا قلت: «أأنت تمنعني»؟ «أأنت تأخذ على يدي»؟ صرت كأنّك قلت: «إنّ غيرك الّذي يستطيع ⇐

⇐ منعي، والأخذ على يدي، ولست بذاك، ولقد وضعت نفسك في غير موضعك» هذا إذا جعلته لا يكون منه الفعل للعجز ولأنّه ليس في وسعه.

وقد يكون أن تجعله لا يجيء منه لأنّه لا يختاره ولا يرتضيه وأنّ نفسه نفسٌ تأبى مثله وتكرهه. ومثاله أن تقول: «أهو يسأل فلاناً؟ هو أرفع همّة من ذلك». «أهو يمنع النّاس حقوقهم؟ هو أكرم من ذاك».

وقد يكون أن تجعله لا يفعله لصغر قدره وقصر همّته وأنّ نفسه نفس لا تسمو. وذلك قولك: «أهو يسمح بمثل هذا»؟ «أهو يرتاح للجميل»؟ هو أقصر همّة من ذلك، وأقلّ رغبةً في الخير ممّا تظنُّ.

وجملة الأمر أنّ تقديم الاسم يقتضي أنّك عَمَدت بالإنكار إلى ذات من قيل: إنّه يفعل، أو قال هو: إنّي أفعل. وأردت ما تريده إذا قلت: «ليس هو بالّذي يفعل» و«ليس مثله يفعل».

ولا يكون هذا المعنى إذا بدأت بالفعل فقلت: «أتفعل». ألا ترى أنّ المحال أن تزعم أنّ المعنى في قول الرّجل لصاحبه: «أتخرج في هذا الوقت»؟ «أتُغَرِّر بنفسك»؟ «أتمضي في غير الطّريق»؟ أنّه أنكر أن يكون بمثابة من يفعل ذلك وبموضع من يجيء منه ذاك. ذاك لأنّ العلم محيط بأنّ النّاس لا يريدونه وأنّه لا يليق بالحال الّتي يستعمل فيها هذا الكلام.

وكذلك محال أن يكون المعنى في قوله ـ جلّ وعلا ـ ﴿ **أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ** ﴾ [هود: ٢٨]. أنّا لسنا بمثابة من يجيء منه هذا الإلزام وأنّ غيرنا من يفعله ـ جلّ الله تعالى ـ وقد يتوهّم المتوهّم في الشّيء من ذلك أنّه يحتمل، فإذا نظر لم يحتمل، فمن ذلك قوله:

* أيقتلني والمشرفيّ مضاجعي *

وقد يظنّ الظانّ أنّه يجوز أن يكون في معنى أنّه ليس بالّذي يجيء منه أن يقتل مثلي ويتعلّق بأنّه قال قبل:

يَغِطُّ غطيط البَكر شُدَّ خِناقُهُ ليقتلني والمرء ليس بقتَّال

ولكنّه إذا نظر علم أنّه لا يجوز وذاك لأنّه قال: «والمشرفيّ مضاجعي» فذكر ما يكون منعاً من الفعل ومحال أن يقول هو ممّن لا يجيء منه الفعل ثمّ يقول: إنّي أمنعه، لأنّ المنع

⇐

⇐ يتصوَّر فيمن يجيء منه الفعل ومع من يصحّ منه، لا من هو منه محال، ومن هو نفسه عنه عاجز، فاعرفه.

واعلم أنّا وإن كنّا نفسّر الاستفهام في مثل هذا بالإنكار فإنّ الّذي هو محض المعنى أنّه ليتنبّه السّامعُ حتّى يرجع إلى نفسه فيخجلَ ويرتدع ويَعْيَا بالجواب:

إمّا لأنّه قد ادّعى القدرة على فعل لا يقدر عليه، فإذا ثبت على دعواه قيل له «فافعل» فيفضحه ذلك.

وإمّا لأنّه همّ بأن يفعل ما لا يستصوب فعله فإذا روجع فيه تنبّه وعرف الخطأ.

وإمّا لأنّه جوّز وجود أمر لا يوجد مثله فإذا ثبت على تجويزه وُبِّخ على تَعَنُّتِهِ وقيل له: فأرناه في موضع وفي حال وأقِمْ شاهداً على أنّه كان في وقت. ولو كان يكون للإنكار وكان المعنى فيه من بدْء الأمر، لكان ينبغي أن لا يجيء فيما لا يقول عاقل إنّه يكون حتّى يُنكر عليه كقولهم: «أتصعَد إلى السّماء»؟ «أتستطيع أن تنقل الجِبال»؟ «أ إلى ردّ ما مضى سبيل»؟ وإذ قد عرفت ذلك فإنّه لا يقرّر بالمحال، وبما لا يقول أحد إنّه يكون إلّا على سبيل التّمثيل، وعلى أن يقال له: إنّك في دعواك ما ادّعيت بمنزلة من يدّعي هذا المحال، وإنّك في طمعك في الّذي طَمِعْتَ فيه بمنزلة من يطمع في الممتنع.

وإذ قد عرفت هذا فممّا هو من هذا الضّرب قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ** ﴾ [الزّخرف: ٤٠]، ليس إسماعُ الصّمّ ممّا يدّعيه أحد فيكون ذلك للإنكار، وإنّما المعنى فيه التّمثيل والتّشبيه، وأن ينزّل الّذي يظنّ بهم أنّهم يسمعون أو أنّه لا يستطيع إسماعهم منزلة من يرى أنّه يُسمع الصمّ ويهدي العميَ. ثمّ المعنى في تقديم الاسم وأنْ لم يقل «أتُسمعُ الصمَّ» هو أن يقالَ للنبيّ ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ: «أأنت خصوصاً قد أُوتيت أن تسمع الصمّ»؟ وأن يجعلَ في ظنّه أنّه يستطيع إسماعهم بمثابة من يظنّ أنّه قد أُوتي قدرة على إسماع الصّمّ. ومن لطيف ذلك قول ابن أبي عيينة:

فَدَعِ الوعيد فما وعيدُك ضائري ... أطنينُ أجنحة الذُّباب يضير

جعله كأنّه قد ظنّ أنّ طنين أجنحة الذُّباب بمثابة ما يضير حتّى ظنّ أنّ وعيده يضير.

⇐

هٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾(١) إذ ليس مراد الكفّار حمله على الإقرار بأنّ كسر الأصنام قد كان بل على الإقرار بأنّه منه كان، كيف وقد أشاروا إلى الفعل في قولهم: ﴿**أَأَنْتَ**

⇐ واعلم أنّ حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل أعني تقديم الاسم المفعول يقتضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يُوقَع به مثلُ ذلك الفعل فإذا قلت: «أزيداً تضرب»؟ كنت قد أنكرت أن يكون «زيد» بمثابة أن يُضرب أو بموضع أن يجترأ عليه ويستجازَ ذلك فيه، ومن أجل ذلك قدّم «غير» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً**﴾ [الأنعام: ١٤]، وقوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿**قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ**﴾ [الأنعام: ٤٠]، وكان له من الحسن والمزيّة والفخامة ما تعلم أنّه لا يكون لو أُخِّرَ فقيل: «قلْ أأتّخذ غير الله وليّاً وأتدعون غير الله»؟ وذلك لأنّه قد حصل بالتّقديم معنى قولك: أيكون غير الله بمثابة أن يتّخذ وليّاً؟ وأيرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك؟ وأيكونُ جهلٌ أجهلَ وعمًى أعمى من ذلك؟ ولا يكون شيء من ذلك إذا قيلَ: «أأتّخذ غير الله وليّاً». وذلك لأنّه حينئذٍ يتناول الفعل أن يكون فقط، ولا يزيد على ذلك فاعرفه.

وكذلك الحكم في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَقَالُوا أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ**﴾ [القمر: ٢٤]، وذلك لأنّهم بنوا كفرهم على أنّ من كان مثلهم بشراً لم يكن بمثابة أن يُتَّبع ويُطاع ويُنْتَهى إلى ما يأمر ويُصدَّقَ أنّه مبعوث من الله ـ تعالى ـ وأنّهم مأمورون بطاعته كما جاء في الأُخرى: ﴿**إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا**﴾ [إبراهيم: ١٠]، وكقوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿**مَا هٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً**﴾ [المؤمنون: ٢٤]، فهذا هو القول في الضّرب الأوّل وهو أن يكون يفعل بعد الهمزة لفعل لم يكن.

وأمّا الضّرب الثّاني وهو أن يكون يفعل لفعل موجود فإنّ تقديم الاسم يقتضي شبهاً بما اقتضاه في الماضي من الأخذ بأن يُقِرَ أنّه الفاعل أو الإنكار أن يكون الفاعل. فمثال الأوّل قولك للرجل يبغي ويظلم: «أأنت تجيء إلى الضّعيف فتغصب ماله»؟ «أأنت تزعم أنّ الأمر كيت وكيت»؟ وعلى ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ**﴾ [يونس: ٩٩]، ومثال الثّاني: ﴿**أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ**﴾ [الزّخرف: ٣٢].

(١) الأنبياء: ٦٢.

فَعَلْتَ هٰذَا ﴾[(١)] وقال: ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هٰذَا ﴾، ولو كان التّقرير بالفعل لكان الجواب: «فعلتُ» أو «لم أفعل».

[ونقد الخطيب له]

واعترض المصنّف[(٢)] عليه بأنّه يجوز أن يكون الاستفهام على أصله إذ ليس في السّياق ما يدلّ على أنّهم كانوا عالمين بأنّ إبراهيم عليه السلام هو الّذي كَسَرَ الأصنام حتّى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام.

وأُجيب بأنّه يدلّ عليه ما قبل الآية وهو أنّه عليه السلام قد حلف بقوله: ﴿ **تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ** ﴾[(٣)]، ثمّ لمّا رَأَوْا كسر الأصنام قالوا: ﴿ **مَنْ فَعَلَ هٰذَا بِآلِهَتِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ * قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ** ﴾[(٤)]، فالظّاهر أنّهم قد عَلِمُوْا ذلك من حلفه عليه السلام ومن ذَمّه الأصنام.

وقد روي أنّهم هربوا[(٥)] وتركوه في بيت الأصنام ليس معه أحد، فلمّا أبصروه يكسِرهم أقبلوا إليه يُسْرِعُوْنَ لِيَكُفُّوه.

وقوله: «بإيلاء المقرَّر به الهمزة» يعني: إذا كان التّقرير بالهمزة فإنّها هي الّتي تجيء للتّقرير بالفعل، والفاعل، والمفعول، وغيرها، بخلاف البواقي فإنّ «هل»

---

(١) الأنبياء: ٦٢.

(٢) وهذا نصّه في كتاب «الإيضاح» ٢٥٢: وفيه نظرٌ؛ لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها؛ إذ ليس في السّياق ما يدلّ على أنّهم كانوا عالمين بأنّه ـ عليه السّلام ـ هو الّذي كسر الأصنام اهـ.

(٣) الأنبياء: ٥٧.

(٤) الأنبياء: ٥٩ ـ ٦٠.

(٥) **قوله: «أنّهم هربوا»**. أي: لمّا سمعوا إبراهيم يذكر آلهتهم بسوءٍ فرّوا خوفاً من العذاب الّذي كانوا يزعمون نزوله بسبب ذلك.

تكون للتّقرير بنفس الحكم نحو: ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ﴾(١)، والأسماء الاستفهاميّة للتّقرير بما يُسْأَلُ بها عنه نحو: ﴿كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾(٢) و: «ماذا فعلت بفلان» و: «من الّذي قتلته» ونحو ذلك.

[الإنكار]

﴿ **والإنكار كذلك**(٣) ﴾ أي: بإيلاء المنكر الهمزة يعني إذا كان الإنكار بالهمزة.

وأمّا غيرها وإن صحّ مجيئه للإنكار لكن لا يجري فيه هذا التّفصيل، وهو مثل قولك: «ماذا يَضُرُّك لو فعلت كذا»، و: «من ذا فعل كذا»، و: «كم تدعوني»، و: «كيف تؤذي أباك»، و: * **وَمِن أين تدري ما العَرارُ مِنَ الرَّنْدِ**(٤) *

---

(١) المطفّفين: ٣٦.

(٢) البقرة: ٢١١.

(٣) **قوله: «والإنكار كذلك»**. قال الرّومي: بالجرّ عطف على التّقرير، وقوله «كذلك» حال من الإنكار، أي: حال كون الإنكار مثل التّقرير في حديث الإيلاء.

وقال الجُرْجَاني: إنكار الشّيء بمعنى كراهته والنّفرة عن وقوعه في أحد الأزمنة، وادّعاء أنّه ممّا ينبغي أن يقع فيه يستلزم عدم توجّه الذّهن إليه المستدعي للجهل به، المفضي إلى الاستفهام عنه.

أو نقول: الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجّه الذّهن إليه المناسب لكراهته والنّفرة عنه، وادّعاء أنّه ممّا لا ينبغي أن يكون واقعاً، وقس على هذا حال الإنكار لمعنى التّكذيب اهـ.

(٤) **قوله: «ومن أين تدري ما العَرار من الرَّنْد»**. المصراع من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب التامّ، والقائل أبو المظفّر محمّد بن أحمد بن محمّد الأبيورديّ الأموي ٤٥٧ - ٥٠٧هـ من قطعة يقول فيها:

خَلِيْلَيَّ إنّ الحبّ ما تعرفانه ... فلا تُنْكِرا إنّ الحنين من الوَجْدِ
أَحِنُّ وللأنضاءِ بالغَوْر حَنَّةٌ ... إذا ذكرَتْ أوطانَها بِرُبَا نَجْدِ

⇐

وما أشبه ذلك.

وأمّا الهمزة فهي لإنكار ما يليها كالفعل في قوله:

*** أيَقْتُلُني والمَشْرِفيُّ مُضاجعي(١) ***

⇐ وتَصْبُو إلى رَنْدِ الحِمَى وعَرارِه ... ومن أينَ تدري ما العَرار من الرَّنْدِ

ومِمّا شجاني أنّ ليلى تَغَيَّظَتْ ... فقالتْ سِراراً والمطيُّ بنا تَخْدِي

هُذَيْمٌ وسَعْدٌ يَعْذِلان على الهوى ... فماذا لَقِينا من هُذَيْم ومن سَعْدِ

كلمة «ما» في قوله: «ما تعرفانه» يحتمل النّافية والموصولة و«الأنْضاء» جمع «نِضْو» وهو المهزول. و«الغَوْر» اسم موضع باليمامة وهو في الأصل المطمئنّ من الأرض، و«نجد» المرتفع منها. و«الرَّند» بالرّاء المهملة شجر طيّب الرّائحة و«تصبو» أي: تميل. و«العَرار» ـ بفتح العين واحدته «عَرارة» نبت طيّب الرّيح، قال الأعشى:

بَيْضاءُ غدوتُها، وصَفْـ ... ـراء العشيّة كالعَرارَهْ

وقال الصِّمَّة بن عبدالله القشيريّ:

أقولُ لصاحبي والعِيْسُ تَخْدِي ... بِنا بَيْنَ المُنِيفة فالضِّمارِ

تمتَّعْ من شميم عَرارِ نَجْدٍ ... فما بَعْدَ العشيّة من عَرارِ

ألا يا حَبَّذا نَفحاتُ نَجْدٍ ... ورَيَّا رَوْضه بعد القِطارِ

شهور يَنْقَضِين، وما شَعَرْنا ... بأنصافٍ لهنَّ، ولا سِرارِ

راجع: لسان العرب ٤: ٥٦٠.

(١) **قوله: «أيقتلني والمشرفيّ مضاجعي»**. المصراع من الطّويل على العروض المقبوضة وضربه تامّ والقائل امرؤ القيس الشّاعر المشهور الجاهليّ من قصيدة يقول فيها:

ألا عِمْ صَباحاً أيّها الطَّلَلُ البالي ... وهل يَعِمَنْ مَنْ كان في العُصُر الخالي

وهل يَعِمَنْ مَن كان أحدثُ عهدِهِ ... ثلاثين شَهْراً في ثلاثة أحْوَالِ

ديارٌ لسَلْمَى عافياتٌ بذي خالٍ ... أَلَحَّ عليها كُلُّ أَسْحَمَ هَطّالِ

قال:

ألا زعمت بسَباسَةُ اليوم أنّني ... كَبِرْتُ وأن لا يُحْسِنَ اللهوَ أمثالي

⇐

⇐ كذبتِ لقد أُصْبِي على المرء عِرْسَهُ وأمنَعُ عِرْسِي أَنْ يُزَنَّ بها الخالي
ويا رُبَّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ بآنسةٍ كأنّها خَطُّ تمثالِ
يُضِيءُ الفِراشَ وجهُها لضجيعها كمصباح زَيْتٍ في قناديل ذَبَّالِ

قال:

ومثلك بيضاء العوارض طفلة لَعوب تُنَسّيني إذا قمتُ سِرْبالي
إذا ما الضّجيعُ ابتزّها من ثِيابها تميلُ عليه هَوْنَةً غير مِجْبَالِ
كحَقْفِ النَّقَا يمشي الوليدانِ فوقَه بما احتسبا من لين مَسّ وتَسْهَالِ
لطيفةُ طيِّ الكَشْحِ غيرُ مُفَاضة إذا انفلتت مُرْتَجَّةً غير مِتْفَالِ
تنوّرتُها من أذرُعاتٍ وأهلُها بيثربَ أدْنَى دارَها نَظَرٌ عالِ
نَظَرْتُ إليها والنّجومُ كأنّها مصابيحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ لِقَفَّالِ
سموتُ عليها بعد ما نَامَ أهلُها سُمُوَّ حَباب الماءِ حالاً على حالِ
فقالَتْ سباكَ الله إنّك فاضحي ألستَ ترى السُّمَّارَ والنَّاسَ أحوالي
فقلتُ يمينَ اللهِ أَبْرَحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديكَ وأَوْصالي
حَلَفْتُ لها باللّه حِلْفَةَ فاجرٍ لناموا فما إنْ من حديث ولا صالِ

قال:

فأصبحتُ معشوقاً وأصبح بعلُها عليه القَتامُ سيّئَ الظّنِّ والبالِ
يَغِطُّ غطيطَ البَكْرِ شُدَّ خِناقُه لِيَقْتُلَني والمرء ليس بقَتَّالِ
أيقتلني والمشرفيّ مُضاجِعي ومسنونة زُرْقٌ كأنيابِ أغوالِ
وليس بذي رُمْحٍ فيطعنني به وليس بذي سَيْفٍ وليس بنَبَّالِ

يقول فيها:

وقد أَغْتدي والطَّيْرُ في وُكُناتِها لِغَيْثٍ من الوَسْميّ رائِدُهُ خَالِ

قال:

كأنّي بفَتْخَاء الجَناحين لَقْوَةٍ صَيُوْدٍ من العِقْبَان طَأْطَأْتُ شِمْلالي

⇐

فإنّه ذكر ما يكون منعاً من الفعل، فلو كان لإنكار الفاعل وأنّه ليس ممّن يتصّور منه الفعل ـ على ما يسبق إلى الوهم ـ لما احتاج إلى ذلك.

وكالفاعل في قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ﴾[1] فإنّ المنكر أن يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة.

وكالمفعول في قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً﴾[2] فإنّ المنكر هو اتّخاذ غير الله وليّاً لا اتّخاذ الولي.

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَاماً آلِهَةً﴾[3] فإنّ المنكر هو نفس اتّخاذ الآلهة فلذا أولى الفعل الهمزة.

وكالحال في قولك: «أراجلاً أسيرُ إليه» وكذا غير ذلك من المتعلّقات.

ونحو: «أزيداً ضربته» يحتمل الإنكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب[4] تقدير المفسَّر، فنحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ﴾[5] لإنكار المفعول بتقدير المفسَّر بعده.

⇐ قال:

كأنّ قلوب الطّير رَطْباً ويابساً ... لدى وَكْرِها العُنّابُ والحَشَفُ البالي
فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ ... كفاني ولم أطلب قليل من المالِ
ولكنّما أسعى لمجدٍ مُؤَثَّلٍ ... وقد يُدرِكُ المَجدَ المُؤَثَّلَ أمثالي

والقصيدة طويلة اقتطفنا منها أبيات الشّواهد في مختلف العلوم العربيّة. والشّاهد واضح.

(١) الزّخرف: ٣٢.

(٢) الأنعام: ١٤.

(٣) الأنعام: ٧٤.

(٤) فلو قدر قبل «زيداً» كان لإنكار الفعل ولو قدّر بعده كان لإنكار المفعول.

(٥) القمر: ٢٤.

وكذا إذا قدّم المرفوع على الفعل فقد يكون للإنكار على نفس الفاعل بحمل التّقديم على **التّخصيص** ـ كما مرّ ـ وقد يكون لإنكار الحكم على أن يكون التّقديم لمجرّد **التّقوّي**.

[خلافٌ بين السّكّاكيّ والزّمخشريّ]

وجعل صاحب «المفتاح»(١) قوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ**﴾(٢) و: ﴿**أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ**﴾(٣) من قبيل تقوية حكم الإنكار نظراً إلى أنّ المخاطب وهو النّبيّ ﷺ لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به.

وجعلهما صاحب «الكشّاف»(٤) من قبيل التّخصيص، نظراً إلى أنّه ﷺ لِفَرْطِ

---

(١) **قوله: «وجعل صاحب «المفتاح»**. أي: في آخر الباب الثّاني من قانون الطّلب: ٤٢٧: وإيّاك أن يزول عن خاطرك التّفصيل الّذي سبق في نحو: «أنا ضربت» و: «أنت ضربت» و: «هو ضرب» من احتمال الابتداء واحتمال التّقديم، وتفاوت المعنى في الوجهين.

فلا تحمل نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ**﴾ [يونس: ٥٩]، على التّقديم فليس المراد أنّ الإذن ينكر من الله دون غيره، ولكن احمله على الابتداء مراداً منه تقوية حكم الإنكار، وانظم في هذا السّلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ**﴾ [يونس: ٩٩]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ**﴾ [يونس: ٤٢]، وقوله: ﴿**أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ**﴾ [الزّخرف: ٣٢]، وما جرى مجراه اهـ.

(٢) يونس: ٩٩.

(٣) يونس: ٤٢.

(٤) **قوله: «وجعلهما صاحب الكشّاف»**. قال الزمخشري في تفسير آية ٩٩ من سورة يونس: يعني إنّما يقدر على إكراههم واضطرارهم إلى الإيمان هو لا أنت.

وإيلاء الاسم حرف الاستفهام للإعلام بأنّ الإكراه ممكن مقدور عليه، وإنّما الشّأن في المكره مَنْ هو؟ وما هو إلّا هو وحده لا يشارك فيه، لأنّه هو القادر على أن يفعل في

⇐

شَعَفِهِ بإيمانهم، وتبالغ حرصه على ذلك، كأنّه يعتقد قدرته على ذلك.

[دفع وهم]

لا يقال: همزة الإنكار بمنزلة حرف النّفي وقد مرّ أنّ ما يلي حرف النّفي يفيد التّخصيص قطعاً فكيف يحمله السّكّاكي على التّقوّي دون التّخصيص.

لأنّا نقول: لو سُلِّم أنّ الهمزة بمنزلة حرف النّفي في ذلك فالسّكّاكيّ لم يفرّق بين ما يلي حرف النّفي وغيره، بل جعل الجميع محتملاً للتّقوّي والتّخصيص إن كان مضمراً، ومتعيّناً للتّخصيص إن كان مظهراً منكراً، وللتّقوّي إن كان معرّفاً.

وقد أشار هنا إلى تذكّر هذا التفصيل ثمّ قال: «فلا تحمل نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ**﴾[١] على التّقديم فليس المراد أنّ الإذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مراداً منه تقوية حكم الإنكار»[٢].

وهذا يوهم أنّ مثل هذا التركيب يمكن حمله على التّقديم وإنكار نفس الفاعل إذا ساعد عليه المعنى.

⇐ قلوبهم ما يضطرّون عنده إلى الإيمان، وذلك غير مستطاع للبشر. [الكشّاف ٢: ٢٧٨]

وقال في تفسير آية ٤٠ من سورة الزّخرف: كان رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ يجدّ ويجتهد ويكدُّ روحه في دعاء قومه، وهم لا يزيدون على دعائه إلّا تصميماً على الكفر وتمادياً في الغيّ، فأنكر عليه بقوله: ﴿**أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ**﴾ إنكار تعجيب من أن يكون هو الّذي يقدر على هدايتهم، وأراد أنّه لا يقدر على ذلك منهم إلّا هو وحده على سبيل الإلجاء والقسر كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ**﴾ [فاطر: ٢٢]. [الكشّاف ٤: ١٩٣]

(١) يونس: ٥٩.

(٢) مفتاح العلوم: ٤٢٧.

وهذا خلاف ما ذهب إليه فيما سبق ـ من أنّ المظهر المعرّف لا يحتمل اعتبار التّقديم ـ فكأنّه بنى هذا على مذهب القوم.

[مثالٌ من الإنكار لا ينافي التّقرير]

﴿ومنه﴾ أي: من مجيء الهمزة للإنكار نحو: ﴿﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾﴾[١] **أي: اللّهُ كافٍ، لأنّ** ﴾ إنكار النّفي نفي له[٢] و ﴿**نفي النّفي إثبات**﴾.

﴿**وهذا**﴾ المعنى ﴿**مراد من قال: إنّ الهمزة فيه للتّقرير**﴾ أي: لحمل المخاطب على الإقرار ﴿**بما دخله النّفي**﴾ ـ وهو «الله كاف» ـ ﴿**لا بالنّفي**﴾ وهو «ليس الله بكاف».

وهكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ**﴾[٣] و: ﴿**أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً**﴾[٤] وما أشبه ذلك. فقد يقال: إنّ الهمزة للإنكار، وقد يقال: إنّها للتقرير؛ وكلاهما حسن[٥].

فعلم أنّ التّقرير[٦] ليس يجب أن يكون بالحكم الّذي دخل عليه

---

(١) الزّمر: ٣٦.

(٢) **قوله: «إنكار النّفي نفي له»**. أي: للنّفي، وهذا معنى قولهم: إنّ نفي النّفي إثبات.

قال ابن هشام في مطلع الباب الأوّل من «المغني» عند الكلام عن همزة الإنكار الإبطالي: ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيّاً، لأنّ نفي النّفي إثبات ومنه: ﴿**أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ**﴾ أي: «اللّه كاف عبده» اهـ.

(٣) الشّرح: ١.

(٤) الضّحى: ٦.

(٥) **قوله: «وكلاهما حسن»**. لأنّ المراد من الإنكار إنكار النّفي، ومن التّقرير التّقرير بما بعد النّفي ـ أي: المنفيّ ـ.

(٦) **قوله: «فعلم أنّ التّقرير»**. أي: علم من جواز كون الهمزة في الآية للتقرير أنّ المقرّر به لا ⇐

الهمزة(١) بل بما يعرِفُهُ المخاطب من ذلك الحكم(٢)، وعليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ للنّاسِ اتّخذوني وأُمِّيَ إِلٰهَيْنِ﴾(٣) فإنّ الهمزة فيه للتّقرير، أي: بما يعرفه عيسى عليه السلام مِن هذا الحكم، لا بأنّه قد قال ذلك؛ فافهم(٤).

⇐ يجب أن يلي الهمزة ـ إذ لا يكون كذلك في الآية إذا حملت على التّقرير ـ فقول المصنّف بوجوب إيلاء المقرّر به الهمزة ليس في محلّه، بل التقرير على قسمين:

١ ـ أن يكون التّقرير بما بعد الهمزة.

٢ ـ أن يكون التّقرير بما يعرفه المخاطب.

وما يعرفه المخاطب في ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ مثبت، أي: «اللّه كاف» مع أنّ الهمزة داخلة على النّفي، وفي قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ﴾، منفيّ يعني: «ما قلت للنّاس» مع أنّ الهمزة داخلة على المثبت.

(١) قوله: «ليس يجب أن يكون بالحكم الّذي دخل عليه الهمزة». لأنّه لا يصحّ في الأمثلة المذكورة الدّاخلة همزتها على النّفي، إذ ليس المراد فيها التّقرير بالنّفي بل بما بعده ـ كما تراه ـ.

(٢) قوله: «بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم». أي: وإن كان ما يعرفه المخاطب خلاف ما دخلت عليه الهمزة، وعلى التّقرير بما يعرفه المخاطب قوله ـ تعالى ـ مخاطباً لعيسى ـ عليه السّلام ـ: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ فإنّ الهمزة فيه للتّقرير بما يعرفه عيسى ـ عليه السّلام ـ من هذا الحكم وهو ماذكره ـ تعالى ـ حكايةً عنه ـ عليه السّلام ـ: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ والمراد التّقرير بنفي ذلك الحكم الدّاخل عليه الهمزة، لا التّقرير بأنّه قال ذلك الحكم الّذي دخل عليه الهمزة، فإنّه غير ما يعرفه عيسى ـ عليه السّلام ـ.

(٣) المائدة: ١١٦.

(٤) قوله: «فافهم». قال سيّدنا الأُستاذ ـ دام ظلّه العالي ـ: التّقرير على ثلاثة أقسام:

الأوّل: التّقرير بالتّصوّر أو التصوّريّ مثل التّقرير بالفاعل أو المفعول.

الثّاني: التّقرير بالحكم أو الحكمي نحو: «أضربت زيداً».

الثّالث: التّقرير بنقيض الحكم نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ ونقيضه: «اللّه كاف»

⇐

وقوله: «والإنكار كذلك» دالّ على أنّ صورة إنكار الفعل أن يلي الفعل الهمزة.

[صورةُ أُخرى من الإنكار]

ولمّا كان له صورة أُخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة أشار إليها بقوله: ﴿ **ولإنكار الفعل صورة أُخرى وهي نحو: «أزيداً ضربت أم عمراً» لمن يردّد الضّرب بينهما** ﴾ من غير أن يعتقد تعلّقه بغيرهما، فإذا أنكرت تعلّقه بهما نفيته من أصله لأنّه لابدّ له من محلّ يتعلّق به.

وعليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الأُنْثَيَيْنِ** ﴾[1] فإنّ الغرض إنكار التّحريم عن أصله.

وكذا إذا وليها الفاعل نحو: «أزيد ضَرَبَكَ أم عمرو» لمن يردّد الضَّرْب بينهما.

وغير الفاعل نحو: «أفي اللّيل كان هذا أم في النّهار» و: «أفي السّوق كان هذا أم في المسجد» إلى غير ذلك.

[الإنكار التّوبيخيّ]

﴿ **والإنكار إمّا للتّوبيخ، أي: ما كان ينبغي أن يكون ذلك الأمر** ﴾ الّذي كان ﴿ **نحو: «أعصَيْتَ رَبَّكَ»** ﴾ فإنّ العِصْيان واقع، ففي الاستفهام تقرير بمعنى التّثبيت، وإنكار بمعنى أنّه كان لا ينبغي أن يقع.

وعليه قوله:

⇐ وكذا: ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ ونقيضه: «ما قلت».

وما قالوا من أنّه يجب إيلاء المقرّر به الهمزة إنّما أرادوا به القسم الأوّل فقط وهو التّقرير بالفاعل أو المفعول نحو: «أزيد ضرب» و: «أزيداً أكرمته» ولا يكون ذلك الوجوب في القسمين الأخيرين.

(١) الأنعام: ١٤٣.

أَفَوْقَ البَدْرِ يُوضَعُ لِي مِهادُ(١) أَمِ الجوزاءُ تَحْتَ يَدي وِسادُ

---

(١) **قوله: «أفوق البدر يوضع لي مهاد»**. البيت من الوافر على العَروض المقطوفة مع الضَّرب المشابه والقائل الشّاعر المتشيّع أبو العلاء المعرّيّ في مطلع القصيدة السادسة من «سقط الزّند» يمدح بعض الأُمراء وقد تشكّى من علّةٍ:

أَفَوْقَ البَدْرِ يُوْضَعُ لِي مِهادُ ... أم الجَوْزاءُ تحت يدي وِسَادُ
قَنِعْتُ فخِلْتُ أنّ النّجم دوني ... وسيّان التقنّع والجِهَادُ
وأطربني الشَّبَابُ غداةَ وَلَّى ... فليت سِنِيْهِ صَوْتٌ يُسْتَعَادُ
وليس صِبًا يُفادُ وراءَ شَيْبٍ ... بأعوزَ من أخي ثقةٍ يُفَادُ
كأنّي حيث يَنْشَا الدَّجْنُ تحتي ... فها أنا لا أُطَلُّ ولا أُجَادُ
رويدك أيّها العاوي ورائي ... لتخبرني متى نطق الجَمَادُ
سَفاهٌ ذاد عنك النّاسَ حِلْمٌ ... وغَيٌّ فيه منفعةٌ رَشَادُ
أأخْمُلُ والنَّبَاهَةُ فيَّ لفظٌ ... وأُقْتِرُ، والقَناعةُ لي عَتَادُ

قال:

ولو قيل اسألوا شَرَفاً! لقلنا: ... يعيشُ لنا الأميرُ ولا نُزادُ
شكا فتشكَّت الدّنيا ومادَتْ ... بأهليها الغَوائِرُ والنِّجَادُ

والاستفهام في البيت المطلع تقريريّ، فيه معنى الإنكار ـ كما نصّ عليه شرّاح «السّقط» ومنهم صدر الأفاضل الخوارزميّ في «ضرام السّقط» ـ.

«التقنّع» تفعّل ولا يكون إلّا تكسّباً وتعوّداً و«القناعة» أعمّ، أي: تكون طبعاً وتكون تكسّباً وعادة. أطربني: أحزنني.

«صِباً يُفاد»: يريد أنّ وجود إخوان الثّقة صعب كصعوبة رجوع الصّبا بعد الشّيب.

«ينشا»: يظهر، أصله: «ينشأ» ثمّ خفّفت الهمزة بأن أُبدلت بالألف.

«الدَّجن»: الغَمام. «أطلّ» يصيبني «الطَّلّ» وهو المطر الضّعيف. «أجاد»: يصيبني الجَوْد، وهو المطر الغزير، يقول: كأنّي من بؤس حظّي موجود فوق السَّحاب، فالدَّجن ينشأ تحتي، فلا المطر الضّعيف يصيبني ولا المطر الغزير، لأنّ المطر من شأنه أن يسفل ولا يعلو.

⇐

فإنّه للتّقرير مع شائبة من الإنكار بادّعاء أنّه أعلى مرتبةً من ذاك.

﴿**أو لا ينبغي أن يكون**﴾ أي: يحدث ويتحقّق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل ﴿**نحو: «أتعصي رَبَّكَ»**﴾ بمعنى لا ينبغي أن يتحقّق العِصْيان.

[الإنكار التّكذيبيّ]

﴿**أو للتّكذيب في الماضي، أي: لم يكن نحو: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ﴾[1]**﴾ أي: لم يفعل ذلك ﴿**أو في المستقبل أي: لا يكون نحو: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[2]**﴾ أي: أنلزمكم تلك الهداية أو الحجّة، أي: أَنُكْرِهُكم على قُبولها ونَقْسِرُكم على الاهتداء بها والحال أنّكم لها كارهون، يعني لا يكون هذا الإلزام.

وعليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿**هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلَّا الإِحْسَانُ**﴾[3].

وقول الشّاعر:

⇐ «العاوي ورائي»: يريد من يغتابه ويقول: أيّها العاوي ورائي كما يعوي الكلب خلف المارّة خفّف من عُوائك وأخبرني متى جرت العادة بأن ينطق الجماد فتكون من الناطقين، ومتى تكلّم الموات فتكون من المتكلّمين.

«سَفاه»: يعتذر لنفسه لما نسب عدوّه إلى العُواء فيقول: إذا لم تستطع الذّود عن نفسك إلّا بالسّفه فذاك حلم، وإذا جرّ الغيّ منفعة إليك فهو رشاد.

الوَخْد: ضرب من سير الإبل، وهو سعة الخطو في المشي يقال: «وخدت النّاقة، تخد، وخداً» و«الوجف»: سرعة السّير، يقال: «وجف، يجف، وجفاً، ووجيفاً» أسرع.

«شكا» الضّمير للأمير. «الغوائر»: الأماكن المنخفضة و«النّجاد»: الأماكن المرتفعة.

(١) الإسراء: ٤٠.

(٢) هود: ٢٨.

(٣) الرّحمن: ٦٠.

وهَلْ يَدْخَرُ الضِّرْغَامُ قُوتاً لِيَوْمِهِ(١) إذا ادَّخَرَ النَّمْلُ الطَّعامَ لِعَامِهِ

---

(١) قوله: «وهل يَدْخَرُ الضِّرْغام قوتاً ليومه». البيت من الطَّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل: أبو العلاء المعرّي في القصيدة الخامسة عشرة من «سقط الزّند» يجيب أبا القاسم عليّ بن الحسن بن جلبات عن قصيدةٍ مدحه بها:

يَرُوْمُك، والجوزاءُ دونَ مرامه عدوٌّ يعيبُ البَدْرَ عند تمامه
فإن يك أضحى القولُ جَمّاً طيورُهُ فما تستوي عُقْبانُه بحَمامه
وإن يَكُ واديـنا من الشّعر نبته فغيرُ خفيّ أَثْلُهُ من ثُمامِهِ
وليس بمجازٍ حقَّ شكرك مُنْعِمٌ ولو جعل الدّنيا قضاء ذِمامه
فلا تُلْزِمَنّي من مديحك، منطقاً يُقَصِّرُ فكري عن بلوغ التزامِهِ
حَلَلْتَ من العَلْياء صَهْوَةَ باذِخ تَوَدُّ الضَّواري أنّها من بِهامِهِ
إذا افتخر المسكُ الذَّكِيُ، فإنّما يقولُ ادِّعاءً: إنّه من رَغامه
إذا ما طريدُ العُصْم وافى حضيضه تبوّأ فيه، واثقاً باعتصامه
منازِلُ لو رُدَّ الحِمامُ بعزّةٍ لَمَا رِيْعَ مَنْ يَحتلُّها من حِمامه
إذا أطلعَتْ كفّاك عارِضَ عَسْجَدٍ على سائل، لم ترضيا برِهامه
غماماه مبيضّان، منذ بَراهما لنا اللهُ، لم نَحْفِلْ بسُوْدِ غَمامه
كأنّك حَوْضُ المُزْنِ طأطأ نفسه إلى وِرْدِهِ حتّى ارتوى مِنْ سِجامه
كأنّك دُرُّ البحر أصبَحَ طافياً على الماءِ فاعتامَ الوَرَى من تُؤامه
كأنّك ركنُ البيت أُعطِيَ قدرةً فسارَ إلى زوّاره لاستلامه
أَفَدْتَ جزيلَ المالِ، لمّا استفدته وحكّمتَ فيه الدَّهْرَ قبل احتكامه
ولو نال ذو القرنين ما نِلْتَ من غِنًى بنى السَّدَّ من ذَوْبِ النُّضارِ وسامِهِ
وهَلْ يَدْخَرُ الضِّرْغَامُ قُوْتاً ليومه إذا ادَّخَرَ النَّمْلُ الطَّعَامَ لعامِهِ

يقول في المطلع: يرغب عدوّك في النّيل منك والجوزاء أقرب إليه من ذلك ولن يجد فيك نقصاً يعيبك به فإنّك كالبدر التّمام في كماله.

«فإن يك أضحى القول» يقول: إنّ الشّعراء وإن استووا في أنّ القول يجمعهم ولكنّهم ⇐

⇐ غير متساوين في الجودة كما أنّ العقبان والحمائم تجتمع في اسم الطّير، ولكن العقبان أرفع.

«الأَثْل»: شجر قويّ من كبار الشّجر. «الثُّمام» نبت ضعيف له خوص. «صهوة كلّ شيء» أعلاه وظهره، «الباذخ» المرتفع. «البِهام» جمع «بهم» وهو الصّغير من أولاد الغنم. «الرَّغام» التّراب الدّقيق، والضّمير في «رغامه» للباذخ. «العُصْم»: جمع «أعصم» وهو الوعل سمّي بذلك للبياض الّذي في يديه، وقيل: سمّيت الأوعال عُصْماً لاعتصامها بالجبال، وصف عزّة الموضع وامتناعه.

«الحِمام»: الموت، يقول: لو أمكن ردّ الموت بعزّة لرُدَّ بهذه المنازل الّتي من يحلّها لا يفزع من الموت. «العارض» السّحاب يعترض في الأُفق. «العسجد» ـ على وزان «جعفر» ـ: الذَّهَب. «الرِّهام» الأمطار الضّعيفة والمفرد: «رهمة» والمعنى: أنّ الممدوح لا يرضى بالقليل من العطاء لسائله.

غمامان مبيضّان: أراد بهما كفّي الممدوح «براهما» أصله: «برأ» بمعنى: خلق خفّفت الهمزة: «سود الغمام»: أغزرها مطراً، والسّحابة السّوداء تدلّ على المطر الغزير كما أنّ السّحابة البيضاء تدلّ على الجَدْب، ولكن الشّاعر جعل السّحابين الأبيضين أغزر من السُّحُب السُّوْد.

«المُزْن»: السّحاب الّذي فيه بياض. «الوِرْد»: جمع «وارِد» وهو الّذي يرد الماء هاهنا. «السِّجام»: جمع «ساجم» وهو ما سال من الماء.

«يعتام»: يختار. قال طرفة:

أرى الموت يعتام الكِرام ويصطفي عقيلة مال الفاحش المتشدّد

«التُّؤام» جمع: «توأم» وهو الاثنان من كلّ شيء.

«كأنّك ركن البيت»: يصف ممدوحه بأنّه سهل العطاء كثيره غير ممتنع على طلّابه.

«النُّضار»: الذَّهَب. «السّام» عروق الذّهب في معدنه.

«وهل يذخر» والمراد أنّه يتخلّق بأخلاق الأُسود لا بأخلاق النّمل فلا يدّخر قوت ⇐

وقد يكون استفهام الإنكار الّذي بمعنى النّفي للتّوبيخ أيضاً كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ مَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ ﴾ [١] بمعنى: أيّ تَبِعَةٍ ووَبَال عليهم في الإيمان وترك النّفاق، وهذا للذّمّ والتّوبيخ وإلّا فكلّ مصلحة فيه.

[التّهكّم]

﴿ والتّهكّم [٢] ﴾ عطف على الاستبطاء ﴿ نحو: ﴿ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا ﴾ [٣] ﴾.

[التّحقير]

﴿ والتّحقير [٤] نحو: «مَن هذا» ﴾.

⇐ يومه لغده، وكلّ ما يستفيده من المال يفيده لغيره وربّما أخذه من النّابغة الذُّبْياني حيث يقول:

ولستُ بذاخرٍ لغدٍ طعاماً حذارَ غدٍ لكلّ غدٍ طعامُ

والباقي واضح، والشّاهد أوضح.

(١) النّساء: ٣٩.

(٢) **قوله: «التّهكّم»**. قال الجرجاني: الاستفهام عن كون صلاته آمرة له بذلك يناسب ادّعاء أنّ المخاطب معتقد له، وادّعاء اعتقاده إيّاه يناسب الاستهزاء والتّهكّم، وبالجملة استعلام هذه الحال ممّا يناسب التّهكّم به.

(٣) هود: ٨٧.

(٤) **قوله: «والتّحقير»**. وكذا قوله: «التّهويل» و: «الاستبعاد». قال الجرجاني: مناسبة هذه الأُمور للاستفهام واضحة، فإنّ الاستفهام عن الشّيء يستلزم الجهل به المناسب لحقارته من وجه، لأنّ الحقير لا يلتفت إليه فلا يعلم.

ولتهويله من وجه آخر، لأنّ الأمر الهائل لعظمته وفخامته يتأبّى أن يحاط به علماً.

ولاستبعاد وقوعه أيضاً، لأنّ ما هو قريب الوقوع فالأولى به أن يكون معلوماً.

[التّهويل]

﴿والتّهويل كقراءة ابن عبّاس: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ * مَنْ فِرْعَوْنُ﴾[(١)] ـ بلفظ الاستفهام ورفع «فرعون»[(٢)] ـ ولهذا قال: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَالِياً مِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾[(٣)]﴾.

[الاستبعاد]

﴿والاستبعاد نحو: ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ الذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ * ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾[(٤)]﴾ هذا كلّه ظاهر.

---

(١) الدّخان: ٣٠ ـ ٣١.

(٢) **قوله: بلفظ الاستفهام ورفع «فرعون»**. فـ«فرعون» مبتدأ و«مَنْ» الاستفهاميّة خبره أو بالعكس ـ على اختلاف الرأيين ـ. وذلك أنّهم اختلفوا في مثل «مَنْ أبوك» فقال سيبويه: مَنْ مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فإنّ معناه: «أهذا أبوك أم ذاك» و«أبوك» خبره، وقد ثبت عندهم أنّ المبتدأ إذا كان مشتملاً على ما له الصّدر وجب تقديمه حفظاً لصدارته.

وذهب بعض النُّحاة إلى أنّ «أبوك» مبتدأ لكونه معرفة و«مَنْ» خبره قدّم على المبتدأ لتضمّنه معنى الاستفهام.

والقراءة المشهورة: «مِنْ فرعونَ» بلفظ «مِنْ» الجارّة وجرّ «فرعون» بالفتحة لكونه غير منصرف للعلميّة والعجمة، فهو حينئذٍ بدل من «العذاب» ولا شاهد حينئذٍ.

وإنّما كان الاستفهام للتّهويل على قراءة ابن عبّاس، لأنّه لا معنى لحقيقة الاستفهام هاهنا وهو ظاهر، بل المراد أنّه لمّا وصف الله العذاب بالشّدّة والفظاعة زادهم تهويلاً بقوله: «مَنْ فرعون» أي: هل تعرفونه من هو في فرط عتوّه وشدّة شكيمته فما ظنّكم بعذاب يكون المعذِّبُ به مثلُه ـ كما نصّ عليه في «الشّرح الصّغير» ـ.

(٣) الدّخان: ٣١.

(٤) الدّخان: ١٣ ـ ١٤.

والحاصل أنّ كلمة الاستفهام إذا امتنع حملها على حقيقته تولّد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام.

ولا ينحصر المتولّدات فيما ذكره المصنّف، ولا ينحصر أيضاً شيء منها في أداة دون أداة، بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذّوْق وتتبّع التّراكيب.

فلا ينبغي أن تقتصر في ذلك على معنىً سمِعْتَهُ أو مثالٍ وجدتَهُ من غير أن تتخطّاه بل عليك بالتّصرّف واستعمال الرّويّة، والله الهادي.

[الأمر]

﴿ومنها﴾ أي: من أنواع الطّلب ﴿الأمر﴾ وعرّفوه بأنّه طلبُ فعلٍ غيرِ كَفٍّ على جهة الاستعلاء.

واحترز بـ«غير الكفّ» عن النّهي.

وبقوله: «على جهة الاستعلاء» ـ أي: على طريق طلب العلوّ، سواء كان عالياً حقيقة أو لا ـ عن الدّعاء والالتماس.

وفيه نظر؛ لأنّه يخرج عنه نحو: «اكفف عن القتل».

[اختلاف الأُصوليّين في معنى صيغة الأمر]

ثمّ اختلف الأُصوليّون(١) في أنّ صيغة الأمر لماذا وضعت؟

فقيل: للوجوب فقط.

وقيل: للنّدب فقط.

وقيل: للقدر المشترك بينهما ـ وهو الطّلب على جهة الاستعلاء ـ.

---

(١) **قوله: «ثمّ اختلف الأُصوليّون»**. وخلاف القوم ودليل كلّ واحدٍ للمذهب الّذي اختاره مذكور في كتاب «معالم الدّين» فراجعه.

وقيل: هي مشتركة بينهما لفظاً[١].

وقيل بالتّوقّف بين كونها للقدر المشترك[٢] وبين الاشتراك اللفظي.

وقيل: هي مشتركة بين الوجوب والنّدب والإباحة موضوعة لكلٍّ منها.

وقيل: للقدر المشترك بين الثّلاثة وهو الإذن.

والأكثر على كونها حقيقة في الوجوب.

[عدم وثوق المصنّف بالأُصوليّين]

ولمّا لم تكن الدّلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لَمْ يَجْزِمِ المصنّف بشيء وأشار إلى ما هو أظهر عند العقل لقوّة أماراته، فقال: ﴿**والأظهر أنّ صيغته من المقترنة باللّام نحو: «لِيَحْضُرْ زيد» وغيرها نحو: «أكرِمْ عمراً» و: «رُوَيْدَ بكراً»**﴾.

[صيغة الأمر ثلاثة]

في هذا إشارة إلى أنّ أقسام صيغة الأمر ثلاثة:

الأوّل: المقترنة باللّام الجازمة وتختصّ بالفاعل غير المخاطب.

والثّاني: ما يصحّ أن يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة.

والثّالث اسم دالّ على طلب الفعل وهو عند النُّحاة من أسماء الأفعال.

والأوّلان لغلبة استعمالهما في حقيقة الأمر ـ أعني: طلب الفعل على سبيل

---

(١) **قوله: «هي مشتركة بينهما لفظاً»**. أي: مشترك لفظيّ، أي: موضوعة لكلّ واحد من المعنيين بوضع مستقلٍّ لا للقدر الجامع بينهما.

(٢) **قوله: «للقدر المشترك»**. المراد به المشترك المعنويّ وهو غير المشترك اللفظيّ، فإنّ الوضع متعدّد في اللفظيّ دون المعنويّ لأنّ له وضعاً واحداً ولكنّ المصاديق متعدّدة، وفي اللفظيّ لكلّ معنىً وضع على حدَةٍ؛ فتبصّر.

الاستعلاء ـ سمّاهما النّحويّون أمراً، سواء استعملا في حقيقة الأمر أو في غيرها، حتّى أنّ لفظ «اغفر» في قولنا: «اللهمّ اغفر لي» أمرعندهم.

وأمّا الثّالث فلمّا كان اسماً لم يسمّوه أمراً تمييزاً بين البابين.

﴿ **موضوعة لطلب الفعل استعلاءً**[١] ﴾ أي: حال كون الطّالب مُسْتَعْلِياً، سواء كان عالياً في نفسه أو لا ﴿ **لتبادر الفهم عند سَمَاعها** ﴾ أي: سَمَاع الصّيغة ﴿ **إلى ذلك الطّلب** ﴾ أعني: طلب الفعل استعلاء، والتّبادر إلى الفهم مِن أقوى أمارات الحقيقة[٢].

[دليل السّكّاكيّ]

قال صاحب «المفتاح»[٣]: واتّفاق أئمّة اللغة على إضافة نحو «قُمْ» و«لِيَقُمْ» إلى

---

(١) **قوله: «لطلب الفعل استعلاءً»**. والاستعلاء لا يستلزم العلوّ، فإنّه قد يوجد العلوّ بدون الاستعلاء، وقد يوجد الاستعلاء بدون العلوّ.

(٢) **قوله: «مِن أقوى أمارات الحقيقة»**. أمارات الحقيقة كثيرة، منها: التّبادر كما ذكره وهو أقوى الأمارات، ومنها: عدم صحّة السّلب للمعنى الحقيقي، ومنها: صحّة التقسيم، ومنها: الاستثناء، ومنها: حسن الاستفهام، ومنها: الاطّراد للحقيقة وعدم الاطّراد للمجاز، ومنها: نصّ الواضع.

(٣) **قوله: «قال صاحب «المفتاح»**. أي: قال ـ في الباب الثّالث من قانون الطّلب بعد ادّعاء أنّ الأمر موضوعة للطّلب على سبيل الاستعلاء ـ: وإطباق أئمّة اللغة على إضافتهم نحو: «قم» و: «ليقم» إلى الأمر بقولهم: «صيغة الأمر» و: «مثال الأمر» و: «لام الأمر» دون أن يقولوا: «صيغة الإباحة» و: «لام الإباحة» ـ مثلاً ـ يمدّ ذلك لك اهـ. [المفتاح: ٤٢٨]

وحاصل كلامه: أنّ المضاف إليه في قولهم: «صيغة الأمر» و: «مثال الأمر» و: «لام الأمر» حقيقة في الطّلب على سبيل الاستعلاء وكون المضاف إليه هكذا يعين على أنّ المضاف ـ أي: الصّيغة مثل «قم» و«ليقم» و«رويد» ـ أيضاً حقيقة في الطّلب على سبيل ⇐

الأمر بقولهم: «صيغة الأمر» و«مثال الأمر» و«لام الأمر» دون أن يقولوا: «صيغة الإباحة» أو «لام الإباحة» ـ مثلاً ـ يُمِدُّ كونها حقيقة في الطّلب على سبيل الاستعلاء؛ لأنّه حقيقة الأمر.

[ردّ الشّارح إيّاه]

وفيه نظر؛ لأنّا لا نسلّم أنّ **الأمر** في قولهم: «صيغة الأمر» ـ مثلاً ـ بمعنى طلب الفعل استعلاء، بل **الأمر** في عرفهم[1] حقيقة في «قُمْ» و«لِيَقُمْ» ونحو ذلك، وإضافة

⇒ الاستعلاء، فيكون معنى قولهم: «صيغة الطّلب على سبيل الاستعلاء» لا صيغة الإباحة أو النّدب ونحوهما، لأنّ الأصل في المضاف إليه ـ أي: الأمر ـ أن يحمل على حقيقته الّتي هي الطّلب على سبيل الاستعلاء، وكذلك معنى قولهم: «مثال الأمر» و: «لام الأمر»: «مثال الطّلب على سبيل الاستعلاء» و: «لام الطّلب على سبيل الاستعلاء» لا مثال الإباحة، ولام الإباحة، ومثلهما بدليل الأصل المذكور.

(١) **قوله: «بل الأمر في عرفهم»**. مأخوذ من المحقّق الرّضي في باب الأمر من قسم الفعل من «شرح الكافية» ٢: ٢٦٧ معترضاً على قول ابن الحاجب: «مثال الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة»: لو قال: «صيغة يصحّ أن يطلب بها الفعل» لكان أصرح في عمومه لكلّ ما يسمّيه النُّحاة **أمراً**، وذلك أنّهم يسمّون به كلّ ما يصحّ أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمّى **أمراً** عند الأُصوليّين نحو قولك: «اضرب» على وجه الاستعلاء، أو طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله ـ تعالى ـ وهو الدّعاء نحو: «اللهمّ ارحم» أو من غيره وهو الشّفاعة. أو لم يطلب به الفعل بل كان إمّا على الإباحة نحو: ﴿**كُلُوا وَاشْرَبُوا**﴾ [البقرة: ٦٠]، أو للتّهديد نحو: ﴿**اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ**﴾ [فصّلت: ٤٠] أو غير ذلك من محامل هذه الصّيغة.

وإنّما سمّى النُّحاة جميع ذلك **أمراً**، لأنّ استعمال هذه الصّيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء ـ وهو الأمر حقيقة ـ أغلب وأكثر، وذلك كما سمّوا نحو «المائت» ⇐

«الصّيغة» و«المثال» إليه من إضافة العامّ إلى الخاصّ؛ بدليل أنّهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وأمثالهما؛ فليتأمّل.

[نقد هذا الردّ]

ويمكن أن يجاب عنه بأنّا سلّمنا ذلك، لكن تسميتهم نحو «قُمْ» و«لِيَقُمْ» أمراً دون أن يُسَمُّوْهُ إباحة ـ مثلاً ـ تُمِدُّ ذلك في الجملة وإن لم تصلح دليلاً عليه.

[استعمالان آخرانِ لصيغة الأمر ذكرهما الطّيّبي في «التّبيان»[(١)]]

﴿وقد تستعمل[(٢)]﴾ صيغة الأمر ﴿لغيره﴾ أي: غير طلب الفعل استعلاءً، ممّا

⇐ و«الضّائق» اسم الفاعل، لأنّ استعمال هذه الصّيغة فيما هو فاعل حقيقة كـ«الضّارب» و: «القاتل» أكثر. وكذا الكلام في النّهي، فإنّ قولك: «لا تؤاخذني» في نحو: «اللهمّ لا تؤاخذني بما فعلت» نهي في اصطلاح النُّحاة وإنْ كان دعاءً في الحقيقة اهـ.

(١) التّبيان: ١٠٧.

(٢) **قوله: «وقد تستعمل»**. ذكروا للأمر خمسة عشر معنىً:

الأوّل: الوجوب نحو: ﴿**أَقِيمُوا الصَّلَاةَ**﴾ [البقرة: ٤٣].

الثّاني: النّدب نحو: ﴿**فَكَاتِبُوهُمْ**﴾ [النور: ٣٣]، وذلك لأنّ الكتابة مقتضية للثواب وليس في تركها عقاب فكانت مندوبةً.

الثّالث: الإباحة نحو: ﴿**كُلُوا وَاشْرَبُوا**﴾ [البقرة: ٦٠].

الرّابع: التّهديد نحو: ﴿**اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ**﴾ [فصّلت: ٤٠].

الخامس: الإرشاد نحو: ﴿**فَاسْتَشْهِدُوا**﴾ [البقرة: ٦٠] فإنّ الله أرشد عباده عند الإقراض إلى الشّاهد رعايةً لمصالحهم، والفرق بين الإرشاد والنّدب ـ كما قيل ـ: أنّ النّدب لثواب الآخرة والإرشاد لمنفعة الدّنيا.

السّادس: الامتنان نحو: ﴿**كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ**﴾ [المائدة: ٨٨].

السّابع: الإكرام للمأمور نحو: ﴿**أُدْخُلُوها بِسَلامٍ آمِنِينَ**﴾ [الحجر: ٤٦]. والسّلام ⇐

يناسب المقام بحسب القرائن، وذلك بأن لا تكون لطلب الفعل أصلاً، أو تكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء.

[الاستعمال الأوّل]

فإلى الأوّل أشار بقوله: ﴿**كالإباحة نحو: «جالِسِ الحَسَن أو ابن سيرين»**﴾.

﴿**والتّهديد**﴾ أي: التّخويف وهو أعمّ من الإنذار؛ لأنّه إبلاغ مع تخويف. وفي «الصَّحاح»[1]: هو تخويف مع دعوة.

فالتّهديد ﴿**نحو: «﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾[2]»**﴾.

⇐ والأمان دليلان على ذلك.

الثّامن: التّسخير نحو: ﴿**كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ**﴾ [البقرة: ٦٥].

التّاسع: التّعجيز نحو: ﴿**فَأْتُوا بِسُورَةٍ**﴾ [البقرة: ٢٣].

العاشر: الإهانة نحو: ﴿**ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ**﴾ [الدّخان: ٤٩].

الحادي عشر: التّسوية نحو: ﴿**فَاصْبِرُوا أَوْ لاَ تَصْبِرُوا**﴾ [الطور: ١٦]، أُريد به التّسوية في عدم النّفع بين الصّبر والجزع.

الثّاني عشر: الدّعاء نحو: «**اللّهمّ اغفِرْ لِي**».

الثّالث عشر: التمنّي نحو:

* ألا أيّها اللّيلُ الطّويلُ ألا انجلي *

الرّابع عشر: التّحقير نحو: ﴿**أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ**﴾ [الشّعراء: ٤٣].

الخامس عشر: التّكوين والإيجاد نحو: ﴿**كُنْ فَيَكُونُ**﴾ [البقرة: ١١٧].

وبعضهم جعل الإنذار قسماً على حدةٍ وهو قريب من التّهديد نحو: ﴿**قُلْ تَمَتَّعُوا**﴾ [إبراهيم: ٣٠]، و: ﴿**قُلْ تَمَتَّعْ**﴾ [الزمر: ٨]، وليس واحد من هذه معنىً وضع له الأمر، بل إنّما يدلّ على كلّ منها القرينة وإنّما معنى الأمر ما نقلناه عن المحقّق الرّضي ـ رضوان الله عليه ـ.

(١) قال في مادّة «نذر»: الإنذارُ: الإبلاغ، ولا يكون إلّا في التّخويف.

(٢) فصّلت: ٤٠.

﴿ والتّعجيز نحو: ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾[(١)] ﴾.

﴿ والتّسخير نحو: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾[(٢)] ﴾.

﴿ والإهانة نحو: ﴿ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً ﴾[(٣)] ﴾ إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قِرَدَةً أو حِجَارَةً؛ لعدم قدرتهم على ذلك، لكن في التّسخير تحصيل الفعل وصيرورتهم قِرَدَةً، ففيه دلالة على سرعة تكوينه ـ تعالى ـ إيّاهم قِرَدَةً، وأنّهم مسخّرون له منقادون لأمره، وفي الإهانة لا يحصل؛ إذ لا يصيرون حجارة، وإنّما الغرض إهانتهم وقلّة المبالاة بهم.

﴿ والتّسوية نحو: ﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لاَ تَصْبِرُوا ﴾[(٤)] ﴾ والفرقُ بينها وبين الإباحة أنّ المخاطب في **الإباحة** كأنّه توهّم أن ليس يجوز الإتيان بالفعل فأُبيح وأُذن له في الفعل مع عدم الحرج في التَّرْك وفي **التّسوية**، كأنّه توهّم أنّ أحد الطّرفين من الفعل والتَّرك أنفع له، وأرجح بالنّسبة إليه، فرفع ذلك وسوّى بينهما.

﴿ والتّمنّي نحو ﴾ قول امرء القيس:

﴿أَلاَ أَيُّهَا اللَّيلُ الطَّويلُ أَلَا انْجَلِي[(٥)] ﴾ بِصُبْحٍ وَمَا الإصباحُ مِنكَ بِأَمْثَلِ

---

(١) البقرة: ٢٣.

(٢) البقرة: ٦٥.

(٣) الإسراء: ٥٠.

(٤) الطّور: ١٦.

(٥) **قوله: «أَلاَ أَيُّهَا اللَّيلُ الطَّويلُ أَلَا انْجَلِي»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل، والقائل امرؤ القيس صاحب المعلّقة المشهورة يقول فيها:

وليلٍ كموج البحر أرخى سُدُوله ... عَلَيَّ بأنواع الهموم ليبتلي
فقلت له لمّا تمطّى بصلبه ... وأردف أعجازاً وناء بكلكل
ألا أيّها الليل الطّويل ألا انجلي ... بصبحٍ وما الإصباح منك بأمثَلِ

⇐

«الإصباح» الصّبح، و«الانجلاء» الانكشاف، يقول: ليَزُلْ ظَلَامُكَ بِضِياء الصُّبْح. ثمّ قال: وليس الصّبح بأفضل منك عندي، لأنّي أُقاسي همومي نهاراً كما أُقاسيها ليلاً؛ ولأنّ نهاري يَظْلَمُ في عيني لازدحام الهموم عَلَيَّ.

فليس الغرض طلب الانجلاء من اللّيل؛ لأنّه لا يقدِر على ذلك، لكنّه يتمنّى

⇐ فيا لك من ليلٍ كأنّ نـجومه بكـلّ مُـغار الفَـتْل شُـدَّتْ بـيَذْبُلِ

«كموج البحر»: يعني في كثافة ظلمته، و«سدوله» ستوره مفرده: «سَدْل» يقال: «سَدَل ثوبه» إذا أرخاه ولم يضمّه وهو منصوب عامله: «أرخى» و«عليّ» متعلّق به.

«أنواع الهموم»: ضروبها. «ليبتلي» أي: لينظر ما عنده من الصَّبْر والجَزَع ومعناه: «يختبر» والمراد: الإخبار بأنّ الليل قد طال عليه.

«أردف أعجازاً» أي: حين رجوت أن يكون قد مضى أردف أعجازاً ـ أي: رجع ـ.

و«ناء بكلكل» أي: تهيّأ لينهض و«الكلكل»: الصّدر. وقال بعضهم معناه: ناء بكلكله وتمطّى بصلبه وأردف أعجازاً، فقدّم وأخّر.

«ألا انجلي» في موضع السّكون وشبّهوا إثبات الياء فيه بإثبات الألف في قوله ـ تعالى ـ: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَىٰ﴾ [الأعلى: ٦]، وبإثبات الألف أيضاً في قوله:

إذا الجوزاء أردفت الثّـريّا ظننت بآل فاطمة الظّـنونا

وبإثبات الياء في قوله:

ألم يأتـيك والأنـباء تـنمي بـما لاقت لبـون بـني زيـاد

وبإثبات الواو في قوله:

هــجوت زبّـان ثـمّ جـئت مـعتذراً من هجو زبّـان لم تـهجو ولم تـدع

والمعنى: أنا معذّب فاللّيل والنّهار عليّ سواء، و«الانـجلاء» الانكشاف، و«منك» منويّ بها التّأخير لأنّ موضعها الوقوع بعد «أفعل».

«فيالك من ليلٍ» فيه معنى التعجّب و«يذبل» جبل وهو ممنوع من الصّرف للعلميّة ووزن الفعل والجرّ هنا لأجل الرّويّ، و«المغار» المحكم الفتل والمعنى: كأنّ نجومه شدّت بيذبل.

ذلك تخلّصاً عمّا عرض له في اللّيل من تباريح[1] الجَوَى ولواعج الأشواق، ولاستطالته تلك اللّيلة كأنّه لا يرتقب انجلاءها، وليس له طَمَاعية فيه ولا توقّع، فلهذا يحمل على التّمنّي دون التّرجّي.

[الاستعمال الثاني]

وإلى الثّاني ـ أعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء ـ أشار بقوله: ﴿ **والدّعاء نحو: ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي ﴾[2]** ﴾ فإنّه طلب الفعل على سبيل التّضرّع.

﴿ **والالتماس[3] كقولك: لمن يُسَاوِيْكَ رتبةً: «افعل» بدون الاستعلاء** ﴾ وبدون التّضرّع أيضاً.

هذا ولكنّ الالتماس في العرف إنّما يقال للطّلب على سبيل نوع من التّضرّع لا إلى حدّ الدّعاء.

[دلالة الأمر على الفور أو التّراخي]

﴿ **ثمّ الأمر قال السّكّاكيّ: حقّه الفور[4] لأنّه الظّاهر من الطّلب** ﴾ عند الإطلاق

---

(١) «تباريح»: جمع «تبريح» مصدر «برّح به» إذا اشتدّت. و«الجَوَى» مقصور وهو أَلَمٌ يجده الإنسان في قلبه من مَرَضٍ أو غمّ والفعل: «جَوِيَ، يَجْوَى، جَوْى» و«اللواعج» جمع «لاعجة» من «اللَعْج» ما وجده الإنسان في قلبه من أَلَمٍ، أو حُزْنٍ، أو حُبٍّ.

(٢) الأعراف: ١٥١.

(٣) **قوله: «والالتماس»**. الطّالب والمطلوب منه إن اتّحدا في الرّتبة كان الطّلب التماساً، وإن اختلفا فإن كانت رتبة الطّالب أعلى من المطلوب منه كان الطّلب أمراً، وإن كانت رتبة المطلوب منه أعلى من رتبة الطّالب كان الطّلب دُعاءً وتضرّعاً.

(٤) **قوله: «حقّه الفور»**. لابدّ من أن نختم الكلام في الأمر بذكر أُمورٍ:

الأوّل: في دلالة صيغة الأمر. قال صاحب «المعالم»: صيغة «إِفْعَلْ» وما في معناها ⇐

⇐ حقيقة في الوجوب فقط بحسب اللغة على الأقوى وِفاقاً لجمهور الأُصوليّين.

وقال قوم: إنّها حقيقة في النّدب فقط.

وقيل: في الطّلب وهو القدر المشترك بين الوجوب والنّدب.

وقال علم الهدى ـ رحمه الله ـ: إنّها مشتركة بين الوجوب والنّدب اشتراكاً لفظيّاً في اللغة، وأمّا في العرف الشّرعيّ فهي حقيقة في الوجوب فقط.

وتوقّف في ذلك قوم، فلم يدروا أللوجوب هي أم للنّدب.

وقيل: هي مشتركة بين ثلاثة أشياء: الوجوب والنّدب والإباحة.

وقيل: للقدر المشترك بين هذه الثّلاثة وهو الإذن.

وزعم قوم أنّها مشتركة بين أربعة أُمور وهي الثّلاثة السّابقة والتّهديد.

وقيل فيها أشياء أُخر، لكنّها شديدة الشّذوذ، بيّنة الوهن، فلا جدوى في التّعرّض لنقلها.

لنا وجوه:

الأوّل: أنّا نقطع بأنّ السيّد إذا قال لعبده: «افعل كذا» فلم يفعل عُدّ عاصياً وذمّه العقلاء معلّلين حُسن ذمّه بمجرّد ترك الامتثال وهو معنى الوجوب.

الثّاني: قوله ـ تعالى ـ مخاطِباً لإبليس: ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ** ﴾ [الأعراف: ١٢]، والمراد بالأمر «اسجدوا» في قوله تعالى ـ: ﴿ **وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ** ﴾ [البقرة: ٣٤]، فإنّ هذا الاستفهام ليس على حقيقته، لعلمه ـ سبحانه ـ بالمانع، وإنّما هو في معرِض الإنكار والاعتراض، ولولا أنّ صيغة «اسجدوا» للوجوب لما كان متوجّهاً.

الثّالث: قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾ [النور: ٦٣]، حيث هدّد ـ سبحانه ـ مخالف الأمر، والتّهديد دليل الوجوب.

الرّابع: قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ** ﴾ [المرسلات: ٤٨]، فإنّه ـ سبحانه ـ ذمّهم على مخالفتهم الأمر، ولولا أنّه للوجوب لم يتوجّه الذّمّ.

⇐

⇐ واحتجّ القائلون بأنّه للنّدب بوجهين:

أحدهما: قوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «إذا أمرتكم بشيءٍ فأْتُوا منه ما استطعتم»؛ وجه الدلالة: أنّه ردّ الإتيان بالمأمور به إلى مشيّتنا وهو معنى النَّدْب.

وأُجيب بالمنع من ردّه إلى مشيّتنا، وإنّما ردّه إلى استطاعتنا وهو معنى الوجوب.

وثانيهما: أنّ أهل اللغة قالوا: لا فارق بين السّؤال والأمر إلّا بالرّتبة فإنّ رتبة الآمر أعلى من رتبة السّائل، والسّؤال إنّما يدلّ على النّدب، فكذلك الأمر، إذ لو دلّ الأمر على الإيجاب، لكان بينهما فرق آخر وهو خلاف ما نقلوه.

والتّحقيق: أنّ النّقل المذكور عن أهل اللغة غير ثابت.

حجّة القائلين بأنّه للقدر المشترك: أنّ الصّيغة استعملت تارةً في الوجوب، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وأُخرى في النّدب كقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ [النور: ٣٣]، فإن كانت موضوعة لكلّ منهما لزم الاشتراك أو لأحدهما فقط لزم المجاز، فيكون حقيقةً في القدر المشترك بينهما وهو طلب الفعل دفعاً للاشتراك والمجاز.

والجواب: أنّ المجاز وإن كان مخالفاً للأصل، لكن يجب المصير إليه إذا دلّ الدّليل عليه وقد بيّن بالأدلّة السّابقة أنّه حقيقة في الوجوب بخصوصه، فلابدّ من كونه مجازاً فيما عداه وإلّا لزم الاشتراك المخالف للأصل المرجوح بالنّسبة إلى المجاز إذا تعارضا.

واحتجّ السّيّد المرتضى على أنّها مشتركة لغةً بأنّه لا شبهة في استعمال صيغة الأمر في الإيجاب والنّدب معاً في اللغة والعرف والقرآن والسنّة، وظاهر الاستعمال يقتضي الحقيقة وإنّما يعدل عنها بدليل. قال:

وما استعمال اللفظة الواحدة في الشّيئين أو الأشياء إلّا كاستعمالها في الشّيء الواحد في الدّلالة على الحقيقة. واحتجّ على كونها حقيقة في الوجوب بالنّسبة إلى العرف الشّرعي بحمل الصّحابة كلّ أمر ورد في القرآن أو السنّة على الوجوب.

والجواب عن احتجاجه الأوّل أنّ الوجوب هو المتبادر من إطلاق الأمر عرفاً ومجرّد

⇐

⇐ استعمالها في النّدب لا يقتضي كونه حقيقةً أيضاً؛ بل يكون مجازاً لوجود أماراته وكونه خيراً من الاشتراك.

وقوله: إنّ استعمال اللفظة الواحدة إلى آخره... إنّما يصحّ إذا تساوت نسبة اللفظ إلى الشّيئين أو الأشياء في الاستعمال، أمّا مع التّفاوت بالتبادر وعدمه أو بما أشبه هذا من علامات الحقيقة والمجاز فلا وقد بيّن ثبوت التّفاوت.

وأمّا احتجاجه على أنّه في العرف الشّرعيّ للوجوب فيحقّق ما ادّعاه المشهور.

احتجّ الذّاهبون إلى التوقّف بأنّه لو ثبت كونه موضوعاً لشيء من المعاني لثبت بدليل واللّازم منتفٍ، لأنّ الدّليل إمّا العقل ولا مدخل له، وإمّا النّقل وهو إمّا الآحاد ولا يفيد العلم أو التّواتر، والعادة تقضي بامتناع عدم الاطّلاع على المتواتر من الباحث فكان الواجب أن لا يختلف فيه.

والجواب منع الحصر، فإنّ هاهنا قسماً آخر وهو ثبوته بالأدلّة التي قدّمناها.

حجّة من قال بالاشتراك بين ثلاثة أشياء استعماله فيها على حذو ما سبق في احتجاج السيّد على الاشتراك بين شيئين والجواب الجواب.

وحجّة القائل بأنّه للقدر المشترك بين الثّلاثة ـ وهو الإذْن ـ كحجّة من قال بأنّه لمطلق الطّلب وهو القدر المشترك بين الوجوب والنّدب وجوابها كجوابها.

وحجّة من قال بالاشتراك بين الأُمور الأربعة بنحو ما تقدّم في احتجاج من قال بالاشتراك. والجواب الجواب.

الأمر الثّاني: في دلالة الأمر على المرّة والتّكرار، قال صاحب «المعالم»: الحقّ أنّ صيغة الأمر بمجرّدها لا إشعار فيها بوحدة ولا تكرار وإنّما تدلّ على طلب الماهية، وخالف في ذلك قوم فقالوا: بإفادتها التّكرار، ونزّلوها منزلة أن يقال: «افعل أبداً» وآخرون فجعلوها للمرّة من غير زيادة عليها، وتوقّف في ذلك جماعة فلم يدروا لأيّهما هي.

لنا: أنّ المتبادر من الأمر طلبُ إيجاد حقيقة الفعل والمرّة والتكرار خارجان عن

⇐

⇐ حقيقته كالزّمان والمكان ونحوهما، فكما أنّ قول القائل: «اضرب» غير متناول لمكانٍ ولا زمانٍ ولا آلة يقع بها الضّرب، كذلك غير متناولٍ للعدد في كثرة ولا قلّةٍ.

نعم لمّا كان أقلّ ما يمتثل به الأمر هو المرّة لم يكن بدّ من كونها مرادةً ويحصل بها الامتثال، لصدق الحقيقة الّتي هي المطلوبة بالأمر بها.

ثمّ إنّه لا خَفاء في أنّه ليس المفهوم من الأمر إلّا طلب إيجاد الفعل ـ أعني المصدر ـ فيكون معنى «اضرب»: طلب ضَرْبٍ مّا، فلا يدلّ على صفة الضّرب من تكرار أو مرّةٍ أو نحو ذلك.

احتجّ القائلون بالتّكرار بوجوهٍ:

أحدها: أنّها لو لم تكن للتّكرار لما تكرّر الصّوم والصّلاة وقد تكرّرا قطعاً.

والثّاني: أنّ النّهي يقتضي التّكرار، فكذلك الأمر قياساً عليه، بجامع اشتراكهما في الدّلالة على الطّلب.

والثّالث: أنّ الأمر بالشيء نهي عن ضدّه، والنّهي يمنع عن المنهيّ عنه دائماً، فيلزم التّكرار في المأمور به.

والجواب عن الأوّل: المنع من الملازمة، إذ لعلّ التّكرار إنّما يفهم من دليل آخر، سلّمنا لكنّه معارض بالحجّ، فإنّه قد أُمر به ولا تكرار.

وعن الثّاني من وجهين:

أحدهما: أنّه قياس في اللغة وهو باطل وإن قلنا بجوازه في الأحكام.

وثانيهما: بيان الفارق، فإنّ النّهي يقتضي انتفاء الحقيقة، وهو إنّما يكون بانتفائها في جميع الأوقات، والأمر يقتضي إثباتها وهو يحصل بمرّةٍ.

وأيضاً التّكرار في الأمر مانع من فعل غير المأمور به بخلافه في النّهي، إذ التّروك تجتمع وتجامع كلّ فعل.

وعن الثّالث ـ بعد تسليم كون الأمر بالشّيء نهياً عن ضدّه أو تخصيصه بالضدّ العام وإرادة التّرك منه ـ منع كون النّهي الّذي في ضمن الأمر مانعاً عن المنهيّ عنه دائماً، بل ⇐

⇐ يتفرّع على الأمر الّذي هو في ضمنه، فإن كان ذلك دائماً فدائماً، وإن كان في وقت ففي وقتٍ.

ـ مثلاً ـ الأمر بالحركة دائماً يقتضي المنع من السّكون دائماً، والأمر بالحركة في ساعة تقتضي المنع عن السّكون فيها لا دائماً.

واحتجّ من قال بالمرّة: بأنّه إذا قال السيّد لعبده: «أُدْخُلِ الدَّارَ» ـ فدخلها مرّةً ـ عُدَّ ممتثلاً عرفاً، ولو كان للتّكرار لما عُدَّ.

والجواب: أنّه إنّما صار ممتثلاً، لأنّ المأمور به ـ وهو الحقيقة ـ حصل بالمرّة، لا لأنّ الأمر ظاهر في المرّة بخصوصها، إذ لو كان كذلك لم يصدق الامتثال فيما بعدها، ولا ريب ـ في شهادة العرف ـ بأنّه لو أتى بالفعل مرّةً ثانية وثالثة لعُدّ ممتثلاً وآتياً بالمأمور به، وما ذلك إلّا لكونه موضوعاً للقدر المشترك بين الوحدة والتّكرار ـ وهو طلب إيجاد الحقيقة ـ وذلك يحصل بأيّهما وقع.

واحتجّ المتوقّفون بمثل ما مرّ من أنّه لو ثبت لثبت بدليل، والعقل لا مدخل له، والآحاد لا يفيد، والتواتر يمنع الخلاف.

والجواب: منع حصر الدليل فيما ذكر، فإنّ سبق المعنى إلى الفهم من اللفظ أمارة وضعه له، وعدمه دليل على عدمه ولا يتبادر من الأمر إلّا طلب إيجاد الفعل، وذلك كافٍ في إثبات مثله.

الأمر الثّالث: في الفور والتّراخي، ذهب الشّيخ وجماعة إلى أنّ الأمر المطلق يقتضي الفور والتّعجيل، فلو أخّر المكلّف عصى.

وقال السيّد ـ رحمه الله ـ: هو مشترك بين الفور والتّراخي فيتوقّف في تعيين المراد منه على دلالةٍ تدلّ على ذلك.

وذهب جماعة منهم المحقّق أبو القاسم بن سعيد والعلّامة ـ رحمهما الله تعالى ـ إلى أنّه لا يدلّ على الفور ولا على التّراخي، بل على مطلق الفعل، وأيّهما حصل كان مجزياً، وهذا هو الأقوى.

⇐

⇐ لنا: نظير ما تقدّم في التّكرار من أنّ مدلول الأمر طلب حقيقة الفعل والفور والتّراخي خارجان عنها، وأنّ الفور والتّراخي من صفات الفعل فلا دلالة له عليهما.

حجّة القول بالفور أمور ستّة:

الأوّل: أنّ السيّد إذا قال لعبده: «اسقني» فأخّر العبد السّقي من غير عُذْرٍ عُدَّ عاصياً، وذلك معلوم من العُرف، ولولا إفادته الفور لم يُعَدّ من العُصَاة.

وأُجيبَ بأنّ ذلك إنّما يفهم بالقرينة لأنّ العادة قاضية بأنّ طلب السّقي إنّما يكون عند الحاجة إليه عاجلاً ومحلّ النّزاع ما تكون الصّيغة فيه مجرّدةً.

الثّاني: أنّه ـ تعالى ـ ذمّ إبليس على ترك السّجود لآدم ـ عليه السلام ـ بقوله ـ سبحانه ـ: ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ** ﴾ [الأعراف: ١٢]، ولو لم يكن الأمر للفور، لم يتوجّه عليه الذّمّ ولكان له أن يقول: إنّك لم تأمرني بالبدار، وسوف أسجد.

والجواب: أنّ الذّمّ باعتبار كون الأمر مقيّداً بوقت معيّن، ولم يأت بالفعل فيه والدّليل على التّقييد قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ** ﴾ [الحجر: ٢٩].

الثّالث: أنّه لو شُرّع التّأخير لوجب أن يكون إلى وقت معيّن واللّازم منتفٍ. أمّا الملازمة فلأنّه لولاه لكان إلى آخر أزمنة الإمكان اتفاقاً، ولا يستقيم لأنّه غير معلوم، والجهل به يستلزم التكليف بالمحال، إذ يجب على المكلّف حينئذٍ أن لا يؤخّر الفعل عن وقته، مع أنّه لا يعلم ذلك الوقت الذي كلّف بالمنع عن التّأخير فيه.

وأمّا انتفاء اللّازم فلأنّه ليس في الأمر إشعار بتعيين الوقت، ولا عليه دليل من خارج.

والجواب من وجهين:

أحدهما: النّقض بما لو صُرِّح بجواز التّأخير، إذ لا نزاع في إمكانه.

وثانيهما: أنّه إنّما يلزم تكليف المحال لو كان التأخير متعيّناً، إذ يجب حينئذٍ تعريف الوقت الّذي يؤخّر إليه، وأمّا إذا كان ذلك جائزاً فلا، لتمكّنه من الامتثال بالمبادرة، فلا يلزم تكليف المحال.

⇐

ـكما في الاستفهام والنّداء ـ ﴿ ولتبادر الفهم عند الأمر بشيءٍ، بعد الأمر بخلافه، إلى تغيير الأوّل دون الجمع بين الأمرين وإرادة التّراخي ﴾ فإنّ المولى إذا قال لعبده: «قُمْ» ثمّ قال له قبل أن يقوم: «اِضْطَجِعْ حتّى المَسَاء» يتبادر الفَهْمُ إلى أنّه

⇐ الرّابع: قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، فإنّ المراد بالمغفرة سببها وهو فعل المأمور به لا حقيقتها، لأنّها فعل الله ـ سبحانه ـ فيستحيل مسارعة العبد إليها وحينئذٍ فيجب المسارعة إلى فعل المأمور به.

والجواب: أنّ ذلك محمول على أفضليّة المسارعة لا على وجوبها وإلّا لوجب الفور فلا تتحقّق المسارعة لأنّها إنّما تتصوّر في الموسّع دون المضيّق، ألا ترى أنّه لا يقال ـ لمن قيل له: «صُمْ غداً» فصام ـ: إنّه سارع إليه.

والحاصل أنّ الإتيان بالمأمور به في الوقت الّذي لا يجوز تأخيره عنه لا يسمّى مسارعة ـ بحكم العرف ـ فلابدّ من حمل الأمر في الآية على النّدب وإلّا لكان مفاد الصّيغة فيها منافياً لما تقتضيه المادّة وذلك ليس بجائزٍ، فتأمّل.

الخامس: أنّ كلّ مخبر ومنشئٍ إنّما يقصد بقوله: «زيد قائم» و: «أنت حرّ» الزّمان الحاضر فكذلك الأمر إلحاقاً له بالأعمّ الأغلب.

والجواب: أنّ الأمر لا يمكن توجيهه إلى الحال، إذ الحاصل لا يطلب، بل إلى الاستقبال إمّا مطلقاً وإمّا الأقرب إلى الحال الّذي هو عبارة عن الفور، وكلاهما محتمل، فلا يصار إلى الحمل على الثّاني إلّا بدليل.

السّادس: أنّ النّهي يفيد الفور، فيفيده الأمر، لأنّه طلب مثله.

والجواب يعلم ممّا سبق.

حجّة القول بالاشتراك بين الفور والتّراخي لفظاً القرآن واستعمال أهل اللغة وأنّ الأمر ورد فيهما مراداً به الفور مرّةً والتّراخي أُخرى، وظاهر استعمال اللفظة في شيئين يقتضي أنّها حقيقة فيهما ومشترك بينهما.

والجواب: أنّ المتبادر من إطلاق الأمر ليس إلّا طلب الفعل، وأمّا الفور والتّراخي فإنّهما يفهمان من لفظه بالقرينة.

غيّر الأمر بالقِيام إلى الأمر بالاضطجاع، لا أنّه أراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما.

[رأي الشّارح]

﴿ **وفيه نظر** ﴾ لأنّا لا نسلّم ذلك عند خلوّ المقام عن القرائن، بل ليس مفهومه إلّا الطّلب استعلاءً، والفور والتّراخي مفوَّض إلى القرينة كالتَّكرار وعدمه فإنّه لا دلالة للأمر على شيء منهما.

[النّهي]

﴿ **ومنها** ﴾ أي: من أنواع الطّلب ﴿ **النّهي** ﴾ وهو طلب الكفّ عن الفعل استعلاءً ﴿ **وله حرف واحد وهو «لا» الجازمة في نحو قولك: «لا تَفْعَلْ»** ﴾ وفي عُرْف النُّحاة تُسمّى نفس هذه الصّيغة نهياً ـ في أيّ معنىً استعمل ـ كما يسمّى «اِفْعَلْ» أمراً.

[الأمر والنّهي شبيهان في الاستعلاء]

﴿ **وهو كالأمر في الاستعلاء** ﴾ لأنّه المتبادر إلى الفهم، وليس كالأمر في عدم الفور وعدم التّكرار، إذ الحقّ أنّ النّهي يقتضي الفور والتّكرار[1].

[رأي للسّكّاكيّ]

وقال السّكّاكيّ: إن كان الطّلب[2] بالأمر والنّهي راجعاً إلى قطع الواقع كقولك

---

(١) **قوله: «إذ الحقّ أنّ النهي يقتضي الفور والتكرار»**. أي: بنفسه، لا بدلالة القرائن، بخلاف الأمر، فإنّ الحقّ أنّ دلالته عليهما بالقرائن لا بنفسه.

(٢) **قوله: «وقال السّكّاكي: إن كان الطّلب»**. قال في الباب الرّابع من أبواب الطّلب ـ وهو النّهي ـ: والأمر والنّهي حقّهما الفور، والتّراخي يوقف على قرائن الأحوال، لكونهما للطّلب، ولكون الطّلب في استدعاء تعجيل المطلوب أظهر منه في عدم الاستدعاء له عند الإنصاف، قال:

⇐

للسّاكن: «تَحَرَّكْ»، وللمتحرّك: «لا تَتَحَرَّكْ»، فالأشبه المرّة، وإن كان راجعاً إلى اتّصال الواقع كقولك في الأمر للمتحرّك: «تَحَرَّكْ» ـ أي: في الاستقبال ـ وفي النّهي للمتحرّك: «لا تَسْكُنْ» فالأشبه الاستمرار.

[استعمال النّهي في غير معناه الموضوع له]

﴿ **وقد يستعمل في غير طلب الكفّ** ﴾ عن الفعل ـ كما هو مذهب البعض ـ ﴿ **أو** ﴾ طلب ﴿ **التَّرك** ﴾ ـ كما هو مذهب البعض ـ فإنّهم قد اختلفوا في أنّ مقتضى النّهي[1] كفّ النّفس عن الفعل ـ بالاشتغال بأحد أضداده ـ أو ترك الفعل، وهو

⇐ وأمّا الكلام في أنّ الأمر أصله في المرّة أم في الاستمرار، وأنّ النّهي أصل في الاستمرار أم في المرّة كما هو مذهب البعض، فالوجه هو أن ينظر إن كان الطّلب بهما راجعاً إلى قطع الواقع كقولك في الأمر للسّاكن: «تحرّك» وفي النّهي للمتحرّك: «لا تتحرّك» فالأشبه المرّة. وإن كان الطّلب بهما راجعاً إلى اتّصال الواقع ـ كقولك في الأمر للمتحرّك: «تحرّك» ولا تظنّنّ هذا طلباً للحاصل، فإنّ الطّلب حال وقوعه يتوجّه إلى الاستقبال ولا وجود في الاستقبال قبل صيرورته حالاً. وقولك في النّهي للمتحرّك: «لا تسكن» ـ فالأشبه الاستمرار اهمختصراً. [المفتاح: ٤٢٩]

(١) **قوله: «قد اختلفوا في أنّ مقتضى النّهي»**. قال صاحب «المعالم»: وقد اختلفوا في أنّ المطلوب بالنّهي ما هو؟ فذهب الأكثرون إلى أنّه هو الكفّ عن الفعل المنهيّ عنه، ومنهم العلّامة ـ رحمه الله ـ في «تهذيبه».

وقال في «النّهاية»: المطلوب بالنّهي نفس أن لا تفعل وحُكِيَ أنّه قول جماعةٍ كثيرةٍ وهذا هو الأقوى.

لنا: أنّ تارك المنهيّ عنه ـ كـ«الزّنا» مثلاً ـ يعدّ في العرف ممتثلاً ويمدحه العقلاء على أنّه لم يفعل من دون نظر إلى تحقّق الكفّ عنه، بل لا يكاد يخطر الكفّ ببال أكثرهم، وذلك دليل على أنّ متعلّق التكليف ليس هو الكفّ وإلّا لم يصدق الامتثال، ولا يحسن ⇐

نفس أن لا يفعل، والمذهبان متقاربان(١).

ففي الجملة قد يستعمل النّهي في غير معناه، وذلك بأن يستعمل لا لطلب الكفّ، أو التّرك **﴿كالتّهديد كقولك لعبدٍ لا يمتثل أمرك: «لا تمتثل أمري»﴾** فإنّه ظاهر أن ليس المراد طلب كفّه عن الامتثال.

أو يستعمل لطلب الكفّ أو التَّرْك لكن لا على سبيل الاستعلاء، بل إمّا على سبيل التّضرّع فيكون دُعاءً نحو: «اللهمّ لا تُشمِتْ بي أعدائي».

أوعلى سبيل التّلطّف فيكون التماساً كقولك لمن يساويك: «لاتفعل كذا أيّها الأخ».

وقد يستعمل الأمر والنّهي لطلب الدَّوام والثَّبات على ما عليه المخاطب من الفعل أو التّرك نحو: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾(٢) و: ﴿**لاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً**﴾(٣) أي: دُمْ وَاثْبُتْ على ذلك.

⇐ المدح على مجرّد التّرك.

احتجّوا: بأنّ النهي تكليف ولا تكليف إلّا بمقدور للمكلّف، ونفي الفعل يمتنع أن يكون مقدوراً له، لكونه عدماً أصليّاً، والعدم الأصليّ سابق على القدرة وحاصل قبلها وتحصيل الحاصل محال.

والجواب: المنع من أنّه غير مقدور، لأنّ نسبة القدرة إلى طرفي الوجود والعدم متساوية، فلو لم يكن نفي الفعل مقدوراً لم يكن إيجاده مقدوراً، إذ تأثير صفة القدرة في الوجود فقط وجوب لا قدرة.

(١) **قوله: «والمذهبان متقاربان»**. وفُرِّقَ بينهما بأنّه على الأوّل لا يحصل الامتثال بالتّرك لا عن قصد ـ كما إذا ترك ذاهلاً أو ناسياً ـ ويحصل على الثّاني بذلك.

والمثال: أنّ الذي ترك شرب الخمر ـ ذاهلاً أو ناسياً ـ لا يكون ممتثلاً على الأوّل للنّهي عن شربها، بخلاف الثّاني فإنّه عليه يكون ممتثلاً له.

(٢) الفاتحة: ٦.

(٣) إبراهيم: ٤٢.

[تقدير الشّرط بعد التّمنّي والاستفهام والأمر والنّهي]

﴿وهذه الأربعة﴾ يعني: التّمنّي والاستفهام والأمر والنهي ﴿يجوز تقدير الشّرط بعدها﴾ وإيراد الجزاء عقيبها مجزوماً بـ«إن» المضمرة مع الشّرط ﴿كقولك﴾ في التّمنّي ﴿«ليت لي مالاً أُنْفِقه» أي: «إنْ أُرْزَقْهُ﴾ أنفقه».

﴿و﴾ في الاستفهام: ﴿«أين بيتُكَ أَزُرْكَ» أي: «إن تُعَرِّفْنِيْه﴾ أَزُرْكَ».

﴿و﴾ في الأمر: ﴿«أكرمني أكرمك» أي: «إن تكرمني﴾ أكرمك».

﴿و﴾ في النّهي: ﴿«لا تَشْتِمْنِي يكن خيراً لك» أي: «إن لا تَشْتِمْنِي﴾ يكن خيراً لك».

[تحقيق التّقدير بوجهين]

وقد ذكر في تحقيقه وجهان[1]:

[الوجه الأوّل منقول عن عليّ بن عيسى تلميذ الطّيبي في شرح «التبيان»]

أحدهما: أنّ هذه الأربعة فيها معنى الطّلب[2]، والطّلب لا ينفكّ عن سبب حامل

---

(١) **قوله: «وقد ذكر في تحقيقه وجهان».** أي: في تحقيق جواز تقدير الشّرط بعد هذه الأشياء الأربعة وإيراد الجزاء عقيبها مجزوماً بـ«إن» المضمرة مع الشّرط وجهان:

الأوّل: نقله عن عليّ بن عيسى صاحب «مفاتيح الفتوح» في شرح «التّبيان» للطيّبي.

والثّاني: نقله عن المحقّق الرّضي في باب الجوازم من «شرح الكافية» ٢: ٢٦٥.

(٢) **قوله: «أحدهما: أنّ هذه الأربعة فيها معنى الطّلب».** هذا هو المنقول عن تلميذ الطّيبي ـ صاحب «التبيان» ـ عليّ بن عيسى في شرح قول الطيّبي: «واعلم أنّ هذه الأبواب الأربعة ـ أي: التّمنّي والاستفهام والأمر والنّهي ـ تشترك في الإعانة على تقدير الشّرط بعدها» قال في سبب ذلك: لأنّ فيها معنى الطّلب وهو لا ينفكّ عن سبب حامل للطّالب عليه لئلا يكون عبثاً، وذلك علّة وغرض، فوجوده مسبَّب عنه وذكر المسبّب قرينة مغنية عن ذكر حرف الشّرط والسّبب، لعدم تصوّر المسبّب بدون السّبب، وليس معنى الشّرط والجزاء ⇐

للطّالب عليه[1]، فوجود ذلك السّبب الحامل مسبَّب عن ذلك الطّلب في الخارج.

[العلّة الغائيّة مقدّم في التّصوّر الذّهني ومؤخّر في الوجود الخارجي]

لأنّ العلّة الغائيّة بوجودها معلولة للعلّة الفاعليّة وإن كانت بماهيّتها علّة لعلّيّة العلّة الفاعلة.

ولذا قالوا: إنّ الغاية تتقدّم في الذّهن على المعلول وتتأخّر في الخارج عنه، وهذا معنى قولهم: «أوّل الفكر آخر العمل».

ولمّا كان ذلك ـ أعني: كون وجود السّبب الحامل مسبّباً عن الطّلب في الخارج ـ مفهوماً من ذكر الطّلب ودلّ عليه ذكر المسبّب الّذي يصلح سبباً حاملاً عليه أغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشّرط والسّبب، إذ ليس معنى الشّرط والجزاء

⇐ إلّا ذكر السّبب والمسبّب، بخلاف الخبر فإنّه لا يلزم أن يكون لغرضٍ وسببٍ خارجٍ.

وإنّما يجيء الفعل بعد هذه الأبواب مجزوماً، لأنّ ذلك الفعل علّة غائيّة للطّلب السّابق كقولك: «ليت لي مالاً أنفقه» فإنّ غرضك من طلب المال هو الإنفاق، و«أين بيتك أزرك» فغرضك من معرفة بيته زيارته وكذا البواقي اهـ. [مفاتيح الفتوح: ٣٢٤، مخطوطة مكتبة المشهد الرضوي برقم ٦٣٠٨]

(١) **قوله: «عن سبب حامل للطّالب عليه»**. أي: على الطّلب، فإذا قيل: «ليت لي مالاً فأنفقه» فقد ذكر الطّلب وهو «ليت لي مالاً» ثمّ ذكره بعد «الإنفاق» الّذي هو سبب حامل للمتكلّم على الطّلب، فوجود ذلك السّبب الحامل ـ أي: الإنفاق ـ مسبَّب عن ذلك الطّلب في الخارج، لأنّ العلّة الغائيّة ـ مثل «الإنفاق» في المثال ـ بوجودها الخارجيّ معلولة للعلّة الفاعليّة وإن كانت تلك العلّة الغائيّة بماهيّتها المتصوّرة في الذّهن علّة لعلّيّة العلّة الفاعليّة، ولذا اشتهر القول بأنّ العلّة الغائيّة متقدّمة على المعلول ذهناً ومتأخّرة عنه خارجاً.

وما ذكره الشّارح هاهنا في العلّة الغائيّة إنّما أخذه عن القوشجيّ في أوّل الفصل الثالث من شرح «التّجريد» فراجعه.

إلّا سببيّة الأوّل ومسبّبيّة الثّاني، فانجزم السّبب الحامل بـ«إنْ» مقدّرة بعد هذه الأشياء.

[الوجه الثّاني كلام الرّضيّ]

وثانيهما: أنّ كلّ كلام[1] لابدّ فيه من حامل للمتكلّم به عليه، والحامل على

---

(١) **قوله: «وثانيهما: أنّ كلّ كلام»**. قال المحقّق الرّضيّ في باب الجوازم من «شرح الكافية» ٢: ٢٦٥: اعلم أنّ كلّ ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء يصحّ أن يجاب بمضارع مجزوم إلّا النّفي، لأنّ غير النّفي منها طلب والنّفي خبر محض، والطّلب أظهر في تضمّن معنى الشّرط إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر.

وذلك لأنّ كلّ كلام لابدّ فيه من حامل للمتكلّم به عليه، وحامله على الكلام الخبريّ إفادة المخاطب بمضمونه، تقول: «ضرب زيد» أو «ما ضرب زيد» إذا قصدت إفهام المخاطب ضرب «زيد» أو عدم ضربه.

وأمّا الحامل على الكلام الطّلبيّ فيكون المطلوب مقصوداً للمتكلّم إمّا لذاته أو لغيره، ومعنى كونه مقصوداً لغيره أنّه يتوقّف ذلك الغير على حصوله، وهذا هو معنى الشّرط ـ أعني توقّف غيره عليه ـ فإذا ذكرت الطّلب ولم تذكر بعده ما يصحّ توقّفه على المطلوب جوّز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لنفسه ولغيره، وإن ذكرت بعده ذلك غلب على ظنّه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور بعده، لا لنفسه، فيكون إذن معنى الشّرط في الطّلب مع ذكر ذلك الشّيء ظاهراً.

وأمّا الخبر فإنّه إذا ورد جملة على المخاطب فالظّاهر أنّه إنّما تكلّم به المتكلّم لإفادة المخاطب مضمونه لا على أنّ مضمونه مقصود لنفسه أو لغيره، إذ قد يخبر بشيء مع أنّ ذلك الشّيء غير مقصود للمخبر كقولك: «يضرب زيد» مع كراهتك لضربه، فلو جئت أيضاً بعد الخبر بما يصلح أن يكون جزاءً لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب إلى أنّه جزاؤه، إذ ذلك في الطّلب إنّما كان لتبادر فهمه إلى أنّ المطلوب مقصود مّا لذاته أو لغيره، ومع ذكر الغير فالأولى أن يكون له.

⇐

الكلام الخبري إفادة المخاطب مضمونه، وعلى الطّلبي كون المطلوب مقصوداً للمتكلّم إمّا لذاته أو لغيره، يعني: يتوقّف ذلك الغير على حصوله، وتوقّف غيره على حصوله هو معنى الشّرط، فإذا ذكرت الطّلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقّفه على المطلوب جوّز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لنفسه ولغيره، وإن ذكرت بعده ذلك غلب على ظنّه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور لا لنفسه، فيكون إذاً معنى الشّرط مع ذكر ذلك الشّيء ظاهراً.

[تقدير الشّرط بعد هذه الأربعة مشروط بشرطين]

هذا إذا كان المذكور بعد هذه الأربعة صالحاً لأن يكون جزءاً من مفهومها.

وقُصِد به السّببيّة بخلاف قولنا: «أينَ بيتك أضرب زيداً في السّوق»، إذ لا معنى لقولنا: إن تُعَرِّفْنِيْهِ أضرب زيداً في السّوق.

[جواب سؤال]

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ[1] الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ فَلِأَنَّ الشّرط

⇐ فلمّا تقرّر أنّ في الطّلب مع ذكر ما يصلح جزاء بعده معنى الشّرط جاز لك أن تحذف فاء السببيّة وتجزم به الجزاء كما تجزم بـ«إن».

وانجزامُ الجزاءِ بهذه الأشياء ـ لا بـ«إن» مقدّرةً ـ ظاهرُ مذهبِ الخليل، لأنّه قال: إنّ هذه الأوائل كلّها فيها معنى «إنْ» فلذلك انجزم الجواب.

ومذهب غيره أنّ «إنْ» مع الشّرط مقدّرة بعدها وهي دالّة على ذلك المقدّر.

ولعلّ ذلك لاستنكارهم إسناد الجزم إلى الفعل.

وليس ما استبعدوه ببعيدٍ؛ لأنّه إذا جاز أن يجزم الاسم المتضمّن معنى «إنْ» فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمّن معناها فعلاً واحداً اهـ.

(١) قوله: «وأمّا قوله ـ تعالى ـ: «قل لعبادي». جواب عن سؤال مقدّر ـ كما نصّ عليه الرّومي ـ ⇐

⇐ وهو أنّ إقامة الصّلاة لا تكون مسبّبة عن القول، إذ كثيراً مّا يكون متخلّفاً عنه، فالمذكور بعد الأمر ـ أعني «يقيموا» ـ لا يصلح جزاء له فكيف الجزم؟

وذهب الفرّاء في الآية إلى أنّ الجزم بإضمار اللّام الجازمة، والتّقدير: «قل للذين آمنوا ليقيموا الصّلاة».

وردّ بأنّ إضمار الجازم في الأفعال كإضمار الجارّ في الأسماء وهو ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن وإن وقع في الأشعار نحو:

محمّد تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبَالا

قال ابن هشام في باب اللّام العاملة للجزم من كتاب «المغني»: وقد تحذف اللّام في الشعر ويبقى عملها كقوله:

فلا تستطِلْ منّي بقائي ومُدّتي ولكِنْ يكُنْ للخير منك نَصِيبُ

وقوله:

محمّدُ تَفْدِ نفسك كلُّ نفسٍ إذا ما خفتَ من أمرٍ تبالا

أي: «ليكُنْ» و: «لتَفْدِ» و: «التّبال» الوَبال، أُبدلت الواو المفتوحة تاءً مثل: «تَقْوَى» والأصل: «وقيى».

ومنع المبرّد حذف اللّام وإبقاء عملها حتّى في الشّعر، وهذا الّذي منعه المبرّد في الشّعر أجازه الكسائيّ في الكلام، لكن بشرط تقدّم «قُلْ» وجعل منه: ﴿**قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ**﴾ [إبراهيم: ٣١]، أي: «ليقيموها».

ووافقه ابن مالك في «شرح الكافية»، والجمهورُ على أنّ الجزم في الآية مثله في قولك: «ايتني أُكْرِمْك» وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوالٍ:

أحدها: للخليل وسيبويه أنّه بنفس الطّلب، لما تضمّنه من معنى «إنْ» الشّرطيّة كما أنّ أسماء الشّرط إنّما جزمت لذلك.

والثّاني: للسيرافي والفارسيّ أنّه بالطّلب لنيابته مناب الجازم الّذي هو الشّرط المقدّر، كما أنّ النّصب بـ«ضرباً» في قولك: «ضرباً زيداً» لنيابته عن «اضرب» لا لتضمّنه معناه.

⇐

⇐ والثّالث: للجمهور أنّه بشرط مقدّر بعد الطلب.

وهذا أرجح من الأوّل؛ لأنّ الحذف والتّضمين وإن اشتركا في أنّهما خلاف الأصل، لكن في التّضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، وأيضاً فإنّ تضمين الفعل معنى الحرف إمّا غير واقع أو غير كثير.

وأرجح من الثّاني أيضاً، لأنّ نائب الشّيء يؤدّي معناه، والطّلب لا يؤدّي معنى الشّرط.

وأبطل ابن مالكٍ بالآية أن يكون الجزم في جواب شرط مقدّر؛ لأنّ تقديره يستلزم ألّا يتخلّف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال، ولكن التخلّف واقع.

وأجاب ابنه بأنّ الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال، لا إلى كلّ فردٍ، فيحتمل أنّ الأصل: «يَقُم أكثرهم» ثمّ حذف المضاف وأُنيب عنه المضاف إليه، فارتفع واتّصل بالفعل.

وباحتمال أنّه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقاً، بل المخلصين منهم، وكلّ مؤمن مخلص قال له الرّسول أقم الصّلاة أقامها.

وقال المبرّد: التّقدير: «قل لهم أقيموا يقيموا» والجزم في جواب «أقيموا» المقدّر لا في جواب: «قل».

ويردّه أنّ الجواب لابدّ أن يخالف المجاب:

إمّا في الفعل والفاعل نحو: «ايتني أكرمك».

أو في الفعل نحو: «أسلم تدخل الجنّة».

أو في الفاعل نحو: «قم أقم» ولا يجوز أن يتوافق فيهما.

وأيضاً فإنّ الأمر المقدّر للمواجهة و«يقيموا» للغيبة.

وقيل: «يقيموا» مبنيّ؛ لحلوله محلّ «أقيموا» وهو مبنيّ، وليس بشيء، اهمختصراً.

وقال المحقّق الرّضي في باب الجوازم من «شرح الكافية» ٢: ٢٦٦: وقيل في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ** ﴾ [الصّفّ: ١٠]، إلى قوله: ﴿ **يَغْفِرْ لَكُمْ** ﴾ [آل عمران: ٣١]: إنّ قوله: «يغفر لكم» جواب لقوله: «تؤمنون» لأنّه بمعنى: «آمنوا» وليس بجواب: «هل أدلّكم» لأنّ المغفرة لا تحصل بالدّلالة.

⇐

لا يلزم أن يكون علّةً تامّةً لحصول الجزاء، بل يكفي في ذلك توقّف الجزاء عليه، وإن كان متوقّفاً على شيء آخر، نحو: «إن توضّأت صحّ صلاتك».

[شرط جزم المضارع بعد الأربعة قصد السّببيّة]

وإذا لم يقصد السّببيّة[1] يبقى المضارع على رفعه.

إمّا حالاً نحو: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[2].

أو وصفاً نحو: «أكرم رجلاً يحبّك».

أو استينافاً ـ أي: جواباً عن سؤال يتضمّنه ما قبله ـ نحو: «قم يدعونك».

[العرض]

﴿وأمّا العَرْض﴾ وإن عدّه النُّحاة أحد الأشياء الّتي يقدّر بعدها الشّرط ويجزم في جوابه المضارع ﴿كقولك: «ألا تَنْزِلُ تُصِبْ خيراً»﴾ أي: إنْ تَنْزِلْ تُصِبْ خيراً

⇐ ولا منع من أن نقول: هو جوابه كما مرّ في الكلام على لام الأمر في قوله ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا﴾.

وقال المبرّد في مثله: إنّ «يقيموا» جواب «أقيموا» مقدّراً، أي: «قل أقيموا يقيموا».

وليس بشيءٍ، لأنّه مثل ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ على قراءة أبي عمرو، وفيه من التكلّف ما فيه، اهـ بتصرّفٍ يسير.

(١) **قوله: «وإذا لم يقصد السّببيّة»**. التقطه من فخر الشّيعة المحقّق الرّضيّ في باب الجوازم من «شرح الكافية» ٢: ٢٦٦ حيث قال في شرح قول ابن الحاجب: «إذا قصد السّببيّة»: أمّا إذا قصد الاستئناف نحو: «قم يدعوك الأمير» وقال:

وقال رائدهم أرسوا نزاولها　　فكلّ حتف امرئٍ يجري بمقدار

أو الوصف نحو: ﴿وَلِيّاً يَرِثُنِي﴾ ـ على قراءة الرّفع ـ.

أو الحال نحو: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ و: ﴿لَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ﴾ وجب الرّفع اهـ.

(٢) الأنعام: ٩١.

﴿ **فمولّد من الاستفهام** ﴾ أي: ليس هو باباً على حِدَةٍ، بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفيّ وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام؛ لأنّه يعرف المتكلّم عدم النّزول ـ مثلاً ـ فالاستفهام عنه يكون طلباً للحاصل فيتولّد منه ـ بقرينة الحال ـ عَرْض النّزول على المخاطب وطلبه منه.

[لزوم مخالفة الجواب للمجاب إلّا عند الكسائي]

وهذه في التّحقيق همزة إنكار، أي: لا ينبغي لك أن لا تنزل، وإنكار النّفي إثبات، فلهذا صحّ تقدير الشّرط المثبت بعده نحو: «إنْ تَنْزِلْ تُصِبْ خيراً»، فإنّ الشّرط المقدّر بعد هذه الأشياء يجب أن يكون من جنسها، فلايصحّ تقدير المنفيّ بعد المثبت وبالعكس، مثلاً لا يجوز: «لا تكفر تدخل النّار» و«أسْلِم تدخل النّار» يعني: «إن تكفر» أو «إن لا تسلم تدخل النّار» خلافاً للكِسائيّ[1] فإنّه يجوّزه تعويلاً على القرينة.

---

(١) **قوله: «خلافاً للكسائي»**. مرويّ عن المحقّق الرّضيّ حيث قال في الباب المذكور من الشرح المذكور ٢: ٢٦٧: يعني أنّ الكسائيّ يجوّز عند قيام القرينة أن يضمر المثبت بعد المنفيّ وعلى العكس، فيجوّز «لا تكفر تدخل النّار» ـ أي: «إن تكفر تدخل النّار» ـ كما يجوّز: «لا تكفر تدخل الجنّة» ويجوّز أيضاً: «أسلم تدخل النّار» بمعنى: «إن لا تسلم تدخل النّار».

وقال غيره: بل يجب أن يكون المقدّر مثل المظهر نفياً وإثباتاً.

وأمّا قولهم في العَرْض: «ألا تنزل تصب خيراً» ـ أي: «إن تنزل تصب» ـ فلأنّ كلمة العَرْض همزة إنكار دخلت على حرف النّفي فتفيد الإثبات.

وليس ما ذهب إليه الكسائيّ ببعيد لو ساعده نقل اهـ.

فقول التّفتازاني قبيل هذا: «وهذه في التّحقيق همزة إنكار» إلى آخره منقول عن الرّضي أيضاً.

[جواز تقدير الشّرط في غير المواضع الأربعة]

﴿ويجوز تقدير الشّرط في غيرها[١]﴾ أي: في غيرهذه المواضع **﴿لقرينة نحو: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾[٢] أي: إن أرادوا أولياء بحقّ﴾** فإنّه هو الّذي يجب أن يتولّى به وحده، ويعتقد أنّه هو المولى والسّيّد؛ لأنّ قوله: «أم اتّخذوا» إنكار لكلّ وليّ سواه[٣].

فإن قلت: لا شكّ[٤] أنّه إنكار توبيخ، يعني: لا ينبغي أن يتّخذ من دون الله أولياء وحينئذٍ يترتّب عليه قوله: «فاللّه هو الوليّ» من غير تقدير شرط، كما يقال: لا ينبغي أن يعبد غير الله فاللّه هو المستحقّ للعبادة.

قلت: ليس كلّ ما فيه معنى الشّيء حكمه حكم ذلك الشّيء[٥]؛ ولا يخفى على ذي طبع حُسْنُ قولنا: «لا تضرب زيداً فهو أخوك» بالفاء، بخلاف «أتضرب زيداً

---

(١) **قوله: «ويجوز تقدير الشرط في غيرها»**. ولا مضارع هنا فلا يقال: إنّ قوله: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا﴾ استفهام، فيكون داخلاً في تلك المواضع.

(٢) الشّورى: ٩.

(٣) **قوله: «إنكار لكلّ وليّ سواه»**. وشرح ذلك أنّ «أم» منقطعة بمعنى «بل» والهمزة والاستفهام الحقيقيّ لا يصحّ هنا فهو للإنكار، و«أولياء» نكرةٌ في سياق النّفي فتفيد العموم، فهو إنكار لكلّ وليّ سواه ـ عزّ وجلّ ـ.

(٤) **قوله: «فإن قلت: لا شكّ»**. أي: لا شكّ أنّه لو قيل: «لا ينبغي أن يتّخذ غير الله وليّاً بسبب أنّ الله هو الوليّ بحقّ» كان المعنى صحيحاً بدون تقدير الشّرط وبدون حمل الفاء على الجزائيّة قرينة عليه، بل يصحّ أن يكون الفاء عاطفة لجملة السّبب على المسبّب؟

(٥) **قوله: «ليس كلّ ما فيه معنى الشّيء حكمه حكم ذلك الشّيء»**. قد تقدّم أنّ هذا الكلام منقول عن الشّيخ عبدالقاهر في فصل مسائل «إنّما» من «دلائل الإعجاز»: ٢٥٣ وهذا نصّه: وفرقٌ بين أن يكون في الشّيء ـ أي «إنّما» ـ معنى الشّيء ـ أي: «ما» و«إلّا» ـ وبين أن يكون الشّيءُ الشّيءَ على الإطلاق اه.

فهو أخوك» استفهامَ انكار، فإنّه لا يحسن إلّا بالواو الحاليّة.

وذلك لأنّهم وإن جعلوا استفهام الإنكار بمعنى النّفي لم يقصِدوا أن لا فرق بينهما أصلاً، لأنّ كلّ سليم الذّوق يجد من نفسه التّفاوت وأنّه يصِحّ وقوع أحدهما حيث لا يصحّ وقوع الآخر، وحذف الشّرط في الكلام كثير، وستعرّض له في بحث الإيجاز ـ إن شاء الله تعالى ـ.

[النّداء]

﴿ **ومنها** ﴾ أي: من أنواع الطّلب ﴿ **النّداء** ﴾ وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب «أدعو» لفظاً أو تقديراً[1].

فـ«أَيا» و«هَيا» للبعيد، وقد ينزّل غير البعيد منزلة البعيد ـ لكونه نائماً أو ساهياً ـ حقيقةً أو بالنّسبة إلى الأمر الّذي يناديه له، يعني: أنّه بلغ من عُلُوّ الشّأن إلى حيث إنّ المخاطب لا يفي بما هو حقّه من السّعي فيه، وإن بذل وُسْعَه واستفرغ جُهْدَه فكأنّه غافل عنه بعيد.

و«أَي» والهمزة للقريب، وقد تستعملان في البعيد، تنبيهاً على أنّه حاضر في القلب لا يغيب عنه أصلاً كقوله:

أَسُكّانَ نَعْمانِ الأراكِ تَيقّنوا[2] بأنّكم في رَبْعِ قَلْبِيَ سُكّانُ

---

(١) **قوله: «لفظاً أو تقديراً»**. النيابة اللفظيّه نحو: «يا الله» والتقديريّة نحو: ﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذَا** ﴾ [يوسف: ٢٩]، أي: «يا يوسفُ أعرض».

(٢) **قوله: «أسكّان نَعْمان الأراك تيقّنوا»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ والقائل محمّد بن سلطان بن محمّد بن حَيُّوْس الغنويّ شاعر الشّام المتوفّى سنة ٤٧٣هـ والمولود سنة ٣٩٤هـ وهو من قطعة يقول فيها:

أَسُكّانَ نَعْمانِ الأَراكِ تَيقّنوا بأنّكم في رَبْع قلبي سُكّانُ

⇐

وأمّا «يا» فقيل حقيقة في القريب والبعيد، لأنّها لطلب الإقبال مطلقاً(١).

وقيل: بل للبعيد(٢)، واستعمالها للقريب إمّا لاستقصار الدّاعي نفسه

⇐ ودُوْمُوا على حفظ الوِداد فطالما … بُـلِينَا بأَقْـوامٍ إذا حُـفِظُوْا خَـانُوْا
رَعَـيْنَا لهـم حِـفْظَ الوِداد فـما رَعَـوْا … وصُـنَّا هَـواهـم أن يُـذَالَ فـما صَـانُوْا
سَلُوْا النَّوْمَ عـنّي مُـذْ تـناءَتْ دِيـارُكـم … هـل اكـتحلَتْ بـالنّوم لي بـعدُ أَجْـفَانُ
وهَلْ جَـرَّدَتْ أسـيافَ بـرقٍ ديـارُكـم … فكـانت لهـا إلّا جـفوني أَجْـفَانُ

«نَعْمان» بفتح النّون اسم وادٍ بين عرفات والطّائف و«الأَراك» بفتح الهمزة، وسمّي المكان بـ«نعمان الأراك» لكثرة الأراك ـ وهو شجر السّواك ـ فيه. «تيقّنوا» أمر من اليقين و«الرّبع» بالفتح المنزل. والهمزة في «أسكّان» للنّداء، والباء في «بأنّكم» زائدة وجملة «أنّ» وما بعده في محلّ مفعولي «تيقّنوا» والمعنى: أنّكم يا سكّان ذلك المكان ساكنون في قلبي وإن كنتم ظاهراً في نَعْمان الأراك. استعمل الهمزة التي هي للقريب مع بُعْدهم تنبيهاً على أنّهم حاضرون في قلبه دائماً. وفي قوله: «أسكّان» استعارة تبعيّة في النّداء حيث شبّه القريب المعنويّ بالحسّي بجامع ترتّب الأنس على كلّ منهما فاستعمل فيه الهمزة التي لنداء القريب الحسّي و«تيقنوا» لتحقيق ما ادّعاه، وزيادة الباء وكلمة «أنّ» لدفع الشكّ ـ كما قرره العامليّ في «العقود» ـ.

والأبيات لابن حيّوس في «النّجوم الزّاهرة» و«مختصر تاريخ دمشق» و«مرآة الجنان» ونسب إلى أبي بكر بن باجة المعروف «بابن الصّائغ» في «معجم الأُدباء» و«نفح الطّيب» وكتاب «وفيات الأعيان».

وأكّد ابن خلّكان نسبتها إلى: أبي بكر محمّد بن باجة التجيبيّ الأندلسيّ السرقسطيّ المعروف بابن الصّائغ الفيلسوف الشّاعر المشهور المتوفّى في رمضان ٥٣٣هـ. [ديوان ابن حيّوس ٢: ٦٤٥]

(١) هذا قول ابن الحاجب وهو أقرب بدليل الاستعمال في القريب والبعيد على السّواء ودعوى المجاز في أحدهما خلاف الأصل ـ كما قرّره الرّومي ـ.

(٢) هذا قول الزّمخشريّ.

واستبعاده[١] عن مرتبة المدعوّ نحو: «يا اللّه».

وإمّا للتّنبيه على عِظَم الأمر وعلوّ شأنه وأنّ المخاطب مع تهالكه على الامتثال كأنّه غافل عنه بعيد، نحو: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾[٢][٣].

وإمّا للحرص على إقباله كأنّه أمر بعيد، نحو: ﴿ يٰا مُوسىٰ أَقْبِلْ ﴾[٤].

وإمّا للتّنبيه على بَلادته وأنّه بعيد من التّنبيه نحو: «اِسمَعْ يا أيّها الرّجل».

وإمّا لانحطاط شأنه تبعيداً له عن المجلس نحو: «يا هذا».

[استعمال النّداء في الإغراء]

﴿ وقد يستعمل صيغته ﴾ أي: صيغة النّداء **﴿ في غير معناه ﴾** وهو طلب الإقبال **﴿ كالإغراء[٥] في قولك لمن أقبل يتظلّم: «يا مظلوم» ﴾** فإنّه ليس لطلب الإقبال، لكونه حاصلاً وإنّما الغرض إغراؤه على زيادة التّظلّم وبثّ الشّكوى.

---

(١) قال الرّومي: هذا كلام صاحب الكشّاف. وفيه بحث، لأنّ الدّاعي ربّما يقول في دعائه: «يا قريباً غير بعيد» وربّما يقول: «يا من هو أقرب إليّ من حبل الوريد» فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور فالظاهر هاهنا قول ابن الحاجب.

(٢) المائدة: ٦٧.

(٣) **قوله: «يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك»**. نزل في تنصيب أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ وتأميره واستخلافه، فاستخلفه رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ في غدير خُمٍّ عند رجوعه من حجّة الوداع.

(٤) القصص: ٣١.

(٥) **قوله: «كالإغراء»**. وهو إلزام المخاطب العكوف على ما يُحْمَدُ العكوف عليه من مواصلة ذوي القربى والمحافظة على العهود ونحو ذلك، وفي الاصطلاح، ـ وهو المراد منه هاهنا ـ: التّرغيب على الشّيء.

[استعمال النّداء في الاختصاص]

﴿ والاختصاص (١) في قولهم: «أنا أفعل كذا أيّها الرّجل» ﴾ فإنّ قولنا: «أيّها

---

(١) **قوله: «الاختصاص»**. قال المحقّق الرّضي في آخر باب المنادى من «شرح الكافية» ١: ١٦١: وممّا أصله النّداء باب الاختصاص، وذلك أن تأتي بـ«أيّ» وتجريه مجراه في النّداء من ضمّه والمجيء بـ«هاء التّنبيه» في مقام المضاف إليه، ووصف «أيّ» بذي اللّام، وذلك بعد ضمير المتكلّم الخاصّ كـ«أنا» و: «إنّي» أو المشارك فيه نحو: «نحن» و: «إنّنا» لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضّمير من بيان أمثاله بما نسب إليه.

وهو إمّا في معرض التّفاخر نحو: «أَنَا أكرم الضّيف أيُّها الرّجل» ـ أي: أَنَا اختصّ من بين الرّجال بإكرام الضّيف ـ. أو في معرض التّصاغر نحو: «أنا المسكين أيّها الرّجل» ـ أي: مختصّاً بالمسكنة من بين الرّجال ـ.

أو لمجرّد بيان المقصود بذلك الضّمير، لا للافتخار، ولا للتّصاغر نحو: «أنا أدخل أيّها الرّجل» و: «نحن نقرأ أيّها القوم».

فكلّ هذا في صورة النّداء وليس به، بل المراد بصفة «أيّ» هو ما دلّ عليه ضمير المتكلّم السّابق لا المخاطب، وإنّما نقل من باب النّداء إلى باب الاختصاص لمشاركة معنويّة بين البابين، إذ المنادى أيضاً مختصّ بالخطاب من بين أمثاله.

ولا يجوز في باب الاختصاص إظهار حرف النّداء مع «أيّ» لأنّه لم يبق فيه معنى النّداء لا حقيقةً ـ كما في «يا زيد» ـ ولا مجازاً ـ كما بقي في المتعجّب منه والمندوب ـ فكره استعمال علم النّداء في الخالي عن معناه بالكليّة.

وحال ظاهر «أيّ» ووصفه من ضمّ الأوّل ولزوم رفع الثّاني كحالهما في النّداء لكن مجموع نحو: «أيّها الرّجل» في باب الاختصاص في محلّ النصب لوقوعه موقع الحال ـ أي: مختصّاً من بين الرّجال ـ.

وقد يقوم مقام «أيّ» ـ المذكور ـ اسم منصوب دالّ على المراد من الضّمير المذكور إمّا معرّف باللّام نحو: «نحن العربَ أقرى للنُّزُل» أو مضاف نحو قوله ـ صلّى الله عليه وآله

⇐

الرّجل» أصله: تخصيص المنادي بطلب إقباله عليك، ثمّ جُعِلَ مجرّداً عن طلب الإقبال ونقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه.

وهو إمّا في معرِض التّفاخر نحو: «أنا أُكْرِمُ الضَّيْفَ أيّها الرّجل»(1) أي: مختصّاً

⇐ وسلّم ـ: «إنّا معاشرَ الأنبياء فينا بُكْءٌ» ـ أي: قلّة كلام ـ.

وربّما كان المنصوب عَلَماً قال:

* بنا تميماً يكشف الضَّبَّاب *

قال: قال المصنّف ـ أي: ابن الحاجب ـ:

١ ـ المعرّف باللّام ليس منقولاً عن النّداء؛ لأنّ المنادى لا يكون ذا اللّام.

٢ ـ ونحو: «أيّها الرّجل» منقول قطعاً.

٣ ـ والمضاف يحتمل الأمرين:

١ ـ أن يكون منقولاً عن المنادى ونصبه بـ«يا» المقدّرة كما في «أيّها الرّجل» ـ.

٢ ـ وأن ينتصب بفعل مقدّرٍ ـ كـ«أعني» أو «أخصّ» أو «أمدح» ـ والنقل خلاف الأصل، فالأولى أن ينتصب انتصاب نحو: «نحنُ العربَ» هذا كلامه.

والأولى أن يقال: الجميع منقول عن النّداء وانتصابه انتصاب المنادى إجراءً لباب الاختصاص مجرى واحد.

ثمّ نقول: لكنّهم جوّزوا النّصب ودخول اللّام في نحو: «نحن العرب» لأنّه ليس بمنادىً حقيقةً، ولأنّه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النّداء المكروه مجامعته للّام.

وقد يأتي الاختصاص الّذي باللّام أو الإضافة بعد ضمير المخاطب نحو: «سبحانك الله العظيم» و: «بك أهل الرّحمة أتوسّل».

قالوا: وإن كان الاختصاص باللّام أو الإضافة بعد ضمير الغائب نحو: «مررت به الفاسق» أو بعد الظّاهر نحو: «الحمد للّه الحميد» أو كان المختصّ منكراً، فليس من هذا الباب بل هو منصوب إمّا على المدح أو الذمّ أو الترحّم اهباختصارٍ يسيرٍ.

(١) **قوله: «أنا أكرم الضّيف أيّها الرّجل»**. كلمة «أنا» مبتدأ وجملة «أكرم الضّيف» خبره و«أيّ» مبنيّ على الضّمّ في محلّ نصب مفعول لمحذوف وجوباً ـ أي: «أخصّ» ـ و«الرّجل» ⇐

من بين الرّجال بإكرام الضَّيْف.

أو التّصاغر نحو: «أنا المِسْكين أيّها الرّجل» أي: مختصّاً بالمسكنة.

أو لمجرّد بيان المقصود بذلك الضّمير لا للتّفاخر ولا للتّصاغر نحو: «أنا أدخل أيّها الرّجل» و: «نحن نقري أيّها القوم»[١]، فكلّ هذا صورته صورة النّداء وليس به؛ لأنّ «أيّاً» وما جعل وصفاً له لم يرد به المخاطب، بل هو عبارة عمّا دلّ عليه ضمير المتكلّم السّابق، ولا يجوز فيه إظهار حرف النّداء[٢] لأنّه لَمْ يَبْقَ فيه معنى النّداء أصلاً فكره التّصريح بأداته.

فقوله: «أيّها الرّجل» فـ«أيّ» مضموم و«الرّجل» مرفوع ـ كما في النّداء ـ لكن مجموعه في محلّ النّصب على الحال، ولهذا قال المصنّف في تفسيره ﴿أي: **مخصّصاً من بين الرّجال** ﴾.

⇐ مرفوع نعت لـ«أيّ» باعتبار اللّفظ، والجملة في محلّ نصبٍ على الحال وهو قوله ـ منقولاً عن المحقّق الرّضي ـ: أي: مختصّاً من بين الرّجال بإكرام الضّيف.

(١) **قوله: «ونحن نقري أيّها القوم»**. هذا ما وقع في نسخ الكتاب وقد ثبت أنّ العبارة منقول عن الرّضي والثّابت فيه: «نقرأ» من القراءة وهو أنسب بما مثّل له وهو عدم التّفاخر وعدم التّصاغر، و«نقري» من القرى إنّما يكون للتّفاخر كما قال حسّان:

* لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحىٰ *

(٢) **قوله: «ولا يجوز فيه إظهار حرف النداء»**. أي: لا يجوز في الاختصاص إظهار حرف النّداء إذ لم يبق فيه معنى النّداء أصلاً، أي: لا حقيقةً كما في «يا زيد» ولا مجازاً كما في المتعجّب منه والمندوب، فإنّهما مندوبان دخلهما معنى التّعجّب والتّفجّع، فمعنى «يا للماء»: «أُحْضُرْ حتّى أتعجّب منك» ومعنى «يا محمّداه»: «تعال فإنّا مشتاقون إليك».

وتوهّم بعضهم بأنّه يمكن أن يكون «أيّها الرّجل» خطاباً لنفسه ونداء له مجازاً؛ بأن يطلب من نفسه الإقبال على ذلك الفعل ـ أي: إكرام الضّيف مثلاً ـ لكن هذا التوهّم لا يجري في نحو: «اللهمّ اغفر لنا أيّتها العِصابة».

وقد يقوم مقام «أيّ» اسم منصوب إمّا معرّف باللّام نحو: «نحن العُرْبَ أَقْرَى النّاس للضّيف».

أو مضاف نحو: «إنّا معاشِرَ الأنبياء».

وربّما يكون عَلَماً نحو: * بنا تميماً يُكْشَفُ الضَّبابُ *(١).

[كلام عن ابن الحاجب]

قال ابن الحاجب: المعرّف ليس منقولاً من النّداء؛ لأنّ المنادى لا يكون ذا لام ونحو: «أيّها الرّجل» منقول قطعاً.

والمضاف يحتمل الأمرين: النَّقل فيكون منصوباً بـ«يا» مقدّرة، وكونه مثل المعرّف فيكون منصوباً بتقدير «أعني» أو «أخصّ».

[كلام للمرزوقي]

قال الإمام المروزقيّ(٢) في قوله:

---

(١) **قوله: «بنا تميماً يكشف الضَّبابُ»**. أورده سيبويه في **الكتاب** على أنّ «تميماً» منصوب بإضمار فعلٍ على معنى الاختصاص والفخر، وأورده الشّارح ـ تبعاً للمحقّق الرّضي ـ على أنّ المنصوب على الاختصاص ربّما كان علماً.

«تميم» أُريد به القبيلة، و«الضَّباب» ـ بفتح الضّاد ـ: جمع «ضبابة» وهو نَدًى كالغبار يغشى الأرض و«أضبّ يومنا» بمعنى: صار ذا ضَباب، وضرب به المثل لشدّة الأمر وغمّته والمراد: بنا تكشف الشّدائد في الحروب.

و«بنا» متعلّق بقوله: «يكشف» والتقديم للحصر والمصراع شطر من الرَّجَز نُسِبَ لِرُؤْبة بن العجّاج الراجز المشهور ولم يذكر له مصراع آخر لا قبله ولا بعده.

(٢) **قوله: «قال الإمام المرزوقيّ»**. قاله في شرح قول بعض بني قيس بن ثَعْلبة، ويقال: إنّها لبَشَامة بن جَزْء النَّهشليّ من البسيط على العروض المخبونة مع الضَّرب المقطوع:

⇐

⇐ إنّا مُحَيُّوك يا سَلْمى فحَيِّينا ... وإنْ سقَيْتِ كِرام النّاس فاسْقِينَا
إنّا بني نَهْشَلٍ لا نَدَّعِي لأبٍ ... عنه ولا هو بالأبناء يشرينا
إنْ تُبْتَدَرْ غايةٌ يوماً لمكرُمَةٍ ... تلقَ السّوابق مِنّا والمُصَلِّيْنَا
وليس يهلِكُ منّا سيّدٌ أبداً ... إلّا افْتَلَيْنا غُلاماً سيّداً فينا
إنّا لنُرْخِصُ يوم الرَّوْع أنفُسَنا ... ولو نُسَامُ بها في الأمْنِ أُغْلِيْنَا
بِيْضٌ مفارِقُنا، تَغْلِي مراجِلُنا ... نأسُو بأموالنا آثارَ أيدينا
إنّي لِمنْ معشرٍ أفنى أوائِلَهُمْ ... قولُ الكُمَاة ألا أين المحامُوْنا
لو كان في الألْف منّا واحدٌ فَدَعَوْا ... مَنْ فارِسٌ خالَهم إيّاه يَعْنُونا
إذا الكُماةُ تَنَحَّوْا أن ينالَهم ... حَدُّ الظُّبَات وصلناها بأيدينا
ولا تراهم وإنْ جَلَّتْ مصيبتُهم ... مع البُكَاةِ على من ماتَ يبكُوْنَا
ونركبُ الكُرْهَ أحياناً فيَفْرُجُه ... عَنّا الحِفاظُ وأسيافٌ تُوَاتِيْنا

وهذا نصّه: «ندّعي» نفتعل من «الدَّعْوَة» وقوله: «عنه» تعلّق به. ويقال: ادّعى فلان في بني هاشم -إذا انتسب إليهم- وادّعى عنهم -إذا عدل بنسبه عنهم- وهذا كما يقال: «رَغِبْتُ في كذا» و: «رغبتُ عن كذا».

وقوله: «لأبٍ» أي: من أَجْل أبٍ، ولمكان أبٍ، وانتصاب «بني» على إضمار فعل، كأنّه قال: أذكُرُ بني نهشلٍ، وهذا على الاختصاص والمدح.

وخبر «إنّ»: «لا ندّعي» ولو رفع فقال: «بنو نهشل» على أن يكون خبر «إنّ» لكان لا ندّعي في موضع الحال.

والفصلُ بين أن يكون اختصاصاً وبين أن يكون خبراً صُراحاً: هو أنّه لو جعله خبراً لكان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب وكان لا يخلو فعله لذلك من خُمولٍ فيهم، أو جهلٍ من المخاطب بشأنهم. فإذا جعل اختصاصاً فقد أَمِنَ الأمرين جميعاً، فقال مفتخِراً: إنّا نذكُرُ من لا يخفى شأنُه، لا نفعَلُ كذا وكذا.

وإنّما قلتُ: خَبَراً صُراحاً؟ لأنّ لفظ الخبر قد يستعار لمعنى الاختصاص، لكنّه يُسْتَدَلُّ

⇐

* إنّا بني نهشل لا ندّعي لأب *

الفرق بين أن ينصب «بني نهشل» على الاختصاص، وبين أن يرفع على الخبريّة، هو: أنّه لو جعله خبراً لكان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب، وكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب بشأنهم، وإذا نصب أَمِنَ من ذلك فقال مفتخراً: أنا أذكر من لا يخفى شأنه، لا نفعل كذا وكذا.

[استعمال آخر لصيغة النّداء]

وممّا يستعمل فيه صيغة النّداء الاستغاثة[1] نحو: «يا للّهِ مِنْ أَلَمِ الفراقِ».

ومنها: التّعجّب نحو: «يا لَلماء» و«يا لَلدّواهي» كأنّه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجّب منه.

ومنها: التّدلّه والتّضجّر والتحيّر كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا، ونحو ذلك كقوله: * أيا منازلَ سَلمىٰ أينَ سَلماكِ[2] *

⇐ على المراد منه بقرائنه، وعلى هذا قوله:

* أنا أبو النّجم وشِعْري شِعْري *

ومعنى البيت: أنّا لا نرغَبُ عن أبينا فننتسِبَ إلى غيره، وهو لا يرغب عنّا فيتبنّى غيرنا ويبيعَنا به، لأنّه قد رضِيَ كُلٌّ منّا بصاحبه، عِلْماً بأنّ الاختيار لا يعدوه لو خُيِّر فاختار، ويقال: «شريتُ الشّيءَ» بمعنى: بِعْتُهُ واشتريته جميعاً، ومنه «الشَّرْوى» وهو المِثْل. [شرح الحماسة ١: ٧٧]

(١) قوله: «الاستغاثة». أي: الاستغاثة بالمنادى ليخلّص المتكلّم من شدّةٍ أو يعين على دفع مشقّة فينجرّ المنادى إعراباً باللّام مفتوحاً فرقاً بين المستغاث به والمستغاث له، فإنّه أيضاً يخفض باللّام المكسورة نحو: «يا للّهِ من أَلَمِ الفِراق».

(٢) قوله: «أيا منازلَ سَلمىٰ أينَ سَلماكِ». البيت من البسيط على العَروض المقطوعة مع ⇐

⇐ الضّرب المقطوع والقائل ابن خاتمة الأندلسيّ أبو جعفر أحمد بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن محمّد الأنصاريّ المتوفّى سنة ٧٧٠هـ والمولود سنة ٧٠٠هـ، وهو آخر مصراع من مخمّس يقول فيه:

أيّامنا بالحِمَى ما كان أحلاكِ ... كم بِتُّ أرْعاه إجلالاً وأرْعاكِ
لا تُنْكِري وَقْفتي ذُلّاً بِمَغْناكِ ... يا دارُ لولا أحبّائي ولولاكِ
لمّا وقفتُ وقوفَ الهائم الباكي

* * *

أحبابَ أنفسنا كَمْ ذا النَّوى وكَمِ ... ويا معاهد نجوانا بذي سَلَمِ
تاللّهِ ما شُبْتُ دَمْعي للأَسى بِدَمِ ... ولا لَثَمْتُ تُرابَ الأرْضِ من كَرَمِ
إلّا مراعاة خِلٍّ باتَ يَرْعَاكِ

* * *

هَلْ منهُمُ لي عَطْفٌ بعد دَلِّهِمُ ... آهاً لقلبي على تبديد شَمْلِهِمُ
تاللّه ما تسمح الدُّنيا بمثلهم ... ما كان أحلاكِ يا أيّام وصلِهِمُ
ويا ليالي الرّضا ما كان أضواكِ

* * *

يا بدرَ تَمّ تجافَتْ عنه أَرْبُعُنَا ... ولم يزل تحتويه الدَّهْرَ أَضْلُعُنا
ما لِلنّوى بضروب الوَجْدِ تُوْجِعُنَا ... إذا ذكرتُ زماناً كان يجمعنا
تفطّرت كبدي شوقاً لِمَرْآكِ

* * *

لعلَّ روحَ الرّضا يدنو بهم وعسى ... فيُثْبِتُ القُرْبُ ما بالبُعْدِ قد دَرَسَا
كم ذا أنادي وأَشْدو الأربع الدُّرُسا ... يا قلبي الصَّبَّ أين الصَّبْرُ عاد أَسَى
ويا منازِلَ سَلْمى أين سَلْماكِ

* * *

⇐

وكقوله:

يا ناقُ جِدِّي فقد أَفْنَتْ أَنَـاتُك بـي(١) صَبْرِي وعُمْرِي وأحلاسي وأنسـاعي

⇐ وقال المراديّ ـ في ترجمة عبدالحيّ بن عليّ بن محمّد بن محمود الشّهير بالخال وبابن الطّويل الدمشقيّ ـ وله مضمّناً المصراع الأخير:

قِفْ في منازل سلمى أيّها الباكي واحبِسْ مَطِيَّك عند المرتع الزّاكي

وصَيِّرِ النُّجْبَ سُفْناً، والدّموع لها بحراً، ونادِ ببسم الله مَجْراكِ

وخَلِّ آرامَها ترعى البَشَام بها وقل تَهَنَّيْ فعين الله ترعاكِ

واحكي الحَمَام نُوَاحاً والرّسوم بِلًى فهم يقولون إنّ الفضل للحاكي

وإن سرت عند شكواك الصَّبَا سحراً فنادها يا صَبًا من أين مسراكِ

فإن يكن فيك أو في طيّ ذيلك لي رسائل منهم لا خاب مسعاك

وسَلْ رسوم ديار الظّاعنين وقل أيا منازل سَلْمى أين سَلْماك

* * *

(١) قوله: «يا ناق جدّي فقد أَفْنَتْ أَنَاتُك بي». البيت من القصيدة الحادية والثّلاثين من قصائد «سقط الزّند» من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المقطوع وهي ممّا كتب به المعرّي إلى أبي حامد الفقيه الإسفرائينيّ عند كونه ببغداد:

لا وضعَ للرَّحْلِ إلّا بعد إيضاعِ فكيف شاهدتِ إمضائي وإزْماعي

يا ناقُ جِدِّي فقد أفنت أناتُك بي صَبْري وعُمْري وأحلاسي وأنساعي

إذا رأيت سوادَ اللّيل فانصَلتي وإن رأيتِ بياضَ الصُّبْح، فانصاعي

ولا يَهُوْلَنْكِ سيفٌ للصَّبَاح بدا فإنّه للهوادي غيرُ قَطّاعِ

إلى الرّئيسِ الّذي إسفارُ طلعته في حِنْدِسِ الخَطْبِ ساعٍ بالهُدَى شاعِ

يمّمته وبودّي أنّني قلم أسعى إليه ورأسي تحتي السّاعي

قال:

اسمع أبا حامدٍ فُتْيا قُصِدْتَ بها من زائرٍ لجميل الوُدِّ مُبْتَاعِ

إلى آخر القصيدة...

⇐

ومنها: التّوجّع والتّحسّر، كقوله:

فَيا قَبْرَ مَعْنٍ كيفَ وارَيْتَ جُودَهُ[1] **وقد كانَ منهُ البَرُّ والبحرُ مُتْرَعا**

وكقولها:

*** يا عَيْن بَكّي عِنْدَ كُلِّ صَباحٍ**[2] *****

⇐ الإيضاع في السّير: السّرعة. «إمضائي» أي: امضائي الرّأي، «إزماعي»: عزمي، وقوله: «فكيف شاهدتِ» خطاب للناقة.

الأناة: التأنّي، «الأحلاس» جمع «حِلْس» وهو كلّ شيء ولي ظهر البعير والدّابّة تحت الرَّحْل والقَتَب والسَّرْج. الأَنْسَاع: جمع «نِسْع» وهو سَيْر يُضْفَرُ على هيئة أعنَة النِّعال تشدّ به الرِّحال.

«الانصِلات»: الإسراع. «انصاعي» خذي في ناحية. «الهوادي»: الرؤوس. و«الصّباح»: يشبّه بالسّيف. «الحِنْدِس»: اللّيل الشّديد الظّلمة. «شاعٍ»: مقلوب «شائع». والباقي واضح.

(١) **قوله: «فَيا قَبْرَ مَعْنٍ كيفَ وارَيْتَ جُودَهُ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل في مدح معن بن زائدة الشّيباني الّذي كان من أعوان المنصور العبّاسيّ وواليه على اليمن وغيره، وقد تقدّم شرح هذا البيت في شواهد المسند. راجع: تاريخ بغداد ١٣: ٢٣٥ ـ ٢٤٣.

(٢) **قوله: «يا عَيْنِ بَكّي عِنْدَ كُلِّ صَباحٍ»**. البيت من قطعة من الكامل على العروض الأُولى مع الضّرب المقطوع الّذي قد يدخله الإضمار أيضاً كما في البيت الشّاهد، والقائلة فاطمة بنت الأحجم الخُزَاعيّة وتمثّلت بها فاطمة الزَّهْراء بنت رسول الله ـ صلوات الله عليهما ـ بعد وفاة أبيها وإسراع أبي بكر وعمر إلى إحراق بيتها وغصب نِحْلتها، والقطعة أوردها أبو تَمّامٍ في باب المراثي من ديوان الحماسة وهي:

يا عينِ جُودِي عند كلّ صَبَاحِ ... جُودِي بأربعةٍ على الجَرَّاحِ

قد كُنْتَ لي جَبَلاً أَلُوذُ بظلّه ... فتركتَني أَضْحَى بأجرَدَ ضَاحِ

⇐

ومنها: النُّدبة كقولك: «يا محمّداه» كأنّك تدعوه وتقول: «تعال فأنا مشتاق إليك» وأمثال هذه المعاني كثيرة في الكلام؛ فتأمّل واستخرج ما يناسب المقام.

[وقوع الخبر موقع الإنشاء ودواعيه]

﴿ثمّ الخبر قد يقع موقع الإنشاء إمّا للتفأُّلِ﴾ بلفظ الماضي على أنّه من الأُمور الحاصلة الّتي حقّها أن يخبر عنها بأفعال ماضية كقولك: «وفّقك الله للتّقوى».

﴿أو لإظهار الحرص في وقوعه ـ كما مرّ﴾ في بحث الشّرط مِن أنّ الطّالب إذا عَظُمَتْ رغبته في شيءٍ كَثُرَ تصوّره إيّاه فربّما يُخَيَّلُ إليه حاصلاً فيورده بلفظ الماضي كقولك: «رزقني الله لقاءَكَ» ـ.

﴿والدُّعاء بصيغة الماضي من البليغ﴾ نحو: «رحمه الله ـ تعالى ـ» ﴿يحتملهما﴾ أي: التّفأل وإظهار الحرص، وأمّا غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات.

﴿وللاحتراز عن صورة الأمر﴾ كقول العبد للمولى: «ينظر المولى إليّ السّاعة» دون أن يقول: «اُنْظُرْ» لأنّه في صورة الأمر، وإن كان دعاءً وشَفَاعة في الحقيقة.

﴿أو لحمل المخاطب على المطلوب، بأن يكون المخاطب ممّن لا يحبّ أن

⇐ قد كنتُ ذاتَ حَمِيّةٍ ما عِشْتَ لي ... أمشي البَراز وكنتَ أنت جَنَاحي
فاليومَ أخضَعُ للذَّليل وأتَّقي ... منه وأدفَعُ ظالمي بالرَّاحِ
وأَغُضُّ من بَصَري وأعلم أنّني ... قد بانَ حَدُّ فوارسي ورِماحي
وإذا دَعَتْ قُمْرِيّة شَجَناً لها ... يوماً على فَنَنٍ دَعَوْتُ صَبَاحي

قال المرزوقيّ: وقولها: «يا عينِ» حذف الياءَ لوقوعها موقع ما يحذف في النّداء وهو التّنوين، ولأنّ الكسرة تدلّ عليه، وباب النّداء باب حذفٍ وإيجاز. [شرح الحماسة ٢: ٦٤٢]

يُكَذَّبَ الطالبُ[1] ﴾ أي: ينسب إلى الكَذِب، كقولك لصاحبك الّذي لا يحبّ تكذيبك: «تأتيني غداً» مقام: «ائتني» تحمله بألطف وجهٍ على الإتيان، لأنّه إن لم يأتك غداً صرتَ كاذباً من حيث الظّاهر، لكون كلامك في صورة الخبر، فالخبر في هذهالصُّوَر مجاز، لاستعماله في غير ماوضع له، ويحتمل أن يجعل كناية في بعضها[2].

ومن الاعتبارات المناسبة لإيقاع الخبر موقع الإنشاء القصد إلى المبالغة في الطّلب حتّى كأنّ المخاطب سارع في الامتثال.

ومنها: القصد إلى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب.

ومنها: التّنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه، لقوّة الأسباب المتآخذة في وقوعه، ونحو ذلك من الاعتبارات.

[قياس الإنشاء بالخبر]

﴿ تنبيهٌ: الإنشاء كالخبر في كثير ممّا ذكر[3] في الأبواب الخمسة السّابقة ﴾

---

(١) **قوله: «أن يُكَذَّبَ الطّالبُ»**. بصيغة المضارع المجهول ولهذا فسّره بقوله: «اي: ينسب إلى الكذب» والنّسبة من معاني باب التّفعيل، والمجهول أدلّ على ذلك كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ** ﴾ [الأنعام: ٣٤].

(٢) **قوله: «كناية في بعضها»**. وذلك في قوله: «ينظر المولى إليّ السّاعة» فإنّ حصول النّظر إلى العبد من المولى في المستقبل لازم لطلبه، فعبّر باللّازم عن الملزوم وهو طريق الكناية عند السكّاكي ـأي: الانتقال من اللّازم إلى الملزوم ـ.

وطريق المصنّف أنّ الكناية انتقال من الملزوم إلى اللّازم كالمجاز، والفرق بينهما بتحقّق القرينة الصّارفة في المجاز دون الكناية، وحينئذٍ ففي اختصاص الكناية بالبعض تأمّل.

(٣) **قوله: «في كثير ممّا ذكر»**. وإنّما قال: «في كثير» لأنّ الإنشاء لا يكون كالخبر في جميع ما ذكر، فإنّ الخبر يقيّد بالشّرط، لأنّ الشّرط يحتمل الصّدق والكذب بخلاف الإنشاء.

⇐

يعني: أحوال الإسناد، والمسند إليه، والمسند، ومتعلّقات الفعل، والقصر ﴿فليعتبره﴾ أي: ذلك الكثير الّذي يشارك فيه الإنشاء الخبر ﴿النّاظر﴾ والمتأمِّل في الاعتبارات ولطائف العبارات، فإنّ الإسناد الإنشائيّ أيضاً إمّا مؤكّد أو مجرّد عن التّأكيد[1].

وكذا المسند إليه إمّا مذكور، أو محذوفٌ مقدّم أو مؤخّر، معرّف أو منكر، إلى غير ذلك.

وكذا المسند اسم أو فعل ـ مطلق أو مقيّد ـ بمفعول، أو شرط، أو غيره.

والمتعلّقات إمّا متقدّمة أو متأخّرة، مذكورة أو محذوفة.

وإسناده وتعلّقه أيضاً إمّا بقصر أو بغير قصر.

والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما ذكر في الخبر، ولا يخفى عليك اعتباره بعد الإحاطة بما سبق، والله المرشد.

⇐ وأيضاً مسند الإنشاء غالباً لا يكون إلّا مفرداً بخلاف مسند الخبر فإنّه قد يكون جملةً ـ كما أشار إليه الفاضل الرّومي ـ ومن غير الغالب المسند في التمنّي والاستفهام، فإنّه قد يكون جملةً نحو: «ليت الشّباب يعود» و: «هل زيد أبوه قائم» وهكذا.

(١) **قوله: «أو مجرّد عن التأكيد»**. نقده بعضهم قائلاً: إنّ التأكيد في الإنشاء لا يقع لتوقّفه على الإنكار، أو الشّكّ، وهما لا يتصوّرانِ في الإنشاء، لعدم وجود الحكم قبل التّكلّم، فكيف يكون قابلاً للإنكار، أو الشّكّ؟

﴿الباب السَّابع: الفصل والوصل[1]﴾

﴿الوَصل عطف بعض الجُمَلِ على بعض، والفصل تـركه﴾ أي: تـرك عـطف بعضها على بعض، فبينهما تقابل العدم والمَلَكَة[2] ولهذا قدّم الوصل؛ لأنّ الأعدام إنّما تعرف بِمَلَكَاتِها، وأمّا في صدر الباب فقد قدّم الفَصْل لأنّه الأصل والوصل طارٍ عليه.

---

(١) **قوله: «الفصل والوصل»**. قال الشّيخ عبدالقاهر في باب الفصل والوصل من كتاب «دلائل الإعجاز» ١٧٠: اعلم أنّ العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعضٍ أو ترك العطف فيها ـ والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أُخرى ـ من أسرار البلاغة، وممّا لا يأتي لتمام الصّواب فيه إلّا الأعراب الخُلّص والأقوام طُبِعوا على البلاغة وأُوتوا فنّاً من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد.

وقد بلغ من قوّة الأمر في ذلك أنّهم جعلوه حدّاً ـ أي: معرّفاً ـ للبلاغة فقد جاء عن بعضهم أنّه سُئِل عنها فقال: معرفة الفصل من الوصل، ذاك لغموضه ودقّة مسلكه وأنّه لا يكمُلُ لإحراز الفضيلة فيه أحد إلّا كَمَلَ لسائر معاني البلاغة.

(٢) **قوله: «تقابل العدم والمَلَكة»**. قال القوشجيّ في شرح «التّجريد»:

والمشهور في تقسيم المتقابلين أنّهما إمّا وجوديّان أو لا.

وعلى الأوّل إمّا أن يكون تعقّل كلّ منهما بالقياس إلى الآخر فهما **المتضايفان**، أو لا فهما **المتضادّان**.

وعلى الثّاني يكون أحدهما وجوديّاً والآخر عدميّاً، فإمّا أن يعتبر في العدميّ محلّ قابل للوجودي فهما **العدم والملكة**، أو لا فهما **السّلب والإيجاب**.

والمراد من الوجوديّ هاهنا هو **الوصل**، والمراد من العدميّ **الفصل**.

[الفرق بين الكلام والجملة من المحقّق الرّضيّ]

وإنّما قال: «عطف بعض الجمل على بعض» دون أن يقول: «عطف كلام على كلام»؟ ليشمل الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب(١).

وذلك لأنّهم وإن جعلوا **الكلام والجملة** مترادفين(٢) لكنّ الاصطلاح المشهور على أنّ **الجملة** أعمّ من **الكلام**(٣)؛ لأنّ **الكلام** ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان

---

(١) **قوله: «الجمل التي لها محلّ من الإعراب»**. قال الشّيخ بِهَاءُ الدّين العامليّ في «الصّمديّة»: إجمال: الجُمَل الّتي لها محلّ سبع: الخبريّة، والحاليّة، والمفعول بها، والمضاف إليها، والواقعة جواباً لشرط جازم، والتّابعة لمفردٍ، والتابعة لجملة لها محلّ.

والتي لا محلّ لها سبع أيضاً: المستأنفة، والمعترضة، والتّفسيريّة، والصّلة، والمجاب بها القسم، والمجاب بها شرط غير جازم، والتّابعة لما لا محلّ له.

ومن أراد تفصيل تلك الجمل فعليه بمراجعة الباب الثّاني من كتاب «المغني» لابن هشام الأنصاريّ.

(٢) **قوله: «جعلوا الكلام والجملة مترادفين»**. وهو قول الزّمخشريّ في «المفصّل» والإسفرائينيّ في «اللباب» وراجع الباب الثّاني من «المغني» وشرح الكلام من شرح الجامي على «الكافية» أيضاً.

(٣) **قوله: «الجملة أعمّ من الكلام»**. قال المحقّق الرّضيّ في باب شرح الكلام من «شرح الكافية» ١: ٨: وكان على المصنّف ـ أي: ابن الحاجب ـ أن يقول: «بالإسناد الأصليّ المقصود ما تركّب به لذاته» ليخرج بالأصليّ إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصّفة المشبّهة والظّرف فإنّها مع ما أسندت إليه ليست بكلام.

وأمّا نحو: «أقائم الزّيدان» فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في أسماء الأفعال؛ وليخرج بقوله: «المقصود ما تركب به لذاته» الإسناد الّذي في خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل، وفي الصّفة والحال والمضاف إليه إذا كانت كلّها جملاً، والإسناد الّذي في الصّلة

⇐

مقصوداً لذاته، و**الجملة** ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كان مقصوداً لذاته أو لا، فالمصدر والصّفات المسندة إلى فاعلها ليست كلاماً ولا جملة؛ لأنّ إسنادها ليس أصليّاً[١]، والجملة الواقعة خبراً أو وصفاً أو حالاً أو شرطاً أو صلة أو نحو ذلك[٢] جملة وليست بكلام؛ لأنّ إسنادها ليس مقصوداً لذاته.

[أحكام الجُمَل المتعاقبة]

﴿فإذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إمّا أن يكون لها محلّ من الإعراب أو لا﴾.

[قصد التّشريك]

﴿وعلى الأوّل﴾ أي: على تقدير أن يكون للأُولى محلّ من الإعراب **﴿إنْ قصد تشريك الثّانية لها﴾** أي: للأُولى **﴿في حكمه﴾** أي: حكم الإعراب الّذي لها، مثل كونها خبر مبتدأ[٣] أو حالاً[٤] أو صفة[٥] أو نحو ذلك. **﴿عطفت﴾** الثّانية **﴿عليها﴾**

⇐ والّذي في الجملة القسميّة، لأنّها لتوكيد جواب القسم، والّذي في الشّرطيّة، لأنّها قيد في الجزاء، فجزاء الشّرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشّرطيّة والقسميّة.

والفرق بين **الجملة والكلام**: أنّ **الجملة** ما تضمّن الإسناد الأصليّ سواء كانت مقصودةً لذاتها أو لا كالجملة الّتي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصّفة المشبّهة والظّرف مع ما أُسندت إليه و **الكلام** ما تضمّن الإسناد الأصليّ وكان مقصوداً لذاته فكلّ كلام جملة ولا ينعكس.

(١) **قوله: «ليس أصليّاً»**. بل على سبيل التّشبيه لاشتماله على معناه ـ كما نصّ عليه بعض أرباب الحواشي ـ.

(٢) **قوله: «شرطاً أو صلة أو نحو ذلك»**. من الجمل الّتي تقع موقع المفرد.

(٣) **قوله: «كونها خبر مبتدأ»**. فإعرابها رفع وحكم إعرابها وقوعها خبراً.

(٤) **قوله: «أو حالاً»**. فإعرابها نصب وحكم الإعراب كونها حالاً.

(٥) **قوله: «أو صفة»**. فإعرابها إعراب موصوفها وحكمها حكم الموصوف.

ليدلّ العطف على التّشريك المذكور ﴿**كالمفرد**﴾ فإنّه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم إعرابه ـ من كونه فاعلاً أو مفعولاً أو حالاً أو غير ذلك ـ يجب عطفه عليه، والجملة لا يكون لها محلّ من الإعراب إلّا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد.

[شرط العطف بالواو]

وإذا كان كذلك ﴿**فشرط كونه**﴾ أي: كون عطف الثّانية على الأُولى ﴿**مقبولاً بالواو ونحوه أن يكون بينهما**﴾ أي: بين الجملة الأُولى والثّانية ﴿**جهة جامعة نحو: «زيد يكتب ويشعر»**﴾ لما بين الكتابة والشّعر من التّناسب. ﴿**أو يُعطي ويمنع**﴾ لما بين الإعطاء والمنع من التضادّ، بخلاف «زيد يكتب ويمنع» أو «يشعر ويعطي» وذلك لأنّ هذا كعطف المفرد على المفرد.

وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولاً أن يكون بينهما جهة جامعة[1] نحو: «زيد كاتب وشاعر» بخلاف «زيد كاتب ومُعْطٍ».

قوله: «ونحوه» الظّاهر أنّه أراد به نحو الواو من حروف العطف الدّالّة على التّشريك كالفاء و«ثمّ» و«حتّى».

وهذا فاسد؛ لأنّ هذا الحكم مختصّ بالواو؛ لأنّ لكلّ من الفاء و«ثمّ» و«حتّى» معنًى[2] إذا وجد كان العطف مقبولاً سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة أو لا نحو: «زيد يكتب فيعطي»، أو «ثمّ يعطي» إذا كان يَصْدُرُ منه الإعطاء بعد الكتابة، بخلاف الواو فإنّه ليس له هذا المعنى فلابدّ له من جامع.

---

(١) وفي نسخةٍ: لئلّا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضّبّ والنّون.

(٢) **قوله: «لكلّ من الفاء و«ثمّ» و«حتّى» معنى»**. أي: معنىً خاصّاً متى وجد ذلك المعنى كان العطف مقبولاً سواء وجدت الجهة الجامعة أم لا توجد.

[نقد أبي تمّام في عدم مراعاة قانون الفصل والوصل]

﴿ولهذا﴾ أي: ولأنّه لابدّ في العطف بالواو من جهة جامعة ﴿عِيْبَ على أبي تَمَّامٍ في قوله:

لا والّذي هو عالمٌ أنّ النَّوَىٰ[1] صَبِرٌ وأنّ أبا الحُسَيْنِ كَرِيْمُ﴾

إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومَرَارة النَّوَى، سواء كان نَوَاه أو نَوَى غيره، فهذا العطف غير مقبول، سواء جعل عطف مفرد على مفرد ـ كما هو الظّاهر ـ أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولَي «العِلْم»؛ لأنّ وجود الجامع شرط فيهما جميعاً.

قوله: «لا» لنفي ما ادّعت[2] الحبيبة عليه من اندراس هواه، يدلّ عليه البيت السّابق وهو قوله:

---

(١) **قوله: «لا والّذي هو عالمٌ أنّ النَّوىٰ»**. البيت من قصيدة من الكامل على العَروض الأُولى مع الضّرب المقطوع، والقائل أبو تمّام يقولها في مدح محمّد بن الهيثم بن شُبَانة:

أَسْقَى طُلُوْلَهُمُ أَجَشُّ هَزِيْمُ … وغَدَتْ عليهم نَضْرَةٌ ونعيمُ

جاءَتْ معاهِدَهُم عِهَادُ سَحَابَةٍ … ما عهدُها عند الدِّيار ذَمِيْمُ

سَفِهَ الفِراقُ عليك يوم رحيلهم … وبما أَرَاهُ وَهْوَ عنك حَلِيْمُ

ظَلَمَتْكَ ظالمةُ البريء ظَلُوْمُ … والظُّلْمُ من ذي قُدْرَةٍ مَذْمُومُ

زعمَتْ هواك عَفَا الغَدَاةَ كما عَفَتْ … منها طُلُوْلٌ باللّوى ورُسُوْمُ

لا والّذي هو عالم أنّ النّوَى … صَبِرٌ وأنّ أبا الحسين كريمُ

ما زُلْتُ عن سَنَنِ الوِداد ولا غَدَتْ … نفسي على إِلْفٍ سِواك تَحُومُ

لمحمّد بن الهيثم بن شُبَانةٍ … مَجْدٌ إلى جَنْبِ السَّمَاءِ مُقِيْمُ

الأجش والهزيم: من أصوات المطر. المعاهد الدّيار. العهاد: الأمطار. ظلوم: اسم امرأة. عفا: زال. اللوى: اسم موضع، والباقي واضح، والشّاهد أوضح.

(٢) وفي نسخةٍ: نفي لما ادّعته الحبيبة.

زَعَمَتْ هواكِ عَفَا الغَداةَ كَما عفت[1] منها طُلُوْلٌ بـاللِّوىٰ ورُسُومُ

فاعل «زعمت» ضمير الحبيبة، والخطاب في «هواك» للنّفس، وجواب القسم البيت الّذي بعده وهو قوله:

ما زُلْتُ عَنْ سَنَنِ الوِداد ولا غَدَتْ نفسي على إلْفٍ سِوَاكِ تَحُوْمُ

[عدم قصد التّشريك]

﴿ وإلّا ﴾ أي: وإن لم يقصد تشريك الثّانية للأُولى في حكم إعرابها **﴿ فصلت ﴾** الثّانية **﴿ عنها ﴾** لئلّا يلزم من العطف التّشريك الّذي ليس بمقصود **﴿ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴾** ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ[2] إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ ﴾

---

(١) **قوله: «زعمت»**. هو من أفعال القلوب المفيدة للظنّ و«هواك» مفعوله الأوّل، وقوله: «عفا» منصوب المحلّ على أنّه مفعول ثانٍ له كما في قوله:

فإن تزعُمِيني كُنْتُ أجهَلُ فيكم فإنّي شريتُ الحِلْم بَعْدَكِ بالجهل

و«الغَداة» منصوبة على الظّرفيّة وقوله: «كما عفا» نعت لمصدر محذوف، و«ما» مصدريّة، أي: عفا عفواً كعفو طلول عنها باللّوى ـ كما نصّ عليه العلّامة الفسويّ في شرح الأبيات ـ.

(٢) **قوله: «قالوا إنّا معكم»**. أي: سرّاً «إنّما نحن مستهزؤون» أي: بالمؤمنين في إظهار الإيمان وإعلانه، وهذا أي: إظهار الإيمان وإسرار الكفر ـ هو النّفاق الّذي كان في الخوارج وهم أربع فرق: أصحاب السّقيفة وأصحاب الجَمَل وأصحاب صفّين وأصحاب النّهروان، وأمر النبيُّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ أميرَ المؤمنين عليّاً أن يداري الفرقة الأُولى ـ لعنهم الله ـ إن لم يجد أعواناً لجهادهم ويجاهد مع الفرق الثّلاث الباقية ـ لعنهم الله ـ. وسمّى الأمويّون في تواريخهم غَزَواتِ أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ بحروب الفتنة وسمّوا حروب أبي بكر بحروب الرّدّة توبيخاً لعليّ ـ عليه السّلام ـ وتأييداً لأبي بكر، وإنّما كان الأمر بالعكس، فكان حروب أبي بكر بقيادة خالد بن الوليد ـ لعنه الله ـ حروب الفتنة، وحروب ⇐

اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾[1] **لم يعطف «الله يستهزئ بهم» على «إنّا معكم» لأنّه ليس من مقولهم ﴾** يعني: أنّ قولهم: «إنّا معكم» جملة في محلّ النّصب على أنّه مفعول «قالوا»، **فلو عطف** «الله يستهزئ بهم» عليها **لزم** كونه مشاركاً لها في كونه مفعول «قالوا» وهذا باطل؛ لأنّه ليس مقول قول المنافقين.

وإنّما قال: على «إنّا معكم»[2] دون «إنّما نحن مستهزؤون» لأنّه بيان لـ«إنّا معكم» فحكمه حكمه.

⇐ عليّ ـ عليه السّلام ـ حروب الرّدّة لارتداد النّاس عن الإسلام وابتعادهم عن منهاج رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وميلهم إلى المنافقين والوثنيّين كبني أُميّة ومن استعملهم ـ لعنهم الله جميعاً ـ.

وقوله: «اللّه يستهزئ بهم» أي: يجازيهم بالطّرد من رحمته مجازاةً لاستهزائهم بالمؤمنين، وفي الكلام صناعة المشاكلة، وإلّا فإنّ الاستهزاء مستحيل على الله ـ تعالى ـ.

(١) البقرة: ١٤ ـ ١٥.

(٢) **قوله: وإنّما قال «على إنّا معكم»**. أي: قال الخطيب: لم يعطف «اللّه يستهزئ بهم» على «إنّا معكم» ولم يقل: لم يعطفه على «إنّما نحن مستهزؤون» لأنّ «إنّما نحن مستهزؤون» بيان لـ«إنّا معكم».

ثمّ إنّ القوم اختلفوا في إعرابه: فالتّفتازانيّ جعله بياناً له، والزّمخشريّ في «الكشّاف» تأكيداً، والسّكّاكيّ تردّد بين التّأكيد والاستئناف.

وأنكر بعضهم البيان فيها بأنّ عطف البيان في الجمل لابدّ فيه من وجود الإبهام الواضح ولم يوجد في الجملة الأُولى ولذا ذهب إلى أنّه تأكيد للجملة الأُولى أو بدل اشتمال منها أو مستأنفة استئنافاً بيانياً.

وجه التأكيد: أنّ الاستهزاء بالإيمان يستلزم نفيه، ونفيه يستلزم الثّبات على الكفر وهو معنى: «إنّا معكم».

ووجه البدل: أنّ الثّبات على الكفر يستلزم تحقيرالإيمان والاستهزاء به فبينهما علاقة.

⇐

⇐ ووجه الاستئناف: أنّ الجملة الثّانية جواب عن سؤال مقدّر تقديره: إذا كنتم معنا فلم تصاحبون النبيّ وأنصاره؟ فقالوا: «إنّما نحن مستهزؤون»، وعلى هذا القول لو عطف عليها أيضاً قوله: «اللّه يستهزئ بهم» كانت مقولاً لهم، لأنّ الاستئناف البيانيّ لا تكون إلّا في جواب سؤال.

وأجاب الشّارح الرّومي بأنّ المراد بالبيان البيان اللغوي وهو مطلق الإيضاح وليس المراد به البيان الاصطلاحيّ، والبيان اللغوي يعمّ البيان والتأكيد والبدل.

قال الشّريف الجرجانيّ في «الكشّاف»: إنّه تأكيد له، لأنّ قوله: «إنّا معكم» معناه: الثّبات على اليهوديّة، وقوله: «إنّما نحن مستهزؤون» ردّ للإسلام ودفع له منهم، لأنّ المستهزئ بالشّيء المستخفّ به منكر له، ودافع لكونه معتدّاً به.

ودفع نقيض الشّيء تأكيد لثباته أو بدل منه ـ لأنّ من حقّر الإسلام فقد عظّم الكفر ـ أو استئناف.

وفي «المفتاح» أنّه تأكيد له أو استئناف فإنّه قال في أمثلة التأكيد: لمّا كان المراد بـ«إنّا معكم» هو «إنّا معكم قلوباً» وكان معناه: أنّا نوهم أصحاب محمّد ـ عليه [وآله] السّلام ـ الإيمان وقع قوله: «إنّما نحن مستهزؤون» مقرّراً ففصل. ولك أن تحمله على الاستئناف.

ولا يخفى عليك الفرق بين توجيهي الشّيخين للتأكيد وأنّ جعله بياناً ليس بواضح.

وسواء جعل تأكيداً، أو بدلاً، أو بياناً، لم يصحّ العطف عليه لاستلزامه أن يكون «اللّه يستهزئ بهم» مقولاً لهم، وأن يكون أيضاً تأكيداً، أو بدلاً، أو بياناً لقولهم: «إنّا معكم».

وكذا لا يصحّ العطف عليه إذا جعل استئنافاً لاستلزامه أن يكون مقولاً لهم وأن يكون أيضاً من تتمّة الجواب عن السّؤال المقدّر، وهو: «ما بالكم إنْ صَحّ أنّكم معنا توافقون أهل الإسلام» هذا كلّه في حكاية كلامهم.

وأمّا كلامهم مع شياطينهم فقد فصل فيه: «إنّما نحن مستهزؤون» عمّا قبله لكونه تأكيداً، أو بدلاً، أو استئنافاً، وليس في كلامهم: «اللّه يستهزئ بهم» ليتصوّر فصله أو وصله.

⇐

[قصد الرّبط]

﴿ **وعلى الثّاني** ﴾ أي: على تقدير أن لا يكون للأُولى محلّ من الإعراب ﴿ **إن قصد ربطها بها** ﴾ أي: ربط الثّانية بالأُولى ﴿ **على معنى عاطف سوى الواو عطفت به** ﴾ أي: عطفت الثّانية على الأُولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر ﴿ **نحو: «دخل زيد فخرج بكر» أو «ثمّ خرج عمرو» إذا قصد التّعقيب أو المهلة** ﴾ وذلك لأنّ ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصّلة.

[تفصيل في حروف العطف من المحقّق الرّضي]

[«حتّى» و«لا»]

وتفصيل ذلك أنّ «حتّى» و«لا» العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل[1].

⇐ فالمثال لما نحن فيه هو الحكاية دون المحكيّ؛ فإنّه مثال للتأكيد، أو البدل، أو الاستئناف في جُمَل لا محلّ لها من الإعراب، فتأمّل ولا تغفل عن صحّة الاستشهاد بالحكاية في الآية فيما له محلّ من الإعراب. وصحّة الاستشهاد بالمحكيّ فيها فيما لا محلّ له منه.

والحاصل أنّه إن نظر إلى فصل «اللّه يستهزئ بهم» عمّا قبله فذلك في الحكاية وفي جُمَل لها محلّ من الإعراب، وبهذا الاعتبار استشهد به في هذا المقام.

وإن نظر إلى فصل «إنّما نحن مستهزؤون» عمّا قبله فذلك في المحكيّ، وفي جُمَلٍ لا محلّ لها من الإعراب، وبهذا الاعتبار يستشهد به للتأكيد أو البدل أو الاستئناف في جُمَلٍ لا محلّ لها من الإعراب.

وإنّما أطنبنا في توضيح الكلام لنستعين به في دفع ما توهّمه الشّارح فيما سيرد عليك عن قريب ـ إن شاء الله ـ.

(١) **قوله: «وتفصيل ذلك أنّ «حتّى» و«لا» العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل»**. أقول: هذا ⇐

[«أو»، «إمّا»، «أم»]

و«أو» و«إمّا» و«أَمْ» في عطف الجُمَل مثلها في عطف[1] المفردات.

⇐ التّفصيل أخذه الشّارح عن المحقّق الرّضيّ في باب حروف العطف من «شرح الكافية» ٢: ٣٦٣ـ ٣٨٠ فراجعه.

وقال الشّريف الجرجانيّ: أمّا كلمة «لا» فلأنّها موضوعة لأن تنفي بها ما أوجبته للمتبوع وذلك ظاهر في المفردات وما في حكمها نحو قولك: «زيد قائم» يناقضه «زيد ليس بقائم لا عمرو ليس بقائم» ولا يتصوّر في الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب.

وأمّا نحو قولك: «زيد وجهه حسن لا فعله قبيح» خطاباً لمن اعتقد حسن وجهه وقبح فعله فلا يبعد صحّته قياساً، لأنّه في معنى قولك: «زيد حسن الوجه لا قبيح الفعل» فحكمه بأنّها لا تقع في عطف الجمل بناءً على أنّ المراد جمل لا محلّ لها من الإعراب، إذ الكلام فيها.

وأمّا كلمة «حتّى» فلأنّ شرطها أن يكون ما بعدها جزءاً ممّا قبلها إمّا أضعف أو أقوى، ولا تحقّق له في الجمل أصلاً.

وظاهر كلام «المفتاح» يشعر بوقوعها بين الجمل حيث قال في بحث العطف: ولابدّ في «حتّى» من التّدريج كما ينبئ عنه قول من قال [معاوية بن أبي سفيان]:

وكُنْتُ فتىً من جند إبليس فارتقى ... بي الحال حتّى صار إبليس من جندي

إذ المتبادر منه أنّه مثال لـ«حتّى» العاطفة، وحينئذٍ يجعل الشّرط المذكور مخصوصاً بـ«حتّى» العاطفة للمفردات.

ويمكن أن يقال: «حتّى» في البيت استئنافيّة، فإنّها والعاطفة ترجعان إلى أصل واحدٍ هي الجارّة، فاعتبار التّدريج في إحداهما ينبئ عن اعتباره في الأُخرى، رعايةً لجانب الأصل بقدر الإمكان.

ويمكن أن تجعل جارّةً بتقدير حرف المصدريّة اهـ.

(١) إلّا أنّها في الجُمَل لتقرير مضمونها، وفي المفردات لتقرير الحكم بعد الإثبات والأمر، ولإثبات الضّدّ بعد النّفي والنّهي.

[دفع وهم]

وليست «أَوْ»(١) في مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾(٢) وقوله: ﴿مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾(٣) للعطف بل هو حرف استئناف لمجرّد الإضراب بمعنى «بل».

---

(١) **قوله: وليست «أَوْ»**. هذا كلام المحقّق الرّضيّ في باب حروف العطف من «شرح الكافية» ٢: ٣٦٩ حيث قال: وإنّما جاز الإضراب بـ«بل» في كلامه ـ تعالى ـ لأنّه أخبر عنهم بأنّهم مائة ألف ـ بناءً على ما يحرز النّاس من غير تعمّقٍ، مع كونه ـ تعالى ـ عالماً بعددهم ـ وأنّهم يزيدون، ثمّ أخذ ـ تعالى ـ في التّحقيق فأضرب عمّا يغلط فيه غيره بناءً منهم على ظاهر الحرز ـ أي: أرسلناه إلى جماعةٍ يحرزهم النّاس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك.

وكذا قوله ـ تعالى: ﴿كَلَمْحِ الْبَصَرِ﴾ بناءً على ما يقول النّاس في التّحديد، ثمّ أضرب عمّا يغلطون فيه في هذه القضيّة ـ إنْ قالوا ذلك ـ وحقّق وقال: ﴿أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ أي: بل هو أقرب اهـ.

قال ابن هشام في باب «أو» من كتاب «المغني»: واختلف في ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِأَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ فقال الفرّاء: «بل يزيدون» هكذا جاء في التّفسير مع صحّته في العربيّة.

وقال بعض الكوفيّين: بمعنى الواو.

وللبصريّين فيها أقوال: قيل: للإبهام، وقيل: للتّخيير ـ أي: إذا رآهم الرّائي تخيّر بين أن يقول: «هم مائة ألف» أو يقول: «هم أكثر» ـ نقله ابن الشّجريّ عن سيبويه، وفي ثبوته عنه نظر، ولا يصحّ التّخيير بين شيئين الواقع أحدهما.

وقيل: هي للشكّ مصروفاً إلى الرّائي ـ ذكره ابن جنّي ـ.

وهذه الأقوال ـ غير القول بأنّها بمعنى الواو ـ مقولة في: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾.

(٢) النّحل: ٧٧.

(٣) الصّافّات: ١٤٧.

[«لكن»]

وحكم «لكن» قد عرف فيما سبق.

[«بل»]

و«بل» في الجُمَل مثلها في المفردات إلّا أنّها قد تكون لا لتدارك الغلط، بل لمجرّد الانتقال من كلام إلى آخر أهمّ من الأوّل، بلا قصد إلى إهدار الأوّل وجعله في حكم المسكوت عنه، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ**﴾[1].

[الفاء و«ثمّ»]

[الفاء] وأمّا الفاء و«ثمّ»، فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثّانية عقيب الأُولى بلا فصل.

وقد تفيد كون المذكور بعدها كلاماً مرتّباً في الذّكر على ما قبلها من غير قصد على أنّ مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزّمان كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**أُدْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ**﴾[2] فإنّ مدح الشّيء أو ذمّه إنّما يصحّ بعد جري ذكره.

ومن هذا الباب عطف تفصيل الجمل نحو: ﴿**وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ**﴾[3] ونحو: ﴿**كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ**﴾[4] لأنّ موضع التّفصيل بعد الإجمال.

---

(١) النّمل: ٦٦.

(٢) الزّمر: ٧٢.

(٣) هود: ٤٥.

(٤) الأعراف: ٤.

[عدم التّنافي بين العاطفة والسّببيّة]

ولا ينافي أن يكون فيها معنى السّببيّة(١) نحو: «يقوم زيد فيقعد عمرو».

[التّرتيب بحسب العرف]

ثمّ إنّ كونها للتّرتيب بلا مهلة(٢) لا ينافي كون الثّانية في المرتبة ممّا يحصل

---

(١) **قوله: «ولا ينافي أن يكون فيها معنى السّببيّة»**. هذا قول المحقّق الرّضيّ في باب حروف العطف من «شرح الكافية» ٢: ٣٦٦: ثمّ اعلم أنّه لا تنافي بين السّببيّة والعاطفة، فقد تكون سببيّةً وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو: «يقوم زيد فيغضب عمرو» ولكن لا يلازمها العطف نحو: «إن لقيته فأكرمه».

ثمّ إنّه قد يؤتى في الكلام بِفَاءٍ موقِعها موقع الفاءِ السببيّة، وليست بها بل هي زائدة. وفائدة زيادتها التّنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشّرط اه مختصراً.

(٢) **قوله: «ثمّ إنّ كونها للتّرتيب بلا مهلة»**. هذا أيضاً كلام المحقّق الرّضي في باب حروف العطف من «شرح الكافية» ٢: ٣٦٧: ثمّ اعلم أنّ إفادة الفاء للتّرتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثّاني المترتّب يحصل بتمامه في زمان طويل إذا كان أوّل أجزائه متعقّباً لما تقدّم كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّماءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً**﴾ [الحج: ٦٣]، فإنّ اخضرار الأرض يبتدئ بعد نزول المطر لكن يتمّ في مدّة ومهلة، فجيء بالفاء نظراً إلى أنّه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار. ولو قال: «ثمّ تصبح» نظراً إلى تمام الاخضرار جاز.

وكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿**ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً**﴾ نظراً إلى تمام صيرورتها علقة ثمّ قال: ﴿**فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْماً**﴾ نظراً إلى ابتداء كلّ طور، ثمّ قال: ﴿**ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقاً آخَرَ**﴾ [المؤمنون: ١٣ ـ ١٥]، إمّا نظراً إلى تمام الطّور الأخير، وإمّا استبعاداً لمرتبة هذا الطّور الّذي فيه كمال الإنسانيّة من الأطوار المتقدّمة اه.

بتمامه في زمان طويل إذا كان أوّل أجزائه متعقّباً كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً** ﴾[١] فإنّ الاخضرار يَبْدَأُ[٢] عقيب نزول المطر لكن يَتِمُّ في مدّة ولو قال: «ثمّ يصبح» نظراً إلى تمام الاخضرار جاز.

[ثمّ]

و«ثمّ» للتّرتيب[٣] مع التّراخي ـ كما في المفرد ـ لكنّها كثيراً مّا تجيء لاستبعاد مضمون الجملة[٤] الثّانية عن الأُولى وعدم مناسبته له نحو: ﴿ **ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقاً آخَرَ** ﴾[٥] ونحو: ﴿ **ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ** ﴾[٦] لاستبعاد الإشراك بخالق السّماوات والأرض، وكذا قوله: ﴿ **ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا** ﴾[٧] بعد قوله: ﴿ **فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ** ﴾[٨] الآية ... لبُعد المنزلة بين الإيمان وفكّ الرّقبة، وكذا: ﴿ **اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ** ﴾[٩] للبُعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكليّة إلى الله ـ تعالى ـ

---

(١) الحج: ٦٣.

(٢) أي: يَحْدُثُ.

(٣) **قوله: «و«ثمّ» للترتيب»**. كلّ ذلك منقول عن المحقّق الرّضي في باب حروف العطف من «شرح الكافية» ٢: ٣٦٧ فراجعه.

(٤) **قوله: «لاستبعاد مضمون الجملة»**. قال الجرجاني: وذلك إمّا لبعد درجته وعلوّ منزلته بالقياس إلى مضمون الجملة الأُولى كما في المثال الأوّل والثّالث والرّابع. وإمّا لمجرّد تباينهما وعدم تناسبهما كما في المثال الثّاني.

(٥) المؤمنون: ١٤.

(٦) الأنعام: ١.

(٧) البلد: ١٧.

(٨) البلد: ١١.

(٩) هود: ٣.

وهذا في التّنزيل أكثر من أن يُحصى.

وقد تجيء لمجرّد التّرتيب والتّدرّج[١] في دَرَج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب أو تراخٍ كقوله:

إنّ مَن سادَ ثُمّ سادَ أَبوهُ[٢] **ثُمّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذٰلِكَ جَدُّه**

---

(١) **قوله: «لمجرّد التّرتيب والتّدرّج»**. قال الجرجاني: يعني التّدرّج في ذكر المعاني بذكر ما هو الأولى فالأولى كما في البيت، فإنّ سيادة نفسه أخصّ به وأولى من سيادة أبيه ثمّ سيادة أبيه من سيادة جدّه اهـ.

(٢) **قوله: «إنّ مَن سادَ ثُمّ سادَ أَبوهُ»**. وهذا البيت من شعر مولّدٍ لا يوثق به وأوّله مغيّر اشتهر به وهو أوّل أبيات سبعة لأبي نؤاس الحسن بن هانئ يمدح بها العبّاس بن عبيدالله بن أبي جعفر المنصور عمّ الرشيد ـ لعنهم الله ـ وهي من الخفيف على العروض الأُولى مع الضّرب المماثل:

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمّ ساد أبوه ... قبله ثُمّ قبلَ ذلك جَدُّهْ
وأَبُو جَدِّهِ فسَادَ إلى أَنْ ... يتلاقى نِزارُهُ ومَعَدُّهْ
ثمّ آباؤُهُ إلى المبتدي من ... آدَمَ لا أَبٌ وأُمٌّ تَعُدُّهْ
يابنَ بُحْبُوحَة البِطاح عُبَيْدَ الـ ... ـلَه غوثاً من مُسْتَغِيْثٍ يَوَدُّهْ
فاهتَبِلْ عندي النَّصيحة واذخر ... ني لقولٍ أُجِيْدُهُ وأُجِدُّهْ
واستزِدْني إلى مكارمك الغُرْ ... رِ ومجدٍ إليك خَيَّمَ مَجْدُهْ
عَبْدَرِيّ إذا انتمى أبطحيّ ... تالِدٌ نَسْجُهُ عَتِيْقٌ فِرِنْدُهْ

قال المحقّق الرّضي في باب حروف العطف من «شرح الكافية» ٢: ٣٦٧: فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسيادته، ثمّ بسيادة أبيه ثمّ بسيادة جدّه، لأنّ سيادة نفسه به أخصّ ثمّ سيادة الأب ثمّ سيادة الجدّ، وإن كان سيادة الأب مقدّمةً في الزّمان على سيادة نفسه، فـ«ثمّ» هاهنا كالفاء في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ**﴾ [الزمر: ٧٢]، ﴿**فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ**﴾ [آل عمران: ١٣٦]، فإنّ مدح الشّيء أو ذمّه يصحّ بعد جري ذكره اهـ.

وكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَمٰا أَدْرٰاكَ مٰا يَوْمُ الدِّينِ * ثُمَّ مٰا أَدْرٰاكَ مٰا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ (١).

[كلامٌ من عبدالقاهر]

إذا عرفت هذا فنقول: إذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه، وهي حصول معاني هذه الحروف، بخلاف الواو فإنّه لا يفيد سوى مجرّد الاشتراك، وهذا إنّما يظهر فيما له حكم إعرابيّ (٢) وعند انتفائه يثبت الإشكال.

---

(١) الانفطار: ١٧ ـ ١٨.

(٢) **قوله: «وهذا إنّما يظهر فيما له حكم إعرابيّ»**. هذا كلام الشّيخ في مطلع باب الفصل والوصل من «دلائل الإعجاز» ١٧١ ـ ١٧٢: واعلم أنّ سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد ثمّ نعود إلى الجملة فننظر فيها ونتعرّف حالها ومعلوم أنّ فائدة العطف في المفرد أن يُشْرِكَ ـ أي: العطف ـ الثّانِيَ في إعراب الأوّل، وأنّه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب نحو أنّ المعطوف على المرفوع بأنّه فاعل مثله، والمعطوف على المنصوب بأنّه مفعول به، أو فيه، أو له، شريك في ذلك.

وإذا كان هذا أصله في المفرد فإنّ الجُمَلَ المعطوف بعضها على بعضٍ على ضربين:

أحدهما: أن يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب، وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد، إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتّى تكون واقعةً موقع المفرد.

وإذا كانت الجملة الأُولى واقعةً موقع المفرد كان عطف الثّانية عليها جارياً مجرى عطف المفرد، وكان وجه الحاجة إلى الواو ظاهراً، والإشراك بها في الحكم موجوداً.

فإذا قلت: «مررتُ برجلٍ خُلُقه حسن وخَلْقُه قبيح» كنت قد أشركت الجملة الثّانية في حكم الأُولى، وذلك الحكم كونها في موضع جرٍ بأنّها صفة للنّكرة، ونظائر ذلك تكثر، والأمر فيها يسهل.

⇐

⇐ والّذي يشكل أمره هو الضّرب الثّاني: وذلك أن تعطف على الجملة العارية الموضع من الإعراب جملةً آخر، كقولك: «زيد قائم وعمرو قاعد» و: «العلم حَسَنٌ والجهل قبيح» لا سبيل لنا إلى أن ندّعي أنّ الواو أشركت الثّانية في إعراب قد وجب للأُولى بوجهٍ من الوجوه. وإذا كان كذلك فينبغي أن تعلم المطلوب من هذا العطف والمغزى منه، ولِمَ لَمْ يستو الحال بين أن تعطف وبين أن تدع العطف فتقول: «زيد قائم، عمرو قاعد» بعد أن لا يكون هنا أمر معقول يؤتى بالعاطف ليشرك بين الأُولى والثّانية فيه.

واعلم أنّه إنّما يعرض الإشكال في الواو دون غيرها من حروف العطف، وذاك لأنّ تلك تفيد مع الإشراك معاني مثل أنّ الفاء توجب التّرتيب من غير تراخٍ، و«ثمّ» توجبه مع تراخٍ و«أو» تردّد الفعل بين شيئين وتجعله لأحدهما لا بعينه، فإذا عطفت بواحد منها الجملة على الجملة ظهرت الفائدة.

فإذا قلت: «أعطاني فشكرته» ظهر بالفاء أنّ «الشُّكْر» كان معقباً على العطاء ومسبّباً عنه.

وإذا قلت: «خرجتُ ثمّ خرج زيد» أفادت «ثمّ» أنّ خروجه كان بعد خروجك وأنّ مُهْلَةً وقعت بينهما.

وإذا قلت: «يعطيك أو يكسوك» دلّت «أو» على أنّه يفعل واحداً منهما لا بعينه.

وليس للواو معنىً سوى الإشراك في الحكم الّذي يقتضيه الإعراب الّذي أتبعت فيه الثّاني الأوّل. فإذا قلت: «جاءني زيد وعمرو» لم تفد بالواو شيئاً أكثر من إشراك «عمرو» في المجيء الّذي أثبتّه لـ«زيد» والجمع بينه وبينه.

ولا يتصوّر إشراك بين شيئين حتّى يكون هناك معنىً يقع ذلك الإشراك فيه.

وإذا كان ذلك كذلك ولم يكن مَعَنا في قولنا: «زيد قائم، عمرو قاعد» معنىً تزعم أنّ الواو أشركت بين هاتين الجملتين فيه ثبت إشكال المسألة.

ثمّ إنّ الّذي يوجبه النّظر والتأمّل أن يقال في ذلك: إنّا وإن كنّا إذا قلنا: «زيد قائم وعمرو قاعد» فإنّا لا نرى هاهنا حكماً نزعم أنّ الواو جاءت للجمع بين الجملتين فيه، فإنّا نرى أمراً آخر نحصل معه على معنى الجمع وذلك ألّا نقول: «زيد قائم وعمرو قاعد» حتّى ⇐

[كلامٌ آخر عن عبدالقاهر]

فإن قلت: الواو أيضاً تفيد الجمع بين مضمونَي الجملتين في الحصول نصّاً؛ لأنّك إذا قلت: «يَضُرُّ زيد ينفع» ـ من غير واو ـ احتمل أن يكون قولك «ينفع» رجوعاً عن قولك: «يَضُرّ» وإبطالاً له؛ كذا في «دلائل الإعجاز»(١).

قلت: هذا القدر مشترك بين الواو والفاء و«ثمّ»، والجُمَل المشتركة في مجرّد الحصول غير متناهية فتمييز ما يحسن فيه العطف عمّا لا يحسن هو الّذي يسكب فيه العَبَرات.

⇐ يكون «عمرو» بسبب من «زيد» وحتّى يكونا كالنّظيرين والشّريكين وبحيث إذا عرف السّامع حال الأوّل عَنَاهُ أن يعرف حال الثّاني.

يدلّك على ذلك أنّك إذا جئت فعطفت على الأوّل شيئاً ليس منه بسبب ـ ولا هو ممّا يذكر بذكره ويتّصل حديثه بحديثه ـ لم يستقم، فلو قلت: «خرجت اليوم من داري» ثمّ قلت: «وأحسن الّذي يقول بيت كذا» قلت ما يُضْحَك منه ومن هنا عابوا أبا تمّام في قوله:

لا والّذي هو عالم أنّ النّوَى ... صَبِرٌ وأنّ أبا الحسين كريم

وذلك لأنّه لامناسبة بين كرم أبي الحسين ومَرارة النّوَى، ولا تعلّق لأحدهما بالآخر، وليس يقتضي الحديثُ بهذا الحديثَ بذاك اهـ.

(١) **قوله: كذا في «دلائل الإعجاز»**. أي: في باب الفصل والوصل: ١٧٤، وهذا نصّه: واعلم أنّه إذا كان المخبر عنه في الجملتين واحداً كقولنا: «هو يَقُوْلُ، ويَفْعَلُ، ويَضُرُّ، وينفَعُ، ويُسِيْءُ، ويُحْسِنُ، ويأمُرُ، ويَنْهَى، ويَحُلُّ، ويَعْقِدُ، ويأخُذُ، ويعطي، ويبيع، ويشتري، ويأكُلُ، ويشرَبُ» وأشباه ذلك ازداد معنى الجمع في الواو قوّةً وظهوراً، وكان الأمر حينئذٍ صريحاً.

وذلك أنّك إذا قلت: «هو يضرّ وينفع» كنت قد أفدت بالواو أنّك أوجبت له الفعلين جميعاً، وجعلته يفعلهما معاً، ولو قلت: «يضرّ، ينفع» من غير واوٍ لم يجب ذلك بل قد يجوز أن يكون قولك: «ينفع» رجوعاً عن قولك: «يَضُرّ» وإبطالاً له اهـ.

[عدم قصد الرّبط]

﴿ **وإلّا** ﴾ أي: وإن لم يقصد ربط الثّانية بالأُولى على معنى عاطف سوى الواو ﴿ **فإن كان للأُولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثّانية فالفصل واجب** ﴾ لئلّا يلزم من الوصل التّشريك في ذلك الحكم ﴿ **نحو:** ﴿ وَإِذَا خَلَوْا ﴾[(١)] **الآية، لم يعطف** ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾[(٢)] **على** ﴿ قَالُوا ﴾ **لئلّا يشاركه في الاختصاص بالظّرف** ﴾ لما مرّ من أنّ تقديم المفعول ونحوه من الظّرف وغيره يفيد الاختصاص، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم ـ وهو أن خذلهم[(٣)] وخلّاهم وما سوّلت لهم أنفسهم مستدرجاً إيّاهم من حيث لا يشعرون ـ مختصّاً بحال خلوّهم إلى شياطينهم وليس كذلك بل هو متّصل لا انقطاع له بحال.

[نقد وجواب]

فإن قلت: لا نسلّم أنّ «إذا» في الآية ظرفيّة بل شرطيّة، وبعد تسليم أنّ العامل في «إذا» الشّرطيّة هو الجزاء[(٤)] فلا نسلّم أنّ مثل هذا التّقديم يفيد الاختصاص، بل

---

(١) البقرة: ١٤.

(٢) البقرة: ١٥.

(٣) **قوله: «وهو أن خذلهم»**. هذه عبارة «المفتاح» في باب الفصل والوصل: ٣٧١، وهذا نصّه: فإنّ استهزاء الله بهم ـ وهو أن خذلهم فخلّاهم وما سوّلَتْ لهم أنفُسُهم مستدرجاً إيّاهم من حيث لا يشعرون ـ متّصل في شأنهم لا ينقطع بكلّ حال خَلَوْا إلى شياطينهم أم لم يَخْلُوْا إليهم.

(٤) **قوله: «العامل في «إذا» الشّرطيّة هو الجزاء»**. قال الشّارح الرّوميّ: المشهور أنّ «إذا» الشّرطيّة مضافة إلى شرطها فالعامل فيها هو الجزاء. وجوّز بعضهم ـ كالشّيخ ابن الحاجب ـ عدم إضافتها كـ«متى» فيصحّ أن يعمل شرطها فيها كما عمل في «متى» اتّفاقاً.

⇐

هو لمجرّد تصدّر الشّرط كالاستفهام ولو سلّم فلا نسلّم أنّ العطف على مقيّد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشّيء.

قلت: «إذا» الشّرطيّة هي بعينها الظّرفيّة استعملت استعمال الشّرط ولا شكّ أنّ قولنا: «إذا خلوت قرأت القرآن» يفيد معنى: «لا أقرأ القرآن إلّا إذا خلوت» سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشّرط، أو باعتبار أنّ التّقديم يفيد الاختصاص.

ثمّ القيد إذا كان مقدّماً على المعطوف عليه فالظّاهر تقييد المعطوف به كقولنا: «يوم الجمعة سرت وضربت زيداً»، وقولنا: «إن جئتني أُعْطِكَ وأَكْسُكَ». نعم، إنّه ليس بقطعيّ لكنّه السّابق إلى الفهم في الخَطَابيّات.

[كلامٌ عن عبدالقاهر]

فإن قلت: إذا عطف شيء على جواب الشّرط[1] فهو على ضربين:

⇐ فإن جعلت «إذا» في قولنا: «إذا خلوت قرأت القرآن» ـ مثلاً ـ ظرفيّةً مجرّدةً، كانت مضافةً إلى ما بعدها ومعمولة لـ«قرأت» فيكون الحصر مستفاداً من التّقديم وحده.

وإن جعلت شرطيّة معمولة للجزاء ـ أعني «قرأت» ـ كان الحصر مستفاداً من التّعليق بالشّرط كما في قولك: «إن خلوت قرأت» وجاز أن يعتبر التّقديم عوناً للتعليق في إفادة الحصر باعتبار أنّ الشّرط معمول الجزاء وحقّ المعمول التأخّر.

وهذا لا ينافي التزامهم لتقديم الشّرط لأجل نكتة أُخرى.

وإن جعلت معمولة للشرط ـ كما ذهب إليه جمع ـ كان التّعليق مستقلّاً بإفادته، إذ ليس «إذا» حينئذٍ معمولةً للجزاء متقدّمة عليه حتّى يستفاد حصر الجزاء فيها.

(١) **قوله: «إذا عطف شيءٌ على جواب الشّرط»**. قال الجرجاني: يعني أنّا لا نسلّم أنّه إذا جعلت «إذا» شرطيّة وعطف ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ على جواب الشّرط أفاد الكلام اختصاص الاستهزاء بحال خلوّهم إلى شياطينهم بطريق مفهوم الشّرط وإنّما يلزم ذلك أن لو استقلّ ⇐

أحدهما: أن يستقلّ كلّ بالجزائيّة نحو: «إن تأتني أُعطِكَ وأَكْسُكَ».

والثّاني: أن يكون المعطوف بحيث يتوقّف على المعطوف عليه ويكون الشّرط سبباً فيه بواسطة كونه سبباً في المعطوف عليه كقولك: «إذا رجع الأمير استأذنت وخرجت» - أي: إذا رجع استأذنت، وإذا استأذنت خرجت - فلم لا يجوز أن يكون عطف ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ على ﴿**قَالُوا**﴾ من هذا القبيل؟

قلت: لأنّه حينئذٍ يصير المعنى: «وإذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم» وهذا غير مستقيم لأنّ الجزاء[1] - أعني: استهزاء الله بهم - إنّما هو على نفس استهزائهم وإرادتهم إيّاه، لا على إخبارهم عن أنفسهم بأنّا مستهزؤون بدليل أنّهم **لو قالوا** ذلك لدفعهم عن أنفسهم والتّسلّم عن شرّهم **لم يكن عليهم** مؤاخذة؛ كذا في «دلائل الإعجاز»[2].

⇐ كلّ من المعطوف والمعطوف عليه بالجزائيّة وهو ممنوع.

وحاصل الجواب: أنّه إذا عطف كان من الضّرب الأوّل، إذ لو حمل على الضّرب الثّاني كان المعنى: «وإذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم» وهو فاسد من وجهين:

أحدهما: ما ذكره الشّيخ.

والثّاني: لزوم اختصاص الاستهزاء بزمان القول، والإخبار على أنفسهم بأنّا مستهزؤون، وإذا جعل من الضّرب الأوّل تمّ الكلام سالماً عن المنع اهـ.

(١) **قوله: «لأنّ الجزاء»**. أي: الجزاء اللغوي يعني جزاء المنافقين لا جزاء الشّرط.

(٢) **قوله: «كذا في «دلائل الإعجاز»**. أي في باب الفصل والوصل: ١٨٠ - ١٨١، وهذا نصّه: متى عُطِفَ على جواب الشّرط شيءٌ بالواو كان ذلك على ضربين:

أحدهما: أن يكونا شيئين يتصوّر وجود كلّ واحد منهما دون الآخر، ومثاله قولك: «إن تأتني أُكرِمْكَ، أُعْطِكَ وأَكْسُكَ».

والثّاني: أن يكون المعطوف شيئاً لا يكون حتّى يكون المعطوف عليه ويكون الشّرط ⇐

[صور الجملتين]

﴿ وإلّا ﴾ عطف على قوله: «فإن كان للأُولى حكم» أي: وإن لم يكن للأُولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثّانية، وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة، أو يكون ذلك ولكن قصد إعطاؤه للثّانية أيضاً.

﴿ فإن كان بينهما ﴾ أي: بين الجملتين ﴿ كمال الانقطاع بلا إيهام ﴾ أي: بدون أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود ﴿ أو كمال الاتّصال أو شبه أحدهما ﴾ أي: أحد الكمالين ﴿ فكذلك ﴾ يتعيّن الفصل ﴿ وإلّا ﴾ أي: وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام، ولا كمال الاتّصال ولا شبه أحدهما ﴿ فالوصل متعيّن ﴾.

وتحقيق ذلك أنّ الواو للجمع، والجمع بين الشّيئين يقتضي مناسبة بينهما وأن يكون بينهما مغايرة لئلّا يلزم عطف الشّيء على نفسه، **والحاصل** من أحوال الجملتين اللّتين لا محلّ لهما من الإعراب ولم يكن للأُولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية ستّة:

الأوّل: كمال الانقطاع بلا إيهام.

الثّاني: كمال الاتّصال.

الثّالث: شبه كمال الانقطاع.

الرّابع: شبه كمال الاتّصال.

الخامس: كمال الانقطاع مع الإيهام.

⇐ لذلك سبباً فيه بواسطة كونه سبباً للأوّل، ومثاله قولك: «إذا رجع الأميرُ إلى الدّار استأذنته وخرجت» فالخروج لا يكون حتّى يكون الاستئذان، وقد صار الرّجوع سبباً في الخروج من أجل كونه سبباً في الاستئذان فيكون المعنى في مثل هذا على كلامين نحو: «إذا رجع الأمير استأذنت وإذا استأذنت خرجت» اهـ.

السّادس: التّوسّط بين الكمالين.

فحكم الأخيرين **الوصل**، وحكم الأربعة السّالفة **الفَصْل**.

أمّا في الأوّل والثّالث فلعدم المناسبة.

وأمّا في الثّاني والرّابع فلعدم المغايرة المفتقرة إلى الرّبط بالعاطف.

فأخذ المصنّف في تحقيق المقامات السّتّة وقال:

[مواضع كمال الانقطاع]

[الموضع الأوّل]

﴿**أمّا كمال الانقطاع فلاختلافهما خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنىً**﴾ أي: يكون إحدى الجملتين خبراً لفظاً ومعناً، والأُخرى إنشاءً لفظاً ومعنىً ﴿**نحو**﴾:

﴿**وقال رائِدُهُم أَرْسُوا نُزاوِلُـها**(١) **فكُلُّ حَتْفِ امرئ يجري بـمِقدارِ**﴾

«الرّائد» الّذي يتقدّم القوم لطلب الماء والكَلَأ، و«أَرْسُوا» أي: أقيموا من «أرسيتُ السّفينة» أي: حبستها بالمِرْساة، «نزاولها» أي: نحاولها ونعالجها. والضّمير للحرب.

---

(١) **قوله: «وقال رائدهم أرسوا نزاولها»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضَّرْب المقطوع، ونسب إلى الأخطل النّصرانيّ شاعر الأمويّين الكفرة الفجرة ـ لعنهم الله ـ وليس في ديوانه، وبعده:

إمّا نموتُ كِراماً أو نفوز بها ... فواحد الدّهر من كدٍّ وأَسْفَارِ

«الرّائد»: المرسل في طلب الماء والكَلَأ، و«أَرْسُوا» أمر من «الإرساء» النّاقص الواويّ من باب الإفعال وأصله: «أَرْسِيُوْا» نقلت حركة الياء إلى ما قبلها بعد إلقاء حركتها ثمّ حذفت بالتقاء السّاكنين، والباقي واضح، والشّاهد في قوله: «نزاولها» فإنّه فصل عن قوله: «أَرْسُوا» لأنّ الأوّل أمر والثّاني خبر، فامتنع العطف بينهما لاختلافهما خبراً وطلباً ـ لفظاً ومعنىً ـ.

أي: قال رائد القوم ومقدّمهم: أقيموا نقاتل فإنّ موت كلّ نفس يجري بمقدار الله وقَدَرِه لا الجُبْنُ يُنْجِيه، ولا الإقدام يُرْدِيه.

وقيل: الضّمير للسّفينة، وقيل: للخمر، والوجه ما ذكرنا.

ولمّا كان «أرسوا» إنشاءاً لفظاً ومعنى، و«نزاولها» خبراً كذلك، لم يعطف عليه ولم يجعل أيضاً مجزوماً جواباً للأمر، لأنّ الغرض تعليل الأمر بالإرساء بالمزاولة، والأمر في الجزم بالعكس، يعني: يصير الإرساء علّة للمزاولة كما في «أسلم تدخل الجنّة».

[سؤال وجواب]

فإن قلت: هذه الأقسام كلّها على التّقدير الثّاني وهو أن لا يكون للجملة الأُولى محلّ من الإعراب، والجملة الأُولى في هذا المثال وهو قوله: «أرسوا» في محلّ النّصب على أنّه مفعول «قال» فكيف يصحّ؟

قلت: **لمّا ذكر** أنّه قد يكون بين الجملتين اللّتين لا محلّ لأُولاهما من الإعراب كمال الانقطاع أو كمال الاتّصال أو نحوهما **أشار** إلى تحقيق هذه المعاني من غير نظر إلى كونها بين الجملتين اللّتين يكون لأُولاهما محلّ من الإعراب أو لا يكون، فهذا مثال لمجرّد كمال الانقطاع بين الجملتين[1].

---

(١) **قوله: «مثال لمجرّد كمال الانقطاع بين الجملتين»**. والحاصل ـ كما نصّ عليه الفاضل الدسوقي ـ: أنّ كمال الانقطاع نوعان:

أحدهما: فيما ليس له محلّ من الإعراب وهذا يوجب الفصل.

والثّاني: فيما له محلّ من الإعراب وهذا لا يوجبه، وهذا البيت من الثّاني دون الأوّل.

وقال ابن يعقوب المغربيّ: إنّ لمنع العطف بين الإنشاء والخبر ثلاثة شروط:

الأوّل: أن يكون في ما لا محلّ له من الإعراب.

⇐

[جواب آخر]

وقد يقال: إنّ المقصود بالتّمثيل هو ما وقع في كلام الرّائد والجملتان في كلامه ليس لهما محلّ من الإعراب.

ولا يخفى ما فيه من التعسّف؛ لأنّ المثال إنّما هو هذا المِصْراع، والجملتان فيه ممّا له إعراب محلّاً[1] ولهذا جعل نحو قوله ﴿**إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ**﴾[2] ممّا له محلّ من الإعراب ـ على ما مرّ ـ.

[الموضع الثّاني]

﴿**أو معنىً فقط**﴾ أي: لاختلافهما خبراً وإنشاءاً معنىً ـ بأن تكون إحداهما خبراً معنىً والأُخرى إنشاءً معنىً ـ وإن كانتا خبرين أو إنشاءين لفظاً ﴿**نحو: «مات فلان رَحِمَهُ الله»**﴾ ـ أي: ليرحمه الله ـ فهو إنشاء معنًى، فلا يصِحّ عطفه على «مات فلان».

[الموضع الثّالث]

﴿**أو لأنّه**﴾ عطف على «لاختلافهما» والضّمير للشّأن ﴿**لا جامع بينهما ـ كما سيأتي**﴾ بيان الجامع ـ فلا يصِحّ «زيد طويل وعمرو قائم» ولا «العلم حَسَن ووجه زيد قبيح».

⇒ والثّاني: أن يكون بالواو.

والثّالث: أن لا يوهم خلاف المقصود.

(١) **قوله: «والجملتان فيه ممّا له إعراب محلّاً»**. وانتقده بعضهم بأنّ الّذي له محلّ من الإعراب هو مجموع الجملتين، لا الجملة الأُولى وحدها، ولا الثّانية وحدها، لأنّ كلّاً منهما جزء المحكيّ، وجزء المحكيّ لا محلّ له من الإعراب.

(٢) البقرة: ١٤.

[مواضع كمال الاتصال]

[الموضع الأوّل]

﴿ **وأمّا كمال الاتّصال**[١] **فلكون الثّانية مؤكّدة للأُولى** ﴾ أو بدلاً عنها، أو بياناً لها.

وأمّا النّعت **فلمّا لم يتميّز** عن عطف البيان ـ إلّا بأنّه يدلّ على بعض أحوال المتبوع لا عليه، والبيان بالعكس[٢]، وهذا المعنى ممّا لا تحقّق له في الجُمَل[٣] ـ

---

(١) **قوله: «وأمّاكمال الاتّصال»**. لقد بيّن كمال الانقطاع في ثلاثة مواضع:

الأوّل: أن تكون الجملتان مختلفين خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنىً.

الثّاني: أن تكونا مختلفين معنىً فقط.

الثّالث: أن لا يكون بينهما جامع.

وهاهنا يبيّن أنّ كمال الاتصال أيضاً في ثلاثة مواضع:

الأوّل: أن تكون الجملة الثّانية بمنزلة المؤكَّده للأُولى.

الثّاني: أن تكون بمنزلة البدل لها.

الثّالث: أن تكون بمنزلة البيان لها.

(٢) **قوله: «والبيان بالعكس»**. أي: البيان يدلّ على ذات المتبوع لا بعض أحواله ولذا قالوا: الفرق بين النّعت والبيان أنّ النّعت لا يكون إلّا مشتقّاً أو مؤوّلاً به، والبيان لا يكون إلّا جامداً أو مؤوّلاً به بأن يكون وصفاً ثمّ يصير علماً بالغلبة مثل «الرّحمن» و«الرّحيم» وتمييز النّعت عن التّأكيد أنّ التّأكيد يفيد التّقرير، وعن البدل أنّه لتوفية المراد وليس المقصود من النّعت شيئاً منهما.

(٣) **قوله: «وهذا المعنى ممّا لا تحقّق له في الجمل»**. قال الشّريف الجرجاني: أي: كون التّابع دالّاً على بعض أحوال المتبوع ممّا لا تحقّق له في الجمل وإلّا لكانت الجملة محكوماً عليها به لكن الجمل من حيث هي جُمَلٌ لا تصلح لذلك.

وقال الشّارح الرّومي: حاصل كلامه أنّ الجملة الثّانية لا تجري مجرى النّعت وإلّا يلزم

⇐

لم تنزل الثّانية من الأُولى منزلة النّعت من المنعوت.

ثمّ جَعْلُ الثّانية مؤكّدة للأُولى يكون ﴿ **لدفع توهّم تجوّز أو غلط** ﴾. وهو قسمان:

لأنّه إمّا أن تنزل الثّانية من الأُولى منزلة التّأكيد المعنويّ من متبوعه في إفادة التّقرير مع الاختلاف في المعنى، أو منزلة التّأكيد اللفظيّ في اتّحاد المعنى.

فالأوّل: ﴿ **نحو**: ﴿ **لَا رَيْبَ فِيهِ** ﴾ [1] ﴾ بالنّسبة إلى ﴿ **ذَٰلِكَ الْكِتَابُ** ﴾.

وهذا على تقدير أن يكون ﴿ **الٓمٓ** ﴾ جملة مستقلّةً أو طائفة من حروف المعجم مستقلّة، و«ذلك الكتاب» جملة ثانية و«لا ريب فيه» جملة ثالثة ـ على ما هو الوجه الصّحيح المختار ـ.

وهاهنا وجوهٌ أُخر[2] خارجة عن المقصود.

⇐ أن يكون محكوماً عليها لكونها دالّةً على بعض أحوال متبوعها مع أنّه باطل، لأنّ المحكوم عليه حقيقةً يجب أن يكون مفهوماً مستعملاً ملحوظاً في نفسه أصالة والجملة بمعزلٍ من ذلك.

وقال: والأظهر في عدم وقوع الجملة نعتاً للجملة ما ذكر في شرح «الفوائد الغيائيّة» وذكره الشّريف أيضاً في حواشي «المفتاح» وغيره من أنّ المنعوت يجب أن يكون ذاتاً، أي: مفهوماً مستقلاً ـ أي: ملحوظاً في نفسه ـ والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوِجْدان.

وقال بعضهم: الجملة إنّما تدلّ على النّسبة ولا يمكن أن تكون نسبة جملة دالّة على وصف شيءٍ في جملة أخرى.

(١) البقرة: ٢.

(٢) **قوله: «وهاهنا وجوه أُخَر»**. منها: أن يجعل مجموع «ذلك الكتاب» مبتدأ ومجموع «لا ريب فيه» خبراً.

⇐

﴿ فإنّه لمّا بولغ في وصفه ﴾ ـ أي: وصف الكتاب ـ والباء في قوله: ﴿ ببلوغه ﴾ متعلّق بـ«وصفه» أي: في أنّ وصف بأنّه بلغ ﴿ الدَّرَجَةَ القُصْوَى في الكمال ﴾ وبقوله: «بولغ» يتعلّق الباء في قوله: ﴿ بجعل المبتدأ «ذلك» وتعريف الخبر باللّام ﴾.

وذلك لما مرّ من أنّ تعريف المسند إليه بالإشارة يدلّ على كمال العناية بتمييزه، وأنّه ربّما يجعل بُعْدُهُ ذريعةً إلى تعظيمه وبُعْد درجته.

وأنّ تعريف المسند باللّام يفيد الانحصار حقيقةً نحو: «اللّه الواجب» أو مبالغةً نحو: «حاتم الجواد».

فمعنى «ذلك الكتاب»: أنّه الكتاب الكامل كأنّ ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وأنّه الّذي يستأهل[1] أن يُسمّى كتاباً كما تقول: «هو الرّجل» أي: الكامل في الرّجوليّة كأنّ مَنْ سواه بالنّسبة إليه ليس برجل.

⇐ ومنها: أن يجعل «الٓمٓ» مبتدأ و«ذلك الكتاب» خبراً.

ومنها: أن يجعل «الٓمٓ» مبتدأ و«لا ريب فيه» خبراً وجملة «ذلك الكتاب» جملة معترضة، وفي هذه الصّور لا يكون «لا ريب فيه» جملة لا محلّ لها من الإعراب مؤكّدة لجملة قبلها كذلك، وكانت خارجة عمّا نحن فيه.

(١) **قوله: «وأنّه الذي يستأهل»**. قال الحريريّ في «درّة الغوّاص»: ويقولون: «فلان يستأهل الإكرام» و«هو مستأهل للإنعام» ولم تُسْمَع هاتان اللفظتان في كلام العرب، ولا صوّب التلفّظ بهما أحد من أعلام الأدب.

ووجهُ الكلام أن يقال: «فلان يستحقّ التّكرِمة» و«هو أهل لإسداء المكرمة» فأمّا قول الشاعر:

لا بَلْ كُلِي يا أُمَّ واستأهِلِيْ ... إنّ الذي أَنْفَقْتُ من مـالِيَهْ

فإنّه عنى بلفظة: «استأهلي» أي: اتّخذي الإهالة وهي ما يُؤْتَدَمُ به من السَّمْنِ والوَدَك، وفي أمثال العربِ: «استأهِلِي إهالتي، وأَحْسِنِي إنالتي» أي: خُذِي صَفْوَ طُعْمَتي وأَحْسِنِي القِيام بخدمتي. [درّة الغوّاص: ٥٢]

﴿ جاز ﴾ جواب «لمّا» أي: يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ﴿أن يتوهّم السّامع قبل التّأمّل أنّه ﴾ أي: قوله: «ذلك الكتاب» ﴿ ممّا يرمى به جِزُافاً[١] ﴾ من غير أن يكون صادراً عن رويّة وبصيرة ﴿ فأُتْبِعَهُ ﴾ على لفظ المبنيّ للمفعول، والمرفوع المستتر عائد إلى قوله: «لا ريب فيه» والمنصوب البارز إلى قوله: «ذلك الكتاب».

أي: **ولمّا جاز** أن يتوهّم أنّ قوله: «ذلك الكتاب» جزاف **جعل** قوله: «لا ريب فيه» تابعاً لقوله: «ذلك الكتاب». ﴿ نفياً لذلك التّوهّم، فوِزانه ﴾ ـ أي: وِزان «لا ريب فيه» ـ ﴿ وِزان «نفسه» في «جاءني زيد نفسه» ﴾.

﴿ و ﴾ **الثّاني**: ﴿ نحو: ﴿ هُدًى ﴾ أي: هو هُدىً ﴿ للمُتَّقِينَ ﴾[٢] فإنّ معناه أنّه ﴾ أي: الكتاب ﴿ في الهداية بالغ درجةً لا يُدْرَكُ كُنْهُها ﴾ لما في تنكير «هُدًى» من الإبهام والتّعظيم، وكُنْه الشّيْء: نِهايته ﴿ حتّى كأنّه هداية محضة ﴾ حيث جُعِلَ الخبر مصدراً[٣]، لا اسم فاعل، ولَمْ يُقَلْ: «هادٍ للمتّقين».

---

(١) **قوله: «جزافاً»**. مثلّث الجيم فارسيٌّ معرّبُ «گزاف» ونصبه على المصدر، أي: «يُرْمَى به رمياً جزافاً» ـ أي: بطريق الجزاف ـ وعدّه الفيّومي في «المصباح» اسماً للمصدر حيث يقول: وهو اسم من «جازف، مجازفةً» من باب «قاتل».

(٢) البقرة: ٢.

(٣) **قوله: «حيث جعل الخبر مصدراً»**. وحمل المصدر على الذّات يدلّ على هذا المعنى كما تقدّم في قول الخنساء:

* فإنّما هي إقبالٌ وإدبار *

وحمل المصدر على الذّات يوجّه بوجوه ثلاثة:

أحدها: الدّلالة على المبالغة ويقال له المجاز في الإسناد، والإسناد المجازي ـ كما تقدّم ـ.

⇐

﴿ **وهذا معنى «ذلك الكتاب» لأنّ معناه ـ كما مرّ ـ: «الكتاب الكامل»، والمراد بكماله كماله؛ في الهداية لأنّ الكتب السّماويّة بحسبها** ﴾ أي: بحسب الهداية، يقال: «ليكن عملك بِحَسَبِ ذلك» أي: على قدره وعدده، وتقديم الجارّ والمجرور للحصر، أي: بحسبها ﴿ **تتفاوت في درجات الكمال** ﴾ لا بحسب غيرها.

فإن قلت: قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة النّظم وبلاغته، كالقرآن، فإنّه فاق سائر الكتب بإعجاز نظمه.

قلت: هذا داخل في الهداية، لأنّه إرشاد إلى التّصديق، ودليل عليه، ﴿ **فوِزانه** ﴾ أي: وِزان «هُدى للمتّقين» ﴿ **وِزان «زيد» الثّاني في «جاءني زيد زيد»** ﴾ لكونه مقرّراً لقوله: «ذلك الكتاب» مع اتّفاقهما في المعنى، بخلاف قوله: «لا ريب فيه» فإنّه وإن كان مقرّراً لكنّهما مختلفان معنًى، فلذا جعل بمنزلة التّأكيد المعنويّ.

[الشّيخ جعله بمنزلة التّأكيد اللفظيّ]

هذا ولكن ذكر الشّيخ في «دلائل الإعجاز»(١) أنّ قوله: «لا ريب فيه» بيان

⇐ وثانيها: أنّه بتقدير اسم فاعل كما في المقام فيكون «هدىً» بمعنى «هادياً». وهذا يقال له المجاز في الكلمة.

وثالثها: أنّه بتقدير مضاف محذوفٍ والتّقدير هاهنا: «ذو هدى» وهذا يقال له: المجاز في الحذف.

(١) **قوله: «لكن ذكر الشّيخ في «دلائل الإعجاز»**. حيث قال في باب الفصل والوصل: ١٧٥: قوله: «لا ريب فيه» بيان وتوكيد وتحقيق لقوله: «ذلك الكتاب» وزيادة تثبيتٍ له وبمنزلة أن تقول: «هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب» فتعيد مرّةً ثانيةً لتثبته وليس يثبت الخبر غير الخبر، ولا شيء يتميّز به عنه فيحتاج إلى ضامٍّ يضمّه إليه، وعاطفٍ يعطفه عليه. اهـ.

والحاصل: أنّ الخطيب القزوينيّ جعله بمنزلة التّأكيد المعنويّ وجعله الشّيخ عبدالقاهر بمنزلة التّأكيد اللفظيّ.

وتوكيد وتحقيق لقوله: «ذلك الكتاب» وزيادة تثبيت له، وبمنزلة أن تقول: «هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب» فتعيده مرّة ثانية لتثبته.

[الموضع الثّاني]

﴿**أو بدلاً منها**﴾ عطف على قوله: «مؤكّدة للأُولى» أي: القسم الثّاني من كمال الاتّصال أن تكون الجملة الثّانية بدلاً من الأُولى ﴿**لأنّها**﴾ أي: الأُولى ﴿**غير وافية بتمام المراد**[١] **أو كغير الوافية**[٢] **بخلاف الثّانية**﴾ فإنّها وافية لا تشبه غير الوافية ﴿**والمقام يقتضي اعتناءاً بشأنه**﴾ أي: شأن المراد، لأنّ الغرض من الإبدال أن يكون الكلام وافياً بتمام المراد، وهذا إنّما يكون فيما يعتنى بشأنه ﴿**لنكتةٍ، ككونه**﴾ أي: تلك النّكتة مثل كون المراد ﴿**مطلوباً في نفسه**[٣] **أو فظيعاً**[٤] **أو عجيباً**[٥] **أو لطيفاً**﴾ فتنزل الثّانية من الأُولى منزلة **بدل البعض** أو **الاشتمال** من

---

(١) **قوله: «غير وافية بتمام المراد»**. كما في بدل البعض.

(٢) **قوله: «أو كغير الوافية»**. كما في بدل الكلّ على رأي بعضهم.

(٣) **قوله: «كون المراد مطلوباً في نفسه»**. كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ**﴾ [الشّعراء: ١٣٢] الآية، لأنّ المراد منه الإيقاظ من سنة الغفلة عن نعم الله وذلك مطلوب في نفسه، لأنّه تذكير للنّعم.

(٤) **قوله: «فظيعاً»**. كما تقول لعائشة: «تخرجين على عليّ ثمّ تدّعين الإيمان» توبيخاً لها وتقريعاً كما روى ابن قتيبة في «الإمامة والسياسة» أنّ محمّد بن أبي بكر قال لأُخته عائشة يوم الجَمَل: أما سمعتِ رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ يقول: «عليّ مع الحقّ والحقّ مع عليّ» ثمّ خرجتِ تقاتلينه. وهذا المثال مبنيّ على أنّه يصحّ إتيان بدل الكلّ من الكلّ في الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب.

(٥) **قوله: «أو عجيباً»**. وذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿**بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الأَوَّلُونَ * قَالُوا أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا**

⇐

متبوعه، فلا تعطف عليها، لما بين **البدل والمبدل منه** من كمال الاتّصال.

ولم يعتبر **بدل الكلّ** لأنّه لا يتميّز عن **التّأكيد**[1]،[2] إلّا بأنّ لفظه غير لفظ متبوعه، وأنّه المقصود بالنّسبة دونه، بخلاف **التّأكيد**، وهذا المعنى ممّا لا تحقّق له في الجُمَل[3] لاسيّما الّتي لا محلّ لها من الإعراب.

⇐ **تُرَاباً وَعِظَاماً ءَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾** [المؤمنون: ٨١ ـ ٨٢]، فإنّ البعث والحياة بعد صيرورة العظام تراباً عجيب، وهذا أيضاً مثال بدل الكلّ.

(١) **قوله: «ولم يعتبر بدل الكلّ لأنّه لا يتميّز عن التأكيد الخ»**. قال الشّريف الجرجاني: أي: التّمييز بهذا الوجه لا يتحقّق في الجمل؛ لأنّ التّأكيد المعتبر فيها لابدّ أن يغاير لفظه لفظ المتبوع، إذ ليس المراد بتأكيد الجملة هاهنا تكريرها، وحينئذٍ لا يتميّز أحدهما عن الآخر بهذا القيد.

ثمّ الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب لا يتصوّر فيها ما هو مقصود بالنّسبة، فلا امتياز أيضاً بهذا الاعتبار، فلا يتصوّر في الجمل ما هو بمنزلة بدل الكلّ ممتازاً عن التّأكيد.

فإن قلت: ما جعلته تأكيداً لفظيّاً يشبه بدل الكلّ ـ في مغايرة لفظه لفظ المؤكّد مع اتفاق المعنى ـ ويشبه التّأكيد اللفظيّ ـ في عدم القصد بالنّسبة ـ فلماذا جعلته بمنزلة التأكيد اللفظيّ ولم تجعله بمنزلة بدل الكلّ؟

قلت: العمدة الكبرى في البدل كونه مقصوداً بالنّسبة وقد فات هاهنا، فجعله تأكيداً لفظيّاً أولى وإن كان استئناف القصد إلى الجملة الثّانية بمنزلة قصد النّسبة في المفردات، ولهذا جاز أن تنزل الجملة الثّانية من الأُولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال اهـ.

(٢) **قوله: «لا يتميّز عن التأكيد»**. قال الرّومي: وأمّا عن عطف البيان فيتميّز بأنّ البدل لتوفية تمام المراد، وعطف البيان للإيضاح وإزالة الخَفاء.

(٣) **قوله: «وهذا المعنى ممّا لا تحقّق له في الجُمَل»**. قال الشّارح الرّومي: أي: التّمييز بمجموع الأمرين المذكورين لا يجري في الجمل لاسيّما الّتي لا محلّ لها من الإعراب فإنّه لا يجري فيه التّمييز بشيءٍ منهما، وقد أشار الفاضل المحشّي إلى تحقيقه.

⇐

فالأوّل: وهو أن تنزّل الثّانية منزلة **بدل البعض** ﴿ **نحو**: ﴿ **أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ**[١] * **أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ* وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ** ﴾[٢] **فإنّ المراد التّنبيه على نعم الله ـ تعالى ـ** ﴾ والمقام يقتضي اعتناءاً بشأنه، لكونه مطلوباً في نفسه، أو ذريعة إلى غيره ﴿ **والثّاني** ﴾ أعني: قوله: «أمدّكم بأنعام» إلى آخره ﴿ **أو في بتأديته** ﴾ أي: تأدية المراد ﴿ **لدلالته** ﴾ أي: دلالة الثّاني ﴿ **عليها** ﴾ أي: على نعم الله ـ تعالى ـ ﴿ **بالتّفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين، فوزانه** ﴾ أي: الثّاني

⇐ فلا يرد ما يقال: من أنّ هذا الكلام يدلّ عند من له ذوق سليم على أنّ عدم تحقيق كون الثّاني مقصوداً بالنّسبة يعمّ جميع الجمل سواء كانت ذوات محلّ أم لا.

مع أنّك إذا قلت: «ضربت رجلاً ضربه أخوك ضربه زيد» صرفاً لقصد النّسبة إليه يتمّ معنى بدل الكلّ بلا مِرْيةٍ، هذا.

وفي شرح «الفوائد الغِياثيّة» ما يدلّ على جواز جعل الجملة بدل الكلّ من الكلّ ـ ممتازاً من التّأكيد ـ الاعتبارُ الثّاني حيث قال:

وفي نحو: «قنعنا بالأسْوَدَيْنِ قنعنا بالماء والتّمر» إن كان المقصود ذكر الجملة الثّانية، وذكر الأُولى توطئة له، كانت الجملة الثّانية بدلاً من الأُولى بدل الكلّ من الكلّ.

وإن كان المقصود ذكر الأُولى وذكر الثّانية لبيانها كانت الجملة الثّانية عطف بيان للأُولى أو تأكيداً لها اه.

(١) **قوله: «أمدّكم بما تعلمون»**. قال الرّومي: الكلام في الجملة الّتي لا محلّ لها من الإعراب وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ** ﴾ في محلّ النّصب، لأنّ أوّل الآية: ﴿ **وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ** ﴾؟

قلت: لو سلّم أنّ الكلام من ذلك فلا نسلّم أنّ الجملة الأُولى هاهنا ممّا له محلّ من الإعراب، فإنّ الإعراب لمجموع الموصول والصّلة ـ على ما أشار إليه الشّريف في أواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند من «شرح المفتاح» ـ أو للموصول وحده والصّلة لا محلّ لها ـ كما ذكره ابن هشام في الباب الثّاني من كتاب «المغني».

(٢) الشّعراء: ١٣٢ ـ ١٣٤.

﴿وِزان «وجهه» في «أعجبني زيد وجهه»﴾ لدخول الثّاني في الأوّل لأنّ «ما تعلمون» يشمل الأنعام والبنين والجنّات وغيرها.

﴿و﴾ **الثّاني**: وهو أن تنزل منزلة بدل الاشتمال ﴿نحو﴾:

﴿**أقول لَهُ ارْحَلْ**[1] **لا تُقيمنَّ عندنا وَإلاّ فَكُنْ في السّرِّ والجَهْرِ مُسْلِما**﴾

أي: وإن لم ترحل فكُن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السّرّ والجهر ﴿**فإنّ المراد به**﴾ أي: بقوله: «ارحل» ﴿**كمال إظهار الكراهةِ لإقامته**[2]﴾ أي: إقامة المخاطب ﴿**وقوله: «لا تقيمنّ عندنا» أو في بتأديته**﴾ أي: تأدية المراد ﴿**لدلالته عليه**﴾ أي: دلالة «لا تقيمنّ» على المراد[3] ـ وهو كمال إظهار الكراهة

---

(١) **قوله: «أقول له ارحل»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل غير معلوم، ومعناه إن كان نهياً عن التقيّة: لا يوافق القرآن والسنّة فإنّ للمسلم التقيّة وقد أنزلها الله في كتابه حيث قال: ﴿**إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ**﴾، وإن كان نهياً عن النّفاق فهو صحيح، وظاهره هذا لأنّ المنافق في السرّ غير مُسلمٍ والنّفاق عكس التقيّة ـ كما تقدّم ـ.

والشّاهد: كمال الاتّصال بين الجملتين لكون الثّانية أوفى بتأدية المراد من الأُولى، فنزلت منزلة بدل الاشتمال فلم تعطف عليها.

والجملتان: «ارحل» و«لا تقيمنّ» لأنّ في «ارحل» كمال إظهار الكراهة لإقامة المخاطب وقوله: «لا تقيمنّ» أوفى بتأدية المراد، لدلالته على إظهار الكراهة لإقامته بالمطابقة مع التّأكيد.

(٢) **قوله: «كمال إظهار الكراهه لإقامته»**. قال الجرجاني: هكذا عبارة «المفتاح» والأظهر أن يقال: «كمال إظهار كمال الكراهة» إذ ليس المقصود كمال الإظهار فقط بحيث يجوز كون الكراهة غير كاملة، بل المقصود كمال الكراهة مع كمال إظهارها، ولعلّه هو المراد لكنّه حذف؛ لأنّ الاعتناء بشأن إظهار الكراهة يدلّ في الجملة على كمالها وشدّتها اه.

(٣) **قوله: «أي دلالة «لا تقيمنّ» على المراد»**. لم يرد أنّ «لا تقيمنّ» مستعمل في كمال الإظهار، ⇐

لإقامته ـ ﴿ **بالمطابقة، مع التّأكيد** ﴾ الحاصل من النّون.

[نقد]

فإن قلت: قوله: «لا تقيمنّ عندنا» إنّما يدلّ بالمطابقة على طلب الكفّ عن الإقامة، لأنّه موضوع للنّهي، وأمّا إظهار كراهة المنهيّ فمن لوازمه ومقتضياته، فدلالته عليه تكون بالالتزام[1] دون المطابقة.

[ردّ النّقد وبيان الحقيقة العرفيّة]

قلت: نعم[2] ولكن صار قولنا: «لا تقم عندي» بِحَسَبِ العُرْف حقيقةً في إظهار

⇐ بل أراد أنّه دالّ على كراهةٍ شديدة دلالة واضحة، وقد حصل باستعماله فيها كمال إظهارها، وإظهار كمالها، وليس شيء منهما بمستعمل فيه اللفظ ـ كما نصّ عليه الجرجانيّ ـ.

(١) **قوله: «فدلالته عليه تكون بالالتزام»**. قال الجرجاني: يمكن أن يجاب عنه بأنّ ذلك مبنيّ على مذهب من لا يفرّق بين «الطّلب» و«الإرادة» فيقول: طلب الفعل من الغير هو إرادته منه، فيكون مدلول الأمر هو الإرادة ومدلول النّهي هو الكراهة.

نعم، من فرّق بينهما ولم يجعل طلب الفعل من الغير عبارة عن إرادته منه، وطلب عدمه أو الكفّ عنه عبارة عن كراهته منه ـ كالأشاعرة ـ احتاج ـ في تصحيح كون دلالة «لا تقيمنّ» على ما ذكرنا بالمطابقة ـ أن يتمسّك بالعرف.

وفي قوله: «حقيقة في إظهار كراهة إقامته» تسامح، فإنّ قولك: «لا تقم» ليس مستعملاً في إظهار الكراهة حتّى يكون حقيقةً فيه، بل هو حقيقة في كراهة إقامته، وباستعماله فيها يحصل إظهارها، وإذا أكّد بالنّون دلّ على كمال الكراهة دلالة واضحةً. فإذا استعمل «لا تقيمنّ» في الكراهة الكاملة حصل بذلك إظهار كمالها وكمال إظهارها ـ كما مرّ ـ.

(٢) **قوله: «قلت: نعم»**. اي: يجاب بأنّ ذلك إنّما هو بالنّظر إلى الوضع اللغويّ للنّهي والمصنّف ناظر إلى الوضع العرفيّ.

كراهة إقامته وحضوره، حتّى أنّه كثيراً ما يقال: «لا تقم عندي» ولا يراد كفّه عن الإقامة، بل مجرّد إظهار كراهة حضوره، والتّأكيد بالنّون دالّ على كمال هذا المعنى فصار «لا تقيمنّ عندنا» دالاً على كمال إظهار كراهته لإقامته بالمطابقة.

[تأييد الحقيقة العرفيّة]

وقريب من هذا ما يقال(١): إنّه لم يرد بالمطابقة دلالة اللّفظ على تمام ما وضع له، بل دلالته على ما يفهم منه قصداً وتصريحاً، بخلاف «اِرْحَل» فإنّ دلالته على كمال إظهار الكراهة لإقامته ليست بالمطابقة، مع أنّه ليس فيه شيء من التّأكيد، بل إنّما يدلّ على ذلك بالالتزام بقرينة قوله: * وإلّا فكن في السّرّ والجَهْرِ مُسْلِما * فإنّه يدلّ على أنّ المراد من أمره بالرِّحْلة إظهار كراهة إقامته بسبب مخالفة سرّه العَلَن.

[نقد السّكّاكيّ]

وزعم صاحب «المفتاح» أنّ دلالة «اِرْحَلْ» على هذا المعنى بالتّضمّن(٢).

فكأنّه أراد بالتّضمّن معناه اللغوي؛ لأنّ «إِرْحَلْ» معناه الصّريح طلب الرِّحلة،

---

(١) **قوله: «وقريب من هذا ما يقال»**. قال الجرجاني: وذلك لأنّ اللّفظ إذا فهم منه معنىً غير ما وضع له ـ قصداً وصريحاً ـ احتمل أن يكون ذلك لصيرورته حقيقةً فيه عرفاً ـ كما ذكر ـ وأن يكون ذلك لكونه مجازاً فيه له نوع شهرة وإن لم يصل إلى حدّ الحقيقة، وأمّا مجرّد كونه جزءاً للمعنى الموضوع له، أو لازماً له واضح العلامة، فلا يكفي في كونه مفهوماً من اللفظ قصداً وصريحاً اهـ.

(٢) وهذا نصّه: وقوله: «لا تقيمنّ عندنا» أوفى بتأدية هذا المقصود من قوله: «ارحل» لدلالة ذاك عليه بالتضمّن مع التجرّد عن التّأكيد، ودلالة هذا عليه بالمطابقة مع التّأكيد. [مفتاح العلوم: ٣٧٦]

وقد قصد في ضمن ذلك نهيه عن الإقامة إظهاراً لكراهتها.

وظاهر أنّ كمال إظهار الكراهة لإقامته ليس جزءاً من مفهوم «اِرْحَل» حتّى يكون دلالته عليه بالتّضمّن.

ويمكن أن يقال: إنّه مبنيّ على أنّ الأمر بالشّيء يتضمّن النّهي عن ضدّه، فقوله: «اِرْحَلْ» يدلّ بالتّضمّن على مفهوم «لا تقم عندنا» وهو إظهار كراهة إقامته بحسب العرف ـ كما مرّ ـ وفيه تعسّف[1].

﴿ ووِزانه[2] ﴾ أي: وِزان «لا تقيمنّ عندنا» ﴿ وِزان **«حسنها»** في قولك: **«أعجبني الدّار حسنها»** لأنّ عدم الإقامة مغاير للارتحال ﴾ فلا يكون «لا تقيمنّ» **تأكيداً** لقوله: «اِرْحَلْ» أو **بدل كلّ** ﴿ **وغير داخل فيه** ﴾ أي: عدم الإقامة غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون **بدل بعض**. ﴿ **مع ما بينهما من الملابسة** ﴾ والملازمة فيكون **بدل اشتمال**، والكلام في أنّ الجملة الأُولى ـ أعني: «اِرْحَلْ» ـ منصوبة المحلّ؛ لكونه مفعول «أقول» ـ كما مرّ في قوله: «أرسوا[3] نزاولها» ـ.

---

(١) **وقوله: «وفيه تعسّف»**. قال الجرجاني: وذلك لأنّ كون النّهي عن الضدّ جزءاً من الأمر بالشّيء مذهب مرجوح، وعلى تقدير صحّته فالّذي صار حقيقةً عرفيّة في كراهة الإقامة ـ وهو لفظ «لا تقم» الموجود في ضمن «ارحل» ـ هو معناه الأصليّ لا معناه العرفيّ، إذ لم يثبت في «ارحل» عن عرف مقتضٍ لذلك.

(٢) **قوله: «وزانه»**. أي: درجته ومرتبته، فليس هو بدلاً ولكنّه بمنزلته.

(٣) **قوله: كما مرّ في قوله «أرسوا»**. قال الجرجانيّ معلّقاً على ما مرّ: فيه بحث: أمّا أوّلاً: فلأنّ ما تقدّم من قوله: «لم يعطف عليه ولم يجعل أيضاً مجزوماً» يدلّ على أنّ الكلام في المثال الّذي هو محكيّ ـ أعني قول الرّائد ـ فإنّ تعليل الأمر بالإرساء وانعكاس المعنى بالجزم إنّما يتصوّر في كلامه.

وأمّا الشّاعر فهو إنّما يحكي كلام الرّائد على منواله، وليس له أن يعلّل أمراً وارداً في ⇐

⇐ كلام الزّائد، ولا أن يجزم ما بعده جواباً له، بل ليس له إلّا حكاية التّعليل الوارد فيه أو الجزم لو كان وارداً فيه.

وأمّا ثانياً: فلأنّه لا خَفاء في أنّ المقصود تمثيل كمال الانقطاع على وجهٍ يوجب الفصل بين الجملتين، واختلافهما خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنىً لا يوجب الفصل بينهما، إذا كان للأُولى محلّ من الإعراب، كيف وقد ورد العطف في الجمل المحكيّة بعد القول مع كونها مختلفة ذلك الاختلاف نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وقد مرّ أنّ العلّامة نصّ على جواز العطف هاهنا في سورة نوح ومثّله بقولك: «قال زيد: نودي للصّلاة، وصلّ في المسجد».

ويدلّ على جوازه أيضاً أنّهم قالوا: الجملة الأُولى إمّا أن يكون لها محلّ من الإعراب أو لا، وعلى الأوّل إن قصد تشريك الثّانية للأُولى في حكم ذلك الإعراب عطفت عليها كالمفرد وذكروا أنّ شرط هذا العطف بالواو مقبولاً أن يكون بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين.

فقد جعلوا الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب في حكم المفردات، واكتفوا بالجهة الجامعة، ولم يلتفتوا في هذا القسم إلى الاختلاف خبراً وإنشاءً، بناءً على ظهور فائدة العطف بالواو ـ أعني التّشريك المذكور ـ.

وإنّما اعتبروا ذلك الاختلاف ونحوه في القسم الثّاني وهو أن لا يكون للجملة الأُولى محلّ من الإعراب.

فلو كانت تلك الأحوال أعني ما يوجب كمال الانقطاع ونظائره جارية في القسمين لكان ذلك التّقسيم وتخصيص اعتبار تلك الأحوال بالقسم الثّاني ضائعاً.

فإن قلت: اختلاف الجملتين خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنىً أو معنىً فقط إن أوجب كمال الانقطاع بينهما أوجبه مطلقاً ـ سواء كان للأُولى محلّ من الإعراب أو لا؟

قلت: الجمل الّتي لها محلّ منه واقعة موقع المفردات، وليست النّسب بين أجزائها مقصودة بالذّات، فلا التفات إلى اختلاف تلك النّسب بالخبريّة والإنشائيّة خصوصاً في ⇐

وقوله ـ في المثالين أعني: الآية والبيت ـ: «إنّ الثّاني أوفى بتأدية المراد» يدلّ

⇐ الجمل المحكيّة بعد القول، بل الجمل حينئذٍ في حكم المفردات الّتي وقعت هي موقعها، بخلاف ما لا محلّ لها من الإعراب، فإنّ نسبها مقصودة بذواتها، فيعتبر أحوالها العارضة لها.

وأمّا ثالثاً: فلأنّ قوله: «لأنّ المثال إنّما هو هذا المصراع» مسلّم لكن باعتبار دلالته على المحكيّ، لا باعتبار نفس الحكاية ولا تعسّف في ذلك.

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ** ﴾ [البقرة: ١٤ ـ ١٥]، ففيه بحثان:

أحدهما: فصل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ** ﴾ عمّا قبله في كلامهم وذلك لكونها تأكيداً للأُولى أو بدلاً عنها، أو استئنافاً. وعلى هذا فالجملة الأُولى لا محلّ لها من الإعراب، وأمّا فصْله عنه في نظم الآية فذلك لحكاية كلامهم على ما كان عليه، إذ المجموع كلام واحد يجب في الحكاية إبقاؤه في صورته.

والثّاني: فصل ﴿ **اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ** ﴾ عمّا قبله وذلك في الحكاية دون المحكيّ، إذ لم يوجد فيه، وللجملة الأُولى في الحكاية محلّ من الإعراب، وبهذا الاعتبار أورد الآية فيما مرّ، وقد لخّصنا الحال هناك؛ فتأمّل.

فإن قلت: قد تبيّن أنّ المثال المقصود هاهنا كلام الرّائد، لكن لمّا لم يطّلع عليه إلّا بحكاية الشّاعر عنه كلامه أورد المصراع دليلاً عليه.

وأنّ فصل «نزاولها» عن «أرسوا» في كلامه لكمال الانقطاع، لاختلافهما خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنىً، فماذا تقول في فصله عنه في الحكاية، فهل يجوز فيها أن يعطف عليه ويكون الواو من كلام الحاكي كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ** ﴾.

قلت: إنّما يجوز للحاكي إيراد الواو في الجمل المحكيّة، إذا كان كلّ واحدة منها كلاماً برأسها، لتكون كلّ واحدة محكيّة على حالها. والجملة الثّانية هاهنا ـ أعني «نزاولها» ـ تعليل لما تضمّنه الأُولى، فهي من تتمّتها بحسب المعنى ومتّحدة معها فيجب جعلها محكيّاً واحداً، فترك العاطفة في الحكاية لهذه العلّة لا لكمال الانقطاع كما توهّمه الشّارح اهبحروفه.

على أنّ الجملة الأُولى فيهما وافية[(١)] بتمام المراد، لكنّها كغير الوافية؛ أمّا في الآية فلِما فيها من الإجمال، وأمّا في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من القصور.

[الموضع الثّالث]

﴿**أو بياناً لها**﴾ عطف على «مؤكّدة» أي: القسم الثّالث من كمال الاتّصال أن تكون الجملة الثّانية بياناً للأُولى فتنزل منها منزلة **عطف البيان** من متبوعه ـ في إفادة الإيضاح ـ فلا تعطف عليها ﴿**لخَفَائها**﴾ أي: المقتضي لتبيين الجملة الأُولى بالثّانية خَفاء الأُولى مع اقتضاء المقام إزالته ﴿**نحو**: ﴿ **فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ**[(٢)] **قَالَ**

---

(١) **قوله: «أوفىٰ بتأدية المراد يدلّ على أنّ الجملة الأُولى فيهما وافية»**. وذلك لأنّ «أوفى» أفعل للتّفضيل ويجب فيه اشتراك المفضّل عليه والمفضّل في أصل المادّة.

(٢) **قوله: «فوسوس إليه الشّيطان»**. قال الفاضل الرّومي: عدّى «الوسوسة» بـ«إلى» لتضمّنه معنى «الإنهاء» و«الإلقاء» وأضاف «الشّجرة» إلى «الخلد» بادّعاء أنّ الأكل منها سبب لخلود الآكِل ومعنى ﴿ **مُلْكٍ لاَ يَبْلىٰ** ﴾ لا يتطرّق إليه النّقصان فضلاً عن الزّوال.

وأمّا تفسير الآية فقال ثقة الإسلام وصدوق المسلمين ابن بابويه الرّازي في باب مجلس الرّضا ـ عليه السّلام ـ عند المأمون في عصمة الأنبياء مِن «عيون أخبار الرّضا»: حدّثنا تميم بن عبدالله بن تميم القُرَشيّ ـ رضي الله عنه ـ قال: حدّثني أبي عن حَمْدان بن سليمان النّيسابوريّ، عن عليّ بن محمّد بن الجَهْم قال: حضرتُ مجلسَ المأمون وعنده الرِّضا عليّ بن موسى ـ عليه السّلام ـ فقال له المأمون: يابن رسول الله، أليس من قولك أنّ الأنبياء معصومون. قال: بلى، قال: فما معنى قول الله ـ عزّ وجلّ ـ ﴿ **وَعَصىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوىٰ** ﴾؟ [طه: ١٢١] فقال:

إنّ الله ـ تبارك وتعالى ـ قال لآدم: ﴿ **أُسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هٰذِهِ الشَّجَرَةَ** ﴾ ـ وأشار لهما إلى شجرة الحِنْطة ـ ﴿ **فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ** ﴾ [البقرة: ٣٥]، ولم يقل لهما: «ولا تأكلا من هذه الشّجرة ولا ممّا كان من جنسها» فلم

⇐

يا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لاَ يَبْلىٰ ﴾ (١) فإنّ وِزَانَهُ ﴾ أي: وِزانَ قوله: «قال يا آدم» ﴿ وِزَانُ «عُمَرَ» في قوله ﴾:

﴿ ❊ أقسمَ باللّهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ (٢) ❊ ﴾

⇐ يقربا تلك الشّجرة ولم يأكلا منها، وإنّما أكلا من غيرها لمّا أن وسوس الشّيطان إليهما وقال: ﴿ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هٰذِهِ الشَّجَرَةِ ﴾ وإنّما ينهاكما أن تقربا غيرها ولم ينهكما عن الأكل منها، ﴿ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الخَالِدِينَ ❊ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ ولم يكن آدم وحوّاء شاهدا قبل ذلك من يحلف باللّه كاذباً ﴿ فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ ﴾ [الأعراف: ٢٠ـ٢٢]، فأكلا منها ثقةً بيمينه باللّه. وكان ذلك من آدم قبل النُّبُوّة، ولم يكن ذلك بذنب كبير استحقّ به دخول النّار، وإنّما كان من الصّغائر الموهوبة الّتي تجوز على الأنبياء قبل نزول الوحي عليهم، فلمّا اجتباه الله ـ تعالى ـ وجعله نبيّاً كان معصوماً لا يذنب صغيرة ولا كبيرة، قال الله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿ عَصىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوىٰ ❊ ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدىٰ ﴾ [طه: ١٢١ ـ ١٢٢]، وقال ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفىٰ آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٣].

(١) طه: ١٢٠.

(٢) «أقسم باللّه أبو حَفْصٍ عُمَر». المصراع من الرَّجَز المشطور والقائل عبدالله بن كيسبة ـ كما ذكره البغداديّ في «خزانة الأدب» نقلاً عن المرزباني في «معجم الشّعراء» وتمامه ـ:

أقسَمَ باللّه أبو حَفْصٍ عُمَرْ
ما مسّها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ
حَفاً ولا أجهدها طُوْلُ السَّفَرْ
وأنت لو أبصرت نِضْوِي يا عُمَرْ
وما بها ـ عَمْرَكَ ـ من سوء الأثَرْ
عَدَدْتَنِي كابن سبيل قَدْ حَضَرْ

والرّاجز جاء إلى ثاني المتغلّبين على الخلافة عمر بن الخطّاب العدويّ فقال: إنّ أهلي ببادية بعيدةٍ وإنّي على ناقة دَبْراء، عَجْفَاء، نَقْبَاء، واستحمله فظنّه كاذباً فلم يحمله فقال ⇐

⇐ الرَّجَز. والشّاهد فيه جعل «عمر» بياناً لأبي حفص.

وعمر بن الخطّاب العدويّ ذكره ابن حزم في «المحلّى بالآثار» من أصحاب ليلة العقبة المتآمرين لقتل رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ عند رجوعه عن غزوة تبوك، قال في أواخر «المحلّى» في ذكر أحاديث حذيفة: وأمّا حديث حذيفة فساقط؛ لأنّه من طريق الوليد بن جميع، وهو هالك، ولا نراه يعلم مَنْ وَضَعَ الحديث، فإنّه قد روى أخباراً فيها أنّ أبابكر وعمر وعثمان وطلحة وسعد بن أبي وقّاص أرادوا قتل النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ وإلقائه من العقبة في تبوك، وهذا هو الكذب الموضوع الّذي يطعن الله ـ تعالى ـ واضعه فسقط التعلّق به والحمد للّه ربّ العالمين. [المحلّى ١١: ٢٢٤]

قال الجعفريّ: انظر إلى منطقه المزيّف، فإنّه حكم بسقوط الحديث بدليل أنّه طَعَنَ في أبي بكر وعمر، وهما عند القوم خطّ أحمر، ولو تعبّد المسلم بهذا الدّليل وأمثاله لأسقط شطراً كبيراً من القرآن مثل سورة المنافقين وآيات ذمّ أهل النّفاق من الصَّحَابة لأنّها نزلت في لعنهم وطعنهم، والحديث صحيح يشهد بصحّته أحاديث كثيرة معتبرة عند القوم مثل أحاديث الحوض وارتداد القوم في البخاريّ وغيره.

وأيضاً أبوبكر وعمر بن الخطّاب تخلّفا عن جيش أُسامة وقد لعن رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ المتخلّف عنه.

وأحرقا بيت فاطمة ـ كما في ابن قتيبة ـ وفتّشاه ـ كما في «مروج الذهب» ـ.

وعمر أوّل من أبدع صلاة التّراويح ـ كما في «الأوائل» للعسكري و«الأوائل» و«تاريخ الخلفاء» للسيوطي ـ.

وهو أوّل من أسّس حكومة بني أُميّة باستعمال يزيد بن أبي سفيان على الشام ثمّ استعمال أخيه معاوية بن أبي سفيان.

منهم جَرَى مِنْ بَعْدُ كُلُّ ما جَرَى فإنّ كلّ الصَّيْدِ في جَوْف الفَرَا

ولذا لقّبه اليهود بالفاروق ـ كما نصّ عليه ابن سعد في أحوال عمر من «الطّبقات» ـ.

وأوّليّاته كثيرة جدّاً يكفيك منها جرأته على رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ حيث

⇐

حيث جعل «قال يا آدم» بياناً وتوضيحاً لقوله: «فوسوس إليه الشّيطان» كما جعل «عمر» بياناً وتوضيحاً لـ«أبي حفص».

[دفع وهمٍ]

ولا يجوز أن يقال: إنّه من باب **عطف البيان** للفعل؛ لأنّا إذا قطعنا النّظر عن الفاعل (١) ـ أعني: الشّيطان ـ لم يكن «قال» بياناً وتوضيحاً لـ«وسوس» فليتأمّل (٢).

[العطف في كمال الاتّصال لنكتة]

وقد تعطف الجملة الّتي تصلح بياناً للأُولى عليها، تنبيهاً على استقلالها ومغايرتها للأُولى، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**يَسُومُونَكُمْ سُوءَ العَذَابِ يُذَبِّحُونَ**

⇐ صلّى على عبدالله بن أُبي وقد ذكره ابن حزم في أواخر «المحلّى».

وقوله لرسول الله: «حسبنا كتاب الله إنّ النّبيّ يَهْجُرُ» المعروف بـ«رزيّة يوم الخميس».

(١) **قوله: «إذا قطعنا النّظر عن الفاعل»**. أي: إذا قطعنا النّظر عن الفاعل في «وسوس» و«قال» ونظرنا إلى مجرّد الفعلين ـ أعني مطلق الوسوسة ومطلق القول ـ لم يصلح الثّاني أن يكون بياناً للأوّل، لأنّه أعمّ منه مطلقاً، فلا يفهم منه ما يتّضح به الوسوسة.

بل نقول: لابدّ في الثّاني من ملاحظة التّعلّق بالمفعول أيضاً، حتّى يصلح بياناً للأوّل، ولا شبهة أنّ المفعول المقيّد بهذا الفاعل والمفعول، ليس بياناً لمطلق الوسوسة ولا لوسوسة الشّيطان، بل الوسوسة إلى آدم ـ عليه السّلام ـ فالنّسبة بالبيانيّة إنّما هي بين الجملتين دون مجرّد الفعلين ـ كما في الجرجاني ـ.

(٢) **قوله: «فليتأمّل»**. قال الشّارح التّفتازانيّ في بيان وجه التّأمّل: وجه التأمّل أنّه قد يتوهّم أنّ القول من حيث إسناده إلى الفاعل بيان لـ«وسوس» لا أنّ مجموع الجملة بيان للجملة السّابقة ومعلوم أنّ عدم كون القول بياناً للوسوسة ظاهر لكن عدم كون القول المسند إلى الشّيطان بياناً للوسوسة محتاج إلى التأمّل ليظهر أنّ التّفسير والبيان ليس في نفس القول، بل المجموع المركّب من القول والقائل والمقول.

أَبْنَائَكُمْ ﴾[١] وفي سورة إبراهيم عليه السلام: ﴿ **وَيُذَبِّحُونَ** ﴾ ـ بالواو ـ.

فحيث طرح الواو جعله بياناً لـ«يسومونكم» وتفسيراً لـ«العذاب» وحيث أثبتها جعل التّذبيح مستقلاً ومغايراً للأُولى ـ لأنّه أوفى على جنس العذاب وازداد عليه زيادة ظاهرة ـ كأنّه جنس آخر.

[الفصل لنكتة أُخرى]

وقد يكون قطع الجملة عمّا قبلها لكونها بياناً وتفسيراً لمفرد من مفرداته كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ * إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ** ﴾[٢] فإنّه بيّن عذاب اليوم الكبير بأنّ مرجعكم إلى مَن هو قادر على كلّ شيء، فكان قادراً على أشدّ ما أراد من عذابكم.

[شبه كمال الانقطاع]

ولمّا فرغ عن كمال الانقطاع والاتّصال أراد أن يشير إلى شبههما فقال:

﴿ **وأمّا كونها** ﴾ أي: كون الجملة الثّانية ﴿ **كالمنقطعة عنها** ﴾ أي: عن الأُولى ﴿ **فلكون عطفها عليها** ﴾ أي: عطف الثّانية على الأُولى ﴿ **موهماً لعطفها على غيرها** ﴾ ممّا يؤدّي على فساد المعنى.

[بيان الشباهة]

وشبه هذا بكمال الانقطاع أنّه يشتمل على مانع من العطف وهو إيهام خلاف المراد، كما أنّ المختلفتين إنشاء وخبراً، والمتّفقتين اللّتين لا جامع بينهما اشتمل على مانع، لكن هذا دونه؛ لأنّ المانع في هذا خارجيّ ربّما يمكن دفعه بنصب

---

(١) البقرة: ٤٩.

(٢) هود: ٣ـ٤.

قرينة. ﴿ **ويُسَمَّى الفصل لذلك قطعاً**[(١)]، **ومثاله** ﴾:

﴿ **وتَظُنُّ سَلمىٰ أنَّني أبغي بــها**[(٢)] **بدلاً أراها فــي الضَّــلالِ تَــهِيْمُ** ﴾

فإنّ بين الجملتين الخبريّتين ـ أعني: قوله: «وتظنّ سلمى» وقوله: «أراهـا» ـ مناسبة ظاهرة، لاتحادهما في **المسند** لأنّ معنى «أراها»: «أظنّها» والمسند إليه في الأولى محبوبة، وفي الثّانية محبّ، لكن لم يعطف «أراها» على «تظنّ» لئلّا يتوهّم السّامع أنّه عطف على قوله: «أبغي» وهـو أقـرب إليـه، فـيكون هـذا أيـضاً مـن مظنونات «سلمى» وليس كذلك.

﴿ **ويحتمل الاستئناف** ﴾كأنّه قيل: كيف تراها في هذا الظّنّ؟ فقال: أراها تتحيّر في أودية الضَّلَال.

[القطع لدفع الإيهام في الآية]

ومن هذا القبيل قطع قوله[(٣)]: ﴿ **اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ** ﴾[(٤)] عن الجملة الشّـرطيّة ـ

---

(١) **قوله: «ويُسمّى الفصل لذلك قطعاً»**. قال الرّومي: إمّا لكونه قاطعاً للوهم، أو لأنّ كلّ فصل قطع فيكون من تسمية المقيّد باسم المطلق.

(٢) **قوله: «وتَظُنُّ سَلمىٰ أنَّني أبغي بها»**. البيت من الكامل على العـروض الأُولى مـع الضَـرب الثّاني المقطوع ـ فَعِلاتن ـ والقائل غير معلوم والباقي شرحه الشّارح.

قال العلّامة الفسوي: المحفوظ عن الثِّقات في «أراها» ضمّ الهمزة على أنّه مبنيّ للمفعول من «أَرَى، يُرِي» من باب الإفعال، فأوّل مفاعيله ضمير المتكلّم النّائب عن فاعله، وثانيها ضمير المؤنّث المتّصل، وثالثها قوله: «تهيم» وهو من «الهَيْمان» بمعنى الحيرة.

ولولا النّقل عنهم أمكن أن يقال: قوله «اراها» بفتح الهمزة مـضارع «رأى» مـن المـجرّد، فضمير المتكلّم فاعله ومفعولاه ضمير المؤنّث وقوله: «تهيم» اهـ.

(٣) **قوله: «ومن هذا القبيل قطع قوله: «اللّه يستهزئ بهم»**. أي: من قبيل القطع لدفع الإيهام هذه الآية.

(٤) البقرة: ١٥.

أعني: قوله: ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ ﴾[(١)] ـ فإنّ عطفه عليها يوهم عطفه على جملة «قالوا» أو جملة «إنّا معكم» وكلاهما فاسد كما مرّ[(٢)].

[نقد السّكّاكيّ]

فظهر أنّ قطعه أيضاً للاحتياط[(٣)] ـ كما في هذا البيت ـ لا للوجوب كما زعم السّكّاكيّ[(٤)] لأنّه لم يبيّن امتناع عطفه على الجملة الشّرطيّة[(٥)].

---

(١) البقرة: ١٤.

(٢) **قوله: «وكلاهما فاسد كما مرّ»**. أي: عند قوله في المتن: لم يعطف «اللّه يستهزئ بهم» على «قالوا» لئلّا يشاركه في الاختصاص بظرفٍ.

(٣) **قوله: «أنّ قطعه أيضاً للاحتياط»**. قال الجرجاني في ضابط القطع للاحتياط: وهو أن يكون قبل الجملة كلام مشتمل على مانعٍ من العطف عليه، وكلام لا مانع فيه، فتنقطع الجملة عنه حتّى لا يتوهّم عطفها على ما هو مشتمل على ذلك المانع.

وقال في ضابط القطع للوجوب: وهو أن يكون قبل الجملة كلام مشتمل على مانع ولا يوجد هناك ما لا يشتمل على مانع فتنقطع الجملة عمّا قبلها وجوباً.

(٤) **قوله: «لا للوجوب كما زعم السّكّاكي»**. قال الخطيب في «الإيضاح»: وقسّم السّكّاكيّ القطع إلى قسمين:

أحدهما: القطع للاحتياط وهو ما لم يكن لمانعٍ من العطف كما في هذا البيت.

والثّاني: القطع للوجوب وهو ما كان لمانعٍ، ومثّله بقوله ـ تعالى ـ: ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ قال: لأنّه لو عطف لَعُطِفَ إمّا على جملة «قالوا» وإمّا على جملة «إنّا معكم» وكلاهما لا يصلح لما مرّ.

وكذا قوله: ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾ وقوله: ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ ﴾.

وفيه نظر؛ لجواز أن يكون المقطوع في المواضع الثّلاثة معطوفاً على الجملة المصدّرة بالظّرف ـ أي: الجملة الشّرطيّة ـ وهذا القسم لم يبيّن امتناعه.

(٥) **قوله: «لأنّه لم يبيّن امتناع عطفه على الجملة الشّرطيّة»**. أي: جملة «إذا خلوا» وإنّما بيّن

⇐

⇐ امتناع العطف على جملة «قالوا» وجملة «إنّا معكم إنّما نحن مستهزؤون» لا الجملة الشّرطيّة ـ أعني «إذا خلوا» ـ وهذا نصّ السّكّاكيّ، قال في «المفتاح» ٣٧١: ومن أمثلة القطع للوجوب قوله ـ عزّ من قائل ـ: ﴿**وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ لم يعطف «اللّه يستهزئ بهم» للمانع عن العطف.

بيان ذلك أنّه لو عطف لكان المعطوف عليه إمّا جملة «قالوا» وإمّا جملة «إنّا معكم إنّما نحن مستهزؤون» لكن لو عطف على «إنّما نحن مستهزؤون» لشاركه في حكمه وهو كونه من قولهم، وليس هو بمراد.

ولو عطف على «قالوا» لشاركه في اختصاصه بالظّرف المقدّم وهو «إذا خلوا إلى شياطينهم» لما عرفت في فصل التّقديم والتّأخير وليس هو بمراد، فإنّ استهزاء الله بهم ـ وهو أن خذلهم فخلّاهم وما سوّلت لهم أنفسهم مستدرجاً إيّاهم من حيث لا يشعرون ـ متّصل في شأنهم لا ينقطع بكلّ حال، خَلَوْا إلى شياطينهم أم لَمْ يَخْلُوْا إليهم.

وكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ**﴾ قطع «ألا إنّهم» لئلّا يستلزم عطفه على «إنّما نحن مصلحون» كونه مشاركاً له في أنّه من قولهم، أو عطفه على «قالوا» كونه مختصّاً بالظّرف اختصاص «قالوا» به، لتقدّمه عليه، وهو «إذا قيل لهم لا تفسدوا» فإنّهم مفسدون في جميع الأحيان سواء قيل لهم «لا تفسدوا» أو لم يقل. وكذلك قوله: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ**﴾ قطع «ألا إنّهم» لمثل ما تقدّم في الآية السّابقة.

ولك أن تحمل ترك العطف في «اللّه يستهزئ بهم» على الاستئناف من حيث إنّ حكاية حال المنافقين في الّذي قبله لمّا كانت تُحَرِّكُ السّامعين أن يسألوا: ما مصير أمرهم وعقبى حالهم وكيف معاملة الله إيّاهم؟ لم يكن من البلاغة أن يعرى الكلام عن الجواب، فلزم المصير إلى الاستئناف.

وأن تقول في «ألا إنّهم هم المفسدون» ترك العطف فيه للاستئناف أيضاً، ليطابق مقتضى الحال، وذلك أنّ ادّعائهم الصّلاح لأنفسهم على ما ادّعوه مع توغّلهم في الإفساد

⇐

⇐ ممّا يشوّق السّامع أن يعرف ما حكم الله عليهم، فكان وروده بدون الواو، وهو المطابق كما ترى. وكذا في: «ألا إنّهم هم السّفهاء» اهـ.

وقال سيّدنا الأُستاذ في شرحه: إنّ في آية «إذا خلوا إلى شياطينهم» ـ الآية ـ ثلاثة أسْئِلةٍ:

الأوّل: أنّه لِمَ لَمْ يعطف «اللّه يستهزئ بهم» على «إنّا معكم»؟ وأُجيب عن هذا السّؤال بأنّه يلزم على هذا أن يكون المعطوف مقولاً للمنافقين وليس كذلك.

الثّاني: أنّه لِمَ لم يعطف على «قالوا إنّ معكم» وأُجيب بأنّه يلزم منه الاختصاص وهو غير مراد.

الثّالث: أنّه لِمَ لَمْ يُعْطَف على مجموع الشّرط والجزاء ـ يعني «إذا خلوا» إلى آخر الآية ـ والجواب: أنّه لم يعطف على المجموع دفعاً لتوهّم خلاف المراد، إذ لو عطف على «إذا خلوا» الآية لتوهّم أنّه معطوف على «إنّا معكم» أو على «قالوا» وكلاهما باطل.

وقال الجرجاني في شرح قوله: «لأنّه لم يبيّن امتناع عطفه على الجملة الشّرطيّة» يمكن أن يقال: لا حاجة به إلى ذلك البيان، لأنّ الجملة عنده هي الجزاء، والشّرط قيد من قيودها كالظّرف والحال وغيرهما، وقد بيّن امتناع العطف على الجزاء، ولم يتحقّق بين الشّرط والجزاء حكم ليوجد هناك جملة أُخرى، هي المجموع المركّب منهما حتّى يحتاج إلى بيان امتناع العطف عليها، وقد مرّ مباهاة الشّارح بتحقيق ذلك على طريق أهل العربيّة.

فإن قلت: العطف على الجزاء المقيّد يتصوّر على وجهين:

الأوّل: أن يجعل القيد جزءً من المعطوف عليه، بأن يلاحظ التّقييد أوّلاً ثمّ يعطف عليه ثانياً، فلا يلزم حينئذٍ الاشتراك في ذلك القيد، لأنّه جزء من أجزاء المعطوف عليه، لا حكم من الأحكام.

الثّاني: أن يعتبر العطف عليه أوّلاً ثمّ يقيّد ثانياً، فيكون ذلك القيد حكماً من أحكام المعطوف عليه مشتركاً بينه وبين المعطوف، فيجوز أن يجعل عطف «اللّه يستهزئ بهم» على «قالوا» من الوجه الأوّل، فكأنّه المراد من العطف على الجملة الشّرطيّة؟

⇐

لا يقال: إنّه تركه لظهور امتناع عطف غير الشّرطيّة على الشّرطيّة.

وظهور أنّه لا جامع بينهما.

لأنّا نقول: الأوّل ممنوع، فإنّ عطف الشّرطيّه على غيرها وبالعكس كثير في كلامهم مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَقَالُوا لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكاً لَقُضِيَ الأَمْرُ** ﴾[1] وقوله: ﴿ **فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لاَ يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلاَ يَسْتَقْدِمُونَ** ﴾[2].

وكذا الثّاني[3] لظهور المناسبة بين **المسندين** ـ أعني: استهزاء الله ـ تعالى ـ بهم، وتقاولهم بهذه المقالات في أوقات الخلوات ـ بل لاتّحادهما في التّحقيق.

وكذا بين **المسند إليهما** لكونهما متقابلين يستهزئ كلّ منهما بالآخر، بدليل أنّه علّل[4] قطع «الله يستهزئ بهم» عن جملة «قالوا» أو جملة «إنّا معكم» بما مرّ،

⇒ **قلت**: قد صرّح فيما تقدّم أنّ المعطوف عليه إذا كان مقيّداً بقيد متقدّم عليه كان المتبادر في الخَطابيّات من العطف هو اشتراكهما في القيد، وهذا القدر كافٍ في المنع.

فإن قلت: ماذا تقول في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ** ﴾ الآية ... حيث زعمت أنّ المتبادر إلى الفهم هو الاشتراك؟

قلت: قد يخالف الظّاهر المتبادر لدليل هو أقوى منه كما في الآية الكريمة، فإنّ الاستقدام في زمان مجيء الأجل مستحيل استحالة ظاهرة، فلا فائدة في نفسه، فوجب أن يعطف على المقيّد مع قيده.

فإن قلت: فليجعل عطف «اللّه يستهزئ بهم» من هذا القبيل.

قلت: ليست القرينة هاهنا مثلها هناك في الظّهور، فلا يلزم من مخالفة الظّاهر لقرينة أقوى مخالفته لقرينة أضعف اهـ.

(١) الأنعام: ٨.

(٢) الأعراف: ٣٤.

(٣) **قوله: «وكذا الثّاني»**. وهو قوله قبل ذلك: «وظهور أنّه لا جامع بينهما».

(٤) **قوله: «بدليل أنّه علّل»**. الجارّ والمجرور متعلّق بقوله: «لظهور المناسبة».

⇐

لا بعدم الجامع بينهما؛ فليفهم.

[شبه كمال الاتّصال]

﴿وأمّا كونها﴾ أي: كون الثّانية ﴿كالمتّصلة بها﴾ أي: بالأُولى ﴿فلكونها﴾ أي: الثّانية ﴿جواباً لسؤال اقتضته الأُولى[1] فتنزل الأُولى منزلته﴾ أي: منزلة السّؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له ﴿فتفصل﴾ الثّانية ﴿عنها﴾ أي: عن الأُولى ﴿كما يفصل الجواب عن السّؤال﴾ لما بينهما من الاتّصال[2].

⇐ **فإن قلت**: لا تقريب لهذا الاستدلال فإنّه إنّما يشعر بوجود الجامع بين جملة «اللّه يستهزئ بهم» وبين جملة «قالوا إنّا معكم» والسّائل إنّما منع وجود الجامع بين جملة «اللّه يستهزئ بهم» وبين الجملة الشرطيّة.

قلت: الجملتان من أجزاء الشّرطيّة، فالجامع فيهما جامع فيها؛ فافهم ـ كذا في حاشية الرّوميّ ـ.

(١) **قوله: «جواباً لسؤال اقتضته الأُولى»**. صرّح الشّيخ في «دلائل الإعجاز» لوجوب القطع في هذه الصّورة وهو المفهوم من شرح «المفتاح» وإنّما الخلاف في سبب القطع، فمنهم من يقول: السّبب هو كمال الانقطاع لاختلافهما طلباً وخبراً. ومنهم من يجعله كمال الاتّصال وهو ارتباط اللّاحق بالسّابق ارتباطاً ذاتيّاً.

(٢) **قوله: «لما بينهما من الاتّصال»**. قال الشّارح الهنديّ: أي الانفصال الشّبيه بكمال الاتصال فكما أنّ الجملة الأُولى في الأقسام الثّلاثة من كمال الاتّصال مستتبعة للثّانية ولا يوجد الثّانية بدون الأُولى كذلك السّؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السّؤال فكلا صورتي السّؤال والجواب والاستئناف من شبه كمال الاتّصال وهو الظّاهر من التّشبيه.

وقيل: المراد من الاتّصال كمال الاتّصال، فصورة السّؤال والجواب من كمال الاتّصال.

وفيه أنّ كمال الاتّصال منحصر في الأقسام المذكورة وليس صورة السّؤال والجواب داخلة في شيءٍ منها اهـ مختصراً.

[كلام السّكّاكي]

﴿ وقال السّكّاكيّ ﴾[١]: النّوع الثّاني من الحالة المقتضية للقطع أن يكون الكلام السّابق بفحواه كالمُوْرِدِ للسّؤال[٢] ﴿ فينزّل ذلك ﴾ السّؤال المدلول عليه بالفحوى ﴿ منزلة الواقع ﴾ ويطلب بالكلام الثّاني وقوعه جواباً له، فيقطع عن الكلام السّابق لذلك.

وتنزيل السّؤال بالفحوى[٣] منزلة الواقع لا يصار إليه إلّا ﴿ لنكتة كإغناء السّامع أن يسأل ﴾.

---

(١) أي: في الفنّ الرّابع من «مفتاح العلوم» ٣٦٠ ـ ٣٦١ وسيأتي نقل كلامه بُعَيْدَ ذلك فانتظره.

(٢) **قوله: «كالمورد للسؤال»**. قال الشّريف الجرجاني في «شرح المفتاح»: هو على صيغة اسم الفاعل فإنّ الكلام بسبب كونه منشأً للسّؤال كأنّه يُوْرِده، والتقييد بالفحوى زيادة.

وقال الرّومي: ولك أن تقول هو على لفظ اسم المفعول والمعنى: أنّ الكلام بواسطة دلالة فحواه على السّؤال كالكلام الذي أُتِي به للدلالة على السّؤال.

(٣) **قوله: «تنزيل السّؤال بالفحوى»**. أي: حال كون السّؤال مدلولاً عليه بالفحوى، قال الشّارح الهنديّ: والتّفصيل أنّ السّؤال والجواب إن نظر إلى معنييهما فبينهما شبه كمال الاتّصال، وإن نظر إلى لفظيهما فبينهما كمال الانقطاع لكون السّؤال إنشاءً والجواب خبراً، وإن نظر إلى قائليهما فكلّ منهما كلام مبتدأ، أي: كلّ منهما كلام متكلّم ولا يعطف كلام متكلّم على كلام متكلّم آخر، وعلى جميع التّقادير فالفصل متعيّن.

وأمّا ما قيل: إنّه قد ورد الواو في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ** ﴾ والحال أنّه جواب لسؤال نشأ ممّا قبله وهو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ** ﴾ **فليس بشيءٍ** ومنشأه الغفلة عن شأن نزوله، فإنّه نزل في منع المؤمنين عن استغفار آبائهم محتجّين في ذلك بأنّ إبراهيم ـ عليه السّلام ـ استغفر لأبيه، فالآية الأُولى منع لهم عن استغفار الآباء والأقربين، والثّانية جواب لتمسّكهم باستغفار ⇐

﴿أو أن لا يسمع منه﴾ عطف على «إغناء» أي: مثل أن لا يسمع من السّامع شيء تحقيراً له، وكراهةً لاستماع كلامه، أو مثل أن لا تقطع كلامك بكلامه، أو مثل القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللّفظ ـ وهو تقدير السّؤال وترك العاطف ـ أو غير ذلك[1].

[الخلاف بين الخطيب والسّكّاكيّ]

فليس في كلام السّكّاكيّ[2] دلالة على أنّ الجملة الأُولى تنزّل منزلة السّؤال

⇐ إبراهيم ـ عليه السّلام ـ عطفت إحداهما على الأُخرى للتناسب وليست جواباً عن سؤالٍ نشأ من الآية الأُولى.

وكذا ما قيل في جوابه من أنّ الواو للاستئناف فإنّه لم يعهد دخول الواو على الجملة المستأنفة البيانيّة ـ أعني جواب السّؤال ـ وإنّما تدخل على قلّة على المستأنفة النّحويّة ـ أعني الجملة الابتدائيّة ـ اهـ مختصراً.

وهذا مخالف لما ذكره في آخر باب الالتفات عند قول الشّاعر:

* فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة *

حيث جعل «وفي اليأس راحة» جواباً لسؤالٍ اقتضته الأُولى حيث قال: فكأنّه لمّا قال: «فلا صرمه يبدو» قيل له: ما تصنع به؟ فأجاب بقوله: «وفي اليأس راحة» والجملة مشتملة على الواو.

هذا ولكن يمكن حمل الواو في البيت والآية على الاستئناف لا على العطف. وأمّا قول الشّارح الهنديّ: «إنّه لم يعهد دخول الواو على الجملة المستأنفة النّحويّة» ففيه نظر، بل قد عهد ذلك مثل الواو في قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ في من قرأ برفع «يذرهم» ـ كما نصّ عليه ابن هشام في باب الواو من «المغني» ـ.

(١) **قوله: «أو غير ذلك»**. قال الجرجاني: مثل تنبيه المتكلّم على كمال فِطانته وإدراكه أنّ الكلام السّابق مقتضٍ للسّؤال، أو على بَلادة السّامع وعدم تنبّهه لذلك إلّا بعد إيراد الجواب.

(٢) **قوله: «فليس في كلام السّكّاكيّ»**. وهذا كلامه في باب الفصل والوصل من «المفتاح» ٣٦٠ ـ ⇐

ـكما في كلام المصنّف ـ.

⇐ ٣٦١: أمّا الحالة المقتضية للقطع فهي نوعان:

أحدهما: أن يكون للكلام السّابق حكم وأنت لا تريد أن تشركه الثّاني في ذلك فيقطع.

ثمّ إنّ هذا القطع يأتي إمّا على وجه الاحتياط وذلك: إذا كان يوجد قبل الكلام السّابق كلام غير مشتمل على مانعٍ من العطف عليه، لكنّ المقام مقام احتياطٍ فيقطع لذلك.

وإمّا على وجه الوجوب وذلك إذا كان لا يوجد.

وثانيهما: أن يكون الكلام السّابق بفحواه كالمورد للسؤال فتنزّل ذلك منزلة الواقع ويطلب بهذا الثّاني وقوعه جواباً له فيقطع عن الكلام السّابق لذلك.

وتنزيل السّؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلّا لجهاتٍ لطيفة:

إمّا لتنبيه السّامع على موقعه، أو لإغنائه أن يسأل، أو لئلّا يسمع منه شيء، أو لئلّا ينقطع كلامك بكلامه، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ ـ وهو تقدير السّؤال وترك العاطف، أو غير ذلك ممّا ينخرط في هذا السّلك ـ ويسمّى النّوع الأوّل **قطعاً**، والثّاني **استئنافاً** اهـ.

هذا كلام السكّاكي بعين حروفه وحاصل ما ذهب إليه السّكّاكيّ أنّ السّؤال الّذي اقتضته الجملة الأُولى بالفحوى ينزل منزلة الواقع الموجود بالفعل المصرّح به وتجعل الجملة الثانية جواباً عن ذلك السّؤال، وحينئذٍ فتقطع الجملة الثّانية عن الجملة الأُولى، إذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر، وعلى هذا فالمقتضي لمنع العطف كون الجملة الثّانية جواباً لسؤال محقّق موجودٍ، لا تنزيل الجملة الأُولى منزلة السّؤال كما ذهب إليه المصنّف.

والتّفتازانيّ ينتقد الخطيب القزوينيّ بأنّه اختصر كلام السّكّاكيّ فكان عليه أن لا يتقوّل على السكّاكي ما لم يقله.

والجواب: أنّ المصنّف عدل عن قول السكّاكي لأنّه لا يتابعه على الإطلاق بل فيما وافق الصّواب، والجملة الثّانية بالنّسبة إلى الأُولى كالجواب بالنّسبة إلى السّؤال وهذا إنّما يكون على تقدير تشبيه الأُولى بالسّؤال وتنزيلها منزلته، وهذا بخلاف ما زعمه السّكّاكي من تنزيل السّؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع الموجود.

فكأنّ المصنّف نظر إلى أنّ قطع الثّانية عن الأُولى مثل قطع الجواب عن السّؤال ـ لكونها كالمتّصلة بها ـ إنّما يكون على تقدير تشبيه الأُولى بالسّؤال وتنزيلها منزلته.

[ردّ الشّارح للخطيب ونقل كلام الزّمخشريّ]

ولا حاجة إلى ذلك، لأنّ كون الجملة الأُولى[1] منشأ السّؤال كافٍ في كون الثّانية ـ الّتي هي الجواب ـ كالمتّصلة بها، على ما أشار إليه صاحب «الكشّاف»[2] حيث قال:

---

(١) **قوله: «لأنّ كون الجملة الأُولى»**. قال الهنديّ: فيه خَفاء، لأنّ مجرّد كونها منشأ السّؤال لا يوجب شبهة الاتّصال بالجواب إلّا إذا لوحظ أنّ المتّصل بالمتّصل متّصل بذلك الشّيء وهذا إنّما يتمّ إذا كان جهتا الاتّصال واحدة، وإلّا فيجوز أن يكون كالمنقطعة عنه بناءً على تباين جهتي الاتّصال، فلابدّ من تنزيلها منزلة السّؤال ليكون كالمتّصلة.

والسّكّاكي إنّما لم يعتبر التّنزيل، لأنّه جعل الحالة المقتضية للقطع نوعين:

أحدهما: عدم قصد اشتراك الثّاني في حكم الأوّل.

والثاني: أن يكون الكلام السّابق بفحواه كالمورد للسّؤال فيقطع الثّاني عنه، ليكون دليلاً على تقدير السّؤال وجعله كالمحقّق، ولو أورد الواو لم يكن شيء دليلاً على تقدير السّؤال واعتباره، ولم يعتبر فيه كون الثّاني كالمتّصل بالأوّل حتّى يحتاج إلى اعتبار التّنزيل.

ومن هذا ظهر أنّ ما نقله من «الكشّاف» ليس مؤيّداً لما ادّعاه من كفاية كونها منشأ للسّؤال في كونها كالمتّصلة، لأنّه لا يدلّ إلّا على تقدير السّؤال ولا دلالة على جعله له بهذا الاعتبار كالمتّصلة.

(٢) **قوله: «أشار إليه صاحب «الكشّاف»»**. وهذا نصّه في تفسير الآية ٩ من سورة البقرة:

فإن قلت: لم قطعت قصّة الكفّار عن قصّة المؤمنين ولم تعطف كنحو قوله: ﴿**إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ**﴾ وغيره من الآي الكثيرة؟

⇐

وإنّما قطع قصّة الكفّار ـ يعني: قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ (١) الآية ـ عمّا قبلها، لأنّ ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وأنّه هدى للمتّقين، والثّانية مسوقة لبيان أنّ الكفّار من صفتهم كَيْتَ وكَيْتَ، فبين الجملتين تباين في الغرض والأُسلوب (٢) وهُمَا على حدٍّ لا مجال فيه للعاطف، بخلاف قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ

⇐ قلت: ليس وزان هاتين القصّتين وزان ما ذكرت، لأنّ الأُولى فيما نحن فيه مسوقة لذكر الكتاب وأنّه هدى للمتّقين، وسيقت الثّانية لأنّ الكفّار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والأُسلوب وهما على حدّ لا مجال فيه للعاطف.

فإن قلت: هذا إذا زعمت أنّ «الّذين يؤمنون» جارٍ على «المتّقين» فأمّا إذا ابتدأته وبيّنت الكلام لصفة المؤمنين، ثمّ عقّبته بكلام آخر في صفة أضدادهم، كان مثل تلك الآي المتلوّة.

قلت: قد مرّ لي أنّ الكلام المبتدأ عقيب المتّقين سبيله الاستئناف، وأنّه مبنيّ على تقدير سؤال، فذلك إدراج له في حكم المتّقين، وتابع له في المعنى، وإن كان مبتدأ في اللّفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه اهـ.

وقوله: «قد مرّ لي» إشارة إلى ما ذكره في تفسير الآية ٥ من سورة البقرة، راجع الكشّاف ١: ٧٤ـ٤٩.

(١) البقرة: ٦.

(٢) **قوله: «تباين في الغرض والأُسلوب»**. أمّا التّباين في الغرض فلأنّ الغرض من الجملة الأُولى بيان أنّ الكتاب متّصف بغاية الكمال وأنّه الكتاب الكامل، والغرض من الجملة الثّانية بيان اتّصاف الكفّار بالإصرار على الكفر والضّلال.

وأمّا التّباين في الأُسلوب والطّريق فلأنّ الطّريق في أداء المراد في الجملة الأُولى الحكم على الكتاب ـ مع حذف الضّمير الرّاجع إليه في ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ ـ بخبر موصول به ذكر المتّقين وأوصافهم، وطريق الأداء في الجملة الثّانية الحكم على الكفّار بالإصرار المذكور مع ذكرهم في اللّفظ.

⇐

الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾(١) ثمّ قال:

فإن قلت: هذا إذا زعمت أنّ «**الّذين يُؤمنون**» جارٍ على «**المتّقين**»، وأمّا إذا ابتدأته وبنيت الكلام بصفة المؤمنين ثمّ عقّبته بكلام آخر في صفة أضدادهم كان مثل قوله: «**إنّ الأبرار لفي نعيم**».

قلت: قد مرّ لي أنّ الكلام المبتدأ عقيب «المتّقين» سبيله الاستئناف وأنّه مبنيّ على تقدير(٢) سؤال، فذلك إدراج له في حكم «المتّقين» وتابع له في المعنى، وإن كان مبتدأ في اللّفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه.

[الاستئناف البياني]

﴿ **ويُسمّى الفصل لذلك** ﴾ أي: لكون الثّانية جواباً لسؤال اقتضته الأُولى

⇐ قال الجرجاني: وذلك لأنّ الغرض من الجملة الأُولى أشدّ إعضاضاً لتحدّي وتقرير ما سيق له الكلام أوّلاً من أنه الكتاب الكامل. والغرض من الجملة الثّانية أن ينعى على الكفّار ما هم فيه من التّصامّ والتّعامي عن آيات الله ـ تعالى ـ استطراداً لذكرهم عند ذكر المؤمنين.

والأُسلوب في الأُولى ـ أي: طريق الأداء فيها ـ الحكم على الكتاب وجعل المتّقين من تتمّة ما حكم به عليه. وفي الثّانية الحكم على الكافرين ولذلك صدرت الثّانية بـ«إنّ» تنبيهاً على انقطاعها عن الأُولى وأنّها فنّ آخر.

(١) الانفطار: ١٣ ـ ١٤.

(٢) قال الهنديّ: كأنّه قيل: ما بال المتّقين خصّوا بالهداية؟ وهو محلّ استشهاد الشّارح وقد عرفت أنّه لا استشهاد.

على أنّه يجوز أن يكون اقتصاره على تقدير السّؤال لكفايته في كونه كالجاري عليه من غير حاجةٍ إلى التّنزيل.

﴿ استئنافاً، وكذا الجملة الثّانية ﴾ نفسها تسمّى استئنافاً، كما تسمّى مستأنفة[١].

[أقسام الاستئناف البياني]

﴿ وهو ﴾ أي: الاستئناف ﴿ ثلاثة أضرب[٢] ﴾.

١ ـ ﴿ لأنّ السّؤال ﴾ الّذي تضمّنته الجملة الأُولى ﴿ إمّا عن سبب الحكم مطلقاً نحو:

قال لي: كيفَ أنتَ؟ قُلْتُ: عليلُ سَهَرٌ دائمٌ وَحُزْنٌ طَويلُ[٣]

---

(١) وهذا أوضح من أن يقال: الجملة الابتدائيّة، لأنّ الجملة الابتدائيّة تطلق أيضاً على الجملة المصدّرة بالمبتدأ ولو كان لها محلّ. ثمّ المستأنفة نوعان:

أحدهما: الجملة المفتتح بها النّطق كقولك ابتداءً: «زيد قائم» ومنه الجُمَلُ المفتتح بها السُّوَر.

والثّاني: الجملة المنقطعة عمّا قبلها نحو: مات معاويةُ ـ لعنه الله ـ» ومنه جملة العامل الملغى لتأخّره نحو: «زيد قائم أظنّ» فأمّا العامل الملغى لتوسّطه نحو: «زيد أظنّ قائم» فجملته أيضاً لا محلّ لها، إلّا أنّها من باب جمل الاعتراض. ويخصّ البيانيّون الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مقدّرٍ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاَماً قَالَ سَلاَمٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ** ﴾ [الذّاريات: ٢٤ ـ ٢٥]، فإنّ جملة القول الثّانية جواب لسؤال مقدّر تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فصّلت عن الأولى فلم تعطف عليها.

(٢) **قوله: «ثلاثة أضرب»**. هذا ما نصّ عليه الخطيب ويظهر من تمثيله أنّ الاستئناف على أربعة أقسام: لأنّ السّؤال إمّا عن السّبب وإمّا عن غير السبب.

السّؤال عن السّبب قسمان: إمّا عن السّبب الخاصّ وإمّا عن السّبب المطلق، وغير السّبب أيضاً قسمان: إمّا أن يكون على إطلاقه وإمّا أن يشتمل على خَصوصيّة ـ كما يأتي بُعَيْدَ هذا ـ.

(٣) تقدّم البيت في باب المسند إليه.

أي: **ما بالك عليلاً؟ أو ما سبب علّتك؟** ﴾ وذلك لأنّ العادة أنّه إذا قيل: «فلان عليل»[1] أن يُسْأَلَ عن سبب علّته وموجب مرضه، لا أن يقال: هل سبب علّته كذا وكذا؟ لاسيّما السَّهَرُ والحُزْن فإنّه قلّما يقال: هل سبب مرضه السَّهَر والحُزْن؟ لأنّهما من أبعد أسباب المرض، فعلم أنّ السّؤال عن السّبب المطلق دون السّبب الخاصّ، وعدم التّأكيد أيضاً مُشعرٌ بذلك.

٢ ـ ﴿ **وإمّا عن سبب خاصّ** ﴾ لهذا الحكم ﴿ **نحو: ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾**[2] ﴾ كأنّه قيل: هل النّفس أمّارة بالسّوء؟ فقيل: نعم إنّ النّفس لأمّارة بالسّوء، والتّأكيد دليل على أنّ السّؤال عن السّبب الخاصّ، فإنّ الجواب عن مطلق السّبب لا يؤكّد. ﴿ **وهذا الضّرب يقتضي تأكيد الحكم، كما مرّ** ﴾ في أحوال الإسناد الخبريّ، من أنّ المخاطب إذا كان متردّداً في الحكم طالباً له حَسُنَ تقويته بمؤكّد.

[خطأ التّفتازانيّ]

فعلم أنّ المراد بالاقتضاء هاهنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان[3] لا على سبيل الوجوب.

---

(١) **قوله: ذلك لأنّ العادة أنّه إذا قيل: «فلان عليل»**. قال الهنديّ: لا يخفى أنّ خبر «إنّ» إن كان قوله: «أن يُسأل» يجب إسقاط «أنّه» وإن كان قوله: «أنّه إذا قيل» لابدّ من إسقاط «أَنْ» من «أن يسأل» ليكون جزاءً لقوله: «إذا قيل» والجملة الشّرطيّة تفسيراً لضمير الشّأن.

وغاية التّوجيه أن يقال: «أن يسأل» مبتدأ و«إذا قيل» خبره، والجملة خبر «إنّ» والضّمير للشّأن، اهـ.

(٢) يوسف: ٥٣.

(٣) **قوله: «فعلم أنّ المراد بالاقتضاء هاهنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان»**. المتبادر من ⇐

فإذا قلت: «أُعبد ربّك إنّ العبادة حقّ له» فهو جواب للسّؤال[١] عن السّبب الخاصّ، أي: هل العبادة حقّ له.

وإذا قلت: «فالعبادة حقّ له»[٢] فهو بيان ظاهر لمطلق السّبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل، وإذا قلت: «العبادة حقّ له»[٣] فهو وصل خفيّ تقديريّ[٤]، والاستئناف جواب[٥] للسّؤال عن مطلق السّبب ـ أي: لِمَ تَأْمُرُنا بالعبادة له؟ ـ وهذا أبلغ الوصلين[٦] وأقواهما، فتتفاوت هذه الثّلاثة بحسب

⇐ «يقتضي» هو إيراد الكلام مع المنكر وهذا هو الظّاهر من كلام الشّيخ في «دلائل الإعجاز» ٢٤٩ كما تقدّم نقله في قضيّة المتفلسف الكندي مع ثعلب النّحوي، والمثال أيضاً يشهد بذلك، ففيه تأكيدانِ على الأقلّ ـ الإتيان بـ«إنّ» واللّام ـ وهذا أدنى مراتب الإنكار، والكلام مع السّائل المتردّد إنّما يورد بمؤكّد واحد فقط، وهذا هو الفرق بين المتردّد والمنكر والتّفصيل في كتاب «الرّوض الزّاهر» الذي صنعناه في علوم البلاغة.

(١) **قوله: «فهو جواب للسؤال»**. أي: الكلام المؤكّد بـ«إنّ».

(٢) **قوله: «فالعبادة حقّ له»**. بالفاء العاطفة الدالّة على الوصل والسببيّة والوصل ظاهر.

(٣) **قوله: «العبادة حقّ له»**. بدون التّأكيد بـ«إنّ» وبدون الفاء فهو وصل خفيّ لخَفَاء اتصال الجواب الملفوظ بالسّؤال المقدّر.

وهذا الكلام مأخوذ عن ابن الأثير في باب المجاز من كتاب «المَثَل السّائر في أدب الكاتب والشاعر» حيث يقول: إنّ إثبات الفاء وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل وحذفها وصل خفيّ تقديريّ بالاستئناف اهـ.

(٤) وفي نسخةٍ: «وصل خفيّ تقديريّ بالاستئناف» وهذا يوافق كلام ابن الأثير ـ كما رأيتَ آنِفاً.

(٥) **قوله: «والاستئناف جواب»**. أي: جملة «العبادة حقّ له» جواب للسّؤال عن مطلق السّبب.

(٦) **قوله: «أبلغ الوصلين»**. المراد من الوصلين الوصل الظّاهر والوصل الخفيّ. قال الهنديّ: أي: الوصل التّقديريّ أبلغ من الوصل الظاهريّ، لكون الاعتماد في الأوّل على العقل وفي ⇐

تفاوت المقامات[1].

٣ ـ ﴿ وإمّا عن غيرهما ﴾ أي: عن غير السّبب المطلق والسّبب الخاصّ ﴿ نحو: ﴿ قَالُوا سَلاَماً قَالَ سَلاَمٌ ﴾[2] أي: فماذا قال إبراهيم ﴾ في جواب سلامهم؟ فقيل: «قال سلام» أي: حيّاهم بتحيّة أحسن من تحيّتهم؛ لأنّ تحيّتهم كانت بالجملة الفعليّة الدّالّة على الحدوث ـ أي: نسلّم سلاماً ـ وتحيّتُهُ بالاسميّة الدّالّة على الدّوام والثّبوت، أي: سلام عليكم.

﴿ وقوله ﴾:

⇐ الثّاني على اللّفظ، ولأنّ العلم بالسّبب بعد السّؤال أوقع في القلب من العلم به من غير السّؤال. وقيل: أبلغ الوصلين الوصل الخفيّ لما فيه من تقليل اللّفظ وتكثير المعنى.

(١) قوله: «فيتفاوت هذه الثّلاثة بحسب تفاوت المقامات». توضيح ذلك أنّك إذا قلت: «اعبد ربّك» فإن كان المخاطب منكراً أو متردّداً أو خالياً ـ مع أمارات إنكار أو سؤال ـ كان قولك: «إنّ العبادة حقّ له» في غاية الجودة لمطابقته مقتضى المقام، وكان «العبادة حقّ له» ـ بدون «إنّ» والفاء ـ رديئاً لمخالفته مقتضى المقام، وكان «فالعبادة حقّ له» ـ مع الفاء ـ واسطةً بينهما لاشتماله على شائبة تأكيد وإشعار بالسّببيّة.

وإن كان خالياً ـ من دون أمارات إنكار ـ أو متردّداً وكن معه ما يزيل الإنكار كان قولك: «العبادة حقّ له» في غاية الجودة وكان قولك: «إنّ العبادة حقّ له» ـ مع «إنّ» ـ رديئاً وكان قولك: «فالعبادة حقّ له» واسطة لقربه من الكلام الابتدائيّ.

وإن كان المخاطب ممّن لا يناسبه إلّا وصل الكلام بما قبله بحرف ظاهر دالّ على السببيّة كان قولك: «فالعبادة حقّ له» في غاية الجودة و«العبادة حقّ له» بدون الفاء رديئاً و«إنّ العبادة حقّ له» واسطة بينهما، لأنّ «إنّ» لتصحيح الكلام السّابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة وتغني غَناء الفاء ـ في الجملة ـ كما تقدّم نقله عن الشّيخ عبدالقاهر ـ.

وإن كان المخاطب ممّن يناسبه الوصل الخفيّ كان الأجود: «العبادة حقّ له» بدون «إنّ» والفاء.

(٢) هود: ٦٩.

﴿ * زعم العواذلُ أنّني في غَمْرَةٍ[١] * ﴾

«العواذل» جمع «عاذلة» بمعنى: جماعة عاذلة، لا امرأة عاذلة، بدليل قوله: **﴿ صَدَقُوا ﴾**.

ولمّا كان هذا مَظِنَّة أن يتوهّم أنّ غَمْرته ممّا ستنكشف كما هو شأن أكثر الغَمَرات والشّدائد **استدركه** بقوله: **﴿ ولكن غَمْرَتي لا تنجلي ﴾**.

ففصل قوله: «صدقوا» عمّا قبله، لكونه استئنافاً جواباً للسّؤال عن غير السّبب كأنّه قيل: أصدقوا في هذا الزَّعم أم كَذَبوا؟ فقيل: صدقوا.

ومثّل المصنّف بمثالين؛ لأنّ السّؤال عن غير السّبب أيضاً إمّا أن يكون على إطلاقه ـ كما في المثال الأوّل[٢] ـ وإمّا أن يشتمل على خصوصيّة ـ كما في المثال الثّاني ـ فإنّ العلم حاصل بواحد من الصّدق والكَذِب وإنّما السّؤال عن تعيينه.

والاستئناف باب واسع متكاثر المحاسن.

[تقسيم آخر للاستئناف]

﴿ وأيضاً منه ﴾ هذا تقسيم آخر للاستئناف.

[القسم الأوّل]

وهو أنّ منه **﴿ ما يأتي بإعادة[٣] اسم ما استؤنف عنه ﴾** أي: أوقع عنه

---

(١) **قوله: «زعم العواذل أنّني في غمرة»**. البيت من الكامل على العَروض الأُولى الدّاخل عليه الإضمار مع الضّرب المشابه، والقائل غير معلوم، والشّاهد بيّنه الشّارح.

(٢) **قوله: «كما في المثال الأوّل»**. قال الجرجاني: فإنّ السّؤال بـ«ماذا قال» سؤال عن مطلق المقول والمطلوب بالذّات تصوّر مقول مخصوص، والمطلوب بقولك: «أصدقوا أم كذبوا» تعيين أحدهما بخصوصه، والمشهور أنّ المقول هاهنا أيضاً هو التصوّر وفيه بحث قد سبق اهـ.

(٣) **قوله: «منه ما يأتي بإعادة»**. هذا التّقسيم مأخوذ من جار الله العلّامة في تفسير الآية ٥ من ⇐

الاستئناف[1] ـ بحذف المفعول بلا واسطة[2] ـ والأصل: استؤنف عنه الحديث ﴿ نحو: «أحسنتَ ﴾ أنت ﴿ إلى زيدٍ، زيد حقيق بالإحسان» ﴾.

[القسم الثّاني]

﴿ **ومنه ما يبنى على صفته** ﴾ أي: صفة ما استؤنف عنه، دون اسمه، يعني: يكون المسند إليه في الجملة الاستئنافيّة من صفات من قصد استئناف الحديث عنه، أعني: صفة تصلح لترتّب الحديث عليه.

وهذه العبارة أوضح من قولهم[3]: «ومنه ما يأتي بإعادة صفته» أي: إعادة ذكر

⇐ سورة البقرة من «الكشّاف» ١: ٤٨: واعلم أنّ هذا النّوع من الاستئناء يجيء تارةً بإعادة اسم من استؤنف عنه الحديث كقولك: «قد أحسنتَ إلى زيد، زيد حقيق بالإحسان» وتارةً بإعادة صفته كقولك: «أحسنت إلى زيد، صديقك القديم أهل لذلك منك» فيكون الاستئناف بإعادة الصّفة أحسن وأبلغ، لانطوائها على بيان الموجب وتلخيصه اهـ.

(١) **قوله: «أي: أوقع عنه الاستئناف»**. قال الرّومي: يشير إلى أنّ الفعل في كلام المصنّف ـ أعني «استؤنف» ـ مسند إلى مصدره بالتّأويل المشهور كما في قوله:

* وقد حيل بين العير والنَّزَوان *

ولك أن تقول: هو مسند إلى الظّرف بعده كما يشعر به قوله: «وإذا عقبت المستأنف» اهـ مختصراً.

(٢) **قوله: «بحذف المفعول بلا واسطة»**. وهو لفظة «الحديث» كما قال: والأصل «استؤنف عنه الحديث» ولمّا حذف المفعول بلا واسطة اختصاراً لظهور المراد نزل الفعل ـ أي: استؤنف ـ منزلة اللّازم فأُنيب المجرور أو المصدر المفهوم من «استؤنف» بتأويله بـ«أوقع».

(٣) **قوله: «وهذه العبارة أوضح من قولهم»**. هذا نقد منه للزّمخشريّ حيث عبّر بإعادة الصّفة كما تقدّم نقل كلامه وأشار إلى وجه كونه أوضح الشّريف الجرجاني فقال: كذا وقع في ⇐

⇐ عبارة «الكشّاف» فأشار إلى توجيهه بأنّ المراد إعادة ذكر ذلك الشّيء بصفةٍ من صفاته، لا إعادة صفته حقيقةً، فإنّها ليست مذكورةً سابقاً حتّى تعاد اه.

وايضاً نقد منه لقول ابن الأثير في باب الإيجاز من «المثل السّائر» حيث قال: الاستئناف يأتي على وجهين:

الوجه الأوّل: إعادة الأسماء والصّفات وهذا يجيء تارة باسم من تقدّم الحديث عنه كقولك: «أحسنتَ إلى زيد زيد حقيق بالإحسان» وتارة يجيء بإعادة صفته كقولك: «أحسنت إلى زيد صديقك القديم أهل لذلك منك» وهو أحسن من الأوّل وأبلغ لانطوائه على بيان الموجب للإحسان وتخصيصه، فممّا ورد من ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿**الٓمٓ * ذٰلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُولٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ [البقرة: ١ ـ ٥]، والاستئناف واقع في هذا الكلام على «أولئك» لأنّه لمّا قال «الم ذلك الكتاب» إلى قوله: «وبالآخرة هم يوقنون» اتّجه لسائل أن يقول: ما بال المستقلّين بهذه الصّفات قد اختصّوا بالهدى؟ فأُجيب بأنّ أولئك الموصوفين غير مستبعدٍ أن يفوزوا دون النّاس بالهدى عاجلاً وبالفلاح آجلاً.

الوجه الثّاني: الاستئناف بغير إعادة الأسماء والصّفات وذلك كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِ آلِهَةً إِن يُرِدْنِ الرَّحْمٰنُ بِضُرٍّ لاَ تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً وَلاَ يُنقِذُونِ * إِنِّي إِذاً لَفِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ * إِنِّي آمَنتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ * قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ * بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ**﴾ [يس: ٢٢ـ٢٧].

فمخرج هذا القول مخرج الاستئناف، لأنّ ذلك من مظانّ المسألة عن حاله عند لقاء ربّه. وكأنّ قائلاً قال: كيف حال هذا الرّجل عند لقاء ربّه بعد ذلك التّصلّب في دينه والتّسخّي لوجهه بروحه فقيل: «قيل ادخل الجنّة» ولم يقل: «قيل له» لانصباب الغرض إلى المقول لا إلى المقول له مع كونه معلوماً، وكذلك قوله ـ تعالى ـ: «يا ليت قومي يعلمون» مرتّب على تقدير سؤال سائل عمّا وجد.

⇐

ذلك الشّيء بصفة من صفاته ﴿ نحو ﴾ «أحسنت إلى زيد ﴿ صديقك القديم أهل لذلك» ﴾ والسّؤال المقدّر فيهما: «لماذا أحسن إليه»؟ أو «هل هو حقيق بالإحسان»؟

[أبلغيّة القسم الثّاني]

﴿ وهذا ﴾ أي: الاستئناف المبنيّ على صفة ما استؤنف عنه ﴿ أبلغ ﴾ وأحسن؛ لاشتماله على بيان السّبب الموجب للحكم ـ كقِدَمِ الصّداقة في المثال المذكور ـ لما يسبق إلى الفهم من ترتّب الحكم على الوصف أنّ الوصف علّة له.

وأمّا إذا عقّبت المستأنف عنه، في الكلام السّابق، بصفاتٍ، ثمّ ذكرته بلفظ اسم الإشارة ـ كقولك: «قد أحسنت إلى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالإحسان» ـ فالأظهر أنّه من قبيل الثّاني[1].

⇐ ومن هذا النّحو قوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ وَارْتَقِبُوا إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ ﴾ [هود: ٩٣].

والفرق بين إثبات الفاء في سوف كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ * مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ [الزمر: ٣٩ ـ ٤٠]، وبين حذف الفاء هاهنا في هذه الآية أنّ إثباتها وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل وحذفها وصل خفيّ تقديريّ بالاستئناف الّذي هو جواب لسؤال مقدّر كأنّهم قالوا: فماذا يكون إذا عملنا نحن على مكانتنا وعملت أنت؟ فقال: «سوف تعلمون» فوصل تارةً بالفاء وتارة بالاستئناف للتفنّن في البلاغة.

وأقوى الوصلين وأبلغهما الاستئناف وهو قسم من أقسام علم البيان تتكاثر محاسنه فاعرفه اهـ.

(١) **قوله: «فالأظهر أنّه من قبيل الثّاني»**. أي: ممّا بني فيه الاستئناف على صفة ما استؤنف عنه، وذلك لأنّ وضع اسم الإشارة هاهنا موضع الضّمير فيه إيماء إلى تلك الصّفات كأنّه قيل: ⇐

وعليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِم ﴾[١] على وجه[٢].

فإن قلت: إن كان السّؤال[٣] في الاستئناف عن السّبب فالجواب يشتمل على بيانه لامحالة ـ سواء كان بإعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث، أومبنيّاً على صفته ـ. وإن كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السّبب ـ كما في قوله ـ تعالى ـ:

⇐ «ذلك الكريم الفاضل حقيق بالإحسان» ـ كما في الجرجاني ـ لأنّه لو كان من قبيل الأوّل لكان الموضع موضع الضّمير حيث يقيمونه مقام الاسم الظّاهر فيقولون ـ مثلاً ـ: «أكرمت زيداً وهو حقيق به» بدل «زيد حقيق» ولمّا لم يجلب الضّمير هاهنا بل أتى بالإشارة علم أنّه من قبيل الثّاني.

(١) البقرة: ٥.

(٢) وهو أن يجعل «الّذين يؤمنون بالغيب» موصولاً بـ«المتقين» ويوقع الاستئناف على قوله: «أولئك على هدى» وهذا وجه مرجوح، وأمّا على الوجه الرّاجح وهو أن يجعل قوله: «الّذين يؤمنون بالغيب» إلى ساقته استئنافاً فهو من هذا القبيل بلا اشتباه.

(٣) **قوله: «فإن قلت: إن كان السّؤال»**. قال الهنديّ: إيراد على قوله: «وهذا أبلغ لاشتماله على بيان السّبب الموجب للحكم» وتقريره: أنّ المراد بالحكم الحكمُ الّذي يتضمّنه الجواب يدلّ عليه التّعليل بأنّ ترتّب الحكم على الوصف مشعر بالعلّيّة، والحكم الّذي يتضمّنه الجواب هو الحكم المسؤول عن سببه، إذ لو كان غيره لم يطابق الجواب السّؤال، لأنّ بيان سبب الحكم الغير المسؤول عنه لا يكون جواباً للسّؤال عن سبب الحكم المسؤول عنه فحينئذٍ يرد عليه أنّ السّؤال إن كان عن سبب الحكم فلابدّ من اشتمال الجواب عليه أيّ استئناف كان، وإن لم يكن سؤالاً عنه فلا معنى لاشتماله على بيانه فلا فرق بين الاستئنافين بهذا الاعتبار فلا يصحّ الحكم بكون الثّاني أبلغ من الأوّل فاندفع ما قيل: إنّ ما قاله الشّارح من أنّ السّؤال إن كان عن السّبب الخ ... ضعيف منشأه عدم الفرق بين الحكم المتضمّن للسّؤال والحكم الّذي يتضمّنه الجواب. وظهر أنّ مجرّد الفرق بينهما لا يدفع الاعتراض.

﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ [١] وقولِهِ: «زعم العواذل» البيت ـ سواء كان بإعادة الاسم أو الصّفة فما وجه هذا الكلام؟

قلت: وجهه[٢] أنّه إذا أثبت لشيء حكم، ثمّ قدّر سؤال عن سببه وأُريد أن يُجاب بأنّ سبب ذلك أنّه مستحقّ لهذا الحكم وأهل له، فهذا الجواب يكون تارةً بإعادة اسم ذلك الشّيء، فيفيد أنّ سبب هذا الحكم كونه حقيقاً به، وتارةً بإعادة صفته، فيفيد أنّ سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف، وليس يجري هذا في سائر صور الاستئناف[٣] فليتأمّل.

---

(١) هود: ٦٩.

(٢) **قوله: «وجهه»**. تقريره: أنّ كون الثاني أبلغ بواسطة الاشتمال المذكور ليس في كلّ استئناف، بل في استئناف يكون السّؤال فيه عن سبب الحكم، وإذا أُريد أن يجاب بأنّ سببه استحقاقه له فالجواب حينئذٍ إن كان بإعادة الصّفة كان أبلغ منه إن كان بإعادة الاسم لاشتمال الأوّل على بيان سبب الحكم الذي يتضمّنه وهو سبب للحكم المسؤول عنه بخلاف الثّاني ـ كذا قرّره الهنديّ ـ وقال الأُستاذ: السبب قسمان: سبب حكم وسبب استحقاق حكم، ووجه كون الثاني أبلغ هو اشتماله على بيان سبب استحقاق المحدث عنه الحكم فكأنّه مشتمل على سبب السبب.

(٣) **قوله: «وليس يجري هذا في سائر صور الاستئناف»**. أي: ليس يجري كون الجواب بأحد الأمرين ـ أعني بإعادة الاسم تارةً وإعادة الصّفة أُخرى ـ في جميع صور الاستئناف، بل يجوز أن يقع جواب عن السّؤال عن السّبب أو غيره بدون إعادة اسم أو صفة.

وإنّما أمر بالتأمّل لئلا يتوهّم من قوله ـ: «منه ما يأتي بإعادة الاسم ومنه ما يبنى على الصّفة ـ الحصر، فإنّ المفيد لذلك «إمّا وإمّا» دون «منه ومنه» ـ كذا قال الرّومي في الحاشية ـ.

[حذف صدر الاستئناف]

﴿ وقد يحذف صدر الاستئناف[1] ﴾ فعلاً كان أو اسماً ﴿ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا[2] بِالغُدُوِّ وَالآصَالِ * رِجَالٌ ﴾ [3] ﴾ كأنّه قيل: مَنْ يسبّحه؟ فقيل: «رجال» أي: «يسبّحه رجال».

﴿ وعليه: «نعم الرّجل زيد» ﴾ و: «نعم رجلاً زيد» ﴿ على قولٍ[4] ﴾ أي: على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ـ أي: هو زيد ـ ويجعل الجملة استئنافاً جواباً للسّؤال عن تفسير الفاعل المبهم ـ كما مرّ ـ.

[حذف الاستئناف كلّه]

﴿ وقد يحذف الاستئناف كلّه إمّا مع قيام شيء مقامه ﴾ نحو قول الحَمَاسيّ يهجو بني أسد:

---

(١) قال الخطيب في «الإيضاح» ٢٧٦: وقد يحذف صدر الاستئناف، لقيام قرينةٍ كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالغُدُوِّ وَالآصَالِ * رِجَالٌ** ﴾ في مَنْ قرأ «يسبّح» مبنيّاً للمفعول.

(٢) **قوله: «يسبّح له فيها»**. إنّما يكون استئنافاً إذا قرئ بصيغة المجهول من المضارع وعلى هذه القراءة يحتمل كون النّائب عن الفاعل الظّرف ـ وهو الأولى ـ أو الثّاني أو الثّالث. قال الرّومي: صرّح الشّيخ في «دلائل الإعجاز» بأنّ السّؤال المشتمل على الفعل إذا كان مقدّراً لا يجوز حذف الفعل في الجملة الجوابيّة. فإن قلت: فما قوله في الآية؟ قلت: له أن يقدّر «مَنِ المسبّحون له»؟ فقيل: «رجال» أي: «هم رجال» فصدر الاستئناف هو الاسم لا الفعل اهـ.

(٣) النّور: ٣٦ـ٣٧.

(٤) **قوله: «على قول»**. وهو ما ذكره الشّارح، وأمّا إذا جعل المخصوص مبتدأ مؤخّراً و«نعم الرّجل» خبراً مقدّماً فلا يكون ممّا نحن فيه.

﴿«زعمتم أنّ إخوتكم قريشٌ[1] * لَهُمْ إِلْفٌ﴾ أي: إيلاف في الرِّحْلتين المعروفتين لهم في التِّجارة: رِحْلةٌ في الشّتاء إلى اليَمَن، ورِحْلةٌ في الصّيف إلى الشّام ﴿وليس لَكُم إِلَافُ»﴾ أي: مؤالفة في الرِّحْلتين المعروفتين، وبعده:

أُولئك أُومِنوا جُوعاً وخَوْفاً وقد جاءَتْ بنو أَسَدٍ وَخَافُوا

كأنّهم قالوا: أصَدَقْنَا في هذا الزَّعْم أم كَذَبْنا؟ فقيل: كَذَبْتُم، فحذف هذا الاستئناف كلّه وأُقيم قوله: «لهم إِلْف وليس لكم إلاف» مقامه لدلالته عليه.

ويحتمل أن يكون قوله: «لهم إلف وليس لكم إلاف» جواباً لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف، كأنّه لمّا قال المتكلّم: كَذَبْتُم، قالوا: لِمَ كَذَبْنَا؟ فقال: «لهم إلف وليس لكم إلاف» فيكون في البيت استئنافان[2]؛ كذا في «الإيضاح»[3].

---

(١) قوله: «زعمتم أنّ إخوتكم قريشٌ». البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضَّرب المشابه والقائل مساور بن قيس بن زُهَيْر العَبْسِيّ من شعراء الحماسة وأورد أبو تمّام البيتين في باب الهجاء من «ديوان الحماسة».

وقُرَيش: مصغّر «قِرْش» ـ بكسر القاف وسكون الرّاء ـ دابّة تكون في البحر المالح تخافها جميع الدّوابّ، سمّيت بذلك قبيلة رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ لعظمتهم وهيبتهم. والباقي واضح.

(٢) قوله: «فيكون في البيت استئنافان». أحدهما: محذوف وهو «كذبتم» والآخر: مذكور وهو:

* لهم إلف وليس لكم إلاف *

(٣) الإيضاح: ٢٧٦ ـ ٢٧٧ وهذا نصّه: وقد يحذف الاستئناف كلّه، ويقام ما يدلّ عليه مقامه، كقول الحَمَاسيّ:

زعمتم أن إخوتكم قريش لهم إلف وليس لكم إلَافُ

حذف الجواب الّذي هو «كذبتم في زعمكم» وأقام قوله: «لهم إلف وليس لكم إلاف»

⇐

فإن قلت(١): هذا هو الوجه الأوّل بعينه، لأنّ قوله: «لهم إلف» بالنّسبة إلى «كذبتم» ـ المحذوف ـ لا يحتمل سوى أن يكون استئنافاً جواباً له، وبياناً لسببه، فأُقيم السّبب مقام المسبّب.

قلت: بل يحتمل التّأكيد والبيان(٢) فكأنّه جعله في الوجه الأوّل مؤكّداً للجواب المحذوف أو بياناً له.

﴿أو بدون ذلك﴾ أي: بدون قيام شيء مقامه **﴿نحو: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ ـ أي: «نحن» ـ على قول﴾** من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ـ أي: «هم نحن» ـ فحذف المبتدأ والخبر جميعاً، من غير أن يقوم شيء مقامهما.

⇐ مقامه لدلالته عليه.

ويجوز أن يقدّر قوله: «لهم إلف وليس لكم إلاف» جواباً لسؤال اقتضاه الجوابُ المحذوفُ، كأنّه لمّا قال المتكلّم: «كذبتم» قالوا: لِمَ كَذَبْنَا؟ فقال: «لهم إلف وليس لكم إلاف» فيكون في البيت استئنافان اهـ.

(١) **قوله: «فإن قلت»**. أي: إن قلت: هذا الاحتمال هو ما ذكره الشّارح أوّلاً فلا يصحّ جعله مقابلاً له؟ قلت: لا نسلّم اتّحاد هذا الاحتمال مع ما ذكره الشّارح أوّلاً، لأنّ قوله: «لهم إلف وليس لكم إلاف» على ما قاله أوّلاً تأكيد للاستئناف المحذوف أو بيان له، لاستلزامه له من غير تقدير سؤال آخر.

وأمّا على هذا الاحتمال فيكون استئنافاً مستقلاً جواباً عن علّة ادّعاء الكذب، فيفترق الوجهان بهذا الاعتبار وإن كان مرجعهما واحداً بحسب القصد.

(٢) **قوله: «يحتمل التّأكيد والبيان»**. وذلك لأنّ قوله: «لهم إلف وليس لكم إلاف». مقرّر لمعنى «كذبتم» وموضح له، فكأنّه جعله في الوجه الأوّل مؤكّداً للجواب ـ وهو «كذبتم» المحذوف ـ أو بياناً له، بخلاف هذا الاحتمال فإنّه فيه جعله استئنافاً مستقلاً وجواباً عن علّة، ادّعاء الكذب.

[كمال الانقطاع مع الإيهام]

ولمّا فرغ من الأحوال الأربعة المقتضية للفصل، شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال: ﴿ **وأمّا الوصل لدفع الإيهام فكقولهم: «لا وأيّدك الله»**[1] ﴾ فقولهم

---

(١) **قوله: «لا وأيّدك الله»**. قال الحريريّ في «درّة الغواص» ٦٣ ـ ٦٥ ـ: ويقولون في التّحذير: «إيّاك الأسَد، إيّاك الحَسَد» ووجه الكلام إدخال الواو على «الأسد» و«الحسد» كما قال ـ عليه السّلام ـ: «إيّاك ومصاحبة الكذّاب، فإنّه يُقرِّبُ عليك البعيد، ويُبَعِّدُ عليك القريب» وكما قال الشّاعر:

فإيّاك والأمر الّذي إن توسّعت ... موارده ضاقت عليك المصادِرُ

والعلّة في وجوب إثبات الواو في هذا الكلام أنّ لفظة «إيّاك» منصوبة بإضمار فعل تقديره: «اتّقِ» أو «باعِدْ» واستغني عن إظهار هذا الفعل لما تضمّن هذا الكلام من معنى التّحذير، وهذا الفعل إنّما يتعدّى إلى مفعول واحدٍ، فإذا كان قد استوفى عملَه ونُطِق بعده باسمٍ آخر لزِمَ إدخال حرف العطف عليه كما لو قلت: «اتّقِ الشّرّ والأسد» اللهمّ إلّا أن يكون المفعول الثّاني حرف جرّ كقولك: «إيّاك من الأسد» ـ أي: باعد نفسك من الأسد ـ.

فإن قيل: فكيف يجوز أن يقال: «إيّاك والأسد» فتأتي بالواو الّتي معناها الجمع بين الشّيئين، وأنت إنّما أمرته أن يباعد نفسه ولم تأمره أن يباعد الأسدَ؟

فالجواب عنه أنّه إذا باعد نفسه من الأسد كان بمنزلة تبعيده الأسد.

وقد جوّزوا إلغاء الواو عند تكرير لفظة «إيّاك» كما استغني عن إظهار الفعل مع تكرير الاسم في مثل قولك: «الطّريق الطّريق» وأشباهه وعليه قول الشّاعر:

فإيّاك إيّاك المِراءَ فإنّه ... إلى الشّرّ دَعّاءٌ وللشّرّ جالب

وإن قلت: «إيّاك أن تقرب الأسد» فالأجود أن تلحق به الواو، لأنّ «أنْ» مع الفعل بمنزلة المصدر، فأشبه قولك: «إيّاك ومقاربة الأسد» ويجوز إلغاء الواو فيه على أن تكون «أنْ» وما بعدها من الفعل للتّعليل، وتبيين سبب التّحذير، فكأنّك قلت: «أُحذِّرك لأجل أن تقرب الأسد» وعليه قول الشّاعر:

⇐

«لا» ردّ لكلام سابقٍ كأنّه قيل: «هل الأمر كذلك؟» فقيل: «لا» أي: «ليس الأمر كذلك» فهذه جملة إخباريّة، و«أيّدك الله» جملة إنشائيّة معنىً ـ لأنّها بمعنى الدّعاء ـ فبينهما كمالُ الانقطاع، لكن ترك العطف هاهنا يوهم خلاف المقصود، فإنّه لو

⇐ فبُحْ بالسّرائر في أهلها وإيّاك في غيرهم أن تبوحا

وممّا ينخرط في سِلْك هذا الفنّ أنّهم ربّما أجابوا المستخبر عن الشّيء بـ«لا» النّافية، ثمّ عقّبوها بالدّعاء له، فيستحيل الكلام إلى الدّعاء عليه، كما روي أنّ أبابكرٍ ـ أي: ابن أبي قحافة ـ رأى رجلاً بيده ثوب فقال له: «أتبيعُ هذا الثّوْبَ»؟ فقال: «لا عافاك الله» فقال: هلّا قلت: «لا وعافاك الله»؟

قال الشّيخ الأجلّ الأوحد أبو محمّد ـ أدام الله سعادته ـ: والمستحسنُ في هذا قول يحيى بن أكثم للمأمون ـ وقد سأله عن أمر ـ فقال: «لا وأيّد الله الأمير».

ويحكى أنّ الصّاحب أبا القاسم بن عبّاد حين سمع هذه الحكاية قال: «والله لهذه الواو أحسن من واوات الأصداغ في خدود المُرْد المِلاح».

ومن خصائص لغة العرب إلحاق الواو في الثّامن من العدد كما جاء في القرآن: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢]، وكما قال ـ سبحانه ـ: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْماً بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

ومن ذلك أنّه ـ جلّ اسمه ـ لمّا ذكر أبواب جهنّم ذكرها بغير واو، لأنّها سبعة، فقال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزّمر: ٧١]، ولمّا ذكر ـ تعالى ـ أبواب الجنّة ألحق بها الواو لكونها ثمانية فقال ـ سبحانه ـ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا وفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزّمر: ٧٣]، وتسمّى هذه الواو «واو الثمانية».

وممّا ينتظم أيضاً في إقحام الواو ما حكاه أبو إسحاق الزّجّاج، قال:

سألت أبا العبّاس المبرّد عن العلّة في ظهور الواو في قولنا: «سبحانك اللهمّ وبحمدك» فقال لي: لقد سألت أبا عثمان المازني عمّا سألتني عنه فقال: المعنى: «سبحانك اللهمّ وبحمدك سبّحتك».

قيل: «لا أيّدك الله» لتوهّم أنّه دعاء على المخاطب بعدم التّأييد، فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفةِ(١) للإنشائيّة الدّعائيّة على الإخباريّة المنفيّة المدلول عليها بكلمة «لا» كما ترك العطف في صورة القطع نحو: «وتظنّ سلمى» البيت؛ دفعاً للإيهام.

[التّوسّط بين الكمالين]

﴿ وأمّا لِلتّوسّط ﴾ أي: أمّا الوصل للتّوسّط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال.

وقد توهّمه بعضهم(٢) «إمّا» ـ بكسر الهمزة ـ فوقع في خبط عظيم(٣)، وإنّما هو «أمّا» ـ بفتح الهمزة ـ عطفاً على «أمّا» السّابقة، وقد علم ممّا مرّ أنّ الوصل إمّا لدفع الإيهام، وإمّا للتّوسّط بين كمال الاتّصال والانقطاع، فيقول:

أمّا الوصل لدفع الإيهام فكذا، وأمّا الوصل للتّوسّط ﴿ فإذا اتّفقتا ﴾

---

(١) **قوله: «جيء بالواو العاطفة»**. قال الهنديّ: فيه إشارة إلى أنّها ليست زائدةً أو استئنافيّة ـ كما قيل ـ لكونها في الأصل للعطف فلا يصار إلى خلافه إلّا عند الضّرورة، ولعلّه ارتكب ذلك هرباً من لزوم عطف الإنشاء على الإخبار.

(٢) **قوله: «وقد توهّمه بعضهم»**. قال الرّومي: توهّمه الزّوزني، ووجه كونه خبطاً: أنّه يحتاج ـ كما اعترف نفسه ـ إلى أن يقدّر أصل الكلام هكذا: «وأمّا الوصل فإمّا لدفع الإيهام وإمّا للتوسّط» ففيه تقدير محذوف ليس لحذفه نظير بلا ضرورة داعيةٍ إليه.

(٣) **قوله: «خبط عظيم»**. قال الهندي: أي: لفظاً ومعنىً، أمّا لفظاً فلأنّه لابدّ لـ«إمّا» العاطفة من تقدّم «إمّا» في المعطوف عليه، ولا يجوز حذفها في السّعة حتّى يقال: إنّها مقدّرة قبل قوله: «لدفع الإيهام».

وأمّا معنىً فلأنّ قوله: «وإلّا فالوصل» دلّ على أنّ للوصل صورتين: أ ـ كمال الانقطاع مع الإيهام. ب ـ والتوسّط، فالقول بعده بأنّ الوصل إمّا لدفع الإيهام وإمّا للتوسّط لغو. فالواجب بيان مواضعهما وإليه أشار بقوله: «وقد علم ممّا مرّ أنّ الإيهام» الخ.

أي: الجملتان ﴿ خبراً أو إنشاء، لفظاً ومعنىً[1]، أو معنىً فقط ﴾ ويكون

---

(١) **قوله: أي: الجملتان خبراً أو إنشاء، لفظاً ومعنى»**. أي: المتعاطفتان ثمانية أقسام:

الأوّل: أن تكونا خبريّتين لفظاً ومعنىً.

الثّاني: أن تكونا إنشائيّتين لفظاً ومعنىً.

الثّالث: أن تكونا خبريّتين معنىً فقط بأن تكونا إنشائيّتين لفظاً.

الرّابع: أن تكونا إنشائيّتين معنىً فقط بأن تكونا خبريّتين لفظاً.

والخامس: أن تكون الأُولى إنشائيّة لفظاً والثّانية خبريّة مع كونهما خبريّتين معنىً.

والسّادس: عكس الخامسة.

والسّابع: أن تكون الأُولى خبريّة لفظاً، والثّانية إنشائيّة مع كونهما إنشائيّتين معنىً فقط.

والثّامن: عكس السّابعة.

فعلم أنّ الجملتين المتّفقتين خبراً أو إنشاءً ـ لفظاً ومعنىً ـ قسمان: وهما الصّورتان الأُولَيان من الصُّوَر المشار إليها، والمتّفقتان معنىً فقط ستّة وهي الباقية منها، والخطيب القزوينيّ أورد للقسمين الأوّلين مثاليهما في ضمن ثلاثة أمثلة، اثنان منها للقسم الأوّل وواحد للقسم الثّاني.

مثال الخبريّتين لفظاً ومعنىً قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ** ﴾ والجامع بينهما اتّحاد المسندين لأنّهما معاً من المخادعة. ويمكن اعتبار شبه التّضايف أو شبه التّضاد لإشعار المخادعة بالعداوة بين المسند إليهما باعتبار أنّ أحدهما مخادِع والآخر مخادَع.

إن قيل: هذه الآية في سورة النّساء فالجملة لها محلّ من الإعراب، لأنّها خبر «إنّ» من قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ** ﴾ وليست في سورة البقرة لأنّه ليس فيها «وهو خادعهم» والكلام الآن في ما لا محلّ له من الإعراب.

يقال: القصد بيان التّوسّط بين الكمالين بغضّ النّظر عن كون الجملة لها محلّ من الإعراب أو لا.

وقوله: ﴿ **إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ** ﴾ [الانفطار: ١٣ـ١٤]، والجامع التضادّ بين المسندين والمسند إليهما. وهذان المثالان للقسم الأوّل فقط، أي: الجملتان

⇐

بينهما[1] جامع، وإنّما ترك هذا القيد؟ استغناءاً عنه بما سبق من أنّه إذا لم يكن

⇐ فيهما خبريّتان لفظاً ومعنىً، لكن المتعاطفتين في المثال الأوّل متخالفتان اسميّةً وفعليّة وفي المثال الثّاني متماثلتان.

ومثال الإنشائيّتين لفظاً ومعنى قوله ـ تعالى ـ: ﴿**كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا**﴾ [الأعراف: ٣١]، والجامع بينهما اتحاد المسند إليهما ـ وهو الواو الّتي هي ضمير المخاطبين ـ وتناسب المسندين لتقاربهما في الخَيال، فإنّ الإنسان إذا تخيّل الأكل تخيّل الشّرب لتلازمهما عادةً.

ومثال كون الأُولى خبريّة لفظاً والثّانية إنشائيّة مع كونهما إنشائيّتين معنىً فقط قوله ـ تعالى ـ: ﴿**قُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً**﴾ [البقرة: ٨٣]، عطفاً على قوله ﴿**لَا تَعْبُدُونَ**﴾ إذا قدّر بمعنى «لا تعبدوا» ـ كما نصّ عليه الزّمخشريّ ـ.

ومثال كونهما إنشائيّتين معنىً فقط بأن تكونا خبريّتين لفظاً هذه الآية إذا تعلّق ﴿**بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً**﴾ على «تحسنون» بمعنى «أحسنوا» وعطف على «لا تعبدون» بمعنى «لا تعبدوا» وهذه الأربعة مذكورة في متن الخطيب.

وأمّا الباقية: فمثال كونهما إنشائيّتين لفظاً فقط، وخبريّتين معنىً قول القائل: «ألم آمرك بالتّقوى» و: «ألم آمرك بترك الظّلم» أي: أمرت.

ومثال كون الأُولى إنشائيّة لفظاً والثّانية خبريّةً مع كونهما خبريّتين معنىً قوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ**﴾ [الأعراف: ١٦٩]، فإنّ «درسوا» معطوف على «ألم يؤخذ» والاستفهام فيه وإن كان إنشاءً لفظاً لكنّه بتأويل الإخبار، أي: «أخذ» لأنّ الاستفهام للإنكار.

ومثال كون الأُولى خبريّة لفظاً، والثّانية إنشائيّة مع كونهما خبريّتين معنىً قول القائل: «أمرتك بالتّقوى وألم آمرك بترك الظّلم».

ومثال كون الأُولى إنشائيّة لفظاً والثّانية خبريّة لفظاً مع كونهما إنشائيّتين معنىً فقط قول القائل: «قم اللّيل وأنت تصوم النّهار».

(١) وفي نسخةٍ: بجامع، أي: مع وجود جامع بينهما، لما سبق من أنّه إذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع.

بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع، وبما يذكر بُعَيْد هذا من أنّ الجامع بينهما يجب أن يكون كذا وكذا.

والاتّفاق المذكور إنّما يتحقّق إذا كان كلتا الجملتين خبريّتين لفظاً ومعنىً.

أو إنشائيّتين كذلك.

أو كانت كلتاهما خبريّتين معنىً فقط ـ بأن تكونا إنشائيّتين لفظاً ـ.

أو تكون الأُولى إنشائيّة لفظاً، والثّانية خبريّة.

أو بالعكس.

أو كانت كلتاهما إنشائيّتين معنىً فقط ـ بأن تكونا خبريّتين لفظاً ـ.

أو تكون الأُولى خبريّة لفظاً، والثّانية إنشائيّة.

أو بالعكس؛ فالمجموع ثمانية أقسام.

[الاتّفاق لفظاً ومعنىً في الخبر]

فالاتّفاق لفظاً ومعنىً ﴿كقوله ـ تعالى ـ: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾[(١)] وقوله: ﴿إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾[(٢)]﴾ في الخبريّتين المخالفتين اسميّة وفعليّة أو المتماثلتين.

[الاتّفاق لفظاً ومعنىً في الإنشاء]

﴿وقوله ـ تعالى ـ: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا﴾[(٣)]﴾ في الإنشائيّتين.

---

(١) النّساء: ١٤٢.

(٢) الأنفطار: ١٣ ـ ١٤.

(٣) الأعراف: ٣١.

[المتّفقتان معنىً فقط]

والاتفاق معنىً فقط لم يذكر له إلّا مثالاً واحداً[(١)] لكنّه أشار إلى أنّه يمكن تطبيقه على قسمين من الأقسام السّتّة، وأعاد فيه الكاف تنبيهاً على أنّه مثال للاتّفاق معنىً فقط فقال: ﴿ **وكقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً ﴾[(٢)]** ﴾ فعطف «قولوا» على «لا تعبدون»[(٣)] لأنّهما وإن اختلفا لفظاً

---

(١) **قوله: «لم يذكر له إلّا مثالاً واحداً»**. أي: لم يذكر للاتفاق معنىً فقط إلّا مثالاً واحداً «لكنّه أشار إلى أنّه يمكن تطبيقه على قسمين» حيث قال: أي: «لا تعبدوا» ثمّ قدّر «تحسنون» وقال: إنّه بمعنى: «أحسِنُوْا».

(٢) البقرة: ٨٣.

(٣) **قوله: «فعطف «قولوا» على «لا تعبدون»**. كلام الشّارح هاهنا مأخوذ ممّا ذكره العلّامة في تفسير الآية الثّالثة والثّمانين من سورة البقرة من «الكشّاف» ١: ١٢٣: وهذا نصّه: «لا تعبدون» إخبار في معنى النّهي كما تقول: «تذهب إلى فلان تقول له كذا» تريد الأمر، وهو ابلغ من صريح الأمر والنّهي، لأنّه كأنّه سورع إلى الامتثال والانتهاء، فهو يخبر عنه. وتنصره قِراءةُ عبدالله وأُبيّ «لا تعبدوا» ولابدّ من إرادة القول، ويدلّ عليه أيضاً قوله: «وقولوا».

وقوله: ﴿ **وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً** ﴾ إمّا أن يقدّر: «وتحسنون بالوالدين إحساناً» أو «وأحسنوا».

وقيل: هو جواب قوله: ﴿ **وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ** ﴾ إجراءً له مجرى القسم، كأنّه قيل: «وإذ أقسمنا عليهم لا تعبدون».

وقيل: معناه: «أن لا تعبدوا» فلمّا حذفت «أنْ» رفع كقوله:

* ألا أيّهذا الزّاجريْ أَحْضُرُ الوَغَى *

⇐

لكنّهما متّفقان معنىً؛ لأنّ «لا تعبدون» إخبار في معنى الإنشاء ﴿أي: لا تعبدوا﴾ كما تقول: «تذهب إلى فلان تقول كذا» تريد الأمر.

وهو أبلغ من صريح الأمر؛ لأنّه كأنّه سُورع إلى الامتثال فهو يخبر عنه.

وقوله: «وبالوالدين إحساناً» لابدّ له من فعل، فإمّا أن يقدّر خبر في معنى الطّلب تنبيهاً على المبالغة المذكورة ﴿أي: «وتحسنون» بمعنى: «وأحسنوا»﴾ وهو عطف على «لا تعبدون» فيكون مثالاً لقسم آخر وهو أن تكونا إنشائيّتين معنىً فقط ـ بأن تكون كلتاهما خبريّتين لفظاً ـ.

﴿أو﴾ يقدّر من أوّل الأمر صريح الطّلب[1] على ما هو الظّاهر، أي: ﴿و«أحسنوا»﴾ بالوالدين إحساناً.

[قول للزّمخشري]

ومنه قوله ـ تعالى ـ في سورة الصّفّ: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ عطفاً على ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ قبله في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ

⇐ ويدلّ عليه قراءة عبدالله «أن لا تعبدوا» ويحتمل «أن لا تعبدوا» أن تكون «أنْ» فيه مفسّرة، وأن تكون «أنْ» مع الفعل بدلاً عن الميثاق، كأنّه قيل: «أخذنا ميثاق بني إسرائيل توحيدهم» وقرئ بالتّاء حكايةً لما خوطبوا به، وبالياء لأنّهم غُيَّب، اهـ مختصراً.

(١) قوله: «أو يقدّر من أوّل الأمر صريح الطّلب». وهو «أحسنوا» على ما هو الظّاهر، إذ الأصل في الطّلب أن يكون بصيغته الصّريحة.

وليعرف أنّ تقدير «تحسنون» فيه مشاكلة في اللفظ لما قبله وهو «لا تعبدون» وفيه المبالغة المذكورة، وتقدير «أحسنوا» فيه مشاكلة لما بعده وهو «قولوا» وفيه إضمار وتقدير فقط بخلاف إضمار «تحسنون» فإنّه مجاز في التّعبير عن «أحسنوا» فلكلّ من التّقديرين مرجّحان، والمصنّف والشّارح يميلان إلى التّقدير الأوّل ـ كما يظهر من تقديمه في كلام الخطيب والاعتناء بتوجيهه في كلام التّفتازانيّ ـ.

عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ لأنّه بمعنى «آمنوا»؛ كذا في «الكشّاف»(١).

[نقده]

وفيه نظر؛ لأنّ المخاطب بالأوّل هم المؤمنون خاصّة بدليل قوله: ﴿ **بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ** ﴾، وبالثّاني هو النّبيّ ﷺ وهما وإن كانا متناسبَيْن لكن لا يخفى أنّه لا يحسن عطف الأمر لمخاطب على الأمر لمخاطب آخر إلّا عند التّصريح بالنّداء نحو: «يا زيد قم، واقعد يا عمرو».

[التّحقيق في نقده]

على أنّ قوله: ﴿ **تُؤْمِنُونَ** ﴾ بيان لما قبله على طريق الاستئناف كأنّهم قالوا: كيف نفعل؟ فقيل: ﴿ **تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ** ﴾ أي: «آمنوا» فلا يصحّ عطف ﴿ **بَشِّرِ** ﴾ عليه.

[حلّ للتّفتازانيّ]

فالأحسن أنّه عطف على «قل» مراداً قبل ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا** ﴾(٢) أي: «قل يا محمّد كذا وبشّر».

---

(١) **قوله: «كذا في «الكشّاف»**. وهذا نصّه في تفسير الآية ١٣ من سورة الصّفّ ٤: ٣٩٧:

فإن قلت: علام عطف قوله: «وبشّر المؤمنين»؟

قلت: على «تؤمنون» لأنّه في معنى الأمر، كأنّه قيل: «آمِنُوا وجاهدوا يثبكم الله وينصركم وبشّر يا رسول الله المؤمنين بذلك» اهـ مختصراً.

وتمام الآية: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ [الصّف: ١٠ ـ ١٣].

(٢) **قوله: فالأحسن أنّه عطف على «قل» مراداً قبل «يا أيّها الذين آمنوا»**. هذا هو مذهب السّكّاكيّ كما يأتي بُعَيْدَ هذا.

أو على محذوف، أي: «فأبشر يا محمّد وبشّر» يقال: «بشّرته فأبشـر» ـ أي: صار مسروراً ـ.

[الاتّفاق في الخبريّة معنىً]

وممّا اتّفق الجملتان في الخبريّة معنىً فقط والثّانية إنشاء في معنى الإخبار قوله ـ تعالى ـ: ﴿قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾(١) أي: وأُشهدكم.

[صورةٌ أُخرى]

وبالعكس قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لاَ يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ﴾(٢) أي: «أخذ عليهم»(٣)، لأنّه للتّقرير والتّثبيت.

[مسألة عطف الخبر على الإنشاء]

فإن قلت: قد جوّز صاحب «الكشّاف»(٤) عطف الإنشاء على الإخبار من غير

---

(١) هود: ٥٤.

(٢) الأعراف: ١٦٩.

(٣) **قوله: «أي: «أخذ عليهم»**. يريد أن يقول: الجملة الأُولى ـ أعني «ألم يؤخذ» ـ إنشاء لفظاً، لأنّها استفهاميّة لكنّها في معنى الإخبار ـ أي: «أخذ عليهم» ـ لأنّ الاستفهام للتقرير وهو الإنكار الإبطالي، والإنكار الإبطالي من المعاني المجازيّة للهمزة وهي تقتضي أنّ ما بعدها غير واقع وأنّ مدّعيه كاذب نحو: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ﴾ ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفياً، لأنّ نفي النّفي إثبات ـ كما نصّ عليه ابن هشام فـي فصل الهمزة من الباب الأوّل من كتاب «المغني» ـ.

(٤) **قوله: «قد جوّز صاحب الكشّاف»**. أي: في تفسير الآية ٢٥ من سورة البقرة حيث قال:

فإن قلت: عَلامَ عطف هذا الأمر ولم يسبق أمر ولا نهي يصحّ عطفه عليه؟

⇐

⇐ قلت: ليس الّذي أعتمد بالعطف هو الأمر حتّى يطلب له مشاكل من أمر أو نهي يعطف عليه، إنّما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول: «زيد يعاقب بالقيد والإرهاق وبشّر عمراً بالعفو والإطلاق».

ولك أن تقول: هو معطوف على قوله: «فاتّقوا» كما تقول: «يابني تميم احذَرُوْا عقوبة ما جنيتم وبشّر يا فلان بني أسدٍ بإحساني إليهم» وفي قراءة زيد بن عليّ ـ رضي الله عنه ـ: «وبُشِّرَ» على لفظ المبنيّ للمفعول عطفاً على «أُعدّت» اهـ.

وقال الجرجاني في حاشية «الكشّاف»: العطف قد يكون بين المفردات وما في حكمها ـ من الجُمَل الّتي لها محلّ من الإعراب ـ وقد يكون بين الجمل الّتي لا محلّ لها. وقد يكون ـ كما مرّ ـ بين قصّتين بأن يعطف مجموع جُمَلٍ متعدّدةٍ ـ مسوقة لمقصود ـ على مجموع جمل أُخرى ـ مسوقة لمقصود آخر ـ فيعتبر حينئذٍ التّناسب بين القصّتين دون آحاد الجمل الواقعة فيهما.

ونظير ذلك في المفردات ما قيل: من أنّ الواو المتوسّطة في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ** ﴾ ليست كالمتقدّمة والمتأخّرة، إذ هي لعطف مجموع الصّفتين الآخرتين المتقابلتين على مجموع الصّفتين الأوليين المتقابلتين، ولو اعتبر عطف الظّاهر وحده على إحدى السّابقتين لم يكن هناك تناسب.

ثمّ إنّ السّكّاكيّ لم يتعرّض في كتابه لعطف القصّة على القصّة أصلاً فالجامدون على كلامه تحيّروا في هذا المقام وزعموا أنّ ما ذكر أوّلاً في «الكشّاف» من قبيل عطف الجملة على الجملة الأُخْرَى، فلابدّ من تضمين الخبر معنى الطّلب أو بالعكس، وما ذكر فيه ثانياً من عطف المفرد على المفرد ـ وهو عطف الفعل وحده على الفعل وحده ـ وعبارة العلّامة صريحة في أنّ المعطوف هاهنا مجموع وصف ثواب المؤمنين ـ كما فصّل في قوله: «وبشّر» إلى «خالدون» ـ وقد عطف على مجموع وصف عقاب الكافرين ـ كما فصّل في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ** ﴾ إلى ﴿ **أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ** ﴾.

⇐

⇐ فلا حاجة حينئذٍ في صحّة العطف إلى جملة إنشائيّة سابقة.

ولو كان المعطوف الأمر ـ يعني الجملة الأمريّة التي هي «بشّر» ـ لاحتيج إلى أن يطلب ما يشاكله من أمر أو نهي حتّى يصحّ عطفه عليه.

وأمّا توهّم العطف بين الفعلين وحدهما فلا مساغ له فيما نحن فيه أصلاً.

وهذا وجيه لا غبار عليه، وإنّما الاشتباه في المثال، فإنّ قولك: «زيد يعاقب بالقيد والإرهاق» مشتمل على جملتين: ـ كبرى وصغرى ـ وقولك: «وبشّر عمراً بالعفو والإطلاق» جملة واحدة، فليس هاهنا قضيّتان عطف إحداهما على الأُخرى، بل جملة واحدة عطفت في الظّاهر على ما ليس يصحّ عطفها عليه من إحدى الأُوْلَيَيْنِ.

والجواب: أنّه أشار بما ذكره إلى قضيّتين متقابلتين فكأنّه قال: «زيد يعاقب بالقيد والإرهاق فما أسوأ حاله وما أخسره فقد ابتلي ببليّة كبرى وأحاطت به سيّئاته» إلى غير ذلك ممّا يناسبه «وبشّر عمراً بالعفو والإطلاق فما أحسن حاله وما أنجاه وأربحه» إلى أشياء آخر تليق بتلك البشارة.

يقال: «أرهقه عسراً» ـ إذا أصابه به وغشّاه ـ.

وفي قوله: «ولك أن تقول هو معطوف» إشارة إلى أنّ فيه ضعفاً وذلك من وجهين:

أحدهما: أنّ «فاتّقوا» جواب للشّرط، فإن عطف «بشّر» عليه، كان التّقدير: «فإن لم تفعلوا فبشّر الذين آمنوا» ولا ارتباط بينهما.

واعتذر عنه تارةً بأنّ تبشير المصدّقين كإنذار المنكرين مترتّب على عدم معارضة الكفرة، إذ حينئذٍ يثبت كون القرآن معجزاً، ويتحقّق صدق النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ فيكون تصديقه سبباً للبشارة ونيل الثّواب كما أنّ إنكاره سبب للإنذار، وإصابة للعقاب.

وأُخرى بأنّ مآل المعنى: «فاتّقوا النّار واتّقوا ما يغيظكم من حسن حال أعدائكم» فأُقيم «وبشّر» مقامه تنبيهاً على أنّه مقصود في نفسه أيضاً لا لمجرّد غيظهم فقط، وهذا القدر من الرّبط المعنويّ كافٍ في عطفه على ذلك الجزاء، وإن لم يَكْفِ في جعله جزاءاً ابتداءاً.

⇐

أن يجعل الخبر بمعنى الإنشاء، أو على العكس، بل يؤخذ عطف الحاصل(١) من مضمون إحدى الجملتين على الحاصل من مضمون الأُخرى حيث ذكر في قوله

⇐ **والثّاني**: أنّ عطف الأمر لمخاطب على الأمر لمخاطب آخر إنّما يحسن إذا صرّح بالنّداء ـ كما في المثال الّذي أورده ـ وأمّا بدون التّصريح به فقد منعه النُّحاة.

ولهذين الإشكالين اختير في «المفتاح» أنّه عطف على «قل» مقدّراً قبل «يا أيّها النّاس» أي: «قل كذا وكذا وبشّر المؤمنين».

ويرد عليه أنّ قوله: ﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا**﴾ لا يصلح أن يكون مقولاً للنبيّ ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ إلّا أن يتعسّف ويقال: أجرى ذلك على طريقة كلام الآمِر، وقصد به أن يذكره ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ بعبارة نفسه كأن يقول: «وإن كنتم في ريب ممّا نزّله الله».

واختار صاحب «الإيضاح» أنّه عطف على مقدّر بعد «أُعدّت» أي: «فأنذر الّذين كفروا بتلك النّار وبشّر الّذين آمنوا».

وهو نظير ما ذكره المصنّف في ﴿**وَاهْجُرْنِي مَلِيّاً**﴾ أي: «فاحذرني واهجرني» وهذا أحسن ما قيل هاهنا بعد ما عوّل عليه في الكتاب. وقوله: عطفاً على «أُعدّت» كأنّه قال: «أُعدّت النّار للكفّار وأُعدّت الجنّة للمؤمنين الأخيار» اهـ كلام الجرجاني بعين حروفه.

(١) **قوله: «بل يؤخذ عطف الحاصل»**. قال الجرجاني: ولا حاصل لقوله: «بل يؤخذ» إلى آخره... فإنّه إن أراد به تأويل إحداهما بحيث يتفقان في الخبريّة أو الإنشائيّة فذلك عطف الإنشاء على الخبر، أو بالعكس بناءً على التّأويل، لا قسم آخر من العطف بينهما ـ كما زعمه ـ.

وإن أراد به أنّه لا تأويل هناك فهو عطف الجملة الإنشائيّة على الخبريّة أو بالعكس، من غير أن يجعل إحداهما بمعنى الأُخرى، فلا فائدة حينئذٍ لقوله: «بل يؤخذ» الخ....

والظّاهر أنّ من قدّر «فأنذر» ـ أي: فأنذرهم وبشّر ـ أو «قل» ـ أي: قل يا أيّها النّاس اعبدوا وبشّر ـ لم يتنبّه لعطف القصّة على القصّة، بل جعله من عطف الجملة على الجملة، فاحتاج إلى التّقدير لرعاية المناسبة. ولله درّ جار الله ما أدقّ نظره في أساليب الكلام وما أعرفه بأحوال أفانينه، مهّد لمن بعده موائد فوائده يأكلون منها، ولا يحيطون بها اهـ.

ـ تعالى ـ: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ إلى قوله: ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [١] أنّه ليس المعتمد بالعطف هو الأمر حتّى يطلب له مشاكل من أمر أو نهي يعطف عليه، وإنّما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين [٢] فهي معطوفة على جملة وصف

---

(١) البقرة: ٢٤ ـ ٢٥.

(٢) **قوله: «جملة وصف ثواب المؤمنين»**. قال الشّريف الجرجاني: لفظ «الجملة» في عبارة «الكشّاف» لم يرد به ما هو المقصود في هذه المباحث كما يشعر به قوله: فإن قلت قد جوّز صاحب «الكشّاف» الخ ...

بل أُريد به معنى المجموع، أي: المعتمد بالعطف هو مجموع قصّة بيّن فيها ثواب المؤمنين على مجموع قصّة بيّن فيها عقاب الكافرين.

قال صاحب «الكشف عن مشكلات «الكشّاف» ـ عمر بن عبدالرّحمن الفارسيّ المتوفّى سنة ٧٤٥هـ: أي: ليس من باب عطف الجملة على الجملة، ليطلب مناسبة الثّانية مع الأُولى، بل من باب ضمّ جمل مسوقة لغرض إلى أُخرى مسوقة لآخر، والمقصود بالعطف المجموع وشرطه: المناسبة بين الغرضين، فكلّما كانت أشدّ كان العطف أحسن، ولم يذكر السّكّاكي هذا القسم من العطف اه.

والعجب من الشّارح أنّه لم يتنبّه لهذا المعنى مع ظهوره من عبارة العلّامة وحمل الأمر والنّهي في قوله: «ليس الّذي أعتمد بالعطف هو الأمر حتّى يطلب له مشاكل من أمر أو نهي يعطف عليه» على فعل الأمر والنّهي مجرّداً عن الفاعل حتّى لا يكون جملة.

وحينئذٍ يلزمه أن يحمل قوله: ولك أن تقول هو معطوف على قوله: «فاتّقوا» على أنّه أُريد به أنّ «بشّر» وحده ـ أي: منفرداً عن فاعله ـ معطوف على «فاتّقوا» كذلك، حتّى يكون من عطف الأمر على الأمر وهو فاسد، لأنّ العطف على المسند يستلزم الاشتراك في المسند إليه، كما أنّ العطف على المسند إليه يستلزم الاشتراك في المسند.

فإن قلت: ليس في قوله: «زيد يعاقب بالقيد والإرهاق وبشّر عمراً بالعفو والإطلاق» عطف جمل مسوقة لغرض على جمل أُخرى مسوقة لغرض آخر بل هناك جملتان مختلفتان خبراً وإنشاءً، عطفت إحداهما على الأُخرى.

⇐

عقاب الكافرين، كما تقول: «زيد يعاقب بالقيد والإرهاق، وبشّر عمراً بالعفو والإطلاق».

قلت: هذا دقيق حَسَن[1] لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبراً وإنشاء لا يسلّم صحّة ما ذكره من المثال.

ولهذا قال المصنّف[2] إنّ قوله: ﴿**وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا**﴾ عطف على محذوف يدلّ عليه ما قبله، أي: «فأنذرهم وبشّر الّذين آمنوا».

وقال صاحب «المفتاح»[3]: إنّه عطف على «قل» مراراً قبل ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ**﴾[4] الآية.

فكأنّه أمر النّبيّ[5] ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ بأن يؤدّي معنى هذا الكلام؛ لأنّه قد

⇐ قلت: أراد بذلك المثال عطف قصّة «عمرو» الدّالّة على حسن حاله على قصّة «زيد» الدالّة على سوء حاله، ليوافق ما مثّل به من الآية، لكنّه اقتصر من القصّتين على ما هو العمدة فيهما ويفهم منه الباقي منهما فكأنّه قال: «زيد يعاقب بالقيد والإرهاق فما أسوأ حاله وما أخسره» إلى غير ذلك «وبشّر عمراً بالعفو والإطلاق فما أحسن حاله وما أربحه» اهـ.

(١) **قوله: «هذا دقيق حَسَن»**. قال الجرجاني: لا دقّة ولا حسن في كلامه على ما فهمه بل على ما قرّرناه، واشتراط اتفاق الجملتين خبراً وإنشاءً في عطف الجُمَل الّتي لا محلّ لها من الإعراب ممّا لا نزاع فيه.

(٢) **قوله: «ولهذا قال المصنّف»**. أي: الخطيب في «الإيضاح» ٢٧٩.

(٣) **قوله: «وقال صاحب «المفتاح»»**. قاله في باب الفصل والوصل ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

(٤) البقرة: ٢١.

(٥) **قوله: «فكأنّه أمر النّبيّ»**. جواب عن سؤال واردٍ على السكّاكي وقد نقلناه عن الجرجاني في حاشية «الكشّاف» وذلك لأنّ السّكّاكيّ أدرج قوله ـ تعالى ـ ﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ**﴾ في ⇐

أدرج فيه قوله: ﴿وَإِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾[١].

وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد: «قل لزيد أما تستحيي أن تضرب غلامي وأنا المنعم عليك بأنواع النّعم».

[الجامع بين المتعاطفتين اللتين لا محلّ لهما من الإعراب على رأي عبدالقاهر]

﴿ والجامع بينهما ﴾ أي: بين الجملتين **﴿ يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما، والمسندين، جميعا ﴾** أي: باعتبار المسند إليه في الجملة الأُولى والمسند إليه في الجملة الثّانية، وكذا باعتبار المسند في الأُولى والمسند في الثّانية **﴿ نحو: «يشعر زيد ويكتب» ﴾** للمناسبة الظّاهرة بين الشّعر والكتابة وتقارنهما في خَيَال أصحابهما **﴿ و: «يعطي زيد ويمنع» ﴾** لتضادّ الإعطاء والمنع.

هذا عند اتحاد المسند إليهما.

وأمّا عند تغايرهما[٢] فلابدّ أن يكون بينهما أيضاً جامع كما أشار إليه بقوله:

⇐ حيّز القول المقدّر وهو غير مناسب وذلك أنّ هذا القول ـ أي: «إن كنتم في ريب» ـ إن لم يدخل في حيّز القول المقدّر اختلّ نظم الكلام وإن دخل كان مأموراً بأن يقول: «وإن كنتم في ريب ممّا نزّلنا على عبدنا» بالضّمير المتكلّم وهو فاسد، لأنّ النّبيّ القائل لهذا القول لم ينزّل شيئاً على عبده بل الله نزّل عليه فلا يمكن إدراجه في حيّز القول مع الاحتفاظ بصحّة المعنى.

وأُجيب بوجهين: الأوّل: أنّه مأمور بتأدية معنى هذا الكلام بعبارة لائقة به كأن يقول: «وإن كنتم في ريب ممّا نزّل الله عليّ».

والثاني: ما نقلناه عن الجرجاني في حاشية «الكشّاف» من أنّه وارد على الحكاية.

(١) البقرة: ٢٣.

(٢) **قوله: «وأمّا عند تغايرهما»**. أي: إذا اتّحد المسند إليه في الجملتين لا يحتاج العطف إلى ⇐

﴿ و: «زيد شاعر وعمرو كاتب» و: «زيد طويل وعمرو قصير» لمناسبة بينهما ﴾ أي: بشرط أن يكون بين «زيد» و«عمرو» مناسبة ـ كالأُخوّة، أو الصّداقة، أو العداوة، أو نحو ذلك ـ وعلى الجملة يكون أحدهما بسبب من الآخر وملابساً له **﴿ بخلاف: «زيد شاعر وعمرو كاتب» بدونهما ﴾** أي: بدون المناسبة بين «زيد» و«عمرو» فإنّه لا يصحّ وإن كان المسندان متناسبين، بل وإن كانا متّحدين أيضاً.

ولهذا صرّح السّكّاكيّ بامتناع العطف[1] في نحو: «خُفّي ضيّق وخاتمي ضيّق»[2] **﴿ وبخلاف: «زيد شاعر وعمرو طويل» مطلقاً ﴾** أي: سواء كان بين «زيد» و«عمرو» مناسبة أو لم تكن، فإنّه لا يصحّ لعدم المناسبة بين المسندين ـ أعني: الشّعر وطول القامة ـ.

[كلام عبدالقاهر]

قال الشّيخ في «دلائل الإعجاز»: اعلم أنّه كما يجب[3] أن يكون **المحدّث عنه**

⇐ جامع آخر غير ذلك الاتّحاد، لأنّ ذلك الاتّحاد هو الجامع بل أتمّ جامع وأمّا إذا لم يتّحدا فلابدّ من مناسبة خاصّة بين المسند إليهما ولا تكفي المناسبة المطلقة.

(١) **قوله: «ولهذا صرّح السكّاكي بامتناع العطف»**. وذلك لعدم المناسبة بين المسند إليه ـ أعني الخُفَّ والخاتَم ـ في الجملتين، ولا عبرة بمناسبة كونهما ملبوسين لبعدها ما لم يوجد بينهما تقارن في الخَيال لأجل ذلك، أو كان المقام مقام ذكر الأشياء الضيّقة من حيث هي أشياء ضيّقة.

وقال الدّسوقي في حاشية «المغني»: والجملة الّتي لها محلّ من الإعراب في حكم المفرد ولا يشترط في عطف المفردات التّناسب في الخبر والإنشاء اهـ. أي: الجامع إنّما يعتبر في الجُمَل الّتي لا محلّ لها.

(٢) المفتاح: ٣٨٠.

(٣) **قوله: «قال الشّيخ في «دلائل الإعجاز»: اعلم أنّه كما يجب»**. قال في مطلع باب الفصل ⇐

في إحدى الجملتين بسبب من **المحدّث عنه** في الأُخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثّاني ممّا يجري مجرى الشّبيه أو النّظير أو النّقيض للخبر عن الأوّل، فلو قلت: «زيد طويل القامة وعمرو شاعر» لكان خَلْفاً من[1] القول.

[كلام السّكّاكي في بيان الجامع وتصرّف الخطيب فيه ونقد الشّارح له]

﴿ **السّكّاكي: الجامع بين الشّيئين** ﴾ قد نقل المصنّف كلام السّكّاكيّ وتصرّف فيه بما جعله مختلاً، ظنّاً منه أنّه إصلاح له، ونحن نشرح أوّلاً هذا الكلام مطابقاً لما ذكره السّكّاكيّ، ثمّ نشير إلى ما في نقل المصنّف من الاختلال[2] فنقول:

⇐ والوصل من «دلائل الإعجاز» ١٧٣: واعلم أنّه كما يجب أن يكون المحدّث عنه في إحدى الجملتين بسببٍ من المحدّث عنه في الأُخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثّاني ممّا يجري مجرى الشّبيه والنّظير أو النّقيض للخبر عن الأوّل، فلو قلت: «زيد طويل القامة وعمرو شاعر» كان خَلْفاً، لأنّه لا مشاكلة ولا تعلّق بين طول القامة وبين الشّعر، وإنّما الواجب أن يقال: «زيد كاتب وعمرو شاعر» و: «زيد طويل القامة وعمرو قصير».

وجملة الأمر أنّها لا تجيء حتّى يكون المعنى في هذه الجملة لفقاً لمعنىً في الأُخرى، ومضامّاً له، مثل أنّ «زيداً» و«عمراً» إذا كانا أخوين أو نظيرين أو مشتبكي الأحوال على الجملة كانت الحال الّتي يكون عليها أحدهما ـ من قيامٍ أو قعودٍ أو ما شاكل ذلك ـ مضمومةً في النّفس إلى الحال الّتي عليها الآخر من غير شكّ وكذا السّبيل أبداً.

والمعاني في ذلك كالأشخاص فإنّما قلت ـ مثلاً ـ: «العلم حسن والجهل قبيح» لأنّ كون العلم حَسَناً مضموم في العقول إلى كون الجهل قبيحاً اهـ.

(١) بفتح الخاء وسكون اللّام على وزن «فَلْس» الرّديء من القول، يقال: «سكت أَلْفاً ونطق خَلْفاً» سكت عن ألف كلمة ثمّ نطق بخطإٍ. وقال أبو عبيد في كتاب الأمثال: الخَلْفُ من القول هو السَّقَطُ الرّديء.

(٢) **قوله: «ثمّ نشير إلى ما في نقل المصنّف من الاختلال»**. أشار إلى ذلك قبيل قوله: «ومن ⇐

[القوى الباطنة]

من القُوَى المُدْرِكة[1] **العقل**[2] وهي القُوَّةُ العاقلة المُدْرِكة للكلّيّات.

⇐ محسّنات الوصل» الخ ... حيث قال: «والمصنّف لمّا اعتقد أنّ كلامه في بيان الجامع سهو منه» الخ ....

(١) **قوله: «من القوى المدركة»**. قال الرّومي: أراد بالقُوَى المُدْرِكة القُوَى الّتي يكمل بها الإدراك سواء كانت مدركة أو معيّنة في الإدراك.

(٢) **قوله: «من القوى المدركة العقل»**. قال الشّريف الجرجانيّ: المفهوم إمّا كلّيّ وإمّا جزئيّ، والجزئيّ إمّا صور وهي محسوسة بإحدى الحواسّ الخمس الظّاهرة، وإمّا معانٍ وهي الأُمور الجزئيّة المنتزعة من الصّور المحسوسة. ولكلّ واحدٍ من الأقسام الثّلاثة مُدْرِك وحافظ:

فمُدْرِك الكلّيّ وما في حكمه ـ من الجزئيّات المجرّدة عن العوارض المادّيّة ـ هو العقل، وحافظه على ما زعموا هو المبدأ الفيّاض.

ومُدْرِكُ الصُّور هو الحسّ المشترك وحافظها الخَيال.

ومُدْرِكُ المعاني هو الوهم وحافظها الذّاكرة، ولابدّ من قوّةٍ أُخرى متصرّفة تسمّى مفكّرةً ومتخيّلةً.

وبهذه الأُمور السّبعة ينتظم أحوال الإدراكات، والمقصود: الإشارة إلى الضّبط وإن كان خارجاً عن الفنّ.

السّكّاكيّ: العطف أو الوصل يحتاج إلى وجود الجامع، وللسكّاكي في بيان الجامع كلام يأتي نقله، وزعم المصنّف أنّ السّكّاكيّ أخطأ فيه فتصرّف في كلام السّكّاكيّ وأفسده من حيث لا يعلم، والشّارح يبيّن أوّلاً الجامع كما هو حقّه ثمّ يشير إلى خطأ المصنّف وفساد كلامه فيقول ما حاصله:

أنّ من القوى الباطنة العقل أو العاقلة: وهو مدرك للكلّيّات وله خازن يقال له: العقل الفيّاض أو روح القدس، أو النّاموس الأكبر أو غيرها.

⇐

⇐ **ومنها**: الوهم أو الواهمة: وهو مدرك للمعاني الجزئيّة الحاصلة في المحسوسات مثل العداوة في «زيد» والصّداقة في «بكر» وله خازن يقال له: الحافظة.

ومنها: الحسّ المشترك: وهو الّذي يرد عليه صور المحسوسات من الحواسّ الخمس الظّاهرة، وهو بمنزلة الحوض الّذي يصبّ فيه الماء من العيون الخمسة الّتي يقال لها الحواسّ الخمس، وله خازن يقال له الخَيال.

وقال بعضهم: الخَيال قوّة يدرك بها الصّور الجزئيّة.

والشّارح يقول: الخَيال قوّة تجتمع فيه صور الجزئيّات بعد غيبوبتها عن «الحسّ المشترك» الّذي كانت الصّور ترد عليه من الحواسّ الخمس الظّاهرة مثل الباصرة والسّامعة والذّائقة واللّامسة والشّامّة. والمراد بالصّور ما يمكن إدراكه بالحواسّ وبالمعاني ما لا يدرك بها. وعَمَلُ هذه القوى الثّلاث مرتّب ومُنَظَّم.

ومنها: ما يقال له المفكّرة والمتخيّلة وعمله غير مرتّب وغير مستقلّ قد تجعلها النّفس خادمة للعاقلة ويقال لها حينئذٍ المفكّرة وقد تجعلها في خدمة الواهمة ويقال لها: المتخيّلة ويخلق ما لا وجود له في الواقع كأنياب الأغوال وغيرها.

ومقصود السّكّاكيّ أنّه لابدّ في باب الوصل والعطف بين الجملتين من وجود أمر يجمعهما في المفكّرة جمعاً ناشئاً من طرف العقل أو الهم أو الخَيال، أي: أن يحتال العقل أو الوهم أو الخيال في جمعهما في المفكّرة، لا أن يكون العقل أو الوهم أو الخيال مُدْرِكاً لهما.

والحاصل أنّ هاهنا أُموراً ثلاثة يجب أن تعلم:

الأوّل: أن تعرف القوى العاقلة والواهمة والحسّ المشترك والمفكّرة.

الثّاني: أنّ تلك القوى مثل المرايا المتقابلة، وكلّما ارتسم في واحدة منها انعكس في الأُخرى وأنّ أيّةً منها كانت مدركة كانت حاكمة أيضاً.

الثّالث: أنّ العطف والوصل يطلب جامعاً بين المتعاطفتين وهذا الجامع قد يحصل بتدبير العقل جمعهما، وقد يحصل بتدبير الوهم، وقد يحصل بتدبير الخَيَال، وهذا معنى ⇐

ومنها: **الوهم** وهي القُوَّة المُدْرِكة للمعاني الجزئيّة الموجودة في المحسوسات من غير أن تتأدّى إليها من طرق الحواسّ(١) كإدراك العداوة والصّداقة من «زيد» ـ مثلاً ـ وكإدراك الشّاة معنىً في الذِّئْبِ.

ومنها: **الخَيَال** وهي قوّة يجتمع فيها صور المحسوسات، ويبقى فيها بعد غيبتها عن الحسّ المشترك، وهي القوّة الّتي تتأدّى إليها صور المحسوسات من طرق الحواسّ الظّاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظّاهرة كالحكم بأنّ هذا الأصفر هو هذا الحُلْو(٢).

⇐ الجامع العقلي أو الوهمي أو الخَيَاليّ لا أن تكون هذه مدركةً للمتعاطفتين ـ كما زعمه المصنّف ـ.

(١) **قوله: «من غير أن تتأدّى إليها من طرق الحواسّ»**. احتراز عن الحسّ المشترك وهي القوّة الّتي تتأدّى إليها صور المحسوسات من طرق الحواسّ الظّاهرة.

(٢) **قوله: «هذا الأصفر هو هذا الحلو»**. قال الرّومي: فيه بحث، لأنّ النّسبة الّتي بين الطّرفين في المثال المذكور معنىً جزئيّ مدرك بالقوّة الوهميّة عند المثبتين للقوى الباطنة والطّرفان محسوسان مدركان بالحسّ المشترك، والحاكم عندهم لابدّ أن يدرك الطّرفين والنّسبة حتّى يتمكّن من الحكم ولهذا أثبتوا الحسّ المشترك، فلا يجوز أن يكون الحكم في المثال المذكور للحسّ المشترك ـ كما ذكره الشّارح ـ ولا للقوّة الوهميّة ـ كما صرّح في «المواقف» ـ.

فإن قلت: الحاكم هو النّفس لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه، فوجب أن يكون هناك قوّة يرتسم فيها صور المحسوسات كلّها.

فالحسّ المشترك في المثال المذكور آلة للنّفس في الحكم باعتبار الطّرفين والوهم آلة لها باعتبار النّسبة، فجاز نسبة الحكم إلى كلّ من القوّتين مجازاً باعتبار كونها آلة للحكم؟

قلت: فالحضور عند الحاكم لا يجب أن يكون بالاجتماع في قوّة واحدة له، بل ربّما يكفيه الارتسام في آلات متعدّدة كالحواسّ الظّاهرة، فلا يثبت الحسّ المشترك بالدّليل ⇐

ونعني بالصُّوَر مايمكن إدراكه بإحدى الحواسّ الظّاهرة، وبالمعاني مالا يمكن.

ومنها: **المفكّرة** وهي القوّة الّتي لها قوّة التّفصيل والتّركيب بين الصّور[١] المأخوذة عن الحسّ المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض.

وهي دائماً لا تسكن نوماً ولا يَقَظَةً، وليس من شأنها أن يكون عملها منتظماً، بل النّفس تستعملها على أيّ نظام تريد، فإن استعملتها بواسطة القوّة الوهميّة[٢] فهي المتخيّلة، وإن استعملتها بواسطة القوّة العاقلة[٣] ـ وحدها، أو مع القوّة

⇐ المشار إليه. على أنّ الأقرب أنّ الحكم في المثال المذكور للوهم لا للحسّ المشترك، لأنّ القوى الباطنة عند مثبتيها كالمرايا المتقابلة تنعكس إلى كلّ واحدٍ منها ما ارتسم في الأُخرى.

والوهميّة هي سلطان تلك القوى فلها تصرّف في مدركاتها، بل لها تسلّط على مدركات العاقلة فينازعها فيها ويحكم عليها بخلاف أحكامها.

(١) **قوله: «قوّة التّفصيل والتّركيب بين الصّور»**. أمّا تركيب الصّورة بالصّورة كما في قولك: «صاحب هذا اللّون المخصوص له هذا الطّعم المخصوص» وتركيب المعنى بالمعنى كما في قولك: «ماله هذه العداوة له هذه النّفرة».

وتركيب الصّورة بالمعنى كما في قولك: «صاحب هذه الصّداقة له هذا اللّون» وأمّا تفصيل الصّورة عن الصّورة كما في قولك: «هذا اللّون ليس هذا الطّعم» ـ كما نصّ على ذلك القوشجيّ في شرح «التّجريد» ـ.

(٢) **قوله: «فإن استعملتها بواسطة القوّة الوهميّة»**. قال الرّومي: أي: إن استعملها النّفس في المحسوسات مطلقاً بواسطة القوّة الوهميّة سمّيت متخيّلةً ـ كما صرّحوا به ـ.

فإن قلت: كيف يستعملها النّفس في المحسوسات مطلقاً بواسطة القوّة الوهميّة، والصور المحسوسات ليست مدركة للوهم؟

قلت: لما نبّهت عليه آنفاً من أنّ القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فلا تغفل.

(٣) **قوله: «وإن استعملتها بواسطة القوّة العاقلة»**. قال الرّومي: إشارة إلى مغايرة الفعل للنّفس ⇐

الوهميّة ـ فهي المفكّرة.

[كلام السّكّاكيّ]

إذا تمهّد هذا فنقول: ذكر السّكّاكيّ(١) أنّه يجب أن يكون بين الجملتين ما

⇐ النّاطقة، فإنّ النّفس النّاطقة جوهر موجود في المجنون والعقل عرض مفقود فيه، وبعضهم يزعم الاتحاد بينهما كما بيّن في محلّه، وقال الهندي: إن كانت النّفس مغايرة للعقل فالعبارة على ظاهرها، وإن كانت عينه، فالمعنى بواسطة أنّها قوّة عاقلة لا يدرك الجزئي ـ أي: الجزئي الماديّ ـ كما تقرّر في محلّه.

(١) **قوله: «ذكر السّكّاكيّ»**. قال في باب الفصل والوصل من «المفتاح» ٣٦١: وأمّا الحالة المقتضية لكمال انقطاع ما بين الجملتين فهي أن تختلفا خبراً وطلباً مع تفصيل يعرف في الحالة المقتضية للتوسّط، أو أن اتّفقتا خبراً، فأن لا يكون بينهما ما يجمعهما عند المفكّرة جمعاً من جهة العقل أو الوهم أو الخَيال.

والجامع **العقليّ**: هو أن يكون بينهما اتّحاد في تصوّرٍ، مثل الاتّحاد في المخبر عنه أو في الخبر، أو في قيد من قيودهما.

أو تماثل هناك، فإنّ العقل بتجريده المثلين عن التّشخّص في الخارج يرفع التعدّد عن البين.

أو تضايف كالّذي بين العلّة والمعلول والسّبب والمسبّب، أو السّفل والعلوّ، والأقلّ والأكثر فالعقل يأبى أن لا يجتمعا في الذّهن.

* وأنّ العقل سلطان مطاع *

والوهميّ: هو أن يكون بين تصوّراتهما شبه تماثل نحو أن يكون المخبر عنه في أحدهما لون بياض وفي الثّانية لون صُفْرة، فإنّ الوهم يحتال في أن يبرزهما في معرض المثلين:

* وكم للوهم مِنْ حِيَلٍ تروج *

وإلّا فعليك بقوله:

ثلاثة تشرق الدّنيا ببهجتها   شمس الضّحى وأبو إسحاق والقمر

⇐

⇐ وقل: ما الّذي سوّاه حسّن الجمع بين الشّمس وأبي إسحاق والقمر هذا التحسين. أو بقوله:

إذا لم يكن للمرء في الخلق مطمع فذو التّاج، والسّقّاء، والذرّ واحد

وقد عرفت حال المثلين في شأن الجمع.

أو تضادّ كالسّواد والبياض، والهمس والجهارة، والطّيب والنتن، والحلاوة والحموضة، والملامسة والخشونة، وكالتحرّك والسّكون، والقيام والقعود، والذّهاب والمجيء، والإقرار والإنكار، والإيمان والكفر، وكالمتّصفات بذلك من نحو: الأسود والأبيض، والمؤمن والكافر.

أو شبه تضادّ كالّذي بين نحو: السّماء والأرض، والسّهل والجبل، والأوّل والثّاني، فإنّ الوهم ينزل المتضادّين والشّبيهين بهما منزلة المتضايفين، فيجتهد في الجمع بينهما في الذّهن، ولذلك تجد الضدّ أقرب خطوراً بالبال مع الضدّ.

والخَيَاليّ: هو أن يكون بين تصوّراتهما تقارن في الخَيَال، سابق، لأسباب مؤدّية إلى ذلك، فإنّ جميع ما يثبت في الخَيَال ـ ممّا يصل إليه من الخارج ـ يثبت فيه على نحو ما يتأدّى إليه، ويتكرّر لديه، ولذلك لمّا لم تكن الأسباب على وتيرةٍ واحدة فيما بين معشر البشر اختلفت الحال في ثبوت الصّور في الخيالات ترتّباً ووضوحاً، فكم من صور تتعانق في الخيال، وهي في آخر ليست تتراءى، وكم صور لا تكاد تلوح في الخَيَال وهي في غيره نارٌ على عَلَم.

وإن أحببت أن تستوضح ما يلوح به إليك فحَدِّقْ إليه من جانب اختبارك تلق كاتباً بتعديد: قِرْطاسٍ، ومَحْبَرَة، وقلم.

ونجّاراً بتعديد: مِنْشار وقَدُومٍ وعَتَلة. وآخر وآخر بما يلابسون، وأيّاً كان من أصحاب العرف والرّسم، فتلقه يذكر: «مسجد ومحراب وقنديل» أو «حمام وإزار وسطل» أو غير ذلك ممّا يجمعه العرف والرسم فإنّهم جميعاً لمصادفتهم معدوداتك على وَفْق الثّابت في خَيالهم لا يستبدعون العدّ، ولا يقفون له موقف نكير.

⇐

يجمعهما عند القوّة المفكّرة، جمعاً من جهة العقل، أو من جهة الوهم، أو من جهة الخَيَال.

[الجامع العقلي]

فالجامع بين الجملتين ﴿**إمّا عقليّ بأن يكون بينهما اتّحاد في التّصوّر**﴾.

المراد بالجامع العقلي أمر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكّرة.

قال السّكّاكيّ[1]: «هو أن يكون بين الجملتين اتّحاد في تصوّر، مثل الاتّحاد في المخبر عنه[2] أو في الخبر، أو في قيد من قيودهما» ـ مثل الوصف، أو الحال، أو الظّرف، أو نحو ذلك ـ فظهر أنّه أراد بالتّصوّر الأمر المتصوّر[3] إذ كثيراً مّا يطلق التّصوّرات والتّصديقات على المعلومات التّصوّريّة والتّصديقيّة.

⇐ وإذا غيّرته إلى نحو: محبرة ومنشار، وقلم وقدوم، ونحو: مسجد وسطل، وقنديل وحمّام، جاء الاستبداع والاستنكار. اهـ مختصراً.

(١) مفتاح العلوم: ٣٦٢.

(٢) **قوله: «الاتّحاد في المخبر عنه»**. نحو: «عليّ عالم وشجاع» أو في الخبر نحو: «عليّ خليفة و: الحسن بن عليّ خليفة» ومثال الاتحاد في قيد المخبر عنه نحو: «السّابق إلى الإسلام عند الله خليفة النّبيّ» و: «المهاجر البائت عند الله خليفة النبيّ».

ومثال الاتحاد في قيد الخبر «عليّ وصيّ رسول الله عند الله و: الحسن بن عليّ وصيّ رسول الله عند الله».

قال الرّوميّ: التّمثيل بالخبر والمخبر عنه بدل المسند والمسند إليه، بناء على أنّه في قانون الخبر اهـ.

(٣) **قوله: «أراد بالتصوّر الأمر المتصوّر»**. وذلك لأنّ الاتحاد إنّما هو بين نفس الشّيئين، لا بين تصوّريهما، فهو من باب المجاز في الكلمة كما في «زيد عدل» بمعنى: «زيد عادل» وسيأتي الإشارة إلى ذلك في آخر المبحث.

﴿أو تماثل هناك﴾ أي: في تصوّر من تصوّراتهما[١].

ثمّ أشار إلى سبب كون التّماثل ممّا يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكّرة بقوله: ﴿فإنّ العقل بتجريد المثلين عن التّشخّص في الخارج يرفع التّعدّد بينهما﴾ لأنّ العقل مجرّد لا يدرك بذاته الجزئي[٢] من حيث هو جزئيّ، بل يجرّده عن العوارض المشخّصة في الخارج، وينتزع منه المعنى الكلّي فيدركه، فالمتماثلان[٣] إذا جُرّدا عن المشخّصات صارا متّحدَيْن فيكون حضور أحدهما في المفكّرة حضور الآخر.

---

(١) التّماثل في المخبر عنه نحو: «زيد عالم وعمرو جاهل» فبين «زيد» و«عمرو» تماثل في الحقيقة الإنسانيّة فكأنّه قيل: «الإنسان عالم والإنسان جاهل» وفي الخبر نحو: «زيد كاتب وعمرو كاتب» فإنّ حقيقة الكتابة فيهما واحدة، إذا جرّدت عن النّسبة المشخّصة، وإنّما تختلف الكتابة فيهما بالنّسبة إلى «زيد» و«عمرو».

(٢) **قوله: «لا يدرك بذاته الجزئي»**. قال الجرجاني: يعني الجزئيّ الجُسْمانيّ، لكونه معروضاً لعوارض تمنع من ارتسامه في المجرّد، وأمّا الجزئي من المجرّدات فحكمه حكم الكلّيّات في جواز ارتسامه في المجرّد.

(٣) **قوله: «فالمتماثلان»**. هاهنا ألفاظ لا يمكن كشف القِناع عنها كما هي حقّها إلّا بعد إيراد ما ذكره المرحوم العلّامة المظفّر في كتاب «المنطق» مختصراً وهي:

تقسيمات الألفاظ: للفظ المستعمل بما له من المعنى عدّة تقسيمات عامّة لا تختص بلغة دون أُخرى، وأهمّ تلك التقسيمات ثلاثة، لأنّ اللفظ المنسوب إلى معناه تارة ينظر إليه في التقسيم بما هو لفظ واحد، وأُخرى بما هو متعدّد، وثالثة بما هو لفظ مطلقاً سواء كان واحداً أو متعدّداً.

[المختص، المشترك، المنقول، المرتجل، الحقيقة والمجاز]: إنّ اللفظ الواحد الدّالّ على معناه بإحدى الدّلالات الثّلاث المتقدّمة إذا نسب إلى معناه، فهو على أقسام خمسة، لأنّ معناه إمّا أن يكون واحداً أيضاً ويسمّى **المختص**، وإمّا أن يكون متعدّداً. وما له معنى

⇐

⇐ متعدّد أربعة أنواع: مشترك، ومنقول، ومرتجل، وحقيقة ومجاز، فهذه خمسة أقسام:

١ ـ **المختص**: وهو اللّفظ الّذي ليس له إلّا معنى واحد فاختصّ به، مثل حديد وحيوان.

٢ ـ **المشترك**: وهو اللّفظ الّذي تعدّد معناه وقد وضع للجميع كلّاً على حدة، ولكن من دون أن يسبق وضعه لبعضها على وضعه للآخر مثل «عين» الموضوع لحاسّة النّظر وينبوع الماء والذّهب وغيرها ومثل «الجون» الموضوع للأسود والأبيض. والمشترك كثير في اللغة العربيّة.

٣ ـ **المنقول**: وهو اللّفظ الّذي تعدّد معناه وقد وضع للجميع كالمشترك ولكن يفترق عنه بأنّ الوضع لأحدها مسبوق بالوضع للآخر مع ملاحظة المناسبة بين المعنيين في الوضع اللّاحق. مثل لفظ «الصلاة» الموضوع أوّلاً للدّعاء ثمّ نقل في عرف الشّرع لهذه الأفعال المخصوصة من قيام وركوع وسجود ونحوها لمناسبتها للمعنى الأوّل. ومثل لفظ «الحجّ» الموضوع أوّلاً للقصد مطلقاً، ثمّ نقل لقصد مكّة المكرّمة بالأفعال المخصوصة والوقت المعيّن... وهكذا أكثر المنقولات في عرف الشّرع وأرباب العلوم والفنون.

والمنقول ينسب إلى ناقله فإن كان العرف الخاص كعرف أهل الشّرع والمناطقة والنُّحاة ونحوهم قيل له: منقول شرعيّ أو منطقيّ أو نحويّ وهكذا.

٤ ـ **المرتجل**: وهو كالمنقول بلا فرق إلّا أنّه لم تلحظ فيه المناسبة بين المعنيين، ومنه أكثر الأعلام الشخصيّة.

٥ ـ **الحقيقة والمجاز**: وهو اللّفظ الذي تعدّد معناه، ولكنّه موضوع لأحد المعاني فقط، واستعمل في غيره لعلاقة ومناسبة بينه وبين المعنى الأوّل الموضوع له من دون أن يبلغ حدّ الوضع في المعنى الثّاني فيسمّى «حقيقة» في المعنى الأوّل، و«مجازاً» في الثّاني، ويقال للمعنى الأوّل معنى حقيقي، وللثّاني مجازي.

⇐

⇐ والمجاز دائماً يحتاج إلى قرينة تصرِف اللفظ عن المعنى الحقيقي وتعيّن المعنى المجازي من بين المعاني المجازيّة.

[تنبيهان:] ١ ـ أنّ المشترك اللفظي والمجاز لا يصحّ استعمالهما في الحدود والبراهين، إلّا مع نصب القرينة على إراده المعنى المقصود، ومثلهما المنقول والمرتجل ما لم يهجر المعنى الأوّل، فإذا هجر كان ذلك وحده قرينة على إرادة الثّاني.

على أنّه يحسن اجتناب المجاز في الأساليب العلميّة حتّى مع القرينة.

٢ ـ المنقول ينقسم إلى **تعييني وتعيّني**، لأنّ النّقل تارة يكون من ناقل معيّن باختياره وقصده، كأكثر المنقولات في العلوم والفنون وهو **المنقول التعييني** أي: إنّ الوضع فيه بتعيين مُعَيِّنٍ. وأُخرى لا يكون بنقل ناقل معيّن باختياره، وإنّما يستعمل جماعة من النّاس اللّفظ في غير معناه الحقيقي لا بقصد الوضع له، ثمّ يكثر استعمالهم له ويشتهر بينهم، حتّى يتغلّب المعنى المجازي على اللفظ في أذهانهم فيكون كالمعنى الحقيقي يفهمه السّامع منهم بدون القرينة. فيحصل الارتباط الذّهني بين نفس اللفظ والمعنى، فينقلب اللّفظ حقيقة في هذا المعنى. وهو **المنقول التعيّني**.

[التّرادف والتّباين]: إذا قسنا لفظاً إلى لفظ أو إلى ألفاظ، فلا تخرج تلك الألفاظ المتعدّدة عن أحد قسمين:

١ ـ إمّا أن تكون موضوعة لمعنى واحد، فهي **المترادفة**، إذا كان أحد الألفاظ رديفاً للآخر على معنى واحد. مثل: «أسد» و«سبع» و«ليث». فالترادف: «اشتراك الألفاظ المتعدّدة في معنى واحد».

٢ ـ وإمّا أن يكون كلّ واحد منها موضوعاً لمعنى مختصّ به، فهي **المتباينة**، مثل: «كتاب، قلم، سماء، أرض، حيوان، جماد، سيف، صارم»... فالتباين: «أن تكون معاني الألفاظ متكثّرة بتكثّر الألفاظ».

والمراد من التّباين هنا غير التّباين في النسب، فإنّ التباين هنا بين الألفاظ باعتبار تعدّد معناها، وإن كانت المعاني تلتقي في بعض أفرادها أو جميعها، فإنّ السّيف يباين الصّارم، ⇐

⇐ لأنّ المراد من الصّارم خصوص القاطع من السّيوف. فهما متباينان معنى وإن كانا يلتقيان في الأفراد، إذ أنّ «صارماً» سيف. وكذا الإنسان والنّاطق، متباينان معنى، لأنّ المفهوم من أحدهما غير المفهوم من الآخر وإن كانا يلتقيان في جميع أفرادهما لأنّ كلّ ناطق إنسان وكلّ إنسان ناطق.

قسمة الألفاظ المتباينة: ـ المثلان، المتخالفان، المتقابلان ـ:

تقدّم أنّ الألفاظ المتباينة هي ما تكثّرت معانيها بتكثّرها، أي: إنّ معانيها متغايرة. ولمّا كان التغاير بين المعاني يقع على أقسام، فإنّ الألفاظ بحسب معانيها أيضاً تنسب لها تلك الأقسام، والتغاير على ثلاثة أنواع: **التماثل، والتخالف، والتقابل**.

لأنّ المتغايرين إمّا أن يراعى فيهما اشتراكهما في حقيقة واحدة فهما **المثلان** وإمّا ألّا يراعى ذلك سواء كانا مشتركين بالفعل في حقيقة واحدة أو لم يكونا. وعلى هذا التقدير الثّاني ـ أي: تقدير عدم المراعاة ـ فإن كانا من المعاني التي لا يمكن اجتماعهما في محلّ واحد من جهة واحدة في زمان واحد، بأن كان بينهما تنافر وتعاند فهما **المتقابلان**، وإلّا فهما **المتخالفان**.

وهذا يحتاج إلى شيء من التّوضيح، فنقول:

١ ـ **المثلان** هما المشتركان في حقيقة واحدة بما هما مشتركان، أي: لوحظ واعتبر اشتراكهما فيها، كـ«محمّد» و«جعفر» اسمين لشخصين مشتركين في الإنسانيّة بما هما مشتركان فيها، وكالإنسان والفرس باعتبار اشتراكهما في الحيوانيّة. وإلّا فـ«محمّد» و«جعفر» من حيث خَصوصيّة ذاتيهما مع قطع النّظر عمّا اشتركا فيه هما متخالفان كما سيأتي. وكذا الإنسان والفرس هما متخالفان بما هما إنسان وفرس.

والاشتراك والتّماثل إن كان في حقيقة نوعيّة بأن يكونا فردين من نوع واحد كـ«محمّد» و«جعفر» يخصّ باسم **المثلين** أو **المتماثلين** ولا اسم آخر لهما. وإن كان في الجنس كالإنسان والفرس سمّيا أيضاً **متجانسين** وإن كان في الكمّ ـ أي: في المقدار ـ سمّيا أيضاً **متساويين**، وإن كان في الكيف ـ أي: في كيفيّتهما وهيئتهما ـ سمّيا أيضاً **متشابهين**.

⇐

⇐ والاسم العامّ للجميع هو **التماثل**. والمثلان أبداً لا يجتمعان ببديهة العقل.

٢ـ المتخالفان وهما المتغايران من حيث هما متغايران، ولا مانع من اجتماعهما في محلّ واحد إذا كانا من الصفات، مثل الإنسان والفرس بما هما إنسان وفرس، لا بما هما مشتركان في الحيوانيّة كما تقدّم. كذلك: الماء والهواء، النّار والتُّراب، الشّمس والقمر، السَّمَاء والأرض.

ومثل السَّواد والحَلاوة، الطُّول والرِّقّة، الشَّجَاعة والكَرَم، البياض والحرارة. والتّخالف قد يكون في الشّخص مثل «محمّد» و«جعفر» وإن كانا مشتركين نوعاً في الإنسانيّة، ولكن لم يلحظ هذا الاشتراك. وقد يكون في النّوع مثل الإنسان والفرس وإن كانا مشتركين في الجنس وهو الحيوان ولكن لم يلحظ الاشتراك. وقد يكون في الجنس، وإن كنا مشتركين في وصفهما العارض عليهما، مثل القُطْن والثَّلْج المشتركين في وصف الأبيض إلّا أنّه لم يلحظ ذلك.

ومنه يظهر أنّ مثل «محمّد» و«جعفر» يصدق عليهما أنّهما متخالفان بالنّظر إلى اختلافهما في شخصيهما ويصدق عليهما مثلان بالنّظر إلى اشتراكهما وتماثلهما في النّوع وهو الإنسان. وكذا يقال عن الإنسان والفرس هما متخالفان من جهة تغايرهما في الإنسانيّة والفرسيّة ومثلان باعتبار اشتراكهما في الحيوانيّة. وهكذا في مثل القُطْن والثَّلْج. الحيوان والنَّبات. الشّجر والحجر.

ويظهر أيضاً أنّ التّخالف لا يختصّ بالشّيئين اللّذين يمكن أن يجتمعا، فإنّ الأمثلة المذكورة قريباً لا يمكن فيها الاجتماع مع أنّها ليست من المتقابلات ولا من المتماثلات حسب الاصطلاح.

ثمّ إنّ التّخالف قد يطلق على ما يقابل التّماثل فيشمل التّقابل أيضاً فيقال للمتقابلين على هذا الاصطلاح أنّهما متخالفان.

٣ـ المتقابلان هما المعنيان المتنافران اللّذان لا يجتمعان في محلّ واحد من جهة واحدة في زمان واحد، كالإنسان واللّاإنسان، والأعمى والبصير، والأُبوّة والبنوّة،

⇐

⇐ والسَّواد والبياض.

فبقيد وحدة «المحل» دخل مثل التّقابل بين السَّواد والبياض ممّا يمكن اجتماعهما في الوجود كبياض القِرْطاس وسَوَاد الحِبْر. وبقيد وحدة «الجهة» دخل مثل التّقابل بين الأُبوّة والبنوّة ممّا يمكن اجتماعهما في محلّ واحد من جهتين، إذ قد يكون شخص أباً لشخص وابناً لشخص آخر. وبقيد وحدة «الزّمن» دخل مثل التّقابل بين الحرارة والبرودة ممّا يمكن اجتماعهما في محلّ واحد في زمانين، إذ قد يكون جسم بارداً في زمان ونفسه حارّاً في زمان آخر.

أقسام التقابل: للتقابل أربعة أقسام:

١ ـ **تقابل النقيضين أو السّلب والإيجاب، مثل**: إنسان ولا إنسان، سواد ولا سواد، منير وغير منير.

والنقيضان: أمران وجودي وعدمي، أي عدمي لذلك الوجودي، وهما لا يجتمعان ولا يرتفعان ببديهة العقل، ولا واسطة بينهما.

٢ ـ **تقابل المَلَكة وعدمها** كالبَصَر والعَمَى، الزَّواج والعُزُوبة، فالبَصَر ملكة والعَمَى عدمها. والزَّواج ملكة والعُزُوبة عدمها.

ولا يصحّ أن يَحُلّ العمى إلّا في موضع يصِحّ فيه البَصَر، لأنّ العَمَى ليس هو عدم البصر مطلقاً، بل عدم البصر الخاص، وهو عدمه فيمن شأنه أن يكون بصيراً. وكذا العُزُوبة لا تقال إلّا في موضع يصحّ فيه الزَّواج، لا عدم الزَّواج مطلقاً، فهما ليسا كالنّقيضين لا يرتفعان ولا يجتمعان، بل هما يرتفعان. وإن كان يمتنع اجتماعهما، فالحجر لا يقال فيه أعمى ولا بصير، ولا أعزب ولا متزوّج، لأنّ الحجر ليس من شأنه أن يكون بصيراً، ولا من شأنه أن يكون متزوّجاً.

إذن الملكة وعدمها: «أمران وجودي وعدمي لا يجتمعان ويجوز أن يرتفعا في موضع لا تصحّ فيه الملكة».

٣ ـ **تقابل الضدّين** كالحَرارة والبُرودة، والسَّواد والبياض، والفضيلة والرّذيلة، والتهوّر

⇐

⇐ والجبن، والخفَة والثِّقَل.

والضدّان: «هما الوجوديان المتعاقبان على موضوع واحد، ولا يتصوّر اجتماعهما فيه، ولا يتوقّف تعقّل أحدهما على تعقّل الآخر».

وفي كلمة «المتعاقبان على موضوع واحد» يفهم أنّ الضدّين لابدّ أن يكونا صفتين، فالذّاتان مثل إنسان وفرس لا يسمّيان بالضّدّين. وكذا الحيوان والحجر ونحوهما. بل مثل هذه تدخل في المعاني المتخالفة، كما تقدّم.

وبكلمة «لا يتوقّف تعقّل أحدهما على تعقّل الآخر» يخرج المتضايفان، لأنّهما أمران وجوديّان أيضاً ولا يتصوّر اجتماعهما فيه من جهة واحدة، ولكن تعقّل أحدهما يتوقّف على تعقّل الآخر.

٤ـ **تقابل المتضايفين** مثل: الأب والابن، الفوق والتّحت، المتقدّم والمتأخر، العلّة والمعلول، الخالق والمخلوق وأنت إذا لاحظت هذه الأمثلة تجد:

أوّلاً أنّك إذا تعقّلت أحد المتقابلين منها لابدّ أن تتعقّل معه مقابلة الآخر: فإذا تعقّلت أنّ هذا أب أو علّة لابدّ أن تتعقّل معه أنّ له ابناً أو معلولاً.

ثانياً أنّ شيئاً واحداً لا يصحّ أن يكون موضوعاً للمتضايفين من جهة واحدة، فلا يصحّ أن يكون شخص أباً وابناً لشخص واحد، نعم يكون أباً لشخص وابناً لشخص آخر. وكذا لا يصحّ أن يكون الشيء فوقاً وتحتاً لنفس ذلك الشّيء في وقت واحد. وإنّما يكون فوقاً لشيء هو تحت له، وتحتاً لشيء آخر هو فوقه ... وهكذا.

ثالثاً أنّ المتقابلين في بعض هذه الأمثلة المذكورة أوّلاً، يجوز أن يرتفعا، فإنّ واجب الوجود لا فوق ولا تحت، والحجر لا أب ولا ابن. وإذا اتفق في بعض الأمثلة أنّ المتضايفين لا يرتفعان كالعلّة والمعلول، فليس ذلك لأنّهما متضايفان. بل لأمر يخصّهما، لأنّ كلّ شيء موجود لا يخلو إمّا أن يكون علّة أو يكون معلولاً.

وعلى هذا البيان يصحّ تعريف المتضايفين بأنّهما: «الوجوديان اللّذان يتعقّلان معاً ولا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة ويجوز أن يرتفعا».

⇐

وإنّما قال: «عن التّشخّص في الخارج» لأنّ كلّ ما هو حاصل في العقل فلابدّ له من تشخّص عقليّ، ضرورةَ أنّه متميّز عن سائر المعلومات(١).

[تفسير الشّارح عباراته]

وإنّما قلنا: إنّه لا يدرك الجزئيَ بذاته؟ لأنّه يدرك الجزئيّات بواسطة الآلات

⇐ **المفرد والمركّب**: ينقسم اللفظ مطلقاً ـ غير معتبر فيه أن يكون واحداً أو متعدّداً ـ إلى قسمين:

أ ـ المفرد ويقصد المنطقيّون به:

أوّلاً اللّفظ الذي لا جزء له، مثل الباء من قولك: «كتبت بالقلم»، و«ق» فعل أمر من «وقى، يقي».

ثانياً اللّفظ الّذي له جزء إلّا أنّ جزء اللفظ لا يدلّ على جزء المعنى حين هو جزء له، مثل: «محمّد»، «علي»، «قرأ»، «عبدالله»، «عبدالحسين». وهذان الأخيران إذا كانا اسمين لشخصين فأنت لا تقصِد بجزء اللفظ «عبد» و«الله» و«الحسين» معنى أصلاً، حينما تجعل مجموع الجزأين دالاًّ على ذات الشّخص. وما مثَل هذا الجزء إلّا كحرف «م» من «محمّد» وحرف «ق» من «قرأ».

نعم في موضع آخر قد تقول «عبدالله» وتعني بـ«عبد» معناه المضاف إلى الله ـ تعالى ـ كما تقول: «محمّد عبدالله ورسوله». وحينئذٍ يكون نعتاً لا اسماً ومركّباً لا مفرداً. أمّا لو قلت: «محمّد بن عبدالله» فـ«عبدالله» مفرد هو اسم أب «محمّد».

أمّا النّحويّون فعندهم مثل «عبدالله» إذا كان اسماً لشخص مركّب لا مفرد، لأنّ الجهة المعتبرة لهم في هذه التّسمية تختلف عن الجهة المعتبرة عند المناطقة. إذ النّحوي ينظر إلى الإعراب والبناء. فما كان له إعراب أو بناء واحد فهو مفرد وإلّا فمركّب كـ«عبدالله» علماً فإنّ «عبدالله» له إعراب و«الله» له إعراب. أمّا المنطقي فإنّما ينظر المعنى فقط وبمعرفة المفرد عرفت المركّب أيضاً.

(١) **قوله: «متميّز عن سائر المعلومات»**. وهذا معنى قول ابن هشام في مبحث «أل» من الباب الأوّل من كتاب «المغني»: الأجناس أُمور معهودة في الأذهان متميّز بعضها عن بعض اه.

الجُسْمانيّة، لأنّه يحكم بالكليّات على الجزئيّات كقولنا: «زيد إنسان» والحاكم يجب أن يدركهما معاً، لكن إدراكه للكلّيّ بالذّات وللجزئيّ بالآلات، وكذا حكمه بأنّ هذا اللّون غير هذا الطّعم[١] ونحو ذلك.

[سؤال وجواب]

فإن قلت: تجريدهما عن التّشخّص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعدّدهما؛ لجواز أن يتعدّدا بعوارض كليّة حاصلة في العقل مثل أن يعلم من «زيد» أنّه رجلٌ أحمر فاضل، ومن «عمرو» أنّه رجل أسود جاهل.

قلت: إذا كانت الأوصاف[٢] كليّة كان اشتراك «زيد» و«عمرو» وغيرهما من الجزئيّات فيها على السّويّة باعتبار العقل، وإن كانت بحسب الخارج مختصّة ببعض منها.

[نقد وردّ]

وهاهنا نظر وهو أنّ التّماثل[٣] إذا كان جامعاً لم يتوقّف صحّة قولنا «زيد كاتب وعمرو شاعر» على مناسبة بين «زيد» و«عمرو» مثل: الأُخوّة، والصّداقة، ونحو

---

(١) **قوله: «وكذا حكمه بأنّ هذا اللّون غير هذا الطّعم»**. قال الرّومي: ظاهره مخالف لما سبق من أنّ الحاكم هو الحسّ المشترك إلّا أن يريد بما سبق أنّ الحاكم هو العقل بواسطة الحسّ المشترك.

(٢) **قوله: «قلت: إذاكانت الأوصاف»**. قال الهندي: أي: العوارض الكلّيّة ليست موجبةً لتعدّدها عند العقل، لجواز صدقها على كلّ واحدٍ منها عنده بناءً على كلّيّتها، وإن كانت مختصّةً في الخارج ببعضٍ منها.

(٣) **قوله: «وهو أنّ التّماثل»**. قال الهنديّ: يعني أنّ الجامع بين المسندين في المثال المذكور متحقّق، فلو كان التّماثل بين المسند إليهما جامعاً لم يتوقّف صحّته على أمر آخر، لتحقّق الجامع بينهما باعتبار الجزئين.

ذلك، لأنّهما متماثلان لاشتراكهما في الإنسانيّة وقد مرّ بُطْلانه.

والجواب أنّ المراد بالتّماثل اشتراكهما(١) في وصف له نوع اختصاص(٢) بهما وسيتّضح ذلك في **باب التّشبيه**(٣).

---

(١) **قوله: «المرادبالتّماثل اشتراكهما»**. قال الهنديّ: يعني ليس المراد بالتّماثل معناه المشهور ـأعني: الاتّحاد في الماهيّة النّوعيّة ـبل المماثلة في معنىً له مزيد اختصاص ـأي: ارتباط ـبهما بحيث يصير سبباً لاجتماعهما في المفكّرة، دون ما عداهما، سواء كان ذاتيّاً أو عرضيّاً، فمعنى قوله: «فإنّ العقل بتجريد المثلين» الخ ... تجريدهما عمّا سوى ما فيه المماثلة بجعل كلّ ما سواه داخلاً في التشخّص، وإليه يشير قوله فيما سيجيء: «ويتوهّم أنّ هذه الثّلاثة من نوع واحدٍ، وإنّما اختلفت بالعوارض والمشخّصات» أو معناه:

كما أنّ العقل بتجريد المثلين عن التّشخّص يرفع التّعدّد عنهما كذلك فيما نحن فيه بعد قطع النّظر عمّا فيه المماثلة يرفع التّعدّد عنهما.

وبهذا اندفع أيضاً ما قيل: إنّ التّشابه والتّجانس أيضاً يصير جامعاً عقليّاً، إذ يصحّ «الإنسان كذا» و: «الحِمار كذا» في مقام بيان أحكام أنواع الحيوان، ويصحّ «زيد الكريم كذا» و: «عمرو الكريم كذا» في مقام بيان أفراد الكريم، فلا وجه لاختصاص التّماثل بالذّكر.

(٢) **قوله: «في وصف له نوع اختصاص»**. قال الجرجاني: فيه بحث، لأنّ ما ذكره السّكّاكيّ من «أنّ العقل بتجريده المثلين عن التّشخّص في الخارج يرفع التّعدّد عن البين» إنّما يناسب التّماثل بمعنى الاتّحاد في الحقيقة، لا بمعنى: الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما، اللهمّ إلّا أن يجعل ذلك الوصف بمنزلة الحقيقة، وما عداه بمنزلة الوصف المشخّص لها.

(٣) **قوله: «وسيتّضح ذلك في باب التّشبيه»**. قال الهنديّ: أشار به إلى ما ذكره في شرح قوله: «ووجه الشّبه ما يشتركان فيه من أنّ «زيداً» والأسد في قولنا: «زيد كالأسد» يشتركان في الوجود والجسميّة والحيوانيّة وغير ذلك من المعاني مع أنّ شيئاً منها ليس وجه التّشبيه، فالمراد المعنى الّذي له مزيد اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه اهـ.

﴿أو تضايف﴾ وهو أن يكون الشّيئان بحيث لا يمكن تعقّل كلّ واحد منهما إلّا بالقياس إلى تعقّل الآخر، فحصول كلّ واحد منهما في المفكّرة يستلزم حصول الآخر ضرورة، وهذا معنى الجمع بينهما. ﴿كما بين العلّة والمعلول﴾ فإنّ كلّ أمر يَصْدُرُ عنه أمر آخر إمّا بالاستقلال(١) أو بواسطة انضمام الغير(٢) إليه فهو علّة، والأمر الآخر معلول، فتعقّل كلّ واحد منهما بالقياس إلى تعقّل الآخر. ﴿أو الأقلّ والأكثر﴾ فإنّ كلّ عدد يصير عند العدّ فانياً قبل عدد آخر فهو أقلّ من الآخر، والآخر أكثر منه.

[تخطئة الشّارح الكازرونيّ الشّيرازيّ]

وذكر الشّارح العلّامة(٣) أنّ المثال الأوّل مثال للتضايف بين الأُمور المعقولة، والثّاني مثال للتّضايف بين ما يعمّ المحسوسات والمعقولات.

---

(١) **قوله: «إمّا بالاستقلال»**. إشارة إلى العلّة التّامّة مثل حركة السّفينة بالنّسبة إلى حركة الجالس فيها.

(٢) **قوله: «أو بواسطة انضمام الغير»**. إشارة إلى العلّة النّاقصة مثل النّجّار بالنّسبة إلى الكرسيّ فإنّه يصدر عنه بواسطة الآلات مثل القَدُوم والمِنْشار والعَتَلَة وغيرها. وتصوّر كلّ منهما يستلزم تصوّر الآخر فيعطف جملة المعلول على جملة العلّة ويقال: «العلّة أصل والمعلول فرع» و«النجّار صانع والكرسيّ مصنوع» وهكذا.

(٣) **قوله: «وذكر الشّارح العلّامة»**. وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ١٤٠: **أو تضايف** وهو أن تكون بينهما إضافة لا يمكن تعقّل أحدهما بدون تعقّل الآخر سواء كان التّضايف بين الأمور المعقولة **كالّذي بين العلّة والمعلول والسّبب والمسبّب** لأنّ العلّة إنّما تعقل بالنّسبة إلى معلول، وكذا السّبب بالنّسبة إلى المسبّب، ومعناهما: قريب أحدهما من الآخر، إلّا أنّ العلّة والمعلول اصطلاح الحُكماء، والآخر اصطلاح غيرهم **أو** بين الأمور المحسوسة كالّذي بين **السُّفْل والعُلْوِ** وهو تضايف محسوس مكانيّ **أو** بين ما يعمّ القبيلين كالّذي ⇐

[بيان الخطأ]

وفيه نظر؛ لأنّ التّضايف إنّما هو بين مفهومَي العلّة والمعلول، وبين مفهومَي الأقلّ والأكثر لا بين الذّاتين.

ألا ترى أنّ تعقّل ذات الواجب ليس بالقياس إلى تعقّل ذات مخلوقاته وبالعكس، وكذا تعقّل خمسة من الرّجال ليس بالقياس إلى تعقّل ستّة وبالعكس،

⇐ يكون بين **الأقلّ والأكثر** لأنّ الكمّ المنفصل ـ أعني: العدد ـ يعمّ المعقولات والمحسوسات.

قال الهنديّ: عبارته: سواء كان التّضايف بين الأمور المعقولة كالّذي بين العلّة والمعلول، أو بين الأُمور المحسوسة كالّذي بين السُّفْل والعُلْو، وهو تضايف محسوس مكاني، أو ما يعمّ القبيلتين كالّذي يكون بين الأقلّ والأكثر، لأنّ الكمّ المنفصل ـ أعني: العدد ـ يعمّ المعقولات والمحسوسات اهـ.

ومراده أنّ العلّيّة والمعلوليّة لا تعرضان للشّيء إلّا في الذّهن لكونهما من المعقولات الثّانية، فكان التّضايف بينهما تضايفاً في الأمور المعقولة، والعُلْو والسُّفْل لا يعرضان إلّا للأُمور المحسوسة، فكان التّضايف بينهما تضايفاً في الأُمور المحسوسة، والأقلّيّة والأكثريّة من عوارض العدد، وهو يعمّ المحسوسات والمعقولات، فكان تضايفهما يعمّ القبيلتين.

وعلى هذا لا يرد اعتراض الشّارح، لأنّ تلك المفهومات كلّها وإن كانت صوراً معقولة إلّا أنّ الاتّصاف ببعضها في الذّهن فقط وببعضها في الخارج فقط، وببعضها في الذّهن والخارج معاً اهـ.

وقال الرّومي: يمكن أن يقال: مراد الشّارح العلّامة أنّ الأقلّيّة والأكثريّة قد تكونان محسوسين وذلك عند كون معروضيهما محسوسين لا بمعنى أنّهما محسوسان بالذّات، بل بمعنى أنّهما من المحسوسات بالعرض ـ كالحركات وأمثالها ـ بناء على أنّ العقل يحكم بمجرّد الإحساس بثلاثةٍ من الأُمور المحسوسة ـ مثلاً ـ أنّها أكثر من اثنين في ضمنها، وهذا بخلاف كون شيء من الأُمور المحسوسة علّة فاعليّة لشيءٍ، فإنّه لا يدرك بمجرّد الإحساس اهـ.

والمفهومات صُوَر معقولة لا محسوسة.

فإن أراد أنّ ما يصدق عليه الأقلّ والأكثر يجوز أن يكون محسوساً وأن يكون معقولاً فكذا العلّة والمعلول كـ«النّجّار» و«الكرسيّ» فإنّهما محسوسان.

وإن أراد أنّ العلّيّة والمعلوليّة معقولتان لكونهما نسبيّتين فالأقلّيّة والأكثريّة أيضاً كذلك(١).

[الجامع الوهمي]

﴿أو وهميّ﴾ عطف على قوله: «عقليّ» والمراد بالجامع الوهمي أمر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكّرة، يعني: أنّ الوهم يحتال في ذلك(٢) بخلاف العقل فإنّه إذا خُلِّيَ ونفسه(٣) لم يحكم باجتماعهما.

---

(١) **قوله: «فالأقلّيّة والأكثريّة أيضاً كذلك»**. قال الجرجاني: يمكن أن يفرق بين المثالين بأنّ الأقلّيّة والأكثريّة إضافيّتان سيّالتان لا تقفان عند حدّ ـ مثلاً ـ إذا اعتبرنا أنّ الأقلّ هو العشرة، فما هو أكثر منها لا ينحصر في عدد، ولا ينضبط في حدّ، وكذا إذا جعلناها الأكثر فما هو أقلّ منها من الأعداد والكسور لا يقف عند حدّ أيضاً، وليس الحال في العليّة والمعلوليّة كذلك.

وبوجهٍ آخرَ ـ نبّه عليه في الشّرح ـ: وهو أنّ الأقلّيّة والأكثريّة لا تعرضان بالذّات إلّا للكمّيّات بخلاف العلّيّة والمعلوليّة، إذ لا اختصاص لهما بالكمّيّات اهـ.

(٢) **قوله: «الوهم يحتال في ذلك»**. أي: يحتال في ذلك الأمر ويصوّره بصورة يصير سبباً لاجتماعهما وليس في الواقع سبباً له سواء كان يدركه الوهم كشبه التّماثل والتّضادّ وشبهه من الجزئيّات أو لا ككلّيّاتها.

والحاصل أن لا يكون الجامع أمراً في الواقع بل باعتبار الوهم وجعله جامعاً ـ كما نصّ عليه الهنديّ ـ.

(٣) **قوله: «إذا خُلِّيَ ونفسه»**. أي: مع نفسه بأن لم يتّبع الوهم «لم يحكم باجتماعهما» لأنّ العقل ⇐

وذلك ﴿بأن يكون بين تصوّريهما شبه تماثل كلونَي بياضٍ وصُفْرَةٍ[١] فإنّ الوهم يُبْرِزهما في مَعْرِض المثلين﴾ من جهة أنّه يَسْبِقُ إلى الوهم[٢] أنّهما نوع واحد زِيْدَ في أحدهما عارض[٣] بخلاف العقل فإنّه يعرف أنّهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللّون وكذا الخُضْرَةُ والسَّواد.

﴿ولذلك﴾ أي: ولأنّ الوهم يبرزهما في مَعْرِضِ المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكّرة ﴿حَسُنَ الجمع بين الثّلاثة الّتي في قوله:

ثلاثة تُشْرِقُ الدّنيا ببهجتِها[٤] شَمْسُ الضُّحَى وأبو إسحاقَ والقَمَرُ﴾

فإنّ الوهم يُبْرِزُها في مَعْرِض الأمثال ويتوهّم أنّ هذه الثّلاثة من نوع واحد[٥]

⇐ إنّما يدرك الأشياء على حقائقها ومقتضياتها كما هي بخلاف الوهم فإنّه يدرك الأشياء لكن لا على حقائقها ومقتضياتها كما هي.

(١) **قوله: «كلونَي بياض وصفرة»**. أي: مثل لون بياض في أحد الشّيئين ولون صفرة في شيءٍ آخر كالفضّة والذّهب فيصحّ العطف ويقال: «بياض الفضّة يذهب الغمّ، وصفرة الذّهب تذهب الهمّ» ـ مثلاً ـ.

(٢) **قوله: «يسبق إلى الوهم»**. لعدم غاية الخلاف بينهما، كذا في الهندي.

(٣) **قوله: «زيد في أحدهما عارض»**. قال الهندي: فالبياض هو الصُّفْرة زيد فيه الإشراق، والصُّفْرة هو البياض زيد فيه الكدورة، وكلا الأمرين خارجان عن ماهية البياض والصُّفْرة فيكونان متماثلين.

(٤) **قوله: «ثلاثة تشرقُ الدنيا ببهجتِها»**. البيت من البسيط والقائل محمّد بن وهيب، وقد تقدّم في شواهد تقديم المسند فراجعه، ولكن البيت ليس ممّا نحن فيه لأنّه ليس من عطف الجمل وإنّما هو من عطف المفرد.

(٥) **قوله: «الثلاثة من نوع واحد»**. قال الهنديّ: بسبب اشتراكها في إشراق الدّنيا، وإن كان إشراق الاثنين حسّيّاً وإشراق الثّالث عقليّاً بإفاضة أنواع الإحسان بتنزيل ذلك المعقول منزلة المحسوس لكمال ظهوره اهـ مختصراً.

وإنّما اختلفت بالعوارض والمشخِّصات، بخلاف العقل فإنّه يعرف أنّ كلّاً منها من نوع آخر وإنّما اشتركت في عارض[١] وهو إشراق الدّنيا ببهجتها، على أنّ ذلك في أبي إسحاق مجاز.

﴿أو﴾ يكون بين تصوّريهما ﴿تضادّ﴾ وهو التّقابل بين أمرين وجوديّين يتعاقبان على محلّ واحد بينهما غاية[٢] ....

(١) **قوله: «اشتركت في عارض»**. وهو إشراق الدّنيا وهذا الاشتراك كافٍ في صحّة العطف بين المفردات كما في «قام زيد وعمرو وبكر» لكن حسنه يحصل بإبراز الوهم تلك الثّلاثة في معرض الأمثال ليفيد استوائها في الإشراق فإنّ حكم الأمثال واحد. فاندفع ما قيل: إنّه حقّق سابقاً أنّ المراد بالتّماثل الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما، والثّلاثة مشتركة في الإشراق المطلق الشّامل للحسّيّ والمعنويّ فيكون الجامع بينهما التّماثل لا شبهه.

ثمّ الجمهور على أنّ «ثلاثة» خبر مقدّم على المبتدأ، والأليق بالمعنى والأعلق بالقلب أنّها مبتدأ محذوف الخبر ـ أي: «لنا» أو «في الوجود ثلاثة تشرق الدّنيا ببهجتها»، و«شمس الضّحى» بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف؛ كذا في شرحه للمفتاح.

(٢) **قوله: «أو تضادّ وهو التقابل بين أمرين وجوديّين يتعاقبان على محلّ واحدٍ بينهما غاية الخلاف»**. خرج بقوله: «وجوديّين» تقابل السّلب والإيجاب، وتقابل العدم والمَلَكة، ودخل بقوله: «على محلّ واحد» التّضادّ بين الجواهر، وهي الصّور النّوعيّة للعناصر، ومن لم يثبت التّضادّ بينها اعتبر الموضوع بدل المحلّ، فمن زعم أنّ بقوله: «يتعاقبان على محلّ واحد» خرج الجوهران المتقابلان فقد سها، والصّواب: دخل الجوهران المتقابلان، وبهذا ظهر أنّ المراد بالتّعاقب على المحلّ ما يعمّ التّعاقب باعتبار الحلول، وقوله: «بينهما غاية الخلاف» تخصيص للتّعريف بالتّضادّ الحقيقيّ، فعلى هذا يكون التقابل بين السّواد والحمرة ـ مثلاً ـ قسماً خامساً في مطلق التّقابل مسمًّى بالتّعاند وقد لا يعتبر هذا القيد، فيشمل التّضادّ تقابل السّواد والحمرة، ويسمّى تضادّاً مشهوراً وينحصر التّقابل في الأربعة.

⇐

الخِلاف[1]، ﴿كالسَّوَاد، والبَيَاض﴾ في المحسوسات ﴿والإيمان والكفر﴾ في المعقولات.

والحقّ أنّ بينهما تقابل العدم والمَلَكة، لا تقابل التّضادّ؛ لأنّ **الإيمان** هو تصديق النّبيّ ﷺ في جميع ما علم مجيئه به بالضّرورة ـ أعني: قبول النّفس لذلك والإذعان له من غير إباءٍ ولا جحود على ما فسّره المحقّقون[2] من المنطقيّين ـ مع

⇐ بقي هاهنا بحث وهو أنّ تعريفه للتضادّ الحقيقيّ الدّالّ عليه «غاية الخلاف» لا يناسب المقام، لأنّ السكّاكي أورد الحَلاوة والحُمُوضة من جملة أمثلة التّضادّ، وليس بينهما غاية الخلاف، بل غاية الخلاف إنّما هو بين الحَلاوة والمَرارة، إذ لا يخفى على منصف أنّ تعاند الحَلاوة والحُمُوضة ليس هو أشدّ من تعاند الحلاوة والمرارة، وقد صرّحوا بأنّ ضدّاً واحداً إذا كان حقيقيّاً لا يكون إلّا واحداً، نعم يشعر بأنّ مراد السكّاكي هو التّضادّ الحقيقيّ أنّه لم يجعل البياض والصّفرة متضادّين بل عدّهما من قبيل شبه التّماثل.

ولعلّ هذا هو الباعث للشّارح على اعتبار غاية الخلاف في تعريف المتضادّين لا ليتمكّن من الجواب الأوّل عن الاعتراض على عدّ السّكّاكي الأوّل والثّاني من شبه التّضادّ لا نفسه ـ كما زعمه الجرجانيّ ـ على ما قرّره الرّومي.

(١) **قوله: «بينهما غاية الخلاف»**. قال الجرجاني: هذا القيد الأخير إنّما يعتبر في التّضادّ الحقيقيّ، فلا تضادّ بهذا المعنى بين السّواد والحمرة ـ مثلاً ـ ومنهم من يسمّي التّقابل بينهما تعانداً ويجعله قسماً آخر من التّقابل غير الأربعة دون التّضادّ المشهور، إذ لم يعتبر فيه غاية الخلاف، وبهذا الاعتبار انحصر التّقابل في تلك الأقسام المشهورة.

وقد اعتبر في تعريف التّضادّ مطلقاً قيد آخر، وهو أن لا يكون تعقل أحد الأمرين الوجوديّين بالقياس إلى الآخر، احترازاً عن المتضايفين.

ولعلّه إنّما تركه لأنّه أراد بالوجوديّ معنى الموجود، والإضافات ليست موجودة عند المتكلّمين.

(٢) **قوله: «على ما فسّره المحقّقون»**. قال الهنديّ: أراد به أبا عليّ بن سيناء فإنّه قال في «دانش ⇐

الإقرار به باللسان، و**الكفر** عدم الإيمان عمّا من شأنه أن يكون مؤمناً.

اللهمّ إلّا أن يقال: الكفر إنكار شيءٍ من ذلك، فيكون ضدّ الإيمان، لكونه وجوديّاً مثله.

﴿ **وما يتّصف بها** ﴾ أي: بالمذكورات ـ كـ «الأسود» و«الأبيض»، و«المؤمن» و«الكافر» ـ فإنّه قد يعدّ مثل «الأسود» و«الأبيض» متضادّين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادّين وهما السّواد والبَيَاض، وإلّا فهما لا يتواردان على المحلّ أصلاً فكيف يتضادّان، وذلك لأنّ «الأسود» ـ مثلاً ـ هو المحلّ مع السّواد.

﴿ **أو شبه تضادّ كالسَّمَاء والأرض** ﴾ في المحسوسات، فإنّ بينهما شبه تضادّ باعتبار أنّهما وجوديّتان إحداهما في غاية الارتفاع والأُخرى في غاية الانحطاط، لكنّهما لا يتواردان على محلّ لكونهما من الأجسام دون الأعراض[1] فلا يكونان متضادّين.

﴿ **والأوّل والثّاني** ﴾ فيما يعمّ المحسوسات والمعقولات، فإنّ «الأوّل» هو الّذي يكون سابقاً على الغير ولا يكون مسبوقاً بالغير، و«الثّاني» هو الّذي يكون مسبوقاً بواحد فقط، فأشبها المتضادّين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنّهما ليسا بمتضادّين لكونهما عبارة عن المحلّين الموصوفين بالأوّليّة والثّانويّة.

فإن قلت: كما جُعِل نحو «الأسود» و«الأبيض» من قبيل المتضادّين باعتبار

⇐ نامۀ علائي»: دانش دو گونه است: يكى دريافتن، و دوم: گرويدن و باور داشتن.
وتفصيل هذا المطلب في «شرح المقاصد» وفي رسالة الشّارح في تحقيق الإيمان.

(١) **قوله: «من الأجسام دون الأعراض»**. قال الرّومي: ظاهر هذا الكلام يدلّ على أنّ التّوارد على المحلّ إنّما هو في الأعراض، وفيه نظر: لأنّ المحلّ أعمّ من الموضوع والمختصّ بالأعراض هو الثّاني لا الأوّل.

اشتمالهما على الوصفين المتضادّين، فليجعل نحو «السّماء» و«الأرض» و«الأوّل» و«الثّاني» أيضاً من هذا القبيل بهذا الاعتبار وإلّا فما الفرق؟

قلت: الفرق أنّ الوصفين المتضادّين في نحو «الأسود» و«الأبيض» جُزْءَا مفهوميهما، بخلاف نحو «السَّمَاء» و«الأرض» فإنّهما لا زمان لهما خارجان[1]، وأمّا «الأوّل» و«الثَّاني» وإن كانت الأوّليّة والثّانويّة جزءين من مفهوميهما لكنّهما ليسا بمتضادّين، إذ ليس بينهما غاية الخِلاف[2] لأنّ «العاشر» أبعد من «الثّاني» مع أنّ العدم معتبر في مفهومَيهما فلا يكونان وجوديّين.

ثمّ بيّن سبب كون التّضادّ وشبهه جامعاً وهميّاً بقوله: ﴿ **فإنّه** ﴾ أي: الوهم ﴿ **ينزّلهما** ﴾ أي: التّضادّ وشبه التّضادّ ﴿ **منزلة التّضايف** ﴾ في أنّه لا يحضره أحد المتضادّين أو الشّبيهين بهما إلّا ويحضره الآخر ﴿ **ولذلك تجد الضّدّ أقرب خُطُوْراً بالبال مع الضّدّ** ﴾ من المغايرات الّتي ليست أضداداً له، فإنّه قلّما يخطر بالبال «السّواد» إلّا ويخطر به «البَيَاض»، وكذا «السّماء» و«الأرض» يعني: أنّ ذلك التّنزيل

---

(١) **قوله: «لا زمان لهما خارجان»**. قال الجرجاني: يعني أنّ كون إحداهما في غاية الارتفاع وكون الأُخرى في غاية الانحطاط وصفان خارجان عنهما، لا زمان لهما، فلا يكونان كالأسود والأبيض.

هذا على تقدير كون ذينك المفهومين أمرين موجودين في الخارج ليندرجا في تعريف المتضادّين، وإذا لم يندرجا فيه كان الفرق أظهر.

(٢) **قوله: «ليس بينهما غاية الخلاف»**. قال الجرجاني: كأنّه اعتبر «غاية الخلاف» في تعريف التّضادّ ليتمكّن من هذا الجواب.

والأولى: أن يترك هذا القيد ويجاب بما ذكرناه ثانياً من أنّ مفهومي الأوّليّة والثانويّة ليسا بوجوديّين، لاعتبار العدم في مفهوم كلّ منهما ـ على ما بيّنه سابقاً ـ.

مبنيّ على حكم الوهم، وإلّا فالعقل يتعقّل كلّاً منهما ذاهلاً عن الآخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكّرة.

[الجامع الخَياليّ]

﴿أو خَياليّ﴾ عطف على «وهميّ»، والمراد بالجامع الخَيالي أمر بسببه يقتضي الخَيال اجتماعهما في المفكّرة، وإن كان العقل من حيث الذّات غير مقتضٍ لذلك، وهو ﴿**بأن يكون بين تصوّريهما تقارن في الخَيال، سابق على العطف**﴾ لأسباب مؤدّية إلى ذلك ﴿**وأسبابه**﴾ أي: أسباب التّقارن في الخَيال ﴿**مختلفة، ولذلك اختلفت الصُّوَرُ**[1] **الثّابتة في الخَيالات ترتّباً ووضوحاً**﴾ فكم من صُوَرٍ لا انفكاك بينها أصلاً في خَيال وهي في خَيال آخر ممّا لا يجتمع أصلاً، وكم من صُوَرٍ لا تغيب عن خَيال وهي في خَيال آخر ممّا لا يقع قطّ.

[مكانة الجامع عند البيانيّين]

﴿**ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع**﴾ لأنّ معظم أبوابه الفصل والوصل وهو مبنيّ على الجامع ﴿**لاسيّما الخَياليّ فإنّ جمعه على مجرى الإلْف والعادة**﴾ بحسب انعقاد الأسباب في إثبات الصُّوَر في خِزانة الخَيال، وبيان الأسباب ممّا يفوته الحصر، ولهذا أمثلة وحكايات ذكرت في «المفتاح»[2].

---

(١) **قوله: «ولذلك اختلفت الصور»**. أي: لاختلاف أسباب التقارن، وقوله: «ترتّباً» ـ أي: اجتماعاً على هيئة مخصوصة ـ تمييز من نسبة «اختلفت» إلى فاعله، وقوله: «فكم من صور لا انفكاك» إشارة إلى اختلاف الصّور في الترتّب. وقوله «من صور لا تغيب» إشارة إلى اختلافها في الوضوح واختلاف الصّور ترتّباً وإنْ كان يتضمّن اختلافها وضوحاً لكنّه قصد التّنبيه عليه أصالةً.

(٢) **قوله: أمثلة وحكايات ذكرت في «المفتاح»**. وإن أحببت أن تستوضح ما يلوّح به إليك، ⇐

⇐ فحَدِّقْ إليه من جانب اختبارك، تلق كاتباً بتعديد: قِرْطاس، ومِحْبرة، وقَلَم، ونجّاراً بتعديد: مِنْشار وقَدوم، وعَتَلَةٍ، وآخر وآخر بما يلابسون، وأيّاً كان من أصحاب العرف والرّسم، فتلقه يذكر: مسجد ومحراب وقِنْديل، أو حَمَّام وإزار وسَطْل، أو غير ذلك ممّا يجمعه العرف والرّسم، فإنّهم جميعاً، لمصادفتهم معدوداتك على وَفْق الثّابت في خَيالهم، لا يستبدعون العدّ، ولا يقفون له موقف نكير، وإذا غيّرته إلى نحو: مِحْبرة ومِنْشار، وقلم وقَدوم، ونحو: مسجد وسَطْل، وقِنْديل وحمّام، جاء الاستبداع والاستنكار.

وهل تشبيهات أُولئك الرّفقاء الأربعة، البدر الطّالع عليهم - فيما يحكى - تتلو عليك سورة غير ما تلونا، أو تجلو لديك صورة غير ما جلونا.

يحكى أنّ صاحب سِلاح مَلِكٍ، وصَوّاغاً، وصاحب بَقَر، ومعلّم صِبْيَة، اتفق أن انتظمهم سِلْكُ طريقٍ، وقد كان حمل كُلّاً منهم مركبُ الجدّ، فما أورثهم انتقابُ المَحَجّة بالإظلام سِوى الإغراءِ أن يَلْطِمُوْا بأيدي الرّواقص خدودها، وما استطاع الظّلام أن لا يَطْوُوْا المسافة وقد نشر جَناحه، وأن يُلْقُوا عصاهم وقد مَدَّ لهم رُواقه، فقابلهم بِعَبُوسٍ افترّ عن مزيد تخبّطهم، وخوف ضلالهم.

فبينا هم في وحشة الظّلماء وقد بلغ السَّيْلُ الزُّبَى، ومقاساةِ مِحْنتي التخبّط وخوف الضّلال وقد جاوز الحِزام الطُّبْيَيْن، آنسهم البدرُ الطّالعُ بوجهه الكريم، وأضاءت لهم أنواره كلّ مُظْلِم بهيم، فلم يتمالكوا أن أقبل عليه كلّ منهم ينظم ثَناءه، ويمدح سَناه وسِناءه، ويخدمه بأكرم نتائج خاطره، وإذا شبّهه شبّهه بأفضل ما في خِزانة صوره.

فما يشبّهه السِّلاحيّ إلّا بالتُّرْس المُذَهَّب يرفع عند المَلِك، ولا يشبّهه الصّائغ إلّا بالسّبيكة من الإبريز تفترّ عن وجهها البُوْتقة، ولا يشبّهه البقّار إلّا بالجُبْن الأبيض يخرج من قالَبه طريّاً، ولا يشبّهه المعلّم إلّا برغيف أحمرَ يصل إليه من بيت ذي مروءة.

وصف الكلام

أو التّفاوت في الإيراد لوصف الكلام، فيما يحكيه الأصحاب عن الأذكياء من ذوي

⇐

⇐ الحِرَف المختلفة، كوصف الجوهري للكلام:

أحسن الكلام ما ثَقَبْتْه الفِكْرة، ونظمته الفِطْنة، وفصّل جوهر معانيه في سِمْط ألفاظه، فحملته نحور الرُّوَاة.

ووصف الصّيرفي: خير الكلام ما نَقَدَتْه يد البصيرة، وجلته عين الرّويّة، ووزنه مِعْيار الفصاحة، فلا ينطق فيه بزائف، ولا يسمع فيه ببَهْرَج.

ووصف الصّائغ: خير الكلام ما أحميتَه بِكِيْرِ الفِكْر، وسبكته بمشاعل النَّظَرِ، وخلصته من خبث الإطناب، فبرز بروز الإبريز، مركّباً في معنى وجيز.

ووصف الحدّاد: أحسن الكلام ما نصبت عليه مِنْفاخ الرّوية، وأشعلت فيه نار البصيرة، ثمّ أخرجته من فحم الإفحام، ورققته بِفِطِّيْس الأفهام.

ووصف الخمّار: أحسن الكلام ما طبخته مَرَاجِلُ العِلْم، وضمّته دِنان الحكمة، وصفّاه رَاوُوْقُ الفهم، فتمشّت في المفاصل عُذُوبته، وفي الأفكار رِقّته، وسَرَتْ في تجاويف العقل سَوْرَتُهُ، وحِدَّتُهُ.

ووصف البزّاز: أحسن الكلام ما صدق رقم ألفاظه، وحسن رسم معانيه، فلم يستعجم عند نشر، ولم يستبهم عند طي.

ووصف الكحّال: أصحّ الكلام ما سَحَقْتَه في مِنْجار الذَّكاء، ونخلته بحرير التّمييز، وكما أنّ الرَّمَد قَذَى العين، كذا الشّبهة قذى البصائر، فاكْحُلْ عين اللُّكْنة بمِيْل البلاغة، وأجلِ رَمَض الغَفْلَة بِبَرُوْدِ اليَقَظَة.

وصف الطريق

أو سلوك الطّريق في وصف البليغ حين سلكه الجَمّال قائلاً: البليغ من أخذ بخِطام كلامه، وأناخه في مَبْرَك المعنى، ثمّ جعل الاختصار له عِقالا، والإيجاز له مجالا، فلم يَنِدَّ عن الأذهان، ولم يَشُذَّ عن الآذان.

حال ورّاق

أو إخبار الوَرَّاق عن حاله على ما أخبر: عيشي أضيق من مِحْبرة، وجسمي أدقّ من

⇐

[المراد من الجامع]

وقد ظهر لك ممّا ذكرنا أن ليس المراد بالجامع العقليّ[١] ما يكون مدركاً بالعقل، وبالوهميّ ما يكون مدركاً بالوهم، وبالخَيَاليّ ما يكون مدركاً بالخَيّال؛ لأنّ التّضاد وشبه التّضاد[٢] ليسا من المعاني الّتي يدركها الوهم، وكذا التّقارن في

⇐ مِسْطرة، وجاهي أَرَقُّ من الزُّجَاج، وحظّي أخفى من شِقّ القلم، وبدني أضعف من قَصَبة، وطعامي أمرّ من العَفَص، وشرابي أشدُّ سواداً من الحِبْر، وسوء الحال بي ألزم من الصَّمْغ. [راجع المفتاح: ٣٦٣ـ٣٦٥]

(١) **قوله: «ليس المراد بالجامع العقليّ»**. الجامع بين الشّيئين ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: العقليّ وهو على ثلاثة أنواع: الاتحاد في التصوّر، والتّماثل، والتّضايف.

والقسم الثّاني: الوهميّ وهو أيضاً على ثلاثة أنواع: شبه التّماثل والتّضادّ وشبه التّضادّ.

والقسم الثّالث: الخَياليّ وهو واحد، فالمجموع سبعة أنواع مرّ ذكرها، وظهر لك من بيانها أن ليس المراد بالجامع العقليّ خصوص ما يكون مدركاً بالعقل بأن يكون كلّيّاً بل المراد بالعقلي أمر بسببه يقتضي العقل اجتماع الشّيئين في المفكّرة سواء كان ذلك الأمر كلّيّاً ومن مدركات العقل بنفسه من دون معونة الوهم أو جزئيّاً ومن مدركات العقل بواسطة الوهم.

وبعبارةٍ أُخرى: الجامع العقليّ هو ما كان سبباً في جمع العقل بين الشيئين سواء كان مدركاً بالعقل لكونه كلّيّاً أو مضافاً لكلّيّ أو كان مدركاً بالوهم بأن كان جزئيّاً لكونه مضافاً لجزئيّ، فلا يشترط في الجامع العقليّ أن يكون كلّيّاً، بل يكون عقليّاً ولو كان جزئيّاً يدرك في الأصل بالوهم.

(٢) **قوله: «لأنّ التّضاد وشبه التّضاد»**. تعليل للنّفي الّذي ادّعى في المراد من الوهميّ والخَياليّ، ولم يتعرّض لبيان النّفي الّذي ادّعى في العقليّ، لوضوح إدراك العقل ما ذكره المصنّف فيه ⇐

الخَيَال ليس من الصّور الّتي تجتمع في الخَيَال، بل جميع ذلك معان معقولة(١).

⇐ من الاتّحاد، والتّماثل، والتّضايف، وإن كان الجامع العقليّ قد يكون مدركاً بالوهم.

أي: ليس المراد بالجامع الوهميّ ما يكون مدركاً بالوهم، لأنّ التّضادّ وشبه التّضادّ ـ اللّذين جعلهما المصنّف من أقسام الجامع الوهميّ ـ ليسا من المعاني الّتي يدركها الوهم. وكذا ليس المراد بالجامع الخَيالي ما يكون مدركاً بالخيال، لأنّ التقارن في الخيال ليس من الصّور التي تجتمع في الخَيال بل هو وصف للصُّوَر، بل جميع ذلك المذكور من الأنواع السبعة «معانٍ معقولة» أي: يدركها العقل لكونها معاني كليّة إن لم تُضَف إلى شيء أو أُضيفت إلى كلّيّ.

فإن أُضيفت إلى جزئي كانت من مدركات الوهم، فالتماثل إن اعتبر غير مضافٍ أو مضافاً لكلّيّ كان من مدركات العقل، وإن اعتبر مضافاً للجزئيّ كان من مدركات الوهم.

(١) قال الجرجاني: فإنّ «التّضادّ» إن أُخذ مطلقاً: فهو أمر كلّيّ مدرك بالعقل. وإن أُخذ مضافاً إلى كلّيّ: كان كلّيّاً أيضاً، وإن أُخذ مضافاً إلى جزئيّ: كتضادّ هذا السّواد مثلاً، كان جزئيّاً على ما ذكره، وإن كانت الإضافة إلى الجزئيّ لا توجب الجزئيّة ولا تمنعها، مثلاً إذا قلت: «عداوة زيد»، فإن أردت بها: مطلق عداوته كانت كليّة، وإن أردت بها عداوته مع عمرو في زمان معيّن لأجل أمر معيّن، إلى غير ذلك من المقيّدات بحيث يتشخّص ويأبى الشّركة، كانت جزئيّة، وقس على: «التضادّ» حال: «التّماثل» و«التّقارن».

فإن قلت: إذا كان «التّماثل» و«التّضاد» مثلاً معقولين، فلم كان الأوّل جامعاً عقليّاً والثّاني وهميّاً؟

قلت: لأنّ «التّماثل» ـ سواء كان بين كلّيين أو جزئيين، أو كلّيّ وجزئيّ ـ أمر إذا التفت العقل إليه اقتضى الجمع بينهما وذلك؛ لأنّه في نفسه صالح للجمع، ولا حاجة في ذلك إلى احتيال. فالجمع بمثل هذا الجامع منسوب إلى العقل، سواء كان ذلك الجامع ممّا يدركه العقل بالذّات، أو بواسطة الآلات. وأمّا «التّضادّ»، فإنّه أمر إذا نظر العقل إليه، لم يقتض الجمع بين «المتضادّين»؛ لأنّه في نفسه غير صالح لذلك، بل يحتاج فيه إلى احتيال فنسب إلى الوهم؛ إذ من شأنه أن يحتال.

⇐

[عدم وقوف بعضهم على المراد]

وبعضهم لمّا لم يقف على ذلك(١) اعترض أوّلاً: بأنّ «السّواد» و«البياض»

⇐ فإن قلت: كيف تسنده إلى الوهم مطلقاً، مع أنّه إذا كان كلّيّاً لم يدركه الوهم أصلاً، فلم يقتض بسببه الجمع، ولم يحتل في ذلك قطعاً؟

قلت: الإدراك في الحقيقة إنّما هو للنّفس، سواء كان متعلّقاً بكلّيّ أو جزئيّ، لكن القوى آلات لها تستعملها في الإدراك، والقوّة الوهميّة في ذاتها آلة لها في إدراك المعاني الجزئيّة المتعلّقة بالمحسوسات، والنّفس تستعملها وتستعين في إدراكات سائر الحواس؛ ولذلك قيل: الوهم سلطان القوى الحسّيّة، بل ربّما تستعملها في المعقولات المنتزعة عن المحسوسات، بل في المعقولات الصّرفة؛ ولذلك تخطئ فيها، وتحكم عليها بأحكام المحسوسات.

فالمراد بالجامع الوهميّ: ما يقتضي العقل باستعمال الوهم الجمع لأجله، ولو يستعمله لما اقتضى الجمع، سواء كان ذلك الجامع مدركاً للعقل بالذّات، أو بواسطة الوهم. ولمّا كان الوهم آلة في هذا الاقتضاء، نسب إليه كما نسب القطع إلى السكّين، وبالجملة الأُمور الواقعة على ما ينبغي بلا احتيال، تنسب إلى العقل، وخلافها ينسب إلى الوهم.

هذا وأمّا «التّقارن»، فإن كان بين الصّور المحسوسة، فلا شكّ أنّه أمر يقتضي العقل بسببه الجمع بينها، وللخَيال مدخل فيه، فنسب إليه. وكذا «التّقارن» بين المعاني الوهميّة، أو بينها وبين الصّور تنسب إليه؛ لأنّ الوهم إنّما ينتزع المعاني من الصّور الخَياليّة، بل «التقارن» بين المعقولات المنتزعة عن المحسوسات تنسب إليه أيضاً؛ لأنّ تلك المعقولات منتزعة عن الصّور الخياليّة أيضاً. نعم المعقولات الصّرفة لو فرض فيها «تقارن»، لم يكن للخَيال فيها مدخل، لكنّها عمّا نحن بصدده ـ من الأُمور العرفيّة المعتبرة في اللغة ـ بمراحل. وفيما ذكرناه زيادة تفصيل وتحقيق لما ذكر في الشّرح.

(١) قوله: «لم يقف على ذلك». من الوقوف وهو الاطّلاع، أي: بعضهم لمّا لم يطّلع على المراد ⇐

ـ مثلاًـ محسوسان، فكيف يصحّ أن يجعلا من الوهميّات؟

وأجاب **ثانياً**: بأنّ الجامع كون كلّ منهما مضاداً للآخر، وهذامعنى جزئيّ لا يدركه إلّا الوهم.

[بيان عدم الوقوف]

وهذا فاسد؛ لأنّا لا نسلّم أنّ تضادّ «السّواد» و«البياض» معنىً جزئيّ، وإن أراد أنّ تضادّ هذا السّواد وهذا البَياض جزئيّ، فتماثل هذا مع ذلك، وتضايفه معه أيضاً معنىً جزئيّ، فلا تفاوت بين التّماثل، والتّضايف، وشبه التّماثل، والتّضادّ، وشبه التضادّ، في أنّها إذا أُضيفت إلى الجزئيّات كانت جزئيّات، وإذا أُضيفت إلى الكلّيّات كانت كلّيّات، فكيف يصحّ جعل بعضها[1] على الإطلاق عقليّاً وبعضها وهميّاً؟

⇐ من الجامع اعترض أوّلاً بأنّ السّواد والبياض ـ مثلاً ـ محسوسان بالباصرة. فيجب أن يجعل الجامع بينهما من الخَياليّات، لأنّ الخَيال يدركهما بعد إدراكهما بالحسّ المشترك فكيف يصحّ أن يجعلا من الوهميّات ويجعل الجامع بينهما وهميّاً، مع أنّ الوهم إنّما يدرك المعاني الجزئيّة.

وأجاب ثانياً بأنّ الجامع بين السّواد والبياض كونهما مضادّين ـ أي: كون كلّ منهما مضاداً للآخر ـ وهذا معنى جزئيّ لا يدركه إلّا الوهم.

والشّارح حكم بفساد الجواب؛ بأنّ المعترض إن أراد أنّ تضادّ السّواد الكلّي وبياضه معنى جزئي فذلك باطل لأنّ تضادّ كلّي لكلّيّ آخر كلّيّ لا جزئيّ، وكذا التّماثل، فكيف يصحّ جعلهما وهميين مع أنّ الوهم لا يدرك إلّا المعاني الجزئيّة.

وإن أراد أنّ تضادّ هذا السّواد الجزئيّ المعيّن وهذا البياض الجزئيّ المعيّن جزئيّ مدرك بالوهم فيلزم أن يقال: إنّ مماثلة هذا الشّيء المعيّن لهذا الشّيء المعيّن وكذلك المضايفة وهميان فكيف يصحّ جعلهما عقليّين مع كونهما من مدركات الوهم.

(١) **قوله: «فكيف يصحّ جعل بعضها»**. أي: التّماثل والتّضايف «على الإطلاق» أي: مطلقاً من ⇐

ثمّ إنّ الجامع الخَيَالي[1] هو تقارن الصُّوَرِ في الخَيَال، وظاهر أنّه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخَيَال؛ لأنّه من المعاني، وجميع ما ذكرنا[2] يظهر بالتّأمّل في

⇐ دون أن يقيّدا بكونهما بين الكلّيين أو الجزئيّين «عقليّاً» مع أنّهما إذا كانا بين الجزئيّين لا يدركهما إلّا الوهم.

و«بعضها» أي: شبه التّماثل والتّضاد وشبه التّضادّ على الإطلاق «وهميّاً» مع أنّها إذا كانت بين الكلّيين كانت كلّيات، فتكون مدركة بالعقل، فلا معنى للإطلاق المذكور في الموضعين.

والحاصل أنّ المعترض فرّق بين التّضادّ وشبهه والتّماثل والتّضايف بحيث جعل الأوّلين وهميّين مطلقاً من غير تفريق بين الجزئيّ والكلّي، والأخيرين عقليّين من غير تفريق بين الجزئي والكلّي أيضاً مع أنّ الجزئيّ في البابين مدرك بالوهم، والكلّي بالعقل.

(١) **قوله: «ثمّ إنّ الجامع الخَيَالي»**. هذا اعتراض آخر للشّارح على المعترض الّذي لم يقف على المراد من الجامع فجعل المراد به ما يدرك بهذه القُوَى الثّلاث ـ أي: العقل والوهم والخَيَال ـ ثمّ اعترض بالجامع الوهميّ وأجاب.

واعترض عليه الشّارح بأنّ كون المراد بالجامع ما يدرك بهذه القوى غير صحيح في الجامع الخياليّ، لأنّ الجامع الخَيَاليّ هو تقارن الصّور في الخَيَال ولا يمكن جعل التّقارن صورة مرتسمة في الخَيَال لأنّه من المعاني وهو وهميّ أو عقليّ.

قال الهندي: «لم يقف على ذلك» أي: على أنّ ليس المراد بالجامع ما ذكر، والمرتّب على عدم الوقوف هو الجواب؛ لابتنائه على إرادة المعنى المذكور، وذكر الاعتراض توطئة لذكر الجواب، فلا يرد أنّ مبنى الاعتراض حمل الجامع العقليّ والوهميّ والخيالي على ما يكون بين الأُمور المعقولة والموهومة والمحسوسة، لا كون معناه ما يكون مدركاً بالعقل وبالوهم وبالخَيَال، فلا يصحّ ترتّبه على عدم الوقوف على ذلك.

(٢) **قوله: «وجميع ما ذكرنا»**. من أن ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركاً بالعقل وأنّه جعل بعضها على الإطلاق عقليّاً وبعضها وهميّاً، وأنّه جعل الجامع الخَيَالي تقارن الصّور في الخَيَال «يظهر بالتّأمّل في كلام المفتاح»؛

⇐

لفظ «المفتاح»[١].

فإن قلت: ما ذكرت من تقرير كلام صاحب «المفتاح» مشعرٌ[٢] بأنّه يكفي لصحّة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما ـ مثل الاتّحاد في المخبر عنه، أو في الخبر، أو في قيد من قيودهما ـ وفساده واضح[٣]؛

⇐ أمّا الأوّل: فلأنّه قال في الحالة المقتضية للانقطاع: «بأن لم يكن بينهما ما يجمعهما عند المفكّرة جمعاً من جهة العقل أو الوهم أو الخَيَال» فإنّه جعل العقل والوهم والخَيَال جهة الجمع ومقتضياً له، لا مدركاً.

وأمّا الثّاني: فلأنّه قال: «الجامع العقليّ أن يكون بينهما اتحاد في تصوّرٍ، أو تماثل هناك، أو تضايف، والوهميّ أن يكون بينهما شبه تماثل أو تضادّ أو شبه تضادّ. والخياليّ أن يكون بين تصوّريهما تقارن في الخيال» ولم يقيّد شيئاً منها بقيدٍ يخصّه بواحد منها.

(١) المفتاح: ٣٦٣ـ٣٦٥.

(٢) **قوله: «ما ذكرت من تقرير كلام صاحب «المفتاح» مشعرٌ»**. وجه الإشعار ـ كما قرّره الهنديّ ـ أنّه قال: «الجامع بين الجملتين إمّا عقليّ وهو أن يكون بين الجملتين اتّحاد في تصوّرٍ مّا» ومن الواضح أنّ كلام السكّاكيّ في الجامع المصحّح للعطف بين الجملتين، إذ ما لا يصحّ العطف لا يتعلّق الغرض ببيانه، وقد تقدّم فيما سبق أنّ لفظة «تصوّر» بمعنى متصوّر وتنوينه يدلّ على الوحدة فيدلّ على ما ذكرنا من الإشعار.

(٣) **قوله: «وفساده واضح»**. أي: ما ذكرت من تقرير كلامه دالّ على أنّه يكفي لصحّة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفردٍ من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه أو المخبر أو في قيد من قيودهما من التوابع والحال وغيرها.

وهذا التقرير يناقضه حكم الجمهور والسكّاكي بامتناع العطف بأدنى مناسبةٍ في نحو: «هزم الأمير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه» مع اتّحاد الجملتين في ظرف الزّمان لعدم المناسبة، والسكّاكي أيضاً معترف بهذا الفساد حيث حكم بامتناع العطف في نحو: «خُفّي ضيّق وخاتمي ضيّق» مع اتّحادهما في الخبر وفي غير ذلك؟

⇐

للقطع بامتناع العطف في نحو: «هَزَمَ الأميرُ الجُنْدَ[(١)] يومَ الجُمْعَة وخاط «زيد»

⇐ والحاصل أنّ تقرير كلام السّكّاكيّ على ما ذكرتم منقوض بقول الجمهور وقول السكّاكي نفسه ولازمه التّناقض بين كلامي السكّاكي أيضاً؟

فأشار بقوله: «قلت: ليس في هذا الكلام» إلى دفع التّناقض عن الكلامين حيث إنّ قول السكّاكي في قوله: «اتّحاد في تصوّر» إشارة إلى وجوب وجود أصل الجامع بين المتعاطفين لا مقداره وحكمه بامتناع العطف في نحو: «خفّي ضيّق وخاتمي ضيّق» إشارة إلى مقدار الجامع بعد وجود أصله، وهو الاتّحاد بينهما في طرفي الجملة معاً ـ كما هو رأي الشّيخ ـ فلا تناقض.

وقال الهندي في شرح قوله: «قلت ليس في هذا الكلام»: أي: لا نسلّم أنّ الكلام في الجامع المصحّح، بل في مطلق الجامع.

إذ كونه مصحّحاً علم من سابق كلامه من عدم صحّة نحو: «الشّمس وألف باذنجانة ومَرارة الأرنب محدثة».

ومن لاحق كلامه من عدم صحّة نحو: «خاتمي ضيّق وخُفّي ضيّق» مع اتحاد المسند في كلا المثالين، لأنّه علم منهما أنّ الكافي في صحّة العطف وجود الجامع في كلا الجزءين اهـ.

(١) **قوله: «هزم الأمير الجند»**. ردّ عليه الشّريف في شرح «المفتاح» بقوله:

قلت: لا نسلّم ذلك الامتناع مطلقاً، فإنّه إذا قصد بيان الأُمور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف. لأنّ المقصود الأصليّ هو هذا القيد، فهو هاهنا جامع ملتفت إليه، وأمّا إذا قصد بيان وقوع تلك الأُمور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيداً تابعاً لم يجز العطف، لا لأنّه ليس جامعاً، بل لأنّه جامع غير ملتفت إليه كما صرّح في «خفّي ضيّق».

وقال في حاشية الكتاب: أقول: قيل: لا نسلّم امتناع العطف مطلقاً، فإنّه إذا قصد إلى عدّ الأُمور الواقعة في: «يوم الجمعة»، جاز العطف؛ لأنّ الغرض الأصلي هو هذا القيد، فهو هاهنا جامع ملتفت إليه، وأمّا إذا قصد إلى بيان وقوع تلك الأُمور في الواقع، وجعل «يوم الجمعة» قيداً تابعاً فلا يجوز العطف. لا لأنّه ليس بجامع، بل لأنّه جامع غير ملتفت

⇐

ثوبي فيه»(١)، والسّكّاكيّ أيضاً معترف بامتناع نحو: «خُفِّي ضَيِّقٌ(٢) وخَاتَمِي ضَيِّقٌ»

⇐ إليه هناك.

وكذا الحال في المسند إليه والمسند، وفي كلام السكّاكي إشارة إلى ما ذكرناه، حيث قال: «ومن أمثلة الانقطاع لغير الاختلاف ـ خبراً وإنشاء ـ ما أذكره تكون في حديث ويقع في خاطرك بغتة حديث آخر لا جامع بينه وبين ما أنت فيه بوجه، أو بينهما جامع لكن غير ملتفت إليه، لبعد مقامك عنه، ويدعوك إلى ذكره داعٍ فتورده في الذّكر مفصولاً» ثمّ قال: «ومثال الثّاني وجدت أهل مجلسك في ذكر خواتم لهم» وسرد الكلام إلى أن قال: «وأنت كما قلت: إنّ خاتمي ضيّق تذكّرت ضيق خُفّك وعَناءك منه، فلا تقول: «وخُفّي ضيّق» لنبوّ مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخُفّ.

فقد صرّح بأنّ الاتّحاد في المسند جامع، لكنّه غير ملتفت إليه في هذا المقام، فلو فرض قصد المتكلّم إلى تعداد الأشياء الضيّقة المتعلّقة به، والحكم عليها بالضّيق، جاز أن يقول: «خاتمي ضيّق وخفّي ضيّق وجبّتي ضيّق» فتأمّل على بصيرةٍ في كلامه، واختر من الوجهين ما لاح لك صحّته اهـ.

قال الرّومي: قلت: فعلى هذا يكون هناك حالة ثالثة مقتضية لكمال الانقطاع وهي أن لا يلتفت إلى وجود الجامع، ولم يتعرّض له السكّاكي وغيره. اللهمّ إلّا أن يتعسّف ويقال: مراده بعدم الجامع المذكور في الحالة المقتضية لكمال الانقطاع عدم الجامع الملتفت إليه سواء كان هذا العدم بانتفاء أصل الجامع او بانتفاء الالتفات؛ فافهم.

(١) **قوله: «هزم الأمير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه»**. لا يصحّ العطف في المثال مع الاشتراك في الظّرف لعدم التّناسب ولكن يصحّ أن يقال: «هزم عليّ المشركين يوم أُحد وفرّ فيه أبوبكر وعمر وعثمان» لوجود المناسبة.

(٢) **قوله: «خفّي ضيّق»**. قال في أمثلة الانقطاع: ومن أمثلة الانقطاع للاختلاف خبراً وطلباً قوله:

وقال رائدهم أرسُوا نزاولها ... فكلّ حتف امرئٍ يجري بمقدار

قال: ومن أمثلته لغير الاختلاف ما أذكره: تكون في حديث ويقع في خاطرك بغتة

⇐

ونحو: «الشَّمْسُ وألفُ بَاذِنْجَانَةٍ»(١)(٢) ومَرَارةُ الأَرْنَب مُحْدَثَةٌ».

⇐ حديث آخر لا جامع بينه وبين ما أنت فيه بوجهٍ، أو بينهما جامع غير ملتفت إليه، لبعد مقامك عنه، ويدعوك إلى ذكره داعٍ، فتورده في الذّكر مفصولاً.

مثال الأوّل: كُنْتَ في حديث مثل: «كان معي فلان فقرأ» ثمّ خطر ببالك أنّ صاحب حديثك جوهريّ ـ ولك جوهرة لا تعرف قيمتها ـ فتعقّب كلامك أنّك تقول: «لي جوهرة لا أعرف قيمتها هل أُرِيَنّكها» فتفصل.

ومثال الثّاني: وجدت أهل مجلسك في ذكر خواتم لهم يقول واحِدٌ منهم: «خاتمي كذا» يصفه بحسن صياغةٍ، وملاحة نقشٍ، ونفاسة فصّ، وجَوْدة تركيب، وارتفاع قيمة.

ويقول آخر: «وإنّ خاتمي هذا سيّئ الصّياغة، كريه النّقش، فاسد التّركيب، رديء في غاية الرّداءة».

ويقول آخر: «وإنّ خاتمي بديع الشّكل، خفيف الوزن، لطيف النّقش، ثمين الفصّ، إلّا أنّه وسيع لا يمسكه إصبعي» وأنت كما قلت: «إنّ خاتمي ضيّق» تذكّرت ضِيْقَ خُفّك وعَناءك منه، فلا تقول: «وخُفّي ضيّق» لنبوّ مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخُفّ، فتختار القطع قائلاً: «خُفّي ضيّق قولوا ماذا أعمل»؟ اهـ. [المفتاح: ٣٧٩ـ ٣٨٠]

(١) **قوله: «باذنجانة»**. سَمِعْتُ بعض المشايخ الموثوق بهم أنّه سَمِعَ بعض الفضلاء المعروفين في المشهد الغرويّ الشّريف كان يقول: لمّا تعرّف البشر في البَدْء بهذا النّبات لم يدر ما هو؟ ولكنّه أعجبه فمدّ إليه يده ليقتطفه، ولكنّه خاف وزعم أنّ ذلك من الجنّ ولئلّا يضرّه قال حين التّناول: «بإذن جانّ» ثمّ تصرّفوا فيه حتّى صار «باذنجان».

وقال العلّامة في «بحار الأنوار» ٦٣: ٣٢٥: باذنجان: بالذّال المعجمة المكسورة معرّب «بادنجان» بالمهملة، واسمه في الأصل عند العرب «المَغَد» بالفتح والتّحريك و«الوَغْد» بالفتح و«الأنب» بالتحريك ـ كما في «البحار» وذكر داود الأنطاكي في تذكرته أنّ جيمه معرّب عن كاف فارسيّة ويسمّى «المغذ» و«الوغذ» بالمعجمة.

(٢) **قوله: «الشّمس وألف باذنجانة»**. قال في أوائل باب الفصل والوصل: وإذا عرفت أنّ شرط كون العطف بالواو مقبولاً هو أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة، مثل ⇐

قلت: ليس في هذا الكلام إلّا بيان الجامع[١] بين الجملتين، وأمّا أنّ مثل هذا الجامع هل يكفي في صِحَّةِ العطف أم لا؟ فمفوّض إلى ما قبل هذا الكلام[٢] وما بعده[٣]، وقد صرّح فيهما[٤] بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وإن كان الخبران متّحدين، فعلم منه أنّ الجامع يجب أن يكون باعتبارهما جميعاً.

⇐ ما ترى في نحو: «الشّمس، والقمر، والسّماء، والأرض، والجنّ، والإنس، كلّ ذلك محدث» ـ بخلافه في نحو: «الشّمس ومَرارة الأرْنَب، وسُورة الإخلاص، والرِّجْل اليُسْرَى من الضِّفْدِع، ودين المجوس، وألف باذنجانة كلُّها محدثة» حصلت لك الأُصول الثّلاثة: ـ الأوّل: الموضع الصّالح له من حيث الوضع. وثانيها: فائدته، وثالثها: وجه كونه مقبولاً لا مردوداً ـ وأنّ الأمر من القرب فيها كما ترى اهـ. [المفتاح: ٣٥٩ـ ٣٦٠]

(١) **قوله: «ليس في هذا الكلام إلّا بيان الجامع»**. قال الأُستاذ السيّد العلّامة: المقام مقامان:

١ ـ مقام بيان وجوب وجود الجامع.

٢ ـ مقام بيان مقدار لزوم الجامع، والسكّاكي حينما يقول: «وهو أن يكون بين الجملتين اتّحاد في تصوّر» أراد بيان وجوب وجود الجامع فهو في مقام بيان وجوب أصل الجامع لا بيان مقداره وقوله: «مثل الاتّحاد في المخبر عنه» مثال له، وأمّا بيان مقدار الجامع فيعلم من ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد بيّن فيهما مقدار الجامع وأنّه لابدّ من الاتحاد في المسند إليهما والمسندين جميعاً فلا فرق بين السكّاكيّ وعبدالقاهر في هذا الباب ـ كما توهّمه المصنّف ـ وظنّ أنّ عبدالقاهر يعتبر الاتحاد في طرفي الجملة معاً والسكّاكي يكتفي بالاتحاد في طرف واحدٍ حيث ذكر بعد نقل قول الشّيخ قول السكّاكي إيماءً إلى الفرق بين المذهبين.

(٢) **قوله: «فمفوّض إلى ما قبل هذا الكلام»**. وهو المثال الّذي ذكر فيه «الباذنجان».

(٣) **قوله: «وما بعده»**. وهو المثال الّذي ذكر فيه «الخاتم».

(٤) **قوله: «وقد صرّح فيهما»**. أي: صرّح السكّاكي في ما قبل هذا الكلام وفيما بعده بامتناع العطف فيما إذا لم يكن المخبر عنه والمخبر معاً متناسبين.

[الإشكال على المصنّف]

والمصنّف لمّا اعتقد أنّ كلامه في بيان الجامع سهو منه[١] وأراد إصلاحه غيّره إلى ما ترى، فذكر مكان «الجملتين»: «الشّيئين»[٢]، وأقام قوله: «اتّحاد في التّصوّر»

---

(١) **قوله: «سهو منه»**. فقد نصّ على ذلك في كتاب «الإيضاح» قائلاً: والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند إليه في هذه والمسند إليه في هذه وباعتبار المسند في هذه والمسند في هذه جميعاً كقولك: «يَشْعُرُ زيد ويكتب» و: «يعطي ويمنع» وقولك: «زيد شاعرٌ وعمرو كاتب» و: «زيد طويل وعمرو قصير» إذا كان بينهما مناسبة ـ كأن يكونا أخوين، أو نظيرين ـ بخلاف قولنا: «زيد شاعر وعمرو كاتب» ـ إذا لم يكن بينهما مناسبة ـ وقولنا: «زيد شاعر وعمرو طويل» ـ كان بينهما مناسبة أو لا ـ.

وعليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٦]، قطع عمّا قبله، لأنّه كلام في شأن الّذين كفروا، وما قبله كلام في شأن القرآن.

وأمّا ما يشعر به ظاهر كلام السكّاكي في موضع من كتابه «أنّه يكفي أن يكون الجامع باعتبار المخبر عنه، أو الخبر، أو قيد من قيودهما» فإنّه منقوض بما مرّ، وبنحو قولك: «هزم الأمير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه» ولعلّه سهو فإنّه صرّح في موضع آخر منه بامتناع عطف قول القائل: «خُفّي ضيّق» على قوله: «خاتمي ضيّق» مع اتّحادهما في الخبر اهبعين حروفه.

(٢) **قوله: «فذكر مكان الجملتين الشّيئين»**. قال الهنديّ: ظنّي أنّ تبديله «الجملتين» بـ«الشّيئين» لتعميم الحكم، فإنّ الجامع كما يجب بين الجمل يجب بين عطف المفردات والمركّبات الغير التّامّة ولذا حكم السكّاكيّ بامتناع العطف في نحو: «الشّمس وألف باذنجانة ومَرارة الأَرْنَب وسُوْرة الإخلاص، ودينُ المَجُوس كلّها محدثة» لعدم الجامع بين المخبر عنه وإن اتّحد المسند.

وتعريفه للتّصوّر للإشارة إلى التّصوّر المعهود، وهو الّذي كأنّه جزء من الشّيئين، فاللّام فيه بمنزلة الصّفة الّتي في قول السّكّاكي: «في تصوّرٍ مثل المخبر عنه، أو المخبر به، ⇐

مقام قوله: «اتّحاد في تصوّرٍ[1] مثل الاتّحاد في المخبر عنه، أو في الخبر، أو في قيدٍ من قُيودهما»[2] فظهر الفساد في قوله: «الوهميّ[3] أن يكون بين تصوّريهما

⇐ أو قيد من قيودهما».

إلّا أنّ القسم الأوّل من الجامع العقليّ يكون مختصّاً بالجمل والمركّبات، والثّاني والثّالث بالمفردات.

وليس هذا التّغيير لدفع الشّبهة المذكورة، فإنّه أشار بقوله: «ظاهر كلامه» إلى أنّه لو حمل كلامه على خلاف الظّاهر بقرينة ما ذكره في موضع آخر، بأن يكون المراد بيان الجامع مطلقاً لا الجامع المصحّح للعطف لم ترد الشّبهة.

وأمّا ما قال الشّارح من أنّ التغيير للإصلاح ففيه: أنّه إن أراد بالشّيئين ما يعمّ الجملتين فالشّبهة باقية وإن أراد المفردين فلا معنى لاتّحادهما في العلم فإنّ اتّحاد العلم وتعدّده تابع لاتّحاد المعلوم وتعدّده، وكذا لا معنى لتماثلهما في العلم وتضايفهما فيه، إذ التّماثل والتّضايف من أوصاف المعلوم لا العلم.

ولم يظهر لي إلى الآن مقصود الشّارح ولعلّ عند غيري ما يظهره.

(١) **قوله: مقام قوله: «اتّحاد في تصوّر»**. ـ بدون اللّام ـ والتّنكير يدلّ على الوحدة فيدلّ على أنّه يكفي كون الجامع باعتبار مفردٍ من مفردات الجملتين مثل المخبر عنه أو الخبر أو في قيد من قيودهما، فيصير حاصل كلام السكّاكي أنّ الجامع يجب أن يكون بين المفردين من الجملتين، لأنّ كلمة «تصوّر» ـ بدون اللّام ـ بمعنى «متصوّر» من باب المجاز في الكلمة والقرينة قوله: «مثل الاتحاد في المخبر عنه» الخ ....

فالمراد من «تصوّر» ـ بدون اللّام ـ معناه الغير المتعارف ـ أعني: المعلوم ـ لا معناه المتعارف ـ أعني: العلم ـ كما نصّ عليه الرّوميّ ـ.

وأمّا بناءً على التّغيير الّذي أورده المصنّف فيكون المراد من لفظة «التصوّر» ـ مع اللّام ـ معناه المتعارف ـ أعني: العلم ـ لا معناه الغير المتعارف ـ أعني المعلوم ـ.

(٢) مفتاح العلوم: ٣٦٢.

(٣) **قوله: «فظهر الفساد في قوله «الوهميّ»**. لأنّ التّضادّ الّذي جعله جامعاً ـ مثلاً ـ إنّما هو بين ⇐

شبه تماثل أو تضادّ أو شبهه»[١]، وفي قوله: «الخَيَالي[٢] أن يكون بين تصوّريهما تقارن في الخَيَال»[٣]؛ لأنّ التّضادّ ـ مثلاً ـ إنّما هو بين نفس «السّواد» و«البياض» لا بين تصوّريهما ـ أعني: العلم بهما ـ وكذا التّقارن إنّما هو بين نفس الصّور، فيجب

⇐ نفس السّواد والبياض وهما من قبيل المعلوم لا بين تصوّريهما ـ أعني العلم ـ. وكذا التّقارن الّذي جعله جامعاً خَيَاليّاً إنّما هو بين نفس الصُّوَر المعلومة المخزونة في الخَيَال لا بين التّصوّرات ـ أعني: العلم بتلك التصوّر ـ.

(١) مفتاح العلوم: ٣٦٢.

(٢) مفتاح العلوم: ٣٦٢.

(٣) **قوله: «تقارن في الخَيَال»**. قال الهنديّ: أي: يكون حصول أحدهما في الخيال مع حصول الآخر فيه لا لعلاقة عقليّة أو وهميّة تقتضي ذلك، بل لمجرّد الاتفاق بينهما لأسباب مؤدّية إلى ذلك.

وليس المراد اجتماعهما فيه مطلقاً، فإنّ جميع الصور الخياليّة كذلك.

قال السّيّد في شرحه للمفتاح: والضّابط في الجامع أنّ الجمع إمّا بسبب التّقارن في خِزانة الصّور أو لا، فالأوّل هو الخَيَاليّ، والثّاني إمّا أن يكون بواسطة أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الأمر فهو العقليّ أو لا فهو الوهميّ اه.

لكن بقي وجه ضبط هذه الثّلاثة في أقسامها فأقول: الجملتان إمّا أن تتّحدا في مفردٍ من مفرداتهما أو لا، وحينئذٍ إمّا أن يكون بين مفرديهما اتّحاد في وصف له نوع اختصاص بهما ذاتيّاً أو عرضيّاً فهو التّماثل أو لا يكون وحينئذٍ إمّا أن يكون بينهما تقابل أو لا، وعلى الثّاني إمّا أن يكون بينهما تقارن أو لا، وحينئذٍ لا جامع بينهما أصلاً.

وعلى الأوّل إمّا هو تضادّ أو تضايف أو سلب وإيجاب أو عدم وملكة، والأخيران لا يصلحان للجامعيّة، لأنّ السّلب والعدم وإن كانا مستلزمين للإيجاب والملكة لكن الإيجاب والملكة لا يستلزمانهما، فالجامع إمّا الاتّحاد أو التماثل أو التّضايف أو التضادّ أو التقارن أو شبه أحدها، لكن لا وجود لشبه الاتحاد وشبه التضايف وشبه التقارن فبقي سبعة؛ ثلاثة منها عقليّ: الاتّحاد والتّماثل والتّضايف، وثلاثة منها وهمي: شبه التّماثل والتّضاد وشبهه، وواحد منها خَيَالي: التّقارن.

أن يريد بتصوّريهما مفهوميهما[١] حتّى يكون له وجه صحّة[٢].

[الدّفاع عن المصنّف غير مُجْدٍ]

وأمّا ما يقال ـ: من أنّه أراد بـ«الشّيئين»: «الجملتين»[٣]، وبـ«التّصوّر» المفرد الواقع[٤] في الجملة، كما هو مراد السّكّاكيّ بعينه ـ فهو غلط؛ لأنّه قد ردّ هذا الكلام على السّكّاكيّ وحمله على أنّه سهو منه وقصد بهذا التّغيير إصلاحه.

على أنّ هذا المعنى ممّا لا يدلّ عليه لفظه[٥] ويأباه قوله: «في التّصوّر»

---

(١) **قوله: «أن يريد بتصوّريهما مفهوميهما»**. أي: يجب أن يؤول كلام الخطيب بأنّه أراد بتصوّريهما في الوهميّ والخَيَاليّ مفهوميهما وهما الأمران المتصوّران، وهذا يعني أنّه أُريد من «التصوّر» الأمرالمتصوّر فيكون مجازاً في الكلمة ـ كما تقدّم ـ فيكون له وجه صحّة.

(٢) **قوله: «وجه صحّة»**. قال الهنديّ: فيه أنّه إن أراد من حيث إنّهما مفهومان ـ أي: حاصلان في الذّهن ـ لا يصحّ الحكم بالتّضادّ، لأنّ المفهوم من حيث إنّه مفهوم هو الصّورة الحاصلة ولا تضادّ بين الصُّوَر. وإن أراد من حيث ذاتهما لا يصحّ الحكم بالتقارن في الخَيال، لأنّه إنّما هو بين الصُّوَر، وإن أراد مطلقاً فالتضادّ بينهما من حيث الوجود العيني، والتقارن من حيث الوجود الذّهني.

لكن يجري هذا بعينه فيما إذا أُريد بتصوّريهما **العلم** بمعنى الصّورة الحاصلة، فإنّ التّضادّ بينهما بالنّظر إلى الوجود العيني، والتّقارن باعتبار الوجود الذّهني.

(٣) **قوله: «أرادبالشيئين الجملتين»**. أي: والتغيير للاختصار والتفنّن.

(٤) **قوله: «وبالتصوّر المفرد الواقع»**. بإطلاق التصوّر على المتصوّر، وحمل اللّام على العهد.

(٥) **قوله: «لا يدلّ عليه لفظه»**. أي: لفظ الخطيب، لأنّ المتبادر من «الشيئين» شيئان من أجزاء الجملتين لا نفس الجملتين.

ـ معرّفاً[١] ـ كما لا يخفى على مَنْ له معرفة بأساليب الكلام؛ فليتأمّل في هذا المقام، فإنّ تحقيقه على ما ذكرتُ من أسرار هذا الفنّ، والله المُوَفِّق.

[محسّنات الوصل]

﴿**ومن محسّنات الوصل**﴾ بعد تحقّق المجوّزات ﴿**تناسب الجملتين**[٢] **في الاسميّة والفعليّة**﴾ أي: في كونهما اسميّتين أو فعليّتين ﴿**و**﴾ تناسب ﴿**الفعليّتين في المضيّ والمضارعة**﴾ وما شاكل ذلك ـ ككونهما شرطيّتين ـ مثلاً إذا أردت مجرّد الإخبار من غير تعرّض للتّجدّد في إحداهما والثّبوت في الأُخرى لزمك أن تقول[٣]: «قام زيد وقعد عمرو» و: «زيد قائم وعمرو قاعد».

قال صاحب «المفتاح»: وكذا «زيد قام وعمرو قعد»[٤].

---

(١) **قوله: «ويأباه قوله في «التصوّر» ـ معرّفاً ـ»**. أي: باللّام، لأنّ المتبادر منه معناه المتعارف وهو العلم، لا معناه الغير المتعارف وهو المفرد المعلوم، وهذا واضح للعارف بأساليب الكلام الّذي أُريد منه الاعتراض على قول قائل خصوصاً إذا صرّح بنسبة السّهو أو الخطأ إليه.

(٢) **قوله: «تناسب الجملتين»**. قد تقدّم البحث عن ذلك في أوائل الكتاب عند شرح قوله: «وهو حسبي ونعم الوكيل».

(٣) **قوله: «لزمك أن تقول»**. اراد بالمُحسِّن الموجب، لأنّ الواجب في البلاغة أكثره من المحسّنات وهذا هو المفهوم عن السكّاكي في «المفتاح» حيث قال: واعلم أنّ الوصل من محسّناته أن تكون الجملتان متناسبتين ـ ككونهما اسميّتين أو فعليّتين، وما شاكل ذلك ـ فإذا كان المراد من الإخبار مجرّد نسبة الخبر إلى المخبر عنه من غير التعرّض لقيد زائد ـ كالتّجدّد والثّبوت وغير ذلك ـ لزم أن تراعى ذلك فتقول: «قام زيد وقعد عمرو» أو «زيد قائم وعمرو قاعد» وكذا «زيد قام وعمرو قعد» اهـ. فتراه عبّر أوّلاً بالمحسّنات ثمّ جعله لازماً. راجع المفتاح: ٣٨٢.

(٤) **قوله: قال صاحب «المفتاح»: وكذا «زيد قام وعمرو قعد»**. أقول: قد نقلت الآن نصّ صاحب «المفتاح». راجع المفتاح: ٣٨٢.

[كلام الشّارح الكازرونيّ الشّيرازيّ]

وزعم الشّارح العلّامة[١] أنّه إنّما فصله بقوله: «كذا»؟ لاحتمال كونهما اسميّتين بأن يكون «زيد» و«عمرو» مبتدأين و«قام» و«قعد» خبريهما، وأن يكونا فعليّتين بأن يكون «زيد» و«عمرو» فاعلين لـ«قام» و«قعد» قدّما عليهما، يعني: يجب أن يقدّرا إمّا اسميّتين وإمّا فعليّتين لا أن يقدّر إحداهما اسميّة والأُخرى فعليّة.

[تخطئته]

ولَعَمْرِي إنّه كلام في غاية السّقوط[٢] ما كان ينبغي أن يصدر مثله عن مثله.

---

(١) وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ١٥٨: **واعلم أنّ الوصل من محسّناته أن تكون الجملتان متناسبين لكونهما اسميتين أو فعليتين وما شاكل ذلك** مثل أن تكونا ظرفيتين أو شرطيتين **فإذاكان المراد من الإخبار مجرّد نسبة الخبر إلى المخبر عنه من غير التعرّض لقيد زائد ـكالتجدّد والثّبوت وغير ذلك ـلزم أن تراعي ذلك** أي: كونهما متناسبين في الاسميّة أو الفعليّة لأنّ المناسبة اللّفظيّة مطلوبة ولا مانع عنها فيجب رعايتها **فتقول: «قام زيد وقعد عمرو»** كلاهما فعليّتان **أو «زيد قائم وعمرو قاعد»** وهما اسميّتان **وكذا «زيد قام وعمرو قعد»** وإنّما فصله عمّا تقدّم بقوله: «كذا» لاحتمال أن تكونا اسميّتين بأن يكون «زيد» و«عمرو» مبتدأين و«قام» و«قعد» خبرهما، وأن تكونا فعليتين بأن يكون «زيد» و«عمرو» فاعلين لـ«قام» و«قعد»، وقدّما عليهما ـعلى ما مرّ تقريره ـوهو نظير لقوله: «وما شاكل ذلك» والغرض أنّه يجب أن تقدّر إمّا اسميتين أو فعليتين لا أن تقدّر إحداهما فعليّة والأخرى اسميّة.

(٢) **قوله: «في غاية السّقوط»**. لما ذكر في باب المسند إليه من أنّ الفاعل لا يحتمل التقديم بوجهٍ. قال الجرجاني: يمكن أن يدفع هذا الكلام عن غاية السّقوط ويسند إلى مذهب الكوفيّين وهو أنّ «زيداً» في «زيد قام» يجوز أن يكون فاعلاً لـ«قام» وتقديم الفعل على ⇐

بل وجه الفصل أنّ الخبر في كلّ منهما جملة فعليّة، وفيه إشارة إلى أنّ الأُولى إذا كانت جملة اسميّة خبرها جملة فعليّة كان المناسب رعاية ذلك في الثّانية أيضاً لحفظ المناسبة، ولا تحصل المناسبة بأن يؤتى بالثّانية فعليّة صِرْفة نحو: «زيد قام وقعد عمرو».

[كلام لِلسّيرافيّ نقله عن الرّضيّ]

وهذا مبنيّ[1] على ما ذكره السّيرافي[2] في نحو: «زيد قام وعمرو أكرمته» من

⇐ الفاعل إنّما يجب على مذهب البصريّين.

قال الهندي: يمكن أن يقال: إنّ كونه في غاية السّقوط بناءً على أنّه صرّح ببطلان مذهب الكوفيّين ـ بأبلغ وجهٍ ـ وأبطل حمل كلام السّكّاكي في بحث تقديم المسند إليه حيث قال في بحث تقديم المسند إليه ـ في شرح قول السكّاكيّ ـ: فلا يكون لقولنا: «زيد عرف» غير احتمال الابتداء وهو احتمال التّقديم، اللّهمّ إلّا بذلك الوجه البعيد وهو كون «زيد» مرفوعاً على أنّه بدل من ضمير الفاعل ـ كما علمت ـ لا كون الفاعل جائز التّقديم على الفعل كما هو مذهب الكوفيّين ـ على ما قيل ـ فإنّه فاسد لا معنى له أصلاً اهـ.

فلا ينبغي أن يحمل كلامه على ما أبطل حمل كلامه عليه، وحينئذٍ لا يكون ما ذكره السيّد رافعاً لغاية السّقوط.

(١) **قوله: «وهذا مبنيّ»**. أي: ما ذكر من الأولويّة مبنيّ.

(٢) **قوله: «ما ذكره السّيرافي»**. أي: أبو سعيد السّيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان المتوفّى سنة ٣٦٨هـ. وإنّما ذكره السّيرافيّ في شرح «هذا بابُ ما يُحمل فيه الاسم على اسم بُني عليه الفعل مرّةً، ويحمل مرّةً أُخرى على اسم مبنيّ على الفعل» من «شرح كتاب سيبويه» ١: ٣٨٩ـ٣٩١:

اعلم أنّ الكلام إذا كان مبتدأ وخبراً، ثمّ عطفت عليه جملة في أوّلها اسم وبعده فعل مشتغل بضميره، كان الاختيار رفع الاسم الثّاني بالابتداء كحاله لو لم تكن قبله جملة كقولك: «زيد أفضل منك وعمرو كلّمته» و: «زيد أخوك وأبوك قمت إليه» لأنّه لم يتقدّم ⇐

⇐ الجملة الثّانية شيء يوجب إضمار الفعل النّاصب للاسم الّذي في أوّله فصار بمنزلة مبتدأ.

وقد قدّمنا أنّ الجملة الأُولى إذا كانت مصدّرة بفعل مضمر كان الاختيار في الاسم الّذي في الجملة الثّانية النّصب، على إضمار فعل يفسّره الفعل الّذي بعده فهذان أصلان لما يشتمل عليه هذا الباب.

وذلك أنّك إذا قلت: «زيد لقيته وعمرو كلّمته» ففيه جملتان: إحداهما: مبنيّة على اسم ولا موضع لها، والأُخرى: مبنيّة على فعل ولها موضع. فالجملة الّتي هي مبنيّة على اسم قولك: «زيد لقيته كما هو» لأنّ «زيداً» مبتدأ، و«لقيته» خبره، والجملة الّتي هي مبنيّة على فعل قولك: «لقيته» لأنّه فعل وفاعل، وهذه الجملة الّتي هي فعل وفاعل خبر «زيد».

ومعنى قولنا: «جملة لها موضع» هو: أنّا متى نحّينا الجملة جاز أن يقع موقعها اسم واحد فيلحقه الإعراب. والجملة الّتي ليس لها موضع: هي الّتي إذا نحّيناها لم يقع موقعها اسم. فأمّا الجملة الّتي لها موضع فقولك: «مررت برجل أبوه قائم» و: «رأيت رجلاً قام عمرو إليه» لأنّك لو نحّيت «أبو قائم» أو «قام عمرو إليه» لقلت: «مررت برجل قائم» و: «رأيت رجلاً قائماً» فيقع موقع الجملة اسمٌ واحدٌ. وقولك: «مررت برجل أبوه قائم» هو جملة ليس لها موضع من الإعراب؛ لأنّك لو نحّيتها كما هي لم يقع موقعها اسم. فإذ قد وطّأنا أمر الجمل نرجع إلى قولك: «زيد لقيته وعمرو كلّمته» قال سيبويه: «أنت في «عمرو» بالخيار، إن شئت نصبته وإن شئت رفعته» وذلك أنّه قد تقدّمته جملتان: إحداهما مبنيّة على اسم وهي قولك: «زيد لقيته كما هو» والأُخرى قولك: «لقيته» فإن عطفته على الجملة الّتي هي: «زيد لقيته كما هو» رفعت «عمراً» لأنّ صدر الجملة اسم، وإن عطفته على الجملة الّتي هي «لقيته» نصبت، لأنّ صدر الجملة فعل، فيصير بمنزلة قولك: «لقيت زيداً وعمراً كلّمته».

وقد أنكر الزّياديّ وغيره من النحويّين هذا على سيبويه فقالوا: إذا قلنا: «زيد لقيته وعمرو كلّمته» لم يجز حمل «عمرو» على «لقيته» وذلك أنّ «لقيته» جملة لها موقع، ألا ⇐

⇐ ترى أنّك تقول: «زيد ملقيّ» و «زيد قائم» فيقع موقعها اسم واحد، وهي خبر لـ«زيد» وكلّ شيءٍ عطفت عليها وقع موقعها وصار خبراً لـ«زيد» كما هي خبر له، و«عمرو كلّمته» لا يجوز أن يكون خبراً لـ«زيد» ألا ترى أنّك تقول: «زيد عمرو كلّمته» فالهاء تعود على «عمرو» ولا شيء يعود إلى «زيد» من الجملة.

فإن جعلت في «عمرو كلّمته» ما يعود إلى «زيد» جاز حينئذٍ ما قال سيبويه من الوجهين جميعاً، وذلك قولك: «زيد لقيته وعمرو كلّمته عنده» فتجعل الهاء في «عنده» عائدةً إلى «زيد». أو في «كلمته» وتجعل الأُخرى عائدةً إلى «عمرو» لأنّك في هذا الوجه إذا عطفت «عمرو كلّمته عنده» على «لقيته» الّذي هو خبر «زيد» جاز وصار خبراً له أيضاً، ألا ترى أنّك تقول: «زيد عمرو كلّمته عنده» فتصير الجملة خبراً لـ«زيد».

وأظنّ سيبويه إنّما أراد ذلك إذ جعل في الجملة الثّانية ضميراً يعود إلى «زيد» واشتغل بأن أرانا جواز ردّ الجملة الثّانية إلى المبتدأ مرّةً وإلى المفعول مرّةً، ولم يشتغل بتصحيح لفظ المسألة اهـ.

وقال المحقّق الرّضي في باب الاشتغال من «شرح الكافية» ١: ١٧٥: وهذا المثال ـ أعني: «زيد قام وعمرو كلّمته» مثال أورده سيبويه، واعترض عليه بأنّه لا يجوز فيه العطف على الصّغرى لأنّها خبر المبتدأ، والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة الّتي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير إلى المبتدأ، وليس في «عمرو كلّمته» ضمير راجع إلى «زيد».

وبعبارة أُخرى: وهي أنّه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه، ولو قلت: «زيد كلّمت عمراً» لم يجز.

وبعبارةٍ أُخرى للأخفش وهي أنّه لا يجوز عطف جملة لا محلّ لها على جملة لها محلّ. واعتذر لسيبويه بأعذار أحدها للسيرافيّ ـ وهو جواب عن جميع العبارات ـ أنّ غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال، بل تبيين جملة اسميّة الصّدر فعليّة العُجُز معطوف عليها، أو على الجزء منها.

⇐

أنّه إذا رفع «عمرو» فالجملة عطف على الجملة الاسميّة فلا حاجة إلى الضّمير، وإذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الجملة الفعليّة الّتي هي خبر المبتدأ والضّمير محذوف ـ أي: وأكرمت عمراً عنده أو في داره ـ.

وإنّما ترك سيبويه في المثال ذكر الضّمير؟ لأنّ غرضه تعيين جملة اسميّة خبرها جملة فعليّة، وتصحيح المثال إنّما يكون باعتبار الضّمير وقد اعتمد فيه على علم السّامع.

[كلام ابن الحاجب]

والّذي يشعر به كلام بعض المحقّقين[1] أنّ المعطوف عليه في الوجهين هو

⇐ وتصحيح المثال إليك بزيادة ضمير فيه نحو: «عمرو كلّمته في داره» أو «لأجله» أو نحو ذلك وإنّما سكت سيبويه عن هذا اعتماداً على علم السّامع أنّه لابدّ للخبر ـ إذا كان جملةً ـ من ضمير، فيصحّح المثال إذا أراد.

وأجاب بعضهم عن الوجه الأوّل بأنّه ليس بمسلّم أنّ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع، ألا ترى إلى قولهم: «ربّ شاة وسخلتها» وردّ بأنّ «سخلتها» أيضاً نكرة ـ كما يأتي في باب المضمرات ـ.

وأُجيب عن الوجه الثّاني بأنّك تقول: «زيد لقيته وعمراً» ولو قلت: «زيد لقيت عمراً» لم يجز، فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه.

وأجاب أبو عليّ عن اعتراض الأخفش بأنّ الإعراب لمّا لم يظهر في المعطوف عليه جاز أن يعطف عليه جملة لا إعراب لها.

وأسدّ الاعتراضات هو الأوّل، والجواب ما قال السّيرافي. ثمّ إنّ مثل هذا المثال أجازه سيبويه مسوّياً بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه، ومنعه الأخفش لخلوّ المعطوف عن الضّمير، وجوّزه أبو عليّ على أنّ الرّفع فيه أولى من النّصب، وإن زدت في الجملة المعطوفة ضميراً راجعاً إلى المبتدأ الأوّل فلا خلاف في جوازه اهـ.

(١) **قوله: «كلام بعض المحقّقين»**. وهو ابن الحاجب في باب ما أضمر عامله على شريطة ⇐

جملة «زيد قام» لأنّها ذات وجهين: فالرّفع بالنّظر إلى اسميّتها، والنّصب بالنّظر إلى فعليّتها، والمعطوف عليه في الوجهين واحد، واختلاف الإعرابين باختلاف الاعتبارين، وبهذا يحصل المناسبة.

ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقّته وإن ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول.

﴿ **إلّا لمانع** ﴾ مثل أن يراد في إحداهما التجدّد، وفي الأُخرى الثّبوت مثل: «زيد قام وعمرو قاعد».

⇐ التّفسير من كتاب «الإيضاح» ـ شرح «المفصّل» ـ ١: ٣١٤: وأمّا الموضع الّذي يستوي فيه الأمران فأن تكون الجملة الأُولى ذاتَ وجهين: مشتملة على جملةٍ اسميّة، وجملة فعليّة، فيكون الرّفع على تأويل الاسميّة والنّصب على تأويل الفعليّة.

فإنْ زعم زاعم أنّ هذا المعنى يقتضي تقابلها فيرجعُ الأمرُ إلى ما كان عليه وهو اختيار الرّفع؟ والجواب: أنّ قرينة النّصب أقوى من قرينة الرّفع، لقربها من الثّانية، لأنّ الفعليّة منهما هي الّتي تلي الثّانية فلمّا ترجّحت عليها قابَلَ ما فيها من الرُّجْحان ذلك الأصل، وقابلَتْ هي باعتبار نفسها بالجملة الاسميّة، فاستوى الأمران لذلك، فلذلك كان «زيد قام وعمرو أكرمته» مستويان اهـ.

قال الجرجاني: ففي هذه العبارة إشعار بأنّ المعطوف عليه في الرّفع والنّصب شيء واحد ففي الرّفع مؤوّل بالاسميّة وفي النّصب بالفعليّة نظراً إلى الخبر الّذي هو محطّ الفائدة، ويقوي ذلك أنّه لم يتعرّض أنّ النّصب يحتاج إلى تقدير ضمير في المعطوف وعلى هذا يكون كلام سيبويه في المثال الّذي جارياً على ظاهره، غير محتاج إلى ما ارتكبه السّيرافيّ في تصحيحه.

وقال الرّوميّ معترضاً على ابن الحاجب: وفي هذه العبارة تكلّفان:

أحدهما: في معنى الاشتمال على جملة اسميّة، لأنّ المشتمل عين المشتمل.

والثّاني: في معنى التّأويل بالاسميّة، فإنّ الاسميّة صريحة لا حاجة فيها إلى التّأويل، اللهمّ إلّا أن يقال: مبنيّ على المشاكلة.

أو يراد في إحداهما المضيّ وفي الأُخرى المضارعة مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ**﴾(١) وقوله: ﴿**فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ**﴾(٢).

أو يراد في إحداهما الإطلاق وفي الأُخرى التّقييد بالشّرط مثل: «أكرمت زيداً وإن جئتني أُكرمك أيضاً».

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ**(٣) **وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكاً لَقُضِيَ الْأَمْرُ**﴾(٤).

﴿**تذنيبٌ**(٥)**:**﴾ شبه تعقيب باب **الفصل والوصل** بالبحث عن الجملة الحاليّة

---

(١) الحج: ٢٥.

(٢) البقرة: ٨٧.

(٣) **قوله: «ومنه قوله ـ تعالى ـ: «وقالوا لولا أُنزل عليه ملك»**. وذلك أنّ جملة «قضي الأمر» عطف على جملة «قالوا» وهي ـ أي: «قضي الأمر» مقيّدة بالشّرط ـ أي: «لو أنزلنا» ـ لأنّ الشّرط قيد للجزاء.

وليست جملة «قضي الأمر» عطفاً على «لولا أُنزل» ـ وهو مقول القول في «قالوا» ـ لأنّها ليست من مقولهم، بل مقول الله ـ تعالى ـ. والمعنى ـ كما قيل:

هلّا أُنزل عليه ملك فنعرف أنّه مرسل من الله فنؤمن به وننجو، ولكن قضي الأمر بهلاكهم وعدم إيمانهم لو أنزلنا ملكاً.

والجامع بين الجملتين أنّ الأُولى تضمّنت أنّ نزول الملك يكون على تقدير وجوده سبب نجاتهم وإيمانهم، وتضمّنت الثّانية أنّ نزوله سبب هلاكهم وعدم إيمانهم، والغرض من الجملتين واحد وهو بيان ما يكون نزول الملك سبباً له.

(٤) الأنعام: ٨.

(٥) **قوله: «تذنيب»**. قال الرّومي: قيل: الفرق بين التّذنيب والتّنبيه مع اشتراكهما في أنّ كلاً منهما يتعلّق بالمباحث المتقدّمة أنّ ما ذكر في حيّز التّنبيه بحيث لو تأمّل المتأمّل في المباحث المتقدّمة يفهم منها، بخلاف التّذنيب.

وكونها بالواو تارة وبغير الواو أُخرى بالتّذنيب ـ وهو جعل الشّيء ذِنابةً[١] للشّيء ـ فكأنّ هذا تتميم لباب **الفصل** و**الوصل** وتكميل له.

[تقسيم الحال إلى مؤكدة ومنتقلة]

[المؤكّدة] و**الحال** على ضربين[٢]:

---

(١) **قوله: «ذُنابة»**. ذِنَابَةُ الشّيء: آخِره، الكسر عن ثعلب والضمّ عن أبي عبيد.

(٢) **قوله: «والحال على ضربين»**. هذا مأخوذ عن المحقّق الرّضي في شرح «الكافية» ١: ١٩٩: الحال على ضربين: منتقلة ومؤكّدة ولكلّ منهما حدّ لاختلاف ماهيّتهما.

فحدّ **المنتقلة**: جزء كلام يتقيّد بوقت حصول مضمونه تعلّق الحدث الّذي في ذلك الكلام بالفاعل أو بالمفعول أو بما يجري مجراهما، فبقولنا: «جزء كلام» تخرج الجملة الثّانية في نحو: «ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه» إذا لم نجعلها حالاً.

ويخرج قولنا: «حصول مضمونه» المصدر في نحو: «رجع القهقرى» لأنّ الرّجوع يتقيّد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه. ويخرج النّعت بقولنا: «يتقيّد» تعلّق الحدث بالفاعل أو المفعول، فإنّه لا يتقيّد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلّق، وقولنا: «أو بما يجري مجراهما» يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويّين نحو: ﴿ **هَـٰذَا بَعْلِي شَيْخاً** ﴾ [هود: ٧٢]، والحال عن المضاف إليه الّذي لا يكون في المعنى فاعلاً أو مفعولاً للمضاف ويدخل في الحدّ الحال في نحو قوله:

* وقد أغتدي والطّير في وُكُناتها *

وحدّ **المؤكّدة**: اسم غير حدث يجيء مقرّراً لمضمون جملة، فقولنا: «غير حدث» احتراز عن المنصوب في نحو: «رجع رجوعاً» اهـ مختصراً.

وقال السكّاكيّ: الحال نوعان: حال بالإطلاق، وحال تسمّى مؤكّدة، ولكلّ واحدٍ من النّوعين أصل في الكلام، ولهما معاً نهج في الاستعمال واحد.

فأصل النّوع الثّاني: هو أن يكون وصفاً ثابتاً نحو: «هو الحقّ بيّناً» و: «زيد أبوك شفيقاً» و: «ذاك حاتِم سخيّاً جواداً» قال: وفي التّنزيل: ﴿ **إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً** ﴾ [يوسف: ٢].

⇐

⇐ وأصل النّوع الأوّل: هو أن يكون وصفاً غير ثابتٍ من الصّفات الجارية كاسم الفاعل واسم المفعول، نحو: «جاء زيد راكباً» و: «سلّم عليّ قاعداً» و: «ضربت اللّصّ مكتوفاً» و: «قتلته مقيّداً» ويمتنع أن يقال: «جاء زيد طويلاً» أو «قصيراً» أو «أسود» أو «أبيض» اللهمّ إلّا بتأويل. قال: ونهجهما في الاستعمال أن يأتيا عاريين من حرف النّفي كما يقال: «هو الحقّ بيّناً» دون «لا خفيّاً» و«جاء زيد راكباً» دون «لا ماشياً» أو «ماشياً» دون «لا راكباً».

وحقّ النّوعين: أن لا يدخلهما الواو، نظراً إلى إعرابهما الّذي ليس بتبع، لأنّ هذه الواو ـ وإن كنّا نسمّيها واو الحال ـ أصلها: العطف ونظراً إلى أنّ حكم الحال مع ذي الحال أبداً نظير حكم الخبر مع المخبر عنه ـ ألا تراك إذا ألغيت «هو» في قولك: «هو الحقّ بيّناً» بقي: «الحقّ بيّن» و«جاء» في قولك: «جاء زيد راكباً» بقي «زيد راكب» و«ضربت» في قولك: «ضربت اللّصّ مكتوفاً» بقي: «اللّصّ مكتوف» وكذا الباب فتجد الحال وذا الحال خبراً ومخبراً عنه ـ والخبر ليس موضعاً لدخول الواو.

والتّحقيق فيه هو أنّ الإعراب لا ينتظم الكلمات كقولك: «ضرب زيد اللّصّ مكتوفاً» إلّا بعد أن يكون هناك تعلّق ينتظم معانيها.

فإذا وجدت الإعراب في موضع قد تناول شيئاً بدون الواو، كان ذلك دليلاً على تعلّق هناك معنويّ، فذلك التعلّق يكون مغنياً عن تكلّف تعلّق آخر.

وإذا عرفت هذا ظهر لك أنّ الأصل في الجملة ـ إذا وقعت موقع الحال ـ أن لا يدخلها الواو، لكنّ النّظر إليها من حيث كونها جملة ـ مفيدةً مستقلّة بفائدةٍ غير متّحدةٍ بالأولى اتّحادها إذا كانت مؤكّدة مثلها في قولك: «هو الحقّ لا شبهة فيه» وفي قوله ـ عزّ قائلاً ـ: ﴿الم * ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ١ ـ ٢]، وغير منقطعةٍ عنها لجهات جامعة بينهما، كما ترى في نحو: «جاء زيد تقاد الجنائب بين يديه» و: «لقيت عمراً سيفه على كتفه» ـ يبسط العذر في أن يدخلها واو للجمع بينها وبين الأولى مثله في نحو: «قام زيد وقعد عمرو».

⇐

⇐ وإذا تمهّد هذا فنقول: الضّابط فيما نحن بصدده هو أنّ الجملة متى كانت واردةً على أصل الحال ـ وذلك أن تكون فعليّةً لا اسميّةً، لأنّ الاسميّة دالّة على الثّبوت ـ وعلى نهجها أيضاً ـ بأن تكون مثبتةً ـ فالوجه ترك الواو، جرياً على موجب الحال نحو: «جاءني زيد يسرع» أو «يتكلّم» أو «يعدو فرسه» ولذلك لا تكاد تسمع نحو: «جاءني زيد ويسرع».

ومتى لم تكن واردةً على أصل الحال ـ وذلك أن تكون اسميّةً في الحال غير المؤكّدة ـ فالوجه الواو، نحو: «جاءني زيد وعمرو أمامه» و: «رأيت زيداً وهو قاعد».

ما جاء بخلاف هذا إلّا صُوَرٌ معدودة أُلحقت بالنّوادر، وهي: «كلّمته فوه إلىٰ فيَّ» و: «رجع عَوْدُهُ على بَدْئِهِ» وبيت «الإصلاح» ـ أي: إصلاح المنطق لابن السكّيت ـ:

نصف النّهار الماءُ غامره ... ورفيقه بالغيب لا يَدْري

أو ما أنشده الشّيخ أبو عليّ في «الأغفال»:

ولولا جَنَانُ اللّيلِ ما آب عامرٌ ... إلى جعفرٍ سِرْباله لم يمزّق

ومتى كانت واردة على أصل الحال لكن لا على نهجها فالوجه جواز الأمرين معاً نحو قولك: «جعلت أمشي ما أدري أين أضع رجلي» و: «جعلت أمشي وما أدري أين أضع رجلي» وقوله:

مَضَوْا لا يريدون الرَّواح وغالَهم ... من الدَّهْر أسباب جرينَ على قَدْرِ

وقوله:

لو أنَّ قوماً ـ لارتفاع قبيلةٍ ... دخلوا السّماء ـ دخلتها لا أُحْجَبُ

وقوله:

أكسبته الوَرِقُ البِيْضُ أباً ... ولقد كان ولا يُدْعَى لأب

وقوله:

أقادوا من دمي وتوعّدوني ... وكنتُ وما يُنَهْنِهُني الوعيدُ

إلّا أنّ ترك الواو أرجح.

والفعل الماضي ـ منفياً، ومثبتاً ـ لوروده لا على نهج الحال لا محالة ـ أمّا منفيّاً فلحرف ⇐

⇐ النّفي، وأمّا مثبتاً فلحرف «قد» ظاهراً أو مقدّراً، ليقرّبه من زمانك حتّى يصلح للحال ـ منتظم في سلك المضارع المنفيّ: لك أن تقول: «أخذتُ أجتهد ما كان يعينني أحد» وأن تقول: «أخذتُ أجتهد وما كان يعينني أحد» وكذا: «أتاني قد جهده السّير» ـ بدون الواو ـ أو «وقد جهده السّير» ـ بالواو ـ إلّا أنّ ترك الواو في النّفي وفي الإثبات أرجح.

وأمّا الظّرف فحيث احتمل أن يكون جملةً فعليّة وأن لا يكون ـ بحسب التقديرين وتردّد لذلك بين أن يكون وارداً على أصل الحال وغير وارد ـ جاء الأمران فيه، يقال: «رأيته على كتفه سيف» ـ بدون الواو تارةً ـ و: «على كتفه سيف» ـ بالواو أُخرى ـ.

هذا، ثمّ من عرف السّبب في تقديم الحال ـ إذا أُريد إيقاعها عن النّكرة ـ تنبّه بجواز إيقاعها عن النّكرة مع الواو، في مثل «جاءني رَجُلٌ وعلى كتفه سيف»، ولمزيد جوازه في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ** ﴾ [الحجر: ٤]، ـ على ما قدّمت ـ وتنبّه لوجوب الواو في نحو: «جاءني رجل وعلى كتفه سيف» عند إرادة الحال، ولوجوب تركه فيه عند إرادة الوصف، لامتناع عطف الصّفة على موصوفها فتأمّل.

وأمّا «ليس» فلما قام مع خبره مقام الفعل المنفيّ جاء كثيراً: «أتاني وليس معه غيره» و: «أتاني ليس معه غيره» قال:

إذ جرى في كفّه الرّشاء   خلا القليب ليس فيه ماء

إلّا أنّ ذكر الواو أرجح، ووقوعه في الكلام أدور اه. [المفتاح: ٣٨٣ـ٣٨٧].

وقال ابن هشام: تنقسم باعتبارات:

الأوّل: انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين: **منتقلة** وهو الغالب، و**ملازمة**، وذلك واجب في ثلاث مسائل:

إحداها: الجامدة غير المؤوّلة بالمشتق، نحو: «هذا مالك ذهباً» و: «هذه جُبّتك خزّاً» بخلاف نحو: «بعتهُ يداً بِيَدٍ» فإنّه بمعنى متقابضين، وهو وصف منتقل، وإنّما لم يؤوّل في الأوّل؛ لأنّها مستعملة في معناها الوضعي، بخلافها في الثّاني، وكثير يتوهّم أنّ الحال الجامدة لا تكون إلّا مؤوّلة بالمشتق، وليس كذلك.

⇐

⇐ الثّانية: المؤكّدة نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِراً﴾ [النّمل: ١٠]، اهـ قالوا: ومنه ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً﴾ [فاطر: ٣١]، لأنّ الحقّ لا يكون إلّا مصدّقاً، والصواب أنّه يكون مصدّقاً ومكذّباً، وغيرهما، نعم إذا قيل: «هو الحقّ صادقاً» فهي مؤكّدة.

الثّالثة: الّتي دلّ عاملُها على تجدّد صاحبها، نحو: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً﴾ [النساء: ٢٨]، ونحو: «خلق الله الزّرافة يديها أطولَ من رجليها» الحال «أطول»، و«يديها»: بدل بعض، قال ابن مالك بدر الدّين: ومنه ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً﴾ [الأنعام: ١١٤]، وهذا سهو منه؛ لأنّ الكتاب قديم.

وتقع الملازمَةُ في غير ذلك بالسَّمَاع، ومنه ﴿قَائِماً بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]، إذا أعرب حالاً، وقولُ جماعةٍ: إنّها مؤكّدة وَهَمٌ، لأنّ معناها غير مستفاد ممّا قبلها.

الثّاني: انقسامها ـ بحسب قصدها لذاتها وللتّوطئة بها ـ إلى قسمين: مقصودة وهو الغالب، ومُوطِّئة وهي الجامدة الموصوفة نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً﴾، فإنّما ذكر «بشراً» توطئة لذكر «سويّاً» وتقول: «جاءني زيد رجلاً محسناً».

الثّالث: انقسامها ـ بحسب الزّمان ـ إلى ثلاثة: مُقارنة، وهو الغالب، نحو: ﴿وَهٰذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾ [هود: ٧٢]، ومُقَدَّرة، وهي المستقبلة كـ«مَرَرْتُ برجُلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً»، أي: مُقَدِّراً ذلك، ومنه ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، ومحكية، وهي الماضية نحو: «جاء زيدٌ أمسِ راكباً».

الرّابع: انقسامها ـ بحسب التّبيين والتّوكيد ـ إلى قسمين: مُبيِّنة، وهو الغالب، وتسمّى مؤسِّسَة أيضاً، ومؤكّدة، وهي الّتي يستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة:

١ ـ مؤكّدة لعاملها نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِراً﴾ [النّمل: ١٠].

٢ ـ ومؤكّدة لصاحبها نحو: «جاء القوم طُرّاً» ونحو: ﴿لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً﴾ [يونس: ٩٩].

٣ ـ ومؤكّدة لمضمون الجملة نحو: «زيدٌ أبوك عطوفاً».

⇐

مؤكّدة[١] يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسميّة على رأي[٢]، ومضمون

⇐ وأهمل النّحويّون المؤكّدة لصاحبها، ومثّل ابن مالك وولده بتلك الأمثلة للمؤكّدة لعاملها، وهو سهو.

وممّا يُشكل قولُهم في نحو: «جاء زيد والشّمس طالعة»: إنّ الجملة الاسميّة حال، مع أنّها لا تنحل إلى مفرد، ولا تبيّن هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي حال مؤكّدة:

فقال ابن جنّي: تأويلها «جاء زيد طالعةً الشّمسُ عند مجيئه» يعني فهي كالحال والنّعت السّببيَّيْنِ كـ«مررتُ بالدّار قائماً سُكّانها»، و«برجل قائم غِلْمانه».

وقال ابن عمرون: هي مؤوّلة بقولك مُبكّراً، ونحوه.

وقال صدر الأفاضل تلميذ الزّمخشريّ: إنّما الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة.

وقال الزّمخشري في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ**﴾ [لقمان: ٢٧]، في قراءة من رفع «البحر»: هو كقوله:

وقدْ أغتدي والطّيرُ في وُكُناتها ... [بمنجردٍ قيد الأوابل هيكل]

و«جئتُ والجيش مصطفٌّ» ونحوهما من الأحوال الّتي حكمها حكم الظّروف، فلذلك عَرِيَتْ من ضمير ذي الحال.

ويجوز أن يقدّر «وبحرها» أي: وبحر الأرض.

(١) أي: الحال على ضربين: **مؤكّدة** و **منتقلة** ولمّا تعرّض المصنّف في المتن للمنتقلة ولم يتعرّض للمؤكّدة، تعرّض الشّارح للمؤكّدة فعرّفها ولم يعرّف المنتقلة لأنّ الأشياء تعرف بأضدادها وللاستغناء عنها بما ذكره المصنّف، وكان السّياق يقتضي أن يقول: «مؤكّدة ومنتقلة» لكنّه أعرض عن ذكر القسم الثّاني بدليل ما قلناه، وقد وقع بعض الشّرّاح هاهنا في ورطةٍ لما رأى الشّارح لم يذكر قسيم المؤكّدة، فتصرّف في العبارة بما لا يرضى به صاحبه.

(٢) **قوله: «لتقرير مضمون الجملة الاسميّة على رأي»**. وهو ابن الحاجب قال المحقّق الرّضي في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢١٤ عند شرح قول ابن الحاجب: «ويجب في ⇐

الجملة مطلقاً على رأيٍ.

والحقّ أنّ **الحال** الّتي ليست ممّا يثبت تارة ويزول أُخرى كثيراً ما تقع بعد الجملة الفعليّة أيضاً، فمن اشترط في **المؤكّدة** كونها بعد جملة اسميّة لزمه أن يجعلها قسماً آخر غير **المؤكّدة والمنتقلة** ولْتُسَمَّ دائمةً أو ثابتةً.

[المنتقلة]

فبالجملة الحال **الغير المنتقلة** ليست محلّاً للواو، لشدّة ارتباطها بما قبلها، فلا بحث هاهنا إلّا عن **المنتقلة**، فنقول: ﴿**أصل الحال المنتقلة أن تكون بغير واو**﴾ لأنّها معربة بالأصالة لا بالتّبعيّة، والإعراب في الأسماء إنّما جيء به للدّلالة على المعاني الطّارئة عليها بسبب تركيبها مع العوامل، فهو دالّ على التّعلّق المعنويّ(١)

⇐ المؤكّدة»: أي: يجب حذف العامل في المؤكّدة، هذا على مذهب من قال: إنّ المؤكّدة لا تجيء إلّا بعد الاسميّة والظّاهر أنّها تجيء بعد الفعليّة أيضاً كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ**﴾ [البقرة: ٦٠]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ**﴾ [التوبة: ٢٥]، وقولهم: «تعال جائياً» و: «قم قائماً».

قال ـ تعالى ـ: ﴿**وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ**﴾ [الأعراف: ٥٤]، ـ على قراءة النّصب في الأربعة. وقال ـ تعالى ـ: ﴿**كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثاً**﴾ [النّحل: ٩٢]، اهـ.

وقال الهنديّ في شرح قوله: «يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسميّة»: كذا في شرح «المفتاح» للعلّامة وفي شرح قوله: «ومضمون الجملة مطلقاً على رأي»: ذهب إليه ابن مالك حيث قال في «التّسهيل» ويؤكّد بها ما نصبها من فعل أو اسم يشبهه، وتخالفهما لفظاً أكثر من توافقهما.

(١) **قوله: «التعلّق المعنويّ»**. والمراد من التّعلّق المعنويّ كونها قيداً للعوامل باعتبار كونها مبيّنة لهيئة الفاعل أو المفعول به الحاصلة تلك الهيئة له حين وقوع الفعل عنه أو عليه.

⇐

بينها وبين عواملها، فيكون مغنياً عن تكلّف معلّق آخر كالواو.

[دليل المسألة قول الرّضيّ وأنّ الحال والخبر والنّعت والوصف من وادٍ واحد]

واستدلّ المصنّف على ذلك بالقياس على **الخبر والنّعت**، فقال: لأنّها ـ أي: الحال ـ وإن كانت في اللّفظ فَضْلَةً يَتِمُّ الكلام بدونها، لكنّها ﴿**في المعنى حكم على صاحبها كالخبر**[1]﴾ بالنّسبة إلى المبتدأ، من حيث إنّك تثبت بالحال المعنى

⇐ وإن قيل: ما وجه الحاجة إلى الضّمير حينئذٍ؟ يقال: ليس الضّمير للربط بل لكونها مشتقّاً، فالحاجة إلى الضّمير إنّما هو لذات المشتقّ لا لوصفه العنواني وهي الحالية ـ كذا قال بعضهم ـ وهذا الكلام مأخوذ من السكّاكي في «المفتاح» كما تقدّم نقله.

(١) **قوله: «حكم على صاحبها كالخبر»**. قسّم الحال بالنّسبة إلى ذي الحال على قسمين:

الأوّل: أن يكون الحال بالنّسبة إلى ذي الحال بمنزلة الخبر من المبتدأ ـ أي: المبتدأ الاسمي بقانون: المطلق عند الإطلاق ينصرف إلى الفرد الكامل ـ فكما أنّ المبتدأ الاسمي لا يتمّ إلّا بالخبر كما قال ابن مالك:

والخبر الجزء المتمّ الفائِدَهْ كـ«الله بَرٌّ» و«الأيادي شاهِدَهْ»

فكذا ذو الحال لا يتمّ إلّا بالحال، ولكن إذا كان الحال قيداً لعامله ولا يتمّ المعنى بدونه، كما إذا كان في الكلام المنفيّ وتوجّه النّفي إلى القيد ـ كما تقدّم نقله عن الشّيخ ـ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارىٰ**﴾ [النساء: ٤٣]، وقوله ـ عزّ وعلا ـ: ﴿**لَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً**﴾ [الإسراء: ٣٧]، فلا معنى لهاتين الآيتين بدون الحال، إذ ليس المقصود النّهي عن الصّلاة والمشي.

والثّاني: أن يكون الحال بالنّسبة إلى ذي الحال بمنزلة النّعت من المنعوت، وذلك في غير الموضع الأوّل، حيث إنّ الوصف لا يدلّ إلّا على معنىً زائد، وأصل المعنى يستفاد بدونه، بخلاف الموضع الأوّل، فإنّ الحال كان بمنزلة الخبر في الدّلالة على أصل المعنى، وفِقْدان المعنى بدونه أساساً ـ كما مثّلنا ـ.

⇐

لذي الحال، كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ، فإنّك في قولك: «جاء زيد راكباً» تثبت الرّكوب لـ«زيد» كما في قولك: «زيد راكب».

[الفرق بين الحال والخبر عن الشّيخ في «دلائل الإعجاز»]

إلّا أنّ الفرق أنّك جئت به(١) لتزيد معنىً في إخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء إثبات الرّكوب له، بل أثبتّه على سبيل التّبَع، بخلاف الخبر فإنّك تثبت به المعنى ابتداءً وقصداً(٢).

⇐ فكلام الشّارح بعد ذلك ـ حيث يقلّل عن شأن الحال بإزاء الخبر ويقول بالفرق بينهما ـ ليس في محلّه.

(١) **قوله: «إلّا أنّ الفرق أنّك جئت به»**. هذا الفرق نقله عن الشّيخ عبدالقاهر في «دلائل الإعجاز» ١٦٤ وسيأتي نقل عبارته بقوله: واعلم أنّ الخبر ينقسم الخ ... فانتظر.

(٢) **قوله: «ابتداءً وقصداً»**. والحاصل ـ كما قرّره بعض أرباب الحواشي ـ أنّ الحال ليست حكماً في اللّفظ، لأنّ الحكم في اللّفظ إنّما يكون بالمسند مثل الخبر في قول القائل «زيد قائم» والفعل من «جاء عمّار» لكن الحال حكم في المعنى، أي: القائل في «جاء زيد راكباً» حكم بالرّكوب على «زيد» بالتّبَعِ لا بالأصالة، إذ استفادة هذا الحكم إنّما هو لكونه جعل قيداً للفعل العامل، وذلك أنّك إذا قلت: «جاء زيد راكباً» حكمت بالرّكوب تبعاً، وإذا قلت: «زيد راكب» حكمت بالرّكوب استقلالاً.

أي: قول القائل: «جاء زيد راكباً» يتضمّن أشياء ثلاثة:

الأوّل: مجيء زيد. والثّاني: ركوبه. والثّالث: اقتران ركوبه بمجيئه، والأوّل مستفاد من النّصّ على «جاء زيد» والأخيرين من الحال، لأنّ الحال قيّدت المجيء بأنّه مقارن للرّكوب والإخبار بالمقيّد يدلّ على وقوع القيد تبعاً لا أصالةً.

فثبت أنّ المقصود من إتيان الحال ليس إثباتها لصاحبها ابتداءً، بل المقصود ابتداءً إثبات شيء آخر لصاحبها ثمّ جيء بها لتقييد ذلك الشّيء بها، فيستفاد ثبوت الحال ⇐

﴿ ووصف له ﴾ أي: ولأنّ الحال في المعنى وصف لصاحبه ﴿كالنَّعْت ﴾ بالنّسبة إلى المنعوت، إلّا أنّك تقصد في الحال أنّ صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل، فهو قيد للفعل، وبيان لكيفيّة وقوعه، بخلاف النّعت فإنّ المقصود منه بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت، من غير نظر إلى كونه مباشراً للفعل أو غير مباشر.

ولهذا جاز أن يقع نحو «الأسود» و«الأبيض» و«الطّويل» و«القصير» ـ وما أشبه ذلك من الصّفات الّتي لا انتقال لها ـ نعتاً، لا حالاً.

[خلاصة الدّليل]

وبالجملة كما أنّ من حقّ **الخبر والنّعت** أن يكونا بدون الواو فكذلك **الحال**.

[سؤال]

فإن قلت: الخبر والنّعت قد يكونان مع الواو[1] أيضاً، أمّا الخبر فكخبر باب

⇐ لصاحبها بالتّبع بخلاف الخبر، لأنّ المقصود ابتداءً ثبوته للمبتدأ، فثبوت الخبر أصليّ وثبوت الحال تبعيّ.

(١) **قوله: «الخبر والنّعت قد يكونان مع الواو»**. قال المحقّق الرّضي في باب الاستثناء المفرغ من «شرح الكافية» ١: ٢٣٥: ويقع بعد «إلّا» من الملحقات بالمفعول الحال نحو: «ما جاء زيد إلّا راكباً» والتّمييز نحو: «ما امتلأ الإناء إلّا ماءً» ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ** ﴾ [الحجر: ٤]، الواو للحال، لأنّ صاحب الحال عامّ.

وقيل: الجملة صفة للنّكرة وأتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته الّتي هي جملة بـ«إلّا» فحصل للصّفة انفصال من الموصوف بوجهين: بكونها جملةً وبـ«إلّا» فجيء بالواو رابطةً.

ونحو ذلك قولهم في خبر «ليس» و«ما»: «ليس أحد إلّا وهو خير منك» و: «ما رجل إلّا ⇐

«كان» كقول الحَمَاسيّ:

فلمّا صرّح الشرّ(١) فأمسىٰ وهو عُريان

⇐ وأنت خير منه» وكذا في قولك: «ما كان أحد إلّا وأنت خير منه». وكذلك المفعول الثّاني في باب «علمت» نحو: «ما وجدت زيداً إلّا وهو فاضل».

وربّما جاء الواو في خبر «كان» بغير «إلّا» كقول أمير المؤمنين عليّ ـ صلوات الله عليه ـ: «قد كنت وما أُهدّد بالحرب» تشبيهاً بالحالية.

والسكّاكي جعله حالاً والفعليّة الحالية إذا كانت منفية صدّرت بالواو كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ مَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ وهو الّذي اختاره الشّيخ عبدالقاهر وسيأتي نقل كلامه وهو يصرّح بأنّ «كان» تامّة في جميع هذه الموارد والشّيخ الرّضي يعتبره ناقصةً وهو الظّاهر، لكثرة استعمالها كذلك، والوقوع في الكلام الفصيح أيضاً يؤيّد ذلك وعليه قول دعبل في مرثية أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ:

وليس حيّ من الأحياء نعلمه من ذي يَمَانٍ ولا بكر ولا مُضَرِ

إلّا وهم شركاء في دمائهم كما تشارك أيسار على جُزُرِ

(١) **قوله: «فلمّا صرّح الشّرّ»**. البيت من الهزج والقائل: الفِنْدُ الزِّمّانيّ واسمه شَهْل بن شيبان شاعر جاهليّ من فُرسان ربيعة والبيت من الأبيات التي قالها في حرب البسوس وأوردها أبو تمّام في مطلع باب الحماسة وهي:

عَفَوْنا عن بني ذُهْلٍ وقُلْنَا: القومُ إخْوانُ

عسى الأيّامُ أن يَرْجِعْـ ـنَ قوماً كالّذي كَانُوْا

فلمّا أَصْبَحَ الشَّرُّ فأَمْسَى وهو عُرْيَانُ

ولم يَبْقَ سوى العُدْوَا نِ دِنَّاهم كما دانوا

مَشَيْنَا مِشْيَةَ اللَّيْثِ غدا واللَّيْثُ غَضْبَانُ

بِضَرْبٍ فيه تَفْجِيعٌ وتخضيعٌ وإقْرَانُ

وطعن كفم الزِّقّ غذا والزِّقُّ مَلآنُ

وبعضُ الحلم عند الجَهْـ ـلِ للذِلَّةِ إذْعَانُ

⇐

وخبر «ما» الواقع بعد «إلّا» كقولهم: «ما أحدٌ إلّا وله نفس أمّارة».

وأمّا النّعت فكالجملة الواقعة صفة للنّكرة فإنّها قد تصدّر بالواو[1] لتأكيد لصوق الصّفة[2] بالموصوف والدّلالة على أنّ اتّصافه بها أمر مستقرّ كقوله ـ تعالى ـ:

⇐ فللشرّ نجاة حِيْـ ـنَ لا يُنْجِيْك إحْسَانُ

وفي البيت «أصبح» مكان «صرّح» ومعناه: واضح وأمّا «صرّح» ـ بالتشديد ـ فمعناه: انكشف وظهر. و«أمسى» معناه هنا: «صار».

«وهو عريان» تشبيه بليغ ـ أي: صار كالعريان ليس عليه ما يستره ـ.

قوله: «ولم يبق» عطف على «صرّح» و«العدوان» الظّلم. و«دنّاهم» جواب «لمّا» وأصله من «الدَّين» ـ بالفتح ـ وهو المجازاة، وفي المثل: «كما تدين تدان» ـ أي: كما تفعل تجازى بفعلك. وتسمية الفعل الأوّل مجازاة من المشاكلة لوقوعه في صحبة الثّاني والمعنى: لمّا انكشف الشّرّ ولم يبق إلّا الظّلم منهم والتعدّي باديناهم بمثل ما ابتدونا به.

والشّاهد في قوله: «وهو عريان» حيث اقترن خبر «أمسى» بالواو تشبيهاً له بالحال، ووجه الشّبه كونهما حكماً لصاحبهما.

(١) **قوله: «قد تصدّر بالواو»**. إليه ذهب صاحب «الكشّاف» وأبو البقاء، وقالا: إنّ الفصلَ بين الموصوف والصّفة بـ«إلّا» والواو، جائز، وقال الجمهور بعدم جوازه حتّى قال الأخفش: إنّه لا يجوز «ما مررت برجل إلّا قائم» إلّا بتقدير الموصوف على أنّه بدل من الأوّل كما نصّ عليه ابن هشام في آخر الباب الثّاني من «المغني» فما قاله التّفتازانيّ في شرح «المفتاح» ـ: إنّ التفريغ بالصّفة جائز بالاتّفاق ـ سهو.

(٢) **قوله: «لتأكيد لصوق الصّفة»**. يعني أنّها زائدة دخولها كخروجها ولذا جاء بدونها في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ** ﴾. وفائدتها تأكيد وصل الصّفة بالموصوف كما في سائر الحروف الزّوائد، وقد أثبت الواو الزّائدة الكوفيّون ـ كما في «المغني» ـ.

وفي «الكشّاف» في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ** ﴾:

فإن قلت: كيف عزلت الواو عن الجملة بعد «إلّا» ولم تعزل عنها في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ** ﴾؟

⇐

﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [١][٢] وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ [٣] ونحو ذلك.

[وجواب]

قلت: أمثال ذلك ممّا ورد على خلاف الأصل تشبيهاً بالحال.

على أنّ مذهب صاحب «المفتاح» أنّ قوله: «**ولها كتابٌ معلوم**» حال من «**قرية**» [٤] لكونها نكرةً في سياق النّفي، وذو الحال كما يكون

⇐ **قلت**: الأصل عزل الواو، لأنّ الجملة صفة لـ«قرية» وإذا زيدت فلتأكيد وصل الصّفة بالموصوف.

(١) الكهف: ٢٢.

(٢) **قوله: «كما في سبعة وثامنهم كلبهم»**. فإنّ الجملة صفة لـ«سبعة» كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ و: ﴿ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ **والقول** بأنّها واو الثّمانية ـ كما ذهب إليه الحريريّ في «الدّرّة» ـ أو بأنّها عطف على «سبعة» بتقدير المبتدأ، أي: «هم سبعة» والواو من المحكيّ فالمجموع مقولهم، أو من الحكاية وللتّصديق لقولهم ـ أي: «نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم» كما في «المغني» ـ **خروج** عن السّوق.

وفي «الكشّاف»: هذه الواو هي الّتي آذنت بأنّ الّذين قالوا: «سبعة» قالوه عن ثَبات علم ولم يرجموا بالظنّ كما يرجم غيرهم.

قال ابن عبّاس: حين وقعت الواو انقطعت العدّة أي: لم يبق بعدها عدّة عادّ يلتفت إليها.

(٣) الحجر: ٤.

(٤) **قوله: «حال من «قرية»**. يضعّفه أنّه يقتضي تقييد الإهلاك بالحال وهو ليس بمقصود، وإن كان إهلاك واقعاً في تلك الحال، وصاحب «الكشّاف» راعى جزالة المعنى فجعلها صفة، فإنّه من علماء البيان يرجّح جانب المعنى على جانب اللّفظ مع وقوعه صفة في آية أُخرى ـ كما سبق ـ.

⇐

معرفة يكون نكرة مخصوصة(١)، ....

⇐ وأبطل ابن مالك كونها صفة بوجوهٍ خمسةٍ:

أحدها: أنّ قياس الصّفة على الحال لا يصحّ، لأنّ بينهما فرقاً، لجواز تقديم الحال على صاحبها وتخالفهما في الإعراب، والتّنكير، والتّعريف، وإغناء الواو عن الضّمير.

الثّاني: أنّه مذهب لم يعرف لبصريّ ولا كوفيّ فلا يلتفت إليه.

الثّالث: انّه معلّل بما لا يناسب، لأنّ الواو تدلّ على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضدّ ما يراد من التّأكيد.

الرّابع: أنّ الواو فصلت الأوّل من الثّاني ولولاها لتلاصقا فكيف يقال: أكّدت لصوقها.

الخامس: أنّ الواو لو صلحت لتأكيد لصوق الصّفة لكان أولى المواضع بها موضعاً لا يصلح للحال نحو: «إنّ رجلاً رأيه سديد لسعيد» فـ«رأيه سديد» جملة نعت بها، ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيّتها للحال بخلاف قوله: ﴿**وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ**﴾ لأنّها بعد منفيّ كذا في شرح «التّسهيل» للفاضل المصريّ.

قال الهنديّ: وكلّها مندفعة:

أمّا الأوّل: فلأنّهم قاسوا الحال على الصّفة في أنّ الأصل فيها عدم الواو.

وأمّا الثّاني: فلأنّها زائدة وقد أثبتها الكوفيّون، فلا يكون قياساً في اللغة.

وأمّا الثّالث: فلأنّها لتأكيد اللّصوق، واللّصوق يناسب الجمع، لا لتأكيد مضمون الجملة.

وأمّا الرّابع: فلأنّ كونها بعد «إلّا» وكونها جملة يدلّ على انفصالها عمّا قبلها، فلا يصحّ قوله: «ولولاها لتلاصقا».

وأمّا الخامس: فلوقوعها فيما لا احتمال للحاليّة ـ أعني قوله ـ تعالى ـ: ﴿**سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ**﴾ ـ.

(١) **قوله: «يكون نكرة مخصوصة»**. قال الرّومي: يريد أنّ ذا الحال الّذي لم يتقدّم عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصةً، وذو الحال هاهنا ـ أعني «قرية» بسبب وقوعه في سياق النّفي ـ مخصّص، لأنّه في حكم الموصوف والمعنى: «على قريةٍ من القُرى»

⇐

⇐ ولذا لم يجب تقديم الحال عليه ـ كذا في شرح «المفتاح» ـ.

وردّ هذا التّوجيه بأنّه لا يأتي في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ سَبْعَةٌ وثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ إذ ليس «سبعة» في حكم الموصوفة حتّى يصحّ الحمل على الحال، فالحقّ أنّ قوله ـ تعالى ـ: «وثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ» صفة «سبعة» كما يشهد به أخواه ـ أعني: «ثَلاَثَةٌ رابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ» و: «خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ» إذ لو حمل على الحال لخرج النّظم عن الانتظام.

ولا شكّ أنّ معنى الجمع يناسب معنى اللّصوق، وباب المجاز مفتوح فليحمل الواو عليه تأكيداً للصوق المذكور، لتكون هذه الواو أيضاً فرعاً للعاطفة كالّتي بمعنى «مع» والحاليّة والاعتراضيّة.

وهاهنا بحث وهو أنّ المذكور في كتب النّحو أنّ وجوب تقديم الحال على صاحبها عند تمحّض تنكيره بناءً على أنّها لو تأخّرت لالتبست بالصّفة في حالة النّصب نحو قولنا: «ضربت رجلاً راكباً» ثمّ قدّمت في حالة الرّفع والجرّ ـ وإن لم يلتبس ـ طرداً للباب.

وهذا الالتباس جارٍ فيما إذا كان ذو الحال نكرة مخصوصةً لجواز الصّفة بعد الصّفة، فيلزم أن يجب تقديمها عليه أيضاً، وإلاّ فما الفرق.

نعم الواو رافع لالتباس الحال بالوصف، ولهذا لم يقدّم على ذي الحال في الآية إلاّ أنّ الكلام في بناء عدم التّقديم على كون ذي الحال في حكم الموصوف.

ولك أن تفرّق بأنّ الالتباس فيما إذا كان ذو الحال نكرة محضة أشدّ، لأنّ الحال تبيّن الهيئة، والوصف يبيّن الذّات، والنّكرة إلى بيان الذّات أحوج منها إلى بيان الهيئة، فالحمل على الوصف حينئذٍ أرجح، وأمّا إذا وصف مرّةً فقد حصل بيان الذّات، وناسب أن يبيّن الهيئة بعده، فالحمل على الحال حينئذٍ أرجح.

بقي أن يقال: إذا كفى مطلق تخصيص ذي الحال في دفع وجوب تقديم الحال عليه لم يجب ذلك التّقديم في مثل: «جاءني راكباً رجل» بل لم يتصوّر تمحّض تنكير ذي الحال لتخصيصه بتقدّم الحكم عليه، وهذا خلاف ما صرّحوا به.

ولا يرد على هذا ما أورد على القول بتخصيص الفاعل في مثل: «جاءني رجل» بتقديم

⇐

وحمله على الوصف[١] ـ كما هو مذهب صاحب «الكشّاف» ـ سهو[٢].

[الأصل في الحال]

فأصْلُ الحال أن تكون بغير واو ﴿ولكن خولف﴾ هذا الأصل[٣] ﴿إذا كانت﴾ الحال ﴿جملة﴾ وإنّما جاز كونها جملة[٤] لأنّ مضمون الحال قيد لعاملها ويصحّ

⇒ الحكم من أنّ التّخصيص لمّا كان بالحكم كان التّخصيص حاصلاً بعد الحكم فالحكم كان على غير مخصّص، وهذا ظاهر فليتأمّل.

والأوجه عندي أن يعلّل جواز الحال في الآية بلا تقديم ذي الحال عليه بما أشرت إليه من كون الواو رافعاً للالتباس ـ كما أشار إليه الشّارح في آخر هذا الباب ـ فحينئذٍ لا يرد قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ فتدبّر.

(١) **قوله: «وحمله على الوصف»**. هذا من جملة كلام السّكّاكيّ اعتذار من جانب الزمخشريّ بأنّه سهو، والسّهو معفوّ، إنّما المؤاخذة على الخطأ. قال الهنديّ: وليس بسهوٍ لأنّه مصرّ على ذلك، وصرّح بذلك في مواضع متعدّدةٍ.

(٢) **قوله: «سهو»**. إذ لم يثبت واو بهذا المعنى ـ كما نصّ عليه الرّومي ـ. وقال غيره: إذ لا ضرورة تلجئ إلى الفصل بين الصّفة والموصوف بالواو المشعرة بالمغايرة المنافية لتنزيلها منزلة شيءٍ واحد، لكمال الاتّصال بينهما، وقد صرّح الشّيخ عبدالقاهر في «المسائل المشكلة» بأنّ أمثال هذا من الجمل الواقعة حالاً الجائزة فيها الواو، وتركها. الأوّل: كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾، والثّاني: كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾.

(٣) **قوله: «خولف هذا الأصل»**. أي: في الجملة وهي ما إذا لم يكن مضارعاً مثبتاً.

(٤) **قوله: «وإنّما جاز كونها جملةً»**. قال المحقّق الرّضي في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢١١: امّا جواز كون الحال جملةً؛ فلأنّ مضمون الحال قيد عاملها، ويصحّ أن يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد.

وأمّا وجوب كونها خبريّةً، فلأنّ مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون ⇐

أن يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد.

﴿فإنّها﴾ أي: الجملة الواقعة حالاً ﴿من حيث هي جملة مستقلّة بالإفادة﴾ ـ من غير أن تتوقّف على التّعلّق بما قبلها ـ وإن كانت من حيث هي حال غير مستقلّة بل متوقّفة على التّعلّق بكلام سابق عليها، لما مرّ مِن أنّك لا تقصِد بالحال إثبات الحكم ابتداء، بل تثبت أوّلاً حكماً ثمّ توصل به الحال وتجعلها من صلته، لتثبت[1] على سبيل التّبع له[2]. ﴿فتحتاج﴾ الجملة الواقعة حالاً بسبب كونها مستقلّة من حيث هي جملة ﴿إلى ما يَرْبِطُهَا بصاحبها﴾ الّذي جعلت حالاً عنه.

[روابط الحال]

﴿وكلّ من الضّمير والواو[3] صالح للرّبط، والأصل الضّمير[4] بدليل الاقتصار

⇐ عامله بوقت وقوع مضمون الحال، فمعنى قولك: «جاءني زيد راكباً» أنّ المجيء ـ الّذي هو مضمون العامل ـ واقع وقت وقوع الرّكوب الّذي هو مضمون الحال، ومن ثمّة قيل: إنّ الحال يشبه الظّرف معنىً.

والإنشائيّة إمّا طلبيّة أو إيقاعيّة بالاستقراء، وأنت في الطّلبيّة لست على يقين من حصول مضمونها، فكيف تخصّص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون.

وأمّا الإيقاعيّة نحو: «بعت» و«طلّقت» فإنّ المتكلّم بها لا ينظر أيضاً إلى وقت يحصل فيه مضمونها، بل مقصوده مجرّد إيقاع مضمونها، وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع، بلى يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ أنّ وقت التلفّظ بلفظ الإيقاع وقت وقوع مضمونه.

(١) **قوله: «لتثبت»**. أي: الحال.

(٢) **قوله: «على سبيل التّبع له»**. أي: للحكم.

(٣) **قوله: «وكلّ من الضّمير والواو»**. أمّا الضّمير فلكونه عبارةً عن المرجع. وأمّا الواو فلكونه موضوعاً لربط ما بعدها بما قبلها.

(٤) **قوله: «والأصل الضّمير»**. قال الرّضي في باب المبتدأ والخبر من «شرح الكافية» ١: ٩١:

⇐

⇐ اعلم أنّ خبر المبتدأ قد يكون جملةً ـ اسميّة أو فعليّة ـ وإنّما جاز أن يكون جملةً لتضمّنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمّن المفرد له.

وقال ابن الأنباريّ وبعض الكوفيّين: لا يصحّ أن تكون طلبيّة؛ لأنّ الخبر ما يحتمل الصّدق والكذب.

وهو وَهَمٌ وإنّما أُتُوا من قبل إبهام لفظ «خبر المبتدأ» وليس المراد بخبر المبتدأ عند النُّحاة ما يحتمل الصّدق والكذب ـ كما أنّ الفاعل عندهم ليس من فعل شيئاً ـ ففي قولك: «أزيد عندك» يسمّون الظّرف خبراً مع أنّه لا يحتمل الصّدق والكذب، بل الخبر عندهم ما ذكره المصنّف ـ: وهو المجرّد المسند المغاير للصّفة ـ.

ويدلّ على جواز كونه طلبيّة قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَباً بِكُمْ** ﴾.

وأيضاً اتّفقوا على جواز الرَّفع في نحو قولهم: «أمّا زيد فاضربه».

وقال ثعلب: لا يجوز أن يكون قسميّةً نحو: «يا زيد والله لأضربنّه».

والأولى الجواز.

ثمّ قال في تعليل احتياج الجملة الخبريّة إلى الضّمير:

وإنّما احتاجت إلى الضّمير؟ لأنّ الجملة في الأصل كلام مستقلّ، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام، فلابدّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرّابطة هي الضّمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض. اهـ مختصراً.

وقال في باب النّعت من «شرح الكافية» ١: ٣٠٧: وإنّما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونها خبريّةً؟ لأنّك إنّما تجيء بالصّفة والصّلة لتعرّف المخاطب الموصوفَ والموصولَ المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتّصافهما بمضمون الصّفة والصّلة، فلا يجوز إذن إلّا أن تكون الصّفة والصّلة جملتين متضمّنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة.

وهذه هي الجملة الخبريّة، لأنّ غير الخبريّة إمّا إنشائيّة نحو: «بعت» و«طلّقت» و«أنت حرّ» ونحوها.

⇐

عليه في ﴾ الحال **﴿ المفردة**[1] **والخبر والنّعت ﴾** ومعنى أصالته[2] أنّه لا يعدل عنه إلى الواو ما لَمْ تَمَسَّ حاجة إلى زيادة ارتباطٍ وإلّا فالواو أشدّ في الرّبط؛ لأنّها الموضوعة له، فالحال ـ لكونها فَضْلَةً تجيء بعد تمام الكلام ـ أحوجُ إلى الرّبط، فصدّرت الجملة الّتي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للرّبط ـ أعني: الواو الّتي أصلها الجمع ـ إيذاناً من أوّل الأمر بأنّها لم تبق على استقلالها.

بخلاف **الحال المفردة** فإنّها ليست بمستقلّة.

وبخلاف **الخبر** فإنّه جزء كلام.

وبخلاف **النّعت** فإنّه لتبعيّته للمنعوت، وكونه للدّلالة على معنىً فيه، صار كأنّه من تمامه، فاكتفي في الجميع بالضّمير، كالجملة الواقعة صِلَةً فإنّ الموصول لا يَتِمُّ جزءاً للكلام بدونها.

⇐ أو طلبيّة كالأمر والنّهي والاستفهام، والتمنّي والعَرْض.

ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما إلّا بعد ذكرهما.

ولمّا لم يكن خبر المبتدأ معرِّفاً للمبتدأ ولا مخصّصاً له جاز كونه إنشائيّة ـ كما مرّ في بابه ـ ويتبيّن بهذا وجوب كون الجملة إذا كانت صفةً أو صلةً معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول اهمختصراً.

(١) **قوله: «في الحال المفردة والخبر والنعت»**. أي: في الحال المسند إلى متعلّق ذي الحال نحو: «ضربت زيداً قائماً أبوه» وكذا الخبر والنّعت، فلا يرد أنّ الضّمير فيها لكونها صفة محتاجةً إلى الفاعل لا للرّبط، وكذا يرتبط كلّ واحدٍ منها بموصوفها إذا كانت جامدة من غير ضمير.

(٢) **قوله: «ومعنى أصالته»**. يعني أنّ المراد بالأصل الكثير الرّاجح في الاستعمال لا الأصل في الوضع ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

فظهر أنّ ربط الجملة الحاليّة قد يكون بالواو[١] وقد يكون بالضّمير ولكلٍّ مقامٌ، فنقول:

الجملة الّتي تقع حالاً إمّا أن تكون خالية عن ضمير صاحبها أو لا تكون ﴿ **فالجملة** ﴾ الّتي تقع حالاً ﴿ **إن خَلَتْ عن ضمير صاحبها** ﴾ الّذي تقع حالاً عنه ﴿ **وجب فيها الواو** ﴾ لتكون مرتبطة به، غير منقطعة عنه، فلا يجوز «خرجتُ زيدٌ على الباب» وجوّزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلّة[٢].

ولمّا بيّن أنّ أيّ جملة يجب فيها الواو أراد أن يبيّن أنّ أيّ جملة يجوز أن تقع حالاً بالواو، وأيّ جملة لا يجوز ذلك فيها فقال:

﴿ **وكلّ جملة خالية عن ضمير ما** ﴾ أي: الاسم الّذي ﴿ **يجوز أن ينتصب عنه**

---

(١) **قوله: «ربط الجملة الحاليّة قد يكون بالواو»**. قال المحقّق الرّضي في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢١١: إنّما ربطوا الجملة الحاليّة بالواو، دون الجملة الّتي هي خبر المبتدأ، فإنّه اكتفي فيها بالضّمير، لأنّ الحال يجيء فَضْلةً بعد تمام الكلام فاحتيج في الأكثر إلى فضل ربط، فصدّرت الجملة الّتي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للرّبط ـ أعني الواو الّتي أصلها الجمع ـ لتؤذن من أوّل الأمر أنّ الجملة لم تبق على الاستقلال.

وأمّا خبر المبتدأ، والصّلة والصّفة فإنّها لا تجيء بالواو، لأنّ بالخبر يتمّ الكلام، وبالصّلة يتمّ جزء الكلام، والصّفة لتبعيّتها للموصوف لفظاً وكونها لمعنىً فيه معنىً كأنّها من تمامه، فاكتفي في ثلاثتها بالضّمير، بلى قد تصدّر الصّفة والخبر بالواو، إذا حصل لهما أدنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد إلّا نحو: «ما حسبتك إلّا وأنت بخيل» و: «ما جاءني رجل إلّا وهو فقير» وأمّا الصّلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا تُرَى أبداً مصدّرةً بالواو اهـ.

(٢) **قوله: «عند ظهور الملابسة على قلّة»**. أي: قرينة جليّة دالّة على أنّ المراد وجود «زيد» بالباب وقت خروج المتكلّم.

حال ﴾ وذلك بأن يكون فاعلاً أو مفعولاً، معرّفاً، أو منكراً مخصوصاً[1]، لا مبتدأ وخبراً[2] ولا نكرة محضة[3].

[سؤال وجواب]

وإنّما لم يقل: «عن ضمير صاحب الحال»[4] لأنّ قوله: «كلّ جملة» مبتدأ، وخبر المبتدأ هو قوله: **﴿ يصحّ أن تقع ﴾** تلك الجملة **﴿ حالاً عنه ﴾** أي: عمّا يجوز أن ينتصب عنه حال **﴿ بالواو ﴾** أي: إذا كانَتْ تلك الجملة مع الواو، وما لم يثبت هذا الحكم ـ أعني: وقوع الجملة حالاً عنه ـ لم يصحّ إطلاق صاحب الحال عليه إلّا مجازاً.

---

(١) **قوله: «معرّفاً أو منكراً مخصوصاً»**. لأنّ ذا الحال مثل المبتدأ يجب أن يكون معرفة أو نكرة مخصوصة كما قال ابن مالك:

ولم يـنكّر غـالباً ذوالحـال إن لم يـتأخّر أو يـخصّص أو يـبن
من بعد نـفي أو مـضاهيه كـ«لا يبغ امرؤ على امرئٍ مستسهلا

وقال الهنديّ: قوله: «مخصوصاً» أي: بالنّعت أو الإضافة أو بوقوعه بعد النّفي أو شبهه ـ أعني: النّهي والاستفهام ـ.

(٢) **قوله: «لا مبتدأ وخبراً»**. فإنّهما لا يجوز أن ينتصب عنهما الحال إلّا على تأويل نحو: **﴿ هٰذَا بَعْلِي شَيْخاً ﴾**.

(٣) **قوله: «نكرة محضة»**. وهو الّذي لم يخصّص.

(٤) **قوله: «وإنّما لم يقل عن ضمير صاحب الحال»**. مع أنّه أكثر اختصاراً من قوله: «عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال» لأنّ قوله: «كلّ جملة» مبتدأ، وخبره قوله: «يصحّ أن تقع تلك الجملة» وما لم يثبت هذا الحكم لم يصحّ إطلاق صاحب الحال عليه إلّا مجازاً، أي: لو قال: «عن ضمير صاحب الحال» لزم جعله صاحب حال قبل تحقّق الحال فيكون مجازاً باعتبار ما يكون نحو قوله ـ تعالى ـ: **﴿ أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً ﴾** والحقيقة أولى؛ لأنّها الأصل.

والحاصل أنّ خبر المبتدأ هو قوله: «يصحّ» والصّحّة لا تستلزم الوقوع وما دام وقوع الجملة حالاً لم يحصل لا يسمّى ما يجوز انتصاب الحال عنه صاحب الحال إلّا مجازاً.

وإنّما لم يقل: «عن ضمير ما يجوز أن تقع تلك الجملة حالاً عنه»[١] ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضّمير المصدّرة بالمضارع؛ لأنّ ذلك الاسم ممّا لا يجوز أن تقع تلك الجملة حالاً عنه، لكنّه ممّا يجوز أن ينتصب عنه حال في الجملة، وحينئذٍ يكون قوله: «كلّ جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال» مُتَنَاوِلاً للمصدّرة بالمضارع الخالية عن الضّمير المذكور فيصحّ استثناؤها بقوله: ﴿**إلّا المصدّرة بالمضارع المثبت نحو: «جاء زيد ويتكلّم عمرو»**﴾ فإنّه لا يجوز أن يكون قولنا: «ويتكلّم عمرو» حالاً عن «زيد» ﴿**لما سيأتي**﴾ من أنّ ربط مثله

---

(١) **قوله: وإنّما لم يقل: «عن ضمير ما يجوز أن تقع تلك الجملة حالاً عنه»**. أي: لم يقل بدل قوله: «يجوز أن ينتصب عنه حال» هذا الكلام الّذي ذكره الشّارح؟ ليدخل في قوله المذكور ـ وهو «كلّ جملة خالية عن ضمير ما ينتصب عنه حال» ـ الجملة الخالية عن الضّمير المصدّرة بالمضارع، مثل: «جاء زيد ويتكلّم عمرو» ودخولها مطلوب لأجل استثنائها بقوله: «إلّا المصدّرة بالمضارع المثبت» وجه دخولها أنّه يصدق عليها أنّها خالية عن ضمير «زيد» الّذي يجوز أن ينتصب عنه حال في غير المثال المذكور.

ووجه خروجها لو قال: «عن ضمير ما يجوز أن يقع تلك الجملة حالاً عنه» أنّ «زيداً» في المثال المذكور ممّا لا يجوز أن تقع تلك الجملة ـ أي: «ويتكلّم عمرو» ـ حالاً عنه في المثال المذكور ـ لما سيأتي ـ لكن ذلك الاسم ـ أي: «زيد» ـ في المثال المذكور ممّا يجوز أن ينتصب عنه حال في الجملة ـ أي: في غير هذا المثال وذلك فيما لم يكن الجملة مصدّرةً بالمضارع المثبت.

وحينئذٍ يكون قوله: كلّ جملة خالية الخ... متناولاً للمصدّرة بالمضارع المذكور فيصحّ استثناؤها بقوله: إلّا المصدّرة بالمضارع المثبت نحو: «جاء زيد ويتكلّم عمرو» فلا يجوز أن يكون «ويتكلّم عمرو» حالاً، لأنّ ربط مثله بالضّمير فقط، دون الواو كما قال ابن مالك:

وذات بدء بمضارع ثَبَتْ ... حوت ضميراً ومن الواو خَلَتْ
وذات واو بعدها انو مبتدا ... له المضارع اجعلنّ مسندا

يجب أن يكون بالضّمير فقط.

فإن قلت: قوله: «كلّ جملة الخ» شامل للجملة الإنشائيّة وهي لا تصحّ أن تقع حالاً[(١)] ـ سواء كانت مع الواو أو بدونها ـ لأنّ الغرض من الحال[(٢)] تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، فيجب أن تكون ممّا يقصد فيه الدّلالة على حصول مضمونه وهو الخبريّة دون الإنشائيّة.

قلت: المراد كلّ جملةٍ يصحّ وقوعها حالاً في الجملة؛ لأنّها المقصودة بالنّظر بقرينة سوق الكلام.

---

(١) **قوله: «وهي لا تصحّ أن تقع حالاً»**. قال الجرجاني: يعني: بنفسها غير مؤوّلة بالقول كما في قوله:

* جذب الليالي أبطئي أو أسرعي *

والتّحقيق: أنّ الحال هناك هو القول المقدّر، والجملة الإنشائيّة مقولة له، فلا تكون حالاً إلّا على سبيل المجاز، لقيامها مقام عاملها المحذوف الواقع حالاً.

(٢) **قوله: «لأنّ الغرض من الحال»**. هذا كلام المحقّق الرّضي في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢١١: أمّا جواز كون الحال جملةً فلأنّ مضمون الحال قيد عاملها ويصحّ أن يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد، وأمّا وجوب كونها خبريّةً، فلأنّ مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال، فمعنى قولك: «جاءني زيد راكباً» أنّ المجيء الّذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الرّكوب الّذي هو مضمون الحال، ومن ثمّة قيل: إنّ الحال يشبه الظّرف معنىً.

والإنشائيّة إمّا طلبيّة أو إيقاعيّة بالاستقراء، وأنت في الطّلبيّة لست على يقين من حصول مضمونها، فكيف تخصّص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون.

وأمّا الإيقاعيّة نحو: «بعت» و«طلقت» فإنّ المتكلّم بها لا ينظر أيضاً إلى وقت يحصل فيه مضمونها، بل مقصوده مجرّد إيقاع مضمونها وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع. بلى يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ أنّ وقت التلفّظ بلفظ الإيقاع وقت وقوع مضمونه اهـ.

[الحيلة في وقوع الشّرطيّة حالاً]

فإن قلت: هل تقع الجملة الشّرطيّة حالاً أم لا؟

قلت: قد منعوا ذلك وزعموا أنّه إذا أُريد ذلك لزم أن يجعل الشّرطيّة خبراً عن ضمير ما أُريد الحال عنه نحو: «جاءني زيد وهو إن يُسْأَلْ يُعْطِ» فيكون الواقع موقع الحال هو الاسميّة دون الشّرطيّة.

وذلك لأنّ الشّرطيّة لتصدّرها بالحرف المقتضي لصدرا لكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها إلّا أن يكون له فضل قوّة ومزيد اقتضاء لذلك، كما في الخبر والنّعت، فإنّ المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرف إلى نفسه ما وقع بعده ممّا فيه أدنى صلوح لذلك، وكذا النّعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتّحاد المعنويّ حتّى كأنّهما شيء واحد، بخلاف الحال فإنّها فضلة ينقطع عن صاحبها.

[الخلاف في الواو الدّاخلة على الشّرط نقلاً عن المحقّق الرضي]

وأمّا الواو الدّاخلة على الشّرط[1] المدلول على جوابه بما قبله من الكلام ـ

---

(١) **قوله: «وأمّا الواو الدّاخلة على الشّرط»**. هذا الكلام مأخوذ عن المحقّق الرّضي في باب الجوازم من «شرح الكافية» ٢: ٢٥٧: وقد تدخل الواو على أنّ المدلول على جوابها بما تقدّم، ولا تدخل إلّا إذا كان ضدّ الشّرط المذكور اولى بذلك المقدّم الّذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشّرط كقولك: «أكرمه وإن شتمني» فالشّتم بعيد من إكرامك الشّاتم وضدّه وهو المدح أولى بالإكرام وأنسب، وكذلك قوله ـعليه السّلام ـ: «اطلبوا العلم ولو بالصّين».

والظّاهر أنّ الواو الدّاخلة على الشّرط في مثله اعتراضيّة، ونعني بالجملة الاعتراضيّة ما يتوسّط بين أجزاء الكلام متعلّقاً به معنىً، مستأنفاً لفظاً ـعلى طريق الالتفات ـكقوله:

⇐

وذلك إذا كان ضدّ الشّرط المذكور أولى باللّزوم لذلك الكلام السّابق، الّذي هو كالعِوَض عن الجزاء من ذلك الشّرط، كقولك: «أكرمه ولو شَتَمَنِي» و: «اطلُبُوا

⇐ * فأنتِ طلاق والطّلاق أليّة *

وقوله:

* يرى كلّ من فيها وحاشاك فانياً *

وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ: «أنا سيّد ولد آدم ولا فخر» فتقول في الأوّل: «زيد وإن كان غنيّاً بخيل» وفي الثّاني: «زيد بخيل وإن كان غنيّاً» جواب الشّرط في مثله مدلول الكلام ـ أي: إن كان غنيّاً فهو يبخل فكيف إذا افتقر ـ والجملة كالعوض عن الجواب المقدّر ـ كما تقرّر ـ ولو أظهرته لم تذكر الجملة المذكورة ولا الواو الاعتراضيّة، لأنّ جواب الشّرط ليست جملة اعتراضيّة.

وقال الخَبْرِيّ: هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضدّ الشّرط المذكور الّذي قلنا: إنّه هو الأولى بالجزاء المذكور، فالتّقدير عنده: «زيد إن لم يكن غنيّاً وإن كان غنيّاً فبخيل».

وقد تقدّم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة.

لكنّه يلزمه أن يأتي بالفاء في الاختيار، فتقول: «زيد وإن كان غنيّاً فبخيلٌ» لأنّ الشّرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر اختياراً.

وأمّا على ما اخترنا من كون الواو اعتراضيّة فيجوز، لأنّ الاعتراضيّة تفصل بين أيّ جزئين من الكلام كانا بلا تفصيل إذا لم يكن أحدهما حرفاً.

وعن الزّمخشريّ أنّ الواو في مثله للحال، فيكون الّذي هو كالعوض عن الجزاء عاملاً في الشّرط نصباً على انه حال كما عمل جواب «متى» عند بعضهم في «متى» النّصب على أنّه ظرفه، ومعنى الحال والظّرف متقاربان.

ولا يصحّ اعتراض الخَبْرِيّ عليه بأنّ معنى الاستقبال الّذي في «إنْ» يناقض معنى الحال الّذي في الواو، لأنّ حاليّة الحال باعتبار عامله مستقبلاً كان العامل أو ماضياً، نحو: «أضربه غداً مجرّداً» و: «ضربته أمس مجرّداً» واستقباليّة «إنْ» باعتبار زمان التّكلّم، فلا تناقض بينهما اهـ مختصراً.

العِلْمَ ولو بالصِّيْن»(١) ـ.

[قول الزّمخشريّ]

فذهب صاحب «الكشّاف» إلى أنّها للحال، والعامل فيها ما تقدّمه من الكلام، وعليه الجمهور.

[قول الخَبْرِيّ]

وقال الخَبْرِيُّ(٢): إنّها للعطف على محذوف هو ضدّ الشّرط المذكور، أي:

---

(١) قال عبد الرّحمن بن عبد الله الدّمشقيّ:

حَصِّلِ العِلْمَ فمن حصّله ... نال عزّاً والغنى مَعْ دينِ
رغّب المختار فيه قائلاً: ... «اطلبوا العلم ولو بالصِّيْنِ

(٢) **قوله: «قال الخَبْرِيّ»**. هو أبو حكيم عبدالله بن إبراهيم بن عبدالله الفقيه، الفَرَضي، الأديب النّحويّ اللغويّ، تفقّه على أبي إسحاق الشيرازي، وبرع في الفرائض والحساب والعربيّة واللغة، وسمع من الحسين بن عليّ الجوهريّ وصنّف الفرائض وشرح كتاب الحماسة وديوان البحتريّ، وديوان المتنبّي، وديوان الشّريف الرّضي، توفّي سنة ٤٧٦هـ ـ كما في «معجم الأُدباء ـ و«الخَبْرِيّ» ـ بفتح الخاء المعجمة وسكون الباء الموحّدة بواحدةٍ من تحت والرّاء المهملة ـ نسبة إلى «خَبْر» قرية بنواحي «فيروزآباد» من بلاد فارس المعروف بـ«شيراز» هكذا ضبطه السّمعاني في كتاب «الأنساب» ٢: ٣١٨ والذّهبي في تاريخ الإسلام ٣٢: ١٦٦ والبغداديّ في معجم البلدان ٣: ٣٤٤ وقال أبو عبيد البكريّ في «معجم ما استعجم»: نسبة إلى «خَبْرة» ـ بالضّبط المتقدّم وزيادة الهاء في آخره ـ وقال: بفتح الخاء المعجمة وبالباء المعجمة بواحدةٍ قرية من قرى شيراز. وقال البغداديّ: الخَبْر: في لغة العرب: السّدر والأراك، وأنشدوا:

فجادتك أنواء الرّبيع فهلّلت ... عليك رياض من سلام ومن خَبْرِ

وفي حاشية الكتاب من المخطوطة «الجنزيّ» بالجيم والنّون والزّاي معرّب كنزيّ تلميذ جار الله الزّمخشريّ وهو الأديب أبو حفص عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب ⇐

«أكرمه إن لم يشتمني وإن شتمني» و: «اطلبوا العلم لو لم يكن بالصّين ولو كان بالصّين».

[قول المحقّق الرّضيّ]

وقال بعض المحقّقين من النُّحاة: إنّها اعتراضيّة، ونعني بالجملة(١) الاعتراضيّة ما يتوسّط بين أجزاء الكلام متعلّقاً به معنىً مستأنفاً لفظاً ـ على طريق الالتفات ـ كقوله: *فأنْتِ طلاقٌ والطَّلاقُ أَلِيَّةٌ(٢)*

⇐ من أهل ثغر «جَنْزة» المتوفّى سنة ٥٥٠ هـ بـ«مرو» ـ كما في «معجم الأدباء» ـ ولكن ذكر ياقوت في «معجم البلدان» أنّ النّسبة إليها «جنزويّ» وقال: «جَنْزَة» بالفتح معرّب «گنجه» بين «شروان» و«آذربيجان» قرب «برذعة».

(١) قوله: «ونعني بالجملة». قال الهنديّ: والمراد بضمير المتكلّم مع الغير جماعة النُّحاة احترازاً عن الاعتراضيّة عند علماء المعاني فإنّهم يقولون: ما يتوسّط بين أجزاء الكلام أو بين كلامين متّصلين معنىً.

وأجزاء الكلام ما يكون مذكوراً فيه أعمّ من أن يكون عمدة أو فضلة.

والتعلّق المعنويّ بأن يكون مذكوراً بطريق المثل، أو الدّعاء، أو المدح، أو الذمّ، وأن يكون بياناً لغرابته، أو دفعاً لما يختلج منه في ذهن السّامع إلى غير ذلك.

والاستئناف لفظاً أن لا يكون معمولاً لما قبله.

وكونه على طريق الالتفات ـ أي: الميل عن الأُسلوب السّابق ـ احتراز عن الشّرط الواقع بين أجزاء الجزاء، فإنّه ليس على طريق الالتفات من الأُسلوب السّابق بأن يكون فيه نوع تغيير بالنّسبة إليه.

(٢) قوله: «فأنْتِ طلاقٌ والطَّلاقُ أَلِيَّةٌ». البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المماثل، والقائل غير معلوم. قال ابن هشام في الباب الأوّل من «المغني»: كتب الرّشيد ـ لعنه الله ـ ليلةً إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل:

فإنْ ترفُقِي يا هِنْدُ فالرِّفْقُ أَيْمَنُ   وإن تَخْرُقِي يا هِنْدُ فالخُرْقُ أشأَمُ

⇐

وقوله:

ونحتَقِرُ الدُّنيا احتقار مُجرّب(١) ترىٰ كُلَّ مَن فيها وحاشاكَ فانيا

⇐ فأنتِ طلاق والطَّلاقُ عزيمةٌ ثلاث ومَنْ يَخْرُقْ أَعَقُّ وأَظْلَمُ

فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثّلاث وإذا نصبها؟ قال أبو يوسف: فقلتُ: هذه مسألة نحويّة فقهيّة، ولا آمَنُ الخَطَأَ إن قلت فيها برأيي، فأتيت الكسائيّ وهو في فِراشه، فسألته، فقال: إن رفع ثلاثاً طلّقت واحدةً، لأنّه قال: «أنتِ طلاق» ثمّ أخبر أنّ الطّلاق التّام ثلاث، وإن نصبها طلّقت ثلاثاً، لأنّ معناه: «أنتِ طالق ثلاثاً» وما بينهما جملة معترضة. فكتبت بذلك إلى الرّشيد، فأرسل إليّ بجوائز، فوجّهتُ بها إلى الكسائيّ. ثمّ قال:

إنّ الصّواب أنّ كُلّاً من الرّفع والنّصب محتمل لوقوع الثّلاث، ولوقوع الواحدة. أمّا الرّفع: فلأنّ «أل» في «الطّلاق» إمّا لمجاز الجنس كما تقول: «زيد الرّجل» ـ أي: هو الرَّجُل المعتدّ به، وإمّا للعهد الذّكري مثلها في: ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ أي: وهذا الطّلاق المذكور عزيمة ثلاث، ولا تكون للجنس الحقيقيّ لئلّا يلزم الإخبار عن العام بالخاصّ كما يقال: «الحيوان إنسان» وذلك باطل، إذ ليس كلّ حيوانٍ إنساناً، ولا كلُّ طلاقٍ عزيمةً ولا ثلاثاً، فعلى العهديّة يقع الثّلاث وعلى الجنسيّة يقع واحدة كما قال الكسائيّ.

وأمّا النّصب فلأنّه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق، وحينئذٍ يقتضي وقوع الطّلاق الثّلاث، إذ المعنى: فأنت طالق ثلاثاً، ثمّ اعترض بينهما بقوله: «والطّلاق عزيمة».

ولأنْ يكون حالاً من الضّمير المستتر في «عزيمة» وحينئذٍ لا يلزم وقوع الثّلاث، لأنّ المعنى: «والطّلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً» فإنّما يقع ما نواه. هذا ما يقتضيه معنى هذا اللّفظ مع قطع النّظر عن شيءٍ آخر.

وأمّا الّذي أراده هذا الشّاعر المعيّن فهو الثّلاث لقوله بعدُ:

فبِيْنِي بها أنْ كُنْتِ غير رفيقةٍ وما لامرئٍ بعد الثلاث مُقَدَّمُ

اهـ بتصرّفٍ.

(١) قوله: «ونحتَقِرُ الدُّنيا احتقار مُجرّب». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل: أبو الطّيّب المتنبّي من قصيدة يمدح بها كافوراً الأسود حاكم ⇐

⇐ مصر ويعرّض بسيف الدّولة، يقول فيها:

كفى بِكَ داءً أنْ تَرَى الموتَ شافيا ... وحَسْبُ المنايا أن يَكُنَّ أمانيا
تمنّيتها لمّا تمنّيتَ أن تَرَى ... صديقاً فأعيا أو عدوّاً مُداجِيا
إذا كُنْتَ تَرْضَى أن تعيشَ بِذِلَّةٍ ... فلا تستعدَّنَّ الحُسَام اليمانيا
ولا تستطيلَنَّ الرِّماح لغارةٍ ... ولا تستجيدَنَّ العِتاق المَذَاكيا
فما ينفَعُ الأُسْدَ الحياءُ من الطَّوَى ... ولا تتّقى حتّى تكون ضواريا

يقول ويعرّض بسيف الدّولة:

إذاالجُوْدُ لم يُرْزَقْ خلاصاً من الأذى ... فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا

يقول:

بعَزْمٍ يسير الجسم في السّرج راكباً ... به ويسير القلبُ في الجسم ماشيا
قواصِدَ كافورٍ، توارِكَ غيره ... ومن قصد البحر استقلّ السَّوَاقيا
فجاءَتْ بِنَا إنسان عين زمانه ... وخَلَّتْ بياضاً خلفها ومآقيا
نجوز عليها المُحْسِنِيْنَ إلى الّذي ... نَرَى عندهم إحسانه والأياديا
فتىً ما سرينا في ظهور جُدودنا ... إلى عصرنا إلّا نرجّي التّلاقيا
ترفَّعَ عن عون المكارم قدرُهُ ... فما يفعل الفَعْلات إلّا عَذارِيا
يُبِيْدُ عداوات البُغَاة بلطفه ... فإنْ لم تَبِدْ منهم أباد الأعاديا

قال:

يَدِلُّ بمعنىً واحدٍ كُلَّ فاخرٍ ... وقد جمع الرَّحمنُ فيك المعانيا
إذا كسب النّاس المعالي بالنَّدَى ... فإنّك تعطي في نداك المعاليا
وغير كثير أن يزوركَ راجلٌ ... فيَرْجِعَ مَلكاً للعراقين واليا
فقد تهب الجيش الّذي جاء غازياً ... لسائلك الفرد الّذي جاء عافيا
وتحتقر الدّنيا احتقار مجرّب ... يَرَى كُلَّ ما فيها وحاشاك فانيا
وما كُنْتَ ممّن أدرك المُلْك بالمُنَى ... ولكن بأيّام أَشَبْنَ النّواصيا

⇐

وقد تجيء بعد تمام الكلام[1] كقوله ﷺ: «أنا سيّد ولد آدم ولا فخرَ».

[امتناع الواو في المضارع المثبت]

﴿وإلّا﴾ عطف على قوله: «إن خلت» أي: وإن لم تخل الجملة الّتي تقع حالاً عن ضمير صاحبها فإمّا أن تكون فعليّة أو اسميّة، والفعليّة إمّا أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً، والمضارع إمّا أن يكون مثبتاً أو منفيّاً، فبعض هذه يجب أن يكون فيه الواو، وبعضها يمتنع، وبعضها يستوي فيه الأمران، وبعضها يترجّح فيه أحدهما.

فأشار إلى تفصيل ذلك وبيان أسبابه بقوله: ﴿**فإن كانت فعليّة، والفعل مضارع مُثبت، امتنع دخولها**﴾ أي: دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضّمير ﴿**نحو**﴾ قوله ـ تعالى ـ: ﴿﴿وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[2]﴾ أي: لا تُعْطِ حال كونك تعدّ ما تعطيه كثيراً.

[سبب امتناع دخول الواو على المضارع المثبت]

﴿**لأنّ الأصل**﴾ في الحال هي الحال ﴿**المفردة**﴾ لعراقة المفرد في الإعراب[3]،

⇐ وهي طويلة اقتطفنا منها هذه الأبيات. والشّاهد في «وحاشاك» وهو اعتراض ويقال له «الحشو» أيضاً.

(١) قال المدنيّ في «رياض السّالكين» ١: ٤٤٣: وفيه: أنّه لا يفيد إدخال الواو حينئذٍ كون الجزاء أولى من الشّرط؛ فإنّ واو الاعتراض هي الاستينافية كما جزم به بعضهم.

(٢) المدّثّر: ٦.

(٣) **قوله: «لعراقة المفرد في الإعراب»**. أي: لأصالة المفرد في الإعراب، لأنّ المفرد يحتاج إلى الإعراب للتّمييز بين المعاني الواردة عليه، والجملة إنّما يعرب لوقوعها موقع المفرد فهي طفيليّ في الإعراب فالمفرد والجملة في الإعراب مثل الضّيف والضَّيْفن في الدّعوة.

وتطفّل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه ﴿ **وهي** ﴾ أي: المفردة ﴿ **تدلّ على حصول صفة** ﴾ لأنّها لبيان الهيئة(١) الّتي عليها الفاعل أو المفعول، والهيئة ما يقوم بالغير، وهذا معنى الصّفة(٢) ﴿ **غير ثابتة** ﴾ لأنّ الكلام في الحال المنتقلة ﴿ **مقارن** ﴾ ذلك الحصول ﴿ **لما جعلت** ﴾ الحال ﴿ **قيداً له** ﴾ يعني: العامل؛ لأنّ الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وهذا معنى المقارنة ﴿ **وهو كذلك** ﴾ أي: المضارع المثبت يدلّ على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيداً له كالمفردة، فيمتنع فيه دخول الواو(٣) كما يمتنع في

---

(١) **قوله: «لأنّها لبيان الهيئة»**. قال الجرجاني: فينبغي أن تكون على صيغة الإثبات فيقال: «جاءني زيد راكباً» لا «غير ماشٍ» لعدم دلالته على الهيئة إلّا التزاماً وبذلك ـ أي: بكونها على صيغة الإثبات ـ يظهر أنّها تدلّ على حصول صفةٍ اهـ.

(٢) **قوله: «وهذا معنى الصّفة»**. قال الهنديّ: فإنّ ما يقوم بالغير باعتبار حصوله فيه هيئة وباعتبار قيامه به صفة.

(٣) **قوله: «فيمتنع فيه دخول الواو»**. قال الهنديّ: تعليل نحويّ لما وقع عليه الاستعمال ولا يتوهّم أنّه قياس في اللغة.

وقال الرّومي: وإنّما عدل عن عبارة «الإيضاح» حيث قال: «فوجب أن يكون بالضّمير وحده كالحال المفردة» لأنّه يرد عليه بحسب الظّاهر أنّه لم يذكر دليلاً على كون الوصف المذكور في الحال المفردة مؤثّراً في وجوب الاقتصار فيها على الضّمير ليتمّ كلامه، ووجه عدم الواو ـ على ما ذكر هاهنا ـ هو أن ليس الملحوظ أصالة إلحاق المضارع المثبت بالحال المفردة في وجوب الاكتفاء بالضّمير. بل إلحاقه بها في امتناع دخول الواو، وقد دلّ سياق كلامه على امتناع دخول الواو في الحال المفردة حيث استدلّ أوّلاً على أنّ أصل الحال مطلقاً أن لا يكون مع الواو بقياسه على الخبر والنّعت، ثمّ بيّن وجه مخالفة الأصل في الجملة فتبيّن بقاء المفردة على الأصل.

وأمّا ما أورد عليه أيضاً ـ من أنّ هذا قياس في اللغة، وقد منعه كثير من المحقّقين ـ

⇐

المفردة ﴿**أمّا الحصول**﴾ أي: أمّا دلالته على حصول صفة غير ثابتة ﴿**فلكونه فعلاً مثبتاً**﴾ فالفعليّة تدلّ على التّجدّد[١] وعدم الثّبوت، والإثبات يدلّ على الحصول[٢].

﴿**وأمّا المقارنة فلكونه مضارعاً**﴾ والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال أيضاً[٣]، إمّا على أن يكون مشتركاً بينهما، أو يكون حقيقة في الحال مجازاً في الاستقبال.

⇐ فجوابه: أنّ ما ذكره النُّحاة من قبيل الحمل على النّظير لا قياس فقهيّ، فهو مقبول، إذ قد صرّح في «إيضاح المفصّل» وغيره أنّ التعليلات المذكورة في أمثال هذه المباحث بيان مناسبات وإلّا فأصل الدليل هو الاستعمال.

(١) **قوله: «على التجدّد»**. أي: الحدوث في الزّمان.

(٢) **قوله: «على الحصول»**. أي: حصوله فيما أثبت له.

(٣) **قوله: «والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال أيضاً»**. الأقوال هاهنا ثلاثة ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي في باب المضارع من «شرح الكافية» ٢: ٢٢٦ ـ:

الأوّل: أنّه مشترك لفظيّ أي: هو حقيقة في الحال والاستقبال.

الثّاني: أنّه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو أقوى، لأنّه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلّا على الحال ولا يصرف إلى الاستقبال إلّا لقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز، وأيضاً من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصّة كما لأخويه.

الثّالث: أنّه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال، لخفاء الحال حتّى اختلف العقلاء فيه، فقال الحكماء: إنّ الحال ليس بزمان موجود، بل هو فصل بين الزّمانين ولو كان زماناً لكان التّنصيف ـ مثلاً ـ تثليثاً. وليس بشيء، لأنّ الحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زماناً بل هو ما على جنبتي الآن من الزّمان مع الآن، سواء كان «الآن» أيضاً زماناً، أو الحدّ المشترك بين الزّمانين ومن ثمّ تقول: إنّ «يصلّي» في قولك: «زيد يصلّي» حال مع أنّ بعض صلاته ماضٍ وبعضها باقٍ، فجعلوا الصّلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال.

[نقد السّبب]

وهاهنا نظر(١) وهو أنّ الحال الّذي هو مدلول المضارع إنّما هو زمان التّكلّم وقد مرّ أنّ حقيقة الحال أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل الاستقبال، والحال الّذي نحن بصدده يجب أن يكون مقارناً لزمان وقوع مضمون الفعل المقيّد بالحال، وهو قد يكون ماضياً، وقد يكون حالاً، وقد يكون استقبالاً، فالمضارعة لا دَخْلَ لها في المُقَارَنة.

[تعليل المحقّق الرّضيّ]

فالأولى أن يقال(٢): إنّ المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظاً(٣) وبتقديره معنىً(٤) فيمتنع دخول الواو فيه مثله.

[اعتراض]

ولمّا كان هنا مَظِنَّةُ اعتراضٍ، وهو أنّه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النّظم والنّثر أشار إلى جوابه بقوله: ﴿ وأمّا ما جاء من نحو ﴾ قول بعض العرب: ﴿ «**قمتُ**

---

(١) **قوله: «وهاهنا نظر»**. هذا النّظر للمحقّق الرّضي في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢١٢.

(٢) **قوله: «فالأولى أن يقال»**. قال المحقّق الرّضي في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢١٢:

وذلك لأنّ المضارع على وزن اسم الفاعل لفظاً، وبتقديره معنىً؛ فـ«جاءني زيد يركب» بمعنى: «جاءني زيد راكباً» ولاسيّما هو يصلح للحال وضعاً، وبين الحالين تناسب وإن كانا في الحقيقة مختلفين ـ كما يجيء ـ فاستغني عن الواو.

وقد سمع: «قمت وأَصُكُّ عينه» وذلك إمّا لأنّها جملة وإن شابهت المفرد. وإمّا لأنّها بتقدير: و«أنا أَصُكُّ» فتكون اسميّةً تقديراً.

(٣) **قوله: «لفظاً»**. أي: في الحركات والسّكنات.

(٤) **قوله: «معنىً»**. لكونه مشتركاً بين الحال والاستقبال.

وأَصُكُّ(١) **وجهه» وقوله: ﴾** أي: قول عبدالله بن هَمَّام السَّلُوليّ(٢):

﴿ «فَلَمَّا خَشِيتُ أظافيرهم(٣) **﴾** أي: أسلحتهم **﴿ نجوتُ وأَرْهَنُهُم مالكاً»**.

---

(١) **قوله: «أَصُكُّ»**. من «الصّكّ» وهو الضّرب، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**فَصَكَّتْ وَجْهَهَا**﴾ أي: ضربت والفعل من باب «قَتَل، يَقْتُلُ».

(٢) **قوله: «السَّلُوْليّ»**. قال ابن منظور في لسان العرب ١١: ٣٤٣: «سَلُول»: على وزن «رَسُول» قبيلة من هوازِن وهم بنو مُرَّة بن صَعْصَعَة ابن معاوية بن بكر بن هوازن و«سَلُوْل» اسم أُمّهم نُسِبُوْا إليها منهم عبدالله بن هَمَّام السَّلُوْليّ الشّاعر.

وقال ابن قتيبة: عبدالله بن هَمَّام هو من بني مُرَّة بن صعصعة، أخي عامر بن صعصعة من قيس عَيْلان، وبنو مُرَّة يعرفون ببني سَلُوْل، لأنّها أُمّهم، وهي بنت ذُهْل ابن شيبان بن ثعلبة رَهْط ابي مريم السَّلُوليّ.

(٣) **قوله: «فلمّا خشيت أظافيرهم»**. البيت من مدوّر المتقارب والقائل عبدالله بن همّام السَّلُوْليّ وبعده:

عريفاً مقيماً بدار الهَوا ... نِ أَهْوِنْ عَلَيَّ به هالكا
وأَحْضَرَتْ عُذْرِي عليه الشُّهو ... دَ، إنْ عاذِراً لي، وإن تاركا
وقد شَهِدَ النّاسُ، عند الإما ... مِ، أنّي عَدُوٌّ لأعدائِكا

والبيتان من جملة أبيات منها:

فقلتُ أجِرْني أبا خالدٍ ... وإلّا تجدني امرأً هالكاً

مراده بأبي خالدٍ يزيد بن معاوية ـ لعنهما الله ـ والذي خشِيه الشّاعر هو الدّعيّ ابن الدّعيّ عبيدالله بن زياد المعروف بابن مرجانة ـ المرأة المشهورة بالزّنا ـ وكان قد هدّده فهرب إلى الشّام واستجار بيزيد فأمّنه، وكتب إلى ابن مرجانة يأمره بعدم التعرّض له، ومالك المذكور هو عريفه و«الأظافير» جمع «الأظفار» وهو جمع «ظُفْر» فهو جمع الجمع. والمراد: «أنّي نجوت وعريفي أسِرَ» والشّاهد: واضح لا حاجة لبيانه.

قال ابن جنّي في «التّمام في تفسير أشعار هذيل»: قال الأصمعيّ: وهو كقولك: «قمت وأصكّ عينه» أي: وصككت عينه. ورواه غيره: نجوت وأرهنتهم مالكاً.

⇐

[أجوبتُهُ]

[الجواب الأوّل]: فقيل على حذف المبتدأ: أي: و«أنا أصكّ» و«أنا أرهنهم» ﴾ فتكون الجملة اسميّة فيصحّ دخول الواو، ومثله قوله: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾ (١) أي: وأنتم قد تعلمون.

[الجواب الثّاني]: ﴿ وقيل: الأوّل ﴾ ـ أي: «قمت وأصكّ وجهه» ـ ﴿ شاذّ (٢)، والثّاني ﴾ أي: نجوت وأَرْهَنُهُم ﴿ ضرورة ﴾.

⇐ قال ابن منظور: قال همّام بن مرّة وهو في «الصّحاح» لعبد الله بن همّام السَّلُوليّ:

فلمّا خشِيْتُ أظافيرهم ... نجوت وأرهنتهم مالكا

قال وأنكر بعضهم «أرهنته» وروى هذا البيت: «وأرهُنهُم» كما تقول: «قُمتُ وأَصُكُّ عينه» قال ثعلب: الرُّوَاة كلّهم على «أرهنتُهُم» على أنّه يجوز: «رهنته» و«أرْهَنْتُهُ» إلّا الأصمعيّ فإنّه رواه: «وأرهنُهُم» على أنّه عطف بفعل مستقبل على فعل ماضٍ، وشبهه بقولهم: «قمتُ وأَصُكُّ وجهه» وهو مذهب حَسَن لأنّ الواو واو حالٍ، فيجعل «أصُكّ» حالاً للفعل الأوّل على معنى: «قمتُ صاكّاً وجهه» أي: تركته مقيماً عندهم ليس من طريق الرّهن، لأنّه لا يقال: «أرهنتُ الشّيءَ» وإنّما يقال: «رهنتُهُ» قال: ومن روى: «وأرهَنْتُهُم» فقد أخطأ.

وعبدالله هو أبو عبدالرَّحْمن السَّلُوْليّ الكوفيّ ـ كما تقدّم عن ابن منظور ـ.

(١) الصّفّ: ٥.

(٢) قوله: «شاذّ». قال الهندي: أي واقع على خلاف القياس النّحوي، فلا ينافي الفصاحة ولا الوقوع في كلام الله ـ تعالى ـ وقال ابن جنّي ما حاصله: أنّ الشّاذّ على ثلاثة أقسام:
الأوّل: ما يكون موافقاً للقياس دون الاستعمال.

الثّاني: ما يكون موافقاً للاستعمال دون القياس. وهذان صحيحان واقعان في الكلام الفصيح.

الثّالث: ما يكون مخالفاً للقياس والاستعمال معاً وهو خطأ.

[الجواب الثّالث]: ﴿وقال عبدالقاهر[١]: هي﴾ أي: الواو ﴿فيهما﴾ أي: في

---

(١) **قوله: «وقال عبدالقاهر»**. ولمّا كان الخطيب ينقل في هذا المقام عبارات الشّيخ في مواضع متفرّقة أتينا بجملة كلامه قبيل باب الفصل والوصل حتّى يتبيّن مواضع الالتقاط وتلاعب الخطيب بعباراته فنقول: قال الشّيخ في باب «فروق في الحال لها فضل تعلّق بالبلاغة» من «دلائل الإعجاز» ١٥٦ ـ ١٧٠:

اعلم أنّ أوّل فرق في الحال أنّها تجيء مفرداً وجملة والقصد هاهنا إلى الجملة، وأوّل ما ينبغي أن يضبط من أمرها أنّها تجيء تارة مع الواو وأُخرى بغير الواو، فمثال مجيئها مع الواو قولك: «أتاني وعليه ثوب ديباج»، و«رأيته وعلى كتفه سيف»، و«لقيت الأمير والجُنْدُ حواليه» و«جاءني زيد وهو متقلّد سيفه»، ومثال مجيئها بغير واو: «جاءني زيدٌ يسعى غلامه بين يديه» و«أتاني عمرو يقود فرسه».

وفي تمييز ما يقتضي الواو ممّا لا يقتضيه صعوبة، والقول في ذلك أنّ الجملة إذا كانت من مبتدأ وخبر فالغالب عليها أن تجيء مع الواو كقولك: «جاءني زيد وعمرو أمامه» و«أتاني وسيفه على كتفه».

فإن كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي الحال لم يصلح بغير الواو البتّة، وذلك كقولك: «جاءني زيد وهو راكب» و«رايت زيداً وهو جالس» و«دخلت عليه وهو يُمْلِي الحديث» و«انتهيت إلى الأمير وهو يُعَبِّئُ الجيش». فلو تركت الواو في شيء من ذلك لم يصلح، فلو قلت: «جاءني زيد هو راكب» و«دخلت عليه هو يُملي الحديث» لم يكن كلاماً.

فإن كان الخبر في الجملة من المبتدأ والخبر ظرفا، ثمّ كان قد قدّم على المبتدأ كقولنا: «عليه سيف، وفي يده سوط»، كثر فيها أن تجيء بغير واو، فما جاء منه كذلك قول بشّار:

إذا أنكرَتْنِي بلدةٌ أو نكِرْتُها ... خرجتُ مع البازي عليَّ سَوَادُ

يعني: عليَّ بقيّة من اللّيل. وقول أُميّة:

فاشرَبْ هنيئاً عليك التّاج مرتِفعا ... في رأس غُمْدان داراً منك مِحْلالا

وقول الآخر:

لَقَدْ صَبَرَتْ للذلّ أعوادُ مِنْبَرِ ... تَقُوم عليها في يديك قضيب

⇐

⇐ كلّ ذلك في موضع الحال وليس فيه واو ـ كما ترى ـ ولا هو محتمل لها إذا نظرت.

وقد يجيء ترك الواو فيما ليس الخبر فيه كذلك، ولكنّه لا يكثر فمن ذلك قولهم: «كلّمته فوه إلى فيّ» و«رجع عَوْدُهُ على بدئه»، في قول من رفع، ومنه بيت «الإصلاح»:

نَصَفَ النّهار الماءُ غامره ورفيقه بالغيب لا يدري

ومن ذلك ما أنشده الشّيخ أبو علي في «الإغفال»:

ولولا جَنَان الليل ما آب عامرٌ إلى جعفر سِرْباله لم يمزّق

وممّا ظاهره أنّه منه قوله:

إذا أتيت أبا مروان تسأله وجدتَه حاضراه الجُوْدُ والكَرَمُ

فقوله: «حاضراه الجود». جملة من المبتدأ والخبر ـ كما ترى ـ وليس فيها واو، والموضع موضع الحال، ألا تراك تقول: «أتيته فوجدته جالساً» فيكون «جالساً» حالاً، ذاك لأن «وجدت» في مثل هذا من الكلام لا تكون المتعدّية إلى مفعولين، ولكن المتعدّية إلى مفعول واحد كقولك: «وجدت الضّالّة».

إلّا أنّه ينبغي أن تعلم أنّ لتقديمه الخبر الذي هو «حاضراه» تأثيراً في معنى الغنى عن الواو وأنّه لو قال: «وجدته الجود والكرم حاضراه». لم يحسن حسنه الآن.

وكان السّبب في حسنه مع التّقديم أنّه يقرب في المعنى من قولك: «وجدته حاضره الجود الكرم» أو «حاضراً عنده الجود والكرم».

وإن كانت الجملة من فعل وفاعل والفعل مضارع مثبت غير منفيّ لم يكد يجيء بالواو، بل ترى الكلام على مجيئها عارية من الواو كقولك: «جاءني زيد يسعى غلامه بين يديه». وكقوله:

وقد علوتُ قُتودَ الرّحل يَسْفَعُني يوم قُدَيْدِيمة الجوزاء مسموم

وقوله:

ولقد أغتدي يدافع ركني أَحْوَذِيٌّ ذو ميعة إضريج

⇐

⇐ وكذلك قولك: «جاءني زيد يسرع». لا فصل بين أن يكون الفعل لذي الحال وبين أن يكون لمن هو من سببه، فإنّ ذلك كلّه يستمرّ على الغنى عن الواو، وعليه التّنزيل والكلام، ومثاله في التّنزيل قوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿**وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ**﴾، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى**﴾ وكقوله ـ عزّ اسمه ـ: ﴿**وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾ فأمّا قول ابن هَمَّام السَّلُوْلِيّ:

فلمّا خَشِيْتُ أظافيرهم نجوتُ وأرهَنُهُم مالكا

في رواية من روى «وأرهنهم» وما شبّهوه به من قولهم: «قمت وأصكّ وجهه». فليست الواو فيها للحال وليس المعنى «نجوت راهناً مالكاً» و«قمت صاكّاً وجهه» ولكن «أرهن» و«أصكّ» حكاية حال مثل قوله:

ولقد أمرُّ عَلَى اللئيم يسبّني فمضيت ثمّت قلت لا يعنيني

فكما أنّ «أمُرُّ» هاهنا في معنى «مررت» كذلك يكون «أرهن» و«أصكّ» هناك في معنى «رهنت» و«صككت» ويبيّن ذلك أنّك ترى الفاء تجيء مكان الواو في مثل هذا وذلك كنحو ما في الخبر في حديث عبدالله بن عَتيك حين دخل على أبي رافع اليهوديّ حصنه قال: «فانتهيت إليه فإذا هو في بيت مظلم لا أدري أنّى هو من البيت فقلت: أبا رافع، فقال: من هذا؟ فأهويت نحو الصوت فأضربه بالسيف وأنا دَهِشٌ» فكما أنّ «أضربه» مضارع قد عطفه بالفاء على ماض، لأنّه في المعنى ماض كذلك يكون «أرهنهم» معطوفاً على الماضي قبله، وكما لا يشكّ في أنّ المعنى في الخبر «فأهويت فضربت» كذلك يكون المعنى في البيت «نجوت ورهنت» إلّا أنّ الغرض في إخراجه على لفظ الحال أن يحكى الحال في أحد الخبرين ويدع الآخر على ظاهره كما كان ذلك في: «ولقد أمرُّ عَلَى اللئيم يسبّني فمضيت» إلّا أنّ الماضي في هذا البيت مؤخّر معطوف، وفي بيت ابن همام وما ذكرناه معه مقدّم معطوف عليه، فاعرفه.

فإن دخل حرف نفي على المضارع تغيّر الحكم فجاء بالواو وبتركها كثيراً، وذلك مثل قولهم: «كنت ولا أُخَشَّى بالذئب». وقول مسكين الدّارمي:

⇐

⇐ اكسبتْه الوَرِقُ البِيْضُ أباً ولقــد كــان ولا يُــدعى لأبْ

وقول مالك بن رفيع وكان جَنَى جِنَاية فطلبه مُصعب بن الزُّبير:

أتـــاني مُـصعَبٌ وبـنو أبـيه فأيـن أَحِـيدُ عـنهم لا أحـيد
أقـادوا مـن دَمِي وتـوعَّدُوني وكـنت ومـا يُـنَهْنِهُني الوعـيد

«كان» في هذا كلّه تامّةٌ والجملة الدّاخل عليها الواو في مـوضع الحـال، ألا تـرى أنّ المعنى «وُجِدْتُ غير خاشٍ للذّنب» و«لقد وُجِدَ غيرَ مدعوّ لأب»، و«وُجِدتُ غيرَ مُنَهْنَهٍ بالوعيد وغير مبال به» ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة. وليس مجيء الفعل المضارع حالاً على هذا الوجه بعزيز في الكلام، ألا تراك تقول: «جعلت أمشي وما أدري أين أضع رجلي» و«جعل يقول ولا يدري» وقال أبو الأسود:

يصيب وما يدري ويُخطي وما دَرَى وكـــيف يكــون النّــوك إلّا كــذلك

وهو شائع كثير. فأمّا مجيء المضارع منفيّاً حالاً من غير الواو فيكثر أيضاً ويـحسن فمن ذلك قوله:

مَضَوْا لا يريدون الرَّوَاح وَغـالَهُمْ من الدّهر أسبابٌ جَرَيْنَ عَلَى قدر

وقال أرطاة بن سُهَيَّة وهو لطيف جدّاً:

إن تــلقَني لا تـرى غـيري بـناظرةٍ تَنْسَ السِّلاحَ وتعرفْ جبهة الأسـد

فقوله: «لا ترى». في موضع حال.

ومثله في اللطف والحسن قول أعشى هَمْدان وصَحب عبّاد بن ورقاء إلى إصبهان فلم يَحْمَدْه فقال:

أتـــينا أصـــبهانَ فـــهزّلتنا وكـــنّا قـبل ذلك فـي نـعيم
وكان سـفاهةً مـنّي وجـهلا مسيري لا أسير إلى حـميم

قوله: «لا أسير إلى حميم» حال من ضمير المتكلّم الّذي هو الياء في «مسيري» وهـو فاعل في المعنى فكأنّه قال: وكان سفاهة منّي وجهلاً أن سرت غير سائر إلى حميم، وأن ذهبت غير متوجّه إلى قريب. وقال خالد بن يزيد بن معاوية:

⇐

⇐ لو أنّ قوماً لارتفاع قبيلة   دخلوا السَّمَاءَ، دخلتُهَا لا أحجب

وهو كثير إلّا أنّه لا يهتدى إلى وضعه بالموضع المرضي إلّا من كان صحيح الطّبع.

وممّا يجيء بالواو وغير الواو الماضي وهو لا يقع حالاً إلّا مع «قد» مظهرة أو مقدّرة، أمّا مجيئها بالواو فالكثير الشّائع كقولك: «أتاني وقد جهده السّير». وأمّا بغير الواو فكقوله:

متى أرى الصبْحَ قد لاحت مخايلُه   والليلَ قد مُزّقت عنه السّرابيل

وقول الآخر:

فآبوا بالرِّماح مكسّرات   وأُبْنا بالسّيوف قد انحنينا

وقال آخر وهو لطيف جدّاً:

يَمْشُون قد كسروا الجفون إلى الوغى   مُتَبَسّمين وفيهم استبشار

وممّا يجيء بالواو في الأكثر الأشيع ثمّ يأتي في مواضع بغير الواو فيلطف مكانه ويدلّ على البلاغة الجملة قد دخلها «ليس» تقول: «أتاني وليس عليه ثوب» و«رأيته وليس معه غيره». فهذا هو المعروف المستعمل، ثمّ قد جاء بغير الواو فكان من الحسن على ما ترى، وهو قول الأعرابي:

لنا فتى وحبَّذَا الأفْتاءُ   تعرفه الأرسان، والدِّلاءُ

إذا جرى في كفّه الرِّشاءُ   خلَّى القَلِيبَ ليس فيه ماء

وممّا ينبغي أن يراعى في هذا الباب أنّك ترى الجملة قد جاءت حالاً بغير واو ويحسن ذلك، ثمّ تنظر فترى ذلك إنّما حسن من أجل حرف دخل عليها، مثاله قول الفرزدق:

فقلت عسى أن تبصّريني كأنّما   بَنِيَّ حَوَالَيَّ الأُسودُ الحْوَارِد

قوله: «كأنّما بنيّ» إلى آخره في موضع الحال من غير شبهة، ولو أنّك تركت «كأنّ» فقلت: «عسى أن تبصّريني بَنِيَّ حواليَّ كالأُسود». رأيته لا يحسن حسنه الأوّل، ورأيت الكلام يقتضي الواو كقولك: عسى أن تبصّريني وبنيَّ حواليَّ كالأُسود الحوارد. وشبيه بهذا أنّك ترى الجملة قد جاءت حالاً بعقب مفرد فلطف مكانها ولو أنّك أردت أن تجعلها

⇐

⇐ حالاً من غير أن يتقدّمها ذلك المفرد لم يحسن. مثال ذلك قول ابن الرّومي:

والله يبقيك لنا سـالما　　بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وتعظيم

فقوله: «برداك تبجيل». في موضع حال ثانية ولو أنّك أسقطت «سـالما» مـن البيت فقلت: «والله يبقيك برداك تبجيل». لم يكن شيئاً.

وإذ قد رأيت الجمل الواقعة حالاً قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف الظّاهر، فلابدّ من أن يكون ذلك إنّما كان من أجل علل توجبه، وأسباب تقتضيه، فمحال أن يكون هاهنا جملة لا تصلح إلّا مع الواو وأُخرى لا تصلح فيها الواو وثالثة تصلح أن تجيء فيها بالواو وأن تدعها فلا تجيء بها، ثمّ لا يكون لذلك سبب وعلّة، وفي الوقوف على العلّة في ذلك إشكال وغموض، ذاك لأنّ الطّريق إليه غير مسلوك والجهة الّتي منها تعرف غير معروفة، وأنا أكتب لك أصلاً في الخبر إذا عرفته انفتح لك وجه العلّة في ذلك.

واعلم أنّ الخبر ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لا تتمّ الفائدة دونه، وخـبر ليس بجزء من الجملة ولكنّه زيادة في خبر آخر سابق له.

فالأوّل: خبر المبتدأ كـ«منطلق» في قولك: «زيد منطلق»، والفعل كقولك: «خـرج زيد»، وكلّ واحد من هذين جزء من الجملة وهو الأصل في الفائدة.

والثّاني: هو الحال كقولك: «جاءني زيد راكباً». وذاك لأنّ الحال خبر في الحقيقة من حيث إنّك تثبت بها المعنى لذي الحال كما تثبته بالخبر للمبتدأ وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبتّ الرّكوب في قولك: «جاءني زيد راكباً»: لـ«زيد» إلّا أنّ الفرق أنّك جئت به لتزيد معنىً في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه ولم تجرّد إثـباتك للرّكوب ولم تباشره به ابتداءً، بل بدأت فأثبتّ المجيء ثمّ وصلت به الرّكوب فالتبس به الإثبات على سبيل التَّبَعِ لغيره وبشرط أن يكون في صلته.

وأمّا في الخبر المطلق نحو: «زيدٌ منطلق» و«خرج عمرو» فإنّك أثبتّ المـعنى إثـباتاً جرّدته له وجعلته مباشرة من غير واسطة ومن غير أن تتسبّب بغيره إليه.

وإذ قد عرفت هذا فاعلم أنّ كلّ جملة وقعت حالا ثمّ امتنعت من الواو فذاك لأجل أنّك

⇐

⇐ عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأوّل في إثبات واحد، وكلّ جملة جاءت حالاً ثمّ اقتضت الواو فذاك لأنّك مستأنف بها خبراً وغير قاصد إلى أن تضمّها إلى الفعل الأوّل في الإثبات.

تفسير هذا أنّك إذا قلت: «جاءني زيد يسرع» كان بمنزلة قولك: «جاءني زيد مسرعاً»، في أنّك تثبت مجيئاً فيه إسراع، وتصل أحد المعنيين بالآخر، وتجعل الكلام خبراً واحداً، وتريد أن تقول: «جاءني كذلك» و«جاءني بهذه الهيئة». وهكذا قوله:

وقد علوت قُتُود الرّحل يسفَعُني يومٌ قُدَيْدِيمَة الجوزاء مسموم

كأنّه قال: «وقد علوت قُتُود الرّحل بارزاً للشّمس ضاحياً». وكذلك قوله:

* متى أرى الصّبح قد لاحت مخايله *

لأنّه في معنى «متى أرى الصّبح بادياً لائحاً بيّناً متجلّياً» وعلى هذا القياس أبداً.

وإذا قلت: «جاءني وغلامه يسعى بين يديه» و«رأيت زيداً وسيفه على كتفه» كان المعنى على أنّك بدأت فأثبتَّ المجيء والرّؤية، ثمّ استأنفت خبراً وابتدأت إثباتاً ثانياً لسعي الغلام بين يديه ولكون السّيف على كتفه.

ولمّا كان المعنى على استئناف الإثبات احتيج إلى ما يربط الجملة الثّانية بالأُولى فجيء بالواو كما جيء بها في قولك: «زيد منطلق وعمرو ذاهب»، «والعلم حسن والجهل قبيح» وتسميتنا لها «واو حال» لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضمّ جملة إلى جملة.

ونظيرها ـ في هذا ـ الفاءُ في جواب الشّرط نحو: «إن تأتني فأنت مكرم» فإنّها وإن لم تكن عاطفة فإنّ ذلك لا يخرجها من أن تكون بمنزلة العاطفة في أنّها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن تربط بنفسها.

فاعرف ذلك، ونزّل الجملة في نحو «جاءني زيد يسرع» و«قد علوت قُتُود الرّحل يسفعني يوم» منزلة الجزاء الّذي يستغني عن الفاء، لأنّ من شأنه أن يرتبط بالشّرط من غير رابط وهو قولك: «إن تعطني أشكرك».

ونزّل الجملة في «جاءني زيد وهو راكب» منزلة الجزاء الّذي ليس من شأنه أن يرتبط

⇐

⇐ بنفسه ويحتاجُ إلى الفاء كالجملة في نحو: «إن تأتني فأنت مكرم» قياساً سوياً وموازنة صحيحة.

فإن قلت: قد علمنا أنّ علّة دخول الواو على الجملة أن تستأنف الإثبات ولا تصل المعنى الثّاني بالأوّل في إثبات واحد، ولا تنزل الجملة منزلة المفرد، ولكن بقي أن تعلَمَ لِمَ كان بعض الجمل بأن يكون تقديرها تقدير المفرد في أن لا يستأنف بها الإثبات أولى من بعض؟ وما الّذي منع في قولك: «جاءني زيد وهو يسرع» أو «وهو مسرع»: أن يدخل الإسراع في صلة المجيء ويضامّه في الإثبات كما كان ذلك حين قلت: «جاءني زيد يسرع».

فالجواب: أنّ السّبب في ذلك أنّ المعنى في قولك: «جاءني زيد وهو يسرع» على استئناف إثبات للسّرعة، ولم يكن ذلك في «جاءني زيد يسرع» وذلك أنّك إذا أعدت ذكر «زيد» فجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة أن تعيد اسمه صريحاً فتقول: «جاءني زيد وزيد يسرع» في أنّك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل «يسرع» في صلة المجيء وتضمّه إليه في الإثبات، وذلك أنّ إعادتك ذكر «زيد» لا يكون حتّى تقصد استئناف الخبر عنه بأنّه يسرع وحتّى تبتدئ إثباتاً للسّرعة، لأنّك إن لم تفعل ذلك تركت المبتدأ الّذي هو ضمير «زيد» أو اسمه الظّاهر بمضيعة وجعلته لغواً في البين وجرى مجرى أن تقول: «جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه» ثمّ تزعم أنّك لم تستأنف كلاماً ولم تبتدئ للسّرعة إثباتاً وإن حال «يسرع» هاهنا حاله إذا قلت: «جاءني زيد يسرع»، فجعلت السّرعة له ولم تذكر «عمراً» وذلك محال.

فإن قلت: إنّما استحال في قولك: «جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه» أن تردّ «يسرع» إلى «زيد» وتنزله منزلة قولك: «جاءني زيد يسرع» من حيث كان في «يسرع» ضمير لـ«عمرو»، وَتَضَمُّنُهُ ضمير «عمرو» يمنع أن يكون لـ«زيد» وأن يقدّر حالاً له، وليس كذلك «جاءني زيد وهو يسرع» لأنّ السّرعة هناك لـ«زيد» لا محالة، فكيف ساغ أن تقيس إحدى المسألتين على الأُخرى؟

⇐

⇐ قيل: ليس المانع أن يكون «يسرع» في قولك: «جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه» حالاً من «زيد» أنّه فعل لـ«عمرو» فإنّك لو أخّرت «عمراً» فرفعته بـ«يسرع» وأوليت «يسرع»: «زيداً» فقلت: «جاءني زيد يسرع عمرو أمامه» وجدته قد صلح حالاً لـ«زيد» مع أنّه فعل لـ«عمرو» وإنّما المانع ما عرّفتك من أنّك تدع «عمراً» بمضيعة وتجيء به مبتدأ ثمّ لا تعطيه خبراً.

وممّا يدلّ على فساد ذلك أنّه يؤدّي إلى أن يكون «يسرع» قد اجتمع في موضعه النّصب والرّفع، وذلك أن جعله حالاً من «زيد» يقتضي أن يكون في موضع نصب وجعله خبراً عن «عمرو» المرفوع بالابتداء يقتضي أن يكون في موضع رفع، وذلك بيّن التّدافع ولا يجب هذا التّدافع إذا أخّرت «عمراً» فقلت: «جاءني زيد يسرع عمرو أمامه» لأنّك ترفعه بـ«يسرع» على أنّه فاعل له، وإذا ارتفع به لم يوجب في موضعه إعراباً، فيبقى مفرغاً لأن يقدّر فيه النّصب على أنّه حال من «زيد» وجرى مجرى أن تقول: «جاءني زيد مسرعاً عمرو أمامه».

فإن قلت: فقد ينبغي على هذا الأصل ألّا تجيء جملة من مبتدأ وخبر حالاً إلّا مع الواو، وقد ذكرت قبل أنّ ذلك قد جاء في مواضع من كلامهم: فالجواب أنّ القياس والأصل أن لا تجيء جملة من مبتدأ وخبر حالاً إلّا مع الواو، وأمّا الّذي جاء من ذلك فسبيله سبيل الشّيء يخرج عن أصله، وقياسه، والظّاهرِ فيه، بضرب من التّأويل، ونوع من التّشبيه، فقولهم: «كلّمته فوه إلى فيَّ» إنّما حسن بغير واو من أجل أنّ المعنى: كلّمته مشافِهاً له.

وكذلك قولهم: «رجع عوده على بدئه» إنّما جاء الرّفع فيه والابتداء من غير واو لأنّ المعنى: «رجع ذاهباً في طريقه الّذي جاء فيه».

وأمّا قوله: «وجدته حاضراه الجود والكرم» فلأنّ تقديم الخبر الّذي هو «حاضراه» يجعله كأنّه قال: «وجدته حاضراً عنده الجود والكرم».

وليس الحمل على المعنى وتنزيل الشّيء منزلة غيره بعزيز في كلامهم وقد قالوا: ⇐

⇐ «زيد اضربه» فأجازوا أن يكون مثال الأمر في موضع الخبر، لأنّ المعنى على النّصب نحو: «اضرب زيداً» ووضعوا الجملة من المبتدأ والخبر موضع الفعل والفاعل في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ لأنّ الأصل في المعادلة أن تكون الثّانية كالأولى نحو: «أدعوتموهم أم صمتم» ويدلّ على أن ليس مجيء الجملة من المبتدأ والخبر حالاً بغير الواو أصلاً قلّته وأنّه لا يجيء إلّا في الشّيء بعد الشّيء، هذا ويجوز أن يكون ما جاء من ذلك إنّما جاء على إرادة الواو كما جاء الماضي على إرادة «قد».

واعلم أنّ الوجه فيما كان مثل قول بشّار:

* خرجت مع البازي عَلَيَّ سواد *

أن يؤخذ فيه بمذهب أبي الحسن الأخفش فيرفع «سواد» بالظّرف دون الابتداء، ويجري الظّرف هاهنا مجراه إذا جرت الجملة صفة على النّكرة نحو: «مررت برجل معه صقر صائداً به غداً»، وذلك أنّ صاحب الكتاب يوافق أبا الحسن في هذا الموضع فيرفع «صقر» بما في «معه» من معنى الفعل، فلذلك يجوز أن يجري الحال مجرى الصّفة فيرفع الظّاهر بالظّرف إذا هو جاء حالاً فيكون ارتفاع «سواد» بما في «عَلَيَّ» من معنى الفعل لا بالابتداء.

ثمّ ينبغي أن يقدّر هاهنا خصوصاً أنّ الظّرف في تقدير اسم فاعل، لا فعل، أعني: أن يكون المعنى «خرجت كائناً عَلَيَّ سَوَادٌ وباقياً عَلَيَّ سواد» ولا يقدّر «يكون عَلَيَّ سواد ويبقى عَلَيَّ سواد».

اللّهمّ إلّا أن تقدر فيه فعلاً ماضياً مع «قد» كقولك: «خرجت مع البازي قد بقي عَلَيَّ سواد» والأوّل أظهر.

وإذا تأمّلت الكلام وجدت الظّرف وقد وقع مواقع لا يستقيم فيها إلّا أن يقدّر تقديرَ اسم فاعل، ولذلك قال أبوبكر بن السّرّاج في قولنا: «زيد في الدّار»: إنّك مخيّر بين أن تقدّر فيه فعلاً فتقول: «استقرّ في الدّار»، وبين أن تقدّر اسم فاعل فتقول: «مستقرّ في الدّار».

⇐

قوله: «وأصكّ» وقوله: «وأرهنهم» ﴿ **للعطف لا للحال** ﴾ وليس المعنى «قُمتُ صاكّاً وجهه» و«نجوت راهناً مالكاً» بل المضارع بمعنى الماضي ﴿ **والأصل** ﴾: «قمت» ﴿ **و«صككت»** ﴾ و«نجوت» ﴿ **و«رهنتُ» عُدِلَ** ﴾ عن لفظ الماضي ﴿ **إلى المضارع، حكايةً للحال الماضية** ﴾ ومعناها أن يفرض[1] أنّ ما كان في الزّمان الماضي واقع في هذا الزّمان فيعبّر عنه بلفظ المضارع كقوله:

⇐ وإذا عاد الأمر إلى هذا كان الحال في ترك الواو ظاهرة وكان «سواد» في قوله: «خرجت مع البازي عَلَيَّ سواد» بمنزلة «قضاء الله» في قوله:

سأغسل عنّي العارَ بالسّيف جالبا عَلَيَّ قضاء الله ما كان جالبا

في كونه اسماً ظاهراً قد ارتفع باسم فاعل قد اعتمد على ذي حال فعمل عمل الفعل.

ويدلّك على أنّ التّقدير فيه ما ذكرت وأنّه من أجل ذلك حسن أنّك تقول: «جاءني زيد والسّيف على كتفه» و«خرج والتّاج عليه» فتجده لا يحسن إلّا بالواو، وتعلم أنّك لو قلت: «جاءني زيد السّيف على كتفه» و«خرج التّاج عليه» كان كلاماً نافراً لا يكاد يقع في الاستعمال، وذلك لأنّه بمنزلة قولك: «جاءني وهو متقلّد سيفه» و«خرج وهو لابس التّاج» في أنّ المعنى على أنّك استأنفت كلاماً وابتدأت إثباتاً وأنّك لم ترد: «جاءني كذلك» ولكن «جاءني وهو كذلك» فاعرفه.

(١) **قوله: «ومعناها أن يفرض»**. هذا المعنى مأخوذ من المحقّق الرّضيّ في باب اسم الفاعل من «شرح الكافية» ٢: ٢٠١: قال: قال الأندلسيّ: معنى حكاية الحال: أن تقدّر نفسك كأنّك موجود في ذلك الزّمان، أو تقدّر ذلك الزّمان كأنّه موجود الآن.

ولا يريدون به أنّ اللّفظ الّذي في ذلك الزّمان محكيّ الآن على ما تلفظ به كما في قوله: «دعنا من تمرتان». بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذٍ لا الألفاظ.

قال جار الله ـ ونعم ما قال ـ: معنى حكاية الحال: أن يقدّر أنّ ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلّم كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ** ﴾.

وإنّما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كأنّك تحضره للمخاطب وتصوّره له ليتعجّب منه اهـ.

ولقد أمرُّ على اللّئيم يَسُبُّني (١) فمضيتُ ثمّةَ قُلْتُ لا يعنيني

بمعنى: «مررت» هذا إذا كان الفعل في الجملة الفعليّة مضارعاً مثبتاً.

[جواز الوجهين في المضارع المنفيّ]

﴿ **وإن كان** ﴾ أي: الفعل مضارعاً ﴿ **منفيّاً، فالأمران جائزان** ﴾ يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح.

أمّا مجيئه بالواو ﴿ **فهو كقراءة ابن ذكْوان(٢)**: ﴿ **فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعانِ** ﴾ (٣) ﴾ أي: بتخفيف النّون، فإنّ «لا» حينئذٍ للنّفي دون النّهي، لثبوت النّون الّتي هي علامة للرّفع، فيكون إخباراً، فلا يصحّ عطفه على الأمر قبله، فتعيّن كون الواو للحال(٤).

بخلاف قراءة العامّة «ولا تتّبعانّ» بتشديد النّون، فإنّه نهي معطوف على الأمر قبله، والنّون للتّأكيد.

وأمّا مجيئه بغير الواو فما أشار إليه بقوله: ﴿ **ونحو**: ﴿ **وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللَّهِ** ﴾ (٥) ﴾ أي: أيّ شيء ثبت لنا؟ والمعنى: ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله؟ وحقيقته: ما سبب عدم إيماننا؟

---

(١) **قوله: «ولقد أمرُّ على اللئيم يَسُبُّني»**. قد تقدّم في أحوال المسند إليه.

(٢) **قوله: «ابن ذكوان»**. هو المقرئ عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان أبو محمّد البهرانيّ مولاهم الدّمشقيّ مقرئ جامع دمشق المتوفّى سنة ٢٤٢هـ ـ كما ضبطه الصّفدي في «الوافي بالوفيات» ـ.

(٣) يونس: ٨٩.

(٤) **قوله: «فتعيّن كون الواو للحال»**. ولا يمكن كونها للعطف، لامتناع عطف الخبر على الإنشاء وعكسه.

(٥) المائدة: ٨٤.

[سبب جواز الوجهين في المضارع المنفيّ]

وإنّما جاز في المضارع المنفي الأمران ﴿ **لدلالته على المقارنة، لكونه مضارعاً دون الحصول، لكونه** ﴾ فعلاً ﴿ **منفيّاً** ﴾ والمنفيّ من حيث إنّه منفيّ إنّما يدلّ على عدم الحصول، لا على الحصول، وإن جاز أن يدلّ بالالتزام على حصول ما يقابل الصّفة المنفيّة، لكن الأصل المعتبر هو المطابقة.

[كلام المحقّق الرضي]

والمراد بالمنفيّ هاهنا(١) المنفيّ بـ«ما» أو «لا» دون «لَنْ»؛ لأنّها حرف الاستقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالاً خلوّها عن حرف الاستقبال كالسّين و«لن» ونحوهما، وذلك لأنّ هذه الحال والحال الّتي تقابل الاستقبال وإن تباينتا حقيقة لأنّ لفظ «يركب» في قولنا: «يجيء زيد غداً يركب» حال بهذا المعنى غير حال

---

(١) **قوله: «والمراد بالمنفيّ هاهنا»**. هذا كلام المحقّق الرّضيّ في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢١٢: ويشترط في المضارع الواقع حالاً خلوّه من حرف الاستقبال كالسّين و«لن» ونحوهما، وذلك أنّ الحال الّذي نحن في بابه، والحال الّذي يدلّ عليه المضارع وإن تباينا حقيقةً ـ لأنّ في قولك: «اضرب زيداً غداً يركب» لفظ «يركب» حال بأحد المعنيين غير حال بالآخر؛ لأنّه ليس في زمان التّكلّم ـ لكنّه التزموا تجريد صدر هذه الجُمَل ـ أي: المصدّرة بالمضارع ـ عن علم الاستقبال، لتناقض الحال والاستقبال في الظّاهر، وإن لم يكن التّناقض هاهنا حقيقياً.

ولمثله التزموا لفظة «قد» ـ إمّا ظاهرة أو مقدّرةً ـ في الماضي إذا كان حالاً، مع أنّ حاليّته بالنّظر إلى عامله، ولفظة «قد» تقرّب الماضي من حال التّكلّم فقط، وذلك لأنّه كان يستبشع في الظّاهر لفظ الماضي والحاليّة، فقالوا: «جاء زيد العامَ الأوّل وقد ركب» فالمجيء بلفظ «قد» هاهنا لظاهر الحاليّة كما أنّ التّجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك اهـ.

بالمعنى المقابل للاستقبال؛ لأنّه ليس في زمان التّكلّم، لكنّهم استبشعوا تصدير الجملة الحاليّة بِعَلَمِ الاستقبال، لتناقض الحال والاستقبال في الجملة(١).

[كلام عن الأندلسي نقله الرّضيّ]

وزعم بعض النُّحاة(٢) أنّ المنفي بلفظة «ما» يجب أن يكون بدون الواو؛ لأنّ

---

(١) **قوله: «لتناقض الحال والاستقبال في الجملة»**. أي: في الظّاهر ـ كما في الرّضيّ ـ وإن لم يكن بينهما تناقض حقيقيّ. وقيل: معناه: في بعض الموادّ، وهو إذا كان عامل الحال مقترناً بزمان التّكلّم، فإنّه لو صدر الحال بعلامة الاستقبال حينئذٍ لزم التّناقض، لأنّ مقارنته بالعامل تقتضي كونه في زمان الحال، وتصديره بعلامة الاستقبال ينافه، فاشترط أن لا يصدّر بعلامة الاستقبال مطلقاً طرداً للباب.

وعلى هذا يندفع أيضاً ما أورد عليه من أنّ إطلاق الحال على الجملة المخصوصة وضع نحويّ، وعدم تصديرها بعلامة الاستقبال في وضع اللغة، فلا يصحّ أن يقال: إنّ عدم تصدير أهل اللغة لأجل توهّم التّناقض الّذي يتوهّم بعد هذا عن وضع النُّحاة له لفظ الحال ـ كذا قرّره الهنديّ ـ.

قال الجرجاني: هذا توجيه مستبشع جدّاً، وكيف لا؟ والحال بالمعنى الّذي نحن بصدده تجامع كلّاً من الأزمنة الثّلاثة على السّواء، ولا تناسب الحال بمعنى الزّمان الحاضر المقابل للاستقبال، إلّا في إطلاق لفظ الحال على كلّ منهما اشتراكاً لفظيّاً، وذلك لا يقتضي استبشاع تصدير الجملة الحاليّة بعلم الاستقبال ـ كما لا يخفى على أحد ـ وسيرد عليك ما ينبّهك على علّة تجريد الجملة الواقعة حالاً، عن حروف الاستقبال.

(٢) **قوله: «وزعم بعض النُّحاة»**. وهو الأندلسيّ ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢١٢ ـ ٢١٣ ـ: وقال الأندلسيّ: المضارع المنفيّ بـ«لم» لابدّ فيه من الواو ـ كان مع الضّمير، أو لا ـ ولعلّ ذلك، لأنّ نحو: «لم يضرب» ماضٍ معنىً كـ«ضَرَبَ».

فكما أنّ «ضَرَبَ» لمناقضته للحال ظاهراً احتاج إلى «قد» المقرِّبة له من الحال لفظاً أو تقديراً، كذلك «لم يضرب» يحتاج إلى الواو الّتي هي علامة الحالية لمّا لم يصلح معه «قد»

⇐

المضارع المجرّد يصلح للحال، فكيف إذا انضمّ إليه ما يدلّ بظاهره على الحال وهو «ما»[1].

وجوابه: أنّ فوات الدّلالة على الحصول جوّز ذلك.

[كلام عبدالقاهر]

قال الشّيخ عبدالقاهر[2] في قول مالك بن رُفَيْع:

⇐ لأنّ «قد» لتحقيق الحصول و«لم» للنّفي.

وإذا انتفى المضارع بلفظ «ما» لم يدخله الواو، لأنّ المضارع المجرّد يصلح للحال فكيف لا؟ إذا انضمّ معه ما يدلّ بظاهره على الحال وهو «ما» فعلى هذا ينبغي أن يلزمه الضّمير.

وإذا انتفى المضارع بـ«لا» لزمه الضّمير كما يلزم المضارع المثبت ـ على ما ذهب إليه النُّحاة ـ والأغلب تجرّده عن الواو كالمثبت، لأنّ معنى: «جاءني زيد لا يركب» ـ أي: غير راكب ـ فهو واقع موقع المفرد.

ودخول «لا» لا يغيّر الكلام في الأغلب عمّا كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز: «إن تزرني لا أزرك» و: «فلاأزورك» كما جاز «إنْ تزرني أزرك» و«فأزورك» وكذا تقول: «كنت بلامال» لكنّ مصاحبة المضارع المصدّر بـ«لا» للواو أكثر من مصاحبة المضارع المجرّد لها، إذ ليس الحال في الحقيقة في نحو: «لا يركب» مشابهاً للمفرد لفظاً ومعنىً، كما شابه في نحو: «يركب» لأنّ الحال في الأوّل انتفاء الصّفة فـ«لا» مع الجملة هو الحال، ولا ينتفي المضارع حالاً بـ«لَنْ» اهـ بتصرّف يسيرٍ.

(١) **قوله: «وهو «ما»**. فإنّه يستعمل لنفي الحال كما بيّنت في «إيضاح المسائل من شرح العوامل».

(٢) أي: في باب «فروق في الحال لها فضل تعلّق بالبلاغة» من «دلائل الإعجاز» ١٦٠ ـ ١٦١ وقد تقدّم نصّ كلامه في التّعليق فراجعه.

أقادوا من دمي وتوعّدوني[١] وكنتُ وما يُـنَهْنِهُني الوعـيدُ

إنّ «كان» تامّة، والجملة الدّاخلة عليها الواو في موضع الحال، والمعنى: ووُجِدْتُ غير مُنَهْنَهٍ بالوعيد[٢] وغير مبالٍ به، ولا معنى لجعلها ناقصةً وجعل الواو مزيدة[٣].

[جواز الوجهين في الماضي]

﴿**وكذا**﴾ يجوز الأمران - أعني: دخول الواو والاكتفاء بالضّمير - ﴿**إن كان**﴾ الفعل في الجملة الفعليّة ﴿**ماضياً لفظاً أو معنى كقوله - تعالى - إخباراً**: ﴿**أَنَّىٰ**

---

(١) **قوله: «أقادوا من دمي وتوعّدوني»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المشابه والقائل: مالك بن رُفَيْع - بصيغة التصغير - في هجو المجرم ابن المجرم مصعب بن الزّبير وقبله:

بغاني مُصْعبٌ وبنو أبيه فأين أَحِيْدُ عنهم لا أَحِيْدُ

أقادَ: قتل القاتل، أقاده السّطان: أي: أمكنه من القَوَد، وأقاد منه: أي: أمكن منه أولياء المقتول. توعّدوني: أي: هدّدوني، النّهنهة: الزّجر، والكفّ، والمعنى: أمكنوا أعدائي من سفك دمي وهدّدوني بالقتل وكنت قبل ذلك غير مُبَالٍ بالتّهديد والوعيد وغير خائفٍ من أحد.

والشّاهد في قوله: «وما ينهنهني» حيث وقع المضارع المنفيّ بـ«ما» حالاً مقرونة بالواو.

(٢) **قوله: «وجدت غير مُنَهْنَهٍ بالوعيد»**. قال الجرجاني: أي: صِرْتُ موجوداً، وأنا على هذه الصّفة، كأنّه يدّعي أنّها صفة جَبَلٍ هو عليها، فيكون أبلغ من ادّعاء الاستمرار عليها في الزّمان الماضي، إلّا أنّ الوهم يتبادر إلى النّاقصة لغلبة استعمالها.

(٣) **قوله: «وجعل الواو مزيدة»**. قال الهنديّ: لأنّه خلاف الأصل لا يرتكب إلّا عند الضّرورة مع خلوّه عن النّكتة الشّريفة الّتي ذكره السيّد اهـ-وتقدّم قوله-.

يَكُونُ لِي غُلامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَر(١) ﴾(٢) ﴾ بالواو ﴿ وقوله: ﴿ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾(٣) ﴾ ـ بدون الواو ـ. هذا فيما هو ماضٍ لفظاً.

وأمّا الماضي معنىً فيعني به المضارع المنفيّ بـ«لم» أو «لمّا» فإنّ كـلّاً مـنهما يَقْلِبُ معنى المضارع إلى الماضي، وأشار إلى أمثلة ذلك بقوله: ﴿ وقوله: أَنّـىٰ يَكُونُ لِي غُلامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ(٤) ﴾(٥).

وقوله: ﴿ فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ ﴾(٦).

وقوله: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْـجَنَّةَ وَلَـمَّا يَأْتِكُـمْ مَـثَلُ الَّـذِينَ خَـلَوْا مِـنْ قَبْلِكُمْ ﴾(٧) ﴾.

وأهمل مثال المنفيّ بـ«لمّا» مجرّداً عن الواو؛ لأنّه لم يطّلع عليه لكنّ القياس يقتضي جوازه.

[سبب جواز الوجهين]

ثمّ أشار إلى سبب جواز الأمرين في الماضي مثبتاً كان أو منفيّاً بقوله: ﴿ أمّـا المثبت فلدلالته على الحصول ﴾ يعني: حصول صفة غير ثابتة ﴿ لكونه فعلاً مثبتاً،

---

(١) **قوله: «قد بلغني الكبر»**. بلوغ الكبر: حال منتقلة وإن كان الكبر بعد الحصول غير منتقل، فلا يرد أنّ الكلام في الحال المنتقلة وبلوغ الكِبَر ليس كذلك ـ كذا قرّره الهنديّ ـ.

(٢) آل عمران: ٤٠.

(٣) النّساء: ٩٠.

(٤) **قوله: «ولم يمسسني بشر»**. قال الهندي: الحال المنتقلة يـجب أن لا تكـون مـن الصّـفات اللّازمة، وعدم المسّ كذلك وإن لم ينفكّ عنها.

(٥) مريم: ٢٠.

(٦) آل عمران: ١٧٤.

(٧) البقرة: ٢١٤.

دون المقارنة؛ **لكونه ماضياً** ﴾ والماضي لا يقارن الحال.

[شرط الحالية في الماضي]

﴿ **ولهذا** ﴾ أي: ولعدم دلالته على المقارنة ﴿ **يشترط** ﴾ في الماضي المثبت(١) ﴿ **أن يكون مع «قد»**(٢) **ظاهرة أو مقدّرة** ﴾ لأنّ «قد» تقرّب الماضي من الحال.

---

(١) **قوله: «يشترط في الماضي المثبت»**. قال ابن مالك في «التّسهيل»: إذا لم يكن تالياً لـ«إلّا» أو متلوّاً بـ«أو» نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَا يَأْتِيهِم مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ** ﴾ [الزخرف: ٧]، وكقوله:

كن للخليل نصيراً جَارَ أو عَدَلا ولا تشحّ عليه جادَ أو بَخِلا

(٢) **قوله: أن يكون مع «قد»**. قال السّيوطيّ: وشرط جملة الحال المصدّرة بالماضي المثبت المتصرّف المجرّد من الضّمير أن يقترن بـ«قد» ظاهرةً أو مقدّرةً، لتقرّبه من الحال.

واستشكله السّيّد ـ وتَبِعَه شيخنا العلّامة الكافِيَجِيّ ـ بأنّ الحال ـ الّذي هو قيد ـ على حَسَب عامله؛ فإن كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً فكذلك، فلا معنى لاشتراط تقريبه من الحال بـ«قد».

قال: فما ذكروه غلط نشأ من اشتراك لفظ **الحال** بين الزّمان الحاضر وهو ما يقابل الماضي وبين ما يبيّن الهيئة المذكورة اهـ.

قال: وقد اختار أبو حيّان ـ تبعاً لجماعةٍ ـ عدم الاشتراط، كما لو وجد الضّمير اهـ.

وقال الهنديّ: قال ابن مالكٍ: هذه دعوىً لا يقوم عليها حجّة، لأنّ الأصل عدم التّقدير، ولأنّ وجود «قد» مع الفعل ـ المشار إليه ـ لا يزيده معنىً على ما يفهم به إذا لم يوجد، وحقّ المحذوف ـ المقدّر ثبوته ـ أن يدلّ على معنىً لا يفهم بدونه.

فإن قلت: «قد» يدلّ على التّقريب؟

قلنا: دلالتها على التّقريب مستغنىً عنها بدلالة سياق الكلام على الحاليّة.

وقال المحقّق الرّضيّ في باب الحال من «شرح الكافية» ٢: ٢١٣: والأخفش والكوفيّون غير الفرّاء لم يوجبوا «قد» في الماضي المثبت ـ ظاهرة أو مقدّرة ـ استدلالاً

⇐

[نقد هذا الشّرط]

ويَرِدُ هاهنا الإشكال المذكور، وهو أنّ المطلوب في **الحال** مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل، لا لزمان التّكلّم، وإذا كان العامل **والحال** ماضيين يجوز أن يكونا متقاربين كما إذا كانا مضارعين.

⇐ بنحو قوله:

* كما انتفض العُصْفور بلّله القطر *

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ** ﴾ [النّساء: ٩٠].

وغيرهم أوجبوه لما مضى، والأوّل قريب. قال: وإذا كان الماضي بعد «إلّا» فاكتفاؤه بالضّمير ـ من دون الواو و«قد» ـ أكثر، نحو: «ما لقيته إلّا أكرمني» لأنّ دخول «إلّا» في الأغلب الأكثر على الأسماء، فهو بتأويل: «إلّا مكرماً لي» فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو و«قد» نحو قولك: «ما لقيته إلّا وقد أكرمني» ومع الواو وحدها، نحو: «ما لقيته إلّا وأكرمني» لأنّ الواو مع «إلّا» تدخل في خبر المبتدأ فكيف بالحال ـ كما تقدّم ـ ومثاله: «ما رجل إلّا وله نفس أمّارة» ولم يسمع فيه «قد» من دون الواو، نحو: «ما لقيته إلّا قد أكرمني».

وفي غير هذا الموضع ينظر: فإن كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت «قد» معه أكثر من تركها، وقد جاء ذلك أيضاً، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ** ﴾ قالوا: إنّ «قد» فيه مقدّرة، واجتماع الواو و«قد» حينئذٍ أكثر من انفراد أحدهما، وانفراد «قد» أكثر من انفراد الواو فنحو: «جاءني زيد وقد خرج أبوه» أكثر، ثمّ «قد خرج أبوه» ثمّ «وخرج أبوه» فإن لم يكن معه ضمير فالواو مع «قد» لابدّ منهما كقوله:

يقولُ وقد تَرَّ الوظيفُ وسَاقُها ألستَ تَرَى أن قد أتيتَ بِمُؤْيِدِ

قال: وأجاز الأندلسيّ على ضعف دخول «قد» في الماضي المنفيّ بـ«ما» نحو: «ما قد ضرب أبوه» وليس بوجهٍ، لعدم السّماع والقياس أيضاً، لكون «قد» لتحقيق وقوع الفعل و«ما» لنفيه.

[نقد ثانٍ]

وأيضاً لفظ «قد» إنّما يقرّب الماضي إلى الحال المقابل للاستقبال ـ وهو زمان التّكلّم ـ فربّما يكون «قد» في الماضي سبباً لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا: «جاء زيدٌ في السَّنَةِ الماضية وقد رَكِبَ فرسه».

[نقد ثالث]

ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال الّتي هي زمان التّكلّم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو إذا كان العامل مستقبلاً كقولنا: «سيجيء الأمير تقاد الجَنَائب بين يديه» لعدم المقارنة، للقطع بأنّ المضارع هاهنا ليس بمعنى الحال.

[حلّ الإشكال للمحقّق الرضي]

وغاية ما يمكن أن يقال[1] في هذا المقام: إنّ حاليّة الماضي وإن كانت بالنّظر إلى عامله ولفظة «قد» إنّما تقرّبه من حال التّكلّم فقط، والحالان متباينان، لكنّهم استبشعوا لفظ الماضي والحاليّة، لتنافي الماضي والحال في الجملة، فأتوا بلفظة «قد» لظاهر الحاليّة وقالوا: «جاء زيد في السّنة الماضية وقد ركب» كما مرّ في اشتراط خلوّ الجملة الحالية من حرف الاستقبال.

[توجيه]

فظهر أنّ تصدير الماضي المثبت بلفظة «قد» لمجرّد استحسان لفظيّ، وكثيراً ما يقيّد الفعل الواقع في زمان التّكلّم بالماضي الواقع قبله بمدّة طويلة، لكن تصديره

---

(١) **قوله: «وغاية ما يمكن أن يقال»**. مأخوذ عن المحقّق الرّضيّ في باب الحال من «شرح الكافية» ٢: ٢١٢ وقد تقدّم نصّه.

بلفظة «قد» يكسِرُ منه سَوْرَةَ الاستبعاد كقول أبي العَلَاء:

نبيٌّ من الغِرْبان لَيْسَ عَلَى شَرْعٍ[(١)] يُخبّرنا أنّ الشُّعُوبَ إلى صَدْعِ

(١) **قوله: «نبيٌّ من الغِرْبان ليس على شرع»**. البيتان من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ إلّا أنّ العروض استعملت تامّة للتّصريع بالضَّرْب وهذا يقال له التّصريع بالزّيادة وهما مطلع القصيدة الثّانية والسّتّين من «سَقْط الزَّنْد» قالها وهو يودّع «بغداد» وهي طويلة لا حاجة بنا إلى ذكرها، ولنشرح ما أورد هاهنا: «ليس على شرع» أي: الغُراب ليس نبيّاً على الحقيقة ولكنّ العرب تتشأّم به وتقول: إنّه يخبر عن الصَّدْع والفِراق. «المرية»: الشّكّ، يقول: الغراب أخبرني عن فراق الأحبّة وهو نبيّ غير مصدَّق في أخباره ولكنّي أُصدّقه في الشّكّ، كيف لا أشكّ وهو غراب وبنو إسرائيل شكّوا في نبوّة موسى بعد أن أتاهم بتسع مَعَاجز وهي كما قال ـ عزّ وعلا ـ في سورة الإسراء الآية: ١٠١، وسورة النّمل الآية: ١٢ وقال ابن شهر آشوب ـ رحمه الله ـ في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسىٰ تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ**﴾ [الإسراء: ١٠١].

قال ابن عبّاس: اليد البيضاء، والعصا، والحجر الّذي انفجرت منه اثنتا عشرة عيناً، والبحر الّذي فرقه الله ببني إسرائيل حتّى عبروا، والطّوفان، والجَراد والقمل، والضّفادع، والدّم.

وقال العلّامة ـ رحمه الله ـ في بحار الأنوار ١٣: ٨٧: تسع آيات: اختلف فيها، فقيل: هي: يد موسى، وعصاه، ولسانه، والبحر، والطّوفان، والجَراد، والقَمْل، والضّفادع، والدّم.

وقيل: الطّوفان، والجَراد، والقَمْل، والضّفادع، والدّم، والبحر، والعصا، والطّمسة، والحجر.

وقيل: بدل الطَّمْسة: اليد.

وقيل: بدل البحر، والطّمسة والحجر: اليد، والسّنين، ونقص الثّمرات.

والطَّمسة: انقلاب أموالهم إلى الحجارة بدعاء موسى ـ عليه السّلام ـ: ﴿**رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ**﴾ [يونس: ٨٨].

⇐

أُصَـدِّقُهُ فـي مِـرْيَةٍ وقـد امـتَرَتْ صَحَابَةُ مُوْسَى بعد آياته التِّسْعِ

وبالجملة يجب أن يعلم أنّ **الحال** الّتي هي[1] بيان الهيئة لا يجب أن يكون حصولها في **الحال** الّتي هي[2] في زمان التّكلّم، وأنّهما متباينان حقيقة.

[نقد السَّخَاوي]

وبهذا يظهر بطلان ما قال[3] السَّخَاوِيّ[4] من أنّك إذا قلت: «جِئْتُ وقد كَتَبَ زيد» فلا يجوز أن يكون حالاً إن كانت الكتابة قد انقضت، ويجوز أن يكون حالاً إذا كان شرع في الكتابة وقد انقضى منها جزء إلّا أنّه متلبّس بها مستديم لها، فلانقضاء جزء منها جيء بالماضي ولتلبّسه بها ودوامه عليها صحّ أن يكون لفظ الماضي حالاً لاتّصاله بالحال.

⇐ وفي تفسير عليّ بن إبراهيم ـ رحمه الله ـ: الطّوفان، والجراد، والقمل، والضّفادع، والدّم، والحجر، والعصا، ويده، والبحر.

(١) أي: الحال النحويّ.

(٢) أي: الحال الصّرفيّ.

(٣) أي: لاعتبار المقارنة بالنّسبة إلى زمان التّكلّم.

(٤) **قوله: «السَّخَاوي»**. عَلَم الدّين عليّ بن محمّد بن عبدالصّمد المقرئ النّحويّ أبوالحسن الهَمْداني المصريّ، ولد سنة ثمان أو تسع وخمسين وخمسمائة، وتوفّي بدمشق ليلة الأحد ثاني عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وأربعين وستّ مائة هـ.

شرح قصيدة الشّاطبيّ في القِراءات، وشرح «المفصّل» للزّمخشريّ، وسمّى شرحه «المفضّل في شرح المفصّل» وله مجموع سمّاه كتاب «سفر السّعادة وسفير الإفادة» ذكر فيها مسائل مشكلة في النّحو، وعدّة من أبيات المعاني ـ كما في تاريخ أبي الفداء ـ. وما نقله عن السّخاويّ إنّما أخذه من شرحه على «المفصّل».

[تحقيق المقارنة في الماضي المنفيّ]

وأمّا الماضي المنفيّ فلمّا جاز فيه الأمران ـ مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهراً؛ لكونه ماضياً منفيّاً ـ احتاج في تحقيق المقارنة فيه إلى زيادة بيان، فقال: **﴿ وأمّا المنفي ﴾** أي: وأمّا جواز الأمرين في الماضي المنفيّ **﴿ فلدلالته على المقارنة دون الحصول ﴾**.

[بيان عن المحقّق الرّضيّ]

[الدّلالة على المقارنة] **﴿ أمّا الأوّل ﴾** أي: دلالته على المقارنة **﴿ فلأنّ «لمّا» للاستغراق**(١) **﴾** أي: لامتداد النّفي من حين الانتفاء إلى حين التّكلّم نحو: «نَدِمَ زيد

---

(١) **قوله: «لمّا» للاستغراق**. قال ابن هشام في الباب الأوّل من «المغني» ما خلاصته: «لمّا» مثل «لم» إلّا أنّها تفارقها في خمسة أمورٍ:

أحدها: أنّها لا تقترن بأداة شرط، لا يقال: «إنْ لمّا تَقُمْ» وفي التّنزيل: ﴿ **وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ** ﴾ [المائدة: ٦٧]، في تنصيب عليّ يوم الغدير.

الثّاني: أنّ منفيّها مستمرّ النّفي إلى الحال كقول شأس بن نهار المشهور بالممزّق العبديّ:

فإن كنت مأكولاً فكن خير آكل   وإلّا فأدركني ولمّا أُمزّق

ومنفيّ «لم» يحتمل الاتّصال نحو: ﴿ **وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً** ﴾ [مريم: ٤]، والانقطاع مثل: ﴿ **لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً** ﴾ [الإنسان: ١]، ولهذا جاز «لم يكن ثمّ كان» ولم يجز «لمّا يكن ثمّ كان» بل يقال: «لمّا يكن وقد يكون».

ولامتداد النّفي بعد «لمّا» لم يجز اقترانها بحرف التّعقيب، بخلاف «لم» تقول: «قمتُ فلم تقم» لأنّ معناه: «وما قمت عقيب قيامي» ولا يجوز «قمت فلمّا تقم» لأنّ معناه: «وما قمت إلى الآن».

الثّالث: أنّ منفيّ «لمّا» لا يكون إلّا قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك في منفيّ «لم»، ⇐

⇐ تقول: «لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً» ولا يجوز: «لمّا يكن».

وقال ابن مالك: لا يشترط كون منفيّ «لمّا» قريباً من الحال مثل: «عصى إبليس ربّه ولمّا يَنْدَمْ» بل ذلك غالب لا لازم.

الرّابع: أنّ منفيّ «لمّا» متوقَّعٌ ثبوته، بخلاف منفيّ «لَمْ» ألا ترى أنّ معنى: ﴿**بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عذاب**﴾ [ص: ٨]، أنّهم لم يذوقوه إلى الآن، وأنّ ذوقهم له متوقّع.

أقول: والتوقّع لا يدلّ على الوقوع فيما بعد، فبطل قول الزّمخشريّ في: ﴿**لَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ**﴾ [الحجرات: ١٤]: ما في «لمّا» من معنى التّوقّع دالّ على أنّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعد اهـ. وذلك لما قلنا، ويؤيّده أحاديث الحوض الواردة في أصحّ الكتب المعتبرة عندهم الدّالّة على كفرهم وارتدادهم.

وهذا الفرق بالنّسبة إلى المستقبل، فأمّا بالنّسبة إلى الماضي فهما سيّان في نفي المتوقّع وغيره.

الخامس: أنّ منفيّ «لمّا» جائز الحذف، لدليل، كقول ذي الرُّمَّة:

فجئتُ قبورهم بَدْءاً ولمّا ... فناديتُ القُبورَ فلم يُجِبْنَه

أي: ولمّا أكن بَدْءاً قبلَ ذلك ـ أي: سيّداً ـ ولا يجوز ذلك في «لم» وأمّا قوله:

احفظ وديعتَك التي استُوْدِعتها ... يوم الأعازب إن وصلتَ وإن لَمِ

فضرورة.

وعلّة هذه الأحكام كلّها أنّ «لم» لنفي «فَعَلَ» و«لمّا» لنفي «قد فعل» اهـ مختصراً بتصرّفٍ يسيرٍ.

وقال الدّسوقي في شرح قوله: «لم» لنفي «فَعَلَ»: أي: لأنّ «فَعَلَ» معناه: حصل فعل في الزّمان الماضي، ونفيه، معناه: انتفاء الفعل في الزّمان الماضي وهو محتمل لاستمرار الانتفاء في الزّمن الماضي لحين التكلّم ولانقطاع انتفائه في الماضي وهذا المعنى مفاد «لم».

وقوله: «قد فعل» وذلك لأنّ «قد فعل» معناه: قد حصل الفعل في الماضي القريب من

⇐

ولمّا يَنْفَعْهُ النَّدَمُ» أي: عدم نفع النَّدَم متّصل بحال التّكلّم ﴿ وغيرها ﴾ أي: غير «لمّا» مثل «ما» و«لم» ﴿ لانتفاء متقدّم ﴾ على زمان التّكلّم ﴿ مع أنّ الأصل استمراره ﴾ أي: استمرار ذلك الانتفاء وإن جاز انقطاعه دون زمان التّكلّم نحو: «لَمْ يَضْرِبْ زيدٌ أَمْسِ لكنّه ضَرَبَ اليومَ»[1] ﴿ فيحصل به ﴾ أي: بالنّفي، أو بأنّ الأصل

⇐ الحال، ونفيه: معناه: انتفاء الفعل في الماضي القريب من الحال وحينئذٍ فالانتفاء مستمرّ للحال، وهذا المعنى هو مفاد «لمّا» اهـ.

(١) **قوله: «لم يضرب زيد أمس لكنّه ضرب اليوم»**. هذا نصّ المثال الّذي أورده المحقّق الرّضي في باب الجوازم من «شرح الكافية» ٢: ٢٥١. قال في شرح قول ابن الحاجب: «ويختصّ بالاستغراق»: اعلم أنّ «لمّا» ـ كما قالوا ـ كان في الأصل «لم» زيدت عليه «ما» كما زيدت في «إمّا» الشّرطيّة و«أينما» فاختصّت بسبب هذه الزّيادة بأشياءَ:

أحدها: أنّ فيها معنى التّوقّع كـ«قد» في إيجاب الماضي، فهو يستعمل في الأغلب في نفي الأمر المتوقّع كما يخبر بـ«قد» في الأغلب عن حصول الأمر المتوقّع، تقول لمن يتوقّع ركوب الأمير: «قد ركب الأمير» أو «لمّا يركب» وقد يستعمل في غير المتوقّع أيضاً نحو: «ندِم ولمّا ينفعه النَّدَم».

واختصّ «لمّا» أيضاً بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التّكلّم، نحو: «ندم فلان ولمّا ينفعه النَّدَم» فعدم النّفع متّصل بحال التكلّم، وهذا هو المراد بقوله: بالاستغراق.

ومنع الأندلسيّ من معنى الاستغراق فيه، وقال: هي مثل «لم» في احتمال الاستغراق وعدمه، والظّاهر فيها الاستغراق كما ذهب إليه النُّحَاة، وأمّا «لم» فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو: «لم يضرب زيد أمس لكنّه ضرب اليوم».

واختصّت «لمّا» أيضاً بعدم دخول أدوات الشّرط عليها فلا تقول: «إنْ لمّا تضرب» و: «مَنْ لمّا يضرب» كما تقول: «إنْ لم تضرب» و: «مَنْ لَمْ يَضْرِب» وكان ذلك لكونها فاصلةً قويّة بين العامل الحرفيّ أو شبهه ومعموله.

واختصّت أيضاً بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفيّ، إنْ دلّ عليه دليل ⇐

فيه الاستمرار ﴿**الدّلالة عليها**﴾ أي: على المقارنة ﴿**عند الإطلاق**﴾ أي: عند عدم التّقييد بما يدلّ على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا: «لم يضرب زيد أمس ولكن ضرب اليوم» ﴿**بخلاف المثبت فإنّ وضع الفعل على إفادة التّجدّد**﴾ من غير أن يكون الأصل استمراره، فإذا قلت: «ضرب» ـ مثلاً ـ كفى في صدقه وقوعُ الضَّرْبِ[1] في جزء من أجزاء الماضي، وإذا قلت: «ما ضَرَبَ» أفاد استغراق النّفي لجميع أجزاء الزّمان الماضي.

⇐ نحو: «شارفت المدينة ولمّا» أي: «لمّا أدخلها» كما جاء ذلك في «قد» التي هي نظيرتها قال:

أَزِفَ التّرحّل غير أنّ رِكابنا ... لمّا تَزُلْ برِحالنا وكان قَدِ

وقد جاء ذلك في «لم» ضرورة كقوله:

احفظ وديعتك التي استُودِعْتَها ... يوم الأعازب إن وصلت وإن لمِ

اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «كفى في صدقه وقوع الضّرب»**. هذا أيضاً كلام المحقّق الرّضي في أوائل باب الأفعال النّاقصة من «شرح الكافية» ٢: ٢٩١: وإنّما أفاد دخول النّفي على النّفي دوام الثّبوت، لأنّ نفي النّفي إثبات، وإذا قيّدت نفي الشّيء بزمان وجب أن يعمّ ذلك النّفي جميع الزّمان، بخلاف الإثبات؛ فإنّك إذا قيّدت إثبات الشّيء بزمان لم يلزم استغراق الإثبات لذلك الزّمان، إذا قلت ـ مثلاً ـ: «ضرب زيد» كفى في صدق هذا القول وقوع الضَّرْب في جُزْءٍ من أجزاء الزّمن الماضي.

وأمّا قولك: «ما ضرب» فإنّه يفيد استغراق نفي الضّرب لِجميع أجزاء الزَّمَن الماضي.

وذلك لأنّهم أرادوا أن يكون النّفي والإثبات ـ المقيّدان بزمن واحدٍ ـ في طرفي نقيض، فلو جعل النّفي كالإثبات مقيّداً بوقوعه ـ أي: وقوع النّفي ـ في جزء غير معيّن من أجزاء ذلك الزّمان المخصوص لم يكن يناقض ذلك الإثبات، إذ يمكن كون الجزء الّذي يقيّد الإثبات به غير الجزء الّذي يقيّد به النّفي، فلا يتناقضان، فاكتفي في الإثبات بوقوعه ⇐

[النّفي والإثبات متناقضان كما قرّره الرّضيّ]

وذلك لأنّهم أرادوا أن يكون النّفي والإثبات ـ المقيّدان بزمانٍ واحدٍ ـ في طَرَفَيْ نقيضٍ، فلو جعلوا النّفي كالإثبات مقيّداً بجزء من الأجزاء لم يتحقّق التّناقض؛ لجواز تغاير الجزئين، فاكتفوا في الإثبات بوقوعه[1] مطلقاً ولو مرّة، وقصدوا في النّفي الاستغراق، إذ استمرار الفعل أصعب، وأقلّ من استمرار التّرك.

ولهذا كان النّهي موجباً للتَّكْرَار دون الأمر، وكان نفي النّفي اثباتاً دائماً، مثل «ما زال» و«ما انفكّ» ونحو ذلك.

[تحقيق التّناقض]

﴿وتحقيقه﴾ أي: وتحقيق هذا الكلام وأنّ الأصل في النّفي الاستمرار بخلاف الإثبات ﴿**أنّ استمرار العدم لا يحتاج إلى سبب، بخلاف استمرار الوجود**﴾ يعني: أنّ بقاء الحادث ـ وهو استمرار وجوده ـ يحتاج إلى سبب موجود، لأنّه وجود عقيب وجود، والوجود الحادث لابدّ له من سبب موجود، بخلاف استمرار

⇐ مطلقاً ولو مرّةً وقصدوا في النّفي الاستغراق، إذ استمرار الفعل أصعب وأقلّ من استمرار التّرك، فصار نحو: «ضرب» و«ما ضرب» كالموجبة الجزئيّة والسّالبة الكلّيّة اللّتين تناقض إحداهما الأُخرى. فتبيّن بهذا أنّ النّهي يفيد التّكرار على ما ذهب إليه أكثر الأُصوليّين.

فحصل من هذا كلّه أنّ نفي النّفي يكون أيضاً دائماً، ونفي النّفي يلزم منه الإثبات، فيلزم من نفي النّفي إثبات دائم وهو المقصود اهمختصراً.

(١) قال الجرجانيّ: ظاهر هذا الكلام يشعر بأنّ نحو «لم يضرب» يدلّ على استغراق النّفي للزّمان الماضي وضعاً وما تقدّم يدلّ على أنّ الاستغراق إنّما يستفاد من خارج بناءً على أنّ الأصل استمراره، وهذا هو المفهوم منه بحسب أصل الوضع وما ذكره هاهنا إنّما يفهم منه إذا قوبل الإثبات بالنّفي وقيل في ردّ من قال: «ضرب زيد»: «إنّه لم يضرب» اهـ.

العدم، فإنّه عدم، فلا يحتاج إلى وجود سبب، بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود، والأصل في الحوادث العدم.

والمراد أنّ استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب موجود يؤثّر فيه، وإلّا فهو مفتقر إلى انتفاء علّة الوجود، وهذا مراد من قال: «إنّ العدم لا يُعَلَّل، وإنّه أولى بالممكن من الوجود».

وبالجملة لمّا كان الأصل في النّفي الاستمرار حصلت من إطلاقه[1] الدّلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه[2].

[عدم الدّلالة على الحصول] ﴿**وأمّا الثّاني**﴾ أي: عدم دلالته على الحصول ﴿**فلكونه منفيّاً**﴾.

[جواز الواو في الجملة الاسميّة على رأي المشهور]

هذا إذا كانت الجملة فعليّة ﴿**وإن كانت الجملة اسميّة فالمشهور جواز تركها**[3]﴾ أي: ترك الواو ﴿**لعكس ما مرّ في الماضي المثبت**﴾ أي: لدلالة الاسميّة

---

(١) تقدّم تفسيره آنفاً.

(٢) من أنّ المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل، ولو كان في الاستقبال، لا بزمان التّكلّم، واللّازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة بزمان التّكلّم، فأين هذا من ذاك ـ كذا قرّره الرّوميّ ـ.

(٣) **قوله: «فالمشهور جواز تركها»**. أراد أن يبيّن الخلاف بين الجُمهور وعبدالقاهر حيث جوّز الجُمهور الأمرين مطلقاً، وأوجب عبدالقاهر الواو إذا كانت الجملة الاسميّة مصدّرة بضمير صاحب الحال.

ونصّ على جواز التّرك دون جواز الدّخول، لأنّ جواز التّرك هو المختلف فيه لا جواز الدّخول، لأنّ الدّخول لم يقل بامتناعه أحد منهم إلّا لعارض ـ كما يأتي بُعَيْدَ هذا في قوله ـ ⇐

على المقارنة؛ لكونها مستمرّة، لا على حصول صفة غير ثابتة، لدلالتها على الدَّوام والثَّبات[١] ﴿نحو: «كَلَّمْتُهُ فُوْهُ إلى فِيَّ»[٢]﴾ و: «رَجَعَ عَوْدُهُ

⇐ تعالى ـ: ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، والمانع العارضي فيه كراهة الجمع بين واو الحال الّتي أصلها العطف وبين كلمة «أو» الّتي هي حرف عطف أيضاً ـ.

(١) قوله: «لدلالتها على الدَّوام والثَّبات». أُشكل على هذا التّعليل بأنّ كون الجملة الاسميّة للدّوام والثّبات يقتضي خروج البحث عمّا نحن بصدده وهو الحال المنتقلة ؟!

وأُجيب بأنّ التّعليل ناظر إلى أصل الجملة الاسميّة فإنّها في الأصل وُضِعت للدّوام والثّبوت، واكتفي فيما نحن بصدده بذلك على وجه التوسّع وإلّا فكونها منتقلةً يمنع دخولها فيما نحن بصدده.

(٢) قوله: «كلّمته فوه إلى فيّ». ـ في مَنْ رفع ـ والحاصل ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢٠١ ـ ٢٠٤ ـ أنّ قولهم: «كلّمته فوه إلى فيّ» فيه وجهان: الرّفع والنّصب، والتّفصيل: أنّهم استعملوه على الأصل ـ وهو المبتدأ والخبر، أي: «فوه إلى فيّ» ـ فقالوا: «كلّمته فوه إلى فيّ».

ثمّ انمحى عن الجملة ـ أعني: «فوه إلى فيّ» ـ معنى الجُمْلَة والكلام لمّا فهم منها معنى المفرد، لأنّ معنى «فوه إلى فيّ» صار: «مشافهاً» فلمّا قامت الجملةُ مقام المفرد، وأدّت مؤدّاه أعرب ما قَبِلَ الإعراب منها ـ وهو الجزء الأوّل ـ إعراب المفرد الّذي قامت مقامه ـ كما قلنا في باب المفعول المطلق في «فاهاً لفيك» سواءً ـ.

قال: وقال الكوفيّون: هو مفعول به ـ أي: «جاعلاً فاه إلى فيّ».

وقال الأخفش: هو منصوب بتقدير «من» ـ أي: «من فيه إلى فيّ» ـ أي: منصوب بنزع الخافض.

قال الرّومي: الرّفع: رواية سيبويه وقد نصّ عليه الشّيخ عبدالقاهر أيضاً، فاعتراض الفاضل التّرمذيّ على السّكّاكيّ ـ بأنّ رواية الرّفع ليس بثبتٍ وأنّه مخالف لنصّ الفحول ـ بِمَعْزِلٍ عن القَبُول.

⇐

على بَدْئِهِ»[١] في مَنْ رفع «فُوْهُ» و«عَوْدُهُ» على الابتداء، أي: رجوعه على ما[٢]

⇐ وفي شرحه للمفتاح: وقد يروى: «عودَهُ على بَدْئه» بنصب الاسم الّذي هو صدر الجملة الحالية، تنبيهاً من أوّل الأمر على أنّه حال، وهو في التّحقيق من نصب المبتدأ للقطع بأنّ الحال هي الجملة.

ويجوز أن يكون نصب «عوده» على الظّرفيّة ـ أي: «رجع في عوده على بدئه» ـ أي: ذهب في طريقه الّذي جاء منه.

وأن يكون على المفعوليّة، فإنّ «رجع» قد يجيء متعدّياً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَىٰ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ** ﴾.

وذكر ابن الأنباري في «الأسرار» أنّ «عوده» من المصادر الّتي أُقيمت مقام الحال نحو: «أرسلها العِراكَ».

(١) **قوله: «رجع عوده على بدئه»**. فيه أيضاً وجهان: الرّفع: «عَوْدُهُ على بَدْئِهِ» على الأصل وهو المبتدأ والخبر، والنّصب فيه قولان:

قال سيبويه: إنّه معرفة موضوعة موضع النّكرة أي: عائداً.

وقال أبو علي: منصوب على أنّه مفعول مطلق للحال المقدّر، أي: «رجع عائداً عوده» وهو مضاف إلى الفاعل، فلهذا حذف العامل وجوباً. فهذا المصدر وإن قام مقام الحال منصوب على المصدريّة كما ينتصب على الظّرفيّة ما قام مقام خبر المبتدأ من الظّروف نحو: «زيد قدّامك» ولا يعرب إعراب ما قام مقامه.

وقولهم: «على بَدْئه» متعلّق بـ«عوده» أو بـ«رجع» والحال مؤكّدة و«البَدْءُ» مصدر بمعنى «الابتداء» جعل بمعنى المفعول ـ أي: عائداً على ما ابتداه ـ. فيكون مفعولاً به ويجوز أن يكون «عوده» مفعولاً مطلقاً لـ«رجع» ـ أي: رجع على بَدْئِهِ عوده المعهود، كأنّه عهد منه أن لا يستقرّ على ما ينتقل إليه، بل يرجع إلى ما كان عليه قبل، فيكون نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ** ﴾ [الشّعراء: ١٩]، فلا يكون من هذا الباب. راجع: «شرح الكافية» ١: ٢٠٢.

(٢) قال ابن منظور في بيان معناه: إذا رجع في الطّريق الّذي جاء منه. قال سيبويه: وتقول: «رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ» تريد أنّه لم يقطع ذَهَابه حتّى وصله برجوعه.

ابتدأه ـ على أنّ «البَدْء» مصدر بمعنى المفعول ـ ﴿وأنّ دخولها﴾ أي: والمشهور أيضاً أنّ دخول الواو ﴿أولى﴾ من تركها ﴿لعدم دلالتها﴾ أي: الجملة الاسميّة ﴿على عدم الثّبوت[1] مع ظهور الاستئناف فيها[2] فحسن زيادة رابطة نحو: ﴿فَلاَ تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[3]﴾ ـ أي: «وأنتم من أهل العلم والمعرفة»، أو «أنتم تعلمون[4] ما بينه وبينها من التّفاوت» ـ حتّى ذهب كثير من النُّحاة[5] إلى أنّ

---

(١) **قوله: «لعدم دلالتها ـ أي: الجملة الاسميّة ـ على عدم الثّبوت»**. أي: لدلالتها على الثّبوت؛ لأنّ نفي النّفي إثبات.

فإن قيل: تعليل أولويّة الدّخول بالدّلالة على الثّبوت لم يصحّ؛ لأنّه جعله أوّلاً علّةً لجواز ترك الواو، وهاهنا جعله علّةً لكون دخول الواو أولى.

يقال: نعم ولكنّه لمّا كان دعوى الأولويّة مركّبةً من أمرين: جواز التّرك ورجحان الدّخول أعاد الدّليل المذكور لجواز التّرك، وضمّ إليه دليل الرّجحان وهو قوله: «مع ظهور الاستئناف» ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «مع ظهور الاستئناف فيها»**. أي: عدم التّعلّق بما قبلها في الجملة الاسميّة دون الفعليّة، لأنّ الفعليّة وإن كانت منتقلةً، لكن مضمونها الفعل والفاعل، وذلك مضمون الحال المفردة المشتقّة، وليس كذلك الاسميّة، إذ قد يكون جزءاها جامدين ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢١٤ ـ ٢١٥ ـ فلا يكون مضمونها كمضمون الحال المفردة المشتقّة، فكان الاستئناف فيها أظهر، وظهور الاستئناف فيها يدلّ على استقلالها وعدم تعلّقها بما قبلها، فحسن زيادة رابطٍ وهو الواو زائداً على الضّمير.

(٣) البقرة: ٢٢.

(٤) **قوله: أي: «وأنتم من أهل العلم والمعرفة» أو «وأنتم تعلمون»**. قال الرّومي: الأوّل على تنزيل المتعدّي منزلة اللّازم، والثّاني على حذف المفعول.

(٥) **قوله: «ذهب كثير من النُّحاة»**. ومنهم ابن الحاجب في باب الحال من كتاب «الكافية»

⇐

تجرّد الاسميّة عن الواو ضعيف.

[كلام عبدالقاهر في وجوب الواو ومخالفة المشهور]

﴿وقال عبدالقاهر[1]: إذا كان المبتدأ﴾ في الجملة الاسميّة **﴿ضمير صاحب الحال وجبت الواو﴾** سواء كان خبره فعلاً **﴿نحو: «جاء زيد وهو يسرع» أو﴾** اسماً نحو: «جاء زيد **﴿وهو مسرع»﴾**.

وذلك لأنّ الجملة لا يترك فيها الواو حتّى تدخل في صلة العامل[2] وتنضمّ إليه في الإثبات[3] وتقدّر بتقدير المفرد في أن لا يستأنف لها الإثبات، وهذا ممّا يمتنع[4] في نحو: «جاء زيد وهو يسرع» أو «وهو مسرع» لأنّك إذا أعدْتَ ذكر

⇐ والمحقّق الرّضي في شرحه ١: ٢١١. قال الرّومي: وفيه خلاف ابن مالك فعنده الاكتفاء بالضّمير أقيس من الاكتفاء بالواو تشبيهاً بالخبر والنعت وو روده في كلام ربّ العزّة كثيراً نحو: ﴿**اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ**﴾ [البقرة: ٣٦]، ﴿**وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ**﴾ [الرّعد: ٤١]، وفي النّظم نحو قوله:

* ما بال عينك دمعها لا يرقأ *

وحكي عن سيبويه الاستغناء عن الواو بنيّة الضّمير، إذا كان معلوماً، نحو: «بيع التّمر منوان بدرهم» أي: منه.

(١) دلائل الإعجاز: ١٦٦.

(٢) **قوله: «حتّى تدخل في صلة العامل»**. المراد من الدّخول في صلة العامل أن تجعل قيداً من قيوده تابعاً له في الإثبات، وعدم جعله إثباتاً مستقلاً، والمراد بالاستئناف اللغوي وهو أن لا يكون قيداً لما قبله ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(٣) **قوله: «في الإثبات»**. قال الهنديّ: تخصيص الإثبات بالذّكر، لأنّه الأصل، وإلّا فالحكم في النّفي أيضاً كذلك نحو: «لم يجئ زيد وهو يتبسّم» أو «وهو متبسّم».

(٤) **قوله: «وهذا ممّا يمتنع»**. أي: الدّخول في صلة العامل والانضمام إليه في الإثبات أو النّفي، ⇐

«زيد» وجئتَ(١) بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحاً في أنّك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل «يسرع» في صلة المجيء وتضمّه إليه في الإثبات، لأنّ إعادة ذكره لا تكون حتّى تقصِدَ استئناف الخبر عنه بأنّه يسرعُ وإلّا لكنت تركتَ المبتدأ بمضيعة(٢) وجعلته لغواً في البين وجرى(٣) مجرى أن تقول: «جاء زيد وعمرو يسرع أمامه» ثمّ تزعم أنّك لم تستأنف كلاماً ولَمْ تَبْتَدِئْ للسّرعة إثباتاً(٤).

⇐ والتّنزيل منزلة المفرد في عدم استئناف إثبات زائد على إثبات العامل أو نفي كذلك ممّا يمتنع في نحو: «جاء زيد وهو يسرع» الخ ....

(١) **قوله: «وجئتَ»**. عطف تفسيريّ لقوله: أعدتَ ذكر «زيد».

(٢) **قوله: «بمضيعة»**. وزان «مَعِيْشَةٍ» أي: في معرِض الضّياع.

(٣) **قوله: «وجرى»**. عطف على قوله: «كان بمنزلة إعادة اسمه صريحاً» فإنّه تشبيه آخر لقوله: «هو يُسْرِعُ» بعد تشبيهه بـ«زيد يسرع».

(٤) **قوله: «ولم تبتدئ للسّرعة إثباتاً»**. والخلاصة أنّ أمر الواو ـ وجوداً وعدماً ـ في الجملة الحاليّة يدور على كونها في حكم المفرد أو لا، فإن كانت في حكم المفرد ترك فيها الواو، وأُدخلت في صلة العامل ولم يستأنف لها إثبات آخر غير إثبات العامل، بل تضاف إليه كما في المفرد، فإذا قلت: «جاء زيد يسرع» كان في حكم: «جاء زيد مسرعاً».

وإن لم تكن في حكم المفرد وذلك مثل الّتي صدّرت بضمير ذي الحال فلا يمكن إدخالها في صلة العامل، بل استؤنف لها إثبات زائد بإعادة المسند إليه بذكر ضميره المنفصل الّذي هو بمنزلة إعادة لفظه صريحاً، والإعادة إنّما تكون لقصد استئناف إثبات حديث، والاستئناف مقتضاه الانفصال عمّا قبله، والانفصال يقتضي إذا جعلتها حالاً ربطها بالواو الّتي هي رابط قويّ. ولو لم تقصد الاستئناف لقلت: «مسرعاً» أو «يسرع» بدون الواو، لأنّ المضارع كاسم الفاعل من حيث دخوله في حيّز العامل وحيث قلت: «وهو يسرع» لم يمكن لك ترك الواو لأنّك بصدد ما ذكرنا.

[أصل وقياس]

وعلى هذا فالأصل والقياس[(١)] أن لا تجيء الجملة الاسميّة إلّا مع الواو، وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشّيء الخارج عن قياسه وأصله، لضرب من التّأويل ونوع من التّشبيه، وذلك لأنّ معنى: «فوه إلى في»: «مشافهاً» ومعنى: «عوده على بدئه»: «ذاهباً في طريقه الّذي جاء منه».

[دفع سؤال]

وأمّا قوله:

إذا أتيتَ أبا مروان تسأله[(٢)] وجدته حاضراهُ الجود والكرمُ

---

(١) **قوله: «فالأصل والقياس»**. مأخوذ من الشّيخ في «الدّلائل»: ١٦٨ كما نقلناه. أي: الأصل أن لا يجيء الجملة الاسميّة سواء كان المبتدأ فيه ضمير ذي الحال أو اسمه الصّريح، أو اسم آخر غير ذي الحال ـ كما علم من الأمثلة السّابقة ـ على ما قرّره الهندي ـ.

(٢) **قوله: «إذا أتيت أبا مروان»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المماثل والقائل: الأخطل النّصراني ـ لعنه الله ـ في مدح بشر بن مروان بن الحكم ـ لعنهم الله ـ وكان يكنّى أبا مروان، وما ذكره الشّارح نقلاً عن الشّيخ هو رواية الجمحي في «طبقات فحول الشّعراء»، ورواية البلاذري في «أنساب الأشراف» هكذا:

إذا أتيت أبا مروان تسأله وجدته حاضِنَيْه المجد والحَسَبُ
ترى إليه رفاق النّاس سائلة من كلّ أوبٍ على أبوابه عَصَبُ
لا يبلغ النّاس أقصى واديه ولا يعطي جواد كما يعطي ولا يَهَبُ

وعلى هذا لا شاهد فيه، لأنّ «حاضنيه» منصوب إمّا على أنّه مفعول ثان وإمّا على أنّه حال، وعلى أيّ تقدير «المجد والحسب» فاعل للوصف إمّا لاعتماده على المبتدأ في الأصل وهو المفعول الأوّل، أو ذي الحال.

وتوسّع المتأخّرون من الأُدباء المعاصرين المصريّين الأمويّين في مدح بني مروان ⇐

فلأنّه بسبب تقديم الخبر قرب في المعنى من قولك: «وجدته حاضره»[1] أي: «حاضراً عنده الجود والكرم» وتنزيل الشّيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم، ويجوز أن يكون جميع ذلك على إرادة الواو، كما جاء الماضي على إرادة «قد».

[نقد الشّارح للمصنّف]

هذا كلامه في «دلائل[2] الإعجاز» والّذي يلوح منه[3] أنّ وجوب الواو في نحو:

⇐ فتصرّفوا في الأبيات وزادوا أبياتاً أُخرى أعرضنا عن ذكرها لعلمنا بما وراء الغرض من وضعها ـ حشرهم الله مع الأمويّين ولعنهم جميعاً في أسفل درك من الجحيم ـ.

(١) **قوله: قرب في المعنى من قولك: «وجدته» الخ ....** قال الرّومي: يريد أنّ مجموع الجملة في البيت لا يظهر تأويله بالمفرد، لعدم انسباق الذّهن إلى ذلك ـ كما يشهد به الذّوق السّليم ـ لكن بسبب تقديم الخبر على المبتدأ الّذي هو فاعل في المعنى صار كأنّه مسند إلى الظّاهر، ومفرد في التّقدير، هذا.

ثمّ التّوجيه الّذي ذكره الشّيخ إنّما يحتاج إليه إذا جعل «الوجدان» بمعنى الإصابة والفعل متعدّياً إلى مفعول واحدٍ ـ كما يساعده جزالة المعنى ـ.

وأمّا إذا جعل من أفعال القلوب ـ والمعنى: وجدته متّصفاً بمضمون الجملة ـ فلا، هذا، وقد يجوز أن يكون «الجود والكرم» فاعلاً لـ«حاضراه» ولحوق الألف لبيان حال الفاعل وهو قد عمل في الظّاهر، لاعتماده على ذي الحال، فلا حاجة إلى تكلّف، وهذا وجه وجيه إذا جعل لحوق الألف في مثله مقيساً أو مسموعاً فيه.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٦٨.

(٣) **قوله: «والّذي يلوح منه».** قال الجرجاني: وذلك لأنّه قال أوّلاً: كان بمنزلة إعادة اسمه صريحاً في أنّك لا تجد سبيلاً الخ ... فجعل إعادة ذكره بضميره مشبّهةً بإعادة اسمه صريحاً، فيكون المشبّه به أقوى في وجه الشّبه على ما هو المتبادر منه.

وقال ثانياً: وجرى مجرى أن تقول: «جاءني زيد وعمرو يُسْرِعُ أمامه» فجعل هذا ⇐

«جاءني زيد وزيد يُسْرِعُ» أو «مُسْرِعٌ» و: «جاء زيد وعمرو يُسرع أمامه» أو «مسرع» أولى منه في نحو: «جاءني زيد وهو يسرع» أو «مسرع».

[عرضٌ آخر لكلامه]

وقال أيضاً في موضع آخر[1]: إنّك إذا قلت: «جاءني زيد السَّيْفُ على كتفه» أو: «خرج التَّاجُ عليه» كان كلاماً نافراً لا يكاد يقع في الاستعمال، لأنّه بمنزلة قولك: «جاءني زيد وهو متقلّد سيفه» و: «خرج وهو لابس التّاج» في أنّ المعنى على استئناف كلام وابتداء إثبات، وإنّك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك.

فظهر منه أنّ الجملة الاسميّة لا يجوز تجرّدها عن الواو إلّا بضرب من التّأويل والتّشبيه بالمفرد.

[كلام الزّمخشريّ يوافق كلام عبدالقاهر]

وبهذا يشعر كلام صاحب «الكشّاف» حيث ذكر[2] في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **بَيَاتاً أَوْ**

⇐ أصلاً، وذلك جارياً مجراه، بل في الحقيقة هاهنا أيضاً شبه الأوّل بالثّاني.

والّذي يفهم من عبارة المتن أنّ وجوب ذكر الواو إنّما هو في ما يكون المبتدأ فيه ضمير ذي الحال، وأنّ ما عداه على المشهور من جواز الأمرين وأولويّة الذّكر، وأمّا نحو: «جاءني زيد وزيد يسرع» فينبغي أن يلحق بما يكون المبتدأ فيه الضّمير، لأنّ هذا الظّاهر في موضع الضّمير.

(١) **قوله: «وقال أيضاً في موضع آخر»**. راجع «دلائل الإعجاز»: ١٧٠.

(٢) قال في تفسير الآية ٧ من سورة الأعراف: وقوله: «هم قائلون» حال معطوفة على «بياتاً» كأنّه قيل: «فجاءهم بأسنا بائتين أو قائلين» ثمّ قال: **فإن قلت: لا يقال**: «جاءني زيد هو فارس» بغير واوٍ، فما بال قوله: «هم قائلون»؟ **قلت**: قدّر بعض النّحويين الواو محذوفةً، وردّه الزّجّاج وقال: لو قلت: «جاءني زيد راجلاً أو هو فارس» أو «جاءني زيد هو فارس» ⇐

هُمْ قَائِلُونَ ﴾[1] أنّ الجملة الاسميّة إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو[2] استثقالاً لاجتماع حرفي عطف؛ لأنّ واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل، فقولك: «جاءني زيد راجلاً أو هو فارس» كلام فصيح، وأمّا «جاءني زيد هو فارس» فخبيث.

وذكر في قوله: ﴿ اِهْبِطُوا[3] بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[4] أنّه في موضع الحال، أي: «مُتَعَادِيْنَ يُعَادِيْهما إبليس ويُعَادِيانه».

فأوّله ونزّله منزلة المفرد، وهذا بخلاف: «جاءني زيد هو فارس» لأنّه لو أُريد ذلك[5] لوجب أن يقال: «فارساً» فلهذا حكم بأنّه خبيث.

[بيانه عن عبدالقاهر]

والّذي يبيّن ذلك[6] ما ذكره الشّيخ في «دلائل الإعجاز»[7] من أنّك إذا قلت:

⇐ لم يحتج فيه إلى واوٍ، لأنّ الذّكر قد عاد إلى الأوّل والصّحيح: أنّها إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالاً لاجتماع حرفي عطفٍ، لأنّ واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك: «جاءني زيد رجلاً أو هو فارس» كلام فصيح وارد على حدّه، و «أمّا جاءني زيد هو فارس» فخبيث. وقال في تفسير الآية ٢٤ من سورة الأعراف: و ﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوّ ﴾ في موضع الحال، أي: «متعادين يعاديهما إبليسُ ويعاديانه» اهـ.

(١) الأعراف: ٤.

(٢) **قوله: «حذفت الواو»**. أي: واو الحال.

(٣) **قوله: «وذكر في قوله: «اهبطوا»**. قال الهنديّ: هذا الذّكر في سورة الأعراف لا البقرة، وهو حال من فاعل «اهبطوا» والخطاب لآدم وحوّاء ـ عليهما السّلام ـ وإبليس ـ لعنه الله ـ.

(٤) البقرة: ٣٦.

(٥) **قوله: «لأنّه لو أُريد ذلك»**. أي: كون «هو فارس» في حكم المفرد.

(٦) **قوله: «والّذي يبيّن ذلك»**. أي: كون «جاءني زيد هو فارس» خبيثاً.

(٧) دلائل الإعجاز: ١٦٥.

«جاء زيد يسرع» فهو بمنزلة قولك: «جاء زيد مُسرعاً» في أنّك تثبت به مجيئاً فيه إسراع فتوصل به أحد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبراً واحداً كأنّك قلت: «جاءني بهذه الهيئة»، وإذا قلت: «جاءني زيد وهو مسرع» أو «وغلامه يسعى بين يديه» أو «وسيفه على كتفه» كان المعنى على أنّك بدأت فأثبتَّ المجيء ثمّ استأنفت خبراً وابتدأت إثباتاً ثانياً لما هو مضمون الحال، ولهذا احتيج إلى ما يَرْبِطُ الجملة الثّانية بالأُولى، فجيء بالواو، كما جيء بها في نحو: «زيد منطلق وعمرو ذاهب».

[واو الحال أصلها العطف]

وتسميتها **واو حالٍ**[1] لا تخرجها عن كونها مجتلبة لضمّ الجملة إلى الجملة، كالفاء في جواب الشّرط فإنّها بمنزلة العاطفة في أنّها جاءَتْ لربط جملة ليس من شأنها أن ترتبط بنفسها.

فالجملة في نحو: «جاءني زيد يسرع» بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء[2] لأنّ

---

(١) **قوله: «وتسميتها واو حال»**. أيضاً كلام الشّيخ في «دلائل الإعجاز»: ١٦٥.

(٢) **قوله: «الجزاء المستغني عن الفاء»**. قال ابن مالك:

واقرن بِـ«فا» حتماً جواباً لو جعل ... شرطاً لـ«إنْ» أو غيرها لم ينجعل

وإذا لم تصلح الجملةُ الواقعةُ جواباً لأن تقعَ بعد أداة الشّرط وجب اقترانها بالفاء وذلك إذا كانت الجملة اسميّةً، أو فعليّة فِعْلُها طلبيّ، أو جامِدٌ، أو منفيّ بـ«لَنْ» أو «ما» أو مقرون بـ«قَدْ» أو حرف تنفيس، نحو قوله ـ تعالى ـ:

﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧].

﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١].

﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً * فَعَسَىٰ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٩ ـ ٤٠].

﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوه﴾ [آل عمران: ١١٥].

⇐

من شأنه أن يرتبط بنفسه، والجملة في نحو: «جاءني زيد وهو مسرع» أو «وغلامه يسعى بين يديه» أو «وسيفه على كتفه» بمنزلة الجزاء الّذي ليس من شأنه أن يرتبط بنفسه.

[عرض ثالث لكلام عبدالقاهر]

ثمّ قال الشّيخ[1]: ﴿وإن جعل نحو[2]: «على كتفه سيف» حالاً كَثُرَ فيها﴾ أي: في تلك الحال ﴿تركها﴾ أي: ترك الواو ﴿نحو﴾ قول بشّار:

إذا أنكَرَتْني بلدةٌ أو نَكِرْتُها[3] ﴿خَرَجْتُ مَعَ البازي عَلَيّ سواد﴾

⇐ ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الحشر: ٦].
﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧].
﴿وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً﴾ [النساء: ٧٤]. إذا عرفت هذه المواضع فغيرها هو الجواب المستغني عن الفاء.

(١) **قوله: «قال الشّيخ»**. أورد قول الشّيخ مقابلاً لقول المشهور بجواز الإتيان بالواو وتركه من دون تفصيل بين الجمل الاسميّة، والشيخ يفصّل بينها وقد تقدّم نصّه قبل ذلك نقلاً عن دلائل الإعجاز: ١٥٧.

(٢) أي: في كلّ موضعٍ كان الخبر في الجملة من المبتدأ والخبر ظرفاً ثمّ كان قد قدّم على المبتدأ.

(٣) **قوله: «إذا أنكرَتْني بلدةٌ أو نَكِرْتُها»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف والقائل أعمى البصر والبصيرة بشّار بن بُرْدٍ ـ لعنه الله ـ مُخَضْرَمُ الدّولتين: الأمويّة والعبّاسيّة، وكان يمدح بني أُميّة ـ لعنهم الله ـ فلمّا جاءت الدّولة العبّاسيّة تحوّل تحوّلاً كاملاً بعد أن هجا أبا جعفر المنصور ـ لعنه الله ـ ثمّ غيّر هذا الهجاء وجعله في أبي مسلم الخراسانيّ، واشتغل بمدح السّفّاح ـ أبي العبّاس ـ والمنصور، وأكثر من مدح المهديّ والمغالاة في إظهار التّعصّب للخلافة العبّاسيّة ـ لعنهم الله كما لعن بني أُميّة ـ.

والبيت من قطعة يقولها في خالد بن جَبَلَة بن عبدالرّحمن الباهليّ وكان قد وفد عليه

⇐

أي: إذا لم يعرِف قدري أهلُ بلدة، أو لم أعرفهم، خرجتُ منهم وفارقتُهُم مبتكِراً مصاحباً للبازي الّذي هو أَبْكَرُ الطُّيور مشتملاً على شيء من ظُلْمَةِ اللّيل غير منتظر لإسفار الصّبح.

فقوله: «علَيّ سواد» ـ أي: بقيّة من اللّيل ـ حال ترك فيها الواو.

[عرض رابع]

ثمّ قال الشّيخ(١): الوجه أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلاً للظّرف ـ لاعتماده على ذي الحال ـ لا مبتدأ(٢).

وينبغي أن يقدّر ـ هاهنا(٣) خُصُوصاً ـ أنّ الظّرف في تقدير اسم

⇐ وهو بـ«فارس» فأنشده القطعة وهي:

أَخالِدُ لم أَخْبِط إليكَ بنعمةٍ ... سوى أنّني عافٍ وأنتَ جوادُ

فإن تُعطِني أُفرِغ إليك مَحامِدي ... وإن تَأْبَ لا يُضْرَب عليك سِدادُ

رِكابي على حرفٍ وقلبي مُشَيَّعٌ ... وغيرُ بلاد الباخِلين بِلَادُ

إذا أنكرَتْني بَلْدَةٌ أو نَكِرْتُها ... نَهَضْتُ مع البازيْ عَلَيَّ سَوادُ

أَخَالِدُ بين الأَجْر والحَمْد حاجتي ... فأَيُّهما تأتي فأنتَ عِمَادُ

وما خاب بين الأَجْرِ والحَمْدِ عَامِلٌ ... له منهما عند العواقبِ زادُ

أَخَالِدُ نَاهِزْهَا فإنّ سَمَاعَها ... جميلٌ ومَأْتَاها تُقًى وسَدادُ

فدعا خالد بأربعة آلاف في أربعة أكياس، فوضع واحداً منها عن يمينه وآخر عن شِماله وآخر بين يديه وآخر من ورائه، وقال: يا أبا معاذ هل استقلّ العماد؟ فلمس الأكياس بيده ثمّ قال: استقلّ والله أيّها الأمير.

(١) دلائل الإعجاز: ١٦٩.

(٢) **قوله: «لا مبتدأ»**. وذلك لأنّ الأصل عدم التّقديم والتّأخير.

(٣) **قوله: «أن يقدّر هاهنا»**. أي: في مقام وقوع الظّرف حالاً، لا في مقام وقوعه خبراً، أو نعتاً، ⇐

الفاعل[1] دون الفعل، اللهمّ إلّا أن يقدّر فعلاً ماضياً مع «قد».

[المصنّف يفسّر كلام الشّيخ]

وقال المصنّف[2]: لعلّه إنّما اختار تقديره باسم فاعل لرجوعه إلى أصل الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو.

وإنّما جوّز التّقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلاً كقوله:

وإنّ امرءاً أسرىٰ إليك ودونَـه[3]   من الأرض مَوْماة وبيداء سَـمْلَقُ

⇐ لأنّه حينئذٍ يقدّر بالفعل أيضاً على ما نصّ عليه ابن مالك في الألفيّة:

وأخـبروا بـظرفٍ أو بـحرف جر   نـاوين مـعنى «كـائن» أو «استقر»

(١) **قوله: «في تقدير اسم الفاعل»**. أي: ينبغي أن يتعلّق الظّرف هاهنا باسم الفاعل ليكون من قبيل المفرد لا الجملة الاسميّة دون الفعل.

(٢) الإيضاح: ٢٩٤.

(٣) **قوله: «وإنّ امرءاً أسرىٰ إليك ودونَه»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المقبوض والقائل: الأعشى الشّاعر الأكبر من قصيدة في مدح المحلّق طويلة جدّاً مطلعها:

أرِقتُ وما هـذا السُّهاد المُـؤَرِّقُ   ومـا بـي مـن سُـقْمٍ وما بي مَعْشَقُ
ولكـن أرانـي لا أزَالُ بـحادثٍ   أُغَـادي بـما لم يُـمْسِ عـندي وأُطْـرَقُ
فإن يُمْسِ عندي الشّيب والهمّ والعَشَى   فَـقَدْ بِـنَّ مـنّي والسّـلام تُـفَلَّقُ

إلى أن قال:

وكـم دون ليـلى مـن عـدوٍّ وبـلدةٍ   وسـهبٍ بـه مسـتوضح الآلِ يـبرُقُ
وأصـفر كـالحنّاء طـامٍ جـمامُهُ   إذا ذاقـه مسـتعذب المـاء يَـبْصُقُ
وإنّ امـرءاً أسـرى إليك ودونـه   فـيافٍ تَـنُوفاتٌ وبـيداءُ خَـيْفَقُ
لَـمَحْقُوْقَةٌ أن تـستجيبي لصـوته   وأن تـعلَمِيْ أنّ المُـعَانَ مُـوَفَّقُ

⇐

⇐ ولابدّ من جارٍ يُجيز سبيلها ... كما جوّز السّكّي في الباب فَيْتَقُ
لعمري لقد لاحت عُيُونٌ كثيرة ... إلى ضوء نارٍ في يَفَاع تحرَّقُ
تُشَبُّ لمقرورين يصطليانها ... وباتَ على النّار النَّدَى والمُحَلَّقُ
رضيعي لِبَانٍ ثديَ أمّ تحالفا ... بأسحم داجٍ عوضُ لا نتفرَّقُ
يداكَ يدا صدقٍ فكفٌ مفيدةٌ ... وأُخْرَى إذا ما ضُنَّ بالزَّادِ تُنْفِقُ
ترى الجُوْدَ يجري ظاهراً فوق وجهه ... كما زان متن الهندوانيّ رَوْنَقُ
نَفَى الذَّمَّ عن آل المحلّق جَفْنَةٌ ... كجابية الشّيخ العِراقيّ تفهَقُ
يروح فتى صدقٍ ويغدو عليهم ... بمِلْءِ جِفَانٍ من سديفٍ يُدَفَّقُ

والبيت الشّاهد رواه ابن منظور هكذا:

وإنَّ امْرأً أسرى إليكِ، ودونَه ... من الأَرْضِ مَوْمَاةٌ ويَهْمَاءُ سَمْلَقُ
لَمَحْقُوْقَةٌ أن تَسْتَجِيْبِيْ لصوته ... وأن تعلمي أنَّ المُعَانَ مُوَفَّقُ

قال ابن منظور: «اليَهْمَاءُ»: الفَلاة التي لا يُهْتَدَى بها للطَّريق، والبَرُّ: «أيهم» قال ابن جنّي: ليس «أيهم» و«يَهْماء» كـ«أدهم» و«دَهْماء» لأمرين:

أحدهما: أنّ «الأيهم» الجَمَل الهائج، أو السَّيْل، و«اليَهْماءُ» الفَلاة.

والآخر: أنّ «أيهم» لو كان مذكّر «يَهْمَاء» لوجب أن يأتي فيهما «يُهْمٌ» مثل «دُهْم» ولم يسمع ذلك، فعلم لذلك أنّ هذا تَلاقٍ بين اللفظ وأنّ «أيْهم» لا مؤنّث له، وأنّ «يَهْمَاء» لا مذكّر له.

«المَوْماة»: المفازة الواسعة، والوزن: فَعْلَلَة، والجمع: «موامٍ» وحكاها ابن جنّي: «مَيَامٍ»، و«سَمْلَق» الأرض التي لا نباتَ بها.

قال الرّومي: موضع الاستشهاد قوله: «ودونه موماة» قال ابن السّرّاج: «الموماة» أصله: «موموة» ـ على فعللة ـ وهو مضاف قلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها وذكر صدر الأفاضل في «ضِرام السّقط»: أنّ تسمية المفازة بالموماة بناءً على أنّه لما فيها من المخاوف والمهالك يومي بعضُ سالكها إلى البعض، ولا يقدر على رفع الصّوت، حَذَراً عن لحوق

⇐

وإنّما لم يجوّز التّقدير بالمضارع؛ لأنّه لو جاز التّقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو.

[الشّارح ينتقد المصنّف]

هذا كلامه(١) وفيه نظر؛ لأنّه كما أنّ أصل **الحال** الإفراد، فكذا **الخبر والنّعت**(٢) فالواجب أن يذكر مناسبة(٣) يقتضي اختيار الإفراد في **الحال** ـ على الخصوص ـ

⇐ الهلاك بهم، و«البيداء» المفازة من «باد، يبد» أي: هلك. وتسميتها بالمفازة من باب تسمية العطشان ناهلاً واللّديغ سليماً ـ أي: من باب التفأّل ـ.

قال الأُستاذ الشّاهد: في «ودونه من الأرض» حيث جاء الحال الظّرفيّ بالواو ولا يمكن تقدير متعلّق الظّرف هاهنا اسمَ فاعل ولا فعل مضارعٍ لأنّهما لا يجيئان حالين بالواو، ولكن يقدّر الماضي لأنّه يجيء بالواو، فلذا جوّزوا تقدير الماضي، أي: لأنّ هذا النّوع من الحال جاء بالواو، ولم يتيسّر لهم تقدير المضارع واسم الفاعل لعدم مجيئهما بالواو، فتعيّن تقدير الماضي.

أراد: لَخُلَّةٌ محقوقة، يعني بالخُلّة الخليل، ولا تكون الهاء في «محقوقة» للمبالغة، لأنّ المبالغة إنّما هي في أسماء الفاعلين، دون المفعولين، ولا يجوز أن يكون التّقدير: «لمحقوقة أنت» لأنّ الصّفة إذا جرت على غير موصوفها، لم يكن عند أبي الحسن الأخفش بُدٌّ من إبراز الضّمير، وهذا كلّه تعليل الفارسيّ.

(١) **قوله: «هذا كلامه»**. أي كلام المصنّف، و«فيه نظر» أي: في كلام المصنّف نظر وإشكال.

(٢) **قوله: «كما أنّ أصل الحال الإفراد فكذا الخبر والنّعت»**. هذا الأصل في الخبر أنكره المحقّق الرّضي في باب الكلام من «شرح الكافية» ١: ٨: وقال: إنّه لا دليل عليه، فيبطل في الحال والنّعت، لأنّ كلّها من وادٍ واحدٍ ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي ـ.

(٣) **قوله: «فالواجب أن يذكر مناسبة»**. هذا إنّما يرد إذا كان المراد من قوله: «هاهنا خصوصاً» الاحتراز من الخبر والنّعت، وأمّا إن جعل احترازاً عن الظّرف الواقع صلةً فلا، لأنّه حينئذٍ يقدّر بالفعل بلا ريب. قال ابن مالك:

وجملة أو شبهها الّذي وُصِلْ ... به كـ«مَنْ عندي الّذي ابنه كُفِلْ»

دون **الخبر والنعت**.

ولأنّا لا نسلّم أنّ جواز التّقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو؛ لجواز أن يكون المقدّر عند وجود الواو هو الماضي[١]، ألا ترى أنّه اختير تقديره بالمفرد، ومع هذا لم يمتنع الواو، مع أنّ المفرد أولى بامتناع الواو[٢] من المضارع.

[رأي الشّارح في تفسير كلام الشّيخ]

والحقّ أنّ نحو «على كتفه سيف»[٣] يحتمل أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء والظّرف خبره، فيكون الجملة اسميّة، كما جاز ذلك في نحو: «أفي الدّار زيد» و: «أقائم زيد».

ويحتمل أن يكون فعليّة مقدّرة بالماضي والمضارع.

وأن يكون حالاً مفردة بتقدير اسم الفاعل.

والأوّلان[٤] ممّا يجوز فيه ترك الواو، والأخيران[٥] ممّا يمتنع فيه الواو، فمن

---

(١) **قوله: «لجواز أن يكون المقدّر عند وجود الواو هو الماضي»**. كما في قوله: «ودونه مومأة» وعند عدم الواو يقدّر بالمضارع، ولا بأس.

(٢) **قوله: «المفرد أولى بامتناع الواو»**. بيانه أنّ الامتناع في المفرد بالذّات وفي المضارع بالعَرَض، وهي شباهته بالمفرد.

(٣) **قوله: والحقّ أنّ نحو «على كتفه سيف»**. أي: الحقّ في كلّ كلام قدّم فيه الظّرف على الاسم الظّاهر أربع احتمالاتٍ ـ لا اثنين كما يظهر من عبارة الشّيخ ـ:

الأوّل: أن يحمل على المبتدأ الاسميّ والخبر، فيكون الاسم الظّاهر مبتدأً مؤخّراً والظّرف خبراً مقدّماً فيكون الجملة اسميّةً.

والثّاني: أن يحمل على الجملة الفعليّة بأن يكون الظّرف مقدّرةً بالماضي.

والثّالث: أن يحمل على الفعليّة أيضاً ولكن يكون الظّرف مقدّرةً بالمضارع.

والرّابع: أن يكون حالاً مفردةً بتقدير اسم الفاعل.

(٤) أي: الجملة الاسميّة والفعل الماضي.

(٥) أي: الفعل المضارع والحال المفردة.

أجل هذا كثر فيه ترك الواو.

[وجوب الواو في الحال]

وهذا إذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدّمة وإلّا فالواو واجب[١] لئلّا يلتبس الحال بالصّفة نحو: «جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف» و: ﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ** ﴾[٢].

[رجحان ترك الواو]

ومن كلام الشّيخ[٣] أيضاً قوله: ﴿ **ويحسن التّرك** ﴾ أي: ترك الواو في الجملة الاسميّة ﴿ **تارة لدخول حرف على المبتدأ** ﴾ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط ﴿ **كقوله** ﴾ أي: الفرزدق:

﴿ **فقلتُ عسىٰ أن تُبْصِريني كأنّما[٤] بَنِيَّ حَوالَيَّ[٥] الأُسُودُ الحَوارِدُ** ﴾

---

(١) **قوله: «وإلّا فالواو واجب»**. أي: إن كان صاحب الحال نكرةً متقدّمة وجب الواو لئلّا يلتبس بالصّفة، وذلك لأنّ الظّرف بعد النّكرة يجوز أن يكون صفةً لها.

(٢) الحجر: ٤. (٣) دلائل الإعجاز: ١٦٣.

(٤) **قوله: «فقلتُ عسىٰ أن تُبصِريني كأنّما»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المقبوض من أبيات يقولها الفرزدق مخاطباً لزوجته النّوار وكان قد مكث زماناً لا يولد له فعيّرته بذلك فقال:

[و] قالت أراهُ واحداً لا أخا له ... يــؤمّله فـي الوارثـين الأباعِدُ
لعــلّك يــوماً أنْ تَـرَيْنِي كأنّـما ... بَنِيَّ حَـوَالَـيَّ الأُسـودُ الحـوارِدُ
فإنّ تميماً قبل أن يَـلِدَ الحَـصَى ... أقام زماناً وَهْوَ في النّاس واحِدُ

وهي رواية الجاحظ في «الحيوان» وابن قتيبة في «الشّعر والشّعراء» و«عيون الأخبار» ورواية الشّيخ في «دلائل الإعجاز» * فقلت عسى أن تبصريني كأنّما *.

(٥) **قوله: «حَوالَيَّ»**. قال الزّجّاجيّ في «الأمالي»: ويقال: «الشّيء حوالَيْنا» بلفظ التّثنية لا غير،

⇐

من «حَرِدَ» ـ إذا غضِب ـ فقوله: «بنيّ الأُسود» جملة اسميّة وقعت حالاً من مفعول «تبصريني» ولولا دخول «كأنّ» عليها لم يحسن الكلام إلّا بالواو.

وقوله: «حَوَالَيّ» ـ أي: في أكنافي وجوانبي ـ حال من «بنيّ» لما في حرف التّشبيه من معنى الفعل.

[صورةُ أُخرى من رجحان التّرك]

﴿و﴾ يحسن التّرك ﴿تارة أُخرى لوقوع الجملة الاسميّة﴾ الحاليّة ﴿بِعَقِبِ مفردٍ﴾ حالٍ ﴿كقوله﴾ أي: ابن الرّوميّ:

﴿واللهُ يُبقيك لنا سالماً[1] بُرداك تبجيلٌ وتعظيم﴾

⇐ ولم يفرد له واحد إلّا في شعر شاذ الرَّجَز:

أَهَـدَمُوْا بيتك لا أبا لكا
وزعموا أنّه لا أخا لكا
وأنا أمشي الدّألي حوالكا

وفي الحديث: «حوالَيْنَا ولا عَلَيْنَا».

(١) **قوله: «واللهُ يُبقيك لنا سالماً»**. البيت من السّريع على العروض الأُولى المكسوفة المطويّة ـ فاعلن ـ مع الضّرب الثّالث الأصلم ـ «فَعْلُنْ» ـ. والقائل ـ كما نصّ عليه الشّارح أيضاً ـ أبو الحسن عليّ بن العبّاس بن جريج المعروف بابن الرّومي من الشّعراء الإماميّة في الدّولة العبّاسيّة المولود سنة ٢٢١هـ والمتوفّى سنة ٢٨٣هـ والبيت آخر بيت من قطعةٍ يقول فيها:

نحن ميامينُ على أنّنا على أعاديك مشائيم
لمّا دخلنا دخلت نعمة كان لها حولك تحويم
ولم يفخّمك الّذي نلتَه بل للعطايا بك تفخيم
قلَّ له المُلك ولو أنّه مجموعة فيه الأقاليم
نعم المفاتيح وقد قُدِّرَت مثل المفاتيح الخواتِيمُ
والله يبقيك لنا سالماً برداك تبجيل وتعظيم

فهذه الجملة حال ولو لم يتقدّمها قوله: «سالماً» لم يحسن فيها ترك الواو.

والحالان ـ أعني: الجملة الاسميّة و«سالماً» ـ يجوز أن تكونا من **الأحوال المترادفة** وهي أن تكونِ أحوال متعدّدة صاحبها واحد ـ كالكاف في «يبقيك» هاهنا ـ.

ويجوزأن تكونا من **الأحوال المتداخلة** وهي أن يكون صاحب الحال المتأخّرة الاسم الّذي يشتمل عليه الحال السّابقة، مثل أن يجعل قوله: «بُرداك تبجيل» حالاً من الضمير في «سالماً».

[كلام المحقّق الرّضي نقله عن الأندلسيّ]

وقال بعضهم[1]: إن كان المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو، وإلّا فإن كان

---

(١) **قوله: «وقال بعضهم»**. أراد بهذا البعض الأندلسيّ أبا محمّد القاسم بن أحمد المتوفّى سنة ٦٦١، له شرح على «المفصّل» للزمخشريّ، ولا ينقل عنه التّفتازانيّ مباشرةً بل إنّما نقله عن المحقّق الرّضي في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢١١، وهذا نصّه: اجتماع الواو، والضّمير في الاسميّة وانفراد الواو متقاربان في الكثرة، لكن اجتماعهما أولى احتياطاً في الرَّبْط، وأمّا انفراد الضّمير، فقال الأندلسيّ:

إن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو أيضاً، نحو: «جاءني زيد وهو راكب» ولعلّ ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سَواءً، إذ المعنى: «جاء زيد راكباً» فصدّرت بالواو، إيذاناً من أوّل الأمر بكون الحال جملةً ـ وإن أردت معنى المفرد ـ. وإن لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا: فإن كان الضّمير فيما صدّر به الجملة، سَواء كان مبتدأً، نحو: «جاءني زيد يده على رأسه» و: «كلّمته فوه إلى فيّ» أو خبراً، نحو قوله:

* خرجت مع البازي عليّ سَواد *

فلا يحكم بضعفه مجرّداً عن الواو، وذلك لكون الرّابط في أوّل الجملة وإن لم يكن ⇐

الضّمير فيما صدّر به الجملة ـ سواء كان مبتدأ نحو: «فُوهُ إلى فيّ» و: ﴿اِهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾(١) أو خبراً نحو: «وجدته حاضراه الجود والكرم» ـ

⇐ مصدّراً، بل نقول: هو أقلّ من اجتماع الواو والضّمير وانفراد الواو.

وإن كان الضّمير في آخر الجملة كقوله:

* نَصَفَ النَّهارَ الماءُ غامِرُهُ *

فلا شكّ في ضعفه وقلّته.

وقال جارُ الله ـ بناءً على أنّ انفراد الضّمير في الاسميّة ضعيف مطلقاً ـ على ما ذهب إليه المصنِّفُ ـ: إنّ قولهم: «جاءني زيد عليه جبّة وَشْي» بمعنى: «مستقرّة عليه جبّة وَشْي» يريد أنّه ليس بجملةٍ، بل هو مفرد تقديراً، فلذا خلا من الواو؛

وذلك لأنّ الظّرف إذا اعتمد على المبتدأ جاز أن يرفع الظّاهر ـ كما مرّ في «باب المبتدأ» ـ.

فإن أراد أنّه وجب أن يكون في تقدير المفرد ففيه نظر؛ لقوله:

فألحقه بالهاديات ودونه ... جواحرها في صَرَّةٍ لَمْ تَزَيَّلِ

وقوله:

وإنّ امرءً أسرى إليك ودونه ... من الأرض موماة وبَيْداءُ سملَقُ

ولو كان مفرداً لم يجز الواو.

وأيضاً تقول: «لقيته وإنّ عليه جبّة وَشْي» ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه «إنّ».

وإن أراد أنّه لا يمتنع أن يقدّر بمفرد فمسلّم.

وحكم الجملة المصدّرة بـ«ليس» ـ وإن كانت فعليّةً ـ حكم الاسميّة في أنّ اجتماع الواو والضّمير، أو انفراد الواو أكثر من انفراد الضّمير، وذلك لأنّ «ليس» لمجرّد النّفي على الأصحّ ولا يدلّ على الزّمان، فهو كحرف نفي داخل على الاسميّة، فالاسميّة معها كأنّها باقية على اسميّتها بخلاف «لا يكون» و«ما كان» ونحوهما.

وقد تخلو الاسميّة من الرّابِطَيْنِ عند ظهور الملابسة نحو قولك: «خرجت زيد على الباب» وهو قليل اهـ.

(١) البقرة: ٣٨.

فلا يحكم بضعفه مجرّداً عن الواو، لكون الرّابط في أوّل الجملة، وهذان البيتان من هذا القبيل وإلّا فهو ضعيف قليل كقوله:

*** نَصَفَ النَّهارَ الماءُ غامِرُهُ[1] ***

---

(١) **قوله: «نصف النّهار الماء غامره»**. المصراع من الكامل على العَروض الثّانية الحذّاء ـ فَعِلُنْ ـ مع الضّرب الثّاني الأحذّ المضمر ـ فَعْ لُنْ ـ والقائل: المُسَيَّب بن عَلَس يصف غوّاصاً طال مكثه في الماء ـ كما نصّ عليه شيخ الشّيعة الشّهيد ابن السّكّيت في «إصلاح المنطق» ـ وقال البيروني أبو ريحان محمّد بن أحمد الخوارزمي الرّياضي المؤرّخ ٣٦٢ ـ ٤٤٠هـ في كتاب «الجماهر في معرفة الجواهر» ـ الّذي جمع فيه ما قيل في الجواهر والأحجار الكريمة وصفاتها وعيوبها وأماكن وجودها، ومنافعها وكيفيّة إصلاحها وجداول أسعارها في البلدان والأزمان وما اشتهر من قطعها النّفيسة ـ قال المتلمّس ـ وقيل: المُسَيَّب خال الأعشى ـ:

كجُمانة البحريّ جاء بها ... غوّاصها من لُجَّة البَحْرِ
أشغى يَمُجُّ الزّيت ملتمس ... ظمآن ملتهف من الفَقْرِ
قتلت أباه فقال: أتبعه ... أو أستفيد رغيبة الدَّهْرِ
نصف النّهار الماءُ غامره ... ورفيقه بالغيب لا يدري
فأصاب مُنْيَتَه وجاء بها ... صدفيّة كمضيئة الجَمْرِ
يُعْطَى بها ثمناً فيمنعها ... ويقول صاحبه ألا تشري

قال الأصمعيّ: الأشغى: الأفوه الّذي انتشرت أسنانه ثمّ قال: إنّه يصف غوّاصاً يمسك الزَّيْتَ في فيه فإذا غاص نفخه في الماء فأضاء له البحر حتّى يبصر.

قال ابن قتيبة في باب الأفعال من «أدب الكاتب»: ويقال لكلّ شيءٍ بلغ نصف غيره «قد نَصَفَ» ـ بلا ألف ـ تقول: «قد نصف الإزارُ سَاقَهُ، يَنْصُفُها».

وإذا بلغ الشّيء نصف نفسه قلت: «أنصف» ـ بالألف ـ تقول: «أنصَفَ النَّهار» ـ إذا بلغ نصفه ـ وبعضهم يجيز: «نَصَفَ النّهارُ، يَنْصُفُ» ثمّ أورد البيت ... ويتبيّن ذلك بما ذكره ابن السكّيت في شرح بيت المسيَّب: أراد انتصف النّهار والماء غامره لم يخرج، قال: ذكر

⇐

﴿الباب الثّامن: الإيجاز والإطناب والمساواة﴾

[نقل كلام السّكّاكيّ]

﴿قال السّكّاكيّ(١): أمّا الإيجاز والإطناب(٢) فلكونهما نسبيّين﴾ أي: من

⇐ غائصاً أنّه غاص فانتصف النّهار فلم يخرج من الماء، ويقال: «قد نصف الإزارُ ساقَه يَنْصُفُها» ـ إذا بلغ نصفها ـ قال الشّاعر:

وكنتُ إذا جاري دعا لمضوفةٍ أشمّرُ حتّى ينصُفَ السّاقَ مِئْزَرِي

و«مضوفة» أمر يشفق منه اهـ.

قال ابن المستوفي في كتاب «النّظام في شرح شعر المتنبّي وأبي تمام»: أراد: «والماءُ غامره» فحذف واو الحال.

(١) قوله: «قال السكّاكي». وهذا نصّه في ذيل «باب الفصل والوصل»: أمّا الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيّين لا يتيسّر الكلام فيهما إلّا بترك التّحقيق والبناء على شيءٍ عرفيّ، مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التّأدية للمعاني فيما بينهم، ولابدّ من الاعتراف بذلك مقيساً عليه، وَلْنُسَمِّهِ متعارف الأوساط، وأنّه في باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذمّ. **فالإيجاز**: هو أداء المقصود بأقلّ من عبارات متعارف الأوساط. **والإطناب**: هو أداؤه بأكثر من عباراتهم، سواء كانت القلّة أو الكثرة راجعة إلى الجُمَل أو إلى غير الجُمَل.

وقال في آخر الباب: ثمّ إنّ الاختصار لكونه من الأُمور النّسبيّة يرجع في بيان دعواه إلى ما سبق تارةً، وإلى كون المقام خليقاً بأبسط ممّا ذكر أُخرى اهـ. [المفتاح: ٣٨٧ـ٣٩٨]

(٢) قوله: «الإيجاز والإطناب». قال الرّوميّ: لم يتعرّض للمساواة مع أنّها نسبيّة أيضاً، لأنّه لا فضيلة لكلام الأوساط، فما يصدر عن البليغ مساوياً له، لا يكون فيه نكتة يعتدّ بها ـ كذا في شرح الشّريف للمفتاح ـ.

الأُمور النّسبيّة الّتي يكون تعقّلها بالقياس إلى تعقّل شيء آخر، فإنّ المُوْجَز إنّما يكون مُوْجَزاً بالنّسبة إلى كلام أزيد منه[١]، وكذا المُطْنَب إنّما يكون مُطْنَباً بالقياس إلى كلام أنقص منه. ﴿ **لا يتيسّر الكلام فيهما**[٢] **إلّا بترك التّحقيق والتّعيين** ﴾ يعني: لا يمكن أن يقال على التّعيين والتّحقيق: إنّ الإتيان بهذا المقدار من الكلام إيجاز، وبذلك المقدار إطناب، إذ ربّ كلامٍ مُوْجَزٍ بالنّسبة إلى كلامٍ يكون هو بعينه مطنباً بالنّسبة إلى كلام آخر، وكذا المطنب، فكيف يمكن أن يقال على التّحقيق والتّحديد: إنّ هذا إيجاز وذاك إطناب.

﴿ **والبناء على أمر عرفيّ** ﴾ أي: وإلّا بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف ﴿ **وهو متعارف الأوساط** ﴾ الّذين ليس لهم فَصَاحةٌ وبَلاغةٌ ولا عِيٌّ وفَهَاهة[٣] ﴿ **أي: كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني** ﴾ عند المعاملات والمحاورات.

﴿ **وهو** ﴾ أي: هذا الكلام ﴿ **لا يحمد** ﴾ من الأوساط ﴿ **في باب البلاغة** ﴾ لعدم رعاية مقتضيات الأحوال ﴿ **ولا يذمّ أيضاً** ﴾ منهم، لأنّ غرضهم تأدية أصل المعنى

---

(١) **قوله: «إنّما يكون موجزاً بالنّسبة إلى كلام أزيد منه»**. قال الرّوميّ: يشير إلى أنّه لا يقدح في كون الكلام موجزاً كونه أزيد على كلام آخر وكذا الكلام في كونه أنقص.

(٢) **قوله: «لا يتيسّر الكلام فيهما»**. قال الجرجانيّ: وذلك لأنّ النّسبة والإضافة لا تتحصّل إلّا بتحصيل المضاف إليه، وليس لنا مقدار من الكلام يتعيّن في نفسه، لكونه منسوباً إليه، بل كلّ واحد من أفراده المختلفة المقادير صالح لذلك. فإذا قيس كلام إلى آخر فاتّصف بالإطناب، أو الإيجاز، أو المساواة، فذلك الكلام بعينه إذا قيس إلى ثالث يتبدّل حاله في هذه الأوصاف، فلا تتمايز أفراد الموجز عن أفراد المطنب، بل تتداخل فلا تنضبط الأوصاف والموصوفات إلّا بتعيين المنسوب إليه، ولا شكّ أنّ متعارف الأوساط أولى بذلك، فتعيينه لذلك هو ترك التّحقيق والبناء على أمر عرفيّ، وهذا كلام في غاية الصّحّة والمتانة لا يتّجه عليه شيء ممّا أورده المصنّف.

(٣) وفي النّسخة: «فصاحة ولا بلاغة ولا عِيٌّ ولا فهاهة».

بدلالاتٍ وضعيّة، وألفاظ كيف كانت، ومجرّد تأليف يخرجها عن حكم النّعيق[١].

﴿ **فالإيجاز أداء المقصود بأقلّ من عبارة المتعارف، والإطناب أداؤه بأكثر منها. ثمّ قال: الاختصار لكونه نسبيّاً يرجع فيه تارة إلى ما سبق** ﴾ أي: إلى كون عبارة المتعارف أكثر منه ﴿ **و** ﴾ يرجع تارة ﴿ **أُخرى إلى كون المقام خليقاً بأبسط ممّا ذكر** ﴾ أي: من الكلام الّذي ذكره المتكلّم.

[ردّ ابن المظفّر]

وليس المراد بما ذكر[٢] متعارف الأوساط ـ على ما سبق إلى بعض الأوهام ـ يعني: قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه أقلّ من عبارة المتعارف، وقد يوصف به لكونه أقلّ من العبارة اللّائقة بالمقام بحسب مقتضى الظّاهر كقوله ـ تعالى ـ:

---

(١) **قوله: «النّعيق»**. قال الهنديّ: بأن يكون مطابقاً **للغة والصّرف والنّحو** ممّا يتوقّف عليه تأدية أصل المعنى. «والنّعيق» صوت الغُراب ـ كما حكاه ابن كَيْسَان النَّحويّ ـ.

(٢) **قوله: «وليس المراد بما ذكر»**. ردّ على محمّد بن المظفّر الخلخاليّ ووجه الرّدّ ـ كما قرّره الرّومي ـ أنّه لا معنى لأن يقال: مرجع كون هذا الكلام موجزاً أنّ المقام خليق بأبسط من متعارف الأوساط.

إلّا أن يلاحظ أنّ هذا الكلام على متعارفهم، فيؤول بعد هذا التكلّف إلى ما ذكره الشّارح.

وأمّا ما ذكر في وجه الرّدّ من لزوم التّكرار بلا فائدة، لأنّ هذا هو المعنى الأوّل بعينه فلا وجه له، إذ المعنى الثّاني يشمل ما كان مساوياً لمتعارف الأوساط لكن يكون الكلام خليقاً بأبسط من هذا المتعارف.

وقال الهندي: إذ لا معنى لأن يقال: مرجع كون الكلام موجزاً أن يكون المقام خليقاً بأبسط من المتعارف، ولظهوره لم يتعرّض له.

﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾ [١] فإنّه إطناب بالنّسبة إلى المتعارف ـ وهو قولنا: «يا ربّي قد شِخْتُ» ـ لكنّه إيجاز بالنّسبة إلى ما يقتضيه المقام؛ لأنّه مقام بيان انقراض الشّباب وإلمام المشيب، فينبغي أن يبسط فيه الكلام غاية البَسْط، ويبلغ في ذلك كلّ مبلغ ممكن.

[للإيجاز معنيان]

فعلم أنّ للإيجاز معنيين [٢]:

أحدهما: كون الكلام أقلّ من عبارة المتعارف.

والثّاني: كونه أقلّ ممّا هو مقتضى ظاهر المقام.

[النّسبة بين المعنيين]

وبينهما عموم من وجه؛ لتصادقهما فيما هو أقلّ من عبارة المتعارف ومن مقتضى ظاهر المقام جميعاً كما إذا قيل: «رَبِّ قد شِخْتُ» ـ بحذف حرف النّداء وياء الإضافة [٣] ـ.

وصدق الأوّل بدون الثّاني كما في قوله:

---

(١) مريم: ٤.

(٢) **قوله: «أنّ للإيجاز معنيين»**. قال الرّومي: هذا مبنيّ على ما ذكره التّرمذيّ وغيره من أنّه لا فرق بين **الإيجاز والاختصار** عند السكّاكي، **فهو** يستعمل الإيجاز تارةً والاختصار أُخرى، وقوله ـ فيما سيأتي ـ: «نعم لو قيل: الإيجاز أخص» الخ ... بيان لما مال إليه الشّارح نفسه.

(٣) **قوله: «بحذف حرف النداء وياء الإضافة»**. أخذه من السّكّاكي في آخر باب **الإيجاز والإطناب** قال: حذفت كلمة النّداء وهي «يا» وحذفت كلمة المضاف إليه وهي ياء المتكلّم واقتصر من مجموع الكلمات على كلمة واحدة فحسب وهي المنادي. راجع المفتاح: ٣٩٨.

* إذ قال الخميسُ نَعَم[(١)] *

---

(١) قوله: «إذ قال الخميس نعم». هذا جزءُ بيتٍ من قصيدة من مدوّر السّريع على العروض الثانية المخبولة ـ المخبونة المطويّة ـ المكسوفة ـ فَعِلُنْ ـ والضّرب المماثل. وقد سها العامليّ في «عقود الدّرر» فجعله من المنسرح وهو باطل بلا ريبٍ.

والقائل: عوف بن سعد بن مالك ابنُ ضبيعة من بني بكر بن وائل المعروف بالمرقّش الأكبر المتوفّى سنة ٧٢هـ وكان شاعراً جاهليّاً شجاعاً متيّماً لابنة عمّه «أسماء»، ولد باليمن ونشأ بالعراق وكان متّصلاً بالحارث بن أبي شمر الغسّاني، وفي المؤرّخين من يسمّيه عمرو بن سعد و ربيعة بن سعد، وهو عمّ المرقّش الأصغر، وهذا عمّ طرفة بن العبد، قال فيها:

هـل بـالدّيار أن تُـجِيْبَ صَمَمْ ... لو كـان رَسْـمٌ نـاطقاً كَـلَّمْ
الدّارُ قَـفْرٌ والرُّسُـوْمُ كـما ... رَقَّشَ فـي ظَـهْرِ الأديم قَلَمْ
دِيـارُ أسـماء التـي تَـبَلَتْ ... قَـلْبي، فـعيني ماؤها يَسْجُمْ
أَضْـحَتْ خَـلاءً نَـبْتُهَا ثَـئِدٌ ... نَـوَّرَ فـيها زَهْـوُهُ فـاعتَمْ
بل هل شَجَتكَ الظُّعْنُ باكِرةً ... كأنّـهنّ النَّـخْلُ مِـنْ مَـلْهَمْ
النَّشْـرُ مِسْكٌ والوجـوهُ دَنَـا ... نِـيْرٌ، وأطـرافُ البَـنان عَـنَمْ

قال:

لكـنّنا قـومٌ أهـابَ بـنا ... فـي قـومنا عَـفَافَةٌ وكَـرَمْ
أمـوالُـنا نَـقِيْ النّـفوسَ بـها ... مِـنْ كُـلِّ ما يُـدْنِي إليـه الذَّمْ
لا يُـبْعِدِ اللهُ التَـلَبُّبَ والـ ... غاراتِ إذ قـال الخـميسُ: نَـعَمْ
والعَـدْوَ بـين المـجلسين إذا ... وَلَّى العَشِيُّ وقَـدْ تَـنَادى العَـمْ
يأتـي الشَّـبَابُ الأَقْـوَرِيْنَ ولا ... تَـغْبِطْ أخَـاكَ أن يـقال: حَكَـمْ
هل تـعرف الدّار بـجَنْبَيْ خِـيَمْ ... غـيّرها بـعدك صـوب الدِّيَـم

والشّاعر على عادته الجاهليّة يفتخر بالغارة والقتل والهجوم على الجيران على حدّ قوله:

فليت لي بهم قوماً إذا رَكِبُوا ... شَنُّوا الإغارة فُرْسَاناً و رُكْبَانا

⇐

ـ بحذف المبتدأ ـ فإنّه أقلّ من عبارة المتعارف وهي: «هذه نَعَمٌ» وليس أقلّ من مقتضى المقام؛ لأنّ المقام لضيقه يقتضي حذف المسند إليه ـ كما مرّ ـ.

وصدق الثّاني بدون الأوّل كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **رَبِّ إِنِّي وَهَنَ العَظْمُ مِنِّي** ﴾[1].

[اعتبار المعنيين في الإطناب]

ويمكن اعتبار هذين المعنيين في **الإطناب** أيضاً، لكنّه ترك لانسباق الذّهن إليه ممّا ذكر في **الإيجاز**.

والنّسبة بين **الإطنابين** أيضاً عموم من وجه[2]، وكذا بين **الإيجاز** بالمعنى الثّاني وبين **الإطناب**[3]؛ فليتأمّل.

⇐ «لا يبعد الله» دُعَاءٌ، أي: لا يجعله بعيداً، و«التَّلبّب» ـ بموحّدتين ـ التهيّؤ، والتأهّب للأمر، وأصله من «اللّبب» وهو ما يشدّ على صدر الفرس ليمنع السَّرْجَ من التأخّر، و«الخميس» الجيش سمّي به، لأنّه خمسة أقسام: مقدّم، ومؤخّر، وقلب، وميمنة، وميسرة، و«النَّعَم» ـ بالفتح ـ هنا الإبل.

والمعنى: لا يبعد الله الاستعداد في الغارات للنّهب حين قال الجيش: «هذه نعم فانهبوها» والشّاهد في قوله: «نعم» حيث حذف المبتدأ لضيق المقام.

(١) مريم: ٤.

(٢) **قوله: «والنّسبة بين الإطنابين أيضاً عموم من وجه»**. قال الجرجانيّ: لأنّ الإطناب بالمعنى الأوّل دون الثّاني يوجد في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً** ﴾ وبالمعنى الثّاني دون الأوّل يوجد فيما إذا قيل: «هذه نعم» بذكر المبتدأ، بناءً على مناسبة خفيّة مع ذلك المقام.

ويوجد بالمعنيين فيما إذا زيد في هذا المثال، نظراً إلى ما ذكر من المناسبة الخفيّة، فقيل ـ مثلاً ـ: «هذه نعم فاغتنموها» اهـ.

(٣) **قوله: «وكذا بين الإيجاز بالمعنى الثاني وبين الإطناب»**. قال الجرجاني: أي: بالمعنى الأوّل ⇐

[دفع توهّم]

وقد توهّم من كلام السّكّاكيّ أنّ الفرق بين **الإيجاز والاختصار** هو أنّ الإيجاز ما يكون بالنّسبة إلى المتعارف، **والاختصار** ما يكون بالنّسبة إلى مقتضى المقام.

وهو وَهَمٌ؛ لأنّ السّكّاكيّ قد صرّح بإطلاق الاختصار(١) على كونه أقلّ من المتعارف أيضاً.

نعم لو قيل: الإيجاز أخصّ باصطلاحه لأنّه لم يطلقه على ما هو بالنّسبة إلى مقتضى المقام لَمْ يَبْعُدْ عن الصّواب.

[نقد المصنّف للسكّاكي]

﴿وفيه نظر؛ لأنّ كون الشّيء نسبيّاً لا يقتضي تعسّر تحقيق معناه﴾ لأنّ كثيراً من الأُمور النّسبيّة والمعاني الإضافيّة قد تحقّق معانيها وتعرّف بتعريفات تليق بها كالأُبوّة والبنوّة ونحوهما.

⇐ عموم من وجه، لوجودهما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً**﴾ ووجود الإطناب بالمعنى الأوّل دون الإيجاز بالمعنى الثّاني، فيما إذا قيل: «هذه نعم فسوقوها» إذا طابق المقام ـ على ما مرّ ـ وبالعكس فيما إذا قيل: «يا ربّ شِخْتُ» وكذا بين الإيجاز بالمعنى الأوّل، والإطناب بالمعنى الثّاني عموم من وجه، فليتأمّل.

(١) **قوله: «لأنّ السّكّاكيّ قد صرّح بإطلاق الاختصار»**. حيث قال في بحث الإيجاز بالقياس إلى المتعارف: «ومن أمثلة الاختصار كذا».. وأيضاً قال: «ثمّ إنّ الاختصار لكونه من الأُمور النّسبيّة يرجع في بيان دعواه إلى ما سبق تارةً وإلى كون المقام خليقاً بأبسط ممّا ذكر أُخرى» كما نقل عنه في متن الكتاب بأدنى تغيير في العبارة أيضاً.

نعم لو قيل: الإيجاز أخصّ باصطلاحه، لأنّه لم يطلقه على ما هو أقلّ بالنّسبة إلى مقتضى المقام لم يبعد عن الصَّواب.

[جواب النّقد]

وجوابه: أنّ المراد بعدم تيسّر تحقيقه أنّه لا يمكن أن يحقّق ويعيّن أنّ هذا القدر من الكلام إيجاز وذاك إطناب ـ على ما مرّ ـ وهذا ضروري.

وليس المراد أنّه لا يمكن أن يبيّن معناهما أصلاً؛ لأنّ ما ذكره السكّاكي تفسير لهما..

[نقد آخر]

﴿ ثمّ البناء على المتعارف والبسط الموصوف ﴾ بأن يقال: إيجاز الكلام قد يكون لكونه أقلّ من المتعارف، وقد يكون لكون المقام خليقاً بكلام أبسط من الكلام المذكور. ﴿ ردّ إلى الجهالة ﴾ لأنّه لا يعرف كمّيّة متعارف الأوساط وكيفيّته؛ لاختلاف طبقاتهم، ولا يعرف أنّ كلّ مقام أيّ مقدار يقتضي من البسط حتّى يقاس عليه، ويحكم بأنّ المذكور أقلّ منه أو أكثر.

[وردٌ آخر]

وجوابه: أنّ الألفاظ قوالب المعاني، والقدرة على تأدية المعاني بعبارات مختلفة في الطُّوْل والقِصَر، والتّصرّف في ذلك بحسب مناسبة المقامات إنّما هي من دأب البلغاء، وأمّا المتوسّطون بين الجهّال والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حدّ معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث اليوميّة يدلّ بحسب الوضع على المعاني المقصودة، وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم، فالبناء على المتعارف واضح بالنّسبة إليهما جميعاً.

وأمّا البناء على البسط الموصوف فإنّما هو بالنّسبة إلى البلغاء فقط، وهم يعرفون أنّ أيّ مقام يقتضي البسط وأنّ كلّ مقام أيّ مقدار يقتضي من البسط ـ على ما مرّ نَبْذٌ[1] من ذلك في الأبواب السّابقة ـ فلا رَدَّ إلى الجَهَالة.

---

(١) ـ بفتح النّون وسكون الباء والذّال المعجمة ـ أي: شَيْءٌ يسير.

[دليل حصر هذا الباب في الأشياء الثّلاثة]

﴿ والأقرب ﴾ إلى الصّواب وإلى الفهم ﴿ أن يقال ﴾: التّعبير عن المقصود(١) إمّا

---

(١) **قوله**: «**التّعبير عن المقصود**». وتقريره: أنّ اللفظ والمعنى إذا لوحظا لا يخلو عن ثلاث حالاتٍ:

الأوّل: أن يكونا متساويين، وذلك بأن يكون اللّفظ بقدر المعنى لا أزيد ولا أنقص وهذا يقال له: **المساواة**.

الثّاني: أن يكون اللّفظ أقلّ من المعنى وذلك قسمان:

القسم الأوّل: أن يكون اللّفظ القليل مفيداً للمعنى الكثير، وهذا يقال له: **الإيجاز**.

والقسم الثّاني: أن لا يكون اللّفظ القليل مفيداً للمعنى الكثير، وهذا يقال له: **الإخلال**.

والثّالث: أن يكون اللّفظ أكثر من المعنى وذلك أيضاً نوعان:

النّوع الأوّل: أن يكون اللّفظ الزائد مُفْهِماً للمعنى الزّائد وهذا يقال له: **الإطناب**.

والنّوع الثّاني: أن لا يكون مُفْهِماً للمعنى الزّائد، وهذا على ضربين:

الضّرب الأوّل: أن يكون اللّفظ الزّائد معلوماً ومعيّناً ويقال له: **الحشو**.

والضّرب الثّاني: أن لا يكون معيّناً ويقال له: **التّطويل**، فحصل لك ستّة أقسام:

المساواة، **والإيجاز**، **والإطناب**، وهذه الثّلاثة داخلة في البلاغة، **والحشو**، **والتّطويل**، **والإخلال**، وهذه الثّلاثة خارجة عن البلاغة.

فالمساواة: أن يكون اللّفظ بقدر المعنى، **والإيجاز**: أن يكون اللّفظ القليل مُفْهِماً للمعنى الكثير، **والإطناب**: أن يكون اللّفظ زائداً على المعنى المراد لفائدة، **والحشو**: أن يكون اللّفظ زائداً على المعنى المراد لا لفائدةٍ، ويكون الزّائد معيّناً. **والتّطويل** أن يكون اللّفظ زائداً على المعنى المراد لا لفائدةٍ أيضاً ويكون الزّائد غير معيّنٍ. **والإخلال**: أن يكون اللّفظ أقلّ من المعنى، ولا يكون اللّفظ القليل مُفْهِماً أيضاً. **والحَشْوُ** قسمان: مُفْسِدٌ وغير مُفْسِدٍ.

وتبيّن بهذا التّقرير أنّ **الإيجاز والإخلال** يشتركان في أنّ اللفظ فيهما أقلّ من المعنى ⇐

أن يكون بلفظ مساوٍ له أو لا، الثّاني إمّا أن يكون ناقصاً عنه أو زائداً عليه، والنّاقص إمّا أن يكون وافياً به أو لا، والزّائد إمّا أن يكون لفائدة أو لا، فهذه خمسة طُرُقٍ[١] ثلاثة منها مقبولة، واثنان مردودان.

أمّا ﴿ **المقبول من طرق التّعبير** ﴾ عن المراد فهو ﴿ **تأدية أصله بلفظٍ مساوٍ له** ﴾ أي: لأصل المراد ﴿**أو**﴾ بلفظ ﴿ **ناقصٍ عنه وافٍ، أو** ﴾ بلفظ ﴿ **زائدٍ عليه لفائدة** ﴾ **فالمساواة** أن يكون اللّفظ بمقدار أصل المراد، **والإيجاز** أن يكون اللّفظ ناقصاً عنه وافياً به، **والإطناب** أن يكون اللّفظ زائداً عليه لفائدة.

[الاحتراز عن الإخلال]

﴿ **واحترز بـ«وافٍ» عن الإخلال** ﴾ وهو أن يكون اللّفظ ناقصاً عن أصل المراد غير وافٍ ببيانه ﴿**كقوله** ﴾ أي: الحارث بن حِلِزّة[٢] اليَشْكُرِيّ:

﴿ **«والعَيْشُ خيرٌ في ظِلا* ل النُّوْكِ** ﴾ أي: الحُمْق والجهالة ﴿ **ممّن** ﴾ أي: من

⇐ ويفترقان في أنّ **الإيجاز** يفيد المعنى **والإخلال** لا يفيده.

والحشو، والتّطويل يشتركان في أنّ اللفظ فيهما أكثر من المعنى ويفترقان في أنّ الزّائد في **الحشو** معيّن وفي **التّطويل** غير معيّن.

(١) **قوله: «فهذه خمسة طرق»**. وقد تقرّر أنّها ستّة لأنّ الزّائد لا لفائدة قسمان: زائد معيّن ويقال له: **الحشو**، وغير معيّن ويقال له: **التّطويل**.

(٢) **قوله: «الحارث بن حِلِزّة»**. وهو الشّاعر الجاهليّ أحد أصحاب المعلّقات الحارث بن حلزّة بن مكروه بن يزيد اليشكريّ الوائليّ كان يجيد في الفخر ـ كما يظهر من معلّقته الّتي ارتجلها بين يدي عمرو بن هند الملك بالحيرة جمع بها كثيراً من أخبار العرب ووقائعهم ـ واشتهر بذلك في الأمثال فقيل: «أفخر من الحارث بن حلزّة» توفّي سنة ٥٤ قبل الهجرة.

عيش مَن ﴿ عاش كدّاً[(١)] ﴾ أي: مكدوداً متعوباً ﴿ أي: النّاعم، وفي ظِلال العقل ﴾ يعني: أنّ أصل مراده أنّ العيش النّاعم في ظِلال النُّوك خير من العيش الشّاقّ في ظِلال العقل، ولفظه غير وافٍ بذلك فيكون مخلّاً.

---

(١) **قوله: «والعيش خير»**. البيت من مجزوء الكامل المدوّر المضمر المرفّل وهو من أبيات يقول فيها:

ولو أنّ ما يأوي إلَيْـ ... ـيَ أصاب مِنْ ثَهْلانَ فِنْدا
أو رأسَ رَهْــوَةَ أو رؤو ... سَ شَوامخ لَهُدِدْنَ هَدًا
خَـيْلي وفَـارِسُها لَـعَمْـ ... ـرُ أبِيْكَ كـانَ أجلَّ فَقْدا
فـضَعِيْ قَـناعَكِ إنّ رَيْـ ... ـبَ مُـخَبِّلٍ أفـنى مَـعَدّا
مَـنْ حـاكِمٌ بيني وبَـيْـ ... ـنَ الدَّهْرِ مال عَلَيَّ عَـمْدا
أودى بسـادتنا وقـد ... تـركوا لنا حَـلَقاً وجُـرْدا
ولقـد رأيتُ مَـعاشِراً ... قـد جـمَعوا مـالاً ووُلْـدا
وهُـمُ زَبَـابٌ حـائِرٌ ... لا تَسْـمَعُ الآذانُ رَعْـدا
فـانعَمْ بِـجِدٍّ لا يَـضِرْ ... كَ النُّوكُ ما أُعْـطِيْتَ جَـدّا
عِشْ بالجُدُوْدِ فـما يَـضِرْ ... ك الجهلُ ما أُوتـيت جَـدّا
فـالنُّوْكُ خـير فـي ظِـلا ... ل العيش ممّن عاش كَـدّا
هل يُـحْرَمُ المَـرْءُ القَـوِيْ ... يُ وقد ترى للنَّوْك رُشْدا

هذه رواية الدّيوان وفي «الأغاني»:

والعـيش خـير فـي ظِـلا ... لِ النُّوْك ممّن عـاش كـدّا

وهي رواية المشهور وعليها يدور الشّاهد.

قال العلّامة المرزباني الأديب الشّيعيّ المعروف في كتاب «الموشّح»: أراد أن يقول: والعيش خير في ظِلال النُّوك من العيش بكدّ في ظلال العقل، فترك شيئاً كثيراً.

وعلى أنّه لو قال ذلك، لكان في هذا الشّعر خلل آخر، لأنّ الّذي يظهر أنّه أراده هو أن يقول: إنّ العيش النّاعم في ظِلال النُّوك خير من العيش الشّاقّ في ظـلال العـقل، فأخـلّ بشيءٍ كثيرٍ.

[نقده]

وفيه نظر؛ لأنّه قد اشتهر في العرف أنّ العيش المعتدّ به ـ أعني: العيش النّاعم ـ إنّما هو عيش الجَهَلة الحَمْقى دون العقلاء المتأمّلين في عواقب الأُمور، فجعل مطلق العيش في ظِلال النُّوْك كِنَايَةً عن العيش النّاعم، والعيش الشّاقّ كِنَايَةً عن عيش العقلاء المتحيّرين في أُمورهم، وأشار بألطف وجه إلى أنّ العيش في ظِلال الجَهْل والحَمَاقة لا يكون إلّا ناعماً، وأنّ العيش الشّاقّ لا يكون إلّا عيش العاقل حتّى أنّه لو ذكر «النّاعم»[١] وفي «ظِلال العقل»[٢] لكان كالتّكرار وينبّه على ذلك لفظ «الظّلال».

[الاحتراز عن التّطويل]

﴿**واحترز بـ«فائدة» عن التّطويل**﴾ وهو أن يكون اللّفظ زائداً على أصل المراد، لا لفائدة، ولا يكون اللّفظ الزّائد متعيّناً ﴿**نحو**﴾ قول عديّ بن الأبرش يذكر غدر الزّبّاء لجَذِيْمَة الأبرش:

٭ وقدّدت[٣] الأديم لراهِشَيْه[٤] ٭

---

(١) في الأوّل.

(٢) في الثّاني.

(٣) وروي: «قدّدت» وهي غير جيّدة والصّحيح «قَدَّمَت» وإن جرى التّفتازاني على غير الصّوَاب فشرح «قدّدت» وقال: «التّقديد»: التّقطيع.

(٤) **قوله: «وقددت الأديم لراهشيه»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب الدماثل، والقائل: عديّ بن زيد العباديّ الشّاعر المشهور، توفّي سنة ٣٦ قبل الهجرة وكان من دُهاة الجاهليّين، قرويّاً من أهل الحيرة، فصيحاً عارفاً باللغتين العربيّة والفارسيّة، وكان أوّل من كتب بالعربيّة في ديوان كسرى وجعله ترجماناً بينه وبين

⇐

⇐ العرب، وكان بعد موت كسرى يخدم ابنه هرمز، ثمّ تزوّج هنداً بنت النّعمان بن المنذر، ووشى به أعداؤه إلى النّعمان فقتله في سجن الحيرة.

والبيت من قصيدة يخاطب بها النُّعمان بن المنذر بن ماء السَّماء:

ألا يــا أيّـها المُـثْرِي المُـرَجَّى ... ألم تـسـمع بِـخَطْب الأوّليـنا
دَعَـا بـالبَقَّة الأُمـراءَ يـوماً ... جَـذِيمَةُ عَـصْرَ يَـنْجُوهُم ثُـبِيْنَا
فـلم يَـرَ غـيرَ ما ائـتمروا سِواه ... وشَـدًّ لِـرَحْلِهِ السَّـفَر الوضـينا
فـطاوع أمـرَهم وعَـصَى قَـصِيْراً ... وكـان يـقول ـلو تُـبِعَ ـاليـقينا
لخـطبته الـتـي غَـدَرَتْ وخـانَت ... وهُـنَّ ذواتُ غـائلةٍ لُـحِيْنا
ودَسَّتْ فـي صـحيفتها إليـه ... ليـملِكَ بُـضْعَها ولأن تَـدِينا
فأَرْدَتْـه ورُغْبُ النَّـفْسِ يُـرْدِي ... ويُـبْدِي للـفتى الحَـيْن المُـبِيْنا
وخـبّرتِ العَـصَا الأنـباءَ عـنه ... ولم أرَ مـثلها فَـرَساً هـجينا
فـفاجَأَها وقـد جـمعَتْ جُـموعاً ... عـلى أبـواب حِـصْنٍ مُـصْلِتِيْنا
وقَـدَّمَتِ الأديـمَ لراهشـيه ... وألفـى قـولها كَـذِباً ومَـيْنَا
ومِـنْ حَـذَرِ المَـلاوِم والمَـخَازي ... وهـنّ المُـنْدِياتُ لمـن مَـنَيْنَا
أَطَـفَّ لأنـفه المـوسى قَـصِيْرٌ ... ليـجدَعَهُ وكـان بـه ضَـنينا
فأهـواه لمـارِنه فأضـحى ... طِـلاب الوِتـر مـجدوعاً مَشِـيْناً
وصـادفت امـرأً لم تـخش مـنه ... غـوائـله ومـا أمِـنَتْ أَمِـيْنَا
فـلمّا ارتـدّ مـنه ارتـدّ صُـلْباً ... يَـجُرُّ المـال والصَّـدْرَ الضَّـغِيْنا
أَتَـتْها العِـيْسُ تَـحْمِلُ ما دَهـاها ... وقَـنَّعَ فـي المُسُـوح الدّارعـينا
ودَسَّ لهـا عـلى الأنـفَاقِ عَـمْراً ... بشِكَّـتِهِ ومـا خشِـيَتْ كـمينا
فـجَلَّلَها قـديمَ الأثْـرِ عَـضْباً ... يَـصُكُّ بـه الحـواجِبَ والجبينا
فأَضْـحَتْ مـن خـزائنها كأنْ لم ... تكـن زَبَّـاء حـاملة جـنينا
وأبـرزها الحـوادث والمـنايا ... وأيّ مـعمّر لا يـبتلينا

⇐

⇐ إذا أَمْـــهَلْنَ ذا جـدٍّ عـظيم | عـطفن عـليه ولو فـرّطن حـينا
ألم تــر أنّ ريب الدّهــر يـعلو | أخا النّجدات والحِصْنَ الحَصِيْنا
ولم أجــد الفـتى يـلهو بشـيءٍ | ولو أثــرى ولو ولد البَــنِيْنَا

وكان جَذِيمَةُ ـ على وزن «حنيفة» ـ من بني إياد وفي أيّام ملوك الطّوائف وكان أبرص، وهَابَ النّاسُ أن يَصِفُوه بذلك فغيّروا اللّفظ وقالوا: الأبرش ـ وهو مثل «الأبرص» وزناً ومعنىً ـ وجذيمة الأبرش هذا كان يُغِيْرُ على ملوك الطّوائف حتّى غلبهم على كثير ممّا في أيديهم.

وكان قتل أبا الزّبّاء وغلب على غالب ملكه وألجأ الزَّبّاء إلى أطراف مملكتها وكانت عاقلة أريبة فبعثت إليه تخطبه لنفسها ليتّصل ملكه بملكها فدعته نفسه إلى ذلك.

وقيل: هو الّذي خطبها فكتبت إليه: «إنّي فاعلة ومثلك يُرْغَبُ فيه فإذا شئت فاشْخُصْ إليّ» فاستشار وُزَراءَه فكلّ وافقه على إجابتها إلّا قَصِير بن سَعْد اللَّخْمِيّ فإنّه نهاه عن ذلك وقال: إنّها خديعة ومكر، فعصاه جذيمة الأبرش فقال قصير: «لا يُطَاع لقصير رأي» فصار مَثَلاً، ولم يكن الرّجل قَصِيْرَ القامة ولكن كان اسماً له. ثمّ قال لِجَذِيمَة: أيّها الملك أمّا إذا عصيتني فإذا رأيت جندها قد أقبلوا إليك فإن تَرَجَّلُوا وحَيَّوْكَ ثمّ رَكِبُوْا وتقدّموا فقد كذب ظنّي، وإن رأيتهم طافوا بك فإنّي معرّض لك العصا ـ وهي فرس لجذيمة لا تدرك ـ فاركَبْها وَانْجُ.

فلمّا أقبل جندها حَيَّوْه وطافوا به، فقرّب قَصِيرٌ إليه العَصَا، فشغل عنها، فركبها قَصِيْرٌ فنجا، فنظر جَذِيمَةُ إلى قَصِيرٍ على العصا وقد حال دونه السَّراب فقال: «ما ذلّ من جَرَتْ به العصا» فصار مثلاً.

وأُدْخل جَذِيْمَةُ على الزَّبّاء وكانت قد رَبَّتْ شَعْر عانتها حولاً، فلمّا دخل تكشّفت له وقالت: «أمتاعَ عروسٍ ترى يا جَذِيْمَةُ»؟ فقال: «بل متاع أمة بَظْراء». فقالت: «إنّه ليس من عدم المَوَاسي، ولا من قلّة الأَوَاسي، ولكنّها شيمة ما أُقَاسي».

وأمرت فأجلس على نِطْع ثمّ أمرت برواهشه ـ والرّاهش عرق في باطن الذّراع ـ فقطعت فمات.

⇐

⇐ ثمّ إنّ قَصِيراً أتى عَمْراً ابنَ أُختِ جَذِيمة وأخبره الخبر، وحرّضه على أخذ الثّار، واحتال لذلك بأن قطع أنفه وأُذنيه ولَحِقَ بالزّباء وزعم أنّ عمراً فعل به ذلك وأنّه اتّهمه بممالأته لها على خاله وقيل: «لأمرٍ مّا جدع قَصِيرٌ أنفه» فصار مثلاً.

ولم يزل يخدعها حتّى اطمأنّت له وصارت ترسله إلى العِراق بمالٍ، فيأتي إلى عمرو فيأخذ منه ضعفه ويشتري به ما تطلبه ويأتي إليها به، إلى أن تمكّن منها وسلّمته مفاتيح الخزائن وقالت له: «خُذْ ما أحببتَ» فاحتمل ما أحبّ من مالها وأتى عمراً، فانتخب من عسكره فُرْسَاناً، وألبسهم السّلاح واتّخذ غَرائِرَ، وجعل أشراجَها من داخل، ثمّ حمل على كلّ بعيرٍ رجلين معهما سِلاحهما وجعل يسير النَّهَار حتّى إذا كان اللّيل اعتزل عن الطَّرِيق، فلم يزل كذلك حتّى شارف المدينة، فأمرهم فلبسوا الحديد ودخلوا الغَرائر ليلاً، وعرف أنّه مُصَبِّحها، فلمّا أصبح عندها دخل عليها وسلّم وقال: هذه العِيْرُ تأتيك السّاعة بما لم يأتك قطّ مثله، فصعدت فوق قصرها وجعلت تنظر العِيْرَ وهي تدخل المدينة فأنكرت مشيها وجعلت تقول مِن الرّجز المشطور:

ما للجِمال مشيُها وئِيْدا
أجندلاً يحملنَ أم حديدا
أم صَرَفاناً بارداً شديدا
أم الرِّجال جُثَّماً قعوداً

فلمّا توافتِ العِيْرُ المدينةَ حلّوا أشراجهم وخرجوا في الحديد، وأتى قصيرٌ بعمروٍ فأقامه على سِرْبٍ كان لها إذا خشِيَتْ خرجَتْ منه، فأقبلَتْ لتخرج من السِّرْب فأتاها عمرو، فجعلت تمصّ خاتماً وفيه سمّ وتقول: بيدي لا بيد عمرو، وفارقت الدّنيا.

وأمّا عمرو بن عديّ فكان أبوهُ عديّ بن النّضر، وكان عديّ بن النَّضْر ينادم جذيمة فعَشِقَتْه رَقَاشِ أُختُ جَذِيْمَةَ فحملت منه فلمّا خَشِيَت الفضيحة قالت: إذا سكر الملك فاسأله أنْ يزوّجني منك، ففعل، ودخل عليها من ليلته، وأصبح هارباً من جذيمة، فلمّا استبان حملها قال جذيمة:

⇐

﴿ «وألفى ﴾ أي: وجد ﴿ قولَها كَذِباً ومَيْنا» ﴾.

و«الكَذِبُ» و«المَيْن» بمعنىً واحدٍ، ولا فائدة في الجمع بينهما، «التّقديد» التّقطيع و«الرّاهشان» عِرْقَانِ في باطن الذّراعين، والضّمير في «راهشَيْهِ» وفي «ألفى» لـ«جَذِيْمَة» وفي «قدّدَتْ» و«قولها» للزّبّاء.

[الاحتراز عن الحشو المفسد]

﴿ وعن الحشو المفسد ﴾ أي: واحترز بفائدة عن الحشو أيضاً وهو الزّيادة لا لفائدة، بحيث يكون الزّائد متعيّناً، وهو قسمان، لأنّ ذلك الزّائد إمّا أن يكون مفسداً للمعنى أو لا يكون.

فالحشو المفسد ﴿ كـ«النَّدَى» في قوله ﴾ أي: كلفظ «النَّدَى» في بيت أبي الطّيّب: ﴿ «ولا فَضْلَ فيها ﴾ أي: في الدّنيا ﴿ للشَّجَاعة والنَّدى[1] * وصبرُ الفَتى لولا

⇐ حدّثِيْني رَقَاشِ لا تكذبيني ... ألِحُرٍّ حملتِ أم لهجين

أم لعبدٍ فأنتِ أهل لعبد ... أم لدون فأنتِ أهل لدونِ

فقالت: حملت ممّا زوّجتني منه، فولدت عمراً، فلمّا كبر فقد مدّة ثمّ ظفر به مالك وعقيل النّديمان فأتيا به جذيمة فحكّمهما فسألاه منادمته، فأجابهما إليها، وأرسل عمراً إلى أُمّه فزيّنته وألبسته طوقاً فقال: «شبّ عمرو من الطّوق» فصار مثلاً. فلمّا كان من أمر جذيمة ما كان قام عمرو مقامه ـ كما نصّ عليه العسكريّ في الأوائل ـ وإلى النّديمين المذكورين يشير متمّم بن نويرة اليربوعي في مرثية أخيه مالك بن نويرة الّذي استشهد يوم البُطَاح قتله خالد بن الوليد وبغى على امرأته بعد قتله:

وكنّا كندماني جَذِيْمة حِقْبَةً ... من الدّهر حتّى قيل لن يتصدّعا

فلمّا تفرّقنا كأنّي ومالكاً ... لطول اجتماع لم نبت ليلةً معا

(١) قوله: «ولا فضل فيها للشّجَاعة والنَّدَى». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع ⇐

لقاءُ شَعُوبِ ﴾ هي اسم للمنيّة غير منصرف للعلميّة والتّأنيث، وإنّما صرفها للضّرورة، فالمعنى: أنّها لا فضيلة في الدّنيا للشّجاعة، والعَطَاء والصّبر على الشّدائد، على تقدير عدم الموت.

وهذا إنّما يصِحُّ في الشَّجَاعة والصَّبر، دون العَطَاء، فإنّ الشُّجَاع إذا تيقّن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك، لعدم خوفه من الهلاك، فلم يكن في ذلك فضل.

وكذا الصّابر إذا تيقّن بزوال الحوادث والشّدائد وبقاء العُمْرِ هانَ عليه صبره على المكروه، لوثوقه بالخلاص عنه، بل مجرّد طُوْل العُمْر ممّا يُهَوِّنُ على

⇐ الضّرب المحذوف، والقائل أبو الطيّب المتنبّي من قصيدة يمدح بهاسيف الدّولة ويعزّيه بغلامه «يماك» التّركي وأوّلها ـ وفيه الخرم وهو حذف الحرف الأوّل من الوتد المجموع ـ:

لا يُحْزِنِ اللهُ الأميرَ فإنّني ... لآخُذُ مِنْ حالاته بنصيبِ
ومَنْ سَرَّ أهلَ الأرض ثمّ بكى أسىً ... بكَى بعُيُونٍ سَرَّها وقُلوب
وإنّي وإن كان الدَّفِيْنُ حَبِيْبَه ... حبيبٌ إلى قلبي حبيبُ حبيبي
وقد فارق النّاس الأَحِبّة قبلنا ... وأعيا دواءُ الموتِ كُلَّ طبيب
سُبِقْنا إلى الدُّنيا فلو عاشَ أهلها ... مُنِعْنَا بها من جَيْئَةٍ وذُهوب
تملّكها الآتي تملُّكَ سالبٍ ... وفارقها الماضي فِراق سَلِيْب
ولا فضل فيها للشَّجاعة والنَّدَى ... وصَبْرِ الفَتَى لولا لِقاءُ شَعُوْبِ
وأَوْفى حياةِ الغابرين لصاحبٍ ... حياةُ امرئٍ خانَتْهُ بعد مَشِيْبِ
لأبقى يَماكُ في حَشَايَ صَبابةً ... إلى كلّ تُرْكِيِّ النِّجار جليبِ
وما كُلُّ وَجْهٍ أبيضٍ بمُبَارَكٍ ... ولا كُلُّ جَفْنٍ ضيّقٍ بنجيب

«شَعُوْب» وزان «رَسُوْل» اسم للمنيّة سمّيت بذلك لأنّها تشعب، أي: تفرّق، وهي غير منصرف للعلميّة والتّأنيث، وصرفه بدخول الكسرة عليه للضرورة الشعريّة.

النّفوس الصَّبْر على المكاره، ولهذا يقال: «هَبْ إنّ لي صبرَ أيّوب فمن أين لي عمر نوح».

بخلاف الباذل ماله، فإنّه إذا تيقّن بالخلود شقّ عليه بذل المال، لاحتياجه إليه دائماً، فيكون بذله حينئذٍ أفضل، وأمّا إذا تيقّن بالموت فقد هان عليه بذله(١) ولهذا قيل:

فَكُلْ(٢) إنْ أكلتَ وأطْعِمْ أخاك فـلا الزَّادُ يبقى ولا الآكِـلُ

---

(١) **قوله: «إذا تيقّن بالموت فقد هان عليه بذله»**. ولهذا قال طرفة من الطّويل:

فإن كُنْتُ لا أَسْطِيعُ دَفْعَ منيّتي فذَرْني أُبَادِرْها بما ملكَتْ يَدِيْ

وقال مهيار الدّيلميّ شاعر الشّيعة من المتقارب:

فَكُلْ إنْ أكلتَ وأَطْعِمْ أخاك فلا الزّادُ يَبْقَى ولا الآكِلُ

(٢) قوله: **«فكل إن أكلت»** البيت من مدوّر المتقارب والقائل مهيار الدّيلمي ـ رحمه الله ـ من قصيدة طويلةٍ يذمّ الزّمان وأهله ويمدح صديقاً له يقال له ابن أيّوب والقصيدة طويلة جدّاً اخترنا منها هذه الأبيات:

سوى رَسَني قاده الباطِلُ وعاج به الطّائل الحائِلُ
وغيري شفاه الخيال الكذوب وعلّله الواعِدُ الماطِلُ

قال:

ولَلْجُبْنُ خير، لو أنّ الرَّدَى عن المرء في عيشه غافِلُ
فلو أدرك المَجْدُ بين البيوت لما أصحر الأَسَدُ الباسِلُ
إذا كان في الأرض رزق بلا سؤالٍ فلا أفلح السّائِلُ
تقدّم ولا تتوقَّ الحمام فما أنت من يومه وائِلُ
كفى صاحبي غدرةً أن عَلَتْ به الحالُ وانحطَّ بي نازِلُ
أما تستحي حالياً بالغنى ومولاك قبل الغنى عاطِلُ
فأقسم لو دولة الدّهر لي لما مال عنك بها مائل

⇐

وما يقال: إنّ المراد بـ«النَّدَى» بذل النّفس[1] **فليس بشيء**؛ لأنّه لا يفهم من إطلاق لفظ «النّدى» ولأنّه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النّفس إلّا عدم التّحرّز عن الأُمور الّتي من شأنها الإهلاك، وهذا بعينه معنى الشَّجَاعة.

[كلام أبي الفتح بن جنّي]

والأظهر ما ذكره الإمام ابن جنّي[2] وهو أنّ في الخلود وتنقّل الأحوال فيه من

⇐ ولا اقتسمت بيننا صُوْعَها ... فأقسط ما قسم العادِلُ
تذكَّرْ فكم قولةٍ أمس قلـ ... ـتَ والفعل يضمنه القائلُ
وكل إنْ أكلتَ وأطعِم أخاك ... فلا الزّاد يبقى ولا الآكِلُ
عجبت لمغترسي بالوداد ... وغُصْني من رفده ذابِلُ
ومنتقصي حظّ إسعاده ... ويشهد لي أنّني فاضِلُ
أسلّم للفقر كفّي وأنـ ... ـتَ دون فمي رامح نابِلُ
وهل عائد بحياة القتيـ ... ـلِ أن يستقاد به القاتِلُ
وما عابني ناقص منكم ... بشيءٍ سوى أنّني فاضِلُ
حَمَى اللهُ لي منصفاً وحده ... حماني والجورُ لي شامِلُ
وحيّا ابن أيُّوبَ من حافظٍ ... وَفَى، وأخي خائن خاذِلُ
كريم صَفَا لي من قلبه الـ ... ـودادُ ومن يده النّائِلُ

(١) **قوله: «المراد بالنّدى بذل النّفس»**. لا المال كما قال مسلم بن الوليد من البَسيط:

يجود بالنّفس إنْ ضَنَّ الجوادُ بها ... والجُوْدُ بالنَّفْسِ أقصى غاية الجُوْدِ

(٢) **قوله: «والأظهر ما ذكره الإمام ابن جنّي»**. أي: ذكره في كتابين: الأوّل: «الفسر» وهو أقدم شرح كبير لديوان المتنبّي وقد اختصره أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز البربريّ المعروف بالجُزُوليّ صاحب المقدّمة المعروفة في النّحو المتوفّى سنة ٦٠٧هـ والكتاب المسمّى بـ«الفسر» اليوم هو هذا المختصر، وأصل الكتاب يعتبر مفقوداً وقد قرأ ابن جنّي الدّيوان ⇐

عُسرٍ إلى يُسرٍ، ومن شدّة إلى رخاء، ما يسكّن النّفوس، ويسهّل البؤس، فلا يظهر لبذل المال كثير فضل.

[الحشو الغير المفسد]

﴿ وغير المفسد كقوله ﴾ أي: عن الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ «قبله» في قول زهير بن أبي سُلْمى:

﴿ فأَعْلَمُ عِلْمَ اليومِ والأَمْسِ قَبْلَهُ[1] ﴾ ولكنّني عن علمِ ما في غَدٍ عَمِي

⇐ على المتنبّي قبل أن يكتب شرحه عليه.

وهذا نصّه: يقول: لو أمن النّاس الموت لما كان للشّجاع فضل، لأنّه قد أيقن بالخلود، فلا خوف عليه، وكذلك الصّابر والسّخيّ، لأنّ في الخلود، وتنقّل الأحوال فيه من عسر إلى شدّةٍ إلى رَخاءٍ ما يسكّن النّفوس ويسهّل البؤس.

القول في هذا هو أنّ الإنسان يبخل خوف الموت، لأنّه إذا عدم ما يقوم به جسمه مات، فإذا أمن لم يشحّ على شيءٍ ولم يبخل به، يتبيّن فضل الجواد والسّخيّ في حال الخوف، فلو أمن النّاس الموت ذهب فضله، وكذلك الصّبر في الأهوال على هذا المنهاج.

الثّاني: «الفتح الوهبي على مشكلات المتنبّي» وهو عبارة عن شرح صغير لديوان المتنبّي شرح فيه ديوانه مختصراً وهذان الشّرحان يعتبران من أقدم وأهم وأوثق شروح ديوان المتنبّي، وكلّ من شرح شعر المتنبّي بعده فهو عِيال على ابن جنّي، وعبارة ابن جنّي في الشّرح الصّغير عينها في الشّرح الكبير.

(١) قوله: «فأَعْلَمُ عِلْمَ اليومِ والأَمْسِ قَبْلَهُ». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل زهير بن أبي سُلْمَى في المعلّقة المعروفة قالها في الصُّلْحِ الواقع بين عَبْس وذُبيان مطلعها:

أمِنْ أُمِّ أوْفَى دِمْنَةٌ لم تكلّم بحومانة الدَّرّاج فالمتثلّم
ودارٌ لها بالرَّقمتين كأنّها مراجيعُ وَشْمٍ في نواشِرِ مِعْصَم

⇐

فإن قلت: قد يقال: «أبصرته بعيني» و«سمعته بأُذني» و«ضربته بيدي» ولا يجعل مثل هذا من قبيل الحشو؛ لوقوعه في التّنزيل نحو: ﴿**فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ**﴾(١).

قلت: أمثال ذلك إنّما يقال في مقام يفتقر إلى التّأكيد كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه: «يا هذا لقد كتبته بيمينك هذه».

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿**ذَٰلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ**﴾(٢) فمعناه: أنّه قول لا يعضُدُه

⇐ بها العِيْنُ والآرامُ يمشين خِلْفَةً ... وأطلاؤها ينهَضْنَ من كلّ مجثمِ

يقول:

سَئِمْتُ تكاليفَ الحَياة ومَنْ يَعِشْ ... ثمانين حولاً لا أبا لك يَسْأَمِ

رأيتُ المَنايا خَبْطَ عَشْوَاءَ من تُصِبْ ... تُمِتْهُ ومَنْ تُخْطِئ يُعَمَّر فيَهْرَمِ

وأعلم علم اليوم والأمس قبله ... ولكنّني عن علم ما في غدٍ عَمِي

ومَنْ لا يُصَانِعْ في أمور كثيرة ... يُضَرَّسْ بأنيابٍ ويُوْطَأْ بِمِنْسَمِ

ومَنْ يك ذا فضلٍ فَيَبْخَلْ بفضله ... على قومه يُسْتَغْنَ عنه ويُذْمَمِ

ومَنْ يجعل المعروف مِنْ دون عِرْضِهِ ... يَفِرْهُ ومَنْ لا يتّقِ الشَّتْم يُشْتَمِ

ومَنْ لا يَذُدْ عن حوضه بِسلاحه ... يُهَدَّمْ ومَنْ لا يَظْلِمِ النَّاسَ يُظْلَمِ

ومَنْ هاب أسباب المنيّة يَلْقَها ... ولو رام أسباب السَّماءِ بِسُلَّمِ

ومَنْ يعص أطراف الزِّجاج فإنّه ... مُطِيْعُ العوالي رُكِّبَتْ كلَّ لَهْذَمِ

ومَنْ يُوْفِ لا يُذْمَمْ ومَنْ يُفْضِ قَلْبُهُ ... إلى مطمئنّ البرّ لا يتجمجمِ

ومَنْ يغترب يحسب عدوّاً صديقَه ... ومَنْ لا يُكَرِّمْ نفسه لا يُكَرَّمِ

ومهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ ... وإن خالها تخفى على النَّاس تُعْلَمِ

ومَنْ لا يزل يَسْتَحْمِلِ النَّاسَ نفسه ... ولا يُغْنِهَا يوماً من الدَّهر يُسْأَمِ

* * *

(١) البقرة: ٧٩.

(٢) التّوبة: ٣٠.

برهان، فما هو إلّا لفظ يفوهون به لا معنى له، كالألفاظ المهملة الّتي هي أجراس ونَغَم لا معاني لها.

وذلك لأنّ القول الدّالّ على المعنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثّر في القلب، وما لا معنى له مقول بالفم لا غير، ولهذا قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ** ﴾[(١)].

[المساواة]

﴿ **المساواة**[(٢)] ﴾ قدّمها؛ لأنّها الأصل والمقيس عليه ﴿ **نحو**: ﴿ **وَلاَ يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ** ﴾[(٣)] **وقوله** ﴾ أي: قول النّابغة يخاطب أبا قابوس:

﴿ **فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي**[(٤)] * **وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ الْمُنْتَأى** ﴾ هو اسم موضع من

---

(١) آل عمران: ١٦٧.

(٢) **قوله: «المساواة»**. لمّا فرغ المصنّف من ذكر الإيجاز والإطناب والمساواة بما يفيد تعريفها شرع في تفصيل أمثلة كلّ منها، فقال: المساواة إلى آخره....

(٣) فاطر: ٤٣.

(٤) **قوله: «فإنّك كالليل الّذي هو مدركي»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المماثل والقائل النّابغة الذّبياني، أبو أُمامة زِياد بن مُعاوية بن ضِباب الشّاعر الحجازيّ في عصر الجاهليّة من الطبقة الأُولى المتوفّى سنة ١٨ قبل الهجرة، كانت تُضْرَبُ له قُبّة من جلد أحمر بسوق عُكاظ فتقصِدُه الشّعراء، فتعرِض عليه أشعارها، وكان الأعشى وحسّان والخَنْساء ممّن يعرض شعره على النّابغة، وكان أبو عمرو بن العلاء يفضّله على سائر الشّعراء، وهو أحد الأشراف في الجاهليّة، وكان حظيّاً عند النّعمان بن المنذر حتّى شبّب في قصيدة له بالمتجرّدة زوجة النّعمان فغَضِبَ النّعمان ففرّ النّابغة، ووفد على الغسّانيّين بالشّام ثمّ رضي عنه النّعمان فاعتذر إليه بالقصيدة الّتي منها هذا الشّاهد والّتي اشتهر بالاعتذاريّات وهي أجود أشعار العرب في باب العُذْر على الإطلاق

⇐

⇐ وفيه يفضل النّابغة على غيره حتّى قيل في الإجابة عن أشعر الشّعراء: «امرؤ القيس إذا ركب، والنّابغة إذا هرب، وزهير إذا رغب، والأعشى إذا طرب» أي: امرؤ القيس في وصف الفرس، والنّابغة إذا فرّ من الخوف ثمّ أراد أن يعتذر، وزهير في المدح إذا طمع في مال الدّنيا، والأعشى في الطّرب ولذا يقال له: صنّاجة العرب. وقد بيّن البديع الهمذاني في المقامة القريضيّة منازل الشّعراء ومراتبهم كما هي حقّهم، والقصيدة الّتي فيها البيت مطلعها هي:

عَفَا ذو حُساً من «فَرْتَنَى» فـ«الفوارع» ... فجنبا «أريكٍ» فالتِّلاع الدّوافع
فمجتمع «الأشراج» غَيَّرَ رسمها ... مصايفُ قد مرّتْ بنا ومرابِعُ
توهّمتُ آياتٍ لها فعرفتُها ... لستّة أعوامٍ وذا العامُ سابعُ

ومنها:

كأنّ مجرّ الرّامسات ذيولها ... عليه قضيم نمّقته الصَّوانِعُ

ومنها:

على حين عاتبتُ المشيب على الصّبا ... وقُلْتُ ألمّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ
وقد حال همّ دون ذلك شاغلٌ ... مكان الشّغاف تبتغيه الأصابعُ
وعيدُ أبي قابوسَ في غير كُنْهِهِ ... أتاني ودوني راكِسٌ فالضَّواجِعُ
فبِتُّ كأنّي ساورتني ضَئِيلَة ... من الرُّقْشِ في أنيابها السّمّ ناقِع
يُسَهَّدُ من ليل التَّمام سليمُها ... لِحَلْيِ النّساء في يديه قعاقِعُ
تناذرها الرّاقُوْنَ من سُوْءِ سمّها ... تطلّقه طوراً وطوراً تراجِعُ
أتاني أبيتَ اللعن أنك لُمْتَنِي ... وتلك التي تستَكُّ منها المسامِعُ
مقالةُ أنْ قد قلتَ سوف أَنَالُهُ ... وذلك مِن تلقاء مثلك رائِعُ
لَعَمْرِي ـ وما عُمْرِي عليَ بهيّنٍ ـ ... لقد نطقَتْ بُطْلاً عليَ الأقارع
أَقارع عَوْفٍ لا أُحاوِلُ غيرها ... وجوهُ قرودٍ تبتغي مَنْ تُجَادِعُ

قال:

⇐

⇐ فإنْ كنتُ لا ذو الضِّغْنِ عنّي مُكذَّبٌ ولا حلفي على البرائة نافِعُ
ولا أنا مأمونٌ بشيءٍ أقولُهُ وأنتَ بأمرٍ لا محالة واقِعُ
فإنّك كالليل الذي هو مدركي وإن خِلْتُ أن المُنْتَأى عنك واسِعُ
خطاطيفُ جُحْنٌ في حِبال متينة تمدُّ بها أيدٍ إليك نوازعُ
أتوعِدُ عبداً لم يَخُنْكَ أمانةً وتترك عبداً ظالماً وهو ظالِعُ
وأنت ربيعٌ يُنْعِشُ النَّاسَ سيبُهُ وسيفٌ أُعِيرَته المنيّةُ قاطعُ
أبى اللهُ إلّا عَدْلَه ووَفَائَهُ فلا النُّكْرُ معروف ولا العُرْفُ ضائعُ

«المنتأى»: الموضع البعيد ـ كما نصّ عليه ابن منظور ـ وهو اسم مكان من «انتأى عنه» ـ أي: بعد ـ وشبّهه باللّيل، لأنّه وصفه في حال هوله وغضبه.

والمراد: أنّه لا يفوت الممدوح وإن أبعد في الهَرَب، وصار إلى أقصى الأرض لسعة ملكه وطول يده، وقد اعترض الأصمعيّ على النّابغة فقال: أما تشبيهه الإدراك بالليل فقد تساوى اللّيل والنّهار فيما يدركانه، وإنّما كان سبيله أن يأتي بما لا قسيم له حتّى يأتي بمعنى منفرد.

وأكثر أهل الأدب على أنّ قول عليّ بن جبلة أحسن من بيت النّابغة في هذا المعنى:

وما لامرئٍ حاولتَه منك مَهْرَبٌ ولو رفعَتْهُ في السَّماءِ المطالِعُ
بلى هارب لا يهتدِي لمكانه ظَلَامٌ ولا ضَوْءٌ من الصُّبْح ساطِعُ

وسمّي النّابغة لقوله:

* وقد نبغَتْ لهم منّا شؤون *

قالوا: إنّ الّذي من أجْله هرب النّابغة من النُّعْمان أنّه كان هو والمنخّل بن عبيد بن عامر اليشكريّ جالسين عنده، فقال النّعمان للنّابغة: يا أبا أُمامة، صِف المتجرّدة في شعرك، فقال قصيدته:

مِن آل مَيَّةَ رائح أو مغتدي عَجْلَان ذا زادٍ وغير مزوّدِ
زعم البوارحُ أنّ رِحْلَتَنا غداً وبذاك تَنْعَابُ الغُرابِ الأسودِ

⇐

«انتأى عنه» ـ أي: بعد ـ ﴿عَنْكَ واسِعُ﴾ أي: ذو سَعَةٍ وبُعْد.

شَبَّهَهُ باللّيل لأنّه وصفه في حال سَخَطه وهَوْله، والمعنى: أنّه لا يفوت الممدوح وإن أبعد في المَهْرَب، فصار إلى أقصى الأرض، لِسَعَةِ ملكه وطول يده؛ لأنّ له في جميع الآفاق مطيعاً لأوامره يَرُدُّ الهارب إليه.

فإن قيل: كلا المثالين غير صحيح؛ لأنّ في الآية حذف المستثنى منه، وفي البيت حذف جواب الشّرط، فيكون إيجازاً لا مساواة.

قلنا: اعتبار ذلك أمر لفظيّ[1] ورعاية للقواعد النّحويّة من غير أن يتوقّف عليه

⇐ لا مرحباً بغدٍ، ولا أهلاً به ... إن كان تفريق الأحبّة في غَدِ
أَزِفَ التّرحّل غير أنّ رِكابنا ... لمّا تزل برحالنا وكأنْ قَدِ
في إثْر غانيةٍ رَمَتْك بسهمها ... فأصاب قلبك غير أنْ لم تقصِدِ
بالدّرّ والياقوت زُيّنَ نحرُهَا ... ومُفَصَّلٍ من لؤلؤٍ وزبرجدِ
سقط النّصيف ولم ترد إسقاطه ... فتناولته واتّقتْنا باليد
بِمُخَضَّبٍ رَخْصٍ كأنّ بنانه ... عَنَمٌ على أغصانه لم يُعْقَد
وبفاحمٍ رَجْلٍ أثيثٍ نبتُهُ ... كالكرم مال على الدِّعامَ المُسْنَدِ
نظرَتْ إليك لحاجةٍ لم تقضِها ... نظر السّقيم إلى وجوه العُوَّدِ

وفي هذه وصف بطنها وروادفها وفرجها فلحق المنخّل من ذلك حسد فوشى وقال للنّعمان: ما يَسْتطيع أن يقول هذا الشّعر إلّا مَنْ جرّب، فوقر ذلك في نفس النّعمان، وبلغ النّابغة، فخافه فهرب فصار إلى غسّان، فنزل بعمرو بن الحارث الأصغر، ومدحه ومدح أخاه النّعمان، ولم يزل مقيماً مع عمروٍ حتّى مات ومَلَكَ أخوه النّعمان فصار معه إلى أن استعطفه النّعمان بن المنذر فعاد إليه.

(١) **قوله: «اعتبار ذلك أمر لفظيّ»**. أي: ما جرى العرف بالاستغناء عنه من دون قرينةٍ خارجة عن الكلام المتلفّظ به يكون تقديره مراعاة للقواعد اللفظيّة فلا يكون حذفه إيجازاً، ⇐

تأدية أصل المراد، حتّى لو صرّح بذلك لكان إطناباً، بل ربّما يكون تطويلاً.

وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصاً عن أصل المراد ممنوع.

على أنّه قد صرّح كثير من النُّحاة[1] بأنّ مثل هذا الشّرط ـ أعني: الشّرط الواقع حالاً ـ لا يحتاج إلى الجزاء.

[الإيجاز ضربان]

[إيجاز القصر] ﴿ **والإيجاز ضربان**[2]**: إيجاز القصر: وهو ما ليس بحذف نحو:** ﴿ **وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ** ﴾[3] **فإنّ معناه كثير ولفظه يسير** ﴾ لأنّ المراد به أنّ الإنسان إذا علم أنّه متى قَتَلَ قُتِل كان ذلك داعياً له إلى أن لا يُقْدِمَ على القتل، فارتفع بالقتل الّذي هو القِصاص كثير من قتل النّاس بعضهم لبعض، فكان ارتفاع القتل حياةً لهم ﴿ **ولا حذف فيه** ﴾.

⇐ والمستثنى منه والجواب في الآية والبيت مستغنىً عنهما في الإفادة، فلا يكون حذفهما إيجازاً.

وما جرى العرف بذكره بحيث لا يستغنى عنه في نفس الكلام إلّا بقرينة خارجةٍ عن الكلام يكون حذفه إيجازاً للاحتياج إليه في إفادة المعنى.

(١) **قوله: «قد صرّح كثير من النُّحاة»**. ومنهم المحقّق الرّضيّ ـ على ما يظهر من كلامه في باب كلم المجازاة من «شرح الكافية» ـ.

(٢) **قوله: «والإيجاز ضربان». أحدهما**: إيجاز قصر، وهو ما ليس بحذفٍ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ** ﴾ وقول الإمام أبي عبدالله الصّادق ـ عليه السّلام ـ حينما سأله المنصور الدّوانيقيّ القدوم إليه للنّصيحة: «من أراد الدّنيا لاينصحك، ومن أراد الآخرة لا يصحبك».

وثانيهما: إيجاز حذفٍ كقوله ـ عليه السّلام ـ «لكلّ شيءٍ ثواب إلّا الدَّمْعَة فينا» أي: لكلّ شيءٍ ثواب محدود إلّا الدّمعة فينا فإنّ ثوابه غير محدود.

(٣) البقرة: ١٧٩.

فإن قلت: أليس فيه حذف الفعل الّذي يتعلّق به الظّرف؟

قلت: لمّا سدّ الظّرف مسدّه ـ ووجب تركه؛ لعدم احتياج تأدية أصل المراد إليه، حتّى لو ذكر لكان تطويلاً ـ صحّ أن ليس فيه حذف شيء ممّا يُؤَدَّى به أصل المراد، وتقدير الفعل إنّما هو مجرّد رعاية أمر لفظيّ، وهو أنّ حرف الجرّ لابدّ أن يتعلّق بفعل.

[مرجّحات إيجاز القرآن على قول العرب]

﴿ **وفضله** ﴾ ـ أي: رجحان قوله ﴿ **وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ** ﴾ ـ ﴿ **على ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى، وهو قولهم: «القتل أنفى للقتل»** ﴾.

١ ـ ﴿ **بقلّة حروف ما يناظره** ﴾ أي: اللّفظ الّذي يناظر قولهم: «القتل أنفى للقتل» ﴿ **منه** ﴾ أي: من قوله: ﴿ **وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ** ﴾.

وما يناظره منه هو «في القِصاص حياة» لأنّ قوله: «ولكم» لا مدخل له في المناظرة؛ لكونه زائداً على معنى قولهم: «القتل أنفى للقتل» فحروف «في القِصاص حياة» أحَدَ عَشَر، إن اعتبر التّنوين، وإلّا فعشرة، وحروف «القتل أنفى للقتل» أربعة عشر.

والمعتبر الحروف الملفوظة(١) لا المكتوبة؛ لأنّ الإيجاز إنّما يتعلّق بالعبارة دون الكتابة.

٢ ـ ﴿ **والنّصّ على المطلوب** ﴾ الّذي هو الحياة، بخلاف قولهم، فإنّه لا يشتمل على التّصريح بها.

---

(١) **قوله: «والمعتبر الحروف الملفوظة».** جواب عن اعتراضٍ وسؤالٍ وهو: أنّ حروف ﴿ **فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ** ﴾ ثلاثة عشر باعتبار التّنوين، لأنّ من جملة حروفه الياء في كلمة «في» والهمزة في كلمة «أل» فلايتمّ قولكم: «إنّ حروفه أحد عشر باعتبار التّنوين» وأشار إلى الجواب بقوله: والمعتبر الخ....

٣ ـ ﴿ **وما يفيده تنكير «حياة» من التّعظيم، لمنعه** ﴾ أي: منع القِصاص إيّاهم ﴿ **عمّاكانوا عليه من قتل جماعة بواحد** ﴾ فالمعنى: لكم في هذا الجنس من الحكم الّذي هو القِصاص حياة عظيمة.

٤ ـ ﴿ **أو النّوعيّة** ﴾ عطف على «التّعظيم» أي: لكم في القِصاص نوع من الحياة، وهي الحياة ﴿ **الحاصلة للمقتول** ﴾ ـ أي: الّذي يُقْصَدُ قتله ـ ﴿ **والقاتل، بالارتداع** ﴾ عن القتل، لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل، لأنّه إذا همّ بالقتل فَعَلِمَ أنّه يقتصّ منه فارتدع سَلِمَ صاحبه من القتل وسَلِمَ هو من القَوَد.

٥ ـ ﴿ **واطّراده** ﴾ أي: يكون قوله: «ولكم في القِصاص حياة» مطَرداً؛ لأنّ الاقتصاص مطلقاً سبب للحياة بخلاف قولهم؛ فإنّ القتل الّذي هو أنفى للقتل ما يكون على وجه القِصاص لا مطلق القتل، لأنّ القتل ظلماً ليس أنفى للقتل بل أدعىٰ له.

٦ ـ ﴿ **وخُلُوّه** ﴾ أي: بخلوّ قوله: «ولكم في القِصاص حياة» ﴿ **عن التّكرار** ﴾ بخلاف قولهم، فإنّه يشتمل على تكرار «القتل»، والتَّكرار من حيث إنّه تكرار من عيوب الكلام، بمعنى أنّ ما يخلو عن التّكرار أفضل ممّا يشتمل عليه، ولا يلزم من هذا أن يكون التّكرار مخلّاً بالفصاحة.

فإن قيل: هذا التّكرار **ردّ العَجُز على الصّدر** وهو من المحسّنات؟

قلنا: حسنه ليس من جهة التّكرار، بل من جهة **ردّ العَجُز على الصّدر** وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التّكرار، ولهذا قالوا: الأحسن في **ردّ العَجُز على الصّدر** أن لا يؤدّي إلى التّكرار ـ بأن يكون كلّ من اللّفظين بمعنى آخر ـ.

٧ ـ ﴿ **واستغنائه** ﴾ أي: وباستغناء قوله: «ولكم في القصاص حياة» ﴿ **عن تقدير**

محذوف﴾ بخلاف قولهم فإنّه يحتاج إليه، أي: «القتل أنفى للقتل من تركه»[1].

٨ـ **﴿والمطابقة﴾** أي: باشتماله على صَنْعة **المطابقة** وهي الجمع بين المتضادّين كالقِصاص والحياة.

٩ـ ورجّح أيضاً بما فيه من الغرابة وهو أنّ الاقتصاص قتل وتفويت للحياة وقد جعل مكاناً وظرفاً للحياة.

١٠ـ وبسلامته عن توالي الأسباب الخفيفة[2] الّتي تنقض سلاسة الكلام،

(١) **قوله: «القتل أنفى للقتل» من تركه»**. وهذا التّقدير حكم به أفعل التّفضيل، لأنّه يستعمل بأحد الوجوه الثّلاثة: معرّفاً بـ«أل» أو مضافاً أو بـ«من» الجارّة وحيث لا يكون هاهنا الإضافة، والتّعريف فلابدّ من تقدير «من» كما في قولهم: «الله أكبر» أي: «أكبر من أن يوصف» كما نصّ عليه الإمام الصّادق ـ على ما رواه الكلينيّ ـ رحمه الله ـ في باب معاني الأسماء واشتقاقها من كتاب «الكافي» ـ وخطّأ تقديرهم: «من كلّ شيءٍ» ـ كما نصّ على هذا التّقدير ابن النّحّاس ـ لأنّه يدلّ على أنّهم أحاطوا بالله وقايسوه مع كلّ شيء فوجدوه أكبر منه وهذا غلط واضح لاستحالة الإحاطة به ـ عزّ وجلّ ـ ولعدم إمكانها بهم أيضاً.

(٢) **قوله: «توالي الأسباب الخفيفة»**. أهل العَروض يقولون: الأركان العروضيّة إنّما تتألف من ثلاثة أشياء: السّبب والوتدِ والفاصلة. **والسّبب** نوعان: **خفيف**: وهو متحرّك بعده ساكن نحو: «لَمْ» و«لَنْ».

وثقيل: وهو متحرّكان نحو: «لِمَ» و«بِمَ» ـ عند الاستفهام ـ وقال الشّاعر الرّاجز:

والسّبب الخفيف حرفان سَكَنْ ... ثانيهما كما تقول «لم» و«لَنْ»
والسّبب الثّقيل حرفان بلا ... تسكين شيءٍ منهما نِلْتَ العُلَا

والوتِد: صنفان: **مجموع** وهو متحرّكان بعدهما ساكن نحو: «رَمَى» و«غزا».

ومفروق: وهو ساكن بين متحرّكين نحو: «قَالَ» و«باعَ».

والوتد المجموع زاد حَرْفا ... مسكّناً على الثّقيل وَصْفا
وإن يك السّاكن جاء في الوَسَطْ ... فسَمِّهِ المفروق واحذَر الغَلَطْ

⇐

بخلاف قولهم، فإنّه ليس فيه ما يجمع بين حرفين متحرّكين متلاصقين إلّا في موضع واحد(١).

١١ ـ وبخلوّه عمّا يشتمل عليه قولهم من التّناقض بحسب الظّاهر وهو أنّ الشّيء ينفي نفسه.

وفيه نظر؛ لأنّ ذلك غرابة محسنّة.

١٢ ـ وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ للاختصاص مبالغة.

وفيه نظر؛ لأنّ تقديم الخبر على المبتدأ المنكّر مثل: «في الدّار رجل» لا يفيد الاختصاص.

[إيجاز الحذف]

﴿ **وإيجاز الحذف** ﴾ عطف على «إيجاز القصر» وهو ما يكون بحذف شيء.

[تعيين المحذوف]

﴿ **والمحذوف إمّا جزء جملة** ﴾ يعني: بالجزء ما يذكر في الكلام، ويتعلّق به، ولا يكون مستقلّاً ـ عُمْدة كان أو فَضْلة، مفرداً كان أو جُمْلة ـ ﴿ **مضاف** ﴾ بدل من جزء جملة ﴿ **نحو**: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾(٢) ﴾ أي: أهل القرية.

أو ﴿ **موصوف نحو** ﴾ قول العَرْجيّ:

﴿ أَنَا ابْنُ جَلا ﴾ وطَلّاع الثّنايا(٣)   متى أضعِ العمامة تعرفوني

⇐ **والفاصلة** فاصلتان: **صغرى**: وهي ثلاث متحرّكات بعدها ساكن نحو: «بَلَغَتْ».

وكبرى: وهي أربع متحرّكات بعد ساكن نحو: «بلغني».

(١) وهو لام «القتل» الأول وألف «أنفى».

(٢) يوسف: ٨٢.

(٣) **قوله: «أنا ابن جَلا وطلّاع الثَّنَايا»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب ⇐

⇐ المماثل، والقائل: سُحَيْم بن وَثِيْلٍ الرِّياحيّ ـ كما نصّ عليه الأصمعيّ في «الأصمعيّات» وغيره في غيرها ـ وكان سحيم من المعاصرين للفرزدق.

أنا ابن جلا وطلّاع الثّنايا ... متى أضع العِمامة تعرفوني
فإنّ مكاننا من حميريّ ... مكانُ الليث مِنْ وسطِ العرينِ
وإنّي لا يعود إليّ قِرْني ... غَداةَ الغِبّ إلّا في قَرِينِ
بذي لَبِدٍ يَصُدُّ الرَّكْبَ عنه ... ولا تُؤْتَى فريستُه لحِيْنِ
عَذَرْتُ البُزْلَ إذْ هي خاطَرَتْني ... فما بالي وبالُ ابنَيْ لَبُوْنِ
وماذا يَدَّرِي الشّعراءُ منّي ... وقد جاوزتُ رأس الأربعينِ
أخو خمسين مجتمِعٌ أَشُدِّي ... ونجّذني مجاورة الشُّؤون
فإنّ عُلَالتي وجِراء حَوْلي ... لَذُوْ شِقٍّ على الضَّرْعِ الظَّنُوْنِ
سَأُحْيِي ما حَيِيْتُ وإنّ ظَهْرِي ... لَمُشْتَدٌّ إلى نَصْرٍ أَمِيْنِ
كريمُ الخَالِ من سَلَفَيْ رِياح ... ـ كنَصْلِ السّيف ـ وضّاحُ الجبين
فإنّ قناتنا مَشِظٌ شَظَاهَا ... شديدٌ مدّها عُنُقَ القرينِ

وليست الأبيات للعَرْجيّ عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفّان المتوفّى سنة ١٢٠هـ ـ كما زعمه الشّارح هاهنا ـ وهو شاعر بني أُمَيَّةَ وكان يهجو إبراهيم بن هِشام المخزوميّ فأحبسه وقال في السّجن:

كأنّي لم أكن فيهم وسيطاً ... ولم تك نسبتي في آل عَمْرِو
أضاعوني وأيّ فتىً أضاعوا ... ليوم كريهةٍ وسِداد ثَغْرِ

وهذا البيت الثّاني اشتهر نسبته إلى العَرْجيّ ولكنّه لأُميّة بن أبي الصَّلْت الثَّقَفيّ وهو شاعر مخضرم توفّي سنة ٥ من الهجرة وشعره في الطبقة الأُولى وهذا بيت يتيم استعمله الشّعراء بعد أُميّة ـ ومنهم العرجيّ ـ في أشعارهم اقتباساً أو استراقاً.

وذكر ابن قتيبة في كتاب «الشّعر والشّعراء» مطلع هذه القصيدة في أبيات أُخَر، ونسبها للمثقِّب العبديّ، وقال: لو كان الشّعر كلّه على هذه القصيدة لوجب على النّاس أن يتعلّموه ⇐

«الثنيّة» العَقَبة، و«فلان طَلّاع الثّنايا» أي: ركّاب لِصِعَابِ الأُمور ﴿أي﴾ أنا ابن ﴿رجلٍ جَلاَ﴾ أي: «انكشف أمره» أو «جلا الأُمور» أي: «كشفها» فحذف الموصوف.

[كلام المحقّق الرّضيّ]

وقيل: إنّ الصّفة[1] إذا كانت جملة لا يحذف موصوفها إلّا بشرط أن يكون

⇐ وهذه رواية ابن قتيبة:

أفاطِمَ قبل بينكِ مَتِّعِينِي ... ومَنْعُكِ ما سألتُ كأن تبيني
ولا تُبْدِي مواعِدَ كاذباتٍ ... تَمُرُّ بها رِياح الصَّيْفِ دُوْني
فإنّي لو تخالفني شِمالي ... بِنَصْرٍ لم تُصَاحِبْها يميني
إذاً لقطعتُها ولقُلْتُ بِيْنِي ... كذلك أَجْتَوِي مَنْ يَجْتَوِيْنِي
فإمّا أن تكون أخي بحقٍّ ... فأعرف منك غَثّي مِنْ سَمِيني
وإلّا فاطَّرِحْني واتّخِذْني ... عدوّاً أتّقيك وتتّقيني
وما أدري إذا يمّمتُ أرضاً ... أُريد الخير أيّهما يليني
أألخير الّذي أنا أبتغيه ... أم الشّرّ الّذي هو يبتغيني

قال العامليّ في «العقود»: ومن الغريب قول الشّارح هاهنا أنّه للعَرْجيّ، وفي البديع أنّه لسحيم.

و«جلا» يستعمل لازماً ومتعدّياً وإليهما أشار الشّارح بقوله: أي: «انكشف أمره» على اللزوم أو «جلا الأُمور» ـ أي: كشفها ـ على التعدّي، قال العاملي في شرح قوله: «متى أضع العِمامة» كانت عادة العرب، خصوصاً في الحرب، إذا تَعمّم الرّجل غَطّى وجهه بالعِمامة، لئلّا يُعرف، فإذا أراد أن يعرف وضعها، ثمّ توسّعوا في ذلك فقالوا لمن شهر نفسه، أو دخل في أمرٍ بلا خوفٍ، «قد وضع العِمامة» والشّاهد فيه: الإيجاز بحذف الموصوف.

(١) **قوله: «وقيل: إنّ الصّفة»**. هذا كلام المحقّق الرّضي في باب النّعت من «شرح الكافية» ١: ٣١٧: اعلم أنّ الموصوف يحذف كثيراً إن عُلِمَ، ولم يوصف بظرف أو جملة؛ كقوله ـ

⇐

الموصوف بعض ما قبله من المجرور بـ«من» أو بـ«في» كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ** ﴾ (١)(٢) وكقولك: «ما في القوم دون هذا»(٣).

وفي غيره نادر لاسيّما إذا لزم منه(٤) إضافة غير الظّرف إلى الجملة، فلفظ «جلا»(٥) هاهنا عَلَمٌ وحذف التّنوين لأنّه محكيّ ـ كـ«يزيد» في قوله:

⇐ تعالى ـ: ﴿ **وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ** ﴾ [الصّافّات: ٤٨].

فإن وصف بأحدهما جاز كثيراً أيضاً بالشّرط المذكور بعد، لكن لا كالأوّل في الكثرة، لأنّ القائم مقام الشّيء ينبغي أن يكون مثله، والجملة مخالفة للمفرد الّذي هو الموصوف، وكذا الظّرف والجارّ، لكونهما مقدّرين بالجملة على الأصحّ.

وإنّما يكثر حذف موصوفهما بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بـ«من» أو بـ«في» قال ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ** ﴾ وقال: ﴿ **وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ** ﴾ أي: ما من ملائكتنا إلّا ملك له مقام معلوم.

قال: فإن لم يكن كذا لم يقم الجملة والظّرف مقامه إلّا في الشّعر، قال:

أنا ابن جلا وطلّاع الثنايا ... متى أضع العِمامة تعرفوني

ثمّ قال: وإنّما كثر بالشّرط المذكور لقوّة الدّلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون كأنّه مذكور اهـ مختصراً.

(١) الأعراف: ١٦٨.

(٢) **قوله: «ومنهم دون ذلك»**. أي: «قوم دون ذلك»، والموصوف بعض ما قبله، أي: الضّمير المجرور بـ«من».

(٣) **قوله: «ما في القوم دون هذا»**. أي: «رجل دون هذا» والموصوف بعض ما قبله، أي: القوم المجرور بـ«في».

(٤) **قوله: «إذا لزم منه»**. أي: من حذف الموصوف إضافة غير الظّرف إلى الجملة.

(٥) **قوله: فلفظ «جلا»**. أي: لفظ «جلا» على هذا ليس بفعل يكون صفة لمحذوف وذلك لفقدان الشّرط ـ الّذي ذكره الشّارح نقلاً عن المحقّق الرّضي ـ بل هو في المقام اسم علم مثل «شَمَّرَ» ونحوه، وإنّما حذف منه التّنوين لأنّه محكيّ بحاله السّابق على النّقل.

نُبِّئْتُ أخوالي بني يـزيد(١)   ظـلماً عـلينا لهُـمُ فَـديد

ـ لا لأنّه غير منصرف للعلميّة ووزن الفعل ـ على ما توهّمه بعض النُّحاة ـ لأنّ هذا الوزن ليس ممّا يختصّ بالفعل ولا في أوّله زيادة كزيادة الفعل.

وتحقيق ذلك أنّ الفعل المنقول إلى العلميّة(٢) إذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علماً فهو محكيّ وإلّا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه.

﴿أو صفة نحو: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾(٣)﴾ أي: «كـلّ سفينة **﴿صحيحة» أو نحوها﴾** كـ«سالمة» أو «غير معيبة» وما يؤدّي هذا المـعنى

---

(١) **قوله: «نُبِّئْتُ أخوالي بني يزيد»**. البيت من الرَّجَز، والقائل: رؤبة بن العجّاج أبو الجَـحّاف ابن عبدالله التميميّ السّعدي من مخضرمي الدّولتين ـ الأمويّة والعبّاسيّة ـ كـان بـالبصرة وتوفّي سنة ١٤٥هـ وتمامه:

يُعْجِبُهُ السُّخُونُ والبُـرُوْدُ   والقَـزُّ حُـبّاً مـاله مَـزِيْدُ

«نُبِّئْتُ»: مجهول بمعنى: «أُخبرت» له ثلاثة مفاعيل:

الأوّل: الضّمير النّائب عن الفاعل.

والثّاني: «أخوالي» و«بني يزيد» عطف بيان لـ«أخوالي».

والثّالث: جملة «لهم فديد» وهي مبتدأ مؤخّر وخبر مقدّم في محلّ المفعول الثّالث.

و«ظلماً» مفعول مطلق، أو حال بتأويل: «ظالمين». والفديد: الصّياح.

وقوله: «يزيد» حكي مرفوعاً لقصد التّسمية بالجملة.

(٢) **قوله: «الفعل المنقول إلى العلميّة»**. الفعل المنقول إلى العلميّة قسمان:

الأوّل: أن ينقل مع فاعله واعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علماً وهذا محكيّ.

الثّاني: أن لا ينقل مع فاعله وحكمه حينئذٍ حكم المفرد في الإنصراف إن اشتمل بعد النّقل على سببين أو واحدٍ يقوم مقامهما، وعدمه إن لم يشتمل على سببين أو واحد يقوم مقامهما.

(٣) الكهف: ٧٩.

﴿بدليل ما قبله﴾ وهو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[1] فإنّه يدلّ على أنّ الملك كان إنّما يأخذ الصّحيحة دون المعيبة.

﴿أو شرط كما مرّ﴾ في آخر باب الإنشاء[2].

﴿أو جواب شرط، إمّا لمجرّد الاختصار نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ﴾[3] أي: «أعرضوا» بدليل ما بعده﴾ وهو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾[4].

﴿أو للدّلالة﴾ عطف على قوله: «لمجرّد الاختصار» يعني: يكون حذف جواب الشّرط للدّلالة ﴿على أنّه﴾ أي: جواب الشّرط ﴿شيء لا يحيط به الوصف﴾.

﴿أو لتذهب نفس السّامع كلّ مذهب ممكن﴾ ولا يتصوّر مطلوباً أو مكروهاً إلّا وهو يجوّز أن يكون الأمر أعظم منه.

بخلاف ما إذا ذكر، فإنّه يتعيّن وربّما سهل أمره عنده.

ألاترى أنّ المولى إذا قال لعبده: «والله لئن قمت إليك» وسكت، تزاحمت عليه من الظّنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نصّ من مؤاخذته على ضرب من العذاب.

وكذلك إذا قال الشّيخ المُتَبَخْبِح[5]: «إذا رأيتني شاباً» وسكتَ، جالت الأفكار له بما لم تَجُلْ به لو أتى بالجواب.

---

(١) الكهف: ٧٩.

(٢) قوله: «في آخر باب الإنشاء». أراد به قوله: «وهذه الأربعة يجوز تقدير الشّرط بعدها».

(٣) يس: ٤٥.

(٤) الأنعام: ٤.

(٥) قوله: «الشّيخ المُتَبَخْبِح». بالحاءين المهملتين اسم فاعل من «باب التفعلل» من زوائد الرّباعي الّذي في صوته بُحّة وهي حالة مشعرة بكبر السنّ وعدم القوّة و«إذا» بمعنى الماضي.

﴿مثالهما﴾ أي: مثال الحذف للدّلالة على أنّه شيء لا يحيط به الوصف، والحذف ليذهب نفس السّامع كلّ مذهب ممكن ﴿﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[(١)]﴾، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُون مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[(٢)]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ﴾[(٣)]، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[(٤)].

﴿أو غير ذلك﴾ عطف على قوله: «جواب الشّرط» أي: والمحذوف غير ذلك المذكور كالمسند إليه، والمسند، والمفعول، والفعل ـ كما مرّ في الأبواب السّابقة ـ.

وكالحال نحو: «البُرُّ الكُرُّ بستّين» أي: «منه».

والمستثنى نحو: «جاءني زيد ليس إلّا»[(٥)].

والمضاف إليه نحو:

* بين ذراعي وجبهة الأسد[(٦)] *

---

(١) الأنعام: ٢٧.

(٢) سبأ: ٣١.

(٣) السّجدة: ١٢.

(٤) الزّمر: ٧١.

(٥) قال الرّومي: التّقدير في المثال الأوّل: «ليس الجائي إلّا زيد» وفي الثّاني مختلف فيه ـ كما يأتي ـ وفي الثّالث والرّابع: «يا ربّي» و«يا غلامي» وفي الخامس: «ليعذبنّ» بدليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ إلى قوله ـ تعالى ـ ﴿فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ﴾ وفي السّادس: «كان ما كان» اهـ مختصراً.

(٦) **قوله: «بين ذراعي وجبهة الأسد»**. المصراع عجز بيت من المنسرح والقائل: الفرزدق ـ كما نصّ عليه البطليوسيّ في «الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجُمَل» وسيبويه في «الكتاب» والزمخشريّ في «المفصّل» والمبرّد في «المقتضب» ـ وقبله:

⇐

ونحو: «يا ربّ» و«يا غلام».

وجواب القسم نحو: ﴿ وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾(١).

وجواب «لمّا» نحو: ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾(٢)(٣).

⇐ * يا مَنْ رَأى عارِضاً أرِقت له *

ولا يوجد البيت في ديوانه الموجود.

«يا»: حرف نداء والمنادى محذوف، والتّقدير: «يا قوم» إن كان «مَنْ» استفهاميّةً ويحتمل أن يكون «مَنْ» موصولة فيجوز وقوعه منادىً من دون أن يكون المنادى محذوفاً. و«العارض» السّحاب المعترض في الجوّ و«بين» ظرف يتعلّق بـ«رأى» و«ذراعا الأسد» كوكبان يدلّان على المطر عند طلوعهما و«جبهة الأسد» أربع كواكب، والكلّ من منازل القمر.

والمراد: يا مَنْ رأى سحاباً أفرح به كائناً في الزّمان الواقع بين طلوع هذين المنزلين، والنّداء والاستفهام للتعجّب، وإظهار السّرور، لأنّ نزول المطر في هذا الوقت نافع مطلوب.

والشّاهد فيه: **الإيجاز** بحذف المضاف إليه من قوله: «ذراعي».

قال الرّومي: والتقدير فيه مختلف فيه؛ فذهب المبرّد ومن تبعه إلى أنّ المحذوف ـ وهو المضاف إليه للأوّل والتّقدير: «بين ذراعي الأسد» ـ حذف اكتفاءً بدلالة ما أُضيف «الجبهة» إليه.

وذهب سيبويه إلى أنّه من الثّاني، و«الأسد» المذكور في الآخر هو ما أُضيف إليه «ذراعي» أُخّر ليكون كالعوض في المضاف إليه للثّاني، إذ لو قدّم وقيل: «بين ذراعي الأسد وجَبْهَة» لم يكن للثّاني مضافٌ إليه، ولا ما يقوم مقامه.

والمختار مذهب المبرّد، لأنّ مذهب سيبويه يشتمل على كثرة الاعتبار مع عدم الاضطرار.

(١) الفجر: ١ ـ ٢.

(٢) الصّافّات: ١٠٣.

(٣) **قوله: «فلمّا أسلما وتلّه للجبين»**. أي: صرعه على شِقّه، فوقع أحد جنبيه على الأرض، ⇐

وكالمعطوف مع حرف العطف ﴿نحو: ﴿ لاَ يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ﴾ بدليل ما بعده﴾ وهو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ أُولٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقفوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا ﴾ (١).

﴿وإمّا جملة﴾ عطف على «إمّا جزء جملة» ﴿مسبّبة﴾ عن سبب مذكور ﴿نحو: ﴿ لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ ﴾ (٢) أي: فعل ما فعل﴾.

ومنه قول أبي الطّيّب:

أَتَى الزّمانَ بنوهُ في شَبيبَتِه (٣) فسَرَّهُمْ وأَتَيْناهُ على الهَرَمِ

⇐ و«الجبين» ما عن يمين الجبهة وشِمالها. ففيه حذف جواب «لمّا» أي: كان ما كان ممّا ينطق به الحال، ولا يحيط به الوصف، من استبشارهما واغتباطهما وحمدهما للّه ـ تعالى ـ وشكرهما على ما أنعم به عليهما ـ من دفع البلاء العظيم بعد حلوله ـ وما اكتسبا في تضاعيفه بتوطين الأنفس عليه من الثّواب والأعواض، ورضوان الله تعالى ـ الّذي ليس وراءه مطلوب ـ كما نصّ عليه الزّمخشريّ في «الكشّاف» ـ.

(١) الحديد: ١٠.

(٢) الأنفال: ٨.

(٣) **قوله: «أَتَى الزّمانَ بنوهُ في شَبيبَتِه»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المماثل وهو آخر بيت من قصيدة طويلة يقولها المتنبّي في مرثية أبي شجاع الفاتك الرّومي المعروف بالمجنون، مطلعها:

حتّامَ نحن نُسَارِي النَّجْمَ في الظُّلَمِ وما سُرَاه على خُفٍّ ولا قَدَمِ
ولا يُحِسُّ بأجْفانٍ يُحِسُّ بها فَقْدَ الرُّقَاد غريبٌ باتَ لَمْ يَنَمِ

قال:

تخدي الرِّكابُ بنا بِيْضاً مَشَافِرُهَا خُضراً فراسِنُها في الرُّغْلِ واليَنَمِ
معكومةً بسِياط القوم نَضْرِبُها عن مَنْبِتِ العُشْبِ نَبْغِي مَنْبِتَ الكَرَمِ
وأيـن مَنْبِتُهُ من بعد مَنْبِتِه أبي شُجَاعٍ قريعِ العُرْبِ والعَجَمِ

⇐

أي: فساءَنا.

﴿أو سبب﴾ لمذكور ﴿نحو﴾ قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾[1] ﴿إن قدّرت «فضربه بها»﴾ فيكون قوله: «فضربه بها» جملة محذوفة هي سبب لمذكور، وهو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَانْفَجَرَتْ﴾.

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ﴾ أي: فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾[2].

﴿ويجوز أن يقدّر «فإن ضربت بها فقد انفجرت»﴾ فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط كقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾[3] أي: إن أرادوا وليّاً بحقّ فاللّه هو الوليّ.

⇐ لا فاتِكٌ آخَرٌ في مِصْرَ نقصِدُهُ ... ولا له خَلَفٌ في النّاس كلّهم
مَنْ لا يشابهه الأحياءُ في شِيَمٍ ... أَمْسَى تشابهه الأمواتُ فِي الرِّمَمِ
عَدِمْتُهُ وكأنّي سِرْتُ أطلُبُهُ ... فما تزيدنيَ الدُّنْيَا على العدم

قال:

ولا تَشَكَّ إلى خَلْقٍ فَتُشْمِتَهُ ... شكوى الجَرِيْحِ إلى الغِرْبان والرَّخِمِ
وكُنْ على حَذَرٍ للنّاس تستره ... ولا يَغُرَّكَ منهم ثَغْرُ مُبْتَسِمِ
غاض الوفاءُ فما تلقاه في عِدَةٍ ... وأَعْوَزَ الصِّدْقُ في الإخبار والقَسَمِ
سبحانَ خالقِ نَفْسي كيف لذّتها ... فيما النّفوسُ تَراه غاية الألَمِ
الدَّهْر يَعْجَبُ من حَمْلِي نَوائِبَهُ ... وصبرَ جِسْمِي على أحداثه الحُطَمِ
وقتٌ يَضِيْعُ وعُمْرٌ ليتَ مُدَّتَهُ ... في غير أُمَّتِهِ من سالف الأُمَمِ
أتى الزَّمانَ بنوه في شبيبته ... فسرّهم وأتيناه على الهَرَمِ

* * *

(١) البقرة: ٦٠.

(٢) البقرة: ٢١٣.

(٣) الشّورى: ٩.

والفاء في مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَانْفَجَرَتْ ﴾[١] تسمّى فاء فصيحة[٢]، وظاهر

---

(١) **قوله: «فانفجرت»**. قال ابن هشام في بحث حذف المعطوف عليه من الباب الخامس من كتاب «المغني»: أي: «فضرب فانفجرت».

وزعم ابن عُصْفور أنّ الفاء في «فانفجرَتْ» هي فاء «فضرب» وأنّ فاء «فانفجرت» حذفت، ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه.

وليس بشيءٍ؛ لأنّ لفظ الفاءين واحد فكيف يحصل الدّليل؟

وجوّز الزّمخشريّ ومَنْ تبعه أن تكون فاء الجواب، أي: «فإن ضربتَ فقد انفجرت».

ويردّه أنّ ذلك يقتضي تقدّم الانفجار على الضّرب مثل: ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ [يوسف: ٧٧]، إلّا أَنْ قيل: المراد: «فقد حكمنا بترتّب الانفجار على ضربك» اهـ.

قال الرّومي: عبارة «الكشّاف» في سورة البقرة هكذا: الفاء ـ يعني فاء «انفجرت» ـ متعلّقة بمحذوف، أي: «فضرب فانفجرت» أو «فإن ضربت فقد انفجرت» ـ كما ذكرنا في قوله ـ تعالى ـ ﴿ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ ـ وهي على هذا فاء فصيحة.

فيفهم من ظاهر قوله على هذا أنّه إشارة إلى التّقدير الثّاني الأقرب، وليس بمتعيّنٍ لجواز أن يكون إشارة إلى تعلّقها بمحذوفٍ.

وذكر صاحب «المفتاح» أنّ الفاء في «فانفجرت» فاء فصيحة، ثمّ قدّر: «فضرب فانفجرت» ولم يتعرّض للتقدير الآخر، فيفهم من ظاهره أنّ كون الفاء فصيحة إنّما هو على عكس ما يستفاد من ظاهر كلام الكشّاف، والصّواب خلافه لأنّ العَلَم عندهم في الفاء الفصيحة البيت في الشّرح؛ أعني قوله:

* قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا *

وهو بتقدير الشّرط وفاقاً، وإنّما اقتصر السكّاكي على اختيار العطف لقلّة التّقدير فيه، أو لأنّ الفاء الجزائيّة لا يدخل على الماضي المتصرّف إلّا مع لفظة «قد» وإضمارها ضعيف.

واعلم أنّ المختار في وجه تسمية هذا الفاء فصيحة كونها منبئة عن ذلك المحذوف، بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن، مع أنّ حسن موقعها ذوقي لا يمكن التّعبير عنه اهـ.

(٢) **قوله: «فاء فصيحة»**. قال الطّيّبيّ: سمّيت هذه الفاء فصيحةً لإفصاحها عن محذوفٍ غير

⇐

كلام «الكشّاف» أنّ تسميتها فصيحة إنّما هي على التّقدير الثّاني ـ وهو أن يكون المحذوف جزء جملة ـ وظاهر كلام «المفتاح» على العكس، وقيل: إنّها فصيحة على التّقديرين.

والمشهور في تمثيلها قوله:

قالُوا خُراسانُ أقصىٰ ما يُرادُ بِنَا(١)   ثُمّ القُفُولُ فقد جِئْنا خُراسانا

⇐ شرطٍ هو سبب لما بعده. وقال عليّ بن عيسى في التّعليق على كلامه: فالفرق بينها وبين فاء السّبب بعد اشتراكهما ـ في أنّهما غير متعلّقين بشرط بل سبب ـ: أنّ السّبب في السّببيّة مذكور، أو غير معطوف عليه، وفي الفصيحة مقدّر يعطف عليه يدلّ عليه سياق الكلام.

(١) **قوله: «قالُوا خُراسانَ أقصىٰ ما يُرادُ بِنَا»**. البيت من البسيط وهو مطلع قطعةٍ قالها أبو الفضل العبّاس بن الأحنف بن الأسود الحنفي اليمامي خال إبراهيم بن العبّاس الصّولي المتوفّى في بغداد سنة ١٩٢هـ وكان من أغزل النّاس.

قالوا خُراسانُ أقصى ما يراد بنا   ثمّ القُفُول فقد جئنا خراسانا
متى يكون الّذي أرْجو، وآمُلُه   أمّا الّذي كنتُ أخشاه فقد كانا
ما أقدرَ الله أن يُدْني على شَحَطٍ   جِيْرانَ دِجْلَةَ من جِيْرانِ جيحانا
عين الزّمان أصابَتْنا فلا نظرَتْ   وعُذِّبَتْ بفُنُون الهَجْرِ ألوانا
يا ليت من نتمنّى عند خلوتنا   إذا خلا خلوةً يوماً تمنّانا

كان العبّاس من شعراء هارون العبّاسي ـ لعنه الله ـ فلمّا خرج إلى خراسان استصحبه معه وطال مقامه بها فاشتاق العبّاس بغداد وأنشد للرشيد القطعة فأذِنَ له بالعود وأمر له بثلاثين ألف درهمٍ.

«القفول» الرّجوع ومنه اشتقاق «القافلة» للجماعة المسافرة. «ما أقدر الله» صيغة تعجّبٍ. «يدني» مضارع إفعال من الإدناء وهو من «الدُّنوّ» القُرْب، وإثبات الياء ساكنة مع تقدير النّصب ضرورة و«الشَّحَط» ـ بفتح الشين والحاء المهملة ـ البُعْد، وأصله ساكنة العين لأنّه مصدر «شحط، يشحط» من باب «نفع، ينفع» والحركة ضرورة، وقال بعضهم: «الشَّحْط» بالسّكون مصدر، وبالتّحريك اسم.

﴿**أو غيرهما**﴾ أي: غير المسبّب والسّبب ﴿**نحو**: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾[(١)] **على ما مرّ**﴾ في بحث الاستئناف من أنّه على حذف المبتدأ في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف.

﴿**وإمّا أكثر**﴾ أي: والمحذوف إمّا أكثر من جملة ﴿**نحو**: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ * يُوسُفُ﴾[(٢)] **أي**﴾ فأَرْسِلُونِ ﴿**إلى يوسفَ لاستعبره الرّؤيا ففعلوه فأتاه وقال له: يا يوسف**﴾ ومنه بيت السّقط:

طَرِبْنَ لضوءِ البارق المتعالي[(٣)] ببغداد وَهْناً مالَهُنَّ ومالي

---

(١) الذّاريات: ٤٨.

(٢) يوسف: ٤٥ـ٤٦.

(٣) **قوله: «طَرِبْنَ لضوءِ البارق المتعالي»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف ـ «فعولن» ـ إلّا أنّ العروض استعملت محذوفة للتصريع بالضّرب وهذا يقال له: التّصريع بالنّقيصة.

وهو مطلع القصيدة الثّامنة والخمسين من قصائد السّقط قالها المعرّي يذكر حنينه إلى وطنه المعرّة أثناء إقامته ببغداد وقد تقدّم بيت من هذه القصيدة في باب «لو»، وبعده:

سَمَتْ نحوَه الأبْصارُ، حتّى كأنّها بنارَيْه مِنْ هَنّا وثَمَّ، صَوالي
إذا طالَ عنها سَرَّها لو رُؤوسُها تُمَدُّ إليه في رُؤوسِ عَوالِ
تمنَّتْ قُوَيْقاً، والصَّراةُ حِيالَها تُرابٌ لها من أينُقٍ وجِمالِ
إذا لاح إيماضٌ سترتُ وجوهها كأنّي عمرو، والمطيّ سَعَالي

والقصيدة طويلة لا حاجة إلى ذكرها بتمامها.

«طربن»: أي: الإبل «الوهن» القطعة من اللّيل، فيكون منصوباً على الظّرفيّة، وله معنىً آخر أظرف من هذا وهو اطّرب بسهولة، عند رؤية البارق ـ كما هي عادة الحيوانات الّتي سفرها دائمة ـ فيكون منصوباً على المصدريّة باعتبار الموصوف. أي: طرباً وهناً. و«ما» في الموضعين للتعجّب.

⇐

أي: طرِبْنَ فأخذت أُسكّنها وهي لا تسكّن ثمّ أُعاودها وتدافعني إلى أن قضيتُ العجب من كثرة معاودتي وشدّة مدافعتها.

⇐ «هَنًّا»: هاهنا «صوالي» مصطلية والمعنى: سَمَتِ الأبصار نحو البارق من جهتي الشّام والعِراق، فأحدقت به كما يحدق المصطلون بالنّار وتثنية النّار باعتبار ما يرى من البرق من ناحية الشّام ومن ناحية بغداد. «طال عنها» بمعنى: ابتعد «العوالي» صدور الرّماح، والمراد: كلّما ابتعد هذا البارق نحو الشّام تمنّت الإبل لو تقطع رؤوسها، وترفع إليه على صدور الرّماح، لشدّة حنينها إلى وطنها.

«قويق»: نهر بـ«حلب» و«الصّراة» نهر بـ«بغداد» و«الأينق» جمع قلّة لـ«ناقة».

وقوله: «تراب لها من أينق وجمال» دعاء عليها لما تمنّته من أن تكون عند «قويق» وهو بعيد، و«الصّراة» قريب منها وماؤه عذب. «الإيماض» لمع البرق، وفي البيت تلميح إلى القصّة وهي أنّه تزوّج عمرو بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم سعلاةً، فقيل له: ستجدها خير امرأة ما لم تر برقاً كأنّهم حذّروه حنينها إلى وطنها إذا رأت البرق، فكان عمرو إذا لاح البرق سترها عنه، وولدت له أولاداً، ثمّ لاح البرق ليلة وغفل عمرو، فقعدت على بكر له وقالت:

أمسِكْ بنيك عمرو إنّي آبِقُ ... برقٌ على أرض السّعالي آلِقُ

وسارت عنه فلم يرها بعد ذلك، فقال عمرو:

رأى برقاً فأوضع فوق بكرٍ ... فلا بك ما أسال وما أغاما

قال الرّومي: والباء في «ببغداد» بمعنى «في» متعلّقة بـ«طربن» وكان الأصمعيّ يسمّيها مدينة السّلام وينهى عن أنْ يقال: «بغداذ» بالدّال المهملة والذّال المعجمة وبالنّون أيضاً ـ كما في «الصّحاح» ـ لأنّه سمع أنّ «بغ» صنم، و«داد» ـ بالفارسيّة ـ عطيّة، فكان معناه: عطيّة الصّنم.

وإنّما فصل البيت بقوله: «منه» ولم يقل: «ونحو»؟ لاحتمال أن يكون المعاني المذكورة معنى «ما لهنّ ومالي» فحينئذٍ لا يكون البيت من إيجاز الحذف في شيء.

[تقسيم الحذف]

﴿ والحذف على وجهين: ﴾

١ ـ ﴿أن لا يقام شيء مقام المحذوف ـكما مرّ ـ﴾.

٢ ـ ﴿ وأن يقام نحو: ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [١] أي: فلا تحزن واصبر ﴾ لأنّ تكذيب الرّسل من قبله متقدّم على تكذيبه، فلا يصحّ وقوعه جزاء له، بل هو سبب لعدم الحزن والصّبر فأُقيم مقام المسبّب.

[أدلّة الحذف]

ثمّ الحذف لابدّ له من دليل [٢]. ﴿ وأدلّته كثيرة [٣] منها أن يدلّ ....

(١) فاطر: ٤.

(٢) **قوله: «ثمّ الحذف لابدّ له من دليل»**. قال الدّسوقيّ: أي: الحذف الّذي لم يقم فيه شيء مقام المحذوف، فهو راجع للقسم الأوّل.

فإن قلت: قد قسّم النُّحاة الحذف إلى حذف **اقتصار** وحذف **اختصار**، وفسّروا الحذف اقتصاراً بأن يحذف لا لدليل، فقد أثبتوا حذفاً لا لدليل؟

قلت: أجاب ابن السبكيّ في «العَروس» بأنّ عبارة النُّحاة المذكورة عبارةٌ مختلّة واصطلاح لا مشاحّة فيه، والحقّ أنّه لا حذف فيه، بل صار الفعل قاصراً وإنّما يسمّونه حذفاً اعتباراً بالفعل قبل جعله قاصراً اهـ.

(٣) **قوله: «وأدلّته كثيرة»**. قال الدّسوقيّ: اعلم أنّ كثرتها من حيث الدّلالة على تعيين المحذوف، وأمّا دليل الحذف فشيء واحد، وهو العقل.

وحينئذٍ فيرد على المصنّف أنّ الكلام في دليل الحذف لا في دليل التّعيين فلا وجه للجمع والوصف بالكثرة.

وقد يجاب بأنّه لمّا كان كلّ ما دلّ على التّعيين يدلّ على الحذف ـوإن كان العقل وحده ⇐

العقل[١] عليه ﴾ أي: على الحذف **﴿ والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف نحو: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾[٢] ﴾** أي: «تناولها» فإنّ العقل دلّ[٣] على أنّ الأحكام[٤] الشّرعيّة إنّما تتعلّق بالأفعال[٥] دون الأعيان، فلابدّ هاهنا من محذوف والمقصود الأظهر دلّ على أنّ المحذوف «تناول» لأنّ الغرض الأظهر من هذه الأشياء تناولها[٦]

⇐ قد يدلّ على الحذف ولو لم يوجد الدّليل الآخر المفتقر إليه في الدّلالة على التّعيين ـ صحّ التّعبير بالجملة والوصف بالكثرة.

(١) **قوله: «منها أن يدلّ العقل»**. أتى بـ«من» التّبعيضيّة، إشارةً إلى أنّ هناك أدلّةً أُخرى لم يذكرها كالقرائن اللفظيّة وهي الأغلب وقوعاً والأكثر وضوحاً، ولهذا لم يتكلّم عليها ـ كما أشار إليه الدّسوقيّ ـ.

(٢) المائدة: ٣.

(٣) **قوله: «فإنّ العقل دلّ»**. المراد بكون العقل دالاًّ على الحذف أنّه مدرك لذلك بالدّليل القاطع من غير توقّف على قرائن.

(٤) **قوله: «فإنّ العقل دلّ على أنّ الأحكام»**. هذا مذهب المعتزلة ـ تبعاً للشيعة ـ ذكره الشّارح تبعاً لغيره من أهل البلاغة وإلّا فهو أشعريّ الأُصول منكر لحكم العقل ـ حسناً وقبحاً ـ وقائل بتعلّق الأحكام بالأعيان حقيقة مراداً به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما.

وهو أيضاً باطل، لأنّ المراد حرمة شرب الخمر وحرمة أكل لحم الخنزير، وإن كان عينهما أيضاً نجسين ولكنّهما غير مرادين، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ** ﴾ أي: نكاحهنّ، لأنّه المراد من تحريم الأُمّ وليس المراد تحريم ذاتهنّ ـ كما هو واضح ـ.

(٥) **قوله: «إنّما تتعلّق بالأفعال»**. أي: أفعال المكلّفين، إذ لا معنى لتعلّق التّكليف بالذّوات، لعدم القدرة عليها، وهذا مذهب المعتزلة تبعاً للشّيعة، وعلى مذهب الحنفيّة تتعلّق الأحكام بالأعيان وإن بني على مذهبهم فلا حذف في الكلام.

(٦) **قوله: «الغرض الأظهر من هذه الأشياء تناولها»**. إنّما كان التّناول هو المقصود الأظهر من ⇐

وتقدير «التّناول» أولى من تقدير «الأكل» ليشمل شرب ألبانها فإنّه أيضاً حرام.

وقوله: «منها: أنْ يَدُلَّ» فيه تسامح[١] لأنّ «أن يدلّ» بمعنى الدّلالة، والدّلالة ليست من الأدلّة.

﴿ **ومنها: أن يدلّ العقل عليهما** ﴾ أي: على الحذف وتعيين المحذوف ﴿ **نحو:** ﴿ **جَاءَ رَبُّكَ** ﴾[٢] **أي: أمره أو عذابه** ﴾ فإنّ العقل يدلّ على امتناع المجيء على الله ـ تعالى ـ ويدلّ على تعيين المحذوف بأنّه الأمر أو العذاب ـ أي: أحدهما ـ وليس المراد أنّه يدلّ على تعيين الأمر أو تعيين العذاب؛ فليتأمّل[٣].

⇐ هذه الأشياء؟ نظراً للعرف والعادة في استعمال هذا الكلام، فإنّ المفهوم عرفاً من قول القائل: «حرم عليك كذا»: تحريم تناوله، لأنّه أشمل وأدلّ على المقصود بالتّحريم.

(١) **قوله: «فيه تسامح»**. وذلك لأنّ «أن يدل» بمعنى الدّلالة، والدّلالة ليست من الأدلّة بل صفة للدليل. قال الشّارح: «فكأنّه على حذف مضافٍ» وهذا المضاف يمكن أن يقدّر في آخر الكلام، أي: «منها ذو أن يدلّ العقل» أي: منها صاحب دلالة العقل، وصاحب الدّلالة المذكورة هو العقل. ويمكن أن يقدّر في أوّله، أي: ودلالة أدلّته كثيرة منها دلالة العقل.

(٢) الفجر: ٢٢.

(٣) **قوله: «فليتأمّل»**. إشارة إلى ما ذكره في تلخيص الشّرح الكبير حيث قال بعد قوله: «أي: أمره، أو عذابه»: فالأمر المعيّن الّذي دلّ عليه العقل هو أحد الأمرين لا أحدهما على التّعيين اهـ.

وهذا جواب عمّا يقال: إنّ «أو» في قوله: «أو عذابه» للإبهام، وحينئذٍ فلا تعيين للمحذوف، فلا يصحّ القول بدلالة العقل على التّعيين؟

والجواب: أنّ المراد أنّه يعيّن الأحد الدّائر بين الأمر والعذاب، والأحد الدّائر بين الأمرين المذكورين معيّن بالنّظر لعدم ثالثٍ وإن كان مبهماً بالنّسبة لهما، فهو تعيين نوعيّ لا شخصيّ، وعلى هذا فمراد المصنّف بالتّعيين ما يشمل التّعيين النّوعيّ ـ كما أشار إليه الدّسوقيّ ـ.

﴿ ومنها: أن يدلّ العقل عليه[١] **والعادة على التّعيين نحو: ﴿ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾**[٢] **﴾** فإنّ العقل دلّ على أنّ في قوله: «فيه» مضافاً محذوفاً، إذ لا معنى للوم الإنسان على ذات شخص[٣] بل إنّما يلام على فعل كَسَبه.

وأمّا تعيين المحذوف **﴿ فإنّه يحتمل ﴾** أن يقدّر **﴿ «في حبّه» لقوله: ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبّاً**[٤] **﴾**[٥] **﴾**.

﴿ و«في مراودته» لقوله: ﴿ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ ﴾[٦] **﴾**.

﴿ و«في شأنه»[٧] **حتّى يشملهما ﴾** أي: الحبّ والمراودة **﴿ والعادة دلّت على الثّاني ﴾** أي: مراودته **﴿ لأنّ الحبّ المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة؛ لقهره**

---

(١) أي على الحذف والعادة على تعيين المحذوف.

(٢) يوسف: ٣٢.

(٣) **قوله: «إذ لا معنى للوم الإنسان على ذات شخص»**. لأنّ اللّوم لا يتعلّق عرفاً بالذّوات وإنّما يتعلّق بأفعال الإنسان الاختياريّة.

(٤) **قوله: «حبّاً»**. تمييز محوّل عن الفاعل، أي: قد شغفها حُبُّه، أي: أصاب حبّه شغاف قلبها، وشغاف القلب غلافه وغشاؤه ـ أعني: الجلدة الّتي دونه كالحجاب ـ وهذه كناية عن إحاطة جهاته بقلبها.

(٥) يوسف: ٣٠.

(٦) يوسف: ٣٠.

(٧) **قوله: «وفي شأنه»**. أي: ويحتمل أن يكون المتعلّق المحذوف فيه «في شأنه» وقوله: «حتّى يشملهما» أي: لأجل أن يشملهما.

وإنّما كان المقدّر في هذا الكلام محتملاً لهذه الاحتمالات الثّلاثة؟ لأنّ اللّوم لا يتعلّق إلّا بفعل الإنسان، والكلام الّذي وقع به اللّوم ـ وهو قولهنّ ـ ﴿ **امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا** ﴾ الآية ـ مشتمل على فعلين من أفعال اللّوم: أحدهما: مراودتها، والآخر: حبّها فيحتمل أن يكون المقدّر «في حبّه» ويحتمل أن يقدّر «في مراودته» ويحتمل أن يقدّر «في شأنه» الشّامل لكلّ من الحبّ والمراودة ـ كما قرّره الدّسوقيّ ـ.

إيّاه ﴾ أي: لقهر الحبّ المفرط صاحبه وغَلَبته عليه، فلا يصحّ أن يقدّر «في حبّه»[١] ولا «في شأنه» لكونه شاملاً له، ويتعيّن أن يقدّر «في مراودته» نظراً إلى العادة.

ومنها: أن يدلّ العادة عليهما نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَوْ نَعْلَمُ قِتَالاً لَاتَّبَعْنَاكُمْ** ﴾[٢] أي: مكان قِتالٍ[٣] أو مكاناً يَصْلُحُ للقِتال.

﴿ ومنها ﴾ أي: من أدلّة تعيين المحذوف **﴿ الشّروع في الفعل ﴾** لأنّ الشّروع ـ مثلاًـ إنّما يدلّ على أنّ المحذوف هو الفعل الّذي يشرع فيه.

وأمّا الدّلالة على الحذف فإنّما هي من جهة أنّ الجارّ والمجرور لابدّ له من فعل يتعلّق هو به ـ على ما يشهد به القوانين النحويّة ـ ويدلّ على تعيينه الشّروع في الفعل **﴿ نحو: «بسم الله» فَيُقَدَّرُ ما جُعِلَتِ التّسميةُ مبدءاً له ﴾** أي: يقدّر عند الشّروع في القِراءة «بسم الله أقرأ» وعند الشّروع في القيام أو القعود «بسم الله أقوم» أو «أقعد» وكذا كلّ فعل يشرع فيه.

﴿ ومنها: الاقتران ﴾ أي: ومن أدلّة تعيين المحذوف اقتران الكلام أو المخاطب بالفعل **﴿ كقولهم للمُعْرِسِ: «بِالرِّفاء والبنين»**[٤]........................

---

(١) **قوله: «فلايصحّ أن يقدّر في حبّه»**. لعدم المطابقة، إذ النّسوة لم تلمها في الحبّ لكونه قهريّاً وإنّما لامتها على المراودة وهي اختياريّ.

(٢) آل عمران: ١٦٧.

(٣) **قوله: «أي مكان قتال»**. فيكون المحذوف مضافاً «أو مكاناً يصلح» فيكون المحذوف موصوفاً وعلى التّقديرين يكون «قتالاً» مفعولاً فيه مكاناً.

(٤) **قوله: «بِالرِّفاء والبنين»**. مثل من أمثال العرب في الجاهليّة كانوا يقولون للمتزوّج أو المُمْلِك أو المُعْرِس ويحترزون بالبنين عن البنات، وأمر النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ أن ⇐

أي: أعرست[١] ﴾ فإنّ كون هذا الكلام مقارناً لإعراس المخاطب دلّ على أنّ المحذوف «أعرست» أو مقارنة المخاطب بالإعراس وتلبّسه به دلّ على ذلك، والباء للملابسة، و«الرِّفاء» الالتئام والاتّفاق، يقال: «رَفَأْتُ الثوب، أَرْفَأُهُ» ـ إذا أصلحت ما وَهَنَ منه ـ.

⇐ يقال مكانه: «بالخير والبركة» ـ كما نقل عنه ـ صلّى الله عليه وآله ـ و«الرِّفاء»: الالتئام والاتّفاق والبركة والنَّمَاء.

قال ابن السكّيت: وإن شئت كان معناه: بالسّكون والهُدُوّ، والطُّمَأنينة ـ بدل قولهم: «بالالتئام والاتّفاق وحسن الاجتماع» ـ فيكون أصله غير الهمزة من قولهم: «رفوتُ الرَّجُلَ» إذا سكّنته. قال ابن منظور: ابن السكّيت فيما لا يهمز، فيكون له معنىً، فإذا هُمِزَ كان له معنى آخر: «رَفَأْتُ الثَّوْبَ، أَرْفَؤُهُ، رَفْأً». قال: وقولهم: «بالرِّفاء والبنين» أي: بالتئامٍ واجتماع، وأصله الهمز، وإن شئت كان معناه السّكون والطُّمَأْنِينة فيكون أصله غير الهمز من «رَفَوْتُ الرَّجُلَ» إذاسكّنته اهـ.

(١) **قوله: «أي: أعرست»**. من «باب الإفعال» لا من «باب التّفعيل»، لأنّه بمعنى نزول المسافر آخر اللّيل للاستراحة كما قال دعبل الخزاعي ـ رحمه الله ـ في مرثية شهداء آل رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ:

قبور بجنب النّهر من أرض كربلا ... معرّسهم فيها بشطّ فُرات

واستعمال «الإعراس» من «باب الإفعال» في هذا المعنى قليل كما قال كعب بن مالك الأنصاريّ يهجو أباسفيان صخر بن حرب الحراميّ ـ لعنه الله ولعن ولديه معاوية ويزيد وحفيده يزيد بن معاوية ولعن من أحبّهم ـ:

جاؤوا بجيش لو قسي مُعْرَسُهُ ... ما كان إلّا كمُعْرَسِ الدُّئِلِ

[الإطناب وطُرُقُه]

[الطّريق الأوّل: الإيضاح بعد الإبهام]

﴿والإطناب: إمّا بـ«الإيضاح بعد الإبهام» لِيُرَى المعنى في صورتين مختلفتين﴾ إحداهما: مبهمة، والأُخرى: موضحة، وعلمان خير من علم واحد.

﴿أو ليتمكّن في النّفس فضل تمكّن﴾ لما طبع الله النّفوس عليه، من أنّ الشّيء إذا ذكر مبهماً ثمّ بُيِّن كان أوقع فيها من أن يبيّن أوّلاً.

﴿أو ليكمل لذّة العلم به﴾ أي: بالمعنى، وذلك لأنّ الإدراك لذّة، والحِرْمان عنه مع الشّعور بالمجهول بوجهٍ مّا ألمٌ؛ فالمجهول إذا لَمْ يَحْصُلْ به شُعور مّا، فلا أَلَم في الجهل به، وإذا حصل به الشُّعور بوجهٍ دون وجهٍ تشوّقت النّفس إلى العلم به، وتألّمت بِفِقْدانها إيّاه، فإذا حصل لها العلم به على سبيل الإيضاح كَمَلَتْ لذّة العلم به، للعلم الضّروريّ بأنّ اللذّة عقيب الألم أكمل وأقوى، وكأنّها لذّتان: لذّة الوِجْدان، ولذّة الخَلاَص عن الألم.

* لا تقل بُشرى ولكن بُشْرَيانِ[1] *

---

(١) قوله: «لا تقل بُشرى ولكن بُشْرَيان». اقتباس من مصراع بيت قاله الشّاعر المشهور أبو مقاتل نصر بن نصير الحُلْواني شاعر الدّاعي أبي محمّد الحسن بن زيد الحسني من الرَّمَل وهو من الأبيات النّادرة استعمل على أصل الدّائرة وهو جائز نادراً، وكان أبو مقاتل ضريراً وكان يغلو في مدحه فأنشده يوماً:

* اللّهُ فردٌ وابن زيدٍ فردُ *

فنزل الدّاعي عن السّرير، وسجد، ثمّ رفع رأسه وقال: «وابن زيد عبد».

وله يمتدح الدّاعي أبا محمّد المذكور يوم المِهْرَجان. وقيل: إنّما قالها في الدّاعي الصّغير محمّد بن زيد أخي الأوّل، وعاب عليه استفتاحه بالنّفي، فقال: أيّها الدّاعي، ⇐

⇐ أفضل كلمة «لا إله إلّا الله» وهي مصدّرة بالنّفي والقصيدة:

لا تــقل بشـرى ولكـن بُشْـرَيَانِ ... غــرّة الدّاعـي ويـوم المِـهْرَجَانِ
خــلقت كــفّاه مــوتاً وحــياةً ... وحــوت أخــلاقه كُـنْه الجِـنانِ
فــهو فــضْل مــن زمــان جـيّد ... وابــن زيــد مــالك رقّ الزَّمــانِ
مُشْرِفٌ فـي الجـود مـن غـير اغـترار ... وعــظيم المــنّ مـن غـير امـتنان
وهــو مــن أرسـى رسـول الله فـيه ... وعــليّ ذو العُــلَى والحســنان
ســيّد عــرّق فــيه السّـيّدان ... والذي يكـرم عـن ذكـر الحَـصَان
تـحتوي فكـرته مـن كـلّ شـيء ... فــهو فــي كـلّ مـحلّ ومكـان
يـظهر الدّهـر عـلى مـا غـاب عـنه ... فيرى المـضمر فـي شـخص العـيان
تــنثني ألفــاظنا عــنه ولكــن ... هــو بـالأوصاف فـي الأذهـان دانـي
أخـرجت ألفـاظه مـا فـي الخـفايا ... وكــفاه الدّهـر نـطق التّـرجـمان
كــافر بــالله جـهراً والمـثاني ... كـلّ مـن قـال له فـي الخـلق ثـاني
بـعثت سـطوته فـي المـوت رعبا ... أيــقن المـوت بأنّ المـوت فـان
تـحرق الأبـطال بـالألحاظ حـتّى ... يـدرك المـقدام فـي شـخص جـبان
مــلك المـوت يـناديه أجـرني ... مـنك كـم تـحظى بـضرب وطـعان
لا تكــلّفنيَ فـوقَ الوُسـع وَارْفُـقْ ... فــلقد مــلّكك الله عــناني
وإذامــا أسـبغ الدّرع عــليه ... وانكــفت كـفّاه بـالسّيف اليـماني
يــا شـقيق القـدر المـحتوم كـم ... رُضْتَ بــالصّيلم طِـرْفاً ذا جِـران
لك يــومان فــيوم مــن ليـان ... يــقتفي يــوم أرون أرونــان
وإذا مــا أروت اليـمنى كـميّاً ... جـرت اليسـرى بـإرواء السِّـنان
جـريا فــي النّـفع والضّـرّ اقـتداراً ... فــهما فــي كـلّ حـالٍ ضـرّتان
أرّخت كـفّاك فـي الآفـاق حـتّى ... مــا تــلاقى بســوال: شَـفَتَانِ
أنت لا تــعزى بـمعقول الكـيان ... لك شأن خــارج عـن كـلّ شـانِ

⇐

⇐ لك أثقال أيادٍ مثقلات — عجزت عن حملهنّ الثّقلان
إنّما مدحك وَحْيٌ وزبور — والذي ضمّت عليه الدِّفّتان
هاكها جوهرة من نيّري — وعيون الموت ترنو في الجبان
يا إمام الهُدْيِ خذها من إمام — ملكت أشعاره سبق الرّهان
فاستمع لـ «**لرَّمَل الأوّل**» ممّن — كشف المحنة من غير امتحان
فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن — ستّة أجزاؤها عند الوِزانِ
كرة الآفاق لا تطلع إلّا — صارت الرّيح لها كالصّولجان
حليت من صنعة الألفاظ فيمن — يرتجيه كلّ ذي عفوٍ وجان
أنت تحكي جنّة الخلد طباعاً — والثّناء فيك كالحور الحِسان
فابق للشعر وللشكر بقاء الشـ — ـشِعْر والدّهر فنعم الباقيان
عُمْرَ رَضْوَى وثبيرٍ وشآمٍ — وأرام وشماريخ أبانِ
شهد الله على ما في ضميري — فاسمعوا لفظي بترجيع الأذان
حسنات ليس فيها سيّئات — مدحة الدّاعي اكتبا يا كاتبان

هكذا أورده الصنعاني يوسف بن يحيى في «نسمة السَّحَر، بذكر من تشيّع وشعر» وقال: «المهرجان» عيد من أعياد المجوس ويكون عند نزول الشّمس برج السّرطان وهو أوّل الصّيف، لأنّ فيه تدرك الثّمار وتبتدئ الفواكه. و«النّيروز» الفارسيّ عند نزول الحمل وهو أوّل الربيع. و«الكيان» كتاب للفرس، وهو في اللغة باطن الفرج ومثله: «الكين».

و«دفّتا المصحف»: طرفاه المتضمّنتان له وهو بكسر الدّال المهملة وتشديد الفاء ثمّ تاء التأنيث، وفي معناه قول أبي نؤاس في مدح الرّضا ـ عليه السّلام ـ:

قلت لا أستطيع مدح إمام — كان جبريل خادماً لأبيه

ولم يخدمه جبرئيل ـ عليه السّلام ـ إلّا بالوحي الّذي منه القرآن المتضمّن لمدح آل النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ. و«الصّيلم»: الرّجل الشّديد مأخوذ من صفة الحيّة.

وكان الدّاعي أبو محمّد الحسن بن زيد ملك طبرستان وبلاد الدّيلم إلى أن هزمه

⇐

وممّا يُؤَاخِي ذلك[1] ما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي

⇐ يعقوب بن اللّيث الصّفّار الخارجيّ عن «طبرستان» وتولّى بعده أخوه أبو الحسن محمّد بن زيد، وكان جواداً مشكور السّيرة.

قال ابن الأثير في حوادث سنة ٢٧٠هـ من كتاب «الكامل»: وفيها توفّي الحسن بن زيد العلويّ صاحب طبرستان في رجب وكانت ولايته تسع عشرة سنةً وثمانية أشهر وستّة أيّام، وولي مكانه أخوه محمّد بن زيد.

وكان الحسن جواداً امتدحه رجل فأعطاه عشرة آلاف درهمٍ وكان متواضعاً للّه ـ تعالى ـ.

حكي عنه أنّه مدحه شاعر فقال:

* اللّهُ فردٌ وابنُ زيدٍ فَرْدُ *

فقال: بفيك الحجر يا كذّاب، هلّا قلت:

* اللّهُ فردٌ وابنُ زيدٍ عبدُ *

ثمّ نزل عن مكانه وخرّ ساجداً له ـ تعالى ـ وألصق خدّه بالتّراب وحرم الشّاعر، وكان عالماً بالفقه والعربيّة.

ومدحه شاعر فقال:

لا تقل بشرى ولكن بشريان   غرّة الدّاعي ويوم المهرجان

فقال له: كان الواجب أن تفتتح الأبيات بغير «لا» فإنّ الشّاعر المُجِيْد يتخيّر لأوّل القصيدة ما يعجب السّامع ويتبرّك به، ولو ابتدأت بالمصراع الثّاني لكان أحسن، فقال له الشّاعر: ليس في الدّنيا كلمة أجلّ من قول: «لا إله إلّا الله» وأوّلها «لا». فقال: أصبت وأجازه.

والقصيدة أورده الصّنعاني في ترجمة الشّاعر من كتاب «نسمة السّحر» والعلّامة الأمين في ترجمة الممدوح من «الأعيان»، وبينهما اختلاف يسير في رواية الأبيات لا يضرّ بالشّعر. وإنّما أوردتها بطولها لاحتياج المعلّم والمتعلّم إليها في «علم البديع» من الكتاب.

(١) **قوله: «وممّا يؤاخي ذلك»**. قال الرّومي: وجه المؤاخاة أنّ في كليهما حصول شيءٍ عقيب ما ينافيه، وهو أقوى تأثيراً في النّفس، فإنّ اللذّة عقيب الألم أكمل وأقوى، فكأنّها لذّتان: ⇐

ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ ﴾[1] فإنّه جعل العذاب الّذي يأتيهم من الغَمام الّذي هو مَظِنَّةُ الرَّحْمَةِ ليكون أشدّ؛ لأنّ الشّرّ إذا جاء من حيث لا يحتسب كان أشرّ[2]، كما أنّ الخير إذا جاء من حيث لا يحتسب كان أسرّ، فكيف إذا جاء الشّرّ من حيث يحتسب الخير، ولذلك كانت الصّاعقة من العذاب المستفظع، لمجيئها من حيث يتوقّع الغَيْثُ ﴿ وَبَدَا لَهُم مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ ﴾[3].

﴿ نحو: ﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴾[4] فإنّ «اشرح لي» يفيد طلب شرحٍ لشيءٍ مّا له ﴾ أي: للطالب ﴿ و«صدري» يفيد تفسيره ﴾ أي: تفسير ذلك الشّيء وإيضاحه[5].

⇐ لذّة الوِجْدان ولذّة الخلاص عن الألم، فكذا إتيان العذاب من مظنّة الرّحمة، فإنّ فيه أَلَمَيْنِ: أَلَمَ العذاب، وأَلَمَ اليأس من الرّحمة. و«الظُّلَل» جمع «ظُلَّة» كـ«قُلَّة» و«قُلَل» وهي ما أظلّك.

(١) البقرة: ٢١٠.

(٢) **قوله: «كان أشرّ»**. استعمله على الأصل للمحافظة على الجناس الخطّي مع قوله: «أسرّ» وأفعل التّفضيل لا يستعمل في مادّتي «الخير» و«الشرّ» على الأصل إلّا في الضّرورة الشّعريّة أو في كلام مسموع عن العرب.

(٣) الزّمر: ٤٧.

(٤) طه: ٢٥.

(٥) **قوله: «أي: تفسير ذلك الشّيء وإيضاحه»**. قال الجرجاني: ظاهر هذا الكلام يُشعر بأنّ قوله: «لي» ظرف مستقرّ وقع صفة لمحذوفٍ، أي: «اشرح شيئاً لي صدري» والمتبادر من نظم التّنزيل تعلّق اللّام بالفعل، أي: «اشرح لأجلي صدري» وحينئذٍ إمّا أن يجعل المقصود زيادة الرّبط كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ** ﴾ فلا إشكال، وإمّا أن يجعل من قبيل الإجمال والتّفصيل فيتّجه أنّهما حاصلان بدون زيادة «لي».

والجواب: أنّ قولك: «اشرح» ليس فيه تعرّض لذلك المفعول أصلاً، بخلاف قولك:

⇐

وهذا الإيضاح بعد الإبهام يحتمل ان يكون للأغراض الثّلاثة[1] المذكورة.

وقد يكون ذلك لتفخيم الشّيء المبيّن وتعظيمه كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ**[2] **أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ** ﴾[3] وكقوله: ﴿ **وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ** ﴾[4] حيث لم يقل: «قواعد البيت» بالإضافة.

[باب «نِعْمَ» من الإيضاح بعد الإبهام]

﴿ **ومنه** ﴾ أي: من الإيضاح بعد الإبهام ﴿ **باب «نِعْمَ» على أحد القولين** ﴾ أي: قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ﴿ **إذ لو أُريد الاختصار لكفى «نعم زيد»** ﴾ فلمّا قيل: «نعم الرّجل زيد» أو «نعم رجلاً زيد» كان إطناباً أُبهم فيه الفاعل أوّلاً وفسّر ثانياً.

وقوله: «إذ لو أُريد الاختصار» مُشعرٌ بأنّ **الاختصار** قد يطلق على ما يقابل **الإطناب** ويعمّ **الإيجاز والمساواة**، وهذا يوافق اصطلاح السّكّاكيّ[5].

⇐ «اشرح لي» أي: لأجلي، إذ يفهم منه أنّ المشروح أمر متعلّق به في الجملة، فيقع «صدري» تفسيراً له.

(١) وهي رؤية المعنى في صورتين مختلفتين، وتمكّنه في النّفس، وكمال لذّة العلم.

(٢) **قوله: «وقضينا إليه ذلك الأمر»**. عدّي «قضينا» بـ«إلى» لتضمينه معنى: «أوحينا» ـ كما نصّ عليه الزّمخشريّ في «الكشّاف» ـ و«أنّ دابر هؤلاء» بيان وتفسير لقوله: «ذلك الأمر» وقوله: «مصبحين» حال من «هؤلاء».

(٣) الحجر: ٦٦.

(٤) البقرة: ١٢٧.

(٥) **قوله: «وهذا يوافق اصطلاح السكّاكي»**. فإنّه قال هاهنا: إذ لو أُريد **الاختصار** لكفى «نعم زيد» و«بئس عمرو» ولا شكّ أنّهما من قبيل **المساواة**.

⇐

﴿ ووجه حسنه ﴾ أي: حسن باب «نعم» **﴿ سوى ما ذكر ﴾** من الإيضاح بعد الإبهام **﴿ إبراز الكلام في مَعْرِضِ الاعتدال ﴾** نظراً إلى **الإطناب** من وجهٍ حيث لم يقل: «نعم زيد»، وإلى **الإيجاز** من وجهٍ حيث حذف المبتدأ الّذي هو صدر الاستئناف.

﴿ وإيهام الجمع بين المتنافيين ﴾ الإيجاز والإطناب، وقيل: **الإجمال والتفصيل**، ولا شكّ أنّ الجمع بين المتنافيين من الأُمور الغريبة المستطرفة الّتي يظهر في النّفس عند وِجْدانها تأثّر وانفعال عجيب.

وإنّما قال: «وإيهام الجمع» لأنّ حقيقة **جمع المتنافيين** أن يصدق على ذاتٍ واحدةٍ وصفان يمتنع اجتماعهما في شيءٍ واحدٍ، في زمانٍ واحدٍ، من جهةٍ واحدةٍ، وهذا محال.

[التّوشيع أيضاً من الإيضاح بعد الإبهام]

﴿ ومنه ﴾ أي: من «الإيضاح بعد الإبهام» **﴿ «التّوشيع» وهو أن يؤتى في عَجُز الكلام بِمُثَنًّى مفسّرٍ باسمين ثانيهما معطوف على الأوّل نحو: «يَشِيْبُ ابنُ آدم ويَشِبُّ فيه خَصْلتان: الحِرْصُ وطُوْلُ الأمل»(١) ﴾** ولو أُريد الاختصار لقيل: «ويَشِبُّ فيه الحرص وطول الأمل» لكنّه أبهم أوّلاً ثمّ أوضح ـ لما سبق ـ.

ويسمّى هذا «توشيعاً» لأنّ «التّوشيع» لفّ القُطْن المَنْدُوف، وكأنّه يجعل التّعبير عن المعنى الواحد بالمثنّى المفسّر باسمين بمنزلة لفّ القُطْن بعد النَّدْف.

⇐ وأيضاً قال من قبل: وقد تليت عليك فيما سبق طرق **الاختصار والتّطويل** فلئن فهمتها لتعرفنّ. فقد جعل الاختصار مقابلاً للتّطويل بمعنى الإطناب فالظّاهر تناوله للمساواة.

(١) الحديث أورده العلّامة في الباب ١٢٢ من «بحار الأنوار» بعين هذه اللفظة. والعجلونيّ في حرف الياء التّحتيّة من «كشف الخَفَاء».

[الطّريق الثّاني: ذكر الخاصّ بعد العام]

﴿ وإمّا بـ «ذكر الخاصّ بعد العامّ» ﴾ عطف على قوله: «إمّا بالإيضاح بعد الإبهام».

ونعني بذكره بعده أن يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف أو الإبدال، فلو قال: «وإمّا بعطف الخاصّ على العام» لكان أوضح، وذلك ﴿ للتّنبيه على فضله ﴾ أي: مزيّة الخاصّ ﴿ حتّى كأنّه ليس من جنسه ﴾ أي: من جنس العامّ ﴿ تنزيلاً للتّغاير في الوصف منزلة التّغاير في الذّات ﴾ يعني: أنّه لمّا امتاز عن سائر أفراد العامّ بما له من الأوصاف الشّريفة جُعِلَ كأنّه شيء آخر، مغاير للعامّ، مباين له، لا يشمله لفظ العامّ، ولا يعرف حكمه منه، بل يجب التّنصيص عليه، والتّصريح به.

وذلك قد يكون في مفرد ﴿ نحو: ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ[1] ﴾[2] ﴾ أي: الوُسْطَى من الصَّلَوات، أو الفُضْلى ـ من قولهم للأفضل: «الأوسط» ـ وهي صلاة العصر على قول أكثر المفسّرين.

---

(١) **قوله: «والصّلاة الوسطى»**. قال الطّريحيّ ـ رحمه الله ـ: قيل: هي صلاة العصر وهي خيرة المرتضى لأنّها بين صلاتين باللّيل وصلاتين بالنّهار.

وفي حديث عن الباقر ـ عليه السّلام ـ هي صلاة الظّهر، وهي أوّل صلاة صلّاها رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وهي وسط صلاتين بالنّهار: صلاة الغداة وصلاة العصر، وإلى هذا ذهب الشّيخ؛ هذا عند الشّيعة.

وأمّا أتباع العجل والسامريّ فقد ذهبوا إلى كلّ صلاةٍ من الصّلوات الخمس لا بعينها وقالوا: الإبهام لتحريض العباد على المحافظة كما قيل في ليلة القدر.

وهذا حال من ترك أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ واقتدي بالجبت والطاغوت ـ لعنهما الله ـ.

(٢) البقرة: ٢٣٨.

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ (١).

وقد يكون في كلام نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَلْتَكُن مِنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ (٢).

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ اصْبِرُوا وَصَابِرُوا ﴾ (٣) لأنّ «المصابرة»(٤) باب من «الصّبر» ذكر بعده تخصيصاً لشدّته وصعوبته.

[الطّريق الثّالث: التّكرير]

﴿ وإمّا بـ«التّكرير» لِنُكْتَةٍ ﴾ ليكون إطناباً لا تطويلاً ﴿كتأكيد الإنذار في: ﴿ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ (٥)﴾ فقوله: «كلّا» رَدْعٌ وتنبيه على أنّه لا ينبغي للنّاظرلنفسه أن يكون الدّنيا جميع همّه وأن لا يهتمّ بدينه «وسوف تعلمون» إنذار، ليخافوا، فيتنبّهوا عن غفلتهم، أي: سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ما قُدَّامكم من هول لِقاء الله ـ تعالى ـ وفي تكريره تأكيد للرّدع والإنذار.

﴿ وفي ﴾ الإتيان بلفظ ﴿ «ثمّ» دلالة على أنّ الإنذار الثّاني أبلغ ﴾ من الأوّل وأشدّ، كما تقول للمنصوح: أقول لك، ثمّ أقول لك، لا تفعل.

وذلك لأنّ أصل «ثمّ» للدّلالة على تراخي الزّمان(٦) لكنّه قد يجيء لمجرّد التّدرّج في دَرَج الارتقاء، من غير اعتبار التّراخي والبُعد بين تلك الدَّرَج.

---

(١) البقرة: ٩٨.

(٢) آل عمران: ١٠٤.

(٣) آل عمران: ٢٠٠.

(٤) **قوله: «لأنّ المصابرة»**. باب المفاعلة وهو الصّبر في مقابلة العدوّ.

(٥) التّكاثر: ٣ـ٤.

(٦) **قوله: «لأنّ أصل «ثمّ» للدّلالة على تراخي الزّمان»**. هذا مأخوذ من المحقّق الرّضي في باب حروف العطف من «شرح الكافية».

ولأنّ الثّاني بعد الأوّل في الزّمان وذلك إذا تكرّر الأوّل بلفظه نحو: «والله ثمّ والله»، وكقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ (١).

[نكت التّكرير]

ومن نُكَتِ التّكرير زيادة التّنبيه على ما ينفي التُّهَمَة والإيقاظ عن سِنَةِ الغَفْلَة (٢) لِيَكْمُلَ تلقّي الكلام بالقَبُول كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ * يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ﴾ (٣).

ومنها: زيادة التّوجّع والتّحسّر كما في قوله:

فيا قبر مَعْنٍ أنتَ أوّل حُفْرَةٍ (٤) ... من الأرض خُطَّت للسَّماحة مضجعا

ويا قبرَ مَعْنٍ كيفَ واريتَ جُوْدَه ... وقد كان منهُ البَرُّ والبحرُ مُتْرَعا

ومنها: تذكير ما قد بَعُدَ بسبب طول في الكلام.

وهذا التّكرير قد يكون مجرّداً عن رابط كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِن بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (٥) وكما في قول الشّاعر:

---

(١) الانفطار: ١٧ ـ ١٨.

(٢) **قوله: «والإيقاظ عن سنة الغفلة»**. قال الرّومي: مجرور معطوف على «التّنبيه» أو مرفوع معطوف على «زيادة التّنبيه».

(٣) غافر: ٣٨ ـ ٣٩.

(٤) **قوله: «فيا قبر مَعْنٍ أنتَ أوّل حُفْرَةٍ»**. البيتان من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل الحسين بن مطير الأسديّ ـ كما تقدّم في المسند ـ في مرثية معن بن زائدة الشّيبانيّ من أعوان الظّلمة وأنصار وُلَاة الجور المنصور العبّاسيّ وأهله الظّالمين ـ لعنهم الله ـ تعالى ـ أجمعين ـ.

(٥) النّحل: ١١٠.

لقد عَلِمَ الحَيُّ اليَمَانُوْنَ أنّـني [١] إذا قـلتُ أمّـا بَـعْدُ أنّـي خـطيبها

وقد يكون مع رابطة كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلاَ تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ** ﴾ [٢] فقوله: «فلا تَحْسَبَنَّهُم» تكرير لقوله: «لا تَحْسَبَنَّ الّذين يفرَحون» لِبُعْده عن المفعول الثّاني.

[الطّريق الرّابع: الإيغال]

﴿ **وإمّا بـ«الإيغال»** ﴾ من «أوغل في البِلاد» ـ إذا أبعد فيها ـ واختلف في تفسيره ﴿ **فقيل: هو ختم البيت بما يفيد نكتةً يَتِمُّ المعنى بدونها، كزيادة المبالغة في قولها** ﴾ أي: قول الخَنْساء في مرثية أخيها صَخْرٍ:

﴿ **«وَإنّ صَخْراً لتأتمّ** ﴾ أي: تقتدي ﴿ **الهُدَاةُ به** [٣] * **كأنّه عَلَمٌ** ﴾ أي: جبل مرتفع ﴿ **في رأسه نار»** ﴾.

---

(١) **قوله: «لقد علمَ الحَيُّ اليمانون أنّني»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضرب المشابه والقائل ـ كما نقله ابن منظور عن ابن برّي ـ سَحْبان بن وائل الرّجل اللّسِن البليغ المضروب به المثل في البيان والفصاحة فيقال: «أفصح من سحبان وائل» وسرد صاحب «المنتظم» نسبه هكذا: سحبان بن زفر بن إياس بن عبد شمس بن الأحبّ الباهليّ.

«اليمانون»: جمع «يمان» بمعنى: «يمنيّ» حذفت إحدى الياءين، وعوّضت عنها الألف المتوسّطة.

وإنّما قال: «اليمانون» مع أنّه من بني وائل وهم من عدنان؟ لأنّه ادّعى أنّ بلاغته اشتهرت حتّى أذعن لها اليمن الّذين هم من قحطان. والشّاهد فيه: الإطناب لأنّه كرّر «أنّي» تأكيداً لقوله: «أنّني» لبعد «أنّني» عن الخبر، لتوسّط الشّرط بينهما.

(٢) آل عمران: ١٨٨.

(٣) **قوله: «وإنّ صخراً لتأتمّ الهداة به»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المقطوع والقائلة: الخنساء الشّاعرة في مرثية أخيها صخر، وقد تقدّم شرحه في باب الإسناد.

فإنّ قولها: «كأنّه علم» وافٍ بالمقصود، وهو تشبيهه بما هو معروف بالهِداية، لكنّها أتت بقولها: «في رأسه نار» إيغالاً وزيادةً للمبالغة.

﴿ وتحقيق ﴾ أي: وكتحقيق ﴿ التّشبيه في قوله ﴾ أي: قول امرئ القيس:

﴿كأنّ عُيُونَ الوَحْشِ حَوْلَ خِبائِنا[1] * ﴾ أي: خِيامنا ﴿ وأَرْحُلِنَا الجَزْعُ الّذي لم يُثَقَّبِ ﴾.

شبّه عيون الوحش بـ «الجَزْع» وهو بالفتح الخَرزُ[2] اليَمَاني الّذي فيه سَوَاد وبَيَاض، شبّه به عيون الوحش، لكنّه أتى بقوله «لم يثقّب» إيغالاً وتحقيقاً للتّشبيه؛ لأنّ «الجَزْع» إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون.

---

(١) **قوله: «كأنّ عيون الوحش حول خبائنا»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل امرؤ القيس من قصيدة أوّلها:

خليليّ مُرّا بي على أمّ جُنْدَبِ ... لنقضي حاجاتِ الفُؤاد المُعَذَّبِ
فإنّكما إن تنظراني ساعةً ... من الدَّهْر تنفعني لدى أُمّ جُنْدَبِ
ألم ترياني كلّما جئت طارقاً ... وجدتُ بها طِيباً وإن لم تَطَيَّبِ
عقيلة أخدانٍ لها لا ذميمةٌ ... ولا ذاتُ خَلْقٍ إن تأمّلت جَأْنَبِ

قال:

وقلتُ لفتيانٍ كِرامٍ ألا انزلوا ... فعالوا علينا فضل بُرْدٍ مُطَنَّبِ
فَفِئْنَا إلى بيتٍ بعلياء مُرْدَحٍ ... سَماوته من أتحميّ مُعَصَّبِ
وأوتاده عاديّةٌ وعِماده ... رُدَيْنيّة فيها أسنّة قَعْضَبِ
فلمّا دخلناهُ أضفنا ظهورنا ... إلى كلّ حاريّ جديدٍ مُشَطَّبِ
فظلّ لنا يومٌ لذيذٌ بنعمةٍ ... فقُلْ في مَقِيلٍ نحسه متغيّبِ
كأنّ عيون الوحش حول خِبائنا ... وأرحلنا الجَزْع الذي لم يُثَقَّبِ
نَمُشُّ بأعرافِ الجِياد أكُفَّنا ... إذا نحن قُمْنا عن شِواءٍ مُضَهَّبِ

والشاهد فيه تحقيق التشبيه في الإيغال وموضع الحاجة شرحها الشّارح.

(٢) «الخَرَز» واحدها: «خَرَزَة» مثل «قَصَب» و«قَصَبَة».

قال الأصمعي: الظَّبْيُ والبَقَرَة إذا كانا حيّين فعيونهما كلّها سُوْدٌ، فإذا ماتا بدا بياضها، وإنّما شبّهها بـ «الجَزْع» وفيه سواد وبياض بعد ما موّتت[1]، والمراد كثرة الصَّيْد يعني: ممّا أكلنا كثرت العيون عندنا؛ كذا في شرح ديوان امرئ القيس.

وبه يتبيّن بطلان ما قيل: إنّ المراد أنّه قد طالت مسايرتهم في المَفَاوِز حتّى أَلِفَتِ الوُحُوْش رِحالهم وأَخْبِيَتَهُمْ.

وكدفع توهّم غير المقصود في بيت السّقط:

فسَقْياً لكأسٍ مِن فَمٍ مِثْلِ خاتمٍ[2] من الدُرّ لم يَهْمُمْ بتقبيله خالُ

---

(١) وفي النّسخة: «ماتت».

(٢) **قوله**: «**فسَقْياً لكأسٍ مِن فَمٍ مِثْل خاتم**». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة المصرّعة مع الضّرب التّامّ وهذا يقال له التّصريع بالزّيادة وهو بيت من القصيدة التّاسعة والخمسين من قصائد السّقط لأبي العلاء المعرّيّ:

مغاني اللِوَى من شخصك اليومَ أطلالُ ... وفي النّوم مَغْنىً من خَيالك مِحْلالُ
معانيك شتّى، والعبارة واحد ... فطرفكِ مُغْتَالٌ وزَنْدُكِ مغتالُ
وأبغضتُ فيكِ النَّخلَ، والنَّخْلُ يانِعٌ ... وأعجبني من حُبِّكَ الطَّلح والضَّالُ
وأَهْوَى لجَرَّاك السَّمَاوَةَ والقَطَا ... ولو أنّ صنفيه وُشَاةٌ وعُذَّالُ
حَمَلْتِ من الشّامين، أطيَبَ جُرْعَةٍ ... وأنْزَرَها، والقومُ بالقَفْر ضُلَّالُ
يلوذُ بأقطار الزُّجَاجَة، بَعْدَما ... أُرِيْقَتْ لما أَهْدَيْتِ في الكُثْرِ أمثالُ
فسقياً لِكأسٍ من فم مِثْلِ خاتمٍ ... من الدُّرّ لم يَهْمُمْ بتقبيله خَالُ
صَحِبْتِ كَرانا، والرِّكابُ سَفَائِنٌ ... كعادِكِ فينا، والرَّكائِبُ أجمالُ
أعُمْتِ إلينا أم فِعالَ ابنِ مَرْيَمٍ ... فعلتِ، وهل تُعْطَى النُّبُوَّةَ مِكْسَالُ

«المغاني»: المنازل والمفرد: «مغنىً» سمّيت بذلك لأنّه يغنى بها ـ أي: يقام ـ «اللِوى»: منقطع الرّمل، «مِحْلال»: كثيراً يُحَلُّ بها، والمراد: المنازل خالية من شخصك، ولكن لخَيالك منزل في الأحلام كثير الحلول به.

⇐

فإنّه لمّا جعل الفم كأساً ضيّقاً ـ مثل خاتم من الدُّرّ ـ وكان الكأس غالباً ممّا يَكْرَعُ[1] فيه كلّ أحد من أهل المجلس حتّى كأنّه يُقَبِّلُهُ دفع ذلك بأن وصفه بأنّه لم يقبّله مَلِكٌ متكبّر فكيف غيره، فعلى هذا يختصّ الإيغال بالشّعر.

﴿ وقيل: لا يختصّ بالشّعر ﴾ بل هو ختم الكلام بما يفيد نُكْتَةً تَتِمُّ المعنى بدونها ﴿ ومُثِّلَ ﴾ لذلك ﴿ بقوله ـ تعالى ـ ﴾ ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾[2] فإنّ قوله: «وهم مهتدون» ممّا يَتِمُّ المعنى بدونه؛ لأنّ الرّسول مُهْتَدٍ لا مَحالة، لكن فيه زيادةُ حَثٍّ على الاتّباع وترغيب في الرُّسُل، أي: لا تخسَرُوْن معهم شيئاً من دُنياكم، وتربَحُون صحّة دينكم، فينتظم لكم خير الدّنيا والآخرة.

⇐ «المغتال» الأوّل، اسم فاعل من الاغتيال وهو الإهلاك، والثّاني: الممتلئ السّمين. «الضّال»: السّدر البرّي. «لجرّاك»: لأجلك، «السّماوة»: من بلاد كلب، «القطا» طائر معروف سمّي بذلك لِثِقَلِ مشيه والمفرد: «قَطاة» وصِنْفَا القَطَا: الكُدْرِيّ والجُوْنيّ.

«الشامين»: موضعان من الشّام. «أطيب جرعة وأنزرها» أي: النّزر القليل من ريقها، أي: أنّ طيفها زاره في المنام فقبّل فمها قبلة قصيرةً. «أقطار الزّجاجة»: نواحيها، والمراد: أنّ ما يبقى على جوانب الزّجاجة بعد ما يراق ما فيها أكثر ممّا أهديتني من ريقك. «الخال»: المختال.

«كرانا»: نومنا، «العاد» جمع «العادة» والمعنى: زرتنا في النّوم ونحن في البحر كما كانت عادتك من زيارتنا ونحن في البرّ. ابن مريم: عيسى ـ عليه السّلام ـ و«فعاله» مشيه على الماء، «المكسال»: الكثير الكسل، والنساء الممتنعات يوصفن بذلك.

وهل تعطى النبوّة مكسال: إشارة إلى أنّ النّساء لا ينلن النبوّة. والباقي واضح.

(١) «كَرَعَ في الماء، كَرْعاً» من باب «نَفَعَ» و«كُرُوْعاً» شرِبَ بفيه من موضعه، فإن شرِب بكفّيه أو بشيءٍ آخر فليس بِكَرْعٍ. وكَرِعَ، كَرَعاً من باب «تَعِبَ» لغة، و«كَرَعَ في الإناء» أمال عنقه إليه فشرِبَ منه.

(٢) يس: ٢٠ ـ ٢١.

[الطّريق الخامس: التّذييل]

﴿ **وإمّا بـ« التّذييل » وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها** ﴾ أي: معنى الجملة الأُولى ﴿ **للتّوكيد** ﴾ علّة للتّعقيب.

[النّسبة بين التّذييل والإيغال]

فـ«التّذييل» أعمّ من «الإيغال» من جهة أنّه يكون في ختم الكلام وغيره، وأخصّ منه من جهة أنّ «الإيغال» قد يكون بغير الجملة ولغير التّأكيد.

[تقسيم للتّذييل]

﴿ **وهو** ﴾ أي: «التّذييل» ضربان: ﴿ **ضَرْبٌ لَمْ يُخْرَجْ مخرج المَثَل** ﴾ ولم يستقلّ بإفادة المراد، بل توقّف على ما قبله ﴿ **نحو:** ﴿ **ذٰلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ** ﴾[1] **على وجهٍ** ﴾ وهو أن يكون المعنى «وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص» فيكون متعلّقاً بما قبله.

واحترز به عن الوجه الآخر، وهو أن يقال: الجزاء عامّ لكلّ مكافأة يستعمل تارةً في معنى **المعاقبة**، وأُخرى في معنى **الإثابة**، فلمّا استعمل في معنى المعاقبة في قوله: «جزيناهم بما كفروا» بمعنى «عاقبناهم بكفرهم». قيل: «وهل نجازي إلّا الكفور» بمعنى: «وهل نعاقب» فعلى هذا يكون من الضّرب الثّاني؛ لاستقلاله بإفادة المراد.

﴿ **وضربٌ آخر أُخرِجَ مخرج المَثَل** ﴾ بأن يكون الجملة الثّانية حكماً كلّيّاً منفصلاً عمّا قبلها جارياً مجرى الأمثال ـ في الاستقلال، وفُشُوّ الاستعمال ـ

---

(١) سبأ: ١٧.

﴿ نحو: ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً ﴾[1] ﴾.

وقد اجتمع الضّربان في قوله ـ تعالى ـ: **﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ * كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾**[2] فقوله: «أفإن متّ فهم الخالدون» تذييل من الضّرب الأوّل، وقوله: «كلّ نفس ذائقة الموت» من الضّرب الثّاني، فكلّ منهما تذييل على ما قبله.

[تقسيم آخر]

﴿ وهو أيضاً ﴾ أي: «التّذييل» ينقسم قسمة أُخرى.

ولفظ «أيضاً» تنبيه على أنّ هذا تقسيم للتّذيل مطلقاً، يعني: قد علم أنّه ينقسم إلى القسمين المذكورين، وهو أيضاً ينقسم بقسمة أُخرى إلى قسمين آخرين.

ولولا قوله: «أيضاً» لتوهّم أنّ هذا التّقسيم للضّرب الثّاني كما توهّمه ـ نظراً إلى الأمثلة ـ بعضُ مَنْ لم يتنبّه بالتّنبيه.

فالتّذييل الّذي يجب أن يكون لتأكيد الجملة السّابقة **﴿ إمّا أن يكون لتأكيد منطوق ـ كهذه الآية ﴾** فإنّ زُهُوق الباطل منطوق قوله: «وزهق الباطل» ـ.

﴿ وإمّا لتأكيد مفهوم ، كقوله ﴾ أي: قول النّابغة الذّبياني:

﴿ «ولستَ بِمُسْتَبْقٍ أخاً لا تَلُمُّهُ[3] * **﴾** حال عن «أخاً» لعمومه بوقوعه في سِياق

---

(١) الإسراء: ٨١.

(٢) الأنبياء: ٣٤ـ٣٥.

(٣) **قوله: «ولستَ بِمُسْتَبْقٍ أخاً لا تلمّهُ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل النّابغة الذّبياني يخاطب بها النّعمان مطلعها:

أَرَسْماً جديداً من سعاد تَجَنَّبُ ... عفَتْ روضةُ الأجدادِ منها فيثقُبُ

عفا آيهُ نسجُ الجنوب مع الصَّبَا ... وأَسحمُ دانٍ مزنُهُ متصوِّبُ

⇐

النّفي، أو عن ضمير المخاطب في «لست» وهذا أحسن من أن يكون صفة لِـ«أخاً»

⇐ قال:

فــلا تــتركنّي بــالوعيد كأنّــني ... إلى النّاس مَطْلِيٌّ به القارُ أجـرَبُ
ألم تــر أنّ الله أعـطاك سَـوْرَةً ... يُرَى كلّ مَـلْكٍ دونـها يـتذبذَبُ
فإنّك شمسٌ والمـلوكُ كـواكِبٌ ... إذا طلعَتْ لم يَـبْدُ مـنهنّ كـوكَبُ
ولستَ بـمستبقٍ أخـاً لا تـلمّه ... على شعثٍ أيّ الرّجال المـهذّبُ
فـإنْ يَكُ مـظلوماً فـعبدٌ ظَـلَمْتَه ... وإنْ تَكُ ذا عُتْبَى فـمثلك يُـعْتِبُ
أتـاني أبـيت اللـعن أنّك لُـمْتَنِي ... وتلك الّتي أَهْـتَمُّ مـنها وأنـصَبُ

و«الشّعث» انتشار الأمر، و«المهذّب» المنقّح الفعال، المـرضي الخِـصال والمـراد: لا تقدر على استبقاء مودّة أخٍ حال كونك ممّن لا تلمّه ولا تـصلحه عـلى تـفرّق وذمـيم خصال.

وقيل في ردّ النّابغة ونقده:

ألومُ زيـــاداً فـــي ركـــاكـة عــقله ... وفــي قــوله: «أيُّ الرّجـال المـهذّبُ»
وهل يـحسنُ التّـهذيب مـنك خـلائقاً ... أرقُّ مـــن المـــاء الزّلال وأطـــيَبُ
تكـــلَّم والنُّـــعْمان شـمسُ سَـمائِهِ ... وكـلّ مـليكٍ عـند نـعمان كـوكَبُ
ولو أبـصرتْ عـيناه شـخصك مـرّةً ... لأبـصر مـنه شـمسه وهـو غـيهَبُ

وقال مؤيّد الدّين الطّغرائيّ:

أخاك، أخـاك فـهو أجَـلُّ ذُخْـرٍ ... إذا نـــابتك نـــائبة الزّمَـــانِ
فـــإنْ رأيت إســـاءته فـهَبْهَا ... لمـا فـيه مـن الشِّـيَم الحِسَـانِ
تـــريد مـــهذّباً لا عـيب فـيه ... وهـل عُـوْدٌ يـفوح بـلا دُخَـانِ

والمراد: أنْ لا تأخذ على أخيك بل تتغابى معه كما قال المتنبّي:

ليس الغـبيّ بسيّدٍ فـي قـومه ... لكـنّ سـيّد قـومه المـتغابي

وقال الحريريّ صاحب «المقامات»:

مَـنْ ذا الّـذي مـا سـاء قَـطْ ... ومَـنْ له الحُسْـنَى فـقَطْ
ولو انـتقدت بـني الزّمـا ... نِ وجـدتَ أكـثرهم سَـقَطْ

يعرف بالتّأمّل، يعني: أنّك لا تقدِر على استبقاء مودّة أخٍ حال كونك ممّن لا تَلُمُّه ولا تُصْلِحُهُ ﴿عَلىٰ شَعَثٍ﴾ أي: تفرّق حال وذميم خِصال ﴿أيّ الرِّجال المُهذَّبُ»﴾ أي: المنقّح الفَعَال والمرضيّ الخِصَال.

فصدر البيت دلّ بمفهومه على نفي الكامل من الرِّجال، وعَجُزُه تأكيد لذلك وتقرير؛ لأنّ الاستفهام فيه للإنكار، أي: لا مهذّب في الرِّجال.

[الطّريق السّادس: التّكميل]

﴿وإمّا بـ «التّكميل» ويُسمّى «الاحتراس» أيضاً﴾ لأنّ الاحتراس هو التّوقّي والاحتراز عن الشّيء وفيه تَوَقٍّ عن إيهام خلاف المقصود ﴿وهو أن يؤتى في كلامٍ يوهم خلاف المقصود بما يدفعه﴾ أي: يؤتى بشيء يدفع ذلك الإيهام.

وذكر له مثالين لأنّ ما يدفع الإيهام قد يكون في وسط الكلام، وقد يكون في آخره. فالأوّل: ﴿كقوله﴾ أي: قول طرفة:

﴿«فَسَقى ديارَكَ غيرُ مُفسِدها[1]﴾ أي: غير مفسد للدّيار، وهو حال عن فاعل

---

(١) **قوله: «فَسَقى ديارَكَ غيرُ مُفسِدها»**. البيت من الكامل على العروض الثّانية الحذّاء مع الضّرب الثّاني الأحذّ المضمر، والقائل طرفة بن العبد من قصيدة يمدح بها قتادة بن مسلمة الحنفيّ وكان قد أصاب قومه سنة فأتوه فَبَذَلَ لهم، مطلعها:

إنّ امرأً سَرْفَ الفؤادِ يرى ... عَسَلاً بماء سحابةٍ شتمي
وأنا امرؤ أكوى من القصر الـ ... ـبادي وأغشى الدُّهْمَ بالدّهم
وأصيبُ شاكلة الرّمية إذ ... صدّت بصفحتها عن السَّهم
وأُجِرُّ ذا الكفل القَناة على ... أنسائه فيظلّ يستدمي
وتصدّ عنك مخيلةُ الرَّجل الـ ... ـعريض موضِحةً عن العَظْمِ

⇐

«سقى» أعني: قوله ﴿ صَوْبُ الرَّبيع ﴾ أي: نزول المَطَر، ووقوعه في الرّبيع ﴿ ودِيْمَةٌ تَهْمِي» ﴾ أي: تسيل، لأنّ نزول المَطَر قد يكون سبباً لِخَرَاب الدِّيار وفسادها، فدفع ذلك بتوسّط قوله: «غير مفسدها».

﴿ و ﴾ **الثّاني**: نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ** ﴿ **أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ**[1] **أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ** ﴾[2] ﴾ فإنّه لو اقتصر على وصفهم

⇐ بحُسَام سيفك أو لسانك والـ ـكَلِمُ الأصيلُ كأرْغَبِ الكَلْمِ
أبلِغْ قتادةَ غيرَ سائِلِه مِنّي الثّوابَ وعاجل الشّكْمِ
إنّي حَمَدْتُكَ للعشيرة إذْ جاءَتْ إليك مُرِقة العَظْمِ
ألْقَوْا إليك بكلّ أرْمَلَةٍ شعثاء تحمل مُنْقع البرم
وفتحتَ بابك للمكارم حيـ ـنَ تواصَتِ الأبوابُ بالأزْمِ
فسقى ديارك غير مفسدها صوبُ الرّبيع وديمة تَهْمِيْ

و«صوبُ الرّبيع» نزول المطر، ووقعه في الرّبيع و«الدِّيمة» مطر يدوم في سكون بلا رعد ولا برقٍ، أو يدوم خمسة أو ستّة أو سبعة، أو يدوم يوماً وليلة وأقلّه ثلث النهار أو الليل. والجمع دِيَمْ و«تهمي»: تسيل.

(١) **قوله: «أذلّة على المؤمنين»**. الآية ٥٤ من سورة المائدة. قال العلّامة شرف الدّين في «المراجعات»: وهذه الآية مختصّة بأميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ ومنذرة ببأسه وبأس أصحابه ـ كما نصّ عليه أميرالمؤمنين يوم الجَمَل، وصرّح به الباقر والصّادق ـ وذكره الثعلبيّ في تفسيره، ورواه صاحب «مجمع البيان» عن عمّار، وحذيفة، وابن عبّاس، وعليه إجماع الشّيعة، وقد رووا فيه صحاحاً متواترةً عن أئمّة العترة الطّاهرة، فتكون آية الولاية ـ ﴿ **إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا** ﴾ الآية ـ على هذا واردة بعد الإيماء إلى ولايته، والإشارة إلى وجوب إمامته، ويكون النصّ فيها توضيحاً لتلك الإشارة، وشرحاً لما سبق من الإيماء إليه بالإمارة، فكيف يقال بعد هذا: إنّ الآية ـ آية الولاية ـ واردة في سياق النّهي عن اتّخاذ الكفّار أولياء.

(٢) المائدة: ٥٤.

بالذلّة على المؤمنين لتوهّم أنّ ذلك لضعفهم فأتى على سبيل التّكميل بقوله: «أعزّة على الكافرين» دفعاً لهذا الوهم، وإشعاراً بأنّ ذلك تواضع منهم للمؤمنين، ولهذا عدّي «الذّلّ» بـ«على»(١) لتضمينه معنى «العطف» كأنّه قيل: «عاطفين عليهم على وجه التذلّل والتّواضع».

ويجوز أن يكون التّعدية(٢) بـ«على» للدّلالة على أنّهم مع شرفهم وعلوّ طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أَجْنِحَتهم.

ومن هذا القسم قول كَعْب بن سعيد الغَنَوِيّ:

حَليمٌ إذا ما الحِلْمُ زَيَّنَ أهله(٣) مع الحِلْمِ في عينِ العدوّ مَهيب

---

(١) قوله: عدّي الذلّ بـ«على». وإلّا فهو يعدّى باللّام، يقال: ذلّ له -كما في شرح الرّومي-.

(٢) قوله: «ويجوز أن يكون التّعدية». الفرق بين التّأويلين: أنّ الأوّل باعتبار التّضمين، والثّاني باعتبار أنّ «التذلّل» لكونه من العالي إلى السّافل يدلّ على حصول معنى العلوّ في المتذلّل، فلا حاجة إلى التّضمين -كما في شرح «الإيضاح»-.

(٣) قوله: «حَليمٌ إذا ما الحِلْمُ زَيَّنَ أهله». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف، واختلف في قائله: فالمشهور أنّه كعب بن سعد بن عمرو الغنويّ من فحول شعراء الجاهليّة في المرثية المتوفّى سنة خمس قبل الهجرة النبويّة.

ونسبه الأصمعيّ إلى غُرَيْقة بن مُسافع العَبْسيّ من الشّعراء الإسلاميّة أو غُرَيفة -بالغين والفاء- كما ضبطه ابن دريد في «الاشتقاق» وهو خطأ.

ونسبه القرشي في باب المراثي من «الجمهرة» إلى محمّد بن كعب الغنويّ في مرثية أخيه أبي المغوار وهو من قصيدة طويلة تعدّ من عيون مراثي العرب يقول فيها:

تقولُ ابنةُ العَبْسيّ: قد شِبْتَ بعدنا وكلُّ امرئٍ بعدَ الشَّباب يَشِيْبُ
وما الشَّيْبُ إلّا غائبٌ كان جائياً وما القولُ إلّا مُخْطِئٌ ومُصِيْبُ
تقول سُلَيمى: ما لجسمك شاحبا كأنّك يحميك الشَّراب طبيبُ
فقلتُ ولم أَعْيَ الجوابَ، ولم أَبُحْ وللدّهر في الصُّمّ الصِّلاب نَصِيْبُ

⇐

⇐ تتابع أحداث تخرّمنَ إخـوتي ... فشيّبن رأسي، والخطوبُ تُشيِّبُ
لعَـمْري لئـن كـانت أصابَتْ مَنِيَّةٌ ... أخـي، والمـنايا للـرّجال شَعُوْبُ
لقـد كـان أمّـا حِـلْمُهُ فَـمُروَّحٌ ... عـليه، وأمّـا جَـهْلُهُ فـعَزِيْبُ
أخـي مـا أخـي لا فـاحشٌ عـندَ بيته ... ولا وَرِعٌ عـند اللُّـقاءِ هَـيوبُ
أخـي كـان يكـفيني وكـان يُـعْيِنُني ... عـلى نـائبات الدَّهـر، حـين تَـنُوْبُ
حليم، إذا ما سَوْرَةُ الجَهْلِ أطلَقَتْ ... حُبَى الشَّيْب،للنّفس اللجوج غَلُوْبُ
هـو العَسَـلُ المـاذيّ لِـيْناً ونـائلاً ... وليثٌ إذا يـلقى العُـداةَ غَـضُوْبُ
هَـوَتْ أُمُّـه مـا يَـبْعَثُ الصُّبْحُ غـادياً ... ومـاذا يُـؤَدِّي اللّـيلُ حـين يـؤوبُ
هَـوَتْ أُمُّـه، مـاذا تـضمّن قـبرُهُ ... من المَجْدِ والمـعروفِ حـين يُـثِيْبُ
أخـو سَـنَواتٍ يَـعْلَمُ الضَّـيفُ أنّـه ... سـيكثُرُ مـا فـي قِـدْرِهِ ويَـطِيْبُ
حـبيبٌ إلى الزُّوّارِ غِشْـيانُ بـيته ... جـميلُ المُـحَيَّا، شَبَّ وهـو أديبُ

قال:

جَمُوعُ خِلال الخير مـن كـلّ جـانبٍ ... إذا حـال مكـروه بـهنّ ذَهُـوْبُ
مُـغِيْثٌ، مـفيدُ الفـائداتِ، مُـعَوَّدٌ ... لفـعل النَّـدى والمكـرُمات، نَـدوبُ
وداع دَعَـا يـا مَـنْ يُـجِيْبُ إلى النَّـدَى ... فـلم يستَجِبْ عـند النِّداءِ مُـجِيْبُ
فقلتُ ادعُ أُخرى، وارفع الصّوت ثانياً ... لعـلّ أبـا المـغوار مـنك قـريبُ

قال:

فـتىً أريـحيٌّ كـان يـهتزّ للـنَّدى ... كما اهتزّ من مـاء الحـديد قَـضِيْبُ
فـتىً مـا يُـبَالي أن يكـون بـجسمه ... إذا نـال خَـلّاتِ الكِـرام شُـحُوبُ
إذا مـا تـراءاه الرِّجـال تـحفّظوا ... فـلم يـنطقُوْا العَـوْراءَ وهـو قـريبُ
عـلى خـيرِ مـا كـان الرِّجـالُ خِـلالُهُ ... ومـا الخـيرُ إلّا قسـمةٌ ونَـصِيْبُ
حليفُ النَّدَى يدعو النَّـدَى، فـيُجِيْبُهُ ... سـريعاً، ويـدعوهُ النَّـدَى، فـيُجيبُ
غِـياثُ لِـعانٍ لم يَـجِدْ مَـنْ يُـعِيْنُهُ ... ومُـخْتَبِطٍ يَـغْشَى الدُّخـانَ غـريبُ

⇐

فإنّه لواقتصرعلى وصفه بالحِلْم لأوهم أنّ ذلك من عَجْزِه فأزال ذلك الوَهْم بأنّ حِلْمه فيوقت تزيين الحِلْم لأهله، وهذا إنّما يكون عند القُدْرة[1] وإلّا لم يكن زيناً.

[كلام عن المصنّف في «الإيضاح»]

وأمّا المِصْراع الثّاني فزعم المصنّف[2] أنّه تأكيد للازم ما يفهم من قوله * إذا ما الحلم زيّن أهله * وهو أنّه غير حليم حين لا يكون الحِلْمُ زيناً لأهله، فإنّ مَن لا يكون حليماً حين لا يحسُنُ الحِلْم يكون مَهِيْباً في عين العَدُوّ لا محالة، فيكون هذا **تذييلاً** لتأكيد[3] المفهوم لا **تكميلاً** كما زعم بعض النّاس.

[نقده]

وفيه نظر؛ لأنّا لا نسلّم أنّ من لا يكون حليماً حين لا يحسُنُ الحِلْم يكون مَهْيِباً في عين العَدُوّ؛ لجواز أن يكون غضبه ممّا لا يُهَابُ ولا يُعْبَأُ به.

⇐ عظيمُ رَماد النّارِ رَحْبٌ فِناؤُهُ ... إلى سَنَدٍ، لم تَحْجُبْهُ غُيُوْبُ
يَبِيْتُ النَّدَى، يا أُمَّ عمروٍ ضجيعه ... إذا لم يكُنْ في المنقياتِ حَلُوْبُ
حليم إذا ما الحلم زيّن أهله ... مع الحلم في عين العدوّ، مَهِيْبُ
معَنًّى، إذا عادى الرِّجالَ عداوةً ... بعيدٌ إذا عادى الرِّجالُ قريبُ

* * *

(١) **قوله: «وهذا إنّما يكون عند القدرة»**. سأل معاويةُ بن أبي سفيان ـ لعنهما الله ـ ضِراراً عن أميرالمؤمنين عليّ ـ عليه السّلام ـ وسلوكه في أصحابه، فقال: كان ـ أي: أميرالمؤمنين عليّ ـ فينا كأحدنا، وكنّا نهابه مهابة الأسير المربوط للسيّاف، تلك هيبة التّقوى وليس كما يخافك طَغام أهل الشّام.

وهذا البيت الّذي أورده الشّارح إنّما يليق أن يقال في عليّ أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ فإنّه كان حليماً ذا هيبةٍ عظيمةٍ.

(٢) الإيضاح: ٣٢٨.

(٣) اللّام للعلّة لا لتقوية العمل. منه.

[رأي الشّارح]

والّذي يخطُر بالبال أنّ معنى البيت ألطف وأدقّ ممّا يشعر به كلام المصنّف، وأنّ المِصْراع الثّاني **تكميل**؛ وذلك لأنّ كونه حليماً في حال يحسُنُ فيه الحِلْم يُوْهِمُ أنّه في تلك الحالة ليس مَهِيْباً، لما به من البَشَاشة وطَلاَقة الوجه، وعدم آثار الغَضَب والمَهَابة، فنفى ذلك الوهم بقوله: ❊ مع الحلم في عين العدوّ مهيب ❊ يعني: أنّه مع الحلم في تلك الحالة الّتي يحسُنُ فيها الحِلْمُ بحيث يهابه العَدُوُّ؛ لتمكّن مهابته في ضميره، فكيف في غير تلك الحالة.

[الطّريق السّابع : التّتميم]

﴿ وإمّا بـ«التّتميم» وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بِفَضْلةٍ لنكتةٍ[1] كالمبالغة نحو: ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ ﴾[2] في وجه ﴾ وهو أن يكون الضّمير في «حبّه» للطّعام **﴿أي ﴾** يُطعمونه **﴿مع حبّه ﴾** والاحتياج إليه.

وإذا جعل الضّمير «للّه» أي: «يُطعمونه على حبّ الله ـ تعالى ـ» فلا يكون ممّا نحن فيه، لأنّه لتأدية أصل المراد.

وكتقليل المدّة في قوله ـ تعالى ـ: **﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً ﴾**[3] ذكر

---

(١) **قوله: «بفضلةٍ لنكتةٍ»**. أراد بالفضلة نحو المفعول أو الحال أو نحوهما، ممّا ليس بجملةٍ مستقلّةٍ ولا ركن كلام، لا ما يتمّ أصل المعنى بدونه، كما يدلّ عليه النّظر في الأمثلة الّتي ذكرها المصنّف في «الإيضاح».

(٢) الإنسان: ٨. هذه الآية نزلت في عليٍّ وفاطمة والحسن والحسين ـ عليهم السّلام ـ كما في «الكشّاف» وغيره، والتّفصيل في كتاب «زين الفتى في تفسير سورة هل أتى».

(٣) الإسراء: ١.

«ليلاً» ـ مع أنّ الإسراء[1] لا يكون إلّا باللّيل للدّلالة على التّقليل، وأنّه أُسْرِيَ في بعض اللّيل.

---

(١) قوله: «ذكر «ليلاً» مع أنّ الإسراء». هذا مأخوذ من كلام الزّمخشريّ في تفسير تلك الآية من «الكشّاف» واعترض عليه بأنّ البعضيّة المستفادة من التنكير هي البعضيّة في الأفراد لا البعضيّة في الأجزاء فكيف يستفاد من قوله: «ليلاً» أنّ الإسراء كانت في بعضٍ من أجزاء ليلةٍ واحدةٍ؟

أجاب صاحب «الكشّاف» بأنّ ما ذكره مأخوذ من قولهم: «سرت ليلاً» و: «سرت الليل» فالثّاني يقتضي الاستيعاب والأوّل يصحّ على التّقديرين، وذلك لأنّه حينئذٍ يصير محدوداً بدخول حرف التّعريف عليه، و«اللّيل» وإن كان موضوعاً لمجموع الزّمان المعلوم إلّا أنّ منكره يقع على البعض والكلّ فيحمل على المتعارف، والإسراء في الغالب لا يكون إلّا في بعضه.

وقد يجاب عنه أيضاً بما ذكره أديب الشّيعة الإمام المرزوقيّ من أنّه يجوز أن يراد بذكر «ليلاً» منكراً توسّطه اللّيل والدّخول في معظمه، يقال: «جاء فلان ليلاً» أو «بليلٍ» أي: في معظم ظلمته، فيستفاد البعضيّة بهذا الوجه فلا إشكال، والأوضح أن يقال: إذا حمل التّنوين على التّقليل يكون الكلام في قوّة: «أسرى بعبده ليلاً قليلاً» ومثله يستفاد منه القلّة بحسب الأجزاء على ما يشهد به موارد الاستعمال.

وقريب منه ما ذكره بعض الأفاضل وهو أنّ التّنكير يناسب التقليل، فإنّ التقليل يجهل غالباً والكثير المتكرّر على الحسّ يعرف غالباً، فيناسب التّنكير التّقليل بهذا الوجه، وأفاد أنّ الإسراء كان في بعض اللّيل.

بقي هاهنا بحث وهو أنّه تبيّن بما ذكره أنّ المقصود بيان وقوع الإسراء المذكور في بعض الليل، فإنّه أدلّ على كمال قدرته ـ تعالى ـ ولو اكتفى بذكر الإسراء لتوهّم خلاف المقصود، فلا يكون من قبيل التّتميم، إلّا أن يقال: لابدّ في الإيهام من التّبادر إلى الذّهن في الجملة ـ كما ذكرنا فيما سبق ـ والإسراء المطلق لا يتبادر منه وقوعه في جميع اللّيل فتأمّل ـ كذا ذكره الرّومي ـ.

⇐

[الطّريق الثّامن: الاعتراض]

﴿ وإمّا بـ«الاعتراض» وهو أن يؤتى في أثناء كلام ـ أو بين كلامين متّصلين معنىً ـ بجملة أو أكثر، لا محلّ لها من الإعراب، لنكتة سوى دفع الإيهام ﴾.

ليس المراد بالكلام هو المسند إليه والمسند فقط، بل مع جميع ما يتعلّق بهما من الفَضَلات والتّوابع.

والمراد باتّصال الكلامين أن يكون الثّاني بياناً للأوّل، أو تأكيداً له، أو بدلاً منه.

[النّكتة الأُولى من نكت الاعتراض بجملة واحدة]

﴿كالتَّنْزِيهِ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ [1] ﴾ فإنّ قوله: «**سبحانه**» جملة ـ لكونه بتقدير الفعل ـ وقعت في أثناء الكلام، لأنّ قوله: «**ولهم ما يشتهون**»[2] عطف على قوله: «**للّه البنات**»، والنّكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عمّا يَنْسُبُوْنَ إليه.

⇐ وقال الجرجاني ـ بعد ذكر الاعتراض الّذي نقلناه آنفاً ـ: فالصّواب أنّ تنكيره لدفع توهّم كون الإسراء في ليالٍ أو لإفادة تعظيمه.

(١) النّحل: ٥٧.

(٢) **قوله: لأنّ قوله «ولهم ما يشتهون»**. قال الجرجانيّ: يعني أنّ «لهم» معطوف على قوله: «للّه» و«ما يشتهون» معطوف على «البنات» فالمعنى: «ويجعلون لأنفسهم ما يشتهون من البنين» والظّرف ـ أعني «لهم» ـ مستقرّ وقع مفعولاً ثانياً، وليس لغواً متعلّقاً بـ«يجعلون» ليتّجه أنّ الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لا يصحّ في غير أفعال القلوب، لأنّ الجمع هو أن يكون الضّميران معمولين لفعل واحدٍ، لا أن يكون أحدهما معمولاً له، والآخر معمولاً لمعموله.

على أنّه قد يدّعى جواز ذلك، إذا كان عمله في أحدهما بتوسّط حرف الجرّ، ⇐

[النّكتة الثّانية]

﴿ **والدُّعَاء في قوله** ﴾ أي: وكالدُّعاء في قول عَوْف بن مُحَلِّم[1] الشَّيْبَانيّ يشكو كِبَره وضعفه:

﴿ **إنّ الثّمانينَ وبُلِّغْتَها[2] قد أحْوَجَتْ سَمعي إلى تَرْجُمانْ** ﴾

⇐ ويستشهد له بقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ** ﴾ [مريم: ٢٥]، وكأنّ معنى «الجعل» في المعطوف هو دعوى الاستحقاق، وأنّ اللّائق بهم ذلك دون غيره، وإن كانت بلسان الحال. وجعل قوله: «ولهم ما يشتهون» جملة حاليّة يوجب قصوراً في المقصود الّذي هو التّوبيخ. فتأمّل.

(١) بصيغة اسم الفاعل من «باب التّفعيل».

(٢) **قوله: «إنّ الثمانينَ وبُلِّغْتَها»**. البيت من قصيدة من السّريع على العروض الأُولى المكسوفة المطوية ـ فاعلن ـ مع الضّرب الأوّل المطوي الموقوف ـ فاعلان ـ والقائل عوف بن مُحَلِّم بن ذُهْل الشّيباني قالها لعبدالله بن طاهر ذي اليمينين والي «نيسابور» في عهد المأمون العبّاسيّ ـ لعنه الله ـ وكان قد دخل عليه، فسلّم عليه عبدالله فلم يسمع، فأعلم بذلك، فدنا منه، ثمّ ارتجل القصيدة ومطلعها:

يا ابنَ الّذي دانَ له المشرقانْ ... طُرّاً وقد دان له المغربانْ
إنّ الثّمانين ـ وبُلِّغْتَهَا ـ ... قد أحوجت سمعي إلى ترجمانْ
وبدّلَتْنِي بالشّطَاط آنحنا ... وكُنْتُ كالصَّعْدة تحت السِّنانْ
وعوّضتني من زماع الفتى ... وهمّتي همَّ الجبان الهِدانْ
وقاربَتْ مِنّي خُطاً لم تكن ... مقارباتٍ وثنَتْ مِنْ عنانْ
وأنشأَتْ بيني وبين الوَرَى ... سحابةً ليسَتْ كنَسْجِ العَنَانْ
ولم تدَعْ فيَّ لِمُسْتَمْتِعٍ ... إلّا لِساني وبحسبي لسانْ
أدْعو به الله وأُثْني به ... على الأمير المُصْعَبيّ الهِجانْ
وهِمْتُ بالأوطان وجْداً بها ... وبالغواني، أيْنَ منّي الغوانْ

⇐

يقال: «ترجم كلامه» ـ إذا فسّره بلسان آخر ـ.

وقوله: «بلّغتها» جملة معترضة بين اسم «إنّ» وخبرها. والواو فيه اعتراضيّة ليست عاطفة ولا حاليّة ـ كما ذكره بعض النُّحاة ـ وبه يُشعر ما ذكره صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾[1]: أنّها اعتراض

⇐ فقرّباني ـ بأبي أنتما ـ مِنْ وطني قبل اصفرار البنانْ
وقبلَ مَنْعايَ إلى نِسْوةٍ مسكنها حَرّان والرَّقّتانْ
سَقَى قصور الشّاذياخ الحَيا من بعد عهدي وقصورَ الميانْ
فكَمْ وكَمْ من دعوةٍ لي بها أنْ تتخطّاها صروفُ الزَّمانْ

«التُّرجُمان»: بضمّ التّاء والجيم، وفتحهما، وفتح التّاء وضمّ الجيم: المفسّر للبيان. يقال: «ترجمه» و«ترجم عنه» والفعل يدلّ على أصالة التاء.

«الشّطاط»: وزان «السَّحاب» اعتدال القامة. والصَّعْدة: وزان «رَحْمة» القناة المستوية.

«الزّماع»: المَضَاء في الأمر والعزم عليه.

و«الهِدان»: وزان الكِتاب الجافي الأحمق.

«العَنان»: مثل «السَّحَاب» وزناً ومعنىً واحده «عنانة» مثل «سَحابة».

«الهِجان» ـ بكسر الهاء ـ: الكريم، والشّاهد واضح.

والقصيدة أوردها أبو علي القالي في كتاب «الأمالي» فراجعه.

وقال ابن أبي الإصبع في «تحرير التّحبير» وممّا وهم فيه المؤلّفون في هذا الموضع أنّهم خلطوا التّكميل بالتّتميم، إذ ساقوا في باب التّتميم شواهد التّكميل، لأنّهم ذكروا قول عوف:

إنّ الثّمانين ـ وبلّغتها ـ قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

من شواهد التّتميم، ومعنى البيت تامّ بدون «وبلّغتها» وإذا لم يكن المعنى ناقصاً فكيف يسمّى هذا تتميماً وإنّما هو تكميل، وما غلطهم إلاّ من كونهم لم يفرّقوا بين تتميم الألفاظ وتتميم المعاني.

(١) النّساء: ١٢٥.

لا محلّ لها من الإعراب نحو:

* ألا هَلْ أتاها والحوادِثُ جَمَّةٌ[١] *

فائدتها تأكيد وجوب اتّباع ملّته، ولو جعلتها عطفاً على الجملة قبلها لم يكن لها معنىً.

---

(١) قوله: «ألا هَلْ أتاها والحوادِثُ جَمّة». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه وهو من قصيدة طويلة لامرئ القيس المشهور أوردها أبوالحسن عليّ بن أبي الفرج البصريّ المتوفّى سنة ٦٥٩هـ في الحماسة البصريّة مطلعها:

أرى أُمّ عمروٍ دَمْعُها قد تحدّرا ... بُكاءً على عمروٍ، وما كان أصبرا
إذا قلت هذا صاحب قد رضيته ... وقَرَّتْ به العينانِ بُدِّلْتُ آخَرا
كذلك حظّي لا أُصَاحِبُ صاحباً ... من النّاس إلّا خانني وتغيّرا
وكُنّا أُنَاساً قبل غزوة قَرْمَلٍ ... وَرِثْنَا الغِنَى والمَجْدَ أكبرَ أكبرا
أشيمُ مَصاب البَرْقِ أين مَصابه ... ولا شيء يشفي منك يابنة عَفْزَرا
من القاصرات الطَّرْفِ، لو دَبَّ مُحْوِلٌ ... من الذَّرِّ فوق الإتْبِ منها لأثَّرا
فدَعْها وسَلِّ الهَمَّ عنك بحَسْرةٍ ... ذَمُولٍ إذا صام النَّهَارُ وهَجَّرا
تُقَطِّعُ غيطاناً كأنّ متونها ... إذا أظهرَتْ تُكْسَى مُلَاءً مُنَشَّرا
تُطَايِرُ شُذَّانَ الحَصَا بمناسمٍ ... صِلابِ العُجَى مَلْثُومُها غيرُ أَمْعَرا
عليها فتىً لم تحمل الأرض مثلهُ ... أبرَّ بميثاقٍ وأوفى وأصبرا
ألا هل أتاها والحوادثُ جمّة ... بأنّ امرأ القيس بن تملك بيقرا
تذكّرتُ أهلي الصّالحين وقد أَتَتْ ... على حَمَلٍ خُوصُ الرِّكاب وأوْجَرا
ولمّا بَدَتْ حَوْرَانُ والآلُ دونها ... نظرتَ فلم تنظُرْ بعينيك مَنْظَرا

وهي طويلة لا حاجة إلى ذكرها بتمامها.

«تملك»: اسم أبيه و«بيقر» أي: أقام بالحضر وترك البادية ـ كما في «الغَيْث المُسْجَمِ» ـ وقال أبوالفرج في «الأغاني»: أي: جاء العراق والحَضَر. ويقال: بيقر الرّجل ـ إذا هاجر ـ وقال ابن قتيبة في «المعاني الكبير»: بيقر: أعيا.

ومثله ماذكره في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَىٰ ﴾: أنّه اعتراض بين قوله: ﴿ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ وقوله: ﴿ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَم ﴾[١].

ومثل هذا الاعتراض كثيراً ما يلتبس بالحال، والفرق دقيق أشار إليه صاحب «الكشّاف»[٢] حيث ذكر في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ ﴾[٣]: أنّ قوله: ﴿ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ ﴾ حال «أي: عبدتم العِجْل وأنتم واضعون العِبادة في غير موضعها» أو اعتراض، أي: وأنتم قوم عادتكم الظّلم.

[النّكتة الثّالثة]

﴿ **والتّنبيه في قوله** ﴾ أي: كالتّنبيه في قول الشّاعر:

﴿ وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرءِ يَنْفَعُهُ[٤]   أَنْ سوفَ يأتي كُلّ ما قُدِرا ﴾

---

(١) آل عمران: ٣٦.

(٢) **قوله: والفرق دقيق أشار إليه صاحب «الكشّاف»**. قال ابن مالك في «التّسهيل وشرحه» ٢: ٣٧٥: وتمييز الاعتراضيّة من الحالية امتناع قيام المفرد مقامها، وجواز اقترانها بالفاء و«لن» وحرف تنفيس، وجواز كونها طلبيّة، والحاليّة تخالف الاعتراضيّة في جميع ذلك. ومن جملة الفارقات اللفظيّة ـ وإن لم يذكرها ابن مالك ـ جواز اقتران الاعتراضيّة بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت وقد سبق أنّه يمتنع في الحاليّة، مثاله قول أبي الطيّب:

يا حادِيَي عيرِها وأحسَبُنِيْ   أُوجَدُ ميتاً قُبَيْلَ أفقِدُها

قِفا قليلاً بها عليَّ فلا   أقلَّ من نظرةٍ أُزوِّدُها

هذه هي الفروق اللفظيّة بينهما وأمّا الفرق المعنويّ فهو ما أشار إليه صاحب «الكشّاف» من أنّ الحاليّة قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضيّة فإنّ لها تعلّقاً بما قبلها في الجملة لكن ليست بهذه المرتبة.

(٣) البقرة: ٥١.

(٤) **قوله: «وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرءِ يَنْفَعُهُ»**. البيت من السّريع على العروض الثّانية المخبولة مع ⇐

«أنْ» هي المخفّفة من المثقّلة، وضمير الشّأن محذوف[1] يعني أنّ المقدّر آتٍ البتّة وإن وقع فيه تأخير، وفي هذا تسلية وتسهيل للأمر.

وقوله «فعلم المرء ينفعه» جملة معترضة بين «اعلم» ومفعوليه، والفاء اعتراضيّة، وفيها شائبة من السّببيّة.

[الاعتراض بأكثر من جملة]

﴿ وممّا جاء ﴾ أي: ومن الاعتراض الّذي وقع **﴿ بين كلامين، وهو أكثر من جملة أيضاً ﴾** كما أنّ الواقع هو بينه أكثر من جملة **﴿ قوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ * نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾[2] ﴾** فقوله: **﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾** اعتراض بأكثر من جملة[3] بين

⇐ الضّرب المماثل والقائل غير معلوم. «أنْ» مخفّفة من الثّقيلة، وضمير الشّأن محذوف وهذا إنّما يورد للتسلية كما في قول أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ:

في أيّ يوميّ من الموت أفِرْ أيــوم لم يُـقْدَرَ أم يـومَ قُـدِرْ

والشّاهد فيه: الاعتراض بالتّنبيه وهو قوله: «فعلم المرء ينفعه» وهو جملةٌ معترضة بين «اعلم» ومعموليه، والفاء اعتراضيّة وفيها شائبة من السّببيّة.

(١) **قوله: «وضمير الشّأن محذوف»**. قال الرّومي: هذا على مذهب الجمهور، ويجوز أن يكون المحذوف ضمير مخاطب للمأمور بالعلم، أي: «أنّك سوف يأتيك كلّ ما قدّر» كما جوّزه سيبويه وجماعة في قوله ـ تعالى ـ: **﴿ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾** اهـ.

(٢) البقرة: ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٣) **قوله: «بأكثر من جملة»**. اعترض عليه بهاء الدّين السّبكيّ من شرّاح «التّلخيص» بأنّ المراد بقولنا: «أكثر من جملة واحدة» أن لا يكون إحدى الجملتين معمولةً لما في الأُخرى، وإلّا فهي في حكم جملة واحدة، وقوله: **﴿ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ ﴾** خبر «إنّ» وقوله: **﴿ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾** معطوف على الخبر، فلا يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين.

⇐

كلامين متّصلين معنىً، وأشار إلى اتّصالهما بقوله: ﴿ فإنّ قوله: «نساؤكم حرث لكم» بيان لقوله: «فأتوهنّ من حيث أمركم الله» ﴾ يعني: أنّ المَأْتِيَّ الّذي أمركم به هو مكان الحَرْث، لأنّ الغرض الأصلي في الإتيان طلب النّسل، لا قضاء الشَّهْوة، فلا تأتوهنّ إلّا من حيث يتأتّى[1] منه هذا الغرض.

[النّكتة فيه]

والنّكتة في هذا الاعتراض التّرغيب في ما أُمِرُوْا به والتّنفير عمّا نُهُوْا عنه.

[نكتة أخرى]

ومن نُكَتِ الاعتراض تخصيص أحد المذكورين بزيادة التّأكيد في أمر علّق بهما كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾[2].

فقوله: «أن اشكر لي» تفسير لـ«وصّينا»[3] وقوله: «حملته» اعتراض بينهما

⇐ قال الرّومي: ولك أن تقول: عطف الثّانية على خبر «إنّ» ليس بمتيقّنٍ، لجواز كونها خبر مبتدأ محذوف، والجملة عطف على الجملة الأُولى المستأنفة، فيحتمل أن يكون التّمثيل، وقع على هذا الوجه المحتمل، والآية مثال لا دليل.

(١) أي: يتيسّر.

(٢) لقمان: ١٤.

(٣) **قوله: تفسير لـ«وصّينا»**. قال الجرجانيّ: يعني أنّ قوله: «أن اشكر لي ولولديك» من حيث تعلّق الشّكر بالوالدين تفسير لقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ ﴾، وأمّا ذكر شكره ـ تعالى ـ في التّفسير ففيه تنبيه:

إمّا على أنّ شكر الوالدين شكر له ـ تعالى ـ لأنّ ما أنعما به عليه نعمة من عنده في الحقيقة.

⇐

إيجاباً للتوصية بالوالدة خصوصاً، وتذكيراً لحقّها العظيم مفرداً.

[وأخرى]

ومنها: المطابقة والاستعطاف كما في قول أبي الطّيّب:

وخُفُوقُ قلبٍ لو رأيتَ لهيبه[1] يــا جَـنَّتي لرأيتَ فـيه جـهنّما

⇐ وإمّا على أنّ شكرهما قرين لشكره ـ تعالى ـ وفي ذلك أيضاً زيادة حثٍّ على شكرهما.

وإمّا على أنّ تعظيم الرّبّ ـ سبحانه ـ بشكر إنعامه مقدّم على الشّفقة على غيره بمجازاة إحسانه، فإذا وصّى بمجازاة الغير، كان المعنى على التّوصية بأداء شكره ـ تعالى ـ أوّلاً وشكر الغير ثانياً اهـ.

(١) **قوله: «وخُفُوقُ قلبٍ لو رأيتَ لهيبه»**. البيت من الكامل على العروض الأُولى مع الضّرب المشابه، وهو ثالث أبياتٍ من قصيدة قالها المتنبّي في المكتب يمدح بها إنساناً يقال له أبو الفضل أراد أن يستكشفه عن مذهبه:

كُـفِّيْ أرانـي وَيْكِ لومَكِ ألْـوَما هـمٌّ أقـامَ عـلى فُـؤادٍ أنـجما
وخَيالُ جسـم لَـمْ يُـخَلِّ له الهَـوَى لَـحْماً فـيُنْحِلَه السَّـقَامُ ولا دَمَـا
وخـفوقُ قَـلبٍ لو رأيتَ لهـيبه يـا جـنّتي لظـننتِ فـيه جـهنّما
وإذا سَـحابةُ صـدِّ حُبِّ أبـرقَتْ تـركَتْ حـلاوةَ كُلِّ حُبٍّ عَـلْقَما
يـا وجـهَ داهـيةِ الّـذي لولاك مـا أكَلَ الضَّنَى جَسَدِي ورَضَّ الأعظُمَا
إن كـان أغـناها السّـلوَ فـإنّني أصبحتُ من كَبِدِي ومـنها مُـعْدِمَا
غُـصْنٌ عـلى نَـقَوِي فَـلاةٍ نـابِتٌ شـمس النّـهار تُـقِلُّ ليـلاً مُـظْلِما
لم تُـجْمَع الأضـدادُ فـي مـتشابهٍ إلّا لتـجعلني لغُـرْمي مـغنما
كصفات أوحدنا أبـي الفـضل الّـتي بـهرَتْ فأنـطق واصـفيه وأفـحما
يـعطيك مـبتدراً فـإن أعـجلتَه أعـطاكَ مـعتذراً كـمن قـد أجْـرَمَا
ويـرى التـعظّم أن يُـرَى مـتواضـعاً ويَرَى التّـواضـع أن يُـرَى مـتعظّما

وهي طويلة لا حاجة إلى تمامها.

فقوله: «يا جنّتي» اعتراض للمطابقة مع «جهنّم» والاستعطاف.

[وأُخرى]

ومنها: بيان السّبب لأمرٍ فيه غرابة، كما في قول الشّاعر:

فلا هَجْرُهُ يبدو، وفي اليأس راحةٌ[1] ولا وَصْلُه يصفو لنا فنُكارمه

فإنّ كون هَجْر الحبيب مطلوباً للمحبّ أمر غريب، فبيّن سببه بأنّ في اليأس راحة.

[الاعتراض بتفسير الزّمخشريّ]

﴿ **وقال قوم: قد يكون النّكتة فيه** ﴾ أي: في الاعتراض ﴿ **غير ما ذُكِر** ﴾ ممّا

---

(١) **قوله: «فلا هَجْرُهُ يبدو وفي اليأس راحةٌ»**. البيت آخر بيتٍ من قطعةٍ من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه.

والقائل ابن ميّادة أبو شرحبيل الرّمّاح بن أبرد بن ثوبان الذّبياني المتوفّى سنة ١٤٩هـ وميّادة اسم أُمّه وقد تقدّم هذا البيت في شواهد «المسند»، وابن ميّادة هو القائل:

يقولون حُجَّ البيتَ واجتنب الصِّبا وصَلِّ الضُّحَى والبَسْ طِوال القلانِسِ
وكيف يَحُجُّ البيتَ مَنْ في فؤاده لِحُبِّ الغواني البِيْضِ أكبرَ هاجسِ
أُحِبُّ الغواني الفاركاتِ بُعُولَها وإن كُنَّ لا يَمْنَعْنَ راحةَ لامسِ

وتمامه:

أَتُظْهِرُ ما في الصّدرِ أم أنتَ كاتِمُهْ وكتمانُهُ داءٌ لمَن هو كاتِمُه
وإضمارُهُ في الصّدر داءٌ وعلّة وإظهارُهُ شُنْعٌ لمن هو عامِلُه
وَفَى لكما يا ابنَيْ سليمانَ قاسِمٌ بِجَدِّ النُّهَى إذ يَقْسِمُ الخيرَ قاسِمُه
فبيتكما بيتٌ رفيعٌ بناؤُهُ مَتَى يَلْقَ شيئاً مُحْدَثاً فهو هادِمُه
لكم كَبْشُ صِدْقٍ شَذَّبَ الشَّوْلَ عنكم وكَسَّرَ قَرْنَي كُلِّ كَبْشٍ يُصَادِمُه
فلا صَرْمُهُ يبدو وفي اليَأْسِ راحةٌ ولا وصله يصفو لنا فنكارمه

والشّاهد واضح.

سوى دفع الإيْهام، بل يجوز أن يكون الاعتراض لدفع إيهام خلاف المقصود.

﴿ ثمّ جوّز بعضهم وقوعه ﴾ يعني: أنّ القائلين بأنّ النّكتة في الاعتراض قد يكون دفع الإيهام أيضاً افترقوا فِرْقتين:

١ ـ فجوّز فِرْقة منهم وقوع الاعتراض ﴿ آخر جملة لا يليها جملة متّصلة بها ﴾ بأن لا يليها جملة أصلاً، فيكون الاعتراض في آخر الكلام، أو يليها جملة غير متّصلة بها معنىً، وهذا صريح في مواضع من «الكشّاف».

فالاعتراض عند هؤلاء أن يؤتى في أثناء الكلام، أو في آخره، أو بين كلامين متّصلين، أو غير متّصلين، بجملة أو أكثر لا محلّ لها من الإعراب، لنكتةٍ، لأنّهم لم يخالفوا الأوّلين إلّا في جواز كون النّكتة دفع الإيهام، وجواز أن لا يليها جملة متّصلة بها، فيبقى اشتراط أن لا يكون لها محلّ من الإعراب بحاله ﴿ فيشمل الاعتراض ﴾ بهذا التّفسير ﴿ «التّذييل» ولبعض صُوَر «التّكميل» ﴾ وهو أن يؤتى بجملة لا محلّ لها من الإعراب كما في قول الحَمَاسيّ:

وما ماتَ منّا سيّدٌ في فِراشه[1] ... ولا طُلَّ مِنّا حيثُ كانَ قَتيلُ

---

(١) قوله: «وما ماتَ منّا سيّدٌ في فِراشه». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف والقائل السّموأل بن غريض بن عادياء اليهوديّ المضروب به المثل في الوفاء المتوفّى سنة ٦٤ قبل الهجرة، وهذا من أجمل القصائد وأجمعها للآداب، أوردها أبو علي القاليّ في «الأمالي» وهي:

إذا المرءُ لَمْ يَدنَسْ من اللُّؤْمِ عِرْضُهُ ... فكُلُّ رداءٍ يرتديه جَميْلُ
وإن هو لم يحمِلْ على النَّفْسِ ضَيْمَها ... فليس إلى حُسْنِ الثَّناءِ سَبِيلُ
تُعَيِّرُنا أنّا قليلٌ عديدُنا ... فقلتُ لها: إنّ الكِرامَ قليلُ
وما قلّ من كانت بقاياه مثلنا ... شباب تَسَامَى للعُلَى وكُهولُ
وما ضَرَّنا أنّا قليلٌ وجارُنا ... عزيزٌ وجار الأكثرين ذليلُ

⇐

فإنّ المِصْراع الثّاني **تكميل** لأنّه **لمّا وصف** قومه بشمول القتل إيّاهم **أوهم** أنّ ذلك لضعفهم، فأزال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم.

وكلامه هاهنا دالّ على أنّ الجملة في **التّذييل** يجب أن لا يكون لها محلّ من

⇐ لنا جَبَلٌ نحتلُّهُ مَنْ نُجِيْرُه ... مَنيعٌ يَرُدُّ الطَّرْفَ وهو كَلِيْلُ
رَسَا أصله تحت الثَّرَى وسَمَا به ... إلى النّجم فرعٌ لا يُنَالُ طويلُ
هو الأبلقُ الفرد الّذي شاع ذِكْرُهُ ... يَعِزُّ على مَنْ رامه ويَطُوْلُ
وإنّا لَقومٌ لا نرى القتلَ سُبَّةً ... إذا ما رأته عامِرٌ وسَلُوْلُ
يُقَرِّبُ حُبُّ الموت آجالَنا لَنا ... وتكرَهُهُ آجالُهُم فَتَطُوْلُ
وما مات منّا سيّدٌ حتفَ أنفه ... ولا طُلَّ منّا حيث كان قتيلُ
تَسِيلُ على حدّ الظُّبَات نفوسُنا ... وليسَتْ على غير الظُّبَاتِ تَسِيلُ
صَفَوْنا فلم نكدُرْ وأخْلَصَ سِرَّنَا ... إناثٌ أطابَتْ حَمْلَنا وفُحولُ
عَلَوْنا إلى خير الظُّهُور وحَطَّنا ... لوقتٍ إلى خيرِ البطونِ نُزولُ
فنحنُ كماء المُزْنِ ما في نِصابنا ... كَهامٌ ولا فينا يُعَدُّ بخيلُ
ونُنْكِرُ إن شئنا على النّاس قولهم ... ولا ينكرون القولَ حين نقولُ
إذا سيّد منّا خَلَا قام سيّدٌ ... قَؤُوْلٌ لما قال الكِرامُ فَعُوْلُ
وما أُخْمِدَتْ نارٌ لنا دون طارِقٍ ... ولا ذَمَّنا في النّازلين نزيلُ
وأيّامُنا مشهورة في عدوّنا ... لها غُرَرٌ معلومةٌ وحُجُوْلُ
وأسيافُنا في كلّ شَرْقٍ ومَغْرِبٍ ... بها من قِراع الدّارعين فُلولُ
مُعَوَّدةٌ أن لا تُسَلَّ نِصالُها ... فتُغْمَدَ حتّى يُسْتَبَاحَ قبيلُ
سَلِيْ ـ إن جهلتِ ـ النّاسَ عنّا وعنهم ... فليس سواءٌ عالِمٌ وجَهولُ
فإنّ بني الرّيّان قطبٌ لقومهم ... تدور رَحاهم حولهم وتَجولُ

وفيه المحاسن والآداب والشّواهد الكثيرة في مختلف العلوم الأدبيّة. وكان مضروباً به الأمثال في الوفاء، قال ابن الرّومي:

سعيت بمن أحياك من بعد ميتةٍ ... وأدّى وفاءً ما وفاه السّموأَلُ

الإعراب، وهذا ممّا لم يُشعر به تفسيره، لجواز أن تكون جملة ذات محلّ من الإعراب تعقّب بجملة أُخرى، مشتملة على معناها، معربة بإعرابها ـ بدلاً منها، أو تأكيداً ـ ويكون الغرض منها تأكيد الأُولى.

اللّهمّ إلّا أن يقال: إنّه اعتمد في هذا الاشتراط على الأمثلة.

والاعتراض بهذا التّفسير يباين التّتميم لأنّه إنّما يكون بفَضْلة والفَضْلة لابدّ لها من الإعراب.

٢ ـ ﴿ **وبعضهم** ﴾ أي: وجوّز الفِرْقة الثّانية من القائلين بأنّ النّكتة في **الاعتراض** قد يكون دفع الإيهام ﴿ **كونه** ﴾ أي: كون **الاعتراض** ﴿ **غير جملة** ﴾ فالاعتراض عندهم أن يؤتىٰ في أثناء الكلام، أو بين كلامين متّصلين معنىً، بجملة أو غيرها لنكتة مّا ﴿ **فيشمل** ﴾ الاعتراض بهذا التّفسير ﴿ **بعض صُوَر التّتميم و** ﴾ بعض صُوَر ﴿ **التّكميل، وهو ما يكون واقعاً في أثناء الكلام، أو بين كلامين متّصلين معنىً** ﴾ وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر.

وأمّا على ما ذكره في «الإيضاح» ـ حيث قال[1]: وفرقة تشترط في الاعتراض

---

(١) وهذا نصّه في «الإيضاح» ٣٣٤ ـ ٣٣٥: ومن النّاس من لا يقيّد فائدة الاعتراض بما ذكرناه ـ من التنزيه والتّعظيم والدّعاء والتّنبيه وغيرها ـ بل يجوّز أن تكون دفع توهم ـ ما يخالف المقصود، وهؤلاء فرقتان:

١ ـ فرقة: لا تشترط فيه أن يكون واقعاً في أثناء كلام، أو بين كلامين متّصلين معنىً، بل يجوّز أن يقع في آخر كلامٍ لا يليه كلامٌ، أو يليه كلامٌ غيرُ متّصلٍ به معنىً، وبهذا يشعر كلام الزّمخشري في مواضع من «الكشّاف».

فالاعتراض عند هؤلاء يشمل **التّذييل** ومن **التّكميل** ما لا محلّ له من الإعراب، جملةً كان أو أكثر من جملةٍ.

٢ ـ وفرقة تشترط فيه ذلك لكن لا تشترط أن يكون جملةً أو أكثر من جملةٍ.

⇐

أن يكون في أثناء الكلام، أو بين كلامين متّصلين معنىً، لكن لا تشترط أن تكون جملة أو أكثر من جملة، فحينئذٍ يشمل من **التّتميم** ما كان واقعاً في أحد الموقعين ـ أي: في أثناء كلام، أو بين كلامين متّصلين معنى ـ ومن **التّكميل** ما كان واقعاً في أحد الموقعين ولا محلّ له من الإعراب جملة كان، أو أقلّ من جملة، أو أكثر[1] ـ ففيه اختلاف ظاهر، لأنّه إمّا أن يشترط في الاعتراض عند هؤلاء أن لا يكون له محلّ من الإعراب، أو لا يشترط.

فإن اشترط ذلك لم يصحّ تجويز كونه غير جملة، لأنّ المفرد لابدّ في الكلام من الإعراب، ولم يشمل شيئاً من **التّتميم** أصلاً، لأنّه إنّما يكون بفضلة ولابدّ للفضلة من إعراب.

وإن لم يشترط فلا حاجة إلى قوله: «ولا محلّ له من الإعراب» لأنّه يشمل من **التّكميل** ما كان واقعاً في أحد الموقعين سواء كان له محلّ من الإعراب أو لا يكون. اللهمّ إلّا أن يقال: إنّ **الاعتراض** إذا كان جملة[2] يشترط عند هؤلاء أن لا يكون

⇐ فالاعتراض عند هؤلاء يشمل من **التّتميم** ما كان واقعاً في أحد الموقعين، ومن **التّكميل** ما كان واقعاً في أحدهما ولا محلّ له من الإعراب، جملةً كان أو أقلّ من جملةٍ أو أكثر. اهـ.

وقال في أوّل البحث في تعريف «الاعتراض» ٣٣١: وهو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متّصلين معنىً؛ بجملةٍ أو أكثر، لا محلّ لها من الإعراب لنكتة سوى ما ذُكِرَ في تعريف **التّكميل**. اهـ.

(١) الإيضاح: ٣٣٤.

(٢) **قوله: «إنّ الاعتراض إذا كان جملة»**. قال الجرجاني: يعني أنّا نختار الشّقّ الثّاني من التّرديد السّابق ونقول: لا يشترط في مطلق الاعتراض أن لا يكون له محلّ من الإعراب، فيصحّ حينئذٍ تجويز كونه غير جملةٍ، بل يشترط ذلك في كلّ اعتراضٍ يكون جملةٍ، فلذلك قال: ⇐

لها محلّ من الإعراب.

وأمّا قوله: «جملة كان أو أقلّ من جملة أو أكثر» فسهو؛ لأنّ ما هو أقلّ من جملة لابدّ من أن يكون له إعراب، ففي الجملة كلامه لا يخلو عن خَبْط.

[الطّريق التّاسع]

﴿ **وإمّا بغير ذلك** ﴾ أي: الإطناب يكون إمّا بالإيضاح بعد الإبهام، وإمّا بكذا وكذا، وإمّا بغير ذلك ﴿ **كقوله ـ تعالى ـ:** ﴿ **الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ** ﴾(١) **فإنّه لو اختصر لم يذكر «ويؤمنون به» لأنّ إيمانهم لا ينكره من يثبتهم** ﴾ فلا حاجة إلى الإخبار به لكونه معلوماً ﴿ **وحَسَّنَ ذكره** ﴾ أي: ذكر قوله: «ويؤمنون به» ﴿ **إظهار شرف الإيمان** ﴾ وأنّه ممّا يتحلّى به حَمَلَةُ العرش ومَنْ حوله ﴿ **ترغيباً فيه** ﴾ أي: في الإيمان.

وكون هذا الإطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتّأمّل فيها(٢).

⇐ «ولا محلّ له من الإعراب» فلا يكون ممّا لا حاجة إليه، فيندفع ذلك الاختلال، لكن يبقى ترديد ما لا محلّ له من الإعراب بين أن يكون جملة أو اقلّ منها مختلاً قطعاً؛ لأنّ ما لا يكون جملةً لابدّ أن يكون له محلّ من الإعراب.

فإن قلت: ربّما كان معرباً لفظاً، ولا يكون له محلّ من الإعراب؟

قلت: الّذي نُفِيَ من الاعتراض هو الإعراب مطلقاً، وإنّما عبّر عن ذلك بقولهم: «لا محلّ لها من الإعراب» بناء على أنّ الجملة من حيث هي جملة لا يكون لها إعراب إلّا محلاً والله أعلم.

(١) غافر: ٧.

(٢) راجع إلى «ما سبق» باعتبار المعنى، لاشتماله على مواضع كثيرة. قال بعض الأفاضل: أما أنّه ليس «الإيضاح بعد الإبهام» أو «ذكر الخاصّ بعد العامّ» أو «التّكرير» فظاهر، وأمّا أنّه ⇐

[أمثلة ينتقد بها الشّارحُ المصنّفَ]

ومن الأمثلة الّتي أوردها المصنّف في هذا المقام[1] قوله: «رأيتُهُ بعَيني»، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ** ﴾[2] ونحو ذلك.

وفيه نظر؛ لأنّ هذا داخل في **التّتميم** إذ قد أتى فيه بفضلةٍ لنكتةٍ هي التّأكيدُ والدّلالةُ على أنّ هذا قول يجري على ألسنتهم من غير أن يكون تَرْجَمَةً عن علم في القلب.

ومنها قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ** ﴾ بعد قوله: ﴿ **فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ** ﴾[3] لإزالة توهّم الإباحة، فإنّ الواو تجيء للإباحة في نحو: «جالِسِ الحَسَنَ وابنَ سيرينَ»، ألا ترى أنّه لو جالسهما جميعاً أو واحداً منهما كان ممتثلاً.

وفيه نظر؛ لأنّه حينئذٍ يكون من باب **التّكميل**، أعني: الإتيان بما يدفع خلاف المقصود.

⇐ ليس بـ«إيغال» على اشتراط كونه في آخر البيت فكذلك أيضاً، وأمّا على عدمه فلا يخلو عن تأمّلٍ، وأمّا عدم كونه **تذييلاً** فلكون الجملة هنا مما لها محلّ من الإعراب، وإن كان يمكن جعلها من باب تأكيد المفهوم فتأمّل جدّاً. وأمّا أنّه غير داخل في التّكميل فلعدم كون النّكتة دفع الإيهام، وأمّا عدم دخوله في التّتميم فلعدم اعتراضيّة على التّفسير الأوّل، وعلى الثّاني فلفرض الجملة هنا ممّا لها محلّ من الأعراب، وأمّا على الثّالث فلعدم التّوسّط وكون الواو عاطفة للجامع والمناسبة، مع اشتراط الاعتراض بكون واوه غير عاطفة ولا حاليّة.

(١) الإيضاح: ٣٣٥ـ٣٣٦.

(٢) آل عمران: ١٦٧.

(٣) البقرة: ١٩٦.

ومنها: قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (١) فإنّه لو اختصر لترك قوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ لأنّ مَساق الآية لتكذيب المنافقين في دعوى الإخلاص في الشّهادة، وفيه دفع توهّم أنّهم كاذبون في نفس الأمر.

وفيه نظر؛ لأنّه أيضاً من قبيل **التّكميل** أو من **الاعتراض** عند من يجوّز كون النّكتة فيه دفع الإيهام.

[الإيجاز والإطناب باعتبار آخر]

﴿**واعلم أنّه**﴾ كما يوصف الكلام **بالإيجاز والإطناب** باعتبار كونه ناقصاً عمّا يساوي أصل المراد أو زائداً عليه، فكذلك ﴿**قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقلّتها بالنّسبة إلى كلام آخر مساوٍ له**﴾ أي: لذلك الكلام ﴿**في أصل المعنى، كقوله**﴾ أي: قول أبي تَمّام:

﴿«**يَصِدّ**»﴾ أي: يُعْرِض ﴿**عن الدُّنيا إذا عَنَّ**﴾ أي: ظهر ﴿**سُؤْدَدٌ**(٢) *﴾ أي:

---

(١) المنافقون: ١.

(٢) **قوله: «يصدّ عن الدّنيا إذا عنّ سؤدد»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل والقائل أبو تمّام في قصيدة طويلة يمدح بها أبا الحسين محمّد بن الهيثم ابن شُبانة:

قِفُوا جَدِّدُوْا مِنْ عهدكم بالمعاهد ... وإنْ هي لم تَسْمَعْ لِنِشْدانِ ناشِدِ
لقد أطرقَ الرَّبْعُ المُحِيْلُ لفقدهم ... وبينهم إطْرَاقَ ثَكْلَان فاقِدِ

قال:

سأَوِي بهذا القلب من لَوْعَةِ الهَوَى ... إلى ثَغَبٍ من نطفة اليأْسِ بارِدِ
وأرْوَعَ لا يُلْقِي المَقَالِدَ لامرئٍ ... فكلُّ امرئٍ يُلْقِيْ له بالمَقَالِدِ

⇐

⇐ له كِبْرِياءُ المُشْتَرِي وسُعُودُه وسَوْرَةُ بَهْرامٍ وظَرْفُ عُطَارِدِ
أَغَرُّ يداه فُرْصَتَا كُلِّ طالِبٍ وجَدْواه وقفٌ في سبيل المَحَامِدِ
فَتىً لم يَقُمْ فرداً بيوم كريهةٍ ولا نائلٍ إلّا كَفَى كُلَّ قاعدِ
ولا اشتدّت الأيّامُ إلّا لأنّها أشَمُّ، شديدُ الوَطْءِ فوق الشّدائِدِ
بَلَوْنَاهُ فيها ماجداً ذا حفيظةٍ وما كان ريبُ الدَّهْرِ فيها بماجدِ
غدا قاصداً للحمدِ حتّى أصابه وكَمْ من مُصِيْبٍ قَصْدَه غيرُ قاصدِ
هُمُ حَسَدُوه لا مَلُومين مجدَه وما حاسِدٌ في المكرُمَاتِ بحاسِدِ
قَرانيَ اللَّهَى والوُدَّ حتّى كأنّما أفاد الغِنَى من نائلي وفوائِدِي
فأصبحَ يلقاني الزَّمَانُ مِنَ اَجْلِهِ بإعْظَامِ مولودٍ، ورَأْفَةِ والِدِ
يَصِدُّ عن الدُّنْيَا إذا عَنَّ سُؤْدَدٌ ولو برزَتْ في زيّ عَذْراءَ ناهِدِ
إذا المرءُ لم يَزْهَدْ وقد صُبِغَتْ له بعُصْفُرِها الدُّنْيَا فليس بزاهدِ
فواكَبِدي الحَرَّى، وواكَبِدَ النَّدَى لأيّامه لو كُنَّ غير بَوَائِدِ
وهيهاتَ ما ريب الزَّمَانِ بمُخْلِدٍ غَريْباً ولا ريبُ الزَّمَانِ بخالِدِ
محمّدُ يابنَ الهيثم بنِ شُبَانَةٍ أبي كُلِّ دَفَّاعٍ عن المَجْدِ ذائِدِ
هُمُ شغلوا يوميك بالبَأْسِ والنَّدَى وآتَوكَ زَنْداً في العُلَى غير خامِدِ

وهي طويلة لا حاجة إلى إيرادها.

«المعاهد»: المرابع، يستوقف صحبه للبكاء على الأطْلال بالرَّغْم من أنّها لا تصغي ولا تجيب. «أطرق الرّبع»: يقول: إنّ الرَّبْعَ استوحش لفقدهم فأطرق كأنّه ثاكل.

«ثَغَب»: الثَّغَبُ الغدير، والمراد أنّه سيبترد من الحبّ باحتساء ماء غدير بارد، ماء اليأس الّذي يُرِيْحُ.

«كبرياء المشتري»: يقول: الممدوح سيّد يخضع له الآخرون ولا يخضع لأيّ منهم. «المشتري»: كوكب العظماء والملوك، و«بهرام»: هوالمرّيخ وهوكوكب السّلطان، و«عُطَارِد» كوكب الكُتَّاب والأُدباء، والمراد: له كبر الملوك وبطش السّلطان، وظَرافة الأُدباء.

⇐

سِيادة، وتمامه: * ولو بَرَزَتْ في زِيٍّ عَذْراء ناهِد * «الزِّيّ» الهيئة، و«العذراء» البِكْرُ، و«النّاهد» المرأة الّتي نَهَدَ ثَدْيُها، أي: ارتفع ﴿وقوله﴾ أي: كقول الشّاعر الآخر:

﴿ولستُ بنظّارٍ إلى جانبِ الغِنىٰ[1]   إذا كانت العَلياءُ في جانب الفقر﴾

⇐ «يداه فرصتا كلّ طالب»: أي: يعطي كلّ طالب معروفٍ وأنّه لا يبذل إلّا في سبيل اكتساب المعالي.

«فتىً لم يقم فرداً»...: يقوم مقام غيره في العطاء والقتال.

«ولا اشتدّت الأيّام»... أي: إنّه يبذل ما يقيل به النّاس عثرات الدَّهر «بلوناه»... أي: إنّه خبره في الشّدائد الّتي أظهر بها الدّهرُ مَكْره وحيلته فحسن مخبره.

«غَدا قاصداً»: أي: كسب مجده بفعله لا بحظّه. «وما حاسد في المكرمات»... أي: الحسد على الخير والعلى شرف لا مذمّة.

«اللَّهى»: العطايا و«قراني» أي: استضافني، والمراد: أنّه أظهر لي الودّ بعد نوالي كأنّني أنا أعطيته وليس بعاطٍ.

«يلقاني الزّمان»: أي: الدّهر عَطَفَ عليّ وأجلّني بعد أن استظلّني بظلّ الممدوح.

«يصدّ عن الدّنيا»: أي: إنّه لا يحفل بلهوٍ ولا يشغل به عن الشّرف والمجد.

«العُصْفر»: الزّعفران وهي كناية عن الفتنة.

«فواكبدي الحَرَّى»: يتحسّر على انصرام أيّامه، إذ يزول معها الخير.

«ما ريب الزّمان»... كلّ شيء يزول. «محمّد يا ابنَ»... يمتدحه بأبنائه الّذين يدافعون عن مجدهم وسؤددهم. «هم شغلوا»... أي: لا شغل لهم إلّا العطاء والقتال وإنّهم أشعلوا له ناراً على أن لا تخبو جذوتها.

(١) **قوله: «ولستُ بنظّارٍ إلى جانبِ الغِنىٰ»**. البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب التامّ وقبله:

وإنّي لَصبّارٌ على ما ينوبني   وحسبك أنّ الله أثنى على الصَّبْرِ

⇐

⇐ ولستُ بنظّارٍ إلى جانب الغنى   إذا كانت العَلْيَاءُ في جانب الفَقْرِ

البيتان نسبهما الزّمخشريّ في الباب الثّامن والسّبعين من «ربيع الأبرار» إلى أبي سعد المخزوميّ. ورواه له أيضاً صاحب «الدّرّ الفريد» يخاطب به امرأته، وأوّل الأبيات برواية العبّاسيّ:

ثِقِيْ بجميل الصَّبْرِ منّي على الهُجْر   ولا تَثِقِيْ بالصَّبْرِ منّي على الهَجْرِ

ونسبهما صاحب «المعاهد» إلى المُعَذَّل بن غيلان أبي عبدالصّمد أحد الشّاعرين المشهورين وقال: روى ذلك عنه الأخفش عن المبرّد، ومحمّد بن خلف المَرزْبان عن الرّبعي.

وأراد بالغنى مسبّبه ـ أعني: الرّاحة ـ وبالفقر المحنة والمراد: أنّ السّيادة مع التّعب والمشقّة أحبُّ إليه من الرّاحة والدَّعَة بدونها.

أبو سعد المخزومي عيسى بن خالد بن الوليد ـ لعنه الله ـ من ولد الحارث بن هشام المخزومي وكان يهاجي شاعر أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ دعبل بن علي ـ رحمه الله ـ وكان وفاة أبي سعد ـ لعنه الله ـ سنة ٢٣٠هـ.

والأبيات في ديوانه هكذا:

ثقي بجميل الصَّبْرِ منّي على الدّهر   ولا تَثِقي بالصَّبْرِ منّي على الهَجْرِ
أصابت فؤادي بعد خمسين حجّةً   عيونُ الظِّباء العُفْر في البلد القَفْرِ
ولستُ بنظّارٍ إلى جانب الغِنَى   إذا كانت العلياء في جانب الفَقْرِ
ولكنّني مرّ العداوة واتِرٌ   كثير ذنوب الشّعر والأسل السّمر
رميتُ بها أركان قيس بن جحدر   فطَحْطَحْتُها قَذْفَ المجانيقِ بالصَّخْرِ
وما ظلم الغَوْثيّ بل أنا ظالم   وهل كان فرخ الماء يثبت للصَّقْرِ
ألا إنّما أبكي على الشّعر أنّني   أرى كلّ وطواطٍ يزاحم في الشّعر
ومن دونه بحر وليل يلفّه   فما ظنّه بالليل في لجّة البحر
إليكم إليكم عن لؤيّ بن غالب   فإنّ لؤيّاً لا تبيت على الوتر

⇐

أراد بـ«الغِنى» مسبّبه ـ أعني: الرّاحة ـ وبـ«الفقر» المحنة، يعني: أنّ السِّيادة مع التَّعَب والمشقّة أحبّ إليه من الرّاحة والدَّعَة بدونها، يَصِفُهُ بالميل إلى المَعالي.

فمِصْراع أبي تَمّام إيجاز بالنّسبة إلى هذا البيت، لمساواته له في أصل المعنى مع قلّة حروفه، والبيت إطناب بالنّسبة إليه.

ومثل هذا الإيجاز يجوز أن يكون إيجازاً بالتّفسير السّابق، وأن يكون مساواة، وأن يكون إطناباً، وكذا مثل هذا الإطناب.

﴿ ويَقْرُبُ منه ﴾ أي: من هذا القبيل **﴿ قوله ـ تعالى ـ: ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾[1] وقول الحَمَاسيّ:**

وَنُنْكِرُ إن شئنا على النّاس قولَهم[2] ولا يُنكرون القولَ حينَ نقولُ ﴾

⇐ دعوا الحيّة النّضناض لا تعرضوا لها فإنّ المنايا بين أنيابها الخضر

ونُسِبت إلى أبي جعفر محمّد بن حازم بن عمرو الباهليّ بالولاء المتوفّى سنة ٢١٥هـ باختلاف يسير وهو في البيت الثّالث وبعده هكذا:

ولستُ بميّالٍ إلى جانب الغِنى إذا كانت العلياء من جانب الفَقْرِ
وإنّي لصبّار على ما ينوبني وحسبك أنّ الله أثنى على الصَّبْرِ
ولكنّني مُرُّ العداوة واتِرٌ كثيرُ ذنوب الشّعر والأسل السُّمْرِ

وهو صاحب البيتين المشهورين:

لئن كنت محتاجاً إلى الحلم إنّني إلى الجهل في بعض الأحايين أحوج
ولي فرس للحلم، بالحلم ملجم ولي فرس بالجهل، للجهل مسرج

ونُسِبَت إلى أبي يعقوب إسحاق بن حسّان الخريميّ المتوفّى سنة ٢١٢هـ.

(١) الأنبياء: ٢٣.

(٢) قوله: «**وَنُنْكِرُ إن شئنا على النّاس قولَهم**». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف والقائل: السَّمَوْأل بن عادياء اليهوديّ في القصيدة المعروفة المتقدّمة، ⇐

⇐ وهو ابن غريض بن عادياء ـ كما ذكره محمّد بن سلام، والسكّري عن الطّوسيّ وأبي حبيب ـ وذكر أنّ النّاس يدرجون غريضاً في النّسب وينسبونه إلى عادياء جدّه. قيل: إنّ أمّه كانت من غسّان.

والسّموأل صاحب الحِصْن المعروف بـ«الأبلق» ـ بـ«تَيْماء» ـ. وكان هذا الحصن لجدّه عادياء واحتفر فيه بئراً عذبةً رويّةً، وكانت العرب تنزل به فيضيفها وتمتار من حصنه، ويقيم هناك سوقاً.

وبه يضرب المثل في الوفاء لأنّه رضي بقتل ابنه ولم يخن أمانته وذلك أنّ امرأ القيس بن حجر الكِنْديّ لمّا سار إلى الشّام يريد قيصر نزل على السّموأل بعد إيقاعه ببني كِنانة ـ على أنّهم بنو أسد ـ وكراهة من معه لفعله وتفرّقهم عنه حتّى بقي وحده وهرب، وطلبه المنذر بن ماء السّماء بجيوشه وخذلته حِمْيَر وتفرّقت عنه فلجأ إلى السَّمَوْأل بن عادياء وكان معه خمسة أدراع: الفَضْفاضة، والضّافية، والمحصنة، والخريق، وأُمّ الذّيول، وكانت لبني آكل المُرار يتوارثونها ملك عن ملك ومعه ابنته هند وابن عمّه يزيد بن الحارث بن معاوية بن الحارث وسِلاح ومال، وكان بقي ممّا كان معه رجل من بني فزارة يقال له الرّبيع قال لامرئ القيس: قُلْ في السّموأل شعراً تمدحه، فإنّ الشعر يعجبه، فقال فيه قصيدته التي مطلعها:

طرقتك هند بعد طول تجنّب وهناً ولم تك قبل ذلك تطرقُ

فقال له الفزاريّ: إنّ السّموأل يمنع منها وهو في حصن حصينٍ ومال كثير، فقدِم به على السّموأل وعرفه إيّاه وأنشده الشّعر، فعرف لهما حقّهما وضرب على هندٍ قبّةً وأنزل القوم في مجلس له، فأقاموا عنده ما شاء الله.

ثمّ إنّ امرأ القيس سأله أن يكتب له إلى الحارث بن أبي شمر الغَسّاني أن يوصله إلى قيصر، ففعل، واستصحب رجلاً يدلّه على الطّريق، وأودع ابنته وماله وأدراعه السّموأل ورحل إلى الشّام وخلف ابن عمّه مع ابنته هند.

ونزل الحارث بن ظالم في بعض غاراته بـ«الأبلق» ويقال: المنذر وجّهه في خيل ⇐

أي: نغيّر ما نريد تغييره من قول غيرنا، وأحد لا يَجْسُرُ على الاعتراض علينا، انقياداً لِهَوَانا، واقتداءً بِحَزْمِنَا، يصِفُ رِئاستهم ونَفَاذَ حكمهم، ورُجُوع النّاس في

⇐ وأمره بأخذ مال امرئ القيس من السّموأل، فلمّا نزل به تحصّن منه، وكان له ابن قد يفع وخرج إلى قَنَصٍ له، فلمّا رجع أخذه الحارث بن ظالم ثمّ قال للسّموأل: أتعرف هذا؟ قال: نعم هذا ابني، فقال: أفتسلّم ما قبلك أو أقتله؟ قال: شأنك به فلست أخفر ذمّتي ولا أسلّم مال جاري، فقتل الحارث الغلام وانصرف، فقال السّموأل في ذلك:

وفيتُ بأدرع الكِنْديّ إنّي ... إذا ما ذمّ أقوام وفيتُ
وأوْصى عادِيا يوماً بأنْ لا ... تُهَدِّمَ يا سموأَلُ ما بَنَيْتُ
بنى لي عاديا حِصْناً حصيناً ... وبئراً كلّما شِئْتُ اسْتقيتُ

وفي ذلك يقول الأعشى وكان قد استجار بشريح بن السّموأل من رجل كلبيّ قد هجاه، ثمّ ظفِر به فأَسَرَه وهو لا يعرِفه، فنزل بابن السّموأل فأحسن ضِيافته ومرّ بالأسرى فناداه الأعشى من جملة:

كُنْ كالسّموأل إذْ طاف الهمامُ به ... في عسكرٍ كسواد اللّيل جرّارِ
إذ سامه خُطّتي خَسْفٍ فقال له: ... قُلْ ما تشاء فإنّي سامعٌ حارِ
فقال: غَدْرٌ وثُكْلٌ أنت بينهما ... فاخترْ، وما فيهما حَظٌّ لِمُخْتَارِ
فشكَّ غير طويلٍ ثمّ قال له: ... أُقْتُلْ أسيرك إنّي مانع جارِ
وسوف يُعْقِبُنيه إن ظَفِرْتَ به ... رَبٌّ كريمٌ وبِيْضٌ ذاتُ أطهارِ
لا سِرُّهنّ لدينا ذاهب أبداً ... وحافظات إذا استُوْدِعْنَ أسرارِي
فاختار أدراعه كيلا يُسَبَّ بها ... ولم يكن وعدُهُ فيها بختّارِ

فجاء شريح إلى الكلبيّ فقال له: هَبْ لي هذا الأسير المضرور، فقال: هو لك، فأطلقه، وقال له: أَقِمْ عندي حتّى أُكرمك وأُجيزك، فقال له الأعشى: إنّ تمام صنيعك أن تعطيني ناقة سريعة فأعطاه فركبها ومضى من ساعته. وبلغ الكلبي أنّ الّذي وهبه لشريح هو الأعشى فأرسل إلى شريح: ابعث إليّ الأسير الّذي وهبته لك حتّى أحبوه وأعطيه، فقال: قد مضى، فأرسل الكلبي وراءه فلم يلحقه.

وقوله: «سامع حار» أي: «يا حارِثُ» فهو مناديً مرخّم.

المهمّات إلى رأيهم؛ فالآية إيجاز بالنّسبة إلى البيت.

وإنّما قال: «ويَقْرُبُ» لأنّ ما في الآية يشمل كلّ فعل، والبيت مختصّ بالقول، وإن كان يلزم منه عموم الأفعال أيضاً، والله أعلم.

تَمَّ «علمُ المعاني» بعون الله وحسن توفيقه، ونحمَدُهُ على جزيل نَوَاله، ونصلّي على النّبيّ وآله، ونسأله التّوفيق لإتمام القسمين الأخيرين بِمَنِّهِ وجُودِهِ.

﴿ الفنّ الثّاني : علم البيان[1] ﴾

[سبب تقديم البيان على البديع]

قدّمه على «البديع» لشدّة الاحتياج إليه؛ لكونه جُزْءاً من «علم البلاغة» ومحتاجاً إليه في تحصيل بلاغة الكلام[2] بخلاف «البديع»، فإنّه من التّوابع[3].

---

(١) قوله : «الفنّ الثّاني علم البيان». الألف واللّام فيه إمّا للعهد الذّكريّ، وإمّا للعهد الحضوريّ، كالألف واللّام في «الفنّ الأوّل» و«الفنّ الثّالث».

(٢) قوله : «ومحتاجاً إليه في تحصيل بلاغة الكلام». وذلك لأنّ الاحتراز عن التّعقيد المعنويّ مأخوذ في مفهومها، وهو لا يتيسّر لغير عَرَب العَرْبَاء إلّا بهذا العلم ـ كما قرّره الهنديّ ـ.
وقال التّفتازانيّ في آخر المقدّمة مِن هذا الكتاب: إنّه لم يبق لنا ممّا يرجع إليه البلاغة إلّا الاحتراز عن الخطأ في التّأدية، وتمييز السّالم عن التّعقيد من غيره، ليحترز عن التّعقيد المعنويّ ـ لِيَتِمَّ أمر البلاغة ـ فوضعوا لذلك علم المعاني والبيان وسمّوهما علم البلاغة.

(٣) قوله : «بخلاف البديع، فإنّه من التّوابع». ولذا لم يذكره عند تعداد علوم الأدب مَنْ قال:

صرف، ونحو، عَرُوْضٌ بعده لغةٌ ... ثمّ اشتقاقٌ، قريضُ الشّعر، إنشاءُ
كذا المعاني، البيانُ، الخَطُّ، قافيةٌ ... تاريخ هذا لعلم العُرْبِ إحصاءُ

* * *

[تعريف البيان]

﴿ وهو علم يعرف[١] **به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضـوح الدّلالة عليه ﴾** أراد بالعلم[٢] المَلَكَة الّتي يقتدر بها على إدراكات جزئيّة، أو نفس الأُصول

---

(١) **قوله: «وهو علم يعرف»**. قال الرّومي: أُورد على هذا التّعريف بأنّه يقتضي أن يتمكّن كُـلٌّ مَنْ عَرَفَ علم البيان من إيراد أيّ معنىً كان في طرقٍ مختلفةٍ ـ في وضوح الدّلالة ـ مع أنّه ممتنع فيما ليس له لازم بيّن بالمعنى الأخصّ، أو له لازم واحد فقط ؟

والجواب: أنّ منشأ هذا الإيراد أن يراد باللّازم: ما يمتنع انفكاكه تصوّراً ـ على ما هو اصطلاح المعقول ـ وسيتّضح أنّ المراد أعمّ من ذلك، ووجود ما ليس له لوازم بـالمعنى الأعمّ ممنوع.

(٢) **قوله: «أراد بالعلم»**. الاحتمالات ثلاثة:

الأوّل: أن يراد بالعلم الملكة الّتي تقدّم تعريفها في علم المعاني.

الثّاني: أن يراد به الأُصول والقواعد ـ كما هو مذهب بعضهم على ما قرّرناه في حاشية «شرح النّظام» عند تعريف التّصريف ـ وهذان الاحتمالان صحيحان لعدم احتياجهما إلى تقدير المتعلّق.

الثّالث: أن يراد به الإدراك، وهذا الاحتمال بـاطل هـاهنا ـ عـلى مـا قـرّره الشّـارح ـ لاحتياجه إلى تقدير المتعلّق بلا ضرورة داعية إلى التّقدير. والمراد بالمتعلّق ما يتعلّق به الإدراك ـ كما بيّنه الشّارح ـ أي: إدراك القواعد والاعتقاد بها، لأنّه إذا أُريد بالعلم الإدراك، فلابدّ من أن يتعلّق بشيءٍ، وهو غير موجود، فلابدّ من تقديره، ولا ضرورة تدعو إليه.

قال الرّومي: ثمّ إنّ خروج علم أرباب السّليقة ـ على تقدير حمل العلم على الأُصول والقواعد أو الإدراك المتعلّق بها ـ ظاهر؛ لأنّهم لا يعلمون القـواعـد مـفصّلةً، وإن كـانوا يعتبرون مقتضياتها في الموادّ بسليقتهم، وأمّا على تقدير حمله على الملكة، فلأنّ الملكة ـ على ما سبق من تصريح الشّارح ـ إنّما تحصل من إدراك القواعـد، ومـمارستها، إلّا أنّ خروج علم الله ـ تعالى ـ وعلم جبرئيل من التعريف ـ على تقدير حمل العلم على الإدراك

⇐

والقواعد المعلومة ـ على ما حقّقناه في تعريف «علم المعاني» ـ فليس التّقدير: «علم بالقواعد» أي: إدراكها[1] والاعتقاد بها ـ على ما توهّموا ـ.

[تفسير المعنى الواحد]

وأراد بالمعنى الواحد[2] ـ على ما ذكره القوم ـ ما يدلّ عليه الكلام الّذي

⇐ أو الأُصول ـ غير ظاهر.

قال الهنديّ: **العلم** حقيقةً هو الإدراك، وقد يطلق على متعلّقه وهو المعلوم ـ إمّا مجازاً مشهوراً، أو حقيقةً اصطلاحيّةً ـ وعلى ما هو تابع له في الحصول، وسيلة إليه في البقاء ـ وهو الملكة ـ كذلك.

والشّارح اختار حمله على المعنيين الأخيرين لعدم احتياجه إلى تقدير متعلّق.

وقال الجرجاني في حواشي شرح «المفتاح»: «النَّحو» يطلق على القواعد المخصوصة، وعلى إدراكها، وعلى الملكة التّابعة لإدراكها، وكذا لفظ «العلم» يطلق على المعلوم، وعلى إدراكه، وعلى ملكة استحضاره.

ثمّ المراد الإدراك الحاصل عن الدّلائل، أو المسائل المعلومة عن الأدلّة، أو الملكة الحاصلة عن التّصديقات بالمسائل المدلّلة، لما تقرّر أنّ علم المسائل بدون الدّلائل يسمّى تقليداً، لا علماً، فلا يرد علم الواجب وعلم جبريل على التّقديرين الأوّلين، ولا علم أرباب السّليقة على التّقدير الثّالث.

(١) **قوله: «أي إدراكها»**. على أن يكون المبادي التّصوّريّة داخلة في العلم، أو الاعتقاد بها على تقدير عدم دخولها.

(٢) **قوله: «وأراد بالمعنى الواحد»**. المعنى الواحد نوعان: المعنى الواحد الإفراديّ، والمعنى الواحد التّركيبيّ، والمراد هاهنا المعنى الواحد التّركيبيّ، لا المعنى الواحد الإفراديّ، قال الجرجاني في شرح «المفتاح»: يريد بالمعنى الواحد معنىً واحداً مركّباً روعي فيه مطابقة مقتضى الحال.

أمّا اعتبار التّركيب فلما عرفت من أنّه لم يجوّز كون الألفاظ المفردة مفيدةً للسّامع ⇐

روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال، واللّام فيه ـ أي: في المعنى الواحد ـ للاستغراق العرفي[١]، وأراد بالطّرق التّراكيب، وبالدِّلالة الدِّلالة العقليّة[٢]

⇐ معانيها الإفراديّة، حذراً من لزوم الدّور ـ كما هو المشهور ـ وأمّا اعتبار رعاية المطابقة فلما مرّ من أن «البيان» شعبة من «علم المعاني» لأنّه باحث على وجهٍ كلّيّ عن كيفيّة إفادة التّراكيب لخواصّها الّتي يبحث في «علم المعاني» عن إفادتها إيّاها اهـ.

وقال الرّومي في نقده: وفيه بحث، لأنّ لزوم الدّور على مدّعى السّكّاكيّ إنّما هو في إفادة المعاني الحقيقيّة الوضعيّة، والمراد بالمعنى هاهنا هو المجازيّ. وأيضاً إنّما هو في الموضوعات الشّخصيّة لا النّوعيّة، وإلّا فالمركّبات موضوعة نوعاً أيضاً.

(١) **قوله: «للاستغراق العرفي»**. الاستغراق ـ كما تقدّم ـ نوعان: حقيقيّ وعرفي، ولا يمكن الحمل على الحقيقيّ؛ لاستحالته فوجب المصير إلى العرفيّ وهو المقبول الموجّه من كلّ الاحتمالات ـ أي: الاستغراق الحقيقي، والعهد، والاستغراق العرفي ـ فإنّ الاستغراق الحقيقي هاهنا محال؛ إذ لا يتيسّر للمتكلّم إيراد جميع المعاني؛ لعدم إمكان الإحاطة بها لغير الله، ولا عهد أيضاً، فبقي الحمل على الاستغراق العرفيّ.

وقال الدّسوقي: أي: لا الاستغراق الحقيقيّ، لأنّ القوى البشريّة لا تقدِر على استحضار جميع المعاني؛ لأنّها لا تتناهي، ولا يصحّ جعلها للعهد، إذ لا عهد، ولا للجنس للزوم كون من له ملكة الاقتدار على معرفة إيراد معنىً واحدٍ في تراكيب مختلفةٍ في الوضوح عالماً بالبيان.

ولا يقال: جعلها للاستغراق العرفي يقتضي أنّ كلّ من عرف «علم البيان» يتمكّن من إيراد أيّ معنى أراده بطرق مختلفة في وضوح الدّلالة مع أنّه ممتنع فيما ليس له لازم بيّن أو له لازم واحد؟

لأنّا نقول: هذا لا يرد إلّا إذا أُريد باللّازم ما يمتنع انفكاكه كما هو مصطلح المناطقة، وسيأتي أنّ المراد أعمّ من ذلك، ووجود ما ليس له لازم بالمعنى الأعمّ ممنوع.

(٢) **قوله: «وبالدّلالة الدّلالة العقليّة»**. أي: العقليّة البيانيّة، وهي التّضمّن والالتزام، دون الوضعيّة وهي عندهم المطابقة، والعقليّة عندهم أخصّ منها عند المنطقيّين ـ كما سيأتي توضيحه إن شاء الله ـ.

ـ لما سيأتي[١] ـ والمعنى:

أنّ «علم البيان» مَلَكة، أو أُصول يقتدر بها على إيراد كلّ معنى واحد، يدخل في قصد المتكلّم وإرادته، بتراكيب يكون بعضها أوضح دلالةً عليه من بعض، **فلو عرف** من ليس له هذه المَلَكة إيراد معنى قولنا: «زيد جواد» في طرق مختلفة **لم يكن** عالماً بـ«علم البيان».

وتقييد المعنى بالواحد[٢] للدّلالة على أنّه لو أورد معاني متعدّدة بطرق بعضها أوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء.

وتقييد الاختلاف ـ بأن يكون في وضوح الدّلالة ـ للإشعار بأنّه لو أورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللّفظ والعبارة دون الوضوح والخَفاء ـ مثل أن يورده بألفاظٍ مترادفة[٣] مثلاً ـ لا يكون ذلك من «علم البيان».

[نقد ابن المظفَر]

ولا حاجة إلى أن يقال: «في وضوح الدّلالة وخَفائها»[٤] لأنّ كلّ واضح هو خفيّ بالنّسبة إلى ما هو أوضح منه.

---

(١) **قوله: «لما سيأتي»**. عند قول المصنّف: والإيراد المذكور لا يتأتّى بالوضعيّة إلخ....

(٢) **قوله: «وتقييد المعنى بالواحد»**. أي: جعل الواحد وصفاً للمعنى يدلّ على ما ذكره؛ لأنّ الأصل في الوصف أن يكون للتّخليص والاحتراز ـ كما ذكره ابن جنّي في «الخصائص» ـ.

(٣) **قوله: «بألفاظٍ مترادفة»**. مثل: الغضنفر، والأسد، واللّيث، والحارث، والدِّلهاث، والهِزَبْر، والقسورة، والحيدر، والضّيغم، والعَفَرْناة، والهيثم، والهِرْماس.

(٤) **قوله: ولا حاجة إلى أن يقال: «في وضوح الدّلالة وخَفائها»**. ردّ على الشّارح الخلخاليّ محمّد بن المظفّر، قال الرّومي: بل لا وجه له، لأنّ الخَفاء من حيث إنّه خَفاء لا يدخل تحت القصد والإرادة أوّلاً وبالذّات.

ومعنى اختلافها في الوضوح أنّ بعضها واضح الدّلالة، وبعضها أوضح، فلا حاجة إلى ذكر الخَفاء.

وبالتّفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج[1] مَلَكة الاقتدار على التّعبير عن معنى «الأسد» بعبارات مختلفة ـ كـ«الأسد» و«الغضنفر» و«اللّيث» و«الحارث» ـ.

على أنّ الاختلاف في الوضوح ممّا يأباه القوم في الدَّلالات الوضعيّة[2] ـ كما سيأتي ـ.

[نقد تعريف السّكّاكيّ]

ثمّ لا يخفى أنّ تعريف «علم البيان» بما ذكر هاهنا أولى من تعريفه بمعرفة إيراد المعنى الواحد[3] ـ كما في «المفتاح»[4] ـ.

[الدِّلالة تعريفها وتقسيمها]

﴿ **ودِلالة اللّفظ** ﴾ يعني **لمّا اشتمل** التّعريف على ذكرالدّلالة، ولم يكن كلّ دلالة

---

(١) وفي أقدم النّسخ وهي نسخة سنة ٨٤٩هـ: «خرج».

(٢) **قوله**: «**في الدَّلالات الوضعيّة**». أي: الوضعيّة البيانيّة وهي دلالات المطابقة.

(٣) **قوله**: «**أولى من تعريفه بمعرفة إيراد المعنى الواحد**». أي: تعريف الخطيب أولى من تعريف السّكّاكيّ؛ لأنّ البيان ليس نفس معرفة إيراد المعنى المذكور بل به يعرف إيراده، ووجه صحّة ذلك التّعريف أن يحمل على التجوّز بذكر المسبّب وهو المعرفة وإرادة السّبب وهو الأُصول والقواعد، أو الملكة المسبّبة من تلك الأُصول، وتعريف المصنّف خالٍ عن هذا التجوّز، فلذا حكم عليه بالأولويّة ـ كما نصّ عليه الرّوميّ ـ.

(٤) وهذا نصّه في مطلع القسم الثّالث من «المفتاح» ٢٤٩: وأمّا «علم البيان» فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة: بالزّيادة في وضوح الدّلالة عليه، وبالنقصان، ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه.

تحتمل الوضوح والخَفَاء **وجب** تقسيم الدّلالة(١) والتّنبيه على ما هو المقصود منها.

---

(١) **قوله: «وجب تقسيم الدّلالة»**. كلّ ما ذكره الشّارح هاهنا فإنّما أخذه عن القطب الرّازي في «شرح مطالع الأنوار، المسمّى بلوامع الأسرار» وهذا نصّه: الدّلالة وهي كون الشّيء بحالة يلزم من العلم به العلمُ بشيءٍ آخر، وذلك الشّيء إن كان لفظاً فالدّلالة لفظيّة، وإلّا فغير لفظيّة كدلالة الخطوط والعقود والإشارات والنُّصَب، وكدلالة الأثر على المؤثّر.

والدّلالة اللفظيّة منحصرة ـ بحكم الاستقراء ـ في ثلاثة أقسامٍ، والاستقراء كافٍ في مباحث الألفاظ:

الدّلالة الوضعيّة: كدلالة الإنسان على الحَيَوان النّاطق.

والطّبعيّة كدلالة «أح» على الوَجَع، فإنّ طبع اللّافظ يقتضي التّلفّظ بذلك اللّفظ عند عُرُوض المعنى له.

والعقليّة كدلالة اللّفظ المسموع من وراء الجِدار على وجود اللّافظ.

وربّما يقال في الحصر: دلالة اللّفظ إمّا أن يكون للوضع مدخل فيها أو لا، والأُولى الوضعيّة، والثّانية إمّا أن تكون بحسب مقتضى الطّبع وهي الطّبعيّة، أو لا وهي العقليّة.

ولمّا كانت الدّلالة الطّبعيّة والعقليّة غير منضبطة تختلف باختلاف الطّبائع والأفهام **اختصّ** النّظر بالدّلالة الوضعيّة، وعرّفها صاحب «الكشف» بأنّها فهم المعنى من اللّفظ عند إطلاقه بالنّسبة إلى مَنْ هو عالم بالوضع.

واحترز بالقيد الأخير عن الدّلالة الطبعيّة؛ إذ فهم المعنى في دلالة «أح» ـ مثلاً ـ ليس للعلم بالوضع؛ لانتفائه؛ بل لتأدّي الطّبع إليه عند التّلفّظ به.

وعن العقليّة، فإنّ دلالة اللّفظ المسموع من وراء الجِدار لا تتوقّف على العلم بالوضع؛ لاستواء العالم والجاهل فيه، ولتحقّقها سواء كان اللّفظ مهملاً أو مستعملاً.

وإنّما لم يقل: «بالنّسبة إلى مَن هو عالم بوضعه له» بل أطلق العلم بالوضع؛ لئلّا يخرج التّضمّن والالتزام عنه.

وقد أُورد على التّعريف شكّان:

أحدهما: أنّه مشتمل على الدّور؛ لأنّ العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى؛ ضرورة

⇐

والدّلالة هي كون الشّيء بحيث يلزم من العلم به العلمُ بشيء آخر، والأوّل الدّالّ والثّاني المدلول، والدّالّ إن كان لفظاً فالدّلالة لفظيّة، وإلّا فغير لفظيّة كدلالة

⇐ توقّف العلم بالنّسبة على تصوّر المنتسبين. فلو توقّف فهم المعنى عليه لزم الدّور.

وجوابه: أنّ فهم المعنى في الحال موقوف على العلم السّابق بالوضع، وهو لا يتوقّف على فهم المعنى في الحال.

وتقول أيضاً: العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى مطلقاً، لا على فهم المعنى من اللّفظ، وهو موقوف على العلم بالوضع فلا دور.

الثّاني: أنّ الفهم صفة السّامع، والدّلالة صفة اللّفظ، فلا يجوز تعريف إحداهما بالأخرى.

واستصعب بعضهم هذا الإشكال حتّى غيّر التّعريف إلى «كون اللّفظ بحيث لو أُطلق فهم معناه للعلم بوضعه».

والتّحقيق: أنّ هاهنا أُموراً أربعة: ١ ـ اللّفظ وهو نوع من الكيفيّات المسموعة، ٢ ـ والمعنى الّذي جعل اللّفظ بإزائه، ٣ ـ وإضافة عارضة بينهما هي الوضع، أي: جعل اللّفظ بإزاء المعنى على أنّ المخترع قال: إذا أُطلق هذا اللّفظ فافهَمُوْا هذا المعنى، ٤ ـ وإضافة ثانية بينهما عارضة لهما بعد عروض الإضافة الأُولى وهي الدّلالة، فإذا نسبت إلى اللّفظ قيل: إنّه دالّ على معنى كون اللّفظ بحيث يفهم منه المعنى العالِمُ بالوضع عند إطلاقه، وإذا نسبت إلى المعنى قيل: إنّه مدلول هذا اللّفظ بمعنى كون المعنى منفهماً عند إطلاقه، وكلا المعنيين لازم لهذه الإضافة، فأمكن تعريفها بأيّهما كان.

إذا تمهّد هذا فنقول: لا نسلّم أنّ الفهم المذكور في التّعريف صفة السّامع، وإنّما يكون كذلك لو كان إضافة «الفهم» بطريق الإسناد، وهو ممنوع بطريق التعلّق؛ فإنّ معناه كون المعنى منفهماً من اللّفظ، وهذا كما يقال: «أعجبني ضرب زيد». فإنْ كان «زيد» فاعلاً يكون معناه: «أعجبني كون زيد ضارباً» وإن كان مفعولاً يكون معناه: «أعجبني كون زيد مضروباً». فهاهنا «الفهم» مضاف إلى المفعول وهو «المعنى» فالتّركيب يفيد أنّ المراد كون المعنى منفهماً من اللّفظ، ولا شكّ أنّه ليس صفة للسّامع اهمختصراً.

الخـطوط، والعـقود، والنُّـصَب، والإشـارات، ودلالة الأثـر عـلى المـؤثّر[١] ـ كـ «الدُّخان» على «النّار» ـ.

فأضاف «الدّلالة» إلى «اللّفظ» احترازاً عن الدّلالة الغير اللّفظيّة.

وكان عليه أن يقيّدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازاً عن الدّلالة الطّبعيّة والعقليّة، لأنّ دلالة اللّفظ إمّا أن يكون للوضع مدخل فيها أو لا، **فالأُولى** هي الّتي سمّاها القوم وضعيّة وهي الّتي تنقسم إلى المطابقة والتّضمّن والالتزام، **والثّانية** إمّا أن تكون بحسب مقتضى الطّبع وهي الدّلالة الطّبعيّة كدلالة «أحّ»[٢] على الوَجَع فإنّ طبع اللّافظ يقتضي التّلفّظ بذلك عند عُرُوْض الوَجَع له، أو لا يكون وهي الدّلالة العقليّة الصِّرْفة كدلالة اللّفظ المسموع من وَرَاء الجدار على وجود اللّافظ.

والمقصود بالنّظر هاهنا هي الّتي يكون للوضع مَدْخَلٌ فيها[٣] لعدم انضباط الطّبعيّة والعقليّة؛ لاختلافهما باختلاف الطّبائع[٤] والأفهام.

---

(١) **قوله: «ودلالة الأثر على المؤثّر»**. قال الرّومي: اقتصاره في تمثيل الدّلالة الغير اللّفظيّة على نوعين من أمثلته إشارة إلى انحصارها في الوضعيّة والعقليّة ـ كما دلّ عليه كلام الفاضل المحشّي ـ الجرجاني ـ في حاشية «شرح المطالع».

والمختارُ ـ على ما صرّح به الأُستاذ المحقّق في «شرح المطالع» وغيره من المحقّقين ـ وجود الدّلالة الطّبعيّة في غير اللّفظيّة أيضاً؛ فإنّ أخذ المستمع لِلنَّغَمات الطّيّبة في الرّقص على وزانها يدلّ على تأثير تلك النّغمات في نفس ذلك المرتقص، وعلى أنّ طبعه يقتضي أن يتحرّك تلك الحركات ـ إذا تأثّر من طيب الأحوال وملاءمة الأصوات ـ وقس على ذلك عروض بعض الأوضاع لوجه المتألّم وحاجبيه عند شدّة ألمه اهـ.

(٢) وفي أقدم النّسخ: «أَخ» وهي كلمة عجميّة، والعربيّة بالحاء المهملة.

(٣) **قوله: «والمقصود بالنّظر هاهنا هي الّتي يكون للوضع مَدْخَل فيها»**. راجع حاشية اليزديّ على «التّهذيب» في باب الدّلالة، تراها واضحة العبارة، جليّة التّقسيم، رصينة التّقرير.

(٤) وفي الأقدم: «الطّباع».

والمصنّف ترك التّقييد[١] لوضوحه، وكون سوق كلامه في بيان التّقسيم مشعراً بذلك.

[تعريف للدّلالة نقله القطب الرّازيّ في «شرح المطالع» [عن صاحب «الكشف»]

ثمّ عرّفوا الدّلالة اللّفظيّة[٢] الوضعيّة بأنّها فهم المعنى من اللّفظ عند إطلاقه بالنّسبة إلى مَن هو عالم بالوضع.

واحترزوا بالقيد الأخير عن الطّبعيّة والعقليّةِ؛ لعدم توقّفهما على العلم بالوضع.

وأرادوا بالوضع وضع ذلك اللّفظ في الجملة، لا وضعه لذلك المعنى، لئلّا يخرج منه التّضمّن والالتزام.

[نقد وردَ عن «شرح المطالع»]

واعترض بأنّ «الدّلالة» صفة اللّفظ[٣] و«الفهم» إن كان بمعنى المصدر من

---

(١) **قوله: «والمصنّف ترك التّقييد»**. لوجهين: ١ ـ لوضوحه ٢ ـ ودلالة الكلام عليه.

(٢) **قوله: «ثمّ عرّفوا الدّلالة اللّفظيّة»**. هذا التّعريف نسبه قطب الدّين الرّازي في «شرح المطالع» إلى صاحب «الكشف» ـ أي: «كشف الأسرار من غوامض الأفكار» ـ في المنطق وهو القاضي أفضل الدّين محمّد بن نام آور بن عبدالملك الخُنْجيّ المتوفّى سنة ٦٤٩هـ وشرح كتاب «الكشف» الكاتبيّ القزوينيّ صاحب الشّمسيّة المتوفّى سنة ٦٧٥هـ.

(٣) **قوله: «واعترض بأنّ الدّلالة صفة اللّفظ»**. قال الجرجانيّ: تقرير الاعتراض على الوجه المشهور أنّ «الفهم» صفة السّامع، و«الدّلالة» صفة اللّفظ، فيتنافيان في الصّدق قطعاً، فلا يصحّ تعريف أحدهما بالآخر أصلاً.

وقد أجاب عنه بعض المحقّقين بأنّ الدّلالة إضافة ونسبة بين اللّفظ والمعنى تابعة لإضافة أُخرى هي الوضع، ثمّ إنّ هذه الإضافة العارضة لأجل الوضع ـ أعني: الدّلالة ـ إذا ⇐

المبنيّ للفاعل ـ أعني: الفاهميّة ـ فهو صفة السّامع، وإن كان من المبني للمفعول ـ أعني: المفهوميّة ـ فهو صفة المعنى، وأيّاً مّا كان فلا يصحّ حمله على «الدّلالة» وتفسيرها به.

فالأولى أن يقال: «الدّلالة كون اللّفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الإطلاق للعلم بوضعه».

وجوابه: أنّا لا نسلّم أنّه ليس صفة اللّفظ[1]؛ فإنّ معنى: «فهم السّامع المعنى من

⇐ قيست إلى اللّفظ كانت مبدأ وصفٍ له هو كونه بحيث يفهم منه المعنى للعالم بالوضع، وإذا قيست إلى المعنى كانت مبدأ وصفٍ آخر له هو كونه بحيث ينفهم منه المعنى، وكلا الوصفين لازم لتلك الإضافة، فكما جاز تعريفها باللّازم الّذي هو وصف اللفظ ـ أعني: كونه بحيث يفهم منه المعنى ـ جاز أيضاً باللّازم الّذي هو وصفُ المعنى ـ أعني: انفهامه منه ـ.

و«الفهم» المذكور في تعريف الدّلالة مضاف إلى المفعول، فهو مصدر من المبنيّ للمفعول ووصف للمعنى، فيكون تعريفاً للدّلالة بلازمها بالقياس إلى المعنى، كما أنّ قولهم: «هي كون اللّفظ بحيث يفهم منه المعنى» تعريف لها بلازمها بالقياس إلى اللّفظ. والشّارح ردّ هذا الجواب بأنّ المفهوميّة صفة للمعنى كما أنّ الفاهميّة صفة للسّامع، فإذا لم يجز تعريف الدّلالة بالفاهميّة لم يجز أيضاً بالمفهوميّة.

والحقّ أنّ الدّلالة إن كانت نسبةً قائمةً بمجموع اللّفظ والمعنى ـ كما دلّ عليه كلام هذا المحقّق ـ فالجواب هو ما ذكره كما لا يخفى. وإن كانت نسبةً قائمة باللّفظ متعلّقةً بالمعنى كـ«الأُبوّة» القائمة بالأب المتعلّقة بالابن ـ كما يدلّ عليه اشتقاق الدّالّ للّفظ وإسناد الدّلالة إليه ـ فالجواب هو التّأويل الّذي سنذكره نحن.

(١) **قوله: «وجوابه: أنّا لا نسلّم أنّه ليس صفة اللّفظ»**. قال الجرجاني: يريد أنّ «الفهم» وحده صفة للسّامع، و«الانفهام» وحده صفة للمعنى، لكن «فهم السّامع المعنى من اللّفظ» صفة للّفظ، وكذا «انفهام المعنى من اللّفظ» صفة له، فيصحّ تعريف «الدّلالة» بـ«الفهم» سواء كان مصدراً من المبنيّ للفاعل أو المفعول.

اللّفظ» أو «انفهام المعنى من اللّفظ»: هو كون اللّفظ بحيث يفهم منه المعنى.

غاية ما في الباب[1] أنّ «الدّلالة» مفردة يصِحّ أن يشتقّ منه صفة تحمل على

---

(١) **قوله: «غاية ما في الباب»**. جواب عمّا يقال: لو كان «الفهم» ـ على ما ذكرتموه ـ صفة للّفظ، وعبارةً عن الدّلالة لصحّ أن يشتقّ منه ما يحمل على اللّفظ، كما اشتقّ عن الدّلالة الدالّ المحمول عليه، وتقريره: أنّ «الفهم» وحده ليس صفةً للّفظ، حتّى يتصوّر منه اشتقاق كما في الدّلالة.

ونحن نقول: لا يخفى عليك أنّ «فهم السّامع» صفة قائمة به، لكنّها متعلّقة بالمعنى بغير واسطة وباللّفظ بتوسّط حرف الجرّ، كما يدلّ عليه قولك: «فهم السّامع المعنى من اللّفظ» فهناك ثلاثة أشياء:

١ ـ الفهم. ٢ ـ وتعلّقه بالمعنى. ٣ ـ وتعلّقه باللّفظ، فالأوّل صفة للسّامع، والأخيران صفتان للفهم. فإن أراد هذا المجيب: أنّ الفهم ـ المقيّد بالمفعولين، الموصوف بالتعلّقين ـ صفة للّفظ، فهو ظاهر البطلان، وإن أراد أنّ المجموع المركّب ـ من الفهم وتعلّقه ـ صفة له فكذلك، مع أنّ المستفاد من عبارة التّعريف هو الفهم المقيّد دون المركّب، فيكون حملاً للتّعريف على خلاف ما يتبادر منه.

وإن أراد أنّ تعلّق الفهم بالمعنى أو باللّفظ صفة للّفظ فباطل أيضاً، نعم يفهم من تعلّقه بالمعنى صفة له هي كونه مفهوماً، ومن تعلّقه باللفظ صفة له هي كونه مفهوماً منه المعنى، **فدعواه** أنّ معنى «فهم السّامع المعنى من اللفظ» أو «انفهام المعنى من اللّفظ» هو معنى «كون اللّفظ بحيث يفهم منه المعنى» **غيرُ صحيحةٍ**.

اللهمّ إلّا أن يؤوّل بأنّ القوم وإن عرّفوا «الدّلالة» بما ذكر لكنّهم يتسامحون في ذلك، إذ لم يقصِدوا به معناه الصّريح، بل ما يفهم منه ممّا هو صفة للّفظ ـ أعني: كونه بحيث يفهم منه المعنى ـ واعتمدوا في ذلك على ظهور أنّ الدّلالة صفة للّفظ، وأنّ «الفهم» ليس صفة له، فلابدّ أن يقصد بما ذكر في تعريفها معنىً هو صفة.

ثمّ إنّ دلالة «فهم المعنى من اللّفظ» على كونه بحيث يفهم منه المعنى دلالة واضحة لا تشتبه، فالمقصود من قولهم: «فهم المعنى» إلخ ... هو معنى كون اللّفظ بحيث يفهم منه

⇐

اللّفظ ـ كـ«الدالّ» ـ و«فهم المعنى من اللفظ» أو «انفهامه منه» مركّب لا يمكن اشتقاقها منه إلّا برابطة مثل أن يقال: «اللّفظ منفهم منه المعنى».

ألا ترى إلى صحّة قولنا: «اللّفظ متّصف بانفهام المعنى منه كما أنّه متّصف بالدّلالة» وهذا مثل قولهم: «العلم حصول صورة الشّيء في العقل»(١).

⇐ المعنى، فاستقام الكلام واتّضح المرام، وتبيّن أنّ قولك: «اللّفظ منفهم منه المعنى» ليس في الحقيقة وصفاً للّفظ بانفهام المعنى منه، فإنّ انفهام المعنى صفة سواء قيّد بكونه من اللّفظ أو لا، نعم انفهام المعنى منه يدلّ على كونه بحيث ينفهم منه المعنى، وهذه صفة للّفظ حقيقة على قياس وصف الشّيء بحال متعلّقه، فإنّ «قيام الأب» ليس صفة لـ«زيد» ـ مثلاً ـ بل يدلّ على ما هو صفة له، وهو كونه بحيث يكون أبوه قائماً اهكلام الجرجانيّ.

وقال الأُستاذ في تقرير هذا المقام من الكتاب: الجواب من وجهين:

الأوّل: أنّ الوصف على قسمين: ١ ـ الوصف بحال الموصوف نحو: «جاءني زيد العالم». ٢ ـ الوصف بحال متعلّقه نحو: جاءني رجل أحمر فرسه». والوصف هاهنا ـ أي: في «الدّلالة فهم المعنى» إلخ ـ من هذا القبيل، أي: من قبيل الوصف بحال متعلّق الموصوف.

والوجه الثّاني: أنّ معنى قولنا: «فهم السّامع المعنى من اللّفظ» على الأوّل ـ وهو أن يكون «الفهم» بمعنى الفاهميّة ووصفاً للسّامع ـ أو «انفهام المعنى من اللّفظ» على الثّاني ـ وهو أن يكون «الفهم» بمعنى المفهوميّة ووصفاً للمعنى ـ هو عين معنى قولكم: «كون اللّفظ بحيث يفهم منه المعنى» من دون تفاوتٍ.

(١) **قوله: «وهذا مثل قولهم: «العلم حصول صورة الشّيء في العقل»**. أي: تعريف «الدّلالة» بما ذكر ـ أي: فهم المعنى ـ وكون «الدّلالة» صفةً للّفظ و«الفهم» صفةً للسّامع أو المعنى ولكنّه بالأخرة صفةٌ للّفظ مثلُ قول أهل الميزان في تعريف العلم: «العلم حصول صورة الشّيء في العقل» حيث اعترض عليه بأنّ «العلم» من مقولة الإضافة وهو صفة للشّخص ⇐

إذا عرفت ذلك فنقول: دلالة اللّفظ الّتي يكون للوضع مدخل فيها **﴿إمّا على تمام ما وضع له[(١)]﴾** كدلالة «الإنسان» على «الحَيَوان النّاطق» **﴿أو على جزئه﴾** كدلالة «الإنسان» على «الحَيَوان» **﴿أو على خارج﴾** عنه كدلالة «الإنسان» على «الضّاحك».

[خلاف بين البيانيّين والمنطقيّين]

﴿ويسمّى الأُولى﴾ يعني: الدّلالة على تمام ما وضع له **﴿وضعيّة﴾** لأنّ الواضع إنّما وضع اللّفظ للدّلالة على تمام الموضوع له[(٢)]، فهي الدّلالة المنسوبة إلى الوضع **﴿ويسمّى كلّ من الأُخريين[(٣)]﴾** أي: الدّلالة على الجزء والخارج **﴿عقليّة﴾** لأنّ دلالته عليهما إنّما هي من جهة أنّ العقل[(٤)] يحكُمُ بأنّ حصول الكلّ في الذّهن يستلزم حصول الجزء فيه، وحصول الملزوم يستلزم حصول اللّازم، والمنطقيّون

⇐ و«الحصول» صفة للصّورة، فكيف يصحّ حمله عليه؟ والجواب: أنّ حصول صورة الشّيء في الذّهن بمجموعه صفة للعلم، ولو قيل: العلم من مقولة الكيف أو الانفعال فلا يرد على التّعريف إشكال.

قال الهنديّ في تقريره: أي: على تقدير كون التّعريف على ظاهره بأن يكون العلم إضافةً يرد عليه أنّ الحصول صفة الصّورة والعلم صفة العالم فلا يجوز تعريفه به؟

والجواب: أنّ الحصول وإن كان صفة الصّورة، لكن حصول الصّورة في العقل صفة العالم اهـ.

(١) **قوله: «على تمام ما وضع له»**. ذكر لفظ التّمام للاحتياط، ولحسن مقابلة الجُزء وإلّا فيكفي «على ما وضع له».

(٢) وفي الأقدم: «ما وضع له».

(٣) وفيه: «الأخيرتين».

(٤) **قوله: «من جهة أنّ العقل»**. أي: من جهة هي منشأ لحكم العقل، سواء تحقّق الحكم بالفعل أو لا ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

يُسَمُّوْنَ الثّلاثة وضعيّةً بمعنى أنّ للوضع مدخلاً فيها، ويخصّون العقليّة بما يقابل الوضعيّة والطبعيّة ـ كما ذكرنا ـ.

﴿ **وتُخصّ الأُولى**[1] **بالمطابقة** ﴾ لتطابق اللّفظ والمعنى ﴿ **والثّانية بالتضمّن** ﴾ لكون الجُزْء في ضمن المعنى الموضوع له ﴿ **والثّالثة بالالتزام** ﴾ لكون الخارج لازماً للموضوع له.

[نقد وجواب عن «شرح المطالع»]

فان قيل: إذا كان اللّفظ مشتركاً[2] بين الجزء والكلّ، وأُريد به الكلّ،

---

(١) **قوله: «وتُخصّ الأُولى»**. نقل عنه: أي: تُقَيَّد الأُولى بالمطابقة ـ أي: بالتّقييد الإضافيّ لا الوصفيّ اهـ. ويعلم منه أنّ لفظ «تخصّ» من «الخصوص» لا من «الاختصاص»، فإنّه حينئذٍ معناه: يختصّ الأُولى بالمطابقة ولا يطلق هذا الاسم على غيرها ـ كذا قرّره الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «فان قيل: إذاكان اللّفظ مشتركاً»**. هذا الكلام منقول عن قطب الدّين الرّازيّ في باب الدّلالة من «شرح المطالع» والمراد من المشترك هو المشترك اللّفظيّ الّذي له أوضاع متعدّدة بِقَدَرِ ما فيه من المعاني، فإن له إزاء كلّ معنىً وضعٌ على حِدَةٍ. وقالوا: أقلّ ما فيه من الأوضاع وضعان لا يتنازل عنه أبداً، بخلاف المعنويّ فإنّ له وضعاً واحداً لمعنى واحدٍ ولكن أفراده كثيرة. وأمّا نصّ القطب في شرح «المطالع» فهو هذا:

ثمّ الدّلالة الوضعيّة إمّا مطابقة أو تضمّن أو إلتزام، وتقييد المصنّف بالوضع لإخراج الطبعيّة والعقليّة، وباللّفظ لإخراج غير اللفظيّة. وبيان الحصر أنّ ما يدلّ عليه اللّفظ بطرق الوضع إمّا تمام المعنى الموضوع له أو جزؤه أو أمر خارج عنه، فإن كان تمام المعنى الموضوع له فهي **مطابقة** لتطابق اللّفظ والمعنى. وإن كان جزء المعنى الموضوع له فهي **تضمّن** لأنّه في ضمن المعنى الموضوع له. وإن كان أمراً خارجاً عنه فهي **التزام** لأنّه لازمه.

لكن يجب أن يُقيّد الكلّ بقولنا: «من حيث هي كذلك» لئلّا ينتقض حدود الدّلالات ⇐

⇐ بعضها ببعض ، فإنّ من الجائز أن يكون اللّفظ مشتركاً بين الكلّ والجزء كاشتراك «الإمكان» بين مفهوميه العامّ والخاص ، وأن يكون مشتركاً بين الملزوم واللّازم كاشتراك «الشّمس» بين الجِرْم والنّور.

فلو لم يقيّد حدّ دلالة المطابقة لانتقض بدلالة التّضمّن والالتزام ، أمّا انتقاضه بدلالة التّضمّن فلأنّه إذا أُطلق لفظ «الإمكان» وأُريد به الإمكان الخاصّ تكون دلالته على الإمكان العام بالتّضمّن لا بالمطابقة مع أنّه يصدق عليها أنّها دلالة اللّفظ على تمام ما وضع له ، وعند التّقييد لا انتقاض ؛ لأنّ تلك الدّلالة ـ وإن كانت على ما وضع له ـ لكنّها ليست من حيث هو ما وضع له ، بل من حيث هو جزؤه حتّى لو فرض أنّ لفظ «الإمكان» ما وضع أصلاً لمفهوم الإمكان العام كانت تلك الدّلالة متحقّقة.

وأمّا انتقاضه بالالتزام فلأنّه إذا أُطلق لفظ «الشّمس» وأُريد به الجِرْم كانت دلالته على النّور التزاميّة لا مطابقة ، مع أنّه موضوع له ، ولا انتقاض عند التّقييد ؛ لأنّ تلك الدّلالة ليست من حيث هو موضوع له بل من حيث هو لازمه.

وكذلك لو لم يقيّد حدّا دلالتَي التّضمّن والالتزام لانتقضا بدلالة المطابقة ، أمّا التّضمّن فلأنّه إذا أُريد من لفظ «الإمكان» الإمكان العام تكون دلالته عليه مطابقة مع أنّه جزء ما وضع له ، ولا انتقاض إذا قيّد ؛ لأنّها ليست من حيث هو جزؤه ، وأمّا الالتزام فلأنّه إذا أُريد من لفظ «الشّمس» النّور فالدّلالة مطابقة وهو لازم ما وضع له ، لكن ليست من حيث هو لازم.

هكذا وجّه الشّارحون هذا الموضع وفيه نظر : لأنّا لا نسلّم أنّ اللّفظ المشترك عند إرادة معنى الكلّ أو الملزوم لا يدلّ على الجزء أو اللّازم بالمطابقة ، غاية ما في الباب أنّه يدلّ عليه دلالتين من جهتين ولا امتناع في ذلك ، وكذلك في التّضمّن والالتزام.

لا يقال : دلالة اللّفظ على المعنى المطابقي إنّما تتحقّق إذا أُريد ذلك المعنى ؛ إذ اللّفظ لا يدلّ بحسب ذاته ، وإلّا لكان لكلّ لفظ حقّ من المعنى لا يجاوزه ، بل بالإرادة الجارية على قانون الوضع ، أولا ترى أنّ اللّفظ المشترك ما لم يوجد فيه قرينة لإرادة أحد معانيه لا يفهم ⇐

⇐ منه معنى.

لأنّا نقول: هَبْ أنّ دلالة اللّفظ ليست ذاتيّة، لكن ليس يلزم منه أن تكون تابعة للإرادة بل بحسب الوضع، فإنّا نعلم بالضّرورة أنّ من علم وضع لفظ لمعنىً، وكان صورة ذلك اللّفظ محفوظة له في الخَيَال، وصورة المعنى مرتسمة في البال، فكلّما تخيّل ذلك اللّفظ تعقّل معناه، سواء كان مراداً أو لا، وأمّا المشترك فلا شكّ أنّ العالم بوضعه لمعانيه يتعقّلها عند إطلاقه، نعم تعيين إرادة اللّافظ موقوف على القرينة، لكن بين إرادة المعنى ودلالة اللّفظ عليه بون بعيد.

وتوجيه الكلام في هذا المقام: أنّ للّفظ المشترك دلالة على الجزء بالمطابقة والتضمّن، وعلى اللّازم بالمطابقة والالتزام، فإذا اعتبر دلالته على الجزء بالتضمّن، أو على اللّازم بالالتزام يصدق عليها أنّها دلالة اللّفظ على تمام ما وضع له فينتقض حدّ المطابقة بها، ولو قيّد بـ«الحيثيّة» اندفع النّقضان، لأنّها ليست من حيث هو تمام الموضوع له، وكذلك إذا اعتبر دلالته على الجزء أو اللّازم بالمطابقة صدق عليها أنّها دلالة اللّفظ على جزء المعنى أو لازمه، لكنّها ليست من حيث هو كذلك.

لا يقال: المشتركان إنّما يدلّان على الجزء واللّازم بالمطابقة، لأنّ اللّفظ إذا دلّ بأقوى الدّلالتين لم يدلّ بأضعفهما.

لأنّا نقول: لا نسلّم ذلك، وإنّما يكون كذلك لو كانت الدّلالة الضّعيفة والقويّة من جهة واحدة، وهو ممنوع.

ويعتبر في الالتزام اللّزوم الذّهني بين المسمّى والأمر الخارجي وهو كونه بحيث يحصل في الذّهن متى حصل المسمّى فيه، إذ لولاه لم يفهم المعنى الخارجي من اللّفظ، لأنّ فهم المعنى بتوسّط الوضع إمّا بسبب أنّ اللّفظ موضوع له، أو بسبب انتقال الذّهن من المعنى الموضوع له إليه، وكلّ منهما منتفٍ على ذلك التّقدير، فلم يكن اللّفظ دالّاً عليه.

وفيه نظر؛ لانتقاضه بالتّضمّن، إذ المدلول التّضمّني لم يوضع اللّفظ له، ولا ينتقل الذّهن من المعنى الموضوع له إليه، بل الأمر بالعكس. فالأولى أن يقال: فهم المعنى عند ⇐

⇐ إطلاق اللّفظ إمّا بسبب وضع اللّفظ له، أو بسبب أنّه لازم للمعنى الموضوع له، وحينئذٍ يَتِمُّ الدّليل سالماً عن النّقض.

لا يقال: إنّا نفهم من اللّفظ شيئاً في بعض الأوقات دون بعض عقيب فهم المسمّى فدلالته على ذلك المعنى التزاميّة ولا لزوم ذهني، وأيضاً المعميّات دالّة على معانيها وليست من لوازم ذهنيّة، لأنّ فهمها منها بعد كلفة ومزيد تأمّل.

لأنّا نقول: الدّلالة مقولة بالاشتراك على معنيين: **الأوّل**: فهم المعنى من اللّفظ متى أُطلق. **الثّاني**: فهم المعنى منه إذا أُطلق، والاصطلاح على المعنى الأوّل، وإن اعتبر في بعض العلوم المعنى الثاني، فلا دلالة للّفظ إذا فهم المعنى منه بالقرينة، بل الدّالّ المجموع، والمعميّات إن لم ينتقل الذّهن بعد كمال تصوّرات مسمّيات ألفاظها إلى لوازمها فدلالتها عليها ممنوعة، وإلّا فلا نقض، ولا يشترط اللّزوم الخارجي، أي: تحقّق اللّازم في الخارج متى تحقّق المسمّى فيه، إذ لو كان شرطاً لما تحقّق دلالة الالتزام بدونه، واللّازم باطل، لأنّ العدم كالعمى يدلّ على الملكة كالبصر بالالتزام، مع عدم اللّزوم الخارجي بينهما.

* * *

قال: دلالة اللّفظ المركّب داخلة فيه. أقول: هذا جواب عن سؤال عسى أن يورد على حصر الدّلالة الوضعيّة في الثّلاث. وتقريره: أنّ دلالة اللّفظ المركّب خارجة عنها لأنّها ليست مطابقة، إذ الواضع لم يضعه لمعناه ولا تضمّناً لأنّ معناه ليس جزءاً للمعنى الموضوع له، ولا التزاماً إذ ليس معناه خارجاً عن المعنى الموضوع له. وبالجملة لمّا لم يكن الوضع متحقّقاً فيه انتفت الدّلالات كلّها، ضرورة أنّها تابعة للوضع.

فإن قلت: المركّب لا يخلو: إمّا أن يكون موضوعاً لمعنى أو لا يكون، وأيّاً ما كان لا يتّجه السؤال: أمّا إذا كان موضوعاً فظاهر، وأمّا إذا لم يكن فلأنّ دلالته لم تكن وضعيّة، والكلام فيها.

فنقول: الدّلالة الوضعيّة ليست هي عبارة عن دلالة اللّفظ على المعنى الموضوع له، ⇐

⇐ وإلّا لما كان دلالة التّضمّن والالتزام وضعيّة، بل ما يكون للوضع مدخل فيها ـ على ما فسّرها القوم به ـ فيكون دلالة المركّب وضعيّة ضرورة أنّ لأوضاع مفرداته دخلاً في دلالته، نعم لو قيل: ما يكون لوضع اللّفظ دخل فيه لاندفع السّؤال.

وجوابه: أنّ دلالة اللّفظ المركّب داخلة فيه، أي: فيما دلّ على المعنى بالمطابقة، وذلك لأنّ المعنيّ من الوضع في تعريف دلالة المطابقة ليس وضع عين اللّفظ لعين المعنى فقط، بل أحد الأمرين إمّا وضع عينه لعينه، أو وضع أجزائه لأجزائه بحيث تطابق أجزاء اللّفظ أجزاء المعنى، والثّاني متحقّق في دلالة المركّب، فلا تكون خارجة عن الدّلالات.

واعترض عليه: بأنّ دلالة المركّب ليس يلزم أن تكون مطابقة، لأنّ دلالته على المعنى تابعة لدلالة أجزائه على أجزاء المعنى، وهي قد تكون بالمطابقة أو بالتضمّن أو بالالتزام.

وهذا الاعتراض ليس بوارد: أمّا أوّلاً فلأنّه لا يدفع المنع. وأمّا ثانياً فلأنّ السّائل ربّما وجّه سؤاله بالنّسبة إلى معاني الأجزاء المطابقيّة، فتكون دلالة المركّب عليها مطابقة، ولو أورده بالقياس إلى معنىً من المعاني أمكن تطبيق الجواب عليه بأن يقال: دلالة المركّب داخلة فيه، أي: فيما ذكرنا من الدّلالات الثّلاث، وانتفاء الوضع ممنوع.

والتّفصيل هناك أنّ دلالة المركّب إمّا على مدلول مفرديه أو على مدلول أحد المفردين، أو على ما لا يكون هذا ولا ذاك كاللّازم للمجموع من حيث هو مجموع، أمّا دلالته على مدلول مفرديه فلا يخلو: إمّا أن تكون على مدلولي مفرديه، أو على مدلول واحد لمفرديه، والثّاني تكون دلالته على ذلك المدلول إمّا بالتّضمّن أو بالالتزام، لأنّ ذلك المدلول إن لم يكن خارجاً عن أحدهما تكون دلالته عليه بالتّضمّن، سواء كان مدلولاً تضمّنياً لهما أو مطابقياً لأحدهما وتضمّنياً أو التزامياً للآخر، أو تضمّنياً لأحدهما والتزامياً للآخر، وإن كان خارجاً عنهما تكون دلالته عليه بالالتزام.

والأوّل ينحصر في ستّة أقسام: لأنّ دلالتي المفردين على مدلوليهما إمّا بالمطابقة، أو بالتّضمّن، أو بالالتزام، أو دلالة أحدهما بالمطابقة والآخر بالتّضمّن، أو دلالة أحدهما بالمطابقة والآخر بالالتزام، أو دلالة أحدهما بالتّضمّن والآخر بالالتزام:

⇐

⇐ **فالأوّل**: أن يكون كلّ واحد من اللّفظين دالاًّ على معناه بالمطابقة، فيكون المجموع كذلك.

الثّاني: أن يكون كلّ منهما دالاًّ على معناه بالتّضمّن، فيكون دلالة المركّب كذلك، كما إذا فهمنا من قولنا: «الإنسان حَيَوان ناطق حسّاس».

الثّالث: أن يدلّ كلّ منهما على معناه بالالتزام، والمجموع كذلك، كما إذا فهمنا من المثال: قابل صنعة الكتابة مشّاء.

الرّابع: أن يكون أحدهما دالاًّ بالمطابقة والآخر بالتّضمّن، فيكون المجموع دالاًّ بالتّضمّن، كما إذا فهمنا منه أنّ الإنسان حسّاس، لأنّ مجموع الجزء وجزء الجزء جزء الكلّ.

الخامس: أن يدلّ أحدهما بالمطابقة والآخر بالالتزام، فالمجموع يدلّ بالالتزام، لأنّ مجموع الجزء والخارج خارج، كما إذا فهمنا منه أنّ الإنسان مشّاء، أو قابل صنعة الكتابة حيوان.

السّادس: أن يكون أحدهما دالاًّ بالتّضمّن والآخر بالالتزام، فالمجموع دالّ بالالتزام ضرورة أنّ جزء الجزء مع الخارج خارج، كما إذا فهمنا منه أنّ الناطق مشّاء، أو قابل صنعة الكتابة حسّاس.

وأمّا دلالة المركّب على أحد مدلولي مفرديه فهي تكون بالتّضمّن إن كانت دلالة المفرد بالمطابقة، أو بالتّضمّن، أو بالالتزام إن كانت كذلك.

وأمّا دلالة المركّب على مدلول لا يكون مدلول مفرد من مفرداته فلا يكون إلّا بالالتزام، لأنّ مدلوله المطابقي إنّما يكون مدلولات مفرداته المطابقيّة، ومدلوله التّضمّنيّ إنّما هو جزء من مدلولات مفرداته، فالأقسام تنحصر في خمسة عشر ودلالة المركّب في جميع هذه الأقسام لا تخلو عن الدّلالات الثّلاث.

فإن قيل: لا تحقّق للأمرين في المركّب، أمّا وضع عين اللّفظ بإزاء عين المعنى فظاهر، وأمّا وضع أجزائه لأجزاء المعنى فلأنّ من أجزاء اللّفظ الجزء الصّوري، أعني: الهيئة ⇐

⇐ التّركيبيّة، وهي ليست موضوعة لمعنىً، فإنّها لو كانت موضوعة لمعنىً لما كان التّركيب بمجرّد إرادة المركّب، بل توقّف كلّ تركيب على معرفة وضعه، وليس كذلك.

أجاب: بأنّ اللّفظ المركّب كما أنّه مشتمل على أجزاء ماديّة، كلفظي الإنسان والكاتب في قولنا: «الإنسان كاتب» وجزء صوريّ وهو الهيئة الحاصلة من تأليف أحدهما بالآخر، كذلك معناه مشتمل على أجزاء ماديّة كمعنى الإنسان ومعنى الكاتب، وجزء صوريّ وهو نسبة أحدهما إلى الآخر، وكما أنّ الأجزاء الماديّة اللّفظيّة موضوعة بإزاء الأجزاء الماديّة المعنويّة كذلك الهيئة التّركيبيّة اللّفظيّة موضوعة بأزاء الهيئة التركيبيّة المعنويّة، غاية ما في الباب أنّها ليست موضوعة بالشّخص لكنّها موضوعة بالنّوع، ولذلك تختلف هيئات التّراكيب بحسب اختلاف اللّغات، وإلى هذا السّؤال والجواب أشار بقوله: «ودلالة هيئة التّركيبات بالوضع أيضاً ...».

وهناك نظر؛ فإنّ أحد الأمرين لازم: وهو إمّا عدم انحصار الدّلالة في الثّلاث، أو انحصارها في المطابقة؛ لأنّه إن أُريد بـ«الوضع» الشّخصي يلزم الأمر الأوّل؛ لعدم وضع المركّب بالشّخص، ولو أُريد به الوضع النّوعي يلزم الأمر الثّاني، لأنّ المدلول التّضمّنيّ والالتزاميّ مجازيّ، واللّفظ موضوع بإزاء المعنى المجازي وضعاً نوعيّاً ـ على ما تسمعه من أئمّة الأُصول ـ.

والحقّ في الجواب أن يقال: لا نسلّم أنّ الهيئة التّركيبيّة جزء من اللّفظ، وإنّما تكون جزءاً لو كان لفظاً، سلّمناه لكن لا نسلّم أنّه جزء معتبر في التّركيب، فإنّ المعتبر ما يكون له ترتّب في السّمع ـ على ما سيجيء ـ اهـ.

* * *

والحاصل أنّه إن قيل: إنّ كلّ واحدٍ من تلك التّعريفات الثّلاث يبطل طرده بالآخر لدخول بعض أفراد كلّ واحدٍ منها في الفرد الآخر.

مثلاً، إذا كان اللّفظ مشتركاً لفظيّاً بين الجزء والكلّ مثل «الشّمس» الموضوع لمجموع الجِرْم والضَّوْء، وللجِرْم الّذي هو أحد الجزئين، وللضَّوْء الّذي هو أحد الجزءين أيضاً ـ
⇐

⇐ كما قرّره الدّسوقي ـ وأُريد بـذلك اللّـفظ المشـترك الكـلّ ـ أي: الجِـرْم والضَّـوْء ـ بالمطابقة، واعتبر دلالة ذلك اللّفظ المشترك على الجزء ـ أي: الجِـرْم وحـده أو الضَّـوْء وحده ـ بالتّضمّن صدق على الدّلالة على الجزء حينئذٍ أنّها دلالة اللّفظ على تمام ما وضع له وإن كان ذلك الصّدق بالنّظر لوضع آخر ـ وهو الوضع لكلّ واحدٍ من الجزءين مستقلاً ـ مع أنّها ليست بمطابقة بل تضمّن، وإذا صدق عليها أنّها دلالة اللّفظ على تمام ما وضع له صار تعريف المطابقة منتقضاً طرداً ـ أي: منعاً ـ لدخول فردٍ من أفراد التّضمّن فيه.

وإذا أُريد باللّفظ المشترك الجزء ـ أي: الجِرْم وحده أو الضَّوْء وحده ـ بالمطابقة، لأنّه بالوضع الآخر ـ أعني: الوضع لكلّ واحدٍ من الجزءين ـ موضوع له، صدق عـلى الدّلالة على أحد الجزءين أنّها دلالة اللّفظ على جزء المعنى الموضوع له، وإن كان ذلك الصّدق بالنّظر لوضع آخر ـ وهو الوضع لمجموع الجِرْم والضّوء معاً ـ مع أنّها ليست بمطابقة بل تضمّن، وإذا صدق عليها أنّها دلالة اللّفظ على جزء المعنى المـوضوع له صـار تـعريف التّضمّن منتقضاً طرداً ـ أي: منعاً ـ لدخول فردٍ من أفراد المطابقة فيه.

وكذا اللّفظ المشترك بين الملزوم واللّازم مثل «الشّمس» بناءً على أنّه موضوع للجِرْم فقط والضّوء لازم له، وموضوع للضّوء فقط بوضع آخر. وإذا أُريد باللّفظ المشترك ـ بين الملزوم واللّازم ـ الملزوم ـ أي: الجرم ـ واعـتبر دلالة ذلك المشـترك عـلى اللّازم ـ أي: الضّوء ـ بالالتزام صدق على الدّلالة بالالتزام أنّها دلالة على تمام ما وضع له وإن كان ذلك الصّدق بالنّظر إلى وضع آخر ـ وهو الوضع للجِرْم فقط ـ مع أنّـها التـزام لا مـطابقة، وإذا صدق أنّها دلالة على تمام ما وضع له صار تـعريف الالتـزام مـنتقضاً طـرداً ـ أي: مـنعاً ـ لدخول فرد من أفراد المطابقة فيه.

وإذا أُريد بذلك اللّفظ المشترك اللّازم ـ أي: الضّوء، مثلاً، بالمطابقة ـ وذلك من حيث إنّ الضّوء موضوعه بوضع آخر ـ وهو الوضع للضّوء فقط ـ صدق على الدّلالة على اللّازم أنّها دلالة على الخارج اللّازم مع أنّها مطابقة لا التزام، وإذا صدق عليها أنّـها التـزام صـار تعريف المطابقة أيضاً منتقضاً طرداً ـ أي: منعاً ـ لدخول فردٍ من أفراد الالتزام فيه، وهذا ⇐

واعتبر[١] دلالته على الجزء بالتّضمّن يصدق عليها أنّها دلالة اللّفظ على ما وضع له، مع أنّها ليست بمطابقة بل تضمّن، وإذا أُريد به الجزء، لأنّـه مـوضوع[٢] له، يصدق عليها أنّها دلالة اللّفظ على جزء المعنى الموضوع له، مع أنّها ليست بتضمّن بل مطابقة.

وكذا اللّفظ المشترك بين الملزوم واللّازم ـ إذا أُريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللّازم بالالتزام ـ يصدق عليها أنّها دلالة اللّفظ على تمام ما وضع له مع أنّها التزام لا مطابقة، وإذا أُريد به اللّازم ـ من حيث إنّه موضوعه ـ يصدق عليها أنّها دلالة على الخارج اللّازم مع أنّها مطابقة لا التزام، وحينئذٍ ينتقض تعريف الدّلالات بعضها ببعض.

فالجواب[٣] أنّه لَمْ يَقْصِد تعريف الدّلالات حتّى يبالغ في رعاية القيود، وإنّما

⇐ معنى انتقاض الدّلالات بعضها ببعض ولكن صور الانتقاض ستّ وقد ذكر هاهنا أربع منها وبقيت اثنتان: وهما انتقاض كلّ من التضمّن والالتزام بالآخر، ولم يتعرّض لهما الشّارح لعدم عثوره على مثالهما ويمكن تصوّره فيما إذا كان اللّفظ موضوعاً لكلّ واحدٍ من الملزوم واللّازم والمجموع معاً.

(١) **قوله: «أُريد به الكلّ واعتبر»**. إنّما اعتبر إرادة الكلّ واعتبر دلالته على الجزء بالتّضمّن ليظهر نفي كونها مطابقة وثبوت كونها تضمّناً، فإنّه حين عدم إرادة الكلّ وعدم اعتبار دلالته على الجزء بالتضمّن يصدق على دلالته على الجزء أنّها تضمّن ومطابقة معاً بجهتين ـ كذا قرّره الهندي ـ.

(٢) وفي الأقدم: موضوعه.

(٣) **قوله: «فالجواب»**. قال الهنديّ: هذا الجواب يدلّ على أنّه يجوز ترك بعض القيود في التّقسيمِ المشعرِ بالتّعريف اعتماداً على الوضوح والشّهرة، ولا يجوز في التّعريف، بل ⇐

قصد التّقسيم على وجهٍ يُشعر بالتّعريف، فلا بأس أن يترك بعض القيود ـ اعتماداً على وضوحه وشهرته فيما بين القوم ـ وهو أنّ **المطابقة** دلالة اللّفظ على تمام الموضوع له من حيث إنّه تمام الموضوع له، **والتضمّن** دلالته على جزء الموضوع له من حيث إنّه جزؤه، **والالتزام** دلالته على الخارج اللّازم من حيث إنّه خارج لازم.

⇐ لابدّ فيه من المبالغة في رعاية القيود، وذكر في **المختصر**: أنّ قيد الحيثيّة مأخوذ في تعريف الأُمور الّتي تختلف باعتبار الإضافات، وكثيراً مّا يترك هذا القيد اعتماداً على شهرته وانسباق الذّهن إليه، فلعلّ ما ذكره هاهنا بالنّظر إلى مطلق القيد، وما ذكره في **المختصر** بالنّظر إلى خصوص قيد الحيثيّة فلا تخالف بينهما.

وخلاصة الجواب: أنّ قيد الحيثيّة معتبر، والتّرك في اللّفظ لكون المقصود بالذّات التّقسيم دون التّعريف.

فما أُورد عليه ـ من أنّه حينئذٍ لا يحصل تعيين الدّلالة المعتبرة عندهم في التّعريف ويختلّ التّقسيم، لأنّه ضمّ القيود المتخالفة، وإذا لم تراع تلك القيود على ما ينبغي يختلّ ـ **وَهَمٌ**.

وكذا ما قيل: إنّ اعتبار الحيثيّة في تعريف الدّلالات يبطل انحصار الدّلالة الوضعيّة في الثّلاث، لأنّ دلالة اللّفظ الموضوع للمتضايفين على أحدهما بواسطة أنّه لازم الآخر ليس دلالة على الجزء من حيث إنّه جزء، بل من حيث إنّه لازم جزء آخر فلا تكون تضمّناً ولا التزاماً، لأنّه ليس خارجاً عن الموضوع له، لأنّ المتضايفين يعقلان معاً، ولا يمكن أن يعقل أحدهما بواسطة أنّه لازم للآخر، على أنّ المقسم الدّلالة الوضعيّة فلابدّ من إثبات لفظٍ وضع للمتضايفين اهـ. وكان الأُستاذ يقول: الجواب من وجهين:

الأوّل: أنّه لم يقصِد تعريف الدّلالات بالذّات، حتّى يبالغ في رعاية القيود.

والثّاني: أنّه تركه اعتماداً على وضوحه وشهرته بين القوم.

[كلام محقّق الشّيعة نصير الدّين الطّوسيّ في «شرح الإشارات»[١]]

وقد يجاب[٢] بأنّه لا حاجة إلى هذا القيد؛ لأنّ دلالة اللّفظ لمّا كانت وضعيّة

---

(١) وهذا نصّه في قسم المنطق من «شرح الإشارات» ١: ٣١ ـ ٣٢: قيل في تعليم الأوّل: إنّ المفرد هو الّذي ليس لجزئه دلالة أصلاً، واعترض عليه بعض المتأخّرين بـ«عبد الله» وأمثاله ـ إذا جعل عَلَماً لشخصٍ ـ فإنّه مفرد مع أنّ لأجزائه دلالةً مّا، ثمّ استدركه فجعل المفرد ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه، وأدّى ذلك إلى أن ثَلَّثَ القسمة بعضُ من جاء بعده وجعل اللّفظ: إمّا أن لا يدلّ جزؤه على شيءٍ أصلاً وهو المفرد، أو يدلّ على شيءٍ غير جزء معناه وهو المركّب، أو على جزء معناه وهو المؤلّف، والسّبب في ذلك سوء الفهم وقلّة الاعتبار لما ينبغي أن يفهم ويعتبر، وذلك لأنّ دلالة اللّفظ لمّا كانت وضعيّة كانت متعلّقة بإرادة المتلفّظ الجارية على قانون الوضع، فما يتلفّظ به ويراد به معنىً مّا ويفهم عنه ذلك إرادة المتلفّظ وإن كان ذلك اللّفظ أو جزء منه بحسب تلك اللّغة أو لغة أُخرى أو بإرادة أخرى يصلح لأن يدلّ به عليه، فلا يقال: إنّه دالّ عليه اهـ.

(٢) **قوله: «وقد يجاب»**. قال الجرجاني: هذا الكلام ـ أعني توقّف الدّلالة على الإرادة ـ ذكره العلّامة الطّوسيّ في «شرح الإشارات» منقولاً عن «الشّفاء» وأطلق العبارة متناولةً للدّلالات، لكن بعض المحقّقين صرّح بأنّ المراد الدّلالة المطابقيّة، نظراً إلى تحقّق الدّلالة التّضمّنيّة والالتزاميّة حيث لا قصد متوجّهاً إلى الجزء أو اللّازم، كما إذا أطلق اللّفظ على الكلّ أو الملزوم، فإنّ الجزء أو اللّازم مفهوم قطعاً، ولا يتوقّف قطعهما على إرادتهما بل على إرادة الكلّ أو الملزوم.

والمنقول في هذا الكتاب هو معنى العبارة المطلقة، فكأنّ النّاقل نظر إلى أنّ الدّليل عامّ في الدّلالات الثّلاث، لأنّها لمّا كان للوضع مدخل فيها، فلابدّ أن يتوقّف على الإرادة الجارية على قانون الوضع.

والفرق ـ بأنّ المطابقة وضعيّة صرفة والأُخريان بمشاركة العقل ـ ممّا لا يسمن ولا يغني من جوع، فتخصيص المطابقة بذلك دونهما تحكّم محض.

⇐

⇐ والحقّ ما ذكره ذلك المحقّق، لأنّ الدّلالة المطابقيّة لمّا كانت بمجرّد الوضع ـ لا لعلاقة تقتضي الانتقال من اللّفظ إلى المعنى ـ ناسب أنْ يدّعى فيها التوقّف على الإرادة المذكورة، وبعد اعتبار الإرادة فيها، لا يصحّ اعتبارها في الباقيتين؛ لحصولهما بمجرّد الإرادة المعتبرة في المطابقة، فإنّ الكلّ إذا كان مفهوماً من اللّفظ كان الجزء كذلك قطعاً، وكذا الحال في الملزوم واللّازم، فمدخليّة الوضع في الدّلالة على معنىً لا تقتضي إلّا توقّف الدّلالة على إرادة جارية على قانون الوضع، فإن كان ذلك المعنى هو الموضوع له كانت الإرادة متعلّقةً به نفسه وإن كان جزءاً منه أو لازماً له كانت الإرادة متعلّقةً بالكلّ أو الملزوم، فإذا فهما من اللّفظ كان الجزء واللّازم مفهومين بالضّرورة.

إذا عرفت هذا فنقول: إنْ حُمِلَ كلامه على التّقييد بالمطابقة، كما هو الحقّ، لم يكن لنقله هاهنا فائدة أصلاً، لأنّ اللّفظ المشترك بين الكلّ والجزء، إذا أُطلق على الكلّ كانت دلالته على الجزء تضمّناً، مع أنّه يصدق عليها أنّها دلالة اللّفظ على تمام ما وضع له، فينتقض بها حدّ المطابقة، وإذا أُطلق على الجزء كانت دلالته عليه مطابقة ويصدق عليها أنّها دلالة اللّفظ على جزء ما وضع له، وكذا الحال في الملزوم. ولا ينفع هاهنا أنّ الدّلالة المطابقيّة متوقّفة على الإرادة.

وإن حُمِلَ على أنّ الدّلالة مطلقاً متوقّفة على الإرادة ـ كما هو الظّاهر من العبارة، ويدلّ عليه أيضاً قوله في ما بعد: «لاسيّما في التضمّن والالتزام» ـ كان له نفع في دفع انتقاض حدّ المطابقة بالتضمّن والالتزام، بأن يقال: لا نسلّم أنّ اللّفظ إذا أُطلق على الكلّ كانت دلالته على الجزء للتضمّن، بل لا دلالة له حينئذٍ على الجزء أصلاً، إذ ليس مراداً، وكذا لا دلالة له على اللّازم حين إطلاقه على الملزوم.

وأمّا انتقاض حدّي التّضمّن والالتزام بالمطابقة حال إطلاق اللّفظ على الجزء أو اللّازم فباقٍ على حاله، لأنّ تلك الدّلالة يجب أن تكون مطابقيّة على زعمه لا تضمّناً، ولا التزاماً، لاستلزامهما الدّلالة المطابقيّة على الكلّ أو الملزوم، وقد انتفت لانتفاء الإرادة فينتفيان أيضاً.

⇐

كانت متعلّقة بإرادة اللّافظ إرادة جارية على قانون الوضع، فاللّفظ إن أُطلق وأُريد به معنىً وفهم منه ذلك المعنى فهو دالّ عليه وإلّا فلا، فالمشترك إذا أُريد به أحد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر، ولو يراد أيضاً لم تكن تلك الإرادة على قانون الوضع؛ لأنّ قانون الوضع أن لا يراد بالمشترك إلّا أحد المعنيين.

فاللّفظ أبداً لا يدلّ إلّا على معنى واحد، فذلك المعنى إن كان تمام الموضوع له فمطابقة، وإن كان جزءاً فتضمّن، وإلّا فالتزام.

وفيه نظر؛ لأنّ كون الدّلالة وضعيّة لا يقتضي أن تكون تابعةً للإرادة، بل للوضع، فإنّا قاطعون بأنّا إذا سَمِعْنَا اللّفظ وكنّا عالمين بالوضع نتعقّل معناه سواء أراده اللّافظ أو لا، ولا نعني بالدّلالة سوى هذا.

⇐ ولا يجدي في دفع النّقض أنّ اللّفظ أبداً لا يدلّ إلّا على معنىً واحدٍ كما لا يخفى على ذي تأمّل.

واعلم أنّه حرّف هذا الكلام عن موضعه، وبيانه: أنّ القوم ذكروا أنّ ذلك اللّفظ إذا أُطلق على الكلّ كانت دلالته على الجزء تضمّناً لا مطابقةً، وإذا أُطلق على الجزء كانت دلالته عليه مطابقاً لا تضمّناً، وإذا أُطلق على الملزوم كانت دلالته على اللّازم التزاماً لا مطابقةً، وإذا أُطلق على اللّازم كانت دلالته عليه مطابقة لا التزاماً، واعترض عليه بعضهم بأنّا لا نسلّم أنّه إذا أُطلق على الكلّ كانت دلالته على الجزء تضمّناً لا مطابقةً، بل يدلّ عليه حينئذٍ دلالتان:

إحداهما: تضمّن.

والأُخرى: مطابقة، ولا استحالة في ذلك، لاختلاف الجهة، وكذا الحال في اللّازم، ولا نسلّم أيضاً أنّه إذا أُطلق على الجزء كانت دلالته عليه مطابقة فقط، بل يدلّ عليه مطابقةً وتضمّناً، وكذا إذا أُطلق على اللّازم دلّ عليه مطابقة والتزاماً.

ثمّ اعترض على نفسه بأنّ الدّلالة على المعنى المطابقيّ تتوقّف على الإرادة، وأجاب عنه بما نقله هاهنا، وهذا الكلام صحيح لا غبار عليه عند ذي فطرةٍ سليمةٍ.

فالقول بكون الدّلالة موقوفةً على الإرادة باطل، لاسيّما في التّضمّن والالتزام، حتّى ذهب كثير من النّاس إلى أنّ التّضمّن فهم الجزء في ضمن[1] الكلّ، والالتزام فهم اللّازم في ضمن الملزوم[2]، وأنّه إذا قصد باللّفظ الجزء[3] أو اللّازم ـ كما في

---

(١) لا مستقلّاً بالقصد والإرادة.

(٢) **قوله: «حتّى ذهب كثير من النّاس إلى أنّ التّضمّن فهم الجزء في ضمن الكلّ، والالتزام فهم اللّازم في ضمن الملزوم»**. قال الجرجاني: هذا حقّ وأمّا قوله: «وأنّه إذا قصد باللّفظ الجزء أو اللّازم» إلخ ... فباطل، لأنّ اللّفظ الموضوع للكلّ إذا لم يكن موضوعاً للجزء وأُطلق عليه كان مجازاً، ويفهم منه الجزء في ضمن الكلّ، فإنّ النّفس عند سماع اللّفظ تنتقل منه إلى المعنى الموضوع له، فتفهم جزأه في ضمنه، ثمّ بواسطة القرينة تدرك أنّه ليس بمرادٍ، وأنّ المراد هو الجزء، فالجزء مفهوم في ضمن الكلّ، لكنّه ليس مراداً في ضمنه، وبين فهم الجزء في ضمن الكلّ وإرادته في ضمنه بون بعيد والأوّل هو دلالة التّضمّن دون الثّاني.

وإذا أُطلق اللّفظ على الجزء، انتفى الثّاني ـ أعني: إرادته من اللّفظ في ضمن الكلّ ـ والأوّل باقٍ على حاله، والقرينة في مثل هذا المجاز لا تعلّق لها بالفهم، بل بالإرادة، وما ذكره من صيرورة الدّلالة على الجزء أو اللّازم مطابقة ـ لا تضمّناً أو التزاماً ـ مبنيّ على مقدّمتين:

إحداهما: أنّ اللّفظ موضوع بإزاء المعنى المجازيّ وضعاً نوعيّاً.

والثّانية: أنّ اللّفظ إذا دلّ على معنىً بالمطابقة الّتي هي أقوى لم يدلّ عليه في تلك الحالة بإحدى الباقيتين، وكلتا المقدّمتين ممنوعتان:

أمّا الأُولى: فلأنّ الوضع المعتبر هو تعيين اللفظ بنفسه بإزاء المعنى، لا تعيينه بإزائه مطلقاً ـ كما صرّح به في «المفتاح» ـ ولا شكّ أنّ تعيين اللّفظ بإزاء معناه المجازيّ ليس بنفسه بل بقرينة شخصيّة أو نوعيّة، فلا يكون المجاز موضوعاً لمعناه المجازيّ، لا وضعاً شخصيّاً ولا نوعيّاً.

وأمّا الثّانية: فلأنّه لا استحالة في اجتماع الأقوى والأضعف من جهتين متخالفتين.

(٣) مستقلّاً بالإرادة.

المجازات ـ صارت الدّلالة عليهما مطابقة، لا تضمّناً والتزاماً.

وعلى ما ذكره هذا القائل[١] يلزم امتناع الاجتماع بين الدّلالات؛ لامتناع أن يراد بلفظ واحد أكثر من معنىً واحد، وقد صرّحوا بأنّ كلّاً من التّضمّن والالتزام يستلزم المطابقة[٢].

---

(١) **قوله: «وعلى ما ذكره هذا القائل»**. أي: القائل بتوقّف الدّلالة مطلقاً على الإرادة ـ كما نصّ عليه الجرجاني ـ.

(٢) **قوله: «كلّاً من التّضمّن والالتزام يستلزم المطابقة»**. قال القطب في شرح قول صاحب المطالع: «والتضمّن والالتزام يستلزمان المطابقة ...»: أقول: يريد بيان النِّسَب بين الدّلالات الثّلاث باللزوم وعدمه، وهي باعتبار مقايسة كلّ واحد منها إلى الأُخريين منحصرة في ستّ، فالتّضمّن والالتزام يستلزمان المطابقة لأنّهما تابعان لها، والتّابع من حيث إنّه تابع لا يوجد بدون المتبوع، وإنّما قيّد بحيثيّة التّبعيّة احترازاً عن التّابع الأعمّ، فإنّه ربّما يوجد بدون المتبوع الأخص، وهذا هو المسطور في كتب القوم وإنّهم ـ وإن أصابوا في الدّعوى ـ لكنّهم مخطئون في البيان:

أمّا أوّلاً: فلأنّ الأمر في التّبع بعكس ما ذكروه، ضرورة أنّ فهم الجزء سابق على فهم الكلّ.

فلئن قلت: التّضمّن ليس عبارة عن فهم الجزء مطلقاً، بل هو فهم الجزء من اللّفظ والسّابق على فهم الكلّ من اللّفظ ـ أعني: المطابقة ـ فهم الجزء مطلقاً لا فهم الجزء من اللّفظ.

فنقول: ما لم يفهم الجزء من اللّفظ أوّلاً يمتنع فهم الكلّ منه، والعلم به ضروريّ وكذلك في بعض اللّوازم كما في الأعدام والملكات.

وأمّا ثانياً: فلأنّ الكبرى إن قيّدت بالحيثيّة لم يتكرّر الوسط، وإلّا كانت جزئيّة.

وأمّا ثالثاً: فلأنّه لو صحّ البيان لاستلزم المطابقة التضمّن والالتزام، لأنّها متبوعة، والمتبوع من حيث إنّه متبوع لا يوجد بدون التّابع.

⇐

⇐ وطريق بيان الدّعوى: أنّ التّضمّن دلالة اللّفظ على جزء المسمّى من حيث هو جزؤه، ولا ارتياب في أنّ دلالته على جزء المسمّى من حيث هو جزء لا يتحقّق إلّا إذا دلّ على المسمّى، وكذلك دلالة اللّفظ على الخارج من المسمّى من حيث هو خارج لا يتحقّق بدون دلالة اللّفظ عليه.

أو نقول: إنّهما مستلزمان للوضع وهو مستلزم للمطابقة فيستلزمانها، والمطابقة لا تستلزم التّضمّن، لأنّه قد يكون مسمّى اللفظ بسيطاً كالوحدة والنّقطة، فهو يدلّ عليه بالمطابقة ولا تضمّن لانتفاء الجزء، ولا الالتزام لجواز أن لا يكون للمسمّى لازم بيّن يلزم فهمه من فهم المسمّى ـ أي: البيّن بالمعنى الأخصّ ـ وحينئذٍ تتحقّق دلالة المطابقة بدون الالتزام لعدم شرطه، وهذا إنّما يفيد عدم العلم بالاستلزام لا العلم بعدم الاستلزام.

والأولى أن يقال: لو تحقّق الاستلزام لكان كلّما تعقّلنا شيئاً تعقّلنا معه شيئاً آخر، لكنّا نعلم بالضّرورة أنّا نعقل كثيراً من الأشياء مع الذّهول عن سائر أغياره.

وما قد سبق إلى بعض الخواطر من أنّه يفضي ذلك إلى تصوّر أُمور غير متناهية فلا يكاد يخفى ضعفه: لجواز الانتهاء إلى لازم يكون لازمه بعض ملزوماته بمرتبة أو بمراتب، إذ لا امتناع في تحقّق الملازمة الذّهنيّة من الطّرفين كما في المتضايفين.

وذكر الإمام: أنّ المطابقة يلزمها الالتزام، لأنّ لكلّ ماهيّة لازماً بيّناً، وأقلّه أنّها ليست غيرها، والدّالّ على الملزوم دالّ على لازمه البيّن، بالالتزام.

وأجاب بأنّ قوله: كون «المعنى ليس غيره لازم بيّن» إن أراد به: أنّه بيّن بالمعنى الأخصّ فممنوع، إذ كثيراً ما نتصوّر شيئاً ولا يخطر ببالنا غيره فضلاً عن أنّه ليس غيره. وإن أراد به: أنّه بيّن بالمعنى الأعمّ فمسلّم، لكن لا يفيد؛ إذ المعتبر في دلالة الالتزام هو المعنى الأخصّ.

لا يقال: إن اعتُبر في المعنى الأخصّ اللّزوم الخارجي يبطل قولكم: إنّه المعتبر في الالتزام، وإلّا لم يكن أخصّ من المعنى الثّاني لاعتبار اللّزوم الخارجيّ فيه، فإنّ المعتبر فيه لو كان اللّزوم الذّهني: فإن كان بالمعنى الأوّل كان العامّ عين الخاص، وإن كان بالمعنى ⇐

سلّمنا جميع ذلك، لكنّه ممّا لا يفيد في هذا المقام، لأنّ اللّفظ المشترك بين

⇐ الثّاني لزم تعريف الشّيء بنفسه.

لأنّا نقول: المعتبر في المعنى الثّاني مطلق اللّزوم أعمّ من الذّهني والخارجيّ.

لا يقال: إذا حصل لنا شعور بماهيّة، فإن لم نُميّز بينها وبين غيرها فلا شعور بها، لأنّ كلّ مشعور به موجود في الذّهن، وكلّ موجود متميّز عن غيره، وإن ميّزنا بينهما فلا خَفَاء في أنّ التميّز يستلزم تصوّر الغير، فلا أقلّ من أن يكون لنا شعور بمطلق الغير.

لأنّا نقول: لا نسلّم أنّا إن لم نميّز بين الماهيّة وبين غيرها فلا شعور بها، نعم إنّها متميّزة عن غيرها في نفسها، لكن لا يستلزم ذلك علمنا بامتيازها عن غيرها، وإلّا لزم من كلّ تصوّر تصديق، وليس كذلك.

وأمّا التّضمّن والالتزام فلا تلازم بينهما لانفكاك التّضمّن عن الالتزام في المركّبات الغير الملزومة، وانفكاكه عنه في البسائط الملزومة. وإنّما أهملهما المصنّف لاتّضاحهما ممّا ذكر في المطابقة.

فلئن قيل: إذا أُطلق اللّفظ الموضوع بإزاء المعنى المركّب يفهم الكلّ من حيث هو كلّ، والجزء من حيث هو جزء، وإذا فهما من حيث هما كلّ وجزء يفهم التّركيب بالضّرورة، وهو أمر خارج عن المسمّى فالتّضمّن يستلزم الالتزام.

فنقول: هذه مغالطة من باب اشتباه العارض بالمعروض، فإنّ المنفهم هو ما صدق عليه الكلّ والجزء، وذلك لا يستلزم فهم الكليّة والجزئيّة المستلزم لفهم التّركيب، على أنّ فهم الكليّة والجزئيّة لو كان لازماً لكفى في بيان المطلوب.

* * *

قال: وإطلاق اللّفظ على مدلوله المطابقي بطريق الحقيقة. أقول: قد وقع في كلام الإمام والكشّي: إنّ دلالة المطابقة هي الحقيقة، والتّضمّن والالتزام مجازان، ولا يستراب في أنّ الدّلالة ليست حقيقة ولا مجازاً، وإلّا لزم اجتماع الحقيقة والمجاز عند إطلاق اللّفظ، بل إطلاق اللّفظ على مدلوله المطابقي ـ أي: استعماله فيه ـ بطريق الحقيقة؛ لأنّه استعمال فيما وضع له، وإطلاقه على مدلوله التّضمّني أو الالتزاميّ بطريق المجاز؛ لأنّه استعمال في غير ما وضع له، وإنّما لم يقل: «حقيقة ومجاز» لأنّهما لفظان لا استعمالان.

الجزء والكلّ إذا أُطلق وأُريد به الجزء لا يظهر أنّها مطابقة أم تضمّن[١] وأيّهما أخذت يصدق عليه تعريف الآخر، وكذا المشترك بين اللّازم والملزوم. فظهر أنّ التّقييد بالحيثيّة ممّا لابدّ منه.

[شرط الالتزام]

﴿وشرطه﴾ أي: شرط الالتزام ﴿اللّزوم الذّهني﴾ بين الموضوع له والخارج عنه، أي: كون الأمر الخارجيّ بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذّهن حصوله فيه، إمّا على الفور أو بعد التأمّل في القرائن، وإلّا لكانت نسبة الخارج إلى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيّات إليه، فدلالة اللّفظ عليه دون غيره يكون ترجيحاً بلا مرجّح. ﴿ولولا اعتقاد المخاطب بعرف أو غيره﴾ أي: ولو كان ذلك اللّزوم الذّهني ممّا يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عامّ؛ لأنّه المفهوم من إطلاق العرف، أو غيره كالشّرع واصطلاحات أرباب الصّناعات، وغير ذلك، ممّا يجري مجرى عرف خاصّ.

[الخلاف في اشتراط اللّزوم]

وكلام ابن الحاجب في أُصوله مُشعر بالخلاف[٢] في اشتراط اللّزوم الذّهني. ووجّهه العلّامة[٣] في شرحه بأنّ بعضهم لم يشترط ذلك، بل جعل دلالة

---

(١) **قوله: «لا يظهر أنّها مطابقة أم تضمّن»**. قال الجرجانيّ: قد بيّنّا أنّها مطابقة، ولا يجوز أن تكون تضمّناً، فينتقض بها حدّ التّضمّن، وكذا الحال في اللّازم.

(٢) **قوله: «وكلام ابن الحاجب في أُصوله مُشعر بالخلاف»**. وهذا نصّه في «مختصر الأُصول بشرح العضدي» ١: ٣٧: ودلالته اللّفظيّة في كمال معناها دلالة مطابقة، وفي جزئه دلالة تضمّن، وغير اللّفظيّة التزام. وقيل: إذا كان ذهنيّاً.

(٣) المراد به قطب الدّين الشّيرازيّ الكازروني في «شرح مختصر الأصول».

الالتزام أن يفهم من اللّفظ معنىً خارجٌ عن المسمّى، سواء كان الفهم بسبب اللّزوم بينهما ذهناً أو بغيره من قرائن الأحوال.

[معنى اللّزوم الذهني]

والأظهر أنّ مراده(١) باللّزوم الذّهني أن لا ينفكّ تعقّل المدلول الالتزامي عن تعقّل المسمّى؛ لأنّ معنى اللّزوم عدم الانفكاك.

وظاهر أنّه لو اشترط مثل هذا اللّزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكِنايات(٢) عن أن يكون مدلولاً التزامياً، بل لم تكن دلالة الالتزام أيضاً ممّا يتأتّى فيه الوضوح والخَفَاء(٣).

---

(١) **قوله: «والأظهر أنّ مراده»**. يعني: مراد ابن الحاجب، والظّاهر أنّ مراد الشّارح العلّامة هو هذا أيضاً، فلا معنى لنقل كلامه وتعقيبه بالأظهر، اللّهمّ إلّا إذا قصد التّنبيه على قصور عبارته من تفصيل مقصوده ـ كما قرّره الجرجاني ـ.

(٢) **قوله: «وظاهر أنّه لو اشترط مثل هذا اللّزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكِنايات»**. قال الجرجانيّ: اعلم أنّ مَنْ فسّر الدّلالة: بـ«كون اللّفظ بحيث متى أُطلق فهم منه المعنى» اشترط في الالتزام اللّزوم الذّهنيّ بمعنى: امتناع انفكاك تعقّل الخارج عن تعقّل المسمّى، ولم يجعل تلك المجازات والكنايات دالّةً على تلك المعاني، بل الدّالّ عليها عنده المجموع المركّب منها ومن قرائنها الحاليّة أو المقاليّة.

ومَنْ فسّرها بـ«كون اللفظ بحيث إذا أُطلق فهم منه المعنى» لم يشترط ذلك اللّزوم، وهذا هو المناسب لقواعد العربيّة والأُصول، والأوّل أنسب لقواعد المعقول.

(٣) **قوله: «لم تكن دلالة الالتزام أيضاً ممّا يتأتّى فيه الوضوح والخفاء»**. قال الجرجانيّ: فيه بحث، لأنّ لازم لازم الشّيء وإن كان لازماً له، لكن دلالة لفظه على لازمه أظهر من دلالته على لازم لازمه، لأنّ الذّهن ينتقل من اللّفظ إلى ملاحظة الملزوم أوّلاً، وإلى ملاحظة اللّازم ثانياً، وإلى ملاحظة لازم اللّازم ثالثاً.

⇐

﴿ والإيراد المذكور ﴾ أي: إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح ﴿ لا يتأتّى بالوضعيّة ﴾ أي: بالدّلالات المطابقيّة ﴿ لأنّ السّامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ ﴾ لذلك المعنى ﴿ لم يكن بعضها أوضح ﴾ دلالة عليه من بعض ﴿ وإلّا ﴾ أي: وإن لم يكن عالماً بوضع الألفاظ لذلك المعنى ﴿ لم يكن كلّ واحد منها ﴾ أي: من الألفاظ ﴿ دالّاً عليه ﴾ لتوقّف الفهم على العلم بالوضع.

مثلاً إذا قلنا: «خَدُّهُ يُشْبِهُ الوَرْدَ» فالسّامع إن كان عالماً بوضع المفردات والهيئة التّركيبيّة امتنع أن يكون[1] كلام يُؤدّي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة أوضح من

⇐ فبسبب ترتّب هذه الملاحظات ولو بالذّات تتفاوت الدّلالات، وأيضاً ينتقض هذا الحكم بالدّلالة التّضمّنيّة وله فيها كلام سنذكره، وستقف على ما يرد عليه.

(١) قوله: «امتنع أن يكون». جواب الشّرط ـ أي: «إنْ كان» ـ و«كلام» اسم «يكون» وجملة «يؤدّي» خبرها، أي: امتنع أن يوجد كلام مؤدّياً هذا المعنى بدلالة المطابقة. وقوله: «دلالةً» منصوب على المصدريّة، وقوله: «أوضح، أو أخفى» صفة لـ«دلالة» أي: أوضح من «خدّه يُشْبِهُ الوَرْدَ» أو أخفى منه، فقد حذف المفضّل عليه؛ هكذا قرّره الدّسوقي في حاشية «المصباح».

أقول: والأولى أن يكون «كلام» اسم «يكون» وجملة «يؤدّي» صفةً له و«أوضح» خبر «يكون» وما بعده عطف عليه، وفي العبارة تشويش والصّحيح هذا:

«امتنع أن يكون كلام يؤدّي هذا المعنى ـ بدلالة المطابقة ـ أوضح دلالةً من دلالة قولنا: «خدّه يشبه الورد» أو أخفى» وعلى هذا يكون «دلالةً» منصوباً على التّمييز قدّم على عامله وهو «أوضح» وهذا لا بُعد فيه إذا أُلحق اسم التّفضيل بالفعل المتصرّف والتّقديم سائغ كما قال ابن مالك:

وعاملَ التّمييز قَدِّمْ مطلقا والفعلُ ذو التّصريف نَزْراً سُبِقا

وفي بعض النّسخ: «امتنع أن يكون كلام يؤدّي هذا المعنى بطريق المطابقة دلالةً أوضح». ويمكن أن يوجّه العبارة بوجهٍ آخر ـ أيضاً ـ وهو أن يكون «دلالةً» في موضع خبر ⇐

دلالة قولنا: «خدّه يشبه الورد» أو أخفى منه؛ لأنّا إذا أقمنا مقام كلّ كلمة منها ما يرادفها فالسّامع إن كان عالماً بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه إيّاها من المرادفات كفهمه إيّاها من تلك الكلمات من غير تفاوت، وإن لم يكن عالماً بوضعها لها لم يفهم من المرادفات[1] ذلك المعنى أصلاً.

[السّالبة الجزئيّة نقيض الموجبة الكلّيّة]

وإنّما قال: «وإلّا لم يكن كلّ واحد منها دالّاً» دون أن يقول: «لم يكن واحد منها دالّاً»[2] لأنّ المفهوم والمقصود من قولنا: «هو عالم بوضع الألفاظ»: أنّه «عالم بوضع كلّ واحدٍ منها[3]» فنقيضه ـ المشار إليه بقوله: «وإلّا» ـ أن لا يكون عالماً

⇐ «يكون» لأنّه نائب عن العامل المحذوف، والتّقدير: «امتنع أن يكون كلام يؤدّي هذا المعنى بطريق المطابقة دالّاً دلالة أوضح أو أخفى».

وبعد هذا كلّه أظنّ العبارة مصحّفاً وصحيحها هكذا: «امتنع أن يكون كلام يؤدّي هذا المعنى دلالته أوضح من دلالة قولنا: «خدّه يشبه الورد» إلخ ....

(١) وفي نسخة سنة ٨٤٩هـ: «المفردات».

(٢) **قوله: وإنّما قال: «وإلّا لم يكن كلّ واحد منها دالّاً» دون أن يقول: «لم يكن واحد منها دالّاً».**
وفرقهما: أنّ الأوّل سالبة جزئيّة لوقوع «كلّ» في حيّز النّفي وقد سبق في «باب المسند إليه» أنّ ذلك يفيد السّالبة الجزئيّة وهي أعمّ فتصدق على السّالبة الكلّيّة بأن لا يكون السّامع عالماً بوضع شيءٍ منها، فلا يكون شيء منها دالّاً وعلى السّالبة الجزئيّة بأن يكون عالماً بوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالّاً.

والثّاني سالبة كلّيّة، لأنّ «واحداً» نكرة واقعة في سياق النّفي وذلك يفيد السّالبة الكليّة وهي تصدق إذا لم يكن عالماً بشيءٍ منها.

(٣) **قوله: «بوضع كلّ واحدٍ منها»**. فهي موجبة كليّة.

بوضع كلّ واحدٍ منها[1] وهذا أعمّ من أن لا يكون عالماً بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالاًّ، أو يكونَ[2] عالماً ببعض منها دون بعضٍ فيكون بعضها دالاًّ دون بعض، وعلى التّقديرين[3] لا يكون كلّ واحدٍ منها دالاًّ ويحتمل أن يكون بعض منها دالاًّ؛ فليتأمّل[4]، وأيّاً ما كان لا يَجْرِيْ فيها الوُضُوح.

[دفع توهّم الدّور]

فإن قلت: لو توقّف فهم المعنى على العلم بالوضع لَزِمَ الدّور؛ لأنّ العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى؛ لأنّ الوضع نسبة بين اللّفظ والمعنى[5]، والعلم

---

(١) **قوله: «فنقيضه المشار إليه بقوله: «وإلّا» أن لا يكون عالماً بوضع كلّ واحدٍ منها»**. وذلك لأنّ النّقيض للموجبة الكليّة السّالبةُ الجزئيّة.

(٢) وفي غير الأقدم: «وأن يكون».

(٣) **قوله: «وعلى التّقديرين»**. أي: على تقدير أن لا يكون عالماً بوضع شيءٍ منها وتقدير أن يكون عالماً بوضع بعضٍ منها دون بعضٍ، لا يكون كلّ واحدٍ منها دالاًّ.

أمّا على التّقدير الأوّل: فلانتفاء أصل الدّلالة، وأمّا على التقدير الثّاني فلعدم العلم بوضع البعض المستلزم لعدم الدّلالة في ذلك البعض وإن كانت الدّلالة حاصلةً بالنّسبة إلى البعض الآخر الحاصل للسّامع العلم به.

(٤) **قوله: «فليتأمّل»**. لأنّه ـ كما قال المحشّي الهنديّ ـ إنّما يَتِمُّ على مذهب من يقول: إنّ المسند إليه المسوّر بـ«كلّ» إذا أُخّر يفيد سلب العموم، وأمّا على مذهب الشّيخ عبدالقاهر ـ مِن أنّه إذا أُخّر من أداة النّفي وما في معناها يفيد النّفي عن الكلّ مع بقاء أصل الفعل ـ فلا يصحّ وذلك ظاهر.

(٥) **قوله: «لأنّ الوضع نسبة بين اللّفظ والمعنى»**. أي: نسبة حاصلة بتعيين الواضع أو بكثرة الاستعمال، فيقال للأوّل: الوضع التّعييني وللثّاني: الوضع التّعيّني كما تقرّر في «علم أُصول الفقه» وسيأتي تفصيله في مطلع «باب المجاز» بعون الله.

بالنّسبة يتوقّف على فهم المنتسبين[١].

قلت: الموقوف[٢] على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللّفظ، والعلم بالوضع إنّما يتوقّف على فهم المعنى في الجملة، لا على فهمه من اللّفظ.

وقريب منه[٣] ما يقال: إنَّ فهم المعنى في الحال[٤] يتوقّف[٥] على العلم السّابق بالوضع، وهو لا يتوقّف على فهم المعنى في الحال، بل في ذلك الزّمان السّابق.

---

(١) **قوله: «والعلم بالنّسبة يتوقّف على فهم المنتسبين»**. فالعلم بالوضع متوقّف على فهم المعنى الّذي هو أحد المنتسبين فيلزم منه توقّف العلم بالعلم وهو معنى الدّور.

(٢) **قوله: «قلت الموقوف»**. أي: الفهم الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللّفظ بعد وضع اللّفظ للمعنى، أي: مقيّداً باللّفظ، والعلم بالوضع إنّما يتوقّف على فهم المعنى في نفسه في الجملة ـ أي: مطلقاً قبل وضع اللّفظ للمعنى ـ لا على فهمه من اللّفظ، فالفهمان متغايران بالتّقييد والإطلاق وبتغايرهما يتغاير العلمان فلا يلزم توقّف الشّيء على نفسه فلا دور ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ وقرّره بعضهم بوجهٍ آخر فقال: وتقرير الجواب: أنّ العلم بالوضع إنّما يتوقّف على فهم المعنى مطلقاً وسابقاً، لا من اللّفظ وحين الإطلاق، والمتوقّف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللّفظ وحين الإطلاق، لا مطلقاً وسابقاً، فالموقوف غير الموقوف عليه فلا يلزم الدّور.

وتحقيقه: أنّ العلم بالوضع إنّما يتوقّف على حصول المعنى في الذّهن ابتداءاً والمتوقّف على العلم بالوضع إنّما هو خطور المعنى في القلب من اللّفظ، فالموقوف عليه للعلم هو الفهم بمعنى الحصول، والموقوف هو الفهم بمعنى الخطور فليس فيه المحذور المذكور.

(٣) **قوله: «وقريب منه»**. أي: من هذا الجواب ما يقال: إنّ فهم المعنى في الحال إلى آخره... والفرق بين الجوابين ـ كما قال المحشّي ـ: أنّ المعتبر في الأوّل التّغاير بحسب الإطلاق والتّقييد، وفي الثّاني: التّغاير بحسب الزّمان.

(٤) **قوله: «فهم المعنى في الحال»**. أي: في زمان المحاورة والتّكلّم الّذي هو بعد الوضع.

(٥) وفي غير الأقدم: «موقوف».

[نقد وردّ]

فإن قيل: لا نسلّم أنّه إذا كان عالماً بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح من بعض؛ لجواز أن يكون بعض الألفاظ المخزونة في الخَيَال بحيث يحضر معانيها في العقل بأدنى التفات؛ لكثرة الممارسة والمؤانسة وقُرْبِ العهد بها، وبعضها يكون بحيث يحتاج إلى التفات أكثر ومراجعات أطولْ، وكثيراً مّا نفتقر في استنباط المعاني المطابقيّة من بعض الألفاظ مع سبق علمنا بوضعها إلى معاودة فكر ومراجعة تأمّل؛ لطول العهد بها، وقلّة تكرّر اللّفظ على الحسّ والمعاني على العقل.

فالجواب أنّ المراد بالاختلاف في الوضوح والخَفَاء أن يكون ذلك بالنّظر إلى نفس الدّلالة(١)، **ودلالة الالتزام** كذلك؛ لأنّها من حيث إنّها دلالة الالتزام قد تكون واضحةً كما في اللّوازم القريبة، وقد تكون خفيّة كما في اللّوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط، بخلاف **المُطابقة** فإنّ فهم المعنى المطابقي واجب قطعاً عند العلم بالوضع، وممتنع قطعاً عند عدم العلم بالوضع، وسُرْعة حضور بعض المعاني المطابقيّة في العقل وبُطْؤُهُ إنّما هو من جهة سرعة تذكّر السّامع للوضع وبُطئِهِ، ولهذا يختلف باختلاف الأشخاص والأوقات.

[الوضوح والخَفَاء في التّضمّن والالتزام]

﴿ ويتأتّى بالعقليّة ﴾ أي: والإيراد المذكور يتأتّى بالدّلالات العقليّة **﴿ لجواز أن تختلف مراتب اللّزوم في الوضوح ﴾** أي: مراتب لزوم الأجزاء للكلّ في **التّضمّن**، ومراتب لزوم اللّوازم للملزوم في **الالتزام**.

---

(١) **قوله: «بالنّظر إلى نفس الدّلالة»**. قال الشّارح: لا بالنّظر إلى نفس الوضع، والوضوح والخَفَاء ليسا بموجودين بالنّظر إلى نفس الدّلالة المطابقيّة، بل بالنّظر إلى نفس الوضع فلا نقض.

[بيان الوضوح والخَفَاء في الالتزام]

أمّا في **الالتزام** فظاهر؛ لجواز أن يكون لشيء واحد لوازم متعدّدة بعضها أقرب إليه من بعض ـ بسبب قلّة الوسائط ـ فيكون أوضح لزوماً له، فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم(١) بالألفاظ الموضوعة لهذه اللّوازم المختلفة الدّلالة عليه وضوحاً وخَفَاء.

---

(١) **قوله: «فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم»**. قال الدّسوقيّ: أي: المعنى الملزوم كـ«الكـرم» بالألفاظ إلخ... بأن يقال: «زيد كثير الضِّيْفان» أو «كثير إحراق الحطب» أو «كثير الرَّمَاد» ولا شكّ أنّ انتقال الذّهن من «كثرة الضِّيْفان» للكرم أسرع من انتقاله من «كثرة إحراق الحطب» للكرم؛ لعدم الواسطة بينهما، وانتقاله من «كثرة إحراق الحطب» للكرم أسرع من انـتقاله من «كثرة الرَّمَاد» للكرم، لأنّ بين «الكَرَم» و«كثرة إحراق الحطب» واسطة، وبـينه وبـين «كثرة الرَّمَاد» واسطتان.

وقوله: «لقلّة الوسائط» أي: أو كثرة الاستعمال كـ«الكرم» فإنّ له لوازم ككثرة الرَّمَاد، وهُزال الفصيل، وجُبْن الكلب، فتمكن تأدية الكرم بالألفاظ الموضوعة لهذه اللّوازم، بأن يقال: «زيد كثير الرّماد» أو «هزيل الفصيل» أو «جبان الكـلب» ولا شكّ أنّ هـذه اللّـوازم مختلفة الدّلالة على الكرم من جهة الوضوح والخَفاء، إذ ليس الانتقال من هذه اللّوازم إلى الكرم مستوياً، فإنّ الانتقال من «كثرة الرّماد» إليه أسرعها؛ لكثرة الاستعمال ولو كـثرت وسائطه.

واعترض على الشّارح بأنّ الكلام في دلالة الالتزام وهي مؤدّية للّازم بلفظ الملزوم لا العكس، فكيف يقول الشّارح: «فيمكن تأدية» إلخ...

وأُجيب بأنّه أراد باللّازم هنا التّابع وبالملزوم المتبوع، معتبراً في كلّ منهما اللّازميّة، فوافق كلام الشّارح هنا ما مرّ من أنّ دلالة الالتزام دلالة اللّفظ عـلى اللّازم، هـذا، وذكـر بعضهم أنّ هذا الكلام من الشّارح إشارة إلى مذهب السّكّاكيّ في الكناية، فإنّ الانتقال فيها عنده من اللّازم إلى الملزوم بعكس المجاز.

وكذا إذا كان لشيء واحدٍ ملزومات[١] لزومه لبعضها أوضح منه للبعض الآخر، فيمكن تأدية ذلك اللّازم بتلك الملزومات المختلفة الدّلالة عليه في الوضوح.

وذلك لأنّ المعتبر في دلالة الالتزام هاهنا[٢] هو أن يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمّى في الذّهن حصوله فيه، سواء كان بلا واسطة، أو بواسطة واحدة، أو بوسائط متعدّدة، وسواء كان اللّزوم بينهما عقليّاً، أو اعتقاديّاً عرفيّاً، أو اصطلاحيّاً، مثلاً معنى قولنا: «زيد جواد» يلزمه عدّة لوازم مختلفة اللّزوم مثل كونه كثير الرَّمَاد، وجَبَان الكلب، ومهزول الفصيل، فيمكن تأدية هذا المعنى بتلك العبارات الّتي بعضها أوضح دلالة عليه من بعض.

---

(١) **قوله: «وكذا إذا كان لشيء واحدٍ ملزومات»**. هذا إذا استعمل لفظ الملزوم لينتقل منه إلى اللّازم ـ كما في المجاز وكما في الكناية على مذهب المصنّف ـ. والشّيء الواحد مثل «الحرارة» فإنّ لها ملزومات كالشّمس والنّار والحركة الشّديدة، ولكن لزوم «الحرارة» لبعض هذه الملزومات كالنّار أوضح من لزومها للبعض الآخر وهو الشّمس والحركة، فيقال: «زيد أحرقته النّار، أو الشّمس» و: «زيد في جسمه نار أو شمس أو حركة قويّة».

ومثل «النّار» في ما قلنا «الكرم» فيصحّ جعله لازماً وملزوماته كَثْرَةُ الضِّيْفان، وكثرة إحراق الحطب، وكثرة الطّبخ، وكثرة الرَّمَاد.

ولزوم الكرم لبعض هذه الملزومات ـ وهو كثرة الضّيفان ـ أوضح من لزومه للبعض الآخر، فيمكن تأدية ذلك اللّازم وهو الكرم بالألفاظ الموضوعة لتلك الملزومات، بأن يقال: «زيد كثير الضّيفان» أو «كثير الرّماد» أو «كثير الطّبخ» أو «كثير إحراق الحطب» ـ كذا قرّره الدّسوقي ـ.

(٢) وفي الأقدم: «هنا أن يكون».

[بيان الوضوح والخَفَاء في التّضمّن]

وأمّا في **التّضمّن** فبيانه أنّه يجوز أن يكون المعنى[١] جزءاً من شيء، وجزء الجزء من شيء آخر، فدلالة الشّيء الّذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشّيء الّذي ذلك المعنى جزء من جزئه، مثلاً دلالة «الحَيَوان» على «الجسم»[٢] أوضح من دلالة «الإنسان» عليه، ودلالة «الجِدار» على التُّـراب أوضح من دلالة البيت عليه.

---

(١) **قوله: «يجوز أن يكون المعنى»**. مثل الجسم أو التّراب «جزءً من شيءٍ» أي: من الحيوان أو الجِدار و«جزء الجزء من شيءٍ آخر» مثل كون الجسم جزءً من الحَيَوان الّذي هو جزء من الإنسان، وكون التّراب جزءً من الجِدار الّذي هو جزء من البيت «فدلالة الشّـيء» يـعني الحيوان «الّذي ذلك المعنى» أي: الجسم «جزء منه» أي: من الحيوان «على ذلك المعنى» أي: على الجسم «أوضح من دلالة الشّيء الّذي ذلك المعنى جزء من جزئه».

(٢) **قوله: «دلالة الحَيَوان على الجسم»**. توضيح هـذا أنّ دلالة الحَـيَوان عـلى الجسـم، ودلالة التّراب على الجِدار بلا واسطة، لأنّ الجسـم جـزء مـن الحـيوان، لأنّ حـقيقة الحـيوان: «جسم، نامٍ، حسّاس، متحرّك بالإرادة» ودلالة الإنسان على الجسم بواسطة الحَيَوان، لأنّ الحيوان جزء من الإنسان، والجسم جزء من الحيوان، فالجسم بالنّسبة إلى الحيوان جزء، وإلى الإنسان جزء الجزء، وحينئذٍ فالإنسان يدلّ على الحيوان ابتداءً وعلى الجسم ثانياً، بخلاف الحيوان، فإنّه يدلّ ابتداءً على الجسم فكانت دلالته عليه أوضح من دلالة الإنسان، وكذا في المثال الثّاني التُّراب والجِدار، والبيت، فدلالة اللّفظ على المعنى المطابقيّ الّذي هو الكلّ أقدم وأسبق من دلالة اللّفظ على المعنى التّضمّني الّذي هو الجزء.

ومثّل بمثالين: إشارةً إلى أنّ كون دلالة اللّفظ على جزء المعنى أوضح من دلالته على جزء جزئه لا فرق فيه بين أن يكون الجزء معقولاً كما في المثال الأوّل، أو محسوساً كما في المثال الثّاني، أي: لا فرق بين الجزء العقليّ والحسّيّ.

[نقد]

فإن قيل: ينبغي أن يكون الأمر بالعكس(١) لأنّ فهم الجزء سابقٌ على فهم الكلّ، فالمفهوم من «الإنسان» أوّلاً هو الجسم، ثمّ الحَيَوان، ثمّ الإنسان(٢).

[وردّه]

قلنا: الأمر كذلك(٣) لكنّ القوم صرّحوا بأنّ التّضمّن تابع للمطابقة؛ لأنّ

---

(١) **قوله: «فإن قيل: ينبغي أن يكون الأمر بالعكس»**. أي: إن قيل: لا نسلّم أسبقيّة الكلّ على الجزء في مقام دلالة اللّفظ ـ وإن كان دلالة الشّيء الّذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشّيء الّذي ذلك المعنى جزء من جزئه ـ بل ينبغي أن يكون الأمر بالعكس، أي: يكون الأسبقيّة للجزء لا للكلّ؛ لأنّ فهم الجزء سابق على فهم الكلّ وإنّما كان فهم الجزء سابقاً على فهم الكلّ؛ لأنّ الشّخص إذا طَلَبَ فَهْمَ مدلول اللّفظ الّذي سَمِعَهُ وكان كُلّاً وجب فهم أجزائه أوّلاً، فإذا سَمِعَ لفظ الكلّ مثل «الإنسان» ـ مثلاً ـ وتوجّه عقله إلى فهم المراد منه فهم أوّلاً الأجزاء الأصليّة ومنها الجسميّة ثمّ ينتقل إلى ما يجمع الجسميّة مع غيرها، وهو ما تكون الجسميّة جزء له مثل الحيوانيّة، ثمّ ينتقل إلى ما يجمع تلك الحيوانيّة مع غيرها وهو الإنسانيّة.

(٢) **قوله: «فالمفهوم من «الإنسان» أوّلاً هو الجسم ثمّ الحيوان ثمّ الإنسان»**. وهذا مذكور في باب المعرِّف من «علم الميزان» ـ أي: باب بيان ترتيب أُمور معلومة لتحصيل أمر مجهول ـ حيث صرّحوا هناك بأنّ الأعمّ أظهر من الأخصّ، ولذا أوجبوا تقديم الأعمّ ولم يجوّزوا التّعريف بالأخصّ لأنّه أخفى.

(٣) **قوله: «قلنا: الأمر كذلك»**. أي: نسلّم أنّ فهم الجزء سابق على فهم الكلّ في مقام تحصيل المجهول لكنّ القوم بَنَوْا في مقام دلالة اللّفظ على خلاف ذلك، فإنّهم صرّحوا بتبعيّة التّضمّن للمطابقة، لأنّ المعنى التّضمّني إنّما ينتقل إليه الذّهن من الموضوع له الّذي هو الكلّ، فكأنّهم بنوا ذلك على أنّ التضمّن هو فهم الجزء، وملاحظته بعد فهم الكلّ، ⇐

المعنى التّضمّني إنّما ينتقل إليه الذّهن من الموضوع له، فكأنّهم بَنَوْا ذلك على أنّ التّضمّن هو الجزء وملاحظته بعد فهم الكلّ، وكثيراً مّا يفهم الكلّ من غير التفات إلى الأجزاء كما ذكر الشّيخ الرّئيس في «الشّفاء»(١) أنّ الجنس

⇐ وقد تقدّم النّقل عن أهل الميزان أنّ التّضمّن والالتزام يستلزمان المطابقة. مثلاً إذا سمع السّامع لفظ «البيت» وكان عارفاً بوضعه وبجميع أجزائه فهم أوّلاً مجموع المعنى جملة واحدةً ثمّ ينتقل منه إلى الجزء ـ أعني: الجِدار والباب ـ وسائر أجزائه وبعد ذلك ينتقل إلى التّراب ونحوه من أجزاء الأجزاء، فصحّ ما ذكره الشّارح من أنّ دلالة الجِدار على التّراب أوضح من دلالة البيت عليه، وكذلك دلالة الحَيَوان على الجسم بالنّسبة إلى دلالة الإنسان عليه.

والدّليل على أسبقيّة الكلّ في مقام الدّلالة أنّه كثيراً ما يفهم الكلّ من اللّفظ من غير التفات إلى الأجزاء، فلا يكون فهم الجزء من اللّفظ سابقاً على فهم الكلّ. «كما ذكر الشّيخ في الشّفاء» أنّ الجنس» الّذي هو جزء من النّوع كالحيوان «ما لم يخطر بالبال» ـ أي: الذّهن ـ «ومعنى النّوع» الّذي هو الكلّ كالإنسان «يخطر بالبال» لكن إجمالاً لا تفصيلاً، إذ خطور النّوع تفصيلاً بدون الجنس محال «ولم تراع النّسبة بينهما في هذه الحال» أي: من غير ملاحظة أنّ النّوع كلّ والجنس جزء «أمكن أن يغيب» الجنس الّذي هو جزء «من الذهن، فيجوز أن يخطر النّوع بالبال ولا يلتفت الذّهن إلى الجنس، هذا كلامه» فتبيّن أنّ أسبقيّة الجزء على الكلّ إنّما هي في مقام التّعريف وتحصيل المجهول، وأسبقيّة الكلّ على الجزء إنّما هي في مقام دلالة اللّفظ وفهم المعنى من اللّفظ، وبين المقامين بون بعيد، وتفاوت شديد.

(١) **قوله: الشّيخ الرئيس في «الشّفاء»**. الشّيخ الرّئيس هو أبو عليّ الحسين بن عبدالله بن سينا البلخيّ وهذا نصّه في آخر الفصل السّادس من الفنّ الخامس من المقالة الثّانية من كتاب البرهان من «الشّفاء» ٤: ١٦١: فإنْ طَلَبَ مُطَالِبٌ وقال: لمّا كان من حقّ الجنس ألّا يحمل على النّوع فكيف يعرف وجود النّوع في الأصغر ولا يعرف وجود جنسه؟ فالجواب عن ذلك أنّ الجنس ـ كما علمت ـ ليس ممّا لا يحمل جملة على النّوع وجهاً من وجوه الحمل ⇐

ما لَمْ يُخْطَرْ(١) بالبال، ومعنى النّوع بالبال، ولم يراع النّسبة بينهما في هذه الحال، أمكن أن يغيب عن الذّهن، فيجوز أن يُخْطَرَ النّوع بالبال، ولا يلتفت الذّهن إلى الجنس؛ هذا كلامه.

⇐ البتّة، بل ما لم يُخْطَرْ معناه بالبال، ومعنى النّوع بالبال، ولم يراع البتّة النّسبة بينهما في هذه الحال، أمكن أن يغيب عن الذّهن. فيجوز أن يُخْطَرَ النّوع بالبال ولا يلتفت الذّهن إلى الجنس. ويجوز أن يُخْطَرَ النّوع بالبال محمولاً على شيء ولا يخطر حينئذٍ الجنس ولا حمله بالفعل بالبال فلا يحمل؛ لكنّه إذا أخطر مع النّوع بالبال حمل بالفعل على ما يحمل عليه النّوع. فإن فرض ذلك الموضوع وحده ولم يلتفت إلى حمل النّوع عليه، لم يخطر الجنس بالبال البتّة. وذلك أولى: فإنّ المُخْطِر إيّاه بالبال كان يخطر ولا يخطر الجنس بالبال. فكيف إذا لم يخطر البتّة؟

(١) **قوله: «أنّ الجنس ما لم يخطر»**. أي: الجنس الّذي هو جزء من النّوع كالحَيَوان ما لم يخطر في الذّهن ومعنى النّوع الّذي هو الكلّ كالإنسان يخطر في الذّهن مجملاً لا مفصّلاً؛ إذ خطور النّوع مفصّلاً بدون الجنس محال «ولم يراع النّسبة بينهما» أي: لا ينظر إلى أنّ النّوع كلّ والجنس جزء «أمكن أن يغيب» الجنس الّذي هو جزء «عن الذّهن، فيجوز أن يخطر النّوع بالبال ولا يلتفت الذّهن إلى الجنس» وعلم بهذا أنّ أسبقيّة الجزء على الكلّ إنّما تكون في مقام التّعريف وتحصيل المجهول وأسبقيّة الكلّ على الجزء إنّما تكون في مقام الدّلالة ـ أي: دلالة اللّفظ وفهم المعنى منه ـ وبينهما فرق كبير.

وقال الهنديّ في توضيح المقام: الجُمَل الثّلاث معطوف بعضها على بعض وليس الواو في شيء منها للحال؛ لأنّ الجزاء مترتّب على مجموع الجُمَل الثّلاث أي: إذا لم يكن الجنس مخطراً ـ أي: ملتفتاً إليه قصداً ـ أو يكون النّوع مخطراً ولم يراع النّسبة بينهما بكون أحدهما جزءً للآخر أمكن في هذه الحالة أن لا يخطر الجنس في الذّهن.

والرّومي خالف الهنديّ حيث قال في قوله: «ومعنى النّوع يخطر بالبال»: الواو للحال، أي: والحال أنّ معنى النّوع بالبال، يعني: بالإجمال لا بالتّفصيل، وإلّا فحصوله بالبال مفصّلاً بدون حصول الجنس محال، وإلى هذا أشار بقوله: ولم يراع النّسبة بينهما في هذه الحالة ـ أي: نسبة أنّه جنس له، جزء من حقيقته ـ والمراد: عدم اعتبار التّفصيل.

[نقد ثان]

فإن قلت: قد سبق[١] أنّ المراد بالمعنى الواحد ما يؤدّيه الكلام المطابق لمقتضى الحال، وهو لا محالة يكون معنىً تركيبيّاً[٢]، وما ذكرت هنا من التّأدية بالعبارات المختلفة إنّما هو في المعاني الإفراديّة.

---

(١) **قوله: «فإن قلت: قد سبق»**. أي: قد سبق في تعريف «علم البيان» أنّ المراد بالمعنى الواحد هو الواحد التّركيبيّ لا الواحد الإفراديّ، والواحد التركيبيّ ما يكون ذا نسبة تامّة. وما ذكرت هنا من التأدية بالعبارات المختلفة مثل: كثير الرّماد، ومهزول الفصيل، وجبان الكلب، إنّما يكون في المعنى الواحد الإفرادي أو المعاني الإفراديّة الّتي ليست فيها نسبة تامّة فكيف الجمع بين ما تقدّم وما ذكرت هاهنا؟

قلت: تقييد المعنى الواحد بالواحد التّركيبيّ لم يكن عن دليلٍ وبرهان، وإنّما كان من باب المماشاة وإرخاء العِنان مع القوم، وإلّا فهو ممّا لا يدلّ عليه لفظ «المعنى الواحد» بل ينبغي أن يكون المعنى أعمّ من التّركيبيّ والإفرادي. وأيضاً لا يساعده كلام القوم في مباحث البيان؛ لأنّ المجاز المفرد وكثيراً من أمثلة الكنايات إنّما هي في المعاني الواحدة الإفراديّة الّتي ليست فيها نسبة تامّة، لكنّا لمّا وافقنا القوم في تقييد «المعنى الواحد» بالواحد التّركيبيّ لا الإفراديّ قلنا: إنّ كون الكلام أوضح دلالة على معناه التّركيبيّ إنّما يكون باعتبار أنّ بعض أجزاء ذلك الكلام أوضح دلالةً على ما هو جزء من ذلك المعنى التّركيبيّ، فإذا عبّرنا عن معنى تركيبيّ بتراكيب بعض مفرداتها أوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى التّركيبيّ كان هذا تأديةً للمعنى الواحد التّركيبيّ بطرق مختلفة في الوضوح، فتقييد المعنى الواحد بما ذكر هناك من قبيل الوصف بحال متعلّق الموصوف، وما ذكر هاهنا من قبيل الوصف بحال الموصوف.

(٢) **قوله: «لا محالة يكون معنىً تركيبيّاً»**. لأنّ المطابقة لمقتضى الحال لا تمكن في المعنى الإفرادي ـ كما في الهنديّ ـ.

[وردٌ ثانٍ]

قلت: تقييد المعنى الواحد بما ذكرنا[١] ممّا لا يدلّ عليه اللّفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان؛ **لأنّ المجاز المفرد** بِأَسْرِهِ[٢] ـ وهو من مُعْظَمِ مباحث البيان ـ وكثيراً من أمثلة **الكناية** إنّما هي في المعاني الإفراديّة، لكنّا لمّا ساعدنا القوم[٣] في هذا التّقييد نقول: إنّ كون الكلام أوضح دلالةً على معناه التّركيبيّ يجوز

---

(١) **قوله: «تقييد المعنى الواحد بما ذكرنا»**. أي: تقييد المعنى الواحد بالواحد التّركيبي ممّا لا يدلّ عليه اللفظ ـ أي: لفظ «المعنى الواحد» ـ لا بالدّلالة المطابقيّة ولا التّضمّنيّة ولا الالتزاميّة، وإنّما قيّدنا المعنى الواحد بالتّركيبيّ تبعاً للقوم، وإلّا فكما لا يصحّ تقييده بالإفرادي ولا دليل عليه فكذا التّقييد بالتّركيبيّ لا يصحّ ولا دليل عليه، بل المراد الواحد أعمّ من الإفراد والتّركيب.

وأيضاً: التّقييد بالتّركيبيّ لا يلائم مع كلام البيانيّين في مباحث البيان؛ لأنّ كثيراً من مباحث الكِناية والمجاز المفرد بتمامه إنّما يكون في المعاني الإفراديّة الّتي ليست فيها نسبة تامّة.

(٢) العرب تقول: «خُذْهُ بِأَسْرِهِ» أي: جميعه.

(٣) **قوله: «لكنّا لمّا ساعدنا القوم»**. أي: لمّا وافقنا القوم في تقييد «المعنى الواحد» بالتّركيبيّ وافقناهم في تصحيح كلامهم بالقول بالمجاز تسميةً للكلّ باسم الجزء وإجراء حكم الجزء على الكلّ، وبتعبير أوضح: إنّ الأمثلة مثل «زيد كثير الرَّمَاد» و: «زيد مهزول الفصيل» و: «زيد مفتوح الباب» كلّها معانٍ تركيبيّة ولكن الّذي أورد بعبارات مختلفة في الوضوح والخَفَاء إنّما هو جزء من تلك الأمثلة لا كلّها وإنّما وصف الكلّ بذلك مجازاً من باب تسمية الكلّ باسم الجزء.

والحاصل أنّ الوُضُوح والخَفَاء في المعنى الواحد التّركيبيّ إنّما يكون من قبيل الوصف بحال متعلّق الموصوف مثل: «زيد عالم أبوه» وفي الواحد الإفرادي من قبيل الوصف بحال الموصوف مثل: «زيد عالم».

أن يكون بسبب أنّ بعض أجزاء ذلك الكلام أوضح دلالةً على ما هو جزء من ذلك المعنى التّركيبي، فإذا عبّرنا عن معنىً تركيبيٍّ بتراكيب بعض مفرداتها أوضح دلالةً على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تأدية للمعنى الواحد التّركيبيّ بطرق مختلفة في الوضوح. هذا غاية ما تيسّر لي من الكلام في هذا المقام، وهو بَعْدُ موضعُ نظرٍ[1].

[المجاز والكناية]

﴿ثمّ اللّفظ المراد به[2] لازم ما وضع﴾ ذلك اللفظ ﴿له﴾ يعني باللّازم:

---

(١) قوله: «وهو بعد موضع نظر». نقل عنه أنّه قال في بيانه: أمّا أوّلاً: فلأنّ عدم الوضوح والخَفاء في المطابقة ممّا يمكن المناقشة فيه؛ إذ العلم بالوضع ـ بمعنى الاعتقاد الجازم ـ غير مشروط، بل الظّنّ كافٍ فيه، وهو قابل للشدّة والضَّعْف.

وأمّا ثانياً: فلأنّ الوضوح والخَفَاء في التّضمّن غير واضح؛ لوجوب تصوّر جميع الأجزاء عند تصوّر الكلّ، وكون التّضمّن تابعاً للمطابقة معناه: التبعيّة في الحصول من اللّفظ لا التّأخّر الزّمانيّ.

وأمّا ثالثاً: فلأنّ تقييد المعنى الواحد بما يؤدّيه الكلام المطابق لمقتضى الحال ممّا لا يشعر به اللّفظ ولابدّ منه ليصحّ الكلام، ومباحث أُخرى تجري مجرى ما ذكرنا. وقد استشكل على كلّ منها الجرجانيّ في حاشية «الإصباح» فراجعها.

(٢) قوله: «ثمّ اللّفظ المراد به». قال الهنديّ: كلمة «ثمّ» للانتقال من كلامٍ إلى كلام، فإنّ ما سبق كان في تعريف العلم وما يتعلّق به، وهذا في بيان ما يبحث عنه فيه. وكذا كلمة «ثمّ» الثّاني، فإنّه لبيان التّشبيه الّذي هو ليس أصلاً برأسه اهـ. ولا تخلو عن الإشعار بالتّرتيب الذّكريّ، والمقصود من هذا أنّه لمّا كان الطّرق المختلفة في الوضوح تتعلّق بالدّلالات العقليّة وهي لابدّ فيها من انتقال من لازم إلى ملزوم أوعكسه مسّت الحاجّة إلى تقسيم يعلم به ما حصل فيه الانتقال وهو المجاز والكناية فقال: «اللّفظ المراد»...

⇐

ما لا ينفكّ عنه، سواء كان داخلاً فيه، كما في التّضمّن، أو خارجاً عنه، كما في الالتزام ﴿ **إن قامت قرينة على عدم إرادته** ﴾ أي: إرادة ما وضع له ﴿ **فمجاز، وإلّا** ﴾ أي: وإن لم تقم[1] قرينة على عدم إرادة ما وضع له ﴿ **فكِناية** ﴾.

[مبنى المصنّف في المجاز والكناية]

وهذا مبنيّ[2] على ما سيجيء في أوّل باب.................................

⇐ وشرحه ـ كما عن السّيّد الأُستاذ العلّامة الهاشميّ الخراسانيّ ـ أنّ اللّفظ مهمل وموضوع، والموضوع إمّا مستعمل في معناه الموضوع له أو غير مستعمل فيه، والمستعمل في معناه يقال له الحقيقة، والمستعمل في غير معناه الموضوع إمّا أن يكون للمعنى المستعمل فيه مناسباً للمعنى الموضوع له أو لا يكون، فإن لم يكن بينهما مناسبة كان غلطاً، وإن كان بينهما مناسبة احتاج الاستعمال في غير ما وضع له إلى القرينة، ثمّ تلك القرينة إن كانت مانعة عن إرادة المعنى الأصلي كان ذلك مجازاً وإلّا فكناية والفرق بينهما: باعتبار كون القرينة مانعة من إرادة الموضوع له في المجاز دون الكناية ـ كما يأتي عن قريب وأيضاً في مطلع باب الكناية ـ.

ثمّ المناسبة في باب المجاز إمّا مشابهة أو غير مشابهة ـ مثل الجزء والكلّ ـ الأوّل: يقال له الاستعارة، والثّاني: مجاز مرسل.

(١) وفي الأقدم: «لم تدلّ» بدل «لم تقم».

(٢) **قوله: «وهذا مبنيّ»**. قد علم من كلام المصنّف أنّ في المجاز والكناية كليهما ذكر الملزوم وإرادة اللّازم والفرق بينهما أنّ مع المجاز قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له وليس كذلك الكناية.

وهذا الكلام منه مبنيّ على ما سيجيء في «باب الكِناية» من أنّ الانتقال فيهما إنّما هو من الملزوم إلى اللّازم أوّلاً.

وأنّ كلام السكّاكي ـ وهو أنّ في الكناية انتقالاً من اللّازم إلى الملزوم ـ خطأ ثانياً، ⇐

الكِناية[1] مِن أنّ الانتقال في **المجاز والكناية** كليهما إنّما هو من الملزوم إلى اللّازم.

[رأي السكّاكي في الكناية ونقده]

وأَنَّ ما ذكره السّكّاكيّ مِن أنّ مبنى الكِناية على الانتقال من اللّازم إلى الملزوم ليس بصحيح؛ إذ لا دلالة للّازم من حيث إنّه لازم على الملزوم[2] والالتزام إنّما هو الدّلالة على لازم المسمّى لا على ملزومه. ثمّ ظاهر هذا الكلام يدلّ على أنّ الواجب في «المجاز» أن يذكر الملزوم ويُراد اللّازم، وهذا لا يصحّ[3] إلّا في قليل من أقسامه ـ على ما سيجيء ـ[4].

⇐ وذلك من وجهين:

الأوّل: أنّ اللّازم أعمّ وهو لا يدلّ على الأخصّ فلا يدلّ «الزّوجيّة» على «الأربعة» لأنّها أعمّ منها.

والثّاني: أنّ الالتزام إنّما هو الدّلالة على لازم المُسَمَّى لا على ملزومه.

فقد علم من كلام المصنّف في المتن أنّ في المجاز والكناية كليهما ذكر الملزوم وإرادة اللّازم وعلم من كلام التّفتازانيّ أنّ في كليهما ذكر الملزوم وانتقالاً إلى اللّازم. وهذان الكلامان صحيحان إلّا أنّ الفرق أنّ الإرادة في كليهما من المتكلّم وفي الانتقال ذكر الملزوم من المتكلّم والانتقال إلى اللّازم من المخاطب.

(١) **قوله: «أوّل باب الكناية»**. أي: كون المراد باللّفظ في الكناية أيضاً لازم ما وضع له اللّفظ مبنيّ على ما سيجيء في أوّل باب الكناية ...

(٢) **قوله: «إذ لا دلالة للّازم من حيث إنّه لازم على الملزوم»**. وذلك لجواز كون اللّازم أعمّ فلا ينتقل منه إلى الملزوم، إذ لا دلالة للعامّ على الخاصّ بخصوصه كما في طلوع الشّمس ووجود النّور، فإنّ النّور لازم أعمّ للشّمس، ولا يدلّ على الشّمس بخصوصها.

(٣) وفي غير الأقدم: «لا يصحّ ظاهراً».

(٤) **قوله: «على ما سيجيء»**. أي: في ذيل أمثلة المجاز المرسل مِن أنّ بعض أنواع العلاقة ـ بل

⇐

[تقديم المجاز على الكناية]

﴿ **وقدّم المجاز عليها** ﴾ أي: على الكناية ﴿ **لأنّ معناه كجزء معناها** ﴾ لأنّ المراد من **المجاز** هو اللّازم فقط؛ لقيام قرينة على عدم إرادة الملزوم، بخلاف **الكناية** فإنّه يجوز أن يكون المراد بها اللّازم والملزوم جميعاً.

والجزء مقدّم على الكلّ بالطّبع، أي: يحتاج إليه الكلّ في الوجود مع أنّه ليس بعلّةٍ للكلّ(١)، فقدّم في الوضع أيضاً؛ ليوافق الوضعُ الطّبعَ.

⇐ أكثرها ـ لا يفيد اللّزوم، ولذا اعترض على قوله آنفاً: «يعني باللّازم ما لا ينفكّ عنه» بأنّه في غير محلّه إلّا أن يراد بعدم الانفكاك عدم الانفكاك في الجملة وربّما بسبب القرائن في بعض الأحيان وهذا موجود في جميع أقسام المجاز.

(١) **قوله: «مع أنّه ليس بعلّةٍ للكلّ»**. إشارة إلى الفرق بين المتقدّم بالطّبع والمتقدّم بالعلّيّة وذلك أنّ المتقدّم يطلق على خمسة معانٍ:

أحدها: المتقدّم بالزّمان وهو أن يكون السّابق قبل المسبوق قبليّةً لا يجامع القبل منهما البعد مثل تقدّم موسى على عيسى ـ على نبيّنا وآله وعليهما السّلام ـ.

وثانيهما: المتقدّم بالطّبع وهو الّذي لا يوجد المتأخّر إلّا وهو موجود معه أو قبله، ولكن يمكن أن يوجد المتقدّم وليس المتأخّر بموجودٍ، مثل تقدّم الواحد على الاثنين، فإنّه لا يمكن أن يوجد الاثنان إلّا والواحد موجود ويمكن أن يوجد الواحد وليس الاثنان بموجودٍ.

وزاد بعضهم في تفسيره قيداً آخر وهو: «أن يكون المتقدّم غير مؤثّر في المتأخّر» ليتميّز عن المتقدّم بالعلّيّة وهو المراد بقول الشّارح: «مع أنّه ليس بعلّةٍ للكلّ».

وثالثها: المتقدّم بالشّرف مثل «تقدّم المسلم على الكافر» و: «الشّيعيّ على العُمَرِيّ» و: «العالم على الجاهل».

ورابعها: المتقدّم بالرّتبة وهو ما كان أقرب من مبدءٍ محدود مثل ترتّب الصّفوف في ⇐

[حصر مقاصد البيان في التّشبيه والمجاز والكناية]

﴿ ثمّ منه ﴾ أي: من المجاز(١) ﴿ ما يَبْتَنِيْ على التّشبيه(٢) ﴾ وهو الاستعارة الّتي كان أصلها التّشبيه فذكر **المشبّه به** وأُريد به **المشبّه** فصار استعارة ﴿ فتعيّن التّعرّض له ﴾ أي: للتّشبيه قبل التّعرّض للمجاز الّذي أحد أقسامه الاستعارة لابتنائها عليه ﴿ فانحصرالمقصود ﴾ ـ من «علمالبيان» ـ ﴿ فيالثّلاثة ﴾ التّشبيه، والمجاز، والكِناية.

[مكانة التّشبيه في «علم البيان»]

فإن قلت: إذا كان ذكر التّشبيه في «علم البيان» بسبب ابتناء الاستعارة عليه، فَلِمَ جُعِل مَقْصِداً(٣) برأسه دون أن يجعل مقدّمة لبحث الاستعارة؟

⇐ المسجد بالنّسبة إلى المحراب، وترتّب الأجناس والأنواع الإضافيّة متصاعدةً ومتنازلة.

وخامسها: المتقدّم بالعليّة وهو المؤثّر التّامّ المشتمل على المقتضي والفاقد للمانع.

(١) **قوله: «ثمّ منه، أي: من المجاز»**. أتى بـ«من» التّبعيضيّة إشارةً إلى أنّ من المجاز ما ليس باستعارة، وهو المجاز المرسل الّذي ليس أصلها التّشبيه.

(٢) **قوله: «ما يبتني على التّشبيه»**. وذلك لأنّه سيأتي أنّه يقسّم المجاز إلى المفرد والمركّب، ثمّ يقسّم المفرد إلى المجاز المرسل والاستعارة، فإن كانت العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي هو التّشبيه كان استعارة وإلّا كان مجازاً مرسلاً وكلّ منهما ينقسم إلى عدّة أقسام يذكر في موضعه ـ إن شاء الله ـ.

والحاصل: أنّ أصل الاستعارة هو التّشبيه فالأصل في: «رأيت أسداً في الحمّام»: «رأيت رجلاً شجاعاً كالأسد» ثمّ غيّر صورة التّشبيه وأُريد من «الأسد» الرّجل الشّجاع بقرينة «في الحمّام».

(٣) بكسر الصّاد، اسم مكانٍ، والفعل من باب «ضرب» وبهذا الاعتبار جمع على «المقاصِد» وأمّا المصدر فهو بفتح الصّاد، وهو لا يجمع على «المقاصد».

قلت: لأنّه لكثرة مباحثه(١) وعموم فوائده ارتفع عن أن يجعل مقدّمة لبحث الاستعارة، واستحقّ أن يجعل أصلاً برأسه.

[نقد التّفتازاني للسكّاكي]

هذا هو الكلام في شرح مقدّمة «علم البيان» على ما اخترعه السّكّاكيّ(٢)، وأنت خبير بما فيه(٣) من الاضطراب(٤)، والأقرب أن يقال: «علم البيان» علم يبحث فيه

---

(١) **قوله: «لكثرة مباحثه»**. أي: جعلوا التّشبيه بحثاً مستقلاً لأُمور ثلاثة:

الأوّل: كثرة ورود التّشبيه في كلام العرب.

الثّاني: كثرة أنواعه وأقسامه.

الثّالث: كثرة فوائده ولطائفه.

(٢) **قوله: «على ما اخترعه السّكّاكيّ»**. وذلك لأنّ سائر البيانيّين لا يتعرّضون لتعريف الدّلالة وتقسيمها والنّقد والردّ كما تعرّض له السّكّاكيّ في «المفتاح».

(٣) وفي الأقدم: «فيها» بضمير المؤنّث.

(٤) **قوله: «وأنت خبير بما فيه من الاضطراب»**. قال الجرجاني: إشارة إلى ما سبق من الأنظار، وإلى أنّ ما ذكره السّكّاكي في التّشبيه يقتضي جعله مقدّمةً وينافي كونه مقصِداً من المقاصد البيانيّة، لأنّ كثرة مباحث المقدّمة لا تجعلها داخلةً في المقاصد، ثمّ الحقّ أنّ التّشبيه أصل برأسه من أُصول هذا الفنّ، وفيه من النّكت واللطائف البيانيّة ما لا يحصى، وله مراتب مختلفة في الوضوح والخَفاء مع أنّ دلالته مطابقيّة وحينئذٍ يضمحلّ ما ذهب إليه من أنّ الإيراد المذكور لا يتأتّى بالدّلالة الوضعيّة ـ أي: المطابقيّة ـ.

فائدة: قال بعض الأفاضل: إذا قلت: «وجهه كالبدر» لم ترد به ما هو مفهومه وضعاً، بل أردت أنّه في غاية الحسن ونهاية اللّطافة، لكن إرادة هذا المعنى لا تنافي إرادة المفهوم الوضعيّ ـ كما في الكناية ـ وحينئذٍ ينبغي أن ينحصر مقاصد علم البيان في أربعة: التّشبيه، والاستعارة، والمجاز المرسل، والكناية.

⇐

عن التّشبيه، والمجاز، والكِناية، ثمّ يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات إلى الأبحاث الّتي أوردها في صدر هذا الفنّ.

[باب التّشبيه]

﴿التَّشْبِيه[١]﴾ أي: هذا بحث التّشبيه[٢] الاصطلاحيّ الّذي يَبْتَنِيْ عليه الاستعارة، وهو المَقْصِدُ الأوّل من المقاصد الثّلاثة.

ولمّا كان هو[٣] أخصّ من مطلق التّشبيه ـ أعني: التّشبيه بالمعنى اللغويّ ـ **أشار** أوّلاً إلى تفسيره بقوله: ﴿**التشبيه**﴾ أي: مطلق التّشبيه[٤] سواء كان على وجه

⇐ والوجه في الضّبط أن يقال: إذا أُريد للّفظ خلاف ما وضع له، فإمّا أن ينافي إرادة ما وضع له، أو لا، وعلى كلّ تقديرٍ فإمّا أن يُبْنَى إرادته منه على التّشبيه، أو لا، فنسبة التّشبيه إلى الاستعارة كنسبة الكناية إلى المجاز المرسل إلّا أنّ التّشبيه ـ مع كونه أصلاً مقصوداً ـ مقدّمة لمباحث الاستعارة، فاستحقّ التّقديم عليها من هذه الجهة الّتي هي أقوى من الجهة الأُخرى الّتي بها أُخّرت الكناية عن المجاز المرسل، فتأمّل.

(١) **قوله: «التّشبيه»**. التّشبيه نوعان: لغويّ واصطلاحيّ، والأوّل مطلق أو عامّ وأعمّ، والثّاني مقيّد أو خاصّ وأخصّ. ولمّا كانت معرفة الأخصّ ـ أي: التّشبيه الاصطلاحيّ ـ موقوفةً على معرفة الأعمّ ـ أي: التّشبيه اللّغويّ ـ بادر إلى شرح التّشبيه اللّغويّ وتفسيره، حتّى يعرف أوّلاً ثمّ يعرف الأخصّ وهو الاصطلاحيّ.

(٢) **قوله: «أي: هذا بحث التّشبيه»**. أراد الشّارح أن يقول: حذف المبتدأ والخبر المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه و«أل» فيه للعهد الذّكريّ أو الحضوريّ والمراد منه التّشبيه الاصطلاحيّ.

(٣) أي: التّشبيه الاصطلاحيّ.

(٤) **قوله: «أي: مطلق التّشبيه»**. المراد من هذا هو التّشبيه اللّغويّ سواء كان على وجه الاستعارة وهو قسم من المجاز مثل «رأيت أسداً في الحمّام» و: «أنشبت المنيّة أظفارها» ⇐

الاستعارة، أو على وجه يبتني عليه الاستعارة[١] أو غير ذلك[٢] ولهذا أعاد اسمه المظهر ولم يأت بالضّمير، لئلّا يعود إلى المذكور المخصوص، فاللّام في «التّشبيه» الأوّل للعهد، وفي الثّاني للجنس.

[نقض قاعدة نحويّة]

وما يقال[٣]: «إنّ المعرفة إذا ....

⇐ أو على وجه يبتني عليه الاستعارة، وهو الّذي ذكر فيه المشبّه، والمشبّه به، والأداة، مثل: «زيد كالأسد» أو غير ذلك مثل: «لقيت بزيد أسداً» في بعض صور التّجريد.

(١) **قوله: «على وجه يبتني عليه الاستعارة»**. وهو الّذي ذكر فيه المشبّه، والمشبّه به، والأداة، كما في «زيد كالأسد» ووجه بناء الاستعارة عليه أنّه إذا حذف المشبّه والأداة وأُقيمت قرينة على أنّ المراد الرّجل الشُّجَاع صار لفظ المشبّه به استعارةً ومجازاً.

(٢) **قوله: «أو غير ذلك»**. وذلك إذا كان التشبيه ضِمْنياً كما في التّجريد في نحو: «لَقِيْتُ من زيد أسداً» وذلك لأنّك شبّهت زيداً بالأسد في الأصل ثمّ بالغت حتّى انتزعت منه الأسد. وأمّا كون التّشبيه ضمنياً في هذا الكلام فلذكر الطّرفين فيه، ويمكن منه تحويل الطّرفين إلى التّشبيه الاصطلاحي بأن يقال: «زيد كالأسد» أو «كأنّ زيداً الأسد».

(٣) **قوله: «وما يقال»**. جواب عن سؤال، وهو أنّه صرّح ابن هشام في الأمر الرّابع عشر من الباب السّادس من «المغني» أنّ النّكرة إذا أُعيدت نكرة كانت غير الأُولى، وإذا أُعيدت معرفة أو أُعيدت المعرفة معرفةً أو نكرة كان الثّاني عين الأوّل، والعبارة هاهنا من القسم الثّالث فإنّ لفظ «التّشبيه» في الموضعين معرفة، فكيف يكون الثّاني غير الأوّل؟

وأجاب بأنّ هذه القاعدة ليست على إطلاقه بل إنّما هي مع عدم القرينة على المغايرة وأمّا مع القرينة ـ كما في هذا الموضع ـ فالتّعويل عليها ـ كما نصّ عليه ابن هشام في الموضع المذكور من «المغني». والحاصل أنّ الأقسام أربعة:

١ ـ النّكرة المُعَادة نكرةً نحو: «جاء رجل وأكرمت رجلاً».

⇐

أُعيدت(١) فهي عين الأوّل» فليس على إطلاقه.

[تعريف التّشبيه]

يعني: أنّ معنى «التّشبيه» في اللغة ﴿**الدّلالة**﴾ هو مصدر قولك: «دَلَلْتُ فلاناً على كذا»(٢) ـ إذا هَدَيْتَهُ له ـ يعني: هو أن تَدُلَّ ﴿**على مشاركة أمر**(٣) **لأمر آخر في معنىً**﴾ فالأمر الأوّل هو **المُشَبّه**، والثّاني هو **المُشبّه به**، والمعنى هو **وجه التّشبيه**، وظاهر هذا التّفسير(٤) شامل لنحو قولنا: «قاتَلَ زيد عمراً» و: «جاءني زيد وعمرو» وما أشبه ذلك.

⇐ ٢ ـ المعرفة المُعَادة نكرةً نحو: «أكرمت الرّجل وأهنت رجلاً».

٣ ـ النّكرة المُعَادة معرفةً نحو: «جاءني رجل وأكرمت الرّجل».

٤ ـ المعرفة المُعَادة معرفةً نحو: «جاءني الرّجل وأكرمت الرّجل».

وفي الأوّلين، الثّاني غير الأوّل، وفي الثّالث، الثّاني عين الأوّل، وفي الرّابع قالوا: الثّاني عين الأوّل ولكن لا مطلقاً بل إذا كان «أل» فيهما من نوع واحدٍ، أي: كان فيهما للجنس أو كان فيهما للعهد، وفي عبارة المصنّف من نوعين، فإنّ «أل» في «التّشبيه» الأوّل للعهد، وفي «التّشبيه» الثّاني للجنس، فيكون الثّاني غير الأوّل، وإن كانا معرفتين.

(١) وفي الأقدم: «أعيدت معرفةً».

(٢) **قوله: «هو مصدر قولك «دَلَلْتُ فلاناً على كذا»**. المراد من هذا الكلام أنّ «الدّلالة» فعل المتكلّم كما أنّ «التّشبيه» كذلك.

(٣) **قوله: «الدّلالة على مشاركة أمر»**. هذا هو المشبّه وقوله: «لأمر آخر» هو المشبّه به، وقوله: «في معنىً» هو وجه الشّبه، وقوله: «بالكاف ونحوه» هي الأداة، فالتعريف مشتمل على أربعة أشياء فقط، فلذا أطلقوا الأركان على الأربعة فقط دون غيرها؛ لعدم اشتمال التّعريف على غيرها.

(٤) **قوله: «وظاهر هذا التّفسير»**. إشارة إلى دفع إشكال، وهو أنّ دلالة الكلام على المشاركة على ⇐

[المراد منه]

﴿والمراد هاهنا ما لم يكن﴾ أي: المراد بالتّشبيه المصطلح عليه في «علم البيان» هو الدّلالة على مشاركة أمر لآخر في معنىً بحيثُ لايكون ﴿على وجه الاستعارة التّحقيقيّة(١)﴾ نحو: «رأيت أسداً في الحمّام» ﴿ولا﴾ على وجه ﴿الاستعارة بالكِناية(٢)﴾ نحو: «أَنْشَبَتِ المَنيّةُ أظفارها» ﴿ولا﴾ على وجه

⇐ أقسام:

أحدها: أن يدلّ عليها بأداة التّشبيه نحو: «زيد كالأسد».

وثانيها: أن يدلّ عليها بواسطة حرف عطف نحو: «جاء زيد وعمرو».

وثالثها: أن يدلّ عليها بواسطة ذات الفعل نحو: «قاتل زيد عمراً».

ورابعها: بما أشبه ذلك ممّا يلزم منه المشاركة بين شيئين في معنىً نحو: «زيد أفضل من عمرو» فإنّه يدلّ على مشاركتهما في أصل العلم، وهذه كلّها ليست تشبيهاً لغويّاً بل القسم الأوّل تشبيه في اللّغة والاصطلاح والباقي ليس كذا، والتّعريف شامل لها كلّها، فكان على المصنّف أن يزيد في تفسيره «بالكاف ونحوه لفظاً أو تقديراً» ليخرج ما ليس تشبيهاً عن هذا التّفسير، ويدخل نحو: «زيد كالأسد» و: «زيد أسد».

والجواب عن ذلك أنّ ما عرّف به المصنّف من باب التّعريف بالأعمّ، وهو شائع عند أهل الأدب.

(١) **قوله: «على وجه الاستعارة التّحقيقيّة»**. وهي أن يطوى ذكر المشبّه ويذكر لفظ المشبّه به، مع قرينة دالّةٍ على إرادة المشبّه نحو: «رأيت أسداً في الحمّام» والقرينة هو «الحمّام» فإنّه يدلّ على أنّ المراد بـ«الأسد» هو المشبّه ـ أي: الرّجل الشّجاع ـ.

(٢) **قوله: «ولا على وجه الاستعارة بالكناية»**. وهو عند المصنّف ـ كما تقدّم ويأتي أيضاً ـ أن يضمر التّشبيه في النّفس ولا يصرّح بشيءٍ من أركانه سوى المشبّه، ويؤتى معه أمر مختصّ بالمشبّه به نحو: «أنشبت المنيّة أظفارها» والأمر المختصّ هاهنا هو «الأظفار» والاستعارة بالكناية إنّما هي نفس إضمار التّشبيه لا إتيان «الأظفار» فإنّ الإتيان به استعارة

⇐

﴿التّجريد﴾[1] نحو: «لَقِيْتُ بزيدٍ أسداً» و«لَقِيَنِيْ منه أسد» ـ على ما سيجيء في «علم البديع» ـ.

فإنّ في هذه الثّلاثة دلالةً على مشاركة أمر لآخر في معنىً، مع أنّ شيئاً منها لا يسمّى تشبيهاً في الاصطلاح، خِلافاً لصاحب «المِفْتَاح» في التّجريد فإنّه صرّح[2] بأنّ نحو «لَقِيْتُ بِفُلانٍ أسداً» و«لَقِيَنِيْ منه أسد» من قبيل التّشبيه.

[التّشبيه عند المصنّف]

فمعنى التّشبيه في الاصطلاح عند المصنّف هو الدّلالة على مشاركة أمر لآخر في معنىً، لا على وجه الاستعارة التحقيقيّة، والاستعارة بالكِناية، والتّجريد.

وينبغي أن يُزَاد فيه قولنا: «بالكاف ونحوه لفظاً أو تقديراً» ليخرج عنه نحو:

⇐ تخييليّة.

وذكر الاستعارة المكنيّة والتّحقيقيّة لأنّ فيهما تشبيهاً ـ كما ذكرنا ـ ولم يذكر التّخييليّة؛ لأنّه لا تشبيه ولا مجاز في التّخييليّة، فإنّ «الأظفار» في المثال المذكور مستعمل في معناها حقيقةً.

(١) **قوله: «ولا على وجه التّجريد»**. وهو أن ينتزع من أمر ذي صفةٍ أمر آخر مثله فيها، مبالغةً في كمال تلك الصّفة في ذلك الأمر ذي الصّفة حتّى كأنّه بلغ من الاتّصاف بتلك الصّفة إلى حيث يصحّ أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصّفة ـ كما يأتي في «علم البديع» ـ.

(٢) **قوله: «فإنّه صرّح»**. أي: صرّح في ذيل أحوال التّشبيه من «المفتاح» ٤٦٣ وهذا نصّه: وإذا عرفت أنّ وجود طرفي التّشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير التّشبيه عرفت أنّ فقد كلمة التّشبيه لا تؤثّر إلّا في الظّاهر، وعرفت أنّ نحو: «رأيت بفلانٍ أسداً» و: «لَقِيَنِيْ منه أسد» و: «هو أسد في صورة إنسان» و: «إذا نظرت إليه لم تَرَ إلّا أسداً» و: «إن رأيته عرفت جبهة الأسد» و: «لئن لَقِيْته لَيَلْقَيَنَّك منه الأسد» و: «إن أردت أسداً فعليك بفلان» و: «إنّما هو أسد» و: «ليس هو آدميّاً بل هو أسد» كلّ ذلك تشبيهات لا فرق إلّا في شأن المبالغة اهـ.

«قاتل زيد عمراً»[١] و: «جاءني زيد وعمروٌ».

[جواب سؤال]

وإنّما قال: «الاستعارة التّحقيقيّة والاستعارة بالكناية»[٢] لأنّ الاستعارة التّخييليّة ـ وهي إثبات الأظفار للمنيّة في المثال المذكور ـ ليس فيه دلالة على مشاركة أمر لآخر عند المصنّف؛ لأنّ المراد بالأظفار عنده معناه الحقيقيّ، على ما سيتحقّق، إن شاء الله ـ تعالى ـ.

﴿فدخل فيه﴾ ـ أي: في تفسير التّشبيه الاصطلاحي ـ ما يسمّى تشبيهاً بلا خلافٍ[٣] وهو ما ذكر فيه أداة التّشبيه نحو: «زيد كالأسد» أو «كالأسد» بحذف «زيد» لقيام قرينة.

وما يسمّى تشبيهاً على القول المختار[٤] وهو ما حذف فيه أداة التّشبيه وجعل

---

(١) **قوله: «ليخرج عنه نحو: «قاتل زيد عمراً»**. أي: كلّ ما دلّ على المشاركة من بابَي المفاعلة والتفاعل والحروف العاطفة الدّالّة على مطلق الجمع مثل الواو، وأفعل التّفضيل ونحوها.

(٢) **قوله: «وإنّما قال «الاستعارة التحقيقيّة والاستعارة بالكناية»**. أي: ذكر المصنّف هاتين الاستعارتين وسكت عن الاستعارة التّخييليّة، لأنّ التّخييليّة عنده لا يوجد فيه تشبيه، فلا يدخل في التّشبيه حتّى نحتاج إلى إخراجه، إذ لا دلالة فيها على المشاركة فإنّ «الأظفار» في «أنشبت المنيّة أظفارها» مستعملة في معناها الحقيقي ولم يستعمل في غيره.

(٣) **قوله: «ما يسمّى تشبيهاً بلا خلافٍ»**. وهو ما ذكر فيه الأداة سواء ذكر المشبّه أو حذف، كما في: «زيد كالأسد» و: «كالأسد».

(٤) **قوله: «وما يسمّى تشبيهاً على القول المختار»**. وهو ما حذف فيه الأداة وجعل «المشبّه به» خبراً عن «المشبّه» أو في حكم الخبر ـ في إفادة الاتّحاد وتناسي التّشبيه من الحال أو المفعول الثّاني من باب «علمت» والصّفة والمضاف كـ«لُجَيْن الماء» وكونه مُبَيِّناً له كقوله ـ تعالى ـ: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] ـ سواء ذكر المشبّه أو حذف.

المشبّه به خبراً عن **المشبّه** أو في حكم الخبر[١]، سواء كان مع ذكر المُشَبَّهِ أو مع حذفه **فالأوّل: ﴿نحو قولنا: «زيد أسد»﴾**.

والثّاني: ﴿نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾[٢]﴾ بحذف المبتدء، أي: «هم صُمٌّ» فإنّ المحقّقين على أنّه يسمّى تشبيهاً بليغاً لا استعارة؛ لأنّ الاستعارة إنّما تطلق حيث يُطْوَى ذكر **المستعار له** بالكلّيّة[٣] ويجعل الكلام خِلْواً عنه، صالحاً لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه، لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام[٤]،

---

(١) **قوله: «أو في حكم الخبر»**. وسيوضّحه الشّارح في خاتمة باب التّشبيه بقوله: كخبر باب «كان» و«إنّ» والمفعول الثّاني لباب «علمت» والحال والصّفة.

(٢) البقرة: ١٨.

(٣) **قوله: «حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلّيّة»**. أي: لا يذكر ولا ينوى ولا يقدّر، وفي الآية مقدّر بالقرينة أي: «هم صمّ بكم عمي» فلا يكون استعارةً، والمراد بالمستعار له في المثال: الرّجل الشّجاع وهو المنقول إليه أيضاً، والمنقول عنه الحَيَوان المفترس.

(٤) **قوله: «لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام»**. أراد بدلالة الحال القرينة الحاليّة، وبفحوى الكلام القرينة المقاليّة، أمّا الأوّل فكقولهم: «رأيت أسداً» إذا رُؤِيَ في موضع لا يمكن وجود الحَيَوان المفترس فيه كالحمّام ونحوه، ولولا هذه القرينة كان الكلام صالحاً لأن يراد بلفظ «الأسد» معناه المنقول عنه ـ أي: الحيوان المفترس ـ وهو المعنى الحقيقي، وأن يراد به معناه المنقول إليه ـ أي: الرّجل الشّجاع ـ وهو المعنى المجازيّ.

وأمّا الثّاني فكقولهم: «رأيت أسداً بيده سيف» فلولا هذه القرينة ـ أي: بيده سيف ـ كان الكلام صالحاً للمعنيين.

وتفسير «فحوى الكلام» بالقرينة المقاليّة ـ كما عن الرّوميّ ـ خلاف اصطلاح الأُصوليّين، فإنّ الفحوى عندهم عبارة عن مفهوم الموافقة، ولكن موافق لاصطلاح أهل الأدب؛ لأنّ فحوى الكلام عندهم معناه، والقرينة في المثال المذكور إنّما هي معنى «بيده سيف» لا لفظه.

⇐

وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التّشبيه، إن شاء الله ـ تعالى ـ.

[أركان التّشبيه]

﴿ والنّظر هنا في أركانه ﴾ أي: البحث في هذا المَقْصِد إنّما هو عن أركان التّشبيه المصطلح ﴿ وهي ﴾ أربعة[1]: ﴿ طرفاه ﴾ يعني: المُشَبَّه والمُشَبَّه به ﴿ ووَجْهُه، وأَدَاتُهُ، وفي[2] الغرض منه، وفي أقسامه ﴾.

وإطلاق الأركان على الأربعة المذكورة إمّا باعتبار أنّها مأخوذة في تعريفه؛ لأنّه الدّلالة على مشاركة أمرٍ لأمرٍ في معنىً بالكاف ونحوه، وإمّا باعتبار أنّ التّشبيه في الاصطلاح كثيراً ما يطلق على الكلام الدّالّ على المشاركة المذكورة نحو قولنا: «زيد كالأسد في الشَّجَاعة».

[تقسيم طرفيه]

﴿ طرفاه إمّا حسّيّان ﴾ قدّم البحث عن طرفيه؛ لأصالتهما، لأنّ وجه التّشبيه معنىً قائم بالطّرفين[3] والأداة آلة لبيان التّشبيه، ولأنّ ذكر أحد الطّرفين واجب

⇐ وأيضاً اشتراط عدم القرينة إنّما يكون بالنّسبة إلى إرادة المنقول عنه ـ أي: الحيوان المفترس في المثال ـ لا المنقول إليه، لأنّ القرينة إنّما تكون مانعةً عن إرادة المنقول عنه وهو المعنى الحقيقيّ لا المنقول إليه وهو المعنى المجازيّ.

(١) **أحدها**: المُشَبَّهُ. **وثانيها**: المُشَبَّهُ به. **وثالثها**: وجه الشّبه. **ورابعها**: أداة التّشبيه.

(٢) أعاد كلمة «في» إشارة إلى أنّه عطف على «الأركان» وأنّ ما دخلت عليه خارج من الأركان، أي: والنّظر هنا أيضاً في الغرض منه وفي أقسامه.

(٣) **قوله: «لأنّ وجه التّشبيه معنىً قائم بالطّرفين»**. فيكون عارضاً للطّرفين وهما معروضان، والمعروض أصل بالنّسبة للعارض لأنّه موصوف والوصف تابع له.

هذا دليل أصالة الطّرفين بالنّسبة إلى وجه الشّبه، وأمّا دليل أصالتهما بالنّسبة إلى أداة ⇐

البتّة، بخلاف الوجه والأداة، فالطّرفان ـ أعني: المشبّه والمشبّه به ـ إمّا منسوبان إلى الحسّ[١] ﴿**كَالخَدِّ والوَرْدِ**[٢]﴾ في المُبْصَرَات ﴿**والصّوتِ الضّعيف والهَمْسِ**﴾ في المسموعات.

والمراد بالصّوت الضّعيف[٣] الّذي لا يسمع إلّا عن قريب، لكنّه لم يبلغ حدّ الهَمْس وهو الصّوت الّذي أُخْفِيَ حتّى كأنّه لا يخرج عن فضاء الفم.

﴿**والنَّكْهَةِ**﴾ وهو ريح الفم ﴿**والعَنْبَرِ**﴾ في المشمومات ﴿**والرِّيْقِ والخَمْرِ**﴾ في المَذُوْقات ﴿**والجِلْدِ النّاعمِ والحَرِيْرِ**﴾ في الملموسات.

[نقد الشّارح للمصنّف]

وهذا كلّه ممّا فيه نوع تسامح إلّا في الصّوت الضّعيف، والهَمْس، والنَّكهة، وذلك لأنّ المُدْرَكَ بالبَصَرِ ـ مثلاً ـ إنّما هو لون الخَدِّ والوَرْدِ، وبالشَّمِّ رائحة العَنْبَرِ،

⇐ التّشبيه فلأنّ الأداة آلة لبيان التّشبيه وكثيراً مّا يستغنى عنها، وأيضاً ذكر أحد الطّرفين وهو المشبّه به ـ كما يَنُصُّ عليه في مطلع الخاتمة الآتية ـ واجب بخلاف الوجه والأداة.

(١) **قوله: «منسوبان إلى الحسّ»**. وهو أن يدركا بإحدى الحواسّ الخمس الظّاهرة وهي: البصر، والسّمع، والشمّ، والذّوق، واللّمس.

(٢) **قوله: «كالخدّ والورد»**. والمراد «الخَدُّ» و«الورد» الجزئيّان، وذلك بأن يقال: «خدّ زيدٍ كهذا الورد في الحمرة» وأمّا الكليّان فغير حسيّين بل إنّما يكون عقليّين، لأنّ الكليّات كلّها عقليّات، إذ العقل لا يدرك إلّا الكليّات.

(٣) **قوله: «والمراد بالصّوت الضّعيف»**. أي: هذا النّوع منه، لا مطلق الضّعيف الّذي يصدق عليه الهمس، وإلّا لكان من تشبيه الأعمّ بالأخصّ كأن يقال: «الحيوان كالإنسان» وهو باطل، ولكنّه يصحّ: «هذا الصّوت الضّعيف كالهمس» وكذا: «نكهة زيد كالعنبر» و: «ريق عمروٍ كالخمر» و: «جلد هندٍ كالحرير».

وبالذَّوْق طعم الرِّيْقِ والخَمْر، وباللّمس ملاسة الجلد النّاعم والحرير ولينهما، لا نفس هذه الأشياء لكونها أجساماً، لكنّه قد استمرّ في العرف[١] أن يقال: «أبصَرْتُ الوَرد» و«شَمَمْتُ العَنْبَر» و«ذُقْتُ الخمر» و«لَمَسْتُ الحَريرَ».

﴿أو عقليّان﴾ عطف على قوله: «إمّا حسّيّان» ﴿كالعلم والحياة﴾ ووجه الشّبه بينهما كونهما جهتي إدراك ـ على ما سيجيء تحقيقه ـ.

﴿أو مختلفان﴾ بأن يكون **المُشَبّه عقليّاً والمشبّه به حسّيّاً**، أو على العكس.

فالأوّل: ﴿كالمَنِيَّة والسَّبُعِ﴾ فإنّ المَنِيَّةَ ـ أعني: الموت ـ عقليّ؛ لأنّه عدم الحياة عمّا من شأنه أن[٢] يكون حيّاً[٣]، والسَّبُعُ حسّيّ.

﴿و﴾ الثّاني: ﴿مثل: العِطْر وخُلُق رجل كريم﴾ فإنّ العِطْر ـ وهو الطِّيْب ـ محسوس بالشّمّ، والخُلْق ـ وهو كيفيّة نفسانيّة[٤] تصدر عنها الأفعال بسهولة ـ عقليّ. قيل: إنّ تشبيه المحسوس بالمعقول[٥] غير جائز؛ لأنّ العلوم العقليّة مستفادة

---

(١) **قوله: «لكنّه قد استمرّ في العرف»**. وأهل الأدب يجري كلامهم على ما جرى عليه العرف ولذا سمعت من أحد أساتذتي: أنّ أدبيّات العرب هي عرفيّاتهم. ولذا جعل الخطيب هذه الأُمور حسّيّةً.

(٢) وفي الأقدم: «من شأنه تلك».

(٣) **قوله: «لأنّه عدم الحياة عمّا من شأنه أن يكون حيّاً»**. يشير إلى أنّ بين «الموت» و«الحياة» تقابل العدم والمَلَكَة، وذلك لأنّ الموت زوال الحياة عمّا اتّصف بها كالعَمَى الطّارئ بعد البَصَر، لا كمطلق العَمَى، فلا يكون عدم الحياة من الجنين موتاً ـ كما نصّ عليه علّامة الأشاعرة القوشجيّ في شرح «التجريد» ـ.

(٤) **قوله: «الخُلْق وهو كيفيّة نفسانيّة»**. أي: مَلَكة راسخة تصدُرُ عنها الأفعال بِسُهُولة من غير رويّة وفكر، والتّفصيل في «شرح التّجريد وحواشيه».

(٥) **قوله: «تشبيه المحسوس بالمعقول»**. صُوَرُ المسألة أربع:

⇐

من الحواسّ ومنتهية إليها، ولذلك قيل: «مَنْ فَقَدَ حسّاً فقد فَقَدَ علماً» ـ يعني: العلم المستفاد من ذلك الحسّ ـ وإذا كان المحسوس أصلاً للمعقول فتشبيهه به يكون جَعْلاً للفرع أصلاً والأصل فرعاً، وهو غير جائز، فلذلك لو **حاوَلَ** مُحَاوِلٌ المبالغةَ في وصف الشّمس بالظّهور والمِسْك بالطِّيْبِ فقال: الشّمس كالحجّة في الظُّهور» و«المِسْك كَخُلْقِ فلان في الطِّيْب» **كان سخيفاً** من القول[1].

وأمّا ما جاء في الأشعار[2] ـ من تشبيه المحسوس بالمعقول ـ فوجهه أن يقدّر

⇐ ١ ـ تشبيه المحسوس بالمحسوس.

٢ ـ وتشبيه المعقول بالمعقول.

٣ ـ تشبيه المعقول بالمحسوس.

٤ ـ تشبيه المحسوس بالمعقول.

والمعترض إنّما يعترض على الأخير، لأنّ التّشبيه يدلّ على أنّ «المشبّه به» أصل و«المشبّه» فرع، وذلك لا يجوز في الأخير؛ لأنّ المحسوس أصل للمعقول فتشبيهه به يكون جعلاً للفرع أصلاً والأصل فرعاً وهو غير جائز، إلّا أنّهم أجازوا ذلك في تشبيه المقلوب للمبالغة فقط.

(١) **قوله: «سخيفاً من القول»**. أي: ناقصاً من القول وخارجاً عن أُسلوب كلام العرب، وكم من هذه الأقوال السّخيفة تشاهدها في كلام فقهاء العجم عن بكرة أبيهم.

(٢) **قوله: «وأمّا ما جاء في الأشعار»**. قال أبو هلال العسكريّ في «الصّناعتين»: وقد جاء في أشعار المُحْدَثِين تشبيهُ ما يَرَى العِيان بما يُنَالُ بالفكر وهو رديءٌ وإن كان بعض النّاس يستحسنه لما فيه من اللّطافة والدّقّة، وهو مثل قول الشّاعر ـ أبي تمّام ـ:

وكنتُ أعزَّ عِزّاً من قنوعٍ ... يُعَوِّضُهُ صَفُوْحٌ عن جَهُوْلِ

فصِرْتُ أذَلَّ من معنىً دقيقٍ ... به فَقْرٌ إلى فهمٍ جَلِيْلِ

وكقول الآخَرِ:

ونـدمانٍ سقيتُ الرّاحَ صِرْفاً ... وأُفْقُ اللَّيْلِ مُرْتَفِعُ السُّجُوْفِ

⇐

المعقول محسوساً ويجعل كالأصل لذلك المحسوس، على طريق المبالغة، فيصحَ التّشبيه حينئذٍ.

[تفسير للحسّيّ والعقليّ لتقليل الأقسام]

ثمّ **لمّا كان** من المُشَبَّهِ والمُشَبَّه به، ما هو غير مُدْرَك بالحواسّ الظّاهرة، ولا بالقوّة العاقلة، مثل: الخَيَاليّات، والوهميّات، والوِجْدانيّات، **أراد** أن يُدْخِلَهَا في الحسّيّ والعقليّ؛ تقليلاً للاعتبار(١)، وتسهيلاً للامر على الطُّلّاب؛ لأنّه كلّما قلّ

⇐ صَفَتْ وصَفَتْ زُجاجتها عليها كـمعنىً دَقَّ فـي ذهـن لطـيفِ

فأخرج ما تقع عليه الحاسّة إلى ما لا تقع عليه، وما يعرف بالعيان إلى ما يُعْرَفُ بالفكر، ومثله كثير في أشعارهم اهـ. أقول ومثله البيت الآتي:

وكأنّ النّجوم بين دُجَاها سُنَنٌ لاح بينهنّ ابتداعُ

* * *

(١) **قوله: «تقليلاً للاعتبار»**. ولولا هذا الإدخال لكانت الأقسام خمسةً وعشرين حاصلةً من ضرب خمسة في خمسة، وبعد الإدخال صارت أربعة حاصلة من ضرب اثنين في اثنين، وذلك لأنّه لو كان كلّ من الخَياليّ والوهميّ والوِجْدانيّ قسماً على حِدَةٍ مثل الحسيّ والعقليّ كانت الأقسام خمسة ـ الحسّيّ والعقليّ والخَياليّ والوهميّ والوِجْدانيّ ـ وهذه الخمسة تعتبر تارةً في جانب المشبّه، وأُخرى في جانب المشبّه به، والحاصل من ضرب الخمسة في الخمسة خمسة وعشرون، بأن يقال: المشبّه إذا كان حسّيّاً فالمشبّه به إمّا حسّيّ أو عقليّ أو خَياليّ أو وهميّ أو وِجْدانيّ، وكذا البواقي، فالمشبّه إذا اعتبر أيّاً منها يعتبر المشبّه به خمسةً أُخرى والحاصل ما ذكر.

وبعد تفسير الحسّيّ والعقلي بما يذكره وإدراجه الثّلاثة فيهما صارت الأقسام أربعة حاصلة من ضرب اثنين في اثنين بأن يقال: المشبّه حسّيّ والمشبّه به إمّا حسّيّ أو عقليّ أو المشبّه عقليّ والمشبّه به أيضاً إمّا حسيّ أو عقليّ، فصارت الأقسام أربعة حاصلة من ⇐

الاعتبار قلّت الأقسام، وإذا قلّت الأقسام كان أسهل ضبطاً، فأشار إلى تعميم تفسير الحسّيّ والعقليّ بقوله: ﴿ **والمراد بالحسّيّ**(١) **المُدْرَك هو أو مادّته بإحدى الحواسّ**

⇐ ضرب الاثنين المتصوّرين في المشبّه في الاثنين المتصوّرين في المشبّه به، فأدخل الخَيالي في الحسّيّ والباقيين في العقليّ وقلّت الأقسام.

فإن قيل: تقليل الأقسام يحصل على تقدير تفسير الحسّيّ بمعناه المشهور ـ أي: المدرك بإحدى الحواس ـ وتفسير العقليّ بما عداه فيدخل فيه الخياليّ وهذا أولى؛ لأنّ فيه تجوّزاً في العقليّ فقط بخلاف ما ذكر، فإنّ فيه تجوّزاً في تفسير كلٍّ منهما، وقلّة المجاز أولى.

يقال: الحامل للمصنّف على جعل الخَياليّ من قبيل المحسوس اشتراك الحواسّ والخَيال في إدراك الصّور، وإن كان الحسّ يدركها بسبب حضور المادّة والخَيال بدون ذلك الحضور.

وهذه المسألة قرّرها الأُستاذ الهاشميّ في «المفصّل» بوجه آخر فتارةً جعلها واحداً وثمانين وأُخرى ستّةً وثلاثين وثالثةً خمسة وعشرين ورابعةً أربعةً وتوضيحها: أنّه إن اعتبر «المشبّه» الحسّيّ خمسةً ـ سمعيّاً وبَصَريّاً وذوقيّاً ولمسيّاً وشمّيّاً ـ والعقليّ سادساً والخَياليّ سابعاً والوهميّ ثامناً والوِجْدانيّ تاسعاً، كانت الاعتبارات تسعةً وإذا ضُرِبَتْ في «المشبّه به» المعتبر فيه أيضاً هذه الاعتبارات كان الحاصل واحداً وثمانين. فهذا اعتبار.

وإن اعتبر «المشبّه» الحسّيّ خمسةً ـ السّمعيّ والبَصَريّ والذّوقيّ واللّمسيّ والشّمّيّ ـ والعقليّ واحداً كان المجموع ستّة وتعتبر وتضرب في صور «المشبّه به» السّتّ وكان الحاصل ستّة وثلاثين. وهذا اعتبار آخر.

وإن اعتبر «المشبّه» حسّيّاً وعقليّاً وخَياليّاً ووهميّاً ووِجْدانيّاً كانت الصّور خمساً واعتبرت في «المشبّه به» وضربت فيه كان الحاصل خمسةً وعشرين وهذا اعتبار ثالث.

وإن أُدرج الخَياليّ في الحسّيّ والوِجْدانيّ والوهميّ في العقليّ، وعدّ الحسّيّ واحداً والعقليّ أيضاً واحداً حصل اثنان واعتبرا تارة في «المشبّه» وأُخرى في «المشبّه به» وضرب الاثنان في الاثنين كان الحاصل أربعةً وهذا اعتبار رابع.

(١) **قوله: «بالحسّي»**. أي: الحسّيّ في غير «علم البيان» أمر مُدرَك بإحدى الحواسّ الخمس ⇐

الخمس الظّاهرة ﴾ وهي البَصَر، والسَّمْع والشَّمّ، والذَّوْق واللَّمْس.

﴿ فدخل فيه ﴾ أي: بسبب زيادة قولنا: «أو مادّته» دخل في الحِسّيّ **﴿ الخَيَالي ﴾** وهو المعدوم الّذي فُرِضَ مجتمعاً من أُمور كلّ واحد منها ممّا يدرك بالحسّ **﴿ كما ﴾** أي: كالمشبّه به **﴿ في قوله: وكَأَنَّ مُحْمَرَّ الشَّقِيـ * ـقِ ﴾** هو من باب «جَرْد قطيفة» أراد به «شقائق النُّعْمَان» وهو وَرْد أحمر في وسطه سَوَاد، وإنّما أُضيف إلى النُّعْمَان[١] لأنّه حَمَى أرضاً كَثُرَ فيها ذلك. **﴿ إذا تَصَوَّبَ ﴾** أي: مال إلى السُّفْل[٢] من «صَابَ[٣] المَطَر» ـ إذا نزل ـ **﴿ أَوْ تَصَعَّدَ[٤] ﴾** أي: مال إلى العُلْوِ **﴿ أَعْلامُ ﴾** جمع

⇐ ويوجد في الخارج وهو لا يشمل الخَيَاليّ ولكنّه في «علم البيان» يشمله بزيادة: «أو مادّته» أي: الحسّيّ المدرك هو أو مادّته بإحدى الحواس الخمس فيشمل الخَيَاليّ؛ لأنّ مادّته الّتي تركّب الخَيَالي منها مدرك بالحواسّ وإن كان نفسه أمراً عدمياً غير موجود في الخارج.

وقال الأُستاذ: كأنّ هذا الكلام دفع إيراد، وهو أنّه قد يكون الطّرفان وهميّين أو خَيَاليّين أو وِجْدانيّين فلم لم يذكره؟

والجواب أنّ الخَيَاليّ داخل في الحسّيّ بالتّفسير المذكور والباقيين في العقليّ أيضاً كذلك.

والحسّيّ في «علم البيان» يقال له: الحسّيّ بالمعنى الأعمّ الدّاخل فيه الخَيَاليّ، وكذلك العقليّ الدّاخل فيه الوهميّ والوِجْدانيّ، وفي غير «علم البيان» كلاهما أخصّ، فلا يدخل الخَيَاليّ في الحسّيّ بالمعنى الأخصّ، ولا غيره في العقليّ بمعناه الأخصّ.

(١) النُّعْمَان بن المنذر ملك الحِيْرَة.

(٢) «السِّفْل»: خلاف «العُلْوِ» بالضّمّ، والكسر لغة وابن قتيبة يمنع الضّمّ.

(٣) «صَابَهُ المَطَرُ، صَوْباً» من باب «قال» والمَطَرُ «صَوْبٌ» تسمية بالمصدر.

(٤) **قوله:**

وكأنّ محمرّ الشّقيـ ـقِ إذا تصوّب أو تصعّد

⇐

«عَلَم» وهي الرّاية ﴿ يَاقُوتٍ نُشِرْ * نَ عَلَىٰ رِماحٍ مِنْ زَبَرْجَدٍ ﴾ فإنّ الأعلام الياقوتيّة المنشورة على الرِّماح الزّبرجديّة ممّا لا يُدْرِكُهُ الحسّ، لأنّ الحسّ إنّما يُدْرِكُ ما هو موجود في المادّة حاضر عند المُدْرِك على هيئات محسوسة مخصوصة، لكن مادّته الّتي تركّب هو منها ـ كالأعلام والياقوت والرّماح والزَّبَرْجَد ـ كلّ منها محسوس بالبصر.

⇐ البيتان من مدوّر الكامل المجزوء المرفّل. والقائل: الصّنوبريّ أحمد بن محمّد بن الحسن بن مرار الضّبّيّ الحلبيّ الأنطاكيّ الشيعيّ المتوفّى سنة ٣٣٤هـ شاعر من شعراء سيف الدّولة ومكثر في وصف الرّياض والأزهار، وله قصائد طويلة في مدح أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ ومراثيهم. ومن شعره فيهم قصيدة طويلة يقول فيها:

وما لامرئٍ من سَطْوة الدّهر حارسٌ ... فتلقى امرءاً من سطوة الدّهر محروسا
فمن آبَ منّا صابراً آبَ رابحا ... ومن آبَ منّا جازعاً آب منحوسا
هو الموت ما عافى رئيساً كما ترى ... فنرجو مُصَافاةً ولا عاف مرؤوسا
هو الموتُ لا ينفكّ يطلب خُلْسةً ... من المرء حتّى يترك الدّهر مخلوسا
وإلّا فأين الأنبياء محمّدٌ ... وعيسى وموسى قبله وأخو موسى
وأين سليمان بن داودَ أين مَنْ ... حَوَتْ عرش بِلْقِيس يداه وبِلْقيسا
أصابَتْ سِهامُ الموت هوداً وصالحاً ... ولُوطاً ونوحاً قد أصابت وإدريسا
وفي أهل بيت المصطفى أُسْوَةٌ لنا ... بأمثالها تُؤسَى الكلومُ إذا تُوسَى
عليّ وسبطاه وعمّاه كلّهم ... كأن لم يَزَلْ مُذْ كان في الرَّمْسِ مرموسا
سَلِ الطَّفَّ عنهم والغَرِيّ ويثرباً ... وفَخّاً وباخَمْرَى وسَلْ عنهم طُوسَا
أصابت بني الشُّوس الغطارفة الّذي ... أصاب الأُبَوّاتِ الغطارفة الشُّوسَا

وصورة البيتين المستشهد بهما هكذا:

وكأنّ محمرّ الشّقيـ ... ـقِ إذا تصوّب أو تصعَّدْ
أعلامُ ياقوتٍ نُشِرْ ... نَ على رِماحٍ من زَبَرْجَدْ

* * *

﴿ وبالعقليّ ما عدا ذلك ﴾ أي: المراد بالعقليّ ما لا يكون هو ولا مادّته مُدْرَكاً بإحدى(١) الحواسّ الخمس الظّاهرة.

﴿ فدخل فيه الوهميّ ﴾ الّذي لا يكون للحسّ مدخل فيه، لكونه غير منتزع منه، بخلاف الخَيَالي، فإنّه منتزع منه، ولهذا قال ﴿أي: ما هو غير مُدْرَكٍ بها ﴾ أي: بإحدى الحواسّ المذكورة ﴿ ولكنّه ﴾ بحيث ﴿ لو أُدرِك(٢) كان مُدْرَكاً بها ﴾ وبهذا القيد يتميّز عن العقليّ ﴿كما في قوله ﴾ أي: كالمشبّه به في قول امرئ القيس:

أَيَـقْتُلني وَالـمَشْرَفِيُّ مُـضاجِعي(٣) ﴿ وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيابِ أَغْوَالِ ﴾

---

(١) وفي الأقدم: «بالحواسّ الخمس الظّاهرة».

(٢) قوله: «بحيث لو أُدرِك». أي: لو أُدرِك على سبيل الفرض والتّقدير، فالوهميّ يتميّز من الخَيالي بأن لا وجود للوهميّ لا نفسه ولا مادّته، بخلاف الخَيالي فإنّ مادّته موجودة.

(٣) قوله: «أيقتلني والمشرفيّ مضاجعي». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة، مع الضّرب التّامّ، وهو من قصيدة طويلةٍ لامرء القيس بن حجر مطلعها:

ألا عِمْ صَباحاً أيّها الطَّلَلُ البالي وهل يَعِمَن مَنْ كان في العُصُرِ الخالي
وهَلْ يَعِمَنْ إلّا سعيد مُخَلَّدٌ قليلُ الهموم ما يَبِيْتُ بأَوْجَالِ
وهل يَعِمَنْ مَنْ كان أحدَثُ عهده ثلاثين شهراً في ثلاثة أَحْوَالِ
دِيارٌ لِسَلْمَى عافياتٌ بذي خالٍ ألحّ عليها كُلُّ أسحَمَ هَطَّالِ
وتَحْسِبُ سَلْمَى لا تزال ترى طَلَا من الوحش أو بِيْضاً بِمَيْثَاءِ مِحْلَالِ
وتحسب سَلْمَى لا نَزالُ كعهدنا بوادي الخُزَامَى أو على رأس أو عالِ
ليالي سَلْمَى إذ تُرِيْكَ مُنَصَّباً وجِيْداً كَجِيْدِ الرِّئْم ليس بِمِعْطَالِ
ألا زعمت بَسْبَاسَةُ اليومَ أنّني كَبِرْتُ وأن لا يُحْسِنُ اللّهو أمثالي
كَذِبْتِ لقد أُصْبِيْ على المرءِ عِرْسَهُ وأَمْنَعُ عِرْسي أن يُظَنَّ بها الخالي
ويا رُبَّ يوم قد لهوتُ وليلةٍ بآنِسَةٍ كأنّها خطّ تِمْثَالِ
يُضِيءُ الفِراشَ وَجْهُهَا لضجيعها كمِصْبَاحِ زَيْتٍ في قناديلِ ذُبَّالِ

⇐

⇐ كأنّ على لَبَّاتها جَمْرُ مُصْطَلٍ ... أصَابَ غَضىً جَزْلاً وكُفَّ بأَجْزَالِ
وهَبَّتْ له رِيْحٌ بمختلف الصُّوَى ... صَباً وشَمالٌ في منازل قُفَّالِ
ومِثْلِكِ بيضاءِ العَوَارِضِ طَفْلَةٍ ... لَعُوْبٍ تُنَسِّيْنِي إذا قمتُ سِرْبَالِي
إذا ما الضَّجيع ابتزّها من ثيابها ... تَمِيْلُ عليه هَوْنَةً غيرَ مِجْبَالِ
كحِقْفِ النَّقَا يمشي الوليدانِ فوقَهُ ... بما احتسبا من لينِ مَسّ وتَسْهَالِ
لطيفةِ طيّ الكَشْحِ غيرِ مُفَاضَةٍ ... إذا انفتَلَتْ مُرْتَجَّةٌ غيرَ مِتْفَالِ
تنوّرتُها من أذرعاتٍ وأهلها ... بيثربَ أدْنَى دارها نَظَرٌ عَالِ
نَظَرْتُ إليها والنُّجُومُ كأنّها ... مصابِيْحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ لِقُفَّالِ
سموتُ عليها بعد ما نام بعلُهَا ... سُمُوَّ حَبَابِ الماءِ حالاً على حالِ
فقالَتْ سَبَاكَ اللهُ إنّكَ فاضحي ... أَلَسْتَ تَرَى السُّمَّارَ والنَّاسَ أحوالي
فقلتُ يمينَ اللهِ أَبْرَحُ قاعداً ... ولو قَطَّعُوا رأسي لديكِ وأوصالي
حلفتُ لها باللّهِ حَلْفَةَ فاجرٍ ... لَنَامُوا فما إنْ من حديثٍ ولا صَالِ
فلمّا تنازعنا الحديث وأَسْمَحَتْ ... هَصَرْتُ بِغُصْنٍ ذي شماريخَ مَيَّالِ
وصِرْنَا إلى الحُسْنَى ورَقَّ كلامنا ... ورُضْتُ فَذَلَّتْ صَعْبَةٌ أيَّ إذْلالِ
فأَصْبَحْتُ معشوقاً وأَصْبَحَ بَعْلُهَا ... عليه القَتَامُ سَيِّئَ الظَنِّ والبالِ
يَغِطُّ غطيط البَكْرِ شُدَّ خِنَاقُهُ ... لِيَقْتُلَنِي والمرءُ ليس بقَتَّالِ
أيقتلني والمشرَفِيُّ مُضَاجِعي ... ومسنونة زُرْقٌ كأنياب أغوالِ
وليس بذي رُمْحٍ فيَطْعَنُنِي به ... وليس بذي سيفٍ وليس بنَبَّالِ
أيقتلني وقد شَغَفْتُ فُؤادها ... كما شَغَفَ المَهْنُوْءَةَ الرَّجُلُ الطّالي
وقد علمت سَلْمَى ـ وإن كان بعلُها ـ ... بأنّ الفتى يَهذِيْ وليس بفعّالِ
وماذا عليه أن ذكرتُ أوانساً ... كغِزْلاَنِ رَمْلٍ في محاريبِ أقيالِ
وبيتِ عَذارَى يوم دَجْنٍ وَلَجْتُهُ ... يَطُفْنَ بِجَمَّاءِ المرافِقِ مِكْسَالِ
سِبَاطُ البَنَانِ والعَرانين والقَنا ... لِطَافُ الخُصُورِ في تمامٍ وإكمالِ

⇐

⇐ نواعِمُ يُتْبِعْنَ الهَوَى سُبُلَ الرَّدَى ... يَقُلْنَ لأهل الحلم ضُلَّ بِتَضْلَالِ
صرفتُ الهَوَى عنهنّ مِنْ خَشْيَة الرَّدَى ... ولستُ بِمَقْلِيِّ الخِلال ولا قالِ
كأنّي لم أركَبْ جواداً للذّةٍ ... ولم أتبطَّنْ كاعباً ذاتَ خَلْخَالِ
ولم أَسْبَإِ الزِّقَّ الرَّوِيَّ ولم أَقُلْ ... لِخَيْلِيَ كُرِّي كَرَّةً بعد إجفالِ
ولَمْ أَشْهَدِ الخَيْلَ المُغِيْرَةَ بالضُّحَى ... على هيكلٍ عَبْلِ الجُزَارة جَوَّالِ
سليمِ الشَّظَى، عَبْلِ الشَّوَى، شَنِجِ النَّسا ... له حَجَباتٌ مُشْرِفَاتٌ على الفالِ
وصُمٌّ صِلَابٌ ما يَقِيْنَ من الوَجَى ... كأنّ مكان الرِّدْفِ منه على رَالِ
وقد أغتَدِي والطَّيرُ في وُكُنَاتِها ... لِغَيْثٍ من الوَسْمِيِّ رائدُهُ خالِ
تحاماه أطراف الرِّماح تحامياً ... وجاد عليه كُلُّ أَسْحَمَ هَطَّال
بِعِجْلِزَةٍ قد أتْرَزَ الجَرْيُ لَحْمَهَا ... كُمَيْتٍ كأنّها هِراوةُ مِنْوَالِ
ذعرتُ بها سِرْباً نقياً جُلُودُه ... وأكرُعُهُ وَشْيُ البُرُوْدِ من الخَالِ
كأنّ الصِّوارَ إذ يُجَاهِدْنَ غُدْوَةً ... على جُمُدٍ، خَيْلٌ تجول بأجْلالِ
فجالَ الصِّوارَ واتّقينَ بقَرْهَبٍ ... طويلَ القَرَا والرَّوْقِ أَخْنَسَ ذَيَّالِ
فعَادَى عِداءً بين ثورٍ ونَعْجَةٍ ... وكان عِداءُ الوحشِ منّي على بَالِ
كأنّي بِفَتْخَاءِ الجَنَاحين لَقْوَةٍ ... صَيُوْدٍ من العِقْبَانِ طَأْطَأْتُ شِمْلَالي
تَخَطَّفُ خِزَّانَ الشَّرَبَّةِ بالضُّحَى ... وقد حَجَرَتْ منها ثعالِبُ أورالِ
كأنّ قلوب الطَّير رَطْباً ويابساً ... لدى وكرها العُنَّاب والحَشَفُ البالي
فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ ... كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال
ولكنّما أسعى لمجدٍ مُؤَثَّلٍ ... وقد يدرِكُ المَجْدَ المؤثَّلَ أمثالي
وَمَا المرءُ ما دامت حُشَاشَةُ نفسه ... بِمُدْرِكِ أطراف الخُطُوْبِ ولا آلي

وأوردنا القصيدة بتمامها؛ لأنّ فيها أبياتاً كثيرة من شواهد علوم الأدب، وقد أدرَجَ فيها مصراعين من معلّقته المشهورة وهما أيضاً من الشّواهد، أحدهما:

* وقد أغتدي والطّير في وكناتها *

⇐

يقول: أيقتلني ذلك الرّجل الّذي يُوْعِدني في حبّ سَلْمىٰ والحال أنّ مُضَاجِعي وملازمي سيف منسوب إلى «مَشَارِف[1] اليَمَن» وسِهام مُحَدَّدَةُ النِّصال، يقال: «سَنَّ السّيف» ـ إذا حدَّده ـ ووصف النِّصال بالزُّرْقَة للدّلالة على صفائها وكونها مَجْلُوَّةً.

فإنّ «أنياب الأغوال» ممّا لا يدركه الحسّ لعدم تحقّقها، مع أنّها لو أدركت لم تدرك إلّا بحسّ البَصَرِ.

[دفع توهّم]

وممّا يجب التَّنَبُّهُ له[2] في هذا المقام أن ليس المراد بالخَيَاليّات الصُّوَرُ

⇒ وثانيهما:

* فعادى عِداءً بين ثورٍ ونعجةٍ *

(١) «مَشَارِفُ الأَرْضِ»: أعاليها، الواحد: «مَشْرَف» بفتح الميم والرّاء، و«سيف مَشْرَفيّ».

(٢) **قوله: «وممّا يجب التَّنَبُّهُ له»**. أراد بهذا الفرق بين الخَيَاليّ والوهميّ في «علم البيان» وبينهما في باب الفصل والوصل من «علم المعاني» فقال: المراد **بالخَيَاليّ** في «علم البيان» هو المعدوم الّذي ركّبته المتخيّلة من الأُمور الّتي أُدركت بالحواس، فالخَيَالي هاهنا معدوم كأعلام ياقوتيّة منشورةً على رماح زبرجديّة ولكن الخَيَالي في «علم المعاني» موجود، **وبالوهميّ** ما اخترعته المتخيّلة من عند نفسها وإن لم يكن لها واقع أصلاً، والوهميّ في «علم المعاني» هي المعاني الجزئيّة المدركة بالوهم، فالوهميّ والخَيَاليّ في «علم البيان» غيرهما في «علم المعاني».

قال الأُستاذ ـ حَفِظَهُ الله ـ: وقوله: «وممّا يجب التّنبّه له» يمكن أن يكون جواباً عن سؤالٍ وهو أنّ الخَيَاليّ ـ كما ذكر في «علم المعاني» ـ هي الصّور الجزئيّة الّتي حصلت من الحواسّ الظّاهرة في الحسّ المشترك، ومنه انتقل إلى قوّة الخَيَال مثل صورة «زيد» وطعم الطّعام الفُلانيّ فكيف قلت: إنّ الأعلام الياقوتيّة المنشورة على رماح زبرجديّة أمر ⇐

⇐ خَيَاليّ، وهو غير موجود في الخارج، فلا يمكن أن يكون صورةً جزئيّة؛ لأنّ الصّور الجزئيّة لابدّ وأن تكون موجودة في الخارج؟

وكذا الوهميّ كما سبق في «علم المعاني» معنىً جزئيّ موجود في المحسوسات من غير أن يتأدّى إليها من طرق الحواسّ كعداوة «زيد»، وصداقة «بكر» وهذا غير قابل للإحساس، ولا يوجد في الخارج شيءٌ يحسّ به ويقال له: «هذا عداوة زيد» و«هذا صداقة بكر» فكيف قلت: إنّ «أنياب الأغوال» أمر وهميّ والحال أنّه ليس بمعنىً ولو تحقّق في الخارج لم يدرك إلّا بالبصر، فهو قابل للإحساس لو تحقّق؟

فأجاب بما ذكرنا أوّلاً من الفرق بين الوهميّ والخَيَاليّ في «علم البيان» وبينهما في «علم المعاني».

والحاصل: الخَيَاليّ صور جزئيّة موجودة في الخارج ـ كما تقدّم في «علم المعاني» ـ و«الأعلام الياقوتيّة» غير موجودة في الخارج فكيف أدرجتها في الخَيَاليّ؟ وكذا الوهميّ معنىً جزئيّ لا يدرك بالبصر، و«أنياب الأغوال» لو تحقّق في الخارج أُدرك بالبصر فكيف أدرجتها في الوهمي؟

والجواب: أنّه إنّما أُدرج «الأعلام الياقوتيّة» في الخَيَالي بالمعنى الّذي سيذكره، لا بالمعنى المتقدّم في «علم المعاني»، وكذا «أنياب الأغوال» إنّما أدرجها في الوهميّ بالمعنى الّذي سيذكره أيضاً لا بالمعنى المتقدّم في «علم المعاني» فافترق الوهميّان كما افترق الخَيَاليّان، فلا إشكال.

وأمّا الخَياليّ والوهميّ بالمعنى المتقدّم في «علم المعاني»، فقد تقدّم أنّ المدركات والمعلومات الباطنيّة إمّا كليّات أو جزئيّات، الكليّات معانٍ فقط. والجزئيّات: صُوَرٌ، ومعانٍ. والكليّات إنّما يدركها العقل فقط، فالعقل مدرك للكليّات وعَمَلُهُ مُنتَظِمٌ ومرتّب وله خازن يقال له: المبدء الفيّاض، أو الواهب الصّور، أو العقل الفعّال، أو العاشر.

والجزئيّات إن كانت صوراً فَمُدْرِكها الحسّ المشترك وخازنه الخَيَال وعمله أيضاً منتظم ومرتّب، وإن كانت معانيَ فَمُدْرِكها الوهم وخازنه الحافظة.

⇐

المُرْتَسِمَةِ في الخَيَال[١] المتأدّية إليه من طُرُق الحواسّ، ولا بالوهميّات[٢] المعاني الجزئيّة المدركة بالوهم ـ على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل ـ.

وذلك لأنّ الأعلام[٣] الياقوتيّة ليست ممّا تأدّت إلى الخَيَال من الحسّ المشترك؛

⇐ والمراد من الصّور ما يمكن إدراكه بإحدى الحواسّ الظّاهرة، وبالمعاني ما لا يمكن.

وفي الباطن قوّة أُخرى لها قوّة التّفصيل والتّركيب بين الصّور المأخوذة عن الحسّ المشترك، والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائماً لا تسكن نوماً ولا يقظةً ولا يكون عملها منتظماً، بل النّفس تستعملها على أيّ نظامٍ تريد، فإن استعملتها بواسطة القوّة الوهميّة يقال لها: «المتخيّلة» وإن استعملتها بواسطة القوّة العاقلة وحدها أو مع القوّة الوهميّة يقال لها: «المفكّرة». فتبيّن بهذا أنّ الخَيَاليّ والوهميّ هاهنا يفترق عنهما في «علم المعاني».

وقولنا: «قوّة التّفصيل والتّركيب بين الصّور» أي: يوصل في الذّهن الأُمور المفصولة بعضها عن بعض في الخارج، ويفصل في الذّهن الأُمور المتّصلة بعضها مع بعض في الخارج، وأيضاً يخترع أشياء لا واقع لها مثل إنسان له رأسان و«فحم أبيض»، و«رَوْب أسود» و«السكّر المُرّ» وغير ذلك.

وقال الهنديّ: قوله: «وممّا يجب التنبّه له» لمّا حمل الخَيَاليّ والوهميّ على غير المتعارف بيّن وجه عدم الحمل على ذلك، ووجهَ الحمل على غير المتعارف.

(١) **قوله: «الصّور المرتسمة في الخَيَال»**. قال الهنديّ: لأنّها داخلة في الحسّيّ ولا حاجة في دخوله إلى قيد: «أو مادّته».

(٢) **قوله: «ولا بالوهميّات»**. لدخولها في العقليّ بما ذكر ـ كما عرفت ـ من غير حاجةٍ إلى تفسيرها بقوله: «أي: غير مدرك بها لكنّه لو أدرك لكان مدركاً بها».

(٣) **قوله: «لأنّ «الأعلام»**. يعني: أنّ المثالين اللّذين ذكرهما لا يصدق عليهما الخَيَاليّ والوهميّ بالمعنيين المذكورين، فما ذكره الشّارح وجه إنّيّ لعدم إرادة المعنى المتعارف لهما، وما ذكر وجه لِمّيّ، والأولى التعرّض لهما، وفي الكلام لفّ ونشر على التّرتيب ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

إذ لم يقع بها إحساس قطّ، ولأنّ «أنياب الأغوال» و«رؤوس الشّياطين»[١] ليست من المعاني الجزئيّة بل هي صُوَرٌ؛ لأنّها ليست ممّا لا يمكن أن يدرك بالحواسّ الظّاهرة، بل إذا وجدت لم تدرك إلّا بها، وليست أيضاً ممّا له تحقّق كصَدَاقة «زيد» وعَدَاوة «عمرو»[٢].

[تحقيق في الخَيَاليّ والوهميّ]

بل التّحقيق في هذا المقام: أنّ من قُوَى الإدراك ما يسمّى **متخيّلة** و**مفكّرة** ومن شأنها تركيب الصُّوَر والمعاني، وتفصيلها، والتّصرّف فيها، واختراع أشياء لا حقيقة لها ـ كإنسانٍ له جَنَاحان، أو رأسان، أو لا رأس له ـ وهي دائماً لا تَسْكُنُ نوماً ولا يَقَظَةً، وليس عملها منتظماً، بل النَّفْسُ هي الّتي تستعملها[٣] على أيّ نِظَامٍ تريد بواسطة القوّة الوهميّة، وبهذا الاعتبار تسمّى **متخيّلة**، أو بواسطة القوّة العقليّة، وبهذا الاعتبار تسمّى **مفكّرة**.

فالمراد بالخَيَاليّ هو المعدوم الّذي ركّبته المتخيّلةُ من الأُمور الّتي أُدركت بالحواسّ الظّاهرة، وبالوهميّ ما اخترعته المتخيّلة من عند نفسها، كما إذا سَمِعَ أنّ

---

(١) **قوله: «رؤوس الشّياطين»**. أي: في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ * طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ**﴾ [الصّافّات: ٦٤ ـ ٦٥]، والتّشبيه تخييليّ ـ على ما في الكشّاف ـ لأنّ «رؤوس الشّياطين» وإن كانت متحقّقةً في الخارج محسوسةً في بعض الأوقات للأنبياء والأولياء ـ عليهم السّلام ـ لكنّها على الوجه الّذي قصد التّشبيه بها ـ وهي كونها أقبح الأعضاء وأخبثها لمن هو أقبح الموجودات وأخبثها وأخسرها كما تقرّر في الأوهام ـ ليست بموجودةٍ في الخارج ـ كذا قرّره الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «كصداقة زيد وعداوة عمرو»**. فإنّ لهما تحقّقاً رابطيّاً.

(٣) **قوله: «بل النّفس هي الّتي تستعملها»**. هكذا في شرحه للمفتاح، والظّاهر: «بل النّفس تستعملها» إذ لا تظهر فائدة إيراد ضمير الفصل والموصول.

الغُوْل شيء يَهْلِكُ النّاس كالسَّبُعِ فأخذت المتخيّلة في تصويرها بصورة السَّبُعِ واختراع ناب لها كما للسَّبُعِ.

﴿وما يدرك بالوِجْدَان﴾ أي: ودخل أيضاً في العقليّ ما يدرك بالقُوَى الباطنة[١] وتسمّى وِجْدَانيّاتٍ ﴿كاللّذّة والألم﴾ الحسّيّين[٢] فإنّه المفهوم من إطلاقهما، بخلاف اللذّة والألم العقليّين؛ فإنّهما ليسا من الوِجْدانيّات، بل من العقليّات الصِّرْفة ـ كالعلم والحياة ـ.

---

(١) **قوله: «ما يدرك بالقوى الباطنة»**. قال الهنديّ: يعني: أنّه ليس المراد بما يدرك بالوِجْدانيّات مطلقاً، بل ما يدرك بالقُوَى الباطنة، فإنّ ما ندركه بنفوسنا داخل في العقليّ من غير حاجةٍ إلى تفسيرها بالمعنى المذكور، واختلفوا في أنّ تلك القوّة هي الواهمة أو قوّة أُخرى؟ قال الإمام الرّازيّ: كلا القولين محتمل، فإن كانت هي الواهمة فالفرق بينها وبين الوهميّات بالمعنى المشهور أنّ الوِجدانيّات يكون إدراكها بحصول أنفسها، والوهميّات يكون إدراكها بحصول صورها، كذا حقّقه بعض الفضلاء في حواشيه على شرح مختصر الأُصول فتدبّر، فإنّه قد خفي على بعض النّاظرين فاعترض له شكوك، لعدم العلم بسريرة المقال.

(٢) **قوله: «كاللذّة والألم الحسّيّين»**. قيّد الشّارح اللذّة والألم بـ«الحسّيّين» بدليل التّبادر، قال الرّومي: محصّل الفرق بين اللذّة العقليّة والحسيّة أنّ الحسيّة ما يكون المُدْرِك ـ بالكسر ـ من الحواسّ، والمُدْرَكُ ممّا يتعلّق بالحواسّ.

وأمّا العقليّة فهي ما يكون المُدْرِكَ فيه العقل، والمُدْرَكُ من العقليّات كالإدراكات، وقس على هذا الفرق بين الألمين اهـ.

قال الأُستاذ ـ حَفِظَه الله ورعاه ـ: لا شكّ أنّ العقل يلتذّ بإدراك المجرّدات مثل النّفس والعقل وغيرهما، ويتألّم من الجهل بها اهـ.

أقول: ولذا كان الشّيخ محمّد بن الحسن يلتذّ عند ما يفهم دروسه وكان ينادي: أين الملوك وابناء الملوك من هذه اللذّة ـ كما في «آداب المتعلّمين» ـ.

[كلام ابن سيناء البلخيّ في «الإشارات»(١)]

وتحقيق ذلك(٢): أنّ **اللّذّة** إدراك ونَيْلٌ(٣) لما هو عند المُدْرِك كمال وخير من

---

(١) وهذا نصّه: تنبيهٌ: إنّ **اللّذّة** هي إدراك ونيلٌ لوصول ما هو عند المُدْرِكِ كمال وخير من حيث هو كذلك، **والألم** هو إدراك ونيل لوصول ما هو عند المُدْرِكِ آفة وشرّ. راجع: الإشارات بشرح المحقّق الطّوسي ٣: ٣٣٧.

(٢) **قوله: «وتحقيق ذلك»**. أي: تحقيق تقسيم اللّذّة والألم إلى قسمين.

قال الجرجاني: تعريف اللّذّة والألم بما ذكره منقول عن «الإشارات» ولا يخفى عليك أنّ إيراد أمثال هذه التّحقيقات في أمثال هذه المقامات ممّا لا يجدي للمتعلّم نفعاً؛ بل ربّما زاد حيرةً في تفاصيل هذه المعاني ودقائق العبارات، فالأولى بحال هذه العلوم أن يقتصر فيها على الأُمور العرفيّة وما يقرب منها، ولعلّ ذلك افتخار منه باطّلاعه على العلوم العقليّة وما ذكر فيها من التّدقيقات.

وقال الرّومي: «تحقيق ذلك» أي: تحقيق هذا التّعريف. ثمّ قال في الإجابة عن الجرجاني: واعلم أنّ المصنّف لمّا اقتفى أثر السّكّاكيّ في التّقسيم وإيراد الأمثلة على أصل الفلاسفة عرّف الشّارح الأمثلة على ما عرّفوها، فالعهدة في إيراد أمثال هذه التّحقيقات عليهما ـ أي: الفلاسفة والسّكّاكيّ ـ لا على الشّارح اهـ.

(٣) **قوله: «اللّذّة إدراك ونَيْلٌ»**. النَّيْلُ: الإصابة والوِجْدان، والواو بمعنى «مع» أي: إدراك يجامع نيل المدرك، فـ«الإدراك» جنس يشمل جميع الإدراكات، وقوله: «يجامع النّيل» يميّزها عمّا لا يجامع النّيل، أعني: الإدراك بالشَّبَح، فإنّ الإدراك الّذي يكون بالشَّبَح ليس بلذّةٍ بل بخَيَالها.

فلا يرد ما قيل: إنّ هذا التّعريف يقتضي أن لا يكون اللذّة والألم من قبيل الإدراك، لأنّ المركّب من الشّيء وغيره لا يكون ذلك الشّيء، بل لا يكون اللّذّة ماهيّةً واحدةً وحدةً حقيقيّةً.

⇐

حيث هو كذلك، **والألم** إدراك ونَيْلٌ لما هو عند المُدْرِك آفة وشرّ من حيث هو كذلك، وكلّ منهما حسّيّ وعقليّ[(١)].

أمّا الحسّيّ فكإدراك القوّة الغضبيّة[(٢)] أو الشّهويّة ما هو خير عندها وكمال،

⇐ و«عند المُدْرِك» متعلّق بـ«كمال وخير» أي: يكون كماليّته وخيريّته عند المُدْرِك، بأن يكون معتقداً لكماليّته وخيريّته.

قيّد بذلك؛ لأنّه لو لم يعتقده لا يلتذّ به، ولو اعتقده ولا يكون كمالاً وخيراً في نفس الأمر يلتذّ به.

و«الكمال»: ما يخرج به الشّيء من القوّة إلى الفعل، وهو من حيث إنّه يقتضي براءً من القوّة لذلك الشّيء يسمّى كمالاً، وباعتبار كونه مؤثّراً عنده خيراً.

وإنّما ذكرهما؟ لتعلّق اللّذّة بهما، وأخّر «الخير» لأنّه يفيد تخصيصاً للكمال، وقيّد بالحيثيّة، لأنّ الشّيء قد يكون كمالاً وخيراً من وجهٍ دون وجهٍ والالتذاذ بالوجه الّذي هو كمال وخير، كذا قرّره الهندي.

(١) **قوله: «وكلّ منهما حسّيّ وعقليّ»**. فإنّ ذلك الكمال إمّا من المحسوسات أو المعقولات، وفي «الشّفاء»: اللذّة ليست إلّا إدراك الملائم من جهة ما هو ملائم، فالحسّيّة إحساس الملائم، والعقليّة تعقّل الملائم.

(٢) **قوله: «فكإدراك القوّة الغضبيّة»**. أي: إدراك النّفس بتوسّط القوّة الغضبيّة الّتي شأنها دفع المنافر، وبتوسّط القوّة الشّهويّة الّتي شأنها جذب الملائم ما هو خير عندها، وهو الغلبة في القوّة الغضبيّة، وجذب الملائم في القوّة الشّهويّة.

وفي «الإشارات»: كمال القوّة الشّهويّة ـ مثلاً ـ أن يتكيّف العضو الذّائق بكيفيّة الحلاوة، وكذلك المشموم والملموس، ونحوهما، وكمال القوّة الغضبيّة أن يتكيّف النّفس بكيفيّة غلبته.

فقوله: «كتكيّف الذّائقة بالحلوّ» مثال لما هو خير وكمال عند القوّة الشّهويّة وإدراكها لذّة حسّيّة، وكذا الحال في البواقي. وقال الرّومي: مثال لما هو خير وكمال عند القوّة الشّهويّة ولا لإدراكه ـ كما يتوهّم من ظاهره ـ.

⇐

كتكيّف الذّائقة بالحُلْوِ، واللّامسة باللِّيْن، والباصرة بالملاحة، والسّامعة بصوت حَسَن، والشّامّة برائحة طيّبة، والمتوهّمة[١] بصورة شيء ترجوه، وكذلك البواقي؛ فهذه مستندة إلى الحسّ[٢].

وأمّا العقليّ فلا شكّ أنّ للقوّة العاقلة كمالاً وهو إدراكاتها المجرّداتِ اليقينيّةُ[٣] وأنّها تُدْرِكُ هذا الكمال وتلتذّ به وهو اللّذّة العقليّة، وقِسْ على هذا الألَمَ.

⇐ وقال: القوّة الغضبيّة: هي مبدأ الإقدام على الأهوال، والشّوق إلى التّسلّط والتّرفّع. والقوّة الشّهويّة: هي مبدأ جذب المنافع وطلب الملاذّ من المآكل والمشارب، وغير ذلك من المشتهيات.

(١) **قوله: «والمتوهّمة»**. قال الهنديّ: أي: وكتكيّف الواهمة بصورة شيءٍ مرجوٍّ حصوله؛ لقوّة الأسباب الآخذة في حصوله، كوصال المحبوب، فتكيّف الواهمة بصورة الوصال الّذي هو معنىً جزئيّ متعلّق بالمحسوس كمال للواهمة، وإدراكه لذّة حسّيّة وهميّة.

(٢) **قوله: «فهذه مستندة إلى الحسّ»**. أي: حاصلة بتوسّط الحسّ الظّاهر أو الباطن. وفي «شرح الإشارات» ما حاصله: أنّ الكمالات الّتي يتعلّق بها اللذّة، منها: ما يتعلّق بالقوّة الشّهويّة ـ أعني: الحواسّ الظّاهرة والباطنة ـ.

ومنها: ما يتعلّق بالقوّة الغضبيّة.

ومنها: ما يتعلّق بالقوّة العاقلة.

(٣) **قوله: «وهو إدراكاتها المجرّداتِ اليقينيّةُ»**. قال الرّوميّ: «المجرّدات» مفعول «الإدراك» و«اليقينيّة» بالرفع صفة «إدراكاتها» وقال الهنديّ: «اليقينيّة» بالرّفع صفة «إدراكاتها» أي: إدراكاتها للمجرّدات، أي: الواجب ـ تعالى ـ والعقول الصّادرة عنه الواقعة في ترتيب الوجود على وجودٍ يطابق الواقع من غير شبهةٍ.

وخصّ «المجرّدات» وإن كان إدراكاتها للمقولات مطلقاً، وإدراكاتها للملكات الفاضلة كمالاتها؟ لأنّ أجلّ الكمالات إدراكاتها للمجرّدات ـ على ما تقرّر في موضعه في ذكر تصوير للذّة العقليّ في أجلّ افرادها ـ وليس المقصود الحصر ـ كما وهم ـ فهذا حلّ كلام الشّارح وبما حرّرنا اندفع الشّكوك والشُّبه الّتي ابتهج بها بعض النّاظرين فتدبّر.

فاللّذّة العقليّة ليست من الوِجْدانيّات المُدْرَكة بالحواسّ الباطنة، وكذا الألم؛ وهذا ظاهر.

وأمّا اللذّة والألم الحسّيّان **فلمّا كانا** عبارتين عن الإدراكين المذكورين، والإدراك ليس ممّا يدركه الحواسّ الظّاهرة **دخلا** بالضَّرورة فيما عدا المُدْرَك بإحدى الحواسّ الظّاهرة، وليسا من العقليّات الصِّرْفة لكونهما من الجزئيّات المستندة إلى الحواسّ، بل من الوِجْدَانيّات المُدْرَكَة بالقُوَى الباطنة: كالشِّبَعِ، والجُوْع، والفَرَح، والغَمّ، والغَضَب، والخَوْفِ، وما يُشَاكِلُ ذلك.

[وجه الشّبه وتقسيمه إلى التّحقيقيّ والتّخييليّ]

﴿ **ووجهه ما يشتركان فيه** ﴾ أي: وجه التّشبيه[1] هو المعنى الّذي قصد اشتراك الطّرفين فيه ﴿ **تحقيقاً أو تخييلاً** ﴾[2] وإلّا فزيد[3] والأسد ـ في قولنا: «زيد كالأسد» ـ يشتركان في الوجود، والجسميّة، والحَيَوانيّة، وغير ذلك من المعاني، مع أنّ شيئاً منها ليس وجه التّشبيه.

---

(١) وفي الأقدم: «الشَّبَه».

(٢) **قوله: «تحقيقاً أو تخييلاً»**. أي: شركة تحقيقٍ أو تخييل، أو محقّقاً أو مخيّلاً ـ كما قرّره الهنديّ ـ. وقال الأُستاذ: فيه ثلاث احتمالاتٍ:

الأوّل: أن يكونا خبرين لـ«كان» المحذوفة مع اسمه ـ كما يظهر من عبارته في الشّرح الصّغير ـ وهو غير مسموح في مثل هذا المقام.

الثّاني: أن يكونا مفعولي مطلقٍ بتقدير مضاف أي: اشتراك تحقيق أو تخييل.

الثّالث: أن يكونا حالين بتقدير: محقّقاً أو مخيّلاً.

(٣) **قوله: «وإلّا فزيد»**. أي: وإن لم يكن وجه التّشبيه المعنى الّذي قصد اشتراك الطّرفين فيه.

فالمراد المعنى الّذي(١) له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه،

---

(١) **قوله: «فالمراد المعنى الّذي»**. قال الرّوميّ: نقل عن الشّارح أنّ هذا إذا كان وجه الشّبه أمراً خارجاً، أمّا إذا كان داخلاً أو تمام ماهيّة الشّيء فلا ينبغي أن يشترط هذا القيد ـ أعني: زيادة الاختصاص ـ.

وقال بعضهم: لا يخفى أنّ ملاك الأمر هو مزيد اختصاصه بالمشبّه به ـ كما يشعر به كلام الشّيخ ـ ثمّ ما ذكر هنا لا يلائم ما سيذكر من أنّ وجه الشّبه قد يكون تمام ماهيّتهما النّوعيّة وقد يكون جزءً مشتركاً أو غيرهما كما في تشبيه ثوبٍ بآخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلهما، ويمكن دفعه بتأمّل.

وذلك بأن يقال: إنّ ذلك إذا لم يقصد كون أحد هذه الأشياء وجه التّشبيه وإلّا فلا مانع من كونه وجه تشبيه، فليس المراد أنّه لا يصلح أن يكون أحد هذه الأشياء وجه تشبيه أصلاً قصد جعله وجه تشبيه أو لا، ولذا قال: «فالمراد المعنى الّذي»...

وقال الهنديّ: أراد بـ«المعنى» ما يقابل العين، سواء كان تمام ماهيّتهما أو جزءاً، أو خارجاً. وبـ«الاختصاص» الارتباط والتّعلّق، إذ الاختصاص بالمعنى المشهور لا يقبل الزّيادة والنّقصان.

والمقصود أنّه لمّا كان التّشبيه عبارة عن الدّلالة على اشتراك أمرٍ لآخر في معنىً وادّعاء مماثلته معه لابدّ وأن يكون لوجه الشّبه مزيد ارتباطٍ وتعلّقٍ بالمشبّه به والمشبّه في اعتقاد المتكلّم، ففي التّشبيه الغير المقلوب له مزيد ارتباطٍ بالمشبّه به نحو: «زيد كالأسد» وفي التّشبيه المقلوب مزيد اختصاصٍ له بالمشبّه نحو: «الأسد كزيد».

فلا حاجة إلى ما قيل: المراد بقوله: «بهما» أي: بأحدهما ـ كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ** ﴾ [الرّحمن: ٢٢]، مع أنّهما يخرجان من المالح ـ فإنّه توجيه فاسدٌ، لأنّ التّثنية نصّ في معناه لا يحتمل غيره، وما في الآية على حذف المضاف، أي: «مجتمعهما».

وقال سيّدنا الأُستاذ ـ حَفِظَهُ الله ورعاه ـ: لمّا فرغ المصنّف عن أمرين من الأُمور السّتّة شرع في الثّالث وهو وجه الشّبه ويشترط فيه شروط ثلاثة:

⇐

ولهذا قال الشّيخ عبدالقاهر: التّشبيه الدّلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من أوصاف الشّيء في نفسه خاصّةً[١] كالشَّجَاعة في الأسد، والنُّور في الشَّمْس.

﴿ **والمراد بالتّخييليّ** ﴾[٢] أن لا يوجد ذلك في أحد الطّرفين أو في كليهما إلّا

⇐ الأوّل: أن يكون ممّا يشترك فيه الطّرفان.

الثّاني: أن يقصد اشتراك الطّرفين فيه.

الثّالث: أن يكون له مزيد اختصاص في المعنى الذي قصد اشتراك الطّرفين فيه.

(١) **قوله: «هو من أوصاف الشّيء في نفسه خاصّةً»**. كلام الشّيخ منقول بالمعنى، وهذا نصّه في باب المجاز والحقيقة من أواخر «أسرار البلاغة»: ٣٢٦: ألا تراك لا تقدِر على أنْ تشبّه الرّجل بالأسد في الشَّجَاعة ما لم تجعل كونها من أخصّ أوصاف «الأسد» وأغلبها عليه نُصْبَ عينيك اهـ.

وقال الهنديّ: يرد على عبارة الشّيخ أنّه يوجب كون وجه الشّبه خارجاً عن الطّرفين، وكونه وصفاً ثابتاً للشّيء في نفسه من غير اعتبار معتبر، وكونه مختصّاً بالمشبّه به، مع أنّ شيئاً منها ليس شرطاً في التّشبيه.

فلعلّه أراد بالوصف المعنى مطلقاً ـ سواء كان خارجاً أو لا ـ.

وبكونه في نفسه أن لا يكون بالقياس إلى المشبّه، لا أن لا يكون مخيّلاً.

وبكونه مختصّاً بالمشبّه به الاختصاص الادّعائيّ لا الواقعيّ بأن يقصد المتكلّم اختصاص ذلك الوصف بذلك الشّيء ثمّ يشبّه به غيره، ومن هذا يفهم أنّ في عبارة الشّيخ إشارة إلى اعتبار القصد في الاشتراك اهـ.

(٢) **قوله: «والمراد بالتّخييليّ»**. قال الأُستاذ ـ حَفِظَهُ الله ـ: الأقسام المتصوّرة أربعة:

الأوّل: أن يكون وجود الوجه فيهما تحقيقيّاً.

الثّاني: أن يكون فيهما تخييلاً.

الثّالث: أن يكون في المشبّه تحقيقاً وفي المشبّه به تخييلاً.

الرّابع: عكس الثّالث.

على سبيل التّخييل والتّأويل(١) ﴿ **نحو ما في قوله** ﴾ أي: مثل وجه الشَّبَهِ في قول القاضي التَّنوخِيّ: ﴿ **وَكَأَنَّ النُّجُومَ بَيْنَ دُجَاهَا** ﴾(٢) هي جمع «دُجْيَة»(٣) وهي الظُّلْمَة، والضّمير للّيالي(٤) أو النّجوم(٥). ﴿ **سُنَنٌ لاحَ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ** ﴾.

---

(١) **قوله: «على سبيل التّخييل والتّأويل»**. أي: تصرّف المتخيّلة وجعلها ما ليس بمحقّقٍ محقّقاً ـ كما في الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «وكأنّ النّجوم بين دجاها»**. البيت من الخفيف على العروض الأُولى مع الضّرب المماثل، والقائل: القاضي التّنوخيّ أبوالقاسم عليّ بن محمّد بن داود بن فهم المتقلّد قضاء البصرة والأهواز في عهد سيف الدّولة ـ كما ذكره الثعالبيّ في ذكر شعراء البصرة ومحاسن كلامهم من كتاب «اليتيمة» ـ والبيت المذكور من عدّة أبيات له في وصف وحشة اللّيل والنّجوم والسّماء يقول فيها:

رُبّ ليلٍ قَطَعْتُهُ بصدودِ ... وفِراقٍ ما كان فيه وَدَاعُ
مُوْحِشٍ كالثّقيل تُقْذَي به العيـ ... ـنُ وتأبى حديثه الأسماعُ
وكأنّ النّجوم بين دجاهُ ... سنن لاح بينهنّ ابتداعُ
مشرقات كأنّهنّ حِجاج ... تقطع الخصم والظّلامُ انقطاعُ
وكأنّ السّماء خيمة وشـيٍ ... وكأنّ الجوزاء فيها شِراع
كان ليلاً فصيّرته نهاراً ... كتب تكبت العِدَى ورِقَاعُ

* * *

(٣) **قوله: جمع «دُجْية»**. بضمّ الدّال وسكون الجيم وفتح الياء.

(٤) **قوله: «للّيالي المدلول عليها بما قبله»** وهو قوله في صدر القطعة:

رُبَّ ليلٍ قطعته بصدودٍ ... وفِراقٍ ما كان فيه وَدَاعُ

على أن يكون «ربّ» للتكثير، ورواية الدّيوان: «دجاه» بضمير المذكّر وهو الّذي اختاره الشّارح في شرح «المفتاح».

(٥) **قوله: «أو النّجوم»**. فيكون الإضافة لأدنى ملابسة. وفي بعض النّسخ بعد قوله: «أو النّجوم»: والرّواية الصّحيحة «دجاه» والضمير لـ«اللّيل» في قوله:

⇐

﴿ فإنّ وجه الشّبه فيه ﴾ أي: في التّشبيه المذكور في هذا البيت ﴿ هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياءَ مُشْرِقَةٍ بِيْضٍ في جوانبِ شيءٍ مُظْلِمٍ أَسْوَدَ، فهي ﴾ أي: تلك الهيئة ﴿ غير موجودة في «المشبّه به» إلّا على طريق التّخييل ﴾.

﴿ وذلك ﴾ أي: بيان وجوده في «المشبّه به» على طريق التّخييل ﴿ أنّه ﴾ الضّمير للشّأن ﴿ لمّا كانت البِدْعَة ـ وكلّ ما هو جَهْل ـ تجعل صاحبها كَمَنْ يمشي في الظُّلْمَة، فلا يهتدي للطّريق، فلا يَأْمَنُ مِن أن ينال مكروهاً، شُبِّهَتِ ﴾ البِدْعَةُ، وكلّ ما هو جَهْلٌ، ﴿ بها ﴾ أي: بالظُّلْمَة فقوله «شبّهت» جواب «لَمَّا». ﴿ ولزم بطريق العكس ﴾ ـ إذا أريد التّشبيه ـ ﴿ أن تشبّه السُّنَّة، وكلّ ما هو عِلْم، بالنُّور[1] ﴾ لأنّ السُّنَّة والعِلْم يقابل[2] البِدْعَة والجَهْل، كما أنّ النُّور يقابل[3] الظُّلْمَة.

﴿ وشاع ذلك ﴾ أي: كون البِدْعَة والجَهْل كالظُّلْمَة، والسُّنَّة والعِلْم كالنُّور، ﴿ حتّى تخيّل أنّ الثّاني ﴾ أي: السُّنَّة وكلّ ما هو علم ﴿ ممّا له بَيَاض وإشراق نحو:

⇐ ربّ ليلٍ قطعته بصدود ... وفراقٍ ما كان فيه وداع

موحشٍ كالثّقيل تُقْذَى به العيـ ... ـنُ وتُقْذَى به الأسماع

* * *

(١) **قوله: «أن تشبّه السّنّة وكلّ ما هو علم بالنّور»**. قال الجرجانيّ: اعلم أنّ السّكّاكيّ اعتبر كلّ واحدٍ من هذين التّشبيهين على حدّه ولم يفرّع أحدهما على الآخر، ويمكن أن يعكس التّفريع، إلّا أنّ ما ذكره المصنّف أقرب اهـ.

وقال الرّوميّ: هذا أولى من اعتبار كلّ من التّشبيهين أصلاً على حدةٍ ـ كما فعله السّكّاكيّ ـ لما فيه من تقليل الأُصول، ومن جعل تشبيه السّنّة بالنّور أصلاً وتفريع تشبيه البدعة بالظّلمة عليه ـ كما صرّح به الشّارح في بحث الاستعارة من أنّ الظّلمة أصل والنّور طارٍ عليه.

(٢) وفي الأقدم: «مقابلان».

(٣) وفيه: «مقابل».

«أَتَيْتُكُم بالحَنَفِيَّةِ البَيْضَاء» والأوّل على خلاف ذلك ﴾ أي: وتخيّل أنّ البِدْعَة وكلّ ما هو جَهْل ممّا له سَوَاد وإظلام ﴿كقولك: «شاهدتُ سَوَاد الكُفْرِ من جبين فُلَانٍ» فصار ﴾ ـ أي: بسبب تخيّل أنّ الثّاني ممّا له بَيَاض وإشراق، والأوّل ممّا له سَوَاد وإظلام ـ صار ﴿ تشبيه النُّجُوم بين الدُّجَى[1] بالسُّنَنِ بين الابتداع، كتشبيهها ﴾ أي: مثل تشبيه النُّجُوم ﴿بِبَيَاضِ الشَّيْب في سَوَاد الشَّبَاب ﴾ أي: أَبْيَضِهِ في أَسْوَدِهِ[2] فيما سَوَاده متحقّق ﴿أو بالأنوار ﴾ أي: الأزهار ﴿ مُؤْتَلِقَةً ﴾ بالقاف ـ أي: لامعة ﴿بين النَّبَات الشّديدِ الخُضْرَةِ ﴾ فيما سَوَاده بحسب الإبْصَار فقط.

فظهر اشتراك النُّجُوم بين الدُّجَى، والسُّنَن بين الابتداع، في كون كلّ منهما شيئاً ذا بَيَاضٍ بين شَيْءٍ ذِيْ سَوَادٍ على طريق التّأويل، وهو تخييل ما ليس بِمُتَلَوِّنٍ[3] مُتَلَوِّناً.

وَاْعْلَمْ أنّ قوله: «سنن لاح بينهنّ ابتداع» من باب القلب[4] والمعنى: «سُنَنٌ

---

(١) قوله: «بين الدُّجى». صفة للنّجوم لا ظرف للاشتراك، وإنّما ظرفه قوله: «في كون»...

(٢) قوله: «أبيضه في أسوده». إنّما حمل البياض على الأبيض والسّواد على الأسود، لأنّه ذكر المصنّف أنّه يخيّل بأنّ السّنّة ممّا له بياض وإشراق، والبدعة ممّا له سواد وإظلام، فصار بسبب هذا التّخييل تشبيه النّجوم بين الدُّجى بالسُّنَنِ بين الابتداع كتشبيههما ببياض المشيب في سَوَادِ الشّباب، فينبغي أن يحمل البياض على الأبيض، والسّواد على الأسود، ليتحقّق المشابهة بين التّشبيهين فإنّ المشبّه به في التشبيه الأوّل ذو بياض في ذي سواد وإن كان على سبيل التّخييل فوجب أن يراعى ذلك في التّشبيه الثاني ـ كذا يظهر من بعض الحواشي ـ.

(٣) قوله: «وهو تخييل ما ليس بمتلوّن». أي: البدعة وكلّ ما هو جهل.

(٤) قوله: «من باب القلب». قال الرّومي: لا يتعيّن القلب في هذا المصراع لاحتمال أن يكون في المصراع الأوّل، والمعنى: «وكأنّ النّجوم بين دجاها» وكأنّه لم يذكره، لأنّ النكتة إنّما تظهر في القلب الثّاني ـ كما بيّنه ـ.

لَاحَتْ بين الابتداع» وكأنّ اللطيفةَ فيه بيانُ كَثْرَةِ السُّنَنِ حتّى كأنّ البِدْعَةَ هي الّتي تَلْمَعُ من بينها.

[كلام عبدالقاهر في الأسرار]

﴿**فعلم**﴾ من وجوب اشتراك وجه التّشبيه بين «المشبّه» و«المشبّه به» ﴿**فساد جعله**﴾ أي: جعل وجه التّشبيه ﴿**في قول القائل: «النَّحْوُ في الكلام كالمِلْحِ في الطَّعام» كَوْنَ القليلِ مُصْلِحاً والكثيرِ مُفْسِداً**﴾ لأنّ هذا المعنى ممّا لا يشارك[1] فيه المُشَبَّه ـ أعني: النَّحو ـ ﴿**لأنّ «النَّحْوَ» لا يحتمل القِلَّةَ والكَثْرَةَ[2]**﴾ لأنّه إذا كان من

---

(١) وفي الأقدم: «لا يشرك».

(٢) **قوله: «لا يحتمل القلّة والكثرة»**. أي: بالنّسبة إلى كلام واحدٍ كالملح يحتملهما بالقياس إلى طعام واحد، وأصل هذا الكلام مأخوذ من الشّيخ عبدالقاهر في «أسرار البلاغة»: ٦١:
وعلى هذه الطّريقة ـ أي: ممّا لا يكون الشّبه فيه إلّا عقليّاً ـ جرى تمثيلهم النّحو بالمِلْح في قولهم: «النّحو في الكلام كالمِلْح في الطّعام» إذ المعنى: أنّ الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه الّتي هي الدّلالات على المقاصد إلّا بمراعاة أحكام النّحو فيه من الإعراب والتّرتيب الخاصّ، كما لا يجدي الطّعام ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التّغذية ما لم يصلح بالمِلْح.
فأمّا ما يتخيّلونه ـ من أنّ معنى ذلك أنّ القليل من النّحو يغني وأنّ الكثير منه يفسد الكلام كما يفسد الملح الطّعام إذا كثر فيه ـ فتحريف وقول بما لا يتحصّل على البحث.
وذلك أنّه لا تتصوّر الزّيادة والنّقصان في جَرَيان أحكام النّحو، وفي الكلام. ألا ترى أنّه إذا كان من حكمه في قولنا: «كان زيد ذاهباً» أن يرفع الاسم وينصب الخبر لم يخلُ هذا الحكم من أن يوجد أو لا يوجد، فإن وجد فقد حصل النّحو في الكلام وعدّل مِزاجه به، ونفي عنه الفساد وأن يكون كالطّعام الّذي لا يغذو البدن.
وإن لم يوجد فيه فهو فاسِدٌ كائن بمنزلة طعامٍ لم يصلح بالملح، فسامعه لا ينتفع به بل ⇐

حكمه رفع «الفاعل» ونصب «المفعول» ـ مثلاً فإن وُجِدَ ذلك في الكلام، فقد حصل النَّحْوُ فيه وانتفى الفساد عنه، وصار مُنْتَفَعاً به في فهم المراد منه، وإن لم يوجد ذلك فيه لم يَحْصُلِ النَّحْوُ، وكان فاسداً لا ينتفع به، بل يستضرّ ذلك لوقوعه في العَمْيَاء وهُجُوْمِ الوَحْشَة عليه، كما يُوْجِبُهُ الكلام الفاسد[١] ﴿بخلاف المِلْحِ﴾ فإنّه يحتمل القلّة والكثرة بأن يجعل في الطَّعَام القَدْر الصّالح منه، أو أقلّ، أو أكثر.

فالحقّ أنّ وجه التّشبيه[٢] فيه هو كون استعمالهما مُصْلِحاً وإهمالهما مُفْسِداً، فالمعنى[٣]: أنّ الكلام لا يستقيم ولا يَحْصُلُ منافعه[٤] ـ الّتي هي الدّلالات على المقاصد ـ إلّا بمراعاة أحكام النَّحْوِ فيه ـ من الإعراب، والتّرتيب الخاصّ ـ كما لا يُجْدِي الطَّعَام ولا يَحْصُلُ المنفعة المطلوبة منه ـ وهي التَّغْذِيَة[٥] ـ

⇐ يستضرّ، لوقوعه في عَمْيَاءَ وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد العاري من الفائدة. وليس بين هاتين المنزلتين واسطة يكون استعمال النّحو فيها مذموماً.

وهكذا القول في كلّ كلام، وذلك أنّ إصلاح الكلام الأوّل بإجرائه على حكم النّحو لا يغني عنه في الكلام الثّاني والثّالث حتّى يتوهّم أنّ حصول النّحو في جملة واحدةٍ من قصيدةٍ أو رسالةٍ يصلح سائر الجمل وحتّى يكون أفراد كلّ جملةٍ بحكمها منه تكريراً له وتكثيراً لأجزائه فيكون مثله مثل زيادة أجزاء الملح على قدر الكفاية اهـ وبهذا يظهر مواضع التقاط الشّارح العبارات عن الشّيخ أيضاً.

(١) **قوله: «كما يوجبه الكلام الفاسد»**. أي: فاسد المعنى، فهو تشبيه لفاسد اللّفظ بفاسد المعنى من حيث عدم الانتفاع والاستقرار بالوقوع في العَمَاية والوحشة ـ كما في الهندي ـ.

(٢) وفي النّسخة: «الشَّبَه».

(٣) وفيها: «والمعنى».

(٤) **قوله: «ولا يحصل منافعه»**. أي: على وجه الكمال بأن لا يوقع في الوحشة والتّحيّر.

(٥) **قوله: «وهي التّغذية»**. أي: على وجه الكمال.

ما لَمْ يُصْلَحْ بالمِلْح.

ومَنْ جَعَلَ وجهَ التّشبيه كونَ القليل مُصْلِحاً والكثيرِ مُفْسِداً فكأنّه أراد[(١)] بكثرة النَّحْو استعمال الوُجُوه الغريبة، والأقوال الضّعيفة، ونحوذلك، ممّا يفسد الكلام[(٢)].

[تقسيم آخر لوجه التّشبيه]

[الوجه الدّاخل في حقيقة الطّرفين] ﴿ **وهو** ﴾ أي: وجه التّشبيه[(٣)] ﴿ **إمّا غير خارج عن حقيقتهما** ﴾ أي: حقيقة الطّرفين وذلك بأن يكون تمام ماهيّتهما النّوعيّة أو جزءاً منها مشتركاً بينها وبين ماهيّة أُخرى، أو مميّزاً لها عن غيرها ﴿ **كما في تشبيه ثَوْبٍ بآخر في نوعهما، أو جنسهما، أو فصلهما** ﴾ كما يقال: «هذا القميص مثل ذلك في كونهما كِرْباساً، أو ثوباً، أو من القُطْن»[(٤)].

[الوجه الخارج عن حقيقة الطّرفين صفة حقيقيّة أو إضافيّة] ﴿ **أو خارج** ﴾ عن

---

(١) **قوله: «فكأنّه أراد»**. أي: أراد بكثرة النّحو في الكلام كون الوجوه الغريبة مستعملة فيه، فالكثير هو الوجوه الضّعيفة لكونها كثيرة بالقياس إلى الوجوه القويّة، أو لأنّه حصل الكثرة بسببها في النّحو، وحينئذٍ يكون المراد بقلّة النّحو في الكلام كون الوجوه القويّة مستعملةً فيه.

(٢) **قوله: «ونحو ذلك ممّا يفسد الكلام»**. قال الهنديّ: كاجتماع الوجوه القويّة الموجب للتّعقيد اللفظيّ المخلّ بفهم المراد، وإن كان كلّ واحدٍ منها غير موجب له.

وقال الرّوميّ: مثل أن يكون في الكلام وجوه من الإعراب بعضها مؤدّيةٌ إلى المعنى المراد وبعضها غير مؤدّيةٍ إليه، فإن حمل على الوجه المؤدّي كان تعليلاً للنّحو مصلحاً، وإن حمل على الجميع كان تكثيراً مفسداً.

(٣) وفيها: «الشَّبَه».

(٤) **قوله: «كِرْباساً أو ثوباً أو من القُطْن»**. فيه نشر على ترتيب اللَفّ. و«الكِرْباس»: بالكسر ثوب من القطن الأبيض معرّب فارسيّه بالفتح ـ كما في القاموس للفيروزآباديّ ـ.

حقيقة الطّرفين، ولا مَحَالَةَ[١] يكون معنى قائماً بهما[٢] ولهذا قال: ﴿ صفة ﴾ وتلك الصّفة ﴿ إمّا حقيقيّة ﴾ أي: هيئة متمكّنة في الذّات متقرّرة فيها[٣].

[الصّفة الحقيقيّة حسيّة وعقليّة]

[الحسّيّة]

والصّفة الحقيقيّة إمّا ﴿ حسّيّة ﴾ أي: مُدْرَكة بالحسّ ﴿ كالكيفيّات الجسميّة ﴾ أي: المختصّة بالأجسام ﴿ ممّا يُدْرَكُ بالبَصَر ﴾ وهي قوّة مرتّبة[٤] في العَصَبَتَيْنِ المُجَوَّفَتَيْنِ اللّتين تتلاقيان فتفترقان إلى العينين ﴿ من الألوان[٥] والأشكال ﴾، و«الشَّكْل» هيئة إحاطة نهاية[٦] واحدة بالجسم كالدّائرة، أو نهايتين كشكل نصف

---

(١) أي: «لا بُدَّ».

(٢) **قوله**: «**معنى قائماً بهما**». إذ لابدّ من وجود الشّبه في الطّرفين.

(٣) **قوله**: «**متقرّرة فيها**». أي: ليس حصولها في الذّات بالقياس إلى غيرها.

(٤) **قوله**: «**مرتّبة**». أي: مثبتة، من «رتب، رتوباً» إذا ثبت.

(٥) **قوله**: «**من الألوان**». لم يذكر الأضواء مع أنّها مبصرة بالذّات أيضاً فكأنّه جعلها داخلةً في الألوان ـ كما زعم بعضهم ـ.

(٦) **قوله**: «**هيئة إحاطة نهاية**». قال الهنديّ: سواء كانت في المُحَاط أو المحيط، والمراد الإحاطة التّامّة، لأنّها المتبادرة، فتخرج الزّاوية.

والعبارة من صنعة الاحتباك ـ أي: المقابلة ـ كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِراً** ﴾ [يونس: ٦٧] ـ أي: جعل لكم اللّيل مظلماً لتسكنوا فيه، والنّهار مبصراً لتبتغوا فيه من فضله» ـ فيقدّر: «والسَّطْحِ» بقرينة: كـ«الدّائرة» ويقدّر: كـ«الكُرَة» بقرينة بـ«الجسم» والتّقدير: هيئة إحاطة نهاية واحدةٍ بالجسم أو بالسّطح كالدّائرة والكُرَة.

قال الجرجانيّ في شرح هذه الفقرة: الظّاهر أن يقال: «بالمقدار» ليتناول أشكال المجسّمات والمُسَطَّحَات ويكون الدّائرة ونصفها مثالاً للمسطّحات، فإمّا أن يقال: لفظ

⇐

الدّائرة، أو ثلث نِهايات كالمثلّث، أو أربع كالمربّع، أو غير ذلك. ﴿ **والمقادير** ﴾ **والمِقْدار**(١): كَمٌّ مُتَّصِلٌ قارُّ الذّات، ويعني **بالكمّ** عَرَضاً يَقْبَلُ التّجزّي لذاته، **وبالاتّصال** أن يكون لأجزائه حدّ مشترك تتلاقى عنده، وبه احترز عن العَدَد، وبكونه **قارّ الذّات** أن يكون أجزاؤه المفروضة ثابتة، وبه احترز عن الزّمان. والمِقْدارُ(٢) **جسم تعليميّ** إن قَبِلَ القسمة في الطُّوْلِ، والعَرْضِ، والعُمْقِ، **وسَطْحٌ** إن

⇐ «بالجسم» وقع موقع «بالمقدار» سهواً، وإمّا أن يجعل قوله: «كالدّائرة» تنظيراً وتشبيهاً، لا تمثيلاً، فإنّه خطأ قطعاً.

ولو قيل: «بالجسم أو السّطح كالكُرَة والدّائرة، أو نهايتين كشكل نصف الكُرَة ونصف الدّائرة» لكان أوضح وأفيد.

(١) **قوله: «والمقدار». الكمّ** من الأعراض التّسعة وهو يقبل القسمة لا النّسبة وهو **متّصل** و**منفصل**، والمتّصل ما لأجزائه حدّ مشترك تتلاقى عنده وتكون بدايةً لطرفٍ ونهاية لآخر وينقسم إلى **الجسم** و**السّطح** و**الخطّ**، والجسم ينقسم إلى الطّول والعَرْضِ والعُمْقِ، والسّطح له عَرْض وطول، والخطّ له طول فقط. والمنفصل ما ليس لأجزائه حدّ مشترك مثل الأعداد. والمقدار كمّ متّصل قارّ الذّات وقد تقدّم شرح هذا مفصّلاً في تعريف «الملكة».

قال الأُستاذ: والمقدار موضوع علم الهندسة وهو إمّا **جسم تعليميّ** ويقال له: الجسم الطّبيعيّ أيضاً، وإنّما يقال له التّعليميّ؛ لأنّ الحكماء الطّبيعيّين كانوا يبتدؤون به في التّعاليم؛ لأنّ الأجسام من المحسوسات وأذهان الصّبيان آنسة بها، والجسم يقبل القسمة في الطُّوْل والعَرْض والعُمْق.

وإمّا **سطح** ويقبل القسمة في الطُّوْل والعَرْض، وهو يعرض على الجسم وينتهي الجسم إليه. وإمّا **خطّ** وله الطُّوْل فقط، وينتهي إليه السّطح، والنّقطة ينتهي إليه الخطّ، وليس لها طُوْل ولا عَرْض ولا عُمْق. واختلف في أنّها جوهر أو عرض؟

(٢) أي: المقدار عرفت تعريفه وتقسيمه أنّه ثلاثة أقسام: الجسم التعليميّ، والسّطح، والخطّ.

قَبِلَها في الطُّوْل، والعَرْض فقط، **وخَطٌّ** إن قَبِلَها في الطُّوْل فقط.

﴿والحركات﴾(١) والحَرَكَة ـ عند المتكلّمين ـ: حُصُول الجِسْمِ في مكانٍ بعد حصوله في مكانٍ آخَرَ، أعني: أنّها عِبارة(٢) عن مجموع الحصولين، وهذا مختصّ

---

(١) **قوله: «والحركات»**. وعرّفوها بوجوه ثلاثة:

١ ـ «حصول الجسم في مكانٍ بعد حصوله في مكانٍ آخر». وهذا تعريف المتكلّمين فتكون الحركة مجموع الحصولين.

٢ ـ «الحركة حصول أوّل في مكان ثانٍ» وهذا أيضاً تعريف لبعض المتكلّمين، فحصول الأوّل في المكان الثّاني حركة، وحصول الثّاني سكون، وهذان التّعريفان غير جامعين لأفراد الحركة، لأنّ الحركات خمسة وهذان إنّما يشملان الحركات الأينيّة فقط.

٣ ـ «خروج الشّيء من القوّة إلى الفعل على سبيل التّدريج» كخروج الإنسان من شبابه إلى الهرم فإنّه انتقال من الهرم بالقوّة إلى الهرم بالفعل. وهذا تعريف الحكماء ويكون جامعاً ومانعاً، فإنّ الأقسام خمسة وكلّها تخرج عن القوّة والاستعداد إلى الكمال والأقسام هي:

١ ـ الحركة الأينيّة ـ ويقال له الانتقاليّة أيضاً ـ مثل: أن تذهب من مكان إلى آخر.

٢ ـ الحركة الوضعيّة مثل حركة الرَّحَى يدور في وضع واحدٍ.

٣ ـ الحركة الكميّة مثل حركة الأشجار حيث تكون قصيرة ثمّ تصير طويلةً.

٤ ـ الحركة الكيفيّة مثل ما في «البطّيخ» حيث يكون مرّاً أو فاقد الطّعم ثمّ يصير حلواً وواجده.

٥ ـ الحركة الجوهريّة وهي في تمام أجزاء العالم ويقولون: إنّ صدر الدّين محمّد الشّيرازيّ صاحب «الأسفار» هو القائل لها وكاشفها، وليس كذلك بل وجدت قبل ذلك في كلام عبدالرّحمن الجامي حيث يقول:

جمله أشياء جهان در رقص اند — پا نهاده به كمال از نقص اند

تو هم اى دوست قدم نِه به كمال — پاى نه بر سر اين جاه و جلال

* * *

(٢) **قوله: «أعني: أنّها عِبارة»**. قال الفاضل الهنديّ: حمل التّعريف الأوّل على التّسامح بجعل

⇐

بالحركة الأينيّة[1].

وعند الحكماء هو: الخروج[2] من القوّة إلى الفعل على سبيل التّدريج.

وفي جَعْلِ المقادير[3] والحركات من الكيفيّات نظر؛ لأنّ **المِقْدار** من مقولة

⇐ الجزء شَرْطاً، وفي «شرح العقائد النَّسَفِيّة» حمل التّعريف الثّاني على التّسامح بجعل الشّرط جزءاً.

ولعلّه متردّد في ذلك؛ إذ يرد على كلّ واحدٍ إشكال، فإنّه لو جعل الحركة هو الكون المسبوق بالكون الأوّل يلزم أن لا يكون الانتقال معتبراً في الحركة بل شرطاً لها، وإن جعلت مجموع الكونين يلزم أن لا يكون الامتياز بين الحركة والسّكون بالذّات، فإنّ الجسم إذا حصل في مكان في آنٍ وانتقل في الآنِ الثّاني إلى مكان آخر، واستقرّ فيه في الآن الثّالث يلزم أن يكون الكون الثّاني مشتركاً بين الحركة والسّكون اهـ.

(١) **قوله: «مختصّ بالحركة الأينيّة»**. قال الهنديّ: مبنيّ على تركيب الزّمان من الآنات المتتالية.

(٢) **قوله: «هو الخروج»**. ويقع في المقولات الأربع: الكيف، والكمّ، والأين، والوضع ـ بالاتّفاق ـ.

(٣) **قوله: «وفي جعل المقادير»**. قال الأُستاذ ـ زيد عمره ـ: اعلم إنّ الأعراض التّسعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما لا يقبل القسمة ولا النّسبة وهو **الكيف**.

الثّاني: ما لا يقبل النّسبة ويقبل القسمة وهو **الكمّ**.

الثّالث: ما لا يقبل القسمة ويقبل النّسبة وهي السّبعة الباقية.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ عدّ المصنّف المقادير والحركات من الكيفيّات خطأ، لأنّ **المقدار** من مقولة الكمّ، لا الكيف، والحركة أيضاً من الأعراض النّسبيّة لا من الكيف ـ كما تقدّم في «شرح الملكة» من «علم المعاني» ـ.

وأجاب الشّارح عن هذا بأنّ المراد بالمقادير أوصافها من الطُّوْل والقِصَر والتوسّط بينهما، وبالحركات السُّرْعة والبُطْء والتوسّط بينهما، فيصحّ جعلهما من الكيفيّات؛ لأنّ ⇐

«الكمّ» أعني: الّذي يقتضي القِسْمَةَ لذاته، **والحَرَكَةُ** من الأعراض النِّسْبِيَّة[١] **والكيفيّة لا** تقتضي لذاتها قِسْمَةً ولا نِسْبَةً، وكأنّه أراد بالمقادير[٢] أوصافها:

⇐ تلك الأوصاف والأُمور من مقولة الكيف.

وقال الجرجانيّ في توجيه الإشكال: يمكن أن يقال: إنّه أراد بالكيفيّات الجسميّة الصّفات الجسميّة لا مصطلح أرباب المعقول فكأنّه قال: كالصّفات الجسميّه المحسوسة بالبَصَر أو غيره من الحواسّ.

وإنّما عدّ هذه الأشكال من المحسوسة بالبَصَر مع أنّهم صرّحوا بأنّها من الكيفيّات المختصّة بالكميّات المقابلة للكيفيّات المحسوسة، بناءً على أنّه أراد بالمحسوس بالبصر ما هو محسوس به مطلقاً، أعمّ مِن أن يكون أوّلاً وبالذّات أو ثانياً وبالعرض.

وكذا الحال في الحركات.

وأمّا المقادير ففي كونها محسوسةً بالذّات خلاف، وأمّا قوله: «فكأنّه أراد بالمقادير أوصافها من الطُّوْل والقِصَر» إلخ ... ففيه بحث، لاحتمال أن يكون هذه الأُمور إضافاتٍ محضةً ـ على ما قيل ـ ولذلك يتبدّل الطُّوْل بالقِصَر، والسُّرْعة بالبُطْء عند اختلاف المنسوب إليه، لا كيفيّات مستلزمة للإضافة حتّى يصحّ ما ذكره.

(١) **قوله: «والحركة من الأعراض النّسبيّة»**. أي: على التّعريف الأوّل، لأنّه «الأين» المسبوق، ومن قبيل «الانفعال» على التّعريف الثّاني، ومن «الكيف» على تعريف أرسطو ـ وهو كمال أوّل لما هو بالقوّة من جهة ما هو بالقوّة ـ وإلى هذا أشار الشّارح فيما نقل عنه: الحركة من قبيل «الأين» وقيل: من قبيل «أن ينفعل» وقيل: من قبيل «الكيف».

(٢) **قوله: «وكأنّه أراد بالمقادير»**. قال الهنديّ: فيه بحث؛

أمّا أوّلاً: فلأنّه لا يصحّ ذلك على رأي الحكماء، لأنّ الطُّوْل والقِصَر والسُّرْعة والبُطْءَ من قبيل الإضافات، ولذا تتبدّل بالإضافات.

ولا على رأي المتكلّمين، لأنّهم صرّحوا بأنّ الطُّوْل والقِصَر نفس الأجسام لقولهم في بحث الرّؤية: إنّا نرى الأجسام، لأنّا نفرّق بين الطّويل والأطول. وقالوا: السّرعة والبُطْء من الأُمور الاعتباريّة لئلّا يلزم قيام العرض بالعرض.

⇐

من الطُّوْلِ، والقِصَرِ، والتوسّط بينهما، وبالحركات: نحو السُّرْعَة والبُطْءِ والتوسّط بينهما. ﴿وما يتّصل بها﴾ أي: بالمذكورات كالحُسْن والقُبْح[(١)] - المتّصفِ بهما الشّخصُ باعتبار الخِلْقَةِ الّتي هي عِبارة عن مجموع الشَّكْلِ واللَّوْنِ - وكالضَّحِك والبُكاء - الحاصلين باعتبار الشَّكْل والحركة - وكالاستقامة والانحناء والتَّحَدُّبِ والتَّقَعُّرِ[(٢)] - الدّاخلة تحت الشَّكْل[(٣)] - وغير ذلك[(٤)].

﴿أو بالسَّمْع﴾ عطف على قوله: «بالبَصَرِ». و«السَّمْعُ» قوّة رتّبت في العَصَب

⇐ وأمّا ثانياً: فلأنّ تلك الأوصاف إنّما تكون مُبْصَرَةً بتبع المقادير والحركات، فعدّها من المبصرات دون معروضاتها تحكّم.

وأمّا ثالثاً: فلأنّ الحُسْن والقُبْح والضَّحِك والبكاء أيضاً مبصرة تَبَعاً كالأوصاف، فجعلها من المتّصلات دون تلك الأوصاف تحكّم.

(١) **قوله: «كالحسن والقبح»**. قال الهنديّ: يعني أنّه إذا قارن الشّكل للّون حصلت كيفيّة باعتبارها يصحّ أن يقال للشّيء: إنّه حسن الصّورة أو قبيح الصّورة، والحسن والقبح الحاصلان لكلّ واحد منهما غير الحسن والقبح العارض للمجموع، كذا نقل عنه -.

(٢) **قوله: «كالاستقامة والانحناء والتّحدّب والتّقعّر»**. قال الجُرْجانيّ: الاستقامة والانحناء تعرضان للخطّ قطعاً، وكذلك التّحدُّب والتَّقَعُّر، ولا يتصوّر للخطّ شكل لامتناع إحاطة طرفه به، بخلاف السّطح والجسم، فالأولى أن يجعل هذه الأُمور متّصلةً بالمقادير، لأنّها من الكيفيّات المختصّة بالمقادير، لكن يتّجه حينئذٍ أنّ الأشكال تشاركها في كونها من الكيفيّات المختصّة بالمقادير، فلم أُخّرت عنها وضُمَّتْ إلى الألوان، هذا كلّه إذا روعي ما ذكر في الكُتُب الكلاميّة، وإلّا فلا إشكال.

(٣) **قوله: «الدّاخلة تحت الشّكل»**. قال الهنديّ: لا يخفى أنّها ليست من جزئيّات الشّكل، فالمراد بالدّخول دخول المتّصل بما يتّصل به، كما هو سوق الكلام.

(٤) **قوله: «وغير ذلك»**. كالتّوسّط بين الحسن والقبح.

المفروش على سَطْحِ باطن الصِّماخين(١) يُدْرَكُ بها الأصوات(٢) ﴿**من الأصوات الضّعيفة والقويّة والّتي بَيْنَ بَيْنَ**﴾ ومن الأصوات الحادّة والثّقيلة والّتي بَيْنَ بَيْنَ، والصَّوْتُ يحصل من التَمَوُّج(٣) المعلول للقَرْع الّذي هو إمساس عنيف، والقَلْع الّذي هو تفريق عنيف(٤) بشرط مقاومة المقروع(٥) للقارع والمقلوع للقالع.

وبحسب قوّة المقاومة وضعفها يختلف قوّة وضعفاً.

وبحسب الاختلاف في صَلَابة المقروع أو مَلَاسته ـ كما في أوتار

---

(١) «صِماخ الأُذُن»: الخَرْقُ الّذي يفضي إلى الرّأس. والجمع «أَصْمِخَة» مثل «سِلاح» و«أَسْلِحَة».

(٢) **قوله: «يدرك بها الأصوات»**. بهذا القيد يخرج القوّة المرتّبة في ذلك العَصَب الّتي هي غير السّمع، وهذا القيد معتبر في تعريفات جميع القوى وإن ترك في بعضها.

(٣) **قوله: «التَمَوُّج»**. أي: تموّج الهواء وتحرّكه، وذلك يدرك بأن تأخذ عُوْداً أو قطعة حَبْلٍ وتُدَوِّرَهُمَا في الهواء بسرعةٍ أحسست وسمعت صوتاً خاصّاً من تدويرهما وهذا هو التموّج.

(٤) **قوله: «القلع الّذي هو تفريق عنيف»**. والتّفريق على وجهين:

أحدهما: تفريق بين متّصلين بالأصالة كتقطيع الخيط وتفريق قِطْعَة خَشَبٍ عن أُخرى.

وثانيهما: تفريق بين متّصلين اتصالاً عارضاً كجذب جسم غائص في الطّين، فإذا وقع التّفريق في الوجهين بِعُنْفٍ تَمَوَّجَ الهواءُ وحصل الصَّوْتُ.

واشترط فيه العُنْف ـ أي: كونه بشدّةٍ ـ لأنّه لو وقع بتمهّلٍ، بأن قطع الخيط شيئاً فشيئاً، أو جذب الجسم الغائص في الطّين بتدريج لم يحصل تموّج ولا صوت.

(٥) **قوله: «بشرط مقاومة المقروع»**. أي: مساواة المقروع للقارع في القُوّة والصَّلَابة، لأنّه لو كان أحدهما ضعيفاً غير صُلْبٍ مثل القُطْن المندوف المتراكم يقع عليه حجر أو خشب لم يحصل صوت.

ويحتمل أن يكون المراد من المقاومة المدافعة مثل حجرٍ واقع على حجرٍ.

الأغاني[١] الممتدّة ـ أو في قِصَرِ المَنْفَذِ، أو ضِيْقِهِ، أو شدّة التوائه ـ كما في المزامير الملتوية ـ يختلف حِدَّةً وثِقَلاً[٢].

﴿أو بالذَّوْق﴾ وهي قوّة مُنْبَثَّة في العَصَب المَفْرُوْشِ على جِرْمِ اللّسان **﴿من الطُّعُوم﴾** وأُصولها تسعة[٣]: الحَرَافة، والمَرَارة، والمُلُوْحة، والحُمُوْضة،

---

(١) **قوله: «الأغاني»**. في الأصل جمع «أُغْنِيَة» بمعنى التَّغَنِّي وأُطلق في العرف على آلات هي ذوات الأوتار كالعود والقانون ونحوهما، و«المزامير» جمع «مِزْمار» من «زَمَرَ، يَزْمِرُ، زَمْراً» غَنَّى في القَصَب ـ كما في «القاموس» ـ وهي يراد بها ذوات النّفخ كالبُوْق والطَّبْل ونحوهما.

(٢) **قوله: «حدّةً وثِقَلاً»**. والحاصل أنّه إذا كان المقروع صُلْباً كان الصّوت ثقيلاً، وإن كان أملس كان حادّاً، وإن كان مَنْفَذ الصّوت قصيراً أو ضيّقاً كان حادّاً وإن كان مستطيلاً أو واسعاً كان ثقيلاً ـ كما قرّره البعض ـ.

(٣) **قوله: «وأُصولها تسعة»**. قال الرّوميّ نقلاً عن القوشجيّ في شرح التّجريد للمحقّق الطّوسيّ نصيرالدّين محمّد ـ رحمه الله ـ: الطّعم لابدّ له من **فاعلٍ** وهو الحرارة والبرودة والكيفيّة المتوسّطة بينهما، ومن **قابلٍ** هو الكثيف أو اللّطيف أو المتوسّط بينهما. وإذا ضُرِب أقسام الفاعل في أقسام القابل حصل أقسام تسعة ينقسم الطّعوم بحسبها، فالحرارة إن فعلت في اللّطيف حدثت **الحرافة** وفي الكثيف حدثت **المرارة** وفي المعتدل حدثت **المُلُوحة**.

والبُرُودة إن فعلت في اللّطيف حدثت **الحُمُوضة**، وفي الكثيف حدثت **العُفُوصة**، وفي المعتدل حدثت **القبض**، والكيفيّة المتوسّطة بين الحرارة والبرودة إن فعلت في اللطيف حدثت **الدُّسُومة**، وفي الكثيف حدثت **الحلاوة**، وفي المعتدل حدثت **التّفاهة**. وهي على نوعين:

أحدهما: أن لا يكون له طعم حقيقةً والتَّفَهُ بهذا المعنى يسمّى مسيخاً.

والثّاني: أن لا يكون له طعم في الحسّ، ويكون له طعم في الحقيقة، لكن لشدّة

⇐

⇐ الالتحام بين أجزائه لا يتحلّل منه شيء يخالط اللّسان، فلا يحسّ بطعمه، ثمّ إذا احتيل في تحليل أجزائه وتلطيفها أحسّ منه بطعم كالنُّحَاس والحديد، وهذه هي المعدود في الطّعوم دون الأوّل اهـ. هذا خلاصة ما ذكروا. ثمّ قال:

والحقّ أنّ مباحث الطّعوم دعاوي خالية عن الدّلائل، كيف و«الأفيون» مرّ بارد، و«العسل» حلو حارّ، و«الزّيت» دسم حارّ.

والفرق بين العُفُوصة والقَبْض: أنّ القابض يقبِض ظاهر اللّسان وحده، والعَفْص يقبض ظاهره وباطنه، فالاختلاف بينهما بالشّدّة والضّعف، ولهذا اعتراض عليه بأنّ الاختلاف بهما إن اقتضى الاختلاف النّوعي فالأنواع غير منحصرة في التّسعة، وإن لم يقتض فلا معنى لعدّهما نوعين. وأمّا المعاني بالفارسيّة فربّما يحتاج إليها المعلّمون والمتعلّمون في بلاد العجم ولذا نذكرها كما ذكرها الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ:

١ ـ حرافة: تيزى مانند مزهٔ فلفل.

٢ ـ مرارة: تلخى مانند طعم هليله.

٣ ـ ملوحة: شُورِى.

٤ ـ حموضة: تُرْشِى.

٥ ـ عفوصة: گلوگيرى مانند آنچه در «بِهْ» وسنجد نارس وجود دارد.

٦ ـ قبض: گرفتگى و به هم كشيدن دهان مانند آنچه در زمهٔ سپيد است.

٧ ـ دسومة: چربى.

٨ ـ حلاوة: شيرينى.

٩ ـ تفاهة: بى‌مزه گى.

وقال الشّاعر الفارسيّ في الإشارة إلى الفاعل والقابل ـ كما نصّ عليه السيّد الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ في شرحه الموسوم بـ«المفصّل» بالفارسيّة ـ:

«حل» حرافت «حف» مرارت، شُور «حم» «بل» حموضت «بف» عفوصت، قبض «بم»

«مل» دسومت «مف» حلاوت «مم» تَفَه طعمها زين جمله آمد ملتئم

⇐

والعُفُوْصة، والقَبْض، والدُّسُوْمة، والحَلَاوة، والتَّفَاهة.

﴿أو بالشَّمِّ﴾ وهي قوّة مرتّبة في زائدتي مقدّم الدِّماغ الشّبيهتينِ بِحَلَمَتَيِ الثَّدْي ﴿من الرَّوائح﴾ ولا حصر لأنواعها[(١)] ولا أسماء لها إلّا من جهة الموافقة، أو المخالفة، كرائحة طيّبة، أو مُنْتِنَةٍ، أو من جهة الإضافة إلى محالّها كرائحة المِسْكِ، أو إلى ما يقارنها كرائحة الحَلَاوة.

﴿أو باللَّمْسِ﴾ وهي قوّة سارية في البَدَن كلّه[(٢)] بها يُدْرَك الملموسات ﴿من الحَرَارة والبُرُوْدة والرُّطُوْبَة واليُبُوسَة﴾ هذه الأربعة هي أوائل الملموسات[(٣)] الّتي بها تتفاعل الأجسام العنصريّة[(٤)] وينفعل بعضها عن بعض،

⇐ الحاء إشارة إلى فاعل الحرارة، واللّام إشارة إلى قابل اللّطيف، وكذا الفاء إشارة إلى قابل الكثيف وهكذا.

(١) **قوله: «ولا حصر لأنواعها»**. أي: لا حصر لها وإنّما يتعيّن بإحدى الطرق الثلاث:

١ ـ من جهة الموافقة أو المخالفة أي: موافقة الطبع كرائحة طيّبة أو مخالفتها كرائحة منتنة.

٢ ـ من جهة الإضافة إلى محالّها كرائحة المسك.

٣ ـ من جهة الإضافة إلى ما يقارنها كرائحة الحلاوة.

(٢) **قوله: «سارية في البدن كلّه»**. تنظّر فيه بعضهم، إذ ليس لبعض الأعضاء حسّ كالكَبِد والطِّحَال والكُلْيَة ـ كما يظهر عن الميبديّ في «الهداية»، وأجاب عنه الهنديّ فقال: «سارية في البدن كلّه» أي: في ظاهر البدن كلّه.

(٣) **قوله: «أوائل الملموسات»**. لحصولها في العناصر الأربعة الّتي هي أوائل الأجسام العنصريّة.

(٤) **قوله: «الأجسام العنصريّة»**. اي: البسائط العنصريّة وهي ـ كما نصّ عليه الميبديّ اليزديّ في شرح «الهداية» ـ أربعة بالاستقراء، إذ العنصر إمّا بارد أو حارّ، وعلى التقديرين إمّا رطب أو يابس، فالبارد الرّطب هو الماء، والبارد اليابس هو الأرض، والحارّ اليابس هو ⇐

فيتولّد منها المركّبات(١).

والأُوْلَيَانِ منها(٢) فعليّتان؛ لأنّ **الحَرَارة** كيفيّة من شأنها تفريق المختلفات(٣) وجمع المشاكلات(٤)، **والبُرُودة** كيفيّة من شأنها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات(٥).

⇐ النّار، والحارّ الرطب هو الهواء.

والعنصر: هو الأصل في اللّغة العربيّة كـ«أسطقس» في اللّغة اليونانيّة، وهذه الأربعة من حيث إنّها تتركّب منها المركّبات تسمّى أسطقسّات.

ومن حيث إنّها ينحلّ إليها المركّبات سمّي عناصر، ومن حيث إنّها يحصل بِنَضْدِها عالم الكون والفساد تسمّى أركاناً، من حيث إنّها ينقلب كلّ منها إلى الآخر تسمّى أُصول الكون والفساد اهـ.

(١) **قوله: «فيتولّد منها المركّبات»**. أي: المعادن والنّباتات والحَيَوانات، وذلك لأنّ الأجسام المتولّدة من الأُمّهات إمّا أن تكون ناميةً أو لم تكن، فإن لم تكن ناميةً فهي المَعْدِنيّات، وإن كانت ناميةً فإمّا أن تكون لها قوّة الحسّ والحركة أو لم تكن، فإن لم تكن فهي النّبات، وإن كانت فهي الحيوانات ـ كما قرّره القزوينيّ في كتاب «عجائب المخلوقات» هامش «حياة الحيوان» للدّميريّ ـ.

(٢) **قوله: «والأوليان منها»**. أي: الحرارة والبرودة من هذه الأربعة «فعليّتان» أي: مؤثّرتان في موصوفهما.

(٣) وفي الأقدم: «المخالفات».

(٤) وفيه: «المتشاكلات».

(٥) **قوله: «تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات»**. التّفريق بين المتشاكلات كما في الطّين اللّيّن إذا يَبِسَ، فإنّه ينشقّ لشدّة البرودة، وكذا بعض الأحجار تتفتّت بتوسّط البرودة. و«الجمع بين المختلفات» كما في الأجسام المختلفة المنجمدة في الشّتاء وكالجمع بين الرّطب واليابس.

والأُخْرَيَانِ انفعاليّتان(١) لأنّ الرُّطُوبة كيفيّة تقتضي سُهُوْلَةَ التّشكّل والتّفرّق والاتّصال، واليُبُوسة كيفيّة تقتضي صعوبة ذلك.

﴿والخُشُونة﴾ وهي كيفيّة تحصل عن كون بعض الأجزاء أخفض وبعضها أرفع.

﴿والمَلَاسة﴾(٢) وهي كيفيّة تحصل عن استواء وضع الأجزاء.

﴿واللِّيْن﴾ وهي كيفيّة تقتضي قُبُولَ الغَمْزِ إلى الباطن، ويكون للشّيء بها قِوَام غير سيّال، فينتقل عن وضعه ولا يمتدّ كثيراً بِسُهُولة، وإنّما يكون قُبُوله الغَمْز إلى الباطن من الرُّطُوبة، وتَمَاسُكُه من اليُبُوْسَة.

﴿والصَّلَابة﴾ وهي تقابل اللِّيْن، وكون هذه الأربعة(٣) من الملموسات

---

(١) قوله: «والأُخريان انفعاليّتان». لأنّهما تقتضيان تأثّر موصوفيهما. قال الجُرجانيّ: لمّا كان الفعل في الأوليين أظهر من الانفعال، والانفعال في الأُخريين أظهر من الفعل سمّيت الأوليان فعليّتين والأُخريان انفعاليّتين مع ثبوت الفعل والانفعال في الكلّ، يدلّ عليه تفاعل الأجسام العنصريّة، وانكسار الكيفيّات الأربع عن سورتها في حدوث المزاج وتولّد المركّبات منها.

(٢) قوله: «والملاسة». والملاسة أن تكون أجزاؤ الشّيء متساويةً، مثل: الصَّخْرَة المَلْسَاء، ويقال له بالفارسيّة: «هموار» و«صاف».

(٣) قوله: «وكون هذه الأربعة». أي: الخشونة والملاسة واللّين والصَّلابة، «من الملموسات مذهب بعض الحكماء» وأمّا عند غيرهم فالملاسَة استواء وضع الأجزاء، والخشونة عدمه، فليسا إلّا من الأعراض النّسبيّة، والصّلابة واللّين من الكيفيّات الاستعداديّة، والحاصل أنّ الحكماء الآخرون جعلوا الأوليين من باب الوضع والأخيرتين من الكيفيّات الاستعداديّة. وقال الهنديّ: وأمّا عند البعض الآخر فالخشونة عدم استواء وضع الأجزاء والملاسة استواؤه، واللّين الاستعداد نحو الانفعال والصّلابة عدم الاستعداد نحو الانفعال.

وفي اللّين أُمور ثلاثة:

⇐

مذهب بعض الحُكَمَاء.

﴿ والخِفَّة ﴾ وهي كيفيّة يقتضي بها الجسم أن يتحرّك إلى صَوْبِ[1] المُحِيْطِ[2] ـ لو لَمْ يَعُقْهُ عائق ـ.

﴿ والثِّقَل ﴾ وهي كيفيّة يقتضي بها الجسم أن يتحرّك إلى صَوْبِ المَرْكَزِ ـ لو لَمْ يَعُقْهُ عائق ـ.

وكلّ منهما في الحقيقة مبدأ[3] مدافعة محسوسة تُوْجَد مع عدم الحركة، كما

⇐ الأوّل: الحركة الحاصلة في سطحه.

والثّاني: شكل التّقعير المقارن لحدوث تلك الحركة.

والثّالث: كونه مستعدّاً لقبول ذينك الأمرين، وليس الأوّلان بلينٍ لأنّهما محسوسان بالبصر، واللّين ليس كذلك فتعيّن الثالث وهو من الكيفيّات الاستعداديّة.

وفي الصَّلَابة أُمور أربعة:

الأوّل: عدم الانغماز وهو عدميّ.

والثّاني: الشّكل الباقي على حاله وهو من الكيفيّات المختصّة بالكميّات.

والثّالث: المقاومة المحسوسة بالمسّ وليست أيضاً صلابةً، لأنّ الهواء الّذي في الزِّقِّ المنفوخ فيه له مقاومة ولا صلابة له، وكذا الرّياح القويّة فيها مقاومة ولا صلابة فيها.

والرّابع: الاستعداد الشّديد نحو اللّا انفعال، فهذا هو الصَّلَابَة، فيكون من الكيفيّات الاستعداديّة ـ كما في «شرح الهداية» للميبديّ ـ.

(١) «صَوْبُ الشّيء»: جِهَتُهُ.

(٢) **قوله: «صوب المحيط»**. وتوضيح ذلك أنهم شبّهوا العُلْو بمحيط الدّائرة والسُّفْل بمركزها، ولذلك قالوا في تعريف الخفّة: «إلى صوب المحيط» أي: جهة العُلْو. وفي تعريف الثِّقَل: «إلى صوب المركز» أي: جهة السُّفْل.

(٣) **قوله: «وكلّ منهما في الحقيقة مبدأ»**. قال الهنديّ: لأنّ «الخفيف» في حيّزه الطّبيعيّ موصوف بالخفّة وإن لم توجد المدافعة، وكذا «الثّقيل» فهما في الحقيقة ليستا من ⇐

يَجِدُهُ الإنسان من الحَجَر إذا أسكنه في الجَوّ قَسْراً، فإنّه يَجِدُ فيه مُدَافَعَةً هابطةً ولا حركةَ فيه، وكما يَجِد من الزِّقّ المنفوخ فيه، إذا حبسه بيده، تحت الماء قَسْراً فإنّه يَجِدُ فيه مُدافَعَةً صاعدةً ولا حركةَ فيه.

﴿ وما يتّصل بها ﴾ أي بالمذكورات كالبِلَّةِ[1] والجَفَاف واللُّزُوْجَة. رالهَشَاشة، واللَّطَافة[2] والكَثَافة، وغير ذلك، ممّا هو مذكور في غير هذا الفنّ[3].

[العقليّة]

﴿أو عقليّة ﴾ عطف على «حسّيّة» أي: الصّفة الحقيقيّة إمّا حسّيّة ـ كما مرّ ـ أو عقليّة ﴿كالكيفيّات النّفسانيّة ﴾ أي: المختصّة بذوات الأنفس[4] ﴿من الذَّكَـاء ﴾ أي: حدّة الفُؤاد، وهي شِدَّةُ قوّةٍ للنّفس مُعَدَّةٍ لاكتساب الآراء، وقيل: هو أن يكون

⇐ الملموسات، إنّما الملموس المدافعة الّتي هي أثرهما، فعدّهما من الملموسات قول ظاهريّ.

(١) **قوله: «كالبِلّة»**. قال الجرجانيّ: وهي الرّطوبة الجارية على سطوح الأجسام، و«الجَفَاف» ما يقابلها، و«اللُّزُوجة» كيفيّة تقتضي سُهُولة التشكّل مع عسر التّفريق، وبها يمتدّ الشّيء متّصلاً، وتحدث من شدّة امتزاج الرّطب الكثير باليابس القليل و«الهَشَاشة» ما يقابلها.

والمقصود من نقل أمثال هذه المباحث في هذه المواضع تتميم ما نقله دفعاً للحيرة وزيادة في الإيضاح.

(٢) **قوله: «اللَّطَافة»**. هي رقّة القِوام، أي: الأجزاء المتّصلة كما في الماء. وقيل: هي كون الشّيء شفّافاً بحيث لا يحجب ما وراءه.

(٣) **قوله: «وغير ذلك ممّا هو مذكور في غير هذا الفنّ»**. كاللّدغ الّذي هو كيفيّة سارية في الأجزاء يحسّ بها إن مسّ اللّادغ.

(٤) **قوله: «المختصّة بذوات الأنفس»**. أي: الأنفس الحَيَوانيّة، بمعنى: أنّها تكون من بين الأجسام للحيوان دون النّبات والجَمَاد، فلا يمتنع ثبوت بعضها للمجرّدات من الواجب وغيره، وفسّرت أيضاً بالمختصّة بذوات الأنفس مطلقاً.

سرعة إنتاج[١] القضايا وسُهُولة استخراج النّتائج مَـلَكَةً للـنّفس كـالبَرْقِ اللّامـع، بواسطة كثرة مزاولة المقدّمات المنتجة.

﴿ والعِلْم ﴾ العِلْم: قد يقال[٢] على الإدراك المُفَسَّر بحصول صُوْرَة من الشّيء عند العقل، وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثّابت، وعلى الإدراك الكلّي، وعـلى إدراك المركّب، وعلى مَلَكَةٍ يقتدر بها على استعمال موضوعات مّا[٣] نحو غَرَض من الأغراض، صادراً عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها، ويقال لها: الصِّناعة.

﴿ والغَضَب ﴾ وهو حركة النّفس مَبْدَؤُهَا إرادة الانتقام.

﴿ والحِلْم ﴾ وهو أن تكون النّفس مطمئنّة لا يحرّكـها الغَـضَب بِسُـهُولة، ولا تضطرب عند إصابة المكروه.

---

(١) قال الهنديّ: فعلى الأوّل خلقيّ، وعلى هذا كسبيّ.

(٢) **قوله: «العلم قد يقال»**. قال الجرجانيّ: إطلاق العلم على حصول صورة من الشّـيء عـند العقل بل على الصّورة الحاصلة من الشّيء عـنده، وكـذا إطـلاقه عـلى الاعـتقاد الجـازم المطابق الثّابت مستفيض مشهور.

وإطلاقه على إدراك الكلّيّ أو المركّب في مقابلة إطلاق «المعرفة» على إدراك الجزئي أو البسيط مذكور في الكتب واقع في الاستعمال.

وأمّا المَلَكة المذكورة المسمّاة بالصِّناعة فإنّما هي في العلوم العمليّة ـ أي: المـتعلّقة بكيفيّة العمل كـ«الطبّ» و«المنطق» ـ وتخصيص العلم بإزائها غير مـتحقّق، كـيف وقـد يذكر العلم في مقابلة الصِّناعة.

نعم إطلاقه على مَلَكة الإدراك بـحيث يـتناول العـلوم النّـظريّة والعـمليّة غـير بـعيد ومناسب للعرف ـ كما مرّ ـ.

وإطلاق الصِّناعة على المَلَكة الّتي ذكرها ـ هاهنا ـ شائع ذائع، وإطلاقها عـلى مـطلق مَلَكة الإدراك لا بأس به كما قيل: صِناعة الكلام.

(٣) وفي الأقدم: كالمِخْيَط ـ مثلاً ـ.

﴿وسائر الغرائز﴾ جمع «غريزة» وهي الطّبيعة[١]، وفسّرت بأنّها مَلَكَةٌ[٢] تَصْدُرُ عنها صِفات ذاتيّة، ويقرُبُ منها الخُلْق، وهو مَلَكة تَصْدُرُ عنها الأفعال بِسُهُولة[٣] من غير رَوِيَّةٍ[٤] إلّا أنّ للاعتياد مدخلاً في الخُلْق دون الغريزة، وتلك الغرائز مثل:

---

(١) **قوله: «جمع «غريزة» وهي الطّبيعة»**. قال الجرجانيّ: الظّاهر أنّ «الغريزة» هي الصّفة الخلقيّة للنّفس، أي: الّتي خلقت عليها، كأنّها غرزت فيها. وكذا «الطّبيعة» في اللّغة هي السّجيّة الّتي جُبِلَ عليها الإنسان، وطبع عليها، سواء صدرت عنها صفات نفسيّة أو لا.

نعم قد أطلقوا في الاصطلاح «الطّباع» و«الطّبيعة» على الصّور النّوعيّة، وقالوا: «الطّباع» أعمّ منها، لأنّه يقال على مصدر الصّفة الذّاتيّة الأوّليّة لكلّ شيء، و«الطّبيعة» قد تختصّ بما يَصْدُرُ عنه الحركة والسّكون فيما هو فيه أوّلاً وبالذّات من غير إرادة. قال الهندي: هذان الإطلاقان مذكوران في «شرح الإشارات» للمحقّق الطّوسي، وتفصيل قيودهما ممّا لا يتحمّله المقام.

(٢) **قوله: «وفسّرت بأنّها ملكة»**. قال الهنديّ: أي: فسّرت «الغريزة» في الاصطلاح بالمَلَكة الّتي يصدر عنها الصّفات، وما يصدر عنها من حيث قيامه بمحلّ تلك الملكة يسمّى **صفة**، ومن حيث الصّدور **فعلاً**.

و«الغريزة»: تطلق على تلك المَلَكة من حيث كونه صفةً و«الخلق» باعتبار كونه فعلاً.

والمراد بالصّفات الذّاتيّة الصّفات الّتي لا يكون للكسب مدخل فيها، فمَلَكة «الكتابة» لا تسمّى غريزةً، و«الكرم» الّذي يَصْدُرُ عنه بذل المال والنّفس والجاه إن كان صدوره عنها بالاعتياد والممارسة لا يسمّى غريزةً، وإن كان بالذّات يسمّى غريزةً.

وفي «شرح المفتاح» للعلّامة: الفرقُ بين «الغريزة» و«الخُلْق» أنّهُ لا مدخل للاعتياد في «الغريزة» وله مدخل في «الخُلق» فاندفع ما قال السّيّد: إنّ إطلاق الغريزة لهذا المعنى غير ظاهر، والظّاهرُ إطلاقها بمعنى الصّفة الخلقيّة.

(٣) **قوله: «بسهولة»**. احتراز عن القدرة فإنّ نسبتها إلى الضدّين سواء.

(٤) **قوله: «من غير رويّة»**. أي: فكر وتأمّلٍ، كمن لم تحصل له مَلَكة الكتابة فيتفكّر في كتابة حرفٍ حرفٍ.

الكَرَم[١] والقُدْرة، والشَّجَاعة، ومقابلاتها، وما أشبه ذلك[٢].

[الإضافيّة]

﴿ وإمّا إضافيّة ﴾ عطف على قوله: «إمّا حقيقيّة»، **والحقيقيّة** كما تطلق[٣] على ما

---

(١) **قوله: «مثل «الكرم»**. في شرح العلّامة: «الكَرَمُ»: ضدّ «البُخْل» و«اللُّؤْم» فإن كان ببذل النّفس فهو **شَجَاعة**، وإن كان ببذل المال فهو **جُود**، وإن كان بكفّ ضرر مع القدرة عليه فهو **عَفْو**، ويقرب منه **الحِلم**، وإن كان بكفّ ضرر لا مع القدرة عليه فهو **نسيان الحِقْد**.

(٢) فمقابل «الكَرَم»: اللُّؤْم والبخل، ومقابل «القدرة» العجز، ومقابل «الشَّجَاعة» الجُبْنُ. «وما أشبه ذلك» مثل «العفّة» وعدمها.

(٣) **قوله: «والحقيقيّة كما تطلق»**. الخلاصة أنّ الصّفة إمّا أن تكون متقرّرة في ذات الموصوف؛ لكونها موجودةً في الخارج، كالكيفيّات الجُسْمَانيّة المدركة بالحواسّ الخمس الظّاهرة، وكالكيفيّات النّفسانيّة المدركة بالعقل كالعِلْم، والحِلْم، والغَضَب، وسائر الغرائز، وتسمّى هذه الصّفة حقيقيّةً.

وإمّا أن تكون غير موجودة في الخارج وهي على قسمين:

الأُولى: الصّفة الّتي يكون لها تحقّق وثبوت، سواء اعتبرها المعتبر أم لا، كالأُبوّة والبنوّة، وكإزالة الحجاب، وتسمّى هذه الصّفة إضافيّة واعتباريّة نسبيّة.

والثّانية: الصّفة الّتي لا يكون لها تحقّق وثبوت إلّا باعتبار المعتبر فقط، فإن اعتبرها المعتبر كانت محقّقةً وثابتة، وإن لم يعتبرها المُعْتَبِرُ لم يكن لها تحقّق وثبوت، كالصّورة الوهميّة الشّبيهة بالمِخْلَب أو الأظفار، أو النّاب للمنيّة. وتسمّى هذه الصّفة اعتباريّة وهميّةً.

قال الهنديّ: قوله: «كما تطلق على ما يقابل الإضافيّ» فالحقيقيّ على هذا ما يكون متقرّراً في ذات الموصوف، لا بالنّظر إلى غيره فيدخل الاعتباريّ الّذي يعتبره العقل في ذات الموصوف بدون تعلّقه بشيء في الحقيقيّ، وقوله: «وكذلك تطلق» قال سيّدنا الأُستاذ ـ دام عزّه ـ: الحقيقيّة تطلق على ما يقابل ثلاثة أشياء:

الأوّل: يطلق على ما يقابل المجازيّة، فالصّوم لـ«زيد» في «صام زيد» حقيقيّة، والصّوم

⇐

يقابل **الإضافي** ـ الّذي لا يكون متقرّراً في الذّات بل يكون معنى متعلّقاً بشيئين **﴿كإزالة الحِجاب في تشبيه الحُجَّة بالشَّمْس﴾** فإنّها ليست هيئة متقرّرة في ذات الحُجَّة، أو الشَّمْس، ولا في ذات الحِجاب ـ كذلك قد تطلق على ما يقابل **الاعتباري** الّذي لا تحقّق لمفهومه إلّا بحسب اعتبار العقل كالصُّوْرَة الوهميّة الشّبيهة بالمِخْلَب[١] أو النّاب لِلمَنِيَّةِ.

وإلى كليهما[٢] أشار صاحب «المفتاح» حيث قال: «إنّ الوصف

⇐ للنّهار في «صام نهاره» مجازيّة.

الثّاني: يطلق على ما يقابل الإضافيّة، والإضافيّة هي صفة موجودة عند العقل وليس له هيكل، فزيد أمر حقيقيّ، والأُبوّة والبنوّة أمران إضافيّان متحقّقان مثل «زيد» وليس لهما وجودٌ خارجيّ يقابل «زيداً» أي: ليس للأُبوّة والبنوّة هيكل كما يكون لـ«زيد».

الثّالث: يطلق على ما يقابل الاعتباريّة مثل «الأنياب» فـ«زيد» أمر حقيقيّ وأمّا «أنياب الأغوال» فأمر اعتباريّ لا تحقّق له في الخارج وإنّما يعتبره المعتبر موجوداً وبقطع هذا الاعتبار ينتفي. ويقال للإضافيّة الاعتباريّة أيضاً، ولا يقال للاعتباريّة الإضافيّة أيضاً، إذا عرفت هذا فاعلم أنّ الحقيقيّة في متن المصنّف إنّما هي في مقابلة الإضافيّة لا الاعتباريّة، فافهم.

فالحقيقيّ على هذا ما يكون متحقّقاً في ذات الموصوف بدون اعتبار العقل، فيدخل فيه عند الحكماء بعض الإضافات وهي الّتي قالوا بوجودها، ولا يدخل شيء منها فيه عند المتكلّمين؛ لعدم قولهم بوجودها.

(١) **قوله: «كالصّورة الوهميّة الشبيهة بالمخلب»**. قال الرّومي: المفهوم من كلامه أنّه حمل الاعتباريّ الواقع في «المفتاح» على الاعتباريّ المحض، والنّسبي على الاعتباريّ النّسبيّ فيكون تقدير قوله: و«بين اعتباريّ ونسبيّ»: وبين اعتباريّ محض واعتباريّ نسبيّ.

(٢) **قوله: «وإلى كليهما»**. أي: إلى كلا الإطلاقين، أشار صاحب «المفتاح» حيث قال إلخ ... فإنّه جعل الحقيقي مقابلاً للاعتباريّ والنّسبيّ، وأورد مثالين لهما في سبيل اللّفّ والنّشر الغير ⇐

العقليّ(١) منحصر بين حقيقيّ كالكيفيّات النّفسانيّة، وبين اعتباريّ

⇐ المرتّب، فالحقيقيّ في عبارته معناه: ما يكون موجوداً في نفسه ومتقرّراً في ذات الموصوف، وهذا هو ما اختاره الشّارح في شرحه. وقال السّيّد في شرحه: الوصف العقليّ ينقسم إلى حقيقيّ -أي: موجود في الخارج- واعتباريّ لا وجود له فيه.

ولمّا كان أكثر الأوصاف الاعتباريّة نسبيّة -لأنّ النّسب والإضافات بأسرها لا وجود لها في الخارج عندهم- عَطَفَ النّسبيّ على الاعتباريّ عطفاً قريباً من العطف التّفسيريّ اه.

ولعلّه اختار ذلك لأجل إدخال لفظة «بين» على «اعتباريّ» و«نسبيّ» ولا يخفى ما فيه من التّكلّف.

(١) قوله: «حيث قال: «إنّ الوصف العقليّ». العبارة نقلت بالمعنى وهذا نصّ السّكّاكيّ في النّوع الثّاني من الأصل الأوّل من «علم البيان» من كتاب «المفتاح» ٤٤١: والعقليّ أيضاً لِمَا انحصر بين حقيقيّ -كالكيفيّات النّفسيّة مثل الاتّصاف بالذّكاء، والتّيقّظ، والمعرفة، والعلم، والقُدْرة، والكَرَم، والسَّخاء، والحِلْم، والغَضَب، وما جرى مجراها من الغرائز والأخلاق- وبين اعتباريّ ونسبيّ كاتّصاف الشّيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النّفس، أو بكونه مطموعاً فيه أو بعيداً عن الطّمع أو بشيءٍ تصوّريّ وهميّ محضٍ اه.

وإنّما قال ذلك السّكّاكي عقيب النّظر في وجه التّشبيه، وأنّه لمّا انحصر التّشبيه بين أن يكون الاشتراك بالحقيقة والافتراق بالصّفة تارةً -مثل جسمين: أسود، وأبيض- وبين أن يكون الاشتراك بالصّفة تارةً والافتراق بالحقيقة أُخرى -مثل: طويلين: جسم وخطّ.

والوصف حين انحصر بين أن يكون مستنداً إلى الحسّ -كالكيفيّات الجُسمانيّة، مثل: الاتّصاف بما يدرك بالبصر من الألوان والأشكال والمقادير والحركات، وما يتصل بها من الحسن والقبح وغير ذلك، أو بما يدرك بالسّمع من الأصوات الضّعيفة أو القويّة أو الّتي بين بين، أو بما يدرك بالذّوق من أنواع الطّعوم، أو بما يدرك بالشّمّ من أنواع الرّوائح، أو بما يدرك باللّمس من الحرارة والبرودة والرّطوبة واليبوسة والخشونة والملاسة واللّين والصّلابة ومن الخفّة والثّقل وما ينضاف إليها- وبين أن يكون مستنداً إلى العقل، والعقلي لما انحصر بين حقيقيّ وبين اعتباريّ ونسبيّ.

ونسبيّ كاتّصاف الشّيء بكونه مطلوب الوُجُود أو العَدَم(١) عند النّفس، أو كاتّصافه بشيء تصوّريّ وهميّ محض(٢)».

[نقد السّكّاكيّ وثناء على عبد القاهر]

وَٱعْلَمْ أنّ أمثال هذه التّقسيمات ـ الّتي لا يتفرّع على أقسامها أحكام متفاوتة ـ قليلة الجَدْوَى، وكأنّ هذا ابتهاج من السّكّاكيّ باطّلاعه على اصطلاحات المتكلّمين، فَلِلّه دَرُّ الإمام عبدالقاهر، وإحاطته بأسرار كلام العرب، وخواصّ تراكيب البلغاء، فإنّه لَمْ يَزِدْ ـ في هذا المقام ـ على التّكثير من أمثلة أنواع التّشبيهات، وتحقيق اللّطائف الّتي فيها(٣).

[تقسيم ثالث]

﴿وأيضاً﴾ وجه التّشبيه(٤) **﴿إمّا واحد، وإمّا بمنزلة........................**

---

(١) **قوله: «كاتّصاف الشّيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم»**. قال الرّومي: مثال للنّسبيّ، فإنّ مطلوبيّة المطلوب ليست وصفاً مقرّراً في ذات المطلوب، بل هو وصف اعتبره العقل بالنّسبة إلى الطّلب القائم بالنّفس.

(٢) **قوله: «تصوّريّ وهميّ محض»**. قال الرّومي: مثال للاعتباريّ المحض، وفي هذا التّمثيل تنبيه على أنّ العقليّ في وجه الشّبه يتناول الوهميّ كما يتناوله في الطّرفين.

وقال الهنديّ: قوله: «تصوّريّ وهميّ محض» مثل اتّصاف السّنّة وكلّ ما هو علم بما يُتَخَيّل فيها من البياض والإشراق، واتّصاف البدعة وكلّ ما هو جهل بما يتخيّل فيها من السّواد والظّلام، وبهذا التّمثيل ظهر أنّ العقليّ في وجه الشّبه يتناول الوهميّ كما تناوله في الطّرفين.

(٣) **قوله: «وتحقيق اللّطائف الّتي فيها»**. وفي الأقدم: «وتحقيق لطائفها». وفي بعض النّسخ: اللّطائف المودعة فيها شيئاً.

(٤) وفي الأقدم: «الشَّبَه».

الواحد(١) **لكونه**.......................................

---

(١) **قوله: «إمّا واحد وإمّا بمنزلة الواحد»**. هذا تقسيم آخر لوجه الشّبه وهو أنّ وجه الشَّبَه إمّا واحد، أو كالواحد ويقال له المركّب أيضاً، أو متعدّد، والأوّلانِ إمّا حسّيّ أو عقليّ فهذه أربعة، والمتعدّد إمّا كلّه حسّيّ أو كلّه عقليّ أو مختلف وهذه ثلاثة، والمجموع سبعة أقسامٍ، لأنّ الواحد قسمان وما بمنزلة الواحد ـ وهو المركّب، أو كالواحد ـ قسمان أيضاً، والمتعدّد ثلاثة والمجموع سبعة، والطّرفان في هذه السّبعة إمّا حسّيّان أو عقليّان أو المشبّه حسّيّ والمشبّه به عقليّ أو عكس هذا الأخير، وهذه أربعة، والحاصل من ضرب السّبعة المتقدّمة في هذه الأربعة الأخيرة ثمانية وعشرون، ولكن وجوب كون طرفي الحسّيّ بتمامه حسّيّين يسقط اثني عشر وتبقى ستّة عشر يذكرها المصنّف والشّارح ـ كما يأتي بعيد هذا ـ بعون الله ـ عزّ وعلا ـ فبكون وجه الشّبه واحداً حسّيّاً سقط ثلاثة: كون الطّرفين عقليّين، وكون المشبّه به عقليّاً والمشبّه حسّيّاً، وعكسه، وبكونه مركّباً حسّيّاً فقط سقط ثلاثة أُخرى، وبكون المتعدّد حسّيّاً سقط ثلاثة أُخرى، وبكونه مختلفاً ثلاثة أُخرى.

قال الهنديّ في شرحه للمفتاح: وجه الشّبه إمّا أن يكون أمراً واحداً في نفسه ـ بأن يكون عيناً من الأعيان، أو معنىً من المعاني، بسيطاً كان أو مركّباً ـ وإمّا أن يكون غير واحدٍ، بل أُموراً متكثّرة، وهو قسمان:

أحدهما: أن تؤخذ منها حقيقة اعتباريّة ملتئمة من الكثرة أو هيئة واحدة منتزعة منها يعتبر اشتراك الطّرفين في تلك الحقيقة أو الهيئة لا في كلّ واحدٍ من تلك الكثرة.

وثانيهما: أن لا يعتبر ذلك، بل يجعل كلّ واحدٍ من الكثرة على أنّه مشترك فيه مقصود بالتّشبيه، فهذه هي الأقسام الثلاثة اهـ.

فمعنى كونه واحداً أن يكون متّصفاً بالوحدة في نفسه، مع قطع النّظر عن اعتبار العقل، ومعنى كونه منزّلاً منزلة الواحد أن يكون الأُمور المتكثّرة موصوفةً بالوحدة باعتبار العقل، والمتعدّد أن لا يكون موصوفاً بالوحدة أصلاً، هكذا ينبغي أن يفهم.

وليس معنى الواحد أن يكون بحيث يعدّ في العرف واحداً ـ بأن وضع بإزائه لفظ واحد

⇐

مركّباً[١] **من متعدّد** ﴾ إمّا تركيباً حقيقيّاً؛ بأن يكون وجه التّشبيه حقيقة ملتئمة من أُمور مختلفة، أو تركيباً اعتباريّاً؛ بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدّة أُمور، وبهذا يشعر لفظ «المفتاح»[٢] وفيه نظر ستعرفه[٣]. ﴿ **وكلّ منهما** ﴾ أي: من الواحد

⇒ سواء كان بسيطاً لا جزء له أو مركّباً من أجزاء اعتبر انضمام بعضها إلى بعض، ووضع بإزائه لفظ مفرد، على ما في شرح المفتاح الشّريفي ـ فإن كونه واحداً ليس باعتبار العرف ووضع اللّفظ بإزائه.

(١) **قوله: «لكونه مركّباً»**. أي: ما بمنزلة الواحد، أو المركّب أو كالواحد قسمان:

الأوّل: أن يكون المركّب حقيقيّاً بأن يكون وجه الشّبه حقيقةً ملتئمةً من أُمور مختلفة نحو: «زيد كعمرو في الإنسانيّة» فالإنسانيّة مركّبة من الحيوانيّة والنّطق وهما في الخارج شيء واحد.

الثّاني: أن يكون المركّب اعتباريّاً، بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدّة أُمورٍ كأن تكون صلاة جماعةٍ مشتملةً على خمسة صفوفٍ وأُخرى أيضاً كذلك، فتقول «هذه كهذه» فالعقل جرّد من كلّ واحدة هيئةً وجعلها أحد طرفي التّشبيه، فالوجه هيئة مأخوذة من مجموع الصّفّين في كلتا الصّلاتين وهي ليست واحدةً ولكن اعتبرت واحدة باعتبار الاتّحاد في الرّكوع والسّجود وغيرهما.

(٢) **قوله: «وبهذا يشعر لفظ «المفتاح»**. أي: بعموم المركّب من متعدّدٍ لما يكون تركيبه حقيقيّاً، ولما يكون تركيبه اعتباريّاً يشعر لفظ «المفتاح» في النّوع الثّاني من الأصل الأوّل من علم البيان: ٤٤١.

وقال الرّومي: «وبهذا يشعر» أي: بعموم ما هو بمنزلة الواحد، للحقيقة الملتئمة من أُمور مختلفة، وللهيئة المنتزعة من عدّة أُمور يشعر لفظ «المفتاح» حيث قال: وجه الشّبه إمّا أن يكون أمراً واحداً أو غير واحدٍ، وغير الواحد إمّا أن يكون في حكم الواحد لكونه إمّا حقيقةً ملتئمةً وإمّا أوصافاً اهـ.

(٣) **قوله: «وفيه نظر ستعرفه»**. وجه النّظر ما ذكره في بيان المركّب الحسّيّ بقوله: وبهذا يظهر أنّ ما ذكر في «المفتاح» إلخ... وحاصله أنّ ما يكون تركيبه حقيقيّاً ـ بأن يكون حقيقةً ملتئمةً

⇐

وما هو بمنزلته ﴿حسّيّ أو عقليّ﴾.

﴿وإمّا متعدّد﴾، عطف على «إمّا بمنزلة الواحد»(١) أي: وجه التّشبيه إمّا واحد،

⇐ ـ من قبيل الواحد دون المنزّل منزلته.

واعلم أنّ عبارة «المفتاح» هكذا: وجه التّشبيه إمّا أن يكون أمراً واحداً أو غير واحدٍ، وغير الواحد إمّا أن يكون في حكم الواحد ـ لكونه إمّا حقيقةً ملتئمة وإمّا أوصافاً مقصوداً من مجموعها إلى هيئةٍ واحدةٍ ـ أو لا يكون في حكم الواحد اهـ.

وليس فيها ما يشعر بكون تركيبه حقيقيّاً، فليحمل قوله: «إمّا حقيقة ملتئمة» على كونه حقيقةً ملتئمةً بحسب اعتبار العقل ـ كما نقل سابقاً عن شرحه للمفتاح ـ فلا يكون داخلاً في الواحد، والمقابلة بينها وبين الهيئة المنتزعة، أنّها حقيقة للطّرفين، فيكون كلّ من الطّرفين أيضاً مركّباً، والهيئة المنتزعة صفة عارضة لهما، فيجوز أن يكونا مفردين، وأن يكونا مركّبين، فالنّظر المذكور ساقط، ولعلّه لأجل هذا أسقط هاهنا قوله: «وفيه نظر ستعرفه» وفيما سيأتي قوله: «وبهذا يظهر أنّ ما ذكر في «المفتاح» إلخ... فلم يوجد في كثير من النّسخ وإن كان في نسخة الأصل، وعليه بنى السّيّد حاشيته ـ كذا قرّره الهنديّ ـ.

وقال الرّومي: «وفيه نظرٌ» أي: في هذا التّعميم المستفاد من «المفتاح»، ووجه النّظر ما ذكره في بيان قوله: «والمركّب الحسّيّ» وحاصله أنّ الحقيقة الملتئمة كالإنسانيّة ـ مثلاً ـ من قبيل الواحد دون المنزّل منزلة الواحد.

وجوابه: أنّ المراد من الحقيقة الملتئمة من حقيقة للطّرفين ملتئمة من كثرة التياماً بحسب اعتبار المتكلّم انضمام بعضها مع بعض وقصده إلى مجموعها حتّى يصير تلك الكثرة بالأخرة كشيءٍ واحدٍ، وقد صرّح بهذا المعنى في الوصف حيث قال: وإمّا أوصافاً مقصوداً من مجموعها إلى هيئة واحدة.

(١) **قوله: عطف على «إمّا بمنزلة الواحد»**. أي: قوله: «إمّا متعدّد» عطف على «إمّا بمنزلة الواحد» الّذي هو معطوف على «إمّا واحد» فيكون «إمّا بمنزلة الواحد» معطوفاً ومعطوفاً عليه باعتبارين مختلفين، وذلك أنّهم اختلفوا في قول القائل: «جاءني زيد، وعمرو، وبكر» هل لفظة «بكر» معطوف على «زيد» حتّى يكون المعطوف عليه واحداً والمعطوف ⇐

أو غيره، وغيرُ الواحد إمّا بمنزلة الواحد، وإمّا متعدّد، بأن ينظر إلى عدّة أُمور ويقصد اشتراك الطّرفين في كلّ واحد منها، وهذا[١] بخلاف المركّب المنزّل منزلة الواحد، فإنّه لم يقصد اشتراكهما في كلّ واحد من تلك الأُمور، بل في الهيئة المنتزعة، أو الحقيقة الملتئمة.

وذلك المتعدّد ﴿**كذلك**﴾ أي: إمّا حسّيّ، أو عقليّ ﴿**أو مختلف**﴾ أي: بعضه حسّيّ، وبعضه عقليّ.

والمتعدّد ـ الّذي يتركّب[٢] منه ما هو بمنزلة الواحد ـ أيضاً إمّا حسّيّ، أو عقليّ، أو مختلف[٣] لكن **لمّا كان** وجه ....

⇐ متعدّداً أو يكون معطوفاً على «عمرو» حتّى يكون المعطوف والمعطوف عليه كلاهما متعدّدين. والشّارح اختار الاحتمال الثّاني.

ومثال المتعدّد كما تقول: «زيد كعمروٍ في القدّ واللّون والشّكل» والثّلاثة حسّيّ، أو تقول: «زيد كعمروٍ في العلم والحلم والعفّة» والثّلاثة عقليّ، أو تقول: «زيد كعمرو في الحلم والعلم والشّكل» الأوّلان عقليّان والثّالث حسّيّ. وفي هذه الأمثلة نظر إلى «المشبّه به» في عدّة أُمور، وقصد تشبيه «زيد» به في كلّ واحدٍ منها. وهذا غير المنزّل منزلة الواحد ـ كما بيّنه الشّارح ـ.

(١) كلمة «هذا» ساقط عن النّسخة القديمة.

(٢) **قوله: «والمتعدّد الّذي يتركّب»**. جواب عن سؤال، وهو أنّ المتعدّد الّذي يتركّب منه ما هو بمنزلة الواحد أيضاً إمّا حسّيّ أو عقليّ أو مختلف فلم لم يتعرّض له؟

والجواب: أنّه لم يتعرّض له؛ لأنّ وجه الشّبه فيه هو مجموع المركّب لا كلّ واحدٍ من الأجزاء، ولم يقسّم كلّ واحدٍ من أجزائه، لأنّ قسم المختلف الّذي بعضه حسّيّ وبعضه عقليّ داخل في العقليّ، إذ المركّب من الحسّيّ والعقليّ عقليّ، بتغليب الأشرف وهو العقليّ، وقيل: المركّب من المحسوس والمعقول محسوس، لأنّ المحسوس أصل.

(٣) **قوله: «والمتعدّد الّذي يتركّب منه ما هو بمنزلة الواحد أيضاً إمّا حسّيّ أو عقليّ أو مختلف»**.

⇐

التّشبيه(١) هو المجموع المركّب دون كلّ واحد من الأجزاء **لم يَلْتَفِتْ إلى تقسيمه**(٢).

﴿ والحسّيّ طرفاه(٣) **حسّيّان لا غير ﴾** يعني: أنّ وجه التّشبيه ـ سواء كان بتمامه

⇐ قال الرّومي: الّذي يقتضيه النّظر الصّائب أنّه لا مجال لتركّب الحقيقيّ من الحسّيّ والعقليّ، نعم قد يبنى الأمر على المسامحة ويعدّ الإنسان في العرف مركّباً من نفس مجرّدة وبدن مادّيّ، فالاختلاف المذكور إنّما هو المركّب الاعتباريّ دون الحقيقيّ.

(١) وفي النّسخة: «الشّبه».

(٢) **قوله: «لم يلتفت إلى تقسيمه»**. أي: إلى المختلف، لكونه داخلاً في العقليّ، ضرورة أنّ المركّب من المحسوس والمعقول من حيث إنّه مركّب ومجموع لا يكون إلّا معقولاً؛ هكذا قال الجرجانيّ، وقال الهنديّ: «لم يلتفت إلى تقسيمه» أي: تقسيم المجموع المركّب باعتبار أجزائه إلى الأقسام الثّلاثة، إذ لا غرض لنا يتعلّق بأجزائه، فالمجموع من حيث المجموع إمّا حسّيّ أو عقليّ اهـ.

(٣) **قوله: «والحسّيّ طرفاه»**. اعلم أنّ وجه الشّبه إن كان حسّيّاً ـ واحداً، أو كالواحد، أو متعدّداً أو مختلفاً ـ لا يكون طرفاه إلّا حسّيّين، لأنّ وجه الشّبه قائم بالطّرفين وحاصل فيهما وقيام المحسوس بالمعقول محال، فلا يكون الطّرفان ولا أحدهما عقليّاً، فلا يكون اللّون الأسود والأبيض ـ وهما محسوسان ـ قائمين بالمعقول، ولكن قيام المعقول بالمحسوس صحيح وواقع سواء كان الطّرفان حسّيّين أو عقليّين كقيام العلم ـ وهو معقول ـ بـ«زيد» وهو محسوس، لأنّ «زيداً» محسوس، وله صفات عديدة بعضها محسوس مثل الشّكل واللّون. وبعضها معقول مثل العلم والحلم، والنّوعان قائمان بـ«زيد» المحسوس، فوجه الشّبه إن كان حسّيّاً كان الطّرفان على أربعة أقسام:

قسم واحد صحيح: وهو أن يكونا حسّيّين. وثلاثة أقسام غير صحيح وهي: أن يكونا عقليّين، أو المشبّه حسيّاً والمشبّه به عقليّاً، أو عكسه.

وإن كان الوجه عقليّاً ـ واحداً أو كالواحد أو متعدّداً ـ كانت الأقسام الأربعة كلّها صحيحةً واقعة. لجواز أن يدرك بالعقل من الحسيّ شيءٌ ولا امتناع في قيام المعقول ـ كالعلم ـ بالمحسوس ـ كـ«زيد» ـ كما لا امتناع في قيام المحسوس بالمحسوس كقيام

⇐

حسّيّاً(١) أو متعدّداً مختلفاً(٢) ـ لا يكون المُشَبّه والمُشَبّه به فيه إلّا حسّيّين، ولا يجوز أن يكون(٣) كلاهما أو أحدهما عقليّاً ﴿**لامتناع أن يدرك بالحسّ من غير الحسّيّ شيء**﴾ يعني: أنّ وجه الشّبه أمر مأخوذ من الطّرفين، موجود فيهما، وكلّ ما يؤخذ من العقليّ ويوجد فيه يجب أن يُدْرَكَ بالعقل لا بالحسّ؛ لأنّ المُدْرَك بالحسّ لا يكون إلّا جسماً، أو قائماً بالجسم.

⇐ اللّون بـ«زيد».

قال الرّومي: أي: وجه الشّبه الحسّيّ طرفاه حسّيّان لا غير، وهذا الحكم ـ أعني وجوب حسّيّة الطّرفين ـ جارٍ في وجه الشّبه المركّب من الحسّيّ والعقليّ وإن لم يندرج في قوله: «الحسّيّ طرفاه حسّيّان».

أمّا الجَرَيان فلأنّ تحقّق وجه الشّبه في الطّرفين يستدعي تحقّق كلّ من جُزْئَيْه فيهما، والحسّيّ لا يتحقّق في العقليّ ولا يقوم به.

وأمّا عدم الاندراج فلأنّ وجه الشّبه هو المركّب، وجزء وجه الشَّبَه ليس به، فلا يصدق على الجزء وجه الشّبه الحسّيّ، ولا على المجموع، لأنّه وجه شبه عقليّ، فإنّ المجموع المركّب من المحسوس والمعقول من حيث إنّه مركّب ومجموع لا يكون إلّا معقولاً سواء كان بتمامه حسّيّاً أو متعدّداً مختلفاً، فمعنى قوله: «والحسّيّ»: «أنّ وجه الشَّبَه الحسّيّ سواء كان معتبراً كُلّاً أو جُزءاً» فدخل فيه جزء المتعدّد، وأمّا جزء المركّب فليس بوجه الشَّبَه، فلا يدخل فيه، فافهم.

(١) **قوله: «بتمامه حسّيّاً»**. سواء كان واحداً، أو مركّباً، أو متعدّداً.

(٢) **قوله: «أو متعدّداً مختلفاً»**. بأن يكون واحد منه حسّيّاً والآخر عقليّاً.

(٣) **قوله: «ولا يجوز أن يكون»**. قال الهنديّ: أمّا إذا كان بتمامه حسّيّاً فظاهر، وأمّا إذا كان متعدّداً مختلفاً فلأنّه لابدّ من انتزاع كلّ واحدٍ منه من الطّرفين، ويمتنع انتزاع الّذي هو حسّيّ من العقليّ، بخلاف المركّب من الحسّيّ والعقليّ فإنّه عقليّ وإن كان بعض أجزائه حسّيّاً، فيجوز أن يكون طرفاه أو أحدهما عقليّاً مركّباً من الحسّيّ والعقليّ؛ فتدبّر.

﴿ والعقليّ أعمّ ﴾[1] يعني: يجوز أن يكون طرفاه....................

---

(١) قوله: «والعقليّ أعمّ». سواء كان عقليّاً صرفاً أو بعض أجزائه عقليّاً وبعضه حسّيّاً. أي: الأصل يقتضي أن يكون الوجه الشّبه العقليّ مبايناً للوجه الحسّيّ، وبعبارة أُخرى: يجب أن تكون النّسبة بينهما هي التّباين بحكم صدق قولهم: «لا شيء من العقليّ بحسّيّ ولا شيء من الحسّيّ بعقليّ» وهما سالبتان كليّتان، فكيف يقول المصنّف: النّسبة بينهما هي العامّ والخاصّ المطلقان والعقليّ أعمّ من الحسّيّ مطلقاً؟ والشّارح يريد الإجابة عن هذا الإشكال.

وتوضيحه: أنّ الأعمّ والأخصّ قسمان: تحقّقيّ وتصادُقيّ، والنّسبة بينهما تباين من حيث الصّدق، ولا يصدق العقلي على الحسّيّ وبالعكس، ولكن من حيث التّحقّق بينهما العموم والخصوص المطلقان، ففي كلّ موضع تحقّق الوجه الحسّيّ يصحّ أن يتحقّق فيه الوجه العقليّ ـ بأن ترفع الحسّيّ وتضع العقليّ مكانه ـ لأنّ الوجه العقليّ يصحّ فيه أطرافه الأربعة وهي العقليّان والحسيّان، والمشبّه العقلي، والمشبّه الحسّيّ، والعكس. فلا يصحّ أن يتحقّق الوجه الحسّيّ في كلّ موضع تحقّق فيه الوجه العقليّ ـ بأن ترفع العقلي وتضع مكانه الوجه الحسّيّ ـ وهو في ثلاثة مواضع ـ كما تقدّم ـ ففي المثال: «العقل الأوّل كالعقل الثّاني في الإدراك» الطّرفان عقليّان والوجه أيضاً عقليّ، ولا يمكن أن يجعل الوجه في هذا المثال حسيّاً، لأنّ قيام المحسوس بالمعقول محال.

ونظير ذلك الضّروريّة المطلقة والدّائمة المطلقة فإنّ النّسبة بينهما هي العموم المطلق مع أنّ الانفكاك في الضّروريّة محال، وفي الدّائمة غير محال، فينبغي أن تكون النّسبة بينهما هي التّباين، والجواب هناك أيضاً هكذا، أي: النّسبة بينهما هي التّباين من حيث الصّدق، فلا يصدق الضّروريّة على الدائمة وبالعكس، ومن حيث التّحقّق بينهما العموم والخصوص المطلقان ففي كلّ موضع تحقّق فيه الضّروريّة تحقّقت فيه الدّائمة ولا عكس.

«ولذلك يقال» أي: ولكون وجه الشّبه العقليّ أعمّ من الوجه الحسّيّ لا من حيث الصّدق بل من حيث التحقّق في الخارج قال الشّارح في تفسيره: بمعنى أنّ كلّ ما يصحّ فيه التّشبيه بالوجه الحسّيّ يصحّ بالوجه العقليّ، ولا عكس لغويّاً، فلا يصحّ التّشبيه بالوجه ⇐

عقليّين[١] وأن يكونا حسّيّين، وأن يكون أحدهما حسّيّاً والآخر عقليّاً ﴿**لجواز أن يدرك بالعقل من الحسّيّ شيء**﴾ إذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس، بل كلّ محسوس[٢] فله أوصاف بعضها حسّيّ وبعضها عقليّ ﴿**ولذلك يقال: التّشبيه بالوجه العقليّ أعمّ من التّشبيه بالوجه الحسّيّ**﴾[٣] بمعنى أنّ كلّ ما يصحّ فيه التّشبيه بالوجه الحسّيّ يصحّ بالوجه العقليّ، دون العكس ـ لما مرّ ـ.

[سؤال]

﴿**فإن قيل: هو**﴾[٤] أي: وجه التّشبيه ﴿**مشترك فيه، فهو كلّيّ، والحسّيّ ليس**

⇐ الحسّيّ في كلّ موضع يصحّ فيه التّشبيه بالوجه العقليّ، فيصحّ التّشبيه بالوجه العقليّ ولا يصحّ بالوجه الحسّيّ كما إذا كان الطّرفان عقليّين ـ كما تقدّم مثاله ـ «لِمَا مرّ» من أنّ قيام المحسوس بالمعقول محال، فلا يقوم اللّون الأسود أو الأبيض ـ مثلاً ـ بالعقليّ كما يقوم بالحسّيّ مثل «زيد» ـ مثلاً ـ.

(١) **قوله: «عقليّين»**. صرفين أو مركّبين من المحسوس والمعقول.

(٢) **قوله: «بل كلّ محسوس»**. المناسب للترقّي من عدم امتناع قيام المعقول بالمحسوس أن يدّعى وقوعه ويقال: بل كلّ محسوس يقوم به أوصاف عقليّة ـ كالشّيئيّة والجوهريّة والعرضيّة ـ ويترك التّعرّض لكون بعض أوصافه حسّيّاً، مع أنّ الكلّيّة تحتاج إلى التّخصيص، أي: كلّ جسم محسوس، وإلّا يلزم التّسلسل ـ كما لا يخفى ـ كذا قرّره الهنديّ.

(٣) **قوله: «ولذلك يقال: التّشبيه بالوجه العقليّ أعمّ من التّشبيه بالوجه الحسّيّ»**. قال الرّوميّ: الظّرفان ـ أعني: قوله: «بالوجه العقليّ» وقوله: «بالوجه الحسّيّ» ـ في موضع الحال والعامل فيهما «أعمّ» أي: التّشبيه كائناً بالوجه العقليّ أعمّ منه كائناً بالوجه الحسّيّ.

(٤) **قوله: «فإن قيل: هو»**. لمّا قسّم المصنّف «وجه الشّبه» إلى قسمين ـ الحسّيّ والعقليّ ـ وحصره في النّوعين، أورد عليه القائل إشكالاً وهو أنّ الوجه منحصر في العقليّ ولا ⇐

⇐ يمكن أن يكون حسّياً، وأراد إثبات المدّعى بقياسٍ موصول النّتائج، فيأتي بقياس على الشّكل الأوّل، وبقياس على الشّكل الثّاني، وينتجان المطلوب، ويمكن بيان هذا بعد معرفة أُمورٍ:

الأوّل: أنّ الأشكال الأربعة المنطقيّة يعرف بما في هذا البيت الفارسيّ:

اوسط اگر حمل يافت در بر **صغرى** و باز وضع به **كبرى** گرفت **شكل نخستين** شمار

حمل به هر دو **دوم** وضع به هر دو **سوم** **رابـع أشكـال** را عكس نـخستين شـمار

الثّاني: أنّ شرائط إنتاجها كمّاً وكيفاً يعرف بهذه الرُّمُوز:

«مُغْكُبْ» اوّل «خَيْنكُبْ» ثانى «مُغْكَايْن» سوّم

در چهارم «مَيْنكُخْ» يـا «خَـيْنكايْن» شـرط دان

أي: يشترط في الشّكل الأوّل بحسب الكيف إيجاب الصُّغْرَى، ومن حيث الكمّ كلّيّة الكبرى، وهذا «مُغْكُب» أي: كون الصّغرى موجبة والكبرى كلّيّة. والكيف هو الإيجاب والسّلب والكمّ الكلّيّة والجزئيّة، ويشترط بحسب الجهة أيضاً فعليّة الصُّغْرَى.

ويشترط في الشّكل الثّاني بحسب الكيف اختلاف المقدّمتين «خين» وبحسب الكمّ كلّيّة الكبرى «كُبْ» وبحسب الجهة أحد الأمرين.

الثّالث: أنّ قياس موصول النّتائج أن يأتي بِصُغْرىً وكُبْرىً ونتيجةٍ ولا يحصل المطلوب، فيجعل النّتيجة الحاصلة من القياس الأوّل صُغْرىً ويضمّ إليه كُبرىً وينتج بنتيجةٍ، فإن حصل المطلوب فهو المراد وإلّا فَلْيُكَرِّرْ نفس العمل حتّى الوصول إلى المطلوب، كما في آية: ﴿ **قَالَ لاَ أُحِبُّ الآَفِلِينَ** ﴾ [الأنعام: ٧٦]، فتقول: «هذا آفل، وكلّ آفلٍ متحرّك، فهذا متحرّك» هذا قياس أوّل ولا ينتج فتأتي بقياسٍ ثانٍ فتقول: «هذا متحرّك، وكلّ متحرّك محتاج إلى المحرِك، فهذا محتاج إلى المحرِك» ولم ينتج المطلوب أيضاً، فتأتي بقياس ثالث و تقول: «هذا محتاج إلى المحرِك، وكلّ محتاج إلى المحرّك فهو ممكن، فهذا ممكن» ولم ينتج المطلوب أيضاً فتأتي بقياسٍ رابعٍ و تقول: «هذا ممكن، وربّي ليس بممكن، فهذا ليس بربّي» وأنتج المطلوب.

⇐

⇐ **الرّابع**: أنّ القياس قسمان: **أُصوليّ** والقياس عند الأُصوليّين يقال له: التّمثيل المنطقيّ، وهو باطل عند الشّيعة ـ المسلمين ـ ومعتبر عند غيرهم. **ومنطقيّ** ويشتمل على الاقتراني والاستثنائي، وهذا هو المقصود هاهنا.

إذا عرفت هذه الأُمور فاعلَمْ أنّك تأتي لإثبات الإشكال بقياسٍ موصول النّتائج فتقول: «وجه الشّبه مشترك فيه، وكلّ ما هو مشترك فيه فهو كلّي، فوجه الشّبه كلّي» هذا قياس مشتمل على شرائط الشَّكْل الأوّل، ولم يحصل منه المطلوب ـ وهو أنّ وجه الشّبه لا يكون حسّيّاً ـ فتأتي بقياس ثانٍ بجعل النّتيجة صغرىً له وتقول: «وجه الشّبه كلّي، ولا شيء من الكلّيّ بحسّيّ، فوجه الشّبه ليس بحسّيّ» وهذا قياس مشتمل على شرائط الشَّكْل الثّاني، ومنتج للمطوب، فوجه الشّبه منحصر في العقليّ ولا يكون حسّيّاً، لأنّ وجه الشّبه يجب أن يكون مشتركاً فيه، والجزئيّ لا يكون مشتركاً فيه، إذ المشترك فيه يجب أن يكون كلّيّاً يصدق على كثيرين، كما قال الشّارح في منطق **التّهذيب**: «المفهوم إن امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئيّ وإلّا فكلّيّ» فوجه الشّبه يجب أن يكون كلّيّاً وهو لا يكون حسّيّاً، لأنّ الحسّيّ موجود وكلّ موجود جزئيّ، والمصنّف اختصر كلّ ذلك بقوله: «هو مشترك فيه فهو كلّيّ، والحسّيّ ليس بكلّيّ».

هذا هو الإشكال، والجواب قوله: «قلنا»، والحاصل: أنّ الأمر كذلك، الجزئيّ لا يكون مشتركاً فيه، فلا يكون وجهاً للشّبه، لأنّ الوجه يجب أن يكون كلّيّاً حتّى يقع فيه الاشتراك، والكلّيّ منحصر في العقليّ فيكون الوجه عقليّاً فقط، والحسّيّ لا يكون كلّيّاً فلا يقع وجهاً للشّبه، ولكنّهم قد يتسامحون في التّعبيرات وهاهنا وقعت المسامحة في التّعبير، ومرادهم من كون الوجه حسّيّاً أنّ أفراده حسّيّة كما في قولهم: «خَدُّ زَيْدٍ كالوَرْدِ في الحُمْرَة» الوجه هاهنا الحُمْرَةُ الكلّيّة وهي تقبل الاشتراك وتكون مشتركاً فيها الطّرفان وأيضاً الحُمْرَةُ الكلّيّة غيرُ محسوسٍ، ولكن أفرادها الموجودة في الأجسام ـ كحُمْرة الوَرَق، والعُوْد، وخدّ زيدٍ ـ تكون محسوسةً وجزئيّة، وباعتبارها يصحّ التّقسيم إلى الحسّيّ والعقليّ، فهذا من قبيل الوصف بحال متعلّق الموصوف، كقولهم: «جاءني رجل ⇐

بكلّيّ ﴾ تقرير السّؤال[1] أنّ كلّ وجه تشبيه فهو مشترك فيه ـ لاشتراك الطّرفين فيه ـ وكلّ مشترك فيه فهو كلّيّ؛ لأنّ الجزئيّ يكون نفس تصوّره مانعاً من وقوع الاشتراك فيه؛ فكلّ وجه تشبيه فهو كلّيّ، ولا شيء من الحسّيّ بكلّيّ؛ لأنّ كلّ حسّيّ فهو موجود في المادّة حاضر عند المُدْرِك، وكلّ ما هذا شأنه فهو جزئيّ ضرورةً، فلا شيء من وجه التّشبيه بحسّيّ، وهو المطلوب.

[جوابه]

﴿ **قلنا: المراد** ﴾ بكون وجه التّشبيه حسّيّاً ﴿ **أنّ أفراده** ﴾ أي: جزئيّاته ﴿ **مدركة بالحسّ** ﴾ كالحُمْرَة في تشبيه الوجه بالوَرْد؛ فإنّ أفراد الحُمْرة وجزئيّاتها الحاصلة في الموادّ مُدْرَكة بالبَصَر، وإن كانت الحُمْرة الكلّيّة المشتركة بينهما ممّا لا يُدْرَكُ إلّا بالعقل.

⇐ أسود فرسه» ومعنى الوجه الشّبه الحسّيّ، أي: الحسّيّ أفراده، ولا ضير في ذلك. وأمّا قولهم: «زيدٌ كعمروٍ في العلم» فالوجه العلم الكلّيّ وأفراده أيضاً معقولة وغير محسوسةٍ، فقد يكون الوجه معقولاً وأفراده أيضاً معقولة كما في «العلم» وقد يكون معقولاً ـ باعتبار الكلّيه ـ وأفراده محسوسة ـ كالحمرة ـ وباعتبار الأفراد يصحّ التّقسيم، وهذا تسامح مسموح، وقوله: «الحاصلة في الموادّ» جمع «المادّة» مثل الوَرَق الأحمر، والثّوب الأحمر، والقلم الأحمر، وغير ذلك.

(١) **قوله: «تقرير السّؤال»**. قال الرّومي: يريد أنّ تقرير السّؤال بقياسٍ موصول النّتائج مركّب من قياسين:

أوّلهما: من **الشَّكْلِ الأوّل** مؤلّف ـ أي: مركّب ـ من موجبتين كلّيّتين ينتج موجبةً كلّيّةً.

وثانيهما: من **الشَّكْلِ الثّاني** مركّب من موجبة كلّيّة صغرى هي نتيجة القياس الأوّل وسالبة كلّيّة كبرى ينتج سالبة كلّيّة هي المطلوب، وهو أن لا شيء من وجه الشّبه بحسّيّ.

وَٱعْلَمْ أنّ هذا[١] لايصلح جواباً[٢] عمّا ذكره صاحب «المفتاح» وهو أنّ التّحقيق[٣]

---

(١) **قوله: «واعلم أنّ هذا»**. قال الهنديّ: يجوز أن يكون مقصود المصنّف حاصل ما ذكره السّكّاكيّ بقوله: «والتّحقيق إلخ ...» إلّا أنّه أورده بطريق السّؤال والجواب، فلا وجه لقول الشّارح: «واعلم أنّ هذا».

(٢) **قوله: «واعلم أنّ هذا لا يصلح جواباً»**. يقول الشّارح: إنّ المصنّف لمّا عَدَلَ عن التّحقيق وتَسَامَحَ في وجه الشبه ـ بِأنْ قَسَّمَهُ إلى الحسّيّ والعقليّ ـ جاز له أن يجيب عن الاعتراض الوارد عليه بهذا الجواب الّذي ذُكِرَ، ولكن السّكّاكيّ لمّا اختار التّحقيق في وجه الشّبه ولم يقسّمه إلى الحسّيّ والعقليّ بل حصره في العقليّ فقط ـ كما يأتي نصّه ـ فلو أورد في كتابه الحسّيّ واعترض عليه بهذا الاعتراض لم يمكن الجواب عن الاعتراض بهذا الجواب وليس له أن يقول: إنّي تسامحتُ في التّعبير، لأنّه سدّ طريق الاعتذار على نفسه باختيار التّحقيق في وجه الشّبه ـ وهو كونه عقليّاً ـ وهذا أمر مفروض، أي: لو وقع في هذا التّعبير لما أمكن له الإجابة عن الاعتراض.

(٣) **قوله: «عمّا ذكره صاحب «المفتاح» وهو أنّ التحقيق»**. وهذا نصّه في الأصل الأوّل من الفصل الثّاني في «علم البيان» من «المفتاح» ٤٤٢: وهاهنا نكتة لابدّ من التّنبّه لها، وهي أنّ التّحقيق في وجه الشّبه يأبى أن يكون غير عقليّ، وذلك أنّه متى كان حسّيّاً وقد عرفت أنّه يجب أن يكون موجوداً في الطّرفين، وكلّ موجودٍ فله تعيّن، فوجه الشّبه مع المشبّه متعيّن، فيمتنع أن يكون هو بعينه موجوداً مع المشبّه به، لامتناع حصول المحسوس المعيّن هاهنا مع كونه بعينه هناك، بحكم ضرورة العقل، وبحكم التّنبيه على امتناعه ـ إن شئت ـ وهو استلزامه ـ إذا عدمت حمرة الخدّ دون حمرة الورد أو بالعكس ـ كون الحُمْرَة معدومةً موجودةً معاً، وهكذا في أخواتها، بل يكون مثله مع المشبّه به، لكنّ المثلين لا يكونان شيئاً واحداً، ووجه الشّبه بين الطّرفين ـ كما عرفت ـ واحد، فيلزم أن يكون أمراً كلّيّاً مأخوذاً من المثلين بتجريدهما عن التّعيّن لكن ما هذا شأنه فهو عقليّ اهـ.

فترى السّكّاكيّ حاكماً بامتناع كون نفس وجه الشّبه حسّيّاً، وما ذكره المصنّف تَسَلُّمٌ لما حكمه واعترافٌ بأنّ وجه الشّبه عقليّ لكنّه يسمّى حسّيّاً باعتبار أفراده، وليس هذا سوى التّسامح والخروج عن التّحقيق، لأنّ ما يدرك أفراده بالحسّ لا يسمّى حسّيّاً.

في وجه التّشبيه يأبى أن يكون هو غير عقليّ[١] لأنّ المصنّف قد عدل عن التّحقيق إلى التّسامح ـ كما ترى ـ.

[تعداد أمثلة الأقسام]

قوله: ﴿ الواحد الحسّيّ ﴾ شروع في تعداد أمثلة الأقسام المذكورة، ووجه ضبطها أنّ وجه التّشبيه إمّا واحد، أو مركّب، أو متعدّد، وكلّ من الأوّلين إمّا حسّيّ[٢] أو عقليّ، والأخير إمّا حسّيّ، أو عقليّ، أو مختلف، فصارَتْ سبعةَ أقسام، وكلّ منها فطرفاه إمّا حسّيّان، أو عقليّان[٣]، أو المُشَبّه حسّيّ، والمُشَبّه به عقليّ، أو بالعكس، تصير ثمانيةً وعشرين، لكن وجوبُ كون طرفي الحسّيّ[٤] حسّيّين يُسْقِطُ اِثْنَيْ عَشَرَ قِسْماً، وتَبْقَى سِتَّةَ عَشَرَ.

فالواحد الحسّيّ ﴿ كالحُمْرة ﴾ من المُبْصَرات ﴿ والخَفاء ﴾ أي: خَفاء الصَّوت

---

(١) **قوله: «يأبى أن يكون هو غير عقليّ»**. قال الرّومي: إظهار الضّمير ـ أعني «هو» ـ لدفع توهّم رجوعه إلى «التّحقيق».

(٢) **قوله: «وكلّ من الأوّلين إمّا حسّيّ»**. أي: ما يدرك بالحسّ «أو عقليّ» أي: ما يدرك بالعقل وإن كان بعض أجزائه حسّيّاً كالمركّب الّذي بعضه حسّيّ وبعضه عقليّ. «والأخير» أي: المتعدّد إمّا حسّيّ بتمام جزئيّاته، أو عقليّ بتمام جزئيّاته، أو مختلف بعض جزئيّاته حسّيّ وبعضها عقليّ.

(٣) **قوله: «أو عقليّان»**. أي: مدركان بالعقل، سواء كان أجزاؤهما عقليّين أو بعضها عقليّاً وبعضها حسّيّاً.

(٤) **قوله: «لكن وجوب كون طرفي الحسّيّ»**. بالمعنى الّذي مرّ، وهو أن يكون بتمامه حسّيّاً واحداً، أو مركّباً، أو متعدّداً، أو مختلفاً، فسقط بكلّ واحدٍ منها ثلاثة أقسام: كونهما عقليّين، وكون المشبّه عقليّاً، والمشبّه به حسّيّاً، وبالعكس، فتدبّر، فإنّه قد أطال بعض النّاظرين بلا طائل ـ كما قرّره الهنديّ ـ. وفي النّسخة القديمة: «يسقط تسعة أقسام، وتبقى تسعة عشر».

من المسموعات، وفيه تسامح؛ لأنّ الخَفاء ليس بمسموع[1] وكذا في قوله: ﴿ وطِيْب **الرّائحة** ﴾ من المشمومات ﴿ **ولذّة الطَّعْمِ** ﴾ من المَذُوْقات، ﴿ **ولِيْن المَلْمَسِ** ﴾ من الملموسات ﴿ **فيما مرّ** ﴾ أي: في تشبيه الخدّ بالوَرْد، والصّوت الضّعيف بالهَمْس، والنَّكْهَة بالعَنْبَرِ، والرِّيْق بالخَمْرِ، والجلد النَّاعم بالحرير.

﴿ و ﴾ الواحد ﴿ **العقليّ**[2] **كالعَرَاء عن الفائدة، والجُرْأَة**[3] ﴾ هي على وزن «الجُرْعة» الشَّجَاعة، ويقال: «جَرُءَ الرَّجُلُ، جَرَاءَةً» - بالمدّ -.

وإنّما اختار «الجُرْأة» على «الشَّجَاعة» لأنّ الشَّجَاعة - على ما فسّرها الحُكَمَاء

---

(١) **قوله: «وفيه تسامح لأنّ الخَفاء ليس بمسموع»**. بل المسموع هو الخفيّ، ومثل هذا التّسامح موجود في «طيب الرّائحة» و: «لذّة الطّعم» لأنّ المشموم هو الرّائحة لا طيبها، والمذوق هو الطّعم لا لذّته، فالوجه أن يجعل الخَفَاء بمعنى الخفيّ، وأن يجعل إضافة «الطّيب» إلى «الرّائحة» من إضافة الصّفة إلى الموصوف، أي: «الرّائحة الطّيّبة» وكذا الكلام في «لذّة الطّعم» بل الحقّ أنّه لا احتياج إلى التّوجيه المذكور في الخَفاء، ولا تسامح أصلاً، لأنّ المراد بالخفاء هاهنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعاً مثله -كما قرّره الرّوميّ -.

(٢) **قوله: «والواحد العقليّ»**. لمّا فرغ من الواحد الحسّيّ شرع في الواحد العقليّ، وكان مقتضى الاختصار أن يكتفي بمثالٍ واحدٍ للواحد الحسّيّ، ولكنّ المصنّف مثّل له بأمثلةٍ خمسة باعتبار أنّ الحواسّ الظّاهرة خمسٌ والأمثلة الخمسة كلّها لقسم واحد وهو الواحد الحسّيّ.

وأورد للواحد العقليّ أربعة أمثلة، باعتبار أنّ طرفيه إمّا عقليّان أو حسّيّان أو المشبّه عقليّ والمشبّه به حسّيّ أو عكس ذلك.

الأوّل: العَرَاء عن الفائدة. **الثّاني**: الجُرْأَة. **الثّالث**: الهداية. **الرّابع**: استطابة النّفس. وبعد بيان الوجه شرع في بيان طرفي كلّ واحد منها على ترتيب اللفّ والنّشر المُرتَّبين.

(٣) **قوله: «الجرأة»**. على وزن «الجُرْعَة» وقد يترك همزته فيقال: «جُرَة» مثل «كُرَة» كما قالوا للمرأة «مَرَة».

ـ مختصّة بذوات الأنفسِ؛ لوجوب كونها[١] صادرة[٢] عن رويّة، فيمتنع اشتراك «الأسد» فيه، بخلاف «الجُرْأة» فإنّها أعمّ. ﴿ والهِداية[٣] ﴾ أي: الدِّلالة المُوْصِلة[٤] إلى المطلوب ﴿ واستطابة النّفس، في تشبيه وجود الشّيء العديم النّفع بعدمه ﴾ فيما طرفان معقولان، فإنّ الوُجود، والعَدَمَ، من الأُمور العقليّة، سواء كان الوُجود عارياً عن الفائدة، أو غير عارٍ.

[نقد عبدالقاهر]

وبهذا سقط ما ذكره الشّيخ في «أسرار البلاغة»[٥] من أنّ «التَّشبيه» هو أن تثبت

---

(١) قوله: «بذوات الأنفس لوجوب كونها». أي: الأنفس النّاطقة ـ أي: الإنسانيّة ـ بقرينة آخر كلامه، وإلّا فللأسد نفس حيوانيّة.

(٢) قوله: «كونها صادرة». إشارة إلى أنّ الشَّجاعة كما تطلق على المَلَكة المخصوصة تطلق على أثرها أيضاً.

(٣) قوله: «الهداية». اختلفوا في تفسير «الهداية» فقيل معناه: إراءة الطّريق، وهذا لا يستلزم الإيصال إلى المطلوب، بل يمكن فيه الضَّلال. وقيل معناه: الإيصال إلى المطلوب وهذا يستلزم الإيصال ولا يتطرّق فيه الضَّلال، وهذا المعنى الثّاني يناسب تشبيه العلم بالنّور في قوله ـ عليه السّلام ـ: «العلم نور يَقْذِفُهُ الله في قلب من يشاء» أي: «العلم كالنّور» لأنّ في النّور أيضاً إيصالاً إلى المطلوب، والشّارح التّفتازاني أشعريّ ومذهبه إراءة الطّريق، فتفسيره الهداية بالإيصال إمّا لمتابعة السّكّاكيّ صاحب أصل المتن لأنّه معتزليّ الأُصول، ومذهبه الإيصال، وإمّا لمناسبة تشبيه العلم بالنّور.

(٤) قوله: «الدّلالة الموصلة». قال الهنديّ: فسّره على مذهب الاعتزال متابعة للسّكّاكيّ، ولأنّه الأنسب في تشبيه العلم بالنّور، في كون كُلٍّ منهما موصلاً إلى شيءٍ.

(٥) قوله: «وبهذا سقط ما ذكره الشّيخ في «أسرار البلاغة». أي: بجعل وجه الشَّبَه بين وجود الشّيء وعدمه العَرَاءُ عن الفائدة سقط كلام الشّيخ، لأنّه إنّما يرد إذا أُريد بمثل هذا الكلام ⇐

⇐ نفي الوجود، وليس كذلك، بل أُريد إثبات المعنى الّذي في العدم وهو العراء عن الفائدة للوجود فيكون تشبيهاً.

وأمّا ما نقله عن الشّيخ فهذا نصّه في باب القول في الاستعارة المفيدة من «أسرار البلاغة»: ٧٤: إن قال قائل: إنّ تنزيل الوجود منزلة العدم أو العدم منزلة الوجود ليس من حديث التّشبيه في شيء؛ لأنّ التّشبيه أن تثبت لهذا معنىً من معاني ذاك أو حكماً من أحكامه، كإثباتك للرّجل شَجَاعة الأسد، وللحجّة حكم النُّور في أنّك تَفْصِلُ بها بين الحقّ والباطل كما تفصل بالنّور بين الأشياء. وإذا قلت للرّجل القليل المعاني: «هو معدوم» أو «هو والمعدوم سواء» فلست تأخذ له شَبَهاً من شيءٍ ولكنّك تنفيه وتبطل وجوده، كما أنّك إذا قلت: «ليس هو بشيءٍ» أو: «ليس برجل» كان كذلك.

وكما لا يسمّي أحد نحو قولنا: «ليس بشيءٍ» تشبيهاً كذلك ينبغي أن لا يكون قولك وأنت تقلّل الشّيء أخبرت عنه «معدوم» تشبيهاً.

وكذلك إذا جعلت المعدوم موجوداً، كقولك ـ مثلاً ـ للمال يذهب ويفنى ويثمر صاحبه ذكراً جميلاً وثناءً حَسَناً: «إنّه باقٍ لك موجود» لم يكن ذلك تشبيهاً، بل إنكاراً لقول من نفى عنه الوجود، حتّى كأنّك تقول: عينه باقية كما كانت وإنّما استبدل بصورةٍ صورةً، فصار جمالاً بعد ما كان مالاً، ومكارِمَ بعد أن كان دراهم.

وإذا ثبت هذا في نفس الوجود والعدم ثَبَتَ في كلّ ما كان على طريق تنزيل الصّفة الموجودة كأنّها غير موجودة، نحو ما ذكرت من جعل «الموت» عبارة عن «الجهل» فلم يكن ذلك تشبيهاً لأنّه إذا كان لا يراد بجعل الجاهل ميتاً إلّا نفي الحياة عنه مبالغةً، ونفي العلم والتّمييز والإحساس الّذي لا يكون إلّا مع الحياة كان محصوله أنّك لم تعتدّ بحياته، وترك الاعتداد بالصّفة لا يكون تشبيهاً إنّما هو نفي لها وإنكار لقول من أثبتها؟

فالجواب: أنّ الأمر كما ذكرت، ولكن تتبّعت فيما وضعته ظاهر الحال، ونظرت إلى قولهم: «موجود كالعدم» و: «شيء كلا شيءٍ» و: «وجود شبيه بالعدم» فإن أبيت أن تعمل على هذا الظّاهر لم أُضايق فيه إلّا أنّ من حقّك أن تعلم أنّه لا غنى بك عن حفظ التّرتيب ⇐

لهذا معنىً من معاني ذلك، أو حكماً من أحكامه، كإثباتك لـ «الرَّجُل» شَجَاعة «الأسد» ولـ «العِلْمِ» حكم «النُّور» في أنّك تَفْصِلُ به بين الحقّ والباطل، كما تَفْصِلُ بالنّور بين الأشياء، وإذا قلت للرّجل القليل المَغَاني[1]: «هو مَعْدُومٌ» أو «هو

⇐ الّذي رتّبته في إعطاء المعقول اسم معقول آخر، أعني لابدّ من أن تعلم أنّه يجيء على طريقين:

أحدهما: تنزيل الوجود منزلة العدم، كما مضى من أنّ جعل «الموت» عبارة عن «الجهل» وإيقاع اسمه عليه يرجع إلى تنزيل حياته الموجودة كأنّها معدومة.

والثّاني: أن لا يكون هذا المعنى ولكن على أنّ لأحد المعنيين شبهاً بالآخر، نحو: «إنّ السّؤال يشبه في كراهته وصعوبته على نفس الحُرِّ الموتَ» اهـ.

والحاصل أنّ الشّيخ يقول: المراد من مثل هذا الكلام ـ «هو معدوم» أو «هو والمعدوم سواء» ـ هو نفي الوجود لا التّشبيه؛ لأنّ التّشبيه إنّما يكون في موضع تريد أن تثبت للمشبّه معنىً من معاني المشبّه به، كما في «زيد كالأسد» فأثبتَّ لـ «زيد» شَجاعة «الأسد» أو أن تثبت للمشبّه حكماً من أحكام المشبّه به، كما في «العلم كالنّور» فأثبتَّ لـ «العلم» حكم «النُّور» في الفرق بين الأشياء وتمييز الحقّ من الباطل، وفي أمثال المثالين الأوّلين لم يثبت للمبتدأ واحد منهما فلا يكون تشبيهاً بل إنّما يكون نفي الوجود، ثمّ قال الشّيخ:

التّحقيق في هذا ما قلتُ لك ولكن إذا نظرت إلى ظاهر قول العرب: «موجود كالعدم» أو «شيء كلا شيءٍ» ذهبت إلى التّشبيه وحملته عليه، وإن أردت الإعراض عن التّحقيق والذّهاب إلى قولٍ ظاهريّ وهو التّشبيه فلا مضايقة فيه.

قال الأُستاذ: والحقّ أنّ الشّيخ أخطأ في إنكار التّشبيه في أمثال المقام والذّهاب إلى أنّه لنفي الوجود، بل الكلام إنّما يراد به التّشبيه لا غير.

(١) **قوله: «المغاني»**. بالغين المعجمة جمع «مَغنىً» وهو مصدر ميميّ بمعنى «الغَناء» ـ أي: النّفع ـ فقليل المغاني: بمعنى: قليل المنفعة للنّاس، أو قليل المنافع، ولكن في «أسرار البلاغة» كما نقلت نصّه قبيل ذلك «المعاني» بالعين المهملة، ومعناه حينئذٍ: قليل البركة أو الجاهل غير المعنويّ من الأفراد.

والمَعْدُوْمُ سَوَاء» لم تثبت له شَبَهاً من شيء، بل إنّما تنفي وجوده، كما إذا قلت: «ليس هو بشيء» ومثل هذا لا يسمّى تشبيهاً.

ثمّ قال: الأمر كذلك، لكنّا إذا نظرنا إلى ظاهر قولهم: «موجود كالمعدوم» و«شيء كلا شيءٍ» و«وجود شبيه بالعدم» فإن أبيت إلّا أن يُعمل على هذا الظّاهر فلا مُضَايقة فيه. ﴿ والرّجل الشُّجَاع بالأسد ﴾ فيما طرفاه حسّيّان ﴿ والعِلْمِ بالنُّور ﴾ فيما «المُشَبَّهُ» عقليّ و«المُشَبَّهُ بِه» حسّيّ، فبالعِلْمِ يُوْصَلُ إلى الحقّ ويفرّق بينه وبين الباطل، كما أنّ بالنُّور يدرك المطلوب، ويفصل بين الأشياء ﴿ والعِطْر بِخُلْق ﴾ شخص ﴿كريم ﴾ فيما «المشبّه» محسوس و«المشبّه به» معقول، وفي الكلام لفّ ونشر وهو ظاهر.

وفي وحدة بعض هذه الأمثلة[1] تسامح؛ لما فيه من شائبة التّركيب؛ كالعَرَاء

---

(١) **قوله: «وفي وحدة بعض هذه الأمثلة»**. أورد المصنّف أربعة أمثلةٍ لوجه الشّبه الواحد العقليّ، والوحدة في قسمين منها حقيقيّ وهما: «الهداية» و«الجُرْأَة» وفي قسمين منها غير حقيقيّ وهما: «العَراءُ عن الفائدة» و: «استطابة النّفس» لأنّ الأوّل مقيّد بمتعلّق الجارّ والمجرور، والثّاني مقيّد بالمضاف إليه، والتّقييد ينافي الوحدة، ولذا قال الشّارح: «لما فيه شائبة التّركيب» لأنّ الإضافة داخلة في المضاف وإن كان المضاف إليه خارجاً، لأنّه لمّا لم يكن وجه الشّبه هيئةً منتزعةً من أُمور متعدّدة عدّ واحداً ـ كما في الهنديّ ـ.

ولكنّ في نظر الشّارح نظراً ـ كما يظهر عن الرّومي ـ لأنّ المركّب ـ كما يأتي عن قريب ـ ما قصد فيه إلى هيئة منتزعةٍ من معانٍ عديدة، ولم يقصد في شيءٍ من تلك الأمثلة إلى هيئةٍ منتزعةٍ من عدّة معانٍ حتّى ينافي الوحدة بالمعنى المراد هاهنا، بل قصد في كلّ منها إلى معنىً واحدٍ لكن قيّد بمعنىً آخر جعل تابعاً وتتمّةً له، وكم فرقٍ بين التّقييد والتّركيب كما قال صاحب المنظومة: * تقيّد جزء وقيد خارجي *

وتوضيح هذا أنّ المفرد قسمان: مفرد مطلق، ومفرد مقيّد، والمفرد المقيّد مثل

⇐

عن الفائدة، واستطابة النّفس.

وقد ذكر في «المفتاح» و«الإيضاح»[١] من أمثلة العقليّ فيما طرفاه عقليّان تشبيه

⇐ المفرد المطلق لا يوجب التّركيب في المشبّه ولا في المشبّه به، فالوجه مفرد لا مركّبٌ.

على أنّ الشّارح قال أوّلاً ـ تبعاً للسكّاكيّ ـ: «وفي وحدة بعض هذه الأمثلة تسامح» فكيف يقول ثانياً: «لما فيه من شائبة التّركيب» وهذان الكلامان صدراً وذيلاً غير متلائمين، أي: صدره يدفع ذيله، وذيله يدفع صدره. وهذا النّظر للسكّاكيّ في «المفتاح»: ٤٤٣.

(١) **قوله: «وقد ذكر في «المفتاح» و«الإيضاح»**. راجع «المفتاح»: ٤٤٢، و«الإيضاح»: ٣٦٣. والتّوضيح أنّ السّكّاكيّ ـ وتبعه المصنّف في «الإيضاح» ـ مثّل لِمَا طَرَفَاهُ معقولان بقوله: «العلم كالحياة» والوجه كونهما جهتي إدراكٍ، وذلك لأنّ «العلم» أُريد به «الملكة» وبها يدرك المطالب كما أنّ الحياة أيضاً من طرق إدراك المطالب ولا فرق بينهما إلّا من جهة أنّ «العلم» سبب الإدراك و«الحياة» شرط الإدراك، والسّبب هو المؤثّر، والشّرط ما يتوقّف عليه تأثير المؤثّر.

وهذا الكلام كأنّه جواب سؤالٍ وهو أنّ المصنّف والسّكّاكيّ مثّلا لما طرفاه معقولان بمثال زائدٍ، وهو تشبيه العلم بالحياة، وما الوجه المشترك فيه بينهما؟ والمتبادر أنّ الوجه لا يوجد هاهنا؛ لأنّ العلم معناه المشهور حصول صورة من الشّيء عند العقل ولا علاقة لهذا المعنى بالحياة؟ فأجاب الشّارح بأنّ الوجه المشترك فيه موجود وهو الإدراك في كليهما، وذلك بحمل العلم هاهنا على «الملكة» وهو سبب الإدراك فيناسب الحياة ويشتركه في الوجه لأنّه شرط الإدراك، والفرق المتصوّر بينهما لا يكون إلّا بالعنوان وهو الشّرطيّة في طرف «الحياة» والسّببيّه في طرف «العلم» وهو فرق غير معتدٍّ به في مقام الاشتراك المعتدّ به في باب التّشبيه. وهذا نصّ السّكّاكيّ في «المفتاح» ٤٤٢: والعقليّ كوجود الشّيء العديم النّفع إذا شبّه بعدمه في العَراء عن الفائدة، أو كالعلم إذا شبّه بالحياة في كونهما جهتي إدراك فيما طرفاه معقولان اهـ. ونفس المثال ذكره المصنّف في «الإيضاح»: ٣٦٣.

«العلم» بـ«الحياة» ـ في كونهما جهتي إدراك ـ وبيان ذلك أنّ المراد بـ«العِلْم» المَلَكة الّتي بها تقتدر على إدراكات جزئيّة كـ«علم النَّحْو» مثلاً، و«الحياة» شرط للإدراك، والسّبب والشّرط يشتركان في كونهما طريقاً إلى الإدراك.

ويقرب من هذا[١] ما يقال: «إنّ المراد بالعِلْم هو العَقْل».

ولو جعل وجه التّشبيه بين «الحياة» و«العِلْم» الانتفاع بهما ـ كما أنّ وجه التّشبيه بين «الجَهْل» و«المَوْت» عدم الانتفاع ـ كان أيضاً صواباً.

[تقسيم الوجه الشّبه المركّب الحسّيّ]

﴿ والمركّب الحسّيّ ﴾[٢] من وجه الشَّبَه لا ينقسم باعتبار حسّيّة الطّرفين وعقليّتهما، لما عرفت مِن أنّ الحسّيّ مطلقاً لا يكون طرفاه إلّا حسّيّين، لكنّه

(١) **قوله: «ويقرب من هذا»**. أي من كون المراد بالعلم الملكة أن يقال: «إنّ المراد بالعلم هو العقل» لأنّ العقل آلة الإدراك، كما أنّ الملكة كذلك، وأيضاً العقل يطلق على الملكة المذكورة ـ كما نقله الهنديّ عن بعضهم ـ.

(٢) **قوله: «والمركّب الحسّيّ»**. قد علم أنّ وجه الشّبه إن كان واحداً حسّيّاً انقسم إلى خمسة أقسام باعتبار الحواسّ الخمس الظّاهرة، وإن كان واحداً عقليّاً انقسم إلى أربعة أقسام باعتبار الطّرفين، ولمّا فرغ من وجه الشّبه الواحد شرع في وجه الشّبه المركّب، والمركّب إمّا عقليّ، وإمّا حسّيّ، والعقليّ سيأتي، والحسّيّ لا ينقسم باعتبار حسّيّة الطّرفين وعقليّتهما، لأنّ الحسّيّ مطلقاً ـ أي: واحداً كان، أو مركّباً، أو متعدّداً ـ لا يكون طرفاه إلّا حسّيّين، ولكنّه ينقسم باعتبار آخر، وهو أنّ طرفيه إمّا مفردان أو مركّبان أو أحدهما مفرد والآخر مركّب وهذا قسمان:

الأوّل: أن يكون المشبّه مفرداً والمشبّه به مركّباً.

والثّاني: أن يكون المشبّه مركّباً والمشبّه به مفرداً، فيكون المجموع أربعة أقسام، وسيأتي تفصيل كلّ واحدٍ منها.

ينقسم باعتبار آخر، وهو أنّ طرفيه إمّا مفردان، أو مركّبان، أو أحدهما مفرد والآخر مركّب.

[تفسير الإفراد والتّركيب]

فإن قلت: ما معنى الإفراد والتّركيب هاهنا[1]؟ ولم خصّص هذا التّقسيم بوجه

---

(١) **قوله: «فإن قلت: ما معنى الإفراد والتّركيب هاهنا؟»**. أي: فإن قلت: هاهنا سؤالان:

السّؤال الأوّل: ما معنى الإفراد والتّركيب «هاهنا» أي: في الطّرفين إذا كان وجه الشّبه مركّباً؟

والسّؤال الثّاني: أنّه لم خصّص هذا التّقسيم بوجه الشّبه المركّب دون الواحد؟

أمّا الجواب عن السّؤال الأوّل فهو أنّه يجب أن يعلم أن ليس المراد بتركيب المشبّه والمشبّه به عند البيانيّين أن يكون مثل «زيد» و«الأسد» من جهة أنّهما حقيقتان مركّبتان عند المتكلّمين من أجزاء مختلفة كتركّب «زيد» عن أجزاء الحيوانيّة والنّاطقيّة والتّشخّص، وتركّب «الأسد» عن أجزاء الحيوانيّة والمفترسيّة والتّشخّص، فليس المراد من التّركيب التّركيب الحقيقيّ الّذي في «زيد» و«الأسد» لأنّ الطّرفين في قولهم: «زيد كالأسد» مفردان لا مركّبان عند البيانيّين مع أنّهما حقيقتان مركّبتان من جنس وفصل وتشخّصٍ عند المتكلّمين، فلو كان مراد البيانيّين بالمركّب هاهنا ما يكون حقيقة مركّبة من أجزاء مختلفة كما يقولها المتكلّمون لم يجز جعلهما مفردين في المثال المذكور مع أنّ كونهما مفردين متّفق عليه فيما بين القوم.

وبعبارةٍ أُخْرَى: المركّب في «علم البيان» غير المركّب عند الحكماء والمتكلّمين فإنّ «زيداً» و«الأسد» مركّبان عند المتكلّمين والحكماء، ومفردان عند البيانيّين، لأنّهم لا يقصِدون من التّركيب المعنى الّذي يعتبره المتكلّمون وهو الحقيقة المركّبة من أجزاء مختلفةٍ كما في «زيد» و«الأسد» فهما مركّبان عند المتكلّمين ومفردان عند البيانيّين.

وكذا المراد من التّركيب في وجه الشّبه، فإنّه في قولهم: «زيد كعمرو في الإنسانيّة»

⇐

الشّبه المركّب دون الواحد؟

⇐ واحد عند البيانيّين مع اشتماله ـ أي: وجه الشّبه، وهو الإنسانيّة في المثال ـ على الحيوانيّة والنّاطقيّة، ومثل هذا مركّب عند المتكلّمين ومفرد عند البيانيّين.

بل المراد بتركيب الطّرفين والوجه عند البيانيّين أن تقصِد إلى عدّة أشياء ـ فيما إذا كان الطّرف مركّباً ـ أو إلى عدّة أوصافٍ ـ فيما إذا كان الطّرف مفرداً ـ فتنتزع من الأشياء المختلفة ـ في الطّرفين ـ أو الأوصاف ـ في وجه الشّبه ـ هيئةً وتجعلها مشبّهاً أو مشبّهاً به أو وجه تشبيه.

وقال الجرجاني: هذا ـ أي: قوله: ليس المراد بتركيب المشبّه ـ كلام محقّق لا ريب فيه، ويتّضح منه أنّ معاني المصادر كالخَتْم، والقَتْل، والإحياء، وغيرها معانٍ مفردة وكذلك ما هو معاني الحروف بنوع استلزام ـ كالاستعلاء، والابتداء، والانتهاء، وغير ذلك ـ معانٍ مفردة، بل إنّ معاني الأفعال والأسماء المتّصلة بها والحروف وحدها مفردات، فلا يتصوّر في الاستعاره التّبعيّه الواقعة فيها أن تكون تمثيليّة مركّبة الطّرفين وعساك تطلع فيما تستقبله على ما هو تتمّه لهذا الكلام اهـ.

وأمّا الجواب عن السّؤال الثّاني ـ وهو أنّه لم خصّ التّقسيم بوجه الشّبه المركّب دون الواحد ـ فأشار إليه بقوله: «وحينئذٍ لا يخفى» والحاصل أنّ الوجه الواحد ـ بالمعنى البيانيّ ـ لا يكون طرفاه مركّبين بالمعنى المذكور عند البيانيّين، لأنّ تركيب الطّرفين بالمعنى البيانيّ إنّما يكون إذا كان وجه الشّبه أيضاً مركّباً.

وقوله: «فإن قلت: ما معنى الإفراد والتّركيب هاهنا؟». أي: في الطّرفين إذا كان وجه الشّبه مركّباً، وهذا هو السّؤال الأوّل. وجوابه قوله: «يجب أن يعلم» إلخ ....

وقوله: «لمَ خصّص». هو السُّؤالُ الثّاني، وجوابه قوله: «وحينئذٍ لا يخفى عليك» إلخ ...

وقوله: «لا منزّل منزلة الواحد». حتّى يقال: إنّه مركّب.

وقوله: «إلى عدّة أشياء مختلفة». أي: عدّة أشياء لكلّ منها دخل في تحقّقه، وهذا في الطّرفين.

وقوله: «عدّة أوصاف لشيء واحد». أي: عدّة أوصافٍ لكلّ منها دخل في تحقّقه، وهذا في وجه الشّبه.

قلت: يجب أن يعلم أن ليس المراد بتركيب «المُشَبّه» و«المُشَبّه به» أن يكون حقيقة مركّبة من أجزاء مختلفة ضَرُوْرَةَ أنّ الطّرفين في قولنا: «زيد كالأسد» مفردان لا مركّبان، وكذا في «وجه الشَّبَهِ» ضرورة أنّ «وجه الشّبه» في قولنا: «زيد كعمرو في الإنسانيّة» واحد، لا منزَّل منزلة الواحد.

بل المراد بالتّركيب أن تقصدِ إلى عدّة أشياء مختلفة، أو إلى عدّة أوصاف لشيء واحد، فتنتزع منها[1] هيئة، وتجعلها[2] «مشبّهاً» أو «مشبّهاً به» أو «وجه تشبيه».

ولذلك ترى صاحب «المفتاح» يصرّح في تشبيه المركّب بالمركّب بأنّ كلّاً من «المُشَبَّه» و«المُشَبَّه به» هيئة منتزعة، على ما سيجيء[3] إن شاء الله ـ تعالى ـ، وحينئذٍ لا يخفى عليك أنّ وجه الشّبه الواحد بهذا المعنى ـ أعني: بمعنى أن لا يكون معنى منتزعاً من عدّة أشياء لِكُلٍّ منها دَخْلٌ في تحقّقه ـ لا يكون طرفاه مركّبين بالمعنى المذكور؛ لأنّ تركيب الطّرفين بهذا المعنى ـ أعني: بمعنى أن تقصِد إلى متعدّدين وتنتزع منهما هيئتين ثمّ تقصِد اشتراك الهيئتين في هيئة

---

(١) **قوله: «فتنتزع منها»**. أي: من الأشياء أو الأوصاف.

(٢) **قوله: «وتجعلها»**. أي: الهيئة المنتزعة «مُشَبَّهاً» كما سيجيء في تشبيه نهارٍ مُشْمِسٍ شَابَهُ زَهْرُ الرُّبَى بليلٍ مُقْمِرٍ.

وقوله: «أو مشبّهاً به». كما مرّ في تشبيه الشّقيق بأعلامٍ ياقوتيّةٍ منشورةٍ على رماح زبرجديّة.

وقوله: «أو وجه تشبيه». كما في قول أبي النّجم وابن المعتزّ الآتيين.

(٣) **قوله: «على ما سيجيء»**. أي: سيجيء تصريح صاحب «المفتاح» في مبحث تقسيم التّشبيه باعتبار الطّرفين بمشيئة الله ـ تعالى ـ.

وقوله: «وحينئذٍ لا يخفى عليك». أي: حين إذ عرفتَ معنى الواحد والمركّب هاهنا.

تعمّهما[١] وتشملهما ـ إنّما يكون إذا كان «وجه الشّبه» مركّباً، فليتأمّل[٢].

[نقد السّكّاكيّ]

وبهذا يظهر[٣] أنّ **ما ذكر** في «المفتاح»[٤] من أنّ «وجه الشّبه» يكون إمّا أمراً واحداً، أو غير واحد، وغير الواحد إمّا أن يكون في حكم الواحد ـ لكونه إمّا حقيقة ملتئمة، أو أوصافاً مقصوداً من مجموعها إلى هيئة واحدة ـ أو لا يكون في حكم الواحد **محلّ نظر**[٥].

---

(١) **قوله: «في هيئة تعمّهما»**. أي: في هيئة واحدةٍ تعمّ الهيئتين عموم الكلّي لجزئيّاته، فيكون تلك الهيئة المشتركة بينهما صادقة عليهما، فلابدّ أن يكون تلك الهيئة أيضاً منتزعةً من متعدّدٍ، فلابدّ أن يكون وجه الشّبه مركّباً ليمكن انتزاع الهيئة أيضاً منه ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «فليتأمّل»**. قال الهنديّ: حتّى لا يتوهّم أنّه يجوز أن تكون الهيئتان المنتزعتان من متعدّدين مشتركتين في أمر واحدٍ عارض لهما، فلا يستلزم تركيب الطّرفين تركيب وجه الشّبه اهـ.

وقال سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ: وجه التأمّل إشارة إلى أنّ النّسبة بين الوجه الواحد الحسّيّ والمركّب الحسّيّ تباين من حيث الصّدق، يعني لا شيء من المركّب الحسّيّ بواحدٍ حسّيّ، ولا شيء من الواحد الحسّيّ بمركّب حسّيّ، ولكن بينهما عموم وخصوص مطلقان من جهة التّحقّق في الخارج، بمعنى: أنّ كلّما صحّ التّشبيه بالوجه الواحد الحسّيّ صحّ المركّب الحسّيّ، لجواز كون طرفي المركّب الحسّيّ مفردين، ولا عكس، أي: لا يصحّ أن يقع المفرد الحسّي موقع المركّب الحسّيّ، لإمكان أن يكون الطّرفان أو أحدهما مركّباً، فالواحد الحسّيّ أخصّ والمركّب الحسّيّ أعمّ.

(٣) **قوله: «وبهذا يظهر»**. أي: بما ذكرنا من أنّ المركّب سواء كان طرفاً أو وجه شبه لا يكون إلّا هيئة منتزعة لا حقيقة ملتئمة من أجزاء مختلفة.

(٤) **قوله: «ما ذكر في «المفتاح»»**. وقد تقدّم نصّه قبل ذلك.

(٥) **قوله: «محلّ نظر»**. لأنّه جعل الحقيقة الملتئمة قسماً من وجه الشّبه المركّب ـ كما قرّره

⇐

[المركّب الحسّيّ الّذي طرفاه مفردان]

فالمركّب الحسّيّ ﴿فيما﴾ أي: في التّشبيه الّذي ﴿طرفاه مفردان، كما في قوله﴾ أي: كوجه التّشبيه في قول أُحَيْحَة بن الجُلَاح، أو قيس بن الأَسْلَت: ﴿وَقَدْ لاحَ في الصُّبْحِ الثُّرَيّا كَمَا تَرى﴾(١).

⇐ الهنديّ ـ وهذا هو النّظر الّذي أشار إليه الشّارح في مفتتح تقسيم وجه الشّبه إلى الواحد وغيره بقوله: «وفيه نظر ستعرفه».

وأجاب الرّومي عن النّظر بقوله: والحاصل: أنّ الهيئة المركّبة قسمان: قسم ينتزع من الأشياء المختلفة، وقسم ينتزع من الأوصاف المختلفة لشيء واحدٍ ـ كما ذكره الشّارح ـ فأشار صاحب «المفتاح» إلى الأوّل بقوله: «إمّا حقيقة ملتئمة» وإلى الثّاني بقوله: «وإمّا أوصافاً» ولا فساد فيه فليفهم اهـ.

(١) **قوله: «وقد لاح في الصّبح الثّريّا كما ترى»**. البيت من يتيم الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل واختلف في قائله: فنسبه الشّيخ في باب الفرق بين التّشبيه والتّمثيل من «أسرار البلاغة» إلى قيس بن الخَطِيْم بن عديّ الأوسي المتوفّى سنة ٢ قبل الهجرة.

ونسبه المرزوقي ـ رحمه الله ـ في الباب السّابع والأربعين من كتاب «الأزمنة والأمكنة» إلى أبي قيس بن الأسلت.

وكذلك أبو الفرج في ترجمة أبي قيس بن الأسلت وأخباره من كتاب «الأغاني».

والشّارح أخطأ فيه فذكره بلفظ قيس بإسقاط كلمة «أبي» تبعاً للمصنّف في «الإيضاح» وكلاهما مخطئان.

ونسب إلى أُحَيْحَة بن الجُلاح بن الحريش الأوسيّ أبي عمرو المتوفّى سنة ١٢٩ قبل الهجرة وضبطه بعضهم على وزن «غُراب» وبعضهم على وزن «كُفَّار» وكان مِنْ دُهَاة العرب وشُجْعَانهم.

ونسب أيضاً إلى الشَّمّاخ بن ضِرار بن حرملة بن سنان المازنيّ الذُّبْيَانيّ المتوفّى سنة ٢٢هـ.

⇐

وفي روايةٍ[1]: «لمن رأى» ﴿كَعُنْقُودِ مُلّاحِيّة﴾ المُلاحِيّ: ـ بضمّ الميم ـ عِنَبٌ أبيضُ في حَبِّهِ طُوْلٌ، وقد جاء بتشديد اللّام ـ كما في هذا البيت ـ ﴿حِينَ نَوَّرا﴾ أي: تَفَتَّحَ نَوْرُهُ؛ كذا في «أسرار البلاغة»[2]...........

⇐ ونقل أبوالفرج في ترجمة أبي قيس من «الأغاني» عن الهيثم بن عديّ قال: كنّا جُلوساً عند صالح بن حَسَّان، قال: أنشدوني أحسن بيتٍ وصفت به الثُّرَيّا، قلنا: بيتُ ابنِ الزَّبِيْرِ الأسديّ:

وقد لَاحَ في القَوْرِ الثُّرَيّا كأنّما ... به راية بيضاء تَـخْفِقُ للطّعن

قال: أُريد أحسن من هذا، قلنا: بيت امرئ القيس:

إذا ما الثُّرَيّا في السَّماءِ تَعَرَّضَتْ ... تعرّض أثناءِ الوِشاح المُفَصَّلِ

قال: أُريد أحسن من هذا، قلنا: بيت ابن الطَّثْرِيّة:

إذا ما الثُّرَيّا في السَّماء كأنّها ... جُمَان وَهَى من سِلْكه فتَسَرَّعَا

قال: أُريد أحسن من هذا، قلنا: ما عندنا شيء. قال: قول أبي قيس بن الأسلت:

وقد لاح في الصّبح الثّريّا لمن رأى ... كعنقود مُلّاحِيَّةٍ حين نوّرا

«لاح» بمعنى ظهر، و«الثُّرَيّا» تصغير «ثَرْوَى» مؤنّث مثل «سَكْرَى» وهي المرأة ذات المال، سمّي بمصغّره النّجم؛ لكثرة كواكبه مع ضيق المحلّ، وهي ستّة أنجم ظاهرة، وواحد خفيّ يمتحن النّاس به أبصارهم. قال القاضي عِياض: إنّ النّبيّ كان يراها أحد عشر نجماً. «ملّاحيّة» جاءت بتشديد اللّام لاستقامة الوزن، ويجوز التخفيف أيضاً في غير المقام، وبالتّشديد أيضاً ضبطه أبو حنيفة صاحب كتاب «النّبات». و«نوّر» ماضٍ من باب التّفعيل، أي: «تفتّح نَوْرُهُ» و«النَّوْرُ» بالفتح الزَّهْرُ. وقوله «كما ترى» المراد به التّقييد لتحقيق التّشبيه وبيان أنّه ظاهر وليس للتّشبيه، ومحلّه النّصب صفة لمصدر محذوف، أي: «ظهوراً كما تراه» والمعنى: أنّ ظهور الثّريّا في الصّباح كالعنقود أمر جليّ كما تنظر إليه والباقي بيّنه الشّارح.

(١) لا يوجد في النّسخة القديمة.

(٢) **قوله: «كذا في «أسرار البلاغة»**. والمذكور في باب الجمع بين التّشبيه والتّمثيل من «أسرار ⇐

يقال[1]: «نَوَّرَتِ الشَّجَرَةُ» و«أنارت» ـ إذا أخرجَتْ نَوْرَها ـ ﴿من الهيئة﴾ بيان لـ«ما» في قوله: «كما» ﴿الحاصلة مِنْ تقارُنِ الصُّوَر البِيْضِ المستديرة الصِّغار المقادير في المَرْأى﴾ وإن كانت كِباراً في الواقع[2] ﴿على الكيفيّة﴾ أي: تقارنها حال كونها على الكيفيّة ﴿المخصوصة﴾ منضمّة ﴿إلى المقدار المخصوص﴾.

والمراد بالكيفيّة المخصوصة أنّها لا تكون مجتمعة اجتماع التّضامّ والتّلاصق، ولا هي شديدة الافتراق، بل لها كيفيّة مخصوصة من التّقارب والتّباعد على نسبة قريبة ممّا نجِده في رَأْي العَيْن بين تلك الأَنْجُمِ.

[خلاف الشّارح مع عبدالقاهر]

وهذا الّذي ذكرناه في تفسير «الكيفيّة» جعله الشّيخ[3] عبدالقاهر تفسيراً لمقدار

⇐ البلاغة» ١٤٣ هكذا: كما أنّك لو قدّرت أن يكون تشبيه الثُّرَيَّا بعنقودٍ ملّاحيّة حين نَوَّرَ، بمنزلة تشبيهها بالنّور على الإطلاق أو تفتّح نَوْرٍ فقط اهـ.

(١) نقله من «الصّحاح» مادّة «نور» وأبدل كلمة «أي» بكلمة «إذا».

(٢) **قوله: «الصِّغار المقادير في المَرْأى وإن كانت كِباراً في الواقع»**. وهذا كما قال المعرّي في القصيدة الثّانية من «السّقط»:

رَأَوْكَ بالعين، فَٱسْتَغْوَتْهُمُ ظِنَنٌ ... ولَمْ يَرَوْكَ بِفِكْرٍ صادِقِ الخَبَرِ
والنّجم تستصغر الأبصار صورته ... الذّنب لِلطَّرْفِ لا للنَّجْمِ في الصِّغَرِ

* * *

(٣) **قوله: «وهذا الّذي ذكرنا في تفسير الكيفيّة جعله الشّيخ»**. قال سيّدنا الأُستاذ: المراد: أنّ الشّيخ عبدالقاهر تعرّض لذكر المقدار، ولم يتعرّض لذكر الكيفيّة، والسّكّاكيّ تعرّض لذكر الكيفيّة ولم يتعرّض لذكر المقدار، والمصنّف الخطيب جمع بينهما، أي: بين الكيفيّة والمقدار.

والأُستاذ شرح هذه العبارة موافقة للنسخة الّتي فيها: «وعبّر عنه صاحب «المفتاح» ⇐

⇐ بالكيفيّة والمصنّف قد جمع بينهما» وهكذا كان في نسخة الهنديّ فقال: قيل هكذا كان في نسخة الأصل فغيّره إلى قوله: «وصاحب المفتاح قد جمع بينهما» لأنّ النّسخة الأُولى مشعرة بأنّ السّكّاكيّ لم يتعرّض للمقدار، وليس كذلك إلّا أنّ الشّارح كتب في نسخة موافقة للأصل في الحاشية «كما جمع صاحب المفتاح» اهـ.

أقول: أمّا الشّيخ فقد ذكره في باب الجمع بين التّشبيه والتّمثيل من «أسرار البلاغة» ١٤٣، قال في فصل: «هذا فنّ آخر من القول يجمع التّشبيه والتّمثيل جميعاً»: اعلم أنّ معرفة الشّيء من طريق الجملة غير معرفته من طريق التّفصيل. ثمّ قال:

واعلم أنّ قولنا: «التّفصيل» عبارة جامعة ومحصولها على الجملة أنّ معك وصفين أو أوصافاً، فأنت تنظر فيها واحداً واحداً، وتَفْصِلُ بالتأمّل بعضها من بعضٍ، وقد أرتك في الجملة حاجة إلى أن تنظر في أكثر من شيءٍ واحدٍ، وأن تنظر في الشّيء الواحد إلى أكثر من جهة واحدة، ثمّ إنّه يقع على أوجهٍ:

أحدها ـ وهو الأوّل والأحقّ بهذه العبارة ـ: أن تفصل بأن تأخذ بعضاً وتدع بعضاً كما فعل في «اللّهب» حين عزل الدخّان عن السّنا وجرّده ـ أي: في قوله:

حَـمَلْتُ رُدَيْـنِيّاً كأنّ سِـنانه سَنَا لَهبٍ لم يتّصل بدخان ـ

قال: **والثّاني**: أن تفصِلَ بأن تنظر من المشبّه في أُمور لتعتبرها كلّها وتطلبها فيما يشبه به، وذلك كاعتبارك في تشبيه الثُّريّا بالعُنْقُود الأنجم نفسها، والشّكل منها واللّون، وكونها مجتمعةً على مقدار في القرب والبعد، فقد نظرت في الأُمور واحداً واحداً، وجعلتها بتأمّلك فصلاً فصلاً، ثمّ جمعتها في تشبيهك وطلبك للهيئة الحاصلة من عدّة أشخاص ـ الأنجم والأصناف الّتي ذكرت لك من الشّكل واللّون والتّقارب على وجهٍ مخصوصٍ ـ هيئة أُخرى شبيهة بها، فأصبتها في العُنْقُود المنوّر من الملّاحية، ولم يقع لك التّشبيه بينهما إلّا بأن فصلت أيضاً أجزاء العُنْقُود بالنّظر، وعلمت أنّها خُصَل بِيْض وأنّ فيها شكل استدارة النّجم، ثمّ الشّكل إلى الصّغر ما هو؟ كما أنّ شكل أنجم الثّريّا كذلك، وأنّ هذه الخُصَل لا مجتمعة اجتماع التّضامّ والتّلاصق، ولا هي شديدة الافتراق، بل لها مقادير في ⇐

⇐ التّقارب والتّباعد على نسبةٍ قريبة ممّا تجده في رأي العين بين تلك الأنجم بـذلك، على أنّ التّشبيه موضوع على مجموع هذه الأوصاف حتّى أنّه لو فرضنا في تلك الكواكب أن تفترق وتتباعد تباعداً أكثر ممّا هي عليه الآن. أو قدّر في العنقود أن ينثر لم يكن التّشبيه بحاله.

والوجه الثّالث: أن تفصِل بأن تنظر إلى خاصّة بعض الجنس كالّتي تجدها في صَوْتِ البازي وعين الدّيك، فأنت تأبى أن تمرّ على جملةٍ أنّ هذا صوت وذاك حمرة، ولكن تفصل فتقول فيهما ما ليس في كلّ صوت وكلّ حمرة.

واعلم أنّ هذه القسمة في التّفصيل موضوعة على الأغلب الأعرف، وإلّا فدقائقه لا تكاد تضبط اهـ. [أسرار البلاغة: ١٣٩ ـ ١٤٧]

وأمّا السّكّاكيّ فقال في باب وجه الشّبه من «المفتاح»: ٤٤١:

وجه التّشبيه إمّا أن يكون أمراً واحداً أو غير واحد، وغير الواحد إمّا أن يكون في حكم الواحد، لكونه إمّا حقيقةً ملتئمة وإمّا أوصافاً مقصوداً من مجموعها إلى هيئة واحدة، أو لا يكون في حكم الواحد فهذه أقسام ثلاثة:

أمّا الأوّل: فإمّا أن يكون حسّيّاً أو عقليّاً، ولابدّ للحسّيّ من أن يكون طرفاه حسّيّين، لامتناع إدراك الحسّ من غير المحسوس جهةً، دون العقليّ فإنّه يعمّ أنواع الطّرفين الأربعة المذكورة لصحّة إدراك العقل من المحسوس جهةً، ولذلك تسمع علماء هذا الفنّ يقولون: التّشبيه بالوجه العقليّ أعمّ من التّشبيه بالوجه الحسّيّ.

وأمّا القسم الثّاني ـ وهو أن يكون وجه التّشبيه غير واحدٍ لكنّه في حكم الواحد ـ فهو على نوعين: إمّا أن يكون مستنداً إلى الحسّ، كسَقْط النّار إذا شبّه بعين الدّيك، في الهيئة الحاصلة من الحُمْرة والشّكْل الكُرِيّ والمقدار المخصوص، وكالثّريّا إذا شبّهت بعنقُوْد الكَرْم المنوّر في الهيئة الحاصلة من تقارن الصُّور البِيْض المستديرة، الصِّغار المقادير في المَرْأى، على كيفيّة مخصوصةٍ إلى مقدارٍ مخصوص.

قال: وإمّا أن يكون مستنداً إلى العقل كما إذا شبّهت أعمال الكَفَرَة بالسّراب في المَنْظَرِ ⇐

مخصوص[١] ـ أي: مقدار في القرب والبعد ـ وجمع[٢] صاحب «المفتاح» بينهما، فكأنّه أراد بمقدار مخصوص[٣] مجموع مقدار الثُّرَيَّا والعنقود ـ أعني: ما لهما من الطُّوْلِ والعَرْضِ المخصوصين ـ.

[إصلاح بينه وبين الشّيخ]

ويحتمل أن يريد بـ «الكيفيّة» الشّكل المخصوص؛ لأنّ الشّكل من الكيفيّات وبـ «المقدار المخصوص» ما أراده الشّيخ من التّقارب ـ على ما ذكرنا ـ.

وبالجملة فقد نظر في هذا التّشبيه إلى عدّة أشياء وقصد إلى الهيئة الحاصلة منها.

وإنّما قلنا: «إنّ الطّرفين مفردان» لأنّ «المشبّه» هو نفس الثُّريّا و«المشبّه به» هو

⇐ المُطْمِع مع المخبر المُؤْيِس.

وأمّا القسم الثّالث ـ وهو أن لا يكون وجه التّشبيه أمراً واحداً، ولا منزلة منزلة الواحد ـ فهو على أقسام ثلاثة: أن يكون تلك الأُمور حسيّةً، أو عقليّةً، أو البعض حسيّاً، والبعض عقليّاً.

فالأوّل: كما إذا شبّهت فاكهة بأُخرى: في لون وطعم ورائحة.

والثّاني: إذا شبّهت بعض الطّيور بالغُراب في حِدَّة النَّظَر، وكمال الحَذَر، وإخفاء السِّفاد.

والثّالث: كما إذا شبّهت إنساناً بالشّمس، في حسن الطَّلْعَة ونَبَاهة الشّأن، وعُلُوّ الرّتبة اهـ مختصراً. فالسّكّاكي جمع بين الكيفيّة والمقدار كليهما كما رأيت. فقوله: وقد جمع صاحب «المفتاح» بينهما هي العبارة الصّحيحة.

(١) كذا في نسخة سنة ٩٢٨هـ ونسخة سنة ٩٨٧هـ.

(٢) وفي النّسخ القديمة ـ وهي نسخة سنة ٨٤٩هـ ـ وسنة ٩٨٧هـ وسنة ٩٢٨هـ. وعبّر عنه صاحب «المفتاح» بالكيفيّة، والمصنّف قد جمع بينهما.

(٣) **قوله: «فكأنّه أراد بمقدار مخصوص»**. أي: كأنّ صاحب «المفتاح» أراد...

العُنْقُود حين تفتّح نَوْرُهُ، وسيجيء أنّ المفرد قد يكون مقيّداً وأنّه لا يقتضي التّركيب(١).

[المركّب الحسّيّ الّذي طرفاه مركّبان]

﴿ وفيما ﴾ أي: والمركّب الحسّيّ في التّشبيه الّذي ﴿ **طرفاه مركّبان كما في قول بَشَّارٍ: كأنَّ مُثَارَ النَّقْعِ** ﴾ يقال: «أثارَ الغُبار» ـ أي: هيّجه ـ ﴿ **فَوْقَ رُؤُوْسِنا**(٢) *

---

(١) **قوله: «أنّه لا يقتضي التّركيب»**. لأنّ المركّب ما كان كلّ واحدٍ من أجزائه جزءاً للطّرف أو الوجه، والمفرد المقيّد يكون الطّرف أو الوجه نفس المقيّد، والقيد شرط لا جزء، والشّرط خارج.

(٢) **قوله: «كأنّ مُثَارَ النَّقْع فوق رؤوسنا»**. البيت من الطّويل على العَرُوْض المقبوضة مع الضّرب المقبوض والقائل بشّار بن بُرْد العُقيليّ بالولاء ٩٥ ـ ١٦٧هـ، من قصيدة طويلة يمدح بها ابن هبيرة مطلعها:

جَفَا ودّه فَازْوَرَّ أو مَلَّ صاحبه ... وأزرى به أن لا يزال يعاتبه

خليليّ لا تستكثرا لوعة الهوى ... ولا سلوةَ المحزون شَطَّتْ حَبَائِبُهْ

قال:

إذا كُنْتَ في كلّ الأُمور مُعَاتِباً ... صديقَك لم تلق الّذي لا تُعَاتِبُهْ

فعِشْ واحداً، أو صِلْ أَخَاكَ فإنّه ... مُقَارِفُ ذَنْبٍ مرّةً ومُجَانِبُهْ

إذا أنت لم تشرب مراراً على القَذَى ... ظَمِئْتَ، وأيّ النّاسِ تصفو مشارِبُهْ

رُوَيْداً نصاهِلْ بالعِراق جِيادنا ... كأنّك بالضّحّاك قد قام نادِبُهْ

قال:

وسام لمروان ومن دونه الشَّجَا ... وهولٌ كلُجٍّ البحر جاشت غوارِبُهْ

أحلَّتْ به أُمّ المنايا بناتها ... بأسيافنا إنّا رَدَى مَنْ نحارِبُهْ

وكُنّا إذا دَبَّ العدوّ لِسُخْطِنا ... وراقبنا في ظاهرٍ لا نُرَاقِبُهْ

⇐

وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوى كَوَاكِبُه ﴾ أي: يتساقط بعضها في إِثْرِ(١) بعض، والأصل «تتهاوى» فحذفت إحدى التّائين.

ومن جعله ماضياً ـ لم يؤنّث لكونه مسنداً إلى الظّاهر ـ فقد أخلّ بكثير من

⇐ رَكِبْنا له جهراً بكلّ مُثَقَّفٍ ... وأبيض تستسقي الدِّماءَ مضارِبُهْ

وجيشٍ كَجُنْحِ اللّيل يزحُفُ بالحَصَا ... وبالشّوك والخَطِّيِّ حُمْراً ثعالِبُهْ

قال:

غدونا له والشّمس في خدر أُمّها ... نطالعها والطّلّ لم يجرِ ذائِبُهْ

بضربٍ يذوقُ الموتَ من ذاق طعمه ... وتُدْرِكُ مَنْ نَجَّى الفِرارُ مَثَالِبُهْ

كأنّ مثار النّقع فوق رؤوسنا ... وأسيافها ليل تهاوى كواكبه

بَعَثْنا لهم موت الفُجَاءَة إنّنا ... بَنُو الموتِ خَفَّاقٌ علينا سباسِبُهْ

فراحوا فريقٌ في الأُسارى ومثله ... قتيلٌ ومثلٌ لاذ بالبحر هاربُهْ

إذا المَلِكُ الجبّارُ صَعَّرَ خَدَّهُ ... مشينا إليه بالسّيوف نعاتبه

وهي طويلة لا حاجة إلى ذكر الباقي، ولمّا أنشده وصله ابن هبيرة بعشرة آلاف درهم.

وقيل لبشّارٍ، وقد أنشد هذا البيت: ما قيل أحسن من هذا التّشبيه، فمن أين لك هذا ولم تر الدّنيا قطّ ولا شيئاً منها؟

فقال: إنّ عدم النّظر يقوّي ذَكَاء القلب ويقطع عنه الشّغل بما ينظر إليه من الأشياء فيتوفّر حسّه وتذكو قريحته. ويقال له: أشعر المولّدين على الإطلاق، أصله من طخارستان غربي نهر جيحون ونسبته إلى امرأة عُقَيليّة، نشأ في البصرة وقدِم بغداد وكان من مخضرمي الدّولتين الأمويّة والعبّاسيّة، وكان شاعراً، راجزاً، سجّاعاً، خطيباً، كما قال فيه الجاحظ النّاصبيّ ـ لعنه الله ـ. اتُّهم بالزندقة فمات ضرباً بالسّياط ودفن بالبصرة. وكان من عادته إذا أراد أن ينشد أو يتكلّم: أن يَتْفُلَ عن يمينه وشماله ويصفّق بإحدى يديه على الأُخرى ثمّ يقول.

(١) «الأَثَر» بفتحتين، و«الإِثْر» بكسر الهمزة وسكون الثّاء كلاهما لمعنىً واحدٍ.

اللّطائف[١] الّتي قصدها الشّاعر ـ على ما ستطّلع عليه في أثناء شرحه[٢] ـ.

[تقرير وجه الشّبه عن عبدالقاهر]

وقوله ﴿**من الهيئة**﴾ بيان لـ«ما» في قوله: «كما» ﴿**الحاصلة مِنْ هَوِيّ**[٣]﴾ ـ بفتح الهاء ـ أي: سقوط ﴿**أجرام مُشْرِقة، مستطيلة، متناسبة المقدار، متفرّقة في جوانب شيء مظلم**﴾ فوجه الشَّبَه مركّب ـ كما ترى ـ وكذا طرفاه، كما حقّقه الشّيخ في «اسرار البلاغة»[٤] حيث قال: قصد تشبيه النَّقْعِ والسُّيُوف فيه باللَّيْلِ المتهاوي

---

(١) **قوله: «فقد أخلّ بكثير من اللّطائف»**. وذلك لأنّ صيغة المضارع تدلّ على الاستمرار التّجدّدي واستمرار التّهاوي يشعر بالتّساقط في جهاتٍ كثيرة من العُلْوِ، والسُّفْل، واليمين، واليسار، والتّداخل، والتّلاقي، والتّصادم، فيكون مشعراً باللّطائف المشار إليها بقوله: «وهي تعلو، وتَرْسُبُ» إلخ ... بخلاف صيغة الماضي، فإنّه يدلّ على وقوع التّساقط في الزّمان الماضي ولا يشعر بكونه في جهاتٍ كثيرةٍ فيكون مخلّاً بتلك اللّطائف ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «في أثناء شرحه»**. أي: شرح البيت من قوله: «وهي تعلو، وترسب، وتجيء وتذهب» إلخ...

(٣) **قوله: «هويّ»**. بفتح الهاء ـ وبالضّمّ بمعنى الصّعود ـ كما في «أساس البلاغة» ـ. وفي القاموس: كلاهما بمعنى السّقوط، أو بالضّمّ للسقوط، وبالفتح للصّعود.

(٤) **قوله: كما حقّقه الشّيخ في «أسرار البلاغة»**. والشّارح أخذ كلام الشّيخ من موضعين: الأوّل: قال في فصل «هذا فنّ آخر من القول يجمع التّشبيه التمثيل جميعاً» ١٣٨ ـ ١٥٢: واعلم أنّك إن أردت أن تبحث بحثاً ثانياً حتّى تعلم لم وجب أن يكون بعض الشّيء على الذُّكْرِ أبداً، وبعضه كالغائب عنه، وبعضه كالبعيد عن الحُضْرة لا ينال إلّا بعد قطع مسافة إليه، وفضل تعطّفٍ بالفكر عليه، فإنّ هاهنا ضربين من العِبْرَة يجب أن تضبطهما أوّلاً ثمّ ترجع في أمر التّشبيه فإنّك حينئذٍ تعلم السّبب في سرعة بعضه إلى الفكر وإباء بعضٍ أن يكون له

⇐

⇐ ذلك الإسراع.

فإحدى العِبْرَتين: أنّا نعلم أنّ الجملة أبداً أسبق إلى النّفوس من التّفصيل وأنّك تجد الرّويّة نفسها لا تصل بالبديهة إلى التّفصيل ولكنّك ترى بالنّظر الأوّل والوصف على الجملة، ثمّ ترى التّفصيل عند إعادة النّظر ولذلك قوله: «النّظرة الأُولى حمقاء» وهكذا الحكم في السّمع وغيره من الحواسّ.

وإذا كانت هذه العبرة ثابتة في المشاهدة وما يجري ممّا تناله الحاسّة فالأمر في القلب كذلك: تجد الجُمَلَ أبداً هي الّتي تَسْبِقُ إلى الأوهام وتقع في الخاطر أوّلاً وتجد التّفاصيل مغمورة فيما بينها، وتراها لا تحضر إلّا بعد إعمال الرّويّة واستعانة بالتّذكّر. قال:

والعِبْرَةُ الثّانية: أنّ ممّا يقتضي كون الشّيء على الذُّكْر، وثبوت صورته في النّفس أن يكثروا دورانه على العيون ويدوم تردّده مع مواقع الأبصار، وأن تدركه الحواسّ في كلّ وقت أو أغلب الأوقات، وبالعكس وهو أنّ من سبب بعد ذلك الشّيء عن أن يقع ذكره بالخاطر، وتعرض صورته في النّفس قلّة رؤيته، وذلك أنّ العيون هي الّتي تحفَظُ صورة الأشياء على النّفوس، وتجدّد عهدها بها ولذلك قالوا: «من غاب عن العين فقد غاب عن القلب». ثمّ قال:

واعلم أنّ العِبْرَةَ الثّانية الّتي هي مرور الشّيء على العيون هو معنىً واحد لا يتكثّر ولكنّه يقوى ويَضْعف.

وأمّا العِبْرة الأُولى ـ وهي التّفصيل ـ فإنّها في حكم الشّيء يتكثّر، وينضمّ فيه الشّيء إلى الشّيء، ألا ترى أنّ أحد التّفصيلين يفضل الآخر بأن تكون قد نظرت في أحدهما إلى ثلاثة أشياء أو ثلاثة جهاتٍ وفي الآخر إلى شيئين أو جهتين، والمثال في ذلك قول الشّاعر:

كأنّ مثار النّقع فوق رؤوسنا   وأسيافنا ليل تَهَاوَى كواكبُهْ

مع قول المتنبّي:

يَزُوْرُ الأعادي في سماء عجاجة   أَسِنّته في جانبيها الكواكِبُ

⇐

⇐ أو قول عمرو بن كلثوم:

تبني سنابكها من فوق أرؤسهم   سقفاً كواكبه البِيْضُ المباتير

التّفصيل في الأبيات الثّلاثة كأنّه شيء واحد، لأنّ كلّ واحد منهم يُشَبِّهُ لَمَعانَ السّيوف في الغُبَار بالكواكب في اللّيل، إلّا أنّك تجد لبيت بشّار من الفضل، ومن كرم الموقع، ولطف التأثير في النّفس ما لا يَقِلُّ مقداره ولا يمكن إنكاره، وذلك لأنّه راعى ما لم يراعه غيره وهو أن جعل الكواكب تَهَاوَى، فأتمّ الشَّبَه، وعبّر عن هيئة السّيوف وقد سُلَّتْ من الأغماد وهي تعلو وتَرْسُبُ، وتجيء وتذهب، ولم يقتصر على أن يُرِيَكَ لمعانها في أثناء العَجَاجة كما فعل الآخران، وكان لهذه الزّيادة الّتي زادها حظّ من الدّقّة تجعلها في حكم تفصيل بعد تفصيل.

وذلك أنّا وإن قلنا: إنّ هذه الزّيادة ـ وهي إفادة هيئة السّيوف في حركاتها ـ إنّما أتت في جملة لا تفصيل فيها، فإنّ حقيقة تلك الهيئة لا تقوم في النّفس إلّا بالنّظر إلى أكثر من جهة واحدةٍ.

وذلك أن تعلم أنّ لها في حال احتدام الحرب، واختلاف الأيدي بها في الضّرب، اضطراباً شديداً، وحركات بسرعةٍ، ثمّ إنّ لتلك الحركات جهات مختلفة، وأحوالاً تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة، والارتفاع والانخفاض، وإنّ السّيوف باختلاف هذه الأُمور تتلاقى وتتداخل، ويقع بعضها في بعض، ويَصْدِمُ بعضها بعضاً.

ثمّ إنّ أشكال السّيوف مستطيلة، فقد نظم هذه الدّقائق كلّها في نفسه، ثمّ أحضرك صورها بلفظةٍ واحدةٍ ونبّه عليها بأحسن التّنبيه وأكمله بكلمةٍ وهي قوله: «تَهَاوَى» لأنّ الكواكب إذا تهاوَتْ اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تواقع وتداخل، ثمّ إنّها بالتّهاوي تستطيل أشكالها، فأمّا إذا لم تزل عن أماكنها، فهي على صورة الاستدارة اهـ مختصراً من الموضع الأوّل.

وأمّا الموضع الثّاني فقال في فصل التّشبيه المتعدّد والفرق بينه وبين المركّب من «أسرار البلاغة» ١٦٨ ـ ١٦٩:

⇐

⇐ فاعلم أنّ ما كان من التّركيب في صورة بيت امرئ القيس، فإنّما يستحقّ الفضيلة من حيث اختصار اللّفظ، وحسن التّرتيب فيه، لا لأنّ للجمع فائدةً في عين التّشبيه، ونظيره أنّ للجمع بين عدّة تشبيهات في بيت كقوله:

بَدَتْ قمراً، وماسَتْ خُوْطَ بانٍ   وفاحَتْ عنبراً، ورنت غَزَالا

مكاناً من الفضيلة مرموقاً، وشأواً ترى فيه سابقاً ومسبوقاً، لا أنّ حقائق التّشبيهات تتغيّر بهذا الجمع، أو أنّ الصّور تتداخل وتتركّب وتأتلف ائتلاف الشّكلين، يصيران إلى شكل ثالثٍ، فكون قدّها كخوط البان، لا يزيد ولا ينقص في شبه الغَزَال حين ترنو منه العينان، وهكذا الحكم في أنّها تفوح فوح العنبر، ويلوح وجهها كالقمر.

وليس كذلك بيت بشّار: «كأنّ مثار النقع» لأنّ التّشبيه هناك ـ كما مضى ـ مركّبٌ وموضوع على أن يُرِيَكَ الهيئة الّتي ترى عليها النَّقْع المُظْلِم والسّيوف في أثنائه تَبْرُقُ وتُوْمِضُ، وتعلو وتنخفض، وترى لها حركاتٍ من جهات مختلفة كما يوجبه الحال حين يَحْمَى الجِلاد، وترتكض بفُرْسانها الجِياد، كما أنّ قول رؤبة ـ مثلاً ـ:

فيها خطوط من سَوَادٍ وَبَلَقْ   كأنّها في الجلد توليع البَهَقْ

ليس القصد فيه أن يريك كلّ لونٍ على الانفراد، وإنّما القصد أن يرى الشّبه من اجتماع اللّونين. وقول البُحْتُرِيّ:

ترى أحجاله يصعدن فيه   صعود البرق في الغيم الجهام

لا يريد به تشبيه بياض الحجول على الانفراد بالبرق، بل المقصود الهيئة الخاصّة الحاصلة من مخالطة أحد اللّونين الآخر، كذلك اللّون المقصود في بيت بشّار بتشبيه النّقع باللّيل من جانبٍ، والسّيوف بالكواكب من جانبٍ، ولذلك وجب الحكم ـ كما كنت ذكرت في موضعه ـ بأنّ الكلام إلى قوله: «وأسيافنا» في حكم الصّلة للمصدر، وجارٍ مجرى الاسم الواحد، لئلّا يقع في التّشبيه تفريق ويتوهّم أنّه كقولنا: «كأنّ مثار النقع ليل» و: «كأنّ السّيوف كواكب».

ونصب «الأسياف» لا يمنع من تقدير الاتّصال، ولا يوجب أن يكون في تقدير ⇐

كواكبه، لا تشبيه النَّقْع باللّيل(١) من جانب، وتشبيه السُّيُوف بالكواكب من جانب، ولذلك وجب الحكم(٢) بأنّ «أسيافنا» في حكم الصّلة للمصدر(٣) لئلّا يَقَعَ في

⇐ الاستئناف، لأنّ الواو فيها بمعنى «مع» كقوله:

* فإنّي وقيّار بها لغريب *

وقوله: «كلّ رجل وضيعته» وهي إذا كانت بمعنى «مع» لم يكن في معطوفها الانقطاع وأن يكون الكلام في حكم جملتين.

ألا ترى أنّ قولهم: «لو تركت النّاقة وفصيلها لَرَضِعَها» لا يكون بمنزلة أن تقول: «لو تركت النّاقة ولو ترك فصيلها» فتجعل الكلام جملتين. ثمّ قال:

ألا ترى قوله: «ليل تهاوى كواكبه» فـ«تهاوى كواكبه» جملة من الصّفة لـ«ليل» وإذا كان كذلك فـ«الكواكب» مذكورة على سبيل التّبع لـ«ليل» ولو كانت مستبدّةً بشأنها لقلت: «ليل وكواكب» اهـ.

(١) **قوله: «لا تشبيه النَّقْع باللّيل»**. أي: ليس المقصود تشبيهين مستقلّين حتّى يكون المراد: «كأنّ مثار النّقع ليل» و: «كأنّ أسيافنا كواكبه المتهاوية» بل المقصود تشبيه واحد وهو تشبيه هيئة السّيوف بأوصافها المذكورة في كلام الشّيخ مع الغبار فوق الرّؤوس بهيئة الكواكب المتهاوية مع اللّيل.

(٢) **قوله: «ولذلك وجب الحكم»**. أي: ولأجل أنّ الغرض تشبيه واحد لا تشبيهان وجب الحكم بأنّ «أسيافنا» صلة ـ: أي: قيد ـ للمصدر المدلول عليه بكلمة «مثار»، فيكون مجموع العامل ـ أي: «مثار النقع» ـ والمعمول ـ وأسيافنا ـ مشبّهاً.

(٣) **قوله: «في حكم الصّلة للمصدر»**. قال الهنديّ: سواء كان لفظ «مثار» مصدراً أو اسم مفعول، لأنّ قيد اسم المفعول قيد لمصدره، وإنّما زاد لفظ «الحكم» لأنّه ليس معمولاً للمصدر، لأنّه «مفعول معه» والعامل فيه معنى التّشبيه المستفاد من «كأنّ» لكنّه قيد له ومقارن معه، فيكون في حكم الصّلة اهـ.

وتوضيحه: أنّ «المُثَار» مشترك بين اسم المفعول والمصدر الميميّ واسم الزّمان والمكان، والأخيران لا يعملان ـ في مفعول ولا ظرفٍ، لأنّ وضعهما للدّلالة على ⇐

التّشبيه تفرّق، ويتوهَّمَ أنّه كقولنا: «كأنّ مُثَارَ النَّقْعِ لَيْلٌ، والسُّيُوفَ كواكب».

ونصب «الأسياف»[(١)] لا يمنع من تقدير الاتّصال؛ لأنّ الواو فيها بمعنى «مع» كقولهم: «لو تُرِكَتِ النّاقة وفَصِيْلَها لَرَضَعَها» ألا ترى أن ليس لك أن تقول: «لو تُرِكَتِ النَّاقةُ ولو تُرِكَ فَصِيْلُهَا» فتجعل الكلام جملتين.

⇐ الإطلاق، والعمل فيهما يخرجهما من الإطلاق إلى التّقييد، وذلك خلاف وضعهما ـ ولكنّ الأوّل ـ وهو اسم المفعول ـ يعمل بالاتّفاق، والثّاني ـ أي: المصدر الميمي ـ يعمل إذا كان بمعنى المصدر المطلق ـ كما نقل عن المازني في قوله:

أظلوم إنّ مصابكم رجلاً أهدى السَّلَامَ تحيّةً ظلم ـ.

و«المثار» هاهنا اسم مفعول و«أسيافنا» إذا كان متعلّقاً باسم المفعول فكأنّه متعلّق بمصدره، ولو كان «مثار» مصدراً و«أسيافنا» معمولاً له لقال: «إنّ «أسيافنا» صلة للمصدر» ولكنّه لمّا كان هنا اسم مفعول قال: في حكم الصّلة للمصدر.

(١) **قوله: «ونصب «الأسياف»**. هذا جواب عن سؤالٍ كأنّه قيل: نصب «الأسياف» دليل على أنّه معطوف على «مثار النّقع» وداخل في اسم «كأنّ» وكون الكلام تشبيهين، ولو كان المراد تشبيهاً واحداً لاختار الرّفع على النّصب؟

والجواب: أنّ النّصب لا يدلّ على الانفصال والتّشبيهين ولا ينافي الاتّصال؛ لأنّه منصوب على أنّه «مفعول معه» وأنّه داخل في جملة العامل والواو بمعنى «مع» وليس للعطف حتّى يكون الكلام بتقدير جملتين: «لو تركت النّاقة وترك فصيلها لرضعها» لأنّه ربّما يترك النّاقة ويترك فصيلها، ولكنّها لا يرضعه إمّا لأنّهما تركا في مكانين أو لأنّ الفصيل لا يستطيع الاسترضاع.

وقال الهنديّ: قوله: «نصب الأسياف» يعني: أنّ نصب «الأسياف» ليس باعتبار أنّه معطوف على اسم «كأنّ» ليكون تشبيهاً مستقلاً، بل باعتبار أنّ مفعول معه، فإنّ السّيوف مصاحب «النّقع» سواء كان «المثار» مصدراً ـ كما هو ظاهر كلام الشّيخ ـ أو اسم مفعول كما هو مراد الشّيخ على ما صرّح به الشّارح، فإنّه إذا كان التّقدير: «النّقع المثار» يكون في «المثار» ضمير «النّقع» اهـ.

وممّا ينبّه على ذلك أنّ قوله: «تهاوى كواكبه» جملة وقعت صفة «ليل» فالكواكب مذكورة على سبيل التَّبَعِ للّيل ولو كانت مستبدّة بشأنها لقال: «ليل وكواكب» فهو لم يقتصر على أنّ أراك لَمَعَان السُّيُوف في أثناء العَجَاجة كالكواكب في اللّيل، بل عبّر عن هيئة السُّيُوف وقد سُلَّتْ من أغمادها وهي تَعْلُو وتَرْسُبُ وتجيء وتَذْهَبُ، وهذه الزّيادات زادت التّشبيه تفصيلاً؛ لأنّها لا تقع في النَّفْسِ إلّا بالنّظر إلى أكثر من جهة واحدة.

وذلك أنّ للسُّيُوف في حال احتدام الحَرْب، واختلاف الأيدي فيها للضَّرْب، اضطراباً شديداً، وحركاتٍ سريعةً.

ثمّ إنّ لتلك الحركات جهاتٍ مختلفةً وأحوالاً تنقسم بين الاعوِجاج، والاستقامة، والارتفاع، والانخفاض.

وإنّ السُّيُوف ـ باختلاف هذه الأُمور ـ تتلاقى وتتداخل، ويَصْدِمُ بَعْضُها بعضاً، ثمّ إنّ أشكال السُّيُوف مُسْتَطِيْلةٌ.

فنبّه على هذه الدّقائق بكلمة واحدة وهي قوله: «تَهَاوَى» فإنّ الكواكب إذا تَهَاوَتْ اختلفت جهات حركاتها، وكان لها في تهاويها تدافع وتداخل. ثمّ إنّها بالتّهاوي يستطيل أشكالها، فأمّا إذا لَمْ تَزُلْ عن أماكنها فهي على صورة الاستدارة؛ هذا كلامه.

[تعليق وتوضيح]

وقوله: «إنّ أسيافنا[1] في حكم الصِّلَةِ للمصدر» معناه: أنّه ليس عطفاً على «مُثَار

---

(١) قوله: «وقوله «إنّ أسيافنا»». أي: قول عبدالقاهر: إنّ «أسيافنا في حكم الصّلة للمصدر» معناه: أنّه ليس الواو للعطف حتّى يكون «الأسياف» داخلاً في اسم «كأنّ» بل معناه: أنّه ⇐

النَّقْعِ» بل هو ممّا يتعلّق به معنى «الإثارة» لكون الواو بمعنى «مع» وهذا كما يقال[١] ـ في قولنا: «زيدٌ ضارِبٌ عَمْراً وبَكْراً» ـ: إنّ «بكراً» في حكم الصِّلَةِ للضّرب، وليس المراد أنّ «المُثَار» بمعنى المصدر[٢] ـ على ما يَسْبِقُ إلى الوهم ـ.

⇐ مفعول معه وعمل فيه معنى «الإثارة» المستفاد من «المثار» لأنّه اسم مفعول وقيود اسم الفاعل والمفعول بل جميع المتعلّقات قيد للمصدر.

(١) **قوله: «وهذا كما يقال»**. دفع سؤال تقدّم قبيل ذلك وهو أنّه لِمَ لَمْ يقل: «صلة للمصدر» وقال: «في حكم الصّلة للمصدر»؟ والجواب: أنّ «مثار» اسم مفعول واسم المفعول مشتمل على معنى المصدر، فكأنّه صلة للمصدر بواسطةٍ واحدة، كما قالوا في: «زيد ضارب عمراً وبكراً»: «إنّ بكراً في حكم الصّلة للضّرب» مع أنّ «بكراً» معمول لـ«ضارب» ولكنّه لمّا كان مشتملاً على المصدر وهو الضّرب، قيل: إنّه في حكم الصِّلة للضّرب المستفاد من الضّارب.

(٢) **قوله: «وليس المراد أنّ المثار بمعنى المصدر»**. قال الجعفريّ صاحب هذا التّعليق: أرباب الشّروح والحواشي أعرضوا عن شرح هذه الفِقْرَة عن بكرة أبيهم وأنا أشرحه فأقول: أي: ليس مراد الشّيخ أنّ «المثار» هاهنا مصدر ميميّ وهو لا يعمل إلّا أن يكون بمعنى المصدر المطلق وهي «الإثارة» فيكون العامل في «الأسياف» نفس «المثار» لكونه بمعنى المصدر الغير الميميّ وهي «الإثارة» لأنّه لو لم يكن بمعنى المصدر المطلق لم يعمل لزيادة الميم في أوّله. فقوله: «المثار بمعنى المصدر» أي: المصدر الميميّ بمعنى المصدر المطلق.

وبتعبير آخر: زعم بعضهم أنّ قول الشّيخ: «إنّ «أسيافنا» في حكم الصّلة للمصدر» معناه: أنّ «أسيافنا» في حكم الصّلة للمصدر المطلق ـ أي: الإثارة ـ المستفاد من المصدر الميميّ ـ أي: المثار ـ.

والشّارح يقول: ليس هذا مراد الشّيخ ـ كما استفيد من ظاهر عبارته ـ بل «الأسياف» معمول للمصدر المستفاد من اسم المفعول وهو «المُثَار» هاهنا ولذا قال: في حكم الصّلة، ولو كان الأمر كما زعم لقال الشيخ: «صلة للمصدر» بدون «حكم».

وأمّا أنّ المصدر الميميّ إنّما يعمل إذا كان بمعنى المصدر المطلق فهو قول المازنيّ.
⇐

[المركّب الحسّيّ الّذي طرفاه مختلفان]

﴿و﴾ المركّب الحسّيّ ﴿فيما طرفاه مختلفان﴾ أي: أحدهما مفرد، والآخر مركّب ﴿كما مرّ في تشبيه الشّقيق﴾ بأعلام ياقوت نُشِرْنَ على رِماح من زَبَرْجَد - من الهيئة الحاصلة من نَشْرِ أَجْرامٍ حُمْرٍ مبسوطة، على رؤوس أجرامٍ خُضْرٍ مستطيلة مخروطيّة - فـ«المشبّه» مفرد، و«المشبّه به» مركّب.

وعكسه كما سيجيء في تشبيه نهار مُشْمِس[1] شَابَهُ زَهْرُ الرُّبَى بليلٍ مُقْمِرٍ،

⇐ قال ابن هشام في الأمر الثّاني والعشرين من الجهة الأُولى من الباب الخامس من كتاب «المغني» ٢: ٦٩٧: حكي عن اليزيديّ أنّه قال في قول العَرْجيّ:

أظلوم إنّ مُصابكم رجلاً   أهدى السَّلامَ تحيّةً ظُلْمُ

إنّ الصّوابَ «رجلٌ» - بالرَّفع - خبراً لـ«إنّ» وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يتحصّل له معنىً البتّة، وله حكاية مشهورة بين أهل الأدب: رَوَوْا عن أبي عثمان المازني أنّ بعض أهل الذِّمّة بذل له مائة دينارٍ على أن يُقْرِئَهُ «كتاب سيبويه» فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدّة احتياج، فلامه تلميذه المبرِّدُ، فأجابه بأنّ الكتاب مشتمل على ثلاثمائة وكذا كذا آية من كتاب الله - تعالى - فلا ينبغي تمكين ذِمِّيٍّ من قراءتها. ثمّ قُدِّر أن غَنَّتْ جارية بحضرة الواثق بهذا البيت فاختلف الحاضرون في نصب «رجل» ورفعه، واصرّت الجارية على النّصب وزعمت أنّ قرأته على أبي عثمان كذلك، فأمر الواثق بإشخاصه من البصرة فلمّا حَضَرَ أوجب النّصب، وشرحه بأنّ «مصابكم» بمعنى «إصابتكم» و«رجلاً» مفعوله و«ظُلْم» الخبر، ولهذا لا يَتِمُّ المعنى بدونه. قال: فأخذ اليزيديّ في معارضتي، فقلت له: هو كقولك: «إنّ ضَرْبَكَ زيداً ظُلْمٌ» فاستحسنه الواثق، ثمّ أمر له بألف دِينارٍ، وردّه مكرّماً، فقال للمبرّد: تركنا للّه مائة دينارٍ فعوّضنا ألفاً، اهـ.

(١) **قوله: وعكسه كما سيجيء في تشبيه «نهار مُشْمِس»**. أي: سيجيء - بإذن الله - في بحث تقسيم التّشبيه باعتبار الطّرفين قَوْلُ أبي تَمَّامٍ:

⇐

وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التّشبيه باعتبار الطّرفين.

[وجه بديع من المركّب الحسّيّ]

﴿ **ومن بديع المركّب الحسّيّ ما** ﴾ أي: وجه الشّبه الّذي ﴿ **يجيء في الهَيْئَات الّتي تقع عليها الحركة** ﴾ أي: يكون وجه التّشبيه الهيئة الّتي تقع عليها الحركة من الاستدارة، والاستقامة، وغيرهما، ويعتبر فيها تركيب ﴿ **ويكون** ﴾ ما يجيء في تلك الهيئات ﴿ **على وجهين** ﴾:

﴿ **أحدهما: أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشَّكْلِ واللَّوْنِ** ﴾ وقد غيّر المصنّف عبارة الشّيخ في «أسرار البلاغة»[(١)] حيث قال: اِعْلَمْ أنّ ممّا يزداد به

⇐ يا صاحِبَيَّ تَقَصَّيَا نَظَرَيْكُمَا تَرَيَا وُجُوهَ الأَرْضِ كيف تَصَوَّرُ
تَرَيَا نهاراً مُشْمِساً قد شَابَهُ زَهْرُ الرُّبَى فكأنَّمَا هو مُقْمِرُ

فإنّ المشبّه فيه مركّب والمشبّه به مفرد ـ كما يأتي في البحث المذكور ـ إن شاء الله ـ.

(١) **قوله: وقد غيّر المصنّف عبارة الشّيخ في «أسرار البلاغة»**. وبيان التّغيير: أنّ المصنّف جعل الدّقّة والسّحر وصفاً لوجه الشّبه فقط، والشّيخ عبدالقاهر جعلها وصفاً للتّشبيه المشتمل على تلك الحالة وهي مجيء التّشبيه في الهيئات الّتي توجد معها الحركات سواء كانت تلك الهيئات مشبّهاً أو مشبّهاً به أو كانت وجه شبه.

وأيضاً مفاد كلام الشّيخ أنّ الهيئة المركّبة من الحركات تارةً تقترن بغيرها وتارة لا تقترن ومفاد كلام المصنّف أنّ الهيئة إمّا مركّبة من الحركات أو منها ومن غيرها، فعلى قول الشّيخ لا تكون الهيئة إلّا من الحركات بخلاف قول المصنّف، فكلام الشّيخ أوضح وهذا نصّه في فصل التّشبيه والتّمثيل من «أسرار البلاغة» ١٥٦: فصل: اعلم أنّ ممّا يزداد به التّشبيه دقّةً وسحراً أن يجيء في الهيئات الّتي تقع عليها الحركات، والهيئة المقصودة في التّشبيه على وجهين:

أحدهما: أن تقترن بغيرها من الأوصاف كالشَّكْلِ، واللّون، ونحوهما.

⇐

التّشبيه دِقّةً وسِحْراً أن يجيء في الهيئات الّتي تقع عليها الحركات، والهيئة المقصودة في التّشبيه على وجهين: **أحدهما**: أن تقترن(١) بغيرها من الأوصاف، **والثّاني**: أن تجرّد هيئة الحركة(٢) حتّى لا يراد غيرها.

فالأوّل: ﴿**كما في قوله**﴾ ـ أي: كوجه التّشبيه الّذي في قول ابن المعتزّ، أو أبي النَّجْمِ ـ: ﴿«**والشَّمْسُ كالمِرآةِ في كَفِّ الأَشَلْ**»(٣) مِن الهَيْئَةِ الحاصلة من

⇐ **والثّاني**: أن تجرّد هيئة الحركة حتّى لا يراد غيرها اهـ.

وقال الهنديّ في شرح قوله: «وقد غيّر المصنّف» فإنّه جعل الهيئة الّتي تقع عليها الحركة من المركّب الحسّيّ فلابدّ من اعتبار التّركيب فيها كما يفصح عنه قول الشّارح: «ويعتبر فيها التّركيب».

وجعلها على الوجه الأوّل مجموع الحركة والأوصاف المقرونة بها.

وعلى الوجه الثّاني مجموع الحركات يدلّ عليه قوله: «ولابدّ من اختلاط».

وعبارة الشّيخ بريئة عن جميع ذلك، فإنّها تفيد أنّ الهيئة الّتي تقع عليها الحركة موجبة لازدياد دقّةِ التّشبيه، وأنّ تلك الهيئة قد تكون مقرونةً بغيرها من الأوصاف، وقد تكون مجرّدةً عنها حتّى لا يراد سوى تلك الهيئة. وليس في كلامه إشعار بأنّ تلك الهيئة مركّبة من الحركة والأوصاف أو الحركات.

ولم يتعرّض الشّارح لبيان وجه التّغيير، ولا للجرح والتّعديل، إشارة إلى أنّ نفس التّغيير كافٍ في جرحه وإن كان في نفسه صحيحاً، سيّما إذا صارت بالتغيير بعيدةً عن فهم المراد اهـ.

(١) **قوله: «أن تقترن»**. أي تلك الهيئة.

(٢) **قوله: «أن تجرّد هيئة الحركة»**. من وضع المظهر موضع المضمر اعتناءً بشأنه.

(٣) **قوله: «والشّمس كالمِرْآة في كفّ الأشل»**. المصراع من الرَّجَز المشطور، والقائل الشمّاخ الذُّبْيَاني المتوفّى سنة ٢٢هـ وهو الشمّاخ بن ضِرار بن حرملة بن سِنان المازِني الغَطَفاني، وقيل: اسمه مَعْقِل بن ضرار، والشمّاخ لقبه، وكان من المخضرمين الّذين أدركوا ⇐

⇐ الجاهليّة والإسلام وهو في طبقة لبيد والنّابغة ومن أرجز النّاس على البديهة، وقد نسب المبرّد هذا الرَّجَز إلى الشمّاخ بن ضرار، وقال البغداديّ: هو لجبّار ابن أخي الشمّاخ. والمصراع من قصيدة طويلة يقول فيها:

قالت سليمى لستَ بالحادي المُدِلْ ... مالَكَ لا تملِكُ أعضاد الإبلْ
ربّ ابن عمّ لسُلَيْمَى مُشْمَعِلْ ... في الشَّوْلِ وَشْواشٌ وفي الحيّ رِفَلْ
أحوَسَ بين القَوم بالرُّمْح الخَطِلْ ... عاذلتي أبْقَى قليلاً مِنْ عَذَلْ
وإن تقولي هالِكٌ أقُلْ: أجَلْ ... قربتُ عَنْساً خُلِقَتْ خَلْقَ الجمل
لا تشتكي ما لَقِيتْ من العَمَلْ ... إلّا أَصارِيفَ نِيَارٍ قَدْ هَزَلْ
كأنّها والنَّسْعُ عَنْهَا قد فَضَلْ ... ونَهَلَ السَّوْطُ بِدَفَّيْهَا وعَلْ
مُوَلَّعٌ يقرو صَرِيْماً قد بَقَلْ ... صَبَّ عليه قانِصٌ لمّا غَفَلْ
والشَّمْسُ كالمِرآة في كفّ الأشَلْ ... مُقَلَّداتِ القِدِّ يَقْرُوْنَ الدَّغَلْ
ثُمَّ تَرَدَّى جانِبَيْهِ وأَدَلْ ... وزَلَّ كالإبريق بالمَتْنِ القَبَلْ
كأنّه مُسَرْبَلٌ وقد فَعَلْ ... مُلاءَ كَتَّانٍ ورَيْطاً ما احتَمَلْ

إلّا الشَّوَى منه وإلّا المُكْتَحَلْ

قال البغداديّ: «المدلّ» الذي أدلّ بقوّةٍ على شدّة السّير، يقول: مالك تتخلّف عن الإبل لا تكون عند أعضادها، وهذا خطاب له بأنّه ضعيف. أراد بابن العمّ زوجها الشمّاخ. «مشمعل» صفة لمجرور «ربّ» بعد وصفه بقوله: «لسليمى» و«المُشْمَعِلّ» الجادّ في الأمر الخفيف في جميع ما أخذ فيه من العمل وهو مشدّد اللّام إلّا أنّه سكّنها للشعر، «الشّول» ـ بالفتح ـ: الإبل التي شوّلت أذنابها، أي: رفعته. «والوَشْوَاش» ـ بمعجمتين ـ الخفيف المتسرّع و«الرِفَلّ»: بكسر الرّاء وفتح الفاء واللّام المشدّدة، سكّنت للوزن: اللّابس الثّياب المتجمّل بها، يريد أنّه خفيف جَلْد في السّفر يَخْدِمها ويراعيها، وفي الإقامة في الحيّ متنعّم متحمّل، والجملتان اسميّتان. «الأحوس» ـ بمهملتين ـ الرّجل الشّديد الّذي لا يَبْرَحُ عند القتال و«الخطل» بفتح الخاء وكسر الطّاء، الطّويل جدّاً فوق القدر.

⇐

الاستدارة[1] مع الإشراق، والحركة السّريعة المتّصلة، مع تموّج الإشراق ﴾ واضطرابه بسبب تلك الحركة ﴿ حتّى يُرَى الشُّعَاع كأنّه يَهُمُّ بأن ينبسط حتّى يَفِيْضَ من جوانب الدّائرة، ثمّ يبدو له ﴾ يقال: «بدا له» ـ إذا نَدِمَ ـ والمعنى: ظهر[2] له رأى غير الأوّل ﴿ فيرجع ﴾ من الانبساط الّذي بداه ﴿ إلى الانقباض ﴾ كأنّه يرجع من الجوانب إلى الوسط، فإنّ الشَّمْس[3] إذا أحدّ الإنسان النّظر إليها ـ ليتبيّن جِرْمها ـ وجدها مؤدّية لهذه الهيئة، وكذا المِرْآة إذا كانت في يد الأشلّ.

⇐ «عاذلتي» منادى و«العذل» اللّوم، و«من» متعلّقة بمحذوف و«هالك» أي: أنت هالك، و«أجل» بمعنى: نعم. «قربت»: بالتّكلّم والبناء للفاعل. و«العنس»: بالنّون النّاقة الصّلبة.

كأنّها والنّسع إلخ ... يريد أنّ ناقته ضَمَرَتْ فاسترخت نسوعها، أي: سيورها، و«نهل السّوط بدفّيها» أي: بجنبيها، و«علّ» أي: ضرب بالسّوط مرّةً بعد أُخرى. و«المولّع»: ـ بصيغة اسم المفعول ـ الثّور الوحشيّ. شبّه ناقته في حال كلالها وتعبها بالثّور الوحشيّ، في حال ما رأى الصيّاد وقد أمسى اللّيل عليه، فهو يسرع أشدّ ما يمكن و«يقرو» بالقاف، يقال: قروت البلاد، قرواً، وقريتها واستقريتها: إذا تتبّعتها تخرج من أرض إلى أرض.

و«الصّريم» القاطع، يريد رفيقه الّذي صرمه ونقل رحله عنه فسبقه. «قانص» فاعل «صَبَّ» أي: أرسل قانِصٌ على الثّور ـ لمّا غفل ـ كِلاباً. وجملة: «والشّمس كالمِرْآة» حال إمّا من «قانِص» أو من فاعل «غفل» أو من ضمير «عليه» وهما ضمير الثّور، يريد في حالة أنّ الشّمس قد تنكّبت للمغيب. والأَشَلّ: الّذي يَبِسَتْ يداه فلا يُمسكها إلّا منكّسةً. و«المقلّدات» بصيغة المفعول، يريد كلاباً عليها قلائد من السّيور وهو مفعول «صبّ» و«يقرون» يتبعن ويطلبن.

(١) قوله: «من الاستدارة». أي: استدارة الجسم وإشراقه.

(٢) قوله: «والمعنى: ظهر». أي: بحسب أصل اللغة.

(٣) قوله: «فإنّ الشمس». تعليل لما يستفاد من الكلام السّابق، أي: تلك الهيئة حاصلة في الطّرفين.

﴿ و ﴾ الوجه ﴿ الثّاني: أن تجرّد ﴾ الحركة ﴿ عن غيرها ﴾ من الأوصاف ﴿ فهناك أيضاً ﴾ يعني: كما لابدّ في الأوّل من أن يقترن بالحركة غيرها من الأوصاف، فكذا في الثّاني ﴿ لابدّ من ﴾ اختلاط ﴿ حركات ﴾ كثيرة للجسم ﴿ إلى جهات مختلفة له ﴾ كأن يتحرّك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشِّمال[1] وبعضه إلى العُلْو وبعضه إلى السُّفْل ليتحقّق التّركيب[2] وإلّا لكان وجه الشّبه مفرداً ـ وهو الحركة ـ لا مركّباً ﴿ فحركة «الرَّحَى»[3] و«السَّهم» لا تركيب فيها ﴾ لاتّحادها ﴿ بخلاف حركة المُصْحَف[4] في قوله ﴾ ـ أي: قول ابن المعتزّ ـ: ﴿ وكأنّ البرق مُصْحَفُ قارٍ ﴾[5]

---

(١) بكسر الشّين خِلاف اليمين، وبفتح الشّين خِلاف الجَنُوب.

(٢) **قوله: «ليتحقّق التّركيب»**. متعلّق بـ«لابدّ».

(٣) **قوله: «فحركة «الرَّحَى»**. قال الشّيخ في ذيل الكلام الّذي نقلته عنه الآن من «أسرار البلاغة» ١٥٨: وأمّا هيئة الحركة مجرّدةً من كلّ وصفٍ يكون في الجسم، فيقع فيها نوع من التّركيب، بأن يكون للجسم حركات في جهات مختلفة، نحو أنّ بعضها يتحرّك إلى يمين والبعض إلى شمال، وبعض إلى فوق، وبعض إلى قدّام، ونحو ذلك.

وكلّما كان التّفاوت في الجهات الّتي تتحرّك أبعاض الجسم إليها أشدّ كان التّركيب في هيئة المتحرّك أكثر، فحركة «الرَّحَى» و«الدّولاب» وحركة «السَّهْم» لا تركيب فيها؛ لأنّ الجهة واحدة، ولكن في حركة المصحف في قوله: «فانطباقاً مرّةً وانفتاحاً» تركيب، لأنّه في إحدى الحالتين يتحرّك إلى جهةٍ غير جهته في الحالة الأُخرى اهـ. **أقول**: وهذا الكلام أوضح ممّا ذكره المصنّف والشّارح بكثيرٍ.

(٤) بضم الميم أشهر من كسرها.

(٥) **قوله: «وكأنّ البرق مصحف قارٍ»**. البيت من قصيدةٍ لابن المعتزّ ـ لعنه الله ـ من المديد على العروض الأُولى مع الضرب المشابه يمدح بها المعتضد بالله:

عَـرَفَ الدّارَ فَـحَيَّا ونَـاحا ... بَعْدَ ما كـان صـحا وَٱسْتَرَاحـا
ظَـلَّ يَـلْحَاني العُـذُولُ ويأبـى ... فـي سبيل العَـذْلِ إلّا جِـمَاحَا

⇐

ـ بحذف الهمزة ـ أي: قَارِئٌ ﴿ فانطباقاً مرّة وانفتاحا ﴾ أي: فينطبق انطباقاً[١] مرّةً، وينفتح انفتاحاً أُخرى، فإنّ فيها تركيباً؛ لأنّ المُصْحَفَ يتحرّك في الحالتين ـ أعني: حالتَي الانطباق والانفتاح ـ إلى جهتين: في كلّ حالةٍ إلى جهةٍ[٢].

قال الشّيخ: كلّ هَيْئَةٍ من هَيْئَاتِ الجسم[٣] في حركاته إذا لم يتحرّك إلى جهة

⇐ عَلِّمُوْني كيف أسلُو وإلّا ... فَخُذُوْا مِنْ مُقْلَتَيَّ السِّلَاحَا
مَنْ رَأى بَرْقاً يُضِيْءُ التماحا ... ثَقَبَ اللّيلَ سَنَاهُ فَلَاحَا
أينَ برقٌ لهاشميٍّ سَقَاهُ ... ظَنَّ ما شِئْتَ نَوَى وانتزاحَا
وكأنّ البرق مصحف قارٍ ... فانطباقاً مَرَّةً وانفتاحا
في رُكَامٍ ضَاقَ بالماءِ ذَرْعاً ... حيثُ مالَتْ به الرِّيْحُ ساحا
لم يَزَلْ يَلْمَعُ في اللّيل حتّى ... خِلْتُهُ نَبَّهَ فيه صَبَاحَا

قال:

جُمِعَ الحَقُّ لَنَا في إمامٍ ... قَتَلَ البُخْلَ وأحيى السَّمَاحا
إنْ عَفَا لَمْ يُلْغِ للّه حقّاً ... أو سَطَا لم يَخْشَ فينا جُنَاحَا
أَلِفَ الهَيْجَاءَ طِفْلاً وكَهْلاً ... يَحْسِبُ السَّيْفَ عليه وِشَاحا
وله مِنْ رَأْيِهِ عَزَمَاتٌ ... وصل اللهُ بهنّ النَّجَاحَا

وهي طويلة لا حاجة إلى ذكرها. [الدّيوان ١: ٣٢٥ـ٣٢٦]

(١) **قوله: «فينطبق انطباقاً»**. الفاء لتعليل التّشبيه المستفاد من «كائن» أو اعتراضيّة لبيان وجه الشّبه ـ كما في الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «في كلّ حالةٍ إلى جهةٍ»**. قال الهنديّ: إن اعتبر حركة الانفتاح من الوسط إلى الطّرف وحركة الانطباق من الطّرف إلى الوسط ففي كلّ حالةٍ حركة إلى جهة.

وإن اعتبر حركته في الحالتين إلى اليمين والشّمال ففي كلّ حالةٍ إلى جهتين.

وإن اعتبر مع ذلك من العُلْو إلى السُّفْل وبالعكس ففي كلّ حالةٍ إلى ثلاث جهاتٍ اهـ.

(٣) **قوله: «قال الشّيخ: كلّ هيئة من هيئات الجسم»**. قال في الفصل الآنف الذّكر من «أسرار ⇐

واحدة فمن شأنه أن يَعِزّ ويَنْدُر، وكلّما كان التّفاوت في الجهات الّتي تتحرّك إليها أبعاض الجسم أشدّ كَانَ التّركيب في هيئة المتحرّك أكثر.

ومن لطيف ذلك[1] قول الشّاعر في صِفَةِ الرِّياض:

حُفَّتْ بِسَرْوٍ[2] كَالْقِيَانِ تَلَحَّفَتْ   خُضْرَ الحَرِيرِ عَلىٰ قَوامٍ مُعْتَدِلْ

⇐ البلاغة» ١٦٠: واعلم أنّ هذه الجهات يَغْلِبُ عليها الحكم المستفاد من العِبْرَةِ الثّانية ـ وقد تقدّم بيان العبرتين قبيل ذلك ـ وذلك أنّ كلّ هيئةٍ من هيئات الجسم في حركاته إذا لم يتحرّك في جهةٍ واحدةٍ فمن شأنها أن تَقِلّ وتَعِزَّ في الوجود، فيباعدها ذلك أيضاً من أن تقع في الفكر بسرعةٍ زيادةَ مباعدةٍ مضمومةً إلى ما يوجب حديث التّركيب والتّفصيل فيها.

(١) **قوله: «ومن لطيف ذلك»**. أي: من لطيف الوجه المركّب الحسّي في الهيئة.

(٢) **قوله: «حُفَّتْ بِسَرْوٍ»**. البيت من الكامل على العَروض التّامّة الصّحيحة الأُولى مع الضّرب المطابق، نسبه ابن حمدون في «التّذكرة الحمدونيّة» وابن أبي عون في «التّشبيهات» إلى سعيد بن حميد بن سعيد البغداديّ المتوفّى سنة ٢٦٠هـ وكان متقلّد ديوان رسائل المستعين العبّاسي ـ لعنه الله ـ. وروايته:

حُفَّتْ بِسَرْوٍ كالقِيان تلبّست   خُضْرَ الحرير على قَوامٍ معتدِلْ
فكأنّها والرّيح تَخْطِرُ بينها   تنوي التّعانق ثمّ يمنعها الخَجَلْ

ونسبه السّريّ الرّفاء في «المحبّ والمحبوب والمشموم والمشروب» إلى الأخيطل محمّد بن عبدالله بن شعيب الأهوازيّ المخزومي بالوَلاء الأمويّ الانتماء من شعراء النصف الأوّل من القرن الثّالث الهجريّ المعاصر لأبي تمّام الشّاعر الشّيعيّ وروايته هكذا:

حُفَّتْ بِسَرْوٍ كالقِيان تَلَحَّفَتْ   خُضْرَ الحريرِ عَلَى قَوامٍ مُعْتَدِلْ
فكأنّها والريح حين تُمِيْلُها   تبغي التَّعَانُقَ ثمّ يمنعها الخَجَلْ

وهي رواية الشّيخ في «أسرار البلاغة». ونسبه الزّمخشريّ في «ربيع الأبرار» إلى أحمد بن سليمان بن وَهْب، والثّعالبي في «من غاب عنه المطرب» إلى سليمان بن وهب وفي «نثر النّظم وحلّ العقد» إلى أحمد بن سليمان بن وَهْب.

فَكَأَنَّـهَا والرِّيحُ جَـاءَ تُـميلُها ... تَبْغي التَّعانُقَ ثمّ يَمْنَعُهَا الخَجَلْ

﴿ **وقد يقع التّركيب في هيئة السُّكُون كما في قوله** ﴾ ـ أي: كوجه الشّبه الّذي في قول أبي الطّيّب ﴿ **في صفة كلب ـ: يُقْعي** ﴾ أي: يجلِسُ ذلك الكلب على أَلْـيَتَيْه ﴿ **جُلُوسَ البَدَويّ المُصْطَلي** ﴾[1] * بأربعٍ مَجْدُولَةٍ لَمْ تُجْدَلِ * أي: بقوائِمَ مُحْكَمَة

---

(١) **قوله: «يقعي جلوس البَدَويّ المُصْطَلِي»**. المِصْراع من الرَّجَزِ المشطور، والقائل المتنبّي من أُرجوزة قالها ارتجالاً في وصف كلب أرسله أبو علي الأوراجيّ على ظبي صاده وحده، فوصفه أبو عليّ لأبي الطّيّب وسأله أن يعمل فيه شيئاً، وتشاغل أبو عليّ بكتب كتابٍ، وأخذ أبو الطّيّب درجاً وتساند إلى حائطٍ في مجلسه، وعمل الأُرجوزة للوقت وقطع كتاب أبي عليّ عليه وأنشده:

ومـنزِلٍ ليس لنـا بـمنزِلِ ... ولا لغـير الغـادياتِ الهُـطَّلِ
نَـدِي الخُـزَامَـى ذَفِـرِ القَـرَنْفلِ ... مُـحَلَّلٍ مِـلْوَحْشِ لَـمْ يُـحَلَّلِ
عَـنَّ لنـا فـيه مُـراعِـي مُـغْزِلِ ... مُـحَيَّنُ النَّـفْسِ بـعيد المَـوْئِلِ
أغناه حُسْنُ الجيد عن لُبْسِ الحُلِي ... وعـادةُ العُـرْيِ عـن التَّـفضُّلِ
كأنّـه مُـضَمَّخٌ بِـصَنْدَلِ ... مُـعْتَرِضاً بـمثل قَـرْنِ الأَيِّـلِ
يَـحُوْلُ بـين الكَـلْبِ والتَّأَمُّـلِ ... فَـحَلَّ كَـلَّابِي وَثَـاقَ الأَحـبُلِ
عـن أشـدَقٍ مُسَـوْجَرٍ مُسَـلْسَلِ ... أَقَبَّ سـاطٍ شَـرِسٍ شَـمَرْدَلِ
مـنها إذا يُـثْغَ له لا يَـغْزَلِ ... مُـؤَجَّدِ الفِـقْرَةِ رِخْـوِ المَـفْصِلِ
له إذا أَدْبَـرَ لَـحْظُ المُـقْبِلِ ... كأنّـما يـنظر مـن سَجَنْجَلِ
يـعدو إذا أحـزَنَ عَـدْوَ المُسْـهِلِ ... إذا تَـلاَ جـاء المَـدَى وقـد تُـلِي
يُقْعِي جُـلُوسَ البـدويّ المُـصْطَلِي ... بأربـع مَـجْدُولَةٍ لم تُـجْدَلِ
فُـتْلِ الأيـادي رَبِـذاتِ الأَرْجُـلِ ... آثـارُها أمـثالُها فـي الجَـنْدَلِ
يكـاد فـي الوَثْبِ مـن التـفتّل ... يـجمع بـين مـتنه والكَـلْكَلِ
وبـين أعـلاه وبـين الأَسْـفَلِ ... شَـبِيْهُ وَسْـمِيّ الحـضار بـالوَلِي

⇐

الخَلْقِ من «جَدَلَ الله» لا من «جَدَلَ الإنسان» و«المَجْدُول» المفتول ﴿**من الهيئة الحاصلة من مَوْقِعِ كلّ عُضْوٍ منه**﴾ أي: من الكلب ﴿**في إقعائه**﴾ فإنّه يكون لكلّ عُضْو منه في الإقعاء موضِعٌ خاصٌّ، وللمجموع صورة خاصّة مؤلّفة من تلك المواقع، وكذلك صورة جلوس البَدَويّ عند الاصطلاء بالنّار المُوْقَدَة على الأرض.

ومن لطيف ذلك[1] قول الشّاعر في صِفَةِ مصلوب:

⇐ «الغاديات»: جمع «غادية» السّحابة تبكر و«الهُطّل» دمع هاطلة. «ندي الخُزَامَى»: أي: قريب عهد بالمطر فخزاماه نديّة. و«الذّفر»: شدّة الرّائحة من الطّيب. مِلْوَحْشِ: من الوحش حذف النّون بالتقاء السّاكنين، أي: يحلّه الوحش فلم يحلل بالإنس. مراعي مغزل: يعني ظبياً معها ظبية لها غزال، أي: ولد. «عن التّفضّل» أي: هذا الظّبي قد استغنى بعادة العري عن لبس الثّياب. كأنّه مُضَمَّخٌ: يصف الظّبي بطول القرون «يحول بين الكلب والتّأمل»: أي: هذا الظّبي يسبِق لحظ الكلب ويعجله أن يتأمّله. و«الكَلّاب»: الذي يمارس أمر الكلاب إمّا لنفسه أو لغيره. والوَثَاق: مصدر، بفتح الواو وكسرها. الأشدق: الواسع الشّدق. «مُسَوْجَر»: في رقبته ساجور. «مسلسل»: في رقبته سلسلة. «الأقبّ»: الضّامر. «ساطٍ»: رافع ذنبه إذا عزم أن يسطو. «الشّرس»: السّيّئ الخلق. «شمردل»: الخفيف الكثير الحركة. يُثْغَ: مجزوم بـ«إذا» وإنّما يجزم بها في الضّرورة. يقال: إنّ الكلب إذا أدرك الظّبي فربّما ثغى في وجهه، أي: صوّت. «غزل الكلب، يغزل»: عجز عن صيد الغزال. «مؤجّد»: من «ناقة أجد» إذا كانت موثّقة الخلق. «رخو المفصل»: كناية عن سرعة المفاصل وقبضها. «أحزن»: العدو في الأرض الصّلبة. و«المسهل»: الّذي يقع في السّهل. «إذا تلا»: أي: إذا تبع جاء المدى وهو متلوّ، أي: قد سبق. «فُتْل الأيادي»: جمع «أفتل» قال التّبريزيّ: وقال: «فُتْل الأيادي» وإنّما هي يدان فجمع، لأنّ التثنية جمع، وكذلك: «ربذات الأرجل» وإنّما هي رجلان.. «الرّبذات»: جمع ربذة: السّريعة. «الوَسميّ»: أوّل المطر. «الوَلِي»: الّذي يليه. «الحِضار»: الفِعال من المفاعلة من «الحضر»: شدّة العدو.

(١) **قوله: «ومن لطيف ذلك»**. أي: من لطيف التّركيب في هيئة السّكون.

كَأَنَّهُ عَاشِقٌ قَدْ مَدَّ صَفْحَتَهُ[1] يَوْمَ الوَدَاعِ إلى تَوْدِيعِ مُرْتَحِلِ
أَوْ قائمٌ مِنْ نُعاسٍ فيه لُوثَتُهُ مُواصِلٌ لِتَمَطِّيهِ مِنَ الكَسَلِ

شبّهه بالمُتَمَطِّي المواصل تمطّيه مع التّعرّض لسببه وهو اللُّوْثة والكَسَل، فنظر إلى الجِهات الثّلاث، فلَطُفَ بحسب التّركيب والتّفصيل، بخلاف تشبيهه بالمتمطّي فإنّه من قريب التّناول؛ لأنّ هذا القدر يقع في نفس الرّائي للمصلوب؛ لكونه أمراً جُمْلِيّاً.

---

(١) **قوله: «كَأَنَّهُ عَاشِقٌ قَدْ مَدَّ صَفْحَتَهُ»**. البيت من البسيط على العَروض المخبونة مع الضَرب المشابه والقائل الأخيطل الأهوازيّ الآنف الذّكر برواية:

كأنّه عاشق قد مدّ صفحته يوم الفِراق إلى توديع مرتحل
أو قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطّيه من الكسل

ورواه ابن حمدون في «التّذكرة» هكذا:

كأنّه عاشق قد مدّ بسطته يوم الفراق إلى توديع مرتحل
أو قائم من نعاس فيه لوثته مداوم لتمطيه من الكسل

ونسبه إلى الأخيطل الواسطيّ محمّد بن عبدالله، وكذا ابن أبي عون في «التشبيهات».
ولابن طباطبا العلويّ محمّد بن أحمد الحسيني أبي الحسن المتوفّى ٣٢٢هـ قطعة يشابهه وهي:

يا مَنْ دعاني أطال الله عمرك لي ولا عدمتك من داعٍ ومحتفل
ما أنسَ لا أنسَ حتّى الحشر مائدةً ظلنا لديك بها في أشغَل الشّغل
إذ أقبل الجدي مكشوفاً ترائبه كأنّه متمطٍ دائم الكَسَلِ
قد مدّ كلتا يديه لي فذكّرني بيتاً تمثّله من أحسن المثل
كأنّه عاشِقٌ قد مَدَّ بَسْطَتَه يوم الفِراق إلى توديع مرتحل
وقد تردّى بأطمار الرّقاق لَنَا مُلَّ الفقير إذا ما راح في سَمِلِ
فليت شعري ماذا كان أنحله فصار إيمانُهُ قولاً بلا عَمَلِ
مددت كفّي فلم ترجع بفائدةٍ كأنّما وقعت منه على طَلَلِ

* * *

[المركّب العقليّ من وجه الشّبه]

﴿ و ﴾ المركّب **﴿ العقلي ﴾** من وجه الشّبه **﴿كحِرْمان الانتفاع بأبلغ نافع، مع تحمّل التَّعَب في استصحابه، في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً ﴾[1] ﴾** جمع «سِفْر» ـ بكسر السّين ـ وهو الكتاب[2].

فإنّه أمر عقليّ منتزع من عدّة أُمور؛ لأنّه روعي من الحِمار فعل مخصوص هو الحَمْل، وأن يكون المحمول شيئاً مخصوصاً هو الأسفار الّتي هي أَوْعِيَةُ العُلُوم وأنّ الحِمار جاهل بما فيها، وكذا في جانب «المشبّه».

﴿ واعلم أنّه قد ينتزع ﴾ وجه الشّبه **﴿ من متعدّدٍ[3] فيقع الخطأ ؛ لوجوب انتزاعه**

---

(١) الجمعة: ٥.

(٢) أي: كتاب خاصّ، وهو الكتاب الكبير.

(٣) **قوله: «واعلم أنّه قد ينتزع من متعدّدٍ»**. أي: وجه الشّبه المركّب قد يؤخذ من أشياء عديدةٍ وربّما يقع الخطأ لوجوب الأخذ من الأكثر، كما إذا أخذ من أوّل مصراعي البيت الثّاني في قول كثيّر عزّة ـ رحمه الله ـ على ما نصّ عليه الثعالبيّ ـ من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه:

وما نطفة كانت سلالة بارقٍ ... نَمَتْ عن طريق النّاس ثمّ استقلّتِ
بأطيب من أنياب عزّة بعد ما ... حدا الليل أعقاب النّجوم فولّتِ
تمنّت سليمى أن نموت بحبّها ... وأهوَنُ شيءٍ عندنا ما تمنّتِ
فلمّا اطْمَعَتْني بالوِصال تبسّماً ... وبعد انتظاري أعرضت وتولّتِ
كما أبرقت قوماً عِطاشاً غَمَامَةٌ ... فلمّا رَأَوها أقشعت وتجلّتِ

وفيه وصل همزة القطع في «أطمعتني» للضّرورة الشعريّة. و«المشبّه» الوعد بالوصال بعد الانتظار ثمّ الإعراض والتولّي، و«المشبّه به» ظهور الغَمَامة لقوم عِطاش ثمّ تفرّقها ⇐

من أكثر، كما إذا انتزع ﴾ وجه الشّبه ﴿ **من الشّطر الأوّل من قوله: «كما أَبْرَقَتْ قَوْماً عِطاشاً غَمَامَةٌ»**[١] ﴾ يقال: أَبْرَقَ القومُ ـ إذا أصابهم برق ـ وأبْرَقَ الرّجلُ بسيفه[٢] ـ إذا لَمَع به ـ ولا يصحّ هاهنا شيء من هذين الوجهين.

وحكي «أبرقت السّماءُ» ـ إذا صَارَتْ ذاتَ برق ـ. وفي «الأساس»[٣]: أبرقَتْ لي فلانة ـ إذا تحسّنت لك وتعرّضت ـ فالمعنى هاهنا: أبرقت الغَمَامة للقوم، أي: تعرّضت لهم، فحذف الجار وأوصل الفعل. ﴿ **فلمّا رَأَوْهَا أَقْشَعَتْ وتَجَلَّتِ** ﴾ أي: تفرّقت وانكشفت.

فانتزاع وجه التّشبيه من مجرّد قوله: «كما أبرقت قوماً عِطاشاً غمامة» خطأ ﴿ **لوجوب انتزاعه من الجميع** ﴾ أي: جميع البيت ﴿ **فإنّ المراد التّشبيه** ﴾ أي: تشبيه الحالة المذكورة ـ في الأبيات السّابقة ـ بظهور الغَمَامة لقوم عِطاش، ثمّ تفرّقها وانكشافها ﴿ **باتّصال** ﴾ أي: بواسطة اتّصال، يعني: باعتبار أن يكون وجه التّشبيه والمقصود المشترك فيه، اتّصال ﴿ **ابتداء مُطْمِع بانتهاء مُؤْيِس** ﴾ لأنّ البيت مَثَلٌ في أن يظهر للمضطرّ إلى الشّيء ـ الشّديد الحاجة إليه ـ أمارة وجوده، ثمّ يفوته ويبقى بِحَسْرَةٍ وزيادة تَرَح.

⇐ وانكشافها. والوجه المركّب ـ المنزّل منزلة الواحد ـ المنتزع من متعدّد هو اتصال ابتداء مُطْمِع بانتهاءِ مُؤْيِسٍ.

(١) البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل: كثيّر عزّة ـ كما نصّ عليه الثّعالبيّ النّيسابوريّ ـ.

(٢) **قوله: «أبْرَقَ الرّجلُ بسيفه»**. إذا لمع به ـ هذا مأخوذ من الزّمخشريّ في «الأساس» ٣٧: وليس فيه كلمة: «بسيفه» وإنّما هي من تصرّف الشّارح حيث لم يفهم قوله: «أبرق الرجل» ـ إذا لمع به ـ وهو واضح للمتأمّل.

(٣) وهذا نصّه في «أساس البلاغة» ٣٧: وأَبْرَقَتْ لي فُلَانَةُ، وأَرْعَدَتْ» ـ إذا تَحَسَّنَتْ لك وتعرّضَتْ ـ.

فالباء[١] في قوله: «باتّصال»[٢] ليست هي الّتي تدخل في «المشبّه به»[٣] لأنّ هذا المعنى مشترك بين الطّرفين، و«المشبّه به» ظهور الغَمَامة ثمّ انكشافها، بل هي مثل الباء في قوله: «التّشبيه بالوجه[٤] العقليّ أعمّ» فليتأمّل[٥].

[نقد]

فإن قيل[٦]:..

---

(١) وفي نسخة سنة ٨٤٩هـ: فالباء في قوله: «باتّصال» ليست مثلها في قولنا: «المشبّه به» وفي نسخة سنة ٩٨٧هـ: فالباء في قوله: «باتّصال» ليست هي تدخل في «المشبّه به» كما هنا.

(٢) **قوله: فالباء في قوله: «باتّصال»**. كأنّه جواب عن سؤالٍ، وهو أنّه هل الباء في قوله: «باتّصال» سببيّة أو ظرفيّة حتّى يكون مدخولها وجه شَبَهٍ، أم باء الإلصاق والمصاحبة حتّى يكون مدخولها مشبّهاً به؟ والجوابُ: أنّ وجه الشّبه في البيت اتّصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس، و«المشبّه به» ظهور غَمَامةٍ لقومٍ عِطَاشٍ ثمّ تفرّقها، فالباء الجارّة داخلة على وجه الشّبه لا المشبّه به.

(٣) أي: باء الإلصاق أو المصاحبة.

(٤) أي: السّببيّة أو الظّرفيّة.

(٥) **قوله: «فليتأمّل»**. قال الأُستاذ: وجهه أنّهم قالوا: الباء الجارّة بعد مادّة التّشبيه إذا دخلت على وجه الشّبه كانت للظّرفيّة أو السّببيّة ودخلت لا محالة على المصدر نحو: «شبّهت زيداً بالشّجاعة» وإن دخلت على المشبّه به كانت للإلصاق أو المصاحبة نحو: «شبّهت زيداً بالأسد» والباء الدّاخلة على قوله: «اتصال ابتداء مطمع» دخلت على المصدر، فيمكن حمله على السّببيّة والظّرفيّة، وحمل مدخولها على وجه الشّبه بين الطّرفين.

(٦) **قوله: «فإن قيل»**. قال الرّوميّ: حاصل السّؤال: أنّه يلزم ممّا ذكرته في البيت أن يكون بعض التّشبيهات المجتمعة الّتي وجه الشّبه فيها من قبيل المتعدّد تشبيهاً مركّباً ـ أي: من قبيل وجه الشّبه المركّب الّذي بمنزلة الواحد ـ وليس كذلك؟

وحاصل الجواب: منع اللّزوم وإبداء الفرق بين التّشبيه المذكور في البيت الّذي وجه ⇐

هذا[١] يقتضي[٢] أن يكون بعض التّشبيهات المجتمعة كقولنا: «زيد يَصْفُو ويَكْدَرُ» تشبيهاً واحداً[٣]، لأنّ الاقتصار على أحد الجزءين يُبْطِل الغَرَض من الكلام، لأنّ الغرض منه وصف المخبر عنه بأنّه يجمع بين الصّفتين، وأنّ إحداهما لا تدوم.

[جوابه]

قلنا: الفرق بينهما[٤] أنّ الغَرَض في البيت أن يثبت ابتداءاً مُطْمِعاً متّصلاً بانتهاء

⇐ الشّبه فيه مركّب بمنزلة الواحد وبين التّشبيه المتعدّد في المثال ـ المذكور على سبيل التّوضيح ـ وأراد بالواحد في قوله: «تشبيهاً واحداً» ما يقابل المتعدّد فيصدق على ما هو بمنزلة الواحد ـ أي: الوجه المركّب ـ اهبتصرّفٍ.

(١) أي: هذا الّذي ذكرته في البيت من أنّه يجب أن ينتزع وجه التّشبيه من المجموع وإلّا يقع الخطأ.

(٢) **قوله: «هذا يقتضي»**. أي: ما قلته من أنّ وجه الشّبه المركّب إذا انتزع من متعدّد قد يقع فيه الخطأ ـ كما في البيت ـ يقتضي إدراج بعض التّشبيهات المجتمعة الّذي الوجه فيه من قبيل المتعدّد ـ كما في المثال ـ في التّشبيه الّذي الوجه فيه من قبيل المركّب النّازل منزلة الواحد ـ كما في البيت ـ بجامع أنّ الاقتصار على أحد الجزءين أو الأجزاء يبطل الغرض من الكلام، وهذا موجود في المثال كما هو موجود في البيت.

وأجاب بأنّه في البيت كما تقول وليس كذلك المثال، والاقتصار على أحد الجزءين فيه لا يبطل الغرض من الكلام؛ لأنّ الغرض في المثال الجمع المطلق وهو لا يبطل بذكر أحد الجزءين وربّما يبطل لو كان الغرض فيه الامتزاج زائداً على الجمع ـ كما في البيت ـ وإنّما يكون المثال مثل البيت دالاً على الامتزاج زائداً على الجمع لو أتيت بـ«ثمّ» مكان الواو.

(٣) **قوله: «تشبيهاً واحداً»**. أي: يكون التشبيه الّذي وجه الشّبه فيه من قبيل المتعدّد، من قسم التّشبيه الّذي وجه الشّبه فيه من قبيل المركّب الّذي بمنزلة الواحد.

(٤) **قوله: «الفرق بينهما»**. أي: الفرق بين البيت والمثال: أنّ الغرض من التّشبيه في البيت

⇐

مُؤْيِس، وكون الشّيء ابتداءاً لآخر أمر زائد على الجمع بينهما، وليس في قولنا: «يَصْفُوْ ويَكْدَرُ» أكثر من الجمع بين الصّفتين، من غير قصد إلى امتزاج إحداهما بالأُخرى؛ لأنّك لو قلت: «هو يصفو» ـ ولم تتعرّض لذكر الكَدَر ـ وجدت تشبيهك له بالماء في الصَّفَاء بحاله، وعلى حقيقته.

[تنظير]

ونظير البيت قولنا: «زيد يَكْدَرُ ثمّ يصفو» لإفادة «ثمّ» التّرتيب المقتضي لِرَبْطِ أحد الوصفين بالآخر ـ كذا ذكره المصنّف[1]...............................

⇐ إثبات ابتداء مطمع متصلاً مترتّباً ممتزجاً بانتهاء مؤيس ـ بدلالة الفاء في «فلمّا رأوها» ـ وهذا أخصّ من الجمع بينهما، والغرض من التّشبيه في المثال إثبات الجمع المطلق بين «الصّفاء» و«الكَدَر» بدلالة الواو، ولا دلالة على الاتّصال والتّرتيب والامتزاج؛ لعدم الفاء الدّالّة على التّرتيب والاتّصال و«ثمّ» الدّالّة على التّرتيب، فالبيت من قبيل ما الوجه فيه مركّب بمنزلة الواحد، والمثال من قبيل ما الوجه فيه متعدّد يقابل الواحد، وبينهما بون بعيد، وإن أتيت في المثال بكلمة «ثمّ» ـ الدّالّة على التّرتيب ـ مكان الواو لكان المثال من قبيل البيت وكان الوجه فيهما مركّباً، لأنّ «ثمّ» تدلّ على التّرتيب والامتزاج مثلما في البيت.

(١) **قوله: «كذا ذكره المصنّف»**. وهذا نصّه في كتاب «الإيضاح»: ٣٧٢:

فإن قيل: هذا يقتضي أن يكون بعض التّشبيهات المجتمعة كقولنا: «زيد يصفو ويكدِرُ» تشبيهاً واحداً، لأنّ الاقتصار على أحد الخبرين يبطل الغرض من الكلام، لأنّ الغرض منه وصف المُخْبَرِ عنه بأنّه يجمع بين الصّفتين وأنّ إحداهما لا تدوم.

قلنا: الفرقُ بينهما أنّ الغرض في البيت أن يَثْبُتَ ابتداء مُطْمِع متّصل بانتهاء مُؤْيِس ـ كما مرّ ـ وكون الشّيء ابتداءاً لآخر زائدٌ على الجمع بينهما وليس في قولنا: «يصفو ⇐

وقد نقله عن «أسرار البلاغة»(١) ـ.

⇐ ويكدر» أكثر من الجمع بين الصّفتين، ونظير البيت قولنا: «يصفو ثمّ يكدِرُ» لإفادة «ثمّ» التّرتيب المقتضي ربط أحد الوصفين بالآخر.

وقد ظهر ممّا ذكرنا أنّ التّشبيهات المجتمعة تفارق التّشبيه المركّب في مثل ما ذكرنا بأمرين:

أحدهما: أنّه لا يجب فيها ترتيب.

الثّاني: أنّه إذا حُذِفَ بعضُها لا يتغيّر حال الباقي في إفادة ما كان يفيده قبل الحذف، فإذا قلنا: «زيد كالأسد بأساً، والسَّيْفِ مَضَاءً، والبحر جُوْداً» لا يجب أن يكون لهذه التشبيهات نَسَقٌ مخصوص، بل لو قُدِّمَ التّشبيه بالبحر، أو التّشبيه بالسّيف جاز، ولو أسقط واحد من الثّلاثة لم يتغيّر حال غيره في إفادة معناه، بخلاف المركّب فإنّ المقصود منه يختلّ بإسقاط بعض الأُمور، اهـ بعين حروفه.

(١) **قوله: وقد نقله عن «أسرار البلاغة»**. وهذا نصّ عبدالقاهر في فصل انتزاع وجه الشّبه من الوصف من «أسرار البلاغة» ٩١ ـ ٩٣: وقد يجيء الشّيء من هذا القبيل ـ أي: من قبيل الشّبه المنتزع من مجموع جُمَلٍ من غير أن يمكن فصل بعضها عن بعضٍ، وإفراد شطرٍ من شطرٍ، حتّى أنّك لو حذفت منها جملةً واحدة من أيّ موضع كان أخلّ ذلك بالمغزى من التّشبيه ـ يتوهّم فيه أنّ إحدى الجملتين أو الجُمَل تنفرد وتستعمل بنفسها تشبيهاً وتمثيلاً، ثمّ لا يكون كذلك عند حسن التّأمّل، مثال ذلك قوله:

كما أبرقت قوماً عِطاشاً غمامة ... فلمّا رَأَوْها أقشعت وتجلّتِ

هذا مثل في أن يظهر للمضطرّ إلى الشّيء الشّديد الحاجة إليه أمارة وجوده ثمّ يفوته ويبقى لذلك بحسرةٍ وزيادة تَرَحٍ.

وقد يمكن أن يقال: إنّ قولك: «أبرقت قوماً عطاشاً غمامة» تشبيه مستقلّ بنفسه لا حاجة به إلى ما بعده من تمام البيت في إفادة المقصود الّذي هو ظهور أمر مطمع لمن هو شديد الحاجة، إلّا أنّه وإن كان كذلك فإنّ حقّنا أن ننظر في مغزى المتكلّم في تشبيهه، ونحن نعلم انّ المغزى أن يصل ابتداءً مُطْمِعاً بانتهاء مؤيس، وذلك يقتضي وقوف الجملة الأوّلة ⇐

ولا يخفى أنّ قولنا: «زيدٌ يَصْفُوْ» ليس من التّشبيه المصطلح[١] بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية[٢] على ما ستعرف، إن شاء الله ـ تعالى ـ.

ثمّ قال: وقد ظهر بما ذكرنا أنّ التّشبيهات المجتمعة[٣] تفارق التّشبيه المركّب

⇐ على ما بعد من تمام البيت. ثمّ قال:

فإن قلت: فهذا يلزمك في قولك: «هو يصفو ويكدِرُ» وذلك أنّ الاقتصار على أحد الأمرين يبطل غرض القائل، وقصده أن يصف الرّجل بأنّه يجمع الصّفتين وأنّ الصّفاء لا يدوم.

فالجواب: أنّ بين الموضعين فرقاً، وإن كان يغمض قليلاً، وهو أنّ الغرض في البيت أن يثبت ابتداءً مطمعاً مؤنساً أدّى إلى انتهاء مؤيس موحش، وكون الشّيء ابتداءً لآخر، هو لَهُ انتهاء، معنىً زائد على الجمع بين الأمرين، والوصف بأنّ كلّ واحدٍ منهما يوجد في المقصود، وليس لك في قولك: «يصفو ويكدِرُ» أكثر من الجمع بين الوصفين.

ونظير هذا أن تقول: «هو كالصّفو بعد الكَدَر» في حصول معنىً يجب معه ربط أحد الوصفين بالآخر في الذّكر، ويتعيّن به الغرض حتّى لو قلت: «يكدِرُ ثمّ يصفو» فجئت بـ«ثمّ» الّتي توجب الثّاني مرتّباً على الأوّل وأنّ أحدهما مبتدأ والآخر بعده صِرْتَ بالجملة إلى حدّ ما نحن عليه من الارتباط، ووجوب أن يتعلّق الحكم بمجموعها، ويوجب الشّبه وإن شبّهت ما بينهما على التّشابك والتّداخل، دون التّباين والتزايل اهـ.

(١) **قوله: «ليس من التّشبيه المصطلح»**. لأنّه كلام خبريّ من غير أداةٍ لفظيّةٍ أو تقديريّةٍ وإن كان معناه تشبيه «زيد» بالماء في الصّفاء.

(٢) **قوله: «من قبيل الاستعارة بالكناية»**. حيث شبّه «زيد» في زمان انبساطه بالماء الصّافي وأثبت له بعض لوازمه. ويمكن أن يجعل استعارةً تبعيّةً ويكون المقصود حينئذٍ تشبيه انبساطه بصفاء الماء، ويلزمه تشبيه «زيد» بالماء، لكنّه غير مقصود، بخلاف ما إذا جعل استعارةً بالكناية، فإنّ المقصود حينئذٍ تشبيهه بالماء، فإن لوحظ تشبيه انبساطه بصفاء الماء كان تبعاً لا مقصوداً، وسيجيء الكلام في هذا المعنى في مباحث ردّ التّبعيّة إلى المكنيّ عنها ـ كما زعمه السّكّاكي ـ هكذا قرّره الجرجاني.

(٣) **قوله: «التّشبيهات المجتمعة»**. أي: الّتي من قبيل المتعدّد الّذي سيأتي ولمّا يأت،

⇐

ـ في مثل ما ذكرنا ـ بأمرين:

أحدهما: أنّه لا يجب فيها ترتيب.

والثّاني: أنّه إذا حذف بعضها لا يتغيّر حال الباقي في إفادة ما كان يفيده قبل الحذف، فإذا قلنا: «زيد كالأَسَد والبَحْر والسَّيْف» لا يجب أن يكون لهذه التّشبيهات نَسَق مخصوص، بل لو قدّم التّشبيه بالبحر، وبالسّيف، جاز، ولو أسقط واحد من الثّلاثة لم يتغيّر حال الباقي في إفادة معناه، والله أعلم.

[الوجه المتعدّد]

وقد مرّ أنّ وجه التّشبيه ثلاثة أقسام: واحد، ومركّب، ومتعدّد، فلمّا فَرَغ من الأوّلين شَرَع في الثّالث، وهو إمّا حسّيّ، أو عقليّ، أو مختلف.

﴿ **والمتعدّد الحسّيّ كاللّون، والطَّعم، والرَّائحة، في تشبيه فاكهة بأُخرى** ﴾.

﴿ **و** ﴾ المتعدّد ﴿ **العقليّ كحِدَّةِ النَّظَر، وكمال الحَذَر، وإخفاء السِّفاد** ﴾ أي: نَزْو الذّكر على الأُنثى، وفي المَثَل: «أخفى سِفاداً من الغُراب» ﴿ **في تشبيه طائر بالغُراب** ﴾.

﴿ **و** ﴾ المتعدّد ﴿ **المختلف** ﴾ الّذي بعضه حسّيّ وبعضه عقليّ ﴿ **كحُسْن الطَّلْعَةِ** ﴾ الّذي هو حسّيّ ﴿ **ونَبَاهة الشّأن** ﴾ أي: شَرَفه واشتهاره الّذي هو عقليّ ﴿ **في تشبيه إنسان بالشّمس** ﴾.

[انتزاع المتعدّد من نفس التّضادّ]

﴿ **واعلم أنّه** ﴾ الضّمير للشّأن ﴿ **قد ينتزع الشَّبَهُ** ﴾ أي: التّماثل، يقال: «بينهما

⇐ والاجتماع يدلّ عليه الواو، ولا يكون إلّا في المتعدّد، لأنّ الواو للجمع المطلق بين المتعدّد.

شَبَه» ـ بالتّحريك ـ أي: تشابه، وقد يكون بمعنى الشّبيه كـ«الشِّبْه» ـ بالسّكون ـ وعند التّحقيق المراد ـ هاهنا ـ ما به التّشابه ـ أعني: وجه الشّبه ﴿ **من نفس التّضادّ، لاشتراك الضّدّين فيه** ﴾[1] أي: في التّضادّ، فإنّ كلّاً منهما مضادّ للآخر ﴿ **ثمّ ينزّل التّضادّ منزلة التّناسب بواسطة تمليح** ﴾ أي: إتيان بما فيه مَلَاحة وظَرَافة، يقال: ملّح الشّاعر ـ إذا أتى بشيء مليح ـ ﴿ **أو تهكّم** ﴾ أي: سُخْرِيّة واستهزاء ﴿ **فيقال للجَبَان: «ما أَشْبَهَهُ بالأسد»، وللبخيل: «هو حاتِم»** ﴾ كلّ منهما يحتمل أن يكون مثالاً للتّمليح أو التّهكّم، وإنّما يفرق بينهما بحسب المقام، فإن كان الغرض مجرّد المَلَاحة والظَّرَافة من غير قصد إلى استهزاء وسُخْرِيّة فتمليح، وإلّا فتهكّم.

[ردّ الشّارح الكازرونيّ]

وما وقع في «شرح المفتاح»[2] ـ من أنّ «التّمليح» هو أن يشار في فَحْوَى الكلام

---

(١) **قوله: «من نفس التّضادّ لاشتراك الضّدّين فيه»**. قال الرّوميّ: خلاصة الكلام أنّ تشبيه الجَبَان بالأسد يؤخذ من تضادّ وصفيهما ـ أعني: الجُبْن والشَّجَاعة ـ لأنّ هذين الوصفين يشتركان في أنّ كُلًّا منهما ضدّ للآخر، فبهذه المناسبة يرى أنّ هذين الوصفين متّحدان فيشبّه أحد موصوفيهما بالآخر استهزاءً وتمليحاً.

(٢) **قوله: «وما وقع في «شرح المفتاح»**. ٢٤٥: **واعلم أنّ الشّبه قد ينتزع من نفس التّضادّ نظراً إلى اشتراك الضدّين** وهما الوصفان الوُجوديّان المتعاقبان على محلّ واحد بينهما غاية الخلاف كالسّواد والبياض **فيه** أي: في التّضادّ **من حيث اتّصاف كلّ واحد منهما بمضادّة صاحبه ثمّ ينزّل** أي: اتّصاف كلّ بمضادّة صاحبه **منزلة شبه التّناسب** لتناسبهما في الاتّصاف المذكور **بواسطة تمليح** وهو أن يشار في فحوى الكلام إلى مَثَلٍ سائر أو شعر نادر أو قصّة مشهورة، على معنى أنّه يكون في الكلام ما ينتقل الذّهن منه إلى شيء من ذلك **أو تهكّم** أي: سخريّة واستهزاء **فيقال للجبان: ما أشبهه بالأسد** قيل هو مثال التّمليح على ما يشعر به السّياق **وللبخيل: أنّه حاتم ثانٍ** قيل هو مثال التّهكّم لدلالة السّياق على أنّه لفّ ونشر،

⇐

إلى قصّة(١) أو مَثَل(٢)..

⇐ والأولى أن يعكس؛ لأنّ اللّفّ والنّشر لا يقتضي أن يكون الأوّل للأوّل والثّاني للثّاني بل يقتضي أن يحمل كلّ على ما يناسبه، وأمّا أنّه بحسب المعنى فلا اختصاص لأحدهما لاحتمال أن يكونا مثال التّمليح وأن يكونا مثال التّهكّم ـ على ما لا يخفى ـ.

(١) **قوله: «أن يشار في فحوى الكلام إلى قصّة»**. كما أشار أبو فِراس الحمداني ـ رحمه الله ـ في شعره إلى فضاحة عمرو بن العاصي ـ لعنه الله ـ يوم صفّين حيث أنجى نفسه بإبداء عورته:

ولا خير في ردّ الرَّدَى بمذلّةٍ كما رَدَّها يوماً بِسَوْءَتِهِ عَمْرُو

وقول مهيار الدّيلمي ـ رحمه الله ـ إشارة إلى قول أبي بكر: «أقيلوني فلست بخيركم وعليّ فيكم»:

حملوها يوم السّقيفة أوزا راً تَخِفُّ الجبالُ وَهْيَ ثِقَالُ

ثمّ جاؤوا من بعدها يستقيلو نَ وهيهات عثرة لا تقال

* * *

(٢) **قوله: «أو مَثَل»**. كما في قول المعرّيّ:

إذا وصف الطّائيّ بالبخل مادرٌ وعَيَّرَ قُسّاً بالفَهَاهَةِ باقِلُ

وقال السُّهَى للشّمس: أَنْتِ خفيّة وقال الدُّجى: يا صُبْحُ لونك حائِلُ

وطاوَلَتِ الأرضُ السَّمَاءَ سَفَاهةً وفاخَرَتِ الشُّهْبَ الحَصَى والجَنَادِلُ

فيا موتُ زُرْ إنّ الحياة ذميمة ويا نفسُ جِدِّيْ إنّ دهرَكِ هازِلُ

وشرح ذلك: أنّ «الفَهَاهة» العِيُّ. «**الطّائي**» هو حاتِمُ الطّائيّ الجواد المشهور المضروب به الأمثال. أمّا «**مادِر**» فهو أحد بني هلال بن عامر بن صعصعة سار به المَثَل في البخل، وسمّي مادِراً؛ لأنّه سقى إبله ثمّ سلح في فضلةٍ بَقِيَتْ في أسفل الحوض ومَدَرَهُ بها؛ لتعافه إبل غيره فلا ترده، وفيه قول الشّاعر:

لقد جَلَّلَتْ خزياً هِلالُ بن عامِرِ بَنِيْ عامرٍ طُرّاً بِسَلْحَةِ مادِرِ

فَأُفٍّ لكم لا تذكروا الفَخْرَ بعدها بَنِيْ عَامِرٍ أَنْتُم شِرارُ المعاشِرِ

وأمّا «**قُسّ**» فهو قُسُّ بن ساعدة الإيادي أُسقُفُ نجران، كان من حكماء العرب

⇐

أو شعر نادر(١)، وأنّ قولنا: «هو حاتِم» مثال للتّمليح لا للتّهكّم ـ **فهو غَلَطٌ**، لأنّ

⇐ وبلغائهم، وهو أوّل من خَطَبَ متوكّئاً على عَصاً، فصار ذلك سُنَّةً بعده، وأوّل من كتب: «من فُلان إلى فُلان» وأوّل من قال: «أمّا بعد» من العرب، قال الأعشى يضرب به المثل:

وأبلَغُ من قُسّ وأجرا من الّذي بذي الغيل من خفّان أصبح خادرا

وقال الحطيئة:

وأبلغ من قُسّ وأمضى إذا مَضَى من الرّيح إذ مَسّ النّفوس نَكَالها

وأمّا «**بَاقِلٌ**» فهو مضروب به المثل في العِيّ، يقال: «أعيا من باقل» وهو رجل إياديّ اشترى ظَبْياً بأحد عشر درهماً، فَسُئِلَ عن الثّمَن، فاشار بأصابعه، ودلع لسانه، فشرد الظّبي، فلمّا عيّروه بذلك قال:

يلومون في حمقه باقلاً كأنّ الحماقة لم تخلق
فلا تكثروا العذل في عِيّه فَلَلْعِيّ أجمَلُ بِالأَمْوَقِ
خروج اللّسان وفتح البنان أحبّ إلينا من المنطق

وقال حميد الأرقط:

أتانا وما داناه سحبان وائل بياناً وعلماً بالّذي هو قائِلُ
فما زال عنه اللّقم حتّى كأنّه من العيّ لمّا أن تكلّم باقِلُ

«**السُّهى**»: كوكب صغير خفيّ في نجوم بنات نعش، والنّاس يمتحنون به أبصارهم وفي المثل: «أُرِيْهَا السُّهَى وتُرِيْنِي القمر» يضرب لمن اقترح على صاحبه شيئاً فأجابه بخلاف مراده، قال الشّاعر:

شكونا إليه خراب السّواد فحرّم فينا لُحُومَ البَقَرْ
فكنّا كان قال مَنْ قَبلنا: أُرِيْها السُّهَى وتُرِيْنِي القَمَرْ

* * *

(١) **قوله: «أو شعر نادر»**. قال الحريريّ: «فَبِتُّ بليلةٍ نابغيّةٍ وأحزان يعقوبيّة» أشار إلى بيت النّابغة الذُّبْيَانيّ حينما يعتذر إلى النّعمان بن المنذر وهو من نوادر الأبيات وشواذّ المعاني:

⇐

ذلك إنّما هو التَّلْميح ـ بتقديم اللّام على الميم ـ كما سيجيء في «علم البديع» وليس في قولنا: «هو حاتِم» إشارة إلى شيء من قصّة «حاتِم».

[كلام المرزوقيّ]

قال الإمام المَرْزُوْقِيّ ـ رحمه الله ـ في قول الحَمَاسِيّ:

أَتَاني عَنْ أَبي أَنَسٍ وَعِيدٌ(١)   فَسُلَّ لِغَيْظَةِ الضَّحَّاكِ جِسْمي

⇐ وبِتُّ كأنّي سَاوَرَتْني ضَئِيْلَةٌ   مِنَ الرُّقْشِ في أنيابها السَّمُّ ناقِعُ

* * *

(١) قوله: «أَتَاني عَنْ أَبي أَنَسٍ وَعِيدٌ». البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل، والقائل: شقيق بن سليك الأسديّ من الشّعراء الإسلاميّة وهذا الشّعر يقوله معتذراً إلى الضّحّاك بن قيس بن خالد الشّيباني الفِهْرِيّ وهو أبو أنس، والضّحّاك شَهِدَ صفّين مع الخنزير بن الخنزير معاوية بن أبي سفيان ـ لعنهما الله ـ ثمّ دعا إلى ابن الزّبير ـ لعنهما الله ـ وقتل بِمَرْج راهط سنة ٦٥هـ. والبيت مطلع قطعة أوردها أبو تمّام في آخر باب الحماسة من «ديوان الحماسة»:

أتاني عن أبي أَنَسٍ وعيدٌ   فَسُلَّ لِغَيْظَةِ الضَحَّاك جِسْمِيْ
ولم أَعْصِ الأميرَ، ولم أُرِبْه   ولم أسبِقْ أبا أَنَسٍ بِوَغْمِ
ولكنّ البُعُوثَ جنَتْ علينا   فصِرْنَا بين تطويحٍ وغُرْمِ
وخافَتْ من جِبال السُّغْدِ نفسي   وخافَتْ من جبال خُوارَزْمِ
فقارعتُ البُعُوثَ وقارعَتْني   ففازَ بضَجْعَةٍ في الحَيِّ سَهْمي
وأعطيت الجعالة مُسْتَميتاً   خفيفَ الحاذِ من فِتْيَان جَرْمِ

قال المرزوقي ـ رحمه الله ـ: هذه الأبيات إنّما ختم بها الباب ـ أي: باب الحماسة ـ وإن لم تكن منه، على عادته في إتباع المعنى بضدّه كثيراً، والأغلب في الظّنّ بقائلها أن يكون قَصَدَ بها الهُزْءَ والتملّح.

قال: فأمّا قوله: «فَسُلَّ لغيظة الضحّاك» فالضحّاك اسم أبي أنس، ومعنى «سُلَّ»: ذاب ⇐

: إنّ قائل هذه الأبيات قد قصد بها الهُزْء والتّمليح.

فإن قلت: ظاهر قوله: «لاشتراك الضّدّين فيه» يوهم أنّ وجه الشَّبَه بين «الجَبَان» و«الأَسَد» هو التّضادّ باعتبار وصفَي «الجُبْن» و«الجُرْأة» وكذا بين «البخيل» و«حاتِم» وحينئذٍ لا تمليح ولا تهكّم، لأنّا إذا قلنا: «الجَبَان كالشُّجَاع في التّضادّ» ـ أي: في أنّ كلاًّ منهما مضادّ[1] للآخر ـ لا يكون هذا من المَلَاحة والتّهكّم في شيء، فحينئذٍ لا حاجة إلى قوله: «ثمّ ينزّل منزلة التّناسب» بل لا معنى له أصلاً.

قلت: لا يخفى على أحد أنّا إذا قلنا ـ للجَبَان ـ: «هو أسد»، و ـ للبخيل ـ: «هو حاتِم»، وأردنا التّصريح بوجه الشّبه لَمْ يَتَأَتَّ لنا أن نقول: «في التّضادّ» أو «في مناسبة الضدّيّة»، بل إنّما يَصِحّ أن نقول: «هو أسد في الجُرْأة» و«حاتِم في الجُوْد»، ومعلوم أنّ الحاصل في «المشبّه» هو ضدّ الجُرأة والجُوْد ـ وهو الجُبْن والبُخْل ـ، لكنّا نزّلناه منزلة الجُرْأة والجُوْد بواسطة التّمليح أو التّهكّم؛ لاشتراكهما في الضّدّيّة، كما يجعل في الأكاذيب المُضْحِكَة، فوجه الشّبه في قولنا ـ للجَبَان ـ: «هو أسد» إنّما هو الجُرْأَة، لكن باعتبار التّمليح أو التّهكّم؛ هكذا ينبغي أن يُفْهَمَ هذا المقام.

⇐ كجسم مَنْ به السُّلَال، وهو داء معروف.

وقال: «غَيْظَة» لأنّه أراد المرّة الواحدة، وهذه الهاء تدخل في المصادر ـ على اختلافها ـ لهذا المعنى كـ«الضَّرْبَة» و«الخَرْجَة» و«الإلمامة» و«الاستخراجة». وقوله: «لم أُرِبْه» يروى بفتح الهمزة وضمّها، والفرق بينهما أنّه يقال: «رابه الدَّهْرُ» ـ إذا قَصَدَه بريبه وحوادثه ـ و«أرابه» ـ أتاه بِرَيْبَةٍ ـ. و«الوَغْمُ»: التِّرَةُ والذَّحْل. و«خفيف الحاذ» أي: الحال والمؤنة. والباقي واضح.

(١) وفي نسخة سنة ٨٤٩هـ: «تضادّ الآخر».

[أدوات التّشبيه]

﴿وأداته﴾[(١)] أي: أداة التّشبيه ....

---

(١) **قوله**: «**وأداته**». لمّا فرغ المصنّف الخطيب من الأركان الثلاثة ـ أي: الطّرفين والوجه ـ شرع في الرّابع منها وهي الأداة، فقال: «وأداته» إلخ ... والأدوات ـ أي: أسباب التّشبيه وآلاته ـ ثلاثة أقسام:

اسم، نحو: «كلمة «نحو» و«مثل» و«شبه»، وهذا القسم يدخل على المفردات.

وفعل، نحو: «تشابه» و«تماثل» و«تشاكل»، وهذا القسم يحصل به الجملة.

وحرف، نحو: «كأنّ» والكاف. وهذا القسم يدخل على الجُمَل. وذكروا لها أربعة معانٍ ـ كما نصّ عليه ابن هشام في باب الكاف من «المغني» ١: ٥٣ ـ:

أحدها ـ وهو الغالب عليها والمتّفق عليه ـ التّشبيه، وهذا المعنى أطلقه الجمهور لـ«كأنّ» وزعم جماعة ـ منهم ابن السّيد البطليوسيّ ـ أنّه لا يكون إلّا إذا كان خبرها اسماً جامداً نحو: «كأنّ زيداً أسد» بخلاف «كأنّ زيداً قائم» أو «في الدّار» أو «يقوم» فإنّها في ذلك كلّه للظنّ.

والثّاني: الشّكّ والظّنّ ـ وذلك فيما ذكرنا ـ وحمل ابن الأنباريّ عليه «كأنّك بالشّتاء مقبل» أي: أظنّه مقبلاً.

والثّالث: التّحقيق ذكره الكوفيّون والزّجّاجي وأنشدوا عليه:

فأصبح بَطْنُ مَكّة مُقْشَعِرّا ... كأنّ الأرْضَ ليس بها هِشَامُ

أي: لأنّ الأرض؛ إذ لا يكون تشبيهاً، لأنّه ليس في الأرض حقيقةً.

والرّابع: التّقريب، قاله الكوفيّون وحملوا عليه «كأنّك بالشّتاء مُقْبِلٌ» و: «كأنّك بِالفَرَج آتٍ» و: «كأنّك بالدّنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل» وقول الحريريّ:

* كأنّي بِكَ تَنْحَطُّ *

وقد اختلف في إعراب ذلك: فقال الفارسيّ: الكاف حرف خطابٍ، والباء زائدة في اسم «كأنّ».

⇐

﴿**الكاف** و«**كأنّ**»[١]﴾. قال الزَّجّاج: «كأنّ»[٢] للتّشبيه إذا كان الخبر جامداً نحو: «كأنّ زيداً أسدٌ»، وللشّكّ إذا كان مشتقّاً نحو: «كأنّك قائم»؛ لأنّ الخبر في المعنى هو المشبّه، والشّيء لا يُشَبَّهُ بنفسه[٣].

وقيل: إنّه للتّشبيه مطلقاً، ومثل هذا على حذف الموصوف ـ أي: «كأنّك شخص قائم» ـ لكن **لمّا حذف** الموصوف، وجعل الاسم ـ بسبب التّشبيه ـ كأنّه الخبر بعينه

⇐ وقال بعضهم: الكافُ اسم «كأنّ» وفي المثال الأوّل حذفُ مضافٍ، أي: «كأنّ زمانك مقبل بالشّتاء» ولا حذف في: «كأنّك بالدّنيا لم تكن» بل الجملة الفعليّة خبر. والباء بمعنى «في» وهي متعلّقة بـ«تكن» وفاعل «تكن» ضمير المخاطب.

وقال ابن عصفور: الكاف والياء في «كأنّك» و«كأنّي» زائدتان كافّتان لـ«كأنّ» عن العمل كما تكفّها «ما» والباء زائدة في المبتدأ.

وقال ابن عمرون: المتّصل بـ«كَأَنَّ» اسمها، والظّرف خبرها، والجملة بعده حال، بدليل قولهم: «كأنّك بالشّمس وقد طَلَعَتْ» بالواو، ورواية بعضهم: «ولم تكن»، و«لم تزل» بالواو، وهذه الحال متمّمة لمعنى الكلام، كالحال في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ**﴾ [المدّثّر: ٤٩]، وكـ«حتّى» وما بعدها في قولك: «ما زلتُ بزيدٍ حتّى فعل».

وقال المطرّزيّ: الأصل: «كأنّي أبصرك تنحطّ» و: «كأنّي أبصُرُ الدّنيا لم تكن» ثمّ حذف الفعل وزيدت الباء. اهـ مختصراً.

(١) قال الحميريّ ـ رحمه الله ـ في عائشة:

جَاءَتْ مع الأشقين في هودج   تزجي إلى البصرة أجنادها
كأنّها في فعلها هرّة   تريد أن تأكل أولادها

* * *

(٢) وفي نسخة ٨٤٩هـ: «إنّه للتّشبيه» وهو غير جيّد، لأنّ قبل الضّمير شيئان.

(٣) **قوله: «الشّيء لا يشبّه بنفسه»**. وهذا التّعليل يمكن الإتيان به فيما كان الخبر جامداً، لأنّ الشّيء لا يحمل على نفسه، فالأولى أن يتمسّك بالاستعمال لا بالاستدلال.

صار الضّمير يعود إلى الاسم، لا إلى الموصوف المقدّر نحو: «كأنّك قلت»(١) و«كأنّي قلت».

والحقّ أنّه قد يستعمل عند الظّنّ بثبوت الخبر من غير قصد إلى التّشبيه ـ سواء كان الخبر جامداً، أو مشتقّاً ـ نحو: «كأنّ زيداً أخوك» و: «كأنّه فعل كذا» وهذا كثير(٢) في كلام المُولّدين.

﴿و«مثل» وما في معناه﴾ كسائر ما يشتقّ من «المماثلة» و«المشابهة» و«المضاهاة» وما يؤدّي معناها.

[الأصل في الكاف]

﴿والأصل(٣) في نحو «الكاف»﴾..............................

---

(١) **قوله: «كأنّك قلت»**. قال الهنديّ: فإنّ الأصل: «كأنّك رجل قال» حذف الموصوف، وجعل الاسم بسبب التّشبيه كأنّه الخبر بعينه، فقلب الضّمير الغائب بالمخاطب، وكذا في «كأنّي قلتُ».

وقال الأُستاذ: الضّمير في الخبر يطابق الاسم المذكور في التّكلّم والخطاب والغَيْبَة ولا يطابق الموصوف المقدّر، ولذا يقال: «كأنّ زيداً قائم» و: «كأنّك قلتَ» و: «كأنّي قلتُ» ولو كان الموصوف مذكوراً لكان حكم الضّمير في الجميع الغيبة.

(٢) **قوله: «وهذا كثير»**. أي: استعمال «كأنّ» في الظّنّ كثير في كلام المتأخّرين.

(٣) **قوله: «والأصل»**. المراد بالأصل هاهنا هو الكثير الرّاجح كما يظهر من كلام المصنّف والشّارح. ثمّ اعلم أنّ أدوات التّشبيه ـ اسماً وفعلاً وحرفاً ـ تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل: أن تدخل على المفرد وذلك لفظ «مثل» و«نحو» وغيرهما.

الثّاني: أن تدخل على الجملة، وذلك لفظ «كأنّ».

الثّالث: أن تكون مادّةً تتشكّل وتتركّب منها الجملة، وذلك نحو: «تشاكل» و«تشابه».

وإذا علمت هذه الأقسام فاعرف أنّ الأصل في القسم الأوّل أن يليه «المشبّه به» لفظاً أو

⇐

أي: في «الكاف»[1] ونحوها، ممّا يدخل على المفرد كلفظ: «نحو» و«مثل» و«شبه» بخلاف نحو «كأنّ» و«تماثل» و«تشابه» ﴿**أن يليه «المُشَبَّهُ به»**﴾.

إمّا **لفظاً** كقولنا: «زيد كالأسد» أو «كزيد الأسد»، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ**

⇐ تقديراً، ويتصوّر له خمسة أقسام، لأنّ «المشبّه به» إمّا مفرد أو مركّب، **المفرد** قسمان: الأوّل: أن يلي الكاف ـ مثلاً ـ لفظاً نحو: «زيد كالأسد». الثّاني: أن يلي الكاف تقديراً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَىٰ**﴾ [الصّفّ: ١٤].

والمركّب إمّا أن يمكن أن يؤوّل بالمفرد، أو لا، فإن أمكن أن يؤوّل بالمفرد فهو قسمان أيضا:

الأوّل: أن يكون بعد الكاف لفظاً نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ ناراً**﴾ [البقرة: ١٧].

الثّاني: أن يكون بعد الكاف تقديراً كما في قوله: ﴿ **أَوْ كَصَيِّبٍ** ﴾.

وإن لم يمكن أن يؤوّل بالمفرد فلا يكون بعد الكاف لا لفظاً ولا تقديراً كما يأتي في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَاضْرِبْ لَهُم مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا** ﴾ [الكهف: ٤٥].

(١) **قوله: «أي: في الكاف»**. قال الهنديّ: لأنّه إذا كان الأصل في «نحو الكاف» ذلك ففي الكاف أولى، وليس ذلك بطريق الكناية كما في قولك: «مثلك لا يبخل» لأنّه لا يدخل فيه «النّحو» ـ كما لا يخفى ـ.

وقال الرّومي: يريد أنّ الكلام على طريقة الكناية كما تقرّر في قولك: «مثلك لا يبخل» لا أنّ في الكلام مقدّراً اهـ. وتقريره: أنّ الكاف نفسها الحكم فيها بطريق أولى، كما مرّ في المثال المذكور مِن أنّه إذا ثبت الحكم لمماثل الشّيء ولما هو على أخصّ أوصافه ففيه بطريق أولى.

وبتعبير آخر: قال الرّومي: إنّ كلمة «نحو» في هذه العبارة كناية كلفظ «غير» و«مثل» و«شبه» حيث تستعمل كنايات، فلا يكون النّظر فيه إلى مماثلٍ أو مغايرٍ، بل النظر فيه إلى مضاف إليه. وعلى هذا المعنى: يجري الأصل المذكور في نفس الكاف ولا يجري في مثلها، والحال أنّه يجري في مثلها أيضاً، ولذا قال الهنديّ: ليس من باب الكِناية بل من باب الأولويّة. يعني إذا كان هذا الحكم في مثل الكاف ففيه بطريق أولى.

الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً﴾[(١)] فإنّ «المشبّه به» هو «مَثَلُ المُسْتَوْقِدِ» أي: حاله وقصّته العجيبة الشّأن.

وأمّا **تقديراً** كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَوْ**[(٢)] **كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ**[(٣)] **فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ**﴾[(٤)] الآية، فإنّ التّقدير: «أو كمثل ذوي صيّب» فحذف «ذوي» لدلالة قوله

---

(١) البقرة: ١٧.

(٢) **قوله: «أو»**. العطف بـ«أو» تنبيه على أنّ كلّ واحدةٍ من القصّتين كافية في تحصيل المقصود من التّشبيه، فبأيّتهما شبّهت حال المنافقين وقصّتهم فقد أصبت، وإن جمعت بينهما فقد بالغت في توضيح ما قصدت.

و«الصيّب» فيعل من «صاب، يصوب» أي: نزل، يطلق على المطر والسَّحاب أيضاً، و«يجعلون» استيناف كأنّه قيل: كيف حالهم مع ذلك الرّعد الهائل. وفي إطلاق الأصابع على الأنامل مبالغة يخلو عنها ذكر الأنامل. و«من الصّواعق» متعلّق بـ«يجعلون» على معنى أنّ ذلك الجعل من أجل الصّواعق و«الصّاعقة»: قصفة رعدٍ تنقضّ معها شقّة نارٍ، ولا تمرّ بشيءٍ إلّا أهلكته، وانتصب «حذر الموت» على أنّه مفعول له للجعل ـ كما في الهندي ـ.

(٣) **قوله: «كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ»**. فـ«المشبّه به» مقدّر، وهو: «مَثَل ذوي صيّب» فحذف «ذوي» الّذي هو جمع «ذو» بمعنى الصّاحب بدلالة قوله: ﴿**يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ**﴾ على «المشبّه به» المقدّر وهو «ذوي» لأنّ ضمائر الجمع لابدّ لها من مرجع. وحذف لفظ «مثل» المضاف إلى «ذوي» لدلالة القرينة وهي عطفه على قوله: ﴿**كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً**﴾ ومثل هذا العطف يجوّز لمثل هذا الحذف كما قال ابن مالك:

وربّما جرّوا الّذي أبقوا كما ... قد كان قبل حذف ما تقدّما

لكن بشرط أن يكون ما حذف ... مماثلاً لما عليه قد عطف

* * *

(٤) البقرة: ١٩.

ـ تعالى ـ ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ ﴾(١) عليه، لأنّ هذه الضّمائر لابدّ لها من مرجع، وحذف «مَثَل» لقيام القرينة ـ أعني: عطفه على قوله ـ تعالى ـ ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ(٢) نَاراً﴾ ـ فـ«المَثَل» ـ «المشبّه به» ـ قد وَلِيَ الكـاف؛ لأنّ المقدّر في حكم الملفوظ.

[استعانة بكلام الزّمخشري والمصنّف]

وإنّما جعلنا ذلك من قبيل ما وَلِيَ «المشبّه به» الكاف(٣) لما ذكر في «الكشّاف»

---

(١) البقرة: ١٩.

(٢) **قوله: «مثلهم كمثل الّذي استوقد»**. أي: حال المنافقين وقصّتهم العجيبة كَمَثَلِ الّذي، أي: كحال الفوج الّذي استوقد ناراً عظيمة، أي: طلب وَقُوْدها، وهو ارتفاع سطوعها، وارتفاع لهبها، فلمّا أضاءت النّار ما حول المستوقد من الأماكن والأشياء، أو أضاءت تلك الأماكن والأشياء بالنّار، ذهب الله بنور المستوقدين، أي: أخذ نورهم، وأمسكه، ومضى به معه، وما يمسكه الله فلا مرسل له، فهذا أبلغ من أن يقال: «أذهبه».

وإنّما وحّد الضّمير في «استوقد» و«حوله» وجمع في قوله: «بنورهم» وما بعده؟ نظراً إلى جانب اللّفظ والمعنى. كذا قرّره الهنديّ.

(٣) **قوله: «وإنّما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي «المشبّه به» الكاف»**. أي: حكم في هذه الآية بتقدير المشبّه بعد الكاف، والمقدّر في حكم الملفوظ فكأنّ «المشبّه به» ولي الكاف، وذلك لأنّ «المشبّه به» في الآية لا يوجد في اللّفظ ولكن يمكن تقديره، وإذا كان ممكن التّقدير فهو من قبيل ما ولي «المشبّه به» حرف التّشبيه كما يستفاد من قول الزّمخشريّ في «الكشّاف» والمصنّف في «الإيضاح» حيث ذكرا في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ** ﴾ [يونس: ٢٤] أن ليس المراد تشبيه حال الدّنيا بالماء حتّى يكون «المشبّه به» بعد الأداة لفظاً، ولا تشبيه حال الدّنيا بمفرد آخر. يتمحّل ـ أي: يطلب محلّ ومكان ـ لتقديره حتّى يكون «المشبّه به» بعد الأداة تقديراً، وعرف من قولهما أنّه إذا كان «المشبّه به» مفرداً

⇐

⇐ مقدّراً فهو من قبيل ما ولي «المشبّه به» حرف التّشبيه، وآية ﴿ أَوْكَصَيِّبٍ ﴾ [البقرة: ١٩]، كذلك، فلذا جعلوا «المشبّه به» فيها من قبيل ما ولي «المشبّه به» أداة التّشبيه.

أمّا الزّمخشريّ فقال في تفسير آية ﴿ أَوْكَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ من «الكشّاف» ما هذا نصّه: والمعنى: «أو كمثل ذوي صيّب» والمراد: كمثل قومٍ أخذتهم السّماء على هذه الصّفة فلقوا منها ما لقوا.

فإن قلت: هذا تشبيه أشياء بأشياء فاين ذكر المشبّهات؟ وهلّا صرّح به كما في قوله: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ ﴾ [غافر: ٥٨]، وفي قول امرئ القيس:

كأنّ قلوب الطّير رَطْباً ويابساً ... لدى وَكْرِها العُنّاب والحَشَف البالي

قلت: كما جاء ذلك صريحاً فقد جاء مطويّاً ذكره على سنن الاستعارة كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ [فاطر: ١٢]، ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَجُلاً فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلاً سَلَماً لِرَجُلٍ ﴾ [الزّمر: ٢٩]، والصّحيح الّذي عليه علماء البيان لا يَتَخَطَّوْنَهُ أنّ التّمثيلين جميعاً من جملة التّمثيلات المركّبة دون المفرّقة، لا يتكلّف لواحد واحدٍ شيء يقدّر شبهه به، وهو القول الفحل والمذهب الجزل.

بيانه: أنّ العرب تأخذ أشياء فرادى معزولاً بعضها من بعضٍ، لم يأخذ هذا بحُجْزَة ذاك، فتشبّهها بنظائرها كما فعل امرؤ القيس وجاء في القرآن، وتشبّه كيفيّةً حاصلة من مجموع أشياء قد تضامّت وتلاصقت حتّى عادت شيئاً واحداً بأُخرى مثلها كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ﴾ [الجمعة: ٥] الآية. الغرض تشبّه حال اليهود ـ في جهلها بما معها من التّوراة وآياتها الباهرة ـ بحال الحِمار في جهله بما يحمِل من أسفار الحكمة وتساوي الحالتين عنده من حمل أسفار الحكمة وحمل ما سواها من الأوقار لا يشعر من ذلك إلّا بما يَمُرُّ بِدَفَّيْهِ من الكدّ والتعب.

وكقوله: ﴿ وَاضْرِبْ لَهُم مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ [الكهف: ٤٥]، ⇐

⇐ المراد قلّة بقاء زَهْرة الدّنيا كقلّة بقاء الخضر.

فأمّا أن يراد تشبيه الأفراد غير منوط بعضها مع بعض، ومصيره شيئاً واحداً، فلا. فكذلك لمّا وصف وقوع المنافقين في ضلالتهم وما خبطوا فيه من الحيرة والدّهشة شبّهت حيرتهم وشدّة الأمر عليهم بما يكابد مَنْ طفئت ناره بعد إيقادها في ظلمة اللّيل، وكذلك من أخذته السّماء في اللّيلة المظلمة مع رعد، وبرقٍ، وخوف من الصّواعق.

فإن قلت: الّذي كنت تقدّره في المفرّق من التّشبيه من حذف المضاف وهو قولك: «أو كمثل ذوي صيّب» هل تقدّر مثله في المركّب منه؟

قلت: لولا طلب الرّاجع في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ** ﴾ [البقرة: ١٩]، ما يرجع إليه، لكنت مستغنياً عن تقديره؛ لأنّي أُراعي الكيفيّة المنتزعة من مجموع الكلام، فلا عليَّ أوَلِيَ حرفَ التّشبيه مفرد يتأتّى التّشبيه به أم لَمْ يَلِهِ.

ألا ترى إلى قوله: ﴿ **إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا** ﴾ الآية كيف ولي الماء الكاف، وليس الغرض تشبيه الدّنيا بالماء، ولا بمفردٍ آخر يتمحّل لتقديره، وممّا هو بيّن في هذا قول لبيد:

وما النّاس إلّا كالدّيار وأهلها   به يوم حلّوها وغدواً بلاقع

لم يشبّه النّاس بالدّيار، وإنّما شبّه وجودهم في الدّنيا وسُرعة زوالهم وفَنَائهم بحلول أهل الدّيار فيها ووَشْك نهوضهم عنها وتركها خلاء خاوية اهـ.

وأمّا المصنّف فقال في «الإيضاح» ٣٧٤: والأصل في الكاف ونحوها أن يليها «المشبّه به» وقد يليها مفرد لا يتأتّى التّشبيهُ به، وذلك إذا كان «المشبّه به» مركّباً، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيماً تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ** ﴾ [الكهف: ٤٥]، إذ ليس المراد تشبيه حال الدّنيا بالماء، ولا بمفرد آخر يتمحّل لتقديره، بل المراد تشبيه حالها في نضارتها، وبهجتها، وما يتعقّبها من الهلاك والفناء، بحال النّبات يكون أَخْضَر وارفاً، ثمّ يهيج فتطيّره الرّياح كأن لم يكن.

وأمّا قوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ** ﴾ [الصّفّ: ١٤]، فليس منه، لأنّ المعنى: «كونوا أنصار الله

⇐

و«الإيضاح»(١) فيما لا يلي «المشبّه به» الكاف كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّمَا مَثَلُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ**﴾(٢) أن ليس المراد تشبيه حال الدّنيا بـ«الماء» ولا بمفرد آخر يتمحّل لتقديره.

فَعَلِمْنَا أنّه إذا كان «المشبّه به» مفرداً مقدّراً فهو من قبيل ما ولي(٣) «المشبّه به» حرف التّشبيه.

[كلام عن المصنّف]

وقد صرّح المصنّف(٤) في «الإيضاح» بأنّ قوله ـ تعالى ـ ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**

⇐ كما كان الحواريّون أنصارَ عيسى، حين قال لهم: من أنصاري إلى الله»؟ اهـ.

فترى كلام الزّمخشريّ والمصنّف واضحاً لا غبار عليه، وترى التّفتازاني كيف تصرّف في عبارتهما فأخرج الكلام من الوضوح إلى الخَفَاء، ومن السّلاسة إلى التّعقيد.

(١) ٢٧٤.

(٢) يونس: ٢٤.

(٣) **قوله: «من قبيل ما ولي»**. دون من قبيل ما لا يليه «المشبّه به».

(٤) **قوله: «وقد صرّح المصنّف»**. أخبرنا سيّدنا الأُستاذ العلّامة أبو معين حميد الدّين عليّ بن الحسين الموسويّ المعروف بالحجّة الهاشميّ الخراسانيّ ـ أدام الله أيّامه ـ عن أُستاذه العلّامة على الإطلاق وأُستاذ أساتذة الآفاق، النّاقد الخبير، والمدرّس الشّهير الشّيخ محمّد تقي الأديب النّيسابوريّ ـ رحمه الله ـ المتوفّى سنة ١٣٩٦هـ، عن أُستاذه الأديب الأكبر، الشّيخ ميرزا عبدالجواد الأديب النّيسابوريّ المتوفّى سنة ١٣٤٤هـ أنّه قال:

كنتُ مشتغِلاً بتدريس هذا الكتاب في الدّورة الثّانية، فلمّا وصلت إلى هذا الموضع وأردت التّدريس استشعرت أنّي لا أفتهمُ المطلب ولا أفهم المقصود منه، مع أنّي كنت درّسته قبل ذلك مرّة، فبدأت بالبحث والتّنقير عنه وغرقت في ذلك حتّى أنبهنِي رفيقي في الغرفة وقال: هل صلّيتَ؟ فقلت: أيّ صلاة؟ قال: صلاة الصّبح، فرأيتُ الصّبح قد ⇐

﴿كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ(١) كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي(٢) إِلَى اللَّهِ﴾

⇐ طلع، فقمت وصلّيتُ ولكنّي في تلك الليلة كشفتُ النّقاب عن وجه البحث كما هو حقّه، وحاصل ما أفاده في هذا المقام هو:

أنّ ظاهر الآية يدلّ على أنّ «المشبّه» هو الكون ـ أي: كون الحواريّين أنصار الله المستفاد من «كونوا أنصار الله» ـ و«المشبّه به» القول ـ أي: القول المستفاد من قوله: «كما قال عيسى ابن مريم» لأنّ الكاف جارّة و«ما» مصدريّة والتّقدير: «كقول عيسى» ـ وتشبيه الكون بالقول غير صحيح، بل يجب أن يكون «المشبّه» و«المشبّه به» متناسبين، فالصّحيح تشبيه الكون بالكون، أو تشبيه القول بالقول حتّى يحصل المناسبة، و«المشبّه» في الآية الكون يقيناً، فيجب أن يكون «المشبّه به» أيضاً كذلك، ولكن لمّا لم يكن «الكون» موجوداً بعد الكاف كان الواجب تقديره حتّى يصير من باب تشبيه الكون بالكون فيكون «المشبّه به» بعد الكاف تقديراً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَوْكَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ ويكون ذلك «المشبّه به» المقدّر مضافاً ومضافاً إليه، والتّقدير: «يا أيّها الّذين آمنوا كونوا أنصار الله ككون الحواريّين أنصار الله وقت قول عيسى للحواريّين من أنصاري إلى الله» فيكون «ما» في «كما قال» مصدريّةً والفعل مع «ما» نائباً عن الوقت والتّقدير: ما ذكر، وكلمة «إلى» في قوله: «إلى الله» بمعنى «مع» وحصل التّناسب.

(١) **قوله: «كونوا أنصار الله»**. من إضافة الفاعل إلى المفعول، والإضافة في «مَنْ أنصاري إلى الله» من إضافة أحد المتشاركين إلى الآخر لما بينهما من الاختصاص، أي: من جندي متوجّهاً إلى نصرة الله، ليطابق قوله: «نحن أنصار الله» فإنّه من إضافة الفاعل إلى المفعول ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «من أنصاري»**. جمع «نصير» بمعنى النّاصر، كـ«شريف» و«أشراف» وجمع «النّاصر»: «نَصْرٌ» كـ«صاحب» و«صحب» على قياس «راكب» و«ركب»، وجمع «صَحْبَ»: «أصحاب» كـ«فرخ» و«أفراخ».

قال الجرجاني في «شرح المفتاح»: معنى «مَنْ أنصاري إلى الله»: «مَن جندي متوجّهاً إلى نصرة الله» فالإضافة في «أنصاري» من إضافة أحد المتشاركين إلى الآخر كأنّه قيل: من

⇐

ليس من قبيل ما لا يلي «المشبّه به» الكاف؛ لأنّ التّقدير: «ككون الحواريّين أنصار الله وقتَ قول عيسى: مَنْ أنصاري إلى الله» ـ على أنّ «ما» مصدريّة[1]، والزّمان مقدّر كقولهم: «آتيك خُفُوقَ النّجم»[2] أي: زمان[3] خُفُوقه.

فـ«المشبّه به» ـ وهو كون الحواريّين أنصار الله ـ مقدّر يلي الكاف ـ «كمثل ذوي صيّب» ـ حذف لدلالة ما أُقيم مقامه عليه، إذ لا يخفى أن ليس المراد تشبيه كون المؤمنين أنصاراً بقول عيسى ـ عليه السّلام ـ للحواريّين: مَنْ أنصاري إلى الله؟

[كلام عن السّكّاكيّ]

قال صاحب «المفتاح»[4]: أوقع التّشبيه بين كون الحواريّين أنصار الله، وبين

⇐ الأنصار الّذين يختصّون بي ويكونون معي في نصرة الله.

ولو كان معناه: «مَنْ ينصرني مع الله» لم يطابقه الجواب ـ أعني قولهم: «نحن أنصار الله» أي: نحن الّذين ينصرون الله ـ اللهمّ إلّا أن يُقدّر مضاف، أي: «نحن أنصار نبيّ الله».

(١) **قوله: «على أنّ «ما» مصدريّة»**. أي: تشبيه الكون بالكون في الآية ـ كما قاله المصنّف ـ مبنيّ على أنّ «ما» في «كما قال عيسى» مصدريّة والزّمان ـ أي: الوقت أو ما يؤدّي معناه ـ مقدّر، كما في قول العرب: «آتِيْكَ خُفُوْقَ النّجم» أي: زمان خفوقه ـ أي: غروبه ـ كما قال ابن مالك:

وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزَّمَانِ يكـثُرُ

قال الرّومي: هذا مذهب جمهور النُّحَاة وعند أبي عليّ الفارسيّ أنّ المصادر تقع في الأزمان فتجعل لسعة الكلام زماناً لا على طريق حذف المضاف و«الخفوق»: الغيبوبة.

(٢) العرب تقول: «خَفَقَتِ النّجوم، خُفُوقاً» غابَتْ.

(٣) فتجعله ظرفاً، وهو مصدر.

(٤) **قوله: «قال صاحب «المفتاح»**. قال في التّشبيه التّمثيليّ من «المفتاح» ٤٥٥:

واعلم أنّ التّشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقيّ وكان منتزعاً من عدّة أُمور خصّ ⇐

قول عيسى للحواريّين: «مَنْ أنصاري إلى الله» وإنّما المراد: كونوا أنصار الله مثل كون الحواريّين أنصاره.

فتوهّم بعضهم من ظاهر قوله: «أوقع التّشبيه بين كذا وبين كذا» أنّ المراد أنّ

⇐ باسم التّمثيل: كالّذي من قوله ـ عزّ من قائل ـ: ﴿ **مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَيُبْصِرُونَ** ﴾ [البقرة: ١٧]، فإنّ وجه تشبيه المنافقين بالّذين شُبِّهُوا بهم في الآية هو رفع الطّمع إلى تسنّي مطلوب بسبب مباشرة أسبابه القريبة مع تعقّب الحِرْمان والخَيْبَة لانقلاب الأسباب وأنّه أمر توهّميّ ـ كما ترى ـ منتزع من أُمور جمّة.

وكالّذي في قوله ـ تعالى ـ أيضاً: ﴿ **أَوْكَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ** ﴾ [البقرة: ١٩]، وأصل النّظم: «أو كمثل ذوي صيّب» فحذف «ذوي» لدلالة «يجعلون أصابعهم في آذانهم» عليه.

وحذف «مثل» لما دلّ عليه عطفه على قوله: «كمثل الّذي استوقد ناراً» إذ لا يخفى أنّ التّشبيه ليس بين «مثل المستوقدين» ـ وهو صفتهم العجيبة الشّأن ـ وبين ذوات ذوي الصّيّب، إنّما التّشبيه بين صفة أُولئك، وبين صفة هؤلاء.

ونظيره قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ** ﴾ [الصّفّ: ١٤]، فأوقع التّشبيه بين كون الحواريّين أنصار الله وبين قول عيسى للحواريّين: «من أنصاري إلى الله» وإنّما المراد: كونوا أنصار الله مثل كون الحواريّين أنصاره وقت قول عيسى: «مَنْ أنصاري» على أنّ «ما» مصدريّ، مستعمل «ما قال» استعمالَ «مَقْدَمِ الحاج» اهـ مختصراً. وحاصله أنّ المشبّه في الآية مردّد بين شيئين:

أحدهما: كون الحواريّين أنصار الله. **والآخر**: قول عيسى للحواريّين: «من أنصاري إلى الله» والصّحيح الأوّل ولذا قال: وإنّما المراد إلخ ... والعرب تقول: «قَدِمَ الرّجلُ البلدَ، يَقْدَمُهُ» ـ من باب «تعِب» ـ «قُدُوماً» و«مَقْدَماً» ـ بفتح الميم والدّال ـ وتقول: «وردتُ مَقْدَمَ الحاجّ» يجعل ظرفاً ـ أي: وقتَ مقدم الحاجّ ـ وهو في الأصل مصدر.

الأوّل «مشبّه» والثّاني «مشبّه به»، فجزم[1] بأنّ الصّواب «المؤمنين» بدل «الحواريّين» إذ ليس «المشبّه» كون الحواريّين أنصاراً، بل كون المؤمنين.

[ردّ الكازرونيّ لبعضهم]

والشّارح العلّامة[2] قد ردّ قول هذا البعض بأنّ الآية حينئذٍ لا تكون

---

(١) **قوله: «فجزم»**. أي: هذا البعض بأنّ الصّواب ـ في عبارة «المفتاح» ـ: «المؤمنين» بدل «الحواريّين» إذ المشبّه «كون المؤمنين» لا «كون الحواريّين».

(٢) **قوله: «والشّارح العلّامة»**. الكازرونيّ لم يفهم مراد هذا البعض فردّ قوله من وجهين:

الأوّل: أنّ الآية حينئذٍ ـ أي: حين إذا كان قول عيسى للحواريّين: «من أنصاري إلى الله» مشبّهاً به ـ لا يكون نظيراً لقوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَوْكَصَيِّبٍ ﴾ إذ «المشبّه به» حينئذٍ يكون مذكوراً لا مقدّراً.

الثّاني: تشبيه الكون بالقول ممّا لا وجه له. وبعبارةٍ أوضح: إذا كان المشبّهُ «كونَ المؤمنين» والمشبّه به «قول عيسى» لزم إشكالان:

الأوّل: أنّ السّكّاكيّ جعل هذه الآية نظيراً لقوله: «أو كصيّب من السّماء» مع أنّ المشبّه به فيها مذكور، وفي «أو كصيّب» محذوف، فكيف تكون هذه نظيرة تلك.

الثّاني: أنّه لو كان «كون المؤمنين» مشبّهاً، و«قول عيسى» مشبّهاً به لزم تشبيه الكون بالقول وهو أيضاً غلط.

وأمّا الشّارح العلّامة فهذا نصّه في «شرح المفتاح»: ٢٣٧ـ٢٣٨: **وأصل النّظم: «أوكمثل ذوي صيّب» فحذف «ذوي» لدلالة «يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصّواعق» عليه** إذ لولا هذه الضّمائر لما احتاج إلى تقدير «ذوي» **وحذف «مثل» لما دلّ عليه عطفه على قوله: «كمثل الّذي استوقد ناراً»** والكافان مرفوعا المحلّ لأنّهما خبرا «مثلهم» **إذ لا يخفى أنّ التّشبيه** اللّام فيه للعهد والمعهود تشبيه حال المنافقين المعلوم من سياق الآيات **ليس بين** أي: ليس دائراً بين **مَثَل** أي: صفة فإنّ «المَثَل» هاهنا بمعنى الصّفة **المستوقدين، وهو صفتهم العجيبة الشّأن، وبين ذوات ذوي صيّب** وإلّا لا يصحّ **إنّما التّشبيه** أي: المعهود وهو تشبيه حال

⇐

⇐ المنافقين **بين** أي: دائراً بين **صفة أُولئك** أي: المستوقدين **وبين صفة هؤلاء** أي: ذوي صيّب، لا بمعنى أنّ صفة المستوقدين هو «المشبّه» وصفة ذوي الصّيّب «المشبّه به» على ما يشعر به ظاهر اللّفظ، بل بمعنى أنّ كلّ واحدة من الصّفتين المشبّه به والمشبّه صفة المنافقين أي: مثلهم.

ومن غفل عن كون اللّام في «التّشبيه» للعهد وحمل على أنّه للماهيّة حكم بأنّ إحدى الصّفتين المشبّه والأُخرى المشبّه به وجزم بأنّ الصّحيح أن يقال: إذ لا يخفى أنّ التّشبيه ليس بين مثل المنافقين بدل المستوقدين لأنّ مثل المنافقين هو «المشبّه» لا مثل المستوقدين فإنّه «المشبّه به» وإذا حمل اللّام على العهد لم ينتهض شكّ ولم يحتج إلى تغيير.

واعلم أنّه **لمّاكان** في تشبيه «أو كصيّب» غرابة من حيث إنّ «المشبّه به» المذكور غير مراد وما هو المراد غير مذكور، مع أنّ في الكلام ما يدلّ عليه **أراد** أن يذكر له نظيراً إزالةً للاستغراب وإزاحةً للاستبعاد فقال: **ونظيره** أي: نظير «أو كصيّب» في ما ذكرناه لا نظير قوله: «مَثَلهم» لما فيه من الغرابة أيضاً وهي كون المشبّه واحداً والمشبّه به اثنين ـ على ما قيل ـ فإنّ فيه تعسّفاً على ما سيتّضح ـ إن شاء الله ـ. **قوله ـ تعالى ـ: «يا أيّها الذين آمنوا كونوا أنصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريّين»** أي: لأصفيائه **«من أنصاري إلى الله» فأوقع الفاء** للتّعليل بمعنى «إذ» أي: وإنّما كان نظيره؛ إذ أوقع الله **الشّبه** واللّام فيه للعهد والمعهود شبه كون المؤمنين أنصار الله **بين** أي: دائراً بين **كون الحواريّين أنصار الله** لاستلزام قولهم: «نحن أنصار الله» حين قال لهم عيسى: «من أنصاري إلى الله» كونهم أنصار الله حينئذٍ؛ لأنّ قولهم لا يخالف كونهم **وبين قول عيسى للحواريّين «من أنصاري إلى الله»**.

فإن قلت: لا نسلّم أنّه أوقع التّشبيه بين كون المؤمنين وبين كلّ واحد من كون الحواريّين وقول عيسى، بل إنّما أوقع بين كون المؤمنين وقول عيسى.

قلت: أوقع هذا صريحاً وذلك ضمناً فاعرفه.

وإنّما جاز ذكر مستلزم «المشبّه به» مكانه كما جاز ذكر مستلزم وجه الشّبه مكانه؛ إذ ⇐

⇐ كما أنّه ليس بملتزم فيما بين أصحاب «علم البيان» أن يتكلّفوا التّصريح بوجه الشّبه على ما هو به بل يذكرون على سبيل التّسامح كذلك ليس بملتزم فيما بينهم أن يتكلّفوا التصريح بالمشبّه به، بل قد يذكرون على سبيل التّسامح، فإذا أنعمت فيه النظر لم تجده إلّا شيئاً مستتبعاً لما يكون «المشبّه به» في المآل ولهذا يقال ـ: للتّشبيه حينئذٍ ـ إنّه باعتبار المعنى ومحمول عليه.

ولأنّ قول عيسى ـ وهو «المشبّه به» المذكور ـ غير مراد؛ إذ لا يصحّ تشبيه كون المؤمنين أنصاره بقول عيسى، وما هو المراد ـ وهو كون الحواريّين أنصاره لصحّة تشبيه الكون بالكون ـ غير مذكور وهو أيضاً مضاف ومضاف إليه مع أنّ في الكلام ما يدلّ عليه صحّ كون الآية نظيراً لقوله: «أو كصيّب» من غير تعسّف.

وأمّا أنّه نظير الآية السّابقة في كون «المشبّه» واحداً و«المشبّه به» اثنين فلا يخلو عن تعسّف؛ لأنّه إنّما يتصوّر على أحد وجهين:

إمّا بأن يؤوّل كونوا أنصار الله بـ«قولوا نحن أنصار الله» وبكون قول عيسى بقول الحواريّين «نحن أنصارك» لاستلزام سؤاله جواباً وهو «نحن أنصار الله» المستلزم لقولهم: «نحن أنصارك» إذ لا تفرقة بين أنصار الله وأنصار رسله، ويترك قول الحواريّين بحاله.

وإمّا أن يترك «كونوا أنصار الله» بحاله ويؤوّل قول الحواريّين بكونهم أنصار الله على ما بيّنّا، وقول عيسى بكون الحواريّين أنصار عيسى لمثل ما ذكرنا، وعلى هذا فكأنّه قيل: «يا أيّها الّذين آمنوا قولوا نحن أنصار الله كما قال الحواريّون نحن أنصار الله» أو كما قالوا: «نحن أنصار عيسى» أو «كونوا أنصار الله كما كان الحواريّون أنصار الله» أو «كما كانوا أنصار عيسى» وعلى التّقديرين يكون المشبّه واحداً والمشبّه به اثنين كما في الآية السابقة. ثمّ قيل: الفرق بينهما من وجهين:

أحدهما: أنّ كلّ واحد من المشبّه والمشبّه به مذكور صريحاً في الآية الأُولى دون هذا لما عرفت.

وثانيهما: أنّ الأولى لا ترجيح لأحد المشبّهين على الآخر لتساويهما، ولذلك كنت
⇐

نظيراً[١] لقوله: «أو كصيّب» وبأنّ تشبيه «الكون» بـ«القول» ممّا لا وجه له.

[نقد الشّارح للكازرونيّ]

وهذا غلط[٢] ....

⇐ مخيّراً في تشبيه حال المنافقين بحال المستوقدين أو بحال ذوي الصّيّب، بخلاف هذه فإنّ فيها الأوّل وهو «كما قال الحواريّون نحن أنصار الله» في مثال القول و «كما كان الحواريّون أنصار الله» في مثال الكون أولى من الثّاني وهو «كما قالوا نحن أنصار عيسى» في القول و«كما كانوا أنصار عيسى» في الكون، لما في هذين من التجوّز دون الأوّلين؛ هذا حاصل ما ذكروه بعد التّهذيب والتّوجيه؛ وليس بشيء لما فيه من مفاسد.

قال: **ومن حمل** اللّام في «فأوقع الشّبه» على الماهيّة لا العهد، وجعل الشّبه منحصراً بين «كون الحواريّين أنصار الله» وبين «قول عيسى للحواريّين من أنصاري إلى الله» على أنّ الأوّل «مشبّه» والثاني «مشبّه به» **جزم** بأنّ الصّواب «المؤمنين» بدل «الحواريّين» فهو في غاية السّقوط؛ إذ على هذا التّقدير لا تكون الآية نظيرة لشيء ممّا ذكرنا ـ على ما لا يخفى ـ هذا بعد أن لو سلّم صحّة تشبيه الكون بالقول ـ وقد عرفت ما فيه ـ.

(١) **قوله: «لا تكون نظيراً»**. مع أنّه قال في «المفتاح»: ونظيره ـ أي: نظير «كصيّب» قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ** ﴾.

(٢) **قوله: «وهذا غلط»**. أي: هذا الرّدّ من الوجهين غلط من الكازروني الشّيرازي؛ لعدم فهمه مراد البعض، وأنّ مراده يوافق مراد السّكّاكيّ ولذلك جزم بأنّ الصّواب ـ في عبارة «المفتاح» ـ «المؤمنين» مكان «الحواريّين» ويكون المعنى: «إنّه أوقع التّشبيه» أي: إنّ الله ـ جلّ وعلا ـ أوقع التّشبيه في الظّاهر بين كون المؤمنين أنصار الله وبين قول عيسى، فـ«المشبّه به» في الظّاهر قول عيسى وهو مذكور، مع أنّ المراد في الحقيقة إيقاع التّشبيه بين كون المؤمنين أنصار الله وبين كون الحواريّين أنصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب ـ أي: في المفتاح ـ.

فـ«المشبّه به» محذوف وهو «كون الحواريّين» وهو مضاف ومضاف إليه كما في قوله ⇐

منه[1] لأنّ مراد هذا القائل أنّه أوقع في الظّاهر التّشبيه بين كون المؤمنين أنصار الله، وبين قول عيسى ـ عليه السّلام ـ مع أنّ المراد إيقاع التّشبيه بين كون المؤمنين أنصار الله، وبين كون الحواريّين أنصاره وقت قول عيسى ـ عليه السّلام ـ كما هو صريح في الكتاب[2]، فـ «المشبّه به» محذوف[3] مضاف ومضاف إليه ـ كما في قوله ـ تعالى ـ «أو كصيّب من السماء» بعينه ـ.

[قبول كلامه في توجيه لفظ «المفتاح»]

نعم ما ذكره الشّارح[4] في توجيه لفظ «المفتاح» كافٍ في ردّ هذا القول، وهو

⇐ ـ تعالى ـ: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ بعينه. فلا يرد على هذا البعض الوجه الأوّل ولا الثّاني، لأنّ الآية حينئذٍ تكون نظيراً لقوله ـ تعالى ـ: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ ولم يشبّه الكون بالقول بل بالكون.

(١) **قوله: «وهذا غلط منه»**. أي: هذا الرّدّ غلط من الشّارح العلّامة الكازروني.

(٢) **قوله: «في الكتاب»**. أي: في «المفتاح».

(٣) **قوله: «محذوف»**. وهو كون الحواريّين أنصار الله.

(٤) **قوله: «نعم ما ذكره الشّارح»**. أي: ما ذكره الشّارح الكازروني في توجيه عبارة السّكّاكيّ كافٍ في ردّ هذا البعض «وهو» أي: ما ذكره الشّارح الكازرونيّ أنّ معنى كلام السّكّاكيّ: «أوقع» الله ـ عزّ وعلا ـ «التّشبيه» ـ أي: تشبيه كون المؤمنين أنصار الله بناء «على أنّ اللّام» ـ في قوله: «التّشبيه» ـ «للعهد» ـ «بين» ـ أي: حال كون المشبّه به «دائراً بين» شيئين: أحدهما: «كون الحواريّين أنصاراً ـ على ما يفهم ضمناً ـ ويستلزمه» أي: هذا الوجه، أي: كون المشبّه به كون الحواريّين أنصاراً «قولهم» في جواب عيسى ـ عليه السّلام ـ: «نحن أنصار الله».

«و» ثانيهما: «بين قول عيسى»: مَنْ أنصاري إلى الله؟ وهذا بناءً «على ما هو صريح» في الآية بدليل دخول أداة التّشبيه على القول.

⇐

أنّ معنى كلامه: **أوقع التّشبيه**، أي: تشبيه كون المؤمنين أنصار الله ـ على أنّ اللّام للعهد ـ **بين**، أي: دائراً[١] بين **كون الحواريّين أنصار الله** ـ على ما يفهم ضمناً، ويستلزمه[٢] قولهم: «نحن أنصار الله» ـ **وبين قول عيسى** ـ عليه السّلام ـ على ما هو صريح.

يعني: أنّ «المشبّه» كون المؤمنين أنصار الله و«المشبّه به» يحتمل أن يكون هو كون الحواريّين أنصاره ـ على ما يفهم ضمناً ـ ويحتمل أن يكون قول عيسى ـ عليه السّلام ـ على ما هو صريح، لكنّ المراد هو الأوّل لا الثّاني؛ إذ لا معنى لتشبيه

⇐ والحاصل: أنّ هذا البعض قال: إذا قيل: «أوقع التّشبيه بين زيد والأسد» فـ«أل» في قوله: «التّشبيه» للجنس. و«زيد» هو المشبّه، و«أسد» هو المشبّه به. وفي عبارة السّكّاكيّ: «أوقع التّشبيه» أل للجنس و«كون الحواريّين» هو المشبّه، و«قول عيسى» هو المشبّه به ولكنّ المشبّه في الحقيقة هو «كون المؤمنين» فيجب أن يوضع مكان: «كون الحواريّين».

والشّارح الكازرونيّ يقول: الصّحيح: أنّ «أل» في قوله: «التّشبيه» للعهد، و«بين» متعلّق بـ«دائراً» مقدّراً الّذي هو حال، ومعنى الكلام: أوقع التّشبيه المعهود الّذي المشبّه فيه «كون المؤمنين» دائراً بين شيئين كلّ منهما يصلح أن يكون «مشبّهاً به».

أحدهما: «كون الحواريّين» المفهوم ضمناً فيكون من قبيل تشبيه الكون بالكون ويكون صحيحاً.

وثانيهما: «قول عيسى» المذكور صريحاً فيكون من قبيل تشبيه الكون بالقول ويكون غير صحيح وغير مراد.

(١) **قوله: «أي: دائراً»**. قال الهنديّ: فالظرف أعني: «بين» ليس متعلّقاً بالتّشبيه حتّى يرد ما ذكره ذلك البعض، بل متعلّق بالدّوران، فيكون كِلاَمدخولَي البين مشبّهاً به، والمشبّه ما دلّ عليه لام العهد.

قال السّيّد الجرجاني في شرحه لـ«المفتاح»: إنّما يصحّ الدّوران لو كان لما اقتضاه ظاهر النّظم وجه صحّةٍ في الجملة، وليس الأمر كذلك.

(٢) **قوله: «ويستلزمه»**. عطف تفسيريّ لقوله: يفهم ضمناً.

كونهم بقول عيسى ـ عليه السّلام ـ.

وقيل: المراد بالحواريّين[١] في قوله: «أوقع التّشبيه بين كون الحواريّين» هم المؤمنون[٢] لأنّهم حواريّوا محمّد ـ صلّى الله عليه وآله ـ إذ حواريّ[٣] الرّجل صَفِيُّهُ وخُلْصانه، والله أعلم.

[العدول عن الأصل المقرّر]

﴿ **وقد يليه غيره** ﴾[٤] أي: وقد يلي نحو الكاف غير «المشبّه به» وذلك إذا كان «المشبّه به» مركّباً، لم يعبّر عنه بمفرد دالّ عليه.

وإنّما قلنا ذلك؛ احترازاً عن نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً** ﴾[٥] فإنّ «المشبّه به» مركّب، لكنّه عبّر عنه بمفرد يلي الكاف وهو «المَثَل» أعني: الحال، والقصّة العجيبة الشّأن.

---

(١) **قوله: «وقيل: المراد بالحواريّين»**. أي: المراد بالحواريّين الأوّل في قول صاحب «المفتاح»: «أوقع التّشبيه بين كون الحواريّين» هم المؤمنون ـ مثل أميرالمؤمنين عليّ ـ عليه السّلام ـ وأبي ذرٍّ ومقدادٍ وسلمان وأمثالهم ـ لأنّهم حواريّو محمّد صلّى الله عليه وآله ـ أي: خلصاؤه وأحبّاؤه وأصفياؤه، فصحّ قول هذا البعض من غير حاجة إلى تبديل الحواريّين بالمؤمنين، ولا يرد عليه الوجهان اللّذان ذكرهما الشّارح الكازرونيّ.

(٢) **قوله: «هم المؤمنون»**. يؤيّده أنّه وقع في بعض نسخ «المفتاح»: «المؤمنين» بدل «الحواريّين» كما في شرح المفتاح للجرجاني.

(٣) حواريّ: منسوب إلى «حَوَارٍ» وهو واحد لا جمع.

(٤) **قوله: «وقد يليه غيره»**. وهذا هو القسم الخامس الّذي تقدّمت الإشارة إليه وتقدّمت الأقسام الأربعة الأُخَرُ وهذا هو المركّب الّذي لم يمكن أن يؤوّل بالمفرد، فلا يكون المشبّه به بعد الكاف لا لفظاً ولا تقديراً.

(٥) الجمعة: ٥.

نحو: ﴿ وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيماً تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ ﴾[١] إذ ليس المراد تشبيه حال الدّنيا بالماء، ولا بمفرد آخر يتمحّل لتقديره، بل المراد تشبيه حالها ـ في نَضْرَتِهَا، وبَهْجَتِهَا، وما يتعقّبها من الهَلَاك، والفَنَاء ـ بحال النّبات الحاصل من الماء، يكون أخضَرَ ناضراً، شديدَ الخُضْرة، ثمّ يَيْبَس، فتُطَيِّرُهُ الرِّياح كَأَنْ لَمْ يَكُنْ.

فإن قلت: فليعتبر هاهنا أيضاً مضاف محذوف ـ أي: كَمَثَل ماء ـ فيكون «المشبّه به» يلي الكاف تقديراً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ ﴾[٢].

قلت: هذا تقدير لا حاجة إليه فلا ينبغي أن يعرّج عليه[٣] بخلاف قوله: «أو كصيّب» فإنّ الضّمائر في قوله: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾[٤] لابدّ لها من مرجع.

[كلام عن الزّمخشريّ]

قال صاحب «الكشّاف»[٥]: لولا طلب هذه الضّمائر مرجِعاً لكنت مستغنياً عن تقدير «كمثل ذوي صيّب» لأنّي أُراعي الكيفيّة المنتزعة سواء وَلِيَ حرف التّشبيه مفرد ـ يتأتّى به التّشبيه ـ أم لا.

---

(١) الكهف: ٤٥.

(٢) البقرة: ١٩.

(٣) **قوله**: «**أن يعرّج عليه**». يقال: عرّج على المنزل تعريجاً ـ إذا حبس مطيّه عليه ـ والتّعريج على الشّيء الإقامة عليه.

(٤) البقرة: ١٩.

(٥) **قوله**: «**قال صاحب «الكشّاف»**». تأييد لقوله: «هذا تقدير لا حاجة إليه» وعبارة «الكشّاف» قد تقدّم نقلها قبيل ذلك.

ألا ترى إلى قوله ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[(١)] الآية، كيف وَلِيَ «الماء» الكاف، وليس الغرض تشبيه الدّنيا بالماء، ولا بمفرد آخر يتمحّل لتقديره.

[تمثيل]

وممّا هو بيّن في هذا[(٢)] قول لبيد:

وَمَا النَّاسُ إلّاَ كَالدِّيَارِ وَأَهْلُهَا[(٣)] ... بِهَا يَوْمَ حَلُّوهَا وَغَدواً بلاقِعُ

---

(١) يونس: ٢٤.

(٢) قوله: «وممّا هو بيّن في هذا». أي: في أنّ ما يلي الكاف ليس بمشبّه به، وإنّما كان بيّناً في هذا المعنى؟ لأنّ تشبيه النّاس بالدّيار ممّا لا يصحّ أصلاً، بخلاف تشبيه الحياة بالماء.

وأيضاً ربّما يقدّر هناك مضاف: أي: «كمثل ماءٍ» بقرينة ذكره في المشبّه ـ كما في الرّوميّ ـ.

(٣) قوله: «وَمَا النَّاسُ إلّاَ كَالدِّيَارِ وَأَهْلُهَا». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل: أبو عقيل لبيد بن ربيعة بن مالك العامريّ المتوفّى سنة ٤١هـ من قصيدةٍ في مرثية أخيه لأُمّه أربد بن قيس يقول فيها:

بَلِيْنَا وما تَبْلَى النُّجومُ الطَّوالِعُ ... وتَبْقَى الجِبَالُ بعدنا والمصانِعُ
وقد كُنْتُ في أكنافِ جارِ مَضِنَّةٍ ... ففارَقَنِي جارٌ بأَرْبَدَ نافِعُ
فلا جَزِعٌ إن فرّق الدَّهْرُ بيننا ... وكُلُّ فَتىً يوماً به الدَّهْرُ فاجِعُ
فلا أنا يأتيني طريفٌ بِفَرْحَةٍ ... ولا أَنَا ممّا أحدث الدَّهْرُ جازِعُ
وما النّاسُ إلّا كالدّيار، وأهلُها ... بها يومَ حَلُّوها، وغَدْواً بلاقِعُ
وما المرءُ إلّا كالشّهاب وضَوْئِهِ ... يحورُ رماداً بعد إذ هو ساطِعُ
وما البِرُّ إلّا مُضْمَراتٌ من التُّقَى ... وما المالُ إلّا مُعْمَرَاتٌ ودائِعُ
وما المال والأهلون إلّا وديعةٌ ... ولابدّ يوماً أن تُرَدَّ الوَدَائِعُ
ويَمْضُونَ أَرْسَالاً ونَخْلُفُ بعدهم ... كما ضمّ أُخرى التّاليات المُشَايِعُ
وما النّاس إلّا عاملان فعامِلٌ ... يُتَبِّرُ ما يبني وآخر رافِعُ

⇐

لم يشبّه النّاس بالدّيار، وإنّما شبّه وجودهم في الدّنيا وسُرْعة زَوَالهم وفَنَائهم بحلول أهل الدّيار فيها، وسرعة نهوضهم عنها، وتركها خالية؛ هذا كلامه.

[التّغيير يأنس بالتّغيير]

فإن قيل[1]: هَبْ[2] أنّ طلب مرجِعِ الضّمير أحوَجَنا إلى تقدير «ذوي» فما وجه

⇐ فمنهم سعيدٌ آخِذٌ لنصيبه ... ومنهم شَقِيٌّ بالمعيشة قانعُ
أليس ورائي إن تراخَتْ منيّتي ... لزومُ العَصَا تُحْنَى عليها الأصابعُ
أُخَبِرُ أخبار القُرُونِ الّتي مَضَتْ ... أَدِبُّ كأنّي كُلَّمَا قمتُ راكِعُ
فأصبحتُ مثل السّيف غيّر جَفْنَهُ ... تقادم عهد القين والنَّصْلُ قاطِعُ
فلا تبعدَنْ إنّ المنيّة مَوْعِدٌ ... عليك فدانٍ للطّلوع وطالِعُ
أعاذِلَ ما يُدْرِيْكَ إلّا تظنّياً ... إذا ارتحل الفِتْيَانُ مَنْ هو راجِعُ
تُبَكِّي على إثر الشّباب الّذي مَضَى ... ألا إنّ أخذان الشّباب الرَّعَارِعُ
أتجزَعُ مِمّا أحدث الدَّهْرُ بالفتى ... وأَيُّ كريم لم تُصِبْهُ القوارِعُ
لعمرك ما تدري الضّوارِبُ بالحَصَى ... ولا زاجراتُ الطَّيْرِ ما اللهُ صَانِعُ
سَلُوْهُنَّ إن كذّبتموني مَتَى الفَتَى ... يذوقُ المَنَايا أو متى الغيثُ واقِعُ

قيل: الواو في «وأهلها بها» حاليّة و«أهلها» مبتدأ، و«بها» خبرها و«يوم حلّوها» ظرف لهذا الخبر، و«بلاقع» خبر مبتدأ محذوف، أي: «وهي بلاقع» جمع «بلقع» الأرض القفر الّتي لا شيء بها. «غدواً» ظرف لـ«بلاقع» لما فيها من معنى الفعل، ولا يجوز أن يكون خبراً له لامتناع الخبر بالظّرف عن غير الحدث وهذه الجملة الثّانية أيضاً حال من الدّيار، والعامل فيها معنى التّشبيه، أي: يشبّهون الدّيار حال كونها كذا.

(١) **قوله: «فإن قيل»**. منع للملازمة المستفادة من قوله: «لولا طلب هذه الضّمائر مرجعاً لكنت مستغنياً» ولك أن تجعله وارداً أيضاً على قوله: بخلاف قوله: «أو كصيّب» فإنّ الضّمائر إلخ... كذا قرّره الهنديّ.

(٢) **قوله: «هَبْ»**. قال الجوهريّ في مادّة «وهب» من الصّحاح: وتقول: «هَبْ زيداً منطلقاً» ⇐

الاحتياج إلى تقدير «مَثَل»؟

لا يقال[١]: لأنّ «المشبّه به» ليس ذوات ذوي الصَّيِّب، بل حالهم وصفتهم.

لأنّا نقول: لا يلزم من عدم تقدير «مَثَل» والاقتصار على تقدير «ذوي» أن يكون «المشبّه به» ذوات ذوي الصّيّب، بل هو مجموع القصّة المذكورة، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ**﴾[٢].

⇐ بمعنى: «أحسُبْ» يتعدّى إلى مفعولين ولا يستعمل منه ماضٍ ولا مستقبل في هذا المعنى. قال ابن سيده: «هَبْنِي فعلتُ ذلك» أي: «احسُبْنِي واعدُدْني» ولا يقال: «هَبْ أنّي فعلتُ» ولا يقال: «وَهَبْتُكَ فعلت ذلك» لأنّها كلمة وضعت للأمر، قال ابن همّام السَّلُوليّ:

فقلت: أَجِرْنِي أبا خالدٍ وإلّا فَهَبْنِي امرأً هالكا

وأنشد المازنيّ:

فكُنْتُ كذي داءٍ، وأنتَ شِفاؤُهُ فَهَبْنِي لِدائي، إذ منعتَ شِفَائيا

أي: أحسُبْنِي. قال الأصمعيّ: تقول العرب: «هَبْنِي ذلك» أي: أَحْسُبْنِي ذلك، واعدُدْنِي، ولا يقال: «هَبْ» ـ كما في مادّة «وهب» من اللسان ـ.

وقال الحريريّ: ويقولون: «هَبْ أنّي فعلت» و«هَبْ أنّه فعل» والصّواب إلحاق الضّمير المتّصل به فيقال: «هَبْنِي فعلت» و«هَبْه فعل» كما قال أبو دَهْبَل الجُمَحِيّ:

هَبُوْنِي امرءً منكم أَضَلَّ بعيره له ذمّة إنّ الذّمام كبيرُ

ومثله قول عروة بن أذيّة ـ وهي تصغير «أداة» ـ:

إذا وجدتُ أُوَارَ الحُبِّ في كَبِدِي أقبلتُ نَحْوَ سِقاء القوم أبتردُ

هبني بردتُ ببرد الماء ظاهره فمن لِنَارٍ على الأحشاءِ تتّقِدُ

قال: ومعنى «هَبْنِي» أي عُدَّني واحسُبْني، فكان معنى الأمر من «وهب».

(١) **قوله: «لا يقال»**. قال الهنديّ: لا وجه لهذا السّؤال والجواب بعد ملاحظة قوله: «لأنّي في التّمثيل أُراعي الكيفيّة المنتزعة سواء ولي حرف التّشبيه» إلخ ... اللهمّ إلّا أن يحمل على أنّه تذكير لما سبق وتقرير له.

(٢) يونس: ٢٤.

بل الجواب[١]: أنّه لمّا انفتح باب الحذف والتّقدير فتقدير «مَثَل ذوي صَيِّب» أولى من الاقتصار على تقدير «ذوي» لأنّه أدلّ على المقصود، وأشدّ مُـلاءَمَةً[٢] للمعطوف عليه ـ أعني: قوله ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً﴾[٣] ـ فليتأمّل[٤].

---

(١) **قوله: «بل الجواب»**. فيه بحث؛ أمّا أوّلاً: فلما في «مغني اللبيب» في بيان مقدار المحذوف أنّه ينبغي تقليله ما أمكن ليقلّ مخالفة الأصل.

وأمّا ثانياً: فلأنّ السّائل سأل عن وجه الاحتياج إلى تقدير المَثَل، والجواب على تقدير تمامه يفيد أولويّة تقديره.

وأمّا ثالثاً: فلأنّه اعتراف بقصور جواب «الكشّاف» إذ لا إشارة فيه إلى ما ذكره الشّارح أصلاً.

وعندي أنّ سؤال «الكشّاف» سؤال عن تقدير «ذوي» وأنّه ليس في الكلام تقدير «مثل» بناءً على أنّ قوله: «أو كصيّب» عطف على «الّذي استوقد» ـ كما نصّ عليه القاضي في تفسيره ـ والكاف زائدة كما في قوله: «مثل كعصف» ـ نصّ عليه المحقّق الرّضي ـ فيكون التّقدير بعد اعتبار العطف وزيادة الكاف، أو «كمثل ذوي صيّب» فالسّؤال ليس إلّا عن تقدير «ذوي» ولذا قال: «من حذف المضاف» بصيغة الإفراد، فيطابق الجواب بلا ريبة، ولا يرد قوله: «فإن قيل: هَبْ».

(٢) **قوله: «وأشدّ مُلاءَمَةً»**. لأنّ الكاف في «كمثل» دخل على المشبّه به، فالمناسب أن يكون فيه كذلك ـ كذا نقل عنه ـ.

(٣) البقرة: ١٧.

(٤) **قوله: «فليتأمّل»**. إشارة إلى أنّه يمكن أن يقدّر في قوله: ﴿**إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾ [يونس: ٢٤]، كلمة «مَثَل» فيكون كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَوْكَصَيِّبٍ**﴾ وأيضاً قوله: «وقد يليه غيره» معناه: أنّه يليه جوازاً لا وجوباً.

وأيضاً تقدير «مثل» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَوْكَصَيِّبٍ**﴾ من جهاتٍ:

١ ـ انفتاح باب الحذف والتّقدير، كما أشار إليه الشّارح وأخذه عن المحقّق الرّضيّ حيث صرّح به في غير موضع من شرحي «الكافية» و«الشّافية»: «التّغيير مجرىً على التّغيير».

⇐

وقد ظهر بما ذكرنا أنّ من قال: إنّ تقدير قوله: «كماء أنزلناه»: «كمثل ماء» ـ على حذف المضاف ـ فـ«المشبّه به» لم يل الكاف؛ لكونه محذوفاً، **فقد سَهَا** سهواً بيّناً(١).

[فعل ينبئ عن التّشبيه]

﴿**وقد يُذكَرُ فعل ينبئ عنه**﴾ أي: عن التّشبيه ﴿**كما في**: «**علمت زيداً أسداً**» ـ **إن قرب**﴾ التّشبيه وأُريد أنّه مشابه للأسد مشابهة قويّة ـ لما في «علمت» من الدّلالة على تحقّق التّشبيه وتيقّنه، ﴿**و**﴾ كما ﴿**في** «**حَسِبْتُ**»﴾ أو «خلت زيداً أسداً» ـ ﴿**إنْ بَعُدَ**﴾ التّشبيه أدنى تبعيد ـ لما في الحِسْبان(٢) من الدّلالة على الظّنّ دون التّحقيق، ففيه إشعار بأنّ شبهه بالأسد ليس بحيث يتيقّن أنّه هو هو، بل يظنّ ذلك ويتخيّل.

وفي كون هذا الفعل مُنْبِئاً(٣) عن التّشبيه نظر؛ للقطع بأنّه لا دلالة للعلم

⇐ ٢ ـ مطابقة المعطوف مع المعطوف عليه.

٣ ـ موافقة المشبّه، والوجهان الأوّلان مفقودان في «إنّما مثل الحياة» ـ كذا قرّره الأُستاذ في شرحه ـ.

(١) **قوله: «فقد سَهَا سهواً بيّناً»**. لوجهين: ١ ـ القول بالتّقدير. ٢ ـ وجعله ممّا لا يلي الكاف المشبّه به.

(٢) «حَسَبْتُ المالَ، حَسْباً» من باب «قتل» أحصيتُه عَدَداً، وفي المصدر أيضاً: «حِسْبَةً» بالكسر و«حُسْبَاناً» بالضمّ. و«حَسِبْتُ زيداً قائماً، أَحْسَبُهُ» من باب «تَعِبَ» في لغة جميع العرب ـ إلّا بني كِنانة فإنّهم يكسرون عين المضارع مع الماضي أيضاً على غير قياس ـ «حِسْباناً» بالكسر بمعنى «ظننتُ».

(٣) **قوله: «وفي كون هذا الفعل مُنْبِئاً»**. أي: يستفاد من كلام المصنّف أنّ التّشبيه المستفاد في ⇐

والحِسْبَان على ذلك، وإنّما يدلّ عليه علمنا بأنّ «أسداً» لا يمكن حمله على «زيد» تحقيقاً وأنّه إنّما يكون على تقدير أداة التّشبيه، سواء ذكر الفعل أو لم يذكر، كما في قولنا: «زيد أسد»، **ولو قيل**: إنّه ينبئ عن حال التّشبيه من القُرْب والبُعْد **لكان** أصوب[1].

[الغرض من التّشبيه]

﴿ **والغرض**[2] **منه** ﴾ أي: من التّشبيه ﴿ **في الأغلب يعود إلى «المشبّه» وهو** ﴾

⇐ «علمت زيداً أسداً» إنّما استفيد من الفعل وليس كذلك، لأنّ «العلم» و«الحسبان» لا يدلّان على التّشبيه، وإنّما يدلّ على التّشبيه علم المتكلّم والسّامع بأنّ زيداً غير الأسد، والأسد غير «زيد» لأنّ المباين لا يحمل على المباين، فيعرف من حمل الأسد على «زيد» في «علمت زيداً أسداً» أنّه على تقدير أداة التّشبيه كما يفهم تقدير الأداة في قولهم: «زيد أسد» بخلاف «زيد عالم» والحاصل: أنّه لو كان الدّالّ على التّشبيه هو الفعل لوجب أن يدلّ «علمت زيداً عالماً» على التّشبيه أيضاً وليس كذلك.

وأيضاً لا يدلّ «زيد أسد» على التّشبيه، والحال أنّه يدلّ على التّشبيه.

(١) **قوله**: «**أصوب**». قال الهنديّ: إنّما قال ذلك؟ لأنّه يمكن حمل كلام المصنّف على حذف المضاف أو التّسامح حيث جعل المنبئ عن حاله منبئاً عنه.

(٢) **قوله**: «**والغرض**». قال الأُستاذ في شرحه: المبحث الخامس من مباحث التّشبيه في بيان غرضه، واعلم أنّ الغرض من التّشبيه إمّا أن يعود إلى المشبّه أو إلى المشبّه به، والرّاجع إلى المشبّه به قسمان، كما يأتي ـ بعون الله تعالى ـ.

والرّاجع إلى المشبّه سبعة أقسام ولذا قال الشّارح: الأغلب أن يعود الغرض من التشبيه إلى المشبّه، فتكلّم أوّلاً عن الأغراض الرّاجعة إلى المشبّه وهي:

١ ـ بيان إمكانه ـ أي: إمكان المشبّه ـ. ٢ ـ بيان حاله. ٣ ـ بيان مقداره. ٤ ـ تقرير حاله. ٥ ـ تزيينه. ٦ ـ تشويهه. ٧ ـ استطرافه.

وقال الهنديّ: قدّم الغرض على بيان أحوال التّشبيه لكونه أهمّ، ولمّا **كان** التّشبيه ⇐

أي: الغرض العائد إلى المُشَبّه ﴿بيان إمكانه﴾[1] يعني: بيان أنّ «المشبّه» أمر ممكن الوجود، وذلك في كلّ أمر غريب يمكن أن يخالف فيه ويدّعى امتناعه[2] ﴿كما في قوله﴾ أي: قول أبي الطيّب:

﴿فَإِنْ تَفُقِ الأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ[3] فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الغَزَالِ﴾

فإنّه أراد أن يقول: إنّ الممدوح قد فاق النّاس بحيث لَمْ يَبْقَ بينه وبين النّاس مشابهة، بل صار أصلاً برأسه[4] وجنساً بنفسه، وهذا في الظّاهر كالممتنع، لاستبعاد أن يتناهى بعض آحاد النّوع ـ في الفضائل الخاصّة بذلك النّوع ـ إلى أن

⇐ بمنزلة القياس في ابتناء شيءٍ على آخر كان الوجه أن يكون الغرض منه عائداً إلى المشبّه الّذي هو كالمقيس، ولذلك كان عوده إليه أغلب ـ كذا في شرح «المفتاح» الشريفيّ ـ والأظهر أن يقال: إنّ المقصود من التّشبيه بيان حال المشبّه فيكون الغرض منه عائداً إليه.

(١) **قوله: «بيان إمكانه»**. أي: إمكانه الوقوعيّ.

(٢) **قوله: «ويدّعى امتناعه»**. أي: امتناعه الوقوعيّ.

(٣) **قوله: «فَإِنْ تَفُقِ الأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المشابه والقائل أبو الطيّب المتنبّي الشاعر الشيعيّ المشهور، وهو آخر بيت من قصيدة مطوّلة يرثي بها والدة سيف الدّولة سنة ٣٣٧هـ ويقول في خاتمتها:

أسيفَ الدَّوْلة استنجِدْ بصَبْرٍ وكيف بمثل صَبْرك للجِبال

وأنت تُعَلِّم النّاس التّعزِّي وخوض الموت في الحرب السِّجالِ

وحالاتُ الزَّمان عليك شتّى وحالُك واحدٌ في كلّ حالِ

فلا غِيْضَتْ بِحارُكَ يا جموماً على عَلَل الغرائب والدِّخال

رأيتُك في الّذين أرى ملوكاً كأنّك مستقيم في مُحالِ

فإن تَفُقِ الأنامَ وأنْتَ منهم فإنّ المِسْك بعض دم الغزالِ

* * *

(٤) **قوله: «بل صار أصلاً برأسه»**. أي: كأنّه أصل برأسه، يدلّ عليه قوله: «كأنّه ليس منها» فلذا قال: «كالممتنع» وإلّا فكونه أصلاً برأسه ممتنع.

يصير كأنّه ليس منها، فاحتجّ لهذه الدّعوى وبيّن إمكانها بأن شبّه حاله بحال المِسْك الّذي هو من الدِّماء، ثمّ إنّه لا يعدّ من الدِّماء؛ لما فيه من الأوصاف الشّريفة الّتي لا توجد في الدّم.

فإن قلت: أين التّشبيه في هذا البيت؟

قلت: يدلّ البيت عليه ضمناً، وإن لم يدلّ عليه صريحاً؛ لأنّ المعنى: إن تَفُقِ الأنامَ، مع أنّك واحد منهم، فلا استبعاد[1] في ذلك؛ لأنّ المِسْك[2] بعض دم الغَزَال وقد فاقها حتّى لا يُعَدُّ منها، فحالك شبيهة بحال المِسْك، وليسمّ مثل هذا **تشبيهاً ضمنيّاً** أو **تشبيهاً مكنّياً عنه**.

---

(١) **قوله**: «**فلا استبعاد**». فيه إشارة إلى أنّ جواب الشّرط في البيت محذوف أُقِيم علّته مقامه.

(٢) **قوله**: «**لأنّ المِسْك**». وأصله كان دماً وقد وقع في الأشعار كثيراً، قال الأُستاذ ـ دام ظلّه العالي ـ: كان إسماعيل كمال الدّين الإصبهاني المعروف بـ«خلّاق المعاني» شاعراً كبيراً وعالماً جليلاً في عصره، واجتمع يوماً بجماعة من الشّعراء فقرّروا أن يقولوا في السّلطان رباعيّاً ويشتركوا جميعاً فيه فينظم كلّ واحدٍ مصراعاً، فابتدأ إسماعيل وقال بالفارسيّة:

* اى روى تو همچو مُشك و مويت چون خون *

فالتفت أنّه لو عكس لكان أفضل، أي: لو قال:

* اى موى تو همچو مُشك و رويت چون خون *

فأراد تصحيحه فقال على الفور:

اى روى تو همچو مشك ومويت چون خون
مى گويم و مى آيمش از عهده بُرُون
رويت مشكى ناشده در نافه درون
مويت خونى كآمده از نافه برون

فجاء التّشبيه طريفاً جميلاً، لأنّ الدّم قبل الدّخول في سرّة الغزال أحمر قاني وبعد الخروج منهما يصير أسود، ولا يكون ذلك في كلّ غَزَال، وإنّما يكون في بعض غِزْلان «تبت» وما والاها إذا رعى نبتاً خاصّاً.

﴿**أو حاله**﴾ عطف على «إمكانه» أي: بيان حال «المشبّه» بأنّه على أيّ وصف من الأوصاف ﴿**كما في تشبيه ثوب بآخر في السّواد**﴾ إذا علم لون «المشبّه به» دون «المشبّه» وإلّا لم يكن لبيان الحال؛ لأنّها مبيّنة.

﴿**أو مقدارها**﴾ أي: بيان مقدار حال «المشبّه» في القوّة، والضّعف، والزّيادة، والنّقصان ﴿**كما في تشبيهه**﴾ أي: تشبيه الثّوب الأسود ﴿**بالغُراب، في شدّته**﴾ أي: شدّة السَّوَاد.

﴿**أو تقريرُها**﴾ مرفوع[١] معطوف على «بيان إمكانه» أي: تقرير حال «المشبّه» في نفس السّامع، وتقوية شأنه ﴿**كما في تشبيه مَنْ لا يَحْصُلُ**[٢] **مِنْ سَعْيِهِ على طائل بمن يَرْقُمُ على الماء**﴾ فإنّك تَجِدُ فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه[٣]

---

(١) **قوله: «مرفوع»**. أي: ليس مجروراً معطوفاً على «إمكانه» إذ لا معنى لبيان تقريره.

(٢) **قوله: «لا يحصل»**. قال الهنديّ: أي: لا يبقى لأجل سعيه على طائل فـ«على» صلة «يحصل» كذا يستفاد من «الأساس» حيث قال ـ أي: الزّمخشريّ ـ: «حصل عليه من حقّي كذا» أي: «بقي منه»، و: «حصلتُ منه على شيءٍ» و: «مضى الكرام فحصلت بعدهم على ناسٍ لِئام» اهـ.

قيل: إن جعلت ملحقة بالأفعال النّاقصة فقوله: «على طائل» خبره، أي: «لا يكون من سعيه على طائل» وإن لم تجعل فهو حال.

وقال الرّومي: الطّائل: الفائدة، يقال: هذا أمر لا طائل له، ولا غناء، ولا مزيّة و«على» هذه يحتمل أن يكون زائدة كما في قوله:

إنّ الكريم وأبيك يعتمل ... إن لم يجد يوماً على من يتّكل

فـ«طائل» فاعل «لا يحصل» ويحتمل أن لا تكون زائدةً، ففاعل «يحصل» ضمير راجع إلى الموصول ـ كما هو الظّاهر، ويضمّن «يحصل» معنى «يطلع».

(٣) **قوله: «تقوية شأنه»**. الضّمير في «شأنه» راجع إلى «المشبّه» لا إلى «الحال» باعتبار كونه بمعنى الوصف، و«الشّأن» بمعنى الحال، فقوله: «شأنه» بمعنى تقوية حاله.

ما لا تَجِدُهُ في غيره، لأنَّ إِلْفَكَ بالحِسِّيّات[١] أتمّ منه بالعقليّات، لتقدّم الحِسِّيّات، وفرط إِلْف النفس بها، ألا ترى أنّك إذا أردتَ وَصْفَ يوم بالطُّوْلِ فقلت: «يوم كأَطْوَلِ ما يتوهّم» أو «كأنّه لا آخر له» **فلا يَجِدُ** السّامع من الأُنْس ما يَجِدُهُ في قوله:

وَيَوْمٍ كَظِلِّ الرُّمْحِ قَصَّرَ طُولَهُ[٢] دَمُ الزِّقِّ عَنّا واصْطِكَاكُ المَزَاهِرِ

---

(١) **قوله: «لأنّ إِلْفَكَ بالحسّيّات»**. أشار بذلك إلى أنّ التّشبيه للتّقرير أصله أن يكون تشبيهه بالمحسوس، وبالمعقول يكون بتنزيل المعقول منزلة المحسوس «لتقدّم الحسّيّات» أي: في الحصول، ولذا قيل: «مَنْ فقد حسّاً فَقَدْ فَقَدَ علماً»، «وفرط إلف النّفس» لأنّ النّفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم ثمّ بعد إحساسها للجزئيّات بواسطة آلاتٍ وتنبّهها لما بينها من المشاركات والمباينات إجمالاً يحصل لها علوم كليّة هي العقليّات.

(٢) **قوله: «وَيَوْمٍ كَظِلِّ الرُّمْحِ قَصَّرَ طُولَهُ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل اختلف فيه، فقيل: يزيد بن سلمة بن سمرة الطَّثْرِيّة المتوفى سنة ١٢٦هـ وكان من شعراء بني أُميّة ـ لعنهم الله ـ:

ويوم كَظِلِّ الرُّمْحِ قَصَّر طُوْلَهُ دَمُ الزِّقِّ عَنّا واصطِفَاقُ المَزَاهِرِ
كأنّ أباريق الشَّمُول عَشِيَّةً إِوَزٌّ بأَعْلَى الطَّفِّ عُوْجُ المَنَاقِرِ

ونسبه أبو تمّام في باب النسيب من «الحماسة» وابن حمدون في «التّذكرة الحمدونيّة» والبكريّ في شرح «أمالي القالي» إلى شُبْرُمَة بن الطّفيل:

ويوم شديدِ الحَرّ قَصَّرَ طُوْلَهُ دَمُ الزِّقِّ عنّا واصطفاف المزاهر
لَدُنْ غدوةً حتّى أروح وصُحْبَتِي عُصَاة على النّاهين شُمُّ المَنَاخِرِ
كأنّ أباريق الشّمول عشيّةً إِوَزٌّ بأعلى الطّفّ عُوْجُ الحَنَاجِرِ

ونسبه ابن قتيبة في «الشّعر والشّعراء» إلى بعض الضبّيّين ولم يُسَمِّهِ، والسّريّ الرّفّاء في «المحبّ والمحبوب والمشموم والمشروب» إلى عامر بن الطّفيل، وابن دريد إلى ابن شُبْرُمة الضبّيّ نقلاً عن الأصمعيّ.

قال المرزوقي ـ رحمه الله ـ في «شرح ديوان الحماسة»: «ويومٍ» انجرّ بإضمار «ربّ»

⇐

وكذا إذا قلت في وصفه بالقِصَر: «يوم كأَقْصَرِ ما يُتَصَوَّر» أو «كَلَمْحِ البَصَر» أو «كأنّه ساعة» لا تَجِدُ فيه ما تَجِدُهُ في قولهم: «أيّام كأباهيم القَطَا» وقول الشّاعر:

ظَلِلْنَا عِنْدَ بَابِ أَبِي نُعَيْمٍ(١) بِيَوْمٍ مِثْلِ سَالِفَةِ الذُّبَابِ

⇐ وجوابه «قصّر طوله» يقول: رُبَّ يومٍ من أيّام الصَّيْفِ شديد الحرّ جعل طوله قصيراً ما اشتغلنا به فيه من الشُّرْب والقَصْفِ، وأراد بـ«دم الزِّقّ» الخمر، و«اصطِكَاكُ المزاهر» مدافعةُ أوتار البَرْبَط بعضها لبعض بالضّرب، ويقال: «ازدهر الرَّجُلُ» إذا فَرِحَ، فيجوز أن يكون العود سمّي مِزْهَراً منه.

وقوله: «لدن غُدْوَةً» انتصب غُدْوَةً عن النّون من «لَدُن» ولا ينتصب به غيره، فهو شاذّ، والمعنى: باكرنا الشُّرْبَ، فلمّا رُحْنَا كان أصحابي قد سَكِرُوْا واكتسبوا كِبْراً ونُبْلاً، وذَهَاباً عمّا يشير به النّاهي والمسدِّد.

وقوله: «كأنّ أباريق الشَّمُول عشيّةً» شبّه أواني الخَمْرِ ـ وقد فُرِّغَتْ وأُميلت ـ بطيور ماءٍ اجتمعت عشيّةً بأعلى السّاحل معوجّة الحناجر والحلوق. قال: وأدخل هذه القطعة في باب النّسيب لرقّتها ودلالتها على اللّهو والخسارة. [راجع شرح الحماسة ٣: ٨٩٠]

(١) قوله: «ظَلِلْنَا عِنْدَ بَابِ أَبِي نُعَيْمٍ». البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المشابه، وهذه رواية عبدالقاهر في «أسرار البلاغة»، ورواه الزّجّاجيّ هكذا:

ويومٍ عند دار أبي نُعَيْمٍ قصير مثل سالفة الذُّبَابِ

وقال أبو هلال العسكريّ في «ديوان المعاني» عن أبي أحمد، عن الصُّوْلِي، عن محمّد بن سعيد، عن أبي عِكْرِمَة، عن أعرابيّ، عن عون بن محمّد بن إسحاق المَوْصِلِيّ:

ظَلِلْنَا في جِوار أبي الجَنَابِ بيومٍ مثل سالفةِ الذُّبَابِ
يقصّره لنا شَغَفُ التّلاقي ويوم فراقنا يوم الحساب

قال: وأخبرنا عنه عن محمّد بن الحسن بن أبي الحسن العتّابي عن عيسى بن إسماعيل قال: سَمِعْتُ الأصمعيّ يقول: قرأت على خَلَفٍ شِعْرَ جرير فلمّا بلغت إلى قوله:

ويومٍ كإبهام القَطَاة مُحَبَّبٍ إلَيَّ هواه غالِبٌ لي باطِلُهْ
رزقنا به الصّيد العزيز ولم نكن كَمَنْ نَبْلُهُ محرومة وحبائِلُهْ

⇐

وكذا إذا قلت: فلان إذا هَمَّ بشيء لَمْ يَزُلْ ذاك عن ذكره، وقَصَرَ خَاطِرَهُ على إمضاء عزمه فيه، ولَمْ يَشْغَلْهُ عنه شيء **فالسّامع** لا يُصَادِفُ فيه من الأَرْيَحِيَّة ما يصادفه من إنشاد قوله:

إِذَا هَمَّ أَلْقَىٰ بَيْنَ عَيْنَيْهِ عَزْمَهُ[1]   **وَنَكَّبَ عَنْ ذِكْرِ الْعَوَاقِبِ جَانِبَا**

⇐ فيالك يوم خيره قبل شرّه   تغيّب واشيه وأقصر عاذله

فقال: ويله وما ينفعه خير يؤول إلى شرّ؟ فقلت: كذا قرأته على أبي عمرو، قال: صدقت وقال: كذا قال جرير، وكان قليل التّنقيح مشرّد الألفاظ، وما كان أبو عمرو ليقرئك إلّا كما سمع، قلت: كيف كان يجب أن يقول؟ قال: الأجود له لو قال:

* فيالك يوماً خيره دون شرّه *

فاروه هكذا، وكانت الرّواة قديماً تصلح شعر القدماء، فقلت: والله لا أرويه بعدها إلّا هكذا.

(١) **قوله: «إِذَا هَمَّ أَلْقَىٰ بَيْنَ عَيْنَيْهِ عَزْمَهُ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل: سعد بن ناشب بن مازن بن عمرو بن تميم ـ كما نصّ عليه أبو تَمَّام في الباب الأوّل من ديوان «الحماسة» ـ من قطعة يقول فيها:

سأغسِلُ عنّي العارَ بالسّيف جالبا   عَلَيَّ قضاءُ الله ما كان جالبا
وأذهَلُ عن داري وأجعل هدمها   لِعِرْضِيَ من باقي المذمّة حاجِبا
ويَصْغُرُ في عيني تِلادي إذا انثنَتْ   يميني بإدراك الّذي كنتُ طالبا
فإن تهدموا بالغدر داري فإنّها   تُراثُ كريم لا يبالي العواقبا
أخي عَزَمَاتٍ لا يريد على الّذي   يَهُمُّ به من مَقطع الأمر صاحبا
إذا همّ لم تُرْدَعْ عزيمةُ همّه   ولم يأتِ ما يأتي من الأمر هائبا
فيالَ رِزامٍ رشّحوا بي مُقَدَّماً   إلى الموت خوّاضاً إليه الكتائبا
ولم يستشر في أمره غير عزمه   ولم يرضَ إلّا قائمَ السَّيْفِ صاحبا

وقد تقدّم الأبيات في «علم المعاني» فراجعه.

⇐

﴿وهذه﴾ الأغراض ﴿الأربعة تقتضي أن يكون وجه التّشبيه في «المشبّه به» أتمّ، وهو به أشهر﴾ أي: وأن يكون «المشبّه به» بوجه الشّبه أشهر وأعرف(١).

[نقد الشّارح المصنّف]

ظاهر هذه العبارة(٢) أنّ كلّاً من الأربعة يقتضي ذلك، وليس الأمر كذلك، لأنّ

⇐ وقوله: «ألقى بين عينيه عزمه» أي: جعله بمرأىً منه لا يغفل عنه، وقد طابق في المعنى لمّا قابل قوله: «ألقى بين عينيه عزمه» بقوله: «نكّب عن ذكر العواقب جانباً» ومثله قول الآخر:

* ولا ناظِرٌ عند الوَغَى في العواقب *

وانتصب «جانباً» على أنّه ظرفٌ، و«نكّب» بمعنى «تنكّب» والمعنى: أنّه إذا همّ بالشّيء جَعَلَهُ نَصْبَ عينيه إلى أن ينفُذَ فيه ويخرج منه، ويصير في جانب من الفكر في العواقب، ويجوز أن ينتصب «جانباً» على المفعول ويكون «نكّب» بمعنى «حرّف» والمراد: انحرف عن ذكر العواقب، وطوى كشحه دونه، وسمّي المعزوم عَزْماً على عادة العرب في وصف الفاعل والمفعول بالمصادر.

(١) **قوله: «أشهر وأعرف»**. قال الرّومي: لا على الإطلاق، بل يكفي أن يكون كذلك بالنّسبة إلى السّامع، فإنّ الأمر يتفاوت بحسب الرّسوم والعادات، وقلّما يوجد وصفٌ يعمّ أمر اشتهاره كلّ النّاس.

(٢) **قوله: «ظاهر هذه العبارة»**. الشّارح يعترض على كلام المصنّف الخطيب حيث قال: «وهذه تقتضي أن تكون وجه التّشبيه في المشبّه به أتمّ وهو به أشهر» وحاصل الاعتراض أنّ هذا الكلام على إطلاقه غير صحيح؛ لأنّ الأشهريّة لازم في الجميع -إذ لو لم يكن «المشبّه به» أعرف بوجه الشّبه لم يحصل بيان الإمكان والحال والتّقرير والمقدار- ولكنّ الأتميّة يجب أن لا يكون في بيان المقدار، ويجب أن يكون في التّقرير، ويحتمل الوجهين في بيان الإمكان والحال فيمكن أن يكون الأتمّيّة فيهما ويمكن أن لا يكون، ولمّا كان كذلك فلا يصحّ الحكم بوجود الأمرين -أي: الأشهريّة والأتمّيّة- في الأربعة ⇐

«بيان إمكانه» إنّما يقتضي كون «المشبّه بـه» بـوجه الشّـبه أشـهر؛ ليـصحّ قـياس «المشبّه» عليه وجعله دليلاً على إمكانه، لكنّه لا يقتضي[١] كونه في «المشبّه به» أتمّ[٢].

وكذا «بيان حاله» لا يقتضي إلّا كون «المشبّه به» بوجه الشّبه أشهر، كما إذا كان ثوبان متساويين في السَّوَاد؛ لأنّ الغرض مجرّد الإشعار[٣] بكونه أسود[٤].

وكذا «بيان مقدار حاله» لا يقتضي كونه أتمّ، بل هو يقتضي كون «المشبّه به»

⇐ المذكورة إلّا أن يقال ـ كما قرّره الهنديّ ـ: فالمراد أنّ مجموع الأغراض يقتضي مجموع الأمرين وإن اختصّ البعض ببعض الأغراض.

(١) **قوله: «لكنّه لا يقتضي»**. أي: بيان إمكانه الّذي هو أحد هذه الأغراض الأربعة إنّما يقتضي كون «المشبّه به» بوجه الشّبه أشهر ليصحّ قياس «المشبّه» على «المشبّه به» ولا يـقتضي كونه ـ أي: كون الوجه الّذي هو الإمكان ـ في «المشبّه به» أتمّ، لأنّ المـطلوب فـي بـيان الإمكان إنّما هو مجرّد وقوع وجه الشّبه في الخارج في ضمن «المشبّه بـه» ليـفيد عـدم الاستحالة، وغاية ما يقتضي ذلك مجرّد العلم بالوجود الخارجـيّ ليسـلّم الإمكـان. ولا يتوقّف الإمكان على الأتمّيّة، لأنّ مطلق وقوع الماهيّة في فردٍ مّا يكفي في إمكانها، فإذا قيل: «هو في خروجه عن أهل جنسه كالمِسْك» كفى في المراد العلم بخروج المِسْك عن جنسه ـ أي: الدّم ـ ولا يطلب كونه أتمّ من «المشبّه» في الخروج.

(٢) **قوله: «لا يقتضي كونه في «المشبّه به» أتمّ»**. قال الهـنديّ: إذ لا دخـل للأتـمّيّة فـي إمكـان الوجود، وقال القوشجيّ في «شـرح التّـجريد»: إنّ الإمكـان الذّاتـيّ غـير قـابل للشّـدّة والضّعف.

(٣) **قوله: «مجرّد الإشعار»**. أي: من غير التفاتٍ إلى زيادة ونقصانٍ.

(٤) **قوله: «بكونه أسود»**. ولا يتوقّف على كون هذا أتمّ في السّواد، لأنّه زائد على الغرض من السّؤال، إذ الغرض أنّ المخاطب جاهل به طالب لمجرّد تصوّره، وذلك يكفي فيه كونه معروفاً في «المشبّه به» ليفيد معرفته في «المشبّه».

على حدّ مقدار «المشبّه» به[١] في وجه الشّبه[٢] لا أزيد ولا أنقص، لتعيّن[٣] مقداره على ما هو عليه، ولهذا قالوا: كلّما كان وجه التّشبيه أدخل في السّلامة[٤] عن الزّيادة والنُّقصان كان التّشبيه أدخل في القَبُول.

وأمّا «تقرير حاله» فيقتضي الأمرين جميعاً، لأنّ النّفس إلى الأتمّ الأشهر أمْيَلُ، فالتّشبيه به[٥] ـ بزيادة التّقرير والتّقوية ـ أجدر.

---

(١) **قوله: على حدّ مقدار «المشبّه» به**. إمّا حقيقةً أو ادّعاءً، وفي نسخة ٨٤٩هـ: «المشبّه».

(٢) **قوله: «كون «المشبّه به» على حدّ مقدار «المشبّه» به في وجه الشّبه»**. قال الأُستاذ ـ زيد عمره ـ: أي: بيان المقدار يقتضي كون «المشبّه به» على حدّ مقدار «المشبّه» الّذي شبّه بـ«المشبّه به» فيكون في قوله: «المشبّه به» الجار والمجرور لفظاً متّصلاً، بـ«المشبّه» ومتعلّقاً به وفي حكم كلمة واحدةٍ وليس كذلك في قوله: «مقدار «المشبّه» به» فإنّ ضمير المجرور راجع إلى «المشبّه به» والمعنى ما ذكرتُ، ولإيضاح المعنى أسقط البعض كلمة «به» من هذه العبارة فقال: كون «المشبّه به» على حدّ مقدار «المشبّه». وهذا وإن كان موجباً لإيضاح العبارة، ولكنّه ليس بلازمٍ كما قرّرنا اهـ.

وقد أخطأ بعضهم فقال: كون «المشبّه» على حدّ مقدار «المشبّه به» وهذا غلط، بل الصّحيح ما ذكرته ـ أي: كون «المشبّه به على حدّ مقدار «المشبّه» به ـ. وإسقاط «به» من لفظ «المشبّه» الثّاني أيضاً صحيح ـ أي: كون «المشبّه به» على حدّ مقدار «المشبّه» ـ وليس بواجب ـ كما نصّ عليه سيّدنا الأُستاذ ـ.

(٣) وفي نسخة سنة ٩٢٨هـ: «ليتعيّن».

(٤) **قوله: «أدخل في السّلامة»**. قال الهنديّ: أي: في نفسه ـ بأن لا يكون قابلاً للتفاوت ـ «كان التّشبيه» ـ أي: الّذي لبيان المقدار ـ «أدخل في القبول» ـ.

فلا يرد أنّ التّأبيد مخالف لما هو المدّعى؛ لأنّ كونه أدخل في القبول يدلّ على أنّ التشبيه الّذي فيه تفاوت بالزّيادة والنّقصان مقبول أيضاً.

(٥) أي: بالأتمّ الأشهر.

[سبب تخصيص الأغراض الأربعة بالذّكر]

فإن قلت: لِمَ خَصَّص هذه الأربعة بذلك[١]؟

قلت: لأنّ «التّزيين» و«التّشويه» و«الاستطراف» لا يقتضي الأتمّيّة ولا الأشهريّة، لصحّة تشبيه وجه الهِنْديّ الشّديد السّواد بمُقْلَة الظَّبْي للتّزيين، مع أنّ السّواد فيها ليس أتمّ منه في وجهه، ولا هي أشهر منه بالسّواد.

ولأنّ الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسَّلْحة الجامدة المنقورة ليست في السَّلْحة أتمّ، ولا هي بها أشهر، وكذا في «الاستطراف» بل **كلّما كان**[٢] «المشبّه به» أندر وأخفى **كان التّشبيه**[٣] بتأدية هذه الأغراض أوفى.

---

(١) **قوله: «فإن قلت: لِمَ خَصَّص هذه الأربعة بذلك؟»**. قد علمت أنّ الأغراض الرّاجعة إلى «المشبّه» ـ في باب التّشبيه ـ على سبعة أقسام؛ والمصنّف إنّما ذكر إلى الآن أربعةً منها، وبَقِيَتْ ثلاثة ـ وهي التّزيين، والتّشويه، والاستطراف ـ فلم تَرَكَ الثّلاثة؟ وكان عليه أن يأتي بها ويشترط فيها ما اشترطه في الأربعة المذكورة؟

والجواب أوّلاً: أنّ ما ذكره المصنّف في الأربعة أيضاً لم يجر في الجميع كما ذكرنا، فالأشهريّة كانت في الجميع، ولا كذلك الأتمّيّة ـ كما بيّنّا ـ.

وثانياً: أنّ الثّلاثة الباقية لا يشترط فيها شيء من الأشهريّة والأتمّيّة، بل كلّما كان «المشبّه به» أندر وأخفى كان التّشبيه بتأدية هذه الأغراض أولى.

(٢) **قوله: «بل كلّما كان»**. إضراب عن قوله: «لصحّة تشبيه وجه الهنديّ» إلخ .... لبيان أنّ شيئاً من الثّلاثة لا يقتضي الأشهريّة، فإنّ قوله: «لصحّة» إنّما يفيد إثبات عدم اقتضاء الأتمّيّة.

(٣) **قوله: «كان التّشبيه»**. أمّا في الاستطراف فظاهر، وأمّا في التّزيين والتّشويه فلأنّ حسن ما لم يشتهر، وقبح ما لم يشهر أكثر تأثيراً لغرابتهما، بخلاف المألوف، والنّاظرون جعلوه إضراباً عن قوله: «وكذا في الاستطراف» وتكلّفوا لجمعيّة الأغراض بما تَمُجُّهُ الأسماع.

[اضطراب كلام السّكّاكيّ]

وقد اضطرب في هذا المقام كلام السّكّاكيّ (١) لأنّه قال: إنّ حقّ «المشبّه به» أن

---

(١) **قوله: «قد اضطرب في هذا المقام كلام السّكّاكي»**. قال الهنديّ: اضطرابه بسبب الإجمال فيه وعدم ظهور مطابقته للتّفصيل الّذي ذكره بعده، وعدم مطابقة الدّليل للمدّعى. ويأتي بيان ذلك عن الشّارح بعد ذلك ولكن ينبغي أن ننقل نصّه قبل ذلك ليتبيّن المطلبُ أحسنَ تبيّنٍ فنقول: قال السّكّاكيّ في النّوع الثّالث من الأصل الأوّل من «علم البيان» من «المفتاح»: ٤٤٨: الغرض من التّشبيه في الأغلب يكون عائداً إلى «المشبّه» ثمّ قد يعود إلى «المشبّه به» فإذا كان عائداً إلى «المشبّه» فإمّا أن يكون:

١ ـ لبيان حاله، كما إذا قيل لك: ما لونُ عِمامتك؟ قلت: «كلون هذه» وأشرت إلى عمامة لديك.

٢ ـ وإمّا أن يكون لبيان مقدار حاله، كما إذا قلت: «هو في سواده كَحَلَكِ الغُراب».

٣ ـ وإمّا أن يكون لبيان إمكان وجوده، كما إذا رُمْتَ تفضيل واحدٍ على الجنس إلى حدٍّ يوهم إخراجه عن البشريّة إلى نوع أشرف، وأنّه في الظّاهر كما ترى أمر كالممتنع فتتبعه التّشبيه لبيان إمكانه، قائلاً: حالُهُ كحال المِسْكِ الّذي هو بعض دَمُ الغزَال، وليس يعدّ في الدّماء، لمّا اكتسب من الفضيلة الموجبة إخراجه إلى نوع أشرف من الدَّمِ.

٤ ـ وإمّا أن يكون لتقوية شأنه في نفس السّامع، وزيادة تقرير له عنده، كما إذا كنت مع صاحبك في تقرير أنّه لا يحصل من سعيه على طائلٍ، ثمّ أخذت تَرْقُمُ على الماء وقلت: هل أفاد رقمي على الماء نقشاً مّا؟ إنّك في سعيك هذا كرقمي على الماء، فإنّك تجد لتمثيلك هذا من التّقرير ما لا يخفى.

٥ ـ وإمّا أن يكون لإبرازه إلى السّامع في معرض التّزيين، أو التّشويه، أو الاستطراف، وما شاكل ذلك، كما إذا شبّهت وجهاً أسود بـ«مقلة الظّبي» إفراغاً له في قالب الحسن، وابتغاء تزيينه، أو كما إذا شبّهت وجهاً مجدوراً بِسَلْحَةٍ جامدة وقد نقّرتها الدِّيَكَةُ؛ إظهاراً له في صورة أشوه؛ إرادة ازدياد القبح والتّنفير، أو كما إذا شبّهت الفَحْمَ فيه جَمْرٌ مُوْقَد ⇐

⇐ ببحرٍ من المِسْك مَوْجُهُ الذَّهَب، نقلاً عن صحّة الوقوع إلى امتناعه عادةً ليستطرف.

وللاستطراف وجه آخر، وهو أن يكون «المشبّه به» نادر الحضور في الذّهن: إمّا في نفس الأمر؛ كالّذي نحن فيه ـ بحرٌ من المِسْك موجُهُ الذَّهَب ـ فإذا أحضر استطرف استطراف النّوادر عند مشاهدتها، واستلذّ استلذاذها لجدّتها، فلكلّ جديد لذّة.

وإمّا مع حضور «المشبّه» في أوان الحديث فيه، مثل حضور النّار والكبريت مع حديث البَنَفْسَج والرِّياض كما في قوله [ابن المعتزّ العبّاسي ـ لعنه الله ـ]:

ولاَزَوَرْدِيَّةٍ تزهو بزُرْقَتِهَا بين الرّياض على حُمْرِ اليواقيتِ
كأنّها فوق قاماتٍ ضَعُفْنَ بها أوائلُ النّارِ في أطرافِ كِبْرِيْتِ

فإنّ صورة اتّصال النّار بأطراف الكبريت ليست ممّا يمكن أن يقال: إنّها نادِرَةُ الحضور في الذّهن نُدْرَةَ صورة بحر من المسك موجُهُ الذَّهَب وإنّما النّادِر حضورها مع حديث البَنَفْسَج، فإذا أُحضر إحضاراً مع «المشبّه» استطرف؛ لمشاهدة عِناقٍ بين صورتين لا تُترَاءى ناراهما.

وهل الحكاية المعروفة في حديث حسد جرير لعديّ بن الرِّقاع إلّا لعين ما نحن فيه؟ يحكى أنّ جريراً، قال: أنشدني عديّ:

* عَرَفَ الدِّيارَ تَوَهُّماً فاعتادها *

فلمّا بلغ إلى قوله:

* تُزْجِي أَغَنَّ كأنّ إِبْرَةَ رَوْقِهِ *

رَحِمْتُه وقلت: قد وقع، ما عساه يقول، وهو أعرابيّ جِلْفٌ جافٍ، فلمّا قال:

* قَلَمٌ أَصَابَ من الدَّوَاة مِدادَهَا *

استحالت الرّحمة حَسَداً.

وأمّا الغرض العائد إلى «المشبّه به» فمرجعه إلى إيهام كونه أتمّ من «المشبّه» في وجه التّشبيه كقوله [محمّد بن وُهَيْب الحِمْيَرِيّ]:

⇐

يكون أعرف بجهة التّشبيه[١] من «المشبّه» وأخصّ بها، وأقوى حالاً معها، وإلّا لم يصحّ أن يذكر «المشبّه به» لبيان مقدار «المشبّه»[٢] ولا لبيان إمكانه، ولا لزيادة تقريره[٣] ولا لإبرازه في مَعْرِض التّزيين، أو التّشويه ـ لامتناع تعريف المجهول

⇐ وبدا الصَّباحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وجهُ الخليفة حين يُـمْتَدَحُ

فإنّه تعمّد إيهام أنّ وجه الخليفة في الوضوح أتمّ من الصَّبَاح.

ثمّ قال: وإنّما جعلنا الغرض العائد إلى «المشبّه به» هو ما ذكرنا؟ لأنّ «المشبّه به» حقّه أن يكون أعرف بجهة التّشبيه من «المشبّه» وأخصّ بها، وأقوى حالاً معها، وإلّا لم يصحّ أن يذكر لبيان مقدار «المشبّه».

ولا لبيان إمكان وجوده.

ولا لزيادة تقريره ـ على الوجه الّذي تقدّم ـ.

ولا لإبرازه في معرِض التّزيين كـ«الوجه الأسود» إذا شبّهته بـ«مُقْلة الظّبي» محاولاً لنقل استحسان سوادها إلى سواد «الوجه».

أو معرض التّشويه، كالوجه المجدور، إذا شبّهته بِسَلْحَةٍ جامدةٍ قد نقّرتها الدِّيَكَةُ إرادة نقل مزيد استقباحها ونفرتها إلى جُدَرِيِّ الوجه؛ لامتناع تعريف المجهول بالمجهول، وتقريرِ الشّيءِ بما يساويه التّقرير الأبلغ.

أو معرض الاستطراف كـ«الفَحْم فيه جَمْرٌ مُوْقَد» إذا شبّهته بـ«بحر من المِسْك موجُهُ الذَّهَب» نقلاً لامتناع وقوعه إلى الواقع ليستطرف، أو للوجه الآخر ـ على ما تقدّم ـ لمثل ما ذكر. اهـ.

(١) **قوله: «أعرف بجهة التّشبيه»**. أي: أشدّ معرفةً واختصاصاً والتصاقاً بها بالقياس إلى «المشبّه» عند المخاطب ـ كما في شرحه لـ«المفتاح» ـ.

(٢) **قوله: لبيان مقدار «المشبّه»**. أي: مقدار حاله، وكذا «لبيان حاله» تَرَكَهُ؛ لقربه من بيان المقدار.

(٣) **قوله: «ولا لزيادة تقريره»**. أي: تقريره الّذي هو زائد في نفسه.

بالمجهول[١]، وتقرير الشّيء بما يساويه التّقرير الأبلغ - أو في مَعْرِض الاستطراف، كما في تشبيه فَحْم فيه جَمْرٌ مُوْقَد ببحر من المِسْك مَوْجُهُ الذَّهَب، نقلاً لامتناع وقوع «المشبّه به»[٢] - وهو البحر الموصوف - إلى الواقع[٣]، وهو الفَحْم المذكور، ليستطرف «المشبّه» بصيرورته كالممتنع، لمشابهته إيّاه.

أو للوجه الآخر[٤] أي: نقلاً لِنُدْرَةِ حضور «المشبّه به» في الذّهن - إمّا مطلقاً، أو

---

(١) **قوله: «لامتناع تعريف المجهول بالمجهول»**. وحاصل ما قرّره الهنديّ هاهنا هو: أنّه إذا لم يكن «المشبّه به» أعرف بوجه الشّبه من «المشبّه» فإمّا أن يساويه أو لا.

وعلى الأوّل - أي: أن يساويه - يلزم الثّاني - أي: تقرير الشّيء بما يساويه التّقرير الأبلغ -.

وعلى الثّاني - أي: أن لا يساويه - يلزم الأوّل - أي: تعريف المجهول بالمجهول وهما ممتنعان.

وبعبارة أُخرى: أي: أنّه إذا لم يكن أعرف وأقوى، فإن كان مساوياً كان ذلك تعريفاً للمجهول بالمجهول في القدر الّذي يقصد تعريفه، وقصداً إلى التّقرير الأبلغ للشّيء بما يساويه في التّقرير والتّحقيق، وهو ممتنع قطعاً، وإن كان أضعف وأخفى فبامتناع التّقرير والتّعريف أولى.

(٢) **قوله: نقلاً لامتناع وقوع «المشبّه به»**. قال الرّوميّ: قوله: «نقلاً» مفعول له لـ«تشبيه فَحْم» أو لـ«إبرازه» وقوله: «لامتناع» مفعول به لـ«نقلاً». واللّام دعامة، وليست بحرف تعليل لنَقل الامتناع. وقال الجرجانيّ: «نقلاً» منصوب على أنّه «مفعول له» لـ«الإبراز» المقدّر أي: ولا لإبرازه في معرض الاستطراف للنّقل.

(٣) **قوله: «إلى الواقع»**. أي: الواقع في الخارج الموجود فيه، قال الهنديّ: «إلى الواقع» متعلّق بقوله: «نقلاً» و«ليستطرف» تعليل لنقل الامتناع و«بصيرورته» تعليل للمعلّل.

(٤) **قوله: «أو للوجه الآخر»**. قال الجرجانيّ: عطف على قوله: «لامتناع» ولهذا قال: أي: نقلاً لندرة حضور «المشبّه به». وقال الهنديّ: «أو للوجه الآخر» عطف على قوله: «لامتناع» أي: نقلاً للوجه الآخر.

عند حضور «المشبّه» ـ إلى «المشبّه»، لمثل ما ذكر ـ أي ليستطرف استطراف النّوادر ـ.

كذا ذكره الشّارح[١] العلّامة، وعلى هذا[٢] يكون عدم صحّة ذكر «المشبّه به»

---

(١) **قوله: «كذا ذكره الشّارح»**. وهذا نصّه في «شرح المفتاح»: ٢٣٤: **لمثل ما ذكر** أي: استطرف استطراف النّوادر إذا أحضر في الذّهن لنقل ندرة الحضور من «المشبّه به» إلى «المشبّه» لا لامتناع تشبيه المستطرف بغير المستطرف، فإنّه لا يصحّ، ولا لمثل تعريف المجهول بالمجهول وهو كونه أعرف بجهة الاستطراف ـ على ما قيل ـ.

وتسامحهم هذا أي: تسامح أصحاب «علم البيان» وهو ذكرهم مستتبع وجه التّشبيه مكانه **لا يقع إلّا حيث يكون التّشبيه في وصف اعتباريّ كالّذي نحن فيه** لأنّ اشتراك الألفاظ المذكورة مع العسل هو ميل الطّبع إليها وهو وصف اعتباري **وأقول يشبه أن يكون تركهم التّحقيق في وجه التّشبيه على ما سبق التّنبيه عليه** أي: في الأصل الأوّل من أنّ وجه التّشبيه عند التحقيق عقليّ؛ لأنّه في المآل كلّيّ منتزع من أمرين محسوسين فتركهم التّحقيق فيه ـ وهو إطلاق القول بأنّ وجه التّشبيه لا يكون إلّا عقليّاً ـ ومسامحتهم في قسمتهم وجه التّشبيه إلى حسيّ وغيره **من تسامحهم** أي: حاصلاً وناشئاً ومتفرّعاً من تسامحهم **هذا** وهو ذكرهم مستتبع وجه التّشبيه مكانه من الحلاوة والسلاسة والرّقّة والظّهور وتسميتهم إيّاه وجه التّشبيه مع كونه من الأُمور المحسوسة، فحيث تسامحوا هاهنا وسمّوا هذه الأُمور المحسوسة وجه التّشبيه تسامحوا في ترك التّحقيق فقالوا: وجه التّشبيه قد يكون حسيّاً وقد يكون عقليّاً، ولولا تسامحهم هذا لما تركوا التّحقيق إذ لا حامل لهم على تركه إلّا جعلهم هذه الأُمور المحسوسة وجه التّشبيه فلهذا قال: يشبه أن يكون تركهم التّحقيق في وجه التّشبيه من تسامحهم هذا. وأمّا أنّ المعنى هو أنّ تركهم التّحقيق في وجه التّشبيه يشبه أن يكون مسامحة مثل مسامحتهم هذا، فعبارة الكتاب لا تؤدّي هذا المعنى وإنّما يؤدّي ما حقّقناه فلا يلتفت إلى ما سواه.

(٢) **قوله: «وعلى هذا»**. قال الجرجانيّ: أي: إذا فسّر قوله: «لمثل ما ذكر» بما فسّره العلّامة كان تعليلاً لنقل ندرة حضور «المشبّه به» كما أنّ قوله: «ليستطرف» تعليل لنقل امتناع وقوع ⇐

الّذي لا يكون أعرف، وأخصّ، وأقوى، في صورة الاستطراف، خالياً عن التّعليل.

وقيل: معناه: «لمثل ما ذكر ـ من تعريف المجهول بالمجهول ـ» وهذا أنسب بسياق كلامه.

وبالجملة[1] فدليله لا يطابق دعواه؛ لأنّه لا يدلّ على وجوب كون «المشبّه به» أقوى حالاً مع وجه التشبيه إلّا فيما يكون لزيادة التّقرير، نعم لابدّ[2] فيما يكون

⇐ «المشبّه به» وحينئذٍ يبقى دعوى عدم صحّة ذكر «المشبّه به» الّذي لا يكون أعرف وأخصّ وأقوى في صورة الاستطراف خاليةً عن التّعليل.

فالأولى: أن يفسّر بما ذكره من امتناع تعريف المجهول بالمجهول، ويجعل تعليلاً لعدم صحّة ذكره في صورة الاستطراف، لأنّ هذا أنسب بسياق كلامه حيث علّل سابقاً عدم صحّة ذكره لبيان المقدار، أو الإمكان، أو الحال، او زيادة التّقرير، أو التّزيين، أو التّشويه بقوله: «لامتناع تعريف المجهول» إلخ ... اه.

(١) **قوله: «وبالجملة»**. الحاصل أنّ دليل السّكّاكيّ لا يوافق مدّعاه، لأنّ المدّعى أنْ يكون «المشبّه به» أعرف وأقوى وأخصّ بوجه الشّبه من «المشبّه» في جميع الأقسام السّبعة المذكورة والدّليل الّذي أورده لإثبات مدّعاه إنّما يصحّ فيما يكون لزيادة التّقرير ـ أي: تقرير حال «المشبّه» ـ فقط ولا يجري في سائر الأقسام.

والدّليل هو قوله: «لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشّيء بما يساويه التّقرير الأبلغ» وذلك إنّما يجري في تقرير حال «المشبّه» فقط، لأنّ «المشبّه به» لو لم يكن أعرف وأقوى وأخصّ بوجه الشّبه من «المشبّه» فإمّا أن يكون مساوياً مع «المشبّه» فيلزم تقرير الشّيء بما يساويه التّقرير الأبلغ أو أنقص وأخفى منه فيلزم تعريف المجهول بالمجهول وكلاهما ممتنعان ـ كما تقدّم ـ فالدّليل جرى في قسم واحدٍ، والمدّعى عامّ.

(٢) **قوله: «نعم لابدّ»**. اي: في هذه الصّور الثّلاث الأخيرة يجب أن يكون «المشبّه به» أتمّ بوجه الشّبه من «المشبّه». قال الهنديّ: وكذا فيما يكون لبيان الحال، والمقدار، ⇐

للتّزيين، أو التّشويه، أو الاستطراف، أن يكون «المشبّه به» أتمّ في الاستحسان، أو

⇐ والإمكان؛ ليكون الدّليل مطابقاً للمدّعى إلّا أنّه تركه لظهوره اهـ. فيكون هذا الكلام من التّفتازانيّ محاولةً لتعميم الدّليل على جميع الأقسام حتّى يكون الدّليل موافقاً للمدّعى، ولكنّه لا يتيسّر إلّا بأن يفسّر الجهة بالغرض ـ كما يأتي ـ وحاصله: أنّ «جهة التّشبيه» الّذي وقع في كلام السّكّاكيّ يحتمل معنيين:

الأوّل: أن يراد به «وجه التّشبيه» كما مرّ، وعلى هذا لا يوافق دليله دعواه.

الثّاني: أن يراد به «الغرض من التّشبيه» وعلى هذا يوافق الدّليل الدّعوى، فيكون الوجه في «زيد كالأسد» الشّجاعة، والغرض بيان حال «زيد» وفي: «وجه الهنديّ كَمُقْلَة الظّبي» الغرض التّزيين وهذا في «المشبّه به» وهو «مقلة الظّبي» أتمّ وأقوى. وكذا الغرض في تشبيه وجه الجُدَريّ بِسَلْحَةٍ جامدةٍ منقورةٍ الاستقباحُ وهو في «المشبّه به» أتمّ.

فإنْ قيل: ما الدّليل على أنّ المراد من «جهة التّشبيه» في كلام السّكّاكيّ هو الغرض؟

يقال: «لأنّه قال: يجب» إلخ .... أي: لو كان المراد من «الجهة» في كلامه «الوجه» لا «الغرض» لتناقض كلامه، لأنّه قال في موضع: يجب أن يكون «المشبّه به» في الوجه مساوياً مع «المشبّه». وقال في موضع آخر: يجب أن يكون «المشبّه به» في وجه الشّبه أتمّ منه في «المشبّه» وأطلق الكلام في سائر المواضع ولم يحكم بشيء.

وتفصيل ذلك أنّه قال: يجب في بعض المواضع أنْ يكون «المشبّه به» أعرف بوجه الشّبه من «المشبّه» كما في بيان حال «المشبّه» ولم يتعرّض للأتمّيّة في هذا الموضع، وفي بعض المواضع: يجب أن يكونا ـ أي: «المشبّه به» و«المشبّه» ـ متساويين في وجه الشّبه كما في بيان المقدار، وفي بعضها يجب أن يكون «المشبّه به» أتمّ بوجه الشّبه من «المشبّه» كما في زيادة تقرير الحال، وفي بعضها يجب أن يكون «المشبّه به» مسلّم الحكم، معروفه، كما في بيان الإمكان والتّزيين والتّشويه، وفي بعضها يجب أن يكون «المشبّه به» نادر الحُضور كما في الاستطراف.

وإذا عرفت هذا فلا يمكن حمل كلام السّكّاكيّ على وجوب الأتمّيّة والأعرفيّة ـ في «المشبّه به» ـ في وجه الشّبه في جميع المواضع، ويمكن ذلك إذا أُريد من «الجهة» الغرض فقط.

الاستقباح، أو الغرابة والنّدرة، ليحصل الغرض، وأمّا في وجه التّشبيه الّذي هو الهيئة المشتركة فلا[١].

وحينئذٍ[٢] فلا يبعد أن يكون مراد السّكّاكي بجهة التّشبيه المقصِد الّذي توجّه إليه التّشبيه ـ أعني: الأمر الّذي لأجله ذكر التّشبيه ـ وهو الغرض منه، لأنّه قال[٣]:

---

(١) **قوله: «وأمّا في وجه التّشبيه الّذي هو الهيئة المشتركة فلا»**. يعني: لا يجب الأتمّيّة ولا الأشهريّة والأعرفيّة.

(٢) **قوله: «وحينئذٍ»**. أي: حين إذا كانت الأتمّيّة في الغرضيّة لازمة في كلّ تشبيهٍ.

وقال الجرجانيّ: هذا توجيه بعيد جدّاً، بل هو باطل قطعاً؛ فإنّ السّكّاكيّ بعد ما ذكر الأغراض العائدة إلى «المشبّه» قال: وأمّا الغرض العائد إلى «المشبّه به» فمرجعه إلى إيهام كونه أتمّ من «المشبّه» في وجه الشّبه. ثمّ قال: وإنّما جعلنا الغرض العائد إلى «المشبّه به» هو ما ذكرنا؟ لأنّ «المشبّه به» حقّه أن يكون أعرف بجهة التّشبيه من «المشبّه» وأخصّ بها وأقوى حالاً معها، وإلّا لم يصحّ أن يذكر لبيان مقدار «المشبّه» ولا لبيان إمكان وجوده. فلو حمل جهة التّشبيه في كلامه على الغرض لكان لغواً لا حاصل له، كما لا يخفى على مَنْ له أدنى تمييز، لأنّ معناه حينئذٍ: إنّما جعلنا الغرض العائد إلى «المشبّه به» هو إيهام كونه أتمّ من «المشبّه» في وجه التّشبيه؟ لأنّ «المشبّه به» حقّه أن يكون أعرف بغرض التّشبيه من «المشبّه».

وهذا كلام غير منتظم كما ترى، سواء أُريد بغرض التّشبيه هذا الغرض المخصوص ـ أعني: إيهام كونه أتمّ من «المشبّه» في وجه التّشبيه ـ أو أُريد مطلق الغرض من التّشبيه.

(٣) **قوله: «لأنّه قال»**. قال الجرجاني: يريد به ـ على ما نُقِلَ عنه ـ أنّ السّكّاكيّ صرّح في هذا الكلام بأنّه يجب في بيان المقدار أن لا يكون «المشبّه به» أقوى حالاً مع وجه الشّبه، بل يجب أن يساويه.

فلا يصحّ أن يقال: يجب أن يكون أقوى حالاً مع جهة التّشبيه في بيان المقدار ـ إذا أُريد بجهة التّشبيه وجه الشَّبَه ـ.

⇐

⇐ وأيضاً: في هذا الكلام دلالة على أنّ كُلّاً من الأتمّيّة وغيرها إنّما يكون في صورة اهـ كلامه.

والّذي يظهر ممّا ذكر في «المفتاح» مجملاً أوّلاً ومفصّلاً ثانياً أنّ كون «المشبّه به» أعرف بوجه الشّبه معتبر في بيان الحال، والمقدار، والإمكان، وزيادة التّقرير، والتّزيين، والتّشويه.

وأنّ كونه أتمّ وأقوى في وجه الشّبه معتبر في زيادة التّقرير، وإلحاق النّاقص بالكامل.

وأمّا الاستطراف فالمعتبر فيه غرابة «المشبّه به» وندرة حضوره.

وذلك أنّه ادّعى أوّلاً كونه أعرف وأقوى في بيان المقدار، والإمكان، وزيادة التّقرير، والتّزيين والتّشويه، وعلّل ذلك بامتناع تعريف المجهول بالمجهول، وامتناع تقرير الشّيء بما يساويه التّقرير الأبلغ، والأوّل علّة للأعرفيّة، والثّاني علّة لكونه أقوى، وظاهر أنّ التّعليل الثّاني مخصوص بصورة التّقرير فيثبت به الحكم ـ أعني: كونه أقوى في هذه الصّورة ـ وحينئذٍ يجب أن يكون التّعليل الأوّل شاملاً للجميع، أو لما عدا التّقرير؛ لئلا يختلّ نظم الكلام، وشموله للجميع أظهر ليتّجه نظم التّقرير مع غيره في سلك، ثمّ ذكر الاستطراف على وجه يشعر بمشاركته لما سبق فيما ذكر من كون «المشبّه به» أقوى وأعرف، وعقّبه بما يصلح أن يكون إشارة إلى التّعليل السّابق.

وفصّل الكلام ثانياً وصرّح بأنّ الأتمّيّة معتبرة في «زيادة التّقرير» وليست بمعتبرةٍ في «بيان المقدار» بل الأولى في «بيان المقدار» السّلامة عن الزّيادة والنّقصان، وبأنّ الأعرفيّة معتبرة في «بيان الحال» و«المقدار» وكذا في «بيان الإمكان» و«التّزيين» و«التّشويه» وبأنّ ندرة الحضور معتبرة في «الاستطراف».

فإذا أُريد تطبيق المجمل على هذا المفصّل وجب دعوى الأعرفيّة في «التّزيين» و«التّشويه» أيضاً، وتأويل كلامه السّابق في «الاستطراف» على وجهٍ لا يستلزم مشاركته لما سبق في الأحكام ـ أعني: كون «المشبّه به» أقوى وأعرف ـ وحمل قوله: «لمثل ما ذكر» على ما فسّر به العلّامة. وبعد إخراجه عن المشاركة مع ما سبق بصرف الكلام عن ظاهره ⇐

يجب أن يكون «المشبّه به» أعرف بوجه الشّبه، فيما إذا كان الغرض من التّشبيه بيان حال «المشبّه» أو بيان مقداره، لكن يجب في بيان مقداره أن يكون «المشبّه به» مع كونه أعرف على حدّ مقدار «المشبّه» في وجه التّشبيه لا أزيد ولا أنقص.

ويجب أن يكون أتمّ في وجه الشّبه إذا قصد إلحاق النّاقص بالكامل، أو زيادة التّقرير عند السّامع.

وأن يكون مسلّم الحكم، معروفه، فيما يقصد من وجه التّشبيه، إذا كان الغرض بيان إمكانه، أو تزيينه، أو تشويهه.

وأن يكون نادر الحضور في الذّهن إذا قصد استطرافه.

﴿أو تزيينه﴾ مرفوع عطف على «بيان إمكانه» أي: تزيين «المشبّه» في عين السّامع **﴿كما في تشبيه وجه أسود بِمُقْلَة الظَّبْي﴾**.

﴿أو تشويهه، كما في تشبيه وَجْه مَجْدُوْر بِسَلْحَة جامدة قد نَقَرَتْهَا الدِّيَكَة[1]﴾.

﴿أو استطرافه﴾ أي: عدّ «المشبّه» طريفاً حديثاً **﴿كما في تشبيه فَحْم فيه جَمْر**

⇐ بقرينة التّفصيل لا يبقى إشكال في كلامه إلّا في اقتضاء «التّزيين» و«التّشويه» كون «المشبّه به» أعرف بوجه الشّبه، وهو مصرّح به في الكلام المفصّل، حيث جعلهما شريكين لـ«بيان الإمكان» في كون «المشبّه به» مُسَلَّم الحكم، معروفه، فيما يقصد من وجه التّشبيه.

ويمكن أن يقال: ليس وجه التّشبيه بين «وجه الهنديّ» و«مقلة الظّبي» مطلق السّواد، وإلّا فلا تزيين، بل هو السَّوَاد المخصوص اللّطيف الّذي يميل إليه الطّبع ويقبله، ولا شكّ أنّ «مُقْلَةَ الظّبي» بهذا أعرف منه، وكذا الحال في «التّشويه».

وأمّا ضمّه في الكلام المفصّل «بيان الحال» إلى «بيان المقدار» وإلحاق النّاقص بالكامل إلى «زيادة التّقرير» فلا ينافي ما ذكره في المجمل. هذا ما عندي في إيضاح عبارة «المفتاح» وتلخيص ما أُريد بها، ودفع ما يتخايل فيها من الاضطراب والاختلال.

(١) **قوله: «الدّيكة»**. بكسر الدّال وفتح الياء جمع «دِيْك».

مُوْقَد ببحر من المِسْك مَوْجُهُ الذَّهَب لإبرازه ﴾ أي: إنّما استطرف «المشبّه» في هذا التّشبيه لإبراز المشبّه ﴿ في صورة الممتنع عادة ﴾.

﴿ وللاستطراف وجه آخر ﴾ غير الإبراز في صورة الممتنع عادة ﴿ وهو أن يكون «المشبّه به» نادر الحضور في الذّهن ﴾.

﴿ إمّا مطلقاً ـ كما مرّ ﴾ في تشبيه فَحْمٍ فيه جَمْرٌ مُوْقَدٌ ـ.

﴿ وإمّا عند حضور «المشبّه» كما في قوله ﴾ أي: قول أبي العَتَاهِيَةِ يَصِفُ البَنَفْسَجَ: ﴿ وَلازَوَرْدِيَّةٍ تَزْهُو ﴾ قال الجوهريّ[1]: «زُهِيَ الرَّجُلُ، فهو مَزْهُوٌّ» أي: تكبّر. وفيه لغة أُخرى[2] حكاها ابن دُرَيد: «زَهَا، يَزْهُو، زَهْواً» ﴿ بِزُرْقَتِها[3] * بَيْنَ الرِّياضِ عَلَىٰ حُمْرِ اليَوَاقِيتِ ﴾ يجوز أن يريد بها الأزهار الحُمْر الشّبيهة باليواقيت.

---

(١) وهذا نصّه في مادّة «زهو» من كتاب «الصّحاح» ٦: ٢٣٧٠: و«قد زُهِيَ الرَّجُلُ» فهو: «مَزْهُوٌّ» ثمّ قال: وفيه لغة أخرى حكاها ابن دُرَيْد: «زَهَا، يَزْهُو، زَهْواً» ـ أي: تكبّر ـ ومنه قولهم: «ما أَزْهَاهُ» وليس هذا من «زُهِيَ» لأن ما لم يُسَمَّ فاعله لا يُتَعَجَّبُ به.

(٢) **قوله: «وفيه لغة أُخرى»**. ومن هذة اللّغة البيت.

(٣) **قوله: «ولازورديّة تزهو بزرقتها»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المقطوع، والقائل ابن المعتزّ العبّاسي ـ لعنه الله ـ في البَنَفْسَج، ورواية الدّيوان ٢: ٨٢ هي:

ولازَوَرْدِيَّةٍ أوْفَتْ بِزُرْقَتِها ... بين الرِّياض على زُرْقِ اليَوَاقِيْتِ
كأنّها فوقَ طاقاتٍ ضَعُفْنَ بها ... أَوَائِلُ النّارِ في أطراف كِبْرِيْتِ

شبّه لون البَنَفْسَج بالنّار وقد اشتعلت بمعدن الكبريت، و«البَنَفْسَج» معرّب «بنفشه» بالفارسيّة وهو وَرْدٌ مخصوص. الواو بمعنى «ربّ» و«لازورديّة» بالزّاي الخالصة معرّب «لاژورديّة» ـ بالزّاي المغلّظة ـ الحجر المعروف، وفي شرح «المفتاح» للشّريف الجرجاني: هي بكسر الزّاي المعجمة، والضّمير في «كأنّها» و«بها» لـ«البَنَفْسَج» الموصوف بـ«اللّازورديّة» على إرادة الإفراد بالجنس ـ كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفلاً﴾ أو للأزهار ـ كما في الهنديّ ـ.

﴿كَأَنَّهَا فَوْقَ قَـامَاتٍ ضَـعُفْنَ بِـهَا أَوَائِلُ النَّارِ[١] في أَطْرَافِ كِبْرِ يتِ﴾

فإنّ صورة اتّصال النّار بأطراف الكِبْرِيت لا يَنْدُرُ حضورها في الذّهن نُدْرَةَ بحر من المِسْك مَوْجُهُ الذَّهَب، لكن يَنْدُرُ حُضُورها عند حُضُور صورة البَنَفْسَج، فيستطرف لمشاهدة عِناق[٢] بين صورتين متباعدتين غاية التّباعد.

ووجه آخر أنّه أراك شَبَهاً لِنَبَاتٍ غَضٍّ يَرِفُّ[٣] وأوراق رَطْبَةٍ مِنْ لَهَب نارٍ في جسم يَسْتَوْلِي[٤] عليه اليُبْسُ، ومبنى الطَّبَائع على أنّ الشّيء **إذا ظهر** من موضع لَمْ يُعْهَدْ ظهوره منه **كان** ميل النّفس إليه أكثر، وهو بالشَّعَف به أجدر.

﴿وقد يعود﴾ الغرض من التّشبيه **﴿إلى «المشبّه به» وهو ضربان﴾**:

﴿أحدهما: إيهام أنّه أتمّ من «المشبّه»﴾ في وجه التّشبيه **﴿وذلك في التّشبيه المقلوب﴾** وهو أن يجعل النّاقص في وجه الشّبه «مشبّهاً به» قصداً إلى ادّعاء أنّه

---

(١) **قوله: «أوائل النّار»**. أي: النّار المتّصلة بالكبريت الّتي تميل إلى الزُّرْقَة، لا الشّعلة المرتفعة ـ كما نقل عن التّفتازاني ـ.

(٢) **قوله: «لمشاهدة عِناق»**. «العِناق»: بكسر العين المهملة مصدر بمعنى «المعانقة» ـ كما في الرّوميّ ـ وقال الهنديّ: لا يقال: الاستطراف لأجل المعانقة المذكورة يعمّ الطّرفين معاً؟ لأنّا نقول: لمّا كان الكلام المشتمل على التّشبيه مسوقاً لـ«المشبّه» كان المعتدّ بـه هـاهنا استطرافه ـ كذا في شرح «المفتاح» للشّريف الجرجاني ـ.

(٣) **قوله: «يرفّ»**. بالفاء من «رفّ لونه» أي: بَرَقَ وتلألأ و«رَفَّ الشّجر، يرِفُّ، رَفّاً» ـ إذا اهتزّ من نَضَارته ـ والباب «ضرب» قال الشّاعر:

بربّك هل ضممت إليك «رَيّـا» قُـبَيْلَ الصُّـبْحِ أو قَـبَّلْتَ فـاها
وهل رَفَّتْ عليك قُـرُونُ «رَيّـا» رَفِيْفَ الأُقْـحُوَانَـةِ فـي نَـدَاهـا

* * *

(٤) وفي نسخة سنة ٨٤٩هـ: «مستوليّ».

زائد ﴿كقوله﴾ أي: قول محمّد بن وُهَيْب: ﴿وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُـرَّتَهُ﴾(١) هي بياض في جَبْهَة الفَرَس فوق الدِّرْهَم، ثمّ يقال: «غُرَّةُ الشَّيْءِ» لِأَغَرّه وأكرمه، و«غُرَّةُ الصُّبْح» لِبَيَاضِهِ ﴿وَجْهُ الخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ﴾. فإنّه قصد إيهام أنّ وجه الخليفة أتمّ من الصَّبَاح في الوُضُوح والضِّياء.

وفي قوله: «حين يمتدح» دلالة على اتّصاف الممدوح بمعرفة حقّ المادح، وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالإصغاء(٢) إليه، والارتياح له،

---

(١) **قوله: «وبدا الصَّبَاحُ كأنّ غرّته»**. البيت من الكامل على العروض الثّانية الحذّاء مع الضّرب الأحذّ المماثل، والقائل أبو جعفر محمّد بن وُهَيْب الحِمْيَريّ المتوفّى سنة ٢٢٥هـ من قصيدة يمدح بها المأمون العبّاسيّ يقول فيها:

العُذْرُ إن أنصفتَ متّضِحُ   وشهيدُ حُبِّكَ أدمع سُفُح
فضحت ضميرك عن ودائعه   إنّ الجُفُون نواطِقٌ فُصُحُ
وإذا تكلّمت العيون على   إعجامها فالسّرّ مفتضح
ربما أبيتُ معانقي قمرٌ   للحُسْنِ فيه مَخَايِلٌ تَضِحُ
نَشَرَ الجَمَالُ على محاسنه   بدعاً وأذهب هَمَّهُ الفَرَحُ
يختال في حُلَلِ الشَّبَابِ به   مَرَحٌ وداؤك أنّه مَرِحُ
ما زال يُلْثِمُني مراشِفَهُ   ويُعَلِّنِي الإبريق والقَدَحُ
حتّى استردّ اللّيل خِلْعَتَهُ   ونشا خلال سواده وَضَحُ
وبدا الصَّبَاحُ كأنّ غُرَّتَهُ   وجهُ الخليفة حين يمتدَحُ

قال:

نشرت بك الدّنيا محاسنها   وتزيّنت بصفاتك المِدَحُ
وكأنّ ما قد غاب عنك له   بإزاء طرفك عارِضاً شَبَحُ
وإذا سَلِمْتَ فكُلُّ حادثةٍ   جَلَلٌ فلا بؤس ولا تَرَحُ

هذه الأبيات أوردها أبو الفرج في أخبار محمّد بن وهيب من كتاب «الأغاني».

(٢) **قوله: «بالإصغاء»**. أي متعلّق بـ«اتّصاف».

وعلى كونه[١] كاملاً في الكرم، حيث يتّصف بِالبِشْرِ[٢] والطّلاقة عند استماع المديح.

﴿و﴾ الضّرب ﴿الثّاني: الاهتمام به﴾ أي: بالمشبّه به ﴿كتشبيه الجائع وجهاً كالبَدْر في الإشراق والاستدارة[٣] بالرّغيف﴾.

﴿ويُسمّى هذا﴾ أي: التّشبيه المشتمل على هذا النّوع من الغرض ﴿إظهار المطلوب﴾.

﴿هذا﴾ أي: الّذي ذكرناه ـ من جعل أحد الشّيئين «مشبّهاً» والآخر «مشبّهاً به» ـ إنّما يكون ﴿إذا أُريد إلحاق النّاقص﴾ ـ في وجه التّشبيه ﴿حقيقةً﴾ كما في التّشبيه

---

(١) **قوله: «على كونه»**. معطوف على «اتّصاف».

(٢) ـ بكسر الباء ـ طَلَاقة الوجه.

(٣) **قوله: «في الإشراق والاستدارة»**. قال السّكّاكيّ في النّوع الثّالث من الأصل الأوّل من «علم البيان» من «المفتاح» ٤٥٣: وربّما كان الغرض العائد إلى «المشبّه به» بيان كونه أهمّ عند «المشبّه» كما إذا أُشير لك إلى وجهٍ كالقمر في الإشراق والاستدارة، وقيل: هذا الوجه يشبه ماذا؟ فقلت: «الرّغيف» إظهاراً لاهتمامك بشأن «الرّغيف» لا غير، وهذا الغرض يسمّى **«إظهار المطلوب»** ولا يحسن المصير إليه إلّا في مقام الطّمع في تسنّي المطلوب كما يحكى عن الصّاحب ـ رحمه الله ـ أنّ قاضي «سجستان» دخل عليه فوجده الصّاحب متفنّناً، فأخذه يمدحه حتّى قال:

* وعالم يعرف بالسِّجْزِي *

وأشار للنّدماء أن ينظِموا على أسلوبه، ففعلوا واحداً بعد واحدٍ إلى أن انتهت النّوبة إلى شريف في البين، فقال:

* أشهى إلى النّفس من الخُبْزِ *

فأمر الصّاحب أن يقدّم له مائدة اهـ. أقول: «السِّجْزِيّ» ـ بالسّين المهملة المكسورة وسكون الجيم وبالزّاي ـ أُسامة بن سفيان من نُحَاة «سجستان» ـ كما في «المزهر» ـ.

الّذي يعود الغرض منه إلى المشبّه ﴿أو ادّعاءً﴾ كما في التّشبيه الّذي يعود الغرض منه إلى المشبّه به ـ ﴿بالزّائد﴾ في وجه الشّبه.

وهذا الكلام محلّ نظر[1] لأنّ ما تقدّم كلّه ليس ممّا يقصد فيه إلحاق النّاقص في وجه التّشبيه بالزّائد ـ على ما قرّرناه فيما سبق ـ.

[التّشابه والتّشبيه]

﴿فإن أُريد الجمع بين شيئين في أمر﴾ من الأُمور، من غير قصد إلى كون أحدهما ناقصاً في ذلك الأمر والآخر زائداً ـ سواء وجدت الزّيادة والنُّقصان أم لم يوجد ـ ﴿فالأحسن ترك التّشبيه إلى الحكم بالتّشابه﴾ ليكون كلّ واحد من الشّيئين مشبّهاً ومشبّهاً به ﴿احترازاً من ترجيح أحد المتساويين﴾ في وجه الشّبه ﴿كقوله﴾ أي: قول أبي إسحاق الصّابئ:

---

(١) قوله: «وهذا الكلام محلّ نظرٍ». أي: إلحاق النّاقص بالزّائد في وجه الشّبه محلّ نظرٍ؛ لأنّه يقتضي أنّ التّشبيه المفيد للأغراض المتقدّمة كلّها يقصد فيها إلحاق النّاقص بالزّائد في وجه الشّبه والحال أنّه ليس كذلك، إذ لا يقصد إلحاق النّاقص بالزّائد إلّا إذا كان الغرض من التّشبيه تقرير حال «المشبّه» فقط.

قال الهنديّ: زاد الشّارح لفظ «في وجه الشّبه» في موضعين ليعترض عليه، والمصنّف لم يذكر في الأغراض إلحاق النّاقص بالكامل، فمراده: إلحاق النّاقص في غرض من الأغراض المذكورة بالزّائد فيه فلا اعتراض.

وقال الرّومي: ربّما يتكلّف ويقال: المراد بالتّناقض التّناقض في الجملة ولو في الأعرفيّة أو الأتمّيّة لا التّناقض في وجه التّشبيه فقط. نعم يرد أن يقال: بيان الاهتمام غرض عائد إلى «المشبّه به» ولا حاجة فيه إلى ادّعاء الكمال قطعاً ولا يلزم الكمال حقيقةً وهو ظاهر اهـ.

﴿ تَشَابَهَ دَمْعِي إذْ جَرىٰ وَمُدامَتي[١]
فَمِنْ مِثْلِ مَا في الكَأسِ[٢] عَيْني تَسْكُبُ ﴾

---

(١) **قوله: «تشابه دمعي إذ جرى ومدامتي»**. البيتان من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل. والقائل أبو إسحاق إبراهيم بن هلال بن هارون الصّابي الحرّاني أوحد العراق في البلاغة، ومن به تثنى الخناصر في الكتابة، وتتّفق الشّهادات له ببلوغ الغاية. من البراعة والصّناعة، وكان شديد الاختصاص بالصّاحب وكان الصّاحب يقول: كُتّاب الدّنيا وبلغاء العصر أربعة:

١ ـ الأُستاذ ابن العميد

٢ ـ وأبو القاسم عبدالعزيز بن يوسف

٣ ـ وأبو إسحاق الصّابئ.

٤ ـ ولو شئت لذكرت الرّابع ـ يعني: نفسه. أي: الصّاحب بن عبّاد الوزير ـ.

قال الثّعالبيّ في «اليتيمة»: وأمّا التّرجيح بين هذين الصّدرين ـ أعني: الصّاحب والصّابئ ـ في الكتابة، فقد خاض فيه الخائضون، وأخبّ فيه المخبّون، ومن أشفى ما سمعته في ذلك أنّ الصّاحب كان يكتب كما يريد، وأبو إسحاق كان يكتب ما يؤمر، وبين الحالين بون بعيد، وكيف جرى الأمر فهُمَا هُمَا، وقد وقف فلك البلاغة بعدهما. ورواية البيتين كما في «اليتيمة»:

تورّد دمعي إذ جرى ومُدَامتي ... فمن مثل ما في الكأس عيني تَسْكُبُ
فوالله ما أدري أبا الخمر أسبلَتْ ... جُفُونِيَ أم من عَبْرتي كنتُ أشرَبُ

وفي الكتاب: «تشابه» كما ترى. وفي «البديع» لابن منقذ: «فأُقسم» بدل «فوالله». وفي معناه قول الصّاحب بن عبّاد:

رَقَّ الزُّجَاجُ وراقَتِ الخَمْرُ ... وتشابها فتشاكل الأمرُ
فكأنّما خَمْرٌ ولا قَدَحٌ ... وكأنّما قدح ولا خمرُ

* * *

(٢) **قوله: «فمن مثل ما في الكأس»**. الفاء تعليليّة و«من» ابتدائيّة متعلّقة بـ«تسكب» أي:

⇐

﴿فَوَاللهِ مَا أَدْرِي أَبِالْخَمْرِ أَسْبَلَتْ * جُفُونِي﴾ يقال: «أسبل الدَّمْع والمَطَر» ـ إذا هطل ـ، و«أَسْبَلَتِ السّماء» فالباء في «بالخمر» للتعدية، وليست بزائدة ـ على ما وهم ـ ﴿أَمْ مِنْ عَبْرَتِي[1] كُنْتُ أَشْرَبُ﴾ لمّا اعتقد التّساوي بين الدَّمْع والخَمْر،

⇐ لتسكب دمعاً كائناً من مثل ما في الكأس، ولم يقل: «مثل ما في الكأس» إشارةً إلى أنّ مثل ما في الكأس كائن عنده، والدّمع الأحمر مسكوب منه وفيه من المبالغة ما لا يخفى ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

وقال الرّومي: فإن قلت: قوله: «فمن مثل» يدلّ على التّشبيه، وقوله: «تشابه» على التّشابه، فيتناقضان؟ قلت: لم يقصد بقوله: «فمن مثل» التشبيه المقابل للتشابه كما لا يخفى على المتأمّل.

ولو سلّم فقد صرّح بجواز التّشبيه عند إرادة الجمع بين الشّيئين في أمرٍ، فأوّل الكلام أُسلوب، والثّاني أُسلوب آخر، فلا محذور.

(١) **قوله: «أم من عبرتي»**. أم: هاهنا متّصلة بدليل وقوعها بعد همزة التّسوية كما قال السّيوطيّ في قول ابن مالك:

و«أم» بها اعطف بعد همز التّسويَهْ أو همزةٍ عن لفظ «أيّ» مُغْنِيَهْ

قال الرّومي: قيل: قد تقرّر عندهم أنّ العطف بـ«أم» يقتضي ثبوت أحد المتساويين، وأن يطلب التّعيين، فترتيب قوله: «فوالله ما أدري» إلخ ... على البيت السّابق يقتضي أن يكون المطلوب تعيين أنّ «المسبل به» إمّا الخمر أو العبرة، أو تعيين أنّ المشروب العبرة أو الخمر، وظاهر البيت لا يفيده، فالوجه أن يؤوّل المصراع الأوّل ـ أي: أمن الخمر الّتي أسبلت بها جفوني، أم من عبرتي أشرب ـ أو المصراع الثّاني ـ أي: أم أسبلت بعبرتي الّتي أشرب ـ.

والأقرب: أنّ المعادلة باعتبار إقامة الملزوم مقام اللّازم، لأنّ المشروب إذا كان عبرته كان «المسبل به» أيضاً هي.

ونظيره قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزّخرف: ٥١ ـ ٥٢]، فإنّ الأصل: «أم تبصرون» فأُقيم السّبب مقام المسبّب، لأنّهم إذا قالوا له: «أنت خير» كانوا عنده بصراء؛ صرّح به سيبويه ـ.

ولَمْ يقصِدْ أنّ أحدهما زائد في الحُمْرَة والآخر ناقص ملحق به **حكم** بينهما بالتّشابه وترك التشبيه.

﴿ **ويجوز** ﴾ عند إرادة الجمع بين شيئين في أمر ﴿ **التّشبيه أيضاً، كتشبيه غُرَّةِ الفَرَس بالصُّبْح، وعكسه** ﴾ أي: تشبيه الصُّبْح بِغُرَّة الفَرَس ﴿ **متى أُريد ظهور مُنِيْرٍ في مُظْلِمٍ أكثرَ منه** ﴾ أي: من ذلك المنير، من غير قَصْدٍ إلى المبالغة[١] في وصف غُرَّة الفَرَس بالضِّياء، والانبساط، وفرط التَّلَأْلُؤِ، ونحو ذلك، إذ لو قصد شيء من ذلك[٢] لوجب جعل «الغُرّة»[٣] مشبّهاً و«الصّبح» مشبّهاً به؛ لأنّه أزيد في ذلك[٤].

[كلام عن عبد القاهر]

قال الشّيخ في «أسرار البلاغة»[٥]: جملة القول أنّه متى لم يُقْصَدْ ضَرْبٌ من

---

(١) **قوله: «من غير قصد إلى المبالغة»**. قال الرّومي: إنّما لم يذكر عدم القصد إلى بيان الاهتمام مع أنّه من جملة ما يؤتى فيه بالتّشبيه؟ لأنه أقلّ الأغراض المذكورة وجوداً، كما أشار إلى ذلك في «المفتاح» بقوله: «وربّما كان القصد» إلخ....

(٢) **قوله: «إذ لو قصد شيء من ذلك»**. أي: من ذلك الوصف بأن أُريد المبالغة فيه. قال الجرجاني: فإن قلت: إذا أُريد شيء من ذلك لم يجب التّشبيه الّذي ذكره، بل جاز عكسه، لكونه أقوى في تأدية المقصود؟ قلت: أراد بما ذكره أنّه يجب التّشبيه بينهما ولا يجوز ذكر التّشابه فضلاً عن كونه أحسن، فلا يكون ممّا نحن فيه.

وإنّما اقتصر على ذكر تشبيه «الغُرَّة» بـ«الصّبح» لأنّه الأصل، وإذا عكس فقد ترك الأصل لزيادة المبالغة.

(٣) **قوله: «لوجب جعل «الغرّة»**. إذا أُريد التّشبيه على سبيل الحقيقة، إذ لو أُريد التّشبيه على سبيل الادّعاء تعيّن العكس، فاندفع سؤال الجرجانيّ بلا احتياج إلى ما ذكره من أنّ المراد: لوجب التّشبيه مطلقاً، لا التّشابه إلّا أنّه اقتصر على خصوص هذا التّشبيه لكونه أصلاً.

(٤) **قوله: «لأنّه أزيد في ذلك»**. أي: لأنّ الصّبح أزيد في الضّياء والانبساط.

(٥) **قوله: «قال الشيخ في «أسرار البلاغة»**. أي: قال عبدالقاهر في باب الموازنة بين التّشبيه ⇐

المبالغة في إثبات الصّفة للشّيء، ولم يُقْصَد إلى إيهام في النّاقص أنّه كالزّائد، واقتصر على الجمع بين الشّيئين في مطلق الصّورة، والشّكل، واللّون، أو جمع وصفين[١] على وجه يوجد في الفرع على حَدّه أو قريب منه في الأصل، فإنّ العكس[٢] يستقيم[٣] في التّشبيه، فمتى أُريد شيء من ذلك لم يستقم.

فإن قلت: امتناع ترجيح[٤] أحد المتساويين يقتضي أن يجب الحكم بالتَّشابُه

⇐ والتّمثيل من «أسرار البلاغة» ١٩٢، وهذا نصّه:

وجملة القول: أنّه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في إثبات الصّفة للشّيء والقصد إلى إيهام في النّاقص أنّه كالزّائد، واقتصر على الجمع بين الشّيئين في مطلق الصّورة والشّكل واللّون، أو جمع وصفين على وجهٍ يوجد في الفرع على حدٍّ، ويوجد هو أو قريب منه في الأصل، فإنّ العكس يستقيم في التّشبيه، ومتى أُريد شيء من ذلك لم يستقم.

(١) **قوله: «أو جمع وصفين»**. في بيان المقدار أي: جمع وصفين على وجهٍ من الزّيادة والنّقصان، والشّدّة والضّعف، يوجد ذلك الوجه في الفرع على مقدار ذلك الوجه أو قريب من ذلك المقدار حال كون ذلك الوجه في الأصل والشّارح تصرّف في عبارة الشّيخ تصرّفاً سيّئاً ـ كما ترى ـ.

(٢) **قوله: «فإنّ العكس»**. جواب «متى لم يقصد».

(٣) **قوله: «يستقيم»**. أي: يستقيم في التّشبيه الواقع في باب التّشابه من غير أن يعدَ تشبيهاً مقلوباً، والحاصل أنّه إذا أُريد مجرّد الجمع بين الشّيئين كـ«الغرّة» و«الصّبح» ـ مثلاً ـ من غير قصدٍ إلى المبالغة في وصف «الغرّة» و«الضّياء» ونحو ذلك صحّ التّشابه والتّشبيه كلاهما فيصحّ ويستقيم تشبيه «الغرّة» بـ«الصّبح» وعكسه، ولا يعدّ العكس حينئذٍ تشبيهاً مقلوباً، بل يعدّ تشابهاً. وإذا أُريد القصد إلى المبالغة المذكورة وجب التّشبيه المصطلح عليه وهو جعل النّاقص ـ أعني: «الغرّة» ـ «مشبّهاً» والزّائد ـ أعني: «الصّبح» ـ «مشبّهاً به» ولا يجوز العكس.

(٤) **قوله: «فإن قلت: امتناع ترجيح» إلخ**... أي: قد ذكر أنّه إذا أُريد الجمع بين شيئين ـ أي:

⇐

ولا يجوزَ التّشبيه أصلاً.

قلت: التّساوي بينهما إنّما هو في وجه الشّبه، فيجوز أن يجعل المتكلّم أحدهما مشبّهاً، والآخر مشبّهاً به، لغرض من الأغراض، ولسبب من الأسباب، من غير قصد إلى الزّيادة والنُّقصان، لكن **لمّا استويا في الأمر الّذي قصد اشتراكهما فيه كان الأحسن** ترك التّشبيه المنبئ في الأغلب عن كون أحدهما ناقصاً والآخر زائداً في وجه الشّبه.

⇐ ذاتين أو مفردين ـ من غير قصد إلى الزّيادة والنقصان، وجَعْلِ النّاقص «مشبّهاً» والزّائد «مشبّهاً به» جاز الوجهان ـ أي: التّشبيه والتّشابه ـ كلاهما إلّا أنّ التّشابه أحسن من التّشبيه احترازاً من ترجيح أحد المتساويين على الآخر، وإذا عرفت ذلك فاعلم أنّه لمّا كان ترجيح أحد المتساويين على الآخر غلطاً كان الواجب التّشابه وامتنع المصير إلى التّشبيه، لأنّ التّشبيه يدلّ على التّرجيح وأنّ أحدهما ناقص والآخر كامل، وهما هاهنا متساويان فكيف تقول كلاهما جائزانِ والتّشابه أفضل؟

والحاصل أنّ النّسبة بين التّشبيه والتّشابه والعموم والخصوص من وجهٍ لا مطلقا، أي: قد يصحّ التّشبيه ولا يصحّ التّشابه ـ كما في الزّائد والنّاقص ـ وقد يصحّ التّشابه ولا يصحّ التشبيه ـ كما في المتساويين ـ وقد يجتمعان، وهاهنا يجب التّشابه ويمتنع التّشبيه لامتناع ترجيح أحد المتساويين على الآخر، فكيف جوّزت الأمرين؟

فأجاب بأنّ التّساوي بين الشّيئين إنّما يكون في وجه الشّبه، أي: إذا كان المقصود التّساوي في الوجه واعتبر ذلك من غير نظر إلى الزّيادة والنّقصان بين الطّرفين كان الأفضل التّشابه إخباراً عن مقصودك، ولم يجب التّشابه إشارةً إلى أنّ التّساوي إنّما اعتبر بالنّسبة إلى الأمر المشترك فيه، أي: يمكن أن يشبّه المتكلّم شيئاً بآخر لغرضٍ من الأغراض من دون النّظر إلى الزّيادة والنّقصان في وجه الشّبه، فيأتي بالتّشابه ويترك التّشبيه، لأنّ التّشبيه يدلّ على الزّيادة والنّقصان وهو غير مراد هاهنا، ولم يمتنع التّشبيه أيضاً ـ نظراً إلى الذّاتين ـ.

[تقسيمات للتّشبيه]

[التقسيم باعتبار الطرفين] هذا تمام الكلام في أركان التّشبيه وفي الغرض منه، وأمّا النّظرفي أقسامه فهو أنّ له تقسيماً باعتبار الطّرفين [١] وآخر باعتبار وجه الشّبه، وآخرباعتبار الأداة، وآخر باعتبار الغرض، فذكر هذه الأربعة على التّرتيب السّابق.

[تشبيه مفرد بمفرد]

وأشار إلى الأوّل بقوله: ﴿ **وهو** ﴾ أي: التّشبيه ﴿ **باعتبار طرفيه** [٢] ﴾ أي: «المُشَبَّه» و«المُشَبَّه به» **أربعة أقسام: لأنّه** ﴿ **إمّا تشبيه مفرد بمفرد** ﴾.

[النّوع الأوّل من تشبيه المفرد بالمفرد]

﴿ **وهما** ﴾ أي: المفردان ﴿ **غير مقيّدين ، كتشبيه الخَدّ بالوَرْد** ﴾ وكتشبيه كلّ من

---

(١) **قوله: «تقسيماًباعتبار الطّرفين»**. التّقسيم بهذا الاعتبار يشتمل على أربعة أقسام:

القسم الأوّل: أن يكون الطّرفان مفردين.

القسم الثّاني: أن يكون الطّرفان مركّبين.

القسم الثّالث: أن يكون «المشبّه» مفرداً و«المشبّه به» مركّباً.

القسم الرّابع: عكس الثّالث.

والقسم الأوّل أيضاً يشتمل على أربعة أنواع:

النّوع الأوّل: أن يكون المفردان مطلقين.

النّوع الثّاني: أن يكون المفردان مقيّدين.

النّوع الثّالث: أن يكون «المشبّه» مفرداً مطلقاً و«المشبّه به» مفرداً مقيّداً.

النّوع الرّابع: عكس النّوع الثّالث.

(٢) أي: طرفي التّشبيه، وهما: المشبّه، والمشبّه به.

الرّجل والمرأة باللّباس للآخر في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **هُنَّ لِبَاسٌ** (١) **لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ** ﴾ (٢) لأنّ كلّ واحدٍ منهما يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللّباس.

أو لأنّ كلّ واحدٍ منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللّباس السّاتر للعورة.

فإن قلت: أليس قوله: «لكم» و«لهنّ» قيداً في «المشبّه به»؟

قلت: لا، إذ لا مدخل له في التّشبيه؛ لعدم توقّف الاشتمال، أو الصّيانة، عليه.

[النّوع الثّاني]

﴿ **أو مقيّدان كقولهم** ﴾ ـ لمن لا يحصُلُ مِنْ سَعْيِهِ على طائل ـ: ﴿ **«هو كالرّاقم على الماء»** ﴾ فإنّ «المشبّه» هو السّاعي المقيّد بأن لا يحصُلَ من سعيه على شيء، و«المشبّه به» هو الرّاقم المقيّد بكون رَقْمِهِ على الماء؛ لأنّ «وجه الشّبه» فيه هو التّسوية بين الفعل وعدمه، وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين.

ثمّ التّقييد قد يكون بالوَصْف، وقد يكون بِالإِضَافة، وقد يكون بالمفعول، وقد يكون بالحال، وقد يكون بغير ذلك.

[النّوع الثّالث]

﴿ **أو مختلفان** ﴾ أي: أحدهما غير مقيّد، والآخر مقيّد ﴿ **كقوله: «والشَّمْسُ** (٣)

---

(١) **قوله: «هُنّ لباسٌ»**. الآية تشتمل على تشبيهين بليغين:

الأوّل: في «هنّ لباس» والأصل: «هنّ كاللّباس» والطّرفان مفردان مطلقان.

والثّاني: «أنتم لباس» والطّرفان أيضاً مفردان مطلقان، أو غير مقيّدين، والتّشبيهان بليغان، حيث لم يذكر من الأركان إلّا الطّرفان.

(٢) البقرة: ١٨٧.

(٣) المصراع قد تقدّم شرحه.

كالمِرْآة في كفّ الأَشَل» ﴾ فإنّ «المشبّه» ـ وهو الشّمس ـ غير مقيّد(١)، و«المشبّه به» ـ وهو المِرْآة ـ مقيّد بكونها في كفّ الأشلّ.

[النّوع الرّابع]

﴿ وعكسه ﴾ أي: تشبيه «المِرْآة في كفّ الأشلّ» بـ «الشّمس» فيما «المشبّه» مقيّد و«المشبّه به» غير مقيّد.

[تشبيه مركّب بمركّب]

﴿ وإِمّا تشبيه مركّب بمركّب، كما في بيت بَشّار ﴾ وهو قوله: «كأنّ مُثَارَ النَّقْعِ» البيت، وقد سبق تحقيقه.

ويجب في تشبيه المركّب بالمركّب أن يكون كلّ من «المشبّه» و«المشبّه به» هيئة حاصلة من عدّة أُمور، كما صرّح به صاحب «المفتاح»(٢) وأشار إليه صاحب

---

(١) **قوله: «فإنّ «المشبّه» ـ وهو الشّمس ـ غير مقيّد»**. قال الرّومي: فإن قلت: «المشبّه» هو «الشّمس» لا مطلقاً، بل حركتها، فيكون مقيّداً؟ قلت: «الحركة» إنّما تلاحظ في وجه التّشبيه فلا يعتبر قيداً لـ«المشبّه» فتدبّر اهـ. و«الأشلّ» ـ كما تقدّم ـ أفعل وصفي بمعنى: المرتعش، إذ في كفّه تحصل تلك الهيئة.

(٢) **قوله: هيئة حاصلة من عدّة أُموركما صرّح به صاحب «المفتاح»**. حيث قال في تقسيم وجه الشّبه: وجه التّشبيه إمّا أن يكون أمراً واحداً أو غير واحدٍ، وغير الواحد إمّا أن يكون في حكم الواحد ـ لكونه إمّا حقيقة ملتئمة وإمّا أوصافاً مقصوداً من مجموعها إلى هيئة واحدةٍ ـ أو لا يكون في حكم الواحد، فهذه أقسام ثلاثة:

أمّا الأوّل: فإمّا أن يكون حسيّاً أو عقليّاً. قال:

وأمّا القسم الثّاني: وهو أن يكون وجه التّشبيه غير واحدٍ، لكنّه في حكم الواحد فهو على نوعين: إمّا أن يكون مستنداً إلى الحسّ، وإمّا أن يكون مستنداً إلى العقل.

⇐

⇐ وأمّا القسم الثّالث: وهو أن لا يكون وجه التّشبيه أمراً واحداً، ولا منزّلةً منزلة الواحد فهو على أقسام ثلاثة:

١ ـ أن يكون تلك الأُمور حسيّةً كما في تشبيه فاكهةٍ بأُخرى في لون وطعم ورائحة.

٢ ـ أو عقليّة كما في تشبيه بعض الطّيور بالغُراب في حدّة النظر، وكمال الحذر، وإخفاء السِّفاد.

٣ ـ أو البعض حسّيّاً والبعض عقليّاً، كما في تشبيه إنسان بالشّمس في حسن الطّلعة، ونباهة الشّأن، وعلوّ الرّتبة. فهذه أمثلة القسم الثّالث.

وأمّا أمثلة القسم الأوّل من الحسيّ والعقليّ فقد تقدّم.

وأمّا أمثلة القسم الثّاني فمثّل للعقليّ منه بقوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَعْمَالُهُمْ كَسَرابٍ ﴾ [النّور: ٣٩]، فقال: كما إذا شبّهت أعمال الكفرة بالسّراب في المنظر المطمع مع المخبر المؤيس. وبقوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «إيّاكم وخَضْرَاء الدِّمَن» قالوا: وما خضراء الدِّمَنْ؟ قال ـ عليه السّلام ـ: «المرأة الحَسْنَاء في مَنْبِتِ السُّوْءِ». فقال: وكما إذا شبّهت الحَسْنَاء من مَنْبِتِ السّوء بخضراء الدِّمَنِ، في حسن المنظر المنضمّ إلى سوء المخبر.

ومثّل للحسيّ منه بأمثلة متعدّدةٍ منها: تشبيه سَقْط النّار بعين الدِّيك في الهيئة الحاصلة من الحمرة، والشّكْل الكُرِيّ، والمقدار المخصوص.

ومنها: تشبيه الشّمس بالمِرْآة في كفّ الأشلّ في الهيئة الحاصلة الّتي تؤدّيها من الاستدارة مع الإشراق، والحركة السّريعة المتّصلة.

ومنها: بيت بشّار المتقدّم.

ومنها: بيت أبي طالب الرَّقّي:

وكأنّ أجرام النّجوم لوامعاً ... درر نُثِرْنَ على بِساطٍ أزرق

ومنها: قول القاضي التّنوخيّ:

كأنّما المِرِّيخ، والمشتري ... قُدّامه في شامخ الرِّفْعَهْ

منصرف باللّيل عن دعوةٍ ... قد أُسْرِجَتْ قُدّامه شَمْعَهْ

⇐

«الكشّاف»[1] حيث قال: إنّ العرب تأخذ أشياء فُرادَى ـ معزولاً بعضها عن بعض ـ

⇐ ثمّ قال ـ وهي محلّ الشّاهد ـ: وتسمّى أمثال ما ذكر من الأبيات تشبيه المركّب بالمركّب، والمذكور قبلها تشبيه المفرد بالمفرد اهـ. راجع: «المفتاح» في النّوع الثّاني من الأصل الأوّل من «علم البيان» ٤٤١ ـ ٤٤٥.

(١) **قوله: وأشار إليه صاحب «الكشّاف»**. أي: أشار إليه في تفسير الآية المتقدّمة ﴿ **أَوْكَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ** ﴾ [البقرة: ١٩] ـ من «الكشّاف» وقد تقدّم نصّه قبل ذلك وأُعيده مختصراً ليتبيّن تصرّف الشّارح في عبارته وهي: والمعنى: «أو كمثل ذوي صيّب» والمراد: كمثل قومٍ أخذتهم السّماء على هذه الصّفة فلقوا منها ما لقوا.

فإن قلت: هذا تشبيه أشياء بأشياء فأين ذكر المشبّهات؟ وهلّا صرّح به؟ كما في قوله: ﴿ **وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمىٰ وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلاَ الْمُسِيءُ** ﴾ [غافر: ٥٨] وفي قول امرئ القيس:

كأنّ قلوب الطّير رَطْباً ويابِساً ... لدى وَكْرِها العُنّاب والحَشَف البالي

قلت: كما جاء ذلك صريحاً، فقد جاء مطويّاً ذكره على سَنَنِ الاستعارة كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هٰذَا عَذْبٌ فُراتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهٰذا مِلْحٌ أُجَاجٌ** ﴾ [فاطر: ١٢]، و: ﴿ **ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَجُلاً فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلاً سَلَماً لِرَجُلٍ** ﴾ [الزّمر: ٢٩].

والصّحيح الّذي عليه علماء البيان لا يتخطّونه أنّ التّمثيلين جميعاً من جملة التّمثيلات المركّبة دون المفرّقة لا يتكلّف لواحدٍ واحدٍ شيء يقدّر شبهه به، وهو القول الفحل والمذهب الجزل.

بيانه: أنّ العرب تأخذ أشياء فرادى معزولاً بعضها من بعضٍ لم يأخذ هذا بحُجْزَة ذاك فتشبّهها بنظائرها ـ كما فعل امرؤ القيس وجاء في القرآن ـ وتشبّه كيفيّة حاصلة من مجموع أشياء ـ قد تضامّت وتلاصقت حتّى عادت شيئاً واحداً ـ بأُخرى مثلها كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ** ﴾ [الجمعة: ٥] الآية ... الغرض تشبيه حال اليهود ـ في جهلها بما معها من التّوراة وآياتها الباهرة ـ بحال الحمار في جهله بما يحمل من أسفار الحكمة وتساوي الحالتين عنده من حمل أسفار الحكمة وحمل ما سواها من الأوقار، لا يشعر من ذلك إلّا بما يَمُرُّ بِدَفَّيْه من الكدّ والتعب. اهـ.

فتشبّهها بنظائرها، وتشبّه كيفيّة حاصلة من مجموع أشياء قد تضامّت وتلاصقت حتّى عادت شيئاً واحداً بأُخرى مثلها.

ثمّ تشبيه المركّب بالمركّب(١) قد يكون بحيث يحسن تشبيه كلّ جزء من أجزاء أحد طرفيه بما يقابله من الطّرف الآخر كقوله:

وَكَأَنَّ أَجْرَامَ النُّجُومِ لَوامِعاً(٢) دُرَرٌ نُثِرْنَ عَلىٰ بِسَاطٍ أَزْرَقِ

---

(١) **قوله: «ثمّ تشبيه المركّب بالمركّب»**. أي: تشبيه المركّب بالمركّب ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل: أن يجعل تشبيه واحد عدّة تشبيهاتٍ بأن يشبّه كلّ جزءٍ من أجزاء أحد طرفيه بما يقابله من الطّرف الآخر من غير تكلّفٍ. ومثاله قول أبي طالب الرّقيّ كما يأتي.

الثّاني: أن يراد تشبيه مركّبٍ بمفردٍ وأن يجعل تشبيه واحد عدّة تشبيهات يكون بعضها صحيحاً وبعضها غَلَطاً ـ كما في قول القاضي التّنوخي الآتي ـ فيكون تشبيه المشتري بالشّمعة صحيحاً، وتشبيه المِرِّيخ المنوّر بالمنصرف ـ عن الدّعوة ـ المظلم غير صحيح.

الثّالث: أن يجعل تشبيه واحد عدّة تشبيهاتٍ بعد تكلّف وتعسّفٍ، كما يأتي في قوله: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً ﴾ [البقرة: ١٧]، والتّكلّف فيه هو إبداع وجه الشّبه لكلّ تشبيه بخلاف تشبيه المركّب بالمركّب فإنّه يكفي فيه وجه شبه واحد.

ولمّا كان تشبيه المركّب بالمركّب لطيفاً ـ ولا كذلك تشبيه المفرد بالمفرد ـ كان تشبيهاً رائعاً ومقبولاً فلا يعدل عنه إلى تشبيه المفرد بالمفرد مهما أمكن، وهذا معنى قول التفتازاني: فإنّ تشبيه «النُّجوم» بـ«الدُّرَر» وتشبيه «السّماء» بـ«بِساط أزرق» تشبيه حسن ـ لأنّه من تشبيه المفرد بالمفرد ـ لكن أين هو عن التّشبيه الّذي يريك الهيئة الّتي تملأ القلوب سروراً وعجباً ـ لأنّه من تشبيه المركّب بالمركّب ـ.

(٢) **قوله: «وَكَأَنَّ أَجْرَامَ النُّجُومِ لَوامِعاً»**. البيت من الكامل على العروض الأُولى مع الضّرب المماثل ـ الدّاخل عليه الإضمار ـ والقائل أبو طالب الرَّقّي، قال الثّعالبيّ في «يتيمة الدّهر»: لم أجد ذكره إلّا عند أبي بكر الخوارزميّ وسمعته يقول: إنّه أحد المُقِلّين المُحْسِنِين الّذين يُطَبِّقُوْنَ المَفْصِلَ في أغراضهم، ويَنْظِمُوْن الدّرّ المُفَصَّل في معانيهم وألفاظهم، ثمّ

⇐

فإنّ تشبيه النُّجُوم بالدُّرَر، وتشبيه السّماء بِبِسَاط أزرق، تشبيه حسن، لكن أين هو عن التّشبيه الّذي يُرِيْك الهيئة الّتي تملأ القلوب سروراً وعَجَباً، من طلوع النّجوم مُؤْتَلِقَةً(١) مُتَفرِّقةً في أَدِيْمِ السّماء(٢) وهي زَرْقَاءُ زُرْقَتَها الصّافية(٣).

وقد لا يكون بهذه الحيثيّة كقوله:

كأنّمَا المِرِّيخُ وَ(٤)الْمُشْتَرِي(٥) قُدّامَهُ في شامِخِ الرِّفْعَهْ

⇐ أنشدني له قوله:

ولقد ذكرتك في الظَّلَام كأنّه يوم النَّوَى وفؤاد مَنْ لم يعشَقِ
وكأنّ أجرام النّجوم لوامعاً دُرَرٌ نُثِرْنَ على بِساطٍ أزرَقِ
والفجر فيه كأنّه قَطْرُ النَّدَى ينهلّ من سَحٍّ الغَمَامِ المُغْدِقِ

وفي بعض الكتب: «نسج الغمام» بدل «سحّ الغمام». وفي البعض الآخر: «سيح الغمام».

(١) **قوله: «مؤتلقة»**. المؤتلقة: المُتَلَأْلِئَة.

(٢) **قوله: «أديم السّماء»**. الأديم: في الأصل الجلد المدبوغ، وأُريد بـ«أديم السّماء» هاهنا: وَجْهُهَا.

(٣) **قوله: «زُرْقَتَها الصّافية»**. نصب على المصدريّة.

(٤) **قوله: «والمشتري»**. مبتدأ، والخبر «قُدَّامَهُ». **وقوله: «في شامخ الرِّفْعَهْ»**. خبر بعد خبر، والجملة في محلّ النّصب على الحال، والتّقدير: «في مكانٍ شامخ الرِّفْعَة» بحذف الموصوف، وقولهم: «شامخ الرِّفعة» من قبيل «جَدَّ جِدُّهُ».

شبّه «المرّيخ» والحال أنّ «المشتري» أمامه في مكان عالٍ في المَرْأَى بإنسان منصرفٍ في اللّيل عن مجلس دعوةٍ أو قدت أمامه شَمْعَةٌ. كذا قرّره الهنديّ، وقال الرّومي: والمراد رفعته في المنظر بأن يكونا ـ مثلاً ـ في النّصف الشّرقيّ، ويكون المرّيخ أقرب إلى المشرق، وإلّا فالمرّيخ في الفلك السّادس والمشتري في الخامس. و«قد أسرجت» صفة لـ«منصرف».

قال الفرّاء: تسكين الميم في «شمعة» و«شمع» من كلام المولّدين، والأصل: الفتح.

(٥) **قوله: «كأَنَّمَا المِرِّيخُ وَالْمُشْتَرِي»**. البيتان من السّريع على العروض الأُولى المكسوفة ⇐

⇐ المطويّة ـ فاعلن ـ مع الضّرب الثّالث الأصلم ـ فَعْ لُنْ ـ والقائل القاضي أبو الفهم عليّ بن محمّد التّنوخي من فضلاء الشّيعة البارزين المولود سنة ٢٧٨هـ وتوفّي بالبصرة سنة ٣٤٢هـ كان قاضياً في البصرة والأهواز في عهد سيف الدّولة ـ رحمه الله ـ وله قصيدة طويلة يجيب بها ابن المعتزّ ـ لعنه الله ـ من قوله في قصيدة ينتقص بها أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ:

أبى الله إلّا ما ترون فما لكم ... غِضاباً على الأقدار يا آلَ طالِبِ

فعَمِلَ قصيدةً ـ ونسبها إلى علويٍ مخافةً من العبّاسيّين ـ يقول فيها:

من ابن رسول الله وابن وصيّه ... إلى مُدْغِلٍ في عِقْبَةِ الدِّيْنِ ناصِبِ
نشا بين طُنْبُورٍ وزِقٍ ومِزْهَرٍ ... وفي حِجْرِ شادٍ أو على صَدْرِ ضارِبِ
ومن ظهر سكرانٍ إلى بطن قَيْنَةٍ ... على شَبَهٍ في ملكها وشوائِبِ
يعيب علينا خير من وطئ الحَصَى ... وأكرم سارٍ في الأنام وسَارِبِ
ويزري على السّبطين سبطي محمّدٍ ... فقُلْ في حضيضٍ رام نيل الكواكِبِ
وينسب أفعال القرامط كاذباً ... إلى عترة الهادي الكِرامِ الأطايب
إلى معشرٍ لا يسرح الذّمّ بينهم ... ولا تزدري أعراضهم بالمعايب
إذا ما ٱنْتَدَوْا كانوا شموس بيوتهم ... وإن رَكِبُوْا كانوا شموس الكواكب
وإن سُئِلوا سحّت سماء أكفّهم ... فأَحْيَوْا بميت المال ميت المَطَالِبِ
وإن عَبَسُوْا يوم الوَغَى ضَحِكَ الرَّدَى ... وإن ضحكوا أَبْكَوْا عيون النَّوائِبِ
نَشَوْا بين جبريلٍ وبين محمّدٍ ... وبين عليٍ خير ماشٍ وراكبِ
رَضِيُّ النَّبِيّ المصطفى ووصيّه ... ومشبهه في شيمةٍ وضرائِبِ
ومَنْ قال في **يوم الغدير** محمّد ... وقد خاف من غدر العُدَاةِ النَّوَاصِبِ
أما أنا أولى منكم بنفوسكم ... فقالوا: بلى، قول المريب الموارب
فقال لهم: من كنتُ مولاه منكم ... فهذا أخي مولاه بعدي وصاحبي
أطيعوه طُرّاً فهو عندي بمنزلٍ ... كهارون من موسى الكليم المخاطب

⇐

مُـنْصَرِفٌ بـالليْلِ عَـنْ دَعْـوَةٍ   قَـدْ أُسْـرِجَتْ قُـدّامَـهُ شَـمْعَهْ

فإنّه لو قيل: «المرّيخ كمنصرف[1] من الدّعوة» لم يكن شيئاً.

وقد يكون بحيث لا يمكن أن يعتبر لكلّ جزء من أجزاء الطّرفين ما يقابله من الطّرف الآخر إلّا بعد تكلّف وتعسّف، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً** ﴾[2] الآية، فإنّ الصّحيح أنّ هذين التّشبيهين[3] من التّشبيهات المركّبة الّتي لا يتكلّف لواحدٍ واحدٍ شيءٌ يُقَدَّرُ تشبيهه به، وهو القول الفَحْل والمذهب

⇐ وهي طويلة ردّ فيها على ابن المعتزّ الناصبيّ كلمةً بكلمةٍ وأوردها العلّامة السّماويّ ـ رحمه الله ـ في كتاب «الطّليعة من شعراء الشّيعة» والصّنعاني في «نسمة السّحر بذكر من تشيّع وشعر» والبيتان الشّاهدان أورده الشّيخ في «الأسرار» في تشبيه المرّيخ والمشتري هكذا:

كأنّما المرّيخُ والمشتري   قُدَّامَهُ فـي شـامخ الرِّفْـعَهْ
مُنْصَرِفٌ باللّيل عن دعوةٍ   قد أُسْرِجَتْ قُدَّامَهُ شَمْعَهْ

وأورده الصّنعاني في «نسمة السّحر»:

كأنّـما المـرّيخ والمشـتري   أمـامه فـي شـامخ الرِّفْـعَهْ
مـنصرف بـاللّيل عـن دعـوةٍ   قـد أُوْقِـدَت قـدّامـه شَـمْعَهْ

والثّعالبيّ في اليتيمة برواية: «قد أسرجوا قدّامه شمعه» ورواية الشّطر الثّاني من البيت الأوّل «أَمامه في شامخ الرِّفعه» أفضلُ كما ذكرت.

(١) **قوله: «لو قيل: المرّيخ كمنصرف»**. قال الرّومي: يعني أنّ تشبيه «المشتري» بـ«الشّمعة المُسْرَجَة» وإن صحّ باعتبار الهيئة الثّابتة من حصول شيءٍ أحمر اللّون خلف شيءٍ أبيض اللّون متلألأً، بينهما مسافة قريبة، إلّا أنّ تشبيه المرّيخ بالمنصرف عن دعوةٍ لا يصحّ.

(٢) البقرة: ١٧.

(٣) **قوله: «فإنّ الصّحيح أنّ هذين التّشبيهين»**. هذا الكلام مأخوذ من الزّمخشريّ في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَوْكَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ** ﴾ [البقرة: ١٩] كما تقدّم نصّه قبيل ذلك.

الجَزْل[١]، وإن جعلتهما من المُفرَّقَة فلابدّ من تكلّف، وهو أن يقال[٢] ـ في

(١) **قوله: «القول الفحل والمذهب الجزل»**. قال الرّومي: أراد بالفحل القويّ وبالجزل القويم، لأنّه في اللّغة بمعنى غير الرّكيك.

(٢) **قوله: «فلابدّ من تكلّف وهو أن يقال»**. أي: إنْ عدلت عن التّشبيه المركّب بالمركّب إلى تشبيه المفرد بالمفرد فلابدّ من تكلّف والتّكلّف ـكما تقدّم ـأن تبدع وجه شبهٍ لكلّ تشبيه فيتعدّد الوجه بتعدّد التّشبيه. وذلك بأن يقال في التّشبيه الأوّل من التّشبيهين المركّبين ـإذا عدلت من المركّب إلى المفرد ـإنّه يخرج منه ثلاثة تشبيهاتٍ:

الأوّل: أن يشبّه المنافق بما يقابله، أي: بالمستوقد ناراً في حسن الظّاهر.

والثّاني: أن يشبّه إظهاره الإيمان للانتفاع القليل في الدّنيا بما يقابله. أي: بالإضاءَة في الانتفاع الظّاهر.

والثّالث: أن يشبّه انقطاع انتفاعه ـأي: الإيمان بالموت ـبما يقابله، أي: بانطفاء النّار في قلّة الانتفاع وخيبة العاقبة.

ويقال أيضاً في التّشبيه الثّاني من التّشبيهين المركّبين ـإذا أردت العدول من المركّب إلى المفرد ـإنّه يخرج منه أربعة تشبيهاتٍ:

الأوّل: أن يشبّه دين الإسلام بما يقابله، أي: بالصّيّب في إحياء الأمل.

والثّاني: أن يشبّه ما يتعلّق بدين الإسلام من شُبَه الكُفّارِ بما يقابله، أي: بالظّلمات في الحيرة وعدم الاهتداء.

والثّالث: أن يشبّه ما في دين الإسلام من الوعد بالخير، والوعيد بالشّرّ بما يقابله، أي: بالرّعد والبرق في اشتمال كلّ من الرّعد والبرق على طمع وخوفٍ، فمن جهة تضمّنهما للطّمع شبّه بهما الوعد، ومن جهة تضمّنهما للخوف شبّه بهما الوعيد.

والرّابع: أن يشبّه ما يصيب الكَفَرَة من الأفزاع والبلايا والفِتَن من جهة أهل الإسلام بما يقابله، أي: بالصّواعق في الضّرر والإبادة.

وتحتاج في هذه الأقسام السّبعة إلى سبعة أوجهٍ للتّشبيه ـكما ذكرنا ـ، بينما أنّك كنت تحتاج في التّشبيهين إلى وجهين فقط وهما في الآيتين: الخيبة بعد الرّجاء، ثمّ ما ذكره

⇐

الأوّل ـ: شبّه «المنافق» بـ«المستوقد ناراً» و«إظهاره الإيمان» بـ«الإضائة» و«انقطاع انتفاعه» بـ«انطفاء النّار» و ـ في الثّاني ـ: شبّه «دين الإسلام» بـ«الصيّب» وما يتعلّق به ـ من شُبَهِ(١) الكفّار ـ بالظّلمات، وما فيه ـ من الوعد والوعيد ـ بالرَّعْد والبَرْق، وما يصيب الكَفَرَة ـ من الأفزاع، والبَلَايا، والفِتَنِ، من جهة أهل الإسلام ـ بِالصَّوَاعِقِ.

[تشبيه مفرد بمركّب]

﴿ وإمّا تشبيه مفرد بمركّب، كما مرّ ـ من تشبيه الشّقيق ﴾ بأعلامِ ياقوتٍ منشورةً على رِماح من زَبَرْجَد ـ فـ«المشبّه» مفرد وهو «الشّقيق»، و«المشبّه به» مركّب من عدّة أُمور ـ كما ترى ـ.

وكذا تشبيه الشّاة الجَبَليّ(٢) بِحِمَارٍ أَبْتَرَ، مَشْقُوقِ الشَّفَّةِ، والحَوَافِرِ، نَابَتْ على رأسه شجرتا غَضاً.

⇐ التّفتازانيّ هاهنا منقول عن الزّمخشري في تفسير الآية من «الكشّاف».

ولكن يجب في تشبيه المركّب بالمركّب أن يكون وجه الشّبه أيضاً مركّباً ـ أي: هيئة ـ كما أنّه يجب في تشبيه المفرد بالمركّب أيضاً من أن يكون الوجه مركّباً. وأمّا تشبيه المفرد بالمفرد فالوجه فيه تارةً يكون مركّباً وأُخرى مفرداً ـ كما تقدّم عند بيان المركّب الحسّيّ من وجه الشّبه ـ.

(١) جمع «شُبْهَة» مثل: «غُرَف» و«غُرْفَة».

(٢) **قوله: «الشّاة الجَبَليّ»**. لم يقل: «الجبليّة» لأنّ التّاء في «الشّاة» للوحدة لا للتّأنيث، والتّأنيث وكذا التّذكير إنّما يستفاد من الصّفة ـ كما في الرّومي ـ. فـ«الشّاة» يقع على الذّكر والأُنثى فيقال: «هذا شاة» و: «هذه شاة» وأُريد هاهنا الذّكر بدليل «الجبليّ» بصورة الوصف المذكّر، دون «الجبليّة» ـ كما في شرح «المفتاح» ـ. و«الشّاة الجبليّ» يقال له بالفارسيّة: «گَوَزن».

[صعوبة الفرق بين المركّب، والمفرد المقيّد]

والفرق بين **المركّب والمفرد المقيّد** أحوج شيء إلى التّأمّل[(١)]. فـ«المشبّه به» في قولنا: «هو كالرّاقم على الماء» إنّما هو الرّاقم بشرط أن يكون رَقْمُهُ على الماء،

---

(١) **قوله: «أحوج شيء إلى التّأمّل»**. لأنّ المركّب والمفرد المقيّد ربّما لا يتميّز أحدهما عن الآخر لفظاً وإنّما يفترقان معنىً، ولذا يقع الالتباس في النّظرة الأُولى وبعد التّأمّل يظهر الفرق؛ فإن كان الغرض تشبيه الهيئة الحاصلة من مجموع أمرين أو أُمور فهو من قبيل تشبيه المركّب بالمركّب، لأنّ كلّ واحدٍ من أجزاء الطّرف الواحد لا يكون مقصوداً بذاته وإن صحّ تشبيهه بما يقله من الطّرف الآخر.

وإن كان الغرض تشبيه كلّ واحدٍ من أجزاء أحد الطّرفين بما يقابله لكن بقيد مأخوذٍ فيهما ـ وغير مقصودٍ ذاتاً بل مقصود تبعاً ـ فهو من قبيل تشبيه مفرد مقيّد بمفرد مقيّدٍ وكذا تشبيه مركّب بمفرد مقيّدٍ، وعكسه.

وإن كان الغرض تشبيه أشياء متعدّدة متفرّقةٍ بأشياء متعدّدة متفرّقة فهو تشبيه متعدّد بمتعدّد، فالنّظر في تشبيه المركّب بالمركّب إلى الهيئة المجتمعة وليس كذلك تشبيه المفرد المقيّد بالمفرد المقيّد.

قال الهنديّ ـ في بيان الحاجة إلى التّأمّل ـ: لتعسّر التّمييز بين المقيّد والمركّب؛ إذ القيود معتبرة في الهيئة الّتي جعلت وجه شبهٍ ولا حاكم في تمييز أحدهما عن الآخر سوى سلامة الطّبع وصفاء القريحة.

وفي شرح «المفتاح» للشّريف الجرجاني: إذا التبس التّقييد بالتّركيب فإن كان هناك أمر واحد هو الأصل فيما قصد من «المشبّه» و«المشبّه به» وكان ما عداه تَبَعاً وتتمّةً له في الاعتبار كان مفرداً مقيّداً، وإلّا كان مركّباً.

قال الهنديّ: ولا يخفى أنّ ما ذكره يفيد الامتياز بينهما في المفهوم، لا التّمييز في صورة الاشتباه، فإنّ القيود معتبرة في الطّرفين يحتمل الدّخول وعدم الدّخول.

وفي تشبيه «الشّقيق»(١) أو «الشّاة الجبليّ» هو المجموع المركّب من الأُمور المتعدّدة، بل الهيئة الحاصلة منها.

[رأي للسّكّاكيّ]

وجعل صاحب «المفتاح»(٢) تشبيه «الشّاة الجَبَليّ» من تشبيه المفرد بالمفرد،

---

(١) **قوله: «تشبيه الشّقيق»**. في قول الصّنوبريّ الشّاعر الشيعيّ ـ رحمه الله ـ:

وكأنّ مُحْمَرَّ الشّقيـ ـقِ إذا تصوّب أو تصعَّدْ
أعلام ياقوتٍ نُشِرْ نَ على رِماحٍ من زَبَرْجَدْ

* * *

(٢) **قوله: وجعل صاحب «المفتاح»**. أراد بيان الخلاف بين المصنّف وصاحب «المفتاح»، فقال: إنّ المصنّف لم يفرّق بين تشبيه الشّقيق بأعلام ياقوتيّة وتشبيه الشّاة الجبليّ بحمار أبتر وجعلهما من قبيل تشبيه المفرد بالمركّب، والسّكّاكيّ فرّق بينهما فجعل تشبيه الشّاة الجبليّ بحمار أبتر ونحوه من تشبيه المفرد بالمفرد، وجعل الأبيات المذكورة في الشّرح من تشبيه المركّب بالمركّب وترك تشبيه المفرد بالمركّب وعكسه.

وهاهنا سؤالان: الأوّل: أنّ السّكّاكيّ ذكر من الأقسام الأربعة قسمين متّفقين وهما: تشبيه المفرد بالمفرد، وتشبيه المركّب بالمركّب، وترك قسمين مختلفين وهما: تشبيه المفرد بالمركّب وتشبيه المركّب بالمفرد، فهل ما صنعه صحيح أم ما صنعه المصنّف من ذكره الأقسام الأربعة كلّها ـ قد مرّت ثلاثة منها ويأتي الرّابع ـ؟

والسّؤال الثّاني أنّ السّكّاكيّ فرّق بين تشبيه الشّقيق والشّاة الجبليّ فجعل الأوّل من قبيل تشبيه المركّب بالمركّب والثّاني من تشبيه المفرد بالمفرد، فهل هذا الفرق صحيح أم لا؟

فأجاب الشّارح عن الأوّل بأنّ ما ذكره المصنّف الخطيب أولى، لأنّه أتمّ الأقسام، وعن الثّاني بأنّ الفرق بين التّشبيهين ضعيف ـ أي: بين تشبيه «الشّقيق» الّذي عدّه الخطيب من قبيل تشبيه المفرد بالمركّب وبين تشبيه «الشّاة الجبليّ» الّذي عدّه السّكّاكيّ من قبيل

⇐

كتشبيه السُّقط(١) بعين الدِّيْك، وتشبيه الثُّرَيَّا بالعُنْقُود المُنَوَّر، وتشبيه الشَّمْس بالمِرْآة في كَفِّ الأَشَلّ، وجعل التّشبيه في نحو قوله:

وَالشَّمْسُ مِنْ مَشْرِقِهَا(٢) قَدْ بَدَتْ(٣)   مُشْرِقَةً لَيْسَ لَهَا حَاجِبُ

⇐ تشبيه المفرد بالمفرد ـ وجعل السّكّاكيّ تشبيه الشّاة الجبليّ من تشبيه المفرد بالمفرد، وكذا التّشبيه في الأبيات الأربعة من قبيل تشبيه المركّب بالمركّب، وذلك في النّوع الثّاني من الأصل الأوّل من علم البيان من «المفتاح» ٤٤٣، وجعل تشبيه الشّقيق من تشبيه المركّب وذلك في النّوع الرّابع من الأصل الأوّل من علم البيان من «المفتاح» ٤٦١.

(١) مثلث السّين ما يسقط من «الزّند» عند القَدْحِ.

(٢) **قوله: وجعل التّشبيه في نحو قوله: «والشّمس من مشرقها»**. قال الجُرجانيّ: قد يناقش في جعل السّكّاكيّ هذا البيت من تشبيه المركّب بالمركّب، وذلك أنّه ذكر في وجه الشّبه الّذي لا يكون واحداً، بل في حكم الواحد، تشبيه سِقْط النّار بعين الدِّيْك، والثُّرَيّا بالعُنْقُوْد المنوّر، والشّاة الجَبَليّ بالحمار الأبتر المشقوق الشّفة النّابت على رأسه شجرتا غضا، والشّمس بالمِرآة في كفّ الأشلّ، وتشبيهها بالبوتقة الّتي فيها ذهب ذائب في هذا البيت، وبيّن في كلّ واحدٍ من هذه التّشبيهات الخمس التّركيب في وجه التّشبيه إلّا في تشبيه الشّاة بالحمار، ثمّ غيّر أُسلوب الكلام وقال: وكوجه التّشبيه في قوله: «كأنّ مثار النّقع» وفي قوله: «وكأنّ أجرام النّجوم» وفي قوله: «وكأنّما المرّيخ» وبيّن في كلّ واحدٍ من هذه التّشبيهات في هذه الأبيات التّركيب في طرفي التّشبيه ثمّ قال: ويسمّى أمثال ما ذكر من الأبيات تشبيه المركّب بالمركّب، والمذكور قبلها تشبيه المفرد بالمفرد.

فيحتمل أن يريد بما ذكر من الأبيات هذه الثّلاثة بقرينة تغيير الأُسلوب، وبيان تركيب الأطراف فيها دون ما قبلها، والظّاهر أنّ تشبيهها بالبوتقة الّتي فيها ذهب ذائب من تشبيه المفرد الغير المقيّد أو المقيّد بمفرد مقيّد كتشبيهها بالمرآة في كفّ الأشلّ، أو من تشبيه المفرد بالمركّب، وأمّا جعله من تشبيه المركّب بالمركّب فمستبعد جدّاً.

(٣) **قوله: «وَالشَّمْسُ مِنْ مَشْرِقِهَا قَدْ بَدَتْ»**. البيتان من السّريع على العروض المكسوفة المطويّة مع الضّرب المماثل، والقائل المُهَلَّبِيّ الوزير أبو محمّد الحسن بن محمّد بن ⇐

كَأَنَّهَا بُوتَقَةٌ أُحْمِيَتْ ... يَجُولُ فِيها ذَهَبٌ ذائِبُ

وقوله: «كأنّ مُثَار النَّقْع».

وقوله: «وكأنّ أجرامَ النُّجُوم».

وقوله: «كأنّما المِرِّيخ» من تشبيه المركّب بالمركّب، ذاهباً إلى أنّ كلّاً من «المشبّه» و«المشبّه به» هيئة حاصلة من عدّة أُمور، ولم يتعرّض لتشبيه المفرد بالمركّب، وعكسه.

وكأنّ ما ذكره المصنّف أقرب؛ فإنّ الفرق بين تشبيه «الشّقيق»[1] وتشبيه «الشّاة الجَبَليّ» ـ بأنّه قصد في الثّاني إلى ما لا يدخل فيه الأُمور المتعدّدة المختلفة، بخلاف الأوّل ـ ضعيف.

⇐ عبدالله بن هارون من ولد المُهَلّب بن أبي صُفْرَة الأزديّ، ولد ٢٩١هـ وتوفّي في ٣٥٢هـ وكان من كبار الوزراء الأُدباء الشّعراء في عصر معزّ الدّولة بن بويه وكان كاتباً في ديوانه ثمّ استوزره وكانت الأيّام أيّام المطيع العبّاسيّ ـ لعنه الله ـ فقرّبه المطيع وخلع عليه ثمّ لقّبه بالوزارة، فاجتمعت له وزارة الحاكم العبّاسيّ والسّلطان ولقّب بذي الوزارتين، والبيتان في ديوانه هكذا:

الشّمس في مشرقها قد بَدَتْ ... منيرةً ليس لها حاجِبُ

كأنّها بُوتَقَةٌ أُحْمِيَتْ ... يجول فيها ذَهَبٌ ذائِبُ

والبُوتقة: فارسيّ معرّب «بوتهٔ ريخته گرى».

(١) قوله: فإنّ الفرق بين تشبيه «الشّقيق». قال الهنديّ: فإنّ صاحب «المفتاح» فرّق بينهما بأنْ جَعَلَ تشبيه الشّاة الجبليّ بالحمار المذكور من تشبيه المفرد ـ كما مرّ ـ وتشبيه الشّقيق بالأعلام المذكورة من تشبيهٍ «المشبّه به» فيه مركّب، حيث قال في بيان أسباب غرابة التّشبيه: أو أن يكون «المشبّه به» مركّباً كما في قوله: «وكأنّ محمرّ الشّقيق» فعَدَّ قوله: «وكأنّ محمرّ الشّقيق» من تشبيه المركّب بالمركّب اهـ. أقول: راجع النّوع الرّابع من الأصل الأوّل من «المفتاح»: ٤٦١.

﴿ وإمّا تشبيه مركّب بمفرد، كقوله ﴾ أي: قول أبي تَمَّام: ﴿ يا صاحِبَيَّ تَـقَصَّيَا نَظَرَيْكُمَا ﴾(١) أي: أبلِغَا أقصى نظريكما، واجتَهِدا في النَّظَر، يقال: «تقصّيته» ـ أي:

---

(١) **قوله: «يا صاحِبَيَّ تَقَصَّيَا نَظَرَيْكُمَا»**. البيتان من الكامل على العروض الأُوْلَى مع الضرب المماثل، والقائل أبو تَمَّام حبيب بن أوس بن الحارث الطّائي ١٨٨ ـ ٢٣١هـ من قصيدة يمدح بها المأمون العبّاسيّ ـ لعنه الله ـ تقيّةً يقول فيها:

مـا كـانت الأيّـامُ تُسْـلَبُ بـهجةً … لو أنّ حسـن الرَّوْضِ كـان يُـعَمَّرُ
أولا تـرى الأشـياءَ إن هـي غُـيِّرَتْ … سَمُجَتْ، وحُسْنُ الأَرْضِ حين تُـغَيَّرُ
يـا صـاحبيَّ تَـقَصَّيَا نـظريكما … تَـرَيَا وجـوه الأرض كيف تَصَوَّرُ
تَـرَيا نـهاراً مُشْـمِساً قـد شَـابَهُ … زَهْـرُ الرُّبَـى فكأنَـما هـو مُـقْمِرُ
دُنْـيَا مـعاشٌ للـورى حـتّى إذا … حَـلَّ الرَّبـيع فـإنّما هـي مَـنْظَرُ
أَضْـحَتْ تـصوغ ظُـهُوْرَها لِـبُطُونِهَا … نُـوْراً تكـاد له القـلوب تَـنَوَّرُ
مـن كـلّ زاهـرةٍ تَـرَقْرَقُ بـالنَّدَى … فكأنَّـها عـين عـليه تَـحَدَّرُ
تـبدو، ويـحجُبها الجـميم كأنّـها … عَـذْرَاءُ تـبدو تـارةً وتَـخَفَّرُ
صُـنْعُ الّـذي لولا بـدائـع لطـفه … مـا عـاد أصـفر بـعد إذ هـو أَخْـضَرُ

١ ـ أي: لو دام حُسْنُ الرَّوْضِ لدامَتْ بهجةُ الأيّام.

٢ ـ أي: أولا ترى كُلَّ شيءٍ إذا غيّر عن حاله سَمُجَ وقبح إلّا الأرض، فإنّ حسنها في تغيّرها عن طبعها إلى الآخر.

٣ و٤ ـ قال الآمديّ: قد أنكر عليه قوم، وقالوا: إنّما أراد أنّ النّهار المُشْمِسَ لِصُفْرَة الزَّهْر صار كأنّه مُقْمِر، وهذا غلط، لأنّ صُفْرَة الزَّهْر مع ضوء الشّمس ممّا تزيد في ضياء النّهار وكثرة الشُّعَاع، فكيف يجعل ضوء الشّمس الّذي قد زاد قوّة وقوعه على صُفْرَة الزَّهْر وازدياد الزّهريّة به إشراقاً ولمعاناً مشبّهاً لضوء القمر باللّيل، قالوا: وإنّما كان غرضه بـ«مُشْمِس» من أجل قوله: «مُقْمِر» ولو قال:

تريا نهاراً مُـدْجِناً قـد شـابه … زهر الرّبا فكأنّما هو مـقمر

لكان أشبه بضوء القمر، إذ كان اليوم مدجوناً والشّمس محجوبة. وقال أبو عبدالله: لو

⇐

بلغت أقصاه ـ كذا في «الأساس»(١). ﴿تَرَيَا وُجُوهَ الأرضِ كَيفَ تَصَوَّرُ﴾ أي: «تتصوّر» ـ بحذف التّاء ـ يقال: صوّره الله صورةً حسنةً، فتصوّر. ﴿تَرَيَا نَهاراً

⇐ قال:

تَرَيا نهاراً مُدْجِناً وكأنّه ... من صفرة الأزهار ليلٌ مُقْمِرُ

كان أشبه بمذهبه وكان قد طابق بذكر اللّيل مع النّهار، وهذا العمري يلزم. ولكن صُفْرة الزَّهْرِ أشبه بضوء القمر وصُفْرته ليلاً كان ذلك أو نهاراً، ومثل هذا يتسامح به ولا يدخل في الخطأ والعيب عندي.

وقال بعضهم: تريا بياض الزَّهْر وقد خالط نور الشّمس حتّى صار كالقمر، وهكذا الزّهر إذا ضاحك الشّمس. وقال أبو زكريّا: أي: خالط بياض الزَّهْر والأنوار بياض النّهار وغلب ضوء الشّمس فيه فكأنّما هو مُقْمِرٌ لا مُشْمِسٌ. وقال الصُّوْليّ: وسألت أبا مالك عن هذا البيت بعينه وما أراد بقوله: «تريا نهاراً مُشْمِساً»؟ فقال: يعني: الزَّهْر من كثرته وتكاثفه وخُضْرَته الّتي قد صارت إلى السّواد، وقد نقّصت من ضوء الشّمس حتّى صارت كضوء القمر. قال: وسَمِعْتُ مَنْ يُنْشِدُهُ:

فتأمّلا ليلاً أضاءَ سواده ... زَهْرُ الرُّبَا فكأنّما هو مُقْمِرُ

٥ ـ خلق الله الدّنيا ليقتات منها أهلها ورزقهم ممّا تخرج أرضها، فإذا جاء الرّبيع لم يكن منها إلّا النّظر إلى محاسنها وأنوارها ومبادئ ثمارها المبشّره بالقوت الّذي يكون منه العيش.

٦ ـ أضحت الأرض تنبت بطونها لظهورها نباتاً ذا نورٍ وزَهْرٍ مُوْنِق ومعجب تَهِشُّ له القلوب وتضحَك وتنشرح فكأنّها قد نَوَّرَتْ: أي: تفتّقت أنوارها.

٧ ـ أي: من كلّ شجرةٍ زاهرةٍ «ترقرق» تضطرب فيها بين أوراق نورها قَطَرَاتٌ للطلّ فكأنّها عين تدمع، يقال: «عين فلان تتحدّر» أي: يتحدّر دمعها.

٨ ـ هذه الشّجرة الزّاهرة تتحرّك فيخفيها الجميم وهو ما تكاثف من النَّبات ثمّ يزوي عنها فتظهر، فشبّهها بجاريةٍ تظهر وتتخفّى، وشبّه قطرها بالنَّدى بعينٍ دامعةٍ.

(١) قال الزّمخشريّ في «أساس البلاغة»: ٥١٢: و«استقصيتُ الأمرَ» و«تقصّيتُهُ»: بلغت أقصاه في البحث عنه.

مُشْمِساً ﴾ ذا شَمْسٍ لَمْ يَسْتُرْهُ غَيْمٌ ﴿ **قد شَابَهُ** ﴾ أي: خالطه ﴿ **زَهْرُ الرُّبى**[١] ﴾ خصّها لأنها أنضَرُ، وأَشَدُّ خُضْرَةً ﴿ **فكأنّما هو** ﴾ أي: ذلك النّهار المُشْمِس ﴿ **مُقْمِرُ** ﴾ أي: ليل ذو قمر.

شبّه النّهار المُشْمِس ـ الّذي اختلط به أزهار الرُّبَوَات فنقّصت باخضرارها من ضَوْءِ الشَّمْسِ حتّى صار يَضْرِبُ[٢] إلى السَّوَاد ـ باللّيل المُقْمِر، فـ«المشبّه» مركّب، و«المشبّه به» مفرد، ولا يخلو هذا عن تسامح[٣].

[تقسيم آخر للتّشبيه باعتبار الطّرفين]

[التّشبيه الملفوف] ﴿ **وأيضاً** ﴾ تقسيم آخر للتّشبيه باعتبار الطّرفين[٤] وهو أنّه ﴿ **إن تعدّد طرفاه، فإمّا ملفوف** ﴾ وهو أن يؤتى ـ على طريق العطف، أو غيره ـ بـ«المُشَبَّهَات» أوّلاً ثمّ بـ«المُشَبَّه بها» ﴿ **كقوله** ﴾ أي: قول امرئ القيس يَصِفُ

---

(١) «الرُّبَى»: جمع «رُبْوَة» ـ بضمّ الرّاء ـ وهو الأكثر، والفتح لغة بني تميم، والكسر لغة؛ المكان المرتفع.

(٢) أي: يميل، بقرينة «إلى» الجارّة.

(٣) **قوله: «ولا يخلو هذا عن تسامح»**. قال الجرجاني: وذلك لأنّ قوله: «مُقْمِرٌ» تقديره: «ليل مُقْمِرٌ» كما صرّح به، ففيه تعدّد وشائبة تركيب. قال الرّومي: وجوابه أنّ الوصف والإضافة لا يمنع الإفراد، لما سبق أنّ المراد بالتّركيب هو الهيئة الحاصلة من عدّة أشياء و«المشبّه به» هنا ليس كذلك.

(٤) **قوله: «وأيضاً تقسيم آخر للتّشبيه باعتبار الطّرفين»**. هذا التّقسيم ليس مثل التّقاسيم السّابقة، لأنّها كانت تقاسيم للتّشبيه الواحد، وهذا تقسيم للتّشبيهات المتعدّدة، إذ لا يمكن أن يتعدّد طرفا تشبيهٍ واحدٍ، وليس تشبيه المتعدّد قسماً من الأقسام السّابقة في قوله: «وهو باعتبار الطّرفين إمّا تشبيه مفرد بمفرد» إلخ ... فلا يرد قول الرّومي: لم يعدّ تشبيه المتعدّد بالمتعدّد قسماً مقابلاً من الأقسام السّابقة بأن يقال: «وإمّا تشبيه متعدّد بمتعدّد» لأنّه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقةً فلا معنى لجعله قسيماً له.

العُقَاب بِكَثْرَةِ اصطِياد الطُّيُور: ﴿كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْر رَطْباً﴾ بعضها[1] ﴿وَيَابِساً﴾[2] بعضها ﴿لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالحَشَفُ﴾ هو أَرْدَءُ التَّمْرِ ﴿البالي﴾، شبّه الرَّطْبَ الطَّرِيّ من قُلُوب الطَّيْرِ بالعُنَّاب، واليابس العتيق منها بـالحَشَف البـالي، إذ ليس

---

(١) **قوله: «رطباً بعضها»**. قال الرّوميّ: لا يخفى أنّ «رطباً» و«يابساً» حال من «قلوب الطّير» والعامل معنى التّشبيه المستفاد من «كأنّ» فاتّجه أنّ الحال يجب أن يكون مطابقةً لصاحبها في التّذكير والتّأنيث وقد انعدمت هاهنا حيث لم يقل: «رطبة ويابسة» فأشار الشّارح بقوله: «رطباً بعضها ويابساً بعضها» إلى دفعه، لكن ظاهره يقتضي لزوم حذف الفاعل وبقاء رافعه ولا يجيزه البصريّون ولا بعض الكوفيّين، قال: والأظهر أن يقال: التّقدير: «قسماً رطباً» و: «قسماً يابساً».

(٢) **قوله: «كأنّ قلوب الطّير رطباًويابساً»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ من قصيدة طويلةٍ تقدّم في «علم المعاني» مطلعها:

ألا عِمْ صَبَاحاً أيّها الطَّلَلُ البالي ... وهل يَعِمَنْ من كان في العُصُرِ الخالي
وهل يَعِمَنْ إلّا سعيد مُخَلَّدٌ ... قليلُ الهموم ما يبيت بِأَوْجَالِ
وهل يعمن من كان أحدث عهده ... ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوالِ

قال في تشبيه الفرسِ بالعُقَاب في السُّرْعَةِ:

فعَادَى عِداءً بين ثَوْرٍ ونَعْجَةٍ ... وكَانَ عِداءُ الوَحْشِ منّي على بَالِ
كأنّي بِفَتْخَاءِ الجَنَاحَيْنِ لَقْوَةٍ ... صَيُوْدٍ من العِقْبَان طَأْطَأْتُ شِمْلَالي
تَخَطَّفُ خَزَّانَ الشَّرَبَّةِ بالضُّحَى ... وقد حَجَرَتْ منها ثعالِبُ أَوْرَالِ
كأنّ قلوب الطّير رطباً ويابساً ... لدى وكرها العُنَّابُ والحَشَفُ البالي
فلو انّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ ... كفاني ولم أطلُبْ قليلٌ من المالِ
ولكنّما أسعى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي
ومَا المرءُ ما دامت حُشَاشَةُ نفسه ... بِمُدْرِكِ أطراف الخطوب ولا آلي

* * *

لاجتماعهما[١] هيئة مخصوصة يُعْتَدّ بها، ويُقْصَد تشبيهها.

ولذا قال الشّيخ[٢] في «أسرار البلاغة»: إنّه إنّما يستحقّ الفضيلة من حيث اقتصار اللّفظ، وحسن التّرتيب فيه، لا لأنّ للجمع فائدةً في عين التّشبيه.

[التّشبيه المفروق]

﴿**أو مفروق**﴾ وهو أن يؤتى بـ«مشبّه» و«مشبّه به» ثمّ آخر وآخر ﴿**كقوله**﴾ أي: قول المُرَقِّش الأكبر[٣] يَصِفُ نِسَاءً: ﴿**النَّشْرُ**﴾ أي: الطِّيْبُ والرّائحة ﴿**مِسْكٌ وَالوُجُوهُ دَنا * نيرٌ وأطرافُ الأكفّ**﴾ وروي: أطراف البَنَان ﴿**عَنَمْ**﴾[٤] هو شَجَر أَحْمَرُ لَيِّنٌ أغصانُهُ.

---

(١) **قوله: «إذ ليس لاجتماعهما»**. جواب سؤالٍ وهو أنّه لم جعل هذا التّشبيه من تشبيه المفرد المتعدّد بالمفرد المتعدّد، ولم يجعله من تشبيه المركّب بالمركّب، فيجيب: إذ ليس لاجتماع القلوب الطّريّة مع اليابسة هيئة مخصوصة إلخ....

(٢) **قوله: «ولذا قال الشّيخ»**. أي: قال في «فصل في التّشبيه المتعدّد والفرق بينه وبين المركّب» من «أسرار البلاغة» ١٦٨: وإذ قد عرفت هذه التّفاصيل فاعلم أنّ ما كان من التّركيب في صورة بيت امرئ القيس فإنّما يستحقّ الفضيلة من حيث اختصار اللّفظ وحسن التّرتيب فيه، لا لأنّ للجمع فائدة في عين التّشبيه اهـ.

(٣) الرَّقْش والتّرقيش: الكتابة والتّنقيط، ومرقِّش اسم شاعر، سمّي بذلك لقوله:

الدّارُ قَفْرٌ، والرُّسُومُ كما ... رَقَّشَ في ظهر الأديم، قَلَمْ

وهما مرقّشان: الأكبر والأصغر، فأمّا الأكبر فهو من بني سَدوس وهو الّذي ينسب البيت إليه. وقبله:

هل بالدّيار أن تُجِيْبَ صَمَمْ ... لو كان رسمٌ ناطقاً بِكِلَمْ

والمرقّش الأصغر من بني سعد بن مالك. [اللسان ٦: ٢٠٥]

(٤) **قوله: «النّشر مسكٌ والوجوه دَنَا * نِيْرٌ وأطراف الأكفّ عَنَمْ»**. البيت من السّريع المدوّر على

⇐

[تشبيه التّسوية]

﴿وإن تعدّد طرفه الأوّل﴾ يعني: «المشبّه» دون الثّاني ﴿فتشبيه

⇐ العروض الثّانية مع الضّرب المماثل ـ فَعِلُن ـ. والقائل المُرَقِّش الأكبر عوف بن سعد بن مالك بن ضبيعة من بني بكر بن وائل المتوفّى سنة ٧٢ قبل الهجرة من قصيدةٍ طويلةٍ تقدّم بعض أبياتها في «علم المعاني»، يقول فيها:

هَلْ بالدِّيارِ أن تُجيْبَ صَمَمْ ... لو كان رسمٌ ناطقاً كَلَّمْ
الدّارُ قَفْرٌ والرُّسُومُ كما ... رَقَّش في ظَهْرِ الأديم قَلَمْ
دِيارُ أسماء الّتي تَبَلَتْ ... قَلْبِي، فعيني ماؤُها يَسْجُمْ
أَضْحَتْ خَلاءً نَبْتُها ثَئِدٌ ... نَوَّرَ فيها زَهْوَهُ فَاعْتَمْ
بَلْ هَلْ شَجَتْكَ الظُّعْنُ باكِرةً ... كأنّهنّ النَّخلُ من مَلْهَمْ
النَّشْرُ مِسْكٌ والوجوهُ دنا ... نِيرٌ، وأطراف الأكُفّ عَنَمْ
لم يُشْجِ قلبي مِلْحوادث إلـ ... ـلا صاحبي المتروكُ في تَغْلَمْ
ثعلبُ ضَرّابُ القوانس بالـ ... ـسّيفِ وهادي القوم إذ أَظْلَمْ
فاذهَبْ فِدىً لَكَ ابنُ عَمّكِ لا ... يَخْلُدُ إلّا شابةٌ وأَدَمْ

قال فيها:

ليس على طول الحياةِ نَدَمْ ... ومن وراء المرء ما يعلم
يهلِكُ والِدٌ ويخلُفُ مَوْ ... لُودٌ، وكُلُّ ذي أبٍ يَيْتَمْ

قال:

لسنا كأقوامٍ مَطَاعِمُهُمْ ... كَسْبُ الخَنا ونَهْكَةُ المَحْرَمْ
لكنّنا قومٌ أهابَ بنا ... في قومنا عَفَافَةٌ وكَرَمْ
أموالُنا نَقِيْ النُّفُوسَ بها ... من كلّ ما يدني إليه الذَّمْ
لا يُبْعِدِ اللهُ التَّلبُّبَ والـ ... ـغاراتِ إذ قال الخميسُ: «نَعَمْ»
والعَدْوَ بين المَجْلِسَيْنِ إذا ... وَلّى العَشِيُّ وقد تنادى العَمْ

* * *

التّسوية[1] كقوله ﴾:

﴿ صُدْغُ الحَبِيبِ وَحَالي[2]   كِـــــلاهُمَا كَـــاللَّيالِيْ ﴾
وَثَـــــغْرُهُ فـــي صَـــفاءٍ   وَأَدْمُـــــــعي كـــــاللَّآلِيْ

[تشبيه الجمع]

﴿ وإن تعدّد طرفه الثّاني ﴾ يعني: «المشبّه به» دون الأوّل ﴿ فتشبيه الجـمع[3] كقوله ﴾ أي: قول البُحْتُرِيّ:

باتَ نَدِيماً لِيَ حَتَّى الصَّبَاحْ[4]   أَغْيَدُ مَـجْدُولُ مكـانِ الوِشَـاحْ

---

(١) قوله: «فتشبيه التّسوية». سمّي به، لأنّ المتكلّم سوّى بين شيئين أو أكثر في التّشبيه ـ كما في الرّومي ـ.

(٢) قوله: «صُدْغُ الحَبِيبِ وَحَالي». البيت من المجتثّ على العروض المشهورة مع الضّرب المشهور، والقائل غير معلوم.

(٣) قوله: «فتشبيه الجمع». قال الرّومي: سمّي به لأنّ المتكلّم جمع بين شيئين فصاعداً في «المشبّه به» وإن كان «المشبّه بهما» على التّفاوت.

(٤) قوله: «باتَ نَدِيماً لِيَ حَتَّى الصَّبَاح». البيتان من السّريع على العروض المكسوفة المطويّة ـ فاعلن ـ مع الضّرب الموقوف المطويّ ـ فاعلان ـ. وعروض البيت الأوّل استعملت مصرّعةً ـ فاعلان ـ وهما من قصيدة يمدح بها البُحْتُرِيّ أبا نوح عيسى بن إبراهيم، ويقول فيها:

بـــاتَ نـــديماً لي حـــتّى الصَّبَاحْ   أَغْـــيَدُ مَـــجْدُولُ مَكَـانِ الوِشَـاحْ
كأنّـــــما يـــضحَكُ عـــن لُـــؤْلُؤٍ   مُـــــنَظَّمٍ أو بَـــــرَدٍ أو أَقَـــــاحْ
تـــــحسبُهُ نَشْـــــوَانَ إمّـــا رَنَـــا   لِـــلْفَتْرِ مِـــنْ أَجْـفَانِهِ وَهْـوَ صَـاحْ
بِتُّ أُفَـــــــدِّيْه ولا أرعــــــوي   لِـــنَهْي نـــاهٍ عـــنهُ أو لَـــحْيِ لاحْ
أمـــــزُجُ كأســـي بـــجنا ريـــقه   وإنّـــما أمـــزُجُ راحـــاً بِـــرَاحْ

⇐

﴿كَأَنَّما يَبْسِمُ﴾ ذلك الأَغْيَد ـ أي: النّاعم البَدَن ـ ﴿عَنْ لُؤْلُؤٍ مُنَضَّدٍ﴾ مُنَظَّم ﴿أَوْ بَرَدٍ﴾ هو حَبُّ الغَمَام ﴿أو أقاحْ﴾ ـ جمع «أُقْحُوان» وهو وَرْد له نَوْر ـ شبّه ثَغْره بثلاثة أشياء.

وفي قول الحريريّ[1]:

⇐ إن لان عِطْفَاهُ قسا قَلْبُهُ ... أو ثَبَّتَ الخَلْخَالَ جَالَ الوِشَاحْ
يُسَاقِطُ الوَرْدَ علينا، وقد ... تَبَلَّجَ الصُّبْحُ، نسيمُ الرِّيَاحْ
أَغْضَيْتُ عن بعض الّذي يُتَّقَى ... من حَرَجٍ في حُبِّهِ أو جُنَاحْ
سِحْرُ العُيُون النُّجْلِ مُسْتَهْلِكٌ ... لُبِّي وتوريد الخُدود المِلاَحْ
قل لأبي نُوْحٍ شقيق النَّدَى ... ومَعْدِنِ الجُوْدِ وحِلْفِ السَّمَاحْ:
أعوذُ بالرّأي الجميل الّذي ... عَوّدتُهُ والنّائل المُسْتَمَاحْ
من أنْ تَصُدَّ الطَّرْفَ عنّي وأَنْ ... أَخِيْبَ في جَدْوَاكَ بعد النَّجَاحْ
إن كان لي ذَنْبٌ فعَفْواً وإنْ ... لم يَكُ لي ذَنْبٌ ففِيْمَ اطِّرَاحْ
أبعد أسبابِ مِتَانِ القُوَى ... من فَرْطِ شُكْرٍ سائرٍ وامتِدَاحْ
يُخْبِرْنَ عن قلبٍ قديم الهَوَى ... فيك وعن صدرٍ أمين النَّوَاحْ؟
أَشْمَتَّ أعدائي وأخرجتَني ... عن سيبك المُغْدَى عليّ المُرَاحْ؟
فهل لأُنْسٍ بان من رجعةٍ ... أم هل لحالٍ فسدت من صَلاَحْ؟
إنّيَ من صَدِّكَ في لَوْعَةٍ ... تغوّلَتْ لُبّي وهاضَتْ جَنَاحْ
لستُ على سُخْطِكَ جَلْدَ القُوَى ... ولا على هجرك شاكي السِّلاَحْ

وقد ضبط البيتان هاهنا بتغيير يسير كما ترى، فأتى المصنّف بـ«يبسم» بدل «يضحك»، وقال الرّومي: ضمّن «يبسم» معنى «يكشف» فعدّاه بـ«عن». [راجع الدّيوان ١: ٢٢٩]

(١) **قوله: «وفي قول الحريريّ»**. أي: في المقامة الثّانية وهي الحُلْوانيّة وتتضمّن محاسن من التّشبيهات والاعتراضات وهذا نصّه: فلمّا أُبْتُ من غُرْبَتِي * إلى مَنْبِتِ شُعْبَتِي * حَضَرْتُ ⇐

⇐ دار كُتُبها الّتي هي مُنْتَدَى المتأدّبين * ومُلْتَقَى القاطنين منهم والمتغرّبين * فدخل ذُو لِحْيَةٍ كَثَّة * وهيئة رَثَّة * فسَلَّمَ على الجُلَّاس * وجَلَسَ في أُخْرَيَات النّاس * ثمّ أَخَذَ يُبْدِي ما في وِطابه * ويُعْجِبُ الحاضرين بفصل خِطابه * فقال لمن يليه * ما الكتابُ الّذي تَنْظُرُ فيه * فقال: ديوانُ أبي عُبَادة * المشهود له بالإجادة * فقال: هَلْ عَثَرْتَ له فيما لَمَحْتَه * على بديعٍ استملحتَه * قال: نعم قوله:

كأنّما تَبْسِمُ عن لُؤلُؤٍ   مُنَضَّدٍ أو بَرَدٍ أو أَقَاحْ

فإنّه أبدع في التّشبيه * المُوْدَعِ فيه * فقال له: يا لَلْعَجَب * ولِضَيْعَةِ الأدب * لقد استَسْمَنْتَ يا هذا يا ذا وَرَم * ونَفَخْتَ في غير ضَرَم * أينَ أنتَ من البيت النَّدْر، الجامِعِ مُشَبَّهاتِ الثَّغْرِ، وأنشد:

نفسي الفِداءُ لِثَغْرٍ رَاقَ مَبْسِمُهُ   وزانَهُ شَنَبٌ ناهيك من شَنَبِ

يَفْتَرُّ عن لُؤلُؤٍ رَطْبٍ وعن بَرَدٍ   وعن أَقَاحٍ وعن طَلْعٍ وعن حَبَبِ

فاستجاده مَنْ حَضَرَ واستحلاه * واستعاده منه واستملاه * وسُئِلَ لِمَنْ هذا البيت * وهل حَيٌّ قائله أو مَيْت * فقال: أيمُ اللهِ لَلْحَقُّ أَحَقُّ أن يُتَّبَعْ * ولَلصِّدقُ حقيق بأن يُسْتَمَعْ * إنّه يا قومِ * لَنَجِيُّكُم مذ اليوم * قال: فكأنّ الجماعةَ ارتابت بِعَزْوَتِهِ * وأَبَتْ تصديق دِعْوَتِهِ * فتوجَّسَ ما هَجَس في أفكارهم * وفَطَنَ لما بَطَنَ من استنكارهم * حاذَرَ أن يَفْرُطَ إليه ذَمٌّ * أو يلحَقَهُ وَصْم * فَقَرأَ: ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ ثمّ قال: يا رُوَاةَ القريض * وأُسَاةَ القول المريض * : إنّ خُلاصةَ الجوهر تظهر بالسَّبْك * ويَدَ الحَقِّ تصدع رِداء الشَّك * وقد قيل فيما غبر من الزَّمَان * عند الامتحان يُكْرَمُ الرَّجُلُ أو يهان * وها أنا قد عَرَضْتُ خبيئتي للاختبار * وعرضتُ حقيبتي على الاعتبار * فابتدر * أحدُ مَنْ حَضَر * وقال: أعرِفُ بيتاً لم يُنْسَجْ على مِنْواله * ولا سَمَحَتْ قريحةٌ بمثاله * فإن آثَرْتَ اختلابَ القُلُوبْ * فَانْظِمْ على هذا الأُسْلُوب * وأنشد:

فأَمْطَرَت لُؤْلُؤاً من نرجسٍ وسَقَتْ   وَرْداً وعَضَّتْ على العُنَّابِ بالبَرَدِ

فلم يكن إلّا كلمح البَصَرِ أو أقرب * حتّى أنشد فأغرب * :

⇐

يَفْتَرُّ عن لُؤْلُؤٍ رَطْبٍ وعن بَرَدٍ ... وعن أقاحٍ وعن طَلْعٍ وعن حَبَبِ

شبّه ثغره بخمسة أشياء. وفي كون هذين البيتين من باب التّشبيه نظر؛ لأنّ «المشبّه» أعني: الثَّغْرَ غير مذكور لفظاً ولا تقديراً، إلّا أنّ لفظ «كأنّما» في بيت البُحْتُرِيّ يدلّ على أنّه تشبيه لا استعارة، وستسمع في هذا كلاماً[1] إن شاء الله - تعالى -.

⇐ سألتُها حين زارَتْ نَضْوَ بُرقَعها الـ ... ـقاني وإيداع سَمْعي أطيب الخَبَرِ
فَزَحْزَحَتْ شَفَقاً غَشَّى سَنَا قَمَرٍ ... وسَاقَطَتْ لُؤْلُؤاً من خاتِم عَطِرِ

فحار الحاضرون لِبَداهتِهِ * واعترفوا بنَزَاهته * فلمّا آنس استئناسهم بكلامه * وانصبابهم إلى شِعْب إكرامه * أطرق كطَرْفَةِ العين * ثمّ قال: ودونكم بيتين آخرين * وأنشد:

وأقبلَتْ يوم جَدَّ البين في حُلَلٍ ... سُوْدٍ تَعَضُّ بَنَانَ النادم الحَصِرِ
فَلاحَ ليلٌ على صُبحٍ أقلّهما ... غُصْنٌ وضرّستِ البِلّوْرَ بالدُّرَرِ

فحينئذٍ استسنى القوم قِيْمَتَهُ * واستغرروا دِيْمَتَهُ * وأجملوا عِشْرته * وجمّلوا قِشْرَته اهـ.

ففي بيت البحتريّ شبّه ثغره بثلاثة أشياء: وهي اللّؤلؤ، والبَرَدُ، والأُقْحُوان. وفي بيت الحريريّ شبّه ثغره بخمسة أشياء: وهي: اللؤلؤ، والبَرَدَ، والأُقحُوان، والطَّلْعُ، والحَبَبُ. وفي بيت أبي الفرج الوأواء الدّمشقيّ شبّه الدّمع باللؤلؤ، والعين بالنّرجس، والوَجَنات بالوَرْد، والأنامل المخضوبة بالعُنّاب، والثّنايا بالبَرَد. ففيه تشبيه خمسة بخمسة.

وأيضاً شبّه بُرْقَعها بالشّفق، وحسنها بالسَّنَا - وهو نُور القمر - ووجهها بالقمر، وكلامها باللّؤلؤ المتساقط، وفمها بالخاتم العَطِر.

وفي البيت الآخر: شبّه شعرها باللّيل ووجهها بالصّبح وقدّها بالغصن، وبنانها بالبلّور، وثناياها بالدُّرَر.

(١) **قوله: «وستسمع في هذا كلاماً»**. أي: في أنّ هذا النّوع من الكلام تشبيه أو استعارة حيث يقول في الخاتمة: «بقي هاهنا بحث» إلخ....

ومن تشبيه الجمع قول الصّاحب بن عَبَّاد في وَصْفِ أبياتٍ أُهْدِيَتْ إليه:

أَتَــتْنِيَ بِــالأَمْسِ أَبْـيَاتُهُ[١]   تَعَلَّلَ رُوْحِي بِرَوْحِ الجِـنَانِ
كَبُرْدِ الشَّبَابِ وبَرْد الشَّرابِ   وَظِلِّ الأمانِ وَنَيْل الأمـاني
وَعَهْدِ الصِّبا ونَسِـيمِ الصَّـبا   وصَفْو الدِّنانِ وَرَجْعِ القِيانِ

[تقسيم ثالث باعتبار الوجه]

[التّشبيه التّمثيلي عند الجُمْهور]

﴿ وباعتبار وجهه ﴾ عطف على قوله: «باعتبار طرفيه» أي: التّشبيه باعتبار وجهه ينقسم إلى ثلاثة تقسيمات: **الأوّل** تمثيل، وغير تمثيل، **والثّاني** مجمل، ومفصّل، **والثّالث** قريب، وبعيد.

أشار إلى الأوّل بقوله: ﴿ **إمّا تمثيل، وهو**[٢] **ما** ﴾ أي: التّشبيه الّذي ﴿ **وجهه** ﴾

---

(١) **قوله: «أَتَتْنِي بِالأَمْسِ أَبْيَاتُهُ»**. الأبيات من المتقارب، والقائل الصّاحب بن عبّاد الوزير الأديب من الشّعراء الإماميّة ـ رحمهم الله ـ يصف أبياتاً من الشّعر كتبها إليه بعض أصحابه، «تعلّل»: أي: تلهّى وتسلّى، وأصل التّعليل: خدمة المريض. «الرَّوْح»: بالفتح الرّائحة. و«البُرْد»: بالضّمّ ثوب مُخَطَّط، وإضافته إلى الشّباب من إضافة «المشبّه به» إلى «المشبّه» أي: الشّباب الّذي هو كالبرد في كونه يزين صاحبه. و«بَرْدُ الشَّراب»: برودته، والمراد بالشّراب هنا: الماء، لأنّه سيذكر الخمر. و«النَّيْل»: الحصول. و«الأماني»: جمع «أُمنية» بضمّ الهمزة وتشديد الياء المثنّاة من تحت وهي ما يتمنّاه الإنسان. و«الأمان»: الأمن. «عهد الصِّبَى»: أي: زمانه، و«صفو كلّ شيءٍ»: خالصه. «الدِّنان»: بالكسر جمع «دَنّ» بالفتح وهو الحبّ ومراده هنا إناء الخمر، و«الرّجع»: الغناء، و«القِيان»: بالكسر جمع «قينة» بالفتح وهي الجارية، والمراد هنا المغنّية ـ كما قرّره العامليّ في «العقود» ـ.

(٢) **قوله: «إمّا تمثيل وهو»**. اختلفوا في تعريف التّمثيل على أربعة أقوالٍ:

⇐

وصف ﴿ **منتزع من متعدّد**(١) ﴾ أمرين، ....

⇐ **القول الأوّل**: قول الجمهور وهو الّذي أشار إليه المصنّف بقوله: وهو ما وجهه منتزع من متعدّدٍ.

القول الثّاني: قول السّكّاكي وهو الّذي أشار إليه المصنّف بقوله: وقيّده السّكّاكيّ بكونه غير حقيقيّ، أي: أوجب السّكّاكيّ في المنتزع زائداً على كونه من متعدّدٍ كونه غير حقيقيّ، أي: غير متحقّقٍ حسّاً ولا عقلاً بل كان اعتباريّاً وهميّاً كما في تشبيه اليهود بمثل الحمار، فإنّ وجه الشّبه هو مجموع حرمان الانتفاع بأبلغ نافعٍ من الكدّ والتّعب في استصحابه، فهو وصف مركّب من متعدّدٍ، لأنّه روعي من الحِمار فعل مخصوص هو الحمل وأن يكون المحمول شيئاً مخصوصاً وهو الأسفار، وأنّ الحمار لا ينتفع بما فيها، وكذا في جانب «المشبّه» وهو علماء اليهود، فروعي فيهم أيضاً فعل مخصوص وهو الحمل المعنويّ ـ أي: تعلّم ما في التوراة ـ وكون المحمول من أوعية العلوم، وكونهم جاهلين بما فيها ـ أي: غير منتفعين ـ فالوجه مركّب.

القول الثّالث: قول الزّمخشريّ وهو الّذي أشار إليه بقوله: «وأمّا صاحب «الكشّاف» فيجعل التّمثيل مرادفاً للتّشبيه» فعلى رأيه كلّ تشبيهٍ تمثيلٌ حتّى لو كان وجه الشّبه مفرداً حسّيّاً.

القول الرّابع: قول الشّيخ عبدالقاهر وهو الّذي أشار إليه بقوله: قال الشّيخ في «أسرار البلاغة» فالأقوال أربعة وأعمّ هذه الأقوال قول الزمخشريّ ثمّ قول الجمهور، ثمّ قول الشّيخ عبدالقاهر، وأخصّ تلك الأقوال قول السّكّاكيّ.

ثمّ إنّ الهيئة ـ من حيث إنّها هيئة ـ اعتباريّة، فجعلها حسّيّة أو عقليّة أو وهميّة إنّما هو باعتبار الأُمور المنتزعة من هذه الثّلاثة.

(١) **قوله: «التشبيه الذي ـ وجهه منتزع من متعدّد»**. قال الجرجانيّ: لا يخفى أنّ المتبادر من انتزاع وجه التّشبيه من متعدّد انتزاعه من متعدّدٍ في طرفي التّشبيه، لا كونه مركّباً من متعدّدٍ هو أجزاؤه، كما توهّمه الشّارح؛ فأورد في مثاله تشبيه المفرد بالمفرد، أَوَلا يرى أنّ المصنّف رَدَّ على السّكّاكيّ في عدّ التّمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة التّحقيقيّة ⇐

أو أُمور[(١)] ﴿كما مرّ﴾ من تشبيه «الثُّرَيَّا» والتّشبيه في بيت بَشَّار، وتشبيه «الشَّمْس» بـ «المِرْآة في كفّ الأشلّ»، وتشبيه «الكلب» بـ «البَدَويّ المُصْطَلِي»، والتّشبيه في

⇐ بأنّ التّمثيل يستلزم التّركيب، فكيف يندرج تحت الاستعارة الّتي هي قسم من أقسام المجاز المفرد، فلا يصحّ أن يفسّر كلامه هاهنا بخلاف ما يتبادر منه، مع كونه منافياً لما سيصرّح به.

وممّا يؤيّد ما ذكرناه أنّ المصنّف قال فيما بعد: المجاز المركّب هو اللّفظ المستعمل فيما شبّه بمعناه الأصليّ تشبيه التّمثيل.

وقال الشّارح هناك: تشبيه التّمثيل ما يكون وجهه منتزعاً من متعدّدٍ، واحترز بهذا القيد عن الاستعارة في المفرد.

أُنْظُرْ: كيف اعترف بأنّ التّمثيل يستدعي التّركيب حيث جعله احترازاً عن الاستعارة في المفرد، حتّى قال: وحاصله أن يشبّه إحدى الصّورتين المنتزعتين من متعدّدٍ بالأُخرى.

فإن قلت: هو هناك بصدد تفسير كلام المصنّف تفسيراً مطابقاً لما يزعمه من استلزام التّمثيل تركيب الطّرفين؟

قلت: هو هاهنا أيضاً بصدد التّفسير فوجب أن يراعي ما زعمه ولا يمثّل للتّمثيل إلّا بتشبيهات مركّبات الأطراف.

فإن قلت: قد صرّح فيما بعد بأنّ التّشبيه التّمثيليّ قد يكون طرفاه مفردين كقوله ـ تعالى ـ: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ ناراً﴾؟ [البقرة: ١٧]

قلت: ذلك ممّا يدّعيه أقوام لم يطّلعوا على حقيقة الحال، وسيأتيك تحقيق هذا المقال اهـ.

(١) **قوله: «أمرين أو أُمور»**. سواء أكان الطّرفان مفردين أم مركّبين أم كان أحدهما مفرداً والآخر مركّباً، وسواء أكان ذلك الوصف المنتزع حسّيّاً ـ بأن كان منتزعاً من حسّيٍّ ـ أم عقليّاً أم اعتباريّاً، والحاصل من ضرب الثّلاثة في الأربعة اثنا عشر قسماً أشار إليها بقوله: كما مرّ من تشبيه «الثُّرَيّا» إلخ ....

قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ﴾[(١)] الآية، والتّشبيه في قوله: «كما أبرقت قوماً عطاشاً» البيت، إلى غير ذلك[(٢)].

[التّشبيه التّمثيليّ عند السّكّاكيّ]

﴿وقيّده﴾ أي: المنتزع من متعدّد ﴿السّكّاكيّ[(٣)] بكونه غير حقيقيّ﴾ قال:

---

(١) الجمعة: ٥.

(٢) **قوله: «إلى غير ذلك»**. مثل تشبيه الشّقيق بأعلام ياقوتيّة منشورة على رماحٍ زبرجديّة؛ وقول الشّاعر في صفة مصلوبٍ:

* كأنّه عاشق قد مدّ صفحته * البيت.

(٣) **قوله: «وقيّده السّكّاكيّ»**. أي: اشترط في **التّمثيل** أمرين:

الأوّل: أن يكون منتزعاً من متعدّدٍ.

الثّاني: أن يكون غير حقيقيٍ، وهذا نصّه في النّوع الثّالث من الأصل الأوّل من «علم البيان» من كتاب «المفتاح» ٤٥٥: واعلم أنّ التّشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقيّ وكان منتزعاً من عدّة أُمورٍ خصّ باسم **التّمثيل**، كالّذي في قوله [ابن المعتزّ]:

اصبِرْ على مَضَضِ الحَسُوْ ... دِ فإنَّ صبرَكَ قاتِلُه

فالنَّارُ تأكُلُ نفسها ... إن لم تجد ما تأكُلُهْ

فإنّ تشبيه الحسود المتروك مقاولته بالنّار الّتي لا تمدّ بالحَطَب، فيسرع فيها الفَناء، ليس إلّا في أمر متوهّم له، وهو ما تتوهّم ـ إذا لم تأخذ معه في المقاولة مع علمك بتطلّبه إيّاها، عسى أن يتوصّلَ بها إلى نفثة مصدورٍ ـ من قيامه إذ ذاك مقام أن تمنعه ما يمدّ حياته ليسرع فيه الهلاك، وأنّه كما ترى منتزع من عدّة أُمور. وكالّذي في قوله:

وإنّ مَنْ أدّبتَهُ في الصِّبا ... كالعُوْد يُسْقَى الماءَ في غَرْسِهِ

حتّى تراه مُوْرِقاً ناضِراً ... بعد الّذي أبصرتَ من يُبْسِهِ

فإنّ تشبيه المُؤَدَّبِ في صِباه بالعُوْدِ المَسْقِيِّ أوان الغَرْس، المونق بأوراقه ونضرته، ليس إلّا فيما يلازم كونه مُهَذَّبَ الأخلاق، مَرْضِيَّ السّيرة، حميد الفَعَال، لتأدية المطلوب ⇐

⇐ بسبب التّأديب المصادف وقته من تمام الميل إليه، وكمال استحسان حاله، وإنّه ـ كما ترى ـ أمر تصوّريّ لا صفة حقيقيّة، وهو مع ذلك منتزع من عدّة أُمور.

وكالّذي من قوله ـ عزّ من قائل ـ: ﴿ **مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَ يُبْصِرُونَ** ﴾ [البقرة: ١٧]، فإنّ وجه تشبيه المنافقين بالّذين شُبِّهُوا بهم في الآية هو رفع الطّمع إلى تسنّي مطلوب بسبب مباشرة أسبابه القريبة مع تعقّب الحِرْمان والخيبة، لانقلابِ الأسباب، وأنّه أمر توهّميّ ـ كما ترى ـ منتزع من أمور جمّة.

وكالّذي في قوله ـ تعالى ـ أيضاً: ﴿ **أَوْكَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ** ﴾ [البقرة: ١٩]، قال:

وإنّ قوله: «أو كصيّب من السّماء» تمثيل لما أنّ وجه التّشبيه بينهم وبين المنافقين هو أنّهم في المقام المطمع في حصول المطالب ونُجْح المآرب لا يَحْظَوْنَ إلّا بضدّ المطموع فيه من مجرّد مقاساة الأهوال وأنّه ـ كما ترى ـ ممّا نحن بصدده.

وكذا الّذي في قوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً** ﴾ [الجمعة: ٥]، فإنّ وجه التّشبيه بين أحبار اليهود الّذين كلّفوا العمل بما في التّوراة ثمّ لم يعملوا بذلك، وبين الحمار الحامل للأسفار هو حرمان الانتفاع بما هو أبلغ شيء بالانتفاع به مع الكدّ والتّعب في استصحابه، وليس بمشتبهٍ كونه عائداً إلى التّوهّم ومركّباً من عدّة معانٍ.

والّذي نحن بصدده من الوصف غير الحقيقيّ أحوج منظور فيه إلى التّأمّل الصّادق من ذي بصيرةٍ نافذةٍ، وروِيّة ثاقبةٍ، لالتباسه في كثير من المواضع بالعقليّ الحقيقيّ، لاسيّما المعاني الّتي ينتزع منها فربّما انتزع من ثلاثة، فأورث الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر نحو قوله:

كما أبرقَتْ قوماً عِطاشاً غمامة ... فلمّا رَأَوْهَا أقشعَتْ وتجلّتِ

إذا أخذت تنتزع وجه التّمثيل من قوله: «كما أبرقت قوماً عِطاشاً غمامة» فحسب، ⇐

التّشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقيّ وكان منتزعاً من عدّة أُمور خُصَّ باسم **التّمثيل** ﴿**كما في تشبيه مَثَل اليَهُوْدِ بِمَثَلِ الحِمار**﴾ فإنّ وجه الشَّبَهِ هو حِرْمان الانتفاع بأبلغ نافع، مع الكَدِّ والتَّعَب في استصحابه، فهو وصف مركّب من متعدّد وليس بحقيقيّ بل هو عائد إلى التوهّم، وكذا قوله: ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً**﴾[١] الآية، وما أشبه ذلك[٢].

فالتّمثيل بتفسيره أخصّ منه بتفسير الجُمْهُور[٣].

[رأي الزّمخشريّ]

وأمّا صاحب «الكشّاف» فيجعل **التّمثيل** مرادفاً للتّشبيه[٤].

⇐ نزلت عن غرض الشّاعر من تشبيهه بمراحل، فإنّ مغزاه أن يصل ابتداءً مطمعاً بانتهاء مؤيس، وذلك يوجب انتزاع وجه التّشبيه من مجموع البيت.

ثمّ إنّ التّشبيه التّمثيلي متى فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا غير سمّي مثلاً، ولورود الأمثال على سبيل الاستعارة لا تغيّر، وسيأتيك الكلام في الاستعارة ـ بإذن الله ـ.

(١) البقرة: ١٧.

(٢) **قوله: «وكذا قوله: «مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً» الآية وما أشبه ذلك»**. مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتاً**﴾ [العنكبوت: ٤١]، وقوله: ﴿**إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ**﴾ [يونس: ٢٤].

(٣) **قوله: «التّمثيل بتفسيره أخصّ منه بتفسير الجمهور»**. أي: التّمثيل بتفسير السّكّاكيّ أخصّ من التّمثيل بتفسير الجمهور، لأنّه بتفسيرهم أعمّ، فكلّ تمثيل عند السّكّاكيّ تمثيل عند الجمهور، وليس كلّ تمثيل عند الجمهور تمثيلاً عنده، كتشبيه «الثريّا» بـ«العنقود» فإنّه تمثيل عندهم دونه، لأنّ وجه الشّبه فيه حسّيّ، والسّكّاكيّ أوجب كون الوجه منتزعاً من متعدّد وغير حقيقيّ، أي: غير حسّيّ.

(٤) **قوله: «وأمّا صاحب «الكشّاف» فيجعل التمثيل مرادفاً للتّشبيه»**. قال في تفسير هذه الآية ـ ⇐

⇐ ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً﴾ ـ: وفي الآية تفسير آخر وهو أنّهم لمّا وصفوا بأنّهم اشتروا الضّلالة بالهدى عقّب ذلك بهذا التّمثيل ليمثّل هداهم الّذي باعوه بالنّار المضيئة ما حول المستوقد والضّلالة التي اشتروها وطبع بها على قلوبهم بِذَهَاب الله بنورهم وتركه إيّاهم في الظّلمات. ثمّ قال:

فإن قلت: هل يسمّى ما في الآية استعارة؟

قلت: مختلف فيه والمحقّقون على تسميته تشبيهاً بليغاً لا استعارة، لأنّ المستعار له مذكور وهم «المنافقون»، والاستعارة إنّما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له، ويجعل الكلام خلواً عنه، صالحاً لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام كقول زهير:

لدى أسدٍ شاكي السِّلاح مُقَذَّفٍ ... له لِبَدٌ أظفاره لم تقلّم

ومِن ثَمّ ترى المفقلين السَّحَرة منهم كأنّهم يتناسون التّشبيه ويضربون عن توهّمه صفحاً. ثمّ قال:

فإن قلت: قد شبّه المنافق في التّمثيل الأوّل ـ أي: مثلهم كمثل الّذي استوقد ناراً ـ بالمستوقد ناراً، وإظهاره الإيمان بالإضاءة، وانقطاع انتفاعه بانطفاء النّار، فماذا شبّه في التّمثيل الثّاني ـ أي: أو كصيّب من السّماء ـ بالصيّب وبالظّلمات وبالرّعد وبالبرق وبالصّواعق؟

قلت: لقائل أن يقول: شبّه دين الإسلام بالصيّب، لأنّ القلوب تحيا به حياة الأرض بالمطر، وما يتعلّق به من شُبَهِ الكفّار بالظّلمات، وما فيه من الوعد والوعيد بالرّعد والبرق، وما يصيب الكفرة من الأفزاع والبلايا والفِتَن من جهة أهل الإسلام بالصّواعق، والمعنى: «أو كمثل ذوي صيّب» والمراد: كمثل قوم أخذتهم السّماء على هذه الصّفة فَلَقُوا منها ما لَقُوا.

فإن قلت: هذا تشبيه أشياء بأشياء فأين ذكر المشبّهات وهلّا صرّح به؟

قلت: كما جاء ذلك صريحاً فقد جاء مطويّاً ذكره على سنن الاستعارة كقوله ـ تعالى ـ:
⇐

[رأي الشّيخ عبد القاهر]

وقال الشّيخ في «أسرار البلاغة»(١): **التّمثيل** التّشبيه المنتزع من أُمور، فإذا

⇐ ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر: ١٢]، والصّحيح الّذي عليه علماء البيان لا يَتَخَطَّوْنه أنّ التّمثيلين جميعاً من جملة التّمثيلات المركّبة دون المفرّقة لا يتكلّف لواحد واحد شيء يقدّر شبهه به، وهو القول الفحل، والمذهب الجزل اهمختصراً.

هذا الكلام قد تقدّم نقل بعضه وتكرّر شيء منه ولم نذكر الباقي لتقدّمه بطوله، ومن كلّه يظهر تساوي التّشبيه والتّمثيل وترادفهما في كلام جار الله العلّامة.

(١) **قوله: وقال الشّيخ في «أسرار البلاغة»**. أي: في فصل الفرق بين **الاستعارة والتّمثيل** من «أسرار البلاغة» ٢٠٤ قال بعد تعريف الاستعارة: وهذا الحدّ ـ أي: حدّ الاستعارة وهو أن يكون للّفظ اللّغويّ أصل ثمّ ينقل عن ذلك الأصل على الشّرط المتقدّم ـ لا يجيء في معنى التّمثيل الّذي تقدّم من أنّ الأصل في كونه **مَثَلاً وتمثيلاً** هو التّشبيه المنتزع من مجموع أمور.

ثمّ قال: والقول فيها ـ أي: في الاستعارة ـ أنّها دلالة على حكم ثبت للّفظ وهو نقله عن الأصل اللّغويّ وإجراؤه على ما لم يوضع له، ثمّ إنّ هذا النّقل يكون في الغالب من أجل شبه بين ما نقل إليه وما نقل عنه، وبيان ذلك أنّك تقول: «رأيت أسداً» تريد رجلاً شبيهاً به في الشَّجاعة، فالتّشبيه ليس هو الاستعارة ولكن الاستعارة كانت من أجل التّشبيه وهو كالغرض فيها، أو كالعلّة والسّبب في فعلها.

قال: وإذا ثبت ذلك فكما لا يصحّ أن يقال: إنّ الاستعارة هي الاختصار والإيجاز على الحقيقة وأنّ حقيقتها وحقيقتهما واحدة، ولكن يقال: إنّ الاختصار والإيجاز يحصلان بها أو هما غرضان فيها، ومن جملة ما دعا إلى فعلها، كذلك حكم التّشبيه معها، فإذا ثبت أنّها ليست التّشبيه على الحقيقة كذلك لا تكون التّمثيل على الحقيقة، لأنّ التّمثيل تشبيه إلّا أنّه تشبيه خاصّ، فكلّ تمثيل تشبيه وليس كلّ تشبيه تمثيلاً.

⇐

⇐ قال: وإذا قد تقرّر هذه الجملة، فإذا كان الشَّبَهُ بين «المستعار منه» و«المستعار له» من المحسوس والغرائز والطّباع وما يجري مجراها من الأوصاف المعروفة كان حقّها أن يقال: إنّها تتضمّن التّشبيه ولا يقال: إنّ فيها تمثيلاً، وضَرْبَ مَثَلٍ، وإذا كان الشَّبَهُ عقلياً جاز إطلاق التّمثيل فيها وأن يقال: ضرب الاسم مثلاً لكذا، كقولنا: «ضرب النّور مثلاً للقرآن» و: «الحياة مثلاً للعلم».

فقد حصلنا من هذه الجملة على أنّ المستعير يَعْمِدُ إلى نقل اللّفظ عن أصله في اللّغة إلى غيره ويجوز به مكانه الأصليّ إلى مكان آخر لأجل الأغراض الّتي ذكرنا من التّشبيه والمبالغة والاختصار، والضّارب للمَثَل لا يفعل ذلك ولا يقصِدُهُ، ولكنّه يقصِدُ إلى تقرير الشّبه بين الشّيئين من الوجه الّذي مضى اه.

وقال في فصل التّشبيه والتّمثيل من «أسرار البلاغة»: ٧٦: اعلم أنّ الشّيئين إذا شبّه أحدهما بالآخر كان ذلك على ضربين:

أحدهما: أن يكون من جهة أمرٍ بيّنٍ لا يحتاج فيه إلى تأوّلٍ.

والآخر: أن يكون الشّبه محصّلاً بضربٍ من التأوّل.

فمثال الأوّل: تشبيه الشّيء بالشّيء من جهة الصّورة والشّكل نحو: أن يشبّه الشّيء إذا استدار بالكرة في وجه وبالحلقة في وجه آخر. وكالتّشبيه من جهة اللّون كتشبيه الخدّ بالورد، والشَّعْرِ باللّيل، والوجه بالنّهار، أو جمع الصّورة واللّون كتشبيه الثّريّا بِعُنْقُود الكَرْم المنوّر. وكذلك التّشبيه من جهة الهيئة نحو: إنّه مستوٍ، منتصب، مديد. قال: فالشّبه في هذا كلّه بيّن لا يجري فيه التّأوّل، ولا يفتقر إليه في تحصيله، وأيّ تأوّل يجري في مشابهة الخدّ للورد في الحُمْرَة وأنت تراها هاهنا كما تراها هناك؟ وكذلك تعلم الشَّجَاعة في الأسد كما تعلمها في الرّجل.

ومثال الثّاني ـ وهو الشّبه الّذي يحصل بضربٍ من التّأوّل ـ كقولك: «هذه حجّة كالشّمس في الظّهور» وقد شبّهت الحجّة بالشّمس من جهة ظهورها، كما شبّهت ـ فيما مضى ـ الشّيء بالشّيء من جهة ما أردت من لونٍ أو صورةٍ أو غيرهما، إلّا أنّك تعلم أنّ هذا

⇐

⇐ التّشبيه لا يَتِمُّ لك إلّا بتأوّلٍ؛ وذلك أن تقول: حقيقة ظهور الشّمس وغيرها من الأجسام أن لا يكون دونها حجاب ونحوه، ممّا يحول بين العين وبين رؤيتها، ولذلك يظهر الشّيء لك، ولا يظهر لك إذا كنت من وراء حجاب، أو لم يكن بينك وبينه ذلك الحجاب.

ثمّ تقول: إنّ الشُّبْهَةَ نظير الحجاب فيما يدرك بالعُقُول، لأنّها تمنع القلب رؤية ما هي شبهة فيه، كما يمنع الحجاب العين أن ترى ما هو من ورائه، ولذلك توصف الشّبهة بأنّها اعترضت دون الّذي يروم القلب إدراكه، ويصرف فكره للوصول إليه من صحّة حكم أو فساده، فإذا ارتفعت الشّبهة وحصل العلم بمعنى الكلام الّذي هو الحجّة على صحّة ما أدّى من الحكم قيل: «هذا ظاهر كالشّمس» أي: ليس هاهنا مانع عن العلم به، ولا للتوقّف والشّكّ فيه مساغ، وأنّ المنكر له إمّا مدخول في عقله أو جاحد مباهت ومسرف في العناد، كما أنّ الشّمس الطّالعة لا يشكّ فيها ذو بصر ولا ينكرها إلّا من لا عذر له في إنكاره، فقد احتجت في تحصيل الشّبه الّذي أثبتّه بين الحجّة والشّمس إلى مثل هذا التّأويل -كما ترى-. ثمّ قال: ثمّ إنّ ما طريقه التّأوّل يتفاوت تفاوتاً شديداً.

فمنه: ما يقرب مأخذه ويسهل الوصول إليه، ويُعطي المِقادة طوعاً حتّى أنّه يكاد يداخل الضّرب الأوّل الّذي ليس من التّأوّل في شيءٍ وهو ما ذكرته لك.

ومنه: ما يحتاج فيه إلى قدر من التّأمّل. نحو قولهم في صفة الكلام: «ألفاظه كالماء في السّلاسة» و: «كالنّسيم في الرّقّة» و: «كالعسل في الحلاوة» يريدون أنّ اللّفظ لا يستغلق، ولا يشتبه معناه، ولا يصعب الوقوف عليه، وليس هو بغريب وحشيّ يستنكر لكونه غير مألوفٍ، أو ما ليس في حروفه تكرير وتنافر يكدّ اللّسان من أجلها، فصارت لذلك كالماء الّذي يسوغ في الحلق والنّسيم الّذي يسري في البدن، ويتخلّل المسالك اللّطيفة منه، ويهدي إلى القلب روحاً، ويوجد في الصّدر انشراحاً، ويفيد النّفس نشاطاً، وكالعسل الّذي يَلَذُّ طعامه، وتَهِشُّ النّفس له، ويميل الطّبع إليه، ويحبّ وروده عليه.

ومنه: ما يَدِقُّ ويَغْمُضُ حتّى يحتاج في استخراجه إلى فضل رويّة ولطف فكرة، نحو ⇐

لم يكن التّشبيه عقليّاً يقال: إنّه يتضمّن التّشبيه، ولا يقال: إنّ فيه تمثيلاً وضَرْبَ مَثَلٍ، وإن كان عقليّاً جاز إطلاق اسم التّمثيل عليه، وأن يقال: ضُرِب الاسم مَثَلاً لكذا، كما يقال: ضُرِب النُّورُ مَثَلاً للقرآن، والحياة لِلْعِلْم.

[التّشبيه غير التّمثيل]

﴿ وإمّا غيرُ تمثيلٍ، وهو بخلافه ﴾ أي: بخلاف التّمثيل، وهو عند الجُمْهُور(١) ما لا يكون وجهه منتزعاً من متعدّد، وعند السّكّاكيّ ما لا يكون منتزعاً منه أو يكون وصفاً حقيقيّاً، فتشبيه «الثُّرَيَّا» بـ«العُنْقُود المُنَوَّر» تمثيل عند الجُمْهُور، وليس بتمثيل عند السّكّاكيّ.

⇐ قول كعب الأشقريّ وقد أوفده المُهَلَّب على الحجّاج فوصف له بنيه وذكر مكانهم من الفضل والبأس، فسأله في آخر القصّة قال: فكيف كان بنو المهلّب فيهم؟ قال: كانوا حُمَاةَ السَّرْحِ نهاراً فإذا أَلْيَلُوْا ففُرسان البيات، قال: فأيّهم أنجد؟ قال: كانوا كالحَلْقة المُفْرَغَة لا يدرى أين طرفاها. فهذا ـ كما ترى ـ ظاهر الأمر، في فقره إلى فضل الرّفق به والنّظر، ألا ترى أنّه لا يفهمه حقّ فهمه إلّا من له ذهن ونظر يرتفع به عن طبقة العامّة.

ثمّ قال: وإذ قد عرفت الفرق بين الضّربين فاعلم أنّ التّشبيه عامّ والتّمثيل أخصّ منه، فكلّ تمثيل تشبيه وليس كلّ تشبيهٍ تمثيلاً، فأنت تقول في قول قيس بن الخطيم:

وقد لاح في الصّبح الثّريّا لمن رأى ... كعنقود ملّاحيّة حين نوّرا

إنّه تشبيه حسن ولا تقول: هو تمثيل اهـ مختصراً. [أسرار البلاغة: ٧٦ ـ ٨٠]

(١) **قوله: «وهو عند الجمهور»**. أي: غير التّمثيل عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعاً من متعدّدٍ، بل مفرد محض، كتشبيه العلم بالنّور، والخدّ بالورد، وعند السّكّاكيّ ما لا يكون منتزعاً منه كالمثالين، أو يكون منتزعاً من متعدّدٍ، لكنّه يكون وصفاً حقيقيّاً ـ أي: حسّيّاً ـ كما في بيت بشّار، فتشبيه الثّريّا بالعُنْقُود المنوّر تمثيل عند الجمهور، لأنّه منتزع من متعدّد، وليس بتمثيل عند السّكّاكيّ، لأنّه وصف حقيقيّ ـ أي: حسّيّ ـ.

[التّشبيه المُجْمَلُ والمُفَصَّلُ]

[المجمل ظاهر، وخفيّ] ﴿وأيضاً﴾ تقسيم آخر للتّشبيه باعتبار وجهه وهو أنّه ﴿إمّا مجمل، وهو ما لم يُذْكَر وجهه، فمنه﴾ أي: فمن المجمل ﴿ما هو ظاهر﴾ وجهه(١)، أو من الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر ﴿يَفْهَمُهُ كلّ أحد، نحو: «زيد كالأسد»﴾.

﴿ومنه خَفِيّ لا يُدْرِكُهُ إلّا الخاصّة، كقول بعضهم: «هم كالحَلْقَة المُفْرَغَة لا يدرى أين طرفاها» أي: هم متناسبون في الشَّرَف﴾ يمتنع تعيين بعضهم فاضِلاً، وبعضهم أفضل منه ﴿كما أنّها﴾ أي: الحَلْقَةُ المُفْرَغَة ﴿مُتَنَاسِبَةُ الأَجْزَاء في الصُّورَة﴾ يمتنع تعيين بعضها طَرَفاً، وبعضها وَسَطاً؛ لكونها مُفْرَغَةً مُصْمَتَة الجوانب(٢) كالدّائرة، بخلاف ما لو لم تكن مُصْمَتَةَ الجوانب فإنّ موضع الانفراج منها يكون طَرَفاً ومقابله وَسَطاً.

ذكر جار الله: أنّ هذا قول الأنماريّةِ، فاطمةَ بِنْتِ الخُرْشُبِ(٣)، حين مَدَحَتْ

---

(١) **قوله: «ظاهر وجهه»**. قال الرّوميّ: قوله: «ظاهر» هو المتن، وقوله: «وجهه» من الشّرح، ولم يرد أنّ فاعل «ظاهر» محذوف، إذ قد سبق في بيت امرئ القيس: «كأنّ قلوب الطّير» أنّ البصريّين وبعض الكوفيّين لا يجوّزونه، بل مراده أنّ إسناد الظّهور إلى المجمل مجازيّ، وإنّما المراد ظهور وجهه، فما ذكره مآل المعنى لا توجيه التّركيب.

(٢) **قوله: «مُصْمَتَةُ الجوانب»**. المصمتة الّتي لا يعلم طرفها وجانبها. وقال الرّوميّ: الّذي لا جوف له.

(٣) **قوله: «فاطمة بنت الخُرْشُب»**. مضروب بها المَثَل في الإنجاب فيقال: «أنجب من بنت الخُرْشُب» وزان «بُرْثُن» هي فاطمة بنت عمرو بن النّضر بن حارثة بن طريف بن أنمار الغطفانيّة، ولقبُ عمروٍ «الخُرْشُب» ـ بمعنى الطّويل السّمين ـ تزوّجها زياد بن عبدالله بن

⇐

⇐ سفيان العَبْسِيَ من بني عود بن غالب بن قطيعة بن عَبْس فولدت له الكَمَلَة: ربيعاً الكامل وعُمارة الوَهَّاب وقيس الحِفَاظ وأَنَس الفوارس. قال الزّمخشريّ في «المستقصى»:

قيل لها: أيّ بنيك أفضل؟ فقالت: «ربيع، بَلْ عمارة، بل قيس، بل أنس، ثَكِلْتُهُمْ إن كُنتُ أَعْلَمُ أيّهم أفضل، والله إنّهم لكالحلقة المُفْرَغَة لا يدرى أين طرفاها» هذه رواية الزّمخشريّ في «المستقصى» والبغداديّ في «الخِزانة» وابن الشّجريّ في «الأمالي» ويظهر منها أنّ أولادها أربعة.

وقال الزّمخشريّ جار الله العلّامة ـ في الباب السّادس والسّتّين من «ربيع الأبرار»: أُرِيَت فاطمة بنت الخُرْشُب الأنماريّة في منامها من يقول: «أعشرة مَدَرةٍ أحبّ إليك أم ثلاثة كعشرة»؟ ـ ثلاث مرّاتٍ في ثلاث ليالٍ ـ فقالت في الثّالثة: «بل ثلاثة كعشرة» فولدت الكَمَلَة: ربيع الحِفاظ، وأَنَس الفوارس، وعُمارة الوهّاب. والرّبيع هو الّذي كان ينادم النُّعْمان وقَدِمَ عليه عامر بن مالك بن صعصعة عمّ لبيد، وكان عامر أدلم ـ الشّديد السّواد، أو الطّويل الأسود ـ صغير الجثّة وله ابنان: زُرْعة وعَلَس فقال الرّبيع:

عُمارة الوَهَّاب خير من عَلَس　　　وزرعة الفسّاء شرّ من أَنَس

وسُئِلت عن بنيها أيّهم أفضل؟ فقالت: «أنس، لا بل عُمارة، لا بل ربيع» ثمّ قالت: «ثَكِلْتُهُمْ إن كنتُ أعلم أيّهم أفضل هم كالحلقة المُفْرَغَة لا يدرى أين طرفاها» هذه رواية الزّمخشريّ عن القصّة في «ربيع الأبرار» وهي تختلف عن الأُولى شيئاً وتقول: إنّ أولادها ثلاثة.

ثمّ إنّ **الرّبيع** ـ ويقال له: الكامل، والحِفاظ أيضاً كما يقال: قيس الحِفاظ ـ هو ربيع بن زياد بن عبدالله العَبْسيّ أحد دُهاة العرب وشُجْعانهم، اتّصل بالنُّعمان بن المنذر واشترك في حرب عَبْس وفزارة ـ كما في «الأغاني» لأبي الفرج المرواني ـ.

وأنس: هو أَنَسُ الفوارس، أو الحِفاظ، أحد الفُرْسان في الجاهليّة وهو الّذي قتل عمرو بن عمرو بن عدس حين أغار على بني عَبْس فى «يوم أقرن» وفيه يقول جرير:

هل تذكرون على ثنيّة أقرنٍ　　　أنس الفوارس يوم يهوى الأسلع

⇐

بَنِيْهَا الكَمَلَة[١] وهم رَبِيْع الكامل[٢] وعُمَارة الوَهَّاب، وقيس الحِفاظ، وأَنَس الفوارس، أولاد زِياد العَبْسِيّ، وذلك أنّها سُئلت عن بنيها أَيُّهُم أفضَلُ؟ فقالت: «عُمَارة، لا بل فُلان، لا بل فلان» ثمّ قالت: «ثَكِلْتُهُم[٣] إن كنتُ أعلَمُ أَيُّهُم أفضَلُ هُمْ كالحَلْقَةِ المُفْرَغَة».

وقال الشّيخ عبدالقاهر[٤]: إنّه قول من[٥] وَصَفَ بني المُهَلَّبِ[٦]

⇐ وعُمارة الوهّاب: كان كثير المال، واسع الخيرات، جواداً، كريماً، دخل حروباً عديدة، قتله شِرْحاف بن المُثَلَّم العائذيّ ـ كما في كتاب «اليتيمة» في النَّسَب، وفضائل العرب، من «العقد الفريد» لابن عبد ربّه ـ.

قال ابن الشّجريّ في المجلس الثّالث من كتاب «الأمالي»: كان بنو زيادٍ «العَبْسِيُّون»: الرَّبيع وعُمارة وقيسٌ وأَنَس، كلّ واحد منهم قد رَأَسَ في الجاهليّة وقاد جيشاً، وأُمّهم فاطمة بنت الخُرْشُب الأنماريّة وكانت إحدى المُنْجِبَات وهي الّتي سُئِلت فقيل لها: أيُّ بنيكِ أفضل؟ فقالت: ربيع، بل عُمارة، بل قيس، بل أنس، ثمّ قالت: «ثَكِلْتُهُمْ إن كُنتُ أدْري» وكان لكلّ واحدٍ منهم لقب، فكان عُمارة يقال له: الوَهَّاب، وكان الرَّبيع يقال له: الكامل، وقيس يقال له: الجواد، وأنس يقال له: أنس الحِفاظ اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «الكملة»**. جمع «كامل» سمّي الكلّ كَمَلَةً تغليباً.

(٢) **قوله: «ربيع الكامل»**. الظّاهر في الأوّلين ـ ربيع وعُمارة ـ عدم الإضافة وإجراءُ اللّقب عليهما، وفي الأخيرين ـ أنس وقيس ـ الإضافة، وفي «شرح العلّامة» وقع التّصحيح على الكلّ بالإضافة.

(٣) **قوله: «ثَكِلْتُهُم»**. ـ بكسر العين في الماضي على صيغة المتكلّم وحده ـ أي: فقدتهم بالموت إن كنت أعلم جواب هذا الاستفهام ـ إن كانت لفظة «أيّ» استفهاميّةً ـ.

(٤) **قوله: «قال الشّيخ عبدالقاهر»**. أي: في فصل التّشبيه وأقسامه من «أسرار البلاغة» ٧٩ وقد تقدّم نقله آنفاً بعين حروفه.

(٥) وهو كعب بن مَعْدان الأشقريّ.

(٦) المُهَلَّب بن أبي صُفْرَة الأزديّ البَصْرِيّ المنتقل إلى جهنّم سنة ٨٢هـ.

للحَجّاج[1] لمّا سأله عنهم.

﴿ **وأيضاً منه** ﴾ أي: من المجمل وقوله: «منه» دون أن يقول: «وأيضاً إمّا كذا، وإمّا كذا» إشعار بأنّ هذا من تقسيمات المجمل[2] لا من تقسيمات مطلق التّشبيه، وهذا عطف على قوله: «منه ظاهر، ومنه خفيّ» أي: من المجمل ﴿ **ما لم يذكر فيه وصف أحد الطّرفين**[3] ﴾ يعني: الوصف الّذي يكون فيه إيماء إلى وجه الشّبه نحو: «زيد أسد» فقولنا: «زيد الفاضِل أسد» يكون ممّا لم يذكر فيه وصف أحد الطّرفين؛ لأنّ الفاضل لا يُشْعِرُ بالشَّجَاعة؛ هكذا ينبغي أن يفهم[4].

﴿ **ومنه** ﴾ أي: ومن المجمل ﴿ **ما ذكر فيه وصف «المشبّه به» وحده** ﴾ يعني:

---

(١) الحجّاج بن يوسف الثّقفيّ المُجْرم السَفَّاك، من رؤوس النّواصب ومن مشاهير أولاد الزّنا كان عامل عبد الملك بن مروان على الكوفة وجرائمه أكثر من أن يحتوي عليه كتاب، انتقل إلى جهنّم سنة ٩٥هـ.

(٢) **قوله: «من تقسيمات المجمل»**. قال الجرجانيّ: في إيراد هذا التّقسيم قبل ذكر ما هو قسيم للمجمل ـ أعني: المفصّل ـ إشعار بذلك أيضاً، إذ لو كان تقسيماً آخر لمطلق التّشبيه لوجب تأخيره عنه قطعاً اهـ. أي: لو حذف كلمة «منه» بأن يقال: وأيضاً إمّا كذا وكذا، لتوهّم أنّه تقسيم لمطلق التّشبيه، ولتوهّم أنّ قوله: «وإمّا كذا وكذا» عطف على قوله: «منه ظاهر ومنه خفيّ» فيكون حينئذٍ تقسيماً لمطلق التّشبيه، وذلك باطل؛ لأنّ هذا التّقسيم أيضاً للمجمل لا لمطلق التّشبيه.

(٣) **قوله: «ما لم يذكر فيه وصف أحد الطّرفين»**. وذلك بأن يؤتى فيه بالطّرفين مجرّدين عن الوصف الدّالّ على وجه التّشبيه كما كانا مجرّدين عن ذكر وجه التّشبيه نحو: «زيد أسد» فليس فيه وصف دالّ على الشَّجَاعة في «زيد» أو في الأسد، فليس المراد الوصف مطلقاً، بل الوصف الدّالّ على الوجه.

(٤) **قوله: «هكذا ينبغي أن يفهم»**. قال الهنديّ: ردّ على من قال: إنّ المراد مطلق الوصف اهـ. وذكرنا أنّه ليس كذلك بل المراد من عدم ذكر الوصف، الوصف الدّالّ على الوجه.

الوصف المشعر بوجه الشّبه، كقولها: «هم كالحَلْقَة المُفرَغَة لا يُدْرَى أين طرفاها» فإنّ وصف «الحَلْقة» بكونها مُفْرَغَةً ـ غير معلومة الطّرفين ـ مُشْعِرٌ بوجه الشّبه ـ كما مرّ ـ. ومنه قول النّابغة الذُّبْيَانيّ:

فَإنَّك شَمْسٌ وَالمُلُوكُ كَواكِبُ[(١)] **إذا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوْكَبُ**

---

(١) **قوله**: «**فَإنَّك شَمْسٌ وَالمُلُوكُ كَواكِبُ**». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل والقائل: زيادُ بن معاوية بن ضِبَاب الذُّبياني المتوفّى سنة ١٨ قبل الهجرة من قصيدة يعتذر فيها إلى النّعمان بن المنذر يقول فيها:

أتاني ـ أَبَيْتَ اللَّعْنَ ـ أنّك لُمْتَنِي ... وتلك الّتي أهتَمُّ منها وأَنْصَبُ
فَبِتُّ كأنّ العائدات فَرَشْنَنِي ... هَراساً، به يُعْلَى فِراشي ويُقْشَبُ
حلفتُ فلم أترُكْ لنفسك ريْبَةً ... وليس وراء الله للمرء مَطْلَبُ
لَئِنْ كُنْتَ قد بُلِّغْتَ عَنّي خِيَانَةً ... لَمُبْلِغُك الواشي أَغَشُّ وأكذَبُ
ولكنّني كنتُ امْرَأً لي جانب ... من الأَرْضِ فيه مُسْتَرادٌ ومَذْهَبُ
ملوك وإخوان إذا ما أتيْتُهم ... أُحَكَّمُ في أموالهم وأُقَرَّبُ
كفعلك في قومٍ أراك اصطنعتَهُم ... فلم تَرَهُم في شُكْرِ ذلك أذنَبُوا
فلا تَترُكَنِّي بالوعيد، كأنّني ... إلى النّاس مَطْلِيٌّ به القار أَجْرَبُ
ألم تَرَ أنّ الله أعطاك سُوْرَةً ... ترى كُلَّ مَلْكٍ دونها يَتَذَبْذَبُ
فإنّك شمسٌ والملوك كواكبٌ ... إذا طلعَتْ لَمْ يَبْدُ منهنّ كوكَبُ
ولستَ بمستَبْقٍ أخاً لا تَلُمُّه ... على شَعَثٍ، أيُّ الرِّجالِ المُهَذَّبُ
فإن أَكُ مظلوماً فعبدٌ ظَلَمْتَهُ ... وإن تَكُ ذا عُتْبَى فمثلُك يُعْتِبُ

«أبيتَ اللّعن»: تَحيّه جاهليّة. النّصب: التّعب. الهراس: شجر كبير الشّوك. فرشنني: بسطن لي. يقشب: يخلط ويجدّد. الرّيبة: الشّكّ. الواشي: النّمّام. مستراد ومذهب: إقبال وإدبار، سعة في المكان وأمن فيه وتصرّف.

الملوك: الغسّانيّون. اصطنعتهم: أحسنت إليهم. الوعيد: التّهديد. القار: الزّفت، ⇐

﴿ومنه ما ذكر فيه وصفهما﴾ أي: وصف «المشبّه» و«المشبّه به» كليهما ﴿كقوله﴾ أي: قول أبي تَمَّامٍ في الحَسَن بن سَهْل:

سَتُصْبِحُ العِيسُ بي واللَّيْلُ عندَ فَتىً(١) كَثِيْرِ ذِكْرِ الرِّضىٰ في سَاعَةِ الغَضَبِ

⇐ ويُطْلى البعيرُ به عندما يصاب بالجَرَب. السورة: المكانة الرفيعة. يتذبذب: يتردّد. الشّعث: العيب. العُتْبَى: الرِّضا. يعتب: يعفو ويصفح.

(١) قوله: «سَتُصْبِحُ العِيسُ بي واللَّيْلُ عندَ فَتىً». الأبيات من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المماثل، والقائل: أبو تمّام من قصيدةٍ يمدح بها الحسن بن رجاء بن أبي الضحّاك ـ كما في «المعاهد» ـ يقول فيها:

أبدَتْ أَسىً أن رَأَتْني مُخْلِسَ القَصَبِ وآلَ ما كانَ من عُجْبٍ إلى عَجَبِ

ستّ وعشرون تدعوني فأتبعها إلى المَشِيْب ولم تَظْلِمْ ولم تَحُبِ

يومي من الدّهر مثل الدّهر مشتهر عَزْماً وحَزْماً وساعي منه كالحِقَبِ

فأصغِرِيْ أنّ شيباً لاحَ بي حَدَثاً وأكْبِرِيْ أَنَّني في المَهْدِ لَمْ أَشِبِ

ولا يُؤَرِّقْك إيماضُ القتيرِ به فإنّ ذاك ابتسام الرّأي والأَدَبِ

رَأَتْ تَشَنُّنَهُ فاهتاج هائِجُهَا وقال لاعِجُهَا لِلعَبْرَةِ ٱنْسَكِبِيْ

لا تُنْكِرِيْ منه تخديداً تجلّله فالسَّيْفُ لا يُزْدَرَى إن كان ذا شُطَبِ

لا يطرُدُ الهَمَّ إلّا الهَمُّ من رجلٍ مُقَلْقِلٍ لبنات القَفْرَةِ النُّعُبِ

ماضٍ إذا الكُرَبُ التَفَّتْ رأيتَ له بوَخْدِهِنَّ استطالاتٍ على النُّوَبِ

سَتُصْبِحُ العِيْسُ بي واللَّيْلُ عند فتىً كثيرِ ذِكْرِ الرِّضَا في ساعة الغَضَبِ

صَدَفْتُ عنه ولم تصدِفْ مودّتُهُ عنّي وعاوده ظنّي فلم يَخِبِ

كالغيث إن جئتَه وافاك رَيِّقُهُ وإن تَرَحّلْتَ عنه كان في الطَّلَبِ

خلائق الحُسْنِ استوفى البقاءَ فقد أصْبَحْتَ قرّة عين المجد والحَسَبِ

كأنّما هو من أخلاقه أبداً وإن ثَوَى وحده في جحفَلٍ لجبِ

صيغتْ له شيمة غرّاء من ذَهَبٍ لكنّها أهلكُ الأشياءِ للذَّهَبِ

لمّا رأى أدباً في غير ذي كَرَمٍ قد ضاع أو كَرَماً في غير ذي أدَبِ

⇐

﴿ صَدَفْتُ عنه ﴾ أي: أعرضتُ **﴿ وَلَمْ تَصْدِفْ مَواهِبُهُ * عَنِّي وعاوَدَهُ ظَنِّي فَلَمْ يَخِبِ * كالغَيْثِ إِنْ جِئْتَهُ وَافَاكَ ﴾** أي: أتاك **﴿ رَيِّقُهُ ﴾** يقال[١]: «فَعَلَهُ في رَوْق شبابه، ورَيِّقِهِ» أي: أوّله، و«أصابه رَيِّقُ المطر» ورَيِّقُ كُلِّ شَيْءٍ: أَفْضَلُهُ **﴿ وَإِنْ تَرَحَّلْتَ عَنْهُ لَجَّ فِي الطَّلَبِ ﴾**.

وصف الممدوح بأنّ عطاياه فائضة عليه ـ أعرض، أو لم يعرض ـ وكذا وصف «الغَيْث» بأنّه يصيبك جئته أو ترحّلت عنه.

وهذان الوصفان مُشعران بوجه الشّبه، أعني: الإفاضة في حالتي الطّلب وعدمه، وحالتي الإقبال عليه والإعراض عنه.

ومنه ما ذكر فيه وصف «المشبّه» وحده كقولك: «فلان كثر أياديه[٢] لَدَيّ

⇐ سما إلى السّورة العَلْيَاء فاجتمعا ... في فعله كاجتماعِ النّور والعُشُبِ
بلوتُ منك وأيّامي مذمّمةٌ ... مودّةً وُجِدَتْ أحلَى من النَّشَبِ
من غير ما سببٍ ماضٍ كفى سبباً ... لِلحُرِّ أن يعتفي حُرّاً بلا سَبَبِ

العِيْس ـ بالكسر ـ: الإبل البِيْض الّتي يخالط بَيَاضها شيء من الشُّقْرَة، أي: سيدخلني خبب الإبل والسّير في اللّيل صباحاً عند فتىً يعفو عند الغضب وفارقته ولم يفارقني عطاه. و«العيس» فاعل «تصبح» و«الليل» معطوف عليه، والباء في «بي» للتعدية، ومعنى إصباح العيس به عند الفتى: إيصالها إيّاه إليه وقت الصّباح ـ كما قرّره الجرجاني والرّومي ـ.

(١) مأخوذ من الجوهريّ في مادّة «روق» من كتاب «الصّحاح».

(٢) **قوله: «فلان كثر أياديه»**. مساق كلامه يشعر بأنّ قوله: «كثر أياديه» صفة لـ«فلان» وفيه نظر؛ لأنّ «فلان» معرفة لكونه علم جنس ـ كما صرّح به في «شرح اللُّبّ» للسّيّد وغيره ـ فكيف تقع الجملة صفة له، وقد تقرّر أنّ الجملة لا توصف بها المعرفة. اللّهمّ إلّا أن يصار إلى حذف الموصول ـ أي: «فلان الّذي كثر أياديه» ـ على ما جوّزه الأخفش والكوفيّون وتبِعه ابن مالك لكن شرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر. أو يقال: أعلام ⇐

ووصل مواهبه إليّ ـ طلبت عنه، أو لم أطلب ـ كالغَيْث» فكأنّه تركه لعدم الظَّفَر بمثال في كلامهم.

[المفصّل قسمان]

﴿ وإمّا مفصّل ﴾ عطف على قوله: إمّا مجمل ﴿ وهو ما ذكر وجهه، كقوله: وثغره في صفاء وأدمعي كاللّآلي ﴾ وهذا على قسمين:

أحدهما: أن يكون المذكور حقيقة وجه الشَّبَه.

والثّاني: أن يكون أمراً لازماً[1] له، وأشار إليه بقوله: ﴿ وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه ﴾ أي: بأن يذكر[2] مكان وجه الشّبه ما يستلزمه ـ أي: الشّيء الّذي يكون وجه الشّبه في هذا التّشبيه لازماً له ـ ﴿ كقولهم ـ للكلام الفصيح ـ: «هو كالعَسَل في الحَلَاوة» فإنّ الجامع فيه لازمها ﴾ أي: وجه الشّبه في هذا التّشبيه لازم الحَلَاوة ﴿ وهو ميل الطَّبْع ﴾ لأنّه المشترك بين العَسَل والكلام الفصيح، لا الحَلَاوة الّتي هي من خواصّ المطعومات.

⇐ الأجناس أعلام تقديريّة، فيجوز أن يعامل معاملة النّكرات في الموصوفيّة بالجمل كما عومل المعرّف بلام العهد الذّهني كذلك ـ كذا قال الرّومي ـ.

وقال الهنديّ: «كثر أياديه» خبر «فلان» و«كالغيث» خبر ثانٍ، والقول بأنّ «كثر أياديه» صفة، بناءً على أنّ «فلان» علم جنس وعلميّته تقديريّة، أو أنّه بتقدير الموصول ـ أي: الّذي كثر أياديه ـ تكلّف.

(١) وفي نسخة سنة ٨٤٩هـ: «مستلزماً».

(٢) **قوله: «أي بأن يذكر»**. قال الهنديّ: فائدة التّفسير الأوّل أنّ المراد بالاستتباع الاستلزام، فإنّ الاستتباع أعمّ من استتباع الملزوم للّازم والعلّةِ للمعلول وغيرهما، وفائدة التّفسير الثّاني أنّ الضّمير المستتر في «يستتبعه» راجع إلى «ما» الموصولة، والثّاني إلى وجه الشّبه، دون العكس.

قال السّكّاكيّ: وهذا التّسامح[1] لا يكون إلّا حيث يكون التّشبيه في وصف

---

(١) **قوله: «قال السّكّاكيّ: «وهذا التّسامح»**. قال في النّوع الثّاني من الأصل الأوّل من «علم البيان» من كتاب «المفتاح» ٤٤٦ ـ ٤٤٧: واعلم أنّه ليس بملتزم فيما بين أصحاب «علم البيان» أن يتكلّفوا التّصريح بوجه التّشبيه على ما هو به، بل قد يذكرون على سبيل التّسامح ما إذا أمعنت فيه النّظر لم تجده إلّا شيئاً مستتبعاً لما يكون وجه التّشبيه في المآل فلابدّ من التّنبيه عليه.

من ذلك قولهم في الألفاظ إذا وجدوها لا تَثْقُلُ على اللّسان ولا تَكُدُّه بتنافر حروفها، أو تكرارها، ولا تكون غريبة وحشيّة تستكره، لكونها غير مألوفةٍ، ولا ممّا تشتبه معانيها وتستغلق، فتصعب الوقوف عليها وتشمئزّ عنها النّفس: «هي كالعسل في الحلاوة، وكالماء في السّلاسة وكالنّسيم في الرّقة» وقولهم في الحجّة المطلوب بها قلعُ الشّبهة متى صادفوها معلومة الأجزاء، يقينيّة التّأليف، قطعيّة الاستلزام: «هي كالشّمس في الظّهور».

فيذكرون الحلاوة والسّلاسة والرِّقَةَ والظّهور لوجه الشّبه، على أنّ وجه الشّبه في المآل هناك شيء غيرها، وذلك لازم الحلاوة وهو ميل الطّبع إليها، ومحبّة النّفس ورودها عليها. ولازم السّلاسة والرّقّة وهو إفادة النّفس نشاطاً والإهداء إلى الصّدر انشراحاً وإلى القلب روحاً.

فشأن النّفس مع الألفاظ الموصوفة بتلك الصّفات كشأنها مع العسل الشّهي الّذي يَلَذُّ طعمه، فَتَهِشُّ النّفس له، ويميل الطّبع إليه، ويحبّ وروده عليه. أو كشأنها مع الماء الّذي ينساغ في الحلق وينحدر فيه أجلب انحدارٍ للرّاحة، ومع النّسيم الّذي يسري في البدن، فيتخلّل المسالك اللّطيفة منه، فيفيدانِ النّفس نَشَاطاً، ويهديان إلى الصّدر انشراحاً، وإلى القلب روحاً.

ولازم الظّهور وهو إزالة الحجاب، فشأن البصيرة مع الشّبهة كشأن البصر مع الظّلمة في كونهما معهما كالمحجوبين وانقلاب حالهما إلى خلاف ذلك مع «الحجّة» إذا بَهَرَتْ، و«الشّمس» إذا ظَهَرَتْ.

وتسامحهم هذا لا يقع إلّا حيث يكون التّشبيه في وصف اعتباريّ كالّذي نحن فيه.

⇐

اعتباريّ[1] كـ«مَيْلِ الطّبع»[2] و«إزالة الحجاب» ويُشْبِهُ أن يكون تركهم[3] التّحقيق

⇐ وأقول: يُشْبِهُ أن يكون تركهم التّحقيق في وجه التّشبيه ـ على ما سبق التّنبيه عليه ـ من تسامحهم هذا، وقد جاريناهم نحن في ذلك ـ كما ترى ـ اهـ.

قال الجعفريّ: أشار بقوله: «على ما سبق التّنبيه عليه» قوله: وهاهنا نكتة لابدّ من التّنبّه لها وهي أنّ التّحقيق في وجه الشّبه يأبى أن يكون غير عقليّ.

وذلك أنّه متى كان حسّيّاً وقد عرفت أنّه يجب أن يكون موجوداً في الطّرفين وكلّ موجودٍ فله تعيّن، فوجه الشّبه مع «المشبّه» متعيّن، فيمتنع أن يكون هو بعينه موجوداً مع «المشبّه به» لامتناع حصول المحسوس المعيّن هاهنا مع كونه بعينه هناك بحكم ضرورة العقل، وبحكم التّنبيه على امتناعه إن شئت وهو استلزامه ـ إذا عدمت حُمْرَة الخدّ دون حُمْرَة الورد، أو بالعكس ـ كون الحُمْرَة معدومةً موجودة معاً، وهكذا في أخواتها، بل يكون مثله مع «المشبّه به» لكنّ المثلين لا يكونان شيئاً واحداً ووجه الشّبه بين الطّرفين ـ كما عرفت ـ واحد، فيلزم أن يكون أمراً كلّيّاً مأخوذاً من المثلين بتجريدهما عن التّعيّن لكن ما هذا شأنه فهو عقليّ، ويمتنع أن يقال: فالمراد بوجه الشّبه حصول المثلين في الطّرفين، فإنّ المثلين متشابهان فمعهما وجه تشبيهٍ، فإن كان عقليّاً كان المرجع في وجه الشّبه العقل في المآل، وإن كان حسّيّاً استلزم أن يكون مع المثلين مثلان آخران وكان الكلام فيهما كالكلام فيما سواهما ويلزم التّسلسل، وتمام التّحقيق موضعه علوم أُخَر. [المفتاح: ٤٤٢]

(١) **قوله: «وصف اعتباريّ»**. الوصف قسمان:

الأوّل: الوصف الحقيقيّ وهو ما يكون متقرّراً في ذاتٍ بقطع النّظر عن شيء آخر مثل العِلْم في «زيد» فإنّ العلم وصف متقرّر في ذات «زيد».

الثّاني: الوصف الاعتباريّ وهو ما يكون تقرّره في شيءٍ بالنّظر إلى شيءٍ آخر كالأُبوّة والبنوّة والإزالة في تشبيه الحجّة بالشّمس، والسّكّاكيّ حيث قسّم وجه الشّبه إلى الحقيقيّ والمسامحيّ جعل المسامحيّ منحصراً في الوصف الاعتباريّ ـ كما قرّره سيّدنا الأُستاذ ـ.

(٢) **قوله: «كَمَيْلِ الطّبع»**. فإنّ ميل الطّبع إلى الشّيء، وإزالة الحجاب عنه أمر اعتباريّ لذلك

في «وجه الشّبه» ـ حيث قسّموه إلى حسّيّ وعقليّ، مع أنّه في التّحقيق لا يكون إلّا عقليّاً، كما مرّ ـ من تسامحهم هذا.

يعني: أنّ ذلك التّسامح ناشٍ عن هذا التّسامح(٤) ومتفرّع عليه، وذلك لأنّهم **لمّا تسامحوا** فجعلوا «وجه التّشبيه» هاهنا هو الحَلَاوة ـ مثلاً ـ وهو أمر حسّيّ قطعاً **حملهم** ذلك على أن يتسامحوا فيجعلوا «وجه التّشبيه» منقسماً إلى الحسّيّ والعقليّ؛ ليصحّ قولهم: «وجه الشّبه هاهنا هو الحَلَاوة» ـ الّتي هي من الأُمور المحسوسة قطعاً ـ.

⇐ الشّيء وإن كان الميل في نفسه والإزالة صفة حقيقيّةً أو إضافيّة ـ كما في شرح الشّارح على «المفتاح» ـ.

(٣) **قوله: «ويشبه أن يكون تركهم»**. قال الهنديّ: إنّما قال: «يشبه» لاحتمال أنّهم لم يتنبّهوا للتّحقيق الّذي ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجُمْهُور من أنّ الحُمْرَة والسّواد والبَيَاض ـ مثلاً ـ أُمور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئيّ محسوس وبين ما هو كلّيّ معقول ـ كما في «شرح المفتاح» للشّريف الجُرْجانيّ ـ.

وقال الرّوميّ: وهاهنا بحث وهو أنّ السّكّاكي جزم بأنّ التّسامح المذكور لا يكون إلّا حيث يكون وجه الشّبه اعتباريّاً والحُمْرَةُ الكلّيّةُ ليست باعتباريّة؛ إذ ليس هيئة غير متقرّرة، فكيف يكون التّسامح في هذا من قبيل التّسامح المذكور؟

لا يقال: المراد بالاعتباريّ ما لا يكون موجوداً في الخارج والحُمْرَةُ الكليّة كذلك؛ إذ التّحقيق عدم وجود الكلّي الطّبيعيّ في الخارج:

لأنّا نقول: فلا يكون لقول السّكّاكيّ: «وهذا التّسامح لا يكون إلّا حيث» إلخ ... فائدة معتدّ بها؛ لأنّ كلّ وجه الشّبه حينئذٍ اعتباريّ، اللّهمّ إلّا أن يريد بقوله: «وهذا التّسامح لا يكون»: تسامحهم بطريق القطع لا يكون إلّا في ذلك، فتدبّر.

(٤) **قوله: «ناشٍ عن هذا التّسامح»**. فكلمة «من» في قوله: «من تسامحهم» ابتدائيّة كما هو الظّاهر.

كذا ذكره الشّارح العلّامة(١)، وفساده بيّن؛ لأنّ جعلهم(٢) «وجه الشّبه» في مثل

---

(١) وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ٢٣٠: **وتسامحهم هذا** أي: تسامح أصحاب البيان هذا وهو ذكرهم مستتبع وجه التشبيه مكانه **لا يقع إلّا حيث يكون التشبيه في وصفٍ اعتباريّ كالّذي نحن فيه** لأنّ اشتراك الألفاظ المذكورة مع «العَسَل» هو ميل الطّبع إليها، وهو وصف اعتباريّ **وأقول: يشبه أن يكون تركهم التّحقيق في وجه التّشبيه ـ على ما سبق التّنبيه عليه ـ** أي: في الأصل الأوّل من أنّ وجه التّشبيه عند التّحقيق عقليّ؛ لأنّه في المآل كلّي منتزع من أمرين محسوسين، فتركهم التّحقيق فيه وهو إطلاق القول بأنّ وجه التّشبيه لا يكون إلّا عقليّاً، ومسامحتهم في قسمتهم وجه التّشبيه إلى حسّيّ وغيره **من تسامحهم** أي: حاصلاً وناشياً ومتفرّعاً من تسامحهم **هذا** وهو ذكرهم مستتبع وجه التّشبيه مكانه من الحلاوة، والسلاسة، والرقّة، والظهور، وتسميتهم إيّاه وجه التّشبيه مع كونه من الأمور المحسوسة فحيث تسامحوا هاهنا وسمّوا هذه الأمور المحسوسة وجه التّشبيه تسامحوا في ترك التّحقيق فقالوا: وجه التّشبيه قد يكون حسّيّاً وقد يكون عقليّاً، ولو لا تسامحهم هذا لما تركوا التّحقيق إذ لا حامل لهم على تركه إلّا جعلهم هذه الأمور المحسوسة وجه التّشبيه فلهذا قال: يشبه أن يكون تركهم التّحقيق في وجه التّشبيه من تسامحهم هذا، وأمّا أنّ المعنى هو أنّ تركهم التّحقيق في وجه التّشبيه يشبه أن يكون مسامحة مثل مسامحتهم هذا فعبارة الكتاب لا يؤدّي هذا المعنى وإنّما يؤدّي ما حقّقناه فلا تلتفت إلى ما سواه.

(٢) **قوله: «لأنّ جعلهم»**. بيانه ـ على ما قرّره في شرحه للمفتاح ـ هو أنّهم صرّحوا بأنّ وجه الشّبه في تشبيه الخدّ بالورد هو الحُمْرة، وفي تشبيه الثّياب بالغُراب هو السّواد، وكذا في سائر المحسوسات على سبيل التّحقيق دون الاستتباع، فكيف كان الحامل هو هذا الّذي اعتقدوا على سبيل التّسامح والتجوّز دون ذلك الّذي اعتقدوه تحقيقاً اهـ.

وفيه أنّه إنّما يرد ذلك لو سلّم العلّامة أنّهم اعتقدوا أنّ وجه الشّبه في الأمثلة المذكورة الأُمور المحسوسة على سبيل التّحقيق وهو لا يسلّم ذلك فإنّه باطل قطعاً؛ لعدم اشتراكها بين الطّرفين، بل يقول: إنّ جميع الأمثلة الّتي اعتقدوا أنّ وجه الشّبه فيها من الأُمور المحسوسة من التّسامح بذكر ما يستتبعه ـ أعني: الأُمور المحسوسة الجزئيّة ـ مكان وجه

⇐

هذا التّسامح هو الحَلَاوة لا يزيد على جعلهم وجه الشَّبَه ـ على التّحقيق ـ في قولنا: «الخدّ كالوَرْد في الحُمْرة» هو الحُمْرة الّتي هي من الأُمور المحسوسة أيضاً، فكيف يكون الحامل على التّسامح وترك التّحقيق هو هذا دون ذاك؟

والّذي يَخْطِرُ بالبال: أنّ معنى كلام السّكّاكيّ أنّ تسامحهم ـ في تقسيم وجه الشّبه إلى الحسّيّ والعقليّ وتسمية بعضه حسّيّاً ـ إنّما هو من قبيل التّسامح[1] في تسمية ما يستلزم «وجه الشّبه» وجه شَبَهٍ.

وذلك لأنّ «وجه الشّبه» في تشبيه الخَدِّ بالوَرْد هو الحُمْرة المشتركة الكلّيّة[2] ـ اللّازمة للجزئيّة ـ الغير المحسوسة لكنّها يلزمها في الوجود أن يكون جزئيّة محسوسة؛ فالحسّيّة لازمة لها، فبهذا الاعتبار سمّوا[3] وجه الشّبه في مثل هذا

⇐ الشّبه ـ أعني: الأُمور الكلّيّة العقليّة ـ وعبارته مصرّحة بذلك حيث قال: ويُشْبِهُ أن يكون تركهم التّحقيق في وجه الشّبه حاصلاً وناشياً من تسامحهم هذا وهو ذكرهم مستتبع وجه الشّبه مكانه وتسميتهم إيّاه وجه الشّبه مع كونه من الأُمور المحسوسة، فحيث تسامحوا هاهنا وسمّوا هذه الأُمور المحسوسة وجه الشّبه تسامحوا في ترك التّحقيق وقالوا: وجه الشّبه قد يكون حسّيّاً وقد يكون عقليّاً، ولولا تسامحهم هذا لما تركوا التّحقيق، إذ لا حامل لهم على تركه إلّا جعلهم هذه الأُمور المحسوسة وجه الشّبه.

وما أُورد على الشّارح من أنّ العبارة المنقولة لا تدلّ على انحصار المنشأ في هذا التّسامح فالأولى نقله الانحصار المصرّح في عبارة العلّامة **فمندفع** إذ معنى كون شيءٍ ناشئاً من شيءٍ أنّه لولا الثّاني لما حصل الأوّل.

(١) **قوله: «من قبيل التّسامح»**. فكلمة «من» تبعيضيّة، والكلام على حذف المضاف وهو خلاف الظّاهر ـ كما في الهنديّ ـ.

(٢) وفي جميع النّسخ الثّلاث المخطوطة: «هو الحُمْرَةُ المشتركة الكلّيّة اللازمة للجزئيّة المحسوسة، فبهذا الاعتبار سمّوه وجه الشّبه، فليتأمّل».

(٣) **قوله: «فبهذا الاعتبار سمّوا»**. لا يخفى أنّ تسمية وجه الشّبه حسّيّاً باعتبار أنّ ملزومه ⇐

حسّيّاً؛ فليتأمّل (١).

[التّشبيه القريب والبعيد]

﴿وأيضاً﴾ تقسيم ثالث للتّشبيه باعتبار وجهه وهو أنّه ﴿إمّا قريب مبتذل، وهو ما﴾ أي: التّشبيه الّذي (٢) ﴿ينتقل فيه من «المشبّه» إلى «المشبّه به» من غير تدقيق

⇐ حسّيّ، وتسمية ما يستلزم وجه الشّبه بوجه الشّبه باعتبار أنّ لازمه وجه الشّبه، فلا يكون التّسامح الأوّل من قبيل الثّاني، اللّهمّ إلّا أن يراد أنّ كُلّاً منهما تسامح باعتبار علاقة اللّزوم مطلقاً، فلذا غيّر الشّارح بخطّه قوله: «لأنّ وجه الشّبه في تشبيه الخدّ بالورد» إلخ... بقوله: «لأنّ وجه الشّبه في تشبيه الخدّ بالورد هو الحُمْرَةُ الكلّيّة المشتركة الغير المحسوسة، لكنّه يلزمها في الوجود أن يكون جزئيّة محسوسة، فالجزئيّة لازمة» اه.

ولا خَفَاء في كونه تكلّفاً، ثمّ العجب أنّ الشّارح العلّامة ذكر هذا التّوجيه وردّه حيث قال: وأمّا أنّ المعنى أنّ تركهم التّحقيق في وجه الشّبه يُشْبِهُ أن يكون مسامحةً مثل مسامحتهم هذا، فعبارة الكتاب لا تؤدّي هذا المعنى، وإنّما تؤدّي ما حقّقناه فلا يلتفت إلى ما سواه، فما معنى قوله: «والّذي يخطر بالبال» إلّا أن يراد «الّذي يختاره البال» ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(١) **قوله: «فليتأمّل»**. وجه التّأمّل أنّ وجه الشّبه في كلا المثالين ـ «خدّ زيد كالورد في الحمرة» و: «الكلام الفصيح كالعسل في الحلاوة» ـ حسّيّ واللّزوم موجود إلّا أنّ بينهما فرقاً وهو أنّ وجه الشّبه في قولهم: «الكلام الفصيح» إلخ... هو اللّازم دون الملزوم، وفي قولهم: «خدّ زيد كالورد» إلخ... هو الملزوم دون اللّازم.

(٢) **قوله: «وهو ما ـ أي: التّشبيه الّذي ـ»**. قال الهنديّ: لمّا كان التّشبيه مسوقاً لبيان حال «المشبّه» وجعله كـ«المشبّه به» كان فيه انتقال الذّهن من «المشبّه» من حيث إنّه «مشبّه» إلى «المشبّه به» من حيث إنّه «مشبّه به» فإن كان ذلك الانتقال حاصلاً بلا تدقيق نظر؛ بأن يكون كون أحدهما «مشبّهاً» والآخر «مشبّهاً به» ظاهراً ـ لظهور وجه الشّبه فيهما ـ كان التّشبيه قريباً.

⇐

نظر؛ **لظهور وجهه في بادي الرّأي** ﴾ أي: في ظاهر الرّأي، إذا جعلته من «بدا الأمر، يبدو» أي: ظهر، وإن جعلته مهموزاً من «بَدَأَ» فمعناه: في أوّل الرّأي.

وظهور وجه الشّبه في بادي الرّأي[١] يكون لأمرين[٢]: ﴿ **إمّا لكونه أمراً جُمْليّاً[٣]** ﴾

⇐ وإن كان ذلك الانتقال بعد تأمّلٍ وتدقيق نظرٍ ـ لعدم ظهور وجه الشّبه فيهما ـ كان التّشبيه بعيداً.

وإنّما لم يقل: «وهو ما يكون ظاهراً غير محتاج إلى تدقيق نظرٍ؛ لظهور وجهه في بادئ الرّأي» ليظهر وجه تسميته بالقريب والبعيد، فإنّ المناسب لهذا التّفسير تسميته ظاهراً وخفيّاً، فافهم فإنّه قد خَفِيَ على النّاظرين حتّى اعترض بعضهم بأنّه ينتقض تعريف التّشبيه القريب بما يكون فيه «المشبّه به» لازم «المشبّه» مع خَفَاء وجه الشّبه، إذ ليس المراد أن يكون الانتقال من ذات «المشبّه» إلى ذات «المشبّه به» غير محتاج إلى تدقيق النّظر، بل من حيث تشبيه أحدهما بالآخر.

ولا يحتاج إلى ما أجاب به من أنّ قوله: «لظهور وجه» قيد للتّعريف فلا انتقاض. وبعضهم بأنّ ظهور وجه الشّبه في نفسه لا يقتضي أن يكون ثبوته للطّرفين ظاهراً فلا يكون التّشبيه قريباً، لجواز خفاء حصوله في الطّرفين، وإن أُريد ظهور ثبوته للطّرفين فكونه جمليّاً لا يستلزم ذلك، بل كون حصوله والعلم به في نفسه ظاهراً، إذ كونه جمليّاً كما يستلزم كونه في نفسه أسبق من التّفصيل كذلك يستلزم كونه أسبق منه باعتبار حصوله للطرفين ـ كما لا يخفى ـ.

(١) **قوله**: «**بادي الرّأي**». يحتمل أن يكون اسم فاعل من «بدا، يبدو» النّاقص الواويّ. وأن يكون اسم فاعل من «بدأ، يبدأ» المهموز اللّام الصّحيح.

(٢) **قوله**: «**يكون لأمرين**». أشار إلى الأوّل بقوله: «إمّا لكونه أمراً جمليّاً» وإلى الثّاني بقوله: «أو قليل التّفصيل».

(٣) **قوله**: «**جُمليّاً**». بضمّ الجيم وسكون الميم منسوب إلى «الجُمْلة» بالمعنى اللّغويّ، أي: لكونه أمراً مجملاً.

لا تفصيل فيه[١] ﴿ **فإنّ الجُمْلة أسبق إلى النّفس** ﴾ من التّفصيل، ألا ترى أنّ إدراك «الإنسان» من حيث إنّه «جسم» أو «حَيَوان» أسهل وأقدم من إدراكه من حيث «إنّه جسم، حسّاس، متحرّك بالإرادة، ناطق» لأنّ المفصّل يشتمل على المجمل وشيء آخر، ولهذا كان العامّ أعرف من الخاصّ[٢] ووجب تقديمه في التّعريفات الكاملة[٣].

وكذلك إدراك الحواسّ فإنّ الرّؤية تصل أوّلاً إلى الجُمْلة، ثمّ إلى التّفصيل ثانياً ولذلك قيل: «النّظرة الأُولى حَمْقَاء»[٤] و«فُلَانٌ لم يُمْعِنِ النَّظَر ولم يُنْعِمْهُ»[٥]، وكذا يدرك من تفاصيل الأصوات، والطُّعُوم، والرّوائح، وغير ذلك، في المرّة الثّانية ما لا يدرك في المرّة الأُولى.

---

(١) **قوله: «لا تفصيل فيه»**. المجمل ـ كما يظهر من الهنديّ ـ يطلق على ثلاثة معانٍ:

أحدها: ما لم يتّضح معناه.

وثانيها: المركّب.

وثالثها: ما لا تفصيل فيه.

ولمّا أراد الشّارح تعيين المراد منها هاهنا قال: «لا تفصيل فيه» أي: ليس المراد منه هنا ما لم يتّضح معناه، ولا المركّب، بل الأمر الّذي لا تفصيل فيه، سواء كان أمراً واحداً لا تركيب فيه كقول القائل: «زيد كعمرو في النّاطقيّة» أو مركّباً لم ينظر فيه إلى أجزائه وخَصُوصيّاته مثل إدراك «زيد» من حيث إنّه إنسان. إذ معنى التّفصيل هاهنا إدراك الأجزاء والخَصوصيّات.

(٢) **قوله: «كان العامّ أعرف من الخاصّ»**. في صورةٍ يكون الخاصّ مشتملاً على العامّ.

(٣) **قوله: «في التّعريفات الكاملة»**. وهي المركّبة من الجنس والفصل.

(٤) **قوله: «النّظرة الأُولى حمقاء»**. إذ ربّما يستحسن بها القبيح، ويستقبح الحسن ـ كما في الرّومي ـ.

(٥) **قوله: «لم يمعن النّظر ولم ينعمه»**. يقال: «أمعن الفَرَسُ» ـ إذا تباعد في العَدْو ـ. فـ«الإمعان» مجاز في النّظر الدّقيق، والوجه غير خفيّ، وأمّا «أنعم» فله معانٍ كثيرة والمناسب هاهنا ما ذكره الجوهريّ من أنّه يقال: «أنعم كذا» أي: زاد ـ كما قرّره الرّومي ـ.

﴿**أو قليل**﴾ عطف على «أمراً جمليّاً» أي: أو لكون وجه الشّبه قليلَ ﴿**التّفصيل، مع غلبة حضور «المشبّه به»**[1] **في الذّهن إمّا عند حضور «المشبّه» لقرب المناسبة**﴾ بين «المشبّه» و«المشبّه به» إذ لا يخفى أنّ الشّيء مع ما يناسبه أسهل حُضُوراً منه مع ما لا يناسبه ﴿**كتشبيه الجَرَّة**[2] **الصّغيرة بالكُوْز في المِقْدار، والشَّكْل**﴾ فإنّ في وجه الشّبه تفصيلاً مّا، حيث اعتبر المِقْدار والشَّكل، لكن الكُوْز غالب الحُضُور عند حُضُور الجَرَّة.

﴿**أو مطلقاً**﴾ عطف على قوله: «عند حضور المشبّه» وغلبة حضور «المشبّه به» في الذّهن، مطلقاً، تكون ﴿**لتكرّره**﴾ أي: تكرّر «المشبّه به» ﴿**على الحسّ**﴾ إذ لا يخفى أنّ ما يتكرّر على الحسّ ـ كصورة «القَمَرِ» غير منخسف ـ أسهل حضوراً ممّا لا يتكرّر على الحسّ ـ كصورة «القمر» منخسفاً ـ ﴿**كالشَّمْس**﴾ أي: كتشبيه الشَّمْس ﴿**بالمِرْآة المَجْلُوَّة، في الاستدارة، والاستنارة**﴾ فإنّ في «وجه الشّبه»

---

(١) **قوله: مع غلبة حضور «المشبّه به»**. أي: ذاته سواء كان عند حضور ذات «المشبّه» أو مطلقاً، فغلبة حضور ذات «المشبّه به» موجبة لظهور وجه الشّبه بأدنى توجّهٍ، وظهوره موجبٌ لسرعة الانتقال من «المشبّه به» من حيث إنّهما كذلك، فلا يتوهّم اشتماله على نوع مصادرةٍ، لأنّه جعل غلبة حضور «المشبّه به» مع حضور «المشبّه» علّة لظهور وجه الشّبه، وجعل ظهور وجه الشّبه علّةً لسرعة الانتقال من «المشبّه» إلى «المشبّه به» ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

وقال الرّوميّ: اعترض عليه بأنّه جعل أوّلاً ظهور وجه الشبه علّةً لسهولة الانتقال من «المشبّه» إلى «المشبّه به» فيكون في المعنى علّةً لغلبة حضور «المشبّه به» عند حضور «المشبّه» وجعل ثانياً غلبة حضور «المشبّه به» عند حضور «المشبّه» علّة لظهور وجه الشّبه فبين كلاميه تدافع، والأقرب أن يقال: الغلبة المذكورة علّة لحصول الظّهور ابتداءً، والظّهور علّة لغلبة الحضور بقاءً ـ كما في العقل المستفاد مع العقل بالملكة ـ اهـ مختصراً.

(٢) «الجَرَّة» ـ بفتح الجيم ـ إناء معروف، والجمع: «جِرار» مثل: «كَلْبَة» و«كِلاب».

تفصيلاً مّا، لكنّ المِرْآة غالب الحُضُور في الذّهن مطلقاً ﴿ **لمعارضة كُلٍّ من القُرْبِ، والتكرّر، التّفصيلَ** ﴾ أي: وإنّما كان قلّة التّفصيل في «وجه الشّبه» ـ مع غلبة حضور «المشبّه به» بسبب قرب المناسبة، أو التّكرّر على الحسّ ـ سبباً لظهوره المؤدّي إلى الابتذال ـ مع أنّ التّفصيل من أسباب الغرابة ـ لأنّ قُرْب المناسبة في الصُّورة الأُولى، والتّكرّر على الحسّ في الثّانية، يعارض التّفصيل القليل؛ لأنّ كلّاً من القُرْب والتّكرّر يقتضي سرعة الانتقال من «المشبّه» إلى «المشبّه به» فيبقى «وجه الشّبه» كأنّه أمر جُمْليّ لا تفصيل فيه، فيصير سبباً للابتذال ـ كما سبق في القسم الأوّل ـ.

[التّشبيه البعيد الغريب]

﴿ **وإمّا بعيد غريب** ﴾ عطف على قوله: «قريب مبتذل» ﴿ **وهو بخلافه** ﴾[1] أي: هو التّشبيه الّذي لا ينتقل فيه من «المشبّه» إلى «المشبّه به» إلّا بعد فكر، وتدقيق نظر ﴿ **لعدم الظّهور** ﴾ أي: لِخَفَاء وجهه في بادي الرّأي.

وعدم الظّهور يكون لأمرين: ﴿ **إمّا لكثرة التّفصيل، كقوله: الشَّمْس كالمِرْآة في كفّ الأشلّ** ﴾ فإنّ وجه التَّشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق، وقد عرفت ما فيها من التّفصيل، ولذا لا تقع في نفس الرّائي للمِرْآة ـ الدّائمة الاضطراب ـ إلّا بعد أن يستأنف تأمّلاً، ويكون في نظره متمهّلاً.

---

(١) **قوله: «وهو بخلافه»**. ولا واسطة بين القسمين. **وما قيل**: إنّه يجوز أن يكون وجه الشّبه جمليّاً مع ندرة حضور «المشبّه به» فلا يمكن إدخاله في القريب المبتذل ولا في البعيد الغريب **مدفوعٌ** بأنّ كون وجه الشّبه جُمليّاً يستدعي سبقه إلى الذّهن سواء كان «المشبّه به» نادر الحضور أو لا، فيكون داخلاً في القريب، وإدخاله في البعيد ـ كما قيل ـ ينافي ما يستفاد من المتن ـ كذا قرّره الهنديّ ـ.

﴿أو ندور﴾ أي: أو لندور **﴿حضور «المشبّه به» إمّا عند حضور «المشبّه» لبعد المناسبة ـ كما مرّ﴾** من تشبيه البَنَفْسَج بنار الكِبْرِيت ـ.

﴿وإمّا مطلقاً﴾ وندور حضور «المشبّه به» مطلقاً يكون **﴿لكونه وهميّاً﴾** كأنياب الأغوال **﴿أو مركّباً خَيَاليّاً﴾** كأعلامِ ياقوتٍ منشورةً على رِماحٍ من زَبَرْجَد **﴿أو﴾** مركّباً **﴿عقليّاً﴾** كمَثَلِ الحِمار يَحْمِلُ أسفاراً **﴿كما مرّ﴾** إشارة إلى ما ذكرنا من الأمثلة المذكورة.

﴿أو لقلّة تكرّره﴾ أي: تكرّر «المشبّه به» على الحسّ **﴿كقوله: «والشَّمس كالمِرْآة﴾** في كفّ الأشلّ» فإنّ «المِرآة في كفّ الأشلّ» ليست ممّا يتكرّر على الحسّ؛ لأنّه ربّما يقضي الرّجل دَهْرَهُ[1] ولا يتّفق له أن يرى مِرْآة في كفّ أشلّ.

وإنّما كان ندور حضور «المشبّه به» سبباً لعدم ظهور وجه الشّبه؟ لأنّه فرع الطّرفين، ومنهما ينتقل إليه، لكونه المشترك والجامع بينهما، فلابدّ وأن يحضر الطّرفان[2] أوّلاً ثمّ يطلب ما يشتركان فيه.

﴿فالغَرَابة فيه﴾ أي: في تشبيه الشّمس بالمِرْآة في كَفِّ الأَشَلّ **﴿من وجهين﴾**:

أحدهما: كثرة التّفصيل في وجه الشّبه.

والثّاني: قلّة تكرّر «المشبّه به» على الحسّ.

﴿والمراد بالتّفصيل[3] أن ينظر في أكثر من وَصْفٍ﴾ واحدٍ، لشيءٍ واحدٍ، أو

---

(١) **قوله: «يقضي الرّجل دهره»**. أي: يمضي عمره.

(٢) **قوله: «فلابدّ وأن يحضر الطّرفان»**. أي: «فلابدّ من أن يحضر الطّرفان» ـ كما نقله سيّدنا الأستاذ عن شيخه العلّامة الأكبر الأُستاذ الشيخ محمّد تقي الأديب النّيسابوريّ ـ رحمه الله ـ وهو الأديب الّذي لم يسمح بمثله الفَلَك الدّوّار في هذه الأعصار ـ.

(٣) **قوله: «والمراد بالتّفصيل»**. أي: التّفصيل أن تنظر في أكثر من وصف واحدٍ لشيءٍ واحد، أو ⇐

أكثر، بمعنى أن يعتبر في الأوصاف وجودها أو عدمها، أو وجود البعض وعدم البعض، كلّ من ذلك[1] في أمر واحد، أو أمرين، أو ثلاثة، أو أكثر، فلهذا قال:

﴿ ويقع ﴾ أي: التّفصيل ﴿ على وجوه كثيرة أعرفها أن تأخذ بعضاً ﴾ من الأوصاف ﴿ وتَدَعَ بَعْضاً ﴾ أي: تعتبر[2] وجود بعضها وعدم بعضها ﴿ كما في قوله ﴾ أي: قول امرئ القيس:

⇐ أكثر من واحدٍ، بأن يكون ذلك الشّيء اثنين أو أكثر، والنّظر في الوصف الأكثر على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يعتبر في الأوصاف وجودها جميعاً.

وثانيها: أن يعتبر فيها عدمها جميعاً.

وثالثها: أن يعتبر وجود البعض وعدم البعض، هذه ثلاثة.

والموصوف أربعة أقسام:

١ ـ إمّا أمر واحد كما في تشبيه «الثّريّا» بالعُنْقُود المُلّاحيّة فإنّ الوجه فيه أوصاف كثيرة اعتبرت في «الثّريّا» وهي واحد ـ كما مرّ في التّشبيه الّذي طرفاه مفردان ـ.

٢ ـ أو أمران مثل الوجه في «مثار النّقع» مع الأسياف، فقد اعتبرت فيه أوصاف كثيرة ـ كما مرّ في التّشبيه الّذي طرفاه مركّبان ـ.

٣ ـ أو ثلاثة أُمور.

٤ ـ أو أكثر من ثلاثة مثل الوجه في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ** ﴾ [يونس: ٢٤]، فأقسام الموصوف أربعة والحاصل من ضرب الثّلاثة المتقدّمة في هذه الأربعة اثنا عشر، فلذا قال: «ويقع ـ أي: التّفصيل ـ على وجوه كثيرة».

(١) **قوله: «كلّ من ذلك»**. أي: المذكور من الأقسام الثّلاثة في أمر واحدٍ بأن يكون الطّرفان أو أحدهما مفرداً، أو أمرين، أو أُموراً، إذا كانا أو أحدهما مركّباً ـ كما في الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «أي: تعتبر»**. قال الهنديّ: يعني: ليس المراد من قوله: «وتَدَعُ بعضاً» عدم اعتبار البعض، إذ لا يعتبر جميع الأوصاف في تشبيهٍ من التّشبيهات بل اعتبار عدم البعض كما في البيت.

﴿حَمَلْتُ رُدَيْنِيّاً كَأَنَّ سِنانَهُ(١) سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِـدُخانِ﴾

(١) **قوله**: «حَمَلْتُ رُدَيْنِيّاً كَأَنَّ سِنانَهُ». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف ـ فعولن ـ والقائل اختلف فيه فنسبه المصنّف في «الإيضاح» إلى امرئ القيس الشّاعر المشهور الجاهليّ، وكذا صنع العسكريّ في الباب السّابع من «كتاب الصّناعتين» وذهب الآمِديّ ابوالقاسم الحسن بن بشر بن يحيى المتوفّى سنة ٣٧٠هـ في كتاب «المؤتلف والمختلف» إلى أنّه عَمِيْرَة بن جُعَل من بني تغلب بن وائل وروايته هكذا:

فمن مبلغٌ عنّي إياسَ بن جندل أخـا طارقٍ والقـول ذو نَـفَيَانِ
فـلا تـوعدنّي بـالسّلاح فـإنّما جمعتُ سِلاحي رَهْبَةَ الحَدَثان
جـمعت رديـنيّاً كأنّ سِـنانه سَـنَا لَـهَبٍ لم تستعر بِـدُخَانِ

وهذا قول المفضّل الضّبّي المتوفّى سنة ١٦٨هـ في كتاب «المفضّليّات» وهي روايته وعَمِيْرَة بن جُعَل توفّي سنة ٥٦ قبل الهجرة:

ألا يـا دِيـارَ الحـيّ بـالبَرَدانِ خَلَتْ حِـجَجٌ بـعدي لهـنّ ثَـمَانِ
فلم يَـبْقَ مـنها غـيرُ نُـؤْيٍ مُـهَدَّمٍ وغـير أوارٍ كـالرَّكِـيِّ دِفَـانِ
وغيرُ حَطُوْباتِ الولائد ذَعْـذَعَتْ بـها الرّيـح والأمـطارُ كُـلَّ مَكَـانِ
قِـفارٌ مَـرَوْرَاةٌ يَـحَارُ بـها القـطا يـظَلُّ بـها السَّـبْعانِ يـعتركان
يُثِيْرَانِ من نَسْجِ التُّرابِ عـليهما قَـمِيْصَيْنِ أسـماطاً ويـرتديَانِ
وبالشَّرَفِ الأعلى وُحُـوشٌ كأنّـها على جانب الأرجاء عُـوذُ هِـجَانِ
فـمن مُـبْلِغٌ عـنّي إياساً وجـندلاً أخـا طـارقٍ والقـول ذو نَـفَيَانِ
فـلا تُـوعِدانـي بـالسِّلاح فـإنّما جمعتُ سِلاحي رَهْبَةَ الحَـدَثانِ
جـمعتُ رُدَيْـنِيّاً كأنّ سِـنانه سَـنَا لَـهَبٍ لم يسـتعِنْ بِـدُخَانِ
ليـالي إذْ أنـتم لِـرَهْطي أَعْـبُدٌ بِـرَمَّانَ لمّـا أجـدب الحَـرَمانِ
وإذْ لهـم ذَوْدٌ عِـجَافٌ وصِـبْيَةٌ وإذْ أنـتم ليست لكـم غَـنَمَانِ
وجَدًّا كُمَا عـبدا عـمير بـن عـامرٍ وأُمَّـا كُـمَا مـن قَـيْنَةٍ أَمَـتَانِ

وقال العبّاسيّ في «المعاهد»: البيت لامرئ القيس من قصيدة من الطّويل أوّلها:

⇐

﴿أو تعتبر الجميع[١] ـ كما مرّ ـ في تشبيه «الثُّرَيَّا» ﴾.

[كلام عبدالقاهر]

قال الشّيخ في «أسرار البلاغة»: اعلم أنّ قولنا[٢]:........................

⇐ لمن طَلَلٌ أبصرتُهُ فشجاني ... كخطّ زَبُورٍ في عسيب يماني

ديارٌ لهندٍ والرّباب وفَرْتَنَى ... ليالينا بالنَّعْفِ من بَدَلاَنِ

ليالي يدعوني الصّبا فأجيبه ... وأعيُنُ مَنْ أهوى إليّ رَوَاني

فإن أُمْسِ مكروباً فيا ربّ بهمةٍ ... كشفتُ إذا ما اسودّ وجهُ جَبَانِ

وإن أُمْسِ مكروباً فيا ربّ قَيْنَةٍ ... منعّمةٍ أعملتها بكرانِ

لها مِزْهَرٌ يعلو الخميس بصوته ... أَجَشُّ إذا ما حرّكَتْهُ يَدَانِ

قال الجعفريّ: والبيت لا يوجد في هذه القصيدة وإن كان البيت والقصيدة من بحر واحد وهو الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف.

قال الجُرجانيّ: «ردينة» اسم امرأة كانت تعمل الرّماح فنسبت إليها، يقال: «رمح ردينيّ» و«قناة ردينيّة» واللّهب: شعلة نار يعلوها دخان وقد أخذ «السّنا» مجرّداً عن الدّخان لأنّه يقدح في التّشبيه المقصود، قال أبوالحسن: هذا من تشبيه الشّيء بالشّيء صورةً ولوناً وحركةً وهيئةً.

(١) **قوله: «أو تعتبر الجميع»**. أي: وجود جميع الأوصاف الّتي هي وجه الشّبه.

قال الرّومي: فإن قلت: جميع أوصاف الشّيء ظاهرها أو باطنها لا يطّلع عليها أحد حتّى يتأتّى أن يعتبرها في التّشبيه؟ قلت: ليس المراد باعتبار جميع الأوصاف أن يعتبر جميع الأوصاف الموجودة في «المشبّه به» بحيث لا يَشِذّ عنها شيء، بل المراد أن يعتبر جميع الأوصاف الملحوظة في وجه التّشبيه من حيث الوجود والإثبات، وهذا يتحقّق فيما إذا اعتبر ثلاثة أوصاف من حيث الوجود، وإرادة هذا غير خفيّ على من له أدنى مسكة سيّما إذا لوحظ المقابلة بقوله: أن تأخذ بعضا وتدع بعضاً.

(٢) **قوله: «قال الشّيخ في «أسرار البلاغة»: اعلم أنّ قولنا التّفصيل»**. وهذا نصّه في فصل: «هذا

⇐

⇐ فنّ آخر من القول يجمع التّشبيه والتّمثيل جميعاً» من «أسرار البلاغة»: ١٣٦: اعلم أنّ معرفة الشّيء من طريق الجملة غير معرفته من طريق التّفصيل. ثمّ قال: واعلم أنّ قولنا: «التّفصيل» عبارة جامعة ومحصولها على الجملة أنّ معك وصفين أو أوصافاً، فأنت تنظر فيها واحداً واحداً، وتفصِل بالتأمّل بعضها من بعض وقد أرتك في الجملة حاجة إلى أن تنظر في أكثر من شيءٍ واحدٍ، وأن تنظر في الشّيء الواحد إلى أكثر من جهةٍ واحدةٍ. ثمّ إنّه يقع على أوجهٍ:

أحدها ـ وهو الأوّل والأحقّ بهذه العبارة ـ: أن تفصّل بأن تأخذ بعضاً وتدع بعضاً، كما فعل في «اللَّهَب» حين عزل «الدّخان» عن «السَّنا» وجرّده، وكما فعل الآخَرُ حين فصل «الحَدَق» عن «الجفون» وأثبتها مفردةً فيما شبّه وذلك قوله:

* لها حدق لم تتّصل بجفون *

ويقع في هذا الوجه من التّفصيل لطائف، فمنها قول ابن المعتزّ:

يُطَارِحُ النَّظْرَةَ في كلّ أُفُقْ ... ذي مِنْسَرٍ أقنى إذا شَكَّ خَرَقْ
ومُقْلَةٍ تَصدُق إذا رَمَقْ ... كأنّها نرجِسَةٌ بلا وَرَقْ

وقوله:

تكتُبُ فيه أيدي المِزاجِ لنا ... ميماتِ سَطْرٍ بغير تعريقِ

والثّاني: أن تفصّل بأن تنظر من «المشبّه» في أُمور لتعتبرها كلّها وتطلبها فيما تشبّه به، وذلك كاعتبارك في تشبيه «الثّريّا» بالعنقودِ الأَنْجُمَ أنفُسَها والشّكل منها، واللّون، وكونها مجتمعة على مقدار في القرب والبعد، فقد نظرت في هذه الأُمور واحداً واحداً، وجعلتها بتأمّلك فصلاً فصلاً، ثمّ جمعتها في تشبيهك وطلبت للهيئة الحاصلة من عدّة أشخاصِ الأنجم والأوصاف الّتي ذكرتُ لك من الشّكل واللّون والتّقارب على وجهٍ مخصوصٍ هيئةً أُخرى شبيةً بها فأصبتها في العنقود المنوّر من الملّاحيّة، ولم يقع لك وجه التّشبيه بينهما إلّا بأن فصّلت أيضاً أجزاء العنقود بالنّظر، وعلمت أنّها حُصَلٌ بِيْضٌ، وأنّ فيها شكل استدارة النّجم ثمّ الشّكل إلى الصِّغَر ما هو، كما أنّ شكل أنجم الثّريّا كذلك، وأنّ هذه ⇐

«التّفصيل»(١) عِبارة جامعة(٢) معناه: أنّ معك وصفين، أو أوصافاً، فأنت تنظُرُ فيها واحداً فواحداً، وتَفْصِلُ بالتّأمّل بعضها عن بعض، وأنّ لك في الجملة(٣) حاجةً

⇐ الخُصَل لا مجتمعة اجتماع النّظام والتّلاصق، ولا هي شديدة الافتراق، بل لها مقادير في التّقارب والتّباعد على نسبة قريبة ممّا تجده في رأي العين بين تلك الأنجم.

يدلّك على أنّ التّشبيه موضوعٌ على مجموع هذه الأوصاف أنّا لو فرضنا في تلك الكواكب أن تفترق وتتباعد تباعداً أكثر ممّا هي عليه الآن، أو قدّر في العنقود أن لم ينتثر لم يكن التّشبيه بحاله. قال: وكذا قوله:

إذا ما الثّريّا في السّماء تعرّضَتْ   تَعَرُّضَ أَثْناء الوِشاح المُفَصَّلِ

وقد اعتبر فيه هيئة التّفصيل في الوِشاح والشّكل الّذي يكون عليه الخَرَز المنظوم في الوِشاح، فصار اعتبار التّفصيل أعجب تفصيلٍ في التّشبيه.

والوجه الثّالث: أن تُفَصِّلَ بأن تنظر إلى خاصّة في بعض الجنس كالّتي تجدها في صوت البازي وعين الدّيك، فأنت تأبى أن تمرّ على جُملة أنّ هذا صوت وذاك حمرة، ولكن تفصّل فتقول فيهما ما ليس في كلّ صوتٍ وكلّ حمرة.

واعلم أنّ هذه القسمة في التّفصيل موضوعة على الأغلب الأعرف، وإلّا فدقائقه لا تكاد تضبط اهـ مختصراً في بعض المواضع. [أسرار البلاغة: ١٤٤ ـ ١٤٧]

(١) **قوله: «التّفصيل»**. قال الرّومي: نصب على أنّه بدل من «قولنا» بدل الكلّ من الكلّ، أو عطف بيان، وقوله: «عبارة» خبر «أنّ». فإن قلت: «القول» هو المركّب و«التّفصيل» مفرد، فكيف يكون بدلاً منه بدل الكلّ من الكلّ، أو عطف بيان ولا اتّحاد في الذّات؟ قلت: «القول» بحسب اللّغة يتناول المفردات، بل قيل: إنّه يتناول المهملات أيضاً، إلّا أنّه بحسب العرف اختصّ بما عداها، وأمّا التّخصيص بالمركّب فبحسب الاصطلاح الميزانيّ ـ كما صرّح به الشّريف الجرجاني في بحث حدود الخبر من حواشي «شرح المفتاح» ـ اهـ مختصراً مغيّراً.

(٢) **قوله: «عبارة جامعة»**. بين الشّيئين اللّذين بيّنهما بقوله: «أنّ معك» و: «أنّ لك» ـ كذا في الهنديّ ـ.

(٣) **قوله: «في الجملة»**. أي: في جملة تلك الأوصاف. قيّد بذلك؛ لأنّ في التّشبيه المفروق ⇐

إلى أن تنظُرَ في أكثَرَ من شيءٍ واحدٍ، وأن تنظُرَ في الشّيء الواحد إلى أكثر من جهة واحدة.

ثمّ إنّه يقع على أوجه:

أحدها: أن تأخذ بعضاً وتَدَعَ بعضاً، كما فعل امرؤُ القيس في «اللّهَب» حين عَزَلَ «الدُّخَان» عن «السَّنَا» وجرّده.

والثّاني: أن تنظُرَ من «المشبّه» في أُمورٍ لتعتبرها كلّها وتَطْلُبَهَا في «المشبّه به» كاعتبارك في تشبيه «الثُّرَيَّا» بالعُنْقُودِ الأَنْجُمَ أنفُسَها، والشَّكْل، والمِقْدارَ، واللَّوْنَ، واجتماعها على مسافة مخصوصة في القُرْب، ثمّ اعتبارك في العُنْقُود المُـلّاحِيّة مثل ذلك.

والثّالث: أن تنظر إلى خاصّة في الجنس، كما في عين الدِّيْك، فإنّه لا تَقْصِدُ فيه إلى نفس الحُمْرة، بل إلى ما ليس في كلّ حُمْرة[1].

ثمّ قال: واعلم أنّ هذه القسمة في التّفصيل موضوعة على الأغلب الأعرف وإلّا فدقائقه لا تَكَادُ تُضْبَطُ.

⇐ ينظر إلى وجهين ـ أي: وصفين أو أوصاف؛ واحد فواحد ـ ولك حاجة إلى أن تنظر في أكثر من شيءٍ واحدٍ، لكن ليس لك حاجة إلى أن تنظر في جملة تلك الأوصاف في شيءٍ واحدٍ أو أكثر، بل في كلّ واحدٍ منها في شيءٍ ـ قاله الهنديّ ـ.

(١) **قوله**: «**بل إلى ما ليس في كلّ حُمْرَة**». أي: إلى صفةٍ ليس في كلّ حُمْرَة، بل خاصّة بعين الدّيك، ففيه تركيب من الحُمْرَة المخصوصة والشّكل الكُرِيّ والمقدار المخصوص، وبهذا يمتاز عن الثّاني والأوّل، فإنّ النّظر فيهما إلى وجود الوصف من غير اعتبار خصوصيّة فيه ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

﴿ وكلّما كان التّركيب ﴾ خَياليّاً(١) كان أو عـقليّاً ﴿ من أُمور أكثر كـان التّشـبيه أبعد ﴾ لكون تفاصيله أكثر كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾(٢) الآية، فإنّها عَشْرُ جُمَلٍ متداخلة، قد انتزع التّشبيه من مجموعها.

---

(١) قوله: «خَيَاليّاً». قال الهنديّ: بأن يكون الأُمور الّتي يتركّب منها من الحسّيّات «أو عـقليّاً» بأن لا تكون منها. قابل الخَيَاليّ بالعقليّ مع أنّ المقابلة إنّما هي بين الحسّيّ والعقليّ؛ لأنّ التّركيب لا يكون حسّيّاً.

(٢) قوله: «كقوله ـ تعالى ـ: « ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا». كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِـهِ نَـبَاتُ الأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالأَنْعَامُ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَـنَّ أَهْـلُهَا أَنَّـهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَن لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ ﴾ [يونس: ٢٤].

فإنّ «المشبّه به» فيه مركّب من عشر جُمَلٍ تداخلت حتّى صـارت كأنّـها جـملة واحـدة والجمل العشر: **أحدها**: إنّا أنزلناه. **وثانيها**: فاختلط. **وثالثها**: ممّا يأكل. **رابعها**: حتّى إذا أخذت. **وخامسها**: وازّيّنت. **وسادسها**: وظنّ. **وسابعها**: أنّـهم قـادرون. **وثـامنها**: أتـاها. **وتاسعها**: فجعلناها. **وعاشرها**: كأن لم تغن بالأمس.

قال الجرجانيّ في «شرح المفتاح»: ومعنى «اختلط به»: اشتبك بسببه نـبات الأرض ممّا يأكل النّاس والأنعام من الزّروع والبقول والحشائش «زخـرفها» أي: مـا تـزيّن بـه، و«الزّخرف» في الأصل هو الذَّهَبُ «وازّيّنت» أي: تزيّنت. و«ظنّ أهلها» أي: أهل النَّبات، وأنّث ضميره لاكتسابه التّأنيث من المضاف إليه «قادرون عليها» أي: على حصدها ورفع غلّتها «فجعلناها» أي: النّبات «حصيداً» أي: شبيهاً بما حصد «كأن لم تغن بالأمس» أي: لم تنبت ولم تكن قبل ذلك في زمان قريب غاية القرب، يقال: «غَنِيَ بالمكان» أقام به.

فقد شبّه في الآية مثل الحياة الدّنيا ـ أي: حالها العجيبة الشّأن الّتي هي تقضّيها بسرعة وانقراض نعمها بَغْتَةً بالكلّيّة بعد ظهور فوتها واغترار النّاس بها واعتمادهم عليها ـ بزوال خُضْرَةِ النّبات فَجْأةً وذَهَابه حُطاماً لم يبق له أَثَرٌ أصلاً، بعد ما كان غضّاً طـريّاً قـد التـفّ بعضها ببعض وزيّن الأرض بألوانه وطرّزها وتقوّى بعد ضعفه بحيث طَمِعَ النّـاس فـيه وظنّوا أنّه قد سَلِمَ من الجوائح.

[التّشبيه البليغ]

﴿والتّشبيه البليغ ما كان من هذا الضّرب﴾ أي: من البعيد الغريب، دون القريب المبتذل ﴿لغرابته﴾ أي: لكون هذا الضّرب غريباً، غير مبتذل للأسماع، ولا منسوجة عليه العناكب[١]، ولا يخفى أنّ المعاني الغَرِيْبَةَ أبلَغُ وأحسَنُ[٢] من المعاني المبتذلة.

﴿ولأنّ نَيْلَ الشّيء بعد طلبه أَلَذُّ[٣]﴾ ومَوْقِعَهُ من النّفس ألطَفُ، وبِالمَسَرَّة أولى، ولهذا ضُرِبَ المَثَلُ لكلّ ما لَطُفَ مَوْقِعُهُ بِبَرْدِ الماء على الظَّمَأ.

---

(١) **قوله: «ولا منسوجة عليه العناكب»**. على حذف المضاف، أي: «بيوت العناكب» لأنّ العناكب ناسجة لا منسوجة ـ كذا قرّره الرّومي ـ. قال الهنديّ: مبالغة في طرحه وعدم الالتفات إليه، فإنّ بيت العنكبوت إذا بقي مدّة مديدة تموت فيه العناكب وتصير منسوجةً عليه.

(٢) **قوله: «أبلغ وأحسن»**. في عطف «أحسن» على «أبلغ» إشارة إلى أنّ البليغ في المتن مجاز عن الحسن، وليس بمعناه المتعارف، لأنّه صفة الكلام أو المتكلّم دون التّشبيه، ولو أُريد بالتّشبيه الكلام المشتمل عليه فبلاغته بمطابقته لمقتضى الحال، وربّما كان التّشبيه القريب مقتضى الحال كأن يكون المتكلّم بليداً سيّئ الفهم ـ كما نصّ عليه الهنديّ ـ.

(٣) **قوله: «لأنّ نيل الشّيء بعد طلبه ألذّ»**. قال الهنديّ: لأنّه أعزّ لحصوله بعد مشقّةٍ وكلّ ما هو أعزّ ألذّ من حيث أعزّيّته، فلا ينافي ما سبق في بحث حذف المسند مِن أنّ حصول النّعمة الغير المترقّبة ألذّ، لكونه رزقاً من حيث لا يحتسب فلكلّ منهما جهة مزيّة يقصد تارةً هذا، وتارة ذلك بحسب اختلاف الحال والمقام.

وقيل: لا تنافي بينهما، لأنّ الطّلب لا ينافي لحصول الغير المترقّب، فإنّه يمكن الحصول قبل ترقّب وقته أو من غير موضع يطلب منه ويترقّب منه، فإذا اجتمع الطّلب وعدم التّرقّب فقد بلغ المرتبة العليا من اللذّة، ولا يخفى أنّه يصير الدّليل حينئذٍ أخصّ من الدّعوى.

ونعني، بعدم الظّهور(١) في بادي الرّأي، ما يكون سببه لُطْف المعنى ودِقّته، أو ترتيب بعض المعاني على البعض، فإنّ المعاني الشّريفة قلّما تنفكّ عن بناء ثانٍ على أوّل، وردّ تالٍ على سابق، فيحتاج إلى نظر وتأمّل، وهَلْ شيءٌ أَحْلَى من الفكر إذا صادف نَهْجاً قويماً، وطريقاً مستقيماً يُوْصِلُ إلى المطلوب، ويُظْفِرُ(٢) بالمقصود، والخَفَاء المردود ـ المعدود في التّعقيد ـ هو الخَفَاء الّذي سببه سوء ترتيب الألفاظ، واختلال الانتقال من المعنى المذكور إلى المعنى المقصود.

[التّصرّف في التّشبيه]

[التّشبيه المشروط] ﴿**وقد يتصرّف**﴾ في التّشبيه ﴿**القريب المبتذل بما يجعله غريباً**﴾ ويخرجه عن الابتذال ﴿**كقوله**﴾ أي: قول أبي الطّيّب:

﴿**لَمْ تَلْقَ هذا الوَجْهَ شَمسُ نهارِنا(٣) إلّا بوجهٍ لَيْسَ فِيهِ حياء**﴾

---

(١) **قوله: «ونعني بعدم الظّهور»**. دفع لما يتوهّم من أنّ الغرابة موجبة لِخَفَاء المراد، وخَفَاؤه يوجب التّعقيد وهو مخلّ بالبلاغة فكيف يوجب الغرابة كون التّشبيه بليغاً، ولمّا كان منشأ هذا التّوهّم قوله: «وهو بخلافه لعدم الظّهور» ومورده قوله: «والتّشبيه البليغ ما كان من هذا الضّرب» أَخَّرَ تفسير عدم الظّهور إلى هذا المقام.

(٢) العرب تقول: «أَظْفَرْتُهُ به» و«عليه» فيذكرون الباء مرّةً و«على» أخرى.

(٣) **قوله: «لَمْ تَلْقَ هذا الوَجْه شَمس نهارِنا»**. البيت من الكامل على العروض التّامّة الصّحيحة مع الضّرب المقطوع، والقائل المتنبّي من قصيدة طويلةٍ يمدح بها أبا عليّ هارون بن عبدالعزيز الأوارجيّ الكاتب، يقول فيها:

أمِنَ ازديارَكِ في الدُّجى الرّقباءُ إذ حيثُ كُنْتِ من الظّلام ضِياءُ
قَلَقُ المليحةِ وهو مِسْكٌ هتكُها ومسيرُها في اللّيل وهي ذُكاءُ

قال:

لم تُسْمَ يا هارونُ إلّا بعد ما اقْـ ترَعَتْ ونازعتِ اسمك الأسماءُ

⇐

فإنّ تشبيه الوجه الحَسَن بالشّمس قريب مبتذل، لكن حديث الحَيَاء قد أخرجه عن الابتذال إلى الغرابة؛ لاشتماله على زيادة دقّة وخَفاء.

و«لم تلق» إن كان من «لَقِيْتُهُ» بمعنى «أبصرتُهُ» فالتّشبيه في البيت مكنّي غير مصرّح، وإن كان من «لَقِيْتُهُ» بمعنى «قابلته» و«عارضته» فهو فعل ينبئ عن التّشبيه، أي: لَمْ تُقَابِلْهُ ولَمْ تُعَارِضْهُ في الحُسْن والبهاء إلّا بوجه ليس فيه حَيَاء، ومثله قول الآخر:

إنّ السَّحَابَ لَتَسْتَحْيِيْ إذا نَظَرَتْ[1] **إلى نَـدَاكَ فَقَاسَتْهُ بِمَا فِيهَا**

⇐ فغدوتَ واسمكَ فيك غيرُ مُشارِكٍ والنّاسُ فيما في يديك سَوَاءُ

قال:

وإذا مُدِحْتَ فلا لتكسِبَ رِفْعَةً للشّاكرين على الإله ثَنَاءُ

وإذا مُطِرْتَ فلا لأنّك مُجْدِبٌ يُسْقَى الخصيبُ وتُمْطَرُ الدَّأْمَاءُ

لم تحك نائِلَكَ السَّحَابُ وإنّما حُمَّتْ به فصبيبُها الرُّحَضَاءُ

لم تَلْقَ هذا الوجهَ شمسُ نهارنا إلّا بوجهٍ ليس فيه حَيَاءُ

فبأيّما قَدَمٍ سَعَيْتَ إلى العُلاَ أُدُمُ الهلالِ لأخمصَيْكَ حِذَاءُ

ولك الزّمان من الزّمان وقاية ولك الحِمام من الحِمَامِ فداءُ

لو لم تكن من ذا الورى الّذْ منك هو عَقِمَتْ بمولد نسلها حَوَّاءُ

والقصيدة طويلة لا حاجة إلى ذكر الباقي وستأتي في «علم البديع» ـ إن شاء الله ـ.

(١) **قوله: «إنّ السَّحابَ لَتَستحيي إذا نَظَرَتْ»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المقطوع، والقائل أبو نؤاس الحسن بن هانئ بن عبدالأوّل بن صُباح الحَكَمِيّ بالوَلاء ١٤٦ ـ ١٩٨هـ من قصيدةٍ يقول فيها:

الدّار أطبق إخراس على فيها واعتاقَهَا صَمَمٌ عن صوت داعيها

ولي من الحَيْن عِينٌ ليس يمنعها طولُ الملامة أن تجري مآقيها

إذ الجياد جَرَتْ يوم الرِّهان جَرَتْ جَرْيَ السّوابق تَحْثُو في نواصيها

⇐

﴿ وقوله ﴾ أي: وكقول الوَطْوَاط:

﴿ عَزَمَاتُهُ مِثْلُ النُّجُوم ثَواقِباً[(١)] ﴾ أي: لوامعاً. ﴿ لو لم يَكُنْ للثَّاقِباتِ أُفُولُ ﴾.

فإنّ تشبيه العَزْمِ بالنَّجْم مبتذل، لكن الشّرط المذكور أخرجه إلى الغَرَابة.

﴿ ويسمّى هذا ﴾ التَّشبيه ﴿ التّشبيه المشروط ﴾ وهو أن يقيّد «المشبّه» أو «المشبّه به» أو كلاهما، بشرط وجوديّ، أو عدميّ، يُدَلُّ عليه بصريح اللّفظ، أو سِياق الكلام، ومنه قولهم: «هي بَدْرٌ يَسْكُنُ الأرض» أي: لو كان البدر يَسْكُنُ الأرض «وهذه القُبَّةُ فَلَكٌ ساكن» أي: لو كان الفَلَكُ ساكناً.

[تقسيم التّشبيه باعتبار الأداة]

[التّشبيه المؤكّد]

ولمّا فرغ عن تقسيم التّشبيه باعتبار الطّرفين والوجه، **أشار** إلى تقسيمه باعتبار الأداة بقوله: ﴿ **وباعتبار** ﴾ أي: والتّشبيه باعتبار ﴿ **أداته، إمّا مؤكّد**[(٢)] **وهو ما حذفت**

⇐ إلى أبي الفضل عبّاسٍ، وليس إلى ... هـذا، ولا ذا، دَعَتْ نفسي دواعيها

إنّ السَّحَاب لتستحيي إذا نَظَرَتْ ... إلى نَدَاه فقاسته بما فيها

حتّى تَهُمُّ بإقلاعٍ فَيَمْنَعُهَا ... خوفُ العقوبة في عِصْيَانِ مُنْشِيْهَا

وَطْءُ الرّبيع، ووَطْءُ الفَضْلِ ما افترشا ... من المكارم إذ شادا معاليها

بنى الرَّبيْعُ له والفضلُ ما احتشدا ... غاياتِ مُلْكٍ رفيعاتٍ لبانيها

وشَمَّراهُ فلمّا شمّراه له ... جرى فقال كذا قالا له إيها

* * *

(١) **قوله: «عَزَمَاتُهُ مِثْلُ النُّجُوم ثَواقِباً»**. البيت من الكامل على العروض التّامّة مع الضّرب المقطوع، والقائل رشيد الدّين الوطواط البلخيّ المتوفّى سنة ٥٧٣هـ ـ كما في «أنوار الرّبيع» ـ من قصيدةٍ لم يبلغنا منها إلّا هذا البيت.

(٢) **قوله: «إمّا مؤكّد»**. التّشبيه باعتبار الأداة قسمان: **مؤكّد** وهو ما حذفت أداته، وهذا نوعان:

⇐

أداته مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾(١) ﴾ أي: مثل مرّ السَّحَاب.

﴿ ومنه ﴾ أي: ومن المؤكّد ما أُضيف «المشبّه به» إلى «المشبّه» بعد حذف الأداة ﴿ نحو:

والرِّيحُ تَعْبَثُ بالغُصُونِ وَقَدْ جَرىٰ(٢) ذَهَبُ الأَصيلِ عـلى لُـجَيْنِ المـاءِ ﴾

أي: «على ماء كاللُّجَيْن» أي: الفضّة في البَيَاض والصَّفَاء، و«الأصيل» هو الوقت بعد العصر إلى المغرب يوصف بالصُّفْرة، و«ذَهَبُ الأَصِيْلِ»: صُفْرَةُ الشَّمْسِ في ذلك الوقت، يعني: «صُفْرَة أصيل» أو «شمس أصيل كالذَّهَب، قال الشّاعر:

⇐ النّوع الأوّل: أن يكون الكلام بعد حذف الأداة باقياً على حاله لا يتغيّر مثل قوله ـ عليه السّلام ـ: «الفرصة تمرّ مرّ السّحاب» أي: «تمرّ مثل مرّ السّحاب».

والنّوع الثّاني أن يغيّر ويقدّم «المشبّه به» ثمّ يضاف إلى «المشبّه» كما في «لجين الماء».

ومرسل وهو ما لم تحذف أداته كما مرّ في الأمثلة السّابقة، وكقوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من رَكِبَهَا نجا ومن تخلّف عنها غَرِقَ وهَوَى».

(١) النّمل: ٨٨.

(٢) **قوله: «والرِّيحُ تَعْبَثُ بالغُصُونِ وَقَدْ جَرىٰ»**. البيت من الكامل على العروض الأُولى مع الضّرب الثّاني المقطوع الدّاخل عليه الإضمار، والقائل: ابن خفاجة إبراهيم بن أبي الفتح الأندلسيّ ٤٥٠ ـ ٥٣٢هـ من قطعة يقول فيها:

للّــه نــهر سَـالَ فـي بـطحاءِ أشـهى وُروداً مـن لِـمَى الحَسْنَاءِ
مـتعطّف مـثل السِّـوار كأنّـه والزَّهْـرُ يكـنُفُه مَـجَرُّ سـماءِ
قـد رَقَّ حـتّى ظُنَّ قُـرْصاً مُـفْرَغاً مـن فـضّةٍ فـي بُـرْدةٍ خَـضْراءِ
وغَـدَتْ تَـحُفُّ بـه الغُـصُون كأنّـها هُـدبٌ يَـحُفُّ بـمُقْلَةٍ زَرْقَـاءِ
ولطـالما عـاطيتُ فـيه مُـدَامَـةً صَـفْرَاءُ تَـخْضِب أيـدي النُّـدَمَاء
والرّيح تعبَثُ بالغُصُون وقد جَـرَى ذَهَبُ الأصـيلِ عـلى لُـجَيْنِ المـاءِ

* * *

وَرُبَّ نَهارٍ لِلفراقِ، أصيلُهُ(١) ووَجْهِي، كِلا لَوْنَيْهِما مُتناسِبُ

---

(١) قوله: «وَرُبَّ نَهارٍ لِلفراقِ أصيلُهُ». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل: أبو الحسن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي الطّيّب البَاخَرْزِيّ المتوفّى سنة ٤٦٧هـ من قصيدة يقول فيها:

تُزَمُّ غداً للظّاعنين الرَّكَائِبُ فتُحدى وتَخْدِي بالنَّجَاءِ النَّجائِبُ
ويُوْحِشُ مَغْنَى الحَيِّ غِبَّ ارتحالهم كما أوحشت بعد العقود التَّرَائِبُ
وتَبْقَى الأَثَافي كالحمائم رُكَّداً نَأَتْ دونها الأوكار فَهْيَ غرائِبُ
أو الكَبِدُ الحَرَّى يُقَطِّعَ جِرْمَها ثلاثةَ أجزاءٍ جَوىً متراكِبُ
ستعطف قوسَ النَّأْي فُرْقَةُ مثلها وللوجد في قلبي سِهَامٌ صوائب
وتكتُمُ أطلالَ الدِّيارِ من النَّوَى نوائِبُ تفشي سِرَّهُنَّ النَّوَاعِبُ
وتبكي على ما فات من برد ظلّها شوادٍ سخينات العيون نوادِبُ
كما ادّرعت زِيَّ الحِداد ثواكِلٌ تلوَّتْ على أعناقهنّ الذَّوَائِبُ
ورُبَّ نَهَارٍ للفراق أصيله ووجهي كلا لونيهما متناسِبُ
فدَمْعِي وشَخْصِي والمَطِيُّ مُقَطِّرٌ وقلبي وقُرْصُ الشّمس والهَمُّ واجِبُ
ظَلَلْتُ به أُحْصِي كواكب أدْمُعِي وفي مثل ذاك اليوم تُحْصَى الكواكِبُ
فمن عاذِري من غائب وخَياله إذا خَاطَ جَفْني النَّوْمُ أو غاب آيِبُ
تَدَرَّعَ سِرْبال الدُّجَى وكأنّما على وَجْنَتَيْهِ رونَقُ الصُّبْحِ ذائِبُ
ولم يك يرعاه سوى أخواته عنيت دَراري النُّجوم مراقب
فما زِلْتُ منه واصلاً وهو هاجرٌ وغازلتُ منه حاضراً وهو غائِبُ
لَهُ اللهُ من طيفٍ يزور وبينه وبيني رِمالٌ جَمَّةٌ وسَبَاسِبُ
فللكُدْرِ في أطرافهنّ مَشَارِبٌ وللعُفْرِ في أكنافهنّ مَسَارِبُ
هو البدرُ تهديه الكواكِبُ نحونا كما البدر تهدينا إليه الغَيَاهِبُ
يُنَزِّهُني في رَقْدَتِي وهو وافِدٌ ويُوْحِشُنِي في يقظتي وهو ذاهِبُ
فإن سُدَّ منه مِنْخَرٌ جاشَ مِنْخَرٌ وإن سَرَّ منه جانب ساء جانِبُ

⇐

فـ «ذَهَبُ الأصيل» صُفْرَتُهُ، وشُعَاعُ الشَّمْس فيه، وعَبَثُ الرِّيح بالغُصُون: عبارة عن إمالتها إيّاها، وخصّ وقت الأصيل؛ لأنّه من أطيب الأوقات ـ كالسَّحَر ـ.

قال الأبيوردي:

لَـياليهِ أسـحارٌ، وفـيهِ هَـوَاجِـرٌ[1] كما خَضِلَتْ ـ وَالشَّمْسُ تَنْعَسُ ـ آصَالُ

⇐ كما غرّ بالنّار الكذوب وميضها عيونَ البرايا خُلَّبٌ أو حُباحب

كذلك دأب الدَّهْرِ لم يَصْفُ موردٌ من العيش إلّا كدّرته شوائِبُ

قضى جائراً حتّى اشرأبّتْ مَنَاسِمٌ إلى حيث شاءَتْ واطمأنّت غوارِبُ

وصاد العُقَابَ الصَّعْو فاقْتات شِلْوَهُ وصَالَ على أُسْد العرين الثَّعالِبُ

فغالِبْ بما سيّرتُهُ فيك كُلَّ مَنْ أتاه وأيقِنْ أنّ جندك غَالِبُ

وعندك ممّا أنشأَتْهُ خواطري غرائِبُ فيها للرّواة رغائِبُ

فطوراً بها في السّلم تُجْلَى عرائِسٌ وطوراً بها في الحرب تُزْجى كتائب

وإنّ امرأً عطشان وافاك شائماً حَيّاك لمدلولٌ على الماء قارِبُ

* * *

(١) قوله: «لَياليهِ أسحارٌ وفيهِ هَوَاجِرٌ». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ، والقائل: أبو المظفّر محمّد بن أحمد الأبيورديّ الأمويّ ٤٥٧ ـ ٥٠٧هـ من قصيدةٍ طويلة يمدح بها المستظهر العبّاسيّ ـ لعنه الله ـ يقول فيها:

نظرتُ خِلالَ الرَّكْبِ والمُزْنُ هَطَّالُ إلى الجِزْعِ هل تَرْوِي بواديه أَطْلالُ

وأخفيتُ ما بي من هَوىً ومَطِيُّنَا يُلَبِّسُ أُخراه بأُولاه إعْجَالُ

وقلتُ لهم: جُزْتُم فمِيْلُوا إلى اللِّوَى وما القومُ لولا حُبُّ عَلْوَةَ ضُلَّالُ

فَحُيِّيْتَ رَبْعاً كاد يَضْحَكُ رَسْمُهُ ونَمَّ بما أُخْفِي من الوَجْدِ إعْوَالُ

وقد علِمُوا أنّي أَجَرْتُ رِكَابَهُمْ فقالوا وهم ممّا يعانُوْنَ عُذَّالُ

أراك الحِمَى وادي الأراكِ فزُرْتَهُ وضَلَّ بنا ممّا نوافقك الضَّالُ

وقد نَفَعَتْنِي وَقْفَةٌ في ظِلالِه فلم أُرْعِهم سَمْعِي ولا ضَرَّ ما قالوا

⇐

[رَجَزُ]

هكذا يَجِبُ أن يُنْقَدَ «الذَّهَبُ» و«اللُّجَيْن»(١) المذكوران في البيت، لا كما سبق

⇐ وقَلَّ لذاك الرَّبْعِ منّا تحيّة — كما خالطت ماء الغَمامة جِرْيَالُ
تَعَثَّرُ في أذيالهنَّ خَمائِلُ — إذا انسَحَبَتْ فيه من الرِّيْحِ أَذْيَالُ
لياليه أسحارٌ وفيه هواجِرٌ — كما خَضِلَتْ ـ والشَّمْسُ تَنْعَسُ ـ آصالُ
فلم يبق إلّا غُبَّرٌ من تذكّرٍ — إذا لاحَ مَغْنىً للبخيلة مِحْلالُ
وقد خَلَفَ الدَّهْرُ الغواني فصَرْفُهُ — كألحاظِها في منزل الحيّ مُغْتَالُ
ولم أَدْرِ من أَدْنَى إلى الغَدْرِ صاحبي — أم الدَّهْرُ أم مَهْضُومَةُ الكَشْحِ مِكْسَالُ
من العربيّات الحِسان كأنّها — ظِباءٌ تُناغِيْها بوَجْرَةَ أَطْفَالُ
يُباهِي بها اللَّيْلُ النَّهارَ فشبهه — عقودٌ ومن عين الغزالة أَحْجَالُ
فلا وصلَ حتّى يذرَعَ العِيْسُ مَهْمَهاً — إذا الجِنُّ غَنَّتْنا به رَقَصَ الآلُ
نَزُوْرُ إماماً يعلم الله أنّه — مطيق لأعباء المكارِمِ مِفْضَالُ
يَضِيْقُ إلى قُصّاده كُلُّ منهج — فقد مَلأَتْ أقطاره عنه قُفّالُ
إليك ابنَ عَمِّ المصطفى ترتمي بنا — ركائِبُ أنضاهُنَّ وَخْدٌ وإرْقالُ
لئن لَوَّحَتْنَا الشَّمْسُ والبُرْدُ مُنْهِجٌ — فقد يبلغ المجدَ الفَتَى وهو أسمالُ
ولم يبق منّي في مهاواتنا السُّرَى — ومن صاحبي إلّا نِجادٌ وسِرْبَالُ
أضاءَتْ لنا الأيّام في ظلّ دولةٍ — بعدلك فيها للرّعيّة إهْلالُ
وما الأَرْضُ إلّا الغابُ أنتم أُسوده — وهل يُسْتَبَاحُ الغابُ يحميه رِئْبَالُ

وهي طويلة لا حاجة إلى إيراد الباقي.

(١) **قوله: «هكذا يجب أن ينقد الذّهب واللّجين»**. قال الرّومي: لأنّ ما ذكره معنىً لطيف ومشتمل على صنعة مراعاة النّظير ـ أعني: الجمع بين الذّهَب والفضّة، وأمّا التّوجيهان الآخران فلا يخفى برودتهما.

أمّا الأوّل الّذي للخلخاليّ فلأنّه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق السّاقط من

⇐

إلى بعض الأوهام الفاقدة للبصائر النّاقدة، من أنّ «اللّجين» إنّما هو بفتح اللّام وكسر الجيم ـ أعني: الوَرَق الّذي يَسْقُطُ من الشَّجَر ـ وقد شبّه به وجه الماء، أو أنّ «الأصيل» هو الشّجر الّذي له أَصْلٌ وعِرْقٌ، وذَهَبُهُ هو وَرَقُهُ الّذي اصفَرَّ بِبَرْدِ الخَرِيْفِ، وسقط منه على وجه الماء، فكلّ من هذين الوجهين أَبْرَدُ من الآخر.

[التّشبيه المُرْسَل]

﴿أو مرسل﴾ عطف على «إمّا مؤكّد» ﴿وهو بخلافه﴾ أي: ما ذكر أداته وصار مُرْسَلاً من التّأكيد ـ المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظّاهر أنّ «المشبّه» هو «المشبّه به» ـ ﴿كما مرّ﴾ من الأَمْثِلَة السّابقة المذكورة فيها أداة التّشبيه.

[تقسيم التّشبيه باعتبار الغرض]

[التّشبيه المقبول] ﴿والتّشبيه باعتبار الغرض إمّا مقبول، وهو الوافي بإفادته﴾ أي: إفادة الغرض ﴿كأن يكون «المشبّه به» أعرف شيء بوجه الشَّبَه في بيان الحال، أو﴾ كَأَنْ يكونَ «المشبّه به» ﴿أتمّ شيء فيه﴾ أي: وجه الشّبه ﴿في إلحاق النّاقص بالكامل، أو﴾ كأن يكون «المشبّه به» ﴿مسلّم الحكم فيه﴾ أي: في وجه التّشبيه ﴿معروفه، عند المخاطب، في بيان الإمكان﴾.

⇐ الشّجر، وهو ظاهر مع فقدان تلك الصّفة.

وأمّا الثّاني الّذي للزّوزنيّ فلأنّه لا اختصاص للورق المصفرّ ببرد الخريف بالشّجر الّذي له أصل وعرق، فلا وجه لإضافة الذَّهَب إلى الأصيل حينئذٍ.

ولا يخفى لطف إيراد النّقد في قوله: «أن ينقد الذّهب واللّجين» لأنّ النّقد تمييز الجياد من الزّيوف اهـ. وأمّا أنّه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق السّاقط من الشّجر فلانتفاء الجامع المعتبر بينهما.

[التّشبيه المردود]

﴿أو مردود، وهو بخلافه﴾ أي: ما يكون قاصراً عن إفادة الغرض، وقد ذكرنا فيما سبق ما يخصّ هذا الموضع.

[خاتمة]

خاتمة في تقسيم التّشبيه[1] بحسب القوّة والضّعف في المبالغة، باعتبار ذكر

---

(١) **قوله: «خاتمة في تقسيم التّشبيه»**. قال الهنديّ: الظّاهر في بيان مراتب التّشبيه في القوّة والضّعف كما تدلّ عليه عبارة المتن صريحاً، ولو كان المقصود تقسيم التّشبيه لذكرها في عداد التّقسيمات ولم يجعلها خاتمةً.

وما قيل: إنّما جعل هذا التّقسيم منفرداً عن سائر التّقسيمات؟ لأنّه لا يختصّ الطّرف ولا الوجه ولا الأداة بل باعتبار كلّ من الطّرفين والوجه والأداة والمجموع تقسيم **فإنّما** يصير نكتة لعدم إدراجه في التّقسيمات لا لإفراده منها اهـ.

ومراتب التّشبيه بيّنها السكّاكي في آخر الأصل الأوّل من «علم البيان» من «المفتاح»:

٤٦٤ هكذا: والحاصل من مراتب التّشبيه ثمان:

إحداها: ذكر أركانه الأربعة وهي: «المشبّه» و«المشبّه به» وكلمة التّشبيه، ووجه الشّبه، كقولك: «زيد كالأسد في الشّجاعة»، ولا قوّة لهذه المرتبة.

وثانيتها: ترك «المشبّه» كقولك: «كالأسد في الشّجاعة» وهي كالأولى في عدم القوّة.

وثالثتها: ترك كلمة التّشبيه، كقولك: «زيد أسد في الشّجاعة» وفيها نوع قوّةٍ.

ورابعتها: ترك «المشبّه» وكلمة التّشبيه، كقولك: «أسد في الشّجاعة» في موضع الخبر عن «زيد» وهي كالثّالثة في القوّة.

وخامستها: ترك وجه التّشبيه، كقولك: «زيد كالأسد» وهي أيضاً قويّة لعموم وجه التّشبيه.

وسادستها: ترك «المشبّه» ووجه التّشبيه كقولك: «كالأسد» في موضع الخبر عن

⇐

أركانه كلّها أو بعضها، وقد سبق أنّ أركانه أربعة[1] فالحاصل من أقسامه بهذا الاعتبار ثمانية؛ لأنّ «المشبّه به» مذكور قطعاً[2]، وحينئذٍ فإمّا أن يكون «المشبّه»

⇐ «زيد» وحكمها كحكم الخامسة.

وسابعتها: ترك كلمة التّشبيه ووجه الشّبه كقولك: «زيد أسد» وهي أقوى الكلّ.

وثامنتها: إفراد «المشبّه به» في الذّكر، كقولك: «أسد» في الخبر عن «زيد» وهي كالسّابعة.

(١) **قوله: «أركانه أربعة»**. وهي «المشبّه» و«المشبّه به» و«وجه الشّبه» و«أداة التّشبيه» وذكر «المشبّه به» لازم في باب التّشبيه، ولكن «المشبّه» ينقسم إلى قسمين: مذكور أو محذوف، والوجه ـ أي: وجه الشّبه ـ في هذين إمّا محذوف أو مذكور، هذه أربعة، والأداة في هذه الأربعة إمّا مذكورة أو محذوفة وهذه ثمانية. واختلاف المراتب في القوّة والضّعف على ثلاثة أنواع:

النّوع الأوّل: أن يكون باعتبار أداة التّشبيه، فيكون «كأنّ زيداً أسد» أقوى من «زيد كالأسد» لأنّ الأوّل يوهم الاتّحاد، والثّاني المباينة.

النّوع الثّاني: أن يكون باعتبار «المشبّه به» فيكون «زيد كالأسد» أقوى من «زيد كالنّمر».

النّوع الثّالث: أن يكون باعتبار ذكر الأركان كلّها أو بعضها، وهذا النّوع الثّالث هو المراد بالبحث في هذه الخاتمة.

فإذا ذكر الأركان كلّها كان أدنى المراتب وأضعفها، وإذا حذف الوجه والأداة كان أقوى المراتب، وإلّا كانت من المراتب المتوسّطة بين القوّة والضّعف، فالأقوى قسمان والأضعف أيضاً قسمان، والباقي من المراتب المتوسّطة في القوّة والضّعف.

(٢) **قوله: «فإنّ «المشبّه به» مذكور قطعاً»**. قال الهنديّ: فإن قيل: حذف «المشبّه به» جائز كما في قولك: «زيد» في جواب قول القائل: مَنْ يشبه الأسد؟ فإنّه تشبيه قطعاً، إذ معناه: «يشبه الأسد زيد».

أُجيب بأنّه ليس بتشبيهٍ، إذ لم يقصد به بيان اشتراكهما في أمرٍ، بل قصد بيان الفاعل

⇐

مذكوراً أو محذوفاً، وعلى التّقديرين فوجه الشَّبَه إمّا مذكور أو متروك(١)، وعلى التّقادير الأربعة فالأداة إمّا مذكورة أو محذوفة، تصير ثمانية.

[مراتب التّشبيه]

ثمّ اختلاف مراتب التّشبيه قد يكون باعتبار اختلاف «المشبّه به» كقولنا: «زيد كالأسد»(٢) أو «كالسِّرْحان في الشَّجَاعَة(٣)».

أو اختلاف الأداة كقولنا «زيد كالأسد» أو «كأنّ زيداً الأسد(٤)».

⇐ جواباً للسّائل، وإن سلّم فالكلام في تشبيهات البلغاء، ولم يرد مثله فيها ـ كذا في شرحه للمفتاح ـ.

(١) **قوله: «فإمّا أن يكون «المشبّه» مذكوراً أو محذوفاً، وعلى التّقديرين فوجه الشّبه إمّا مذكور أو متروك»**. التّعبير في «المشبّه» بالحذف، وفي الوجه والأداة بالتّرك للإشارة إلى نكتةٍ، وهي أنّ المراد بذكر الوجه والأداة هنا ما يشمل التّقدير، لا الذّكر لفظاً فقط، والمراد بحذفهما تركهما لفظاً وتقديراً، لأنّ مناط المبالغة في «زيد أسد في الشّجاعة» على دعوى الاتّحاد، وهو لا يجامع تقدير الأداة في الكلام، ومناط المبالغة في «زيد كالأسد» على ادّعاء عموم وجه الشّبه، وادّعاء العموم لا يجامع تقدير وجه خاصّ، والحذف وعدم التّقدير يفيدان العموم ـ كما تقدّم في غير موضع من الكتاب ـ.

(٢) **قوله: «زيد كالأسد»**. فإنّه أبلغ من «زيد كالسّرحان».

(٣) **قوله: «كالسِّرْحان في الشَّجَاعَة»**. قد سبق من الشّارح أنّ الشّجاعة مختصّة بذوات الأنفس ويجب صدورها عن رويّة، فالأصوب أن يبدل الشَّجَاعة بالجَرَاءَة ـ كما في الرّومي ـ.

(٤) **قوله: «كأنّ زيداً الأسد»**. فإنّه أبلغ؛ لإيهام الاتّحاد، بخلاف «زيد كالأسد». قال الرّومي: فيه ـ اي: في «كأنّ زيداً الأسد» ـ مبالغة ليست في الكاف، لإيهام «كأنّ» بظنّ الاتّحاد بين زيد والأسد، أو الشّكّ فيه، فالقول بأنّ في لفظة «كأنّ» إفادة الشّكّ الموهن لأمر التشبيه وهم.

وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلّها أو بعضها بأنّه إن ذكر الجميع[١] فهو أدنى المراتب، وإن حذف الوجه والأداة[٢] فأعلاها، وإلّا فمتوسّطة، وهذا هو المقصود[٣] في هذا المقام فلذا قال: ﴿ **وأعلى مراتب التّشبيه في قوّة المبالغة باعتبار ذكر أركانه كلّها أو بعضها** ﴾.

فقوله: «باعتبار» متعلّق «بالاختلاف»[٤] الدّالّ عليه سوق الكلام؛ لأنّ أعلى المراتب إنّما يكون بالنّظر إلى عدّة مراتب مختلفة، كأنّه قيل[٥].

وأعلى المراتب في قوّة المبالغة ـ إذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الأركان كلّها أو بعضها ـ ﴿ **حذف وجهه وأداته[٦] فقط** ﴾ أي: بدون حذف «المشبّه»

---

(١) **قوله: «بأنّه إن ذكر الجميع»**. أي: جميع ما سوى «المشبّه به» لفظاً أو تقديراً فيدخل فيه ما حذف «المشبّه» فيه لفظاً.

(٢) **قوله: «وإن حذف الوجه والأداة»**. بأن لم يذكر لفظاً ولا تقديراً، وإن كان منويّاً.

(٣) **قوله: «وهذا هو المقصود»**. أي: ما يكون باعتبار ذكر الأركان كلّها أو بعضها.

(٤) **قوله: «باعتبار» متعلّق «بالاختلاف»**. قال الرّومي: لا شكّ أنّ قوله: «باعتبار» ظرف مستقرّ حال من «المراتب» والمعنى: «وأعلى المراتب كائنة بهذا الاعتبار» فلا حاجة إلى ما يشعر به كلام الشّارح من اعتبار تعلّقه بـ«الاختلاف» الدّالّ عليه سياق الكلام، ولعلّ مراده بيان محصّل المعنى لا التّقدير في النّظم، فليتأمّل. اهـ

وقال الهنديّ: قوله: متعلّق بـ«الاختلاف» أراد أنّه متعلّق بـ«الاختلاف» المفهوم من قوله: «أعلى مراتب» والظّرف يكفيه رائحةُ الفعل، لا أنّه مقدّر في النّظم فهو ظرف لغو، كما أنّ قوله: «في قوّة المبالغة» متعلّق على اللغويّة، وهذا أولى من جعله ظرفاً مستقرّاً على أن يكون حالاً من المراتب، لأنّه ليس فاعلاً ولا مفعولاً به إلّا أن يقال: إنّه فاعل معنىً، أي: مراتب تثبت للتّشبيه.

(٥) **قوله: «كأنّه قيل»**. بيان لحاصل المعنى.

(٦) **قوله: «حذف وجهه وأداته»**. أي: لفظاً وتقديراً ليحصل المبالغة بدعوى الاتّحاد، لا نيّةً ليكون تشبيهاً لا استعارةً.

نحو: «زيد أسد» ﴿أو مع حذف «المشبّه»[١]﴾ نحو: «أسد» في مقام الإخبار عن «زيد».

﴿ثمّ﴾ أي: الأعلى بعد هذه المراتب[٢] ـ على أنّ «ثمّ» للتّراخي في الرّتبة ـ ﴿حذف أحدهما﴾ أي: وجهه، أو أداته ﴿كذلك﴾ أي: فقط، أو مع حذف «المشبّه» نحو: «زيد كالأسد» ونحو: «كالأسد» في مقام الإخبار عن «زيد»، ونحو: «زيد أسد في الشَّجَاعة» ونحو: «أسد في الشَّجَاعة» في الإخبار عن «زيد».

﴿ولا قوّة لغيره»﴾ أي: لغير المذكور، وهما الاثنان الباقيان نحو: «زيد كالأسد في الشَّجَاعة» أو «كالأسد في الشَّجَاعة» عند الإخبار عن «زيد».

فالمرتبتان الأُوْلَيان[٣] متساويتان في القوّة، والأُخريان[٤] متساويتان في عدم القوّة، والأربعة الباقية[٥] متوسّطة بينهما.

وذلك لأنّ القوّة إمّا لعموم وجه الشّبه من حيث الظّاهر[٦] أو بإجراء «المشبّه به»

---

(١) **قوله: أو مع حذف «المشبّه»**. إمّا لفظاً فقط كما في مثال المتن. أو لفظاً وتقديراً لا نيّةً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ**﴾ كما سيجيء في بحث الاستعارة ـ على ما نصّ عليه الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «ثمّ ـ أي: الأعلى بعد هذه المراتب»**. ينبغي أن يتجرّد الأعلى عن معنى التّفضيل ويراد به العالي، إذ لا علوّ فيما بعد هذه المراتب الأربع ـ كما سيتّضح من تقريره ـ.

(٣) **قوله: «فالمرتبتان الأُوْلَيان»**. أي: ما حذف فيه وجهه وأداته فقط، أو مع حذف «المشبّه».

(٤) **قوله: «والأُخريان»**. أي: ما ذكر فيه جميع الأركان، أو حذف «المشبّه».

(٥) **قوله: «والأربعة الباقية»**. أي: ما حذف أحدهما ـ أي: وجهه وأداته ـ فقط، أي: من دون حذف «المشبّه» أو مع حذفه.

(٦) **قوله: «إمّا لعموم وجه الشّبه من حيث الظّاهر»**. لا بحسب الحقيقة، لأنّه بحسبها لا يكون عامّاً، ضرورة أنّ التّشبيه لا يكون إلّا في أخصّ أوصاف «المشبّه به» وأشهرها، وذلك العموم مستفاد من حذف وجه الشّبه.

على «المشبّه» بأنّه هو هو، نظراً إلى الظّاهر، فما اشتمل عليهما كالأُولَيَيْنِ فهو في غاية القوّة، وما خلا عنهما كالأخريين فلا قوّة له، وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسّط في القوّة والضُّعف.

ثمّ لا يبعد أن يفرّق بين الأربعة المتوسّطة بأنّ حذف الأداة أقوى من حذف وجه الشَّبَه، لجعل «المشبّه» عين «المشبّه به»(١) من حيث الظّاهر.

[الفرق بين التّشبيه والاستعارة]

بَقِيَ هاهنا بحث، وهو الفرق بين نحو قولنا: «لَقِيَنِي أسدٌ يرمي» و: «لَقِيْتُ في الحمّام أسداً» وبين نحو قولنا: «زيد أسد» أو «أسد» في الإخبار عن «زيد»(٢) حيث يعدّ الأوّل(٣) استعارة، والثّاني(٤) تشبيهاً.

---

(١) **قوله: «لجعل «المشبّه» عين «المشبّه به» مطلقاً»**، أمّا إذا لم يذكر وجه الشّبه فظاهر، وأمّا إذا ذكر كما في «زيد أسد في الشَّجَاعة» فلأنّ دعوى اتّحاده بالأسد في الشَّجَاعة مؤدّاها اتّحاد شجاعته بشجاعة الأسد، وفيه من المبالغة ما ليس في «زيد كأسد» فإنّه يفيد مماثلته به، وليس مثل الشّيء عينه، فاندفع ما قيل: من أنّ ذكر وجه الشّبه يدفع ما يحصل من حذف الأداة ـ أعني: دعوى الاتّحاد ـ.

(٢) **قوله: الفرق بين نحو قولنا: «لقيني أسدٌ يرمي» و: «لقيت في الحمّام أسداً» وبين نحو قولنا: «زيد أسد» أو «أسد» في الإخبار عن «زيد»**. أي: بقي بيان الفرق بين هذه الأمثلة وانّه لم عدّ المثالان الأوّلان استعارة والمثالان الأخيران تشبيهاً.

(٣) **قوله: «حيث يعدّ الأوّل»**. أي: المذكور معه القرينة، وهي «يرمي» و«في الحمّام» في المثالين الأوّلين المشتملين على الاستعارة.

(٤) **قوله: «والثّاني»**. أي: ما لم يذكر فيه تلك كما في المثالين الأخيرين المشتملين على التّشبيه.

[خلاصة كلام عبد القاهر في تحقيق الفرق بينهما]

وتحقيق ذلك[1] أنّه إذا جرى في الكلام لفظة ذات قرينة دالّة[2] على تشبيه شيء بمعناها فهو على وجهين:

أحدهما: أن لا يكون «المشبّه» مذكوراً[3] ولا مقدّراً[4] كقولك: «لقيت في الحمّام أسداً» أي: رجلاً شجاعاً، ولا خلاف في أنّ هذا استعارة لا تشبيه.

والثّاني: أن يكون «المشبّه» مذكوراً أو مقدّراً، وحينئذٍ فاسم «المشبّه به» إن كان خبراً عن «المشبّه» أو في حكم الخبر ـ كخبر باب «كان» و«إنّ» والمفعول الثّاني لباب «علمت» والحال، والصّفة ـ فالأصحّ أنّه يسمّى تشبيهاً لا استعارة؛ لأنّ اسم

---

(١) **قوله: «وتحقيق ذلك»**. أي: تحقيق الفرق بين القولين.

(٢) **قوله: «ذات قرينة دالّة»**. قال الهنديّ: احتراز عن «زيد أسد» إذا أُريد من «أسد» شجاع بطريق ذكر الملزوم وإرادة اللّازم، فإنّه حينئذٍ مجاز مرسل لا تشبيه ولا استعارة.

(٣) **قوله: «أن لا يكون «المشبّه» مذكوراً»**. أي: على وجهٍ يُنْبِئُ عن التّشبيه، فإنّ قوله:

* قد زُرَّ أزراره على القمر *

استعارة ـ كما سيجيء ـ مع أنّ «المشبّه» مذكور.

(٤) **قوله: «ولا مقدّراً»**. ليس المراد بالمقدّر خلاف المذكور ـ أي: المحذوف ـ فإنّ المحذوف عندهم كالمذكور، فهو داخل في قوله: «مذكوراً» بل المراد به أن لا يكون مراداً منويّاً أيضاً، فإنّ الاستعارة المتّفق عليها ما يكون «المشبّه» فيها مُعْرَضاً عنه بالكلّيّة بأن لا يكون مذكوراً ولا محذوفاً لإتمام الكلام، ولا منويّاً مراداً بأن يكون اسم «المشبّه به» مستعملاً في معنى «المشبّه» بحيث لو أُقيم لفظ «المشبّه» مقامه لاستقام الكلام إلّا أنّه يفوت المبالغة المستفادة من الاستعارة، وفي التّشبيه يكون مستعملاً في معناه الحقيقيّ فلا يستقيم إقامة اسم «المشبّه به» مقامه، وبذلك يعرف كون اسم «المشبّه» مراداً في التّشبيه دون الاستعارة ـ كذا قرّره الهنديّ ـ.

«المشبّه به» إذا وقع في هذه المواضع(١) كان الكلام موضوعاً لإثبات معناه لما أُجري عليه أو نفيه عنه.

فإذا قلت «زيد أسد» فصوغ الكلام في الظّاهر لإثبات معنى الأسد لـ«زيد» وهو ممتنع على الحقيقة، فيحمل على أنّه لإثبات شبه(٢) من الأسد له، فيكون الإتيان بالأسد لإثبات التّشبيه، فيكون خليقاً بأن يسمّى تشبيهاً، لأنّ «المشبّه به» إنّما جيء به لإفادة التّشبيه.

بخلاف نحو: «لَقِيْتُ أسداً» فإنّ الإتيان بـ«المشبّه به» ليس لإثبات معناه لشيءٍ، بل صوغ الكلام لإثبات الفعل واقعاً على الأسد، فلا يكون لإثبات التّشبيه، فيكون قصد التّشبيه مكنوناً في الضّمير(٣) لا يعرف إلّا بعد نظر وتأمّل.

وإذا افترقت الصّورتان(٤) هذا الافتراق ناسب أن يفرّق بينهما في الاصطلاح والعبارة، بأن تسمّى إحداهما تشبيهاً والأُخرى استعارة.

---

(١) وفي نسخة ٨٤٩هـ: «المواقع».

(٢) **قوله: «على أنّه لإثبات شبه»**. لأنّ الكلام في لفظة ذات قرينة دالّة على تشبيه شيءٍ بمعناه.

(٣) **قوله: «فيكون قصد التّشبيه مكنوناً في الضّمير»**. أي: مستتراً مفروغاً عنه لا إشعار به في اللّفظ، وإنّما يعرف ذلك بعد التّأمّل، بأنّ إجراء حكمه على «الأسد» ليس إلّا باعتبار جعله «أسداً» وتشبيهه به وادّعاء دخوله فيه.

(٤) **قوله: «وإذا افترقت الصّورتان»**. قال الهنديّ: حاصل الفرق بين قولنا: «زيد أسد» و: «لَقِيْتُ أسداً» أنّ معنى الأوّل ادّعاء أنّ «المشبّه» من جنس «المشبّه به» ومن أفراده، وفي الثّاني دعوى كونه من جنسه مسلّمة مفروغة عنها عبّر عنه باسم «المشبّه به» وأسند فعله إليه، فالأوجه أنّ الاختلاف مبنيّ على أنّه هل يكفي في الاستعارة دعوى أنّ «المشبّه» من جنس «المشبّه به» أو هي عبارة عن كون دعوى أنّه من جنسه مفروغاً عنها مسلّمةً والتّعبير عنه باسم «المشبّه به» فعلى الأوّل «زيد أسد» استعارة، وعلى الثّاني تشبيه.

هذا خلاصة كلام الشّيخ في «أسرار البلاغة»(١) وعليه جمع المحقّقين.

---

(١) **قوله: «هذا خلاصة كلام الشّيخ في «أسرار البلاغة»**. أي: في «فصل الفرق بين التّشبيه والاستعارة» من «أسرار البلاغة»: ٢٧٢ قال: إنّ الاسم إذا قصد إجراؤه على غير ما هو له لمشابهة بينهما كان ذلك على ما مضى من الوجهين:

أحدهما: أن يسقط ذكر «المشبّه» من البين حتّى لا يعلم من ظاهر الحال ـ أي: من أوّل الأمر وبمجرّد اللّفظ ـ أنّك أردته، وذلك أن تقول: «عنت لنا ظبية» وأنت تريد امرأةً. و: «وردنا بحراً» وأنت تريد الممدوح، فأنت في هذا النّحو من الكلام إنّما تعرف أنّ المتكلّم لم يرد ما الاسم موضوع له في أصل اللّغة بدليل الحال، أو إفصاح المقال بعد السّؤال، أو بفحوى الكلام وما يتلوه من الأوصاف.

والوجه الثّاني: أن يذكر كلّ واحدٍ من «المشبّه» و«المشبّه به» فتقول: «زيد أسد» و: «هند بدر» و: «هذا الرّجل الّذي تراه سيف صارم على أعدائك».

ثمّ قال: اعلم أنّ الوجه الّذي يقتضيه القياس ويدلّ عليه كلام القاضي ـ أبي الحسن عليّ بن عبدالعزيز الجرجاني المتوفّى سنة ٣٩٢هـ ـ في «الوساطة» ـ أي: كتاب الوساطة بين المتنبّي وخصومه ونقد شعره ـ أن لا تطلق الاستعارة على نحو قولنا: «زيد أسد» و: «هند بدر» ولكن نقول: هو تشبيه، فإذا قال: «هو أسد» لم تقل استعار له اسم الأسد، ولكن تقول: شبّهه بالأسد.

وتقول في الأوّل: إنّه استعارة، لا تتوقّف فيه ولا تتحاشى ألبتّة.

وإن قلت في القسم الأوّل: إنّه تشبيه، كنت مصيباً من حيث تخبر عمّا في نفس المتكلّم وعن أصل الغرض، وإن أردت تمام البيان قلت: أراد أن يشبّه المرأة بالظّبية فاستعار لها اسمها مبالغةً.

فإن قلت: فكذلك فقل في قولك: «زيد أسد» إنّه أراد تشبيهه بالأسد فأجرى اسمه عليه، ألا ترى أنّك ذكرته بلفظ التّنكير فقلت: «زيد أسد» كما تقول: «زيد واحد من الأُسود» فما الفرق بين الحالين، وقد جرى الاسم في كلّ واحدٍ منهما على «المشبّه»؟

فالجواب: أنّ الفرق بيّن، وهو أنّك عزلت في القسم الأوّل الاسم الأصليّ عنه

⇐

⇐ واطّرحته وجعلته كأن ليس باسم له، وجعلت الثّاني هو الواقع عليه والمتناول له، فصار قصدك التّشبيه أمراً مطوياً في نفسك، مكنوناً في ضميرك، وصار في ظاهر الحال وصورة الكلام وقضيّته كأنّه الشّيء الّذي وضع له الاسم في اللّغة وتصوّر أن تعلّقه الوهمُ كذلك.

وليس كذلك القسم الثّاني، لأنّك قد صرّحت فيه بـ«المشبّه» وذكرك له صريحاً يأبى أن تتوهّم كونه من جنس «المشبّه به» ثمّ قال:

وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يفصل بين القسمين فيسمّى الأوّل استعارةً على الإطلاق، ويقال في الثّاني: إنّه تشبيه، فأمّا تسمية الأوّل تشبيهاً فغير ممنوع ولا غريب.

ثمّ قال: وهاهنا فصل آخر من طريق موضوع الكلام يبيّن وجوب الفرق بين القسمين، وهو أنّ الحالة الّتي يختلف في الاسم إذا وقع فيها أيسمّى استعارة أم لا يسمّى هي الحالة الّتي يكون الاسم فيها خبر مبتدأ أو متنزّلاً منزلته، أعني أن يكون خبر «كان» ومفعولاً ثانياً لباب «علمت» لأنّ هذه الأبواب كلّها أصلها مبتدأ وخبر، ويكون حالاً، لأنّ الحال عندهم زيادة في الخبر فحكمها حكم الخبر فيما قصدته هاهنا خصوصاً، والاسم إذا وقع في هذه المواضع فأنت واضع كلامك لإثبات معناه، وإن أدخلت النّفي على كلامك تعلّق النّفي بمعناه.

تفسير هذه الجملة أنّك إذا قلت: «زيد منطلق» فقد وضعت كلامك لإثبات الانطلاق لـ«زيد» ولو نفيت فقلت: «ما زيد منطلقاً» كنت نفيت الانطلاق عن «زيد».

وكذلك: «كان زيد منطلقاً» و: «علمت زيداً منطلقاً» و: «رأيت زيداً منطلقاً» أنت في ذلك كلّه واضع كلامك ومزج له لتثبيت الانطلاق لـ«زيد» ولو خولفت فيه انصرف الخلاف إلى ثبوته. وإذا كان الأمر كذلك فأنت إذا قلت: «زيد أسد» و: «رأيت أسداً» فقد جعلت اسم «المشبّه به» خبراً عن «المشبّه» والاسم إذا كان خبراً عن الشّيء كان خبراً عنه إمّا لإثبات وصفٍ هو مشتقّ منه لذلك الشّيء كالانطلاق في قولك: «زيد منطلق» أو إثبات جنسيّة هو موضوع لها كقولك: «هذا رجل» فإذا امتنع في قولنا: «زيد أسد» أن تثبت شبه ⇐

⇐ الجنسيّةِ لـ«زيد» على الحقيقة كان لإثبات شبه من الجنس له، وإذا كنّا إنّما نثبت شبه الجنس فقد اجتلبنا الاسم لنحدث به التّشبيه الآن ونقرّره ونـدخله فـي حـيّز الحـصول والثّبوت، وإذا كان كذلك كان خليقاً بأن نسمّيه تشبيهاً، إذ كان إنّما جاء ليفيده ويوجبه.

وأمّا الحالة الأُخرى الّتي قلنا إنّ الاسم فيها يكون استعارةً من غير خلافٍ فهي حالة إذا وقع الاسم فيها لم يكن الاسم مجتلباً لإثبات معناه للشّيء ولا الكلام موضوعاً لذلك، لأنّ هذا حكم لا يكون إلّا إذا كان الاسم في منزلة الخبر من المبتدأ، فأمّا إذا لم يكن وكان مبتدأً بنفسه أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه فأنت واضع كلامك لإثبات أمر آخر غير مـا هـو معنى الاسم.

بيان ذلك أنّك إذا قلت: «جاءني أسد» و: «رأيت أسداً» و: «مررت بأسد» فقد وضعت الكلام لإثبات المجيء واقعاً من الأسد، والرّؤية والمرور واقعين منك عليه. وكذلك إن قلت: «الأسد مقبل» فالكلام موضوع لإثبات الإقبال للأسد لا لإثبات معنى الأسد، وإذا كان الأمر كذلك ثمّ قلت: «عنت لنا ظبية» و: «هززت سيفاً صارماً عـلى الأعـداء» وأنت تعني بالظّبية امرأةً، وبالسّيف رجلاً، لم يكن ذكرك للاسمين في كلامك هذا لإثبات الشّبه المقصود الآن. وكيف يتصوّر أن يقصد إلى إثبات الشّبه منهما لشيءٍ وأنت لم تذكر قبلهما شيئاً ينصرف إثبات الشّبه إليه، وإنّما يثبت الشّبه من طريق الرّجوع إلى الحال والبحث عن خبيءٍ في نفس المتكلّم وإذا كان كذلك بان أنّ الاسم في قولك: «زيد أسد» مـقصود بـه إيقاع التّشبيه في الحال وإيجابه.

ثمّ قال: وإذا افترقا هذا الافتراق وجب أن نفرّق فنسمّي ذلك استعارةً وهذا تشبيهاً، فإن أبيت إلّا أن تطلق الاستعارة على هذا القسم الثّاني فينبغي أن تعلم أنّ إطلاقها لا يجوز في كلّ موضع يحسن دخول حرف التّشبيه عليه بسهولةٍ وذلك نحو قولك: «هو الأسد» و: «هو شمس النّهار» و: «هو البدر حسناً وبهجةً والقضيب عطفاً» وهكذا كلّ موضع ذكر فيه «المشبّه به» بلفظ التّعريف.

فإن قلت: «هو بحر» و: «هو ليث» و: «وجدته بدراً» وأردت أن تقول: إنّه استعارة كنت

⇐

⇐ أعذرَ أشبه بأن تكون على جانب من القياس، ومتشبّثاً بطرف من الصّواب، وذلك أنّ الاسم قد خرج بالتّنكير عن أن يحسن إدخال حرف التّشبيه عليه، فلو قلت: «هو كأسد» و: «هو كبحر» كان كلاماً نازلاً عن مقبول كما يكون قولك: «هو كالأسد» إلّا أنّه وإن كان لا تحسن فيه الكاف فإنّه يحسن فيه «كأنّ» كقولك: «كأنّه أسد» أو ما يجري مجرى «كأنّ» في نحو: «تحسبه أسداً وتخاله سيفاً» فإن غَمَضَ ـ أي: خَفِيَ ـ مكان الكاف و«كأنّ» بأن يوصف الاسم الّذي فيه التّشبيه بصفةٍ لا تكون في ذلك الجنس وأمر خاصّ غريب فقيل: «هو بحر من البلاغة» و: «هو بدر يسكن الأرض» و: «هو شمس لا تغيب» وكقوله:

شمس تَأَلَّقُ والفِراق غروبها ... عنّا وبدر والصّدود كسوفه

فهو أقرب إلى أن تسمّيه استعارةً، لأنّه قد غَمَضَ تقدير حرف التّشبيه فيه؛ إذ لا تصل إلى الكاف حتّى تبطل بنية الكلام وتبدّل صورته، فتقول: «هو كالشّمس المتألّقة إلّا أنّ فراقها هو الغروب» و«كالبدر إلّا أنّ صدوده الكسوف».

وقد يكون في الصّفات الّتي تجيء في هذا النّحو، والصّلات الّتي توصل بها ما يختلّ به تقدير التّشبيه، فيقرب حينئذٍ من القبيل الّذي تطلق عليه الاستعارة من بعض الوجوه، وذلك مثل قوله:

أسد دم الأسد الهزبر خِضابه ... موت فريص الموتُ منه ترعد

لا سبيل لك إلى أن تقول: «هو كالأسد» و: «هو كالموت» لما يكون في ذلك من التّناقض، لأنّك إذا قلت: «هو كالأسد» فقد شبّهته بجنس السّبع المعروف، ومحال أن تجعله محمولاً في الشّبه على هذا الجنس أوّلاً، ثمّ تجعل دم الهزبر الّذي هو أقوى خضاب يده؛ لأنّ حملك له عليه في الشّبه دليل على أنّه دونه، وقولك بعد: «دم الهزبر من الأسود خضابه» دليل على أنّه فوقها.

وكذلك محال أن تشبّهه بالموت المعروف، ثمّ تجعله يخافه وترتعد منه أكتافه، وكذا قوله:

سَحَابٌ خَطَانِي جُوْدُهُ وهو مُسْبِلٌ ... وبَحْرٌ عَدَانِي فَيْضُهُ وهو مُفْعَمُ

⇐

⇐ وبدر أضاء الأرض شرقاً ومغرباً ومـوضع رِجْـلِي مـنه أسـود مُـظْلِمُ

إن رجعت فيه إلى التّشبيه السّاذَج فقلت: «هو كالبدر» ثمّ جئت تقول: أضاء الأرض شرقاً ومغرباً وموضع رِجْلِي مظلم لم يضئ به، كنت كأنّك تجعل البدر المعروف يلبس الأرض الضّياء ويمنعه رِجْلك، وذلك محال وإنّما أردت أن تثبت من الممدوح بدراً مفرداً له هذه الخاصّة العجيبة الّتي لم تعرف للبدر، وهذا إنّما يأتي بكلام بعيد من هذا النّظم، وهو أن يقال: هل سمعت بأنّ البدر يطلع في الأُفق ثمّ يمنع ضوءه موضعاً من المواضع الّتي هي معرضة له وكائنة في مقابلته حتّى ترى الأرض الفضاء قد أضاءت بنوره، وفيما بينها قدر رِجْل مظلم يتجافى عنه ضوءه؟ ومعلوم بعد هذا من طريقة البيت، فهذا النّحو موضوع على تخييل أنّه زاد في جنس البدر واحدٌ له حكم وخاصّة لم تعرف.

وإذا كان الأمر كذلك صار كلامك موضوعاً، لا لإثبات الشّبه بينه وبين البدر، ولكن لإثبات الصّفة في واحدٍ متجدّد حادث من جنس البدر لم تعرف تلك الصّفة للبدر، فيصير بمنزلة قولك: «زيد رجل يقري الضّيوف ويفعل كيت كيت» فلا يكون قصدك إثبات الصّفة الّتي ذكرتها له، فإذا خرج الاسم الّذي يتعلّق به التّشبيه من أن يكون مقصوداً بالإثبات تبيّن أنّه خارج عن الأصل الّذي تقدّم من كون الاسم لإثبات الشّبه.

فالبحتريّ في قوله: «وبدر أضاء الأرض» قد بنى كلامه على أنّ كون الممدوح بدراً أمر قد استقرّ وثبت، وإنّما يعمل في إثبات الصّفة الغريبة والحالة الّتي هي موضع التّعجّب. وكما يمتنع دخول الكاف في هذا النّحو كذلك يمتنع دخول «كأنّ» و«تحسب» و«تخال» فلو قلت: «كأنّه بدر أضاء الأرض شرقاً ومغرباً وموضع رِجْلِي منه مظلم» كان خَلْفاً من القول، وكذلك إن قلت: «تحسبه بدراً أضاء الأرض ورِجْلِي منه مظلم» كان كالأوّل في الضّعف.

ووجه بعده من القبول بيّن وهو أنّ «كأنّ» و«حسبت» و«خلت» و«ظننت» تدخل إذا كان الخبر والمفعول الثاني أمراً معقولاً ثابتاً في الجملة، إلّا أنّه في كونه متعلّقاً بما هو اسم

⇐

ومن النّاس مَنْ ذهب إلى أنّ الثّاني أيضاً ـ أعني: «زيد أسد» ـ استعارة لإجرائه على «المشبّه» مع حذف كلمة التّشبيه[1].

والخلاف لفظيّ[2]، راجع إلى تفسير التّشبيه والاستعارة المُصْطَلَحَيْنِ.

⇐ «كأنّ» أو المفعول الأوّل من «حسبت» مشكوك فيه، كقولنا: «كأنّ زيداً منطلق» أو مجاز يقصد به خلاف ظاهره نحو: «كأنّ زيداً أسد» فالأوّل على الجملة ثابت معروف، والغريب هو كون «زيد» إيّاه ومن جنسه، والنّكرة في نحو هذه الأبيات موصوفة بأوصاف تدلّ على أنّك تخبر بظهور شيءٍ لا يعرف ولا يتصوّر، وإذا كان كذلك كان إدخال «كأنّ» و«حسبت» عليه كالقياس على المجهول.

وتأمّل هذه النّكتة فإنّه يضعف ثانياً إطلاق الاستعارة على هذا النّحو أيضاً، لأنّ موضوع الاستعارة كيف دارت القضيّة على التّشبيه، وإذ بان بما ذكرت أنّ هذا الجنس إذا قلبت عن سرّه ونقرت عن خبئه فمحصوله أنّك تدّعي حدوث شيءٍ هو من الجنس المذكور إلّا أنّه اختصّ بصفة غريبةٍ، وخاصيّة بعيدةٍ، لم يكن يتوهّم جوازها على ذلك الجنس كأنّك تقول: ما كنّا نعلم أنّ هاهنا بدراً هذه صفته، كان تقدير التّشبيه فيه نقضاً لهذا الغرض؛ لأنّه لا معنى لقولك: أشبهه ببدر حدث خلاف البدور ما كان يعرف. ثمّ قال: كلّما كان مكان الشّبه بين الشّيئين أخفى وأغمض وأبعد من العرف كان الإتيان بكلمة التّشبيه أبين وأحسن وأكثر في الاستعمال اهمختصراً بما لا يوجب الإخلال في إفادة مراد الشّيخ، وبما ذكرنا يظهر مواضع تصرّف التّفتازانيّ في عباراته إلى آخر هذا الباب. [أسرار البلاغة: ٢٧٢ـ ٢٨٦]

(١) قوله: «لإجرائه على «المشبّه» مع حذف كلمة التّشبيه». قال الجرجاني: إجراؤه عليه أعمّ من أن يكون باستعماله فيه، أو بحمله عليه وإثبات معناه له، فيتناول الاستعارة المتّفق عليها وما اختاره هذا الذّاهب إليه، وقد صرّح به فيما بعد حيث قال: لأنّه لم يجر عليه لا باستعماله فيه ولا بإثبات معناه له.

(٢) قوله: «والخلاف لفظيّ». قال الهنديّ: يعني ليس المراد بكونه لفظيّاً أنّه راجع إلى اللّفظ دون المعنى، بل أنّه راجع إلى تفسير اللّفظ وإن كان اختلافاً في المعنى فإن فسّر التّشبيه ⇐

هذا[1] إذا كان اسم «المشبّه به» خبراً عن اسم «المشبّه» أو في حكم الخبر.

وإن لم يكن كذلك[2] نحو: «رأيتُ بِزَيْدٍ أسداً» و«لَقِيَنِي منه أسد» فلا يسمّى

⇐ بالدّلالة على مشاركة أمرٍ لآخر في معنىً بالكاف ونحوه، والاستعارة بإجراء اسم «المشبّه به» على «المشبّه» سواء كان باستعماله فيه أو حمله عليه فنحو: «زيد أسد» خارج عن التّشبيه داخل في الاستعارة، وإن لم يعتبر في التّشبيه قيد بالكاف ونحوه وخصّص الإجراء في الاستعارة بالاستعمال فيه، فكان داخلاً في التّشبيه خارجاً عن الاستعارة.

وقال الرّوميّ: إذ من المعلوم لكلّ عاقل أنّ المراد بقولنا: «زيد أسد» ليس إثبات الهيكل المخصوص لـ«زيد» بل إثبات مماثلته له في ضمن دعوى أنّه هو: فإنّ من فسّر الاستعارة بإعطاء اسم «المشبّه به» لـ«المشبّه» ـ سواء ذكر «المشبّه» تحقيقاً أو تقديراً أو نيّةً أو لم يذكر ـ وفسّر التّشبيه بالدَّلالة على مشاركة شيء لغيره مع كون أداته مذكورة جعل المثال المذكور استعارة، ومَنْ فسّر الاستعارة بإعطاء اسم «المشبّه به» لـ«المشبّه» ـ مع كون اسم «المشبّه» مطويّ الذّكر تحقيقاً أو تقديراً أو نيّةً ـ وفسّر التّشبيه بالدّلالة المذكورة مع كون الطّرفين مذكورين ولم يشترط ذكر الأداة جعله تشبيهاً.

(١) **قوله: «هذا»**. أي: الاختلاف في كونه استعارةً أو تشبيهاً.

(٢) **قوله: «وإن لم يكن كذلك»**. أي: وإن لم يكن اسم «المشبّه به» خبراً أو في حكم الخبر، ويكون «المشبّه به» و«المشبّه» مذكورين ـ كما دلّ عليه سابق كلامه ـ فلا يرد الاستعارة بالكناية، لعدم ذكر «المشبّه به» والاستعارة التّصريحيّة، لعدم ذكر «المشبّه» ـ كما ذكره الهنديّ ـ. وقال الرّومي: أي: إن لم يكن اسم «المشبّه به» خبراً عن «المشبّه» أو في حكم الخبر بعد أن يكونا مذكورين ـ كما دلّ عليه مساق الكلام ـ فلا يسمّى استعارةً بل تجريداً وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله في تلك الصّفة مبالغةً في كمال تلك الصّفة في موصوفها، فكأنّه قيل في المثالين المذكورين: «بلغ فلان في الأسديّة مرتبةً يصحّ معها أن ينتزع منه أسد آخر فكأنّ هناك أسدين من كمال الشّجاعة» وتسمّى هذه الباء تجريديّةً وكذا كلمة «من» وإنّما قيّدنا بقولنا: «بعد أن يكونا مذكورين» لأنّه إذا ذكر اسم «المشبّه» فقط كما في الاستعارة بالكناية، أو اسم «المشبّه به» فقط كما في الاستعارة التّصريحيّة ⇐

استعارة بالاتّفاق، لأنّه لم يجر اسم «المشبّه به» على ما يدّعى استعارته له، لا باستعماله فيه كما في «لَقِيْتُ أسداً» ولا بإثبات معناه له كما في «زيد أسد» ـ على اختلاف المذهبين [1] ـ ولا يسمّى تشبيهاً أيضاً؛ لأنّ الإتيان باسم «المشبّه به» ليس لإثبات التّشبيه؛ إذ لم يقصد الدّلالة على المشاركة، وإنّما التّشبيه مكنون في الضّمير [2] لا يظهر إلّا بعد تأمّل، خلافاً للسّكّاكي [3]؛ فإنّه يُسَمِّي مثلَ ذلك تشبيهاً،

⇐ صدق في كلّ منهما أنّه لم يكن اسم «المشبّه به» خبراً عن اسم «المشبّه» ولا في حكم الخبر مع أنّه استعارة بالاتّفاق.

(١) **قوله: «على اختلاف المذهبين»**. أي: في الاستعارة:

أحدهما: المذهب المشهور المختار، وهو وجوب إجراء اسم «المشبّه به» على ما يدّعى استعارته له بطريق استعماله فيه.

وثانيهما: المذهب المشار إليه بقوله: «ومن النّاس من ذهب» وهو كفاية إجرائه عليه بطريق إثباته له ـ كذا قرّره الرّومي ـ.

(٢) **قوله: «وإنّما التّشبيه مكنون في الضّمير»**. لأن في نحو: «لَقِيْتُ من زيدٍ أسداً» تجريدَ أَسَدٍ من «زيد» بجعل «زيدٍ» أَسَداً بالغاً غاية الجنس بحيث ينتزع منه أسد آخر، وهو مبنيّ على التّشبيه المكنون في الضّمير المفروغ عنه بالكلّيّة، فيظهر ذلك التّشبيه بعد التأمّل في التّجريد المدلول عليه بـ«من» أو الباء التّجريديّتين.

إن قلت: فلم لا يكون استعارةً بالكِناية عند المصنّف مع أنّها التّشبيه المضمر في النّفس عنده؟

قلت: لانعدام شرطه عنده وهو الدّلالة على ذلك التّشبيه المضمر بذكر لازم من لوازم «المشبّه به» ـ كما في الهنديّ والرّومي ـ.

(٣) **قوله: «خلافاً للسّكّاكي»**. قال في النّوع الرّابع من الأصل الأوّل من «علم البيان» ٤٦٣: واعلم أنّ ليس من الواجب في التّشبيه ذكر كلمة التّشبيه، بل إذا قلت: «زيد أسد» واكتفيت بذكر الطّرفين عُدَّ تشبيهاً، مثله إذا قلت: «كأنّ زيداً الأسد» اللهمّ إلّا في كونه أبلغ. ولا ذكر ⇐

وهذا الخِلاف أيضاً لفظيّ[(١)].

⇐ «المشبّه» لفظاً بل إذا كان محذوفاً مثله إذا قلت: «أسد» و: «أيّ أسد» جاعلاً «المشبّه به» خبراً مفتقراً إلى المبتدأ كفى لقصر المسافة بين الملفوظ به في الكلام والمحذوف منه بشرائطه في قوّة الإفادة.

وإنّما الواجب في التّشبيه إذا ترك «المشبّه» أن لا يكون مضروباً عنه صفحاً، مثله إذا قلت: «عندي أسد» أو «رأيت أسداً» و: «نظرت إلى أسد» فإنّه لا يعدّ تشبيهاً ـ وسيأتيك بيان حاله ـ.

وإنّما عدّ نحو: «زيد أسد» وقرينه المحذوف المبتدأ تشبيهاً؛ لأنّك حين أوقعت «أسداً» ـ وهو مفرد غير جملةٍ ـ خبراً لـ«زيد» استدعى أن يكون هو إيّاه، مثله في «زيد منطلق» في أنّ الّذي هو «زيد» بعينه «منطلق» وإلّا كان «زيد أسد» مجرّد تعديدٍ نحو: «خيل، فرس» لا إسناداً، لكن العقل يأبى أن يكون الّذي هو إنسان بعينه «أَسَداً» فيلزم ـ لامتناع جعل اسم الجنس وصفاً للإنسان، حتّى يصحّ إسناده إلى المبتدأ ـ المصير إلى التّشبيه بحذف كلمته قصداً إلى المبالغة.

وإذا عرفت أنّ وجود طرفي التّشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير التّشبيه عرفت أنّ فقد كلمة التّشبيه لا تؤثّر إلّا في الظّاهر، وعرفت أنّ نحو: «رأيت بفلان أسداً» و: «لقيني منه أسد» و: «هو أسد في صورة إنسان» و: «إذا نظرت إليه لم تَرَ إلّا أسداً» و: «إن رأيته عرفت جبهة الأسد» و: «لئن لقيته ليلقينّك منه الأسد» و: «إن أردت أسداً فعليك بفلان» و: «إنّما هو أسد» و: «ليس هو آدمياً بل هو أسد» كلّ ذلك تشبيهات، لا فرق إلّا في شأن المبالغة.

فالخيط الأبيض والخيط الأسود في قوله ـ عزّ وجلّ ـ قائلاً: ﴿ **حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ** ﴾ [البقرة: ١٨٧]، يُعَدَّانِ من باب التّشبيه حيث بيّنا بقوله: «من الفجر» ولولا ذلك لكانا من باب الاستعارة اهـ.

(١) **قوله: «وهذا الخلاف أيضاً لفظيّ»**. قال الهنديّ: فإن اعتبر في التّشبيه أن لا يكون على وجه التّجريد فليس بتشبيهٍ، وإن اعتبر فيه الدّلالة على مشاركة أمر لآخر في شيءٍ مطلقاً فتشبيه. وقال الرّومي: فإنّ من أطلق الدّلالة المذكورة في تعريف التّشبيه عن كونها لا على ⇐

ثمّ قال الشّيخ[١] في «أسرار البلاغة»: فإن أبيتَ[٢] إلّا أن تُطْلِقَ اسم الاستعارة على هذا القسم ـ أعني: نحو «زيد أسد» ـ فإن حَسُنَ دخول أدَوات التّشبيه عليه فلا يحسن إطلاقه عليه[٣] وذلك بأن[٤] يكون اسم «المشبّه به» معرفة[٥] نحو: «زيد الأسد» و«هو شمس النَّهَار» فإنّه يحسن نحو: «زيد كالأسد» و«هو كشمس النّهار».

وإن لم يحسن[٦] دخول شيء من الأَدَوَات إلّا بتغيير لصورة الكلام، كان إطلاق

⇐ وجه التّجريد والاستعارة وعن كونها على وجه التّصريح سمّاه تشبيهاً مضمراً ومن قيّده لا.

(١) **قوله: «ثمّ قال الشّيخ»**. أقول: قد تقدّم آنفاً نقل كلامه إلى آخر الفصل مفصّلاً من «أسرار البلاغة»: ٢٧٢ ـ ٢٨٦ فراجعه.

(٢) **قوله: «فإن أبيت»**. أي: امتنعت عن كلّ شيءٍ إلّا عن إطلاقك اسم الاستعاره، ومحصوله: إن أردت إطلاقه عليه.

(٣) **قوله: «فلا يحسن إطلاقه عليه»**. لأنّ مبنى الاستعارة على تناسي التّشبيه بالكليّة، وحسن دخول أدوات التّشبيه ـ ولو تقديراً ـ مشعر بالتّشبيه، فيتنافيان وإنّما نفى الحسن لا الجواز، لعدم الأداة صورةً وعدم لزوم التّقدير ـ كما قرّره الهنديّ والرّومي ـ.

(٤) وفي النّسخة: «كأن يكونَ».

(٥) **قوله: «بأن يكون اسم «المشبّه به» معرفة»**. ينبغي أن يقيّد المعرفة بما لا يكون موصوفاً بصفةٍ لا تلائم «المشبّه به» إذ لو كانت موصوفةً بها لم يحسن دخول أداة التّشبيه لاشتراك المعرفة والنّكرة الموصوفين بها في علّة عدم الحسن، إلّا أن يقال: لم يوجد في كلام البلغاء معرفة مشبّه بها موصوفة بصفةٍ لا تلائم «المشبّه به» فتأمّل ـ كذا قرّره الرّومي ـ.

(٦) **قوله: «وإن لم يحسن»**. وإن حسن دخول بعضها دون بعضٍ هان الأمر في إطلاقه وذلك كأن يكون نكرة غير موصوفة به، إذ لا يحسن دخول الكاف ويحسن دخول «كأنّ» ـ كما في شرح المفتاح للشّريف الجرجانيّ ـ.

وإنّما لا يحسن دخول الكاف في نحو: «زيد كالأسد» لأنّ المراد بـ«أسد» فرد مّا منه، ⇐

اسم الاستعارة أقرب، لِغُمُوض تقدير(١) أداة التّشبيه فيه، وذلك بأن يكون نكرةً موصوفةً(٢) بصفةٍ لا تلائم «المشبّه به» نحو «فلان بَدْر يَسْكُنُ الأرضَ»

⇐ فيلزم القياس بالمجهول، بخلاف دخول «كأنّ» لأنّه حكم باتّحاده بمفهوم الأسد على وجه الظنّ.

(١) **قوله: «لغموض تقدير»**. لاحتياجه إلى التّغيير ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «نكرة موصوفة»**. قال الهنديّ: وأمّا المعرفة الموصوفة بصفةٍ لا تلائم «المشبّه به» فغير واقع، لأنّ التّعريف يدلّ على أنّ المراد هو المعروف المشهور. والصّفة الغير الملائمة تأبى إرادة ذلك، بخلاف النّكرة فإنّها تجامع تلك الصّفة.

وقال الرّوميّ: فهم من كلامه أنّ تقدير الأداة يحسن في المعرفة ولا يحسن في النّكرة الموصوفة بصفةٍ غير ملائمة لـ«المشبّه به» ولم يفهم حال النّكرة الغير الموصوفة بها هل يحسن تقدير أداة التّشبيه فيها أم لا، والتّحقيق أنّه لا يحسن فيها أيضاً.

والفرق بين المعرفة والنّكرة حيث يحسن التّقدير في الأوّل دون الثّاني أنّ المقصود من الكلام المبالغة في التّشبيه، والفرديّة المستفادة من النّكرة أعني: «أسد» في «زيد أسد» كاسدة في تلك المبالغة، لأنّ التّشبيه بالجنس أبلغ من التّشبيه بفردٍ منه، لأنّ الحقيقة المطلقة أكمل من الحقيقة المقيّدة، وكلّما كان «المشبّه به» أكمل في وجه التّشبيه كان التّشبيه أبلغ.

وبالجملة إذا عرّف الخبر باللّام ينبغي أن لا يقصد به مجرّد صدقه على الموضوع وإلّا لضاع التّعريف ظاهراً لحصول المقصود بالنّكرة أيضاً ـ كما صرّح به الشّريف الجرجانيّ في بحث تعريف «المسند» ـ وليس المراد هاهنا الاتّحاد كما في قولنا: «زيد العالم» لظهور التّغاير، فتعيّن الحمل على دعوى التّشبيه لعدم إخلاله بالمبالغة المطلوبة، وأمّا إذا نكّر فالظّاهر دعوى حمل «الأسد» عليه، وأنّه فرد من أفراده مندرج تحته مبالغةً، فلو قدّر أداة التّشبيه فات المبالغة.

هذا إذا كان المقدّر هو الكاف ـ مثلاً ـ وأمّا إذا كان «كأنّ» مثلاً فالنّقصان في المبالغة الحاصلة من التّشبيه بالمفرد ينجبر بما فيها من المبالغة لإشعارها بظنّ الاتّحاد أو الشّكّ ـ

⇐

و«شمس لا تغيب»، قال الشّاعر:

شَمسٌ تَأَلَّقُ والفِراقُ غُروبُها[(١)] عَنّا، وبَدْرٌ والصُّدُودُ كُسُوفُهُ

⇐ كما عرفت ـ ولذا يحسن فيه تقدير «كأنّ» بخلاف الكاف ونحوها ـ كما صرّح به الجرجانيّ في «شرح المفتاح» ـ.

(١) **قوله: «شَمسٌ تألَّقُ والفراقُ غُروبُها»**. البيت من الكامل على العروض التّامّة الصّحيحة مع الضّرب المماثل والقائل أبو عُبادة البُحْتُريّ ٢٠٦ ـ ٢٨٤هـ من قصيدة يمدح بها الفتح بن خاقان وزير المتوكّل ـ لعنه الله ـ يقول فيها:

شرخُ الشَّبابِ أخو الصّبا وألِيْفُهُ والشَّيْبُ تَزْجِيَةُ الهَوَى وخُفُوقُهُ
وأراكَ تَعْجَبُ من صَبابة مُغْرمٍ أَسْيَانَ طال على الدّيار وُقُوفُهُ
صَرَفَ المسامِعَ عن ملامة عاذِلٍ لا لومُهُ أَجْدَى ولا تعنيفُهُ
وأبي الظّعائنِ يومَ رُحْنَ لقد مضى فيهنّ مجدولُ القَوام قضيفُهُ
شمس تَأَلَّقُ والفِراقُ غُروبُها عنّا، وبدرٌ والصُّدود كسوفُهُ
فإذا تحمّل من تِهامة بارِقٌ لَجِبٌ تسير مع الجَنُوبِ زُحُوفه
صَخِبُ العَشِيِّ إذا تألَّقَ برقُهُ ذعر الأجادِلَ في السَّمَاءِ خَفِيفُهُ

وهي طويلة لا حاجة إلى ذكرها، وبهذا يتبيّن المرام. «شرخ الشّباب»: عنفوانه وأوجه. «تزجية الهوى»: دفعه وإنهاؤه، والمقصود أنّ الشّيب عامل من عوامل ضعف الهوى. «الأسْيان»: الحزين، ولماذا يأخذك العجب من عاشق حزين وقف على ديارك كثيراً؟ «قضيفُ القَوام»: نحيل القدّ. و«تَأَلَّقُ»: الأصل فيه: «تَتَأَلَّقُ» ولو كان ماضياً لقيل: «تألّقت» والمراد: في الظّعائن الرّاحلة شمس تتألَّقُ بجمالها وما غربت إلّا لأنّها فارقتنا وهي إن كانت بدراً فما يكسفها إلّا إبداء الصّدود، وإذا تحرّك من تِهامة سحاب بارق صاخب يدفع ريح الجنوب، وجدت الأجادل ـ أي: الصّقور ـ تذعر في سمائها. وإنّما ذكر الكسوف مع أنّ الشّائع في القمر الخسوف ـ وأجاز استعمال الكسوف فيه أيضاً ـ كما صرّح به الجوهريّ وأشار إليه الزّمخشريّ في تفسير سورة الفلق من «الكشّاف» ـ بناءً على أنّ النّور في الخسوف زائل فلا يحسن استعماله في الحبيب. [ديوان البحتريّ ٢: ٧٥٣]

فإنّه لا يَحْسُنُ دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الأمثلة(١) إلّا بتغيير صورته نحو «هو كالبدر إلّا أنّه يَسْكُنُ الأَرْضَ»(٢) و«كالشّمس إلّا أنّه لا يغيب» وعلى هذا القياس.

وقد يكون في الصّفات والصّلات الّتي تجيء في هذا القبيل ما يحيل(٣) تقدير أداة التّشبيه فيه، فيقرُبُ من إطلاق اسم الاستعارة(٤) أكثر إطلاقٍ، وزيادة قربٍ،

---

(١) **قوله: «لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الأمثلة»**. إذ ليس لنا بدر يسكُنُ الأرضَ ـ مثلاً ـ وإنّما لم ينف الجواز؟ لجواز أن لا يكون «المشبّه به» موجوداً كما في «أنياب الأغوال» ـ مثلاً ـ والتّشبيه بالأُمور المعدومة وإن تضمّن اعتباراً لطيفاً إلّا أنّه خلاف الظّاهر، فإن وجدت الأداة صريحاً يلاحظ ذلك الاعتبار ويقطع النّظر عن كونه خلاف الظّاهر، وإن لم توجد يلاحظ كونه خلاف الظّاهر ولا يلتفت إلى تضمّنه الاعتبار اللّطيف، وهذا كما أنّ المجاز أبلغ من الحقيقة ومتضمّن لفائدة ليست فيها إلّا أنّه إذا وجدت القرينة الصّارفة يلاحظ ما تضمّنه ويصار إليه وإلّا فيترك ولا يعتبر تضمّنه للفائدة ـ كما نصّ عليه الرّومي ـ.

(٢) **قوله: «كالبدر إلّا أنّه يسكن الأرض»**. قال الهنديّ: فإنّه لابدّ من جعل النّكرة معرفةً لئلّا يلزم القياس على المجهول، ومعلوم أنّ البدر المعروف غير موصوف بهذه الصّفة، فلابدّ من الاستثناء، فمثل هذه الأمثلة يحتاج إلى مزيد دقّة وغموضٍ في تقدير الأداة، فإطلاق الاستعارة عليها أقرب ممّا يحسن تقدير الأداة فيه.

(٣) **قوله: «ما يحيل»**. هكذا ضبطه أرباب الحواشي والشّروح وكذا ضبط في نسخة سنة ٨٤٩هـ والمضبوط في «أسرار البلاغة» ـ كما نقلناه ـ «يختلّ» من الاختلال وعلى هذا فلا منافاة بين هذا وبين قوله: «فيقرب» وأمّا على ما ضبطوه فينافيه فلذا أراد الرّومي توجيهه بقوله: «يحيل» أي: يمنع منعاً قويّاً فلا ينافيه.

(٤) **قوله: «فيقرب من إطلاق اسم الاستعارة»**. قال الرّوميّ: بناءً على دلالة استحالة تقدير الأداة على استحالة إطلاق التّشبيه عليه ودلاله قوله: «فيقرب» على جوازه، على أنّ الدّلالة

⇐

كقوله:

أسدٌ دمُ الأسَدِ الهِزَبْر خِضابُهُ(١)   مَوْتٌ فريصُ الموتِ منهُ تُـرْعَدُ

⇐ الأولى ممنوعة كما في قوله: * فإن تَفُقِ الأنام وأنت منهم * ولو سلّم فالاستحالة بالنّظر إلى اعتبار البليغ، وقوله: «فيقرب» بالنّظر إلى الاصطلاح.

وقال الهنديّ: إمّا من «القُرب» أي: يقرُبُ الكلام. أو من «التّقريب» أي: يقرّب ما يحيل الكلام من إطلاق اسم الاستعارة أكثر إطلاقٍ من الإطلاق على ما يحسن فيه دخول الأدوات بالتّغيير. فـ«أكثر إطلاق» مفعول مطلق لـ«إطلاق اسم الاستعارة».

وقوله: «زيادة قرب». مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: ويقرب زيادة قربٍ ممّا يحسن فيه التّقدير بالتّغيير، أو يفيد زيادة قربٍ، والجملة عطف على «يقرب من إطلاق» ولا يجوز عطفه على «أكثر إطلاق» لامتناع كونه مفعولاً مطلقاً لـ«الإطلاق».

ويجوز أن يكون عطفاً على «أكثر إطلاق» على أن يكونا حالين من ضمير «يقرب» أي: «ذا أكثر إطلاقٍ» و«ذا زيادة قربٍ».

(١) **قوله: «أسدٌ دمُ الأسَدِ الهِزَبْر خِضابُهُ»**. البيت من الكامل على العروض التّامّة مع الضّرب المماثل، والقائل أبو الطّيّب المتنبّي ٣٠٣ ـ ٣٥٤هـ من قصيدةٍ يمدح بها أبا شجاع محمّداً الطّائي المنبجيّ يقول فيها:

اليومَ عهدكم فأين الموعِدُ   هيهات ليس ليومِ عهدكم غَدُ
الموتُ أقربُ مِخْلَباً من بينكم   والعيشُ أبعَدُ منكُمُ لا تبعدوا

قال:

بَرَحْتَ يا مَرَضَ الجُفُون بِمُمْرَضٍ   مَرِضَ الطّبيبُ له وعِيْدَ العُوَّدُ
فله بنو عبدالعزيز بن الرِّضا   ولكلّ ركبٍ عِيْسُهُم والفَدْفَدُ
مَنْ في الأنام من الكِرام ولا تَقُلْ   مَنْ فيك شَأْمُ سِوَى شُجَاعٍ يُقْصَدُ
أعطى فقلتُ لجوده ما يُقْتَنَى   وَسَطاً فقلتُ لسيفه ما يولَدُ
وتحيّرت فيه الصّفاتُ لأنّها   ألفت طرائقه عليها تبعُدُ
في كُلِّ مُعْتَرَكٍ كُلىً مَفْرِيَةٌ   يَذْمُمْنَ منه ما الأَسِنَّةُ تحْمَدُ

⇐

فإنّه لا سبيل إلى أن يقال: المعنى: أنّه كالأسد، وكالموت؛ لما في ذلك من التّناقض؛ لأنّ تشبيهه بجنس «السَّبُع»(١) المعروف دليل على أنّه دونه،

⇐ نِقَمٌ على نِقَمِ الزّمان يَصُبُّها ... نِعَمٌ على النِّعَمِ الّتي لا تُجْحَدُ
في شانِهِ ولسانِهِ وبنانِهِ ... وجَنانِهِ عجبٌ لمن يتفقَّدُ
أَسَدٌ دَمُ الأسدِ الهِزَبْرِ خِضَابُهُ ... موتٌ فريصُ الموتِ منه تُرْعَدُ
ما مَنْبجٌ مُذْ غِبْتَ إلّا مُقْلَةٌ ... سَهِدَتْ، ووجهُكَ نومُهَا والإثْمِدُ
فاللّيل حين قَدِمْتَ فيها أبيَضٌ ... والصُّبْحُ منذُ رَحَلْتَ عنها أسودُ
ما زلت تدنو، وهي تعلو عِزَّةً ... حتّى توارى في ثراها الفَرقَدُ
أرضٌ لها شَرَفٌ، سواها مِثلُهَا ... لو كان مثلك في سواها يُوْجَدُ

وهي طويلة لا حاجة إلى ذكر الباقي، والأبيات واضحة لا حاجة إلى شرحها.

قال الرّومي: واعلم أنّ استحالة تقدير أداة التّشبيه في هذا البيت إنّما هي باعتبار مدلول الكلام فقط ـ على ما ينبئ عنه قوله: «لأنّ تشبيهه» ـ والاستحالة في «بدر يسكن الأرض» ليس باعتبار مدلول الكلام فقط بل بملاحظة الأمر الواقع وهو أنّ البدر لا يسكن الأرض كما أشار إليه بقوله: موصوفة بصفة لا تلائم «المشبّه». وأمّا قول البحتريّ: «وبدر أضاء الأرض» فهو مثل قوله: «أسد دم الأسد الهزبر خضابه» من حيث إنّه مع كون الصّفة فيه ممّا لا يلائم «المشبّه به» يحيل تقدير أداة التّشبيه نفس المفهوم من الصّفة، إذ من المستحيل عادة أن ما يضيء شرقاً ومغرباً يكون موضع واحد غير مستضيءٍ به وإن فرضنا أنّه غير البدر، وهذا بخلاف بدر يسكن الأرض فتأمّل.

(١) **قوله: «لأنّ تشبيهه بجنس «السَّبُع»**. قال الرّوميّ: هذا بناء على الأعمّ الأغلب، وكذا قال الشّاعر:

ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك ... فقاعدة التّشبيه نقصان ما يحكي

وإلّا فقد مرّ أنّه يجوز الجمع بين الشّيئين في التّشبيه أيضاً فلا تناقض.

فإن قلت: حمل البيت على الاستعارة لا يدفع التّناقض؛ لأنّ جعل الممدوح فرداً من جنس «الأسد» يدلّ على مماثلته إيّاه، والصّفة المذكورة على فوقيّته؟

⇐

أو مثله(١)، وجعل دم الهِزَبْرِ الّذي هو أقوى الجنس خِضاب يده، دليل على أنّه فوقه(٢) وكذا في الموت.

ومثله(٣) قول البُحْتُريّ:

وبَدْرٌ أضاءَ الأرضَ شَرْقاً ومَغْرِباً(٤) ومَوضِعُ رِجْلِي منهُ أسودُ مُظْلِمُ

⇐ قلت: المدّعى على تقدير الاستعارة أنّ «الأسد» نوعان: متعارف وغير متعارف، وأنّ «زيداً» ـ مثلاً ـ من النّوع الغير المتعارف، ولهذا يلزم نصب القرينة المانعة عن إرادة المتعارف ـ كما ذكر في «المفتاح» ـ والمماثلة لغير المتعارف والفوقيّة على المتعارف فلا تناقض.

بقي فيه بحث وهو أنّ توهّم التّناقض في البيت المذكور على الأغلب إنّما هو إذا جعل الجملة المذكورة خبراً بعد خبر للمبتدأ المحذوف أو المذكور في الأبيات المتقدّمة.

والظّاهر عندي: أنّها صفة لـ«أسد» لأنّ تشبيه الممدوح بـ«الأسد» الخَيَالي الّذي صفته كذا وكذا أبلغُ من تشبيهه بـ«الأسد» المعروف، ويؤيّده تنكير «أسد» الأوّل، وتعريف الثّاني، فكأنّه قال: هو نوع من «الأسد» غير ما يتعارفه النّاس صفته أنّ دم «الأسد» المعهود خِضابه، وهذا ظاهر عند من له ذوق سليم.

(١) **قوله: «أو مثله»**. إذا كان «التّشبيه» بمعنى «التّشابه».

(٢) **قوله: «دليل على أنّه فوقه»**. بخلاف «زيد بدر يسكن الأرض» فإنّ هذا الوصف يدلّ على نقصانه من البدر المعروف فلا تناقض.

(٣) أي: مثل قوله: «أسدم دم الأسد» إلّا أنّ الحمل على التّشبيه في الأوّل يستلزم التّناقض وفي هذا يستلزم كون الشّيء موصوفاً بما ليس فيه، فلذا قال: «ومثله». وقال الرّومي: غيّر الأُسلوب حيث قال: «ومثله» ولم يقل: «وكقول البحتريّ» نصّاً على مماثلته للبيت السّابق لما فيها من نوع الخَفَاء.

(٤) **قوله: «وبَدْرٌ أضاءَ الأرضَ شَرْقاً ومَغْرِباً»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل أبو عبادة البحتريّ من قصيدةٍ يعاتب بها عليّ بن المُنَجِّم ⇐

فإنّه إنْ رجع فيه إلى التّشبيه السَّاذَج(١) حتّى يكون المعنى: «هو كالبدر» لَزِمَ

⇐ ويستبطئ الفتح بن خاقان وكان ابن المنجّم نديماً للمتوكّل ـ لعنه الله ـ والفتح وزيره وقد تقرّب إليهما الشّاعر لغاية تقديمه إلى الخليفة المأبون المخنّث وقد وعداه بتحقيق أُمنيّته وجاء الشّاعر يعاتب ويستبطئ إنجاز الوعد:

عــلى أيّ أمــرٍ مشكــلٍ أتــلَوَّمُ ... أُقِــيْمُ فَأَثْــوِيْ أم أَهُــمُّ فأَعْــزِمُ
ولو أَنْصَفَتْنِي سُرَّ مَنْ راءَ لم أَكُنْ ... إلى العِـيْس مـن إيـطانِها أَتَـظَلَّمُ
لقد خاب فيها جـاهِدٌ وهـو نـاطق ... وأُعْـطِيَ منها وادِعٌ وهـو مُـفْحَمُ

قال:

أُعـاتِبُ إخـوانـي ولستُ ألومُـهُم ... مكــافحةً إنّ اللّــئيم المُــلَوَّمُ
وقد كنتُ أرجو، والرَّجَـاءُ وسـيلة ... عـليَّ بـن يـحيى للّـتي هـي أعـظم
مشـاكـلةُ الآداب تـصرِفُ نـاظري ... إليــــه ووُدٌّ بــينَنا مــتقدِّمُ
وهِـــزَّتُهُ للـمجد حـتّى كأنّـما ... تـثنّى بـه الخَـطِّيّ فـيها المُـقَوَّمُ
أبـا حَسَـنٍ مـا كـان عـدلُكَ فـيهم ... لواحـــــدةٍ إلّا لأيّك تـــفهَمُ
ومـا أنت بـالثّاني عِناناً عـن العُـلاَ ... ولا أنــا بـالخِلِّ الّـذي يـتجرَّمُ
وإنّي لَـنِكْسٌ إن ثَـقُلْتُ عـن الغِـنَى ... وكنتُ خفيفَ الشَّخْصِ إذ أنَا مُعْدِمُ
سأحمِلُ نفسي عنك حَمْلَ مُجَامِلٍ ... وأكـرِمُهَا إن كـانت النَّـفْسُ تُكْـرِمُ
وأَبْعُدُ حـتّى تَـعْرُضَ الأرْضَ بـيننا ... ويُمْسِي التَّلاَقِي وهو غَيْبٌ مُـرَجَّمُ

قال:

ومــا مَـنَعَ الفتحُ بـن خـاقانَ نَـيْلَهُ ... ولكـنّها الأقـدار تُـعْطِي وتَـحْرُمُ
سَحَابٌ خَطَاني جودُهُ وهو مُسْبِلٌ ... وبَحْرٌ عَـدَانـي فـيضُهُ وهـو مُـفْعَمُ
وبدر أضاءَ الأَرْضَ شـرقاً ومـغرباً ... وموضِعُ رِجْـلي مـنه أسـوَدُ مُـظْلِمُ
أأَشْكُو نَـداه بـعد مـا وَسِعَ الوَرَى ... ومَــنْ ذا يَــذُمُّ الغَـيْثَ إلّا مــذمَّمُ

و«أضاء» هاهنا متعدٍّ، وقد يجيء لازماً، و«شرقاً» و«مغرباً» تمييز من المفعول أو حال بمعنى: جميعاً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيّاً** ﴾ [مريم: ٦٢]، أي: دائماً.

(١) **قوله: «التّشبيه السَّاذَج»**. أي: الّذي لا استعارة فيه ـ كما في الهنديّ ـ.

أن يكون قد جعل البَدْرَ المعروف موصوفاً بما ليس فيه.

فظهر أنّه إنّما أراد أن يثبت من الممدوح بدراً[١] له هذه الصّفة العجيبة[٢] الّتي لم تُعْرَف للبدر، فهو مبنيّ على تخييل أنّه زاد في جنس البدر واحداً له تلك الصّفة، فليس الكلام موضوعاً لإثبات الشَّبه[٣] بينهما، بل لإثبات تلك الصّفة فهو كقولك: «زيد رجل كيت وكيت[٤]» لَمْ تَقْصِدْ إثبات كونه رجلاً، لكن إثبات كونه متّصفاً بما ذكرت.

فإذا لم يكن اسم «المشبّه به» في البيت مجتلباً لإثبات التّشبيه تبيّن أنّه خارج عن الأصل الّذي تقدّم ـ من كون الاسم مجتلباً لإثبات التّشبيه ـ فالكلام فيه مبنيّ على أنّ كون الممدوح بدراً أمر قد استقرّ وثبت، وإنّما العمل في إثبات[٥] الصّفة الغريبة.

وكما يمتنع دخول الكاف[٦] في هذا ونحوه، يمتنع دخول «كأنّ» و«حَسِبْتُ» لاقتضائهما أن يكون الخبر والمفعول الثّاني أمراً ثابتاً في الجملة[٧] إلّا أنّ كونه

---

(١) **قوله: «من الممدوح بدراً»**. كلمة «من» في قوله: «من الممدوح» بيانيّة حال من «البدر» قدّمت عليه، أو تجريديّة. قال الهنديّ: عدّاه بـ«من» بتضمين معنى: «يخيّل».

(٢) **قوله: «هذه الصّفة العجيبة»**. وهي فرقه بين موضع وموضع في التّنوير.

(٣) وفي نسخة سنة ٨٤٩ هـ: «التّشبيه».

(٤) **قوله: «كيت وكيت»**. كناية عن حديث دالّ على أوصاف «زيد» وهو كونه فاضلاً، زاهداً مثلاً، أو فاسقاً أو فاجراً.

(٥) **قوله: «وإنّما العمل في إثبات»**. قال الهنديّ: بناءً على أنّ المقصود في الكلام المثبتُ، والمنفيّ هو القيد ـ على ما مرّ سابقاً نقلاً عن الشّيخ ـ.

(٦) **قوله: «كما يمتنع دخول الكاف»**. كأنّه جواب عمّا يقال: لم لا يجوز أن يقدّر غير الكاف من أدوات التّشبيه حتّى يكون إطلاق التّشبيه على الأمثلة المذكورة أقرب.

(٧) **قوله: «أمراً ثابتاً في الجملة»**. أي: تحقيقاً أو تخييلاً كما في قوله: «كأنّ محمرّ الشّقيق» فإنّ

⇐

متعلّقاً بالاسم، والمفعول الأوّل مشكوك فيه كقولك: «كأنّ زيداً الأسد»(١) أو

⇐ الأعلام الياقوتيّة المنشورة على الرّماح الزّبرجديّة ثابتة في الخَيال، بخلاف ما نحن فيه؛ فإنّه يمتنع تخييل البدر الحقيقيّ المعروف موصوفاً بكونه فارقاً بين موضع وموضع، فالفرض فيما نحن فيه محال، بخلاف قوله: «كأنّ محمرّ الشّقيق» فإنّ المفروض فيه، محال دون الفرض، فتدبّر ـ كذا قرّره الهنديّ ـ.

وقال الرّومي: فيه بحث؛ لأنه إن أراد بالثّبوت في الجملة ما يعمّ الثّبوت الحقيقيّ والوهميّ، فعدم ثبوت البدر الموصوف بما ذكر ممنوع.

وإن أراد ثبوت الحقيقيّ فقط فاقتضاء «كأنّ» و«حسبت» ذلك الثّبوت ممنوع؛ لجواز أن يقال: «كأنّ الشّقيق أعلام ياقوتٍ نشرن على رِماح من زبرجد».

اللهمّ إلّا أن يقال: دلالة «كأنّ» و«حسبت» على الثّبوت الحقيقيّ معلوم من استعمال البلغاء كما أشار إليه جمال الدّين في «شرح الإيضاح». ولو علّل امتناع دخول «كأنّ» ـ مثلاً ـ في نحو: «أسد دم الأسد الهزبر خضابه» بما علّل به امتناع دخول الكاف لكان أقرب؛ لأنّ التّشبيه مطلقاً سواء كان بالكاف أو بـ«كأنّ» أو بغيرهما يقتضي في الأغلب النّقصان أو المماثلة وأوصاف الكمال، فيلزم التّناقض.

(١) **قوله: «كأنّ زيداً الأسد»**. قال الهنديّ: كذا في النّسخة المقروءة، لكنّ المذكور في بعض النّسخ ـ على ما في «الإيضاح» ـ «كأنّ زيداً منطلق» وهو الأظهر.

قيل: وجه النّسخة المقروءة أنّ المقصود في المعرفة التّشبيه فيكون مشكوكاً فيه، وفي النّكرة الاتّحاد فيكون خلاف الظّاهر. وقال الرّوميّ: قيل: مثّل المصنّف في «الإيضاح» للمشكوك بقوله: «كأنّ زيداً منطلق» ولخلاف الظّاهر بقوله: «كأنّ زيداً الأسد» وهذا ظاهر؛ لأنّ الانطلاق ليس بقطعيّ الثّبوت لـ«زيد» ولا قطعيّ الانتفاء عنه، فيمكن الشّكّ فيه، وأمّا الأسديّة فثبوتها لـ«زيد» خلاف الظّاهر، فلا يشكّ فيه، بل يجزم بخلافه ويحمل على التّشبيه، وأمّا تمثيل الشّارح ففيه خَفَاءٌ.

أقول: ولعلّ وجه ما ذكره الشّارح من ثبوت المشكوكيّة في صورة المعرّف ومخالفة الظّاهر في صورة المنكّر هو أنّ الظّاهر في صورة المعرّف دعوى التّشبيه لا الاتّحاد ولا

⇐

خلاف الظّاهر كقولك: «كأنّ زيداً أسد» والنّكرة فيما نحن فيه غير ثابتة[1] فدخول

⇐ الحمل - كما صرّح به الجرجانيّ في بحث الاستعارة - ولذا حسن تقدير أداة التّشبيه - كما مرّ - وتشبيه «زيد» بـ«الأسد» في الشّجاعة ليس فيه مخالفة الظّاهر جدّاً، غايته أنّ تلك المشابهة ممّا يشكّ فيه، وأمّا في صورة المنكّر فالظّاهر دعوى حمل الأسد عليه، وأنّه فرد من أفراده مندرج تحته مبالغة، ولذا لم يحسن تقدير أداة التّشبيه فيها - كما صرّح به الجرجانيّ في البحث المذكور - فظهر أنّ ما ذكره الشّارح هو التّحقيق وأنّه لا مخالفة بينه وبين ما ذكره المصنّف في «الإيضاح» بل المؤدّى واحد، والاختلاف في التّعبير.

(١) **قوله: «والنّكرة فيما نحن فيه غير ثابتة»**. قال الرّوميّ: أي: النّكرة الموصوفة بصفةٍ غريبة غير متعارفة - الّتي كلامنا فيه - ليست بثابتةٍ في نفس الأمر، فدخول «كأنّ» و«حسبت» عليها كالقياس على المجهول؛ إذ قد تقرّر عندهم أنّ «المشبّه» كالمقيس و«المشبّه به» كالمقيس عليه اهـ.

والحاصل - كما قرّره سيّدنا الأستاذ دام عزّه - استعمال «المشبّه به» في «المشبّه» استعارة وحمله عليه يتصوّر على أربعة أقسام:

الأوّل: أن يكون اسم «المشبّه به» نحو: «زيد الأسد» فإطلاق التّشبيه عليه أقوى من الاستعارة لوجود شرائط التّشبيه فيه.

الثّاني: أن يكون نكرةً نحو: «زيد أسد» والاستعارة فيه أقوى من التّشبيه إذ لو قلت: إنّه تشبيه والتّقدير: «زيد كأسدٍ» أي: أسد غير معيّنٍ ضعيفٍ أو قريب من الموت أو غير ذلك.

الثّالث: أن يكون اسم «المشبّه به» نكرة موصوفة بصفة لا تلائمها نحو: «هو بدر يسكن الأرض» فالاستعارة فيه أيضاً أقوى من التّشبيه، لأنّ الحمل على التّشبيه يحتاج إلى تغيير صورة الكلام، إذ لا يصحّ بغير التغيير وأن تقول تقديره: «كبدر يسكن الأرض» لأنّ البدر الحقيقي لا يسكن الأرض فالوصف لا يلائمه، وإن غيّرت وقلت: «هو كالبدر إلّا أنّه يسكن الأرض» كان صحيحاً.

الرّابع: أن يكون نكرة موصوفة بصفةٍ تمنع عن التّشبيه نحو: «أسد دم الأسد الهزبر خضابه» فالاستعارة فيه هو الوجه لا التّشبيه، لأدائه إلى التّناقض - كما في الشّرح -.

«كأنّ» و«حَسِبْت» عليها كالقياس على المجهول.

وأيضاً هذا الفنّ[1] إذا تأمّلت وتحقّقت سِرَّه وجدت محصوله أنّك تدّعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور، إلّا أنّه اختصّ بصفة عجيبة لم يتوهّم جوازها، فلم يكن لتقدير التّشبيه فيه معنىً، مثلاً قولنا: «دَمُ الأَسَدِ الهِزَبْرِ خِضابه» صفة عجيبة اختصّ بها الأسد المذكور، ولا يتصوّر جوازها على ذلك الجنس ـ أعني: الأسد الحقيقي ـ فلا معنى لتقدير التّشبيه، هذا محصول كلامه.

ومذهب صاحب «المفتاح»[2] أنّه إذا كان «المشبّه» مذكوراً أو مقدّراً فهو تشبيه لا استعارة، ولنا في هذا المقام كلام نذكره في أوّل بحث الاستعارة، إن شاء الله ـ تعالى ـ.

[الحقيقة والمجاز]

﴿الحقيقة والمجاز﴾ أي: هذا بحث «الحقيقة» و«المَجَاز»[3] وهو المَقْصِدُ

---

(١) قوله: «وأيضاً هذا الفنّ». أي: النّكرة الموصوفة يحيل تقدير أداة التّشبيه، قال الهنديّ: ما سبق كان بياناً لامتناع تقدير الأدوات تفصيلاً بامتناع معنى كلّ واحد منها، وهذا بيان لامتناع تقديرها إجمالاً بامتناع ما يقصد منها ـ أعني: التّشبيه ـ.

وقال الرّومي: هذا دليل ثانٍ على امتناع تقدير أداة التّشبيه في النّوع المذكور وهو ما كان «المشبّه به» موصوفاً بصفةٍ عجيبةٍ، والفرق بين الدّليلين ظاهر؛ إذ لا حاجة لنا في الدّليل إلى ملاحظة لزوم القياس على المجهول أو تغيير صورة الكلام في تقدير أداة التّشبيه، بل حاصله أنّ الذّوق السّليم يشهد بأنّ المقصود في مثله معنىً لو قدّر أداة التّشبيه لفات ذلك المعنى، والفرق ـ بين الدّليلين بأنّ الأوّل لم يكن متناولاً لنحو: «علمت» والثّاني متناول له ـ غيرُ ظاهرٍ؛ إذ لزوم أحد الأمرين جارٍ فيه.

(٢) قوله: ومذهب صاحب «المفتاح». قد تقدّم نقله عن «المفتاح»: ٤٦٣ قبيل ذلك

(٣) قوله: «أي: هذا بحث الحقيقة والمجاز». قال الرّوميّ: إشارة إلى توجيه التّركيب بأنّه

⇐

الثّاني من مَقَاصد «علم البيان» والمقصود الأصليّ[1] إنّما هو بحث «المجاز»[2]

⇐ حذف المبتدأ، وكذا المضاف إلى الخبر وأُقيم المضاف إليه مقامه اهـ. و«أل» في قولهم: «الحقيقة والمجاز» للعهد الذّهني أو الحضوريّ، والمراد به اللّغويّ منهما.

(١) **قوله: «والمقصود الأصليّ»**. المقصود بالبحث أصالةً في هذا المقام هو المجاز لا الحقيقة، لأنّ الوضوح والخَفَاء إنّما يجريان في الدّلالة العقليّة وهي في المجاز، دون الحقيقة، إذ دلالتها وضعيّة ولا يجري فيها الوضوح والخَفَاء. ولكنّهم يبحثون هاهنا عن الحقيقة تبعاً وبالغير، لا أصالةً وبالذّات، وذلك لأمرين:

الأوّل: أنّ بينهما شبه تقابل العدم والملكة، لأنّ الحقيقة مشتملة على قيد وجوديّ وهو اللّفظ المستعمل فيما وضع له، والمجاز مشتمل على قيد عدميّ وهو اللّفظ المستعمل في غير ما وضع له، ولو كان الحقيقة وجوديّاً والمجاز عدميّاً محضاً ـ لا مشتملاً على العدميّ ـ لكان بينهما تقابل العدم والملكة حقيقةً، ولمّا لم يكن كذلك كان بينهما شبه تقابل العدم والملكة ولمّا كان الوجوديّ أشرف من العدميّ والحقيقة وجوديّاً دون المجاز قدّم البحث عن الحقيقة على البحث عن المجاز.

الثّاني: أنّ المجاز وإن لم يكن متوقّفاً على الحقيقة ـ كما تقدّم نقله عن عبدالقاهر في فصل الحقيقة والمجاز العقليّين ـ لِتحقّق المجاز بدون الحقيقة ولكنّه فرع الحقيقة، لأنّه الدّالّ على غير ما وضع له، والدّالّ على غير الموضوع له فرع الدّالّ على الموضوع له، فما دام لا يتصوّر الموضوع له لا يتصوّر غير الموضوع، ولذا كان الأولى التعرّض للحقيقة قبل المجاز ومن هذه الجهة أيضاً قدّم الحقيقة على المجاز. والتّقابل الأربعة قد تقدّم شرحها في «علم المعاني» وهي إجمالاً:

١ ـ تقابل التّضادّ مثل: السّواد والبياض.

٢ ـ وتقابل التّضايف مثل: الأبوّة والبنوّة.

٣ ـ وتقابل السّلب والإيجاب، مثل: القيام واللّاقيام.

٤ ـ وتقابل العدم والملكة، مثل: العَمَى والبَصَر.

(٢) **قوله: «إنّما هو بحث المجاز»**. لأنّ غرض البيانيّ إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في ⇐

لكن قد جَرَتِ العادة بالبحث عن «الحقيقة» أيضاً، لما بينهما من شِبْه تقابل العَدَم والمَلَكَة[١] حيث اشتمل «الحقيقة» على استعمال اللّفظ فيما وُضِع له و«المجاز» على استعماله في غير ما وضع له، ولهذا قدّم[٢] تعريف «الحقيقة» ولأنّ «المجاز» وإن لم يتوقّف على أن يكون له حقيقة[٣] ـ كما هو المذهب الصّحيح ـ لكن الدّالّ

⇐ وضوح الدَّلالة وخَفَائها، وذلك لا يتأتّى بالحقيقة بل بالمجاز والكناية، وهذا معنى قول الرّوميّ: إذ به يتأتّى اختلاف الطّرق دون الحقيقة.

(١) **قوله: «شبه تقابل العدم والملكة»**. وبيان ذلك ـ كما نصّ عليه الرّومي ـ: أنّه إنّما يكون بينهما حقيقةُ تقابلِ العدم والملكة لو كان المجاز عدم استعمال اللّفظ فيما وضع له، وليس كذلك، بل عدم الاستعمال فيما وضع له لازم المجاز لا معناه، ومعناه: استعمال اللّفظ في غير ما وضع له، ويلزمه عدم استعمال اللّفظ فيما وضع له، فيكون الحقيقة والمجاز أمرين وجوديّين، لكن الحقيقة بمنزلة الملكة، لاشتماله على استعمال اللّفظ فيما وضع له، والمجاز بمنزلة عدم الملكة، لاشتماله على الاستعمال في غير ما وضع ويلزمه عدم استعماله فيما وضع له.

(٢) **قوله: «ولهذا قدّم»**. أي: قدّم الحقيقة على المجاز لأمرين ـ كما تقدّم ـ:

الأوّل: «لهذا» أي: لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة «قدّم تعريف الحقيقة» لأنّ الملكة وما بمنزلتها أشرف لوجهين: **الوجه الأوّل**: لكونه وجوديّاً. **والوجه الثّاني**: لتقدّم تصوّر الملكة على تصوّر العدم، ولذا قيل: إنّه يلزم من تصوّر العَمَى تصوّر البَصَرِ قبله.

الثّاني: «ولأنّ المجاز وإن لم يتوقّف» إلخ ... قال الجرجاني: الوجه الأوّل ـ أي: قوله: «ولهذا قدّم تعريف الحقيقة» ـ بالنّظر إلى مفهومي الحقيقة والمجاز، والثّاني ـ أي: قوله: «ولأنّ المجاز» ـ بالنّظر إلى ذاتيهما.

(٣) **قوله: «ولأنّ المجاز وإن لم يتوقّف على أن يكون له حقيقة»**. وذلك لجواز أن لا يستعمل فيما وضع له أصلاً، كما قالوا في لفظة: «الرّحمن» فإنّ معناه الموضوع له هو رقيق القلب ولم يستعمل فيه أبداً، بل استعمل مجازاً في المنعم على العموم.

⇐

على غير ما وضع له[١] فرع الدّالّ على ما وضع له في الجُمْلة[٢] فالتّعرّض للأصل مناسب[٣].

﴿ وقد يقيّدان باللّغويّين ﴾ ليتميّزا عن «الحقيقة» و«المجاز» العقليّين ـ اللّذين هما في الإسناد ـ والأكثر ترك هذا القيد؛ لئلّا يتوهّم[٤] أنّه مقابل للشّرعيّ أو العرفيّ، فالمقيّد بالعقليّ ينصرف إلى ما في الإسناد، والمطلق إلى غيره، سواء كان لغويّاً، أو شرعيّاً، أو عرفيّاً.

⇐ وهذا بالنّظر إلى الاستعمال، وأمّا بالنّظر إلى الوضع فالمعنى الموضوع له ممّا لابدّ منه، لأنّ المجاز هو الدّالّ على غير ما وضع له، وهو فرع الدّالّ على ما وضع له، لأنّ مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللّازم وهذا لا يتحقّق بدون الدّلالة على الملزوم في الجملة ـ أي: مع قطع النّظر عن القرينة الصّارفة ـ.

(١) **قوله: «لكن الدّالّ على غير ما وضع له»**. قال الهنديّ: لأنّه ينتقل أوّلاً من اللّفظ إلى معناه الحقيقيّ ثمّ ينتقل بواسطة القرينة إلى المعنى المجازيّ، فيكون الدّالّ على المعنى الحقيقيّ ـ من حيث إنّه دالّ عليه ـ أصلاً للدّالّ على المعنى المجازيّ ـ من حيث إنّه دالّ عليه ـ.

(٢) **قوله: «في الجملة»**. متعلّق بـ«فرع» فإنّه فرع عليه من حيث الفهم والانتقال، وليس فرعاً له من حيث الإرادة ـ كما نصّ عليه الهنديّ ـ.

(٣) **قوله: «فالتعرّض للأصل مناسب»**. قيل: هذا ينافي ما تقدّم من أنّ المجاز لم يتوقّف على أن يكون له حقيقة؟ وأُجيب: بأنّ هذا بالنّظر إلى الغالب، والغالب أنّ كلّ مجاز متفرّع على الحقيقة.

(٤) **قوله: «لئلّا يتوهّم»**. أي: لو قيّد الحقيقة والمجاز هاهنا باللغويّين لأُوهم ذلك إخراج الحقيقة والمجاز الشّرعيّين والعرفيّين وهو غير صحيح، لأنّه يبحث في هذا المقام عنهما أيضاً، فتقييد الحقيقة والمجاز بالعقليّ ينصرف إلى الحقيقة والمجاز في باب الإسناد المذكور في «علم المعاني» وإطلاق الحقيقة والمجاز ينصرف إلى غير العقليّ وهو ثلاثة: اللغويّان والعرفيّان والشّرعيّان ـ كما يُمَثّلُ كُلٌّ منها ـ.

[الخلاف في أصل «الحقيقة» والتّاء فيها ناقلة أو للتّأنيث]

﴿ **الحقيقة** ﴾ في الأصل «فعيل» بمعنى «فاعل» من «حَقَّ الشَّيْءُ» ـ إذا ثَبَتَ (١) ـ، أو بمعنى «مفعول» من «حَقَقْتُ الشَّيْءَ» ـ إذا أثبتّه (٢) ـ نُقِلَ إلى الكلمة الثّابتة (٣) أو المُثْبَتَة في مكانها (٤) الأصليّ، والتّاء فيها للنّقل من الوصفيّة (٥) إلى الاسميّة.

وعند صاحب «المفتاح» (٦) التّاء للتّأنيث على الوجهين:

---

(١) **قوله: «من «حقّ الشّيء» إذا ثبت»**. فيكون الفعل لازماً من بابي «ضرب» و«قتل».

(٢) **قوله: «من «حققت الشّيء» إذا أثبتّه»**. فيكون الفعل متعدّياً.

(٣) **قوله: «نقل إلى الكلمة الثّابتة»**. هذا على الأوّل وهو كون الفعل لازماً.

(٤) **قوله: «أو المثبتة في مكانها»**. هذا على الثّاني وهو كون الفعل متعدّياً.

(٥) **قوله: «والتّاء فيها للنقل من الوصفيّة»**. قال الرّومي: معنى كون التّاء للنّقل من الوصفيّة إلى الاسميّة أنّ اللّفظ إذا صار اسماً بنفسه ـ لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفاً ـ كان اسميّته فرعاً لوصفيّته، فيشبه بالمؤنّث، لأنّ المؤنّث فرع المذكّر، فيجعل التّاء علامة للفرعيّة كما جعل علامة في «رجل علّامة» لكثرة العلم، بناءً على أنّ كثرة الشّيء فرع تحقّقه.

وبتعبيرٍ آخر: التّاء في «الحقيقة» عند الجمهور ليست للتّأنيث، لأنّ «الحقيقة» اسم للكلمة، إذ يقال: «لفظ حقيقة» ولو كانت للتّأنيث لقيل: «لفظ حقيق» ـ بدون التّاء ـ وعلم بذلك أنّ التّاء للنّقل لا للتّأنيث؛ لأنّ التّاء في أصل وضعها تدلّ على معنىً فرعيّ وهو التّأنيث، فإذا روعي نقل الوصف عن أصله الّذي هو التّذكير إلى ما كثر استعماله فيه وهو الاسميّة اعتبرت التّاء فيه وأُتي بها إشعاراً بفرعيّة الاسميّة فيه كما كانت فيه حال الوصف إشعاراً بالتّأنيث.

(٦) **قوله: «وعند صاحب «المفتاح»**. قال في الأصل الثّاني من «علم البيان» من كتاب «المفتاح» ٤٦٩: وسمّيت الحقيقة حقيقةً لمكان التّناسب، وهو أنّ الحقيقة إمّا «فعيل» بمعنى «مفعولٍ» من «حَقَقْتُ الشّيءَ أَحُقُّهُ» ـ إذا أثبتّه ـ فمعناها: «المثبت» والكلمة متى استعملت فيما كانت موضوعةً له دالّةً عليه بنفسها كانت مثبتةً في موضعها الأصليّ. وإمّا «فعيل» ⇐

أمّا على الأوّل: فظاهر، لأنّ «فعيلاً» بمعنى «فاعل»[1] يذكّر ويؤنّث، سواء أجرى على موصوفه أو لا، نحو: «رَجُلٌ ظَرِيْفٌ» و«امرأة ظَرِيْفَةٌ».

وأمّا على الثّاني: فلأنّه يقدّر لفظ «الحقيقة» قبل النّقل إلى الاسميّة صفة لمؤنّث غير مُجْراة على موصوفها، «وفعيل» بمعنى «مفعول» إنّما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث إذا أُجْرِيَ على موصوفه نحو: «رجل قتيل» و: «امرأة قتيل»[2]،

⇐ بمعنى «فاعل» من «حَقَّ الشّيءُ، يَحُقُّ» ـ إذا وجب ـ فمعناها: «الواجب» وهو الثّابت، والكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له ثابتة في موضعها الأصليّ، واجب لها ذلك.

وأمّا التّاء فهو عندي للتّأنيث في الوجهين، لتقدير لفظ «الحقيقة» قبل التّسمية صفة مؤنّث غير مجراة على الموصوف وهو الكلمة، اهـ.

(١) **قوله: لأنّ «فعيلاً» بمعنى «فاعل»**. قال الرّوميّ: **فإن قلت**: قد جاء قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ** ﴾ [يس: ٧٨]، و«رميم» «فعيل» بمعنى «فاعل» لأنّه من «رمّ الشّيء» فعلى ما ذكره يجب أن يقال: «رميمة» فلم قيل: «رميم».

قلت: ذكر صاحب «الكشّاف» أنّ «رميماً» هاهنا ليس بصفةٍ بل اسم للعظام الرّامّة فإذن ليس «فعيلاً» بمعنى «فاعل» ولا بمعنى «مفعول» بل هو اسم.

(٢) **قوله: و«فعيل» بمعنى «مفعول» إنّما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث إذا أجري على موصوفه نحو: «رجل قتيل» و: «امرأة قتيل»**. قال ابن مالك في باب التّأنيث من «الخُلاَصة»:

ولا تلي فارقةٌ فعولا ... أصلاً ولا المِفْعَالَ والمِفْعِيْلاَ

وقال:

ومن «فعيلٍ» كـ«قتيلٍ» إن تَبِعْ ... موصوفه غالباً التّا تمتنِعْ

أي: التّاء الفارقة لا تلحق «فعولاً» إذا كان أصلاً، أي: بمعنى الفاعل كـ«رجل صبور» و: «أمرأة صبور» بخلاف ما إذا كان فرعاً بان كان بمعنى «مفعول» كـ«جمل ركوب» و: «ناقة ركوب» و: «فعيل» بمعنى: «مفعول» لا تلحقه التّاء إذا تبع موصوفه، وإن كان بمعنى «فاعل» أو لم يتبع موصوفه بأن جرّد من معنى الوصفيّة لَحِقَتْهُ، نحو: «امرأة وجيهة» ونحو: «ذبيحة» و«نطيحة».

وأمّا إذا لَمْ يُجْرَ على موصوفه فالتّأنيث واجب، رفعاً للالتباس، نحو: «مررت بقتيل بني فلان» و«قتيلة بني فلان» ولا يخفى ما فيه من التّكلّف[١] ـ المُسْتَغْنَى عنه بما تقدّم ـ.

[الحقيقة في الاصطلاح]

و«الحقيقة» في الاصطلاح ﴿**الكلمة المُسْتَعْمَلَةُ فيما**﴾ أي: في معنىً ﴿**وُضِعَتْ**﴾ تلك الكلمة ﴿**في اصطلاح به التّخاطب**﴾ أي: وضعت له في اصطلاح به يقع التّخاطب، فالجارّ والمجرور متعلّق بقوله: «وضعت» لا بـ«المستعملة» إذ لا معنى له عند التأمّل[٢].

---

(١) **قوله: «ولا يخفى ما فيه من التّكلّف»**. أي: لا يخفى ما في كلام صاحب «المفتاح» من التّكلّف؛ إذ لا دليل على أنّ لفظ الحقيقة قبل التّسمية والنّقل من الوصفيّة إلى الاسميّة مستعمل بالتّاء بدون موصوفه المؤنّث أو به، مع الاستغناء عنه بالوجه الّذي ذكر.

قال في «شرح المفتاح»: وإنّما اختار السّكّاكيّ هذا التّكلّف جَرَياناً على قضيّة أصل التّاء، بخلاف ما ذهب إليه الجمهور ـ كما في الرّوميّ ـ وحاصل الأقوال في تاء «الحقيقة» ثلاثة:

الأوّل: أن تكون ناقلة في الوجهين جميعاً ـ كما قرّره التّفتازانيّ ـ.

والثّاني: أن تكون تاء تأنيث في الوجهين ـ كما نصّ عليه السّكّاكيّ ـ.

الثّالث: القول بالتّفصيل، وهو أنّها ناقلة إن كانت «الحقيقة» فعيلاً بمعنى «مفعول» وللتّأنيث إن كانت «فعيلاً» بمعنى «فاعل»، وعكس هذا يتصوّر ولا يوجد في الخارج، هكذا قرّره سيّدنا الأُستاذ ـ دام ظلّه ـ.

(٢) **قوله: «إذ لا معنى له عند التّأمّل»**. قال الشّارح نفسه في شرح قوله هذا: لأنّ الاستعمال إذا ذكر بكلمة «في» كان ما دخل عليه مراداً باللّفظ، يقال: «استعمل الأسد في زيد» ـ أي: أُريد منه ـ ولو تعلّق «في» هاهنا بـ«مستعملة» لكان الاصطلاح مراداً بالكلمة وهو فاسد ـ كذا

⇐

⇐ نقل الهنديّ عنه ـ.

وقال الرّوميّ: قوله: «إذ لا معنى له عند التأمّل» بناءً على أنّ المتبادر من استعمال الكلمة في شيءٍ إطلاقها وإرادة ذلك الشّيء منها، فالمستعمل فيه نفس المعنى لا اصطلاح التّخاطب، وهذا إذا أجريت «في» على الظّاهر المتبادر منها، وأمّا إذا جعلت بمعنى «على» كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، فلا يلزم ذلك، إلّا أنّه صرف الكلام من المتبادر اهـ مختصراً.

وقال سيّدنا الأُستاذ ـ دام عزّه ـ: لا يصحّ تعلّق قوله: «في اصطلاح» بقوله: «المستعملة» لوجوهٍ:

الأوّل: أنّه لا يجوز تعلّق حرفي جرّ متحديّ اللّفظ والمعنى بعاملٍ واحدٍ، وقوله: «فيما وضعت» متعلّق بـ«المستعملة» فلا يمكن أن يتعلّق بها قوله: «في اصطلاح».

والثّاني: أنّه يلزم إعمال الوصف الضّعيف البعيد مع وجود الفعل القويّ القريب، وهو مردود.

والثّالث: أنّه يلزم أن يكون كلّ كلمة استعملت في اصطلاح به التّخاطب حقيقةً ـ مثلاً ـ إذا استعمل اللّغويّ «الأسد» في الرّجل الشّجاع كان على هذا حقيقةً وليس كذلك. وكذا إذا استعمل الشّارع «الصّلاة» في الدّعاء باصطلاحه كان حقيقةً، لأنّه يصدق على هذين أنّه كلمة مستعملة في اصطلاح به التّخاطب، وليسا بحقيقتين، لأنّ مناط استعمال الكلمة في معناها حقيقةً في اصطلاح به التّخاطب أن تكون الكلمة موضوعةً له.

وحاصل ما ذكروه أنّ تعلّق قوله: «في اصطلاح» بـ«المستعملة» لا يصحّ لا لفظاً ولا معنىً.

أمّا لفظاً فلوجهين: **الوجه الأوّل**: أنّه لا يجوز تعلّق حرفي جرٍّ متّحدي اللّفظ والمعنى بعاملٍ واحدٍ.

والوجه الثّاني: أنّ قوله: «وضعت» فعل وهو أولى بأن يعمل في الجارّ والمجرور من الوصف ـ وهو كلمة «مستعملة» ـ ولقربه من الجارّ والمجرور أيضاً، والوصف بعيد، ⇐

واحترز بـ«المستعملة»(١) عن الكلمة قبل ....

⇐ والأقرب يمنع الأبعد.

وأمّا معنىً فلوجهين أيضاً: **الوجه الأوّل**: أنّ مادّة الاستعمال تتعدّى بـ«في» الجارّة للمعنى المراد من اللّفظ فمدخول «في» هو مدلول الكلمة، فلو تعلّق الجارّ والمجرور بـ«المستعملة» لفسد المعنى؛ لأنّ قوله: «فيما وضعت له» يفيد أنّ المدلول هو المعنى الموضوع له، وقوله: «في اصطلاح» يفيد أنّ المدلول هو الاصطلاح.

والوجه الثّاني: أنّ المعهود كون الاصطلاح ظرفاً للوضع أو سبباً له، لا للاستعمال، فيقال: وضع هذا اللّفظ في اصطلاحهم لكذا ـ أي: وضع في جملة ما اصطلحوا على وضعه لكذا، أو بسبب اصطلاحهم لكذا. ولا يقال: استعمل في اصطلاحهم لكذا، إلّا أن يكون «استعمل» بمعنى «وضع».

وأجاب الرّوميّ عن الفسادين بأنّ ذلك إنّما يتوجّه إذا أُجريت كلمة «في» على الظّاهر المتبادر منها ـ وهو الظّرفيّة الحقيقيّة ـ وأمّا إذا جعلت بمعنى «على» ـ كما في الآية المذكورة ـ بأن يقدّر أنّ المعنى المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح التّخاطب وبالنّظر إليه، بجعل الظّرفيّة مجازيّة. أو جعلت كلمة «في» سببيّةً فلا يلزم فساد لا لفظاً ولا معنىً، إلّا أنّه صرف للكلام عن المتبادر منه.

(١) **قوله: واحترز بـ«المستعملة»**. قال المصنّف في «الإيضاح»: ٤١١: «الحقيقة: الكلمة المستعملة فيما وُضِعَتْ له في اصطلاح به التّخاطب».

فقولنا: «المستعملة» احتراز عمّا لم يُسْتَعْمَل؛ فإنّ الكلمة قبل الاستعمال لا تسمّى حقيقةً. وقولنا: «فيما وضعت له» احتراز عن شيئين:

أحدهما: ما استعمل في غير ما وُضِعَتْ له غَلَطاً، كما إذا أردتَ أن تقول لصاحبك: «خُذْ هذا الكتابَ» مشيراً إلى كتابٍ بين يديك، فغَلِطْتَ، فقُلْتَ: «خُذْ هذا الفَرَس».

والثّاني: أحدُ قِسْمَي المجاز، وهو ما استعمل فيما لم يكن موضوعاً له، لا في اصطلاح به التّخاطب، ولا في غيره، كلَفظة «الأسد» في الرّجل الشّجاع.

وقولنا: «في اصطلاح به التّخاطب» احتراز عن القسم الآخر من المجاز، وهو ما

⇐

الاستعمال[1] فإنّها لا تُسَمَّى «حقيقةً» كما لا تسمّى «مجازاً».

وبقوله: «فيما وُضِعَتْ له» عن شيئين[2]:

أحدهما: ما استعمل في غير ما وضع له غَلَطاً كقولك: «خُذْ هـذا الفَـرَسَ» ـ مُشِيْراً إلى كتابٍ بين يديك ـ فإنّ لفظ «الفرس» هاهنا قد استُعْمِلَ في غير ما وُضِعَ له، وليس بحقيقةٍ[3] كما أنّه ليس بمجاز.

والثّاني: «المجازُ» الّذي لم يُسْتَعْمَل فيما وضع له، لا في اصطلاح التّخاطب، ولا في غيره ـ كـ«الأسد» في الرَّجُل الشُّجَاع ـ لأنّ «الاستعارة» وإن كانت موضوعةً بالتّأويل[4] لكنّ «الوضع» عند الإطلاق لا يفهم منه إلّا الوضع بالتّحقيق دون التّأويل.

⇐ استُعْمِلَ فيما وُضِعَ له، لا في اصطلاح به التّخاطب كلفظ «الصّلاة» يستعمله المُخَاطِبُ بِعُرفِ الشّرع في الدُّعاء مجازاً، اهـ.

(١) قوله: «**الكلمة قبل الاستعمال**». أي: قبل الاستعمال وبعد الوضع، فهي لا تسمّى حقيقةً ولا مجازاً وذلك مبنيّ على أنّ اللّفظ قبل الاستعمال وبعد الوضع يسمّى كلمةً كما يظهر من ابن الحاجب في تعريف الكلمة من كتاب «الكافية»: «الكلمة لفظ وضع لمعنىً مفرد».

(٢) قوله: «**وبقوله: «فيما وضعت له» عن شيئين**». وأيضاً احترز به عن شيءٍ ثالثٍ وهو الكذب، ولكنّ المصنّف الخطيب لم يذكره في «الإيضاح» لأنّه لا ينبغي أن يكون من مقاصد العقلاء، ولم يذكره التّفتازاني تبعاً للمصنّف الخطيب.

(٣) قوله: «**ليس بحقيقةٍ**». لأنّه لم يستعمل فيما وضع له «كما أنّه ليس بمجازٍ» لعدم العلاقة المعتبرة بين الكتاب وبين الحَيَوان الصّاهل الّذي وضع له لفظ «الفرس».

(٤) قوله: «**لأنّ الاستعارة وإن كانت موضوعةً بالتّأويل**». وذلك التّأويل ـ كما سيأتي ـ ادّعاء دخول «المشبّه» في جنس «المشبّه به» وكونه فرداً من أفراده، بأن يجعل أفراد الأسد ـ مثلاً ـ قسمين: متعارفاً، وهو الّذي له غاية الجراءة في ذلك الهيكل المخصوص. وغيرَ متعارفٍ، وهو الّذي له تلك الجراءة، لكن لا في ذلك الهيكل ـ كذا قرّره الرّومي ـ أي: الوضع بهذا الاعتبار ينقسم إلى نوعين: الوضع التّأويليّ والوضع التّحقيقيّ، والمتبادر من

⇐

واحترز بقوله: «في اصطلاح به التّخاطب»[1] عن «المجاز» الّذي استُعْمِلَ في ما وُضِعَ له، في اصطلاح آخر، غير اصطلاح به التّخاطب كـ«الصّلاة» إذا استعملها المُخَاطِبُ بعرف الشّرع في «الدُّعَاء» فإنّها تكون مجازاً؛ لكون الدُّعَاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشّرع؛ لأنّها في اصطلاح الشّرع إنّما وُضِعَت للأركان والأذكار المخصوصة، مع أنّها موضوعة للدُّعاء في اصطلاح آخر ـ أعني: اللُّغَةَ ـ.

فإن قلت: كان الواجب[2] أن يقول: «اللفظ المستعمل» ليتناول المفرد

⇐ الوضع هو الوضع بالتّحقيق لا الوضع بالتّأويل، فخرجت الاستعارة عن تعريف الحقيقة بقوله: «وضعت» لأنّ وضعها تأويليّ.

(١) **قوله: «واحترز بقوله: «في اصطلاح التّخاطب»**. وتوضيح ذلك أنّ الصّور أربع:

الأُولى: استعمال اللغويّ الصّلاة في الدّعاء.

الثّانية: استعمال الشّارع لها في الأركان المخصوصة، وهاتان الصّورتان حقيقتان داخلتان في التّعريف بقوله: «في اصطلاح به التّخاطب».

والثّالثة: استعمال اللّغويّ «الصّلاة» في الأركان المخصوصة.

والرّابعة: استعمال الشّارع لها في الدّعاء: وهما مجازان خارجان بقوله: «في اصطلاح به التّخاطب» والشّارح بنى كلامه على الرّابعة فقط.

(٢) **قوله: «فإن قلت: كان الواجب»**. وحاصل الاعتراض: تعريف الحقيقة يكون مانعاً للأغيار ولا يكون جامعاً للأفراد، لأنّ الحقيقة إمّا كلمة ومفرد أو كلام ومركّب، والمصنّف عبّر بالكلمة وهي تشمل المفرد، ولكنّها لا تشمل الكلام والمركّب، وكما أنّ المجاز قسمان:

١ ـ مفرد: كـ«أسد» في «رأيت أسداً في الحمّام».

٢ ـ ومركّب كما في قولهم: «مالك تقدّم رِجْلاً وتؤخّر أُخرى» فكذا الحقيقة مفرد ومركّب، والتّعريف يشمل المفرد ولا يشمل المركّب، فكان على المصنّف أن يقول: «اللّفظ المستعمل» بدل «الكلمة المستعملة» حتّى يشمل التّعريف المفرد والمركّب معاً.

والجواب: أوّلاً أنّا لا نسلّم تقسيم الحقيقة إلى المفرد والمركّب، بل الحقيقة وصف

⇐

والمركّب(١).

قلت: لو سلّم إطلاق «الحقيقة» على المجموع المركّب فنقول: **لمّا كان تعريف** «الحقيقة» غير مقصود في هذا الفنّ **لم يتعرّض إلّا** لما هو الأصل ـ أعني: الحقيقة في المفرد ـ.

[تعريف الوضع]

﴿ والوضع(٢) ﴾ أي: وضع اللّفظ(٣) **﴿ تعيين اللّفظ(٤) للدّلالة على معنىً بنفسه ﴾**

⇐ للمفرد لا غير، وإنّما يوصف المركّب بالحقيقة باعتبار مفرداته، فوصف المفرد بالحقيقة من قبيل الوصف بحال الموصوف، ووصف المركّب بها من قبيل الوصف بحال متعلّق الموصوف.

وثانياً: لو سلّم فإنّه لمّا لم يكن الحقيقة مقصوداً بالأصالة وإنّما ذكرت تطفّلاً على المجاز لم يتعرّض إلّا لما هو الأصل وهو الحقيقة في المفرد فقط، لأنّه الأصل والكثير.

(١) **قوله: «ليتناول المفرد والمركّب»**. قال الجرجانيّ: أو يقسّم الحقيقة إلى مفرد ومركّب ثمّ يعرّف كُلّاً منهما على حدةٍ ـ كما فعله في المجاز ـ.

(٢) **قوله: «والوضع»**. لمّا فرغ عن شرح جميع الألفاظ الواقعة في تعريف «الحقيقة» إلّا قوله: «وضعت» أراد شرحه فقال: «والوضع» والمراد أيضاً تعريف الوضع التّعيينيّ، لا الوضع التعيّني الحاصل بالغلبة ـ أي: غلبة استعمال لفظٍ في معنىً وتعيّنه فيه.

(٣) **قوله: «أي: وضع اللّفظ»**. الوضع يطلق على وضع اللّفظ، ووضع الكتابة، ووضع الإشارة، ووضع العقد، ووضع النُّصَب، ولمّا كان مطلق الوضع شاملاً لجميع هذه الأوضاع فسّر الوضع بقوله: «وضع اللّفظ» حتّى يخرج غيره وإلّا لزم التعريف بالأخصّ، فيكون غير جامع؛ لأنّ الوضع المطلق تعيين الشّيء لفظاً كان أو غيره للدّلالة على معنىً بنفسه، وبهذا التّفسير الّذي ذكره الشّارح تحصل مساواة الحدّ للمحدود.

(٤) **قوله: «تعيين اللّفظ»**. أي: اللّفظ المفرد، لأنّ البحث في وضع الحقائق الشّخصيّة، وهي الكلمات لا المركّبات فإنّ وضعها نوعيّ، على ما يأتي ـ إن شاء الله ـ.

أي: ليدلّ بنفسه[١] لا بقرينة تنضمّ إليه ﴿ **فخرج المجاز** ﴾ عن أن يكون موضوعاً[٢] بالنّسبة إلى معناه المجازيّ، يعني: أنّ تعيين اللّفظ المجازيّ للدّلالة على المعنى المجازيّ لا يكون وضعاً؛ ﴿ **لأنّ دلالته إنّما تكون بقرينة** ﴾.

فإن قلت: فعلى هذا يخرج «الحرف» أيضاً عن أن يكون موضوعاً؛ لأنّه إنّما يدلّ على المعنى بغيره لا بنفسه، فإنّ معنى قولهم: «الحرف ما دلّ على معنىً في

---

(١) **قوله: «أي: ليدلّ بنفسه»**. إشارة إلى أنّ قوله: «بنفسه» متعلّق بقوله: لـ«الدّلالة» ـ كما يدلّ عليه قول المصنّف في المجاز ـ لأنّ دلالته بقرينة لا بالتّعيين، وإلّا لقدّمه على قوله: «للدّلالة» دفعاً للّبس.

(٢) **قوله: «فخرج المجاز عن أن يكون موضوعاً»**. يريد أنّ تعيين اللّفظ للدّلالة على معناه المجازيّ لا يكون وضعاً، وأمّا تعيين المشتقّات كاسم الفاعل ونظائره فهو وضع قطعاً لدلالتها على معانيها بأنفسها لكنّه وضع نوعيّ، أي: بضابطةٍ كليّة كأن يقال ـ مثلاً ـ: كلّ صيغة فاعل من كذا فهو لكذا، وليس للمجاز وضع شخصيّ ولا نوعيّ، وإن وجب فيه علاقة معتبرة بحسب نوعها.

وقال الرّومي: «فخرج المجاز عن أن يكون موضوعاً» اي: بالوجه المذكور، وهو اعتبار قيد «بنفسه» وأمّا إذا لم يعتبر فيوجد في المجاز وضع نوعيّ لثبوت قاعدةٍ من الواضع دالّة على أنّ كلّ لفظٍ معيّن للدّلالة بنفسه فهو عند القرينة المانعة عن إرادة ذلك المعنى متعيّن لما يتعلّق به ذلك المعنى تعلّقاً مخصوصاً ودالّ عليه بمعنى أنّه مفهوم بواسطة القرينة، لا بواسطة هذا التّعيين حتّى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللّفظ في المعنى المجازيّ لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها، والوضع النّوعي بهذا المعنى وإن أُطلق عليه الوضع لكنّه ليس بمعتبر في كون اللّفظ حقيقةً، بل الوضع النّوعي المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدةٍ دالّةٍ على أنّ كلّ لفظٍ يكون بكيفيّة كذا، فهو متعيّن للدّلالة بنفسه على معنىً مخصوصٍ يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بأنّ كلّ لفظٍ يكون على وزن «فاعل» فهو لذاتٍ من يقوم به الفعل، وقد صرّح الشّارح في «التّلويح» بإطلاق الوضع على كلٍّ من المعنيين اهـ.

غيره»: أنّه مشروط في دلالته على معناه الإفراديّ[١] ذكر متعلّقه.

قلت: لا نسلّم أنّ معنى «الدّلالة على معنىً في غيره» ما ذكرت، بل ما أشار إليه بعض المحقّقين من النُّحاة[٢] من أنّ «الحرف ما دلّ على معنىً ثابتٍ في لفظ غيره»

---

(١) **قوله: «معناه الإفراديّ»**. المعنى قسمان: معنىً إفراديّ ومعنىً تركيبيّ، وفي الدّلالة على المعنى التّركيبيّ كلّ من الاسم والفعل والحرف يحتاج إلى انضِمامٍ فلو أردت بيان جلوس زيدٍ في السّوق مثلاً، لا يمكن لك أن تبيّن ذلك بالاسم وحده كـ«زيد» ولا الفعل ولا الحرف وحدهما، بل يجب أن تقول: «زيد جلس في السّوق» وتضمّ بعضاً إلى بعض حتّى يفيد ويحسن السّكوت عليه، فالمراد بالمعنى التّركيبيّ هو المعنى الّذي يصحّ السكوت عليه.

قال الرّومي: قيّد المعنى بالإفرادي؛ لأنّ اشتراط الغير في الدّلالة على المعنى التّركيبيّ مشترك بين الحرف والاسم، فإنّ دلالة «زيد» في قولك: «جاءني زيد» على الفاعليّة بواسطة «جاءني».

(٢) **قوله: «بل ما أشار إليه بعض المحقّقين من النُّحاة»**. وهو فخر الشّيعة وشيخ الشّريعة رضيّ الدّين محمّد بن الحسن الأستراباذي المتوفّى سنة ٦٨٦هـ في النّجف الأشرف وهذا نصّه في تعريف الاسم من «شرح الكافية» ١: ٩: قوله: «الاسم ما دلّ على معنىً في نفسه» قوله: «ما دلّ» أي: كلمة دلّت، وإلّا ورد عليه الخطّ والعقد والنُّصْبَةُ والإشارة، وإنّما أورد لفظة «ما» مع احتمالها لـ«الكلمة» وغيرها، اعتماداً على ما ذكره قبلُ من كون الاسم أحد أقسام الكلمة في قوله: «وهي اسم وفعل وحرف» فكلّ اسم كلمة، لأنّ الكلمة كلّيّ والاسم جزئيّ لها، وقوله: «في نفسه» الجارّ والمجرور مجرور المحلّ صفة لقوله: «معنىً» والضّمير البارز في «نفسه» لـ«ما» الّتي المراد بها الكلمة، كما أنّ الضّمير في قوله قبل: «على معنى في نفسها» للكلمة.

وقال المصنّف: إنّ الضّمير في قولهم: «ما دلّ على معنىً في نفسه» وقولهم: «في غيره» راجع إلى «معنىً» وإنّ معنى «ما دلّ على معنىً في نفسه»: أي: لا باعتبار غيره، كقولهم: «الدّار قيمتها في نفسها كذا» ـ أي: باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد أو

⇐

⇐ غير ذلك ـ.

وفيه نظر؛ لأنّ قولهم في حدّ الحرف: «على معنىً في غيره» نقيض قولهم: «على معنىً في نفسه» ولا يقال في مقابلة قولك: «قيمة الدّار في نفسها كذا»: «قيمة الدّار في غيرها كذا» بل يقال: «لا في نفسها».

ومعنى الكلام على ما اخترنا ـ أعني: جعل «في نفسه» صفة لـ«معنىً» والضّمير لـ«ما» ـ: «الاسم كلمة دلّت على معنىً ثابتٍ في نفس تلك الكلمة، والحرف كلمة دلّت على معنىً ثابتٍ في لفظٍ غيرها»، فـ«غير» صفة لـ«لفظٍ» وقد يكون اللّفظ الّذي فيه معنى الحرف مفرداً ـ كالمعرّف باللّام، والمنكّر بتنوين التّنكير ـ وقد يكون جملةً كما في «هل زيد قائم» لأنّ الاستفهام معنىً في الجملة، إذ قيام «زيد» مستفهم عنه، وكذا النّفي في «ما قام زيد» إذ «قيام زيد» منفيّ، فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره: إمّا مقدّم عليه كما في نحو: «بصريّ» أو مؤخّرٍ عنه كما في «الرّجل» والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللّفظ، فيكون متضمّناً للمعنى الّذي أحدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الأصليّ إلّا أنّ هذا تضمّن معنىً لم يدلّ عليه لفظ المتضمّن كما كان لفظ «البيت» متضمّناً لمعنى «الجدار» ودالّاً عليه، بل الدّالّ على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمّن، فـ«رجل» في قولك: «الرّجل» متضمّن لمعنى التّعريف الّذي أحدث فيه اللّام المقترن به، وكذا «ضَرْب زيدٍ» في «هل ضرب زيد» متضمّن لمعنى الاستفهام، إذ «ضرب زيد» مستفهم عنه، ولابدّ في المستفهم عنه من معنى الاستفهام، وموجده فيه «هل» اهـ.

قال الجرجاني: وفيه بحث؛ لأنّه إن أُريد بثبوت معنى الحرف في لفظ غيره: أنّ معناه مفهوم بواسطة لفظ الغير، فذلك لا يجدي في دفع ذلك السّؤال، بل هو بعينه ما قيل: من أنّ دلالته على معناه الإفراديّ مشروطة بذكر متعلّقه.

وإن أُريد به: أنّ معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان، لأنّ الاستفهام قائم بالمتكلّم حقيقةً ومتعلّق بمعنى الجملة. وكذا إنْ أُريد به قيامه بمعنى لفظ غيره قياماً حقيقيّاً فباطل أيضاً؛ لما ذكرناه، ولأنّه يلزم أن يكون مثل السّواد وغيره من الأعراض حروفاً لدلالتها ⇐

فاللّام في قولنا: «الرّجل» ـ مثلاً ـ يدلّ بنفسه على التّعريف الّذي هو في «الرّجل» و«هل» في قولنا: «هل قام زيد» يدلّ بنفسه على الاستفهام الّذي هو في جملة «قام زيد».

سلّمنا ذلك[1] لكن معنى «الدّلالة بنفسه» أن يكون العلم بالتّعيين كافياً في الفهم. ﴿ دون المشترك ﴾ أي: فخرج «المجاز» لا «المشترك» وهو ما وضع لمعنيين أو أكثر وضعاً متعدّداً، وذلك لأنّه قد عيّن[2] للدّلالة على كلّ من المعنيين[3] بنفسه.

⇐ على معانٍ قائمة بمعاني ألفاظ غيرها. وإن أُريد به تعلّقه بمعنى الغير لزم أن يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الألفاظ الدّالّة على معانٍ متعلّقة بمعاني غيرها حروفاً، وكلّ ذلك فاسد ـ كما ترى ـ.

وأمّا تحقيق معنى الحرف على وجه يضمحلّ به ذلك السّؤال فسنورده ـ إن شاء الله ـ في الاستعارة التّبعيّة.

(١) **قوله: «سلّمنا ذلك»**. أي: كون معنى قولهم: «الحرف ما دلّ على معنىً في غيره» أنّه مشروط في دلالته على معناه ذكر متعلّقه، لكن لا ينافي ذلك دلالته بنفسه، لأنّ المراد به أن يكون العلم بالتّعيين كافياً في الفهم ـ أي: في فهم المعنى عند إطلاق اللّفظ ـ فيكون شاملاً للحرف أيضاً، لأنّا نفهم معنىً من معاني الحروف عند إطلاقها ـ بعد علمنا بأوضاعها ـ إلّا أنّ معانيها ليست بتامّةٍ في نفسها، بل تحتاج إلى الغير، بخلاف معنى الاسم والفعل ـ كذا نقل عنه ـ.

(٢) **قوله: «لأنّه قد عيّن»**. فيدخل تعيينه في تعريف الوضع.

(٣) أراد به أقلّ ما يتحقّق به الاشتراك، ولا يدلّ على الحصر، كما في باب التّنازع حيث قال ابن مالك: * إن عاملان اقتضيا في اسمٍ عمل * لأنّ المراد أقلّ ما يتحقّق به التّنازع وهو «الاثنان».

وعدم الدّلالة(١) على أحد المعنيين على التّعيين ـ لعارض الاشتراك(٢) ـ لا ينافي ذلك التّعيين.

[رأي السّكّاكيّ]

وزعم صاحب «المفتاح»(٣) أنّ المشترك كـ«القُرْء» ـ مثلاً ـ مدلوله أن لا يتجاوز

---

(١) **قوله: «وعدم الدّلالة»**. قال الهنديّ: دفع لما يورد عليه من أنّه لو كان المشترك معيّناً بنفسه لكلّ واحدٍ من المعنيين مع قطع النّظر عن الآخر لدلّ على كلّ واحدٍ منهما على التّعيين ـ أي: بدون الآخر كما في الألفاظ المتباينة ـ وليس كذلك؛ فإنّه يدلّ على كلا المعنيين عند عدم القرينة المعيّنة لأحدهما.

وحاصل الدّفع أنّ عدم الدّلالة على واحدٍ معيّنٍ بواسطة الاشتراك، وعدم ترجيح أحد الوضعين على الآخر لا ينافي أن يكون تعيينه للدّلالة على كلّ منهما بنفسه، يعني أنّ مقتضى الدّلالة على واحدٍ معيّنٍ متحقّق وهو التّعيين له إلّا أنّه انتفت لأجل المانع. وبما حرّرنا اندفع ما قيل: إنّ عارض الاشتراك لا يدفع الدّلالة والفهم أصلاً إنّما يدفع تعيين المراد.

(٢) **قوله: «وعدم الدّلالة على أحد المعنيين على التّعيين لعارض الاشتراك»**. قال الرّوميّ: الأظهر أنّ مراده بهذا الكلام أنّ الوضع هو التّعيين للدّلالة على معنىً بنفسه، فالدّلالة هي ما لأجلها التّعيين، وعدم ترتيب ما لأجله التّعيين لعارض الاشتراك لا ينافي وجود التّعيّن الّذي هو الوضع، ويحتمل أن يقال: المشترك يدلّ على كلٍ من المعنيين على التّعيين؛ إذ ينفهمان منه، غاية ما فيه أنّ أحدهما ليس بمتعيّنِ الإرادة لعارض الاشتراك، وعدم تعيّن المراد ممّا لا مدخل له في تحقّق الدّلالة بنفسه وعدم تحقّقها قطعاً، اهـ.

(٣) **قوله: وزعم صاحب «المفتاح»**. أي: علم ممّا ذكر أنّ مدلول المشترك أحد المعنيين أو المعاني معيّناً، وزعم السّكّاكيّ أنّ مدلوله واحد من المعنيين غير معيّنٍ، وهذا نصّه في الأصل الثّاني من «علم البيان» من «المفتاح» ٤٦٧: **فالحقيقة** هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويلٍ في الوضع كاستعمال «الأسد» في الهيكل المخصوص، فلفظ

⇐

«الطُّهْرَ» و«الحَيْضَ»[1] غير مجموع بينهما، يعني أنّ مدلوله واحد من المعنيين غير

⇐ «الأسد» موضوع له بالتّحقيق، ولا تأويل فيه.

وإنّما ذكرت هذا القيد؛ ليحترز به عن الاستعارة، ففي الاستعارة تعدّ الكلمة مستعملةً فيما هي موضوعة له على أصحّ القولين، ولا نسمّيها حقيقةً، بل نسمّيها مجازاً لغويّاً، لبناء دعوى المستعار موضوعاً للمستعار له على ضربٍ من التّأويل، كما ستحيط بجميع ذلك علماً في موضعه -إن شاء الله تعالى-.

ولك أن تقول: **الحقيقة** هي الكلمة المستعملة فيما تدلّ عليه بنفسها، دلالةً ظاهرةً كاستعمال «الأسد» في الهيكل المخصوص، أو «القُرْء» في أن لا يتجاوز الطُّهْر والحيض غير مجموع بينهما، فهذا ما يدلّ عليه بنفسه ما دام منتسباً إلى الوضعين، أمّا إذا خصّصته بواحدٍ **إمّا صريحاً** مثل أن تقول: «القُرء بمعنى الطُّهْر» و**إمّا استلزاماً** مثل أن تقول: «القُرْء لا بمعنى الحيض» فإنّه حينئذٍ ينتصب دليلاً دالاًّ بنفسه على الطُّهْرِ بالتّعيين، كما كان الواضع عيّنه بإزائه بنفسه وإنّه لمظنّة فضل تأمّلٍ منك فاحتَطْ.

وقولي: «دلالة ظاهرة» احتراز عن الاستعارة، وستعرف وجه الاحتراز في باب الاستعارة.

ولك أن تقول: **الحقيقة** هي الكلمة المستعملة في معناها بالتّحقيق، والحقيقة تنقسم عند العلماء إلى لغويّةٍ وشرعيّةٍ وعرفيّة، والسّبب في انقسامها هذا هو ما عرفت مِن أنّ اللّفظة تمتنع أن تدلّ على مسمّىً من غير وضعٍ، فمتى رأيتها دالّة لم تشكّ في أنّ لها وضعاً وأنّ لوضعها صاحباً، فالحقيقة لدلالتها على المعنى تستدعي صاحب وضعٍ قطعاً، فمتى تعيّن عندك نسبت الحقيقة إليه فقلت: **لغويّة** -إن كان صاحب وضعها واضع اللّغة- وقلت: **شرعيّة** -إن كان صاحب وضعها الشّارع- ومتى لم يتعيّن قلت: **عرفيّة**. وهذا المأخذ يعرّفك أنّ انقسام الحقيقة إلى أكثر ممّا هي منقسمة إليه غير ممتنع في نفس الأمر اهـ.

(١) **قوله: كـ«القرء» - مثلاً - مدلوله أن لا يتجاوز «الطّهر» و«الحيض»**. «القُرْءُ»: بفتح القاف وضمّها، والفتح أفصح، وقوله: «أن لا يتجاوز» إمّا بتأويل مصدر بمعنى الفاعل، أي: مدلوله غير متجاوز وهو أحد الدّائر، وإمّا بتقدير مضافٍ، أي: مدلوله ذو أن لا يتجاوز.

معيّن، فهذا[١] مفهومه مادام منتسباً إلى الوضعين؛ لأنّه المتبادر إلى الفهم، والتّبادر إلى الفهم من دلائل «الحقيقة» أمّا إذا خصّصته بأحد الوضعين[٢] كما إذا قلت: «القُرْء بمعنى الطُّهْر» أو «لا بمعنى الحَيْض» فإنّه ينتصب دليلاً على الطُّهْر بالتّعيين، والقرينة لدفع مزاحمة الغير.

[تحقيق كلام السّكّاكيّ وردّ اعتراض المصنّف عليه]

وتحقيق ذلك[٣] أنّ الواضع عيّنه للدّلالة بنفسه على معنى الطُّهْر، وكذا عيّنه

---

(١) **قوله: «فهذا»**. أي: واحد من المعنيين غير معيّن «مفهومه» أي: مدلوله الحقيقيّ «ما دام منتسباً إلى» مجموع «الوضعين» من دون تخصيص بأحدهما «لأنّه» أي: لأنّ واحداً من المعنيين غير معيّن «المتبادر إلى الفهم» أي: الذّهن. «والتّبادر إلى الفهم من دلائل الحقيقة» والمشهور أنّها أربعة:

١ ـ التّبادر علامة الحقيقة وعدمه علامة المجاز.

٢ ـ صحّة الحمل علامة الحقيقة وعدمها علامة المجاز.

٣ ـ عدم صحّة السّلب علامة الحقيقة وصحّته علامة المجاز.

٤ ـ تنصيص الواضع.

وذهب الشّريف المرتضى الموسويّ إلى أنّها خمسة: هذه الأربعة والخامسة: الاستعمال.

(٢) **قوله: «خصّصته بأحد الوضعين»**. أي: إمّا صريحاً ـ كما إذا قلت: «القرء بمعنى الطُّهْر» ـ أو استلزاماً ـ كما إذا قلت: «القرء لا بمعنى الحيض» ـ «فإنّه» أي: التّخصيص بأحد الوضعين بسبب أحد القيدين ـ أي: قولك: «بمعنى الطّهر» أو قولك: «لا بمعنى الحيض» ـ «ينتصب» أي: يقام ذلك التّخصيص «دليلاً» أي: قرينةً دالاًّ بنفسه «على الطّهر بالتّعيين» كما كان الواضع عيّنه بإزائه بنفسه، فليس معناه حينئذٍ أحد المعنيين لا على التّعيين «والقرينة» أي: أحد القيدين لا تكون لأصل الدّلالة بل «لدفع مزاحمة الغير» أي: غير الطُّهر وهو الحيض.

(٣) **قوله: «وتحقيق ذلك»**. أي: تحقيق كلام السّكّاكي أنّ الواضع وضع لفظ «القرء» ـ مثلاً ـ تارة

⇐

للدّلالة بنفسه على معنى الحَيْض، وقولنا: «بمعنى الطُّهر» أو «لا بمعنى الحَيْض» قرينة لدفع المزاحمة(١) لا لأن يكون الدّلالة بواسطته، وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضِمْناً، وهو تعيينه للدّلالة على أحد المعنيين(٢) عند الإطلاق غير

⇐ للدّلالة على الطّهر بنفسه وأُخرى للدّلالة على الحيض بنفسه، ويحصل من هذين الوضعين التَّعْيِيْنِيَّين وضع ثالث تَعَيُّنِي وهو الدّلالة على أحد المعنيين غير معيّنٍ عند الإطلاق.

(١) **قوله: «لدفع المزاحمة»**. قال الجرجانيّ: فإن قلت: على تقدير المزاحمة لا دلالة على أحدهما بالتّعيين فيكون لدفعها المستفاد من القرينة مدخل في تلك الدّلالة قطعاً، فهي بواسطة القرينة، لا بنفس اللّفظ الموضوع؟

قلت: المقتضي للدّلالة عليه بنفسه كان حاصلاً، ومزاحمة الغير كانت مانعةً عنها، وحين اندفعت المزاحمة بالقرينة تحقّقت تلك الدّلالة بذلك المقتضي الّذي اقتضاها، وليس عدم المانع من تتمّة المقتضي.

وأمّا قرينة المجاز فهي معتبرة في الدّلالة على المعنى المجازيّ لا يتحقّق اقتضاء الدّلالة إلّا بها فهي من تتمّة المقتضي، وبذلك يتّضح الفرق بين قرينتَي المشترك والمجاز، ويظهر أنّ المشترك يدلّ بنفسه على أحد معنييه بعينه، وأنّ المجاز لا يدلّ على معناه المجازيّ بنفسه، بل بالقرينة.

(٢) **قوله: «وهو تعيينه للدّلالة على أحد المعنيين»**. قال الجرجانيّ: إن أراد بأحد المعنيين المفهوم الكلّي الصّادق على كلّ واحدٍ منهما فلا نسلّم أنّ وضع اللّفظ لكلّ واحد منهما بخصوصه يحصل منه وضعه لهذا المفهوم المشترك بينهما كيف ولو صحّ ذلك لامتنع كون اللّفظ مشتركاً بين المعنيين فقط، ولزم عند إطلاقه أن يتردّد بين المعاني الثّلاثة - أعني: المفهوم الكلّي وفرديه - واحتيج في كلّ واحدٍ منها إلى قرينة معيّنة. فإن زعم أنّ عدم قرينة فرديّة قرينة له لزم القول بأنّه عند إطلاقه يتبادر منه أنّ المقصود به ذلك المعنى الكلّيّ وأنّ اللّفظ مستعمل فيه، وهو باطل قطعاً، بل الواقع التّردّد بين المعنيين مطلقاً عند من لا يقول بعموم المشترك وإن كانا متنافيين كما في المثال المذكور - أعني: «القرء» - عند الكلّ.

⇐

مجموع بينهما، وكأنّ الواضع[1] وضعه مرّة للدّلالة بنفسه على هذا، وأُخرى للدّلالة بنفسه على ذلك، وقال: إذا أطلق فمفهومه أحدهما غير مجموع بينهما.

هذا تحقيق كلام «المفتاح» وعلى هذا[2] لا يتوجّه اعتراض المصنّف بأنّا

⇐ وإن أراد بأحد المعنيين أحدهما معيّناً في نفسه وعند المتكلّم غير معيّنٍ عند السّامع، على معنى أنّه يتردّد أنّ المراد إمّا هذا بعينه وإمّا ذاك بعينه فليس هناك معنىً ثالث يفهم منه باعتبار انتسابه إلى الوضعين ويكون اللّفظ موضوعاً له ضمناً، بل هناك تردّد بين معنيين وضعيين.

فإن قلت: المشترك إذا أُطلق فهم منه جميع المعاني واحتيج في تعيين إرادة أحدها إلى قرينةٍ، وأمّا المجاز فلا يفهم منه عند إطلاقه المعنى المجازيّ، فاحتيج في فهمه وإرادته إلى قرينة.

قلت: لا تعلّق لهذا الكلام بما ذكره السّكّاكيّ؛ لأنّ كلامه في فهم المعنى المراد، ولذلك قال: «غير مجموع بينهما» نعم ما ذكرته تحقيق للفرق بين قرينتي المجاز والمشترك، وأين أحدهما من الآخر؟ اهـ.

(١) **قوله: «وكأنّ الواضع»**. أي: لـ«القرء» ـ مثلاً ـ ثلاثة معانٍ:

أحدها: الطُّهر معيّناً.

وثانيها: الحيض معيّناً.

وثالثها: ما حصل بعد وضعه لكلّ واحدٍ من هذين المعنيين وهو أن لا يتجاوز الطّهر والحيض، أي: أحد هذين المعنيين عند الإطلاق غير مجموعٍ بينهما.

(٢) **قوله: «وعلى هذا»**. أي: وعلى هذا التّحقيق «لا يتوجّه اعتراض المصنّف» أي: اعتراض الخطيب في «الإيضاح» على السّكّاكيّ بثلاثة اعتراضاتٍ:

الأوّل: أنّا لا نسلّم أنّ معناه الحقيقيّ أن لا يتجاوز الطّهر والحيض، أي: لا نسلّم أنّ مدلوله واحد من المعنيين غير معيّن.

والثّاني: أنّه أيّ دليلٍ على أنّ «القرء» عند الإطلاق يدلّ على أن لا يتجاوز الطُّهر والحيض.

والثّالث: أنّه إذا قيل: «القرء بمعنى الطّهر» أو «لا بمعنى الحيض» فدلالته على الطّهر ليست

⇐

لا نسلّم(١) أنّ معناه الحقيقيّ: «أن لا يتجاوز الطُّهر والحَيْض» وما الدّليل على أنّه عند الإطلاق(٢) يدلّ عليه.

⇐ بنفسه بل بواسطة القرينة، إذ قوله: «بمعنى الطّهر» أو «لا بمعنى الحيض» قرينة على ذلك، لأنّ القرينة كما تكون معنويّةً تكون لفظيّةً، فقول «المفتاح»: إنّ الدّلالةَ حينئذٍ بنفسه خَطَأٌ. وهذا نصّ الخطيب في باب الحقيقة والمجاز من «الإيضاح» ٤١٢:

والوضع: تعيين اللّفظ للدّلالة على معنىً بنفسه. فقولنا: «بنفسه» احتراز من تعيين اللّفظ للدّلالة على معنىً بقرينةٍ، أعني المجاز؛ فإنّ ذلك التّعيين لا يسمّى وضعاً. ودخل «المشترك» في الحدّ؛ لأنّ عدم دلالته على أحد معنييه بلا قرينة لعارضٍ ـ أعني: الاشتراك ـ لا ينافي تعيينه للدّلالة عليه بنفسه. وذهب السّكّاكيّ إلى أنّ المشترك ـ كـ«القُرْء» ـ معناه الحقيقيّ هو ما لا يتجاوز معنييه، كالطُّهرِ والحيض، غيرَ مجموعٍ بينهما.

قال: فهذا ما يدلّ عليه بنفسه ما دام منتسباً إلى الوضعين، أمّا إذا خصّصته بواحدٍ: إمّا صريحاً، مثل أن تقول: «القُرْءُ بمعنى الطّهر» وإمّا استلزاماً، مثل أن تقول: «القُرْءُ لا بمعنى الحيض» فإنّه حينئذٍ ينتصب دليلاً دالاًّ بنفسه على الطّهر بالتّعيين، كما كان الواضع عيّنه بإزائه بنفسه.

ثمّ قال في موضعٍ آخر: وأمّا ما يُظَنُّ بالمشترك من الاحتياج إلى القرينة في دلالته على ما هو معناه؛ فقد عرفتَ أنّ منشأ هذا الظّنّ عدمُ تحصيل معنى المشترك الدّائر بين الوضعين.

وفيما ذكره نظر؛ لأنّا لا نسلّم أنّ معناه الحقيقيّ ذلك. وما الدّليل على أنّه عند الإطلاق يدلّ عليه؟ ثمّ **قوله**: إذا قيل: «القُرْء بمعنى الطّهر» أو «لا بمعنى الحيض» فهو دالّ بنفسه على الطّهر بالتّعيين **سَهْوٌ ظاهر**؛ فإنّ القرينة كما تكون معنويّةً تكون لفظيّةً، وكلّ من قوله: «بمعنى الطّهر» وقوله: «لا بمعنى الحيض» قرينة. اهـ.

(١) **قوله: «لا يتوجّه اعتراض المصنّف بأنّا لا نسلّم»**. وسبب عدم ورود هذا الاعتراض الأوّل أنّ الحاصل بعد الوضع لكلّ واحدٍ من المعنيين ذلك ـ كما حقّقه الشّارح ـ.

(٢) **قوله: «وما الدّليل على أنّه عند الإطلاق»**. وسبب عدم ورود هذا الاعتراض الثّاني أنّه قد ثبت من هذا التّحقيق تعيّنه للدّلالة بنفسه على أحد المعنيين عند الإطلاق غير مجموع بينهما.

وبأنّ قوله: «القرء بمعنى الطُّهر[1] أو لا بمعنى الحيض دالّ بنفسه على الطُّهْر بالتعيين» سهوٌ ظاهر؛ لأنّ كلّاً من قوله: «بمعنى الطُّهر» وقوله: «لا بمعنى الحيض» قرينة لفظيّة، والقرينة كما تكون معنويّة فقد تكون لفظيّة.

[سهو من النّاسخ]

وفي أكثر النُّسخ ـ بدل قوله: «دون المشترك»[2] ـ: «دون الكناية» وهو سهو من

---

(١) **قوله: «وبأنّ قوله «القرء بمعنى الطُّهر» إلخ** ... وسبب عدم ورود هذا الاعتراض الثّالث أنّ كون «بمعنى الطّهر» أو «لا بمعنى الحيض» قرينةً مسلّم، لكنّه لدفع المزاحمة، لا لأنّ الدّلالة بواسطته فصحّ أنّ دلالة «القرء» على الطّهر بالتّعيين بنفسه، فلا سهو بعد تحقيق مرامه ـ كما ذكر ـ.

(٢) **قوله: «دون المشترك»**. المشترك قسمان: لفظيّ ومعنويّ.

المشترك المعنويّ: هو اللّفظ الموضوع بوضع واحد لمعنىً كُلّيٍّ له أفراد كثيرة ويصدق ذلك المعنى الكلّيّ على كلّ واحدٍ من أفراده بوضع واحدٍ، مثل لفظ «الإنسان» الموضوع بوضع واحدٍ للحيوان النّاطق، وأفراده كثيرة يصدق ذلك المعنى على كلّ واحدٍ منها بوضع واحدٍ.

والمشترك اللفظيّ: هو اللّفظ الموضوع لمعنيين أو أكثر بوضعين أو أوضاعٍ، والوضع فيه يتعدّد بتعدّد المعنى، ولكلّ معنىً من معانيه وضع على حِدَةٍ.

وإذا عرفت هذا فاعلم أنّ قوله: «بنفسه» يخرج المجاز عن تعريف الوضع فلا يكون المعنى المجازيّ موضوعاً له، وبقي المشترك داخلاً في التّعريف، لأنّ دلالته على معانيه بنفسه.

فإن قلت: إذا كانت دلالة المشترك على معانيه بنفسه فلم يؤتى له بالقرينة فيقال: «عين جارية» أو «عين باكية» أو «عين عادلة» أو غير ذلك؟

قلت: إنّ القرينة ليست للدّلالة على أصل المعنى بحيث لو لم يؤت بها لم يدلّ على المعنى، بل الدّلالة حاصلة بالوضع ولا يحتاج لأصل الدّلالة إلى القرينة وإنّما الاحتياج

⇐

النّاسخ؛ لأنّه إن أُريد أنّ الكناية بالنّسبة إلى المعنى الّذي هو مسمّاها(١) موضوع فالمجاز أيضاً كذلك؛ لأنّ «أسداً» في قولك: «رأيت أسداً يرمي» موضوع أيضاً بالنّسبة إلى الحَيَوان المفترس، وإن أُريد أنّه موضوع بالنّسبة إلى لازم المسمّى(٢) الّذي هو معنى(٣) الكِناية ففساده واضح؛ لظهور أنّ دلالته على اللّازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة.

لا يقال: معنى قوله: «بنفسه»(٤): أي: من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع

⇐ إليها لتعيين المراد، فلذا يقال له: القرينة المبيّنة والمعيّنة ودافعة المزاحمة، بخلاف المجاز فإنّ القرينة فيه للدّلالة على أصل المعنى بحيث لو لم يؤت بها لم يدلّ على المعنى المجازيّ وإذا أُتي بها منعت اللّفظ عن المعنى الحقيقي وصرفه إلى المعنى المجازيّ ولذا يقال لها: القرينة الصّارفة والمانعة.

فالمجاز والمشترك اللفظيّ كلاهما يحتاجان إلى القرينة ولكن احتياج المجاز إلى القرينة لإفادة أصل المعنى، واحتياج المشترك إليها لتعيين المراد من المعاني المتعدّدة، لا لإفادة أصل المعنى، فإنّ أصل المعنى غير محتاج إليها، واللّفظ المشترك يدلّ على معانيه بدون قرينةٍ.

(١) **قوله: «بالنّسبة إلى المعنى الّذي هو مسمّاها»**. مثل «كثرة الرّماد» من قولك: «زيد كثير الرّماد» و«رقّة النعال» من قول النّابغة في وصف الغساسنة:

رقيق النِّعال طيّب حُجُزاتهم يُحَيَّوْنَ بالرَّيْحَانِ يوم السَّبَاسِبِ
تحيّيهم بِيْضُ الولائِدِ بينهم وأكسِيَةُ الإضريج فوق المَشَاجِبِ

* * *

(٢) **قوله: «لازم المسمّى»**. مثل الجُوْد والمِضْيافيّة في المثال المذكور، والثّراء والشّبع في البيت المذكور من النّابغة.

(٣) وفي النّسخة: «المعنى الكِنائيّ».

(٤) **قوله: لا يقال: معنى قوله «بنفسه»**. أي: لا يقال ـ في تصحيح ما في بعض النّسخ من قوله: ⇐

له، أو من غير قرينة لفظيّة.

لأنّا نقول: الأوّل: يستلزم الدّور حيث أخذ «الموضوع» في تعريف «الوضع»،

⇐ «دون الكناية» بدل «دون المشترك» ـ: إنّ معنى «بنفسه» هو أن يكون الدّلالة من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع، فيخرج المجاز، لأنّ قرينته مانعة من إرادة الموضوع له ولذا يقال له القرينة الصّارفة والمانعة، دون الكناية، لأنّ قرينتها ليست بمانعة من إرادة الموضوع له الحقيقي، بل يجوز معها إرادة المعنى الحقيقيّ أيضاً، ولذا قال البيانيّون: الكناية استعملت في لازم الموضوع له مع جواز إرادة الملزوم، فتعريف الحقيقة يشمل الكلمة المستعملة فيما وضعت له بلا قرينةٍ أصلاً، أو مع قرينةٍ غير مانعة من إرادة المعنى الحقيقيّ كالكناية.

وكذا لا يقال ـ في تصحيح ما في بعض النّسخ ـ: إنّ معنى قوله: «بنفسه»: هو أن يكون من غير قرينة لفظيّةٍ، فيخرج أيضاً المجاز. دون الكناية؟ لأنّ المجاز قرينته لفظيّة والكناية قرينتها معنويّة.

أمّا الأوّل فلا يقال لاستلزامه الدّور؛ لأنّ المعنى حينئذٍ: «الوضع تعيين اللّفظ للدّلالة على معنىً من غير قرينة مانعة من إرادة الموضوع» وذلك دور لتوقّف معرفة «الوضع» ـ وهو المعرَّف بفتح الرّاء ـ على معرفة «الموضوع» ـ وهو المعرِّف بكسر الرّاء ـ لكونه جزءً في تعريفه، وتوقّفِ معرفة «الموضوع» على معرفة «الوضع» لأنّ الموضوع مشتقّ من «الوضع» ومعرفة المشتقّات متوقّفة على معرفة المصادر الّتي هي أصلها، وللتّحرّز من هذا الدّور الباطل، لم يعرّفه الخطيب بهذا التّعريف ـ أي: لم يأخذ «الموضوع» في التّعريف وعبّر بـ«المعنى» ـ.

وأمّا الثّاني فلا يقال، لاستلزامه انحصار قرينة المجاز في القرائن اللفظيّة بحيث لو كانت القرائن معنويّة لكان المجاز داخلاً في تعريف الحقيقة. وأيضاً لاستلزامه انحصار قرينة الكناية في غير اللّفظ، والأمران باطلان، إذ قد تكون قرينة المجاز معنويّة، فيكون داخلاً في التّعريف فلا يصحّ حينئذٍ إخراجه منه، وقد تكون قرينة الكناية لفظيّةً فتكون خارجة من التّعريف فلا يصحّ إدخالها حينئذٍ فيه، والحاصل أنّ النّسخة المشتملة على قوله: «دون الكناية» بدل «دون المشترك» غير صحيحةٍ.

والثّاني: يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللّفظيّ، حتّى لو كانت القرينة معنويّة كان المجاز داخلاً في الحقيقة.

فإن قيل: معنى كلامه: أنّه خرج عن تعريف الحقيقةِ[1] المجازُ دون الكِناية؛ فإنّها أيضاً حقيقة، على ما صرّح به السّكّاكيّ[2] حيث قال: «الحقيقة في المفرد،

---

(١) **قوله: «معنى كلامه أنّه خرج عن تعريف الحقيقة»**. أي: إن قيل ـ في تصحيح النّسخة الّتي فيها «دون الكناية» ـ: معنى كلام المصنّف حينئذٍ أنّه خرج عن تعريف الحقيقة المجازُ؛ لأنّه لم يستعمل في معناه الموضوع له دون الكناية؛ لأنّها استعملت في معناها الموضوع له فهي حقيقة ولذا بقيت في التّعريف؟

والجواب: أنّ هذا غير صحيح على رأي المصنّف ـ كما يأتي في مطلع باب الكناية ـ فإنّ الكناية على رأيه لم تستعمل في معناها الموضوع له، بل استعملت في لازم الموضوع له مع جواز إرادة الموضوع له ـ الّذي هو الملزوم ـ ومجرّد جواز إرادة الموضوع له ـ أي: الملزوم ـ لا يوجب كون اللّفظ مستعملاً فيه.

(٢) **قوله: «على ما صرّح به السّكّاكيّ»**. وهذا نصّه في ذيل الأصل الثّالث من «علم المعاني» وهو آخر باب الكناية من كتاب «المفتاح» ٥٢٤: الكلمة لا تفيد ألبتّة إلّا بالوضع، أو الاستلزام بوساطة الوضع، وإذا استعملت فإمّا أن يراد معناها وحده، أو غير معناها وحده، أو معناها وغير معناها معاً.

فالأوّل: هو الحقيقة في المفرد، وهي تستغني في الإفادة بالنّفس عن الغير.

والثّاني: هو المجاز في المفرد، وأنّه مفتقر إلى نصب دلالة مانعةٍ عن إرادة معنى الكلمة.

والثّالث: هو الكناية، ولابدّ من دلالة حال. والحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين، ويفترقان في التّصريح وعدم التّصريح.

وغيرُ معناها ـ في المجاز ـ إمّا أن يقدّر قائماً مقام معناها بوساطة المبالغة في التّشبيه، أو لا يقدّر، والأوّل: هو الاستعارة والثّاني: هو المجاز المرسل. والمذكور في الاستعارة

⇐

والكِناية يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التّصريح وعدمه».

قلنا: هذا أيضاً غير صحيح؛ لأنّ الكِناية لم تستعمل في الموضوع له ـ على رأي المصنّف ـ بل إنّما استعملت في لازم الموضوع له، مع جواز إرادة الملزوم، ومجرّد جواز إرادة الملزوم لا يوجب كون اللّفظ مستعملاً فيه، وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في «باب الكِناية» إن شاء الله ـ تعالى ـ.

[القول في تخصيص الألفاظ بالمعاني]

﴿والقول بدلالة اللّفظ لذاته ظاهره فاسد[1]﴾ ....

⇐ إمّا أن يكون هو «المشبّه به» أو «المشبّه» والأوّل هو الاستعارة بالتّصريح، والثّاني هو الاستعارة بالكناية. وقرينتها أن يثبت لـ«المشبّه» أو ينسب إليه ما هو مختصّ بـ«المشبّه به».

و«المشبّه به» المذكور في الاستعارة بالتّصريح إمّا أن يكون مشبّهه المتروك شيئاً له تحقّق، أو شيئاً لا تحقّق له، والأوّل: الاستعارة التّحقيقيّة. والثّاني: التّخييليّة. اهـ.

(١) **قوله: «والقول بدلالة اللّفظ لذاته ظاهره فاسد»**. قال السّكّاكيّ في مطلع الأصل الثّاني من «علم البيان» من كتاب «المفتاح» ٤٦٦: من المعلوم أنّ دلالة اللّفظ على مسمّىً دون مسمّىً مع استواء نسبته إليهما يمتنع، فيلزم الاختصاص بأحدهما ضرورةً، والاختصاص لكونه أمراً ممكناً يستدعي في تحقّقه مؤثّراً مخصّصاً، وذلك المخصّص بحكم التّقسيم إمّا الذّات أو غيرها، وغيرها إمّا الله ـ تعالى وتقدّس ـ أو غيره، ثمّ إنّ في السَّلَفِ مَنْ يُحكَى عنه اختيار الأوّل، وفيهم من اختار الثّاني، وفيهم من اختار الثّالث.

وأطبق المتأخّرون على فساد الرّأي الأوّل، ولعمري إنّه فاسد؛ فإنّ دلالة اللّفظ على مسمّىً لو كانت لذاته ـ كدلالته على اللّافظ، وإنّك لتعلم أنّ ما بالذّات لا يزول بالغير ـ لكان يمتنع نقله إلى المجاز، وكذا إلى جعله عَلَماً.

ولو كانت دلالته ذاتيّةً لكان يجب امتناع أن لا تدلّنا على معاني الهنديّة كلماتها ـ ⇐

⇐ وجوبَ امتناع أن لا تدلّ على اللّافظ ـ لامتناع انفكاك الدّليل عن المدلول.

ولكانَ يمتنع اشتراك اللّفظ بين متنافيين كـ«النّاهل» للعطشان والرَّيَّان، وكـ«الجون» للأسود والأبيض، وكـ«القرء» للحيض والطّهر، وأمثالها، لاستلزامه ثبوت المعنى مع انتفائه متى قلت: «هو ناهل» أو «جون» ووجوه فساده أظهر من أن تخفى، وأكثر من أن تحصى مادام محمولاً على الظّاهر.

ولكنّ الّذي يدور في خَلَدِي أنّه رمزٌ، وكأنّه تنبيه على ما عليه أئمّة علمَي **الاشتقاق والتّصريف** من أنّ للحروف في أنفسها خواصّ بها تختلف ـ كالجَهْر، والهَمْس، والشّدّة، والرَّخَاوة، والتّوسّط بينهما، وغير ذلك ـ مستدعيةً في حقّ المحيط بها علماً أن لا يسوّي بينها، وإذا أخذ في تعيين شيءٍ منها لمعنىً أن لا يُهْمِلَ التّناسب بينهما؛ قضاءً لحقّ الحكمة، مثل ما ترى في «الفَصْم» بالفاء الّذي هو حرف رِخْوٌ: لكسر الشّيء من غير ان يبين.

و«القَصْم» بالقاف الّذي هو حرف شديد: لكسر الشّيء حتّى يبين.

وفي «الثَلم» بالميم الّذي هو حرف خفيف: ما يبنى للخلل في الجِدار.

و«الثّلب» بالباء الّذي هو حرف شديد: للخلل في العِرْضِ. وفي «الزّفير» بالفاء: لصوت الحِمار. و«الزّئير» بالهمز الّذي هو شديد: لصوت الأسد، وما شاكل ذلك.

وأنّ للتّركيب كـ«الفعَلان» و«الفَعَلى» بتحريك العين منهما ـ مثل «النَّزَوان» و«الحَيَدى» ـ و«فَعُلَ» ـ مثل: «شَرُفَ» ـ وغير ذلك، خَوَاصّ أيضاً، فيلزم فيها ما يلزم في الحروف، وفي ذلك نوع تأثير لأنفس الكلم في اختصاصها بالمعاني، هذا.

والحقّ بعدُ إمّا التّوقيف والإلهام، قولاً بأنّ المخصّص هو ـ تعالى ـ. وإمّا الوضع والاصطلاح، قولاً بإسناد التّخصيص إلى العقلاء، والمرجع ـ بالأَخَرَةِ ـ فيهما إلى أمر واحدٍ، وهو الوضع، لكنّ الواضع إمّا الله ـ عزّ وجلّ ـ وإمّا غيره.

والوضع عبارة عن تعيين اللّفظة بإزاء معنىً بنفسها. وقولي: «بنفسها» احتراز عن المجاز إذا عيّنته بإزاء ما أردته بقرينةٍ؛ فإنّ ذلك التّعيين لا يسمّى وضعاً.

⇐

من العجائب[١] في هذا المقام ما وقع لبعض مَشَاهير الأئـمّة وحُـذَّاق العَـصْر[٢] وهو أنّه نظر إلى ظاهر لفظ «الإيضاح»[٣] فتوهّم[٤] أنّ هذا من تتمّة اعتراضه على

⇐ وإذا عرفت أنّ دلالة الكلمة على المعنى موقوفة على الوضع، وأنّ الوضع تعيين الكلمة بإزاء معنىً بنفسها، وعندك علم أنّ دلالة معنىً على معنىً غير ممتنعة عرفت صحّة أن تستعمل الكلمة مطلوباً بها نفسها: تارةً معناها الّذي هي موضوعة له. ومطلوباً بها أُخرى: معنى معناها بمعونة قرينةٍ، ومبنى كون الكلمة حقيقةً ومجازاً على هذا اهـ.

(١) **قوله: «من العجائب»**. قال الهنديّ: إنّما كان من العجائب؛ لأنّ عبارة «الإيضاح»: «قيل: دلالته على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد؛ لاقتضائه أن يمنع» فتصديره بلفظ «قيل» وإبراز الضّمير في «وهو» ينادي على أنّه كلام برأسه، فحمله على أنّه اعتراض على السّكّاكيّ مع تعليل فساده بما علّله السّكّاكيّ من العجائب.

(٢) **قوله: «مشاهير الأئمّة وحذّاق العصر»**. قال الرّوميّ: وهو الفاضل العلّامة صدر الشّريعة.

(٣) **قوله: «نظر إلى ظاهر لفظ «الإيضاح»**. وهذا نصّه في باب الحقيقة والمجاز من «الإيضاح» ٤١٣: وقيل: دلالة اللّفظ على معناه لذاته. وهو ظاهر الفساد؛ لاقتضائه أن يُمْنَعَ نقلُهُ إلى المجاز، وجعلُهُ عَلَماً، ووضعه للمضادَّيْنِ كـ«الجَوْن» للأسود والأبيض، فإنّ ما بالذّات لا يزول بالغير، ولاختلاف اللّغات باختلاف الأُمم. وتأوّل السّكّاكيّ على أنّه تنبيه على ما عليه أئمّة علَمي الاشتقاق والتّصريف من أنّ الحروف في أنفسها خواصّ بها تختلف إلى آخره.... اهـ. وقد نقل ما تقدّم نقله عن السّكّاكي.

(٤) **قوله: «فتوهّم»**. أي: نظر إلى ظاهر لفظ الخطيب في «الإيضاح» فتوهّم أنّ هذا الكلام من تتمّة اعتراضات المصنّف الثلاثة المتقدّمة على السّكّاكي، فأراد الدّفاع عن السّكّاكيّ وأنّ المصنّف لم يفهم كلام السّكّاكي فاعترض عليه، وأجاب عن الاعتراض المزعوم بأنّ مراد السّكّاكيّ بالدّلالة بنفسها أن يكون العلم بالوضع كافياً في الفهم، لا أن يكون دلالة اللّفظ لذاته.

ثمّ قال: هذا الحاذق المشهور وهو صدر الشّريعة: والمصنّف حيث ذكر أنّ دلالة اللّفظ لذاته ظاهره فاسد توهّم أنّ السّكّاكيّ أراد بالدّلالة على معنىً بنفسها في مسألة

⇐

السّكّاكيّ فقال[١]: إنّ مراد السّكّاكيّ بالدّلالة بنفسها أن يكون العلم بالوضع كافياً[٢]، في الفهم، والمصنّف حيث ذكر أنّ دلالة اللّفظ لذاته ظاهر الفساد توهّم أنّ السّكّاكيّ أراد بالدّلالة بنفسها ما قيل: إنّ دلالة الألفاظ ذاتيّة، فلا يَحِلُّ[٣] لِأَحَدٍ أن يُبْطِلَ كلام غيره، بحمله على معنىً قائله بريء عنه؛ هذا كلامه[٤].

وأقول[٥]: كيف حلّ لك إبطال كلام المصنّف بحمله على ما هو بريء عنه والعجب[٦] أنّه لم يتنبّه أنّ المصنّف أيضاً فسّر «الوضع» بتعيين اللّفظ للدّلالة على

⇐ «القرء» ما قيل: «إنّ دلالة الألفاظ ذاتيّة» وليس مراده ذلك بل مراده بالدّلالة بنفسها أن يكون العلم بالوضع كافياً، ثمّ قال: فلا يَحِلُّ للمصنّف ولا يجوز له أن يبطل كلام السّكّاكيّ بحمله على أنّ مراده بالدّلالة على معنىً بنفسها ما قيل: «إنّ دلالة الألفاظ ذاتيّة» والحال أنّ السّكّاكيّ بريء عمّا نسب إليه.

(١) **قوله: «فقال»**. أي: قال ذلك البعض في دفع هذا الاعتراض.

(٢) **قوله: «مراد السّكّاكيّ بالدّلالة بنفسها أن يكون العلم بالوضع كافياً»**. قال الرّوميّ: فيه بحث؛ لأنّ السّكّاكيّ اعتبر الدّلالة بنفسها في تعريف الوضع، فعلى تقدير أن يراد به أن يكون العلم بالوضع كافياً لزم الدّور ـ كما مرّت إليه الإشارة ـ والأولى أن يقول: المراد أن يكون العلم بالتّعيين كافياً. أقول: وهذا كلام الهنديّ.

(٣) والباب «ضرب».

(٤) أي: كلام صدر الشّريعة.

(٥) **قوله: «وأقول»**. الشّارح يقول معترضاً على صدر الشّريعة: ﴿**كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لاَ تَفْعَلُونَ**﴾ و: ﴿**أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ**﴾ ويقول: كيف جاز لك يا صدرُ أن تبطل كلام الخطيب بحمله على أنّه من تتمّة اعتراضاته على السّكّاكيّ وليس كذلك؟

(٦) **قوله: «والعجب»**. ثمّ يورد التّفتازانيّ على صدر الشّريعة اعتراضين آخرين:

الأوّل: أنّه لم يتنبّه أنّ الخطيب أيضاً فسّر الوضع بتعيين اللّفظ للدّلالة على معنىً بنفسه، فلو كان هذا من تتمّة اعتراضه على السّكّاكيّ لكان اعتراضاً على نفسه، لأنّه صار ⇐

معنىً بنفسه، وأنّ السّكّاكيّ أيضاً أورد هذا المذهب وأبطله، ثمّ تأوّله، فما أليق بهذا الحال قول مَنْ قال:

قُلْ للّذي يَدَّعي في العِلْمِ فَلْسَفَةً[1] حَفِظْتَ شَيْئاً وغابَتْ عَنْكَ أَشْياءُ

⇐ في تفسير الوضع إلى ما صار إليه السّكّاكيّ.

والثّاني: أنّ السّكّاكيّ أيضاً أورد هذا المذهب ـ أي: القول بدلالة اللّفظ لذاته ـ ثمّ أبطله وتأوّله، فكيف يكون كلام المصنّف هذا من تتمّة اعتراضاته على السّكّاكيّ مع كونه موافقاً له في إبطال هذا المذهب وتأويله، ثمّ تمثّل في ردّ صدر الشّريعة بقول أبي نؤاس:

قل للّذي يدّعي في العلم فلسفةً حَفِظْتَ شيئاً وغابت عنك أشياءُ

والأشياء الغائبة عنه هي:

١ ـ ذكر السّكّاكيّ هذا المذهب في كتابه كما تقدّم نصّه قبيل هذا.

٢ ـ إبطال السّكّاكيّ إيّاه كما ذكرنا.

٣ ـ تأويله هذا الرّأي بعد أن قال بأنّه رمز لا يمكن فكّها، وفتح قفلها ـ كما هو حقّه ـ.

٤ ـ ذكر المصنّف هذا القيد ـ أي: قيد «بنفسه» ـ.

٥ ـ عدم اعتراض الخطيب على السّكّاكيّ.

(١) **قوله: «قُلْ للّذي يَدَّعي في العِلْمِ فَلْسَفَةً»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المقطوع من قصيدة يخاطب بها إبراهيم بن سيّار البصريّ المعروف بـ«النَّظّام» المتكلّم الضّالّ المضلّ يقول فيها:

دَعْ عنكَ لَوْمي فإنّ اللّومَ إغراءُ وداوِني بالّتي كانَتْ هي الدّاءُ

صَفْراءُ لا تنزلُ الأحزانُ ساحتَها لو مَسَّها حَجَرٌ مَسَّتْهُ سَرّاءُ

من كَفِّ ذاتِ حِرٍ في زِيِّ ذي ذَكَرٍ لها محبّانِ لُوطِيٌّ وزَنّاءُ

قامَتْ بإبريقها واللّيْلُ مُعْتَكِرٌ فَلاحَ من وجهها في البيتِ لألاءُ

فأرسلَتْ من فم الإبْريق صافيةً كأنّما أخذُهَا بالعينِ إغْفاءُ

رَقَّتْ عن الماء حتّى ما يلائمها لطافةً، وجفا عن شكلها الماءُ

فلو مَزَجْتَ بها نوراً لمازجها حَتّى تَوَلَّدُ أنوارٌ وأضواءُ

⇐

[تعيين المخصَص]

فنقول: هذا ابتداء بحث، يعني أنّ دلالة اللّفظ على معنىً دون معنىً لابدّ لها من مُخَصِّصٍ؛ لتساوي نسبته إلى جميع المعاني، فذهب المحقّقون إلى أنّ المخصّص هو الوَضْع، ومُخَصِّص وضعه لهذا دون ذاك هو إرادة الواضع.

[قول ابن جنّي]

والظّاهر أنّ الواضع هو الله ـ تعالى ـ[1] على ما ذهب إليه الشّيخ أبوالحسن

⇐ دارَتْ على فِتْيَةٍ دَانَ الزّمان لهم ... فما يصيبهم إلّا بما شاؤوا
لتلك أبكي ولا أبكي لمنزلةٍ ... كانت تَحُلُّ بها هند وأسماءُ
حاشا لِدُرَّةَ أن تُبْنَى الخيام لها ... وأن تروح عليها الإبْلُ والشّاءُ
فقل لمن يدّعي في العلم فلسفةً ... حَفِظْتَ شيئاً وغابت عنك أشياءُ
لا تحظُرِ العَفْوَ إن كنت امرءاً حَرِجاً ... فإنّ حَظْرَكَهُ في الدّين إزْرَاءُ

* * *

(١) قوله: «والظّاهر أنّ الواضع هو الله ـ تعالى ـ». قال الرّومي: المخصّص إمّا ذاتُ اللّفظ وقد أُبطل، أو غيره فهو الواضع، ثمّ الواضع هو إمّا الله ـ تعالى ـ أو غيره أو المجموع بالتّوزيع، فالاحتمالات أربعة:

والقائل بالأوّل: هو عَبّاد بنَ سليمان الصَّيْمَرِيّ.

وبالثّاني: أبوالحسن الأشعريّ، ويسمّى مذهبه مذهب التّوقيف.

وبالثّالث ـ وهو أنّ الواضع للّغات كلّها بنو آدم ـ: أبو هاشم، وسمّي مذهبه مذهب الاصطلاح.

والقائل بالمذهب الرّابع ـ وهو أنّ المخصّص في البعض وهو القدر الّذي وقع به التّنبيه على الاصطلاح هو الله ـ تعالى ـ والباقي مصطلح البشر ـ الأُستاذ أبو إسحاق الإسفرائينيّ اهـ.

الأشعريّ[١] مِن أنّه ـ تعالى ـ وضع الألفاظ ووَقَفَ[٢] عِبادَهُ عليها تعليماً بالوَحْي، أو بِخَلْقِ الأصوات والحروف في جِسْمٍ وإسماع ذلك الجسم[٣] واحداً، أو جماعةً من النّاس، أو بِخَلْقِ عِلْمٍ ضَرُوْرِيٍّ في واحدٍ، أو جماعةٍ.

[قول عَبّاد بن سليمان الصَّيمَرِيّ المعتزليّ]

وذهب بعضهم إلى أنّ المخصّص هو ذات الكلمة، يعني: أنّ بين اللّفظ والمعنى مناسبة طبيعيّة تقتضي اختصاص دلالة اللّفظ على ذلك المعنى.

---

(١) قوله: «الشيخ أبوالحسن الأشعريّ». هو أبوالحسن علي بن إسماعيل الأشعريّ شيخ النّواصب اللِّئام ـ لعنهم الله ـ ومتكلّمهم، ولد بالبصرة سنة ٢٦٠هـ وتوفّي سنة ٣٢٤هـ ـ كان ناصبيّاً خبيثاً مثل جدّه النّاصبي أبي موسى الأشعريّ الّذي اختاره العمريّون حكماً لهم ولم يقبلوا قول أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ في تنقيصه، ففعل ما فعل.

وكان أبوالحسن هذا في بدء أمره على مذهب أهل الاعتزال ورئيسهم أبو عليّ الجُبّائِيّ وبقي على مذهبه ثلاثين سنة ثمّ انتقل في الأُصول من مذهبهم الباطل إلى مذهب باطل آخر وهو النّصب والعِداء للّه ولرسوله وأهل بيته وعرف مذهب النُّصب باسمه وقيل له: مذهب الأشاعرة. وفي الفروع كان شافعيّاً، وفي مذهبه فخرالدّين الرّازي والغَزّالي، وقاربه في المذهب القاضي أبو منصور الماتريديّ ـ لعنهم الله عن بكرة أبيهم ـ.

(٢) العرب تقول: «وَقَفْتُهُ على ذَنْبِهِ» أي: أَطْلَعْتُهُ عليه.

(٣) قوله: «إسماع ذلك الجسم». يحتمل أن يكون المصدر مضافاً إلى الفاعل وأحد المفعولين محذوفاً ـ أي: إسماع ذلك الجسم تلك الأصوات والحروف واحداً أو جماعةً ـ.

ويحتمل أن يكون مضافاً إلى المفعول، والإيقاع مجازيّاً والعامل هو الله ـ تعالى ـ أي: إسماع الله ـ تعالى ـ الأصوات والحروف القائمة بذلك الجسم واحداً أو جماعةً.

[ردّ قول عَبّاد بن سليمان الصَّيمَرِيّ]

واتّفق الجُمْهُور على أنّ هذا القول فاسد[١] لأنّ دلالة اللّفظ على المعنى لو كانت لذاته ـ كدلالته على اللّافظ ـ لوجب أن لا تختلف اللُّغَات باختلاف الأُمَم.

ولوجب أن يَفْهَمُ كُلُّ أَحَدٍ معنَى كُلِّ لفظٍ؛ لامتناع انفكاك الدّليل عن المدلول، كما أنّ كُلَّ أَحَدٍ يَفْهَمُ من كلّ لفظٍ أنّ له لافظاً.

ولامتنع جعل اللّفظ بواسطة القرينة بحيث يدلّ على المعنى المجازي دون الحقيقي، لأنّ ما بالذّات لا يزول بالغير.

ولامتنع نقله من معنىً إلى معنىً آخر، بحيث لا يُفْهَمُ منه عند الإطلاق إلّا المعنى الثّاني، كما في الأعلام المنقولة، وغيرها من المنقولات الشرعيّة والعرفيّة؛ لما ذكر.

ولامتنع وضعه مشتركاً بين المتنافيين[٢] كالنّاهل للعَطْشَان والرَّيَّان، والمتضادّين كالجَوْن للأسود والأبيض؛ لاستلزامه أن يكون المفهوم من قولنا:

---

(١) **قوله: «واتّفق الجمهور على أنّ هذا القول فاسد»**. واستدلّوا على فساده بخمسة أُمور: أشار إلى الأوّل بقوله: لأنّ دلالة اللّفظ على المعنى إلخ ....

وإلى الثّاني بقوله: ولوجب أن يفهم كلّ واحد إلخ ....

وإلى الثّالث بقوله: ولامتنع جعل اللّفظ إلخ ....

وإلى الرّابع بقوله: ولامتنع نقله إلخ ....

وإلى الخامس بقوله: ولامتنع وضعه مشتركاً إلخ ....

(٢) **قوله: «بين المتنافيين»**. قال سيّدنا الأُستاذ العلّامة ـ دام عزّه ـ: المتنافيان يشملان الضدّين والنّقيضين معاً، والضدّان أمران وجوديّان لا يمكن اجتماعهما ويمكن ارتفاعهما مثل الأسود والأبيض. والنّقيضان أمران وجوديّ وعدميّ لا يجتمعان ولا يرتفعان مثل العطشان والرّيّان.

«هو ناهل أو جون» اتّصافه بالمتنافيين أو المتضادّين.

وهذا أولى[١] من قولهم: «لأنّ الاسم الواحد لا يناسب بالذّات للنّقيضين أو المتضادّين» لأنّه ممنوع.

[تأويل السّكّاكيّ]

﴿**وقد تأوّله**﴾ أي: القول بدلالة اللّفظ لذاته ﴿**السّكّاكيّ**﴾ أي: صرفه عن ظاهره وقال: إنّه تنبيه على ما عليه أئمّة علمَي **الاشتقاق والتّصريف** مِن أنّ للحروف في أنفسها خَوَاصّ بها تختلف، كالجَهْرِ، والهَمْس، والشدّة، والرَّخَاوة، والتّوسّط بينهما، وغير ذلك، وتلك الخواصّ تقتضي أن يكون العالم بها إذا أخذ في تعيين شيء مركّب منها ـ لِمَعْنًى ـ لا يُهْمِل التّناسب بينهما قَضَاءً لحقّ الحِكْمَة كـ«الفَصْم» ـ بالفاء الّذي هو حرف رِخْو ـ لكسر الشّيء من غير أن يُبِيْنَ[٢]، و«القَصْم» ـ بالقاف الّذي هو حرف شديد لكسر الشّيء حتّى يُبِيْنَ.

وأنّ لهيئات تركيب الحروف أيضاً خواصّ كـ«الفَعَلان» و«الفَعَلى» ـ بالتّحريك

---

(١) **قوله: «وهذا أولى»**. أي: الأمر الخامس الّذي ذكرناه في فساد قول عبّاد بن سليمان الصَيْمَرِيّ أولى من القول الّذي ذكره البيانيّون في علّة الامتناع وهو أنّ كلامه باطل؛ لأنّ الاسم الواحد لا يناسب بالذّات للنقيضين أو المتضادّين، «لأنّه ممنوع» أي: لأنّ عدم المناسبة ممنوع، لأنّه يجوز المناسبة بنقيضين من جهتين كالإنسان فإنّه موجود ومعدوم، فوجوده بالغير، وعدمه ذاتيّ، ولكن الاتّصاف بالمتضادّين خطأ.

وقيل في وجه أولويّة كلامه من كلامهم: إنّ عدم المناسبة ممنوع؛ إذ لا مانع من مناسبة الشّيء الواحد الضّدّين معاً بجهتين مختلفتين، نظير تأثّر الحاسّة من البرودة والحرارة، والباصرة من البياض والسّواد.

(٢) أي: «من غير إبانة» والفعل من باب الإفعال من «أبان، يُبِيْن» ـ كما يظهر من «المصباح» ـ أو «من غير بينونة» ـ والفعل من باب «ضَرَبَ» ـ «بان، يبين» مثل: «باع، يبيع» ـ كما يظهر من «اللّسان» ـ.

ـ كـ «النَّزَوان» و«الحَيَدى» لما في مسمّاهما من الحَرَكة.

وكذا باب «فَعُل» ـ بضمّ العين ـ مثل: «شَرُفَ» و«كَرُمَ» للأفعال الطبيعيّة اللّازمة، وقِسْ على هذا.

[المجاز وأصله برأي الشّيخ والمصنّف]

﴿والمجاز[١]﴾ في الأصل مَفْعَل من «جاز المكانَ، يجوزه» ـ إذا تعدّاه ـ نقل إلى الكلمة الجائزة، أي: المتعدّية مكانها الأصلي، أو الكلمة المَجُوْزِ بها ـ على معنى: انّهم جازوا بها مكانها الأصلي ـ كذا ذكره الشّيخ في «أسرار البلاغة»[٢].

---

(١) **قوله: «والمجاز»**. أصله: «مَجْوَزٌ» تحرّكت الواو، وما قبلها حرف صحيح ساكن فنقلت حركتها إلى ما قبلها وبقيت هي في موضع الحركة ثمّ قلبت ألفاً، فصار «مجازاً» ولفظ «المجاز» يحتمل أن يكون مصدراً ميمياً وأن يكون اسم مكان، وأن يكون اسم زمانٍ.

قال الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ: المجاز هاهنا مصدر ميميّ وهو كغير الميميّ يأتي لواحد من المعاني الخمسة:

١ ـ مطلق الحدث.

٢ ـ معنى اسم الفاعل.

٣ ـ معنى اسم المفعول.

٤ ـ معنى الفاعليّة، ويقال له: المصدر المبنيّ للفاعل.

٥ ـ معنى المفعوليّة، ويقال له: المصدر المبنيّ للمفعول.

والمجاز مصدر ميميّ من «جاز المكان، يجوزه» ـ إذا تعدّاه ـ وهو إمّا بمعنى الفاعل أو المفعول، نقل عن معناه الأصلي إلى الكلمة الجائزة أو المجوز بها، وهذا ذكره عبدالقاهر في «الأسرار» ويناسب «الحقيقة» تناسباً تامّاً.

(٢) **قوله: كذا ذكره الشّيخ في «أسرار البلاغة»**. أي: في باب المجاز والحقيقة من أواخر «أسرار البلاغة» ٣٣٣: «المجاز» مفعل من «جاز الشّيء، يجوزه» ـ إذا تعدّاه ـ وإذا عدل باللّفظ عمّا يوجبه أصل اللّغة وصف بأنّه مجاز على معنى أنّهم جازوا به موضعه الأصليّ أو جاز هو

⇐

وزعم المصنّف[1] أنّ الظّاهر أنّه من قولهم: «جعلت كذا مجازاً إلى حاجتي» أي: طريقاً لها، على أنّ معنى «جاز المكانَ»: سلكه، فإنّ «المجاز» طريق إلى تصوّر معناه.

⇐ مكانه الّذي وضع فيه أوّلاً اهـ.

وحاصل كلامه أنّ المجاز باعتبار أصله مصدر ميميّ على وزن «مَفْعَلٍ» من «جاز المكان، يجوزه» الأجوف الواويّ وكان قبل الإعلال «مَجْوَزاً» ثمّ أُعلّ تبعاً للفعل، ثمّ نقل في الاصطلاح من المصدريّة إلى الكلمة الجائزة ـ أي: المتعدّية مكانها الأصليّ ـ. وبتعبيرٍ أوضح: «المجاز» في اللّغة مصدر ميمي بمعنى الجواز والتّعدية ثمّ نقل في الاصطلاح من المصدريّة إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له باعتبار أنّها جائزة ومتعدّية مكانها الأصليّ، فيكون بمعنى اسم الفاعل أو باعتبار أنّها مجوّز بها ومتعدّىً بها مكانها الأصليّ، فيكون بمعنى اسم المفعول، ونتيجة كلام عبدالقاهر أنّ المنقول في الأصل كان اسم حدث، وخالفه المصنّف في «الإيضاح» وزعم أنّه منقول من المستعمل اسم مكانٍ، وهذا نصّه: و«المجاز»: قيل: مَفْعَلٌ من «جاز المكان، يجوزه» ـ إذا تعدّاه، أي: تعدّت موضعها الأصليّ ـ وفيه نظر.

والظّاهر أنّه من قولهم: «جعلت كذا مجازاً إلى حاجتي» ـ أي: طريقاً له ـ على أنّ معنى «جاز المكان»: سلكه ـ على ما فسّره الجوهريُّ وغيره ـ فإنّ «المجاز» طريق إلى تصوّر معناه اهـ. [الإيضاح: ٤١٦]

قال الهنديّ: لا حاجة إلى جعل المصدر بمعنى الفاعل على تقدير الأوّل، وبمعنى المفعول المتعدّي إلى المفعول الثّاني بواسطة حرف الجرّ على التّقدير الثّاني ـ على ما قيل ـ لتحقّق العلاقة المصحّحة للنّقل وهو اتّصاف الكلمة بالتّعدّي الّذي هو المعنى الأصليّ للمجاز، وعلى التّقديرين يكون هذا النّقل كنقل الحقيقة إلى الكلمة الثّابتة أو المثبتة في مكانها الأصليّ ويحصل التّناسب بينهما غاية التّناسب.

وقال الهنديّ في شرح قول الخطيب: «إنّ الظّاهر» إلخ ...: فلفظ «المجاز» ظرف، لكن حينئذٍ يفوت التّناسب بين لفظي الحقيقة والمجاز. اهـ.

(١) «الإيضاح»: ٤١٦.

[الفرق بين باب التّسمية والتّوصيف]

واعتبار التّناسب(١) في تسمية شيءٍ باسمٍ، يغاير اعتبار المعنى في وَصْفِ شيءٍ

(١) **قوله**: «**واعتبار التّناسب**». كأنّه دفع سؤال مقدّرٍ؛ وهو: أنّه يلزم ممّا ذكر أن يسمّى الحقيقة بالمجاز أيضاً، لأنّها أيضاً طريق إلى تصوّر معناها، ووجه الدّفع ظاهر ـ كذا قرّره الرّومي ـ أقول: ويظهر الوجه بعد الرّجوع إلى كلام السّكّاكيّ، لأنّ تلاعب المصنّف بعباراته أخرجها من الوضوح إلى الخَفَاء في مواضع عديدة منها هذا المقام.

قال السّكّاكيّ في الأصل الثّاني من «علم البيان» من كتاب «المفتاح» ٤٧٠: وكذا **المجاز** ـ أي: مثل «الحقيقة» ـ سمّي مجازاً لجهة التّناسب: لأنّ «المجاز» مفعل من «جاز المكان، يجوزه» ـ إذا تعدّاه ـ والكلمة إذا استعملت في غير ما هي موضع له، وهو ما تدلّ عليه بنفسها، فقد تعدّت موضعها الأصليّ.

واعتبار التّناسب في التّسمية مَزَلَّةُ أَقْدَامٍ، ربّما شاهدت فيها من الزَّلَل ما تعجّبت؛ فإيّاك والتّسوية بين تسمية إنسانٍ له حُمْرَةٌ بـ«أحمر» وبين وصفه بـ«أحمر» أن تَزِلَّ.

فإنّ اعتبار المعنى في التّسمية لترجيح الاسم على غيره حال تخصيصه بالمسمّى واعتبار المعنى في الوصف لصحّة إطلاقه عليه، فأين أحدهما عن الآخر.

وإنّ كثيراً سَوَّوْا ثمّ سمعونا نقول: «اللّهُ» ـ عزّ اسمه ـ سُمِّيَ «اللّهَ» لكونه مَحَارَ عُقُولٍ، اشتقاقاً من كذا، أو لكونه معبوداً، اشتقاقاً من كذا، فظنّونا أسأنا، فأخذوا يرمون، والمرمى حيث بانوا وضلّوا ـ إله الخلق غفراً ـ اهـ.

أي: **إن قيل**: «الحقيقة» مثل «المجاز» طريق إلى تصوّر معناها الموضوع فلتسمّ مجازاً بهذا الاعتبار؟

يقال: ما ذكر وجه للتّسمية وترجيح لهذا الاسم في هذا المعنى ـ حال التّسمية ـ على غيره، وهو لا يقتضي اطّراد التّسمية في كلّ موضعٍ وجد فيه ذلك الوجه المعتبر، لأنّه إنّما اعتبر لإنشاء التّسمية بالمسمّى على وجه الخصوص، كما لا يقتضي سلب التّسمية عند زوال المرجّح بعد ذلك.

⇐

⇐ بخلاف اعتبار المعنى في وصف شيءٍ بشيءٍ فإنّه يقتضي اطّراد الوصف في كلّ ما وجد فيه ذلك المعنى وينتفي وصفه به عند انتفاء ذلك المعنى المعتبر لصحّة إطلاق الوصف.

والحاصل: أنّ باب التّسمية غير مطّرد ولا منعكس، بخلاف باب التّوصيف فإنّه مطّرد ومنعكس، فلو أردت أن تسمّي مولوداً لك حسن الوجه بالحسن أو الحسين لكانت التّسمية لترجيح الاسمين في هذا الحال على غيرهما، لا لصحّة التّسمية؛ إذ التّسمية بغيرهما أيضاً صحيح، وحينئذٍ لا يجوز لك أن تخاطب كلّ حسن الوجه بهذين الاسمين لعدم اطّراد التّسمية، وإذا زال الحسن عن مولودك بسبب عارض بعد ذلك لا يجوز لك أيضاً أن تخاطبه بالقبيح لعدم انعكاس التّسمية أيضاً.

وإذا وصفت رجلاً بالحَسَن لم يجز لك ذلك إلّا أن يكون المعنى موجوداً فيه وإلّا لم يصحّ توصيفه به إلّا مَجازاً. ولم تقل له ذلك إلّا بعد أن يكون واجداً للصّفة، ويجوز لك حينئذٍ أن تصف بهذا الوصف كلّ موصوف يوجد فيه هذا الوصف، لأنّ باب التّوصيف مطّرد، ولو زال الوصف بعد ذلك عنه بسبب عارض لم يجز لك توصيفه بهذا الوصف بعده، لأنّ باب التّوصيف منعكس.

وإذا عرفت هذا فاعلم أنّ «الحقيقة» وإن وجد فيها المعنى الموجود في المجاز ـ وهو كونها طريقاً إلى تصوّر معناها ـ لا تسمّى مجازاً، إذ لا يطلق المجاز على معناه ليشعر بالمعنى الّذي اشتقّ منه فيتّبعه ثبوتاً ونفياً كما في الأوصاف، بل اعتبر المعنى فيه لترجيح الاسم للتّسمية من دون قصد وضعه للمعنى الوصفيّ، فلا يرد ما أورده.

وقال سيّدنا الأُستاذ العلّامة الهاشميّ ـ دام ظلّه العالي ـ: هذا الكلام دفع اعتراضٍ، وهو أنّه لو سمّي المجاز مجازاً لكونه طريقاً إلى تصوّر معناه لكان ينبغي أن يسمّى الحقيقة أيضاً مجازاً لكونها أيضاً طريقاً إلى تصوّر معناها؟

والجواب أنّ هناك بابين: باب التّسمية وباب التّوصيف، والأوّل: غير مطّرد ولا منعكس، والثّاني: مطّرد ومنعكس، وتوضيح ذلك أنّ في باب التّسمية يكون التّسمية

⇐

بشيءٍ، كتَسْمِيَةِ إنسان له حُمْرَة بأحمر، ووصفه بأحمر؛ فإنّ اعتبار التّناسب في التّسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى، وبيان أنّه أولى بذلك من غيره، وفي الوصف لصحّة إطلاقه.

ولهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف دون التّسمية، فعند زَوَال الحُمْرة

⇐ لترجيح الاسم على غيره من الأسماء لا لصحّة التّسمية به وعدم صحّة التّسمية بغيره، لأنّ التّسمية بغيره من الأسماء أيضاً صحيح ولكن يرجّح الاسم على غيره من الأسماء لمناسبة.

وفي باب التّوصيف التّوصيف إنّما يكون لصحّة التّوصيف به وعدم صحّة التّوصيف بغيره إلّا مجازاً.

فلو أراد «زيد» أن يُسَمِّيَ وَلَدَهُ فله أن يسمّيه بأيّ اسم شاء سواء كان لمناسبة أو غيره، ولكنّه يلاحظ معنىً من المعاني ويسمّيه لمناسبته ـ مثلاً ـ يراه حسن الوجه فيسمّيه حسناً، فحينئذٍ لا يكون التّسمية مطّرداً ولا يطلق هذا الاسم على كلّ من كان حسن الوجه، ولو زالت المناسبة بمرضٍ أو عرضٍ غيره لم يسلب هذا الاسم عنه، ولا يقال له حينئذٍ «قبيح» لأنّه غير منعكس إلّا أنّ الأوّل كان مع المناسبة وهذا من دون المناسبة.

ولو عرض لـ«زيد» لون الحمرة يصحّ توصيفه بـ«الأحمر» ويقال: «جاءني رجل أحمر» ولا يصحّ وصفه بغير هذا الوصف، ولو زالت الحمرة عنه لم يصحّ توصيفه به إلّا مجازاً باعتبار ما كان كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَآتُوا الْيَتَامىٰ أَمْوَالَهُمْ**﴾ [النّساء: ٢]، فجاء في التّوصيف الانعكاس. ويصحّ لك أن تسمّي كلّ ذي لون أحمر بـ«الأحمر» وجاء فيه الاطّراد أيضاً، فالتّوصيف بـ«الأحمر» هاهنا من باب صحّة الإطلاق لا لترجيح «الأحمر» على «الأبيض»، بل التّوصيف بـ«الأبيض» خطأ دون ريب.

والتّسمية بالحقيقة والمجاز هاهنا من باب التّسمية لا التّوصيف، فلو سمّينا كلمة **مجازاً** لكونه طريقاً إلى تصوّر معناه، لم يطّرد ذلك في كلّ ما كان طريقاً إلى تصوّر معناه حتّى يسمّى مجازاً، فلا يقال **للحقيقة** المجاز بمجرّد وجود معنى المجاز فيها، لعدم اطّراد باب التّسمية.

لا يَصِحُّ وصفه بأحمر حقيقةً ويَصِحُّ تسميته بذلك.

فاعتبار المعنيين في «الحقيقة» و«المجاز» ليس لصحّة تسميتهما بهما، بل لأولويّة ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الأسماء، فلا يَصِحُّ في اعتبار تناسب التّسمية أن ينقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمّى.

[تقسيم المجاز]

فالمجاز[1] ﴿**مفرد ومركّب**﴾ وحقيقة كلٍّ منهما تخالف حقيقة الآخر، فلا يمكن جَمْعُهما في تعريفٍ[2] واحدٍ.

[المجاز المفرد]

﴿**أمّا المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، في اصطلاح به التّخاطب، على وجهٍ يصحّ، مع قرينة عدم إرادته**﴾ أي: إرادة ما وضعت له.

---

(١) **قوله: «فالمجاز»**. المجاز قسمان:

١ ـ مفرد، نحو «أسد» في «رأيت أسداً يرمي».

٢ ـ ومركّب نحو قوله: «مالك تقدّم رجلاً وتؤخر أُخرى».

ولمّا لم يمكن جمعهما في تعريفٍ واحد قسّم المجاز إليهما أوّلاً ثمّ عرّف كلّاً منهما على حدةٍ ثانياً. وقدّم المجاز في المفرد على المركّب لوجهين:

الأوّل: أنّ المفرد جزء والمركّب كلّ، والجزء مقدّم على الكلّ طبعاً فقدّم وضعاً، ليوافق الوضع الطّبع.

والثّاني: أنّ المجاز في المفرد كثير الاستعمال، وكثير الفائدة أيضاً، والكثرة فيهما يوجب التّقديم، فلذا قدّم المجاز في المفرد على المركّب أيضاً.

(٢) **قوله: «فلا يمكن جَمْعُهما في تعريف»**. أي: بحيث تحصل معرفة تمام حقيقة كلّ منهما بخصوصها، وإلّا فيجوز جمع الإنسان والفرس في تعريف الحيوان بأنّه الجسم الحسّاس المتحرّك بالإرادة.

فاحترز بـ«المستعملة» عمّا لم يستعمل؛ فإنّ الكلمة قبل الاستعمال لا تُسَمَّى مجازاً كما لا تُسَمَّى حقيقةً.

وبقوله: «في غير ما وضعت له» عن الحقيقة ـ مرتجلاً كان، أو منقولاً، أو غيرهما ـ(١).

---

(١) **قوله: «مرتجلاًكان أو منقولاً أو غيرهما»**. **المرتجل**: المنقول لا لمناسبة. **والمنقول**: المنقول لمناسبةٍ. **وغيرهما**: ما لا نقل فيه كالمشترك اللّفظي فإنّه تعدّد فيه وضع اللّفظ من دون ملاحظة مناسبة بين المعنيين ـ مثلاً ـ ولا يشترط فيه هجران المعنى الأوّل، فهو مغاير لـ «المرتجل» و«المنقول». قال ابن مالك:

ومنه منقول كـ«فضلٍ» و«أسد» وذو ارتجال كـ«سُعاد» و«أُدَد»

وكذلك المشتقّات فإنّها ليست مرتجلةً محضةً لتقدّم وضع موادّها، ولا منقولةً لعدم وضعها بنفسها قبل ما اشتقّت له، وكذلك الحقيقة المطلقة ـ كما نصّ عليه الهنديّ ـ.

قال في «التّلويح»: اللّفظ إذا تعدّد مفهومه، فإن لم يتخلّل بينهما نقل فهو «المشترك» وإن تخلّل بينهما نقل، فإن لم يكن النّقل لمناسبةٍ فهو «مرتجل» وإن كان لمناسبةٍ فإن هجر الأوّل فهو «المنقول»، وإن لم يهجر ففي الأوّل «حقيقة» وفي الثاني «مجاز» اهـ.

ومعنى تخلّل النّقل: أن يكون استعماله في المعنى الثّاني بعد ملاحظة المعنى الأوّل، فـ«المشترك» سواء كان واضعه واحداً أو متعدّداً ليس فيه نقل؛ لعدم ملاحظة الوضع الأوّل فيه فهو حقيقة من كلّ وجهٍ في كلّ واحد من معنييه.

وأمّا «المرتجل» و«المنقول» فكلّ واحدٍ منهما إن اعتبر استعماله في كلّ واحدٍ من معنييه باعتبار وضعه له في نفسه مع قطع النّظر عن وضعه لآخر فحقيقة، لأنّه مستعمل فيما وضع له.

وإن اعتبر استعماله فيه بالقياس إلى المعنى الآخر لتخلّل النقل بينهما فهو مستعمل فيما وضع له من وجهٍ، ومستعمل في غير ما وضع له من وجهٍ، فبقوله: «في غير ما وضعت له» خرج «المرتجل» بالقياس إلى كلّ واحدٍ من معنييه لكونه مستعملاً فيما وضع

⇐

وقوله: «في اصطلاح به التّخاطب» ـ وهو متعلّق بقوله: «وضعت» ـ ليدخل فيه «المجاز» المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر، كلفظ «الصّلاة» إذا استعملها المُخَاطِب بعرف الشّرع في الدُّعاء مجازاً، فإنّه وإن كان مستعملاً فيما وضع له في الجملة، فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الّذي به وقع التّخاطب ـ أعني: اصطلاح الشّرع ـ وكذا إذا استعمله المُخَاطِب بعرف اللّغة في الأركان المخصوصة مجازاً ﴿فلابدّ من العَلاقة[1]﴾ ....

⇐ له. وإن اعتبر استعماله في أحد المعنيين بالنّظر إلى وضعه لمعنىً آخر فليس بحقيقةٍ لكونه غير موضوع له بهذا الاعتبار، ولا بمجازٍ لعدم العلاقة فلا يكون هذا الاستعمال صحيحاً.

وخرج «المشترك» مطلقاً، لكونه مستعملاً فيما وضع له من كلّ وجهٍ، إذ لا ملاحظة فيه للنّقل. وكذا الحقيقة المطلقة.

وخرج «المنقول» من حيث إنّه مستعمل فيما وضع له ودخل فيه بقيد: «في اصطلاح به التّخاطب» من حيث إنّه مستعمل في غير ما وضع له.

فاندفع ما قيل: إنّه قد خرج المنقول بقيد: «في غير ما وضعت له» ودخل «الصَّلاة» المستعملة في الدّعاء بعرف الشّرع مع أنّه منقول.

وكذا ما قيل: إنّه صرّح هاهنا بأنّ «المرتجل» و«المنقول» داخلان في «الحقيقة» وسيصرّح بأنّهما مستعملان في غير ما وضع له.

(١) **قوله: «فلابدّ من العَلاقة»**. بفتح العين في المعاني، وبالكسر في المحسوسات وقيل: بالفتح مطلقاً ـ أي: سواء كانت في المعاني مثل علاقة المجاز، والحبّ والخصومة القائم بالقلب، أو المحسوسات مثل علاقة السّيف والسّوط ـ كما في الرّومي، والمراد بالعلاقة عند البيانيّين الأمر الّذي يحصل به الارتباط بين المعنى الحقيقيّ والمعنى المجازيّ، والانتقال من الأوّل إلى الثّاني كالمشابهة في «مجاز الاستعارة» والسببيّة في «المجاز المرسل».

وإنّما اشترطوا في «المجاز» العلاقةَ ولم يكتفوا بالقرينة مطلقاً؟ لأنّ استعمال اللّفظ في ⇐

المعتبر نوعها[١] لأنّ هذا معنى قوله: «على وجهٍ يَصِحّ» وهو متعلّق بـ«المستعملة».

﴿فيخرج الغَلَطُ﴾ من تعريف «المجاز» كما تقول: «خُذْ هذا الفَرَس» ـ مشيراً إلى كتاب ـ لأنّ هذا الاستعمال ليس على وجه يصحّ؛ لعدم العَلَاقة.

﴿و﴾ يخرج ﴿الكناية﴾ أيضاً بقوله: «مع قرينة عدم إرادته» لأنّ الكِناية مستعملة في غير ما وضعت له، مع جواز إرادته[٢].

فاللّفظ المستعمل[٣] في غير ما وضع له..

⇐ غير الموضوع له ـ بأن يكون المعنى الحقيقيّ أصلاً والمجازيّ فرعاً ـ تشريك بين المعنيين في اللّفظ وتفريع لأحد الإطلاقين على الآخر، وذلك يقتضي وجهاً لتخصيص المعنى المجازيّ بشريكه دون سائر المعاني وذلك الوجه هي المناسبة الموسومة بـ«العلاقة» وإلّا لم تكن حكمة في تخصيص لفظٍ بمعنىً، فيكون تحكيماً ينافي الحكمة.

(١) **قوله: «المعتبر نوعها»**. ولكون علائق المجاز نوعيّاً اتّفقوا على تصحيح المجازات في كلام المتأخّرين، لأنّه إذا ثبت عن العرب استعمال لفظٍ في سبب معناه أو في المسبّب عن معناه أو في المشابه لمعناه، جاز لغيرهم استعمال لفظٍ مغاير لما استعملوه لمثل تلك العلاقة، لأنّ العرب قد اعتبرت تلك العلائق ولا نقتصر على خصوص الألفاظ الّتي استعملها العرب، ولو كان المعتبر شخص العلاقة لا نوعها لتوقّف استعمال اللّفظ في المعنى المجازيّ على السّماع والنّقل عن العرب في تلك الحالة مع أنّه ليس الأمر كذلك.

(٢) **قوله: «مع جواز إرادته»**. أي: بالنّظر إلى كونه كناية، فلا ينافي امتناع إرادته في خصوص المادّة كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ**﴾ فهو مجاز متفرّع على الكناية. وقيل: جواز إرادته ولو في محلّ آخر، وكلا المعنيين مستفاد من «الكشّاف» ـ كما سيجيء ـ.

(٣) **قوله: «فاللّفظ المستعمل»**. أي: اللّفظ المستعمل في غير الموضوع له خمسة أقسام: الأوّل: المجاز. الثّاني: الكناية. الثّالث: الغلط. الرّابع: المرتجل. الخامس: المنقول، والمنقول قسمان ـ كما بيّنه الشّارح ـ:

⇐

قد يكون **مجازاً**[1]، وقد يكون **كِناية**، وقد يكون **غلطاً**، وقد يكون

⇐ القسم الأوّل: المنقول الّذي غلب في معنىً مجازيّ للموضوع له الأوّل حتّى هجر الأوّل، وهذا القسم الأوّل في اللّغة حقيقة في المعنى الأوّل مجاز في الثّاني، وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس ـ كما مثّله الشّارح ـ.

والقسم الثّاني: المنقول الّذي غلب في بعض أفراد الموضوع له الأوّل مثل لفظ «الدّابّة» فإنّه إذا أُطلقت على الفرس باعتبار مجرّد أنّه يَدِبُّ على الأرض بغضّ النظر عن كونه فرساً، كانت حقيقةً، لأنّه معناها في اللّغة، فإنّه وضع في اللّغة لمطلق ما يَدِبُّ على الأرض فرساً كان أو غيره، فيكون رعاية الدّبيب وملاحظته لصحّة الإطلاق على ذات ما له دبيب، فالملحوظ بالأصالة هو ذات الفرس.

وإذا أُطلقت عليه باعتبار خَصوصيّة الفرسيّة والدّبيب معاً كانت مجازاً، فإنّه من قبيل إطلاق اللّفظ الموضوع للجزء على الكلّ، هذا كلّه من حيث اللّغة.

وأمّا العرف العام فلفظ «الدّابّة» فيها موضوعة للفرس ابتداءً، ورعاية معنى الدّبيب إنّما هي لمجرّد المناسبة في التّسمية فلا يلزم منه صحّة إطلاقها على كلّ ما يوجد فيه الدّبيب.

وذلك بخلاف الحقيقة اللّغويّة، فإنّ رعاية المعنى ـ أي: الدّبيب ـ في لفظ «الدّابّة» في اللّغة لصحّة الإطلاق حتّى يصحّ إطلاق «الدّابّة» على كلّ ما يوجد فيه الدّبيب، بخلاف المجاز، فإنّ اعتبار المعنى الحقيقيّ في المجاز إنّما هو لصحّة إطلاق اللّفظ مجازاً على كلّ ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى، حتّى يصحّ إطلاق لفظ «الأسد» مجازاً على كلّ ما يوجد فيه الشَّجَاعة الّتي هي لازم المعنى الحقيقيّ ـ أي: الحيوان المفترس ـ ولا يصحّ إطلاق «الدّابّة» في العرف العام على كلّ ما يوجد فيه الدّبيب، لأنّ معناها في العرف موضوع لخصوص الفرس والبغل والحمار، لا لكلّ ما يوجد فيه الدّبيب، وكذا لا يصحّ إطلاق لفظ «الصّلاة» في الشّرع على كلّ دعاء، لأنّه في الشّرع موضوع للأركان المخصوصة المشتمل على الدّعاء لا للدّعاء المطلق.

(١) **قوله: «قد يكون مجازاً»**. قال الهنديّ: اللّفظ المستعمل في غير ما وضع له من حيث إنّه كذلك إن استعمل لعلاقة بينه وبين الموضوع له مع قرينة مانعةٍ عن إرادته فمجاز إن لم ⇐

مرتجلاً(١)، وقد يكون منقولاً.

[تقسيم المنقول]

[القسم الأوّل]

و«المنقول» منه ما غلب في معنىً مجازيّ(٢) للموضوع له الأوّل حتّى هُجِرَ الأوّل وهو في اللّغة حقيقة في المعنى الأوّل مجاز في الثّاني، وفي الاصطلاح المنقول فيه(٣) بالعكس، كلفظ «الصّلاة» المنقول من الدُّعَاء إلى الأركان المخصوصة المشتملة على الدُّعَاء، فإنّه في اللّغة حقيقة في الدُّعَاء مجاز في الأركان المخصوصة، وفي الشّرع بالعكس.

[القسم الثّاني]

ومنه ما غلب في بعض أفراد الموضوع له الأوّل، كلفظ «الدّابّة» فإنّه إذا أُطلقت

⇐ يهجر الأوّل، وإن هجر فمنقول، وإن استعمل لا لعلاقةٍ، فإن استعمل لا عن قصدٍ فغلطٌ، وإن كان بقصدٍ فمرتجل.

(١) **قوله: «وقد يكون مرتجلاً»**. قال الرّوميّ: المرتجل: أيضاً قد يكون من أقسام الحقيقة، لأنّ الاستعمال الصّحيح في الغير بلا علاقةٍ، وضعٌ جديدٌ، فيكون اللّفظ مستعملاً فيما وضع له، فيكون حقيقةً كما صرّح به سابقاً حيث قال: «وبقوله: «غير ما وضعت له» عن الحقيقة مرتجلاً كان أو منقولاً أو غيرهما».

وإنّما جعله هاهنا من أقسام المستعمل في غير ما وضع له؟ نظراً إلى الوضع الأوّل فإنّه أولى بالاعتبار.

(٢) **قوله: «معنىً مجازيّ»**. لا يكون فرداً للموضوع له بقرينة المقابلة.

(٣) **قوله: «وفي الاصطلاح المنقول فيه»**. قال الرّوميّ: «المنقول فيه» صفة لـ«الاصطلاح» أي: الاصطلاح الّذي وقع فيه النّقل في ذلك الاصطلاح.

على الفرس[١] باعتبار مجرّد أنّه يَدِبُّ الأرض تكون حقيقة، وباعتبار خَصُوْصِيّة الفرسيّة والدَّبيب جميعاً تكون مجازاً؛ هذا من حيث اللّغة. أمّا من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداءً، ورِعاية معنى الدَّبيب إنّما هي لمجرّد المناسبة في التّسمية.

بخلاف «الحقيقة» فإنّ رعاية المعنى فيها لصحّة الإطلاق، حتّى يَصِحَّ إطلاق الدّابّة على كلّ ما يوجد فيه الدّبيب، وبخلاف «المجاز»[٢] فإنّ اعتبار المعنى

---

(١) **قوله: «كلفظ الدّابّة فإنّه إذا أُطلقت على الفرس»**. قال الجرجانيّ: حاصله أنّ لفظ «الدّابّة» يطلق على الفرس تارةً على سبيل الحقيقة لغةً ويكون ملاحظة الدّبيب هناك لصحّة الإطلاق على ذات ماله دبيب، ولا ملاحظة حينئذٍ لِخَصُوْصيّة ذات الفرس أصلاً.

وتارةً على سبيل المجاز اللّغويّ ويلاحظ فيه خَصُوْصيّة الذّات، ويعتبر الدّبيب على أنّه علاقة مصحّحة لإطلاقه على خَصوصيّة هذه الذّات وتكون أيضاً مصحّحةً لإطلاقه على خَصوصيّة ذات أُخرى يوجد فيه.

وقد يطلق على الفرس باعتبار نقله إليه عرفاً، وبهذا الاعتبار لا يصحّ إطلاقه على كلّ ما يَدِبُّ كما في الحقيقة الأصليّة، ولا على كلّ خَصوصيّةٍ لهذا الدّبيب كما في المجاز المتفرّع على تلك الحقيقة، بل لا يطلق حقيقةً بهذا الاعتبار إلّا على خَصوصيّة ذاتِ الفرس، لأنّه في العرف إنّما وضع له ورعاية معنى الدّبيب إنّما هي لمجرّد المناسبة في وضعه له، لا لصحّة الإطلاق، ولا لكونه علاقة مصحّحة على الاطّراد اهـ.

(٢) **قوله: «بخلاف المجاز»**. في كثير من النّسخ بدون الواو. فيكون لبيان الفرق بين الحقيقة والمجاز قصداً وتبعاً للفرق بين رعاية المناسبة في «المنقول» وبين رعايتها في الحقيقة والمجاز. وفي بعض النّسخ بالواو، فيكون الأمر بالعكس، وهو الموافق لما في «التّوضيح» و«التّلويح».

قال الرّومي: قوله: «بخلاف الحقيقة وبخلاف المجاز»: أراد الحقيقة المطلقة العارية عن النّقل، والمجاز المطلق المستعمل في غير الموضوع له لعلاقة، ولذا جعلهما مقابلين للمنقول، فإنّه حقيقة من وجهٍ مجاز من وجه آخر.

الحقيقيّ فيه إنّما هو لصحّة إطلاق اللّفظ على كلّ ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى، حتّى يَصِحّ إطلاق «الأسد» على كلّ ما يوجد فيه الشَّجَاعة، ولا يَصِحّ إطلاق الدّابّة في العُرْف على كلّ ما يوجد فيه الدَّبيب، ولا يصحّ إطلاق «الصَّلاة» في الشّرع على كلّ دعاء.

[تقسيم أخر]

﴿ وكلّ منهما ﴾ ـ أي: من «الحقيقة» و«المـجاز» ـ ﴿ لغويّ، وشرعيّ، وعرفيّ خاصّ ﴾ وهو ما يتعيّن ناقله عن المعنى اللّغويّ كالنَّحْويّ، والصَّرْفيّ، والكَلَاميّ، وغير ذلك ـ ﴿ أو ﴾ عرفيّ ﴿ عامّ ﴾ لا يتعيّن ناقله.

أمّا «الحقيقة» فلأنّ واضعها إن كان واضع اللّغة فهي لغويّة، وإن كان الشّارع فشرعيّة، وإلّا فعرفيّة عامّة أو خاصّة، وبالجملة تنسب إلى الواضع.

وأمّا «المجاز» فلأنّ الاصطلاح الّذي به وقع التّخاطب(١) ـ وكان اللّفظ مستعملاً في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ـ إن كان هو اصطلاح اللّغة فالمجاز لغويّ، وإن كان اصطلاح الشَّرْعِ فشرعيّ، وإلّا فعرفيّ: عامّ أو خاصّ.

[الحقيقة اللغويّة والمجاز اللغويّ]

﴿ كـ«أَسَد» للسَّبُع والرَّجُـل الشُّـجَاع ﴾ يـعني: أنّ لفـظ «أسـد» إذا اسـتعمله المُخَاطِب بعرف اللّغة في السَّبُع المخصوص يكون حقيقة لغويّة، وفي الرّجـل الشُّجَاع يكون مجازاً لغويّاً.

---

(١) قوله: «وأمّا المجاز فلأنّ الاصطلاح الّـذي بـه وقـع التّـخاطب». قـال الجـرجـاني: وأيـضاً استعمال اللّفظ في المعنى المجازيّ إن كان لمناسبته لما وضع له لغةً فهو مجاز لغـويّ، وهكذا نقول في سائر الأقسام، وبالجملة كلّ مجازٍ متفرّع على معنىً حقيقيّ لو استعمل اللّفظ فيه كان حقيقةً، فـيكون المـجاز تـابعاً للـحقيقة فـي الانـقسام إلى هـذه الأقسـام الأربعة اهـ.

[الحقيقة الشّرعيّة والمجاز الشّرعيّ]

﴿ و«صلاة» للعِبادة والدُّعَاء ﴾ يعني: إذا استعمل المُخَاطِب بعرف الشَّرْع لفظ «الصّلاة» في العِبادة المخصوصة يكون حقيقة، وفي الدُّعَاء يكون مجازاً.

[الحقيقة العرفيّة الخاصّة والمجاز العرفيّ الخاصّ]

﴿ و«فعل» للّفظ والحَدَث[1] ﴾ يعني: إذا استعمله المُخَاطِب بعرف النَّحْوِ في اللّفظ المخصوص يكون حقيقة، وفي الحَدَث يكون مجازاً.

[الحقيقة العرفيّة العامّة والمجاز العرفيّ العامّ]

﴿أو «دابّة» لذي الأربع وللإنسان ﴾ فإنّها في العرف العامّ حقيقة في الأوّل، مجاز في الثّاني.

فما ذكر بلفظ النّكرة[2] مثال للحقيقة والمجاز، وما ذكر بعد كلّ نكرة ـ من المعرفتين ـ إشارة إلى المعنى الحقيقيّ والمجازيّ.

[تقسيم المجاز المفرد إلى استعارة، ومجاز مُرْسَل]

﴿ و«المجاز» مُرْسَل[3] إن كانت العلاقة ﴾ المصحّحة ﴿غير المشابهة ﴾ بين

---

(١) **قوله: «وفعل للّفظ والحدث»**. فإن أُريد منه الكلمة المخصوصة الدّالّة على الحدث والزّمان والفاعل فهي حقيقة، وإن أُريد منه المعنى المصدريّ وهو الحدث فهو مجاز.

(٢) **قوله: «فما ذكر بلفظ النّكرة»**. أي: قوله: «أسد» و«صلاة» و«فعل» و«دابّة» مثال للحقيقة والمجاز، والمعرفتان بعد كلّ نكرة إشارة إلى المعنى الحقيقيّ والمجازيّ، فقوله: «أسد ـ مثلاً ـ نكرة، والمعرفة الأولى بعدها قوله: «السّبع» وهذا معنى حقيقيّ له. والمعرفة الثّانية قوله: «الرّجل الشّجاع» وهذا معنى مجازيّ وكذا في الثّلاثة الباقية.

(٣) **قوله: «والمجاز مرسل»**. **لمّا** قسّم المجاز إلى المجاز في المفرد وإلى المجاز في الجملة ⇐

المعنى المجازيّ والمعنى الحقيقيّ ﴿ وإلّا فاستعارة ﴾ فالاستعارة[1] على هذا هو اللّفظ المستعمل فيما شبّه بمعناه الأصلي كـ«أسد» في قولنا: «رأيت أسداً يرمي».

﴿ وكثيراً ما تطلق الاستعارة ﴾ على فعل المتكلّم، أعني: ﴿ على استعمال اسم «المشبّه به» في «المشبّه» ﴾ وحينئذٍ تكون بمعنى المصدر، فيصحّ منه الاشتقاق، ويكون المتكلّم **مستعيراً** ولفظ «المشبّه به» **مُسْتَعاراً**، والمعنى «المشبّه به» **مستعاراً منه**، والمعنى «المشبّه» **مستعاراً له**، وإلى هذا أشار بقوله ﴿ فهما ﴾ أي: المشبّه به، والمشبّه ﴿ مُسْتَعَار منه، ومُسْتَعَار له، واللّفظ ﴾ أي: لفظ المشبّه به ﴿ مستعار ﴾ لأنّ اللّفظ بمنزلةِ لباسٍ طُلِبَ عارية من «المشبّه به» لأجل «المشبّه».

[المجاز المُرسَل]

﴿ والمرسل ﴾ وهو ما كان العلاقة غير المشابهة ﴿ كـ«اليد» في النِّعْمَة ﴾ وهي

⇐ والمركّب ثمّ عرّف المجاز في المفرد وقدّمه على المجاز في الجملة **أراد** تقسيم المجاز المفرد إلى قسمين: المجاز المرسل ومجاز الاستعارة، وقدّم أقسام المجاز المرسل لقلّة الكلام والبحث فيها، والمجمل مقدّم على المفصّل، وسمّي المجاز الّذي العلاقة بين المعنى الحقيقيّ والمجازيّ فيه المشابهة استعارة وغيرها مجازاً مرسلاً؛ لأنّ «الإرسال» في اللغة الإطلاق، والاستعارة مقيّدة بادّعاء أنّ «المشبّه» من جنس «المشبّه به» والمرسل مطلق من هذا القيد.

(١) **قوله: «فالاستعارة». الاستعارة** ـ مثل التّشبيه ـ يطلق على معنيين:

الأوّل: المعنى الاسميّ وهو اللّفظ المستعمل فيما شبّه بمعناه الأصليّ مثل «أسد» في قولهم: «رأيت أسداً يرمي». وهي بهذا الاعتبار لا يصحّ منها الاشتقاق لكونها اسماً للّفظ لا للحدث، والمشتقّ منه يجب أن يكون حدثاً.

الثّاني: المعنى المصدريّ وهو استعمال اسم «المشبّه به» في «المشبّه» الّذي هو فعل المتكلّم، وهي بهذا الاعتبار مصدر يصحّ منها الاشتقاق، فيقال للفاعل «مستعير» وللمفعول «مستعار» وهكذا.

موضوعة للجارحة المخصوصة، لكن من شأن النِّعْمَة أن تَصْدُرَ منها وتَصِلَ إلى المقصود بها، فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلّة الفاعليّة لها، وأيضاً بها تظهر النِّعْمَة، فهي بمنزلة العلّة الصُّوْرِيّة لها(١)، ومع هذا فلابدّ من إشارة إلى المُنْعِمِ(٢)

---

(١) **قوله: «بمنزلة العلّة الصّوريّة لها»**. قال الجرجانيّ: أي: فالجارحة بمنزلة العلّة الصّوريّة للنّعمة، فإنّ المركّب إنّما يظهر بالصّورة لأنّها الجزء الأخير منه.

ولا يبعد أن يجعل «اليد» بمنزلة المادّة، و«النّعمة» بمنزلة الصّورة الظّاهرة فيها.

(٢) **قوله: «فلابدّ من إشارة إلى المنعم»**. هذا مأخوذ من عبدالقاهر حيث قال في فصل حدّي الحقيقةِ والمجاز من «أسرار البلاغة» ٢٩٨: «المجاز»: كلّ كلمةٍ أُريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثّاني والأوّل. قال: ومعنى الملاحظة هو أنّها تستند في الجملة إلى غير هذا الّذي تريده بها الآن، إلّا أنّ هذا الاستناد يقوى ويضعف.

بيانه أنّك إذا قلت: «رأيت أسداً» تريد رجلاً شبيهاً بـ«الأسد» لم يشتبه عليك الأمر في حاجة الثّاني إلى الأوّل، إذ لا يتصوّر أن يقع الأسد للرّجل على هذا المعنى الّذي أردته على التّشبيه على حدّ المبالغة وإيهام أنّ معنىً من الأسد حصل فيه إلّا بعد أن تجعل كونه اسماً للسّبع إزاء عينيك. فهذا الاستناد تعلمه ضرورةً، ولو حاولت دفعه عن وهمك حاولت محالاً، فمتى عقل فرع من غير أصل، ومشبّه من غير مشبّه به؟

وكلّ ما طريقه التّشبيه فهذا سبيله، أعني: كلّ اسم جرى على الشّيء للاستعارة، فالإسناد فيه قائم ضرورةً.

وأمّا ما عدا ذلك فلا يقوى استناده هذه القوّة، حتّى لو حاول محاول أن ينكره أمكنه في ظاهر الحال، ولم يلزمه به خروج إلى المحال، وذلك كـ«اليد» في النّعمة، لو تكلّف متكلّف فزعم أنّه وضع مستأنف أو في حكم لغة مفردة لم يمكن دفعه إلّا برفقٍ وباعتبار خفيّ وهو ما قدّمتُ من أنّا رأيناهم لا يوقعون هذه اللّفظة على ما ليس بينه وبين هذه الجارحة التباس واختصاص.

ودليل آخر وهو أنّ «اليد» لا تكاد تقع للنّعمة إلّا وفي الكلام إشارة إلى مصدر تلك النّعمة وإلى المُولي لها [وليّ النّعمة] ولا تصلح حيث تراد النّعمة مجرّدةً من إضافة لها إلى

⇐

مثل: «كثرت أيادي فلان عندي، وجَلَّتْ يَدُهُ لَدَيَّ» ونحو ذلك، بخلاف «اتّسعت اليد في البلد».

﴿ والقدرة ﴾ أي: وكـ«اليد» في القُدْرَة؛ لأنّ أكثر ما يظهر[١] سُلْطَانُ القُدْرَة في اليد[٢] وبها يكون الأفعال الدّالّة على القُدْرَة من البَطْشِ، والضَّرْبِ، والقَطْعِ، والأَخْذِ، وغير ذلك.

⇐ المنعم أو تلويح به.

بيان ذلك أن تقول: «اتّسعت النّعمة في البلد» ولا تقول: «اتّسعت اليد في البلد» وتقول: «اقتنى نعمةً» ولا تقول: «اقتنى يداً» وأمثال ذلك تكثر إذا تأمّلت.

وإنّما يقال: «جلّت يده عندي» و: «كثرت أياديه لديّ» فتعلم أنّ الأصل صنائع يده، وفوائده الصّادرة عن يده، وآثار يده، ومحال أن تكون اليد اسماً للنّعمة هكذا على الإطلاق، ثمّ لا تقع موقع النّعمة.

لو جاز ذلك لجاز أن يكون المترجم للنّعمة باسم لها في لغة أُخرى واضعاً اسمها من تلك اللّغة في مواضع لا تقع النّعمة فيها من لغة العرب، وذلك محال اهـ.

وقال الرّوميّ في تعليل الإشارة: لئلا يخلّ بانتقال الذّهن من الملزوم إلى اللّازم، فيكون الكلام موصوفاً بالتّعقيد المعنويّ المخلّ بالفصاحة اهـ.

وإذا عرفت هذا عرفت أنّ تصرّف الشّارح في عبارة الشّيخ عبدالقاهر أوجب إخلالاً في بيان مقصوده وأنّ تحت هذه اللفظة معنىً كثير.

(١) **قوله: «لأنّ أكثر ما يظهر»**. قال الهنديّ: «ما» مصدريّة و«يكون» عطف على «يظهر» والجارّ والمجرور ـ أعني «بها» ـ متعلّق بـ«يكون» أي: يكون الأفعال الدّالّة على القدرة بها، فلا حاجة إلى التّكلّف الّذي ارتكبه بعض النّاظرين اهـ.

(٢) **قوله: «سلطان القدرة في اليد»**. قال الجرجانيّ: فيكون «اليد» بمنزلة علّة صوريّة للقدرة على قياس ما ذكره في النّعمة، والأظهر أن يجعل «اليد» بمنزلة مادّة قابلةٍ، والقدرة بمنزلة صورة لها حالة فيها.

[استعمال «اليد» في التّشبيه]

وأمّا «اليد» في قوله ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ «المؤمنون[١] تَتَكَافَؤُ دِماؤُهُم،

---

(١) **قوله: وأمّا «اليد» في قوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ «المؤمنون»**. قال الشّريف الرّضي في «المجازات النبويّة» ١٧: ومن ذلك قوله ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ: «المُسْلِمُونَ تَتَكَافأُ دِمَاؤُهُمْ، ويَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، ويَرُدُّ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ، وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِواهُمْ»، فقوله ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ: «وهم يدٌ على من سواهم» استعارة ومجاز. ولذلك وجهان:

أحدهما: أن يكون شبّه المسلمين في التّضافر، والتّوازر، والاجتماع، والتّرافد، باليد الواحدة الّتي لا يخالف بعضها بعضاً في البسط، والقبض، والرّفع، والخفض، والإبرام، والنّقض. وقد يسمّى أنصار الرّجل وأعوانه يداً ـ على طريق الاتّساع ـ تشبيهاً لهم باليد الّتي ينتصر بها ويدافع بقوّتها. قال الرّاجز:

أَعْطَى فَأَعْطَانِي يَداً ودارا   وَبَاحَةً خَوَّلَهَا عَقَارَا

يقول: بوّأني داراً، وأحفّ بي أعواناً، وأنصاراً.

والوجه الآخر: أن يكون «اليد» هاهنا بمعنى القوّة، فكأنّه ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ قال: وهم قوّة على من سواهم، والقوّة أحد المعاني الّتي يعبّر عنها باسم اليد، وقد استقصيت ذلك في كتابي الكبير الموسوم بـ«حقائق التّأويل»، وذكرت أنّ قول القائل: «لا أفعل ذلك يَدَ الدهر» معناه عندي: «لا أفعل ذلك قوّة الدهر» أي: ما دام الدّهر قويَ الأركان قائم البنيان. فأمّا الحديث الآخر عنه ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ، وهو قوله: «عليكم بالجماعة فإنَّ يَدَ اللهِ على الفُسْطاط». فليس المراد باليد فيه كالمراد في الحديث الأوّل، بل المراد باليد هاهنا حفظ الله ورعايته كما يقول القائل: «مالي في يد فلان». إذا أراد أنّه حافظ له وأمينه عليه. والفسطاط هاهنا البلد، ومنه سمّي فسطاط مصر، فكأنّه ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ امرهم بلزوم الجماعة في الأمصار ونهاهم عن الانشعاب والافتراق. ولم يرد أنّ الخارج من المصر خارج عن قبضة الله ومملكته، لكنّه خارج عن حفظه ورعايته. وإنّما أمرهم بلزوم الأمصار لأنّها في الأكثر مواضع الجماعة، وإلّا فالأمر على الحقيقة إنّما هو

⇐

ويَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أدناهم، وهم يدٌ على مَنْ سِواهُمْ» فمن باب التّشبيه[1] أي: هم ـمع كَثْرَتِهِم، في وجوب الاتّفاق بينهم ـ مِثْلُ اليَدِ الواحدة، فكما لا يتصوّر أن يَخْذُلَ بعض أجزاء اليد بعضاً، وأن يختلف بها الجِهَةُ في التّصرّف، كذلك سبيل المؤمنين، في تَعَاضُدِهِمْ على المُشْرِكين؛ لأنّ «كلمة التّوحيد» جامعة لهم.

[كلام الشّيخ في «أسرار البلاغة»]

وما ذكره الشّيخ في «أسرار البلاغة»[2] ـ من أنّ «اليد» هاهنا استعارة ـ فهو مبنيّ

⇐ بلزوم الجماعة ولو كان أهلها في أكناف الفيافي ومطارح البوادي. اهـ.

ففي قوله ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ «وهم يد» تشبيه بليغ حيث حذفت أداة التّشبيه ووجه الشّبه وكان الأصل «وهم كاليد» في الاتّصال والتّرابط وعدم الخلاف، وهذا على المعنى الأوّل الّذي ذكره المؤلّف، وأمّا على المعنى الثّاني فهو استعارة تصريحيّة حيث استعمل «اليد» في القوّة.

(١) **قوله: «فمن باب التّشبيه»**. أي: التّشبيه البليغ ـ كما قرّرناه ـ.

(٢) **قوله: وما ذكره الشّيخ في «أسرار البلاغة»**. أي: في فصل حدّي الحقيقة والمجاز من أواخر «أسرار البلاغة» ٣٠٢: وهكذا ـ أي: من باب الاستعارة اعتباراً بالتّشبيه ـ قول النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمّتهم أدناهم، وهم يدٌ على من سواهم» المعنى وإن كان على قولك: «وهم عون على من سواهم» فلا تقول: إنّ «اليد» بمعنى العون حقيقةً، بل المعنى: أنّ مثلهم مع كثرتهم في وجوب الاتّفاق بينهم مثل اليد الواحدة، فكما لا يتصوّر أن يخذل بعض أجزاء اليد بعضاً، وأن تختلف بها الجهة في التّصرّف، كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين؛ لأنّ كلمة التّوحيد جامعة لهم، فلذلك كانوا كنفس واحدةٍ، فهذا كلّه ممّا يعترف لك كلّ أحد فيه بأنّ «اليد» على انفرادها لا تقع على شيءٍ فيتوهّم لها نقل من معنىً إلى معنىً على حدّ وضع الاسم واستئنافه اهـ.

⇐

على ما نقلناه عنه، من أنّ «المشبّه به» إذا كان ممّا لا يحسن دخول أداة التّشبيه عليه، فإطلاق الاستعارة عليه بِمَحَلٍّ من القُبُول، وهاهنا كذلك؛ إذ لا يحسن أن يقال: «هُمْ كَيَدٍ على مَنْ سِواهُم».

﴿ و«الرَّاوِيَةُ» في المَزَادة ﴾ أي: في «المِزْوَدِ»[1] الّذي يجعل فيه الزّاد ـ أي: الطّعام المتّخذ للسّفر ـ و«الرّاوية» في الأصل اسم لِلبَعِيْرِ الّذي يَحْمِلُ المَزادة، والعِلاقَة كون البعير حاملاً لها.

⇐ وهذا الكلام من الشّارح كأنّه جوابٌ عن سؤال مقدّر، وهو أنّك حملت «اليد» في الحديث على التّشبيه البليغ، والشّيخ حمله على الاستعارة، وكلام الشيخ حجّة لا قولك؟ فأجاب بما ذكر.

(١) **قوله: «المزادة، أي: في المزود»**. قال ابن منظور: تسمّى المَزادةُ راوِيةً لأنّها على الرّاوية وهو الجَمَلُ. وقال ابن سِيْدَهْ: الرّاوية: المَزَادة فيها الماء، ويسمّى البعير راويةً على تسمية الشّيء باسم غيره لقربه منه. قال: والرّاوية هو البعير أو البغل أو الحمار الّذي يُستقى عليه الماء، والرَّجُلُ المُسْتَقِي أيضاً راوية، والعامّة تسمّي المَزادة راويةً، وذلك جائز على الاستعارة، والأصل الأوّل.

قال أبو عبيدة: لا يكون المَزادة إلّا من جلدين يفأم بجلد ثالث بينهما ليتّسع، وكذلك السّطيحة، وجمع «المزادة»: «المزاد» و«المزائد» وأمّا «المِزْوَدُ» فهو ما يجعل فيه الزّاد ـ أي: الطّعام المتّخذ للسّفر ـ والجمع: «المزاوِد». وقال أيضاً: الرّاوية البعير أو البغل أو الحمار الذي يُسْتَقَى عليه، والعامّة تسمّي المزادة راويةً، وهو جائز على الاستعارة والأصل ما ذكرناه.

قال الجرجانيّ بعد ما نقل هذا عن أبي عبيدة: فظهر أن تفسير المزادة بالمِزْوَد غير صحيح، لأنّ المزادة ظرف الماء الّذي يستقى به على الدّابّة، و«المزود» ظرف الطّعام المذكور، وليس حامله يسمّى راويةً، فلا يطلق الرّاوية على المِزْوَد مجازاً، وإنّما يسمّى بالرّاوية حامل المَزادة ويطلق عليها مجازاً.

[العِلَاقة في المجاز وأنواعها]

لمّا ذكر للمُرْسَل عِدَّةَ أَمْثِلَةٍ أراد أن يشير إلى عِدَّةِ أنواع العِلَاقة على وجهٍ كلّيٍّ ليقاس عليها، وذلك لأنّ العِلَاقة يجب أن يكون ممّا اعتبرت العَرَبُ نوعها، ولا يشترط النّقل عنهم في كلّ جزئيّ من الجُزْئيّات؛ لأنّ أئمّة الأدب كانوا يتوقّفون في الإطلاق المجازيّ على أن ينقل من العَرَب نوع العِلَاقة، ولم يتوقّفوا على أن يسمع آحادها وجزئيّاتها، مثلاً يجب أن يثبت أنّ العرب يُطْلِقون اسم السّبب على المسبّب، ولا يجب أن يسمع إطلاق «الغَيْث» على «النَّبَات» وهذا معنى قولهم: «المجاز موضوع بالوضع النّوعيّ لا بالوضع الشّخصيّ».

وأنواع العِلَاقة المعتبرة كثيرة، ويرتقي ما ذكروه إلى خمسةٍ وعشرين، والمصنّف قد أورد هنا تسعة ـ غير ما سبق أوّلاً في إطلاق «اليد» على «النِّعْمَة» و«القدرة» بِعِلَاقَة السّببيّة الصُّوْرِيّة، وإطلاق «الرَّاوِيَة» على «المَزَادة» بعلاقة المجاورة ـ فقال:

[تسمية الشّيء باسم جزئه]

﴿ومنه﴾ أي: ومن المجاز المُرْسَلِ ﴿تسمية الشّيء باسم جزئه(١)﴾ يعني: أنّ

---

(١) **قوله: «باسم جزئه»**. للكلّ والجزء استعمالان:

الأوّل: استعمال الكلّ في الجزء وهذا غير مشترط بشيء، والمثال له قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٩]، أُريد «أناملهم» ولا يمكن إدخال الإصبع في الأُذُن لو لم يرد به الجزء وهو الأنملة.

الثّاني: استعمال الجزء في الكلّ وهذا مشروط بشرطين:

الشّرط الأوّل: أن يكون للكلّ تركّب حقيقيّ من الأجزاء بحيث لو انتفى الجزء انتفى الكلّ، وهذا إذا كان الجزء من الأجزاء الرّئيسة مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النّساء:

⇐

في هذه التّسمية مجازاً مرسلاً، وهو اللّفظ الموضوع لجزء الشّيْءِ عند إطلاقه على ذلك الشّيء، لا أنّ نفس التّسمية مجاز، ففي العبارة تسامح **﴿كـ«العين»﴾** وهي الجارحة المخصوصة **﴿في الرَّبيئة﴾** وهي الشّخص الرّقيب و«العين» جزء منه.

⇐ ٩٢]، فأُريد من «الرّقبة» الشّخص، وهي من الأجزاء الأصليّة فلو انتفت انتفى الإنسان.

والشّرط الثّاني: أن يكون للكلّ تركّب حقيقيّ بحيث لو انتفى الجزء لم ينتف الكلّ ولكن انتفى الانتفاع به رأساً. وبتعبير آخر: انتفى بانتفاء الجزء الفعل المقصود من الكلّ وهذا إذا كان الجزء من الأجزاء المهمّة بحيث لا يمكن الانتفاع من الكلّ في الغرض المطلوب إلّا منه، ومثاله استعمال «العين» في الرّبيئة وهي الشّخص الرّقيب، والعين جزء منه، وذلك لأنّ «العين» ـ كما قرّره الشّارح ـ لمّا كانت هي المقصود في الغرض المطلوب من كون الإنسان ربيئةً ـ لأنّ سائر الأعضاء لا يفيد في ذلك ـ صارت العين كأنّه الشّخص كلّه، ولابدّ في الجزء المطلق على الكلّ أن يكون له مزيد اختصاصٍ بالمعنى الّذي قصد بالكلّ.

وهذا الّذي ذكرته بهذه الكيفيّه أولى ممّا ذكروه بأنّ استعمال الجزء في الكلّ مشترط بشرطين: **الأوّل**: أن يكون للكلّ تركّب حقيقيّ من الأجزاء. **والثّاني**: أن ينتفي الكلّ بانتفائه، لأنّ هذا لا يشمل استعمال العين في الرّبيئة، إذ بانتفاء العين لا ينتفي الشّخص ولكن ينتفي المقصود بالكلّ كما قرّرته، وعلى ما ذكرته يندرج القسمان في استعمال الجزء في الكلّ.

فائدة: قال سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ: استعمال الكلّ في الجزء وعكسه كلاهما مجاز بالاجماع، ولكن استعمال الكلّي في الجزئيّ مثل استعمال الإنسان في «زيد» مختلف فيه، فإن كان باعتبار اشتمال الجزئي على الكلّي ووجود طبيعة الكلّي فيه وكونه فرداً من أفراده كان حقيقةً، وإن كان باعتبار ذات الجزئي كان مجازاً، لأنّ لفظ الكلّيّ لم يوضع له ويقال له عند الأُصوليّين: إطلاق العامّ في الخاصّ، واختلفوا فيه فقال بعضهم بالحقيقة، والبعض الآخر بالمجاز.

وذلك لأنّ «العين» **لمّا كانت** هي المقصودة في كون الرّجل ربيئةً؛ لأنّ غيرها من الأعضاء ممّا لا يُغْنِي شيئاً بدونها **صارت** «العين» كأنّه الشّخص كلّه.

فلابدّ في الجُزْء المُطْلَقِ على الكلّ مِن أن يكون له مَزِيْدُ اختصاصٍ بالمعنى الّذي قُصِد بالكلّ، مثلاً، لا يجوز إطلاق «اليد» أو «الإصبع» على الرّبيئة وإن كان كلّ منهما جُزْءاً منه.

[تسمية الشّيء باسم كلّه]

﴿**وعكسه**﴾ أي: ومنه العكس المذكور، يعني: تسمية الشّيء باسم كلّه ﴿**كـ «الأصابع» في الأنامل**﴾ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ**﴾[1] و«الأَنْمُلَة»[2] جزء من الأصابع، والغرض منه المبالغة، كأنّه يجعل جميع الإصْبَع[3] في الأُذن لئلّا يسمع شيئاً من الصّاعقة.

[تسمية الشّيء باسم سببه]

﴿**وتسميته**﴾ أي: ومنه تسمية الشّيء ﴿**باسم سببه نحو: «رَعَيْنَا الغَيْث»**﴾ أي: النَّبَات الّذي سببه الغَيْث.

[تسمية الشّيء باسم مسبّبه]

﴿**أو**﴾ تسمية الشّيء ﴿**باسم مسبّبه نحو: «أمطرت السّماء نَبَاتاً»**﴾ أي: غَيْثاً يكون النَّبَات مسبّباً عنه.

---

(١) البقرة: ١٩.

(٢) وهي بفتح الهمزة، وفتحُ الميم أكثرُ من ضمّها، وابن قتيبة يجعل الضّمّ من لحن العوامّ، وبعض المتأخّرين من النُّحَاة حكى تثليث الهمزة مع تثليث الميم، فيصير تسع لغات.

(٣) وفي «الإصبع» عشر لُغَاتٍ: تثليث الهمزة مع تثليث الباء، والعاشرة: «أُصْبُوع» وِزان «عُصْفُور» والمشهور من لغاتها: كسر الهمزة وفتح الباء وهي الّتي ارتضاها الفصحاء.

وأورد في «الإيضاح»[1] في أمثلة تسمية السّبب باسم المسبّب قولهم: «فلان أكل الدَّمَ» وظاهر أنّه سهو؛ لأنّه من تسمية المسبّب باسم السّبب؛ إذ الدّم سبب الدِّيَة، والعجب[2] أنّه قال في تفسيره: أي: الدِّيَة المسبّبة عن الدَّمَ.

[تسمية الشّيء باسم ما كان]

﴿أو﴾ باسم ﴿**ما كان عليه**﴾ أي: تسمية الشّيء باسم الشّيء الّذي كان هو عليه في الزّمان الماضي ﴿**نحو**: ﴿**وآتُوا اليَتَامىٰ أَمْوالَهُمْ**﴾[3]﴾ أي: الّذين كانوا يَتَامَى قبل ذلك؛ لأنّه لا يُتْمَ بعد البُلُوغ.

[تسمية الشّيء باسم ما يكون]

﴿أو﴾ تسمية الشّيء باسم ﴿**ما يؤول**﴾ ذلك الشّيء ﴿**إليه**﴾ في الزّمان المستقبل ﴿**نحو**: ﴿**إِنِّي أَرانِي أَعْصِرُ خَمْراً**﴾[4]﴾ أي: عصيراً يؤول إلى الخَمْر.

---

(١) **قوله: «وأورد في «الإيضاح»**. في باب المجاز من «علم البيان» من كتاب «الإيضاح» ٤٢٢: حيث أورد عدّة أمثلة من تسمية السّبب باسم المسبّب، أي: وضع المسبّب مكان السّبب، وعدّ المثال منه، لا من استعمال السّبب مكان المسبّب وتسمية المسبّب باسم السّبب، وأعجب من هذا أنّه قال في تفسيره: وقولهم: «فلان أكل الدّم» أي: الدّية الّتي هي مسبّبة عن الدّم، فأصاب في التّفسير، وأخطأ عن الأصل في التّعبير. والحاصل أنّ هذا المثال ـ كما بيّنه الشّارح ـ من تسمية المسبّب باسم السّبب كما يؤيّده تفسير الخطيب، لا عكسه كما أورده وأخطأ.

(٢) قد عرفت سبب التعجّب.

(٣) النّساء: ٢.

(٤) يوسف: ٣٦.

[تسمية الشّيء باسم محلّه]

﴿أو﴾ تسمية الشّيء باسم ﴿محلّه نحو: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾[(١)]﴾ أي: أهل ناديه الحالّ فيه و«النّادي» المجلس.

[تسمية الشّيء باسم حالّه]

﴿أو﴾ تسمية الشّيء باسم ﴿حالّه﴾ أي: باسم ما يَحِلُّ[(٢)] في ذلك الشّيء ﴿نحو: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾[(٣)] أي: في الجنّة﴾ الّتي تَحِلُّ فيها الرّحمة.

[تسمية الشّيء باسم آلته]

﴿أو﴾ تسمية الشّيء باسم ﴿آلته نحو: ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الآخِرِينَ﴾[(٤)] أي: ذِكْراً حَسَناً﴾ واللّسان اسم لآلة الذِّكْر، ولمّا كان في الأخيرين نوعُ خفَاءٍ[(٥)] صرّح به في الكتاب.

---

(١) العلق: ١٧.

(٢) العرب تقول: «حَلَّ العذاب، يَحِلُّ» و«يَحُلُّ، حُلُولاً» هذه وحدها بالضّمّ في عين المضارع مع الكسر، والباقي بالكسر فقط، فيقال: «حلّ، يحلّ، حِلّاً» خلاف «حَرُمَ» فهو: «حَلَال» و«حِلٌّ» أيضاً وصف بالمصدر، ويتعدّى بالهمزة والتّضعيف، ويقال: «حَلَّ الدَّيْن، يَحِلُّ، حُلُولاً» و«حَلَّتِ المرأةُ للأزواج» زال المانع عنها و«حَلَّ الحق» وجب و«حلّت اليمينُ» برّت، وأمّا «حَلَلْتُ العقدة» فهو من باب «قَتَلَ» فقط.

(٣) آل عمران: ١٠٧.

(٤) الشّعراء: ٨٤.

(٥) **قوله: «في الأخيرين نوعُ خفَاءٍ»**. أي: لا يظهر فيهما المعنى المجازيّ ظهوره في الأمثلة السّابقة، ولذا حمل «الكشّاف» في الأوّل «الرّحمة» على الثّواب المخلّد، والظّرفيّة على

⇐

[نقد وجواب]

فإن قلت(١): قد ذكر في مقدّمة هذا الفنّ(٢) أنّ مبنى المجاز(٣) على الانتقال من الملزوم إلى اللّازم وبعض أنواع العَلَاقة ـ بل أكثرها ـ لا يفيد اللّزوم فكيف ذلك؟

قلت: يعتبر في جميعها اللّزوم بوجهٍ مّا(٤) أمّا في الاستعارة فظاهر؛ لأنّ وجه الشّبه إنّما هو أخصّ أوصاف(٥) «المشبّه به» فينتقل الذّهن من «المشبّه به»

⇐ الاتّساع، وقيل في الثّاني: إنّ المعنى: «اجعل لي لسان صدقٍ ينطق بالصّدق في الآخرين ـ كذا قرّره الهنديّ ـ.

(١) **قوله: «فإن قلت»**. قال الهنديّ: يعني: أنّ اعتبار العلاقة إنّما هو لينتقل الذّهن من المعنى الحقيقيّ إلى المعنى المجازيّ، والانتقال فرع اللّزوم، وأكثر هذه العلاقات لا يفيد اللّزوم بالمعنى الّذي مرّ في المقدّمة وهو أن يكون المعنى الخارجيّ بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذّهن حصوله في الذّهن إمّا على الفور، أو بعد التّأمّل في القرائن.

فما قيل: إنّه لا حاجة إلى السّؤال والجواب بعد ما مرّ في المقدّمة من أنّ المعتبر اللّزوم الذّهني ولو لاعتقاد المخاطب بعرف أوغيره على الفور أوبعد التّأمّل في القرائن ليس بشيءٍ.

(٢) **قوله: «قد ذكر في مقدّمة هذا الفنّ»**. والمذكور هو أن يكون المعنى الحقيقيّ الموضوع له اللّفظ بحيث يلزم من حصوله في الذّهن حصول المعنى المجازيّ فيه إمّا على الفور أو بعد التّأمّل في القرائن ـ كما يظهر من الهنديّ ـ.

(٣) **قوله: «مبنى المجاز»**. قال الهنديّ: ذكر المجاز بناء على أنّ الكلام فيه، وإلّا فعند المصنّف في الكناية أيضاً الانتقال من الملزوم إلى اللّازم ـ كما مرّ ـ.

(٤) **قوله: «قلت: يعتبر في جميعها اللّزوم بوجهٍ مّا»**. قال الرّوميّ: خلاصته أن ليس المراد باللّزوم امتناع الانفكاك في الذّهن أو الخارج بل اتّصالٌ في الجملة ينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر، وهذا متحقّق في جميع أنواع المجاز. وقال الهنديّ: يعني أنّ جميع هذه العلاقات مفيد للّزوم في الجملة على ما فصّله.

(٥) **قوله: «أخصّ أوصاف»**. قال الهنديّ: أي: أظهر اختصاصاً وأشهره؛ إذ لا يمكن الزّيادة في الاختصاص، ولذا لا يجوز أن يقال: «رأيت أسداً يرمي في البحر».

إليه[١] لا محالة فـ«الأَسَد»[٢] ـ مثلاً ـ إنّما يستعار للشُّجَاع[٣] لا لـ«زيد» أو «عمرو» على الخصوص، ولا شكّ في انتقال الذّهن من «الأسد» إلى الشُّجاع.

وأمّا في غيره[٤] فيظهر بإيراد كلام ذكره بعض المتأخّرين[٥] وهو: أنّ اللّفظ[٦]

---

(١) **قوله: «من "المشبّه به" إليه»**. أي: إلى وجه الشّبه، لكونه أشهر أوصافه ثمّ ينتقل منه إلى معروضه الّذي سوى «المشبّه به» بمعونة القرينة، فيتحقّق اللّزوم بالمعنى الّذي مرّ في الاستعارة ـ كما قرّره الهنديّ وكان رجلاً فاضلاً ـ.

(٢) **قوله: فـ«الأسد»**. قال الجرجانيّ: لا يعني به أنّ لفظ «الأسد» يستعار لمفهوم الشّجاع مطلقاً أعمّ من أن يصدق على ذات الحيوان المفترس أو غيره كما يدلّ عليه قوله أوّلاً: «إنّما يستعار للشّجاع». وثانياً: ولا شكّ في انتقال الذّهن من «الأسد» إلى «الشَّجَاعة» وإلّا فلا مشاركة بين المعنى الحقيقيّ والمجازيّ في صفةٍ، بل يكون المعنى المجازيّ حينئذٍ عارضاً للمعنى الحقيقيّ وغيره، ولا تشبيه هناك أصلاً، فلا يكون استعارةً، بل مجازاً مرسلاً.

وإنّما يعني أنّ لفظ «الأسد» يستعار للرّجل الشّجاع ـ مثلاً ـ ويكون الانتقال من معنى «الأسد» الحقيقيّ إلى مفهوم «الشّجاعة» ومنه الى معنى الرّجل الشّجاع.

فالأوّل: انتقال من المعروض إلى العارض المشهور اتّصافه به وهو ظاهر كلّيّ غالباً.

والثّاني: انتقال من مفهوم العارض إلى بعض معروضاته من حيث هو معروض له، وليس كالانتقال الأوّل في الظّهور والكلّيّة بل يحتاج إلى معونة المقام والقرينة.

(٣) **قوله: «إنّما يستعار للشّجاع»**. أي: لما يصدق عليه الشّجاع سوى «الأسد» لا بخصوصه من «زيد» أو «عمرو» أو رجل أو امرأة، وإنّما يقع عليه في الخارج، وفرق بين ما يقصد من اللّفظ عند الإطلاق، وبين ما يقع عليه بحسب الخارج ـ كما سيجيء ـ.

(٤) **قوله: «وأمّا في غيره»**. قال الرّومي: الضمير في «غيره» راجع إلى «الاستعارة» باعتبار أنّها عبارة عن اللّفظ.

(٥) **قوله: «بعض المتأخّرين»**. قال الهنديّ: هذا كلام صاحب «التّنقيح».

(٦) **قوله: «وهو أنّ اللّفظ»**. حاصل ما ذكره بعض المتأخّرين أنّ اللّفظ إذا استعمل في غير ⇐

إذا أطلق على غير ما وضع له، فإمّا أن يكون ذلك الغير ممّا يتّصف[1] بالفعل[2] بالمعنى الموضوع له، في زمان سابق، أو لاحق، فهو مجاز باعتبار ما كان، أو باعتبار ما يؤول.

⇐ الموضوع له فذلك الغير إمّا أن يتّصف بالموضوع له ـ بالفعل أو بالقوّة ـ أو لا يتّصف، فإن اتّصف بالموضوع له بالفعل فذلك الاتّصاف إن كان في الماضي كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٢]، كان مجازاً باعتبار ما كان، وإن كان في المستقبل كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً﴾ [يوسف: ٣٦]، كان مجازاً باعتبار ما يكون. وإن اتّصف بالموضوع بالقوّة كان مجازاً بالقوّة كما في إطلاق المسكر على الخمر الّتي أُريقت فإنّها غير مسكر في الماضي ولا في المستقبل. بل لو لم تُهْرَقْ وكانت مشروبة كانت مسكرةً وكانت فيها قوّة الإسكار.

وإذا كان اتّصاف الغير بالموضوع له ـ أي: بالمعنى الحقيقيّ ـ حاصلاً في الجملة ـ أي: بالفعل في زمان سابقٍ أو لاحق، أو بالقوّة ـ كان انتقال الذّهن من المعنى الموضوع له إلى الغير حاصلاً في الجملة ـ أي: بالفعل أو بالقوّة ـ.

وإن لم يتّصف الغير بالمعنى الموضوع له ـ لا بالفعل ولا بالقوّة ـ فلابدّ من أن يراد باللّفظ معنىً لازماً لمعناه الحقيقيّ ذهناً سواء كان الانتقال إليه فوراً أو بعد التّأمّل في القرائن.

واللّزوم الذّهنيّ أيضاً ثلاثة ـ كما يأتي ـ إمّا لزوم ذهنيّ مَحْض، أو لزوم ذهنيّ منضمّ إلى لزوم خارجيّ بحسب العادة، أو منضمّ إلى لزوم خارجيّ بحسب الواقع ـ كما يأتي شرح هذا بإذن الله تعالى ـ.

(١) **قوله: «ممّا يتّصف بالفعل»**. أي: يعتبر ويلاحظ فيه الاتّصاف، سواء حصل في الواقع أو لا، فإنّ المتكلّم يعتبر الاتّصاف في الزّمان الماضي أو المستقبل، سواء حصل في الواقع أو لا، فاندفع ما في «التّلويح» من أنّ المجاز الأوّل لا يستلزم الاتّصاف في الزّمان المستقبل، كما في «أَعصِرُ خمراً فأُريقت في الحال».

(٢) **قوله: «بالفعل»**. أي: في زمانٍ من الأزمنة ووقتٍ من الأوقات، أو في أحد الأزمنة الثّلاثة.

أو بالقوّة[١] فمجاز بالقوّة، كالمُسْكِرِ للخَمْر الّتي أُريقت.

وإذا كان[٢] ذلك الغير ممّا يتّصف[٣] بالمعنى الحقيقي في الجُملة، فالذّهن ينتقل من المعنى الحقيقي إليه في الجملة، وإن لم يتّصف[٤] به ـ لا بالقوّة ولا بالفعل ـ فلابدّ أن نريد باللّفظ معنىً لازماً لمعناه الحقيقي ذهناً ـ أي: معنىً ينتقل الذّهن من الحقيقي إليه في الجملة[٥] ولا يشترط أن يلزم من تصوّره تصوّره.

واللّزوم إمّا ذهنيّ محض[٦]..

---

(١) **قوله: «أو بالقوّة»**. أي: الاستعداد ـ كما في الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «وإذا كان»**. فإنّه حينئذٍ يكون الغير فرداً من المعنى الحقيقيّ، والذّهن ينتقل من العامّ إلى الخاصّ في الجملة بمعونة القرينة.

(٣) **قوله: «ذلك الغير ممّا يتّصف»**. قال الجرجاني: لا شكّ أنّ هذا الانتقال يحتاج أيضاً إلى معونة المقامات والقرائن كالاستعارة وسائر الأقسام.

فالجواب الحقيقيّ ما أشار إليه بقوله: «وبالجملة إذا كان بين الشّيئين علاقة» ويريد به أنّ اللّفظ إذا أُطلق على غير ما وضع له فلابدّ أن يكون بحيث ينتقل الذّهن من المعنى الحقيقيّ إليه ولو بمعونة المقام والقرينة، وهذا هو المراد من اللّزوم هاهنا. وأمّا التّفصيل المذكور فلا يستفاد منه إلّا تفاصيل العلاقات المؤدّية إلى اللّزوم المعتبر في المجاز.

(٤) **قوله: «وإن لم يتّصف»**. يعني: إذا كان الاتّصاف حاصلاً في وقت فهو كافٍ للانتقال في الجملة، وإن لم يتّصف أصلاً فلابدّ من اللّزوم بوجهٍ آخر.

(٥) **قوله: «إليه في الجملة»**. أي: فوراً ومن غير تأمّلٍ في القرائن أو من غير فورٍ بل بعد التّأمّل في القرائن.

(٦) **قوله: «إمّا ذهنيّ محض»**. أي: لزوم عقليّ في الجملة بلا انضمام الخارج إليه. والحاصل أنّ اللّزوم بين المعنيين على ثلاثة أقسام:

الأوّل: ذهنيّ محض بحيث لا لزوم في الخارج مثل إطلاق البصير على الأعمى، فإنّه لا لزوم بينهما في الخارج لكنّه قد ينتقل الذّهن من البصير إلى الأعمى باعتبار المقابلة

⇐

كإطلاق البَصير[1] على الأعمى، أو منضمّ إلى لزوم خارجيّ بحسب العادة[2] أو بحسب الواقع، وحينئذٍ[3] إمّا أن يكون أحدهما جُزْءاً للآخر ـ كـ «القرآن»

⇐ الكائنة بين العَمَى والبَصَر، إذ العمى عبارة عن عدم البصر عمّا من شأنه أن يكون بصيراً، فبينهما تقابل العدم والملكة.

الثّاني: لزوم ذهنيّ منضمّ إلى لزوم خارجيّ بحسب العرف والعادة مثل إطلاق الغائط الّذي معناه المكان المنخفض من الأرض على فَضَلات الإنسان، لِجَرَيَانِ العادة بقضاء الحاجة في المكان المنخفض المستور عن العيون.

الثّالث: لزوم ذهنيّ منضمّ إلى لزوم خارجيّ بحسب الواقع مثل: الزّوجيّة، والأربعة، وإطلاق السّبب على المسبّب ـ كما تقدّم ـ.

(١) **قوله: «كإطلاق البَصير»**. أي: كاللّزوم الذّهنيّ في إطلاق البصير على الأعمى فإنّه لا يلزم من تصوّر البصير تصوّر الأعمى، لكن ينتقل الذّهن منه إلى الأعمى باعتبار المقابلة، فالعلاقة هي المقابلة ـ كما نقل عن الشّارح ـ. أقول: اللّزوم بينهما في الذّهن فقط وفي الخارج بينهما تنافٍ، وهما متنافيان.

(٢) **قوله: «بحسب العادة»**. كإطلاق الغائط على الفَضَلات باعتبار المجاورة بينهما في العادة.

(٣) **قوله: «وحينئذٍ»**. أي: حين إذ كان اللّزوم الذّهنيّ منضمّاً إلى اللّزوم الخارجيّ فإنّما يتصوّر على قسمين:

الأوّل: أن يكون أحد المعنيين من الحقيقيّ والمجازيّ جزءً للآخر مثل استعمال «القرآن» الموضوع لمجموع ما بين الدّفّتين في سورة أو آية، وكذا استعمال «الرّقبة» في العبد.

والثّاني أن يكون أحد المعنيين خارجاً عن الآخر، واللّزوم بينهما حينئذٍ على أربعة أنواع:

النّوع الأوّل: أن يكون بحصول أحدهما في الآخر كالحالّ والمحلّ وقد تقدّم مثاله.

النّوع الثّاني: أن يكون بسببيّة أحدهما للآخر، وقد تقدّم مثاله بقسميه أيضاً ـ أي: استعمال السّبب في المسبّب وعكسه ـ.

⇐

للبعض[١] و«الرّقبة» للعبد ـ أو خارجاً عنه، واللّزوم بينهما قد يكون بحصول أحدهما في الآخر، كالحالّ والمحلّ[٢]، أو سببيّة أحدهما للآخر، أو مجاورتهما[٣] أو كون أحدهما شرطاً للآخر، فجميع ذلك يشتمل على لزوم.

ولهذا يشترط في إطلاق الجزء على الكلّ استلزام الجزء للكلّ كـ «الرّقبة» و«الرّأس» ـ مثلاً ـ فإنّ الإنسان لا يوجد بدونهما[٤] بخلاف «اليد» فإنّه لا يجوز إطلاقها على الإنسان، وأمّا إطلاق «العين» على الرّبيئة فليس من حيث إنّه إنسان، بل من حيث إنّه رقيب، وهذا المعنى ممّا لا يتحقّق بدون العين؛ فافهم[٥].

⇐ **النّوع الثّالث**: أن يكون بمجاورة أحدهما للآخر، كما في الرّاوية والمزادة.

النّوع الرّابع: أن يكون أحدهما شرطاً للآخر مثل استعمال «الإيمان» على الصّلاة في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ مَاكَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ أي: صلاتكم إلى جانب بيت المقدس قبل تغيير القبلة إلى المسجد الحرام، والإيمان شرط للصّلاة ولجميع العبادات والشّرطيّة واضحة عند الجميع.

(١) **قوله: «كالقرآن للبعض»**. إذا كان موضوعاً لمجموع ما بين دفّتي المصاحف.

(٢) **قوله: «كالحالّ والمحلّ»**. أراد بهما ما يعمّ العرض، والمحلّ، والمظروف، والظّرف.

(٣) **قوله: «أو مجاورتهما»**. بأن يكونا في محلّ واحدٍ، أو محلّين متقاربين.

(٤) **قوله: «فإنّ الإنسان لا يوجد بدونهما»**. أُورد عليه أنّ عدم وجود الإنسان بدونهما يدلّ على استلزام الإنسان لهما لا على استلزامهما للإنسان، والثّاني هو المطلوب.

وأُجيب بأنّا لم نرد هاهنا بـ«المستلزم» و«اللّازم» مصطلح أرباب الجدل، بل مصطلح أرباب البيان ـ أعني: المستتبع والتّابع ـ حيث قالوا: مبنى الكناية على الانتقال من اللّازم إلى الملزوم، وأرادوا باللّازم التّابع والرّديف كطُوْل النِّجَاد ـ مثلاً ـ فإنّه من توابع طول القامة وروادفه، وكلّ واحدٍ من «الرّقبة» و«الرّأس» أصل يفتقر إليه الإنسان ويتبعه في الوجود، فلذلك لم يوجد بدونهما اهـ.

(٥) **قوله: «فافهم»**. قال سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ: إشارة إلى أنّه كما يصحّ إطلاق «العين» في ⇐

وبالجملة[١] إذا كان بين شيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذّهن من أحدهما إلى الآخر في الجملة[٢] وهذا معنى اللّزوم في هذا المقام.

[الاستعارة]

﴿والاستعارة[٣]﴾ وهي ما كانت علاقته المشابهة ـ أي: قصد أنّ إطلاقه على

⇐ الإنسان الرّبيئة من حيث إنّه رقيب كذلك يصحّ إطلاق «اليد» و«الإصبع» في الإنسان الكاتب والخيّاط من حيث إنّ فعله يتوقّف على «اليد» و«الإصبع» إذ بانتفاء «اليد» و«الإصبع» ينتفي فعله، فقولهم: «لا يطلق اليد على الإنسان» إنّما يكون صحيحاً فيما لم ينتف الفعل المقصود بانتفائه.

وهذا كأنّه ردّ على قوله: «وأمّا إطلاق العين» حيث كان جواباً عن سؤالٍ وهو أنّهم قالوا: لا يصحّ إطلاق «اليد» و«الإصبع» على الإنسان؛ إذ بانتفائهما لا ينتفي الإنسان فالكلّ لا يلزم هذا الجُزْءَ ولا لزوم بينهما، فكيف صحّحوا إطلاق «العين» على الرّبيئة وبانتفاء «العين» أيضاً لا ينتفي الشّخص الرّبيئة؟

وأجاب بأنّ إطلاق «العين» على الرّبيئة ليس من حيث كونه إنساناً بل من حيث كونه ربيئةً، وبانتفاء «العين» ينتفي كونه ربيئةً ولذا صحّ الإطلاق، هذا غاية ما قالوا في دفع هذا الإيراد، وعلى ما قرّرنا في استعمال الجزء والكلّ أو الكلّ والجزء يندفع الإشكال رأساً ولا يتوجّه بوجهٍ.

(١) **قوله: «بالجملة»**. أي: سواء أكان بالفعل أم بالقوّة.

(٢) **قوله: «في الجملة»**. أي: في زمان سابق أو زمان لاحق، فوراً أو بعد التّأمّل في القرائن.

(٣) **قوله: «والاستعارة»**. **لمّا فرغ** عن التّعرّض للقسم الأوّل من المجاز في المفرد وهو المجاز المرسل وقدّمه لاختصاره **شرع** في التّعرّض للقسم الثّاني من المجاز المفرد وهي الاستعارة، وقد تقدّم تعريفه وهي ما كانت علاقته المشابهة، وقسّمها إلى ثلاثة أقسام: الاستعارة التّصريحيّة التّحقيقيّة، والاستعارة التّخييليّة، والاستعارة المكنيّة أو بالكناية، وقدّم البحث عن الأُولى وهي التّصريحيّة التّحقيقيّة، والتّصريحيّة تقابل المكنيّة ⇐

المعنى المجازيّ بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقيّ ـ فإذا أطلق نحو «المِشْفَر»(١) على

⇐ والتّحقيقيّة تقابل التّخييليّة.

والتّحقيقيّة هي الاستعارة الّتي كانت معناها المجازيّ متحقّقاً حسّاً أو عقلاً ـ مثل المعنى الحقيقي الأصليّ ـ كما في قولهم: «رأيت أسداً في الحمّام» فإنّ المعنى الأصليّ الحقيقيّ لـ«الأسد» هو الحَيَوان المفترس وهو محقّق محسوس موجود في الخارج، والمعنى المجازيّ له هو الرّجل الشّجاع وهو أيضاً محقّق موجود محسوس في الخارج. هذا هو التّحقّق الحسّيّ، والتّحقّق العقليّ سيمثّله المصنّف بُعَيْد هذا بقوله: «الصّراط المستقيم». أُريد من الصّراط المستقيم دين الإسلام وهو متحقّق عقلاً لا حسّاً.

وليس كذلك التّخييليّة فهي غير متحقّقةٍ بل تخييل مجرّد كما في قولهم: «أظفار المنيّة» فإنّ الأظفار للمنيّة غير متحقّق. فقوله: «والاستعارة» مبتدأ خبره قوله: «قد تقيّد بالتّحقيقيّة».

(١) **قوله: فإذا أطلق نحو «المشفر»**. يريد أن يبيّن أنّ اللّفظ الواحد بالنّسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون استعارةً وأن يكون مجازاً مرسلاً باعتبارين ـ أي: باعتبار المشابهة وغيره ـ فإن اعتبرت المشابهة كان استعارةً وإلّا كان مجازاً مرسلاً، وأورد لذلك مثالين:

الأوّل: «المِشْفَر» وضع لمشفر الإبل وهو غليظٌ ومُسْتَرْخٍ، فإن رأيت إنساناً غليظ الشّفة ومسترخيها وشبّهتها بمشفر الإبل وقلت: «مشفر زيد» كان استعارةً وإن لم تلاحظ الإبل والغلظة بل أُريد من «المشفر» مطلق الشّفة وأطلقته على إنسان وقلت: «مشفر زيد» كان مجازاً مرسلاً والعلاقة حينئذٍ الإطلاق والتّقييد.

الثّاني: «المَرْسِن» وضع لمرسن البعير المثقوب لإدخال الرَّسَن فيه، فإن رايت إنساناً مثقوب الأنف ومرسوناً بِرَسَنٍ وأردت تشبيهه به فقلت: «مرسن زيد» كان استعارةً وإن ألغيت اعتبار البعير والثّقب والرَّسَن وأطلقته في مطلق الأنف كان مجازاً مرسلاً.

فائدة: «الشَّفَةُ» مخفّف ولامها محذوفة والهاء عِوَضٌ عنها، وللعرب فيها لغتان: منهم يجعلها هاءً ـ أي: اسماً صحيحاً ـ ويبني عليها تصاريف الكلمة، ويقول: الأصل: «شَفْهَةٌ» وتجمع على «شِفَاه» مثل «كَلْبَة» و«كِلاب» وعلى «شَفَهات» مثل «سَجْدَة» و«سَجَدات»

⇐

شَفَة الإنسان، فإن أُريد تشبيهها بِمِشْفَرِ الإبِلِ في الغِلَظِ فهو استعارة، وإن أُريد أنّه إطلاق المقيّد على المطلق كإطلاق المَرْسِن على الأنف من غير قصد إلى تشبيه فمجاز مرسل، فاللّفظ الواحد، بالنّسبة إلى المعنى الواحد، يجوز أن يكون استعارة، وأن يكون مجازاً مرسلاً ـ باعتبارين ـ ﴿ **قد تقيّد بالتحقيقيّة** ﴾ وبهذا القيد تتميّز عن التّخييليّة، والمَكْنِيّ عنها، وإنّما سمّي تحقيقيّة ﴿ **لتحقّق معناها** ﴾ أي: ما عُنِي بها، واستعملت هي فيه ﴿ **حسّاً أو عقلاً** ﴾ بأن يكون ذلك المعنى أمراً معلوماً يمكن أن ينصّ عليه، ويشار إليه، إشارة حسّيّة أو عقليّة، فيقال: إنّ اللّفظ نقل عن مسمّاه الأصليّ فجعل اسماً لهذا المعنى على سبيل الإعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له.

فالحسّيّ ﴿ **كقوله** ﴾ أي: قول زهير بن أبي سُلْمَى: ﴿ **لدى أَسَدٍ شاكي السِّلاح** ﴾

⇐ وتصغّر على «شُفَيْهَةٌ» و«كلّمتُهُ مُشَافَهَةً» و«الحروف الشَّفَهِيّة». ومنهم من يجعلها واواً ـ أي: ناقصاً واوياً ـ يبني عليها تصاريف الكلمة، ويقول: الأصل «شَفْوَةٌ» وتجمع على «شَفَوات» مثل «شَهْوَة» و«شَهَوات» وتصغّر على «شُفَيَّة» و«كلّمتُهُ مُشَافَاةً» و«الحروف الشّفويّة». ونقل ابن فارس القولين عن الخليل.

قال أبو منصور الأزهريّ في «تهذيب اللّغة» أيضاً: قال اللّيث بن المظفّر: تجمع «الشَّفَةُ» على «شَفَهات» و«شَفَوات» والهاء أقيس، والواو أعمّ؛ لأنّهم شبّهوها بـ«سَنَوات» ونقصانها حذف هائها، ويقال: «ما سَمِعْتُ منه بِنْتَ شَفَةٍ» أي: كلمةً.

ولا تكون «الشّفة» إلّا من الإنسان، ويقال في الفرق: «الشَّفَةُ» من الإنسان. و«المِشْفَرُ» من ذي الخُفّ. و«الجَحْفَلَةُ» من ذي الحافِر و«المِقَمَّةُ» من ذي الظِّلْفِ. و«الخَطْمُ» و«الخُرْطُومُ» من السِّبَاع. و«المَنْسِرُ» ـ بفتح الميم وكسرها والسّين مفتوحة فيهما ـ من ذي الجَنَاح الصّائد. و«المِنْقَارُ» من غير الصّائد. و«الفِنْطِيْسَةُ» من الخنزير.

أي: تامّ السِّلاح، وكذا «شائك السِّلاح»، و«شاك السِّلاح» بالقلب والحذف[1] ﴿مُقَذَّفٍ﴾[2] أي: رجل شُجَاع قُذِف به كثيراً إلى الوقائع، وقيل: قُذِفَ باللَّحْم،

---

(١) **قوله: «شاك السِّلاح بالقلب والحذف»**. أي: كان أصله: «شائك» ثمّ قلب فصار «شاكئ» ثمّ أُبدل الهمزة ياءً فصار «شاكي» ثمّ أُعلّ إعلال قاضٍ بالحذف فصار «شاكٍ» ثمّ عند الإضافة صار «شاكِ السّلاح» والتّفصيل في حاشيتنا على «شرح النّظام».

(٢) **قوله: «لدى أَسَدٍ شاكي السِّلاح مقذّف»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل، والقائل زهير بن أبي سُلْمَى المُزَنِيّ الشّاعر المعروف صاحب المعلّقة والبيت من معلّقته الّتي يقول فيها مادحاً هَرِمَ بنَ سِنان والحارث بن عَوْف:

أمِنْ أُمّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لم تَكَلَّمِ ... بحومانَةِ الدَّرَّاج فالمُتَثَلَّمِ
ديارٌ لها بالرّقمتين كأنّها ... مراجِيْعُ وَشْم في نواشِير مِعْصَمِ
بها العِيْنُ والآرام يمشين خِلْفَةً ... وأطلاؤُها يَنْهَضْنَ مِن كُلِّ مَجْثَمِ
وقفتُ بها من بعد عشرين حِجَّةً ... فلأْياً عرفتُ الدَّارَ بعد التَوهُّمِ

قال:

لَعَمْرِي لَنِعْمَ الحَيُّ جَرَّ عليهم ... بما لا يؤاتيهم حُصَينُ بنُ ضَمْضَمِ
وكان طَوَى كشحاً على مستكنّةٍ ... فلا هو أبداها ولم يَتَجَمْجَمِ
وقال سأقضي حاجتي ثمّ أتّقي ... عدوّي بِأَلْفٍ من ورائي مُلْجَمِ
فشَدَّ ولم يَنْظُرْ بيوتاً كثيرةً ... لدى حيثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ
لَدَى أَسَدٍ شاكي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ ... له لِبَدٌ أظفارُهُ لم تُقَلَّمِ
جَرِيْءٌ متى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بِظُلْمِهِ ... سريعاً وإلّا يُبْدَ بالظُّلْمِ يَظْلِمِ

ومنها:

ومَنْ يَعْصِ أطرافَ الزِّجاج فإنّه ... يُطِيْعُ العَوالي رُكِّبَتْ كُلَّ لَهْذَمِ
ومَنْ يُوْفِ لا يُذْمَمْ، ومَنْ يُوْفِ قَلْبُهُ ... إلى مُطْمَئِنِّ البِرِّ لا يَتَجَمْجَمِ
ومَنْ هَابَ أسبابَ المَنَايَا يَنَلْنَهُ ... ولو رَامَ أسبابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ
ومَنْ يَكُ ذا فَضْلٍ فَيَبْخَلْ بفضله ... على قومه يُسْتَغْنَ عنه ويُذْمَمِ

⇐

ورُمِيَ به، فصار له جَسَامة ونَبَالة، تمامه: «لَهُ لِبَدٌ أظْفَارُهُ لَمْ تُقلَّم» لِبْدَةُ الأسد ما تلبّد من شَعْرِهِ على مَنْكِبَيه، و«التّقليم» مبالغة «القَلْم» وهو القطع، فـ«الأسد» هاهنا مستعار للرّجل الشُّجَاع، وهو أمر متحقّق حسّاً.

﴿وقوله﴾ أي: والعقلي كقوله ـ تعالى ـ ﴿ ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْـمُسْتَقِيمَ﴾[1] ﴾ أي: الدّين الحقّ، وهو ملّة الإسلام، وهذا أمر متحقّق عقلاً لا حسّاً.

⇐ ومَنْ لا يَزَلْ يَسْتَرْحِلُ النّاسَ نفسه ... ولا يُعْفِهَا يوماً من الذُّلِّ يَنْدَمِ
ومَنْ يَغْتَرِبْ يَحْسَبْ عَدُوّاً صديقَهُ ... ومَنْ لا يُكَرِّمْ نفسه لا يُكَرَّمِ
ومن لا يَذُدْ عن حَوْضِهِ بِسلاحِهِ ... يُهَدَّمْ ومَنْ لا يَظْلِمِ النّاس يُظْلَمِ
ومَنْ لَمْ يُصَانِعْ في أُمورٍ كثيرةٍ ... يُفَرَّسْ بأنيابٍ ويُوطَأْ بِمَنْسِمِ
ومَنْ يَجْعَلِ المَعْرُوفَ من دونِ عِرْضِهِ ... يَفِرْهُ، ومن لا يتّقِ الشَّتْمَ يُشْتَمِ
ومَنْ يَجْعَلِ المعروفَ في غير أهلِهِ ... يَكُنْ حَمْدُهُ ذَمّاً عليه ويَنْدَمِ
ومهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ ... وإن خَالَهَا تَخْفَى على النَّاسِ تُعْلَمِ
وكائِنْ تَرَى من صامِتٍ لَكَ مُعْجِبٍ ... زِيادَتُهُ أو نقصُهُ في التَكلّمِ
لسانُ الفَتَى نِصْفٌ ونِصفٌ فُؤَادُهُ ... فَلَمْ يَبْقَ إلّا صورةُ اللَّحْمِ والدَّمِ
وإنّ سَفَاهَ الشّيخِ لا حِلْمَ بعده ... وإنّ الفَتَى بعد السَّفَاهة يَحْلُمِ
سَئِمْتُ تكاليفَ الحَيَاةِ ومن يَعِشْ ... ثمانين حَولاً لا أبا لَكَ يَسْأَمِ
وأَعْلَمُ ما في اليومِ والأَمْسِ قبله ... ولكنّني عن علم ما في غَدٍ عَمِ
رأيتُ المَنَايا خَبْطَ عَشْواءَ من تُصِبْ ... تُمِتْهُ ومن تُخْطِئْ يُعَمَّرْ فَيَهْرَمِ
سَأَلْنَا فأعطيتُم وعُدْنَا فَعُدْتُمْ ... ومَنْ يُكْثِرِ التَّسْآلَ يوماً سَيُحْرَمِ

* * *

(١) الفاتحة: ٦.

[كلام السّكّاكيّ]

وذكر صاحب «المفتاح»(١) في قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ

---

(١) **قوله: «وذكر صاحب «المفتاح»**. أي: في القسم الثّالث من الفصل الثّالث من الأصل الثّاني من «مفتاح العلوم» ٤٨٦: القسم الثّالث في الاستعارة المصرّح بها المحتملة للتّحقيق والتّخييل هي ـ كما ذكرنا ـ أن يكون «المشبّه» المتروك صالح الحمل على ما له تحقّق من وجهٍ، وعلى ما لا تحقّق له من وجهٍ آخر ونظيره قول زهير:

صَحَا القلبُ عن سَلْمَى وأقصر باطله   وعُرِّيَ أفراسُ الصِّبا ورواحله

ثمّ قال: وكذلك قوله ـ علت كلمته ـ: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوْعِ﴾ [النّحل: ١١٢] الظّاهر من اللّباس عند أصحابنا الحمل على التّخييل، وإن كان يحتمل عندي أن يحمل على التّحقيق، وهو أن يستعار لما يَلْبَسُهُ الإنسان عند جوعه من انتقاع اللّون ورثاثة الهيئة اهـ.

قال التّفتازانيّ في شرح «المفتاح»: «وكذلك» أي: مثل قول زهير في احتمال التّخييل والتّحقيق «قوله ـ علت كلمته ـ: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوْعِ﴾ ثمّ بيّن ذلك بأنّ الّذي يظهر من اللّباس عند النّظر فيه عند أصحابنا أن يحمل على أنّه استعارة تخييليّة بأن يخيّل من الجوع والخوف أمر وهميّ يشمل الإنسان ويحيط به شبّه باللّباس.

وهل بني ذلك على أن يجعل الجوع بمنزلة ذي اللّباس فتكون التّخييليّة مع المكنية أو لا فيكون بدونها؟ فيه تردّد.

ويحتمل عندي أن يكون اللّباس مستعاراً للمعنى المحسوس الّذي يَلْبَسُهُ الإنسان عند الجوع والخوف من انتقاع اللّون ـ أي: تغيّره ـ ورَثاثة الهيئة ـ أي: بَذاذَتها ـ فيكون الاستعارة تحقيقيّةً لتحقّق معناها حسّاً، وكذا إن جعل مستعاراً للضرّ الّذي يدركه لتحقّق معناه عقلاً.

وما يقال: إنّ مبنى كونها تخييليّة على أنّ المراد باللّباس ما يدرك من الضرّ عند الجوع والخوف وهو ليس بحسيّ ولا عقليّ بل وهميّ بعيد جدّاً. هذا وقد ذكر صاحب

⇐

⇐ «الكشّاف» أنّه شبّه ما غَشِيَ الإنسان والتبس به من بعض الحوادث باللّباس لاشتماله على اللّابس، ولا خفاء في أنّه في التّحقيقيّة أظهر منه في التّخييليّة لأنّ الحادث الّذي يغشى الإنسان ويلتبس به لا يكون وهمياً بل حسيّاً كانتقاع اللون ورثاثة الهيئة أو عقليّاً كالضّرر الّذي يلحقه عند الجوع والخوف.

فإن قيل: هلّا قال: «فكساها» ليلائم اللّباس أو «طعم الجوع» أو «مرارته» ليلائم الإذاقة؟

أُجيب بأنّ في الإذاقة من الإشعار بشدّة الإصابة ما ليس في الكِسْوَة؛ لأنّ الإدراك بالذّوق تستلزم الإدراك باللّمس من غير عكسٍ، وفي اللّباس من الشّمول والإحاطة وبيان أنّ أثر الجوع والخوف عمّ جميع البدن ما ليس في الطّعم والمرارة فكان أولى اهـ.

وقال الهنديّ: الظّاهر من «اللّباس» أي: الّذي يظهر من «اللّباس» عند التّأمّل فيه «الحمل على التّخييل» بأن يخيّل للجوع والخوف أمر وهميّ يشملهما كاللّباس للّابس سواء شبّه الجوع والخوف بذي لباسٍ أو لا؛ إذ لا يتوقّف المقصود عليه. ثمّ أثبت ذلك اللّباس للقرية للدّلالة على أنّها صارت نفس الجوع والخوف من القدم إلى الرّأس، فيفيد من المبالغة التّامّة في إزالة الأمن والرّزق الواسع عنها بسبب كفرانهم لِنِعَم الله ـ تعالى ـ ما ليس في حمله على الاستعارة التّحقيقيّة، فإنّها تفيد الإحاطة التّامّة لآثار الجوع والخوف وهو المناسب لسياق الآية، قال الله ـ تعالى ـ: **﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾**.

هذا إن حمل التّخييل على مذهب السّكّاكيّ من أنّ المستعار له في التّخييل صورة وهميّة وهو يزعم أنّه مذهب الأصحاب.

وإن حمل على ما هو مذهب الأصحاب في التّحقيق ـ وهو أنّ التّخييل جعل الشّيء للشّيء كجعل «اليد» للشّمال ـ فمعناه أنّه جعل اللّباس للجوع والخوف ثمّ أثبت للقرية ليفيد صيرورتها نفس الجوع والخوف، وليس في هذا تشبيه الجوع والخوف بشيءٍ ضارّ ⇐

الْجُوعِ﴾ (١) أنّ الظّاهر من اللّباس ـ عند أصحابنا ـ الحمل على التّخييل، وإن كان يحتمل عندي أن يحمل على التّحقيق، وهو أن يستعار لِمَا يَلْبَسُهُ الإنسان عند جوعه من انتقاع اللّون، وتغيّره، ورَثَاثة هيئته.

[نقده]

وفيه بحث(٢)؛ لأنّ كلام صاحب «الكشّاف»(٣) مُشْعِر بأنّه استعارة تحقيقيّة

⇐ مُجْهِدٍ في الضّرر كما لا يخفى.

ولا يحتاج في هذا التّخييل إلى تصرّف زائدٍ مع إفادته المقصود على وجهٍ أبلغ، ثمّ كان الظّاهر: «فكساها الله ـ تعالى ـ لباس الجوع والخوف» لكنّه استعير الإذاقة للإصابة لما فيه من الإشعار بشدّة الاتّصال ما ليس في الكِسْوَة لأنّ الإدراك بالذّوق يستلزم الإدراك باللّمس، ففي الآية استعارتان: تحقيقيّة تبعيّة وهي استعارة الإذاقة للإصابة، واستعارة تحتمل التّخييليّة والتّحقيقيّة وهي استعارة اللّباس، فإن اعتبر تشبيه الجوع والخوف بذي لباس استعارة مكنيّة كانت ثلاث استعارات.

(١) النّحل: ١١٢.

(٢) **قوله: «وفيه بحث»**. أي: في كلام صاحب «المفتاح» بحث ونظر؛ لأنّه قال ما حاصله: «أنّ الأصحاب ـ أي: البيانيّين ـ حمل الآية على الاستعارة التّخييليّة ويصحّ عندي الحمل على الاستعارة التّحقيقيّة». والظّاهر من هذا الكلام ـ أي: عندي ـ أنّ الحمل على التّحقيقيّة لم يقل به أحد قبله، وليس كذلك فإنّ الزّمخشريّ تعرّض لذكره في تفسير سورة النّحل، ولئن حمله السّكّاكيّ على التّحقيقيّة الحسّيّة فقط فقد حمله الزّمخشريّ على التّحقيقيّة الحسّيّة من وجهٍ والتّحقيقيّة العقليّة من وجه آخرٍ فتعرّض للنّوعين معاً.

(٣) **قوله: «لأنّ كلام صاحب «الكشّاف»»**. أي: كلام الزّمخشريّ ـ في تفسير هذه الآية من سورة النّحل [١١٢]: فإن قلت: الإذاقة واللّباس استعارتان فما وجه صحّتهما والإذاقة المستعارة موقعة على اللّباس المستعار فما وجه صحّة إيقاعها عليه؟ قلت: أمّا الإذاقة ⇐

⇐ فقد جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشّدائد وما يمسّ النّاس منها، فيقولون: «ذاق فلان البؤس والضّرّ، وأذاقه العذاب».

شبّه ما يدرك من أثر الضّرر والألم بما يدرك من طعم المُرّ والبشع، وأمّا اللّباس فقد شبّه به ـ لاشتماله على اللّابس ـ ما غشي الإنسان والتبس به من بعض الحوادث. وأمّا إيقاع الإذاقة على لباس الجوع والخوف فلأنّه لمّا وقع عبارة عمّا يغشى منهما ويلابس فكأنّه قيل: فأذاقهم ما غشيهم من الجوع والخوف. ولهم في نحو هذا طريقان لابدّ من الإحاطة بهما، فإنّ الاستنكار لا يقع إلّا لمن فقدهما:

أحدهما: أن ينظروا فيه إلى «المستعار له» كما نظر إليه هاهنا، ونحو قول كثيّر:

غَمْر الرِّداءِ إذا تبسّم ضاحكاً … غَلِقَتْ لِضَحْكته رِقابُ المال

استعار الرِّداءَ للمعروف، لأنّه يصون عِرْض صاحبه صون الرّداء لما يُلْقَى عليه ووصفه بـ«الغمر» الّذي هو وصف المعروف والنّوال، لا صفة «الرِّداء» نظراً إلى «المستعار له».

الثّاني: أن ينظروا فيه إلى «المستعار» كقوله:

ينازعني ردائي عبد عمروٍ … رويدك يا أخا عمرو بن بكر

لي الشّطر الذي ملكت يميني … ودونك فاعتجر منه بشطرِ

أراد بردائه سيفه، ثمّ قال: «فاعتجر منه بشطر» فنظر إلى «المستعار» في لفظ «الاعتجار» ولو نظر إليه فيما نحن فيه لقيل: «فكساهم لباس الجوع والخوف» ولقال كثير: «ضافي الرّداء إذا تبسّم ضاحكاً» اهـ.

والحاصل على التّحقيقيّة: أنّ «المشبّه» هي العوارض الحاصلة من الجوع و«المشبّه به» اللّباس ثمّ أُطلق اللّباس «المشبّه به» وأُريد منه العوارض الحاصلة ـ «المشبّه» ـ ثمّ إن أُريد من تلك العوارض الحاصلة من الجوع الضّرر الحاصل منه ـ أي: من الجوع ـ كانت استعارةً تحقيقيّةً عقليّةً، وإن أُريد منها انتقاع اللون ـ أي: تغيّره ـ ورثاثة الهيئة ـ أي: بذاذتها وكونها سيّئة ـ كانت تحقيقيّةً حسيّةً.

⇐

ويحتمل أن تكون عقليّة، وأن تكون حسّيّة؛ لأنّه قال: شبّه ما غَشِيَ الإنسانَ والتبس به ـ من بعض الحوادث ـ باللِّباس؛ لاشتماله على اللّابس، والحادث الّذي غَشِيَهُ يحتمل أن يريد به الضّرر الحاصل من الجُوع، فتكون عقليّة، وأن يريد انتقاع اللّون ورَثَاثة الهيئة، فتكون حسّيّة، كما ذكره السّكّاكيّ.

وبالجملة ليس «المشبّه»[1] هو الجُوْع، بل الأمر الحادث عنده، فتوهّم كونه

⇐ والسّكّاكيّ تعرّض للتّحقيقيّة الحسّيّة فقط والزّمخشريّ للتّحقيقيّة العقليّة والحسّيّة معاً.

فقوله: «ليس «المشبّه» هو الجوع» أي: على تقدير الاستعارة تحقيقيّةً ـ سواء كان حسّيّةً ـ كما ذكره السّكّاكيّ ـ أو حسّيّةً وعقليّةً ـ كما ذكره الزمخشريّ ـ ليس «المشبّه» هو الجوع و«المشبّه به» هو اللباس وأنّ الأصل: «جوعاً كاللّباس» ثمّ حذف الأداة وأُضيف «المشبّه به» إلى «المشبّه» فيكون الكلام من قبيل «لجين الماء» ومن باب التّشبيه لا الاستعارة بل الكلام استعارة لا تشبيه، والاستعارة تحقيقيّة حسّيّةً وعقليّة كما ذكره الزمخشريّ.

وأمّا على تقدير الاستعارة تخييليّة فيكون «المشبّه» هو الجوع و«المشبّه به» هو الشّخص وهذا استعارة مكنيّة ـ على رأي الجمهور ـ وذكر اللّباس الّذي من لوازم «المشبّه به» تخييل.

(١) **قوله: «وبالجملة ليس المشبّه»**. أي: لا عند الزّمخشريّ ولا في الواقع. أراد ردّ بعضهم وهو أنّه قال: ليست الآية من باب الاستعارة التّحقيقية وأنّ «المشبّه» العوارض الحاصلة من الجوع، بل الآية من باب التّشبيه وأنّ الأصل «جوعاً كاللّباس» فالجوع يكون «مشبّهاً» و«اللّباس» يكون «مشبّهاً به» ثمّ حذف الكاف وأُضيف اللّباس «المشبّه به» إلى الجوع «المشبّه» كما في قولهم: «لجين الماء» والأصل: «الماء كاللّجين في الصّفاء».

والشّارح يقول: هذا القول خطأ، وعلى تقدير الاستعارة التّحقيقيّة ـ على رأي السّكّاكيّ والزّمخشريّ ـ ليس «المشبّه» هو الجوع، بل العوارض الحاصلة منه و«المشبّه به» اللّباس، ثمّ أُطلق اللّباس وأُريد منه العوارض الّتي هي «المشبّه» ـ كما قرّرناه ـ.

تشبيهاً، لا استعارة، غلط [١].

[كلام المصنّف في الاستعارة]

قال المصنّف: فالاستعارة ما تضمّن [٢] تشبيه معناه بما وضع له، والمراد بمعناه: ما عُنِيَ باللّفظ واستعمل اللّفظ فيه، فعلى هذا لا يتناول قولنا: «ما تضمّن تشبيه معناه بما وضع له» اللّفظ المستعمل فيما وضع له وإن تضمّن تشبيه شيء به، نحو: «زيد أسد» و: «رأيت زيداً أسداً» و: «رأيت به أسداً» لأنّه إذا كان معناه عين المعنى الموضوع له، لم يصحّ تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له؛ لاستحالة تشبيه الشّيء بنفسه.

---

(١) على ما وقع في بعض الشّروح من أنّه تشبيه من قبيل «لُجَين الماء».

(٢) **قوله: «قال المصنّف: فالاستعارة ما تضمّن»**. أي: قال في باب الاستعارة من «الإيضاح» ٤٢٩: فالاستعارة ما تضمّن تشبيه معناه بما وضع له.

والمراد بمعناه: ما عُنِيَ به ـ أي: ما استعمل فيه ـ فلم يتناول ما استعمل فيما وضع له وإنْ تضمّن التّشبيه به نحو: «زيد أسد» و: «رأيته أسداً» ونحو: «رأيت به أسداً»؛ لاستحالة تشبيه الشّيء بنفسه.

على أنّ المراد بقولنا: «ما تضمّن» مجاز تضمّن؛ بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها، والمجاز لا يكون مستعملاً فيما وضع له اهـ.

أقول: الغرض من نقل هذا الكلام أنّ المصنّف الخطيب جعل نحو: «زيد أسد» و: «رأيت زيداً أسد» و: «رأيت به أسداً» تشبيهاً بليغاً ـ كما تقدّم في بحث التّشبيه ـ لا استعارةً، لأنّه اشترط في الاستعارة أمرين:

الأوّل: أن يكون المعنى المستعمل فيه غير المعنى الموضوع له.

والثّاني: أن يتضمّن تشبيه شيءٍ بمعناه، وهذان الأمران موجودان في قولهم: «رأيت أسداً في الحمّام» ونحوه فيكون استعارةً، وفي الأمثلة المذكورة ـ أي: «زيد أسد» ونحوه ـ لا يوجد الأمر الأوّل فيكون تشبيهاً لا مجازاً واستعارة؛ لكونه مستعملاً فيما وضع له.

على أنّ «ما» في قولنا: «ما تضمّن» عبارة عن المجاز، أي: «مجاز تضمّن» بقرينة تقسيم «المجاز» إلى الاستعارة وغيرها، و«أسد» في الأمثلة المذكورة ليس بمجاز؛ لكونه مستعملاً فيما وضع له.

[نقده]

وفيه نظر؛ لأنّا لا نسلّم أنّ «أسداً» في نحو: «زيد أسد»[1] مستعمل فيما وضع له

---

(١) **قوله: وفيه نظر؛ لأنّا لا نسلّم أنّ «أسداً» في نحو: «زيد أسد»**. قال الجرجانيّ: إذا قيل: «رأيت أسداً يرمي» فلا شكّ أنّ «أسداً» ليس مستعملاً في معناه الحقيقيّ، بل هو مستعمل بمعنى «رجل شجاع كالأسد» ولم يقصد به هذا المفهوم، بل الذّات، وتلك الذّات وإن كانت متعيّنةً في نفسها لكنّ المتكلّم لم يرد بمجرّد هذه العبارة الدّلالة عليها من حيث إنّها متعيّنة ممتازة عمّا عداها، بل أراد الدّلالة عليها من حيث الإجمال والإبهام.

ولا شكّ أيضاً أنّه قصد تشبيه تلك الذّات المتعيّنة المرادة بلفظ «الأسد» إجمالاً، لكنّه جعل ذلك أمراً مسلّماً، وساق الكلام لإثبات الرّؤية متعلّقةً بها.

وإذا قيل: «زيد أسد» فإن كان لفظ «أسد» مستعملاً في معنى: «رجل شجاع كالأسد» وكان رجل شجاع هو المشبّه بالأسد، وقد استعمل فيه لفظ «المشبّه به» ـ كما ذكره الشّارح ـ فإمّا أن يراد برجل شجاع مفهومه ـ كما هو الظّاهر من استدلاله بتعلّق الجارّ به، ومن وقوعه محمولاً ـ فلا معنى لتشبيهه بـ«الأسد» كما لا يخفى على أحد.

وإمّا أن يراد به ذات مّا مبهمة مشبّهة بـ«الأسد» فيكون الكلام مسوقاً لإثبات أنّ «زيداً» هو تلك الذّات المشبّهة بـ«الأسد».

وإن كان مستعملاً في معناه الحقيقيّ كان سياق الكلام لإثبات شبه «زيد» بـ«الأسد».

وإذا أردت أن يتّضح لك الفرق بين هذين المعنيين فتأمّل في قولك بالفارسيّة: «مردى همچو شير است زيد» وقولك: «شير است زيد»، فإنّ التّشبيه في الأوّل راجع إلى ذاتٍ مّا، وفي الثّاني إلى «زيد».

وإنّما أخّرنا «زيداً» في المثال الأوّل؛ لأنّه لو قدّم احتمل الكلام رجوع التّشبيه إلى ⇐

⇐ «زيد» بناءً على أنّ الخبر قصد به المفهوم ولا معنى لرجوعه إليه.

وأمّا في المثال الثّاني فتأخيره للموافقة ودفع توهّم إسناد الفرق إلى التّقديم والتّأخير، ولا شكّ أنّ قولنا: «زيد أسد» و: «أسد زيد» بمنزلة قولنا: «زيد شير است» و: «شير است زيد» وليس بمنزلة قولنا: «مردى همچو شير است» فيكون سياق الكلام لتشبيه «زيد» فيكون «أسد» مستعملاً في معناه الحقيقيّ ـ كما ذكره القوم ـ.

فإذا قلت: «زيد الأسد» حسن تقدير أداة التّشبيه؛ لأنّ الظّاهر دعوى التّشبيه لا الاتّحاد ولا الحمل.

وأمّا إذا قلت: «زيد أسد» لم يحسن تقديرها، لأنّ الظّاهر دعوى حمل الأسد عليه، وأنّه فرد من أفراده مندرج تحته مبالغةً، فلو قدّرت فاتت المبالغة. فهاهنا ثلاث مراتب:

الأُولى: ادّعاء المشابهة بأداة التّشبيه لفظاً أو تقديراً نحو: «زيد كالأسد» و: «زيد الأسد».

الثّانية: ادّعاء اندراجه تحت الأسد وكونه فرداً من أفراده، كقولك: «زيد أسد».

الثّالثة: جعل اندراجه تحته أمراً مسلّماً كقولك: «رأيت أسداً يرمي».

فالأولى تشبيه اتّفاقاً، والثّالثة استعارة اتّفاقاً، وأمّا الثّانية فقد تَرَقَّتْ عن مرتبة صريح التّشبيه حيث سيق الكلام ظاهراً لكونه فرداً منه لا لإثبات شبه به، ولم تبلغ درجة الاستعارة، حيث لم يجعل اندراجه فيه أمراً مسلّماً معروفاً، فمن سمّاها تشبيهاً بليغاً فقد نبّه على انحطاطها عن مرتبة الاستعارة وترقّيها عن صريح التّشبيه، ولا بعد في إطلاق التّشبيه عليها، فإنّ المقصود بحسب الظّاهر وإن كان جعله فرداً منه، لكن القصد حقيقةً إلى إثبات الشّبه بطريق المبالغة، ويجوز تقدير الأداة نظراً إلى المآل، وإن لم يحسن نظراً إلى الظّاهر.

ولا ينتقض ذلك بالاستعارة، لأنّ اللّفظ هناك قد استعير لمعنىً آخر وأُطلق عليه، فتسميتها بهذا الاسم أولى، لمزيد اختصاصٍ ومناسبةٍ بينهما، ومن سمّاها استعارةً فكأنّه أراد التّنبيه على ارتفاعها عن حضيض التّشبيه، ولابدّ له أن يفسّر الاستعارة بما يتناولها ⇐

بل هو مستعمل في معنى «الشّجاع»(١) فيكون مجازاً واستعارة كما في «رأيت أسداً يرمي» بقرينة حمله(٢) على «زيد».

ولا دليل لهم على أنّ أداة التّشبيه هاهنا محذوفة(٣) وأنّ التّقدير «زيد كأسد».

فإن قلت: قد استدلّ صاحب «المفتاح»(٤).............................

⇐ أيضاً. وأمّا إدراجها في الاستعارة المتعارفة ـ كما ظنّه الشّارح ـ فقد عرفت بطلانه. وتحقيقه ذلك بقوله: فقولنا: «زيد أسد» أصله: «زيد رجل شجاع كالأسد» يرد عليه أنّه يقتضي أن يكون قولنا: «زيد الأسد» استعارة متعارفة أيضاً مع ظهور تقدير أداة التّشبيه اهـ.

(١) **قوله: «في معنى «الشّجاع»**. أي: في ذاتٍ ما سوى الأسد يصدق عليه مفهوم الشّجاع؛ إذ لو استعمل في مفهوم الشّجاع لم يكن استعارةً ـ إذ لا معنى لتشبيه مفهومه بالأسد ـ بل مجازاً مرسلاً.

(٢) **قوله: «بقرينة حمله»**. قال الهنديّ: فيه أنّ القرينة في المجاز يجب أن تكون مانعةً عن إرادة المعنى الحقيقيّ، والحمل ليس كذلك؛ لجواز أن يكون على سبيل الادّعاء، أو بتقدير أداة التّشبيه.

والجواب: أنّ المراد القرينة المجوّزة بدليل أنّ قوله: «بل هو مستعمل في معنى الشّجاع» سند المنع، فيكفيه جواز الاستعمال فيه بالقرينة المجوّزة إلّا أنّه أورده بصورة الدّعوى ترويجاً للمنع المذكور، وإشارةً إلى قوّته، ولو لم يحمل على هذا لزم أن يكون قوله: «بل هو مستعمل في معنى الشّجاع» غصباً لمنصب الاستدلال اهـ.

(٣) **قوله: «ولا دليل لهم على أنّ أداة التّشبيه هاهنا محذوفة»**. أي: لا دليل لهم على أنّ التّقدير: «زيد كأسدٍ» حتّى يكون تشبيهاً ـ كما زعمه المصنّف ـ.

(٤) **قوله: فإن قلت: قد استدلّ صاحب «المفتاح»**. أي: إن قلت: إنّك قلت: «لا دليل لهم على أنّ أداة التّشبيه هاهنا محذوفة» والحال انّ السّكّاكيّ في «المفتاح» أورد دليلاً على تقدير الأداة حيث قال في آخر الأصل الأوّل من باب التّشبيه من «علم البيان» ٤٦٣:

وإنّما عدّ نحو: «زيد أسد» ـ وقرينة المحذوف المبتدأ ـ تشبيهاً؟ لأنّك حين أوقعت ⇐

على ذلك[١] بأنّك إذا قلت: «زيد أسد» أوقعت «أسداً» على «زيد» ومعلوم أنّ الإنسان لا يكون أسداً فوجب المصير إلى التّشبيه، بحذف أداته؛ قصداً إلى المبالغة.

قلت: لا نسلّم وجوب المصير إلى ذلك، وإنّما يجب إذا كان «أسد» مستعملاً في معناه الحقيقيّ، وأمّا إذا كان مجازاً عن الرّجل الشُّجَاع فصحّة حمله على «زيد» ظاهرة.

وتحقيق ذلك[٢] أنّا إذا قلنا ـ في نحو «رأيت أسداً يرمي» ـ: «إِنّ «أسداً»

⇐ «أسداً» ـ وهو مفرد غير جملة ـ خبراً لـ «زيد» استدعى أن يكون هو إيّاه، مثله في «زيد منطلق» في أنّ الّذي هو «زيد» بعينه «منطلق» وإلّا كان «زيد أسد» مجرّد تعديدٍ نحو: «خيل، فرس» لا إسناداً، لكن العقل يأبى أن يكون الّذي هو إنسان هو بعينه «أسداً» فيلزمُ ـ لامتناع جعل اسم الجنس وصفاً للإنسان، حتّى يصحّ إسناده إلى المبتدأ ـ المصيرُ إلى التّشبيه بحذف كلمته قصداً إلى المبالغة اهـ.

(١) أي: حذف الأداة.

(٢) **قوله**: «**وتحقيق ذلك**». أي: تحقيق أنّ «أسداً» استعارة كما في «رأيت أسداً» وإثبات التّسوية بينهما. هذا الكلام قد سبق الوعد به في مطلع باب التّشبيه عند التّمثيل بقوله: «زيد أسد» وقوله ـ تعالى ـ: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ حيث قال الشّارح ثمّة: وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التّشبيه ـ إن شاء الله تعالى ـ وقد ذكره في آخر الباب المذكور مفصّلاً وشرحناه في ذلك الموضع مفصّلاً أيضاً وكرّره هاهنا لإثبات مدّعاه.

وحاصل التّحقيق: أنّ قول البيانيّين: «إنّ أسداً» في «رأيت أسداً يرمي» استعارة لا يريدون أنّه استعارة عن «زيد»؛ إذ لا ملازمة بينهما ولا يمكن الانتقال من «أسد» إلى «زيد» والاستعارة يجب فيها الملازمة، لأنّها مجاز، والمجاز لا يكون بدون الملازمة في الجملة بحيث ينتقل من المعنى الحقيقيّ إلى المعنى المجازيّ. بل يريدون أنّ «أسداً» استعارة عن شخصٍ موصوف بالشَّجَاعة وبينهما ملازمة.

استعارة، فلا نعني: أنّه استعارة عن «زيد»[1] إذ لا ملازمة بينهما، ولا دلالة له عليه، وإنّما نعني: أنّه استعارة عن شخصٍ موصوفٍ بالشَّجَاعة[2]، فقولنا: «زيد أسد» أصله: «زيد رجلٌ شجاع[3] كالأسد» فحذفنا «المشبّه» واستعملنا «المشبّه به» في معناه فيكون استعارة[4].

ويدلّ على ما ذكرنا[5] أنّ «المشبّه به» في مثل هذا المقام كثيراً ما يتعلّق به الجارّ

---

(١) **قوله: استعارة عن «زيد»**. أي: عن ذات مخصوصةٍ من «زيد» أو «عمرو» أو «رجل» أو «امرأة» إذ لا ملازمة بين الأسد والذّات المخصوصة، وإن اعتبر وصف الشَّجَاعة فيه، إذ العلاقة إنّما هي بين الأسد والذّات الموصوفة بالشَّجَاعة أيّ ذات كان، لا الذّات المخصوصة وإنّما يقع عليه في الخارج دلالة له عليه، إذ الانتقال إنّما هو من الأسد إلى الشَّجَاعة الّتي هي أخصّ أوصافه ومنها إلى معروضه، ولا انتقال منه إلى خَصوصيّة الذّات.

(٢) **قوله: «عن شخصٍ موصوفٍ بالشَّجَاعة»**. سوى الأسد ليتحقّق التّشبيه.

(٣) **قوله: «زيد رجلٌ شجاع»**. ذكر الرّجل على التّمثيل والإشارة إلى أنّ المراد به سوى الأسد.

(٤) **قوله: «فيكون استعارة»**. لأنّه استعمل لفظ «المشبّه به» في «المشبّه» وهو الرّجل الشّجاع ـ مثلاً ـ فيكون تشبيهه مفروغاً عنه مسلّماً أو المقصود الحكم بالاتّحاد، كما أنّ في «رأيت أسداً يرمي» تشبيه الرّجل الشّجاع بالأسد مفروغٌ عنه، والمقصود إيقاع الرّؤية عليه فيحصل المبالغة في الرّجل الشّجاع باستعمال لفظ «المشبّه به» فيه، وجعله فرداً ادّعائيّاً له، وفي «زيد أسد» بحمله على «زيد». فاندفع ما قيل: إنّه لابدّ في الاستعارة من المبالغة، ولا مبالغة في قولنا: «زيد رجل شجاع كالأسد» فإنّ الحكم باتّحاد «زيد» بالرّجل الشّجاع الشّبيه بالأسد، يفيد تشبيه «زيد» بالأسد، ولا مبالغة فيه، فتدبّر ـ كذا قرّره الهنديّ ـ.

(٥) **قوله: «ويدلّ على ما ذكرنا»**. أي: على استعمال «أسد» في رجل شجاع، واستعمال «ثعلب» في رجل ماكر، في قولهم: «زيد أسد» و«عمرو ثعلب».

قال الجرجانيّ: هذا الاستدلال يشعر بأنّ «أسداً» في «أسد عليّ» مستعمل في مفهوم ⇐

والمجرور، كقوله:

* أَسَدٌ عَلَيَّ وفي الحُرُوب نَعامَةٌ[1] *

⇐ «مجترئ» و«صائل» فلا يتصوّر حينئذٍ تشبيه فضلاً عن الاستعارة، بل يكون من إطلاق اسم الملزوم على اللّازم ـ كما مرّ ـ.

ثمّ إنّ استعمال «الأسد» في معناه الحقيقيّ لا ينافي تعلّق الجارّ به، إذا لوحظ مع ذلك المعنى على سبيل التّبع ما هو لازم له ومفهوم منه في الجملة من الجراءة والصّولة. وإذا جعل «الأسد» استعارة عن رجل شجاع لم يرد به ـ كما مرّ ـ أنّه مستعار لمفهوم رجل شجاع حتّى يظهر تعلّق الجارّ به، بل أُريد استعارته لذاتٍ صدق عليه ذلك المفهوم، فيكون الجراءة والصّولة خارجة عمّا استعمل لفظ «الأسد» فيه. وكيف لا وجهة التّشبيه في هذه الاستعارة خارجة عن الطّرفين كما لا يخفى، فيحتاج على هذا التّقدير أيضاً في تعلّق الجارّ به إلى ملاحظة معنى الجراءة تبعاً، فليس في تعلّق الجارّ به دلالةٌ على كونه استعارةً، بل لو جعل دليلاً على كونه حقيقة لكان أولى؛ لأنّ فهم المعنى الّذي يتعلّق به الجارّ على تقدير كونه حقيقةً أظهر، وإنّما وقع له ما وقع بناءً على توهّمه أنّه إذا كان استعارةً كان معنى الجراءة داخلاً في مفهومه، وهو سهو. ويؤيّد ما ذكرنا أنّ «أسداً» في «زيد أسد» وفي «زيد أسد في الشَّجَاعَة» مستعمل في معنىً واحد، وقد اختار أنّ الثّاني تشبيه حيث قال: «والظّاهر أنّ مثل هذا من باب التّشبيه» فالأوّل كذلك أيضاً اهـ.

(١) **قوله: «أسدٌ عَلَيّ وفي الحروب نَعامَة»**. البيت من الكامل على العروض التّامّة الصّحيحة مع الضّرب المماثل، والقائل عِمْران بن حِطّان بن ظَبْيَان السَّدوسيّ الخارجيّ المرتدّ الرِّجْس القَذِر ـ لعنه الله ـ المنتقل إلى جهنّم سنة ٨٤هـ. قال أبو الفرج في «الأغاني»: إنّ غزالة الحَرَوْرِيّة لمّا دخلت على الحجّاج هي وزوجتها شبيب الكوفي تحصّن منها وأغلق عليه قصره، فكتب إليه عِمْران بن حِطّان ـ لعنه الله ـ وقد كان الحجّاج لجّ في طلبه:

أَسَدٌ عَلَيَّ وفي الحُروب نَعَامَةٌ ... رَبْدَاءُ تَجْفُلُ من صفير الصّافر
هلّا برزتَ إلى غَزَالَةَ في الوَغى ... بل كان قلبك في جناحي طائرِ
صدعت غزالةُ قلبَهُ بفوارسٍ ... تركت مناظِره كأمس الدَّابر

⇐

أي: «مجترئ عَلَيَّ صائل» وكقوله:

والطَّيْرُ أغرِبةٌ عَلَيه(١)

⇐ ألقِ السِّلاحَ وخُذْ وِشاحي مُعْصِرٍ   واعــمَدْ لمنزلة الجَبَانِ الكـافِرِ

وكتب المقدسيّ في «البدء والتّاريخ» أنّ شبيب بن يزيد أو نعيم الخارجيّ وغزالة دخلوا الكوفة ووقفوا بباب قصر الحجّاج ونادته غزالة: يا حجّاج، هل لك في البِراز، فهابها وتحصّن وكانت غزالة نذرت نفسها أن تبول على منبره، فدخلت مسجد الكوفة وبالت على المنبر، وقام شبيب في الصّلاة فصلّى ركعتي الفجر قرأ في إحداهما بالبقرة وفي الأُخرى بآل عمران، ولَمْ يَجْسُرِ الحجّاج أن يفتح باب قصره إلى أن انصرفوا.

«رَبْداء» السَّوْدَاءُ المُنَقَّطَةُ بِحُمْرَةٍ وبياضٍ، و«الرُّبْدَة» وزان «غُرْفَة» لون يختلط سواده بِكُدْرَة. «تَجْفِلُ من صفير الصّافر» أي: يفرّ ويشرد من مجرّد الصّداء، وكذلك كلّ سَفَّاحٍ وسَفَّاكٍ في الدّنيا، وقيل: إنّ غزالة امرأة شبيب الخارجيّ هجمت الكوفة في ثلاثين فارساً، وفيها ثلاثون ألف مقاتلٍ. «الوَغَى»: الحرب.

(١) قوله: «والطّير أغرِبةٌ عَلَيه». البيت من الكامل على العروض الأُولى الصّحيحة السّالمة مع الضّرب الثّاني المقطوع، والقائل أبو العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان التّنوخيّ المعرّي ٣٦٣ ـ ٤٤٩هـ من قصيدةٍ طويلة يرثي بها الشّريف أبا أحمد الملقّب بالطّاهر والد الرّضي والمرتضى ويعزّي ولديه السيّدين الشّريفين أبا الحسن الرّضي الشاعر الأديب وأبا القاسم المرتضى المتكلّم الأُصوليّ، والبيت من تلك القصيدة وهي القصيدة السّتّون من قصائد «السّقط»:

أَوْدَى ـ فليتَ الحادثاتِ كَفَافِ ـ   مـالُ المُسِيْفِ وعنبرُ المُسْتَافِ
الطّـاهِرُ الآبـاءِ، والأبناءِ، والـ   أثــوابِ، والآرابِ، والأُلّافِ
رَغَتِ الرُّعُــودُ وتلك هَدَّةُ واجبِ   جَـبَلٍ هَـوَى من آلِ عبد مَنَافِ
بَــخِلَتْ، فلمّا كـان ليـلةُ فَقْدِهِ   سَــمَحَ الغَمَامُ بـدَمْعِهِ الذَّرَّافِ
ويُــقَالُ: إنّ البحرَ غاضَ، وإنّـها   ســتعودُ سِيْفاً لُجَّةُ الرَّجّـافِ
ويَحِقُّ في رُزْءِ الحسين تَغَيُّرُ الـ   ـحَرْسَيْنِ بَلْهَ الدُّرَّ في الأَصْدَافِ

⇐

⇐ قال:

طارَ النَّوَاعِبُ، يوم فَادَ، نَوَاعِياً ... فَنَدَبْنَهُ لموافقٍ ومُنَافِ
أَسَفٌ أَسَفَّ بها وأُثْقِلَ نَهْضُها ... بالحُزْنِ فَهْيَ على التُّرابِ هَوَافِ
ونَعِيْبُهَا كنحيبها، وحِدادُها ... أَبَداً، سَوَادُ قوادِمٍ وخَوَافِ
لا خَابَ سعيُكَ من خُفَافٍ أسحَم ... كسُحَيْمِ الأَسَديّ أو كخُفَافِ
من شاعرٍ لِلْبَيْنِ قال قصيدةً ... يرثي الشَّرِيْفَ على رويّ القَافِ
جَوْنٍ كَبِنْتِ الجَوْنِ يصرُخُ دائباً ... ويميس في بُرْدِ الحزينِ الضَّافِي
عُقِرَتْ رَكَائِبُكَ ابنَ دَأْيَةَ غادياً ... أيُّ امرئٍ نَطِقٍ، وأيُّ قَوَافِ
بُنِيَتْ على الإِيْطَاءِ، سالمةً من الـ ... إِقْواءِ، والإِكفاءِ، والإِصْرَافِ
حَسَدَتْهُ مَلْبَسَهُ البُزَاةُ ومَنْ لها ... لمّا نعاهُ لَها، بلُبْسِ غُدَافِ
والطَّيْرُ أَغْرِبَةٌ عليه بأَسْرِهَا ... فُتْخُ السَّرَاةِ، وساكناتُ لَصَافِ
هلّا استعاضَ من السَّرِيْرِ جَوَادَهُ ... وَثَّابَ كُلِّ قَرارةٍ، ونِيَافِ
هيهات صادَمَ للمنايا عسكراً ... لا ينثني بالكَرِّ والإِيجافِ
هلّا دفَنْتُمْ سيفَهُ في قبره ... معه، فذاك له خليلٌ وافِ
إنْ زاره المَوْتَى كَسَاهم في البِلَى ... أكفانَ أبلجَ مُكْرِمَ الأضيافِ
واللهُ إن يخلَعْ عليهم حُلَّةً ... يَبْعَثْ إليه بمثلها أَضْعَافِ
نُبِذَتْ مفاتيحُ الجِنَانِ وإنّما ... رِضْوانُ بين يديه لِلإِتْحَافِ

قال:

ولَقِيْتَ رَبَّكَ فاستردَّ لك الهُدَى ... ما نالتِ الأَيَّامُ بالإِتْلَافِ
وسَقَاكَ أمواه الحياة مُخَلَّداً ... وكَسَاكَ شَرْخ شبابِكَ الأَفْوَافِ
أبقَيْتَ فينا كوكبين، سَنَاهُمَا ... في الصُّبْحِ والظَّلْمَاءِ ليس بِخَافِ
مُتَأَنِّقِيْنِ وفي المكارِمِ أرْتَعَا ... مُتَأَلِّقَيْنِ بِسُؤْدَدٍ وعَفَافِ
قَدَرَيْنِ في الإِرداء بل مَطَرَيْنِ في الـ ... إجدَاءِ، بل قمرين في الإِسْدَافِ

⇐

⇐ رُزِقَ العَلَاءَ فأهلُ نجدٍ كُلَّمَا ... نَطَقَا الفَصَاحَةَ مثلُ أهلِ دِيَافِ
ساوَى الرَّضيُّ المرتضى وتَقَاسَمَا ... خِطَطَ العُلَى بتناصُفٍ وتَصَافِ
حِلْفَا نَدىً سَبَقَا وصَلَّى الأَطْهَرُ الـ ... ـمَرْضِيّ، فيا لَثَلاثةٍ أَحْلَافِ
أنتم ذَوُو النَّسَبِ القصير فطَوْلُكُم ... بادٍ على الكُبَراءِ والأشرافِ
والرَّاحُ إن قيل ابنةُ العِنَبِ اكتَفَتْ ... بأَبٍ عن الأسماءِ والأَوْصَافِ
ما زاغَ بيتُكُمُ الرَّفِيعُ، وإنَّما ... بالوَجْدِ أدركه خَفِيُّ زِحَافِ
والشَّمس دائبة البَقَاءِ، وإن تُنَلْ ... بالشَّكْوِ فَهْيَ سريعة الإخْطَافِ
ويُخَالُ موسى جَدُّكُم بِجَلَالِهِ ... في النَّفْسِ صاحِبَ سورة الأَعْرافِ
المُوْقِدِي نارِ القِرَى، الآصالَ والـ ... ـأَسْحارَ، بالأَهْضَام والأَشْعَافِ
حَمْرَاءَ ساطِعَةَ الذَّوَائِبِ في الدُّجى ... تَرْمِي بِكُلِّ شَرَارةٍ كطِرَافِ
نارٌ لها ضَرَمِيَّةٌ كَرَمِيَّةٌ ... تَأْرِيثُها إرْثٌ عن الأَسْلَافِ

١ ـ «كَفَافِ»: مبنيّ على الكسر معدول عن الكَفَّة، فجعله اسماً لكفّ الأذى. «المُسِيْف»: الّذي ذهب ماله. «المُسْتَافِ»: الشّامّ، يريد أنّ المرثيّ كان بمثابة المال للّذي ذهب ماله، والعنبر للّذي تعوّد شمّ العنبر.

٢ ـ «الآراب»: جمع «أرب» و«إرَب» بمعنى الحاجة، «الأُلَّاف»: جمع: «آلِف» بمعنى الصّاحب.

٣ ـ «الرُّغاء»: صوت البعير، استعاره للرّعد، «الهدّة»: صوت الشّيء السّاقط. «الواجب»: الهالك. وتوفّي والد الشّريفين في ليلة رعد، فقال الشّاعر: لا تحسبوا أنّ ما سمعتموه كان صوت رَعْدٍ، إنّما هو صوت جَبَلٍ انهدّ من آل عبد مناف.

٤ ـ الضّمير في «بخلت» للرّعود، والمعنى: أنّ المطر قلّ في تلك السّنة، فلمّا مات المرثيّ أمطرت السّحب بغزارة وكأنّها بكت عليه.

٥ ـ «الرَّجَّاف»: البحر، يسمّى به لاضطرابه وتحرّك أمواجه.

٦ ـ «الحسين» اسم الشريف الموسويّ ـ رحمه الله ـ الحَرْسَانِ: تثنية «الحَرْس» وهو ⇐

⇐ الدّهر، والمراد بهما: اللّيل والنّهار، وقيل: الجبلان. «بَلْهَ» اسم فعل أمرٍ بمعنى: دَعْ.

٧ ـ«النّواعب»: الغِرْبَان. «فاد»: مَاتَ. «الموافق والمُنَافِي»: الصّديق والعدوّ.

٨ ـ«أَسَفَّ»: دنا من الأرض. «الهوافي»: الطّيور السَوَاقط.

٩ ـ«القوادم»: الرّيشات الأربع الّتي في مقدّم الجَنَاح، و«الخوافي»: ما خلف المقاديم من الرّيش.

١٠ ـ«الخفاف»: الخفيف. «الأسحم»: الأسود، وقوله: «لا خاف سعيك» دعاء للغراب وخطاب له لما فعله من الحزن على الشّريف. «سحيم الأسديّ»: هو الشّاعر عبد بني الحسحاس، مولى بني أسدٍ. و«خُفاف بن ندبة» أحد الشعراء الفُرسان.

١١ ـالمراد: أنّ الغُرَاب في نعيبه يقول: «غاق، غاق» وهو صوته، فكأنّه يرثي الشّريف بقصيدةٍ رويّها حرف القاف.

١٢ ـ«الجون»: الأسود اليحموميّ. «بنت الجون»: نائحة من كِنْدَةَ كانت في الجاهليّة.

١٣ ـ«الرّكائب»: جمع «ركوبة» الإبل. «ابن دأية»: الغراب. سمّي بذلك؛ لأنّه يقع على دأية البعير ـأي: فقار ظهره فينقرها. «النّطق» ـبضمّ الطّاء وكسرها ـالفصيح، يدعو على الغراب لما استفظعه من نعيه.

١٤ ـ«الإيطاء»: تكرار القافية باللّفظ والمعنى. «الإقواء»: اختلاف حركة الرّويّ، بأن يكون بعضها مرفوعاً وبعضها مجروراً. «الإكفاء»: تغيّر حرف الرّوي. «الإصراف»: إقواء يكون ببيت منصوب في شعر مخفوض أو مرفوع.

١٥ ـ«الغُداف»: الغراب الأسود، والمراد: أنّ جميع الطُّيور حزنت لفقده حتّى أنّ البُزَاة ـوهي توصف بالبياض ـحسدت الغراب على لونه الأسود وتمنّت أن تكون ملابسها سود الألوان لتظهر حزنها على الشّريف.

١٦ ـ«والطّير أغربة عليه» أي: الطّير في حزنها عليه كالأغربة. جمع: «غُراب». «الفُتْخُ»: العُقبان الليّنة الأجنحة. «السَّرَاة»: جبال متّصلة على نسق واحدٍ من أقصى اليمن إلى الشّام. «لَصَاف»: اسم ماءٍ.

⇐

⇐ ١٧ ـ «السّرير»: النّعش. «القرارة»: المنخفض من الأرض. «النّياف»: المكان المرتفع.

١٨ ـ «الإيجاف»: الإسراع.

٢٠ ـ المراد أنّ الشّريف إن زاره الموتى في قبره خلع عليهم كفنه الجديد عوضاً عن أكفانهم البالية. «الأبلج»: الأبيض الحسن الواسع الوجه. والأبلج: الّذي قد وضح ما بين حاجبيه فلم يقترنا.

٢٢ ـ «نبذت»: طرحت. «رضوان»: خازن الجنّة. والمراد: ألقيت مفاتيح الجِنان إلى رضوان خازن الجنّة فهو يتحفه بما شاء منها.

٢٣ ـ المعنى: أنّ تقواه في الدّنيا أهّله لأن يرتفع في جنان الخلد، وقد استردّ ما أتلفته الدّنيا من حياة وصحّةٍ وشباب، والتوضيح في التّالي.

٢٥ ـ «الكوكبان»: الرّضي والمرتضى.

٢٦ ـ «أرتعا»: من «رتعت الإبل في المرعى» إذا أقامت. والمعنى: أنّهما يرتعان من يلجأ إليهما في رياض المكارم.

٢٧ ـ «الإرداء»: الإهلاك. «الإجداء»: الإسداء والعطاء. «الإسداف»: الإظلام.

٢٨ ـ «دِياف»: من قُرَى الشّام.

٣٠ ـ «صلّى الجواد»: إذا جاء بعد السّابق. «الأطهر المرضيّ»: أخ صغير للرّضي والمرتضى.

٣١ ـ مراده بالنّسب القصير أنّهم يكتفون بنسبتهم إلى أبيهم الأقرب، دون ذكر غيره من أجدادهم المشهورين.

٣٣ ـ «الزِّحاف في الشّعر»: هو التّغيير في الأجزاء الثّمانية من البيت إذا كان في الصّدر، أو في الابتداء أو في الحشو، والمعنى: ما مال بيتكم الرّفيع بموت هذا السّيّد، فإنّما هو كبيت من الشّعر لحقه الزِّحاف ولم ينقص من قيمته شيئاً.

٣٤ ـ «الإخطاف»: البرء من المرض، والمعنى: أنّ الشّمس إذا لحقها كسوف فإنّه ⇐

أي: «باكية» وكقوله ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ: «هُمْ يَدٌ على مَن سِواهُمْ».

وأنّه كثيراً ما يكون بحيث لا يحسن دخول أداة التّشبيه عليه ـ كما نقلناه عن عبدالقاهر ـ وكذا الكلام في نحو: «لَقِيْتُ أسداً»(١) أي: شجاعاً كالأسد.

[كلام صدر الأفاضل]

وأمّا إذا ترك(٢) «المشبّه» بالكلّيّة لكن أُوتي بوجه الشّبه نحو «رأيتُ أسداً في الشَّجَاعة» ونحو قوله:

وَلاحَتْ مِنْ بُرُوجِ البَدْرِ بُعْداً(٣)　　بـدُورٌ مَـهاً تَـبَرُّجُهَا اكتِنانُ

⇐ سرعان ما يزول عنها ولا يدوم.

٣٥ ـ «موسى»: الإمام الكاظم ـ عليه السّلام ـ و«صاحب سورة الأعراف» هو موسى بن عمران.

٣٦ ـ «الأهضام»: جمع: «هضم» وهو المطمئنّ من الأرض. «الأشعاف»: جمع «شَعَف» وهو جمع «شعفة» ومعناه: رأس الجبل.

٣٧ ـ «الطِّراف»: بيت من أدم من بيوت الأعراب.

٣٨ ـ «ضرميّة وكرميّة»: منسوبتان إلى الضَّرَم والكَرَم. «تأريثها»: إيقادها.

(١) **قوله: «وكذا الكلام في نحو: «لقيت أسداً»**. أي: مثل الكلام في نحو: «زيد أسد» من المنع المذكور الكلام في نحو: «لقيت أسداً» فلابدّ من تقدير «به» أو «منه» ليكون تجريداً عند القوم فيتّجه المنع المذكور. وأمّا نحو: «لقيت أسداً» فهو استعارة بالاتّفاق، فلا معنى لقوله: وكذا الكلام إلخ ... ولعلّه سقط من قلم النّاسخ ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «وأمّا إذا ترك»**. قال الهنديّ: أي: هذا إذا أُجْرِي «المشبّه به» على «المشبّه» ولم يذكر وجه الشّبه، وأمّا إذا ترك «المشبّه» بالكليّة بان لم يكن مذكوراً، ولا مقدّراً في نظم الكلام ففيه إشكال.

(٣) **قوله: «وَلاحَتْ مِنْ بُرُوجِ البَدْرِ بُعْداً»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب ⇐

⇐ المشابه، والقائل أبو العلاء المعرّي من قصيدة يمدح بها أبا الفضائل سعيد بن شريف بن عليّ بن أبي الهيجاء وهي القصيدة الثّالثة من قصائد السّقط يقول فيها:

مَعَانٌ مِن أحبّتنا مَعَانُ ... تُجِيبُ الصّاهلاتِ به القِيَانُ
وقفتُ به لِصَوْنِ الوُدِّ حتّى ... أَذَلْتُ دُمُوعَ جَفْنٍ ما تُصَانُ
ولاحَتْ من بروج البدر بُعْداً ... بُدورُ مَهاً، تبرّجُهَا اكتِنَانُ
فلو سَمَحَ الزَّمَان بها لَضَنَّتْ ... ولو سَمَحَتْ لَضَنَّ بها الزَّمَانُ
رُزِقْنَ تَمَكُّناً مِنْ كُلِّ قلبٍ ... فليس لغيرهنّ به مَكَانُ
وفيتُ وقد جُزِيْتُ بمثل فعلي ... فها أنا لا أَخُونُ ولا أُخَانُ
وعيشتي الشّباب، وليس منها ... صِبَايَ، ولا ذوائبي الهِجَانُ
وكالنّار الحياة فمن رَمَادٍ ... أواخِرُهَا، وأوّلُها دُخَانُ
إلامَ وفيم تنقلُنا رِكابٌ ... وتأمُلُ أن يكون لنا أوان
فنجزيها على الحُسْنَى وأهلٌ ... لما ظَنَّتْ خلائقك الحِسَانُ

وهي طويلة لا حاجة إلى إيراد الباقي وقد تقدّم التّمثيل ببعض تلك الأبيات في «علم المعاني».

١ ـ «معان» الأُولى موضع بالشّام و«معان» الثّانية المنزل. «الصّاهلات»: الخيل. «القيان»: المغنّيات. والمعنى: أنّ المقيمين في المنزل الّذي يقصِده ملوك، لأنّ لهم خيلاً تصهل وقياناً تغنّي.

٢ ـ «به»: أي: بمعان الموضع المذكور في أوّل البيت الأوّل. «أذلت»: أهنت.

٣ ـ «من بروج البدر بعداً» أي: من قصور هي كبروج البدر بعداً. «المَهَا»: بقر الوحش. «التبرّج»: إظهار الزّينة وما يستدعي به شهوة الرّجل. «اكتنان»: استتار. والمعنى: أنّ هؤلاء النّسوة محجوبات قد أُقيم لهنّ الاحتجاب مقام الظّهور، والتستّر مقام التبرّج.

٤ ـ الضّمائر المؤنّثة في «بها» و«ضنّت» و«سمحت» راجعة إلى البدور. والمراد أنّها لا يمكن أن تنال بأيّ حالٍ من الأحوال، فلو سمح الزَّمَان بقربها لبخلت هي بالوصال، ولو ⇐

ففيه إشكال؛ لأنّ ترك «المشبّه» لفظاً وتقديراً وإجراء اسم «المشبّه به» عليه يقتضي أن يكون هذا استعارة، وذكر «وجه الشّبه» يقتضي أن يكون تشبيهاً، أي: «رأيت رجلاً كالأسد في الشَّجَاعة» و«لاحَتْ مِنْ قُصُورٍ مثلِ بُرُوْج البَدْرِ في البُعد» فبينهما تدافع؛ كذا ذكره صدر الأفاضل[1] في «ضِرام السَّقط».

⇐ قدّر لها أن تسمح لبخل الزّمان بها.

٧ـ «الهجان»: البيض، يثني على الشّباب ويذمّ ما سواه من الصّبا أو من الشّيخوخة.

٨ـ تفسير للبيت الّذي قبله والمعنى: أنّ الحياة لا ينتفع بأوائلها وهي فترة الصّبا، ولا ينتفع بأواخرها وهي فترة الشّيخوخة، ومثلها في ذلك مثل النّار الّتي أوّل ما يظهر منها الدّخان الّذي لا نفع فيه وآخرها بعد خمودها الرّماد، وهو أيضاً لا نفع فيه، وإنّما ينتفع بما هو وسطها بين الدّخان والرّماد.

٩ـ ركابنا ترجو أن نصل إلى آمالنا وأوطارنا فنريحها من جهد السَّفَر.

(١) **قوله: «كذا ذكره صدر الأفاضل»**. وهذا نصّه في شرح البيت من القصيدة: قوله: «من بروج البدر بعداً» أي: من قصور هي كبروج البدر بعداً. وهاهنا بحث إعرابيّ: وذلك أنّ هذا المنصوب ـ أعني: «بُعْداً» ـ ممّا لا وجه له، لأنّه لو جاز لا يخلو من أن يجوز بجهة التّمييز أو بغير هذه الجهة، لا وجه إلى أن يجوز بغيرها بعد «مها» تمسّكاً بالأصل، ولا يجوز إلى أن يجوز بهذه الجهة، لأنّ بروج البدر هاهنا قد وقعت استعارةً، إذ الاستعارة ترك التّشبيه و«المشبّه» لفظاً وتقديراً، وإجراءُ اسم «المشبّه به» على «المشبّه» والاستعارة لا يقصد بها التّشبيه، ولذلك يقال: الاستعاره ادّعاء معنى الحقيقة في الشّيء. والتّمييز هاهنا إنّما يصحّ أن لو قصد بـ«بروج البدر» التّشبيه. وممّا جعل تمييزاً يستبشع ذوقه بيت السّقط:

وتحتي الكَرُّ إدماجاً وفوقي ... نظير الكَرِّ في دِيَمٍ وهَتْنِ

«تبرّجت المرأة»: أظهرت زينتها، ومدار التّركيب على الظّهور، و«الاكتنان» الاستتار وهو افتعال من «الكنّ» وقوله: «تبرّجها اكتنان» من باب قولهم:

* تحيّةُ بينِهِم ضَرْبٌ وجيعُ *

و«البروجُ»: مع «التّبرّج» تجنيس. [شروح سقط الزّند ١: ١٧٧]

[نقده]

والظّاهر أنّ مثل هذا[(١)] من باب التّشبيه[(٢)]؛ لأنّ المراد بكون «المشبّه»

---

(١) **قوله: «مثل هذا»**. أي: مثل المثال والشّعر المذكور فيه وجه الشّبه.

(٢) **قوله: «من باب التّشبيه»**. مأخوذ من السّكّاكيّ في آخر باب التّشبيه من «علم البيان» وهو النّوع الرّابع من الأصل الأوّل من «المفتاح»: ٤٦٣ ـ ٤٦٤. وشرح هذا أنّ الظّاهر من قولهم: «رأيت أسداً في الشَّجَاعة» أن يكون تشبيهاً لا استعارةً، لأنّ للاستعارة ضابطتين لا تجريان في المثال المذكور:

الضّابطة الأُولى: أن لا يشمّ من الكلام رائحة التّشبيه، فمبنى الاستعارة على تناسي التّشبيه، فلا يكون المثال المذكور من باب الاستعارة؛ لأنّ قوله: «في الشَّجَاعة» يشمّ منه رائحة التّشبيه، بدليل أنّ وجه التّشبيه إنّما يذكر في التّشبيه لا الاستعارة، إذ مبنى الاستعارة على الاتّحاد والهوهويّة ومبنى التّشبيه على المفارقة والمغايرة، حتّى يمكن تشبيه شيء بآخر، ولو اعتبر الاتّحاد في التّشبيه كان خَطَأً، لأنّ الشّيء لا يشبّه بنفسه، فلابدّ من أن يكونا متغايرين حتّى يمكن تشبيه أحدهما بالآخر، والاستعارة بعكس ذلك تماماً. ولذا كان مبناها على تناسي التّشبيه والغيريّة، وبحكم هذه الضّابطة لا يكون المثال من باب الاستعارة.

الضّابطة الثّانية: أنّ الاستعارة إنّما تصحّ في موضع لو حذف «اللّفظ المستعار» ووضع «المشبّه» مكانه لكان معنى الكلام صحيحاً ولا يفوتُ إلّا المبالغة في التّشبيه، كما في قولهم: «رأيت أسداً في الحمّام» فإنّه استعارة مفيدة للمبالغة، فلو حذفت «الأسد» ووضعت مكانه الرّجل الشُّجَاع وقلت: «رأيت رجلاً شجاعاً في الحمّام» كان صحيحاً، ولم تخسر إلّا المبالغَة فقط.

وبحكم هذه الضّابطة أيضاً لا يكون المثال ـ المذكور في صدر البحث ـ استعارة؛ لأنّك لو حذفت «الأسد» مِنْ «رأيت أسداً في الشَّجَاعة» ووضعتَ مكانه الرّجل الشّجاع وقلت: «رأيت رجلاً شجاعاً في الشَّجَاعة» لكان كلاماً مردوداً ولفظاً مرذولاً.

⇐

مقدّراً[١] أعمّ من أن يكون محذوفاً، جزء كلام كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ**﴾[٢] أو يكون في الكلام ما يقتضي تقديره[٣] كما في قولنا: «رأيت أسداً في

⇐ وأيضاً بحكم الضّابطة الأُولى لا يكون قوله ـ تعالى ـ: ﴿**كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ**﴾ [البقرة: ١٨٧]، من باب الاستعارة، لأنّ «الخيط الأبيض» فسّر وبيّن بقوله: «من الفجر» فيكون «الخيط الأسود» أيضاً مبيّناً بـ«سواد آخر اللّيل» وقوله ـ تعالى ـ: «من الفجر» يشمّ منه رائحة التّشبيه، فلا يكون «الخيط الأسود» استعارةً أيضاً، لأنّ مفسّره مقدّر بقرينة قوله: «من الفجر» كما لا يكون «الخيط الأبيض» استعارةً بقرينة قوله ـ تعالى ـ: «من الفجر».

والآية من باب التّشبيه و«سواد آخر الليل» بيان لقوله: «الخيط الأسود» وهو مقدّر، وكون «المشبّه» مقدّراً أعمّ من أن يكون محذوفاً جزء كلام كما في قولك: «أسد» في جواب من قال: «مَنْ زيدٌ»؟ أو يكون في الكلام قرينة تدلّ على تقدير «المشبّه» كما في الآية، فإنّ «المشبّه» فيها اثنان وهما «الفجر» و«سواد آخر اللّيل» و«المشبّه به» فيها أيضاً اثنان وهما «الخيط الأبيض» و«الخيط الأسود» و«المشبّه» في أحدهما سواد آخر اللّيل وهو مقدّر، و«المشبّه به» له «الخيط الأسود». و«المشبّه» في الآخر هو «الفجر» و«المشبّه به» له «الخيط الأبيض» وهما مذكوران.

(١) **قوله: «بكون «المشبّه» مقدّراً»**. وفي الاستعارة لا يكون «المشبّه» مذكوراً، ولا مقدّراً، والتّقدير إنّما يكون في التّشبيه، وهو قسمان:

الأوّل: أن يكون مقدّراً جزء كلام كما في الآية المذكورة فإنّ التّقدير: «هم صمّ بكم عمي» و«المشبّه» المقدّر كلمة «هم» وهو مبتدأ مقدّر جزء كلام.

الثّاني: أن يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في المثال الّذي ذكره الشّارح.

(٢) البقرة: ١٨.

(٣) **قوله: «ما يقتضي تقديره»**. أي: اعتباره وكونه مراداً في معنى الكلام، وإن لم يحتج نظم الكلام إليه. ولم يقل: «أو يمكن تقديره»؟ لأنّه يمكن تقدير لفظ «المثل» في كلّ استعارةٍ بأن يقال في «رأيت أسداً يرمي»: «مثل أسد» وهكذا، لكن ليس فيها ما يقتضي تقديره ⇐

الشَّجَاعة»[1] بدليل أنّهم جعلوا الخَيْط الأسود[2] في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾[3] تشبيهاً؛ لأنّ بيان[4] «الخَيْط الأبيض» بـ«الفجر» قرينة على أنّ «الخيط الأسود» أيضاً مبيّن بـ«سواد آخر اللّيل»[5].

⇐ كوجه الشّبه في «رأيت أسداً في شجاعته» فإنّه يقتضي تقدير «مثل» إذ لا معنى لقولنا: «رأيت رجلاً شجاعاً في شجاعته».

(١) **قوله: «رأيت أسداً في الشَّجَاعة»**. قال الرّوميّ: فإنّ قوله: «في الشَّجَاعة» يقتضي تقدير «المشبّه» أي: «رأيت رجلاً مثل الأسد في الشّجاعة» ولا يصحّ أن لا يقدّر «المشبّه» ويصار إلى الاستعارة؛ إذ لا يصحّ وقوع اسم «المشبّه» موقع «المشبّه به» فإنّه لو قيل: «رأيتُ رجلاً شجاعاً في الشَّجَاعة» لكان لغواً من الكلام.

(٢) **قوله: «جعلوا الخيط الأسود»**. أي: جعلوه تشبيهاً؛ لأنّ «من الفجر» الّذي هو بيان لـ«الخيط الأبيض» يقتضي تقدير «المشبّه» أعني: «من اللّيل» الّذي هو بيان لـ«الخيط الأسود».

(٣) البقرة: ١٨٧.

(٤) أي: كلمة «من» في قوله ـ تعالى ـ: «من الفجر» بيانية.

(٥) **قوله: «مبيّن بسواد آخر اللّيل»**. فكأنّه قيل: «من الفجر وسواد آخر اللّيل» وإذا كانا مبيّنين بالفجر وسواد آخر اللّيل لا يمكن حمله على الاستعارة، إذ يلزم بيان الشّيء بنفسه، فلابدّ من تقدير «المثل» فيكون الخيطان على معناهما الحقيقيّ، أي: يتبيّن مثل الخيط الأبيض من مثل الخيط الأسود من الفجر وسواد آخر اللّيل ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

وقال الزّمخشريّ في تفسير الآية من «الكشّاف»: **فإن قلت**: أهذا من باب الاستعارة أم من باب التّشبيه؟ **قلت**: قوله: «من الفجر» أخرجه من باب الاستعارة، كما أنّ قولك: «رأيت أسداً» مجاز، فإذا زدت «من فلان» رجع تشبيهاً.

فإن قلت: فلم زيد «من الفجر» حتّى كان تشبيهاً، وهلّا اقتصر به على الاستعارة الّتي هي أبلغ من التّشبيه وأدخل في الفصاحة؟

⇐

[كلام الزّمخشريّ]

وأبعد من ذلك[١] ما يُشعر به كلام صاحب «الكشّاف» مِن أنّ قوله ـ تعالى ـ

⇐ قلت: لأنّ من شرط المستعار أن يدلّ عليه الحال أو الكلام، ولو لم يذكر «من الفجر» لم يعلم أنّ الخيطين مستعاران، فزيد «من الفجر» فكان تشبيهاً بليغاً، وخرج من أن يكون استعارة اهـ.

(١) **قوله: «وأبعد من ذلك»**. قال الهنديّ: أي: أبعد من نحو «رأيت أسداً في الشّجاعة» الآيتان؛ لعدم ذكر وجه الشّبه المشعر بالتّشبيه فيهما.

وقال الرّوميّ: «وأبعد من ذلك» أي: من كون ما ترك فيه «المشبّه» وأُتِيَ بوجه الشّبه تشبيهاً كون الآيتين من قبيل التّشبيه ـ على ما ذكره صاحب «الكشّاف» ـ ووجه الأبعديّة أنّ «المشبّه» مقدّر فيما مرّ بخلاف الآيتين. وقال سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ: وأبعد من ذلك التّشبيه في الآية المذكورة التّشبيه في الآيتين.

والحاصل: أنّ الزّمخشريّ جعل الآيتين من قبيل التّشبيه الّذي طُوِي فيه ذكر «المشبّه» بالكلّيّة ـ أي: ترك ونُسِيَ ـ كما في الاستعارة، وقال: إنّهما ليسا باستعارةٍ، وهذا نصّه في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ** ﴾ من تفسير «الكشّاف»: **فإن قلت**: هل يسمّى ما في الآية استعارةً؟ **قلت**: مختلف فيه، والمحقّقون على تسميته تشبيهاً بليغاً، لا استعارةً؟ لأنّ «المستعار له» مذكور وهم المنافقون، والاستعارة إنّما تطلق حيث يطوى ذكر «المستعار له» ويجعل الكلام خلواً عنه، صالحاً لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه، لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام كقول زهير:

لدى أسدٍ شاكي السّلاح مُقَذَّفٍ ‏ ‏ ‏ ‏ له لبدٌ أظفاره لم تقلّم

ومن ثمّ ترى المُفْلِقِيْنَ السَّحَرَة منهم كأنّهم يتناسون التّشبيه ويضربون عن توهّمه صفحاً، قال أبو تَمَّام:

ويصعد حتّى يظنّ الجهول ‏ ‏ ‏ ‏ بأنّ له حاجةً في السّماء

وليس لقائل أن يقول: طوي ذكرهم عن الجملة بحذف المبتدأ فاتّسق بذلك إلى ⇐

﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَجُلاً فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلاً سَلَماً لِرَجُلٍ ﴾[١] وقوله: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾[٢] من باب التّشبيه ـ المطويّ فيه ذكر «المشبّه» كما في الاستعارة ـ وليس باستعارة.

[نقده]

وهو مشكل[٣]؛ لأنّ «المشبّه» فيه ليس بمذكور، ولا مقدّر، ويمكن

⇐ تسميته استعارةً، لأنّه في حكم المنطوق به، نظيره قول من يخاطب الحجّاج:

أسد عليّ وفي الحروب نعامة فتخاء تنفر من صفير الصّافِرِ

ثمّ قال بعد ذكر التّشبيهات في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً ﴾ [البقرة: ١٧]:

فإن قلت: هذا تشبيه أشياء بأشياء فأين ذكر المشبّهات، وهلّا صرّح به كما في قوله: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ ﴾ [غافر: ٥٨]، وفي قول امرئ القيس:

كأنّ قُلُوْبَ الطّير رَطْباً ويابساً لدى وَكْرِها العُنَّاب والحَشَفُ البالي

قلت: كما جاء ذلك صريحاً فقد جاء مطوياً ذكره على سنن الاستعارة كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ [فاطر: ١٢]، ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَجُلاً فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلاً سَلَماً لِرَجُلٍ ﴾ [الزّمر: ٢٩]، والصّحيح الّذي عليه علماء البيان لا يتخطّونه أنّ التّمثيلين جميعاً من جملة التّمثيلات المركّبة دون المفرّقة لا يتكلّف لواحدٍ واحد شيء يقدّر شبهه به، وهو القول الفحل والمذهب الجزل اهـ مختصراً.

(١) الزّمر: ٢٩.

(٢) فاطر: ١٢.

(٣) **قوله: «وهو مشكل»**. أي: كون الآيتين تشبيهاً لا استعارة مشكل، لأنّ «المشبّه» في كلّ واحدٍ من الآيتين ليس بمذكورٍ، ولا مقدّرٍ، فلا يصحّ جعله تشبيهاً بل يجب أن يكون استعارةً.

التّفصّي(١) عن هذا الإشكال بأنّ الاستعارة يجب أن تكون مستعملة في غير ما وضع له، وعلامته أن يصحّ وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا يفوت إلّا المبالغة في التّشبيه، فيصحّ ـ في نحو «رأيت أسداً» ـ أن يقال: «رأيت رجلاً شجاعاً» وهذا ليس كذلك(٢)..

---

(١) **قوله: «ويمكن التّفصّي»**. قال الجرجانيّ: هذا كلام جيّد؛ فإنّ المدار في الفرق بين الاستعارة والتّشبيه ـ إذا تردّد بينهما ـ أنّ اسم «المشبّه به» إن كان مستعملاً في معنى «المشبّه» كان استعارةً، وإن كان مستعملاً في معناه الحقيقيّ كان تشبيهاً، وعلامة كونه مستعملاً في معنى «المشبّه» ـ أي: ومن لوازم استعماله فيه ـ أن يصحّ وقوع اسم «المشبّه» موقعه، فإذا انتفى هذه العلامة كما في الآيتين ـ بشهادة الفطرة السّليمة بعد التّأمّل فيهما ـ انتفى كونه استعارةً وكان تشبيهاً سواء كان «المشبّه» مذكوراً بالفعل أو مقدّراً في نظم الكلام، أو لا يكون مذكوراً ولا مقدّراً، نعم يجب كون «المشبّه» مراداً في معنى الكلام وإن لم يمكن تقديره في نظمه على وجهٍ لا يختلّ نظامه، وسيرد عليك فيما تستقبله مزيد توضيح لذلك ـ إن شاء الله ـ.

(٢) **قوله: «وهذا ليس كذلك»**. أي: قوله ـ تعالى ـ: ﴿**ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً**﴾ لا يجري فيه هذه الضّابطة ـ أي: ضابطة الاستعارة ـ. «ليس كذلك» أي: ليس الرّجل الأوّل الّذي ضربه الله مثلاً للمشرك العابد للأوثانِ، والرّجل الثّاني الّذي ضربه الله مثلاً للموحّد العابد للّهِ الواحدِ المنّانِ، مستعملين في غير ما وضع له، بل كلّ منهما مستعمل في معناه الحقيقيّ ـ وهو العبد المشترك بين موالي متشاكسين ومتخاصمين، والعبد الخالص السَّلَم لمولىً واحدٍ ـ لا في المشرك والموحّد، فلا يصحّ أن يقع اسم «المشبّه» ـ أعني: المشرك والموحّد ـ موقع الرّجلين المذكورين في الآية؛ لفساد المعنى حينئذٍ، فليسا باستعارةٍ بحكم الضابطة الثّانية ـ كما قرّره الشّارح ـ.

وبتعبيرٍ آخر: «المشبّه» ـ وهو الكافر في الأوّل والمؤمن في الثّاني ـ ليس بملفوظٍ ولا مقدّرٍ، فينبغي أن يكون الكلام استعارةً، وليس كذلك لعدم جريان الضّابطة الثّانية فيه، إذ ⇐

ـ على ما يظهر بالتّأمّل[1] ـ.

وكذا لا يصحّ أن يراد بالبحرين الموصوفين «المؤمن» و«الكافر» لأنّ قوله ـ تعالى ـ ﴿ **وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْماً طَرِيّاً وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا** ﴾[2] ينبئ عن أنّه قصد التّشبيه لا الاستعارة، وأراد تفضيل «البحر الأُجاج»[3] على «الكافر» بأنّه

⇐ لا يمكن حذف «اللّفظ المستعار» ووضع «المشبّه» مكانه بأن يحذف «رجلاً» و«رجلاً» ويوضع مكانه «كافراً» و«مؤمناً» ويقال: «ضرب الله مثلاً كافراً ومؤمناً» لفساد المعنى حينئذٍ؛ لعدم كونهما مَثَلَيْنِ بل اللهُ ضَرَبَ لهما مَثَلاً، فلم تجر الضّابطة الثّانية فيه.

قال الهنديّ: «وهذا ليس كذلك» أي: قوله: «ضرب الله مثلاً» لا يصحّ فيه وقوع «المشبّه» إذ لا معنى لقولنا: «ضرب الله مثلاً المؤمن والكافر» فالمانع من كونه استعارةً معنويّ بخلاف الآية الثّانية، فإنّ المانع فيها لفظيّ، ولذا فصّله بقوله: وكذا. اهـ.

وكذا في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ** ﴾ حيث شبّه المؤمن بالماء العذب الفُرات والكافر بالماء المِلْح الأُجَاج، فلو حذف «البحران» ووضع مكانه «المؤمن» و«الكافر» لم يصحّ ولم يناسب مع قوله: ﴿ **وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْماً طَرِيّاً** ﴾، إذ لا يؤكل من المؤمن والكافر شيء ولا يستخرج منهما حلية.

(١) **قوله: «على ما يظهر بالتّأمّل»**. وذلك لأنّه لا يصحّ وقوع «الكافر» موقع الرّجل الأوّل ولا «المؤمن» موقع الرّجل الثّاني، إذ لا يناسب ضرب المثل؛ فإنّ المقصود من ضربه الانتقال من حال شيءٍ إلى حال شيءٍ آخر هو المقصود، وهذا مفقود على ذلك التّقدير، كما لا يخفى ـ على ما قرّره الرّومي ـ.

(٢) فاطر: ١٢.

(٣) **قوله: «وأراد تفضيل البحر»**. أي: وإنّما أراد الله زائداً على التّشبيه تفضيل البحر الأُجاج على الكافر بأنّ البحر الأُجاج قد شارك العذب الفرات في إنتاج اللّحم الطّريّ وإخراج الحلية وغيرهما من المنافع ولكنّ الكافر خلو عن المنفعة، فالتّشبيه في هذه الآية على طريقة التّشبيه في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذٰلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً** ⇐

قد شارك «العَذْبَ» في منافع، و«الكافر» خِلْوٌ عن المنفعة فهو في طريقة قوله ـ تعالى ـ ﴿ **فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْأَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الأَنْهَارُ** ﴾[1].

ولخَفَاء ذلك[2] ذهب كثير من النّاس إلى أنّ الآيتين من قبيل الاستعارة، وأنّ صاحب «الكشّاف» أوردهما مثالين للاستعارة، ولا يخفى ضعفه على مَنْ يتأمّل لفظ «الكشّاف»[3].

[الخلاف في الاستعارة هل هي مجاز لغويّ أو عقليّ]

[الاستعارة عند المصنّف مجاز لغويّ، والدّليل على ذلك] ﴿ ودليل أنّها[4] ﴾

⇐ **وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الأَنْهَارُ** ﴾ [البقرة: ٧٤]، حيث شبّه قلوبهم في القسوة بالحجارة، ثمّ فضّل الحجارة على قلوبهم بأنّها تخرج منها الأنهار، ولا كذلك قلوبهم.

(١) البقرة: ٧٤.

(٢) **قوله: «ولخَفَاء ذلك»**. أي: لخفاء ضابط الاستعارة ـ على ما ذكره الشّارح ـ وهو قوله: وعلامته أن يصحّ إلخ ... فالنّاس جعلوا ترك «المشبّه» لفظاً ومعنىً دليلاً للاستعارة ولم يقفوا على ضابطة وضع «المشبّه» مكان «المشبّه به» كما بيّنه التفتازانيّ فأخطأوا في فهم كلام الزّمخشريّ من «الكشّاف» والصّحيح ما بيّنّاه.

(٣) **قوله: «على مَنْ يتأمّل لفظ «الكشّاف»**. قال الرّوميّ: قال صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَوْكَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ** ﴾ الآية ... فإن قلت: هذا تشبيه أشياء بأشياء، فأين ذكر المشبّهات؟ قلت: كما جاء ذلك صريحاً فقد جاء مطويّاً ذكره على سنن الاستعارة كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ** ﴾ [فاطر: ١٢]، ﴿ **ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَجُلاً فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلاً سَلَماً لِرَجُلٍ** ﴾ [الزّمر: ٢٩].

ولا يخفى أنّ قوله: كقوله إلخ ... تمثيل للتّشبيه المطويّ فيه ذكر «المشبّه» على سنن الاستعارة لا تمثيل لنفس الاستعارة ـ كما توهّمه الطّيّبيّ وصاحب «الكشف» ـ فإنّ الأوّل أحوج إلى التّمثيل في هذا المقام من الثّاني اهـ.

(٤) **قوله: «ودليل أنّها»**. لمّا قسّم المجاز إلى قسمين: المجاز في المفرد والمجاز في الجملة، ⇐

أي: الاستعارة ﴿ **مجاز لغويّ كونها موضوعة لـ «المشبّه به» لا لـ «المشبّه» ولا لأمرٍ أعمّ منهما** ﴾ اختلفوا في أنّ «الاستعارة» مجاز لغويّ أم عقليّ؟ فذهب الجُمْهور إلى أنّه مجاز لغويّ؛ بمعنى أنّها لفظ استعمل في غير ما وضع له، لعلاقة المشابهة، والدّليل على ذلك أنّ الاستعارة ـ كـ«أسد» مثلاً في قولنا: «رأيت أسداً يرمي» ـ موضوعة لـ «المشبّه به» أعني: السَّبُعَ المخصوص، لا لـ «المشبّه» أعني: الرّجل الشُّجَاع، ولا لأمر أعمّ من «المشبّه به» و«المشبّه» كالشُّجَاع ـ مثلاً ـ ليكون إطلاقه على كلّ منهما حقيقة، كإطلاق «الحَيَوان»(١) عليهما، وهذا معلوم قطعاً بالنّقل عن أئمّة اللُّغَة، فحينئذٍ يكون استعماله في «المشبّه» استعمالاً في غير ما وضع له، مع قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له ـ أعني: «المشبّه به» ـ فيكون مجازاً لغويّاً.

⇐ وقسّم المجاز في المفرد أيضاً إلى قسمين: المجاز المرسل والاستعارة، علم منه أنّ الاستعارة مجاز لغويّ على رأيه والحال أنّه مختلف فيه، وكأنّه سُئل منه: ما الدّليل على ما اخترت من كون الاستعارة مجازيّاً لغويّاً؟ فأجاب بقوله: ودليل أنّها مجاز لغويّ إلخ...

وحاصل كلامه أنّ «أسداً» في قولك: «رأيت أسداً في الحمّام» يحتمل وجوهاً ثلاثة:

الأوّل: أن يكون موضوعاً للحيوان المفترس فقط وهو «المشبّه به».

الثّاني: أن يكون موضوعاً للرّجل الشّجاع فقط وهو «المشبّه».

الثّالث: أن يكون موضوعاً لأمرٍ أعمّ من «المشبّه» و«المشبّه به» كالشّجاع ـ مثلاً ـ ليكون إطلاقه على كلّ منهما حقيقةً مثل إطلاق «الحيوان» عليهما.

والمعتمد في تعيين الموضوع له من هذه المعاني هو أهل اللّغة وهم أنكروا الوضع للأعمّ والوضع للمشبّه أيضاً، فبقي الوضع للمشبّه به فيكون استعماله في «المشبّه» مجازاً لغويّاً ـ كما هو واضح ـ.

(١) **قوله: كإطلاق «الحيوان»**. أي: لو كان اللّفظ موضوعاً للكلّيّ الأعمّ الشّامل لكلّ واحدٍ منهما، لكان متواطياً أو مشكّكاً فيكون حقيقةً بالنّسبة لكلّ واحدٍ منهما.

[إطلاق العامّ على الخاصّ]

وهذا الكلام صريح(١) في أنّه إذا أطلق لفظ العامّ على الخاصّ لا باعتبار خصوصه، بل باعتبار عمومه، فهو ليس من «المجاز» في شيءٍ، كما إذا رأيت «زيداً» فقلت: «رأيت إنساناً» أو «رأيت رجلاً» فلفظ «إنسان» أو «رجل» لم يستعمل إلّا فيما وضع له، لكنّه قد وقع في الخارج على «زيد».

وكذا إذا قال قائل: «أكرمتُ زيداً» أو «أطعمتُهُ» أو «كَسَوْتُهُ» فقلت: «نِعْمَ ما فعلت» لم يكن لفظ «فعلت» مجازاً.

وكذا لفظ «الحَيَوان» في قولنا: «الإنسان حَيَوان ناطق»؛ فليتأمّل(٢)، فإنّ هذا

---

(١) **قوله: «وهذا الكلام صريح»**. أي: قوله: «ولا لأمرٍ أعمّ من المشبّه به والمشبّه» أي: نفي كون اللّفظ موضوعاً للأعمّ صريح في حلّ النّزاع المشهور بينهم، وهو أنّهم اختلفوا في لفظ العامّ إذا أُطلق وأُريد منه الخاصّ هل هي حقيقة أو مجاز؟ مثلاً إذا أُطلق الإنسان وأُريد منه «زيد» أو أُطلق «رجل» وأُريد منه «عمرو» ـ مثلاً ـ فهل هذا الإطلاق حقيقة أو مجاز؟

ويظهر من قول المصنّف: «ولا للأعمّ منهما» أنّ إطلاق العامّ وإرادة الخاصّ، لا باعتبار الخصوص بل باعتبار العموم وأنّه فرد من أفراد العامّ في الخارج، حقيقة لا مجاز؛ إذ معنى كلامه: الاستعاره لو كانت موضوعة للأعمّ كان استعمالها في «المشبّه» حقيقةً لا مجازاً، وهذا بعينه موجود في العامّ الّذي أُريد منه الخاصّ.

فلو قيل: «إنسان» وأُريد منه «زيد» بقيد الخَصوصيّة كان مجازاً لأنّه لم يوضع لخصوص «زيد» ولو أُريد منه «زيد» لا باعتبار خصوصه بل باعتبار أنّه أحد أفراد الإنسان في الخارج وأنّ حقيقة العام يوجد فيه، كان حقيقةً لا مجازاً؛ لأنّه استعمال لفظِ العامّ فيما وضع له.

(٢) **قوله: «فليتأمّل»**. لقد بيّن وجه التّأمّل بقوله: «فإنّ هذا» أي: إطلاق العامّ على الخاصّ بحث يشتبه على كثير من أهل العلم حتّى اعترضوا بوجهين:

الأوّل: أنّه مجاز باعتبار ذكر العامّ وإرادة الخاصّ، لأنّ اللّفظ موضوع للعامّ واستعمل

⇐

بحث يشتبه على كثير من المحصّلين حتّى يتوهّمون[١] أنّه مجاز باعتبار ذكر العامّ وإرادة الخاصّ، ويعترضون أيضاً بأنّه لا دلالة للعامّ على الخاصّ بوجهٍ من الوجوه.

ومنشأه[٢] عدم التّفرِقة بين ما يقصد باللّفظ من الإطلاق والاستعمال، وبين مايقع عليه باعتبارالخارج، وقد سبق في بحث التّعريف باللّام إشارة إلى تحقيقه[٣].

[والاستعارة عند غير المصنّف مجاز عقليّ والدّليل على ذلك]

﴿ وقيل: إنّها مجاز عقليّ، بمعنى أنّ التّصرّف في أمر..........

⇐ في غيره، فيكون من قبيل استعمال اللّفظ في غير ما وضع له، فيكون مجازاً.

الثّاني: أنّه لا دلالة للعامّ على الخاصّ فكيف يذكر العامّ ويراد منه الخاصّ؟ أي: لا يدلّ العامّ على الخاصّ بأيّ من الدّلالات الثّلاث ـ مثلاً ـ الإنسان لا يكون جزءً من الحيوان ولا خارجاً عنه لازماً له، ولا معناه المطابقيّ فكيف يطلق الحيوان ويراد منه الإنسان ـ كما قرّره الأُستاذ ـ؟

(١) وفي نسخة سنة ٨٤٩هـ: «يتوهّموا».

(٢) **قوله: «ومنشأه»**. أي: منشأ الاشتباه عدم الفرق بين ما يقصد باللّفظ من الإطلاق والاستعمال، وبين ما يقع عليه اللّفظ في الخارج.

وذلك أنّه إذا أطلق لفظ العامّ على الخاصّ واستعمل لفظ العامّ في الخاصّ وقصد بذلك الدّلالة على المعنى العامّ من حيث عمومه ـ بغضّ النّظر عن خصوصيّة الخاصّ ـ فهو حقيقة؛ لأنّه استعمالٌ للفظِ العامّ في معناه الموضوع له، وهذا هو المراد بقوله: «ما يقصد باللّفظ من الإطلاق والاستعمال». ولا يضرّ في كونه حقيقةً صدق اللّفظ في الخارج على ذلك الخاصّ بالقرينة؛ لأنّ خصوص الخاصّ لم يقصد من اللّفظ، وهذا هو المراد بقوله: «ما يقع عليه في الخارج» بل إنّما يكون مجازاً إذا قصد الخاصّ من حيث خصوصه ودلّت القرينة على قصد النّقل إلى الخاصّ بعلاقةٍ.

(٣) **قوله: «وقد سبق في بحث التّعريف باللّام إشارة إلى تحقيقه»**. حيث قال هناك: وتحقيقه أنّه موضوع للحقيقة المتّحدة في الذّهن، وإنّما أُطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أنّ الحقيقة موجودة فيه، فجاء التّعدّد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع.

عقليّ[١] **لا لغويّ؛ لأنّها لمّا لم تطلق على «المشبّه» إلّا بعد ادّعاء دخوله ﴾** أي: دخول المشبّه ﴿**في جنس «المشبّه به»**﴾ بأن جعل الرّجل الشُّجَاع فرداً من أفراد الأسد ﴿**كان**﴾ جواب لمّا ﴿**استعمالها**﴾ أي: استعمال الاستعارة في «المشبّه» كاستعمال الأسد في الرّجل الشُّجَاع ـ مثلاً ـ استعمالاً ﴿**فيما وضعت له**﴾[٢].

وإنّما قلنا: إنّها لم تطلق على «المشبّه»[٣] إلّا بعد الادّعاء المذكور؛ لأنّها لو لم

---

(١) **قوله: «بمعنى أنّ التّصرّف في أمر عقليّ»**. قال الرّوميّ: أشار بهذا البيان إلى أنّ المراد بالمجاز العقليّ هاهنا ـ أي: باب الاستعارة ـ غير ما هو المراد فيما سبق ـ أي: باب الإسناد الخبريّ ـ من المجاز الحكميّ، وهو ظاهر، فإنّ المراد بالمجاز هاهنا هو الكلمة وفيما سبق هو الإسناد أو الكلام اهبتصرّفٍ.

وحاصل الفرق بين المجاز العقلي في الموضعين: أنّ الكلام في المجاز العقلي في باب الإسناد أنّ الإسناد هل جاز موضعه الأصليّ أم لا؟ وفي باب الاستعارة: أنّ اللّفظ هل جاز موضعه الأصليّ أم لا؟

(٢) **قوله: «استعمالاً فيما وضعت له»**. الموضوع له على هذا الرّأي قسمين:

الأوّل: الموضوع له الحقيقيّ.

الثّاني: الموضوع له التّأويليّ والادّعائي، ففي «الأسد» على هذا القول تصرّفوا في معناه بأن جعلوا لمعناه فردين: الفرد المتعارف وهو الحيوان المفترس. الفرد غير المتعارف وهو الرّجل الشّجاع بأنّه جعل فرداً من أفراد الأسد، فاستعمال الأسد في المعنيين يكون حقيقة لغويّة ومجازاً عقليّاً في باب الاستعارة، ولكن الحيوان المفترس موضوع له حقيقة، والرّجل الشّجاع موضوع له تأويلاً.

(٣) **قوله: وإنّما قلنا: إنّها لم تطلق على «المشبّه»** إلخ ... أي: إنّما قلنا: إنّ الاستعارة مجاز عقليّ ـ على قول غير المصنّف ـ لأنّ اسم «الأسد» لم تطلق على الرّجل الشّجاع إلّا بعد ادّعاء دخوله في جنس «المشبّه به» بجعل أفراده قسمين: متعارفاً، وغير متعارف. «لأنّها لو لم ⇐

تكن كذلك لَمَا كانت استعارةً؛ لأنّ مجرّد نقل الاسم لو كان استعارة لكان الأعلام المنقولة كـ«يزيد» و«يشكر» ـ استعارة.

⇐ تكن كذلك» أي: لو لم تكن مطلقةً على «المشبّه» بعد الادّعاء المذكور للزم أُمور خمسة، أشار الشّارح إلى ثلاثة منها، والمصنّف إلى اثنين فيكون المجموع خمسةً:

الأوّل: أشار إليه الشّارح بقوله: «لما كانت استعارةً» أي: لو لم تكن الاستعارة إطلاق اسم «المشبّه به» على «المشبّه» بعد الادّعاء المذكور لما كانت الاستعارة استعارةً، إذ مجرّد نقل الاسم عن معناه لو كانت استعارةً لكانت الأعلام المنقولة استعارةً؛ لوجود النّقل فيها، والتّالي باطل فالمقدّم مثله.

والثّاني: أشار إليه الشّارح بقوله: «ولما كانت الاستعارة ما أبلغ من الحقيقة» أي: لو لم يكن إطلاق اللّفظ على «المشبّه» بعد ادّعاء دخوله في جنس «المشبّه به» المقتضي للمبالغة لما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة «إذ لا مبالغة في إطلاق الاسم المجرّد» عن الادّعاء المذكور حال كونه «عارياً عن معناه» الحقيقيّ ادّعاءً.

والثّالث: أشار إليه الشّارح بقوله: لما صحّ أن يقال: لمن قال: «رأيت أسداً» إلخ ... أي: لو لم يكن الإطلاق بعد الادّعاء المذكور لما صَحَّ أن يقال ـ لمن قال: «رأيت أسداً» واراد بلفظ الأسد «زيداً» ـ: إنّ القائل جعله وصيّره أَسَداً وحيواناً مفترساً، كما لا يقال لمن سمّى ولده أسداً: إنّه جعله أَسَداً.

وتوضيح ذلك أنّ «جَعَلَ» الّتي من أفعال القلوب ـ أي: الّتي بمعنى «صيّر» المتعدّية إلى مفعولين ـ يفيد إثبات المفعول الثّاني للمفعول الأوّل ـ بحكم كونهما في الأصل مبتدأً وخبراً ـ فيكون معنى قولك: «جعلت زيداً أسداً»: أنّك أثبتَّ الأسديّة له. ولا ريب أنّ مجرّد نقل لفظ «الأسد» لـ«زيد» وإطلاقه عليه ـ من دون ادّعاء دخوله في جنس الأسد ـ ليس فيه إثبات أسديّة له، فثبت أنّ الجعل يستلزم الادّعاء المذكور، حتّى أنّك لا تقول: «جعلته أميراً» إلّا إذا أثبتّ له صفة الإمارة ولو ادّعاءً. وكذا قوله ـ عليه السّلام ـ: «فإنّي جعلته عليكم حاكماً».

والرّابع: أشار إليه المصنّف بقوله: «ولهذا صحّ التعجّب في قوله» إلخ ....

والخامس: أشار إليه المصنّف: «والنّهي عنه في قوله» إلخ ....

ولَمَا كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة؛ إذ لا مبالغة في إطلاق الاسم المجرّد عارياً عن معناه.

ولَمَا صحّ أن يقال ـ لمن قال: «رأيت أسداً» وأراد زيداً ـ إنّه جعله أسداً، كما لا يقال ـ لمن يسمّي ولده أسداً ـ: إنّه جعله أسداً؛ لأنّ «جعل» إذا كان متعدّياً إلى مفعولين كان بمعنى «صيّر» ويفيد إثبات صفةٍ لشيءٍ[1] حتّى لا تقول: «جعلته أميراً» إلّا إذا أثبتَّ له صفة الإمارة.

وإذا كان نقل اسم «المشبّه به» إلى «المشبّه» تبعاً لنقل معناه إليه ـ بمعنى: أنّه أثبت له معنى الأسد الحقيقيّ ادّعاءً ثمّ أطلق عليه اسم الأسد ـ كان «الأسد» مستعملاً فيما وضع له، فلا يكون مجازاً لغويّاً، بل عقليّاً، بمعنى: أنّ العقل تصرّف فيه، وجعل الرّجل الشُّجَاع من جنس الأسد، وجَعْلُ ما ليس في الواقع واقعاً مجاز عقليّ.

﴿ ولهذا ﴾ أي: ولأنّ إطلاق اسم «المشبّه به» على «المشبّه» إنّما يكون بعد ادّعاء دخوله في جنس «المشبّه به» ﴿ صحّ التّعجّب في قوله ﴾ ـ أي: قول أبي الفضل بن العميد في غُلامٍ قام على رأسه يَظَلِّلُهُ ـ: ﴿ قامَتْ تُظَلِّلُني ﴾ أي: توقع الظِّلّ عَلَيَّ ﴿ مِنَ الشَّمْسِ[2] * نَفْسٌ أعزّ عَلَيَّ مِن نَفْسي * قامَتْ تظلّلني ومِن

(١) قوله: «صفةٌ لشيءٍ». المراد من الشّيء هاهنا: «المشبّه».

(٢) قوله: «قامت تظلّلني من الشّمس». البيتان من الكامل على العروض الحذّاء مع الضّرب الأَحَذّ المضمر، والقائل أبوالفضل بن العميد المتوفّى سنة ٣٦٠هـ وزير ركن الدَّوْلة بن بويه.

قال العبّاسيّ في «المعاهد»: قال ابن النّجّار في تاريخه: قرأت على إسماعيل بن سعدالله، أنبأنا بكر بن عليّ التّاجر، قال: أنشدنا رزق الله بن عبدالوهّاب التميميّ الواعظ

⇐

عَجَبَ ﴾ ويروى: «فأقولُ يا عجباً ومن عجب» ﴿ **شَمْسٌ** ﴾ أي: إنسان كالشّمس في الحُسْنِ والبِهاء ﴿ **تُظلِّلني من الشّمس** ﴾ فلولا أنّه ادّعى له معنى الشّمس الحقيقي، وجعله شمساً على الحقيقة، لما كان لهذا التّعجّب معنىً؛ إذ لا تعجّب في أن يظلّل إنسان حسن الوجه إنساناً آخر.

﴿ **والنّهي عنه** ﴾ أي: ولهذا صحّ النّهي عن التّعجّب ﴿ **في قوله: «لا تَعْجَبُوا من بِلَىٰ**[1] **غِلالته**[2] ﴾ هي شِعار يُلْبَسُ تحت الثّوب، وتحت الدِّرْع أيضاً ﴿ **قد زَرَّ**

⇐ في ولده أبي العبّاس، لأنّه كان يقوم إذا جاءت عليه الشّمس ويظلّله فقال:

قامت تُظَلِّلُني من الشّمس ... نفسٌ أعزّ عليَّ من نفسي
قامت تُظَلِّلُني ومن عَجَبٍ ... شمسٌ تُظَلِّلُني من الشَّمْسِ
لمّا رأيتُ الشَّمْسَ بارِزَةً ... سَتَّرْتُ عين الشَّمْسِ بالخَمْسِ
ثمّ استعنت على الّتي اختلسَتْ ... من الفُؤَادِ بآيةِ الكُرْسِي

وقال ياقوت في «معجم الأُدباء»: كان أبو إسحاق الصّابي واقفاً بين يدي عضد الدّولة وعلى رأسه غلام تُركيّ جميل، فكان إذا رأى الشّمس عليه حجبها عنه، فقال للصّابي: هل قلت شيئاً يا أبا إبراهيم؟ فقال:

وقفَتْ لِتَحْجُبَني عن الشَّمْسِ ... نفسٌ أَعَزُّ عَلَيَّ من نفسي
ظَلَّت تُظَلِّلُني ومِنْ عَجَبٍ ... شمسٌ تُغَيِّبُني عن الشَّمْسِ

فسرّ بذلك.

(١) بالكسر، والقصر.

(٢) **قوله: «لا تعجَبوا من بِلَى غِلالته»**. البيت من المنسرح على العروض الثّانية المطويّة ـ مفتعلن ـ مع الضّرب الأوّل المطويّ، والقائل أبو الحسن محمّد بن أحمد بن محمّد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا الحسنيّ العلويّ ٢٥٠ ـ ٣٢٢هـ:

لا تعجبوا من بلى غِلالته ... قد زَرَّ أزرارَهُ على القَمَرِ
يا من حكى الماء فرط رقّته ... وقلبُهُ في قساوة الحَجَرِ

⇐

أزرارهُ على القَمَر» ﴾ تقول: «زَرَرْتُ القَمِيْصَ عليه، أَزُرُّه» ـ إذا شددتَ أزراره[١] عليه ـ فلولا أنّه جعله قمراً حقيقيّاً لما كان للنّهي عن التّعجّب معنىً؛ لأنّ الكَتّان[٢] إنّما يُسْرِعُ إليه البِلَى بسبب ملابسة القمر الحقيقيّ، لا بسبب ملابسة إنسان كالقمر في الحسن.

[ردّ القائلين بالمجاز العقلي في باب الاستعارة]

﴿ ورُدّ بأنّ الادّعاء[٣] ﴾ أي: ردّ هذا الدّليل بأنّ ادّعاء دخول «المشبّه» في جنس «المشبّه به» ﴿ لا يقتضي كونها ﴾ أي: كون الاستعارة ﴿ مستعملة فيما وضعت له ﴾ للعلم الضّروريّ بأنّها مستعملة في الرّجل الشُّجَاع ـ مثلاً ـ والموضوع له هو السَّبُعُ المخصوص.

وتحقيق ذلك[٤] أنّ دخوله في جنس «المشبّه به» مبنيّ على أنّه جعل أفراد

⇐ يـا قــمراً ثـوبُهُ ورامِـقُهُ   منه حِـذارَ البِـلَى عـلى خَـطَرِ
يا ليت حظّي كحظّ ثوبك من   جسمك يا واحِداً مـن البَشَـرِ

وقال السّريّ الرّفّاء المتوفّى سنة ٣٦٦هـ في كتاب «المحبّ والمحبوب»: ولم يسبق إلى معناه.

(١) الأَزْرار: جمع «زِرّ» بكسر الزّاي وتشديد الرّاء، أي: أدخلت الأَزْرَار في العُرَا.

(٢) بفتح الكاف، قال ابن دُرَيْدٍ: عربيّ، ويُسمّيَ بذلك، لأنّه «يكتَنُ» أي: يسوَدُّ إذا أُلْقِيَ بعضُهُ على بعضٍ.

(٣) قوله: «ورُدّ بأنّ الادّعاء». أجاب المصنّف عن الأمرين اللّذين ذكرهما في بيان مذهب القائلين بأنّ الاستعارة مجاز عقليّ، حتّى يثبت رأيه المختار ببطلان رأي غيره ضمناً أيضاً.

(٤) قوله: «وتحقيق ذلك». قال الهنديّ: حاصل التّحقيق أنّ ادّعاء دخول «المشبّه» في جنس «المشبّه به» لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له، إذ ليس معناه ما فهمه المستدلّ من ادّعاء ثبوت «المشبّه به» له حقيقةً حتّى يكون استعمال لفظ «المشبّه به» فيه استعمالاً فيما ⇐

الأسد بطريق التّأويل قسمين:

أحدهما: المتعارف، وهو الّذي له غاية الجُرْأة، ونهاية القوّة، في مثل تلك الجُثَّة، وهاتيك الصُّوْرَة، والهيئة، وتلك الأنياب، والمخالب، إلى غير ذلك.

والثّاني: غير المتعارف، وهو الّذي له تلك الجُرْأة، وتلك القوّة، لكن لا في تلك الجُثَّة والهَيْكَل المخصوص، ولفظ «الأسد» إنّما هو موضوع للمتعارف، فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له، والقرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف، ليتعيّن المعنى الغير المتعارف.

⇐ وضع له، والتجوّز في أمر عقليّ ـ وهو جعل غير «المشبّه به» مشبّهاً به ـ بل معناه: جعل «المشبّه به» مؤوّلاً بوصفٍ مشتركٍ بين «المشبّه» و«المشبّه به» وادّعاء أنّ لفظ «المشبّه به» موضوع لذلك الوصف وأنّ أفراده قسمان: متعارف وغير متعارف، ولا خَفَاء في أنّ الدّخول بهذا المعنى لا يقتضي كونها مستعملةً فيما وضعت له؛ لأنّ الموضوع له هو الفرد المتعارف والمستعمل فيه هو الفرد الغير المتعارف.

ويؤيّد ما ذكرنا ما قال الشّارح في «التّلويح»: إنّ جعلها مجازاً عقليّاً مبنيّ على اعتبار مرجوحٍ ـ دعوى الهيكل المخصوص للرّجل الشّجاع ـ والحقّ خلافه، وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومه، فقول المصنّف: «وأمّا التّعجّب والنّهي عنه» إشارةٌ إلى جواب دخل مقدّرٍ، وهو أنّه إذا لم يكن مبنى الاستعارة على ادّعاء ثبوت «المشبّه به» له حقيقةً، بل على جعله فرداً غير متعارفٍ لم يكن للتّعجّب والنّهي عنه في البيتين معنىً؛ لأنّ التّعجّب والنّهي عنه إنّما هو في الفرد المتعارف لا في الفرد الغير المتعارف. فأجاب عنه بأنّ التّعجّب والنّهي عنه لتناسي التّشبيه وجعل الفرد الغير المتعارف مساوياً للمتعارف في حقيقته حتّى أنّ كلّ ما يترتّب على المتعارف يترتّب عليه.

وبما حرّرنا اندفع ما قيل: إنّ التّعجّب والنّهي عنه إنّما جعله المستدلّ دليلاً على الادّعاء، وبعد تسليم الادّعاء لا حاجة إلى المنازعة في كون التّعجّب والنّهي عنه مبنيّين عليه أو على تناسي التّشبيه، وذلك لأنّه لم يسلّم الادّعاء بالمعنى الّذي ذكره المستدلّ وبنى عليه صحّة التّعجّب والنّهي، بل بمعنىً آخر، فلابدّ من بيان صحّتهما.

وبهذا يندفع[١] ما يقال: إنّ الإصرار على دعوى الأسديّة للرّجل الشُّجَاع ينافي نصب القرينة المانعة عن إرادة السَّبُع المخصوص.

﴿ وأمّا التعجّب والنّهي عنه ﴾ في البيتين المذكورين وغيرهما **﴿ فللبناء على تناسي التّشبيه، قضاءً لحقّ المبالغة ﴾** ودلالةً على أنّ «المشبّه» بحيث لا يتميّز عن «المشبّه به» أصلاً حتّى أنّ كلّ ما يترتّب على «المشبّه به» من التّعجّب والنّهي عنه يترتّب على «المشبّه» أيضاً.

[فرق الاستعارة، والكَذِب]

﴿ والاستعارة تفارق الكَذِب[٢] ﴾ بوجهين[٣]: **﴿ بالبناء على التأويل ونصب القرينة على إرادة خلاف الظاهر ﴾** يعني: أنّ في الاستعارة دعوى دخول «المشبّه»

---

(١) **قوله: «وبهذا يندفع»**. قال الرّوميّ: أي: ببيان أنّ القرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف ليتعيّن غير المتعارف «يندفع» إلخ ... ووجه الاندفاع أنّ الإصرار على دعوى الأسديّة بالمعنى الغيرالمتعارف، ونصب القرينة لا يمنع إلّا عن إرادة المعنى المتعارف، فلا منافاة.

(٢) **قوله: «والاستعارة تفارق الكذب»**. أي: الكلام الّذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب، فلا يرد ما يقال: الاستعارة في المفرد، والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتّى يحتاج إلى الفرق ـ كما قرّره الرّومي ـ.

(٣) **قوله: «بوجهين»**. **الأوّل** بالبناء على التّأويل. **والثّاني**: نصب القرينة على إرادة خلاف الظّاهر. وإنّما قال هذا الكلام ـ أي: الفرق بين الاستعارة والكذب ـ؟ لأنّه قد تقدّم في بحث المجاز العقليّ من «علم المعاني» أنّ بعضهم أنكر وقوعه في القرآن بدليل أنّه كذب والقرآن منزّه عنه، وأجاب عن إنكارهم وأورد آياتٍ من القرآن في ردّهم بقوله مقتبساً من الآية: **﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمِ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً ﴾** وبمثل ذلك القول هناك قال بعضهم في باب الاستعارة من «علم البيان» وأنكر وقوع الاستعاره في القرآن بأنّه كذب والقرآن منزّه عنه، فأراد المصنّف ردّه بأنّ الاستعارة تفارق الكذب بالوجهين: **الأوّل**: البناء على التّأويل. **والثّاني**: نصب القرينة.

في جنس «المشبّه به» مبنيّة على تأويل وهو جعل أفراد «المشبّه به» قسمين ـ كما ذكرنا ـ ولا تأويل في «الكَذِب».

وأيضاً لابدّ في «الاستعارة» من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي الموضوع له، دالّةٍ على أنّ المراد خلاف الظّاهر، بخلاف «الكَذِب» فإنّه لا يُنْصَبُ قرينة فيه على إرادة خلاف الظّاهر، بل يُبْذَلُ المَجْهود في ترويج ظاهره.

[رأي السّكّاكيّ في الفرق بين الدّعوى الباطلة والكَذِب مع الاستعارة]

وزعم صاحب «المفتاح»(١) أنّ «الاستعارة» تفارق «الدّعوى الباطلة» لبناء

---

(١) **قوله: «وزعم صاحب «المفتاح»**. قال في الفصل الثّالث من الأصل الثّاني من «علم البيان» من كتاب «المفتاح» ٤٨١: **والاستعارةُ** ـ لبناء الدّعوى فيها على التّأويل ـ تُفَارِقُ **الدّعوى الباطلة**، فإنّ صاحبها يتبرّأ عن التّأويل، وتفارق **الكَذِب** بنصب القرينة المانعة عن إجراء الكلام على ظاهره، فإنّ الكذّاب لا ينصِب دليلاً على خلاف زعمه، وأنّى ينصِب وهو لترويج ما يقول، راكب كلّ صَعْب وذَلُوْل اهـ.

اعلم أنّ **الكَذِب** و**الدّعوى الباطلة** شيء واحد، إلّا أنّ **الكَذِب** لا يوجد فيه المطابقة للواقع مع علم الكاذب بعدم المطابقة، وفي **الدّعوى الباطلة** أيضاً لا يوجد المطابقة والمدّعي يدّعي المطابقة. وكذا **الصّدق ودعوى الحقّ** شيء واحد، ولكن بين **الاستعارة والكذب**، و**الاستعارة والدّعوى الباطلة** فرق من وجهين: **الأوّل**: وجود التّأويل. **الثّاني**: ادّعاء دخول «المشبّه» في جنس «المشبّه به».

وزعم السّكّاكيّ أنّ **الاستعارة** تفارق **الدّعوى الباطلة** بالتّأويل، فإنّ في الاستعارة تأويلاً وليس في الدّعوى الباطلة. وتفارق **الكذِب** بنصب القرينة، فإنّ في **الكذِب** لا يوجد قرينة وهي موجودة في **الاستعارة**.

وبطلان هذا الزّعم واضح، لاتّحاد **الكذِب** و**الدّعوى الباطلة** ذاتاً وإنّما الفرق بالاعتبار ـ مثل **الحقّ والصّدق** ـ فالاستعارة تفارق كليهما من وجهين، أي: الاستعارة تفارق ⇐

⇐ الكذِب بالوجهين وتفارق الدّعوى الباطلة أيضاً بنفس الوجهين، ولا يخصّ التّأويل بالاحتراز عن الدّعوى الباطلة، ونصب القرينة بالاحتراز عن الكذب.

وقال الهنديّ: الأظهر عندي أنّ الاستعارة من حيث المعنى تشابه الدّعوى الباطلة، ومن حيث اللّفظ تشابه الكلام الكاذب، فبيّن الفرق بأنّ مبنى معناها على التّأويل بخلاف الدّعوى الباطلة، وأنّ مبنى لفظها على نصب القرينة بخلاف الكذب.

وقال الجرجانيّ في «شرح المفتاح»: أراد بالدّعوى الباطلة **الجهل المركّب** وصاحبه مصرّ على دعواه مُتَبَرِّءٌ عن التّأويل فضلاً عن نصب القرينة، وأراد بالكَذِب **الكذِب العمد**، وصاحبه لا ينصب القرينة بل يروّج ظاهره، لكن لا مانع عن قصد التّأويل في ذهنه، فلذا خصّ التّأويل بمفارقة الباطل ونصب القرينة بمفارقة الكذب.

هذا خلاصة كلامه، وفيه أنّه ـ مع كونه خلاف ظاهر العبارة؛ إذ لا قرينة على تخصيص الدّعوى بالباطلة بالجهل المركّب، والكذب بالكذب العمد ـ لا وجه لتخصيص مفارقة الاستعارة بهذين؛ فإنّها تفارق الدّعوى الباطلة مطلقاً ـ سواء كان مع اعتقاد المطابقة أو لا ـ بالتّأويل، وعن الكذب مطلقاً ـ سواء كان عمداً أو خطأ ـ بنصب القرينة.

وقال الرّوميّ: أراد بالدّعوى الباطلة الدّعوى الّتي لا تطابق الواقع، مع أنّ صاحبها يعتقد مطابقتها، إذ لا يتصوّر حينئذٍ من صاحبها قصد التّأويل فضلاً عن نصب القرينة المانعة عن إجراء الكلام على ظاهره، وأراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته، فإنّه أيضاً لا ينصب تلك القرينة كما أنّ ذلك المدّعي لا ينصبها، إلّا أنّ الكاذب المذكور ليس مثل ذلك المدّعي في التّبرّء عن قصد التّأويل: لأنّ مقصوده ترويج ما دلّ عليه ظاهر كلامه، ولا يقدح في مقصوده هذا قصد التّأويل، بل نصب القرينة، فلذلك اكتفى هاهنا بأنْ نفى نصب القرينة واقتصر في الدّعوى الباطلة على ذكر التبرّء عن التّأويل؛ لأنّه إذا تبرّا عن التّأويل كان عن نصب القرينة أشدّ تبرّاً، فظهر وجه التّخصيص في كلّ واحدٍ من التبرّء ونفي نصب القرينة، كذا في «شرح المفتاح» للشّريف.

وليس مراده تفسير مطلق **الكذب**، حتّى يقال: إنّ فيما ذكره ميلاً إلى مذهب الجاحظ،

⇐

الدّعوى فيها ـ أي: في الاستعارة ـ على التّأويل، وتفارق «الكَذِب» بنصب القرينة المانعة عن إرادة الظّاهر.

[نقد الشّارح الكازرونيّ]

والشّارح العلّامة فسّر(١) «الباطل» بما يكون على خلاف الواقع، و«الكَذِب» بما يكون على خلاف ما في الضّمير.

وأنت تعلم أنّ تفسيره «الكَذِب»(٢) خلاف ما عليه الجُمْهُور واختاره السّكّاكيّ(٣)، ومع هذا فلا جِهَةَ لتخصيص التّأويل بمفارقة «الباطل» والقرينة

⇐ وعدولاً عن مذهب الجمهور ـ كما توهّم ـ بل تفسير مراد السّكّاكي من لفظ **الكذب**.

وحاصله: أنّه أراد بالكذب هاهنا أحد قسميه، أعني: ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد بقرينة أنّه يسمّى قسمه الآخر ـ وهو ما لا يطابق الواقع مع اعتقاد المطابقة ـ الدّعوى الباطلة اهـ.

(١) **قوله: «والشّارح العلّامة فسّر»**. وهذا نصّه في «شرح المفتاح»: ٢٥٨: **والاستعارة لبناء الدّعوى فيها على التّأويل تفارق الدّعوى الباطلة** وهو الإخبار عمّا ليس بموجود في الخارج كقولك: «زيد قائم» ولا يكون كذلك. **فإنّ صاحبها** أي: صاحب الدّعوى الباطلة **يتبرّأ عن التأويل، وتفارق الكذب** وهو الإخبار بخلاف ما في ضميرك كما إذا كان في ضميرك إنّ زيداً ليس بقائم ثمّ تقول: «زيد قائم» وعلى هذا فبين **الكذب** و**الدّعوى الباطلة** عموم من وجهٍ ـ على ما لا يخفى ـ.

(٢) **قوله: «تفسيره «الكذب»»**. قد تقدّم في «علم المعاني» أنّ في الكذب ثلاثة مذاهب:

الأوّل: مذهب الجمهور وهو أنّ الكذب ما خالف الواقع.

الثّاني: مذهب النَّظّام وهو أنّ الكذب ما خالف الاعتقاد.

الثّالث: مذهب الجاحظ وهو ما خالف الواقع والاعتقاد معاً.

(٣) **قوله: «واختاره السّكّاكيّ»**. أي: اختار ما عليه الجمهور السّكّاكيّ أيضاً، وإذا كان تفسير الشّارح الكازرونيّ خلاف رأي الجمهور لا محالة يكون خلاف رأي السّكّاكي أيضاً، فيكون تفسيره **الكذب** في كلام السّكّاكي تفسيراً بغير ما يرضى به صاحبه.

بمفارقة «الكذب» بل يحصُلُ بكلٍّ منهما المفارقةُ عن «الباطل» و«الكَذِب» جميعاً.

نعم فرق بين «الباطل» و«الكَذِب» بأنّ «الباطل» يقابل «الحقّ» و«الكذب» يقابل «الصِّدْق» و«الحقّ» هو كون الخبر مطابقاً للواقع بقياس الواقع إليه(١)، و«الصِّدْق» هو كونه مطابقاً للواقع بقياسه إلى الواقع، فهما متّحدان بالذّات، متغايران بالاعتبار، لكن وجه التّخصيص غير ظاهر بعد.

[الاستعارة لا تجري في الأعلام]

﴿ولا تكون﴾ الاستعارة ﴿علماً﴾(٢) لما سبق من أنّها تقتضي إدخال «المشبّه»

---

(١) **قوله: «بقياس الواقع إليه»**. قال اليزديّ في «حاشية التّهذيب»: الخبر والاعتقاد إذا طابق الواقع كان الواقع أيضاً مطابقاً له، فإنّ المفاعلة من الطّرفين، فمن حيث إنّه مطابِق للواقع ـ بالكسر ـ يسمّى صدقاً، ومن حيث إنّه مطابق له ـ بالفتح ـ يسمّى حقّاً، وقد يطلق الصّدق والحقّ على نفس المطابِقيّة والمطابَقيّة اهـ.

(٢) **قوله: «ولا يكون الاستعارة علماً»**. قال الهنديّ: المراد غير علم الجنس، فإنّه تجري فيه الاستعارة، لأنّه المتبادر من إطلاق العلم، فإنّ علميّة علم الجنس تقديريّة اهـ.

أقول: **العلم** قسمان: **علم شخص** وهو ما وضع ليستعمل في معيّنٍ ولا يستعمل في متعدّد إلّا إذا كان من الأعلام المشتركة مثل «زيد» اسماً لعدّة أشخاصٍ بأوضاع متعدّدة.

وعلم جنس وهو نوعان: قد يكون في الأعيان نحو: «ثُعَالة» للثعلب، و«أُمّ عِـرْيَط» للعقرب. وقد يكون في المعاني نحو: «فَجَارِ» عَلَماً للفَجْرَة، و«بَرَّة» لِلمَبَرَّة، و«سُبْحان» للتّسبيح. وعلم الجنس من حيث اللّفظ كعلم الأشخاص، فتقع مبتدأ، وذا حال، ويمتنع من الصّرف مع سبب آخر، ومن دخول الألف واللّام عليه، ونعته بالنّكرة، ولكنّه عامّ من حيث المعنى مثل النّكرة لا يخصّ واحداً بعينه.

وإذا عرفت هذا فاعلم أنّ الاستعارة لا تجري في علم الأشخاص إلّا إذا تضمّن نوع وصفيّة، وإنّما تجري في علم الأجناس فقط.

⇐

في جنس «المشبّه به» بجعل أفراده قسمين: متعارفاً وغير متعارف، ولا يمكن ذلك في العَلَم ﴿ لمنافاته الجنسيّة ﴾ لأنّه يقتضي التّشخص ومنع الاشتراك، والجنس يقتضي العموم وتناول الأفراد ﴿ إلّا إذا تَضَمَّنَ ﴾ العلم ﴿ نوعَ وصفيّةٍ ﴾ بسبب اشتهاره بوصف من الأوصاف ﴿ كـ«حاتِم» ﴾ فإنّه تضمّن الاتّصاف بالجُود، وكذا «مادِر» في البُخْل و«سَحْبَان» في الفَصَاحة، و«باقِل» في الفَهَاهة، وحينئذٍ يجوز أن يشبّه شخص بـ«حاتِم» في الجود، ويتأوّل في «حاتِم»(١) فيجعل كأنّه موضوع للجَوَاد، سواء كان ذلك الرّجل المعهود من «طَيٍّ» أو آخر غيره، كما جعل «أسد» كأنّه موضوع للشُّجَاع، سواء كان متعارفاً أو غيره، فبهذا التّأويل يكون «حاتِم» متناولاً لِلفَرْد المتعارف المعهود، والفرد الغير المتعارف وهو من يتّصف بالجُوْد، لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالاً في غير الموضوع له، فيكون استعارة نحو: «رأيتُ اليومَ حاتِماً».

[قرينة الاستعارة]

﴿ وقرينتها ﴾ أي: قرينة الاستعارة؛ لأنّها مجاز(٢) وكلّ مجاز لابدّ له من قرينة

⇐ وسبب عدم جريان الاستعارة في علم الأشخاص أنّ **الاستعارةَ** ملزومة للوضع الكلّيّ و**العَلَمَ** ملزوم للوضع الجزئيّ وهما متنافيان، وتنافي اللّوازم يؤذن بتنافي الملزومات. وتوضيح هذا أنّ المعتبر في الاستعارة إدخال «المشبّه» في جنس «المشبّه به» ودخول شيءٍ تحت آخر يستدعي عموم المدخول فيه، والعموم المعتبر في «المشبّه به» ينافي العلميّةَ الملازمة للجزئيّة.

(١) **قوله: «حاتم»**. بصيغة الفاعل وكذا «مادِر» و«باقِل» و«سَحْبَان» على وزن «عَطْشان» قد تقدّم شرح كلّ واحدٍ قبل ذلك ولا حاجة إلى الإعادة.

(٢) **قوله: «لأنّها مجاز»**. قال الهنديّ: أشار بالدّليل العام الجاري في كلّ مجازٍ ـ مرسلاً كان أو

⇐

مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له ﴿**إمّا أمر واحد**[1] **كما في قولك: «رأيت أسداً يرمي» أو أكثر**﴾ أي: أمران، أو أُمور يكون كُلُّ واحدٍ منها قرينةً ﴿**كقوله: «وإن تَعَافُوا**﴾ أي: تكرهوا ﴿**العَدْلَ والإيمانا**[2] ※ **فإنّ في أَيمانناِنيْرانا**﴾ أي: سُيُوفاً تَلْمَعُ كَشُعَلِ النِّيْران، فتعلّق قوله: «تعافوا» بكلّ واحد من «العدل» و«الإيمان» قرينة على

⇐ استعارةً ـ إلى أنّ تخصيص بيان قرينة الاستعارة للاعتناء بشأنها، وإلّا فالقرينة لازمة في كلّ مجاز.

(١) **قوله: «إمّا أمر واحد»**. أي: لمّا كان المجاز محتاجاً إلى القرينة وكانت الاستعارة من قسم المجاز المفرد كان محتاجاً إلى القرينة، والقرينة معنويّة ولفظيّة، واللفظيّة ثلاثة أقسام:

الأوّل: أن تكون أمراً واحداً، نحو: «رأيت أسداً في الحمّام» فقولهم: «في الحمّام» قرينة واحدة.

الثّاني: أن تكون أكثر من أمر، كما تقول: «رأيت أسداً في الحمّام يتكلّم» وهذه اثنتان: «في الحمّام» و«يتكلّم».

الثّالث: أن تكون معاني ملتئمةً كما مثّله المصنّف بقول أبي عُبادة البحتري ويأتي شرحه ـ إن شاء الله ـ.

(٢) **قوله: «فإن تَعَافُوا العدلَ والإيمانا»**. البيت من الرَّجَز، والقائل قيس بن عمرو بن مالك النّجاشِيّ الحارثيّ المتوفّى سنة ٤٩هـ يرتجز به يوم صفّين، كان شاعراً لأميرالمؤمنين عليّ ـ عليه السّلام ـ في صِفِّينَ ومن شعره:

كفى حَزَناً أنّا عَصَيْنَا إمامَنَا ... علياً، وأنّ القومَ طاعُوا معاوِيَهْ
وأنّ لأهل الشّام في ذاك فضلَهُم ... علينا بما قالوه فالعينُ باكِيَهْ
فسبحان من أرْسَى ثبيراً مكانه ... ومن أمسك السَّبْعَ الطِّباقَ كماهِيَهْ
أَيُعْصَى إمامٌ أوجب اللهُ حَقَّهُ ... علينا، وأهلُ الشّام طَوْعٌ لطاغِيَهْ

والرَّجَزُ بيت يتيم أورده ابن سيده في «المحكم» وابن منظور في «لسان العرب» ونسباه إلى النّجاشيّ الحارثي.

أنّ المراد بـ «النِّيْران»: «السُّيُوف» لدلالته على أنّ جواب هذا الشّرط «تُحَارَبُون[1] وتُلْجَأُوْنَ إلى الطّاعة بالسّيوف». ﴿أو مَعَانٍ ملتئمة﴾ مربوطة بعضها ببعضٍ، يَكُوْنُ الجميع قرينةً، لا كُلّ واحدٍ، وحينئذٍ لا يخفى صحّة كونه قسيماً لقوله: «أو أكثر» ﴿كقوله﴾ أي: قول البُحْتُرِيّ: ﴿وصَاعِقَةٍ﴾ روي بالجرّ على إضمار «وربّ» وبالرّفع على أنّه مبتدأ موصوف بقوله: ﴿مِنْ نَصْلِهِ﴾ أي: مِنْ نَصْل سيف الممدوح، وخبره قوله: ﴿تنكفي﴾ من «انكفأ» أي: انقلب، والباء في قوله: ﴿بها﴾[2] للتّعدية، والمعنى: ربّ نارٍ من حدّ سيفه، يَقْلِبُهَا ﴿على أَرْؤُسِ الأقرانِ

---

(١) **قوله: «جواب هذا الشّرط «تحاربون»**. أي: حذف هذا الجواب وأُقيم: «فإنّ في أيماننا نِيْرانًا» مقامه، بسبب كونه علّة لذلك الجواب المحذوف.

والأولى أن يقول التفتازانيّ: «تحاربوا» و«تلجأوا» بجزم المضارع فيهما، كما قال ابن مالك في «الخُلاصة»:

وبعد ماضٍ رفعُكَ الجزا حَسَنْ ... ورفعُهُ بعد مُضَارِعٍ وَهَنْ

* * *

(٢) **قوله: «وصاعقةٍ من نَصْلِهِ تنكفي بها»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل، والقائل أبو عُبَادة البحتريّ المتوفّى سنة ٢٨٦هـ من قصيدةٍ يمدح بها أبا سعيد محمّد بن يوسف الثّغريّ الطّائي أحد قوّاد الطوسيّ في حرب بابك، يقول فيها:

هَبِيْهِ لِمُنْهَلّ الدّموع السَّوَاكِبِ ... وهَبَّاتِ شَوْقٍ في حَشَاهُ لواعِبِ

وإلّا فَرُدِّي نَظْرَةً فيه تَعْجَبِيْ ... لما فيه أو لا تحفِلِيْ للعجائِبِ

صَدَدْتِ ولم يَرْمِ الهوى كَشْحُ كاشِحٍ ... وبِنْتِ، ولم يدعُ النَّوَى نَعْبُ ناعِبِ

قال:

وهَدَّةِ يوم لابن يوسفَ أسمعت ... من الرُّوْمِ ما بين الصَّفا فالأَخَاشِبِ

لقد كان ذاك الجَأْشُ جَأْشَ مُسَالِمٍ ... على أنّ ذاك الزِّيَّ زِيُّ مُحَارِبِ

مفازة صدرٍ لو تُطَرَّقُ لم يكنْ ... لِيَسْلُكَهَا فَرْداً سليك المقانِبِ

⇐

خَمْسُ سَحائِب ﴾ أي: أنامله الخَمْس الّتي هي ـ في الجُوْد وعموم العطايا ـ سحائب، أي: يَصُبُّهَا على أكفائه(١) في الحرب فيُهْلِكُهُم بها، والمراد بـ«أَرْؤُسِ الأقران» جمع الكَثْرة، بقرينة المدح؛ لأنّ كلّاً من صيغة جمع القلّة والكثرة يستعار للآخر(٢).

لمّا استعار السَّحَائب لأنامل الممدوح **ذكر** أنّ هناك صاعقةً، وبيّن أنّها من نَصْلِ سيفه، ثمّ قال: «على أرؤس الأقران»، ثمّ قال: «خمس» فذكر العدد الّذي هو عدد الأنامل، فظهر من جميع ذلك أنّه أراد بـ«السَّحَائب» الأنامل.

⇐ تَسَرَّعَ حَتَّى قال مَنْ شَهِدَ الوَغَى ... لِقَاءُ أَعَادٍ أم لِقَاءُ حَبَائِبِ
ظَلِلْنَا نُهَدِّيْهِ وقد لَفَّ عَزْمُهُ ... مدينةَ قُسْطَنْطِيْنَ من كُلِّ جانِبِ
تَلَبَّثْ فما الدَّرْبُ الأَصَمُّ بِمُسْهِلٍ ... إليها، ولا ماءُ الخليجِ بناضِبِ
وصاعقةٍ في كفّه تنكفي بها ... على أرؤس الأقران خمسُ سحائِبِ
يكاد النَّدَى منها يفيض على العِدَى ... مع السَّيْفِ في ثِنْيَيْ قَناً وقواضِبِ

[راجع الدّيوان ١: ١٥٣ـ ١٥٤]

(١) الأكفاء: الأقران، والواحد: «كُفْءٌ».

(٢) **قوله: «لأنّ كلّاً من صيغة جمع القلّة والكثرة يستعار للآخر»**. وقد نصّ على ذلك ابن مالك في «الخلاصة» بقوله:

أَفْعِلَةٌ، أفعُلُ، ثُمَّ فِعْلَهْ ... ثُمَّةَ أفعَالٌ، جُموعُ قِلَّهْ
وبعض ذِيْ بكثرةٍ وَضْعاً يَفِيْ ... كـ«أَرْجُلٍ» والعكسُ جَاءَ كـ«الصُّفِي»

* * *

[تقسيمات الاستعارة]

[التّقسيم الأوّل: تقسيم الاستعارة باعتبار الطّرفين إلى الوِفاقيّة والعِناديّة]

﴿ وهي ﴾ أي: الاستعارة تنقسم[1] باعتبار الطّرفين، وباعتبار الجامع، وباعتبار

---

(١) **قوله: «وهي أي: الاستعارة تنقسم»**. للاستعارة تقسيمات باعتبارات:

منها: التّقسيم باعتبار الجامع.

ومنها: التّقسيم باعتبار الطّرفين.

ومنها: التّقسيم باعتبار الثّلاثة ـ الطّرفان والجامع ـ.

ومنها: التّقسيم باعتبار اللّفظ المستعار.

ومنها: التّقيسم باعتبار غير ذلك مثل الغرض. وفي باب التّشبيه كانوا يعبّرون بـ«المشبّه» و«المشبّه به» و«وجه الشّبه» وفي باب الاستعارة بـ«المستعار له» و«المستعار منه» و«الجامع».

والاستعارة باعتبار الطّرفين ـ المستعار له والمستعار منه ـ قسمان: وِفاقيّة وعناديّة، فإن أمكن اجتماع الطّرفين في أمرٍ فهي وِفاقيّة وإلّا فهي عناديّة والمثال لهما جميعاً قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ** ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، استعار الإحياء للهداية وهما ـ أي: الإحياء والهداية ـ يجتمعان في شيءٍ واحد، فيكون حيّاً ومهديّاً مثل الإنسان الشّيعيّ فهذه وِفاقيّة، و«الإحياء» مستعار منه، و«الهداية» مستعار له والجامع كون كلّ منهما موصلاً إلى الحياة.

واستعار الميّت للضّالّ وهما لا يجتمعان في شيءٍ، لأنّ الميّت لا يوصف بالضّلال فلا يقال: «ميّت ضالّ» بل الضّلال من صفات الأحياء، وهذه عناديّة، و«الموت» مستعار منه، و«الضّلالة» مستعار له.

والمصنّف بهذه الآية كان مستغنياً عن إيراد مثال على حِدَةٍ للعناديّة لاشتمال الآية على الوفاقيّة والعناديّة جميعاً، لكنّه غفل عن ذلك وأورد مثالاً على حدةٍ للعناديّة، ودليل الغفلة أنّه قال: نحو: «أحييناه» وهذا الكلام يدلّ على أنّه لَاحَظَ في الآية الوِفاقيّة فقط، ولك فيها لحاظ العناديّة أيضاً ـ كما قرّرناه ـ.

الثّلاثة، وباعتبار اللّفظ، وباعتبار آخر غير ذلك، فهي ﴿**باعتبار الطّرفين**﴾ يعني: المستعار منه، والمستعار له ﴿**قسمان؛ لأنّ اجتماعهما**﴾ أي: اجتماع الطّرفين في شيء ﴿**إمّا ممكن نحو «أحييناه» في**: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ﴾[(١)] **أي: ضالاًّ فَهَدَيْنَاهُ**﴾ استعار «الإحياء» من معناه الحقيقي ـ وهو جعل الشّيء حيّاً ـ لـ«الهداية» الّتي هي الدّلالة على طريقٍ يُوْصِلُ إلى المطلوب، و«الإحياء» و«الهداية» ممّا يمكن اجتماعهما في شيء.

وهذا أولى من قول المصنّف[(٢)]: إنّ «الحَيَاة» و«الهِداية»[(٣)] ممّا يمكن اجتماعهما.

وأمّا استعارة «الميّت» لـ«الضالّ» فليست من هذا القبيل، إذ لا يمكن اتّصاف الميّت بالضّلال، فلهذا قال: نحو «أحييناه» في ﴿**أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ**﴾

---

(١) الأنعام: ١٢٢.

(٢) **قوله: «وهذا أولى من قول المصنّف»**. أي: تعبيرنا بـ«الإحياء» و«الهداية» ـ باختيار «الإحياء» من باب الإفعال المزيد فيه و«الهداية» من الثّلاثي ـ أولى من تعبير المصنّف في «الإيضاح» بالحياة والهداية حيث عبّر عن المصدرين بالثّلاثيّ المجرّد، لأنّ الآية تطابق تعبيرنا، فإنّ فعل الإحياء من باب الإفعال فيكون المصدر أيضاً كذلك، وفعل الهداية من الثّلاثي المجرّد، والمصدر تابع له، والمصنّف أورد مصدر «أحييناه» بلفظ «الحياة» والحال أنّها مصدر «حيي» الثّلاثيّ وإنّما مصدر «أحييناه»: «الإحياء» كما ذكرنا.

قال الرّوميّ: وجه الأولويّةِ أنّ المستعار منه هو «الإحياء» لا «الحياة». وإنّما قال: «أولى» ولم يحكم بكون كلام المصنّف خطأ؟ لاحتمال أن يكون مراده إيقاع الاستعارة بين لازمي «الهداية» و«الإحياء» المتعدّية، فالمراد من «الهداية» في كلامه ما هو المصدر المبنيّ للمفعول، وهو الاهتداء.

(٣) **قوله: قول المصنّف: إنّ «الحياة» و«الهداية»**. أي: قوله في «الإيضاح» ٤٣٩: و«الهداية» و«الحياة» لا شكّ في جواز اجتماعهما في شيءٍ اهـ.

﴿ وَلْتُسَمَّ ﴾ هذه الاستعارة الّتي يمكن اجتماع طرفيها في شيء **﴿ وِفاقيّةً ﴾** لما بين الطّرفين من الاتّفاق.

﴿ وإمّا ممتنع ﴾ عطف على قوله: «إمّا ممكن» **﴿كاستعارة اسم «المعدوم» لـ«الموجود» لعدم غَنائه ﴾** هو بالفتح النّفع، أي: لانتفاء النّفع في ذلك «الموجود» كما في «المعدوم» ولا شكّ أنّ اجتماع الوجود والعدم في شيءٍ ممتنع، وكذلك استعارة «الموجود» لمن عُدِمَ أو فُقِدَ إذا بَقِيَت آثارُهُ الجميلة[1] الّتي تُحْيِي ذكره، وتُدِيْمُ في النّاس اسمه[2]، وكذلك استعارة اسم «الميّت» للحيّ الجاهل، أو العاجز، أو النّائم، فإنّ «الموت» و«الحياة» ممّا لا يمكن اجتماعهما في شيء.

---

(١) قوله: «إذا بَقِيَت آثاره الجميلة». قال الباخرزيّ صاحب «الدّمية» ونسبه البِهائيّ ـ رحمه الله ـ في «الكشكول» إلى الخوارزميّ وقال: إنّه كتبه على بناءٍ عالٍ:

يـا رُبَّ حَـيٍّ مـيِّتٍ ذِكْـرُهُ ... ومـيّتٍ يَـحْيَا بأخـبارِهِ
ليست بِمَيْتٍ عند أهلِ النُّهَى ... مـن كـان هـذا بـعض آثـاره

وقال أبو العتاهية:

مِـن النَّـاسِ مَـيْتٌ وهـو حَـيٌّ بـذكره ... وحَيٌّ سَـلِيْمٌ وهـو فـي النّـاسِ مَـيِّتُ
فأمّـا الّـذي قـد مـاتَ والذِّكْـرُ نـاشِرٌ ... فَـمَيْتٌ له ديـنٌ بـه الفَـضْلُ يُـنْعَتُ
وأمّا الّـذي يَـمْشِي وقـد مـات ذِكْـرُهُ ... فأحـمَقُ أَفْـنَى دِيْـنَهُ وهـو أَمْـوَتُ
سأضـرِبُ أمـثالاً لمـن كـان عـاقلاً ... يسـيرُ بـها مـنّي رَوِيٌّ مُـبَيَّتُ
وما زال مـن قـومي خـطيبٌ وشـاعِرٌ ... وحـاكِـمُ عـدلٍ فـاصِلٌ مُـتَثَبِّتُ
وحَـيَّةُ أَرْضٍ ليس يُـرْجَى سَـلِيْمُهَا ... تـراهـا إلى أعـدائـها تَـتَفَلَّتُ

* * *

(٢) قال الشّاعر:

ماتوا فعاشوا بـحسن الذِّكْـرِ بـعدهم ... ونـحن فـي صـورة الأحـياء أمـواتُ

وقال آخر:

كم مات قـوم ومـا مـاتت مـحاسنهم ... وعاش قوم وهـم فـي النّـاس أمـواتُ

[كلام المصنّف ونقده]

قال المصنّف: ثمّ الضّدّان(١) إن كانا قابلين للشّدّة والضّعف كان استعارة اسم الأشدّ للأضعف أولى، فكلّ من كان أقلّ علماً وأضعف قوّة، كان أولى بأن يستعار له اسم «الميّت» لكنّ الأقلّ علماً أولى بذلك من الأقلّ قوّة؛ لأنّ الإدراك أقدم من الفعل في كونه خاصّة للحَيَوان؛ لأنّ أفعاله المختصّة به ـ أعني: الحركات الإراديّة ـ مسبوقة بالإدراك، وإذا كان الإدراك أقدم وأشدّ اختصاصاً به كان النّقصان فيه أشدّ تبعيداً له من الحياة وتقريباً إلى ضدّها، وكذا في جانب الأشدّ، فكلّ من كان أكثر علماً أو أشرف كان أولى بأن يقال له: إنّه حيّ.

هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال(٢) لأنّ الضّدّين القابلين للشّدّة والضّعف هما:

---

(١) **قوله: «قال المصنّف: ثمّ الضدّان»** إلخ .... أي: قال في باب الاستعارة من كتاب «الإيضاح» ٤٤٠: ثمّ الضّدّان إن كانا قابلين للشّدّة والضّعف كان استعارة اسم الأشدّ للأضعف أولى، فكلّ من كان أقلّ علماً وأضعف قوّةً كان أولى بأن يستعار له اسم الميّت.

ولمّا **كان** الإدراك أقدم من الفعل في كونه خاصّةً للحَيَوان **كان** الأقلّ علماً أولى باسم الميّت أو الجماد من الأقلّ قوّةً.

وكذا في جانب الأشدّ، فكلّ من كان أكثر علماً كان أولى بأن يقال له: «إنّه حيّ» وكذا من كان أشرف علماً، وعليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ** ﴾ [الأنعام: ١٢٢]. فإنّ العلم بوحدة الله ـ تعالى ـ وما أنزله على نبيّه ـ صلّى الله عليه وآله ـ أشرف العلوم اهـ.

(٢) **قوله: «هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال»**. قال الهنديّ: توجيه هذه العبارة عندي: أنّ الضّدّين إن كانا قابلين للشّدّة والضّعف ـ بأن يكون كلّ واحد منهما قابلاً لهما كالعلم والجهل والعجز والقدرة ـ كان استعارة الضّدّ الأشدّ كالجاهل للضدّ الأضعف وهو الأقلّ علماً وقدرةً أولى من استعارته لقليل العلم والقدرة، وبالعكس، فإنّ استعارة العالم للجاهل الأقلّ جهلاً أولى من استعارته لقليل الجهل، والمصنّف ترك هذا القسم لظهوره،

⇐

«العلم» و«الجهل»[1] و«القدرة» و«العجز» ولَمْ يُسْتَعَرْ اسمُ أحدهما للآخر.

بل المقصود أنّه إذا أُطلق اسم أحد الضّدّين على الآخر ـ باعتبار معنىً قابلٍ للشّدّة والضّعف ـ فكلّ من كان ذلك المعنى فيه أشدّ كان إطلاق ذلك الاسم عليه أولى، والعِبارة غير وافية بذلك. ﴿وَلْتُسَمَّ﴾ هذه الاستعارة الّتي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء ﴿عِناديّةً﴾ لتعاند الطّرفين.

[تقسيم العِناديّة إلى قسمين]

﴿ومنها﴾ أي: ومن العِناديّة ﴿**الاستعارة التّهكميّة، والتّمليحيّة، وهما: ما استعمل في ضدّه**﴾ أي: الاستعارة الّتي استُعْمِلَتْ في ضدّ معناها الحقيقيّ ﴿**أو نقيضه، لما مرّ**﴾ أي: لتنزيل التّضادّ، أو التّناقض، منزلة التّناسب، بواسطة تمليح، أو تهكّم ـ على ما سبق تحقيقه في باب التّشبيه ـ ﴿**نحو** ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[2]﴾ أي: أنذرهم، استعيرت «البِشارة»[3] ـ الّتي هي الإخبار بما يُظْهِر سُرُوْرَ

⇐ وهو الّذي تعرّض له الشّارح.

أو بأن يكون أحدهما أشدّ والآخر مختلفاً بالشّدّة والضّعف كالميّت والحيّ الجاهل والعاجز كان استعارة اسم الميّت للحيّ الأقلّ علماً والأضعف قدرةً أولى من استعارته للحيّ القليل العلم والقدرة، والأقلّ علماً أولى من الأقلّ قدرةً، وكذا في جانب الأشدّ، أي: «الميت» إذا استعير له اسم «الحيّ» فكلّ «ميّت» كان أكثر علماً أو أشرف علماً أولى باستعارة اسم الحيّ من ميّت قليل العلم والقدرة، والأكثر علماً أولى من الأكثر قدرةً اهـ محلّ الحاجة.

(١) **قوله: «هما: العلم والجهل»**. لا الأقلّ علماً وقدرة والميّت، فإنّ الميّت لا يقبل الشّدّة والضّعف، وأيضاً الأشدّ والأضعف ليسا بمتضادّين.

(٢) آل عمران: ٢١.

(٣) بكسر الباء، والضّمّ لغة، وإذا أُطلِقَتْ اختَصَّت بالخير.

المخبر به[١] ـ لـ «الإنذار» ـ الّذي هو ضدّها ـ بإدخاله في جنسها على سبيل التّهكّم، وكذا قولك: «رأيت أسداً» وأنت تريد جَبَاناً على سبيل التّمليح والظَّرَافة، والاستهزاء.

[التّقسيم الثّاني باعتبار الجامع]

﴿ و ﴾ الاستعارة ﴿ **باعتبار الجامع** ﴾ أعني: ما قصد اشتراك الطّرفين فيه، وهو الّذي يُسَمَّى في التّشبيه وجهاً، وهاهنا جامعاً[٢] ﴿ **قسمان؛ لأنّه** ﴾ أي: الجامع ﴿ **إمّا داخل في مفهوم الطّرفين** ﴾ المستعار له، والمستعار منه ﴿ **نحو قوله ـ عليه السّلام ـ :** ﴾ «خيرُ النّاس رجلٌ مُمْسِكٌ بِعِنَانِ فَرَسه ﴿ **كلّما سَمِعَ هَيْعَةً طار إليها** ﴾ أو رجل في شَعَفَةٍ في غُنَيْمَةٍ حتّى يأتيه الموت».

قال جار الله[٣]: «الهَيْعَةُ» الصَّيْحَةُ الّتي يُفْزَعُ منها، أصلها من «هاعَ، يَهيعُ» ـ إذا جَبُنَ ـ و«الشّعَفَة» رأس الجَبَل، والمعنى: خيرُ النّاس رَجُلٌ أَخَذَ بِعِنَانِ فرسه، واستعَدَّ للجِهاد في سبيل الله، أو رجل اعتزل النّاس، وسَكَنَ في بعض رُؤُوس

---

(١) وفي غير القديم: «المخبر له».

(٢) **قوله: «وهاهنا جامعاً»**. لأنّه أدخل «المشبّه» في «المشبّه به» ادّعاءً وجمعه مع أفراد «المشبّه به» تحت مفهومه ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(٣) **قوله: «قال جار الله»**. وهذا نصّ كلامه في مادّة «هيع» من كتاب «الفائق» ٤: ١٢١: النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «خير النّاس رجل مُمْسِكٌ بِعِنَانِ فرسه في سبيل الله كلّما سَمِعَ هَيْعَةً طار إليها، أو رجل في شَعَفَة في غنيمةٍ حتّى يأتيه الموت». قال: وروي: «خير ما عاش النّاسُ به رجل ممسك بعِنان فرسه في سبيل الله كلّما سمع هَيْعَةً أو فَزْعَة طار على متن فرسه فالتمس الموت أو القتل في مظانّه، أو رجل في شَعَفَةٍ من هذه الشَّعَفَات، أو بطن وادٍ من هذه الأَوْدِية في غنيمة له يقيم الصّلاة ويؤتي الزّكاة يعبد الله حتّى يأتيه اليقين، ليس من النّاس إلّا في خير». الهيعة: الصَّيْحَة الّتي يُفْزَعُ منها، وأصلها من «هاع، يهيع» ـ إذا جَبُنَ ـ. «الشَّعَفَة»: رأس الجبل.

الجِبَالِ، في غَنَمٍ له قليلٍ يَرْعَاهَا ويكتفي بها في أمر معاشه، ويعبد الله حتّى يأتيه الموت.

استعار «الطَّيَران» للعَدْو، والجامع داخل في مفهومهما **﴿فإنّ الجامع بين «العَدْو» و«الطّيران» قطع المسافة بِسُرْعة، وهو داخل فيهما﴾** أي: في مفهوم «العَدْوِ» و«الطَّيَران» إلّا أنّه في «الطَّيَران» أقوى منه في «العَدْو».

[كلام لعبدالقاهر]

وقال الشّيخ في «أسرار البلاغة»(١): والفرق بينه وبين نحو: «رأيت أسداً» أنّ

---

(١) **قوله: «قال الشّيخ في «أسرار البلاغة»**. اي: في الفصل الثّاني من فصول الاستعارة من أوائل «أسرار البلاغة»: ٥٤: من ضروب الاستعارة أن يرى معنى الكلمة المستعارة موجوداً في المستعار له من حيث عموم جنسه على الحقيقة إلّا أنّ لذلك الجنس خصائص ومراتب في الفضيلة والنّقص والقوّة والضّعف فأنت تستعير لفظ الأفضل لما هو دونه.

ومثاله: استعارة الطَّيَران لغير ذي الجَناح إذا أردت السّرعة، وانقضاض الكواكب للفرس إذا أسرع في حركته من عُلْو، والسّباحة له إذا عدا عدواً كان حاله فيه شبيهاً بحالة السّابح في الماء، ومعلوم أنّ الطَّيران، والانقضاض، والسّباحة، والعدو، كلّها جنس واحد من حيث الحركة على الإطلاق، إلّا أنّهم نظروا إلى خصائص الأجسام في حركتها فأفردوا حركة كلّ نوع منها باسم. ثمّ إنّهم إذا وجدوا في الشّيء في بعض الأحوال شبهاً من حركة غير جنسه استعاروا له العبارة من ذلك الجنس فقالوا في غير ذي الجناح «طار» كقوله:

* وطِرْتُ بمُنْصُلِي في يعملات *

وكما جاء في الخبر: «كلّما سمع هيعةً طار إليها». ثمّ قال:

ضرب ثانٍ: يشبه هذا الضّرب الّذي مضى وإن لم يكن إيّاه، وذلك أن يكون الشّبه مأخوذاً من صفةٍ هي موجودة في كلّ واحد من المستعار له والمستعار منه على الحقيقة وذلك قولك: «رأيت شمساً» تريد إنساناً يتهلّل وجهه كالشّمس، فهذا له شبه باستعارة ⇐

⇐ «طار» لغير ذي الجَنَاح، وذلك أنّ الشّبه مراعىً في التّلألؤ، وهو كما يعلم موجود في نفس الإنسان المتهلّل؛ لأنّ رونق الوجه الحسن من حسّ البصر مجانس لضوء الأجسام النيّرة.

وكذلك إذا قلت: «رأيت أسداً» تريد رجلاً، فالوصف الجامع بينهما هو الشَّجَاعة، وهي على حقيقتها موجودة في الإنسان وإنّما يقع الفرق بينه وبين السَّبُعِ الّذي استعرت اسمه له فيها من جهة القوّة والضّعف والزّيادة والنّقصان. ثمّ قال:

ثمّ إنّ الفرق بين هذا الضّرب وبين الأوّل أنّ الاشتراك هاهنا في صفة توجد في جنسين مختلفين، مثل أنّ جنس الإنسان غير جنس الشّمس، وكذلك جنسه غير جنس الأسد، وليس كذلك الطّيران وجري الفرس؛ فإنّهما جنس واحد بلا شبه، وكلاهما مرور، وقطع للمسافة، وإنّما يقع الاختلاف بالسّرعة، وحقيقة السّرعة قلّة تخلّل السّكون للحركات، وذلك لا يوجب اختلافاً في الجنس.

فإن قلت: فإذن لا فرق بين استعارة «طار» للفرس، وبين استعارة «الشَّفَة» للفرس فهلّا عددت هذا في القسم اللّفظيّ غير المفيد؟ ثمّ إنّك اعتذرتَ بأنّ في «طار» خصوص وصف ليس في «عدا» و«جرى» فكذلك في «الشَّفَة» خصوص وصف ليس في الجَحْفَلَة.

فالجواب: أنّي لم أعدّه في ذلك القسم لأجل أنّ خصوص الوصف الكائن في «طار» يراعى في استعارته للفرس، ألا تراك لا تقوله في كلّ حالٍ، بل في حال مخصوصةٍ، قال: وأمّا استعارة اسم لعضو، نحو: «الشّفة» و«الأنف» فلم يراع فيه خصوص الوصف، ألا ترى أنّ العجّاج لم يرد بقوله: «ومَرْسِناً مُسَرَّجاً» أن يشبّه أنف المرأةِ بأنف نوع من الحَيَوان، لأنّ هذا العضو من غير الإنسان لا يوصف بالحسن، كما يكون ذلك في العين والجيد. اهـ مختصراً.

قال الهنديّ: قوله: «قال الشّيخ» يعني: أنّ ما ذكره المصنّف مخالف لما ذكره الشّيخ فإنّه جعل استعارة الطّيران لِلْعَدْوِ كـ«رأيت أسداً» في أنّ الاشتراك في كلّ منهما في صفةٍ إلّا أنّ الطّرفين فيما نحن فيه من جنس واحدٍ، وفي «رأيت أسداً» من جنسين، وليس المراد

⇐

الاشتراك ثمّة في صفة توجد في جنسين مختلف كـ«الأسد» و«الإنسان» بخلاف «الطَّيَران» و«العَدْو» فإنّهما جنس واحد[1] وهو المرور، وقطع المسافة، وإنّما الاختلاف بالسُّرْعَة، وحقيقتها قلّة تخلّل السَّكَنات، وذلك لا يوجب اختلافاً في الجنس.

⇐ بالجنس هاهنا مصطلح أرباب المنطق بل ما هو المتعارف، وعليه أئمّة الفقه، من أنّ الشّيئين إذا كان بينهما كثرة اختلاف في الأوصاف والمنافع، فهما جنسان كالذّكر والأُنثى من الإنسان، وإن لم يكن كذلك فهما جنس واحد كالذّكر والأُنثى من الغنم اه.

والحاصل أنّ الشّارح أراد الفرق بين الاستعارتين ـ استعارة الطّيران للعدو، واستعارة الأسد للرّجل الشّجاع ـ مع أنّهما معاً استعارة تصريحيّة تحقيقيّة حسّيّة، فقال: الفرقُ بينهما من وجهين:

الأوّل: أنّ الاستعارة في «رأيت أسداً» في جنسين مختلفين ـ يعني: «أسد» و«رجل شجاع» ـ والاستعارة في «الطّيران» في جنس واحدٍ، والمراد بالجنس هاهنا: ما يشمل الكثير بلا قيدٍ مثل: «رجل» لا الجنس المنطقيّ وهو المقول على الكثرة المختلفة الحقائق، ومعلوم أنّ حقيقة «الأسد» غير حقيقة «الرّجل» فهما جنسان، ولا كذلك «الطّيران» و«العدو» فإنّهما جنس واحد، وهو قطع المسافة بسرعةٍ، فالاستعارة في جنس واحد، وامتياز أحدهما عن الآخر ـ بأنّ «الطَّيَران» قطع المسافة بالجناح وفي الهواء وفي «العدو» بالرِّجْلِ والأرض ـ لا يوجب الاختلاف في الجنس.

والثّاني: أنّ الجامع في الطّيران داخل في مفهوم الطّرفين وفي «رأيت أسداً» خارج عنه.

(١) **قوله: «فإنّهما جنس واحد»**. قال الهنديّ: لاشتراكهما في المنفعة المقصودة منهما وهو المرور، وقطع المسافة، وأمّا كون أحدهما بالجناح والآخر بالقوائم، وكون أحدهما سريعاً والآخر بطيئاً، فلا يوجب الاختلاف في الجنس لعدم الاختلاف بها في المنفعة المقصودة منهما.

ثمّ قال: والفرقُ(١) بين استعارة «الطّيران» لـ«العَدْو» واستعارة «المَرْسِن»(٢)

---

(١) **قوله: «ثمّ قال: والفرق»**. وقد تقدّم نقل نصّه قبيل ذلك عن «أسرار البلاغة» ٥٤ ـ ٥٥.
والحاصل أنّه قال عبدالقاهر جواباً عمّا قيل: ما الفرق بين استعمال «الطّيران» لِلْعَدْوِ، وبين استعمال «المرسِن» في الأنف، حيث جعل الأوّل استعارةً، والثّاني مجازاً مرسلاً، والحال أنّ في كليهما ـ «الطَّيَران» و«المَرْسِن» ـ خصوص وصفٍ ليس في «الأنف» و«العدو» فإنّ الوصف الخاصّ بـ«المرسن» كونه أنف بهيمةٍ وهو غير موجود في أنف الإنسان؛ لأنّه ليس بهيمةٍ، وكذا الوصف الخاصّ في الطَّيَران كونه موجباً للسّرعة بالجناح وهذا غير موجود في العَدْوِ.

وتوضيحه ببيان آخر: أنّ «الطَّيَران» و«المَرْسِن» يشتركان في أمرٍ واحد، وهو اعتبار وصفٍ خاصٍّ في معناهما الحقيقيّ ـ كما بيّنّا ـ لا يوجد في معناهما المجازيّ، وإذا كان كذلك فلم جعل استعمال «الطّيران» في «العدو» استعارةً، واستعمال «المرسِن» في «الأنف» مجازاً مرسلاً؟

والجواب: أنّ سبب الفرق بينهما هو أنّ خصوص الوصف الكائن في «طار» ـ وهو قطع المسافة بالجَنَاح الموجب لشدّة السّرعة ـ لوحظ في استعارته للعدو، بخلاف خصوص الوصف في «المرسن» فإنّه لم يراع في استعماله في الأنف ـ وهو كونه أنف بهيمةٍ ـ ولذا جعلوه من باب إطلاق المقيّد ـ أي: أنف البهيمة ـ على المطلق، وهو مطلق الأنف.

وحاصل الجواب: أنّ خصوص كون قطع المسافة بالجناح الموجب لقوّة الوجه لوحظ في «الطّيران» ـ أي: شبّهوا «العدو» بـ«الطّيران» في قطع المسافة بسرعةٍ على نحو الأقوى والأشدّ ـ فنقل اللّفظ الدّالّ عليه ـ أي: على وجه الشّبه الأقوى والأشدّ ـ وهو «الطّيران» للعدوِ، فكان استعارة.

وليس كذلك «المرسِن» فإنّهم لم ينقلوه بعد تشبيه أنف الإنسان به ـ في كونه واسعاً صالحاً لوضع الرَّسَن فيه ـ لعدم وجود هذا الوجه في طرفي التّشبيه معاً، بل يوجد في أنف الدابّة فقط فلذا كان مجازاً مرسلاً.

(٢) **قوله: «واستعارة المرسن»**. أي: استعمال «المرسن» في أنف الإنسان فالاستعارة هاهنا

⇐

لـ«أنف الإنسان» ـ مع أنّ في كلّ من «المَرْسِن» و«الطَّيَران» خُصُوْصَ وصفٍ ليس في «الأنف» و«العَدْو»[١] ـ أنّ خُصُوْص الوصف الكائن في «طار» مَرْعِيٌّ في استعارته لـ«العَدْو» بخلاف خصوص الوصف في «المَرْسِن».

والحاصل أنّ التّشبيه[٢] هاهنا منظور بخلافه ثمّة، ولهذا إذا لوحظ فيه التّشبيه[٣] كما في «غليظ المَشَافِر» عدّ استعارة.

⇐ بمعناها اللّغويّ، وهو الاستعمال لا بمعناها الاصطلاحي، إذ إطلاق «المرسن» على الأنف مجاز مرسل، لا استعارة اصطلاحيّة وقد نصّ على ذلك الخطيب بقوله: وكثيراً مّا تطلق الاستعارة على استعمال اسم «المشبّه به» في «المشبّه» اهـ.

(١) **قوله: مع أنّ في كلّ من «المرسِن» و«الطَّيَران» خصوص وصفٍ ليس في «الأنف» و«العَدْو»**. أمّا في «المرسِن» فكونه أنفاً مرسوناً، وأمّا في الطَّيران فقطع المسافة بسرعة في الهواء ـ كما في الرّوميّ ـ.

(٢) **قوله: «أنّ التّشبيه»**. أي: تشبيه «العدو» بـ«الطَّيران» ـ في السّرعة ـ منظور في استعارة «الطيّران» لـ«العَدْو» بخلاف استعارة «المرسِن» للأنف، فإنّه من استعمال المقيّد في المطلق «هاهنا» أي: في استعمال الطّيران في العدو «منظور» أي: ملحوظ، فلذا جعل استعارةً «بخلاف ثمّة» أي: بخلاف استعمال «المرسن» في الأنف، فإنّ التّشبيه لم يلاحظ فيه، بل لوحظ التّقييد والإطلاق، فلذا لم يجعل استعارةً بل جعل مجازاً مرسلاً.

(٣) **قوله: «ولهذا إذا لوحظ فيه التّشبيه»**. أي: لوحظ التّشبيه في استعمال «المرسن» في الأنف كما لوحظ في إطلاق «المِشْفَر» على غليظ الشّفة عدّ استعارة حقيقةً، لكونها مبنيّةً على التّشبيه، وقد تقدّم ذلك عن المصنّف حيث قال:

فإذا أُطلق نحو «المشفر» على شفة الإنسان، فإن أُريد تشبيهها بمشفر الإبل في الغلظ فهو **استعارة**، وإن أُريد أنّه إطلاق المقيّد على المطلق كإطلاق «المرسن» على الأنف من غير قصد إلى تشبيه **فمجاز مرسل**، فاللّفظ الواحد بالنّسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون استعارةً وأن يكون مجازاً مرسلاً باعتبارين.

وقال أيضاً: كان الواجب[١] أن لا أُطلق اسم الاستعارة على وضع «المَـرْسِن» موضع «الأنف» ونحو ذلك[٢] إلّا أنّي كَرِهْتُ مخالفة السَّلَف؛ فإنّهم عَدُّوها[٣] في

(١) **قوله: «وقال أيضاً: كان الواجب»**. أي: في باب «هذا كلام في ذكر المجاز، وفي بيان معناه، وحقيقته، وفيه بيان المنقول، والمشترك، والمجاز المرسل وعلاقته» من أواخر «أسرار البلاغة» ٣٤١ ـ ٣٤٢: واعلم أنّ الواجب كان أن لا أعدّ وضع «الشّفة» موضع «الجَحْفَلَة» و«الجَحْفَلَة» في مكان «المِشْفَرِ» ونظائره ـ الّتي قدّمت ذكرها في الاستعارة ـ وأَضَنَّ باسمها أن يقع عليه، ولكنّي رأيتهم قد خلطوه بالاستعارات، وعدّوه معدّها، فكرهت التّشدّد في الخلاف واعتددت به في الجملة، ونبّهت على ضعف أمره بأن سمّيته استعارة غير مفيدةٍ.

قال: ووجه شبه هذا النّحو الّذي هو نقل «الشَّفَة» إلى موضع «الجحفلة» بالاستعارة الحقيقيّة، لأنّك تنقل الاسم إلى مجانس له.

ألا ترى أنّ المفرد بـ«الشّفة» و«الجحفلة» عضو واحد، وإنّما الفرق أنّ هذا من الفرس وذاك من الإنسان والمجانسة والمشابهة من وادٍ واحد، فأنت تقول: أعير الشّي اسم الموضوع له هنالك ـ أي: في الإنسان ـ هاهنا ـ أي: في الفرس ـ لأنّ أحدهما مثل صاحبه وشريكه في جنسه، كما أعرتَ الرّجل اسم الأسد، لأنّه شاركه في صفته الخاصّة به، وهي الشَّجَاعة البليغة، وليس لـ«اليد» مع «النّعمة» هذا الشّبه، إذ لا مجانسة بين الجارحة وبين النّعمة، وكذا لا شبه ولا جنسيّة بين البعير ومتاع البيت، وبين المزادة وبين البعير، ولا بين العين وبين جملة الشّخص، فإطلاق اسم الاستعارة عليه بعيد.

ولو كان اللّفظ يستحقّ الوصف بالاستعارة بمجرّد النّقل لجاز أن توصف الأسماء المنقولة من الأجناس إلى الأعلام بأنّها مستعارة، فيقال: «حجر» مستعار في اسم الرّجل، ولزم لذلك في الفعل المنقول نحو: «يزيد» و«يشكر» وفي الصّوت نحو: «بَبَّه» وذلك ارتكاب قبيح، وفرط تعصّب على الصّواب اهـ.

(٢) **قوله: «ونحو ذلك»**. ممّا فيه استعمال المقيّد في المطلق.

(٣) **قوله: «عدّوها»**. وفي عبارة الشّيخ: «عدّوه» بضمير المذكّر، وقال الهنديّ: «عدّوها» أي:

⇐

الاستعارات، وخَلَطُوها بها، فاعتددتُ بكلامهم[١] في الجملة، ونبّهت على ذلك[٢] بأنْ سَمَّيْتُهُ استعارةً غيرَ مفيدةٍ، ووجه الشّبه بينه[٣] وبين الاستعارة: أنّك تنقل فيه الاسم إلى مجانس له كـ«المرسن» و«الأنف»[٤]، والمجانسة والمشابهة من وادٍ واحد، وهذا بخلاف «اليد» و«النِّعْمة» إذ لا مجانسة بينهما، فلا تطلق الاستعارة عليه[٥].

⇐ وضع «المرسن» موضع الأنف، ونحو ذلك، فالضّمير راجع إلى الجماعة، أو إلى وضع «المرسن» موضع الأنف بتأويل الاستعارة.

(١) **قوله: «فاعتددتُ بكلامهم»**. فأطلقت اسم الاستعارة عليه ـ في قوله: استعارة «المرسن» للأنف ـ.

(٢) **قوله: «ونبّهت على ذلك»**. أي: على أنّ الواجب أن لا أطلق عليه اسم الاستعارة، بأن سمّيته استعارةً غير مفيدةٍ، لعدم ابتنائه على التّشبيه وكونه من استعمال المقيّد في المطلق ـ كما في الهنديّ ـ.

(٣) **قوله: «ووجه الشّبه بينه»**. أي: بين وضع «المرسن» موضع الأنف وبين الاستعارة الحقيقيّة أنّك تنقل فيه ـ أي: في وضع «المرسن» موضع الأنف، بل في استعمال المقيّد في المطلق ـ مطلق الاسم من مجانسٍ، وهو المقيّد، إلى مجانسٍ له، وهو المطلق الّذي وقع عليه مطلق الأنف في الخارج، والمجانسة والمشابهة من وادٍ واحدٍ، لكونهما اشتركا في أمرٍ، ففي الأوّل اشتراك في الجنس، وفي الثّاني اشتراك في الوصف، فأُطلق اسم الاستعارة الّتي مبناها المشابهة على ما فيه المجانسة مجازاً.

(٤) **قوله: إلى مجانس له كـ«المرسن» و«الأنف»**. قال الرّوميّ: فإنّ كلّاً منهما عضو مخصوص هو طريق الشّمّ وإنّما الاختلاف بالاختصاص بالإنسان وعدمه، وحاصل ما ذكره: أنّ إطلاق الاستعارة على هذا القسم من المجاز المرسل على سبيل الاستعارة، لأنّ نقل الاسم من المجانس إلى المجانس مشابه لنقل الاسم من المشابه إلى المشابه، بناءً على أنّ المجانسة والمشابهة من وادٍ واحد.

(٥) **قوله: «فلا تطلق الاستعارة عليه»**. أي: لا حقيقة ولا مجازاً.

[نقد وردّ]

فإن قلت: الجامع[1] في «المستعار منه» يجب أن يكون أقوى وأشدّ؛ لتكون

---

(١) **قوله: «فإن قلت: الجامع»** إلخ .... وحاصل الاعتراض أنّ قانون الاستعارة يقتضي أن يكون الجامع ـ أي: وجه الشّبه ـ في «المستعار منه» أي: المشبّه به أقوى من الجامع في «المستعار له» ـ أي: «المشبّه» ـ وأشدّ، لتكون الاستعارة مفيدةً للمبالغة المطلوبة منها، والمبالغة المطلوبة منها هو إدخال «المشبّه» في جنس «المشبّه به» حتّى يصحّ إطلاق اسم «المشبّه به» على «المشبّه» وقد تقرّر في علمي الحكمة والكلام أنّ جزء الماهيّة ـ أي: الجنس والفصل ـ لا يختلف بالشدّة والضّعف، لامتناع التّشكيك في الذّاتيّات، فالحيوانيّة الّتي في «زيد» ليست أقوى وأشدّ من الحيوانيّة في «عمرو» وكذا النّاطقيّة، بل «زيد» و«عمرو» متساويان فيهما، فكيف يكون الجامع داخلاً في مفهوم الطّرفين؟

وبتعبير آخر: الدّخول في مفهوم الطّرفين يقتضي عدم التّفاوت، وكونه جامعاً يقتضي التّفاوت، وهذا جمع بين المتناقضين وهو باطل، فما أدّى إلى ذلك ـ وهو كون الجامع داخلاً في مفهوم الطّرفين ـ باطل أيضاً.

ولك أن تقول بصورة أُخرى أيضاً وهي الّتي قرّره سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ: قانون الاستعارة يقتضي أن يكون الجامع في «المستعار منه» أقوى وأشدّ منه في «المستعار له» حتّى تكون الاستعارة مفيدةً للمبالغة المطلوبة منها وحتّى تكون أتمّ وأكمل من التّشبيه ـ كما يجب في باب التّشبيه أن يكون «وجه الشّبه» في «المشبّه به» أتمّ وأقوى منه في «المشبّه» حتّى يكون التّشبيه مفيداً ـ وهذا القانون يقتضي عدم تساوي الجامع في الطّرفين بل يكون في «المستعار منه» أقوى ـ كما قرّرنا ـ مع أنّ الحكماء قرّروا قانوناً آخر وهو أنّ أجزاء الماهيّة وذاتيّاتها من الجنس والفصل لا تختلف ولا تتفاوت ولا تتخلّف فالحيوانيّة والنّاطقيّة في «زيد» و«عمرو» متساويان لا يجري في الحيوانيّة والنّطق الاختلاف بالشّدّة والضّعف، وإذا عرفت هذا فإذا كان الجامع داخلاً في مفهوم الطّرفين ـ كما يقوله المصنّف ـ كان متساوياً فيهما لأنّه داخل في ماهيّة «المستعار منه» و«المستعار ⇐

الاستعارة مفيدة، وقد تقرّر في غير هذا الفنّ أنّ جزء الماهيّة لا يختلف بالشّدّة والضّعف، فكيف يكون الجامع داخلاً في مفهوم الطّرفين؟

قلت: امتناع الاختلاف إنّما هو في الماهيّة الحقيقيّة[1]، ألا ترى أنّ السّواد جزء

⇐ له» وأجزاء الماهيّة لا تختلف بالقوّة والضّعف فلا يكون الجامع في «المستعار منه» أقوى منه في «المستعار له» فيتناقض قانون الاستعارة الدّالّ على الاختلاف بالقوّة والضّعف القانون الّذي ذكره الحكماء في كتب الحكمة والكلام؟

والجواب عن كلّ ذلك الفرق بين الماهيّة والمفهوم أو الماهيّة الحقيقيّة والماهيّة الاعتباريّة، والّذي لا يجري فيه اختلاف بالشدّة والضّعف أو القوّة والضّعف إنّما هو الماهيّة الحقيقيّة ـ كما قرّره الحكماء وقانونهم صحيح ـ وأمّا المفهوم أو الماهيّة الاعتباريّة فيجري فيه الاختلاف بالقوّة والضّعف ـ كما في ما نحن بصدده ـ فماهيّة الإنسان الحيوانيّة والنُّطق لا يجري فيها الاختلاف وهما في كلّ إنسان على حدّ سواء، ومفهوم الأبيض ذات ثبت له البياض، وفي جزئه ـ وهو البياض ـ يجري الاختلاف بالقوّة والضّعف أو الشّدّة والضّعف.

والنّسبة بين الماهيّة والمفهوم هي العموم والخصوص مطلقاً فكلّ ماهيّةٍ مفهوم وليس كلّ مفهوم ماهيّة، فالماهيّة أخصّ مطلقاً والمفهوم أعمّ مطلقاً والمصنّف لم يقل: الجامع داخل في ماهيّة الطّرفين الحقيقيّة بل إنّما قال: داخل في مفهوم الطّرفين، وهي الماهيّة الاعتباريّة وفيها يجري الاختلاف بالقوّة والضّعف.

(١) **قوله: «الماهيّة الحقيقيّة»**. وهي المركّب من الجنس والفصل وهي المتبادر من الماهيّة عند الإطلاق وهي الّتي لا تختلف أجزاؤه بالقوّة والضّعف. وأمّا الماهيّة الاعتباريّة وهي المركّب من أمر ذاتي وعارضيّ مثل «الأبيض» وماهيّته ذات له البياض، وجزؤه وهو البياض قابل للشدّة والضّعف.

والماهيّة الحقيقيّة أجزاء ذاتيّة وحقيقيّة، ولكنّ الماهيّة الاعتباريّة ـ وهو الّذي يقال له المفهوم ـ على ثلاثة أقسام:

١ ـ قد يكون أجزاء حقيقيّة مثل مفهوم الإنسان.

⇐

من المجموع المركّب من السّواد والمحلّ، مع اختلافه بالشّدّة والضّعف، ووجه الشّبه إنّما يجعل داخلاً في مفهوم الطّرفين، لا في الماهيّة الحقيقيّة للطّرفين، والمفهوم قد يكون ماهيّة حقيقيّة، وقد يكون أمراً مركّباً من أُمور بعضها قابل للشّدّة والضّعف، فيصحّ كون الجامع داخلاً في المفهوم، مع كونه في أحد المفهومين أشدّ وأقوى.

وفي كون استعارة «الطَّيَران» لـ«العَدْو» من هذا القبيل [1] نظرٌ؛ لأنّ «الطَّيَران» هو قطع المسافة بالجَنَاح، وليس السُّرْعة داخلة فيه، بل هي لازمة له في الأكثر كالجُرْأَة للأسد.

والأولى أن يمثّل [2] باستعارة «التّقطيع» ـ الموضوع لإزالة الاتّصال بين الأجسام الملتزقة بعضها ببعض ـ لتفريق الجماعة، وإبعاد بعضها عن بعض، في قوله

⇐ ٢ ـ وقد يكون أجزاء عارضيّةً مثل مفهوم البياض والسّواد والشّرقيّ والغربيّ.

٣ ـ وقد يكون أجزاء مركّبة منهما ـ أي: من الأجزاء الحقيقيّة والأجزاء الاعتباريّة مثل مفهوم «الأسود» و«الأبيض».

فالماهيّة الحقيقيّة هي المركّبة من الذّاتيّات ـ أي: من الأجناس والفصول ـ والماهيّة الاعتباريّة هي الّتي اعتبروا لها مفهوماً مركّباً من أُمور غير ذاتيّات لها مثل ماهيّة الأسود والأبيض ونحوهما ممّا هو مركّب من الذّات والعارض، والجامع إنّما جعل داخلاً في مفهوم لفظ الطّرفين، لا في الماهيّة الحقيقيّة للطّرفين، والمفهوم من لفظ الطّرفين قد يكون ماهيّة حقيقيّة، وقد يكون أمراً مركّباً من أُمور بعضها قابل للاختلاف بالشّدّة والضّعف مثل المفهوم من لفظ الأسود والأبيض.

(١) **قوله: «من هذا القبيل»**. أي: من قسم الجامع الدّاخل في الطّرفين.

(٢) **قوله: «والأولى أن يمثّل»**. وإنّما عبّر بالأولويّة؟ لأنّ حاصل ما ذكره من النّظر هو المناقشة في المثال وهي ليست من دأب أهل العلم بعد أن اتّضح المقصود.

ـ تعالى ـ: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الأَرْضِ أُمَماً﴾[1] والجامع «إزالة الاجتماع» الدّاخلة في مفهوميهما وهي في «القطع» أشدّ.

وكذا استعارة «الخِياطة» ـ الموضوعة لضمّ خِرَق الثّوب ـ للسَّرْد ـ الّذي هو ضمّ حَلَق الدِّرْع[2] ـ بجامع «الضّمّ» الدّاخل في مفهوميهما الأشدّ في الأوّل.

﴿وإمّا غير داخل﴾ عطف على قوله: «إمّا داخل» ﴿كما مرّ﴾ من استعارة «الأسد» للرّجل الشّجاع، و«الشّمس» للوجه المتهلّل[3] ونحو ذلك[4].

فإن قلت: قد نصّ الشّيخ في «أسرار البلاغة»[5] على أنّ «الأسد» موضوع

---

(١) الأعراف: ١٦٨.

(٢) **قوله: «حَلَق الدّرع»**. الحَلْقَةُ ـ بفتح الحاء وسكون اللّام ـ السّلاح كلّه، والجمع «حَلَقٌ» ـ بفتحتين ـ على غير قياسٍ. وقال الأصمعيّ: والجمع: «حِلَق» ـ بكسر الحاء وفتح اللّام ـ مثل: «قَصْعَة» و«قِصَع» و«بَدْرَة» و«بِدَر».

وحكى يونسُ عن أبي عمرو بن العَلَاء أنّ «الحَلَقَة» ـ بالفتح ـ أي: فتح اللّام ـ لغة في السّكون، وعلى هذا فالجمع بحذف الهاء قياس مثل: «قَصَبَة» و«قَصَب».

وجمع ابن السّرّاج بينهما وقال: فقالوا: «حَلَقٌ» ثمّ خفّفوا الواحد حين ألحقوه الزّيادة وغُيِّرَ المعنى، قال: وهذا لفظ سيبويه.

(٣) **قوله: «والشّمس للوجه المتهلّل»**. ومعلوم أنّ وجه الشّبه هو التّلألؤ والإشراق والاستدارة وهو خارج عن حقيقة الطّرفين ـ أي: الوجه والشّمس ـ مثل خروج الجُرْءَة عن حقيقة الرّجل والأسد، وذلك لأنّ «المستعار منه» هو ذات الشّمس المقيّد بالتّلألؤ والإشراق والاستدارة و«المستعار له» هو ذات الوجه المقيّد بها وقد نصّ الحكيم السّبزواري بقوله:

* تقيّد جزء وقيد خارجي *

أنّ القيد خارج عن مفهوم المقيّد.

(٤) **قوله: «ونحو ذلك»**. مثل: استعارة الثّعلب للرّجل الماكر مثل «عمرو بن العاصي» ـ لعنه الله ـ.

(٥) **قوله: قد نصّ الشّيخ في «أسرار البلاغة»**. وهذا نصّه في فصل تقسيم المجاز إلى اللّغويّ

⇐

للشَّجَاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة، لا للشَّجَاعة وحدها، ومعلوم أنّ «المستعار له» هو الرّجل الشُّجَاع، لا الرّجل وحده، فالجامع هاهنا أيضاً داخل في الطّرفين، وعلى هذا قياس غيره.

قلت: أمّا كلام الشّيخ ففيه تجوّز وتسامح؛ للقطع بأنّ «الأسد» موضوع لذلك الحَيَوان المخصوص، والشَّجَاعة وصف له، وأمّا «المستعار له» فهو الرّجل الموصوف بالشَّجَاعة، لا المجموع المركّب منهما، وفرق بين **المقيّد** و**المجموع**.

على أنّه لو كان «المستعار له» هو المجموع[1] أيضاً لصحّ أنّ الجامع غير داخل في مفهوم الطّرفين، باعتبار أنّه غير داخل في مفهوم «المستعار منه» أعني «الأسد».

⇐ والعقليّ، واللّغويّ إلى الاستعارة وغيرها من أواخر «أسرار البلاغة» ٣٤٨ـ٣٤٩: ولئن كانت الشَّجَاعة من أخصّ أوصاف «الأسد» وأمكنها، فإنّ اللّغة لم تضع الاسم لها وحدها، بل لها في مثل تلك الجثّة، وهاتيك الصّورة والهيبة، وتلك الأنياب والمخالب إلى سائر ما يعلم من الصّورة الخاصّة في جوارحه كلّها، ولو كانت وضعته لتلك الشَّجاعة الّتي تعرفها وحدها لكان صفة لا اسماً، ولكان كلّ شيء يفضي في شَجَاعته إلى ذلك الحدّ مستحقّاً للاسم استحقاقاً حقيقيّاً لا على طريق التّشبيه والتّأويل اهـ.

(١) **قوله: «على أنّه لو كان «المستعار له» هو المجموع»**. أي: والتّحقيق على أنّه لو قلنا بأنّ الجامع داخل في مفهوم «المستعار له» وأنّه المجموع ـ أي: المركّب من الرّجل والشّجاعة ـ لا الرّجل المقيّد لكان صحيحاً أيضاً بأن نقول: الجامع غير داخل في مفهوم الطَّرفين باعتبار أنّه غير داخل في مفهوم «المستعار منه» وهو الأسد ـ مثلاً ـ وإنّما يكون داخلاً في مفهومهما معاً لو كان داخلاً في مفهوم «المستعار منه» أيضاً. فعدم الدّخول في مفهوم الطّرفين يتحقّق بوجهين:

١ ـ أن لا يكون داخلاً في مفهومهما جميعاً.

٢ ـ أن لا يكون داخلاً في مفهوم أحدهما، وفي هذا أيضاً يصدق عدم الدّخول في مفهوم الطّرفين، لأنّ الدّخول في مفهوم الطّرفين إنّما يتحقّق بالدّخول في مفهومهما جميعاً.

[التّقسيم الثّالث أيضاً باعتبار الجامع]

﴿وأيضاً﴾ تقسيم آخر للاستعارة، باعتبار الجامع وهو أنّها ﴿**إمّا عامّيّة**(١) **وهي المبتذلة، لظهور الجامع فيها نحو: «رأيت أسداً يرمي» أو خاصّيّة وهي الغريبة**﴾ الّتي لا يطّلع عليها إلّا الخاصّة الّذين أُوْتُوْا ذهناً بِهِ ٱرْتَقَوْا عن طبقة العامّة.

﴿**والغرابة قد تكون في نفس الشَّبَه**﴾ بأن يكون تشبيهاً فيه نوع غرابة ﴿**كما في قوله**﴾ أي: قول يزيد بن مَسْلَمَة بن عبدالمَلِك يَصِفُ فرساً له بأنّه مؤدَّب، وأنّه إذا نزل عنه وألقى عِنانه في قَرَبُوْسِ سَرْجه وقف مكانه إلى أن يعود إليه:

﴿**وَإذا احْتَبَى قَرَبُوْسَهُ**(٢)﴾ أي: مقدّم سَرْجه، ....

---

(١) **قوله: «إمّا عامّيّة»**. هذا تقسيم للاستعارة باعتبار الوجه، وهي بهذا الاعتبار قسمان:

١ ـ عامّيّة، ويقال له: مبتذلة أيضاً، لظهور الجامع فيها.

٢ ـ وخاصّيّة، ويقال له: الغريبة أيضاً، وهي الّتي لا يكون الجامع فيها ظاهراً، وهذه نوعان: الخاصّيّة الذّاتيّة والخاصّيّة العرضيّة، فالاستعارة ـ كالتّشبيه ـ باعتبار ظهور الجامع وخَفَائها على ثلاثة أقسام:

١ ـ قريبة مبتذلة، ٢ ـ غريبة ذاتيّة، ٣ ـ غريبة عرضيّة. والشّارح يشرح هذه الأقسام مفصّلاً.

وبنفس الاعتبار قلنا في باب التّشبيه: إنّ التّشبيه قد يكون قريباً ويقال له: المبتذل، وقد يكون بعيداً ويقال له: الغريب، والغريب قد يكون ذاتيّاً ـ أي: غرابته ذاتيّة لا يحتاج إلى التّصرّف ـ وقد يكون عرضيّاً، كان في نفسه قريباً والتّصرّف أخرجه من الابتذال إلى الغرابة ـ كما تقدّم بجميع أمثلته ـ.

(٢) **قوله: «قربوسه»**. بفتح الرّاء ولا يجوز السّكون إلّا في الضّرورة الشّعريّة، لأنّ «فَعْلُولاً» ليس من أوزان كلام العرب ولم يأت إلّا «صَعْفوق» وهو اسم أعجميّ غير منصرف للعلميّة والعجميّة ـ و«خَرْنوب» نبت يتداوى به وهو ضعيف والفصيح الضمّ وكذا «سَحْنون» وهو ⇐

وفي «الصّحاح»[1]: القَرَبُوْسُ لِلسَّرْجِ ﴿ بِعِنانه[2] ❊ عَلَكَ الشَّكيم إلى انصِرافِ

⇐ أوّل الرّيح والمطر وقد فصّلته في حاشية شرح النّظام فراجع. ويحتمل أن يكون عجميّاً فيصحّ السّكون ويكون غير منصرف للعجمة والعلميّة. قال الفردوسي ـ رحمه الله ـ:

بخوردم صد و شصت تير و خدنگ   نناليدم از بهر ناموس و ننگ

تو خوردى يكى چوبه تير گزين   سرت را نهادى به قربوس زين

❊ ❊ ❊

(١) **قوله: «وفي «الصّحاح»**. قال الجوهريّ النّيسابوريّ في مادّة «قربس» من صِحَاح اللغة ٣: ٩٦٢: «القَرَبوس» للسَّرْجِ، ولا يخفّف إلّا في الشّعر، مثل «طَرَطُوْس» لأنّ «فَعْلُول» ليس من أبنيتهم اهـ. ويبدل السّين بالتّاء فيقال: «قَرَبُوت» كما نقله ابن منظور عن اللّحياني في مادّة «قربت» من «اللّسان» وفي مادّة «قربس» حكى «القُرْبُوس» فيه لغةً عن أبي زيد اللغويّ صاحب «النّوادر» وهو على وزن «عُصْفُور» وحينئذٍ لا إشكال في إسكان الرّاء.

(٢) **قوله: «وإذا احتبى قربوسه بعنانه»**. البيت من الكامل على العروض الأُولى الصّحيحة مع الضّرب الصّحيح المماثل والقائل اختلف فيه؛ فنسبه أبو هلال العسكريّ في الباب الثّامن من «ديوان المعاني» إلى محمّد بن مسلمة البشريّ وقال: إنّه أخذه من قول النّابغة:

خَيْلٌ صِيامٌ، وخيلٌ غير صائمةٍ   تحت العَجَاجِ وخيلٌ تَعْلُكُ اللُّجما

قال ثعلب: قلت لابن الأعرابي: الصّائمة الّتي لا تَصْهَلُ وغير الصّائمة الّتي تَصْهَلُ، فما هذه الأُخرى؟ قال: الّتي تعلُكُ اللُّجُمَ في الكمين.

ونسبه ابن المعتزّ في «البديع» إلى محمّد بن يزيد من ولد مسلمة بن عبدالملك والزّمخشريّ في باب الخيل والبغال والحمير والفروسيّة من «ربيع الأبرار» إلى يزيد بن مسلمة بن عبدالملك، وأورده العلّامة المرزوقي ـ رحمه الله ـ في كتاب «الأمالي» ونسبه إلى محمّد بن يزيد بن مسلمة من قصيدةٍ طويلة يقول فيها:

يا صاحِبَيَّ قِفَا عَلَيَّ سُوَيْعَةً   كيما نُلِمَّ بقصر عبدالقادِرِ

عُوْجَا معي ـ للّه دَرُّ أبيكما ـ   نَشْفِ القُلُوْبَ من الجَوَى المتخامِرِ

أمّا النُّزُوْلُ فيائِسٌ أن تفعلا   لا تَبْخَلا عَنّي بموقِفِ ناظِرِ

⇐

⇐ كُفَّا المَلاَمَ ولاَتَ حينَ ملامةٍ ... هذا أَوَانُ تَرَافُدٍ وتَنَاصُرِ
أو فَاّصْرِمَا حبل المودّة بيننا ... هذا الطَّرِيْقُ لِمُنْجِدٍ أو غائِرِ
فتواقفا متشتّتين هواهما ... مِنْ مُسْعِدِيَّ بالوفاءِ وغادِرِ
فانقاد لي هذا فأبْصَرَ رُشْدَهُ ... وانحاز ذاك إلى الطّريق الجائِرِ
لمّا بدا وادي النُّوَيْرَةِ دوننا ... نرمي الفِجاجَ بعنتريسٍ ضامِرِ
رَفَعَ العقيرة بالغناءِ فشاقني ... رَجْعٌ كحدر اللّؤلؤ المتناثِرِ
رُهْبَانُ مَدْيَنَ لو رَأَوْكِ تنازلوا ... والعُصْمُ من شعف العقول الفادِرِ
فاغرورقَتْ عين الفَتَى فزجرتُهُ ... نَهْنِهْ دموعكَ فارعوى للزّاجِرِ
حتّى إذا أرْخى الظّلامُ ستوره ... وتزاوَرَ العَيُّوقُ أيَّ تَزَاوُرِ
وتصوّبَتْ أيدي النُّجُومِ فَغَوَّرَتْ ... وغوائِرٌ منها أمام غوائِرِ
عُجْنَا بقصر بني شُعَيْبٍ بعدما ... سَئِمَ الخَلِيْطُ ونَامَ كُلُّ مُسَامِرِ
ورَمَى الكَرَى في الحارسين فهوّموا ... من بعد ما بقيا بليل ساهِرِ
قال ابنُ عمّي: ما ترى؟ قلت: اتّئِدْ ... ليس الجَهولُ بِخِطَّةٍ كالخابِرِ
اعقِلْ قَلُوصاً جانباً لا ترعَها ... واقرُنْ وَظِيْفَ ذِراعها بالآخِرِ
أمّا الجواد فلم يُبَارِ مكانه ... بتقدّم منه ولا بتآخُرِ
عوّدتُهُ فيما أَزُوْرُ حبائبي ... إهماله، وكذاك كُلُّ مُخَاطِرِ
وإذا احتبى قَرَبُوْسَهُ بِعِنَانِهِ ... عَلَكَ الشَّكِيْمَ إلى انصراف الزّائِرِ
وعلمت أنّ الأمر ليس دواؤه ... إلّا الجسور وليس حين تجاسُرِ
فخرجتُ أقدم صاحبي متوشّحاً ... بحمائل العَضْبِ الحُسَامِ الباتِرِ
أكِزُ النِّيَامَ ميامناً ومياسِراً ... والقوم نصب ميامني ومياسري
ما راعني إلّا نبيذ وصيفةٍ ... بالسُّورِ تنبذ بالحَصَى المتواتِرِ
مأمورةٍ لم تَعْدُ ما أُمِرَتْ به ... سقياً لمأمورٍ هناك وآمِرِ
وأهبن فاستشرفن لي [من فوقه] ... من بين مسدلة النِّقاب وحاسِرِ

⇐

⇐ أشرفن إشراف الظِّبَاءِ تشايمت ... بـــرقاً تــبوَّجَ فــي حَــبِيٍّ مــاطِرِ
بــملاحفٍ مــصقولة قــد وَصَّــلَتْ ... ومآزرٍ عَــــقَّدنَهَا بـــــمآزِرِ
تِشْــــعٌ حُشِـــذْنَ لعــاشِرٍ يُــصْعِدْنَهُ ... يــا ربّ سَــلِّمْ شــخصه من عــاشِرِ
فســـــدلن أســــباباً إليّ ضـــعيفةً ... إمّـــا وَهَتْ لم يَــلْقَ لي مــن عــاذِرِ
فشـــددتها فـــي رســـغ أروع مـاجدٍ ... مــاضٍ عــلى الأهـوالِ غـير مـؤامـر
وطــليحهنّ وَسَــاوِسٌ قــد قـطّعت ... قــــلبي مـــخافة نــبأةٍ مـــن ســائِرِ
فمطوتُ منكب صاحبي فأناف بي ... وجَــذَبْنَ بــالأسباب بـعد تشـاوُرِ
فـــصَبَرْنَ للأمـــر الّـذي حــاولنه ... حــتّى ظـفرن وبـتن غـير صوابـرِ
فـلئن دخـلت القـصر مـدخل فـاتكٍ ... مــا كـنتُ فـي ستر الحِجَالِ بـفاجرِ
أمّـــا الإزار وحـــوزه فـــمحرَّمٌ ... ولي الوشـاح ومـا خـلا مـن مـاطِرِ
والشَّـــمُّ والتَّـــقْبِيلُ كـان مـحلّلاً ... واللَّـــمْسُ إلّا عـــن كـثيبٍ مـائِرِ
مـــــا ذاك إلّا أنّـــني مـــتكرِّمٌ ... حــرّ الأرومـة بِتُّ بـين حـرائِـرِ
بـــين الرّبــاب وبــين أتــرابٍ لهــا ... بـــيضٍ غــذاهــنّ النّعيم عــباهِرِ
فــتقاصر اللّــيل الطّـويلُ ولم يكـن ... مـــن قـبل ذاك عـليّ بـالمتقاصِرِ
هـــطلت عـلينا بـالسّرور سـماؤه ... وجَــرَتْ كـواكـبه بأسـعد طـائِرِ
لمّـــا بــدا ضَـوْءُ الصَّـبَاحِ مـبشّراً ... أولاه أرداف الدُّجَـــــى بأواخِـــرِ
قــالت ودمعُ العـين يـغسل كـحلها ... نــفسي الفِــداءُ دنـا الصَّبَاحُ فـبادِرِ
فخرجتُ في خـمس كـواعب زُرْنَـها ... ذات العشــاء خــروج قـدح اليـاسر
مـــا إن نَــمُرُّ بــحارسٍ إلّا زَوَى ... عـــنّا عـــرامـة طـرفه المـتخازر
فــمضين بــي وقـلوبهنّ رواجِـفٌ ... يــخفقن بــين حَشَـا وبين حناجِرِ
لمّـــا وقــفن بـــالثّنيّة لم يكـــن ... إلّا وَدَاعُ مســـــــلّم أو ســــــائِرِ
وإذا البِـــلادُ بـــلاقِعٌ مـــن صــاحبي ... لمـــح الصَّـــبَاحُ له لضـوءِ نـاصِرِ
هـــزمت عســـاكره دجـى ظـلمائها ... واللَّــــيْلُ مـــنهزم بـغير عَسَـاكِـرِ

⇐

الزّائِرِ ﴾ «الشّكيم» و«الشّكيمة» هي الحديدة المعترضة في فَمِ الفَرَس، وأراد بالزّائر نفسه بدليل ما قبله:

عَـوَّدْتُهُ فـيما أزورُ حَـبائِبي   إهمالَه وكذاك كُلّ مـخاطِرِ(١)

⇐ خـلّفته وفـؤاده حـذرَ العـدى   فـي مـثل خـافية العُـقاب الطّائرِ
وإذا الجـوادُ بـموقفٍ أَحْـرَزْتُهُ   لمّـا تـحقّق فـيه قـولُ الشّـاعِرِ:
قـد مـلّ مـن عِلْكِ الشّكيم كأنّـه   نـاج بـصحراء المَـعَى فـقُرَاقِـرِ
قـرّبته ثـمّ اسـتحلتُ بـمتنِهِ   وانـقضّ يـهوي كـالعُقاب الكَـاسِرِ

وقوله: «لَمْ يُبَارِ». أصله: «لم يبارح» أي: «لم يفارق» فحذفت الحاء للضّرورة الشّعريّة كما سمعته من الشيخ العطّار ـ زيد عزّه ـ وفي الأصل: «أمّا الجواد فلم يبرح مكانته» وهو مختلّ قطعاً لأنّ القصيدة من الكامل وهذا المصراع من البسيط. فناقضه عبدالقادر فقال:

يا قصرَ مسلمة الّذي أهدى لنا   حُوْرَ الظِّباء سُقِيْتَ صَوْبَ الماطِرِ
قد كـان يـبلغني فـصِرْتُ مكـذّباً   عن حسن أهلِكَ في الزّمَان الغابِرِ
حتّى رأيتُ الشَّمْسَ أشرق نورها   فـي ريـطة مـصقولة وقـراقـرِ
ورأيتُ غِزْلاَنَ الخـدور سَـوَافِـراً   يَـبْسِمْنَ عـن كـالأقحوان الزّاهِـرِ
في مجلسٍ هطلَتْ سَمَاءُ سـروره   دُرَراً تسـاقط مـن مِـفَنّ مـاهرِ
فجنيتُ من ثمر الصَّبَابة والهـوى   وخبطت من وَرَق النّعيم النّاضِرِ
وظَـلِلْنَ يـرمين القـلوب بِأَسْـهُم   سـمّت مشـاقصها بـطرفٍ فـاتِرِ
وأَصَـبْنَ مـنّي مـقتلاً فـقتلنني   يـا مـن رأى ليـثاً قـتيلَ جاذِرِ
دَعْ ذا ولكن هـل سـمعت مـقالها   والعـين تسـعدها بـدمع مـاطِرِ
فـي غـفلةٍ مـن أهـلها لفـتاتها   ويـلي غـداً إن سَـارَ عـبدُالقـادر

* * *

(١) قوله: «وكذاك كُلّ مخاطِرِ». أي: مثل ذلك الإهمال فعل من يلقي نفسه في الأُمور الصّعبة، أو مثل زيارة الحبائب كلّ أمر خطير يهتمّ به في التّعويد أو مثل ذلك الرّجل يريد نفسه كلّ مخاطرٍ في تعويد فرسه.

شبّه هيئة وقوع العِنان(١) في مَوْقِعِه ـ من قَرَبُوْس السَّرْج مُمْتَدّاً إلى جانبي فَمِ الفَرَس ـ بهيئة وقوع الثّوب في مَوْقِعِه ـ من رُكْبَتَي المُحْتَبِي مُمْتَدّاً إلى جانبي ظهره، فاستعار «الاحتباء» ـ وهو أن يجمع الرّجل ظَهْرَهُ وساقَيْه بثوب، أو غيره ـ لوقوع العِنَان في قَرَبُوْس السَّرْج فجاءت الاستعارة غريبة؛ لغرابة الشّبه.

فإن قلت: هل يجوز أن يقال(٢): إنّه شبّه هيئة وقوع العِنان ـ في القَرَبُوْس مُمْتَدّاً إلى جانبَي الفم ـ بهيئة وقوع الحِبْوة(٣) في ظهر المُحْتَبِي ممتدّاً إلى جانبي السّاقين، حتّى يكون الظَّهْرُ بمنزلة القَرَبُوْس، والرُّكْبَتَان، والسّاقان بمنزلة رَأْسِ الفَرَس؟

قلت: الأحسن ما ذكرناه أوّلاً؛ لأنّ الرُّكْبَتَيْنِ متضامّتين أشبه بالقَرَبُوْس، والثَّوْب في الرُّكْبَتَيْن مائل إلى العُلْو ثمّ يمتدّ مُتَسَفِّلاً إلى الظَّهْرِ، كما أنّ الطَّرَف الّذي يلي

---

(١) **قوله: «شبّه هيئة وقوع العنان»**. أي: شبّه الهيئة الحاصلة من وقوع العِنان المذكور بالهيئة الحاصلة من وقوع الثّوب المذكور في الشّكل والصّورة، فبعد التّشبيه المذكور استعار الاحتباء ـ الّذي هو إحداث تلك الهيئة وإيجاده ـ لوقوع العِنان في قربوس السّرج؛ بأن صوّر الوقوع بصورة الإيقاع، وأسنده إلى الفرس مبالغةً في تأدّبه، كما صوّر «القدوم» بصورة الإقدام في «أقدمني بلدك حقّ لي على فلان» ـ وقد مرّ ـ.

فالإيقاع «المشبّه» تخييليٌّ والإيقاع «المشبّه به» تحقيقيّ، فالاستعارة المذكورة استعارة تصريحيّة تبعيّة مبنيّة على التّشبيه المذكور، ولولا ذلك التّشبيه لما حسنت استعارة الاحتباء للوقوع المذكور، فتدبّر، فإنّه ممّا خفي على النّاظرين ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «فإن قلت: هل يجوز أن يقال»**. أي: فإن قلت: هل يجوز العكس؟ قلت: نعم ولكن الأولى ما ذكرناه.

(٣) العرب تقول: «حَبَوْتُ الرّجلَ، حِباءً» بالمدّ والكسر: أعطيتُهُ الشَّيْءَ بغير عِوَضٍ، والاسم منه: «الحُبْوَة» بالضّمّ، و«احتبى الرَّجُلُ» جَمَعَ ظَهْرَهُ وساقَيْه بثوبٍ أو غيره، وقد يحتبي بيديه، والاسم «الحِبْوَة» بالكسر، وهذا هو المراد هاهنا.

القَرَبُوْسَ من العِنان أعلى من الّذي يلي فَمَ الفَرَس.

﴿ وقد تحصل ﴾ الغَرَابة ﴿ بتصرّف في العامّيّة كما في قوله ﴾:

وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِنىً كُلَّ حاجَةٍ[1] وَمَسَّحَ بالأركانِ مَنْ هُوَ مَاسِحُ

---

(١) قوله: «وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِنىً كُلَّ حاجَةٍ». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل، والقائل مختلف فيه، فقيل: كثيّر عزّة الخزاعي ـ رحمه الله ـ شاعر الشّيعة المشهور، وقيل: يزيد بن الطَّثْرِيّة. والصّحيح أنّه كعب بن زهير بن أبي سُلمى أبو المضرّب المتوفّى سنة ٢٦هـ من قصيدة يقول فيها:

وما بَرَحَ الرَّسْمُ الّذي بين خَنْجَرٍ وذلفة حتّى قيل: هَلْ هو نازحُ
وما زلت ترجو نفع سُعْدَى ووُدَّها وتبعد حتّى ابيضّ منك المسائحُ
وحتّى رأيتَ الشّخص يزدادُ مثله إليه وحتّى نصف رأسي واضِحُ
علا حاجبيّ الشَّيْبُ حتّى كأنّه ظِباءٌ جَرَتْ منها سَنِيْحٌ وبارِحُ
فأصبحتُ لا أبتاعُ إلّا مُؤَامِراً وما بيعُ مَنْ يبتاعُ مِثْلِيَ رابِحُ
ألا ليت سَلْمَى كلّما حان ذكرُها تبلّغها عنّي الرِّيَاحُ النَّوَافِحُ
وقالَتْ تعلَّمْ أنّ ما كان بيننا إليك أداء إنّ عهدك صالِحُ
جميعاً تؤدّيه إليك أمانتي كما أدّيت بعد الغِرارِ المَنَائِحُ
وقالت تعلَّمْ: أنّ بعض حُمُوَّتِي وبَعْلي غِضَابٌ كُلُّهم لك كاشِحُ
يحدُّوْنَ بالأيدي الشِّفَارَ وكلّهم لحلقك لو يَسْطِيْعُ حلقك ذابِحُ
وهزّة أَظْعَانٍ عليهنّ بهجة طَلَبْتُ وريعانُ الصّبا بي جامِحُ
فلمّا قضينا من مِنىً كُلَّ حاجةٍ ومَسَّحَ بالأركان مَنْ هو ماسِحُ
وشُدَّتْ على حُدْبِ المَهَارَى رِحالُها ولا ينظر الغادي الّذي هو رائِحُ
فقلنا على الهوج المراسيل وارتَمَتْ بهنّ الصّحاري والصِّمَادُ الصَّحَاصِحُ
نزعنا بأطراف الأحاديث بيننا ومالت بأعناقِ المطيّ الأباطِحُ
وطِرْتُ إلى قَوْدَاءَ قادَ تليلُها مَنَاكِبَهَا واشتدّ منها الجوانِحُ
كأنّي كسوت الرَّحْل جَوْناً رَبَاعِياً تضمّنه وادي الرَّجَا فالأفايحُ

⇐

وَشُدَّتْ عَلىٰ دُهْمِ المَهَارَى رِحالُنا ولم يَنْظُرِ الغادي الّذي هُوَ رائحُ
أخَذْنا بِأطرافِ الأحاديثِ[١] بَيْنَنَا ﴿وَسَالَتْ بِأَعناقِ المَطِيّ الأباطِحُ﴾

«الدُّهْم»: جمع «الدَّهْماء» وهي السُّوْد و«المَهَارَى» جمع «مَهْرِيّة» وهي النّاقة المنسوبة إلى مَهْرَة بن حَيْدان[٢] بطن من قُضاعة، و«الأباطح» جمع «أبطح» وهو مَسِيْلُ الماء فيه دُقَاقَ الحَصَى.

⇐ مُمَرّاً كعقد الأندريّ مُدَلَّجاً بدا قارحٌ منه ولم يَبْدُ قارِحُ
كأنّ عليه من قُباءٍ بِطَانَةً تَفَرَّجَ عنها جَيْبُهَا والمَنَاصِحُ
أخو الأرض يستخفي بها غير أنّه إذا استاف منها قارِحاً فهو صائِحُ
دعاها من الأمهاد أمهادِ عامِرٍ وهاجَتْ من الشِّعْرَى عليه البَوارِحُ

نسبت إلى عقبة بن المُضَرَّب بلا زيادة ونقصان وهو عقبة بن كعب بن زهير أبو العوّام شبّب بامرأة من بني سعد، فضربه أخوها مائة ضربة بالسّيف فلم يمت وأخذ الدّية. وابن أُخته الرّماح بن الأبرد المعروف بابن ميّادة.

(١) **قوله: «أطرافِ الأحاديثِ»**. الأطراف: إمّا جمع «طِرْف» بكسر الطّاء بمعنى: الكريم، أي: كرائم الأحاديث، يقال: «هو من أطراف العرب» أي: كرائمهم. أو جمع «طَرَف» بالتّحريك بمعنى النّاحية، أي: فنون الأحاديث.

(٢) **قوله: «مَهْرَة بن حَيْدان»**. «مَهْرَة» وزان «تَمْرَة» بلدة من عُمّان، و«مَهْرَةُ» أيضاً حيّ من قُضَاعة من عَرَب اليمن سُمُّوْا باسم أبيهم «مَهْرَة بن حَيْدان» و«الإبلُ المَهْرِيّة» قيل: نسبة إلى البلد، وقيل: إلى القبيلة والجمع «المَهَاريّ» بالتثقيل على الأصل والتّخفيف للتّخفيف لكن مع قلب الياء ألفاً، فيقال: «مَهَارَى».

وقال الأزهريّ: هي نسبة إلى «مَهْرَةَ بن حَيْدَان» وهي نجائبُ تَسْبِقُ الخَيْلَ، وزاد بعضهم في صِفاتها، فقال: لا يُعْدَلُ بها شيءٌ في سُرْعَة جَرَيَانها.

ومن غريب ما يُنْسَبُ إليها انّها تَفْهَمُ ما يُرَادُ منها بأقلِّ أَدَبٍ تُعَلِّمُهُ، ولها أسماءٌ إذا دُعِيَتْ أجابَتْ سريعاً، ولسان أهل «مَهْرَة» مُسْتَعْجِمٌ لا يكاد يُفْهَمُ وهو من الحِمْيَرِيّ القديم.

أي: **لمّا فرغنا** من أداء مَنَاسِكِ الحجّ، ومَسَحْنَا أركان البيت عند طَوَاف الوَدَاع، وشَدَدْنَا الرِّحال على المَطَايا، وارتحلنا، ولم ينتظر السّائرون في الغَدَاة السّائرين في الرَّوَاح للاستعجال **أخذنا** في الأحاديث وأخذت المطايا في سرعة المُضِيّ.

استعار سَيَلان السُّيُول الواقعة في الأباطح لسير الإبل سيراً حثيثاً في غاية السُّرْعَة المشتملة على لِيْنٍ وسَلَاسة. والشّبه فيها ظاهر، عامّيّ، لكن قد تصرّف فيه بما أفاد اللُّطْف والغَرَابة **﴿إذ أَسْنَدَ الفعل﴾** ـ يعني: قوله: «سالَت» ـ **﴿إلى «الأباطح» دون «المطيّ»﴾** أو «أعناقها» حتّى أفاد أنّه[1] امتلأتِ الأباطِحُ من الإبل[2] كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً**﴾[3][4] **﴿وأَدْخَلَ «الأعناق» في السَّيْرِ﴾** لأنّ السُّرْعَةَ والبُطْءَ في سير الإبل يَظْهَرَانِ غالباً في «الأعناق» ويتبيّن أمرهما في الهَوَادي[5] وسائر الأجزاء يستند إليها في الحركة ويتبعها في الثِّقَلِ والخِفَّةِ.

وقد تَحْصُلُ الغَرَابة بالجمع بين عدّة استعارات[6] لإلحاق الشَّكْلِ بالشَّكْلِ كما

---

(١) **قوله: «حتّى أفاد أنّه»**. قال الهنديّ: لأنّ نسبة الفعل الّذي هو صفة الحالّ إلى المحلّ تشعر بشيوعه في المحلّ وإحاطته بكلّه، فالباء في «بِأَعْنَاق» للملابسة، وقيل: للتّعدية، أي: أذهبت الأباطح أعناق المطايا، فيكون المطايا مشبّهاً بالماء، وأعناقها بالأشياء الّتي على الماء في الوادي، ولا يخفى لطف الأوّل.

(٢) **قوله: «من الإبل»**. المشبّه بالماء.

(٣) مريم: ٤.

(٤) **قوله: «كما في قوله ـ تعالى ـ: «وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً»**. حيث أسند الاشتعال الّذي هو صفة الشّيب إلى الرّأس الّذي هو محلّه للإشعار باستيعابه ـ كما في الهنديّ ـ.

(٥) **قوله: «الهَوَادي»**. جمع «هادية» وهي العنق، يقال: «أقبلت هوادي الخيل» إذا بدت أعناقها.

(٦) **قوله: «بين عدّة استعارات»**. الأُولى: استعارة الصُّلْبِ لِلّيل.

⇐

في قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ(١) **وَأَرْدَفَ أَعْجازاً وَنَاءَ بِكَلْكَلِ**

أراد وصف اللَّيْل بالطُّوْل فاستعار له صُلْباً يتمطّى به، إذ كان كلّ ذي صُلْبٍ يزيد شيءٌ في طُوْله عند تَمَطِّيه، ثمّ بالغ فجعل له أعجازاً(٢) يُرْدِفُ بعضها بعضاً، ثمّ أراد أن يَصِفَهُ بالثِّقَلِ على قلب ساهره والشدّة والمشقّة له، فاستعار له كَلْكَلاً يَنُوْءُ به، أي: يَثْقُلُ به، والظّاهر أنّ هذا من قبيل الاستعارة بالكِناية(٣)

⇐ الثّانية: استعارة الأعجاز له.

الثّالثة: استعارة الكلكل له. ثمّ هذا كلام المصنّف في «الإيضاح»: ٤٤٦ وأصله من عبدالقاهر في باب تفاوت الاستعارة من أوائل «دلائل الإعجاز» ٦٢.

(١) **قوله: «فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المقبوض، والقائل امرؤ القيس من معلّقته المعروفة أوّلها:

قِفَا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزِلِ بسقط اللِّوَى بين الدّخول فحومل

فتُوْضِحَ فالمِقْرَاةَ لم يعفُ رسمُهَا لما نَسَجَتْهَا من جنوب وشَمْأَلِ

قال:

ولَيْلٍ كموج البحر أرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بأنواعِ الهموم ليبتلي

فقلتُ له لمّا تمطّى بصُلْبِهِ وأردفَ أعجازاً وناء بِكَلْكَلِ

ألا أيّها اللّيْلُ الطّويلُ ألاَ انجَلِ بصُبْحٍ وما الإصباح منك بأمثَلِ

* * *

(٢) **قوله: «فجعل له أعجازاً»**. أي: استعار له أعجازاً.

(٣) **قوله: «والظّاهر أنّ هذا من قبيل الاستعارة بالكناية»**. لمّا التفت الشّارح أنّ الكلام في الاستعارة التّحقيقيّة وأنّ بيت امرئ القيس ليس كذلك استدركه بهذا القول، وقال: الظّاهر أنَّ هذا البيت وما ذكر فيها من الاستعارات من قبيل الاستعارة بالكناية حيث شبّه الشّاعر في نفسه وذهنه «اللّيل» بالإنسان المتمطّي في الطّول وأثبت لوازم «المشبّه به» لـ«المشبّه»

⇐

كـ«اليد» لـ«الشّمال»(١).

[التّقسيم الرّابع باعتبار الثّلاثة]

﴿و﴾ الاستعارة ﴿باعتبار الثّلاثة(٢)﴾ أي: المستعار له، والمستعار منه، والجامع ﴿ستّة أقسام﴾ لأنّ المستعار منه، والمستعار له، إمّا حسّيّان، أو عقليّان، أو «المستعار منه» حسّيّ، و«المستعار له» عقليّ، أو بالعكس، فهذه أربعة أقسام، والجامع في الثّلاثة الأخيرة لا يكون إلّا عقليّاً، لما عرفت في بحث التّشبيه(٣).

⇐ وهي «الصُّلْب» و«التّمطّي» و«الكَلْكَل» و«الأعجاز».

قال الرّوميّ: حيث شبّه اللّيل بالإنسان المتمطّي في الطّول وأثبت لوازم «المشبّه به» لـ«المشبّه» وهي الصّلب، والتمطّي، والكلكل، والأعجاز، وإنّما قال: و«الظّاهر» إشارة إلى ما في «شرح التّبيان» من أنّ المجموع استعارة تمثيليّة اهـ.

قال الهنديّ: قيل: إنّه استعارة تمثيليّة شبّه هيئة اللّيل في الطّول والثّقل بهيئة المتمطّي المخصوص اهـ.

(١) **قوله: كـ«اليد» لـ«الشّمال»**. أي: في بيت معلّقة لبيد بن ربيعة:

وغَـدَاةِ رِيْـحٍ قـد وَزَعْـتُ وقِـرَّةٍ ... إذ أصبحَتْ بيد الشَّمال زِمـامُهَا

فإنّ «اليد» لـ«الشَّمَال» أيضاً استعارة بالكناية، إذ شبّه الشّاعر في نفسه ريح الشَّمَال بإنسان، وهذا التّشبيه المضمر في النّفس استعارة بالكناية، ثمّ أثبت لـ«المشبّه» ـ أي: ريح الشَّمَال ـ شيئاً من لوازم «المشبّه به» ـ أي: الإنسان ـ وهو «اليد» وهذه استعارة تخييليّة.

(٢) **قوله: «باعتبار الثّلاثة»**. أي: بعد اعتبار حال الطّرفين وحال الجامع يحصل ستّة أقسام ـ كما بيّنه الشّارح ـ وإن كان تقسيم كلّ واحدٍ في نفسه يوجب أن يكون سبعة أقسامٍ، لأنّ أقسام الطّرفين أربعة وأقسام الجامع ثلاثة ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(٣) **قوله: «لما عرفت في بحث التّشبيه»**. من امتناع أن يدرك بالحسّ من غير الحسّيّ شيء، يعني أنّ وجه التّشبيه أمر مأخوذ من الطّرفين موجود فيهما، وكلّ ما يؤخذ من العقليّ ويوجد فيه يجب أن يدرك بالعقل لا بالحسّ، لأنّ المدرك بالحسّ لا يكون إلّا جسماً أو ⇐

والقسم الأوّل ينقسم ثلاثة أقسام: لأنّ الجامع فيه إمّا حسّيّ، أو عقليّ، أو مختلف: بعضه حسّيّ، وبعضه عقليّ؛ فالمجموع ستّة أقسام، وإلى هذا أشار بقوله: **﴿لأنّ الطّرفين إن كانا حسّيّين، فالجامع إمّا حسّيّ نحو: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً﴾[١] فإنّ «المستعار منه» ولد البقرة و«المستعار له» الحَيَوان الّذي خلقه الله ـ تعالى ـ من حُلِيّ القِبْط[٢]﴾** الّتي سَبَكَتْهَا نارُ السّامِرِيّ عند إلقائه في تلك الحُلِيّ التُّرْبَةَ الّتي أخذها من مَوْطِئِ فَرَس جِبْرئيل ـ عليه السّلام ـ **﴿والجامع الشَّكْل﴾** فإنّ ذلك الحَيَوان كان على شَكْلِ ولد البقرة، وهذا كما يقال ـ للصّورة المنقوشة على الجِدار ـ: إنّه فَرَس ـ بجامع الشَّكْل ـ **﴿والجميع﴾** أي: المستعار منه، والمستعار له، والجامع **﴿حسّيّ﴾** يُدْرَك بِالبَصَر.

⇐ قائماً بالجسم، والعقليّ أعمّ، يعني يجوز أن يكون طرفاه عقليّين، وأن يكونا حسّيّين، وأن يكون أحدهما حسّيّاً والآخر عقليّاً، لجواز أن يدرك بالعقل من الحسّيّ شيء، إذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس، بل كلّ محسوسٍ فله أوصاف بعضها حسّيّ وبعضها عقليّ، ولذلك يقال: التّشبيه بالوجه العقليّ أعمّ من التّشبيه بالوجه الحسّيّ، بمعنى: أنّ كلّ ما يصحّ فيه التّشبيه بالوجه الحسّيّ يصحّ بالوجه العقليّ دون العكس.

(١) طه: ٨٨.

(٢) **قوله: «حُلِيّ القبط»**. وزنه: «فُعُول» فأصله «حُلُوي» اجتمعت الواو، والياء وسبقت إحداهما الأُخرى بالسّكون فقلبت الواو ياءً، وأُدغمت الياء في الياء فبقي «حُلُيّ» ثمّ كسرت اللّام لأجل الياء فبقي «حُلِيٌّ» وقد تكسر الحاء تبعاً كما في «عِصِيّ» و«قِسِيّ» فيجوز الوجهان: «حُلِيٌّ» و«حِلِيٌّ» والمفرد «حَلْيٌ» بفتح الحاء وسكون اللّام. و«القِبْط» ـ بالكسر ـ نَصَارى مِصْر، الواحد: «قِبْطيّ» على القياس و«القُبْطيّ» ثوب من كتّان رقيق يُعْمَلُ بمصر نسبة إلى «القِبْط» على غير قياس؛ فرقاً بينه وبين الإنسان.

[مسلك السّكّاكيّ يختلف عن مسلك المصنّف]

وممّا عدّه السّكّاكيّ(١) من هذا القسم قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ

(١) **قوله: «وممّا عدّه السّكّاكيّ»**. وهذا نصّه في أواخر الفصل الثّالث من الأصل الثّاني من كتاب «المفتاح» ٤٩٨: ولما أنّ الاستعارة مبناها على التّشبيه تتنوّع إلى خمسة أنواعٍ تنوّع التّشبيه إليها:

١ ـ استعارة محسوس لمحسوسٍ بوجه حسّيّ.

٢ ـ أو بوجهٍ عقليّ.

٣ ـ واستعارة معقول لمعقول.

٤ ـ واستعارة محسوس لمعقولٍ.

٥ ـ واستعارة معقول لمحسوسٍ.

فمن **النّوع الأوّل** قوله ـ عزّ اسمه ـ: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً**﴾ [مريم: ٤]، فـ«المستعار منه» هو النّار، و«المستعار له» هو الشّيب، والجامع بينهما هو الانبساط، ولكنّه في النّار أقوى، فالطّرفان حسّيّان، ووجه الشّبه حسّيّ.

ومن **الثّاني**: قوله ـ عزّ اسمه ـ: ﴿**إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ**﴾ [الذّاريات: ٤١]، فـ«المستعار له» الرّيح، و«المستعار منه» المرء، والجامع: المنع من ظهور النّتيجة والأثر، فالطّرفان حسّيّان، ووجه الشّبه عقليّ.

ومن **الثّالث**: قوله ـ عزّ اسمه ـ: ﴿**مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا**﴾ [يس: ٥٢]، فـ«الرُّقاد» مستعار للموت، وهما أمران معقولان، والجامع عدم ظهور الأفعال.

ومن **الرّابع**: قوله ـ عزّ اسمه ـ: ﴿**بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ**﴾ [الأنبياء: ١٨]، فأصل استعمال القذف والدّمغ في الأجسام، ثمّ استعير القذف لإيراد الحقّ على الباطل والدّمغ لإذهاب الباطل، فـ«المستعار منه» حسّيّ، و«المستعار له» عقليّ.

ومن **الخامس**: قوله ـ عزّ اسمه ـ: ﴿**إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ**﴾ [الحاقّة: ١١]، فـ«المستعار منه» التكبّر، وهو عقليّ، و«المستعار له» كثرة الماء، وهو حسّيّ والجامع: الاستعلاء المفرط، اهمختصراً.

شَيْباً﴾[1] فإنّ «المستعار منه» هو «النّار»[2]، و«المستعار له» هو «الشّيب» والجامع هو «الانبساط» الّذي هو في النّار أقوى، والجميع حسّيّ، والقرينة «الاشتعال» الّذي هو من خواصّ النّار، لكن **لمّا كان** هذا[3] من قبيل الاستعارة بالكناية **صحّ** للسّكّاكيّ أن يُمَثِّلَ به؛ لأنّ كلامه فيما هو أعمّ من «الاستعارة المصرّحة» و«المكنيّ عنها» بخلاف المصنّف فإنّ كلامه في «المصرّحة» وزعم المصنّف[4] أنّ فيه تشبيهين:

---

(١) مريم: ٤.

(٢) **قوله: «فإنّ «المستعار منه» هو النّار»**. هذا تصريح من السّكّاكيّ بأنّ «المستعار منه» في الاستعارة بالكناية هو «المشبّه به» المرموز إليه بذكر اللّازم ـ كما هو مذهب الجمهور ـ وسيجيء منه ما يخالفه من أنّ «المستعار منه» هو «المشبّه» المذكور.

(٣) **قوله: «لكن لمّا كان هذا»**. جواب عن سؤال وهو أنّه لِمَ لم يمثّل المصنّف الخطيب في المقام بهذه الآية مع أنّ السّكّاكيّ ـ كما ذكرنا ـ عدّه من هذا القسم؟ فأجاب الشّارح بأنّه لمّا كانت هذه الآية من قبيل الاستعارة بالكناية صحّ للسّكّاكيّ أن يمثّل به، لأنّ كلامه في مطلق الاستعارة بخلاف المصنّف، فإنّ كلامه في الاستعارة التّصريحيّة فلا يصحّ تمثيله بها، لأنّها من قبيل الاستعارة بالكناية والمصنّف يبحث عنها في آخر الباب لأنّه يعتقد بأنّ المكنيّة والتّخييليّة ليستا من أقسام المجاز وإنّما يذكرهما تتميماً لبحث الاستعارة.

قال الرّوميّ: قوله: «فإنّ كلامه في المصرّحة»: لأنّه في ذكر الأقسام الّتي هي أقسام الاستعارة الّتي هي قسم من المجاز كما دلّ عليه سوق كلامه من أوّل الباب، والاستعارة الّتي هي من أقسام المجاز الاستعارة المصرّح بها، فإنّ الاستعارة بالكناية ليست من أقسام المجاز عنده، لأنّ المذكور فيها هو «المشبّه» في معناه الوضعيّ اهـ.

(٤) **قوله: «وزعم المصنّف»**. عبّر بالزّعم؛ لأنّه خلاف مذهب المصنّف، فإنّ قرينة الاستعارة بالكناية عنده حقيقة، فالموافق لمذهبه أن يكون «اشتعل» بمعناه الحقيقيّ ـ كذا قرّره الهنديّ ـ وهذا نصّ المصنّف في «الإيضاح» ٤٤٧: وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً**﴾ فليس ممّا نحن فيه ـ وإن عدّ منه ـ لأنّ فيه تشبيهين:

⇐

الأوّل: تشبيه الشَّيْب بِشُوَاظ النّار في البَيَاض والإنارة، وهذا استعارة بالكِناية.

والثّاني: تشبيه انتشار الشَّيْب في الشَّعْر باشتعال النّار في سُرْعة الانبساط مع تعذّر تلافيه؛ فهذه الاستعارة تصريحيّة، لكنّ الجامع فيها عقليّ(١).

﴿ **وإمّا عقليّ** ﴾ عطف على «إمّا حسّيّ» يعني: أنّ «الاستعاره» الّتي طرفاها حسّيّان والجامع عقليّ ﴿ **نحو**: ﴿ وآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾(٢) فإنّ «**المستعار منه**» **كَشْطُ الجِلْد من نحو الشّاة**، و«**المستعار له**» **كَشْفُ الضَّوْء عن مكان اللَّيْلِ** ﴾ وهو مَوْضِع إلقاء ظلّه ﴿ **وهما حِسّيّان، والجامع ما يعقل من ترتّب أمر على آخر** ﴾ أي: حصول أمر عقيب أمر ـ دائماً أو غالباً(٣) ـ كترتّب ظهور اللَّحْم على كَشْطِ الجِلْد، وترتّب ظهور الظُّلْمَة على كَشْف الضَّوْء عن مكان اللّيل، وهذا معنى عقليّ.

وبيان ذلك(٤) أنّ الظُّلْمَة هي الأصل، والنُّوْر طارٍ عليها يَسْتُرُها بِضَوْئه، فإذا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فقد سُلِخَ النّهار من اللّيل ـ أي: كُشِطَ وأُزِيْل كما يُكْشَفُ عن الشَّيْءِ الشَّيْءُ الطّارِئُ عليه السّاتِرُ له، فجعل ظهور الظُّلْمَة بعد ذَهَاب ضَوْء النَّهار

⇐ ١ ـ تشبيه الشّيب بِشُواظ النّار في بياضه وإنارته.

٢ ـ وتشبيه انتشاره في الشّعر باشتعالها في سرعة الانبساط مع تعذّر تلافيه، والأوّل استعارة بالكناية. والجامع في الثّاني عقليّ، وكلامنا في غيرهما اهـ.

(١) **قوله**: «**لكنّ الجامع فيها عقليّ**». لأنّه مركّب من المعقول والمحسوس، والمركّب منهما معقول ـ كما تقرّر ـ ولذا قال الهنديّ: «عقلي» أي: بعضه عقليّ وهو تعذّر التّلافي.

(٢) يس: ٣٧.

(٣) **قوله**: «**دائماً أو غالباً**». قال الرّوميّ: هذا التّرديد لأجل بيان معنى التّرتّب من حيث هو لا بالنّظر إلى خصوص المقام.

(٤) **قوله**: «**وبيان ذلك**». أي: ظهور الظّلمة.

كظهور المسلوخ بعد سَلْخ إهابه(١) عنه.

[كلام عبدالقاهر والسّكّاكي ونقدهما]

ووقع في عبارة الشّيخ عبدالقاهر وصاحب «المفتاح»(٢) أنّ «المستعار له» ظهور النّهار من ظُلْمَة اللّيل.

واعترض بأنّه لو أُريد ذلك لقيل: «فإذا هم مبصرون» ولم يقل: ﴿ **فَإِذَا هُمْ**

---

(١) الإهَاب: الجِلْد قبل أن يُدْبَغَ والجمع: «أُهُب» بضمّتين على القياس مثل «كِتاب» و«كُتُب» وبفتحتين على غير قياسٍ، قال بعضهم: وليس في كلام العرب «فِعال» يجمع على «فَعَل» بفتحتين إلّا «إهاب» و«أَهَب» و«عِماد» و«عَمَد».

(٢) **قوله: «ووقع في عبارة الشّيخ عبدالقاهر وصاحب «المفتاح»**. أمّا عبدالقاهر فلم أجده في عبارته في كتابيه: «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» ولعلّ هذا خطأ من الشّارح في هذا الموضع، وأمّا صاحب المفتاح فهذا نصّه في أواخر باب الاستعارة من الفصل الثّالث من الأصل الثّاني من «علم البيان» من كتاب «المفتاح» ٤٩٨: وكذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ** ﴾ [يس: ٣٧]، فـ«المستعار» له ظهور النّهار من ظُلْمة اللّيل، و«المستعار منه» ظهور المسلوخ من جلدته، فالطّرفان حسّيّان، والجامع هو ما يعقل من ترتّب أحدهما على الآخر اهـ.

والحاصل على قول المصنّف أنّ من علامات قدرة الله وآياته أنّه ـ عزّ اسمه ـ يزيل ضوء النّهار فيظهر ظلمة اللّيل فيقع النّاس في الظّلام فلا يبصرون شيئاً، ولذا قال: ﴿ **فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ** ﴾ ولكن وقع في عبارة السّكّاكيّ عكس ما قاله المصنّف ـ أي: أنّ «المستعار له» ظهور النّهار من ظُلْمة اللّيل ـ فيكون المعنى: أنّ من آيات الله لهم أنّه يزيل ظُلْمة اللّيل فيظهر ضوء النّهار فيقع النّاس في الضّياء فيبصرون الأشياء.

واعترض عليه الخطيب في «الإيضاح» ٤٤٨: وقيل: «المستعار له» ظهور النّهار من ظلمة اللّيل. وليس بسديدٍ؛ لأنّه لو كان ذلك لقال: «فإذا هم مبصرون» ونحوه، ولم يقل: «فإذا هم مظلمون» أي: داخلون في الظّلام.

مُظْلِمُونَ﴾ (١) أي: داخلون في الظّلام؛ لأنّ الواقع عقيب ظهور النّهار من ظُلْمَة اللّيل إنّما هو الإبصار، لا الإظلام.

[الدّفاع عنهما]

وأُجيب (٢) بحمل عبارتهما على القلب ـ أي: ظهور ظُلْمَة اللّيْل من النّهار ـ.

---

(١) يس: ٣٧.

(٢) **قوله**: «**وأُجيب**». أي: أُجيب عن اعتراض الخطيب على السّكّاكيّ بوجوهٍ:

الأوّل: أنّ في عبارته قلباً، وهو الّذي كان الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ يعبّر عنه بالقلب في الكلمة مقابل القلب في الحرف، والقلب في الكلام، وأنا قد حرّرت وأبدعتُ في حاشية «شرح النِّظَام» فسمّيت القلب في الحرف **القلب التّصريفي** المسمّى عندهم بالقلب المكاني، والقلب في الكلام **بالقلب البديعيّ**، والقلب في الكلمة **بالقلب البياني**، وقسّموه إلى قسمين:

١ ـ أن يكون الدّاعي إلى القلب اللّفظ كما في قول القطاميّ:

* ولا يك موقف منك الوَدَاعا *

٢ ـ أن يكون الدّاعي إليه المعنى مثل قولهم: «عرضت النّاقة على الحوض» ومثل هذا الكلام في هذا المقام، ومثل قول ابن مالك:

والاسمُ قد خُصِّصَ بالجرّ كما ... قد خُصِّصَ الفعلُ بأن ينجزما

فيكون المعنى: ظهور ظلمة اللّيل من النّهار، وهذا من القلب البياني الّذي يكون الدّاعي إليه هو المعنى، وسيأتي بيان النّكتة والدّاعي في قول الشّارح الكازرونيّ.

الثّاني: أنّ المراد بظهور النّهار تميّزه عن ظلمة اللّيل، وهذا قول أبي عبيدة معمر بن المثنّى البصريّ ١١٠ ـ ٢٠٩هـ في «مجاز القرآن» حيث قال: ﴿**نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ**﴾ نميّزه منه، فنجيء بالظّلمة اهـ.

الثّالث: أنّ الظّهور هاهنا بمعنى الزّوال كما في قول الشّاعر المذكور بيته في «ديوان الحماسة» الّذي جمعه أبو تَمَّام الطّائي ـ رحمه الله ـ وهو الشّاعر سَبْرَةُ بن عمرو الفقعسيّ

⇐

وبأنّ المراد بـ«ظهور النَّهَار» تميّزه عن ظُلْمَة اللَّيْل.

وبأنّ «الظّهور» هاهنا بمعنى «الزَّوَال» كما في قول الحَمَاسِيّ:

*** وَذٰلِكَ عارٌ يَابْنَ رَيْطَةَ ظَاهِرُ ***

⇐ وعيّره ضَمْرَةُ بن ضَمْرَة النهشليّ كثرة إبله. والبيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل. وهو من أبيات أورده أديب الشّيعة أبو تمّام الطّائي حبيب بن أوس في الباب الأوّل من «ديوان الحماسة» وهي:

أَتَنْسَى دِفاعي عنك إذ أنت مُسْلَمٌ ... وقَدْ سَالَ مِن ذُلٍّ عليك قُرَاقِرُ
ونِسْوَتُكُمْ في الرَّوْعِ بادٍ وُجُوهُهَا ... يُخَلْنَ إماءً، والإماءُ حَرَائِرُ
أَعَيَّرْتَنَا ألبانَهَا ولُحُومَهَا ... وذلك عارٌ يابن رَيْطَةَ ظاهِرُ
نُحَابِيْ بها أكفاءَنَا ونُهِيْنُهَا ... ونَشْرَبُ في أثمانها ونُقَامِرُ

«أتنسى» لفظه لفظ الاستفهام والمعنى معنى الإنكار، و«إذْ» في قوله: «إذْ أنت مُسْلَمٌ» ظرف لـ«دفاعي» و«قُراقر» اسم وادٍ. وقوله: «وقد سال» في موضع الحال.

قوله: «ونسوتكم» مع خبره جملة عطفت على قوله: «وقد سال».

«أعيّرتنا» قال المرزوقيّ: يريد على وجه الإنكار والتّقريع: لم عيّرتنا ألبان الإبل ولحومها، واقتناء الإبل مُبَاحٌ لا محظورٌ في القديم والحديث، والانتفاعُ بلُحْمَانها وألبانها مُسَوَّغٌ غير مردود في الدّين والعقل، وتفريقُها في المحتاجين إليها إحسانٌ ومعروف يَجْلُبَان الحمد والشّكر. «وذلك عار ظاهر» أي: زائل. قال أبو ذؤيب:

وعيّرها الواشُوْنَ أنّي أُحبّها ... وتلك شَكَاةٌ ظاهِرٌ عنك عارُها

ومن هذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَاتَّخَذْتُمُوهُ وَرَاءَكُمْ ظِهْرِيّاً**﴾ [هود: ٩٢]، ويجوز أن يريد بالظّاهر أنّ الحال في أنّ ذلك ليس بعارٍ ظاهرةٌ غير مُلْبِسَةٍ ولا خافيةٍ. والواو من قوله: «وذلك عار» واو الحال، أي: أتعيّرنا والحال ذلك.

«نحابي بها أكفاءنا» بيّن وجوه تصرّفهم فيما عيّرهم به، فقال: نجعلها حباءً لنظرائنا نتهادى بها، ونسهّل تمكّن العُفَاةِ والزُّوَّارِ منها، بابتذالها وإهانتها، وحذف ذكر من أُهينت له، لأنّ المراد مفهوم، ونبيعها فنصرِفُ أثمانها إلى الخمر والإنفاق، ونضرِبُ بالقِداح عليها في الميسر عند اشتداد الزّمان، فنفرّقها في الضّعفاء والمحتاجين إليها.

قال الإمام المرزوقيّ[١]: «ذلك عارٌ ظاهر» أي: زائل، قال أبو ذُؤَيب:

وَعَيَّرَهَا الوَاشُونَ أَنِّي أُحِبُّها[٢] وَتِلْكَ شَكاةٌ ظاهِرٌ عَنْكَ عَـارُها

فالمعنى: أنّ «المستعار له» زَوَال ضَوْء النّهار عن ظُلْمَة اللّيل، فأقام «من» مقام «عن»[٣] فيكون موافقاً لكلام غيرهما.

[كلام الشّارح الكازرونيّ]

وذكر الشّارح العلّامة[٤] أنّ «السَّلْخ» قد يكون بمعنى «النّزع» نحو: «سَـلَخْتُ

---

(١) **قوله: «قال الإمام المرزوقيّ»**. أي: «في شرح الحماسة» ١: ١٧٤ ـ ١٧٥ وقد نقلت نصّه آنفاً.

(٢) **قوله: «وَعَيَّرَهَا الوَاشُونَ أَنِّي أُحِبُّها»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المقبوض، والقائل أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذليّ المتوفّى سنة ٢٧هـ من قصيدةٍ يقول فيها:

هَـلِ الدَّهْـرُ إلّا لـيـلة ونـهـارُهَا وإلّا طـلوعُ الشّـمس ثـمّ غِـيَارُها
أبي القلبُ إلّا أُمَّ عمروٍ، وأصبحَتْ تُـحَرَّقُ نـاري بـالشَّكَاة ونـارُهَا
وعَـيَّرها الوَاشُـونَ أنّـي أُحـبّها وتـلك شَكَاةٌ ظـاهِرٌ عـنك عـارها
فـلا يَـهْنَإِ الوَاشِيْنَ أنّـي هَـجَرْتُهَا وأَظْـلَمَ دونـي لـيـلُها ونَـهارُهَا
فـإن أعـتذِرْ مـنها فـإنّي مُكَـذَّبٌ وإن تعتذِرْ يُـرْدَدْ عـليها اعـتذارُهَا

وهي طويلة جدّاً لا حاجة إلى ذكر الباقي.

(٣) **قوله: فأقام «من» مقام «عن»**. جواب عن سؤالٍ وهو أنّه لو كان «نسلخ» في الآية بمعنى: «نزيل» لكان المناسب استعمال «عن» كما في شعر أبي ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيّ، وذلك قرينة التّضمين: ❊ وتلك شَكَاة ظاهر عنك عارها ❊

ولمّا لم يكن كذلك استعمل «من» لا «عن»؟ فأجاب بأنّه أقام «من» مقام «عن» لأنّ الزّوال يتعدّى بـ«عن» وقال الهنديّ: وفيه إشارة إلى دفع ما قيل: إنّ «ظهر» بمعنى «زال» يكون صلته «عن» لا «من».

(٤) **قوله: «وذكر الشّارح العلّامة»**. وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ٢٧١ ـ ٢٧٢: **فالمستعار له** ⇐

⇐ «ظهور النّهار» من ظُلمة اللّيل والمستعار منه «ظهور المسلوخ من جلدته» **فالطّرفان حسّيّان والجامع هو ما يعقل من ترتّب أحدهما على الآخر** وهو أمر عقليّ. فإن قيل: كيف خفي عليه وعلى الإمام عبدالقاهر أنّ المستعار له ظهور الظُّلْمَة لقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ** ﴾ وينصره قول صاحب «الكشّاف»: «سلخ جلد الشاة» ـ كشطه ـ فاستعير لإزالة الضّوء أو كشفه من مكان اللّيل ويؤيّده قول صاحب «المثل السّائر» ٢: ١٠٦ ـ ١٠٧: لمّا كانت هوادي الصّبح عند طلوعه ملتحمة بأعجاز اللّيل أجرى عليها اسم «السّلخ» وكان ذلك أولى من أن يقال: «يخرج» لأنّ «السّلخ» أدلّ على الالتحام من الإخراج وهذا تشبيه في غاية المناسبة.

ويؤكّده قول الواحديّ: «نسلخ منه النّهار»: «نخرج منه النّهار إخراجاً لا يبقى معه شيءٌ من ضوء النّهار» فالمعنى: ننزع النّهار فنذهب به ونأتي باللّيل.

وقوله أيضاً في «البسيط»: وتحقيق معنى «نسلخ منه النّهار» أنّ الظُّلْمَةَ هي الأصل والنّور داخل عليها طارئ فسترها بضوئه وإذا غربت الشّمس سلخ النّهار من اللّيل أي: كشط وأزيل كما يكشف الشّيء الطّارئ على الشّيء، فجعل ذَهَاب الضّوء وظهور الظّلمة كالسّلخ من الشّيء، فيظهر المسلوخ بعد سلخ إهابه عنه، فهل وجه تصحيح لقول الإمامين: «إنّ المستعار له ظهور النّهار من ظُلْمَة اللّيل» سوى القلب أو لا. قلنا: نعم له وجه تصحيح سوى القلب وهو أنّ «السّلخ» يستعمل بمعنيين:

أحدهما: بمعنى: «النّزع» تقول: «سلخت الإهاب من الشاة» ـ نزعته عنها ـ.

وثانيهما: بمعنى الإخراج كقولك: «سلخت الشاة من الإهاب، الشّاة مسلوخة».

قال الرّومي: كلام الشّارح العلّامة يخالف كلام الشّارح في أنّ الظّلمة هي الأصل المظروفة والنّور طارٍ عليها وظرف، فإنّ الظّاهر على تقدير العلّامة أن يكون اللّيل ظرفاً والنّهار مظروفاً اهـ.

وحاصل كلامه: أنّ «السّلخ» يستعمل على معنيين:

الأوّل: أن يكون بمعنى النّزع، نحو: «سلخت الإهاب عن الشّاة» وذلك إنّما يكون إذا أُريد من الإهاب أن يصنع منه فرش صغير أو سرج فرس أو حِذاء أو غير ذلك.

⇐

الإهابَ عن الشَّاةِ» وقد يكون بمعنى «الإخراج» نحو «سَلَخْتُ الشّاة من الإهاب، والشّاة مسلوخة» فذهب عبدالقاهر والسّكّاكي إلى الثّاني، وغيرهما إلى الأوّل.

فاستعمال الفاء في قوله: ﴿ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ ﴾[1] ظاهر على قول غيرهما[2]، وأمّا على قولهما فإنّما صحّ من جهة أنّها موضوعة[3] لِمَا يُعَدّ في العادة مرتّباً غير متراخٍ، وهذا يختلف[4] باختلاف الأُمور والعادات، فقد يطول الزّمان والعادة في

⇐ **الثّاني**: أن يكون بمعنى الإخراج نحو: «سلخت الشّاة من الإهاب، والشّاة مسلوخة». وهذا إنّما يفعل به إذا أُريد من الإهاب أن يصنع منه مطهرة ماءٍ أو راوية فلا يفتح كما في الصّورة الأُولى ولا يمزّق من الوسط بل ينزع من الحيوان كما ينزع اللّباس من البدن.

قال ابن منظور في مادّة «سلخ» من «اللّسان»: «سَلَخَ الإهَابَ، يَسْلُخُه ويَسْلَخُهُ، سَلْخاً» كشطه، و«السَّلْخ»: ما سُلِخَ عنه. و«شاة سليخ» كُشِطَ عنها جلدُها، فلا يزال ذلك اسمَها حتّى يؤكل منها، فإذا أكل منها سمّي ما بقي منها «شِلْواً» قَلَّ أو كَثُرَ.

و«المَسْلُوخُ»: الشّاة يُسلخَ عنها الجلد، و«المَسْلُوخة»: اسم يلتزم الشّاةَ المسلوخة بلا بطونٍ ولا جُزَارة.

(١) يس: ٣٧.

(٢) **قوله: «على قول غيرهما»**. لأنّ تقدير الآية حينئذٍ: نَنْزَعُ النّهار عن اللّيل كنزع اللّباس والجلد عن البدن والجسم، فإذا هم داخلون في الظّلاَم على الفور كما هو معنى الفاء وإذا الفجائيّة.

(٣) **قوله: «من جهة أنّها موضوعة»**. أي: الفاء موضوعة للتّرتيب باتّصالٍ كما قال ابن مالك في «الخلاصة»:

والفاء للتّرتيب باتّصال   وثمّ للتّرتيب بانفصالِ

* * *

(٤) **قوله: «وهذا يختلف»**. أي: التّرتيب الاتّصالي يختلف باختلاف الأُمور والعادات، قال ابن ⇐

مثله تقتضي عدم اعتبار المُهْلة، وقد يكون بالعكس[1] كما في هذه الآية فإنّ زمان النّهار، وإن توسّط بين إخراج النّهار من اللّيل وبين دخول الظّلاَم، لكن لِعِظَمِ دخول الظَّلَام بعد إضاءة النّهار، وكونه ممّا ينبغي أن لا يحصل إلّا في أضعاف ذلك الزّمان عَدَّ الزَّمَان قريباً وجُعل اللّيل كأنّه يفاجئهم عقيب إخراج النّهار من اللّيل بلا مُهْلَةٍ.

ثمّ لا يخفى أنّ «إذا» المفاجاة إنّما يصحّ إذا جعل «السَّلْخ» بمعنى «الإخراج» كما يقال: «أخرج النّهار من اللّيل ففاجأه دخول اللّيل» فإنّه مستقيم بخلاف ما إذا جعل بمعنى «النَّزْع» فإنّه لا يستقيم[2] أن يقال: «نزع ضوء الشَّمْس عن الهواء ففاجأه الظَّلَام» كما لا يستقيم أن يقال: «كسرتُ الكُوْزَ ففاجأه الانكسار» لأنّ دخولهم في الظَّلَام عين حصول الظَّلَام، فتكون نسبة دخولهم في الظَّلَام إلى نزع ضَوْء النَّهَار

⇐ هشام: وهو في كلّ شيءٍ بحسبه، ألا ترى أنّه يقال: «تَزَوَّجَ فلان فولد له» إذا لم يكن بينهما إلّا مدّة الحمل وإن كانت متطاولة، و«دخلت البصرة فبغداد» إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين، وقال الله ـ تعالى ـ: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحجّ: ٦٣]، اهـ. أي: قد يطول الزّمان بين شيئين ولا يعدّ ذلك الزّمان متراخياً؛ لأنّ العادة تقتضي أطول من ذلك الزّمان الطّويل فيستصغره المتكلّم ويلحق الطّول بالعدم ويجعل الشّيء الثّاني غير متراخٍ، فيستعمل الفاء كما في هذه الآية الكريمة.

(١) **قوله: «وقد يكون بالعكس»**. أي: وقد يقصر الزّمان بين شيئين، والعادة في مثله تقتضي أن يكون الزّمان طويلاً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ ﴾ ـ كما فسّره الشّارح ـ.

(٢) **قوله: «فإنّه لا يستقيم»**. قال الهنديّ: إذ «المفاجأة» إنّما تتصوّر فيما لا يكون مترقّباً بل يحصل بغتةً. ويمكن الجواب بأنّ نزع الضّوء عن مكان اللّيل لكون ظهوره في غاية الكمال كان المترقّب فيه أن يكون في مدّة مديدةٍ فحصول الظَّلَام بعده في مدّة قصيرة حصول أمر غير مترقّب، وبهذا ظهر الجواب عن التّقوية.

كنسبة الانكسار إلى الكسر، فلهذا جعل «السَّلْخ» بمعنى «الإخراج» دون النَّـزْع، انتهى كلامه.

[التّفتازانيّ يؤيّد الكازرونيّ هاهنا]

وأقول ـ تقويةً لذلك ـ: لا شكّ أنّ الشّيء إنّما يكون آية إذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب، بحيث يفتقر إلى نوع اقتدار، وذلك إنّما هو مفاجأة الظَّلَام عقيب ظهور النّهار، لا عقيب زَوَال ضَوْء النّهار؛ فليتأمّل[1].

﴿وإمّا مختلف﴾ بعضه حسّيّ وبعضه عقليّ **﴿كقولك: «رأيتُ شمساً» وأنت تريد إنساناً كالشَّمْسِ في حُسْنِ الطَّلْعَةِ﴾** وهو حسّيّ **﴿ونَباهة الشّأن﴾** وهي عقليّة.

وقد أهمل صاحب «المفتاح»[2] هذا القسم لِنُدْرَة وقوعه، ولأنّه في الحقيقة استعارتان: الجامع في إحداهما حسّيّ، وفي الأُخرى عقليّ، فيدخل فيما تقدّم ولا يكون نوعاً آخر، فقال: ولأنّ الاستعارة مبناها على التّشبيه تتنوّع إلى خمسة

---

(١) **قوله: «فليتأمّل»**. قال سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ: وجه التّأمّل إشارة إلى أنّ جمهور البيانيّين لم يدقّقوا النّظر في الآية ولم يلتفتوا إلى استعمال «إذا» الفجائيّة فلم يفهموا معناها فلذا اعترضوا على السّكّاكيّ.

وأمّا السّكّاكيّ فقد لاحظ الآية أوّلها وآخرها وقلّبها ظهراً لبطنٍ ففسّر «السّلخ» بالإخراج وجعل المستعار له ظهور النّهار من ظلمة اللّيل ـ كما قرّرنا ـ.

(٢) **قوله: «وقد أهمل صاحب «المفتاح»»**. أي: أهمل السّكّاكيّ هذا القسم المختلف لأمرين:

الأوّل: لندرة وقوعه، وقد نبّه المصنّف عليها بجعل المثال مصنوعاً ـ كما في الهنديّ ـ.

الثّاني: لأنّه في الحقيقة استعارتان الجامع في إحداهما حسّيّ وفي الأُخرى عقليّ فيندرج في الأقسام الخمسة الّتي ذكرها في أواخر الفصل الثّالث من الأصل الثّاني من «علم البيان» من كتاب «المفتاح» ٤٩٨ ـ كما تقدّم نقله ـ.

أنواعِ تنوّع التّشبيه إليها، لكنّه قد ذكر في «باب التّشبيه»(١) الأقسام السّتّة كلّها.

﴿ وإلّا ﴾ ـ عطف على قوله: «إن كانا حسّيين» ـ أي: وإن لم يكن الطّرفان حسّيّين ﴿ فهما ﴾ أي: الطّرفان ﴿ إمّا عقليّان نحو: ﴿ مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا ﴾(٢) فإنّ «المستعار منه» الرُّقَاد ﴾ أي: النّوم ﴿ و«المستعار له» الموت، والجامع عدم ظهور الفعل، والجميع عقليّ ﴾.

فإن قلت: لم اعتبر التّشبيه في المصدر(٣) وجعل الاستعارة تبعيّة؟

---

(١) **قوله: «لكنّه قد ذكر في باب التّشبيه»**. استدراك بالاعتراض على السّكّاكيّ بأنّه عدّه في التّشبيه قسماً على حدةٍ وجعل أقسامه ستّة والاستعارة مبناها التّشبيه فلا وجه لإسقاطه من الأقسام في الاستعارة، والعذر بندرة الوقوع وكونه في الحقيقة استعارتين مشترك بينهما ـ كذا قرّره الهنديّ ـ.

(٢) يس: ٥٢.

(٣) **قوله: «فإن قلت: لم أعتبر التّشبيه في المصدر» إلخ**.... اعلم أنّ الاستعارة باعتبار اللّفظ المستعار ينقسم إلى قسمين: أصليّة وتبعيّة، وتوضيح ذلك: أنّ اللّفظ المستعار إن كان اسم جنسٍ فالاستعارة أصليّة وهو في ثلاثة مواضع:

الأوّل: أن يكون اللّفظ المستعار اسم عين نحو استعارة «أسد» للرّجل الشّجاع.

الثّاني: أن يكون اللّفظ المستعار اسم معنىً نحو استعارة «قتل» للضّرب الشّديد.

الثّالث: أن يكون متأوّلاً باسم جنس مثل العلم في نحو: «رأيت اليوم حاتِماً».

وإلّا كانت تبعيّةً كالفعل ومشتقّاته والحروف فإنّ الاستعارة في الأفعال إنّما يعتبر أوّلاً وبالذّات في المصدر ثمّ بتبعها في الفعل وما يشتقّ منه، وفي الحروف إنّما يعتبر في متعلّق معناه ثمّ يفرض فيه تبعاً ـ كما يأتي تفصيله بعيد هذا بإذن الله تعالى ـ.

إذا علمت هذا فاعرف أنّ «المرقد» في هذه الآية يحتمل وجهين:

الأوّل: أن يكون مصدراً ميمياً وهو حينئذٍ معناه الرُّقَاد فيكون المستعار منه «الرُّقَاد» والمستعار له «الموت»، وتكون الاستعارة أصليّة، فسواء أقال: فإنّ المستعار منه «الرّقاد»

⇐

⇐ أم قال: «المرقد» كان صحيحاً، وشبّه الموت بالرُّقَاد في عدم ظهور الفعل فيهما ثمّ استعير الرُّقَاد للموت استعارة تصريحيّة أصليّةً. ومعنى «من مرقدنا»: «من موتنا» فيكون قول المصنّف «الرّقاد» بدل «المرقد» من باب التّفنّن في التّعبير، والاستعارة أصليّة لأنّه اعتبر في المصدر فقط.

الثّاني: أن يكون «المرقدُ» اسمَ مكانٍ أو زمان فيكون معناه: مكان الرّقاد ـ لا «الرُّقَاد» كما في الوجه الأوّل ـ ويكون «المستعار منه» مكان الرّقاد و«المستعار له» القبر الّذي يوضع فيه الميّت وحينئذٍ يكون قول المصنّف: «فإنّ المستعار منه الرّقاد» مَوْرِدَ اعتراضٍ وهو أنّه إذا كان «المستعار منه» مكان الرّقاد فلم اعتبر المصنّف التّشبيه في المصدر ـ أي: الرّقاد ـ ولِمَ لم يعتبره في اسم الزّمان والمكان ولم يقل: فإنّ المستعار منه «المرقد» ـ أي: مكان الرّقاد ـ ولم جعل الاستعارة تبعيّة، أي: في اسم الزّمان والمكان بتبع المصدر؟

وبتعبير آخر: إذا كان المرقد اسم مكان أو زمان لم اعتبر التّشبيه في المصدر وقال: المستعار منه «الرُّقاد» ولم يعتبر في نفس المكان والزّمان ولم يقل: «المستعار منه المرقد»؟

أي: إذا كان «المرقد» مصدراً ميميّاً كان تعبيره بأنّ المستعار منه «الرّقاد» في موضعه، لأنّ الرّقاد على هذا أيضاً مصدر مثل «المرقد» ولكن أحدهما ميميّ والآخر غير ميميّ، والمصنّف تفنّن في التّعبير فعبّر تارةً بـ«المرقد» وأُخرى بالرّقاد.

وأمّا إذا أُريد منه اسم الزّمان والمكان كان تعبير المصنّف في غير موضعه، لأنّ المناسب حينئذٍ أن يقول: المستعار منه «المرقد» ـ الّذي هو اسم مكان ـ فلم عدل عن هذا التّعبير وقال «الرّقاد» فاعتبر التّشبيه على الاحتمال الثّاني أيضاً في المصدر؟

والجواب عن هذا من طريقين:

الأوّل: أنّ اعتبار التّشبيه في المصدر لابدّ منه على الوجهين:

أمّا على الأوّل: فلأنّ «المرقد» مصدر مثل «الرّقاد» والاستعارة أصليّة والتّشبيه معتبر في المصدر فقط ولا يمكن اعتباره في غيره وذلك واضح.

⇐

قلت: لما سيجيء مِن أنّه إذا كان اللّفظ المستعار فعلاً، أو مشتقّاً منه، فالاستعارة تبعيّة، والتّشبيه في المصدر ـ سواء كان المشتقّ صفةً كاسم الفاعل، والمفعول، أو غير صفة[1] كاسم الزّمان، والمَكَان، والآلة ـ ولأنّ المنظور في هذا التّشبيه هو «الموت» و«الرُّقَّاد» لا مجرّد القبر، والمكان الّذي ينام فيه.

ويحتمل أن يكون «المَرْقَد» بمعنى المصدر فيكون قوله: «المستعار منه، الرُّقَاد» تفسيراً للكلام، وتحقيقاً، فيكون الاستعارة أصليّة.

⇐ وأمّا على الثّاني: فلأنّ «المرقد» اسم مكان وهو مشتقّ من المصدر والاستعارة في الأفعال والمشتقّات منها تبعيّة ـ كما بيّنّاه ـ أي: يعتبر التّشبيه أوّلاً في المصدر وثانياً في المشتقّ منه، ومن المشتقّات اسم المكان فلابدّ من أن يعتبر التّشبيه في المصدر حتّى على الوجه الثّاني إلّا أنّ اعتبار التّشبيه في المصدر على هذا الوجه الثّاني ليس مقصوداً بالذّات بل الغرض التّشبيه في اسم المكان ولا يمكن اعتبار التّشبيه فيه أصالة بدليل يأتي بعيد هذا في قول التفتازاني: «وإنّما كانت تبعيّة» إلخ ... فلابدّ من أن يعتبر في المصدر بعنوان المقدّميّة وكونه مقصوداً بالغير، أي: الغرض الأصلي اعتبار التّشبيه في اسم المكان ولكن لا يمكن الوصول إليه إلّا من طريق المصدر فيعتبر التّشبيه فيه تبعاً وبالغير، وأمّا اعتبار التّشبيه في المصدر على الوجه الأوّل فاعتبار ذاتيّ ومقصود بالذّات.

الثّاني: أنّ المنظور في هذا التّشبيه هو الموت والرّقاد، لا القبر والمكان الّذي ينام فيه.

(١) **قوله**: «**أو غير صفة**». المشتقّ أعمّ من الصّفة فيكون على قسمين: صفة وغير صفة، **الصّفة** هي اسم الفاعل والمفعول والصّفات المشبّهة والمبالغة واسم التّفضيل، ويقال لهذه صفات لأنّها تقع أوصافاً لابدّ من أن يتقدّمها موصوفاتها.

و**غير الصّفة** هي اسم الزّمان والمكان والآلة ويقال لهذه مشتقّات ولا يقال صفات، لأنّها لا تقع أوصافاً بل موصوفات تحتاج إلى الصّفات.

وبتعبير آخر: المشتقّ قسمان:

صفة وهي ما يصلح أن يقع وصفاً لغيره ويكون الغير موصوفاً. و**غير صفة** وهي ما لا يصلح أن يقع صفة للغير، بل يكون موصوفاً محتاجاً إلى وصفٍ يبيّنه.

وهاهنا بحث وهو أنّ الجامع يجب أن يكون في «المستعار منه» أقوى وأشهر، ولا شكّ أنّ عدم ظهور الأفعال في «الموت» الّذي هو «المستعار له» أقوى، فهو لا يصحّ جامعاً.

فقيل: الجامع «البَعْث» الّذي هو في النّوم أقوى وأشهر، لكونه ممّا لا شبهة فيه لأحد، وقرينة الاستعارة[1] كون هذا الكلام كلام المَوْتَى مع قوله: ﴿**هٰذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمٰنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ**﴾[2]. وممّن جعل الجامع عدم ظهور الأفعال من زعم أنّ القرينة هو ذكر «البَعْث».

وفيه نظر[3]؛ لأنّ «البعث» لا اختصاص له بالموت؛ لأنّه يقال: «بَعَثَهُ من نومه» ـ إذا أيقظه ـ و«بعث الموتى» ـ إذا نَشَرَهم ـ والقرينة يجب أن يكون لها اختصاص بـ«المستعار له».

﴿ **وإمّا مختلفان** ﴾ ـ عطف على قوله: «إمّا عقليّان» ـ أي: أحد الطّرفين حسّيّ والآخر عقليّ ﴿ **والحسّيّ هو «المستعار منه»** نحو: ﴿**فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرْ**﴾[4] فإنّ «المستعار منه» كسر الزُّجَاجة وهو حسّيّ، و«المستعار له» التّبليغ[5]، والجامع

---

(١) **قوله: «وقرينة الاستعارة»**. أي: قرينتها أمران: **الأوّل**: كون هذا الكلام كلام الموتى.
والثّاني: قولهم: ﴿**هٰذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمٰنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ**﴾ [يس: ٥٢]، ومعلوم أنّ ما وعده الرّحمن هو البعث والحياة بعد الموت لا الاستيقاظ بعد النّوم.

(٢) يس: ٥٢.

(٣) **قوله: «وفيه نظر»**. أي: في هذا القول نظر؛ لأنّ البعث لا اختصاص له بالموت، بل يستعمل في النّوم أيضاً ـ كما بيّنه الشّارح ـ.

(٤) الحجر: ٩٤.

(٥) **قوله: «التّبليغ»**. التّبليغ: الإيصال وهو أمر عقليّ يكون بالقول والفعل والتّقرير، فمن قال: التّبليغ: تكلّم بقولٍ مخصوصٍ فهو حسّيّ لم يأت بشيءٍ ـ كذا قرّره الهنديّ ـ.

التّأثير، وهما عقليّان[(١)] ﴾ والمعنى: أَبِنِ الأمرَ[(٢)] إبانةً لا تنمحي كما لا يلتئم صَدْعُ الزُّجَاجة.

وكذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ** ﴾ [(٣)] أي: جُعِلَتِ الذِلَّةُ مُحِيْطَةً بهم كما يُضْرَبُ الخَيْمَةُ أو القُبَّة على مَنْ فيها، أو جُعِلَتِ الذِّلَّةُ مُلْصَقَةً بهم حتّى لَزِمَتْهُم ضَرْبَةَ لازِبٍ[(٤)] كما يُضْرَبُ الطِّين على الحائط فَيَلْزَمُهُ.

---

(١) **قوله: «وهما عقليّان»**. أي: «المستعار له» والجامع عقليّان.

(٢) **قوله: «والمعنى: أَبِنِ الأمرَ»**. قال الهنديّ: «والمعنى» إشارة إلى أنّ الباء في «بما تؤمر» للتّعدية و«ما» مصدريّة ـ أي: بأمرك ـ من المصدر المبنيّ للمفعول. ويجوز أن يكون «ما» موصولة ـ أي: «بما تؤمر به من الشّرائع» فحذف الجارّ كقولك: «أمرتك الخير».

(٣) البقرة: ٦١.

(٤) **قوله: «ضربة لازب»**. أي: لازم وثابت وهذا مأخوذ من عبارة جار الله العلّامة الزّمخشريّ والمحقّق رضي الدّين الأستراباذي، وأصله مأخوذ من قول النّابغة من قصيدة يمدح بها الغساسنة بالشّام:

رَقِيْقُ النِّعَالِ طيّبٌ حُجُزَاتُهم ... يُحَيَّوْنَ بالرَّيْحَانِ يوم السَّبَاسِبِ
تُحَيِّيْهِمُ بِيْضُ الوَلائِدِ بينهم ... وأَكْسِيَةُ الإضْرِيج فوق المَشَاجِبِ
يصونون أجساداً قديماً نعيمُها ... بخالصة الأردان خُضْرِ المَنَاكِبِ
ولا يحسبون الخَيْرَ لا شرّ بعده ... ولا يحسبون الشّرّ ضربة لازِبِ

وأنت لو عرفت ما في هذه الأبيات الأربعة من لطائف الاستعارات ومحاسن الكنايات لطِرْتَ نَشَاطاً واتّخذتها مناطاً. وفي البيت الأخير يقول: إنّهم قوم ذوو حِجىً وتَجْرِبَة، فلا يَطْغَوْن مَرَحاً عند الثَّرْوَة ولا يخلعون عن أنفسهم الفكر في العواقب ولا يَغْفُلُوْنَ عن تلاعب الدّهر بأهلها، بل يفتحون لها ألف حساب، ولا يقولون إنّ يوم النّعمة باقٍ إلى الأبد. بل يحتملون الشرّ بعده ويعدّون له أنفسهم حتّى لا يفاجئهم. وأيضاً هم قوم صابرون إذا ورد عليهم الشرّ ولا ييأسون بل يرجون زواله وإقبال الخير بعده بحكم: ﴿ **إنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً** ﴾.

فـ«المستعار منه» ضَرْبُ القُبَّة على الشَّخْص، أو ضَرْبُ الطِّيْن على الحائط وهو حسّيّ، و«المستعار له» تثبيت الذِّلّة وإلصاقها بهم، والجامع الإحاطة واللّزوم، وهما عقليّان، والاستعارة تبعيّة تصريحيّة.

ويحتمل أن يشبّه[1] الذِّلّة بالقُبَّة أو الطِّين، ويكون القرينة إسناد «الضَّرْب» المعدّى بـ«على» إليها، فيكون استعارة بالكِناية.

﴿ وإمّا عكس ذلك ﴾ أي: الطّرفان مختلفان، والحسّيّ هو «المستعار له» ﴿ **نحو: ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ ﴾[2] فإنّ المستعار له «كَثْرَةُ الماء»[3] وهو حسّيّ، والمستعار منه «التّكبّر» والجامع الاستعلاء المُفْرِط، وهما عقليّان** ﴾.

[تقسيم الاستعارة باعتبار اللّفظ إلى الأصليّة والتبعية]

والاستعارة ﴿ **باعتبار اللّفظ** ﴾ المُسْتَعَار[4] ﴿ **قسمان؛ لأنّه** ﴾ أي: اللّفظ

---

(١) **قوله: «ويحتمل أن يشبّه»**. أي: يشبّه في نفس المتكلّم وذهنه الذلّة بالقبّة أو الطّين وهذه استعارة بالكناية، والضّرب المعدّى بـ«على» الجارّة ـ الّذي هو من لوازم «المشبّه به» ـ ذكر مع «المشبّه» وهي الاستعارة التّخييليّة.

(٢) الحاقّة: ١١.

(٣) **قوله: فإنّ المستعار له «كثرة الماء»**. أي: شبّه كثرة الماء بالتكبّر في المجاوزة عن الحدّ: ثمّ استعير له اللّفظ الموضوع للتكبّر فقيل: «طغى الماء» والأصل أن يقال: «كثر الماء» **فالمستعار له** كثرة الماء **والمستعار منه** التكبّر، فإنّ الطُّغْيَان حقيقة في التّكبّر والجامع الاستعلاء المُفْرِط وهما عقليّان: أمّا عقليّة التّكبّر فلأنّه عبارة عن عدّ المتكبّر نفسه كبيراً ذا رِفْعَةٍ، وأمّا عقليّة الاستعلاء فلأنّ المراد به طلب العلوّ وهو عقليّ.

(٤) **قوله: «والاستعارة باعتبار اللّفظ المستعار»**. هذا شروع في تقسيم الاستعارة إلى الأصليّة والتّبعيّة وهذا التّقسيم إنّما يجري في الاستعارة باعتبار اللّفظ المستعار، وهي بهذا الاعتبار قسمان:

⇐

المُسْتَعَار ﴿إن كان اسم جنس﴾ وهو ما دلّ على نفس الذّات[١] الصّالحة لأن تصدق على كثيرين[٢] من غير اعتبار وصف من الأوصاف ﴿فأصليّة﴾ أي:

⇐ القسم الأوّل: **أصليّة** وهي إنّما تكون إذا كان اللّفظ المستعار اسم جنس وتتحقّق في ثلاثة مواضع:

الأوّل: أن يكون اللّفظ المستعار اسم عين، أي: ذات قائم بنفسه، نحو: «أسد».

الثّاني: أن يكون اسم معنىً ـ أي: شيء قائم بغيره، نحو: «قتل» و«ضرب».

الثّالث: أن يكون مؤوّلاً باسم الجنس نحو: «حاتِم» في: «رأيت اليوم حاتماً». أي: رجلاً جواداً. وقال الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ: اسم الجنس على نوعين:

الأوّل: أن يكون مصرّحاً مثل «أسد» و«قتل».

الثّاني: أن يكون مؤوّلاً نحو: «رأيت اليوم حاتماً» أي: جواداً. ثمّ قال: إن قصد به الجواد، وأوّل «الحاتم» بـ«الجواد» كان مشتقّاً، والاستعارة فيه تبعيّة لا أصليّة إلّا أنْ يؤوّل «الحاتِم» بـ«رجل» يزمه الجود، بدون أن يكون الجود جزء من مفهومه.

القسم الثّاني: **تبعيّة** وهي تكون إذا لم يكن اللّفظ المستعار اسم جنس وهي أيضاً تتحقّق في ثلاثة مواضع: **الأوّل**: في الأفعال. **الثّاني**: في المشتقّات. **والثّالث**: في الحروف.

(١) **قوله: «ما دلّ على نفس الذّات»**. قال الرّوميّ: مرادهم بالذّات في هذا المقام ما يستقلّ في المفهوميّة، وفي تفسير اسم الجنس إشارة إلى أنّه لم يرد به هاهنا ما اصطلح عليه النُّحَاة، لأنّ ذلك شامل للصّفات المشتقّة وأسماء الزّمان والمكان والآلة، وما ذكره هاهنا لا يتناولها.

وقال الهنديّ: «الذّات» أي: الحقيقة والمفهوم وفي كلام السّيّد أنّ المراد به ما يستقلّ بالمفهوميّة اهمختصراً.

(٢) **قوله: «الصّالحة لأن تصدق على كثيرين»**. قال الهندي: وخرج بقوله: «الصّالحة» الأعلام، والمضمرات، وأسماء الإشارات، والحروف، والأفعال، فإنّها كلّها جزئيّات لا تجري الاستعارة فيها. وبقوله: «من غير اعتبار وصف» خرج المشتقّات اه. أي: اللّفظ المستعار

⇐

فالاستعارة أصليّة(١) ﴿كـ«أَسَد»﴾ إذا استعير للرّجل الشُّجَاع ﴿و**قَتْل**﴾ إذا استعير للضَّرْب الشّديد: **الأوّل**: اسم عين، **والثّاني**: اسم معنىً، وكذا ما يكون متأوّلاً باسم جنسٍ(٢) كالعَلَم في نحو: «رأيتُ اليَوْمَ حاتِماً»(٣).

⇐ لا يكون مشتقّاً مثل «ضارب» و«قاتل» لأنّها إنّما وضعت باعتبار الأوصاف، بخلاف اسم الجنس نحو «أسد» فإنّه دالّ على الذّات والماهيّة من دون اعتبار وصف من أوصافه؛ لأنّه وضع للحيوان المفترس من حيث هو لا باعتبار كونه جريئاً، ولذا لو وجد أسد غير جريءٍ صحّ إطلاق هذا الاسم عليه أيضاً كما صحّ إطلاقه على الجريء.

(١) **قوله**: «**فالاستعارة أصليّة**». منسوبة إلى الأصل وهو ما كان مستقلّاً وليس معتمداً ومبنيّاً على غيره فهي تعتبر أوّلاً من غير أن تتوقّف على تقدّم استعارة أُخرى، بخلاف الاستعارة التّبعيّة فإنّها تتوقّف على استعارة أُخرى متقدّمة عليها.

(٢) **قوله**: «**متأوّلاً باسم جنسٍ**». قال الرّوميّ: ولا شبهة في أنّ اسم الجنس بالتّفسير الّذي ذكره لا يتناول العلم الشّخصيّ، إذ ليس مدلوله ذاتاً صالحةً لأن تصدق على كثيرين وإلّا لكان كلّيّاً، وإذا تضمّن مفهومه نوع وصفيّة لم يَصرْ كلّيّاً أيضاً، بل اشتهر ذاته المشخّصة بوصفٍ من الأوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الأجناس بأوصافها الخارجة عن المدلولات الأصليّة لأسمائها بخلاف الأسماء المشتقّة؛ فإنّ المعاني المصدريّة المعتبرة فيها داخلة في مفهوماتها الأصليّة، فلذلك كانت الأعلام ـ أي: المشتهرة بوصفٍ ـ ملحقة بأسماء الأجناس دون الصّفات.

والحاصل أنّ اسم الجنس يدلّ على ذاتٍ صالحةٍ للموصوفيّة مشتهرة بمعنىً يصلح أن يكون وجه الشّبه، وكذلك العلم إذا اشتهر بمعنىً فالاستعارة فيها أصليّة، والأفعال والحروف لا تصلح للموصوفيّة وكذا المشتقّات.

(٣) **قوله**: «**رأيت اليوم حاتماً**». أي: «رجلاً كريماً» فإنّ حاتِماً وإن كان عَلَماً وجزئيّاً لكنّه أوّل باسم جنس وهو رجل يلزمه الجود والكرم بحيث يكون الجود والكرم غير معتبر في مفهومه. وإنّما قالوا: «رجلاً كريماً» دون «كريماً» لأنّهم لو أوّلوه بـ«كريماً» لدخل في دلالته وصف الكرم فيكون مثل «كريم» ـ المشتقّ في «الكرم» ـ فيصير الاستعارة فيه تبعيّة لا أصليّة.

﴿ **وإلّا فتبعيّة** ﴾ أي: وإن لم يكن اللّفظ المستعار اسم جنسٍ فالاستعارة تبعيّة[١] ﴿ **كالفعل وما يشتقّ منه** ﴾ من اسم الفاعل، والمفعول، والصّفة المشبّهة، وأفعل التّفضيل، واسم الزّمان، والمكان، والآلة ﴿ **والحرف** ﴾.

وإنّما كانت تبعيّةً[٢] لأنّ الاستعارة تعتمد التّشبيه، والتّشبيه يقتضي كون

---

(١) **قوله: «وإن لم يكن اللّفظ المستعار اسم جنسٍ فالاستعارة تبعيّة»**. لكن بعد تحقّق كون اللّفظ صالحاً للاستعارة، فلا ينتقض بما يكون معناه جزئيّاً كالأعلام الشّخصيّة والضّمائر وسائر المبهمات ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «وإنّماكانت تبعيّةً»**. أي: سبب كون الاستعارة في الأفعال والمشتقّات والحروف تبعيّةً أنّ كلّ استعارةٍ معتمد على التّشبيه ـ لأنّه في الأصل كان تشبيهاً ـ وكلّ تشبيه يقتضي أن يكون «المشبّه» موصوفاً بوجه الشّبه ـ كما أنّ في قولهم: «رأيت أسداً» يوصف الرّجل «المشبّه» بوجه الشّبه وهو الشَّجاعة ـ.

وعلى هذا ففي كلّ موضعٍ أمكن اتّصاف «المشبّه» بوجه الشّبه صحّ التّشبيه وصحّت بعد ذلك الاستعارة أيضاً، وإن لم يمكن اتّصاف «المشبّه» بوجه الشّبه لم يصحّ التّشبيه وإذا لم يصحّ التّشبيه لم تصحّ الاستعارة أيضاً.

وإذا تقرّر هذا فاعرف أنّ ما يصلح للموصوفيّة بوجه الشّبه هي الحقائق ـ أي: الأُمور الثّابتة ـ كما يقال: «جسم أبيض» و: «بياض صافٍ» فـ«الجسم» اسم عين و«البياض» اسم معنىً وهما صالحان للموصوفيّة لكونهما من الأُمور المتقرّرة الثّابتة.

ومعاني الأفعال لا يكون من الحقائق والأُمور الثّابتة بل من الأُمور المتجدّدة بواسطة دخول الزّمان فيها، وكذا معاني المشتقّات لا تكون من الأُمور الثّابتة لعروض الزّمان عليها، وهكذا الحروف، لأنّها أدوات للرّبط وآلات لشيءٍ آخر، فإن تطرقت الاستعارة إلى الأفعال والمشتقّات والحروف كانت تبعيّة لا أصليّةً، لعدم صلاحيّتها للموصوفيّة بوجه الشّبه.

وقال الجرجاني: أقول: التّشبيه يقتضي ملاحظة اتّصاف «المشبّه» بوجه الشّبه،

⇐

⇐ واتّصافه بمشاركته «المشبّه به» في وجه الشّبه؛ ويلزم من ذلك ضمناً ملاحظة اتّصاف «المشبّه به» بوجه الشّبه، واتّصافه بمشاركته «المشبّه» في وجه الشّبه. فالاستعارة تقتضي كون «المشبّه به» ملحوظاً من حيث كونه موصوفاً ومحكوماً عليه ضمناً، وكلّ ما هو كذلك فلابدّ أن يكون معنى مستقلّاً بالمفهوميّة، صالحاً لأن يكون موصوفاً ومحكوماً عليه. ومعاني الحروف والأفعال بِمَعْزِلٍ عن الاستقلال، وصلاحيّة كونها موصوفة ومحكوماً عليها، فلا يتصوّر جريان الاستعارة فيها أصالة.

وتحقيق الكلام على ما ينبغي يستدعي بسطاً للكلام في تحقيق معنى الحرف والفعل؛ فنقول ـ والله المستعان ـ: اعلم أنّ نسبة البصيرة إلى مدركاتها كنسبة البصر إلى مبصراته، وأنت إذا نظرت في المرآة وشاهدت صورة فيها، فلك هناك حالتان:

إحداهما: أن تكون متوجّهاً إلى تلك الصّورة مشاهداً إيّاها قصداً، جاعلاً المِرْآة حينئذٍ آلة في مشاهدتها، ولا شكّ أنّ المرآة مبصرة في هذه الحالة، لكنّها ليست بحيث تقدر بإبصارها على هذا الوجه أن تحكم عليها وتلتفت إلى أحوالها.

والثّانية: أن تتوجّه إلى المرآة نفسها وتلاحظها قصداً، فتكون صالحة لأن تحكم عليها، وتكون الصّورة حينئذٍ مشاهدة تبعاً غير ملتفت إليها.

فظهر أنّ في المبصرات ما يكون تارةً مبصراً بالذّات، وأُخرى آلة لإبصار الغير، فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة، أعني: القوى الباطنة، واستوضح ذلك من قولك: «قام زيد»، وقولك: نسبة «القيام» إلى «زيد»؛ إذ لا شكّ أنّك تدرك فيهما نسبة «القيام» إلى «زيد» إلّا أنّها:

في **الأوّل**: مدركة من حيث إنّها حالة بين «زيد» و«القيام»، وآلة لتعرف حالهما فكأنّها مرآة تشاهدهما بها مرتبطاً أحدهما بالآخر؛ ولذلك لا يمكنك أن تحكم عليها أو بها ما دامت مدركة على هذا الوجه.

وفي **الثّاني**: مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها، بحيث يمكنك أن تحكم عليها أو بها. فهي على الوجه الأوّل معنى غير مستقلّ بالمفهوميّة، وعلى الثّاني معنى مستقلّ بها.

⇐

⇐ وكما يحتاج إلى التّعبير عن المعاني الملحوظة بالذّات، المستقلّة بالمفهوميّة، يحتاج إلى التّعبير عن المعاني الملحوظة بالغير، الّتي لا تستقلّ بالمفهوميّة.

إذا تمهّد هذا فاعلم أنّ «الابتداء» مثلاً، معنىً هو حالة لغيره ومتعلّق به، فإذا لاحظه العقل قصداً وبالذّات، كان معنىً مستقلاً بنفسه ملحوظاً في ذاته؛ صالحاً لأن تحكم عليه وبه، ويلزمه إدراك متعلّقه إجمالاً وتبعاً، وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ «الابتداء». ولك بعد ملاحظته على هذا الوجه أن تقيّده بمتعلّق مخصوص، فتقول مثلاً: «ابتداء سيري البصرة»، ولا يخرجه ذلك عن الاستقلال وصلاحيّة الحكم عليه وبه. وإذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين «السّير» و«البصرة»، وجعله آلة لتعرّف حالهما، كان معنىً غير مستقلّ بنفسه لا يصلح لأن يكون محكوماً عليه ولا محكوماً به، وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة: «من».

وهذا معنى ما قيل: إنّ الحروف وضعت باعتبار معنى عامّ، وهو نوع من النّسبة كـ«الابتداء» مثلاً لكلّ «ابتداء» معيّن بخصوصه. والنّسبة لا تتعيّن إلّا بالمنسوب إليه، فما لم يذكر متعلّق الحرف لا يتحصّل فرد من ذلك النّوع الّذي هو مدلول الحرف، لا في العقل ولا في الخارج، وإنّما يتحصّل بمتعلّقه فيتعقّل بتعقّله.

وهو أيضاً محصول ما ذكره الشّيخ ابن الحاجب في «شرح المفصّل» حيث قال: «الضّمير في «ما دلّ على معنىً في نفسه» يرجع إلى «معنىً»، أي: ما دلّ على معنىً باعتباره في نفسه، وبالنّظر إليه في نفسه، لا باعتبار أمر خارج عنه، كقولك: «الدّار في نفسها حكمها كذا» أي: لا باعتبار أمر خارج عنها؛ ولذلك قيل في الحرف: «ما دلّ على معنى في غيره» أي: حاصل في غيره، أي: باعتبار متعلّقه لا باعتباره في نفسه» انتهى كلامه.

فقد اتّضح لك أنّ ذكر متعلّق الحرف، إنّما وجب ليتحصّل معناه في الذّهن؛ إذ لا يمكن إدراكه إلّا بإدراك متعلّقه؛ إذ هو آلة لملاحظته. فعدم استقلال الحرف بالمفهوميّة إنّما هو لقصور ونقصان في معناه، لا لما قيل: من أنّ الواضع اشترط في دلالته على معناه الإفرادي ذكر متعلّقه، إذ لا طائل تحته؛ لأنّ هذا القائل إن اعترف بأنّ معاني الحروف، ⇐

⇐ هي: النِّسَب المخصوصة على الوجه الّذي قرّرناه، فلا معنى لاشتراط الوضع حينئذٍ؛ لأنّ ذكر المتعلّق أمر ضروريّ؛ إذ لا يعقل معنى الحرف إلّا به.

وإن زعم انّ معنى: لفظة «من» هو معنى «الابتداء» بعينه، إلّا أنّ الواضع اشترط في دلالتها على معناه ذكر متعلّقه، ولم يشترط ذلك في دلالة لفظة «الابتداء» عليه، فصارت لفظة «من» ناقصة الدّلالة على معناها، غير مستقلّةٍ بالمفهوميّة لنقصان فيها؛ فزعمه هذا باطل:

أمّا أوّلاً: فلأنّ هذا الاشتراط لا يتصوّر له فائدة أصلاً، بخلاف اشتراط القرينة في الدّلالة على المعنى المجازي.

وأمّا ثانياً: فلأنّ الدّليل على هذا الاشتراط ليس نصّاً من الواضع عليه كما توهّم؛ لأنّ دعوى ورود نصّ منه في ذلك خروج عن الإنصاف، بل هو التزام بذكر المتعلّق في الاستعمال؛ وذلك مشترك بين الحروف، والأسماء اللّازمة الإضافة.

والجواب عن ذلك: بأنّ ذكر المتعلّق في الحروف لتتميم الدّلالة، وفي تلك الأسماء لتحصيل الغاية على ما قيل **تحكّم** بحت.

وأمّا ثالثاً: فلأنّه يلزم حينئذٍ أن يكون معنى لفظة: «من» معنىً مستقلّاً في نفسه، صالحاً لأن يحكم عليه وبه، إلّا أنّه لا يفهم منها وحدها، فإذا ضمّ إليها ما يَتِمُّ به دلالتها وجب أن يصحّ الحكم عليه وبه. وذلك ممّا لا يقول به من له أدنى معرفة باللّغة وأحوالها؛ ولذلك قال السّكّاكيّ: «لو كان **ابتداء الغاية، وانتهاء الغاية، والغرض** معاني: «من» و«إلى» و«كي»، مع أنّ **الابتداء، والانتهاء، والغرض** أسماء؛ لكانت هي أيضاً أسماء؛ لأنّ الكلمة إذا سمّيت اسماً سمّيت لمعنى الاسميّة لها، وإنّما هي متعلّقات معانيها، أي: إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت إلى هذه بنوع استلزام».

وإذ قد تحقّق عندك معنى الحرف بما لا مزيد عليه، مطابقاً لقواعد اللّغة وأقوال الأئمّة، وما ورد في تفسير الحرف من العبارات المختلفة؛ فنقول: إنّ الفعل ما عدا الأفعال النّاقصة كـ«ضرب» مثلاً يدلّ على معنىً مستقلّ بالمفهوميّة، وهو: **الحدث**، وعلى معنى ⇐

⇐ غير مستقلّ، هو: **النّسبة** الحكميّة الملحوظة من حيث إنّها حالة بين طرفيها، وآلة لتعرّف حالهما مرتبطاً أحدهما بالآخر.

ولمّا كانت هذه **النّسبة** الّتي هي جزء مدلول الفعل لا تتحصّل إلّا بالفاعل وجب ذكره، كما وجب ذكر متعلّق الحرف، فكما أنّ لفظة: «من» موضوعة وضعاً عامّاً لكلّ ابتداء معيّن بخصوصه، كذلك لفظة: «ضرب» موضوعة وضعاً عامّاً لكلّ نسبة للحدث الّذي دلّت عليه إلى فاعل بخصوصها. إلّا أنّ الحرف لمّا لم يدلّ إلّا على معنىً غير مستقلّ بالمفهوميّة، لم يقع محكوماً عليه ولا محكوماً به؛ إذ لابدّ في كلّ واحدٍ منهما أن يكون ملحوظاً بالذّات؛ ليتمكّن من اعتبار النّسبة بينه وبين غيره، واحتاج إلى ذكر المتعلّق رعاية لمحاذاة الألفاظ بالصّور الذّهنيّة.

والفعل **لمّا اعتبر** فيه **الحدث**، وضمّ إليه انتسابه إلى غيره نسبة تامّة من حيث إنّها حالة بينهما، **وجب** ذكر الفاعل لتلك المحاذاة، ووجب أيضاً أن يكون مسنداً باعتبار **الحدث**؛ إذ قد اعتبر ذلك في مفهومه وضعاً، ولا يمكن جعل ذلك **الحَدَث** مسنداً إليه؛ لأنّه على خلاف وضعه. وأمّا مجموع معناه المركّب من **الحدث** و**النّسبة** المخصوصة فهو غير مستقلّ بالمفهوميّة، فلا يصلح أن يقع محكوماً به، فضلاً عن أن يقع محكوماً عليه ـ كما يشهد به التّأمّل الصّادق ـ.

وأمّا الاسم فلمّا كان موضوعاً لمعنىً مستقلٍّ، ولم يعتبر معه نسبة تامّة، لا على أنّه منسوب إلى غيره ولا بالعكس؛ صحّ الحكم عليه وبه.

فإن قلت: كما أنّ الفعل يدلّ على **حدث ونسبة** إلى فاعل ـ كما قرّرته ـ كذلك اسم الفاعل ـ مثلاً ـ يدلّ على **حدث ونسبة** إلى ذاتٍ مّا، فلم صحّ كون «اسم الفاعل» محكوماً عليه دون الفعل؟

قلت: لأنّ المعتبر في اسم الفاعل ذات مّا، من حيث نسب إليه **الحدث**، فالذّات المبهمة ملحوظة بالذّات، وكذلك **الحدث**، وأمّا **النّسبة** فهي ملحوظة بالذّات، إلّا أنّها تقييديّة غير تامّة، وغير مقصودة أصليّة من العبارة، قيّدت بها الذّات المبهمة، وصار

⇐

⇐ المجموع كشيء واحد، فجاز أن يلاحظ فيه تارة جانب الذّات أصالة فيجعل محكوماً عليه، وتارة جانب الوصف ـ أي: **الحدث** ـ أصالة فيجعل محكوماً به. وأمّا النّسبة الّتي فيه فلا تصلح للحكم عليها ولا بها، لا وحدها ولا مع غيرها؛ لعدم استقلالها.

والمعتبر في الفعل نسبة تامّة تقتضي انفرداها مع طرفيها مع غيرها، وعدم ارتباطها به، وتلك النّسبة هي المقصودة الأصليّة مع العبارة، فلا يتصوّر أن يجري في الفعل ما يجري في اسم الفاعل، بل يتعيّن له وقوعه مسنداً باعتبار جزء معناه الّذي هو **الحدث**.

فإن قلت: قد حكموا بأنّ الجملة الفعليّة في: «زيد قام أبوه» وقعت محكوماً بها، **قلت**: في هذا الكلام يتصوّر حكمان:

أحدهما: الحكم بأنّ «أبا زيد قائم».

والثّاني: بأنّ «زيداً قائم الأب».

ولا شكّ أنّ هذين الحكمين ليسا مفهومين منه صريحاً، بل أحدهما مقصود والآخر تبع. فإن قصد الأوّل لم يكن «زيد» بحسب المعنى محكوماً عليه، بل هو قيد يتعيّن به المحكوم عليه، وإن قصد الثاني كما هو الظّاهر؛ فلا حكم صريحاً بين «القيام» و«الأب»، بل «الأب» قيد للمسند الّذي هو «القيام»؛ إذ به يتمّ مسنداً إلى «زيد». ألا ترى لو قلت: «قام أبو زيد»، وأوقعت النّسبة بينهما لم يرتبط بغيره أصلاً، فلو كان معنى: «قام أبوه»، ذلك أيضاً لم يرتبط بـ«زيد» قطعاً، فلم يقع خبراً عنه. ومن ثمّة تسمع النُّحاة يقولون: «قام أبوه»: جملة، وليس بكلام؛ وذلك لتجريده عن إيقاع النّسبة بين طرفيه، بقرينة ذكر «زيد» مقدّماً، وإيراد ضميره، فإنّها دالّة على الارتباط الّذي يستحيل وجوده مع إيقاع.

هذا كلّه كلام وقع في البين. فلنرجع إلى ما كنّا فيه فنقول: قد ذكرنا أنّ **الاستعارة** بواسطة تفرّعها على **التّشبيه** تقتضي ملاحظة **المستعار منه** ضمناً، من حيث إنّه موصوف ومحكوم عليه بوجه الشّبه، وبالمشاركة فيه مع **المستعار له**، وقد تحقّقت أنّ معنى الحرف من حيث هو معناه، لا يصلح أن يلاحظ محكوماً عليه، وموصوفاً بشيء، فلا يتصوّر جريان الاستعارة في الحروف ابتداء. نعم متعلّقات معاني الحروف كـ«الابتداء»، ⇐

⇐ و«الانتهاء» و«الظرفيّة»، و«الاستعلاء»، و«الغرضيّة» معان مستقلّة، فيقع التّشبيه بها وتجري الاستعارة فيها أصالة، ثمّ تسري إلى معاني الحروف لاشتمالها عليها. وكذا عرفت أنّ معاني الأفعال من حيث إنّها معانيها، لا تصلح أن تقع محكوماً عليها، فلا تجري الاستعارة فيها أصالة بل تبعاً لمعاني مصادرها.

فإن قلت: هل تجري في نسبتها الاستعارة تبعاً على قياس الحروف؟

قلت: لا؛ لأنّ مطلق النّسبة لم تشتهر بمعنىً يَصْلُحُ أن يجعل وجه شبه في الاستعارة، بخلاف متعلّقات الحروف فإنّها أنواع مخصوصة، لها أحوال مشهورة.

واعلم أنّ التّعبير عن الماضي بالمضارع وعكسه، يعدّ من باب الاستعارة بأن يشبّه غير الحاصل بالحاصل في تحقّق الوقوع، ويشبّه الماضي بالحاضر في كونه نصب العين واجب المشاهدة، ثمّ يستعار لفظ أحدهما للآخر؛ فعلى هذا تكون الاستعارة في الفعل على قسمين:

أحدهما: أن يشبّه «الضّرب الشّديد» مثلاً بـ«القتل»، ويستعار له اسمه، ثمّ يشتقّ منه «قتل» بمعنى: «ضرب ضرباً شديداً».

والثّاني: أن يشبّه «الضّرب» في المستقبل بالضّرب في الماضي مثلاً في تحقّق الوقوع، فيستعمل فيه «ضرب» فيكون المعنى المصدريّ ـ أعني: «الضّرب» ـ موجوداً في كلّ واحد من «المشبّه» و«المشبّه به»، لكنّه قيد في كلّ واحد منهما بقيد مغاير لقيد الآخر، فيصحّ التّشبيه لذلك.

وبما قرّرنا لك ظهر أنّ **ما ذكره** القوم: من أنّ الاستعارة في الحروف والأفعال تبعيّة؛ لأنّ الاستعارة تعتمد التّشبيه، والتّشبيه يقتضي كون «المشبّه» موصوفاً بوجه الشّبه، أو يكون مشاركاً لـ«المشبّه به» في وجه الشّبه.

وقولهم: وإنّما يصلح للموصوفيّة الحقائق دون معاني الحروف والأفعال، **دليل صحيح** لا يرد عليه ما نقل من الشّارح في توجيه ما أشار إليه من تزييفه، بقوله: «بعد تسليم صحّته» وهو أنّه قال: وجه عدم صحّته أمران:

⇐

⇐ أحدهما: أنّ كلّاً من «الحركة» و«الزّمان» مع أنّه ليس من الأُمور المتقرّرة الثّابتة يقع موصوفاً، كقولنا: «زمان طويل»، و«حركة سريعة».

والثّاني: أنّ المُدَّعَي هو أنّ الحروف والأفعال لا تقع مشبّهاً بها، ومقتضى الدّليل هو أن يمتنع وقوعها مشبّهة، فلا ينطبق الدّليل على المدّعى.

أمّا عدم ورود الأوّل؛ فلأنّ المراد بالحقائق هاهنا، وبالذّات فيما سلف في مباحث الاستفهام، هو: المعاني المستقلّة بالمفهوميّة لا ما توهّمه من الأُمور المتقرّرة الثّابتة، وكلّ من «الحركة» و«الزّمان» حقيقة لاستقلاله بالمفهوميّة دون الأفعال والحروف.

وأمّا عدم ورود الثّاني؛ فلأنّ اقتضاء التّشبيه كون «المشبّه» موصوفاً ومحكوماً عليه، يستلزم اقتضاء كون «المشبّه به» موصوفاً ومحكوماً عليه ـ كما مرّ ـ وإنّما تعرّضوا للاقتضاء الأوّل؛ لأنّه المقصود الأصلي، فجعلوه دليلاً على الثّاني.

هذا وأمّا الصّفات وأسماء المكان والزّمان والآلة، فلا يتمّ ذلك الدّليل فيها؛ لأنّ معانيها يصلح أن تقع محكوماً عليها، فالوجه في كون الاستعارة فيها تبعيّة ما ذكره حيث قال: «فالأولى أن يقال». وتفصيله أنّ الصّفات إنّما تدلّ على ذوات مبهمة، باعتبار معان متعيّنة هي المقصودة منها. ولمّا لم تكن تلك الذوات المبهمة مقصودة منها، ولا مشتهرة بما يصلح أن يكون وجه الشّبه في الاستعارة، لم يتصوّر جريان الاستعارة فيها بحسبها، بل يتصوّر ذلك بحسب معاني مصادرها المقصودة منها؛ فكانت تبعيّة.

وأمّا أسماء المكان والزّمان والآلة فإنّها وإن دلّت على ذوات متعيّنة باعتبار مّا، إلّا أنّ المقصود الأصلي منها أيضاً معاني مصادرها الواقعة فيها أو بها؛ فتكون الاستعارة فيها تبعاً لها أيضاً، ولو قصد التّشبيه والاستعارة بحسب تلك الذّوات؛ لوجب أن تذكر بألفاظ دالّة على أنفسها.

وبهذا التّفصيل اتّضح الفرق بين الصّفة كـ«اسم الفاعل» وأخواته، وبين «اسم المكان» وأخويه؛ فإنّها بعد اشتراكها في كونها مشتقّة، وفي أنّ المقصود الأهمّ منها هو المعنى المصدريّ، وفي كون الاستعارة فيها تبعيّة؛ افترقت في أنّ **الصّفة** لا تدلّ على تعيّن الذّات ⇐

⇐ أصلاً. فإنّ معنى: «قائم»، «شيء مّا» أو «ذات مّا، له القيام»، وهذا أمر غير متحصّل أصلاً، إذا لاحظه العقل طلب ما يرتبط به ويجريه عليه؛ ليتعيّن عنده، فلذلك كان حقّها أن لا تقع موصوفة، بل حقّها أن تقع جارية على غيرها.

وفي أنّ **اسم المكان** يدلّ على تعيين الذّات باعتبار، فإنّ قولك: «مقام»، معناه: «مكان فيه القيام»، لا «شيء ما»، أو «ذات ما، فيه القيام»؛ فلذلك صحّ أن يجري عليه الصّفات، ولم يصحّ أن يكون صفة للغير، وكان في عِداد الأسماء دون الصّفات، ولم ينتقض به تعريف أيضاً كما زعمه ونسبه إلى غيره، فقال: «ولهذا صرّحوا بأنّ تعريف الصّفة إلخ»؛ وذلك لأنّ مرادهم بـ«ذات» في تعريف **الصّفة**، كما هو المتبادر منه «ذات ما»، أي: مبهمة لا تعيّن لها أصلاً، وقد صرّحوا بذلك فقالوا: «الصّفة ما دلّ على ذات مبهمة باعتبار معنىً معيّن» فلا يندرج اسم المكان في التّعريف؛ لدلالته على ذات متعيّنة باعتبار. وإنّما أطنبنا في هذه المباحث كلّ الإطناب؛ لتثبت فيها فؤادك، ولتستضيء بها، وتستفيد منها في مواضع أُخرى مرادك.

وقال الهنديّ: تلخيصه ـ إذا عرض على قوانين الاستدلال ـ: أنّ معاني الحروف والأفعال لا يجري فيها الاستعاره أصالة، لأنّها لا يجري فيها التّشبيه أصالة، وكلّ ما لا يجري فيه التّشبيه أصالة لا يجري فيه الاستعارة أصالة.

أما الكبرى فلأنّ الاستعارة تعتمد التّشبيه وكلّ ما يعتمد التّشبيه يجري فيما يجري فيه التّشبيه، فالاستعارة تجري فيما يجري فيه التّشبيه وتنعكس بعكس النّقيض إلى قولنا: كلّ ما لا يجري فيه التّشبيه لا يجري فيه الاستعارة.

وأمّا الصّغرى فلأنّ معاني الحروف والأفعال غير مستقلّة بالمفهوميّة وكلّ ما هو كذلك لا يجري فيه التّشبيه.

أمّا الصّغرى: فلأنّها آلات لتعرّف حال الغير، وكلّ ما هو كذلك غير مستقلّ بالمفهوميّة.

وأمّا الكبرى: فلأنّ كلّ ما هو غير مستقلّ بالمفهوميّة لا يصلح أن يكون «مشبّهاً به»
⇐

«المشبّه» موصوفاً بوجه الشّبه، أو بكونه مشاركاً[١] لـ«المشبّه به» في وجه الشّبه، وإنّما يصلح للموصوفيّة الحقائق، أي: الأُمور المتقرّرة[٢] الثّابتة، كقولك: «جسم

⇐ وكلّ ما لا يصلح أن يكون «مشبّهاً به» لا يجري فيه التّشبيه، فكلّ ما هو غير مستقلّ بالمفهوميّة لا يجري فيه التّشبيه، أمّا الكبرى فظاهرة، وأمّا الصّغرى فلأنّ ما هو غير مستقلّ لا يصلح أن يكون ملحوظاً بكونه موصوفاً بوجه الشّبه وبالمشاركة بالمشبّه به، فكلّ ما هو كذلك لا يصلح أن يكون «مشبّهاً به»، ففي هذه المقدّمات تحتاج المقدّمتان إلى بيان وتحقيق وهما: أنّ معاني الحروف والأفعال غير مستقلّةٍ بالمفهوميّة، وأنّ غير المستقلّ بالمفهوميّة لا يصلح أن يكون ملحوظاً بكونه موصوفاً بوجه الشّبه، فلذا قال: وتحقيق المقام إلخ، فبيّن المقدّمة الثّانية أوّلاً بقوله: اعلم إلخ ... لاختصاره، والأُولى ثانياً بقوله: إذا تمهّد هذا فاعلم إلخ ... اهـ.

(١) **قوله: «موصوفاً بوجه الشّبه أو بكونه مشاركاً»**. كلمة «أو» هاهنا للتّنويع.

(٢) **قوله: «الحقائق أي: الأُمور المتقرّرة»**. قال الرّوميّ: هذا التّفسير ذكره العلّامة في شرح «المفتاح» حيث قال: المراد بالحقائق الذّوات الثّابتة المتقرّرة كـ«الجسم» و«البياض» و«الطّول» لا غير الثّابتة كمعاني الأفعال فإنّها متجدّدة غير متقرّرة لدخول الزّمان في مفهومها، وكالصّفات فإنّها غير ثابتة أيضاً وإن كان الزّمان عارضاً لها.

فتَبِعَهُ الشّارحُ هاهنا توطئة للرّدّ عليه على ما أشار إليه بقوله: «بعد تسليم صحّته».

ووجه المنع ـ كما نقل عنه ـ أنّ كُلّاً من الحركة والزّمان مع أنّه ليس من الأُمور المتقرّرة الثّابتة يقع موصوفاً، وقد صرّح الشّارح نفسه في شرحه لـ«المفتاح» باندفاع هذا المنع عن أصل الكلام حيث قال بعد نقل تفسير العلّامة: والحقّ أنّ **الحقيقة** هي الماهية باعتبار تحقّقها وثبوتها في نفسها من غير تعلّق باعتبار المعتبر، ولا خَفَاءَ في أنّ **القيام والحركة** كذلك، بخلاف **القائم والمتحرّك**.

وأمّا ما ذكره الفاضل المحشّي ـ أي: الشّريف الجرجاني ـ جواباً عمّا أشار إليه الشّارح من المنع المذكور حيث قال في دفعه: المراد بالحقائق المعاني المستقلّة بالمفهوميّة لاما توهّمه من الأُمور المتقرّرة الثّابتة **ففيه بحث**؛ لأنّه يمكن أن يقال ـ بعد الإغماض عن أنّ

⇐

أبيض»[١] و: «بياض صاف»، دون معاني الأفعال والصّفات[٢] المشتقّة منها؛ لكونها متجدّدة غير متقرّرة، بواسطة دخول الزّمان في مفهومها[٣] أو عُرُوضه لها،

⇐ مطمح نظره الرّدّ على العلّامة ـ: إنّما لم يفسّر الشّارح الحقائق بما ذكره هذا الفاضل؟ لأنّ غرضه توجيه كلام المصنّف على وجه لا ينافي ما ذكره نفسه ـ في إيضاحه الّذي كالشّرح لهذا الكتاب ـ لأنّه هكذا: لأنّ الاستعارة يعتمد التّشبيه، والتّشبيه يعتمد كون المشبّه موصوفاً وإنّما يصلح للموصوفيّة الحقائق كما في قولك: «جسم أبيض» و: «بياض صاف» دون معاني الأفعال، والصّفات المشتقّة منها، والحروف اه ولا يمكن أن يراد بالحقائق هاهنا ما ذكره المحشّي؛ لعدم صحّة مقابلته على هذا التّفسير بالصّفات.

(١) **قوله: «جسم أبيض»**. هذا مثال للحقائق المتقرّرة من الجواهر والأعيان. و: «بياض صاف» مثال الحقائق من المعاني والأعراض، فكلّ من الجسم والبياض مدلوله متقرّر ـ أي: ليس سيّالاً متجدّداً شيئاً فشيئاً ـ وثابت في نفسه ـ لاستقلاله بالمفهوميّة ـ فلذا صحّ وصف الأوّل بالبياض والثّاني بالصّفاء.

(٢) **قوله: «دون معاني الأفعال والصّفات»**. أشار بإقحام لفظ «المعاني» إلى دفع **إشكال** وهو أنّ الموصوف بالمشاركة نفس «المشبّه» و«المشبّه به» وهو لا يختلف باختلاف التّعبير، فعدم صلوح العبارة الدالّة عليه للموصوفيّة لفظاً لا يقدح في اتّصافه بالمشاركة، فيجوز أن يستعار «النّاطق» لـ«الدّالّ» باعتبار تشبيه الدّالّ بالنّاطق واتّصافهما بالمشاركة وإن لم يصلح لفظاهما للموصوفيّة.

والجواب: أنّ المعتبر في هذا المعنى مفهوم اللّفظ، حتّى إذا قيل: «لَقِيْتُ صُمّاً عن الخير» كان المستعار منه مفهوم «الصُمّ» تبعاً لمفهوم «الصَمَم» لا ذواتهم، فيعتبر في صحّة موصوفيّته وعدمها اللّفظ الدّالّ عليه؛ إذ به يعلم أنّه من الحقائق أم من تأليفات العقل ـ كذا قرّره الشّارح في «شرح المفتاح» ـ.

(٣) **قوله: «دخول الزّمان في مفهومها»**. هذا في الأفعال «أو عروضه لها» هذا في الصّفات. وقال الرّومي: فيه بحث؛ لأنّ العروض إن منع جريان التّشبيه ينبغي أن لا يجري في المصادر أيضاً، لأنّ عروض الزّمان لها حقيقة، اللهمّ إلّا أن يقال: مفهوم الصّفات يشتمل على ⇐

ودون الحروف، وهو ظاهر(١).

وأمّا الموصوف في نحو: «شُجَاع باسل»(٢) و: «جَوَاد فيّاض» و: «عالم نِحْرِير» فمحذوف، أي: «رجل شجاع باسل»؛ كذا ذكره القوم(٣).

⇐ النّسبة ولهذا عرض الزّمان لها حقيقةً بخلاف مفهوم المصادر، وما لم يلاحظ نسبة الضّرب ـ مثلاً ـ إلى شيءٍ لا يعرض له الزّمان ـ كما لا يخفى على المتأمّل ـ.

أو يقال: المراد بعروض الزّمان للصّفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطارئ على أصل الوضع اللّغويّ لا بحسب العقل فقط، ولا كذلك نفس المصدر اهـ بتصرّف واختصار.

(١) **قوله: «ودون الحروف وهو ظاهر»**. أي: عدم صلاحيّة معاني الحروف ظاهر؛ لأنّها روابط وآلات الملاحظات فلا تكون موصوفة أصلاً.

(٢) **قوله: وأمّا الموصوف في نحو: «شجاع باسل»**. قال الرّومي: «الباسل» هو الشّجاع الكامل، و«الفيّاض» الوهّاب المبالغ، و«النّحرير» العالم المتقن، فالوصف الثّاني في هذه الأمثلة أبلغ وأزيد في المعنى من الوصف الأوّل، فلذا امتنع تقديمه عليه، فظنّ منه أنّ الثّاني وصف للأوّل.

(٣) **قوله: «كذا ذكره القوم»**. أي: هكذا ذكر البيانيّون سبب كون الاستعارة في الأفعال والمشتقّات والحروف تبعيّةً وفسّروا الحقائق بالأمور المتقرّرة ـ أي: الّتي اجتمع أجزاؤها في الوجود ـ والثّابتة ـ أي: في نفسها لاستقلالها بالمفهوميّة ـ سواء كانت تلك الحقائق من الجواهر والأعيان كما في قولهم: «جسم أبيض» أو من المعاني والأعراض كما في «بياض صاف».

وقال الأُستاذ الكامل، العلّامة على الإطلاق، وأديب الأُدباء في الآفاق، النّاقد الخبير، والمدرّس الشّهير الشّيخ محمّد تقي الأديب النّيسابوريّ ـ رحمه الله ـ على ما نقل عنه سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ: المراد بالحقائق هي الأُمور التّامّة، المستقلّة ـ أي: الّتي لا تحتاج إلى غيرها ـ فلا تكون الأفعال تامّةً، لاحتياجها إلى الفاعل، والفاعل جزؤها، وكذا الصّفات المشتقّة، فالاستعارة فيها تبعيّة.

⇐

[نظر للشّارح]

وهاهنا نظر[1] وهو أنّ هذا الدّليل ـ بعد تسليم صحّته ـ غيرُ متناول لأسماء

⇐ وعلى هذا ينبغي أن تكون الاستعارة في أسماء الزّمان والمكان والآلة أصليّةً لأنّها غير عاملةٍ فلا تحتاج في تمامها إلى الفاعل، فتكون مستقلّةً، وإنّما قال البيانيّون بتبعيّة الاستعارة فيها؟ لأنّ المقصود الأصلي منها هو المعنى القائم بالذّات لا نفس الذّات، مثلاً: المقصود في «المفتاح» هو الفتح، لا ذات الآلة الّتي يفتح بها، وفي «المقتل» القتل لا الزّمان والمكان فكان الأولى إجراؤه الاستعارة في تلك المعاني الأصليّة المقصودة، وبتبعها في الذّوات ـ أي: الزّمان والمكان والآلة ـ.

فبدليل الأوّل كانت الاستعارة في الأفعال والصّفات والحروف تبعيّة لأنّها عاملة محتاجة إلى المعمول، وبدليل الثّاني كانت استعارة أسماء الزّمان والمكان والآلة تبعيّةً.

(١) **قوله: «وهاهنا نظر»**. أي: فيما ذكره البيانيّون في سبب تبعيّة الاستعارة في الأفعال والصّفات والحروف نظر من وجوه:

الأوّل: أنّ هذا الدّليل غير صحيح في نفسه لأنّه منقوض بـ«الحركة» فإنّها من الأُمور الغير المتقرّرة مع أنّها تصلح للموصوفيّة فيقال: «حركة سريعة» و: «حركة بطيئة» وكذا الزّمان فيقال: «زمان صعب» وفي «نهج البلاغة»: «أَصْبَحْنَا في دَهْرٍ عَنُوْد، وَزَمَنٍ كَنُوْد» والزّمان وقع موصوفاً مع أنّه غير متقرّرٍ.

والثّاني: أنّ الدّليل المذكور على فرض صحّته غير متناول لأسماء الزّمان والمكان والآلة فإنّها تصلح للموصوفيّة لأنّهم يقولون: «مقام واسع» و: «مجلس فسيح» في المكان و: «منبت طيّب» في الزّمان والمكان، و: «مفتاح جميل» و: «مِضْراب ثقيل» في الآلة.

والثّالث: أنّهم خصّصوا المشتقّ الأعمّ هاهنا بالصّفات ـ أي: التّوابع ـ فقط وهذه الثّلاثة ليست بصفات بالاتّفاق؛ لوقوعها متبوعات أيضاً كما في الأمثلة المتقدّمة من «مجلس فسيح» وغيره، والصّفات أخصّ من المشتقّ لشموله القسمين معاً ـ أي: ما يقع تابعاً وما يقع متبوعاً ـ واختصاص الصّفات بالمشتقّات التّابعة فقط. فبتخصيصهم المشتقّ من ⇐

الزّمان والمكان والآلة؛ لأنّها تَصْلُحَ للموصوفيّة نحو: «مَقَام واسِع»(١) و: «مَجْلِسٌ فسيح» و: «مَنْبِتٌ طيّب» وغير ذلك، ولا تقع أوصافاً البتّة، وهم أيضاً قد خصّصوا ما يشتقّ من الفعل بالصّفات المشتقّة، وهذه ليست بصفات بالاتّفاق، ولهذا صرّحوا بأنّ تعريفَ الصّفة ـ بما دلّ على ذاتٍ باعتبار معنىً هو المقصود ـ غيرُ صحيحٍ، لانتقاضه باسم الزّمان، والمكان، والآلة، فإنّ «المَقْتَل» ـ مثلاً ـ اسم للمكان باعتبار وقوع القَتْل فيه، فيجب أن تكون الاستعارة فيها أصليّة لا تبعيّة(٢)

⇐ الفعل بالصّفات أيضاً خرجت هذه الثّلاثة، ولخروجها عن الصّفات استشكلوا تعريف الصّفةِ فقالوا: تعريف الصّفة بقولهم: «ما دلّ على ذاتٍ باعتبار معنىً هو المقصود» غير مانع للأغيار لدخول أسماء الزّمان والمكان والآلة فيها ـ بجريان هذا التّعريف فيها ـ مع تصريحهم بأنّها ليست بصفاتٍ ـ أي: توابع فقط ـ وإن كانت مشتقّاتٍ.

وحصل من هذه الوجوه الثّلاثة أنّ أسماء الزّمان والمكان والآلة خارجة عن الصّفات الّتي تكون الاستعارة فيها تبعيّةً لعدم تطرّق دليلهم إليها، وعدم تناوله لها فكان يجب أن تكون الاستعارة فيها أصليّة ـ لا تبعيّة ـ بأن يقدّر التّشبيه في أنفسها لا في مصادرها مع أنّهم عكسوا ذلك فأجروا الاستعارة في المصادر وبتبعها في أنفسها فأنتج ذلك تبعيّة الاستعارة، ففي قولهم: «بلغنا مقتل فلان» ـ أي: الموضع الّذي ضرب فيه ضرباً شديداً ـ شبّهوا ضربه الشّديد بالقتل فقدّروا التّشبيه في المصدر، وكذا في قولهم: «هذا مرقد فلان» إشارة إلى قبره، شبّهوا الموت بالرّقاد وهذا من تشبيه المصدر، ولم يشبّهوا نفس اسم المكان ـ أي: المرقد ـ بمكان الموت.

(١) **قوله: «مقام واسع»**. قال الرّومي: المراد بالنّعت الّذي سلب ثبوته لغير الحقائق هو الوصف المعنويّ، لا النّعت النّحويّ.

وإنّما أورد النّعت النّحويّ هاهنا، وفي قوله: وأمّا الموصوف في نحو: «شجاع باسل» لتضمّنه الوصف المعنويّ.

(٢) **قوله: «أصليّة لا تبعيّة»**. قال الرّوميّ: فيه بحث؛ لأنّ غاية ما لزم أن تجوز فيه الاستعارتان ـ ⇐

وأن يقدّر التّشبيه في نفسها لا في مصادرها، ولا شكّ أنّا إذا قلنا: «بلغنا مقتل فلان» ـ أي: الموضع الّذي ضُرِبَ فيه ضرباً شديداً ـ كان المعنى: تشبيه ضربه بالقتل، وكذا إذا قلنا: «هذا مَرْقَدُ فُلَان» ـ إشارة إلى قبره ـ فهو على تشبيه الموت بالرُّقَاد.

فالأولى [1] أن يقال: إنّ المقصود الأهمّ في الصِّفات، وأسماء الزّمان، والمكان، والآلة، هو المعنى القائم بالذّات، لا نفس الذّات، وهذا ظاهر، فإذا كان المستعار صفةً، أو اسم مكان ـ مثلاً ـ ينبغي أن يعتبر التّشبيه فيما هو المقصود الأهمّ، إذ لو لم يقصد ذلك لوجب أن يذكر اللّفظ الدّالّ على نفس الذّات، وحينئذٍ تكون الاستعارة في جميعها تبعيّة.

﴿فالتّشبيه في الأوَّلَيْن﴾ أي: الفعل وما يشتقّ منه **﴿لمعنى المصدر، وفي**

⇐ أعني: الأصليّة والتّبعيّة ـ بحسب الاعتبارين.

اللّهمّ إلّا أن يريد: فيجب أن يوجد الاستعارة فيها حال كونها أصليّةً أيضاً لا تبعيّة فقط.

(١) **قوله: «فالأولى»**. هذه أولويّة تعيينيّة كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**أُولُوا الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ**﴾ [الأنفال: ٧٥]، لا تفضيليّة، وأراد الشّارح بهذا الكلام دفع النّظر وهو أنّه يمكن في إثبات تبعيّة الاستعارة فيها الإتيان بدليل يتناول أسماء الزّمان والمكان والآلة، وهو أن يقال: إنّ المقصود الأهمّ في الصّفات المشتقّة واسم الزّمان والمكان والآلة هو المعنى المصدريّ القائم بالذّات لا نفس الذّات ـ كما قرّرناه عن الأديب النّيسابوريّ ـ رحمه الله ـ وهو الأديب الّذي لم يسمح بمثله الفلك الدّوّار في هذه الأعصار ـ فالمقصود الأهمّ في «ضارب» ـ مثلاً ـ اتّصاف الذّات ـ أي: «زيد» مثلاً ـ بصدور الضّرب منه، وكذا المقصود الأهمّ في «مقتلٍ» اتّصاف الذّات ـ أي: الموضع الّذي فيه القتل ـ بكونه موضعاً لوقوع القتل، وإذا كان المستعار صفةً ـ أي: تابعاً ـ أو اسم مكان ـ أي: متبوعاً ـ ينبغي اعتبار التّشبيه فيما هو المقصود الأهمّ وهو المعنى المصدريّ وبتَبَعِهِ في الصّفة واسم المكان، فتكون الاستعارة بهذا الاعتبار تبعيّةً.

الثّالث ﴾ أي: الحرف ﴿ **لمتعلّق معناه**[١] ﴾ أي: لما تعلّق به معنى الحرف[٢].

قال صاحب «المفتاح»[٣]: المراد بمتعلّقات معاني الحروف ما يعبّر بها عنها

---

(١) **قوله: «لمتعلّق معناه»**. المتعلّق هاهنا هو المتعلّق اللّغويّ واختلف في تفسير متعلّق معنى الحرف على قولين:

الأوّل: قول المصنّف وهو أنّه في استعارة الحروف يجري التّشبيه والاستعارة في متعلّق معناها أصالة وأوّلاً ثمّ في نفس الحروف تبعاً وثانياً. فمتعلّق معنى الحرف هو مجروره، ففي قولهم: «زيد في نعمة» يجري التّشبيه أوّلاً في المجرور وهي «نعمة» ثمّ في لفظة «في».

الثّاني: قول صاحب «المفتاح» وهو أنّ متعلّق معنى الحرف ما يعبّر به عند تفسير معنى الحرف، ففي قولهم: «زيد على السّطح» متعلّق معنى الحرف هو الاستعلاء، وفي «زيد في الدّار» متعلّق معناه هو الظّرفيّة، وليست الابتداء في «من» والانتهاء في «إلى» والاستعلاء في «على» معاني الحروف، وإلّا لكانت الحروف أسماءً، لأنّ الابتداء والانتهاء والاستعلاء مثلاً معان مستقلّة بالمفهوميّة، ومعاني الحروف غير مستقلّة، بل الابتداء والانتهاء والاستعلاء متعلّقات معاني الحروف، أي: لمعاني الحروف تعلّق معنويّ بها، والحروف عند إفادة المعاني مستلزمة لها استلزام الخاصّ للعامّ، فإذا قيل: «زيد على السّطح» أفادت كلمة «على» استعلاءً جزئيّاً خاصّاً يفهم من الاستعلاء الجزئي الاستعلاء الكلّي أيضاً، و«على» وضعت لاستعلاء خاصّ، والاستعلاء الكلّي متعلّق الاستعلاء الجزئيّ وممّا له ارتباط بالاستعلاء الكلّي -كما قرّرناه- وإلى قول صاحب «المفتاح» يميل التّفتازانيّ ولذا يعترض على المصنّف هاهنا، ويأتي بيان الاعتراض في قوله: وهو غير مستقيم على مذهب المصنّف إلخ....

(٢) **قوله: «أي: لما تعلّق به معنى الحرف»**. أي: للمعنى الكلّي الّذي يكون معنى الحرف جزئيّاً من جزئيّاته كالابتداء الخاصّ في «سرت من البصرة» فإنّه متعلّق بالابتداء الكلّي تعلّق الجزئيّ بالكلّيّ، وكذلك الانتهاء الخاصّ في «إلى الكوفة» -كما قرّره الجرجاني-.

(٣) **قوله: «قال صاحب «المفتاح»»**. وهذا نصّه في القسم السّادس من الفصل الثّالث من الأصل

⇐

عند تفسير معانيها(١) مثل قولنا: «مِنْ معناها ابتداء الغاية، وفِيْ معناها الظّرفيّة،

⇐ الثّاني من «علم البيان» من كتاب «المفتاح» ٤٨٩: وأعني بمتعلّقات معاني الحروف ما يعبّر عنها عند تفسيرها، مثل قولنا: «من» معناها ابتداء الغاية، و«إلى» معناها انتهاء الغاية، و«كي» معناها الغرض. فابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض ليست معانيها؛ إذ لو كانت هي معانيها، والابتداء والانتهاء والغرض أسماء لكانت هي أيضاً أسماء، لأنّ الكلمة إذا سُمِّيَتْ اسماً سُمِّيَتْ لمعنى الاسميّة لها، وإنّما هي متعلّقات معانيها، أي: إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت إلى هذه بنوع استلزامٍ اهـ.

(١) **قوله: «ما يعبّر بها عنها عند تفسير معانيها»**. قال الرّوميّ في شرح هذا الكلام: الضّمير في «بها» عائد إلى «ما» والتّأنيث لكون «ما» عبارة عن المتعلّقات في المعنى، وفي «عنها» راجع إلى «معاني» وفي «معانيها» إلى «الحروف» وفي قوله: «عند تفسير معانيها» وضع الظّاهر موضع المضمر؛ إذ الظّاهر: «عند تفسيرها».

واعلم أنّ لفظة «بها» غير موجودة في عبارة «المفتاح» بل عبارته هكذا: «وأعني بمتعلّقات معاني الحروف ما يعبّر عنها» فظاهره يفيد أنّ تلك المتعلّقات معبّر عنها لا معبّر بها مع أنّه خلاف الواقع، فكأنّه أشار هاهنا بإقحام لفظ «بها» إلى توجيه عبارة «المفتاح» بأنّ العائد محذوف، والتّقدير: «ما يعبّر بها عنها».

ويحتمل أن يريد بيان حاصل المعنى، لا أنّ في العبارة تقديراً؛ نظراً إلى أنّ الألفاظ المذكورة عند التّفسير كلفظة الابتداء وأخواته عبارة عن تلك المتعلّقات فهي بهذا الاعتبار معبّر عنها اهـ مختصراً.

وحاصل كلام السّكّاكي أنّ «**المراد بمتعلّقات معاني الحروف ما**» أي: المتعلّقات الكلّيّة الّتي «**يعبّر بها**» أي: بتلك المتعلّقات الكلّيّة «**عنها**» أي: عن المعاني الحرفيّة «**عند تفسير معانيها**» أي: معاني الحروف «**مثل قولنا: «من» معناها ابتداء الغاية و«في» معناها الظّرفيّة، و«كي» معناها الغرض**» أي: التّعليل «**فهذه**» المعاني المذكورة لهذه الحروف «**ليست معاني**» تلك «**الحروف**» لأنّ تلك المعاني المذكورة معانٍ كلّيّة مستقلّة بالمفهوميّة «**وإلّا**» أي: وإن كانت تلك المعاني الكلّيّة المستقلّة معاني تلك الحروف «**لما كانت**» تلك الحروف ⇐

وكَيْ معناها الغرض» فهذه ليست معاني الحروف وإلّا لما كانت حروفاً بل أسماء؛ لأنّ الاسميّة والحرفيّة إنّما هي باعتبار المعنى، وإنّما هي متعلّقات لمعانيها، أي: إذا أفادت هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني إلى هذه بنوع استلزام.

فقول المصنّف ـ في تمثيل متعلّق معنى الحرف ـ: ﴿**كالمجرور في «زيدٌ في نِعْمَةٍ»**(١)﴾ غير صحيح(٢)..

⇐ «**حروفاً، بل أسماء؛ لأنّ الاسميّة والحرفيّة**» أي: اسميّة الكلمة وحرفيّتها «**إنّما هي باعتبار المعنى**» فإذا كان معنى الكلمة كليّاً مستقلّاً بالمفهوميّة ولم يقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة فتلك الكلمة اسم «**وإنّما هي**» أي: تلك المعاني المذكورة لتلك الحروف «**متعلّقات لمعانيها، أي: إذا أفادت هذه الحروف معاني**» جزئيّة «**رجع تلك المعاني**» الجزئيّة المفادة بتلك الحروف «**إلى هذه**» المعاني الكليّة «**بنوع استلزام**» أي: باستلزام نوعيّ، وهو استلزام الجزئيّ للكلّيّ لا العكس ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

والخلاصة: أنّ كلمة «من» ـ مثلاً ـ موضوعة للابتداء الخاصّ، والابتداء الخاصّ لمّا كان يردّ إلى مطلق الابتداء ـ أي: يستلزمه ـ كان مطلق الابتداء متعلّقاً بالابتداء الخاصّ، وهكذا... فالمراد من المتعلّق في عبارة «المفتاح»: المعنى الكلّي الّذي يعبّر به عن المعنى الجزئيّ للحرف. فقوله: «**لمتعلّق معناه**» أي: ما تعلّق به معنى الحرف تعلّقاً لغويّاً، وهو عند المصنّف المجرور، حيث تعلّق الابتداء الجزئيّ الّذي هو معنى «من» في قولهم: «سرت من البصرة» بالبصرة تعلّقا لغويّاً، ولكن السّكّاكيّ يقول: متعلّق معنى «من» هو الابتداء الكلّي الّذي تعلّق به الابتداء الجزئيّ واستلزمه والتّفتازانيّ يرتضي مذهب السّكّاكيّ ويميل إليه ويردّ على المصنّف بقوله: فقول المصنّف في تمثيل متعلّق معنى الحرف «**كالمجرور في زيد في نعمة**» غير صحيح.

(١) **قوله: «كالمجرور في «زيد في نعمة»**. أي: كمعنى المجرور، لأنّ تقدير التّشبيه في المعنى بالاتّفاق.

(٢) **قوله: «غير صحيح»**. قال الرّوميّ: قد يوجّه كلام المصنّف بالمصير إلى حذف المضاف ⇐

لِمَا سنشير إليه[1] ﴿فيقدّر﴾ التّشبيه ﴿في «نطقت الحال» و«الحال ناطقة بكـذا» للدّلالة بالنُّطق﴾ أي: يقدّر تشبيه «دلالة الحال» بـ«نطق النّاطق» في إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذّهن، ثمّ تدخل الدّلالة في جنس النُّطْق بالتّأويل المذكور، فيستعار لها لفظ «النّطق» ثمّ يشتقّ منه الفعل والصّفة، فتكون الاستعارة في المصدر أصليّة، وفي الفعل والصّفة تبعيّة.

وسَمِعْتُ بعض الأفاضل[2] يقول: إنّ الدّلالة لازمة للنّطق، فلم لا يجوز أن

⇐ أي: كمتعلّق المجرور في قولنا: «زيد في نعمة» وهو التلبّس المخصوص، والتّمثيل للمتعلّق المصطلح بالمتعلّق اللّغويّ.

وتوضيحه: أنّ مقتضى قولك: «زيد في نعمة» كون النّعمة ظرفاً لـ«زيد» مع أنّها ليست كذلك، فامتنع حمل اللّفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة، بأن يشبّه ما بين «زيد» والنّعمة من التّلبّس المخصوص بالظّرفيّة، فوقع التّشبيه أوّلاً في الظّرفيّة المطلقة ثمّ سرى إلى الظّرفيّة المخصوصة الّتي هي معنى «في» فاستعمل اللّفظ الموضوع لـ«المشبّه به» الضّمنيّ وهو الظّرفيّة المخصوصة في «المشبّه» أعني: تلبّسه بـ«زيد» فالتّلبّس مستعار له، والظّرفيّة مستعار منه، ولفظة «في» مستعار، فلا خلل في الكلام.

هذا ما قيل، ولا يخفى فساده، إذ لا يلائم سياق كلام المصنّف فإنّه اعتبر التّشبيه في لام التّعليل في نفس المجرور ـ كما لا يخفى ـ والحاصل أنّ معنى المجرور الخاصّ ليس هو المتعلّق بل المتعلّق هو المعنى الكلّي الّذي استلزمه معنى الحرف فمتعلّق كلمة «في» في المثال المذكور الظّرفيّة الكليّةُ لا النّعمة.

(١) **قوله: «كما سنشير إليه»**. أي: في ذيل كلام صاحب «الكشّاف» حيث يقول: «وهو غير مستقيم على مذهب المصنّف» إلخ ....

(٢) **قوله: «وسمعت بعض الأفاضل»**. إلى هنا كان الكلام مبنيّاً على جعل العلاقة بين الدّلالة والنّطق المشابهة، ويمكن أن يكون العلاقة بينهما الملازمة وإليه أشار بقوله: «وسمعت بعض الأفاضل» إلخ ....

يكون إطلاق النّطق عليها مجازاً مرسلاً ـ باعتبار ذكر الملزوم وإرادة اللّازم[١] ـ من غير قصد إلى تشبيه ليكون استعارة؟

فقلت: إنّ اللّفظ الواحد بالنّسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون مجازاً مرسلاً، وأن يكون استعارةً، باعتبارين، وذلك إذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقيّ نوعان من العِلَاقة: أحدهما: المشابهة، والآخر: غيرها، كاستعمال «المِشْفَرِ» في شفة الإنسان، فإنّه **استعارة** باعتبار قصد المشابهة في الغِلَظ، **ومجاز مرسل** باعتبار استعمال المُقَيَّد، أعني: مِشْفَر البعير، في مطلق الشّفة ـ على ما صرّح به الشّيخ عبدالقاهر[٢] ـ فكذا إطلاق النُّطْق على الدّلالة، وحينئذٍ يصحّ التّمثيل على أحد الاعتبارين، فاستحسنه.

﴿ و ﴾ يقدّر التّشبيه ﴿ **في لام التّعليل نحو** ﴿ **فَالْتَقَطَهُ** ﴾ أي: موسى ـ عليه السّلام ـ ﴿ **آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً** ﴾[٣] **للعَدَاوة** ﴾ ـ أي: يقدّر تشبيه «العَدَاوة» ﴿ و«**الحزن**» **الحاصلين بعد الالتقاط ـ بعلّته** ﴾ أي: علّة الالتقاط ﴿ **الغائية** ﴾ كالمَحَبّة[٤] والتَّبَنِّي، ونحو ذلك، في التّرتّب على الالتقاط والحصول بعده،

---

(١) **قوله: «باعتبار ذكر الملزوم وإرادة اللّازم»**. اللّزوم أمر لازم في جميع أنواع المجاز استعارةً أو مجازاً مرسلاً، فاعتبار ذلك الملزوم وإرادة اللّازم لا يكفي في بيان العلاقة، بل لابدّ بيان أنّها من أيّ نوعٍ من أنواعها ـ كما قرّره الرّومي ـ.

(٢) أسرار البلاغة: ٣٤١ ـ ٣٤٢ وقد تقدّم نصّه قبل ذلك.

(٣) القصص: ٨.

(٤) **قوله: «كالمحبّة»**. أراد بالمحبّة محبّةً بالملتقط وهو موسى ـ عليه السّلام ـ أو أراد أثرها، وإلّا فمحبّة الملتقط وهو آل فرعون علّة على الالتقاط مقدّمة عليه ـ كما في الرّوميّ ـ.

وقال الهنديّ: قوله: «كالمحبّة والتّبنّي» فإنّهما متقدّمتان في الذّهن مترتّبتان على الالتقاط في الخارج.

⇐

ثمّ استعمل في «العَداوة»[1] و«الحَزَن» ما كان حقّه أن يستعمل في العلّة الغائيّة، فتكون الاستعارة فيها تبعاً للاستعارة في المجرور.

وهذا الّذي ذكره المصنّف مأخوذ من كلام صاحب «الكشّاف»[2] حيث قال: معنى التّعليل في اللّام وارد على طريق المجاز؛ لأنّه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوّاً وحَزَناً، ولكن المحبّة والتَّبَنّي، غير أنّ ذلك **لمّا كانت** نتيجة التقاطهم وثمرته **شبّه** بالدّاعي الّذي يفعل الفاعل فعله لأجله.

وهو غيرمستقيم[3] على مذهب المصنّف؛ لأنّ «المشبّه» يجب أن يكون متروكاً في الاستعارة[4] على مذهبه ـ سواء كانت أصليّة أو تبعيّة ـ غاية ما في الباب أنّ

⇐ فما قيل: إنّه أراد بالمحبّة محبّة موسى ـ عليه السّلام ـ أو آثارها؛ فإنّ محبّة الملتقط وهو آل فرعون علّة متقدّمة عليه ليس بشيء.

(١) **قوله: «ثمّ استعمل في العداوة»**. أي: في ترتّب العداوة والحزن الّذي كان حقّه أن يستعمل في ترتّب العلّة الغائيّة ـ أعني: اللّام ـ.

(٢) **قوله: مأخوذ من كلام صاحب «الكشّاف»**. وهذا نصّه في تفسير هذه الآية من «تفسير الكشّاف»: اللّام في «ليكون» هي لام «كي» الّتي معناها التّعليل، كقولك: «جئتك لتكرمني» سواء بسواءٍ، ولكن معنى التّعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، لأنّه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوّاً وحزناً ولكنّ المحبّة والتّبنّي، غير أنّ ذلك لمّا كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبّه بالدّاعي الّذي يفعل الفاعل الفعل لأجله، وهو الإكرام الّذي هو نتيجة المجيء، والتأدّب الّذي هو ثمرة الضّرب في قولك: «ضربته ليتأدّب».

وتحريره: أنّ هذه اللّام حكمها حكم «الأسد» حيث استعيرت لما يشبه التّعليل، كما يستعار «الأسد» لما يشبه «الأسد» اهـ.

(٣) **قوله: «وهو غير مستقيم»**. أي: كون الاستعارة في اللّام تبعاً للاستعارة في المجرور.

(٤) **قوله: «متروكاً في الاستعارة»**. أي: المصرّحة، على مذهبه دون مذهب من قال: إنّ التّشبيه البليغ أيضاً من الاستعارة، نحو: «زيد أسد» وفيما نحن فيه ليس «المشبّه» متروكاً، لكون ⇐

التّشبيه في التّبعيّة لا يكون في نفس مفهوم اللّفظ.

نعم هذا موجّه[(١)] على أن يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور؛ لأنّه أضمر في النّفس تشبيه «العَدَاوة» ـ مثلاً ـ بالعلّة الغائيّة ولم يصرّح بغير «المشبّه» ودلّ عليه بذكر ما يخصّ «المشبّه به» وهو لام التّعليل، فلا يكون من الاستعارة التبعيّة في شيء[(٢)].

وكذا يصحّ على مذهب السّكّاكيّ في الاستعارة بالكِناية؛ لأنّه ذكر «المشبّه» ـ أعني: العَدَاوة ـ وأُريد «المشبّه به» ـ أعني العلّة الغائيّة ـ ادّعاءً، بقرينة لام التّعليل.

⇐ ترتّب العداوة والحزن مذكوراً في الكلام فلا استعارة في اللّام تبعاً، ولا في المجرور أصالةً.

أقول: مفاد كلام المصنّف هاهنا وفي «الإيضاح» أنّ الاستعارة في اللّام تابع لتشبيه العداوة والحزن بالعلّة الغائيّة، وليس في كلامه أنّ الاستعارة في اللّام تابع للاستعارة في المجرور، وإنّما هي من زيادة الشّارح.

وحاصل كلامه: أنّه يقدّر التّشبيه أوّلاً للعداوة والحزن بالعلّة الغائيّة، ثمّ يسري ذلك التّشبيه إلى تشبيه ترتّبهما بترتّب العلّة الغائيّة، فتستعار اللّام ـ الموضوعة لترتّب العلّة الغائيّة ـ لترتّب العداوة والحزن من غير استعارة في المجرور، وهذا التّشبيه كتشبيه الرّبيع بالقادر المختار ثمّ إسناد الإنبات إليه، وهو المفاد من «الكشّاف» حيث قال بعد الكلام الّذي نقله الشّارح وتحريره: أنّ هذه اللّام حكمها حكم «الأسد» حيث استعيرت لما يشبه التّعليل كما يستعار «الأسد» لمن يشبه «الأسد» وهو الحقّ عندي، لأنّ اللّام لمّا كان معناها محتاجاً إلى ذكر المجرور كان اللّائق أن تكون الاستعارة والتّشبيه فيها تابعاً لتشبيه المجرور، لا تابعاً لتشبيه معنىً كلّيّ بمعنى كلّيٍّ معنى الحرف من جزئيّاته ـ كما ذهب إليه السّكّاكيّ وتبعه الشّارح ـ هكذا قرّره الهنديّ.

(١) **قوله: «هذا موجّه»**. أي: ما ذكره المصنّف من تشبيه العداوة والحزن بالعلّة الغائيّة للالتقاط.

(٢) **قوله: «فلا يكون من الاستعارة التبعيّة في شيء»**. أي: في وجهٍ من الوجوه؛ لأنّ الاستعارة التخييليّة عنده حقيقة، والاستعارة بالكناية تشبيه مضمر.

فتحقيق الاستعارة التّبعيّة في ذلك أنّه شبّه ترتّب «العَداوة» و«الحَزَن» على الالتقاط بترتّب علّته الغائيّة عليه، ثمّ استعمل في «المشبّه» اللّام الموضوعة للدّلالة على ترتّب العلّة الغائيّة الّذي هو «المشبّه به» فجرت الاستعارة أوّلاً في العلّيّة والغرضيّة وبتبعيّتها في اللّام ـ كما مرّ في «نطقت الحال» ـ فصار حكم اللّام حكم «الأسد» حيث استعيرت لما يشبه العلّيّة.

والحاصل أنّه إن قدّر التّشبيه، في أمثال ذلك، فيما دخل عليه الحرف، فالاستعارة مَكْنِيّة[1] والحرف قرينة، وهو اختيار السّكّاكيّ[2] كما إذا قدّر في «نطقت الحال» تشبيه الحال بالإنسان المتكلّم ويكون «نطقت» قرينة، وإن قدّر التّشبيه في متعلّق معنى الحرف كالعلّيّة، والظرفيّة، وما أشبه ذلك، فالاستعارة تبعيّة.

[مدار قرينة الاستعارة]

﴿ومدار قرينتها[3]﴾ أي: قرينة الاستعارة التّبعيّة..

---

(١) **قوله: «فالاستعارة مكنية»**. سواء كانت التّشبيهَ المضمرَ في النّفس كما هو مذهب المصنّف أو المشبّه المذكور كما هو مذهب السّكّاكيّ ـ كما في الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «وهو اختيار السّكّاكيّ»**. أي: كون نحو الآية من الاستعارة بالكناية مذهب السّكّاكيّ لأنّه أنكر التبعيّة وأدرجها في الاستعارة بالكناية ولم يعدّها قسماً على حدة.

ففي قولهم: «نطقت الحال» عند السّكّاكيّ تشبيه الحال بالإنسان المتكلّم استعارة بالكناية و«نطقت» قرينتها وليست «نطقت» بمعنى «دلّت» والبيانيّون يقولون: الاستعارة في «نطقت» تبعيّة وقرينة الاستعارة هي لفظ «الحال» فكلّ ما عدّه القوم تبعيّة عدّه السّكّاكي تخييليّة وكلّ ما عدّوه قرينة الاستعارة عدّه السّكّاكي مكنيّةً.

(٣) **قوله: «ومدار قرينتها»**. لمّا كانت الاستعارة التّبعيّة مثل الأصليّة مجازاً كانت محتاجاً إلى القرينة، وقرينة الاستعارة التّبعيّة في الحروف غير مضبوطة، ولكن في الأفعال والصّفات

⇐

﴿في الأوّلين[1]﴾ أي: الفعل، وما يشتقّ منه ﴿على الفاعل نحو: «نطقت الحال» بكذا﴾ فإنّ النُّطْقَ الحقيقيّ لا يسند إلى الحال ﴿أو المفعول نحو﴾:

﴿جُمِعَ الحَقُّ لنا في إمامٍ[2] قَتَل البُخْلَ وأَحْيَا السَّمَاحَا﴾

فإنّ «القتل» و«الإحياء» الحقيقيّين لا يتعلّقان بالبُخْلِ والجُوْد، ونحو قول

⇐ مضبوطة وهي قسمان: قانونيّة وغير قانونيّة. والقانونيّة يقال له: مدار القرينة، وغير القانونيّة يقال له: خلاف المدار، والمدار ما يدور عليه القرينة وهو أُمور:

١ ـ الفاعل.

٢ ـ والمفعول، وقد يكون الفعل ذا مفعولٍ وقد يكون ذا مفعولين وقد يكون ذا مفاعيل، وعند تعدّد المفاعيل قد تكون القرينة واحداً وقد تكون أكثر.

٣ ـ المجرور.

٤ ـ الفاعل والمفعول والمجرور.

(١) **قوله: «في الأوّلين»**. إنّما قال في الأوّلين؛ لما سيجيء من أنّ قرينة التّبعيّة في الحروف غير مضبوطة.

(٢) **قوله: «جُمِعَ الحقّ لنا في إمامٍ»**. البيت من المديد على العروض الأُولى مع الضّرب المماثل والقائل ابن المعتزّ العبّاسيّ ـ لعنه الله ـ من قصيدة يمدح بها المعتضد يقول بها:

عَـــرَفَ الدَّارَ فـحَيَّا ونَــاحَا بعد ما كـان صَـحَا واسـتَرَاحـا
ظَـلَّ يـلحاني العَـذُولُ ويأبـى فــي سبيل العَـذْلِ إلّا جِـمَاحَا

قال:

جُـمِعَ الحَــقُّ لنـا فــي إمامٍ قَـتَلَ البُخْلَ وأحـيا السَّـمَاحا
إن عَــفَا لَــمْ يُـلْغِ للّـهِ حَــقّاً أو سَطَا لم يَـخْشَ فـينا جُـنَاحا
أَلِــفَ الهـيجاءَ طِـفْلاً وكَـهْلاً يَحْسِبُ السَّـيْفَ عـليه وِشَـاحَا
وله مِـــنْ رأيـــه عَــزَمَاتٌ وَصَـــلَ الله بـــهنّ النَّـجَاحا

وهي طويلة لا حاجة إلى إيراد الباقي وفيما أوردناه كفاية، لعن الله المادح والممدوح بها. [ديوان ابن المعتز ١: ٣٢٥ ـ ٣٢٦]

القُطَامِيّ:

لَمْ تَلْقَ قوماً هُمُ شَرٌّ لإخْوَتِهِمْ[1] ‏ مِنّا عَشِيَّةَ يَجْري بالدَّمِ الوادي

---

(١) قوله: «لَمْ تَلْقَ قوماً هُمُ شَرٌّ لإخْوَتِهِمْ». البيت من البسيط على العروض التّامّة المخبونة مع الضّرب المقطوع والقائل القطامي ـ الشاعر المتقدّم في باب القلب من «علم المعاني» ـ من قصيدة يمدح بها زُفَر بن الحارث الكلابيّ يقول فيها:

يقتلننا بحديثٍ ليس يعلمه ‏ من يتّقين ولا مكتومه بادي
فهنّ ينبذن من قولٍ يصبْنَ به ‏ مواقع الماء من ذي الغلّة الصّادي
مَنْ مُبْلِغٌ زُفَر القيسيّ مدحته ‏ من القطاميّ قولاً غير أفناد
إنّي وإن كان قومي ليس بينهم ‏ وبين قومك إلّا ضَرْبَةَ الهادي
مُثْنٍ عليك فما استيقنت معرفتي ‏ وقد تعرّض منّي مقتل بادي
فلن أُثيبك بالنّعماء مَشْتَمَةً ‏ ولن أُبدّل إحساناً بإفسادِ
فإن هجوتك ما تمّت مكارمتي ‏ وإن مدحتُ لقد أحسنت إصفادي
وإن قدرت على يوم جزيت به ‏ والله يجعل أقواماً بمرصادِ
أبلِغْ ربيعةَ أعلاها وأسفلها ‏ أنّا وقيساً تواعدنا لميعادِ
نقريهم لهذميّاتٍ نَقُدُّ بها ‏ ما كان خاط عليهم كلّ زرّادِ

والأبيات ذكرها محمّد بن أحمد بن طباطبا العلوي المتوفّى سنة ٣٢٢هـ في باب الأبيات التي أغرق قائلوها في معانيها من كتاب «عيار الشّعر» ٥٩ ـ ٦٠: للقطاميّ. وليس فيها هذا البيت الّذي ذكره الشّارح:

لم تلق قوماً هم شرّ لإخوتهم ‏ منّا عشيّةَ يجري بالدّم الوادي

قال الرّوميّ: الظّرف ـ أعني: «منّا» ـ متعلّق بـ«شرّ» والعشيّة ما بين المغرب والعشاء، والمراد هاهنا مطلق الوقت، وهي إمّا مضافة إلى الجملة بعدها، والجملة بعدها صفة لها بتقدير «فيها» فانتصابها على الوجهين بالظّرفيّة، وانتفاء التّنوين على الوجه الثّاني لكونها غير منصرفة للتّأنيث والعلميّة، لأنّه علم جنس ـ كما تقرّر في النّحو ـ و«الوادي» فاعل «يجري» على طريق الإسناد المجازيّ، والمراد بجريان الوادي فيها بالدّم ظهور الشّرّ ⇐

﴿نَقْرِيْهُمُ لَهْذَمِيّاتٍ نَقُدُّ بِها﴾ ما كانَ خاطَ عَلَيْهِمْ كُلُّ زَرَّادِ

«اللَّهْذَمُ» من الأَسِنَّة: القاطِعُ، فأراد بـ«لهذميّات» طَعَنَاتٍ منسوبةً إلى الأَسِنَّةِ القاطعة، أو أراد نفس الأَسِنّة، والنّسبة للمبالغة[1] كـ«أحمريّ» و«القَدّ» القَطْع، و«زَرْدُ الدِّرْع، وسَرْدُهَا»: نَسْجُهَا، فالمفعول الثّاني ـ أعني: «اللَّهْذَميّات» ـ قرينة على أنّ «نَقْرِيْهم» استعارة[2] وقد يكون المفعولان بحيث يَصْلُحُ كلّ منهما قرينةً، كقول الحريريّ:

وَأَقْرِي المَسَامِعِ إمّا نطقتُ[3] بياناً يقود الحَرون الشَّمُوسا

⇐ وكثرة الفتن. «نقريهم» من «قَرَيْتُ الضّيف، قِرىً» و«قَراءً» ـ إذا أحسنتَ إليه ـ إن كسرت القاف قصرت وإن فتحت مددت، والجامع بين القرى والطّعن إيصال الشّيء إلى الباطن.

(١) قوله: «**والنّسبة للمبالغة**». هذا جواب عمّا يمكن أن يقال: إنّ المراد بـ«اللّهذميّات» إن كان نفس الأسنّة كان نسبة الشّيء إلى نفسه. والجواب: أنّ النّسبة هنا للمبالغة في المنسوب بمعنى أنّه لم يوجد أعلى منه حتّى ينسب إليه، فنسب إلى نفسه، كما يقولون: «أحمريّ» ـ للرّجل الشّديد الحُمْرَة ـ فزيدت الياء فيه لإفادة المبالغة في وصف الحمرة. فممنوعيّة نسبة الشّيء إلى نفسه إنّما هي في غير مقام المبالغة وأمّا فيها فيجوز.

(٢) قوله: «**«نَقْرِيهم» استعارة**». أي: استعير القِرَى لتقديم الطّعنات أو الأَسِنَّة ثمّ اشتقّ من «القِرى» الفعل ـ أعني: «نَقْرِيهم» بمعنى نطعنهم ـ على طريق الاستعارة التّبعيّة والقرينة «اللّهذميّات» إذ لا يصحّ تعلّق «القِرَى» الحقيقيّ بها، لأنّه تقديم الطّعام للضّيف، فالمراد به هاهنا ما يناسب اللّهذميّات وهو تقديم الطّعنات في الحرب عند اللّقاء أو تقديم الأسنّة، فشبّه تقديم الطّعنات أو الأسِنّة بـ«القِرَى» والجامع ما تقدّم بيانه.

(٣) قوله: «**وَأَقْرِي المَسَامِعَ إمّا نطقتُ**». البيت من المتقارب والقائل الحريريّ أبو محمّد القاسم بن عليّ المتوفّى سنة ٤٤٦هـ في المقامة الثّانية والثّلاثين وهي الطّيبيّة أو الحربيّة وتتضمّن أنّ أبا زيدٍ قام فقيهاً بمائةِ مسألة فقهيّة ملغزة:

⇐

فإنّ تعلّق «أَقْرِيْ» بكلّ من «المسامع» و«البيان» دليل على أنّه استعارة.

﴿أو المجرور نحو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[(١)]﴾ فإنّ ذكر «العذاب» قرينة على أنّ «بشّر» استعارة.

أو إلى الجميع[(٢)] أعني: الفاعل، والمفعول، والمجرور، نحو: «قَرَى حربُ بني فُلانٍ أعناقَ الأَعَادِي بالسُّيُوف طَعَنَاتٍ».

⇐ لَبِسْتُ لكلّ زمانٍ لَبُوسَا ... ولابَسْتُ صَرْفَيْهِ نُعْمَى وبُوسَا
وعاشرتُ كُلَّ جَلِيْسٍ بما ... يُلائِمُهُ لأَرُوْقَ الجَلِيْسَا
فعند الرُّوَاةِ أُدِيْرُ الكلام ... وبين السُّقاة أُدِيْرُ الكُؤُوْسَا
وطَوْراً بوعظي أسيل الدّموع ... وطَوْراً بِلَهْوِي أَسُرُّ النُّفُوسا
وأَقْرِي المَسَامِعَ إمّا نَطَقْتُ ... بياناً يقودُ الحَرُوْنَ الشَّمُوسَا
وإنْ شِئْتُ أَرْعَفَ كفّي اليَرَاعَ ... فَسَاقَطَ دُرّاً يُحَلِّي الطُّرُوْسا
وكم مُشْكِلاتٍ حَكَيْنَ السُّهَا ... خَفَاءً فصِرْنَ بكشفي شُمُوسَا
وكم مُلَحٍ لي خَلَبْنَ العُقُول ... وأَسْأَرْنَ في كلّ قلبٍ رسيسا
وعَذْرَاء فُهْتُ بها فَانْثَنَى ... عليها الثّناءُ طليقاً حَبِيسَا
على أنّني من زماني خُصِصْتُ ... بكيدٍ ولا كيدَ فرعونِ مُوسَى
يُسَعِّرُ لي كُلَّ يومٍ وَغىً ... أطَا، مِن لَظَاها، وطيساً وطيسا
ويَطْرُقُنِي بالخُطُوبِ الّتي ... يُذِبْنَ القُوَى ويُشِبْنَ الرُّؤُوْسَا
ويُدْنِي إلَيَّ البعيد البغيض ... ويبعد عنّي القريب الأَنِيْسَا
ولولا خساسةُ أخلاقه ... لَمَا كان حظّي منه خَسِيْسَا

* * *

(١) آل عمران: ٢١.

(٢) **قوله: «أو إلى الجميع»**. قال الرّومي: «إلى» هاهنا بمعنى «على» كما يقتضيه السّوق.

[نقد السّكّاكيّ]

وأمّا تمثيل السّكّاكيّ(١) في ذلك بقول الشّاعر:

تَقْرِي الرِّياحُ رِياضَ الحَزْنِ مُزْهِرَةً(٢)   إذا سَرَى النَّومُ في الأجفان إيقاظاً

فغير صحيح؛ لأنّ المجرور ـ أعني: «في الأجفان» ـ متعلّق بـ«سرى» لا بـ«تقري».

وما ذكره الشّارح(٣) من أنّه قرينة على أنّ «سرى»........................

---

(١) **قوله: «وأمّا تمثيل السّكّاكيّ»**. جواب عن سؤال وهو أنّك مثّلت للجميع بقولك: «قَرَى حربُ بني فلان أعناق الأعادي بالسّيوف طَعَنَاتٍ» ولم أعرضت عن مثال السّكّاكيّ ولم تركت تمثيل السّكّاكيّ بالبيت؟ فأجاب بأنّه خطأ. راجع «المفتاح» في القسم السّادس من الفصل الثّالث من الأصل الثّاني من «علم البيان»: ٤٩٢.

(٢) **قوله: «تقري الرِّياحُ رِياضَ الحَزْنِ مُزْهِرَةً»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المقطوع والقائل غير معلومٍ. و«الحَزْن» اسم موضعٍ و«إيقاظاً» مفعول ثان لـ «تقري».

(٣) **قوله: «وما ذكره الشّارح»**. أي: قطب الدّين الشّيرازيّ الكازرونيّ، وهذا دفاع عن السّكّاكيّ في تمثيله للجميع بقول الشّاعر، وتقريره: أنّ العلّامة الكازرونيّ قال: إنّ «السُّرَى» في الأصل السّير باللّيْلِ وهاهنا استعير لـ«جَرَى» و«في الأجفان» قرينة الاستعارة وأنّه استعمل في غير الموضوع له بقرينة المشابهة فيصحّ أنّ المجرور قرينة للاستعارة.

والجواب أنّ هذا غير مفيد، إذ يجب كون الجميع قرينةً لاستعارة واحدةٍ، وهاهنا ليس كذلك، فإنّ «في الأجفان» قرينةٌ للاستعارة، و«الرّياح» و«رياض» و«الإيقاظ» قرينة لأُخرى.

وهذا نصّ الشّارح العلّامة في «شرح المفتاح» ٢٦٧: **كقوله: «تَقْرِيْ»** من «القِرَى» الضّيافة **الرِّياح** هي فاعل «تقري» ومفعوله الأوّل **رِياضَ الحَزْنِ** وهو ما غَلُظَ من الأرض **مُزْهِرَةً** أي: حال كون الرّياض مزهرةً **إذا سَرَى النَّوْمُ في الأجفان** وهو المجرور والعامل فيه

⇐

استعارة(١) لأنّ «السَّرْي» في الحقيقة السَّيْر باللّيل فليس بشيء؛ لأنّ المقصود أن يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة(٢).

⇐ «سرى» واستعارة لأنّ «السَّرْي» في الحقيقة السّير باللّيل. **إيقاظاً** هو المفعول الثّاني لـ«تقري».

وقال الرّوميّ: وقيل: المراد بالجميع الأكثر، وذكر الشّارح والفاضل المحشّي في شرحهما لـ«المفتاح» ولا يخفى بُعده.

وقد يوجّه بأنّ المراد من نسبة الفعل إلى المجرور وارتباطه به بحسب المعنى بحيث يكون مفعولاً به لذلك الفعل إمّا بواسطة حرف الجرّ كما في الآية، أو باعتبار حاصل المعنى كما في البيت؛ فإنّ «الأجفان» مفعول به لـ«تقري» بذلك الاعتبار؛ إذ ليس المراد بها أجفان الحيوان ـ كما توهّموا ـ بل المراد بها «أجفان الرّياض» وهي الزّهرة الشّبيهة بها، واللّام عوض عن المضاف إليه ـ وهو الضّمير الرّاجع إلى «الرّياض» ـ وبسريان النّوم فيها ذبول تلك الزّهر، وانضمام أطراف النّور بعضها إلى بعض، وبِقِرَى الرّياح الرّياض الإيقاظ فتح تلك الزّهر، ونشر أطرافها، وإعطاء النّضارة والطّراوة إيّاها فإنّه **لمّا جعل** الإيقاظ مفعولاً ثانياً لـ«تقري» و«الرّياض» مفعولاً أوّلاً له، وظاهر أنّ الإيقاظ لا يكون إلّا للنّائم، **تعيّن** أن يراد بـ«الأجفان» السّاري فيها النّوم أجفان الرّياض، فيكون ذكر أجفان الرّياض قرينة على أنّ «تقري» استعارة بمعنى «تفتح» اهـ.

وهذا معنىً واضح إلّا أنّ المفهوم من البيت قرى الإيقاظ وقت النّوم واجتماعهما في وقت واحدٍ، ولا يتأتّى هذا على ما ذكر. اللّهمّ إلّا أن يقال: نزّل تقارب الزّمان منزلة الاتّحاد، أشار إليه أبوالفتح بن جنّي في «المحتسب».

(١) **قوله: «قرينة على أنّ «سرى» استعارة»**. أي: استعارة عن غلبة النّوم وجريانه في الأجفان فهو مجاز ـ أي: استعارة تبعيّة ـ.

(٢) **قوله: «لاستعارة واحدة»**. أي: وليس كذلك على ما قرّره قطب الدّين الشّيرازيّ؛ لأنّ الفاعل ـ أي: «الرّياح» ـ والمفعول ـ أي: «الرّياض» ـ قرينة للاستعارة في «تقري» والمجرور قرينة للاستعارة في «سرى» فأين الوحدة؟

وإنّما قال: «مدار قرينتها[١] على كذا» لجواز أن يكون القرينة غير ذلك، كقرائن الأحوال نحو: «قتلت زيداً» ـ إذا ضربته ضرباً شديداً ـ وأمّا القرينة في الحروف فغير منضبطة[٢].

[تقسيم الاستعارة باعتبار آخر إلى ثلاثة أقسام]

﴿و﴾ الاستعارة ﴿باعتبار آخر﴾[٣] غير اعتبار الطّرفين، والجامع، واللّفظ

---

(١) **قوله: وإنّما قال «مدار قرينتها»**. أي: ولم يقل: «وقرينتها»، بل قال: «ومدار قرينتها» إذ لو قال ذلك لاقتضى انحصار قرينة الاستعارة التّبعيّة فيما ذكره، بدليل ما تقرّر عند البيانيّين في «علم المعاني» من أنّ الجملة المعرفة الطّرفين تفيد الحصر، بخلاف قوله: «ومدار قرينتها» فإنّه لا يدلّ على الانحصار فيما ذكر، لأنّ دوران الشّيء على الشّيء لا يقتضي ملازمته دائماً عند العرف، لصحّة انفكاك الدّوران، مثلاً يقال: «مدار عيش العرب على التّمر واللبن» ويصحّ أن تعيش بغيرهما، فيكون حاصل قوله: «ومدار قرينتها» أنّه الأكثر والأولى ـ كما يظهر عن التّفتازانيّ ـ.

أقول: وليس الأمر كما ذكره، بل «المدار» يدلّ على الانحصار عرفاً وشرعاً كما قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «عليّ مع الحقّ والحقّ مع عليّ يدور حيثما دار» أي: يدور الحقّ حيثما دار عليّ لا ينفكّ أحدهما عن الآخر أبداً، وذلك مؤيّد بآية التّطهير الدّالّة على عصمة أميرالمؤمنين عليّ وأولاده ـ عليهم السّلام ـ وآية المباهلة الدّالة على أنّ أميرالمؤمنين عليّاً ـ عليه السّلام ـ نفس رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ فمن انتقد عليّاً في قول أو عمل أو تقدّم عليه أو انتقصه بشيء فهو كافر، مرتدّ، نجس، رجس أوّلاً، ومن أولاد الزّنا يقيناً ثانياً. والأولى أن يقال: وإنّما قال: «مدار قرينتها» تفنّناً في التّعبير.

(٢) **قوله: «وأمّا القرينة في الحروف فغير منضبطة»**. والضّابط في الحروف كون تعلّق الفعل ومشتقّاته بالمجرور غير مناسب من جهة المعنى فيعلم بذلك أنّ المراد معناه المناسب للمقام، ومقامات الكلام متفاوتة فتكون القرينة فيها غير منضبطة.

(٣) **قوله: «والاستعارة باعتبار آخر»**. وهو اقتران الملائم لأحد الطّرفين وعدمه ثلاثة أقسام: مطلقة، ومجرّدة، ومرشّحة.

﴿ **ثلاثة أقسام** ﴾ لأنّها إمّا أن لم تقرن بشيء يلائم «المستعار له» أو «المستعار منه» أو قرنت بما يلائم «المستعار له» أو «المستعار منه».

[الاستعارة المطلقة]

الأوّل: ﴿ **مطلقة، وهي ما لم تقرن بصفةٍ ولا تفريع**[١] ﴾ أي: تفريع كلام ممّا يلائم «المستعار له» أو «المستعار منه» نحو: «عندي أسد»[٢].

﴿ **والمراد** ﴾ بالصّفة ﴿ **المعنويّة**[٣] **لا النّعت النّحويّ** ﴾ ـ على ما مرّ في بحث القَصْر ـ.

---

(١) **قوله: «ما لم تقرن بصفةٍ ولا تفريع»**. أي: بصفة تلائم ـ أي: تناسب ـ أحد الطّرفين ولا تفريع كلام يلائم أحدهما، والفرق بين الصّفة والتّفريع ـ كما قرّره الهنديّ ـ أنّ الملائم إن كان من بقيّة الكلام الّذي فيه الاستعارة فهي صفة، وإن كان كلاماً مستقلّاً جيء به بعد ذلك الكلام، المشتمل على الاستعارة لكن كان الكلام الثّاني مبنيّاً على الكلام الأوّل فهو تفريع.

ففي قول القائل: «رأيت أسداً في الحمّام» إن جعل قوله: «في الحمّام» قيداً لـ«الأسد» ـ للمدح ونحوه ـ فيكون من بقيّة الكلام فهو صفة، وإن جعل جملة مستقلّةً مستأنفةً ـ أي: جواب سؤال مقدّرٍ، كأنّه قيل: في أيّ موضعٍ كان؟ فقيل في الجواب: «في الحمّام» ـ فيكون تفريعاً.

ومن هذا القبيل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ** ﴾ [البقرة: ١٦]، بعد قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ** ﴾ فحصل من ذلك أنّ الكلام الثّاني إن كان مستقلّاً فهو تفريع سواء أكان بحرف التّفريع ـ مثل الفاء في الآية ـ أو بدونه ـ كالمثال ـ.

والخلاصة أنّه إذا كان الملائم من تتمّة الكلام الّذي فيه الاستعارة فهي صفة، وإن كان كلاماً مستقلّاً جيء به بعد ذلك الكلام فهو تفريع سواء كان بحرف التّفريع أو لا.

(٢) **قوله: «عندي أسد»**. مثال للمطلقة و«عندي» قرينة الاستعارة، إذ لا يعقل عادةً أن يكون عند المتكلّم الأسد الحقيقيّ.

(٣) **قوله: «والمراد بالصّفة المعنويّة»**. أي: الصّفة المعنويّة الّتي هي معنىً قائم بالغير لا النّعت النّحويّ الّذي هو أحد التّوابع وقد مرّت النّسبة بينهما في باب القصر من «علم المعاني».

[الاستعارة المجرّدة]

﴿و﴾ الثّاني: ﴿مجرّدة، وهي ما قرن بما يلائم «المستعار له» كقوله﴾ أي: قول كُثَيِّرٍ: ﴿غَمْرُ الرِّداءِ﴾ أي: كثير العَطَاء، استعار «الرِّداء» للعَطَاء؛ لأنّه يَصُوْنُ عِرْضَ صاحبه، كما يَصُوْنُ الرِّداء ما يُلْقَى عليه، ثمّ وصفه بالغَمْرِ الّذي يلائم العَطَاء دون الرِّداء تجريداً للاستعارة.

والقرينة سياق الكلام، أعني: قوله: ﴿إذا تَبَسَّمَ ضَاحِكاً﴾(١) ـ أي: شارعاً في

---

(١) **قوله: غَمْرُ الرِّداءِ إذا تبسّم ضاحكاً**». البيت من الكامل على العروض التّامّة الصّحيحة مع الضّرب المقطوع الدّاخل عليه التّشعيث والقائل: كثيّر عزّة الخزاعي شاعر الشّيعة المشهور ٤٠ـ١٠٥هـ من آخر بيت قصيدة يقول فيها:

إِرْبَعْ فَحَيِّ معارِفَ الأَطْلاَلِ ... بالجَزْعِ مِنْ حُرُصٍ فَهُنَّ بَوَالِ
فشِراجَ رِيْمَةَ قَدْ تقادَمَ عهدُهَا ... بالسَّفْحِ بين أُثَيْلٍ فَبِعَالِ
وَحْشاً تَعَاوَرُهَا الرِّياحُ كأنّها ... توشيحُ عَصْبِ مُسَهَّمِ الأَغْيَالِ
لمّا وقفتُ بها القَلُوْصَ تبادَرَتْ ... حَبَبُ الدُّمُوعِ كأنّهنّ عَزَالِي
وذكرتُ عِزَّةَ إذ تصاقب دارُهَا ... بِرُحَيِّبٍ فأُرَابِنٍ فَنُخَالِ
أيّام أَهْلُوْنَا جميعاً جِيْرَةٌ ... بكُتَانَةٍ فَفُرَاقِدٍ فَثُعَالِ
سَقْياً لِعزَّةَ خُلَّةً سَقْياً لها ... إذ نحن بالهَضَبَاتِ من أملاَلِ
إذ لا تُكَلِّمنَا وكان كلامُها ... نَفْلاً نُؤَمِّلُهُ من الأنفَالِ

قال:

فكأنّه إذ يغتدي مُتَسَنِّماً ... وَهْداً فَوَهْداً ناعِقٌ بِرِئَالِ
كَالْمِضْرَحِيِّ غَدَا فأَصْبَحَ واقِعاً ... مِنْ قُدس فوق مَعَاقِلِ الأَوْعَالِ
فَنَبَذْتُ ثَمَّ تَحِيَّةً فأعادَهَا ... غَمْرُ الرِّداءِ مُفَضْفَضُ السِّرْبَالِ
يُعْطِي العَشِيرَةَ سُؤْلَهَا ويَسُوْدُهَا ... يوم الفَخَارِ، ويوم كُلِّ نبال

⇐

الضَّحِكِ آخِذاً فيه ـ.

* غَلِقَتْ لِضَحْكَتِهِ رِقابُ المالِ *

يقال: «غَلِقَ الرَّهْنُ في يد المُرْتَهِنِ» ـ إذا لم يَقْدِرْ على انفكاكه ـ يعني: إذا تبسّم غَلِقَتْ رِقابُ أمواله في أيدي السّائلين.

[الاستعارة المجرّدة في الآية]

وعليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ[1] لِبَاسَ الْجُوعِ ﴾[2] حيث لم يقل: «فكساها» لأنّ «التّرشيح» وإن كان أبلغ[3] لكن الإدراك بالذَّوْق يستلزم الإدراك

⇐ وبَثَثْتُ مَكْرُمَةً فقد أعْدَدْتَها رَصَداً ليوم تَفاخُرٍ ونِضَالِ
غَمْرُ الرِّدَاءِ إذا تَبَسَّمَ ضاحِكاً غَلِقَتْ لِضَحْكَتِهِ رِقابُ المَالِ

ورجل غَمْرُ الرِّدَاءِ: واسعُ المعروف وإن كان رِداؤه صغيراً.

(١) **قوله: «وعليه قوله ـ تعالى ـ: «فَأَذَاقَهَا اللَّهُ»**. أي: على التّجريد هذه الآية، و«المستعار له» هو الطّعم و«المستعار منه» هو اللّباس، والإذاقة تناسب «المستعار له» ـ أي: الطّعم ـ ولم يقل: «فكساها لباس الجوع» حتّى يكون مناسباً للمستعار منه فتكون مرشّحةً؛ لأنّ الطّعم من المذوقات لا الملبوسات فجاءت الاستعارة مجرّدةً.

فلو قال: «فكساها» لكانت مرشّحةً، لأنّ الكِسْوَة تناسب المستعار منه ـ أي: اللّباس ـ والمرشّحة وإن كانت أبلغ من المجرّدة ـ كما يأتي ـ ولكنّ الإدراك بالذّوق يستلزم الإدراك باللّمس من دون عكس، فالمبالغة إنّما يتأتّى في المجرّدة لما فيها من الإشعار بشدّة الإصابة.

(٢) النّحل: ١١٢.

(٣) **قوله: «وإن كان أبلغ»**. أي: التّرشيح أبلغ من التّجريد، ومن الإطلاق، ومن الجمع بين التّجريد والتّرشيح ـ كما قال سيّدنا الأُستاذ ـ. ووجه كونه أبلغ إفادته المبالغة من وجهين:

الأوّل: من جهة الاستعارة.

الثّاني: من جهة الأمر المختصّ بالمستعار منه.

باللَّمْس من غير عكس، فكأنّ في «الإذاقة» إشعاراً بشدّة الإصابة بخلاف «الكِسْوة» وإنّما لم يقل[١]: «طعم الجوع» لأنّه وإن لَاءَمَ «الإذاقة» فهو مفوّت لما يفيده لفظ «اللّباس» من بيان أنّ الجُوْعَ والخَوْف عَمَّ أَثَرُهما جميعَ البَدَن عمومَ المَلَابِس.

[نقد]

فإن قيل[٢]: «المستعار له» هو ما يُدْرَك عند الجُوْع من الضَّرَر، وانتقاع اللَّوْن، ورَثَاثة الهيئة ـ على ما مرّ ـ و«الإذاقة» لا تناسب ذلك، فكيف يكون تجريداً؟

[ردّ]

قلنا: المراد بـ«الإذاقة» إصابتها بذلك الأمر الحادث الّذي استعير له اللّباس، كأنّه قيل: فأصابها بلباس من الجُوْع والخَوْف و«الإذاقة» جَرَتْ عندهم مجرى الحقيقة لِشُيُوعِها في البلايا والشّدائد كما يقال: «ذاق فلان البُؤْسَ والضُّرَّ» و«أذاقه العذاب».

---

(١) **قوله: «وإنّما لم يقل»**. أي: إن قيل: لم لم يقل: «طعم الجوع» حتّى يناسب الإذاقة والمناسب للإذاقة الطّعم لا اللّباس؟

يقال: لأنّه يفوّت المبالغة بدليل عدم الدّلالة على شمول جميع البدن، بخلاف اللّباس فإنّه يفيد الشّمول.

(٢) **قوله: «فإن قيل»**. أي: إن قيل: ضابط الاستعارة المجرّدة أن تكون مقرونةً بما يناسب المستعار له، والمستعار له في الآية ما يحصل عند الجوع من رثاثة الهيئة وانتقاع اللّون والضّرر وغيرها والإذاقة لا تناسبها فكيف تكون مجرّدةً؟

والجواب: أنّ الإذاقة بحسب المعنى اللّغويّ لا تناسب المستعار له ـ أي: ما يحصل عند الجوع من رثاثة الهيئة وانتقاع اللّون والضّرر ـ ولكنّها صارت حقيقة عرفيّة في «الإصابة» بكثرة استعمالها في البلايا والفتن، وفي كلام الإمام زين العابدين ـ عليه السّلام ـ يدعو على حرملة بن كاهل الأسديّ ـ لعنه الله ـ: «اللهمّ أَذِقْهُ حَرَّ الحديد» أي: أَصِبْهُ.

والّذي يلوح من كلام القوم(١) في هذه الآية أنّ في «لباس الجوع» استعارتين:

إحداهما: تصريحيّة وهو أنّه شبّه ما غَشِيَ الإنسان عند الجُوْع والخَوْف من بعض الحوادث باللِّباس؛ لاشتماله على اللّابس، ثمّ استعير له اللِّباس.

والأُخرى: مَكْنِيَة(٢) وهو أنّه شبّه ما يدرك من أثر الضُّرّ والألَم بما يدرك من طعم المُرِّ والبَشِع حتّى أوقع عليه «الإذاقة» كذا في «الكشّاف»(٣)، فعلى هذا تكون

---

(١) **قوله: «والّذي يلوح من كلام القوم»**. إلى هنا كان مبنى الكلام على أنّ في الآية استعارة واحدةً ولكنّ الظّاهر من كلام البيانيّين أنّ في الآية استعارتين:

الأُولى: الاستعارة التّصريحيّة وذلك بأنّه شبّه ما غشي الإنسان عند الجوع باللّباس والجامع الإحاطة والشّمول، ثمّ استعمل لفظ «المشبّه به» في «المشبّه» وهذه استعارة مصرّحة.

الثّانية: الاستعارة بالكناية وهي أنّه شبّه ما يدرك من أثر الجوع بما يدرك من طعم المرّ ثمّ ذكر مع «المشبّه» ما يناسب «المشبّه به» وهي الإذاقة وهي استعارة تخييليّة فلا تكون الإذاقة حينئذٍ ترشيحاً للمكنية ـ كما يتوهّم ـ بل تخييلاً لها. لأنّ التّرشيح إنّما يعتبر بعد تمام الاستعارة، والقرينة من تتمّتها. فعلى الاستعارة الثّانية تحتمل الإذاقة أن تكون ترشيحاً وأن تكون تخييلاً، والشّارح يردّ كونها ترشيحاً ويتقبّل كونها تخييلاً.

قال الرّوميّ: قيل: الظّاهر أن يقول: فلا يكون تجريداً ـ لأنّ مساق الكلام على أنّ «أذاق» تجريد ـ وليس بشيءٍ، فإنّ مساق الكلام على أنّه تجريد للاستعارة المصرّحة لا للاستعارة المكنية الّتي ذكرها، وإنّما المتوهّم أن يكون ترشيحاً لها لكونه ملائماً للمستعار منه في هذه الاستعارة وهو طعم المرّ، فدفع هذا التّوهّم، وإنّما لا يكون ترشيحاً؟ لأنّ قرينة الاستعارة بالكناية لا يسمّى ترشيحاً، لأنّ الترشيح إنّما يعتبر بعد تمام الاستعارة والقرينة من تتمّتها.

(٢) **قوله: «والأُخرى: مكنية»**. قال الهنديّ: يستفاد من هذا الكلام أنّ ذكر «المشبّه» في المكنيّة أعمّ من أن يكون بلفظه الموضوع له أو بغيره.

(٣) **قوله: «كذا في «الكشّاف»**. وهذا نصّه في تفسير هذه الآية من «الكشّاف»: **فإن قلت**: الإذاقة

⇐

«الإذاقة» بمنزلة «الأظفار» للمنيّة[1] ....

⇐ واللّباس استعارتان فما وجه صحّتهما والإذاقة المستعارة موقعة على اللّباس المستعار، فما وجه صحّة إيقاعها عليه؟

قلت: أمّا الإذاقة فقد جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشّدائد وما يمسّ النّاس منها، فيقولون: «ذاق فلان البؤس، وأذاقه العذاب».

شبّه ما يدرك من أثر الضّرر والألم بما يدرك من طعم المرّ والبَشِع، وأمّا اللّباس فقد شبّه به ـ لاشتماله على اللّابس ـ ما غشي الإنسان والتبس به من بعض الحوادث، وأمّا إيقاع الإذاقة على لباس الجوع والخوف فلأنّه لمّا وقع عبارة عمّا يغشى منهما ويلابس، فكأنّه قيل: فأذاقهم ما غشيهم من الجوع والخوف، ولهم في نحو هذا طريقان لابدّ من الإحاطة بهما، فإنّ الاستنكار لا يقع إلّا لمن فقدهما:

أحدهما: أن ينظروا فيه إلى المستعار له كما نظر إليه هاهنا، ونحوه قول كثيّر:

غَمْرُ الرِّداءِ إذا تبسّم ضاحكاً ... غَلِقَتْ لِضَحْكَتِهِ رِقابُ المالِ

استعار الرِّداءَ للمعروف؛ لأنّه يصون عِرْضَ صاحبه صون الرّداء لما يلقى عليه ووصفه بالغمر الّذي هو وصف المعروف والنّوال، لا صفة الرّداء، نظراً إلى المستعار له.

والثّاني: أن ينظروا فيه إلى المستعار كقوله:

ينازعني ردائي عبد عمروٍ ... رويدك يا أخا عمرو بن بَكْرِ

لي الشّطر الّذي ملكت يميني ... ودونك فاعتجِرْ منه بِشَطْرِ

أراد بردائه سيفه، ثمّ قال: فاعتجر منه بِشَطْرِ، فنظر إلى المستعار في لفظ الاعتجار، ولو نظر إليه فيما نحن فيه لقيل: فكساهم لباس الجوع والخوف، ولقال كُثيّر:

* ضافي الرِّداء إذا تبسّم ضاحكاً *

(١) **قوله: «يكون الإذاقة بمنزلة الأظفار للمنيّة»**. قال الهنديّ: يعني يكون قرينة الاستعارة المكنية والقرينة لا تكون تجريداً ولا ترشيحاً ـ كما مرّ ـ ثمّ إنّه وقع في بعض النّسخ: «فلا يكون تجريداً» وهو المناسب لكلام الشّارح، فإنّه قد سبق في كلامه أنّ الإذاقة تجريد.

وفي بعضها: «فلا يكون ترشيحاً» وهو المناسب لكلام «الكشّاف» أعني: وهو أنّه شبّه ما يدرك إلخ ... فإنّ المتوهّم منه كونه ترشيحاً.

فلا يكون تجريداً(١)، بل استعارة تخييليّة.

[الاستعارة المرشّحة]

﴿ و ﴾ الثّالث: ﴿ مرشّحة، وهو ما قرن بما يلائم «المستعار منه» نحو: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوا الضَّلالَةَ بِالْهُدىٰ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾(٢) ﴾ فإنّه استعار «الاشتراء»(٣) للاستبدال والاختيار، ثمّ فرّع عليها ما يلائم «الاشتراء» من الرِّبْح والتِّجارَة، ونظير التّرشيح بالصّفة(٤) قولك: «حاوَرْتُ اليَوْمَ بحراً زاخراً متلاطم الأمواج».

---

(١) كذا في نسخة سنة ٨٤٩هـ وسنة ٩٨٧هـ وفي نسخة سنة ٩٢٨هـ: «فلا يكون ترشيحاً» ولكلٍّ وجهٌ ـ كما علمت ـ.

(٢) البقرة: ١٦.

(٣) **قوله: «استعار الاشتراء»**. والمستعار منه في الآية «الاشتراء» والمستعار له «الاستبدال» و«الرّبح» يناسب المستعار منه، والتّرشيح في اللّغة التّزيين والاستعارة تزيّن بذكر المناسب للمستعار منه.

(٤) **قوله: «ونظير التّرشيح بالصّفة»**. أي: نظير التّرشيح بالوصف قول القائل: «حاورت بحراً زاخراً متلاطم الأمواج» **المستعار منه** البحر، **والمستعار له** الرّجل الجواد أو الرّجل العالم، والزّخْر وتلاطم الأمواج ممّا يناسب المستعار منه، فإنّ للبحر مدّاً وجزراً، وتلاطماً وكلّها من صفات البحر.

فإن كانت قرينة الاستعارة حاليّةً كان «حاورت» تجريداً، لأنّه ممّا يناسب المستعار له، لأنّ المكالمة إنّما هي مع الرّجل العالم لا مع البحر، وإلّا كان «حاورت» قرينة للاستعارة فقط، لأنّ المحاورة مع الشّخص العالم أو الجواد لا مع البحر.

وإنّما قال: «ونظيره»؟ لأنّ الزّاخر والمتلاطم وصفان لفظيّان نحويّان والمراد من الصّفة هاهنا هي الصّفة المعنويّة ـ أي: المعنى القائم بالغير ـ ومقصود الشّارح إنّما هو «الزَّخْر» و«التّلاطم» أي: مصدر اللّفظين لا نفس اللّفظين ـ فلذا قال: «ونظيره» ولمّا لم ⇐

[النّسبة بين المجرّدة والمرشّحة]

﴿ وقد يجتمعان ﴾ أي: التّجريد والتّرشيح ﴿كقوله: «لدى أَسَدٍ شاكي السِّلاح ﴾ هذا تجريد؛ لأنّه وصف يلائم «المستعار له» أعني: الرّجل الشُّجَاع ﴿ مُقَذَّف(1) * له لِبَدٌ أظفاره لَمْ تُقَلَّم» ﴾ هذا ترشيح(2) لأنّ هذا الوصف ممّا يلائم «المستعار منه» أعني: الأسد الحقيقي.

[المرشّحة أبلغ الاستعارات]

﴿ والتّرشيح أبلغ(3) ﴾ من الإطلاق والتّجريد، ومن جمع التّجريد والتّرشيح

⇐ يفهم بعضهم هذه النّكتة قال: «بل عينه» وليس الأمر كذلك ـ لما قرّرناه ـ.

قال الهنديّ: «حاورت» بالحاء المهملة بمعنى المكالمة ـ كذا ذكره في «شرح المفتاح» ـ ويجوز أن يكون من «المجاورة» بالجيم بمعنى: «با كسى همسايه شدن» وعلى التّقديرين هو قرينة لفظيّة وما سواه ترشيح اهـ.

وقال الرّوميّ: «حاورت» بالحاء المهملة من «المحاورة» بمعنى المكالمة فهو قرينة للاستعارة ولو جعلت القرينة حالية لكان «حاورت» تجريداً كما أنّ زاخراً متلاطم الأمواج ترشيح، يقال: «بحر زاخر» أي: ممتدّ مرتفع جدّاً، وتلاطم الأمواج ضرب بعضها بعضاً.

(1) **قوله: «لدى أسدٍ شاكي السِّلاح مقذّف»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل، والقائل زهير بن أبي سُلمى من معلّقته المعروفة وقد تقدّم قبل ذلك.

(2) **قوله: «هذا ترشيح»**. أي: «له لبد أظفاره لم تقلّم» وأمّا «مقذّف» فليس بتجريد ولا ترشيح، لأنّ التّقذيف بكلا المعنيين يجوز اتّصاف **المستعار له والمستعار منه** به.

(3) **قوله: «والتّرشيح أبلغ»**. الأقسام المتصوّرة هاهنا ستّة أقسامٍ:

الأوّل: المجرّدة.

الثّاني: المرشّحة.

الثّالث: المطلقة.

⇐

﴿لاشتماله على تحقيق المبالغة﴾ في التّشبيه؛ لأنّ في الاستعارة مبالغة في التّشبيه، فترشيحها وتزيينها بما يلائم «المستعار منه» تحقيق لذلك وتقوية له.

[مبنى التّرشيح]

﴿ومبناه[1]﴾ أي: مبنى التّرشيح ﴿على تناسي التّشبيه﴾ وادّعاء أنّ «المستعار

⇐ الرّابع: المجرّدة والمرشّحة.

الخامس: المجرّدة والمطلقة.

السّادس: المرشّحة والمطلقة.

والأخيران ـ الخامس والسّادس ـ باطلان؛ إذ الإطلاق ينافي التّجريد والتّرشيح، والبواقي صحيحة وأبلغها المرشّحة لوجهين:

الوجه الأوّل: لاشتماله على تحقيق المبالغة ـ كما قرّره الشّارح ـ وحاصله أنّ الاستعارة يفيد المبالغة والاتّحاد، والتّرشيح يحقّق الاتّحاد ويرفع التّغاير والتّضادّ بين الشّيئين، وليس كذلك التّجريد، وجمع التّجريد والتّرشيح. وقيل: سبب كون التّرشيح أبلغ من جهة مطابقته لمقتضى الحال، لا من جهة المبالغة في التّشبيه.

الوجه الثّاني: لكون مبنى التّرشيح على تناسي التّشبيه، لأنّ التّشبيه يدلّ على التّغاير والغرض من الاستعارة الاتّحاد ورفع التّغاير بين الأمرين، ولذا يصحّ التّعجّب والنّهي عنه في المستعار له كما يصحّ في المستعار منه على ما يأتي في البيتين.

وأيضاً يصحّ أن يُبْنَى على المستعار له ما يبنى على المستعار منه كما في بيت أبي تَمَّام ـ رحمه الله ـ فإنّه فَرَّعَ وبَنَى على «علوّ القدر» الّذي هو المستعار له ما فُرّعَ وبُنِيَ على «علوّ المكان» الّذي هو المستعار منه وما يبنى على «علوّ المكان» هو ظنّ أنّ له حاجةً في السّماء فبناه على «علوّ القدر» وقال: إنّ الممدوح ارتقى إلى المعالي والرّتب المعنويّة بحيث لو رآه شخص لظنّ أنّ له حاجةً في السّماء، فكأنّه وضع المرقاة وبدأ يرتقي عليها لنيل حاجته.

(١) كذا في نسخة سنة ٩٢٨ هـ وهو الموافق لما في «المفتاح» حيث قال في القسم السّابع ⇐

له» نفس «المستعار منه» لا شيء مشبّه به ﴿ **حتّى أنّه يُبْنى على عُلُوّ القَدْر** ﴾ الّذي يستعار له عُلُوّ المكان ﴿ **ما يبنى على عُلُوّ المكان، كقوله** ﴾ أي: قول أبي تَمَّام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ، ويذكر أباه، وهذا البيت في مدح أبيه وذكر عُلُوّه:

﴿ **وَيَصْعَدُ حَتّى لَظَنَّ الجَهُو ... لُ بأنَّ لَهُ حاجةً في السَّمَاءِ**[1] ﴾

⇐ والثّامن من الفصل الثّالث من الأصل الثّاني: ٤٩٤: ومبنى التّرشيح على تناسي التّشبيه، وصرف النّفس عن توهّمه، حتّى لا تبالي أن تبني على عُلُوّ القدر، وسُمُوّ المنزلة، بناءك على العُلُوّ المكاني والسُّمُوّ كما فعل أبو تمّام إذ قال:

ويصعد حتّى لظنّ الجهو ... لُ بأنّ له حاجةً في السَّمَاءِ

وفي نسخة سنة ٨٤٩هـ وسنة ٩٨٧هـ: (ومبناها) أي: مبنى الاستعارة.

(١) **قوله: «وَيَصْعَدُ حَتّى لَظَنَّ الجَهُو * لُ بأنَّ لَهُ حاجة في السَّمَاء»**. البيت من مدوّر المتقارب والقائل أبو تَمَّام حبيب بن أوس بن الحارث الطّائي ١٨٨ ـ ٢٣١هـ من قصيدة طويلة يرثي بها خالد بن يزيد بن مزيد الشّيباني يقول فيها:

نَعَاءِ إلى كلّ حَيّ نَعَاءِ ... فتى العَرَبِ احتلّ ربع الفَنَاءِ
أُصِبْنَا جميعاً بسهم النِّضَالِ ... فهلّا أُصِبْنَا بسهم الغَلاَءِ
ألا أيّها الموتُ فَجَّعْتَنا ... بماءِ الحياة وماءِ الحَيَاءِ
فماذا حَضَرْتَ به حاضِراً ... وماذا خَبَأْتَ لأهل الخِبَاءِ
نَعَاءِ نَعَاءِ شقيق النَّدَى ... إليه نَعِيّاً قليلَ الجَدَاءِ
وكانا جميعاً شريكي عِنانٍ ... رضيعي لِبَانٍ، خَلِيْلَيْ صَفَاءِ
على خالد بن يزيد بن مَزْ ... يَدِ امرِ دُمُوعاً نَجِيْعاً بِمَاءِ
ولا تَرَيَنَّ البُكَا سُبَّةً ... وأَلْصِقْ جَوىً بلهيب رواءِ
فقد كَثَّرَ الرُّزْءُ قدر الدُّمُوعِ ... وقد عَظَّمَ الخَطْبُ شَأْنَ البُكَاءِ
فباطِنُهُ مَلْجَأً لِلأَسَى ... وظاهِرُهُ مِيْسَمٌ للوَفَاءِ

⇐

استعار «الصُّعُود» لعُلُوِّ القَدْر والارتقاء في مَدَارِجِ الكمال، ثمّ بنى عليه ما يُبْنَى على عُلُوّ المكان، والارتقاء إلى السَّمَاء، فلولا أنّ قصده أن يتناسى التّشبيه ويُصرّ على إنكاره، فيجعله صاعداً إلى السّماء من حيث المسافة المكانيّة، لَمَا كان لهذا الكلام وجه.

﴿ ونحوه ﴾ أي: نحو البناء على عُلُوّ القَدْر ما يُبنى على عُلُوّ المكان لتناسي التّشبيه ﴿ **ما مرّ من التّعجّب** ﴾ في قوله:

⇐ قال:

وكنتُ أراه بعين الرَّئيسِ ... وكان يراني بعين الإخَاءِ
أَلَهْفِي على خالِدٍ لَهْفَةً ... تكون أمامي وأُخرى ورائي
أَلَهْفِي إذا ما ردى للرَّدَى ... أَلَهْفِي إذا ما احتبى لِلْحِبَاءِ

قال:

فكم غيّب التُّربُ من سُؤْدُدٍ ... وغال البلى من جميل البَلاَءِ
أبا جعفرٍ لِيُعِزْكَ الزَّما ... نُ عِزّاً ويُكْسِبْكَ طُوْلَ البَقَاءِ
فما مُزْنُك المُرْتَجَى بالجَهَامِ ... ولا رِيْحُنَا منك بالجِرْبِيَاءِ
ولا رَجَعَتْ فيك تلك الظّنونُ ... حَيَارَى ولا انسدّ شِعْبُ الرَّجَاءِ
وقد نُكِسَ الثَّغْرُ فَابْعَثْ له ... صُدُوْرَ القَنَا في ابتغاء الشِّفَاءِ
فقد فَاتَ جَدُّكَ جَدّ الملوك ... وعُمْرُ أبيك حديثُ الضِّياء
ولم يَرْضَ قبضته لِلْحُسَامِ ... ولا حَمْلَ عاتقهِ لِلرِّدَاءِ
فما زال يَفْرَعُ تلك العُلَى ... مع النَّجْمِ مرتدياً بالعَمَاءِ
ويَصْعَدُ حَتَّى لَظَنَّ الجهو ... لُ أنّ له منزلاً في السَّمَاءِ
وقد جاءنا أنّ تلك الحُرُوْبَ ... إذا حُدِيَتْ فالتَوتْ بالحُدَاءِ
وعاوَدَهَا جَرَبٌ لم يَزَلْ ... يُعَاوِدُ أَسْعَافَها بالهَنَاءِ
ويَمْتَحُ سَجْلاً لها كَالسِّجَالِ ... ودَلْواً إذا أُفْرِغَتْ كالدِّلاءِ

وهي طويلة لا حاجة إلى الباقي.

قامَتْ تُظَلِّلُني وَمِنْ عَجَبٍ(١)　　شَمْسٌ تُظَلِّلُني مِنَ الشَّمْسِ

﴿ والنّهي عنه ﴾ أي: عن التّعجّب في قوله:

* لا تعجَبُوا مِن بِلىٰ غِلالَتِهِ(٢) *

لأنّه لو لم يُقْصَد تناسي التّشبيه وإنكاره لما كان للتّعجّب(٣) أو النّهي عنه وجه

---

(١) قوله: «قامَتْ تُظَلِّلُني وَمِنْ عَجَبٍ». البيت من الكامل على العروض الثّانية الحذّاء مع الضّرب الثّاني الأحَذّ المضمر، والقائل ابن العميد ـ كما تقدّم ـ ورواه الثّعالبي في اليتيمة هكذا:

ظَلَّتْ تظلّلني من الشّمس　　نفس أَعَزُّ عَلَيَّ من نفسي
فأَقُولُ واعجباً ومن عَجَب　　شمس تظلّلني من الشَّمْسِ

وما ذكره الشّارح رواية السّكّاكيّ في كتاب «المفتاح».

(٢) قوله: «لا تعجبوا مِن بِلىٰ غلالَتِهِ». البيت من المنسرح على العروض المطويّة مع الضّرب المماثل، والقائل: ابن طباطبا العلويّ محمّد بن أحمد الحسنيّ ٢٥٠ ـ ٣٢٢هـ:

لا تعجبوا من بلى غِلالته　　قد زرّ كتّانها على القمر
يا من حكى الماء فرط رقّته　　وقلبه في قساوة الحَجَرِ
يا قمراً ثوبه ورامِقُهُ　　منه حِذار البِلَى على خَطَرِ
يا ليت حظّي كحظّ ثوبك مِنْ　　جسمك يا واحداً من البَشَرِ

* * *

(٣) قوله: «لماكان للتعجّب». والحاصل أنّه لولا تناسي التّشبيه لم يكن في البيت الأوّل وجه للتّعجّب؛ إذ لا عجب من تظليل إنسانٍ جميلٍ كالشّمس إنساناً آخر من الشّمس الحقيقيّة وإنّما يتحقّق التّعجّب من تظليل الشّمس الحقيقيّة إنساناً كالشّمس، وذلك يتوقّف على تناسي التّشبيه وأنّ المُظَلِّلَ شمس حقيقةً، وحينئذٍ يصحّ النّهي عن التّعجّب.

وكذلك لا وجه للنّهي عن التّعجّب من بلى الغلالة في البيت الثّاني لولا تناسي التّشبيه وجعل اللّابس القمر الحقيقيّ، لأنّ غيره لا يوجب بلى الكتّان فيصحّ التّعجّب فلا يصحّ النّهي عنه.

ـ كما سبق[(١)] ـ إلّا أنّ مذهب التّعجّب على عكس مذهب النّهي[(٢)] عنه، فإنّ مذهب التّعجّب إثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه، ومذهب النّهي عنه إثبات خاصّة من خواصّ المستعار منه، ثمّ أشار إلى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام[(٣)] بقوله: ﴿وإذا جاز البناء على الفرع[(٤)]﴾ أي: المشبّه به[(٥)] ﴿مع الاعتراف بالأصل﴾

---

(١) وفي نسخة سنة ٨٤٩هـ: «لما سبق».

(٢) **قوله: «إلّا أنّ مذهب التّعجّب على عكس مذهب النّهي»**. أي: مذهب التّعجّب في البيت الأوّل عكس مذهب النّهي عنه في البيت الثّاني، فإنّ التّعجّب في البيت الأوّل سببه إثبات ما لا يناسب «المستعار منه» والنّهي عن التّعجّب في البيت الثّاني سببه إثبات ما هو مناسب لـ«المستعار منه» فإنّه في الأوّل قد أثبت التَّظْلِيْلَ للشّمس وهو ممتنع فلذا تعجّب من تظليلها، وفي الثّاني قد أثبت بلى الغِلالة مع القمر وهو من خواصّه فلا يصحّ حينئذٍ أن يتعجّب منه فلذا نهاهم عن التّعجّب من ذلك.

(٣) **قوله: «لهذا الكلام»**. أي: قوله: «ومبناه على تناسي التّشبيه».

(٤) **قوله: «وإذا جاز البناء على الفرع»**. جواب عن سؤال مقدّرٍ تقديره: كيف يجوز أن يبنى على المستعار له ما يبنى على المستعار منه وأحدهما غير الآخر حقيقةً، فأشار إلى زيادة تقرير الكلام وتحقيقه بقوله: وإذا جاز البناء على الفرع إلخ....

(٥) **قوله: «الفرع ـ أي: «المشبّه به»**. ـ اعلم أنّ للأصل والفرع هاهنا ثلاثة معانٍ:

الأوّل: أنّ الأصل هو «المشبّه به» لكماله وأنّه أقوى في وجه الشّبه وأعرف، والفرع هو «المشبّه» لنقصانه وضعفه وهذا هو المعروف عندهم في باب التّشبيه.

الثّاني: أنّ الأصل هو التّشبيه كما في قولهم: «زيد كالأسد» والاستعارة مبنيّ عليه والفرع هو الاستعارة كما في قولهم: «رأيت أسداً في الحمّام» لابتنائه على التّشبيه، والفرع مبنيّ على الأصل عرفاً وعقلاً. وهذا المعنى الثّاني أيضاً هو المعروف عندهم في باب التّشبيه.

الثّالث: أنّ الأصل هو «المشبّه» والفرع هو «المشبّه به» وهذا المعنى هو المقصود ⇐

أي: المشبّه.

وذلك لأنّ الأصل في التّشبيه وإن كان هو «المشبّه به» من جهة أنّه أقوى وأعرف في وجه الشّبه لكن «المشبّه» أيضاً أصل من جهة أنّ الغرض يعود إليه وأنّه المقصود في الكلام بالإثبات والنّفي.

ومنهم من استبعد تسمية «المشبّه» أصلاً و«المشبّه به» فرعاً فزعم أنّ المراد بالأصل هو التّشبيه، وبالفرع هو الاستعارة، وهو غلط[1] لأنّه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتّشبيه.

وما ذكرنا صريح في «الإيضاح»[2] ويدلّ عليه لفظ «المفتاح»[3] وهو قوله: وإذا

⇐ عندهم في باب الاستعارة وهو غير معروفٍ ولا مألوفٍ ولذا علّله الشّارح بأنّه إنّما يقال لـ«المشبّه» الأصل باعتبار أنّ الغرض يعود إليه وأنّه المقصود بالإثبات والنّفي في الكلام، فالأصل والفرع من الأُمور الاعتباريّة، فيعتبر الشّيء أصلاً بالنّسبة إلى غرضٍ وفرعاً بالنّسبة إلى آخر، وهكذا وهذا من القبول بمحلٍّ.

ولمّا كان هذا المعنى الثّالث للأصل والفرع غير مألوفٍ عندهم والتّعليل المذكور ربّما لا يقنع العوامّ الّذين يعرفون الحقّ بالرّجال أراد تأييده وتقويته بكلام الخطيب والسّكّاكيّ ـ كما يأتي ـ وهذا المقام لم يسبقني أحد إلى تقريره بهذا الأُسلوب الرّائع الّذي قرّرته، بل ممّا منّ الله عليّ بالبيان ـ والحمد للّه كما هو أهله ـ.

(١) **قوله: «وهو غلط»**. إذ لا تشبيه عند الاستعارة فكيف الاعتراف به.

(٢) **قوله: وما ذكرنا صريح في «الإيضاح»**. وهذا نصّه في هذا الباب من كتاب «الإيضاح»: ٤٥٦: وإذا جاز البناء على «المشبّه به» مع الاعتراف بـ«المشبّه» اهـ.

(٣) **قوله: ويدلّ عليه لفظ «المفتاح»**. وهذا نصّه في القسم السّابع والثّامن من الفصل الثّالث من الأصل الثّاني من «علم البيان» من «المفتاح» ٤٩٦: وإذا كانوا مع التّشبيه والاعتراف بالأصل يسوّغون أن لا يبنوا إلّا على الفرع ويقولون:

هي الشّمس مسكنها في السَّمَاءِ ... فَعَزِّ الفُؤَادَ عَزاءً جَميلا

⇐

كانوا مع التّشبيه والاعتراف بالأصل يسوّغون أن لا يبنوا إلّا على الفرع **﴿كما في قوله﴾** أي: قول العبّاس بن الأحنف: **﴿هِيَ الشَّمْسُ مَسْكَنُها في السَّمَاءِ**[1] **❊ فَعَزِّ﴾** أمر من «عَزَّاهُ» ـ إذ حمله على العَزَاء ـ وهو الصّبر **﴿الفُؤادَ عَزاءً جَميلاً ❊ فَلَنْ تَسْتَطِيعَ﴾** أنت **﴿إليها﴾** أي: إلى الشّمس **﴿الصُّعُودَ ❊ ولَنْ تَسْتَطيعَ﴾** الشّمس

⇐ فلن تستطيع إليها الصّعود ولن تستطيع إليك النّزولا

فهم إلى تسويغ ذلك مع جحد الأصل في الاستعارة أقرب اهبتصرّفٍ.

ووجه دلالة هذا الكلام على ما ذكره الشّارح أنّه لو كان المراد بالأصل التّشبيه لكان تقدير الكلام: «وإذا كانوا مع التّشبيه والاعتراف بالتّشبيه» ولا يخفى ركاكته ـ كما قرّره الرّوميّ ـ وقال الهنديّ: إذ لو كان المراد بالأصل التّشبيه لزم التّكرار اه.

(١) **قوله: «هِيَ الشَّمْسُ مَسْكَنُها في السَّمَاءِ»**. البيتان من المتقارب، والقائل: أبوالفضل العبّاس بن الأحنف بن الأسود الحنفيّ اليماميّ المتوفّى سنة ١٩٢هـ من جملة أبياتٍ يقول فيها:

لعمري لقد جلبت نظرتي إليكِ عَلَيَّ بَلَاءً طويلا

فيا وَيْحَ مَنْ كَلِفَتْ نفسُهُ بمن لا يطيق إليه سبيلا

هي الشَّمْسُ مسكنها في السّماء فعَزِّ الفُؤَادَ عَزاءً جميلا

فلن تستطيع إليها الصّعود ولن تستطيع إليك النُّزُولا

وهذا المعنى مأخوذ من مجنون ليلى قيس بن الملّوح بن مزاحم العامريّ المتوفّى سنة ٦٨هـ حيث يقول:

فقالوا: أين مسكَنُهَا ومَنْ هيَ فقلتُ: الشَّمْسُ مسكنها السَّمَاءُ

فقالوا: مَنْ رأيتَ أحَبَّ شَمْساً فقلتُ: عَلَيَّ قَدْ نَزَلَ القَضَاءُ

إذا عَقَدَ القَضَاءُ عَلَيَّ أَمْراً فليس يَحُلُّهُ إلّا القَضَاءُ

ومنهما أخذ الشّاعر الفارسيّ:

ميان ماه من تا ماه گردون تفاوت از زمين تا آسمان است

❊ ❊ ❊

﴿ **إِلَيك النُّزُولا** ﴾ وبحث تقديم الظّرف على المصدر قد سبق في شرح الدّيباجة[١] ﴿ **فمع جَحْده أولى** ﴾ هذا جواب الشّرط ـ أعني قوله: «وإذا جاز» ـ أي: فالبناء على الفَرْع مع جَحْد الأصل ـ كما في الاستعارة ـ أولى بالجواز؛ لأنّه قد طُوِيَ فيها ذكر الأصل ـ أعني «المشبّه» ـ وجعل الكلام خِلْواً عنه، وجاء الحديث مع «المشبّه به» فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه[٢].

[المجاز المركّب]

هذا هو المجاز المفرد[٣]، ﴿ **وأمّا** ﴾ المجاز ﴿ **المركّب فهو اللّفظ**[٤] **المستعمل فيما** ﴾ أي: في المعنى الّذي ﴿ **شبّه بمعناه الأصلي** ﴾ أي: بالمعنى الّذي يدلّ عليه ذلك اللّفظ بالمطابقة ﴿ **تشبيه التّمثيل** ﴾ وهو ما يكون وجهه منتزعاً من متعدّد، واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد ﴿ **للمبالغة في التّشبيه** ﴾ إشارة إلى اتّحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركّب.

---

(١) **قوله: «قد سبق في شرح الدّيباجة»**. أي: في شرح قول المصنّف: «وأكثرها للأُصول جمعاً» وخلاصته أنّ العامل في الظّرف المتقدّم المصدر المتأخّر على رأي المحقّق الرّضيّ حيث جوّز تقديم الظّرف على المصدر واستدلّ بقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَعَهُ السَّعْيَ** ﴾ [الصّافّات: ١٠٢]، وعلى رأي غيره محذوف يفسّره المذكور.

(٢) **قوله: «فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه»**. أي: على «المشبّه به».

(٣) **قوله: «هذا هو المجاز المفرد»**. لمّا قسّم المجاز إلى المجاز المفرد وإلى المجاز المركّب، وقسّم المجاز المفرد إلى المجاز المرسل والاستعارة، وفرغ منه بتقسيمه، شرع في المجاز المركّب وقسّمه إلى التّمثيل والمَثَل، والثّاني أخصّ من الأوّل، ولكن ينبغي تقسيمه إلى الاستعارة وغيرها، وتقسيم الاستعارة منه إلى التّمثيل والمثل ـ كما يأتي بيانه عن الشّارح ـ.

(٤) **قوله: «فهو اللّفظ»**. خرج بهذا المجاز العقليّ، لأنّه ليس من قبيل اللّفظ «المستعمل» خرج به المهمل.

وحاصله[١] أن يشبّه إحدى الصّورتين المنتزعتين من متعدّد بالأُخرى ثمّ يدّعي أنّ الصُّوْرة المشبّهة من جنس الصُّوْرة المشبّه بها، فيطلق على الصّورة المشبّهة اللّفظ الدّالّ بالمطابقة على الصّورة المشبّه بها ﴿**كما يقال للمتردّد في أمرٍ: «إنّي أراك تُقَدِّمُ رِجْلاً وتُؤَخِّرُ أُخرى»**[٢]﴾ كما كتب الوليد بن يزيد[٣] ـ لمّا بُويع ـ

---

(١) **قوله: «وحاصله»**. أي: حاصل المجاز المركّب.

(٢) **قوله: «إنّي أراك تقدّم رجلاً وتؤخّر أُخرى»**. أي: تقدّم رجلاً وتؤخّر تلك الرّجل تارةً أُخرى، فيكون المراد بالرّجل الأُخْرَى هو الرّجل الأُولى المتقدّمة بالذّات وإنّما سمّاها بأُخرى باعتبار أنّ وصفها في المرّة الثّانية ـ اي: التّأخّر ـ غير وصفها في المرّة الأُولى ـ أي: التقدّم ـ.

(٣) **قوله: «الوليد بن يزيد»**. أقول: هو النّجس ابن النّجس والوزغ ابن الوزغ والكافر ابن الكافر خليفة النّواصب اللّئام العُمَرِيّين الوليد بن يزيد بن عبدالملك بن مروان بن الحكم ـ لعنهم الله جميعاً ـ. قال السّيوطي في «تاريخ الخلفاء»: الخليفة الفاسق أبو العبّاس ولد سنة ٩٠هـ فلمّا احتضر أبوه لم يمكنه أن يستخلفه لأنّه صبيّ فعقد لأخيه هشام وجعل هذا وليّ العهد من بعد هشام فتسلّم الأمر عند موت هشام في ربيع الآخر سنة ١٢٥هـ وكان فاسقاً شرّيباً للخمر، منتهكاً حرمات الله، أراد الحجّ ليشرب فوق ظهر الكعبة فقتل في جمادى الآخرِ سنة ١٢٦هـ وقال: نقموا عليه انتهاك ما حرّم الله وشرب الخمر ونكاح أُمّهات أولاد أبيه ولمّا قتل وقطع رأسه وجيء به يزيد ـ النّاقص ـ نصبه على رُمْح، فنظر إليه أخوه سليمان بن يزيد فقال: بُعْداً له أشهد أنّه كان شروباً للخمر ماجناً فاسقاً ولقد راودني على نفسي. ونقل عن الذّهبيّ أنّه قال: اشتهر بالخمر والتّلوّط.

وقال أبو الفرج في أخبار ابن عائشة المغنّي من كتاب «الأغاني»: أخبرني أحمد بن عبدالعزيز الجوهريّ عن عمر بن شبّة عن محمّد بن سلام عن محمّد بن مزيد بن أبي الأزهر عن حمّاد بن إسحاق عن أبيه عن محمّد بن سلام عن أبيه عن شيخ من تنوخ قال: كنت صاحب سرّ الوليد بن يزيد فرأيت ابن عائشة عنده وقد غنّاه:

إنّي رأيت صبيحة النّفر ... حُوْراً نفين عزيمة الصّبر

⇐

⇐ مثل الكواكب في مطالعها ‏ بعد العشاء أطفن بالبدر
وخرجت أبغي الأجر محتسباً ‏ فرجعت موفوراً من الوِزْرِ

قال إسحاق في خبره: والشّعر لرجلٍ من قريشٍ، والغناء لمالك، هكذا في خبر إسحاق. وما وجدته ذكره لمالك في جامع أغانيه، ووجدته في غناء ابن سريج خفيف رملٍ بالوسطى عن الهِشاميّ قال: فَطَرِبَ الوليد حتّى كفر وألحد، وقال: يا غلام اسقنا بالسّماء الرّابعة، وكان الغِناء يعمل فيه عملاً ضلّ عنه من بعده، ثمّ قال: أحسنت والله يا أميري! أعِدْ بحقّ عبد شمسٍ، فأعاد، ثمّ قال: أحسنت والله يا أميري! أعِدْ بحقّ أُميّة، فأعاد، ثمّ قال: أعد بحقّ فلانٍ، أعِد بحقّ فلان، حتّى بلغ من الملوك نفسه، فقال: أعد بحياتي، فأعاده، قال: فقام إليه فأكبّ عليه فلم يبق عُضْوٌ مِن أعضائه إلّا قبّله وأهوى إلى ذَكَرِه فجعل ابن عائشة يضمّ فخذيه عليه، فقال: والله العظيم لا تَرِيْمُ حتّى أُقبّله، فأبداه له فقبّل رأسه ثمّ نزع ثيابه فألقاها عليه، وبَقِيَ مجرّداً إلى أن أتوه بمثلها، ووهب له ألف دينارٍ، وحمله على بغلةٍ وقال: اركبها ـ بأبي أنت ـ وانصرِفْ، فقد تركتني على مثل المقليّ من حرارة غنائك فركبها على بساطه وانصرف اهـ.

وأقول: هذا هو خليفة من خلفاء أهل البدعة العمريّين. وألا تسأل أيّها القارئ من الّذي مهّد لأمثال هذا الفاجر وآبائه الفجرة الكفرة حتّى يصيروا خلفاء، ويتقدّموا على أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ؟ الجواب عند منصور النَّمَرِيّ حيث يقول:

لولا عديّ وتيم لم تكن وصلت ‏ إلى أُمَيّة تمريها وترتَضِعُ
تسعين عاماً إلى عشرٍ مُجَرَّمَةٍ ‏ من السّنين وأنف الحقّ يجتدع

وعند الكميت ـ رحمه الله ـ:

يصيب به الرّامون عن قوس غيرهم ‏ فيا آخراً أسدى له الغيّ أوّل

وعند دعبل ـ رحمه الله ـ:

ستسأل تيم عنهم وعديّها ‏ وبيعتهم من أفجر الفجرات

وعند الشّريف الرّضي ـ رضوان الله عليه ـ:

⇐

إلى مَرْوَان بن محمّد[1] وقد بلغه أنّه متوقّف في البيعة له: «أمّا بعد، فإنّي أراكَ[2]

⇐ بنى لهم الماضون آساس هذه ... فعَلَّوْا على آساسِ تلك القـواعِـدِ

وعند مهيار الدّيلمي ـ رحمه الله ـ:

ومـا الخـبيثان ابـن هـندٍ وابـنه ... وإن طغى خـطبهما بَـعْدُ وجَـلْ

بِـمُبْدِعَيْنِ فـي الّـذي جَـاءَا بـه ... وإنّـــما تَـــقَفَّيَا تـــلك السُّـــبُلْ

وكلّ تلك الكوارث الّتي حدثت في الإسلام بعد رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ من جرائم القتل، والغارات، والفقر فالمسؤول عنها بالدّرجة الأُولى أصحاب السّقيفة الخوارج الأوائل ـ لعنهم الله عن بكرة أبيهم ـ.

(١) **قوله: «مروان بن محمّد»**. هو آخر أرجاس بني أُميّة ـ لعنهم الله ـ ويقال له: مروان الحمار، ومروان بن محمّد الجعديّ نسبة إلى مؤدّبه الجَعْد بن درهم، وسبب تلقيبه بالحمار اختلف فيه: فقيل: لأنّه كان لا يجفّ له لبد في قتال مخالفيه. كان يصل السّير بالسّير، ويصبر على مكاره الحرب ويقال في المثل: فلان أصبر من الحمار في الحروب، فلذلك لقّب به.

وقيل: لأنّ العرب تسمّي كلّ مائة سنةٍ حماراً فلمّا قارب ملك بني أُميّة مائة سنة لقّبوا مروان بالحمار لذلك.

ولد بالجزيرة سنة ٧٢هـ وتغلّب على الخلافة سنة ١٢٧هـ وانتقل إلى جهنّم في قرية بوصير بمصر حين فرّ سرّاً من بني العبّاس سنة ١٣٢هـ فلحق بأصحاب السّقيفة الخوارج الأوائل.

(٢) **قوله: «أمّا بعد، فإنّي أراكَ»**. وهذا الكتاب ليس للوليد بن يزيد كما زعمه الشّارح؛ بل هو ليزيد بن الوليد المعروف بـ«يزيد النّاقص» وثب على الخلافة وقتل ابن عمّه الوليد بن يزيد ـ الّذي نسب الشّارح الكتاب إليه ـ تغلّب على الخلافة سنة ١٢٦هـ وقتل في تلك السّنة. وهذا نصّ رسالته كما أورده الجاحظ في باب الأسجاع من كتاب «البيان والتّبيين»: حدّثني ثُمامة عمّن قدِم عليه من أهل دمشق، قال: لمّا بايع النّاس يزيد بن الوليد وأتاه الخبر عن مروان بن محمّد ببعض التّلكّؤ، والتّحبّس كتب إليه:

⇐

تقدِّم رجلاً وتؤخّر أُخرى، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتَمِدْ على أيّهما[1] شئت»، شَبَّه صورة تردّده في المبايعة بصورة تردّد مَنْ قام ليذهب في أمرٍ فتارةً يريد الذَّهَاب فيقدّم رجلاً، وتارةً لا يريد فيؤخّر أُخرى، فاستعمل الكلام الدّالّ على هذه الصّورة[2] في تلك الصّورة، ووجه الشّبه ـ وهو الإقدام تارةً والإحجام أُخرى ـ منتزع عن عدّة أمور ـ كما ترى ـ.

[تسمية المجاز المركّب]

﴿وهذا﴾ أي: المجاز المركّب ﴿يسمّى التّمثيل﴾ لأنّ وجهه منتزع من متعدّد ﴿على سبيل الاستعارة[3]﴾ لأنّه قد ذكر «المشبّه به» وأُريد «المشبّه» وترك ذكر «المشبّه» بالكليّة ـ كما هو طريق الاستعارة ـ.

﴿وقد يسمّى التّمثيل مطلقاً﴾ من غير تقييد بقولنا: «على سبيل الاستعارة»

⇐ بسم الله الرّحمن الرّحيم، من عبدالله أميرالمؤمنين يزيد بن الوليد إلى مروان بن محمّد، أمّا بعد: فإنّي أراك تُقَدِّمُ رجلاً وتُؤَخِّرُ أُخرى، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيّهما شئت والسّلام.

(١) وفي نسخة سنة ٨٤٩هـ: «أيّتهما» وهو جائز؛ لأنّ العرب تقول: «أيّ» و«أيّانِ» و«أيُّونَ» إذا أفردوا «أيّاً» ثَنَّوْها، وجمعوها، وأنّثوها فقالوا: «أيّة» و«أيّتانِ» و«أيّات» وإذا أضافوها إلى ظاهر أفردوها وذكّروها فقالوا: «أيُّ الرّجلين» و«أيّ المرأتين» و«أيّ الرّجل» و«أيّ النّساء» وإذا أضافوا إلى ضمير المؤنّث ذكّروا وأنّثوا فقالوا: «أيّهما» و«أيّتهما» للمرأتين.

(٢) **قوله: «الكلام الدّالّ على هذه الصّورة»**. أي: صورة تقدّم رجلٍ وتأخّر أُخرى متردّداً «في تلك الصّورة» أي: صورة تردّده في المبايعة.

(٣) **قوله: «على سبيل الاستعارة»**. أي: المجاز المركّب يسمّى التّمثيل مقيّداً بقولنا: «على سبيل الاستعارة».

ويمتاز عن «التّشبيه»(١) بأن يقال له: «تشبيه تمثيل» أو «تشبيه تمثيليّ».

[نقد الشّارح المصنّف في حصر المجاز المركّب على الاستعارة]

وهاهنا بحث(٢) وهو أنّ **المجاز المركّب** كما يكون استعارة فقد يكون غير

---

(١) **قوله: «ويمتاز عن التّشبيه»**. جواب عن سؤال مقدّرٍ وهو أنّه قد يسمّى التّشبيه باعتبار وجهه أيضاً تمثيلاً، فكيف تمتاز هذه الاستعارة الّتي تمثيلاً مطلقاً، عن التّشبيه الّذي يسمّى تمثيلاً أيضاً؟ والجواب: أنّ الامتياز يحصل بأحد الوجهين:

الأوّل: بالإضافة، بأن يقال: تشبيهُ تمثيلٍ.

والثّاني: بالتّوصيف؛ بأن يقال: تشبيهٌ تمثيليٌّ، فإنّ النّسبة بمنزلة الوصف فهو بمنزلة: تشبيه منسوب إلى التّمثيل، ووجه الامتياز أنّه يقال للاستعارة «تمثيل» من غير تقييد ـ بالإضافة أو الوصف ـ فيمتاز كُلٌّ واحدٍ منهما عن الآخر.

(٢) **قوله: «وهاهنا بحث»**. اعلم أنّ الوضع قسمان:

أحدهما: الوضع الشّخصيّ وهو الّذي يعتبر فيه أمران: مادّة خاصّة وهيئة خاصّة كما في لفظة «أَمْسِ» ـ مثلاً ـ فإنّه يدلّ على اليوم الماضي إذا روعي فيه الأمران معاً. وهذا القسم يختصّ بالمفردات.

وثانيهما: الوضع النّوعي وهو الّذي لا يعتبر فيه الأمران المذكوران مثل الجملة الاسميّة، فإنّه وضع لإفادة الدَّوَام والثَّبَات في أيّ مادّة تحقّقت وفي أيّ هيئة تَجَلَّتْ مثل «عَلِيٌّ مع الحقّ» و: «الحقّ مع عليّ» و: «أبوبكرٍ تخلّف عن جيش أُسامة» و: «عمر تخلّف عن جيش أُسامة» وغيرهما من الموادّ والهيئات وكذا الجملة الفعليّة وضع بوضع نوعيّ للتّجدّد والحدوث في ضمن أيّ مادّة كانت وفي ضمن أيّ هيئة وقعت. وهذا القسم يختصّ بالمركّبات والمشتقّات.

إذا علمت هذا فاعرف أنّه كما ينقسم المجاز المفرد إلى قسمين: **الاستعارة** إن كانت العلاقة المشابهة **والمجاز المرسل** إن كانت غيرها كذلك ينقسم المجاز المركّب إلى قسمين: **الاستعارة** إن كانت العلاقة بين المعنى الحقيقيّ والمجازيّ المشابهة **والمجاز**

⇐

استعارة، وتحقيق ذلك أنّ الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشَّخْصِ كذلك وضع المركّبات لمعانيها التّركيبيّة بحسب النّوع، مثلاً هيئة التّركيب في نحو: «زيد قائم» موضوعة للإخبار بالإثبات، فإذا استعمل ذلك المركّب في غير ما وضع له، فلابدّ وأن يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين، فإذا كانت العلاقة المشابهة فاستعارة وإلّا فغير استعارة(١) كقوله:

* **هوايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمانِينَ مُصْعِدٌ**(٢) *

البيت، فإنّ المركّب موضوع للإخبار، والغَرَض منه إظهار التّحزّن والتّحسّر،

⇐ **المرسل** إن كانت غيرها، فحصر المصنّف المجاز المركّب في الاستعارة غلط في هذا المقام.

فإن قيل: من أين تقول إنّ المصنّف حصر المجاز المركّب في الاستعارة ولم يصرّح به في هذا الكلام؟

والجواب: من تعريف المجاز المركّب؛ بناءً على أنّ المعرِّف يجب أن يكون مساوياً للمعرَّف.

قال الرّومي: الحصر مستفاد من تعريف المبتدأ باللّام في قوله: «وأمّا المجاز المركّب» وقد يعتذر بأنّهم إنّما لم يتعرّضوا للقسم الآخر من المجاز المركّب ـ أعني ما ليس باستعارة تمثيليّة ـ لقلّته وقلّة لطائفه.

(١) **قوله: «فغير استعارة»**. أي: مجاز مركّب مرسل، كما في قول الشّاعر؛ فإنّ الغرض منه إظهار الحزن والحسرة على مفارقة المحبوب اللّازم ذلك الحزن والحسرة للإخبار بالمفارقة. فإنّ الإخبار بوقوع شيء مكروهٍ يلزمه إظهار الحزن والحسرة، فيصدق على هذا المركّب أنّه استعمل في غير الموضوع له لعلاقة الملازمة لا المشابهة، فلا يكون حقيقة ولا استعارةً، فيجب أن يكون مجازاً مركّباً مرسلاً.

(٢) **قوله: «هوايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمانِينَ مُصْعِدٌ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل: جعفر بن عُلْبَة الحارثي وقد تقدّمت القصيدة في باب المسند إليه من «علم المعاني».

فحصر **المجاز المركّب** في الاستعارة، وتعريفه بما ذكر، عُدُوْلٌ عن الصَّوَاب[١].

[الأمثال من المجاز المركّب]

﴿ **ومتى فشا استعماله** ﴾ أي: استعمال المجاز المركّب، أو التّمثيل[٢] ﴿ **كذلك** ﴾ أي: على سبيل الاستعارة، لا على سبيل التّشبيه[٣] ولا في معناه الأصلي ﴿ **سمّي مَثَلاً** ﴾[٤].

---

(١) **قوله: «عدول عن الصّواب»**. قال الهنديّ: فيه أنّه إنّما يكون عدولاً عنه لو وجد شاهد من كلام البلغاء للمجاز المركّب سوى الاستعارة، وما ذكر من المثال وغيره خلاف مقتضى الظّاهر، وهو قد يكون كنايةً، وقد يكون مجازاً وقد مرّ تفصيله في المقدّمة، فلم لا يجوز أن تكون كنايات مستعملة فيما وضعت له لينتقل إلى لوازمها.

(٢) **قوله: «أي: استعمال المجاز المركّب أو التّمثيل»**. قال الهنديّ: الأوّل: نظراً إلى المعنى؛ فإنّ الكلام في المجاز المركّب. والثّاني: نظراً إلى القرب اللفظيّ.

(٣) **قوله: «على سبيل الاستعارة لا على سبيل التّشبيه»**. لا أن يكون استعماله على وجه الاستعارة مساوياً أو قليلاً بالنّسبة إلى استعماله على الحقيقة والتّشبيه ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(٤) **قوله: «سمّي مَثَلاً»**. المَثَل ـ بفتحتين ـ يستعمل في اللّغة بمعانٍ مختلفة:

منها: الحديث كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَىٰ** ﴾ [النّحل: ٦٠]، أي: قول «لا إله إلّا الله».

ومنها: الصّفة نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ** ﴾ [البقرة: ١٧]، أي: صفتهم ووصفهم.

ومنها: المِثَالُ والحَذْوُ.

ومنها: العِبْرَةُ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفاً وَمَثَلاً لِلآخِرِينَ** ﴾ [الزّخرف: ٥٦]، أي: جعلناهم متقدّمين يتّعظ بهم الغابرون.

ومنها: الآية نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَجَعَلْنَاهُ مَثَلاً لِبَنِي إِسْرَائِيلَ** ﴾ [الزّخرف: ٥٩]، أي: آيةً تدلّ على نبوّته، وهذا في وصف عيسى ـ عليه السّلام ـ.

⇐

[سبب عدم تغيّر الأمثال]

﴿ولِهذا﴾ أي: ولكون «المَثَل» تمثيلاً فشا استعماله على سبيل الاستعارة ﴿لا تُغَيَّرُ الأمثالُ﴾ لأنّ الاستعارة يجب[1] أن يكون لفظ «المشبّه به» المستعمل في «المشبّه» فلو تطرّق تغيير إلى «المَثَل» لما كان لفظ «المشبّه به» بعينه فلا يكون استعارة، فلا يكون «مَثَلاً».

[تحقيق عدم تغيّر الأمثال]

وتحقيق ذلك أنّ «المستعار» يجب أن يكون اللّفظ الّذي هو حقّ «المشبّه به» أُخذ منه عارية لـ «المشبّه» فلو وقع فيه تغيير لَمَا كان هو اللّفظ الّذي يخصّ

⇐ والمَثَلُ في الاصطلاح كلام مفيدٌ ومشهور، أي: مستقلّ في الإفادة ومعروف أيضاً، وله مَوْرِدٌ ومَضْرِبٌ، **أمّا المورِدُ**: فالموضع الّذي صدر فيه الكلام من المتكلّم البليغ أوّلاً مناسباً للحالة الّتي اقتضت صدور الكلام من كونه مفرداً أو مثنًىً أو مجموعاً ـ مذكّراً أو مؤنّثاً ـ وهذه الحالة يحافظ عليها بعد ذلك فلا يغيّر. **وأمّا المضرِبُ** فالموضع الّذي يشتمل على الحالة الّتي تشبه الحالة الأُولى الّتي صدر الكلام مطابقاً لها، فإذا كان الموضع الثّاني مشتملاً على الحالة الشّبيهة بالحالة الموجودة في الموضع الأوّل كان المثل صحيحاً، ولا يلاحظ تطابق الحالتين إفراداً وتثنيةً وجمعاً ـ تذكيراً أو تأنيثاً ـ بل المعتبر والملحوظ هو وجود المعنى الأصلي في الموضعين ولذا يقال: المثل ينظر في الإفراد والتّثنية والجمع وتذكيره وتأنيثه إلى مورده ولا ينظر إلى مضربه، كما في المثل المشهور: «الصَّيْفَ ضيّعتِ اللَّبَن»، ويأتي شرحه بعيد هذا، فيأتي مورد المثل في كلام أبي عبيد، ومضرِبُ المثل في كلام جار الله العلّامة.

(١) **قوله: «لأنّ الاستعارة يجب»**. قال الرّوميّ: هذا أولى من تعليل صاحب «الكشّاف» عدم التّغيير بأنّ الأمثال السّائرة لا تكون إلّا أقوالاً فيها غرابة من بعض الوجوه، فحوفظ على تلك الغرابة وحميت الألفاظ عن التّغيير، وذلك لأنّ الظّاهر أنّ فتح التّاء في قولك: «بالصَّيْفِ ضَيَّعْتِ اللَّبَن» لا يغيّر غرابة كانت عند الكسر.

«المشبّه به» فلا يكون عارية.

[لكلّ مَثَلٍ مَضْرِبٌ ومَوْرِدٌ]

ولهذا لا يلتفت في «المَثَل» إلى مَضْرِبِه(١) تذكيراً، وتأنيثاً، وإفراداً، وتثنية، وجمعاً، بل إنّما ينظر إلى مَوْرِدِ المَثَل، مثلاً إذا طلب رجل شيئاً ضيَّعه قبل ذلك تقول له: «بالصَّيْفِ(٢) ضَيَّعْتِ اللَّبَن»........................

---

(١) **قوله: «لا يلتفت في المثل إلى مضربه»**. قال الشّارح في شرحه لـ«المفتاح»: الحاصل أنّه يجب أن لا يتغيّر المثل من حال المَوْرِد ـ «المشبّه به» ـ إلى حال المَضْرِب ـ «المشبّه» ـ ليصحّ أنّه استعارة. قال الهنديّ: وهذا لا ينافي ما ذكره صاحب «الكشّاف» من أنّهم لم يضربوا مَثَلاً، ولا رَأوْهُ أهلاً للتّسيير، ولا جديراً بالتّداول والقُبُول إلّا قولاً فيه غَرَابة من بعض الوجوه، ومن ثمّة حوفظ عليه وحُمِيَ من التّغيير.

(٢) **قوله: «بالصَّيْفِ ضَيَّعْتِ اللَّبَن»**. قال أبو عبيد: ومن أمثالهم في التّفريط قولهم: «الصَّيْفَ ضيّعتِ اللَّبَن» وكذلك قولهم: «تَدَعُ العينَ وتطلُبُ الأَثَر» وكان المفضّل يذكر حديث المثلين جميعاً وقال: أمّا حديث اللّبن فإنّ صاحبه عمرو بن عمرو بن عدس ابن زيد التميميّ وكانت عنده دَخْتَنُوسُ بنت لقيط بن زُرَارة وكان ذا مالٍ كثير، إلّا أنّه كان كبير السّنّ فكَرِهَتْه فلم تزل تسأله الطّلاق حتّى فعل وتزوّجها بعده عمير بن معبد بن زُرارَة ابن عمّها وكان شابّاً إلّا أنّه مُعْدِمٌ، فمرّت إبل عمرو بن عمرو ذاتَ يومٍ بدختنوس، فقالت لخادمتها: انطلقي إلى أبي شريح فقولي له: «يسقينا اللَّبَن» فأبلغته، فعندها قال: «الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنْ» هذه حكاية المفضّل ـ أي: المفضّل الضّبّيّ صاحب كتاب «الأمثال» ـ قال أبو عبيد: أراه يعني: أنّ سؤالكِ إيّايَ الطَّلَاقَ كان في الصَّيْف فيومئذٍ ضيّعتِ اللّبن بالطَّلَاقِ.

وأمّا بعض النّاس فيقولون: معناه: إنّ الرّجل إذا لم يطرق ماشيته في الصّيف كان مضيّعاً لألبانها حينئذٍ، ثمّ رجع الحديث إلى حديث المفضّل، قال:

وأمّا قولهم: «لا تطلب أثراً بعد عين» فإنّه لمالك بن عمرو العامليّ، وكان له أخ يقال له: سمّاك، فقتله رجل من غسّان فلقيه مالك، فأراد قتله، فقال الغسّاني: «دعني ولك مائة من

⇐

بكسر[1] تاء الخطاب؛ لأنّ «المَثَل» قد ورد في امرأة.

[جواب سؤال]

وأمّا ما يقع في كلامهم من نحو «ضَيَّعْتُ اللَّبَن بالصَّيْف» ـ على لفظ المتكلّم ـ فليس بِمَثَلٍ، بل مأخوذ من «المَثَل» وإشارة إليه.

⇐ الإبل» فقال: «لا تطلب أثراً بعد عينٍ» ثمّ قتله، فذهبت الكلمتان مَثَلَين.

وقال المفضّل الضّبّيّ: ثمّ أرسل إليها بلقوحين وراويةً من لبن، فقال الرّسول: أرسل إليكِ أبو شريح بهذا وهو يقول: «الصَّيْفَ ضيّعتِ اللّبن» وهذا مورد المثل.

وهذا أصلُ المثل ـ كما ضبطه أساتذة الأمثال ـ وليس فيه كلمة «في» الجارّة كما أورده التّفتازانيّ، بل ربّما جاء الاختلاط ممّا ذكره جار الله العلّامة في «المستقصى»: وقيل: طلّق الأسود بن هرمز امرأته العنود الشّنّيّة رغبةً عنها إلى امرأةٍ من قومه ذات جمال ومالٍ ثمّ جرى بينهما ما أدّى إلى المفارقة فتبعت نفسه العنود فراسلها فأجابته بقولها:

أتـــركتني حـــتّى إذا ... عـــلّقت أبـيض كـالشَّطَنْ
أنشأت تـــطلق وصـــلنا ... في الصّيف ضيّعت اللَّبَنْ

وهذا مضرِبُ المثل، لأنّ الخطاب مع المذكّر، ولكنّها لم تغيّر المثل ـ لما قلنا ـ.

ودَخْتَنُوس ـ ويقال: «دَخْدَنُوس» و«تَخْتَنُوس» ـ: في الأصل اسم بنت كِسْرَى سمّى لقيط بنته به فهو فارسيّ عرّب معناه: بنتُ الهنيء، قلبت الشّين سيناً لمّا عُرِّبَ ـ أي: «دخت نوش» فتصرّفوا فيه كما قال ابن عربشاه ٧٩١ ـ ٨٥٤هـ في مقدّمة «عجائب المقدور»: كُرَةُ الألفاظ الأعجميّة إذا تداولها صَوْلَجَان اللّغة العربيّة خرطها في الدّوران على بناء أوزانها، ودحرجها كيف شاء في ميدان لسانها. وقال لقيط بن زرارة:

يا ليتَ شِعْرِي اليومَ دَخْتَنُوْسُ ... إذا أَتَـاهَا الخَـبَرُ المَـرْمُوسُ
أَتَـحْلِقُ القُـرُوْنَ أم تَـمِيْسُ ... لا بـل تَـمِيْسُ؛ إنـها عَـرُوْسُ

* * *

(١) **قوله: «ضَيَّعْتِ اللَّبَن»**. ـ بكسر التّاء ـ أي: تقول في خطاب المذكّر أيضاً بكسر التّاء لما حرّرناه، وأحسنُ مثالٍ للمضرِب ما أوردته عن الزّمخشريّ قُبَيْلَ هذا فراجعه.

[تفريع]

ولكون «المَثَل» ممّا فيه غرابة استعير لفظه للحال، والصّفة، أو القصّة، إذا كان لها شَأْن عجيب، ونوع غرابة، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً**﴾(١) أي: حالهم العجيب الشّأن، وكقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَىٰ**﴾(٢) أي: له الصّفة العجيبة، وكقوله ـ تعالى ـ: ﴿**مَثَلُ الْجَنَّةُ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ**﴾(٣) أي: فيما قصصنا عليكم من العجائب قصّة الجنّة العجيبة.

---

(١) البقرة: ١٧.

(٢) الرّوم: ٢٧.

(٣) الرّعد: ٣٥.

فصلٌ

في تحقيق معنى الاستعارة بالكِناية[1] والاستعارة التّخييليّة

قد اتّفقت الآراء[2] على أنّ في مثل قولنا: «أظفار المنيّة نَشِبَتْ بفلان» استعارة

(١) **قوله: فصلٌ: في تحقيق معنى «الاستعارة بالكناية»**. الاستعارة على ثلاثة أقسام:

١ ـ مصرّحة، ٢ ـ ومكنيّة، ٣ ـ وتخييليّة، إلى هنا كان الكلام في الاستعارة المصرّحة وكان من أقسام المجاز اللغويّ، ومن هاهنا يذكر القسمين الآخَرَين تتميماً لأقسام الاستعارة وإلّا فلا يجب على المصنّف ذكرهما لأنّ الآخرين ليسا من أقسام المجاز اللغويّ واختلف في تفسيرهما على ثلاثة أقوال:

الأوّل: قول المصنّف.

الثّاني: قول السّكّاكيّ وشرح القولين يأتي عن المصنّف في المتن.

الثّالث: قول القدماء ومنهم الزّمخشريّ جار الله العلّامة ويأتي شرحه في كلام الشّارح ـ إن شاء الله ـ وحاصل مذهب القدماء والزّمخشريّ أنّ المكنّية عبارة عن اسم «المشبّه به» استعير في النّفس لـ«المشبّه» وإثبات لازم «المشبّه به» لـ«المشبّه» استعارة تخييليّة.

ومذهب السّكّاكيّ أنّ المكنّية لفظ «المشبّه» استعمل في «المشبّه به» ادّعاءً بقرينة استعارة بعض لوازم «المشبّه به» له.

ومذهب المصنّف أنّ المكنّية هو التّشبيه المضمر في النّفس وقرينتها إثبات بعض لوازم «المشبّه به» له. وفي التّخييل مذهبان:

أحدهما: مذهب السّكّاكيّ وهو لازم «المشبّه به» استعير لصورة وهميّة لـ«المشبّه».

وثانيهما: إثبات لازم «المشبّه به» لـ«المشبّه» ـ كما يأتي ـ.

(٢) **قوله: «اتّفقت الآراء»**. أي: اتّفق البيانيّون سوى الشّيخ عبدالقاهر ـ فليس في كلامه ما يشعر بالاستعارة المكنيّة، كما سيجيء ـ على أنّ في مثل «أظفار المنيّة نَشِبَتْ بفلان» أمرين:

أحدهما: الاستعارة بالكناية.

⇐

بالكِناية، واستعارة تخييليّة، لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللَّذَيْن يطلق عليهما هذان اللّفظان، ومحصّل ذلك يَرْجِعُ إلى ثلاثة أقوال:

أحدها: ما يفهم من كلام القدماء.

والثّاني: ما ذهب إليه السكّاكي؛ وسيجيء بيانهما(١).

والثّالث: ما أورده المصنّف.

[تفسير الاستعارة بالكِناية والتّخييليّة على رأي المصنّف]

ولمّا كانتا(٢) عنده أمرين معنويّين غير داخلين في تعريف «المجاز» **أورد لهما** فصلاً في ذيل بحث الاستعارة؛ تتميماً لأقسامها، وتكميلاً للمعاني الّتي تطلق هي

⇐ **وثانيهما:** الاستعارة التّخييليّة، واختلفوا بعد ذلك في تفسير هاتين الاستعارتين على ثلاثة أقوالٍ ـ كما حرّرته ـ.

(١) **قوله: «وسيجيء بيانهما»**. أمّا بيان مذهب القدماء فيأتي في هذا الفصل عند قول الشّارح: «قلت: معناها الصّحيح المذكور في كلام السَّلَف» إلخ.... وأمّا بيان مذهب السّكّاكيّ فسيأتي في الفصل الآتي عند قول المصنّف: «وعني بالمكنيّ عنها» إلخ... وهذان القولان يرجعان إلى قول واحدٍ عند التأمّل.

(٢) **قوله: «ولمّاكانتا»**. أي: لمّا كانت الاستعارة المكنّية والاستعارة التّخييليّة عند المصنّف **«أمرين معنويّين»** أي: فعلين من أفعال المتكلّم القائمة بنفسه **«غير داخلين في تعريف المجاز»** أي: المجاز اللّغويّ وهو اللّفظ المستعمل في غير الموضوع له مع قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له.

وسبب عدم الدّخول أنّ **المجاز** من صفات الألفاظ وهاتان **الاستعارتان** من صفات المعاني حيث إنّهما فعلان من أفعال النّفس:

أحدهما: التّشبيه المضمر في النّفس.

وثانيهما: إثبات لوازم «المشبّه به» لـ«المشبّه». **«أورد لهما فصلاً»** جواب **«لمّا»**.

عليها[1]، فقال: ﴿ **قد يضمر التّشبيه في النّفس** ﴾ أي: في نفس المتكلّم ﴿ **فلا يصرّح بشيء من أركانه[2] سوى «المشبّه»** ﴾.

فإن قلت: قد سبق[3] في التّشبيه أنّ ذكر «المشبّه به» واجب البتّة، وأنّ أقسامه لا تخرج عن ثمانية ـ باعتبار ذكر الأركان وتركها ـ.

---

(١) **قوله: «للمعاني الّتي تطلق هي عليها»**. والمعاني الّتي تطلق الاستعارة عليها ثلاثة:
١ ـ مصرّحة. ٢ ـ ومكنيّة. ٣ ـ وتخييليّة، فلفظ الاستعارة تطلق على هذه المعاني الثّلاثة بطريق الاشتراك اللّفظيّ، لكن بعضها داخل في المجاز اللّغوي وهو المصرّحة. وبعضها غير داخل فيه وهو القسمان الباقيان.

(٢) **قوله: «من أركانه»**. وهي أربعة ـ كما تقدّم في باب التّشبيه ـ: المشبّه، والمشبّه به، والوجه، والأداة.

(٣) **قوله: «قد سبق»**. أي: في الخاتمة الّتي ذكر لتقسيم التّشبيه بحسب القوّة والضّعف في المبالغة إلى ثمانية أقسام: اثنان قويّان واثنان ضعيفان والأربعة الباقية متوسّطة بين القوّة والضّعف، ويجب في الجميع ذكر «المشبّه به» وهذا نصّه هناك:

خاتمة في تقسيم التّشبيه بحسب القوّة والضّعف في المبالغة باعتبار ذكر أركانه كلّها أو بعضها، وقد سبق أنّ أركانه أربعة، فالحاصل من أقسامه بهذا الاعتبار ثمانية، فإنّ «المشبّه به» مذكور قطعاً وحينئذٍ فإمّا أن يكون «المشبّه» مذكوراً، أو محذوفاً، وعلى التّقديرين فوجه الشّبه إمّا مذكور أو متروك، وعلى التّقادير الأربعة، فالأداة إمّا مذكورة أو محذوفة تصير ثمانية اهـ.

والحاصل أنّ ما ذكرته هنا يناقض قولك ثمّة حيث ذكر ثمّة أنّ «المشبّه به» واجب الذّكر وتقول هاهنا لا يجب ذكر «المشبّه به» بل يذكر «المشبّه» فقط؟

فأجاب بقوله: «قلت: ذلك إنّما هو في التّشبيه المصطلح» أي: ما ذكر من أنّ «المشبّه به» يجب ذكره إنّما يكون في التّشبيه الاصطلاحيّ ـ لا التّشبيه اللّغويّ ـ وهو ما لا يكون على وجه الاستعارة، ولا يجري في الاستعارة فلا تناقض؛ إذ المراد بالتّشبيه الاصطلاحيّ غير الاستعارة بالكناية وغير الاستعارة التّحقيقيّة ولا على وجه التّجريد.

قلت: ذلك إنّما هو في التّشبيه المصطلح، وقد سبق أنّ المراد به غير الاستعارة بالكِناية.

﴿**ويدلّ عليه**(١)﴾ أي: على ذلك التّشبيه المضمر في النّفس ﴿**بأن يثبت لـ«المشبّه» أمر مختصّ**(٢) **بـ«المشبّه به»**﴾ من غير أن يكون هناك أمر متحقّق ـحسّاً أو عقلاً ـ يجري عليه اسم ذلك الأمر ﴿**فيُسَمَّى التّشبيه**﴾ المضمر في النّفس ﴿**استعارة بالكناية، أو مكنّياً عنها**﴾ أمّا الكِناية فلأنّه لم يصرّح به، بل إنّما دلّ عليه بذكرخواصّه ولوازمه، وأمّا الاستعارة فمجرّد تسميةٍ(٣) خاليةٍ عن المناسبة.

---

(١) **قوله: «ويدلّ عليه»**. جواب عن سؤالٍ؛ وهو: أنّه إذا أضمر التّشبيه في النّفس ولم يصرّح بشيءٍ من أركانه سوى «المشبّه» فكيف يفهم كونه تشبيهاً؟

فأجاب بأنّه ينصب لذلك قرينة وهو إثبات أمر مختصّ بـ«المشبّه به» لـ«المشبّه».

(٢) **قوله: «أمر مختصّ»**. أي: لا يوجد في «المشبّه» لا أن لا يوجد في غير «المشبّه به» أصلاً، فإنّ «الأظفار» توجد في غير «السّبع» لكن لا توجد في «المنيّة» ـكما قرّره الهنديّ ـوهذا الأمر المختصّ ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما لا يكمل وجه الشّبه في «المشبّه به» بدونه، أي: لو كان كان التّشبيه كاملاً ولو انتفى كان ناقصاً كالأظفار، فإنّ الاغتيال متحقّق في الأسد بدونها ـبالنّاب ـلكن كماله بها.

وثانيهما: ما به يكون قِوام وجه الشّبه في «المشبّه به» فإذا لم يكن لم يكن وجه الشّبه حاصلاً؛ كاللّسان للإنسان في الدّلالة على المقصود.

(٣) **قوله: «وأمّا الاستعارة فمجرّد تسميةٍ»**. أي: أمّا تسمية التّشبيه المضمر في النّفس بالاستعارة فمجرّد تسميةٍ خاليةٍ عن المناسبة، لأنّ الاستعارة هي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، وهاهنا ليست كلمةً مستعملة في غير الموضوع له فإنّ كلّ واحدٍ من «المشبّه» و«المشبّه به» ـأي: «المنيّة» و«السّبع» ـمثلاً مستعمل في الموضوع له.

قال الرّوميّ: قد يقال: إنّما سمّي استعارة بناءً على أنّه يشبه الاستعارة في صفة ادّعاء

⇐

﴿و﴾ يسمّى ﴿إثبات ذلك الأمر﴾ ـ المختصّ بـ«المشبّه به» ـ ﴿لـ «المشبّه» استعارة تخييليّة﴾ لأنّه قد استعير لـ«المشبّه» ذلك الأمر الّذي يخصّ «المشبّه به» وبه يكون كماله أو قِوَامه في وجه الشّبه؛ لتخييل أنّه من جنس «المشبّه به».

[تقسيم التخييليّة إلى قسمين]

ثمّ ذلك الأمر المختصّ بالمشبّه به المثبت للمشبّه على ضربين:

أحدهما: ما لَا يَكْمُلُ وجه الشّبه في «المشبّه به» بدونه.

والثّاني: ما به يكون قِوَام[1] وجه الشّبه في «المشبّه به».

[القسم الأوّل]

فأشار إلى الأوّل بقوله ﴿كما في قول﴾ أبي ذُؤَيْب ﴿الهُذَلِيّ: **وإذا المَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ**﴾ أي: عَلِقَتْ ﴿**أظْفَارَهَا**﴾[2] * **أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لا تَنْفَعُ**.

⇐ دخول «المشبّه» في جنس «المشبّه به».

وقال الهنديّ: قد يقال: إنّما سمّي استعارةً لشبهه بالاستعارة في ادّعاء دخول «المشبّه» في جنس «المشبّه به».

وليس بشيءٍ؛ إذ لا ادّعاء عند المصنّف، فإنّه قال في «الإيضاح»: ٤٦٤: «أثبت لها ـ أي: للشّمال ـ يداً على سبيل التّخييل مبالغةً في تشبيهها به».

فالمراد بالتّخييل أنّ الإثبات المذكور تخييليّ، ففي قوله: «ليخيّل أنّه من جنس «المشبّه به» **مناقشة**.

(١) **قوله: «ما به يكون قِوَام»**. ويكون حصول وجه الشّبه به في العادة كـ«اللّسان» للإنسان في الدّلالة على المقصود، وإنّما قلنا: «في العادة» إذ يمكن حصول الدّلالة بالإشارة؛ لكنّه غير معتاد.

(٢) **قوله: «وإذا المنيّة أنشبت أظفارها»**. البيت من الكامل على العروض التّامّة مع الضّرب ⇐

⇐ المماثل، والقائل أبو ذؤيب الهذليّ من قصيدة يرثي بها بنيه وهي من أجود مراثي العرب على الإطلاق، يقول فيها:

أمِنَ المَنونِ وريبِها تتوجّعُ ؟ والدّهرُ ليسَ بمعتِبٍ مَن يجزَعُ
قالَتْ أُمَيمةُ: ما لجِسمِكَ شاحباً مُنْذُ ابتُذِلتَ ومثلُ مالِكَ ينفَعُ
أمْ ما لجِسمِكَ لاَ يُلائمُ مَضجَعاً إلّا أُقِضَّ عليكَ ذاكَ المَضجَعُ
فأجَبتُها: أمّا لجِسمي إنّهُ أودَى بَنيّ منَ البِلادِ، فوَدّعُوا
أودَى بَنيّ، فأعقَبُوني حَسرَةً بَعدَ الرُّقادِ، وعَبرَةً ما تُقلِعُ
سَبَقوا هَوَيَّ، وأعنَقوا لهَواهُمُ فتَخرّموا، ولكلّ جنبٍ مصرَعُ
فغَبَرْتُ بَعدَهُمُ بعَيشٍ ناصِبٍ وإخالُ أنّي لاحِقٌ مُستَتبِعُ
ولقد حرَصتُ بأنْ أُدافعَ عَنهُمُ وإذا المَنيّةُ أقبَلَتْ لا تُدفَعُ
وإذا المَنيّة أنشَبَتْ أظفارَها ألفَيتَ كلَّ تَميمَةٍ لا تَنفَعُ
فالعَينُ بَعدَهُمُ كأنّ جُفونَها سُمِلَتْ لشَوكٍ فهيَ عُورٌ تدمَعُ
وتَجَلُّدي للشّامِتينَ أُريهِمُ أنّي لرَيبِ الدّهرِ لا أتَضَعضَعُ
حتّى كأنّي للحَوادِثِ مَروَةٌ بصَفا المُشَقَّرِ كلَّ يوم تُقرَعُ
لا بُدّ مِن تَلَفٍ مُقيم، فانتَظِرْ أبأرضِ قومكَ أم بأُخرى المَضجَعُ
ولقَد أرى أنّ البُكاءَ سَفاهَةٌ ولَسوفَ يولَعُ بالبُكا مَن يُفجَعُ
وليأتِيَنّ عليكَ يومٌ مَرّةً يُبكَى عليكَ مُقَنّعاً لا تَسمَعُ
والنّفسُ راغِبَةٌ إذا رَغّبتَها وإذا تُرَدّ إلى قَليلٍ تَقنَعُ
كم من جَميعي الشّمل ملتئمي الهوى كانوا بعَيشٍ ناعِم، فتَصَدَّعُوا
فلَئِنْ بِهِمْ فجَعَ الزّمانُ وريبُهُ إنّي بأهلِ مَوَدّتي لمُفَجَّعُ
والدّهرُ لا يَبْقَى على حَدَثانِهِ جَوْنُ السَّراةِ له جدائِدُ أربَعُ
صَخِبُ الشّوارِبِ، لا يزالُ كأنّهُ عَبدٌ لآلِ أبي رَبيعَةَ مُسبَعُ
أكَلَ الجَميمَ، وطاوَعَتْهُ سَمْحَجٌ مِثْلُ القَناةِ، وأزْعَلَتْهُ الأمْرُعُ

⇐

⇐ بقرارِ قيعانٍ سَقاها صائِفٌ ... واهٍ، فأثجَمَ بُرْهَةً لاَ يُقلِعُ
فمَكَثْنَ حيناً يَعتلِجْنَ بروضِهِ ... فيَجِدّ حِيناً في العِلاجِ ويَشمَعُ
حتّى إذا جَزَرَتْ مِياهُ رُزُونِهِ ... وبأيّ حَزٍّ مَلاوَةٍ يَتقَطَّعُ
ذَكَرَ الوُرودَ بها، وساوَمَ أمرَهُ ... سَوماً، وأقبَلَ حَينَهُ يتَتَبَّعُ
فاحتَثَهُنّ مِنَ السَّواءِ، وماؤهُ ... بَثْرٌ، وعانَدَهُ طَريقٌ مَهيَعُ
فكأنّهُنّ رَبابَةٌ، وكأنّهُ ... يَسَرٌ يُفِيضُ على القِداحِ ويَصدعُ
وكأنّها بالجِزعِ جِزعِ يَنابع ... وأُولاتِ ذي الحَرَجاتِ نَهبٌ مُجمَعُ
وكأنّما هو مِدوَسٌ مُتَقَلِّبٌ ... في الكَفِّ، إلّا أنّهُ هوَ أضلَعُ
فوَرَدنَ والعَيّوق مجلسَ رابئ الـ ... ـضُّرَباءِ فَوقَ النّجمِ لا يتَتَلّعُ
فشَرَعْنَ في حَجَراتِ عَذبٍ بارِدٍ ... حصِبِ البِطاحِ تَسيخُ فيهِ الأكرُعُ
فشَربنَ ثمّ سَمِعنَ حِسّاً دونَهُ ... شرَفُ الحجابِ، وريبَ قرعٍ يُقرَعُ
وهَماهِماً من قانِصٍ مُتَلَبِّبٍ ... في كَفِّهِ جَشءٌ أجَشُّ وأقطعُ
فنَكَرْنَهُ فنَفَرنَ، وامتَرَسَتْ بهِ ... عَوجاءُ هاديَةٌ وهادٍ جَرشَعُ
فرَمَى، فأنفَذَ من نَحوصٍ عائطٍ ... سَهماً، فخَرّ وريشُهُ متَصَمِّعُ
وبَدا لهُ أقرابُ هذا رائغاً ... عَجِلاً، فعَيّثَ في الكِنانةِ يرجِعُ
فرَمَى فألحَقَ صاعِدِيّاً مِطحَراً ... بالكَشحِ، مشتَمِلاً علَيهِ الأضلُعُ
فأبَدّهنّ حُتوفَهُنّ، فَظالعٌ ... بذَمائِهِ، أو ساقِطٌ مُتَجَعجعُ
يَعثُرْنَ في عَلَقَ النّجيعِ كأنّما ... كُسِيَتْ برودَ بني يَزيدَ الأذرُعُ
والدّهرُ لا يَبقى على حَدَثانِهِ ... شَبَبٌ أفَزّتهُ الكِلابُ مُرَوَّعُ
شعَفَ الضِّراءُ الدّاجناتُ فؤادَهُ ... فإذا يرَى الصّبحَ المُصَدَّقَ يَفزَعُ
يَرمي بعَينَيهِ الغُيوبَ وطَرفُهُ ... مُغضٍ، يصدِّقُ طَرفُهُ ما يَسمعُ
ويَلوذُ بالأرطَى، إذا ما شَفّهُ ... قَطْرٌ، وراحَتْهُ بَليلٌ زَعزَعُ
فغَدا يُشَرِّقُ مَتنَهُ، فبَدا لهُ ... أُولى سَوابِقِها قَريباً تُوزَعُ

⇐

⇐ فانصاعَ من حَذَرٍ، فسَدّ فرُوجَهُ غُضْفٌ ضَوارٍ وافِيانِ وأجدَعُ
فَنَحَا لها بمُذَلَّقينِ، كأنّما بِهِما مِنَ النّضحِ المجزَّعِ أيدَعُ
يَنهَشنَهُ، ويَذودُهنّ، ويحتَمي عَبلَ الشَّوى بالطُّرّتَينِ مُوَلَّعُ
حتّى إذا ارتَدّتْ وأقصَدَ عُصبَةً منها، وقامَ سَويدُها يَتَضَرّعُ
وكأنّ سَفّودَينِ لمّا يُقتِرا عَجِلا له بشِواءِ شَرْبٍ يُنزَعُ
فرَمَى ليُنفِذَ فَذَّها، فأصابَهُ سَهمٌ، فأنفَذَ طُرّتَيهِ المِنزَعُ
فكَبَا كما يَكبو فَنيقٌ تارِزٌ بالخَبتِ، إلّا أنّهُ هوَ أبرَعُ
والدّهرُ لا يَبقَى على حَدَثانِهِ مُستَشعِرٌ حلَقَ الحديدِ مُقَنَّعُ
حميَتْ علَيهِ الدّرْعُ، حتّى وجهُه من حَرّها، يومَ الكَريهةِ، أسفَعُ
تَعدو بهِ خَوْصاءُ يَقصِمُ جَريُها حَلَقَ الرّحالةِ فهيَ رِخوٌ تَمزَعُ
قُصِرَ الصَّبوحُ لها فشُرِّجَ لحمُها بالنَّيِّ فَهيَ تَثُوخُ فيها الإصبَعُ
تأبَى بدِرّتها، إذا ما استُغضِبَتْ إلّا الحَميمَ، فإنّهُ يَتَبَضّعُ
متَفَلِّقٌ أنساؤها عَن قانئٍ كالقُرطِ صاوٍ غُبرُهُ لا يُرضَعُ
بَينا تُعانِقُهُ الكُماةُ، ورَوغُهُ يوماً، أُتيحَ لهُ جريءٌ سَلفَعُ
يَعدو بهِ عَوجُ اللَّبانِ كأنّهُ صَدَعٌ، سَليمٌ عطفُهُ، لا يَظلَعُ
فتَنازَلا، وتَواقَفَتْ خيلاهُما وكِلاهُما بَطلُ اللّقاءِ، مُخَدَّعُ
يَتَحامِيَانِ المَجدَ، كلٌّ واثِقٌ بِبَلائِهِ، فاليَومُ يَومٌ أشنَعُ
فكِلاهما مُتَوَشِّحٌ ذا رونَقٍ عَضْباً، إذا مَسّ الأيابسَ يَقطَعُ
وكِلاهُما في كَفِّهِ يَزَنِيّةٌ فيها سِنانٌ كالمَنارَةِ أصلَعُ
وعلَيهِما مَاذِيّتانِ قَضاهُما داوُدُ، أو صَنَعُ السّوابغِ تُبَّعُ
فتَخالَسا نَفسَيهِما بنَوافِذٍ كَنَوافِذِ العَطِ الّتي لا تُرقَعُ
وكِلاهُما قد عاشَ عيشَةَ ماجِدٍ وجَنى العُلى، لو أنّ شَيئاً يَنفَعُ
فعَفَتْ ذُيُولُ الرِّيحِ بَعدُ علَيهِمَا والدّهرُ، يَحصُدُ رَيبُهُ ما يُزرَعُ

و«التّميمة» الخَرَزة(١) الّتي تجعل مَعَاذَةً(٢) يعني إذا عَلِقَ الموت مِخْلَبَهُ في شيء، ليذهب به، بطلت عنده الحِيَل.

روي أنّه هَلَكَ لأبي ذُؤَيْبٍ في عامٍ واحدٍ خمسُ بنين، وكانوا فيمن هاجروا إلى «مصر» فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت، ومنها قوله:

أَوْدَىٰ بَنِيَّ وأَعْقَبُوني حَسْـرَةً ... عِـنْدَ الرُّقَـادِ وَعَـبْرَةً لا تُـقْلَعُ

حكي أنّ الحسن بن عليّ(٣) ....

---

(١) **قوله: «الخَرَزة»**. بفتح الخاء المعجمة، والرّاء المهملة ثمّ الزّاي المعجمة المفتوحة ثمّ الهاء.

(٢) **قوله: «المِعاذة»**. ضبطه سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ بالكسر، اسم آلةٍ مثل المِقادة في قول الحطيئة يحرّض النّاس على أبي بكر حين تغلّب على الخلافة:

فـقُوْمُوا ولا تُـعْطُوا اللّئام مِـقَادَةً ... وقُومُوا ولو كان القِيامُ على الجَمْرِ

والصّرفيّون لا يعلّون اسم الآلة إذا كان معتلّ العين فيقولون «مِقْوَدٌ» و«مِرْوَحَة» وهذا هو القياس. والآخرون ضبطوه بالفتح فيكون مصدراً ميميّاً فيكون الإعلال قياسيّاً، قال ابن الرّومي عليّ بن العبّاس ٢٢١ ـ ٢٨٣هـ:

قالت: صدقت ولكن هـذه سِـمَةٌ ... مثل المَعَاذَة تثني عين مَنْ حَسَـدا

مَـعَاذَةُ الله ألقـاها عـلى رَجُـلٍ ... حـفظاً له ودِفـاعاً عـنه مـعتمدا

قال الجوهريّ في مادّة «عوذ» من «الصّحاح»: و«العُوْذَةُ» و«المَعَاذة» و«التّعويذ» كلّه بمعنىً، وكذا ابن منظور في «اللّسان». أقول: وهذا هو الّذي اختاره.

(٣) **قوله: «حكي أنّ الحسن بن عليّ»**. قال المبرّد في كتاب «التّعازي والمراثي»: يروى أنّ الحسين بن عليّ بن أبي طالب ـ رحمهما الله ـ دخل على معاوية وهو في علّةٍ له غليظةٍ، فقال معاوية: ساندوني، ثمّ تمثّل بهذا البيت:

وتـجلّدي للشـامتين أُريـهم ... أنّي لريب الدّهـر لا أتـضعضع

فتمثّل الحسين ـ عليه السلام ـ:

⇐

ـ رَضِيَ[1] الله عنهما ـ دخل على معاوية[2] يعوده، فلمّا رآه معاوية قام

⇐ وإذا المنيّة أنشبت أظفارها ألفيت كلّ تميمة لا تنفع

فاستظرف الجواب كون البيتين من قصيدةٍ واحدةٍ. وروى مثل هذا في «كتاب الفاضل» أيضاً وهذه الحكاية لا أساس لها من الصحّة، لأنّ الإمامين الهمامين ـ بشهادة التأريخ الصّحيح لم يدخلا على الوثنيّ ابن الوثنيّ معاوية بن هند ـ عليه لعائن الله تترى ـ.

ولعلّ ما ذكره ابن حجّة الحمويّ في «ثمرات الأوراق» أقرب وهو أنّه قال: وحكي أنّ معاوية بن أبي سفيان لمّا مرض مرضه الّذي مات فيه دخل عليه بعض بني هاشم ليعوده، فلمّا استأذن عليه قام وجلس وأظهر القوّة والتّجلّد، وأذن للهاشميّ فدخل عليه، ثمّ قال متمثّلاً بقول أبي ذؤيب الهذلي من قصيدةٍ رثى بها أولاداً له ماتوا بالطّاعون:

وتجلّدي للشّامتين أُرِيهم أنّي لريب الدّهر لا أَتَضَعْضَعُ

فأجابه على الفور من القصيدة المذكور بعينها:

وإذا المنيّة أنشبت أظفارها ألفيت كلّ تميمة لا تنفع

اهـ.

وأصحّ من هذا قول الدّميريّ في «حياة الحيوان» أنّه لمّا مرض مرضه الّذي انتقل فيه إلى جهنّم جمع النّاس وأظهر الصّحّة وأنشد البيت «وتجلّدي» البيت، فسمعه بعض العلويّين فأجابه بقوله: «وإذا المنيّة» البيت....

ونقل مثله العصاميّ في «سمط النّجوم العوالي في أنباء الأوائل والتّوالي».

(١) كذا في الأصل فضبطناه كذلك رعايةً للأمانة، والّذي اعتقده: «عليهما الصّلاة والسّلام».

(٢) هو النّاصبيّ المغرور، وولد الزّنا المشهور، معاوية بن هند العاهرة، رَجَّعَتْ به أُمّه الزّانية سنة ٢٠ قبل الهجرة، وانتقل إلى جهنم في منتصف رجب سنة ٦٠هـ ـ اللهمّ العنه لعناً وبيلاً، وعذّبه عذاباً أليماً ـ جرائمه أكثر من أن تحصى، وذكر بعضها ابن هلال الثّقفيّ ـ رحمه الله ـ في كتاب «الغارات» وهو كتاب نفيس مفرد في بابه، ومن أشهر تلك الجرائم بغيه على أميرالمؤمنين عليّ ـ عليه السّلام ـ وابتزازه حقّه وحقّ الإمام الحسن ـ عليه السّلام ـ وتسميمه، وتسميم الأشتر قبل ذلك، وقتله حجر بن عدي وأصحابه، ودفن

⇐

⇐ عبدالرّحمن بن حنان الغزّيّ منهم حيّاً، وهم العابدون المخبتون الّذين كانوا يستفظعون البِدَعَ ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وقتله عمرو بن الحَمِق الخزاعيّ بعد ما أعطاه المواثيق الغليظة والعهود المؤكّدة ما لو فهمته العُصْم نزلت من سقف الجبال، واستلحاقه زياد بن سميّة الزّانية بأبي سفيان. وقتل الآلاف من شيعة آل محمّد، وتأميره يزيد القرود والخمور والتخنّث والتلوّط على الأمّة، وعليك في تفصيل هذه الجرائم بكتاب «النّصائح الكافية لمن يتولّى معاوية» للعلّامة الحضرميّ اليمانيّ.

قيل للبيهقيّ: إنّ معاوية خرج من الإيمان بمحاربة عليّ ـ عليه السّلام ـ فقال البيهقيّ: إنّ معاوية لم يدخل الإيمان حتّى يخرج منه، بل خرج من الكفر إلى النّفاق في زمن الرّسول ثمّ رجع إلى كفره الأصليّ.

أُمّه: هند بنت عتبة المعروفة بـ «آكلة الأكباد» كانت من أشهر ذوات رايات الفحشاء بـ «مكّة» وما أليق الفاجرة بالأبيات السّائرة:

لم تخيّب من نَوَالٍ طالِبَا — لن تكفّ عن وِصالٍ راغِبَا
دارُها مفتوحة للدّاخلين — رِجْلُهَا مرفوعة للفاعلين
فَهْيَ مفعول بها في كلّ حال — فعلها تمييز أفعال الرِّجال
كان ظرفاً مستقراً وَكْرُها — «جاء زيد، قام عمرو» ذكرُها

واشتهرت بـ «آكلة الأكباد» لأنّها مثّلَتْ بسيّد الشّهداء في «أُحُد» حمزة بن عبدالمطّلب ـ عليه السّلام ـ واستخرجت كبده لتأكله فقَلَبَهُ الله في فمها حجراً، فلفظته.

أبوه: واختلف في أبيه فنسب إلى عمر بن الخطّاب، وعُمارة بن الوليد، والصَّبّاح مغنّيه، ومسافر بن أبي عمرو، وأبو سفيان صخر بن حرب.

قال الزّمخشريّ في باب الأنساب والقرابات من كتاب «ربيع الأبرار»: وكان معاوية يُعْزَى إلى أربعة:

١ ـ إلى مسافر بن أبي عمرو.

٢ ـ وإلى عُمارة بن الوليد.

⇐

وتجلّد وأنشد:

بِـتَجَلُّدي للشّـامِتِينَ أُرِيـهِمُ   أنّي لِرَيْبِ الدَّهْرِ لا أَتَضَعْضَعُ

فأجابه الحسن ـ رَضِي الله عنه ـ على الفور، وقال: «وإذا المنيّة أنشبت أظفارها» البيت.

⇐ ٣ ـ وإلى عمر بن الخطّاب.

٤ ـ وإلى الصُّيَّاح ـ مُغَنٍّ أسودَ كان لِـ«عُمارة» ـ قالوا: كان أبو سفيان دميماً قصيراً وكان الصُّيَّاح عسيفاً لأبي سفيان شاباً وسيماً، فدعته هند إلى نفسها.

وقالوا: إنّ عتبة بن أبي سفيان من الصُّيَّاح أيضاً، وأنّها كرهت أن تضعه في منزلها، فخرجت إلى «أجياد» فوضعته هناك وفي ذلك قال حَسَّان:

لِمَنِ الصَّـبِيُّ بـجانب البَـطْحَاءِ   في التُّرْبِ مُلْقىً غـيرَ ذي مَـهْدِ
نَـــجَلَتْ بـــه بَـيْضَاءُ آنِسَـةٌ   من عـند شَـمْسٍ صَـلْتَةُ الخَـدِّ

هذا نصّ الزّمخشريّ وجاء العُمَرِيُّونَ النّواصب فرفعوا «عمربن الخطّاب» ووضعوا مكانه «العبّاس بن عبدالمطّلب» تنقيصاً لرسول الله مهما أمكن. وأبو سفيان والده المشهور حارب الله ورسوله إلى عام الفتح وكسر ثنايا رسول الله المباركة، وأدمى جبهة الشّريفة وكان مصرّاً على المحاربة إلى أن هُزِمَ عام الفتح وعفا عنه رسول الله وقال: اذهبوا فأنتم الطّلقاء.

جِرْوُهُ: وجروه يزيد القرود والخمور والملاهي كان غريق ورطة الجرائم ومن أبرز جرائمه في حكمه القصير:

في السنة الأولى منه: قتل سبط النّبيّ الأمين سيّد الشّهداء الإمام الحسين وأصحابه وأولاده ورفع رؤوسهم على الرّماح، من بلد إلى بلد، وساق بنات رسول الله سبايا. يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً.

وفي السّنة الثّانية: غزا المدينة وأباحها لجيشه ثلاثة أيّام واغتصب نساء المهاجرين والأنصار وبناتهم وسفك دماءهم وفعل ما لا يمكن ذكره.

وفي السنة الثّالثة: غزا الكعبة ورماه بالمجانيق وأحرقها وهدمها ودمّرها إلى أن انتقل إلى جهنّم سنة ٦٤ هـ.

هذه نظرة عابرة عن هذه الأسرة وهي الشّجرة الملعونة في القرآن ـ لعنهم الله جميعاً ـ.

﴿ شبّه ﴾ الهُذَليّ في نفسه ﴿ «المنيّة» بالسَّبُع ، فـي اغـتيال النّـفوس بـالقَهْر ، والغَلَبة ، من غير تفرقة بين نفّاع ، وضرّار ﴾ ولا رِقّة لمرحوم ، ولا بُـقيا عـلى ذي فضيلة ﴿ فأثبت لها ﴾ أي : للمنيّة ﴿ الأظفار الّتي لَا يَكْمُلُ ذلك الاغتيال فيه ﴾ أي : في السَّبُع ﴿ بدونها ﴾ تحقيقاً للمبالغة في التّشبيه ؛ فتشبيه «المنيّة» بالسَّبُعِ استعارة بالكِناية ، وإثبات الأظفار للمنيّة استعارة تخييليّة .

[القسم الثّاني]

وأشار إلى الثّاني بقوله ﴿ وكما في قول الآخر ﴾ :

﴿ وَلَئِنْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بِرِّكَ مُفْصِحاً[1] فَـلِسانُ حَـالي بـالشِّكايَةِ أَنْـطَقُ ﴾

﴿ شبّه «الحال»[2] بإنسان متكلّم ، في الدّلالة على المقصود ﴾ هذا هو الاستعارة بالكِناية ﴿ فأثبت لها ﴾ أي : للحال ﴿ «اللّسان» الّذي به قِوَامها ﴾ أي : قِوَام الدّلالة

---

(١) **قوله : «وَلَئِنْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بِرِّكَ مُفْصِحاً»** . البيت من الكامل على العروض التّامّة الأُولى مع الضّرب الأوّل المماثل ، والقائل أبو نصر محمّد بن عبدالجبّار العتبيّ ـ كما نصّ عليه الثّعالبيّ في الباب الثّاني والعشرين من «ثمار القلوب» ـ وتمامه :

لا تحسبَنَّ بشاشتي لك عن رِضىً فـوحقّ فـضلِك إنّـني أَتَـمَلَّقُ
وإذا نطقتُ بشكـر بـرّك مـفصحاً فـلسان حـالي بـالشّكاية أنـطَقُ

هذه روايته في «الثّمار» وروى في الباب السّابع من «خاصّ الخاصّ» والقسم الثّالث من «لباب الآداب» :

* ولئن نطقت بشكر برّك مفصحاً *

كما هنا ، وكذا في ترجمة أبي نصر من كتاب «اليتيمة» . فالشّاعر شبّه الحال بإنسان متكلّم في نفسه وهذه استعارة بالكناية ثمّ اثبت لـ«المشبّه» ـ أي : الحال ـ اللّسان الّذي هو من مختصّات «المشبّه به» ـ أي : الإنسان المتكلّم ـ وذلك الأمر ممّا به قِوام وجه الشّبه ـ أي : الدّلالة ـ .

(٢) **قوله : «شبّه الحال»** . هذا على تقدير أن لا يكون «لسان حالي» من قبيل : «لجين الماء» .

﴿ **فيه** ﴾ أي: في الإنسان المتكلّم[1] وهذا استعارة تخييليّة.

فعلى ما ذكره المصنّف[2] كلّ من لفظي «الأظفار» و«المنيّة» حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له، وليس في الكلام مجاز لغويّ[3] وإنّما «المجاز» هو إثبات شيء لشيء ليس هو له، وهذا عقليّ كإثبات الإنبات للرّبيع ـ على ما سبق ـ والاستعارة بالكِناية والاستعارة التخييليّة أمران[4] معنويّان، وهما فعلان للمتكلّم،

---

(١) **قوله: «في الإنسان المتكلّم»**. احتراز عن الإنسان الأصمّ، فإنّ قِوام الدّلالة فيه بالإشارة.

(٢) **قوله: «فعلى ما ذكره المصنّف»**. أي: ثبت على مذهب المصنّف أمران:

أحدهما: أنّ الاستعارة المكنيّة والتّخييليّة أمران معنويّان لا لفظيّان وهما فعلان للمتكلّم أحد الفعلين: تشبيه شيءٍ بشيءٍ. وثاني الفعلين: إثبات شيء من لوازم «المشبّه به» لـ«المشبّه».

وثانيهما: أنّهما متلازمتان مثل طلوع الشّمس ووجود النّهار. فالتّخييليّة قرينة المكنيّة وهي يجب أن تكون قرينتها التّخييليّة.

(٣) **قوله: «وليس في الكلام مجاز لغويّ»**. لأنّ المجاز اللّغويّ هو استعمال اللّفظ في غير الموضوع له، و«الأظفار» و«المنيّة» مستعملان في الموضوع لهما؛ وإنّما المجاز هاهنا إثبات شيءٍ وإسناده لغيره ما هو له مثل إثبات «الأظفار» لـ«المنيّة» وهذا مجاز عقليّ مثل إثبات «الإنبات» لـ«الرّبيع» وقد تقدّم في الباب الإسناد الخبريّ من «علم المعاني» أنّ المجاز العقليّ لا يخرج الطّرف عمّا هو عليه، بل حاله كحال سائر الألفاظ المستعملة في أنّه إمّا حقيقة أو مجاز، فالأظفار والمنيّة باقيتان على ما عليه من الحقيقة وكذلك «أنشبت».

(٤) **قوله: «والاستعارة بالكناية والاستعارة التّخييليّة أمران»**. أي: إن قلت: ما المانع من أن تكون الاستعارتان ـ المكنيّة والتّخييليّة ـ مجازين؟ قلت: المانع أنّ «المجاز» من صفات الألفاظ ـ مثل «الحقيقة» ـ والاستعارتان ليستا من قبيل اللّفظ والكلمة بل هما أمران معنويّان وهما فعلان للمتكلّم:

أحدهما: التّشبيه المضمر في النّفس.

⇐

ويتلازمان في الكلام لا يتحقّق أحدهما بدون الآخر؛ لأنّ التّخييليّة يجب أن تكون قرينة للمكنيّة البتّة، وهي يجب أن تكون قرينتها التّخييليّة البتّة.

فإن قلت: فماذا يقول[1] المصنّف في مثل قولنا: «أظفارُ المَنِيَّة الشّبيهة

⇐ **والثّاني**: إثبات الأمر المختصّ. وأيضاً الاستعارتان تتلازمان في الكلام، فالاستلزام من الطّرفين عند غير السّكّاكيّ ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ.

(١) **قوله: «فماذا يقول»**. فإنّه يوجد فيه الاستعارة التّخييليّة بدون الاستعارة المكنيّة.

هذا اعتراض على قوله: «وتتلازمان في الكلام» أي: إذا كان رأي المصنّف على التّلازم بين المكنيّة والتّخييليّة فماذا يقول المصنّف في مثالٍ وجدت التّخييليّة بدون المكنيّة وذلك في قول السّكّاكيّ: «أظفار المنيّة الشّبيهة بالسّبع أهلكت فلاناً» فقد صرّح فيه بالتّشبيه ولم يضمره في النّفس حتّى يكون مكنياً؟

قلت: الجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أنّا لا نسلّم صحّة هذا المثال، لأنّه من مخترعات السّكّاكيّ ولم يصدر عن البلغاء المعتمد عليهم في إثبات القواعد ـ كما يأتي النّصّ على ذلك عند ذكر تفسير السكّاكي للتّخييليّة ـ وكلامنا إنّما هو فيما يصدر عن البلغاء.

وثانيهما: أنّه بعد تسليم صحّة هذا المثال فللمصنّف أن يقول: إنّه ترشيح للتّشبيه، والتّرشيح للتّشبيه أن يؤتى بوصفٍ ملائم لـ«المشبّه به» ـ مثل «الأظفار» الملائمة لـ«السَّبُع» في قولهم: «أظفار المنيّة نَشِبَتْ بفلان» ـ فليس هنا استعارة مكنيّة، بل الكلام مجرّد تشبيه و«الأظفار» ترشيح للتّشبيه كما أنّ «أطولكنّ» في قول رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «أسرعكنّ لحوقاً بي أطولكنّ يداً» ترشيح للمجاز، فإنّ «اليد» استعمل وأُريد منه النّعمة وهو غير الموضوع له فهو مجاز مرسل ـ لأنّ العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازيّ غير المشابهة ـ و«الأطول» من مناسبات المعنى الحقيقيّ ـ أي: الجارحة المخصوصة ـ فيكون ترشيحاً للمجاز.

والتّرشيح للمجاز أن يؤتى بوصفٍ ملائم للمعنى الحقيقيّ مثل «الأطول» الملائم للجارحة المخصوصة، والتّرشيح للاستعارة أن يؤتى بوصف ملائم لـ«المستعار منه».

بالسَّبُعِ أهلكت فلاناً»؟

قلت له: أن يقول ـ بعد تسليم صحّة هذا الكلام(١) ـ إنّه ترشيح للتّشبيه كما يسمّى «أطولكنّ» في قوله ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ: «أسرعُكُنَّ لُحُوقاً بي أطْوَلُكُنّ يَداً» ترشيحاً للمجاز ـ أعني «اليد» المستعملة في «النّعمة» ـ.

[تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب الجُمْهُور]

فإن قلت: ما ذكره المصنّف من تفسير الاستعارة(٢) بالكِناية شيء لا مُسْتَنَدَ

---

(١) **قوله: «بعد تسليم صحّة هذا الكلام»**. قال الرّومي: يعني أنّا لا نسلّم صحّة هذا المثال؛ لأنّه مثال مخترع لم يصدر عن البلغاء، وبهذا المنع ـ المشار إليه ـ ظهر وجه إحالة السّكّاكيّ ـ في بحث الاستعارة بالكناية بعد إيراد قوله: «أنياب المنيّة الشّبيهة بالسّبع» ـ وجود التّخييليّة بدون المكنيَّة إلى آخر الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون المكنيَّة في قول أبي تَمَّام:

لا تسقني ماء الملام فإنّني صبٌ قد استعذبت ماء بكائي

وذلك لأنّ المثال السّابق لمّا كان من مخترعات السّكّاكيّ نفسه لم يعتدّ به بخلاف ما ذكره في آخر الفصل من قول أبي تمّام. واندفع إيراد الفاضل المحشّي ـ أي: الشّريف الجرجانيّ ـ هناك حيث قال: يخدش هذا الوجه أنّ وجود التخييليّة بدون المكنّية قد علم ممّا سبق من «أنياب المنيّة الشّبيهة بالسّبع» فلا فائدة في هذه الحوالة.

(٢) **قوله: «فإن قلت: ما ذكره المصنّف من تفسير الاستعارة»**. أي: إن قلت علم أُمور:

أحدها: أنّ المكنيّة والتّخييليّة عند المصنّف حقيقتان لغويّتان.

وثانيها: أنّ بينهما تلازماً.

وثالثها: أنّ وجه التّسمية في التّخييليّة موجّه؛ لأنّ قوّه الخَيَال صنع لـ«المنيّة» أظفاراً ـ كما في «السَّبُع» ـ وكذا كونها استعارةً. وأمّا المكنيّة فوجه تسميتها كناية موجّه؛ لإضمار التّشبيه فيها في النّفس، ولكن كونها استعارةً مرتجل ـ أي: بدون مناسبةٍ ـ والصّحيح أن ⇐

له[1] في كلام السَّلَف، ولا هو يبتني على مناسبة لغويّة، وكأنّه استنباط منه،

⇐ يقال لها: «التّشبيه بالكناية» أو «التّشبيه المكنيّ».

وإذا علم هذه الأُمور فالمعترِضُ يقول: لا دخل للآراء في تفسير الألفاظ ـ بإجماعهم ـ بل يجب الرّجوع إلى الوضع اللّغويّ، وما ذكره المصنّف في تفسير الاستعارتين لا يبتني على مناسبة لغويّة، ولا يساعده الوضع اللّغويّ، وأيضاً لم يذكره المتقدّمون من البيانيّين أيضاً، فكيف يمكن تصحيحه؟

والجواب: أنّ التّفسير الصّحيح للاستعارتين ما وقع في مذهب جمهور المتقدّمين من البيانيّين ـ ومنهم جار الله العلّامة الزّمخشريّ ـ وهو الّذي يميل إليه الشّارح التّفتازانيّ أيضاً.

وتوضيح مذهبهم: أن لا يذكر في الكلام نفس اللّفظ المستعار ـ أي: لفظ «السَّبُع» ـ مع أنّ الضّابط يقتضي ذكره، بل ذكر رديفه ولازمه ليحصل منه الانتقال إلى المستعار، فالمناسب أن يقال: «أَهْلَكَ السَّبُعُ فلاناً» بدل قولهم: «أظفار المنيّة نشبت بفلان» أي: يشبّه المنيّة بالسَّبُع في اغتيال النّفوس، ثمّ يطلق السَّبُعُ ويراد منه المنيّة، ولكنّهم لم يصرّحوا باللّفظ المستعار بل اكتفوا بذكر رديفه ولازمه وهو «الأظفار» وأضافوا هذا الرّديف إلى المنيّة فقالوا: «أظفار المنيّة» وحينئذٍ ينتقل السّامع من «الأظفار» إلى السَّبُعِ ويعلم أنّ «المنيّة» أُريد منها «السّبع» وهذا معنى الكناية، فإنّها ذكر الملزوم والانتقال إلى اللّازم.

وبذلك يحصل الفرق بين الاستعارة المصرّحة في قولهم: «رأيت أسداً في الحمّام» وبين المكنيّة في قولهم: «أظفار المنيّة نشبت بفلان» ففي المصرّحة شبّه الرّجل الشّجاع بالحيوان المفترس، وفي المكنيّة شبّه المنيّة بالسَّبُع، ولكن في المصرّحة صرّح باللّفظ المستعار ـ وهو «الأسد» ـ وأُريد منه المستعار له ـ أي: الرّجل الشّجاع ـ ولذا قيل لها: المصرّحة.

وفي المكنيّة لم يصرّح باللّفظ المستعار، بل ذكر رديفه ولازمه وأُضيف ذلك اللّازم إلى المستعار له ليحصل من ذلك اللّازم الانتقال إلى المستعار منه.

(١) قوله: «لا مستند له». أي: صريحاً؛ لما سيجيء من كلام الشّيخ؛ فإنّ المصنّف استنبطه منه ـ كما يشعر به عبارة «الإيضاح».

فما تفسيرها الصّحيح؟

قلت: معناها الصّحيح المذكورفي كلام السَّلَف هو أن لا يصرّح بذكر «المُسْتَعَار» بل يذكر رديفه ولازمه الدّالّ عليه، فالمقصود بقولنا: «أظفار المنيّة» استعارة السَّبُع للمنيّة كاستعارة الأسد للرّجل الشُّجَاع في قولنا: «رأيت أسداً يرمي»، لكنّا لم نصرّح بذكر «المستعار» ـ أعني: السَّبُعَ ـ بل اقتصرنا على ذكر لازمه، لينتقل منه إلى المقصود كما هو شأن الكناية، فـ«المستعار» هو لفظ «السَّبُع» الغير المصرَّح به، و«المستعار منه» هو الحَيَوان المُفْتَرِس، و«المستعار له» هو المنيّة.

[مذهب الزمخشريّ]

وبهذا يشعر[1] كلام صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ** ﴾[2][3] ....

---

(١) **قوله: «وبهذا يشعر»**. إنّما قال: «يشعر»؟ لأنّه ليس في كلامه إطلاق الاستعارة بالكناية على المرموز صريحاً.

(٢) البقرة: ٢٧.

(٣) **قوله: وبهذا يشعر كلام صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: «يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ»**. قال الشّارح في شرح هذا الموضع من «الكشّاف»: ولقد كنّا في عويل من اختلاف أقوال القوم إلى ثلاثة:

١ ـ حيث فهم من كلام القدماء أنّ الاستعارة بالكناية هو اسم «المشبّه به» المذكور كناية كالسّبع ـ مثلاً ـ.

٢ ـ وصرّح صاحب «المفتاح» أنّه اسم «المشبّه» المستعمل في «المشبّه به» كالمنيّة المراد بها السّبع ادّعاء بجعله مرادفاً لاسم السّبع على عكس الاستعارة التّصريحيّة.

٣ ـ وصاحب «الإيضاح» أنّه التّشبيه المضمر في النّفس حتّى فهم بعض النّاظرين في هذا الكتاب أنّ الاستعارة بالكناية في قولنا: «أظفار المنيّة نشبت» هي الأظفار من حيث

⇐

⇐ كونها كناية عن استعارة السّبع للمنيّة، وفي قولنا: «شجاع يفترس أقرانه» الافتراس مع أنّه استعارة تصريحيّة لإهلاك الأقران، فهو كناية عن استعارة الأسد للشّجاع، إذ الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة، لكن المقصود بالقصد الأوّل هو التّنبيه على أنّه «أسد» كي يجيء الافتراس، وسائر ما للأسد من اللّوازم بالضّرورة.

ثمّ هذه الكناية من قسم الكناية في النّسبة أعني إثبات الأسديّة للشّجاع والحبليّة للعهد؛ للقطع بأنّه ليس كناية عن المسكوت نفسه بل دالّ على مكانه.

هذه عبارته، وأراد بذلك النّاظر صاحب «الكشف» كما نقل عنه، وستقف عليه أيضاً إذا تليت عليك مقاصد عباراته الكاشفة عن الاستعارة بالكناية وما قيل فيها وعليها، يعني: أنّه فهم من «الكشّاف» معنى آخر غير الثّلاثة فأحدث بذلك في الاستعارة قولاً رابعاً فزاد في طنبور العويل نغمة أُخرى، ولعمري إنّ نسبة هذا الفهم إليه سهو عظيم لم ينشأ إلّا عن فرط غفلته، وكيف يتصوّر فهمه لهذا المعنى من «الكشّاف» مع أنّ عبارته صريحة في خلافه بحيث لا يشتبه على من له أدنى مُسْكة، وإن شئت جليّة الحال فاستمع لهذا المقال، وهو أنّ صاحب «الكشف» قال بهذه العبارة:

وهذا هو المستعار بالكناية وقد حقّقه العلّامة بوجهٍ لم يَبْقَ فيه شبهة لناظرٍ.

يريد أنّ العلّامة حيث قال: وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشّيء المستعار ثمّ يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه فينبّهوا بتلك الرّمزة على مكانه نحو قولك «شجاع يفترس أقرانه» و: «عالم يغترف منه النّاس» لم تقل هذا إلّا وقد نبّهت على الشّجاع والعالم بأنّهما أسد وبحر، فقد باح بأنّ المستعار هو المسكوت وأنّ الرّادف المذكور كناية عنه كما لا يخفى على ذي إدراك.

وفي قوله: «حقّقه ولم يبق فيه شبهة لناظر» إشارة إلى أنّ ما ذكره العلّامة في هذه الاستعارة واضحة غاية الإيضاح، وهو الحقّ الصّريح الّذي لا شبهة فيه لأحد لا في كونه حقّاً ولا في كونه مقصوداً من تلك العبارة فكأنّه يشير إلى بطلان ما اختاره صاحب «المفتاح» و«الإيضاح» وإلى أنّ كلام جار الله العلّامة لا يحتمل أن يقصد به شيء منهما، بل

⇐

⇐ لم يرد به إلّا ما فهم من كلام القدماء بعينه.

ثمّ إنّه ـ رحمه الله ـ كما هو دأبه في الكشف عن المعضلات وتفصيل المجملات أراد أن يبيّن حال قرينة الاستعارة بالكناية وأن يردّ على صاحبَي «المفتاح» و«الإيضاح» فيما ذهبا إليه في الاستعارة بالكناية، وملخّص ما ذكره أنّ صاحب «الكشّاف» لمّا جعل النّقض مستعملاً في إبطال العهد علم أنّه استعارة تصريحيّة، حيث شبّه إبطال العهد بنقض الحبل، ثمّ استعمل لفظ «المشبّه به» في «المشبّه» وهكذا الافتراس والاغتراف استعارتان مصرّحتان حيث شبّه بطشه وفتكه لأقرانه بافتراس الأسد، وشبّه انتفاع النّاس به بالاغتراف، ثمّ استعمل هاهنا أيضاً لفظ «المشبّه به» في «المشبّه».

فإن قلت: إذا كان **النّقض** ونظائره استعاراتٍ مصرّحاً بها، قد شبّه معانيها المرادة بمعانيها الأصليّةِ، فكيف تكون كنايات عن استعارات أُخر؟

قلت: هذه الاستعارات من حيث إنّها متفرّعة على الاستعارات الأُخر صارت كنايات عنها، فإنّ **النّقض** إنّما شاع استعماله في **إبطال العهد** من حيث تسميتهم العهد بالحبل، فلمّا نزّل العهد منزلة الحبل وسمّي باسمه نزّل إبطاله منزلة نقضه، فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن ـ بل لم يصحّ ـ استعارة النّقض للإبطال، وقس على ذلك استعارة الافتراس والاغتراف؛ فإنّها تابعة لاستعارة الأسد للشّجاع والبحر للعالم، ولمّا كانت هذه الاستعارات تابعة لتلك الاستعارات الأُخر ولم تكن مقصودة في أنفسها بل قصد بها الدّلالة على تلك الاستعارات الأُخر كانت كناية عنها، وذلك لا ينافي كونها في أنفسها استعارات على قياس ما عرفت من أنّ الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة، فالافتراس مع كونه استعارة مصرّحاً بها كناية عن استعارة الأسد للشّجاع.

فظهر بذلك أنّ الاستعارة بالكناية لا تستلزم الاستعارة التّخييليّة، فإنّ القرائن في هذه الصّور استعارات مصرّح بها تحقيقيّة وليس هناك استعارة تخييليّة. نعم، القرائن في مثل قولك: «أظفار المنيّة» و: «يد الشّمَال» و: «مخالب المنيّة» استعارات تخييليّة، إمّا على أنّها قد أُريد بها صور تخييليّة مشبّهة بمعانيها الحقيقيّة ـ كما صرّح به في «المفتاح» وهو

⇐

⇐ المختار كما سيأتي ـ وإمّا على أنّها قد أُريد بها معانيها الحقيقيّةُ والاستعارة التّخييليّة هي إثبات تلك المعاني للمنيّة والشَّمَال على سبيل التّخييل كما ذهب إليه صاحب «الإيضاح» وادّعى أنّه مذهب الجمهور.

وبالجملة من زعم أنّ الاستعارة بالكناية على مذهب القدماء تستلزم التّخييليّة فقد أخطأ.

فإن قلت: لو كان النّقض ـ مثلاً ـ مستعملاً في إبطال العهد لم يكن شيء من روادف المستعار المسكوت عنه ـ أعني: **الحبل** ـ مذكوراً فلا يصحّ قوله: «ثمّ يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه» فوجب أن يكون النّقض ونظائره من قرائن الاستعارة بالكناية مستعملة في معانيها الحقيقيّة الّتي هي من روادف المستعار المسكوت عنه، وحينئذٍ يكون إثباتها للمستعار له على سبيل التّخييل، فصحّ أنّ الاستعارة المكنيّة تستلزم التّخييليّة.

قلت: لمّا صرّح باستعمال النّقض في إبطال العهد علم أنّه أراد بذكر الرّوادف ما هو أعمّ من أن يراد به معناه الأصليّ الّذي هو الرّادف الحقيقي، أو يراد به ما هو مشبّه بذلك المعنى منزَّل منزلته، فإنّ **النّقض** من روادف **الحبل**، أمّا إذا أُريد به معناه الحقيقي فظاهر، وأمّا إذا أُريد به معناه المجازي فلأنّه إذا نزل منزلة المعنى الحقيقي وعبّر عنه باسمه صار رادفاً للحبل أيضاً، فالرّادف على الأوّل مذكور لفظاً ومعنىً حقيقةً، وعلى الثّاني مذكور لفظاً حقيقةً ومعنىً ادّعاءً، وكلاهما يصلحان قرينة للاستعارة بالكناية.

ثمّ إنّ هذه الكناية ـ أعني: كناية الاستعارة المكنية ـ من قبيل الكناية في النّسبة، فإنّ النّقض ليس كناية عن المسكوت نفسه ـ أعني: الحبل ـ بل دالّ على مكانه، فهو دالّ على إثبات الحبليّة للعهد، والافتراس دالّ على إثبات الأسديّة للشّجاع.

قال صاحب «الكشف» ـ رحمه الله ـ: وليس الأمر كما ظنّ صاحب «الإيضاح» من أنّه لا استعارة في «اليد» ولا في «الشَّمَال» بل التّخييليّة هي إثبات اليد للشَّمَال والمكنيّة هي التّشبيه المضمر في النّفس، فلا إنكار على السّكّاكيّ في جعله «اليد» و«المخالب» و«الأظفار» استعارة تخييليّة على معنى أنّها مستعملة في أُمور متوهّمة.

⇐

⇐ يريد أنّ جعله الاستعارة المكنيّة عبارة عن التّشبيه المضمر في النّفس لا يناسب معنى الاستعارة اصطلاحاً ولا لغةً، وليس هنا ضرورة تلجئه إلى ذلك فهو باطل.

وكذلك جعله الاستعارة التّخييليّة في المثال المذكور إثبات اليد الحقيقيّة للشّمال على سبيل التّخييل لا يلائم ما هو المصطلح من معنى الاستعارة في المجاز اللّغويّ، ولا مانع من أن يجعل لفظ اليد مستعاراً للأمر المتوهّم كما اختاره السّكّاكيّ، ولا يقدح ذلك في كونه قرينة للاستعارة المكنيّة فإنّ النّقض ـ مع كونه استعارة محقّقة ـ **لمّا جاز** أن يكون قرينة على ما ذكره العلّامة وقد حقّقناه **كان** «اليد» مع كونه مستعاراً للموهوم المشبّه باليد الحقيقيّة أولى بذلك.

قال: وإنّما الإنكار عليه فيما تكلّفه في جعل المنيّة غير مستعملة في موضوعها؛ بأنّ قدر المنيّة اسماً مرادفاً للسّبع على سبيل التّأويل ثمّ جعلها مطلقة على مفهوم المنيّة كإطلاق السّبع عليها، وله عن ذلك مندوحة بأن يجعل المستعار مسكوتاً، فلو ذكر لم يذكر المنيّة، ولا بأس بذكرها مع رادفه ـ كما حقّقه جار الله ـ.

ثمّ قال: وعلى هذا نقول: إنّ الرّادف المأتيّ به قد يكون ما لا يستقلّ والغرض منه التّنبيه فقط كما في «مخالب المنيّة» وقد يكون ما يستقلّ وأن تفرّع على الأوّل كالنّقض والاغتراف، وهو نظير ما سلف في التّرشيح، فهذا ما يدلّ عليه كلام جار الله من غير تكلّف.

ولئن صحّ عن الجمهور أنّ الاستعارة في الإثبات لا في «اليد» لتنزلنّ على ما حقّقناه من أنّ الكناية في الإثبات ولا نظر إلى تلك الاستعارة استقلالاً على ما حمله صاحب «الايضاح».

أقول: قد اختار أنّ «المخالب» و«الأظفار» و«اليد» مستعارات لِمَعَانٍ موهومة لم يقصد بها أنفسها أصلاً، بل جعلت تنبيهاً فقط على المستعار المسكوت عنه، وأنّ النّقض والافتراس والاغتراف كما تبيّن مستعارة لِمَعَانٍ محقّقة هي مقصودة في الجملة وإن لم يكن مقصودة بالذّات، والحقّ أنّ جعلها مستعارة لأُمور موهومة لا يخلو عن تعسّف.

⇐

حيث قال(١): شاع استعمال «النَّقْض» في إبطال العهد من حيث تسميتهم «العهد»

⇐ فالأولى أن يجعل تلك الألفاظ باقية على معانيها ويجعل الاستعارة التّخييليّة عبارة عن إثباتها على سبيل التّخييل كما اختاره صاحب «الإيضاح»، وعلى هذا فالضّابط في قرينة الاستعارة بالكناية أن يقال: إذا لم يكن لـ«المشبّه» المذكور تابع يشبه رادف «المشبّه به» كان باقياً على معناه الحقيقيّ فكان إثباته له استعارة تخييليّة كمخالب المنيّة وأظفارها، وإن كان له تابع يشبه ذلك الرّادف المذكور كان مستعاراً لذلك التّابع على طريق التّصريح، فلا يكون هناك مع الاستعارة بالكناية استعارة تخييليّة كالنّقضِ والافتراس والاغتراف، ولقد وفينا بما وعدنا من تحقيق مقاصد «الكشف» في هذا المقام واستبان منه براءة صاحبه عمّا نسب إليه من إحداث قول رابع في الاستعارة المكنيّة وفهمه ذلك من عبارة «الكشّاف»، والله الموفّق.

(١) **قوله: «حيث قال»**. وهذا نصّه في تفسير هذه الآية [البقرة: ٢٧] من كتاب «الكشّاف»: **فإن قلت**: من أين ساغ استعمال النّقض في إبطال العهد؟

قلت: من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثَبَات الوصلة بين المتعاهدين.

ومنه قول ابن التّيهان في بيعة العقبة: «يا رسول الله، إنّ بيننا وبين القوم حبالاً ونحن قاطعوها فنخشى إنِ الله ـ عزّ وجلّ ـ أعزّك وأظهرك أن ترجع إلى قومك».

وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشّيء المستعار، ثمّ يرمزوا إليه بذكر شيءٍ من روادفه فينبّهوا بتلك الرّمزة على مكانه، ونحوه قولك: «شجاع يفترس أقرانه» و: «عالم يغترف منه النّاس» و: «إذا تزوّجت امرأة فاستَوْثِرْهَا» لم تقل هذا إلّا وقد نبّهت على الشّجاع والعالم بأنّهما أسد، وبحر، وعلى المرأة بأنّها فِراش اهـ.

وحاصل ما ذكره: أنّه شبّه العهد والميثاق في النّفس بالحبل بجامع الرّبط والاتّصال في كلّ منهما، فإنّ العهد يربط بين المتعاهدين كما الحبل بين الشّيئين، فـ«المستعار» في الآية الحبل، و«المستعار له» العهد، والجامع الرّبط ـ كما أنّ «المستعار» في المثال السّبع و«المستعار له» المنيّة ـ فلم يصرّح بذكر «المستعار» ـ أعني: الحبل ـ بل صرّح بذكر رديفه

⇐

بالحَبْل على سبيل الاستعارة؛ لما فيه من ثَبَات الوُصْلة[١] بين المتعاهدين، وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يَسْكُتُوْا عن ذكر الشّيء[٢] المستعار ثمّ يَرْمُزُوْا إليه بذكر شيء من روادفه، فينبّهوا بذلك الرَّمْز على مكانه نحو: «شُجَاع يفترس أقرانه» ففيه تنبيه على أنّ الشُّجَاع أسد.

هذا كلامه، وهو صريح[٣] في أنّ «المستعار» هو اسم «المشبّه به» المتروك صريحاً، المرموز إليه بذكر لوازمه، لكنّا قد استفدنا منه أنّ قرينة الاستعارة بالكِناية لا يجب أن تكون استعارة تخييليّة، بل قد تكون تحقيقيّةً[٤] كاستعارة «النَّقْض»

⇐ ولازمه، أعني: النّقض؛ فإنّ النّقض إبطال بَرْمِ الحَبْلِ -كما نصّ عليه في «المصباح المنير» -.

(١) «الوُصْلة» على وزن «غُرْفَة» الاتّصال.

(٢) **قوله: «أن يسكتوا عن ذكر الشّيء»**. قال الرّوميّ: «أن يسكتوا» بدل من «هذا» أي: سكوتهم عن الشّيء المستعار من أسرار البلاغة اهـ.

(٣) **قوله: «وهو صريح»**. أي: كلام «الكشّاف» صريح في أنّ «المستعار» هو اسم «المشبّه به» المتروك صريحاً مثل «الحبل» في الآية و«السَّبُع» في المثال المرموز إليه -أي: إلى اسم المستعار المتروك -بذكر لوازمه كـ«النّقض» في الآية و«الأظفار» في المثال.

وقال الهندي: «**وهو صريح**» حيث أطلق المستعار عليه وجعله مرموزاً إليه، فهو مستعار بطريق الكناية -أي: لا بطريق التّصريح به، بل بذكر لازمه -.

(٤) **قوله: «بل قد تكون تحقيقيّةً»**. أي: استفدنا من كلام صاحب «الكشّاف» وتمثيله بآية «ينقضون» وجعله قرينةً للمكنيّة وتفسيره بـ«يبطلون» أنّ قرينة المكنيّة لا يجب أن تكون تخييليّةً وهي -كما تقدّم -أن يثبت لـ«المشبّه» أمر مختصّ بـ«المشبّه به» من غير أن يكون هناك أمر متحقّق حسّاً أو عقلاً يجري عليه اسم الأمر. بل ربّما تكون قرينة المكنيّة استعارة تحقيقيّةً وهي -كما تقدّم في أوّل باب الاستعارة -أن يكون ذلك الأمر معلوماً حسّاً أو عقلاً بحيث يمكن أن ينصّ عليه ويشار إليه إشارة حسيّةً أو عقليّةً كاستعارة «النّقض» بمعنى إبطال بَرْمِ الحبل لإبطال العهد.

لإبطال العهد، وسيجيء الكلام على ما ذكره السّكّاكيّ.

[رأي عبد القاهر]

وأمّا الشّيخ عبدالقاهر[١] فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكِناية، وإنّما دلّ على أنّ في قولنا: «أظفار المنيّة» استعارة، بمعنى أنّه أثبت لـ«المنيّة» ما ليس لها، بناءً على تشبيهها بما له الأظفار وهو السَّبُعُ، وهذا قريب ممّا ذكره المصنّف في التّخييليّة[٢] وذلك أنّه قال[٣] في «أسرار البلاغة»: الاستعارة على قسمين:

---

(١) **قوله: «وأمّا الشّيخ عبدالقاهر»**. أي: كلام الشّيخ لا يوجد فيه الاستعارة المكنيّة بهذا الاسم، بل كلامه يدلّ على أنّ في قولهم: «أظفار المنيّة» استعارة بمعنى أنّه أثبت للمنيّة ما ليس لها ـ أي: «الأظفار» الّتي ليست لـ«المنيّة» ـ بناءً على تشبيه «المنيّة» بماله «الأظفار» وهو السَّبُع، ومعلوم أنّ هذا المعنى قريب من مذهب المصنّف في الاستعارة التّخييليّة، إذ ليس لـ«المنيّة» شيء موجود حسّاً أو عقلاً يكون مشبّهاً بـ«الأظفار» بل هو أمر موجود في المنيّة على سبيل التّوهّم.

(٢) **قوله: «وهذا قريب ممّا ذكره المصنّف في التّخييليّة»**. والفرق أنّ التّخييليّة على ما ذكره الشّيخ لا يجب أن يكون مقارناً للاستعارة بالكناية بل يجوز أن يكون مقارناً بالتّشبيه، ولا كذلك على ما ذكره المصنّف.

(٣) **قوله: «وذلك أنّه قال»**. أي: بيان القرب أنّ الشّيخ قال في «أسرار البلاغة» أي: في باب الاستعارة من أوائل «أسرار البلاغة» ٣٠ـ٤٧ وهذا نصّه: اعلم أنّ الاستعارة في الجملة أن يكون لفظ الأصل في الوضع اللّغويّ معروفاً تدلّ الشّواهد على أنّه اختصّ به حين وضع، ثمّ يستعمله الشّاعر أو غير الشّاعر في غير ذلك الأصل، وينقله إليه نقلاً غير لازمٍ، فيكون هناك كالعارية. ثمّ إنّها تنقسم أوّلاً قسمين:

أحدهما: أن لا يكون لنقله فائدة.

والثّاني: أن يكون له فائدة، وأنا أبدأ بذكر غير المفيد، فإنّه قصير الباع، قليل الاتّساع ثمّ أتكلّم على المفيد الّذي هو المقصود.

⇐

⇐ وموضع هذا الّذي لا يفيد نقله: حيث يكون اختصاص الاسم بما وضع له من طريقٍ أُريد به التّوسّع في أوضاع اللّغة. والتّنوّق -أي: التّأنّق- في مراعاة دقائق في الفروق في المعاني المدلول عليها، كوضعهم للعضو الواحد أسامي كثيرة بحسب اختلاف أجناس الحيوان؛ نحو: وضع «الشّفة» للإنسان، و«المِشْفَر» للبعير، و«الجحفلة» للفرس، وما شاكل ذلك من فروقٍ ربّما وجدت في غير لغة العرب وربّما لم توجد.

فإذا استعمل الشّاعر شيئاً منها في غير الجنس الّذي وضع له فقد استعاره منه ونقله عن أصله وجاز به موضعه، كقول العجّاج:

* وفاحماً ومَرْسِناً مسرّجاً *

يعني: أنفاً يَبْرُقُ كالسّراج، و«المرسِنُ» في الأصل للحيوان؛ لأنّه الموضع الّذي يقع عليه الرّسَن. قال: فهذا ونحوه لا يفيدك شيئاً -لو لزمت الأصليّ لم يحصل لك-.

قال: وأمّا المُفِيْد فقد بان لك باستعارته فائدة ومعنىً من المعاني وغرض من الأغراض لولا مكان تلك الاستعارة لم يحصل لك، وجملة تلك الفائدة وذلك الغرض التّشبيه إلّا أنّ طرقه تختلف حتّى تفوت النّهاية، ومذاهبه تتشعّب حتّى لا غاية. قال: ومثاله قولنا: «رأيت أسداً» -وانت تعني رجلاً شجاعاً- و«بحراً» -تريد رجلاً جواداً- و«بدراً» و«شمساً» -تريد إنساناً مضيء الوجه متهلّلاً.

فقد استعرت اسم الأسد للرّجل، ومعلوم أنّك أفدت بهذه الاستعارة ما لولاها لم يحصل لك وهو المبالغة في وصف المقصود بالشّجاعة وإيقاعك منه في نفس السّامع صورة الأسد في بطشه، وإقدامه، وبأسه، وشدّته، وسائر المعاني المركوزة في طبيعته ممّا يعود إلى الجرأة، وهكذا أفدت باستعارة البحر سعته في الجود وفيض الكفّ، وبالشّمس والبدر ما لهما من الجمال، والبهاء، والحسن المالئ للعيون، والباهر للنّواظر.

ثمّ قال: اعلم أنّ الاستعارة في الحقيقة هي هذا الضّرب -أي: المفيد- دون الأوّل -أي: غير المفيد-.

ثمّ قال: اعلم أنّ كلّ لفظةٍ دخلتها الاستعارة المفيدة فإنّها لا تخلو من أن تكون اسماً أو

⇐

⇐ فعلاً. فإذا كانت اسماً فإنّه يقع مستعاراً على قسمين:

أحدهما: أن تنقله عن مسمّاه الأصليّ إلى شيءٍ آخر ثابت معلوم، فتجريه عليه وتجعله متناولاً له تناول الصّفة ـ مثلاً ـ للموصوف وذلك قولك: «رأيت أسداً» ـ وأنت تعني رجلاً شجاعاً ـ و: «رنت لنا ظبية» ـ وأنت تعني امرأةً ـ و: «أبديت نوراً» تعني هُدىً، وبياناً، وحُجّةً، وما شاكل ذلك.

فالاسم في هذا كلّه كما تراه متناولاً شيئاً معلوماً يمكن أن ينصّ عليه، فيقال: إنّه عني بالاسم وكنّى به عنه، ونقل عن مسمّاه الأصليّ، فجعل اسماً له على سبيل الاستعارة والمبالغة في التّشبيه.

والثّاني: أن يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعاً لا يبين فيه شيء يشار إليه، فيقال: هذا هو المراد بالاسم، والّذي استعير له وجعل خليفة لاسمه الأصليّ ونائباً منابه، ومثاله قول لبيد:

وغداةِ ريح قد كشفت وقِرَّةٍ   إذ أصبحت بيد الشَّمَال زِمامها

وذلك أنّه جعل للشَّمَال يداً، ومعلوم أنّه ليس هناك مشار إليه يمكن أن تجري اليد عليه كإجراء «الأسد» و«السّيف» على الرّجل في قولك: «انبرى لي أسد يَزْأَرُ» و: «سَلَلْتُ سيفاً على العدوّ لا يَفُلُّ» قال: وكإجراء اليد نفسها على من يعِزّ مكانه كقولك: «أتنازعني في يدٍ بها أبطش وعين بها أبصر» يريد إنساناً له حكم اليد، وفعلها، وغِناؤها. ودفعها، وخاصّة العين وفائدتها، وعزّة موقعها، ولطف موضعها، لأنّ معك في هذا كلّه ذاتاً ينصّ عليها وترى مكانها في النّفس إذا لم تجد ذكرها في اللّفظ، وليس لك شيء من ذلك في بيت لبيد، بل ليس أكثر من أن تخيّل إلى نفسك أنّ «الشّمال» في تصريف الغَدَاة على حكم طبيعتها كالمدبّر المصرّف لما زمامه بيده، ومِقادته في كفّه، وذلك كلّه لا يتعدّى التّخيّل والوهم والتّقدير في النّفس، من غير أن يكون هناك شيء يحسّ وذات تتحصّل.

ولا سبيل لك إلى أن تقول: كنّى باليد عن كذا، وأراد باليد هذا الشّيء، أو جعل الشّيء الفلانيّ يداً، كما تقول: كنّى بـ«الأسد» عن «زيد» وعنى به «زيداً» وجعل زيداً أسداً. وإنّما

⇐

⇐ غايتك الّتي لا مطلع وراءها أن تقول: أراد أن يثبت للشّمال في الغَدَاة تصرّفاً كتصرّف الإنسان في الشّيء بقلبه، فاستعار لها اليد حتّى يبالغ في تحقيق التّشبيه، وحكم الزِّمام في استعارته للغداة حكم اليد في استعارتها للشّمال؛ إذ ليس هناك مشار إليه يكون الزِّمام كنايةً عنه.

ولكنّه وفّى المبالغة شرطها من الطّرفين فجعل على الغداة زِماماً يكون أتمّ في إثباتها مصرّفةً كما جعل للشَّمَال يداً ليكون أبلغ في تصييرها مصرّفة.

ويفصل بين القسمين أنّك إذا رجعت في القسم الأول إلى التّشبيه الّذي هو المغزى من كلّ استعارة تفيد وجدته يأتيك عفواً، كقولك في: «رأيت أسداً»: «رأيت رجلاً كالأسد» و: «رأيت مثل الأسد» أو «شبيهاً بالأسد».

وإن رمته في القسم الثّاني وجدته لا يؤاتيك تلك المؤاتاة؛ إذ لا وجه لأن يقول: «إذ أصبح شيء مثل اليد للشّمال» أو: «حصل شبيه باليد للشّمال» وإنّما يتراءى لك التّشبيه بعد أن تخرق إليه ستراً، وتعمل تأمّلاً وفكراً، وبعد أن تغيّر الطّريقة وتخرج عن الحذو الأوّل، كقولك: «إذ أصبحت الشّمال ولها في قوّة تأثيرها في الغداة شبه المالك تصريف الشّيء بيده، وإجراءَه على موافقته، وجذبَهُ نحو الجهة الّتي تقتضيها طبيعته وتنحوها إرادته».

فأنت كما ترى تجد الشّبه المنتزع ـ إذا رجعت إلى الحقيقة ووضعت الاسم المستعار في موضعه الأصليّ ـ لا يلقاك من المستعار نفسه، بل ممّا يضاف إليه، ألا ترى أنّك لم ترد أن تجعل الشَّمَال كاليد، ومشبّهة باليد، كما جعلت الرّجل كالأسد، ومشبّهاً بالأسد.

ولكنّك أردت أن تجعل الشَّمَال كذي اليد من الأحياء، فأنت تجعل في هذا الضّرب «المستعارَ له» ـ وهو نحو الشّمال ـ ذا شيءٍ، وغرضُكَ أن تُثبت له حكم من يكون له ذلك الشّيء في فعل أو غيره، لا نفس ذلك الشّيء فاعرفه.

قال: وطريقة أُخرى في بيان الفرق بين القسمين: وهو أنّ الشَّبَه في القسم الأوّل ـ الّذي هو نحو: «رأيت أسداً» تريد رجلاً شجاعاً ـ وصفٌ موجودٌ في الشّيء الّذي له
⇐

⇐ استعرت. و«اليد» ليست توصف بالشّبه ولكنّه صفة تكسبها «اليد» صاحبها وتحصل له بها، وهي التّصرّف على وجهٍ مخصوص. وإذا تقرّر أمر الاسم في كون استعارته على هذين القسمين، فمن حقّنا أن ننظر في الفعل هل يحتمل هذا الانقسام؟

والّذي يجب العمل عليه أنّ الفعل لا يتصوّر فيه أن يتناول ذات شيءٍ كما يتصوّر في الاسم، ولكن شأن الفعل أن يثبت المعنى الّذي اشتقّ منه للشّيء في الزّمان الّذي تدلّ صيغته عليه. فإذا قلت: «ضرب زيد» أثبت الضَّرْب لـ«زيد» في زمان ماضٍ، وإذا كان كذلك فإذاا ستعير الفعل لما ليس له في الأصل فإنّه يثبت باستعارته له وصفاً هو شبيه بالمعنى الّذي ذلك الفعل مشتقّ منه.

بيان ذلك أن تقول: «نطقت الحال بكذا» فتجد في الحال وصفاً هو شبيه بالنّطق من الإنسان. وذلك أنّ الحال تدلّ على الأمر. ويكون فيها أمارات يعرف بها الشّيء، كما أنّ النّطق كذلك.

وإذا كان أمر الفعل في الاستعارة على هذه الجملة رجع بنا التّحقيق إلى أنّ وصف الفعل بأنّه مستعار حكم يرجع إلى مصدره الّذي اشتقّ منه، فإذا قلنا في قولهم: «نطقت الحال»: إنّ «نطق» مستعار، فالمعنى أنّ «النُّطْق» مستعار، وإذا كانت الاستعارة تنصرف إلى المصدر كان الكلام فيه على ما مَضَى.

وممّا تجب مراعاته أنّ الفعل يكون استعارة مرّةً من جهة فاعله الّذي رفع به، ومثاله ما مضى. ويكون أُخرى استعارةً من جهة مفعوله وذلك نحو قول ابن المعتزّ:

جمع الحقَ لنا في إمامٍ قتل البخل وأحيا السَّمَاحا

فـ«قتل» و«أحيا» إنّما صارا مستعارين بأنْ عدّيا إلى البخل والسّماح. ولو قال: «قتل الأعداء وأحيا» لم يكن «قتل» استعارةً بوجهٍ. ولم يكن «أحيا» استعارةً على هذا الوجه. وكذا قوله:

* وأقري الهموم الطّارقات حزامة *

هو استعارة من جهة المفعولين جميعاً، فأمّا من جهة الفاعل فهو محتمل للحقيقة ⇐

أحدهما: أن ينقل الاسم عن مسمّاه إلى أمر متحقّق يمكن أن يُنَصّ عليه، ويشار إليه نحو: «رأيت أسداً» أي: رجلاً شُجَاعاً.

والثّاني: أن يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعاً لا يتبيّن فيه شيء يشار إليه، فيقال: هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد:

وَغَداةِ رِيْحٍ قد كَشَفْتُ وَقِـرَّةٍ[1] **إذ أصبَحَتْ بِيَدِ الشَّمالِ زِمامُها**

⇐ وذلك أن تقول: «أقري الأضياف النّازلين اللّحم العبيط» قال: وقد يكون الّذي يعطيه حكم الاستعارة أحد المفعولين دون الآخر كقوله:

نقريهم لهـذميّاتٍ نـقدُّ بـها ما كان خاطَ عليهم كلّ زَرَّادِ

اهـ مختصراً.

والحاصل أنّ القسم الأوّل طُرِحَ فيه المعنى اللّغويّ واستعمل اللّفظ في شيء آخر محقّق عقلاً أو حسّاً نحو: «رأيت أسداً في الحمّام» فإنّ المعنى اللّغويّ لـ«الأسد»: هو الحيوان المفترس ونقل منه اللّفظ إلى الرّجل الشّجاع واستعمل فيه وهو أمر محقّق حسّاً، فيكون اللّفظ مستعملاً في غير الموضوع مجازاً لغويّاً.

والقسم الثّاني لم يطرح عن اللّفظ معناه اللّغويّ، بل نقل اللّفظ مع معناه اللغوي من مكانه ووضع في مكان آخر لا يوجد فيه المعنى حقيقةً بل يوجد وهماً وخَيَالاً كما في «أظفار المنيّة» فإنّ «الأظفار» مع معناه الحقيقيّ الموضوع له نقل عن موضعه الأصلي وهو الحيوان المفترس ووضع في غيره وهو المنيّة ولا يوجد «الأظفار» لـ«المنيّة» لا حسّاً ولا عقلاً، بل توهّماً، وكذا «اليد» في قول لبيد، فإنّ «اليد» مع معناه الموضوع له نقل عن موضعه وهو الإنسان ووضع في غيره وهو الشّمال ولا يوجد له يد حقيقةً حتّى يشار إليه ويقال إنّه شيء ذات اليد، بل أثبت له اليد بالمعنى الحقيقيّ توهّماً.

(١) **قوله: «وَغَداةِ رِيْحٍ قد كَشَفْتُ وَقِرَّةٍ»**. البيت من الكامل على العروض التّامّة الأُولى مع الضّرب المماثل، والقائل: لبيد بن ربيعة العامريّ شاعر العرب الأكبر من معلّقته الّتي مطلعها:

⇐

جعل للشَّمَال[1] يداً من غير أن يشير إلى معنىً فيجري عليه اسم اليد، ولهذا لا يصحّ أن يقال: «إذا أصبحت بشيء مثل اليد للشَّمَال» كما يقال «رأيت رجلاً مثل الأسد» وإنّما يتأتّى لك التّشبيه في هذا بعد أن تغيّر الطّريقة فتقول: «إذا أصبحت الشَّمَال، ولها في قوّة تأثيرها في الغَدَاة، شبه المالك في تصريف الشّيء بيده» فَتَجِدُ الشّبه المنتزع لا يلقاك من «المستعار» نفسه، بل ممّا يضاف إليه؛ لأنّك تجعل الشَّمَال مثل ذي اليد من الأحياء فتجعل «المستعار له» ـ أعني: الشَّمَال ـ مثلاً ذا شيءٍ، وغرضك أن تثبت له حكم من يكون له ذلك الشّيء.

⇐ عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلّها فمقامها ... بِمِنىً تأبَّدَ غَوْلُها فرِجَامُهَا
فمدافِعُ الرّيّان عُرِّيَ رَسْمُهَا ... خَلَقاً كما ضَمِنَ الوُحِيَّ سِلاَمُهَا
دِمَنٌ تَجَرَّمَ بعد عهد أنيسها ... حِجَجٌ خَلَوْنَ حلالُهَا وحَرَامُها
رُزِقَتْ مرابيعَ النُّجوم، وصابَهَا ... وَدْقُ الرَّوَاعِدِ، جَوْدُهَا فرِهَامُهَا
من كُلِّ ساريةٍ وغادٍ مُدْجِنٍ ... وعشيّةٍ مُتَجَاوِبٍ إرْزَامُهَا

قال:

أوَلم تَكُنْ تدري نَوارُ بأنّني ... وَصَّالُ عَقْدِ حَبَائِلٍ جَذَّامُهَا
تَرَّاكُ أمكِنَةٍ، إذا لم أرْضَهَا ... أو يَرْتَبِطْ بعضَ النُّفُوسِ حِمَامُهَا
بَلْ أنْتِ لا تَدْرِيْنَ كَمْ من ليلةٍ ... طَلْقٍ لذيذٍ لَهْوُهَا ونِدامُهَا
قد بِتُّ سامِرَها، وغايةَ تاجِرٍ ... وافَيْتُ، إذْ رُفِعَتْ، وعَزَّ مُدامُهَا
أَغْلِي السِّبَاءَ بكلِّ أدْكَنَ عَاتِقٍ ... أو جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ خِتَامُهَا
لِصَبُوحِ صافيةٍ، وجَذْبِ كَرِينَةٍ ... بِمُوَتَّرٍ تَأْتَالُهُ إبْهَامُهَا
باكرتُ حاجَتَها الدّجاجَ بِسُحْرَةٍ ... لأُعِلَّ منها حين هَبَّ نِيَامُهَا
وغَدَاةِ رِيحٍ قد وَزَعْتُ وقِرَّةٍ ... إذْ أصْبَحَتْ بيد الشَّمالِ زِمَامُهَا
ولقد حميتُ الخَيْلَ تَحْمِلُ شِكَّتِي ... فُرْطٌ، وِشاحي، إذ غَدَوْتُ، لِجَامُهَا

* * *

(١) بفتح الشّين الرّيح الّتي تقابل «الجَنُوب» وبكسر الشّين خلاف «اليمين».

وقال أيضاً: لا خِلاف في أنّ لفظ «اليد» استعارة، مع أنّه لم ينقل عن شيء إلى شيء؛ إذ ليس المعنى على أنّه شبّه شيئاً باليد، وإنّما المعنى على أنّه أراد أن يثبت للشَّمَال يداً.

﴿ وكذا قول زهير[1]: صَحا ﴾ ـ أي: سَلا، مجازاً ـ من «الصَّحْو» خلاف السُّكر ﴿ القَلْب عن سَلْمىٰ وأقصر باطله[2] ﴾ يقال: «أقصر عن الشّيء» ـ إذا أقلع عنه ـ أي: تركه، وامتنع عنه، قيل: هو على القلب[3] أي: «أقصر هو عن باطله» ولا حاجة

---

(١) **قوله: «وكذا قول زهير»**. أي: مثل قول العتبيّ: «ولئن نطقت» إلخ... قولُ زهير في كون الاستعارة المكنيّة والتّخييليّة فيها ممّا يكون به قِوام وجه الشّبه وسيبيّن وجه تكرار المثال بعيد هذا.

(٢) **قوله: «صَحا القلب عن سلمى وأقصر باطله»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل، والقائل زهير بن أبي سلمى المتوفّى سنة ١٣ قبل الهجرة من مطلع قصيدة يقول فيها:

صَحَا القَلْبُ عن سَلْمَى وأقصر باطِلُهْ ... وعُرِّيَ أفراسُ الصِّبَى ورواحلُهْ
وأقصَرْتُ عمّا تَعْلَمِيْنَ وسُدِّدَتْ ... عَلَيّ سوى قصد السَّبيل مَعَادِلُهْ
وقال العَذَارَى إنّما أنتَ عَمُّنَا ... وكان الشَّبَابُ كالخليط نُزَايِلُهْ
فأصبَحْتُ ما يَعْرِفْنَ إلّا خليقتي ... وإلّا سَوَادَ الرَّأْسِ والشَّيْبُ شامِلُهْ
لمن طَلَلٌ كَالوَحْيِ عافٍ مَنَازِلُه ... عَفَا الرَّسُّ منه فالرَّسِيْسُ فعاقِلُهْ

وهي طويلة لا حاجة إلى إيراد الباقي لعدم اشتمالها على حكمة أو بيت شاهدٍ، وإنّما يصف أحواله في الصَّيْدِ فقط.

(٣) **«قيل: هو على القلب»**. وتوضيح الكلام: أنّ استعمال «أقصر» من باب الإفعال مشروط بأمرين:

الأوّل: أن يكون فاعله قادراً مختاراً.

الثّاني: أن يذكر بعده «عن» يقال: «أقصرتُ عن اللّهو» وبدون القدرة يقال: «قصرت»

⇐

إليه لصحّة أن يقال: «امتنع باطله عنه وتركه بحاله» ﴿وعُرِّيَ أفْراسُ الصِّبىٰ ورَواحِلُه﴾.

هذا مثال ثالث(١) للاستعارة بالكناية، والتخييليّة، أورده تنبيهاً على أنّ من التّخييليّة مايحتمل أن تكون تحقيقيّة، وهي الّتي سمّاها السّكّاكيّ الاستعارة المحتملة للتّحقيق والتّخييل، وعند حملها على التّحقيقيّة تنتفي الاستعارة بالكِناية ضرورةً.

⇐ ففي قول زهير «أقصر باطله» إشكال، لأنّ الباطل هو ميل النّفس إلى الهوى وهو غير قادر وغير مختار فيكون إسناد «أقصر» إليه باطلاً.

ولذا أراد بعضهم تصحيحه بأنّه من القلب البياني الّذي الدّاعي فيه إلى القلب هو اللّفظ كما في قول القطامي:

* ولا يك موقف منك الوداعا *

والأصل في العبارة أن يقال: «أقصر هو عن باطله» وهذا مشتمل على الشّرطين المذكورين، فرفع المجرور وحذف الجارّ والضّمير. والشّارح يقول: لا حاجة إلى القلب، لأنّه يصحّ أن يستعمل «أقصر» في معناه المجازيّ وهو الامتناع المطلق لا الامتناع مع القدرة.

(١) **قوله: «هذا مثال ثالث»**. ذكر المصنّف للاستعارة المكنيّة والتّخييليّة ثلاثة أمثلةٍ، المثالان ـ البيت الأوّل والثّاني ـ للاستعارتين المذكورتين يقيناً وقطعاً ولا يجوز حملهما على الاستعارة التّحقيقيّة، لأنّ المكنيّة والتّخييليّةَ حقيقتان لغويّتان عند المصنّف ومجازان عقليّان فقط. والتّحقيقيّة مجاز لغويّ عنده.

والمثال الثّالث ـ بيت زهير ـ من الاستعارة المكنيّة والتّخييليّة احتمالاً لا قطعاً، إذ يصحّ حمله على التّحقيقيّة أيضاً، وإذا كان تحقيقيّةً يمكن حمله على التّحقيقيّة حسّاً أو عقلاً، والبيت سمّاه السّكّاكيّ استعارة محتملةً للتّحقيق والتّخييل.

فالاستعارة قد تكون تحقيقيّةً فقط كما في «رأيت أسداً في الحمّام» وقد تكون مكنيّةً وتخييليّة فقط مثل البيت الأوّل والثاني، وقد تكون محتملةً للتّخييل والتّحقيق كما في بيت زهير ـ كما قرّره سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ.

فأشار أوّلاً إلى بيان التّخييليّة وقال: ﴿**أراد**﴾ زهير ﴿**أن يبيّن أنّه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبّة، من الجَهْل والغَيِّ، وأعرض عن معاودته، فبطلت آلاتُهُ**﴾ أي: آلات ما كان يرتكبه، وكذا الضّمير في «معاودته»[١] ﴿**فشبّه**﴾ زهير في نفسه ﴿**«الصِّبَى» بجهة من جهات المسير ـ كالحجّ والتّجارة ـ قضى منها**﴾ أي: من تلك الجهة ﴿**الوَطَر فأهملت آلاتها**﴾ ووجه الشّبه الاشتغال التّامّ به، وركوب المَسَالِكِ الصَّعْبة فيه، غير مُبَالٍ بِمَهْلَكَةٍ، ولا محترز عن مَعْرَكَةٍ، وهذا التّشبيه المضمر في النّفس استعارة بالكِناية ﴿**فأثبت له**﴾ أي: بعد أن شبّه «الصِّبى» بالجهة المذكورة أثبت له بعض ما يختصّ تلك الجهة، أعني: ﴿**الأفراس والرّواحل**﴾ الّتي بها قِوام جهة المسير والسّفر، فإثبات «الأفراس» و«الرّواحل» استعارة تخييليّة ﴿**فالصِّبىٰ**﴾ على هذا ﴿**من «الصَّبْوة» بمعنى الميل إلى الجهل والفتوّة**﴾ يقال: «صَبا، يَصبُو، صَبْواً» و«صَبْوَةً» أي: مال إلى الجهل والفتوّة؛ كذا في «الصّحاح»[٢]، لا من «الصَّبَاء»[٣] ـ بفتح الصّاد ـ يقال: «صَبِئَ، صَبَاءً» مثل «سَمِعَ، سَمَاعاً» أي: لَعِبَ مع الصِّبْيَان.

وأشار إلى التّحقيقيّة بقوله: ﴿**ويحتمل أنّه**﴾ أي: زهير ﴿**أراد**﴾ بالأفراس

---

(١) **قوله: «وكذا الضّمير في معاودته»**. أي: هو أيضاً راجع إلى «ما كان يرتكبه».

(٢) **قوله: «كذا في «الصّحاح»»**. ٦: ٢٣٩٨ وهذا نصّه في مادّة «صبا»: و«صَبَا، يَصْبُو، صَبْوَةً» و«صُبُوّاً» أي: مال إلى الجهل والفتوّة. قال: و«صَبِيَ، صَبَاءً» مثل «سَمِعَ، سَمَاعاً» أي: لَعِبَ مع الصِّبْيَان.

(٣) **قوله: «لا من الصَّبَاء»**. وإنّما جزم الشّارح بكون «الصِّبَى» في البيت مشتقّاً من النّاقص الواوي لا من المهموز اللّام الصّحيح لوجهين:

الأوّل: لأنّ المناسب في البيت تشبيه الجاهل المقصّر في أفعاله بالمسافر الّذي قضى وطره من سفره، وليس المناسب تشبيه حال الصّبيّ والطّفل بذلك.

والثّاني: أنّ البيت يدلّ على أنّ حال الشّاعر العشق والمحبّة لا اللّعب مع الصّبيان، والعشق والمحبّة لا يحصل في أيّام الصِّباء والطّفولة.

والرّواحل ﴿ دواعي النُّفُوس وشَهَواتها، والقُوَى الحاصلة لها، في استيفاء اللّذّات أو ﴾ أراد بها ﴿ الأسباب الّتي قلّما تَتَآخَذُ في اتّباع الغَيّ إلى أَوَان الصِّبىٰ ﴾ وعُنْفُوان الشّباب، مثل: المال، والمَنَال، والأعوان، والإخوان ﴿ فتكون الاستعارة ﴾ أعني: استعارة الأفراس والرَّوَاحِل ﴿ تحقيقيّةً ﴾ لتحقّق معناها عقلاً إذا أُريد بها الدّواعي، وحسّاً إذا أُريد بها أسباب اتّباع الغَيِّ.

[تعريف الحقيقية اللغويّة]

[رأي السّكّاكيّ في تفسير الحقيقة، والمَجَاز، والاستعارة بالكِناية، والتّخييليّة]

ولمّا كان كلام صاحب «المفتاح»(١) في بحث الحقيقة، والمجاز، وبحث الاستعارة بالكِناية، والاستعارة التّخييليّة، مخالفاً لما ذكره المصنّف في عدّة مواضع **أراد** أن يشير إليها(٢) وإلى ما فيها(٣) وما عليها(٤) فوضع لذلك فصلاً وقال: ﴿ فصل: عرّف السّكّاكيّ الحقيقة اللُّغَويّة(٥) بالكلمة المستعملة فيما وضعت له

---

(١) **قوله: ولمّا كان كلام صاحب «المفتاح»**. قد عرفت تعريف الحقيقة والمجاز والاستعارات الثّلاث ـ المصرّحة، والمكنية والتّخييليّة ـ على مذهب المصنّف، ولمّا كان مذهب السّكّاكيّ مخالفاً لمذهب المصنّف في مواضع كثيرة أراد بيان مذهبه فأورده في فصلٍ على حِدَةٍ وأورد فيه ثلاثة أُمور:

الأمر الأوّل: تعاريفها.

الأمر الثّاني: بيان المجملات والمبهمات الّتي فيها بالقيود.

الأمر الثّالث: الإشكالات الواردة عليها.

(٢) **قوله: «يشير إليها»**. هذا هو الأمر الأوّل.

(٣) **قوله: «وإلى ما فيها»**. هذا هو الأمر الثّاني.

(٤) **قوله: «وما عليها»**. هذا هو الأمر الثّالث.

(٥) **قوله: «الحقيقة اللغويّة» وقوله: «المجاز اللغويّ»**. هو الشروع في الأمر الأوّل. **وقوله: «واحترز»**. شروع في الأمر الثّاني. **وقوله: «وردّ»**. شروع في الأمر الثّالث.

من غير تأويل في الوضع ﴾.

﴿ **واحترز بالقيد الأخير**(١) ﴾ وهو قوله: «من غير تأويل في الوضع» ﴿ **عن الاستعارة على أصحّ القولين**(٢) ﴾ وهو القول بأنّ الاستعارة مجاز لغويّ لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي، فلابدّ من الاحتراز عنها؟

وأمّا على القول الآخر، وهو أنّها مجاز عقليّ، بمعنى: أنّ التّصرّف في أمر عقليّ، وهو جعل غير الأسد أسداً، وأنّ اللّفظ مستعمل فيما وضع له، فتكون حقيقة لغويّة، فلا يصحّ الاحتراز عنها ﴿ **فإنّها** ﴾ أي: إنّما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة؛ لأنّها ﴿ **مستعملة فيما وضعت له، بتأويل** ﴾ وهو ادّعاء دخول «المشبّه»

---

(١) **قوله: «واحترز بالقيد الأخير»**. قد تقدّم أنّ الوضع قسمان:

أحدهما: الوضع التّحقيقيّ ويقال له: الوضع بالتّحقيق، نحو: وضع «الأسد» للحيوان المفترس.

وثانيهما: الوضع التّأويليّ، ويقال له: الوضع بالتّأويل أيضاً مثل وضع «الأسد» للرّجل الشّجاع بجعل أفراد الأسد قسمين: متعارفٍ وغير متعارفٍ.

والسّكّاكيّ احترز بقوله: «من غير تأويلٍ في الوضع» عن الاستعارة على القول بـانّه مجاز لغويّ لكونها مستعملةً في غير الموضوع له الحقيقيّ، وليست مستعملة في معناها الحقيقيّ فلابدّ من الاحتراز عنها.

(٢) **قوله: «على أصحّ القولين»**. وقد تقدّم في تقسيم المجاز المفرد إلى المجاز المرسل والاستعارة أنّهم اختلفوا في أنّ الاستعارة مجاز لغويّ أم عقليّ؛ فذهب الجمهور إلى أنّه مجاز لغويّ بمعنى أنّها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة. وقيل: إنّها مجاز عقليّ بمعنى أنّ التّصرّف في أمر عقليّ لا لغويّ ـ كما تقرّر قبل ذلك فراجعه.

والحاصل: أنّ السّكّاكيّ لمّا بنى تعريفه على قول الجمهور ـ في باب الاستعارة ـ أي: على كون الاستعارة مجازاً لغويّاً ـ احتاج في تعريف الحقيقة إلى قيد يخرجها، وذلك القيد هو أنّ وضع الحقيقة لا تأويل فيه ولا ادّعاء، ووضع الاستعارة فيه تأويل وادّعاء، وهذا هو المراد بقوله: «من غير تأويل».

في جنس «المشبّه به» بجعل أفراد «المشبّه به» قسمين: متعارفاً وغير متعارف.

فمجرّد قولنا: «المستعملة فيما وضعت له» لا يخرج الاستعارة، بل لابدّ من التّقييد بقولنا: «من غير تأويل»، هذا هو المعنى الصّحيح الّذي يجب أن يقصِده السّكّاكيّ، لكن عبارته قاصرة عن ذلك؛ لأنّه قال(١): «وإنّما ذكرت هذا القيد؛ ليحترز به عن الاستعارة، ففي الاستعارة تعدّ الكلمة مستعملة فيما وضعت له على أصحّ القولين، ولا نُسَمِّيْها حقيقةً، بل مجازاً لغويّاً؛ لبناء دعوى كون اللّفظ المُسْتَعَار موضوعاً للمستعار له، على ضَرْبٍ من التّأويل».

والظّاهر أنّ قوله: «على أصحّ القولين»(٢) متعلّق بقوله: «مستعملة فيما وضعت

---

(١) **قوله: «لكن عبارته قاصرة عن ذلك لأنّه قال»**. أي: في الأصل الثّاني من «علم البيان» من «المفتاح» ٤٦٧ ـ ٤٦٨: فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع كاستعمال «الأسد» في الهيكل المخصوص. فلفظ «الأسد» موضوع له بالتّحقيق ولا تأويل فيه.

وإنّما ذكرت هذا القيد؟ ليحترز به عن الاستعارة؛ ففي الاستعارة تعدّ الكلمة مستعملةً فيما هي موضوعة له على أصحّ القولين ولا نسمّيها حقيقةً، بل نسمّيها مجازاً لغويّاً لبناء دعوى «المستعار» موضوعاً لـ«المستعار له» على ضربٍ من التّأويل اهـ.

ووجه القصور أنّه ذكر قبل قوله: «على أصحّ القولين» عاملين: قريب وبعيد، والظّاهر تعلّق الجارّ والمجرور بالعامل القريب مع أنّه فاسد، ويصحّ تعلّقه بالعامل البعيد مع أنّه غير ظاهرٍ، وأحد العاملين: «ليحترز» والآخر: «مستعملة».

(٢) **قوله: والظاهر أنّ قوله: «على أصحّ القولين»**. أي: الظّاهر المتبادر تعلّق الجارّ والمجرور ـ أي: «على أصحّ القولين» ـ بقوله: «مستعملة» لأنّه قريب، لا بقوله: «ليحترز» لأنّه بعيد، وليس هذا الظّاهر صحيحاً؛ لأنّ المعنى حينئذٍ: أنّ الاستعارة مستعملة في الموضوع له على أصحّ القولين، وهذا غلط لأنّ الاختلاف ليس في الاستعمال في الموضوع له، بل هذا مورد اتّفاق.

له» لا بقوله: «ليحترز به عن الاستعارة».

وليس بصحيح[١] لما سبق؛ من أنّ الاختلاف إنّما هو في كونها مجازاً لغويّاً[٢] أم عقليّاً، لا في كونها مستعملة فيما وضعت له؛ لاتّفاق القولين على كونها

---

(١) **قوله: «وليس بصحيح»**. قال الهنديّ: أي: كون قوله: «على أصحّ القولين» متعلّقاً بقوله: «مستعملة» ليس بصحيح؛ لأنّه يفهم منه أنّ كون الاستعارة مستعملةً فيما وضعت له إنّما هو على أصحّ القولين، وأمّا على القول الغير الأصحّ فإنّها غير مستعملةٍ فيما وضعت له، وليس كذلك؛ لاتّفاق القولين على أنّها مستعملة فيما وضعت له.

نعم فرق بينهما: وهو أنّ الوضع على القول الأصحّ ادّعائيّ وعلى غير الأصحّ تحقيقيّ.

ويمكن أن يقال: إنّ قوله: «على أصحّ القولين» ليس إشارةً إلى الاختلاف في كونها مستعملةً فيما وضعت له، بل هو مجرّد بيان لدخول الاستعارة في قوله: «هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له» مع كونه مجازاً.

فحاصله: أنّ الاستعارة كلمة مستعملة فيما وضعت له على أصحّ القولين مع أنّه لا يسمّي على ذلك القول حقيقةً بل مجازاً.

وإنّما قيّد به؟ لأنّ دخولها إنّما يضرّ على هذا القول، لا على القول الغير الأصحّ، لأنّها حقيقة عليه.

وعلى هذا التّوجيه تعلّقه بقوله: «ففي الاستعارة» أظهر، كما في عبارة المتن، ولعلّ هذا وجه التّأمّل.

ويجوز أن يكون وجهه أنّه لا يلزم من عدم جواز إرادة الوضع في الجملة والوضع بالتّحقيق أن يكون تعلّقه بـ«مستعملة» غير صحيح؛ لجواز أن يراد بالوضع بالتّأويل، فيكون المعنى: ففي الاستعارة تعدّ الكلمة مستعملةً فيما وضعت له بالتّأويل على أصحّ القولين ولا يسمّى حقيقةً. وحينئذٍ ينتظم الكلام غاية الانتظام.

والجواب: أنّ حمل الوضع على الوضع التّأويليّ بعيد؛ لأنّ المتبادر منه إمّا مطلق الوضع أو الفرد الكامل وهو التّحقيقيّ.

(٢) **قوله: «كونها مجازاً لغويّاً»**. كما اختاره المصنّف تبعاً للجمهور، **«أم مجازاً عقليّاً»** كما اختاره السّكّاكيّ وأتباعه.

مستعملة فيما وضعت له في الجملة[١]، ولو أُريد الوضع[٢] بالتّحقيق، فهو ليس أصحّ القولين، ولو كان فكيف يخرج بقوله: «من غير تأويل» فليتأمّل[٣].

فالوجه أن يتعلّق بقوله: «ليحترز به عن الاستعارة» ويرتكب كون الكلام قَلِقاً[٤].

---

(١) **قوله: «فيما وضعت له في الجملة»**. أي: ولو كان الموضوع له تأويليّاً، أمّا على القول بالمجاز اللّغويّ فلأنّها مستعملة فيما وضعت له بالتّأويل لا بالتّحقيق. وأمّا على القول بالمجاز العقليّ فلأنّها حينئذٍ حقيقة لغويّةٌ مستعملة فيما وضعت له بالتّحقيق بناءً على ما اختاره بعضهم ونسب إلى السّكّاكيّ.

(٢) أي: إلى هنا كان هذا كلّه إذا أريد بالوضع فيما وضعت له الوضع في الجملة ولو أريد الوضع بالتّحقيق فليس كون الاستعارة موضوعاً له بالتّحقيق أصحّ القولين، وإن كان ذلك أصحّ القولين فينبغي أن لا يخرج بقوله: «من غير تأويل» بل يجب أن يدخل، لأنّ معنى «من غير تأويل» الوضع بالتّحقيق، أي: لو قلنا المراد من الوضع هو الوضع تحقيقاً لا تأويلاً، وكان المعنى: أنّ الاستعارة مستعملة في الموضوع له تحقيقاً على أصحّ القولين كان الاحتراز عنها غلطاً، لأنّها حقيقة على هذا فيجب دخولها في تعريف الحقيقة فكيف يحترز عنها بقوله: «من غير تأويل».

(٣) **قوله: «فليتأمّل»**. وجه التّأمّل كما قرّره سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ: أنّه إن كان المراد من الوضع في «ما وضعت له» مطلق الوضع ـ أعمّ من أن يكون تأويلاً أو تحقيقاً ـ كان خَطَأً، لأنّهم متّفقون على استعمال الاستعارة فيما وضعت له إجمالاً ـ أي: ولو تأويلاً ـ وإنْ كان المقصود أنّها استعملت فيما وضعت له تحقيقاً كان أيضاً خطأً من وجهين:

أحدهما: أنّ استعمال الاستعارة فيما وضعت له تحقيقاً ليس أصحّ القولين.

وثانيهما: أنّ الاحتراز عن الاستعارة حينئذٍ غَلَطٌ، لأنّها على هذا حقيقة فيجب دخولها في تعريف الحقيقة. ولو أُريد من الوضع خصوص الوضع التّأويلي كان وَهَماً أيضاً لأمرين:

الأمر الأوّل: أنّ المتبادر من الوضع هو الوضع الكامل وهو التحقيقيّ لا غير.

والأمر الثّاني: أنّه ليس أصحّ القولين.

(٤) **قوله: «كون الكلام قلقاً»**. أي: مضطرباً ومشتملاً على التّعقيد اللّفظيّ، وذلك لوقوع الفصل

⇐

[تعريف المجاز اللُّغَوِيّ]

﴿ وعرّف ﴾ السكّاكي ﴿ المجاز اللُّغَوِيّ بالكلمة المستعملة ﴾ في غير ما هي موضوعة له بالتّحقيق، استعمالاً في الغير بالنّسبة إلى نوع حقيقتها[1] مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النّوع.

⇐ بالأجنبيّ بين المتعلِّق ـ بالكسر ـ أعني: قوله: «على أصحّ القولين» والمتعلَّق ـ بالفتح ـ أعني: قوله: «ليحترز».

وقال سيّدنا الأُستاذ: وجه الاضطراب هو التّعقيد اللّفظيّ ولزوم إعمال ما قبل الباء السّببيّة فيما بعدها.

وقال الرّوميّ: وجه الاضطراب وقوع الفصل بين المتعلّق ـ وهو قوله: «على أصحّ القولين» ـ والمتعلّق ـ وهو قوله: «ليحترز» ـ بالأجنبيّ الّذي يتوهّم قبل التّأمّل الصّحيح كونه هو المتعلّق. أو بين المعطوف عليه ـ وهو «تعدّ» ـ والمعطوف ـ وهو «لا نسمّيها حقيقةً» ـ.

ويمكن أن يوجّه كلام السّكّاكيّ بوجهٍ يكون خالياً عن الاضطراب وهو أن يقال: الاحتراز بالقيد الأخير عن الاستعارة يقتضي سابقة الدّخول. فقوله: «ففي الاستعارة» إلخ ... إشارة إلى أنّ الدّخول متحقّق، فإنّ الاستعارة فيها استعمال اللّفظ في الموضوع له على القول الأصحّ الّذي يبتني الاحتراز عليه، وعلى هذا لا غبار في كلامه فليتأمّل.

(١) **قوله: «نوع حقيقتها»**. والمراد بنوع حقيقتها اللُّغَويّة إن كانت حقيقةً لغويّةً أو الشّرعيّة إن كانت شرعيّةً أو العرفيّة إن كانت عرفيّة.

وبتعبير أوضح: لو كان نوع حقيقة تلك الكلمة لغويّة تكون الكلمة مستعملةً في غير معناها اللغويّ فتكون مجازاً لغويّاً، مثل استعمال «الأسد» في الرّجل الشّجاع.

ولو كان نوع حقيقة تلك الكلمة شرعيّاً تكون الكلمة مستعملةً في غير معناها الشّرعيّ مثل استعمال «الصّلاة» في الدّعاء فتكون مجازاً شرعيّاً.

ولو كان نوع حقيقتها عرفيّاً تكون الكلمة مستعملةً في غير معناها العرفيّ مثل استعمال «الدّابّة» فيما يدِبّ على الأرض، فتكون الكلمة مجازاً عرفيّاً ـ عامّاً أو خاصّاً ـ.

والباء في قوله: «بالنّسبة» متعلّق بـ«الغير»[١]، واللّام في «الغير» للعهد[٢] أي: المستعملة في معنىً غير المعنى الّذي الكلمة موضوعة له ـ في اللُّغَة، أو الشّرع، أو العُرْف ـ غيراً بالنّسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة، حتّى لو كان نوع حقيقتها لغويّاً تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللُّغوِيّ فتكون مجازاً لغويّاً، وعلى هذا القياس.

ولمّا كان هذا القيد[٣] بمنزلة قولنا: «في اصطلاح بهالتّخاطب» مع أنّه أوضح وأدلّ على المقصود **أقامه** المصنّف مقامه فقال: ﴿**في غير ما وضعت له بالتّحقيق، في اصطلاح به التّخاطب، مع قرينة مانعة عن إرادته**﴾ أي: إرادة معناها في ذلك الاصطلاح.

﴿**وأتى**﴾ السّكّاكيّ ﴿**بقيد التّحقيق**﴾ أي: قيّد الوضع في قوله: «غير ما وضعت له» بقوله: «بالتّحقيق» ﴿**ليدخل**﴾ في تعريف المجاز ﴿**الاستعارة**﴾ الّتي هي مجاز لغويّ ﴿**على ما مرّ**﴾ مِن أنّها مستعملة فيما وضعت له بالتّأويل لا بالتّحقيق، فلو لم يقيّد الوضع بـ«التّحقيق» لم تدخل هي في التّعريف؛ إذ لا يصدق عليها أنّها

---

(١) **قوله: والباء في قوله «بالنّسبة» متعلّق بـ«الغير»**. وذلك لكونه بمعنى «المغاير» وهو مشتقّ فيكون التّعلّق صِناعيّاً نحويّاً، أو يكون نعتاً لـ«الغير» فيكون تعلّقاً معنويّاً، وحينئذٍ يكون تعلّق الجارّ والمجرور بالعامل المحذوف وجوباً.

(٢) **قوله: «واللّام في «الغير» للعهد»**. أي: العهد الذّهني، أي: غير المعنى الّذي عهد وضعه له في اصطلاح به التّخاطب ـ لغويّاً وعرفيّاً وشرعيّاً ـ.

(٣) **قوله: «ولمّا كان هذا القيد»**. أي: قيد «استعمالاً في الغير بالنّسبة إلى نوع حقيقتها» في عبارة «المفتاح» بمنزلة قولهم: «في اصطلاح به التّخاطب» مع أنّ قولهم أوضح من عبارة «المفتاح» أبدل المصنّف قول «المفتاح» به وقال: في غير ما وضعت له إلخ ....

مستعملة في غير ما وضعت له[١].

[القلب والاضطراب في عبارة «المفتاح»]

هذا واضح[٢] لكن عبارته في هذا المقام قَلِقة[٣] لأنّه قال: «وقولي: «بالتّحقيق» احتراز[٤] أن لا تخرج الاستعارة».

وهذا فاسد؛ لأنّه احتراز عن خروج الاستعارة، لا عن عدم خروجها، فيجب

---

(١) **قوله: «إذ لا يصدق عليها أنّها مستعملة في غير ما وضعت له»**. إذ الاستعارة لا تكون مستعملة في غير ما وضعت له بالتّأويل، بل مستعملة فيما وضعت له بالتّأويل، فهي مستعملة في الموضوع لها في الجملة ـ أي: تأويلاً ـ فمجرّد قولهم: «في غير ما وضعت له» لا يوجب دخولها في التّعريف، بل لابدّ في إدخالها فيه من تقييد الوضع بالتّحقيق.

(٢) **قوله: «هذا واضح»**. أي: ما ذكره المصنّف من «المفتاح» في بيان فائدة قوله: «بالتّحقيق» واضح، ولكن الّذي ذكره السّكّاكيّ في بيان فائدة القيد قلق ومضطرب.

(٣) **قوله: «لكن عبارته في هذا المقام قلقة»**. قال في الأصل الثّاني من علم البيان من «المفتاح» ٤٦٨ ـ ٤٦٩: وأمّا المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتّحقيق استعمالاً في الغير بالنّسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينةٍ مانعةٍ عن إرادة معناها في ذلك النّوع.

وقولي: «بالتّحقيق» احتراز أن لا تخرج الاستعارة الّتي هي من باب المجاز، نظراً إلى دعوى استعمالها فيما هي موضوعة له.

وقولي: «استعمالاً في الغير بالنّسبة إلى نوع حقيقتها» احتراز عمّا إذا اتّفق كونها مستعملةً فيما تكون موضوعة له لا بالنّسبة إلى نوع حقيقتها، كما إذا استعمل صاحب اللّغة لفظ «الغائط» مجازاً فيما يفضل عن الإنسان من منهضم متناولاته. أو كما إذا استعار صاحب الحقيقة الشّرعيّة «الصّلاة» للدّعاء، أو صاحب العرف «الدّابّة» للحمار.

والمراد بنوع حقيقتها اللُّغويّة إن كانت إيّاها أو الشّرعيّة أو العرفيّة أيّةً كانت اهـ.

(٤) أي: احتراز عن أن لا تخرج الاستعارة.

أن تكون «لا» زائدة مثله في قوله ـ تعالى ـ: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾[1].

وقال أيضاً: «وقولي: «استعمالاً في الغير بالنّسبة إلى نوع حقيقتها» احتراز عمّا إذا اتّفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له، لا بالنّسبة إلى نوع حقيقتها، كما إذا استعمل صاحب اللُّغَة لفظ «الغائط» في فَضَلات الإنسان مجازاً، أو صاحب الشّرع لفظ «الصَّلَاة» في الدُّعاء مجازاً، أو صاحب العرف لفظ «الدّابّة» في الحِمار مجازاً».

وهذا أيضاً في الظّاهر فاسد؛ لأنّ مثل ذلك مجاز، فكيف يصحّ الاحتراز عنه، فلابدّ هاهنا من حذف مضاف ـ أي: احتراز عن خروج ما إذا اتّفق ـ أو نحو ذلك.

[نقد السّكّاكيّ]

﴿ورُدّ﴾ ما ذكره السّكّاكيّ[2] **﴿بأنّ الوضع﴾** وما يشتقّ منه **﴿إذا أُطلق لا يتناول**

---

(١) الحديد: ٢٩.

(٢) **قوله: «ورُدّ ما ذكره السّكّاكيّ»**. اعلم أنّ السّكّاكيّ اعتبر في تعريف الحقيقة قيد «من غير تأويل في الوضع» حتّى يخرج منه الاستعارة، واعتبر في تعريف المجاز قيد «بالتّحقيق» ليدخل فيه الاستعارة، فلو لم يعتبر هذين القيدين في ذينك الموضعين لم يكن بزعمه تعريف الحقيقة مانعاً ولا تعريف المجاز جامعاً.

والمصنّف يردّ على السّكّاكيّ بأنّه لا حاجة إلى هذين القيدين في الموضعين والتّعريفان جامعان ومانعان بدونهما وذلك أنّ الوضع وإن كان على قسمين: **تحقيقيّ وتأويليّ** والاستعارة مشتملة على الوضع التّأويليّ دون التّحقيقيّ ولكن المتبادر من إطلاق الوضع إلى الأذهان هو الوضع التّحقيقيّ دون التّأويليّ ـ بحكم أنّ المطلق عند الإطلاق ينصرف إلى الفرد الأكمل ـ فعلى هذا يكون المتبادر من قوله ـ في تعريف الحقيقة ـ: «الكلمة المستعملة فيما وضعت له»: هو ما وضعت له تحقيقاً ـ أي: غير الموضوع له تأويلاً ـ فتخرج الاستعارة عن تعريف الحقيقة، فيكون التّقييد بقوله: «بالتّحقيق» حشواً.

⇐

الوضع بالتّأويل ﴾ لأنّه بنفسه قد فسّر **الوضع**[1] بتعيين اللّفظ بإزاء المعنى بنفسه. وقال: «قولي: «بنفسه» احتراز عن المجاز المعيّن بإزاء معناه بقرينة» ولا شكّ أنّ دلالة «الأسد» على الرّجل الشُّجَاع وتعيينه بإزائه إنّما هو بواسطة القرينة، فحينئذٍ لا حاجة إلى تقييد «الوضع» في تعريف الحقيقة «بعدم التّأويل» وفي تعريف المجاز «بالتّحقيق».

اللهمّ إلّا أن يراد زيادة الإيضاح[2] لا تتميم الحدّ، وإن أراد ذلك فقوله: «ليحترز

⇐ وكذا المتبادر من قوله ـ في تعريف المجاز ـ: «الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له»: هو غير ما وضعت له تحقيقاً ـ أي: من غير تأويل في الوضع، أو غير ما وضعت له تأويلاً ـ فلا حاجة إلى التّقييد بقوله: «بالتّحقيق» فالإتيان به حشو؛ إذ تدخل الاستعارة في تعريف المجاز من دون حاجة إليه.

فالوضع التّحقيقيّ لا يحتاج إلى القرينة وإنّما يحتاج إليها الوضع التّأويليّ والسّكّاكيّ عرّف «الوضع» بقوله: «تعيين اللّفظ بإزاء المعنى بنفسه» وقال: قولي: «بنفسه» احتراز عن المجاز المعيّن بإزاء المعنى مع القرينة أو بسبب القرينة ـ يعني: الاستعارة ـ فـ«الأسد» في قولهم: «رأيت أسداً في الحمّام» وإن وضع للرّجل الشّجاع وعيّن بإزائه، ولكن دلالة «الأسد» عليه ليس بنفسه حتّى يكون الوضع فيه بالتّحقيق، بل بواسطة القرينة، فيكون الوضع فيه بالتّأويل.

(١) **قوله: «لأنّه بنفسه قد فسّر الوضع»**. وهذا نصّه في الأصل الثّاني من «علم البيان» من كتاب «المفتاح» ٤٦٧: والوضع عبارة عن تعيين اللّفظة بإزاء معنىً بنفسها، وقولي: «بنفسها» احتراز عن المجاز إذا عيّنته بإزاء ما أردته بقرينةٍ؛ فإنّ ذلك التّعيين لا يسمّى وضعاً اهـ.

(٢) **قوله: «إلّا أن يراد زيادة الإيضاح»**. فيكون إسقاط القيد صحيحاً والتّعريف بدونه جامعاً ومانعاً «**لا تتميم الحدّ**» حتّى يكون القيد لازماً ويخرج بإسقاطه التّعريف عن كونه جامعاً ومانعاً. و«**اللّهمّ**» للدّلالة على أنّ كلام السّكّاكيّ يدلّ على خلاف المعنى، أي: القيد للإيضاح لا للتّتميم، لأنّه عبّر بالاحتراز، والاحتراز يناسب التّتميم لا الإيضاح.

عن كذا وكذا» مبنيّ على تجوّز وتسامح(١).

وأُجيب بأنّا لا نسلّم(٢) أنّ **الوضع** عند الإطلاق لا يتناول الوضع بالتّأويل،

---

(١) **قوله: «مبنيّ على تجوّز وتسامح»**. وقد بيّن الشّارح التجوّز والتّسامح آنفاً ـ أعني: جعل «لا» زائدة في قوله: «احتراز أن لا تخرج الاستعارة» وتقدير مضاف في قوله: «احتراز عمّا إذا اتّفق كون الكلمة» ـ.

(٢) **قوله: «وأُجيب بأنّا لا نسلّم»**. أي: لا نسلّم أنّ الوضع المطلق لا يتناول الوضع التّأويليّ بل الوضع عند الإطلاق يشمل الوضع التّحقيقي والتّأويليّ معاً، لأنّ الوضع صار مشتركاً لفظيّاً بين معنيين:

أحدهما: الوضع الأصليّ وهو الوضع بالتحقيق.

والثّاني: العارضي وهو الوضع بالتّأويل ـ كما قرّره الهنديّ ـ فعلى هذا يحتاج في تعريف الحقيقة إلى قوله: «من غير تأويل» حتّى تخرج الاستعارة، وفي تعريف المجاز إلى قوله: «بالتّحقيق» حتّى تدخل الاستعارة على أصحّ القولين فيها، فيكون قول السّكّاكيّ ـ في تعريف الوضع ـ: «بنفسه» مختصّاً بإخراج أحد قسمي المجاز وهو المجاز المرسل فإنّه ليس فيه وضع لا تحقيقاً ولا تأويلاً، لا لإخراج القسم الآخر وهي الاستعارة، لأنّ لها وضعاً تأويلاً، فيكون تعيين اللّفظ بإزاء المعنى فيها بنفسه بحسب الادّعاء ـ أي: الدّلالة على المعنى الموضوع لها تأويلاً بالادّعاء ـ ونصب القرينة إنّما يكون لتعيين الدّلالة لا لأصلها ـ كما في المشترك اللّفظيّ، حيث قرينتها معيّنة لا صارفة ـ فلا تنافي الوضع، والقرينة الّتي تنافي الوضع إنّما هي الّتي تكون لأصل الدّلالة لا لتعيينها. فالقرينة في الاستعارة وفي المشترك اللّفظيّ يشتركان في أنّهما لتعيين الدّلالة والمعيّنة لا منافاة بينها وبين الوضع. فالمتكلّم يدّعي أنّ أفراد «الأسد» مشترك بين المتعارف وغير المتعارف، والقرينة لنفي المتعارف حتّى يتعيّن غير المتعارف كما في قولهم: «رأيت أسداً في الحمّام» فقولهم: «في الحمّام» لنفي المتعارف وهو الحيوان المفترس وتعيين غير المتعارف وهو الرّجل الشّجاع، لا لنفي «الأسد» مطلقاً ـ أي: سواء أكان متعارفاً أم غير متعارفٍ ـ إذ لو أُريد نفي الأسد على الإطلاق لم يستقم الادّعاء ولم تتحقّق الاستعارة لأنّه يصير لغواً.

والتّقييد بقولنا: «بنفسه» إنّما يصلح للاحتراز عن **المجاز المرسل** لا عن **الاستعارة** **لأنّ** تعيين اللّفظ في **الاستعارة** بإزاء المعنى بنفسه، بحسب الادّعاء، ونصب القرينة إنّما هو لتعيين الدّلالة، فلا ينافي الوضع، كما في المشترك؛ فإنّ المستعير يدّعي أنّ أفراد «الأسد» قسمان: متعارف وغير متعارف، ونصب القرينة إنّما هو لنفي المتعارف، لتعيين المراد ـ أعني: غير المتعارف ـ لا لنفي «الأسد» مطلقاً، وإلّا لا يستقيم الادّعاء المذكور، فلا يكون استعارة. ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام[1].

---

(١) **قوله: «ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام»**. وجه الضَعف ـ كما قرّره الهنديّ ـ أُمور:

أحدها: أنّ المطلق ينصرف إلى الفرد الأكمل، فلا يتناول **الوضع** عند الإطلاق الوضع التّأويليّ فلا يصحّ أصل هذا الجواب.

وثانيها: أنّ عبارة «المفتاح» صريح في أنّ قيد «بنفسه» لإخراج مطلق المجاز عن تعريف الوضع، لا المجاز المرسل فقط، كما ادّعاه المجيب، والاستعارة من مطلق المجاز فيحترز عنها بالقيد المذكور.

وثالثها: أنّ الاستعارة إنّما يدلّ على معناها بالقرينة، والادّعاء المذكور لا يوجب كون دلالتها على غير المتعارف بنفسها، وهذا لا خَفَاء فيه، فلا يصحّ قول المجيب: لأنّ تعيين اللّفظ إلخ .... وقال الهنديّ: قوله: «ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام»:

أمّا **أوّلاً**: فلأنّ عبارة «المفتاح» صريحة في أنّ قيد «بنفسها» لإخراج مطلق المجاز عن تعريف الوضع، فإنّه قال: قولي: «بنفسها» احتراز عن المجاز ـ إذا عيّنته بإزاء ما أردته بقرينةٍ ـ فإنّ ذلك التّعيّن لا يسمّى وضعاً.

وأمّا **ثانياً**: فلما مرّ من أنّ القرينة في المجاز للدّلالة مطلقاً، بخلاف المشترك فإنّها لتعيين المراد.

وأمّا **ثالثاً**: فلأنّ تعيين اللّفظ في الاستعارة بإزاء المعنى المجازيّ ادّعاءً إنّما هو بسبب القرينة، فكيف يصحّ أنّه تعيين اللّفظ بنفسه.

وأمّا **رابعاً**: فلأنّ المتبادر من الوضع الوضع التّحقيقيّ لا الادّعائي اهـ.

[أيضاً نقد السّكّاكيّ]

﴿و﴾ رُدّ أيضاً ما ذكره[١] ﴿بأنّ التّقييد باصطلاح به التّخاطب﴾ أو ما يؤدّي معناه، كما لا بدّ منه في تعريف المجاز؛ ليدخل فيه نحو لفظ «الصّلاة»[٢] إذا استعمله المُخَاطِب بعرف الشّرع في الدُّعَاء مجازاً، فكذلك ﴿لابدّ منه في تعريف الحقيقة﴾ أيضاً ليخرج عنه[٣] نحو هذا اللّفظ؛ لأنّه مستعمل فيما وضع له في

---

(١) **قوله: «ورُدّ أيضاً ما ذكره»**. اعلم أنّ المصنّف اعتبر في تعريف الحقيقة والمجاز معاً قيد «في اصطلاح به التّخاطب» ولكنّ السّكّاكيّ أورد هذا القيد واعتبره في تعريف المجاز فقط ولم يعتبره في تعريف الحقيقة، ثمّ إنّه حين اعتبر هذا القيد في تعريف المجاز فقط لم يورده بهذا اللّفظ ـ أي: «في اصطلاح به التّخاطب» ـ أيضاً، وإنّما أورده بقوله: «استعمالاً في الغير بالنّسبة إلى نوع حقيقتها» وهذه العبارة صورة أُخرى عن العبارة الّتي اختارها المصنّف الخطيب ونسخة منها طبق الأصل.

والمصنّف يعترض على السّكّاكيّ ويقول: إنّ هذا القيد ـ أي: «في اصطلاح به التّخاطب» ـ أو ما في معناه ـ أي: «استعمالاً في الغير بالنّسبة إلى نوع حقيقتها» ـ كما لابدّ منه في تعريف المجاز ليكون التّعريف جامعاً لأفراده، فكذلك لابدّ منه في تعريف الحقيقة ليكون تعريفها مانعاً عن دخول غير أفرادها فيه، فلم تركت هذا القيد في تعريف الحقيقة وأوردته في تعريف المجاز، فإمّا أن تحذفه من التّعريفين وإمّا أن تورده فيهما، واعتباره في تعريف المجاز دون الحقيقة ترجيح بلا مرجّح، ولم أسقطت اعتباره في تعريف الحقيقة دون المجاز؟

(٢) **قوله: ليدخل نحو لفظ «الصّلاة»**. أي: ليدخل هذا اللّفظ ـ إذا استعمله الشّرعيّ أو الشّارع في الدّعاء مجازاً ـ في تعريف المجاز فيكون التّعريف جامعاً لأفراده.

(٣) **قوله: «ليخرج عنه»**. أي: لابدّ من اعتبار القيد المذكور في تعريف الحقيقة ليخرج لفظ «الصّلاة» ـ إذا استعمله الشّارع أو المتشرّع في الدّعاء مجازاً ـ عن تعريفها فيكون التّعريف مانعاً عن دخول غيرها فيه «لأنّه مستعمل في ما وضع له في الجملة» أي: في بعض ⇐

الجملة وإن لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح، ولا تأويل في هذا الوضع[١]؛ لما عرفت من معنى «التّأويل» وأنّه مختصّ[٢] بإخراج الاستعارة، فإهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة مُخِلٌّ به.

⇐ الاصطلاحات وهو اصطلاح اللّغويّ. فإنّ الدّعاء وضع له لفظ «الصَّلاة» في هذا الاصطلاح وإن لم يكن ما وضع له في اصطلاح الشّرع، فإنّ الموضوع له لفظ «الصّلاة» عند الشّارع هي الأركان المخصوصة وهي ما علّمه رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ لأهل بيته الطّاهرين وهم علّموا شيعتهم، وما يفعله غيرهم مُكَاءٌ وتصدية.

(١) **قوله: «ولا تأويل في هذا الوضع»**. جواب اوّل عمّا يمكن أن يقال ـ في الدّفاع عن السّكّاكيّ وردّاً على المصنّف ـ: وهو أنّ قول السّكّاكيّ في تعريف الحقيقة: «من غير تأويل في الوضع» يغني عن التّقييد بـ«اصطلاح به التّخاطب» فإنّ استعمال اللّفظ فيما وضع له في غير اصطلاح التّخاطب إنّما يكون بتأويل في وضعه، فالمخاطِب بعرف الشّرع إذا استعمل لفظ «الصّلاة» في الدّعاء فهو خارج عن تعريف الحقيقة؛ لأنّ استعماله فيه وإن كان استعمالاً في ما وضع له في الجملة ـ أي: في اصطلاح المخاطِب بعرف اللّغة ـ لكنّه بتأويل في الوضع، فلا يحتاج في إخراجه من تعريف الحقيقة إلى التّقييد بـ«اصطلاح به التّخاطب».

والجواب: أنّه ليس الأمر كذلك؛ إذ لا تأويل في هذا الوضع، أي: وضع لفظ «الصّلاة» للدّعاء في اللّغة «**لما عرفت من معنى التّأويل**» وهو جعل أفراد الموضوع له قسمين: متعارفاً وغير متعارفٍ، فاللّغويّ إذا استعمل «الصّلاة» في الأركان لا يريد التّأويل بأن يقسم أفراد الدّعاء إلى قسمين: متعارفاً وهو التضرّع وغير متعارفٍ وهو الأركان. وكذا المتشرّعون إذا استعملوا «الصّلاة» في الدّعاء لا يجعلون أفراد الدّعاء قسمين: متعارفاً وهو الأركان وغير متعارفٍ وهو التضرّع، لأنّ التّأويل كان في الاستعارة.

(٢) **قوله: «وأنّه مختصّ»**. عطف على قوله: «**لما عرفت**» أي: ولأنّ التّأويل في الوضع لا يكون في سائر أقسام المجاز، بل مختصّ بإخراج الاستعارة كما نصّ عليه السّكّاكيّ قائلاً: «وإنّما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة» فإهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة مخلّ به، إذ لو لم يذكر لكان التّعريف غير مانع.

[الدّور في كلام السّكّاكيّ]

ولا يخفى عليك أنّ اعتبار هذا القيد[1] في تعريفها إنّما يمكن بـهذه العبارة

---

(١) قوله: **«ولا يخفى عليك أنّ اعتبار هذا القيد»**. أي: لقائلٍ أن يقول: لو أراد السّكّاكيّ أن يورد هذا القيد في تعريف الحقيقة ـ حتّى يخرج لفظ «الصّلاة» إذا استعمله الشّارع أو المتشرّع في الدّعاء مجازاً ـ فكيف ينبغي إيراده؟

والجواب: أنّه يمكن اعتباره وإيراده بوجوه ثلاثة:

الوجه الأوّل: أن يقول: الحقيقة الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالاً فيه بالنّسبة إلى نوع حقيقتها.

الوجه الثّاني: أن يقول: الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالاً فيه بالنّسبة إلى نوع مجازها.

الوجه الثّالث: أن يقول: الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التّخاطب، ولكنّ الصّحيح من هذه الوجوه الثّلاثة هو الوجه الثّالث فقط، ولا يـصحّ الأوّل والثّـاني لاشتمالهما على الدّور ـ وهو توقّف الشّـيء عـلى نـفسه ـ والأوّل مشـتمل عـلى الدّور المصرّح والثّاني على الدّور المضمر.

أمّا اشتمال الأوّل على الدّور المصرّح فلأنّ المعرَّف ـ بالفتح ـ هو الحقيقة ومعرفتها موقوفة على معرفة جميع أجزاء المـعرِّف ـ بـالكسر ـ وأحـد الأجـزاء الحـقيقة نـفسها، فتوقّفت معرفة الحقيقة على الحقيقة وهو دور باطل.

وأمّا اشتمال الثّاني على الدّور المضمر فلأنّ المعرَّف ـ بالفتح ـ هو الحقيقة ومعرفته موقوفة على معرفة جميع أجزاء المعرِّف ـ بالكسر ـ وأحد الأجزاء لفظ «المجاز» فتوقّفت معرفة «الحقيقة» على معرفة «المـجاز» وأيـضاً مـعرفة «المـجاز» مـوقوفة عـلى مـعرفة «الحقيقة» لأنّ «الحقيقة» مأخوذة في تعريف «المجاز» حيث قـال السّكّـاكـيّ: «المـجاز الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتّحقيق استعمالاً في الغير بالنّسبة إلى نوع حقيقتها» فمعرفة الحقيقة توقّفت على معرفة المجاز ـ لأنّ المجاز مأخوذ في تعريفها ـ

⇐

ـ أعني قولنا: «في اصطلاح به التخاطب» ـ لا بعبارة «المفتاح» إذ لو قيل: «هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالاً فيه بالنّسبة إلى نوع حقيقتها، أو إلى نوع مجازها» لزم الدّور أمّا على الأوّل فظاهر، وأمّا على الثّاني فلكون **الحقيقة** مأخوذة في تعريف **المجاز**.

[دفاعٌ عن السّكّاكيّ وردّه]

وما يقال(١) مِن أنّ هذا القيد مراد في تعريف **الحقيقة** لكنّه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف **المجاز**؛ لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذّات، **فكلامٌ**

⇐ ومعرفة المجاز توقّفت على معرفة الحقيقة ـ لكون الحقيقة مأخوذة في تعريفه ـ فتوقّفت معرفة الحقيقة على معرفة الحقيقة بواسطةٍ وهو الدّور المضمر، وهو باطل أيضاً. وغير الباطل هو الدّور المَعِيّ ـ كتوقّف إحدى اللَّبِنَتَيْنِ على الأُخرى عند عطف إحداهما على الأُخرى، ولا يوجد هاهنا.

(١) **قوله: «وما يقال»**. مبتدأ، خبره قوله: «فكلام لا ينبغي» وهذا جواب ثان عن الاعتراض على السّكّاكيّ وبيان السّبب في تركه القيد في تعريف **الحقيقة** وتقريره أن يقال: إنّ القيد المذكور كما لابدّ منه في تعريف **المجاز**، فكذا لابدّ منه في تعريف **الحقيقة** ولكن السّكّاكيّ تركه في تعريف الحقيقة لوجهين:

أحدهما: تركه في تعريف الحقيقة اعتماداً على ذكره في تعريف المجاز، فاكتفى بذكره في تعريف المجاز عن ذكره في تعريف الحقيقة، لأنّ المذكور في تعريف المجاز يدلّ على المحذوف في تعريف الحقيقة، كما يقولون: «زيد وعمرو قائم» فحذف خبر «زيد» بقرينة خبر «عمرو».

وثانيهما: أنّه قد تقدّم أنّ المقصود في «علم البيان» بالذّات هو المجاز، وذكر الحقيقة تطفّل عليه، فاللّازم رعاية جانب المجاز وملاحظة قيوده لا الحقيقة ولذا لم يراعوا قيودها كما هي حقّها.

لا ينبغي أن يلتفت(١) إليه، لاسيّما في التّعريفات.

[دفاعٌ آخر]

وكذا **ما يقال**(٢) إنّ تعريف «الوضع» بلام العهد أغنى عن هذا القيد.

---

(١) **قوله: «فكلامٌ لا ينبغي أن يلتفت»**. هذا خبر المبتدأ ـ وهو «ما يقال» ـ أي: لو قيل في الدّفاع عن السّكّاكيّ هكذا كان مردوداً بدليلين:

الدّليل الأوّل: أنّ الضّابط في التّعريف التّصريح بالقيود، لا الإشارة إليها أو الحوالة عليها.

الدّليل الثّاني: أنّ الضّابط في باب الحذف بقرينة الذّكر الحذف من الثّاني بقرينة الذّكر في الأوّل ـ كما في «زيد قائم وعمرو» ـ لا العكس والسّكّاكيّ تعرّض في «المفتاح» لتعريف الحقيقة أوّلاً، والمجاز ثانياً فكان عليه ذكر القيد في تعريف الحقيقة وحذفه عن تعريف المجاز، وهو أُستاذ علوم البلاغة؛ فلا يمكن أن يرتكب خلاف الضّابط من دون نكتةٍ وهي هاهنا مفقودة.

(٢) **قوله: «وكذا ما يقال»**. هذا جواب ثالث عن اعتراض الخطيب على السّكّاكيّ، وتقريره: أنّ «أل» في قوله: «من غير تأويل في الوضع» للعهد الذّكري، فتكون إشارة إلى ما ذكر من قبل، أي: «من غير تأويلٍ في الوضع المذكور» وهو الوضع الّذي وقع به التّخاطب؛ فلا حاجة إلى ذكر القيد مرّة أُخرى لاستلزامه التكرار الخالي عن الفائدة.

وتقرير الجواب: **أوّلاً** أنّ هذا خطأ، لأنّ «أل» في قوله: «الوضع» إشارة إلى ما ذكر قبله؛ وهو الوضع الّذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع، وليس المذكور قبله الوضع الّذي وقع به التّخاطب، ومدخول «أل» العهد الذّكري يستدعي سبق الذّكر في الكلام، وليس في الكلام سبق ذكرٍ للوضع الّذي وقع به التّخاطب.

وثانياً: أنّه لو سلّمنا أنّ «أل» في «الوضع» إشارة إلى الوضع الّذي وقع به التّخاطب أيضاً وذكر المدخول وقع كنايةً وإشارةً فلا يصحّ الجواب أيضاً لأنّ مقام التّعريفات مقام ذكر القيود، لا الإشارة، ولا الحوالة، وليس فساد التّعريف سوى ترك القيد في موضع الحاجة

⇐

لأنّا نقول: المعهود هو «الوضع» الّذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع، لا الوضع الّذي وقع فيه التّخاطب؛ إذ لا دلالة عليه.

ولو سلّم ذلك فلا يَتِمُّ أيضاً حتّى يقيّد «الموضوعة» في قوله: «فيما هي موضوعة له» بالوضع الّذي فيه وقع التّخاطب، ولا نعني بفساد التّعريف سوى هذا.

⇐ إلى ذكره كما في هذا المقام.

وتقرير هذا الكلام بوجهٍ آخر: أنّه لو قيل ـ في الدّفاع عن السّكّاكي ـ: إنّ اللّام في قوله ـ في تعريف الحقيقة ـ: «من غير تأويل في الوضع» لام العهد، والمعهود هو الوضع الّذي وقع بسببه التّخاطب وهو وضع الاصطلاح الّذي وقع به التّخاطب. فلا حاجة إلى زيادة قيد «في اصطلاح به التّخاطب».

يقال: المعهود هو مطلق الوضع الّذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع، سواء أكان الوضع الّذي وقع به التّخاطب أم غيره، وليس المعهود خصوص الوضع الّذي وقع فيه التّخاطب، إذ لا دلالة للفظ الوضع المطلق على هذا الوضع الخاصّ الّذي وقع فيه التّخاطب.

وحاصل الجواب: أنّ المعهود هو الوضع الذي دلّ عليه قوله: «فيما وضعت له» وهو يدلّ على مطلق الوضع، لأنّ الاستعمال إنّما يحتاج إلى مطلق الوضع ـ أي: أعمّ من أن يكون الوضع في اصطلاح وقع به التّخاطب أو غيره ـ.

فإذا كان المراد المعهود وهو أعمّ فلا إشعار له بالأخصّ الّذي هو الوضع في اصطلاح وقع به التّخاطب، فلا يخرج بالوضع المعهود مثل لفظ «الصّلاة» إذا استعمله الشّارع في الدّعاء مجازاً، لأنّ معنى التّعريف حينئذٍ: «أنّ الحقيقة هي الكلمة المستعملة في مطلق ما وضعت له من غير تأويلٍ في ذلك الوضع المطلق».

ومن الواضح أنّ لفظ «الصّلاة» إذا استعملت في عرف الشّرع في الدّعاء صدق أنّه كلمة استعملت في مطلق ما وضعت له ـ وهو اللّغة ـ من غير تأويل في ذلك الوضع المطلق الصّادق باللّغويّ، لأنّ المعهود ليس فيه دلالة، وإشعار على الوضع الّذي وقع فيه التّخاطب.

[حلٌ للتّفتازانيّ]

بل الجواب(١) أنّ الأُمور الّتي تختلف باختلافات الإضافات لابدّ في تعريفاتها

---

(١) **قوله**: «**بل الجواب**». هذا جواب رابع عن اعتراض الخطيب على السّكّاكيّ أورده التّفتازانيّ دفاعاً عنه وتقريره: أنّ بعض الأُمور تختلف باختلاف الإضافات، مثل «الجهر بالسّوء من القول» فإنّه حلال إذا ظُلِمَ القائل، وحرام إذا لم يُظْلَمْ.

وإذا وقعت تلك الأُمور الإضافيّة في التّعاريف اعتبر فيها قيد الحيثيّات، وقد يحذف قيد الحيثيّة منها لوضوحها، كما حذفها المنطقيّون في باب الكليّات الخمس فقالوا ـ مثلاً ـ: «النّوع كلّيّ مقول على كثرةٍ متّفقةِ الحقيقة» فلم يقولوا: «من حيث إنّه كذلك». وكذلك المتقدّمون من أهل المنطق حذفوها من تعريف الدّلالات مع أنّ التّقييد بالحيثيّة لازم حتّى لا ينتقض تعريف الدّلالات بعضها ببعض ويكون جامعاً مانعاً عند اشتراك اللّفظ بين الكلّ والجزء واللّازم كما ذكر في لفظ «الشّمس» أوّل الفنّ.

وإذا عرفت هذا فاعلم أنّ اللّفظ الواحد بالنّسبة إلى المعنى الواحد يختلف ويكون حقيقةً ومجازاً باعتبارين وبلحاظ وضعين، مثل «الصّلاة» للدّعاء فإنّها تكون حقيقة في الدّعاء ومجازاً فيه معاً، لكن حقيقة من حيث اللّغة ومجاز من حيث العرف الشّرعيّ.

وأيضاً «الصّلاة» حقيقة في الأركان من حيث الشّرع ومجاز فيه من حيث اللّغة.

وعلى هذا يكون معنى التّعريف: الحقيقة الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث إنّها موضوعة له. وحينئذٍ يخرج استعمال اللّغويّ الصّلاة في الأركان، لأنّه ليس من حيث إنّها موضوعة للأركان.

وكذا استعمال الشّارع إيّاها في الدّعاء، فإنّه ليس من حيث إنّها موضوعة للدّعاء، وإلّا لم يكن احتياج إلى القرينة، بل الاستعمالين في المعنيين المذكورين من حيث إنّهما لازم الموضوع له.

فبقيد الحيثيّة خرج هذان الاستعمالان عن تعريف الحقيقة، ولا حاجة في إخراجهما إلى قيد «في اصطلاح به التّخاطب».

⇐

من التّقييد بقولنا: «من حيث هو كذلك» وهذا القيد كثيراً ما يحذف من اللّفظ، لانسباق الذّهن إليه من العلم بكونه إضافياً، كما حذفه جميع المنطقيّين من تعريفات «الكليّات الخمس» والمتقدّمون من تعريفات «الدلالات الثّلاث» ومعلوم أنّ الكلمة بالنّسبة إلى معنىً واحدٍ أيضاً قد يكون حقيقة ومجازاً لكن بحسب وضعين ـ كما مرّ ـ.

فالمعنى هاهنا: «أنّ الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث إنّها موضوعة له» أي: مع قطع النّظر عن أمر آخر، لاسيّما أنّ تعليق الحكم بالوصف كثيراً ما يقصد به هذا المعنى مثل ما يقال: «إنّ الجَوَاد لا يُخَيِّب سائله» أي: من حيث إنّه جواد.

وحينئذٍ يخرج عن التّعريف نحو «الصَّلَاة» إذا استعملها الشّارع في الدُّعَاء؛ لأنّ استعماله إيّاها في الدُّعَاء ليس من حيث إنّها موضوعة للدّعاء وإلّا لما احتيج إلى القرينة، بل من حيث إنّ الدُّعَاء لازم للموضوع له.

⇐ وأيضاً قد اشتهر عندهم: أنّ تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلّيّة، يعني لو قيل: «أكرم العالم» يعلم من تعليق حكم «الإكرام» على وصف «العالم» أنّ علّة الإكرام هو العلم.

ولو قيل: «الكريم لا يخيّب سائله» يعلم من تعليق الحكم على وصف الكريم أنّ سائل الكريم من حيث كرمه لا يخيّب، وإن أمكن من حيث فقر الكريم وعدم وجود شيءٍ بيده.

والحكم في تعريف «الحقيقة» هو «الاستعمال» المفهوم من قوله: «المستعملة» والوصف هو «الوضع» المفهوم من قوله: «وضعت» والمعنى: أنّ استعمال الكلمة في المعنى من حيث إنّ الكلمة وضعت له حقيقة، وعلى هذا فاستعمال الشّارع «الصّلاة» في الدّعاء ليس من حيث إنّها وضعت له ـ أي: للدّعاء ـ فيكون مجازاً ويخرج عن تعريف الحقيقة.

[دفع وهمٍ]

لا يقال: فعلى هذا[١] ينبغي أن يترك القيد في تعريف **المجاز** أيضاً.

لأنّا نقول: أوّلاً: الأصل هو ذكر القيد، وما ذكرنا إنّما هو اعتذار عن تركه.

وثانياً: إنّه لو ترك في تعريف **المجاز** لصار المعنى: «إنّه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث إنّه غير ما هي موضوعة له» واستعمال **المجاز** في غير الموضوع له ليس من حيث إنّه غير الموضوع له، بل من حيث إنّه متعلّق بالموضوع له، بنوع علاقة، مع قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، فلهذا جاز تركه

---

(١) **قوله**: «**لا يقال: فعلى هذا**». جواب عن سؤالٍ وهو أنّه بناءً على ما ذكرتم من اعتبار قيد الحيثيّة وكون تعليق الحكم مشعراً بالحيثيّة ينبغي ترك قيد «في اصطلاح به التّخاطب» أو قيد: «استعمالاً في الغير بالنّسبة إلى نوع حقيقتها» في تعريف المجاز أيضاً كما تُرِكَ في تعريف الحقيقة حتّى يكون الكلام مختصراً مفيداً. والجواب: أنّ هذا الكلام باطل من وجوهٍ:

الأوّل: أنّ الأصل ذكر القيد في التّعاريف والتّصريح به لا الإشارة والتّلويح.

والثّاني: أنّ ما ذكرناه هو اعتذار عن ترك القيد، حتّى لا يكون الكلام غلطاً، ولا يكون ما ذكر نكتةً تقتضي ترك القيد في موضع آخر. بل كان الكلام في أنّ السّكّاكيّ ارتكب خلاف الأصل فيجب الاعتذار عنه بشيءٍ.

والثّالث: أنّه لو ترك القيد في تعريف المجاز واقتصر على ذكر الحيثيّة صار الكلام غلطاً، لأنّ التّقدير حينئذٍ: «أنّ المجاز الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث إنّه غير ما هي موضوعة له» وهذا وهمٌ؛ لأنّ هذا المعنى يناسب **الغلط** ولا يناسب **المجاز**، لأنّ استعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث إنّه غير الموضوع له، بل من حيث إنّ غير الموضوع له متعلّق بالموضوع له، وبينهما علاقة وارتباط مع قرينة صارفة عن إرادة الموضوع له، ولذا كان ترك القيد في تعريف المجاز غلطاً وفي تعريف الحقيقة صحيحاً.

في تعريف الحقيقة دون المجاز؛ فليتأمّل[١].

[دفع وهم آخر]

واعترض أيضاً[٢] بأنّ تعريفه للمجاز يدخل فيه **الغَلَط**، فلابدّ من التّقييد بقولنا: «على وجهٍ يَصِحُّ».

وأُجيب بأنّه يخرج بقوله: «مع قرينة مانعة عن إرادة معناها» إذ لا ينصب في الغَلَط[٣] قرينة على عدم إرادة الموضوع له.

وهذا غلط؛ لأنّ إشارته إلى الكتاب حيث يقول: «خُذْ هذا الفرس» ـ مشيراً إلى

---

(١) **قوله: «فليتأمّل»**. وجه التّأمّل أنّ الصّواب في الجواب هو الوجه الأوّل والثّاني، فتأمّل حتّى تعرف انّ استعمال اللّفظ مجازاً في غير الموضوع له كالجزء أو اللّازم أو نحوهما ليس من حيث إنّه غير ما وضع له، بل من حيث إنّه متعلّق ومرتبط بالموضوع، فيجب فيه ذكر القيد حتّى لا يتوهّم أنّ الاستعمال في المجاز من حيث الغيريّة لا من حيث التعلّق والارتباط.

(٢) **قوله: «واعترض أيضاً»**. أي: واعترض على السّكّاكيّ ـ في تعريف المجاز ـ أيضاً بأنّه غير مانعٍ؛ لدخول الغلط في تعريفه فلو قال قائل: «خُذْ هذا الكتاب» ـ وأشار إلى شيءٍ آخر غير الكتاب ـ صدق على لفظ «الكتاب» أنّه كلمة مستعملة في غير الموضوع له مع أنّه غلط لا مجاز، فلابدّ من تقييد التّعريف في المجاز بقوله: «على وجهٍ يصحّ» حتّى يكون مانعاً ويخرج الغلط عنه.

(٣) **قوله: «إذ لا ينصب في الغلط»**. وذلك لأنّ نصب القرينة مع الأفعال الاختياريّة والفعل الإراديّ مسبوق بالقصد، وذلك مفقود في الغلط، لأنّ الغالط لا يقصِد نصب قرينةٍ دالّة على عدم إرادته معنى الشّيء الّذي أشار إليه غَلَطاً.

ويجب أن يعلم أنّ الاعتراض على السّكّاكيّ ـ بعدم مانعيّة تعريف المجاز، ودخول الغلط فيه ـ إنّما يرد إن كان المراد بالغلط سبق اللّسان، وإن كان المراد به الخطأ في الاعتقاد فلا يرد الاعتراض، لأنّ الغالط حينئذٍ استعمل اللّفظ بزعمه في معناه الموضوع له، وإنّما اشتبه الموضوع له بغيره بسبب أمرٍ آخر.

كتاب بين يديه ـ قرينة قاطعة على أنّه لم يرد بـ «الفرس» معناه الموضوع له، وكذا إذا قال: «أُكْتُبْ هذا الفَرَسَ».

[تقسيم المجاز اللُّغويّ إلى الاستعارة وغيرها]

﴿ وقسّم ﴾[1] السّكّاكيّ ﴿ المجاز ﴾ ....

---

(١) **قوله: «وقسّم السّكّاكيّ»**. قال في الأصل الثّاني من «علم البيان» من «المفتاح»: ٤٧١ ـ ٥١١:
اعلم أنّ **المجاز** عند السَّلَف من علماء هذا الفنّ قسمان: **لغويّ** ويسمّى مجازاً في المفرد، **وعقليّ** ويسمّى مجازاً في الجملة. واللّغوي قسمان: قسم يرجع إلى معنى الكلمة، وقسم يرجع إلى حكم لها في الكلام. والرّاجع إلى معنى الكلمة قسمان: خالٍ عن الفائدة، ومتضمّنٌ لها. والمتضمّن للفائدة قسمان: خالٍ عن المبالغة في التّشبيه، ومتضمّن لها وأنّه يسمّى الاستعارة ولها انقسامات، فهذه فصول خمسة:

١ ـ مجاز لغويّ راجع إلى المعنى خالٍ عن الفائدة.

٢ ـ مجاز لغويّ معنويّ مفيد خالٍ عن المبالغة في التّشبيه.

٣ ـ استعارة.

٤ ـ مجاز لغويّ راجع إلى حكم الكلمة.

٥ ـ مجاز عقليّ.

الفصل الأوّل: المجاز اللّغويّ الرّاجع إلى معنى الكلمة غير المفيد هو أن تكون الكلمة موضوعة لحقيقةٍ من الحقائق مع قيد فتستعملها لتلك الحقيقة لا مع ذلك القيد بمعونة القرينة، مثل أن تستعمل «المَرْسِنَ» ـ وإنّه موضوع لمعنى الأنف مع قيد أن يكون أنف مَرْسُونٍ ـ استعمال الأنف من غير زيادة قيدٍ بمعونة القرائن كقول العجّاج:

* وفاحماً ومَرْسِناً مسرّجا *

يعني: أنفاً يَبْرُقُ كالسِّراج.

أقول: وهذا هو استعمال المقيّد في المطلق ـ كما تقدّم ـ قال: سمّي هذا القبيل مجازاً لتعدّيه عن مكانه الأصليّ، ومعنويّاً لتعلّقه بالمعنى لا بالحكم، ولغويّاً لاختصاصه بمكانه ⇐

⇐ الأصليّ بحكم الوضع، وغير مفيد لقيامه مقام أحد المترادفين من نحو: «ليث» و«أسد» و«حبس» و«منع» عند المصير إلى المراد منه.

الفصل الثّاني: المجاز اللّغويّ الرّاجع إلى المعنى، المفيد، الخالي عن المبالغة في التّشبيه هو أن تعدّي الكلمة عن مفهومها الأصليّ بمعونة القرينة إلى غيره لملاحظة بينهما ونوع تعلّقٍ، نحو: أن تراد النِّعْمة باليد وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لتعلّق النّعمة بها، من حيث إنّها تصدر عن اليد ومنها تصل إلى المقصود بها، قال: ولذلك تجدهم لا يريدون باليد شيئاً لا ملابسة بينه وبين هذه الجارحة. أقول: ومقصوده بهذا المجاز المرسل.

قال: وتسميته مجازاً لغويّاً ومعنويّاً لما تقدّم، ومفيداً لتضمّنه شبه شاهدٍ لتحقّق ما أنت تريد به. وأمّا معنى كونه خالياً عن المبالغة في التّشبيه فموضحه الفصل الّذي يليه.

الفصل الثّالث: الاستعارة وهي أن تذكر أحد طرفي التّشبيه وتريد به الطّرف الآخر، مُدَّعياً دخول «المشبّه» في جنس «المشبّه به» دالاًّ على ذلك بإثباتك لـ«المشبّه» ما يخصّ «المشبّه به» كما تقول: «في الحمّام أسد» وأنت تريد به الشّجاع، مدّعياً أنّه من جنس الأُسود فتثبت للشّجاع ما يخصّ «المشبّه به» وهو اسم جنسه مع سدّ طريق التّشبيه بإفراده في الذّكر.

أو كما تقول: «إنّ المنيّة أنشبت أظفارها» وأنت تريد بالمنيّة السَّبُع بادّعاء السّبعيّة لها، وإنكار أن تكون شيئاً غير سبعٍ فتثبت لها ما يخصّ «المشبّه به» ـ وهو «الأظفار» ـ.

وسمّي هذا النّوع من المجاز استعارةً؛ لمكان التّناسب بينه وبين معنى الاستعارة.

وذلك أنّا متى ادّعينا في «المشبّه» كونه داخلاً في حقيقة «المشبّه به» فرداً من أفرادها، برز ـ فيما صادف من جانب «المشبّه به» سواء كان اسم جنسه وحقيقته، أو لازماً من لوازمها ـ في معرض نفس «المشبّه به» نظراً إلى ظاهر الحال من الدّعوى.

فـ«الشّجاع» حال دعوى كونه فرداً من أفراد حقيقة «الأسد» يكتسي اسم «الأسد» اكتساء الهيكل المخصوص إيّاه نظراً إلى الدّعوى.

⇐

⇐ و«المنيّة» حال دعوى كونها داخلةً في حقيقة «السَّبُع» ـإذا أثبت لها مِخْلَبٌ أو ناب ـظهرت مع ذلك ظهور نفس السَّبُع معه في أنّه كذلك ينبغي.

وكذلك الصّورة المتوهَمة على شكل المخلب أو النّاب ـمع «المنيّة» المدّعى أنّها سَبُعٌ ـتبرز في تسميتها باسم المخلب بروزَ الصّورة المتحقّقة المسمّاة باسم المخلب من غير فرقٍ نظراً إلى الدّعوى.

وهذا شأن العارية، فإنّ «المستعير» يُبْرَزُ معها في مَعْرِض «المستعار منه» لا يتفاوتان إلّا في أنّ أحدهما إذا فتّش عنها هالك والآخر ليس كذلك.

قال: ويسمّى «المشبّه به» سواء كان هو المذكور أو المتروك «مستعاراً منه» واسمه «مستعاراً» و«المشبّه»: «مستعاراً له».

قال: وأمّا عدّ هذا النّوع لغوياً فعلى أحد القولين وهو المنصور، وكان شيخنا الحاتِميّ أحد ناصرين، فإنّ لهم فيه قولين:

أحدهما: أنّه لغويّ؛ نظراً إلى استعمال «الأسد» في غير ما هو له عند التّحقيق، فإنّا وإن ادّعينا للشّجاع الأسديّة فلا نتجاوز حديث الشَّجَاعة، حتّى ندّعي للرّجل صورة «الأسد» وهيئته وعَبَالة عنقه ومخالبه وأنيابه، وماله من سائر ذلك من الصّفات البادية لحواسّ الأبصار.

ولئن كانت الشَّجَاعة من أخصّ أوصاف «الأسد» وأمكنها، لكنّ اللّغة لم تضع الاسم لها وحدها، بل لها في مثل تلك الجثّة وتلك الصّورة والهيئة وهاتيك الأنياب والمخالب، إلى غير ذلك من الصّور الخاصّةِ في جوارحه جُمَع. ولو كانت وضعته لتلك الشَّجَاعة الّتي تعرفها لكان صفةً لا اسماً، ولكان استعماله فيمن كان على غاية قوّة البطش ونهاية جراءة المُقْدِم، من جهة التّحقيق لا من جهة التّشبيه، ولما ضرب بعرقٍ في الاستعارة إذ ذاك البتّة، ولانقلب المطلوب بنصب القرائن، وهو منع الكلمة عن حملها على ما هي موضوعة له إلى إيجاب حملها على ما هي موضوعة له.

وثانيهما: أنّه ليس بلغويّ بل عقليّ نظراً إلى الدّعوى، فإنّ كونه لغوياً يستدعي كون ⇐

⇐ الكلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له، ويمتنع مع ادّعاء الأسديّة للرّجل وأنّه داخل في جنس الأُسود، فرد من أفراد حقيقة الأسد ـ وكذا مع ادّعاء كون الصّبيح الكامل الصّباحة أنّه شمس وأنّه قمر، وليس البتّة شيئاً غيرهما ـ أن يكون إطلاق اسم «الأسد» على ذلك عن اعترافٍ بأنّه رجل، أو إطلاق اسم الشّمس أو القمر على هذا عن اعترافٍ بأنّه آدميّ لقدح ذلك في الدّعوى. قال: ومع الإصرار على دعوى أنّه أسد، وأنّه شمس، وأنّه قمر، يمتنع أن يقال: لم تستعمل الكلمة فيما هي موضوعة له.

ومدار ترديد الإمام عبدالقاهر لهذا النّوع بين اللّغويّ تارةً وبين العقليّ أُخرى على هذين الوجهين. قال: اعلم أنّ وجه التّوفيق هو أن تبني دعوى الأسديّة للرّجل على ادّعاء أنّ أفراد جنس الأسد قسمان بطريق التّأويل:

متعارف وهو الّذي له غاية جرأة المقدم ونهاية قوّة البطش مع الصّورة المخصوصة.

وغير متعارف وهو الّذي له تلك الجرأة وتلك القوّة، لا مع تلك الصّورة، بل مع صورة أُخرى.

قال: فاعلم أنّ **الاستعارة** تنقسم إلى **مصرّحٍ بها** و**مكنيّ عنها**، والمراد بالأوّل هو أن يكون الطّرف المذكور من طرفي التّشبيه هو «المشبّه به» والمراد بالثّاني أن يكون الطّرف المذكور هو «المشبّه».

والمصرّح بها تنقسم إلى **تحقيقيّةٍ** و**تخييليّة** والمراد بالتّحقيقيّة أن يكون «المشبّه» المتروك شيئاً متحقّقاً إمّا حسّيّاً وإمّا عقليّاً. والمراد بالتّخييليّة أن يكون «المشبّه» المتروك شيئاً وهميّاً محضاً لا تحقّق له إلّا في مجرّد الوهم.

ثمّ تقسم كلّ واحدة منهما إلى **قطعيّةٍ** وهي أن يكون «المشبّه» المتروك متعيّن الحمل على ما له تحقّق حسّيّ أو عقليّ، أو على ما لا تحقّق له ألبتّة إلّا في الوهم.

وإلى **احتماليّة** وهي أن يكون «المشبّه» المتروك صالح الحمل تارةً على ما له تحقّق وأُخرى على ما لا تحقّق له، فهذه أقسام أربعة:

١ ـ الاستعارة المصرّح بها التّخييليّة مع القطع.

⇐

⇐ ٢ ـ الاستعارة المصرّح بها التّخييليّة مع القطع.
٣ ـ الاستعارة المصرّح بها مع الاحتمال للتّحقيق والتّخييل.
٤ ـ الاستعارة بالكناية.

ثمّ إنّ **الاستعارة** ربّما قسّمت إلى **أصليّة وتبعيّة**.

والمراد بالأصليّة أن يكون معنى التّشبيه داخلاً في «المستعار» دخولاً أوّليّاً.

والمراد بالتّبعيّة أن لا يكون داخلاً دخولاً أوليّاً. وربّما لحقها التّجريد فسمّيت مجرّدةً، أو التّرشيح فسمّيت مرشّحةً، فيجب أن نتكلّم في هذه الانقسامات وهي ثمانية:

القسم الأوّل: في الاستعارة المصرّح بها التّحقيقيّةِ مع القطع.

هي إذا وجدت وصفاً مشتركاً بين ملزومين مختلفين في الحقيقة هو في أحدهما أقوى منه في الآخر، وأنت تريد إلحاق الأضعف بالأقوى على وجه التّسوية بينهما أن تدّعي ملزوم الأضعف من جنس ملزوم الأقوى بإطلاق اسمه عليه وسدّ طريق التّشبيه بإفراده في الذّكر، توصّلاً بذلك إلى المطلوب لوجوب تساوي اللّوازم عند تساوي ملزوماتها، فاعلاً ذلك في ضمن قرينة مانعة عن حمل المفرد بالذّكر على ما يسبق منه إلى الفهم، كيلا يحمل عليه فيبطل الغرض التّشبيهيّ، بانياً دعواك على التّأويل المذكور ليمكن التّوفيق بين دلالة الإفراد بالذّكر، وبين دلالة القرينة المتمانعتين ولتمتاز دعواك عن الدّعوى الباطلة.

مثال ذلك: أن يكون عندك شجاع، وأنت تريد أن تلحق جرأته وقوّته بجرأة الأسد وقوّته، فتدّعي الأسديّةَ له بإطلاق اسمه عليه، مفرداً له في الذّكر، فتقول: «رأيت أسداً» كيلا يعدّ جرأته وقوّته دون جرأة الأسد وقوّته، مع نصب قرينةٍ مانعةٍ عن إرادة الهيكل المخصوص به كـ«يرمي» أو «يتكلّم» أو «في الحمّام».

قال: ومن الأمثلة استعارة اسم أحد الضّدّين أو النّقيضين للآخر، بواسطة انتزاع شبه التّضادّ وإلحاقه بشبه التّناسب بطريق التهكّم أو التّلميح ثمّ ادّعاء أنّ أحدهما من جنس الآخر، والإفراد بالذّكر، ونصب القرينة كقولك: «إنّ فلاناً تواترت عليه البشارات بقتله، ⇐

⇐ ونهب أمواله، وسبي أولاده» ويخصّ هذا النّوع باسم الاستعارة التّهكّميّة أو التّمليحيّة.

ثمّ قال: ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أُمور لوصف الأُخرى، مثل أن تجد إنساناً استُفْتِيَ في مسألةٍ فيَهُمُّ تارةً بإطلاق اللّسان ليجيب ولا يَهُمُّ أُخرى، فتأخذ صورة تردّده هذا فتشبّهها بصورة تردّد إنسان قام ليذهب في أمره، فتارةً يريد الذّهَاب فيقدّم رجلاً، وتارةً لا يريد فيؤخِّرُ أُخرى، ثمّ تدخل صورة «المشبّه» في جنس صورة «المشبّه به» روماً للمبالغة في التّشبيه، فتكسوها وصف «المشبّه به» من غير تغيير فيه بوجهٍ من الوجوه على سبيل الاستعارة قائلاً: «أراك أيّها المفتي تقدّم رجلاً وتؤخّر أُخرى» وهذا نسمّيه **التّمثيل على سبيل الاستعارة**، ولكون الأمثال كلّها تمثيلات على سبيل الاستعارة لا يجد التّغيير إليها سبيلاً، فاعلم.

القسم الثّاني: في الاستعارة المصرّح بها التّخييليّة مع القطع. هي أن تسمّي باسم صورةٍ متحقّقةٍ صورةً عندك وهميّةً محضةً، تقدَرها مشابهة لها، مفرداً في الذّكر، في ضمن قرينة مانعة عن حمل الاسم على ما يسبق منه إلى الفهم من كون مسمّاه شيئاً متحقّقاً.

وذلك مثل أن تشبّه «المنيّة» بـ«السّبع» ـ في اغتيال النّفوس، وانتزاع أرواحها بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفّاع وضرّارٍ، ولا رقّةٍ لمرحومٍ ومساس بقيا على ذي فضيلةٍ ـ تشبيهاً بليغاً حتّى كأنّها سَبُعٌ من السّباع، فيأخذ الوهم في تصويرها في صورة السّبع واختراع ما يلازم صورته، ويتمّ بها شكله من ضروب هيئات، وفنون جوارح وأعضاء، وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السّبع للنّفوس بها، وتمام افتراسه للفرائس بها من الأنياب والمخالب، ثمّ تطلق على مخترعات الوهم عندك أسامي المتحقّقة على سبيل الإفراد بالذّكر وأن تضيفها إلى المنيّة قائلاً: «مخالب المنيّة» أو «أنياب المنيّة الشّبيهة بالسّبع» ليكون إضافتها إليها قرينةً مانعةً من إجرائها على ما يسبق إلى الفهم منها من تحقّق مسمّياتها.

القسم الثّالث: في الاستعارة المصرّح بها المحتملة للتّحقيق والتّخييل.

⇐

⇐ هي أن يكون «المشبّه» المتروك صالح الحمل على ما له تحقّق من وجهٍ، وعلى ما لا تحقّق له من وجهٍ آخر، ونظيره قول زهير:

صحا القلب عن سلمى واقصر باطله وعرّي أفراس الصّبا ورواحله

قال: فحقّ قوله: «أفراس الصّبا ورواحله» أن يعدّ استعارة تخييليّة لما يسبق إلى الفهم ويتبادر إلى الخاطر من تنزيل «أفراس الصّبا ورواحله» منزلة أنياب «المنيّة» ومخالبها، وإن كان يحتمل احتمالاً بالتّكلّف أن تجعل الأفراس والرّواحل عبارةً عن دواعي النّفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللّذّات، أو عن الأسباب الّتي قلّما تتآخذ في اتّباع الغيّ وجرّ أذيال البطالة إلّا أوان الصّبا.

القسم الرّابع: في الاستعارة بالكناية هي ـ كما عرفت ـ أن تذكر «المشبّه» وتريد به «المشبّه به» دالّاً على ذلك بنصب قرينةٍ تنصِبها، وهي أن تَنْسُبَ إليه وتضيف شيئاً من لوازم «المشبّه به» المساوية. مثل: أن تشبّه «المنيّة» بـ«السّبع» ثمّ تفردها بالذّكر مضيفاً إليها ـ على سبيل الاستعارة التّخييليّة ـ من لوازم «المشبّه به» ما لا يكون إلّا له، ليكون قرينة دالّةً على المراد، فتقول: «مخالب المنيّة نَشِبَتْ بفلان» طاوياً لذكر «المشبّه به» وهو قولك: «الشّبيهة بالسَّبُع».

أو مثل أن تقول: «لسان الحال ناطق بكذا» تاركاً لذكر «المشبّه به» وهو قولك: «الشّبيه بالمتكلّم» قال: وقد ظهر أنّ الاستعارة بالكناية لا تنفكّ عن الاستعاره التّخييليّة.

القسم الخامس: في الاستعارة الأصليّة. هي أن يكون المستعار اسم جنسٍ كـ«رجل» و«أسد» وكـ«قيام» و«قعود» ووجه كونها أصليّة هو أنّ الاستعارة مبناها على تشبيه «المستعار له» بـ«المستعار منه» وقد تقدّم في باب التّشبيه أنّ التّشبيه ليس إلّا وصفاً لـ«المشبّه» بكونه مشاركاً لـ«المشبّه به» في وجهٍ، والأصل في الموصوفيّة هي الحقائق، مثل ما تقول: «جسم أبيض» أو «بياض صاف» و«جسم طويل» أو «طول مفرط».

القسم السّادس: في الاستعارة التّبعيّة. هي ما تقع في غير أسماء الأجناس كالأفعال والصّفات المشتقّة منها، وكالحروف، بناءً على دعوى أنّ الاستعارة تعتمد التّشبيه، ⇐

⇐ والتّشبيه يعتمد كون «المشبّه» موصوفاً، والأفعال والصّفات المشتقّة أو الحروف عن أن توصف بمعزلٍ، فهذه كلّها عن احتمال الاستعارة في أنفسها بمعزلٍ.

وإنّما المحتمل لها في الأفعال والصّفات المشتقّة منها مصادرها، وفي الحروف متعلّقات معانيها، فتقع الاستعارة هناك ثمّ تسري فيها.

قال: هذا ما أمكن من تلخيص كلام الأصحاب **ولو أنّهم جعلوا** قسم الاستعارة التبعيّة من قسم الاستعارة بالكناية بأن قلبوا فجعلوا في قولهم: «نطقت الحال بكذا» الحال ـ الّتي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتّصريح ـ استعارة بالكناية عن المتكلّم بوساطة المبالغة في التّشبيه على مقتضى المقام، وجعلوا نسبة النّطق إليه قرينة الاستعارة ـ كما تراهم في قوله:

* وإذا المنيّة أنشبت أظفارها *

يجعلون «المنيّة» استعارةً بالكناية عن «السّبع» ويجعلون إثبات «الأظفار» لها قرينة الاستعارة **لكان أقرب** إلى الضّبط.

القسم السّابع والقسم الثّامن: في تجريد الاستعارة وترشيحها. اعلم أنّ الاستعارة في نحو: «عندي أسد» إذا لم تعقّب بصفاتٍ أو تفريع كلامٍ، لا تكون مجرّدةً ولا مرشّحةً وإنّما يلحقها التّجريد أو التّرشيح إذا عقّبت بذلك.

ثمّ إنّ الضّابط هناك أصل واحد، وهو أنّك قد عرفت أنّ الاستعارة لابدّ لها من «مستعار له» و«مستعار منه» فمتى عقّبت بصفات ملائمة لـ «المستعار له» أو تفريع كلام ملائم له سمّيت **مجرّدةً**، ومتى عقّبت بصفات أو تفريع كلام ملائم لـ«المستعار منه» سمّيت **مرشّحةً**. مثالها في التّجريد أن تقول: «ساورت أسداً شاكي السّلاح، طويل القناة، صقيل العَضْب» وفي التّرشيح أن تقول: «ساورت أسداً هصوراً، عظيم اللِّبْدَتين، وافي البراثن، منكر الزئير». ولا أعني ـ بالصّفات ـ الصّفات النّحويّة، بل الوصف المعنويّ كيف كان. ومبنى التّرشيح على تناسي التّشبيه وصرف النّفس عن توهّمه.

قال: فاعلم أنّ الاستعارة لها شروط في الحسن إن صادفتها حسنت وإلّا عريت عن

⇐

⇐ الحسن وربّما اكتسبت قبحاً وتلك الشّروط:

١ ـ رعاية جهات حسن التّشبيه ـ الّتي سبق ذكرها في الأصل الأوّل ـ بين «المستعار له» و«المستعار منه» في الاستعارة بالتّصريح التّحقيقيّة والاستعارة بالكناية.

٢ ـ وأن لا تشمّها في كلامك من جانب اللّفظ رائحة من التّشبيه، ولذلك نوصّي في الاستعارة بالتّصريح أن يكون الشّبه بين «المستعار له» و«المستعار منه» جليّاً بنفسه، أو معروفاً سائراً بين الأقوام، وإلّا خرجت الاستعارة عن كونها استعارة ودخلت في باب التّعمية والإلغاز كما إذا قلت: «رأيت عُوداً مسقياً أوان الغرس» وأردت إنساناً مؤدّباً في صباه. أو قلت: «رأيت إبلاً مائة لا تجد فيها راحلة» وأردت النّاس.

وأمّا حسن الاستعارة التّخييليّة فبحسب حسن الاستعارة بالكناية ـ متى كانت تابعةً لها ـ كما في قولك: «فلان بين أنياب المنيّة ومخالبها» ثمّ إذا انضمّ إليها المشاكلة كما في قوله ـ عزّ اسمه ـ: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، كانت أحسن وأحسن، وقلّما تحسن الحسن البليغ غير تابعةٍ لها، ولذلك استهجنت في قول الطّائي:

لا تسقِني ماء الملام فإنّني ... صَبٌّ قد استعذبتُ ماء بكائي

الفصل الرّابع: من فصول المجاز في المجاز اللّغوي الرّاجع إلى حكم الكلمة في الكلام.

هو عند السَّلَف أن تكون الكلمة منقولة عن حكم لها أصليّ إلى غيره كما في قوله ـ علت كلمته ـ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، فالأصل: «وجاء أمر ربّك» فالحكم الأصليّ في الكلام لقوله: «ربّك» هو الجرّ، وأمّا الرّفع فمجاز.

وفي قوله: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، والأصل: «واسأل أهل القرية» فالحكم الأصليّ لـ«القرية» في الكلام هو الجرّ، والنّصب مجاز.

وفي قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فالأصل: «ليس مثله شيءٌ» بنصب «مثله» والجرّ مجاز. ومدار هذا النّوع على حرف واحدٍ، وهو أن تكتسي الكلمة حركةً لأجل حذف كلمة لابدّ من معناها، أو لأجل إثبات كلمة مستغنىً عنها استغناءً واضحاً، ⇐

⇐ كالكاف في قوله ـ عزّ اسمه ـ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أو الباء في نحو: «بحسبك أن تفعل كذا» ونحو: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ﴾ [النساء: ٦]، دون الباء في نحو: «ليس زيد بمنطلق» أو «ما زيد بقائم».

ورأيي في هذا النّوع أن يعدّ ملحقاً بالمجاز، ومشبّهاً به، لما بينهما من الشّبه ـ وهو اشتراكهما في التعدّي عن الأصل إلى غير أصل ـ لا أن يعدّ مجازاً، وبسبب هذا لم أذكر الحدّ شاملاً له، ولكن العهدة في ذلك على السَّلَف.

الفصل الخامس: في المجاز العقليّ. هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلّم من الحكم فيه لضربٍ من التّأويل، إفادة للخلاف لا بواسطة وضع كقولك: «أنبت الرّبيع البقل» ـ وقد تقدّم شرحه مفصّلاً ـ.

ثمّ قال: هذا كلّه تقرير للكلام بحسب رأي الأصحاب من تقسيم المجاز إلى لغويّ وعقليّ، وإلّا فالّذي عندي هو نظم هذا النّوع في سلك الاستعارة بالكناية بجعل «الرّبيع» استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقيّ بوساطة المبالغة في التّشبيه ـ على ما عليه مبنى الاستعارة ـ وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة، وبجعل الأمير المدبّر لأسباب هزيمة العدوّ استعارةً بالكناية عن الجند الهازم، وجعل نسبة الهزم إليه قرينة للاستعارة.

وإنّني بناءً على قولي هذا [اي: إنكار المجاز العقلي] وقولي ذلك في فصل الاستعارة التّبعيّة [أي: إنكار التّبعيّة] وقولي في المجاز الرّاجع عند الأصحاب إلى حكم للكلمة على ما سبق [أي: إنكار المجاز الحكميّ والإعرابي] أجعل المجاز كلّه لغويّاً، وينقسم عندي هكذا: إلى مفيد وغير مفيد، والمفيد إلى استعارة وغير استعارة، والاستعارة إلى مصرّح بها ومكنيّ عنها، والمصرّح بها إلى تحقيقيّةٍ وتخييليّة، والمكنيّ عنها إلى ما قرينتها أمر مقدّر وهميّ كـ«الأنياب» في قولك: «أنياب المنيّة» وكـ«نطقت» في قولك: «نطقت الحال بكذا» أو أمر محقّقٍ كـ«الإنبات» في قولك: «أنبت الرّبيع البقل» قال: والتّحقيقيّة والتّخييليّة كلتاهما إلى قطعيّةٍ واحتماليّة للتّحقيق والتّخييل بتحصيل أقسامٍ ثلاثة من ذلك: ١ ـ تحقيقيّةٍ بالقطع. ٢ ـ تخييليّة بالقطع. ٣ ـ تحقيقيّةٍ أو تخييليّةٍ بالاحتمال.

⇐

⇐ اهكلام السّكّاكيّ مختصراً.

أقول: وقد أطنبت في هذا المقام بإيراد كلام السّكّاكيّ مختصراً، وذلك لغلاقة عبارات المصنّف والشّارح هاهنا، وأنت إذا نظرت إلى هذه الخُلَاصَة من كلام السّكّاكيّ انفتح عليك أقفال عباراتهما واحداً بعد آخر، فاغتنم هذا.

والحاصل: أنّ **المجاز إمّا عقليّ** وهو راجع إلى الإسناد نحو: «صام نهار زيد».

وإمّا **حكميّ** وهو راجع إلى الإعراب، وهو المجاز الحاليّ والمجاز بالزّيادة والنّقصان وقد تقدّم في كلام السّكّاكيّ وسيأتي في هذا الكتاب أيضاً، وبعضهم سمّاه المجاز اللغويّ أيضاً.

وإمّا **لغويّ** وهو راجع إلى معنى الكلمة وهو قسمان:

١ ـ متضمّن للفائدة مثل الاستعارة في قولك: «رايت أسداً في الحمّام».

٢ ـ غير متضمّن لها مثل استعارة المقيّد في المطلق، كاستعمال «المِشْفر» في شفة الإنسان، فلا فائدة لها إلّا التّوسعة في الكلام واللّفظ، والسّكّاكيّ قسّم المجاز اللّغويّ إلى قسمين: الاستعارة والمجاز المرسل، فإن كانت العلاقة بين المعنى الأصليّ والمعنى المجازيّ المشابهة كانت استعارةً وإلّا كان مجازاً مرسلاً. وعرّف الاستعارة بأن تريد أحد طرفي التّشبيه ـ أي: إمّا «المشبّه» وإمّا «المشبّه به» ـ وتريد به الطّرف الآخر، مدّعياً دخول «المشبّه» في جنس «المشبّه به».

ثمّ إن كان الطّرف المذكور هو «المشبّه به» نحو: «رأيت أسداً في الحمّام» كانت استعارة تصريحيّةً فذكر «الأسد» وهو «المشبّه به» وأُريد منه «المشبّه» وهو الرّجل الشّجاع وقصد إدخاله في جنس «الأسد» ولذا أطلق اسم «الأسد» عليه.

وإن كان الطّرف المذكور هو «المشبّه» نحو: «أنشبت المنيّة أظفارها» كانت استعارة مكنيّةً وتخييليّةً، حيث ذكر «المشبّه» ـ وهو «المنيّة» ـ وأُريد منه «المشبّه به» ـ وهو «السَّبُع» ـ بادّعاء السَّبُعيّة لها وجعلها فرداً من أفراد السَّبُع، وأثبت لها ما هو من خواصّ السّبع ـ وهي «الأظفار» ـ ففي قولهم: «رأيت أسداً» المشبّه وهو الشّجاع تلبّس بلباس «الأسد» ⇐

اللُّغَوِيّ(١) الرّاجع إلى معنى الكلمة(٢) المتضمّن للفائدة(٣) ﴿إلى «الاستعارة»(٤) وغيرها﴾ بأنّه إن تضمّن(٥) المبالغة في التّشبيه فاستعارة، وإلّا فغير استعارة.

⇐ وتمثّل بمثاله إلّا أنّ اللّباس في الحيوان المفترس له حقيقةً والحيوان مالك لهذا اللّباس وفي الرّجل الشُّجَاع عارية وليس بمالكٍ له.

وكذا في قولهم: «أنشبت المنيّة أظفارها» اكتسى المنيّة كسوة السَّبُع وتمثّل بمثاله.

ثمّ الغرض من نقل هذا الكلام إلى قوله: «وعدّ التّمثيل منها» الاعتراض عليه بقوله الآتي: «ورُدّ بأنّه مستلزم للتّركيب المنافي للإفراد» وما ذكر قبل الرّدّ كلّه توطئة وتمهيد له.

(١) **قوله: «المجاز اللّغويّ»**. احتراز عن المجاز العقليّ.

(٢) **قوله: «الرّاجع إلى معنى الكلمة»**. احتراز عن المجاز اللّغويّ الرّاجع إلى حكم الكلمة - أي: إعرابها - كما سيجيء.

(٣) **قوله: «المتضمّن للفائدة»**. احتراز عن المجاز اللّغويّ الرّاجع إلى معنى الكلمة الغير المتضمّن للفائدة مثل استعمال المقيّد في المطلق نحو: «قَطَعْتُ مَرْسِنَهُ» - أي: أنفه - فالـ«المَرْسِن» موضوع للأنف المقيّد - أي: أنف مرسون - واستعماله في الأنف المطلق - من قبيل إطلاق المقيّد في المطلق - مجاز خالٍ عن الفائدة، لوجود معنى المقيّد في المطلق.

وتنظّر فيه بعضهم بأنّه إن عني به فائدة مخصوصة كالمبالغة في التّشبيه كما في الاستعارة، وكإطلاق اسم الجزء على الكلّ حيث أُريد إقامته مقامه للإشعار بأنّ لذلك الجزء خَصوصيّة الكلّ وأنّه لا يتِمّ إلّا به كالعين يطلق مجازاً مرسلاً على «الرّبيئة» فهو مسلّم، ولكن لا يفيد نفي مطلق الفائدة حتّى يكون قسيماً لكلّ ما يفيد هاتين الفائدتين أو غيرهما.

وإن عني به أنّه لا فائدة فيه أصلاً، فهو غير مسلّم، لأنّ المجاز مطلقاً لا يخلو عن فائدةٍ، ولو كانت تلك الفائدة هي دلالته على معناه الأصليّ بالقرينة فيكون كدعوى الشّيء ببيّنة وبرهان - على ما سيأتي -.

(٤) **قوله: «إلى الاستعارة»**. أعمّ من المصرّحة والمكنيّة.

(٥) **قوله: «بأنه إن تضمّن»**. الباء سببيّة، أي: بسبب أنّ المجاز ....

﴿ وعرّف «الاستعارة»[١] بأن تذكر أحد طرفي التّشبيه[٢] وتريد به ﴾ أي: بالطّرف المذكور ﴿ الآخر ﴾ أي: الطّرف المتروك ﴿ مدّعياً دخول «المشبّه» في جنس «المشبّه به» ﴾ كما تقول: «في الحمّام أسد» وأنت تريد به الرّجل الشُّجَاع مدّعياً أنّه من جنس الأُسُود، فتثبت له ما يخصّ «المشبّه به» وهو اسم جنسه.

وكما تقول: «أنشَبَت المنيّة أظفارها» وأنت تريد بالمنيّة السَّبُع بادّعاء السَّبُعِيّة لها، فتثبت لها ما يخصّ «المشبّه به» - أعني: السَّبُعَ - وهو «الأظفار».

فالشُّجَاع قد اكتسى اسم «الأسد» كما اكتساه الحَيَوان المفترس، و«المنيّة» قد برزت مع «الأظفار» في مَعْرِضِ «السَّبُعِ» معها، في أنّه كذلك ينبغي، كما هو شأن العارية، فإنّ المستعير[٣] يَبْرُزُ مع العارية في مَعْرِضِ «المستعار منه» لا يتفارقان إلّا بأنّ أحدهما مالك لها والآخر ليس بمالك، ويُسمّى «المشبّه به» سواء كان هو المذكور أو المتروك **مستعاراً منه**، ويسمّى اسم «المشبّه به» **مستعاراً**، ويسمّى المشبّه بـ«المشبّه به» **مستعاراً له**.

هذا كلامه[٤] وهو دالّ على أنّ **المستعار منه** في الاستعارة بالكِناية هو السَّبُعُ

---

(١) **قوله: «وعرّف الاستعارة»**. أي: الاستعارة بالمعنى المصدريّ.

(٢) **قوله: «أحد طرفي التّشبيه»**. وإنّما أبهم ولم يعيّن بأنّه «المشبّه» أو «المشبّه به» ليكون أوجز لفظاً وأعمّ معنىً، وليشتمل على ذكر الشّيء مجملاً ثمّ ذكره مفصّلاً. فإنّ تحته قسمين:

١ - أن يكون الطّرف المذكور هو «المشبّه به» فتكون مصرّحةً.

٢ - وأن يكون الطّرف المذكور هو «المشبّه» فتكون مكنية كما سيجيء - بإذن الله -.

(٣) أي: المستعار له.

(٤) **قوله: «هذا كلامه»**. أي: في الفصل الثّالث من الأصل الثّاني من «علم البيان» من كتاب «المفتاح» ٤٧٧ - ٤٧٨. وهذا الكلام يدلّ على أنّ «المستعار منه» في المكنيّة هو الحيوان المفترس، والمستعار هو لفظ «السَّبُع» و«المستعار له» «المنيّة» - مثلاً -.

المتروك، و**المستعار** هو لفظ السَّبُع، و**المستعار له** هو المنيّة.

وكلامه في مناسبة التّسمية[١] كان مشعراً بأنّ **المستعار** هو «الأظفار» ـ مثلاً ـ وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك[٢]، ففي الجملة قد وقع منه ـ على زعم القوم ـ خَبْط[٣] في تحقيق معنى الاستعارة بالكِناية.

---

(١) **قوله: «وكلامه في مناسبة التّسمية»**. أي: في مناسبة وجه تسمية كلّ نوع من الاستعارات باسم خاصٍ به، حيث قال في مطلع الفصل الثّالث من الأصل الثّاني من «علم البيان» من «المفتاح» ٤٧٧: أو كما تقول: «إنّ المنيّة أنشبت أظفارها» وأنت تريدُ بـ«المنيّة» السّبع ـ بادّعاء السَّبعيّه لها وإنكار أن تكون شيئاً غير سبع ـ فتثبت لها ما يخصّ «المشبّه به» وهو «الأظفار» وسمّي هذا النّوع من المجاز استعارةً لمكان التّناسب بينه وبين معنى الاستعارة.

قال الرّومي: كلامه في وجه التّسمية الّذي ذكره في مفتتح الفصل الثّالث، وقد أورد الشّارح خلاصته بقوله: «والمنيّة قد برزت مع الأظفار» إلخ ... ولا يخفى وجه إشعاره بأنّ «المستعار» هو «الأظفار» لأنّه جعل اسماً للصّورة المتوهَمة في «المنيّة».

(٢) **قوله: «وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك»**. حيث يقول المصنّف: «وعُنِيَ بالمكنّي عنها» إلخ ... وقد تقدّم نقل كلامه فراجعه.

قال الرّوميّ: هو قوله في القسم الرّابع: الاستعارة بالكناية ـ كما عرفت ـ أن تذكر «المشبّه» وتريد «المشبّه به» دالاًّ على ذلك بنصب قرينة تنصبها.

ولا يخفى أنّه دالّ على أنّ «المستعار» هو لفظ «المنيّة» وسيجيء توفيق الشّارح بين أقواله، راجع «المفتاح»: ٤٨٧.

(٣) **قوله: «خبط»**. أي: زعم شرّاح كلامه أنّه وقع من السّكّاكيّ خبط في تحقيق الاستعارة المكنيّة وذلك أنّه يفهم من كلامه في تعيين «المستعار» ثلاثة أقوال:

أحدها: أنّ «المستعار» هو لفظ السَّبُع.

وثانيها: أنّ «المستعار» هو لفظ «المنيّة».

وثالثها: أنّ «المستعار» هو لفظ «الأظفار». ونتيجة ذلك التّناقض لأنّه زعم المستعار مرّة «المشبّه به» وأُخرى «المشبّه».

[تعريف المصرّحة وتقسيمها إلى تحقيقيّة وتخييليّة واحتماليّة]

[ثمّ تفسير التحقيقيّة وعدّ التمثيل منها]

[تقسيم الاستعارة إلى المصرّحة والمكنيّة] ﴿**وقسّمها**﴾ أي: قسّم السّكّاكيّ الاستعارة ﴿**إلى المصرّح بها، والمَكْنِيّ عنها**[1]، **وعنى بالمصرّح بها أن يكون**﴾ الطّرف ﴿**المذكور**﴾ من طرفي التّشبيه ﴿**هو «المشبّه به» وجعل منها**﴾ أي: من الاستعارة المصرّح بها ﴿**تحقيقيّة، وتخييليّة**﴾.

وإنّما لم يقل: «قسّمها إليهما»[2] لأنّ المتبادر إلى الفهم من **التّحقيقيّة والتّخييليّة** ما يكون على القطع، وهو قد ذكر قسماً آخر وسمّاها **المحتملة** للتّحقيق والتّخييل ـ كما ذكرنا في بيت زهير ـ.

﴿**وفسّر «التّحقيقيّة» بما مرّ**﴾ أي: بما يكون «المشبّه» المتروك متحقّقاً حسّاً أو عقلاً[3].

---

(١) **قوله: «إلى المصرّح بها، والمكنيّ عنها»**. أي: قسّم الاستعارة إلى هذين القسمين أمّا المكنيّة فسيأتي شرحها بعد هذا، وأمّا المصرّحة فهو بصدد شرحه الآن حيث قال: «وعنى بالمصرّح بها» إلخ....

(٢) **قوله: وإنّما لم يقل: «قسّمها إليهما»**. أي: لم يقل المصنّف: «قسّم المصرّحة إلى التّحقيقيّة والتّخييلية» بل قال: «وجعل منها تحقيقيّةً وتخييليّةً» لأنّ التّعبير الأوّل يوهم الانحصار ـ أي: انحصار المصرّحة في التّحقيقيّة فقط والتّخييليّة فقط ومعناه: تقسيم المصرّحة إلى التّحقيقيّة القطعيّة والتّخييليّة القطعيّة وليس كذلك، فإنّ السّكّاكيّ ـ كما نقلت نصّه قبل ذلك ـ يقسّم المصرّحة إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ التّحقيقيّة، ٢ ـ والتّخييليّة، ٣ ـ والمحتملة للتّحقيق والتّخييل، فلا وجه للانحصار ولذا عدل عن التعبير الأوّل إلى التّعبير الثّاني.

(٣) **قوله: «متحقّقاً حسّاً أو عقلاً»**. المتحقّق الحسّيّ نحو: «لدى أسدى شاكي السّلاح مُقَذَّف» والمتحقّق العقليّ نحو: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

﴿ وعدّ «التّمثيل[1]» ﴾ على سبيل الاستعارة» ـ كما في قولك: «أراك تُقَدِّمُ رِجْلاً وتُؤَخِّرُ أُخرى» ـ ﴿ منها ﴾ أي: من التّحقيقيّة، حيث قال ـ في قسم الاستعارة[2] المصرّح بها التّحقيقيّة مع القطع ـ: ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين[3] منتزعتين من أمورٍ لوصف صورةٍ أُخرى.

[نقد على عدّ التّمثيل من التّحقيقيّة]

﴿ وردّ ﴾ ذلك[4] ﴿ بأنّه ﴾ أي: التّمثيل ﴿ مستلزم للتّركيب المنافي للإفراد ﴾

---

(١) **قوله: «وعدّ التمثيل»**. أي: أدرج السّكّاكيّ التّمثيل على سبيل الاستعارة في الاستعارة التّحقيقيّة.

(٢) **قوله: «حيث قال في قسم الاستعارة»**. أي: في القسم الثّاني من الفصل الثّالث من الأصل الثّاني من «علم البيان» من «المفتاح»: ٤٨٥ وقد تقدّم نقل كلامه قبل ذلك.

(٣) **قوله: «وصف إحدى صورتين»**. أي: لفظ إحدى الصّورتين للفظ الصّورة الأُخرى، بأن يستعمل بدله، او لبيان الصّورة الأُخرى، والأولى ترك لفظ «وصف» الثّاني ـ كما قرّره الهنديّ ـ وقد تقدّم مثاله عن السّكّاكيّ.

(٤) **قوله: «وردّ ذلك»**. اي: اعترض على السّكّاكيّ في عدّه **التّمثيل** من **الاستعارة التّحقيقيّة** بأنّه غلط؛ لأنّ الاستعارة التّحقيقيّة قسم من المجاز المفرد؛ لأنّ المَقْسِمَ هو المفرد، وهو يستدعي الإفراد في الأقسام، والتّمثيل يستدعي التّركيب لأنّه من المجاز في الجملة، والإفراد والتّركيب اللّذان هما لازمان ـ متنافيان. وتنافي اللّوازم يدلّ على تنافي الملزومات.

وتوضيح ذلك: أنّ «الثّلاثة» ـ مثلاً ـ لازم للإفراد، والأربعة لازم للزّوجيّة، والإفراد والزّوجيّة ـ اللّازمان ـ متنافيان فتكون «الثلاثة» و«الأربعة» ـ الملزومان ـ أيضاً متنافيين ولو لم يدلّ تنافي اللّوازم على تنافي الملزومات لكان اجتماع الملزومات صحيحاً فيصحّ اجتماع «الثّلاثة» و«الأربعة» ويستتبع ذلك اجتماع الفرديّة والزّوجيّة ـ بحكم أنّ وجود الملزومات يستلزم وجود اللّوازم ـ وهذا خطأ، لأنّه جمع بين المتنافيين.

⇐

فلا يصحّ عدّه من الاستعارة الّتي هي قسم من أقسام «المجاز المفرد» لأنّ تنافي اللّوازم يدلّ على تنافي الملزومات، وإلّا لَزِمَ اجتماع المتنافيين، ضرورة وجود اللّازم عند وجود الملزوم.

[جواب النّقد]

وجوابه(1) أنّه عدّ «التّمثيل» قسماً من مطلق ....

⇐ وفي هذا المقام الإفراد لازم للتّحقيقيّة، والتّركيب لازم للتّمثيل واللّازمان متنافيان فيكون الملزومان أيضاً متنافيين، وإذا كانت التّحقيقيّة منافياً للتّمثيل وبالعكس فكيف أدرجه السّكّاكيّ في التّحقيقيّة ومعناه الجمع بين المتنافيين المجمع على بطلانه؟

(1) **قوله: «وجوابه»**. أجاب التّفتازانيّ عن الاعتراض بوجهين:

أحدهما: أنّ السّكّاكيّ لم يدرج **التّمثيل** في **الاستعارة** الّتي هي قسم من المجاز المفرد، بل أدرجه في مطلق الاستعارة فلا يلزم الجمع بين المتنافيين.

وثانيهما: من وجهين:

الأوّل: أنّ المَقْسِمَ ليس المجاز في المفرد، بل المَقْسِمُ مطلق المجاز.

والثّاني: أنّه على تقدير كون المَقْسِم المجاز في المفرد أيضاً، فلا يلزم منه أن يكون كلّ استعارةٍ مجازاً مفرداً، وإنّما يلزم من كون المَقْسِم مجازاً في المفرد كون كلّ استعارةٍ مجازاً في المفرد أن لو كانت النّسبة بين المَقْسِم والأقسام العامّ والخاصّ المطلقين ـ كما في تقسيم الكلمة إلى الاسم والفعل والحرف، فإنّ «الكلمة» الّتي هي مَقْسِمٌ موجودة في جميع الأقسام وتحقّق الأقسام بدون الكلمة ممتنع ـ.

وأمّا لو كانت النّسبة بينهما هي العام والخاصّ من وجه ـ كما في ما نحن بصدده ـ فلا يلزم من كون المَقْسِم مفرداً إفراد الأقسام أيضاً كما في تقسيم الحيوان إلى الأبيض وغير الأبيض، والأبيض أعمّ من الحيوان فربّما يكون حيواناً وربّما يكون غير حيوان، وكذا غير الأبيض يمكن أن يكون حيواناً وأن لا يكون، والأمر هاهنا كذلك.

فإن قيل: ما الدّليل على كون المَقْسِم مطلق المجاز، لا المجاز في المفرد؟ والجواب:

⇐

الاستعارة[١] لا من الاستعارة الّتي هي مجاز مفرد، ولا يلزم[٢] من قسمة «المجاز

⇐ الدّليل القطعيّ على ذلك أنّ السّكّاكي بعد تعريف المجاز بادر إلى تقسيمه ـكما نقلنا نصّه قبل ذلك ـفقسّمه **أوّلاً** إلى اللّغويّ والعقليّ.

ثمّ قسّم اللّغويّ **ثانياً** إلى قسميه: ١ـمجاز راجع إلى معنى الكلمة، ٢ـومجاز راجع إلى حكم الكلمة وإعرابها.

ثمّ قسّم **ثالثاً** الرّاجع إلى المعنى إلى قسمين: ١ـخال عن الفائدة، ٢ـومتضمّن لها.

وقسّم **رابعاً** المتضمّن للفائدة إلى قسمين: ١ـالاستعارة، ٢ـوغير الاستعارة.

ومعلوم أنّه أدرج في هذا التّقسيم المجاز العقليّ والمجاز الحكمي ـالّذي يتعلّق بإعراب الكلمة ـوهما ليسا من أقسام المجاز المفرد بالإجماع. فإذا لم يكن المَقْسِم مطلق المجاز فكيف يتسنّى له إدراج المجاز العقليّ والحكميّ فيه؟ ولمّا أدرج القسمين في تقسيم المجاز علم أنّ المَقْسِم مطلق المجاز حتّى يشمل كلّ أقسامه، لا المجاز المفرد، ولو كان المَقْسِم المجاز في المفرد لما اندرج فيه المجازان المذكوران.

وإذا عرفت هذا فقول الشّارح: «وجوابه» إشارة إلى الوجه الأوّل من الجواب، وقوله «لا يلزم» إلى الوجه الثّاني.

(١) **قوله: «مطلق الاستعارة»**. أي: الاستعارة المصرّحة التّحقيقيّة الشّاملة للإفراديّة والتّركيبيّة، ولا مانع من كون مطلق الاستعارة التّحقيقيّة تمثيلاً مستلزماً للتّركيب ولا يلزم من ذلك الجمع بين المتنافيين، بل يلزم الجمع بين المَقْسِم والقسم، وذلك واجب.

(٢) **قوله: «ولا يلزم»**. يمكن تقريره جواباً عن سؤالٍ وهو أنّه: إن قيل: إنّ السّكّاكيّ قسّم المجاز المتضمّن للفائدة إلى الاستعارة وغيرها وسمّاه مجازاً لغويّاً وعرّف اللّغويّ بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فلزم كون الاستعارة ـالّتي هي قسم من المجاز المتضمّن للفائدة ـمفرداً؛ لأنّه كلمة، وكلّ كلمةٍ مفرد، إذ قد تقرّر في «علم المنطق» أنّ لازم الأعمّ لازم للأخصّ، وإذا كانت الاستعارة قسماً من المفرد فيلزم على عدّ التّمثيل من الاستعارة كون المركّب مفرداً وهو باطل، فالاعتراض وارد.

والجواب: أنّه لا يلزم من تقسيم المجاز المفرد المتضمّن للفائدة ـالذي هو قسم من ⇐

المفرد» إلى الاستعارة، وغيرها، أن يكون كلّ استعارة مجازاً مفرداً، كما يقال: «الأبيض إمّا حَيَوان أو غيره» ـ والحَيَوان قد يكون أبيض وقد لا يكون ـ.

[دليل الجواب]

وممّا يَدُلُّ قطعاً على أنّه لم يجعل مطلق الاستعارة من أقسام «المجاز المفرد» ـ المعرّف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ـ أنّه قال ـ بعد تعريف المجاز ـ: إنّ «المجاز» عند السَّلَف قسمان: لغويّ وعقليّ، واللّغويّ قسمان: راجع إلى معنى الكلمة وراجع إلى حكم الكلمة، والرّاجع إلى المعنى قسمان: خالٍ عن الفائدة ومتضمّن لها، والمتضمّن للفائدة قسمان: استعارة وغير استعارة.

وظاهر أنّ المجاز العقليّ والمجاز الرّاجع إلى حكم الكلمة لا يدخلان في

⇐ المجاز المطلق ـ إلى الاستعارة وغيرها كون كلّ استعارةٍ مجازاً مفرداً، لأنّ الاستعارة ليست أخصّ مطلقاً من المجاز المفرد، بل النّسبة بينهما عموم وخصوص من وجهٍ، فيجتمعان في مثل «الأسد» يطلق على الرّجل الشّجاع بواسطة المبالغة في التّشبيه، وينفرد المجاز المفرد عن الاستعارة في مثل «العين» تطلق على الرّبيئة مجازاً مرسلاً، وتنفرد الاستعارة عن المجاز المفرد في التّمثيل ـ أي: «إنّي أراك تقدّم رجلاً وتؤخّر أُخرى» ـ.

فإذا ثبت أنّ بين الاستعارة وبين المجاز المفرد عموماً من وجهٍ صحّ عدّ التّمثيل قسماً من مطلق الاستعارة. وبتعبير آخر: صحّ تقسيم مطلق الاستعارة إلى التّمثيل وغيره، فتستلزم الاستعارة التّركيب في التّمثيل وتستلزم الإفراد في غيره، فيكون صدق المجاز المفرد على الاستعارة إنّما هو في غير التّمثيل، لا في التّمثيل الّذي هو مستلزم للتّركيب المنافي للإفراد ـ كما قرّره الهنديّ والرّوميّ ـ.

والحاصل: أنّ السّكّاكيّ لم يجعل مطلق الاستعارة من أقسام المجاز المفرد بل جعل قسماً منها من أقسامه ثمّ جعل التّمثيل قسماً من أقسام مطلق الاستعارة لا قسماً من أقسام الاستعارة المفردة.

المجاز المعرّف[1] بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، فعلم أنّه ليس مورد القسمة[2].

[أجوبةٌ أُخرى]

وأُجيب بوجوه أخر:

الأوّل: أنّ الكلمة[3] قد تطلق على ما يَعُمُّ المركّب أيضاً نحو «كلمة الله»

---

(١) **قوله: «لا يدخلان في المجاز المعرّف»**. أمّا عدم دخول المجاز العقليّ في المجاز المفرد فلأنّه هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له، فليس من جنس اللّفظ حتّى يكون كلمةً.

وأمّا عدم دخول المجاز الحكميّ فيه فلأنّ الإعراب الّذي هو محلّ التجوّز غير داخل في جنس الكلمة ـ سواء قيل: إنّ الإعراب من مقولة المعنى أو من مقولة اللّفظ ـ لأنّه إذا كان من مقولة المعنى فخروجه ظاهر، وإذا كان من مقولة اللّفظ فوجه خروجه أنّ المراد باللّفظ في تعريف الكلمة ـ أي: «الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد» ـ اللّفظ المستقلّ بالوضع والاستعمال، والإعراب لا استقلال له؛ لأنّه لا يتحقّق إلّا بتحقّق لفظ آخر.

(٢) **قوله: «فعلم أنّه ليس مورد القسمة»**. أي: المجاز المفرد ليس مَقْسِماً، بل المَقْسِم مطلق المجاز، وإذا كان المَقْسِم أعمّ فلا مانع من عدّ التّمثيل من الاستعارة.

(٣) **قوله: «الأوّل: أنّ الكلمة»**. وحاصل الجواب الأوّل: أنّ المجاز المركّب الّذي هو التّمثيل داخل أيضاً في تعريف المجاز؛ لأنّ المراد بالكلمة في تعريف المجاز هو اللّفظ، واللّفظ شامل للمفرد والمركّب.

وتنظّر في هذا الجواب الشّارح من وجوه:

الأوّل: أنّ استعمال الكلمة في اللّفظ مجاز عند الأُدباء ـ لأنّه من قبيل إطلاق الأخصّ على الأعمّ ـ فلا يصحّ استعمالها في التّعريف بدون قرينة واضحة، لأنّ التّعاريف يجب صونها عن المجازات الفاقدة للقرائن، والقرينة مفقودة هاهنا.

الثّاني: أنّ المَقْسِم في هذا الباب هو المجاز المفرد وهو ينقسم إلى الاستعارة وغيرها ـ

⇐

فلا يمتنع حمل «الكلمة» في تعريف «المجاز» على اللّفظ ؛ ليعمّ المفرد والمركّب.

وفيه نظر؛ لأنّ استعمال «الكلمة» في «اللّفظ» مجاز في اصطلاح العربيّة فلا يصحّ في التّعريف من غير قرينة.

مع أنّه قد صرّح بأنّ المنقسم إلى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد.

سلّمنا[1] ذلك لكنّا نقول ـ بعد ما أُريد بالكلمة ما يعمّ المفرد والمركّب ـ: فإن أُريد بالوضع الوضع بالشّخص لم يدخل المركّب في التّعريف؛ لأنّه ليس له وضع شخصيّ، وإن أُريد ما هو أعمّ من الشّخصيّ والنّوعيّ فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة؛ لأنّه موضوع بإزاء المعنى المجازي وضعاً نوعيّاً ـ على ما تبيّن في «علم الأُصول»[2] ـ.

⇐ كما نصّ عليه السّكّاكيّ في مطلع الأصل الثّاني من «علم البيان» من «المفتاح»: ٤٧١ ـ فلا يمكن تفسير الكلمة باللّفظ وجعل اللّفظ الأعمّ مَقْسِماً.

الثّالث: أنّه لو كانت الكلمة بمعنى اللّفظ ـ الأعمّ من المفرد والمركّب ـ أيضاً لما صحّ؛ لأنّ المراد بالوضع في تعريف المجاز إمّا وضع شخصيّ وإمّا وضع نوعيّ ـ وقد تقدّم تعريفهما ـ وأيّاً كان لم يصحّ، لأنّه إن كان الوضع وضعاً شخصيّاً لم يشمل التّعريف المركّب، لعدم الوضع الشّخصيّ في المركّبات، وإن كان وضعاً نوعيّاً لزم دخول المجاز في تعريف الحقيقة، لأنّ وضع المجاز بالنّسبة إلى معناه المجازيّ نوعيّ، فالمجاز أيضاً كلمة مستعملة في معناها الموضوع له بالوضع النّوعيّ، فاندرج المجاز في الحقيقة وهو أيضاً باطل.

(١) **قوله: «سلّمنا»**. أنكر الشّارح أوّلاً أن يكون المَقْسِم المجاز في المفرد وأن يكون الكلمة أعمّ ثمّ لمّا رأى أنّ ذلك لا يوافق قوله سابقاً: «المَقْسِم أعمّ وهو مطلق المجاز لا المجاز في المفرد» عدل عن الإنكار إلى التّسليم.

(٢) **قوله: «في علم الأُصول»**. أي: «علم أُصول الفقه» إن كان الوضع عبارة عن تعيين اللّفظ ⇐

الثّاني: أنّا لا نسلّم أنّ التّمثيل يستلزم التّركيب[1] بل هو استعارة مبنيّة على

⇐ للدّلالة على معنىً بنفسه ـ من دون قرينةٍ ـ مع كون العلم بالوضع كافياً في الفهم. فهذا الوضع لا يوجد في المجاز لا شخصيّاً ـ كما في المفردات ـ ولا نوعيّاً ـ كما في المركّبات ـ. وإن كان الوضع عبارة عن تعيين اللّفظ للدّلالة على المعنى بلا قيدٍ ـ أي: بدون قيد «بنفسه» ـ كان المجاز موضوعاً بوضع نوعيٍّ ـ كما قرّره الأُصوليّون الأجلّاء أصحاب الفتاوى والأموال والقصور والفنادق ـ ولكنّ المتبادر من الوضع هو المعنى الأوّل. وقال سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ: الحقّ أنّ المجاز موضوع بالوضع الشّبه النّوعيّ لا بالوضع الشّخصيّ ولا بالوضع النوعيّ ـ.

(١) **قوله: «التّمثيل يستلزم التّركيب»**. هذا هو الجواب الثّاني، وحاصله: أنّ التّمثيل لا يستلزم التّركيب حتّى ينافي التّحقيقيّة المستلزمة للإفراد فكذلك الاستعارة المبنيّة عليه؛ لأنّ وجه الشّبه المنتزع من متعدّدٍ لا يستدعي إلّا متعدّداً ينتزع منه ولا يجب أن يعبّر عنه بلفظٍ مركّبٍ، فيمكن أن يعبّر عن تلك الصّورة بلفظٍ مفردٍ كلفظة «المَثَل» ـ بفتحتين ـ في الحديث النّبويّ الشّريف: «مَثَلُ أهلِ بيتي كَمَثَلِ سفينةِ نُوْحٍ مَنْ رَكِبَهَا نَجا ومَنْ تخلّف عنها غَرِقَ وهَوَى» والمثل بمعنى الصّفة والحال وهو منتزع من متعدّد حيث يعتبر في جانبي التّشبيه عدّة أُمور ثمّ يشبّه أحدهما بالآخر ففي «المشبّه به» يعتبر أُمور:

١ ـ السّفينة، ٢ ـ صلاحيتها للرّكوب والإنقاذ، ٣ ـ إمكان ركوبها من دون مانع ولا رادع، ٤ ـ صاحب خبير يهدي السّفينة إلى ساحل النّجاة، ٥ ـ وجود بحر متلاطم الأمواج، ٦ ـ كون الغرَق متيقّناً إن امتُنِعَ عن ركوب السّفينة، ففي ذلك الوقت يحكم العقل السّليم بركوب السّفينة والانتفاع منها.

ومثل ذلك يعتبر في جانب «المشبّه» أيضاً، والوجه فيهما النّجاة بالدُّخُول والغَرَقُ بعدم الدُّخُول، وهذا معنى الحديث، وروي حديث متواتر عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ أنّ الأُمّة تفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة كلّهم في النّار إلّا واحدة وهو الشّيعة الإماميّة الاثنا عشريّة لدخولهم في سفينة النَّجاة وهو اتّباع مَنْ أمر الله ونبيّه باتّباعه وهم أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ وإلى هذا المعنى أشار الشّاعر الفارسي الحافظ الشّيرازيّ والسّاحر

⇐

«التّشبيه التّمثيليّ»، و«التّشبيه التّمثيليّ» قد يكون طرفاه مفردين، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً ﴾[1] الآية.

وفيه نظر؛ لأنّه لو ثبت أنّ مثل هذا «المشبّه به» يقع استعارة تمثيليّة فهذا إنّما يصلح لردّ كلام المصنّف حيث ادّعى استلزامه التّركيب، ولا يَصْلُحُ لتوجيه كلام السّكّاكيّ؛ لأنّه قد عدّ من **التّحقيقيّة** مثل قولنا: «أراك تقدّم رجلاً وتؤخّر أُخرى»

⇐ الإعجازيّ:

جنگ هفتاد و دو ملّت همه را عذر بنه　　چون نديدند حقيقت ره افسانه زدند

أي: كلّ الفرق في النار إلّا واحدة وهي الشّيعة فقط. وقال:

اى دل ار سيل فنا بنياد هستى بر كند

چون تو را نوح است كشتيبان زطوفان غم مخور

أي: تمسّك بذيل أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ ولا تخف من الطّوفان أي: طوفان الظّلمات والشّبهات فإنّهم لا يخرجونك من الهدى ولا يدخلونك في الرّدَى كما روي عن النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ روايات كثيرة في هذا المعنى.

والنّظر في هذا الجواب الثّاني: أنّ التّشبيه في الآية لا يجب أن يحمل على الاستعارة التّمثيليّة، ولو حمل عليها أيضاً كان هذا ردّاً على المصنّف حيث يقول: التّمثيل مستلزم للتّركيب، ولا يصلح لتوجيه كلام السّكّاكيّ، لأنّه عدّ من التّحقيقيّة قوله: «مالك تقدّم رجلاً» إلخ .... ولم يعبّر عن «المشبّه به» فيه بمفردٍ، ولا مجاز في الكلمات أيضاً، بل المجاز في ذات الكلام باستعماله في غير معناه الأصليّ.

والحاصل: أنّ التّمثيل إن لم يستلزم التّركيب لم يستلزم الإفراد أيضاً، بل يكون قسمين:

١ ـ مفرداً نحو: ﴿ مَثَلُهُم كَمَثَلِ الَّذي ﴾.

٢ ـ مركّباً نحو: «تقدّم رجلاً وتؤخّر أُخرى» فعدّ مطلق التّمثيل أو قسم المركّب منه من التّحقيقيّة وَهَمٌ.

(١) البقرة: ١٧.

ولا شكّ أنّه ليس ممّا عبّر عن «المشبّه به» بمفرد، ولا مجاز في مفرد من مفرداته، بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الأصلي.

والحاصل أنّه إن لم يستلزم التّركيب لم يستلزم الإفراد أيضاً، وهذا كافٍ في الاعتراض.

الثّالث: أنّ إضافة الكلمة إلى شيء، وتقييدها واقترانها بألف شيء، لا يخرجها عن أن تكون كلمة، فالاستعارة هاهنا هو التّقديم[١] المضاف إلى الرِّجْل المقترن بتأخير أُخرى، والمستعار له هو التّردّد، فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له.

وهذا في غاية السّقوط وإن كان صادراً ممّن هو غاية في الحَذَاقة والاشتهار[٢]؛ للقطع بأنّ لفظة «تقدّم» في قولنا: «تقدّم رجلاً وتؤخّر أُخرى» مستعملة في معناه الأصلي، والمجاز إنّما هو في استعمال هذا الكلام في غيره معناه الأصلي، أعني: صورة تردّد مَن يقوم ليذهب، فتارةً يريد الذَّهَاب فيقدّم رِجْلاً، وتارةً لا يريد فيؤخّر أُخرى، وهذا ظاهر عند من له مُسْكَةٌ في «علم البيان».

---

(١) **قوله: «فالاستعارة هاهنا هو التّقديم»**. حاصل الجواب الثّالث: أنّا لا نسلّم أنّ التّمثيل ـ كما في المثال المذكور ـ استعارة مركّب وإنّما فيه استعارة مفرد وكلمة واحدة، فلا تنافي بين الاستعارة ـ الّتي هي قسم من المجاز المفرد ـ وبين التّمثيل؛ إذ التّمثيل ـ كما في المثال ـ مفرد، وإن اقترن بما ذكره الشّارح، فالتّقديم في المثال ليس بمركّبٍ وإن قيّد بقيودٍ متعدّدةٍ. وقد تقدّم في وجه النّظر عن الجواب الثّاني أنّ قوله: «تقدّم رجلاً وتؤخّر أُخرى» مركّب، وهذا القائل في الجواب الثّالث أنكر التّركيب في المثال المذكور أيضاً، وادّعى أنّ التّمثيل مستلزم للإفراد، ولذا ردّه الشّارح.

(٢) **قوله: «هو غاية في الحَذَاقة والاشتهار»**. وهو صدر الشّريعة ـ كما تقدّم النّقل عنه قبل ذلك ـ.

[تفسير التّخييليّة]

﴿ وفسّر ﴾ السّكّاكيّ الاستعارة **﴿ التّخييليّة[١] بما لا تحقّق لمعناه حسّاً ولا عقلاً ،**

---

(١) **قوله : «وفسّر التّخييليّة»** . قد تقرّر أنّ المصنّف يقول بتلازم الاستعارتين المكنيّة والتّخييليّة ، وأنّ التّخييليّة تابعة للمكنية ، أي : يجب أن يوجد المكنيّة أوّلاً والتّخييليّة ثانياً ، فالمكنيّة عند المصنّف بمنزله ذات الوالد والتّخييليّة بمنزلة ذات الولد ، ولا يمكن في العرف والعادة أنْ يُوْلَدَ ذات الوَلَد قبل ذات الوالِدِ ، وبعد ذلك لا يمكن المكنيّة بدون التّخييليّة ، أي : وصف الأُبوّة العُنْواني بدون وصف البنوّة ، لا ذاته ، إذ ربّ إنسان لا يولد له ولا يقال له الوالد حينئذٍ ، لأنّه وصف عنوانيّ لا يوصف به إنسان إلّا بعد ولادة الولد ، فذات الأب مقدّمة على الابن ، والوصف العنواني له وهو الأُبوّة مؤخّر عن ذات الابن ، فذات المكنيّة مقدّمة على ذات التّخييليّة ولكن الوصف العنواني له ـ وهو كون استعارةٍ مكنيةً ـ مؤخّر عن ذات التّخييليّة ، لأنّه لا يحصل العلم بوجود المكنيّة إلّا بعد تحقّق ذات التّخييليّة ، وهذا معنى التّلازم بينهما عند المصنّف .

والسّكّاكيّ لا يقول بالتّلازم فجوّز وجود التّخييليّةِ ولم يجعلها تابعة للمكنيّة بمعنى أنّها توجد التّخييليّة **سواء وجدت** معها المكنيّة أيضاً كما في بيت الهذليّ ، **أم لم توجد** مع التّخييليّة المكنّيّة كما سننقلها عن المصنّف بعد ذلك ـ إن شاء الله ـ . وفي بيت الهذليّ اجتمعت التّصريحيّة والتّخييليّة والمكنيّة ـ كما جوّز الزّمخشريّ جمع المكنيّة والتّصريحيّة أيضاً ـ ولكن المقصود بالذّات هي التخييليّة والمكنيّة تابع قصداً .

وتوضيحه : أنّ المتكلّم شبّه في نفسه «المنيّة» بـ«السّبُع» وهذه استعارة مكنيّة على رأي السّكّاكيّ لِأنَّ الطّرف المذكور أوّلاً هو «المشبّه» وهو لفظ «المنيّة» ثمّ بعد هذا التّشبيه اخذ الوهم في تصوير «المنيّة» بصورة «السّبع» واختراع لوازم «السّبع» من «الأنياب» و«الأظفار» و«المخالب» لـ«المنيّة» فهناك نوعان من «الأظفار» : أظفار محقّقة «مشبّه بها» وهي للحيوان المفترس وأظفار موهومة مصوّرة «مشبّهة» وهي لـ«المنيّة» . ثمّ بعد هذا التّخييل تطلق لفظ «المشبّه به» ـ وهي «الأظفار» المحقّقة ـ على «المشبّه» وهي الصّورة

⇐

بل هو ﴾ أي: معناه ﴿ **صورة وهميّة محضة** ﴾ لا يشوبها شيء من التّحقّق العقليّ أو الحسّي ﴿**كلفظ «الأظفار» في قول الهُذَلِيّ** ﴾:

* **وإذا المنيّة أنشبَتْ أظفارها** *

﴿ **فإنّه لمّاشبّه «المَنِيَّة» بالسَّبُعِ، في الاغتيال، أخذ الوهم في تصويرها بصورته** ﴾ أي: تصوير «المنيّة» بصُوْرَة السَّبُعِ ﴿ **واختراع لوازمه لها** ﴾ أي: لوازم السَّبُعِ للمنيّة، وعلى الخصوص ما يكون قِوَام اغتيال السَّبُعِ للنّفوس به ﴿ **فاخترع لها** ﴾ أي: للمنيّة صورةً ﴿ **مثل صورة «الأظفار»** ﴾ المحقّقة ﴿ **ثمّ أطلق عليه** ﴾ أي: على المِثْل، يعني: على الصّورة الّتي هي مثل صورة الأظفار ﴿ **لفظ الأظفار** ﴾ فيكون استعارة تصريحيّة؛ لأنّه قد أطلق اسم «المشبّه به» وهو الأظفار المحقّقة على «المشبّه» وهو صورة وهميّة شبيهة بصورة الأظفار المحقّقة، والقرينة إضافتها إلى المنيّة.

[عدم التّلازم بين التّخييليّة والمكنّية]

والتّخييليّة عنده لا يجب[1] أن تكون تابعة للاستعارة بالكِناية، ولهذا مثّل لها

⇐ الموهومة وهاهنا تحقّقت التّخييليّة والتصريحيّة معاً ـ على رأي السّكّاكي أيضاً ـ والتّخييليّة متقدّمة على التّصريحيّة، لأنّ الخَيَال يعمل أوّلاً ثمّ يجيء التّصريح، وقد تقدّم أنه إن كان الطّرف المذكور هو «المشبّه به» كانت الاستعارة مصرّحةً وهاهنا كذلك، فاجتمع في المثال الاستعارات الثّلاث والمقصود الأبرز كانت التّخييليّة ولذا تعرّض لها السّكّاكي بالصّراحة وذكر التّصريحيّة معها ولم يذكر المكنيّة كما تقدّم نقل عبارته في القسم الثّاني من الفصل الثّالث وخصّه بالاستعارة المصرّح بها التّخييليّة مع القطع.

(١) **قوله: «والتّخييليّة عنده لا يجب»**. أي: **لمّا علم** أنّ عند المصنّف تستلزم المكنيّة التّخييليّة وبالعكس وليس كذلك عند السّكّاكيّ فتوجد التّخييليّة بدون المكنيّة **أورد** ثلاثة أمثلة ⇐

⇐ دعماً لنقله، وهذه الأمثلة أوردها السّكّاكيّ في القسم الثّاني من الفصل الثّالث من الأصل الثّاني من «علم البيان» من كتاب «المفتاح» ٤٨٥:

المثال الأوّل: «أظفار المنيّة الشّبيهة بالسّبع» وفيه التّخييليّة والتّصريحيّة دون المكنيّة لأنّ الطّرف المذكور هو «المشبّه به» وهو الأظفار المحقّقة.

المثال الثّاني: «لسان الحال الشّبيهة بالمتكلّم» وفيه التّخييليّة دون المكنيّة للتّصريح بالتّشبيه.

المثال الثّالث: «زِمام الحكم الشّبيهة بالنّاقة» ففيه التّخييليّة دون المكنيّة أيضاً للتّصريح بالتّشبيه.

ويظهر من الشّارح أنّه فهم من كلام السّكّاكيّ أنّ المكنيّة تستلزم التّخييليّة ولكنّ التّخييليّةَ لا تستلزمها، فربّما تكون معها ـ كما في بيت الهذليّ ـ وربّما لا تكون كما في هذه الأمثلة الثّلاثة.

وأمّا كلام السّكّاكيّ فقد تقدّم نقله قبل ذلك إجمالاً وتفصيله المتعلّق بهذا الموضع أنّه مثّل للاستعارة المصرّح بها التخييليّة مع القطع ـ في القسم الثّاني من الفصل الثّالث من الأصل الثّاني من «علم البيان»: ٤٨٥ ـ بثلاثة أمثلةٍ:

أحدها: «أنياب المنيّة الشّبيهة بالسّبع نشبت بفلان» وتقدّم نقله قبل ذلك.

وثانيها: «لسان الحال الشّبيهة بالمتكلّم ناطق بكذا» قال: أو مثل أن تشبّه «الحال» إذا وجدتها دالّةً على أمرٍ من الأُمور بـ«الإنسان الّذي يتكلّم» فيعمل الوهم في الاختراع للحال ما قِوَام كلام المتكلّم به، وهو تصوير صورة «اللّسان» ثمّ تطلق عليه اسم «اللّسان» المتحقّق وتضيفه إلى الحال قائلاً: «لسان الحال الشّبيه بالمتكلّم ناطق بكذا» اهـ.

وثالثها: «زِمام الحكم الشّبيه بالنّاقة ـ في إتباع المستتبع ـ في يد فلان» وقال: أو مثل أن تشبّه حكماً من الأحكام إذا صادفته واقعاً بمشيئة امرئ وتابعاً لرأيه كيف شاء، بالنّاقة المنقادة التّابعة لمستتبعها كيف أراد، فتثبت له في الوهم ما قِوَام ظهور انقياد النّاقة به وإتباعها المستتبع وهو صورة الزّمام، فتطلق عليها اسم الزّمام المتحقّق قائلاً: «زِمام ⇐

بنحو: «أظفار المنيّة الشّبيهة بالسَّبُعِ» و«لسان الحال الشّبيهة بالمتكلّم» و«زمام الحكم الشّبيهة بالناقة» فصرّح بالتّشبيه، لتكون الاستعارة في «الأظفار» فقط من غير استعارة بالكِناية.

[كلام المصنّف]

وقال المصنّف[1]: إنّه بعيد جدّاً، إذ لا يوجد له مثال في الكلام، وأمّا قول

⇐ الحكم الشّبيه بالنّاقة ـ في إتباع المستتبع ـ في يد فلان» اهـ.

فالتّخييليّة عند السّكّاكيّ لا يجب أن تكون تابعةً للمكنيّة بل قد توجد بدونها كما في هذه الأمثلة الثّلاثة، وقد لا توجد بدونها كما في بيت الهذلي المتقدّم، وأمّا المكنيّة فلا توجد بدون التّخييليّة عند الجميع ـ السّكّاكيّ وغيره ـ لأنّ المكنيّة تستلزم التّخييليّة أينما وجدت بحيث لا تنفكّ عن التّخييليّة بعد وجودها. أي: النّسبة بين المكنيّة والتّخييليّة من حيث الوجود كالنّسبة بين الإنسان والحيوان؛ فكلّما وجد الإنسان وجد الحيوان ولا عكس، وقد تقدّم أن قلت: مَثَلُهما مَثَلُ الأب والابن، فوصف الأُبوّة لا تنفكّ عنها بعد وجود الابن، والدّليل على ذلك قول السّكّاكيّ في شرائط حسن الاستعارة: وأمّا حسن الاستعارة التّخييليّة فبحسن الاستعارة بالكناية متى كانت تابعة لها. وأيضاً قوله في باب المكنيّة: وقد ظهر أنّ الاستعارة بالكناية لا تنفكّ عن الاستعارة التّخييليّة.

(١) **قوله: «وقال المصنّف»**. أي: في آخر اعتراضاته على السّكّاكيّ من كتاب «الإيضاح» ٤٦٩: وأيضاً فتفسيره للتّخييليّة أعمّ من أن تكون تابعةً للاستعارة بالكناية ـ كما في بيت الهُذَليّ ـ أو غير تابعةٍ بأن يتخيّل ابتداءً صورةٌ وهميّةٌ مشابهة لصورة محقّقة، فيستعار لها اسم الصّورة المحقّقة.

والثّانية ـ أي: التّخييليّة بدون المكنيّة ـ بعيدة جدّاً. ويدلّ على إرادته دخول الثّانية في تفسير التّخييليّة أنّه قال: حُسْنُها بحسب حُسْن المكنّي عنها متى كانت تابعةً لها ـ كما في قولك: «فلان بين أنياب المنيّة ومخالبها» ـ وقلّما تحسن الحسن البليغَ غير تابعة لها، ولذلك استُهْجِنَتْ في قول الطّائيّ:

⇐

أبي تَمَّام:

*** لا تَسْقِني ماءَ المَلامِ فإنَّني**(١) *****

⇐ لا تَسْقِنِي ماء المَلاَمِ فإنّني صَبٌّ قد استعذبتُ ماءَ بكائي

فإن قيل: لم لا يجوز أن يريد بغير التّابعة للمكنّي عنها التّابعة لغير المكنّي عنها؟ **قلنا:** غير المكنّي عنها هي المصرّح بها، فتكون التّابعة لها ترشيح الاستعارة وهو من أحسن وجوه البلاغة، فكيف يصحّ استهجانه؟

وأمّا قول أبي تَمّام: فليس له فيه دليل، لجواز أن يكون أبو تمّام شبّه المَلَامَ بظرف الشّراب، لاشتماله على ما يكرهه الملوم، كما أنّ الظّرف قد يشتمل على ما يكرهه الشّارب لبشاعته أو مرارته، فتكون التّخييليّة في قوله تابعةً للمكنيّ عنها، أو بالماء نفسه؛ لأنّ اللّوم قد يسكن حرارةَ الغَرامَ، كما أنّ الماء يسكن غليل الأُوام، فيكون تشبيهاً ـ على حدّ «لُجَيْنُ الماء» فيما مرّ ـ لا استعارة. والاستهجان على الوجهين؛ لأنّه كان ينبغي له أن يشبّهه بظرف شرابٍ مكروه، أو بشرابٍ مكروه، ولهذا لم يُسْتَهْجَنْ نحو قولهم: «أغلظتُ لفلانٍ القولَ» و: «جَرَّعْتُهُ منه كأساً مُرَّةً» أو «سقيتُهُ أَمَرَّ من العَلْقَمِ» اهـ.

(١) **قوله: «لا تَسْقِني ماءَ المَلامِ فإنَّني»**. البيت من الكامل على العروض الأُولى مع الضّرب المقطوع، والقائل أبو تَمَّام الطّائي الشّاعر المشهور من قصيدة طويلة يقولها في مدح يحيى بن ثابت ثمّ صيّرها في محمّد بن حسّان:

قَدْكَ اتَّئِبْ أَرْبَيْتَ في الغُلَوَاءِ كم تعذلون وأنتم سُجَرائِي
لا تسقني ماء الملام فإنّني صَبٌّ قد استعذبتُ ماء بكائي
ومُعَرَّسٍ للغيث تَخْفِقُ بينه راياتُ كُلِّ دُجُنَّةٍ وَطْفَاءِ
نَشَرَتْ حدائِقُهُ فَصِرْنَ مآلِفاً لطرائِفِ الأَنْواءِ والأَنْدَاءِ
فسقاه مِسْكَ الطَّلِّ كافورُ الصَّبا وانحلَّ فيه خَيْطُ كلِّ سَمَاءِ
عُنِيَ الرَّبِيْعُ بِرَوْضِهِ فكأنّما أهدي إليه الوَشْيَ من صَنْعَاءِ
صَبَّحْتُهُ بسُلاَفَةٍ صَبَّحْتُهَا بِسُلاَفَةِ الخُلَطَاءِ والنُّدَمَاءِ
بِمُدَامَةٍ تغدو المُنَى لِكُؤوسها خَوَلاً على السَّرَّاء والضَّرَّاءِ

⇐

⇐ راحٌ إذا مـا الرَّاحُ كُـنَّ مطيّها كانت مطايا الشَّوْقِ فـي الأحشـاءِ
عِـنَبِيَّةٌ ذَهَـبِيَّةٌ سكـبت لهـا ذَهَبَ المَـعَاني صَـاغَةُ الشُّـعَرَاءِ
أَكَـلَ الزَّمَـانُ لطـول مُكْثِ بَـقَائِهَا مـا كـان خـامَرَهَا مـن الأقـذاءِ
صَعُبَتْ وراضَ المَزْجُ سَيِّئَ خُلْقِهَا فـتعلّمَتْ مـن حُسْـنِ خُـلْقِ المـاءِ
خَـرْقَاءُ يَـلْعَبُ بـالعُقُولِ حَبَابُهَا كـتلعّب الأفـعال بـالأسماءِ
وضـعيفةٌ فـإذا أَصَـابَتْ فُـرْصَةً قَـتَلَتْ كـذلك قُـدْرَةُ الضُّـعَفَاءِ
جَـهْمِيّةُ الأوصـاف إلّا أنّـهم قـد لَـقَّبُوهَا جـوهر الأَشْـيَاءِ
وكأنّ بـهجتها وبـهجة كأسـها نـارٌ ونُـوْرٌ قـيّدا بِـوِعَاءِ
أو دُرَّةٌ بَـيْضَاءُ بِكْـرٌ أُطْـبِقَتْ حَـمَلاً عـلى يـاقوتةٍ حَـمْرَاءِ

قال:

وإلى ابن حسّانَ اعـتدَتْ بـي هِـمَّةٌ وَقَـفَتْ عـليه خِـلّتي وإخـائي

قال:

وإلى مـحمّدٍ ابْـتَعَثْتُ قـصائدي ورفـعتُ للـمستنشدين لِـوائـي
وإذا تشـاجرت الخُـطُوبُ قَـرَيْتَهَا جَـدَلاً يَـفُلُّ مـضارِبَ الأعـداء
يـا غـايةَ الأُدَبَـاءِ والظُّـرَفَاءِ بـل يـا سـيّد الشُّـعَرَاءِ والخُـطَبَاءِ
يحيى بن ثابت الّـذي سَـنَّ النَّـدَى وحَوَى المكـارم مِـنْ حَـياً وحَـيَاءِ

«قَدْكَ» حَسْبُكَ. «اِتَّئِبْ»: استحي. «أَرْبَـيْتَ»: زِدْتَ. «الغُـلَوَاء»: الارتـفاع. قـال ابـن المستوفي: «قدك، اتّئب، أربيت» كلام مختلف المعنى يريد به: «ارفُقْ، استحي» وقد عابه قوم ولم يدروا أنّ العرب ربّما كرّرت الشّيء تريد التّوكيد، والمعنى واحد، قال الرّاجز:

* مهلاً رويداً قد ملأت بطني *

وهذا كقولهم: «اذهب، عَجِّلْ، أَسْرِعْ» ولا يكون هذا عندهم عيباً فكيف يُـعَابُ أبـو تمّام، وإنّما كرّر معاني مختلفة. وقيل: إنّما قال أبو تـمّام لواحـدٍ مـن أصـحابه: «قَـدْكَ» وللثّاني: «اتّئب» وللثّالث: «أربيتَ» يدلّ عليه قوله: «كم تعذلون» والأصحاب لا تكـون ⇐

⇐ أقلّ من ثلاثة. قال ابن المستوفي: وهذا الذي ذكره بعيد تعسّفٍ وذلك لأنّ العرب تنصرف من خطاب الواحد إلى الجماعة، وتغفل ذلك في عكسه، ولو استقام له ذلك لم يرجع أبو تمّام إلى خطاب الواحد فيقول: «لا تسقني ماء الملام». قال الصّاحب بن عبّاد: كُنَّا نتعجّب من قول أبي تمّام: «لا تسقني ماء الملام» ونستبشع استعارته له ماءً حتّى عذبت عندنا بحلواء البنين في قول الطّيّب:

وقد ذُقْتَ حلواء البنين على الصّبا فلا تحسبنّي قُلْتُ ما قُلْتُ عَنْ جَهْلِ

قال ابن الأثير في النّوع الثّاني من المقالة الثّانية من كتاب «المثل السّائر» ٢: ١٢٢ـ١٢٣: وقد عِيْب عليه ـ أي: أبي تمّام ـ قوله:

لا تَسْقِنِيْ ماءَ الملام فإنّني صَبٌّ قد استعذبتُ ماءَ بكائي

وقيل: إنّه جعل للملام ماءً، وذلك تشبيهٌ بعيدٌ. وما بهذا التّشبيه عندي من بأس، بل هو من التّشبيهات المتوسّطة الّتي لا تُحْمَدُ ولا تُذَمُّ، وهو قريب مِنْ وَجْهٍ بعيدٌ من وجهٍ.

أمّا سببُ قربه فهو أنّ الملام هو القول الّذي يعنّف به المَلومُ لأمرٍ جَنَاهُ، وذاك مختصّ بالسَّمْعِ، فنقله أبو تَمّامٍ إلى السُّقْيَا الّتي هي مختصّة بالذّوق، كأنّه قال: لا تُذِقْني الملامَ، ولو تهيّأ له ذلك مع وزن الشّعر لكان تشبيهاً حَسَناً، لكنّه جاء بذكر الماء فحطّ من درجته شيئاً، ولمّا كان السّمع يتجرّع الملامَ أوّلاً كتجرّع الحَلْقِ الماء صار كأنّه شبيه به وهو تشبيه معنىً بصورة.

وأمّا سبب بُعْدِ هذا التّشبيه فهو أنّ الماء مستلذّ، والمَلاَمُ مستكره، فحصل بينهما مخالفة من هذا الوجه. فهذا التّشبيه إن بَعُد من وجهٍ فقد قرب من وجهٍ. فَيُنْفَرُ هذا لهذا ولذلك جعلته من التّشبيهات المتوسّطة الّتي لا تُحْمَدُ ولا تُذَمّ.

وقد روي ـ وهو رواية ضعيفة ـ أنّ بعض أهل المجانة أرسل إلى أبي تمّام قارورةً، وقال: «ابعث في هذه شيئاً من ماء الملام» فأرسل إليه أبو تمّام وقال: «إذا بعثت إليّ ريشةً من جناح الذّلّ بعثت إليك شيئاً من ماء الملام».

وما كان ابو تمّامٍ ليذهب عليه الفرق بين هذين التّشبيهين، فإنّه ليس جعل الجَناح ⇐

فزعم السّكّاكيّ أنّه استعارة تخييليّة غير تابعة لِلْمَكْنِيّ عنها، وذلك أنّه توهّم لـ «المَلَام» شيئاً شبيهاً بالماء[١] فاستعار له لفظ «الماء» لكنّه مستهجن[٢].

وزعم المصنّف[٣] أنّه لا دليل له فيه؛ لجواز أن يكون قد شبّه «الملام» بظرف

⇐ للذّلّ كجعل الماء للملام، فإنّ الجَنَاح للذّلّ مناسب، وذاك أنّ الطّائر إذا وَهَنَ أو تَعِبَ بَسَطَ جَنَاحَهُ وخفضه، وألقى نفسه على الأَرْضِ وللإنسان أيضاً جَنَاحٌ. فإنّ يديه جَنَاحَاهُ وإذا خضع واستكان طأطأ من رأسه وخفض من يديه، فحسن عند ذلك جعلُ الجَنَاح للذُّلّ وصار تشبيهاً مناسباً، وأمّا ماءُ المَلَامِ فليس كذلك في مناسبة التّشبيه اهـ.

وروي أنّ الّذي اعترض على أبي تمّام قوله: «ماء الملام» كان عبدالصّمد بن المعذّل الشّاعر المعاصر له.

(١) **قوله: «شيئاً شبيهاً بالماء»**. أي: وجه كون الاستعارة تخييليّةً أنّ أبا تمّام توهّم للملام شيئاً شبيهاً بالماء كما توهّم أبو ذؤيب للمنيّة شيئاً شبيهاً بالأظفار فاستعار للملام لفظ الماء كما استعار أبو ذؤيب للمنيّة الأظفار، فتكون التّخييليّة ولا مكنيّة.

(٢) **قوله: «لكنّه مستهجن»**. أي: كون التّخييليّة بدون المكنيّة قبيح ـ كما نقل عن السّكّاكيّ ـ.

(٣) **قوله: «وزعم المصنّف»**. وحاصل زعمه أنّ البيت يحتمل وجهين:

الأوّل: اشتماله على الاستعارتين ـ المكنيّة والتّخييليّة ـ فيكون قول السّكّاكيّ باطلاً، وذلك أنّه يحتمل أن يكون أبو تمّام شبّه الملام بظرف شرابٍ مكروه، لاشتماله على ما يكرهه الشّارب من المرارة والجامع الكراهة فيهما، فإنّ الملام أيضاً مكروه، فيكون استعارة بالكناية، ثمّ ذكر لفظ الماء وأراد منه الماء الموهوم الّذي صورته صورة الماء الحقيقيّ فيكون هذا استعارة تخييليّةً تابعةً للمكنيّ عنها.

والثّاني: أنّ البيت من باب التّشبيه المؤكّد وهو التّشبيه الّذي حذف فيه الأداة وأُضيف «المشبّه به» إلى «المشبّه» ـ كما في «لجين الماء» وأصله: «الماء كاللّجين» ـ وذلك أنّ أبا تمّامٍ شبّه الملام بنفس الماء المكروه لا بظرفه والجامع الإسكان؛ إذ الملام يسكن حرارة العشق كما أنّ الماء يسكن حرارة العطش، ثمّ أضاف «المشبّه به» إلى «المشبّه» فيكون تشبيهاً مؤكّداً لا استعارةً.

شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية، ثمّ أضاف الماء إليه استعارة تخييليّة، أو يكون قد شبّه «الملام» بالماء المكروه فأضاف «المشبّه به» إلى المشبّه كما في «لُجَين الماء» فلايكون من الاستعاره في شيء، وعلى التّقديرين[1] يكون مستهجناً أيضاً؛ لأنّه كان ينبغي أن يشبّهه بظرف شراب مكروه، أو شراب مكروه، ولا دلالة للّفظ على هذا.

[انتقادات على تفسير التّخييليّة]

[النّقد الأوّل]

﴿وفيه﴾ أي: وفي تفسير التخييليّة بما ذكر ﴿تعسّف﴾[2] أي: أخذ على غير الطّريق؛ لما فيه من كثرة الاعتبارات[3] الّتي لا يدلّ عليها دليل، ولا يدعو إليها حاجة.

---

(١) قوله: «وعلى التّقديرين». أي: سواء كان استعارةً تخييليّة تابعة للمكنية أو تشبيهاً مؤكّداً. «يكون مستهجناً أيضاً» كما كان مستهجناً عند السّكّاكيّ، ووجه الاستهجان: أنّه كان ينبغي لأبي تمّامٍ أن يشبّه الملام بظرف شراب مكروه حتّى يكون استعارة أو نفس شراب حتّى يكون تشبيهاً مؤكّداً بحيث يدلّ الكلام على التّشبيه بسهولةٍ ولفظ البيت لا يدلّ على التّشبيه، والدّلالة الواضحة عليه لازم في البابين ـ أي: باب الاستعارة وباب التّشبيه ـ.

(٢) قوله: «وفيه تعسّف». لمّا فرغ المصنّف عن تقرير مذهب السّكّاكيّ، شرع في الاعتراض عليه وأورد ثلاثة اعتراضات أشار إلى الأوّل بقوله: «وفيه تعسّف» إلخ.... وإلى الثّاني بقوله: «ويخالف» إلخ...، وإلى الثّالث بقوله: «ويقتضي» إلخ....

(٣) قوله: «لما فيه من كثرة الاعتبارات». اختلف في تفسير وجه التّعسّف على قولين:

أحدهما: قول الشّارح وهو أنّ وجه التّعسّف كثرة الاعتبارات؛ وهي عبارة عن تقدير الصّور الخَيَاليّة ثمّ تشبيهها بالمحقّقة، ثمّ استعارة اللّفظ الموضوع للصُّوَر المحقّقة للصُّوَر الموهومة الخَيَاليّة وتقدير مشبّهين: أحدهما: في المكنيّة، والآخر: في التّخييليّة، وتقدير وجهين للشّبه وغيرها.

⇐

[كلام بعضهم في بيان التّعسّف]

وقد يقال: إنّ التّعسّف فيه أنّه لو كان الأمر ـ كما زعم ـ لوجب أن تُسَمَّى هذه الاستعارة توهّميّة، لا تخييليّة.

[ردّه]

وهذا في غاية السّقوط؛ لأنّهم يُسَمُّوْنَ حكم الوهم تخييلاً، ذكر أبو عليّ في

⇐ **وثانيهما**: قول بعضهم وهو أنّ وجه التّعسّف عدم رعاية التّناسب في التّسمية، وقد تقدّم أنّ رعايته في باب التّسمية لازم وأنّه لترجيح الاسم حين التّسمية على غيره، وذلك أنّ السّكّاكيّ ادّعى في تفسير التّخييليّة أنّ الوهم يأخذ في التّصوير، وإذا كان الأمر كما زعم كان المناسب للتّسمية أن يقول: «الاستعارة التّوهّميّة» بدل قوله: «الاستعارة التّخييليّة». وهذا القول الثّاني ردّه التّفتازانيّ بدليلين:

الدّليل الأوّل: أنّهم يسمّون حكم الوهم تخييلاً، لأنّه يكفي في التّسمية أدنى مناسبةٍ بين الاسم والمسمّى ـ كما تقدّم في مطلع «باب المجاز» ـ والمناسبة هاهنا موجودة.

وتوضيحه: أنّ الوهم والخَيَال كليهما قوّة باطنيّة شأنها اختراع ما لا ثبوت له في الواقع ونفس الأمر، فهما يشتركان في المتعلّق، وحينئذٍ يجوز أن ينسب إلى إحدى القوّتين ما ينسب إلى الأُخرى لحصول المناسبة بينهما، والاختراع في هذا الموضع وإن كان بالوهم لكنّه نسب إلى الخَيَال ـ بحكم الجِوار والمناسبة ـ كما تقدّم البحث عن الوهم والخَيَال غير مرّةٍ، واستشهد الشّارح لإثبات الدّليل الأوّل بقول رئيس الحكماء في عصره الحسين بن عبدالله بن سيناء أبي عليّ البلخيّ.

والدّليل الثّاني: أنّهم قالوا: للوهم قوّة تَخْدِمُهُ وهي الّتي لها قوّة التّفصيل والتّركيب بين الصّور ـ كما تقدّم في باب التّشبيه ـ ولها اعتباران يقال باعتبار أحدهما: **مفكّرة** وباعتبار الآخر **متخيّلةً**، فإذا استعملها العقل سمّيت مفكّرة، وإذا استعملها الوهم سمّيت متخيّلةً، وبهذا أيضاً يبطل تفسير وجه التّعسّف بعدم رعاية المناسبة في التّسمية.

«الشِّفاء»[(١)] أنّ القوّة المسمّاة بالوهم هي الرّئيسة الحاكمة في الحَيَوان حكماً غير عقليّ، ولكن حكماً تخييليّاً.

وأيضاً أنّهم يقولون: للوهم قوّة تَخْدِمُهُ، وهي الّتي لها قوّة التّركيب والتّفصيل بين الصُّوَر والمعاني الجزئيّة، وتسمّى عند استعمال العقل إيّاها **مفكّرة**، وعند استعمال الوهم **متخيّلة**.

---

(١) **قوله: «ذكر أبو عليّ في الشّفاء»**. وهذا نصّ كلامه في الفصل الأوّل من المقالة الرّابعة من الفنّ السّادس من كتاب «الشّفاء» ٥: ١٤٧ـ١٤٨:

[في إثبات القوّة المتصرّفة] ثمّ قد نعلم يقيناً أنّه في طبيعتنا أن نركّب المحسوسات بعضها إلى بعض وأن نفصّل بعضها عن بعض لا على الصّورة الّتي وجدنا ما عليها من خارج ولا مع تصديق بوجود شيء منها أو لا وجوده. فيجب أن تكون فينا قوّة نفعل ذلك بها وهذه هي الّتي تسمّى إذا استعملها العقل **مفكّرة** وإذا استعملتها قوّة حيوانيّة **متخيّلة**.

[في إثبات الواهمة] ثمّ إنّا قد نحكم في المحسوسات بمعان لا نحسّها إمّا أن لا تكون في طبائعها محسوسة البتّة وإمّا أن تكون محسوسة لكنّنا لا نحسّها وقت الحكم. أمّا الّتي لا تكون محسوسة في طبائعها فمثل العداوة والرّداءة والمنافرة الّتي تدركها الشّاة في صُوْرَة الذِّئب، وبالجملة المعنى الّذي ينفّرها عنه والموافقة الّتي تدركها من صاحبها، وبالجملة المعنى يؤنسها به، وهذه أُمور تدركها النّفس الحيوانيّة والحسّ لا يدلّها على شيء منها، فإذن القوّة الّتي بها تدرك قوّة أُخرى ولتسمّ الوهم.

قال: وفي الإنسان للوهم أحكام خاصّة من جملتها حمله النّفس على أن تمنع وجود أشياء لا تتخيّل ولا ترتسم فيه وتأبّيها التّصديق بها. فهذه القوّة لا محالة موجودة فينا وهي الرّئيسة الحاكمة في الحيوان حكماً ليس فصلاً كالحكم العقليّ ولكن حكماً تخييليّاً مقروناً بالجزئيّة وبالصّورة الحسيّة وعنه تصدر أكثر الأفعال الحيوانيّة.

[النّقد الثّاني]

﴿ **ويخالف**﴾ تفسيره[١] التّخييليّة ﴿ **تفسير غيره لها** ﴾ أي: غير السّكّاكيّ للتّخييليّة ﴿ **بجعل الشّيء للشّيء** ﴾ كجعل لبيدٍ للشَّمَال يَداً، وجعل الهُذَليّ للمنيّة أظفاراً.

فعلى تفسير السّكّاكيّ يجب أن يجعل لـ«الشَّمَال» صورة متوهّمة شبيهة باليد، ويكون إطلاق «اليد» عليها[٢] استعارة تصريحيّةً تخييليّة واستعمالاً للّفظ في غير ما وضع له.

وعند غيره الاستعارة هو إثبات «اليد» للشَّمَال[٣]، ولفظة «اليد» حقيقة لغويّة

---

(١) **قوله: «ويخالف تفسيره»**. هذا هو الاعتراض الثّاني على السّكّاكيّ وهو أنّ السّكّاكيّ خالف بهذا التّفسير للتّخييليّة جمهور البيانيّين، ووجه المخالفة أنّ التّخييليّة على تفسير السّكّاكيّ مجاز، لأنّه أخرج «الأظفار» مثلاً عن معناها الموضوع لها وهي الصّورة المحقّقة واستعملها في غيره وهي الصّورة الموهومة الشّبيهة بالمحقّقة وكذا «اليد» أخرج عن الصّورة المحقّقة واستعمل في الموهومة. وأمّا الجمهور فقالوا في التّخييليّة بأنّها حقيقة بجعل الشّيء للشّيء كجعل «اليد» لـ«الشَّمَال» وجعل «الأظفار» لـ«المنيّة» فلم يخرجوا اللّفظ عن معناه الموضوع له بل نقلوا اللّفظ مع معناه الأصلي عن مكانه ووضعوه في مكانٍ آخر ـ كما نقل عن الشّيخ عبدالقاهر قبل ذلك ـ. ففي قول لبيد أُريد من «اليد» معناه الحقيقي وهو الجارحة المخصوصة ولكن وضع في غير مكانه، فأثبت للشَّمَال، وكذا «الأظفار» لم يخرج عن معناها الحقيقي ولكن وضع في غير مكانه وهو «المنيّة».

والجواب: عن هذا الاعتراض واضح، لأنّ السّكّاكيّ لا يتابع الجمهور ولا يلتزم بآرائهم، فله آراؤه الخاصّة الّتي أثبتها بالدّليل في غير موضع من كتاب «المفتاح».

(٢) **قوله: «إطلاق اليد عليها»**. أي: إطلاق اليد على تلك الصّورة الموهومة تصريحيّة تخييليّة، أمّا التّصريحيّة فلأنّه قد ذكر «المشبّه به» وأمّا التّخييليّة فلأنّه استعمال لفظ «اليد» في غير الموضوع له وهي الصّورة الموهومة، فـ«اليد» حينئذٍ مجاز لغوي.

(٣) **قوله: «إثبات «اليد» للشَّمَال»**. أي: عند غير السّكّاكيّ جعل «اليد» للشّمال وأثبتت له،

⇐

مستعملة في معناها الموضوع له، ولهذا قال الشّيخ عبدالقاهر[١]: إنّه لا خلاف في أنّ «اليد» استعارة. ثمّ إنّك لا تستطيع أن تزعم أنّ لفظ «اليد»[٢] قد نقل عن شيء إلى شيء؛ إذ ليس المعنى على أنّه شبّه شيئاً باليد، بل المعنى على أنّه أراد أن يثبت للشَّمَال يداً.

[دفاع عن السّكّاكيّ]

لا يقال: إنّما يتحقّق[٣] معنى الاستعارة في التّخييليّة على تفسير السّكّاكيّ دون

⇐ والجعل والإثبات أمر معنويّ ليس من مقولة اللّفظ فيكون «اليد» حقيقة لغويّة مستعملة في معناها الموضوع لها.

(١) **قوله: «ولهذا قال الشّيخ عبدالقاهر»**. ـ قد تقدّم نقل عبارته قبل ذلك ـ راجع فصل تقسيم الاستعارة المفيدة إلى قسمين من أوائل «أسرار البلاغة»: ٤١ـ٤٣.

(٢) **قوله: لا تستطيع أن تزعم أنّ لفظ «اليد»**. أي: لا تستطيع أن تقول: إنّ لفظ **«اليد»** مجاز لغويّ ـ**«نقل عن شيء»** أي: عن معناه الموضوع له **«إلى شيء»** أي: إلى غير معناه الموضوع له، إذ ليس معنى «يد الشّمال» أنّ الشّاعر شبّه شيئاً موهوماً في «الشّمال» ـبـ«اليد» ـكما هو رأى السّكّاكيّ ـبل معناه: أنّ الشّاعر أراد أن يثبت للشّمال يداً حقيقةً، فالاستعارة في إثبات اليد للشّمال، لا في لفظ «اليد». فلفظ «اليد» حقيقة لغويّة مستعملة في معناها الموضوعة له وهو العضو المخصوص.

(٣) **قوله: «لا يقال: إنّما يتحقّق»**. قد علم أنّ المصنّف ـ تبعاً للشّيخ والجمهور ـ جعل التّخييليّة حقيقة لغويّةً ـأي: الكلمة المستعملة في معناها الأصليّ ـ والسّكّاكيّ جعلها مجازاً لغويّاً ـ أي: الكلمة المستعملة في غير معناها ـ بأن جعلها مستعملة في صورة موهومة شبيهة بالصّورة المحقّقة، وكأنّ قائلاً يقول: دفاعاً عن السّكّاكيّ ورداً على المصنّف ـ: إنّ كلام المصنّف والجمهور في باب الاستعارة التخييليّة خطأ من وجهين:

الوجه الأوّل: أنّ الاستعارة عبارة عن ذكر أحد الطّرفين وإرادة الطّرف الآخر وذلك إنّما يتحقّق بتشبيه أحدهما بالآخر، واستعمال لفظٍ وإرادة غير المعنى الأصليّ منه بسبب ⇐

المصنّف؛ لأنّ الاستعارة في شيء يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللّفظ المستعار بالتّحقيق، ولا يتحقّق هذا المعنى بمجرّد جعل الشّيء للشّيء من غير توهّم تشبيه بمعناه الحقيقي ـ لما سبق من تفسير الاستعارة(١) ـ وإن خصّص التّفسير المذكور

⇐ المشابهة بينهما، فلو كانت «الأظفار» مستعملةً في معناها الأصلي ـ كما يقوله المصنّف ـ لم تكن استعارةً، ولكنّ على قول السّكّاكيّ كانت مجازاً فكانت استعارة. وإن خصّص تفسير الاستعارة بغير التّخييليّةِ ـ أي: إن قيل: إنّ اقتضاء الاستعارة في شيءٍ تشبيه معناه بما وضع له اللّفظ المستعار، وكونه مجازاً يختصّ بغير التخييليّةِ ولا يوجد فيها تشبيه شيء بالمعنى الموضوع له ولا تكون مجازاً ـ كان النّزاع بين المصنّف والسّكّاكيّ لفظيّاً، لأنّه يقول: في كلّ استعارة يذكر أحد الطّرفين ويراد الطّرف الآخر. أي: يستعمل اللّفظ في غير معناه بعلاقة المشابهة، والمصنّف يقول باختصاص ذلك بغير التّخييليّة.

والوجه الثّاني: أنّ المتقدّمين من البيانيّين أجمعوا على أنّ التّخييليّة قسم من المجاز اللّغوي ـ كما يقوله السّكّاكيّ ـ فكيف يقول المصنّف ـ تبعاً للجمهور ـ بأنّها حقيقة، وليس هذا سوى خرق الإجماع؟

والجواب: أنّ الاستعارة المقتضية للتّشبيه والّتي تكون مجازاً هي الاستعارة الّتي تكون قسماً من المجاز اللّغوي والمكنيّة والتّخييليّة ليستا مجازين لغويّين ـ كما تقدّم عن المصنّف ـ فتفسير الاستعارة يختصّ بغيرهما، ومعنى التّخييليّة أن يثبت لـ«المشبّه» ما ليس له مثل إثبات الأظفار لـ«المنيّة» وليس لها في الحقيقة «أظفار» والخلاف في أنّ «الأظفار» هل هي مستعملة في معناها اللّغويّ فتكون حقيقةً ـ كما يقوله المصنّف ـ أو في غير معناها حتّى تكون مجازاً ـ كما يقوله السّكّاكيّ ـ فالنّزاع معنويّ وليس بلفظيّ.

(١) **قوله: «لما سبق من تفسير الاستعارة»**. حيث قال في تقسيم المجاز المفرد إلى المجاز المرسل والاستعارة: فالاستعارة على هذا هو اللّفظ المستعمل فيما شبّه بمعناه الأصليّ كـ«أسد» في قولنا: «رأيت أسداً يرمي». أقول: وهذا كان معناه الاسميّ.

وقال المصنّف في المتن: استعمال اسم «المشبّه به» في «المشبّه». أقول: وهذا كان معناه المصدريّ.

بغير التّخييليّة يصير النّزاع لفظيّاً[١] ويكون مخالفاً لما أجمع عليه السَّلَف[٢] من أنّ الاستعارة التّخييليّة قسم من أقسام المجاز اللّغويّ.

[ردّ الدّفاع]

لأنّا نقول[٣]: ما ذكرت من معنى الاستعارة ـ المقتضي للتّشبيه ـ إنّما هو

---

(١) **قوله: «يصير النّزاع لفظيّاً»**. إذ تخرج التّخييليّة حينئذٍ عن الاستعارة بالتّفسير المذكور، فلا تكون مجازاً واستعارة من جهة المعنى بالاتّفاق؛ لاختصاص التّفسير بغيرها. فيكون النّزاع لفظيّاً في أنّ التّخييليّة هل يسمّى استعارةً أو لا، وذلك ليس من آداب أهل الفضل بل من آداب المغالطين من أهل الجَدَل لأنّه عبارة عن المغالطة، وعدّها المنطقيّون من صِناعاتهم.

(٢) **قوله: «ويكون مخالفاً لما أجمع عليه السَّلَف»**. إشارة إلى الوجه الثّاني من وجهي الاعتراض. وحاصل الوجهين: أنّ الاستعارة التّخييليّة بالتّفسير المذكور إنّما تتحقّق على رأي السّكّاكيّ لا على رأي المصنّف والجمهور، لأنّ التّخييليّة على مذهبه استعمال لفظ «المشبّه به» ـ أي: «الأظفار» المحقّقة ـ في «المشبّه» ـ أي: «الأظفار» الموهومة ـ فيصدق على كلمة «الأظفار» أنّها مستعملة في غير الموضوع له بسبب تشبيهه بالموضوع له فتكون مجازاً لغويّاً، وأمّا على رأي المصنّف والجمهور فليست التّخييليّة إلّا جعل يدٍ للشّمال ـ مثلاً ـ وليس فيه تشبيه فلا يصدق على لفظ «اليد» أنّها مجاز واستعارة فضلاً عن أن يكون تخييليّةً، إذ لا تتحقّق التّخييليّة بمجرّد جعل الشّيء للشّيء من غير توهّم وتشبيه بمعناه الحقيقيّ.

ولا يمكن تخصيص تفسير الاستعارة بغير التّخييليّة، لأنّ التّخصيص مخالف لإجماع السَّلف على أنّ التّخييليّة من أقسام المجاز اللّغويّ. وأيضاً يصير النزاع لفظيّاً وهو مردود عند المحقّقين؛ لا يتعلّق به غرض العقلاء.

(٣) **قوله: «لأنّا نقول»**. أي: إنّا نختار الشّقّ الآخر وهو تخصيص التّفسير المذكور للاستعارة بغير التّخييليّة ونمنع صيرورة النّزاع لفظيّاً، وذلك لأنّ التّفسير المذكور إنّما يجري في ⇐

الاستعارة الّتي هي قسم من أقسام المجاز اللّغويّ وهو غير الاستعارة بالكِناية والاستعارة التّخييليّة، وتحقيق معنى الاستعارة في التّخييليّة أنّه استعير للمنيّة ما ليس لها وهو «الأظفار» والنّزاع في أنّ لفظ «الأظفار» مستعملة في معناها الحقيقيّ، ليكون حقيقة لغويّة، أو في غير معناها، أعني: الصّورة الوهميّة الشّبيهة بالأظفار، ليكون مجازاً لغويّاً وقسماً من الاستعارة التّصريحيّة ـ كما هو مذهب السّكّاكيّ ـ.

وظاهر أنّ هذا النّزاع ليس بلفظيٍّ[1]، ثُمَّ القولُ بإجماع السَّلَف ـ على أنّ التّخييليّة من المجاز ـ اللّغوي غَلَطٌ محض[2] بل لا يبعُدُ أن يدّعى إجماعهم على خلافه.

⇐ الاستعارة الّتي هي من أقسام المجاز اللّغويّ وليست المكنيّة والتّخييليّة منها ولم يجمع المتقدّمون من البيانيّين أيضاً على أنّ التّخييليّة والمكنيّة من المجاز اللّغوي، بمعنى أنّهما كلمتان استعملتا فيما شبّه بمعناهما فلم يتحقّق إجماع على أنّ مجازيّة التّخييليّة من قبيل مجازيّة «الأسد» في الرّجل الشّجاع، بل الإجماع على أنّ المجازيّة فيها من قبيل ما تقدّم في باب الإسناد ويقال له: المجاز العقليّ، وهو إسناد الفعل أو معناه إلى غير ما هو له، فالتّخييليّة مثل «الأظفار» و«اليد» نقل إلى غير ما هو له ـ أي: «المنيّة» و«الشّمال» ـ وأثبت له ـ كما قرّره الشّيخ في مطلع «أسرار البلاغة» ـ.

(١) **قوله: «فظاهر أنّ هذا النّزاع ليس بلفظيٍّ»**. إذ لو ثبت كونها مجازاً ترتّب على المجازيّة أنّ إطلاق «الأظفار» أو «اليد» على الصّورة الموهومة استعارة تصريحيّة ولو ثبت كونها حقيقةً ترتّب عليها كون الاستعارة والمجاز في إثبات «الأظفار» لـ«المنيّة» و«اليد» لـ«الشّمال» من قبيل المجاز العقليّ.

(٢) **قوله: «غلط محض»**. والدّليل على ذلك ما نقلناه عن الشّيخ، فإنّه صرّح بخلاف هذا الدّعوى.

[النّقد الثّالث]

﴿ **ويقتضي**[(١)] ﴾ ما ذكره السّكّاكيّ في التّخييليّة ﴿ **أن يكون «التّرشيح» استعارة**

(١) **قوله: «ويقتضي»**. هذا هو الاعتراض الثّالث للمصنّف على السّكّاكيّ وهو أنّ تفسير التّخييليّةِ بما ذكره يقتضي إدراج التّرشيحيّة في التّخييليّة وأن يكون التّرشيحيّة تخييليّةً وأن تكونا شيئاً واحداً باسمين مختلفين، وذلك لأنّ قولهم: «أظفار المنيّة» ـ الّذي يعدّ من التّخييليّة ـ ذكر فيه مع «المشبّه» ـ الّذي هو «المنيّة» ـ واحد من مختصّات «المشبّه به» ـ الّذي هو «السّبع» ـ وهو «الأظفار» وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ** ﴾ [البقرة: ١٦] ـ الّذي يعدّ من التّرشيحيّة ـ أيضاً ذكر فيه لـ«المشبّه» ـ الّذي هو الاختيار والاستبدال ـ واحدٌ من خواصّ «المشبّه به» ـ الّذي هو الاشتراء ـ وهو «الرّبح» و«التّجارة» فإنّ «الرّبح» و«التّجارة» من مختصّات الاشتراء، ففي كُلٍّ من المثالين ذكر لـ«المشبّه» خاصّة من خواصّ «المشبّه به» وإذا كان كذلك فكما اعتبر في التّخييليّة اعتبار صورة موهومة شبيهة بـ«الأظفار» ـ مثلاً ـ ثمّ استعمال «الأظفار» الموضوعة للصّورة المحقّقة في تلك الصّورة الموهومة الشّبيهة بها حتّى تكون مجازاً فكذلك يجب في التّرشيحيّة اعتبار معنى وهميّ شبيهٍ بالتّجارة، وآخرَ شبيهٍ بالرّبح ثمّ استعمال هذين اللّفظين الموضوعين للمعنى الحقيقي في ذلك المعنى الموهوم الشّبيه بالمعنى الحقيقيّ، وعلى هذا الاعتبار الواجب في التّرشيحيّة تصير التّرشيحيّة مجازاً، والحال أنّهم قالوا بأنّ التّرشيحيّة حقيقة لا غير.

وبتعبير أوضح: لم اعتبر في التّخييليّة صورة موهومة ولم تعتبر في التّرشيحيّة مع أنّ فيهما معاً إثباتاً لخاصّة من خواصّ «المشبّه به» لـ«المشبّه»، فإمّا أن تعتبر الصّورة الموهومة فيهما معاً حتّى تكونا مجازين، أو لا تعتبر فيهما معاً حتّى تكونا حقيقتين، وإمّا أن تعتبر في التّرشيحيّة فتكون مجازاً فقط ولا تعتبر في التّخييليّة فتكون حقيقةً فقط، ولم تركت هذه الاعتبارات الثّلاثة وأخذت باعتبار رابع وهو اعتبار الصّورة الموهومة في التخييليّة فتكون مجازاً فقط وعدم اعتبارها في التّرشيحيّة فتكون حقيقة؟ وما المرجّح

⇐

⇐ لهذا الاعتبار؟ والخلاصة: أنّ الاحتمالات أربعة:

١ ـ اعتبار الصّورة الموهومة فيهما معاً.

٢ ـ عدم اعتبار تلك الصّورة فيهما معاً.

٣ ـ اعتبارها في الترشيحيّة دون التّخييليّة.

٤ ـ اعتبارها في التخييليّة دون التّرشيحيّة، ومناط الاعتبار ـ وهو ذكر خاصّة من خواصّ «المشبّه به» لـ«المشبّه» ـ موجود فيهما معاً. فيجب اعتبارها في التّرشيحيّة أيضاً حتّى تكون مجازاً فتصير داخلاً في التّخييليّة، وما الفرق بينهما حتّى يكون مرجّحاً للتخييليّةِ على التّرشيحيّة فَيُوجِبَ الاعتبار فيها دون التّرشيحيّة؟

فإن قيل: المرجّح لاعتبار الصّورة الموهومة في التّخييليّة دون التّرشيحيّة موجود وهو الفرق بينهما، وتقرير الفرق: أنّ التّرشيحيّة إنّما ذكر فيه خاصّة من خواصّ «المشبّه به» لـ«المشبّه» لا مع «المشبّه» ـ الّذي هو الاختيار والاستبدال ـ بل الأمر المختصّ إنّما قرن في التّرشيحيّة مع نفس «المشبّه به» فإنّ «الرّبح» و«التّجارة» قرنا مع نفس «الاشتراء» الّذي هو «المشبّه به» ولا كذلك التّخييليّة، فإنّ الأمر المختصّ إنّما قرن فيه مع «المشبّه» الّذي هو «المنيّة» لا مع «المشبّه به» الّذي هو «السّبع» وهذا الفرق اقتضى الاعتبار في التخييليّة دون الترشيحيّة.

توضيح الجواب: أنّ التّخييليّة والتّرشيحيّة يشتركان في أمر وهو إثبات بعض ما يختصّ بـ«المشبّه به» لـ«المشبّه» ويفترقان في أمر آخر وهو اقتران الأمر المختصّ بـ«المشبّه به» مع «المشبّه» في التّخييليّة وعدم اقترانه مع «المشبّه» في التّرشيحيّة، أي: أثبت الأمر المختصّ بـ«المشبّه به» لـ«المشبّه» في التّرشيحيّة ولكن لم يقترن مع «المشبّه» بل اقترن مع نفس «المشبّه به» فترى «الرّبح» و«التّجارة» ذكر مع «الاشتراء» ولم يذكر مع «الاختيار» الّذي هو المشبّه ولم يذكر «اختاروا» في الآية.

وإذا كان كذلك فَلِمَ تَنْظُرُ إلى الاشتراك وتصرّ على إلحاق التّرشيحيّة بالتّخييليّة ولَمْ تَنْظُرْ إلى الافتراق مع أنّه أيضاً موجود؟

⇐

تخييليّة، للّزوم مثل ما ذكره ﴾ السّكّاكيّ في التّخييليّة من إثبات صورة وهميّة **﴿ فيه ﴾** أي: في التّرشيح؛ لأنّ في كلّ من التّرشيح والتّخييليّة إثبات بعض ما يختصّ[1] بـ«المشبّه به» لـ«المشبّه».

فكما أثبت للمنيّة الّتي هي «المشبّه» ما يخصّ السَّبُعَ الّذي هو «المشبّه به» من الأظفار، كذلك أثبت لاختيار الضّلالة على الهدى الّذي هو «المشبّه» ما يخصّ «المشبّه به» الّذي هو الاشتراء الحقيقيّ من الرِّبْح والتِّجارة، فكما اعتبر هنالك صورة وهميّة شبيهة بالأظفار فليعتبر هاهنا أيضاً معنىً وهميّ شبيه بالتّجارة، وآخر شبيه بالرّبح؛ ليكون استعمال التّجارة والرِّبْح فيهما استعارتين تخييليّتين.

[مقدار الفرق بين التّخييل والتّرشيح]

إذ لا فرق بينهما إلّا بأنّ التّعبير عن «المشبّه» الّذي أثبت له ما يخصّ «المشبّه به» كالمنيّة ـ مثلاً ـ في التّخييليّة بلفظه الموضوع له[2] كلفظ «المنيّة» وفي التّرشيح بغير

⇐ أقول: إنّ هذا الفرق لا يكفي في التّرجيح والاعتبار لأنّهم ينظرون في الأحكام ـ أي: أحكام الأشياء ـ إلى الاشتراك، ولا ينظرون إلى الافتراق، فيحكمون على الرّجل الشّجاع بأنّه أسد، نظراً إلى الجرائة والشَّجَاعة فيهما فالاشتراك في أمر واحدٍ، ولو نظروا إلى الفوارق بينهما لم يمكن التّشبيه بحالٍ؛ لأنّ للأسد أظفاراً، وذنباً، ولبدةً وبخر الفم والمشي على أربع والأُنس بالغابة وليس للرّجل الشجاع واحد منها، وكذا للرّجل أشياء لا يوجد في الأسد، فنظروا إلى اشتراك واحد، ولم ينظروا إلى فوارق كثيرة، إذ لا يتعلّق بها الغرض، لأنّ الفوارق في العالم كثيرة لا فائدة في النّظر إليها والإخبار عنها كالإخبار عن أشياء لا فائدة فيها مثل أن تقول: «رجل يأكل» والاشتراك يفيد ويثير الإعجاب والتوجّه وهذا الموضع كما قرّرته من منّ الله عليّ فاغتنمه وكن منصفاً، والحمد لله.

(١) وفي نسخة سنة ٨٤٩هـ: يخصّ «المشبّه به» لـ«المشبّه».

(٢) **قوله: «بلفظه الموضوع له»**. قد قرّرنا ذلك، ومراده أنّ الأمر المختصّ بـ«المشبّه به» ذكر ⇐

لفظه كلفظ «الاشتراء» المعبّر به عن الاختيار والاستبدال الّذي هو «المشبّه» مع أنّ لفظ «الاشتراء» ليس بموضوع له.

[كلام المصنّف في تأييده]

وهذا معنى قوله في «الإيضاح»[1]: إنّ في كلّ منهما[2] إثبات بعض لوازم

⇐ في التّخييليّة مع لفظ «المشبّه» ففي قولهم: «أظفار المنيّة نشبت بفلان» «المشبّه» هو «المنيّة» و«المشبّه به» هو «السّبع» والأمر المختصّ به هو «الأظفار» وهذا الأمر مختصّ ذكر مع «المنيّة» ولم يذكر مع «السّبع» وليس في المثال كلمة السّبع.

ولكن في التّرشيحيّة ـ كما في الآية ـ «المشبّه» هو الاختيار والاستبدال، و«المشبّه به» هو الاشتراء، والأمر المختصّ به هو الرّبح والتّجارة، وهذا الأمر المختصّ أثبت لـ«المشبّه» الّذي هو الاختيار ولكن لم يذكر معه بل ذكر مع «اشتروا» الذي هو «المشبّه به».

(١) **قوله: وهذا معنى قوله في «الإيضاح»**. وهذا نصّه في هذا الموضع من «الإيضاح» ٤٦٨: وأيضاً فيلزمه أن يقول بمثل ذلك ـ أعني: بإثبات صورة متوهّمة ـ في ترشيح الاستعارة؛ لأنّ كلّ واحدٍ من التّخييليّة والتّرشيح فيه إثبات بعض لوازم «المشبّه به» المختصّة به لـ«المشبّه» غير أنّ التعبير عن «المشبّه» في التّخييليّة بلفظه الموضوع له، وفي التّرشيح بغير لفظه، وهذا لا يفيد فرقاً، والقول لهذا يقتضي أن يكون التّرشيح ضرباً من التّخييليّة وليس كذلك اهـ.

(٢) **قوله: «في كلّ منهما»**. أي: من التّخييليّة والتّرشيح إثبات بعض لوازم «المشبّه به» وهو «السّبُع» الّذي شُبِّهَ به «المنيّة» في التّخييليه و«الاشتراء» الّذي شبّه به «الاختيار» و«الاستبدال» لـ«المشبّه» أي لـ«المنيّة» في التّخييليّة ولـ«الاختيار» و«الاستبدال» في التّرشيح غير أنّ التّعبير عن «المشبّه» الّذي هو «المنيّة» ـ مثلاً ـ بلفظه الموضوع له، أي: اللّفظ الموجود في مادّة: «م، ن، ي» الموضوع للموت. والتّعبير عن «المشبّه» أي: عن «الاختيار» و«الاستبدال» في التّرشيح بغير لفظه الموضوع له، فإنّ اللّفظ الموضوع للاختيار والاستبدال موجود في مادّة: «ا، خ، ت، ي، ر» ومادّة: «ا، س، ت، ب، د، ل» ⇐

«المشبّه به» المختصّة به لـ«المشبّه» غير أنّ التّعبير عن «المشبّه» في التّخييليّة بلفظه الموضوع له، وفي التّرشيح بغير لفظه.

[نتيجة]

فـ«المشبّه»(١) في قوله: «إنّ التّعبير عن المشبّه» هو المعهود الّذي أثبت له بعض لوازم «المشبّه به».

[نقد بعضهم]

وقد خَفِيَ هذا(٢) على بعضهم، فتوهّم أنّ المراد بـ«المشبّه» هاهنا هو الصّورة

⇐ ولم يعبّر عن «المشبّه» بهذين المركّبين بل بغيرهما وهو لفظ «الاشتراء» الموجود في مادّة: «ا، ش.ت، ر، ي».

(١) **قوله: فـ«المشبّه»**. أي: المراد بـ«المشبّه» في التّخييليّة لفظ «المنيّة» الّتي أثبت لها بعض لوازم «المشبّه به» وهو «الأظفار» وخفي ذلك على بعضهم فزعم أنّ المراد بـ«المشبّه» في عبارة «الإيضاح» هو الصّورة الوهميّة الشّبيهة بـ«الأظفار» لا لفظ «الأظفار» فاعترض على المصنّف بأنّ التّعبير عن «المشبّه» في التّخييليّة أيضاً ليس بلفظه الموضوع له بل بلفظ «المشبّه به» أعني «الأظفار» الّتي هي موضوعة للصّورة الموجودة على الحقيقة، أي: المحقّقة الّتي هي المشبّه بها. أي: في التّخييليّه أيضاً لم يذكر الأمر المختصّ بالـ«المشبّه به» مع «المشبّه» بل ذكر لـ«المشبّه» وليس «المشبّه» مذكوراً؛ لأنّ المشبّه هو الصّورة الوهميّة الّتي شبّهت بصورة «الأظفار» الموجودة حقيقةً.

(٢) **قوله: «وقد خَفِيَ هذا»**. أي: كون «المشبّه» في التّخييليّة هو المشبّه المعهود ـ أي: «المنيّة» ـ فتوهّم أنّ المراد بـ«المشبّه» هو الصّورة الوهميّة الّتي شبّهت بصورة «الأظفار» المحقّقة واعترض الخطيب بأنّ التّعبير عن «المشبّه» في التخييليّة أيضاً مثل التّرشيح ليس بلفظه الموضوع له، بل بلفظ «المشبّه به». أي: كلمة «الأظفار» الّتي هي موضوعة للصّورة المتحقّقة الّتي هي «المشبّه بها» وهو سهوٌ، لأنّه اشتبه عليه المفهوم بالمصداق، والمراد ⇐

الوهميّة الشّبيهة بالصّورة المتحقّقة، فاعترض بأنّ التّعبير عنه أيضاً ليس بلفظه، بل بلفظ «المشبّه به» أعني «الأظفار» الّتي هي موضوعة للصّورة المتحقّقة الّتي هي «المشبّه بها» وهو سهو.

ثمّ هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهّم في التّخييليّة، وعدم اعتباره في التّرشيح، فاعتباره في أحدهما دون الآخر تحكّم[1].

[كلام الزّمخشريّ في تأييد النّقد الثّالث]

وممّا يدلّ على أنّ التّرشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب «الكشّاف»[2] في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ** ....

⇐ مصداق «المشبّه» أي: ما يصدق عليه وهو «الأظفار» لا الصّورة الموهومة الذّهنيّة الّتي هي المفهوم.

(١) **قوله: «تحكّم»**. أي: حكم بلا دليلٍ، وترجيح بلا مرجّحٍ. واعتذر بعضهم عن السّكّاكيّ بأنّه لم يعتبر الصّورة الموهومة في التّرشيح للمنافاة بينهما، إذ التّرشيح مستعمل في معناه إمّا حقيقة أو مجازاً، وعلى أيّ حالٍ فالمعنى محقّق حسّاً أو عقلاً، فلا وجه لاعتبار معنىً آخر متوهّم لا تحقّق له حسّاً ولا عقلاً.

واعتبره في التّخييليّة لأنّ قِوامها على اعتبار تلك الصّورة الموهومة، إذ اعتبارها معنى التّخييل واختراع الوهم، فلا يمكن كونها مجازاً لغويّاً إلّا باعتبار تلك الصّورة الموهومة، وعلى هذا بطل قولكم: ليكون استعمال «الرّبح» و«التّجارة» فيهما استعارتين تخييليّتين.

وأُجيب بأنّ المعنى المجازيّ لا يكون محقّقاً في التّرشيح دائماً، بل قد يكون المعنى المجازيّ للتّرشيح متوهّماً كما في الآية المتقدّمة، إذ نفي الرّبح في التّجارة ترشيح استعمل في نفي الانتفاع بالأعمال مجازاً وهو أمر متوهّم، فصحّ الاعتراض وصحّ قول المعترض: ليكون استعمال «الرّبح» و«التجارة» فيهما استعارتين تخييليّتين.

(٢) **قوله: وممّا يدلّ على أنّ التّرشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب «الكشّاف»**.

⇐

اللَّهِ﴾(١) أنّه يجوز أن يكون «الحَبْل» استعارة لعهده و«الاعتصام» استعارة للوثوق بالعهد، أو هو ترشيح لاستعارة الحَبْل بما يناسبه.

[حاصل نقد المصنّف على السّكّاكيّ]

وحاصل اعتراض المصنّف مطالبته بالفرق بين التّخييليّة والتّرشيح.

⇐ وهذا نصّه في تفسير هذه الآية [آل عمران: ١٠٣] من «الكشّاف»: قولهم: «اعتصمتُ بحبله» يجوز أن يكون تمثيلاً؛ لاستظهاره به ووثوقه بحمايته بامتساك المتدلّي من مكان مرتفع بحبلٍ وثيقٍ يأمن انقطاعه. وأن يكون الحبل استعارةً لعهده، والاعتصام لوثوقه بالعهد. أو ترشيحاً لاستعارة الحبل بما يناسبه، والمعنى: واجتمعوا على استعانتكم بالله ووثوقكم به ولا تفرّقوا عنه، أو واجتمعوا على التّمسّك بعهده إلى عباده وهو الإيمان والطّاعة أو بكتابه اهـ.

والمراد به عند أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ الّذين نزل القرآن في بيتهم هو أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ وشرح كلامه: أنّه شبّه العهد في نفسه بالحبل، ثمّ استعمل اسم «المشبّه به» وأراد منه «المشبّه» فيكون استعارة مكنيّةً، ثمّ ذكر معه من لوازم «المشبّه به» وما هو من خواصّ «المشبّه به» وهو «الاعتصام» والوثوق والتمسّك فيكون استعارة تخييليّةً، أو يكون من مناسبات «المشبّه به» فيكون ترشيحاً.

ووجه دلالة كلام الزّمخشريّ على أنّ التّرشيح لا يكون مجازاً انّه عطف «التّرشيح» على «الاستعارة» بكلمة «أو» الدّالّة على التّغاير بين المعطوف والمعطوف عليه كما قال ابن مالك:

خَيِّر، أَبِحْ، قَسِّمْ بِـ«أَوْ» وأَبْهِمِ ... وَاشْكُكْ، وإضراب بها أيضاً نُمِي

فقد جعل التّرشيح قسيماً للاستعارة الّتي هو مجاز، إمّا لغويّ كما ذهب إليه السّكّاكيّ، أو عقليّ كما ذهب إليه المصنّف.

(١) آل عمران: ١٠٣.

[جوابه]

وجوابه(١) أنّ الأمر الّذي هو من خواصّ «المشبّه به» لمّا قرن في التّخييليّة

(١) **قوله: «وجوابه»**. أي: جواب المصنّف عن اعتراضه على السّكّاكيّ وبيان الفرق بين التّخييليّة والتّرشيحيّة أنّ الأمر المختصّ بـ«المشبّه به» لمّا ذكر في التّخييليّة مع «المشبّه» وليس يمكن إثبات الأمر المختصّ حقيقةً لـ«المشبّه» اضطررنا إلى اعتبار الصّورة الموهومة في التّخييليّة حتّى يتسنّى لنا إثباته لـ«المشبّه» ففي «أظفار المنيّة» لما ذكر «الأظفار» مع «المنيّة» وليس لها أظفار حقيقة، اضطررنا إلى اعتبار صورة موهومة لها حتّى يتيسّر لنا إثباتها للمنيّة، إذ لو حمل «الأظفار» على معناها الحقيقيّ لم يمكن لنا إثباتها للمنيّة، إذ المنيّة لا أظفار حقيقيّة لها.

وليس كذلك التّرشيح، لأنّ الأمر المختصّ لمّا ذكر مع «المشبّه به» نفسه وأمكن إثبات معناه الحقيقيّ لـ«المشبّه به» لم نَضْطَرَّ إلى اعتبار الصّورة الموهومة له. ففي قولهم: «رأيت أسداً يفترس أقرانه» يمكن إثبات الافتراس حقيقة لـ«الأسد» وكذا في «رأيت بحراً تتلاطم أمواجه» يمكن إثبات التّلاطم بمعناه الحقيقيّ لـ«البحر» فلا حاجة إلى اعتبار الصّورة الموهومة للافتراس والتّلاطم الشّبيهة بالصّورة الحقيقة لهما، ثمّ استعمالهما في المعنى الموهوم حتّى يكون مجازاً، وهذا هو السرّ في القول بالصّورة الوهميّة في الاستعارة التخييليّة وعدم القول بها في التّرشيح.

وحاصل الجواب: أنّه لمّا عبّر عن «المشبّه» في التّخييليّة بلفظه واقترن بما هو من لوازم «المشبّه به» وخواصّه، وكان ذلك اللّازم منافياً لـ«المشبّه» اضطررنا إلى اعتبار الصّورة الموهومة فيها وذلك مثل «الأظفار» المذكورة مع «المنيّة» والمنافية لها، إذ لا «أظفار» لها حقيقةً ولمّا كانت «الأظفار» منافرة لـ«المنيّة» جعل لفظ «الأظفار» عبارة عن صورة موهومة يمكن إثباتها لـ«المنيّة» لأنّ إثبات «الأظفار» بمعناها الحقيقيّ لـ«المنيّة» ممّا لا يقبله العقل لأنّها منافرة لها، ولا كذلك التّرشيح فإنّه لمّا عبّر فيه عن «المشبّه» بلفظ «المشبّه به» واقترن بما هو من لوازم «المشبّه به» ولا منافرة بينهما فلم نحتج إلى اعتبار ⇐

بـ«المشبّه» كالمنيّة ـ مثلاً ـ حملناه على المجاز، وجعلناه عبارة عن أمر متوهّم يمكن إثباته للمشبّه، وفي التّرشيح لمّا قرن بلفظ «المشبّه به» لم يحتج إلى ذلك؛ لأنّه جعل «المشبّه به» هو هذا المعنى مع لوازمه.

فإذا قلنا: «رأيت أسداً يفترس أقرانه» و«رأيت بحراً تتلاطم أمواجه» فـ«المشبّه به» هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقيّ، والبحر الموصوف بالتّلاطم الحقيقيّ.

بخلاف «أظفار المنيّة» فإنّها مجاز عن الصّورة المتوهّمة لتصحّ إضافتها إلى المنيّة.

فإن قيل: فعلى هذا لا يكون التّرشيح[1] خارجاً عن الاستعارة زائداً عليها.

⇐ الصّورة الموهومة فيه. وذلك أنّه **لمّا عبّر** عن «المشبّه» فيه ـ مثل «الاختيار» في الآية ـ بلفظ «المشبّه به» اي: الاشتراء. واقترن بما هو من لوازم «المشبّه به» وهو «الرّبح» و«التّجارة» اللّذين لا ينافيان «المشبّه به» ولا ينافرانه **أُبقِيَ** على معناه الحقيقي ولم نضطرّ إلى اعتبار الصّورة الموهومة له. فاللّفظ المنقول من «المشبّه به» في التّرشيح هو مجموع لفظ «المشبّه به» مع لفظ لازمه بمعناه الحقيقيّ.

(١) **قوله: «فإن قيل: فعلى هذا لا يكون التّرشيح»**. أي: إذا كان «المشبّه به» في التّرشيح ـ كما في «رأيت أسداً يفترس أقرانه» ـ هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقيّ كان التّرشيح داخلاً في الاستعارة وهم أجمعوا على أنّه خارج عنها؟

وبعبارةٍ واضحةٍ: لا يكون التّرشيح خارجاً عن استعارة لفظ الأسد للرّجل الشّجاع؛ لأنّ لفظ الأسد لم ينقل إلى «المشبّه» وحده، بل نقل مع ما لها من اللّازم، أي: نقل مع الافتراس الحقيقيّ، وكذلك البحر فإنّه نقل مع تلاطم الأمواج الحقيقيّ. وإذا كان نقل لفظ «المشبّه به» مقيّداً بلوازمه إلى «المشبّه» لا مجرّداً عن التّقييد باللّوازم كان التّرشيح داخلاً في الاستعارة مع إجماعهم على خروجه عنها.

⇐

قلنا: فرق بين المقيّد، والمجموع، و«المشبّه به» هوالموصوف، والصّفة خارجة عنه، لا المجموع المركّب منهما. وأيضاً معنى زيادته أنّ الاستعارة تامّة بدونه.

[تفسير المكنيّة]

﴿ **وعنى بالمكنيّ عنها**[1] ﴾ أي: أراد السّكّاكيّ بالاستعارة المكنيّ عنها ﴿أن

⇐ والجواب عن هذا من وجهين:

الأوّل: أنّ «المشبّه به» وإن كان الأسد والافتراس معاً، ولكن لا يكون التّرشيح جزءً للأسد، لأنّ وصف الشّيء خارج عنه، كما قال أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ: «لشهادةِ كلّ صفةٍ أنّها غير الموصوف، وشهادة كلّ موصوف انّه غير الصّفة» مثلاً: الحيوانيّة والنّطق جزء للإنسان، ولكنّ العلم الّذي هو وصف له ليس جزءً له.

وبالجملة فرق بين المقيّد والمجموع، و«المشبّه به» هاهنا هو الأسد المقيّد بالصّفة، لا المجموع المركّب من الصّفة والموصوف. وحاصل الفرق أنّ المقيّد ما أشار إليه الحكيم السّبزواريّ ـ رحمه الله ـ:

* تقيّد جزء وقيد خارجي *

وأمّا المجموع فكلّ ما اجتمع منه داخل فيه.

والثّاني: أنّ معنى زيادة التّرشيح على الاستعارة، أنّ الاستعارة تتحقّق بدون التّرشيح، وتكمل بدونه كما في الاستعارة المجرّدة والمطلقة ـ مثلاً ـ: استعارة الاشتراء للاختيار والاستبدال لا يحتاج إلى ترشيحها ـ أي: ترشيح الاستعارة بالتّجارة والرّبح اللّازمين للاشتراء ـ وليس معنى الزّيادة أنّ التّرشيح لغو لا فائدة فيه، والفائدة فيه المبالغة في التّشبيه.

قال الرّومي: ثمّ إنّ قول الشّارح: «وأيضاً معنى زيادته» جواب تسليميّ حاصله أنّ الحقّ الفرق بين استعارة المقيّد كما في المرشّحة واستعارة المجموع كما في التّمثيليّة اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «وعنى بالمكنيّ عنها»**. قسّم السّكّاكيّ الاستعارة إلى المصرّحة والمكنيّة، وقسّم ⇐

يكون ﴾ الطّرف ﴿ **المذكور** ﴾ من طرفَي التّشبيه ﴿ **هو المشبّه** ﴾ ويراد به «المشبّه به» ﴿ **على أنّ المراد بالمنيّة** ﴾ في قوله:

*** وإذا المنيّة أنشبت أظفارها ***

﴿ **هو السَّبُعُ بادّعاء السَّبُعيّة لها** ﴾ وإنكار أن تكون شيئاً غير السَّبُع ﴿ **بقرينة إضافة الأظفار** ﴾ الّتي هي من خواصّ السَّبُع ﴿ **إليها** ﴾ أي: إلى المنيّة.

فقد ذكر «المشبّه» أعني المنيّة، وأُريد به «المشبّه به»[1] أعني: السَّبُع،

⇐ المصرّحة إلى التّخييليّة والتّحقيقيّة والاحتماليّة، وعدّ التّمثيليّة من التّحقيقيّة. وضابط التّصريحيّة أن يكون الطّرف المذكور من طرفي التّشبيه هو «المشبّه به» وأُريد منه الطّرف المتروك وهو «المشبّه» كقولهم: «رأيت أسداً يرمي». وهاهنا يبيّن ضابط المكنيّة وهو أن يكون الطّرف المذكور هو «المشبّه» وأُريد منه «المشبّه به» بناءً على أنّ «المشبّه» فرد من أفراد «المشبّه به» مع وجود قرينة، نحو: «أنشبت المنيّة أظفارها» فذكر «المشبّه» وهو «المنيّة» وأُريد منه «المشبّه به» وهو «السَّبُع» بقرينة «الأظفار». فلو لم يكن المراد من «المنيّة» هو «السبع» لكان ذكر «الأظفار» خطأً، لأنّ «المنيّة» لا أظفار لها حقيقةً وعلى رأي السّكّاكيّ هاهنا لا تنفكّ المكنيّة عن التّخييليّة، لأنّ إضافة خاصّةٍ من خواصّ «المشبّه به» إلى «المشبّه» ـ مثل إضافة «الأظفار» إلى «المنيّة» في «أظفار المنيّة» ـ لا تكون إلّا على سبيل الاستعارة، وسيأتي بعد ذلك أنّه يقول بانفكاك كلّ منهما عن الآخر.

(١) **قوله: ذكر «المشبّه» أعني المنيّة وأُريد به «المشبّه به»**. أمّا ذكر «المشبّه» مثل «المنيّة» ـ مثلاً ـ فلا نزاع فيه وأمّا إرادة «المشبّه به» مثل «السَّبُع» ـ مثلاً ـ فهو محلّ النّزاع بين المصنّف والسّكّاكيّ ـ كما يأتي بيانه ـ.

واعلم أنّ كلام السّكّاكيّ بناءً على هذا التّفسير يناقض كلامه سابقاً عند قول المصنّف: «وقسّم السّكّاكيّ المجاز اللّغويّ» إلخ ... حيث دلّ كلامه ـ كما نصّ عليه الشّارح ـ على أنّ «المستعار منه» في المكنيّة هو السَّبُع المتروك و«المستعار له» المنيّة، وكلامه في هذا الموضع يدلّ على أنّ «المستعار منه» هو الموت المجرّد، و«المستعار له» هو الموت الّذي

⇐

فالاستعارة بالكِناية لا تنفكّ عن التّخييليّة؛ لأنّ إضافة خواصّ «المشبّه به» إلى «المشبّه» لا تكون إلّا على سبيل الاستعارة.

⇐ جعل سَبُعاً، فهذا يناقض ذاك.

وأيضاً يناقض كلامه في بيان وجه تسمية الاستعارات ـ كما نقلناه قبل ذلك ـ حيث كان مشعراً بأنّ «المستعار» هو «الأظفار» و«المستعار له» الصّورة الوهميّة، وإلى ذلك أشار بقوله قبل ذلك: «وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك». ثمّ اعلم أنّ كلامه يدلّ على أمرين:

الأوّل: عدم انفكاك الاستعارة المكنيّة عن التّخييليّةِ، إذ إضافة الأظفار إلى «المنيّة» لا تكون إلّا على سبيل الاستعارة التّخييليّة. وهذا التّلازم نصّه في القسم الرّابع من الفصل الثّالث من «علم البيان» من «المفتاح» ٤٨٧: وقد ظهر أنّ الاستعارة بالكناية لا تنفكّ عن الاستعارة التّخييليّة. لكنّه نسبه إلى الأصحاب وقال: «هذا ما عليه مساق كلام الأصحاب». وسيعترض المصنّف عليه بعيد هذا بأنّ اختيار السّكّاكيّ ردّ التّبعيّة إلى المكنيّة بجعلها قرينتها يدلّ على الانفكاك.

الثّاني: أنّ المراد بلفظ «المنيّة» هو «السَّبُع» بادّعاء السّبعيّة لها، فيكون مجازاً واستعارةً، لأنّه نقل عن معناه الموضوع له ـ أي: الموت ـ إلى غيره؛ وهو السّبع غير المتعارف.

ولمّا كان هذا مخالفاً لمذهب المصنّف حيث ذهب إلى أنّ المكنيّة والتّخييليّة عنده حقيقتان لغويّتان ومجازان عقليّان ـ لا لغويّان ـ اعترض عليه بقوله: «وردّ» إلخ ... أي: ردّ ما ذكره السّكّاكيّ في تفسير المكنيّة بأنّ الاستعارة يجب أن تكون مجازاً، أي: الاستعارة تكون لفظاً مستعملاً في غير الموضوع له بالتّحقيق، وتكون لفظاً مستعملاً في الموضوع له بالتّأويل، أي: معنى اللّفظ في الاستعارة يجب أن يكون غير المعنى اللّغويّ، وليس كذلك على هذا التّفسير الّذي أورده السّكّاكيّ، لأنّ المراد من «المنيّة» في قولهم: «أظفار المنيّة» هو الموت لا غير، وهو نفس الموضوع له فلا يكون استعمال «المنيّة» في الموت مجازاً، فلا يكون استعارة، مع أنّ الاستعارة يجب أن تكون مجازاً بالاتّفاق، لأنّ السّكّاكيّ فسّر الاستعارة بذكر طرفٍ وإرادة طرفٍ آخر ـ أي: المعنى المجازيّ ـ وهذا ليس كذلك، إذ لم يرد من «المنيّة» إلّا الموت وهو ليس بمعنىً مجازيّ لـ«المنيّة».

[نقد التّفسير]

﴿ ورُدّ ﴾ ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنيّ عنها ﴿ **بأنّ لفظ «المشبّه» فيها** ﴾ أي: في الاستعارة بالكناية، كلفظ المنيّة ـ مثلاً ـ ﴿ **مستعمل فيما وضع له تحقيقاً** ﴾ للقطع بأنّ المراد بالمنيّة هو الموت لا غير ﴿ **والاستعارة ليست كذلك** ﴾ لأنّه فسّرها بأن تذكر أحد طرفي التّشبيه وتريد به الطّرف الآخر، وجعلها قسماً من المجاز اللّغويّ المفسّر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتّحقيق.

[جواب سؤال مقدّر]

﴿ **وإضافة نحو الأظفار** ﴾ ـ الّتي جعلها قرينة الاستعارة ـ إنّما هي ﴿ **قرينة التّشبيه** ﴾ المضمر في النّفس، أعني: تشبيه المنيّة بالسَّبُعِ.

وهذا كأنّه جواب[1] سؤال مقدّر، وهو أنّه لو أُريد بالمنيّة معناها الحقيقيّ،

---

(١) **قوله: «وهذا كأنّه جواب»**. أي: قوله: «وإضافة الأظفار» إلخ... جواب سؤال مقدّر ـ كما قرّره الشّارح ـ ولو لم يكن جواباً عن سؤالٍ لم يكن له تعلّق وارتباط بالاعتراض؛ إذ حاصل الاعتراض قياس من الشّكل الثّاني ـ من الأشكال المنطقيّة المتقدّمة الذّكر ـ وتقريره أن يقال: «لفظ «المشبّه» الّذي ادّعي أنّه استعارة مستعمل فيما وضع له» وهذا صغرى القياس. «ولا شيء من الاستعارة بمستعمل فيما وضع له» وهذا كبرى القياس، فينتج: «المشبّه ـ في كلامه ـ ليس باستعارةٍ».

وحاصل السّؤال: أنّ السّكّاكيّ يقول: إنّ المراد بـ«المنيّة» هو «السَّبُع» بقرينة «الأظفار» وإضافتها إلى «المنيّة» و«المنيّة» لا «أظفار» لها حقيقةً فأُريد منها «السَّبُع» فيصحّ كلام السّكّاكيّ بأنّ «المنيّة» استعارة، و«الأظفار» قرينة الاستعارة.

والمصنّف يقول: إضافة «الأظفار» إلى «المنيّة» ليست بقرينةٍ للاستعارة بما إنّما تكون قرينة التّشبيه المضمر في النّفس، أي: شبّه المنيّة بالسّبع في النّفس، والأظفار قرينة ⇐

فما معنى إضافة «الأظفار» إليها، وإلّا فلا دخل له في الاعتراض.

⇐ التّشبيه أي: يعرف من إثبات «الأظفار» أنّ «المنيّة» شبّه في الذّهن بـ«السّبع» وإلّا كان استعمال «الأظفار» خطأً.

وبعبارةٍ أُخرى: السّكّاكيّ يقول: «المنيّة» عبارة عن «السَّبُع» بقرينة «الأظفار» كما أنّ «الأسد» عبارة عن «الرّجل الشّجاع» بقرينة «الحمّام» في قولهم: «رأيت أسداً في الحمّام» فيكون «المنيّة» مجازاً واستعارة.

والمصنّف يقول: «المنيّة» استعملت في معناه الموضوع له وهو الموت و«الأظفار» قرينة لتشبيه الموت بالسَّبُع، لا أنّه أُريد منه السّبع ـ كما كان يقول السّكّاكيّ ـ.

ثمّ اعلم أنّه ليس النّزاع بين المصنّف والسّكّاكيّ في وجود الاستعارة المكنيّة والتّخييليّة معاً في قولهم: «أظفار المنيّة نشبت بِفُلانٍ» وأيضاً لا نزاع بينهما في أنّ الطّرف المذكور من طرفي التّشبيه هو لفظ «المشبّه» ـ أي: لفظ «المنيّة» ـ وإنّما النّزاع في تفسير هذا اللّفظ والمراد به، فيقول المصنّف: الاستعارة المكنيّة أن يذكر لفظ «المشبّه» ويراد به نفس «المشبّه» ـ أي: الموت ـ حقيقةً ويكون الغرض تشبيهه بالسَّبُع فلفظ «المنيّة» حينئذٍ حقيقة، لأنّه كلمة مستعملة فيما وضع له.

ويقول السّكّاكيّ: المكنيّة أن يذكر لفظ المشبّه ـ أي: «المنيّة» مثلاً ـ ويراد به أيضاً «المشبّه» ـ أي: الموت ـ لكن بعد ادّعاء دخوله في جنس السّبع، أي: نقل لفظ «المنيّة» عن معناه الّذي هو الموت المجرّد إلى غير معناه وهو الموت الّذي ادّعي له السّبعيّة بمعنى جعله فرداً من أفراد السَّبُع، لكنّه على غير الهيكل المعروف فكأنّه صار مستعملاً في غير ما وضع له ـ لأنّه إنّما وضع للموت المجرّد عن الادّعاء ـ فيكون مجازاً واستعارةً باعتبار هذه الغيريّة.

وحاصل اعتراض المصنّف عليه أنّه لا يكفي في المجازيّة هذه الغيريّة ـ لأنّه مستعمل فيما وضع له تحقيقاً ـ بدليل أنّ المراد بلفظ «المنيّة» هو الموت لا غيره، فيكون حقيقة لا مجازاً، فلا يكون استعارةً.

[سؤال وجواب]

فإن قلت: إنّه قد ذكر في كتابه(١) ما يحصُلُ به التَّفَصِّي عن هذا الاعتراض(٢) حيث **أورد سؤالاً** وهوأنّ الاستعارة تقتضي ادّعاء انّ **المستعار له** من جنس **المستعار منه** وإنكار أن يكون شيئاً غيره، ومبنى الاستعارة بالكِناية على ذكر «المشبّه» باسم

---

(١) **قوله**: «**قد ذكر في كتابه**». وهذا نصّه في القسم الرّابع من الفصل الثّالث من الأصل الثّاني من «علم البيان» من كتاب «المفتاح» ٤٨٧ ـ ٤٨٨: **وكأنّي بك** ـ لِمَا قدّمتُ أنّ الاستعارة تستدعي ادّعاء أنّ «المستعار له» من جنس «المستعار منه» دعوى إصرارٍ، وادّعاء أنّه كذلك ـ مع الإصرار ـ يأبى الاعتراف بحقيقته، والاستعارة بالكناية مبناها على ذكر «المشبّه» باسم جنسه ولا اعترافَ بحقيقة الشّيء أكمَل من التَّنْوِيْهِ باسم جنسه ـ **يَهْجُسُ** في ضميرك أنّ الجمع بين الإنكار البليغ وبين الاعتراف الكامل أنّى يَتَسَنَّى؟

فالوجه في ذلك: هو أنّا نفعل هاهنا باسم «المشبّه» ما نفعل في الاستعارة بالتّصريح، بمسمّى «المشبّه» ـ كما أنّا ندّعي هناك «الشُّجاع» مسمّىً للفظ «الأسد» بارتكاب تأويلٍ ـ على ما سبق ـ حتّى يتهيّأ التّفصّي عن التّناقض في الجمع بين ادّعاء الأسديّة، وبين نصب القرينة المانعة عن إرادة الهيكل المخصوص ـ ندّعي هاهنا اسم «المنيّة» اسماً لـ«السَّبُع» مرادفاً له بارتكاب تأويل، وهو أنّ المنيّة تدخل في جنس السِّبَاع لأجل المبالغة في التّشبيه بالطّريق المعهود ثمّ نذهب على سبيل التّخييل إلى أنّ الواضع كيف يصحّ منه أن يضع اسمين لحقيقة واحدةٍ وأن لا يكونا مترادفين، فيتهيّأ لنا بهذا الطّريق دعوى السّبعيّة لـ«المنيّة» مع التّصريح بلفظ المنيّة اهـ.

(٢) **قوله**: «**يحصل به التّفصّي عن هذا الاعتراض**». قال الجرجانيّ: تقرير التّفصّي أنّ لفظ «المنيّة» لمّا جعل مرادفاً لـ«السّبع» وجب أن يكون استعماله في الموت بطريق المجاز، كما إذا استعمل لفظ «السَّبُع» في الموت، فإنّه بطريق المجاز قطعاً، وأحد المترادفين لا يخالف صاحبه في كونه حقيقةً ومجازاً ـ إذا استعملا في معنىً واحدٍ ـ.

جنسه، ولا اعترافَ بحقيقة الشّيءِ أكملُ(١) من التّصريح باسم جنسه.

ثمّ أجاب: بأنّا نفعل هاهنا باسم «المشبّه» ما نفعل في الاستعارة المصرّح بها بمسمّى «المشبّه» فكما ندّعي هناك الشُّجَاع مسمّىً للفظ «الأسد» بارتكاب تأويل ـكما مرّ(٢) ـ حتّى يتهيّأ لنا التّفصّي عن التّناقض بين ادّعاء الأسديّة ونصب القرينة

---

(١) **قوله: «ولا اعترافَ بحقيقة الشّيءِ أكملُ»**. هذا هو الصّحيح، فيكون: «اعتراف» اسم «لا» التّبرئة و«أكملُ» خبره، وبه يَتِمُّ المعنى، وهذا هو الموجود في مخطوطة «المفتاح» الموجودة في مكتبة المشهد الشّريف الرّضوي ـ سلام الله عليه ـ برقم: ٦٣٠٩. ولا حاجة إلى ما ذكره الرّوميّ في تفسير العبارة المضبوطة خطأً: «ولا اعترافاً» إلخ...: «اعترافاً» مفعول فعل محذوف، أي: لا تجد اعترافاً، وقوله: «أكمل» مفعول ثانٍ لقوله: «تجد» اهـ، وكلّ ذلك توجيه للغلط، وهو غلط آخر.

(٢) **قوله: «بارتكاب تأويل كما مرّ»**. هذا مضمون كلام السّكّاكيّ ونصّه: «على ما سبق» والشّارح تصرّف في العبارة، ومقصود السّكّاكيّ من الحوالة على السّابق هو ما ذكره في مطلع الفصل الثّالث ـ من الأصل الثّاني في «علم البيان» من «المفتاح» ٤٨٠ ـ في دفع التّناقض عن كلام عبدالقاهر: اعلم أنّ وجه التّوفيق هو أن تُبْنَى دعوى الأسديّة للرّجل على ادّعاء أنّ أفراد جنس الأسد قسمان بطريق التّأويل:

١ ـ متعارف؛ وهو الّذي له غاية جرأة المُقْدِمِ ونهاية قوّة البَطْش مع الصّورة المخصوصة.

٢ ـ وغير متعارف؛ وهو الّذي له تلك الجرأة وتلك القوّة لا مع تلك الصّورة، بل مع صورة أُخرى، على نحو ما ارتكب المتنبّي هذا الادّعاء في عدّ نفسه وجماعته من جنس الجنّ، وعدّ جِماله من جنس الطّير حين قال:

نَحْنُ قومٌ مِ الجِنِّ في زِيِّ نـاسٍ . فوقَ طيرٍ لها شُخُوصُ الجِمَالِ

مستشهداً لدعواك هاتيك بالمحيلات العرفيّة والتّأويلات المناسبة من نحو حكمهم إذا رَأَوْا أسداً هرب عن ذنبٍ: «أنّه ليس بأسدٍ».

⇐

المانعة عن إرادة الهيكل المخصوص، كذلك ندّعي هاهنا[(١)] اسم «المنيّة» اسماً للسَّبُعِ، مرادفاً للفظ السَّبُع، بارتكاب تأويل، وهو أن تدخل «المنيّة» في جنس «السَّبُع» للمبالغة في التّشبيه بجعل أفراد السَّبُع قسمين: متعارفاً وغير متعارف، ثمّ نَذْهَبُ على سبيل التّخييل[(٢)] إلى أنّ الواضع كيف يصحّ منه[(٣)] أن يضع اسمين

⇐ وإذا رأوا إنساناً لا يقاومه أحد: «أنّه ليس بإنسانٍ وإنّما هو أسد» أو «هو أسد في صورة إنسان» وأن تخصّص تصديق القرينة بنفيها المتعارف الّذي يسبق إلى الفهم، ليتعيّن ما أنت تستعمل «الأسد» فيه اه.

(١) **قوله: «كذلك ندّعي هاهنا»**. أي: في الاستعارة المكنيّة أنّ اسم «المنيّة» صار اسماً لـ«السّبع» بادّعاء أنّ الموتَ سَبُعٌ من السِّباع، فكأنّ الواضع وضع لفظ «المنيّة» للحيوان المفترس كما وضع لفظ «السَّبُع» له فصار لفظ «المنيّة» مرادفاً للفظ «السَّبُع».

وبتعبير آخر: إنّهم لم يتصرّفوا في الاسم فحسب بل تصرّفوا في المسمّى ـ أي: الموت ـ فجعلوه «سَبُعاً» فصار الاسم اسماً لِـ«السَّبُع» فكأنّه انتقل عن معناه الحقيقيّ ـ وهو الموت المجرّد ـ إلى المعنى الحادث ـ أي: الموت الّذي عدّ من السِّباع ـ بعد ما كان اسماً للموت المجرّد.

(٢) **قوله: «ثمّ نَذْهَبُ على سبيل التّخييل»**. أي: تخييل ترادف لفظي «المنيّة» و«السَّبُع». قال الهنديّ: إنّما قال ذلك؟ لأنّ إدخال المنيّة في السّبع وجعل أفراده قسمين يوجب العموم والخصوص لا التّرادف، إلّا أنّ الاتّحاد في الصّدق لمّا كان موهماً للاتّحاد في المفهوم ـ ولذا توهّم التّرادف بين السّيف والصّارم ـ خيّل الترادف بينهما.

(٣) **قوله: «إلى أنّ الواضع كيف يصحّ منه»**. هذا الاستفهام إنكاريّ؛ أي: لا يصحّ من الواضع **«أن يضع اسمين»** ـ أي: لفظي «المنيّة» و«السَّبُع» ـ **«لحقيقةٍ واحدةٍ»** وهو الحيوان المفترس **«ولا يكونا مترادفين»** أي: يجب أن يكونا مترادفين.

وليس المراد أنّ لفظ «المنيّة» وضع للحيوان حقيقةً حتّى يلزم أن يكون له وضعان: مرّةً للموت وأُخرى للحيوان المفترس، فيكون مشتركاً لفظيّاً.

⇐

كلفظي «المنيّة» و«السَّبُع» لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين، فيتهيّأ لنا بهذا الطّريق[1] دعوى السَّبُعيّة لـ«المنيّة» مع التّصريح بلفظ «المنيّة»[2].

قلت: سلّمنا جميع ذلك[3] لكنّه لا يقتضي كون لفظ «المنيّة» مستعملاً في غير ما وضع له على التّحقيق من غير تأويل، حتّى يدخل في تعريف المجاز، ويخرج عن تعريف الحقيقة.

⇐ بل المراد تخييل أنّه وضع للحيوان المفترس بتخييل أنّ الموت مفترس، فتعدّد معنى لفظ «المنيّة» وترادفه مع لفظ «السّبع» أمر خَيَاليّ محض، ومن جهة ترادفهما التّخييليّ يصحّ أن يقال: إنّ المراد بلفظ «المنيّة» الحيوان المفترس أي: «السَّبُع» ادّعاءً، ويصحّ أن يقال: إنّه استعارة ومجاز، لأنّ وضعه للموت المجرّد، لاالموت المدّعى لها السّبعيّة، بحكم كون التّرادف خَياليّاً لا حقيقيّاً، وإذا استعمل في الموت المدّعى له السّبعيّة صدق عليه أنّه لفظ مستعمل في غير الموضوع له.

(١) **قوله: «بهذا الطّريق»**. أي: ادّعاء دخول المنيّة في جنس السّبع ـ أي: الموت في جنس الحيوان المفترس ـ وتخييل أنّ لفظي «المنيّة» و«السّبع» مترادفان.

(٢) **قوله: دعوى السَّبُعيّة لـ«المنيّة» مع التّصريح بلفظ «المنيّة»**. أي: بادّعاء السَّبُعيّة ذكر لفظ «المنيّة» وأُريد منه السَّبُع الادّعائي، وبتخييل التّرادف استعمل لفظ «المنيّة» فيذلك «السَّبُع» ثمّ قيل: إنّ اللّفظ استعارة ومجاز، بحكم أنّه لم يوضع للسّبع الادّعائي، بل وضع للموت المجرّد، فلا منافاة بين ادّعاء السّبعيّة للموت ـ كما هو مقتضى الاستعارة ـ وبين ذكر «المشبّه» باسم جنسه ـ كما هو مبنى الاستعارة المكنيّة ـ لأنّ ذكر الاسم بعد دعوى التّرادف، فلايوجد اعتراف بحقيقة الموت حتّى يكون منافياً لدعوى السّبعيّة ـ كما قرّره الجرجانيّ ـ.

(٣) **قوله: «سلّمنا جميع ذلك»**. قال الجرجاني: حاصله أنّ ادّعاء التّرادف لا يوجب ثبوته، فلا يكون لفظ «المنيّة» مستعملاً في غير ما وضع له تحقيقاً؛ وذلك لأنّ الادّعاء لا يجعل الموضوع له غير موضوع له هاهنا، كما أنّه لا يجعل غير الموضوع له موضوعاً له في الاستعارة المصرّح بها. أقول: والحاصل: أنّ الاعتبارات لا يغيّر الواقع والحقيقة، فلو اعتبرت الجاهل عالماً لا يصيّره الاعتبار عالماً.

فكما أنّا إذا جعلنا مسمّى الرّجل الشُّجَاع من جنس مسمّى «الأسد» بالتّأويل، لم يصر استعمال لفظ «الأسد» فيه بطريق الحقيقة، بل كان مجازاً، فكذا إذا جعلنا اسم «المنيّة» مرادفاً لاسم السَّبُع بالتّأويل لم يَصِرْ استعماله في الموت بطريق المجاز، حتّى تكون استعارة، بل هو حقيقة؛ فليتأمّل[1].

وبالجملة إنّ كلّ أحد يعرف أنّ المراد بالمنيّة هاهنا هو الموت، وهذا اللّفظ موضوع له على التّحقيق، فلا يكون مجازاً البتّة.

وعلى هذا يندفع[2] ماقيل: إنّ لفظ «المنيّة» بعد ما جعل مرادفاً للسَّبُع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادّعاء، لا تحقيقاً، فلا يكون حقيقة، بل مجازاً.

---

(١) **قوله: «فليتأمّل»**. قال سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ: وجه التّأمّل إشارة إلى أنّ لفظ «المنيّة» لا تكون مجازاً واستعارة، ولا حقيقةً، أمّا أنّه ليس باستعارةٍ فلأنّه لم يستعمل في غير الموضوع له بالتّحقيق، وأمّا أنّه ليس بحقيقةٍ فلأنّ الحقيقة لفظ مستعمل في الموضوع له من حيث إنّه موضوع له. واستعمال لفظ «المنيّة» في الموت ـ في قولهم: «أظفار المنيّة» ـ ليس من حيث إنّ الموت موضوع له، بل من حيث إنّه فرد من أفراد الحيوان المفترس. وعلى هذا فقولكم: «ليس باستعارةٍ ومجاز» صحيح وردّ على السّكّاكيّ، وأمّا قولكم: «فهو حقيقة» فهو ممنوع، بل لا يكون حقيقةً أيضاً كما لا يكون مجازاً؛ فيلزم صحّة استعمال لفظٍ لا يكون كنايةً ولا مجازاً، ولا حقيقةً، وسيأتي أنّ الشّارح ينكر هذا الاستعمال بعد هذا ويقول: لا شاهد له من العقل والنّقل.

(٢) **قوله: «وعلى هذا يندفع»**. أي: بناءً على أنّ المجاز هو استعمال اللّفظ في غير الموضوع له حقيقةً يندفع ما قيل إلخ ... والمشار إليه بـ«هذا» هو كون مثل «المنيّة» لا حقيقةً ولا مجازاً، على ما قرّره الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ. وجه الاندفاع أنّ الاعتبار والادّعاء لا يغيّر الواقع.

وقال الهنديّ: أي: في جواب اعتراض المصنّف؛ لأنّ ادّعاء التّرادف لا يوجب التّرادف وادّعاء السّبعيّة لا يوجب كون الموت غير موضوع له بالتّحقيق.

وكذا ما قيل: إنّ المراد به «المشبّه به» أي: السَّبُع، وهذا ممّا لا يمكن إنكاره[١].

وذلك[٢] لأنّا نقول[٣]: «المشبّه به» هو السَّبُع الحقيقيّ المتعارف، لا الادّعائي الغير المتعارف؛ لأنّ الادّعائي إنّما هو عين «المشبّه» الّذي هو «المنيّة» وهو ظاهر.

[جواب الشّارح عن النّقد]

بل الجواب أنّا قد ذكرنا أنّ قيد الحيثيّة مراد في تعريف الحقيقة؛ فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتّحقيق، من حيث إنّها موضوعة له بالتّحقيق، ونحن لا نسلّم أنّ استعمال لفظ «المنيّة» في الموت في مثل قولنا: «أنشبت المنيّة أظفارها» استعمال فيما وضع له بالتّحقيق، من حيث إنّه موضوع له بالتّحقيق، بل من حيث إنّه جعل فرداً من أفراد السَّبُع الّذي لفظ «المنيّة» موضوع له بالتّأويل المذكور.

وبيان ذلك أنّ استعماله في الموت قد يكون باعتبار أنّه موضوع له في مثل قولنا: «دَنَتْ منيّة فلان»، وقد يكون باعتبار أنّه موضوع للسَّبُع مرادف له، والموت فرد من أفراد السَّبُع غير متعارف كما في «أظفار المنيّة»؛ فاستعماله بالاعتبار الأوّل على سبيل الحقيقة، بخلاف الاعتبار الثّاني فإنّ استعماله فيه ليس من حيث إنّه موضوع له بالتّحقيق، بل من حيث إنّه مرادف للسّبع، والموت فرد من أفراده؛

---

(١) **قوله: «وهذا ممّا لا يمكن إنكاره»**. أي: كون المراد من «المنيّة» هو السَّبُع حتّى يكون «المنيّة» مجازاً لا يمكن إنكاره.

(٢) **قوله: «وذلك»**. أي: بيان كون كلامه مندفعاً.

(٣) **قوله: «لأنّا نقول»**. أي: اندفاع ما قيل: لأجل أنّا نقول: «المشبّه به» هو السَّبُع الحقيقيّ وهو ليس بمرادٍ قطعاً، والسَّبُع الادّعائيّ نفس الموت وهو موضوع له ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

فليفهم. هذا غاية ما أمكن في توجيه كلامه على ما فَهِمُوْه، وفيه ما فيه[1].

[دفع التّناقض المتوهّم من كلام السّكّاكيّ]

والحقّ أنّ الاستعارة بالكِناية هو لفظ السَّبُع المَكْنِيّ عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ «المنيّة» المرادف له ادّعاء و«المنيّة» **مستعار له**، والحَيَوان المفترس **مستعار منه** ـ على ما سبق ـ والسّكّاكيّ حيث فسّر[2] الاستعارة بالكِناية بذكر

---

(١) **قوله: «وفيه ما فيه»**. وخلاصته أنّه لا يلزم من خروج اللّفظ عن كونه حقيقةً أن يكون مجازاً، لجواز أن لا يكون حقيقةً ولا مجازاً، بل واسطة بينهما كما انّ اللّفظ المهمل والغلط ليسا بحقيقة ولا بمجازٍ قطعاً.

وقال الجرجاني: قال فيما نقل عنه، يعني: على تقدير تسليم ما ذكر فهو لا يفيد إلّا عدم كون لفظ «المنيّة» حقيقةً بناءً على انتفاء قيد الحيثيّة بمعنى أنّه مستعمل فيما وضع له، لكن لا من حيث إنّه موضوع له، وهذا لا يوجب كونه مستعملاً في غير ما وضع له حتّى يلزم كونه مجازاً.

وإنّما قال: «على تقدير تسليم ما ذكر» إشارة إلى أنّ لفظ «المنيّة» ـ في قولك: «أظفار المنيّة» ـ مستعمل فيما وضع له من حيث إنّه كذلك تحقيقاً، وأمّا ادّعاء كون الموت سَبُعاً فلا ينافي ذلك، لأنّ السّبع الادّعائيّ هو حقيقة الموت، فجاز مع ذلك ملاحظة كونه موضوعاً له.

قال الهنديّ: يريد أنّ قيد الحيثيّة في تعريف الحقيقة تعليليّة؛ ـ يعني: الكلمة المستعملة فيما وضع له، لأجل كونه موضوعاً له ـ وشكّ تحقّقه في لفظ «المنيّة» في قولك: «أظفار المنيّة» وليست تقييديّةً حتّى يكون المعنى: الكلمة المستعملة فيما وضع له مقيّداً بكونه موضوعاً ـ أي: من غير اعتبار أمر آخر معه ـ فلا يكون لفظ «المنيّة» حقيقةً في الموت؛ لاعتبار ادّعاء السّبعيّة اهـ.

(٢) **قوله: «والسّكّاكيّ حيث فسّر»**. لمّا بيّن في أوائل هذا الفصل أنّ للسّكّاكيّ ثلاثة آراء في ثلاثة مواضع ينافي بعضها بعضاً، وقد وعد فيها بأنّه سيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك **أراد**

⇐

⇐ إيراد ما وعده و رفع التّنافي عن آرائه فقال: لا تنافي بين آراء السّكّاكيّ ـكما ربّما يبدو في بادئ النّظر ـففي الموضع الّذي يفسّر الاستعارة المكنيّة بذكر «المشبّه» وإرادة «المشبّه به» ـكما في هذا المقام ـأراد بالاستعارة معناها المصدريّ ـأي: ذكر «المشبّه» وإرادة «المشبّه به» الّذي هو فعل المتكلّم ـيعني: تتحقّق الاستعارة المكنيّة بهذا الذّكر، ولم يعيّن اللّفظ «المستعار» ـأي: اللّفظ الّذي فيه الاستعارة ـأي لم يصرّح السّكّاكي في تفسير الاستعارة المكنيّة بأنّ اللّفظ «المستعار» هو لفظ «المنيّة» المشبّه ولو صرّح في هذا المقام بهذا لكان مناقضاً نفسه في الموضع الآخر بأنّ اللّفظ المستعار هو لفظ «السّبع» ـ«المشبّه به» ـ.

وفي الموضع الّذي جعلها ـأي: الاستعارة المكنيّة ـمجازاً لغويّاً أراد بها المعنى الاسميّ، أي: اللّفظ المستعار، وهو «السَّبُع» الّذي أُريد به «المنيّة».

وعلى هذا فلا تنافي بين كلاميه، لأنّه أراد بالموضع الأوّل المعنى المصدريّ لا المعنى الاسميّ، الّذي أُريد به «المنيّة» المشبّه وإنّما يتحقّق التّنافي لو أراد بالاستعارة في الموضعين معنىً واحداً ـأي: اسميّاً أو مصدريّاً ـبأن يقول: إنّ المراد بها في الموضع الأوّل أيضا المعنى الاسميّ حتّى يفهم منه أنّ اللّفظ المستعار هو لفظ «المنيّة» وينصّ في الموضع الثّاني أنّ اللّفظ المستعار هو لفظ «السَّبُع» فيكون متناقضاً.

وبتعبيرٍ آخر: إنّ السّكّاكيّ يعدّ الاستعارة المكنيّة من أقسام المجاز اللّغويّ، وتفسيره المكنيّة في هذا المقام يناقض ذلك، لأنّه فسّرها بذكر «المشبّه» وإرادة «المشبّه به» وهذا لا يدلّ على المجازيّة لأنّ المشبّه وهو «المنيّة» في هذا المقام مستعمل في معناه الموضوع له ـكما قرّره الشّارح عن المصنّف ـفكيف يمكن التّوفيق بين عدّها من المجاز وبين هذا التّفسير الدّالّ على الحقيقة ـكما نصّ عليه الخطيب في ردّه هذا التّفسير ـ؟

الشّارح يقول: يمكن التّوفيق بين الكلامين بدون تناقضٍ، وتقريره: أنّه أراد من الاستعارة هاهنا المعنى المصدريّ وهو ذكر «المشبّه» وإرادة «المشبّه به» الّذي هو فعل المتكلّم ولم يتعرّض لذكر اللّفظ المستعار الّذي هو مجاز لأنّه ليس بصدد بيان المعنى الاسميّ، وحيث يعدّها من المجاز اللّغويّ أراد بها المعنى الاسميّ وهو اللّفظ المستعار، ⇐

«المشبّه» وإرادة «المشبّه به» أراد بها المعنى المصدريّ، وحيث جعلها من أقسام المجاز اللّغويّ أراد بها اللّفظ المستعار، وقد صرّح بأنّ المستعار في الاستعارة بالكناية[1] هو اسم «المشبّه به» المتروك.

وعلى هذا لا إشكال عليه، إلّا أنّه صرّح في آخر بحث الاستعارة التّبعيّة[2] بأنّ «المنيّة» استعارة بالكِناية عن السَّبُع، و«الحال» عن المتكلّم إلى غير ذلك من

⇐ أي: «السّبع» الّذي هو «المشبّه به» ومجاز بالاتّفاق، وهذا المعنى الاسمي المجازي هو الّذي كان الشّارح اختاره آنفاً وقال: «المستعار له» هو المنيّة «المشبّه» و«المستعار منه» هو الحيوان المفترس «المشبّه به» واللّفظ المستعار هو «السّبع» وهو مجاز بلا ريب.

وعلى هذا التّوجيه لا يرد إشكال المصنّف على السّكّاكيّ في تفسير المكنيّة ـ بأنّها مجاز لغوي والتّفسير لا يدلّ على ذلك فيجيء التناقض ـ لأنّه بهذا التّوجيه دفع توهّم التّناقض.

وإنّما يرد الإشكال على السّكّاكيّ بما ذكره في آخر بحث الاستعارة التّبعيّة حيث صرّح بأنّ «المنيّة» استعارة بالكناية عن «السَّبُع» وبما ذكره في آخر فصل المجاز العقليّ بأنّ «الرّبيع» استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقيّ، فإنّ هذين الكلامين يدلّ على أنّ الاستعارة في لفظ «المشبّه» وهو «المنيّة» و«الرّبيع» وهما اللّفظان المجازيّان المستعاران، فيناقض كلامه حيثما يقول: إنّ اللّفظ المستعار هو «المشبّه به» أي: «السَّبُع» وهو مجاز إلّا أن يقدّر في هذين الموضعين مضاف ويكون الاستعارة بمعناها المصدريّ والمعنى: أنّ في ذكر «المنيّة» استعارة، أي: استعمال اسم «المشبّه» في «المشبّه به» ادّعاءً. فحينئذٍ يرتفع الإشكال والتّناقض.

(١) **قوله: «وقد صرّح بأنّ المستعار في الاستعارة بالكناية»**. أي: في مطلع القسم الرّابع من الفصل الثّالث من الأصل الثّاني من «علم البيان» من «المفتاح» ٤٨٧.

(٢) **قوله: «صرّح في آخر بحث الاستعارة التّبعيّة»**. أي: في آخر القسم السّادس من الفصل الثّالث من الأصل الثّاني من «علم البيان» من كتاب «المفتاح» ٤٩٣ وتقدّم نصّه قبل ذلك أنّه تعرّض لذلك عند إنكار التّبعيّة وردّها إلى المكنيّة.

الأمثلة، وفي آخر فصل المجاز العقليّ(١) بأنّ «الرّبيع» استعارة بالكِناية عن الفاعل الحقيقيّ، فجاء الإشكال.

فالوجه أن يحمل مثل هذا على حذف المضاف، أي: ذكر «المنيّة» استعارة بالكِناية حال كونها عبارة عن السَّبُع ادّعاءً، على أنّ المراد بالاستعارة معناها المصدريّ، أعني: استعمال اسم «المشبّه» في «المشبّه به» ادّعاءً، فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكِناية، وحينئذٍ يندفع الإشكال(٢) بِحَذَافِيْرِهِ(٣).

---

(١) **قوله: «في آخر فصل المجاز العقليّ»**. أي: في آخر الفصل الخامس من الأصل الثّاني من «علم البيان» من «المفتاح» ٥٠٩.

(٢) **قوله: «يندفع الإشكال»**. والإشكال هو التّناقض في عبارات السّكّاكيّ حيث إنّ ظاهر ما ذكره في آخر بحث الاستعارة التّبعيّة وفي آخر فصل المجاز العقليّ يناقض ما ذكره في تفسير الاستعارة المكنيّة.

وأمّا إشكال المصنّف على السّكّاكيّ في تفسير المكنيّة ـ بأنّ السّكّاكيّ جعل الاستعارة من أقسام المجاز اللّغويّ وليس هاهنا ـ أي: في المكنيّة ـ لفظ مستعمل في غير الموضوع له ـ فلا يندفع إلّا بما وجّهه الشّارح من أنّ الاستعارة المكنيّة في لفظ «السَّبُع» وهو مذكور كنايةً بذكر رديفه، أي: لفظ «المنيّة» ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(٣) **قوله: «بحذافيره»**. والمفرد: «حُذْفُور» على وزن «عُصفور» أو «حِذْفَار» على وزن «مِزْمَار» والمعنى في المفرد: الجانب والنّاحية، وفي الجمع: الجوانِب والنّواحي، وفي الحديث: «فكأنّما حِيْزَتْ له الدّنيا بِحَذَافِيْرِها» هي الجوانب ويقال: «أعطاه الدّنيا بِحَذَافِيْرِها» أي: بأسرها.

وعن أبي العبّاس عن تذكرة أبي عليّ: «وأخذه بحذافيره» أي: بجميعه. ويقال: «أخذ الشّيء بِجُزْمُوره وجَزَاميره، وحُذْفُوره وحَذَافيره» أي: بجميعه وجوانبه. وقال في موضع آخر: إذا لم يترك منه شيئاً ـ كما ذكره ابن منظور في مادّة «حذفر» من «اللّسان».

[السّكّاكيّ أدرج التّبعيّة في التّخييليّة تقليلاً للأقسام]

﴿واختار السّكّاكيّ[١] ردّ﴾ الاستعارة ﴿التبعيّة﴾ وهي ما تكون في الحروف، والأفعال، وما يشتقّ منها ﴿إلى﴾ الاستعارة ﴿المَكْنِيّ عنها، بجعل قرينتها﴾ أي: قرينة التبعيّة، استعارة ﴿مكنيّاً عنها و﴾ جعل الاستعارة ﴿التّبعيّة قرينتها﴾ أي: قرينة الاستعارة المكنيّ عنها ﴿على نحو قوله﴾ أي: قول السّكّاكيّ ﴿في «المنيّة» وأظفارها﴾ حيث جعل «المنيّة» استعارة بالكِناية وإضافة «الأظفار» إليها قرينتها.

ففي قولنا: «نطقت الحال بكذا» جعل القوم «نطقت» استعارة عن «دلّت» و«الحال» حقيقة لا استعارة، لكنّها قرينة لاستعارة «النّطق» للدّلالة، فهو يجعل «الحال» استعارة بالكِناية عن المتكلّم، ويجعل نسبة «النّطق» إليه قرينة الاستعارة.

وهكذا في قولنا: «نَقْرِيهم لَهْذَمِيَّاتٍ»[٢] يجعل «اللّهذميّات» استعارةً بالكِناية عن

---

(١) قوله: «واختار السّكّاكيّ». اعلم أنّ السّكّاكيّ أنكر ـ في آخر الفصل الخامس من الأصل الثّاني من علم البيان من «المفتاح»: ٥١١ ـ المجاز العقليّ وأدرجه في سلك الاستعارة بالكناية ـ كما تقدّم نصّه ـ وأيضاً أنكر ـ في آخر القسم السّادس من الفصل الثّالث من الأصل الثّاني من علم البيان من «المفتاح»: ٤٩٣ ـ الاستعارة التّبعيّة وردّها إلى الاستعارة المكنيّة ـ كما تقدّم نصّه أيضاً ـ تقليلاً للأقسام وتسهيلاً للحفظ. ولا يخفى أنّ عبارة المصنّف هاهنا غير واضحة والأولى أن يقول: واختار ردّ التّبعيّة إلى التّخييليّة، أي: أدرجها في التّخييليّة حيث جعلها قرينة المكنيّة وقرينتها لم تكن إلّا التّخييليّة كما نصّ عليه في «الإيضاح» ٤٧٢: وتصير التّبعيّة حقيقةً واستعارةً تخييليّةً لما سبق أنّ التّخييليّة على ما فسّرناها حقيقة لا مجاز اهـ.

(٢) قوله: «نَقْرِيهم لَهْذَمِيَّاتٍ». إشارة إلى البيت المتقدّم:

نَقْرِيهم لَهْذَمِيّاتٍ نقدّ بها ... ما كان خاط عليهم كُلُّ زَرَّادِ

* * *

المطعومات الشّهيّة على سبيل التّهكّم، ونسبة لفظ «القِرَى» إليها قرينة الاستعارة.

وعلى هذا القياس سائر الأمثلة، ففي قوله ـ تعالى ـ: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾ (١) يجعل «العَدَاوة» و«الحَزَن» استعارةً بِالكناية عن العلّة الغائيّة للالتقاط، ويجعل نسبة لام التّعليل إليه قرينة.

وكذا في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ (٢) بجعل «الجذوع» استعارة بالكِناية عن الظّروف والأمكنة، واستعمال «في» قرينة على ذلك.

وبالجملة ما جعله القوم (٣) قرينة الاستعارة التبعيّة يجعله هو استعارة بالكناية،

---

(١) القصص: ٨.

(٢) طه: ٧١.

(٣) **قوله: «وبالجملة ما جعله القوم»**. قال الهنديّ: هذا يجري في كلّ صورة يكون قرينة الاستعارة التّبعيّة لفظيّة، ولا يجري فيما يكون القرينة حاليّةً، إذ ليس هاهنا لفظ يجعل استعارة بالكناية كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]، فإنّ «لعلّ» استعارة تبعيّة لإرادته ـ تعالى ـ لامتناع التّرجّي عليه لكونه علّام الغيوب. وكذا في قوله ـ تعالى ـ: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، فإنّ «رب» استعارة تبعيّة على سبيل التّهكّم بقرينة مناسبة كثرة الوِداد.

قال الشّارح في شرح «المفتاح»: تجعل إرادة التّقوى استعارة بالكناية عن التّرجّي، ونسبة «لعلّ» إليه قرينةً، وقلّةُ الوِداد استعارة عن كثرته تهكّماً وذكر «ربّ» قرينةً وعلى هذا القياس.

وفيه: أنّ إرادة التّقوى ليست بمذكورة فكيف يجعل استعارة بالكناية؟ وأنّ التّرجّي مذكور صريحاً لكونه معنىً حقيقيّاً لكلمة «لعلّ» فكيف يكون مكنيّاً عنه، وأنّ نسبة «لعلّ» إليه ـ تعالى ـ قرينة على أنّها ليست بمعنى التّرجّي لا على أنّ إرادة التّقوى مجاز عن التّرجّي، وكذا ذكر «ربّ» مع وِداد الكفّار قرينة على عدم كونها للقِلّة لا على كون القلّة استعارة عن الكثرة.

⇐

وما جعلوه استعارة تبعيّة يجعله قرينة الاستعارة بالكناية، وإنّما اختار ذلك ليكون أقرب إلى الضّبط؛ لما فيه من تقليل الأقسام.

[نقد السّكّاكيّ في سلوكه هذا المسلك]

﴿وردّ﴾ ما اختاره[1] السّكّاكيّ ﴿بأنّه﴾ أي: السّكّاكيّ ﴿إن قدّر التّبعيّة﴾

⇐ وقال الجرجانيّ في شرح «المفتاح»: يجعل الاتّقاء استعارة بالكناية عن المرجوّ، ويجعل «لعلّ» قرينةً لها.

وفيه: أنّ المذكور في الآية «تتّقون» بصيغة الفعل، والاستعارة في معنى الفعل لا تكون إلّا تبعيّةً، فثبتت التّبعيّة ولو بطريق آخر، فلا يكون التّوجيه المذكور نافياً للتّبعيّة من البين.

وقيل: يجعل المخاطبون استعارة بالكناية عمّن يرجى منهم الاتّقاء والقرينة نسبة التّقوى المرجوّ إليهم بذكر «لعلّ» و«تتّقون».

وفيه: أنّه ليس هاهنا ردّ التّبعيّة الّتي في «لعلّ» إلى المكنيّة بل هو تصوير لاستعارة فاعل «تتّقون» عمّن يرجى منهم الاتّقاء.

ويرد على جميع التّوجيهات أنّه تصوير للاستعارة بالكناية في الآيتين على غير طريقة السّكّاكيّ والكلام إنّما هو على جريان طريقته.

(١) **قوله: «وردّ ما اختاره»**. أي: ردّ السّكّاكيّ في اختياره ولكن بيانه يتوقّف على أُمور:

١ ـ أنّ التّخييليّة عنده مجاز لا حقيقة.

٢ ـ أنّ المكنيّة لا تنفكّ عن التّخييليّة بحالٍ.

٣ ـ الاستعارة في الأفعال والمشتقّات والحروف تبعيّة لا أصليّة.

٤ ـ الاستعارة إنّما تتحقّق إذا كانت العلاقة بين المعنى الحقيقيّ والمجازيّ هي المشابهة.

والسّكّاكيّ معترف بهذه الأُمور، وحينئذٍ يقال له: إنّ كلمة «نطقت» في قولهم: «نطقت الحال بكذا» حقيقة أم مجاز؟ وأيّاً كان يلزم الإشكال، لأنّه إن قال: «إنّها حقيقة» يقال له: لم ⇐

كـ«نطقت» في قولنا: «نطقت الحال بكذا» ﴿ **حقيقة** ﴾ بأن يراد بها معناها الحقيقي ﴿ **لم تكن** ﴾ استعارة ﴿ **تخييليّة؛ لأنّها** ﴾ أي: التّخييليّة ﴿ **مجاز عنده** ﴾ أي: عند السّكّاكيّ؛ لأنّه جعلها من أقسام الاستعارة المصرّح بها ـ الّتي هي من أقسام المجاز ـ المفسّرة بذكر «المشبّه به» وإرادة «المشبّه» إلّا أنّ «المشبّه» فيها يجب أن يكون ممّا لا تحقّق له حسّاً ولا عقلاً بل يكون صورة وهميّة محضةً، وإذا لم تكن التّبعيّة تخييليّة ﴿ **فلم يكن** ﴾ الاستعارة ﴿ **المَكْنِيّ عنها مستلزمة للتّخييليّة** ﴾ لوجود المَكْنِيّ عنها في مثل: «نطقت الحال» وأشباهه بدون التّخييليّة حينئذٍ، ووجود الملزوم بدون اللّازم محال ﴿ **وذلك** ﴾ أي: عدم استلزام المَكْنِيّ عنها للتّخييليّة ﴿ **باطل بالاتّفاق** ﴾.

﴿ **وإلّا** ﴾ أي: وإن لم يقدّر التّبعيّة ـ الّتي جعلها قرينة المكنيّ عنها ـ حقيقةً، بل قدّرها مجازاً ﴿ **فتكون** ﴾ التّبعيّة كـ«نطقت» ـ مثلاً ـ ﴿ **استعارةً** ﴾ لا مجازاً مرسلاً[1]،

⇐ تكن تخييليّة وأنت أيّها السّكّاكيّ أدرجت التّبعيّة في التّخييليّةِ الّتي كانت مجازاً عندك وهذه لا تكون مجازاً فلا تكون تخييليّة وإذا لم تكن تخييليّةً لزم انفكاك المكنيّة عنها ووجودها بدون التّخييليّة وهو باطل بالاتّفاق.

وبتعبير آخر: عدم مجازيّة التّخييليّة على مذهب السّكّاكيّ باطل؛ لأنّه عدّ التّخييليّة من المصرّحة وفسّرها بذكر «المشبّه به» وإرادة «المشبّه» ووجود المكنيّة بدون التّخييليّة باطل بالاتّفاق.

وإن قال: «نطقت مجاز» يقال له: كانت حينئذٍ استعارة لأنّ العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازيّ هي المشابهة بالاتّفاق، وإذا كانت استعارة كانت تبعيّة لا محالة، لأنّ «نطقت» فعل والاستعارة في الأفعال تبعيّة بالإجماع، فحينئذٍ يكون رجوعاً إلى التّبعيّة الّتي أنكرها، وكرّاً على ما فرّ منه، إقراراً بما أنكر.

(١) **قوله: «لا مجازاً مرسلاً»**. بأن يكون «نطقت» مجازاً عن «دلّت» بعلاقة الملازمة بينهما ـ على ما مرّ ـ كما قرّره الهنديّ.

ضرورة أنّ العلاقة بين المعنيين[١] هي المشابهة[٢] ولا نعني بالاستعارة سوى هذا ﴿ **فلم يكن ما ذهب إليه** ﴾ السّكّاكيّ من ردّ التبعيّة إلى المكنِيّ عنها ﴿ **مغنياً عمّا ذكره غيره** ﴾ أي: غير السّكّاكيّ من تقسيم الاستعارة إلى التبعيّة وغيرها؛ لأنّه اضطرّ آخر الأمر إلى القول بالاستعارة التّبعيّة، حيث لَمْ يَتَأَتَّ له أن يجعل «نطقت» في قولنا: «نطقت الحال بكذا» حقيقة، بل لزمه أن يقدّره استعارة، والاستعارة في الفعل لا تكون إلّا تبعيّة.

---

(١) **قوله: «أنّ العلاقة بين المعنيين»**. قال الهنديّ: أي: على تقدير كون «نطقت الحال» استعارة تبعيّة؛ لأنّ الكلام في ردّ التّبعيّة إلى المكنيّ عنها، وإذا حملت على المجاز المرسل لا يكون ممّا نحن فيه.

وأيضاً على تقدير كونه مجازاً مرسلاً يلزم تحقّق المكنيّة بدون التّخييليّة فيلزم الفساد المذكور في الشِّقّ الأوّل.

(٢) **قوله: «هي المشابهة»**. ضمير الفصل وتعريف الخبر باللّام يدلّان على حصر العلاقة في المشابهة، ولا خَفَاء في هذا الحصر؛ لأنّ السّكّاكيّ صرّح في كتابه بأنّه إذا جعل الحال استعارةً بالكناية كانت قرينتها ـ أعني: «نطقت» ـ أمراً وهميّاً، ومن المعلوم أنّ العلاقة بين ذلك الأمر الوهميّ وبين النّطق الحقيقيّ ليس إلّا المشابهة ـ كما نصّ عليه الجرجاني أيضاً في شرح «المفتاح» ـ فصحّ قوله: «فيكون استعارة لا مجازاً مرسلاً» واندفع ما يقال: يرد عليه أنّه قد تقرّر أنّه يجوز أن يكون اللّفظ الواحد استعارةً ومجازاً مرسلاً باعتبارين فلم لا يجوز أن يكون هذا من هذا القبيل.

على أنّه لو سلّم تحقّق علاقة أُخرى غير المشابهة لم يرد أيضاً هذا التّوهّم، لأنّ التّخييليّة عند السّكّاكيّ عبارة عن أن تؤخذ صورة وهميّة محضة شبيهة بصورة محقّقة حسّاً أو عقلاً، فيستعار لها اللّفظ الدّالّ على الصّورة المحقّقة، فالقول بتحقّق استعارة التّخييليّة في هذه الصّورة يستدعي القول بتحقّق التّبعيّة وهو المطلوب ـ كما قرّره الرّومي ـ.

[دفاع عن السّكّاكيّ وردّه]

وما يقال: إنّ مجرّد[١] كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة، بل إنّما تكون كافية إذا كانت جليّةً مع قصد المبالغة في التّشبيه، وتحقّق هذين الأمرين ممنوع، **فممّا لا ينبغي** أن يلتفت إليه.

[دفاع بعض آخر عن السّكّاكيّ وردّه]

وذكر بعضُ مَنْ له حَذَاقة في غير هذا الفنّ[٢] ـ جواباً عن اعتراض المصنّف ـ

---

(١) **قوله: «وما يقال: إنّ مجرّد»**. هذا ردّ على الخلخاليّ ـ كما نصّ عليه الهنديّ ـ وتقريره: أنّ السّكّاكيّ لا يقول في «نطقت» بأنّه حقيقة حتّى يستلزم كون التّخييليّة غير مجازٍ، وانفكاك المكنيّة عن التّخييليّة ومخالفة الإجماع بل يقول بأنّها ـ أي: «نطقت» ـ مجازٌ، ولا يقول بالاستعارة ـ حتّى يشكل عليه بأنّه رجوع إلى التّبعيّة الّتي فرّعنها ـ لأنّه يشترط في تحقّق الاستعارة ثلاثة أُمور:

١ ـ أن تكون العلاقة هي المشابهة.

٢ ـ أن تكون العلاقة جليّةً لا خفيّةً.

٣ ـ أن يقصد المبالغة في التّشبيه. والأخيران مفقودان في المقام فلا تتحقّق الاستعارة أصلاً حتّى تكون تبعيّةً.

والشّارح يقول: هذا القول باطل من وجهين:

الأوّل: أنّا لا نسلّم فِقْدان الشّرائط ـ على تسليم صحّتها ـ بل هي موجودة كافّةً.

والثّاني: أنّه لو سلّمنا عدم تحقّق الاستعارة بفقدان الشّرائط فلا نسلّم فقدان المجاز، أي: إذا فقدت الاستعارة بفقدان الشّرائط لزم المجاز يقيناً وحينئذٍ يلزم محذور آخر وهو انفكاك المكنيّة عن التّخييليّة، لأنّ المجاز لا يصلح أن يكون قرينةً للمكنيّة، بل يجب أن تكون استعارةً تخييليّة وهي مفقودة.

(٢) **قوله: «وذكر بعض من له حذاقة في غير هذا الفنّ»**. أراد الرّدّ على صدر الشّريعة عبيدالله بن ⇐

أنّا لا نسلّم[1] أنّ لفظ «نطقت» إذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة التّخييليّة؛ لأنّها

⇐ مسعود المحبوبيّ الحنفيّ المتوفّى سنة ٧٤٧هـ أو سنه ٧٤٥هـ أو سنة ٧٥٠هـ ـ كما في «كشف الظّنون» ـ صاحب كتاب «التّوضيح» في أُصول الفقه ـ كما في «الدّرر الكامنة» لابن حجر ـ والتّفتازانيّ صنع حاشية له سمّاه: «التّلويح على التّوضيح» وله شرح «الوقاية» و«النّقاية في مختصر الوقاية» وله كتاب في المعاني والبيان سمّاه «الوِشاح» شرحه زين الدّين عبدالرّحمن بن أبي بكر المعروف بابن العينيّ المتوفّى سنة ٨٩٣هـ ـ كما في «كشف الظّنون» ـ.

(١) **قوله: «أنّا لا نسلّم»**. وتقرير جواب صدر الشّريعة ـ دفاعاً عن السّكّاكيّ ـ من وجهين:

الأوّل: أنّا لا نسلّم انفكاك المكنيّة عن التّخييليّة لو قال بأنّ «نطقت» حقيقة، أي: مع القول بأنّ «نطقت» حقيقة أيضاً أمكن القول بالاستعارة التّخييليّة؛ لأنّ الاستعارة لا تجب أن تجعل في «نطقت» بل تجعل المكنيّة في «الحال» والتّخييليّة في «اللّسان» أي: يشبّه «الحال» في النّفس بالإنسان المتكلّم، وهذه مكنيّة ثمّ يثبت لها «اللّسان» الّذي هو من خواصّ «المشبّه به» وهذه تخييليّة فيكون المشبّه «الحال» والمشبّه به «الإنسان» و«اللسان» من خواصّ «المشبّه به».

والثّاني: أنّ «نطقت» حقيقة ويلزم القول بالانفكاك ولا محذور عن ذلك، إذ السّكّاكيّ لم يناقض نفسه بهذا، لأنّه لم يحكم بالملازمة بين المكنيّة والتّخييليّة، بل إنّما نقله عن السّلَف ـ كما تقدّم نقله ـ فالعبارة: «لا ينفكّ المكنّي عنها عن التّخييليّة» ليس على ظاهره، لأنّه لم يلتزم بعدم الانفكاك بل نقله عن السّلف وهو يجوّز الانفكاك فيحمل هذه العبارة الدّالّة بظاهره على عدم جواز الانفكاك على «القلب البياني» ـ الّذي الدّاعي إليه المعنى ـ أي: التّخييليّة لا تنفكّ عن المكنيّة؛ فإذا وجدت التّخييليّة وجدت المكنيّة، ولا عكس، أي: ربّما توجد المكنيّة ولا توجد التّخييليّة، فوجود المكنيّة بدونها جائزٌ ولا اعتراض على السّكّاكيّ.

ثمّ مثّل لذلك وقال: إذا قلنا: «نطق لسان الحال» فالاستعارتان موجودتان؛ إذ شبّه «الحال» بالإنسان المتكلّم في النّفس وهذه استعارة بالكناية، وأثبت اللّسان الّذي هو أمر

⇐

ليست في «نطقت» بل في «الحال» بأن يجعل لها لسان.

وأيضاً معنى قوله في «المفتاح»(١): «لا ينفكّ المَكْنِيّ عنها عن التّخييليّة» أنّ التّخييليّة مستلزمة للمكنيّ عنها، لا على العكس ـ كما فَهِمَهُ المصنّف ـ فإذا قلنا: «نطق لسان الحال» وأردنا باللّسان الصّورة المتخيّلة للحال الّتي هي بمنزلة اللّسان للإنسان، فلابدّ من استعارة المتكلّم للحال، فهاهنا استعارة مكنيّ عنها وتخييليّة، وأمّا إذا قلنا: «نطقت الحال» فالمكنيّ عنها موجودة دون التّخييليّة فإنّها من قسم المصرّح بها، ولا تصريح بـ«المشبّه به» في «نطقت الحال».

⇐ مختصّ بالإنسان وهذه استعارة تخييليّة ولكن نعتبر أوّلاً التّخييليّة في «اللّسان» ثمّ نضطرّ إلى اعتبار الاستعارة في «الحال» وتشبيهه بالإنسان المتكلّم فتجيء المكنيّة بعد ذلك وثبت أنّ التّخييليّة إذا وجدت وجدت المكنيّة لا محالة ولا كذلك العكس، اي: إذا وجدت المكنيّة لا يجب أن توجد التّخييليّة، ولم نضطرّ إلى اعتبارها بعد المكنيّة وذلك كما إذا قلنا: «نطقت الحال» ـ بحذف «اللّسان» من العبارة ـ ففي «الحال» استعارة مكنيّة بدون التّخييليّة، لأنّ التّخييليّة من الاستعارة المصرّحة ولم يذكر في الكلام «المشبّه به» الّذي هو «الإنسان المتكلّم».

وبتعبير آخر: إذا قيل: «نطقت الحال» بحذف لفظ «اللّسان» فاستعارة المتكلّم للحال مكنيّة فوجدت الاستعارة بالكناية ولم توجد التّخييليّة لأنّه لم يذكر «اللّسان» حتّى يستعار لصورة موهومة، إذ التّخييليّة من أقسام الاستعارة المصرّحة، كما نقلنا عن السّكّاكيّ أنّه قسّم المصرّحة إلى التّحقيقيّة والتّخييليّةِ، واعتبر في المصرّحة أن يكون الطّرف المذكور هو «المشبّه به» ولم يصرّح بـ«المشبّه به» في «نطقت الحال» لأنّ «المشبّه به» فيه هو اللّسان وهو محذوف، وحاصل ذلك أنّه لا ملازمة بين المكنيّة والتّخييليّةِ فلا مانع من وجود المكنيّة بدون التّخييليّة فلا يرد الاعتراض على السّكّاكيّ.

(١) في القسم الرّابع من الفصل الثّالث من الأصل الثّاني من القسم الثّالث من كتاب «المفتاح»: ٤٨٧.

هذا كلامه، ولا مِساس له بكلام السّكّاكيّ[1]، والعجب ممّن يقوم بالذّبّ عن كلام أحد من غير أن ينظر فيه أدنى نظرة.

---

(١) **قوله: «هذا كلامه ولا مساس له بكلام السّكّاكيّ»**. أي: لا علاقة ولا ارتباط لكلام صدر الشّريعة بكلام السّكّاكيّ والوجهان المذكوران في الجواب أجنبيّ عمّا أراده السّكّاكيّ هاهنا من وجوهٍ:

الوجه الأوّل: أنّ قول صدر الشّريعة ـ: «إنّ الاستعارة التّخييليّة ليست في «نطقت» بل في الحال» ـ باطل؛ لأنّ «الحال» عند السّكّاكيّ استعارة مكنيّة عن الإنسان المتكلّم، والتّخييليّة عنده يجب أن يكون بذكر «المشبّه به» وإرادة «المشبّه» الذي لا تحقّق له حسّاً ولا عقلاً، و«الحال» المذكور هاهنا «مشبّه» لا «مشبّه به»، فإذا جعل «نطقت» حقيقة كان انتفاءُ التّخييليّة غير خافٍ على أحدٍ.

والوجه الثّاني: أنّ القلب الّذي ادّعاه الصّدر في كلامه منافٍ لما صرّح به حيث قال: «وقد ظهر أنّ الاستعارة بالكناية لا تنفكّ عن الاستعارة التّخييليّة ـ على ما عليه مساق كلام الأصحاب ـ» وهذا صريح في أنّ المكنيّة مستلزمة للتّخييليّةِ بمعنى أنّها لا توجد بدون التّخييليّة، وإلّا فقد صرّح بأنّ التّخييليّة توجد بدون المكنيّة كما في قوله: «أظفار المنيّة الشّبيهة بالسّبُع» و: «زمام الحكم الشّبيه بالنّاقة» و: «لسان الحال الشّبيه بالمتكلّم».

والوجه الثّالث: أنّ السّكّاكيّ صرّح بأنّ النّطق للحال أمر وهميّ كالأظفار للمنيّة. وهذا يدلّ على أنّ الاستعارة التّخييليّة في النّطق لا في الحال، فما ذكره الصّدر ينافي نصوص السّكّاكيّ في مواضع عديدة.

وقال سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ: وجه البطلان أوّلاً أنّ النّزاع في قولهم: «نطقت الحال» ولا يوجد في هذا المثال ذكر كلمة «اللّسان» حتّى تقول: إذا جعل «نطقت» حقيقةً أجرينا التّخييليّة في اللّسان.

وثانياً: أنّ المتبادر من كلام السّكّاكيّ هو ما فهمه المصنّف، ولا دليل لما فهمه، لأنّ القلب يحتاج إلى الدّاعي، ولا داعي له هاهنا.

[دفاع ثالث عن السّكّاكيّ وردّه]

فإن قلت: إن أراد بالاتّفاق[1] على استلزام المكنيّ عنها للتّخييليّة اتّفاق غير السّكّاكيّ فهو لا يقوم دليلاً على إبطال كلامه لأنّه بصدد الخلاف معهم.

---

(١) **قوله: «فإن قلت: إن أراد بالاتّفاق»**. اعلم أنّ المصنّف قال في الاعتراض على السّكّاكيّ: «إنّ المكنيّة تستلزم التّخييليّة وعدم اللّزوم باطل بالاتّفاق» والآن يقال له: هذا الاتّفاق الّذي ادّعيته لِمَنْ هو؟ هل هو اتّفاق غير السّكّاكيّ أم اتّفاق السّكّاكيّ وغيره معاً؟ وأيّاًما كان باطلاً:

أمّا الأوّل فلوجهين: **الوجه الأوّل**: أنّ اتّفاق غير السّكّاكيّ لا يصلح دليلاً لإبطال كلامه، لأنّه متخصّص في هذا الفنّ ومجتهد، وهو لا يتقلّد قِلادة التّقليد عن الغير، بل هو بصدد الخلاف معهم.

والوجه الثّاني: أنّه غير موجود رأساً بدليل أنّ جار الله العلّامة الزّمخشريّ الّذي هو أُستاذ أساتذة الدّنيا وفخر خوارزم صرّح بخلافِهِ، فأين الاتّفاق المزعوم الّذي ادّعيته والزّمخشري في تفسير الآية المذكورة من كتاب «الكشّاف» قال ما حاصله أنّ في قوله: ﴿**يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ**﴾ شبّه العهد بالحبل في النّفس وهذه استعارة مكنيّة ثمّ ذكر مع المشبّه ما هو من لوازم «المشبّه به» وهو «النّقض» وهذه تحقيقيّة لا تخييليّة ـ بالتّفسير السّكّاكيّ ـ لأنّ «النّقض» أمر محقّق لا وهميّ وهو استعارة عن «يبطلون» فينقضون بمعنى: يبطلون، وأنت ترى أنّه جعل قرينة الاستعارة المكنيّة الاستعارة التّحقيقيّة العقليّة لا التّخييليّة الوهميّة. وبهذا بطل اتّفاق غير السّكّاكيّ، إذ لا اتّفاق أوّلاً، ولو كان أيضاً لم يصلح لإبطال كلامه ثانياً.

وأمّا الثّاني: فلأنّ السّكّاكيّ حكى اللّزوم بين الاستعارة المكنيّة والتّخييليّة عن السَّلَف، ولم يلتزم بذلك فجوّز وجود التّخييليّة بدون المكنيّة في قوله: «أظفار المنيّة الشّبيهة بالسّبع» حيث صرّح بالتّشبيه فلا يكون المكنيّة فيه ـ كما تقدّم ضمن مثالين آخرين ـ.

ووجود المكنيّة بدون التّخييليّة في قوله: «أنبت الرّبيع البقل» فـ«الرّبيع» مكنيّة وقرينتها التّحقيقيّة ـ أي: «أنبت» وهو أمر محقّق ـ ولا تخييليّة هاهنا.

على أنّه قد ذكر صاحب «الكشّاف»[١] في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ** ﴾ أنّ في «العهد» استعارةً بالكناية وتشبيهاً بالحَبْل، وفي «النّقض» استعارة لإبطال العهد وهذا أمر محقّق عقلاً[٢]، لا وهميّ، فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقيّة لا تخييليّة.

وإن أراد اتّفاق السّكّاكيّ وغيره فظاهرالبطلان؛ لأنّه قد صرّح بأنّ عدم انفكاك[٣] المكنيّ عنها عن التّخييليّة إنّما هو مذهب السَّلَف، وعنده لا لزوم بينهما أصلاً، بل توجد التّخييليّة بدونها كما ذكر في «أظفار المنيّة الشّبيهة بالسَّبُع» وهي توجد بدون التّخييليّة كما صرّح به في المجاز العقليّ[٤] حيث قال: إنّ قرينة المكنيّ عنها إمّا أمر مقدّر وهميّ، كالأظفار في «أظفار المنيّة»، و«نطقت» في «نطقت الحال»، أو أمر محقّق كالإنبات في قولك: «أنبت الرّبيع البقل»، و«الهزم» في قولك: «هزم الأمير الجند».

قلت: هذا يَصْلُحُ إبطالاً لكلام المصنّف لا توجيهاً لكلام السكّاكي؛ لأنّه قد صرّح بأنّ «نطقت»[٥] من قبيل الوهميّ كـ«الأظفار» فيجب أن يقدّر أمر وهميّ

---

(١) **قوله: «قد ذكر صاحب «الكشّاف»**. قد تقدّم نقل نصّه قبل ذلك.

(٢) وفي نسخة سنة ٨٤٩هـ: «عقليّ».

(٣) **قوله: «لأنّه قد صرّح بأنّ عدم الانفكاك»**. أي: في القسم الرّابع من الفصل الثّالث من الأصل الثّاني من «علم البيان» من كتاب «المفتاح» ٤٨٧ ـ كما تقدّم نقله في صدر هذا الفصل المعقود لبيان خلاف السّكّاكيّ مع غيره ـ.

(٤) **قوله: «كما صرّح به في المجاز العقليّ»**. أي: في آخر الفصل الخامس من الأصل الثّاني من «علم البيان» من «المفتاح» ٥١١ ـ وقد تقدّم نقله قبل هذا في صدر الفصل المعقود ـ.

(٥) **قوله: «قد صرّح بأنّ «نطقت»**. أي: في الفصل الخامس من الأصل الثّاني صفحة: ٥١١ ـ كما تقدّم ـ.

شبيه بالنّطق كما ذكره في «الأظفار» وهذا قول بالاستعارة التّبعيّة[١]، نعم يستفاد من كلامه أنّه يمكن ردّ التّركيب المشتمل على التّبعيّة إلى التّركيب المشتمل على المكنيّ عنها إذا اعتبر في المكنيّ عنها والتّخييليّة تفسير المصنّف ـ مثلاً ـ في «نطقت الحال بكذا» يجعل تشبيه «الحال» بالمتكلّم استعارة بالكناية، وإثبات «النّطق» لها استعارة تخييليّة، ويكون «نطقت» حقيقة مستعملة في المعنى الأصلي ـ كما هو مذهبه في «الأظفار» ـ فلا يلزم القول بالاستعارة التّبعيّة.

وكذا يمكن ذلك على مذهب السّلف أيضاً، لما مرّ من أنّ التّخييليّة عندهم حقيقة كـ«يد الشَّمَال» و«أظفار المنيّة».

[شرائط حسن الاستعارة في التّحقيقيّة والتّمثيليّة]

﴿**فصلٌ**﴾ في شرائط حسن الاستعارة[٢].

---

(١) **قوله: «وهذا قول بالاستعارة التّبعيّة»**. لأنّ «نطقت» فعل وإذا اعترف بوجود أصل الاستعارة فيه اعترف بالاستعارة التّبعيّة ـ إذ الاستعارة في الأفعال والمشتقّات والحروف تبعيّة بالإجماع ـ وذلك بعد إنكارها وردّها إلى المكنيّة مناقضة صريحة لا يمكن إنكارها، فلا يمكن التّخلّص من الاستعارة التّبعيّة إلّا على تفسير المصنّف للتّخييليّة وإدراجها في الحقيقة اللغويّة والمجاز العقليّ وإخراجها عن أقسام المجاز اللّغويّ ـ كما تقدّم ـ وأشار إليه بقوله: «نعم يستفاد من كلامه» إلخ ... وهذا مأخوذ من كلام الخطيب في «الإيضاح» ٤٧٢ ـ كما قلنا قبل ذلك ـ فالضّمير في قوله: «من كلامه» راجع إلى السّكّاكيّ بلا شكٍّ. أي: ردّ التّبعيّةِ على المكنيّة وإدراجها في التّخييليّة يمكن تصحيحه والقول به إذا اعتبر في تفسير التّخييليّة والمكنيّة مذهب المصنّف بأنّهما حقيقتان لغويّتان ويحصل التّخلّص من شرّ التّبعيّة كاملاً.

(٢) **قوله: «شرائط حسن الاستعارة»**. الشّرط قسمان:

أحدهما: شرط الصّحّة مثل الوضوء بالنّسبة إلى الصّلاة، ومعناه أنّه إذا انتفى الشّرط

⇐

⇐ انتفى المشروط، ففي المثال المذكور إذا انتفى الوضوء بطلت الصّلاة كما في وضوء النّواصب اللّئام، لأنّ الله أمر بمسح الأرجل بنصّ كتابه وهم يغسلونها خلافاً لما أمر الله ـ تعالى ـ حيث يقول: ﴿**فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ**﴾ [المائدة: ٦]، وهؤلاء يخالفون نصّ القرآن ولا يبالون.

وثانيهما: شرط الحسن، مثل الصّلاة بالنّسبة إلى المسجد، فإذا كانت الصّلاة في المسجد كانت أفضل، وإذا لم تكن فيه لم تبطل وكانت غير حسنة. ففي الأوّل: تنتفي الماهيّة بانتفاء الشّرط، وفي الثّاني: لا تنتفي.

إلى هنا كان الكلام في شرط صحّة الاستعارة، ومن هنا يتكلّم في شرط الحسن ـ أي: حسن الاستعارة ـ.

وبتعبير آخر: الحسن قسمان: ذاتيّ وعارض، وظاهر كلام المصنّف والشّارح يدلّ على أنّ المراد من الحسن هاهنا هو الحسن العارضي وإلى هنا كان الكلام في الحسن الذّاتيّ للاستعارة.

ولكن قوله: «كأن يكون وجه الشّبه» يدلّ على الحسن الذّاتيّ ولكن يمكن توجيه العبارة بأنّ المراد من الحسن هاهنا هو مطلق الحسن أعمّ من أن يكون ذاتيّاً أو عارضاً، وقوله: «برعاية حسن التّشبيه» إشارة إلى الحسن الذّاتي، وقوله: «أن لا يشمّ» إشارة إلى الحسن العارض. وبانتفاء الحسن الذّاتيّ تنتفي الاستعارة، ولكن بانتفاء الحسن العارض لا تنتفي الاستعارة، وإنّما ينتفي حسنها.

وقوله: «شرائط» بصيغة الجمع لا وجه له إلّا باعتبار تعدّد الموارد، لأنّ المصنّف ـ تبعاً للسّكّاكيّ ـ اكتفى بشرطين:

أحدهما: رعاية جهات حسن التّشبيه، لأنّ الاستعارة مبناها على التّشبيه وهي فرعه، فحسن التّشبيه وقبحه يؤثّران في الاستعارة، وحسن التّشبيه أن يكون الوجه في الطّرفين موجوداً، والتّشبيه وافياً بالغرض الّذي كان راجعاً إلى «المشبّه» في سبعة مواضع، وإلى «المشبّه به» في موضعين، وأن يكون «المشبّه به» مسلّم الحكم ومشهوره في بيان

⇐

[الشّريطة الأُولى]

﴿ حُسن كلّ من ﴾ الاستعارة ﴿ التّحقيقيّة[١] والتّمثيل ﴾ على سبيل الاستعارة[٢] ﴿ برعاية جهات حسن «التّشبيه» ﴾ كأن يكون[٣] وجه الشّبه شاملاً للطّرفين[٤]،

⇐ الإمكان، وأن يكون تشبيه أسود الوجه بمقلة الظّبي ـ لا الفحْم ولا الغُراب ـ في بيان التّزيين.

وثانيهما: عدم إشمام الاستعارة رائحة التّشبيه، وإن كانت مشتملةً عليه ذاتاً، ففي قولهم: «رأيت أسداً في الحمّام» لم تشمّ الاستعارة فيه رائحة التّشبيه، لأنّ دلالة «في الحمّام» على التّشبيه خفيّة لا جليّة، وليس كذلك قولهم: «رأيت أسداً في الشَّجاعة» فهو تشبيه لا استعارة ـ لفقدان شرطها ـ وكذلك قولهم: «زيد كالأسد» وكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، لدلالة قوله: «من الفجر» على التّشبيه ـ كما تقدّم ـ ولكن قول ابن طباطبا: «قد زرّ أزراره على القمر» لا ينافي الاستعارة. وسبب هذا الشّرط أنّ الاستعارة مبنيّة على المبالغة والاتّحاد، والتّشبيه على المغايرة والافتراق، وإشمام رائحة التّشبيه ينافي كون الكلام استعارة ولذا اشترط عدمه ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(١) **قوله: «الاستعارة التّحقيقيّة»**. هي الّتي تحقّق معناها حسّاً أو عقلاً، ضدّ التّخييليّة.

(٢) **قوله: «والتّمثيل على سبيل الاستعارة»**. وهو اللّفظ المنقول من معنىً مركّبٍ إلى ما شبّه بمعناه. وفي هذه العبارة إن خصّصت «الاستعارة التّحقيقيّة» بالمفردات كان عطف التّمثيليّةِ على التّحقيقيّة من عطف المباين على المباين، وإلّا كان من عطف الخاصّ على العامّ ـ كما تقدّم ـ.

(٣) **قوله: «كأن يكون»**. اعترض عليه بأنّ عدّ هذا الوجه من شروط الحسن لا يستقيم من دون تأويل، لأنّه من شروط الصّحّة، لا من شروط الحسن، وذلك لأنّه لا يتحقّق التّشبيه مع انتفاء الوجه.

(٤) **قوله: «شاملاً للطّرفين»**. أي: متحقّقاً فيهما، مثل: الشَّجاعة في «زيد» و«الأسد» لأنّه إذا لم ⇐

والتّشبيه وافياً بإفادة ما علّق به من الغرض(١) ونحو ذلك ممّا سبق في «باب التّشبيه»(٢)، وذلك لأنّ مبناهما على التّشبيه، فيتبعانه في الحُسن والقبح.

[الشّريطة الثّانية]

﴿وأن لا يُشَمّ رائحته لفظاً(٣)﴾ أي: وبأن لا يشمّ كلّ من التّحقيقيّة والتّمثيل رائحة التّشبيه من جهة اللّفظ، ولهذا قلنا بأنّ نحو «رأيت أسداً في الشَّجَاعة» تشبيه، لا استعارة.

وذلك لأنّ إشمامهما رائحة التّشبيه يبطل الغرض من الاستعارة ـ أعني: ادّعاء دخول «المشبّه» في جنس «المشبّه به» وإلحاقه به لما في التّشبيه من الدّلالة على كون «المشبّه به» أقوى في وجه الشّبه كقوله:

⇐ يوجد فيهما بل في أحدهما فات الحُسْنُ، كَأَنْ تستعير اسم الأسد للجبان من غير قصد التّهكّم والاستهزاء.

(١) قوله: «علّق به من الغرض». أي: الغرض الّذي قصد إفادته مثل بيان إمكان المشبّه أو تزيينه أو تشويهه إلى غير ذلك ممّا تقدّم في باب التّشبيه.

(٢) قوله: «ونحو ذلك ممّا سبق في باب التّشبيه». مثل كون وجه الشّبه غير مبتذلٍ ـ أي: غريباً لطيفاً لكثرة ما فيه من التّفاصيل والصّور ـ أو نادر الحضور، وذلك مثل تشبيه الشّمس بالمِرْآة في كفّ الأشلّ، وتشبيه البَنَفْسَج بأوائل النّار في أطراف كِبْرِيت، ثمّ استعارة كلّ من المِرْآة وأوائل النّار لما شبّه به، والحسن فيه موجود للغرابة ولا كذلك تشبيه الوجه الجميل بالشّمس وتشبيه الشّجاع بالأسد، ثمّ استعارة لفظ «المشبّه به» لـ«المشبّه» فلا حسن فيه، لعدم الغرابة.

(٣) قوله: «رائحته لفظاً». وإنّما قال: «لفظاً»؟ لأنّ المعنى على التّشبيه قطعاً ـ كما قرّره الرّومي ـ لأنّ رائحة التّشبيه موجودة بالقرينة في معنى الاستعارة، لأنّ مبناها على التّشبيه ـ كما تقدّم ـ.

ظَلَمْنَاكِ فِي تَشْبِيهِ صُدْغَيْكِ بِالْمِسْكِ(١)   فَقَاعِدَةُ التَّشْبِيهِ نُقْصانُ ما يحكي

[الشّريطة الثّالثة]

ومن زعم(٢) أنّ من شرائط حسن كلّ منهما أن تكون مطلقةً غيرَ مُعقَّبَةٍ بصفة، أو تفريع كلام ملائم لأحد الطّرفين **فقد أخطأ**؛ لأنّ **المرشّحة** من أحسن أنواع الاستعارة، نعم **المجرّدة** ناقصة الحسن بالنّسبة إلى **المرشّحة** ـ كما مرّ ـ.

[تفريع على الشّريطة الثّانية]

﴿**ولذلك**﴾ أي: ولأنّ شرط حسنه أن لا يشمّ رائحة التّشبيه لفظاً ﴿**يُوَصَّى أن**

---

(١) **قوله**: «**ظَلَمْنَاكِ فِي تَشْبِيهِ صُدْغَيْكِ بِالْمِسْكِ**». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ ـ مفا، عي، لن ـ إلّا أنّ العروض استعملت تامّةً للتّصريع بالضّرب، وهذا يقال له: عند العَرُوضيّين ـ: التّصريع بالزّيادة. والقائل لم أطّلع عليه ولا على ما قبله أو ما بعده.

(٢) **قوله**: «**ومن زعم**». قد تقدّم أنّ الاستعارة على أربعة أقسامٍ ـ باعتبار الاقتران بالملائم لأحد الطّرفين وعدمه ـ:

١ ـ المرشّحة.

٢ ـ المجرّدة.

٣ ـ المطلقة.

٤ ـ الجامعة بين التّرشيح والتّجريد. وأبلغ الأقسام المرشّحة ثمّ المجرّدة.

وإذا عرفت هذا فاعلم أنّ بعضهم زعم أنّ من شرائط حسن الاستعارة كونها «مطلقةً» وأنت تعرف بأنّ هذا الزّعم خطأ، لما تقدّم أنّ «المرشّحة» أحسن من الجميع، و«المطلقة» عاطلة عن كلّ المحاسن، فكيف توجب حسن شيءٍ آخر كما قال الشّاعر الفارسيّ:

ذات نايافته از هستى بخش   كى تواند كه شود هستى بخش

والأولى أن يقول: من شرائط الحسن كونها «مرشّحة» ثمّ كونها «مجرّدةً».

يكون الشّبه ﴾ أي: ما به المشابهة ﴿ بين الطّرفين جليّاً ﴾ بنفسه[١] أو بسبب عرف[٢] أو اصطلاح خاصٍّ[٣] ﴿ لئلّا يصير ﴾ كلّ منهما[٤] ﴿ إلغازاً ﴾ أي: تعميةً في المراد، يقال: «ألغزَ في كلامه» ـ إذا عَمَّى مراده ـ ومنه «اللُّغز» والجمع «ألغاز» مثل «رُطَب» و«أرطاب» يعني: يصير إلغازاً[٥] إذا روعي شرائط حسن الاستعارة، وأمّا إذا لم تراع كما لو أُشِمَّ رائحة التّشبيه فلا يصير إلغازاً لكن يفوت الحسن ﴿ كما لو قيل ﴾ ـ في التّحقيقيّة ـ: ﴿ «رأيت أسداً» وأُريد إنسان أبخر ﴾، وفي التّمثيل ﴿ «رأيت إبلاً

---

(١) **قوله: «جليّاً بنفسه»**. مثل الجرأة في «الأسد» والمكر في «الثّعلب» وتشبيه «الثّريّا» بـ«العنقود الملّاحيّة» في كون الوجه محسوساً ظاهراً بنفسه.

(٢) **قوله: «أو بسبب عرف»**. مثل «الدّابّة» في ذي القوائم الأربع، أو تشبيه رجل بإنسانٍ عريض القفا في البلادة، فإنّ العرف العامّ يحكم بأنّ «عِرَضَ القفا» يدلّ على البلادة.

(٣) **قوله: «أو اصطلاح خاصّ»**. مثل أن تقول: «رأيت اسماً يتكلّم» أي: شريفاً مثل الاسم، و: «رأيت حرفاً يمشي» أي: معتزلاً وطرفاً، أو دنيّاً ـ كما ذكره سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ أو تشبيه إنسان لا نفوذ له في الآخرين بجملةٍ لا محلّ له من الإعراب.

(٤) **قوله: «لئلّا يصير كلّ منهما»**. قال الرّوميّ: يعني: أنّ وجه الشّبه إذا لم يكن جليّاً ـ والمفروض أنّه لا دلالة عليه من جانب اللّفظ ولم يشمّ رائحةً منه ـ يصير كلّ من التّحقيقيّة والتّمثيليّة إلغازاً وتعميةً.

واعترض: بأن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التّشبيه كما سبق، ومن جملتها أن يكون وجه الشّبه بعيداً غير مبتذل، فاشتراط جلائه في الاستعارة ينافي ذلك؟

وأُجيب: بأنّ الجلاء والخفاء ممّا يقبل الشّدّة والضّعف، فيجب أن يكون من الجلاء بحيث لا يصير مبتذلاً ومن الغرابة بحيث لا يكون إلغازاً.

(٥) **قوله: «يعني: يصير إلغازاً»**. قال سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ: يعني: يصير إلغازاً إذا روعي شرائط الحسن وكان الوجه خفيّاً. وأقول: مراده: لئلّا يصير إلغازاً إذا روعي شرائط حسن الاستعارة ولم يكن الوجه جليّاً.

مائة لا تجد فيها راحلة» وأُريد النّاس ﴾ من قوله ـ عليه السّلام ـ: «النّاس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة».

وفي «الفائق»[١]: «تجدون النّاس كالإبل المائة ليست فيها راحلة»، «الرّاحلة» البعير الّذي يرتحله الرّجل جَمَلاً كان أو ناقة.

يريد أنّ المَرْضِيَّ المُنْتَجب في عزّة وجوده كالنّجيبة الّتي لا توجد في كثير من الإبل، والكاف مفعول ثان لـ«تجدون» «وليست» مع ما في حيّزها في محلّ النّصب على الحال، كأنّه قيل: «كالإبل المائة غير موجودة فيها راحلة» أو هي جملة مستأنفة.

[النّسبة بين التّشبيه، والاستعارة]

﴿ وبهذا ظهر[٢] أنّ التّشبيه أعمّ محلّاً[٣] ﴾ يعني: أنّ كلّ ما يتأتّى فيه الاستعارة

---

(١) وهذا نصّه في باب الرّاء مع الحاء من الفائق ٢: ٤٨ ـ ٤٩: «تَجِدُوْنَ النّاس كالإبل المائة ليست فيها راحلة» الأزهريّ: الرّاحلة: البعير الّذي يرتحله الرَّجُلُ، جملاً كان أو ناقة، يريد أنّ المرضيّ المُنْتَجَب في عزّة وجوده كالنُّجُب الّتي لا توجد في كثير من الإبل. الكاف مفعول ثانٍ؛ لأنّ «وجد» بمعنى «علم» يتعدّى إلى مفعولين، و«ليست» مع ما في حيّزها في محلّ النّصب على الحال؛ كأنّه قيل: كالإبل المائة غير موجودة راحلة، أو هي جملة مستأنفة، وهذا أوجه وأصحّ معنىً، اه.

(٢) **قوله: «وبهذا ظهر»**. أي: بكون التّشبيه قد يكون بالوجه الجليّ وقد يكون بالخفيّ، والاستعارة لا تكون إلّا بالوجه الجليّ علم أنّ النّسبة بين التّشبيه والاستعارة من حيث الصّدق هو التّباين ومرجعه إلى سالبتين كلّيّتين، ومن حيث التّحقّق هو العموم والخصوص مطلقاً، أي: الاستعارة أخصّ والتّشبيه أعمّ، إذ يتأتّى التّشبيه في كلّ استعارةٍ، ولا تتأتّى الاستعارة في كلّ تشبيهٍ ـ كما في الحديث المنقول عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وقولهم: «رأيت أسداً» ومرجع العموم والخصوص مطلقاً إلى موجبةٍ كليّةٍ وسالبةٍ جزئيّةٍ.

(٣) **قوله: «أعمّ محلّاً»**. أي: بحسب التّحقّق، لا بحسب الصّدق ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

التّحقيقيّة أو التّمثيل يتأتّى فيه التّشبيه، وليس كلّ ما يتأتّى[1] فيه التّشبيه يتأتّى فيه الاستعارة التّحقيقيّة أو التّمثيل؛ لجواز أن يكون وجه الشّبه خفيّاً فيصير تعمية وإلغازاً وتكليفاً بما لا يطاق كالمثالين المذكورين. ﴿ ويتّصل به[2] ﴾ أي: بما ذكر مِن أنّه إذا خَفِيَ الشّبه بين الطّرفين لا يحسن الاستعارة ويتعيّن التّشبيه[3] ﴿ **أنّه إذا قَوِيَ الشّبه بين الطّرفين حتّى اتّحدا كـ«العِلْم» و«النُّور» و«الشُّبْهَة» و«الظُّلْمَة» لم يحسن التّشبيه وتعيّنت الاستعارة** ﴾ لئلّا يصير كتشبيه الشّيء بنفسه، فإذا فَهِمْتَ مَسْأَلَةً تقول: «حَصَلَ في قلبي نور»، ولا تقول: «كأنّ في قلبي نوراً» وكذا إذا وَقَعْتَ في شبهة تقول: «وقعت في ظلمة»، ولا تقول: «كأنّي في ظلمة».

[شرائط الحسن في غير التّحقيقيّة والتّمثيليّة]

﴿ و ﴾ الاستعارة ﴿ **المَكْنِيّ عنها كالتّحقيقيّة** ﴾ في أنّ حسنها برعاية جهات

---

(١) **قوله: «وليس كلّ ما يتأتّى»**. أي: ليس الصّدق الكلّي من جانب التّشبيه، ففي قولهم: «رأيت أسداً في الحمّام» و: «مالك تقدّم رجلاً» استعارة ويمكن تحويلها إلى التّشبيه، ولكن في الحديث والمثال المذكور في المتن يوجد التّشبيه ولا يمكن تحويله إلى الاستعارة.

(٢) **قوله: «ويتّصل به»**. قد سبق أن قال: النّسبة بين الاستعارة والتّشبيه هي العموم والخصوص مطلقاً، والآن يقول: يمكن أن تعتبر النّسبة بينهما العموم والخصوص من وجهٍ ومرجعه إلى موجبةٍ جزئيّةٍ وسالبتين جزئيّتين، وله اجتماع في موردٍ، وافتراق في موردين، أمّا مورد الاجتماع ومورد الافتراق الّذي صحّ فيه التّشبيه ولم تصحّ الاستعارة فقد تقدّم مثالهما، وأمّا مورد الافتراق الّذي تصحّ فيه الاستعارة ولا يصحّ فيه التّشبيه فهو الموضع الّذي قوي المشابهة بين الطّرفين حتّى اتّحدا مثل العلم والنّور، والجهل والظّلمة ـ كما قرّره الشّارح، وبيّنه سيّدنا الأُستاذ ـ.

(٣) **قوله: «ويتعيّن التّشبيه»**. أي: عند البلغاء لأنّهم يحترزون عن غير الحسن، لا أنّه لا يصحّ الاستعارة فيكون منافياً لما تقدّم من أنّ كلّ ما يتأتّى فيه الاستعارة يتأتّى فيه التّشبيه ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

حسن التّشبيه؛ لأنّها تشبيه مضمر ﴿ و ﴾ الاستعارة ﴿ **التّخييليّة حسنها بحسب حسن المكنيّ عنها** ﴾ لأنّها لا تكون إلّا تابعةً للمكنيّ عنها، عند المصنّف، وليس لها في نفسها تشبيه؛ لأنّها حقيقة ـ كما مرّ ـ فحسنها تابع لحسن متبوعها.

وأمّا صاحب «المفتاح»[1] فلمّا لم يقل بوجوب كونها تابعةً للمكنيّ عنها قال: «إنّ حسنها بحسب حسن المكنيّ عنها متى كانت تابعة لها» قال: وقلّما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها، ولهذا استهجن «ماء الملام».

[نقد]

ولقائل أن يقول: لمّا كانت التّخييليّة عنده استعارة مصرّحة مبنيّةً على التّشبيه فلِمَ لَمْ يكن حسنها برعاية جهات حسن التّشبيه أيضاً ـ كما ذكر في التّحقيقيّة والمكنيّ عنها ـ.

[المجاز في الإعراب أو المجاز الحكمي على رأي السّكّاكيّ]

﴿ **فصل** ﴾ اعلم أنّ الكلمة كما توصف[2] بالمجاز ـ لنقلها عن معناها الأصليّ ـ

---

(١) **قوله: «وأمّا صاحب «المفتاح»»**. قد تقدّم نقل ذلك عنه وإنّما ذكره في أواخر الفصل الثّالث من الأصل الثّاني من «علم البيان» من كتاب «المفتاح»: ٤٩٧ ـ ٤٩٨ ـ عند التّعرّض لشروط الاستعارة ـ.

(٢) **قوله: «اعلم أنّ الكلمة كما توصف»**. اعلم أنّ المجاز في علم البلاغة يطلق على ثلاثة معانٍ:

الأوّل: إسناد الفعل أو معناه إلى غير ما هو له، نحو: «صام نهاره» وهذا يقال له: «المجاز العقليّ» و«الإسناد المجازيّ» و«المجاز في الإثبات» و«المجاز الحكميّ» أيضاً ـ كما تقدّم في باب الأحوال الإسناد الخبريّ ـ وهذا هو الّذي أنكره السّكّاكيّ، كما نقلناه. والموصوف بالمجاز في هذا القسم هو الإسناد، ولو وصف الكلمة بالمجاز فيه لكان من قبيل الوصف بحال متعلّق الموصوف.

⇐

كذلك توصف به أيضاً؛ لنقلها عن إعرابها الأصلي إلى غيره.

[نقد]

وظاهر عبارة «المفتاح»(١) أنّ الموصوف بهذا النّوع من المجاز هو الإعراب،

⇐ والثّاني: استعمال اللّفظ في غير المعنى الموضوع له، وهذا يقال له «المجاز اللغويّ» وقد تقدّم شرحه وتفصيله وتقسيمه في فصل الاستعارة والموصوف بالمجاز في هذا القسم هو الكلمة والوصف من قبيل الوصف بحال الموصوف.

والثّالث: تغيير إعراب الكلمة وهذا يقال له «المجاز اللّغويّ» و«المجاز الحاليّ» و«المجاز في الإعراب» و«المجاز بالزّيادة والنّقصان» ـ كما يأتي ـ و«المجاز في الكلمة» و«المجاز الحكميّ» على رأي عبدالقاهر ـ كما تقدّم ـ.

ويقابل المجاز في كلٍّ من هذه المعاني الحقيقة، فيقال لإسناد الفعل او معناه إلى ما هو له: «الحقيقة العقليّة». ولاستعمال اللّفظ في المعنى الموضوع له: «الحقيقة اللُّغَويّة» ولاستعمال الكلمة في إعرابها الأصلي «الحقيقة في الإعراب» و«الحقيقة الحُكميّة».

(١) **قوله: وظاهر عبارة «المفتاح»**. اعلم أنّهم اختلفوا في الموصوف بالمجاز في هذا المعنى الثّالث على قولين:

١ ـ ذهب غير السّكّاكيّ إلى أنّ الموصوف بالمجاز في هذا القسم الثّالث هو الكلمة، لا الإعراب ـ كما كان الموصوف بالمجاز في القسم الثّاني الكلمة أيضاً، لا المعنى ـ.

٢ ـ وذهب السّكّاكيّ ـ على ما يدلّ عليه ظاهر كلامه ـ إلى أنّ الموصوف بالمجاز فيه هو الإعراب، لا الكلمة، وقسّمه إلى قسمين:

القسم الأوّل: المجاز بالحذف أو النّقصان نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**جَاءَ رَبُّكَ**﴾ [الفجر: ٢٢]، والأصل: «جاء أمر ربّك» وكان «الرّبّ» مجروراً، فلمّا حذف المضاف المرفوع ـ وهو «الأمر» ـ أعرب المضاف إليه المجرور بإعرابه فصار مرفوعاً.

القسم الثّاني: المجاز بالزّيادة، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [الشورى: ١١]، والأصل: «ليس مثله شيء» ثمّ زيدت الكاف الجارّة فصار الخبر المنصوب مجروراً.

⇐

وهذا ظاهر في الحذف، كالنّصب في «القرية» والرّفع في «ربّك» لأنّه قد نقل عن محلّه ـ أعني: المضاف ـ وأمّا في المجاز بالزّيادة فلا يتحقّق ذلك الانتقال فيه، وهو قد صرّح[1] بأنّ الجرّ في..................................

⇐ والشّارح يقول: البيانيّون لا يذهبون إلى رأي السّكّاكيّ، لأنّ ما ذكره من المعنى المجازيّ للإعراب يصحّ في القسم الأوّل، لأنّه نقل فيه الإعراب من المضاف إلى المضاف إليه وتجاوز من المضاف حين الحذف إلى المضاف إليه ولا يجري في القسم الثّاني لأنّه لا نقل فيه ولا تجاوز. وأمّا أنّ ذلك ظاهر عبارته فلأنّه بعد أن نقل هذا المجاز عن السَّلَف ـ في الفصل الرّابع من الأصل الثّاني من «علم البيان» من كتاب «المفتاح»: ٥٠٢ ـ قال: ورأيي في هذا النّوع أن يعدّ ملحقاً بالمجاز ومشبّهاً به ـ لما بينهما من الشَّبه وهو اشتراكهما في التّعدّي عن الأصل إلى غير أصلٍ ـ لا أن يعدّ مجازاً، وبسبب هذا لم أذكر الحدّ شاملاً له، ولكن العهدة في ذلك على السَّلَف اهـ.

فقوله: «في التّعدّي على الأصل إلى غير أصل» دليل على ما ذكره الشّارح لأنّ في المجاز اللّغويّ خروج عن الأصل؛ أي: المعنى، وفي المجاز الحكميّ أيضاً خروج عن الأصل، أي: الإعراب، وهذا وجه الاشتراك في إطلاق لفظ المجاز عليهما، ومعلوم أنّ الخروج في هذا المجاز الّذي نحن بصدده إنّما يتصوّر في الإعراب فقط، فلذا يفهم منه أنّ الموصوف بالمجاز فيه هو الإعراب.

وقال الهنديّ: قوله: وظاهر عبارة «المفتاح»: وهو قوله: «وأمّا الرّفع فمجاز»: «والنّصب مجاز» وإنّما قال: وظاهر إلخ ... لأنّه يمكن أن يقال: المراد: المرفوع مجاز أو الرّفع حكم مجازيّ، وكذا النّصب، كذا في الشّرحين ـ أي: شرح المفتاح للتّفتازانيّ والجُرْجانيّ ـ وهو المناسب لسابق كلامه ولاحقه اهـ.

(١) **قوله: «وهو قد صرّح»**. جواب عن سؤالٍ وهو أنّه لا يرد الاعتراض على السّكّاكيّ ـ بأنّه أطلق المجاز الحكميّ والمجاز في الإعراب على القسمين والحال أنّه لا مجاز في القسم الثّاني ـ لأنّه ربّما أراد إطلاق الاسم ـ أي: المجاز في الإعراب ـ على القسم الأوّل فقط؟ فيجاب بأنّه صرّح على المجازيّة في القسم الثّاني أيضاً كما نصّ عليه في القسم الأوّل.

⇐

﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ ﴾[1] مجاز.

[تقسيم المجاز في الإعراب على قسمين]

والمقصود في فنّ البيان[2] هو المجاز بالمعنى الأوّل، لكنّه قد حاول التّنبيه على الثّاني اقتداءً بالسَّلَف، واجتذاباً بِضَبْعِ السّامع عن الزَّلَق، عند اتّصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار، فقال: **﴿ وقد يطلق المجاز على كلمةٍ تغيّر[3] حكم إعرابها ﴾**

⇐ وهذا نصّه في الفصل الرّابع من الأصل الثّاني من «علم البيان» في «المفتاح»: ٥٠٢: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ فالأصل: «وجاء أمر ربّك». فالحكم الأصليّ في الكلام لقوله: «ربّك» هو الجرّ، وأمّا الرّفع فمجاز.

وفي قوله: ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾ والأصل: «واسأل أهل القرية» فالحكم الأصليّ لـ«القرية» في الكلام هو الجرّ، والنّصب مجاز.

وفي قوله: ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ﴾ فالأصل: «ليس مثله شيء» بنصب «مثله» والجرّ مجاز اهـ.

(١) الشورى: ١١.

(٢) **قوله: «والمقصود في فنّ البيان»**. المقصود بالبحث ذاتاً في «علم البيان» هو المجاز اللّغويّ المنقول عن معناه الموضوع له، لا المجاز الحكميّ المنقول عن إعرابه، ولكن المصنّف تعرّض للمجاز في الإعراب لوجهين:

الأوّل: اقتداءً بالسَّلَف.

والثّاني: صوناً للسّامع عن الوقوع في الغلط، إذ لو لم يعرف هذا ـ «المجاز في الإعراب» ـ وأنِس بالمجاز اللّغوي فقط، ثمّ سمع عن قائلٍ أنّ مثل ﴿ جَآءَ رَبُّكَ ﴾ مجاز لَتَبَادَرَ ذهنه إلى المجاز المنقول عن معناه الموضوع له ورأى أنّ هذا ليس كذلك لتحيّر أو حكم بعدم المجاز في الآية وأمثالها، فيقع في ورطة الغلط، ولكن إذا أحاط علماً بأقسام المجاز وسمع مثالاً لواحدٍ منها حَمَلَ مثال كُلٍّ على معناه ولم يحمل كلّ الأمثلة على معنىً واحد، فلا يتسرّع إلى الحكم بالغلط فلا يقع في أحكامه في ورطة الأغلاط.

(٣) **قوله: «كلمة تغيّر»**. قال الهنديّ: ظاهر هذا التّعريف أن يكون مطلق تغيّر الإعراب ⇐

الظّاهر أنّ إضافة[١] «الحكم» إلى «الإعراب» للبيان، وبه يشعر لفظ «المفتاح»[٢] أي: تغيّر إعرابها من نوع إلى آخر ﴿بحذف لفظ، أو زيادة لفظ﴾.

[القسم الأوّل]

فالأوّل: ﴿كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[٣] و: ﴿اسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[٤]﴾.

[القسم الثّاني]

﴿و﴾ الثّاني: مثل ﴿قوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[٥]﴾. أي: جاء أمر ربّك﴾ لاستحالة مجيء الرّبّ. ﴿واسأل أهل القرية﴾ للقطع بأنّ المقصود سؤال أهل القرية، وإن كان الله ـ تعالى ـ قادراً بإنطاق الجُدْران أيضاً.

⇐ بالحذف أو الزّيادة موجباً لكونه مجازاً، وسيجيء من التّعريف الّذي ذكره الشّارح فيما سيجيء أن يكون التّغيّر في الإعراب والمعنى إلى ما يخالفه موجباً.

(١) **قوله: «الظّاهر أنّ إضافة»**. إنّما قال ذلك؛ إذ يجوز أن يراد بحكم الإعراب الأثر المترتّب عليه ـ أعني: الفاعليّة والمفعوليّة ـ.

(٢) **قوله: «وبه يشعر لفظ «المفتاح»**. أي: اللّفظ الّذي تقدّم آنفاً، وجه إشعاره أنّه قال: «**فالحكم الأصليّ في الكلام لقوله: «ربّك» هو الجرّ**» فحكم باتّحاد الحكم والجرّ، بسبب جعل «الجرّ» الّذي هو الإعراب خبراً لـ«الحكم» ولا شكّ في اتّحادهما، وإلّا لم يحمل «الجرّ» على «الحكم» وهو معنى الإضافة البيانيّة في «خاتم فضّة» حيث إنّهما متّحدان بكون المضاف من جنس المضاف إليه.

(٣) الفجر: ٢٢.

(٤) يوسف: ٨٢.

(٥) الشورى: ١١.

[كلام عبدالقاهر]

قال الشّيخ عبدالقاهر[1]: إنّ الحكم بالحذف هاهنا لأمرٍ يرجع إلى غرض

---

(١) **قوله: «قال الشّيخ عبدالقاهر»**. أي: في «فصل الحذف والزّيادة، وهل هما من المجاز أم لا» من آخر «أسرار البلاغة» ٣٥٥ـ٣٥٦: وممّا يجب ضبطه هنا ـ أي: في فصل الحذف والزّيادة ـ أيضاً أنّ الكلام إذا امتنع حمله على ظاهره حتّى يدعو إلى تقدير حذف أو إسقاط مذكورٍ كان على وجهين:

أحدهما: أن يكون امتناع تركه على ظاهره لأمر يرجع إلى غرض المتكلّم ومثله الآيتان المتقدّم تلاوتهما ـ أي: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾ [يوسف: ٨٢]، و: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [الشورى: ١١]، ـ ألا ترى أنّك لو رايت: «سَلِ القرية» في غير التّنزيل لم تقطع بأنّ هاهنا محذوفاً؛ لجواز أن يكون كلام رجلٍ مرّ بقريةٍ قد خَرِبَتْ وباد أهلها، فأراد أن يقول لصاحبه واعظاً أو مذكّراً، أو لنفسه متّعظاً ومعتبراً: «سل القرية عن أهلها وقل لها ما صنعوا»؟ على حدّ قولهم: «سَلِ الأرض من شَقَّ أنهاركِ، وغرس أشجارك، وجَنَى ثِمَارَكِ، فإنّها إن لم تُجِبْكَ حِواراً أجابَتْكَ اعتبارا».

وكذلك إن سَمِعْتَ الرّجل يقول: «ليس كمثل زيد أحد» لم تقطع بزيادة الكاف، وجوّزت أن يريد ليس كالرّجل المعروف بمماثلة زيد أحد.

والوجه الثّاني: أن يكون امتنع ترك الكلام على ظاهره، ولزوم الحكم بحذفٍ أو بزيادةٍ من أجل الكلام نفسه، لا من حيث غرض المتكلّم به، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزئي الجملة، كالمبتدأ في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ**﴾ [يوسف: ١٨]، وقوله: ﴿**مَتَاعٌ قَلِيلٌ**﴾ [آل عمران: ١٩٧]، لابدّ من تقدير محذوف ولا سبيل إلى أن يكون له معنىً دونه سواء كان في التّنزيل أو في غيره، فإذا نظرت إلى «صبر جميل» في قول الشّاعر:

يشكو إليّ جَمَلي طول السُّرَى ... صبر جميل فكلانا مُبْتَلَى

وجدته يقتضي تقدير محذوف كما اقتضاه في التّنزيل، وذلك أنّ الدّاعي إلى تقدير ⇐

المتكلّم حتّى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف، لجواز أن يكون كلام رجل مرّ بقرية قد خَرِبَتْ وباد أهلها، فأراد أن يقول لصاحبه واعظاً ومُذَكِّراً أو لنفسه مُتَّعِظاً ومُعْتَبِراً: «اسأل القرية عن أهلها وقُلْ لها ما صنعوا» كما يقال: «سَلِ الأرضَ مَنْ شَقَّ أنهارَكِ وغَرَسَ أشجارَكِ وَجَنىٰ أثمارَكِ».

فالحكم الأصلي لـ«ربّك» و«القرية» هو الجرّ وقد تغيّر في الأوّل إلى الرّفع، وفي الثّاني إلى النّصب بسبب حذف المضاف.

﴿ وليس مثلَهُ شيء ﴾ فالحكم الأصلي لـ«مثله» هو النّصب؛ لأنّه خبر «ليس» وقد تغيّر إلى الجرّ بسبب زيادة الكاف، وذلك لأنّ المقصود[1] نفي أن يكون شيء

⇐ المحذوف هاهنا هو أنّ الاسم الواحد لا يفيد، والصّفة والموصوف حكمهما حكم الاسم الواحد، و«جميل» صفة لـ«الصّبر» وتقول للرّجل: «مَنْ هذا»؟ فيقول: «زيد» يريد «هو زيد» فتجد هذا الإضمار واجباً، لأنّ الاسم الواحد لا يفيد وكيف يتصوّر أن يفيد الاسم الواحد، ومدار الفائدة على إثبات أو نفيٍ وكلاهما يقتضي شيئين: مثبت ومثبت له، ومنفيّ ومنفيّ عنه.

وأمّا وجوب الحكم بالزّيادة لهذه الجهة فكنحو قولهم: «بحسبك أن تفعل» و: ﴿**كَفَىٰ بِاللَّهِ**﴾ [النساء: ٦]، إن لم تقض بزيادة الباء لم تجد للكلام وجهاً تصرفه إليه وتأويلاً تتأوّله عنه ألبتّة فلابدّ لك من أن تقول: إنّ الأصل: «حسبك أن تفعل» و: ﴿**كَفَىٰ بِاللَّهِ**﴾.

وذلك: أنّ الباء إذا كانت غير مزيدةٍ كانت لتعدية الفعل إلى الاسم، وليس في «بحسبك أن تفعل» تعدية بالباء إلى «حسبك» ومن أين أن يتصوّر أن يتعدّى إلى المبتدأ فعل، والمبتدأ هو المعرّى من العوامل اللّفظيّة؟ وهكذا الأمر في «كفى» وأقوى، وذلك أنّ الاسم الدّاخل عليه الباء في نحو: «كفى بزيد» فاعل «كفى» ومحال أن تعدّي الفعل إلى الفاعل بالباء أو غير الباء، ففي الفعل من الاقتضاء للفاعل ما لا حاجة معه إلى متوسّط ومُوصِلٍ ومُعَدٍّ فاعرفه والله أعلم بالصّواب اهـ.

(١) **قوله: «وذلك لأنّ المقصود»**. أي: كان الأصل: «ليس مِثْلَهُ شيءٌ» والكاف زائدة، لأنّ ⇐

مثله ـ تعالى ـ لا نفي أن يكون شيء مثل مثله.

[رأي للشّارح]

والأحسن [1] أن لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية، وفيه وجهان:

⇐ المقصود نفي أن يكون شيء مثله، فزيدت الكاف لتأكيد هذا النّفي، وهو بمنزلة تكرار الجملة، كأنّه حذفت الجملة الثّانية للاختصار وعوّض عن الجملة الثّانية بحرف واحدٍ يؤدّي مؤدّى جملة كاملةٍ. ولو لم تكن الكاف زائدة لكان المعنى أنّ المقصود: «نفى أن يكون شيء مثل مثله» وهذا غير صحيح؛ لأنّ الحاصل أنّه ليس لمثل الله مثل، أي: للّه مثل، وهذا خلاف المقصود.

قال ابن هشام في باب الكاف الزّائدة من كتاب «المغني» قال الأكثرون: التّقدير: «ليس شيءٌ مِثلَهُ» إذ لو لم تقدّر زائدةً صار المعنى: ليس شيءٌ مثل مثله، فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنّما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأنّ زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً ـ قاله ابن جنّي ـ. ولأنّهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا: «مثلك لا يفعل كذا» ومرادهم إنّما هو النّفي عن ذاته، ولكنّهم إذا نفوه عمّن هو على أخصّ أوصافه فقد نفوه عنه.

وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثمّ اختلف: فقيل: الزّائد «مثل» كما زيدت في: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُم بِهِ﴾ [البقرة: ١٣٧]، قالوا: وإنّما زيدت هنا لِتَفْصِلَ الكاف من الضّمير. قال: والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت. قال:

وفي الآية قول ثالث: وهو أنّ الكاف و«مثلاً» لا زائِدَ منهما، ثمّ اختلف، فقيل: «مثل» بمعنى الذّات. وقيل: بمعنى الصّفة. وقيل: الكاف اسم مؤكّد بـ«مثل» كما عكس ذلك مَنْ قال:

* فَصُيِّرُوْا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأكولْ *

(١) **قوله: «والأحسن»**. اعلم أنّ للنّحاة في توجيه الآية أقوالاً ثلاثة:

⇐

⇐ **أحدها**: أنّ الكاف زائدة والمعنى: «ليس مثله شيء» ـ كما قرّره ابن هشام ـ وهذا القول هو المشهور عندهم.

وثانيها: أنّ الزّائد «مثل» والكاف أصليّة اسميّة بمعنى المثل والمعنى ـ أيضاً ـ: «ليس مثله شيء».

وثالثها: أنّهما غير زائدتين، ولكن للمثل معنيان:

المعنى الأوّل: أنّ «المثل» بمعنى الذّات، أي: «ليس كذاته شيء».

والمعنى الثّاني: أنّ «المثل» بمعنى الصّفة، أي: «ليس كصفته شيءٌ».

والشّارح يقول: الأحسن عدم زيادة الكاف ـ لأنّ الأصل عدم الزّيادة ـ وكون الآية من باب الكناية وتفسيره من وجهين:

الوجه الأوّل: أن تكون الآية من باب نفي الملزوم بسبب نفي اللّازم؛ لأنّ نفي اللّازم يستلزم نفي الملزوم قطعاً، فإذا نفيت الزّوجيّة الّذي هو اللّازم ـ نفيت الأربعة قطعاً، لأنّ نفي اللّازم يدلّ على نفي كلّ ملزوم، ولكن نفي «الأربعة» الّذي هو ملزوم لا يستلزم نفي اللّازم لجواز كون اللّازم أعمّ مثل الثّمانية أو الاثنين أو السّتّة أو غيرها.

قد يقال: «ليس لزيد أَخٌ» وقد يقال: «ليس لأخي زيد أخ» ومعنى هذا: «ليس لزيد أخ» إذ لو كان لزيد أخ، لكان لذلك الأخ أخ هو «زيد» فأخو زيد ملزوم والأَخُ لازمه، إذ لابدّ لأخي زيد من أخٍ هو زيد، فنفيت هذا اللّازم، والمراد نفي ملزومه وهو أخو زيد ـ كما قرّره الشّارح ـ.

والوجه الثّاني: ما تقدّم في باب التّقديم من «علم المعاني» من أنّ لكلمة «مثل» و«غير» استعمالين:

أحدهما: كِنائيّ ولا يقصد بهما حينئذٍ ثبوت الفعل أو نفيه لإنسانٍ مماثل أو مغاير لما أُضيفا إليه كقول الإمام الحسين ـ عليه السّلام ـ حين دُعِيَ إلى بيعة يزيد بن معاوية ـ لعنهما الله ـ: «ومثلي لا يبايع مثله». و: «غيري بأكثر هذا النّاس ينخدع».

وثانيهما: غير كنائيّ وحينئذٍ يقصد بهما ثبوت الفعل أو نفيه لإنسان مماثل أو مغاير ⇐

أحدهما: أنّه نفي الشّيء بنفي لازمه؛ لأنّ نفي اللّازم يستلزم نفي الملزوم، كما يقال: «ليس لأخي زيد أخ» فأخو زيد ملزوم، والأخ لازمه؛ لأنّه لابدّ لأخي

⇐ لمن أُضيفا إليه نحو قوله القائل: «مثلك لا يوجد» و: «غيري جنى وأنا المعاقب فيكم».

وكلمة «مثل» في الآية هاهنا من قبيل الاستعمال الكنائيّ قصداً للمبالغة فيكون آكد في نفي المثل عن الله ـ تعالى ـ لأنّه إذا لم يكن لمثله مثل فلا يكون له مثل بالطّريق الأولى ـ كما نقلته عن ابن هشام أيضاً ـ.

قال الجرجانيّ: الصّواب أنّ الوجه الأوّل ليس كناية بل هو من المذهب الكلامي، وهو أن يورد المتكلّم حجّة لما يدّعيه على طريقة أهل الكلام كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ الْآفِلِينَ** ﴾ ـ أي: «القمر آفلٌ وربّي ليس بآفلٍ، فالقمر ليس بربّي» ـ يدلّ على ذلك تقريره حيث قال: أي: «ليس لزيد أخ، إذ لو كان له أخ لكان لذلك الأخ أخ هو زيد» وحيث قال: «والمراد نفي مثله ـ تعالى ـ إذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله، إذ التّقدير أنّه موجود». ولو جعل هذا الوجه أيضاً كناية لم يكن في الحقيقة وجهاً آخر غير الثّاني، بل لا يكون اختلاف إلّا في العبارة.

بيان ذلك: أنّ **الأوّل** حينئذٍ كناية في النّسبة حيث نسب النّفي إلى مثل المثل وأُريد به نسبته إلى المثل، **والثّاني** أيضاً كناية في النّسبة حيث نفى ثبوت مثل لمثله، وأُريد نفي ثبوت مثلٍ له.

فمرجعهما إلى استعمال لفظٍ دالّ على انتفاء مثل المثل في انتفاء المثل، إلّا أنّه عبّر عن الأوّل بأنّ ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل، ونفي اللّازم يستلزم نفي الملزوم.

وعن الثّاني بأنّ نفي المماثل عمّن هو على أخصّ أوصافه نفي للمماثل عنه بطريق المبالغة.

وأمّا إذا جعل الأوّل مذهباً كلامياً فالفرق ظاهر؛ لأنّ العبارة في الكناية مستعملة في المعنى المقصود، أعني: نفي المثل عنه ـ تعالى ـ بلا قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصليّ، وفي المذهب الكلاميّ مستعملة في معناها الأصليّ وجعل ذلك حجّةً على المعنى المقصود، من غير أن يقصد استعمالها فيه أصلاً، فتأمّل.

زيد من أخ هو زيد، فنفيت هذا اللّازم والمراد نفي ملزومه، أي: «ليس لزيد أخ» إذ لوكان له أخ لكان لذلك الأخ أخ هو زيد، فكذا نفيت أن يكون لمثل الله مثل، والمراد نفي مثله ـ تعالى ـ إذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله؛ إذ التّقدير: أنّه موجود.

والثّاني: ما ذكره صاحب «الكشّاف»(1) وهو أنّهم قد قالوا: «مثلك لَا يَبْخَلُ» فَنَفَوُا البُخْلَ عن مثله، والغرض نفيه عن ذاته، فسلكوا طريق الكناية قصداً إلى المبالغة؛ لأنّهم إذا نَفَوْه عمّا يماثله وعمّن يكون على أخصّ أوصافه فقد نَفَوْه عنه

---

(1) **قوله: ما ذكره صاحب «الكشّاف»**. قال في تفسير هذه الآية من كتاب «الكشّاف»: قالوا: «مثلك لا يبخل» فنفوا البخل عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته، قصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا به طريق الكناية، لأنّهم إذا نفوه عمّن يسدّ مسدّه، وعمّن هو على أخصّ أوصافه فقد نفوه عنه، ونظيره قولك للعربيّ: «العرب لا تُخْفِرُ الذِّمَم» كان أبلغ من قولك: «أنت لا تُخْفِر» ومنه قولهم: «قد أيفعت لِداتُهُ وبَلَغَتْ أترابُهُ» يريدون: إيفاعه وبلوغه، وفي حديث رقيقة بنت صيفيّ في سقيا عبدالمطّلب: «ألا وفيهم الطّيّب الطّاهر لداته» والقصد إلى طهارته وطيبه.

فإذا علم أنّه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله: «ليس كاللّه شيء» وبين قوله: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٍ**﴾ [الشورى: ١١]، إلّا ما تعطيه الكناية من فائدتها، وكأنّهما عبارتان متعقّبتان على معنىً واحدٍ، وهو نفي المماثلة عن ذاته.

ونحوه قوله ـ عزّ و جلّ ـ: ﴿**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ**﴾ [المائدة: ٦٤]، فإنّ معناه: بل هو جواد من غير تصوّر «يد» ولا بسطٍ لها؛ لأنّها وقعت عبارة عن الجود لا يقصِدون شيئاً آخر، حتّى أنّهم استعملوها فيمن لا يد له، فكذلك استعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له.

ولك أن تزعم أنّ كلمة التّشبيه كرّرت للتأكيد كما كرّرها من قال:

* وصالياتٍ ككما يُؤَثْفَيْن *

ومن قال:

* فأصبحت مثل كَعَصْفٍ مأْكُوْل *

اهـ كلام الزّمخشريّ.

كما يقولون: «قد أيفعت لِداتُهُ وبلغت أترابُهُ»(١) يريدون إيفاعه وبلوغه، فحينئذٍ لا فرق بين قوله: «ليس كاللّه شيء» وقوله: «ليس كمثله شيء» إلّا ما تعطيه الكناية من فائدتها، وهما عبارتان معتقبتان على معنىً واحدٍ، وهو نفي المماثلة عن ذاته.

ونحوه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ** ﴾ فإنّ معناه: «بل هو جواد» من غير تصوّر يدٍ، ولابسطٍ لها؛ لأنّها وقعت عبارة عن الجود لايقصِدون شيئاً آخر حتّى أنّهم استعملوها فيمن لا يَدَ له، وكذلك(٢) يستعملون هذا فيمن له مِثْل ومَنْ لا مِثْلَ له.

فإن كان الحذف أو الزّيادة ممّا لا يوجب تغيّر حكم الإعراب كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ** ﴾(٣) أي: «كمثل ذوي صيّب» وقوله: ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ** ﴾(٤) أي: «فبرحمة» فالكلمة لا توصف بالمجاز.

[تعريف القسم الأوّل من المجاز في الإعراب]

والأوّل: يسمّى **مجازاً بالنّقصان**(٥) ويُعرَّف بأنّه اللّفظ المستعمل في غير ما

---

(١) **قوله: «قد أيفعت لِداتُهُ وبلغت أترابُهُ»**. اليَفَاع: ما ارتفع من الأرض، يقال: «أيفع الغلام» ارتفع «فهو يافع» ولا يقال: «موفع» وهذا من النّوادر، و«لِداتُ الرّجل» أترابه وأقرانه في السّنّ جمع «لِدَة» على وزن «عِدَة» والأصل «وِلْدَة» من «الولادة» ثمّ حذفت الواو فصارت الهاء عوضاً، وإذا اجتمعتا فلا عوض ـ كما قرّرته في باب المعتلّ الفاء من حاشية «شرح النِّظام» فراجعه ـ ويقال: «هما لِدَانِ» و«هم لِدُوْنَ» و«الأتراب» جمع «تِرْب» بكسر التّاء وهو بمعنى «اللِّدَة».

(٢) وفي نسخة سنة ٨٤٩هـ: «فكذلك يستعمل هذا».

(٣) البقرة: ١٩.

(٤) آل عمران: ١٥٩.

(٥) **قوله: «والأوّل يسمّى مجازاًبالنّقصان»**. وهذا الكلام خلاصة كلام عبدالقاهر في آخر فصلٍ ⇐

⇐ من «أسرار البلاغة»: ٣٥١: ولا ينبغي أن يقال: إنّ وجه المجاز في هذا الحذفُ؛ فإنّ الحذف إذا تجرّد عن تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يسمّ مجازاً، ألا ترى أنّك تقول: «زيد منطلق وعمرو» فتحذف الخبر ثمّ لا توصف جملة الكلام من أجل ذلك بأنّه مجاز، وذلك لأنّه لم يؤدّ إلى تغيير حكم فيما بقي من الكلام.

ويزيده تقريراً أنّ المجاز إذا كان معناه أن تجوز بالشّيء موضعه وأصله فالحذف بمجرّده لا يستحقّ الوصف به، لأنّ ترك الذّكر وإسقاط الكلمة من الكلام لا يكون نقلاً لها عن أصلها، إنّما يتصوّر النّقل فيما دخل تحت النّطق.

وإذا امتنع أن يوصف المحذوف بالمجاز بقي القول فيما لم يحذف، وما لم يحذف ودخل تحت الذّكر لا يزول عن أصله ومكانه حتّى يُغَيَّرَ حكمٌ من أحكامه أو يُغَيَّرَ عن معانيه. فأمّا وهو على حاله والمحذوفُ مذكورٌ فتوهُّمُ ذلك فيه من أبعد المحال فاعرفه.

وإذا صحّ امتناعُ أن يكون مجرّد الحذف مجازاً أو تَحِقُّ صفة باقي الكلام بالمجاز ـ من أجل حذفٍ كان على الإطلاق دون أن يحدُث هناك بسبب ذلك الحذف تَغَيُّر حكم على وجهٍ من الوجوه ـ علمت منه أنّ الزّيادة في هذه القضيّة كالحذف، فلا يجوز أن يقال: زيادة «ما» في نحو: «فبما رحمةٍ» مجازٌ، أو أنّ جملة الكلام تصير مجازاً من أجل زيادته فيه، وذلك أنّ حقيقة الزّيادة في الكلمة أن تَعْرَى من معناها وتذكر ولا فائدة لها سوى الصّلة ويكون سقوطها وثبوتها سواء. ومحال أن يكون ذلك مجازاً، لأنّ المجاز أن يراد بالكلمة غير ما وضعت له في الأصل، أو يزاد فيها، أو يُوهَمَ شيء ليس من شأنها كإيهامك بظاهر النّصب في «القرية» أنّ السّؤال واقع عليها، والزّائد الّذي سقوطه كثبوته لا يتصوّر فيه ذلك. فأمّا غير الزّائد من أجزاء الكلام الّذي زِيْدَ فيه فيجب أن ينظر فيه: فإن حدث هناك بسبب ذلك الزّائد حكم تزولُ به الكلمة عن أصلها جاز حينئذٍ أن يوصف ذلك الحكم أو ما وقع فيه بأنّه مجاز، كقولك في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾: إنّ الجرّ في «المثل» مجاز، لأنّ أصله النّصب والجرّ حكم عرض من أجل زيادة الكاف.

قال: وعلى الجملة: فإنّه لا يعقل من المجاز أن تسلب الكلمة دلالتها ثمّ لا تعطيها دلالة

⇐

وضع له، لعلاقة، وبعد نُقْصَانٍ منه يغيّر الإعراب والمعنى إلى ما يخالفه رأساً، كنقصان «الأمر» و«الأهل» فيما مرّ، لا كنقصان «منطلق» الثّاني في قولنا: «زيد منطلق وعمرو» ونقصان «مثل ذوي» من قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ لبقاء الإعراب، ولا كنقصان «في» من قولنا «سِرْتُ يومَ الجُمُعَة» لبقائه على معناه.

[نقده]

وفيه نظر[1]؛ لأنّ تغيّر المعنى واستعمال اللّفظ في غير ما وضع له، في هذا النّوع من المجاز، ممنوع؛ إذ لو جعل «القرية» ـ مثلاً ـ مجازاً عن «الأهل» بعلاقة كونها محلّاً ـ كما وقع في بعض كتب الأُصول ـ فهو لا يكون في شيء من هذا النّوع من المجاز، ولا يحتاج إلى تقدير المضاف، كما لو قيل بكونها مشتركة بين الجُدْرَان والأهل.

[تعريف القسم الثّاني]

والثّاني: يسمّى **مجازاً بالزّيادة** ويعرّف بأنّه اللّفظ المستعمل في غير ما وضع له، لعلاقة، بعد زيادة عليه تغيّر الإعراب والمعنى إلى ما يخالفه بالكليّة، فخرج ما لا يغيّر شيئاً نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ وما يغيّر الإعراب فقط نحو: «سِرْتُ في يوم الجمعة» وما يغيّر المعنى فقط نحو: «الرّجل» ـ بزيادة اللّام للعهد ـ وما يغيّر المعنى لا إلى ما يخالفه بالكليّة مثل: «إنّ زيداً قائم».

⇐ وأن تخلّيها من أن يراد بها شيء على وجهٍ من الوجوه، ووصف اللّفظة بالزّيادة يفيد أن لا يراد بها معنىً، وأن تجعل كأن لم يكن لها دلالة قطّ. قال: وإذا ثبت أنّ وصف الكلمة بالزّيادة نقيض وصفها بالإفادة علمت أنّ الزّيادة من حيث هي زيادة لا توجب الوصف بالمجاز اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «وفيه نظر»**. أي: في تعريف المجاز بالنّقصان بأنّه اللّفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقةٍ إلخ ... نظر وإشكال ـ كما قرّره الشّارح ـ.

[نقده]

وفيه نظر؛ لأنّ تغيّر المعنى، والاستعمال في غير ما وضع له، ممنوع ـكما مرّـ(١).

[تفسير الزّيادة]

والمراد بالزّيادة(٢) هاهنا ما وقع عليه عبارة النُّحاة، من زيادة الحروف،

---

(١) **قوله: «ممنوع ـكما مرّـ»**. أي: في قوله: «والأحسن أن لا تجعل الكاف زائدة» إلخ....

(٢) **قوله: «والمراد بالزّيادة»**. قال سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ: الزّائد عند النُّحاة على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يفوت بحذفه وإسقاطه أصل المعنى مثل كلمة «لا» في قوله: «جئت بلا زادٍ» و: «غَضِبَ من لا شيءٍ».

وثانيها: ما لا يفوت بحذفه وإسقاطه أصل المعنى ولكن تفوت المزيّة الّتي جاء بها والمعنى الخاصّ الّذي حدث في الكلام بسببها نحو: «زيد كان قائم» فلو حذف «كان» لفاتت الدّلالة على المضيّ فقط.

وثالثها: ما لا يفوت بحذفه وإسقاطه شيء لا أصل معنى الكلام ولا المعنى الخاصّ المفاد بالزّائد وذلك مثل حذف الباء من قولهم: «ليس زيد بقائم» و«من» في قولك: «ما جاءني من أحد» وهذا القسم من الزّائد لم يجلب لإفادة معنىً خاصّ، بل أفاد التّأكيد الّذي لابدّ منه في كلّ أنواع الزّوائد، وإذا أُسقط لم يخلّ بالمعنى وهذا عبرته وعلامته، والمراد من الزّائد هاهنا هو هذا القسم الأخير.

والأولى أن يقال: الزّائد على ثلاثة أقسام:

أحدها: الزّائد الّذي يجلب لتغيير معنى الكلام ـأي: لإفادة معنىً خاصّ من المعاني لم يكن الكلام قبله يفيده ـنحو: «جئت بلا زادٍ» فلو حذف انقلب المعنى وهذا هو الّذي سمّيته أنا **بالزّائد في الإعراب** فقط الدّاخل بين الجارّ والمجرور، وكذا قوله: «غضب من لا شيءٍ».

⇐

فلا يدخل فيه «سرت في يوم الجمعة» و«الرّجل قائم» و: «إنّه قائم» وما أشبه ذلك.

[السّكّاكيّ يدّعي رأياً انفرد به]

قال صاحب «المفتاح»(١): ورأيي في هذا النّوع أن يعدّ ملحقاً بالمجاز ومُشبّهاً به لاشتراكهما في التّعدّي عن الأصل إلى غير الأصل، لا أن يعدّ مجازاً، ولهذا لم أذكر الحدّ شاملاً له، لكن العُهْدة في ذلك على السَّلَف.

[نقد الدّعوى]

وفيه نظر(٢)؛ لأنّه إن أراد بعدّه من «المجاز» إطلاق لفظ «المجاز» عليه فلا نزاع

⇐ **وثانيها**: الزّائد الّذي يجلب لإفادة معنىً خاصّ في الكلام من دون تغيير المعنى الموجود قبله، نحو: «زيد كان قائم» وهذا هو الّذي سمّيته أنا **بالزّائد في الإعراب والمعنى** معاً.

وثالثها: الزّائد الّذي يجلب لتزيين اللّفظ أو تأكيد المعنى، ولم يجلب لإفادة معنىً خاصّ ـ بقصد التّغيير أو غيره ـ كما في القسمين، وهذا هو المشهور بينهم حيث قالوا في ضابطه: ويعرف بأنّها لو أُسقطت لم يخلّ بالمعنى، نحو: ﴿**كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً**﴾ و: «كفى الله شهيداً» وهذا هو المراد هاهنا وأنا سمّيته **بالزّائد اللفظيّ** وهو المراد هاهنا.

(١) **قوله: قال صاحب «المفتاح»**. أي: في الفصل الرّابع من الأصل الثّاني من «علم البيان» من كتاب «المفتاح»: ٥٠٢ ـ وتقدّم نصّه قبل ذلك ـ.

(٢) **قوله: «وفيه نظر»**. أي: في قول صاحب «المفتاح» ـ وتحميل المسؤوليّة على السَّلَف وإلقاء العهدة عليهم وأنّهم أطلقوا اسم المجاز على المجاز في الإعراب ـ إشكالٌ، والغرض من هذا الكلام أنّ السّكّاكيّ لم يستطع إراءة نظرٍ جديد في رأيه فهو لم يخترع رأياً جديداً ـ كما ادّعاه ـ.

وذلك لأنّه إن كان مراده بعدّ المتقدّمين المتغيّر الإعراب «مجازاً» أنّهم أطلقوا اسم «المجاز» على الكلمة المتغيّر حكم إعرابها، فلا نزاع للسّكّاكيّ مع السَّلَف، لأنّهم أطلقوا ⇐

له في ذلك، سواء كان على سبيل المجاز أو الاشتراك، وإن أراد أنّهم جعلوه من أقسام المجاز اللّغويّ ـ المقابل للحقيقة، المفسّر بتفسيرٍ يتناوله وغيره ـ فليس كذلك؛ لاتّفاق السّلف على وجوب كون «المجاز» مستعملاً في غير ما وضع له، مع اختلاف عباراتهم[1] في تعريفاته، كما في التّعريف الّذي نقله السّكّاكيّ عنهم ـ

⇐ لفظ «المجاز» على المتغيّر الإعراب، إمّا على سبيل الاشتراك اللّفظيّ أو من باب التّشابه بينه وبين «المجاز» ـ كما قاله السّكّاكيّ ـ.

وإن كان مراده انّهم عدّوا متغيّر الإعراب من أقسام اللّغوي المستعمل في غير معناه الموضوع له وأدرجوه فيه فهذا غلط، لأنّهم اتّفقوا في المجاز اللّغويّ على أنّه مستعمل في غير الموضوع له ـ وإن اختلفوا في تفسيره ـ والمتغيّر الإعراب مستعمل في معناه فلا يمكن إدراجه في المجاز اللّغويّ.

وإن ادّعى السّكّاكيّ بدخول متغيّر الإعراب في تعريف المجاز اللّغويّ عندهم كان كذباً أوّلاً، وداخلاً في تفسير السّكّاكيّ نفسه للمجاز اللّغوي ثانياً، لأنّ تعريفه وتفسيره عن المجاز اللّغوي لا يخالف تفسير الجمهور عن المجاز اللّغوي وتعريفهم المجاز اللغويّ به.

(١) **قوله: «مع اختلاف عباراتهم»**. أي: عبارات السّلَف والمتقدّمين من البيانيّين وإن اختلفوا في ألفاظ تعريف المجاز اللّغوي ولكنّهم اتّفقوا في معناه وأنّه اللفظ المستعمل في غير الموضوع له والاختلاف في العبارات أشار إليها السّكّاكيّ بقوله في مطلع الأصل الثّاني من «علم البيان» من «المفتاح»: ٤٦٧ ـ ٤٦٨: وهي أربعة تعاريف:

الأوّل: «المجاز الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتّحقيق استعمالاً في الغير بالنّسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النّوع».

الثّاني: «المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما تدلّ عليه بنفسها دلالة ظاهرة استعمالاً في الغير بالنّسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة ما تدلّ عليه بنفسها في ذلك النّوع».

⇐

وهو «كلّ كلمة أُريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثّاني والأوّل» ـ وظاهر أنّه لا يتناول هذا النّوع من «المجاز» لأنّه مستعمل في معناه الأصلي، وإلّا لدخل في تعريف السّكّاكيّ أيضاً، وأمّا تقسيمهم[1] «المجاز» إلى هذا النّوع وغيره فمعناه أنّه يطلق عليهما، كما يقال: المستثنى متّصل ومنقطع، فلا نعرف للسّكّاكيّ هاهنا رأياً ينفرد به[2]، والله أعلم.

⇐ **الثّالث**: «المجاز هو الكلمة المستعملة في معنى معناها بالتّحقيق استعمالاً في ذلك بالنّسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعةٍ عن إرادة معناها في ذلك النّوع».

الرّابع: «المجاز كُلُّ كلمةٍ أُريد بها غير ما وقعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثّاني والأوّل».

(١) **قوله: «وأمّا تقسيمهم»**. جواب عن سؤالٍ وهو أنّ المتقدّمين قسّموا المجاز إلى المتغيّر الإعراب وغيره والتّقسيم يدلّ على أنّ كلّ قسم من الأقسام داخل في المَقْسِم، فالمتغيّر الإعراب داخل في المجاز، فكيف تقول: إنّهم لَم يجعلوه من أقسام المجاز اللّغويّ؟

والجواب: أنّ تقسيم المجاز إلى المتغيّر الإعراب وغيره من باب تقسيم اللّفظ إلى ما يستعمل فيه مطلقاً أعمّ من أن يكون بطريق الحقيقة أو المجاز كما يقول النُّحاة في باب الاستثناء من «علم النّحو»: «المستثنى متّصل ومنقطع» فجعلوا «المستثنى» مَقْسِماً مع أنّ المنقطع غير داخل فيه، لأنّ إطلاق لفظ المستثنى على المنقطع مجاز، لعدم كونه داخلاً في «المستثنى منه» حتّى يكون مخرجاً.

(٢) **قوله: «فلا نعرف للسّكّاكيّ هاهنا رأياً ينفرد به»**. قال الهنديّ: لا يخفى أنّ السّكّاكيّ قال: إنّ السَّلَف قسّموا المجاز إلى لغويّ وعقليّ، والمجاز اللّغويّ إلى ما في حكم الكلمة وإلى ما في معناها، وما في معنى الكلمة إلى مفيد وغير مفيد، والمفيد إلى استعارة وغيرها.

والظّاهر من هذا أنّ التّقسيم ليس باعتبار ما يطلق عليه لفظ «المجاز» بل باعتبار القدر المشترك بينهما وهو الكلمة المتجاوزة عن أمر أصليّ إلى غيره، سواء كان ذلك الأمر إعراباً أو معنىً، فحينئذٍ يتحقّق للسّكّاكيّ رأي ينفرد به، وهو أنّ «المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له» وتسمية «المجاز في حكم الإعراب» بالمجاز بالتّشبيه.

[الكِناية تعريفها وتقسيم معناها إلى قسمين]

﴿الكناية﴾[1] في اللّغة مصدر قولك: «كَنَيْتُ بكذا من كذا» و«كَنَوْتُ»[2] - إذا

---

(١) **قوله: «الكناية»**. لمّا فرغ المصنّف عن الباب الثّاني من «علم البيان» وهو باب المجاز، شرع في الباب الثّالث وهو باب الكناية وهو آخر الأبواب. والتّقدير: «هذا بحث الكناية» ثمّ حذف المبتدأ والخبر المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه واختلف في لفظه واويّاً ويائيّاً، لأنّه ورد على الوجهين في لغة العرب فورد ناقصاً واويّاً من «كنوت» وناقصاً يائيّاً من «كنيت» واليائي أكثر استعمالاً من الواويّ، لأنّه أخفّ، ويدلّ عليه المصدر - أي: «الكناية» الّتي جعل عُنواناً للباب ولها في اصطلاح البيانيّين معنيان:

أحدهما: المعنى المصدريّ الّذي هو فعل المتكلّم يعني ذكر اللّازم وإرادة الملزوم على رأي السّكّاكيّ أو ذكر الملزوم وإرادة اللّازم على رأي المصنّف، وإذا كانت مصدراً اشتقّ منها الأفعال والصّفات.

وثانيهما: المعنى الاسميّ وهو اللّفظ الّذي أُريد منه لازم ما وضع له مع جواز إرادة ما وضع له والمذكور في المتن هو هذا المعنى الاسميّ.

(٢) **قوله: «كَنَيْتُ بكذا من كذا وكَنَوْتُ»**. قال السّيوطيّ في النّوع الأربعين من كتاب «المُزْهِر» ٢: ٢٧٩: ذكر الأفعال التي جاءت لاماتها بالواو وبالياء: عقد لها ابن السكّيت باباً في «إصلاح المنطق» وابن قتيبة باباً في «أدب الكاتب»، وقد نظمها ابن مالك في أبيات، فقال:

قُـل إن نسَبْتَ عـزوتُه وعـزيْته ... وكَـنوْت أحـمد كُـنْيةً وكَـنيْتهُ

وطَغَوْت في معنى طَغَيْتُ ومن قَنَى ... شَـيئاً يـقول قَـنَوْتُه وقَـنَيْتهُ

ولحَـوْتُ عـودي قَـاشِراً كـلَحَيْتهُ ... وحَـنَوْتهُ عَـوَّجْتُه كـحنيتُه

وقَـلَوْته بـالنار مـثل قـليْتُه ... ورَثَـوْت خِـلاّمـات مـثلُ رَثَـيْتَه

وأَثَـوْتُ مثل أثيْتُ قُـلْه لمـن وَشَـى ... وشَأوْتُـه كسـبقتُه وشَأيْـتُه

وصَغَوْتُ مثلُ صغَيْتُ نحوَ مُحدِّثي ... وحَـلَوْته بـالحلْي مـثلُ حَـليْتُه

وسَخَوْتُ نَـارِي مُـوقِداً كسخَيْتُها ... وطَـهوْتُ لحـماً طـابِخاً كـطهيْتُه

⇐

⇐ وَجَبَوْتُ مالَ جِهاتِنَا كَجَبَيْتُه ... وَخَزَوْتُهُ كَزَجَرْتُه وَخَزَيْتُهُ
وزَقَوْتُ مثلُ زَقَيْتُ قُلْهُ لطائرٍ ... وَمَحَوْتُ خطَّ الطِّرْسِ مثلُ مَحَيْتُه
أحثُو كحثي الترب قلْ بهما معاً ... وسَحَوْتُ ذاكَ الطِّين مثل سَحَيْتُه
وكذا طلَوْتُ طَلَا الطِّلَا كطليته ... ونَقَوْتُ مُخّ عظامه كَنَقَيْتُه
وهذوْتمُ كهذيتمُ في قولكم ... وكذا السّقاء مَأَوْتُه ومَأَيْتُه
مالي نمى ينمُو وينمِي زاد لي ... وحَشوت عِدْلي يا فتى وحشيته
وأتوت مثل أتيت جئتُ فقلهما ... وفي الاختبار منوْتُه كمنيْته
ونحوتُه ونحيته كقصدتُه ... فاعجب لبرد فضيلة ووشيتُه
وأسوتُ مثل أسيت صلحاً بينهم ... وأسوْت جرحي والمريض أسيْتُه
أدَى أدُوًا للحليب خثورة ... وأدوْت مثل خليته وأديته
وبأوتُ إن تفخر بأيْتُ وإن يكن ... من ذاك أبْهَى قل بهوْت بهيتُه
والسّيف أجْلوه وأجليه معاً ... وغطوْته غَطَيْته غَطّيتُه
وَجَأوْتُ بُرْمتنا كذاك جَأيْتُهَا ... وحكوْت فعل المرء مثل حكَيْتُه
وَجَنَوْتُ مثل جنيتُ قل متفطّناً ... ودَأوْتُه كَخَتَلْته ودَأيْتُه
وحَفاوة وحَفاية لطفاً به ... وَحَبَوْتُه وَحَبَيْتُه أعطيته
وحَزَوْتُ مثل حَزَيْتُ جئتك مسرعاً ... ودَهَوْته بمصيبة ودَهَيْتُه
وخَفا إذا اعترض السّحاب بروقُه ... ودَحَوْتُ مثل بسطته ودَحَيْتُه
ودَنَوْتُ مثل دنيت قد حكيا معاً ... وكذاك يحكى في شكَوْتَ شكَيْتُه
وإذا تأكّل نابهم ذراً ... وذروْت بالشّيء الصّبا وذريته
وكذا إذا ذرت الرياح تُرابَها ... ودَرَوت شيئاً قله مثل دَرَيتُه
ذَأو وذأْيٌ حين تسرع عَانةٌ ... وفتَحْتُ فِيَّ شَحَوْتُه وشَحَيْتُه
ورَطَوْتُها ورطيْتها جامعتها ... وإذا انتظرت بَقَوْتُه وبقَيْتُه
وربوت مثل ربيت فيهم ناشئاً ... وبَعَوْتُ جُرْساً جاء مثل بَعَيْتُه

⇐

تركتَ التّصريح به ـ وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين:

أحدهما: المعنى المصدريّ الّذي هو فعل المتكلّم، أعني: ذكر اللّازم[1] وإرادة

⇐ وسَأوْت ثوبي قل سأيتُ مددته ... وشروت أعني الثّوب مثل شريته
وكذا سَنَتْ تَسْنو وتَسْني نُوقُنا ... وسحابُنا ورَعَوْته ورَعَيْتُه
والضَّحْو والضَّحْيُ البروز لشمسنا ... وعَشَوْته المأكولَ مثل عَشَيْته
ضَبْو وضَبْيٌ غيّرته النّار أو ... شمس، كذابهما مَضَوْتُ رَويْتُه
وَطَبَوْتُه عن رأيه وَطَبَيْته ... وكذا طَبوْت صبيّنا وَطَبَيْته
والله يَطْحُو الأرض يطحيها معاً ... وطحوْته كدفعته وطحيْته
يَطْمُو ويطمِي النّهر عند علوِّه ... وفأوتُ رأسَ الشّيء مثل فَأَيْتُه
عَنْوا وعَنْياً حين تنبت أرضُنا ... وكذا الكتاب عنوْتُه وعنيته
عَجْواً وعَجْياً أرضعت في مُهلة ... وفَلَوْتُه من قَمْلِهِ وفَلَيْتُه
غَمْواً وغَمْياً حين يُسْقَفُ بيته ... وغَظوته آلمته وغظيته
غَفْوا إذا ما نمت قل هي غَفْية ... وقَفَوْت جئت وراءه وقَفَيْتُه
وعَدَوْت للعدو الشّديد عَدَيْتُ قل ... بهما كروْت النّهر مثل كريْتُه
نَضْواً ونَضْياً جئته متسترّاً ... ولَصَوْته كقذفته ولصَيْته
ومَشَوت ناقتنا كذاك مشيتها ... وإذا قصدتَ نحوْتُه ونحيْته
ومَقَوْتُ طسْتي قل مَقَيْتُ جَلَيته ... وإذا طلبت عَرَوْته وعريته
ونأوت مثل نأيت حين بعدت عن ... وطني وعُودي قسد بروْت بريْته
ونَثَوت مثل نَثَيْتُ نَشْر حديثهم ... وكذا الصبيَ غذوْتُه وغذيته
لغْوٌ ولَغْيٌ للكلام وهكذا ... مَقْوٌ ومَقْيٌ فادْرِ ما أبْدَيْتُه
عيني هَمَتْ تَهْمُو وتهمِي دَمْعُها ... وَحَمَوْته المأكول مثل حميته

(١) **قوله: «أعني: ذكر اللّازم»**. ما ذكره في تعريف «الكناية» هو مذهب السّكّاكيّ وكان الأولى أن يتعرّض لمذهب المصنّف وهو: «ذكر الملزوم مع جواز إرادة اللّازم» وفي نسخة سنة ٨٤٩هـ: «ذكر الملزوم وإرادة اللّازم، مع جواز إرادة الملزوم أيضاً» وفي الكناية أربعة ⇐

الملزوم مع جواز إرادة اللّازم أيضاً؛ فاللّفظ مكنيّ به والمعنى مكنيّ عنه.

والثّاني: نفس اللّفظ وهو الّذي أشار إليه المصنّف بقوله: الكناية ﴿ **لفظ أُريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه** ﴾ أي: إرادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ «طويل النِّجاد» المراد به لازم معناه ـ أعني: طول القامة ـ مع جواز أن يراد حقيقة طول النِّجاد أيضاً.

[الفرق بين المجاز والكناية عند المصنّف]

﴿ **فظهر أنّها تخالف**(١) **المجاز من جهة إرادة المعنى الحقيقيّ** ﴾ للّفظ ﴿ **مع إرادة**

⇐ مذاهب:

أحدها: ذكر الملزوم والانتقال إلى اللّازم.

وثانيها: ذكر اللّازم والانتقال إلى الملزوم.

وثالثها: ذكر الملزوم وإرادة اللّازم.

ورابعها: ذكر اللّازم وإرادة الملزوم.

والأوّلان لم يذكرهما الشّارح في هذا المقام وسيتعرّض لهما المصنّف بعيد ذلك. والشّارح تعرّض لذكر اللّازم والانتقال إلى الملزوم في باب إيراد المسند إليه كنية للكناية إلى معنىً يصلح له العلم ـ كما ادّعاه في «أبي لهب» ـ.

والثّالث مذهب المصنّف، والرّابع مذهب السّكّاكيّ، والفرق بين الأوّلين والأخيرين أنّ الذّكر في الأوّلين فعل للمتكلّم والانتقال فعل للسّامع ولكن في الأخيرين الذّكر والإرادة كلاهما فعلان للمتكلّم ـ كما قرّره سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ.

(١) **قوله: «فظهر أنّها تخالف»**. اعلم أنّه قد تقدّم أنّ «المجاز» هو اللّفظ المستعمل في لازم الموضوع له مع قرينةٍ مانعةٍ عن إرادة الموضوع له، و«الكناية» أيضاً هو اللّفظ المستعمل في لازم الموضوع له لكن مع جواز إرادة الموضوع له.

وبهذا ظهر الفرق بين المجاز والكناية حيث إنّهما يشتركان في أنّ كليهما عبارة عن اللّفظ المستعمل في لازم الموضوع له، ويفترقان بأنّه يجوز في الكناية إرادة المعنى ⇐

⇐ الموضوع له مع المعنى الكنائي الّلازم للموضوع له، لأنّ قرينة الكناية ليست مانعة عن إرادة المعنى الأصليّ ولكن في المجاز لا يجوز إرادة المعنى الموضوع له، لأنّ قرينة المجاز مانعة عن إرادته، ففي قولهم: «رأيت أسداً في الحمّام» لا يمكن أن يراد من الأسد معناه الحقيقي الموضوع له ـ وهو الحيوان المفترس ـ إذ القرينة ـ وهو «في الحمّام» ـ يمنع عن إرادته؛ إذ الأسد الحقيقيّ لا يحتاج إلى الحمّام حتّى يدخله. وكذا قولهم: «رأيت أسداً يرمي» والقرينة المانعة أو الصّارفة هو الرّميّ الذي لا يناسب الحيوان المفترس ولا يجامعه.

فإن قيل: ما المانع من أن تنتفي القرينة في المجاز حتّى يمكن منه إرادة المعنى الحقيقي أيضاً مع المعنى المجازيّ؟

يقال: لا يمكن ذلك، لأنّ بانتفاء القرينة المانعة ينتفي المجاز، لأنّ القرينة لازم للمجاز، والمجاز ملزوم للقرينة وبانتفاء الّلازم ينتفي كُلّ ملزوم.

وهذا معنى قولهم: «إنّ المجاز ملزوم قرينةٍ تلك القرينة تنافي وتعاند إرادة المعنى الحقيقيّ، وملزوم معاند الشّيء معاند لذلك الشّيء» أي: المجاز ملزوم والقرينة لازم له والمجاز الّذي هو ملزوم قرينةٍ تعاند تلك القرينة للحقيقة يكون ذلك المجاز معانداً للحقيقة، فكلّما تحقّق المجاز لم تتحقّق الحقيقة.

فلو انتفت القرينة انتفى المجاز، ولا يمكن تحقّق المجاز بدون القرينة، للزوم وجود الملزوم بدون وجود الّلازم وهو باطل بالاتّفاق، والحاصل أنّه لا يجتمع الحقيقة والمجاز معاً، إذ يلزم من اجتماعهما محذوران: إمّا انفكاك الملزوم عن الّلازم مع فقدان القرينة وانتفاءها. وإمّا اجتماع المتعاندين لو كان الاجتماع مع وجود القرينة وحضورها.

والخلاصة: أنّ الكناية يجوز فيها إرادة المعنى الحقيقيّ والمعنى المجازيّ بحيث يكون اللّفظ مستعملاً فيهما معاً وبذلك امتازت عن المجاز، إذ لا يجوز فيه إرادة المعنيين معاً، لأنّه ملزوم قرينة مانعةٍ عن إرادة المعنى الحقيقيّ.

فالكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز وليست حقيقةً لأنّ اللّفظ لم يرد به معناه ⇐

لازمه ﴾كإرادة طُوْل النِّجاد مع إرادة طُوْل القامة، بخلاف المجاز؛ فإنّه لا يصحّ فيه أن يراد المعنى الحقيقي، مثلاً لا يجوز في قولنا: «رأيت أسداً في الحَمَّام» أن يراد بالأسد الحَيَوان المفترس؛ لأنّه يلزم أن يكون في المجاز قرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقيّ، فلو انتفى هذا انتفى المجاز؛ لانتفاء الملزوم بانتفاء اللّازم، وهذا معنى قولهم: «إنّ المجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة، وملزوم معاند الشّيء[1] معاند لذلك الشّيء، وإلّا لَزِمَ صِدْقُ الملزوم بدون اللّازم».

⇐ الحقيقيّ بل استعمل في معناه المجازيّ الّذي هو لازم المعنى الحقيقيّ، وليست مجازاً أيضاً، لأنّ المجاز لابدّ فيه من قرينةٍ مانعة عن إرادة المعنى الحقيقيّ، وليست قرينة الكناية مانعةً فلا تكون مجازاً، هذا على رأي المصنّف.

وقيل: الكناية داخلة في الحقيقة وليست واسطةً لأنّها اللّفظ المستعمل في المعنى الحقيقيّ لينتقل منه إلى لازم المعنى الحقيقيّ ـ أي: إلى المعنى المجازيّ ـ فتكون الكناية حقيقةً، بدليل أنّ إرادة المعنى الحقيقيّ باستعمال اللّفظ فيه أعمّ من أن يكون وحده ـ أي: بدون إرادة المعنى المجازيّ كما في التّصريح ـ أو مع إرادةِ المعنى المجازي كما في الكناية. وهذا لا يناقض ما تقدّم من امتناع اجتماع المعنيين في المجاز، لأنّه إذا استعمل فيهما بحيث يكون كلّ واحد منهما مقصوداً لذاته وهاهنا ليس كذلك، لأنّ المعنى الحقيقيّ في الكنايه مقصود بالتّبع، واجتماع الحقيقة والمجاز إنّما يمتنع لما ذكرنا وأنّه يجب فيهما القصد إليهما ذاتاً.

(١) **قوله: «وملزوم معاند الشّيء»**. الملزوم هو المجاز، والمعاند هو القرينة، و«الشّيء» أُريد به الحقيقة، والقرينة اللّازم للمجاز معاندة للحقيقة فيكون المجاز معانداً للحقيقة، فتنافي قرينة المجاز مع الحقيقة أوجب تنافي المجاز معها، ومعنى العبارة: المجاز الّذي هو ملزوم لقرينة معاندةٍ للحقيقة معاند لها، وتوضيح ذلك: أنّ الزّوجيّة اللّازمة لـ«الأربعة» تنافي «الثّلاثة» فـ«الأربعة» تنافي «الثّلاثة» وإلّا لزم أحد المحذورين المتقدّمين إمّا انفكاك الملزوم عن اللّازم أو اجتماع المتنافيين ـ وقد تقدّم تقريرهما قبيل ذلك ـ وكلاهما باطلان.

[الخلاف في المراد من الكناية]

[الرّأي الأوّل ويختاره التّفتازاني]

وهاهنا بحثٌ[(١)] وهو أنّ المفهوم من التّعريف المذكور أنّ المراد في الكِناية هو لازم المعنى، وإرادة المعنى جائزة[(٢)] لا واجبة.

---

(١) **قوله: «وهاهنا بحثٌ»**. وحاصله بيان التّناقض بين كلامي المصنّف في صدر التّعريف وذيله وكذلك بين كلامي السّكّاكيّ في موضعين من «المفتاح» ـ كما يبيّن ـ.

أمّا بيان التّنافي في كلام المصنّف في تعريف الكناية صدراً وذيلاً فلأنّ المفهوم من قوله ـ في صدر التّعريف ـ: «لفظ أُريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه» أَنَّ المراد في الكناية هو لازم المعنى الحقيقيّ وإرادة المعنى الحقيقيّ جائزة لا واجبة، والمفهوم من قوله ـ في ذيل التّعريف ـ: «فظهر أنّها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى الحقيقي مع إرادة لازمه» أنّ إرادة المعنى الحقيقيّ كإرادة اللّازم واجبة لا جائزة، غاية الأمر أنّ إرادة المعنى الحقيقيّ تبع لإرادة اللّازم ـ بقرينة إدخال كلمة «مع» على الأهمّ وهو اللّازم ـ والتّنافي بين الكلامين واضح لائح.

وأمّا بيان التّنافي بين كلامي السّكّاكيّ فلأنّه قال ـ في الفرق بين المجاز والكناية من الأصل الثّالث من «علم البيان» من «المفتاح»: ٥١٣ ـ كلاماً يوافق كلام المصنّف في صدر التّعريف، وقال ـ في خاتمة الأصل الثّالث من «علم البيان» من «المفتاح» ٥٢٤ ـ ٥٢٥ ـ كلاماً يوافق كلام المصنّف في ذيل التّعريف، فيظهر التّناقض بين كلاميه كما ظهر بين كلامي المصنّف هاهنا.

وأيضاً إشكال آخر على المصنّف أنّ تعريفه للكناية غير جامع، لأنّه لا يدخل فيه الكنايات الّتي لا وجود لمعناها الحقيقيّ، كما في المثال الّذي ذكره الشّارح مثل «زيد طويل النِّجاد» إذا لم يكن له «نِجَاد» أصلاً، وكذا قول الشّاعر:

وما يك فيّ من عَيْبٍ فإنّي جَبَانُ الكَلْبِ مهزولُ الفصيلِ

لمن ليس له كلب ولا فصيل، ومثلها في كلام العرب كثير جدّاً.

(٢) **قوله: «وإرادة المعنى جائزة»**. قال الرّوميّ: المراد بجواز إرادة المعنى الحقيقيّ في الكناية ⇐

وبهذا يُشعر قوله في «المفتاح»[1]: «إنّ الكِناية لا تنافي إرادة الحقيقة، فلا يمتنع في قولك: «فلان طويل النِّجاد» أن يراد طول نِجاده مع إرادة طول قامته».

وهذا هو الحقّ؛ لأنّ الكِناية كثيراً ما تخلو عن إرادة المعنى الحقيقيّ ـ وإن كانت جائزة ـ للقطع بصحّة قولنا: «فلان طويل النِّجاد» وإن لم يكن له نِجاد قطّ، وقولنا: «جَبَان الكَلْب» و«مهزول الفَصِيْل» وإن لم يكن له كَلْبٌ ولا فَصِيْل.

[الرأي الثّاني ويردّه]

وفي موضع آخر من «المفتاح»[2] تصريح بأنّ المراد في الكِناية هو المعنى

⇐ هو أنّ الكناية من حيث إنّها كناية لا تنافي ذلك كما أنّ المجاز ينافيه، لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادّة كما في ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] اهـ مختصراً.

(١) **قوله: وبهذا يُشعر قوله في «المفتاح»**. أي: في الأصل الثّالث من «علم البيان»: ٥١٣ وهذا نصّه: والفرق بين المجاز والكناية يظهر من وجهين:

أحدهما: أنّ الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها فلا يمتنع في قولك: «فلان طويل النِّجاد»: أن تريد طول نِجاده، من غير ارتكاب تأوّلٍ مع إرادة طول قامته.

وفي قولك: «فلانة نؤوم الضُّحَى»: أن تريد أنّها تنام ضُحىً، لا عن تأويل يرتكب في ذلك، مع إرادة كونها مخدومة مرفّهةً.

والمجاز ينافي ذلك فلا يصحّ في نحو: «رعينا الغيث» أن تريد معنى «الغيث» وفي نحو قولك: «في الحمّام أسد» أن تريد معنى «الأسد» من غير تأويلٍ، وأنّى؟ والمجاز ملزوم قرينة معاندةٍ لإرادة الحقيقة ـ كما عرفت ـ وملزوم معاند الشّيء معاند لذلك الشّيء.

والثّاني: أنّ مبنى الكناية على الانتقال من اللّازم إلى الملزوم، ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللّازم اهـ. أقول: وهذا الكلام يوافق المصنّف في صدر تعريف «الكناية».

(٢) **قوله: «وفي موضع آخر من «المفتاح»**. أي: في خاتمة الأصل الثّالث من «علم البيان» من ⇐

ولازمه جميعاً؛ لأنّه قال: «المراد بالكلمة المستعملة إمّا معناها وحده، أو غير معناها وحده، أو معناها وغير معناها معاً، والأوّل **الحقيقة**، والثّاني **المجاز**، والثّالث **الكِناية**، والحقيقة والكِناية تشتركان في كونهما حقيقتين، وتفترقان بالتّصريح وعدم التّصريح».

⇐ كتاب «المفتاح» ٥٢٤ـ٥٢٥: وأمّا بعد فإنّ خُلاَصَةَ الأصلين ـأي: الأصل الثّاني في المجاز والأصل الثّالث في الكناية ـهي أنّ الكلمة لا تفيد ألبتّة إلّا بالوضع، أو الاستلزام بوساطة الوضع، إذا استعملت فإمّا أن يراد معناها وحده، أو غير معناها وحده، أو معناها وغير معناها معاً.

فالأوّل: هو **الحقيقة** في المفرد، وهي تستغني في الإفادة بالنّفس عن الغير.

والثّاني: هو **المجاز** في المفرد، وأنّه مفتقر إلى نصب دلالة مانعة عن إرادة معنى الكلمة.

والثّالث: هو **الكناية** ولابدّ من دلالة حالٍ.

و«الحقيقة» في المفرد و«الكناية» تشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التّصريح وعدم التّصريح.

وغير معناها في «المجاز» إمّا أن يقدّر قائماً مقام معناها بوساطة المبالغة في التّشبيه، أو لا يقدّر، والأوّل هو «الاستعارة» والثّاني هو «المجاز المرسل».

والمذكور في الاستعارة إمّا أن يكون هو «المشبّه به» أو «المشبّه» والأوّل هو «الاستعارة بالتّصريح» والثّاني هو «الاستعارة بالكناية» وقرينتها أن يثبت لـ«المشبّه» أو ينسب إليه ما هو مختصّ بـ«المشبّه به».

و«المشبّه به» المذكور في «الاستعارة بالتّصريح» إمّا أن يكون مشبّهه المتروك شيئاً له تحقّق، أو شيئاً لا تحقّق له، والأوّل «الاستعارة التّحقيقيّة» والثّاني «التّخييليّة».

والكلمة إذا أُسندت فإسنادها ـبحسب رأي الأصحاب دون رأينا ـإمّا أن يكون على وَفْقِ عقلك وعلمك أو لا يكون، والأوّل هو الحقيقة في الجملة، والثّاني هو المجاز فيها، ثمّ إنّ الحقيقة في الجملة إمّا أن تكون مقرونةً بإفادة مستلزم أو لا تكون، والأُولى داخلة في الكناية والثّانية داخلة في التّصريح اهـ.

وبهذا يُشعر قول المصنّف[١]: «إِنّها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى مع إرادة لازمه» وإن كان مُشيراً إلى أنّ إرادة اللّازم أصل وإرادة المعنى تَبَع، كما يفهم من قولنا: «جاء زيد مع عمرو» ولهذا يقال: «جاء فلان مع الأمير» ولا يقال: «جاء الأمير معه».

[دفع التّناقض عن كلامَي المصنّف]

فوجه التّوفيق بين كلامي المصنّف[٢] أنّ معنى قوله: «من جهة إرادة المعنى»:

---

(١) **قوله: «وبهذا يُشعر قول المصنّف»**. أي: بما ذكره السّكّاكيّ في موضع آخر من «المفتاح» المناقض لكلامه في الفرق بين المجاز والكناية يشعر كلام المصنّف في ذيل هذا التّعريف في المتن: «فظهر أنّها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى الحقيقي مع إرادة لازمه» أي: هذا الكلام في ذيل التّعريف ينافي كلامه في صدره كتنافي كلامي «المفتاح» ولكن كلام المصنّف يدلّ على شيءٍ آخر لا علاقة لها ولا تأثير في دفع التّناقض وهو أنّ إرادة المعنى الأصليّ تبع وإرادة اللّازم أصل حيث أُدخل كلمة «مع» على «إرادة اللّازم» ومدخولها هو الأهمّ والأصل حيث تقول العرب: «جاء فلان مع الأمير» بإدخال كلمة «مع» على «الأمير» ومعلوم أنّ الأمير أهمّ من الّذي جاء معه.

قال الرّوميّ: حاصله أنّ لفظ «مع» لا تدخل إلّا على المتبوع، وهذا باعتبار الغالب اه.

أقول: ولا يخفى الاختلال في تقرير الشّارح للتّناقض فإنّه كان عليه أن يقرّر التّناقض بين كلامي المصنّف أوّلاً ثمّ بين كلامي «المفتاح» ثانياً ـ كما صنعته أنا ـ أو يعكس؛ فيقرّر التّناقض بين كلامي السّكّاكيّ أوّلاً وبين كلامي المصنّف ثانياً.

(٢) **قوله: «فوجه التّوفيق بين كلامي المصنّف»**. أي: وجه الجمع ودفع التّناقض بين كلامي المصنّف في صدر تعريف الكناية وذيله أن يحمل كلام المصنّف في ذيل التّعريف على حذف مضافٍ، أي: من جهة جواز إرادة المعنى، بدليل ما سبق في صدر تعريف «الكناية» فإنّ لفظ «الجواز» مذكور فيه.

قال الرّوميّ: الظّاهر أنّه حمل الكلام على حذف المضاف ولا حاجة إليه، لأنّه إذا كان

⇐

«من جهة جواز إرادة المعنى» بقرينة ما سبق من التّعريف، **وأمّا قوله في** «الإيضاح»[١]: «والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه، أي: من جهة إرادة المعنى مع جواز إرادة لازمه» **فليس بصحيح**[٢]، اللّهمّ إلّا أن يراد[٣] بالمعنى: ما عُنِي باللّفظ، وهو لازم المعنى الموضوع له، وبلازم المعنى معناه الموضوع له.

⇒ الفارق جواز إرادة المعنى كان جهة الفارق مستفادة من إرادة المعنى اه. أقول: وإذا ارتفع التّناقض عن كلامي المصنّف يرتفع عن كلامي «المفتاح» أيضاً ولذا لم يتعرّض له، ولم يعكس لأنّه بصَدَدِ شرح عبارةِ المصنّف لا السّكّاكيّ.

(١) **قوله: «وأمّا قوله في «الإيضاح»»**. وهذا نصّه في باب الكناية من «الإيضاح» ٤٧٥: فالفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه ـ أي: من جهة إرادة المعنى مع إرادة لازمه فإنّ المجاز ينافي ذلك اه. أقول: وليس في عبارة المصنّف كلمة «جواز».

(٢) **قوله: «فليس بصحيح»**. لأنّ حاصل كلامه أنّ المقصود الأوّلي في الكناية إرادة المعنى الأصليّ والمقصود بالعرض إرادة لازمه. مع أنّه بالعكس، أي: المقصود الأوّلي هو إرادة اللّازم والمقصود بالعرض إرادة المعنى الأصليّ، وحمل كلام المصنّف على هذا المعنى يمكن بما ذكره الشّارح بأن يراد من «المعنى» في قوله: «إرادة المعنى» اللّازم. ويراد باللّازم في قوله: «إرادة لازمه»: «المعنى الأصليّ» فيكون صحيحاً.

وبتعبير آخر: كلام المصنّف في «الإيضاح» ليس بصحيح. لأنّ ظاهره يدلّ على أنّ إرادة المعنى الحقيقيّ واجبة لا جائزة، وإرادة اللّازم جائزة لا واجبة، وهذا باطل. لأنّ إرادة اللّازم واجبة عند الجميع حتّى المصنّف نفسه.

وقال سيّد الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ في تعليل عدم الصّحّة ـ: لأنّه أخطأ بإدخال كلمة «جواز» على «إرادة اللّازم» وكان موضع إدخالها «إرادة المعنى» أي: من جهة جواز إرادة المعنى مع إرادة لازمه. ثمّ قال: ولعلّ السّهو من النّاسخ أو المصنّف بضبط الكلمة في غير موضعها، ولم يخطئ في أصل المسألة.

(٣) **قوله: «اللّهمّ إلّا أن يراد»**. أي: توجيه كلامه حتّى يصحّ أن يراد بالمعنى «اللّازم» وبـ«اللّازم» المعنى الأصلي، فيكون موافقاً لما ذكره في متن التّلخيص.

وفيه ما فيه[(١)].

[الفرق بين المجاز والكناية عند السّكّاكيّ]

﴿وفرّق﴾ أي: فرّق السّكّاكيّ[(٢)] وغيره بين الكناية والمجاز ﴿بأنّ الانتقال فيها﴾ أي: في الكناية ﴿من اللّازم﴾ إلى الملزوم، كالانتقال من «طول النِّجَاد» الّذي هو لازم لطول القامة، إليه ﴿وفيه﴾ أي: في المجاز ﴿من الملزوم﴾ إلى اللّازم، كالانتقال من «الغيث» الّذي هو ملزوم النَّبْت إلى النَّبْت، ومن «الأسد» الّذي هو ملزوم الشُّجَاع إلى الشُّجَاع.

[ردّه]

﴿وردّ﴾ هذا الفرق[(٣)] ﴿بأنّ اللّازم ما لم يكن ملزوماً لم ينتقل منه﴾ إلى

---

(١) **قوله: «وفيه ما فيه»**. لأنّ المتبادر من «المعنى» هو المعنى الحقيقيّ، ومن «اللّازم» المعنى الكنائي، لا العكس، فيكون إطلاق «المعنى» على لازم الموضوع له ـ أي: المعنى الكِنائيّ، وإطلاق «اللّازم» على المعنى الأصليّ ـ الّذي هو الموضوع له ـ على خلاف التّبادر أوّلاً، ومن قبيل التّعمية والإلغاز ثانياً، وعدم صحّة إطلاق اللّازم على المعنى الأصليّ عند المصنّف ثالثاً، إذ لا انتقال عنده ـ كما يأتي بعيد هذا ـ من اللّازم بما هو لازم إلى الملزوم.

(٢) **قوله: «فرّق السّكّاكيّ»**. قد تقدّم نقل نصّه قبيل هذا والحاصل أنّ السّكّاكيّ فرّق بين الكناية والمجاز بفرقين ـ كما ذكرنا ـ والمصنّف تسلّم الفرق الأوّل ولم يتكلّم عليه ولكنّه لم يتسلّم الفرق الثّاني وأراد ردّه فأورده واعترض عليه.

(٣) **قوله: «وردّ هذا الفرق»**. اعلم أنّه قد يكون بين شيئين ملازمة وقد يكون بينهما تلازم، أمّا الملازمة ففي موردٍ يكون اللّزوم من أحد الطّرفين مثل طلوع الشّمس ووجود النّور، فالشّمس ملزوم والنُّورُ لازم له فيكون الشّمس أخصّ والنّور أعمّ، وفي هذا المورد اللّازم لازم فقط وليس بملزوم، أي: لا يصدق مع كونه لازماً كونه ملزوماً أيضاً، إذ بالشّمس يحصل الانتقال إلى النّور؛ لأنّ الأخصّ يدلّ على الأعمّ، ولكن لا يحصل من النّور ⇐

الملزوم، لأنّ اللّازم من حيث إنّه لازم يجوز أن يكون أعمّ من الملزوم، ولا دلالة للعامّ على الخاصّ، بل إنّما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما.

فإن قيل: يجوز أن يدلّ عليه[1] بواسطة انضمام القرينة.

⇐ الانتقال إلى الشّمس، لأنّ الأعمّ لا يدلّ على الأخصّ، وهذا هو معنى الملازمة من باب المفاعلة حيث إنّ أحدهما فاعل صريحاً والآخر مفعول صريحاً، وإن جاء العكس ضمناً، لكنّه غير معتدّ به فيدلّ على الوقوع من طرف واحدٍ، وقد قلنا قبل ذلك ـ في «علم المعاني» عند بيان فائدة الحكم ولازمه ـ أنّ هذا هو حكم اللّازم المجهول المساواة.

وأمّا التّلازم من باب التّفاعل الدّالّ على المشاركة صريحاً ففي موردٍ يكون اللّزوم من الطّرفين، وكان كلّ منهما لازماً وملزوماً، فيدلّ وجود أحدهما على وجود الآخر، وانتفاؤه على انتفائه مثل «طلوع الشّمس ووجود النّهار» وكان هذا هو حكم اللّازم المعلوم المساواة.

إذا علمت هذا فاعرف أنّ المصنّف يردّ على السّكّاكيّ بأنّ الكناية كيف تكون ذكر اللّازم والانتقال إلى الملزوم ـ عكس المجاز ـ مع أنّ اللّازم ما لم يكن ملزوماً ـ كما في طلوع الشّمس ووجود النّهار لم يحصل منه الانتقال إلى الملزوم، لأنّ اللّازم من حيث هو لازم أعمّ من الملزوم والعامّ لا يدلّ على الخاصّ ـ كما في طلوع الشّمس ووجود النّور، والأربعة والزّوجيّة ـ وإنّما يحصل الانتقال لو كان اللّازم ملزوماً أيضاً، ولكن ذلك الانتقال ليس من حيث إنّه لازم بل من حيث إنّه ملزوم، وإذا كان كذلك فالانتقال من اللّازم إلى الملزوم ـ في الكناية ـ في الحقيقة هو انتقال من الملزوم إلى اللّازم ـ كما في المجاز ـ مثل طلوع الشّمس ووجود النّهار، وعلى هذا يكون الانتقال في الكناية أيضاً من الملزوم إلى اللّازم كما كان في المجاز، فلا فرق بينهما من هذه الجهة ـ أي: كيفيّة الانتقال ـ. ولذا اكتفى المصنّف في الفرق بين المجاز والكناية هاهنا بأوّل الفرقين اللّذين ذكرهما السّكّاكيّ ونقلناهما قبيل هذا.

(١) **قوله: «فإن قيل: يجوز أن يدلّ عليه»**. أي: إن قيل في الدّفاع عن السّكّاكيّ: يجوز أن يدلّ العامّ على الخاصّ بواسطة انضمام القرينة العرفيّة كما تقول ـ كنايةً عن الواعظ ـ: «جاءني

⇐

قلنا: حينئذٍ[1] لا يبقى أعمّ، ولو سلّم فلم لا يجوز أن يكون المجاز أيضاً كذلك.

﴿ **وحينئذٍ** ﴾ أي: إذا كان اللّازم ملزوماً ﴿ **يكون الانتقال من الملزوم** ﴾ إلى اللّازم، كما في المجاز، فلا يتحقّق الفرق، والسّكّاكيّ أيضاً معترف بأنّ اللّازم ما لم يكن ملزوماً امتنع الانتقال منه، لأنّه قال[2]: «مبنى الكناية على الانتقال من اللّازم إلى الملزوم» وهذا يتوقّف على مساواة اللّازم للملزوم، وحينئذٍ يكونان متلازمين[3] فيصير الانتقال من اللّازم إلى الملزوم حينئذٍ بمنزلة الانتقال من الملزوم إلى اللّازم.

⇐ رجل يحترف الصّعود على المنبر» فإنّ الاحتراف للصّعود على المنبر ـ بحكم العرف ـ لازم للواعظ، ولكنّه أعمّ منه؛ لجواز إمكان احتراف الصّعود على المنبر لغير الموعظة، بل للتّعليم وغيره، لكن قرينة العرف دالّة على أنّه الواعظ ـ بحكم الغلبة والتّبادر ـ فالصّعود على المِنْبَرِ لازم أعمّ قد صار ملزوماً أيضاً بالقرينة العرفيّة.

(١) **قوله: «قلنا: حينئذٍ»**. والجواب أنّه إذا انضمّ إلى اللّازم الأعمّ قرينة حتّى يدلّ على الأخصّ صار خاصّاً أوّلاً، ولو سلّمنا أنّه يبقى عامّاً ولا يصير خاصّاً ثانياً فلم لا يجوز أن يكون المجاز ـ أيضاً ـ كذلك، أي: يصير المجاز الّذي له لوازم متعدّدة دالّاً على لازم خاصٍّ بواسطة القرينة العرفيّة، مثل دلالة قول القائل: «رأيت أسداً في الحمّام» على خصوص الشّجاعة لا على سائر لوازم الحَيَوان المفترس من بَخَرِ الفم والمشي على الأربع وغيرهما، وذلك لتعيّن لفظ الأسد بواسطة القرينة ـ وهي كونه في الحمّام ـ مساوياً للرّجل الشّجاع.

(٢) تقدّم نصّه قبيل ذلك.

(٣) **قوله: «وحينئذٍ يكونان متلازمين»**. أي: إذا ثبت أنّ اللّازم لا ينتقل منه إلّا إذا كان ملزوماً أيضاً اتّحد الكناية والمجاز في المنتقل عنه والمنتقل إليه فلا يمكن الفرق بينهما من جهة كيفيّة الانتقال، بأنّ أصل الانتقال موجود فيهما معاً ولكن الكيفيّة تختلف، ففي الكناية من اللّازم إلى الملزوم وفي المجاز بالعكس، لأنّ هذا الفرق باطل بما ذكرناه فانحصر الفرق بينهما بما ذكره المصنّف وقَبْلَهُ السّكّاكي واتّفقا عليه.

[دفاع عن السّكّاكيّ]

فإن قيل: مراده[١] أنّ اللّزوم من الطّرفين من خواصّ الكناية، دون المجاز، أو شرط لها دونه.

[جوابه]

قلنا: لا نسلّم ذلك، وما الدّليل عليه.

[جواب آخر]

بل الجواب[٢] أنّ مرادهم باللّازم ما يكون وجوده على سبيل التّبعيّة كطُوْل

---

(١) **قوله: «فإن قيل: مراده»**. أي: وإن قيل ـ في الدّفاع عن السّكّاكيّ ـ: إنّ مراده في الفرق الثّاني بيان ما به الامتياز فقط، أي: إنّ للكناية والمجاز اشتراكاً وافتراقاً، أمّا الاشتراك فهو الانتقال من الملزوم إلى اللّازم، وأمّا الافتراق فهو أنّ المجاز يوجد فيه الانتقال من الملزوم إلى اللّازم فقط، والكناية يوجد فيها الانتقال من اللّازم إلى الملزوم أيضاً ـ زائداً على الانتقال من الملزوم إلى اللّازم ـ.

وبتعبير آخر: مراده أنّ في المجاز انتقالاً من الملزوم إلى اللّازم فقط، وفي الكناية مضافاً إلى ذلك الانتقال من اللّازم إلى الملزوم أيضاً، فذكر ما به الامتياز، وليس مراده أن يمنع في الكناية الانتقال من الملزوم إلى اللّازم، ويحصر الانتقال فيه على اللّازم فقط. فاللّزوم في الكناية من الطّرفين وفي المجاز من طرف واحدٍ، واللّزوم من الطّرفين من خواصّ الكناية أو شروطها.

والجواب عن هذا أنّه حكم بغير دليل، فيكون باطلاً، فلا يمكن تصحيح كلام السّكّاكيّ.

(٢) **قوله: «بل الجواب»**. الشّارح يقول: يمكن تصحيح كلام السّكّاكيّ بأنّه ليس المراد باللّازم والملزوم هاهنا العلّة والمعلول كما في المتلازمين ولا السّبب والمسبّب كما في الملازمين، بل المراد باللّازم الأمر التّبَعِيّ والفرعيّ، ومن الملزوم الأمر المتبوع والأصليّ، فيكون المعنى أنّ الكناية هو الانتقال من التّابع إلى المتبوع مثل طول النِّجَاد

⇐

النِّجَاد التّابع لطُوْل القامة، ولهذا جوّزوا[(١)] كون اللّازم أخصّ كالضّاحك بالفعل للإنسان، فالكِناية أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف، ويراد به ما هو متبوع ومردوف، والمجاز بالعكس.

[نقده]

وفيه نظر؛ لأنّ المجاز قد يكون[(٢)] من الطّرفين كاستعمال «الغَيْث» في «النَّبْت» واستعمال «النَّبْت» في «الغَيْث».

[أقسام الكناية]

﴿ وهي ﴾ أي: الكناية ﴿ ثلاثة أقسام ﴾[(٣)].

⇐ التّابع غالباً لطول القامة والانتقال في المجاز من الملزوم في الوجود إلى اللّازم ـ أي: ممّا يكون وجوده متبوعاً لوجود غيره، مثل الانتقال من الحيوان المفترس إلى الشّجاع، فيكون المراد باللّازم والملزوم في باب الكناية والمجاز بمعنى التّابع والمتبوع فليس المراد اللّازم والملزوم بما هما لازم وملزوم، بل مرادهم بما هما تابع ومتبوع من حيث الوجود في الخارج فيصحّ كلام السّكّاكيّ في الفرق بينهما.

(١) **قوله: «ولهذا جوّزوا»**. أي: لأجل أنّ المراد باللّازم هو الأمر التَّبَعِيّ ـ أي: ما يكون على سبيل التّبعيّة لوجود غيره، لا بما هو لازم ـ جوّز السّكّاكيّ ومن تابعه كون اللّازم ـ المنتقل منه إلى الملزوم ـ أخصّ، مثل «الضّاحك بالفعل» الّذي هو لازم خاصّ للإنسان، فيقال في الكناية عن الإنسان: «رأيت ضاحكاً بالفعل» إذ يمكن الانتقال من «الضّاحك بالفعل» ـ الّذي هو تابع في الوجود الخارجيّ للإنسان ـ إليه، وليس كذلك اللّازم بما هو لازم، فلا يمكن الانتقال منه إلى الملزوم، لجواز كونه أعمّ ولا دلالة للعامّ على الخاصّ، ولا يكون اللّازم بما هو لازم أخصّ وإلّا لكان الملزوم أعمّ، فيوجد بدون الملزوم وهو محال بالضّرورة ـ كما قرّره بعض شرّاح التّلخيص ـ.

(٢) **قوله: «لأنّ المجاز قد يكون»**. وذلك إذا كان لكلّ منهما جهة الأصالة والفرعيّة كالنّبت والمطر، مع أنّ التّابع والرّديف في الخارج ليس إلّا المطر ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(٣) **قوله: «ثلاثة أقسام»**. هذا تقسيم السّكّاكيّ في الأصل الثّالث من «علم البيان» من كتاب ⇐

[القسم الأوّل وتنويعه إلى نوعين]

﴿**الأُولى**﴾ أي: القسم الأوّل، والتّأنيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية، يعني: الأُولى من الكناية ﴿**المطلوب بها غير صفةٍ**(١) **ولا نسبة**﴾.

⇐ «المفتاح»: ٥١٣: المطلوب بالكناية لا يخرج عن أقسامٍ ثلاثةٍ:

أحدها: طلب نفس الموصوف.

وثانيها: طلب نفس الصّفة.

وثالثها: تخصيص الصّفة بالموصوف، والمراد بالوصف هاهنا: كـ«الجود» في «الجواد» و«الكرم» في «الكريم» و«الشَّجاعة» في الشّجاع، وما جرى مجراها. وقال سيّدنا الأُستاذ الأكبر ـ دام ظلّه وعزّه ـ: الكناية على ثلاثة أقسامٍ:

١ ـ الكناية عن الذّات.

٢ ـ والكناية عن الصّفة.

٣ ـ والكناية عن النّسبة. وقال الهنديّ: ثلاثة أقسامٍ بحكم الاستقراء وتتبّع موارد الكنايات كذا في شرحه لـ«المفتاح». فاختصاص القسم الثّاني بالقسمة إلى القريبة والبعيدة والواضحة والخفيّة دون القسم الأوّل والثّالث بالنّظر إلى الاستقراء، وإلّا فالعقل يجوّز قسمة كلّ منهما إلى الأقسام المذكورة.

(١) **قوله: «المطلوب بها غير صفةٍ»**. قال الهنديّ: لم يقل المطلوب بها الموصوف ـ كما في «المفتاح» ـ ليشمل ما إذا كان المكنيّ عنه ملزوماً غير الموصوف كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [الشّورى: ١١]، على تقدير عدم زيادة الكاف، فإنّ المكنيّ عنه نفي المثل وهو ليس بموصوفٍ لنفي مثل المثل، فلابدّ أن يراد بالموصوف أعمّ من الموصوف حقيقةً أو ما هو بمنزلته كما أشار إليه الشّارح في شرحه في بيان وجه الضّبط بقوله: إنّ اللّازم ـ الّذي ينتقل منه إلى معناه، التّابع للشّيء ـ بمنزله الوصف المختصّ ولا محالة قد تكون للشّيء صفات أُخرى، فإن كان القصد الانتقال إلى نفس ذلك الموصوف فالقسم الأوّل، أو إلى صفة أُخرى فالقسم الثّاني أو إلى اختصاص الصّفة به فالثّالث اه.

[النوع الأوّل]

﴿**فمنها**(١)﴾ أي: فمن الأُولى ﴿**ما هي معنىً واحد**(٢)﴾ وهو أن يتّفق في صفة من الصّفات اختصاصٌ بموصوفٍ معيّنٍ(٣) عارض(٤) فتذكر تلك الصّفة ليتوصّل بها إلى ذلك الموصوف ﴿**كقوله**﴾:

﴿**الضّاربين بكلّ أبيض مِخْذَمٍ**(٥) والطّاعنين مـجامع الأضـغان﴾

---

(١) **قوله**: «**فمنها**». القسم الأوّل ـ أي: الكناية عن الذّات ـ ينقسم إلى قسمين:

١ ـ أن يكون اللّفظ الواحد كنايةً عن أمر كما يقال: «احفظ مجمع ضغنك» أي: «قلبك».

٢ ـ أن يكون اللّفظان أو أكثر كنايةً عن أمر نحو: «مستقيم القامة، عريض الأظفار» كناية عن الإنسان.

(٢) **قوله**: «**ما هي معنى واحد**». أي: القسم الأوّل من الكناية عن الذّات لفظ يكون مدلوله معنىً واحداً، والمراد بالمعنى الواحد أن لا يكون مركّباً من أشياء مختلفةٍ وإن كان متعدّداً كما في «مجامع الأضغان» فليس المراد بالواحد ما يقابل المثنّى والمجموع ولا ما يقابل المضاف وشبهه بل المراد به مقابل المركّب كما أشار إليه بقوله: «وهو أن يتّفق في صفة من الصّفات» مثل «مجامع الأضغان» في البيت الشّاهد، فإنّه صفة تدلّ على كون الذّات مكان الاجتماع.

(٣) **قوله**: «**بموصوف معيّن**». والمراد به في البيت «القلوب».

(٤) **قوله**: «**عارض**». بالرّفع صفة «اختصاص» وإنّما كان هذا الاختصاص عارضاً؟ لأنّ في وضع الصّفة سواء كانت مشتقّةً أو غيرها لم تؤخذ الذّات المعيّنة ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(٥) **قوله**: «**الضّاربين بكلّ أبيض مخذم**». البيت من الكامل على العروض التّامّة الأُولى مع الضّرب المقطوع المشعّث، والقائل عمرو بن معدي كَرِب الزّبيدي المتوفّى سنة ٢١هـ ـ كما نصّ عليه الحاتمي محمّد بن الحسن بن المظفّر المتوفّى سنة ٣٨٨هـ في كتاب «الموضّحة» في نقد شعر المتنبي ـ وما ذكره المصنّف تبعاً للسّكّاكيّ هي رواية الحاتمي في كتاب «الموضّحة» وروى البيت أبو هلال العسكريّ المتوفّى ٣٩٥هـ في كتاب الصّناعتين:

⇐

⇐ والضّاربين بكلّ أبيضَ مُرْهَفٍ والطّاعنين مجامع الأَضْغَانِ

قال: وممّا قصّر فيه البحتريّ:

قومٌ ترى أرماحهم يوم الوَغَى مشغوفة بمواطن الكِتْمَانِ

أخذه من قول عمرو بن معدي كَرِب ـ البيت المذكور آنفاً ـ قال: قوله: «مجامع الأضغان» أجود من قوله: «مواطن الكتمان» لأنّهم إنّما يطاعنون الأعداء من أجل أضغانهم، فإذا وقع الطّعن في مَوْضع الضّغن فذاك غاية المراد، ونفس هذه الرّواية أوردها أبو القاسم الآمدي الحسن بن بشر بن يحيى المتوفّى سنة ٣٧٠هـ في كتاب «الموازنة بين أبي تمّام والبحتريّ» وفي هذا المعنى قول الشّريف أبي الحسين عليّ بن الحسين الحسني:

فأصبح أغماد السّيوف عيونهم وأكبادهم حلي الرّماح الذّوابل

والبيت من قصيدة طويلة قالها عمرو بن معدي كَرِب في حرب القادسيّة ويقول فيها:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِروضةِ السُّلَّان فَالرَّقْمَتَينِ فجانب الصَّمَّان
لَعِبَتْ بها هُوْجُ الرِّياحِ وبُدِّلَتْ بَعْدَ الأَنِيسِ مَكَانِسَ الثِّيْرَانِ
فكأنَّ ما أَبْقَيْنَ مِنْ آياتها رَقمٌ يُنَمَّقُ بالأَكُفِّ يَمَاني
دارٌ لِعَمْرَةَ إذ تُرِيْكَ مُفَلَّجاً عَذْبَ المَذَاقَةِ واضِحَ الألوانِ
خَصِراً يُشَبَّهُ بَرْدُهُ وَبَيَاضُهُ بالثَّلْجِ أو بِمُنَوَّرِ القُحْوَانِ
وكَأَنَّ طَعْمَ مُدامَةٍ جَبَلِيَّةٍ بالمِسْكِ والكافورِ والرَّيْحَانِ
والشُّهْدِ شِيْبَ بماءِ وَرْدٍ باردٍ منها على المتنفس الوَهْنَانِ
وأَغَرَّ مَصْقُولاً وعَيْنَيْ جُؤْذَرٍ ومُقَلَّداً كمُقَلَّدِ الأُدْمَانِ
سَنَّتْ عليه قلائداً منظومةً بالشَّذْرِ والياقوتِ والمَرْجَانِ
ولقد تَعَارَفَتِ الضِّباتُ وجعفرٌ وبنو أبي بكر بنو الهَصَّانِ
سَبْياً على القُعُدَاتِ تخفقُ فوقهم راياتُ أبيض كالفنيق هِجَانِ
والأشعث الكِنْديّ حين سَمَا لنا مِن حَضْرَمَوْتَ مُجَنِّبَ الذُّكْرَانِ
قَادَ الجِيادَ على وَجَاهَا شُزَّباً قُبَّ البطونِ نَوَاحِلَ الأَبْدَانِ

⇐

«المِخْذَم» القاطع، و«الضِّغْن» الحِقْد، و«مجامع الأضغان» معنىً واحدٌ، كناية عن القلوب.

[النّوع الثّاني]

﴿**ومنها ما هي مجموع معانٍ**[1]﴾ وهو أن تُؤخذ صفة، فتضمّ إلى لازم آخر

⇐ حتّى إذا أسرى وأوّبَ دوننا ... مِن حَضْرَمَوْتَ إلى قضيب يَمَانِ
أَضْحَى وقد كانَتْ عليه بِلادُنَا ... محفوفةً كحظيرةِ البُسْتَانِ
فدَعَا فَسَوَّمَهَا وأَيْقَنَ أَنَّهُ ... لا شَكَّ يومُ تَسَايُفٍ وطِعَانِ
لمّا رَأى الجمعُ المُصَبَّحُ خَيْلَهُ ... مبثوثةً ككواسِرِ العِقْبَانِ
فَزِعُوا إلى الحُصُنِ المَذَاكي عندهم ... وَسْطَ البُيُوْتِ يَرُدْنَ في الأَرْسَانِ
خَيْلٌ مُرَبَّطَةٌ على أَعْلافها ... يُقْفَيْنَ دون الحَيِّ بِالأَلْبَانِ
وسَعَتْ نِسَاؤُهُم بِكُلِّ مُفَاضَةٍ ... جَدْلَاءَ سابغةٍ وبالأَبْدَانِ
فَقَذَفْنَهُنَّ على كُهُولٍ سَادَةٍ ... وعلى شَرَامِحَةٍ من الشُّبَّانِ
حتّى إذا خَفَتَ الدُّعَاءُ وصُرِعَتْ ... قَتْلَى كَمُنْقَعِرٍ من الغُلَّانِ
نَشَدُوا البقيّةَ وافتَدَوْا مِنْ وَقْعِنَا ... بالرَّكْضِ في الأَذْغَالِ والقِيْعَانِ
واستسلموا بعد القِتَالِ فإنّما ... يَتَرَبَّقُونَ تَرَبُّقَ الحُمْلَانِ
فَأُصِيْبَ في تِسْعِيْنَ من أشرافهم ... أسرى مصفّدةً إلى الأَذْقَانِ
فشَتَا وقَاظَ رَئِيْسُ كِنْدَةَ عندنا ... في غير مَنْقَصَةٍ وغير هَوَانِ
والقادسيّةُ حيث زاحَمَ رُسْتَمٌ ... كُنَّا الحُمَاةَ نَهُزُّ كالأَشْطَانِ
الضّاربين بكلّ أبيض مِخْذَم ... والطّاعنين مجامع الأضغانِ
ومَضَى رَبِيْعٌ بالجنود مُشَرِّقاً ... يَنوي الجِهَادَ وطاعة الرَّحمَن
حتّى استباح قُرَى السَّوَادِ وفارِسٍ ... والسَّهْلَ والأَجْبَالَ من مُكْرَانِ

* * *

(١) **قوله: «ومنها ما هي مجموع معانٍ»**. قد عرفت أنّ في القسم الأوّل من الكناية الذّاتيّة كانت

⇐

⇐ صفة من الصّفات أو لفظ من الألفاظ يتّفق لها اختصاص عارض بموصوف معيّن ـ أي: لم توجد في غيره ـ وتصير كنايةً عنه.

ولكن في القسم الثّاني من الكناية الذّاتيّة لا تتّفق في صفة من الصّفات أو لفظٍ من الألفاظ اختصاص عارض بموصوفٍ بمعيّنٍ، بل يمكن لها موصوفات كثيرة تصلح أن تقع صفة لأيٍّ منها، ولكن اجتماع الصّفات وضمّ بعضها إلى بعضٍ آخر يوجب اختصاصها بموصوف معيّنٍ وذلك كقول شاعر الشّيعة الأكبر عبدالعزيز بن سرايا بن عليّ صفيّ الدّين الحليّ الطّائي ٦٧٥ ـ ٧٥٠هـ في قصيدةٍ يمدح بها عليّاً أميرالمؤمنين ـ صلوات الله وسلامه ورضوانه عليه ـ:

جُمِعَتْ في صفاتك الأضدادُ   فلهذا عَزَّتْ لك الأنْدادُ
زاهدٌ، حاكمٌ، حليمٌ، شجاعٌ   ناسكٌ، فاتِكٌ، فقيرٌ، جَوادُ
شِيَمٌ ما جُمِعْنَ في بَشَرٍ قَطْـ   ـطُ ولا حَازَ مثلهنّ العِبَادُ
خُلُقٌ يُخْجِلُ النّسيمَ من العَطْـ   ـفِ، وبأسٌ يذوب منه الجَمَادُ
فلهذا تعمّقَتْ فيك أقْوا   مٌ بأقوالهم فزانُوْا وزَادُوا
وغَلَتْ في صفات فضلك ياسيـ   ـنُ، وصادٌ، وآلُ سينٍ وصَادُ
ظَهرَتْ منك لِلوَرَى مُعْجِزَاتٌ   فأقَرَّتْ بفضلك الحُسَّادُ
إنْ يُكَذِّبْ بها عِدَاكَ فقد كَذْ   ذَبَ مِنْ قبلُ قومُ لُوْطٍ وعادُ
أنتَ سِرُّ النَّبِيّ والصِّنْوُ، وابنُ الـ   ـعَمّ والصِّهْرُ والأَخُ المُسْتَجَادُ
لو رَأَى غيرك النّبيّ لآخَا   هُ، وإلّا فأَخْطأَ الانتقادُ
بِكُمُ باهَلَ النّبيُّ ولَمْ يُلْـ   ـفِ لكم خامساً سِواه يُزَادُ
كُنْتَ نفساً له وعِرْسُكَ وابنا   كَ لديه النِّسَاءُ والأولادُ
جَلَّ معناك أن يُحِيْطَ به الشِّعْـ   ـرُ وتُحْصِي صفاتِهِ النُّقَّادُ
إنّما الله عنكُمُ أذْهَبَ الرّجْـ   ـسَ فَرُدَّتْ بِغَيْظِها الاحتِدادُ
ذاك مدحُ الإلٰهِ فيكم فإنْ قُهْـ   ـتُ بمدحٍ فذاكَ قولٌ مُعَادُ

⇐

وآخر، لتصير جملتها مختصّة بموصوف، فيتوصّل بذكرها إليه **﴿كقولنا ـ كنايةً عن الإنسان[١] ـ: «حيٌّ، مُسْتَوِي القامة، عريض الأظفار»﴾** ويسمّى هذا خاصّة مركّبة[٢] **﴿وشرطهما﴾** أي: شرط هاتين الكنايتين[٣] **﴿الاختصاص بالمَكْنِيّ عنه﴾**

⇐ والشّاهد في البيت الثّاني وذكرت القصيدة بأكملها تبرّكاً واستلذاذاً بذكر سيّد الوصيّين وابن عمّ رسول ربّ العالمين ـ عليهما صلوات الله الملك المبين ـ وتزييناً للكتاب ورغماً لمعاطس النّواصب اللّئام ـ لعنهم الله جميعاً ـ.

والأوصاف المذكورة في البيت الثّاني كلّ واحدٍ منها غير مختصٍ بموصوفٍ ولكن اجتماعها خصّها بموصوفٍ واحدٍ لا يوجد في غيره وهو عليّ أميرالمؤمنين، وخليفة النّبيّ الأمين، وأوّل أئمّة المسلمين.

(١) **قوله: «كناية عن الإنسان»**. أي: مكنيّاً بها، حال عن مقول «قولنا» مقدّم عليه، ويجوز أن يكون حالاً عن «القول» بمعنى «المقول» والعامل فيه معنى الكاف، وحينئذٍ يكون قوله: «حيّ، مستوي القامة، عريض الأظفار» بدلاً عن القول أو بياناً له ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

فلو كنّي عن الإنسان باستواء القامة وحده شاركه فيه النّخل، وبالحيّ وحده شاركه الحمار، وبعريض الأظفار وحده أو به مع الحيّ شاركه الجمل، ولا كذلك مجموع الأوصاف فإنّها مختصّة بالإنسان.

(٢) **قوله: «خاصّة مركّبة»**. ويقابله الخاصّة المفردة مثل: «ضاحك» أو «متعجّب». والمركّبة تحصل من اجتماع عدّة خواصّ.

(٣) **قوله: «وشرطهما، أي: شرط هاتين الكنايتين»**. لا اختصاص لهذا الشّرط بهاتين الكنايتين من القسم الأوّل، بل كلّ كناية كذلك لأنّ الأعمّ لا يدلّ على الأخصّ وإنّما ذكره لئلّا يتوهّم أنّ مجموع الأوصاف ينتقل منها إلى الموصوف مع بقائها على عمومها.

وتوضيح ذلك: أنّ هاتين الكنايتين عامّان بحسب المفهوم فيصدق على كلّ ما وجد فيه مفهومهما فلابدّ من الاختصاص بالمكنيّ عنه بحسب الوجود والتّحقّق في الخارج حتّى يحصل الانتقال من العامّ بحسب المفهوم إلى الخاصّ بحسبه فالعموم فيهما إنّما هو بحسب المفهوم والخاصّ بحسب الخارج فلا منافاة ـ كما قرّره الرّومي ـ.

ليحصل الانتقال من العامّ إلى الخاصّ.

[رأي للسّكّاكيّ]

وجعل السّكّاكيّ الأُولى[١] ـ أعني: ما هي معنىً واحد ـ قريبة، والثّانية ـ أعني: ما هي مجموع معانٍ ـ بعيدة.

[نقده]

وقال المصنّف: فيه نظر[٢].

[وجه النّقد]

ولعلّ وجه النّظر أنّه فسّر **القريبة** في القسم الثّاني بما يكون الانتقال بلا واسطة، و**البعيدة** بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة، والكِناية الّتي هي معنىً واحد، والّتي هي مجموع معانٍ كلاهما خالية عن الواسطة؛ لظهور أن ليس الانتقال من «حيّ، مُسْتَوِي القامة، عريض الأظفار» إلى شيءٍ، ثمّ منه إلى الإنسان.

---

(١) **قوله: «وجعل السّكّاكي الأُولى»**. أي: في القسم الأوّل من الأصل الثّالث من «علم البيان» من كتاب «المفتاح»: ٥١٤: القسم الأوّل في الكناية المطلوب بها نفس الموصوف. الكناية في هذا القسم تقرب تارةً وتبعد أُخرى.

فالقريبة: هي أن يتّفق في صفة من الصّفات اختصاص بموصوفٍ معيّن عارض، فتذكرها متوصّلاً بها إلى ذلك الموصوف مثل أن تقول: «جاء المضياف» وتريد «زيداً» لعارض اختصاص للمضياف بـ«زيد».

والبعيدة: هي أن تتكلّف اختصاصها بأن تضمّ إلى لازم آخر وآخر، فتلفّق مجموعاً وصفيّاً مانعاً عن دخول كلّ ما عدا مقصودك فيه، مثل أن تقول في الكناية عن الإنسان: «حيّ، مستوي القامة، عريض الأظفار» اهـ.

(٢) **قوله: «قال المصنّف: فيه نظر»**. راجع «الإيضاح»: ٤٧٧.

فالجواب[١] أنّ القرب هاهنا باعتبار آخر، وهو سُهُولة المأخذ، لبساطتها واستغنائها عن ضمّ لازم إلى آخر، وتلفيق بينهما، وتكلّف في التّساوي والاختصاص، والبُعد بخلاف ذلك.

[القسم الثّاني]

﴿الثّانية﴾ ـ من أقسام الكنايةِ ـ الكِنايةُ ﴿المطلوب بها صفة﴾ من الصّفات[٢] كالجُود، والكَرَم، والشَّجَاعة، وطول القامة، ونحو ذلك.

[تقسيم هذا القسم إلى ضربين: قريبة وبعيدة]

وهي ضربان: قريبة وبعيدة. ﴿فإن لم يكن الانتقال﴾ من الكناية إلى المطلوب ﴿بواسطة فقريبة﴾.

[تقسيم القريبة إلى قسمين: واضحة وخفيّة]

والقريبة قسمان.

[الواضحة]

﴿واضحة﴾ يحصل الانتقال منها بِسُهُولة ﴿كقولهم ـ كِنايةً عن طول القامة ـ:

---

(١) **قوله: «فالجواب»**. أي: جواب المصنّف أنّ للقريبة معنيين:

١ ـ بلا واسطة.

٢ ـ سهلة المأخذ وهذا هو المراد هاهنا، وعلى هذا يكون للبعيدة أيضاً معنيان:

١ ـ مع الواسطة.

٢ ـ صعبة المأخذ، وهذا هو المراد في البعيدة أيضاً، فيكون المراد بالقريبة هي الكناية السّهلة المأخذ، والبعيدة هي الكناية الصّعبة المأخذ.

(٢) **قوله: «صفة من الصّفات»**. والمراد به الصّفة المعنويّة وهي المعنى القائم بالغير مثل «الجود» و«الكرم» و«الشَّجَاعة» و«طول القامة» ونحو ذلك من الصّفات المعنويّة مثل «الجبن» و«البخل» و«البلاهة» وليس المراد بها النّعت النّحويّ الّذي هو أحد التّوابع.

«طويل نِجاده وطويل النِّجاد» ﴾. ثمّ أشار إلى الفرق بين الكنايتين[١] أعني قولنا: «طويل نِجاده» وقولنا: «طويل النِّجاد» بقوله: **﴿ والأُولى ﴾** كناية **﴿ ساذجة ﴾** لا يشوبها شيء من التّصريح[٢] **﴿ وفي الثانية تصريح ما لتضمّن الصفة الضمير ﴾**

---

(١) **قوله: «أشار إلى الفرق بين الكنايتين»**. كلام السّكّاكيّ هاهنا أوضح حيث قال في القسم الثّاني من الأصل الثّالث من «علم البيان» من كتاب «المفتاح»: ٥١٤: إنّ الكناية في هذا القسم أيضاً تقرب تارةً وتبعد أُخرى:

فالقريبة: هي أن تنتقل إلى مطلوبك من أقرب لوازمه إليه، مثل أن تقول: «فلان طويل نِجادُهُ» أو «طويل النِّجَادِ» متوصّلاً به إلى طول قامته. قال:

واعلم أنّ بين قولنا: «طويل نِجادُهُ» وقولنا: «طويلُ النّجاد» فرقاً، وهو أنّ الأوّل كناية ساذجة، والثّاني كِناية مشتملة على تصريحٍ، فتأمّلْ واستَعِنْ ـ في دَرْكِ ما قلتُ ـ بالبحث عن تذكير الوصف في نحو: «فُلانة حسن وجهُهَا» وعن تأنيث: «فُلانَةٌ حسنةُ الوجه» وباستحضار ما تقدّم لي في: ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] في باب التّشبيه.

وأنّ هذا النّوع القريب تارة يكون واضحاً ـ كما في المثالين المذكورين ـ وتارةً خفيّاً كما في قولهم: «عريض القفا» كناية عن الأبله، وفي قولهم: «عريض الوِسادة» كناية عن هذه الكناية.

وأمّا البعيدة: فهي أن تنتقل إلى مطلوبك من لازم بعيدٍ بوساطة لوازم متسلسلة، مثل أن تقول: «كثير الرّماد» فتنتقل من كثرة الرَّمَاد إلى كثرة الجَمْرِ، ومن كثرة الجَمْرِ إلى كثرة إحراق الحَطَبِ تحت القُدُور، ومن كثرة إحراق الحطب إلى كثرة الطّبائخ، ومن كثرة الطّبائخ إلى كثرة الأَكَلَة، ومن كثرة الأَكَلَة إلى كثرة الضِّيْفَانِ، ومن كثرة الضِّيفانِ إلى أنّه مِضْيَاف، فانظر بين الكناية وبين المطلوب كما ترى من لوازم اهمحلّ الحاجة.

(٢) **قوله: «لايشوبها شيء من التّصريح»**. لأنّ الفاعل لـ«طويل» هو «النِّجَاد» لينتقل منه إلى طول قامة فلان.

الراجع إلى الموصوف ضرورة احتياجها إلى مرفوع[١] مسند إليه، فتشتمل على نوع تصريح[٢] بثبوت الطُّوْل له.

والدّليل على هذا[٣] أنّك تقول: «زيد طويل نِجاده، وهند طويل نِجادها، والزّيدان طويل نِجادهما، والزّيدون طويل نِجادهم» بإفراد الصّفة وتذكيرها؛ لكونها مسندة إلى الظّاهر[٤]، وفي الإضافة تقول: «هند طويلة النِّجاد، والزّيدان طويلا النِّجاد، والزّيدون طِوال النِّجاد» فتؤنّث وتثنّي وتجمع الصفة؛ لكونها مسندة إلى ضمير الموصوف.

[كلام المحقّق الرّضيّ]

وإنّما جاز[٥] إسناد الصّفة إلى ضمير..

---

(١) **قوله: «ضرورة احتياجها إلى مرفوع»**. لمشابهتها الفعل ـ كما في الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «على نوع تصريح»**. قال الهنديّ: إنّما قال ذلك؟ لأنّ الدّلالة على التّصريح من حيث إنّه أسند إليه في الظّاهر وأمّا في الحقيقة فهو صفة النِّجَاد.

(٣) **قوله: «والدّليل على هذا»**. أي: على عدم تضمّن الصّفة الضّمير في المثال الأوّل وتضمّنها الضّمير في المثال الثّاني.

(٤) **قوله: «مسندة إلى الظّاهر»**. وإذا كان الفعل وما يشتقّ منه مسنداً إلى الظّاهر لم يلحقهما العلامات. قال ابن مالك في بيان حكم الفعل:

وجَرِّدِ الفِعْلَ إذا ما أُسْنِدَا ... لاثنين أو جمع كـ«فاز الشُّهَدا»

وقال في حكم المشتق:

وَهْوَ لَدَى التّوحيد، والتّنكيرِ، أَوْ ... سِواهُمَا كالفعل، فَاقْفُ ما قَفَوْا

* * *

(٥) **قوله: «وإنّما جاز»**. جواب عن سؤال مقدّرٍ، وهو: كيف يجوز إسناد «الطّويل» إلى الضّمير الرّاجع إلى المبتدأ مع كون الموصوف بالطّول في الواقع هو «النِّجاد» لا المبتدأ؟

⇐

⇐ وتقرير الجواب: أنّه قد يقال: السَّبب ويراد منه العلّة أو المتعلِّق ـ بصيغة الفاعل ـ ويقال المسبّب ويراد منه المعلول أو المتعلَّق ـ بصيغة المفعول ـ والمراد من السّبب هاهنا المتعلِّق ـ بصيغة الفاعل ـ وهو «النِّجاد» ومن المسبّبِ المتعلَّقُ ـ بصيغة المفعول ـ وهو المبتدأ مثل «زيد» ـ مثلاً ـ في «زيدٌ طويل النِّجاد».

وإن قلت: كيف يسند الطّول إلى ضمير «زيد» ومعناه إثبات الطّول لـ«زيد» نفسه مع أنّه في الحقيقة صفة للمضاف إليه «الطّويلُ» وهو «النِّجاد»؟

قلت: جاز إسناد الوصف إلى ضمير المبتدأ لوجهين:

الوجه الأوّل: لجريان الوصف على المبتدأ لفظاً والجريان ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ ـ أن يقع الوصف المعنويّ خبراً نحو: «زيد طويل النّجاد» أو نعتاً كما في «جاءني رجل طويل نجاده» أو حالاً كما في: «جاءني رجل طويلاً نجاده».

والوجه الثّاني: لدلالة الوصف المسند إلى المبتدأ بواسطة الضّمير على صفةٍ للمبتدأ معنىً سواء كانت الصّفة الثّابتة هي المذكورة نحو: «زيد حسن الوجه» والحسن المذكور صفة مذكورة أثبتت لـ«زيد» أي: يتّصف بالحسن ـ لحسن وجهه ـ أو غير الصّفة المذكورة نحو: «زيد أبيض اللِّحْيَة» والصّفة الثّابتة له «شيخ» والشّيخوخة أثبتت لـ«زيد» وهي غير «الأبيض» المذكور، ويقال للنّوعين هاهنا الوصف بحال الموصوف وفيهما معاً يجوز إسناد الوصف إلى المبتدأ بالإسناد إلى ضميره.

وليس كذلك الوصف بحال متعلّق الموصوف نحو: «زيد أحمر فرسه» و«أسود ثورُهُ» فتقبح الإضافة. والإسناد إلى ضمير المبتدأ وذلك لأنّه لم يثبت لـ«زيد» في نفسه وصف بحالٍ من الأحوال، بل الحُمْرةُ لفرسه، وكذا السّواد لم يثبت له بل لثوره، ولم يثبت له وصف في المعنى، وهذا يقال له: الوصف بحال متعلّق الموصوف.

وإذا عرفت هذا فاعلم أنّ ما ذكره الشّارح هاهنا هو نصّ المحقّق الرّضيّ في باب الصّفة المشبّهة من «شرح الكافية» ٢: ٢٠٩: حيث يقول: وإنّما جاز إسناد الصّفة إلى ضمير المسبّب بعد إسنادها إلى السّبب؟ لكونها في اللّفظ جاريةً على المسبّب خبراً أو نعتاً او ⇐

⇐ حالاً. وفي المعنى دالّةً على صفةٍ له في نفسه ـ سواء كانت هي الصّفة المذكورة كما في «زيد حسن الوجه» فإنّه يتّصف بالحسن لحسن وجهه، أو كانت غيرها نحو: «زيد أبيض اللحية» ـ أي: شيخ ـ و: «كثير الإخوان» ـ أي: مُتَقَوٍّ بهم ـ فيحسن إذن أن يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيستكنّ ضميره في صفة سببه كما يستكنّ في صفة نفسه، فيخرج السّبب إذن عن ظاهر الفاعليّة إلى النّصب أو إلى الجرّ، لأنّ الصّفة لا ترفع فاعلين.

ولم يترك مرفوعاً على أن يكون بدلاً من الضّمير؟ لئلّا يلتبس بالفاعل.

فإن لم تجر في اللّفظ على صاحب السّبب نحو: «زيد وجهه حسن» أو جرت عليه لكنّها لم تدلّ على صفةٍ له في ذاته نحو: «زيد أحمر ثوره» لم يجز استتار ضمير ذي السّبب فيها، فيقبح: «زيد أسود فرس غلام الأخ» و: «زيد أبيض الثّور» و: «زيد أصفر غلاماً» لأنّه لا معنى للجميع إلّا أنّه صاحب سبب متّصف بالوصف المذكور فيقبح أن يجعل صفة سببه كصفة نفسه، فيضمر فيها ضمير نفسه، إذْ لم تدلّ صفة سببه على صفة نفسه.

فإن قيل: أليس تدلّ الصّفة في نحو: «زيد أبيض ثوره» على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثورٍ كذا؟

قلت: معنى كونه صاحبه مفهوم من كون الثّور سبباً لـ«زيد» لا من صفة السّبب. وإنّما حسن «جبان الكلب» لأنّه كناية عن كرمه ـ أي: هو كريم ـ اهـ.

وقال ـ في تفسير الوصف بحال الموصوف والوصف بحال متعلّق الوصف من باب النّعت من «شرح الكافية» ١: ٣٠٨ عند شرح قول ابن الحاجب: «ويوصف بحال الموصوف وحال متعلّقه» ـ: قوله: «بحال الموصوف» الجارّ والمجرور في محلّ الرّفع نائب فاعل «يوصف» ـ أي: يجعل حال الموصوف ـ أي: هيئته ـ وصفاً له، وهو الكثير، كما في «رجل قائم» و«مضروب» و«حسن» وقد يجعل حال متعلّق الشّيء وصفاً لذلك الشّيء لتنزّله منزلة حاله، نحو: «برجلٍ مصريّ حماره» في حصول الفائدة بذلك اهـ.
وقد عرفت بما ذكرنا أمرين آخرين:

⇐

المسبّب[1] مع أنّها في المعنى عبارة عن السّبب ـ أعني: المضاف إليه ـ لكونها جارية على المسبّب في **اللّفظ** خبراً أو حالاً أو نعتاً، وفي **المعنى** دالّة على صفةٍ له في نفسه سواء كانت هي الصّفة المذكورة نحو: «زيد حسن الوجه» فإنّه يتّصف بالحسن لحسن وجهه، أو كانت غيرها نحو: «زيد أبيض اللِّحْيَة» أي: شيخ، و«كثير الإخوان» أي: متقوٍ بهم، بخلاف نحو «زيد أحمر فرسه وأسود ثوره» فإنّه تَقْبُحُ فيه الإضافة، وكذا يَقْبُحُ «هند قائمة الغلام».

فإن قلت: إذا أسند[2] الصّفة إلى ضمير الموصوف فَلِمَ زعمت أنّها كناية مشوبة

⇐ **الأمر الأوّل**: أنّ الوصف البياني أعمّ مطلقاً من الوصف النّحويّ والنّحوي أخصّ مطلقاً، فالنّسبة بينهما العامّ والخاصّ مطلقاً.

والأمر الثّاني: أنّ الوصف السّببيّ أعمّ مطلقاً من الوصف بحال متعلّق الموصوف وهو أخصّ مطلقاً، والنسبة أيضاً العامّ والخاصّ مطلقاً.

(١) **قوله**: «**إلى ضمير المسبّب**». قال الهنديّ: أراد بالسّبب والمسبّب المتعلِّق والمتعلَّق، أي: السّبب هو المتعلِّق بالكسر، والمسبّب المتعلَّق بالفتح ـ كما في الرّومي ـ.

(٢) **قوله**: «**فإن قلت: إذا أسند**». أي: قد تقدّم أنْ قلتم في باب الاستعارة: إنّ قولهم: «رأيت أسداً في الشّجاعة» وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ**﴾ [البقرة: ١٨٧]، تشبيهاً فقط لا استعارة مشوبةً بالتّشبيه، لأنّ قوله: «في الشّجاعة» و«من الفجر» يشمّ منهما رائحة التّشبيه وهي تنافي الاستعارة الدّالّة على المبالغة ـ كما تقدّم ـ وإذا قلتم هذا في باب الاستعارة فلم لا تقولون بمثل ذلك في هذا المقام بأن تقولوا: إنّ مثل «زيد طويل النّجاد» من باب التّصريح لا من باب الكناية المشوبة بالتّصريح؟ فلم أنكرت الاستعارة المشوبة بالتّشبيه ثمّ أقررت بالكناية المشوبة بالتّصريح؟

والجواب: أنّ ذلك لحصول اليقين بأنّ «الطّويل» في المثال المذكور صفة في الواقع لـ«النّجاد» المضاف إليه لا للمبتدأ، وإن كان الضّمير المستتر في «طويل» عائداً إليه، لأنّ اعتبار الضّمير المستتر في الصّفة إنّما يكون لمراعاة القانون النّحويّ، وهو امتناع خلوّ ⇐

بالتّصريح؟ وهلّا كانت تصريحاً، كما أنّ قوله ـ تعالى ـ ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾[1] ونحو ذلك ممّا يشتمل على إشارة إلى ذكر أحد الطّرفين، جُعِلَ تشبيهاً، لا استعارة مشوبة بالتّشبيه؟

قلت: للقطع بأنّها في المعنى صفة للمضاف إليه، واعتبار الضّمير العائد إلى المسبّب إنّما هو لمجرّد أمر لفظيّ، وهو امتناع خُلُوّ الصّفة عن معمول مرفوع بها.

[الخفيّة]

﴿أو خفيّة﴾ عطف على «واضحة» وخَفَاؤها بأن يتوقّف الانتقال منها على تأمّل، وإعمال رويّة **﴿كقولهم ـ كناية عن الأبله ـ: «عريض القَفَا»﴾** فإنّ عِرَضَ القَفَا، وعِظَمَ الرّأس بالإفراط، ممّا يستدلّ به على بلاهة الرّجل، وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد، لكن في الانتقال منه إلى البلاهة نوع خَفَاء لا يطّلع عليه كلّ أحد، وليس ينتقل[2] منه إلى أمر آخر ومن ذلك الأمر إلى المقصود، بل إنّما ينتقل منه إلى المقصود لكن لا في بادي النّظر، وبهذا يمتاز عن **البعيدة**.

⇐ الصّفة المسندة عن المعمول المرفوع بها، بدليل أنّ الصّفة مشتقّ والمشتقّ حكمه حكم الفعل، والفعل لابدّ له من فاعل ظاهر أو مضمر كما قال ابن مالك في «الخُلاَصة»:

والمفرد الجامد فارغ وإنْ ... يشتقّ فهو ذو ضميرٍ مُسْتَكِنْ

هذا في باب الخبر المشتق، وقال في باب الفاعل:

وبعد فعلٍ فاعل فإن ظهر ... فهو وإلّا فضمير استتر

* * *

(١) البقرة: ١٨٧.

(٢) **قوله: «وليس ينتقل»**. جواب عن سؤال وهو أنّه إذا كان هذا القسم من القريبة بهذه الدّرجة من الخَفَاء فكيف يمتاز عن البعيدة وبم؟

والجواب: أنّ الامتياز هو الواسطة وعدمها، فالانتقال منه إلى المقصود بلا واسطة ولكن بعد التّأمّل، والبعيدة لا يمكن الانتقال منها إلى المقصود إلّا بواسطة.

[كلام للسَكّاكيّ]

وجعل صاحب «المفتاح»(١) قولهم: «عريض الوسادة» كناية قريبة خفيّة عن هذه الكناية ـ أعني: قولنا: «عريض القفا» ـ.

[نقده]

قال المصنّف: وفيه نظر(٢) بل هو كناية بعيدة عن الأبله(٣) لأنّه ينتقل منه إلى «عريض القفا» ومنه إلى «الأبله».

والجواب أنّه لا امتناع(٤) في أن يكون الكناية بعيدة بالنّسبة إلى المطلوب،

---

(١) **قوله: «وجعل صاحب «المفتاح»**. أي: في القسم الثّاني من الأصل الثّالث من «علم البيان» من كتاب «المفتاح»: ٥١٤. وقد تقدّم نقله قبل ذلك.

(٢) **قوله: «قال المصنّف: وفيه نظر»**. أي: قال في هذا الموضع من كتاب «الإيضاح»: ٤٧٨.

(٣) **قوله: «بل هو كناية بعيدة عن الأبله»**. يريد أنّ المعنى المكنيّ عنه في الكناية يكون مقصوداً بالإفادة ومناط الصّدق والكَذِب، وليس قولهم: «عريض الوِسادة» مقصوداً منه بالذّات إثبات عِرَض القفا، بل لينتقل منه إلى «الأبله» فيكون عِرَضُ القفا واسطةً لا مكنيّاً عنه، فلا تكون قريبةً بل بعيدةً، فحينئذٍ لا يتِمّ جواب الشّارح؛ لأنّ جواز كون الكناية بعيدةً بالنّسبة إلى معنىً وقريبةً بالنّسبة إلى آخر إنّما يصحّ إذا كان كلّ واحدٍ من المعنيين صالحاً لأن يراد بالذّات، فيكون مناطاً للصّدق والكذب. قال الشّارح في شرحه لـ«المفتاح»: إنّ الكناية عن الكناية إنّما تصحّ إذا صارت تلك الكناية شائعة ملحقة بالصّريح، إلّا أن يدّعى أنّ «عريض القفا» لكثرة استعماله في «الأبله» صار ملحقاً بالصّريح، لكنّه ينافي اعتراف السّكّاكيّ بأنّ «عريض القفا» كناية خفيّة عن «الأبله» ـ كما في الهنديّ ـ.

(٤) **قوله: «والجواب أنّه لا امتناع»**. والخلاصة أنّ هاهنا كنايتين:

إحداهما: ما يكون المراد منه الانتقال إلى «الأبله» بواسطة عِرَضِ القفا.

والثّانية: ما يكون المراد منه الانتقال إلى الواسطة ـ أعني: عِرَضَ القفا ـ لينتقل منه إلى ⇐

وقريبة بالنّسبة إلى الواسطة، بل الأمر كذلك فيما يكون الانتقال منه إلى المطلوب بواسطة، فنبّه صاحب «المفتاح» على أنّ المطلوب بالكناية(١) قد يكون هو الوصف المقصود المصرّح(٢) وقد يكون(٣) ما هو كناية عنه.

[البعيدة]

هذا كلّه إن لم يكن الانتقال بواسطة، ﴿ **وإن كان الانتقال** ﴾ من الكناية إلى المطلوب بها ﴿ **بواسطة، فبعيدة كقولهم: «كثير الرَّمَاد» كنايةً عن المِضْياف، فإنّه ينتقل من كَثْرة الرَّمَاد إلى كَثْرة إحراق الحَطَب تحت القِدْر، ومنها** ﴾ أي: ومن كثرة الإحراق، وكذا كلّ ضمير في «منها» عائد إلى «الكثرة» الّتي قبله ﴿ **إلى كثرة الطّبائخ، ومنها إلى كثرة الأَكَلَة** ﴾ جمع «آكِل» ﴿ **ومنها إلى كَثْرة الضِّيْفان** ﴾ ـ بكسر الضّاد ـ جمع: ضَيْف ﴿ **ومنها إلى المقصود** ﴾ وهو المِضْيَاف، وبحسب قلّة الوسائط وكثرتها تختلف الدّلالة على المقصود وضوحاً وخَفَاءً، وعليك بتتبّع

⇐ «الأبله» فتكون الأُولى قريبة والثّانية بعيدة، والغرض من عريض الوسادة الانتقال إلى ما هو كناية عن الأبله فيكون كناية عن كناية ـ كما نصّ عليه السّكّاكيّ ـ.

(١) **قوله: «المطلوب بالكناية»**. أي: «عريض الوسادة».

(٢) **قوله: «الوصف المقصود المصرّح»**. أي: البلاهة، وسمّي مصرّحاً؛ لأنّ المتكلّم إذا أراد التّصريح بالمقصود بدون كناية يقول: «فلان أبله» وهذا تصريح.

(٣) **قوله: «وقد يكون»**. أي: يكون المطلوب بالكناية وهو: «عريض الوسادة»: «عريض القفا» الّذي هو كناية عن الأبله.

وفي الصّورة الأُولى تكون الكناية بعيدةً إذ كان الانتقال منها إلى الوصف المطلوب ـ مثل «البلاهة» هاهنا ـ بواسطة عِرَضِ القفا، وفي الصّورة الثّانية قريبة، إذ حصل الانتقال من الكناية وهي «عريض الوسادة» إلى «عِرَضِ القفا» بلا واسطةٍ، فلا مانع من اتّصاف كناية واحدةٍ بالقرب والبعد باعتبارين مختلفين، كأن يكون البعد بالنّسبة إلى المطلوب، والقرب بالنّسبة إلى الواسطة.

الأمثلة(١) فإنّها أكثر من أن تحصى.

---

(١) قوله: «وعليك بتتبّع الأمثلة». قال النّابغة الذُّبيانيّ من قصيدة يمدح بها غساسنة الشّام والحاضر منهم عمرو بن الحارث الأصغر وكان نصرانيّاً واستخدم من لطائف الكنايات ومحاسن العبارات ما يرقّص الرّوح في الجسد ويُنَشِّطُ العقل بالطَّرَب:

رِقَاقُ النِّعَالِ طَيِّبٌ حُجُزَاتُـهُم ... يُحَيَّوْنَ بالرَّيْحَانِ يوم السَّباسِبِ
تُحَيِّيْهُمْ بِيْضُ الولائد بينهم ... وأكسِيَةُ الإضْريج فوق المَشَاجِبِ
يصونون أجساداً قديماً نعيمها ... بخالصة الأردان خُضْرِ المَنَاكِبِ
ولا يحسَبُونَ الخَيْرَ لا شَرَّ بعده ... ولا يحسبون الشَّرَّ ضَرْبَةَ لازِبِ

فقوله: «رِقاق النِّعال» كناية عن الملك والثّروة، أراد أنّهم ملوك لا يخصِفون نِعالهم، وإنّما يخصِف من يمشي.

وقوله: «طيّب حجزاتهم» كناية عن الفروج، أراد أنّهم أَعِفَّاء عن الفجور.

«يحيّون بالرّيحان» وعني بالرّيحان ما كان في أيدي الدّاخلين مع المسيح ـ عليه السّلام ـ بيت المقدس من قُضْبَان الزّيتون والأُتْرُجّ، قال البيروني في «الجماهر في معرفة الجواهر»: وهو تخريج غير بعيد، ولكنّ المقصود في البيت عزّة الرّياحين أيّام قطع المَهَامِه، وأنّهم يحيّون فيها بها، لا يُعْوِزُهُم ما يعوز غيرهم، مثل ما يحمل من الرّياحين والبقول في البادية مع من حجّ من الملوك وكبار المترفين ـ وكلّ ما عزّ وجوده يتيمّن به ـ.

«يوم السّباسب» عيد للنّصارى ويسمّونه يوم السَّعَانِيْن ـ بالسّين المهملة، وبالشّين أيضاً ـ.

وقوله: «بيض الولائد» مثل لجين الماء كناية عن الإماء و«الإضْرِيج» الخزّ الأحمر، و«المشاجب» جمع «مِشجَب» وهو الّذي يعلّق عليه الثّياب في ناحية البيت والمراد: هم ملوك أهل نعمةٍ: خَدَمُهُم الإماء البيض الحِسان، وثيابهم مصونة بتعليقها على المشاجب وليس يصل إلى ذلك كلّ النّاس ـ كما زعمه ابن منقذ في «نقده» وأخطأ ـ وهذه كناية.

قوله: «يصونون أجساداً» أراد أنّهم أثرياء أباً عن جدٍّ، ومجدهم قديم. «الأردان»: جمع «رُدْن» وهو مقدّم كُمّ القميص، و«الخالص» الشّديد البياض وهي كناية عن الطّهارة

⇐

[القسم الثّالث]

﴿الثّالثة﴾ ـ من أقسام الكنايةِ ـ الكنايةُ ﴿المطلوب بها نسبة[١]﴾ أي: إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، وهذا معنى قول صاحب «المفتاح»[٢]: «إنّ المطلوب بها تخصيص الصّفة بالموصوف» ولم يرد بالتّخصيص الحصر؛ إذ لا وجه له هاهنا ﴿كقوله﴾ أي: قول زياد الأعجم: ﴿«إنَّ السَّمَاحَةَ والْمُرُوْءَةَ﴾ أي: كمال الرُّجُوليّة ﴿والنَّدى[٣]* في قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الحَشْرَجِ» فإنّه أراد أن يثبت اختصاص ابن

⇐ والأداب، أي: لا يوسّخون أكمامهم بما يخرج من أنوفهم كما يفعله الأدنياء المتّسخون. «خضر المناكب» كناية عن الملوك؛ لأنّ هذا النّوع كانت تتّخذ لملوكهم.

وقوله: «ولا يحسبون» كناية عن الاعتدال، و«اللّازب» الثّابت واللّازم، والمراد: أنّهم عرفوا تصرّف الزّمان وتقلّبه، فإذا أصابهم خير لم يَثِقُوْا بدوامه فَيَبْطَرُوا، أي: حذرون من العواقب وهذا كمال الحزم والاحتياط، وإذا أصابهم شرّ لم يرهقهم وأيقنوا أنّه لا يدوم عليهم فلم يَقْنَطُوْا، وهذا من أحسن الكِنايات.

(١) **قوله: «المطلوب بها نسبة»**. سواء كان طرفاها مذكورين صريحاً، أو أحدهما مذكوراً صريحاً والآخر كنايةً ـ فتجتمع الكناية في النّسبة مع الكناية في الموصوف أو الصّفة ـ أو كلاهما مذكورين كنايةً، فتجتمع الأقسام الثّلاثة للكناية، فالاحتمالات العقليّة سبعة، واحد منها اجتماع الثّلاثة وثلاثة منها اجتماع الاثنين وثلاثة منها منفردة، ولا يبطل شيء منها للحصر في الأقسام الثّلاثة، لأنّ المَقْسِم غير مقيّد بالوحدة ـ كما في الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «وهذا معنى قول صاحب «المفتاح»**. يعني: أنّه أراد التّخصيص في الإثبات لا التّخصيص في الثّبوت، وقد تقدّم نصّه قبل ذلك.

(٣) **قوله: «إنّ السّماحة والمروءة والنّدى»**. البيت من الكامل على العروض الأُولى مع الضّرب المماثل، والقائل زياد الأعجم المتوفّى سنة ١٠٠هـ. قال الزّمخشريّ في الباب الثّاني والسّبعين من «ربيع الأبرار»:

قدم زياد الأعجم على عبدالله بن الحشرج بنيسابور، فأنزله وألطفه وبعث إليه بألف ⇐

الحشرج بهذه الصّفات﴾ أي: ثبوتها له[١] سواء كان على طريق الحصر أو لا **﴿فترك التّصريح﴾** باختصاصه بها **﴿بأن يقول: إنّه مختصّ بها، أو نحوه﴾** مجرور معطوف على «أن يقول» ـ أي: أو بمثل القول ـ أو منصوب معطوف على مفعول «أن يقول»: ـ أي: أو أن يقول نحو قولنا: «إنّه مختصّ بها» ـ من العِبارات الدّالّة[٢]

⇐ دينار، فقال:

إنّ السَّماحة والمُرُوْءَةَ والنَّدَى ... في قُبَّة ضُرِبَتْ على ابن الحشرجِ

فقال: زدني. فقال: كلّ شيءٍ وثمنه.

وعبدالله بن الحَشْرَج هو ابن الحشرج بن الأشهب بن الورد الجَعْدِيّ وكان عامل عبدالملك بن مروان ـ لعنهما الله ـ على خراسان وفارِس وكرمان، انتقل إلى عذاب الله حدود سنة ٩٠هـ وبعد البيت:

مَلِكٌ أَغَرُّ مُتَوَّجٌ ذو نائلٍ ... للمُعْتَفِيْنَ يَمِيْنُهُ لَمْ تَشْنَجِ

يا خير من صَعِدَ المَنَابِرَ بالتُّقَى ... بعد النبيّ المصطفى المُتَحَرِّجِ

لمّا أتيتُكَ راجياً لِنَوَالكم ... ألفيتُ باب نَوَالكم لَمْ يُرْتَجِ

* * *

(١) **قوله: «ثبوتها له»**. إذا كان الاختصاص بمعنى الثّبوت فلابدّ من القول بالتّجريد في «يثبت» أي: يفيد، أو يذكر ـ مثلاً ـ.

(٢) **قوله: «من العبارات الدّالّة»**. قال السّكّاكيّ في القسم الثّالث من الأصل الثّالث من «علم البيان» من «المفتاح»: ٥١٧ ـ ٥١٨: القسم الثّالث في الكناية المطلوب بها تخصيص الصّفة بالموصوف، هي أيضاً تتفاوت في اللّطف فتارةً تكون لطيفةً وأُخرى ألطف، وأنا أُوْرِدُ عدّة أمثلة، منها قول زياد الأعجم وهو لطيف:

إنّ السّماحة والمروءة والنَّدَى ... في قُبَّةٍ ضُرِبَتْ على ابن الحَشْرَجِ

فإنّه حين أراد أن لا يصرّح بتخصيص السّماحة والمروءة والنَّدَى بابن الحَشْرَجِ فيقول: «السَّمَاحة لابن الحشرج، والمروءة له، والنَّدَى له» فإنّ الطّريق إلى تخصيص ⇐

على هذا المعنى، كالإضافة ومعناها، والإسناد ومعناه، مثل أن يقول: «سَمَاحة ابن الحَشْرَج» أو «السَّمَاحة لابن الحَشْرَج» أو «سَمَحَ ابن الحَشْرَج» أو «حَصَلَ السَّمَاحة له» أو «ابن الحشرج سمح» كما أنَّ اختصاص[1] الصّفة بالموصوف مصرّح به في أمثلة القسم الثّاني باعتبار إضافته، أو إسناده إلى الموصوف، أو ضميره، ألا ترى أنّ طول القامة المَكْنِيّ عنه بطويل النِّجاد مضاف إلى ضميره في قولنا: «طويل نِجاده» ومسند إلى ضميره في قولنا: «طويل النِّجاد» وكذا في «كثير الرَّمَاد» وغيره؛ كذا في «المفتاح»[2] وبه يعرف أن ليس المراد بالاختصاص هاهنا هو الحصر، فترك التّصريح باختصاصه بها ﴿إلى الكِناية بأن جعلها﴾ أي: تلك الصِّفات ﴿في قُبَّة﴾ تنبيهاً على أنّ محلّها «ذو قُبَّة» وهي تكون فوق الخَيْمَة يتّخذها الرُّؤَسَاء ﴿مضروبة عليه﴾ أي: على ابن الحَشْرَج.

وإنّما احتاج إلى هذا لِوُجُود ذوي قِبَابٍ في الدّنيا كثيرين، فأفاد إثبات الصّفات

⇐ الصّفة بالموصوف بالتّصريح: إمّا الإضافة أو معناها، وإمّا الإسناد أو معناه، فالإضافة كقولك: «سماحة ابن الحشرج» أو «سماحته» ـ مظهراً كان المضاف إليه أو مضمراً ـ ومعناها كقولك: «السّماحة لابن الحشرج» أو «السّماحة له».

والإسناد كقولك: «سمح ابن الحشرج» أو «حصل السّماحة» ومعناه كقولك: «ابن الحشرج سمح» بتقدير ضمير ابن الحشرج في «سمح» العائد إليه كما هو ـ أعني: أو تخصيص الصّفة بالموصوف ـ مصرّح به في جميع ما تقدّم من الأمثلة اهـ.

(١) **قوله: «كما انّ اختصاص»**. متعلّق بقوله: «فترك التّصريح».

(٢) **قوله: «كذا في «المفتاح»**. أي: في القسم الثّالث من الأصل الثّالث من «علم البيان» من كتاب «المفتاح»: ٥١٨: أوَما ترى الوصف المكنيّ عنه وهو طول القامة بقولك: «طويل النِّجاد» كيف تجده مضافاً إلى ضمير موصوفه في قولك: «زيد طويل نِجاده» وهو الهاء في «نِجاده» العائد إلى «زيد» المطلوب تخصيص طول القامة به، أو مسنداً إلى ضمير موصوفه في قولك: «طويل النِّجاد» وهو الضّمير في «طويل» العائد إلى الموصوف، اهـ.

المذكورة له، لأنّه إذا أُثْبِتَ الأمر(١) في مكان الرّجل وحيّزه فقد أثبت له.

﴿ونحوه﴾ أي: نحو قول زياد ـ في كون الكِناية لنسبة الصّفة إلى الموصوف، بأن تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه ـ ﴿قولهم: «المجدُ بين ثوبَيْه، والكَرَم بين بُرْدَيه»﴾ حيث لم يصرّح بثبوت «المجد» و«الكرم» له، بل كنّي عن ذلك(٢) بكونهما بين بُرْدَيْه وثوبَيْه.

وفي هذا إشارة(٣) إلى دفع ما يتوهّم من أنّ قولهم: «المَجْد بين ثوبَيْه، والكَرَم بين بُرْدَيه» من القسم الثّاني، أعني: نحو: «طويل نِجاده» ـ بناءً على أنّ إضافة البُرْد والثَّوْب إلى ضمير الموصوف كإضافة النِّجاد إليه ـ.

وليس كذلك؛ لأنّ إسناد «طويل» إلى «النِّجاد»(٤) تصريح بإثبات الطُّوْل

---

(١) **قوله: «إذا ثبت الأمر»**. أي: الأمر الّذي لا يقوم بنفسه.

(٢) **قوله: «بل كنّي عن ذلك»**. قال الهنديّ: وذلك لأنّه إذا كان «المجد» و«الكرم» بين ثوبيه لابدّ أن يكونا قائمين بما يحيط به الثّوبان، لامتناع قيامهما بذاتهما، ومعلوم أنّ المحاط بثوبيه لا يكون إلّا كذلك، فيكونان قائمين به.

(٣) **قوله: «وفي هذا إشارة»**. زعم بعضهم أنّ قول العرب من القسم الثّاني من أقسام الكناية كما في «زيد طويل نِجاده» بالإضافة إلى ضمير «زيد» ففي هذا المثال أُضيف «النِّجاد» إلى ضمير الموصوف، وفي قول العرب أيضاً أُضيف «الثّوب» و«البُرْدُ» إلى ضمير الموصوف، والمصنّف حيث قال: «ونحوه قولهم» أراد الإشارة إلى ردّ هذا الزّعم، والتّصريح بأنّه من القسم الثّالث من أقسام الكناية، وذلك لأنّ في «زيد طويل نِجاده» تصريح بإسناد الطّول إلى النِّجاد، ولا كذلك قول العرب، فليس فيه دلالة على ثبوت «الكرم» لِلثَّوْبِ وحصول «المجد» للبُرْدِ فضلاً عن التّصريح بالثّبوت.

(٤) **قوله: لأنّ إسناد «طويل» إلى «النّجاد»**. خلاصته أنّه لم يسند «المجد» إلى الثّوبين كما أسند «الطّويل» إلى «النّجاد» وجعل «النّجاد» فاعلاً له في المعنى، ولو قدّر الإسناد بأن يقال: ⇐

لـ«النِّجاد» وهو قائم مقام طُول القامة، فإذا صرّح بإضافة «النِّجاد» إلى ضمير «زيد» كان ذلك تصريحاً بإثبات طول القامة له، وإن كان ذكر طول القامة غير صريح، وليس في قولنا: «المجد بين ثوبيه» دلالة على ثبوت «المجد» للثوبين فضلاً عن التّصريح بذلك، حتّى يكون التّصريح بإضافة الثّوبين إلى الضّمير تصريحاً بإثبات «المجد» لمن يعود إليه الضّمير، وأمثلة هذا القسم أيضاً أكثر من أن تحصى.

[احتمال القسم الرّابع للكناية]

فإن قلت: هاهنا قسم رابع، وهو أن تكون المطلوب بها صفة ونسبة معاً، كما في قولنا: «يكثُرُ الرّماد في ساحة عمرو» كناية عن نسبة المِضْيَافيّة إليه.

قلت: ليس هذا[1] بكناية واحدة بل كنايتان:

⇐ «زيد ماجد ثوبه» لم يكن كناية، لأنّه لابدّ من تصوير المعنى الحقيقيّ لينتقل منه، وهاهنا لا معنى لمجد الثّوبين، فهو إسناد مجازيّ ـ كذا في شرح «المفتاح» للجرجاني ـ.

(١) **قوله**: «**قلت: ليس هذا**». أي: الجواب عن وجهين:

أحدهما: أنّه لو فتح هذا الباب لما أمكن إغلاقه بعد هذا وحصل لنا أقسام أُخرى:

١ ـ الكناية عن الذّات والصّفة والنّسبة كما إذا كان «زيد» مشهوراً في العلم وكاملاً فيه فتقول: «يكثر الرّماد في ساحة العالم» فـ«العالم» كناية عن الذّات كما كنّي «العالم» و«العبد الصّالح» و«الرّجل» في لسان رُواة الشّيعة عن الإمام الكاظم ـ عليه السّلام ـ فكانوا يقولون: «حدّثني العالم» أو «العبد الصّالح» أو «الرّجل» وكلّها كناية عن الذّات ولم يصرّحوا باسمه الشّريف تقيّة عن طُغَاة بني العبّاس ـ لعنهم الله ـ. وكذا «يكثر» كناية عن الصّفة و«في ساحة» كناية عن النّسبة.

٢ ـ الكناية عن الذّات والصّفة.

٣ ـ الكناية عن الذّات والنّسبة.

وثانيهما: أنّه ليس قسماً على حدة بل اجتمع فيه كنايتان من الكنايات المذكورة قبل ذلك، وما ذكرنا أيضاً ليس قسماً على حدةٍ بل اجتمع فيه ثلاث كنايات من المذكورات.

إحداهما: المطلوب بها نفس الصّفة، وهي: كَثْرة الرَّماد.

والثّانية: المطلوب بها نسبة المِضْيافيّة إليه، وهو جعلها في ساحته ليفيد إثباته له.

﴿والموصوف في هذين[1] القسمين﴾ أعني: الثّاني والثّالث **﴿قد يكون مذكوراً**

---

(١) **قوله: «والموصوف في هذين»**. اعلم أنّه يجب حذف الموصوف في القسم الأوّل من الكناية وهي الكناية عن الذّات ولو كان مذكوراً لم تتأتَّ الكناية عن الذّات.

ولكن لا يجب حذف الموصوف في الكناية عن الصّفة وعن النّسبة وهما القسم الثّاني والقسم الثّالث، بل يمكن أن يكون الموصوف مذكوراً فيهما كما في «زيد طويل نجاده» في الكناية عن الصّفة، والموصوف ـ وهو «زيد» ـ مذكور، وقول الأعجم:

* إنّ السّماحة والمروءة والنّدَى *

في الكناية عن النّسبة، والموصوف ـ وهو «ابن الحشرج» ـ مذكور.

ويمكن أن يكون محذوفاً فيهما.

واعلم أيضاً أنّه إذا كانت الكناية عن الصّفة فإمّا أن يكون ذلك مع التّصريح بالنّسبة أو عدم التّصريح.

وفي الأوّل ـ أي: مع التّصريح بالنّسبة ـ يجب ذكر الموصوف إمّا لفظاً أو تقديراً.

وفي الثّاني ـ أي: عدم التّصريح بالنّسبة ـ يصحّ أن يكون الموصوف مذكوراً وأن يكون الموصوف محذوفاً.

والخلاصة: أنّه يجب في القسم الأوّل من الكناية ـ أي: الّتي المطلوب بها غير صفة ولا نسبةٍ ـ أن يكون الموصوف محذوفاً، لأنّه نفس المطلوب فيجب أن يكون غير مذكورٍ، وإلّا لم تكن كناية بل تصريحاً.

وأمّا الموصوف في القسم الثّاني ـ أي: الّتي المطلوب بها صفة ـ والقسم الثّالث ـ أي: الّتي المطلوب نسبة ـ قد يكون مذكوراً، كما مرّ في «زيد طويل نِجَادُهُ» فإنّ الموصوف بالصّفة المطلوبة «زيد» وهو مذكور، وفي قول زيادٍ:

إنّ السّماحة، والمروءة والنّدى   في قبّةٍ ضربت على ابن الحشرج

والموصوف بنسبة السّماحة، والمروءة والنّدَى هو ابن الحشرج وهو أيضاً مذكور.

⇐

ـ كما مرّ ـ وقد يكون غير مذكور كما يقال ـ في عُرْض مَنْ يُـؤْذِي المسـلمين ـ: «المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمون مِن لسانه ويده» ﴾ فإنّه كناية عن نفي صفة الإسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام.

وكما تقول ـ في عُرْض من يشرَبُ الخمر ويعتقد حِلّها وأنت تريد تكفيره ـ: «أنا لا أعتقد حِلَّ الخمر» وهذا كناية عن إثبات صفة الكفر له مع أنّه قد كُنِّيَ عن الكفر أيضاً باعتقاد حِلّ الخمر.

⇐ وقد يكون الموصوف فيهما غير مذكورٍ كما يقال في التّعريض للنّواصب اللّئام ـ لعنهم الله ـ وهم احترفوا إيذاء المسلمين وامتهنوه ـ: «المسلم مَنْ سَلِمَ المسلمون من لسانه ويده» كنايةً عن نفي صفة الإسلام عن المؤذي الموصوف وهو غير مذكورٍ. وبيان الكناية فيه ـ كما قرّره الهنديّ ـ: أنّ مدلول الكلام ـ كما تقدّم في حالة تعريف المسند إليه ـ حصر الإسلام فيمن لا يؤذي، ولا يمكن هذا الحصر إلّا بانتفائه عن المؤذي فهذا من قبيل «الأمير زيد» إلّا أنّ هذا مثبت والحديث منفيّ.

وكما تقول في التّعريض لمن يشرب الخمر ـ وقد شربها باعتقاد الحلّ عمرُ بن الخطّاب النّاصبيّ إلى آخر أيّام من حياته ـ ويعتقد حلّها وتريد تكفيره: «أنا لا أعتقد حلّ الخمر» كنايةً عن إثبات الكفر له، لأنّ نفي اعتقاد الحلّ عن نفسه مع تقديم المسند إليه ـ أي: «أنا» ـ يدلّ على ثبوته لغيره ـ بناءً على ما تقدّم في حالة تقديم المسند إليه في «ما أنا قلت» ـ مع أنّ اعتقاد الحلّ كناية أُخرى عن الكفر، وفي الكلام كنايتان:

إحداهما: ثبوت حلّ الخمر لغيره.

والأُخرى: اعتقاد حلّ الخمر، وكلتاهما كناية عن الكفر.

وفي كلّ من المثالين الموصوف غير مذكور، والنّسبة في الأوّل: عبارة عن نفي صفة الإسلام عن المؤذي، وفي الثّاني: إثبات الكفر لمن اعتقد حلّ الخمر. وقد كنّي في كليهما عن الصّفة والنّسبة ولم يصرّح بهما.

ولا يخفى عليك[1] امتناع أن يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصّفة مع التّصريح بالنّسبة؛ لأنّ التّصريح بإثبات الصّفة للموصوف أو نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال، فإذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثّاني مستلزماً للثّالث من غير عكس؛ فافهم[2].

---

(١) **قوله: «ولا يخفى عليك»**. أي: إذا كان الموصوف غير مذكور وكانت الكناية عن الصّفة كان التّصريح بالنّسبة غَلَطاً، لأنّ التّصريح بنسبة صفة ـ مثبتة أو منفيةٍ ـ مع عدم ذكر الموصوف محال، بدليل استحالة نسبةٍ لغير منسوب إليه، مع أنّ النّسبة فرع وجود المنسوب إليه، أي: لا يمكن التّصريح بالنّسبة مع حذف الموصوف ـ لأنّه كالجمع بين المتنافيين ـ فإذا كان الموصوف غير مذكور وكانت الكناية عن الصّفة وجب عدم التّصريح بالنّسبة وكونها مكنيّة وفي هذه الصّورة كان القسم الثّاني من الكناية مستلزماً للقسم الثّالث ـ أي: الكناية الّتي المطلوب بها صفة مستلزمةً للكناية الّتي المطلوب بها نسبة ـ ولا عكس، أي: لا تستلزم الكناية عن النّسبة الكناية عن الصّفة لإمكان أن يكون الصّفة مصرّحاً بها والموصوف غير مذكور.

قال الهنديّ: هذا تنبيه على أنّ المصنّف قد أطلق أنّ الموصوف في القسمين قد يكون مذكوراً وقد لا يكون مذكوراً، وليس على إطلاقه؛ بل عدم الذّكر في القسم الثّاني إنّما يكون إذا لم يصرّح بالنّسبة كما في صورة الاجتماع بين القسم الثّاني والثّالث. وأمّا إذا صرّح فذكر الموصوف واجب ـ كذا نقل عنه ـ.

وبتعبير آخر: إذا كان الموصوف غير مذكورٍ وكنّي عن الصّفة فلابدّ من أن يكنّى عن النّسبة أيضاً ولا يجوز التّصريح، من غير عكسٍ، بمعنى أنّ الكناية عن النّسبة إذا كان الموصوف غير مذكورٍ لا تستلزم الكناية عن الصّفة، بل يمكن التّصريح بها، فالاستلزام من طرفٍ واحدٍ وهو الكناية عن الصّفة.

(٢) **قوله: «فافهم»**. قال سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عمره ـ: إشارة إلى أنّ قول المصنّف بأنّ الموصوف في الكناية عن الصّفة قد يكون مذكوراً وقد يكون محذوفاً ليس على إطلاقه صحيحاً، ⇐

وعُرْض الشّيء ـ بالضمّ ـ[1] ناحيته من أيّ وجه جئته، يقال: «نظرت إليه عن عُرْض وعُرْض» أي: من جانب وناحية.

[تقسيم للكناية ذكره السّكّاكيّ]

﴿قال السّكّاكيّ[2]: الكناية تتفاوت إلى تعريضٍ، وتلويحٍ، ورَمْزٍ، وإيماءٍ،

⇐ وإنّما يكون الموصوف مذكوراً أو محذوفاً إذا كانت النّسبة غير مُصرّحةٍ ولو كانت مصرّحةً كان ذكر الموصوف واجباً ولم يجز حذفه.

وتفصيل ذلك: أنّه قد تقرّر أنّ الكناية عن الصّفة إذا كانت مع النّسبة المصرّحة كان ذكر الموصوف واجباً لفظاً كما في «زيد كثير الرّماد» أو تقديراً كما في «كثير الرّماد» في جواب سؤال «هل زيد كريم»؟

وأمّا مثال عدم ذكر الموصوف مع عدم التّصريح بالنّسبة فقول القائل: «كثر الرّماد في هذه السّاحة» فكثرة الرّماد كناية عن صفة المضيافيّة، وإثبات الكثرة في السّاحة كناية عن نسبة المضيافيّة إلى الموصوف وهو غير مذكور، ـ أي: صاحب السّاحة ـ وقول الشّارح: «أنا لا أعتقد حلّ الخمر» من هذا القبيل، وكذا الحديث الّذي ذكره الخطيب إلّا أنّ المكنيّ عنه نفي الصّفة لا ثبوتها، ونسبة الصّفة يكنى عنها مطلقاً ـ ثبوتيّة كانت كما في مثال الشّارح، أو سلبيّةً كما في مثال المصنّف. فإنّ النّسبة في الحديث الذي أورده المصنّف سلبيّة، إذ هي نفي صفة الإسلام عن المؤذي وهو محذوف.

ولعلّ تكرار المثال إشارة إلى ذلك، والمصنّف لم ينصّ بأنّ المثال من القسم الثّاني أو الثّالث لكنّه يصلح لهما معاً كما أنّ مثال الشّارح أيضاً كذلك.

(١) قوله: «وعُرْض الشّيء ـ بالضمّ ـ». العُرْض، التّعريض، لأنّه ينظر إلى جانب من الكلام، ففي الحديث الجانب المنظور إليه من المعنى نفي صفة الإسلام عن المؤذي بطريق الكناية. وكذا في المثال إثبات صفة الكفر لشارب الخمر أيضاً بطريق الكناية وهي عرض الكلام وجانبه الغير المصرّح به.

(٢) قوله: «قال السّكّاكي». أي: في مطلع الأصل الثّالث من «علم البيان» قبيل الفرق بين المجاز ⇐

وإشارة ﴾ وذكر في شرح «المفتاح»[1] أنّه إنّما قال: «تتفاوت»[2] ولم يقل: «تنقسم» لأنّ التّعريض وأمثاله ممّا ذكر ليس من أقسام الكِناية فقط، بل هو أعمّ، وفيه نظر[3].

﴿ والمناسب للعرضيّة التّعريض ﴾ أي: الكِناية إذا كانت عرضيّة مسوقة لأجل موصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التّعريض، يقال: «عرّضت

⇐ والكناية من كتاب «المفتاح»: ٥١٣. وهذا نصّه: ثمّ إنّ الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة ومساق الحديث يحسر لك اللّثام عن ذلك اهـ.

(١) **قوله: وذكر في شرح «المفتاح»**. وهذا نصّه: ٢٨٢: **ثمّ إنّ الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة** وإنّما قال تتفاوت ولم يقل: تنقسم لأنّ التّعريض وأمثاله ممّا ذكر ليس من أقسام الكناية فحسب بل هو أعمّ.

(٢) **قوله: «إنّما قال: تتفاوت»**. أي: عدل السّكّاكيّ عن التّعبير بالتّقسيم إلى التّعبير بالتّفاوت، لأنّ التّقسيم إنّما يصحّ إذا كان بين المَقْسِم والأقسام العموم والخصوص مطلقاً مثل تقسيم الكلمة إلى الاسم والفعل والحرف، والكلمة أعمّ مطلقاً من الأقسام وهي أخصّ مطلقاً من الكلمة. وهاهنا ليس كذلك بل النّسبة بين المَقْسِم والأقسام العامّ والخاصّ من وجهٍ فقط؛ فإنّ الكناية الّتي هي مَقْسِم أعمّ من وجهٍ والأقسام أخصّ من وجهٍ. والشّارح يردّ عليه ويقول: لا يجب في باب التّقسيم أن يكون النّسبة بين المَقْسِم والأقسام الأعمّ والأخصّ مطلقاً، بل لو كانت الأعمّ والأخصّ من وجه أيضاً صحّ التّعبير بالتّقسيم.

(٣) **قوله: «وفيه نظر»**. أي: في كلام الشّارح العلّامة نظر من وجهين:

الوجه الأوّل: أنّ تعدية «تتفاوت» بـ«إلى» إنّما تصحّ تضمينه معنى «تنقسم» فلا فرق بين «تتفاوت» و«تنقسم».

الوجه الثّاني: أنّ أقسام الشّيء لا يجب أن تكون أخصّ منه مطلقاً، لصحّة نسبة العموم والخصوص من وجهٍ بين المَقْسِم والأقسام كما في تقسيم الأبيض إلى الحيوان وغيره، والنّسبة بين الحيوان والأبيض هي العموم والخصوص من وجهٍ؛ لاجتماعهما في الحيوان الأبيض وافتراقهما في الحيوان غير الأبيض والأبيض غير الحيوان.

لفلان[1] وبفلان» ـ إذا قلتَ قولاً وأنت تعنيه ـ فكأنّك أشَرْتَ به إلى جانب وتريد جانباً آخر، ومنه «المَعاريض» في الكلام وهي التَّوْرِيَة بالشّيء عن الشّيء.

[كلام للزّمخشريّ]

وقال صاحب «الكشّاف»[2]: **الكِناية** أن تذكر الشّيء بغير لفظه الموضوع له، **والتّعريض** أن تذكر شيئاً تدلّ به على شيء لم تذكره، كما يقول المحتاج للمحتاج إليه: «جئتك لأُسلّم عليك» فكأنّه إمالة الكلام إلى عُرْض يدلّ على المقصود ويسمّى **التّلويح** لأنّه يلوح منه ما يريده.

[كلام ابن الأثير]

وقال ابن الأثير في «المَثَل السّائر»[3]: **الكِناية** ما دلّ على معنىً يجوز

---

(١) قوله: «**يقال: عرّضت لفلان**». قال الجوهريّ في مادّة «عرض» من «الصّحاح»: «والتّعريض» خلاف التّصريح، يقال: عَرَّضْتُ لِفُلاَنٍ وبِفُلانٍ ـ إذا قلت قولاً وأنت تعنيه ـ ومنه «المَعَارِيْضُ» في الكلام، وهي التَّوْرِيَةُ بالشّيء عن الشّيء اهـ. قال ابن منظور: «المَعَارِيض»: جمع: «مِعْرَاض» من «التّعريض».

(٢) قوله: «**وقال صاحب «الكشّاف»**». أي: في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً**﴾ [البقرة: ٢٣٤]، من «الكشّاف»: فإن قلت: أيّ فرقٍ بين الكناية والتّعريض؟ قلت: **الكناية** أن تذكر الشّيء بغير لفظه الموضوع له كقولك: «طويل النِّجاد والحمائل» لطويل القامة، و«كثير الرّماد» للمضياف، **والتّعريض** أن تذكر شيئاً تدلّ به على شيءٍ لم تذكره، كما يقول المحتاج للمحتاج إليه: جئتك لأُسلّم عليك، ولأنظر إلى وجهك الكريم، ولذلك قالوا:

* وحسبك بالتّسليم منّي تقاضيا *

وكأنّه إمالة الكلام إلى عُرْضٍ يدلّ على الغرض، ويسمّى **التّلويح**؛ لأنّه يلوح منه ما يريده اهـ. فالتّعريض والتّلويح عند صاحب «الكشّاف» بمعنىً واحدٍ، بخلاف السكّاكيّ.

(٣) قوله: «**وقال ابن الأثير في «المثل السّائر»**». أي: في النّوع التّاسع عشر من المقالة الثّانية من ⇐

حمله[1] على جانبَي الحقيقة والمجاز، بوصفٍ جامع بينهما، وتكون في المفرد والمركّب، و**التّعريض** هو اللّفظ الدالّ على معنىً لا من جهة[2] الوضع الحقيقي أو

⇐ كتاب «المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر» ٣: ٥٢ ـ ٥٧ وهذا نصّه في مواضع متفرّقةٍ، قال **أوّلاً**:

حدّ **الكناية** ـ الجامع لها ـ هو: أنّها كلّ لفظةٍ دلّت على معنىً يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز. وقال **ثانياً**:

وأمّا **التّعريض**: فهو اللّفظ الدّالّ على الشّيء من طريق المفهوم بالوضع الحقيقيّ والمجازيّ، فإنّك إذا قلت لِمَنْ تتوقّع صلته ومعروفه بغير طلب: «والله إنّي لمحتاج وليس في يدي شيء، وأنا عريان والبرد قد آذاني» فإنّ هذا وأشباهه تعريض بالطّلب وليس هذا اللّفظ موضوعاً في مقابله لا حقيقةً ولا مجازاً إنّما دلّ عليه من طريق المفهوم. وقال **ثالثاً**:

والتّعريض أخفى من الكناية؛ لأنّ دلالة الكناية لفظيّة وضعيّة من جهة المجاز، ودلالة التّعريض من جهة المفهوم لا بالوضع الحقيقيّ ولا المجازيّ، وإنّما سمّي التّعريض تعريضاً؛ لأنّ المعنى فيه يفهم من عُرْضِهِ، أي: من جانبه وعُرْضُ كلّ شيءٍ جانبه.

واعلم أنّ الكناية تشمل اللّفظ المفرد والمركّب معاً، فتأتي على هذا تارةً وعلى هذا أُخرى، وأمّا التّعريض فإنّه يختصّ باللّفظ المركّب، ولا يأتي في اللّفظ المفرد البتّة.

والدّليل على ذلك أنّه لا يفهم المعنى فيه من جهة الحقيقة ولا من جهة المجاز، وإنّما يفهم من جهة التّلويح والإشارة، وذلك لا يستقلّ به اللّفظ المفرد، ولكنّه يحتاج في الدّلالة عليه إلى اللّفظ المركّب اهـ.

(١) **قوله**: «**يجوز حمله**». أي: يجوز حمل ذلك المعنى على جانبي الحقيقة والمجاز، أي: على كونه موضوعاً له وكونه غير موضوع له، ويجوز أن يكون حالاً من ضمير «دلّ» أي: يجوز حمل ذلك اللّفظ، وزاد لفظ «الجانب» ولم يقل: «على الحقيقة والمجاز»؛ لأنّ الكناية ليست بحقيقةٍ ولا مجاز، وأراد بالوصف الجامع بينهما ـ أي: بين الجانبين ـ كون اللّفظ معيّناً لهما: لأحدهما بلا قرينةٍ، وللآخر بقرينةٍ ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(٢) **قوله**: «**لا من جهة**». لم يتعرّض للوضع الكنائيّ؛ لأنّه بالنّسبة إلى المعنى الموضوع له ⇐

المجازي، بل من جهة التّلويح والإشارة، فيختصّ باللّفظ المركّب[١] كقول مَنْ يتوقّع صِلَةً: «والله إنّي محتاج» فإنّه تعريض بالطّلب مع أنّه لم يوضع له حقيقةً ولا مجازاً، وإنّما فهم منه المعنى من عُرْض اللّفظ، أي: من جانبه.

﴿ ولغيرها ﴾ أي: والمناسب لغير العرضيّة ﴿ إن كثرت الوسائط ﴾ بين اللّازم والملزوم ـ كما في «كثير الرَّمَادْ» و«جَبَان الكلب» و«مهزول الفصيل» ـ ﴿ التّلويح ﴾ لأنّ «التّلويح» هو أن تشير إلى غيرك من بعد ﴿ و ﴾ المناسب لغيرها ﴿ إن قلّت ﴾ الوسائط[٢] ﴿ مع خَفَاء ﴾ في اللّزوم ـ كـ «عريض القفا» و«عريض الوسادة» ـ ﴿ الرَّمْز ﴾ لأنّ «الرَّمْز» أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخُفْيَة؛ لأنّه الإشارة بالشّفة والحاجب ﴿ و ﴾ المناسب لغيرها إن قلّت الوسائط ﴿ بلا خَفَاء ﴾ كما في قوله:

أَوَمَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْقَىٰ رَحْلَهُ[٣] فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّل

⇐ حقيقيّ وبالنّسبة إلى غير الموضوع له مجازيّ فهو داخل في الوضع الحقيقيّ والمجازيّ ـ كما في الهنديّ ـ.

(١) **قوله: «باللّفظ المركّب»**. لأنّه إذا لم يكن دلالة اللّفظ بالوضع الحقيقيّ والمجازيّ يكون دلالته عليه بسوق اللّفظ المركّب، فيظهر ذلك الاختصاص ـ كما في الهنديّ والرّوميّ ـ.

(٢) **قوله: «إن قلّت الوسائط»**. بمعنى عدم الكثرة، فيتناول ما لا واسطة فيه.

(٣) **قوله: «أَوَمَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْقَىٰ رَحْلَهُ»**. البيت من الكامل على العروض التّامّة مع الضّرب المشابه، والقائل أبو عبادة البحتريّ من قصيدة طويلة يمدح بها محمّد بن عليّ بن عيسى الكاتب ويصف الفرس والسّيف:

أَهْلاً بذا الكم الخَيَال المُقْبِلِ فَعَلَ الّذي نَهْوَاهُ أو لم يَفْعَلِ
بَرْقٌ سَرَى في بطن وَجْرَةَ فاهتدَتْ بِسَنَاهُ أَعْنَاقُ الرِّكَاب الضُّلَّلِ
من غادةٍ مُنِعَتْ وتَمْنَعُ نَيْلَهَا فَلَو انّها بُذِلَتْ لنا لم تَبْذُلِ

⇐

﴿الإيماء والإشارة﴾.

ثمّ قال السّكّاكيّ: ﴿و«التّعريض» قد يكون[1] مجازاً كقولك: «آذيتني فَسَتَعْرِفُ» وأنت تريد إنساناً مع المخاطب دونه﴾ أي: لا تريد المخاطب ﴿وإن أردتهما﴾ ـ أي: المخاطب وإنساناً آخر معه ﴿جميعاً ـ كان كناية﴾ لأنّك أردت باللّفظ المعنى الأصليّ وغيره معاً، والمجاز ينافي إرادة المعنى الأصليّ.

﴿ولابدّ فيهما﴾ أي: في الصّورتين ﴿من قرينة﴾ دالّة على أنّ المراد في

⇐ قال:

لمحمّد بن عليّ الشَّرَفُ الّذي ... لا يرمُقُ الجوزاءَ إلّا مِنْ عَلِ
وسَماحَةٌ لولا تَتَابُعُ مُزْنِهَا ... فينا لَراحَ المُزْنُ غَيْرَ مُبَخَّلِ
والجُوْدُ يَعْذِلُهُ عليه حَاتِمٌ ... سَرَفاً ولا جُوْدٌ لِمَنْ لم يُعْذَلِ
فَضْلٌ وإفْضَالٌ وما أخذ المَدَى ... بَعْدَ المَدَى كالفاضِلِ المُتَفَضِّلِ
سارٍ إذا ادْلَجَ العُفَاةُ إلى النَّدَى ... لا يَصْنَعُ المعروف غير مُعَجَّلِ
عالٍ على نَظَرِ الحَسُودِ كأنّما ... جَذَبَتْهُ أفرادُ النُّجُومِ بِأَحْبُلِ
أوما رأيتَ المجد ألقى رَحْلَهُ ... في آلِ طَلْحَةَ ثمّ لم يَتَحَوَّلِ
ضَيْفٌ لهم يَقْرِي الضُّيُوفَ ونازِلٌ ... مُتَكَفِّلٌ عنهم بِبِرِّ النُّزَّلِ

وهي طويلة لا حاجة إلى إيراد الجميع. وآل طلحة: أُسْرَةُ الممدوح. إلقاء المَجْد الرّحل على آل طلحة كناية عن وجود المجد في مكانهم ووجوده فيه كناية عن نسبة المجد إليهم فهو كناية بالواسطة وفيه استعارة بالكناية تشبيهاً للمجد بالإنسان الرّاحل.

(١) **قوله: «ثمّ قال السّكّاكيّ: والتّعريض قد يكون»**. أي: قال في خاتمة الأصل الثّالث من «علم البيان» من كتاب «المفتاح»: ٥٢٣: واعلم أنّ التّعريض تارةً يكون على سبيل الكناية وأُخرى على سبيل المجاز، فإذا قلت: «آذيتني فستعرف» وأردت المخاطب، ومع المخاطب إنساناً آخر معتمداً على قرائن الأحوال كان من قبيل الأوّل، وإن لم ترد إلّا غير المخاطب كان من قبيل الثّاني فتأمّل اهـ.

الصّورة الأُولى هو الإنسان الّذي مع المخاطب وحده؛ لتكون مجازاً، وفي الثّانية كلاهما جميعاً؛ لتكون كناية.

[كلام للسّكّاكيّ]

وهاهنابحث، وهو أنّ المذكور في «المفتاح»(١) ليس هو أنّ «التّعريض» قد يكون مجازاً وقد يكون كناية، بل إنّه قد يكون على سبيل المجاز، وقد يكون على سبيل الكناية.

[كلام الشّارح الكازرونيّ في تفسيره]

وقال الشارح العلّامة(٢): معناه أنّ عبارة «التّعريض» قد تكون مشابهة للمجاز

---

(١) **قوله: هو أنّ المذكور في «المفتاح»**. وقد عرفت نصّه آنفاً فانظر إليه، والأمر كما يقوله الشّارح.

(٢) **قوله: «وقال الشّارح العلّامة»**. وهذا نصّه: ٢٨٧: **واعلم أنّ التّعريض تارةً يكون على سبيل الكناية وأُخرى على سبيل المجاز** والتّعريض على سبيل الكناية هو أن يكون العبارة مشابهة للكناية ومشتركة في بعض صفاتها على ما مثّل بقوله: **فإذا قلت: آذيتني فستعرف» وأردت المخاطب ومع المخاطب إنساناً آخر معتمداً على قرائن الأحوال** أي: في إرادة الإنسان الآخر؛ إذ لولا قرائن الأحوال لما أمكن فهم كون الإنسان الآخر مرادك **كان من قبيل الأوّل** لأنّه ليس كناية حقيقة؛ إذ ليس في هذا المثال تصوّر لازم وملزوم وانتقال من اللّازم إلى الملزوم إلّا أنّ فيه شمّة من الكناية وهو كون تاء الخطاب مستعملاً في ما هو موضوع له مراداً منه ما ليس بموضوع له وهو الإنسان الآخر فإنّ هذا المعنى موجود في الكناية **وإن لم ترد إلّا غير المخاطب كان** أي: المثال **من قبيل الثّاني** أي: من التّعريض على سبيل المجاز فيكون مثل المجاز؛ لاستعمال التّاء في ما هي غير موضوع له، لا أنّه مجاز حقيقة؛ لتوقّفه على الانتقال من الملزوم إلى اللّازم ولا انتقال هاهنا من ملزوم إلى لازم، ولأنّ التّعريض قد يكون على سبيل الكناية وقد لا يكون، والكناية قد يكون على سبيل التّعريض وقد لا يكون، فكلّ منهما أعمّ من الآخر من وجه.

كما في الصّورة الأُولى، فإنّها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هي غير موضوعة له، وليس بمجاز إذ لا يتصوّر فيه انتقال من ملزوم إلى لازم، وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصُّورة الثّانية، فإنّها تشبه الكِناية من جهة استعمال اللّفظ فيما هو موضوع له، مراداً منه غير الموضوع له، وليس بكناية إذ لا يتصوّر فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما إلى الآخر.

[وردّه]

وفيه نظر؛ لأنّ هذا مذهب لم يذهب إليه أحد[(١)] بل أمر لا يقبله عقل؛ لأنّه يؤدّي إلى أن يكون كلام يدلّ على معنىً دلالة صحيحة[(٢)] من غير أن يكون حقيقة في ذلك المعنى، ولا مجازاً، ولا كناية.

بل الحقّ أنّ الأوّل[(٣)] مجاز، والثّاني كناية ـ كما صرّح به المصنّف[(٤)] وهو الّذي قصده[(٥)] السّكّاكيّ ـ.

---

(١) **قوله: «لم يذهب إليه أحد»**. قال سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عزّه وعمره ـ: والحقّ خلاف هذا، لأنّ ما ذكره الشّارح الكازرونيّ، هو ما ذهب إليه جار الله العلّامة أُستاذ الدّنيا وفخر خوارزم حيث عدّ التّعريض من غير المجاز والحقيقة والكناية، وكذا ابن الأثير، واختاره الشّارح قبل ذلك من حيث لا يعلم كما في «أظفار المنيّة» لمّا عدّه السكّاكي مجازاً وردّه المصنّف وعدّه حقيقةً وبادر الشّارح إلى ردّ المصنّف وقال: إنّه ليس بحقيقة، ومعلوم أنّه ليس بكنايةٍ فتكون «أظفار المنيّة» لفظاً لا يكون حقيقة ولا مجاز ولا كنايةً، وهذا هو الّذي قال به الشّارح الكازرونيّ.

(٢) وفي نسخة سنة ٨٤٩هـ: «واضحةً».

(٣) **قوله: «بل الحقّ أنّ الأوّل»**. وهو أن تريد بتاء الخطاب إنساناً مع المخاطب دونه، وقوله: **«والثّاني»** وهو أن تريد بتاء الخطاب كليهما.

(٤) **قوله: «كما صرّح به المصنّف»**. أي: في «الإيضاح»: ٤٨٦.

(٥) **قوله: «وهو الّذي قصده»**. ويكون مقصوده منه بيان النّسبة بين التّعريض والكناية، ⇐

وتحقيقه: أنّ قولنا: «آذَيْتَني فستعرف» كلام دالّ على معنىً يقصد به تهديد المخاطب بسبب الإيذاء، ويلزم منه التّهديد بالنّسبة إلى كلّ مَن صدر منه الإيذاء، فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية، وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء ـ بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الإيذاء إمّا تحقيقاً وإمّا فرضاً وتقديراً ـ كان مجازاً، والله أعلم.

[اتّفاق البلغاء على أنَ المجاز أبلغ من الحقيقة والكناية أبلغ من التّصريح]

﴿فصل: أطبق البلغاء[1] على أنّ «المجاز»[2] ....

⇐ على ما صرّح به في شرحه لـ«المفتاح» حيث قال: يريد به أنّ بينه وبين الكناية عموماً من وجهٍ لتصادقهما في مثل «المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه» وصدق الكناية بدونه وهو كثير، وصدقه بدون الكناية في مثل «آذيتني فستعرف» عند القرينة المانعة عن إرادة المخاطب وتعيين إرادة الغير، فإنّه حينئذٍ يكون مجازاً لا كنايةً.

قال الهنديّ: وفيه بحث؛ لأنّ كون «التّعريض» أخصّ من «الكناية» وتحقّقها بدونه علم من قوله: «إنّ الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمزٍ وإيماءٍ وإشارة» فحمل كلامه على بيان النّسبة بينهما يستلزم استدراك قوله: «وقد يكون على سبيل الكناية».

وعندي: أنّ معنى عبارة السّكّاكيّ: أنّ «التعريض» ـ أي: الكناية العرضيّة ـ قد يكون على طريق المجاز بأن أُريد به المعنى المعرّض به فقط، وليس بمجازٍ؛ لعدم نصب القرينة المانعة كما هو شأن الكناية، وقد يكون على طريق الكناية فقط، بأن أُريد به كلا المعنيين أحدهما قصداً، والآخر تبعاً.

(١) **قوله: «أطبق البلغاء»**. قال الهنديّ: أي: العالمون بالاصطلاحات وغيرهم من البلغاء بالسّليقة؛ فإنّهم وإن لم يكونوا عالمين بلفظ المجاز والكناية والحقيقة والاستعارة والتّشبيه لكنّهم عالمون بمعانيها.

(٢) **قوله: «أنّ المجاز»**. أي: المجاز المفيد، فإنّ غير المفيد مجرّد توسعة في اللّغة ـ كما تقدّم عن السّكّاكيّ ـ.

و«الكناية» أبلغ[١] من «الحقيقة» و«التّصريح»[٢] لأنّ الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللّازم[٣] فهو كدعوى الشّيء ببيّنة[٤]﴾ فإنّ وجود الملزوم يقتضي وجود

---

(١) **قوله: «أبلغ»**. قال الهنديّ: أي: يكون كلّ منهما بالغاً إلى حدّ الكمال في إفادة المقصود فهو مشتقّ من «البلوغ» مصدر «بَلَغَ» ـ من حدّ «نصر» ـ لا من «البلاغة» من «بَلُغَ» ـ من حدّ «كَرُمَ» ـ؛ لأنّ الحقيقة والتّصريح إذا كان مقتضى الحال لا يكون المجاز والكناية أكثر بلاغةً منهما بل لا يكون بليغاً.

وما قيل: إنّه من «المبالغة» فهو يستلزم استعمال اشتقاق «أفعل» من المزيد، واستعماله بمعنى المفعول؛ لأنّ معنى «المبالغة» ـ على ما في «التّاج» ـ: «غلو كردن در كارى». فمعنى «الأبلغ»: بولغ فيه، إلّا أن يقال: بالإسناد المجازيّ.

وقال الرّومي: أي: أكثر مبالغةً فـ«أبلغ» من «المبالغة» لا من «البلاغة» فكأنّه مبنيّ على ما نقل عن المبرّد والأخفش من جواز بناء أفعل التّفضيل من جميع الثّلاثي المزيد فيه كـ«انفعل» و«استفعل» ونحوهما قياساً.

والشّيخ في أمثال هذه المقامات تارة يقول: «أبلغ» وتارة أُخرى يقول: «أشدّ مبالغةً».

(٢) **قوله: «من الحقيقة والتّصريح»**. هذا على طريقة اللّفّ والنّشر المرتّب، أي: الحقيقة راجع إلى المجاز، والتّصريح إلى الكناية.

(٣) **قوله: «لأنّ الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللّازم»**. أي: الانتقال في المجاز والكناية من الملزوم إلى اللّازم، أمّا في المجاز فظاهر أنّه لا يمكن الانتقال إلى المعنى المراد من نفس اللّفظ، بل بواسطة الانتقال المذكور، فلا يفهم الرّجل الشُّجَاع من نفس: «رأيت أسداً يرمي» بل بواسطة الانتقال من الحيوان المفترس إلى لازمه وهو الشّجاع. وأمّا في الكناية فلأنّ اللّزوم إذا لم يصر مساوياً للملزوم بسبب القرينة لا يمكن الانتقال منه ـ كما مرّ ـ فالمراد بـ«الملزوم» الملزوم في الذّهن وإن كان لازماً في الخارج ـ كما في الهنديّ ـ.

(٤) **قوله: «كدعوى الشّيء ببيّنة»**. وإنّما قال: «كدعوى الشّيء» ولم يقل: «دعوى الشّيء» لأنّ الملزوم في المجاز لم يسبق ليستدلّ به على ثبوت اللّازم، وكون شيءٍ دليلاً متوقّف على سبق الدّعوى.

⇐

اللّازم؛ لامتناع انفكاك الملزوم عن اللّازم، وهذا ظاهر[١] وإنّما الإشكال[٢] في بيان اللّزوم في سائر أنواع المجاز.

[اتّفاق البلغاء على أنّ الاستعارة أبلغ من التّشبيه]

﴿و﴾ أطبقوا أيضاً **﴿على أنّ الاستعارة﴾** التّحقيقيّة والتّمثيليّة **﴿أبلغ من التّشبيه؛ لأنّها نوع من المجاز[٣]﴾** وقد علم أنّ **المجاز** أبلغ من **الحقيقة**.

وإنّما قيّدنا الاستعارة بالتّحقيقيّة والتّمثيليّة؛ لأنّ التّخييليّة والمَكْنِيّ عنها ليستا من أنواع المجاز.

⇐ وقال سيّدنا الأُستاذ: قد يذكر الدّعوى ويذكر له دليل صراحةً نحو: «أكرم زيداً لعلمه» وهذا يقال له: دعوىً ببيّنةٍ. وقد يذكر الدّعوى، ويذكر له دليل ضمناً لا بالتّصريح نحو: «أكرم العالم» وهذا يقال له: كدعوى الشّيء ببيّنة، والمجاز والكناية من هذا القبيل.

(١) **قوله: «وهذا ظاهر»**. أي: اقتضاء وجود الملزوم وجود اللّازم وامتناع انفكاك الملزوم عن اللّازم واضح لا إشكال فيه، وإنّما الإشكال في قولكم: إنّ في المجاز مطلقاً انتقالاً من الملزوم إلى اللّازم، مع أنّ هذا اللّزوم ليس في مطلق المجاز، وإنّما هو في قسم الاستعارة من المجاز فقط لا في سائر أنواع المجاز.

(٢) **قوله: «وإنّما الإشكال»**. قال الهنديّ: يعني أنّ وجود الملزوم إنّما يستلزم وجود اللّازم إذا كان اللّزوم بينهما في الخارج، وبيانه في جميع أنواع المجاز مشكل سيّما فيما يكون العلاقة التّضادّ.

فاندفع ما قيل: إنّ الشّارح قد بيّن فيما سبق عند بيان العلاقات أنّ اللّزوم متحقّق في جميع أقسام المجاز فلا إشكال؛ لأنّ ما سبق بيان اللّزوم الذّهنيّ الّذي هو مناط الانتقال، والمراد هاهنا اللّزوم الخارجيّ.

(٣) **قوله: «لأنّها نوع من المجاز»**. فقوله: «الاستعارة أبلغ من التّشبيه». تخصيص بعد التّعميم اهتماماً بشأنه لأنّها العمدة من أنواع المجاز، وعليها مدار البلاغة.

وقيل: الاستعارة أبلغ من التّشبيه؛ لاشتمالها على ادّعاء كون «المشبّه» من جنس «المشبّه به» وهذا الوجه مختصّ بالاستعارة سوى كونه نوعاً من المجاز.

[كلام عبدالقاهر في سبب الأبلغيّة]

قال الشّيخ عبدالقاهر: وليس السّبب[1] في كون «المجاز» و«الاستعارة»

---

(١) **قوله: «قال الشّيخ عبدالقاهر: وليس السّبب»** إلخ ... قال الشّيخ في ترجيح الكناية والاستعارة والتّمثيل على الحقيقة من أوائل «دلائل الإعجاز»: ٥٥:

فصل: قد أجمع الجميع على أنّ الكناية أبلغ من الإفصاح، والتّعريض أوقع من التّصريح، وأنّ للاستعارة مزيّةً وفضلاً، وأنّ المجاز أبداً أبلغ من الحقيقة، إلّا أنّ ذلك وإن كان معلوماً على الجملة، فإنّه لا تطمئنّ نفس العاقل في كلّ ما يطلب العلم به حتّى يبلغ فيه غايته، وحتّى يغلغل الفكر إلى زواياه، وحتّى لا يبقى عليه موضع شبهةٍ ومكان مسألة.

فنحن وإن كنّا نعلم أنّك إذا قلت: «هو طويل النِّجاد» و«هو جمّ الرّماد» كان أبهى لمعناك، وأنبل من أن تدع الكناية وتصرح بالّذي تريد.

وكذا إذا قلت: «رأيت أسداً» كان لكلامك مزيّة لا تكون إذا قلت: «رأيت رجلاً هو والأسد سواء في معنى الشَّجاعة، وفي قوّة القلب، وشدّة البطش» وأشباه ذلك.

وإذا قلت: «بلغني أنّك تقدّم رجلاً وتؤخّر أُخرى» كان أوقع من صريحه الّذي هو قولك: «بلغني أنّك تتردّد في أمرك وأنّك في ذلك كمن يقول: أخرج ولا أخرج فيقدّم رجلاً ويؤخّر أُخرى». ونقطع على ذلك حتّى لا يخالجنا شكّ فيه، فإنّما تسكن أنفسنا تمام السّكون إذا عرفنا السّبب في ذلك والعلّة، ولم كان كذلك، وهيّأنا له عبارة تفهم عنّا من زيد إفهامه، وهذا هو القول في ذلك.

اعلم أنّ سبيلك أوّلاً أن تعلم أن ليست المزيّة الّتي تثبتها لهذه الأجناس على الكلام المتروك على ظاهره، والمبالغة الّتي تدّعي لها في أنفس المعاني الّتي يقصد المتكلّم إليها بخبره، ولكنّها في طريق إثباته لها وتقريره إيّاها.

تفسير هذا أن ليس المعنى إذا قلنا: «إنّ الكناية أبلغ من التّصريح»: أنّك لمّا كنيت عن المعنى زدت في ذاته، بل المعنى: أنّك زدت في إثباته فجعلته أبلغ، وآكد، وأشدّ.

فليست المزيّة في قولهم: «جَمُّ الرّماد» أنّه دلّ على قِرىً أكثر، بل أنّك أثبت له القرى

⇐

و«الكناية» أبلغ أنّ واحداً من هذه الأُمور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه، بل لأنّه(١) يفيد تأكيداً لإثبات المعنى لا يفيده خلافه، فليست مزيّة قولنا: «رايت أسداً» على قولنا: «رأيتُ رجلاً هو والأسد سَوَاء في الشَّجَاعة» أنّ الأوّل أفاد زيادةً في مساواته للأسد في الشَّجَاعة لم يفدها الثّاني، بل الفضيلة هي أنّ الأوّل أفاد تأكيداً لإثبات تلك المساواة له لم يفدها الثّاني، وليست فضيلة قولنا: «كثير الرَّمَاد» على قولنا: «كثير القِرَى» أنّ الأوّل أفاد زيادة في قِراه لم يفدها الثّاني، بل هي أنّ الأوّل أفاد تأكيداً لإثبات كَثْرة القِرى له لم يفده الثّاني.

[نقد المصنّف له]

واعترض المصنّف(٢) بأنّ «الاستعارة» أصلها التّشبيه، والأصل في وجه الشَّبه

⇐ الكثير من وجهٍ هو أبلغ، وأوجبته إيجاباً هو أشدّ، وادّعيته دعوىً أنت بها أنطق، وبصحّتها أوثق.

وكذلك ليست المزيّة الّتي تراها لقولك: «رأيت أسداً» على قولك: «رأيت رجلاً لا يتميّز عن الأسد في شَجَاعته وجرأته» أنّك قد أفدت بالأوّل زيادةً في مساواته الأسد، بل أنّك أفدت تأكيداً وتشديداً وقوّةً في إثباتك له هذه المساواة وفي تقريرك لها.

فليس تأثير الاستعارة إذن في ذات المعنى وحقيقته، بل في إيجابه والحكم به اهـ. هذا نصّ الشّيخ ولخّصه الخطيب في «الإيضاح»: ٤٨٧ فنقله الشّارح عنه وأورد عبارة الخطيب.

(١) **قوله: «بل لأنّه»**. عطف على ما قبله بحسب التّوهّم، كأنّه قيل: ليس كون المجاز والاستعارة والكناية أبلغ لأنّ واحداً من هذه الأُمور إلخ... بل لأنّه إلخ....

(٢) **قوله: «واعترض المصنّف»**. أي: اعترض المصنّف على الشّيخ عبدالقاهر ـ بعد نقل كلامه ـ في هذا المقام فقال في «الإيضاح»: ٤٨٧ ـ ٤٨٨: ولقائل أن يقول: قد تقدّم أنّ الاستعارة أصلها التّشبيه، وأنّ الأصل في وجه الشّبه أن يكون في «المشبّه به» أتمّ منه في «المشبّه» ⇐

أن يكون في «المشبّه به» أتمّ[1] منه في «المشبّه» وأظهر، فقولنا: «رأيت أسداً» يفيد للمرء شَجَاعة أتمّ ممّا يفيدها قولنا: «رأيت رجلاً كالأسد»؛ لأنّ الأوّل يفيد له شَجَاعة الأسد، والثّاني يفيده شَجَاعة دون شَجَاعة الأسد، فكيف يصحّ[2] القول بأن ليس واحد من هذه الأُمور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه؟

ثمّ أجاب بأنّ مراد الشّيخ[3] أنّ السّبب في كلّ صورة ليس هو ذلك، وليس المراد أنّ ذلك ليس بسبب في شيء من الصّور، فهذا يتحقّق في قولنا: «رأيت أسداً» بالنّسبة إلى قولنا: «رأيت رجلاً كالأسد» لا بالنّسبة إلى قولنا: «رأيت رجلاً مساوياً للأسد» أو «زائداً عليه في الشّجَاعة» ولا يتحقّق أيضاً في «كثير الرَّمَاد» و«كثير القِرَى» ونحو ذلك.

[نقد الشّارح للمصنّف]

وهذا وَهَمٌ من المصنّف[4]، بل معنى كلام الشّيخ: أنّ شيئاً من هذه العِبارات

⇐ وأظهر، فقولنا: «رأيت أسداً» يفيد للمَرْئِيّ شَجَاعةً أتمّ ممّا يفيدها قولنا: «رأيت رجلاً كالأسد» لأنّ الأوّل يفيد شجاعة الأسد، والثّاني: شَجَاعةً دون شَجَاعة الأسد.

ويمكن أن يجاب بحمل كلام الشّيخ على أنّ السّبب في كلّ صورةٍ ليس هو ذلك، لا أنّ ذلك ليس بسببٍ في شيءٍ من الصّور أصلاً اهـ.

(١) قوله: **«أن يكون في المشبّه به أتمّ»**. فاستعارته لـ«المشبّه» تفيد زيادة ليست في التّشبيه، فاندفع ما قيل: إنّ قوله: بأنّ الاستعارة أصلها التّشبيه لا دخل له في الاعتراض.

(٢) قوله: **«فكيف يصحّ»**. أي: كيف يصحّ السّلب الكلّيّ.

(٣) قوله: **«بأنّ مراد الشّيخ»**. أي: مراده رفع الإيجاب الكلّيّ، لا السّلب الكلّيّ، وإن كان ظاهر العبارة يفيده.

(٤) قوله: **«وهذا وهم من المصنّف»**. خلاصة التّوجيهن أنّ المصنّف حمل قول الشّيخ: «يفيد زيادةً في نفس المعنى» على إفادته الزّيادة في الفهم والشّارح حمله على الزّيادة في الواقع. ⇐

لا يوجب أن يحصل له في الواقع زيادة في المعنى، مثلاً إذا قلنا: «رأيت أسداً» فهو لا يوجب أن يحصل لـ«زيد» في الواقع زيادة شَجَاعة لا يوجبها قولنا: «رأيت رجلاً كالأسد».

وهذا كما ذكره الشّيخ من أنّ الخبر لا يدلّ[1] على ثبوت المعنى أو نفيه، مع أنّا

⇐ قال سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عزّه وعمره ـ: إنّ الشّارح يقول: المصنّف الخطيب لم يفهم مراد الشّيخ وهو أنّ هذه العبارات ـ أي: الكناية والمجاز والاستعارة ـ لا تدلّ على زيادة المعنى في الواقع، ولا تغيّر الواقع عمّا هو عليه، فلو قلت لجاهلٍ: «يا أيّها العالم» لا يصير عالماً بمجرّد قولك هذا، ولو قلت لعالم: «يا جاهل» لم يصر جاهلاً بقولك هذا، وكان هذا معنى قول الشّيخ في تحقيق الخبر وأنّه لا يدلّ على ثبوت المعنى وانتفائه في الواقع، والمخبر يحكم بالإثبات والنّفي، ولكن حكمه لا يدلّ على أنّه في الواقع كذلك، فقولهم: «المَسِيْحُ ابن الله» حكم للنّصارى بوقوع مضمون الخبر، وليس كذلك في الواقع ولم يدلّ على ثبوته فيه، وكذا قول اليهود: «عُزَيْرٌ ابن الله» وهكذا.

وليس المراد أنّ الجملة الخبريّة لا يدلّ على الحكم الإيجابيّ أو السّلبيّ، ضرورة دلالة «زيد قائم» على إثبات القيام لـ«زيد» و: «زيد ليس بقائم» على نفيه عنه، ولكن هذا حكم في اللّفظ ولا يدلّ على أنّه صار كذلك في الواقع ونفس الأمر.

(١) **قوله: «وهذا كما ذكره الشّيخ من أنّ الخبر لا يدلّ»**. أي: في فصل بيان علل التّفاضل في نظم الكلام من أواخر «دلائل الإعجاز» ٤٠٧ ـ ٤٠٨: واعلم أنّك إذا فتّشت أصحاب اللّفظ عمّا في نفوسهم وجدتهم قد توهّموا في الخبر أنّه صفة للّفظ، وأنّ المعنى في كونه إثباتاً أنّه لفظ يدلّ على وجود المعنى من الشّيء أو فيه، وفي كونه نفياً أنّه لفظ يدلّ على عدمه وانتفائه عن الشّيء، وهو شيء قد لزمهم وسرى في عروقهم وامتزج بطباعهم حتّى صار الظّنّ بأكثرهم أنّ القول لا ينجَعُ فيهم.

والدّليل على بطلان ما اعتقدوه أنّه محال أن يكون اللّفظ قد نصب دليلاً على شيء ثمّ لا يحصل منه العلم بذلك الشّيء؛ إذ لا معنى لكون الشّيء دليلاً إلّا إفادته إيّاك العلم بما هو

⇐

قاطعون بأنّ المفهوم من الخبر أنّ هذا الحكم ثابت أو منفيّ، وقد بيّنّا ذلك في بحث الإسناد الخبريّ[١].

والدّليل على ما ذكرنا أنّه قال[٢]:

⇐ دليل عليه.

وإذا كان هذا كذلك علم منه أن ليس الأمر على ما قالوه من أنّ المعنى في وصفنا اللّفظ بأنّه خبر: أنّه قد وضع لأن يدلّ على وجود المعنى أو عدمه؛ لأنّه لو كان كذلك لكان ينبغي أن لا يقع من سامعٍ شكّ في خبرٍ يسمعه.

وأن لا تسمع الرّجل يثبت وينفي إلّا علمت وجود ما أثبت وانتفاء ما نفى وذلك ممّا لا يشكّ في بطلانه.

وإذا لم يكن ذلك ممّا يشكّ في بطلانه وجب أن يعلم أنّ مدلول اللّفظ ليس هو وجود المعنى أو عدمه، ولكنّ الحكم بوجود المعنى أو عدمه.

وأنّ ذلك ـ أي: الحكم بوجود المعنى أو عدمه ـ حقيقة الخبر، إلّا أنّه إذا كان بوجود المعنى من الشّيء أو فيه يسمّى إثباتاً، وإذا كان بعدم المعنى وانتفائه عن الشّيء يسمّى نفياً.

ومن الدّليل على فساد ما زعموه أنّه لو كان معنى الإثبات الدّلالة على وجود المعنى وإعلامه السّامع أيضاً، وكان معنى النّفي الدّلالة على عدمه وإعلامه السّامع أيضاً لكان ينبغي إذا قال واحد: «زيد عالم» وقال آخر: «زيد ليس بعالم» أن يكون قد دلّ هذا على وجود العلم وهذا على عدمه، وإذا قال الموحّد: «العالم محدث» وقال الملحد: «هو قديم» أن يكون قد دلّ الموحّد على حدوثه، والملحد على قدمه، وذلك ما لا يقوله عاقل اهـ.

(١) **قوله: «وقد بيّنّا ذلك في بحث الإسناد الخبريّ»**. أي: في بيان إفادة المخاطب الحكم أو لازمه في قوله: فإن قلت: قد اتّفق القوم على أنّ مدلول الخبر إنّما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الإثبات وبعدمه في النّفي وأنّه لا يدلّ على ثبوت المعنى او انتفائه إلخ....

(٢) **قوله: «والدّليل على ما ذكرنا أنّه قال»**. أي: في سبب كون الكناية أبلغ من التّصريح من أواخر «دلائل الإعجاز»: ٣٤٤ـ٣٤٥:

⇐

فإن قيل: مزيّة قولنا: «رأيت أسداً» على قولنا: «رأيت رجلاً مساوياً للأسد في الشَّجَاعة» أنّ المساواة في الأوّل تعلم من طريق اللّفظ، وفي الثّاني من طريق المعنى.

قلنا: لا يتغيّر حال المعنى في نفسه بأن يكنى عنه بمعنى آخر، ولا يتغيّر معنى كثرة القِرَى بأن يكنى عنه بكثرة الرَّمَاد. فهكذا لا يتغيّر معنى مساواة الأسد بأن يدلّ عليه بأن يجعله أسداً.

وهذا صريح في أنّ مراده ما ذكرنا، لكن المصنّف كثيراً ما يَغْلَطُ في استنباط المعاني من عِبارات الشّيخ؛ لافتقارها إلى تأمّل وافر، والله أعلم.

هذا آخر الكلام في «علم البيان» والله المشكور على نواله، وهو المَسْؤُوْلُ لإتمام القسم الثّالث بالنّبيّ وآله [صلوات الله عليهم أجمعين][1].

⇐ **فإن قال قائل**: إنّ المزيّة ـ أي: مزيّة الاستعارة على التّصريح ـ من أجل أنّ المساواة تعلم في «رأيت أسداً» من طريق المعنى، و في «رأيت رجلاً مساوياً للأسد» من طريق اللفظ؟

قيل: قد قلنا فيما تقدّم: إنّه محال أن يتغيّر حال المعنى في نفسه بأن يكنى عنه بمعنى آخر، وأنّه لا يتصوّر ان يتغيّر معنى طول القامة بأن يكنى عنه بطول النِّجاد، ومعنى كثرة القرى بأن يكنى عنه بكثرة الرّماد، وكما أنّ ذلك لا يتصوّر فكذلك لا يتصوّر أن يتغيّر معنى مساواة الرّجل الأسد في الشَّجَاعة بأن يكنى عن ذلك ويدلّ عليه بأن تجعله أسداً اهـ.

(١) هذا تمام الكلام في شرح تحقيق مباحث علم البيان، والحمد للّه المنّان، وصلّى الله على محمّد وآله شُرَّاح الوحي والقرآن. ولعنة الله وملائكته ورسله وجميع أنبيائه وأوصيائه على النّواصب اللّعناء من يوم السّقيفة إلى آخر الزّمان. وقد فرغت من جمعه وتنسيقه وتحقيقه وترتيبه في المشهد الشّريف الرّضوي بـ«طوس» من «خراسان» سنة ١٤٣٤ هق.

﴿الفنّ الثّالث: علم البديع(١)﴾

﴿وهو علم يُعْرَفُ به وجوه تحسين الكلام﴾ أي: يتصوّر معانيها(٢) ويعلم

---

(١) **قوله: «الفنّ الثّالث علم البديع»**. اللّام فيه للعهد الذّكريّ أو الحضوريّ كما تقدّم. قال الهنديّ في شرح قول المصنّف: «الفنّ الأوّل علم المعاني»: وجه حمل «علم المعاني» على «الفنّ الأوّل» دون العكس أنّ الشّيء إذا كان أعرف فالأصل جعل الأعرف مبتدأً وغيره خبراً، نحو: «زيد المنطلق» لمن يعرف زيداً دون انطلاقه، ونحو: «المنطلق زيد» لمن يعرف المنطلق دون زيد، وهاهنا عكس ذلك الأصل، لأنّ «الفنّ الأوّل» مذكور فيما سبق كناية و«علم المعاني» صراحةً.

والجواب أنّ «الفنّ الأوّل» هنا أعرف من «علم المعاني» من جهة أُخرى، لأنّ الخطاب هنا بالنّظر إلى من يعرف «الفنّ الأوّل» ولا يعرف «علم المعاني» لأنّ المخاطب يجوز أن يعرف أنّ المصنّف ألّف مختصراً مشتملاً على ثلاثة فنون ولا يعرف أنّ الفنّ ماهو؟ فأجاب؛ بأنّ: الفنّ علم المعاني. وأنّ الحمل مفيد بحيث يندفع جميع الشّكوك الّتي عرضت للنّاظرين.

ثمّ ماذكره الشّارح من انحصار مقصود الكتاب في الفنون الثّلاثة إن كان انحصار الكلّيّ في جزئيّاته ـ كما هو الظّاهر ـ فالمقصود والفنون متّحدان، إذ كلّ منهما عبارة عن المعاني أو الألفاظ، فصحّة الحمل في قوله: «الفنّ الأوّل علم المعاني» ظاهرة، لأنّه من حمل المعاني على المعاني أو حمل الألفاظ على الألفاظ. وإن كان انحصار المظروف في الظّرف بأن يكون أحدهما عبارةً عن الألفاظ والآخر عن المعاني يكون الحمل المذكور حمل اللّفظ على المعنى أو بالعكس على سبيل التّسامح بعلاقة الدّالّيّة والمدلوليّة مع الإشارة إلى أنّ نظم المختصر في غاية الوضوح كأنّه عين المعنى، وأنّه لا يزيد اللّفظ على المعنى، فيكون مستدركاً، ولا المعنى على اللفظ فيكون قاصراً.

وقال الجرجانيّ: يسمّى «البديع» بديعاً، لكونه باحثاً عن الأُمور المستغربة.

(٢) **قوله: «أي: يتصوّر معانيها»**. قال الهنديّ: يعني: ليس قوله: «علم» بمعنى الملكة، أو

⇐

أعدادها وتفاصيلها بقدر الطّاقة.

فوجوه تحسين الكلام إشارة إلى الوجوه المذكورة[1] في صدر الكتاب في قوله: «ويتبعها وجوه أُخَرُ تورث الكلام حسناً».

وقولُهُ: ﴿ **بعد رِعاية المطابقة** ﴾ أي: مطابقة الكلام لمقتضى الحال ﴿ **و** ﴾ رعاية ﴿ **وضوح الدّلالة** ﴾ أي: بالخلوّ عن التّعقيد المعنويّ[2] **للتّنبيه** على أنّ هذه الوجوه

⇐ التّصديقات بالمسائل، أو نفسها، و«المعرفة» بمعنى الإدراك الجزئيّ الّذي يحصُلُ من استخراج الفروع من القواعد الكليّة ـ كما في تعريف العلمين السّابقين ـ إذ ليس في علم البديع إلّا تصوّرات المحسّنات وبيان عددها وتفصيلها، فهو علم تبيّن فيه مفهومات المحسّنات العرضيّة وأقسامها وأعدادها، فليس فيه مسألة فضلاً عن أن يستخرج منه فروع، ولذا جعل السّكّاكيّ بيان المحسّنات من توابع علم البيان ولم يجعله علماً برأسه.

فالمعرفة بمعنى الإدراك التّصوّري، كما أنّ العلم قد يطلق على الإدراك التّصديقيّ مناسباً لما تسمعه من أئمّة اللغة من أنّ «المعرفة» تتعدّى إلى مفعول واحدٍ و«العلم» إلى مفعولين.

وما قالوا مِن أنّ لكلّ علم مسائل فإنّما هو في العلوم الحِكْمِيَّة، وأمّا العلوم الشّرعيّة فلا يتأتّى في جميعها ذلك، فإنّ اللغة ليس إلّا ذكر الألفاظ ومفهوماتها، وكذا التّفسير، والحديث، اهـ.

(١) **قوله: «إشارة إلى الوجوه المذكورة»**. قال الجرجاني: قد مرّ في تحقيق معنى التّعريف أنّ الإضافة ـ كاللّام ـ في الإشارة إلى المعهود، والجنس، وما يتفرّع عليه، والمناسب هاهنا أن تجعل الإضافة للعهد ـ لما سنذكره ـ.

(٢) **قوله: «أي: بالخلوّ عن التّعقيد المعنويّ»**. قال الجرجاني: كأنّه خصّ وضوح الدّلالة بالخلوّ عن التّعقيد المعنويّ مع أنّه بحسب مفهومه يتناول الخلوّ عن التّعقيد اللّفظيّ أيضاً، ليكون إشارة إلى علم البيان ـ على ما ذكر في صدر الكتاب ـ كما أنّ رعاية المطابقة إشارة إلى علم المعاني، فيكون تنبيهاً على أنّ رتبة هذا الفنّ بعدهما، فقوله: «بعد» هاهنا بمنزلة قوله: ⇐

إنّما تُعَدُّ مُحَسِّنَةً للكلام بعد رعاية الأمرين، وإلّا لكان كتعليق الدُّرَر على أعناق الخَنَازِير، فقوله: «بعد» متعلّق بالمصدر ـ أعني: تحسين الكلام ـ.

ولا يجوز أن يكون المراد بوجوه التّحسين مفهومها الأعمّ الشّامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلوّ عن التّعقيد وغير ذلك ممّا يورث الكلام حسناً ـ سواء كان داخلاً في البلاغة أو غير داخل ـ ويكون قوله: «بعد رعاية المطابقة ووضوح الدّلالة» احترازاً عمّا يكون داخلاً في البلاغة[1] ـ ممّا يتبيّن في «علم المعاني» و«البيان» و«اللّغة» و«الصّرف» و«النّحو»: ـ لأنّه يدخل[2] فيها حينئذٍ بعض ما ليس

⇐ «وتتبعها وجوه أُخر».

وقد علم بذلك أيضاً أنّ وضوح الدّلالة المذكورة في تعريف البيان يجب حمله على الخلوّ عن التّعقيد المعنويّ اعتماداً على ما سبق في مباحث المقدّمة فتأمّل.

(١) **قوله: «احترازاً عمّا يكون داخلاً في البلاغة»**. وهو المطابقة ووضوح الدّلالة، أعني: الخلوّ عن التّعقيد المعنويّ، والخلوّ عن الغرابة، وعن مخالفة القياس، وعن ضعف التّأليف، وعن التّنافر، أمّا عن المطابقة ووضوح الدّلالة فلأنّ الشّيء لا يكون بعد نفسه، وأمّا عن البواقي فلأنّها ليست بعد المطابقة، ووضوح الدّلالة، إذ كلّ واحد منها لكونه داخلاً في البلاغة ليس تابعاً لها في إيراث الحسن الذّاتي.

(٢) **قوله: «لأنّه يدخل»**. قال الهنديّ: دليل لقوله: «ولا يجوز» إلى آخره... أي: يدخل ـ حين أُريد بوجوه التّحسين مفهومها الأعمّ الشّامل ـ بعضُ ما ليس من المحسّنات التّابعة لبلاغة الكلام، وهو ما سوى المطابقة ووضوح الدّلالة، وذلك لأنّ «بَعْدَ» ليس ظرفاً مستقرّاً، إذ المحسّنات التّابعة ليس حصولها بعد المطابقة والوضوح، فلا يشملها التّعريف، فهو ظرف لغوٍ متعلّق بالتّحسين، ولا شكّ أنّ تحسين ما عدا المطابقة والوضوح ممّا يوجب الفصاحة بعد المطابقة والوضوح، لما مرّ في المقدّمة من أنّ الكلام الّذي ليس مطابقاً لمقتضى الحال وإن كان فصيحاً يلتحق بأصوات الحيوانات، ليس له حسن عند البلغاء، فالمحسّنات الدّاخلة في البلاغة ـ سوى المطابقة والوضوح ـ وإن كانت غير تابعةٍ ⇐

من المُحَسِّنات التّابعة لبلاغة الكلام كالخلوّ عن التّنافر[1] ـ مثلاً ـ مع أنّه ليس من «علم البديع».

[تقسيم المُحَسّنات]

﴿ وهي ﴾ أي: وجوه تحسين الكلام ﴿ ضربان: معنويّ ﴾ أي: راجع إلى تحسين المعنى بحسب العَرَاقة والأَصَالة وإن كان بعضها لا يخلو عن تحسين مّا للّفظ ﴿ ولفظيّ ﴾ أي: راجع إلى اللّفظ كذلك.

[المحسّنات المعنويّة]

وبدأ بالمعنويّ لأنّ المقصود الأصلي والغرض الأوّلي هو المعاني، والألفاظ توابع وقوالب لها، فقال:

⇐ للمطابقة والوضوح في الوجود تابعةٌ لهما في تحسين الكلام فيدخل كلّها في التّعريف. فافهم، فإنّه خفي على النّاظرين وجه الاحتراز ووجه الدّخول.

وقال الجرجانيّ: «يدخل فيها» أي: في وجوه تحسين الكلام «حينئذٍ» ـ أي: حين يراد بها مفهومها الأعمّ ـ بعض ما ليس من المحسّنات التّابعة لبلاغة الكلام كالخلوّ عن التّنافر ـ مثلاً ـ. بل نقول: لا يخرج منها إلّا مطابقة مقتضى الحال، والخلوّ عن التّعقيد مطلقاً ـ بأن يجري وضوح الدّلالة أيضاً على مفهومه المتبادر ـ فيبقى الخلوّ عن التّنافر بين الحروف أو الكلمات، والخلوّ عن مخالفة القياس، والخلوّ عن ضعف التّأليف كلّها مندرجة فيها مع أنّها ليست من «علم البديع»، وأمّا الخلوّ عن الغرابة فيمكن إدراجه في وضوح الدّلالة.

(١) **قوله: «كالخلوّ عن التّنافر»**. قال الهنديّ: أراد به الخلوّ عن الغرابة ومخالفة القياس وضعف التّأليف، فإنّ كلّها يدخل في وجوه التّحسين على تقدير حملها على مفهومها الشّامل ـ كما عرفت ـ.

فالإضراب الّذي ذكره السّيّد ـ الجرجانيّ ـ بقوله: «بل نقول» إلخ ... لا وجه له، فإنّ كاف التّمثيل ولفظ «مثلاً» ينادي على أنّ الشّارح أراد دخول جميع الخلوّات في وجوه التّحسين.

[الطِّباق]

﴿أمّا المعنويّ﴾ فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون[١] ﴿فمنه المطابقة[٢] ويُسمّى الطِّباق والتّضادّ أيضاً﴾ والتّطبيق والتّكافؤ أيضاً ﴿وهي الجمع بين متضادّين[٣] ـ أي: معنيين متقابلين في الجملة[٤] ـ﴾ يعني: ليس المراد بالمتضادّين[٥] هاهنا الأمرين الوجوديّين المتواردين على محلّ واحد بينهما غاية الخلاف ـ كـ«السّواد» و«البياض» ـ بل أعمّ من ذلك، وهو ما يكون بينهما تقابل وتنافٍ في الجملة وبعض الأحوال، سواء كان التّقابل حقيقيّاً أو اعتباريّاً[٦]، وسواء كان تقابل التّضادّ أو تقابل الإيجاب والسّلب أو تقابل العدم والمَلَكة[٧] أو تقابل

---

(١) هكذا في النّسخ، وهذا غير صحيح؛ لأنّ المذكور في هذا الكتاب ثلاثون.

(٢) **قوله: «المطابقة»**. وهي في اللّغة المطابقة، وطابقت بين الشّيئين: جعلت أحدهما على حذو الآخر، ومطابقة الفرس في جريه وضعُ رجليه مكان يديه، وفي ذكر المعنيين المتضادّين إيقاع توافق بين ما هو في غاية التّخالف ـ كما في شرح المفتاح للشّارح ـ.

(٣) **قوله: «الجمع بين متضادّين»**. وهذا بيان أقلّ ما يمكن فيه الجمع وإلّا فالمطابقة جائز في ما فوق المتضادّين، كما قالوا في تعريف الكلام: «الكلام ما تضمّن كلمتين بالإسناد» وقال ابن مالك في باب التّنازع:

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل   قبلُ فللواحد منهما العمل

وكلّ واحد منها أخذ بالأقلّ، ولا يدلّ على الحصر.

(٤) **قوله: «في الجملة»**. قال الهندي: أي: ولو بالواسطة.

(٥) **قوله: «يعني ليس المراد بالمتضادّين»**. قد تقدّم بيانه نقلاً عن الشّيخ المظفّر ـ رحمه الله ـ في المنطق.

(٦) **قوله: «أو اعتباريّاً»**. مثل الإحياء والإماتة فإنّهما عبارتان عن الخلق سمّي باعتبار تعلّقه بالحياة إحياءً، وباعتبار تعلّقه بالممات إماتةً.

(٧) **قوله: «تقابل العدم والملكة»**. مثل الإيمان والكفر.

التّضايف[١] أو ما يشبه شيئاً من ذلك ـ على ما يجيء من الأمثلة ـ.

ويكون ذلك الجمع ﴿ **بلفظين من نوع** ﴾ من أنواع الكلمة ﴿ **اسمين نحو:** ﴿ **وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظاً**[٢] **وَهُمْ رُقُودٌ** ﴾[٣] **أو فعلين نحو:** ﴿ **يُحْيِي وَيُمِيتُ** ﴾[٤] **أو حرفين نحو:** ﴿ **لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ** ﴾[٥] ﴾ فإنّ في اللّام معنى الانتفاع، وفي «على» معنى التّضرّر، أي: لها ما كسبت من خير، وعليها ما اكتسبت من شرّ، لا ينتفع بطاعتها[٦] ولا يتضرّر بمعصيتها غيرها، وتخصيص الخير بالكسب والشّرّ بالاكتساب لأنّ الاكتساب فيه اعتمال[٧] والشّرّ تشتهيه الأنفس وتنجذب إليه فكانت أجدّ في تحصيله وأعمل. ﴿ **أو من نوعين** ﴾ عطف على قوله: «من نوع»

---

(١) **قوله: «تقابل التّضايف»**. قال الجرجاني: فيه بحث، لأنّ الجمع بين الأب والابن لا يسمّى في الظّاهر مطابقةً بل بمراعاة النظير أقرب.

والجواب ـ كما قرّره الهنديّ ـ: أنّه باعتبار كونهما لا يجتمعان في محلّ واحدٍ يكون الجمع بينهما مطابقة، وباعتبار تلازمهما في الوجود خارجاً وذهناً يكون بينهما مراعاة النّظير.

(٢) **قوله: «أيقاظاً»**. جمع «يقظ» وزان «عَضُد» أو «كَتِف» بمعنى اليقظان و«رقود» جمع مكسّر «راقد».

(٣) الكهف: ١٨.

(٤) البقرة: ٢٥٨.

(٥) البقرة: ٢٨٦.

(٦) **قوله: «لا ينتفع بطاعتها»**. قال الهنديّ: الحصر مستفاد من تقديم الجارّ والمجرور، والانتفاع الّذي يحصل من الدّعاء، والصّدقة للغير، انتفاع بثمرة الطّاعة لا بنفسها، وكذا التّضرّر بالمعصية.

(٧) **قوله: «فيه اعتمال»**. أي: كثرة عمل؛ لأنّ زيادة اللّفظ تدلّ على زيادة المعنى كما نصّ عليه الزّمخشري في تفسير «الرحمن» و«الرّحيم» من «الكشّاف» وقد بيّنّا ذلك في حاشية «شرح النِّظّام» المسمّاة بتبيين المرام، فراجع.

والقسمة تقتضي أن يكون هذا ثلاثة أقسام: اسم مع فعل، واسم مع حرف، وفعل مع حرف، لكنّ الموجود هو الأوّل فقط ﴿نحو: ﴿أَوَ مَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ﴾[1]﴾ فإنّ «الموت» و«الإحياء» ممّا يتقابلان في الجملة[2]، وقد ذكر الأوّل بالاسم والثّاني بالفعل.

[تقسيم الطِّباق]

﴿وهو﴾ أي: الطّباق ﴿ضربان: طِباق الإيجاب كما مرّ، وطِباق السّلب﴾ وهو أن تجمع بين فعلي مصدرٍ واحدٍ أحدهما مثبت والآخر منفي، أو أحدهما أمر والآخر نهي، فالأوّل: ﴿نحو: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ * يَعْلَمُونَ﴾ ظَاهِراً مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنيا﴾[3][4] ﴿و﴾ الثّاني: ﴿نحو: ﴿فَلاَ تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِي﴾[5]﴾.

[التّدبيج]

﴿ومن الطِّباق﴾ ما سمّاه بعضهم تدبيجاً من «دَبَج المَطَرُ الأرضَ» ـ زيّنها ـ وفسّره بأن يذكر في معنىً ـ من المدح أو غيره ـ ألوان؛ لقصد الكناية أو التّورية. وأراد بالألوان ما فوق الواحد.

ولمّا كان هذا داخلاً في تفسير الطِّباق لما بين اللّونين من التّقابل **صرّح** المصنّف بأنّه من أقسام الطِّباق وليس قسماً من المعنويّ برأسه.

---

(١) الأنعام: ١٢٢.

(٢) **قوله: «ممّا يتقابلان في الجملة»**. أي: باعتبار استلزام الإحياء للحياة ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(٣) الرّوم: ٦ و٧.

(٤) **قوله: «ظاهراً من الحياة الدّنيا»**. «من» في الآية يحتمل أن تكون بيانيّةً، أي: الظاهر الّذي هي الحياة الدّنيا، أو ابتدائيّةً، أي: ظاهر الدّنيا ـ وهو التّلذّذ باللّذات ـ لا باطنها، وهو كونها مزرعة الآخرة.

(٥) المائدة: ٤٤.

[تدبيج الكناية]

فتدبيج الكناية ﴿ نحو قوله ﴾ أي: قول أبي تَمَّام في مرثية أبي نهشل محمّد بن حُمَيْد حين استشهد: ﴿ تَرَدّىٰ ثِيَابَ المَوْتِ[1] حُمْراً فَمَا أَتىٰ * لَـهَا ﴾ أي: لتلك

---

(١) قوله: «تردّى ثياب الموتِ». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ، والقائل أبو تمّام الطّائيّ الشّاعر المشهور من الشّيعة الإماميّة في مرثية محمّد بن حُمَيْد الطّائي من قصيدة طويلة وهي:

كَذا فَلْيَجِلَّ الخَطْبُ وَلْيَفْدَحِ الأَمْرُ ... فليسَ لِعَيْنٍ لم يَفِضْ ماؤُها عُذْرُ
تُوفِّيَتِ الآمالُ بعدَ مُحمَّد ... وأصبحَ في شُغْلٍ عنِ السَّفر السَّفْرُ
وما كانَ إلّا مالَ مَنْ قَلَّ مالُهُ ... وذُخْراً لِمَنْ أمسَى وليسَ له ذُخْرُ
وما كانَ يَدْري مُجْتَدِي جُودِ كَفِّهِ ... إذا ما استهلَّتْ أنَّه خُلِقَ العُسْرُ
ألا في سَبِيلِ اللهِ مَنْ عُطِّلَتْ له ... فِجَاجُ سَبِيلِ اللهِ وانثغرَ الثَّغْرُ
فَتًى كُلَّمَا فاضَتْ عُيونُ قَبِيلةٍ ... دَماً ضَحِكَتْ عنه الأَحادِيثُ والذِّكْرُ
فَتًى ماتَ بينَ الضَّرْبِ والطَّعْنِ مِيتَةً ... تَقُومُ مَقَامَ النَّصْرِ إذْ فاتَه النَّصْرُ
وما ماتَ حتَّى ماتَ مَضْرِبُ سَيْفِهِ ... مِنَ الضَّرْبِ واعتلَّتْ عليهِ القَنا السُّمْرُ
وقد كانَ فَوْتُ المَوْتِ سَهْلاً فردَّهُ ... إليهِ الحِفاظُ المُرُّ والخُلُقُ الوَعْرُ
ونَفْسٌ تَعافُ العَارَ حتَّى كأنَّه ... هوَ الكُفْرُ يومَ الرَّوعِ أَوْ دُونَه الكُفْرُ
فأثبتَ في مُسْتَنْقَعِ المَوْتِ رِجْلَه ... وقالَ لها مِنْ تحت أَخْمُصِكِ الحَشْرُ
غَدَا غَدْوَةً والحَمْدُ نَسْجُ رِدائِهِ ... فلم يَنْصَرِفْ إلَّا وأكفانُه الأَجْرُ
تَرَدَّى ثِيَابَ المَوْتِ حُمْراً فما أَتَى ... لها الليلُ إلّا وهْيَ مِنْ سُنْدُسٍ خُضْرُ
كأنَّ بَنِي نَبْهَانَ يومَ وَفاتِه ... نُجومُ سَماءٍ خَرَّ مِنْ بَيْنِها البَدْرُ
يُعَزَّوْنَ عن ثاوٍ تُعَزَّى بهِ العُلى ... ويَبكي عليهِ الجُودُ والبأسُ والشِّعْرُ
وأنَّى لَهُمْ صَبْرٌ علَيه وقد مَضَى ... إلى المَوْتِ حتَّى استُشْهِدَا هُوَ والصَّبْرُ
فتًى كانَ عَذْبَ الرُّوحِ لا مِنْ غَضَاضَةٍ ... ولكنَّ كِبْراً أَنْ يُقالَ بهِ كِبْرُ!

⇐

الثّياب ﴿ اللّيل إلّا وهي من سُنْدُسٍ خُضْرُ ﴾ أي: ارتدى الثّياب الملطّخة بالدّم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته إلّا وقد صارت الثّياب من سندس خضر، أي: من ثياب الجنّة.

فقد ذكر لون الحُمْرة والخُضْرة، والقصد من الأوّل الكناية عن القتل، ومن الثّاني الكناية عن دخول الجنّة، وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح إلى حيث يستغنى عن البيان، ولا ينفيه إلّا من لا يعرف معنى الكناية.

⇐ فَتًى سَلَبَتْهُ الخيلُ وهْوَ حِمًى لها ... وبَزَّتْهُ نارُ الحَرْبِ وَهْوَ لها جَمْرُ
وقَدْ كانتِ البِيْضُ المآثيرُ في الوَغَى ... بَواتِرَ فهْيَ الآنَ مِن بَعْدِهِ بُتْرُ
أَمِنْ بَعْدِ طَيِّ الحَادِثَاتِ مُحمَّداً ... يَكُونُ لأثوابِ النَّدَى أبداً نَشْرُ؟!
إذَا شَجَراتُ العُرْفِ جُذَّتْ أُصُولُها ... فَفِي أيِّ فَرْعٍ يُوجَدُ الوَرَقُ النَّضْرُ؟
لَئِنْ أُبغِضَ الدَّهْرُ الخَؤُونُ لِفَقْدِه ... لَعَهْدِي بِهِ مِمَّنْ يُحَبُّ له الدَّهْرُ
لَئِنْ غَدَرَتْ في الرَّوْعِ أيّامُه بِهِ ... لَمَا زَالتِ الأيَّامُ شِيمتُها الغَدْرُ
لَئِنْ أُلبِسَتْ فيهِ المُصِيبَةَ طَيِّئٌ ... لَمَا عُرِّيَتْ منها تَمِيمٌ ولا بَكْرُ
كذلكَ ما نَنفَكُّ نَفْقِدُ هالِكاً ... يُشارِكُنا في فَقْدِهِ البَدْوُ والحضْرُ
سَقَى الغَيْثُ غَيْثاً وارَتِ الأرضُ شَخْصَه ... وإنْ لم يَكُنْ فيهِ سَحَابٌ ولا قَطْرُ
وكيفَ احتمالي للسّحابِ صَنِيعَةً ... بِإسقائِها قَبْراً وفي لَحدِهِ البَحْرُ؟!
مَضَى طاهِرَ الأثوابِ لم تَبْقَ رَوْضَةٌ ... غَداةَ ثَوَى إلّا اشتَهتْ أَنَّها قَبْرُ
ثَوَى في الثَّرَى مَنْ كان يَحيا بِه الثَّرَى ... ويَغْمُرُ صَرْفَ الدَّهْرِ نائِلُهُ الغَمْرُ
عليك سَلامُ اللهِ وَقْفاً فإنَّني ... رَأيتُ الكَريمَ الحُرَّ ليسَ له عُمْرُ

قال الجرجاني: «خُضْرُ» مرفوع في البيت خبر بعد خبر لأنّ القصيدة على حركة الضّمّ اهمحلّ الحاجة.

[تدبيج التّورية]

وأمّا تدبيج التّورية فكقول الحريريّ[١]: «فَمُذِ آغْبَرَّ العيش الأخضر، وازورّ

(١) **قوله: «فكقول الحريريّ»**. أي: في المقامة الثّالثة عشرة المسمّاة بالبغداديّة وهذا نصّه:

روى الحارثُ بنُ همام قال: نَدَوْتُ بضَواحِي الزَّوراءَ * مَعَ مَشْيَخَةٍ مِنَ الشُّعَراء * لا يَعْلَقُ لَهُمْ مُبارٍ بِغُبارٍ * ولا يَجْرِي مَعَهُمْ مُمارٍ في مِضْمار * فَأَفَضْنا في حَدِيثٍ يَفْضَحُ الأَزْهار * إلى أنْ نَصَفْنا النَّهار * فلمَّا غاضَ دَرُّ الأَفْكار * وصَبَتِ النُّفُوسُ إلى الأَوْكار * لَمَحْنا عَجُوزاً تُقْبِلُ مِنَ البُعْد * وتُحْضِرُ إحْضَارَ الْجُرْد * وقد اسْتَتْلَتْ صِبْيَةً أَنْحَفَ مِنَ الْمَغازِل * وأَضْعَفَ مِنَ الْجَوازِل * فَما كَذَّبَتْ إذ رَأَتْنا * أنْ عَرَتْنا * حَتَّى إذا ما حَضَرَتْنا * قالَتْ حَيَّا اللهُ الْمَعارِف * وإنْ لم يَكُنَّ مَعَارِف * اعْلَمُوا يا مآلَ الآمِلِ * وثِمالَ الأَرامِلِ * أنّي مِن سَرَواتِ القَبائل * وسَرِيَّات العَقائل * لم يَزَلْ أهْلي وبَعْلِي يَحُلُّون الصَّدْر * وَيسِيرُونَ القَلْب * ويُمْطُونَ الظَّهر * ويُولُونَ اليد * فلمَّا أرْدَى الدَّهْرُ الأَعْضاد * وفَجَعَ بالْجَوارِحِ الأَكباد * وانْقَلَبَ ظَهْراً لِبَطْن * نَبَا النَّاظِر * وجَفا الْحَاجِب * وذَهَبَتِ العَيْن * وفُقِدَت الرَّاحَة * وصَلَدَ الزَّنْد * ووهَبَتِ اليَمِين * وضَاعَ اليَسار * وبانَت الْمَرافِق * ولم يَبْقَ لنا ثَنِيَّةٌ ولا نَاب * فَمُذِ اغْبَرَّ العَيْشُ الأَخْضَر * وازْوَرَّ الْمَحْبُوبُ الأَصْفَر * اسْوَدَّ يومي الأَبْيَض * وابْيَضَّ فَوْدِي الأَسْوَد * حَتَّى رَثَى لي العَدُوُّ الأَزْرَق * فَحَبَّذَا الْمَوْتُ الأَحْمَر * وتِلْوِي مَنْ تَرضَوْنَ عَيْنُهُ فُرارُه * وتَرْجُمانُه اصْفرارُه * قُصْوَى بِغْيَةِ أحَدِهِم ثُرْدَة * وقُصارَى أُمْنِيَّتِهِ بُرْدَة * وكُنْتُ آلَيْتُ أنْ لا أبْذُلَ الْحُرَّ إلَّا لِلْحُرِّ * ولَوْ أنّي مُتُّ مِنَ الضُرِّ * وقَدْ نَاجَتْني الْقَرُونَة * بِأَنْ تُوجَدَ عِنْدَكُمُ الْمَعُونة * وآذَنَتْني فِراسَةُ الْحَوْباء * بِأَنَّكُمْ يَنابيعُ الْحِباء * فَنَضَّرَ اللهُ امْرَأً أبَرَّ قَسَمي * وصَدَّقَ تَوَسُّمِي * ونَظَرَ إليَّ بِعَينٍ يُقْذِيها الْجُمود * ويُقَذِّيها الْجُود * قالَ الحارِثُ بنُ همام: فَهِمْنا لِبَراعَةِ عِبارَتِها * ومُلَحِ اسْتعارَتِها * وقُلْنا لها قد فَتَنَ كلامُكِ * فَكَيْفَ إلْحَامُكِ * فقالَتْ أُفَجِّرُ الصَّخْر * ولاَ فَخْرَ * فَقُلْنا إنْ جَعَلْتِنا مِنْ رُواتِكِ * لَمْ نَبْخَلْ بمُواساتكِ * فَقَالَتْ لأُرِيَنَّكُمْ أوّلاً شِعاري * ثمّ لأُرَوِّيَنَّكُمْ أشْعارِي * فَأَبْرَزَتْ رُدْنَ دِرْعٍ دَرِيسٍ * وبَرَزَتْ بِرْزَةَ عَجوزٍ دَرْدَبيس وأنْشَأَتْ تَقُولُ:

⇐

⇐ أشْكُو إلَى اللهِ اشْتكاءَ الْمَريض رَيْبَ الزَّمانِ الْمُتَعَدِّي الْبَغِيضْ
يا قَوْمِ إنّي مِنْ أُناسٍ غَنَوْا دَهْراً وجَفْنُ الدَّهْرِ عَنْهُمْ غَضِيضْ
فَخارُهُمْ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ وصِيتُهُمْ بَيْنَ الْوَرَى مُسْتَفِيضْ
كانوا إذا ما نُجْعَةٌ أعْوَزَتْ في السَّنَةِ الشَّهْباءِ رَوْضاً أريضْ
تُشَبُّ لِلسَّارِينَ نِيرانُهُمْ ويُطْعِمُون الضَّيْفَ لَحْماً غَرِيضْ
ما باتَ جَارٌ لَهُمْ ساغِباً ولا لِرَوْعٍ قالَ حالَ الْجَرِيضْ
فَغَيَّضَتْ مِنْهُمْ صُروفُ الرَّدَى بِحارَ جُودٍ لَمْ نَخَلْها تَغيضْ
وَأُوْدِعَتْ مِنْهُمْ بُطُونُ الثَّرَى أُسْدَ التَّحامي وأُساةَ الْمَريضْ
فَمَحْمِلي بَعْدَ الْمَطايا الْمَطا ومَوْطِنِي بَعْدَ الْيَفَاعِ الْحَضيضْ
وَأفْرُخي ما تَأْتَلِي تَشْتَكِي بُؤْساً لَهُ في كُلِّ يَوْمٍ وَمِيضْ
إذا دَعا الْقَانِتُ في لَيْلِهِ مَوْلاهُ نادَوْهُ بِدَمْعٍ يَفيضْ
يا رازِقَ النَّعَّابِ في عُشِّهِ وجابِرَ الْعَظْمِ الكَسيرِ الْمَهِيضْ
أتِحْ لَنا اللَّهُمَّ مَنْ عِرْضُهُ مِنْ دَنَسِ الذَّمِّ نَقيٌّ رَحِيضْ
يُطْفِئُ نارَ الْجُوعِ عَنَّا وَلَوْ بِمَذْقَةٍ مِنْ حازِرٍ أوْ مَخِيضْ
فَهلْ فَتًى يَكْشِفُ ما نابَهُمْ ويَغْنَمُ الشُّكْرَ الطَّوِيلَ الْعَريضْ
فَوَالَّذِي تَعْنُو النَّواصي لهُ يَوْمَ وُجُوهُ الْجَمْعِ سُودٌ وبِيضْ
لَوْلاهُمْ لَمْ تَبْدُ لِي صَفْحَةٌ ولَا تَصَدَّيْتُ لِنَظْمِ الْقَريضْ

قال الرَّاوي فَوَاللهِ لَقَدْ صَدَّعَتْ بِأَبْياتِهَا أَعْشارَ القُلُوب * واسْتَخْرَجَتْ خَبَايا الْجُيُوب * حَتَّى ماحَها مَنْ دِينُه الإمْتِياح * وارْتاحَ لِرِفْدِها مَنْ لم نَخَلْهُ يَرْتَاح * فلمَّا افْعَوْعَمَ جَيبُهَا تِبرَا * وأوْلَاها كُلٌّ مِنَّا بِرًّا * تَوَلَّتْ يَتْلُوها الأَصَاغِر * وفُوها بِالشُّكْرِ فاغِر * فاشْرَأَبَّتِ الْجَمَاعَةُ بَعْدَ مَمَرِّها * إلَى سَبْرِها لِتَبْلُوَ مَوَاقِعَ بِرِّها * فَكَفَلْتُ لَهُمْ بِاسْتِنْبَاطِ السِّرِّ الْمَرْمُوز * ونَهَضْتُ أَقْفُو أثَرَ العَجُوز * حَتَّى انْتَهَتْ إلَى سُوقٍ مُغْتَصَّةٍ بِالأَنام * مُخْتَصَّةٍ بِالزِّحام * فانْغَمَسَتْ في الغُمَار * وامَّلَسَتْ مِنَ الصِّبْيَةِ الأغْمَار * ثمَّ عاجَتْ بخُلُوِّ بَال * إلَى مَسْجِدٍ خال * فَأمَاطَتِ

⇐

المحبوب الأصفر، اسودّ يومي الأبيض، وابيضّ فَوْدِي الأسود، حتّى رثى لي العدوّ الأزرق، فيا حبّذا الموت الأحمر».

فالمعنى القريب للمحبوب الأصفر هو الإنسان الّذي له صُفْرة، والبعيد هو الذَّهَب وهو المراد هاهنا، فيكون تورية.

⇐ الْجِلبَاب * ونَضَت النِّقَابِ وأنَا أَلْمَحُهَا مِنْ خَصَاص البَاب * وأرْقُبُ ما سَتُبْدِي مِنَ العُجَاب * فلمَّا انْسَرَتْ أُهْبَةُ الخَفَر * رَأيْتُ مُحيًّا أبِي زَيْدٍ قَدْ سَفَر * فَهَمَمْتُ بِأَنْ أهْجُمَ عَلَيْه * لأُعَنِّفَهُ على ما أجْرِي إلَيْه * فاسْلَنْقَى اسْلِنْقَاءَ الْمُتَمَرِّدِين * ثمّ رَفَعَ عَقِيرَةَ الْمُغَرِّدِين * وانْدَفَعَ يُنْشِدُ:

يَا لَيْتَ شِعْرِي أدَهْرِي ... أحَاطَ عِلْماً بِقَدْرِي
وهَلْ دَرَى كُنْه غَوْرِي ... في الْخَدْعِ أمْ لَيْس يَدْرِي
كَمْ قَدْ قَمَرْتُ بَنِيهِ ... بِحِيلَتِي وبِمَكْرِي
وكَمْ بَرَزْتُ بِعُرْف ... عَلَيْهِم وبِنُكْرِ
أصْطادُ قَوْماً بِوَعْظٍ ... وآخَرِينَ بِشِعْرِ
وأسْتَفِزُّ بِخَلٍّ ... عَقْلا وعَقْلا بِخَمْرِ
وتَارَةً أنَا صَخْرٌ ... وتَارَةً أُخْتُ صَخْر
ولو سَلَكْتُ سَبِيلاً ... مَأْلُوفةً طُولَ عُمْري
لَخَابَ قِدْحِي وقَدْحِي ... ودَامَ عُسْرِي وخُسْرِي
فَقُلْ لِمَنْ لامَ هٰذا ... عُذْرِي فَدُونك عُذْرِي

قال الحارِثُ بنُ همَّامٍ فلمَّا ظَهَرْتُ على جَلِيَّةِ أمْرِه * وبَدِيعَةِ إمْرِهِ * وما زَخْرَفَ في شِعْرِهِ مِنْ عُذْرِهِ * عَلِمْتُ أنَّ شَيْطَانَه الْمَرِيد * لا يَسْمَعُ التَّفْنِيد * ولا يَفْعَلُ إلَّا مَا يُرِيد * فَثَنَيْتُ إلَى أصْحَابِي عِنَانِي * وأبْثَثْتُهُم ما أثْبَتَهُ عِيَانِي * فَوَجَمُوا لِضَيْعَةِ الْجَوائِز * وتَعَاهَدُوا على مَحْرَمَةِ العَجائِز.

[ملحق الطّباق]

﴿ **ويلحق به** ﴾ أي: بالطّباق شيئان:

أحدهما: الجمع بين معنيين يتعلّق أحدهما بما يقابل الآخر نوعَ تعلّقٍ، مثل السّببيّة واللّزوم ﴿ **نحو**: ﴿ **أَشِدَّاءُ عَلَى الكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ** ﴾[١] فإنّ **الرّحمة** ﴾ وإن لم تكن مقابلة للشّدّة لكنّها ﴿ **مسبّبة عن اللّين** ﴾ الّذي هو ضدّ الشّدّة.

ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ** ﴾[٢] فإنّ ابتغاء الفضل وإن لم يكن مقابلاً للسّكون لكنّه يستلزم الحركة المضادّة للسّكون.

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَاراً** ﴾[٣] لأنّ إدخال النّار يستلزم الإحراق المضادّ للإغراق.

﴿ **و** ﴾ **الثّاني**: الجمع بين معنيين غير متقابلين عبّر عنهما بلفظين يتقابل معنياهما الحقيقيّان ﴿ **نحو قوله** ﴾ أي: قول دِعْبل:

﴿ **لَا تَعْجَبِيْ يا سَلْمُ مِنْ رَجُلٍ** ﴾[٤] يعني نفسه.

---

(١) الفتح: ٢٩.

(٢) القصص: ٧٣.

(٣) نوح: ٢٥.

(٤) **قوله: «لا تعجبي يا سَلْمُ مِن رجلٍ»**. البيت من الكامل على العروض الثّانية الحذّاء مع الضّرب الأحذّ ـ فَعِلُن ـ والقائل شاعر أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ دعبل بن عليّ الخُزاعي، قال في الشّيب والشّباب:

أَيـنَ الشَّـبابُ؟ وأَيَّـةً سَـلَكا ... لاَ، أَينَ يُطلبُ؟ ضَلَّ بَلْ هـلكا

لا تَـعجَبي يـا سَـلمُ مِـنْ رجـلٍ ... ضَحِكَ المَشِيبُ برأْسِهِ فـبَكَى

⇐

﴿ ضَحِكَ المَشِيبُ بِرَأْسِهِ ﴾ أي: ظهر ظهوراً تامّاً ﴿ فبَكىٰ ﴾ ذلك الرّجل.

فإنّه لاتقابل بين البكاء وظهور المشيب، لكنّه عبّر عن ظهورالمشيب بالضِّحْكِ الّذي يكون معناه الحقيقي مضاداً لمعنى البكاء.

﴿ ويُسمّى الثّاني إيهام التّضادّ ﴾ لأنّ المعنيين المذكورين وإن لم يكونا متقابلين ـ حتّى يكون التّضادّ حقيقياً ـ لكنّهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتّضادّ، نظراً إلى الظّاهر والحمل على الحقيقة.

[المقابلة]

﴿ ودخل فيه ﴾ أي: في الطّباق بالتّفسير الّذي سبق ﴿ ما يختصّ باسم المقابلة ﴾ الّذي جعلها[1] السّكّاكيّ وغيره قسماً برأسه من المحسّنات المعنويّة.

[تعريفها]

﴿ وهي أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر ﴾ أي: بمعان متوافقة ﴿ ثمّ بما يقابل ذلك ﴾ أي: ثمّ يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين، أو المعاني المتوافقة ﴿ على التّرتيب ﴾ فيدخل في الطِّباق؛ لأنّه حينئذٍ يكون جمعاً بين معنيين متقابلين في الجُملة.

⇐ قد كانَ يَضحكُ في شبيبتهِ وأَتَى المشيبُ فقلَّما ضَحِكَا
يا سَلمُ ما بالشَّيبِ منقصةٌ لا سُوقَةٌ يُبقي وَلاَ مَلِكا
قَصَر الغَوايَةَ عَنْ هَوَى قَمَرٍ وَجَد السَّبيلَ إِلَيْهِ مُعْتَرِكا
وَعداً بأُخرى عزَّ مَطلبُها صبّاً يطا مِنْ دُونِها الحَسَكَا
يا ليتَ شِعري كيفَ نومُكما يا صاحبيَّ إذا دَمي سُفِكا؟
لا تأخذا بظُلاَمَتي أَحداً قلبي وطرفي في دمي اشتركا

و«سَلْمُ» مرخّم «سَلْمَى» وفيه لغتان: ـ سَلْمُ وسَلْمَ ـ: من ينتظر، ومن لا ينتظر.

(١) في مطلع علم البديع من «المفتاح»: ٥٣٣.

[معنى التّوافق]

﴿والمراد بالتّوافق خلاف التّقابل﴾ لا أن يكونا متناسبين ومتماثلين، فإنّ ذلك غير مشروط ـ كما يجيء من الأمثلة ـ.

[أنواع المقابلة]

ثمّ يخصّ اسم المقابلة بالإضافة إلى العدد الّذي وقع عليه المقابلة، مثل: مقابلة الاثنين بالاثنين، ومقابلة الثّلاثة بالثّلاثة، والأربعة بالأربعة، إلى غير ذلك.

فمقابلة الاثنين بالاثنين ﴿نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾[1]﴾ أتى بالضّحك والقلّة المتوافقين، ثمّ بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما.

﴿و﴾ مقابلة الثّلاثة بالثّلاثة ﴿نحو قوله﴾ أي: قول أبي دُلَامة[2]:

﴿مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا[3] إِذَا اجْتَمَعَا ... وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ وَالإِفْلاَسَ بِالرَّجُلِ﴾

---

(١) التّوبة: ٨٢.

(٢) **قوله: «أبي دلامة»**. اسمه زند بن الجون الكوفيّ الأسديّ بالولاء، نبغ في أيّام بني العبّاس: السّفّاح، والمنصور، والمهديّ، وكان أبو دلامة ـ مثل كلّ المتّصلين ببني العبّاس ـ فاسد الدّين، رديء المذهب، مرتكباً للمحارم، مجاهراً بذلك، وأوّل ما حفظ من شعره وأُسنيت له الجائزة به قصيدة مدح بها المنصور الدّوانيقيّ وذكر قتله أبا مسلم:

أبا مسلم خوّفتني القتلَ فانْتَحَى ... عليك بما خوّفتني الأسدُ الوَرْدُ

أبا مسلم ما غيّر اللهُ نعمةً ... على عبده حتّى يغيّرها العَبْدُ

وأنشدها المنصورَ في محفل من النّاس، فقال له: احتكم؟ فقال له: عشرة آلاف درهم، فأمر له بها، فلمّا خلا به قال له: أما والله لو تعدّيتها لقتلتك.

(٣) **قوله: «ما أحسن الدِّين والدُّنيا»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المشابه وهو منسوب إلى أبي دُلامة، حكي أنّ المنصور الدّوانيقي ـ لعنه الله ـ سأله عن أشعر بيت قالته العرب في المقابلة، فقال: بيت يلعب به الصّبيان، قال: وما هو على ذاك؟

⇐

قابل الحُسْن والدِّين والغنى بالقبح والكفر والإفلاس على التّرتيب.

﴿و﴾ مقابلة الأربعة بالأربعة **﴿نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ * وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ * وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾[1]﴾**.

ولمّا كان التّقابل في الجميع ظاهراً إلّا مقابلة الاتّقاء والاستغناء بيّنه بقوله: **﴿المراد بـ«استغنى» أنّه زَهِدَ فيما عند الله كأنّه مستغن عنه﴾** أي: عمّا عند الله ـ تعالى ـ **﴿فلم يتّق، أو استغنى بشهوات الدُّنيا عن نعيم الجنّة فلم يتّق﴾** فيكون الاستغناء مستلزماً لعدم الاتّقاء المقابل للاتّقاء، ففي هذا المثال تنبيه على أنّ المقابلة قد يركّب من الطّباق، وقد يركّب ممّا هو ملحق بالطِّباق، لما مرّ من أنّ مثل

⇐ قال: قول الشّاعر، وأنشده البيت. وأحسن منه قول المتنبّي:

فلا الجود يفني المالَ والجَدُّ مُقْبِلٌ ... ولا البخلُ يبقي المالَ والجَدُّ مُدْبِرُ

وقال أبو تمّام:

يا أُمّةً كان قبحُ الجور يسخطها ... دَهْراً فأصبح حُسنُ العدل يُرْضِيْها

وقال النّابغة:

فتىً تمّ فيه ما يسرُّ صديقه ... على أنّ فيه ما يسوءُ الأعاديا

ومن مقابلة خمسة بخمسة قول المتنبّي:

أَزُورُهم وسَواد الليل يشفَعُ لي ... وأنثني وبياض الصّبح يُغْرِي بي

ومن مقابلة ستّة بستّة ما أورده الصّاحب شرف الدّين المستوفي:

على رأس عبدٍ تاجُ عِزٍّ يزينهُ ... وفي رجل حرٍّ قيدُ ذُلٍّ يَشِينُهُ

والصّاحب لمّا أنشد لغيره هذا البيت قال هو بديهاً:

تسرّ لئيماً مكرماتٌ تزينه ... وتبكي كريماً حادثاتٌ تهينه

ومن مقابلة خمسة بخمسةٍ قول القائل في عمر بن الخطّاب:

يأتي إلى الأحرار يجلس فوقهم ... وينامُ من تحت العبيد ويُؤتَى

(١) اللّيل: ٥ ـ ١٠.

مقابلة الاتّقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطّباق ـ مثل مقابلة الشّدّة والرّحمة ـ.

[شرط المقابلة عند السّكّاكيّ]

﴿ وزاد السّكّاكيّ ﴾ في تعريف المقابلة قيداً آخر حيث قال[1]: هي أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضدّيهما ﴿ وإذا شرط هاهنا ﴾ أي: فيما بين المتوافقين أو المتوافقات ﴿ أمر شرط ثمّة ﴾ أي: فيما بين الضدّين أو الأضداد ﴿ ضدّه ﴾ أي: ضدّ ذلك الأمر ﴿ كهاتين الآيتين فإنّه ﴾ لمّا ﴿ جعل التّيسير مشتركاً بين الإعطاء والاتّقاء والتّصديق جعل ضدّه ﴾ أي: ضدّ التّيسير ـ وهو التّعسير المعبّر عنه بقوله ﴿ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرىٰ ﴾ ـ ﴿ مشتركاً بين أضدادها ﴾ أي: أضداد تلك المذكورات، وهي: البُخْلُ، والاستغناء، والتّكذيب.

فعلى هذا لا يكون بيت أبي دُلامَة من المقابلة؛ لأنّه اشترط في الدّين والدّنيا الاجتماع، ولم يشترط في الكفر والإفلاس ضدّه.

[مراعاة النّظير]

﴿ ومنه ﴾ أي: من المعنويّ ﴿ مُراعاة النّظير[2] ويُسمّى التّناسب والتّوفيق

---

(١) وهذا نصّه في مطلع «علم البديع» من «المفتاح» ٥٣٣: ومنه «المقابلة» وهي أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر، وبين ضدّيهما، ثمّ إذا شرطت هنا شرطاً شرطت هناك ضدّه، كقوله ـ عزّ وعلا ـ: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطىٰ وَاتَّقىٰ * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنىٰ * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرىٰ * وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنىٰ * وَكَذَّبَ بِالْحُسْنىٰ * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرىٰ ﴾ لمّا جعل التّيسير مشتركاً بين الإعطاء والاتّقاء والتّصديق، جعل ضدّه وهو التعسير مشتركاً بين أضداد تلك وهي المنع، والاستغناء، والتّكذيب، اهـ.

(٢) **قوله: «مراعاة النّظير»**. ومن أبدع ما قيل في مراعاة النّظير قول بعضهم في آل النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ:

⇐

أيضاً ﴾ والائتلاف والتّلفيق أيضاً ﴿ **وهي جمع أمر وما يناسبه لا بالتّضادّ** ﴾ والمناسبة بالتّضادّ أن يكون كلّ منهما مقابلاً للآخر، وبهذا القيد يخرج الطِّباق.

وذلك قد يكون بالجمع بين الأمرين ﴿ **نحو: ﴿ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾**[1] ﴾.

وقد يكون بالجمع بين ثلاثة أُمور ﴿ **نحو قوله** ﴾ أي: قول البُحْتُرِيّ في صفة الإبل:

﴿ **كالقِسِيّ المُعَطَّفات** ﴾[2] أي: المحنيّات، من «عطف العُود» و«عطفه» ـ حناه ـ

⇐ أنتم بنو طه ونُونَ والضُّحَى — وبنو تبارَكَ والكتاب المحكم
وبنو الأباطح والمشاعر والصَّفَا — والرّكن والبيت العتيق وزمزم

فإنّه أحسن في المناسبة في البيت الأوّل بين أسماء السُّوَر، وفي الثّاني بين الجهات الحجازيّة.

(١) الرّحمن: ٥.

(٢) **قوله: «كالقِسِيّ المُعَطَّفات»**. البيت من مدوّر الخفيف على العروض الأُولى مع الضّرب المماثل الدّاخل عليه التّشعيث، والقائل: أبو عُبادة البُحْتُرِيّ من قصيدة يمدح بها أبا جعفر بن حُمَيد ويستوهبه غلاماً، مطلعها:

أبُكاءً في الدّار بعد الدِّيار — وسُلُوّاً بزينبٍ عن نَوارِ
لا هَنَاكَ الشُّغْلُ الجديدُ بِحُزْوَى — عن رُسُوم برامتين قِفَارِ
ما ظَنَنْتُ الأهواءَ قبلك تُمْحَى — في صُدُوْرِ العُشَّاقِ مَحْوَ الدِّيار
نظرةٌ ردَّتِ الهَوَى الشّرقَ غرباً — وأمالَتْ نهج الدّموع الجواري
رُبَّ عيشٍ لنا برامةَ رَطْبٍ — وليالٍ فيها طِوالٍ قِصَارِ
قَبْلَ أن يُقْبِلَ المشيب وتغدو — هَفَواتُ الشّباب في إدْبار
كُلُّ عُذْرٍ من كُلِّ ذنبٍ ولكن — أعْوزَ العُذْرُ من بياض العِذارِ
كان حُلْواً هذا الهَوَى وأَرَاهُ — عادَ مُرّاً، والسُّكْرُ قبل الخُمَارِ

⇐

﴿بل الأَشهُمِ مَبْرِيّة﴾ أي: منحوتة، من «بَرَاه» نَحَتَهُ ﴿بل الأوتار﴾ جمع بين القوس، والسّهم، والوَتَر.

⇐ وإذا ما تنكَّرتْ لي بِلادٌ ... أو خليلٌ فإنّني بالخَيار
وَخَدَانُ القِلاص حولاً إذا قا ... بَلْنَ حَوْلاً مِنْ أَنْجُمِ الأسْحارِ
يَتَرَقْرَقْنَ كالسَّرَابِ وقد خُضْـ ... ـنَ غِماراً من السَّرَابِ الجارِي
كالقِسِيِّ المُعَطَّفَاتِ بَلِ الأسْـ ... ـهُم مَبْرِيَّةً بَل الأَوْتَارِ
قد مَلِلْنَاك يا غُلامُ فغادِ ... بِسَلَامٍ أو رائحٌ أو سَارِ
سَرِقَاتٌ منّي خصوصاً فإلّا ... من عَدُوٍّ أو صاحبٍ أو جارِ
أنا من ياسرٍ ويُسْرٍ وفَتْحٍ ... لَسْتُ من عامرٍ ولا عَمَّارِ
لا أُرِيدُ النَّظِيرَ يُخْرِجُهُ الشَّتْـ ... ـمُ إلى الاحتجاج والافتخارِ
وإذا رُعْتُهُ بناحية السَّوْ ... طِ على الذَّنْبِ راعني بالفِرار

قال:

يا أبا جعفرٍ وما أنت بالمَدْ ... عُوِّ إلّا لِكُلِّ أَمْرٍ كُبَارِ
شمسُ شمسٍ وبدرُ آلِ حُمَيْدٍ ... يوم عدّ الشّموس والأقمارِ
وفتى طيّئٍ وشيخُ بني الصَّا ... مِتِ أهل الأحساب والأقمار
لك من حاتِمٍ وأَوْسٍ وزيدٍ ... إرْثُ أُكْرُوْمَةٍ وإرْثُ فَخَارِ
سُمُحٌ بينَ بُرْمةٍ أعشارٍ ... تَتَكفًا وجَفْنَةٍ أكْسَارِ
وسيوف مطبوعة للمنايا ... واقعات مواقع الأقْدارِ
تلك أفعالُهم على أوّل الدَّهْـ ... ـرِ وكانوا جداوِلاً من بِحارِ
أَمَلي فيكم وحقّي عليكم ... ورواحي إليكُم وابتكاري
واضطرابي في النّاس حتّى إذا عد ... تُ إلى حاجةٍ فأنتم قُصَارِي
ولَعَمْرِي لَلْجُودُ بالنّاس للنّا ... سِ سِواه بالثّوب والدِّينارِ
وعزيزٌ إلّا لديك بهذا الـ ... فَتْحِ أخذُ الغِلْمان بالأشعارِ

* * *

وقد يكون بين أربعة كقول بعضهم لِلْمُهَلَّبِيّ الوزير(١): «أنتَ أيّها

(١) **قوله: «لِلْمُهَلَّبِيّ الوزير»**. هو أبو محمّد الحسن بن هارون بن إبراهيم بن عبدالله بن يزيد بن حاتم بن قبيصة بن الملهّب بن أبي صُفرة الأزديّ، كان وزير معزّ الدّولة، تولّى وزارته يوم الاثنين لثلاث بقين من جمادى الأُولى سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة هـ.

وكان من ارتفاع القدر، واتّساع الصّدر، وعلوّ الهمّة، وفيض الكفّ، على ما هو مشهور به، وكان غايةً في الأدب والمحبّة لأهله، وكان قبل اتّصاله بمعزّ الدّولة في شدّةٍ عظيمة من الضُّرّ والفاقة، واشتهى اللّحم فلم يقدِر عليه فقال ارتجالاً:

ألا موت يُبَاعُ فأشتريه ... فهذا العيشُ ما لا خيرَ فيه
ألا موت لذيذ الطّعم يأتي ... يُخَلِّصُني من الموت الكريهِ
إذا أبصرتُ قبراً من بعيدٍ ... وَدِدْتُ بأنّني ممّا يليه
ألا رَحِمَ المُهَيْمِنُ نفس حُرٍّ ... تصدّق بالوفاء على أخيه

وكان معه رفيق يقال له: أبو عبدالله الصّوفي، فاشترى له بدرهم لحماً وتفارقا وتقلّبت بالمُهَلَّبِيّ الأحوال وتولّى الوزارة وضاقت الأحوال برفيقه فكتب إليه:

ألا قُل للوزير فَدَتْهُ نفسي ... مقالَ مُذَكِّرٍ ما قد نَسِيْهِ
أتذكر إذ تقول لضيق عيشٍ: ... ألا موت يُبَاعُ فأشْتريْهِ

فتذكّر وأمر له بسبع مائة درهم، ووقّع في رقعته: ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ** ﴾ [البقرة: ٢٦١].

ومحاسن الوزير كثيرة، وكانت ولادته ليلة الثّلاثاء لأربع بَقِيْنَ من المحرّم سنة ٢٩١هـ بالبصرة، وتوفّي يوم السّبت لثلاثٍ بَقِيْنَ من شعبان من سنة ٣٥٩هـ في طريق واسط، وحمل إلى بغداد فوصل إليها ليلة الأربعاء لخمس خلت من شهر رمضان من السّنة المذكورة ودفن في مقابر قريش في المقبرة النّوبختيّة ـ رحمه الله ـ.

والمُهَلَّبِيّ: بضمّ الميم وفتح الهاء وتشديد اللّام المفتوحة وبعدها باء موحّدة. وقال الحسين بن الحجّاج أبو عبدالله الشّاعر الشّيعيّ في مرثيته:

يا معشر الشّعراء داء موجِعٌ ... لا يُرتجى فَرَجُ السُّلُوّ لديه

⇐

الوزير[1] إسماعيليّ الوَعْد، شُعَيْبِيّ التّوفيق، يُوْسُفِيّ العَهْد[2]، محمّديّ الخُلْق».

⇐ عَزُّوا القوافي بالوزير فإنّها ... تبكي دماً بعد الدُّمُوع عليه
مات الّذي أمسى الثّناء وراءه ... والعفو ـ عفو الله ـ بين يديه
هدم الزَّمان بموته الحصن الّذي ... كُنّا نَفِرُّ من الزَّمان إليه
فَلْيَعْلَمَنَّ بنو بُوَيْهٍ أنّه ... فُجِعَتْ به أيّامُ آل بُوَيْهِ

وكانت وزارته ثلاث عشرة سنة وثلاثة أشهر، وكان كريماً ذا عقلٍ. وفي عاشر المحرّم من سنة ٣٥٢هـ أمر معزّ الدّولة النّاس أن يُغْلِقوا دكاكينهم، وأن يظهروا النّياحة، وأن تخرج النّسوة منتشرات الشّعور مسودّات قد شققن ثيابهنّ ويلطمن وجوههنّ على الحسين بن عليّ ـ عليهما السّلام ـ ففعل النّاس ذلك، ولم يقدر النّواصب على منع ذلك ـ لكثرة الشّيعة ـ والسّلطانُ منهم.

وفي ثامن عشر ذي الحجّة منها أمر معزّ الدّولة بإظهار الزّينة في البلد والفرح بِعِيْدِ غدير خُمٍّ، وضربت الدّبادب والبوقات ـ كما في المختصر لأبي الفداء ـ.

وقال صاحب الحُلَل السُّنْدُسيّة: وفي سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة مات محمّد الصّيمريّ وزير معزّ الدّولة واستوزر أبا محمّد الحسن المهلّبي.

قال: وفي سنة ٣٥١هـ كتب عامّة الشّيعة بأمر معزّ الدّولة على المساجد ما هذه صورته: «لعن الله معاوية بن أبي سفيان، ولعن من غصب فاطمة فدكاً، ومن منع أن يدفن الحسن عند قبر جدّه، ومَنْ نفى أباذرّ الغِفَاريّ ومَنْ أخرج العبّاس من الشّورى»، فلمّا جنّ اللّيل حكّه النّواصب، فأشار الوزير المهلّبي على معزّ الدّولة أن يكتب على موضع المحو: «لعن الله الظّالمين لآل محمّد رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ» ولا يذكر أحداً في اللّعن إلّا معاوية، ففعل ذلك.

(١) **قوله: «أنت أيّها الوزير»**. قال الثّعالبيّ في فصل القصّاص والمذكّرين والمتصوّفين من «خاصّ الخاصّ»: ومدح ابن سمعون القاصّ المهلّبي الوزير فقال: «إبراهيميّ الجود، وإسماعيليّ الصّدق، شعيبيّ التّوفيق، محمّدي الخلق».

(٢) **قوله: «يوسفيّ العهد»**. وفي بعض النّسخ: «يوسفيّ العفو» بدل «العهد» روي عن ابن

⇐

وقد يكون بين أكثر كقول ابن رَشِيْق[١]:

⇐ عبّاس أنّ إسماعيل وعد صاحباً له أن ينتظره في مكانٍ فانتظر الوعد حتّى مضت سنة. ووعد أباه إبراهيم بالصَّبْرِ على الذَّبْح ووفاه بذلك العهد، وخصّ شعيباً بالتّوفيق لقوله ـ تعالى ـ حكايةً عنه: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [هود: ١١٨]، وأمّا حديث خلق نبيّنا محمّد ـ صلّى الله عليه وآله ـ فحسبك فيه قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]. وفي شرح العلّامة زيادة وهي: «إبراهيميّ الجود» فعلى هذا يكون من قبيل الجمع بين خمسة ـ كذا قرّره الرّوميّ ـ.

(١) **قوله: «ابن رشيق»**. هو أبو عليّ الحسن بن رشيق القيروانيّ ٣٩٠ ـ ٤٦٢هـ صاحب «العمدة» في محاسن الشّعر وآدابه، و«قراضة الذّهب» في النّقد، و«الشّذور» في اللّغة، وغيرها.

والمراد من الممدوح ـ كما في البداية والنهاية لابن كثير ـ هو تميم بن المعزّ بن باديس صاحب إفريقيّة، كان من خيار الملوك حلماً وكرماً وإحساناً، ملك ستّاً وأربعين سنةً وعمّر تسعاً وتسعين سنة، وترك من البنين أنهد من مائةٍ ومن البنات ستّين بنتاً، وملك من بعده ولده يحيى. وذكر ابن الآبار في «الحلّة السّيراء» أنّ أبا الطّاهر تميم بن المعزّ توفّي منتصف رجب سنة إحدى وخمسمائة هـ وهو ابن تسع وسبعين سنة، مولده المنصوريّة يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من رجب سنة ٤٢٢هـ.

وقال اليافعيّ في «مِرْآة الجِنان» في حوادث سنة إحدى وخمس مائة: وفيها توفّي أبو عليّ تميم بن معزّ بن السّلطان أبي يحيى الحِمْيَرِيّ الصُّنْهاجيّ ملك إفريقيّة وما والاها بعد أبيه، وكان حسن السّيرة، محمود الآثار، محبّاً للعلماء، معظّماً للفضلاء، مقصداً للشّعراء، كامل الشّجَاعة، وافر الهيبة، عاش تسعاً وتسعين سنة وكانت دولته ستّاً وخمسين سنة وخلّف من البنين أكثر من مائة ومن البنات ستّين ـ على ما ذكر ابن شدّاد في تاريخ القيروان ـ وتملّك بعده ابنه يحيى وفيه يقول أبو عليّ الحسن بن رشيق القيروانيّ:

أصحّ وأقوى ما سمعناه في النَّدَى ... من الخبر المأثور منذ قديم
أحاديث ترويها السُّيُول عن الحيا ... عن البحر عن كفّ الأمير تميم

وذكره اليمانيّ في «نسمة السَّحَر» من شعراء الشّيعة وذكر نسبه هكذا: أبو يحيى تميم ابن المعزّ بن باديس بن المنصور الحِمْيَرِيّ الصُّنهاجيّ.

أَصَحُّ وَأَقْوىٰ ما سَمِعْنَاهُ[١] في النَّدىٰ ... مِـنَ الخَـبَرِ المأثُـورِ مُـنْذُ قَـدِيمِ
أحاديث تَـرويها السُّـيُولُ عَـنِ الحَـيا ... عَـنِ الْـبَحْرِ عَـنْ كَـفِّ الأَمِـير تَـمِيمِ

فإنّه ناسب فيه بين الصّحّة، والقوّة، والسّماع، والخبر المأثور، والأحاديث، والرِّواية.

وكذا ناسب أيضاً بين السَّيْل، والحَيَا، والبحر، وكفّ تميم، مع ما في البيت الثّاني من صحّة التّرتيب في العَنْعَنَة، إذ جعل الرِّواية لصاغر عن كابر ـ كما يقع في سَنَدِ الأحاديث ـ فإنّ السُّيُول أصلها المَطَر، والمَطَر أصله البحر ـ على ما يقال ـ والبحر أصله كفّ الممدوح على ادّعاء الشّاعر.

[تشابه الأطراف]

﴿ **ومنها** ﴾ أي: ومن مُراعاة النّظير ﴿ **ما يسمّيه بعضهم تَشَابُهَ الأطراف، وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى** ﴾.

والتّناسب قد يكون ظاهراً ﴿ **نحو**: ﴿ **لَا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ** ﴾[٢] ﴾ فإنّ اللّطيف يناسب كونه غير مُدْرَك بالأبصار، والخبير يناسب كونه مُدْرِكاً للأشياء؛ لأنّ المُدْرِكَ للشّيء يكون خبيراً به.

وقد يكون خفيّاً كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ** ﴾[٣] فإنّ قوله: «إن تغفر لهم» يوهم أنّ الفاصلة «الغَفُور الرّحيم» لكن يعرف بعد التّأمّل أنّ الواجب هو العزيز الحكيم؛ لأنّه لا يغفر لمن يستحقّ

---

(١) **قوله: «أصحّ وأقوى ما سمعناه»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة ـ مفاعلن ـ مع الضّرب المحذوف ـ فعولن ـ.

(٢) الأنعام: ١٠٣.

(٣) المائدة: ١١٨.

العذاب إلّا مَنْ ليس فوقه أحد يردّ عليه حكمه فهو العزيز ـ أي: الغالب من «عزّه، يَعِزُّه» غَلَبه ـ ثمّ وجب أن يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس؛ لئلّا يتوهّم أنّه خارج عن الحكمة؛ إذ الحكيم مَن يَضَعُ الشّيء في محلّه ـ أي: إن تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لأحد في ذلك، والحكمة فيما فعلته ـ.

[إيهام التّناسب]

﴿ **ويلحق بها** ﴾ أي: بمراعاة النّظير أن يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وإن لم يكونا مقصودين هاهنا ﴿ **نحو**: ﴿ **وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ * وَالنَّجْمُ** ﴾ أي: النّبات الّذي يَنْجُمُ ـ أي: يظهر ـ من الأرض ولا ساق له كالبُقُول ﴿ **وَالشَّجَرُ** ﴾ الّذي له ساق ﴿ **يَسْجُدَانِ** ﴾(١) ﴾ أي ينقادان للّه ـ تعالى ـ فيما خُلِقَا له، فالنّجم بهذا المعنى وإن لم يكن مناسباً للشّمس والقمر لكنّه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ﴿ **ولهذا يُسمّى إيهام التّناسب** ﴾ ـ كما مرّ في إيهام التّضادّ ـ.

ومن إيهام التّناسب بيت السَّقْط:

وَحَرْفٍ كَنُونٍ(٢) تَحْتَ رَاءٍ وَلَمْ يَكُنْ … بِدَالٍ يَؤُمُّ الرَّسْمَ غَيَّرَهُ النَّقْط

---

(١) الرّحمن: ٥ ـ ٦.

(٢) **قوله: «وحَرْفٍ كنونٍ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ والقائل المعرّي في القصيدة الثّامنة والستّين من «سَقْطِ الزَّنْدِ»، قال وهو محتجب بـ «مَعَرَّة النُّعْمَان» يخاطب خازن دار العلم ببغداد، ويصف حال الفتنة الكائنة بالشّام، وأمر الزّورق الّذي كان نزل فيه إلى بغداد، ومعاونة أبي أحمد الحكاري له على تخليصه من أصحاب الأعشار:

لِمَنْ جِيرَةٌ سِيموا النَّوَالَ فَلَمْ يُنْطوا … يُظَلِّلُهُمْ مَا ظَلَّ يُنْبِتُهُ الخَطُّ

⇐

⇐ رَجَوْتُ لهمْ أنْ يَقْرُبوا، فتباعدوا ... وأنْ لا يَشِطّوا بالمَزارِ، فقد شَطّوا

يَسمانونَ أحياناً، شَآمونَ تارةً ... يُعالُونَ عن غَوْرِ العِراقِ لينْحَطّوا

بنازِلَةٍ سِقْطَ العَقيقِ بمِثْلِها ... دعا أدمُعَ الكِنْديّ في الدِّمَنِ السِّقْطُ

تَجِلّ عن الرَّهْطِ الإمائيّ غادةٌ ... لها مِن عَقيلٍ في ممالِكِها رَهْطُ

وحَرْفٍ كنونٍ تحتَ راءٍ، ولم يَكُنْ ... بدالٍ، يؤمّ الرَّسْمَ، غَيَّرَهُ النَّقْطُ

قُرَيْطِيَةُ الأخْوالِ، ألمَعَ قُرْطُها ... فسَرَّ الثُّرَيّا أنّها أبداً قُرْط

إذا مَشّطَتْها قَيْنَةٌ بَعْدَ قَيْنَةٍ ... تَضَوَّعَ مِسْكاً من ذوائبِها المِشْطُ

تُقَلّدُ أعناقَ الحَواطِبِ في الدُّجى ... فَريداً. فما في عُنْقِ ماهِنَةٍ لَطُّ

ويُرْفَعُ إعْصارٌ مِن الطّيبِ لا يُرى ... عليه انتِصارٌ. كلّما سُحِبَ المِرْط

غَدَتْ تحتَ راحٍ يَجْذِبُ السِّترَ مثلما ... تَنَسَّمَ راحٌ بالمدير لها تَسْطو

وقد ثَمِلَ الحادي بها من نسيمِها ... كأنْ غالَهُ من كَرْمِ بابِلَ إسْفِنْطُ

رأتْ كَوْثَرَيْ خَمْرٍ ورِسْلٍ بجَنّةٍ ... شآمِيَةٍ ما أُكْلُ ساكِنِها خَمْط

يُصَبِّحُها سَيْلا حَليبٍ وقَهْوَةٍ ... على أنّها تُعْطي الصَّبوحَ فما تَعْطو

كتابعِ أُمٍّ، تَبْتَغي تُبَّعاً له ... وما ضاعَها نَجْلٌ سواه، ولا سِبْطُ

إذا شَرِبَ الأُرْفِيَّ مالَ به الكَرى ... إلى سِدْرَةٍ، أفْنانُها فَوْقَهُ تَغْطو

أجارَتَنا، أنْ صابَ دارَةَ قَوْمِنا ... رَبيعٌ، فأضْحى من مَنازلِنا السَّنْط

إذا حَمَلَتْكِ العيسُ أوْدى بأيْدِها ... جَلالُكِ، حتّى ما تكادُ به تَخْطو

خَدَتْ بِسِواكِ النّاقِلاتُكِ في الضّحى ... بمَشْيِ سِواكِ، لا تَجِدُّ ولا تَمْطو

إذا ما عَصَتْ حُكْمَ العَصا، فأعادَها ... لها ضارِبٌ، كانتْ إجابتُها النَّحْط

أمِنْ أرَبٍ، في حَمْلِ خِدْرِكِ دائماً ... تَثاقَلُ حتّى لا يُلِمّ به حَطُّ؟

خليلَيّ لا يَخْفى انحِساري عنِ الصِّبا ... فحُلّا إساري، قد أضَرّ بيَ الرَّبْط

ولي حاجَةٌ عندَ العِراقِ وأهْلِهِ ... فإنْ تَقْضِياها، فالجزاءُ هوَ الشَّرْط

سَلا عُلَماءَ الجانِبَيْنِ وفِتْيَةً ... أبَنُوهُما، حتّى مَفارِقُهم شُمْط

⇐

⇐ أعــــندَهُمُ عِــلْمُ السُّــلُوِّ لِســائلٍ ... بــه الرَّكْبَ، لم يَــعْرِفْ أمـاكـنَه قَـطّ ؟

ومـــا أرَبـــي إلّا مُـــعَرَّسُ مَــعْشَرٍ ... همُ النّاسُ لا سُـوقُ العـروس ولا الشـطّ

ومـــا ســـار بـــي إلّا الذي غَــرّ آدَمــاً ... وحَــوّاءَ، حــتّى أدرَكَ الشّــرَفَ الهَـبْطُ

أخــازِنَ دارِ العِــلْمِ كـمْ مِــن تَـنُوفةٍ ... أتَتْ دونَــنا فــيها العَــوازِفُ واللّــغْطُ

ومَــخْواةِ أرْضٍ صَــدّ مـخْوَةَ بُـعدُها ... وَحِــيُّ المَــنايا مِــن أســاوِدِها نَشْــطُ

إذا جَــمَحَتْ خَــيْلُ الكَــلام فــإنّما ... لَــدَيْك يُـعانِي مــن أعِــنّتِها الضَّــبْطُ

ومـــا أذْهَــلَتْني عــن وِدادِكَ رَوْعَــةٌ ... وكــيف ؟ وفــي أمــثالِهِ يــجِبُ الغَـبْطُ

ولا فِـــــتْنَةٌ طــــائيَةٌ عــامِرِيَةٌ ... يُــحَرَّقُ فــي نـيرانِـها الجَـعدُ والسَّـبْطُ

وقــد طَـرَحتْ حـوْلَ الفـراتِ جِـرانَـها ... إلى نِــيلِ مِــصْرٍ فــالوَساعُ بــها تَـقْطُو

فــوارسُ طَــعّانونَ مـــا زالَ للــقَنا ... مع الشيبِ يوماً فـي عـوارِضِـهِمْ وَخْـطُ

وكــلُّ جَــوادٍ شَـفّهُ الرّكْـضُ فـيهِمُ ... وَجٍ، يَــتمنّى أنّ فـــارسَه سَـــقْطُ

ونَــبّالَةٍ مِــن بُــحْتُرٍ، لو تَـعَمّدوا ... بِــلَيْلٍ، أنــاسِيَّ النــواظِـرِ لم يُـخْطو

ألا ليْتَ شِــعْري هــل أدِيــنُ ركــائباً ... أمُــطّ بــها، حــتّى يُـطَلّحَها المَـطّ

وهــل يُــنْشِطَنّي مــن عــقالي إلَــيْكُمُ ... رِضــى زَمَــني أمْ كـلُّ شِـيمتِهِ سُـخْط ؟

إذا أنــا عــالَيْتُ القُــتُودَ لِــرِحْلةٍ ... فــدونَ عُــلَيّانَ القَــتَادَةُ والخَــرْط

وإنْ خَــــلَطَتْني بـــالتّرابِ مَــنِيَّةٌ ... فــبَعْضُ تُــرابــي مـن مَـوَدّتكُمْ خِـلْطُ

فــيا لَــيْتني طــارَتْ بِكُــوري إذا دَنـا ... بُكُــوري، قَــطاةٌ، بــالصَّراةِ لهــا وَقْـطُ

لأقْــضِيَ هَــمَّ النـفسِ قـبْلَ مَـجَلَّةٍ ... كأنّ عِــظامي البـــالِياتِ بـها خَـطُّ

إخــالُ فــؤادي ذاتَ وَكْــرٍ هَــوَى لهـا ... مــن الطيرِ أقْنى الأنـفِ مِخْلَبُه سَـلْطُ

تــحُثّ جَــناحاً مِــن حِــذارِ مُـغاوِرٍ ... صَـباحاً فـقَبْضٌ يـجْمَعُ الرّيشَ أو بَسْـطُ

تَــذَكّــرُ أنْ خـافَتْ مـن المـوْتِ أفْـرُخاً ... بِــيَهْماءَ لم يُـمْكِنْ أصــاغرَها اللــقْطُ

تَـجاوَبُ فـيها الزُّغْبُ مـن كـلّ وِجْـهَةٍ ... سُــحَيْراً كـما صـاحَ النَّـبيطُ أو القِـبْطُ

تُــــبادِرُ أوْلاداً وتَـــرْهَبُ مـــارِداً ... يَــهُونُ عــليها عــندَ أفـعالِه السَّـخْطُ

⇐

«الحرف» النّاقة المهزولة، وهي مجرورة معطوفة على «الرّهط» في البيت السّابق:

تَـجِلّ عَـنِ الرَّهْطِ الإمَـائيّ غـادَةٌ ... لَـهَا مِـنْ عَـقِيلٍ فـي مَـمَالِكِها رَهْطُ

و«النّون» هو المعروف من حروف المُعْجَم شبّه به النّاقة المهزولة في الدّقّة والانحناء، وليس المراد بها الحُوْت ـ على ما وُهِم ـ.

و«راءٍ» اسم فاعل من «رَأَيْتُهُ» ـ أَصَبْتُ رِئَتَهُ ـ وكذلك «دال» اسم فاعل من «دَلاَ الرّكائب» ـ إذا رَفَقَ بِسَوْقِها ـ وأراد بالنَّقط ما تقاطر على الرّسوم من المطر، وقوله «يَؤُمُّ الرّسم» صفة «راءٍ».

والمعنى: تَجِلُّ هذه الحبيبة عن أن تركَبَ من النُّوْق ما هي في الضُّمْرِ والانحناء كالنُّون يركَبها الأعرابيّ لزيارة الأطلال فيضرِب رِئَتَها؛ إذ لا حَرَاك بها من شدّة الهُزال، يريد أنّ مراكب هذه الحبيبة سِمان ذوات أَسْنِمة.

ففي ذكر الحرف والنّون والرّاء والدّال والنَّقط إيهام أنّ المراد بها معانيها المتناسبة.

⇐ وعَنْ آلِ حَكّارٍ جَرى سَمَرُ العُلى ... بأكمَلِ معنًى، لا انتِقاصٌ ولا غَمْطُ
فإنْ يُنْسِهِمْ أمْرَ السفينةِ فَضْلُهُمْ ... فليس بِمُنْسِيَ الفِراقُ ولا الشحْطُ
أُولئكَ إن يَقعُدْ بكَ الجاهُ يَنْهَضُوا ... بجاهٍ وإنْ يُبْخَلْ بنائلَةٍ يُعْطوا
يَروقونَ ألْفاظاً وإنْ لم يُفكّروا ... وكَتْباً وإن لم يُصْلِحِ القَلَمَ القَطّ
وما قَسَطوا إلّا على المالِ وَحْدَهُ ... وذلكَ مِنهمْ في مكارِمِهِمْ قِسطُ
نعَمْ حبّذا بُؤسَى أزارَتْ بلادَهُمْ ... ولا حَبّذا نُعْمى بدارِهِم تَنْطُو
شكَرْتُهُمُ شُكْرَ الوَليدِ بفارِسٍ ... رِجالاً بحِمْصٍ، كان جَدَّهمُ السِّمْط
ولا خَيرَ فيمَنْ ليس يَبْسُطُ شُكرَهُ ... على القُلّ؛ إنّ الخَيْرَ ناقَتُهُ بِسطُ

[التّفويف]

وأمّا ما يسمّيه بعضهم بالتّفويف من قولهم: «بُرْدٌ مُفَوَّف» للّذي على لون وفيه خطوط بِيْض على الطُّول ـ وهو أن يؤتى في الكلام بمعان متلائمة، وجُمَل مستوية المقادير، أو متقاربة المقادير **كقول مَن يصف سحاباً:**

تَسَرْبَلَ وَشْياً مِنْ خُـزُوزٍ تَـطَرَّزَتْ مَطَارِفُهَا طُرْزاً مِنَ الْبَرْقِ كَالتِّبْرِ(١)

---

(١) البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ، والقائل النّاشئ الأكبر أبو العبّاس عبدالله بن محمّد النّاشئ الأنباري المتوفّى سنة ٢٩٣هـ:

خليليَّ هل للمُزْنِ مُقْلَةُ عاشقٍ أم النّار في أحشائها وهي لا تدري
أشارَتْ إلى أرض العِراق فأصبحَتْ وكاللؤلؤ المنثور أدمُعها تجري
سَحابٌ حكَتْ ثَكْلَى أُصِيبَتْ بواحدٍ فعاجَتْ له نحو الرِّياض على قَبْرِ
تَسَرْبَلَ وَشْياً من خُزُونٍ تطرَّزَتْ مطارِفُهَا طُرْزاً من البرق كالتّبر
فوشيٌ بلا رَقْم، ورَقْمٌ بلا يدٍ ودمع بلا عينٍ وضِحْكٌ بلا ثَغْرِ

ونسب الأبيات إلى أبي العبّاس أحمد بن محمّد الدارمي المصيصيّ المعروف بالنامي ٣٠٩ـ٣٩٩هـ باختلاف يسير:

«وكاللؤلؤ المبتول أدمعها تجري»

«تسربل وشياً من خُزُوزٍ تطرّزت ...»

و«مطارف» جمع «مِطْرَف» بكسر الميم وضمّها وفتح الرّاء، قال الفرّاء: وأصله: الضّمّ، لأنّه في المعنى مأخوذ من «أطرف» أي: جعل في طرفيه العلمان، لكنّهم استثقلوا الضّمّ، فكسره.

ومن التّفويف قول عبدالباقي العمريّ:

قِفْ بالمطيّ إذا جِئْتَ العشيّ إلى أرْض الغريّ على باب الوصيّ علي
وزُرْ وصَلِّ، وسَلِّم، وآبْكِ، وآدْعُ، وسَلْ به لك الخيرَ يا موسى الكليم ولي

وقول دعبل في رثاء أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ:

⇐

فَوَشْيٌ بِلا رَقْمٍ وَنَقْشٌ بِلاَ يَدٍ ... وَدَمْعٌ بِلا عَيْنٍ وَضِحْكٌ بِلاَ ثَغْرِ

«تسربل» أي: لَبِسَ[1] السِّرْبال، و«الوشي» ثوب منقوش[2]، و«الخُزُوز» جمع «خزّ»، و«تطرّزت» أي: اتّخذت الطِّراز، و«المَطَارف» جمع «مِطْرَف» وهو رِداء من خزّ مربّع له أعلام، و«الطُّرُز»[3] جمع «طِراز» وهو عَلَم الثّوب.

وكقول ديك الجنّ[4]:

⇐ وليس حيّ من الأحياء نعلمه ... من ذي يمانٍ ولا بكرٍ ولا مُضَرِ
إلّا وهم شركاء في دمائهم ... كما تشارك أيسار على جُزُرِ
قتلاً وأسراً وتحريقاً ومنهبةً ... فعلَ الغُزَاة بأرض الرّوم والخَزَرِ

(١) ويجوز أن يقرأ: «تَسَرْبَلُ» بصيغة المضارع، أي: «تتسربلُ» بدليل قوله في البيت السابق: «سحاب حكت».

(٢) النقش: في الحائط، والرّقش: في القِرطاس، والوشي: في الثّوب والوشم: في اليد، والوسم: في الجلد، والرّشم: في الحنطة أو الشّعير، والطّبع: في الطّين والشّمع، والأثر: في النّصل ـ كما في «فقه اللّغة» للثّعالبي جاحظ نيسابور ـ.

(٣) الطُّرُز: بضمّتين جمع «طِراز» مثل «كِتاب» و«كُتُب» وسكون الرّاء في البيت ضرورة.

(٤) **قوله: «ديك الجنّ»**. هو أبو محمّد عبدالسّلام بن رَغْبان الكلبيّ الحِمْصِيّ الشّاعر الشّيعيّ المولود ١٦١هـ والمتوفّى سنة ٢٣٦هـ، واختلف في سبب تلقيبه به فقيل: إنّه لخروجه المستمرّ إلى البساتين. قال الدّميريّ في «حياة الحيوان»: ديك الجنّ دويبّة توجد في البساتين.

وقيل: إنّه لحمرة عينيه وبياض شعر رأسه، وحمرة العين من صفات الدّيك والبياض على زعمهم شبه صفات الجنّ.

وقيل: إنّه لقول شعر قاله في ديك ذبحه له عمير بن جعفر:

دعانا أبو عمرٍو، عميرُ بن جعفرٍ ... على لَحْم ديكٍ دعوةً بعد مَوْعِدِ
فقدّم ديكاً عُدْمُلِيّاً مُلَدَّحاً ... مُبَرْنَسَ أثوابٍ مؤذّن مسجِدِ
⇐

أَحْلُ وَامْـرُرْ وَضُـرَّ وَانْـفَعْ وَلِـنْ وَاخْـ ـشُنْ وَرِشْ وَابْرِ وَانْتَدِبْ لِـلْمَعَالي (١)

⇐ يـحدّثنا عـن قـومِ هـودٍ وصـالح وأغْـرَبِ مَـن لاقـاه عـمرو بـن مَـرْثَدِ
وقـال: لقـد سـبّحتُ دهـراً مـهلّلاً وأَسْـهَرْتُ بـالتّأذين أعـيُنَ هُـجَّدِ
أيُـذْبَحُ بـين المسـلمين مـؤذِّنٌ مـقيمٌ عـلى ديـن النّبيّ مُـحَمَّدِ
فـقلتُ له يـا ديكُ إنّك صـادِقٌ وإنّك فـيما قُـلْتَ غـيرُ مُـفَنَّدِ
ولا ذنبَ للأضـياف إن نـالك الرَّدَى فـإنّ المـنايا للـدّيوك بـمرصَدِ

* * *

(١) البيت من الخفيف على العروض الأُولى مع الضّرب الأوّل والقائل ديك الجنّ من قصيدة قالها في الحكمة:

أَحْلُ وَامْرُرْ وضُرَّ وانْفَعْ ولِـنْ واخْـ ـشُنْ وَرِشْ وابْرِ وانْتَدِبْ للمَعالِي
وأغِثْ واسْـتَغِثْ بـربِّكَ فـي الأزْ لِ إذا جَـلَّحَتْ صُـروفُ اللّـيالي
لا تَـقِفْ للـزَّمانِ فـي مَـنْزِلِ الضَّيْـ ـمِ ولا تَسْـتَكِنْ لِـرِقَّةِ حَـالِ
وإذا خِـفْتَ أنْ يُـراهِـقَكَ العُـدْ مُ فَـعُذْ بـالمُثَقَّفَاتِ العَـوالي
وأَهِـنْ نَـفْسَكَ الكَـرِيمَةَ للـمو تِ وقَـحِّمْ بـها عـلى الأَهْـوالِ
فَـلَعَمْرِي لَـلْمَوْتُ أزْيَـنُ للـحُرْ رِ مِـنَ الذُّلِّ ضَـارِعاً للـرِّجَالِ
أيُّ مـاءٍ يـدورُ فـي وَجْـهِكَ الحُرْ رِ إذا مَـا امْـتَهَنْتَهُ بـالسُّؤالِ
ثُـمَّ لاسِـيَّما إذا عَـصَفَ الدَّهْـ ـرُ بأَهْـلِ النَّـدَى وأَهْـلِ النّـوالِ
غاضَتِ المكْـرُماتُ وانْـقَرضَ النّا سُ، وبـادَتْ سَـحائبُ الإفْـضَالِ
فـقَليلٌ مِـنَ الوَرَى مَـنْ تَـراه يُـرْتَجى أَوْ يَـصُونُ عِـرْضاً بـمالِ
وكَـذاكَ الهِـلالُ أَوَّلَ مـا يَـبْـ ـدُو نَـحيلاً فـي دِقَّـةِ الخَـلْخَالِ
ثُـمَّ يَـزْدادُ ضَـوْءهُ فـتراهُ قَـمَراً فـي السَّـماءِ غَـيْرَ هِـلَالِ
عـادِ تَـدْمِيثَكَ المضَاجِعَ للـجَنْـ ـبِ فَـعَالَ الخَـرِيدَةِ المِكْسَـالِ
وادَّرِعْ يَـلْمَقَ اجْـتِيابِ دُجَـى اللَّيْـ ـلِ بِـطرفٍ مُـضَبَّرِ الأَوْصَـالِ
عَـامِلِيِّ النِّـتَاجِ تُـطْوَى لَـهُ الأَرْ ضُ إذا مـا اسْـتُعِدَّ للأَثْـقالِ

⇐

أي: كُن حُلْواً للأولياء، مُرّاً على الأعداء، ضارّاً للمخالف، نافعاً للموافق، ليِّناً لمن يُلَايِن، خَشِناً لمن يُخَاشِن، و«رِشْ» أي: أصلح حال مَن يختلّ حاله، و«ابْرِ» من «بَرَى القلم» ـ نَحَتَه ـ أي: أفْسِدْ حال المفسدين، و«انتدب» أي: أجب للمعالي واجمعها، يقال: «نَدَبَه لأمرٍ، فانتدب» أي: دعاه له فأجاب.

فالأوّل: داخل في مراعاة النّظير؛ لكونه جمعاً بين الأُمور المتناسبة.

والثّاني داخل في الطِّباق؛ لكونه جمعاً بين الأُمور المقابلة.

[الإرصاد]

﴿**ومنه**﴾ أي: من المعنويّ ﴿**الإرصاد**﴾ وهو نصب الرّقيب في الطّريق من «رَصَدْتَهُ» رَقَبْتَهُ، و«الرّصيد» السَّبُعُ الّذي يَرْصُدُ لِيَثِبَ، و«الرَّصَد» القوم الّذين يَرْصُدُون ـ كـ«الحَرَس» ـ يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنّث.

[التّسهيم]

﴿**ويُسمّيه بعضهم التّسهيم**﴾[1] و«بُرْدٌ مُسَهَّم» فيه خطوط مستوية ﴿**وهو أن**

⇐ جُرْشُعٍ لاحِقِ الأَياطِلِ كالأَغْـ ـفَرِ ضَافي السَّبِيبِ غَيرِ مُذَالِ
واتَّخِذ ظَهْرَهُ مِنَ الذُّلِّ حِصْناً نِعْمَ حِصْنُ الكَريم في الزِّلْزالِ
لا أُحِبُّ الفَتَى أَراهُ إذا ما عَضَّهُ الدَّهْرُ جاثِماً في الضَّلالِ
مُسْتَكِيناً لذي الغِنَى خَاشِعَ الطَّرْ فِ ذَليلَ الإِدْبارِ والإِقْبالِ
أَيْنَ جَوْبُ البلاد شَرْقاً وغَرباً واعْتِسافُ السُّهول والأَجْبَالِ
واعْتِراضُ الرِّفَاقِ يُوضَعُ فيها بِظِبَاءِ النِّجَادِ والعُمَّالِ
ذَهَبَ النَّاسُ فاطْلُبِ الرِّزْقَ بالسَّيْـ ـفِ، وإلّا فَمُتْ شَدِيدَ الهُزَالِ

(١) **قوله: «ويسمّيه بعضهم التّسهيم»**. وهو أُسامة بن منقذ صاحب كتاب «البديع في نقد الشّعر» المتوفّى سنة ٥٨٤هـ والمولود سنة ٤٨٨هـ.

يجعل قبل العَجُز من الفِقْرَة ﴾ وهي في النّثر بمنزلة البيت من الشّعر[١] مثلاً قوله: «وهو يَطْبَعُ الأَسْجَاعَ بجواهِرِ لَفْظِهِ»[٢] فِقْرة، و«يَقْرَعُ الأَسْمَاعَ بِزَوَاجِرِ وَعْظِهِ» فِقْرةٌ

---

(١) **قوله: «بمنزلة البيت من الشّعر»**. في أنّ رعاية القافية واجبة فيهما، بخلاف المصراع، إلّا أنّه فرق بينهما؛ فإنّ البيت يكون بيتاً واحداً، والفقرة لا تكون فقرة بدون الأُخرى ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «وهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه»**. القول قول الحريريّ في المقامة الأُولى المسمّاة بالصنعانيّة حيث قال: حَدّثَ الحارِثُ بنُ هَمَّام قال لَمَّا اقْتَعَدْتُ غارِبَ الاغْتِراب * وأنْأَتْني المَتْرَبَةُ عَنِ الأَتْراب * طَوَّحَتْ بي طَوَائِحُ الزَّمَن * إلى صَنْعاءِ اليَمن * فَدَخَلْتُها خَاوِيَ الْوِفاض * بادِيَ الْإِنْفاض * لا أمْلِكُ بُلْغَة * ولَا أجِدُ في جِرَابي مُضْغَة * فَطَفِقْتُ أجُوبُ طُرُقاتِها مِثْلَ الهائِم * وأجُولُ في حَوْماتِها جَوَلانَ الحائِم * وأرُودُ في مَسارِحِ لَمَحاتي * ومَسايِحِ غَدَواتي وَرَوْحاتي * كَريماً أُخْلِقُ لَهُ دِيباجَتي * وأبوحُ إلَيْه بِحاجَتي * أوْ أديباً تُفَرِّجُ رُؤْيَتُه غُمَّتي * وتُرْوِي رِوايَتُهُ غُلَّتي * حتّى أدَّتْني خَاتِمَةُ الْمَطاف * وهَدَتْني فاتِحَةُ الْأَلْطاف * إلى نادٍ رَحِيب * مُحْتَوٍ على زِحَام ونَحِيب * فَوَلَجْتُ غابَةَ الْجَمْع * لِأَسْبُرَ مَجْلَبَةَ الدَّمْع * فَرأيْتُ في بُهْرَةِ الْحَلْقَةِ * شَخْصاً شَخْتَ الْخلْقَةِ * عليه أُهْبَة السِّياحَةِ * ولَهُ رَنَّةُ النِّيَاحَةِ * وهو يَطْبَعُ الْأَسْجَاعَ بِجَواهِرِ لَفْظِه * وَيَقْرَعُ الْأَسْمَاعَ بِزَوَاجِرِ وَعْظِه * وقَدْ أحاطَتْ به أخْلاطُ الزُمَرِ * إحَاطَةَ الهالَةِ بالْقَمر * والْأَكْمامِ بالثَّمَر * فَدَلَفْتُ إلَيْهِ لِأَقْتَبِسَ من فَوائِدِه * وألْتَقِطَ بَعْضَ فَرَائِدِهِ * فَسَمِعْتُه يَقولُ حينَ خَبَّ في مجالِهِ * وهَدَرتْ شَقَاشِقُ ارْتِجالِهِ * أيُّها السَّادِرُ في غُلَوَائِهِ * السَّادِلُ ثَوْبَ خُيَلائِهِ * الجامِحُ في جَهَالاتِهِ * الجانحُ إلى خُزَعْبلاته * إلَامَ تَسْتَمِرُّ على غَيِّك * وتَسْتَمْرِئُ مَرْعَى بَغْيِك * وحَتَّامَ تَتَنَاهَى في زَهْوِك * ولَا تَنْتَهِي عَنْ لَهْوِك * تُبارِزُ بِمَعْصِيَتِك * مالِكَ ناصِيَتِك * وتَجْتَرِئُ بِقُبْحِ سِيرتِك * على عالِمِ سَرِيرَتِك * وتَتَوارَى عَنْ قَرِيبِك * وأنْتَ بِمَرْأَى رَقِيبِك * وتَسْتَخْفِي من مملوكِك * وما تَخْفَى خَافِيَةٌ على مَلِيكِك * أتَظُنُّ أن سَتَنْفَعُكَ حَالُك * إذَا آن ارْتِحَالُك * أوْ يُنْقِذُكَ مالُك * حين تُوبِقُكَ أعْمالُك * أوْ يُغْنِي عَنْكَ نَدَمُك * إذَا زَلَّتْ قَدَمُك * أوْ يَعْطِفُ عَلَيْكَ مَعْشَرُك يَوْم يَضُمُّكَ مَحْشَرُك * هلّا انْتَهَجْتَ مَحَجَّةَ اهْتِدَائِك * وعَجَّلْتَ مُعالَجَةَ دائِك *

⇐

⇐ وفَلَلْتَ شَبَاةَ اعْتِدَائك * وقَدعْتَ نَفْسَك فهي أكبَرُ أعْدَائك * أمَا الْحِمامُ مِيعادُك * فما إعْدَادُك * وَبالمَشِيبِ إنْذَارُك * فما أَعْذَارُك * وفي اللَّحْدِ مَقِيلُك * فما قِيلُك * وإلى الله مَصيرُك * فَمَنْ نَصيرُك * طالَما أيْقظَكَ الدَّهْرُ فَتَنَاعَسْت * وجَذَبَكَ الْوَعْظُ فَتَقَاعَسْت * وتَجَلَّتْ لكَ العِبَرُ فتَعامَيْت * وحَصْحَصَ لكَ الْحَقُّ فتَمارَيْتَ * وَأذْكَرَكَ الموْتُ فتَناسَيْتَ * وأمْكَنَكَ أنْ تُواسِيَ فما آسَيْتَ * تُؤثِر فَلْساً تُوْعِيهِ * على ذِكْرٍ تَعِيهِ * وتَخْتارُ قَصْراً تُعْلِيهِ * علَى بِرّ تُولِيهِ * وتَرْغَبُ عَنْ هادٍ تَسْتَهْديهِ * إلى زادٍ تَسْتَهْديهِ * وتُغَلِّبُ حُبَّ ثَوْبٍ تَشْتَهِيهِ * على ثَوابٍ تَشْتَرِيه * يَوَاقِيتُ الصِّلات * أعْلَقُ بِقَلْبِكَ مِنْ مَواقِيتِ الصَّلاة * ومُغالاةُ الصَّدُقات * آثَرُ عندَكَ من مُوَالاةِ الصَّدَقاتِ * وصِحَافُ الألْوانِ * أشْهَى إلَيْكَ مِنْ صَحائِفِ الْأَدْيانِ * ودُعابَةُ الأَقْرانِ * آنَسُ لكَ من تلاوةِ الْقُرْآنِ * تَأْمُرُ بِالْعُرْفِ وتَنْتَهِكُ حِماهُ * وتَحْمِي عَنِ النُّكْرِ ولا تَتَحاماهُ * وتُزَحْزِحُ عن الظُّلْم ثمّ تَغْشاهُ * وتَخْشَى النَّاسَ واللهُ أحَقُّ أن تَخْشاه * ثمّ أنْشَد:

تَبّاً لِطَالِبِ دُنْيا ... ثَنَى إلَيْها انْصِبابَه
ما يَسْتَفِيقُ غَراماً ... بِها وفَرْطَ صَبابَه
ولَوْ دَرَى لَكَفاهُ ... ممَّا يَرُومُ صُبَابَه

ثمّ إنَّهُ لَبَّدَ عَجَاجَتَه * وغَيَّضَ مُجَاجَتَه * واعْتَضَدَ شَكْوَتَه * وتَأَبَّطَ هِرَاوَتَه * فَلَمَّا رَنَت الْجَماعَةُ إلى تَحفُّزِه * ورأتْ تأَهُّبَهُ لِمُزَايَلَةِ مَرْكَزِه * أدْخَلَ كُلُّ منْهم يَدَهُ في جَيْبِه * فأَفْعَمَ لَهُ سَجْلاً من سَيْبِه * وقال آصْرِفْ هذا في نَفقَتِك * أو فَرِّقْهُ على رُفْقَتِك * فَقَبِلَه مِنْهُم مُغْضِياً * وآنْثَنَى عنْهُم مُثْنِياً * وجَعَل يُوَدِّعُ مَنْ يُشَيِّعُه * لِيَخْفى عليه مَهْيَعُه * وَيُسَرِّبُ مَنْ يَتْبَعُه * لِكَيْ يُجْهَلَ مَرْبَعُه * قال الْحَارِث بنُ هَمَّام فَاتَّبَعْتُه مُوارِياً عنه عِيَانِي * وقَفَوْتُ إثْرَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَرَانِي * حتَّى انْتَهَى إلى مَغارةٍ * فانْسابَ فيها على غَرَارَةٍ * فأمْهَلْتُه رَيْثَما خَلَع نَعْلَيْه * وغَسَل رجْلَيْه * ثمّ هَجَمْتُ عليه * فوجدتُهُ مُثافِناً لِتِلْمِيذٍ * على خُبزٍ سَمِيذٍ * وجَدْيٍ حَنِيذٍ * وقُبالَتَهُما خَابِيَةُ نَبِيذ * فَقُلْتُ لَهُ يا هذا أيَكُونُ ذاكَ خَبَرَك * وهذا مَخْبَرَك * فزَفَرَ زَفْرَةَ القَيْظِ * وكادَ يَتَمَيَّزُ من الغَيْظِ * ولم يَزَلْ يُحَمْلِقُ إليَّ * حتَّى خِفْتُ أنْ يَسْطُوَ عليَّ ⇐

أُخرى، وهي في الأصل حَلْي [١] يُصاغ على شكل فِقْرَة الظَّهر ﴿**أو من البيت ما يدلّ عليه**﴾ أي: على العَجُزِ، وهو آخر كلمة من البيت أو الفِقْرَة ﴿**إذا عرف الرَّوِيّ**﴾ [٢] الظّرف متعلّق بـ«يدلّ» أي: إنّما يجب فهم العَجُز في «الإرصاد» بالنّسبة إلى من يعرف «الرَّوِيّ» وهوالحرف الّذي يبنى عليه أواخر الأبيات أو الفِقَر ويجب تكراره في كلّ منها، فإنّه قد يكون من «الإرْصاد» ما لا يعرف فيه العَجُز لعدم معرفة حرف الرّوي كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ**﴾ [٣] فإنّه لو لم يعرف [٤] أنّ حرف «الرّوي»

⇐ * فلمَّا أنْ خَبَتْ نارُه وتَوَارَى أُوارُه * أنشد:

لَبِسْتُ الْـخَمِيصَةَ أبْغِي الْـخَبِيصه ... وأنْشَبْتُ شِصِّيَ فـي كُـلِّ شِيصَه

وصَيَّرْتُ وَعْظِيَ أُحْبُولَةً ... أُرِيغُ القَنِيص بِـها والقَنِيصه

وألْـجَأنِي الدَّهـر حتَّى وَلجْتُ ... بِـلُطْفِ احتِيالي عَلَى اللَّيْث عِيصَه

عَـلَى أنَّـنِي لم أهَبْ صَرْفَهُ ... ولَا نَبَضْتْ لِـيَ مِـنه فَـرِيصه

وَلَا شَـرَعَتْ بِـي عَلَى مَـوْرِدٍ ... يُـدنِّس عِـرْضِيَ نَـفْسٌ حَـرِيصه

ولَـوْ أنْـصَفَ الدَّهْـرُ فـي حُكْـمِه ... لمـا مـلَّك الْـحُكْمَ أهْـلَ النَّـقِيصه

ثمّ قال لي آذنْ فكُلْ * وَإنْ شِئْتَ فقُم وقُلْ * فالتَفَتُّ إلى تِلْمِيذِه وقُلْتُ عَزَمْتُ عليك بِمَنْ تَسْتَدْفِعُ به الأَذَى * لتُخبِرَنّي مَنْ ذا * فقال هذا أبو زيدِ السَّروجِيُّ سِراجُ الغُرَباء * وتاجُ الأُدباء * فانْصَرَفْتُ من حَيْثُ أتَيْتُ * وقَضَيْتُ الْعَجَبَ ممَّا رَأيْتُ *

(١) **قوله: «حَلْي»**. بفتح الحاء وسكون اللّام يقال له بالفارسيّة: «زيور» وجمعه: «حلي» بضمّ الحاء وكسرها وتشديد الياء مع كسر اللّام.

(٢) **قوله: «إذا عرف الرّويّ»**. قال الهنديّ: أي: من حيث إنّه رويّ. بأن يعرف القافية أيضاً، لأنّ الرّويّ آخر القافية، فلا يرد أنّ معرفة الرّويّ وهو النّون في الآية والميم في البيت لا تدلّ على أنّ العجز «يختلفون» و«حرام» لجواز أن يكون «مختلفون» و«محرّم» وإلى ما ذكرنا أشار الشّارح بقوله: إذ لو لم يعرف أنّ القافية مثل «سلام» إلخ...

(٣) يونس: ١٩. (٤) أي: لو لم يعرف من سائر الفواصل في الآيات.

النّون لربّما توهّم أنّ العَجُزَ هاهنا «فيما فيه اختلفوا» أو «فيما اختلفوا فيه».

وكقوله:

أَحَلَّتْ دَمي[1] مِنْ غَيْرِ جُرْمٍ وَحَرَّمَتْ ... بِــلا سَــبَبٍ يَــوْمَ اللِّــقاءِ كَــلامِي

---

(١) **قوله**: «**أحلّت دمي**». البيتان من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف والقائل أبو عُبادة البُحْتُرِيّ الطّائي ٢٨٤هـ من قصيدة يمدح بها المتوكّل ـ لعنه الله ـ ويصف الزَّوّ الذي عُمِلَ له وهو قصر في سفينة:

أَلاَ هَــلْ أَتَــاهَا بِـالْمَغِيبِ سَـلاَمِي ... وَهَلْ خَبَرَتْ وَجْدِي بِهَا وَغَرَامِي؟
وَهَـلْ عَـلِمَتْ أَنِّـي ضَـنِيتُ وَأَنَّـهَا ... شِـفَائِيَ مِـنْ دَاءِ ٱلضَّـنَى وَسَـقَامِي
وَمَـهْزُوزَةٍ هَـزَّ ٱلْـقَضِيبِ إذَا مَشَتْ ... تَـثَنَّتْ عَـلَى دَلٍّ وَحُـسْـنِ قَـوَامِ
أَحَلَّتْ دَمِي مِنْ غَيْرِ جُرْمٍ وَحَرَّمَتْ ... بِــلاَ سَـبَبٍ يَـوْمَ ٱللِّـقَاءِ كَـلاَمِي
فِـدَاؤُكِ مَـا أَبْـقَيْتِ مِـنِّي فَـإِنَّهُ ... حُشَاشَةُ جِسْمٍ فِـي نُـحُولِ عِـظَامِ
صِلِي مُغْرَماً قَدْ وَاتَرَ ٱلشَّوْقُ دَمْـعَهُ ... سِجَاماً عَلَى ٱلْـخَدَّيْنِ بَـعْدَ سِـجَامِ
فَــلَيْسَ ٱلَّــذِي حَــلَّلْتِهِ بِـمُحَلَّلٍ ... وَلَــيْسَ ٱلَّــذِي حَــرَّمْتِهِ بِـحَرَامِ
وَإِنِّـــي لأَبَّــاءٌ عَــلَى كُــلِّ لاَئِــمٍ ... عَـــلَيْكِ وَعَــصَّاءٌ لِكُــلِّ مَــلاَمِ
وَكُـنْتُ إِذَا حَـدَّثْتُ نَـفْسِي بِسَـلْوَةٍ ... خَلَعْتُ عِذَارِي أَوْ فَضَضْتُ لِجَامِي
وَأَسْـبَلْتُ أَثْـوَابِي لِكُـلِّ عَـظِيمَةٍ ... وَشَـمَّرْتُ مِـنْ أُخْـرَى لِكُـلِّ غَـرَامِ
هَـلِ ٱلْـعَيْشُ إِلاَّ مَـاءُ كَـرْمٍ مُـصَفَّقٌ ... يُـرَقْرِقُهُ فِـي ٱلْكَأْسِ مَـاءُ غَـمَامِ
وَعُــودُ بَـنَانٍ حِـينَ سَـاعَدَ شَـدْوُهُ ... عَــلَى نَـغَمِ ٱلْأَلْـحَانِ نَـايَ زُنَـامِ
أَبَــى يَــوْمُنَا بِـالزَّوِّ إِلَّا تَـحَسُّناً ... لَــنَا بِسَــمَاعٍ طَـيِّبٍ وَمُـدَامِ
غَـنِينَا عَـلَى قَـصْرٍ يَسِـيرُ بِـفِتْيَةٍ ... قُــعُودٍ عَــلَى أَرْجَـائِهِ وَقِـيَامِ
تَظَلُّ ٱلْبُزَاةُ ٱلْبِيضُ تَـخْطَفُ حَـوْلَنَا ... جَآجِــئَ طَـيْرٍ فِـي ٱلسَّـمَاءِ سَـوَامِ
تُــحَدَّرُ بِـالدُّرَّاجِ مِـنْ كُـلِّ شَـاهِقٍ ... مُـــخَضَّبَةً أَظْــفَارُهُنَّ دَوَامِ
فَـلَمْ أَرَ كَـالقَاطُولِ يَـحْمِلُ مَـاؤهُ ... تَــدَفُّقَ بَــحْرٍ بِـالسَّمَاحَةِ طَـامِ
وَلاَ جَـبَلاً كَـالزَّوِّ يُـوقَفُ تَـارَةً ... وَيَــنْقَادُ إِمَّــا قُــدْتَهُ بِــزِمَامِ

⇐

فَـــلَيْسَ الَّـــذِي حَـــلَّلْتِهِ بِـــمُحَلَّلٍ وَلَـــيْسَ الَّـــذِي حَـــرَّمْتِهِ بِـــحَرامِ

فإنّه لو لم يعرف أنّ القافية مثل «سَـلام» و«كَـلام» لربّما يتوهّم أنّ العَجُز «بمحرّم».

فالإرصاد في الفِقْرة ﴿نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[1]﴾.

وفي البيت ﴿نحو قوله﴾ أي: قول عمرو بن معدي كَرِب[2]:

⇐ لَقَدْ جَمَعَ اللهُ ٱلْمَحَاسِنَ كُلَّهَا لِأَبْـــيَضَ مِـــنْ آلِ ٱلنَّـــبِيِّ هُـــمَامِ
نُـطِيفُ بِـطَلْقِ ٱلْـوَجْهِ لاَ مُـتَجَهِّمٍ عَـــلَيْنَا وَلاَ نَـــزْرِ ٱلْـعَطَاءِ جَـهَامِ
يُـــحَبِّبُهُ عِـــنْدَ الرَّعِـــيَّةِ أَنَّـــهُ يُـذَبِّبُ عَـنْ أَطْـرَافِـهَا وَيُـحَامِي
وَأَنَّ لَـــــهُ عَـــطْفاً عَـلَيْهَا وَرِقَّـةً وَفَــــضْلَ أَيَــادٍ بِـالْعَطَاءِ جِسَـامِ
لَقَدْ لَجَأَ ٱلإِسْلاَمُ مِنْ سَيْفِ جَـعْفَرٍ إِلَـى صَـارِمٍ فِـي ٱلنَّـائِبَاتِ حُسَـامِ
يَسُدُّ بِـهِ ٱلثَّـغْرَ ٱلْـمَخُوفَ ٱنْـثِلاَمُهُ وَإِنْ رَامَـــهُ ٱلأَعْـــدَاءُ كُـــلَّ مَـــرَامِ
إِلَـــيْكَ أَمِـــينَ ٱللهِ مَـــالَتْ قُـــلُوبُنَا بِـــإِخْلاَصِ نُـــزَّاعٍ إِلَـــيْكَ هُـــيَامِ
نُـصَلِّي وَإِتْـمَامُ ٱلصَّـلاَةِ ٱعْـتِقَادُنَا بِأَنَّكَ عِـــنْدَ ٱللهِ خَـــيْرُ إِمَـــامِ
حَلَفْتُ بِـمَنْ أَدْعُـوهُ رَبّـاً وَمَـنْ لَـهُ صَلاَتِي وَنُسْكِي خَـالِصاً وَصِـيَامِي
لَقَدْ حُـطْتَ دِيـنَ ٱللهِ خَـيْرَ حِـيَاطَةٍ وَقُـــمْتَ بِأَمْـــرِ ٱللهِ خَـــيْرَ قِـــيَامِ

(١) العنكبوت: ٤٠.

(٢) **قوله: «عمرو بن معدي كرب»**. هو أبو ثور عمرو بن معدي كَرِب بن ربيعة بن عبدالله الزّبيديّ المتوفّى سنة ٢١هـ وكان من المخضرمين، وفد المدينة سنة ٩هـ فأسلم مع سائر بني زبيد، ولمّا توفّي رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وتغلّب عتيق على الخلافة ثار عليه في الثّائرين واتّهموه بالارتداد مثل مالك بن نويرة ـ رحمه الله ـ وكان أبيّ النّفس، شريفاً، ثمّ لم يستطيعوا قتله، فبقي في أيّام المتغلّبين على الخلافة حتّى توفّي في السّنة المذكورة.

⇐

﴿إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئاً فَدَعْهُ[(١)] وَجَاوِزْهُ إِلَىٰ مَا تَسْتَطِيعُ

⇐ وقوله: «مَعْدِيْ كَرِبَ» اسم مركّب، من العرب مَنْ يجعل إعرابه في آخره، ومنهم من يضيف «مَعْدِيْ» إلى «كَرِبَ». قال ابن جنّي: «معديكَرِبَ» فيمن ركّبه ولم يُضِفْ صدره إلى عجزه يكتب متّصلاً ـ أي: «معديكرب» ـ. فإذا كان يكتب كذلك مع كونه اسماً ومن حكم الأسماء أنْ تُفْرَدَ ولا توصل بغيرها، لقوّتها وتمكّنها، فالفعل في «قَلَّمَا» و«طالما» لاتّصاله في كثير من المواضع بما بعده ـ نحو: «ضربت» و«ضربنا» و«لَتُبْلَوُنَّ» و«هما يقومان» و«هم يقعدون» و«أنتِ تذهبين» ونحو ذلك ممّا يدلّ على شدّة اتّصال الفعل بفاعله ـ أَحْجَى بجواز خلطه بما وُصِلَ به في «طالما» و«قلّما». وقال ابن منظور: فيه ثلاث لغات:

١ ـ «معدي كَرِبُ» ـ برفع الباء ـ لا يُصرف. ٢ ـ ومنهم من يقول: «معدي كربٍ» يضيف ويصرف «كَرِباً». ٣ ـ ومنهم من يقول: «معدي كرِبَ» يضيف ولا يصرف «كَرِباً» يجعله مؤنّثاً معرفة، والياء من «مَعْدِي» ساكنة على كلّ حال. راجع اللّسان في مادّة «كرب».

(١) **قوله: «إذا لم تستطع شيئاً فدعه»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة، مع الضّرب المشابه، والمشهور أنّ أوّل من قاله عمرو بن معدي كرب من قصيدة طويلة يقول فيها:

أَمِنْ ريحانةَ الدّاعي السَّميعُ ... يُؤَرِّقُني وأحبابي هُجُوْعُ
يُنادي من براقِشَ أو مَعِيْنٍ ... فأسْمَعَ وآتْلأَبَّ بنا مَلِيْعُ
وقد جاوَزْنَ من غُمْدانَ داراً ... لأبوال البِغَالِ بها وقيعُ
ورُبَّ مُحَرِّشٍ في جَنْبِ سَلْمَى ... يَعُلُّ بعيبها عندي شَفِيْعُ
أشابَ الرَّأْسَ أيّام طِوالٌ ... وهَمٌّ ما تَبَلَّغَهُ الضُّلُوْعُ
وسَوقُ كتيبةٍ دلفت لأُخرى ... كأنّ زُهَاءَها رأسٌ صَلِيْعُ
وإسنادُ الأسنّةِ نَحْوَ نحري ... وهَزُّ المَشْرَفِيّة والوُقُوْعُ
فإن تَنُبِ النّوائِبُ آلَ عُصْمٍ ... تُرَى حَكَمَاتُهُمْ فيها رُفُوْعُ
إذا لم تستطع شيئاً فدعه ... وجاوزه إلى ما تستطيعُ
وصِلْهُ بالزِّماعِ فكُلُّ أَمْرٍ ... سَمَالَكَ أو سَمَوْتَ له وَلُوْعُ

⇐

[المشاكلة]

ومنه ﴾ أي: من المعنويّ ﴿ المشاكلة، وهو ذكر الشّيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته ﴾ أي: لوقوع ذلك الشّيء في صحبة ذلك الغير ﴿ تحقيقاً أو تقديراً ﴾ أي: وقوعاً محقّقاً أو مقدّراً.

﴿ فالأوّل: كقوله: «قالوا اقترح[1] شيئاً» ﴾ من «اقترحت عليه شيئاً» ـ إذا سَأَلْتَهُ

⇐ وهي طويلة لا حاجة إلى ذكر جميعها.

وضمّنه إبراهيم بنُ هَرْمَةَ الشّاعر المشهور المتوفّى سنة ١٧٦هـ في قطعةٍ:

فـهَلّا إذْ عَـجَزْتَ عـن المَعَالي ... وعـمّا يَـفْعَلُ الرَّجُـلُ القـريعُ
أخذتَ برأي عـمروٍ حـين ذَكّـى ... وشَبَّ لنـاره الشَّـرَفُ الرَّفـيعُ
إذا لم تسـتطِعْ شـيئاً فـدَعْهُ ... وجـاوزه إلى مـا تسـتطيعُ

وضمّنه ابن الرّومي ـ رحمه الله ـ أيضاً في قطعةٍ لا حاجة إليها.

(١) قوله: «قالوا اقترح». البيت من الكامل على العروض الأُولى مع الضّرب المقطوع والقائل جَحْظة ـ كما نصّ عليه العسكري في «جمهرة الأمثال» ـ ونسبه الثّعالبيّ في «لباب الآداب» إلى أبي حامد أحمد بن محمّد. ونسبه العبّاسي في «معاهد التّنصيص» إلى أبي الرّقعمق.

قال السّريّ الرّفّاء في كتاب «المحبّ والمحبوب»: كان عبيدالله بن عبدالله بن طـاهر يشرب في متنزّهٍ وعنده ماني المُوَسْوِس، فقال عبيدُالله:

أرى غـيماً تُـؤَلِّفُهُ جَنُوْبٌ ... بـلا شكٍّ سـيأتينا بِـهَطْلِ
فحَزْمُ الرّأي أن تدعو برَطْلٍ ... فـتشربَهُ وتأمـر لي بِـرَطْلِ

فقال ماني: ما هكذا قال الشّاعر، إنّما هو:

أرى غَـيْماً تـؤلّفه جَـنُوبٌ ... أراه عـلى مسـاءتنا حـريصا
فـحزمُ الرّأي أن تـدعو بـرطلٍ ... فـتشرَبُهُ وتكسـوني قـميصا

وطريق هذا الخبر ما كتب جَحْظَةُ إلى قومٍ استدعَوْهُ إلى شراب، فقال:

وجـماعة نشـطَتْ لِشُرْبِ مُـدَامـةٍ ... بـعثوا رسـولَهم إليّ خـصوصا

⇐

إيّاه من غيرِ رويّة، وطَلَبْتَهُ على سبيل التّكليف والتّحكّم ـ لا من «اقترح الشّيء» ـ ابتدعه ـ ومنه اقتراح الكلام لارتجاله، فإنّه غير مناسب على ما لا يخفى ﴿ «نُجِدْ ﴾ مجزوم على أنّه جواب الأمر من «الإجادة» وهو تحسين الشّيء ﴿ لَكَ طَبْخَه * قُلْتُ اطْبَخُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصاً ﴾ أي: خِيْطُوْا، ذكر خِياطة الجُبّة بلفظ الطّبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطّعام.

﴿ ونحوه: ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ (١) ﴾ حيث أطلق النّفس على ذات الله ـ تعالى ـ.

﴿ والثّاني ﴾: وهو ما يكون وقوعه في صحبة(٢) الغير تقديراً ﴿ نحو ﴾ قوله ـ تعالى ـ: ﴿ قُولُو آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا ﴾ (٣) إلى قوله: ﴿ ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾ وَمَنْ

⇐ قالوا اقترحْ لوناً يُجَادُ طَبِيْخُهُ قلتُ آطْبَخُوا لي جُبَّةً وقَمِيْصا

ورواه الثّعالبي في «خاصّ الخاصّ» هكذا:

وعصابةٍ عزموا الصّبوح بسحرةٍ بعثوا إليّ مع الصّباح خصوصا

صرّح لنا لوناً نُجَوِّدُ طبخه قلتُ اطبخوا لي جُبّةً وقميصا

وقال بعضهم: إنّ قوماً دعوا جحظة البرمكيّ إلى مجلس شرابٍ وقالوا له: اقْتَرِحْ ما نَطْبَخُ لك اليوم فكتب إليهم:

وجماعة نشطَتْ لشرب مُدامةٍ بعثوا رسولهم إليّ خصوصا

قالوا اقترح شيئاً يُجَادُ طَبِيْخُه قلتُ اطبخوا لي جُبّةً وقميصَا

(١) المائدة: ١١٦.

(٢) أي: صحبة ذلك الغير في قصد المتكلّم، بأن يكون ذلك الغير سابقاً إمّا محقّقاً أو مقدّراً وقصد المتكلّم وقوع شيءٍ في صحبته، فاندفع ما يتوهّم من أنّ الوقوع في صحبته بعد الذّكر فكيف يكون علّةً له ؟

(٣) البقرة: ١٣٦.

أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ ﴾[١] ﴿ وهو ﴾ أي: قوله ـ تعالى ـ «صبغة الله» ﴿ مصدر ﴾ لأنّه فِعْلة من «صَبَغَ» كـ«الجِلْسَة» من «جلس» وهي الحالة[٢] الّتي تقع عليها الصَّبْغ ﴿ مؤكّد لـ«آمنّا باللّه» ﴾ أي: تطهير اللّه ﴿ لأنّ الإيمان يطهِّر النّفوس ﴾ فيكون «آمنّا» مشتملاً على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالاً عليه، فيكون «صبغة الله» ـ بمعنى: تطهير الله ـ مؤكّداً لمضمون قوله: «آمنّا باللّه» فيكون قوله: «لأنّ الإيمان» تعليلاً لكونه مؤكّداً لـ«آمنّا» باللّه.

ثمّ أشار إلى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبّر عنه بالصَّبْغ تقديراً بقوله: ﴿ والأصل فيه ﴾ أي: في هذا المعنى وهو ذكر التّطهير بلفظ الصَّبْغ ﴿ أنّ النّصارى كانوا يَغْمِسُونَ أولادهم في ماء أصفر يسمّونه المَعْمُوْدِيَّةَ ويقولون: إنّه ﴾ أي: الغمس في ذلك الماء ﴿ تطهير لهم ﴾ فإذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال: «الآن صار نصرانياً حقّاً» فَأُمِرَ المسلمون بأن يقولوا[٣] لهم: قولوا: آمنّا وصَبَغَنا الله بالإيمان صِبْغَةً لا مثل صِبْغتنا[٤]، وطهّرنا به تطهيراً لا مثل تطهيرنا، هذا إذا كان الخطاب في قوله: «آمنّا باللّه» للكافرين.

وأمّا إذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى: أنّ المسلمين أُمروا بأن يقولوا: صَبَغَنَا الله بالإيمان صِبْغَةً ولم يَصْبُغْ صِبْغَتَكُم أيّها النّصارى.

﴿ فعبّر عن «الإيمان باللّه» بـ«صبغة الله» للمشاكلة ﴾ لوقوعه في صحبة

---

(١) البقرة: ١٣٨.

(٢) قال الهنديّ: لأنّ المصدر الّذي يكون على «فِعْلَة» بكسر الفاء يكون للحالة أو النّوع ولا منافاة بينه وبين التّأكيد، لاشتماله على التّأكيد.

(٣) **قوله: «فأمر المسلمون بأن يقولوا»**. أي: أمر الّذين أسلموا بعد أن كانوا نصارى بأن يقولوا للنّصارى الّذين لم يُسْلِمُوْا بعدُ.

(٤) أي: صَبَغَنا الله صِبْغَةً لا مثل صبغتنا لأنفسنا حين كنّا نصارى، وكذا الجملة بعد هذه.

النّصارى تقديراً ﴿ بهذه القرينة ﴾ الحاليّة الّتي هي سبب النّزول من غَمْس النّصارى أولادهم في الماء الأصفر(١) وإن لم يذكر ذلك لفظاً.

وهذا كما تقول لمَنْ يَغْرِسُ الأشجار: «اِغْرِسْ كما يَغْرِسُ فلان» تريد رجلاً يصطنع إلى الكِرام ويحسن إليهم، فتعبّر عن «الاصطناع» بلفظ «الغرس» للمشاكلة بقرينة الحال وإن لم يكن له ذكر في المقال.

[المزاوجة]

﴿ ومنه ﴾ أي: من المعنويّ ﴿ المزاوجة، وهي أن يزاوج ﴾ أي: يوقع المزاوجة ـ على أنّ الفعل مسند إلى ضمير المصدر كما في قولهم: «حِيْل بين العَيْرِ والنَّزَوان»(٢) ـ ﴿ بين معنيين في الشّرط والجزاء ﴾ أي: يجعل معنيان واقعان في الشّرط والجزاء مزدوجَيْن في أن يرتّب على كلّ منهما معنى رتّب على الآخر ﴿كقوله ﴾ أي: قول البُحْتُرِيّ:

---

(١) ويقال له: غسل التّعميد أيضاً.

(٢) جزء من بيت قاله صخر أخو الخنساء:

أَهُمُّ بأمر الحزم لو أستطيعه ... وقد حيل بين العَيْرِ والنَّزَوان

وقبله:

أرى أُمَّ صَخْرٍ لا تَمَلُّ عِيادتي ... ومَلَّتْ سليمي مضجعي ومكاني

فأيّ امرئٍ ساوى بأمٍّ حليلةً ... فلا عاش إلّا في شَقىً وهوانِ

وما كنتُ أخشى أن أكون جنازةً ... عليكِ ومَن يُغْتَرُّ بالحَدَثان

لعمري لقد نبّهتِ من كان نائماً ... وأسمعتِ من كانت له أُذُنانِ

أهم بأمر الحزم لو أستطعيه ... وقد حيل حين العير والنَّزَوان

فللموت خير من حياةٍ كأنّها ... محلّةُ يعسوبٍ بِرأس سِنانِ

وحيٍّ حريدٍ قد صبحتُ بغارةٍ ... كرجل جرادٍ أودَباً كَتِفان

فلو أنّ حيّاً فائتَ الموت فاته ... أخو الحربِ فوق القارح العَدَوانِ

﴿إِذَا مَا نَهَى النَّاهِي﴾[١] ومنعني عن حبّها ﴿فَلَجَّ بِيَ الْهَوىٰ﴾ ولزمني.

(١) **قوله: «إذا ما نهى النّاهي»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التامّ، قاله البحتري من قصيدة يمدح بها الفتح بن خاقان:

مَتَى لاَحَ بَرْقٌ أَوْ بَدَا طَلَلٌ قَفْرُ ... جَرَى مُسْتَهَلٌّ لاَ بَكِيٌّ وَلاَ نَزْرُ
وَمَا ٱلشَّوْقُ إِلَّا لَوْعَةٌ بَعْدَ لَوْعَةٍ ... وَغُزْرٌ مِنَ ٱلآمَاقِ يَتْبَعُهَا غُزْرُ
فَلاَ تَذْكُرَا عَهْدَ ٱلتَّصَابِي فَإِنَّهُ ... تَقَضَّى وَلَمْ نَشْعُرْ بِهِ ذٰلِكَ ٱلْعَصْرُ
سَقَى ٱللهُ عَهْداً مِنْ أُنَاسٍ تَصَرَّمَتْ ... مَوَدَّتُهُمْ إِلَّا ٱلتَّوَهُّمُ وَٱلذِّكْرُ
وَفَاءٌ مِنَ ٱلْأَيَّامِ رَجْعُ عُهُودِهِمْ ... عَلَى أَنَّ تَشْرِيدَ ٱلزَّمَانِ بِهِمْ غَدْرُ
هَلِ ٱلْعَيْشُ إِلَّا أَنْ تُسَاعِفَنَا ٱلنَّوَى ... بِوَصْلِ سُعَادٍ أَوْ يُسَاعِدَنَا ٱلدَّهْرُ
عَلَى أَنَّهَا مَا عِنْدَهَا لِمُوَاصِلٍ ... وِصَالٌ وَلاَ عَنْهَا لِمُصْطَبِرٍ صَبْرُ
إِذَا مَا نَهَى ٱلنَّاهِي فَلَجَّ بِيَ ٱلْهَوَى ... أَصَاخَتْ إِلَى ٱلْوَاشِي فَلَجَّ بِهَا ٱلْهَجْرُ
وَيَوْمَ تَثَنَّتْ لِلْوَدَاعِ وَسَلَّمَتْ ... بِعَيْنَيْنِ مَوْصُولٍ بِلَحْظِهِمَا ٱلسِّحْرُ
تَوَهَّمْتُهَا أَلْوَى بِأَجْفَانِهَا ٱلْكَرَى ... كَرَى ٱلنَّوْمِ أَوْ مَالَتْ بِأَعْطَافِهَا ٱلْخَمْرُ
لَعَمْرُكَ مَا ٱلدُّنْيَا بِنَاقِصَةِ ٱلْجَدَى ... إِذَا بَقِيَ ٱلْفَتْحُ بْنُ خَاقَانَ وَٱلْقَطْرُ
فَتًى لاَ يَزَالُ ٱلدَّهْرُ حَوْلَ رِبَاعِهِ ... أَيَادٍ لَهُ بِيضٌ وَأَفْنِيَةٌ خُضْرُ
أَضَاءَ لَنَا أُفْقَ ٱلْبِلاَدِ وَكَشَّفَتْ ... مَشَاهِدُهُ مَا لاَ يُكَشِّفُهُ ٱلْفَجْرُ
بِوَجْهٍ هُوَ ٱلْبَدْرُ ٱلْمُنِيرُ نَفَى ٱلدُّجَى ... سَنَاهُ وَأَخْلاَقٍ هِيَ ٱلْأَنْجُمُ ٱلزُّهْرُ
غَمَامُ سَمَاحٍ مَا يَغُبُّ لَهُ حَياً ... وَمِسْعَرُ حَرْبٍ مَا يَضِيعُ لَهُ وِتْرُ
وَحَارِسُ مُلْكٍ مَا يَزَالُ عَتَادَهُ ... مُهَنَّدَةٌ بِيضٌ وَخَطِّيَّةٌ سُمْرُ
تَصُونُ بَنُو ٱلْعَبَّاسِ صَوْلَةَ بَأْسِهِ ... لِشَغْبٍ غَدَا يَعْتَادُ أَوْ حَادِثٍ يَعْرُو
يَبِيتُ لَهُمْ حَيْثُ ٱلْأَمَانَةُ وَٱلتُّقَى ... وَيَغْدُو لَهُمْ حَيْثُ ٱلْكِلاَءَةُ وَٱلنَّصْرُ
يَعُدُّ ٱنْتِقَاصاً أَنْ تُطَاوِلَهُمْ يَدٌ ... وَيَعْتَدُّ وِتْراً أَنْ يَغُشَّهُمُ صَدْرُ
تَوَاضَعَ مِنْ مَجْدٍ فَإِنْ هُوَ لَمْ يَكُنْ ... لَهُ ٱلْكِبْرُ فِي أَكْفَائِهِ فَلَهُ ٱلْكِبْرُ
وَذُو رِعَةٍ لاَ يَقْبَلُ ٱلدَّهْرَ خُطَّةً ... إِذَا ٱلدَّهْرُ لَمْ يَدْلُلْ عَلَيْهَا وَلاَ ٱلْأَجْرُ

⇐

﴿أَصَاخَتْ إِلَى الْوَاشِي﴾ استمعت إلى النّمّام الّذي يَشِيْ حديثه ويزيّنه وصدّقته فيما افترى عَلَيَّ ﴿فَلَجَّ بِهَا الْهَجْرُ﴾.

زاوج بين «نهي النّاهي» و«إصاختها إلى الواشي» الواقعين في الشّرط والجزاء في أن رتّب عليهما لَجاج شيء.

ومثله قوله أيضاً:

⇐ فِدَاكَ رِجَالٌ بَاعَدَ ٱلْمَنْعُ رِفْدَهُمْ فَلاَ ٱلْخُمْسُ وِرْدٌ مِنْ نَدَاهُمْ وَلاَ ٱلْعُشْرُ
أَلاَمَتْ سَجَايَاهُمْ وَضَنَّتْ أَكُفُّهُمْ فَإِحْسَانُهُمْ سُوءٌ وَمَعْرُوفُهُمْ نُكْرُ
يَكُونُ وُفُورُ ٱلْعِرْضِ هَمّاً وَدُونَهُمْ إِذَا كَانَ هَمُّ ٱلْقَوْمِ أَنْ يَفِرَ ٱلْوَفْرُ
وَلَوْ ضَرَبُوا فِي ٱلْمَكْرُمَاتِ بِسُهْمَةٍ لَكَانَ لَهُم فِيهَا ٱللَّفَا وَلَكَ ٱلْكُثْرُ
بَقَاءُ ٱلْمَسَاعِي أَنْ يُمَدَّ لَكَ ٱلْمَدَى وَعُمْرُ ٱلْمَعَالِي أَنْ يَطُولَ بِكَ ٱلْعُمْرُ
لَقَدْ كَانَ يَوْمُ ٱلنَّهْرِ يَوْمَ عَظِيمَةٍ أَطَلَّتْ وَنَعْمَاءٍ جَرَى بِهِمَا ٱلنَّهْرُ
أَجَزْتَ عَلَيْهِ عَابِراً فَتَشَاغَبَتْ أَوَاذِيُّهُ لَمَّا طَمَا فَوْقَهُ ٱلْبَحْرُ
وَزَالَتْ أَوَاخِي ٱلْجِسْرِ وَٱنْهَدَمَتْ بِهِ قَوَاعِدُهُ ٱلْعُظْمَى وَمَا ظَلَمَ ٱلْجِسْرُ
تَحَمَّلَ حِلْماً مِثْلَ قُدْسٍ وَهِمَّةً كَرَضْوَى وَقَدْراً لَيْسَ يَعْدِلُهُ قَدْرُ
فَلَوْلاَ دِفَاعُ ٱللهِ عَنْكَ وَمِنَّةٌ عَلَيْنَا وَفَضْلٌ مِنْ مَوَاهِبِهِ غَمْرُ
لأَظْلَمَتِ ٱلدُّنْيَا وَلاَنْقَضَّ حُسْنُهَا وَلاَنْحَتَّ مِنْ أَفْنَانِهَا ٱلْوَرَقُ ٱلْخُضْرُ
وَلَمَّا رَأَيْتَ ٱلْخَطْبَ ضَنْكاً سَبِيلُهُ وَقَد عَظُمَ ٱلْمَكْرُوهُ وَٱسْتُفْظِعَ ٱلأَمْرُ
عَزَمْتَ فَلَمْ تَقْعُدْ بِعَزْمِكَ حيرَةُ ٱلْـ ـمَرُوعِ وَلَمْ يَسْدُدْ مَذَاهِبَكَ ٱلذُّعْرُ
وَلاَ كَانَ ذَاكَ ٱلْهَوْلُ إِلاَّ غَيَابَةً بَدَا طَالِعاً مِنْ تَحْتِ ظُلْمَتِهَا ٱلْبَدْرُ
فَإِنْ نَنْسَ نُعْمَى ٱللهِ فِيكَ فَحَظَّنَا أَضَعْنَا وَإِنْ نَشْكُرْ فَقَدْ وَجَبَ ٱلشُّكْرُ
أَرَاكَ بِعَيْنِ ٱلْمُكْتَسِي وَرَقَ ٱلْغِنَى بِآلاَئِكَ ٱللاَّتِي يُعَدِّدُهَا ٱلشِّعْرُ
وَيُعْجِبُنِي فَقْرِي إِلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِيُعْجِبَنِي لَوْلاَ مَحَبَّتُكَ ٱلْفَقْرُ
وَوَاللهِ لاَ ضَاعَتْ أَيَادٍ أَتَيْتَهَا إِلَيَّ وَلاَ أَزْرَى بِمَعْرُوفِهَا ٱلْكُفْرُ
وَمَا لِيَ عُذْرٌ فِي جُحُودِكَ نِعْمَةً وَلَوْ كَانَ لِي عُذْرٌ لَمَا حَسُنَ ٱلْعُذْرُ

إِذَا احْتَرَبَتْ يَوْماً فَفَاضَتْ دِمَاؤُهَا[(١)] تَـذَكَّـرَتِ الْقُرْبىٰ فَـفَاضَتْ دُمُـوعُهَا

---

(١) قوله: «إذا احتربت يوماً ففاضت دِماؤها». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضَّرب المشابه، والقائل البحتريّ من قصيدة في المتوكّل العبّاسي ـ لعنه الله ـ وصُلْح بني تَغْلِب:

مُنَى النَّفسِ في أسماء لو تستطيعها بِـها وَجْـدُهَا مِنْ غـادةٍ، ووَلُـوْعُهَا
وقـد راعـني مـنها الصُّـدودُ، وإنّـما تَـصُدُّ لِشَـيْبٍ فـي عِذاري يـروعُهَا
حملتُ هَـواهـا يـومَ مُنْعَرَجِ اللِّـوى عـلى كَبِدِيْ قـد أوْهَـنَتْهَا صُـدُوْعُها

قال:

أَسِـيْتُ لأخـوالي ربـيعةَ إذْ عَـفَتْ مَـصَانِعُها مـنها وأَقْـوَتْ رُبُـوْعُها
بِكُـرْهِيَ أن بـاتَتْ خَـلَاءً دِيـارُها ووَحْشـاً مَـغَانِيْها، وشَـتّى جـميعُها
وأَمْسَتْ تَسَاقى الموتَ مِنْ بعدما غَدَتْ شُرُوْباً تَسَـاقَى الرَّاحَ رِفْـهاً شُـرُوْعُها
إذا افـترقَتْ عـن وَقْـعَةٍ جـمعَتْهُمُ لِأُخْـرَى دِمـاءٌ مـا يُـطَلُّ نـجيعُها
تَـذُمُّ الفـتاةُ الرُّوْدُ شِـيْمَةَ بـعلِها إذابـات دون الثَّأْرِ وَهْـوَ ضَـجِيْعُها
حَـمِيَّةُ شَـغْبٍ جـاهليّ وعِـزَّةٍ كُـلَيْبِيَّةٍ أَعـيا الرِّجـالَ خُـضُوْعُهَا
وفُـرْسَانُ هَـيْجاءٍ تـجيش صـدورُها بأحـقادِها حـتّى تـضيق دروعُـها
تُـقَتِّلُ مـن وِتْـرٍ أعـزَّ نُـفُوسِها عـليها بأيـدٍ مـا تكـاد تُـطِيْعُها
إذا احـتربَتْ يـوماً فـفاضَتْ دِمـاؤُها تـذكّرتِ القُـرْبَى فـفاضت دمُـوعُها
شـواجِـرُ أرمـاحٍ تُـقَطِّعُ بـينهم شـواجِـرَ أرحـامٍ مَـلُوْمٍ قَـطُوْعُها

«الاحتراب»: الدّخول في الحرب، وضمير المؤنّث في «احتربت» للفُرْسان في البيت السّابق، والمراد أنّ الفُرسان قتل بعضهم بعضاً وهم أقارب ولمّا تذاكروا ما بينهم من القرابة فاض دموعهم إشفاقاً على أرحامهم، والمعنى في هذا البيت وقبله وبعده مأخوذ من أمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ في «نهج البلاغة» حيث يقول في كلام له مع الخوارج ـ لعنهم الله ـ:

«فلقد كنّا مع رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وإنّ القتلَ لَيدور على الآباء، والأبناء، ⇐

زواج بين «الاحتراب» و«تذكّر القربى» الواقعين في الشّرط والجزاء في ترتّب فيضان شيء عليهما.

[نقد]

ومن تتبّع الأمثلة المذكورة للمزاوجة عَلِمَ أنّ معناها ما ذكرنا، لا ما يسبق إلى الوهم مِن أنّ معناها أن تجمع بين معنيين في الشّرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشّرط بين نهيِ النّاهي ولَجَاج الهَوَى، وفي الجزاء بين إصاختها إلى الواشي ولَجاج الهَجْر؛ إذ لا يعرف أحد يقول بالمزاوجة مثل قولنا: «إذا جاءني زيد فسلّم عَلَيَّ أجلسته فأنعمت عليه».

[العكس]

﴿ **ومنه** ﴾ أي: من المعنويّ ﴿ **العكس** ﴾[1] والتّبديل ﴿ **وهو أن يقدَّم في الكلام جزء** ﴾ على جزء آخر ﴿ **ثمّ يؤخّر** ﴾ ذلك المتقدّم عن الجزء الأخير.

والعبارة الصّريحة ما ذكره القوم ـ حيث قالوا ـ: هو أن تقدّم في الكلام جزءاً ثمّ تَعْكِسُ فتُقَدِّم ما أخّرتَ وتُؤَخِّر ما قدّمتَ.

وأمّا ظاهر عبارة المصنّف فيصدق على مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ** ﴾[2] وقول الشّاعر:

⇐ والإخوان والقرابات، فما نزداد على كلّ مصيبةٍ وشدّةٍ إلّا إيماناً ومُضيّاً على الحقّ، وتسليماً للأمر، وصبراً على الجراح». والباقي واضح، والشّاهد بيّنه الشارح.

(١) قال الهنديّ: ففيه تبديل المعنى وتعكيسه أوّلاً ثمّ يتبعه وقوع التّبديل في اللّفظين؛ بخلاف ردّ العجز على الصّدر، فإنّه إيراد اللّفظين أحدهما في أوّل الكلام والثّاني في آخره كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ** ﴾ فلذا كان العكس من المحسّنات المعنويّة وردّ العجز على الصّدر من المحسّنات اللّفظيّة.

(٢) الأحزاب: ٣٧.

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ[(١)] وَلَيْسَ إِلَىٰ دَاعِي النَّدىٰ بِسَرِيعِ

ولا عكس فيه[(٢)].

---

(١) **قوله: «سريع إلى ابن العمّ يلطِمُ وجهه»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف والقائل: الأقيشر الأسديّ أبو مُعْرِض المغيرة بن عبدالله بن مُعْرِض المتوفّى سنة ٨٠هـ في بيتين:

سريع إلى ابن العمّ يَلْطِمُ وجهَه وليس إلى داعي النَّدَى بِسَرِيعِ
حريصٌ على الدُّنْيَا مُضِيْعٌ لدينه وليس لما في بيته بمُضِيْعِ

ويقال له: الأقيشر، لأنّه كان أحمر الوجه أقشر، وكان عثمانيّاً خبيثاً، وأدرك دولة عبد الملك بن مروان ـ لعنه الله ـ وهجاه.

قال الخطيب في «الإيضاح»: قاله في ابن عمّ له مُوسر، سأله فمنعه وقال: كم أعطيك مالي وأنت تُنْفِقُهُ فيما لا يعنيك، والله لا أعطيتك، فتركه حتّى اجتمع القوم في ناديهم وهو فيهم فشكاه إلى القوم وذمّه، فوثب إليه ابن عمّه فلطمه فأنشأ يقول: سريع إلى ابن العمّ، البيتين...

وما أحسن من يقول في المديح:

سريع إلى ابن العمّ يَجْبُرُ كسره وليس إلى داعي الخَنَى بسريعِ

قال صاحب «الأغاني»: وكان خليعاً، ماجناً، فاسقاً، فاجراً، مُدْمِنَ الخمر، قبيح المنظر.

قال الجعفريّ صاحب هذا التّعليق: وكذلك كلّ من انحرف عن أهل البيت ومال إلى أعدائهم، لأنّهم أصحاب النّار بلا شكٍّ بدليل قوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من رَكِبَها نجا ومن تخلّف عنها غَرِقَ وهَوَى».

(٢) بل الآية والبيت من قبيل «ردّ العجز على الصّدر» كقول سيّد الشّهداء وسيّد شباب أهل الجنّة الإمام الحسين ـ عليه السّلام ـ في مرثية أخيه الأكبر الإمام الحسن المجتبى ـ عليه السّلام ـ:

غريب وأكناف الحِجاز تَحُوْطُهُ ألا كلّ مَنْ تحت التُّرابِ غريب

[وجوه العكس]

﴿ويقع﴾ أي: العكس ﴿على وجوه:

[الأوّل]

منها: أن يقع بين أحد طَرَفي جملة وما أُضيف إليه ذلك الطّرف نحو: «عادات السّادات[١] سادات العادات»﴾ فإنّ العكس قد وقع بين «العادات» وهو أحد طرفي الكلام وبين «السّادات» وهو الّذي أُضيف إليه «العادات» ومعنى[٢] وقوعه بينهما: أنّه قدّم «العادات» على «السّادات» ثمّ عكس فَقُدِّمَ «السّادات» على «العادات».

[الثّاني]

﴿ومنها﴾ أي: ومن الوجوه ﴿**أن يقع بين متعلّقَي فعلين في جملتين نحو: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾[٣]**﴾ فقد وقع العكس بين «الحيّ» و«الميّت» بأن قدّم «الحيّ» وأخّر «الميّت» ثمّ عكس فقدّم «الميّت» وأخّر «الحيّ» وهما متعلّقان لفعلين في جملتين.

---

(١) **قوله: «عادات السّادات»**. قال الشّيخ بِهاءُ الدّين العامليّ ـ رحمه الله ـ في كشكوله: من كلام أبي الفتح البُسْتيّ المتوفّى سنة ٤٠٠هـ: «من أصلح فاسده، أرغم حاسده، عادات السّادات، سادات العادات، من سعادة جَدّك وقوفك عند حدّك، الرَّشْوة رِشَاءُ الحاجة، اشتغل عن لذّاتك بعمارة ذاتك».

ونسبه إلى أبي الفتح البُسْتيّ أيضاً: الثّعالبيّ في «اللطف واللطائف» و«خاصّ الخاصّ». والدّميريّ في «حياة الحَيوان».

(٢) أي: ليس معناه أنّه يقع في شيءٍ كائن بين الطّرفين.

(٣) يونس: ٣١.

[الثّالث]

﴿ **ومنها** ﴾ أي: ومن الوجوه ﴿**أن يقع بين لفظين في طرفَي جملتين نحو**: ﴿ **لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ** ﴾(١)﴾ قد وقع العكس بين «هنّ» و«هم» حيث قدّم «هنّ» على «هم» ثمّ عكس فأخّر «هنّ» من «هم» وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين.

[الرّابع]

ومنها: أن يقع بين طرفي الجملة كما قلتُ:

طَوَيْتُ بإحْرازِ الفُنُونِ(٢) وَنَيْلِها رِداءَ شَبابي والجُنُونُ فُنُونُ

---

(١) الممتحنة: ١٠.

(٢) **قوله: «طويت بإحراز الفنون»**. البيتان من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف والقائل: الشّارح التّفتازاني ـ كما نصّ عليه في هذا المقام ـ. ورواه ابن العماد الحنبليّ في «شذرات الذّهَب»:

طويت بإحراز العلوم وكسبها رِداء شبابي والجُنون فنون
فلمّا تحصّلت العلوم ونِلْتُها تبيّن لي أنّ الفنون جُنون

وروى الشّوكاني في «البدر الطّالع»:

طويت بإحراز العلوم ونيلها رِداء شبابي والجنون فنون
وحين تعاطيت الفنون ونيلها تبيّن لي أنّ الفنون جنون

«الإحراز»: الجمع والحفظ، و«الفنون»: جمع «الفن» وهو القسم من الشّيء والمراد هنا أقسام العلوم، و«نيلها» تحصيلها. «رِداء شبابي» مفعول «طويت» وهو من إضافة المشبّه به إلى المشبّه، ووجه الشّبه هو أنّ كلّاً منهما ستر وزينة لصاحبه. وذكر «الطّي» ترشيح للتّشبيه والمراد: صرفت بهجة شبابي في تحصيل الفنون. و«تعاطيت»: تناولت وأخذت، و«الحظّ» النّصيب و«الفنون جنون» أي: الفنون الّتي يمنع الإنسان عن الوصول ⇐

فَحِينَ تَعاطَيْتُ الْفُنُونَ وَحَظَّهَا ... تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الفُنُونَ جُنُونُ

[الرّجوع]

﴿ومنه﴾ أي: ومن المعنويّ ﴿الرّجوع، وهو العود إلى الكلام السّابق بالنّقض﴾ أي: بنقضه وإبطاله ﴿لنكتة كقوله﴾ أي: قول زهير:

﴿قِفْ بِالدِّيَارِ الّتي لَمْ يَعْفُهَا الْقِدَمُ[1] ... بَلى وغيّرها الأرواحُ وَالدِّيَمُ﴾

⇐ إلى الحقائق مثل ما كان للغَزّالي والفخر الرازيّ، وابن سيناء البلخيّ وسائر المنحرفين عن أهل البيت ـ لعنهم الله جميعاً ـ.

وروى له أيضاً يعرّض بـ«تمور لنگ» ـ لعنه الله ـ:

إذا خاض في بحر التّفكّر خاطري ... على درّة من معضلات المطالب

حقرت ملوك الأرض في نيل ما حووا ... ونِلْتُ المُنَى بالكُتْب لا بالكتائب

(١) قوله: «قِفْ بالدّيار الّتي لَمْ يَعْفُهَا القِدَمُ». البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المشابه، والقائل زهير بن أبي سُلْمَى المُزَني صاحب المعلّقة يمدح هرم بن سنان والبيت مطلع القصيدة وبعده:

لا الدّار غيّرها بعدُ الأنيس ولا ... بالدّار لو كلّمَتْ ذا حاجةٍ صَمَمُ

دار لأسماءَ بالغمرَيْن ماثِلَةٌ ... كالوحي ليس لها من أهلها أَرِمُ

قال:

إنّ البخيل مَلُوْمٌ حيث كان ولـ ... ـكِنَّ الجواد على عِلّاتِه هَرِمُ

هو الجواد الّذي يعطيك نائله ... عَفْواً ويُظْلَمُ أحياناً فَيَظَّلِمُ

فإن أتاه خليلٌ يوم مَسْأَلَةٍ ... يقول لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

و«الأرواح»: جمع «ريح» ويجمع على «أرياح» ـ أيضاً ـ مراعاة للمفرد في القلب وعدمه ـ و«رياح» و«رِيَح» ـ بكسر الرّاء وفتح الياء ـ.

و«الدِّيَم»: جمع دِيْمَة وهي المطر الدّائم في سكون.

ومعنى المصراع الثّاني من المطلع هو ما ذكره الحكيم الطّوسي أبو القاسم الفردوسيّ ⇐

دلّ الكلام السّابق على أنّ تطاول الزّمان وتقادم العهد لَمْ يَعْفُ الدّيار، ثمّ عاد إليه ونقضه بأنّه قد غيّرها الرّياح والأمطار؛ لنكتة وهو إظهارالكآبة والحزن والحيرة والدّهشة حتّى كأنّه أخبر أوّلاً بما لم يتحقّق ثمّ رجع إليه عقله وأفاق بعض الإفاقة فنقض كلامه السّابق قائلاً: لا بل عفاها القِدَمُ، وغيّرها الأرواح والدِّيَمُ.

ومثله: * **فَأُفٍّ لهذا الدّهر لا بل لأهله**[1] *

[التّورية]

﴿ ومنه ﴾ أي: من المعنويّ **﴿ التّورِية، ويُسمّى الإيهام أيضاً، وهو أن يطلق لفظ له معنيان**[2]: **قريب وبعيد، ويراد البعيد ﴾** اعتماداً على قرينة **﴿ خفيّة وهي ضربان ﴾**:

⇐ الشّاعر الخراسانيّ المشهور:

بناهاى آباد گردد خراب   زباران و از تابش آفتاب
پى افكندم از نظم كاخى بلند   كه از باد و باران نيابد گزند

والمراد حماسته الفارسيّة المعروفة بـ«شاهنامه».

(١) قوله: «**فَأُفٍّ لهذا الدّهر لا بل لأهله**». المصراع من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل، لأنّ بعده ـ كما ذكره السيّد في «أنوار الرّبيع» ـ:

* وإن كنتُ منهم ـ ما أملَّ وأعذرا *

والقائل غير معلوم.

(٢) حقيقيّان، أو مجازيّان، أو أحدهما حقيقيّ والآخر مجازيّ لا يعتبر بينهما لزوم وانتقال من أحدهما إلى الآخر، وبه يمتاز التّورية عن المجاز والكناية، وبهذا ظهر أنّ التّورية ليست من إيراد المعنى بطرق مختلفة في وضوح الدّلالة حتّى تكون من «علم البيان» نعم إنّه إذا كان المعنيان مجازيين أو أحدهما مجازياً كانت من علم البيان بالنّسبة إلى المعنى الحقيقيّ لهما أو لأحدهما، وأمّا بالنّسبة إلى المعنى الّذي هو تورية بالقياس إليه فلا إذ لا علاقة بينهما ولا انتقال من أحدهما إلى الآخر فتدبّر، فإنّه ممّا خفي على بعض الأذكياء ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

[التّورية المجرّدة]

﴿ **مجرّدة وهي** ﴾ التّورية ﴿ **الّتي لا تجامع شيئاً ممّا يلائم المعنى القريب نحو:** ﴿ **الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ** ﴾[1] ﴾ فإنّه أراد بـ«استوى» معناه البعيد وهو «استولى» ولم يقرن به شيء ممّا يلائم المعنى القريب الّذي هو الاستقرار.

[التّورية المرشّحة]

﴿ **ومرشّحة** ﴾ ـ عطف على «مجرّدة» ـ ﴿ **وهي الّتي تجامع شيئاً ممّا يلائم المعنى القريب** ﴾ المُوَرَّى به عن البعيد المراد.

إمّا بلفظ قبله ﴿ **نحو:** ﴿ **وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ** ﴾[2] ﴾ فإنّه أراد «بأيد» معناها البعيد ـ أعني: القدرة ـ وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب ـ أعني: الجارحة المخصوصة ـ وهو قوله: «بنيناها».

أو بلفظ بعده كقول القاضي أبي الفضل بن عِياض[3] يصف ربيعاً بارداً[4]:

---

(١) طه: ٥.

(٢) الذّاريات: ٤٧.

(٣) **قوله: «القاضي أبي الفضل بن عِياض»**. هو عِياض بن موسى بن عِياض بن عُمَرَ اليَحْصُبِيّ، السَّبْتِيّ، الغِرناطيّ، المالكيّ قاضي «سَبْتَة» بالمغرب، مولده بـ«سَبْتَة» في منتصف شعبان من سنة ٤٧٥هـ/٤٧٦هـ فهو سَبْتِيّ الدّار والبلاد، أندَلُسيّ الأصل، نشأ جدوده بالأندلس ثمّ انتقلوا إلى «فاس» وكان لهم استقرار بالقيروان وانتقل إلى «سَبْتَة» بعد سُكْنَى «فاس»، توفّي بـ«مراكش» يوم الجمعة سنة ٥٤٤هـ ـ كما نصّ عليه الخفاجي صاحب «نسيم الرّياض في شرح الشّفا للقاضي عِياض». واشهر كتبه: «الشّفا بتعريف حقوق المصطفى».

(٤) **قوله: «يصف ربيعاً بارداً»**. قال الخطيب في «الإيضاح»:

كلفظ «الغَزالة» في قول القاضي الإمام أبي الفضل عِياضٍ في صَيْفيّة باردةٍ:

⇐

أو الغَزَالَة من طُوْلِ المَدَى خَرِفَتْ ... فما تُفرِّقُ بينَ الجَدْيِ والحَمَلِ

يعني كأنّ الشّمس من كِبَرِها وطول مدّتها صارت خَرِفة، قليلة العقل، فنزلت في بُرْجِ الجَدْيِ في أوان الحلول ببرج الحَمَل، أراد بالغَزَالة معناها البعيد، أعني: «الشّمس» وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب ـ الّذي ليس بمراد ـ أعني: «الرَّشأ»(١) حيث ذكر الخِرَافة، وكذا ذكر الجَدْي، والحَمَل.

وقد يكون كلّ من التّوريتين ترشيحاً للأُخرى كبيت السَّقْط:

إِذَا صَدَقَ الْجَدُّ افْتَرَىٰ العَمُّ لِلْفَتَىٰ(٢) ... مكارِمَ لاَ تَخْفَىٰ وَإِنْ كَذِبَ الخَالُ

⇐ كأنّ كانونَ أهدَى من ملابِسِه ... لِشَهْرِ تَمُوزَ أنواعاً من الحُلَلِ
أو الغزالة مِنْ طُوْلِ المَدَى خَرِفَتْ ... فما تُفَرِّقُ بين الجَدْي والحَمَلِ

والبيتان من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المشابه.

(١) الرَّشَأ: مهموز ولد الظَّبْيَة إذا تحرّك ومشى وهو الغَزال.

(٢) **قوله: «إذا صدق الجَدُّ افترى العمّ للفتى»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ وهو آخر بيت من القصيدة التّاسعة والخمسين من قصائد السّقط وقد تقدّم منها شواهد مطلعها:

مغاني اللِّوى من شخصكِ اليوم أطلالُ ... وفي النّوم مَغْنًى من خَيالِكِ مِحْلَالُ
معانيكِ شَتّى والعبارة واحد ... فطرفُكِ مُغْتَال وزَنْدكِ مُغْتَالُ

قال:

فَسَقْياً لكأسٍ مِنْ فَمٍ مِثْلِ خَاتَمٍ ... من الدُّرِّ لَمْ يَهْمُمْ بتقبيله خالُ

قال:

فيا وَطَني إن فاتني بك سابقٌ ... من الدَّهْر فَلْيَنْعَمْ لساكنك البَالُ
فإنْ أستطع في الحَشْرِ آتِكَ زائراً ... وهيهات، لي يوم القيامة أشغالُ
وكم ماجِدٍ في سِيْفِ دِجْلَةَ لم أَشِمْ ... له بارقاً، والمرءُ كالمُزْن هَطَّالُ
من الغُرِّ، تَرَّاكُ الهواجرِ، مُعْرِضٌ ... عن الجَهْلِ، قذّاف الجواهرِ مِفْضَالُ

⇐

أراد بالجدّ الحظّ، وبالعمّ الجماعة من النّاس، وبالخال المَخِيْلَة[1].

فإن قلت: قد ذكر صاحب «الكشّاف»[2] في قوله ـ تعالى ـ ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى**

⇐ سَيَطْلُبُني رِزْقي الّذي لو طَلَبْتُهُ　　لمـا زادَ، والدُّنْيا حُظُوظٌ وإقبال
إذا صَدَقَ الجَدُّ افترى العَمُّ للفتى　　مكارِمَ لا تُكْرِي وإن كَذَبَ الخالُ

لا تُكْرِي: لا تنقص. وقد تقدّم الأبيات غير مرّةٍ في الفنّ الأوّل.

(١) وهي المَظِنّة، والظّنّ.

(٢) **قوله: «قد ذكر صاحب «الكشّاف»»**. وهذا نصّه في تفسير الآية الخامسة من سورة طه:

قرئ «الرّحمن» مجروراً صفة لـ«مَن خلق» والرّفع أحسن؛ لأنّه إمّا أن يكون رفعاً على المدح على تقدير: «هو الرّحمن». وإمّا أن يكون مبتدأ مشاراً بلامه إلى «من خلق».

فإن قلت: الجملة الّتي هي «على العرش استوى» ما محلّها إذا جررت «الرّحمن» أو رفعته على المدح؟ قلت: إذا جررت فهي خبر مبتدأ محذوف لا غير. وإن رفعت جاز أن تكون كذلك، وأن تكون مع الرّحمن خبرين للمبتدأ **لمّاكان** الاستواء على العرش ـ وهو سرير الملك ـ ممّا يَرْدَفُ الملك ـ أي: يلزمه ـ **جعلوه** كناية عن الملك فقالوا: «استوى فلان على العرش» يريدون: «مَلَك» وإن لم يقعد على السّرير البتّة.

وقالوه أيضاً لشهرته في ذلك المعنى ومساواته «ملك» في مؤدّاه، وإن كان أشرح وأبسط، وأدلّ على صورة الأمر.

ونحوه قولك: «يد فلان مبسوطة» و«يد فلان مغلولة» بمعنى: أنّه جواد أو بخيل.

لا فرق بين العبارتين إلّا فيما قلت، حتّى أنّ مَنْ لم يبسط يده قطّ بالنّوال، أو لم تكن له يد رأساً، قيل فيه: «يده مبسوطة» لمساواته عندهم قولهم: «هو جَواد» ومنه قول الله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿**وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ**﴾ أي: «هو بخيل» ﴿**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ**﴾ أي: «هو جواد» من غير تصوّر يد، ولا غلّ، ولا بسط، والتّفسير بالنّعمة والتمحّل للتّثنية من ضيق العَطَن، والمسافرة عن علم البيان مسيرة أعوام.

وقال ـ في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَالأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ**﴾ [الزّمر: ٦٧] ـ: والغرض من هذا الكلام إذا أخذته كما هو بجملته

⇐

الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾[1] أنّه تمثيل[2] لأنّه لمّا كان الاستواء على العرش ـ وهو سرير المُلْك ـ ممّا يَرْدَفُ[3] المُلْك جعلوه كناية عن الملك، ولمّا امتنع هاهنا المعنى

⇐ ومجموعه تصوير عظمته والتّوقيف على كنه جلاله، لا غير، من غير ذهاب بالقبضة ولا باليمين إلى جهة حقيقة أو مجاز.

وكذلك حكم ما يروى أنّ جبرئيل جاء إلى رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ فقال: «يا أبا القاسم إنّ الله يمسك السّماوات يوم القيامة على إصْبَع والأرضين على إصبع، والجبال على إصبع، والشّجر على إصبع والثّرى على إصبع وسائر الخلق على إصبع ثمّ يهزّهنّ فيقول: أنا الملك» فضحك رسول الله تعجّباً ممّا قال ثمّ قرأ تصديقاً له: **﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّـهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾** الآية [الأنعام: ٩١]. وإنّما ضحك أفصح العرب ـ صلّى الله عليه وآله ـ وتعجّب لأنّه لم يفهم منه إلّا ما يفهمه علماء البيان من غير تصوّر إمساكٍ ولا إصبع ولا شيءٍ من ذلك ولكن فهمه وقع أوّل شيءٍ وآخره على الزّبدة والخلاصة الّتي هي الدّلالة على القدرة الباهرة، وأنّ الأفعال العظام الّتي تتحيّر فيها الأفهام والأذهان ولا تكتنهها الأوهام هيّنة عليه هواناً لا يوصل السّامع إلى الوقوف عليه إلّا إجراء العبارة في مثل هذه الطّريقة من التخييل. ولا ترى باباً في علم البيان أدقّ ولا أرقّ ولا ألطف من هذا الباب، ولا أنفع وأعون على تعاطي تأويل المشتبهات من كلام الله ـ تعالى ـ في القرآن وسائر الكتب السّماويّة وكلام الأنبياء، فإنّ أكثره وعليّته تخييلات قد زَلَّتْ فيها الأقدام قديماً، وما أُوتِيَ الزّالّون إلّا من قلّة عنايتهم بالبحث والتّنقير، حتّى يعلموا أنّ في عِداد العلوم الدقيقة عِلْماً لو قدّروه حقّ قدره لما خفي عليهم أنّ العلوم كلّها مفتقرة إليه وعيال عليه إذ لا يحلّ عقدها المؤربة ولا يفك قيودها المكربة إلّا هو، وكم آيةٍ من آيات التّنزيل، وحديث من أحاديث الرّسول قد ضيم وسيم الخسف بالتّأويلات الغثة والوجوه الرّثّة، لأنّ من تأوّل ليس من هذا العلم في عير ولا نفير، ولا يعرف قبيلاً منه من دبير اهـ.

(١) طه: ٥.

(٢) أي: تصوير، لما صرّح به في قوله: «تمثيل وتصوير لعظمته» وليس المراد أنّه استعارة تمثيليّة أو تشبيه تمثيليّ لعدم علاقة التّشبيه ـ كما في الهندي ـ.

(٣) أي: يلزَمُهُ ويتبعه، لأنّه إذا ملك الإنسان استوى بعقبه على العرش، ويقال: رَدِفْتُهُ ـ بالكسر ـ لَحِقْتُهُ وتَبِعْتُهُ.

الحقيقيّ صار مجازاً كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ أي: هو بخيل ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ (١) أي: هو جواد، من غير تصوّر يدٍ ولا غُلٍّ ولا بَسْطٍ، والتّفسير بالنّعمة والتّمحّل (٢) للتّثنية من ضِيْقِ العَطَن، والمسافرة من «علم البيان» مسيرة أعوام.

وكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ (٣) تمثيل وتصوير لِعَظَمَتِهِ وتوقيف على كُنْهِ جلاله من غير ذَهَاب بالأيدي إلى جهة حقيقة أو مجاز، بل يذهب إلى أخذ الزُّبْدَة والخُلَاصَة من الكلام من غير أن يتمحّل لمفرداته حقيقة أو مجاز.

وقد شدّد النّكير على من يفسّر «اليد» بالنّعمة و«الأيدي» بالقدرة و«الاستواء» بالاستيلاء و«اليمين» بالقدرة.

وذكر الشّيخ (٤) في «أسرار البلاغة» أنّهم وإن كانوا يقولون المراد بـ«اليمين»

---

(١) المائدة: ٦٤.

(٢) أي الاحتيال لصيغة التّثنية في «يداه» بأن يراد النّعمة الدّنيويّة والأخرويّة.

(٣) الذّاريات: ٤٧.

(٤) **قوله: «وذكر الشّيخ»**. ذكره في فصل في حدّي الحقيقة والمجاز من أواخر «أسرار البلاغة» ـ لا «دلائل الإعجاز» كما في بعض النّسخ ـ بعد أن ذكر أنّ «اليد» تستعمل مجازاً بمعنى النّعمة: فأمّا ما تكون «اليد» فيه للقدرة على سبيل التّلويح بالمَثَل دون التّصريح حتّى ترى كثيراً من النّاس يطلق القول أنّها بمعنى القدرة ويجريها مجرى اللفظ يقع لمعنيين فكقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزّمر: ٦٧]، تراهم يطلقون أنّ اليمين بمعنى القدرة ويصلون إليه قول الشّمّاخ:

إذا ما راية رفعت لِمَجْدٍ تلقّاها عرابة باليمين

كما فعل أبو العبّاس في «الكامل» فإنّه أنشد البيت ثمّ قال: قال أصحاب المعاني: معناه:

⇐

القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة، وقصدهم إلى نفي الجارحة بسرعة؛ خوفاً على السّامع من خطرات تقع للجهّال وأهل[1] التّشبيه وإلّا فكلّ ذلك من طريق التّمثيل.

قلت: قد جرى المصنّف في جعل الآيتين مثالين للتّورية على ما اشتهر بين أهل الظّاهر من المفسّرين[2].

⇐ بالقوّة، وقالوا مثل ذلك في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ**﴾ وهذا منهم تفسير على الجملة وقصد إلى نفي الجارحة بسرعة خوفاً على السّامع من خطرات تقع للجهّال وأهل التّشبيه ـ جلّ الله وتعالى عن شبه المخلوقين ـ. ولم يقصدوا إلى بيان الطّريقة والجهة الّتي منها يحصل على القدرة والقوّة، وإذا تأمّلت علمت أنّه على طريقة المثل اهـ. [أسرار البلاغة: ٣٠٢ـ٣٠٣].

(١) أي: المشبّهة، وهم فرقة من العُمَرِيّين النَّوَاصب ـ لعنهم الله ـ.

(٢) وحاصل السّؤال والجواب: أنّ هاهنا سؤالين:

الأوّل: أنّهم اختلفوا في التّمثيل على أربعة أقوال ـ كما تقدّم في «علم البيان» ـ وكان الزّمخشريّ يقول: إنّه مرادف للتّشبيه، ولكنّه عبّر في تفسير ﴿**الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ**﴾ بعباراتٍ مختلفة؛ فمرّةً عبّر بالتّمثيل وأخرى بالمجاز، وثالثةً بالكناية، وكلّ غير الآخر فما وجهه؟

والثّاني: أنّ الجمهور ـ وتبعهم المصنّف ـ عدّوا الآية من التّورية والزّمخشري من الكناية وأيّ القولين صحيح؟

والجواب عن الأوّل: أنّ مذهب الزّمخشري في تلك الموارد هو الكناية، والتعبير بالتّمثيل والمجاز سهو منه وغفلة، لأنّه صرّح بعدم ذهاب بها إلى حقيقة أو مجاز ـ كما تقدّم كلامه ـ.

والجواب عن الثّاني: أنّ المصنّف تبع هاهنا أهل الظّاهر من المفسّرين، والتحقيق ما ذهب إليه الشّيخ والزّمخشريّ من القول بالكناية لا التّورية ـ كما زعمه أهل الظّاهر ـ.

[الاستخدام]

﴿ومنه﴾ أي: من المعنويّ ﴿**الاستخدام، وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما**﴾ أي: أحد المعنيين ﴿**ثمّ يراد بضميره**﴾ أي: بالضّمير الرّاجع إلى ذلك اللّفظ ﴿**معناه الآخر**﴾.

﴿**أو يراد بأحد ضميريه**﴾ أي: ضميرَي ذلك اللّفظ ﴿**أحدهما**﴾ أي: أحد المعنيين ﴿**ثمّ**﴾ يراد ﴿**بالآخر**﴾ أي: بالضّمير الآخر ﴿**معناه الآخر**﴾.

﴿**فالأوّل كقوله**﴾:

﴿**إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ**[1] رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَاباً﴾

---

(١) **قوله: «إذا نزل السّماء بأرض قومٍ»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل، والقائل: جرير من قصيدة يقول فيها:

أَقِلِّي اللوم عاذل والعتابا ... وقولي إن أصبتُ لقد أصَابَا
أَجِدَّكَ ما تذكَر عهد نَجْدٍ ... وحَيّاً طالما انتظروا الإيابا
بلى فارفضّ دمعك غير نَزْرٍ ... كما عيّنتَ بالسِّرب الطِّبابا
وهاج البرق ليلة أَذْرِعاتٍ ... هوى ما تستطيع له طِلابا

ونسبه المفضّل بن محمّد الضبّي في اختياراته إلى معاوية بن مالك بن جعفر معوّد الحكماء، وساقه في قصيدة طويلة مطلعها:

أَجِدَّ القلبُ من سَلْمَى اجتنابا ... وأقصر بعد ما شَابَتْ وشابا
وشابَ لِدَاتُه وعدلن عنه ... كما أَنْضَيْتُ من لُبْسٍ ثيابا
فإن يك نبلها طاشَتْ ونبلي ... فقد نَرْمِي بها حِقَباً صِيابا
فتصطاد الرّجال إذا رمتهم ... وأصطادُ المُخَبَّأة الكِعابا

قال:

وكنتُ إذا العظيمةُ أفزعَتْهُم ... نهضتُ ولا أدِبُّ لها دِبابا

⇐

أراد بـ«السّماء» الغيث وبالضّمير الرّاجع إليه في «رعيناه» النّبت.

﴿ والثّاني كقوله ﴾ أي: قول البُحْتُرِيّ:

﴿ فَسَقَا الغَضَا وَالسَّاكِنِيه وَإِنْ هُمُ[1] | شَبُّوهُ بَيْنَ جَوَانِحٍ وَقُلُوْبِ ﴾

⇐ بحمد الله ثمّ عطاء قومٍ | يفكّون الغنائم والرّقابا
إذا نزل السّماء بأرْضِ قومٍ | رعيناه وإن كانوا غِضابا
بكلّ مُقَلّصٍ عَبْلٍ شَواه | إذا وُضِعَتْ أعنّتهنّ ثابا

* * *

(١) قوله: «فسقى الغضا والسّاكنيه وإنْ هُمُ». البيت من الكامل على العروض التّامّة الصّحيحة مع الضّرب المقطوع والقائل: البُحْتُرِيّ من قصيدة يمدح بها إسحاق بن إسماعيل بن نوبخت:

كم بالكثيب من اعتراض كثيبٍ | وقَوامِ غُصْنٍ في الثّياب رَطِيبِ
وبذي الأَراكة من مَصِيْفٍ لابسٍ | نَسْجَ الرِّيَاحِ ومَرْبَعٍ مَهْضُوْبِ
دِمَنٌ لزينبَ قبلَ تشريد النَّوَى | مِنْ ذي الأراكِ بزينبٍ ولَعُوْبِ
تأبى المنازلُ أن تُجِيْبَ ومِنْ جَوىً | يومَ الدِّيار دعوتُ غير مُجِيْبِ
هل تُبْلِغَنَّهُمُ السَّلَامَ دُجُنَّةٌ | وَطْفَاءُ ساريةٌ بريحِ جَنُوْبِ
أو تُدْنِيَنَّهُمُ نوازعُ في البُرَى | عُجُلٌ كواردة القَطَا المَسْرُوْبِ
فسَقَى الغَضَا والسّاكنيه وإنْ هُمُ | شبّوه بين جوانحٍ وقُلُوْبِ
وقِصار أيّام به سُرِقَتْ لنا | حَسَنَاتُها من كاشحٍ ورقيبِ
خُضْراً يُساقِطُها الصَّبَا وكأنّها | وَرَقٌ يُسَاقِطُها اهتزاز قَضِيْبِ

قال:

يَغْشَى عن المَجْدِ الغَبِيُّ ولَنْ ترى | في سُؤْدَدٍ أَرَباً لغير أَرِيبِ
لا تَغْلُ في جُوْدِ الرِّجال فإنّه | لَمْ أَرْضَ جُوْداً غير جُوْدِ أَدِيْبِ
والأرْضُ تُخْرِجُ في الوِهاد، وفي الرُّبا | عَمَمَ النَّبات وجُلُّ ذلك يُوْبِي
وإذا أبو الفضل استعار سجيّةً | للمكرُمَاتِ فمن أبي يعقوبِ

⇐

أراد بأحد الضّميرين الرّاجعين إلى «الغَضَا» وهو المجرور في «السّاكنيه» المكان، وبالآخر وهو المنصوب في «شبّوه» النّار، أي: أوقدوا بين جوانحي نار الغَضَا، يعني: نار الهوى الّتي تشبه نار الغَضَا.

[اللّفّ والنّشر]

﴿ومنه﴾ أي: من المعنويّ ﴿**اللّفّ والنّشر، وهو ذكر متعدّد على التّفصيل أو الإجمال ثمّ ذكر ما لكلّ**﴾ من آحاد هذا المتعدّد ﴿**من غير تعيينٍ ثِقَةً بأنّ السّامع يردّه إليه**﴾ أي: يردّ ما لكلٍّ من آحاد هذا المتعدّد إلى ما هو له.

﴿**فالأوّل**﴾ وهو أن يكون المتعدّد على سبيل التّفصيل ﴿**ضربان، لأنّ النّشر إمّا على ترتيب اللّفّ**﴾ بأن يكون الأوّل من النّشر للأوّل من اللّفّ والثّاني للثّاني وهكذا على التّرتيب ﴿**نحو: ﴿وَمِن رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ﴾**[1]﴾ ذكر «اللّيل» و«النّهار» على التّفصيل ثمّ ذكر ما للّيل ـ وهو السّكون فيه ـ وما للنّهار ـ وهو الابتغاء من فضل الله ـ على التّرتيب.

⇐ «الكثيب»: التّلّ من الرّمل «الكثيب» الثّانية كناية عن المرأة العظيمة الكفل. «ذو الأراكة»: اسم موضعٍ. «المهضوب» المُصَاب بالمَطَر. «الدّمن»: الآثار الباقية بعد الرّحيل. «زينب» و«لَعوب» اسمان. «تأبى المنازِلُ» المنازل خالية لا تجيب ومع ذلك ناديت من حُرْقة قلبي. «الدّجنَة» الغيم المطبّق الرّيّان المظلم «الوَطْفاء» ذات الذّيول لكثرة مائها. «السّارية»: السّحابة تأتي ليلاً. «البُرَى»: مفردها «البُرَة» الحلقة. «عجل» مفردها «عَجْلاء». «النوازع» النّوق النّجائب. «القطا»: مفردها «القَطاة» نوع من الحمام «المسروب»: الآتي على شكل أسراب. «الغضا»: نوع قاسٍ من الشَّجَر. «الكاشح» العدوّ الّذي يضمر عداوته. «يعشى» يكلّ بصره «أَرَباً» قصداً وغايةً «الأديب» ابن نوبخت. «العمم»: الكثرة من العموم «يوبى» يحلّ الوباء بالمكان.

(١) القصص: ٧٣.

﴿ وإمّا على غير ترتيبه ﴾ أي: ترتيب اللّفّ وهو ضربان:

لأنّه إمّا أن يكون الأوّل من النّشر للآخر من اللّفّ والثّاني لما قبله[1] وهكذا على التّرتيب وليسمّ **معكوس التّرتيب** ﴿**كقوله**﴾ أي: قول ابن حَيُّوس[2]:

---

(١) وفي بعض النّسخ: «والثّاني للثّاني» ومعناه ـ بالنّظر إلى قول ابن حيّوس ـ: «أنّ الثّاني للثّاني والثّالث للأوّل» لأنّ فيه ثلاثة أُمور. ولا ينطبق على المشتمل للأمرين والأربعة وما فوقها، ولذا صحّحوا العبارة بعد ذلك فقالوا: «والثّاني لما قبله» أي: لما قبل الآخر من اللّفّ «وهكذا» أي: الثّالث ـ مثلاً ـ لما قبل الثّاني من اللّفّ وهكذا.

(٢) **قوله: «ابن حَيُّوس»**. هو الأمير مصطفى الدّولة أبو الفِتْيَان محمّد بن سلطان بن محمّد بن حَيُّوس بن محمّد بن المرتضى بن محمّد بن الهيثم بن عثمان الغَنَويّ الدّمشقيّ، ولد بدمشق يوم السّبت سلخ صفر سنة ٣٩٤هـ وتوفّي في شعبان سنة ٤٧٣هـ بحلب وهو ابن الثّمانين ولم يعقّب ولداً، وهذا الشّاعر من شعراء الشّيعة البارزين المخلصين، المتديّنين، يقول في القصيدة الميمية في مدح سيّد الوزراء وتاج الأصفياء مشيراً إلى مظلمة أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ ومنقصة بني العبّاس وبني أُميّة أتباع أصحاب السّقيفة ـ لعنهم الله ـ:

ومَنْ أبوه عليٌّ لا ينازِعُهُ ... ميراثَ أحمدَ باغٍ عمّه قُثَمُ
قد انطوى زَمَنٌ عَزَّ الضَّلالُ به ... ففاتَ آلَ رسولِ الله حَقُّهُمُ
ولو تولّيتَ أُوْلَى الدَّهْرِ أمرَهُمُ ... لم يهتضِمْ ولدَ الزَّهْراءِ مُهْتَضِمُ
ولم تَصِلْ غِيَرُ الأيام عاديةً ... فَالبُطْلُ مُدَّعمٌ والحقّ مُدَّغَمُ
حوادِثٌ وَرَّثَتْ مروانَ ظالمةً ... خلافةً لم يُخَلِّفْهَا له الحَكَمُ
وعاودَتْ ببني العبّاس قاهرةً ... بني أُمَيَّةَ حتّى زالَ مُلْكُهُمُ

قال:

تعلو بها وُزَراءٌ أنت سيّدهم ... كما سَمَا أصفياءٌ أنت تاجُهُم

* * *

﴿كَيْفَ أَسْلُو وَأَنْتِ حِقْفٌ[١] وَغُصْنٌ   وغَزَالٌ لَحْظاً وَقَدّاً وَرِدْفاً﴾

---

(١) **قوله: «كيف أَسْلُو، وأَنْتِ حِقْفٌ»**. البيت يتيم من الخفيف على العروض الأُولى مع الضّرب المشابه والقائل: أبو هلال الحسن بن عبدالله العسكري المتوفّى سنة ٣٩٥هـ وليس البيت لابن حَيُّوس كما نسبه إليه الشّارح ـ تبعاً لغيره ـ.

وعلى منهاج هذا القول قول ابن الرّومي ـ رحمه الله ـ:

آراؤكم، ووجوهكم، وسيوفكم   في الحادثات إذا دَجَوْنَ نُجُومُ
فيها معالم للهُدَى ومصابحٌ   تجلو الدُّجى والأُخْرَيات رُجُومُ

ومن اللفّ والنّشر بين ثلاثة قول ابن حيّوس:

ومُقَرْطَقٍ يَغْنَى النّديمُ بوجهه   عن كأسه الملأى وعن إبريقه
فعلُ المدام ولونها ومذاقها   من مُقْلَتيه، ووجنتيه وريقه

وبين أربعة وأربعة قول الشّاعر:

ثَغْرٌ، وخدٌّ، ونَهْدٌ، واحمرارُ يدٍ   كالطَّلْع، والوَرْد، والرّمّان والبَلَحِ

ولأبي جعفر الغِرناطيّ بين خمسة وخمسة:

ملك يجيء بخمسة من خمسةٍ   لَقِيَ الحسودَ بها فماتَ لما بِهِ
من وَجْهه، ووقارِهِ وجَوَادِه   وحُسامه بيديه يوم ضِرابِهِ
قمرٌ على رَضْوَى تسير به الصَّبَا   والبرقُ يلمع من خلال سحابه

ولابن جابر الأندلسيّ بين ستّة وستّة:

إن شئت ظَبْياً أو هلالاً أو دُجَى   أو زهرَ غُصْنٍ في الكثيب الأملد
فللحظها، ولوجهه، ولشعرها   ولخدّها، والقدّ، والرّدف اقصد

لصفيّ الدّين الحلّي بين ثمانية وثمانية:

وظبي بقَفْرٍ فوقَ طِرْفٍ مُفَوَّقٌ   بقوسٍ رَمَى في النَّقْع وَحْشاً بأسهم
كبدرٍ بأُفْقٍ فوقَ برقٍ بكفّه   هلالٌ رمى في اللّيل جنّاً بأنجم

ولبعضهم بين عشرة وعشرة:

شَعْر، جبينٌ، محيًا، معطفٌ، كَفَلٌ   صُدْغٌ، فَمٌ، وجنات، ناظِر، ثَغْرُ

⇐

فـ«اللّحظ» للغَزَال و«القدّ» للغُصْن و«الرّدف» للحِقْف ـ وهو النّقا من الرَّمْل ـ شبّه به الكفل في العِظَم والاستدارة.

أو لا يكون كذلك وليسمّ **مختلط التّرتيب** كقولك: «هو شمس وأَسَد وبحر جُوْداً وبِهَاءً وشَجَاعةً».

﴿**والثّاني**﴾ وهو أن يكون ذكر المتعدّد على سبيل الإجمال ﴿**نحو**: ﴿ **وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارىٰ** ﴾[(١)]﴾ فإنّ الضّمير في «قالوا» لليهود والنّصارى، فذكر الفريقان على طريق الإجمال دون التّفصيل، ثمّ ذكر ما لكلّ منهما فالمتعدّد المذكور إجمالاً هو الفريقان.

ولك أن تجعله قول الفريقين فإنّه قد لفّ بين القولين في «قالوا» ـ أي: قالت اليهود وقالت النّصارى ـ وهذا معنى قوله ـ في «الإيضاح»[(٢)] ـ: «فَلَفَّ بين القولين» فإنّ ما لفّ بينهما في هذا الباب هو المتعدّد المذكور أوّلاً على ما صرّح به صاحب «المفتاح» حيث قال: «هو أن تلفّ بين الشّيئين في الذّكر ثمّ تتبعهما كلاماً مشتملاً على متعلّق بأحدهما[(٣)] ومتعلّق بآخر من غير تعيين»[(٤)].

⇐ ليل، صباحٌ، هلالٌ، بانةٌ ونَقاً   آسٌ، أَقَاحٍ، شقيقٌ، نرجسٌ، دُرُّ

ولابن جابر بين اثني عشر واثني عشر:

فروعٌ، سَناً، قَدٌّ، كلامٌ، فمٌ، لَمىً   حُليٌ عُنُقٌ، ثَغْرٌ، شَذاً، مقلةٌ، خَدُّ

دُجىً، قمرٌ، غُصْنٌ، جَنىً، خاتم، طَلاً   نجومٌ، رَشاً، دُرٌّ، صَباً، نرجس، وردُ

* * *

(١) البقرة: ١١١.

(٢) الإيضاح: ٥٢٠.

(٣) وفي «المفتاح»: «على متعلّق بواحدٍ».

(٤) مفتاح العلوم: ٥٣٤.

﴿أي: وقالت اليهود لن يدخل الجنّة إلّا مَن كان هوداً، وقالت النّصارى لن يدخل الجنّة إلّا من كان نصارى، فلفّ﴾ بين الفريقين أو القولين إجمالاً **﴿لعدم الالتباس و﴾** الثّقة بأنّ السّامع يردّ إلى كلّ فريق أو كلّ قول مقوله **﴿للعلم بتضليل كلّ فريقٍ صاحبه﴾** واعتقاد أنّه إنّما يدخُلُ الجنّة هو لا صاحبه **﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارىٰ عَلىٰ شَيءٍ وَقَالَتِ النَّصارىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلىٰ شَيءٍ﴾**[1] وهذا الضّرب[2] لا يتصوّر فيه التّرتيب وعدمه.

[نوع آخر من اللّفّ لطيف المسلك تنبّه له الزّمخشريّ]

وهاهنا نوع آخر من اللّفّ لطيف المسلك وهو أن يذكر متعدّد على التّفصيل، ثمّ يذكر ما لكلٍّ، ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدّد على الإجمال ـ ملفوظاً أو مقدّراً ـ فيقع النّشر بين لفّين: أحدهما مفصّل، والآخر مجمل، وهذا معنى لطف مسلكه، وذلك كما تقول: «ضربتُ زيداً، وأعطيتُ عَمْراً، وخرجتُ عن بلد كذا، وللتّأديب والإكرام ومخافة الشّرّ فعلت كذا».

وعليه قوله ـ تعالى ـ: **﴿فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾**[3].

---

(١) البقرة: ١١٣.

(٢) أي: الضّرب الثّاني ـ وهو أن يكون ذكر المتعدّد على سبيل الإجمال ـ لا يتصوّر فيه التّرتيب وعدمه كما في قول دعبل ـ رحمه الله ـ:

قبران في طوس خير النّاس كلّهم　　　وقبر شرّهم هذا من العبر

(٣) البقرة: ١٨٥.

[كلام صاحب الكشّاف]

قال صاحب «الكشّاف»[1]: الفعل المُعَلَّلُ محذوف، مدلول عليه بما سبق، تقديره: «ولتكملوا العدّة ولتكبّروا الله على ما هداكم ولعلّكم تشكرون شرّع ذلك» يعني: جملة ما ذكر من أمر الشّاهد بصوم الشّهر، وأمر المرخّص له بمراعاة عدّة ما أفطر فيه، ومن التّرخيص في إباحة الفِطْر.

فقوله: «لتكملوا» علّة الأمر بمراعاة العدّة و«لتكبّروا» علّة ما علم من كيفيّة القضاء والخروج عن عهدة الفِطْر و«لعلّكم تشكرون» ـ أي: إرادة أن تشكروا ـ علّة التّرخيص والتّيسير، وهذا نوع آخر من اللّفّ لطيف المسلك لا يكاد يهتدي إلى تبيّنه إلّا النِّقَابُ[2] المُحَدَّث من علماء البيان.

[نقد كلامه]

هذا كلامه، وعليه إشكال، وهو: أنّه جعل الأوّل من تفاصيل المعلّلات «أمر الشّاهد بصوم الشّهر» ولم يجعل شيئاً من العِلَلِ راجعاً إليه، وجعل «ولتكبّروا» علّة ما علم من «كيفيّة القضاء» وهو ممّا لم يذكر في تفصيل المعلّلات، فما ذكره في بيان تطبيق العِلَلِ غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام.

---

(١) أي: في تفسير هذه الآية من «الكشّاف» وما أورده عين حروفه فلا حاجة إلى نقل عبارته.

(٢) قال ابن منظور: النِّقاب: العالم بالأمور، و«النِّقاب» و«المِنْقَب» ـ بالكسر والتّخفيف ـ الرّجل العالم بالأشياء، الكثيرُ البحث عنها، والتّنقيب عليها، وقال أبو عبيد: النقاب هو الرّجل العلّامة. وقال غيره: هو الرّجل العالم بالأشياء، المُبَحِّثُ عنها، الفَطِنُ الشّديد الدّخول فيها، قال أوس بن حجر يمدح رجلاً:

نجيح، جواد، أخو ماجِدٍ ... نِقابٌ يحدِّث بالغائِبِ

و«المحدَّث» بصيغة المفعول، أي: من يحدّثه الملائكة.

[الجواب عنه]

ويمكن التّفصّي عنه بأن يقال: إنّ ذكر «أمر الشّاهد بصوم الشّهر» في تفصيل المعلّلات ليس لأنّه باستقلاله معلّل بشيء من العلل المذكورة، بل هو توطئة وتمهيد لتفرّع التّرخيص، ومراعاة العدّة، وكيفيّة القضاء عليه، ويشهد بذلك أنّه لم يقل: «ومن أمر المرخّص» ـ بإعادة حرف الجرّ ـ كما قال: «ومن التّرخيص».

فالحاصل أنّ المذكور فيما سبق من الكلام ـ بعد «أمر الشّاهد بصوم الشّهر» ـ هو التّرخيص، وأمر المرخّص له بمراعاة عدّة ما أفطر ليصومها في أيّام أُخر، وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفيّة القضاء، فصار المذكور بعد الأمر بصوم الشّهر ثلاثة.

أحدها: أمر المرخّص له بمراعاة العدّة.

والثّاني: تعليم كيفيّة القضاء.

والثّالث: التّرخيص، وجميع ذلك متفرّع على الأمر بصوم الشّهر، فجعل كلّاً من العِلَلِ راجعاً إلى واحدة من هذه الثّلاثة.

[جواب آخر]

وقد يقال: إنّ قوله: «ولتكملوا علّة الأمر بمراعاة العدّة» شامل لأمر الشّاهد بصوم الشّهر، بناءً على أنّ العدّة هي الشّهر كلّه في الشّاهد وعدّة أيّام الإفطار في المرخّص له.

[نقده]

وفيه نظر؛ إذ لا معنى لتعليل أمر الشّاهد بصوم الشّهر بإكمال عدّة أيّام الشّهر.

على أنّه لا ارتياب في أنّ الأمر بمراعاة العدّة في قوله «ولتكملوا علّة الأمر بمراعاة العدّة» إشارة إلى المذكور قبله، وهو أمر المرخّص له بمراعاة عدّة ما أفطر فيه.

[الجمع]

﴿ ومنه ﴾ أي: من المعنويّ ﴿ الجمع، وهو أن يجمع بين متعدّد في حكم ﴾ وذلك المتعدّد قد يكون اثنين ﴿كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾(١)﴾ وقد يكون أكثر ﴿ نحو ﴾ قول أبي العتاهية(٢):

---

(١) الكهف: ٤٦.

(٢) قوله: «أبي العتاهية». هو إسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان، كنيته أبو إسحاق، وأبو العتاهية كنية يخاطبه بها بنو العبّاس وأخصّ بالذكر منهم المهديّ العبّاسيّ ـ لعنه الله ـ وكان زاهداً جدّاً وأكثر شعره في الزّهد والأمثال، وكان غزير البحر، كثير المعاني لطيفها، سهل الألفاظ، كثير الافتنان، قليل التكلّف، وكان يمتنع عن خدمة بني العبّاس شعراً حتّى أرغموه على ذلك وضربوه لذلك ضرباً مبرحاً.

وقال: حبسني الرّشيد العبّاسي ـ لعنه الله ـ لمّا تركت قول الشّعر، فأُدْخِلْتُ السّجن وأُغلق الباب علَيّ، فدَهِشْتُ كما يَدْهَشُ مثلي لذلك الحال فإذا أنا برجل جالس في جانب الحبس مقيّدٍ، فجعلت أنظر إليه ساعةً ثمّ تمثّل وقال:

تعوّدتُ مسّ الضُّرّ حتّى أَلِفْتُهُ ... وأسلمني حُسْنُ العَزاء إلى الصَّبْرِ
وصيّرني يأسي من النّاس راجياً ... لحسن صنيع الله من حيث لا أدري

فقلت له: أعد ـ أعزّك الله ـ هذين البيتين، فقال لي: ويلك يا أبا العتاهية ما أسوأ أدبك وأقلّ عقلك، دخلتَ علَيّ الحبس فما سلّمت تسليم المسلم على المسلم، ولا سألت مسألة الحرّ للحرّ، ولا توجّعت توجّع المبتلى للمبتلى، حتّى إذا سمعت بيتين من الشّعر الّذي لا فضل فيك غيره لم تصبر عن استعادتهما، ولم تقدم قبل مسألتهما عذراً لنفسك في طلبهما، فقلت: يا أخي إنّي دَهِشْتُ لهذا الحال فلا تَعْذُلْني واعذِرْني متفضّلاً بذلك، فقال: والله أنا أولى بالدَّهَش والحيرة منك؛ لأنّك حبست في أن تقول الشّعر، فإذا قلت أَمِنْتَ، وأنا مأخوذ بأن أدلّ على ابن رسول الله ليقتل أو أُقتل دونه، ووالله لا أدلّ عليه أبداً والسّاعة يُدعى بي فأُقتل فأيّنا أحقّ بالدَّهَش؟ فقلت: أنت ـ والله ـ أولى، سلّمك الله

⇐

عَـــلِمْتَ يَــا مُــجَاشِعَ بْــنَ مَسْـعَدَهْ ﴿أَنَّ الشَّبَابَ وَالفَرَاغَ وَالْجِدَهْ(١)﴾

⇐ وكفاك، ولو علمت أنّ هذه حالك ما سألتك، فقال: لا نَبْخَلُ عليك إذن، ثمّ أعاد البيتين حتّى حَفِظْتُهُما، فسألته مَنْ هو؟ قال: أنا داعية عيسى بن زيد وابنه أحمد. ولم نلبث أن سمعت صوت الأقفال، فقام فسكب عليه ماءً كان عنده في جَرَّةٍ ولَبِسَ ثوباً نظيفاً ودخل الحَرَسُ والجُند معهم الشّمع، فأُخْرِجنا جميعاً وقُدِّم قبلي إلى الرّشيد ـ لعنه الله ـ فسأله عن أحمد بن عيسى فقال: لا تسألني عنه واصنَعْ ما أنت صانع، فلو أنّه تحت ثوبي هذا ما كشفت عنه، فأمر بضرب عنقه فضُرِبت. وأعطيتهم ما سألوا فنجوت، كان مولده سنة ١٣٠هـ ووفاته يوم الاثنين لثمانٍ خلون من جُمَادَى الأُولى، وقيل لثلاث من جُمادَى الآخرة سنة ٢١١هـ ببغداد. وقيل: سنة ٢١٣هـ.

(١) **قوله: «إنّ الشّباب والفراغ والجدة»**. هذه الأشطر من أُرجوزة لأبي العتاهية. قال صاحب الأغاني: إنّ هذه الأُرجوزة من بدائع أبي العتاهية ويقال إنّ فيها أربعة آلاف مثل. وإنّما ذكرنا منها ما أمكن الحصول عليه:

حَسْبُكَ، مِمَّا تَبْتَغِيهِ، القُوتُ، ... مَا أكثَرَ القُوتَ لِمَنْ يَمُوتُ
الفَقْرُ فِيما جاوَزَ الكَفافا؛ ... مَنِ اتّقى اللهَ رَجا وخافا
إنْ كانَ لا يُغنيكَ ما يَكْفيكا، ... فكُلُّ ما في الأَرْضِ لا يُغنيكا
إنّ القَليلَ، بالقَليلِ، يكْثُرُ؛ ... إنّ الصَّفاءَ، بالقَذى، ليَكْدُرُ
هيَ المَقاديرُ، فلُمني، أَوْ فذَرْ، ... إنْ كنتُ أخطأتُ فما أخطا القَدَرْ
ما انْتَفَعَ المَرْءُ بمِثْلِ عَقْلِهِ، ... وخَيرُ ذُخرِ المَرْءِ حُسنُ فِعلِهِ
إنّ الفَسادَ ضِدُّهُ الصّلاحُ؛ ... ورُبّ جِدٍّ جَرَّهُ المُزاحُ
يُغنيكَ عن كلّ قَبيحٍ تَرْكُهُ، ... يَرْتَهِنُ الرّأيَ الأصيلَ شَكُّهُ
لكُلّ قَلْبٍ أَمَلٌ يُقَلِّبُهْ، ... يَصْدُقُهُ طَوْراً، وطَوْراً يكذِبُهْ
يا رُبَّ مَنْ أَسْخَطَنا بجُهْدِهِ، ... قَدْ سَرّنا اللهُ بغَيْرِ حَمْدِهِ
مَنْ لم يَصِلْ، فارْضَ إذا جفاكا ... لا تَقْطَعَنَّ، للهَوى، أخاكا
لَنْ يَصلُحَ النّاسُ، وأنتَ فاسِدُ، ... هَيهاتَ ما أَبْعَدَ ما تُكابِدُ

⇐

⇐ لِكُلِّ ما يُؤذي، وإنْ قَلَّ، أَلَمْ، ... مـا أطـوَلَ اللّيلَ عـلى مَنْ لَمْ يَنَمْ

لا تَـطلُعُ الشّـمسُ، ولا تَـغيبُ، ... إلّا لأمْـرٍ شأنُـهُ عَـجيبُ

لكُـلِّ شـيءٍ مَـعْدِنٌ وجَـوْهَرْ، ... وأَوْسَـطٌ، وأَصـغَرٌ، وأَكـبرُ

وكـلّ شـيءٍ لاحِـقٌ بـجَوْهَرِهْ، ... أصـغَرُهُ مُـتّصِلٌ بأَكْـبَرِهْ

مَـن لكَ بـالمحضِ، وكـلٌّ مُـمتَزِجْ، ... وَسـاوِسٌ فـي الصّدرِ منه تـختَلِجْ

مـا زالتِ الدُّنْـيا لَـنا دارَ أذى، ... مَـمزُوجَةَ الصّـفوِ بألوانِ القَـذى

الخَـيْرُ والشّـرّ بـها أَزْواجُ، ... لِـذا نِـتاجٌ، ولِـذا نِـتاجُ

مَـنْ لَكَ بـالمَحضِ، وليس مَـحْضُ، ... يَـخبُثُ بَـعضٌ، ويَـطيبُ بَـعضُ

لكُـلِّ إنْسـانٍ طَـبيعَتانِ: ... خَـيرٌ وشَـرٌّ، وهُـما ضِـدّانِ

إنّكَ لَـوْ تَسـتَنْشِقُ الشّـحيحا، ... وَجَـدْتَهُ أَنْـتَنَ شـيءٍ رِيـحا

والخَـيرُ والشّـرُّ، إذا مـا عُـدّا، ... بَـيْنَهُما بَـوْنٌ بَـعيدٌ جِـدّا

عَـجبتُ حـتّى غـمّني السّكوتُ، ... صِـرْتُ كأنّـي حـائِرٌ مَـبْهوتُ

كـذا قَـضى اللهُ، فكَـيفَ أَصـنَعُ، ... الصّـمتُ، إن ضـاقَ الكَـلامُ، أوْسـعُ

التَّـرْكُ للـدُّنيا النّـجاةُ مـنها، ... لَـمْ تَـرَ أَنْـهى لَكَ مِـنها عَـنْها

مَـنْ لاحَ، فـي عـارِضِهِ، القَـتيرُ، ... فَـقَدْ أتـاهُ بـالبِلى النّـذيرُ

مَـنْ جَـعَلَ النَّـمّامَ عَـيناً هَـلَكا، ... مُـبلِغُكَ الشّـرَّ كَـباغِيهِ لَكـا

المَكْـرُ والعَـتْبُ أداةُ الغـادِرِ، ... والكَـذِبُ المَـحضُ سِـلاحُ الفاجِرِ

سامِحْ، إذا سمتَ، وَلا تخشَ الغَبَنْ، ... لم يَـغلُ شـيءٌ هـوَ مَـوْجودُ الثَّـمَنْ

مَـنْ عـاشَ لم يَـخلُ مِـنَ المُـصيبَهْ، ... وقَـلّما يَـنْفَكُّ عَـنْ عَـجيبَه

يـا طـالِبَ الدُّنْـيا بـدُنْيا الهِـمَّهْ! ... أيْـنَ طَـلَبْتَ اللهَ كـانَ ثَـمّهْ؟!

يُـوسِّعُ الضّـيقَ الرّضـا بـالضّيقِ، ... وإنّـما الرّشـدُ مِـنَ التّـوْفيقِ

أسْـتَوْدِعُ اللهَ أمـوري كُـلّها، ... إنْ لم يكُـنْ رَبّي لَـها، فَـمَنْ، لَـها؟

مـا أبْـعَدَ الشـيء إذا الشـيءُ فُـقِدْ؛ ... مـا أقـرَبَ الشـيءَ إذا الشـيءُ وُجِـدْ

⇐

أي: الاستغناء، يقال: «وَجَدَ في المال وِجْداً» و«وُجْداً» و«وَجْداً»(١) و«جِدَةً»

⇐ يَعيشُ حَيٌّ بتُراثِ مَيْتِ، يُعْمَرُ بَيْتٌ بخَرابِ بَيْتِ
صُلْحُ قَرينِ السّوءِ للقَرين، كَمِثْلِ صُلْحِ اللَّحْمِ والسِّكّينِ
لم يَصْفُ للمَرْءِ صَديقٌ يَمذُقُهْ؛ ليسَ صَديقُ المَرْءِ مَن لا يَصْدُقُهْ
مَعرُوفُ مَنْ مَنَّ بِهِ خِداجُ، ما طابَ عَذْبٌ شابَهُ أُجاجُ
ما عَيشُ مَنْ آفَتُهُ بَقاؤُهُ، نَغَّصَ عَيشاً طَيِّباً فَناؤُهُ
إنّا لنَفْنَى نَفَساً، وطَرَفَا، لَنْ يَترُكَ المَوْتُ لإلْفٍ إلْفا
وللكَلامِ باطِنٌ وظاهِرُ، في ساعَةِ العَدْلِ يَمُوتُ الجائِرُ
إنّ الشّبابَ، والفراغَ، والجِدَه، مَفسَدَةٌ للعَقْلِ أيَّ مَفْسَدَهْ
إنّ الشّبابَ حُجّةُ التّصابي، رَوائِحُ الجَنّةِ في الشّبابِ
اصْحَبْ ذوي الفضلِ وأهلَ الدِّينِ فالمَرْءُ مَنْسُوبٌ إلى القَرينِ
إيّاكَ والغِيْبَةَ والنّميمهْ، فإنّها مَنْزِلَةٌ ذَميمَهْ
لا تَذْهَبَنّ في الأُمورِ فَرَطا؛ لا تَسْأَلَنَّ إنْ سأَلْتَ شَطَطا
وكُنْ مِنَ النّاسِ جَميعاً وَسَطا

ذكر سليمان بن أبي شيخ قال: قلت لأبي العتاهية: أيّ شعر قلته أجود وأعجب إليك؟ قال: قولي:

إنّ الشّبابَ، والفراغَ، والجِدَه، مَفسَدَةٌ للعَقْلِ أيَّ مَفْسَدَهْ

وقولي أيضاً:

إنّ الشّبابَ حُجّةُ التّصابي، رَوائِحُ الجَنّةِ في الشّبابِ

قال عمرو بن بحر الجاحظ: وفي قول أبي العتاهية: «روائح الجنّة في الشباب»: معنىً لمعنى الطَّرَب الّذي لا يقدِر على معرفته إلّا القلوب وتَعْجِزُ عن ترجمته الألسنة إلّا بعد التّطويل، وإدامة الفكر الجليل، والتفكّر الجزيل، وخير المعاني ما كان إلى القلب أسرع من اللسان.

(١) هكذا في «لسان العرب» والصّحيح ما في «المصباح»: «وجدتُهُ، أجِدُهُ، وِجْداناً» ـ بالكسر ـ و«وُجُوداً» و«وَجَدْتُ الضّالّةَ، أجِدُها، وِجْداناً» ـ أيضاً ـ وَ«وَجَدْتُ» ـ في المال ـ «وُجْداً» ⇐

أي: استغنى. ﴿مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أَيُّ مَفْسَدَهْ﴾ هي ما يدعو صاحبه إلى الفساد.

[التّفريق]

﴿ومنه﴾ أي: من المعنوي ﴿التّفريق، وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع في المدح أو غيره كقوله﴾ أي: قول الوَطْوَاط[(١)]:

﴿مَا نَوَالُ الْغَمَامِ وَقْتَ رَبِيعٍ[(٢)] كَـنَوَالِ الأَمِـيرِ يَـوْمَ سَـخَاءِ

⇐ بالضّمّ، والكسر لغة، و«جِدَةً» ـ أيضاً ـ و«وَجَدْتُ عليه، مَوْجِدَةً»: غَضِبْتُ.

ومنه قول البخاريّ في صحيحه: «ماتت فاطمة واجِدةً عليهما» ـ أي: غاضبة على أبي بكر وعمر ـ و«وَجِدْتُ به» ـ في الحُزْنِ ـ «وَجْداً» بالفتح.

(١) **قوله: «الوَطْواط»**. هو رشيد الدّين محمّد بن محمّد بن عبد الجليل بن عبد الملك البلخيّ المعروف بالرّشيد الوَطْواط، أنهى السّيوطيّ في «بُغْيَة الوعاة» نسبه إلى عمر بن الخطّاب العدويّ ثاني المتغلّبين على الخلافة، وقال ياقوت الحمويّ في «معجم الأُدباء»: كان من نوادر الزّمان وعجائبه، وأفراد الدّهر وغرائبه، أفضل أهل زمانه في النّظم والنّثر، وأعلم النّاس بدقائق كلام العرب، وأسرار النّحو والأدب، طار في الآفاق صِيتُهُ، وسار في الأقاليم ذكره، وكان ينشئ في حالةٍ واحدةٍ بيتاً بالعربيّة من بحر، وبيتاً بالفارسيّة من آخر ويمليهما معاً، وله من التّصانيف «حدائق السّحر في دقائق الشّعر» قال: مولده ببلخ ومات بخوارزم سنة ٥٧٣هـ ومن أبياته في مدح الزمخشريّ:

لقد حاز جار الله دام جماله فضائل فيها لا يُشَقُّ غُبارُهُ
تجدّد رسم الفضل بعد اندراسه بأيّام جار الله، فاللّهُ جارُهُ

وفيه يقول أيضاً:

أتى العيدُ جارَ الله وهو مجدّدٌ بخدمته عهدَ المهيمن تجديدا
فلستُ بعيدٍ لا يدوم مُهَنِّئاً لصدر محيّاه يدومُ لنا عيدا

* * *

(٢) **قوله: «ما نَوَال الغَمَام وقت ربيع»**. البيت من الخفيف على العروض المخبونة مع الضّرب ⇐

فَـنَوالُ الأمِـيرِ بَـدْرَةُ عَـيْنٍ ﴾

هي عشرة آلاف درهم.

﴿ وَنَوَالُ الْغَمَامِ قَـطْرَة مـاءِ ﴾

[التّقسيم]

﴿ ومنه ﴾ أي: من المعنويّ ﴿ **التّقسيم، وهو ذكر متعدّد، ثمّ إضافة ما لكلٍّ إليه على التّعيين** ﴾.

وبهذا القيد[1] يخرج عنه اللّفّ والنّشر، وقد أهمله[2] السّكّاكيّ فيكون التّقسيم عنده أعمّ من اللّفّ والنّشر.

ولقائلٍ أن يقول[3]: إنّ ذكر الإضافة مُغْنٍ عن هذا القيد؛ إذ ليس في اللّفّ

⇐ المماثل. و«البَدْرَة» اختلف في معناها فقيل: كيس فيه ألف دينار، وقيل: عشرة آلاف، وقيل: سبعة آلاف درهم، وقيل: سبعة آلاف دينار.

(١) **قوله: «وبهذا القيد»**. أي: قيد «على التّعيين» يخرج عن التّقسيم اللفّ والنّشر، لأنّ اللفّ والنشر ذكر متعدّد، ثمّ ذكر ما لكلّ واحدٍ من غير تعيين من طرف المتكلّم ثقةً بأنّ السّامع يَرُدّه إليه، فيكون النّسبة بينهما التّباين.

(٢) **قوله: «وقد أهمله»**. أي: أهمل هذا القيد السّكّاكيّ، فيكون التّقسيم عنده أعمّ من اللفّ والنّشر، لأنّ التّقسيم عنده ذكر متعدّدٍ، ثمّ إضافة ما لكلٍّ إليه، سواء أعيّنه المتكلّم أم لم يعيّنه، واللفّ والنّشر مشروط بعدم التّعيين فيكون نوعاً من التّقسيم، فكلّ لفٍّ ونشر تقسيمٌ ولا عكس. راجع «المفتاح»: ٥٣٥.

(٣) **قوله: «ولقائل أن يقول»**. أي: يقول: السّكّاكيّ موافق لما ذكره المصنّف لأنّ ذكر الإضافة في تعريف التّقسيم بقوله: «ثمّ إضافة ما لكلّ إليه» يغني عن قيد «على التّعيين» لأنّ «الإضافة» أن يقصِد المتكلّم نسبة ما لكلٍّ إليه، وهي عبارة أُخرى عن قصد التّعيين، ففي التّقسيم يضيف المتكلّم ما لكلٍّ إليه وهي تستلزم التّعيين أي: يكون التّقسيم إضافة وتعييناً ⇐

والنّشر إضافة ما لكلٍّ إليه، بل يذكر فيه ما لكلٍّ حتّى يضيفه السّامع إليه ويردّه عليه، فليتأمّل فإنّه دقيق ﴿كقوله﴾ أي: قول المتلمّس[1]: ﴿وَلاَ يُقِيمُ عَلَىٰ ضَيْمٍ﴾ أي:

⇐ من المتكلّم بخلاف اللفّ والنّشر، فإنّ المتكلّم إنّما يذكر ما لكلّ واحدٍ من غير إضافة وتعيين، فلا يشمل التّعريف اللفّ والنّشر.

(١) **قوله: المتلمّس»**. وهو جرير بن عبدالمسيح الضُّبَعيّ وهو أحد الثّلاثة المقلّين الّذين اتّفق الخبراء بالشّعر على أنّه أشعرهم وهم المتلمّس والمُسَيَّبُ بن علس وحصين بن الحُمَام، وسبب تلقيبه بالمتلمّس قوله:

وذاك أوانُ العِرْض طَنَّ ذُبابُهُ ... زنابيرُهُ والأزرق المتلمّس

وكان هو وطرفة بن العبد ـ ابن أُخته ـ يتنادمان مع عمرو بن هند ملك الحِيْرَة، وكان الملك سيّئ الخلق وحَرَقَ من تميم مائة رجل فهَجَوْه وكان ممّا هجاه به المتلمّس قوله:

إنَّ الخِيانة والمَغَالة والخَنَا ... والغَدْرَ نتركه ببلدَةٍ مُفْسِدِ

مَلِكٌ يلاعب أُمّه وقطينها ... رِخْوُ المفاصل بطنه كالمزْوَدِ

فإذا حَلَلْتُ فدُوْنَ بيتي غارةٌ ... فابرُقْ بأرْضِكَ ما بدا لك وَارْعَدِ

وهجاه طرفة أيضاً بقوله:

وليت لنا مكان الملكِ عمروٍ ... رَغوثاً حول قُبَّتنا تخُورُ

لعَمْرُك إنّ قابوس بن هندٍ ... لَيَخْلَطُ مُلْكَهُ نوك كثيرُ

فاستحيا أن يقتلهما بحضرته وبينه وبينهما إدلال المنادمة فكتب لهما صحيفتين وختمهما لئلّا يعلما ما فيهما، ويقال: هو أوّل من ختم الكتاب، وقال لهما: إذهَبا إلى عاملي بالبحرين فقد أمرته أن يصلكما بالجوائز، فذهبا فمرّا في طريقهما بشيخ يُحْدِثُ ويأكل من خبز بيده ويتناول القَمْل من ثيابه، فقال المتلمّس: ما رأيتُ شيخاً أحمق من هذا. فقال الشّيخ: ما رأيت من حُمْقي، أخرج الدَّاءَ وأدخل الدَّواء، وأقتل الأعداء. وروي: أطرح خبيثاً، وأدخل طيّباً، وأقتل عدوّاً. ثمّ قال: أحمق منّي من يحمل حتفه بيده، فاستراب المتلمّس بقوله، فطلع عليهما غلام من أهل الحيرة من كُتَّاب العرب، فقال له المتلمّس: أتقرأ يا غلام؟ قال: نعم، ففكّ الصّحيفة فإذا فيها: «إذا أتاك المتلمّس فاقطع

⇐

ظلم ﴿ يُرَادُ بِهِ ﴾[١] الضّمير راجع إلى «المستثنى منه» المقدّر العامّ، أي: لا يقيم

⇐ يديه ورجليه وادفنه حيّاً» فقال لطرفة: إِدْفَعْ إليه صحيفتك فإنّ فيها مثل هذا، فقال طرفة: كلّا لم يكن ليجترئ عليّ، وكان غرّاً صغير السّنّ، فقذف المتلمّس بصحيفته في نهر الحيرة وقال:

قذفتُ بها بالثّني من جنب كافر   كذلك أُقْنِيْ كلَّ قِطٍّ مُضَلَّلِ
رَضِيتُ بها لمّا رأيتُ مدادها   يجولُ به التيّار في كلّ جَدْوَلِ

«الثّني»: منعطف النّهر، و«كافر» اسم لنهر الحيرة و«أقنى» بضمّ همزة المضارعة بمعنى: أحفظ، و«القِطّ» بكسر القاف الكتاب وكأنّه يقول: لا أحفظ الكتاب الّذي يضلّلني إلّا بقذفه في النّهر. وأخذ نحو الشّام وقال:

ألقى الصّحيفة كي يخفّف رَحْله   والزّاد حتّى نعله ألقاها

يريد: أنّه تخفّف للفِرار، وألقى ما يثقل وما لابدّ للسّفر منه.

وأمّا طرفة فمضى بالكتاب فأخذه الرّبيع بن حوثرة عامل عمرو بن هندٍ على البحرين فسقاه الخمر حتّى أثمله، ثمّ فصد أكحله فقبره بالبحرين.

(١) **قوله: «ولا يقيم على ضيم يراد به»**. البيتان من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المماثل وهما من أبيات يقول فيها المتلمّس:

إنّ الهَوانَ حِمارُ الأهل يعرفه   والحرّ يُنْكِره والرَّسْلَةُ الأُجُدُ
كونوا كسامةَ إذ ضنك منازِلُهُ   إذ قيل جَيْشٌ وجَيْشٌ حافِظٌ عتدُ
شدّ المطيّة بالأنساع فانحرفَتْ   عَرْضَ التَّنُوْفَةِ حتّى مسّها النَّجَدُ
كونوا كبكرٍ كما قد كان أوّلكم   ولا تكونوا كعبد القيس إذ قعدوا
يُعْطُوْنَ ما سئلوا والبحر محتدهم   كما أكبَّ على ذي بَطْنِهِ الفهدُ
ولا يقيم على ضيم يراد به   إلّا الأذلّان عير الحيّ والوتد
هذا على الخسف مربوط برمّته   وذا يشجّ فلا يرثي له أحد
وفي البلاد إذا ما خِفْتَ ثائرة   مشهودة عن وُلاة السّوء تنتقد

والباقي واضح. وهذه رواية، ورواية الدّيوان:

⇐

أحد على ظلم يراد ذلك الظّلم بذلك الأحد ﴿إلّا الأَذلّانِ﴾ هذا استثناء مفرّغ وقد أسند إليه الفعل ـ أعني: «لا يقيم» ـ في الظّاهر، وإن كان في الحقيقة مسنداً إلى العامّ المحذوف ﴿عَيرُ الحَيِّ﴾ العَيْر: الحِمار الوحشيّ والأهليّ وهو المناسب هاهنا

⇐ إنّ الهَوانَ حِمارُ القوم يعرِفُهُ | والحُرُّ يُنْكِرُهُ والرَّسْلَةُ الأُجُدُ
كُوْنُوا كَبَكْرٍ كما قد كان أوّلَكم | ولا تكونوا كعبد القيس إذ قعدوا
يُعطُون ما سُئِلُوا والخَطُّ منزِلُهم | كما أكبَّ على ذي بطنِهِ الفَهَدُ
ولن يُقِيْمَ على خَسْفٍ يُسَامُ به | إلّا الأذلّان عَيْرُ الحَيِّ والوَتِدُ
هذا على الخَسْفِ مربوط برُمَّتِهِ | وذا يُشَجُّ فما يَرْثِي له أَحَدُ
فإن أقمتم على ضَيْم يُرَادُ بكم | فإنّ رَحْلي لكم والٍ ومُعْتَمَدُ
كونوا كسامةَ إذْ شَعف منازِلَهُ | إذْ قيل جَيْشٌ وجَيْشٌ حافِظٌ رَصَدُ
شَدَّ المطيّة بالأنساع فانحرفَتْ | عُرْضَ التَّنوفَةِ حتّى مَسَّها النَّجَدُ
وفي البِلاد إذا ما خِفْتَ نائرةً | مشهورةً عن وُلاة السُّوْءِ مُبْتَعَدُ

قال الجعفري صاحب هذا التّعليق: ومن أمثلة هذا القسم قول ابن أبي الحديد المعتزليّ في تقريظ كتاب «الحجّة على الذّاهب، إلى تكفير أبي طالب» للسيّد فَخَار بن مَعَدّ الموسويّ ـ رحمه الله ـ:

ولولا أبو طالب وابنه | لَمَا مُثِّلَ الدّينُ شخصاً وقاما
فذاك بمكّة آوى وحامى | وهذا بيثرب جسّ الِحماما

وقول الشّاعر:

محمّد خير بني غالب | وبعده ابن أبي طالب
هذا نبيّ ووصيّ له | وتعزل ا لعالم في جانب

وقول الآخر:

فإن كُنْتِ لا تَدْرِيْنَ ما الموت فَانْظُرِي | إلى هانئٍ في السّوق وابن عقيلِ
إلى بَطَلٍ قد هشّم السّيف وجهه | وآخَرَ يُهْوَى من طَمَارِ قتيلِ

* * *

﴿ وَالْوَتِدُ * هٰذا ﴾ أي: عير الحيّ ﴿ عَلَى الْخَسْفِ ﴾ أي: الذُّلّ ﴿ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ ﴾ هي قِطْعة حبل بالية ﴿ وَذا ﴾ أي: الوتِد ﴿ يُشَجّ ﴾ أي: يُدَقُّ ويُشَقُّ رأسه ﴿ فَلا يَرْثي ﴾ أي: لا يَرِقُّ ولا يَرْحَمُ ﴿ لَهُ أَحَدُ ﴾.

ذكر «العَيْر» و«الوتِد» ثمّ أضاف إلى الأوّل الرَّبْطَ مع الخَسْفِ، وإلى الثّاني الشّجَ على التّعيين.

فإن قلت: «هذا» و«ذا» متساويان في الإشارة إلى القريب وكلّ منهما يحتمل أن يكون إشارة إلى «العَيْر» وإلى «الوتِد» فلا يتحقّق التّعيين، وحينئذٍ يكون البيت من قبيل اللّفّ والنّشر.

قلت: لا نسلّم التّساوي بل في حرف التّنبيه إيماء إلى أنّ القرب فيه أقلّ، وأَنّه يفتقر إلى تنبيه مّا، فيكون إشارة إلى «عير الحيّ» ولو سلّم فسواء جعلتَ «هذا» إشارةً إلى «عَيْر الحيّ» و«ذا» إلى «الوتِد» أو بالعكس يحصل التّعيين، غاية ما في الباب أنّ التّعيين محتمل، ومثل هذا ليس في اللّفّ والنّشر، فليتأمّل.

[الجمع مع التّفريق]

﴿ ومنه ﴾ أي: من المعنويّ ﴿ **الجمع مع التّفريق، وهو أن يدخل شيئان في معنىً ويفرّق بين جهتي الإدخال، كقوله** ﴾ أي: قول الوَطْوَاط:

﴿ فَوَجْهُكِ كَالنَّارِ فِي ضَوْئِهَا[1] وَقَلْبِي كَالنّار فِي حَرِّها ﴾

أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنّار، ثمّ فرّق بينهما بأنّ إدخال الوجه فيه من جهة الضّوء، وإدخال القلب من جهة الحرّ والاحتراق.

---

(١) **قوله: «فوجهك كالنّار في ضوئها»**. البيت من المتقارب، والعجب من العبّاسيّ في «معاهد التّنصيص» حيث يقول: إنّه من الخفيف، وهو غلط لا يخفى على العروضيّ الحاذق. والشّاهد بيّنه الشّارح.

[الجمع مع التّقسيم]

﴿ومنه﴾ أي: من المعنويّ ﴿الجمع مع التّقسيم، وهو جمع متعدّد تحت حكمٍ، ثمّ تقسيمه، أو بالعكس﴾ أي: تقسيم متعدّد، ثمّ جمعه تحت حكم.

﴿فالأوّل: كقوله﴾ أي: الجمع ثمّ التّقسيم كقول أبي الطّيّب: ﴿حَتّىٰ[1] أَقَامَ﴾ الممدوح وهو سيف الدّولة ولتضمين «الإقامة» معنى التّسليط عدّاها بـ«على»

---

(١) قوله: «حتّى أقام على أرباض خَرْشَنَةٍ». البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المماثل، والقائل أبو الطّيّب المتنبّي من قصيدة يمدح بها سيف الدّولة الحَمْدانيّ أوّلها:

غيري بأكثر هذا النّاس يَنْخَدِعُ ... إن قاتلوا جَبُنُوْا أو حدّثوا شَجُعُوا
أهل الحفيظة إلّا أن تُجَرِّبَهُمْ ... وفي التّجارِبِ بعد الغَيِّ ما يَزَعُ
وما الحياةُ ونفسي بعد ما علمت ... أنّ الحياة كما لا تُشْتَهَى طَبَعُ
ليس الجَمَالُ لوجهٍ صحّ مارِنُهُ ... أنف العزيز بقطع العزّ يُجْتَدَعُ
أأطرَحُ المجد عن كَتِفِي وأطلُبُه ... وأترُكُ الغَيْثَ في غمدي وأنتَجِعُ
والمشرفيّة لا زالت مشرّفةً ... دواءُ كلّ كريمٍ أو هي الوَجَعُ
وفارس الخيل مَنْ خفَّتْ فوقّرها ... في الدّرب والدّم في أعطافها دُفَعُ
وأوجدته وما في قلبه قَلَقٌ ... وأغضبته وما في لفظه قَذَعُ
بالجيش يَمْتَنِعُ السّاداتُ كلّهم ... والجيشُ بابن أبي الهيجاء يمتنع
قادَ المقانِبَ أقصى شُرْبها نَهَلٌ ... على الشّكيم وأدنى سيرها سَرَعُ
لا يعتقي بَلَدٌ مَسْراه عن بَلَدٍ ... كالموتِ ليس له ريٌّ ولا شَبَعُ
حتّى أقامَ على أرباضِ خَرْشَنَةٍ ... تَشقىٰ بِهِ الرّومُ والصُّلبانُ والبِيَعُ
لِلسَّبْيِ مَا نَكَحُوا وَالْقَتْلِ مَا وَلَدُوا ... وَالنَّهْبِ مَا جَمَعُوا وَالنَّارِ مَا زَرَعُوا

والقصيدة طويلة جدّاً وقد ذكرنا بعض أبياته في باب «غير» من «علم المعاني» فراجعه.

ومعنى «لا يعتقي»: لا يعوق، والباقي أوضحه الشّارح.

فقال: ﴿عَلىٰ أَرْبَاض﴾ جمع «رَبَض» وهو ما حول المدينة ﴿خَرْشَنَةٍ[١]﴾ من بِلاد الرُّوْمِ ﴿تَشقىٰ بِهِ الرُّومُ وَالصُّلْبانُ﴾ جمع «صليب» النّصارى ﴿وَالْبِيَعُ﴾ جمع «بيعة» ـ بكسر الباء وسكون الياء ـ وهي معبد النّصارى و«حتّى» متعلّق بالفعل في البيت السّابق أعني: «قادَ المَقانِب» يعني: قاد العساكر حتّى أقام حول هذه المدينة وقد شَقِيَتْ به الرّوم وهذه الأشياء.

فقد جمع في هذا البيت شَقَاء الرّوم بالممدوح إجمالاً؛ لأنّه يَشْمَلُ القَتْلَ، والنَّهْبَ، والسَّبْيَ، وغير ذلك، ثمّ قسّم في البيت الثّاني وفصّله فقال: ﴿لِلسَّبْيِ مَا نَكَحُوا وَالْقَتْلِ مَا وَلَدُوا﴾ لم يقل: «مَنْ نكحوا» و«مَنْ ولدوا» ليوافق قوله: ﴿وَالنَّهْبِ مَا جَمَعُوا وَالنَّارِ مَا زَرَعُوا﴾ ولأنّ في التّعبير عنهم بلفظ «ما» دلالةً على الإهانة وقلّةِ المبالاة بهم، حتّى كأنّهم ليسوا من جنس ذوي العقول.

وذكر صاحب «المفتاح»[٢] قبل هذا البيت قوله:

الدَّهْرُ مُعْتَذِرٌ وَالسَّيْفُ مُنْتَظِرٌ ... وَأَرْضُهُمْ لَكَ مُصْطَافٌ وَمُرْتَبَعُ

وقال: قد جمع فيه أرض العدوّ، وما فيها ـ في كونها خالصة للممدوح ـ ثمّ قسّم في هذا البيت.

والمذكور فيما رأينا من نُسَخ ديوان أبي الطيّب وما وقع عليه الشّرح[٣] موافق لما أورده المصنّف، وقوله: «الدّهر معتذر» بعد قوله: «للسّبي ما نكحوا» بأبيات كثيرة.

﴿والثّاني: كقوله﴾ أي: التّقسيم ثمّ الجمع كقول حسّان بن ثابت: ﴿قَوْمٌ إِذَا

---

(١) غير منصرفٍ للعلمية والتّأنيث والتّنوين هاهنا للضّرورة، كما قال ابن مالك:

ولاضطرارٍ وتَناسُبٍ صُرِفْ ... ذو المنع، والمصروفُ قد لا يَنْصَرِفْ

(٢) ٥٣٦.

(٣) راجع ديوان المتنبّي بشرح أبي العلاء المعرّي الموسوم بـ«معجز أحمد» ٣: ١٧٦ ـ ١٩٢.

حَارَبُوا ضَرُّوا عَدُوَّهُمُ[١] * أو حاوَلُوا ﴾ أي: طلبوا ﴿ النَّفْعَ فـي أَشْـيَاعِهِمْ ﴾ أي:

---

(١) قوله: «قومٌ إذا حاربوا ضرّوا عدوّهم». من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المماثل، والقائل حسّان بن ثابت الأنصاريّ من قصيدة حين قَدِمَ وفد تميم على رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وفيهم الأقرع بن حابس والزِّبْرِقان بن بدر، وعُطَارِد بن حاجب، وأرادوا المفاخرة بخطيبهم ـ وهو عُطَارِد ـ وشاعرهم ـ وهو الزِّبْرِقان ـ في خبر طويل، والقصيدة مطلعها:

إنّ الذّوائب من فهرٍ وإخوتهم ... قد بيّنوا سُنَّةً للنّاس تُتَّبَعُ
يرضى بها كلّ من كانَتْ سريرته ... تقوى الإله وبالأمر الّذي شَرَعُوا

وبعده البيتان، وبعدهما:

لا يرقَع النّاس ما أَوْهَتْ أكفُّهُم ... عند الدّفاع ولا يُوْهُوْنَ ما رقعوا
إن كان في النّاس سبّاقون بعدهم ... فَكُلُّ سَبْقٍ لأدنى سَبْقهم تَبَعُ
أعفّة ذكرت في الوحْي عفّتهم ... لا يطبعون ولا يُزْرَى بهم طَبَعُ
ولا يَضَنُّون عن جارٍ بفضلهم ... ولا يمسُّهُم من مطمعٍ طَمَعُ
يسمُون للحرب تبدوا وهي كالحة ... إذ الزّعانف من أظفارها خشعوا
لا يفرحون إذا نالوا عدوّهم ... وإن أُصيبوا فلا خورٌ ولا جُزُعُ
كأنّهم في الوَغَى والموت مكتنعٌ ... أُسُود بيشةَ في أرساغها فَدَعُ
خُذْ منهُمْ ما أَتَوْا عَفْواً وما مَنَعُوا ... فلا يكُنْ هَمُّك الأمرَ الّذي مَنَعُوا
فإنّ في حربهم ـ فاترُك عداوتهم ـ ... سُمّاً يخاضُ عليه الصّاب والسَّلَعُ
أكرِمْ بقومٍ رسول الله قائدهم ... إذا تفرّقت الأهواءُ والشِّيَعُ
أهدي لهم مِدْحتي قلب يُؤَازِرُهُ ... فيما أراد لِسانٌ حاذق صَنَعُ
وأنّهم أفضَلُ الأحياء كلّهم ... إنْ جَدَّ بالنَّاس جِدُّ القولِ أو شَمَعُوا

ولمّا أنشد حَسَّان القصيدة بعد أن خطب ثابت بن شَمَّاس خطبته المشهورة، قال الأقرع بن حابس: إنّ هذا الرّجل لمؤتًّى له، والله لَشاعرُهُ أشعر من شاعرنا، ولخطيبه أخطَبُ من خطيبنا، ولأصواتهم أرفع من أصواتنا، أعطني يا محمّد، فأعطاه، فقال: زِدْنِي، فزاده، فقال: اللهمّ إنّه سيّد العرب، والشّاهد بيّنه الشّارح.

أتباعهم وأنصارهم ﴿نَفَعُوا * سَجِيَّةٌ﴾ أي: غريزة وخُلُق ﴿تِلْكَ مِنْهُمْ غَيْرُ مُحْدَثَةٍ * إِنَّ الْخَلائِقَ﴾ جمع «خليقة» وهي الطّبيعة والخلق ﴿فَاعْلَمْ شَرُّهَا البِدَعُ﴾ جمع «بِدْعة» وهي في الأصل الحَدَث في الدّين بعد الاستكمال، والمراد هاهنا مستحدثات الأخلاق، لا ما هو كالغرائز منها.

قسّم في البيت الأوّل صفة الممدوحين إلى ضرّ الأعداء ونفع الأولياء، ثمّ جمعها في البيت الثّاني في كونها سجيّة حيث قال: «سجيّة تلك منهم».

[الجمع مع التّفريق والتّقسيم]

﴿ومنه﴾ أي: من المعنويّ ﴿الجمع مع التّفريق والتّقسيم﴾ ولم يتعرّض لتفسيره؛ لكونه معلوماً ممّا سبق من تفسيرات هذه الأُمور الثّلاثة ﴿كقوله ـ تعالى ـ: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ يعني: يأتي الله ـ أي: أمره ـ أو يأتي اليوم ـ أي: هَوْلُهُ ـ والظّرف منصوب بإضمار «اُذكر» أو بقوله: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ بما ينفع من جواب، أو شفاعة ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ أي: بإذن الله، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمٰنُ﴾[1].

[إشكالات ثلاثة]

[الإشكال الأوّل وجوابه]

وهذا في مَوْقِفٍ[2] وقوله: ﴿يَوْمَ لاَ يَنْطِقُونَ وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾

---

(١) النّبأ: ٣٨.

(٢) **قوله: «هذا في موقف»**. أراد الإجابة عن الإشكالات الثّلاثة في الآية:

الأُولى: أنّ قوله: «لا تكلّم نفس إلّا بإذنِهِ» يعارض الآية الأُخرَى مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]، والجواب: أنّ المواقف في القيامة مختلفة ⇐

في مَوْقِفٍ آخَرَ، أو المأذون فيه هو الجواب الحقّ والممنوع عنه هو العذر الباطل.

﴿فَمِنْهُمْ﴾ أي: من أهل الموقف ﴿شَقِيٌّ﴾ وَجَبَتْ له النّار[1] بمقتضى الوعيد ﴿وَسَعِيدٌ *﴾ وجبت له الجنّة بمقتضى الوعد ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ *﴾ - «الزّفير» إخراج النَّفَس، و«الشّهيق» ردّه - ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾.

[الإشكال الثّاني وجوابه]

أي: سماوات الآخرة وأرضها؛ لأنّها دائمة مخلوقة للأبد، أو هي عبارة عن

⇐ وكلّ آيةٍ باعتبار موقف، وقد ذكر العلّامة في «البحار» أنّ المواقف خمسون موقفاً - أعاذنا الله منها، بمحمّدٍ وآله - نظير ما في قوله - تعالى -: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لاَ يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلاَ جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]، وقوله - عزّ وعلا -: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْؤُولُونَ﴾ [الصّافّات: ٢٤].

الثّانية: أنّه ذكر التأبيد في الآية بقوله: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]، وكيف يكون في الآخرة أرض وسماء وهو يقول: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وقوله - عزّ وعلا -: ﴿وَإِذَا رُجَّتِ الأَرْضُ رَجّاً﴾ [الواقعة: ٤]؛ وأجاب: بأنّ المراد: سماوات الآخرة وأرضها والدّليل قوله - تعالى -: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٤٨].

والثّالثة: أنّه كيف يصحّ الاستثناء على مذهب المعتزلة وهو يخالف رأيهم في أنّ من دخل النّار لا يخرج منها أبداً وهو الكافر وصاحب الكبيرة - إذا لم يتب - وما سواهما لا يدخل النّار. والجواب يأتي مفصّلاً - بإذن الله -.

(١) **قوله: «وجبت له النّار»**. يعني: ثبتت. لأنّ الشّارح أشعريّ وهم لا يوجبون على الله شيئاً وينكرون الحسن والقبح العقليّين، قال الهنديّ: ومعنى «وجبت»: ثبتت ولزمت، إذ لا وجوب على الله - تعالى - عندنا، ولا معنى للوجوب للعبد اهمختصراً.

التّأبيد[١] ونفي الانقطاع كقول العرب: «ما أقام ثبيرٌ[٢] وما لاحَ كوكَبٌ» ونحو ذلك.

﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ * وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾[٣] أي: غير مقطوع، ولكنّه ممتدّ إلى غير النِّهاية[٤].

[الإشكال الثّالث وجوابه: نقد الاستثناء]

فإن قلت: ما معنى الاستثناء في قوله: «إلّا ما شاء ربّك»[٥]؟

---

(١) **قوله: «عبارة عن التّأبيد»**. وهو تعليق الشّيء بأمرٍ يفيد الأبديّة كما في قول أمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ: «أتأمرونني أن أطلب النّصر بالجور، لا والله لا أفعل ما طلعت شمس وما لاح في السّماء نجم»، وقول دعبل في أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ:

سأبكيهم ما ذرَّ في الأرض شارق   ونادى منادي الخير بالصَّلَواتِ
وما طَلَعَتْ شَمْسٌ وحَانَ غُرُوْبُها   وبـاللّيل أبكيهم وبـالغُدُواتِ

وما دام السّماء سماء والأرضُ أرضاً يَسْمُرُ السّمير، ويَؤُمُّ النّجم نجماً، وتطلُعُ الشّمس، ويلوح في السّماء نجم، ويَذُرُّ في الأرض شارق، وينادي منادي الخير بالصّلوات، ويحين الغروب، فإذا فعل القائل ما أراد فعله معلّقاً على هذه الأُمور فقد فعله إلى آخر الدّهر وهذا معنى التّأبيد.

(٢) ثبيرٌ: جَبَلٌ بمكّة، يقال: «أَشْرِقْ ثَبِيْر، كيما نُغِيْر» وهي أربعة أَثْبِرَة: ثبير غَيْنَاء، وثَبِيْرُ الأَعْرَج، وثبيرُ الأَحْدَبْ، وثَبِيْرُ حِراء.

(٣) هود: ١٠٧ـ١٠٨.

(٤) **قوله: «ولكنّه ممتدّ إلى غير النّهاية»**. كلمة لكن لمجرّد التّأكيد كما في قولك: «لو جئتني لأكرمتك لكنّك لم تجئ» على ما نصّ عليه ابن هشام في «المغني».

(٥) **قوله: «ما معنى الاستثناء في قوله: «إلّا ما شاء ربّك»**. هذا الإشكال أورده الزّمخشريّ دِفاعاً عن مذهبه المعتزليّ وتوضيح ذلك أنّ المعتزلة قسّموا النّاس إلى صنفين: المخلّدون في الجنّة، والمخلّدون في النّار، ولا واسطة بينهما فكيف يصحّ الاستثناء؟

⇐

[جوابه عن الزّمخشريّ]

قلت: هو استثناء من الخلود في عذاب النّار، ومن الخلود في نعيم الجنّة، يعني: أنّ أهل النّار[(١)] لا يخلّدون في عذاب النّار وحده، بل يعذّبون بالزَّمْهرير ونحوه سوى عذاب النّار، وكذا أهل الجنّة لهم سوى الجنّة ما هو أكبر منها وأجلّ وهو رِضْوان الله، وما يتفضّل به الله عليهم، ممّا لا يعرف كُنهَه إلّا الله[(٢)]؛ كذا ذكره

⇐ فأجاب بأنّ الاستثناء من الخلود المقيّد ـ أي: خالدين مقيّداً بالمتعلّق، أي: بكونه في النّار أو في الجنّة ـ وحينئذٍ يكون معنى الاستثناء أنّ أصحاب النّار مخلّدون في النّار إلّا أن يشاء ربّك تغيير عذابهم من النّار إلى الزمهرير وغيره، وأصحاب الجنّة مخلّدون في الجنّة إلّا أن يشاء ربّك تغيير نعمتهم من نعيم الجنّة إلى الرّضوان واللّقاء وغير ذلك، فلا واسطة بينهما ـ بين الصّنفين المخلّدين ـ ولا اعتراض وصحّ الاستثناء في الموضعين.

وأمّا الشّيعة والأشاعرة ـ تبعاً لهم في هذا المقام ـ فقسّموا النّاس إلى ثلاثة أقسام: المخلّدون في النّار وهم الكفّار، والمخلّدون في الجنّة وهم المؤمنون، وغير المخلّدين فيهما وهم فسّاق المؤمنين، حيث يدخلون النّار، ثمّ يخرجون منها، فالاستثناء على قولهم يصحّ من الخلود المطلق، أي: خالدين من دون التّقييد بالمتعلّق ـ أي: في النّار أو في الجنّة ـ.

(١) **قوله: «يعني إنّ أهل النّار»**. قال الهنديّ: يعني أنّ مقتضى الاستثناء من الخلود في عذاب النّار أن لا يعذّبوا بها في جميع الأوقات، بل أن يعذّبوا في بعضها بعذاب آخر كعذاب الزّمهرير، وعذاب سخط الله وخشيته وإهالته، وهذا لا يقتضي الخروج من جهنّم. وكذا مقتضى الاستثناء من الخلود في نعيم الجنّة ـ أي: اللّذّات الجسمانيّة ـ أن ينعموا بنعيم آخر من اللّذّات الرّوحانيّة كرضوان الله ويتلذّذوا بها بحيث ينقطع عنهم اللّذّات الجسمانيّة وهو لا يقتضي خروجهم من الجنّة اهـ.

(٢) **قوله: «لا يعرف كُنهَه إلّا الله»**. بدليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ**﴾ [السّجدة: ١٧].

صاحب[1] «الكشّاف» بناءً على مذهبه.

[جواب التّفتازاني]

وأمّا عندنا فمعناه: أنّ فُسَّاق المؤمنين لا يخلّدون في النّار، وهذا كافٍ في صحّة الاستثناء؛ لأنّ صرف الحكم عن الكلّ في وقتٍ مّا[2] يكفيه صرفه

---

(١) قال في تفسير هذه الآية من «الكشّاف»: ﴿ **مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ** ﴾ [هود: ١٠٨]، فيه وجهان:

أحدهما: أن تراد سماوات الآخرة وأرضها، وهي دائمة مخلوقة للأبد. والدّليل على أنّ لها سماواتٍ وأرضاً، قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَات** ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، وقوله: ﴿ **وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاء** ﴾ [الزّمر: ٧٤]، ولأنّه لابدّ لأهل الآخرة ممّا يقلّهم ويظلّهم؛ إمّا سماء يخلقها الله، أو يظلّهم العرش، وكلّ ما أظلّك فهو سماء.

والثّاني: أن يكون عبارة عن التّأبيد، ونفي الانقطاع، كقول العرب: «ما دام تعار، وما أقام ثبير، وما لاح كوكب» وغير ذلك من كلمات التّأبيد.

فإن قلت: فما معنى الاستثناء من الخلود في قوله: «إلّا ما شاء ربّك» وقد ثبت خلود أهل الجنّة والنّار في الأبد من غير استثناءٍ؟ قلت: هو استثناء من الخلود في عذاب النّار، ومن الخلود في نعيم الجنّة، وذلك أنّ أهل النّار لا يخلّدون في عذاب النّار وحده، بل يعذّبون بالزّمهرير، وبأنواعٍ من العذاب، سوى عذاب النّار بما هو أغلظ منها كلّها وهو سخط الله عليهم وخسؤه لهم وإهانته إيّاهم، وكذلك أهل الجنّة لهم سوى الجنّة ما هو أكبر منها وأجلّ موقعاً منهم وهو رضوان الله كما قال: ﴿ **وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ** ﴾ [التّوبة: ٧٢] ولهم ما يتفضّل الله به عليهم سوى ثواب الجنّة ممّا لا يعرف كنهه إلّا هو، فهو المراد بالاستثناء، والدّليل عليه قوله: ﴿ **عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ** ﴾ [هود: ١٠٨] اهـ.

(٢) **قوله: «صرف الحكم عن الكلّ في وقتٍ مّا»**. الحكم هو الخلود، وصرفه ـ أي: الاستثناء ⇐

عن البعض[1].

وكذا الاستثناء الثّاني معناه: أنّ بعض أهل الجنّة لا يخلّدون فيها، وهم المؤمنون الفاسقون الّذين فارقوا الجنّة أيّام عذابهم، والتّأبيد من مبدأ معيّن[2] كما ينتقض

⇐ منه ـ عن كلّ المخلّدين يصحّ باعتبار البعض في وقتٍ مّا، وبتعبير آخر: إنّه يصحّ أن تصرف الحكم عن الكلّ باعتبار البعض، أي: تنسب الصّرف الذي هو للبعض في بعض الأحيان إلى الكلّ مجازاً بعلاقة الكلّ والجزء، فصرف الخلود عن أهل النّار وأهل الجنّة ـ بكلمة الاستثناء ـ باعتبار صرفه عن بعضهما وهم فسّاق المؤمنين، بعلاقة الكلّ والجزء وذلك أيضاً في بعض الأحيان حيث إنّ الفسّاق لا يكون في النّار إلى الأبد كما لم يكن في الجنّة دائماً، لأنّه قضى شطراً في النّار ويقضي الشّطر الباقي في الجنّة ـ أي: يتمتّع به فيها ـ وذلك معنى قوله: «في وقتٍ مّا».

(١) **قوله: «يكفيه صرفه عن البعض»**. ولا يقتضي صرفه عن الكلّ في وقتٍ مّا حتّى يلزم خروج الكفّار من النّار.

(٢) **قوله: «والتّأبيد من مبدأ معيّن»**. أي: التّأبيد منتقض بـ«إلّا» عند أهل الجنّة من فسّاق المؤمنين باعتبار الابتداء، وعند أهل النّار منهم باعتبار الانتهاء، وذلك مثل «الشّهر» حيث يكون ثلاثون يوماً فمتى انتقص منه يوم من أوّله أو آخره لم يكن ثلاثين يوماً.

وقال الهنديّ: يريد أنّ قوله ـ تعالى ـ: «خالدين فيها» حال مقدّرة؛ لعدم مقارنته بالعامل، فالتّقدير: «أمّا الّذين سعدوا ففي الجنّة مقدّرين الخلود فيها ما دامت السّماوات والأرض» والخلود المقدّر لا يقتضي سابقة الدّخول، بل تقديره.

ولأجل الإشارة إلى هذا عبّر عن الخلود بالتّأبيد، فإنّ الخلود المقدّر مرجعه التّأبيد، أي: ثبوت الحكم السّابق وهو الكون في الجنّة أبداً ـ أي: في جميع الأوقات المستقبلة من وقت دخول أهل الجنّة فيها، والتّأبيد من وقت معيّن كما ينتقض باعتبار الانتهاء كما في الاستثناء الأوّل ينتقض باعتبار الابتداء، لعدم بقاء التّأبيد من الوقت المعيّن.

فحينئذٍ اندفع ما أورده السّيّد متابعةً لصاحب «الكشّاف» من أنّ الاستثناء يقتضي إخراجاً من الخلود وهو لا محالة بعد الدّخول ـ لأنّ ذلك إنّما هو في الخلود المحقّق دون

⇐

باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء، وإطلاق السّعادة[1] عليهم باعتبار تشرّفهم بسعادة الإيمان والتّوحيد وإن شقوا بسبب المعاصي.

[محلّ الشّاهد]

فقد جمع الأنفس بعدم التّكلّم بقوله: «لا تكلّم نفس» لأنّ النّكرة في سياق النّفي تعمّ، ثمّ فرّق بأنْ أوقع التّباين بينها بأنّ بعضها شقيّ وبعضها سعيد بقوله: «فمنهم شقيّ وسعيد» إذ الأنفس وأهل المَوْقِفِ واحد، ثمّ قسّم وأضاف إلى السُّعَداء ما لهم من نعيم الجنّة، وإلى الأشقياء ما لهم من عذاب النّار بقوله: «وأمّا الّذين شقوا» إلى آخره.

[إطلاق التّقسيم على قسمين آخرين]

﴿**وقد يطلق**﴾ التّقسيم ﴿**على أمرين آخرين**﴾:

﴿**أحدهما: أن تذكر أحوال الشّيء مضافاً إلى كلّ**﴾ من تلك الأحوال ما يليق به ﴿**كقوله**﴾ أي: قول أبي الطّيّب:

⇐ المقدّر.

وكذا ما أورده ـ من أنّه لا دلالة في اللّفظ على المبدأ المعيّن ـ فإنّ المتبادر من الآية خلود الفريقين من وقت الدّخول اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «وإطلاق السّعادة»**. دفع وهم، وهو الّذي أشار إليه البيضاويّ الشافعيّ في تفسيره: لا يقال: فعلى هذا لم يكن قوله: «فمنهم شقيّ وسعيد» تقسيماً صحيحاً، لأنّ من شرطه أن يكون صفة كلّ قسم منتفيةً عن قسيمه، لأنّ ذلك الشّرط حيث التّقسيم لانفصال حقيقيّ أو مانع من الجمع، وهاهنا المراد أنّ أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وأنّ حالهم لا تخلو عن الشّقاوة والسّعادة، وذلك لا يمنع اجتماع الأمرين في شخص بالاعتبارين اهـ وخلاصته أنّ التّفريق باعتبار الوصفين لا باعتبار الذّات.

﴿سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالقَنَا وَمَشَايِخٍ[1] كَأَنَّهُمُ مِنْ طُولِ مَا التَثَمُوا مُرْدُ﴾

---

(١) قوله: «**سأطلُبُ حقّي بالقَنَا ومشايخ**». البيتان من الطّويل على العروض التّامّة مع الضّرب المماثل للتّصريع بالزّيادة، وهما من قصيدة يقولها المتنبّي في مدح عليّ بن محمّد بن سيّار التميميّ مطلعها:

أَقَلُّ فَعالي ـ بَلْهَ أَكْثَرَهُ ـ مَجْدُ ... وذا الجِدُّ فيه نِلْتُ أَمْ لَمْ أَنَلْ جَدُّ
سأطلُبُ حقّي بالقَنَا ومَشَايخ ... كأنّهم من طول ما التَثَمُوا مُرْدُ
ثِقَالٍ إذا لاَقَوْا، خِفَافٍ إذا دُعُوْا ... كثيرٍ إذا شَدُّوْا قليلٍ إذا عُدُّوْا
وطَعْنٍ كأنّ الطَّعْن لا طعنَ عنده ... وضربٍ كأنّ النّار مِن حَرّه بَرْدُ
إذا شِئْتُ حَفَّتْ بي على كلّ سابح ... رِجالٌ كأنَّ الموتَ في فمها شَهْدُ
أَذُمُّ إلى هذا الزّمان أُهَيْلَهُ ... فأَعْلَمُهُمْ فَدْمٌ وأَحْزَمُهُمْ وَغْدُ
وأَكْرَمُهُمْ كَلْبٌ وأَبْصَرُهُمْ عَم ... وأسهَدُهُم فَهْدٌ وأَشْجَعُهُم قِرْدُ
ومِنْ نَكَدِ الدُّنيا على الحُرِّ أن يرى ... عدوّاً له ما من صداقته بُدُّ
بقلبي وإن لم أرْوَ منها ملامةٌ ... وبي عن غوانيها وإن وصلَتْ صَدُّ

قال:

ويَمْنَعُني ممّن سوى ابن محمّدٍ ... أيادٍ له عندي تَضِيْقُ بها عِنْدُ
توالَى بلا وعدٍ ولكنّ قَبْلَها ... شمائلُهُ من غير وعدٍ بها وَعْدُ

وهي طويلة لا حاجة إلى إيراد الباقي. قال الرَّبَعي: كنت يوماً عند المتنبّي بـ«شيراز» فقيل له: أبو علي الفارسيّ بالباب، وكانت تأكّدت بينهما المودّة، فقال: بادِرُوْا إليه فأَنْزِلُوْه، فدخل أبو عليٍّ وأنا جالسٌ عنده، فقال: يا أبا الحسن خُذْ هذا الجزءَ ـ وأعطاني جزءً من كتاب «التّذكرة» ـ وقال: اكتب عن الشّيخ البيتين اللّذَين ذكّرتك بهما وهما:

سأطلُبُ حقّي بالقَنَا ومَشَايخ ... كأنّهم من طول ما التَثَمُوا مُرْدُ
ثِقَالٍ إذا لاَقَوْا، خِفَافٍ إذا دُعُوْا ... كثيرٍ إذا شَدُّوْا قليلٍ إذا عُدُّوْا

قيل: أراد أنّه يطلب حقّه بنفسه وبغيره، فكنّى بالقنا عن نفسه وبالمشايخ عن أصحابه. وقال المهلّبي: لم يُكَنِّ بالقَنا عن نفسه وإنّما كنّى بها عن الحرب، أي: أطلب حقّي ـ وهو

⇐

﴿ ثِقال ﴾ لشدّة وَطْأَتِهِمْ على الأعداء وثَبَاتهم علـى اللّـقاء ﴿ إذا لاقَـوْا ﴾ أي: حاربوا الأعداء ﴿ خِفافٍ ﴾ مسرعين إلى الإجابة ﴿ إذا دُعُوا ﴾ إلى كفاية مهمّ ومدافعة خطبٍ ﴿ كثيرٍ إذا شَدُّوا ﴾ لأنّ واحداً منهم يقوم مقام جماعة ﴿ قَليلٍ إذا عُدُّوا ﴾.

ذكر أحوال المشايخ وأضاف إلى كلّ منها ما يناسبها وهو ظاهر.

﴿ والثّاني: استيفاء أقسام الشّيء كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ يَهَبُ لِـمَن يَشَـاءُ إِنَـاثاً وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ * أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَاناً وَإِنَاثاً وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيماً ﴾[(١)] ﴾ فإنّ الإنسان إمّا أن يكون له ولد أو لا يكون، وإذا كان فإمّا أن يكون ذكراً أو أُنثى، أو ذكراً وأُنثى، وقد استوفى جميع الأقسام[(٢)] وذكرها.

وإنّما قدّم ذكر الإناث؟ لأنّ سياق الآية على أنّه ـ تعالى ـ يفعل ما يشـاء لا ما يشاءُهُ الإنسان، فكان ذكر الإناث اللّاتي هنّ من جملة ما لا يشاءه الإنسان أهمّ، لكنّه لجبر تأخير الذّكور عرّفهم؛ لأنّ في التّعريف تنويهاً بالذّكر، فكأنّـه قـال: «ويهب لمن يشاء الفرسان الّذين لا يخفى عليكم» ثمّ أعطى كلا الجنسين حقّهما

⇐ أشبه بالمعنى ـ بالإباء والقهر والقتال، لا بالتّذلّل والتّضرّع والسّؤال.

ولا يجوز همز «مشايخ» لأنّ الياء أصليّة وهي متحرّكة في الواحد، والمعنى: أنّ هؤلاء المشايخ من طول تلثّمهم مُرْدٌ لا لِحَى لهم، لأنّ لِحاهم مستورة باللثم، و«المُـرْد» جـمع «أَمْرَد» وهو الغلام إذا احتلم ولم ينبت في وجهه الشّعر، يقال: غُصْنٌ أَمْرَد، إذا لم يكـن عليه ورق. ورملة مَرْدَاء لا تنبت شيئاً. و«اللّقاء» هاهنا مقصور على لقاء الحرب، والمراد أنّهم: يخفّون إذا دُعُوا للنَّجْدة ولا يتثاقلون دون النّصرة، و«شدّوا» إذا حملوا في الحرب، والباقي والشّاهد واضحان.

(١) الشّورى: ٤٩ ـ ٥٠.

(٢) **قوله: «وقد استوفى جميع الأقسام»**. استدلّ بعضهم بهذه الآية على نفي الخـنثى المشكـل والحقّ وجوده، واختلف فيه أهو قسم ثالث غير الذّكر والأُنثى أو لا، والصّـحيح أنّـه لا يخرج عنهما، لَمْ يصرّح به، لأنّ الآية في الفرد الغالب، والخنثى المشكل نادر.

من التّقديم؛ فقدّم الذّكور وأخّر الإناث؛ تنبيهاً على أنّ تقديم الإناث لم يكن لتقدّمهنّ، بل لمقتضٍ آخر.

[التّجريد]

﴿ **ومنه** ﴾ أي: من المعنويّ ﴿ **التّجريد، وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة** ﴾ أمر آخر ﴿ **مثله فيها** ﴾ أي: مماثل لذلك الأمر ذي الصّفة في تلك الصّفة ﴿ **مبالغةً لكمالها فيه** ﴾ أي: لأجل المبالغة لكمال تلك الصّفة في ذلك الأمر ذي الصّفة، حتّى كأنّه بلغ من الإتّصاف بتلك الصّفة إلى حيث يصحّ أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصّفة.

[أقسام التّجريد]

[القسم الأوّل]

﴿ **وهو** ﴾ أي: التّجريد ﴿ **أقسام: منها:** ﴾ أن يكون بـ«من» التّجريديّة[1] ﴿ **نحو قولهم: «لي مِن فلانٍ صديقٌ حميم»** ﴾ في «الصّحاح»[2]: حَميمُكَ: قريبك الّذي تهتمّ لأمره ﴿ **أي: بلغ فلان من الصّداقة حدّاً صحّ معه** ﴾ أي: مع ذلك الحدّ ﴿ **أن يستخلص منه** ﴾ أي: من فلان صديق آخر ﴿ **مثله فيها** ﴾ أي: في الصّداقة.

[القسم الثّاني]

﴿ **ومنها** ﴾ ما يكون بالباء التّجريديّة الدّاخلة على المنتزع منه ﴿ **نحو قولهم:**

---

(١) **قوله: «من التّجريديّة»**. جعل بعضهم التّجريد معنى مستقلّاً لكلمة «من» والصّحيح أنّ تكون للابتداء وذلك أنّ المناسب لكلمة «من» حيث دخلت على المنتزع منه أن تكون للابتداء، لأنّ المنتزع مبتدأ وناشئ من المنتزع منه الّذي هو مدخول «من».

(٢) ٥: ١٩٠٥.

«لئن سألتَ فلاناً لَتَسْأَلَنَّ به البحر ﴾ بالغ في اتّصافه بالسّماحة حتّى استنزع منه بحراً في السّماحة.

وزعم بعضهم أنّ «من» التّجريديّة والباء التّجريديّة على حذف مضاف؛ فمعنى قولهم: «لَقِيْتُ من زيد أسداً»: «لَقِيْتُ من لقائه أسداً» والغرض تشبيهه بالأسد، وكذا معنى: «لقيت به أسداً»: «لقيت بلقائه أسداً».

[القسم الثّالث]

﴿ **ومنها** ﴾ ما يكون بدخول الباء المعيّة والمصاحبة في المنتزع ﴿ **نحو قوله** ﴾:

﴿ **وَشَوْهَاءَ** ﴾ من «شاهَتِ الوجوه» قَبُحَتْ، و«فرس شَوْهَاء» صفة محمودة يراد بها سِعَة أشداقها، وقيل: أراد بها فرساً قبيح الوجه لما أصابها من شدائد الحرب ﴿ **تَعْدُو** ﴾ أي: تسرع ﴿ **بِي إِلَىٰ صَارِخِ الْوَغىٰ** ﴾(١) أي: مستغيث في الوَغَى وهو

---

(١) **قوله: «وشوهاء تعدو بي إلى صارخ الوَغَى»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المقبوض والقائل ذو الرُّمَّة الشّاعر المشهور من قصيدة طويلة مطلعها:

قِفِ العَنْسَ في أطلال ميّة فَاْسْأَلِ — رُسُوماً كأخلاق الرِّداء المُسَلْسَلِ
أَظُنُّ الّذي يُجْدي عليك سؤالُها — دموعاً كتبذير الجُمَان المُفَصَّلِ
وما يومُ حُزْوى إن بكيتَ صبابةً — لعِرْفَانِ رَبْعٍ أو لعِرْفان منزِلِ
بأوّل ما هاجَتْ لك الشَّوْقَ دِمْنَةٌ — بأجْرَعَ مِرْبَاعٍ مَرَبٌّ مُحَلَّلِ

قال:

لعلّك يا عبد امرئ القيس مُقْعِياً — بمرأة فعلَ الخامِلِ المتذلِّلِ
مُسَامِ إذا اصطلّك العِراك وأزحلَتْ — أباك بنو سَعْدٍ إلى شرّ مَزْحَلِ
بقومٍ كقومي أو لعلّك فاخر — بخالٍ كزاد الرَّكْب أو كالشَّمَرْدَلِ
ومُعْتَدُّ أيّامٍ كأيّامنا التي — رَفَعْنَا بها سَمْك السَّمَاء المُطوَّلِ
كيومِ ابن هندٍ والجِفار وقَرْقَرَى — ويومِ بذي قارٍ أغرَّ مُحَجَّلِ

⇐

الحرب ﴿بِمُسْتَلْئِمٍ﴾ أي: لابس لَأْمَةٍ وهي الدِّرْع، والباء للملابسة والمصاحبة ﴿مِثلِ الفَنِيقِ﴾ هو الفحل المكرّم عند أهله ﴿المُرَحَّل﴾ من «رحّل البعير» أشخصه عن مكانه وأرسله، أي: تعدو بي ومعي من نفسي لابس دِرْعٍ لكمال استعدادي للحرب.

بالغ في اتّصافه بالاستعداد للحرب حتّى انتزع منه مستعدّاً آخَرَ لابس دِرْعٍ.

⇐ إذا الخَيْلُ من وَقْعِ الرِّماحِ كأنّها ... وُعُوْلٌ أُشَارَى، والوَغَى غيرُ مُنْجَلِ
وقد جرّد الأَبْطَالُ بيضاً كأنّها ... مصابيحُ تذكُو في الذُّبَال المُفَتَّلِ
على كُلّ مُنْشَقّ النَّسَا مُتَمَطِّرٍ ... أجشَّ كصوب الوابل المتهلِّل
وَشَوْهَاءَ تعدو بي إلى صارخ الوَغَى ... بمُسْتَلْئِمٍ مثل البعير المُدَجَّل
متى ما يُواجِهْهَا ابن أُنْثَى رَمَتْ به ... مع الجَيْشِ يبغيها المغانم تَثْكَلِ

وهي طويلة جدّاً لا حاجة إلى إيراد البقيّة، وهذه رواية أبي نصر الباهليّ يقول: «البِيْض»: السّيوف «تذكو» توقّد، «الذّبال»: الفتائل، «منشقّ النّسا» الفرس السّمين صار نساه مثل الجدول لأنّ اللحم تفرج عنه، «التمطّر»: الذّاهب في السّير كالمطر. «أجش»: غليظ الصّوت ويستحبّ ذلك في الخيل. الشّوهاء الفرس الطّويلة، وقال غير الأصمعي: الحديدة النّفس الذكيّة، و«مستلئم» رجل عليه لأمة، أي: دِرْع. قال الأُستاذ: «المستلئم» إمّا وصف من الضّمير في «بي» وهو صحيح على رأي الكسائي، والمشهور يقول: الضّمير لا يوصف ولا يوصف به. وإمّا بدل اشتمال منه وهو صحيح بالاتّفاق، قال ابن مالك:

ومن ضمير الحاضر الظّاهر لا ... تُبْدِلْه إلّا ما إحاطةً جَلَا
أو اقتضى بعضاً أو اشتمالا ... كأنّك ابتهاجك استمالا

و«المُدَجَّل» المَطْلِيّ بقَطِران، ويقول: متى ما يوجِّهُ هذه الفرس ابن أُنثى، أي: رجل، «يبغي»: يطلب لأُمّه المغانم. «تَثْكَلُ» أي: تَثْكَلُ ابنها، يريد: متى ما يوجّهها المستلئم، وهو ذو الرُّمّة، رَمَتْ به مع الجيش، يعني هذه الفرس. وقوله: «رمت به مع الجيش» صلة لأُنثى وهي أُمّ الّذي تثكله، و«أُنثى» نكرة، فصيّرت «رَمَتْ» صلتها وموضع «يبغيها» حال، أي: رَمَتْ به مع الجيش باغياً المغانِمَ. راجع الديوان ٢: ١٨٢ شرح أبي نصر الباهلي.

[القسم الرّابع]

﴿ **ومنها** ﴾ ما يكون بدخول «في» في المنتزع منه ﴿ **نحو قوله ـ تعالى ـ**: ﴿ **لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ** ﴾ ﴾ أي: في جهنّم وهي دار الخُلْدِ، لكنّه انتزع منها داراً أُخرى وجعلها معدّة في جهنّم لأجل الكفّار، تهويلاً لأمرها، ومبالغةً في اتّصافها بالشّدّة.

[القسم الخامس]

﴿ **ومنها** ﴾ ما يكون بدون توسّط حرف ﴿ **نحو قوله** ﴾ أي: قول قتادة بن مسلمة الحنفي:

﴿ **فَلَئِنْ بَقِيتُ لَأَرْحَلَنَّ بِغَزْوَةٍ**[1] * **تَحْوِي** ﴾ أي: تجمع ﴿ **الغَنَائِمَ** ﴾ الجملة صفة

---

(١) **قوله: «فلئن بقيت لأرحلنّ بغزوةٍ»**. البيت من الكامل على العروض الصّحيحة التّامّة مع الضّرب المقطوع والقائل ـ كما نصّ عليه أبو تَمَّام في باب الحماسة من كتاب «الحماسة» ـ قتادة بن مسلمة الحنفيّ من قصيدة يقول فيها مفتخراً بقومه ويُسفّه امرأته:

بكرَتْ عليّ من السَّفاهِ تَلُوْمُني ... سَفَهاً تُعَجِّزُ بَعْلَها وتلوم
لمّا رأَتْني قد رُزِئْتُ فوارسي ... وبَدَتْ بجسمي نَهْكَةٌ وكُلُوْمُ
ما كنتُ أوّلَ من أصابَ بنكبةٍ ... دهرٌ وحَيٌّ باسِلُوْنَ صميم
قاتلتُهم حتّى تكافأ جمعهم ... والخيل في سيل الدّماء تعوم
إذ تتّقي بسَراة آل مقاعس ... حذر الأسنّة والسّيوف تميمُ
لم ألق قبلَهم فوارس مثلهم ... أحمي وهنّ هوازمٌ وهزيم
لمّا التقى الصّفّان واختلف القنا ... والخيل في رَهَج الغُبار أَزُوْمُ
في النّقع ساهمة الوجوه عوابسٌ ... وبهنّ من دعس الرّماح كُلُوم
يمّمت كبشهم بطعنة فيصل ... فهوى لحرّ الوجه وهو ذميمُ
ومعي أُسودٌ من حنيفةَ في الوَغَى ... للبِيْضِ فوق رؤوسهم تسويمُ
قومٌ إذا لبسوا الحديد كأنّهم ... في البِيْض والحلق الدِّلاص نُجُوْمُ

⇐

«غَـزْوَة» وروي: «نـحو الغـنائم» فـالظّرف مـنصوب بـ«أرحـلنّ» ﴿أَوْ يَـمُوتَ﴾ منصوب بـ«أنْ» مضمرة كأنّه قال: إلّا أن يموتَ ﴿كَرِيمُ﴾ يعني بـالكريم نـفسه، فكأنّه انتزع من نفسه كريماً ـ مبالغةً في كرمه ـ ولهذا لم يقل: «أو أموت» وهذا بخلاف قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾[1] إذ لا معنى للانتزاع فيه.

﴿وقيل: تقديره: «أو يموت منّي كريم»﴾ فيكون مـن القسـم الأوّل، أعـني: ما يكون بـ«من» التّجريديّة.

﴿وفيه نظر﴾ إذ لا حاجة إلى هذا التّقدير ـ لحصول التّجريد بدونه ـ ولا قرينة عليه.

وبهذا يسقط ما قيل[2]: إنّه أراد: أنّ في البيت نظراً؛ لأنّه من باب الالتفات من

⇐ ولئن بقيت لأرحلنّ بـغَزْوَةٍ   تحوي الغـنائم أو يـموتَ كـريمُ

«الغنائم» جمع «غنيمة» وهي الفوز بالشّيء بلا مشقّة.

(١) الكوثر: ١ ـ ٢.

(٢) **قوله: «وبهذا يسقط ما قيل»**. أي: بما ذكرنا في وجه النّظر يسقط ما أفادوه فيه ـ من أنّه من باب الالتفات من التّكلّم في «لأرحلنّ» إلى الغيبة في «يموتَ كـريم» ـ لأنّـه أراد بـالكريم نفسه فلا تعدّد فيه، فليس من باب التَّجريد، لأنّ التّجريد مبتنٍ على التّعدّد.

وتوضيحه: أنّ الالتفات مبنيّ على الاتّحاد والتّجريد مـبنيّ عـلى التّـعدّد، والاتّـحاد والتّعدّد متنافيان، فإنّ المعنى المعبّر عنه فـي الالتـفات بـالطّريق الأوّل والثّـاني واحـد، والمعبّر عنه باللّفظ الدّالّ على المنتزع منه وباللّفظ الدّالّ على المنتزع متعدّد اعتباراً، لأنّ الغرض من التّجريد أنّ المنتزع شيء آخر غير المنتزع منه.

والجواب عن هذا القيل: أنّ التّجريد والالتفات غير متنافيين، لأنّ التّعدّد في التّجريد اعتباريّ لا حقيقيّ فيجتمعان، بل الاجتماع واقع حاليّاً، ولذا قال الأُستاذ: إنّ النّسبة بين ⇐

التّكلّم إلى الغَيْبَة؛ لأنّه أراد بالكريم نفسه.

ورُدّ بأنّ التّجريد لا ينافي الالتفات، بل هو واقع بأن يجرّد المتكلّم نفسه من ذاته، ويجعلها مخاطباً؛ لنكتة: كالتّوبيخ في:

*** تطاول ليلك بالأثمد ***

والنُّصح في قوله:

أَقُولُ لَهَا ـإِذَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ ـ(١):   مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

⇐ التّجريد والالتفات هي العموم والخصوص من وجهٍ. فالتّجريد بدون الالتفات كما في قول قَتَادة بن مَسْلَمَة الحنفيّ: «أو يموت كريم» والالتفات بدون التّجريد كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ**﴾ النّازلة في رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وشانئه الحكم ابن أبي العاصي ـ لعنه الله ـ فأعطى الله لرسوله ـ صلّى الله عليه وآله الكوثر وهي فاطمة وأولادها حيث بقي منها نسل رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وجعل الحَكَم وجميع بني أُميّة ـ لعنهم الله ـ بُتْراً وقطع نسلهم قبل زماننا بكثير. والالتفات والتّجريد معاً نحو قول امرئ القيس المتقدّم في باب الالتفات من علم المعاني:

* تطاول ليلك بالأَثْمِدِ *

ومثّل بعض الأفاضل للتّجريد دون الالتفات بقول امرئ القيس:

* تطاول ليلك بالأثمد» *

عند الجمهور لا السّكّاكي، وللالتفات دون التّجريد في نحو: «تكلّفني ليلي» ولهما معاً بقوله ـ تعالى ـ ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ**﴾.

(١) **قوله: «أقول لها إذا جَشَأَتْ وجاشت»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المقطوف والقائل عمرو بن عامر بن زيد مناة الكعبيّ الخزرجيّ الشّاعر الجاهليّ المشتهر بنسبته إلى أُمّه الإطنابة بنت شهاب من بني القين، وهو من قطعةٍ يقول فيها:

ألا مَنْ مُبْلِغُ الأكفاء عنّي   فقد تهدى النَّصيحة للنّصيح

فإنّكم وما تُزْجُون نحوي   من القول المُرَغَّى والصَّريح

⇐

[القسم السّادس]

﴿ **ومنها** ﴾ ما يكون بطريق الكناية ﴿ **نحو** ﴾ قوله:

﴿ يَا خَيْرَ مَنْ يَرْكَبُ المَطِيَّ وَلاَ(١) يَشْرَبُ كَأْساً بِكَفِّ مَنْ بَخِلاَ ﴾

⇐ سَيَنْدَمُ بعضكم عَجَلاً عليه وما أثر اللسانُ إلى الجُرُوْحِ
أَبَتْ لي عِفّتي وأبى بَلائي وأخذي الحمدَ بالثَّمَنِ الرَّبيح
وإقدامي على المكروه نفسي وضربي هامة البَطَل المُشِيْحِ
بذي شَطَبٍ كلون المِلْح صافٍ ونفسٍ ما تقرّ على القبيحِ
وقولي كلّما جَشَأَتْ وجاشت مكانَكِ تُحْمَدِي أو تستريحي
لأدفَعَ عن مآثِرَ صالحاتٍ وأَحْمِي بعدُ عن عِرْضٍ صحيحِ
أُهِينُ المالَ فيما بين قومي وأدفَعُ عنهم سُنَنَ المَنِيحِ
أبت لي أنْ أُقَضِّي في فعالي وأن أُغْضِي على أمرٍ قبيحِ
فإمّا رحتُ بالشَّرَفِ المُعلَّى وإمّا رُحْتُ بالموت المُرِيحِ

«جَشَأَتْ» أي: اضطربت، و«جاشت» أي: خافت، «مكانكِ» اسم فعل بمعنى: أُثْبُتي، والزَمِيْ مكانك تُحْمَدي على الشّجاعة أو تستريحي بالموت.

(١) **قوله: «يا خير من يركب المطيّ ولا»**. البيت من المنسرح على العروض الثّانية المطويّة مع الضّرب المماثل، والقائل الأعشى الشّاعر المشهور من القصيدة التي تقدّم في باب المسند من «علم المعاني» مطلعها:

إنّ محلاً وإنّ مرتَحلاً وإنّ في السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلا

قال:

أُزْجِي سراعيفَ كالقِسِيّ من الـ شَوْحطِ صَكّ المُسَفَّع الحَجَلا
والهَوْزَبَ العَوْدَ أمتطيه بها والعَنْتَرِيْسَ الوَجْناء والجَمَلا
يَنْضَحُ بالبَوْلِ والغُبَار على فَخِذَيه نَضْحَ العبديّةِ الجُلَلا
وَسَاجٍ سابٍ إذا هبطتَ به الـ سّهلَ وفي الحَزْن مِرْجَماً حَجَلا

⇐

⇐ بسيرِ مَنْ يَقْطَعُ المَفَاوِز والـ ... بُـعْدَ إلى مـن يُـثْبِتُهُ الإبـلا
والهيْكل النَّـهدَ والوليـدة والـ ... عـبدَ ويُـعْطِيْ مَـطَافِلاً عُـطُلا
يُكْرِمُهَا مـا ثَـوَتْ لديـه ويـجـ ... ـزيها بـما كـان خُـفُّها عَـمَلا
أصبَحَ ذو فـائشٍ سـلامة ذو الـ ... ـتَفْضَال هَشّـاً فـؤادُهُ جَـذِلا
أبـيضُ لا يـرهب الهُـزالَ ولا ... يـقطع رِحـماً ولا يـخون إلا
يا خير مَنْ يَـرْكَبُ المـطيّ ولا ... يشربُ كأساً بكـفّ مـن بَـخِلا
قلّدتك الشّـعر يـا سـلامة ذا الـ ... تفضال والشّيء حـيثما جُـعِلا
والشّعر يستنزل الكريم كما اسـ ... ـتنزل رعـدُ السّحابة السَّبَلا
لو كُـنْتَ مـاءً عـدّاً جـمعت إذا ... مـا ورد القـوم لم تكـن وَشَـلا
أَنْـجَبَ أيّـامُ والديـه بـه ... إذ نـجلاه فـنعم مـا نَـجَلا
قد علمت فـارسٌ وحِـمْيَرُ والـ ... أعـرابُ بـالدَّشْت أيّـهم نَـزَلا
هل تذكر العهد فـي تَـنَمُّصَ إذ ... تـضربُ لي قـاعداً بـها مَـثَلا
ليث لدى الحرب أو تـدوخَ له ... قسـراً وبَـذَّ المـلوك مـا فَـعَلا

قال الجرجاني: مقصود الشّاعر وصف الممدوح بنفي البخل وإثبات الجود، وقد نفى عنه الشّرب بكفّ البخيل، ولا شكّ أنّه يشرب بكفّه فلا يكون بخيلاً، لأنّ كـونه بـخيلاً يستلزم شربه بكفّ البخيل فكنّى بنفي اللّازم عن نفي الملزوم، ويلزم من نفي البخل عنه كونه جواداً بحسب اقتضاء المقام، وبهذا المقدار يَتِمُّ المقصود، ولا دليل على أنّه جعل نفي الشّرب عن كفّ البخيل كنايةً عن إثبات الشّرب له بكفّ كريم منتزع مـنه مـغاير له ادّعاءً ليكون تجريداً، بل هو تطويل للمسافة بلا ثَبَتٍ.

ويؤيّد ما ذكرناه أنّك إذا قلت: «يا من يشرب بكفّ كريم» يتبادر منه أنّه يشرب بكفّه فهو كريم، لا أنّه يشرب بكفّ كريم آخر منتزع عنه ـ وإن كان محتملاً للكلام ـ فظهر أنّ كونه كنايةً عن كون الممدوح غير بخيلٍ لا يجامع كونه تجريداً، نعم كونه كنايةً عن إثبات شربه بكفّ كريم منتزع منه يجامعه، والفرق ظاهر، فصحّ ما ادّعـاه ذلك البـعض، وأمّـا

⇐

أي: يشرب الكأس بكفّ جواد، فقد انتزع من الممدوح جواداً يشرب هو الكأس بكفّه على طريق الكناية؛ لأنّه إذا نفى عنه الشّرب بكفّ البخيل فقد أثبت له الشّرب بكفّ كريم، ومعلوم أنّه يشرب بكفّه فهو ذلك الكريم.

وقد خَفِيَ هذا على بعضهم[1] ـ لدقّته ـ فزعم أنّ الخطاب[2] إن كان لنفسه فهو تجريد، وإلّا فليس من التّجريد في شيء وإنّما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل.

ولم يعرف أنّ كونه كناية لا ينافي التّجريد، وأنّه إن كان الخطاب لنفسه لم يكن قسماً برأسه ويكون داخلاً في قوله:

[القسم السّابع]

﴿**ومنها مخاطبة الإنسان نفسه**﴾ وبيان التّجريد أنّه ينتزع فيها من نفسه شخصاً

⇐ قوله: وإن كان الخطاب لنفسه إلخ ... فإنّما يرد عليه إذا كان مراده ممّا ذكره توجيه ما في الكتاب وأمّا إذا أراد به ردّه فلا.

(١) **قوله: «وقد خفي هذا على بعضهم»**. أي: المعنى الّذي ذكرناه وهو أنّه انتزع من الممدوح جواداً آخر يشرب الممدوح الخمر بكفّه.

(٢) **قوله: «فزعم أنّ الخطاب»**. أي: الخطاب بالنّداء في قوله: «يا خير من يركب المطيّ» وحاصل زعمه أنّ جعل قوله: «ولا يشرب كأساً بكفّ من بخِلا» تجريداً بطريق الكناية خَطَأٌ، لأنّ الخطاب ـ في قوله: «يا خير من يركب» ـ إن كان لنفسه فهو تجريد، لأنّه جعل نفسه شخصاً آخر أمامه فخاطبه بقوله: «يا خير من يركب» وإذا كان هذا تجريداً فيكون قوله: «ولا يشرب كأساً بكفّ من بخلا» كنايةً عن الكريم فيكون وصفاً لذلك الشّخص المنتزع ـ أي: المخاطب ـ ولا تجريد في هذه الكناية بل وقع التّجريد قبلها، والكلام إنّما يكون فيما إذا كانت الكناية نفسها متضمّنةً للتّجريد ولم يدلّ ذلك على هذا.

وإن كان الخطاب لغيره كان قوله: «ولا يشرب كأساً بكفّ من بخلا» كناية عن الكريم الّذي هو ذلك المخاطب، فلا يكون من التّجريد في شيءٍ.

آخر مثله ـ في الصّفة الّتي سبق لها الكلام ـ ثمّ يخاطبه ﴿كقوله﴾ أي: قول أبي الطّيّب:

﴿لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيها وَلاَ مَالُ[١]   فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إِنْ لَمْ تُسْعِدِ الْحَالُ﴾

---

(١) **قوله: «لا خيل عندك تهديها ولا مال»**. البيت من البسيط على العروض التامّة المقطوعة للتّصريع مع الضّرب المماثل والقائل المتنبّي في مطلع قصيدة يمدح بها فاتكاً الأخشيدي المعروف بالمجنون، وهي:

لا خيلَ عندكَ تهديها ولا مالُ   فليُسْعِدِ النُّطْقُ إن لم تُسْعِدِ الحالُ
واجزِ الأمير الّذي نُعماه فاجئة   بغير قولٍ ونُعمى النّاس أقوالُ
فربّما جَزِيَ الإحسانَ مُوْلِيَه   خريدةٌ من عذاري الحيّ مِكْسَالُ
وإن تكن محكماتُ الشُّكْل تمنعني   ظُهُورَ جَرْيٍ فلي فيهنّ تَصْهَالُ
وما شكرْتُ لأنّ المال فرّحني   سيّانِ عندي إكثار وإقلالُ
لكن رأيتُ قبيحاً أن يُجَادَ لَنا   وأنّنا بقضاء الحقّ بُخَّالُ
فكُنْتُ مَنْبِتَ روض الحَزْنِ باكَرَهُ   غيثٌ بغير سِباخ الأرض هَطَّالُ
غيثٌ يُبَيِّنُ لِلنُّظّار موقِعَهُ   أنّ الغيوث بما تأتيه جُهَّالُ
لا يُدْرِكُ المجدَ إلّا سيّد فطِنٌ   لما يَشُقُّ على السّاداتِ فعَّالُ
لا وارث جَهِلَتْ يُمْنَاهُ ما وهَبَتْ   ولا كَسُوْبٌ بغير السّيف سَئَّالُ
قال الزَّمَانُ له قولاً فأفهمه   إنّ الزّمان على الإمساك عذَّال
تدري القَنَاةُ إذا اهتزَّتْ براحته   أنّ الشّقيّ بها خَيْلٌ وأبطالُ
كـ«فاتكٍ» ودخول الكاف منقصة   كالشّمسِ قلتُ وما للشّمس أمثالُ
القائد الأُسْدُ غذَّتْها براثِنُهُ   بمثلها من عِداه وهي أشبالُ
القاتلِ السّيفَ في جسم القتيل به   وللسّيوف كما للنّاس آجالُ

وهي طويلة لا حاجة إلى إيراد باقيها، والشّاهد واضح.

والمطلع أخذه المتنبّي من أبي العتاهيه حيث يقول:

أَزُفُّ أبكار أشعاري إليك فما   عندي سوى الشّكر لا خيلٌ ولا مالُ

⇐

⇐ فاقبَلْ هديّة من تصفو مودّتُهُ   إن لم تساعِدْه فيما رامه الحالُ

قال ابن خلّكان ما خلاصته: فاتك الكبير المعروف بالمجنون كان روميّاً أخذه الإخشيد من سيّده بالرّملة كرهاً بلا ثَمَنٍ وأعتقه فكان حرّاً عنده في عدّة المماليك وكان كريم النّفس بعيد الهمّة، شجاعاً كثير الإقدام ولذلك قيل له المجنون، وكان مع كافور يخدِم الإخشيد فلمّا مات مخدومهما وتقرّر كافور في خدمة ابن الإخشيد أنِف فاتكٌ من الإقامة بمصر كي لا يكون كافور أعلى رتبةً منه ويحتاج أن يركب في خدمته، وكانت «الفيّوم» وأعمالها إقطاعاً له فانتقل إليها فاعتلّ بها جسمه ودخل مصر للمعالجة فدخلها وبها المتنبّي، والمتنبّي كان يسمع بكرم فاتك وشَجَاعته إلّا أنّه لا يقدِر مدحه خوفاً من كافور، وفاتك يسأل عنه ويراسله بالسّلام ثمّ التقيا في الصّحراء مصادفةً وجرى بينهما مفاوضات، فلمّا رجع فاتك إلى داره حمل إلى المتنبّي هديّة قيمتها ألف دينارٍ ثمّ أتبعها بهدايا بعدها، فاستأذن المتنبّي كافوراً في مدحه فأذن له، فمدحه بهذه القصيدة في التاسع من جمادى الآخرة سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة اهمختصراً.

١ ـ «الإسعاد»: الإعانة، يخاطب نفسه ويقول: ليس عندك خيل ولا مال تهديها إلى فاتك في مقابلة ما أهداه إليك فليسعد النطق على مكافأته بالمدح إن لم تُعِنْك الحال على مكافأته بالهدايا.

٢ ـ واجزه بالشّكر على نعمته الّتي تأتي من دون أن يتقدّمها سؤال ولا وعد وغيره من النّاس اقتصروا على المواعيد.

٣ ـ «الإحسان» مفعول ثانٍ مقدّم، و«موليه» أي: معطيه، مفعول أوّل، و«الخريدة» المرأة الحَيِيَّة، ويقال: «امرأة مكسال» أي: لا تكاد تبرح مجلسها، أي: لا يجمل بك ترك الجزاء، فإنّ المرأة التي لا همّة لها قد تجزي على الإحسان مثله.

٤ ـ «الشُكل» بالضمّ جمع «شِكال» وهو الحبل تشدّ به قوائم الدّابّة، وبالفتح مصدر «شكل الدّابّة» إذا شدّها بالشّكال و«الظّهور» جمع «ظهر» و«التّصهال» بمعنى الصّهيل، ضرب لنفسه مثلاً في العجز عن المكافأة بالفعل والاجتزاء عنه بالقول بفرسٍ أحكم ⇐

⇐ شكاله فعجز عن الجري لكنّه يصهل.

٥ ـ «سيّان» بمعنى مثلان و«الإكثار» الغِنى و«الإقلال» الفقر.

٦ ـ «قبيحاً» مفعول ثانٍ مقدّم و«أن يجادلنا» مفعول أوّل، وقوله: «أنّنا» يجوز فيه فتح الهمزة على العطف وكسرها على الحال، و«بخّال» جمع «باخل» أي: إنّما أشكر لأنّي رأيت من القبيح أن يُجَادَ لي بالعطاء وأنا بخيل بقضاء حقّ الشّكر.

٧ ـ «الحزن» خلاف السّهل، و«الغيث» المطر، و«السّباخ» جمع «سبخة» وهي الأرض ذات نزّ وملح، و«هطّال» ساكب، والمعنى: كنت ونعمته كمنبت روض الحزن إذا جاده بالبكرة غيث هطّال فأفاده نضرةً وذكاء، لأنّه لم يقع في سباخ من الأرض لا يظهر أثره فيها، وخصّ «الحزن» لبعده عن النّزّ، والمِلْح، والمراد: أنّ نعمته قد صادفت منّي من يعرف حقّها.

٨ ـ الممدوح أحكم من الغيوث والأمطار، لأنّه يضع إحسانه في موقعه وهي تمطر التّربة الصّالحة والرّديئة.

٩ ـ «يشقّ» يصعب «السّادات» جمع «سادة» جمع «سيّد».

١٠ ـ «وارث» نعت آخر لـ«سيّد» «سأّال» طلّاب و«بغير السيف» متعلّق به، أي: لم يرث ماله عن أبيه فيجهل قيمة ما يهبه من الموروث ولم يكن كَسُوْباً يطلب حاجاته بغير السّيف، والمراد: لا يدرك المجد إلّا من وهب من كسب لا من إرثٍ، وإن كسبه بالسّيف دون غيره لما فيه من المشقّة والمخاطرة بالرّوح.

١١ ـ الضّمير من «له» للسيّد، والجملة نعت آخَرُ له، و«الإمساك» البخل و«عذّال» صفة مبالغة من «العذل» وهو اللّوم، أي: قال له الزّمان بلسان حاله: إنّ المال لا يبقى على مالكه ففهم هذه المقالة عنه، وفرّق ماله في سبيل المجد. وقوله: «إنّ الزّمان» استئناف، أي: إنّ الزّمان يلوم أهله على البخل لأنّهم يفوتون كسب المحمدة والذّكر في استبقاء ما ليس بباقٍ.

١٢ ـ «القناة» عود الرّمح، أي: يعلم الرّمح في يده أنّه سيشقى به خيل وأبطال؛ لأنّه قد

⇐

أراد بـ«الحال» الغِنَى، فكأنّه انتزع من نفسه شخصاً آخر مثله في فقد الخيل، والمال، والحال، ومثله قول الأعشى:

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ[1] إنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ ... وَهَلْ تُطِيقُ وَداعاً أَيُّها الرَّجُلُ

⇐ عوّده ذلك، وهذا البيت من صفة السّيّد أيضاً.

١٣ ـ «فاتك» اسم الممدوح وأراد بالكاف كاف التّشبيه الدّاخلة على «فاتك» و«المنقصة» النّقص، أي: لا يدرك المجد إلّا سيّد صفاته هذه الّتي ذكرت ثمّ استدرك فقال: دخول الكاف عليه ينقص من قدره في الظّاهر، لأنّه يوهم أنّ له شبيهاً وإنّما هو كالشمس إذا شبهت بها أحداً والشمس لا شبيه لها.

١٤ ـ «البرثن» مخلب الأسد و«بمثلها» صلة «غذّتها» و«الأشبال» جمع «شِبْل» ولد الأسد، أي: الّذي يقود إلى الحرب رجالاً كالأُسود تغذوهم يداه برجال مثلهم من الأعداء، أي: أنّهم يغنمهم إيّاهم وجعلهم كالأشبال له لأنّه يقوم بتغذيتهم.

١٥ ـ «به» صلة القتيل و«للسّيوف» خبر مقدّم عن «آجال» وقوله: «كما للنّاس»: «ما» مصدريّة، و«للنّاس» خبر عن محذوف، والتّقدير: «للسّيوف آجال كما للنّاس آجال» أي: لقوّة ضربته يقتل الفارس بالسّيف، فيكسر السّيف في المقتول، فكان ذلك قتلاً لكليهما وجعل كسر السيف قتلاً من باب الاستعارة للمشاكلة.

(١) **قوله: «ودّع هريرة»**. البيت من البسيط على العَروض التّامة المخبونة مع الضّرب المماثل، والقائل الأعشى الشّاعر الكبير في مطلع قصيدة يعاتب بها يزيد بن مُسْهِر الشّيباني:

وَدِّعْ هريرةَ إنَّ الرَّكْبَ مُرْتحِلُ ... وهل تُطِيْق وَداعاً أيُها الرَّجُلُ
غَرَّاءُ فَرْعاءُ مصقول عوارِضُها ... تمشي الهُوَيْنَا كما يمشي الوَجِى الوَحِلُ
كأنّ مِشْيَتَها من بيت جارتها ... مَرُّ السَّحَابة لا ريثٌ ولا عَجَلُ
تَسْمَعُ للحَلْيِ وَسْواساً إذا انصرفَتْ ... كما استعان بريح عِشْرِقٌ زَجِلُ
ليست كمن يكره الجيرانُ طلعتها ... ولا تراها لِسِرِّ الجار تختَتِلُ
يكاد يصرَعُها لولا تشدّدها ... إذا تقوم إلى جاراتها الكَسَلُ
إذا تعالج قِرْناً ساعةً فترَتْ ... واهتزّ منها ذَنُوب المَتْنِ والكَفَلُ

⇐

⇐ مِلْءُ الوِشاح وصفر الدّرع بَهْكَنَةٌ إذا تأتّى يكاد الخَصْرُ يَنْخَزِلُ
صدَّتْ هريرةُ عنّا ما تكلّمنا جهلاً بأُمِّ خُلَيْدٍ حَبْلَ من تَصِلُ
أأن رأت رجلاً أعشى أضرّ به ريبُ المنون ودهر مُفْنِدٌ خَبِلُ
نعم الضّجيع غداة الدّجن يصرعها لِلَذّةِ المرءُ لا جافٍ ولا تَفِلُ
هِرْكَولَة فُنُقٌ دُرْمٌ مَرافِقُها كأنّ أخمصها بالشّك مُنْتَعِلُ
إذا تقوم يضوعُ المسكُ أصوِرَةً والزَّنْبَقُ الوَرْدُ من أردانها شَمِلُ
ما روضةٌ من رِياض الحَزْن مُعْشَبَةٌ خَضْراءُ جاد عليها مُسْبِلٌ هَطِلُ
يُضَاحِكُ الشَّمْسَ منها كوكب شرِقٌ مُؤَزَّرٌ بعميم النَّبْتِ مُكْتَهِلُ
يوماً بأطيب منها نشر رائحةٍ ولا بأحسنَ منها إذ دنا الأُصُلُ
عُلِّقْتُها عَرَضاً وعُلِّقَتْ رَجُلاً غيري وعُلِّقَ أُخْرَى غيرها الرَّجُلُ
وعلّقَتْهُ فَتَاةٌ ما يُحَاوِلُها مِنْ أهلها ميّت يهذي بها وَهِلُ
وعُلِّقَتْني أُخَيْرَى ما تُلَائِمُنِي فاجتمع الحُبُّ حبّاً كلّه تَبِلُ
فكلّنا مُغْرَمٌ يهذي بصاحبه نَاءٍ ودانٍ ومحبولٌ ومُحْتَبِلُ
قالت هريرةُ لمّا جِئْتُ زائِرَها ويلي عليك وويلي منك يا رَجُلُ
يا مَنْ يَرَى عارضاً قد بِتُّ أَرْقُبُه كأنّما البرقُ في حافاته الشُّعَلُ
له رِدافٌ وجَوْزٌ مُفْأَمٌ عَمِلٌ مُنَطَّقٌ بسِجال الماء مُتَّصِلُ
لَمْ يُلْهِنِي اللّهو عنه حين أرْقُبُه ولا اللّذاذة من كأس ولا الكَسَلُ
فقلت للشّرب في درنى وقد ثَمِلُوا شِيمُوْا وكيف يشيم الشّارب الثَّمِلُ
برقاً يُضِيءُ على أجزاع مَسْقِطِه وبالخَبِيَّةِ منه عارضٌ هَطِلُ
قالوا: نِمارٌ فبطنُ الخال جادهما فالعَسْجَدِيَّةُ فالأبلاءُ فالرُّجَلُ
فالسّفح يجري فخِنْزِيْرٌ فبُرْقَتُهُ حتّى تدافع منه الرَّبْوُ فالجَبَلُ
حتّى تحمّل منه الماءَ تَكْلِفَةً روضُ القَطَا فكثيبُ الغَيْنَةِ السَّهِلُ
يسقي دياراً لها قد أصبحت عُزُباً زوراً تجانف عنها القودُ والرَّسَلُ

⇐

⇐ وبلدةٍ مثل ظهر التُّرْسِ مُوْحِشَةٍ — للجنّ باللّيل في حافاتها زَجَلُ
لا يَتَنمَّى لها بالقيظ يركبها — إلّا الّذين لهم فيما أتوا مَهَلُ
جاوزتُها بِطَلِيح جَسرَةٍ شُرُح — في مِرْفَقَيْها إذا استعرضتَها فَتَلُ
إمّا تَرَينا حُفَاةً لا بغالَ لنا — إنّا كذلك ما نحفي ونَنْتَعِلُ
فقد أُخَالِسُ ربَّ البيت غَفْلَتَهُ — وقد يحاذِرُ منّي ثمّ ما يَئِلُ
وقد أقودُ الصّبى يوماً فيَتْبَعُني — وقد يُصَاحِبُني ذو الشّرّة الغَزِلُ
وقد غدوتُ إلى الحانوت يَتْبَعُني — شاوٍ مِشَلٌّ شَلُوْلٌ شُلْشُلٌ شَوِلُ
في فتيةٍ كسيوف الهند قد علموا — أن ليس يَدْفَعُ عن ذي الحيلة الحِيَلُ
نازعتُهُم قُضُبَ الرَّيحان مُتَّكِئاً — وقهوةً مُزَّةً راووقُها خَضِلُ
لا يستفيقون منها وهي راهنة — إلّا بِهاتِ وإن عَلّوا وإن نَهِلُوا
يسعى بها ذُو زُجَاجَاتٍ له نُطَفٌ — مُقَلَّصٌ أَسْفَلَ السِّرْبَالِ مُعْتَمِلُ
ومُسْتَجِيْبٍ تَخَالُ الصَّنْجَ يَسْمَعُهُ — إذا تُرَجِّعَ فيه القَيْنَةُ الفُضُلُ
من كلّ ذلك يوم قد لهوتُ به — وفي التّجارب طُوْلُ اللّهو والغَزَلُ
والسّاحبات ذُيُولَ الخَزِّ آوِنَةً — والرّافلاتُ على أعجازها العِجَلُ
أبلِغْ يزيدَ بني شيبان مَأْلُكَةً — أبا ثُبَيْتٍ أما تنفكّ تَأْتَكِلُ
ألستَ منتهياً عن نحت أثْلَتِنا — ولستَ ضائرها ما أطَّتِ الإِبِلُ
تُغْرِي بنا رهطَ مسعودٍ وإخوته — عند اللقاء فتُرْدِي ثمّ تعتزل
لأعرفنّك إنْ جدّ النّفير بنا — وشُبَّتِ الحربُ بالطُّوَّافِ واحتملوا
كناطحٍ صَخْرَةً يوماً لِيَفْلِقَها — فلم يَضِرْها وأوهى قرنَه الوَعِلُ
لأعرفنّك إنْ جَدَّتْ عداوتُنا — والتُمِسَ النَّصْرُ منكم عوضُ تُحْتَمَلُ
تُلْزِمُ أرْماح ذي الجَدَّينِ سورتنا — عند اللقاء فتُرْدِيهم وتَعْتَزِلُ
لا تَقْعُدَنَّ وقد أكّلتَها حَطَباً — تعوذُ من شرّها يوماً وتَبتَهِلُ
قد كان في أهل كهفٍ إن هُمُ قعدوا — والجاشريّة مَنْ يَسْعَى وينتضِلُ

⇐

[المبالغة]

﴿ ومنه ﴾ أي: من المعنويّ ﴿ المبالغة المقبولة ﴾ لأنّ المردودة لا تكون من المحسّنات.

وفي هذا إشارة إلى الرّدّ على من زعم أنّها مردودة مطلقاً؛ لأنّ خير الكلام ما خرج مخرج الحقّ وجاءَ على منهج الصّدق، كما يشهد له قول حسّان[١]:

⇐ سائِلْ بني أسدٍ عنّا فقد عَلِموا أن سوفَ يأتيك من أنبائنا شَكَلُ
واسأَلْ قُشَيْراً وعبدَالله كُلَّهم واسأل ربيعة عنّا كيف نَفْتَعِلُ
إنّا نقاتلهم ثُمَّتَ نَقْتُلُهم عِنْدَ اللقاءِ وهم جارُوْا وهم جَهِلُوا
كلا زَعَمْتُم بأنّا لا نقاتلكم إنّا لأمثالكم يا قومنا قُتُلُ
حَتَّى يظلَّ عميدُ القومِ مُتَّكِئاً يدفع بالرّاح عنه نِسْوَةٌ عُجُلُ
أصابَهُ هِنْدُوانيّ فأقصِدَهُ أو ذابلٌ من رماح الخطّ مُعْتَدِلُ
قد نطعَنُ العِيْرَ في مكنون فائله وقد يَشِيْطُ على أرماحنا البَطَلُ
هل تنتهونَ ولا ينهى ذوي شَطَطٍ كالطّعن يذهب فيه الزّيت والفُتُلُ
إنّي لعمرو الذي خَطَّتْ مناسِمُها له وسِيْقَ إليه الباقِرُ الغُيُلُ
لئن قتلتُم عميداً لم يكن صَدَداً لنقتلَنْ مِثْلَهُ منكم فنمتثِلُ
لئن مُنِيْتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ لم تُلْفِنَا من دِماء القوم نَنتفِلُ
نحن الفوارِس يوم الجِنْوِ ضاحيةً جنبي فُطَيْمَةَ لا ميلٌ ولا عُزُلُ
قالوا الرُّكوب فقُلْنَا: تلك عادتنا أو تنزلون فإنّا معشر نُزُلُ

وقد ضمّن المطلع عدّة من الشّعراء منهم ابن الرّومي وأبو نوّاس والحَمْدَويّ والحاجريّ.

(١) **قوله: «حسّان»**. أبو الوليد، ثمّ أبو الحُسام وأبو عبدالرّحمن حَسّان بن ثابت بن المنذر بن حرام بن عمرو بن زيد مناة بن عديّ بن عمرو بن مالك بن النّجار ـ تيم الله ـ بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج بن حارثة بن ثعلبة العَنْقاء ـ سمّي به لطول عنقه ـ بن عمرو بن عامر بن ماء السّماء بن حارثة الغطريف بن امرء القيس البطريق بن ثعلبة البُهلول بن مازن بن الأزد ⇐

⇐ بن الغوث بن نَبْت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان ـ كما في «الأغاني» ـ.

الرّجل من الخزرج وأُمّه الفُرَيعة ابنة خالد بن قيس من الخزرج، وقد قيل: إنّه أشعر أهل المدر وكان أحد المعمّرين من المخضرمين، عمّر مائة وعشرين سنةً؛ ستّين في الجاهليّة وستّين في الإسلام، لم يختلفوا في ذلك وإن اختلفوا في سنة وفاته فقيل: سنة أربعون، وقيل: خمسون، وقيل: أربع وخمسون من الهجرة.

وكان الرّجل في بدء الدّعوة رجلاً صالحاً واقفاً إلى جانب رسول الله ومدافعاً عنه بلسان الشّعر، لكنّه بعد وفاة رسول الله ورحيله إلى الملأ الأعلى ارتدّ في المرتدّين فانتقل إلى جانب الخوارج الأوْلى في السّقيفة ثمّ إلى جانب خوارج الشّام الأمويّين وأتباعهم ـ لعنهم الله ـ فأحبط أشعاره في مدح النبيّ وآله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وتوفّي مرتدّاً في زمن معاوية بن أبي سفيان ـ لعنه الله ـ.

قالوا: يُكنّى بأبي الوليد، وأبي المضرب، وأبي حسام، وأبي عبدالرحمن، والأوّل أشهر، وكان يقال له: الحسام. وذلك لكثرة دفاعه عن حامية الإسلام المقدّس بشعره. وروى الحاكم عن المصعب أنّه قال: عاش حسّان ستّين في الجاهليّة وستّين في الإسلام. وذهب بصره وتُوفّي على قول سنة ٥٥ أعمى البصر والبصيرة كما نصّ عليه الصّحابيّ الكبير سيّد الخزرج قيس بن سعد بن عبادة لمّا عزله أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ من ولاية مصر، ورجع إلى مدينة فإنّه حينما قدمها جاءه حسّان شامتاً به وكان عثمانيّاً بعد ما كان هاشميّاً فقال له: نزعك عليٌّ بن أبي طالب وقد قتلتَ عثمان فبقي عليك الإثم ولم يحسن لك الشّكر. فزجره قيسٌ وقال: يا أعمى القلب وأعمى البصر؟ والله لولا أن ألقي بين رهطي ورهطك حرباً لضربت عنقك، ثمّ أخرجه من عنده. وله في مناقب أهل البيت ومثالب بني أُميّة أشعار كثيرة أسقطها من ديوانه أذناب الأمويّين بعده، فمن أشعاره في مناقب أهل البيت ما قال في أمير المؤمنين يذكر واقعة الغدير:

يُناديهمُ يومَ الغديرِ نبيُّهُمْ بِخُمٍّ وأَسْمِعْ بالنبيِّ مُنَادِيا

⇐

⇐ وقد جاءه جبريل عن أمر ربّه بأنّك معصومٌ فلا تَكُ وانيا
وبَلِّغْهُمُ ما أنزل اللهُ رَبُّهم إليك ولا تخْشَ هناك الأعاديا
فقام به إذ ذاك رافِعَ كفِّه بكفِّ عليٍ مُعْلِنَ الصّوت عاليا
فقال: فمن مولاكمُ ووليّكم؟ فقالوا ولم يُبْدُوا هناك تعاميا:
إلَهك مولانا وأنت وليّنا ولن تَجِدَنْ فينا لك اليوم عاصيا
فقال له: قم يا عليّ، فإنّني رَضِيْتُكَ من بعدي إماماً وهاديا
فمن كنتُ مولاهُ فهذا وليّه فكونوا له أنصارَ صِدْقٍ مُوَاليا
هناك دعا اللّهُمَّ وَالِ وليّه وكُنْ لِلّذي عادى عليّاً مُعَادِيا
فيا ربّ، انصُر ناصريه لنصرهم إمام هُدًى كالبدر يجلو الدّياجيا

ومن شعر حسّان في أميرالمؤمنين ما ذكر له أبو المظفّر سبط ابن الجوزي في «تذكرة الخواص»، والكنجي الشّافعي في «كفاية الطّالب»، وابن طلحة الشافعي في «المطالب» وقال: فشت هذه الأبيات من قول حسّان وتناقلها سمعٌ عن سمع ولسانٌ عن لسانٍ:

أنزل الله ـ والكتابُ عزيز ـ في عليٍّ وفي الوليد قُرَانَا
فَتَبَوَّا الوليدُ من ذاك فسقاً وعليٌّ مبوّأ إيمانا
ليس مَنْ كان مُؤْمِناً عَرَفَ اللّـ ـهَ كمن كان فاسقاً خوَّانا
فعليٌّ يلقى لدى الله عِزّاً ووليدٌ يلقى هناك هَوَانا
سوف يُجزى الوليد خزياً وناراً وعليٌّ لا شكَّ يُجزى جِنانا

وروّاها له ابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة» وفيه بعد البيت الثّالث:

سوف يُدعى الوليد بعد قليل وعليٌّ إلى الحساب عِيانا
فعليٌّ يُجزى بذاك جِناناً ووليدٌ يُجزى بذاك هوانا
رُبَّ جَدّ لعقبة بن أبان لابسٌ في بلادنا تُبّانا

أشار بهذه الأبيات إلى قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِناً كَمَنْ كَانَ فَاسِقاً لاَ يَسْتَوُونَ** ﴾ ونزوله في عليّ ـ عليه السّلام ـ والوليد بن عقبة بن أبي معيط فيما شجر بينهما، أخرج ⇐

⇐ الطّبري في تفسيره بإسناده عن عطاء بن يسار قال: كان بين الوليد وعليّ كلامٌ فقال الوليد: أنا أبسط منك لساناً، وأحدُّ منك سناناً، وأردُّ منك للكتيبة، فقال عليّ: اسكت فإنّك فاسقٌ. فأنزل الله فيهما: «أفمَن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً» الآية.

وفي «الأغاني» و«تفسير الخازن» كان بين عليّ والوليد تنازعٌ وكلامٌ في شيء، فقال الوليد لعليّ: اسكت فإنّك صبيٌّ وأنا شيخ، والله إنّي أبسط منك لساناً، وأحدُّ منك سناناً، وأشجع منك جَنَاناً، وأملأ منك حشواً في الكتيبة. فقال له عليٌّ: اسكت فإنّك فاسق. فأنزل الله هذه الآية.

وأخرجه الواحدي بإسناده من طريق ابن عبّاس في «أسباب النزول» ومحبّ الدّين الطّبري في «الرّياض» عن ابن عبّاس وقتادة من طريق السّلفي والواحدي، وفي «ذخائر العقبى»، والخوارزمي في «المناقب» والكنجي في «الكفاية»، والنّيسابوري في تفسيره.

ومن شعر حسّان في أميرالمؤمنين ما ذكر له أبو المظفّر سبط ابن الجوزيّ الحنفيّ في «تذكرته»:

مَن ذا بخاتمه تصدَّق راكعاً ... وأسرَّها في نفسه إسرارا
مَن كان بات على فِراش مُحَمَّدٍ ... ومحمَّدٌ أسرى يؤمُّ الغارا
مَن كان في القرآن سُمِّي مؤمناً ... في تِسْعِ آياتٍ تُلِيْنَ غِزَارا

في البيت الأوّل إيعازٌ إلى مأثرة تصدّقه ـ صلوات الله عليه ـ خاتمه للسّائل راكعاً وفيها نزل قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾ الآية.

وبثاني الأبيات أشار إلى حديث أجمعت الأُمّة عليه من أنّ عليّاً ـ عليه السّلام ـ لبس بُرد النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ الحضرميّ الأخضر، ونام على فراشه ـ ليلة هرب النبيُّ من المشركين إلى الغار ـ وفدّاه بنفسه ونزلت فيه: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ**﴾ [البقرة: ٢٠٧].

ومن شعر حسّان في أميرالمؤمنين:

أبا حسنٍ تَفْدِيْكَ نفسي ومُهْجَتي ... وكُلُّ بَطِيءٍ في الهُدَى ومُسَارِعِ
⇐

⇒ أيذهب مدحي والمحبّين ضائعاً ؟ وما المدح في ذات الإله بضائعِ
فأنت الّذي أعطيت إذ أنت راكعٌ فَدَتْكَ نفوسُ القوم يا خيرَ راكعِ
بخاتمك الميمون يا خيرَ سيِّدٍ ويا خيرَ شارٍ ثمَّ يا خيرَ بائعِ
فأنزل فيك اللهُ خيرَ ولاية وبيَّنها في محكمات الشَّرائعِ

نظم بها حديث تصدّق أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ خاتمه للسائل راكعاً ونزول قوله ـ تعالى ـ : ﴿ **إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ** ﴾ .

ذكرها لحسّان الخطيب الخوارزمي في «المناقب» ، وصاحب «الفرائد» في الباب التّاسع والثّلاثين من «فرائد السّمطين» . وصدر الحفّاظ الكنجيّ في «الكفاية» ، وسبط ابن الجوزي في «التّذكرة» وجمال الدين الزّرندي في «نظم درر السّمطين» .

ومن شعر حسّان في أميرالمؤمنين :

جبريلُ نادى مُعْلِناً والنَّقْعُ ليس بِمُنْجَلِي
والمسلمون قَدَ آحْدَقُوا حول النبيّ المُرْسَلِ
لا سيفَ إلّا ذو الفقا رِ ولا فتى إلّا علي

يشير بها إلى ما هتف به أمين الوحي جبرئيل ـ عليه السّلام ـ يوم أُحد في عليّ وسيفه . أخرج الطبري في تاريخه عن أبي رافع قال : لَمّا قَتل عليٌّ بن أبي طالب يومَ أُحد أصحاب الألوية أبصر رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ جماعةً من مشركي قريش فقال لعليّ : احمل عليهم ، فحمل عليهم ففرّق جمعهم ، وقتل عمرو بن عبدالله الجمحي ، قال : ثمّ أبصر رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ جماعةً من مشركي قريش فقال لعليّ : احمل عليهم . فحمل عليهم ففرّق جماعتهم وقتل شيبة بن مالك ، فقال جبريل : يا رسول الله ، إنّ هذا للمواساة . فقال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ : إنّه منّي وأنا منه . فقال جبريل : وأنا منكما . قال فسمعوا صوتاً :

لا سيف إلّا ذو الفِقا ر ولا فتى إلّا علي

⇐

⇐ وأخرج أحمد بن حنبل في «الفضائل» عن ابن عبّاس، وابن هشام في سيرته عن ابن أبي نُجيح، والخثعمي في «الروض الأُنف» وابن أبي الحديد في «شرح النّهج» وقال: إنّه المشهور المرويّ.

ومن شعره فيه ـ عليه السّلام ـ:

وكان عليٌّ أرمدَ العين يبتغي ... دواءً فلمّا لم يُحِسَّ مُداوِيا
شفاه رسول الله منه بتفلةٍ ... فبورك مرقيّاً وبورك راقيا
فقال: سأُعطِي الرّاية اليوم ضارباً ... كَمِيّاً مُحِبّاً للرّسول مُوَالِيا
يحبُّ إلهي والإلَه يحبّه ... به يفتح الله الحُصُون الأوابيا
فخَصَّ بها ـ دون البريّة كلّها ـ ... عليّاً وسمّاه الوزير المُؤاخِيا

هذه الأبيات إشارة إلى حديث صحيح متواتر أخرجه أئمّة الحديث وهو انّ رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ قال يوم خيبر: «لأُعطينّ هذه الرّاية غداً رجلاً يفتح الله على يديه، يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله» قال: فبات النّاس يدوكون [أي: يخوضون] ليلتهم أيّهم يُعطاها، فلمّا أصبح الناس غدوا على رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ كلّهم يرجو أن يُعطاها، فقال: أين عليّ بن أبي طالب؟ فقيل: هو يا رسول الله يشتكي عينيه، قال: فأرسلوا إليه فأُتي به فبصق رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ في عينيه ودعا له فبرأ حتّى لم يكن به وجعٌ فأعطاه الرّاية، فقال عليّ: يا رسول الله، أُقاتلهم حتّى يكونوا مثلنا؟ فقال: أنفُذْ على رِسْلِكَ حتّى تَنْزِلَ بساحتهم ثمّ ادعُهُمْ إلى الإسلام وأخبرهم بما يجب عليهم، فوالله لأَنْ يهدي الله بك رجلاً خيرٌ لك من أن يكون لك حمر النِّعم وفي لفظه الآخر: ففتح الله عليه.

ومن شعره فيه ـ عليه السّلام ـ:

جزى الله خيراً والجزاء بكفّه ... أبا حسن عنّا ومَن كأبي حَسَنْ؟
سبقتَ قريشاً بالّذي أنت أهله ... فصدرك مشروحٌ وقلبك مُمْتَحَنْ
تمنّت رجالٌ من قريش أعزّةٌ ... مكانَكَ هَيْهاتِ الهُزالُ من السِّمَنْ

⇐

⇐ وأنت من الإسلام في كلّ منزل بمنزلة الطّرْفِ البُطَيْنِ من الرّسَنْ
غَضِبْتَ لنا إذ قال عمرو بِخَصْلَةٍ أماتَ بها التّقوى وأحيى بها الإحَنْ
وكنتَ المُرَجّى من لُؤَيٍّ بن غالب لما كان منه والّذي بعدُ لم يَكُنْ
حَفِظْتَ رسول الله فينا، وعهده إليك، ومَن أولى به منك مَن ومَنْ؟
ألستَ أخاه في الهدى ووصيَّه وأعلمَ فِهْرٍ بالكتاب وبالسُّنَنْ؟
فحقّك ما دامت بنجد وشيجةٌ عظيمٌ علينا ثمَّ بعدُ على اليَمَنْ

قوله: «فصدرك مشروحٌ». إشارة إلى ما ورد في قوله تعالى: ﴿ **أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلَامِ** ﴾ فإنّها نزلت في عليّ وحمزة. رواه الحافظ محبّ الدين الطبري في رياضه عن الحافظين الواحدي وأبي الفرج، وفي ذخائر العقبى.

قوله: «وقلبك ممتَحن». أشار به إلى النبويّ الوارد في أميرالمؤمنين: إنّه امتحن الله قلبه بالإيمان، أخرجه جمعٌ من الحفّاظ والعلماء منهم: النسائي في «خصائصه»، والتّرمذيّ في «الصحيح»، والخطيب البغدادي في «تاريخه»، والبيهقي في «المحاسن والمساوي»، ومحبّ الدّين الطّبريّ في «الرّياض»، و«ذخائر العقبى» وقال: أخرجه الترمذي وصحّحه، والكنجي في «الكفاية»، وقال: هذا حديثٌ عالٍ حسنٌ صحيحٌ، والحَمُّوييّ في الباب الثّالثة والثّلاثين من «فرائد السّمطين»، والسّيوطيّ في «جمع الجوامع» بعدّة طرق كما في «كنز العمّال»، والبدخشي في «نزل الأبرار» وغيرهم.

قوله: «ألست أخاه في الهدى ووصيّه». أوعز به إلى حديثي الإخاء والوصيّة وهما من الشّهرة والتّواتر بمكان عظيم يجدهما الباحث في جلّ مسانيد الحفّاظ والأعلام.

قوله: «وأعلم فهرٍ بالكتاب وبالسنن». أراد به ما ورد في علم عليّ أميرالمؤمنين بالكتاب والسنّة. أخرج الحفّاظ عن النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ في حديث فاطمة ـ سلام الله عليها ـ: «زوّجتكِ خير أهلي أعلمهم علماً، وأفضلهم حلماً، وأوّلهم إسلاماً». وفي حديث آخر: «أعلم أُمّتي من بعدي عليٌّ بن أبي طالب». وفي ثالث: «أعلم النّاس باللّه وبالنّاس».

⇐

⇐ ومن شعره في مثالب بني أُميّة قطعة قالها لهند بنت عتبة بن ربيعة ـ وهي أُمّ معاوية بن أبي سفيان ـ وقفت في «وقعة أُحد» ومعها بعض النّسوة يمثّلن بقتلى المسلمين ويجدّعن بآذانهم وأُنوفهم، وتجعلها هند قلائد وخلاخيل. كانت دائماً تحرّض المشركين على المسلمين، وكانت ممّن أهدر النبيّ دماءَهم يوم فتح مكّة، وأشهر ألقابها: هند آكلة الأكباد. لأنها حاولت أن تأكل كبد حمزة عمّ النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ فصيّره الله في فمها حَجَراً فلفظته:

لِمَنِ الصَّبِيُّ بِجَانِبِ البَطْحَاء ... في التُّرْبِ مُلْقىً، غيرَ ذي مَهْدِ
نَجَلَتْ بِهِ بَيْضَاءُ آنِسَةٌ، ... مِنْ عَبْدِ شمسٍ، صَلْتَةُ الخَدّ
تَسْعَى إلى الصُّيَّاحِ مُعْوِلَةً ... يَا هِنْدُ إنّكِ صُلْبَةُ الحَرْدِ
فَإذا تَشَاءُ دَعَتْ بِمِقْطَرَةٍ ... تَذْكَى لَها بِأَلُوَةِ الهِنْدِ
غَلَبَتْ على شَبَهِ الغُلامِ، وَقَدْ ... بَانَ السَّوَادُ لِحالِكٍ جَعْدِ
أشِرَتْ لَكاعِ، وكانَ عَادَتُها ... دَقُّ المُشَاشِ بِناجِذٍ جَلْدِ

ومن شعره أيضاً قطعة قالها فيها ـ أي: في هِنْدٍ ـ:

لمَنْ سَوَاقِطُ صِبْيَانٍ مُنَبَّذَةٍ، ... بَاتَتْ تَفَحَّصُ في بَطحاءِ أجيادِ
بَاتَتْ تَمَخَّضُ، ما كانَتْ قَوابِلُها ... إلّا الوُحوشَ، وإلّا جِنّةَ الوَادي
فِيهِمْ صَبِيٌّ لَهُ أُمٌّ لَها نَسَبٌ، ... في ذُرْوَةٍ مِن ذُرَى الأحسابِ، أيّادِ
تقولُ وَهْناً، وقَدْ جَدَّ المَخاضُ بِها: ... يا لَيْتَني كُنْتُ أرْعى الشَّوْلَ للغادي
قَدْ غادَرُوهُ لِحُرّ الوَجْهِ مُنعَفِراً، ... وخالُها وأبوهَا سَيّدُ النّادي

ومن شعره أيضاً قصيدة قالها يهجو أبا سفيان بن حرب وزوجتها الفاحشة هند بنت عتبة:

أشِرَتْ لَكاعِ وكانَ عادَتَهَا ... لُؤْمٌ إذا أشِرَتْ مَعَ الكُفْرِ
لعنَ الإله وزوجها معها ... هند الهنود طويلة البظر
أخرَجْتِ مُرْقِصَةً إلى أُحُدٍ، ... في القَوْمِ مُعْنِقَةً على بَكْرِ

⇐

وَإِنَّمَا الشِّعْرُ لُبُّ الْمَرْءِ يَعْرِضُهُ(١) عَلَى الْمَجَالِسِ إِنْ كَيْساً وَإِنْ حُمُقَا

⇐ بَكرٍ ثَفَالٍ، لا حَراكَ بِـهِ، لا عَــنْ مـعاتَبَةٍ ولاَ زَجْـرِ
وَعَـصَاكِ إسـتكِ تـتّقينَ بِـهِ دقَّ العـجاية عـارِيَ الفـهرِ
قَرِحَتْ عَجيزَتُها ومَشْرَجُهَا مِـنْ نَـصِّهَا نَـصّاً عَـلى القَـهْرِ
ظَـلّتْ تُـداويـها زَميلَتُها، بِـالماء تَـنْضَحُهُ وبِـالسِّدْرِ
أقْـبَلْتِ زَائـرَةً مُـبادِرَةً بأبيكِ وابنِكِ يـوْمَ ذي بَـدْرِ
وَبِـعَمّكِ المَسْـلوبِ بِـزّتَهُ، وأخيكِ مُنْعفِرَيْنِ فـي الجَـفْرِ
وَنَسِيتِ فـاحِشَةً أتَـيْتِ بِـها، يا هِندُ، وَيْـحَكِ سُبّةَ الدّهـرِ
فَـرَجعتِ صَـاغِرَةً، بـلا تِـرَةٍ مِـمّا ظَـفِرْتِ بِـهِ، ولا وَتْـرِ
زَعَـمَ الوَلائِـدُ أنّـها وَلَـدَتْ وَلَداً صَـغِيراً، كـانَ مِـنْ عَـهْرِ

ومن شعره قطعة قالها لعمرو بن العاص السّهميّ المنتقل إلى جهنّم سنة ٤٣هـ:

زَعَـمَ ابْـنُ نَـابِغَةَ اللّـئيمُ بِأَنَّـنا لا نَـجْعَلُ الأَحْسَـابَ دُونَ مُـحَمَّدِ
أمْـوالُـنَا وَنُـفُوسُنَا مِـنْ دُونِـهِ، مَـنْ يَـضْطَنِع خَـيْراً يُـثَبْ ويُـحمَدِ
فِـتْيَانُ صِـدْقٍ، كـاللّيوثِ، مَسَاعِرٌ، مَـنْ يَـلقَهُمْ يَـوْمَ الهِـيَاجِ يُـعَرِّدِ
قَـوْمُ ابْـنِ نَـابِغَةَ اللِّـئَامُ أذِلّـةٌ، لا يُـقْبلونَ عـلى صَـفِيرِ المُـرْعَدِ
وبَـنَى لَـهُمْ بَـيْتاً أبُـوكَ مُـقَصِّراً كُـفْراً وَلؤمـاً، بِـئسَ بَـيْتُ المَـحتِدِ

وهذه الأبيات موجودة في كتب التّراجم والأخبار حذفها من ديوانه هُوَاة بـني أُمـيّة واثبتناها قربة إلى الله وإعانةً للتّاريخ، والعجب من الرّجل أنّه قال هذه الأبيات في عـهد رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ ثمّ تغيّر بعده ودخل تحت لواء بني أُميّة الكفرة الفجرة ـ لعنهم الله عن بكرة أبيهم ـ فهو يعرف طبائع الأمويّين وأنّهم جُبِلوا على الكفر والإلحاد ثمّ كيف ينحرف عن أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ وهو سمع من رسول الله فيه: «عليٌّ مع الحقّ والحقّ مع عليّ لا يفترقان». نعم الجواب عند أميرالمؤمنين عـليّ ـ عـليه السّـلام ـ حيث قال: حَلِيَتِ الدُّنْيا في أعْيُنِهِمْ وَرَاقَهُمْ زِبْرِجُهَا.

(١) **قوله: «وإنّما الشّعر لُبّ المرء يعرِضُهُ»**. البيتان مـن البسـيط عـلى العـروض المـخبونة مـع الضّرب المخبون، والقائل حسّان بن ثابت الأنصاريّ ـ كما نصّ عليه الشّارح ـ.

فَـإِنَّ أَشْـعَرَ بَـيْتٍ أَنْتَ قَـائِلُهُ بَيْتٌ يُقَالُ -إِذَا أَنْشَدْتَهُ-: صَدَقَا

وعلى مَنْ زعم أنّها مقبولة مطلقاً، بل الفضل مقصور عليها؛ لأنّ أحسن الشّعر أكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه.

ولهذا استدرك النّابغة على حسّان في قوله:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ(1) يَلْمَعْنَ بِالضُّحىٰ وَأَسْيَافُنا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

---

(١) **قوله: «لنا الجَفَنات الغُرُّ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل والقائل: حسّان، من قصيدة طويلة يذكر مفاخره في سُوْقِ «عُكاظ» عند حَكَمِها النّابغة الذُّبياني وهي:

ألمْ تَسألِ الرَّبعَ الجديدَ التّكلُّما، بمَدْفَعِ «أشْداخٍ» فـ«بُرْقةِ أظْلما»
أبَى رَسْمُ دارِ الحيّ أن يتكلّما، وهل ينطِقُ المعروفَ مَن كان أبكما
بقاعِ «نقيعِ الجِزْعِ» من بطن «يَلبَنٍ» تَحَمَّلَ منهُ أهلُهُ، فتَتَهَّمَا
دِيارٌ لِشَعْثاءِ الفُؤادِ وَتِربها، ليالِيَ تحتَلُّ «المَرَاضَ» فـ«تغلَما»
وإذْ هيَ حَوْراءُ المَدامِعِ ترْتعي بمُنْدفَعِ الوَادي أراكاً مُنظَّما
أقامتْ بهِ بالصّيْفِ، حتّى بدا لها نَشاصٌ، إذا هبّتْ له الرّيحُ أرْزَما
وقدْ ألَّ من أعضادِهِ، ودَنا لَهُ من الأرضِ دانٍ جوْزُهُ، فتحمحما
تَحِنُّ مَطافِيلُ الرِّباعِ خلالَهُ، إذا استنّ، في حافاته البرْقُ، أثجَما
وكادَ بأكنافِ العقِيقِ وَئِيدُهُ يَحُطُّ، من الجَمّاءِ، رُكناً مُلمْلَما
فلمّا علا «تُرْبانَ» وانهلّ وَدْقُهُ، تَداعَى، وألقى بَرْكَهُ وَتَهزّما
وَأصْبَحَ مِنْهُ كلُّ مَدفعِ تَلْعَةٍ يكُبُّ العِضَاهَ سيْلُهُ ما تصرّما
تَنادَوْا بليْلٍ، فاستقلّتْ حمولُهُمْ، وعالَيْنَ أنْماطَ الدِّرَقْلِ المُرَقَّما
عَسَجْنَ بأعْناقِ الظِّباءِ، وأبرَزَتْ حَواشي بُرُودِ القِطرِ وَشياً مُنمنَما
فأنّى تَلاقِيها، إذا حَلَّ أهْلُها بـ«وادي يَمانٍ» مِنْ غِفارٍ وأسلَما
تَلاقٍ بعيدٌ، واختلاقٌ من النّوى، تَلاقِيكَها، حتّى تُوافِيَ مَوْسِما

⇐

حيث استعمل جمع القِلّة[١] أعني: «الجفنات» و«الأسياف» وذكر وقت الضَّحْوَة

⇐ سأُهدي لها في كلّ عامٍ قَصِيدَةً، وَأقعُدُ مَكْفِيّاً بِيثربَ مُكرَمَا
ألسْتُ بِنِعمَ الجارُ يولِفُ بيْتَهُ لذي العُرْفِ ذا مالٍ كثيرٍ ومُعدِما
وَندمانِ صِدْقٍ تمطُرُ الخيرَ كفُّهُ، إذا رَاحَ فيّاضَ العشيّاتِ خِضْرِما
وَصَلْتُ بهِ رُكني، وَوَافقَ شيمتي، ولم ألْكُ عِضّاً في النّدامى مُولَّما
وأبقى لنا مَرُّ الحُرُوبِ، وَرُزْؤها، سُيوفاً، وأدرَاعاً، وجمعاً عرَمرَما
إذا اغبرَّ آفاقُ السّماءِ، وأمحَلَتْ كأنَّ عَلَيْها ثوْبَ عَصْبٍ مُسهَّما
حسِبْتَ قدُورَ الصّادِ، حوْل بيوتِنا، قنابلَ دُهماً، في المحلّةِ، صُيَّما
يظلُّ لَدَيْها الوَاغلونَ كأنّما يوافونَ بحراً، من «سُميحةَ» مُفعَما
لنا حاضرٌ فَعْمٌ، وَبادٍ كأنّهُ شماريخُ «رَضْوَى» عِزّةً، وتَكرُّما
مَتى ما تَزِنّا من مَعَدٍّ بعُصْبَةٍ، وغسّانَ، نمنَعْ حوْضَنا أن يُهَدَّما
بكلّ فتًى عاري الأشاجعِ، لاحَهُ قِرَاعُ الكُمَاة، يرْشحُ المِسْكَ والدّما
إذا استدبَرَتنا الشّمسُ درّتْ مُتونُنا، كأنّ عرُوقَ الجوْفِ ينضَحن عَندما
وَلدْنا بَني العنْقاءِ وابنيْ مُحرِّقٍ، فأكرِمْ بنا خالاً وأكرِمْ بنا ابنما
نسوّدُ ذا المالِ القليلِ، إذا بَدَتْ مُرُوءتُهُ فِينا، وإن كانَ مُعدِما
وإنّا لنَقري الضّيفَ، إن جاء طارِقاً، من الشحم، ما أمسى صَحيحاً مسلَّما
ألسنا نرُدُّ الكَبشَ عن طِيّة الهوَى، ونَقلِبُ مُرّانَ الوَشيج مُحطَّما
وكائنْ تَرَى من سيّد ذي مَهابةٍ، أبوه أبونا، وابنُ أُختٍ ومَحْرَما
لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يلمعنَ بالضُّحى، وأسيافُنا يقطُرْنَ من نجدةٍ دمَا
أبَى فِعلُنا المعرُوف أن ننطِقَ الخنا، وقائِلُنا بالعُرْفِ إلّا تكلُّمَا
أبَى جاهُنا عندَ المُلوكِ وَدَفعُنا ومِلْءُ جِفانِ الشِّيزِ، حتّى تهزَّما
فكلُّ مَعَدٍّ قد جَزَيْنا بصُنْعِهِ، فبُؤْسَى بِبُؤْساها، وبالنُّعم أنعُما

(١) **قوله: «حيث استعمل جمع القلّة»**. روى أبوالفرج في «الأغاني» عن ابن قتيبة أنّ نابغة بني ذُبْيان كان تُضرَبُ له القُبّة من أُدُمٍ بسوق عُكاظ يجتمع إليه فيها الشّعراء فدخل إليه حسّان

⇐

⇐ بن ثابت وعنده الأعشى وقد أنشده شعره وأنشدته الخنساء قولها:

* قذى بعينك أم بالعين عُوَّار *

حتّى انتهت إلى قولها:

وإنّ صخراً لتأتمّ الهُداة به كأنّه عَلَمٌ في رأسه نارُ

وإنّ صخراً لَمَولانا وسيّدنا وإنّ صخراً إذا نشتو لَنَحّارُ

فقال: لولا أنّ أبا بصير أنشدني قبلك لقلت: «إنّكِ أشعر النّاس، أنتِ والله أشعر من كلّ ذات مثانةٍ» قالت: «والله ومن كلّ ذي خُصْيَتَين» فقال حسّان: «أنا والله أشعر منك ومنها» قال: حيث تقول ماذا؟ قال: حيث أقول:

لنا الجَفَناتُ الغُرّ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى وأسيافنا يقطُرْن من نَجْدةٍ دما

ولدنا بني العنقاء وابني محرِّق فأَكْرِمْ بنا خالاً وأكرِمْ بنا ابنما

فقال: «إنّك شاعر لولا أنّك قللت عدد جفانك، وفخرت بمن ولدت ولم تفخر بمن ولدك». وفي رواية أُخرى: فقال له: إنّك قلت: «الجَفَنات» فقللت العدد، ولو قلت: «الجِفان» لكان أكثر، وقلت: «يلمعن في الضُّحَى» ولو قلت: «يبرقن بالدُّجَى» لكان أبلغ في المديح، لأنّ الضيف بالليل أكثر طروقاً، وقلت: «يقطرن من نجدةٍ دما» فدللت على قلّة القتل، ولو قلت: «يجرين» لكان أكثر لانصباب الدّم، وفخرت بمن ولدت ولم تفخر بمن ولدك، فقام حسّان منكسراً منقطعاً.

قال الجعفريّ: يظهر ممّا ذكره أبو الفرج في «الأغاني» أنّ جمع السّالم أيضاً من أوزان جمع القلّة وأنّ أوزانه أكثر ممّا عليه المشهور وهو الأربعة المتداولة بينهم من «أفعال» و«أفعُل» و«أفعِلة» و«فِعْلة» وزاد بعضهم وزن «فَعَلَة» أيضاً. قال الفيّوميّ في «المصباح»:

فصل: الجمع قسمان جمعُ قلّة وجمع كثرةٍ فجمع القلّة قيلَ: خمسة أبنية جمعت أربعة منها في قولهم:

بأفعُلٍ وبأفعالٍ وأفعلةٍ وفِعْلَةٍ يُعرَف الأدنى من العدد

والخامس جمع السّلامة مذكّرهُ ومؤنّثه، ويقال: إنّه مذهب سيبويه، وذهب إليه ابنُ

⇐

⇐ السّرّاج كما ستعرفه من بعدُ وعليه قول حسّان:

لَنَا الجفنات الغُرّ يلمعن في الضُّحى وأسيافنا يقطرن من نجدةٍ دما

ويُحكى أنّ النّابغة لمّا سمع البيتَ قال لحسّان: قلّلت جِفانك وسيوفك، وذهب جماعةٌ إلى أنّ جمعي السّلامة كثرةٌ، قالوا: ولم يثبت النّقل عن النّابغة، وعلى تقدير الصّحّة فالشّاعر وضع أحد الجمعين موضع الآخر للضّرورة ولم يرد به التّقليل.

وقيل: مشترك بين القليل والكثير وهذا أصحّ من حيث السّماع.

قال ابن الأنباري: كلّ اسمِ مؤنّثٍ يجمع بالألف والتّاء فهو جمعُ قلّةٍ نحو الهِندات والزّينبات وربّما كان للكثير وأنشد بيت حسّان.

وقال ابن خروفٍ: جمعا السّلامة مشتركان بين القليل والكثير، ويؤيّد هذا القول قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾. المراد أيّام التّشريق وهي قليلٌ، وقال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ﴾ وهذه كثيرة.

وقيل: اسم الجنس وهو ما بين واحدِهِ وجمعه الهاء، وكذلك اسم الجمعِ نحوُ «قومٍ» و«رهطٍ» من جموع القلّة.

وبعضهم يُسقِط «فِعْلَةً» من جموع القلّة؛ لأنّها لا تنقاس ولا توجد إلّا في ألفاظ قليلةٍ، نحو: «غِلْمةٍ» و«صِبْيةٍ» و«فِتْيَةٍ». وهذا كلّه إذا كان الاسم ثُلاثيّاً وله صيغةُ الجمعَين.

فأمّا إذا كان زائداً على الثّلاثة نحو «دراهم» و«دنانير» أو ثُلاثيّاً وليس له إلّا جمعٌ واحدٌ نحو «أسبابٍ» و«كُتُبٍ» فجمعه مشترك بين القليل والكثير. لأنّ صيغته قد استُعمِلَت في الجمعين استعمالاً واحداً، ولا نصّ أنّه حقيقةٌ في أحدهما مجازٌ في الآخر، ولا وجه لترجيح أحد الجانبين من غير مرجّحٍ، فوجب القول بالاشتراك، ولأنّ اللّفظ إذا أُطلِق فيما له جمعٌ واحدٌ نحو «دراهم» و«أثوابٌ» توقّف الذّهنُ في حمله على القليل والكثير، حتّى يَحْسُن السّؤال عن القلّة والكثرة، وهذا مِن علامات الحقيقة، ولو كان حقيقةً في أحدهما مجازاً في الآخر لتبادر الذّهن إلى الحقيقة عند الإطلاق، وقد نصّوا على ذلك على سبيل

⇐

وهو وقت تناول الطّعام، وقال «يقطرن» دون «يَسِلْنَ» و«يَفِضْنَ» أو نحو ذلك.

[تفسير المبالغة]

بل المذهب المَرْضِيّ أنّ المبالغة منها: مقبولة، ومنها: مردودة، فالمصنّف أشار إلى تفسير المبالغة مطلقاً، وإلى تقسيمها؛ ليتعيّن المقبولة من المردودة، ولذا لم يقل: «وهي» بل قال: ﴿ **والمبالغة أن يدّعى** ﴾ لوصف ﴿ **بلوغه ـ في الشّدّة أو الضّعف ـ حدّاً** ﴾ ـ مفعول «بلوغه» ـ ﴿ **مستحيلاً أو مستبعداً** ﴾ وإنّما يدّعى ذلك

⇐ التّمثيل فقالوا: ويُجمع «فِعْلٌ» على «أفعُل» نحو «رِجْلٍ» تُجمع على «أرجل» ويكون للقليل والكثير، وقال ابن السّرّاج: وقد يجيء «أفعالٌ» في الكثرة قالوا: «قَتَبٌ» و«اقتابٌ» و«رَسَنٌ» و«أرسان» والمراد وقد يستعمل في الكثرة كما استُعمِل في القلّة.

وأمّا إذا كان له جمعان نحو «أفلُسٍ» و«فلوسٍ» فهاهنا يحسن أن يقال: وُضِع أحد الجمعين موضع الآخر.

وأمّا ماله جمع واحد فلا يحسن أن يقال فيه ذلك إذ ليس له جمعان وضع أحدهما موضع الآخر، بل يُقال فيه: إنّه هنا جمع قلّة أو كثرةٍ.

ثمّ جمع القلّة من ثلاثة إلى عشرة وجمع الكثرة من أحد عشر إلى ما فوقه.

قال ابن السّرّاج: مِن أبنية الجموع ما بُني للأقلّ من العدد وهو العشرة فما دونها، ومنها ما بُنِي للكثرة وهو ما جاوز العشرة فمنها ما يُستعمَل في غير بابه ومنها ما يُقتَصَر فيه على بناء القليل في القليل والكثير، ومنها ما يُستغنى فيه بالكثير عن القليل، فالّذي يُستغنى فيه ببناء الأقلّ عن الأكثر نجده كثيراً، والاستغناء بالكثير عن القليل نحو «ثلاثة شُسُوعٍ» و«ثلاثةُ قروء».

وممّا يجب التّنبيه عليه أنّ الخِلاف في القلّة والكثرة فيما تقدّم ـ من التّكسير والتّصحيح، وأسماء الجموع واسم الجنس ـ حاصل عند تنكير ما ذكر وأمّا عند تعريفها بـ «أل» أو الاضافة فهي صالحة للأمرين على احتمال الجنسيّة أو الاستغراقيّة.

وأيضاً ما ذكره في ابتداء الجمعين هو رأي الجمهور، واختار السّعد أنّ مبدأ كلّ من الجمعين ثلاثة وانتهاء القلّة عشرة، ولا نهاية للكثرة.

﴿لئلّا يظنّ أنّه﴾ أي: ذلك الوصف ﴿غير متناهٍ فيه﴾ أي: في الشّدّة والضّعف، وتذكير الضّمير باعتبار عوده إلى أحد الأمرين.

[أقسام المبالغة]

[مبالغة التّبليغ]

﴿وتنحصر﴾ المبالغة ﴿في التّبليغ، والإغراق، والغلوّ؛ لأنّ المدّعى إن كان ممكناً عقلاً وعادة فتبليغ، كقوله﴾ أي: قول امرئ القيس يَصِفُ فرساً له[1] بأنّه

---

(١) قوله: «يصف فرساً له». هو أُستاذ الشّعر في هذا المضمار ومن اشتهاره به قال المفضّل بين قدماء الشّعراء: أشعرهم امرؤ القيس إذا رَكِبَ، والنّابغة إذا رَهِبَ، وزهير إذا رَغِبَ، وأعشى إذا طَرِبَ ـ كما في «التّذكرة الحمدونيّة» ـ أي: امرؤ القيس في وصف الفرس، والنّابغة في الاعتذار، فإنّه خاف من النّعمان فقدّم اعتذاره واعتذاريّاته معروفة مطلعها:

أتاني ـ أبيتَ اللعن ـ أنّك لُمْتَني   وتلك الّتي أهتمّ منها وأنصَبُ

وزهير في المدح، لأنّه يرغَبُ ويطمَعُ في المال فيمدَحُ صاحب المال، والأعشى إذا قال في وصف الخمر، وما استشهدبه هاهنا بيت من معلّقته يقول فيها:

وقد أغْتَدي والطّيرُ في وُكُناتِها   بِمُنجَرِدٍ قَيدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ
مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً   كجُلمودِ صَخْرٍ حطّه السّيلُ من علِ
كُمَيتٍ يَزِلّ اللِّبْدُ عن حاذِ مَتنِهِ   كما زَلّتِ الصّفواءُ بالمُتَنَزَّلِ
على العَقْبِ جَيّاشٍ كأنّ اهتزامَهُ   إذا جاشَ فيهِ حَميُهُ غَلي مِرْجَلِ
يَسَحُّ إذا ما السّابحاتُ على الوَنَى   أثَرْنَ غُباراً بالكَديدِ المُرَكَّلِ
يَزِلّ الغُلامَ الخِفَّ عَن صَهوَاتِهِ،   ويُلوي بأثوابِ العَنيفِ المُثَقَّلِ
دَرِيرٍ كخُذْرُوفِ الوَليدِ أمَرَّهُ   تَتابُعُ كَفّيهِ بخَيطٍ مُوَصَّلِ
لَهُ أيْطَلا ظَبيٍ وساقَا نَعامَةٍ،   وإرخاءُ سِرحانٍ وتَقريبُ تَتْفُلِ
ضَليعٍ إذا استَدبَرْتَهُ سَدّ فَرجَهُ   بضافٍ فُوَيقَ الأرضِ لَيسَ بأعزَلِ
كأنّ سَراتَهُ لدَى البَيتِ قائماً   مَداكُ عَرُوسٍ أو صَلايَةُ حَنظَلِ

⇐

لا يَعْرَقُ وإن أكثر العَدْو: ﴿ فَعادىٰ عِداءً ﴾ في «الصّحاح»[1]: العِداء: ـ بالكسر والمدّ ـ الموالاة بين الصّيدين تصرع أحدَهما على إِثْرِ الآخر في طَلَقٍ واحد ﴿ بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ ﴾ أراد بالثّور الذَّكَر من بقر الوحش، وبالنَّعْجَة الأُنثى منها ﴿ دِراكاً ﴾ متتابعاً ﴿ فَلَمْ يَنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ ﴾ مجزوم معطوف على «يَنْضَح» أي: لم يَعْرَقْ فلم يُغْسَل.

ادّعى أنّ هذا الفرس أدرك ثوراً وبقرة وحشيّين في مِضْمَار واحد ولم يَعْرَق، وهذا ممكن عقلاً وعادةً.

[مبالغة الإغراق]

﴿ وإن كان ممكناً عقلاً، لا عادة، فإغراق كقوله ﴾:

﴿ وَنُكْرِمُ جَارَنَا[2] مَا دَامَ فِينَا ... وَنُتْبِعُهُ الكَرَامَةَ حَيْثُ مَـالاَ ﴾

⇐ كأنّ دِمـاءَ الهـادِياتِ بِـنَحْرِهِ ... عُـصارَةُ حِـنّاءٍ بشَـيْبٍ مُـرَجَّلِ
فَـعَنَّ لَـنا سِـرْبٌ كأنّ نِـعاجَهُ ... عَـذارَى دَوارٍ فـي مُـلاءٍ مُـذَيَّلِ
فأدْبَـرْنَ كـالجِزْعِ المُـفَصَّلِ بَـينَهُ ... بـجِيدِ مُـعَمٍّ فـي العَشيرَةِ مُخوَلِ
فألْـحَقَنَا بـالهَادِياتِ ودُونَـهُ ... جَـواحِـرُها فـي صَـرَّةٍ لَـمْ تَـزَيَّلِ
فَـعادَى عِـداءً بَـينَ ثَـورٍ ونَـعجَةٍ ... دِراكـاً ولمْ يَـنْضَحْ بـماءٍ فـيُغْسَلِ
فـظَلَّ طُـهاةُ اللّـحم مـا بَـينَ مُـنضِجٍ ... صَـفيفَ شِـواءٍ أو قَـديرٍ مُـعَجَّلِ
ورُحـنا يَكـادُ الطَّـرْفُ يَـقصُرُ دُونَـهُ ... مـتى مـا تَـرَقَّ العَـينُ فـيهِ تَسَـفَّلِ
فَـباتَ عـلَيْهِ سَـرْجُهُ ولِـجامُهُ ... وبـاتَ بـعَيْنِي قـائِماً غَـيرَ مُـرْسَلِ

(١) ٦: ٢٤٢٠.

(٢) **قوله: «ونكرم جارنا»**. البيت اليتيم من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل والقائل عمرو بن الأهتم وهو عمرو بن سِنان بن سميّ التميميّ المنقريّ أبو ربعيّ الشّاعر المخضرم المتوفّى سنة ٥٧هـ.

⇐

ادّعى أنّ جاره لا يميل عنه إلى جانب إلّا وهو يرسل الكرامة والعطاء على أثره، وهذا ممكن عقلاً، ممتنع عادة. ﴿ وهما ﴾ أي: التّبليغ، والإغراق ﴿ مقبولان ﴾.

[مبالغة الغلوّ]

﴿ وإلّا ﴾ أي: وإن لم يكن ممكناً لا عقلاً ولا عادة ـ لامتناع أن يكون ممكناً عادة، ممتنعاً عقلاً[1] ـ ﴿ فغلوّ، كقوله ﴾ أي: قول أبي نُوَاس:
﴿ وَأَخَفْتَ أَهْلَ الشِّرْكِ حَتّىٰ أَنَّـهُ ﴾ الضّمير للشّأن. ﴿ لَـتَخَافُكَ النُّطَفُ الَّتي

⇐ ولقّب أبوه بالأهتم، لأنّ ثنيته هتمت يوم الكُلاب، والشّاعر نجديّ كان مدعوّاً بـ«المُكَحَّل» لجماله في شبابه، وفد على النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ فأسلم ولقي إكراماً وحفاوةً، قيل: لمّا تكلّم بين يدي النّبيّ أعجبه كلامه فقال: إنّ من البيان لسحراً. قال الجاحظ في «البيان والتبيُّن»:

كان شعره في مجالس الملوك حللاً منتشرة تأخذ منه ما شاءت. ولم يكن في بادية العرب في زمانه أخطب منه وهو صاحب البيت المشهور:

لعمري ما ضاقت بلاد بأهلها ... ولكنّ أخلاق الرّجال تضيق

وقال العسكريّ في «الصّناعتين»: البيت لعمير بن الأهتم التغلبيّ.

وقال قدامة في «نقد الشعر»: عمير بن الأيهم التغلبيّ.

(١) **قوله: «لامتناع أن يكون ممكناً عادة ممتنعاً عقلاً»**. دفع سؤال وهو أنّ الأقسام المتصوّرة أربعة:

الأوّل: الممكن عقلاً وعادةً.

الثّاني: الممكن عقلاً لا عادةً.

الثّالث: عكسه.

الرّابع: الممتنع عقلاً وعادةً، والمصنّف لمّا ذكر الأوّلين قال: «وإلّا» ويندرج فيه الأخيران معاً، ولكن الشّارح استثنى به الرّابع فقط، وكأنّه يقال له: لم خصّصته بالقسم الرّابع؟ فيقول: لامتناع القسم الثّالث خارجاً، وإنّما هو متصوّر ذهناً فقط.

لَمْ تُخْلَقِ ﴾(١).

---

(١) **قوله: «وأخفتَ أهل الشّرك حتّى أنّه»**. البيت لأبي نؤاس، من قصيدة من الكامل يمدح بها الرّشيد ـ لعنه الله ـ أوّلها:

خَلَقَ الزّمانُ وشِرَّتِي لم تخلق ... ورَمَيْتُ في غرضِ الزّمانِ بأفوقِ
تقعُ السّهامُ وَراءهُ وكأنّهُ ... أثرَ الخوالفِ طالبٌ لم يلحَقِ
وأرَى قُواي تكاءدَتْهَا رَيثةٌ ... فإذا بطشتُ بطشتُ رِخْوَ المرْفقِ
ولقدْ غدوْتُ بدستبان معلم ... صخب الجلاجل في الوظيف منسّق
حرَ صنعناه لتحسن كَفُّه ... عملَ الرفيقة واستلابَ الأخرَق

واستمرَ في وصف البازي إلى أن قال:

هذا أميرُ المؤمنينَ انْتاشني ... والنفْسُ بينَ محنجر ومُخنَقِ
نفسي فِداؤكَ يوْمَ دابقَ مِنهما ... لولا عواطِفُ حِلمهِ لم أُطلَقِ
حرَمت منْ لحمي عليكَ مُحلّلاً ... وجَمعتَ منْ شتّى إلى مُتفرّقِ
فاقذفْ برَحلكَ في جنابِ خليفةٍ ... سبّاقِ غاياتٍ بها لم يُسبَقِ

إلى أن قال:

إنّي حَلفتُ عَليكَ جهدَ أليّةٍ ... قسماً بكلِّ مُقصّرٍ ومُحلّقِ
لقدِ اتّقيتَ اللهَ حَقّ تُقاتهِ ... وجهدْتَ فيهِ فوقَ جهدِ المُتّقي

وبعده البيت، وبعده:

وبضاعةُ الشُّعراء إنْ أنفقتها ... نفقتْ وإنْ أكسدْتَهَا لم تنفُقِ

والشاهد في البيت: الغلو، وهو: ادّعاء ما لا يمكن عقلاً ولا عادة، فإنّه ادّعى أنّ النُّطَفَ غير المخلوقة تخاف من سطوته، وهذا ممتنع عقلاً وعادة.

ومن ألطف ما يحكى هنا أنّ العَتّابي الشّاعر لَقِيَ أبا نؤاس فقال له: أما استحييت من الله بقولك: * وأخفت أهل الشرك ـ البيت *

فقال له أبو نؤاس: وأنت ما استحييت من الله بقولك [من البسيط]:

ما زلتُ في غَمراتِ الموتِ مُنطرحاً ... يضيقُ عنّي وسيعُ الرَّأي منْ حِيلي

⇐

ادّعى أنّه يخاف من الممدوح النُّطَف الغير المخلوقة، وهذا ممتنع عقلاً وعادةً.

[أصناف مبالغة الغلوّ]

[الصّنف الأوّل]

﴿ والمقبول منه ﴾ ـ أي: من الغلوّ ـ أصناف؛ منها: **﴿ ما أُدخل عليه ما يقرِّبه إلى الصِّحَّة نحو لفظة «يكاد» في: ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾[1] ﴾** وعليه بيت السَّقْط[2]:

⇐ فلمْ تزَلْ دائماً تَسعى بِلطفكَ لِي ... حتّى اختلَسْتَ حياتِي منْ يدَيْ أجَلي

فقال له العتّابي: قد علم الله وعلمت أنّ هذا ليس مثل ذاك، ولكنّك أعددت لكلّ ناصح جواباً.

وقد استعمل أبو نؤاس معنى البيت ثانياً، فقال من قصيدة أُخرى [من الكامل]:

حتّى الذِي في الرّحمِ لم يكُ صورةً ... لفؤادهِ منْ خوفهِ خفقانُ

* * *

(١) النّور: ٣٥.

(٢) **قوله: «بيت السّقط»**. أي: في القصيدة الأُولى من قصائد السّقط من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل وهي طويلة يقول فيها:

سَرَى بَرْقُ المَعَرّةِ بَعدَ وَهنٍ، ... فباتَ بِرَامَةٍ يَصِفُ الكَلالا
شَجَا رَكْباً وأفْراساً وإبْلاً، ... وزاد، فكاد أنْ يَشْجو الرِّحالا
بها كانتْ جيادُهُمْ مِهاراً، ... وهُمْ مُرْداً، وبُزْلُهُمْ فِصالا
وَمَنْ صَحِبَ اللّيالي عَلّمَتْهُ ... خِداعَ الإلْفِ، والقيلَ المُحالا
وغَيّرَتِ الخُطوبَ عليه، حتّى ... تُريهِ الذّرَّ يَحْمِلْنَ الجِبالا
فلَيْتَ شَبَابَ قَوْمٍ كان شَيْباً، ... ولَيْتَ صِباهُمْ كان اكتِهَالا
صَحِبْنا بالبُدَيّة، مِن حُصَيْنٍ ... وحِصْنٍ، شَرَّ مَن صَحِبَ الرّجالا
إذا سُقِيَتْ ضُيوفُ الناسِ محضاً، ... سَقَوْا أضيافَهُمْ شَبِماً زُلالا

⇐

شَجا رَكْباً وَأَفْراساً وَإِبْلاً ‏ ‏ وَزادَ، فَكَادَ أَنْ يَشْجُو الرِّحالا

[الصنف الثاني]

﴿و﴾ منها ﴿ما تضمّن نوعاً حَسَناً من التّخييل، كقوله﴾ أي: قول أبي الطّيّب: ﴿عَقَدَتْ سَنَابِكُهَا عَلَيْهَا﴾ الضّميران للجِياد، أي: عقدت سَنَابِكُ تلك الجِياد فوق رؤوسها ﴿عِثْيَراً﴾ أي: غباراً ﴿لَوْ تَبْتَغي﴾ تلك الجِياد ﴿عَنَقاً﴾ هو نوع من السّير ﴿عَلَيْهِ﴾ أي: على ذلك العِثْيَرِ ﴿لأَمْكَنا﴾[1] أي: أمكن العَنَق.

⇐ ولكِنْ بالعَواصِمِ، من عَدِيّ، ‏ ‏ أميرٌ لا يُكَلِّفُنا السّؤالا
إذا خَفَقَتْ لمَغْرِبِها الثّريّا، ‏ ‏ تَوَقّتْ من أسِنّتِهِ اغْتِيالا
ولو شمْسُ الضّحى قَدَرتْ لعادتْ ‏ ‏ مُشَرِّقَةً، إذا رأتِ الزّوالا

(١) قوله: «عقدت سنابكها عليها عِثْيَراً». البيت لأبي الطيّب المتنبّي، وهو من قصيدة من الكامل، يمدَحُ بها ابن عمّار، أوّلها:

الحبُّ ما منعَ الكلامَ الألسُنَا ‏ ‏ وألذُّ شكْوَى عاشقٍ ما أعلنَا
ليتَ الحبيبَ الهاجري هَجْرَ الكَرَى ‏ ‏ مِنْ غيرِ جُرْم واصلِي صِلةَ الضنى
بِنَّا فَلوْ حاوَلْتَنا لمْ تَدْرِ مَا ‏ ‏ ألوانُنا مِمّا امتقِعْنَ تَلوُّنَا
وتَوَقَّدَتْ أنفاسُنَا حَتّى لَقَدْ ‏ ‏ أشفَقْتُ تحترِقُ العواذلُ بينَنا

إلى أن قال:

طَرِبَتْ مَراكِبُنا فخلنا أنّها ‏ ‏ لولا حياءٌ عاقَها رَقَصتْ بنَا
أقبلت تبسمُ والجيادُ عوابسٌ ‏ ‏ يَخبِبنَ بالحلق المضاعفِ والقَنَا

وبعده البيت، وبعده:

وَالأمرُ أمرُكَ والقلوبُ خَوافقٌ ‏ ‏ في موقفٍ بينَ المنيّةِ وَالْمُنَى
فعجبتُ حتّى ما عجبتُ مِنَ الظبَا ‏ ‏ وَرَأيتُ حتّى ما رأيتُ من السّنا

وهي طويلة.

و«السنابك»: جمع «سُنبك» ـ بضَمّ أوّله وثالثه ـ وهو طرَفُ الحافرِ، و«العِثْيَر» ـ بكسر ⇐

ادّعى أنّ الغبار المرتفع مِنْ سَنَابِكِ الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها ـ متراكماً متكاثفاً ـ بحيث صار أرضاً يمكن أن تسير عليها تلك الجِياد، وهذا ممتنع عقلاً وعادةً لكنّه تخييل حَسَن.

[الصّنف الثالث]

﴿ **وقد اجتمعا** ﴾ أي: إدخال ما يقرِّب إلى الصّحّة وتضمّن نوع حسن من التّخييل ﴿ **في قوله** ﴾ أي: قول القاضي الأَرَّجَانِيِّ[1] يَصِفُ طُوْلَ اللّيل:

⇐ أوّله ـ التّراب والعجاج، و«العَنَقُ» ـ محرّكة ـ سيرٌ مستطرد للإبل والدابّة.

والشاهد فيه: الغلوّ المقبول، وهو: ما تضمّن معنى حسناً من التخييل، فإنّه ادّعى أنّ الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكماً متكاثفاً بحيث صار أرضاً يمكن أن تسير عليها تلك الجياد، وهذا ممتنع عقلاً وعادة، لكنّه تخييلٌ حسن.

(١) **قوله: «القاضي الأرّجاني»**. هو أحمد بن محمّد بن الحسين بن عليّ ناصح الدّين وهو منسوب إلى أرّجان ـ بتشديد الرّاء المفتوحة وبالجيم ـ وهي من كُوَر الأهواز من بلاد خوزستان، وأكثر النّاس يقولونها بالرّاء المخفّفة، واستعملها المتنبّي في شعره كذلك، وكان القاضي المذكور أحد أفاضل الزّمان، كامل الأوصاف، لطيف العبارة، غوّاصاً على المعاني، إذا ظَفِرَ بالمعنى لا يَدَعُ فيه لمن بعده فضلاً، قال أبوالقاسم هبة الله بن الفضل الشّاعر: كان الغزِّي صاحب معنىً لا لفظٍ، وكان الأبيورديُّ صاحب لفظٍ لا معنى، وكان القاضي أبوبكر صاحب لفظ ومعنى. قال ابن الخشّاب: والأمر كما قال، وأشعارهم تُصدق هذا الحكم إذا تؤمّلت، وكان في عنفوان شبابه بالمدرسة النّظامية بأصبهان وكان ينوب في القضاء ببلاد خوزستان تارة بتستر وتارة بعسكر مكرم، ومن شعره في ذلك:

ومِــنَ النَّـــوَائِب أنّــني ... في مِثْل هـذا الشّـغْل نـائِبْ
ومِــنَ العَــجَائِبِ أنَّ لي ... صبراً على هـذِي العَـجَائِبْ

وكان فقيهاً شاعراً ولذلك قال:

أنـا أفْـقَهُ الشُّـعَراءِ غـيرَ مُـدافـع ... فـي العَـصْر لا بَـلْ أشْـعَرُ الفُـقَهاءِ

⇐

﴿ يُخَيَّلُ لِي أَنْ سُمِّرَ الشُّهْبُ فِي الدُّجىٰ ... وَشُدَّتْ بِأَهْدَابِي إِلَـيْهِنَّ أَجْـفَانِي ﴾(١)

أي: يوقع في خَيَالي أنّ الشُّهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها، وأنّ

⇐ شِعْرٌ إذا ما قُلْتُ دَوَّنَهُ الوَرَى ... بِالطَّبْعِ لا بتكلُّفِ الإلقاءِ

كالصَّوْتِ في قُلَلِ الجِبَالِ إذا علا ... لِلسَّمْعِ هاجَ تَجَاوُبَ الأَصداءِ

وقد قدم الأرجاني بغداد مرّات، توفّي بـ«تستر» سنة أربع وأربعين وخمسمائة ومولده سنة ستّين واربعمائة ـ كما ذكره الصّفدي في «الوافي بالوفيات» ـ.

(١) **قوله: «يُخَيَّلُ لي أن سُمِّرَ الشهب في الدُّجى»**. البيت للقاضي الأرّجاني، من قصيدة من الطّويل، يمدح بها شمس الملك عثمان بن نظام الملك، أوّلها:

أأجفانُ بيضٍ هنَّ أم بيضُ أجفَانِ ... فوَاتِكُ لا تُبْقِي على الدَّنِفِ العاني

صوارمُ عشّاق يُقَتِّلْنَ ذا الهَوى ... ومِن دونها أيضاً صوارمُ فرسانِ

مررْتُ بنعمان فما زلتُ واجداً ... إلى الحول نَشْرَ المسكِ من بطن نعمانِ

سَوافر في خضرِ الملاءِ سَوائر ... كما ماس في الأوراق أعطاف أغصانِ

وقد أطلعت وردَ الخُدودِ نَواضرا ... ومن دونها شوكُ القَنا فَمَنِ الجاني

إلى أن قال:

وقفتُ بها صبحاً أُناشدُ معشَرِي ... وأُنْشِدُ أشعاري وأنْشُدُ إخواني

ولمّا توسّمتُ المنازلَ شاقني ... تذكرُ أيّامِ عهدتُ وإخوانِ

مضَتْ ومَضَوْا عنّي فقلتُ تأسُّفاً ... قِفَانبكِ من ذِكري أُناسٍ وأزمانِ

تأوّبني ذكرُ الأحبّةِ طَارِقاً ... ولِلّيلِ في الآفاقِ وقفةُ حيرانِ

وأرّقني وَالمشرَفيُّ مُضَاجِعي ... سنَا بارِقٍ أسْرَى فَهَيَّجَ أحزانِي

ثلاثَةُ أجفانٍ ففي طيّ واحدٍ ... غِرار وخالٍ من غِرَارَيهمَا اثنانِ

وبعده البيت، وبعده:

نظرْتُ إلى البرْق الخفيّ كأنّهُ ... حديثٌ مُضاعٌ بينَ سِرّ وإعلانِ

وباتَ له منّي وَقد طَنَّبَ الدُّجى ... كَلُوءُ الليالي طرفهُ غير وَسنَانِ

وهي طويلة. والشّاهد في البيت: إدْخال شيء على الغلوّ يقربه إلى الصّحّة، مع تضمّنه نوعاً حسناً من التّخييل.

أجفانَ عيني قد شُدّت بأهدابها إلى الشُّهب لطول سَهَري في ذلك اللّيل، وعدم انطباقها والتقائها، وهذا أمر ممتنع عقلاً وعادةً، لكنّه تخييل حَسَن، ولفظ «يخيّل» ممّا يقرّبه إلى الصّحّة.

[الصّنف الرّابع]

﴿و﴾ منها ﴿**ما أُخرج مخرج الهَزْلِ والخَلَاعة كقوله**﴾:

﴿أَسْكَرُ بالأَمْسِ[1] إنْ عَزَمْتُ عَلَى الـ ـشُـرْبِ غَـداً إنَّ ذَا مِـنَ العَـجَبِ﴾

[المذهب الكلاميّ]

﴿ومنه﴾ أي: المعنويّ ﴿**المذهب الكلاميّ، وهو إيراد حجّة للمطلوب على طريقة أهل الكلام**﴾ وهو أن تكون بعد تسليم المقدّمات مستلزمة للمطلوب ﴿**نحو**: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾[2]﴾ واللّازم ـ وهو فساد السّماوات والأرض ـ باطل، لأنّ المراد به خروجهما عن النّظام الّذي هما عليه، فكذا الملزوم ـ وهو تعدّد الآلهة ـ.

---

(١) **قوله: «أسكَرْ بالأمس»**. البيت من مدوّر المنسرح على العروض الثّانية المطويّة ـ «مفتعلن» ـ مع الضّرب المماثل، والقائل ـ كما نصّ عليه السيّد في «أنوار الرّبيع» ـ أبو الشّكر محمود بن سليمان بن سعيد المَوْصِليّ المعروف بابن المحتسب من قصيدةٍ:

أَمُـرُّ بـالكَرْمِ خَـلْفَ حـائطه تأخـذني نَشْوةٌ مـن الطَّـرَبِ
أسْكَرُ بالأمس إن عزمتُ على الـ شُـرْبِ غـداً إنّ ذا مـن العَـجَبِ

* * *

(٢) الأنبياء: ٢٢.

[ردّ الجاحظ]

وفي التّمثيل بالآية ردّ على «الجاحظ» حيث زعم(١) أنّ «المذهب الكلاميّ» ليس في القرآن، وكأنّه أراد بذلك ما يكون برهاناً، وهو القياس المؤلّف من المقدّمات اليقينيّة القطعيّة الّتي لا يحتمل النّقيض بوجهٍ مّا، وتعدّد الآلهة ليس قطعيّ الاستلزام للفساد وإنّما هو من المشهورات الصّادقة.

﴿ وقوله ﴾ أي: قول النّابغة(٢) من قصيدة يعتذر فيها إلى النُّعْمَان بن المُنْذِر،

---

(١) **قوله: «ردّ على الجاحظ حيث زعم»**. هذا ردّ على ابن المعتزّ لا الجاحظ، لأنّ الجاحظ لم يزعمه وإنّما زعمه ابن المعتزّ وإنّما للجاحظ التّسمية فقط، قال ابن المعتزّ في كتاب «البديع»: الباب الخامس من البديع وهو مذهب سمّاه عمرو الجاحظ «المذهب الكلاميّ» وهذا باب ما أعلم أنّي وجدتُ في القرآن منه شيئاً، وهو ينسب إلى التّكلّف، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً اهـ.

فترى الزّاعم ابن المعتز لا الجاحظ ـ كما نسب إليه ـ والدّليل على صدق هذه الدّعوى أيضاً قول العسكريّ ـ في الفصل الثّامن والعشرين من كتاب «الصّناعتين» في المذهب الكلامي ـ: جعله عبدالله بن المعتزّ الباب الخامس من البديع وقال: ما أعلم أنّي وجدت شيئاً منه في القرآن وهو ينسب إلى التكلّف، فنسبه إلى التكلّف وجعله من البديع اهـ.

وأمّا قول ابن المعتزّ: «الباب الخامس من البديع» فلأنّه جعل البديع خمسة أبوابٍ فقط: أوّلها: الاستعارة، ثمّ التّجنيس ثمّ المطابقة ثمّ ردّ الأعجاز على الصّدور ثمّ المذهب الكلاميّ، وعدّ ما سوى هذه الخمسة أنواع محاسن، واباح أن يسمّيها من شاء ذلك بديعاً.

(٢) **قوله: «النّابغة»**. هو حَكَمُ «عُكاظ» زياد بن عمرو بن معاوية بن ضِبَاب بن جابر بن يربوع بن غَيْظ بن مُرَّة بن عوف بن سعد بن ذُبْيَان بن بغيض بن رَيْث بن غَطَفان بن سعد بن قيس بن عيلان بن مُضَر بن نزار بن معدّ بن عدنان.

كُنيته: «أبو أُمامة» و«أبو ثُمامة» بابنتين له. ولقبه: النّابغة، واختلف في سبب تلقيبه به على ثلاثة أقوالٍ:

⇐

وقد كان مدح آل جَفْنَةَ بالشّام فتنكّر النُّعْمَان من ذلك:

﴿ حَلَفْتُ وَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيبَةً ﴾(1) هي ما يريب الإنسان ويُقْلِقُهُ، وأراد به

⇐ ١ ـ فقال بعضهم: لقوله:

وحَلَّتْ في بني القَيْنِ بن جَسْرٍ ... وقد نبغت لنا منهم شؤونُ

٢ ـ وقال آخر: لأنّه قال الشّعر بعد أن كَبِرَ سنّه، والعرب تقول: «نَبَغَ الرَّجُلُ، يَنْبُغُ» إذا أجاد الشّعر من دون أن يرثه من آبائه.

٣ ـ وقال ثالث: لأنّه أحسن الشّعراء مطلعاً وأجزلهم بيتاً وأكثرهم رونقاً وسلاسةً فتغنّى النّاس به والعرب تقول: «نَبَغَتِ الحَمَامة» إذا تغنّت.

اتّصل بالنّعمان بن المنذر بعد اتّصاله بأبيه وجدّه وكان عنده حظيّاً يأكل في آنية الذّهب والفضّة من جوائزه، إلى أن حسده حواشي المَلِك فتذرّعوا بقصيدته الّتي قالها في وصف «المتجرّدة» زوجته بطلب من النُّعْمان نفسه، فهدّده النّعمان بالقتل فخرج من عنده إلى عمرو بن الحارث الغسّاني بالشّام وما زال عنده إلى أن بلغه مرض النّعمان فقدّم إليه أروع قصائد العرب في الاعتذار فبقي عنده طويلاً.

والنّابغة أشعر الشّعراء في فنّ الاعتذار، ولذا قيل عندما سُئل عن أشعرهم: «النّابغة إذا رَهِبَ» أي: خاف وفرّ واعتذر.

(1) **قوله: «حلفت ولم أترك لنفسك ريبة»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه ويعتذر به النّابغة إلى النّعمان بن المنذر ويمدحه في قصيدةٍ وجيزة يقول فيها:

أتاني أبَيْتَ اللّعنَ أنّكَ لمتَني، ... وتِلكَ الّتي أَهتَمُّ مِنها وأَنْصَبُ

فبِتُّ كأنّ العائِداتِ فرَشْنَني ... هَراساً، به يُعلى فِراشي ويُقْشَبُ

حَلَفْتُ، فلم أتركْ لنَفسِكَ ريبَةً، ... وليسَ وراءَ اللهِ للمَرْءِ مَذهَبُ

لئِنْ كنتَ قد بُلّغتَ عنّي خِيانَةً، ... لَمُبْلِغُكَ الواشي أَغشُّ وأكذَبُ

ولكِنّني كنتُ امرَأً ليَ جانِبٌ ... منَ الأرضِ، فيه مُستَرادٌ ومذهَبُ

مُلوكٌ وإخوانٌ، إذا ما أتيتُهُمْ، ... أُحَكَّمُ في أمْوالِهِمْ، وأُقَرَّبُ

⇐

الشّكّ. ﴿ وَلَيْسَ وَرَاءَ اللهِ لِلْمَرْءِ مَطْلَبٌ ﴾ أي: هو أعظم المطالب والحَلِف به أعلى الأحلاف.

﴿ لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي خِيَانَةً * لَمُبْلِغُكَ الْوَاشِي أَغَشُّ ﴾ من «غشّ» ـ إذا خان ـ ﴿ وَأَكْذَبُ ﴾ واللّامُ في «لئن كنت» موطّئة للقسم[1]، وفي «لمبلغك» جواب القسم.

﴿ وَلٰكِنَّنِي كُنْتُ امْرَءاً لِيَ جَانِبٌ * مِنَ الأَرْضِ فِيه ﴾ أي: في ذلك الجانب وأراد به الشّام. ﴿ مُسْتَرَادٌ ﴾ أي: موضع يتردّد فيه لطلب الرّزق، ومُنتجع ـ من «راد الكَلَأ» و«ارتاده» ـ ﴿ وَمَذْهَبٌ * مُلُوكٌ ﴾ أي: في ذلك الجانب ملوك، ﴿ وَإِخْوَانٌ إِذَا مَا مَدَحْتُهُمْ * أُحَكَّمُ في أَمْوَالِهِمْ وَأُقَرَّبُ * كَفِعْلِكَ ﴾ أي: يجعلونني حَكَماً في أموالهم، مقرَّباً منهم، رفيع المنزلة عندهم، كما تفعل أنت ﴿ فِي قَوْمٍ أَرَاكَ اصْطَنَعْتَهُمْ ﴾ وأحسنت إليهم ﴿ فَلَمْ تَرَهُمْ فِي مَدْحِهِمْ لَكَ أَذْنَبُوا ﴾ يعني: لا تَلُمْني ـ ولا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد أحسنوا إليّ ـ كما لا تلوم قوماً مَدَحوك

⇐ كفعلِكَ في قَوْمٍ أراكَ اصْطَنَعْتَهُمْ، فلم تَرَهُمْ، في شكرِ ذلك، أذْنَبُوا
فلا تَتْرُكَنّي بالوَعيدِ، كأنّني إلى النّاسِ مَطليٌّ به القارُ، أجْرَبُ
ألمْ تَرَ أنّ اللهَ أعطاكَ سُورَةً، ترى كلّ مَلْكٍ، دونَها، يتذَبذَبُ
فإنّكَ شَمسٌ، والملوكُ كواكِبٌ، إذا طَلَعَتْ لم يَبدُ منهنّ كوكَبُ
ولَستَ بمُسْتَبْقٍ أخاً لا تَلُمّهُ على شَعَثٍ، أيُّ الرّجالِ المُهَذَّبُ ؟
فإنْ أكُ مَظلوماً؛ فعَبدٌ ظَلَمتَهُ؛ وإنْ تكُ ذا عُتبَى؛ فمثلُكَ يُعتِبُ

(١) **قوله: «واللّامُ في «لئن كنت» موطئة للقسم»**. وجواب الشّرط محذوف بدليل القاعدة الّتي ذكرها ابن مالك:

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخّرت فهو ملتزم
وإن تواليا وقبل ذو خبر فالشّرط رَجِّحْ مطلقاً بلا حذر
وربّما رجّح بعد قَسَمِ شرط بلا ذي خبرٍ مقدّمِ

* * *

وقد أحسنت إليهم، فكما أنّ مدح أُولئك لك لا يعدّ ذنباً كذلك مَدْحي لمن أحسن إليّ (١).

وهذه الحجّة على صورة التّمثيل الّذي يسمّيه الفقهاء قياساً، ويمكن ردّه إلى صورة قياس استثنائيّ بأن يقال: لو كان مدحي لآل جفنة ذنباً لكان مدح ذلك القوم لك أيضاً ذنباً، لكنّ اللّازم باطل فكذا الملزوم.

وممّا ورد على صورة القياس الاقترانيّ قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَهُوَ الَّذِي يَبْدَؤُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ** ﴾ (٢) أي: الإعادة أهون وأسهل عليه من البَدْءِ، وكلّ ما هو أهون فهو أدخل في الإمكان، فالإعادة أدخل في الإمكان.

وقوله ـ تعالى ـ حكايةً عن إبراهيم ـ على نبيّنا وآله وعليه السّلام ـ: ﴿ **فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لاَ أُحِبُّ الآفِلِينَ** ﴾ (٣) أي: القمر أفل، وربّي ليس بآفِل؛ فالقمر ليس بربّي.

[حسن التّعليل]

﴿ ومنه ﴾ أي: من المعنويّ **﴿ حسن التّعليل وهو أن يُدَّعَى لوصف علّة مناسبة**

---

(١) وأحسن من قول النّابغة في المذهب الكلاميّ قول بعضهم:

مـا المسلمون بأمّةٍ لمحمّدٍ ... كـلّا ولكـن أمّـة لعـتيق
جاءَتْهُمُ الزّهراء تَطْلُبُ إرْثَها ... فـتقاعسوا عنها بكـلّ طـريقِ
وتألّبوا لقـتال آل مـحمّدٍ ... لمـا أتَـتْهُم ابـنةُ الزّنـديق
فـقعودهم عـن هـذه وقـيامهم ... مع هـذه يكـفي عـن التّـحقيق

وقوله:

وفدتُ عـلى الكـريم بـغير زادٍ ... من الحسنات والقـلب السّـليم
وحـمل الزّاد أقـبح كـلّ شـيءٍ ... إذا كـان الوفـود عـلى الكـريم

(٢) الرّوم: ٢٧.

(٣) الأنعام: ٧٦.

له باعتبار لطيف غير حقيقيّ[(١)] ﴾ أي: بأن تنظر نظراً يشتمل على لطف ودقّة ولا يكون موافقاً لما في نفس الأمر، يعني: يجب أن لا يكون ما اعتبر علّة لهذا الوصف علّة له في الواقع، وإلّا لما كان من محسّنات الكلام؛ لعدم تصرّف فيه، كما تقول: «قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم».

وبهذا يظهر فساد ما يتوهّم[(٢)] من أنّ هذا الوصف غير مُفِيْدٍ، لأنّ الاعتبار

---

(١) **قوله: «باعتبار لطيف غير حقيقيّ»**. أي: الاعتبار أعمّ من أن يكون حقيقيّاً أو غير حقيقيٍّ، والاعتبار الغير الحقيقيّ ما يكون مشتملاً على لطفٍ ولا يكون موافقاً لما في الواقع ونفس الأمر، وإلّا لما كان من المحسّنات. فلو قلت: «زيد جائع فيأكل وعطشان فيشرب» لم يكن من المحسّنات في شيءٍ، ولكن قول أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ: «القوم جِياع قد استطعموكم القتال» فيه حسن التّعليل، لأنّه أثبت للقاسطين صفة الجوع ثمّ علّله بأنّهم يطلبون منكم الطّعام وهو القتال لا غير، والقتل لا يمكن أن يكون طعاماً لجائع البطن ولكنّه اعتبر في الجوع معنىً اعتباريّاً وهو الاشتياق إلى قتال أهل الحقّ مثل اشتياق الجائع إلى الطّعام فقال: طعامهم هو القتال لا غَيْرُ.

(٢) **قوله: «وبهذا يظهر فساد ما يتوهّم»**. أي: بما سبق أنّ الاعتبار أعمّ من أن يكون حقيقيّاً أو غير حقيقيّ يظهر فساد ما يتوهّم من أنّ هذا الوصف ـ أي: قول المصنّف: «غير حقيقيّ» ـ غير مفيدٍ؛ لأنّ الاعتبار لا يكون إلّا غير حقيقيّ، فإنّه ليس كذلك لأنّه أعمّ من أن يكون حقيقيّاً أو غير حقيقيٍّ.

ومنشأ هذا الوهم أنّه خلط مصطلح أهل الميزان بغيره، لأنّ الميزانيّين يستعملون الاعتباري مقابلاً للحقيقيّ يعني الموجود الخارجيّ، فيكون الاعتباريّ ما لا يكون في الخارج، فالميزانيّون يقصِدون من الاعتباريّ ما لا وجود له في الخارج ومن الحقيقيّ ما له وجود في الخارج.

وباعتبار قولهم يكون الاعتباريّ مساوياً لغير الحقيقيّ، وهو ليس كذلك في الحقيقة، بل الاعتباريّ أعمّ ـ كما تقدّم في علم المعاني ـ لأنّه قد يقال الاعتباريّ ويراد منه الأمر

⇐

لا يكون إلّا غير حقيقيّ.

ومنشأ هذا الوهم أنّه سَمِعَ أرباب المعقول يطلقون الاعتباريّ على مقابل الحقيقيّ، ولو كان الأمر كما توهّم[١] لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع.

[أقسام حسن التّعليل]

﴿**وهذا أربعة أضرب؛ لأنّ الصّفة**﴾ الّتي ادّعي لها علّة مناسبة ﴿**إمّا ثابتة قصد بيان علّتها، أو غير ثابتة أُريد إثباتها**﴾.

[القسم الأوّل]

﴿**والأُولى إمّا أن لا يظهر لها في العادة علّة**﴾ وإن كانت لا تخلو في الواقع عن علّة ﴿**كقوله**﴾ أي: قول أبي الطيّب: ﴿**لَمْ تَحْكِ**﴾ أي: لم تشابه ﴿**نائِلَكَ**﴾[٢] أي:

⇐ الوهميّ الذي ليس له وجود في الخارج بل يعتبره الوهم مثل «رؤوس الشّياطين» و«أنياب أَغوال» والاعتباريّ بهذا المعنى يكون كما قالوا.

وقد يقال الاعتباريّ ويراد منه ما يعتبره العقل، وهو الّذي له وجود في الخارج، ولكن ليس له في الخارج جثّة معيّنة، مثل «الأُبوّة» و«البنوّة» فإنّهما موجودان في الخارج، ولكن ليس لهما جثّة في الخارج، كما أنّ الحقيقيّ قد يقابل الإضافيّ، وقد يقابل الاعتباريّ والوهميّ، فلو كان المراد من الاعتباريّ هو الأمر الوهميّ لكان كلّ اعتبارات العقل غير مطابقٍ للواقع، وليس كذلك، فيكون المراد من الاعتباريّ ما لاحظه العقل ومن غير الحقيقيّ ما لا يكون مطابقاً للواقع، فلا يكون قيد: «غير حقيقيّ» لغواً ـ كما توهّم هذا المتوهّم ـ.

(١) من أنّ الاعتباريّ لا يكون إلّا غير حقيقيّ.

(٢) **قوله: «لم تحك نائلك»**. البيت من الكامل على العروض الأُولى مع الضّرب المقطوع ـ فعلاتن ـ وهو من قصيدة طويلة للمتنبّي يمدح بها أبا عليّ هارون بن عبدالعزيز الأوراجي ⇐

⇐ الكاتب وكان يذهب إلى التّصوّف:

أمِنَ ازْدِيارَكِ في الدُّجى الرُّقَباءُ ... إذْ حَيثُ كنتِ مِنَ الظّلامِ ضِياءُ
قَلَقُ المَليحَةِ وهْيَ مِسْكٌ هَتكُها ... ومَسيرُها في اللّيلِ وهيَ ذُكاءُ
أسَفي على أسَفي الذي دَلَّهتِني ... عَنْ عِلْمِهِ فَبِهِ عَليَّ خَفاءُ
وَشَكِيّتي فَقْدُ السَّقامِ لأنّهُ ... قَدْ كانَ لمّا كانَ لي أعضاءُ
مَثَّلْتِ عَيْنَكِ في حَشايَ جِراحَةً ... فتَشابَها كِلْتاهُما نَجْلاءُ
نَفَذَتْ عَليَّ السّابِرِيَّ ورُبّما ... تَنْدَقّ فيهِ الصَّعدَةُ السّمْراءُ
أنا صَخرَةُ الوادي إذا ما زُوحِمَتْ ... وإذا نَطَقْتُ فإنّني الجَوْزاءُ
وإذا خَفِيتُ على الغَبيّ فَعاذِرٌ ... أنْ لا تَراني مُقْلَةٌ عَمْياءُ
شِيَمُ اللّيالي أنْ تُشَكِّكَ ناقَتي ... صَدْري بها أفضَى أمِ البَيداءُ
فَتَبيتُ تُسْئِدُ مُسْئِداً في نَيّها ... إسْآدَها في المَهْمَهِ الإنْضاءُ
بَيْني وبَينَ أبي عَليّ مِثْلُهُ ... شُمُّ الجِبالِ ومِثْلُهنّ رَجاءُ
وعِقابُ لُبنانٍ وكيفَ بِقَطْعِها ... وهُوَ الشّتاءُ وصَيفُهُنّ شِتاءُ
لَبَسَ الثّلوجُ بها عَليّ مَسالِكي ... فَكَأنّها بِبَياضِها سَوْداءُ
وكَذا الكَريمُ إذا أقامَ بِبَلْدَةٍ ... سالَ النُّضارُ بها وقامَ الماءُ
جَمَدَ القِطارُ ولَوْ رَأتْهُ كمَا تَرَى ... بُهِتَتْ فَلَمْ تَتَبَجّسِ الأنْواءُ
في خَطّهِ من كلّ قَلبٍ شَهْوَةٌ ... حتّى كأنّ مِدادَهُ الأهْواءُ
ولكُلّ عَيْنٍ قُرّةٌ في قُرْبِهِ ... حتّى كأنّ مَغيبَهُ الأقْذاءُ
مَنْ يَهْتَدي في الفِعْلِ ما لا تَهْتَدي ... في القَوْلِ حتّى يَفعَلَ الشّعراءُ
في كلّ يَوْمٍ للقَوافي جَوْلَةٌ ... في قَلْبِهِ ولأُذْنِهِ إصْغاءُ
وإغارَةٌ في ما احْتَواهُ كأنّما ... في كُلّ بَيْتٍ فَيْلَقٌ شَهْباءُ
مَنْ يَظلِمُ اللّؤماءَ في تَكليفِهِمْ ... أنْ يُصْبِحُوا وَهُمُ لَهُ أكْفاءُ
ونَذيمُهُمْ وبِهِمْ عَرَفْنا فَضْلَهُ ... وبِضِدّها تَتَبَيّنُ الأشْياءُ

⇐

عطائك ﴿ **السَّحَابُ وَإِنَّمَا * حُمَّتْ بِهِ** ﴾ أي: صارت محمومة بسبب نائلك وتفوّقه عليها ﴿ **فَصَبِيبُهَا الرُّحَضَاءُ** ﴾ أي: فالمصبوب من السَّحاب هو عَرَقُ الحُمَّى.

⇐ مَنْ نَفْعُهُ في أنْ يُهاجَ وضَرُّهُ — فـي تَـرْكِـهِ لَـوْ تَـفْطَنُ الأعـداءُ
فـالسّلمُ يَكسِـرُ مـن جَـناحَيْ مـالهِ — بـنَوالِـهِ مـا تَـجْبُرُ الهَـيْجاءُ
يُعطي فتُعطَى من لُـهَى يـدِهِ اللُّـهَى — وتُـرَى بِـرُؤْيَةِ رَأيِـهِ الآراءُ
مُـتَفَرِّقُ الطَّـعْمَينِ مُـجْتَمعُ القُـوَى — فكأنَّـهُ السَّـرّاءُ والضّـرّاءُ
وكأنَّـهُ مـا لا تَشـاءُ عُـداتُـهُ — مُـتَمَثِّلاً لوُفُـودِهِ مـا شَـاؤوا
يـا أيّـهَا المُـجدَى علَيْهِ رُوحُـهُ — إذْ لَـيسَ يأتـيهِ لهـا اسْـتِجداءُ
إحْمَدْ عُفاتَكَ لا فُـجِعْتَ بـفَقدِهم — فَـلَتَرْكُ مـا لم يأخُـذوا إعْـطاءُ
لا تَكْـثُرُ الأمـواتُ كَـثرَةَ قِـلَّةٍ — إلّا إذا شَـقِيَتْ بكَ الأحْـياءُ
والقَـلْبُ لا يَـنْشَقّ عَـمّا تَـحْتَهُ — حـتّى تَـحِلّ بـهِ لَكَ الشّـحْناءُ
لمْ تُسْـمَ يـا هَـارُونُ إلّا بَـعدَ مَـا اقْـ — ـتَرَعَتْ ونازَعتِ اسمَكَ الأسماءُ
فغَدَوْتَ واسمُكَ فيكَ غيرُ مُشارِكٍ — والنّاسُ فـي مـا فـي يَـدَيْكَ سَـواءُ
لَعَمَمْتَ حـتّى المُـدْنُ مـنكَ مِـلاءُ — ولَـفُتَّ حـتّى ذا الثّـناءُ لَـفَاءُ
ولجُدْتَ حتّى كِدْتَ تَـبخَلُ حـائِلاً — لِلـمُنْتَهَى ومِـنَ السّـرورِ بُكـاءُ
أبْـدَأتَ شَـيئاً ليسَ يُـعرَفُ بَـدْؤهُ — وأعَـدْتَ حـتّى أُنْكِـرَ الإبْـداءُ
فـالفَخْرُ عَـن تَـقصِيرِهِ بكَ نـاكِبٌ — والمَـجْدُ مِـنْ أنْ يُسْـتَزادَ بَـراءُ
فـإذا سُـئِلْتَ فَـلا لأنّكَ مُـحوِجٌ — وإذا كُـتِمتَ وشَتْ بكَ الآلاءُ
وإذا مُـدِحتَ فـلا لِتَكْسِبَ رِفْـعَةً — للشّـاكـرينَ عـلى الإلَـهِ ثَـناءُ
وإذا مُـطِرْتَ فَـلا لأنّكَ مُـجْدِبٌ — يُسْـقَى الخَـصِيبُ ويُـمْطَرُ الدّأمَـاءُ
لم تَـحْكِ نـائِلَكَ السّحابُ وإنّـما — حُـمّتْ بـهِ فَـصَبيبُها الرُّحَـضاءُ
لم تَلْقَ هـذا الوَجْـهَ شَـمسُ نَـهارِنَا — إلّا بـوَجْهٍ لَـيسَ فـيهِ حَـيَاءُ
فَـبِأيّما قَـدَمٍ سَـعَيْتَ إلى العُـلَى — أُدُمُ الهِـلالِ لأخـمَصَيْكَ حِـذاءُ
ولَكَ الزّمـانُ مِـنَ الزّمـانِ وِقـايَةٌ — ولَكَ الحِـمامُ مِـنَ الحِمام فِـداءُ
لوْلم تكنْ من ذا الوَرَى اللّذْ منك هُوْ — عَـقِمَتْ بـمَوْلِدِ نَسْـلِها حَـوّاءُ

فنزول المطر من السّحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علّة في العادة، وقد علّله بأنّه عرق حُمَّاها الحادثة بسبب عطاء الممدوح.

[القسم الثّاني]

﴿**أو يظهر لها**﴾ أي: لتلك الصّفة ﴿**علّة غير العلّة المذكورة**﴾ إذ لو كانت علّتها هي المذكورة لكانت المذكورة علّة حقيقيّةً، فلايكون من حسن التّعليل ﴿**كقوله**﴾ أي: قول أبي الطّيّب:

﴿**مَا بِـهِ قَـتْلُ أَعَـادِيهِ وَلٰكِـنْ**(١) **يَتَّقِي إِخْلَافَ مَا تَرْجُو الذِّئَـابُ**﴾

﴿**فإنّ قَتْلَ الأعداء**﴾ ـ أي: قتل الملوك أعداءهم ـ إنّما يكون ﴿**في العادة لدفع مضرّتهم**﴾ حتّى يصفو لهم مملكتهم عن منازعتهم ﴿**لا لما ذكره**﴾ من أنّ طبيعة الكرم قد غلبت عليه، ومحبّته أن يصدق رجاء الرّاجين بَعَثَتْه على قتل أعاديهِ، لِمَا عَلِمَ أنّه لمّا غدا للحرب غدت الذّئاب ترجو أن يتّسع عليها الرّزق من قتلاهم.

---

(١) **قوله: «ما به قتل أعاديه ولكن»**. البيت من الرّمل على العروض الأُولى مع الضّرب الأوّل إلّا أنّ العروض استعملت مصرّعةً للتّصريع بالضّرب وهو من قطعةٍ قالها المتنبّي في بدر بن عمّار وهو على الشّراب وهي:

إنّـما بَـدْرُ بـنُ عَـمّارٍ سَحَابُ ... هَـطِلٌ فـيهِ ثَـوَابٌ وعِـقابُ
إنّـما بَـدْرٌ رَزَايـا وعَـطايَا ... ومَـنايا وطِـعانٌ وضِـرابُ
مـا يُـجيلُ الطِّـرْفَ إلّا حَـمِدَتْهُ ... جُـهدَها الأيـدي وذَمّتهُ الرّقـابُ
مـا بـهِ قَـتْلُ أعـاديهِ ولكِـنْ ... يَتّقي إخـلافَ مـا تـرْجو الذّئـابُ
فَـلَهُ هَـيْبَةُ مَـنْ لا يُـتَرَجّى ... ولَـهُ جُـودُ مُـرَجّى لا يُـهابُ
طاعنُ الفرْسانِ في الأحداقِ شزْراً ... وعَجاجُ الحرْبِ للشّمسِ نِقابُ
باعِثُ النّفسِ على الهوْلِ الّذي لَيْـ ... ـسَ لنَـفْسٍ وَقَـعَتْ فـيهِ إيَابُ
بأبـي ريـحُكَ لا نَـرْجِسُنَا ذا ... وأحـاديثُكَ لا هـذا الشّـرابُ
لَـيسَ بـالمُنكَرِ إنْ بـرّزْتَ سَـبقاً، ... غيرُ مـدفوعٍ عـنِ السّبقِ العِـرابُ

وهذا مبالغة في وصفه بالجود، ويتضمّن المبالغة في وصفه بالشَّجَاعة على وجه تخييليّ، أي: تناهى في الشَّجَاعة حتّى ظهر ذلك للحيوانات العُجْم من الذِّئاب وغيرها، فإذا غدا للحرب رَجَتِ الذِّئاب أن يتناولوا من لحوم أعدائه.

ويتضمّن أيضاً مدحه بأنّه ليس ممّن يُسرف في القتل طاعةً للغيظ والحَنَق ـ أي: ليست قوّته الغضبيّة متّصفة برذيلة الإفراط ـ.

ويتضمّن أيضاً قصور أعدائه عنه، وفرط أمنه منهم، وأنّه لا يحتاج إلى قتلهم واستيصالهم.

[القسم الثّالث]

﴿**والثّانية**﴾ أي: الصّفة الغير الثّابتة الّتي أُريد إثباتها ﴿**إمّا ممكنة، كقوله**﴾ أي: قول مسلم بن الوليد:

﴿يَا وَاشِياً حَسُنَتْ فِينَا إِسَاءَتُهُ[1] * نَجَّى حِذَارُكَ﴾ أي: حذاري إيّاك

---

(١) **قوله: «ياواشياً حسنت فينا إساءته»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المشابه والقائل ـ كما في الشّرح ـ مسلم بن الوليد المعروف بصريع الغواني من الشّعراء الإسلاميّة في الدّولة العبّاسيّة وأكثر مدائحه في يزيد بن مزيد، وداود بن يزيد المهلّبي والبرامكة ومحمّد بن منصور بن زياد كاتب البرامكة، ولي في أيّام المأمون بريد جرجان فلم يزل بها حتّى مات، قال العبّاسيّ عند ذكر البيت في «المعاهد» ٤: ٥٤: لم أقف منها إلّا على هذه الأبيات:

إنّي أصدُّ دموعاً لَجَّ سائقها *** مطروفة العين بالْمَرْضَى من الحدقِ
إيه فإنّ النوى وافت مصيبته *** مولَّعَ القلب بين الشوق والقلقِ
ما كلّ عاذلةٍ تُصْغِي لها أُذني *** وقد سمعت على الإكراه فانطلقِ
فما سلوت الهوى جهلاً بلذّتهِ *** ولا عصيت إلهَ الحلم عن خرقِ

والمراد بالإنسان هنا: إنسان العين.

⇐

﴿إنساني﴾ أي: إنسان عيني ﴿مِنَ الغَرَقِ﴾.

﴿فإنّ استحسان إساءة الواشي ممكن، لكن لَمَّا خالف﴾ الشّاعر ﴿للنّاس فيه﴾ حيث لا يستحسن النّاس إساءة الواشي وإن كان ممكناً ﴿عقّبه﴾ أي: عقّب الشّاعر استحسان إساءة الواشي ﴿بِأَنَّ حِذَارَهُ﴾ أي: حِذار الشّاعر ﴿منه﴾ أي: من الواشي ﴿نَجَّى إنسانَهُ﴾ أي: إنسان عين الشّاعر ﴿من الغَرَق في الدّموع﴾ حيث ترك البكاء خوفاً منه[1].

[القسم الرّابع]

﴿أو غير ممكنة﴾ ـ عطف على «إمّا ممكنة» ـ ﴿كقوله﴾ هذا البيت للمصنّف[2]

⇐ والشاهد فيه: إثبات صفة ممكنة لموصوف، فإنّ استحسان إساءة الواشي شيء ممكن، لكن لمّا خالف الناس فيه عَقَّبه بأنّ حذاره منه نجّى إنسان عينه من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفاً منه.

(١) **قوله: «خوفاً منه»**. أي من الواشي، والمعنى: أنّ إساءتك حذّرني منك فلم أبك في فراق الحبيبة أو الحبيب لئلّا تشعر بأنّي عاشق فتذهب إلى الحبيبة أو الحبيب سعياً للتفريق بيني وبين حبيبتي أو حبيبي، ولمّا أخفيت حبّي بترك البكاء على الفراق نَجَّى إنسان عيني من الغَرَق في الدّموع بعد ذلك بكاءً على الحبيب المفارق بسبب وشيك إذ إخفاء المحبّة سدّ طريق الوشي على النمّام والواشي.

(٢) **قوله: «هذا البيت للمصنّف»**. أقول: ليس البيت للمصنّف وإلّا لقال: «كقولي» بصيغة المتكلّم لا الغائب، وإنّما غرّه قول المصنّف في «الإيضاح»: ٥٣٧: «وأمّا الرّابع فكمعنى بيتِ فارسيّ ترجمته» فقرأه الشّارح «تَرْجَمْتُهُ» بصيغة المتكلّم وحده من الفعل الماضي، وليس كذلك بل الصحيح: «تَرْجَمَتُهُ» بصيغة المصدر المضاف إلى ضمير الغائب.

والدّليل على ذلك أنّ المصنّف الخطيب ولد سنة ٦٦٦هـ وتوفّي سنة ٧٣٩هـ والبيت ذكره عبدالقاهر المتوفّى سنة ٤٧١هـ في القسم التخييليّ من فصل الأخذ والسرقة وما في ⇐

وقد وجد بيتاً فارسيّاً في هذا المعنى فترجمه:

﴿لَوْ لَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الْجَوْزاءِ خِدْمَتَهُ[١] لَمَا رَأَيْتَ عَلَيْهَا عَقْدَ مُنْتَطِقٍ﴾

من «انتطق» أي: شدّ النِّطاق، وحول الجوزاء كواكب يقال لها: «نِطاق الجوزاء» فنيّة الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد إثباتها ـ كذا ذكره المصنّف[٢] ـ.

وفيه نظر[٣]؛ لأنّ المفهوم من الكلام ـ على ما هو أصل «لو» من امتناع الجزاء لامتناع الشّرط ـ أن تكون نيّة الجوزاء خدمته علّة لرؤية عقد النِّطاق عليها، ورؤية عقد النِّطاق عليها ـ أعني: الحالة الشّبيهة بانتطاق المنتطق ـ صفة ثابتة قصد تعليلها

⇐ ذلك من التّعليل وضروب الحقيقة والتخييل من كتاب «أسرار البلاغة»: ٢٣١، وهذا نصّه: ونوع آخر: وهو أنْ يدّعى في الصّفة الثّابتة للشّيء أنّه إنّما كان لعلّةٍ يضعها الشّاعر ويختلقها إمّا لأمر يرجع إلى تعظيم الممدوح أو تعظيم أمر من الأُمور. فمن الغريب في ذلك معنى بيت فارسيّ ترجمته:

لو لم تكن نيّةُ الجوزاء خِدْمَتَهُ لما رأيتَ عليها عَقْدَ مُنْتَطِقِ

* * *

(١) **قوله: «لو لم تكن نيّة الجوزاء خدمته»**. البيت من البسيط اليتيم على العروض المخبونة مع الضّرب المماثل، والقائل غير معلوم ـ كما ذكرت ـ والبيت الفارسيّ المشار إليه في كلام الشّيخ عبدالقاهر هو:

گر نبودى عزم جوزا خدمتش كس نديدى در ميان او كمر

* * *

(٢) «الإيضاح»: ٥٣٣.

(٣) **قوله: «كذا ذكره المصنّف وفيه نظر»**. لأنّ ظاهر كلام المصنّف أنّ مضمون الشّرط معلول ومضمون الجزاء علّة والمشهور عكس ذلك.

بنيّة خدمة الممدوح[(١)] فيكون هذا من الضّرب الأوّل[(٢)] مثل قوله: «لم يَحْكِ نائِلَكَ السَّحابُ» البيت.

فمن زعم أنّه أراد أنّ الانتطاق صفة ممتنعة الثّبوت للجوزاء وقد أثبتها الشّاعر وعلّلها بنيّة خدمة الممدوح فقد أخطأ مرّتين:

١ ـ لأنّ حديث نِطاق الجوزاء أشهر من أن يمكن إنكاره، بل هو محسوس، إذ المراد به الحالة الشّبيهة بانتطاق المنتطق.

٢ ـ ولأنّ المصنّف قد صرّح في «الإيضاح»[(٣)] بخلاف ذلك.

فإن قلت: هل يجوز أن يكون «لو» في البيت[(٤)] مثلها في قوله ـ تعالى ـ ﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا** ﴾[(٥)] ـ أعني: الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشّرط ـ

---

(١) **قوله: «قصد تعليلها بنيّة خدمة الممدوح»**. أي: أصل «لو» أن يكون جوابها معلولاً لمضمون شرطها، فإذا قيل: «لو جئتني أكرمتك» كان مفاده أنّ العلّة في عدم الإكرام عدم المجيء، ولو قيل: «لو لم تأتني لم أكرمك» كان مفاده أنّ العلّة في وجود الإكرام الإتيان، وظاهر عبارة الخطيب في البيت يفيد أنّ المعلول مضمون الشّرط والعلّة فيه مضمون الجزاء، وهذا خلاف ما هو المشهور في «لو» والحقّ عكس ذلك ـ كما ذكرنا ـ.

(٢) **قوله: «فيكون هذا من الضّرب الأوّل»**. فلا يصحّ تمثيل الخطيب به للقسم الرّابع لأنّه من القسم الأوّل.

(٣) ٥٣٣.

(٤) **قوله: «هل يجوز أن يكون «لو» في البيت»**. أي: هل يجوز تصحيح كلام المصنّف بما تقدّم ذكره في الباب الثّالث من أنّ «لو» تستعمل عند الميزانيّين للدّلالة على أنّ العلم بانتفاء الثّاني ـ أي: الجزاء ـ علّة للعلم بانتفاء الأوّل ـ أي: الشّرط ـ كما في الآية الكريمة.

(٥) الأنبياء: ٢٢.

فتكون رؤية ما على الجَوزاء[١] من هيئة الانتطاق علّة لكون نيّته خدمة الممدوح ـ أي: دليلاً عليه ـ كما أنّ انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدّد الآلهة.

والحاصل أنّ العلّة المذكورة قد يقصد كونها علّة لثبوت الوصف[٢] ووجوده كما في الضّربين الأوّلين؛ لأنّ ثبوته معلوم.

وقد يقصد كونها علّة للعلم به كما في الأخيرين لعدم العلم بثبوته، بل الغرض إثباته.

فإذا جُعِلَتْ نيّة خدمة الممدوح علّة للانتطاق كان من الضّرب الأوّل، وإذا جُعِلَ الانتطاق دليلاً على كون النيّة خدمة للممدوح كان من الضّرب الرّابع فيصحّ التّمثيل[٣].

---

(١) **قوله: «رؤية ما على الجوزاء»**. إشارة إلى أنّ الانتفاء في البيت في الشّرط والجزاء بعد دخول «لو» عليهما راجع إلى الإثبات، وذلك لأنّ «لو» نفي ونفي النّفي إثبات.

(٢) **قوله: «قد يقصد كونها علّة لثبوت الوصف»**. أي: العلّة نوعان:

١ ـ قد تكون سبباً لوجود شيءٍ في الخارج ويقال له حينئذٍ الواسطة في الثّبوت.

٢ ـ وقد تكون سبباً لحصول العلم به وذلك إذا كان المستدلّ عليه مجهولاً فتكون العلّة دليلاً عليه وتسمّى حينئذٍ واسطةً في الإثبات، والعلّة المذكورة في الضّربين الأوّلين من النّوع الأوّل، لأنّ ثبوت الوصف فيهما معلوم، وفي الضّربين الأخيرين من النّوع الثّاني لأنّ المستدلّ عليه فيهما مجهول.

(٣) **قوله: «فيصحّ التّمثيل»**. لأنّ كون النّيّة خدمةَ الممدوح ممّا هو مجهول لا يعلمه أحد غير الشّاعر الفارسيّ المذكور بيته، فحينئذٍ يمكن حمل كلام الخطيب في «الإيضاح» على هذا القسم، وذلك بأن يقال: المراد أنّ انتطاق الجوزاء جعل علّة ودليلاً على كون نيّة الجوزاء خدمة الممدوح، فلا يرد عليه نظر الشّارح بقوله: وفيه نظر إلخ ...

قلت: لا يخلو عن تكلّف[١]؛ لأنّ الظّاهر من قوله: «أَنْ يدّعى لوصف علّة مناسبة»: أنّها علّة لنفس ذلك الوصف، لا للعلم به.

[ما يلحق بحسن التّعليل]

﴿ **وأُلحق به** ﴾ أي: بحسن التّعليل ﴿ **ما بُنِي على الشّكّ** ﴾[٢] ولكونه مبنيّاً على الشّكّ لم يجعل من حُسْنِ التّعليل؛ لأنّ فيه ادّعاءً وإصراراً، والشّكّ ينافيه ﴿ **كقوله** ﴾ أي: قول أبي تَمّام: ﴿ **كَأَنَّ السَّحَابَ الْـغُرَّ** ﴾[٣] جمع «الأغرّ» والمراد

---

(١) **قوله: «قلت: لا يخلو عن تكلّف»**. أي: القول بأنّ المراد من العلّة ما كان دليلاً وواسطة في الإثبات لا يخلو عن تكلّف، لأنّ الظّاهر من قول المصنّف: «أنْ يدّعى لوصفٍ علّة مناسبة» أنّها علّة لنفس ذلك الوصف، أي: علّة وواسطة في الثّبوت، لا للعلم به، أي: لا واسطة في الإثبات.

(٢) **قوله: «ما بني على الشّكّ»**. أي: الإتيان بعلّةٍ ترتّب الإتيان بها على الشّكّ.

(٣) **قوله: «كأنّ السّحاب الغرّ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه وهو من قصيدة طويلة يقولها أبو تمّام مفتخراً بقومه وهي:

أَلا صَنَعَ البَيْنُ الذي هوَ صَانِعُ ... فإنْ تَكُ مِجْزاعاً فما البَيْنُ جازِعُ

هو الرَّبْعُ مِنْ أسماءَ والعامُ رابعٌ ... له بِـ«لِوَى خَبْتٍ» فَهَلْ أنتَ رابعُ ؟

أَلا إنَّ صَبْرِي مِنْ عَزائي بَلاقِعٌ ... عَشِيَّةَ شاقَتْني الدِّيارُ البَلاقِعُ

كأنَّ السَّحَابَ الغُرَّ غَيَّبْنَ تَحتَها ... حَبيباً فما تَرْقَا لَهُنَّ مَدامِعُ

رُبىً شَفَعَتْ رِيحُ الصَّبا لِرِياضِها ... إلى الغَيْثِ حتّى جادَ وَهْوَ هَوامِعُ

فوَجْهُ الضُّحَى غَدْواً لهنَّ مُضاحِكٌ ... وجَنْبُ النَّدَى ليلاً لهنّ مَضاجِعُ

كَسَاكِ مِنَ الأَنوارِ أصفَرُ فاقِعٌ ... وأَبْيَضُ ناصِعٌ وأَحْمَرُ ساطِعُ

لَئِنْ كانَ أَمسَى شَمْلُ وَحْشِكِ جامِعاً ... لقد كَانَ لي شَمْلٌ بِأُنْسِكِ جامِعُ

أُسيءُ على الدَّهْرِ الثَّناءَ فقَدْ قَضَى ... عَلَيَّ بِجَوْرٍ صَرْفُهُ المُتَتابِعُ

أَيُرْضِخُنا رَضْخَ النَّوَى وهْوَ مُصْمِتٌ ... ويَأْكُلُنا أكلَ الدَّبَا وَهْوَ جائِعُ ؟

⇐

⇐ وإنّـي إذا أَلقَـى بِـرَبْعِيَ رَحْـلَهُ لأذعِـــرَهُ فــي سِـرْبِهِ وهْـوَ راتِـعُ
أبـو مَـنْزِلِ الهَـمِّ الّـذي لو بَـغَى القِـرَى لَـدَى حَـاتِمٍ لم يُـقْرِهِ وهْـوَ طـائِعُ
إذا شَـــرَعَتْ فـــيه اللّـيالي بِـنَكْبَةٍ تَـمَزَّقَ عـنه وهْـوَ فـي الشَّرْعِ شـارِعُ
وإنْ أَقــدَمَتْ يــوماً عـليهِ رَزِيَّـةٌ تَـلقَّى شَـبَاها وهــو بـالصَّبْرِ دارِعُ
له هِـــمَمٌ مـــا إنْ تَـــزَالُ سُـيُوفُها قَــواطِـعَ لَـوْ كَـانَتْ لَـهُنَّ مَـقَاطِعُ!
ألا إنَّ نَـفْسَ الشِّـعْرِ ماتَتْ وإنْ يَكُـنْ عَـدَاهـا حِـمَامُ المَـوْتِ فَـهْيَ تُـنَازِعُ
سَأبكـي القَـوَافـي بـالقَوافِي فـإنَّها عـليها ـ ولم تَـظْلِمْ بِـذاكَ ـ جَـوَازِعُ
أَرَاعِـي ضَـلالاتِ المُـروءَةِ مُـهْمَلٌ وحــافِظُ أَيَّـامِ المَكـارِمِ ضَـائِعُ ؟!
وعــاوٍ عَـوَى والمَـجْدُ بَيْني وَبَـينَه له حَـاجِزٌ دُونـي ورُكْـنٌ مُـدَافِـعُ
تَـرَقَّتْ مُـنَاهُ طَـوْدَ عِـزٍّ لو ارتَـقَتْ بـهِ الرِّيـحُ فِـتْراً لانْـثَنَتْ وهْـيَ ظَالِعُ
أَنا ابـنُ الّـذينَ استُرْضِعَ الجود فـيهِمُ وسُـمِّيَ فـيهمْ وهْـوَ كَـهْلٌ ويـافِعُ
سَـما بـيَ أَوْسٌ فـي السَّـماءِ وحـاتِمٌ وزيْـدُ القَـنا والأثْـرَمانِ ورَافِـعُ
وكَـانَ إيـاسٌ مـا إيـاسٌ وعـارِقٌ وحـارِثَةٌ أوفَـى الوَرى والأَصـامِعُ
نُـجومٌ طَـوالِـعٌ جِـبالٌ فَـوارِعُ غُـيُوثٌ هَـوامِـعٌ سُـيولٌ دَوَافِـعُ
مَـضَوْا وكأنّ المَكْـرُمَاتِ لَـدَيْهم لِكَـثْرَةِ مَـا أوصَـوْا بِـهِنَّ شَـرائِـعُ
فأيُّ يَدٍ فـي المَـجْدِ مُـدَّتْ فَـلمْ تَكُـنْ لهـا رَاحَـةٌ مِـنْ جُـودِهِمْ وَأَصـابِعُ ؟
هُمُوا استَوْدَعُوا المَعْروفَ مَحْفُوظَ مالِنا فَـضاعَ ومـا ضَـاعَتْ لَـدَيْنا الوَدَائِـعُ
بَـهالِيلُ لَـوْ عَـايَنْتَ فَـضْلَ أَكُـفِّهِمْ لأَيـقَنْتَ أنَّ الرِّزقَ فـي الأَرضِ واسِـعُ
إذا خَـفَقَتْ بـالبَذْلِ أَرواحُ جُـودِهِمْ حَذَاهـا النَّـدَى واستَنْشَقَتْها المَـطامِعُ
رِيَاحٌ كرِيحِ العَنْبَرِ المَحْضِ في النَّدى ولكـنَّها يَـومَ اللِّـقَاءِ زَعَـازِعُ
إذا طَـيِّءٌ لم تَـطْوِ مَـنْشُورَ بَأْسِـها فأنْفُ الّذي يُهْدى لها السُّخْطُ جادِعُ
هـي السَّـمُّ مـا يَـنْفَكُّ فـي كـلِّ بـلدةٍ تَسِـيلُ بِـهِ أَرمـاحُهمْ وهْـوَ نـاقِعُ
أَصـارَتْ لهـمْ أَرضَ العـدوِّ قَـطائعاً نُـفوسٌ لِـحَدِّ المُـرْهَفاتِ قَـطائِعُ
⇐

السّحاب الماطرة الغزيرة الماء ﴿غَيَّبْنَ تَحْتَها حَبِيْباً * فَمَا تَرْقَا﴾ أراد «ترقأ» ـ بالهمزة ـ فخففها، أي: ما تَسْكُنُ ﴿لَهُنَّ مَدَامِعُ﴾ والضّمير في «تحتها» لـ«رُبى» في البيت الّذي قبله وهو قوله:

رُبىً شَفَعَتْ رِيحُ الصَّبَا بِنَسِيمِهَا ... إِلَى الْمُزْنِ حَتَّىٰ جَادَ وَهْوَ هَوامِعُ

يعني: ساقت الرّيح المزن إليها، و«جاد» من «الجَوْد» وهو المطر العظيم، و«الهامع» السّائل.

فقد علّل على سبيل الشّك[١] نزول المطر من السّحاب بأنّها غيّبت حبيباً تحت تلك الرُّبى فهي تبكي عليها.

وهذا البيت يشير إلى قول محمّد بن وُهَيْب:

طَلَلانِ طَالَ عَلَيْهِمَا الأَمَدُ ... دَرَسَا فَلاَ عَلَمٌ وَلاَ نَضَدُ

⇐ بِكُلِّ فتىً ما شابَ مِن رَوْعِ وَقْعةٍ ... ولكنَّهُ قَدْ شِبْنَ منه الوَقائعُ
إذا ما أغارُوا فاحتَوَوْا مالَ مَعْشَرٍ ... أَغَارَتْ عليهمْ فاحتَوَتْهُ الصَّنائعُ
فتُعطي الّذي تُعْطِيهمُ الخَيلُ والقَنا ... أَكُفٌّ لإرْثِ المكْرُماتِ مَوانِعُ
هُمُ قَوَّمُوا دَرْءَ الشّآمِ وأَيْقَظُوا ... بِنَجْدٍ عُيونَ الحَرْبِ وهْيَ هَواجِعُ
يَمدُّونَ بالبيضِ القَواطِعِ أيْدِياً ... وهُنَّ سَواءٌ والسُّيُوفُ القَواطِعُ
إذا أَسَرُوا لم يَأْسُرِ البأسَ عَفْوَهُم ... ولم يُمْسِ عانٍ فيهِمُ وهْوَ كانِعُ
إذا أطْلَقُوا عنه جَوامِعَ غُلِّه ... تَيَقَّنَ أنَّ المَنَّ أيضاً جَوامِعُ
وإنْ صارَعُوا في مَفْخَرٍ قامَ دُونَهُمْ ... وخَلْفَهُمُ بالجَدِّ جَدٌّ مُصارِعُ
عَلَوْا بِجَنُوبٍ مُوجَداتٍ كأنّها ... جُنُوبُ فُيُولٍ ما لَهُنَّ مَضَاجِعُ
كَشَفْتُ قِناعَ الشِّعْرِ عَنْ حُرِّ وَجْهِهِ ... وَطَيَّرْتُهُ عَنْ وَكْرِهِ وهْوَ وَاقِعُ
بِغُرٍّ يَراها مَنْ يَراها بِسَمْعِه ... فيَدنُو إليها ذُو الحِجَى وهْوَ شاسِعُ
يَوَدُّ وِداداً أنَّ أعضاءَ جِسْمِه ... إذا أُنْشِدَتْ شَوْقاً إليها مَسامِعُ

(١) قوله: «فقد علّل على سبيل الشّك». حيث قال: «كأنّ السّحاب الغرّ».

لَبِسَا البِلىٰ فكأنّما وَجَدَا   بُعْدَ الأَحِبَّةِ مِثْلَ ما أَجِدُ(١)

وقال بعض النُّقَّاد: فسّر هذا البيت قومٌ فقالوا: أراد بـ«حبيب» نفسه ولا أدري ما هذا التّفسير.

قلت: وجه هذا التّفسير أنّه قصد به الملاءمة لمطلع القصيدة وهو قوله:

أَلاَ إِنَّ صَبْرِي مِنْ عَزائي بلاقِعٌ   عشيّة شاقَتْني الدِّيارُ البَلاقِعُ

---

(١) البيتان من الكامل على العروض الثّانية الحَذّاء مع الضّرب المماثل الأحذّ وهما من قصيدة يمدح بها الشّاعر محمّد بن وُهَيْب الحِمْيَرِيّ المأمون يقول فيها:

طَلَلانِ طال عليهما الأمدُ   دَثَراً فلا عَلَمٌ ولا نَضَدُ
لَبِسَا البِلَى فَكَأَنَّمَا وجدا   بُعْدَ الأحبّة مثلَ ما أجِدُ
حيّيتما طللين، حالهما   بَعْدَ الأحبّةِ غيرُ ما عهدوا
إمّا طواك سلوّ غانيةٍ   فهواكَ لا مَلَلٌ ولا فَنَدُ
إن كُنْتِ صادقة الهوى فَرِدِيْ   في الحبّ منهله الّذي أَرِدُ
أدَمِي أرقتِ وأنتِ آمنة   أن ليس لي عقلٌ ولا قَوَدُ
إن كُنْتِ فُتَّ وخانني سَبَب   فلربّما لم يحظ مجتهد

إلى أن قال في المأمون ـ لعنه الله ـ:

يا خير منتسبٍ لمكرمةٍ   في المجد حيث تنحنح العددُ
في كلّ أنملةٍ لراحته   نَوْء يَسحُّ وعارضٌ حشد
وإذا القَنَا رعفت أسِنَّتُها   علقاً وصمّ كعوبها قِصَدُ
فكأنّ ضوء جبينه قمر   وكأنّه في صولةٍ أسدُ
وكأنّه روح تدبّرنا   حركاته وكأنّنا جسد

فاستحسنها المأمون وقال للحسن بن سهل: احتكم له، فقال: أنت أولى بالحكم ولكن إن أُذِن لي في المسألة سألتُ، فأمّا الحكم فلا، فقال: سَلْ، فقال: تلحقه بجوائز مروان بن أبي حفصة، فقال: ذلك والله أردت، وأمر أن تعدّ الأبيات فكانت خمسين، فأعطاه خمسين ألف درهم ـ كما نصّ عليه أبو الفرج في «الأغاني» ـ.

وفي بعض النُّسَخ من الدِّيْوَان هذا البيت قبل قوله: «كأنَّ السَّحابَ الغُرّ»، وعلى هذا فالضّمير في «تحتها» للدّيار البلاقع[1]، فكان نفس أبي تَمَّام هو الحبيب[2] الّذي فقدته السّحاب في تلك الدّيار.

[التّفريع]

﴿ومنه﴾ أي: من المعنويّ ﴿التّفريع، وهو أن يثبت لمتعلّق أمرٍ حكم بعد إثباته[3]﴾ أي: إثبات ذلك الحكم ﴿لمتعلّق له آخر﴾ على وجه يُشعر بالتّفريع والتّعقيب[4]، وهو احتراز[5] عن نحو قولنا: «غُلَامُ زيدٍ راكبٌ وأبوه راجل»

---

(١) **قوله: «فالضّمير في «تحتها» للدّيار البلاقع»**. لا لـ«الرُّبَى» كما في الاحتمال الأوّل.

(٢) **قوله: «نفس أبي تَمَّام هو الحبيب»**. وهذا لطيف لأنّه اسم أبي تمّام أيضاً إذ هو حبيب بن أوس الطّائيّ.

(٣) **قوله: «أن يثبت لمتعلّق أمرٍ حكم بعد إثباته»**. **المتعلّق** هاهنا ما له نسبة وتعلّق يصحّ باعتبارها الإضافة ـ كما في «الأحلام» و«الدّماء» حيث صحّ إضافتهما إلى ضمير الجمع المخاطبين ـ **والحكم** المحكوم به مثل «الشِّفاء» الّذي حكم به على «الأحلام» و«الدّماء» والمراد من «أمر» هاهنا ما أُضيف أو نسب إليه المتعلّق كضمير الجمع في البيت الآتي، وقد علم بهذا أنّه لابدّ من التّفريع من متعلّقين منسوبين لأمرٍ واحدٍ بحيث يكون إثبات الحكم للمتعلّق الثّاني بعد إثباته للمتعلّق الأوّل.

(٤) **قوله: «على وجه يُشعر بالتّفريع والتّعقيب»**. أي: يشعر الإثبات الثّاني بالتّفريع على الإثبات الأوّل بأداة ليست لمطلق الجمع.

(٥) **قوله: «وهو احتراز»**. اي: قوله: «على وجه يشعر بالتّفريع والتّعقيب» احتراز عن نحو المثال الّذي ذكره الشّارح، وذلك لعدم التّفريع والتّعقيب في الإثبات الثّاني وإن اتّحد الحكم فيهما، لأنّ الواو لمطلق الجمع فما قبلها وما بعدها مثلان لا دلالة في الواو للتّقدّم والتّأخّر في شيءٍ منهما.

⇐

﴿كقوله﴾ أي: قول الكميت من قصيدة يمدح بها أهل البيت عليهم السلام:

﴿أَحْلاَمُكُمْ لِسَقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ[1]   كَمَا دِماؤُكُمُ تَشْفِي مِنَ الْكَلَبِ﴾

«الكَلَب» ـ بفتح اللّام ـ شِبْهُ جُنُوْنٍ يحدُثُ للإنسان من عَضِّ الكَلْبِ الكَلِبِ وهو كلب يأكُلُ لُحُوْمَ النّاس، فيأخذه من ذلك شِبْهُ جُنُونٍ، لا يَعَضُّ إنساناً إلّا كَلِبَ، ولا دواء له أنجعَ من شُرْبِ دمِ مَلِكٍ.

يعني: أنتم أرباب العقول الرّاجحة وملوك وأشراف[2]، وفي طريقته قول الحَمَاسِيّ[3]:

⇐ قال الأُستاذ ـ في علّة الاحتراز ـ: لأنّه يشترط في التّفريع اتّحاد الحكم وفي المثال حكمان لا حكم واحد، والواو لمطلق الجمع وهو أيضاً لا يدلّ على التّفريع.

فالمراد بالتّفريع ـ كما ذكره بعضهم ـ التبعيّة في الذّكر والتّعقيب الصّوريّ بدون أن تكون هناك أداة تفيد مطلق الجمع سواء أكان بأداة تفريع ـ أي: الفاء الّتي تسمّى فاء النّتيجة ـ أم لا.

(١) **قوله: «أحلامكم لِسَقَام الجهل شافية»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المماثل، والقائل الكميت بن زيد الأسديّ الشّاعر المشهور الشيعيّ من قصيدةٍ أوّلها:

هل للشّباب الّذي قد فات من طلب   أم ليس غابره الماضي بمنقلب

دَعِ البُكاءَ على ما فات مطلبه   فالدّهر يأتي بألوان من العجب

وقبله ـ كما في «أنساب الأشراف» ـ:

لا واضع عن مطيّ الحمد أرجله   يوماً، ولا هو للعوراء منتدب

* * *

(٢) **قوله: «أرباب العقول الرّاجحة وملوك وأشراف»**. والدّالّ على الأوّل وصفهم بِشِفَاء أحلامهم من الجهل، وعلى الثّاني وصفهم بِشِفاء دمائهم عن داء الكَلَب.

(٣) **قوله: «وفي طريقته قول الحَمَاسيّ»**. أي: في طريقة قول الكميت من حيث الشّفاء من داء الكَلَب، لا من حيث التّفريع، قول الحماسيّ وهو ابن حنبل المُرّيّ.

بُناةُ مَكارِمٍ وَأُساةُ كَـلْمٍ (١) دِماؤُكُمُ مِنَ الْكَلَبِ الشِّفاءِ

فقد فرّع على وصفهم بشِفاء أحلامهم لِسَقَام الجهل وصفهم بشِفاء دمائهم من داء الكَلَب.

---

(١) قوله: «بُنَاةُ مكارمٍ وأُسَاةُ كَلْمٍ». البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل، والقائل: أبو البُرْجِ القاسم بن حنبل المُرِّيّ في مدح زُفَر بن هاشم بن فَرْوَة بن مسعود بن سِنان وهو عامل اليمامة ويُكنّى أبا خبيب ـ كما في المؤتلف والمختلف للآمدي ـ وهو من قطعة أوردها أبو تمّام في باب الأضياف من ديوان الحماسة وهي:

أرى الخُلّانَ بعد أبي خُبَيْبٍ وحُجْرٍ في جَنابهم جَفَاءُ
من البِيْضِ الوُجُوهِ بني سِنَانٍ لو أنّك تستضيءُ بهم أضاءوا
لهم شمس النّهار إذا استقلّتْ ونور ما يغيّبه العَمَاءُ
هم حَلُّوا من الشّرَف المعلّى ومن حَسَبِ العشيرة حيث شاءُوا
بُناةُ مكارمٍ وأُسَاةُ كَلْمٍ دماؤهم من الكَلَبِ الشّفَاءُ
فأمّا بيتُكم إنْ عُدّ بيتٌ فطال السَّمْكُ واتّسع الفِنَاءُ
وأمّا أُسُّهُ فعلى قديمٍ من العاديّ إن ذُكِرَ البِنَاءُ
فلو أنّ السّماءَ دَنَتْ لِمَجْدٍ ومكرُمَةٍ دَنَتْ لهم السَّمَاءُ

«البُناة»: جمع: «بانٍ» و«الأُسَاة» جمع «آسٍ» وهذا الجمع يختصّ بالمعتلّ كما أنّ «فَعَلَة» نحو: «كَفَرَة» و«ظَلَمَة» يختصّ بالصّحيح و«الآسي» مُدَاوي الجِراحات، و«الكَلْم» الجُرْح.

وهذا مَثَلٌ لشدّة الأهوال واضطراب الأحوال، والمعنى: إذا تفاقمت الأُمور وحَرِجَتْ بما اجتمعَتْ فيها الصُّدُور، فإنّهم يتلافَوْنَها بِعُنْفِهِم أو لُطفهم، وهم ملوك ففي دمائهم شِفاء من عضّ الكَلْبِ الكَلِب، وهو الذي يكلَبُ بأكل لحوم النّاس، فيأخذه من ذلك شِبْهُ الجُنُون، فلا يَعَضُّ إنساناً إلّا كَلِبَ. ويقال: إنّ من عضّه ينبحُ نَبِيح الكِلاب فيُنتظر به سبعة أيّام، فإن بالَ هناتٍ على خلقة الكِلاب بَرَأَ وإلّا مات بزعمهم، ويقولون: إنّه لا دواء له أنجع من شرب دَمِ ملك ـ كما قرّره العلّامة المرزوقي في شرح الحماسة ـ.

[تأكيد المدح بما يشبه الذمّ]

﴿ ومنه ﴾ أي: من المعنويّ ﴿ تأكيد المدح بما يشبه الذّمّ ﴾ النّظر في هذه التّسمية على الأعمّ الأغلب، وإلّا فقد يكون ذلك في غير المدح والذّمّ ويكون من محسّنات الكلام كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾[١] يعني: إن أمكن لكم أن تنكِحوا[٢] ما قد سلف فانكِحُوه فلا يَحِلُّ لكم غيره، وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه، وليسمّ تأكيداً لشيء بما يشبه نقيضه.

[تقسيمه إلى قسمين]

[القسم الأوّل]

﴿ وهو ضربان: أفضلهما[٣] أن يستثنى من صفة ذمّ منفية عن الشّيء صفة مدح لذلك ﴾ الشّي ﴿ بتقدير دخولها فيها ﴾[٤] أي: دخول صفة المدح في صفة الذّمّ ﴿ كقوله ﴾ أي: قول النّابغة الذّبيانيّ:

---

(١) النّساء: ٢٢.

(٢) **قوله: «يعني إن أمكن لكم أن تنكحوا»**. الكلام هاهنا إنّما أخذه الشّارح عن الزّمخشريّ في تفسير هذه الآية من الكشّاف فراجعه.

(٣) **قوله: «وهو ضربان: أفضلهما»**. أي: ضربان مشهوران، بدليل أنّه بعد الفراغ عن هذين الضّربين يقول: «ومنه ـ أي: من تأكيد المدح بما يشبه الذّمّ ـ ضرب آخر» لكنّه غير مشهور عند أهل البديع.

(٤) **قوله: «بتقدير دخولها فيها»**. المراد من التّقدير فرض الدّخول على وجه الشّكّ المستفاد من التّعليق بأداة الشّرط، وليس المراد من التّقدير ادّعاء الدّخول على وجه الجزم والتّصميم كما ربّما يتوهّم.

﴿ وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ[1] * بِـهِنَّ فُـلُولٌ ﴾ أي: كسـور فـي حـدّها،

(١) قوله: «ولا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل، والقائل النّابغة الذُّبياني زياد بن عمرو، من قصيدة طويلة يمدح بها عمرو بن الحارث الأصغر بن الحارث الأعرج بن الحارث الأكبر بن أبي شمر، حين هرب إلى الشّام ونزل به:

كِـلِيني لِـهَمّ، يـا أُمَيْمَةَ، نـاصِبِ، وَلَـيْلٍ أُقـاسِيهِ، بَـطيءِ الكَـواكِبِ
تَـطاوَلَ حتّى قُلتُ ليسَ بِـمُنْقَضٍ، وَليسَ الّـذي يَـرْعى النّجومَ بآئِبِ
وصَـدرٍ أراحَ اللّـيلُ عـازِبَ هَـمِّهِ، تضاعَفَ فيه الحزْنُ مـن كـلّ جـانبِ
عـليّ لِـعَمْرٍو نِـعْمَةٌ، بـعدَ نِـعْمَةٍ لوالِـدِه، ليست بـذاتِ عَـقارِبِ
حَـلَفْتُ يَـميناً غـيرَ ذي مَـثْنَوِيّةٍ، وَلا عِـلْمَ، إلّا حُـسنُ ظَـنٍّ بـصاحبِ
لئِـن كـانَ للـقَبرَينِ: قـبرٍ بـجِلّقٍ، وقـبرٍ بـصَيداء، الّذي عـندَ حـارِبِ
ولِلـحارِثِ الجَـفْنيّ، سـيّدِ قـومِهِ، لَـيَلْتَمِسَنْ بـالجَيْشِ دارَ المُـحارِبِ
وَثِقتُ له بالنّصرِ، إذ قـيلَ قـد غـزَتْ كـتائِبُ مِـنْ غَسّـانَ، غـيرُ أشـائِبِ
بـنُو عَـمّه دُنـيا، وعَـمْرُو بـنُ عـامِرٍ، أُولئكَ قـومٌ، بأسُـهُم غـيرُ كـاذبِ
إذا ما غَـزَوْا بـالجيشِ، حَـلّقَ فَـوْقَهمْ عَـصائبُ طَـيرٍ، تَـهتَدي بـعَصائبِ
يُـصاحِبنَهُمْ، حـتّى يُـغِرْنَ مُـغارَهم مِـنَ الضّـارياتِ، بـالدّماءِ، الدّوارِبِ
تراهنّ خـلفَ القـومِ خُـزْراً عُـيُونُها، جُلوسَ الشّيوخِ فـي ثيابِ المـرانِبِ
جَـوانِـحَ، قـد أيْـقَنّ أنّ قَـبيلَهُ، إذا مـا التَـقَى الجَـمعانِ، أوّلُ غـالبِ
لهُـنّ عـلَيهِمْ عـادةٌ قـد عَـرَفْنَها، إذا عُـرِّضَ الخَـطّيّ فـوقَ الكـواثبِ
عـلى عـارِفاتٍ للـطّعانِ، عَـوابِسٍ، بِـهِنّ كُـلُومٌ بَـينَ دامٍ وجـالِبِ
إذا استُنزِلُوا عَنهُنّ للطّعنِ أرقـلوا، إلى الموتِ إرقالَ الجِمالِ المـصاعبِ
فـهُمْ يـتَساقَوْنَ المـنِيّةَ بَـيْنَهُمْ، بأيـدِيهمُ بِيضٌ، رِقـاقُ المَـضارِبِ
يَـطيرُ فُـضاضاً بَـيْنَها كـلُّ قَـوْنَسٍ، ويـتبَعها مِـنْهُمْ فَـراشُ الحـواجِبِ
ولا عَـيبَ فـيهِمْ غـيرَ أنّ سُيُوفَهُمْ، بـهِنّ فُـلُولٌ مِـنْ قِـراعِ الكَـتائِبِ

⇐

والواحد «فلّ». ﴿ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ ﴾ أي: من مضاربة الجيوش.

فالعيب صفة ذمّ منفيّة قد استثني منها صفة مدح هو أنّ سيوفهم ذوات فلول ﴿ ـأي: إن كان فلول السّيف عيباً ـفأَثْبَتَ شيئاً منه ﴾ أي: من العيب ﴿ على تقدير كونه منه ﴾ أي: كون فلول السّيف من العيب.

وهذا زيادة توضيح للمقصود[1] وتصريح به، وإلّا فهو مفهوم من بنائه على الشّرط المذكور.

⇐ تُوُرِّثْنَ مِنْ أزْمانِ يَوْمِ حَليمَةٍ، إلى اليومِ قد جُرِّبنَ كلَّ التّجارِبِ
تَقُدّ السَّلُوقيَّ المُضاعَفَ نَسْجُهُ وتُوقِدُ بالصُّفّاحِ نارَ الحُباحِبِ
بضَرْبٍ يُزِيلُ الهامَ عن سَكَناتِهِ، وطَعْنٍ كإيزاغِ المَخاضِ الضّوارِبِ
لهم شيمةٌ، لم يُعْطِها اللهُ غيرَهُمْ، منَ الجودِ، والأحلامُ غيرُ عَوازِبِ
مَحَلّتُهُمْ ذاتُ الإلهِ، ودينُهُمْ قويمٌ، فما يَرْجُونَ غيرَ العَواقِبِ
رِقاقُ النِّعالِ، طَيّبٌ حُجُزاتُهمْ، يُحَيّوْنَ بالرّيحانِ يومَ السَّباسِبِ
تُحَيّيهِمُ بِيضُ الوَلائِدِ بَيْنَهُمْ، وأكْسِيَةُ الإضريجِ فوقَ المشاجِبِ
يَصونونَ أجساداً، قديماً نَعيمُها، بخالِصَةِ الأرْدانِ، خُضْرِ المناكِبِ
ولا يَحْسَبُونَ الخيرَ لا شرَّ بَعْدَهُ، ولا يَحْسَبُونَ الشرَّ ضربةَ لازِبِ
حَبَوْتُ بها غَسّانَ إذْ كنتُ لاحِقاً بقَوْمي، وإذْ أعيَتْ عليَّ مذاهِبي

(١) **قوله: «وهذا زيادة توضيح للمقصود»**. قال الجرجاني: يعني أنّ قوله: «على تقدير كونه منه» زيادة توضيح للمقصود، لأنّ كون إثبات شيءٍ من العيب على تقدير كون فلول السّيف من العيب مفهوم من بناء إثبات شيءٍ منه على الشّرط المذكور ـيعني قوله: «إن كان فلول السّيف عيباً» ـ.

وفيه بحث؛ إذ الظّاهر أنّ قوله: «إن كان فلول السّيف عيباً» بيان لمراد الشّاعر، كأنّه قال: يعني الشّاعر أنّ فيهم عيباً إن كان فلول السّيف عيباً.

وقوله: «فأثبت» ـعلى صيغة الماضي ـكلام من المصنّف متفرّع على ما ذكره من مراد

⇐

﴿ **وهو** ﴾ أي: هذا التّقدير ـ وهو كون الفلول من العيب ـ ﴿ **محال** ﴾ لأنّه كِناية عن كمال الشَّجاعة ﴿ **فهو** ﴾ أي: إثبات الشّيء من العيب ﴿ **في المعنى**[1] **تعليق بالمحال** ﴾ كما يقال: حتّى يبيضّ القار، وحتّى يَلِجَ الجَمَلُ في سَمِّ الخِياط.

﴿ **فالتّأكيد فيه** ﴾ أي: تأكيد المدح ونفي صفة الذّمّ في هذا الضّرب ﴿ **من جهة أنّه كدعوى الشّيء ببيّنة** ﴾ لأنّك قد علّقت نقيض المطلوب ـ وهو إثبات شيء من العيب ـ بالمحال، والمعلّق بالمحال محال، فعدم العيب ثابت.

﴿ **و** ﴾ من جهة ﴿ **أنّ الأصل في** ﴾ مطلق ﴿ **الاستثناء هو الاتّصال** ﴾ أي: كون «المستثنى منه» بحيث يدخل فيه «المستثنى» على تقدير السّكوت عن الاستثناء، ليكون ذكر «المستثنى» إخراجاً له عن الحكم الثّابت لـ«المستثنى منه» وذلك لأنّ

⇐ الشّاعر، وليس فعلاً مضارعاً مبنيّاً على الشّرط المذكور جزاءً له ـ كما توهّمه ـ فإنّه ركيك جدّاً لفظاً ومعنىً، وحينئذٍ فلابدّ من قوله: «على تقدير كونه منه».

(١) **قوله: «فهو في المعنى تعليق»**. قال سيّدنا الأُستاذ ـ دام ظلّه ـ: التّعليق على ثلاثة أقسام:

١ ـ التّعليق على أمر محقّق وهذا يفيد التّحقّق، نحو: «آتيك إن طلعت الشّمس».

٢ ـ التّعليق على أمر ممكن وهذا يفيد إمكان الوقوع، نحو: «إن جئتني أكرمتك».

٣ ـ التّعليق على أمر محال وهذا يفيد الامتناع، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا... لاَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ** ﴾ [الأعراف: ٤٠].

والبيت من قبيل القسم الثّالث لأنّه علّق ثبوت العيب على كون الشَّجاعة عيباً، وكون الشَّجاعة عيباً محال، فثبوت العيب فيهم محال، وإنّما قال المصنّف: «في المعنى» لأنّ التّعليق ليس في اللّفظ، فكأنّه قال: لا عيب فيهم أصلاً إلّا الشَّجاعة إن كانت الشّجاعة عيباً، لكن كون الشَّجاعة عيباً محال، فيكون العيب فيهم محالاً، ومثله قول النّابغة الجعديّ:

فتىً كملت أخلاقه غير أنّه ... جَوادٌ فما يُبْقِيْ من المال باقيا

* * *

الاستثناء المنقطع مجاز[١] ـ على ما تقرّر في أُصول الفقه ـ وإذا كان الأصل في الاستثناء الاتّصال ﴿ **فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها** ﴾ ـ وهو «المستثنى» ـ ﴿ **يوهم إخراج شيء** ﴾ ـ وهو «المستثنى» ـ ﴿ **ممّا قبلها** ﴾ أي: ممّا قبل الأداة ـ وهو «المستثنى منه» ـ يعني: يوقع في وهم السّامع وظنّه أنّ غرض المتكلّم أن يخرج شيئاً ـ من أفراد ما نفاه ـ من النّفي، ويريد إثباته، حتّى يحصل فيهم شيء من العيب، يقال: «توهّمتُ الشّيءَ» ـ أي: ظننته[٢] ـ و«أوهمته غيري». ﴿ **فإذا وَلِيَهَا** ﴾[٣] أي: الأداة ﴿ **صفة مدح** ﴾ وتحوّل الاستثناء من الاتّصال إلى الانقطاع ﴿ **جاء التّأكيد** ﴾ لما فيه من المدح على المدح، والإشعار بأنّه لم يجد فيه صفة ذمّ ـ حتّى يستثنيها ـ فاضطرّ إلى استثناء صفة مدح، مع ما فيه من نوع خِلابةٍ[٤] وتأخيذٍ للقلوب.

---

(١) **قوله: «لأنّ الاستثناء المنقطع مجاز»**. يريدون به أنّ استعمال أداة الاستثناء في المنقطع مجاز، لأنّ وضع الأداة للإخراج، ولا إخراج في المنقطع.

وقيل: إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع مجاز أيضاً، لأنّ لفظ الاستثناء معناه: صرف العامل عن تناول المستثنى ولا يصدق هذا على المنقطع، لأنّه لا يحتاج إلى الصّرف بل مصروف، لأنّه غير داخل تحت حكم العامل فلا حاجة لصرفه عن تناوله.

(٢) **قوله: «توهّمت الشّيء، أي: ظننته»**. هذا غير مراد وإنّما المراد «أوهمته» بصيغة الإفعال وباب التفعّل إنّما ذكر بياناً للّازم، أي: المتعدّي إنّما يكون من باب الإفعال فقط و«يوهم» في عبارة المتن من هذا الباب.

(٣) **قوله: «فإذا وليها»**. لم يقل: «إذا استثني منها صفة مدح» لأنّ الاستثناء ـ متّصلاً ومنقطعاً ـ لابدّ فيه من اختلاف الحكمين إيجاباً وسلباً، ولا اختلاف هاهنا، وإنّما مفاده التّأكيد لكونه في صورة الاستثناء.

(٤) بكسر الخاء: الخديعة باللّسان والفعل من بابي «ضرب» و«قتل» و«التّأخيذ» رُقْيَةٌ مثل السّحر.

[القسم الثّاني]

﴿**وَالضّرب الثّاني**﴾ من تأكيد المدح بما يشبه الذّمّ ﴿**أن يثبت لشيء صفة مدح ويعقّب بأداة استثناء**﴾ أي: يذكر عقيب إثبات صفة المدح لذلك الشّيء أداة استثناء ﴿**يليها صفة مدح أُخرى له**﴾ أي: لذلك الشّي ﴿**نحو: «أَنَا أَفْصَحُ**[1] **الْعَرَبِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ»**[2]﴾ و«بَيْدَ» بمعنى «غير» وهو أداة الاستثناء.

﴿**وأصل الاستثناء فيه**﴾ أي: في هذا الضّرب أيضاً ﴿**أن يكون منقطعاً**﴾ كما أنّ الاستثناء في الضّرب الأوّل منقطع؛ لكون «المستثنى» غير داخل

---

(١) أخرجه من علماء المسلمين الشّيخ المفيد ـ رحمه الله ـ في باب فصاحة النّبيّ من كتاب «الاختصاص» ومن علماء النّواصب ابن الأثير في مادّة «بيد» من كتاب «النّهاية».

(٢) **قوله: «بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ»**. قال ابن هشام: وهو اسم ملازم للإضافة إلى «أنّ» وصلتها وله معنيان:

أحدهما: «غير» إلّا أنّه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً، بل منصوباً ولا يقع صفةً ولا استثناءً متّصلاً، وإنّما يستثنى به في الانقطاع خاصّة، ومنه الحديث: «نحن الآخرون السّابقون يوم القيامة بيد أنّهم أُوْتُوا الكتاب من قبلنا».

والثّاني: أن تكون بمعنى «من أجل» ومنه الحديث: «أنا أفصح من نطق بالضّاد بَيْدَ أنّي من قريش واستُرْضِعْتُ في بني سعد بن بكر».

وقال ابن مالك وغيره: إنّها هنا بمعنى «غير» على حدّ قوله:

ولا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم ... بهنّ فلول من قِراع الكتائب

وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى: «من أجل» قوله:

عمداً فعلتُ ذاك بيد أنّي ... أخاف إن هلكتُ أنْ تُرِنّي

وقوله: «تُرِنّي» من «الرّنين» وهو الصّوب اهـ مختصراً.

فعلى قول ابن هشام لا يكون «بيد» أداة استثناءٍ في هذا الحديث بل هو اسم بمعنى «من أجل» ويدلّ على التّعليل.

في «المستثنى منه»[١].

وهذا لا ينافي قوله: إنّ الأصل في مطلق الاستثناء[٢] هو الاتّصال[٣]؛ فليتأمّل.

﴿لكنّه﴾ أي: الاستثناء المنقطع في هذا الضّرب ﴿لم يقدّر متّصلاً﴾ كما في الضّرب الأوّل، بل بَقِيَ على حاله من الانقطاع؛ لأنّه ليس في هذا الضّرب صفة ذمّ منفيّة عامّة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها، وإذا لم يقدّر الاستثناء في هذا الضّرب متّصلاً ﴿فلا يفيد التّأكيد إلّا من الوجه الثّاني﴾ من الوجهين المذكورين في الضّرب الأوّل ـ وهو أنّ الأصل في مطلق الاستثناء الاتّصال، فذكر أداته قبل ذكر «المستثنى» يوهم إخراج شيء ممّا قبلها من حيث إنّه استثناء، فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أُخرى جاء التّأكيد ـ ولا يتأتّى فيه التّأكيد من الوجه الأوّل ـ أعني:

---

(١) **قوله: «لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه»**. أمّا في الضّرب الأوّل؛ فلأنّ المفروض أنّ المراد أن يستثنى من العيب خلافه، فلم يدخل المستثنى في المستثنى منه.

وأمّا في الضّرب الثّاني؛ فلانتفاء العموم في المستثنى منه، فلم يدخل المستثنى أيضاً في المستثنى منه، لأنّ كلّ واحد ممّا ذكر في هذا الضّرب قبل أداة الاستثناء وبعدها صفة خاصّة فلا يكون ما بعد الأداة داخلاً فيما قبلها فجاء الانقطاع.

(٢) **قوله: «الأصل في مطلق الاستثناء»**. سواء كان أداته كلمة «إلّا» أو «غير» أو «حاشا» أو «خلا» أو «عدا» أو «ليس» أو «لا يكون» أو «بيد» أو غيرها.

(٣) **قوله: «وهذا لا ينافي قوله: إنّ الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتّصال»**. أي: كون الأصل في الضّرب الثّاني انقطاع الاستثناء لا ينافي قوله قبل ذلك: «إنّ الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتّصال».

وذلك لأنّ أصالة الانقطاع إنّما هو بالنّسبة إلى خصوص هذا الضّرب الثّاني، وأصالة الاتّصال إنّما هو بالنّسبة إلى مطلق الاستثناء.

وأيضاً الحكم بأصالة الانقطاع بعد ملاحظة أداة الاستثناء والحكم بأصالة الاتّصال بدون الملاحظة؛ فليتأمّل.

دعوى الشّيء ببيّنة ـ لأنّه مبنيّ على التّعليق بالمحال المبنيّ على تقدير الاستثناء متّصلاً.

[أفضليّة القسم الأوّل]

﴿ **ولهذا** ﴾ أي: ولكون التّأكيد في هذا الضّرب من الوجه الثّاني فقط ﴿**كان**﴾ الضّرب ﴿ **الأوّل أفضل** ﴾ لإفادته التّأكيد من الوجهين.

[الوجوه الثّلاثة في آية]

[الوجه الأوّل] وأمّا قوله: ﴿ **لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً**[1] **إِلَّا سَلاَماً**﴾[2] فيحتمل أن

---

(١) **قوله: «وأمّا قوله: «لا يسمعون فيها لغواً»**. الوجوه المحمولة عليها الآية ثلاثة:

الأوّل: أن يكون من الضّرب الأوّل من ضربي التّأكيد وذلك بأن يفرض «السّلام» داخلاً في «اللّغو» ولَغْويّة «السّلام» محال، فسَمَاع «اللّغو» أيضاً محال، فيكون مشتملاً على التّعليق بالمحال وعلى فرض دخول المستثنى في المستثنى منه فيفيد تأكيد المدح من وجهين.

الثّاني: أن يكون من الضّرب الثّاني من ضربي التّأكيد بأن لا يفرض «السّلام» داخلاً في «اللّغو» ويكون الاستثناء منقطعاً ويكون إفادة التّأكيد من وجهٍ واحدٍ.

الثّالث: أن يفرض الاستثناء متّصلاً حقيقةً، وذلك لأنّ معنى «السّلام» الدّعاء بالسّلامة وأهل الجنّة أغنياء عن ذلك، أي: عن الدّعاء بالسّلامة للقطع بحصولها لهم بقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ** ﴾ [الزّمر: ٧٣]، وأمّا مطلق الدّعاء فليسوا بأغنياء عنه، ولمّا كان الغناء بالنّسبة إلى الدّعاء بالسّلامة كان ظاهره من قبيل «اللّغو» وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الإكرام.

وأمّا قوله: ﴿ **لَا يَسْمَعُونَ فِيْهَا لَغْواً وَلَا تَأْثِيماً** ﴾ [الواقعة: ٢٥]، فيمكن حمله على كلّ من ضربي تأكيد المدح بما يشبه الذّمّ، ولا يمكن حمله على الوجه الثّالث؛ بدليل أنّ قول أهل الجنّة بعضهم لبعض: «سلاماً» وإن أمكن جعله من قبيل اللّغو بسبب غَنَائهم عن ذلك، إلاّ ⇐

يكون من الضّرب الأوّل: بأن يقدّر «السّلام» داخلاً في «اللّغو» فيفيد التّأكيد من وجهين.

[الوجه الثّاني] وأن يكون من الضّرب الثّاني: بأن لا يقدّر ذلك ويجعل الاستثناء من أصله منقطعاً.

[الوجه الثّالث] ويحتمل وجهاً آخر: وهو أن يجعل الاستثناء متّصلاً حقيقة لأنّ معنى «السّلام»: الدُّعاء بالسَّلامة، وأهل الجنّة أغنياء عن ذلك، فكان ظاهره من قبيل اللّغو، وفضول الكلام ـ لولا ما فيه من فائدة الإكرام ـ وكأنّه قيل: «لا يسمعون فيها لغواً إلّا هذا النّوع من اللّغو».

[الوجهان الأوّلان فقط في آيةٍ أُخرى]

وقوله: ﴿**لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً وَلاَ تَأْثِيماً* إِلَّا قِيلاً سَلاَماً سَلاَماً**﴾[1] يمكن حمله على كُلٍّ من ضربَي تأكيد المدح بما يشبه الذمّ ـ كما مرّ ـ.

ولا يمكن حمله على الوجه الثّالث ـ أعني: حقيقة الاستثناء المتّصل ـ لأنّ قولهم: «سلاماً» وإن أمكن جعله من قبيل اللّغو، لكنّه لا يمكن جعله من قبيل التّأثيم ـ وهو النّسبة إلى الإِثْم ـ.

⇐ أنّه لا يمكن جعله من قبيل التّأثيم ـ أي: النّسبة إلى الإثم؛ لأنّه من باب التّفعيل ومن معاني هذا الباب النّسبة ـ.

وإن قيل: يجعل الاستثناء من الأوّل فقط، أي من قوله: «لغواً» ليصير متّصلاً على الوجه الثّالث.

يقال في جوابه: وليس لك ذلك، لأنّه ليس في كلام العرب أن تذكر متعدّدين ثمّ تأتي بالاستثناء المتّصل من الأوّل فقط، كَأَنْ تقولَ: «ما جاءني رجل ولا امرأة إلّا زيداً» ولو قصدت ذلك كان الواجب أن تؤخّر ذكر الرّجل. (٢) مريم: ٦٢.

(١) الواقعة: ٢٥ ـ ٢٦.

وليس لك في الكلام أن تذكر متعدّدين ثمّ تأتي بالاستثناء المتّصل من الأوّل مثل أن تقول: «ما جاءني رجل ولا امرأة إلّا زيداً» ولو قصدت ذلك كان الواجب أن تؤخّر ذكر «الرّجل».

[ضرب آخر من تأكيد المدح بما يشبه الذمّ]

﴿**ومنه**﴾ أي: من تأكيد المدح بما يشبه الذمّ ﴿**ضربٌ آخر**﴾ وهو أن يؤتى بالاستثناء مفرّغاً ويكون «العامل» ممّا فيه معنى الذّمّ[١] و«المستثنى» ممّا فيه معنى المدح ﴿**نحو**: ﴿**وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا**﴾[٢]﴾ أي: ما تعيب منّا إلّا أصل المناقب والمفاخر كلّها وهو الإيمان بآيات الله ـ تعالى ـ يقال: «نَقَمَ منه» و«انتقم» ـ إذا عابه وكَرِهَهُ ـ.

وعليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا**﴾[٣] فإنّ الاستفهام فيه[٤] للإنكار، فيكون بمعنى النّفي، وهو كالضّرب الأوّل في إفادة التّأكيد من وجهين[٥].

[الاستدراك في حكم الاستثناء]

﴿**والاستدراك**﴾ الدّالّ عليه لفظ «لكن»[٦] ﴿**في هذا الباب**﴾ أي: باب تأكيد

---

(١) **قوله: «ويكون العامل ممّا فيه معنى الذمّ»**. أي: عامل المستثنى.

(٢) الأعراف: ١٢٦.

(٣) المائدة: ٥٩.

(٤) **قوله: «فإنّ الاستفهام فيه»**. أي: في «هل تنقمون».

(٥) **قوله: «كالضّرب الأوّل في إفادة التّأكيد من وجهين»**. أي: من جهة أنّه كدعوى الشّيء ببيّنة وبرهان، ومن جهة أنّ الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتّصال.

(٦) **قوله: والاستدراك الدالّ عليه لفظ «لكن»**. أي: الاستدراك في باب تأكيد المدح بما يشبه ⇐

المدح بما يشبه الذّمّ ﴿كالاستثناء﴾ في إفادة المراد ﴿كما في قوله﴾ أي: قول أبي الفضل بديع الزّمان الهَمَذاني(١) يمدح خلف بن أحمد السّجستانيّ(٢):

﴿هُوَ الْبَدْرُ إلّاَ أَنَّهُ الْبَحْرُ زَاخِراً(٣) سِوىٰ أَنَّهُ الضِّرْغَامُ لٰكِنَّهُ الوَبْلُ﴾

⇐ الذمّ كالاستثناء في إفادة المراد، لأنّ الاستدراك والاستثناء من باب واحدٍ، إذ كلّ منهما لإخراج ما هو بصدد الدّخول.

(١) **قوله: «بديع الزّمان الهمذاني»**. أبوالفضل بديع الزّمان أحمد بن الحسين بن يحيى بن سعيد المتوفّى سنة ٣٩٨هـ بـ«هراة».

(٢) **قوله: «السّجستانيّ»**. منسوب إلى «سجستان» معرّب «سگستان» يقال لها: «زابلستان». قال ابن خلف التّبريزيّ ـ رحمه الله ـ في لغته المعروفة بـ«برهان قاطع» بالفارسيّة: «سِگْزي» به كسر أوّل و ثالث و سكون ثاني و تحتاني به معناى «سِگْز» است كه نام كوهى باشد در «زابلستان» و ساكنان آن جا را به نام آن كوه مى خوانند و «سگزيان» مى گويند. و راستم زال از آنجا است. و بعضى گويند: «سگزى» به معناى «سيستانى» است چه «سيستان» را به معناى «سگستان» هم مى گويند، و آن مخفّف «سگزيستان» و معرّب آن «سجزيّ» باشد اهـ. [برهان قاطع: ٦٥٢ ـ بيان ١٨ در سين بى نقطه با كاف فارسى ـ.]

(٣) **قوله: «هو البدر إلّا أنّه البحر زاخراً»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ، والقائل مختلف فيه فقيل بديع الزّمان، وقيل أبوالفتح البستيّ، وأمّا قصيدة أبي الفتح في مدح خلف بن أحمد فهي:

كأنّ ينابيع الثّرى ثديُ مُرْضِعٍ وفي حِجْرها منّي ومن ناقتي طفلُ
كأنّا على أرجوحَةٍ في مسيرنا لِغَوْرٍ بنا تَهْوِيْ ونَجْدٍ بنا تَعْلُو
كأنّ فمي قوسٌ لساني له يَدٌ مديحي له نَزْعٌ به أَمَلي نَبْلُ
كأنّ دَوَاتي مُطْفِلٌ حَبَشِيَّةٌ بَنَاني لها بَعْلٌ ونفسي لها نَسْلُ
كأنّ يدي في الطِّرْس غوّاص لُجَّةٍ بها كَلِمِي دُرٌّ به قيمتي تغلُو
يُذَكِّرُني قُرْبَ العِراقِ وديعةٌ لدى اللهِ لا يُسْلِيْه مالٌ ولا أهلُ
إذا ورد الحُجَّاجُ وَافَى رِكابهم بفَوّارتَيْ دَمْعٍ هما الثَّجْلُ والسَّجْلُ

⇐

⇐ يُسَائله كيف ابنُهُ أين داره ؟ إلامَ انتهى لِمْ لَمْ يَعُدْ هَلْ له شُغْلُ
أضاقت به حالٌ أطالَتْ له يَدٌ أآخره نقصٌ أقدّمه فَضْلُ
يقولون وافى حضرة المَلِك الّذي له الكَنَفُ المأمولُ والنّائِلُ الجَزْلُ
وفاضَتْ عليه مَطْرَةٌ خَلَفِيَّةٌ بها للغوادي من ولايته عزلُ
يذكّرهم باللّه ألّا صَدَقْتُمُ لديَّ، أجِدٌّ ما تقولون أم هَزْلُ
ولمّا بلوناكم تلونا مديحكم فيا طِيْبَ ما نبلُو، ويا صدق ما نتلُو
كأنّ أبانا أوْدَعَ الملك الّذي قصدناه كنزاً لم يَسَعْ ردّه مَطْلُ
فِدىً لك من أبناء عصرك مَنْ غدا ولا قوله علمٌ ولا فِعْلُهُ عَدْلُ
أيا ملكاً أدْنى مناقبه العُلَى وأيْسَرُ ما فيه السَّمَاحَةُ والبَذْلُ
هو البدر إلّا أنّه البحر زاخراً سوى أنّه الضِّرْغَامُ لكنّه الوَبْلُ
محاسن يبديها العِيان كما نرى وإن نحن حدّثنا بها دَفَعَ العقلُ
فقولا لِوَسَّام المكارم باسمه لِيَهْنِكَ أن لم تبق مكرمةٌ غُفْلُ
وجاراك أفلال الملوك إلى العُلَى وحقّاً لقد أعجزتهم ولك الفَضْلُ

وأمّا قصيدة بديع الزّمان الهمذاني فهي هذه وتتّفق مع قصيدة البستيّ في مواضع كثيرة:

سماء الدُّجَى ما هذه الحدق النّجل أصدر الدُّجَى حالٍ وجيد الضُّحَى عُطْلُ
لك الله من عزمٍ أجوب جيوبه كأنّي في أجفان عين الرّدى كحلُ
كأنّ الدُّجَى نقع وفي الجوّ حرمة كواكبها جُنْدٌ طوائرها رسلُ
كأنّ مطايانا سماء كأنّنا نجومٌ على أقتابها برجها الرّحل
كأنّ القُرَى سكرى ولا سكر بالقرى كأنّ الرُّبا ثكلى وما بالرُّبا ثكل
كأنّ السّرى ساقٍ كأنّ الكرى طلا كأنّا لها شرب كأنّ المنى نقل
كأنّ الفلا نادٍ به الجنّ فتية عليه الثّرى فرش حشيته الرَّمْلُ
كأنّ الرُّبا كُومٌ كأنّ هزالها لكثرة ما يغتالها الخفّ والنّعل

⇐

⇐ كأنّ الّذي تنفي الحوافر في الثّرى — خطوط مسامير النّعال لها شَكْلُ
كأنّا جِياع والمطيّ لنا فَمٌ — كأنّ الفلا زاد كأنّ السّرى أكلُ
كأنّ بصدر العيس حقداً على الثّرى — فمن يدها خبط ومن رجلها نكل
كأنّ ينابيع الثّرى ثديُ مُرْضِعٍ — وفي حِجْرها منّي ومن ناقتي طفلُ
كأنّا على أرجوحَةٍ في مسيرنا — لِغَوْرٍ بنا تَهْوِيْ ونَجْدٍ بنا تَعْلُو
كأنّا على سير السّواني مسافة — لمجهلةٍ تمضي ومجهلة تتلو
كأنّ الدّجى جفن كأنّ نجومه — على ظهره حلي كأنّا له نصلُ
كأنّ بني غبراء حين لقيتهم — ذئابٌ كأنّي بين أنيابهم سخلُ
كأنّ أبانا أوْدَعَ الملك الّذي — قصدناه كنزاً لم يَسَعْ ردّه مَطْلُ
كأنّ يدي في الطِّرْس غوّاص لُجّةٍ — بها كَلِمِي دُرٌّ به قيمتي تغلُو
كأنّ فمي قوسٌ لساني له يَدٌ — مديحي له نَزْعٌ به أَمَلي نَبْلُ
كأنّ دَوَاتي مُطْفِلٌ حَبَشِيَّةٌ — بَنَاني لها بَعْلٌ ونفسي لها نَسْلُ
كأنّ بنيها عكس أبناء عصرنا — فإن يُرْضَعُوا يبكوا وإن يُفْطَمُوا يسلو
وإن ضربت أعناقهم عاش ميتهم — فقتلهم أن لا يعمّهُمُ القتلُ
كأن أُلهمت فضل الّذي باسمه جرت — فسارت وما غير الرّؤوس لها رجل
كأنّ الأمير اختصّها فاعتلت به — معارج أسباب السّماء لها سفلُ
وإلّا فما بالُ الملوك نراهم — عبيد قناة لا تمرّ ولا تحلو
ألا عتبَتْ جُمْلٌ وبيني وبينها — من البيد عذرٌ لو به علمت جُمْلُ
تعجّب من شكواي دهري كأنّني — شكوتُ لما لم يشكه النّاس من قبلُ
يُذَكِّرُني قُرْبَ العِراقِ وديعةٌ — لدى اللهِ لا يُسْلِيْه مالٌ ولا أهلُ
حنته النّوى عنّي وأضنَتْهُ غيبتي — وعهدي به كالليث جؤجؤة عبلُ
إذا ورد الحُجّاجُ وَافَى رِكابهم — بفوّارتَيْ دَمْعٍ هما الثَّجْلُ والسَّجْلُ
يُسَائلهم أين ابنُهُ أين داره؟ — إلامَ انتهى لِمْ لَمْ يَعُدْ هَلْ له شُغْلُ

⇐

فالأوّلان[١] استثناءان مثل قوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ» وقوله: «ولكنّه الوبل» استدراك يفيد من التّأكيد ما يفيده هذا الضّرب من الاستثناء[٢] لأنّه استثناء منقطع و«إلّا» فيه[٣] بمعنى «لكن».

⇐ أضاقت به حالٌ أطالَتْ له يَدٌ ... أأخره نقصٌ أقدّمه فَضْلُ
يقولون وافى حضرة المَلِك الّذي ... له الكَنَفُ المأمولُ والنّائِلُ الجَزْلُ
أفيضوا عن الفرع الّذي أنا أصله ... وما بال فرعٍ ليس يخضره الأصلُ
فقِيْدَ له طرف وحُلَّتْ له حُبىً ... وخير له قصرٌ ودرّ له نزل
وفاضَتْ عليه مَطْرَةٌ خَلَفِيَّةٌ ... بها للغوادي من ولايته عزلُ
يذكّرهم باللّه ألّا صَدَقْتُمُ ... لديَّ، أجِدٌّ ما تقولون أم هَزْلُ
فِدىً لك من أبناء عصرك مَنْ غدا ... ولا قوله علمٌ ولا فِعْلُهُ عَدْلُ
طوينا للُقْياك الملوك وإنّما ... بمثلك عن أمثالهم مثلنا يسلو
ولمّا بلوناكم تلونا مديحكم ... فيا طِيْبَ ما نبلُو، ويا صدق ما نتلُو
أيا ملكاً أدْنى مناقبه العُلَى ... وأَيْسَرُ ما فيه السَّمَاحَةُ والبَذْلُ
هو البدر إلّا أنّه البحر زاخراً ... سوى أنّه الضِّرْغَامُ لكنّه الوَبْلُ
محاسن يبديها العِيان كما نرى ... وإن نحن حدّثنا بها دَفَعَ العقلُ
فقولا لِوَسَّام المكارم باسمه ... لِيَهْنِكَ أن لم تبقَ مكرمةٌ غُفْلُ
وجاراك أفراد الملوك إلى العُلَى ... وحقّاً لقد أعجزتهم ولك الفَضْلُ
سَمَا بك عن عمرو بن يعقوب محتِدٌ ... كذا الأصل مفخوراً به وكذا النَّسْلُ

* * *

(١) **قوله: «فالأوّلان»**. وهما قوله: «إلّا أنّه» و«سوى أنّه» استثناءان مثل قوله: «بَيْدَ أَنّي» لأنّه أثبت فيه أوّلاً صفة مدحٍ وعقّبها بأداة استثناءٍ يليها صفة مدح أُخرى ولكنّ الصّفة الأُخرى في البيت قد تعدّدت.

(٢) **قوله: «هذا الضّرب من الاستثناء»**. أي: الضّرب الّذي استشهد له بقوله: «أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش» لأنّه استثناء منقطع.

(٣) **قوله: «و«إلّا» فيه»**. أي كلمة «إلّا» في البيت بمعنى «لكن» الاستدراكيّة.

[تأكيد الذمّ بما يشبه المدح وتقسيمه إلى قسمين]

﴿ ومنه ﴾ أي: من المعنويّ ﴿ **تأكيد الذّمّ بما يشبه المدح. وهو ضربان** ﴾:

[القسم الأوّل] ﴿ **أحدهما: أن يستثنى من صفة مدح منفيّة عن الشّيء صفة ذمّ له ـ بتقدير دخولها فيها ـ** ﴾ أي: دخول صفة الذّمّ في صفة المدح ﴿ **كقولك: «فلان لا خير فيه إلّا أنّه يُسيء إلى مَنْ أحسَنَ إليه** ﴾.

[القسم الثّاني] ﴿ **وثانيهما: أن يثبت للشّيء صفة ذمّ وتعقّب بأداة استثناء تليها صفة ذمّ أُخرى له، كقولك: «فلان فاسق إلّا أنّه جاهل»** ﴾ فالضّرب الأوّل يفيد التّأكيد من وجهين، والثّاني من وجه واحد ﴿ **وتحقيقهما على قياس ما مرّ** ﴾[1].

---

(١) **قوله: «وتحقيقهما على قياس ما مرّ»**. أمّا في الضّرب الأوّل فلأنّ دخول صفة الذّمّ في صفة المدح المنفيّة يفيد ثبوت صفة الذّمّ فيحصل من ذلك صفتان للذّمّ:

إحداهما: بسبب نفي صفة المدح، إذ يلزم من ذلك ثبوت نقيضها؛ لامتناع ارتفاع النقيضين.

والأُخرى: بسبب الاستثناء، لأنّ الاستثناء بعد النّفي إثبات.

ففي قوله: «فلان لا خير فيه إلّا أنّه يسيء إلى من أحسن إليه» يجري ما تقدّم في الضّرب الأوّل من تأكيد المدح، لأنّه لمّا كان فيه تقدير الاتّصال لوجود العموم ـ على أن يكون معناه: لا خير فيه إلّا الإساءة للمحسن إن كانت خيراً ـ كان فيه التّعليق بالمحال، فكان كدعوى الشّيء ببرهانٍ.

وكان فيه أيضاً ـ بحكم أنّ الأصل في الاستثناء الاتّصال ـ الإشعار بأنّه طلب الأصل وهو استثناء المدح ليقع الاتّصال فلمّا لم يجده استثنى ذمّاً، فجاء ذمّ على ذمّ بوجهٍ أبلغ.

وفي قوله: «فلان فاسق إلّا أنّه جاهل» لا يجري فيه ما تقدّم في الضّرب الأوّل من دعوى الشّيء ببرهانٍ، لأنّه إنّما يتوقّف على التّعليق بالمحال، وهو يتوقّف على اتّصال الاستثناء والاتّصال غير ممكن هاهنا، لأنّ المستثنى منه هاهنا صفة خاصّة لا يمكن

⇐

ويأتي منه الضّرب الآخر ـ أعني: الاستثناء المفرّغ ـ نحو: «فلان لا يستحسن منه إلّا جهله»[١]، والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو: «جاهل لكنّه فاسق».

[الاستتباع]

﴿ومنه﴾ أي: من المعنوي **﴿الاستتباع، وهو المدح بشيءٍ على وجه يستتبع المدح بشيء آخر، كقوله﴾** أي: قول أبي الطّيّب:

﴿نَهَبْتَ مِنَ الأَعْمَارِ[٢] مَا لَوْ حَوَيْتَهُ﴾ أي: جمعته. **﴿لَهُنِّئَتِ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدُ﴾**.

⇐ دخول شيءٍ فيها، ولكنّه يجري فيه ما تقدّم في الضّرب الثّاني وهو أنّ الاستثناء لمّا كان أصله الاتّصال فالعدول عنه إلى الانفصال يدلّ على أنّه طلب استثناء المدح فلم يجده فأتى بالذّمّ بوجهٍ أبلغ.

(١) **قوله: «فلان لا يستحسن منه إلّا جهله»**. وهذا الضّرب أيضاً يفيد التّأكيد من وجهين ـ مثل ما تقدّم في الضّرب الأوّل ـ وذلك لأنّه كدعوى الشّيء ببيّنة، بدليل نفي كلّ ما يستحسن منه ثمّ استثناء الجهل من المنفيّ ـ على تقدير كون الجهل ممّا يستحسن ـ وكون الجهل من المحاسن محال، فيكون تعليقاً بالمحال.

وأيضاً الكلام ـ بحكم كون الأصل في الاستثناء الاتّصال ـ يدلّ على أنّ المتكلّم طلب الأصل، وهو استثناء المحاسن، طلباً للاتّصال، فلمّا لم يجده استثنى ما لا يعدّ من المحاسن وهو الجهل، فجاء الذّمّ بأبلغ وجهٍ.

(٢) **قوله: «نهبت من الأعمار»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل وهو من قصيدة قالها المتنبّي حين أراد سيف الدّولة قصد خرشنة فعاقه الثّلج عن ذلك:

عَوَاذِلُ ذاتِ الخَالِ فِيّ حَوَاسِدُ ... وَإنّ ضَجيعَ الخَوْدِ مِنّي لَمَاجِدُ
يَرُدّ يَداً عَنْ ثَوْبِهَا وَهْوَ قَادِرٌ ... وَيَعصي الهَوَى في طَيْفِها وَهوَ راقِدُ
متى يَشتفي من لاعجِ الشّوْقِ في الحشا ... مُحِبٌّ لها في قُرْبِه مُتَبَاعِدُ
إذا كنتَ تخشَى العارَ في كلّ خَلْوَةٍ ... فَلِمْ تَتَصَبّاكَ الحِسانُ الخَرائِدُ
ألَحّ عَلَيّ السّقْمُ حتّى ألِفْتُهُ ... وَمَلّ طَبيبي جانِبِي وَالعَوائِدُ

⇐

⇐ مَرَرْتُ على دارِ الحَبيبِ فحَمْحمتْ … جَوادي وهل تُشجي الجيادَ المعاهدُ
وما تُنكِرُ الدّهْمَاءُ مِن رَسْم منزِلٍ … سَقَتها ضَريبَ الشَّوْلِ فيهِ الوَلائِدُ
أهُمّ بشَيْءٍ واللّيَالي كأنّهَا … تُطارِدُني عَنْ كَوْنِهِ وَأُطارِدُ
وَحيدٌ مِنَ الخُلّانِ في كلّ بَلْدَةٍ … إذا عَظُمَ المَطلُوبُ قَلّ المُساعِدُ
وَتُسْعِدُني في غَمرَةٍ بَعدَ غَمْرَةٍ … سَبُوحٌ لَها مِنهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ
تَثَنّى عَلى قَدْرِ الطّعانِ كأنّمَا … مَفَاصِلُهَا تَحْتَ الرّمَاحِ مَرَاوِدُ
وَأُورِدُ نَفْسِي والمُهَنّدُ في يَدي … مَوَارِدَ لا يُصْدِرْنَ مَن لا يُجالِدُ
وَلَكِنْ إذا لمْ يَحْمِلِ القَلْبُ كَفَّهُ … على حَالَةٍ لم يَحْمِلِ الكَفَّ ساعِدُ
خَليلَيّ إنّي لا أرَى غيرَ شاعِرٍ … فَلِمْ مِنهُمُ الدّعوَى ومنّي القَصائِدُ
فَلا تَعْجَبَا إنّ السّيُوفَ كَثيرَةٌ … وَلكِنّ سَيفَ الدّوْلَةِ اليَوْمَ واحِدُ
لهُ من كَريمِ الطبعِ في الحرْبِ مُنتضٍ … وَمن عادةِ الإحسانِ والصّفحِ غامِدُ
وَلمّا رَأيتُ النّاسَ دونَ مَحَلِّهِ … تَيَقّنْتُ أنّ الدّهْرَ للنّاسِ نَاقِدُ
أحَقُّهُمُ بالسّيْفِ مَن ضَرَبَ الطُّلى … وَبالأمْنِ مَن هانَتْ عليهِ الشّدائدُ
وَأشقَى بلادِ اللهِ ما الرّومُ أهلُها … بهذا وما فيها لمَجدِكَ جاحِدُ
شَنَنْتَ بها الغاراتِ حتّى ترَكْتَها … وَجَفنُ الّذي خَلفَ الفَرنْجةِ ساهِدُ
مُخَضَّبَةٌ والقَوْمُ صَرْعَى كأنّهَا … وَإنْ لم يكونوا ساجِدينَ مَساجِدُ
تُنكّسُهُمْ والسّابِقاتُ جِبالُهُمْ … وَتَطْعَنُ فيهِمْ وَالرّماحُ المَكايِدُ
وتَضربهم هبراً وَقد سكَنوا الكُدَى … كما سكَنَتْ بطنَ التّرابِ الأساوِدُ
وتُضحي الحصون المشمخرّاتُ في الذرى … وَخَيْلُكَ في أعْناقِهِنّ قَلائِدُ
عَصَفْنَ بهمْ يَوْمَ اللُّقَانِ وَسُقْنَهم … بهِنريطَ حتّى ابيَضّ بالسبيِ آمِدُ
وَألحَقنَ بالصّفصَافِ سابورَ فانهَوَى … وَذاقَ الرّدَى أهلاهُما وَالجَلامِدُ
وَغَلّسَ في الوَادي بهِنّ مُشَيَّعٌ … مُبارَكُ ما تحتَ اللّثَامَينِ عابِدُ
فَتيً يَشْتَهي طُولَ البلادِ وَوَقْتُهُ … تَضِيقُ بِهِ أوْقاتُهُ وَالمَقاصِدُ

⇐

﴿ مدحه بالنِّهاية في الشَّجَاعة ﴾ - إذ كثر قَتْلاه بحيث لو وَرِث أعمارهم لخلّد في الدّنيا - ﴿ على وجه استتبع مدحه بكونه سبباً لصلاح الدّنيا ونِظامها ﴾ حيث جعل الدّنيا مُهَنَّأَةً بخلوده، ولا معنى لِتَهْنِئَةِ أحدٍ بشيءٍ لا فائدة له فيه.

[قول الرّبعيّ في البيت]

قال عليّ بن عيسى الرَّبَعيّ[1]: ﴿ وفيه ﴾ أي: في البيت وجهان آخران من المدح:

⇐ أخُو غَزَواتٍ مَا تُغِبُّ سُيُوفُهُ ... رِقَابَهُمُ إلّا وَسَيْحانُ جَامِدُ
فلَم يَبقَ إلّا مَنْ حَمَاهَا من الظُّبى ... لمَى شَفَتَيْها والثُّدِيُّ النّوَاهِدُ
تُبَكّي علَيهنّ البَطاريقُ في الدُّجى ... وَهُنّ لَدَينا مُلقَياتٌ كَوَاسِدُ
بذا قضَتِ الأيّامُ ما بَينَ أهْلِهَا، ... مَصائِبُ قَوْمٍ عِندَ قَوْمٍ فَوَائِدُ
وَمن شرَفِ الإقدامِ أنّكَ فيهِمِ ... على القَتْلِ مَوْمُوقٌ كأنّكَ شاكِدُ
وَأنّ دَماً أجرَيْتَهُ بكَ فاخِرٌ ... وَأنّ فُؤاداً رُعْتَهُ لكَ حَامِدُ
وَكلٌّ يَرَى طُرْقَ الشّجاعَةِ والنّدى ... وَلكِنّ طَبْعَ النّفْسِ للنّفسِ قائِدُ
نَهَبْتَ منَ الأعمارِ ما لَوْ حَوَيْتَهُ ... لَهُنّئَتِ الدُّنْيَا بأنّكَ خَالِدُ
فأنْتَ حُسامُ المُلْكِ وَاللهُ ضَارِبٌ ... وَأنْتَ لِواءُ الدّينِ وَاللهُ عَاقِدُ
وَأنتَ أبو الهَيْجا بنُ حَمدانَ يا ابنَهُ ... تَشَابَهَ مَوْلُودٌ كَرِيمٌ وَوَالِدُ
وحَمدانُ حمدونٌ وَحمدونُ حارثٌ ... وَحارِثُ لُقْمانٌ وَلُقْمَانُ رَاشِدُ
أُولَئِكَ أنْيابُ الخِلافَةِ كُلُّهَا ... وَسَائِرُ أمْلاكِ البِلادِ الزّوائِدُ
أُحِبّكَ يا شَمسَ الزّمانِ وبَدْرَهُ ... وَإنْ لامَني فيكَ السُّهَى والفَراقِدُ
وَذاكَ لأنّ الفَضْلَ عندَكَ بَاهِرٌ ... وَلَيسَ لأنّ العَيشَ عندَكَ بارِدُ
فإنّ قَليلَ الحُبّ بالعَقْلِ صالحٌ ... وَإنّ كَثيرَ الحُبّ بالجَهْلِ فاسِدُ

(١) **قوله: «عليّ بن عيسى الرَّبَعي»**. هو أبو الحسن عليّ بن عيسى بن الفَرَج بن صالح الرّبعي النّحوي البغدادي من أكابر النحويّين وأبرز تلامذة أبي عليّ الفارسيّ حتّى قال الفارسيّ: قولوا لعليّ البغداديّ لو سرت من المشرق إلى المغرب لم أجد أنحى منك، ولد سنة ٣٢٨هـ

⇐

أحدهما: ﴿أنّه نهب الأعمار دون الأموال﴾ وهذا ممّا ينبئ عن علوّ الهمّة.

﴿و﴾ ثانيهما: ﴿أنّه لم يكن ظالماً في قتلهم﴾ أي: قتل مقتوليه؛ لأنّه لم يقصِد بذلك إلّا صَلاح الدّنيا وأهلها، وذلك لأنّ تهنئة الدّنيا إنّما هي تهنئة لأهلها، فلو كان ظالماً في قَتْلِ مَنْ قَتَلَ لما كان لأهل الدّنيا سرور بخلوده.

[الإدماج]

﴿ومنه﴾ أي: من المعنويّ ﴿الإدماج﴾ يقال: «أدمج الشّيء في الثّوب» ـ إذا لفّه فيه ـ ﴿وهو أن يُضَمَّنَ كلامٌ سيق لِمعنىً﴾ مدحاً كان أو غيره ﴿معنىً آخر﴾ منصوب مفعول ثان لـ«يُضَمَّن» وقد أسند إلى المفعول الأوّل.

وهذا المعنى الثّاني يجب أن لا يكون مصرَّحاً به، ولا يكون في الكلام إشعار بأنّه مسوق لأجله. **فمن قال** ـ في قول الشّاعر:

أَبىٰ دَهْرُنَا إِسْعَافَنا فِي نُفُوسِنَا[1] **وَأَسْعَفَنا فِيمَن نُحِبُّ وَنُكْرِمُ**

⇐ وتوفّي ٤٢٠هـ.

والرَّبَعيّ بفتح الرّاء والباء، قال في المصباح: «ربيعة» قبيلة والنّسبة إليها «رَبَعيّ» بفتحتين، والنّسبة إلى «ربيع» الزّمان: «رِبْعِيّ» بكسر الرّاء وسكون الباء على غير قياسٍ فرقاً بينه وبين الأوّل اهـ.

ومن النّسبة إلى ربيع الزّمان والد «شَبَث» فيقال له: شَبَث بن رِبْعِيّ» ـ لعنه الله ـ وكان شبث هذا ممّن كتب إلى سيّد الشهداء الإمام الحسين ـ عليه السّلام ـ ثمّ خرج عليه وقاتله فلعنة الله عليه من غادرٍ فاجرٍ، وكاذب آثم، غدر بولد رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وقتلهم.

(١) **قوله: «أبى دهرنا إسعافنا في نفوسنا»**. البيتان من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل والقائل ـ كما نصّ عليه الصّولي في «أدب الكُتّاب» ـ عبيدالله بن عبدالله بن طاهر، قال: حدّثني أبو عليّ السِّجْزي قال: لمّا ولي عبدالله بن سليمان بن وَهْب الوزارة للمعتضد باللّه أوصلت إليه كتاباً من عبيدالله بن عبدالله بن طاهر وفيه شعر له: «أبى ⇐

فَقُلْتُ لَهُ: نُعماكَ فِيهم أَتِمَّهَا   وَدَعْ أَمْرَنَا إِنَّ المُحِبَّ المُقَدَّم

: إنّه أدمج شكوى الزّمان في التّهنئة ـ **فقد سها**؛ لأنّ الشّكاية مصرّح بها، فكيف تكون مُدْمَجةً، ولو جَعَلَ التّهنئة مُدْمَجَةً لكان أقرب.

﴿**فهو أعمّ من الاستتباع**﴾ لِشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح ﴿**كقوله**﴾ أي: قول أبي الطّيّب:

﴿**أُقَلِّبُ فِيهِ**﴾ أي: في ذلك اللّيل ﴿**أَجْفَانِي كَأَنِّي**[1] * **أَعُدُّ بِهِ عَلَى الدَّهْرِ الذُّنُوبَا**﴾.

⇐ دهرنا إسعافنا في نفوسنا» إلى آخره... فلمّا قرأ عبدالله هذا الشّعر، قال: ما أحسن ما احتال في شكوى حاله بين أضعاف مدحه، فأوصل رقاعه إليّ فقضى كلّ حاجة كانت له اهـ.

ومراده من أبي عليّ السّجزيّ محمّد بن العلاء ـ كما في «البصائر والذّخائر» لأبي حيّان التوحيديّ، و«التذكرة الحمدونيّة» لابن حمدون ـ.

وقال ابن بسّام في آخر ترجمة أبي القاسم خلف بن فرج الألبيريّ من كتاب «الذّخيرة في محاسن أهل الجزيرة»: ومن مليحه ـ أي: الإدماج ـ أيضاً قول بعض الفقهاء:

إن كنت كاذبة الّذي حدّثتني   فعليك إثم أبي حنيفة أو زُفَر

الواثبين على القياس تمرّداً   والرّاغبين عن التمسّك بالخبر

وذكره الخطيب البغدادي في ترجمة أبي حنيفة من «تاريخ بغداد».

وقال الزّوزني في «حماسة الظّرفاء من أشعار المحدثين والقدماء»: وقال عبيدالله بن عبدالله بن طاهر:

أبى دهرُنا إعتابَنا في عدوّنا   وأَعْتَبَنا في من نُحِبُّ ونُكرِمُ

فقلت له عُتْبَاكَ فيهم أَتِمَّهَا   ودَعْ ما سواها فالأهمّ المقدَّمُ

* * *

(١) **قوله: «أُقلّب فيه أجفاني كأنّي»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المشابه وهو من قصيدة قالها المتنبّي يمدح بها عليّ بن محمّد بن سيّار بن مكرم التّميمي، وكان يحبّ الرّمي بالنُّشّاب ويتعاطاه وكان له وكيل يتعرّض للشّعر فأنفذه إلى أبي الطّيّب ⇐

⇐ يناشده، فتلقّاه وأجلسه في مجلسه ثمّ كتب إلى عليّ:

ضُروبُ النّاسِ عُشّاقٌ ضُروبَا ... فأعذَرُهُمْ أشَفُّهُمُ حَبِيبَا
وما سَكَني سِوَى قَتْلِ الأعادي ... فهَلْ من زَوْرَةٍ تَشفي القُلوبَا
تَظَلّ الطّيرُ منها في حَديثٍ ... تَرُدّ بهِ الصّراصِرَ والنّعيبَا
وقد لَبِسَتْ دِماءَهُمُ عَلَيْهِمْ ... حِداداً لم تَشُقّ لَهُ جُيُوبَا
أدَمْنا طَعْنَهُمْ والقَتْلَ حتّى ... خَلَطْنا في عِظامِهِمِ الكُعُوبَا
كأنّ خُيولَنا كانَتْ قَديماً ... تُسَقّى في قُحُوفِهِمِ الحَليبَا
فَمَرّتْ غَيرَ نافِرَةٍ عَلَيْهِمْ ... تَدوسُ بنا الجَماجِمَ والتّريبَا
يُقَدّمُها وقد خُضِبَتْ شَواهَا ... فَتىً تَرْمي الحُرُوبُ بهِ الحُرُوبَا
شَديدُ الخُنْزُوانَةِ لا يُبَالي ... أصابَ إذا تَنَمّرَ أم أُصِيبَا
أعَزْمي طالَ هذا اللّيلُ فانْظُرْ ... أمِنْكَ الصّبْحُ يَفْرَقُ أنْ يَؤوبَا
كأنّ الفَجْرَ حِبٌّ مُسْتَزارٌ ... يُراعي مِنْ دُجُنّتِهِ رَقِيبَا
كأنّ نُجُومَهُ حَلْيٌ عَلَيْهِ ... وقد حُذِيَتْ قَوائِمُهُ الجَبُوبَا
كأنّ الجَوّ قاسَى ما أُقاسِي ... فصارَ سَوادُهُ فيهِ شُحُوبَا
كأنّ دُجاهُ يَجْذِبُها سُهادي ... فَلَيسَ تَغيبُ إلّا أنْ يَغيبَا
أُقَلّبُ فيهِ أجْفاني كأنّي ... أعُدّ بهِ على الدّهرِ الذّنُوبَا
وما لَيلٌ بأطْوَلَ مِنْ نَهارٍ ... يَظَلّ بلَحظِ حُسّادي مَشُوبَا
وما مَوْتٌ بأبْغَضَ مِنْ حَياةٍ ... أرَى لَهُمْ مَعي فيها نَصيبَا
عَرَفْتُ نَوائِبَ الحَدَثانِ حتّى ... لَوِ انْتَسَبَتْ لكُنتُ لَها نَقيبَا
ولمّا قَلّتِ الإبْلُ امْتَطَيْنَا ... إلى ابنِ أبي سُلَيْمانَ الخُطُوبَا
مَطايا لا تَذِلّ لمَنْ عَلَيْهَا ... ولا يَبغي لَها أحَدٌ رُكُوبَا
وتَرْتَعُ دونَ نَبْتِ الأرْضِ فينا ... فَما فارَقْتُها إلّا جَدِيبَا
إلى ذي شِيمَةٍ شَغَفَتْ فُؤادي ... فَلَوْلاهُ لقُلْتُ بها النّسيبَا

⇐

﴿ **فإنّه ضمّن وصف اللّيل بالطّول لشكاية الدّهر** ﴾ يعني: لكثرة تقليبي لأجفاني في ذلك اللّيل كأنّي أَعُدُّ على الدّهر ذنوبه.

وقوله: «معنى آخر» أراد به الجنس أعمّ من أن يكون واحداً ـ كما في بيت أبي الطيّب ـ أو أكثر كما في قول ابن نُباتة:

⇐ تُـنازِعُني هَـواهـا كـلُّ نَـفْسٍ ... وإن لم تُشْـــبِهِ الرّشَأ الرّبِـــيبَا
عَـجيبٌ فـي الزّمـانِ ومـا عَـجيبٌ ... أتَـــى مِـــنْ آلِ سَـــيّارٍ عَـجيبَا
وشَيْخٌ فـي الشّبابِ ولَـيس شَـيْخاً ... يُسَــمّى كـلُّ مَـن بَـلَغَ المَشـيبَا
قَسَـا فـالأُسْدُ تَـفْزَعُ مِـن يَـدَيْهِ ... وَرَقّ فَـــنحنُ نَــفزَعُ أن يَـذوبَا
أشَـدُّ مِـنَ الرّيـاحِ الهُـوجِ بَطشاً ... وأسـرَعُ فـي النّدى منها هُـبُوبَا
وقـالوا ذاكَ أرْمَـى مَـنْ رَأَيْـنَا ... فـقُلْتُ رأيْـتُمُ الغَـرَضَ القَـريبَا
وهَـلْ يُـخْطي بأسْـهُمِهِ الرّمَـايَا ... ومـا يُـخْطي بـما ظَـنّ الغُـيُوبَا
إذا نُكِـبَتْ كَـنائِنُهُ اسْـتَبَنّا ... بأنْـصُلِها لأنْـصُلِها نُـدُوبَا
يُـصيبُ بـبَعْضِها أفـواقَ بَعضٍ ... فـلَوْلا الكَسـرُ لاتّـصَلَتْ قَـضِيبَا
بكُـلِّ مُـقَوَّمٍ لم يَـعْصِ أمْـراً ... لَـهُ حـتّى ظَـنَنّاهُ لَـبِيبَا
يُـريكَ النَّـزْعُ بَـينَ القَـوْسِ مِـنْهُ ... وبَـيْنَ رَمِـيِّهِ الهَـدَفَ اللّـهِيبَا
ألَستَ ابـنَ الأُلى سَـعِدوا وسـادوا ... ولـم يَـلِدوا امـرَأً إلّا نَـجِيبَا
ونـالُوا مـا اشْتَهَوْا بـالحَزْمِ هَـوْناً ... وصـادَ الوَحشَ نَـملُهُمُ دَبِـيبَا
ومـا ريـحُ الرّيـاضِ لَـها ولٰكِـنْ ... كَسـاها دَفـنُهُمْ فـي التُّرْبِ طِيبَا
أيَـا مَـنْ عـادَ رُوحُ المَـجْدِ فـيهِ ... وصـارَ زَمـانُهُ البـالي قَشـيبَا
تَـيَمّمَني وكـيلُكَ مـادِحاً لي ... وأنْشَـدَني مِـنَ الشّـعرِ الغَـريبَا
فآجَـرَكَ الإلٰـهُ عـلى عَـليلٍ ... بَـعَثْتَ إلى المَسـيحِ بـهِ طَـبِيبَا
ولَسْتُ بـمُنكرٍ مِـنْكَ الهَـدايَـا ... ولَكِـنْ زِدْتَـني فـيها أدِيـبَا
فـلا زالَتْ دِيـارُكَ مُشـرِقاتٍ ... ولا دانَـيتَ يـا شَـمسُ الغُـرُوبَا
لأُصْـبحَ آمِـناً فـيكَ الرّزايـا ... كـمَا أنَـا آمِـنٌ فـيكَ العُـيُوبَا

وَلاَبُدَّ لِي مِنْ جَهْلَةٍ فِي وِصَالِهِ[1] فَمَنْ لِي بِخِلٍّ أُودِعُ الْـحِلْمَ عِـنْدَهُ

فإنّه أدمج في الغزل[2] الفخر بكونه حليماً ـ حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لأن يودعه حلمه ـ وضمّن الفخر بذلك شكوى الزّمان لتغيّر

---

(١) قوله: «ولابدّ لي من جهلة في وصاله». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل ابن نُباتة السّعديّ وقال الثعالبيّ في ترجمة ابن نباتة من «اليتيمة»:

عَجِبْتُ له يُخْفِي سُراه، ووجهه به تشرق الدّنيا وبالشّمس بعده

ولابدّ لي من جهلةٍ في وصاله فمن لي بِخِلّ أُوْدِعُ الحلم عنده

وابن نباتة السّعديّ هو أبو نصر عبدالعزيز بن محمّد بن نُباتة التميميّ المعاصر للمتنبّي المتوفّى سنة ٤٠٥هـ وهذا غير ابن نباتة الخطيب وهو أيضاً كان معاصراً للمتنبّي ولكنّه رجل آخر وتوفّي سنة ٣٧٤هـ.

(٢) قوله: «أدمج في الغزل». أي: أدمج فيه أشياء خمسةً:

الأوّل: الفخر بكونه حليماً بتقرير ما ذكره الشّارح.

الثّاني: تضمين الفخر بكونه حليماً شكوى أبناء الزّمان.

الثّالث: التّنبيه بإرادة إيداع حلمه عند الصّديق على عدم العزم على مفارقة الحلم دائماً.

الرّابع: وصف نفسه بعدم الميل إلى الجهل اختياراً، وإنّما يجهل اضطراراً؛ لوصال المحبوب؛ لأنّه لابدّ منه كما قال ابن وهيب الحميريّ المتوفّى سنة ٢٢٥هـ ونعم ما قال:

لئن كنتُ محتاجاً إلى الحلم إنّني إلى الجهل في بعض الأحايين أحوَجُ

ولي فرسٌ للحلم بالحلم مُلْجَمٌ ولي فرس للجهل بالجهل مُسْرَجُ

فمن شاء تقويمي فإنّي مقوّم ومن رام تعويجي فإنّي معوَّجُ

وما كنتُ أرضى الجهل خِدْناً وصاحباً ولكنّني أرضى به حين أُحرَجُ

وكما قال أبو تَمّام:

وإنّي إذا ما الحلم أحوج لاحياً إلى سَفَهٍ أفضلتُ فضلاً على حلمي

الخامس: فِعْلُ ذلك مرّة واحدة لنيل المطلوب الأهمّ بدلالة كلمة «جَهْلة» الموضوعة للمرّة من الثّلاثي غير ذي التّاء.

الإخوان[1] حيث أخرج الاستفهام مخرج الإنكار؛ تنبيهاً على أنّه لم يبق في الإخوان من يَصْلُحُ لهذا الشّأن.

ونبّه بذلك على أنّه لم يَعْزِمْ على مفارقة حلمه أبداً لكن لمّا كان مريداً لوَصل هذا المحبوب ـ الموقوف على الجهل المنافي للحلم ـ عَزَمَ على أنّه إن وجد من يَصْلُحُ لأن يُوْدِعَهُ حلمه أودعه إيّاه فإنّ الودائع تستعاد آخر الأمر[2].

[التّوجيه]

﴿ ومنه ﴾ أي: من المعنوي **﴿ التّوجيه ﴾** ويسمّى محتمل الضدّين **﴿ وهو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين كقول مَن قال لأعور يُسمّى عَمْراً: ﴾**

---

(١) **قوله: «شكوى الزّمان لتغيّر الإخوان»**. وتغيّر الإخوان قال فيه الطّغرائي:

أعدى عدوّك أدنى من وثقت به ... فحاذِرِ النّاسَ واصحَبْهُم على دَخَلِ
فإنّما رجل الدّنيا وواحدها ... من لا يعوّل في الدُّنيا على رَجُلِ
وحسن ظنّك بالأيّام مَعْجَزَةٌ ... فظنّ شرّاً وكن منها على وَجَلِ
غاضَ الوفاءُ وفاض الغَدْرُ وانفرجَتْ ... مسافة الخُلْفِ بين القول والعَمَلِ
وشَانَ صِدْقَكَ عند النّاس كذبُهُمُ ... وهل يطابَقُ مُعْوَجّ بِمُعْتَدِلِ
إن كان يَنْجَعُ شيئاً في ثَبَاتهم ... على العهود فسبقُ السّيف لِلْعَذَلِ

وقال كشاجم وأجاد للغاية:

أخوك الّذي إن عثر ... تَ أنهض من عثرتِكْ
وإن ظهرَتْ خَلَّةٌ ... له سَدَّ مِنْ خَلّتِكْ
يزينك في حضرتك ... ويرعاك في غَيْبَتِك
شريكك في محنتك ... وأُنسك في نعمتك

* * *

(٢) كما قال لبيد:

وما المالُ والأهلون إلّا وديعة ... ولابدّ يوماً أن تردّ الودائعُ

خَاطَ لِي عَـمْرٌو قَـبَاءً[١]   ﴿لَيْتَ عَيْنَيْهِ سَوَاءُ﴾

فإنّه يحتمل تمنّي أن يصير العين العَوْرَاء صحيحة فيكون مدحاً، وتمنّي خيرٍ، وبالعكس فيكون ذمّاً.

﴿قال السّكاكيّ: ومنه﴾ أي: من التّوجيه ﴿متشابهات القرآن[٢] باعتبار﴾ وهو احتمالها للوجهين المختلفين، وتفارقه باعتبار آخر وهو أنّه يجب في «التّوجيه» استواء الاحتمالين، وفي المتشابهات أحد المعنيين قريب والآخر بعيد. ولهذا قال السّكّاكيّ: وأكثر متشابهات القرآن من قبيل التّورية والإيهام[٣].

---

(١) **قوله: «خاط لي عمرو قباءً»**. البيت من مجزوء الرّمل على العروض الثّانية المجزوءة مع الضّرب الصّحيح، والقائل بشّار بن بُرْدٍ، يروى أنّه فصّل قباءً عند خيّاط أعور اسمه عمرو، فقال الخيّاط على سبيل العَبَث به: سآتيك به لا تدري أهو قباء أم فرّاجة ـأو دواج ـ فقال له: إن فعلت ذاك لأنظِمَنَّ فيك بيتاً لا يعلَمُ أحد ممّن سَمِعَهُ أكان لك أم عليك. ففعل الخيّاط، فقال بشّار:

خــاط لي عـمرو قـباءً   ليت عـــينيه ســـواءُ
قلت شعراً ليس يُـدْرَى   أمـــديح أم هِـــجاءُ

والشّاهد بيّنه الشّارح. ومثله قول محمّد بن حازم الباهليّ ـكما في «الوفيات» ـ في الحسن بن سهل حين تَزَوَّجَ المأمونُ بابنته «بُوْرَان»:

بـــارك الله للـحَسَنْ   ولِـبُوْرَانَ فـي الخَـتَنْ
يا ابن هارون قد ظَفِرْ   تَ ولكـن بـبنت مَـنْ

فلم يعلم ما أراد بقوله: «ببنت مَنْ» في الرِّفعة أو في الحقارة.

(٢) **قوله: «متشابهات القرآن»**. وهذا نصّه في بديع «المفتاح»: وللمتشابهات من القرآن مدخل في هذا النّوع باعتبار، ومنها قوله ـتعالى ـ: ﴿**جَاءَ رَبُّكَ**﴾ [الفجر: ٢٢]، وقوله ـعزّوعلا ـ: ﴿**يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾ [الفتح: ١٠]، و: ﴿**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ**﴾ [المائدة: ٦٤] و: ﴿**الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ**﴾ [طه: ٥] وغيرها. [المفتاح: ٥٣٧]

(٣) وهذا نصّه في باب الإيهام من «المفتاح» ٥٣٧: وأكثر المتشابهات من هذا القبيل.

[الهَزْل]

﴿ ومنه ﴾ أي: من المعنويّ ﴿ الهَزْلُ الّذي يراد به الجِدُّ كقوله ﴾:

﴿ إِذَا مَا تَـمِيميٌّ أَتَـاكَ مُـفَاخِراً[1] فَقُلْ عَدِّ عَنْ ذا كَيْفَ أَكْلُكَ لِلضَّبِّ ﴾

---

(١) قوله: «إذا ما تميميٌّ أتاك مفاخراً». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ والقائل أبو نُؤاس من قصيدة من الطّويل يهجو تميماً وأسداً مطلعها:

ألا حَـيِّ أطـلالاً بسيحانَ فـالعَذْبِ إلى بُـرَعٍ فـالبئرِ بـئر أبـي زُغْبِ
تَـمُرُّ بـها عُـفْرُ الظِّـبَاءِ كأنّـها أخارِيْدُ مِـنْ رُوْمٍ يُـقَسَّمْنَ فـي نَـهْبِ
عـليها مـن السَّـرْحَاءِ ظِـلٌّ كأنّـه هـذاليلُ لَـيْلٍ غـير منصرم النَّـحْبِ
تُـلَاعِبُ أبكـارَ الغـمام وتـنتمي إلى كـلّ زُغْـلوقٍ وخـالفة صَـعْبِ
مـنازل كـانت مـن جُـذَامٍ وفَـرْتَنَى وتِـرْبِهما هـند فـناهيك مـن تِـرْبِ
إذا مـا تـميميّ أتـاك مـفاخراً فقل عدّ عن ذا كيف أكـلك للـضّبّ
تُـفاخِرُ أبـناء المـلوك سـفاهةً وبولك يجري فوق ساقك والكَعْبِ
إذا ابتدر النّـاس الفـعال فـخُذ عَـصيّ ودَعْدِعْ بـمعزىً يـابن طـالقة الذَّرْبِ

والقصيدة طويلة لا حاجة إلى باقيها. والشّاهد فيه: أنّ سؤال التّميميّ عن أكل الضّبّ استهزاء ولكنّه في الحقيقة جِدّ، لأنّ تميماً كانوا يُكْثِرون من أكل الضَّبّ ويُعيَّرون به.

ومن المشاهير بأكله عمر بن الخطّاب العدويّ ثاني المتغلّبين على الخلافة الإسلاميّة.

قال المتّقي الهنديّ في باب العنب من «كنز العمّال» عن عمر قال: ما أُحبّ أنّ لي بالضِّباب حُمْرَ النِّعَم ـ ابن جرير ـ الحديث: ٤١٧٧٤.

وقال: عن سعيد بن المسيَّب أنّ عمر بن الخطّاب سُئِلَ عن الضبّ وقال: وإنّما تقذّره رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ ولو كان عندنا لأكلنا. وإنّه لرِعَائنا وسفرنا، وإنّ الله لينفع به ناساً كثيراً. الحديث: ٤١٧٧٥. أخرجه عن ابن جرير.

وقال: عن عمر قال: وَدِدْتُ أنّ في كلّ جُحْرِ ضَبٍّ ضَبَّيْنِ. الحديث: ٤١٧٧٦.

هذا وقد ذكر المتّقي في باب محظورات المأكول من «كنز العمّال» عن رسول الله ـ

⇐

[تجاهل العارف]

﴿ ومنه ﴾ أي: من المعنويّ ﴿ تجاهل العارف، وهو كما سمّاه السّكّاكيّ سوق المعلوم مساق غيره لنكتة ﴾ وقال: «لا أُحبّ تسميته بالتّجاهل»[1] لوروده في كلام الله ـ تعالى ـ ﴿كالتّوبيخ في قول الخارجيّة ﴾:

﴿أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ ﴾ هو من نواحي دِيَارِبَكْرٍ ﴿ مالَكَ مُورِقاً ﴾[2] من «أورَق

⇐ صلّى الله عليه وآله ـ أنّه نهى عن أكل الضَّبّ ؛ أخرجه عن ابن عساكر عن عائشة، وعن عبدالرّحمن بن شِبْل.

(١) «المفتاح»: ٥٣٧.

(٢) **قوله: «أيا شجر الخابور مالك مُوْرِقاً»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف والقائلة ليلى بنت طريف بن الصّلت التّغلبيّة الشّيبانيّة المتوفّاة سنة ٢٠٠هـ وقيل اسمها: فارعة وقيل: فاطمة.

وقالته في مرثية أخيها الوليد بن طريف الّذي خرج في أيّام هارون الرّشيد ـ لعنه الله ـ فقتله يزيد بن مزيد الشّيباني سنة ١٧٩هـ والقصيدة هذه:

بِـ«تَلِّ نباتي» رسم قبرٍ كأنّه ... على جَبَلٍ فوق الجبال منيفِ
تضمّن جوداً حاتِميّاً ونائلاً ... وسورة مقدامٍ ورأي حصيفِ
ألا قاتل الله الحشى كيف أضمرت ... فتىً كان للمعروف غير عيوفِ
فإلّا تُجِبْنِي دِمْنة هي دونه ... فقد طال تسليمي وطال وقوفي
وقد علمت أن لا ضعيفاً تضمّنت ... إذا عظم المرزي ولا ابن ضعيف
فتىً لا يلوم السّيف حين يَهُزُّه ... على ما اختلى من معصم وصليف
فتىً لا يعدّ الزّادَ إلّا من التُّقَى ... ولا المال إلّا من قَناً وسُيوفِ
ولا الخيلَ إلّا كلّ جرداء شطبةٍ ... وكلّ حصان باليدين غَرُوْفِ
فقدناك فِقدان الرّبيع وليتنا ... فديناك من ساداتنا بأُلوفِ
وما زال حتّى أزهق الموت نفسه ... شَجىً لعدوٍّ أو نَجاً لضعيفِ

⇐

⇐ حليف النَّدَى إن عاش يرضى به النَّدَى وإن مات لا يرضى النَّدَى بحليفِ
فإن يك أرداه يزيد بن مَزْيدٍ فيا ربّ خيل فضّها وصفوفِ
فيا شجر الخابور مالك مُوْرِقاً كأنّك لم تجزع على ابن طريفِ
ألا يا لقومي للنّوائب والرَّدَى ودهر ملحّ بالكرامِ عنيفِ
وللبدر من بين الكواكب إذ هوى وللشّمس همّت بعده بكسوفِ
وللّيث فوق النّعش إذ يحملونه إلى حفرةٍ ملحودة وسُقُوفِ
بَكَتْ تَغْلِبُ الغلباء يوم وفاته وأبرز مِنْها كلّ ذات نصيف
يقلن وقد أبرزن بعدك للورى معاقد حلي من برىً وشنوف
كأنّك لم تشهد هناك ولم تَقُمْ مقاماً عن الأعداء غير خفيف
ولم تشتمل يوم الوَغَى بكتيبةٍ ولم تبدُ في خضراء ذات رفيفِ
دِلاصٍ ترى فيها كدوحاً من القنا ومن ذُلُقٍ يعجمنها بحروفِ
وطَعْنَةِ خَلْس قد طعنت مرشّة على يَزَنِيَ كالشّهاب رَعُوْفِ
ومائدة محمودة قد علوتها بأوصال بختيّ أحذّ عنيف

وكان الوليد بن طريف من قبيلة شيبان وأشدّهم بأساً وصولةً وأشجعهم خرج على الرّشيد العبّاسي ـ لعنه الله ـ فوجّه إليه الرّشيد يزيد بن مزيد الشيباني فجعل يخاتله ويماكره وكانت البرامكة منحرفة عن يزيد بن مزيد، فأَغْرَوْا به الرّشيد وقالوا: إنّه يتجنّب عنه للرّحِم فكتب إليه: لو وجّهت أقلّ الخدم لقام بأكثر ممّا تقوم به أنت، ولكنّك مداهن متعصّب، والأمير يقسم باللّه لئن أخّرت مناجزة الوليد ليوجّهنّ إليك من يحمل رأسك إليه.

فلقي الوليد عشيّة خميس في شهر رمضان وكان الوليد يرتجز:

أنا الوليد بن طريف الشّاري قسورة لا يُصْطَلَى بناري
جوركم أخرجني من داري

فلمّا وقع فيهم السّيف وأخذ رأس الوليد صحبتهم أُخته ليلى بنت طريف مستعدّةً

⇐

الشّجر» ـ صار ذا وَرَق[١] ـ ﴿كأنّكَ لم تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ﴾.

فهي تعلم أنّ الشّجر لم يَجْزَعْ[٢] على ابن طريف لكنّها تجاهلت فاستعملت لفظ «كأنّ» الدّالّ على الشّكّ.

وبهذا يعلم أن ليس يجب في «كأنّ»[٣] أن يكون للتّشبيه، بل قد يستعمل في

⇐ على الدّرع والجوشن فجعلت تحمل على النّاس فعُرِفَتْ فقال يزيد: دَعُوها ثمّ خرج إليها وضرب قَطَاة فرسها ثمّ قال لها: «أُغرُبِي، غرّب الله عليك، فقد فضحتِ العشيرة» فاستحيت وانصرفت وهي تقول الأبيات، وكان ذلك في سنة تسع وسبعين ومائة هـ.

(١) **قوله: «صار ذا ورق»**. أي: الهمزة للصّيرورة، أي: صيرورة الفاعل منسوباً إلى ما اشتقّ منه الفعل، نحو: «أغدّ البعير» أي: صار ذا غدّةٍ ـ كما فصّلنا ذلك في حاشية «شرح النّظام» ـ.

(٢) **قوله: «تعلم أنّ الشّجر لم يجزع»**. لأنّ الجَزَع لا يكون إلّا من العاقل، لكنّها تجاهلت فأظهرت أنّه من ذوي العقول وأنّه يجزع عليه جزعاً يوجب ذبوله وأنّه لا يخرج ورقه، ولمّا أورق وبّخته على الإيراق فاستعملت لفظ «كأنّ» الدالّ على الشّكّ في جزعه، وإذا كان الشّجر قابلاً للتّوبيخ على عدم الجزع فغيره أليق بذلك، والتّجاهل صار سبباً للتّوبيخ على كونه مورقاً وسبباً لادّعاء أنّ مآثر ابن طريف بلغت إلى حيث عرفتها الجَمَادات، ولولا ذلك التّجاهل لما كان وجه للتّوبيخ.

(٣) **قوله: «ليس يجب في «كأنّ»**. قال ابن هشام في باب الكاف من كتاب «المغني»: وذكروا لـ«كأنّ» أربعة معانٍ:

أحدها ـ وهو الغالب عليها والمتّفق عليها ـ: التّشبيه، وهذا المعنى أطلقه الجمهور لـ«كأنّ» وزعم جماعة ـ منهم ابن السِّيْدِ البَطَلْيَوْسِيّ ـ أنّه لا يكون إلّا إذا كان خبرها اسماً جامداً نحو: «كأنّ زيداً أسد» بخلاف «كأنّ زيداً قائم» أو «في الدّار» أو «عندك» أو «يقوم» فإنّها في ذلك كلّه للظّنّ.

والثّاني: الشّكّ والظّنّ وذلك فيما ذكرنا، وحمل ابن الأنباريّ عليه «كأنّك بالشّتاء مقبل» أي: أظنّه مقبلاً.

⇐

مقام الشّك في الحكم.

﴿ والمبالغة ﴾ أي: وكالمبالغة ﴿ في المدح كقوله ﴾ أي: قول البُحْتُرِيّ:

﴿ أَلَمْعُ بَرْقٍ سَرىٰ[1] أَمْ ضَوْءُ مِصْبَاحِ ... أَمِ ابْـتِسَامَتُها بِـالْمَنْظَرِ الضَّـاحِي ﴾

⇐ والثّالث: التّحقيق ذكره الكوفيّون والزّجّاجيّ وأنشدوا عليه:

فأصبح بطن مكّة مقشعرّاً ... كأنّ الأرض ليس بها هشام

أي: لأنّ الأرض، إذ لا يكون تشبيهاً، لأنّه ليس في الأرض حقيقةً.

والرّابع: التّقريب؛ قاله الكوفيّون وحملوا عليه «كأنّك بالشّتاء مقبل»، و: «كأنّك بالفرَج آتٍ»، و: كأنّك بالدّنيا لم تكن وبالآخرة لم تَزَلْ»، وقول الحريريّ:

* كأنّي بك تنحطّ *

اهـ مختصراً.

(١) قوله: «ألمع برق سرى». البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المقطوع والعروض مصرّعة والبيت مطلع قصيدة البحتري يمدح بها الفتح بن خاقان:

أَلَـمْعُ بَـرْقٍ سَـرَى أَمْ ضَـوْءُ مِـصْبَاحِ ... أَمِ ٱبْـتِسَامَتُهَا بِـالْمَنْظَرِ ٱلضَّـاحِي

يَـا بُـؤسَ نَـفْسٍ عَـلَيْهَا جِـدُّ آسِفَةٍ ... وَشَـجْوَ قَـلْبٍ إِلَـيْها جِـدُّ مُـرْتَاحِ

تَـهْتَزُّ مِـثْلَ ٱهْـتِزَازِ ٱلْـغُصْنِ أَتْـعَبَهُ ... مُـرُورُ غَـيْثٍ مِـنَ ٱلْـوَسْمِيِّ سَحَّاحِ

وَيَـرْجِعُ ٱللَّـيْلُ مُـبْيَضّاً إذا ٱبْـتَسَمَتْ ... عَـنْ أَبْـيَضٍ خَـصِرِ ٱلسِّمْطَيْنِ لَـمَّاحِ

وَجَـدْتِ نَـفْسَكِ مِـنْ نَـفْسِي بِـمَنْزِلَةٍ ... هِـيَ ٱلْـمُصَافَاةُ بَـيْنَ ٱلْـمَاءِ وَٱلرَّاحِ

أُثْـنِي عَـلَيْكِ بِأَنِّـي لَـمْ أَجِـدْ أَحَـداً ... يَـلْحَى عَـلَيْكِ وَمَـاذَا يَـزْعُمُ ٱللَّاحِي

وَلَـيْلَةَ ٱلْـقَصْرِ وَٱلصَّـهْبَاءُ قَـاصِرَةٌ ... لِـلَّهْوِ بَـيْنَ أَبَـارِيقٍ وَأَقْـدَاحِ

أَرْسَـلْتِ شُـغْلَيْنِ مِـنْ لَـفْظٍ مَـحَاسِنُهُ ... تُـدْوِي ٱلصَّحِيحَ وَلَـحْظٍ يُسْكِرُ ٱلصَّاحِي

حَيَّيْتُ خَـدَّيْكِ بَـلْ حَـيَّيْتُ مِـنْ طَـرَبٍ ... وَرْداً بِـوَرْدٍ وَتُـفَّاحاً بِـتُفَّاحِ

كَمْ نَظْرَةٍ لِـي حِـيَالَ ٱلشَّـامِ لَـوْ وَصَـلَتْ ... رَوَتْ غَـلِيلَ فُـؤَادٍ مِـنْكِ مُـلْتَاحِ

وَٱلعِـيسُ تَـرْمِي بِأَيْـدِيهَا عَـلَى عَـجَلٍ ... فِـي مَـهْمَهٍ مِـثْلِ ظَـهْرِ ٱلتُّـرْسِ رَحْـرَاحِ

نُـهْدِي إِلَـى ٱلْـفَتْحِ وَٱلنُّـعْمَى بِـذَاكَ لَـهُ ... مَـدْحاً يُـقَصِّرُ عَـنْهُ كُـلُّ مَـدَّاحِ

⇐

أي: الظّاهر، بالغ في مدح ابتسامتها حيث لم يفرّق بينها وبين لَمْعِ البرق، وضوء المِصْبَاح.

﴿أو﴾ المبالغة ﴿في الذّمّ في قوله﴾ أي: قول زهير:

﴿وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي(١) أَقَــوْمٌ آلُ حِــصْنٍ أَمْ نِســاءُ﴾

⇐ تَكَشَّفَ ٱللَّيْلُ مِنْ لأْلاءِ غُرَّتِهِ عَنْ بَدْرِ دَاجِيَةٍ أَوْ ضَوْءِ إِصْبَاحِ
مُهَذَّبٌ تُشْرِقُ ٱلدُّنْيَا لِبَهْجَتِهِ بِأَبْيَضٍ مِثْلِ نَصْلِ ٱلسَّيْفِ وَضَّاحِ
غَمْرُ النَّوَالِ إِذَا الآمَالُ أَكْذَبَهَا ثِمَادُ نَيْلٍ مِنَ ٱلْأَقْوَامِ ضَحْضَاحِ
مَوَاهِبٌ ضَرَبَتْ فِي كُلِّ ذِي عَدَمٍ بِثَرْوَةٍ وَأَمَاحَتْ كُلَّ مُمْتَاحِ
كَأَنَّمَا بَاتَ يَهْمِي فِي جَوَانِبِهَا رُكَامُ مُنْتَثِرِ ٱلْحُضْنَيْنِ دَلَّاحِ
قَدْ فَتَّحَ ٱلْفَتْحُ أَغْلَاقَ ٱلزَّمَانِ لَنَا عَمَّا نُحَاوِلُ مِنْ بَذْلٍ وَإِسْمَاحِ
يَسْمُو بِكَفٍّ عَلَى ٱلْعَافِينَ حَانِيَةٍ تَهْمِي وَطَرْفٍ إِلَى ٱلْعَلْيَاءِ طَمَّاحِ
إِنَّ ٱلَّذِينَ جَرَوا كَيْ يَلْحَقُوهُ ثَنَوْا عَنْهُ أَعِنَّةَ ظُلَّاعٍ وَطُلَّاحِ
طَالَ ٱلْمَدَى دُونَهُ حَتَّى لَوَى بِهِمُ عَنْ غُرَّةٍ سَبقَتْ مِنْهُ وَأَوْضَاحِ

(١) قوله: «وما أدري وسوف إخال أدري». البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل والقائل: زهير بن أبي سُلْمَى المُزَنّي من قصيدة مطلعها:

عفا من آل فاطمة الجِواءُ فَيُمْنٌ، فالقوادِمُ، فالحِسَاءُ
فذو هاشٍ فميثُ عُرَيْتِناتٍ عفتها الرّيح بعدكَ والسَّمَاءُ
فذِرْوَةُ فالجِنَابُ كأنَّ خُنْسَ الـ ـنِّعاج الطّاويات بها المُلَاءُ

قال:

وقد أغدُو على ثُبَةٍ كِرام نشاوى واجدين لما نَشَاءُ
لهم راحٌ وراوُوقٌ ومِسْكٌ تُعَلُّ به جلودهم وماءُ
يَجُرُّون البُرُوْدَ وقد تمشَّتْ حُمَيَّا الكأسِ فيهم والغِنَاءُ
تمشّى بَيْنَ قتلى قد أُصِيْبَتْ نفوسُهُمُ ولم تُهْرَق دِمَاءُ

⇐

فيه دلالة على أنّ «القوم»(١) للرّجال خاصّة.

⇐ وما أدري وسوف إخَالُ أدري أقـــوم آل حِـــصْنٍ أم نِسَـــاءُ
فـــإن قـــالوا النّســاء مُـخَبَّآتٍ فـــحُقَّ لكـــلِّ مُـحْصَنَةٍ هِــداءُ
وإمّـــا أن يـــقول بـــنو مَـصَادٍ إليكـــم إنّـــنا قـــوم بـــراءُ
وإمّـــا أن يـــقولوا قـــد وفـــينا بـــــذمّتنا فـــعادتنا الوَفَـــاءُ
وإمّـــا أن يـــقولوا قـــد أبـــينا فشـــرّ مـــواطـــن الحسب الإبـــاءُ
فـــإنّ الحـــقّ مـــقطعه ثـــلاث يـــمينٌ أو نِـــفَارٌ أو جـــلاءُ
فـــذلكم مـــقاطع كـــلِّ حـــقٍّ ثـــلاث كـــلّهنّ لكـــم شِـــفَاءُ

وهي طويلة قالها زهير في هجاء بيت من كلب من بني عليم وكان بلغه عنهم شيء وكان رجل من غطفان أتى بني عليم فأكرموه لمّا نزل بهم وأحسنوا جواره، وواسوه وكان رجلاً مُوْلَعاً بالقِمار فنهوه عنه، فأبى إلّا المقامرة، فقمر مرّةً فردّوه عليه، ثمّ قمر أُخرى فردّوه عليه، ثمّ قمر الثّالثة فلم يردّوه عليه فترحّل عنهم وشكا ما صنع به إلى زهير، فقال القصيدة.

وزهير حكيم الشّعراء في الجاهليّة وبعضهم فضّله على كافّة شعراء العرب. قال ابن الأعرابيّ: كان لزهير في الشّعر ما لم يكن لغيره، كان أبوه شاعراً وخاله شاعراً وأُخته سلمى شاعرةً وابناه كعب وبجير شاعرين وأُخته الخنساء شاعرةً. ولد في بلاد مزينة بنواحي المدينة وأقام في الحاجر من ديار «نجد» واستمرّ فيه بنوه بعد الإسلام، وكان ينظِمُ القصيدة في شهر وينقّحها ويهذّبها في سنة فكانت قصائده تسمّى الحوليّات، أشهر شعره معلّقته المعروفة التي مطلعها:

أمن أمّ أوفى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلَّمِ بِحَوْمانة الدُّرَاج فـالمُتَثَلَّمِ

توفّي سنة ١٣ قبل الهجرة النبويّة.

(١) **قوله: «فيه دلالة على أنّ «القوم»**. أي: في بيت زهير دلالة على أنّ لفظ القوم موضوع للرجال ولا يشمل النّساء. وتوضيح ذلك أنّهم اختلفوا في لفظ «القوم» ـ الّذي هو اسم جمع لا مفرد له من لفظه بل مفرده «رجل» و«امرأة» من غير لفظه ـ على قولين:

⇐

﴿ والتّدلّه ﴾ أي: كالتّحيّر ﴿ والدَّهَش في الحبّ، في قوله ﴾ أي: قول الحسين بن عبدالله:

﴿ تَاللَّهِ يَا ظَبَياتِ القاعِ ﴾(١) هو المستوي من الأرض ﴿ قُلْنَ لَنَا * لَيلايَ مِنكُنَّ

⇐ أحدهما: أنّه موضوع في اللّغة للرّجال فقط دون النّساء، واستدلّوا الذلك بدليلين:

الدّليل الأوّل: قوله ـ تعالى ـ: ﴿ لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلاَ نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ ﴾ [الحجرات: ١١]، فإنّ عطف «النّساء» على «القوم» يدلّ على أنّه غير داخل فيه وأنّه مختصّ بالرّجال، إذ الشّيء لا يعطف على نفسه.

الدّليل الثّاني: قولُ زُهَيْرٍ المتقدّم آنفاً:

* أقوم آل حصن أم نساء *

لأنّ زهيراً قابل بين «النّساء» و«القوم» بكلمة «أم» الواقعة بين شيئين متغايرين.

والثّاني: أنّ «القوم» في اللّغة لفظ موضوع للرّجال والنّساء ولا يختصّ بواحدٍ دون واحدٍ بدليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلىٰ قَوْمِهِ ﴾ [نوح: ١]، ولم يكن نوح ـ عليه السّلام ـ نبيّاً للرّجال فقط، بل للرّجال والنّساء المكلّفين والمكلّفات جميعاً. وهذا معناه إذا استعمل هذا اللّفظ دون قرينةٍ، ومعها يمكن أن يستعمل في «الرّجال» خاصّة كما في الآية السّابقة والبيت المتقدّم من زهير. والقرينة فيهما مقابلته بالنّساء، ومعها لا يمكن ادّعاء وضع «القوم» للرّجال.

ويمكن أن يجاب عن الآية الثّانية بأنّ الإرسال لا يدلّ على القول الثّاني؛ لأنّ العمدة في كلّ طائفةٍ هو رجالهم والنّساء توابع لهم، وليس لهنّ الاختيار معهم فلذا لم يذكرهنّ في الآية، والعهدة على الرّجال فقط والأنبياء مبعوثون إليهم بالذّات وإليهنّ بالتّبع، فهنّ مدرجة تحت لفظ «القوم» المختصّ بالرّجال.

ويمكن الخدشة في هذا الاستدلال أيضاً، بأنّه إنّما يَتِمُّ إذا ثبت استعمال «القوم» مع القرينة في النّساء خاصّةً أيضاً ولم يثبت.

ويمكن الخدشة في هذه الخدشة أيضاً بأنّ عدم الوِجْدان لا يدلّ على عدم الوجود.

(١) قوله: «تاللّه يا ظبيات القاع». البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب ⇐

أم لَيْلىٰ مِنَ الْبَشَرِ ﴾ في إضافة «ليلى» إلى نفسه **أوّلاً** والتّصريح باسمها الظّاهر **ثانياً** تلذّذ.

ومن هذا القبيل خِطاب الأَطْلَالِ والرُّسُوم والمنازل، والاستفهام منها كقوله:

⇐ المشابه والقائل مجنون ليلى قيس بن الملوّح العامريّ المتوفّى سنة ٦٨هـ والنّاس اختلفوا في نسبته فنسبوه لذي الرُّمّة وللحسين بن عبدالله الغَـزّي ونسبه البـاخرزيّ فـي «دمـية القصر» لبدويّ اسمه كامل الثقفيّ.

يا سَرْحَةَ الحيّ أيـن الرُّوح والكـبدي ... لهـفي تـذوبُ وبـيت اللهِ مـن حَسَـرِ
ها أنتِ عَجْمَاءُ عـمّا قـد سُـئِلْتَ فَـمَا ... بـالُ المـنازِلِ لم تـنطِق ولم تَـحِرِ
يـا قـاتَلَ اللهُ غَـادَاتٍ قـرعن لَـنَا ... حبَّ القُلُوب بما استُوْدِعْنَ من حَـوَرِ
غَـنَّت لنـا وعـيون مـن بـراقعها ... مكـنونةٌ مُـقَلَ الغِـزْلان والبَـقَرِ
بـاللّه يـا ظَـبَيات القـاع قُـلْنَ لنا ... ليـلاي مـنكنّ أم ليـلى مـن البَشَـرِ
يـا مـا أُمَـيْلِحَ غِـزْلاناً شَـدَنَّ لنـا ... مـن هَـؤُلَيَّاءِ بـين الضَّـالِ والسَّـمُرِ

وأدرجه العَرْجيّ عبدالله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفّان الأموي المتوفّى سـنة ١٢٠هـ في قطعةٍ يقول فيها:

إنسـانَةُ الحـيِّ أم أُدمـانة السَّـمُرِ ... بـالنّهي رَقَّـصَها لحـنٌ مـن الوَتَـرِ
حـوراءُ لو نـظرت يـوماً إلى حَـجَرِ ... لأثّـرَتْ سَـقَماً فـي ذلك الحَـجَرِ
يـزدادُ تـوريدُ خَـدَّيْهَا إذا لُـحِظَتْ ... كـما يـزيدُ نـباتُ الأرضِ بـالمَطَرِ
فـالوَرْدُ وَجْـنَتُها، والخـمرُ ريـقتُها ... وضـوءُ بـهجتها أَضْـوَى مـن القَـمَرِ
يا مَنْ رأى الخَمْرَ في غير الكُرُوْمِ ومَـنْ ... هذا رأي نـبتَ وَرْدٍ فـي سـوى الشَّـجَرِ
كادَتْ تَـرِفُّ عـليها الطَّيْرُ من طَـرَبٍ ... لمّـا تَـغَنَّتْ بـتغريدٍ عـلى وَتَـرِ
بـاللّه يـا ظـبيات القـاع قـلن لنـا ... ليـلاي مـنكنّ أم ليـلى مـن البَشَـرِ
بـانت لنـا بـعُيُونٍ مـن بـراقـعها ... مـملوءة مُـقَلَ الغِـزْلَان والبَـقَرِ
يـا مـا أُمـيلح غِـزْلاناً شَـدَنَّ لنـا ... مـن هـؤليّانكنّ الضَّـالِ والسَّـمُرِ

* * *

أَمَـنْزِلَتِي سَـلْمىٰ سَـلامٌ عَـلَيْكُما[١] هَلِ الأَزْمُـنِ اللّاتِـي مَـضَيْنَ رَواجِـعُ
وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمىٰ ثَـلاثُ الأثـافي والدِّيـارُ البـلاقِعُ

وكالتّحقير كقوله ـ تعالى ـ حِكايةً عن الكفّار: ﴿ **هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ** ﴾[٢] يعنون محمّداً ـ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ـ كأن لم يكونوا يعرفون منه إلّا أنّه رجلٌ مّا وهو عندهم أظهر من الشّمس.

---

(١) **قوله: «أمنزلتي ميّ سلامٌ عليكما»**. البيتان من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل ذو الرُّمّة من مطلع قصيدةٍ طويلة يقول فيها:

أمـنزلتي مـيّ سـلام عـليكما هـل الأزمُنُ اللّاتي مـضين رواجِـعُ
وهل يرجِعُ التّسليمَ أو يكشِفُ العَمَى ثـلاثُ الأثـافي والرُّسُـومُ البـلاقِعُ
تـوهّمتُها يـوماً فـقلتُ لصـاحبي وليس بـها إلّا الظِّـباءُ الخـواضِـعُ
ومَـوْشِيَّةٌ سَـحْمُ الصّـياصي كأنّـها مُـجَلَّلَةٌ حُـوٌّ عـليها البـراقِـعُ
حَـرُونيّة الأنسـاب أو أعـوَجيّة عـليها مـن القَـهز المُـلاءُ النّـواصعُ
تـجوّبنَ منها عـن خـدودٍ وشُـمِّرَتْ أسـافِلُها مـن حـيث كـان المـذارِعُ
قِفِ العِيْس نَـنْظُرْ نـظرةً فـي ديـارها فـهل ذاك مـن مـاء الصَّـبابة نـافِعُ
فـقال أمـا تـغشى لِـمَيَّةَ مـنزلاً من الأرض، إلّا قلت: هـل أنت رابِـعُ
وقَـلَّ إلى أطـلال مَـيّ تـحيّةٌ تُـحَيِّي بـها أو أن تـرشّ المـدامِعُ
ألا أيّـها القـلبُ الّـذي بـرّحَتْ بـه مـنازِلُ مَـيٍّ والعِـرانُ الشّـواسِـعُ
أفـي كـلّ أطـلالٍ لهـا مـنك حَـنَّةٌ كـما حـنّ مـقرونُ الوظـيفين نـازِعُ
ولا بُـرْءَ مـن مَـيّ وقـد حـيل دونـها فـما أنت فـيما بـين هـاتين صـانِعُ
أَمُسْـتَوْجِبٌ أجـرَ الصَّبُور فكـاظِمٌ على الوَجْدِ أم مبدي الضّمير فـجازِعُ

وهي طويلة لا حاجة إلى إيرادها، والشّاهد فيه أنّه نادى المنازل نِداء أُولي العلم وسلّم عليها ثمّ لام نفسه فقال استنكاراً لذلك: وهل يردّ السّلام الثلاث الأثافي ـ وهي الأحجارُ الثّلاثة الّتي تُوضع عليها القِدْرُ، واحدها: «أُثْفِيّة» بتشديد الياء ـ؟

(٢) سبأ: ٧.

وكالتّعريض في قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[1] وكغير ذلك من الاعتبارات.

[القول بالموجب]

﴿ومنه﴾ أي: من المعنويّ ﴿القول بالموجب[2]. وهو ضربان﴾:

﴿أحدهما: أن يقع صفة في كلام الغير كِناية عن شيء أُثْبِتَ له﴾ أي: لذلك الشّيء ﴿حكم، فتُثْبِتُهَا لغيره﴾ أي: فتثبت أنت في كلامك تلك الصّفة لغير ذلك الشّيء ﴿من غير أن تتعرّض لثبوته له، أو نفيه عنه﴾ أي: من غير أن تتعرّض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير، أو لانتفائه عن ذلك الغير ﴿نحو: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾[3]﴾ فـ«الأعزّ» صفة وقعت في كلام المنافقين كِنايةً عن فريقهم و«الأذلّ» كنايةً عن المؤمنين، وقد أثبتوا لفريقهم ـ المكنّى عنه بـ«الأعزّ» ـ الإخراجَ، فأثبت الله ـ تعالى ـ في الرّدّ عليهم صفة «العزّة» لغير فريقهم ـ وهو الله

---

(١) سبأ: ٢٤.

(٢) **قوله: «القول بالموجب»**. القول هاهنا ـ كما في حاشية الهنديّ ـ هو الاعتراف، أي: اعتراف المتكلّم بما يوجبه كلام المخاطب. وقال بعضهم: هو تسليم المتكلّم دليل الخصم مع بقاء النّزاع إمّا بإثبات مناط مقصوده في شيءٍ آخر ـ كما في الضّرب الأوّل ـ وإمّا بحمل لفظٍ في كلامه على غير مقصوده ـ كما في الضّرب الثّاني ـ.

و«الموجب» يحتمل أن يكون بصيغة اسم الفاعل باعتبار أنّ المراد به الصّفة الموجِبة للحكم ـ كما في الضّرب الأوّل ـ أو اللّفظ الموجب لحمله على غير مقصود ـ كما في الضّرب الثّاني ـ.

ويحتمل أن يكون بصيغة اسم المفعول باعتبار أنّ المراد منه حينئذٍ القول بالحكم الّذي أوجبته الصّفة أو القول بالمعنى الآخر الّذي يكون للّفظ.

(٣) المنافقون: ٨.

ورسوله والمؤمنون ـ ولم يتعرّض لثبوت ذلك الحكم الّذي هو الإخراج للموصوفين بالعزّة ـ أعني: الله ـ تعالى ـ ورسوله والمؤمنين ـ ولا لنفيه عنهم.

﴿ **والثّاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده ممّا يحتمله** ﴾ أي: حال كون خلاف مراده من المعاني الّتي يحتملها ذلك اللّفظ ﴿ **بذكر متعلّقه** ﴾ متعلّق بـ«الحمل» أي: إنّما يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلّق ذلك اللّفظ ﴿ **كقوله** ﴾:

﴿ **قُلْتُ: «ثَقَّلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مِراراً»[(١)] قالَ: «ثَقَّلْتَ كاهِلِي بِالأَيادِي»** ﴾

---

(١) **قوله: «قلتُ ثقّلتُ إذ أتيتُ مِراراً»**. البيتان من مدوّر الخفيف على العروض الأُولى ـ فاعلاتن ـ مع الضّرب المماثل لها والقائل أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن محمّد بن جعفر بن محمّد المعروف بابن الحجّاج النّيليّ البغداديّ المتوفّى سنة ٣٩١هـ شاعر فحل من شعراء الشّيعة الإماميّة وفي شعره عُذُوبة وسلاسة، وقال أبو حيّان: قويم اللّفظ، سهل الكلام. وقال ابن خلّكان: «كان فرد زمانه، لم يسبق إلى تلك الطّريقة». جمع الشّريف الرّضي الموسوي ـ رحمه الله ـ طرفاً من شعره وسمّاه «الحسن من شعر الحسين» ورثاه بقصيدةٍ، وكان في شعره شديد الهجمة على النّواصب وكثير الميل إلى أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ ولذا لم يعجبه النّواصب، فقال الذّهبي النّاصبي ـ لعنه الله ـ: «شاعر العصر، وسفيه الأدب، وأمير الفحش، كان أمة وحده في نظم القبائح وخفّة الرّوح».

وأقول: كلّ هذا لأنّه سرد في أهل البيت النّبويّ الطّاهر ولو كان ناظماً في آل تيم أو آلِ عديّ أو آل أُميّة ـ سفيانيّاً ومروانيّاً ـ لقالوا فيه: «إنّ شعره نور، ونثره زبور».

لعن الله أتباع الجبت والطّاغوت وأتباع معاوية اللّعين كم لهم من قول زور، وميل غرور، لا يخافون من الله ولا يراعون حرمة رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ فويل لهم ممّا كتبت أيديهم.

وابن الحجّاج هذا كان متّصلاً بالوزير المهلّبيّ وعضد الدّولة وابن عبّاد وابن العميد.

و«النّيْل» قرية على «الفُرات» بين «بغداد» و«الكُوْفَة» ولد فيها وتوفّي بها ودفن في بغداد.

⇐

فلفظ «ثقّلت» وقع في كلام الغير بمعنى: حَمَلْتُكَ المؤونة، وثقّلتُك بالإتيان مرّة بعد أُخرى، وقد حمله على تثقيل عاتقه بالأيادي والمِنَنِ والنِّعَم وبعده:

قُلْتُ «طَوَّلْتُ» قَالَ: «لَا بَلْ تَطَوَّلْـ ـتَ» و«أبرمتُ» قال: «حبلَ ودادي»

أي: طوّلتُ الإقامة والإتيان، و«أبرمت»: أي: أمللتُ، و«أبرم» أيضاً أحكم، و«التّطوّل» التفضّل والإنعام، فقوله: «أبرمت» أيضاً من هذا القبيل.

وأمّا قول الشّاعر:

وَإِخْوَانٍ حَسِبْتُهُمُ دُرُوعاً(1) فَكَانُوها ولٰكِنْ للأعادِي

⇐ والبيتان في ديوانه هكذا:

قلتُ: «ثَقَّلْتُ إذْ أتيتُ مِراراً» قال: «ثَقَّلْتَ كاهلي بالأيادي»

قلتُ: «طَوَّلْتُ» قال: «لا بل تَطَوَّلْـ ـتَ» و«أبرمتُ» قال: «حبلَ ودادي»

وقال الثّعالبي في «اليتيمة»: ابن الحجّاج من سَحَرَة الشّعراء، وعجائب العصر، وفرد الزّمان في فنّه الّذي شهر به، ولم يسبق إلى طريقته، ولم يلحق شأوه في نَمَطه، ولم يرَ كاقتداره على ما يريد من المعاني الّتي تقع في طِرْزه، مع سلاسة الألفاظ وعذوبة المعاني، ثمّ قال: يتفكّه الفضلاء بثمار شعره، ويستلمح الكبراء ببنات فكره اهـ مختصراً.

«ثقّلتُ» الأوّل و«أتيتُ» و«طوّلتُ» و«أبرمت» أربعتها بصيغة المتكلّم وحده، و«ثقّلت» الثّاني و«تطوّلت» بصيغة المفرد المذكّر للخطاب.

(1) **قوله: «وإخوان حسبتهم دروعاً»**. الأبيات من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المقطوف والقائل أبوالحسن عليّ بن العبّاس بن جريح المعروف بابن الرّوميّ ٢٢١ ـ ٢٨٣ هـ وهو شاعر كبير من شعراء الشّيعة الإماميّة شديد الهجمة على النّواصب اللئام، وكثير المدح لأهل البيت والأئمّة الكرام ـ عليهم السّلام ـ ومن غرر شعره في مرثيّة يحيى بن عمر العلويّ:

يا ناعِيَ ابن رسول الله في البَشَرِ ومُعْلِناً باسمه في البَدْوِ والحَضَرِ

لقد نعيتَ امرَءاً ظَلَّتْ لمصرعه قواعِدُ الدّين والدّنيا على خَطَرِ

⇐

⇐ لقد نعيتَ امرءاًلم تَحْيَ مكرُمَةٌ ... إلّا بــه، وبــه ســارت إلى الحَـفَرِ
لقد نعيتَ امـرءاً مـا كـنتُ أحسَـبُهُ ... يـنعاه إلّا هُـوِيَ الشّـمس والقَـمَرِ
لو فات شيء مدى ميقاته انكدرَتْ ... زُهْـرُ النّـجوم عـليه كُـلَّ مُـنْكَدَرِ
يـا نـاعي ابـن رسـول الله مُـبْتَهِجاً ... لقد تـفوّهتَ بـالكُبْرَى مـن الكُـبَرِ
سـمعاً لهـا وإن استكَّتْ مسـامعنا ... إنّ المســامع للـنّاعين والبُشَـرِ
لا تَشْمَتُوْا واذكروا منجى طليقكم ... وجُوهُكم يـا بـني العبّاس للـعَفَرِ
إنّ السّـيوف مـنايا كـلّ مـعتزم ... يـلقى المـنايا بِـعَزْمٍ غـير مـنتشِرِ
للّــه هـمّة يـحيى أيـن وجّـهها ... لو أنّـها شـيّعته مـدّةُ العُـمُرِ
بـني النـبيّ أمـا يـنفكّ طـاغيةٌ ... مُـغَادِراً جَـزَراً مـنكم عـلى جَـزَرِ
بـني نُـتَيْلَةَ ثَـلَّ اللهُ عـرشكم ... كـم للـنّبيّ لديكـم مـن دم هَـدَرِ
بـني نـتيلة كُـفُّوا غـرب جـهلكم ... لا يصبح السّيفُ فيكم غير مـعتذِرِ

قال:

يـا قـاتل ابـن عـليّ وابـن فـاطمةٍ ... تَـبّاً لسـعيك فـي الإيـراد والصَّـدَرِ
يـا قـاتل ابـن عـليّ إنّ قـتلكه ... لسوف يجني لك المُرَّى من الثَّـمَرِ
بأيّ وجـهٍ تـلاقي الله مـعتذراً ... جَلَّتْ خطيئتك العُظْمَى عن العُذْرِ
خَصِيْمُكَ الله فانظُر كيف تَـخْصَمُهُ ... بل أنت أدحضُ خصمٍ فوك للحَجَرِ
لو شـاركتك بـنو حـوّاء فـي دمـه ... لَكُبْكِبُوا ـ يا ابن بنت النّار ـ في سَقَرِ
ما بعدكم مَـنْ يَـزِيدُ فـي عـداوتـه ... آلَ النّـبيّ وقـتلَ السّـادة الغُـرَرِ
عـليكم لعـنة الرّحـمن واقـعةً ... في السّرّ والجهر والآصالِ والبُكَـرِ
ومَنْ سرى نـحوه أو مـن أشـار بـه ... ومن نوى ذاك من أُنثى ومـن ذَكَـرِ
ومَـنْ رآه فـلم يسـمح بـمهجته ... ومـن تـخلّف عـنه غـير مـقتَسَرِ
خُسْـراً لقـومٍ أقـاموا ديـنهم سَـفَهاً ... في من يزيد بِوَكْسِ البيع مـحتقِرِ
وبـارزوا الله فـي قـربى النّـبيّ ولم ... يرعوا له حرمة القـربى ولا الأصـر

⇐

وَخِلْتُهُمُ سِهاماً صائِباتٍ فَكَانُوها ولٰكِنْ في فُؤادي
وَقَالُوا قد صَفَتْ مِنّا قُلُوبٌ فَقَدْ صَدَقُوا ولٰكِنْ عَنْ وِدادي

فالبيت الثّالث من هذا القبيل، والبيتان الأوّلان قريب منه؛ لأنّ اللّفظ المحمول

⇐ برّوا ذليلاً وعقّوا الله واعتصموا منه بحبلٍ ضعيفٍ واهن المِرَرِ
سرى إليه عُداة الله فانصلتوا مستأسِدين عليهم جلدة النَّمِرِ
مجاهدين بأسيافٍ مجرّدةٍ كأنّما قصدوا للرّوم والخَزَرِ
يا عصبة الشّرك ما أعطى جُدودَكم لقد ظَفِرْتُم بربّ النّصر وَالظَّفَرِ
لقد ظَفِرْتُم بمن ما هَزَّ مُنْصُله إلّا تحكّم في الهامات والقَصَرِ
لقد ظَفِرْتُمْ بمن كانت أنامله تقوم فينا مقام الرِّزقِ في البَشَرِ
مهذّب من رسول الله نسبته بين الوصيّ وسبطيه إلى عُمَرِ
لهفي على خير مَيْتٍ بعد والده وخير منتسبٍ يوماً ومُفْتَخِرِ
إنّي لأعذل نفسي في الحياة وقد قام النّعيّ به جَذْلان ذا أَشَرِ
لأفنينّ أفانين المديح له مجاهراً للأعادي غير مُسْتَتِرِ
وأمنح الودّ أهل البيت إنّهم خير البريّة، لا بل خِيْرَةُ الخِيَرِ
يا ليتني كنتُ فيمن كان شاهِدَه حيّاً وقَفَّيْتُ إذ قَفَّى على الأَثَرِ

وأمّا الأبيات الشّواهد ففي ديوانه هكذا ضبطت:

وإخْوانٍ تَخِذْتُهُم دُرُوْعاً فكانوها ولكن للأعادي
وخِلْتُهُمُ سِهاماً صائباتٍ فكانوها ولكن في فؤادي
وقالوا قد صَفَتْ منّا قلوبٌ لقد صدقوا ولكن من وِدادي

وزاد الصّفديّ في «الغيث المُسْجَم» بيتاً آخر وهو:

وقالوا: قد سعينا كلّ سعيٍ لقد صدقوا ولكن في فَسَادي

وروى المصراع الثّاني من البيت الثّالث هكذا:

* نعم صدقوا ولكن من وِدادي *

وابن الرّومي ـ رحمه الله ـ توفّي مسموماً بسمّ القاسم بن عبيدالله وزير المعتضد ـ لعن الله الوزير والمستوزر، وَثَقَّلَ وِزْرَهما ـ.

على معنىً آخر لم يقع في كلام الغير، بل وقع في ظنّه بمعنىً فحمله على خلاف ذلك المعنى.

[الإطّراد]

﴿ومنه﴾ أي: من المعنويّ ﴿الإطّراد، وهو أن تأتي بأسماء الممدوح[1] أو غيره وأسماء آبائه على ترتيب الوِلادة من غير تكلّف﴾ في السّبك، ويسمّى اطّراداً؛ لأنّ تلك الأسماء في تحدّرها كالماء الجاري في اطّراده، وسهولة انسجامه ﴿كقوله﴾:

﴿إنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَلْتَ عُرُوشَهُمْ[2] بِعُتَيْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابِ﴾

---

(١) **قوله: «الإطّراد وهو أن تأتي بأسماء الممدوح»**. وأحسن مثال لذلك قول شاعر آل الرّسول ـ صلّى الله عليه وآله ـ دِعْبِل بن عليّ الخُزاعيّ ـ رحمه الله ـ يرثي ثامن الحُجَج مولانا أبا الحسن عليّ بن موسى الرّضا ـ صلوات الله عليه ـ:

يا حَسْرَةً تَترَدَّدْ وعَبْرَةً ليس تَنْفَدْ
على عليّ بن موسَى بْـ ـنِ جعفر بن مُحَمَّدْ
قضى غريباً بطوسٍ مثل الحُسام المجرَّدْ

* * *

(٢) **قوله: «إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم»**. البيت من الكامل على العروض الأُولى مع الضَرب المقطوع ـ فَعِلاتُن ـ والقائل ـ كما في الحماسة البصريّة ـ: رُبَيِّعَة بن عُبَيْد القُعَيْنِيّ وليس في العرب رُبَيِّعة غيره مِنْ أبياتٍ يقول فيها:

أبلِغْ قَبَائِلَ جعفرٍ إن جِئْتَها ما إن أُحَاوِلُ جعفرَ بن كِلَابِ
إنّ الهَوَادَةَ والمودَّةَ بيننا خَلَقٌ كَسَحْقِ اليُمْنَةِ المُنْجَابِ
أذُوَابُ إنّي لَمْ أُهِنْكَ ولم أقُمْ لِلبَيْعِ يوم تَحَضُّرِ الأَجْلَابِ
إنْ يقتُلوكَ فقد ثَلَلْتَ عُروشَهُم بِعُتَيْبَةَ بنِ الحارثِ بنِ شِهَابِ
بِأَشَدِّهِم كَلَباً على أعدائه وأعزّهم فقداً على الأَصْحَابِ

⇐

يقال: «ثَلَّ الله عروشهم» أي: هدم ملكهم، ويقال للقوم ـ إذا ذهب عزّهم، وتَضَعْضَعَتْ حالهم ـ: «قد ثُلَّ عروشهم».

أي: إن تَبَجَّحُوا بقتلك وصاروا يَفْرَحُون[1] به فقد أثّرت في عزّهم وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث.

ومنه قوله ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ: «الكريمُ بنُ الكريمِ بنِ الكريمِ بنِ الكريم يوسفُ بنُ يعقوبَ بنِ إسحاقَ بنِ إبراهيم». هذا تمام الكلام في الضّرب المعنويّ[2].

⇐ وعِمادهم في كلّ يوم كريهةٍ وثِمال كلّ مُعَصَّبٍ قِرْضَابِ

والشّاعر من شعراء بني أسد، كان ابنه ذُؤاب بن رُبَيِّعَة قتل عتيبة بن الحارث بن شِهاب وأسره ربيع بن عتيبة ولم يعلم أنّه قاتل أبيه عتيبة فظنّ رُبَيِّعة أنّه قد قتل فقال هذه الأبيات فلمّا بلغت هذه الأبيات بني يربوعٍ قتلوا ذُؤَاباً. والباقي واضح، والأبيات غنيّة عن الشّرح وعتيبة بن الحارث من فرسان العرب وشجعانهم وأجوادهم المعدودين وكان يقال له: فارس بني تميم وهو صيّاد الفوارس.

(١) كذا في النُّسخ والصّحيح: «يفخرون».

(٢) **قوله: «هذا تمام الكلام في الضّرب المعنويّ»**. قال الشّارح في مطلع «البديع» عند تقسيم المصنّف المحسّنات إلى اللفظيّ والمعنويّ: «أمّا المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون» ولكن المذكور إلى هنا ثلاثون وهي:

١ ـ المطابقة	٧ ـ الرّجوع
٢ ـ مراعاة النّظير	٨ ـ التّورية
٣ ـ الإرصاد	٩ ـ الاستخدام
٤ ـ المشاكلة	١٠ ـ اللفّ والنّشر
٥ ـ المزاوجة	١١ ـ الجمع
٦ ـ العكس والتّبديل	١٢ ـ التفريق

⇐

[المحسّنات اللّفظيّة]

﴿ وأمّا الضّرب اللّفظيّ ﴾ من الوجوه المحسّنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة:

[الجناس]

﴿ فمنه الجِناس بين اللّفظين، وهو تشابههما في اللّفظ ﴾ أي: في التلفّظ[1] فيخرج التّشابه في المعنى نحو: «أَسَد» و«سَبُع»، أو في مجرّد عدد الحروف نحو: «ضَرَبَ» و«عَلِم»، أو في مجرّد الوزن نحو: «ضَرَبَ» و«قَتَلَ»، ثمّ وجوه التّشابه في اللّفظ كثيرة يجيء تفصيلها.

⇐ ١٣ ـ التقسيم	٢٢ ـ تأكيد المدح بما يشبه الذمّ
١٤ ـ الجمع والتفريق	٢٣ ـ تأكيد الذمّ بما يشبه المدح
١٥ ـ الجمع والتقسيم	٢٤ ـ الاستتباع
١٦ ـ الجمع مع التفريق والتقسيم	٢٥ ـ الإدماج
١٧ ـ التّجريد	٢٦ ـ التّوجيه
١٨ ـ المبالغة	٢٧ ـ الهزل المراد به الجدّ
١٩ ـ المذهب الكلاميّ	٢٨ ـ تجاهل العارف
٢٠ ـ حسن التّعليل	٢٩ ـ القول بالموجب
٢١ ـ التّفريع	٣٠ ـ الإطّراد

(١) **قوله: «تشابههما في اللّفظ أي في التلفّظ»**. قال الهنديّ: فسّر اللّفظ بالتلفّظ، إذ لا معنى لتشابه اللّفظين في نفس اللّفظ فإنّه يستلزم اتّحادهما فيخرج منه الجناس الغير التّامّ. وقال الأُستاذ ـ أعزّه الله ـ: قيّد التّشابه بالتّشابه في التّلفّظ لأنّ أقسامه أربعة:

١ ـ تشابه اللّفظين في التّلفّظ مثل «زيد» و«زيد» اسماً ومصدراً.

٢ ـ تشابههما في المعنى مثل: «أسد» و«سبع».

٣ ـ تشابههما في عدد الحروف مثل «علم» و«نصر».

٤ ـ تشابههما وزناً مثل «ضرب» و«نصر» والمراد هو الأوّل.

[تقسيم الجناس إلى التامّ وغيره]

والجناس ضربان: تامّ وغير تامّ ﴿ والتّامّ منه[(١)] أن يتّفقا ﴾ أي: اللّفظان ﴿ في أنواع الحروف ﴾[(٢)] فكلّ من الألف والباء والتّاء إلى الآخر نوع آخر من أنواع الحروف[(٣)] وبهذا يخرج نحو: «يَفْرَحُ» و«يَمْرَحُ».

---

(١) قوله: «والتّامّ منه». والجناس التّامّ يشترط فيه اتّفاق اللّفظين في أربعة أُمورٍ:

١ ـ الاتّفاق في أنواع الحروف، وحروف الهجاء كلّ منها نوع بنفسه وعلى حِدَةٍ. وبهذا القيد خرج نحو: «تفرح» و«تمرح» لاختلافهما في الفاء والميم فهما داخلان في الجناس النّاقص وخارجان عن التّامّ.

٢ ـ الاتّفاق في عدد الحروف، وبهذا القيد خرج نحو: «ساق» و«مساق» لزيادة «المساق» على «السّاق» بحرف.

٣ ـ الاتّفاق في أعيان الحركات والسّكنات، ويعبّر عنه بالاتّفاق في الهيئة، وبهذا القيد خرج «البَرْدُ» و«البُرْد» لاختلافهما في أعيان الحركات فالباء في أحدهما مفتوح وفي الآخر مضموم.

قال الأُستاذ: الهيئة كيفيّة يحصل من تغيير الحركات والسّكنات الّتي في الحروف، وإطلاق الهيئة على الحروف باعتبار أنّها ـ أي: الحروف ـ سبب حصول الهيئة على الكلمة، فيحصل من كلمةٍ أوّلها مضموم وأوسطها ساكن وزن «فُعْل» مثل «قُفْلٍ» ومن كلمة أوّلها مضموم وأوسطها مفتوح وزن «فُعَل» مثل «صُرَد».

٤ ـ الاتّفاق في ترتيب الحروف وخرج بهذا القيد: «الفتح» و«الحَتْف».

(٢) قوله: «في أنواع الحروف». قال الهنديّ: أورد لفظ الأنواع تنبيهاً على أنّ الحروف أنواع وإلّا فيكفي «في الحروف».

(٣) قوله: «نوع آخر من أنواع الحروف». فإن قيل: إنّ النّوع ـ كما قرّر في المنطق ـ تحته أصناف كثيرة وحروف الهجاء إنّما تحتها أشخاص لا أصناف.

يقال: كلّ منها نوع تحته أصناف، الألف ـ مثلاً ـ نوع تحته أصناف كثيرة، لأنّها إمّا

⇐

﴿ وفي أعدادها ﴾[١] وبه يخرج نحو «السّاق» و«المساق».

﴿ وفي هيئاتها ﴾ وبه يخرج نحو «البَرْد» و«البُرْد» بفتح أحدهما وضمّ الآخر، فإنّ هيئة الكلمة[٢] هي كيفيّة تحصل لها باعتبار حَرَكات الحروف وسَكَناتها، فنحو «ضَرَبَ» و«قَتَلَ» على هيئة واحدة، بخلاف «ضَرَبَ» المبني للفاعل و«ضُرِبَ» المبنيّ للمفعول.

﴿ وفي ترتيبها ﴾ أي: تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه، وبه يخرج نحو: «الفتح» و«الحتف».

ووجه الحسن في هذا القسم ـ أعني: التّامّ ـ حُسن الإفادة مع أنّ صورته صورة الإعادة.

[الجناس التّامّ متماثل ومستوفى]

﴿ فإنْ كانا ﴾ أي: اللّفظان المتّفقان في جميع ما ذكر ﴿ من نوع واحد ﴾ من أنواع الكلمة ﴿ كاسمين ﴾ أو فعلين، أو حرفين ﴿ سمّي متماثلاً ﴾ لأنّ التّماثل هو الاتّحاد في النّوع.

⇐ مقلوبة عن واوٍ أو ياءٍ أو أصليّة، والباء كذلك نوع تحته أصناف كثيرة مثل كونها مدغمةً أو غير مدغمةٍ وغير ذلك.

والحقّ أنّ المراد بالنّوع في أمثال المقام النّوع اللغويّ ولا يشترط فيه وجود أصنافٍ تحته.

(١) **قوله: «وفي أعدادها»**. الأولى: «عددها وهيئتها» إذ ليس توافق الكلمتين في أعداد الحروف والهيئات إلّا أنّه أورد صيغة الجمع نظراً إلى الموادّ ـ كذا قرّره الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «فإنّ هيئة الكلمة»**. قال الهنديّ: الظّاهر أن يقول: «فإنّ هيئة الحرف كيفيّة تحصل له باعتبار الحركة والسّكون» إذ الكلام في هيئات الحروف دون الكلمات، ولأنّ هيئة الكلمة يعتبر فيها تقديم بعض الحروف على بعضٍ ـ كما هو المشهور ـ.

ثمّ الاسمان إمّا **متّفقان** في الإفراد والجمعيّة بأن يكونا مفردين **﴿نحو: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾** أي: القيامة **﴿يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾﴾** من ساعات الأيّام.

أو جمعين نحو قول الشّاعر:

حَدَقُ الآجالِ آجالُ(١) **وَالْهَوىٰ لِلْمَرءِ قَتَّالُ**

---

(١) **قوله: «حدق الآجال آجال»**. البيت من المديد على العروض الثّالثة المحذوفة المخبونة «فَعِلُن» مع الضّرب المحذوف المقطوع «فَعْ لُنْ» وعروض البيت الأوّل مصرّعة. والقائل - كما نصّ عليه الجاحظ في كتاب «البيان والتبيّن» - أبو سَعْدٍ دَعِيّ بني مخزومٍ - لعنه الله - في مهاجاة دعبل بن عليّ الخزاعيّ شاعر آل الرّسول - صلّى الله عليه وآله -:

حَـدَقُ الآجـال آجـالُ والهَـوَى للـمرءِ قَتّالُ
والهوى صعب مراكبه وركوب الصَّعْب أَهْوَالُ
ليس من شكلي فَأَشْتِمَهُ دِعْبِلٌ، والنّاس أشكَالُ
همّتي في التّاج ألبسه وله فـي الشّـعر آمـالُ

وهذا الدّعيّ ماذا يتوقّع منه وهو يسبّ نفسه ويقول من المجتثّ وفي صدر المصراع الأوّل والثّاني من البيت الثّاني وصدر المصراع الأوّل من البيت الثّالث خزم بحرفٍ واحدٍ:

هـذا اللُّـبابيُّ يـحوي جـوائـز الخُـلَفاءِ
ففي حِرِ أُمّي مديحي وفي حِرِ أُمّي هجائي
وفي حِرِ أُمّي وإنْ كُنْـ ـتُ سـيّد الشّـعراءِ

وهذه الأبيات الثّلاثة أيضاً ذكره الجاحظ منه فهو يرسل هجاءه لدعبل - رحمه الله - إلى حِرِ أُمّه، وماذا يتوقّع عمّن أدّبه النّواصب اللّئام وتأدّب بأدبهم؟ ولا يُحْسِنُ التّأديبَ لهذا الشّاعر وأمثاله - مثل مروان بن أبي حفصة والأخطل وغيرهما - أكثر من هذا مَنْ كان أُمّه من المشهورات بالزّنا كالجبت والطّاغوت من تيم أو عديّ ومعاوية وعمرو بن العاصي - لعنهم الله جميعاً - ولا يكون خرّيج مدرسة ابن صُهَاك الحبشيّة الّذي كان يمتهن البَرْطَشَةَ ⇐

الأوّل جمع «إجْل» وهو القطيع من بقر الوحش[١]، والثّاني جمع «أَجَل» والمراد به منتهى الأعمار.

وإمّا **مختلفان** نحو قول الحريري:

وَذَا ذِمامٍ وَفَتْ بِالْعَهْدِ ذِمَّتُهُ[٢]   وَلاَ ذِمامَ لَهُ في مَذْهَبِ الْعَرَبِ

⇐ إلّا كهذا الدّعيّ وأمثاله من سائر الأدعياء ـلعنهم الله جميعاً ـ.

قال المرزبانيّ ـ رحمه الله ـ: أبو سعد المخزوميّ عيسى بن خالد بن الوليد من ولد الحارث بن هِشام بن المغيرة المخزوميّ كان يهاجي دعبل بن عليّ الخزاعيّ ـ رحمه الله ـ ثمّ قال: وله ـ وكان أبو تَمّام يتمنّى أن يكون هو قائله ـ:

حَـدَقُ الآجالِ آجَالُ   والهوى للمرء قتّالُ
والهوى صعب مراكبه   وركوبُ الصَّعْبِ أهوالُ
ليس من شكلي فأشبهه   دعبلٌ، والنّاس أشكَالُ
أَمَلي في التّاج ألبَسُهُ   وله في الشّعر آمَالُ
ليس من يسمو به حَسَبٌ   مثل مَنْ يسمو به مَالُ

أقول: ونقلته عن المرزبانيّ ـ رحمه الله ـ لما فيه من الاختلاف والزّيادة عمّا ذكره الجاحظ. [معجم الشّعراء: ١٣٠]

(١) المثّلث ١: ٣٢٥.

(٢) **قوله: «وذا ذمام وفت بالعهد ذمّته»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المماثل والقائل أبو محمّد القاسم بن عليّ الحريريّ صاحب «المقامات»، وإنّما أورده الحريريّ في المقامة الشّتويّة وهي المقامة الرّابعة والأربعون من كتاب مقاماته من قصيدة طويلة مطلعها:

عِنْدي أعاجيبُ أرْويها بِلا كَذِبِ   عن العِيانِ فَكَنُّونِي أبا العَجَبِ
رَأيْتُ يا قَوْمِ أقْواماً غِذاؤُهُمُ   بَوْلُ العَجُوزِ وما أعْني ابْنَةَ العِنَبِ

بول العجوز لبن البقرة و«العجوز» أيضاً من أسماء الخمر.

⇐

⇐ ومُشْتِيِينَ مِنَ الأعْرابِ قُوتُهُمْ ... أنْ يَشْتَوُوا خِرْقَةً تُغْنِي مِنَ السَّغَبِ

الخرقة القطعة من الجَراد.

وقادِرين مَتَى ما ساءَ صُنْعُهُمْ ... أوْ قَصَّرُوا فيه قالوا الذَّنْبُ للحَطَبِ

القادر الطّابخ في القِدْر والقدير المطبوع فيها.

وكاتِبينَ وما خَطَّتْ أنامِلُهمْ ... حَرْفاً ولا قَرَؤُا ما خُطَّ في الكُتُبِ

الكاتبون الخرّازون يقال: «كتب السّقاء والمزادة» ـ إذا خرزهما ـ و«كتب البغلة أو الناقة» ـ إذا جمع بين شفريها وخاطهما ـ قال الشّاعر:

لا تأمَنَنَّ فزاريّاً خلوت به ... على قَلوصك وَاكْتُبْهَا بأسيار

وتابِعِينَ عُقاباً في مَسيرِهِم ... على تَكَمِّيهِمْ في البَيْضِ واليَلَبِ

العقاب الرّاية وكانت راية النبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ـ تسمّى العُقاب.

ومُنْتَدِينَ ذَوِي نُبْلٍ بَدَتْ لَهُمْ ... نَبِيلَةٌ فانْثَنَوْا منها إلى الهَرَبِ

النبيلة الجيفة ومنه «تنبل البعير» ـ إذا مات ـ و«أروح» يعني نتن.

وعُصْبَةٌ لم تَرَ البَيْتَ العَتِيقَ وقَدْ ... حَجَّتْ جُثِيّاً بِلا شَكٍّ على الرُّكَبِ

معنى «حجّت جثيّاً» أي: غلبت بالحجّة مجادلين جاثين على الرّكب و«جثى» جمع «جاث».

ونِسْوَةٌ بَعْدَ ما أدْلَجْنَ من حَلَبٍ ... صَبَّحْنَ كاظِمَةً مِنْ غَيْرِ ما تَعَبِ

كاظمة في هذا الموضع من كظم الغيظ.

ومُدْلِجِينَ سَرَوْا مِن أرْضِ كاظِمَةٍ ... فَأَصْبَحُوا حِينَ لاحَ الصُّبْحَ في حَلَبِ

«في حلب» أي: أصبحوا يحلبون اللبن.

ويافِعاً لم يُلامِسْ قَطُّ غانِيَةً ... شاهَدْتُهُ وله نَسْلٌ مِنَ العَقِبِ

النسل هاهنا العدو قال ـ تعالى ـ: ﴿وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾ **والعقب** مؤخّر القدم.

وشائِباً غَيْرَ مُخْفٍ لِلْمَشِيبِ بَدا ... في البَدْوِ وهْوَ فَتِيُّ السِّنِّ لم يَشِبِ

الشائب هاهنا مازج اللبن **والمشيب** اللبن الممزوج ويقال فيه: مشيب ومشوب.

⇐

⇐ ومُــرْضَعاً بِـلِبانٍ لم يَـفُهْ فَـمُهُ رأيْـتُهُ فـي شِـجارٍ بَـيْنَ السَّـبَبِ

الشِّجار المحفّة ما لم تكن مظلّلة فإن ظلّلت فهو الهودج و**السّبب** هاهنا الحبل ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ** ﴾.

وزارِعـاً ذُرَةً حـتّى إذا حُـصِدَتْ صـارتْ غُـبَيْراء يَـهْواهـا أخُـو الطَّـرَبِ

الغبيراء المسكر المتّخذ من الذرّة ويُسمّى أيضاً السّكركة وفي الحديث: إيّاكم والغبيراء فإنّها خمر العالم.

وراكِـباً وهـو مَـغْلولٌ عـلى فَـرَسٍ قَـدْ غُـلَّ أيْـضاً وما يَـنْفَكُّ عـن خَـبَبِ

المغلول هاهنا العطشان و«غلّ» أي: عطش.

وذا يَـدٍ طُـلُقٍ يَـقْتادُ راحِـلَةً مُسْـتَعْجِلاً وهـو مَأْسُـورٌ أخُـو كُـرَبِ

المأسور الّذي يجد الأسر وهو احتباس البول.

وجـالِساً مـاشِياً تَـهْوِي مَـطِيَّتُهُ بـه ومـا فـي الّـذي أوْرَدْتُ مـن رِيَـبِ

الجالس الآتي نجداً و**الماشي** الّذي كثرت ماشيته، وعليه فسّر بعضهم قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أنِ امْشُوا** ﴾ كأنّه دعاء لهم بكثرة الماشية والماء والبركة.

وحـائِكاً أجْـدَمَ الكَـفَّيْنِ ذا خَـرَسٍ فإنْ عَجِبْتُم فَكَمْ في الخَـلْقِ مِـن عَـجَبِ

الحائك هاهنا الّذي إذا مشى حرّك منكبيه وفجّج بين ركبتيه.

وذا شَـطَاطٍ كَـصَدْرِ الرُّمْـحِ قـامَتُهُ صـادفْتُهُ بِـمِنى يشْكـو مِـنَ الْـحَدَبِ

الحدب ما ارتفع من الأرض.

وسـاعِياً فـي مَسَـرَّاتِ الأنـامِ يَـرَى إفْـراحَـهُمْ مَأْثَـماً كـالظُّلْمِ والكَـذِبِ

إفراحهم إثقالهم بالدّين ومنه قوله ـ عليه السّلام ـ: «لا يترك في الإسلام مفرح ـ أي: مثقل من الدّين ـ أو يقضى عنه دينه».

ومُـغْرَماً بِـمُناجاةِ الرِّجـالِ له ومـاله فـي حَـدِيثِ الْـخَلْقِ مـن أرَبِ

الخلق هاهنا الكذب ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إنْ هٰذَا إلّا خُلُقُ الأَوَّلِينَ** ﴾.

وذا ذِمـامٍ وفَتْ بِـالعَهْدِ ذِمَّـتُهُ ولا ذِمـامَ له فـي مَـذْهَبِ العَـرَبِ

⇐

⇐ **الذمام** الثاني جمع «ذمّة» وهي البئر القليلة الماء، وعنى بالمذهب المسلك، أي: ماله آبار قليلة الماء في البدو.

وذا قُوىً ما اسْتَبانَتْ قَطُّ لِينَتُهُ ... ولِينُهُ مُسْتَبِينٌ غَيْرُ مُحْتَجِبِ

اللين نخيل الدّقل ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ ﴾.

وساجِداً فَوْقَ فَحْلٍ غَيْرَ مُكْتَرِثٍ ... بِما أتَى بَلْ يَراهُ أفْضَلَ القُرَبِ

الفحل الحصير المتّخذ من فحال النّخل.

وعاذِراً مُؤْلِماً مَنْ ظَلَّ يَعْذِرُهُ ... مَعَ التَّلَطُّفِ والْمَعْذُورُ في صَخَبِ

العاذر الخاتن و**المعذور** المختون.

وبَلْدَةً ما بِها ماءٌ لِمُغْتَرِفٍ ... والماءُ يَجْرِي عليها جَرْيَ مُنْسَرِبِ

البلدة الفرجة بين الحاجبين، وتسمّى أيضاً البلجة.

وقَرْيَةً دونَ أُفْحُوصِ القَطا شُحِنَتْ ... بِدَيْلَمٍ عَيْشُهُمْ مِن خُلْسَةِ السَّلَبِ

القرية بيت النمل و**الديلم** النّمل الكثير و**خلسة السلب** لحاء الشجر.

وكَوْكَباً يَتَوارَى عِندَ رُؤْيَتِهِ الـ ... إنْسَانُ حتّى يُرَى في أمْنَعِ الْحُجُبِ

الكوكب النكتة البيضاء الّتي تحدث في العين و**الإنسان** هاهنا إنسان العين.

ورَوْثَةً قُوِّمَتْ مالاً له خَطَرٌ ... ونَفْسُ صاحِبِها بالمالِ لم تَطِبِ

الروثة مقدَّم الأنف.

وصَحْفَةً من نُضارٍ خالِصٍ شُرِيَتْ ... بَعْدَ الْمِكاسِ بِقِيراطٍ مِنَ الذَّهَبِ

النّضار هاهنا شجر النّبع، ومنه قول بعض التابعين: «لا بأس أن يشرب في قدح النّضار» عنى به هذا.

ومُسْتَجِيشاً بِخَشْخَاشٍ لِيَدْفَعَ ما ... أظَلَّهُ مِن أعادِيهِ فَلَمْ يَخِبِ

الخشخاش الجماعة عليهم دروع وأسلحة.

وطَالَما مَرَّ بي كَلْبٌ وفي فَمِهِ ... ثَوْرٌ ولَكِنَّهُ ثَوْرٌ بِلا ذَنَبِ

الثّور القطعة من الأقط وهو نوع من الجبن.

⇐

⇐ وكَمْ رَأى ناظِري فِيلاً على جَمَلٍ ... وقَدْ تَوَرَّكَ فَوْقَ الرَّحْلِ والقَتَبِ

الفيل الرّجل الفائل الرأي.

وَكَمْ لَقِيتُ بِعُرْضِ البِيدِ مُشْتَكِياً ... وما اشْتَكَى قَطُّ في جِدٍّ ولا لَعِبِ

المشتكي المتّخذ شكوة وهي القربة الصغيرة.

وكُنْتُ أبْصَرْتُ كَرَّازاً لراعِيَةٍ ... بالدَّوِّ يَنْظُرُ من عَيْنَيْنِ كالشُّهُبِ

الكرّاز كبش يحمل عليه الرّاعي أداته.

وَكَمْ رَأتْ مُقْلَتِي عَيْنَيْنِ ماؤُهُمَا ... يَجْرِي مِنَ الغَرْبِ والعَيْنَانِ في حَلَبِ

الغرب مجرى الدّمع و**العينان** المقلتان.

وصادِعاً بِالقَنا من غَيْرِ أنْ عَلِقَتْ ... كَفَّاهُ يَوْماً بِرُمْحٍ لا ولم يَثِبِ

القنا ارتفاع الأنف وتحدّب وسطه و**صدع به** أي: كشفه.

وَكَمْ نَزَلْتُ بأرْضٍ لا نَخِيلَ بِها ... وبَعْدَ يَوْمٍ رَأيْتُ البُسْرَ في القُلُبِ

البسر جمع بسرة وهو الماء الحديث العهد بالمطر و**القلب** جمع قليب.

وكَمْ رَأيْتُ بِأَقْطارِ الفَلا طَبَقاً ... يَطِيرُ في الْجَوِّ مُنْصَبّاً إلى صَبَبِ

الطبق القطعة من الجراد.

وكم مَشايِخَ في الدُّنْيا رَأيْتُهُمُ ... مخَلَّدِينَ ومَنْ يَنْجو مِنَ العَطَبِ

المخلّد الذي أبطأ شيبه.

وكم بَدا لِيَ وَحْشٌ يَشْتَكي سَغَباً ... بِمَنْطِقٍ ذَلِقٍ أمْضَى مِنَ القُضُبِ

الوحش الرّجل الجائع.

وكم دعانِيَ مُسْتَنْجٍ فَحادَثَنِي ... وما أخَلَّ ولا أخْلَلْتُ بالأَدَبِ

المستنجي الجالس على نجوة وهو المكان المرتفع.

وكم أنَخْتُ قَلُوصي تَحْتَ جُنْبُذَةٍ ... تُظِلُّ ما شِئْتَ من عُجْمٍ ومن عُرُبِ

الجنبذة القبّة و**العرب** جمع عروب وهي المتحبّبة إلى زوجها من قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **عُرُباً أتْراباً** ﴾.

⇐

«الذِّمام» الأوّل الحُرْمَة، والثّاني جمع «ذمَّة» وهي البئر القليلة الماء[١]، ونحو: «فلان طويل النِّجَاد وطَلَّاع النِّجَاد» الأوّل مفرد، والثّاني جمع «نَجْد» ـ وهو ما ارتفع من الأرض ـ.

﴿ **وإن كانا** ﴾ أي: اللّفظان المتّفقان فيما ذكر ﴿ **من نوعين** ﴾ اسم وفعل، أو اسم وحرف، أو فعل وحرف ﴿ **سمّي مستوفى** ﴾.

فالاسم والفعل ﴿**كقوله**﴾ أي: قول أبي تَمَّام:

﴿ **مَا مَاتَ مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ**[٢] **يَحْيَا لَدَىٰ يَحْيى بن عَبْدِاللهِ** ﴾

⇐ وكَمْ نَظَرْتُ إلى مَنْ سُرَّ ساعَتَهُ ... ودَمْعُهُ مُسْتَهِلُّ القَطْرِ كالسُّحُبِ

سرّ أي: قطع سرره ويسمّى ما يبقى بعد القطع السرّة.

وكم رَأَيْتُ قَميصاً ضَرَّ صاحِبَهُ ... حتّى انْثَنَى واهِيَ الأَعْضاءِ والعَصب

القميص الدابّة الكثيرة القماص وهو الوثوب والقفز.

وكم إزارٍ لو آنَّ الدَّهْرَ أَتْلَفَهُ ... لَجَفَّ لِبْدُ خَثِيثِ السَّيْرِ مضْطَرِبِ

الإزار المرأة ومنه قول الشاعر:

* فدى لك من أخي ثقة إزاري *

هَذا وكم من أفانِينٍ مُعَجِّبَةٍ ... عِنْدِي ومن مُلَح تُلْهَى ومن نُخَبِ

فَإنْ فَطِنْتُمْ لِلَحْنِ الْقَوْلِ بانَ لَكُمْ ... صِدْقي ودَلَّكُمُ طَلْعِي على رُطَبي

وإنْ شُدِهْتُمْ فإنّ العارَ فيه على ... مَنْ لا يُمَيِّزُ بَيْنَ العُودِ والْخَشَبِ

(١) ويقال لها: «ذَمَّةٌ» لأنّها تُذَمُّ.

(٢) **قوله: «ما مات من كرم الزّمان فإنّه»**. البيت من الكامل على العروض الأُولى مع الضّرب الثّاني المقطوع المضمر والقائل أبو تَمَّام حبيب بن أوس الطّائي ـ رحمه الله ـ من قصيدة طويلة يمدح بها يحيى بن عبدالله، وكَتَبها إليهِ مع سَهْم أخيه ليصلَه، ويَسأله في أمره:

إحدَى بَني بَكْر بن عَبْدِ مَنَاهِ ... بَيْنَ الكَثِيبِ الفَرْدِ فالأَمْوَاهِ

ألقى النَّصِيفَ فأنتِ خَاذِلَةُ المَهَا ... أُمْنِيَّةُ الْخَالِي ولَهْوُ اللَّاهِي

⇐

⇐ رَيّا تُجَاذِب خَصْرَها أَردافُها ... وتَطِيبُ نَكْهَتُهَا على استِنْكَاهِ
عَرَضَتْ لَنا يَوْمَ الحِمَى في خُرَّدٍ ... كالسِّرْب حُوٍّ لِثاً ولُعْس شِفَاهِ
بِيضٍ يَجُولُ الْحُسْنُ في وَجَناتها ... والمِلْحُ بينَ نَظَائِر أشْبَاهِ
لَمْ تَجتمِعْ أمثَالُها في مَوْطِنٍ ... لَوْلا صِفَاتٌ في كِتَابِ اللهِ
ومُفَنِّدٍ لَوَّامَةٍ نَهْنَهْتُهُ ... عَنْ مُغْلِظٍ لِعَذُولِهِ نَجَّاهِ
ومُؤَيِّهٍ بي كَيْ أُفِيقَ وإنَّني ... لأَصَمُّ عَنْ يَاهٍ وعَنْ يَهْيَاهِ
دَعْني أُقِمْ أَوَدَ الشَّبَابِ بذِكْرِها ... إنَّ السَّفَاهَ بها لَغَيْرُ سَفَاه
فإذا انقَضتْ أَيّامُ تَشْييع الصِّبَا ... أظهَرْتُ تَوْبَةَ خاشِعٍ أَوَّاهِ
ومُعاودٍ للسبيدِ لا يَهفُو بهِ ... هافٍ ولا يزهَاهُ فيها زَاهِ
مُهْدٍ لألطَافِ الثَّنَاء إلى فَتَى ... كالبَدْرِ لا صَلِفٌ ولا تَيَّاهِ
لأَبي الغَريبِ غَرائباً مِنْ مَدْحِه ... في غير تَعْقيدٍ ولا استِكرَاهِ
مَنْ مَاتَ مِنْ حَدَثِ الزَّمانِ فإنَّه ... يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بنِ عَبْدِاللهِ
كالسَّيْفِ ليسَ بزُمَّلٍ شِهْدَارَةٍ ... يوماً ولا بغُضُبَّةٍ جَبَّاهِ
ومُهَفْهَفِ السَّاقِي قَريبِ جَنَى النَّدَى ... عَفُّ النَّدِيم سَريعِ سَعْيِ الطاهي
وأَغَرَّ يَلهُو بالمَكارِمِ والوَغَى ... إنَّ المكارمَ للكَريم مَلاهِ
يُمسي ويُصْبحُ عِرْضُه في صَخْرَةٍ ... دَمَغَتْ شَوَاةَ العَائِبِ العَضَّاهِ
قُلْ لِلعِدَاةِ الْحَاسِديهِ على العُلَى ... رَغْماً لآنِفِكُمْ بَني الأَستَاهِ
حَسَدٌ تَمَكَّنَ ذُلُّهُ مِنْ بُغْضِكُمْ ... في أعيُنٍ ومَعاطِسٍ وشِفَاهِ
هُوَ لِلوَفيِّ العَهْدِ ظِلُّ أَراكَةٍ ... ولِمُضْمِرِ الشَّنَآنِ شَوْكُ عِضَاهِ
قَرْمٌ أَقَرَّ لَهُ الرِّجالُ بفَضْلِهِ ... طَوْعاً بلا قَهْرٍ ولا إكراهِ
عَذُبَ اسمُه بفَمِي فَظَلَّ كأنَّهُ ... لِلرَّاحِ بالمَاءِ القَرَاحِ مُضَاهِ
لَوْ أنَّه نَبْتٌ لَكَانَتْ دُونَه ... قُضُبُ البَشَامِ اللُّدْنِ للأفوَاهِ
كَمْ فَرْحةٍ أهدَى وكَمْ مِنْ تَرْحَةٍ ... لِمُؤَمِّلٍ رَاجٍ ولاحٍ نَاهِ
⇐

لأنّه كريم يُحيي الكرم ويجدّده.

[تقسيم آخر للتّامّ]

﴿ وأيضاً ﴾ تقسيم آخر للتّامّ وهو أنّه ﴿ إن كان أحد لفظيه ﴾ أي: لفظَي التّجنيس التّامّ مركّباً والآخر مفرداً ﴿ سُمِّيَ جِنَاسَ التّركيب ﴾.

وبعد أن يكون التّجنيس جناس التّركيب ﴿ فإن اتّفقا ﴾ أي: لفظا التّجنيس اللّذان أحدهما مركّب والآخر مفرد ﴿ في الخطّ، خُصَّ ﴾ هذا النّوع من جِنَاسِ التّركيب ﴿ باسم المتشابه ﴾ لاتّفاق لفظيه في الخطّ أيضاً ﴿ كقوله ﴾ أي: قول أبي الفتح البُسْتِيّ:

﴿ إِذَا مَلِكٌ لَم يَكُنْ ذَا هِبَهْ ﴾[1] أي: صاحب هبة. ﴿ فَدَعْهُ فَدَوْلَتُهُ ذاهِبَهْ ﴾ غير

⇐ شِمْنَا نَدَى يُمْنَاهُ فانبَجَسَتْ لَنا ... بمَواهِبٍ لَمْ تنفجرْ بمِيَاهِ
لَمَّا طَلَبْتُ العَذْبَ مِنْها أصبَحَتْ ... قُلبِي بها مَمْلُوءَةً ورِدَاهي
لَوْلا تَنَاهي كُلِّ مَخْلُوقٍ لقَدْ ... خِلْنا نَوَالك لَيْسَ بالمُتَنَاهي
ما زلْتَ تُمطرُ ديمَةً معَ وَابلٍ ... حتَّى كأنَّكَ للسَّحَابِ مُبَاهي
ولقَدْ وَعِدْتُ مَوَاعِداً فنبَذْتَهَا ... خَلْفي ووَعْدُك ما يَزَالُ تِجَاهي
سَهْمُ ابنُ أَوْسٍ في ضَمَانك عالِمٌ ... أنْ لَسْتَ بالنَّاسي ولا بالسَّاهي
أجزلْ لَهُ الحَظَّيْنِ مِنْكَ وكُنْ لَهُ ... رُكْناً على الأَيَّامِ ليسَ بوَاهِ
بولايَتَيْنِ ولايَةٍ مَذْكُورَةٍ ... مَشْهُورَةٍ ووِلَايَةٍ بالجَاهِ
هُوَ في الغنَى غَرْسِي وغَرْسُكَ في العُلَى ... أنَّى انصرفْتَ وأنتَ غَرْسُ اللهِ

(١) قوله: «إذا ملكٌ لم يكن ذا هِبَهْ». البيت من اليتيم المتقارب.

والقائل أبو الفتح البستيّ عليّ بن محمّد بن الحسين بن يوسف بن محمّد المتوفّى سنة ٤٠٠هـ وكان من كتّاب الدّولة السّامانيّة في خراسان وارتفعت مكانته عند الأمير سبكتكين وابنه يمين الدّولة السّلطان محمود الغزنويّ، ثمّ أخرجه المحمود إلى ماوراء النّهر فمات ⇐

باقية. وكقول أبي العَلَاء:

مَطَا، يا مَطايا، وَجْدَكُنَّ مَنازِلٌ[1] **مَنىً زلَّ عنها، ليسَ عَنِّي بِمُقْلِعِ**

⇐ غريباً بـ«بخارى» والبيت ذيّله عبدالجليل المواهبي الدّمشقي قائلاً:

إذا مَلِكٌ لم يكن ذا هِبَهْ فَدَعْهُ فدولته ذاهِبَهْ
فجُدْ للفقير لما ينبغي وأفضلَ مالِكَ كن واهبَهْ
وفي الله عن كلّ شيءٍ غنى فكن راغباً فيه أو راهبَهْ
وعمرك رأس جميع الذي ملكت فبالخير كن ناهِبَهْ
وحاذر معاصي الإله الّتي تكون لأجر الفتى ناهِبَهْ
ومن مال ربّك أنفق فما تملّكت عارية لاهِبَهْ
ودم في علاه لترقى العلا وتنجو من ناره اللّاهِبَهْ

كذا ذكره المراديّ في «سِلْك الدّرر».

(١) **قوله: «مَطَا، يا مَطايا، وَجْدَكُنَّ مَنازِلٌ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل أبو العلاء المعرّيّ من القصيدة السّادسة والستّين من قصائد السّقط يخاطب بها أبا أحمد عبدالسّلام بن الحسين البصري صاحب الرّواية، وكان يكثر الجلوس عنده أيّام إقامته ببغداد:

تحِيّةَ كِسْرَى في السّناء وتُبّعِ، لرَبْعِك، لا أرضَى تحِيّةَ أرْبُعِ
أمِيرُ المَغاني! لم تَزالي أميرةً به للغَواني، في مَصيفٍ ومَرْبَعِ
تَطَيّرَ لِهْبِيٍّ، تَلَهّبَ قلْبُهُ، بأسْحَمَ يَرْدي في الديار، وأبْقَعِ
دَعِ الطَّيْرَ فوْضى، إنّما هي كُلّها طَوالِبُ رزْقٍ لا تَجيءُ بمُقْطِعِ
كعُصْبة زَنجٍ، راعها الشيْبُ، فازدَهَتْ مَناقِيشَ في داجي الشّبيبة أفْرَعِ
بَغَتْ شَعَراتٍ كالثّغام، فصادفَتْ حَوالِكَ سُوْداً، ما حَلَلْنَ لمُرْتِعِ
وطارقَتي أُخْتُ الكَنائنِ: أسْرَةٍ، وسَتْرٍ، ولَحْظٍ، وابنةِ الرّمْي، أرْبَعِ
ونحْنُ، بمُسْتَنِّ الخَيالاتِ، هُجَّدٌ؛ وهُنّ مَوَاضٍ: من بطيءٍ ومُسْرِعِ
شموسٌ، أتتْ مِثلَ الأهلّةِ، مَوْهِناً، فقامتْ تَراغى، بينَ حَسْرَى وظُلَّعِ

⇐

⇐ وألْقَيْنَ لي دُرّاً، فلمّا عدَدْتُه ... غِنىً، مسَخَتْه شِقْوَةُ الجَدِّ أدمُعي
وبَيْضاءَ رَيّا الصَّيْفِ والضَّيْفِ والبُرى، ... بسِيطَةِ عُذْرٍ في الوشاحِ المُجَوَّعِ
ومِرآتُها، لا يَقْتَضيها جَمالُها ... بمَرْآتِها، والطَّبْعُ غيرُ التّصَنّعِ
وقد حُبِسَتْ أمْواهُها في أديمِها، ... سِنينَ، وشُبَّتْ نارُها تحتَ بُرْقُعِ
وقد بَلَغَتْ سِنَّ الكَعابِ، وقابَلَتْ ... بنَكهةِ معْقودِ السِّخابَيْنِ، مُرْضَعِ
أفِقْ! إنّما البَدْرُ المُقَنَّعُ رأسُه ... ضَلالٌ، وغَيٌّ، مثْلَ بَدْرِ المُقنَّعِ
أراكَ، أراكَ الجِزْعِ، جَفْنٌ مُهوِّمٌ، ... وبُعْدُ الهَوى بُعْدَ الهواء المُجَزَّعِ
على عُشَّرٍ، كالنَّخْلِ، أبْدى لُغامُها ... جَنى عُشَرٍ، مثْلُ السبيخِ الموَضَّعِ
تَوَدُّ غِرارَ السيْفِ مِن حُبِّها اسمَه، ... وما هي، في النَّوْمِ الغِرارِ، بطُمَّعِ
مَطا، يا مَطايا، وجْدَكُنّ مَنازلٌ، ... مَنىً زَلّ عنها، ليس عنّي بمُقْلِعِ
تُبِينُ قَراراتِ المِياهِ، نَواكِزاً، ... قَواريرُ، في هاماتِها، لم تُلَفَّعِ
إذا قال صَحْبي: لاحَ مِقْدارُ مِخْيَطٍ ... من البرْقِ، فرّى مِعْوَزاً جَذبُ موجَعِ
ألا رُبّما باتَتْ تُحَرّقُ، كُورَها، ... ذُيولُ بُروقٍ، بالعِراقَيْنِ، لُمَّعِ
وقد أهْبِطَ الأرضَ، التي أمُّ مازنٍ ... وجاراتُها، فيها، صَواحبُ أمْرُعِ
كفاهُنّ حَملَ القوت خِصْبٌ أتى القُرى ... قُرى النّمْلِ، حتّى آذنَتْ بالتصَدّعِ
سَقَتْها الذراعُ الضّيغميّةُ جُهدَها، ... فما أغفَلَتْ، من بطْنِها، قِيدَ إصْبَعِ
بها رَكَزَ الرّمْحَ السماكُ، وقُطِّعَتْ ... عُرى الفَرْغِ، في مَبْكى الثريّا، بهُمَّعِ
وليْلٍ كذنْبِ القَفْرِ، مَكْراً وحيلةً، ... أطَلّ على سَفْرٍ بحُلّةِ أذْرَعِ
كتَبْنا وأعْرَبْنا بحِبْرٍ، من الدّجى، ... سُطورَ السُّرى في ظَهْرِ بَيْداءَ بَلْقَعِ
يُلامُ سُهَيْلٌ، تحْتَه، من سآمةٍ، ... ويُنْعَتُ فيه الزِّبْرِقانُ بأسْلَعِ
ويُسْتَبْطَأُ المِرّيخُ، وهوَ كأنّهُ، ... إلى الغَوْرِ، نارُ القابِسِ المُتَسرِّعِ
فيا مَنْ لِناجٍ أن يُبَشِّرَ سَمْعَهُ، ... بإسْفارِ داجٍ، رَبُّ تاجٍ مُرَصَّعِ
وتَبْتَسمُ الأشْراطُ فَجْراً، كأنّها ... ثلاثُ حَماماتٍ سَدِكْنَ بمَوْقِعِ

⇐

⇐ وتَعْرِضُ ذاتُ العَرشِ، باسِطةً لها، ... إلى الْغربِ، في تَغْويرِها، يَدَ أقْطَع
كأنّ سَنا الفَجْرَينِ لمّا تَوالَيا، ... دمُ الأخَوَينِ: زَعْفرانٍ، وأيْدَع
أفاضَ، على تاليهما، الصّبحُ ماءهُ، ... فغَيّرَ مِن إشراقِ أحْمَرَ، مُشْبَع
ومَطْلِيّةٍ قارَ الظّلامِ، وما بَدا ... بها جَرَبٌ، إلّا مَواقِعَ أنْسُع
إذا ما نَعامُ الجَوّ زَفّ، حَسِبْتَها، ... مِن الدَّوّ، خِيطانَ النّعامِ المُفَزَّع
وما ذَنَبُ السِّرحانِ أبْغَضَ، عندَها، ... على الأيْنِ، من هادي الهِزَبْرِ المُرَدَّع
عَجِبتُ لها تَشْكو الصَّدى، في رحالها، ... وفي كلّ رَحْلٍ، فوْقها، صَوتُ ضِفدَع
إذا سَمَّر الحِرْباءُ، في العُودِ، نَفْسَه ... على فَلَكِيٍّ، بالسّرابِ مُدَرَّع
تَرى آلَها في عينِ كلّ مُقابِلٍ، ... ولو في عُيُونِ النازياتِ بأكْرُع
يكادُ غُرابٌ، غَيّرَ الخِطْرَ لوْنُهُ، ... يُنادي غُراباً، رامَ رِيبَتَها: قَع
تُراقبُ أظْلافَ الوُحوشِ، نَواصلاً، ... كأصْدافِ بحْرٍ، حَوْلَ أزْرَقَ مُتْرَع
ويؤنسُنا، من خشيَةِ الخوفِ، مَعْشَرٌ، ... بكُلّ حُسامٍ، في القِرابِ، مُوَدَّع
طَريقَةِ موْتٍ، قُيّدَ العَيْرُ وَسْطَها، ... ليَنْعَمَ فيها بينَ مَرْعىً ومَشْرَع
كأنّ الأقَبّ الأخْدَريَ، بأنّه ... سَمِيٌّ له، في آلِ أعْوَجَ، مُدّع
إذا سَحَلَتْ في القَفْرِ، كان سَحِيلُه ... صَليلاً، يُريقُ العِزَّ من كلّ أخْدَع
أبا أحمَدَ! اسلَمْ، إنّ مِن كَرَمِ الفَتى ... إخاءَ التّنائي، لا إخاءَ التّجَمّع
تُهَيّجُ أشْواقي عَرُوبةُ، إنّها ... إليكَ زَوَتْني عن حُضورٍ بمَجْمَع
ألا تَسمَعُ التسْليمَ، حِينَ أكُرُّهُ، ... وقدْ خابَ ظَنّي، لستَ منّي بمَسْمَع
وهل يوجِسُ الكَرْخيُّ، والدارُ غَرْبَةٌ، ... مِن الشأمِ، حِسَّ الراعِدِ المُتَرَجِّع؟
سلامٌ، هوَ الإسلامُ زارَ بلادَكمْ، ... ففاضَ على السّنّيّ والمُتَشَيّع
كشمسِ الضّحى أُولاهُ في النورعندكمْ، ... وأُخْراهُ نارٌ في فُؤادي وأضْلُعي
يفوحُ، إذا ما الرّيحُ هَبّ نسيمُها ... شآمِيَةً، كالعَنْبَرِ المُتَضَوِّع
حِسابُكُمُ عندَ المَليكِ، وما لَكمْ ... سِوى الودّ منّي في هُبوطٍ ومَفْزَع

⇐

⇐ ودادي لكمْ لم ينقَسمْ، وَهْوَ كامِلٌ، كـمَشْطورِ وَزْنٍ، ليس بـالمُتَصرِّع
ألم يأتِكُمْ أنّي تَفرّدْتُ، بَعْدَكمْ، عن الإنس؟ مَن يشْرَبْ مِن العِدّ يَنْقَع
نَعَمْ! حبّذا قَيْظُ العِراقِ، وإنْ غَدا يَبُثّ جِماراً في مَقيلٍ ومَضْجَع
فكَمْ حلّهُ مِن أصْمَعِ القلْبِ آيِسٍ، يطولُ ابنَ أوْسٍ فَضْلُه، وابنَ أصْمَع
أخِفّ لِذكْراهُ، وأحْفَظُ غَيْبَهُ، وأنْهَضُ، فِعْلَ الناسِك المُتَخَشّع
صلاةُ المُصَلّي، قاعِداً، في ثَوابِها، بنِصْفِ صلاةِ القائِمِ المُتَطوِّع
كأنّ حَديثاً حاضِراً وَجْهُ غائِبٍ، تَلَقّاهُ بالإكْبارِ مَنْ لم يُودَّع
لقد نَصَحَتْني، في المُقامِ بأرْضِكُمْ، رجالٌ، ولكنْ رُبّ نُصْحٍ مُضَيَّع
فلا كان سَيْري عنكمُ رأيَ مُلْحِدٍ، يقولُ بيأسٍ مِنْ مَعادٍ ومَرْجِع

وأمّا البيت الشّاهد فقال التبريزي في شرحه: «مطا» في معنى «مدّ» اتّصل بياء النّداء، فصار في اللّفظ «مطايا» جمع «مطيّة». وهذا تجنيس التّركيب، و«مَنيّ»، أي قَدَرٌ. «زلّ عنها» أي: لم يصبها. والمعنى أنّ هذه المطايا لمّا وصلت إلى منازل أحبابه التي كان قاصداً لها، ذهب عنها الإعياء والكلال؛ لأنّها أقامت بها، وهو لمّا وصل إليها لم تزدْه رؤيتها إلّا تذكّراً وشجواً. فهذا وجه. وفيه وجه آخر، وهو أنّها بقيت فيها بقيّة زلّ عنها القدر، فلم ينلها وأمكنها الوصولُ، وهو عن القائل غير مُقْلِع.

وقال البطليوسيّ: «مطا» بمعنى مدّ وأطال؛ يقال: «مطا الشّيءَ، يمطُوه». ووصله بحرف النّداء فصار لفظه كلفظ «مطايا» جمع «مطيّة». والوجد: الشّوق والحزن. و«المَنَى»: القدَر. يقال: «منَى الله الشّيء، يَمنيه» أي: قدّره وقضاه. قال الهذليّ:

لعمرو أبي عمرو لقد ساقه المَنَى إلى جَدَثٍ يُوزَى له بالأهاضِبِ

ومعنى «زلّ»: سقط وذهب. و«منازل»، مرفوعة بـ«مطا». و«الوجد»، مفعول. والمعنى: أطال وجدَكنّ يا أيّتها المطايا المنازلُ التي قصدتنّ نحوها. وقوله «منازل» في موضع رفع على أنّه خبر مبتدأ مضمر؛ كأنّه قال: هذا الذي لقيتُه من الوجد مَنيّ، زلّ عنها، ولم يُقْلِعْ عنّي؛ لأنّها لمّا وصلت إلى المنازل استراحت ممّا كانت تقاسيه، وزال عنها ⇐

فـ«مطا» فعل ماض، و«يا» حرف نداء، و«مطايا» منادىً.

﴿ وإلّا ﴾ أي: وإن لم يتّفق اللّفظان اللّذان أحدهما مفرد والآخر مركّب في الخطّ ﴿ خصّ ﴾ هذا النّوع من جِناس التّركيب ﴿ باسم المفروق ﴾ لافتراق اللّفظين في الخطّ ﴿ كقوله ﴾ أي: قول أبي الفتح:

﴿ كُلُّكُمْ قَدْ أَخَـذَ الْـجَا   مَ وَلاَ جَـامَ لَـنَا(١)

مَا الّذي ضَرَّ مُـدِيرَ الـ   جَـامِ لَـوْ جَـامَلَنَا ﴾

أي: عاملنا بالجميل.

⇐ التّعب الّذي كانت تشتكيه، وأمّا أنا فلم يزلْ عنّي ما كنت أجِد، بل تضاعَفَ حين رأيت منزل محبوبتي الّذي كنت أعهد. ويجوز أن يكون أراد أنّ هذه المطايا بقيت منها بقيّة زلّ عنها القدَر، ولم يُذهِبها السّفر، أمكنها بها الوصولُ إلى المنازل المذكورة؛ والقدرُ غير مقلع عنّي، حتّى لا يترك بقيّة منّي.

وقال الخوارزمي: «مطايا» الأوّل: فعل ماض من «المَطْو» بمعنى المدّ. و«يا» بعده حرف نداء. وأمّا الثّاني فجمع «مطيّة». «المنازل» الأُولى: جمع منزل، والثانية مركّبة من «المَنَى» وهو القدر. قال:

* درَيت ولا أدري مَنَى الحدثان *

ومِن «زلّ السّهم عن الرّميّة» خاطب الإبل بعد المغايبة، فقال: مدَّ وجدَكنّ ربوعٌ من ديار الحبيبة لم يُصِبْها القدر وأصابني، ما بَلين وبَليت. ولقد أحسن في التّجنيس وأبدع اهـ بتصرّفٍ.

(١) البيت من مجزوء الرَّمَلِ المدوّر على العروض المجزوءة مع الضّرب المحذوف المخبون، والقائل أيضاً أبوالفتح البستي المتوفّى سنة ٤٠٠هـ وصورة التّدوير هكذا:

كلّكم قد أَخَذَ الجَا   مَ، ولا جـامَ لنـا

ما الّذي ضَرَّ مُدِيْرَ الْـ   ـجَامِ، لَـوْ جَامَلَنا

* * *

[سؤال وجواب]

فإن قلت: يدخل في قوله: «وإِلّا خُصَّ باسم المفروق» ما يكون اللّفظ المركّب مركّباً من كلمة وبعض كلمة، كقول الحريريّ:

وَلاَ تَلْهَ عَنْ تَذْكَارِ ذَنْبِكَ وَابْكِهِ(١) **بِدَمْعٍ يُضَاهِي الوَبْلَ حَالَ مَصابِهِ**
وَمَثِّلْ لِعَيْنَيْكَ الحِمامَ وَوَقْعَهُ **وَرَوْعَةَ مَلْقَاهُ وَمَطْعَمَ صَابِهِ**

فالثّاني مركّب من «صابه» والميم من «مطعم»، و«الصّابُ» عُصَارَةُ شَجَرَةٍ مُرَّةٍ، و«المَصَاب» الأوّل ـ بالفتح ـ مَفْعَلٌ من «صابَ المَطَرُ» ـ إذا نزل ـ وهما غير متّفقين في الخطّ فهل يسمّى مفروقاً؟

قلت: لا، إذ يجب في المفروق أن لا يكون المركّب مركّباً من كلمة وبعض كلمة، بل من كلمتين.

والتّقسيم: أنّ المركّب إن كان مركّباً من كلمة وبعض كلمة سمّي التّجنيس **مَرْفُوّاً**

---

(١) **قوله**: «**وَلاَ تَلْهَ عَنْ تَذْكَارِ ذَنْبِكَ وَابْكِهِ**». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل الحريريّ في المقامة الحادية والعشرين الموسومة بالرّازية:

لَعَمْرُكَ ما تُغْنِي المغاني ولا الغِنى إذا سَكَنَ المُثْرِي الثَّرَى وثَوابه
فَجُدْ في مَراضي اللهِ بالمالِ راضياً بما تَقْتَني من أجْره وثَوابه
وبادِرْ به صَرْفَ الزّمانِ فإنّه بمِخْلَبه الأَشْغَى يَغُولُ ونابه
ولَا تَأْمَنِ الدَّهْرَ الْخَؤُونَ ومَكْرَهُ فَكَمْ خامِلٍ أخْنَى عليه ونابِهِ
وعاصِ هَوَى النَّفسِ الَّذي ما أطاعَهُ أخُو ضَلَّةٍ إلَّا هَوَى من عِقابِه
وحافِظْ على تَقْوَى الإلهِ وخَوْفِهِ لِتَنْجُوَ مِمَّا يُتَّقَى من عِقابِهِ
ولا تَلْهَ عَن تَذْكارِ ذَنْبِكَ وابْكِهِ بِدَمْعٍ يُضاهِي الْمُزْنَ حالَ مَصابِه
وَمثِّلْ لِعَيْنَيْكَ الْحِمامَ ووقعَهُ وروْعَةَ مَلْقاهُ ومَطْعَمَ صابِه
وإنَّ قُصارى مَنْزِلِ الْحَيِّ حُفْرَةٌ سَيَنْزِلُها مُسْتَنْزَلاً عَنْ قِبابِه
فَواهاً لِعَبْدٍ ساءَهُ سُوءُ فِعْله وأبْدَى التَّلافي قَبْلَ إغْلاقِ بابه

وإلّا فهو إمّا **متشابه** أو **مفروق**، صرّح بذلك في «الإيضاح»[(١)]، ففي عبارة الكتاب تسامح.

هذا إذا كان اللّفظان متّفقين في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها.

[الجناس الغير التّامّ وأقسامه]

وإن لم يكونا متّفقين في ذلك فهو أربعة أقسام: لأنّ عدم الاتّفاق في ذلك إمّا أن يكون بالاختلاف في أنواع الحروف، أو في أعدادها، أو في هيئاتها، أو في ترتيبها؛ لأنّهما لو اختلفا في اثنين من ذلك أو أكثر حتّى لم يبق الاتّفاق إلّا في النّوع والعدد ـ مثلاً ـ أو في الهيئة أو العدد فقط لم يعدّ ذلك من باب التّجنيس لبُعد التّشابه بينهما، فلهذا حصر المذكور في الأقسام الأربعة فقال:

[الجناس المحرَّف]

﴿ **وإن اختلفا** ﴾ وهو عطف على الجملة الاسميّة ـ أعني قوله: «والتّامّ منه أن يتّفقا» ـ أو على مقدّر، أي: هذا إن اتّفقا فيما ذكر، وإن اختلفا ـ أي: لفظا المتجانسين ـ ﴿ **في هيئة الحروف فقط** ﴾ واتّفقا في النّوع والعدد والتّرتيب ﴿ **سمّي** ﴾ التّجنيس ﴿ **محرَّفاً** ﴾ لانحراف هيئة أحد اللّفظين من هيئة الآخر.

والاختلاف قد يكون في الحركة ﴿ **كقولهم: «جُبّة البُرْدِ جُنّةُ البَرْد»**[(٢)] ﴾ والمراد

---

(١) **قوله: «صرّح بذلك في «الإيضاح»**. راجع: ٥٥١ـ٥٥٢.

(٢) **قوله: «جُبّة البُرْدِ جُنّةُ البَرْد»**. الجُبَّةُ: بضمّ الجيم معروف وهو المضاف إلى «البُـرْد» بـضمّ الباء وسكون الرّاء وهو أيضاً ثوب معروف من إضافة العامّ إلى الخاصّ، و«الجُنَّةُ» بـضمّ الجيم الدّرع و«البَرْدُ» بفتح الباء خلاف الحَرّ، وهذا الكلام عدّه ابن أبي الإصبع في كتابه ⇐

لفظ «البُرْد» بالضمّ و«البَرْد» بالفتح، وأمّا لفظ «الجُبَّة» و«الجُنَّة» فمن التّجنيس اللّاحق.

﴿ ونحوه ﴾ أي: نحو قولهم: «جُبَّةُ البُرْد جُنَّةُ البَرْد» في كونه من التّجنيس المحرّف، وكون الاختلاف في الهيئة فقط. ﴿ قولهم: «**الجاهلُ إمّا مُفْرِطٌ أو مُفَرِّطٌ**»[1] ﴾ لأنّ الرّاء من «مفرّط» وإن كان مشدّداً والمشدّد حرفان، وهذا يقتضي أن يكون «مفرط» و«مفرّط» مختلفين في عدد الحروف، لكن **لمّا كان** الحرف المشدّد يرتفع اللّسان عنهما دفعة واحدة ـ كحرف واحد ـ **عُدَّا** حرفاً واحداً، فكأنّه في الصّورة حرف واحد زيدت فيه كيفيّة، وإلى هذا أشار بقوله: ﴿ **والحرف المشدّد** ﴾ في هذا الباب ﴿ **في حكم المخفّف** ﴾ فعلى هذا الرّاءُ من «مُفْرِط» حرف مكسور كالرّاء من «مُفَرِّط» والاختلاف بينهما في الهيئة فقط، وهو أنّ الفاء من

⇐ «تحبير التّحبير» نصف شعرٍ، ولم أعثر على تتمّته:

* جُبَّةُ البُرْدِ جُنَّةُ البَرْدِ *

ويمكن حمله على مزاحف الخفيف والوزن: «فاعلاتن، مفاعلن، فَعْلُن».

(١) **قوله: «الجاهلُ إمّا مُفْرِطٌ أو مُفَرِّطٌ»**. قال البغدادي في «خِزانة الأدب»: إنّه حديث وأورد في عقده بيتين لبعضهم وهما:

عليك بأوساط الأُمور فإنّها ... طريق إلى نهج الصّواب مقيمُ
ولا تك فيها مُفْرِطاً أو مُفَرِّطاً ... كلا طرفي قصد الأُمور ذميمُ

وقال محمود سامي الباروديّ المصريّ ١٢٥٥ ـ ١٣٢٢هـ في عقده:

تَمَهَّلْ ولا تَعْجَلْ إذا رُمْتَ حاجةً ... فقد يلحَقُ الخُسْرَانَ من يتورَّطُ
فَذُو الحَزْمِ يرعى القَصْدَ في كُلِّ حاجةٍ ... وذو الجهل إمّا مُفْرِطٌ أو مُفَرِّطُ

* * *

الأوّل ساكن ومن الثّاني متحرّك، وهذا نوع آخر[١] من الاختلاف غير الأوّل[٢] وغير قولهم: «البِدْعَةُ شَرَكُ الشِّرْك»[٣].

﴿ و ﴾ قد يكون الاختلاف في الحركة والسّكون ﴿**كقولهم: «البِدْعَةُ شَرَكُ الشِّرْك»** ﴾ فإنّ الشّين من الأوّل مفتوح ومن الثّاني مكسور، والرّاء من الأوّل مفتوح ومن الثّاني ساكن.

---

(١) **قوله: «وهذا نوع آخر»**. قال الهنديّ: فإنّ الأوّل اختلاف بالحركتين، والثّاني اختلاف بالحركة والسّكون، والثّالث اجتمع فيه الاختلافان اهـ.

(٢) **قوله: «غير الأوّل»**. أي: الاختلاف الّذي هو السّكون والحركة في الفاء غير الاختلاف الأوّل الّذي هو بالحركتين في الباء من قولهم: «جُبَّةُ البُرْد جُنَّةُ البَرْد» لأنّ الاختلاف فيه في حركة الباء، فإنّها في الأوّل مضموم وفي الثّاني مفتوح.

وغير الاختلاف الّذي في قولهم: «البدعة شَرَك الشِّرك» لأنّ الاختلاف في «مفرط» و«مفرّط» بالحركة والسّكون فقط، والاختلاف في «شرك الشّرك» بالحركتين ـ أي: حركة الشّين في المضاف وحركتها في المضاف إليه ـ وبالحركة والسكون أيضاً ـ أي: حركة الرّاء في المضاف وسكونها في المضاف إليه ـ.

فظهر أنّ الاختلاف في الأوّل ـ أي: «جُبَّةُ البُرْد، جُنَّةُ البَرْد» ـ بالحركتين. وفي الثّاني ـ أعني: «مفرط» و«مفرّط» ـ بالحركة والسّكون، وفي الثّالث اجتمع الأمران.

(٣) **قوله: «البدعة شَرَكُ الشِّرْك»**. «الشَّرَك» بفتح الشّين والرّاء أُمّ الطّريق ومعظمه ووسطه، الواحدة: «شَرَكة» وهو مضاف، والمضاف إليه بكسر الشّين وسكون الرّاء. وفي باب الشّرك من «كتاب الكافي» لثقة الإسلام الكلينيّ عن الإمام جعفر الصّادق ـ عليه السّلام ـ وقد سُئِلَ عن أدنى ما يكون به العبد مشركاً، فقال: «من ابتدع رأياً، فأحبّ عليه وأبغض» وأوّليّات الجبت والطّاغوت ـ لعنهما الله ـ مثل منع تدوين الأحاديث وإحراقها، وإنكار إرث الأنبياء والتّقدّم على عليّ ـ عليه السّلام ـ وإحراق بيت فاطمة وإرثها ونحلتها، وكذا: صلاة التّراويح، وتحريم متعة الحجّ والنّساء، وإحراق المصاحف وغير ذلك ممّا ضبطه أهل التّاريخ والسِّيَر كلّها شرك وكفر وإلحاد، والمتّبعون لهما في هذه الأُمور عالمين عامدين مشركون ومرتدّون وكفّار بإجماع المسلمين.

[الجناس النّاقص]

﴿ وإن اختلفا في أعدادها ﴾ أي: وإن اختلف لَفظَا المتجانسين في أعداد الحروف ـ بأن يكون حرف أحدهما أكثر من الآخر بحيث إذا حذف الزّائد اتّفقا في النّوع والهيئة والتّرتيب ـ ﴿ سمّي ﴾ الجِناس ﴿ ناقصاً ﴾ لنقصان أحد اللّفظين عن الآخر.

[أقسام الجِناس النّاقص]

وهو ستّة أقسام؛ لأنّ الزّائد إمّا حرف واحد أو أكثر، وعلى التّقديرين فهو إمّا في الأوّل، أو الوسط، أو الآخر.

وإلى هذا أشار بقوله: ﴿ وذلك ﴾ الاختلاف ﴿ إمّا بحرف ﴾ واحد ﴿ في الأوّل مثل: ﴿ وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ * إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ ﴾(1) ﴾.

﴿ أو في الوسط نحو: «جَدِّي جَهْدِي»(2) ﴾.

﴿ أو في الآخر كقوله ﴾ أي: قول أبي تمّام:

﴿ يَمُدُّونَ مِنْ أَيْدٍ عَوَاصٍ عَوَاصِمٍ(3) تَصُولُ بِأَسْيَافٍ قَوَاضٍ قَوَاضِبِ ﴾

---

(١) القيامة: ٢٩ ـ ٣٠.

(٢) قال الهندي: «الجهد» ـ بالفتح ـ المشقّة، أي: حظّي من الدّنيا إيقاظ في الوصول إلى المطلوب.

(٣) قوله: «يمدّون من أيدٍ عواصٍ عواصم». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل أبو تَمَّام حبيب بن أوس بن الحارث الطّائي ـ رحمه الله ـ من قصيدة طويلة يمدح بها أبا دُلَف القاسِمَ بن عيسَى العِجْلي:

عَلَى مِثْلِهَا مِنْ أَرْبُعٍ ومَلَاعِبِ أُذِيلَتْ مَصُوناتُ الدُّمُوعِ السَّوَاكِبِ

أَقُولُ لِقُرْحَانٍ مِنَ البَيْنِ لَمْ يُضِفْ رَسِيسَ الهَوَى تَحْتَ الحَشَا والتَّرائِبِ

⇐

⇐ أَعِنّي أُفَرِّقْ شَمْلَ دَمْعِي فإنَّني ... أرى الشَّمْلَ مِنْهُمْ لَيسَ بالمُتَقارِبِ
وما صارَ في ذا اليَوْمِ عَذْلُكَ كلُّهُ ... عَدُوِّيَ حَتَّى صارَ جَهْلُكَ صاحِبي
وما بك اركابي مِنَ الرُّشْدِ مَرْكَباً ... ألَا إنَّما حاوَلتَ رُشْدَ الرَّكائِبِ
فَكِلْنِي إلى شَوْقِي وسِرْ يَسِرِ الهَوَى ... إلى حُرُقَاتِي بالدُّمُوعِ السَّوارِبِ
أَمَيْدَانَ لَهْوِي مَنْ أَتاحَ لَكَ البِلَى ... فأصبَحْتَ مَيْدَانَ الصَّبا والجَنَائِبِ ؟!
أَصابَتْكَ أَبْكارُ الخُطوب فَشتَّتَتْ ... هَوايَ بأبْكارِ الظِّباءِ الكَواعِبِ
ورَكْبٍ يُساقُونَ الرِّكابَ زُجاجَةً ... مِنَ السَّيْرِ لم تَقْصِدْ لها كَفُّ قاطِبِ
فَقد أَكَلُوا مِنها الغَوارِبَ بالسُّرَى ... فَصارَتْ لها أَشباحُهُمْ كالغَوارِبِ
يُصَرِّفُ مَسْرَاها جُذَيْلُ مَشَارِقٍ ... إذا آبَهُ هَمٌّ عُذَيْقُ مَغَارِبِ
يَرَى بالكَعَابِ الرَّوْدِ طَلْعَةَ ثائِرٍ ... وبالعِرْمِسِ الوَجْنَاءِ غُرَّةَ آيِبِ
كأنَّ بهِ ضِغْناً على كُلِّ جانِبٍ ... مِنَ الأَرضِ أو شَوْقاً إلى كلِّ جانِبِ
إذا العِيسُ لاقَتْ بي أبَا دُلَفٍ فقَد ... تَقَطَّعَ ما بَيْني وبينَ النَّوائِبِ
هُنَالِكَ تَلْقَى الجُودَ حَيْثُ تَقَطَّعَتْ ... تَمائِمُهُ والمَجْدُ مُرخَى الذَّوائِبِ
تَكادُ عَطَاياهُ يُجَنُّ جُنونُهَا ... إذا لم يُعَوِّذها بِنَغْمَةِ طالِبِ
إذا حَرَّكَتْهُ هِزَّةُ المَجْدِ غَيَّرَتْ ... عَطَاياهُ أسماءَ الأَمانِي الكَواذِبِ
تَكادُ مَغانِيهِ تَهِشُّ عِراصُها ... فتَركَبُ مِن شَوْقٍ إلى كلِّ راكِبِ
إذا ما غَدَا أَغْدَى كَريمَةَ مالِهِ ... هَدِيّاً ولو زُفَّتْ لِأَلْأَمِ خاطِبِ
يَرَى أَقْبَحَ الأَشياء أَوْبَةَ آيِبٍ ... كَسَتْهُ يَدُ المأمُول حُلَّةَ خائِبِ
وأَحسَنُ مِن نَوْرٍ تُفَتِّحهُ الصَّبا ... بَيَاضُ العَطايا في سَوادِ المطالِبِ
إذا أَلجَمَت يَوْماً لُجَيْمٌ وحَوْلها ... بَنُو الحِصْنِ نَجْلُ المُحْصِنَاتِ النَّجائِبِ
فإنَّ المَنايا والصَّوارِمَ والقَنا ... أَقارِبُهُمْ في الرَّوْعِ دُونَ الأَقارِبِ
جَحافِلُ لا يَتْرُكْنَ ذا جَبْرِيَّةٍ ... سَليماً ولا يَحرُبْنَ مَن لم يُحارِبِ
يَمُدُّونَ مِنْ أَيْدٍ عَواصٍ عَواصِمٍ ... تَصُولُ بأسيافٍ قَواضٍ قَواضِبِ

⇐

«مِنْ» في «مِنْ أيدٍ» صفة موصوف محذوف، أي: «يمدّون سواعد من أيد».

أو زائدة على مذهب الأخفش[١].

⇐ إذَا الخَيْلُ جابَتْ قَسْطَلَ الحَرْبِ صَدَّعُوا ... صُدُورَ العَوالي في صُدُورِ الكَتَائِبِ
إذا افتخَرَتْ يَوْماً تَميمٌ بِقَوْسِها ... وزَادَتْ على ما وَطَّدَتْ مِن مَناقِبِ
فأَنْتُمْ بِذِي قارٍ أَمالَتْ سُيُوفُكُمْ ... عُرُوشَ الّذين استَرهَنوا قَوْسَ حاجِبِ
مَحاسِنُ مِن مَجْدٍ مَتَى تَقْرِنُوا بِها ... مَحاسِنَ أقْوامٍ تَكُنْ كالمعايِبِ
مَكارِمُ لَجَّتْ في عُلُوٍّ كأَنَّها ... تُحاوِلُ ثأْراً عِندَ بَعْضِ الكَواكِبِ
وقَد عَلِمَ الأَفْشِينُ وهْو الّذي بِهِ ... يُصَانُ رِدَاءُ المُلْكِ عَنْ كلِّ جاذِبِ
بأَنَّكَ لَمَّا اسحنكَكَ الأَمْرُ واكتَسَى ... أَهابِيَّ تَسْفِي في وُجُوهِ التَّجارِبِ
تَجلَّلْتَهُ بالرأْيِ حَتَّى أَرَيْتَهُ ... بِهِ مِلْءَ عَيْنَيْهِ مَكانَ العَواقِبِ
بأَرْشَقَ إذْ سالَتْ عليهم غَمامَةٌ ... جَرَتْ بالعَوالِي والعِتاقِ الشَّوازِبِ
نَضَوْتَ لَهُ رَأْيَيْنِ سَيْفاً ومُنْصُلاً ... وكُلٌّ كنَجْمٍ في الدُّجُنَّةِ ثاقِبِ
وكُنتَ متى تُهْزَزْ لِخَطْبٍ تُغَشِّهِ ... ضَرائِبَ أَمْضَى مِن رقاقِ المَضارِبِ
فَذِكْرُكَ في قَلْبِ الخَليفَةِ بَعْدَها ... خَليفَتُكَ المُقْفَى بِأَعْلَى المَراتِبِ
فإن تَنْسَ يَذْكُرْ أو يَقُلْ فيكَ حاسِدٌ ... يَفِلْ قَوْلُهُ أو تَنْأَ دارٌ تُصاقِبِ
فأَنْت لَدَيْهِ حاضِرٌ غَيرُ حاضِرٍ ... جَميعاً وعنهُ غائِبٌ غَيْرُ غائِبِ
إلَيْكَ أَرَحْنا عازِبَ الشِّعْرِ بَعْدَما ... تَمَهَّلَ في رَوْضِ المعاني العَجائِبِ
غَرائِبُ لاقَت في فِنائِك أُنْسَها ... مِنَ المَجْدِ فَهْيَ الآنَ غَيْرُ غَرائِبِ
ولَوْ كانَ يَفنَى الشِّعْرُ أَفناهُ ما قَرَتْ ... حِياضُكَ مِنهُ في العُصُورِ الذَّواهِبِ
ولكنَّهُ صَوْبُ العُقُولِ إذا انجَلَتْ ... سَحائِبُ مِنهُ أُعْقِبَتْ بسَحائِبِ
أقُولُ لأَصحابِي هُوَ القاسِمُ الّذي ... بِه شَرَحَ الجُودُ الْتِباسَ المَذاهِبِ
وإنِّي لأَرجُو أنْ تَرُدَّ رَكائِبِي ... مَواهِبُهُ بَحْراً تُرَجَّى مَواهِبِي.

(١) قوله: **«زائدة على مذهب الأخفش»**. وأجاز الأخفش زيادة «مِنْ» في الإثبات خلافاً للجمهور.

أو للتّبعيض مثلها في قولهم: «هَزَّ من عِطْفِهِ»[١].

وبالجملة هو الواقع موقع مفعول «يمدّون».

و«عواصٍ» جمع «عاصية» من «عَصَاه» ـ ضَرَبَهُ بالسّيف ـ و«عواصم» من «عَصَمَه» ـ حَفِظَهُ وَحَمَاه ـ و«قواضٍ» من «قَضَى عليه» ـ حَكَمَ ـ و«قواضب» من «قَضَبَه» ـ قطعه ـ.

أي: يَمُدُّونَ للضّرب يومَ الحَرْبِ أيدِياً ضارِباتٍ للأعداء، حامياتٍ للأولياء، صائلاتٍ على الأقرانِ، بِسُيُوفٍ حاكمةٍ بالقتل، قاطعةٍ.

﴿ وربّما يسمّى هذا ﴾ القسم الّذي تكون زيادة الحرف في الآخر ﴿ مطرّفاً ﴾.

ووجه حسنه أنّه يوهم قبل ورود آخر الكلمة ـ كالميم من «عواصم» ـ أنّها هي الكلمة الّتي مَضَت وإنّما[٢] أُتِيَ بها تأكيداً للأُولى، حتّى إذا تمكّن آخرها في نفسك ووعاه سَمْعُكَ انصرف عنك ذلك التّوهّم، وحصل لك فائدة بعد اليَأْسِ منها.

﴿ وإمّا بأكثر ﴾ عطف على قوله: «إمّا بحرف» ولم يذكر منه إلّا قسماً واحداً وهو ما يكون الزّيادة في الآخر ﴿ كقولها ﴾ أي: قول الخنساء: ﴿ إِنَّ الْبُكاءَ هُوَ الشِّفَا * ءُ[٣]..................................

---

(١) **قوله: «هَزَّ من عِطْفِهِ»**. أي: هَزَّ بعض عطفه، فإنّ علامة «من» التّبعيضيّة وضع كلمة «بعض» مكانه مع صحّة المعنى، وهذا كذلك. و«العِطْف» الجانب وهزّه كناية عن السّرور والفرح.

(٢) كلمة: «وإنّما» لا يوجد في نسختين وفي نسخةٍ أخرى: «فلمّا أتي» وليس بوجهٍ.

(٣) **قوله: «إِنَّ الْبُكاءَ هُوَ الشِّفَا»**. البيت من الكامل على العروض المجزوءة الصّحيحة مع الضّرب المرفّل ـ متفاعلاتن ـ والقائلة الخنساء الشّاعرة تُمَاضِر بنت عمرو بن الحارث السُّلَمِيَّة من بني سليم من قيس عيلان من مُضَر المتوفّاة سنة ٢٤هـ من قصيدة ترثي صخراً ⇐

⇐ وهي من محاسن شعرها:

يَــا عَــيْنِ جُــودِي بِــالدُّمُو	عِ الْــمُسْتَهِلَّات السَّــوَافِــحْ
فَــيْضاً كَـمَا فَـاضَتْ غُـرُو	بُ الْمُتْرَعَاتِ مِنَ النَّـوَاضِـحْ
إنَّ الْبُكَــاءَ هُــو الشِّــفَا	ءُ مِنَ الجَوى بينَ الجَـوانِـحْ
وَابْكِــي لِـصَخْرٍ إذْ ثَـوَى	بَــيْنَ الضَّــرِيحَةِ وَالصَّــفَائِحْ
رَمْســاً لَـدَى جَـدَثٍ تُـذِيـ	ـعُ بِتُرْبِهِ هُــوجُ النَّــوَافِـحْ
السَّــيِّدُ الْــجَحْجَاحُ وَابْـ	ـنُ السَّادَةِ الشُّمِ الجَحَاجِحْ
الْــحَامِلُ الثِّــقَلَ الْــمُهِمْـ	ـمَ مِـنَ المُـلِمَّاتِ الْفَوَادِحِ
الْــجَابِرُ العَــظْمَ الْكَسِــيـ	ـرَ مِنَ المُصَاهِرِ!؟ وَالْـمُمَانِحْ
الْــوَاهِبُ المِــئَةَ الْــهِجَا	نَ مِـنَ الْـخَناذِيذِ السَّــوَانِـحْ
الْــغَافِرُ الذَّنْبَ العَــظِيـ	ـمَ لِذي الْقَرَابَـةِ وَالْمُمَالِحْ
بِــتَغَمُّدٍ مِــنْهُ وَحِــلْـ	ـمٍ حِينَ يَبْغِي الحِلْمَ رَاجِـحْ
ذَاكَ الَّــذِي كُــنَّا بِــهِ	نَشْفِي الْمِرَاضَ مِنَ الْجَوَائِـحْ
وَيَــرُدُّ بَــادِرَةَ الْــعَدُوْ	وِ وَنَـخْوَةَ الشَّنِفِ المُكَاشِحْ
فَأَصَــابَنَا رَيْبُ الزَّمَــا	نِ فَــنَالَنَا مِــنْهُ بِــنَاطِحْ
إذْ غَــابَ مِــدْرَهُنَا وأَسْـ	ـلَمَنَا لأَيَّــامٍ كَــوافِـحْ
وَتَــعَذَّرَت أُفُــقُ البِــلَا	دِ فَــمَا بِـهَا وَشَـلٌ لِمَـاتِحْ
تُــذْرِي السَّــوافِـيَ عَ السَّـوَا	مِ وأَجْـدَبَتْ سُـبُلُ المَسَـارِحْ
فَكَأَنَّــمَا أَمَّ الزَّمَــا	نُ نُـحُورَنَا بِـمُدَى الذَّبَـائِحْ
فَــنِسَاؤُنَا يَــنْدُبْنَ نَــوْ	حـاً بَـعْدَ هَـادِيَةِ النَّـوائِـحْ
يَــحْنُنَّ بَـعْدَ كَـرَى الْـعُيُو	نِ حَــنِينَ وَالِــهَةٍ قَــوَامِـحْ
شُــعْثاً شَــواحِبَ لَا يَــنِيـ	ـنَ إذَا وَنَـى لَـيْلُ النَّـوَائِـحْ
يَـنْدُبْنَ فَـقْدَ أَخِـي النَّـدَى	وَالخَـيرِ وَالشِّـيَمِ الصَّـوَالِـحْ

⇐

مِنَ الجَوىٰ[1] ﴾ أي: حُرْقَة القلب ﴿ بين الجوانح ﴾.

﴿ وربّما يسمّى هذا ﴾ الّذي يكون بأكثر من حرف[2] ﴿ مذيّلاً ﴾.

﴿ وإن اختلفا في أنواعها ﴾ أي: إن اختلف لفظا المتجانسين في أنواع الحروف ﴿ فيشترط أن لا يقع ﴾ الاختلاف ﴿ بأكثر من حرف ﴾ واحدٍ، وإلّا لبعد بينهما التّشابه، فيخرجان عن التّجانس كلفظَي «نَصَرَ» و«نَكَلَ» ولفظَي «ضَرَبَ» و«فَرَقَ» ولفظَي «ضَرَبَ» و«سَلَبَ»[3].

[الجناس المضارع وأقسامه]

﴿ ثمّ الحرفان ﴾ اللّذان وقع فيهما الاختلاف ﴿ إن كانا متقاربين ﴾ في المخرج ﴿ سمّي ﴾ هذا الجناس ﴿ مضارعاً وهو ﴾ ثلاثة أضرب.

لأنّ الحرف الأجنبيّ ﴿ إمّا في الأوّل نحو: «بيني وبين كِنّي لَيْلٌ[4]

⇐ وَالْجُودِ وَالأَيْدِي الطِّوَا | لِ المُسْتَفِيضَاتِ السَّوَامِحْ
والأَخْذِ بِالحَمْدِ الثَّمِيـ | ـنِ مَآخِذَ الحَسَبِ الصَّرَائِحْ
فَالآنَ نَحنُ وَمَنْ سِوَا | نَا مِثْلُ أَسْنَانِ القَوَارِحْ

(١) «الجَوَى»: الحُرْقَةُ وشدّة الوجد من عشقٍ أو حزنٍ والفعل منه: «جَوِيَ الرَّجُلُ» ـ بالكسر ـ فهو «جَوٍ».

(٢) **قوله: «هذا الّذي يكون بأكثر من حرف»**. وقيل: الضّمير في «يُسَمَّى مذيّلاً» يرجع إلى خصوص هذا الأخير، لا إلى مطلق ما كان المزيد فيه حرفان ـ أعمّ من أن يكونا في الآخر أو الوسط أو الآخر ـ.

(٣) أورد ثلاثة أمثلةٍ؛ تنبيهاً على أنّ الحرف المتّفق بها إمّا في الأوّل، أو في الوسط، أو في الآخر ـ كما في الرّومي ـ.

(٤) **قوله: «بيني وبين كِنّي ليل»**. مأخوذ من الحريريّ في المقامة المغربيّة وهي المقامة السّادسة عشرة ولمّا اشتملت على القلب وما يحتاج إليه أوردت كلّها وهي:

⇐

⇐ حكى الحارثُ بن همَّام قال شَهِدْتُ صَلاةَ الْمَغْرِبِ * في بَعْضِ مَساجِدِ الْمَغْرِب * فلمّا أدَّيْتُها بِفَضْلِها * وشَفَعْتُها بِنَفْلِها * أخَذَ طَرْفي رُفْقَةً قَدِ انْتَبَذوا ناحِيَةً * وامْتازُوا صَفْوَةً صافِيَةً * وهُمْ يتعاطَوْن كَاسَ الْمُنافَثَة * ويَقْتَدِحُونَ زِنادَ الْمُباحَثَة * فَرَغِبْت في مُحادَثَتِهِمْ لِكَلِمَةٍ تُسْتَفادُ * أو أدَبٍ يُسْتَزاد * فَسَعَيْتُ إليهم * سَعْيَ الْمُتَطَفّلِ عليهم * وقُلْتُ لهم أتَقْبَلُونَ نَزيلًا يطْلُبُ جَنَى الأسْمارِ * لا جَنِيَّ الثّمارِ * ويَبْغِي مُلَحَ الْحِوارِ * لا مَلْحَاءَ الْحُوَارِ * فَحَلُّوا إليّ الْحُبا * وقالوا مرحَباً مرحَبا *

فلم أجْلس إلَّا لَمْحَة بارِقٍ خاطِف * أو نُغْبَةَ طائِرٍ خائف * حتّى غَشِيَنَا جوّابٌ * على عاتِقِه جِرابٌ * فحيَّانا بالكَلِمَتَيْن * وحَيَّا الْمَسجدَ بالتَّسْليمَتَينِ » ثمّ قالَ يا أُولي الألبابِ * والفَضْلِ اللُّبَابِ * أما تَعْلَمون أنَّ أنْفَسَ القُرُباتِ * تَنْفيسُ الكُرُبات * وأمْتَنَ أسبابِ النّجَاةِ * مُواساةُ ذَوِي الْحاجاتِ * وإنّي ومَنْ أحَلَّني ساحَتَكُمْ * وأَتاحَ لي اسْتِماحَتَكُمْ * لَشَريدُ مَحَلٍّ قاصٍ * وبَرِيدُ صِبْيَة خِمَاصٍ * فهلْ في الْجَماعةِ * مَنْ يَفْثَأُ عنّا حُمَيّا الْمَجاعَةِ * فقالوا له يا هذا إنَّكَ حَضَرْتَ بَعْدَ العِشاءِ * ولم يَبْقَ إلّا فَضَلاتُ العَشَاءِ * فإن كُنتَ بها قَنُوعا * فما تَجِدُ فِينا مَنُوعا * فقالإنَّ أخا الشّدَائِد *

لَيَقْنَعُ بلُفاظاتِ الْمَوائِد * ونُفاضاتِ المَزاوِدِ * فَأَمَر كُلٌّ منهمْ عبدَهُ * أنْ يُزَوِّدَهُ ما عِنْدَهُ * فأَعجبَهُ الصُّنْعُ وشَكرَ عَلَيه * وجَلَسَ يَرْقَبُ ما يُحْملُ إليهِ * وثُبْنَا نحنُ إلى اسْتثارة مُلَح الأدَبِ وعُيونِه * واستِنْباطِ مَعِينِه منْ عُيُونِه * إلى أنْ جُلْنَا فيما لا يَسْتَحِيلُ بالانْعكَاسِ * كَقولكَ : ساكِبُ كاسٍ * فَتَداعَيْنَا إلى أنْ نَسْتَنْتِجَ له الأفْكارَ * ونَفْتَرِعَ مِنه الأبكارَ * على أنْ يَنْظِمَ البَادِئُ ثَلاثَ جُمَاناتٍ في عِقْدِهِ * ثمّ تَتَدَرَّجَ الزِّياداتُ من بعدِهِ * فيُرَبِّعَ ذو مَيمنتِهِ في نَظْمِهِ * ويُسَبِّعَ صاحِبُ مَيْسَرَتِهِ على رَغْمِهِ * قال الراوي وكُنَّا قد انْتَظَمْنا عِدّةَ أصابعِ الكَفِّ * وتَأَلَّفْنا أُلْفةَ أصْحابِ الكَهْفِ * فابْتَدَرَ لِعِظَمِ مِحْنَتي *

صاحِبُ مَيْمَنَتِي * وقال : «لُمْ أخاً مَلَّ» وقال مُيامِنهُ : «كَبِّرْ رَجاءَ أجْرَ رَبِّكَ» وقال الّذي يَلِيه : «مَنْ يَرُبُّ إذا بَرَّ يَنْمُ» وقال الآخر : «سَكّتْ كُلَّ مَنْ نَمَّ لك تَكِسْ» وأفْضَت النَّوْبَةُ إليَّ * وقد تَعَيَّنَ نَظْم السِّمْط السُّباعيّ علَيّ * فلم يَزَلْ فِكري يَصُوغُ ويَكسِرُ * ويُثري ويُعْسِرُ *

⇐

⇐ وفي ضِمْنِ ذلك أسْتَطْعِمُ * فلا أجِدُ مَنْ يُطْعِمُ * إلى أنْ رَكَدَ النَّسِيمُ * وحَصْحَصَ التَّسْلِيمُ * فقلتُ لِأَصْحابي لو حَضَرَ السَّروجيُّ هذا الْمَقامَ * لَشَفَى الداءَ العُقَامَ * فقالوا لو نَزَلَتْ هذِه بِإِياسٍ * لأَمْسَك على ياسٍ * وجعلنانُفِيضُ في اسْتِصْعابِها * واسْتِغلاقِ بابِها * وذلكَ الزَّوْرُ الْمُعْتَرِي * يَلْحَظُنا لَحْظَ الْمُزْدَرِي * ويُؤَلِّفُ الدُررَ ونحن لَا نَدْرِي * فلمَّا عَثَرَ على افتِضاحنا * ونُضُوبِ ضَحْضاحِنا * قال يا قَومِ إنَّ مِنَ العَناءِ العَظِيمِ * اسْتِيلادَ العَقِيمِ * والاسْتِشْفاءَ بالسَّقِيم * وفَوْقَ كلِّ ذِي علم عَليمٌ * ثمّ أقْبَلَ عليَّ وقال سَأَنُوبُ مَنابَكَ * وأكْفِيكَ ما نابَكَ * فإنْ شِئْتَ أن تَنْثُرَ * ولا تَعْثُرَ * فقلْ مُخاطِبا لِمَنْ ذَمَّ البُخْلَ * وأكْثَرَ العَذْلَ * «لُذْ بِكلِّ مُؤَمَّلٍ إذا لَمَّ ومَلَكَ بذَلَ» وإنْ أحْبَبْتَ أنْ تَنْظِم * فقُلْ للَّذي تُعْظِم *

أُسْ أرْمَلا إذا عَرا | وارْعَ إذا الْمَرءُ أسا
أَسْنِدْ أخَا نَباهَةٍ | أبِنْ إخاءً دَنَّسا
أُسْلُ جَنابَ غاشِمٍ | مُشاغِبٍ إنْ جَلَسا
أُسْرُ إذا هَبَّ مِراً | وارْمِ بِه إذا رَسا
اسْكُنْ تَقوَّ فَعَسَى | يُسْعِفُ وقتٌ نَكَسا

قال فلمَّا سَحَرَنا بآياتِه * وحَسَرَنا بِبُعْدِ غاياتِه * مدَحْناهُ حتّى اسْتَعْفَى ومَنَحْناه إلى أنِ اسْتَكْفَى * ثمّ شَمَّر ثيابَه * وازْدَفَرَ جِرابَه * ونهض يُنْشِد:

لِلّه دَرُّ عِصابَةٍ | صِدْقِ الْمَقالِ مَقاوِلَا
فاقوا الأَنامَ فَضائِلا | مأْثورةً وفَواضِلَا
حاوَرْتُهمْ فوجدْتُ سَحْـ | ـبانَ لديهمْ باقِلَا
وحللتُ فيهمْ سائلا | فلقيتُ جُوداً سائلَا
أقسمتُ لو كان الكِرا | مُ حَياً لكانوا وابِلَا

ثمّ خَطَا قِيدَ رُمْحين * وعادَ مُسْتَعِيذاً من الْحَيْن * وقال يا عِزَّ مَنْ عَدِمَ الآلَ * وكَنْزَ مَنْ سُلِبَ الْمَال * إنَّ الغاسِقَ قد وقَب * ووَجْهَ الْمَحَجَّةِ قَد انْتَقَب * وبَيْني وبيْنَ كِنِّي لَيلٌ دامِس * وطَرِيقٌ طامِس * فَهَلْ مِنْ مِصْباحٍ يُؤْمِنُني الْعِثار * ويُبَيِّنُ لي الآثار * قال فلمَا جِيءَ

⇐

دامِس، وطريق طامس» ﴾.

⇐ بالمُلْتَمَس * وَجلَّى الْوُجُوهَ ضَوْءُ الْقَبَس * رأيتُ صاحبَ صَيْدِنا * هُوَ أبُو زَيْدِنا * فقُلْتُ لأَصْحابي هذا الَّذي أشَرْتُ إلى أنَّهُ إذا نَطقَ أصاب * وإنِ اسْتُمْطِرَ صاب * فأتْلَعُوا نحوَهُ الأَعناق * وأحْدَقُوا به الأَحْداق * وسألُوهُ أنْ يُسامِرَهمْ لَيْلَتَه * على أنْ يَجْبُرُوا عَيْلَتَه * فقال حُبّاً لما أحْبَبْتم * ورُحْباً بكُمْ إذْ رَحَّبْتُم * غير أنّي قصدْتُكُمْ وأطْفالي يَتضوَّرُون مِنَ الْجُوعِ * ويَدْعون لي بِوَشْك الرُّجُوع * وإنِ اسْتراثوني خامَرَهُم الطَّيْش * ولَمْ يَصْفُ لهم الْعَيْش * فدَعُونِي لأذْهَبَ فأَسُدَّ مَخْمَصَتَهم * وأُسيغَ غُصَّتَهُم * ثمّ أنقلِبَ إليكُمْ على الأَثَر * متأهِّباً للسَّمَرِ * إلى السَّحَرِ * فقُلْنا لأحَدِ الغِلْمَةِ اتَّبِعْهُ إلى فِئَتِه * ليكُونَ أسْرَعَ لِفَيْئَتِه * فانْطَلَقَ مَعَهُ مُضْطَبِناً جِرابَه * ومُحَثْحِثاً إيابَه * فأبطأَ بُطْأً جاوزَ حدَّه * ثُمَّ عادَ الغلامُ وحْدَه * فقُلنا له ما عِندَكَ مِنَ الحديث * عن الْخَبيث * فقال أخَذَ بي في طُرُقٍ مُتْعِبَة * وسُبُلٍ مُتَشَعِّبة * حتّى أفْضَيْنا إلى دُوَيْرَةٍ خَرِبة * فقال هٰهُنا مُناخي * ووكْرُ أفْراخي * ثمّ اسْتَفْتَحَ بابَه * واختَلَجَ مِنِّي جِرابَه * وقال لَعَمْري لقدْ خَفَّفْتَ عَنِّي * واسْتَوْجَبْتَ الْحُسنى مِنِّي * فهاكَ نَصيحَةً هِيَ مِنْ نَفائِس النَّصائِح * ومَغارِسِ الْمَصالِح * وأنشد:

إذا ما حَوَيْتَ جَنَى نَخْلَةٍ ... فلا تَقْرَبَنْها إلى قابِلِ
وإمّا سَقَطْتَ على بَيْدَرٍ ... فَحَوْصِلْ مِنَ السُّنْبُلِ الحاصِلِ
ولاَ تَلْبَثَنَّ إذا ما لَقَطْت ... فَتَنْشَبَ في كِفَّةِ الحابِلِ
ولا تُوغِلَنَّ إذا ما سَبَحْت ... فإنَّ السَّلامَةَ في السَّاحِلِ
وخاطِبْ بِهاتِ وجاوِبْ بِسَوْف ... وبِعْ آجِلاً مِنْكَ بالْعاجِلِ
ولا تُكْثِرَنَّ على صاحِبٍ ... فَمَا مُلَّ قَطُّ سِوَى الوَاصِلِ

ثمّ قال اخْزُنْها في تامورِك * واقْتَدِ بِها في أمورِك * وبادِرْ إلى صَحْبِك * في كِلَاءَةِ رَبِّك * فإذا بَلَغْتَهُمْ فأبْلِغْهُمْ تَحيَّتي * واتلُ عليهم وصيَّتي * وقُل لَهُمْ عَنّي إنَّ السَّهَرَ في الْخُرافات * لَمِن أعْظَمِ الآفات * ولستُ أُلْغِي احْتراسي * ولا أجْلُبُ الْهَوَسَ إلى رَاسي * قال الراوي. فلمَّا وقَفْنا على فَحْوَى شِعْرِه * واطَّلَعْنا على نُكْرِه ومَكْرِه * تلاوَمْنا على تَرْكِه * والاغْترارِ بافْكِه * ثمّ تَفَرَّقْنا بِوُجُوهٍ باسرة * وصَفْقَةٍ خاسرة.

﴿أو في الوسط نحو: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾[١]﴾.

﴿أو في الآخر نحو: «الخَيْلُ معقود بنواصيها الخَيْرُ»[٢]﴾. ولا يخفى ما بين الدّال والطّاء، وما بين الهاء والهمزة، وما بين اللّام والرّاء من تقارب المخرج[٣].

[الجناس اللّاحق وأقسامه]

﴿وإلّا﴾ أي: وإن لم يكن الحرفان متقاربين ﴿سمّي لاحقاً﴾.

﴿وهو أيضاً إمّا في الأوّل نحو: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ﴾[٤]﴾ «الهَمْز»: الكسر و«اللّمز» الطّعن، وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض النّاس والطّعن فيها، وبناء «فُعَلَة» يدلّ على الاعتياد، ولا يقال: «ضُحَكَة» و«لُعَنة» إلّا لِلمُكْثِرِ المُتَعَوِّد.

﴿أو في الوسط نحو: ﴿ذٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾[٥]﴾ والأولى أن يمثّل[٦] بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾

---

(١) الأنعام: ٢٦.

(٢) **قوله: «الخيل معقود بنواصيها الخير»**. حديث لرسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ في مدح الفرس، أورده من علماء المسلمين: العلّامة الحلّي ـ رحمه الله ـ في باب آداب السَّفَر من «منتهى المطلب» بلفظ: «الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة والمنفق عليها في سبيل الله كالباسط يديه بالصّدقة لا يقبضها».

وذكره من النّواصب اللئام مالك في باب ما جاء في الخيل والمسابقة بينها من كتاب «الموطّأ» ومسلم في باب الخيل من كتاب الإمارة من صحيحه بلفظ: «الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة».

(٣) وقد شرحت ذلك في باب الإدغام من «شرح النّظام» فراجعه.

(٤) الهمزة: ١.

(٥) غافر: ٧٥.

(٦) **قوله: «والأولى أن يمثّل»**. لأنّ التّمثيل بـ«تفرحون» و«تمرحون» إنّما يصحّ على مذهب

⇐

﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾[(١)] لأنّ في عدم تقارب الفاء والميم الشَّفَوِيَّتَيْنِ نظراً.

﴿أو في الآخر نحو: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ[(٢)]﴾[(٣)]﴾.

[جناس القلب]

﴿وإن اختلفا في ترتيبها﴾ أي: وإن اختلف لَفْظَا المتجانسين في ترتيب الحروف بأن يتّفقا في النّوع، والعدد، والهيئة، لكن قدّم في أحد اللّفظين من الحروف ما هو مؤخّر في اللّفظ الآخر ﴿سمّي هذا﴾ النّوع ﴿تجنيس القلب﴾.

[جناس القلب ضربان: قلب الكلّ وقلب البعض]

وهو ضربان، لأنّه إن وقع الحرف الآخر من الكلمة الأُولى أوّلاً من الثّانية

⇐ من لم يجعل مخرج الفاء كمخرج الميم ما بين الشّفتين، وأمّا على مذهب من جعل مخرجها باطن الشّفة السُّفْلَى وطرف الثّنايا، ومخرج الميم ما بين الشّفتين فلا يصحّ. ووجه الأولويّة أنّ الهاء والدّال غير متقاربين مخرجاً بالاتّفاق، لأنّ مخرج الهاء عند الجميع في الحلق بعد الهمزة وقبل الألف، وقيل: بالعكس، أي: مخرج الهاء بعد الألف. وقيل: مخرجهما واحد.

وأمّا مخرج الدّال فوق طرف اللسان وأُصول الثّنايا عند الجميع.

(١) العاديات: ٧ـ٨.

(٢) قوله: «أمر من الأمن». «الأمر» و«الأمن» متّفقان إلّا في الرّاء والنّون وهما غير متقاربين مخرجاً. واعترض بعضهم بأنّ الكلام في مخرج الرّاء والنّون كالكلام في مخرج الفاء والميم من حيث الاختلاف، فإنّ مخرج الرّاء عند المشهور قريب من مخرج اللّام ممّا يلي طرف اللّسان إلى منتهاه وما فوق ذلك من الحنك، وللنّون منهما وما يليهما بعد مخرج الرّاء. وقيل: مخرج الرّاء هو مخرج النّون غير أنّه أدخل في ظهر اللّسان قليلاً، لانحرافه إلى اللّام ـ أي: الرّاء مائل إلى اللّام ـ.

(٣) النّساء: ٧٣.

والّذي قبله ثانياً وهكذا على التّرتيب سمّي **قلب الكلّ** وإلّا سمّي **قلب البعض** وإليهما أشار بقوله: ﴿ **نحو: «حُسامُهُ فتحٌ لأوليائه حَتفٌ لأعدائه»** ﴾ قال الأحنف:

حُسامُكَ فِيهِ للأحْبَابِ فَتْحٌ[1] **ورُمْحُكَ مِنْهُ للأعداءِ حَتْفُ**

﴿ **ويُسَمَّى قَلْبَ كُلٍّ**. ونحو: «**اللّهمّ اسْتُرْ عَوْرَاتِنا وآمِنْ رَوْعاتِنا**» **ويُسَمَّى قَلْبَ بَعْضٍ** ﴾.

[القلب المجنّح]

﴿ **وإذا وقع أحدهما** ﴾ أي: أحد المتجانسين[2] ﴿ **في أوّل البيت و** ﴾ المجانس ﴿ **الآخر في آخره، يُسمّى** ﴾ تجنيس القلب حينئذٍ ﴿ **مقلوباً مجنّحاً** ﴾ لأنَّ اللّفظين كأنّهما جَنَاحانِ للبيت، كقوله:

لاحَ أَنْوَارُ الْهُدىٰ مِنْ كَفِّهِ فِي كُلِّ حَالْ[3]

[الجناس المزدوج]

﴿ **وإذا وَلِيَ أحد المتجانسين** ﴾ سواء كان جناس القلب أو غيره، ولذا ذكره بالاسم الظّاهر دون المضمر، المتجانِسَ ﴿ **الآخَر، يُسَمَّى** ﴾ الجِنَاسُ ﴿ **مزدوجاً**

---

(١) **قوله: «حسامك فيه للأحباب فتح»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضَرب المشابه ونسب إلى العبّاس بن الأحنف شاعر هارون الرشيد ـ لعنه الله ـ وليس في ديوانه ولم يوجد قبله ولا بعده.

(٢) وفي نسخةٍ: «أحد المتجانسين تجنيس القلب».

(٣) **قوله: «لاح أنوار الهدى من»**. البيت من مجزوء الرّمل على العروض الصّحيحة مع الضَرب المقصور، والقصر فيه ليس من ضروبه المعروفة وهذا الوزن نادر جدّاً. ولم يظهر لي قائله ولا قبله ولا بعده.

ومكرّراً ومردّداً نحو: ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ[١] يَقِينٍ ﴾[٢].

ونحو قولهم: «مَنْ طَلَبَ شيئاً وجَدَّ وَجَدَ»[٣].

وقولهم: «النّبيذ بغيرالنَّغَم[٤] غمّ، وبغيرالدَّسَم سَمٌّ»، ومثل: «عَوَاصٍ عَوَاصِم»[٥] و«قَوَاضٍ قَوَاضِب»، وكقولك: «حُسامُهُ للأولياء وللأعداء[٦] فتح وحتف».

---

(١) **قوله: «من سبأ بنبأ»**. فـ«سَبَأٌ» و«نَبَأٌ» متّصلان بحيث ليس بينهما فاصل، وأمّا الباء الجارّة في «بِنَبَإٍ» فلا يعدّ فاصلاً. وقيل: هذا مثال للجناس اللّاحق المزدوج لاختلاف اللفظين بحرفين غير متقاربين في المخرج وهما السّين والنّون، وذلك لأنّ مخرج السّين طرف اللّسان والثّنايا ـ أي: تخرج من بين رأس اللّسان والثّنايا من غير أن يتّصل طرف اللّسان بالثّنايا ـ.

وأمّا النّون فقيل باتّحاد مخرجها مع مخرج السّين. وقيل: إنّ مخرجها قريب ممّا يلي طرف اللّسان إلى منتهاه وما فوق ذلك من الحنك.

وعُرِفَ بهذا أنّ كون المثال من الجناس اللّاحق المزدوج دون الجناس المضارع المزدوج لا يَتِمُّ إلّا على بعض الآراء في مخرج السّين والنّون.

(٢) النّمل: ٢٢.

(٣) **قوله: «مَنْ طَلَبَ شيئاً وجَدَّ وَجَدَ»**. هذا مثال الجناس النّاقص الّذي يكون الزّائد حرفاً واحداً في الأوّل إلّا أنّه يسمّى ناقصاً مزدوجاً، والزّائد هنا الواو في «وجد» وكلمة «جَدَّ» ـ بتشديد الدّال ـ أنقص منه بحرفٍ واحدٍ في الأوّل.

(٤) **قوله: «النّبيذ بغير النَّغَم»**. هذا مثل السّابق مثال للجناس النّاقص المزدوج والزّائد هنا في اللّفظ الأوّل وفي ذلك المثال في الثّاني.

(٥) **قوله: «عواص عواصم»**. مثال للجناس النّاقص المزدوج والزّائد في الآخر. ومثال الجناس النّاقص المزدوج الّذي يكون زائده في الوسط قول القائل: «الجدّ في الجهد».

(٦) **قوله: «حُسامُهُ للأولياء وللأعداء»**. مثال للجناس المقلوب المزدوج.

وترك مثالين: مثال الجناس التّامّ المزدوج نحو: «تقوم السّاعة في السّاعة» ومثال الجناس المحرّف المزدوج نحو: «هذه لك جُبَّةٌ وجُنَّةٌ من البُرْدِ والبَرْدِ».

وقد يقال: التّجنيس على توافق اللّفظين في الكتابة ويسمّى تجنيساً خطّيّاً كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ * وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ** ﴾[١].

وكقوله ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ: «عليكم بالأبكار[٢] فإنّهنّ أشدُّ حُبّاً وأقلّ خِبّاً».

وكقولهم: «غَرَّكَ عِزُّكَ[٣]، فَصَارَ قُصَارَ ذٰلِكَ ذُلُّك، فَاخْشَ فَاحِشَ فِعْلِكَ،

---

(١) الشّعراء: ٧٩ ـ ٨٠.

(٢) **قوله: «عليكم بالأبكار»**. الحديث أورده ابن أبي جمهور في «غوالي اللئالي» بلفظ: «عليكم بالأبكار من النّساء فإنّهنّ أعذب أفواهاً وأنتق أرحاماً ـ أي: أكثر ولداً ـ وأرضى باليسير»، وبهذا اللفظ رواه من النّواصب اللّعناء ابن ماجة في باب تزويج الحرائر والولود من «سننه»، والبيهقيّ في باب استحباب التزوّج بالودود الولود من «السنن الكبرى»، وكذا جار الله الزّمخشري في كتاب «الفائق في غريب الحديث والأثر»، وأورده صاحب تحفة الأحوذي في «باب ما جاء لا نكاح إلّا بوليّ» من شرح مسلم.

(٣) **قوله: «غَرَّكَ عِزُّكَ»**. قال السيّد المدنيّ ـ رحمه الله ـ في «أنوار الرّبيع»: وقول أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ فيما كتب به إلى معاوية ـ لعنه الله ـ: «غَرَّكَ عِزُّكَ فَصَارَ قُصَارَ ذٰلِكَ ذُلُّكَ فَاْخْشَ فاحِشَ فِعْلِك، فَعَلَّكَ تُهْدَا بهذا».

وأورده بهذا اللّفظ صلاح الدّين الصّفديّ في كتاب «تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف» وقال: والنّاس لفصاحته وبراعته يَنْسُبُونه لعليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ اهـ.

ومن هذا القبيل قول الرّشيد الكاتب: «رُبَّ رَبِّ غِنىً، سَرَّتْهُ شِرّته، فجاءه فَجَاءَةً بَعدَ بُعْدِ عِشْرَتِه عُسْرَتُهُ».

وقول الحريريّ في المقامة الحلبيّة وهي السّادسة والأربعون:

زُيِّنَتْ زَيْنَبُ بِقَدٍّ يَقُدُّ ... وتَلَاهُ وَيْلَاهُ نَهْدٌ يَهُدُّ
جُنْدُهَا جِيْدُهَا وظَرْفٌ وطَرْفٌ ... نَاعِسٌ تَاعِسٌ بِحَدٍّ يُحَدُّ

⇐

فَعَلَّكَ تُهْدا بِهٰذا».

وقد يعدّ في هذا النّوع[١] ما لم ينظر فيه إلى اتّصال الحروف وانفصالها كقولهم في «مسعود»: «متى يعود» وفي «المُسْتَنْصِرِيَّةُ[٢] جَنَّة»: المُسِيْءُ يَضْرِبُهُ حيّة»، وقيل للفاضل: «اسْتَنْصِحْ ثِقَةً» أيْشٍ[٣] تصحيفُهُ؟ فقال: أتيتَ بتصحيفه.

[لواحق الجناس]

﴿ ويلحق بالجِناس شيئان ﴾:

﴿أحدهما: أن يجمع اللّفظين الاشتقاق ﴾ وهو توافق الكلمتين[٤] في الحروف

⇐ قَدْرُهَا قد زَهَا وتاهَتْ وباهَتْ واعـتَدَتْ واغـتَدَتْ بِـخَدٍّ يَـخُدُّ
فـارقَتْنِي فأرَقَـتْنِي وشَـطَّتْ وسَـطَتْ ثـمّ نَـمَّ وَجْـدٌ وجَـدُّ
فَـدَنَتْ فُـدِّيَتْ وحَـنَّتْ وحَيَّتْ مُـغْضَباً مُـغْضِياً يَـوَدُّ يُـوَدُّ

* * *

(١) قوله: «وقد يعدّ في هذا النّوع». أي: هذا النّوع الّذي يُسمّى تجنيساً خطّياً ما لا ينظر فيه إلى اتّصال الحروف وانفصالها، بل ينظر إلى مجرّدة الصّورة في الكتابة نحو: «مسعود» و«متى يعود» فإنّك إذا كتبت الكلمتين متّصلتين صار هكذا: «متييعود» وبعد الاتّصال في الكتابة و غضّ النّظر عن النُّقَط توافق الشّكلان ـ أي: شكل «مسعود» وشكل «متى يعود» لأنّ في «مسعود» ثلاثة أضراسٍ ـ أي: ثلاث ركزاتٍ ـ بعد الميم وكذا في «متى يعود» بعد الاتّصال وغضّ النّظر عن النُّقَط. وكذا الباقي بعد الاتّصال.

(٢) موضع في بغداد بناها المستنصر بالله العبّاسيّ ـ لعنه الله ـ وتاريخ حكومته سنة ٦٢٣هـ إلى سنة ٦٤٠هـ.

(٣) مخفّف: «أيّ شيءٍ»، والمراد أنّه سأل الفاضل من عن تصحيف هذه الجملة وقال: ما تصحيفه؟ فقال: السّؤال الذي سألتَ به هو تصحيفه.

(٤) قوله: «وهو توافق الكلمتين». في ثلاثة أُمور:

⇐

الأُصول مرتّبة والاتّفاق في أصل المعنى ﴿ نحو: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ ﴾[١] ﴾ فإنّهما مشتقّان من «قام، يقوم»[٢].

﴿ والثّاني: أن يجمعهما ﴾ أي: اللّفظين ﴿ المشابهة، وهو ما يشبه الاشتقاق[٣] ﴾ وليس باشتقاق، وذلك بأن يوجد فيكلّ من اللّفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف أو أكثر، لكن لا يرجعان إلى أصل واحد في الاشتقاق ﴿ نحو: ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ ﴾[٤] ﴾ فإنّ «قال» من «القول»، و«القالين» من «القِلَى»[٥].

ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ إِثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ[٦] بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾[٧].

⇐ الأوّل: في الحروف الأُصول.

الثّاني: في ترتيبها بأن لا يكون بين الكلمتين اختلاف في ترتيب الحروف الأُصول.

الثّالث: الاتّفاق في أصل المعنى.

(١) الرّوم: ٤٣.

(٢) **قوله: «مشتقّان من «قام، يقوم»**. أي: من مصدر هذين وهو «القيام».

(٣) **قوله: «ما يشبه الاشتقاق»**. وشبه الاشتقاق أسميته أنا بـ**«الاشتقاق الملحق»** في مقابل **«الاشتقاق المطلق»** وشرحت شرحاً وافياً في باب معرفة ذي الزّوائد من حاشية «شرح النّظام» فراجعها.

(٤) الشّعراء: ١٦٨.

(٥) **قوله: «من القِلَى»**. على وزن «القِرَى» فـ«القول» أجوف واويّ، و«القِلَى» ناقص يائيّ لكنّهما جامعان لأكثر الحروف ـ أعني: القاف واللّام ـ.

(٦) **قوله: «إلى الأرض أرضيتم»**. ولفظ «الأرض» يوجد فيه جميع ما يوجد في «أرضيتم» من الحروف، فيزعم أنّهما مشتقّان من أصل واحدٍ، وليس كذلك، لأنّ الهمزة في «أرضيتم» ليست أصليّة وإنّما هي استفهاميّة بخلاف «الأرض» فإنّها فيها أصليّة فلا يكون بينهما اتّحاد في الاشتقاق لكنّهما مشتركان في جميع الحروف وإن لم يكن بعض الحروف ـ أي: الهمزة في «أرضيتم» ـ أصليّةً.

⇐

وبهذا يعرف أن ليس المراد بـ«ما يشبه الاشتقاق»: «الاشتقاق الكبير»[1] وذلك

⇐ واعترِض عليه بأنّ الفرقَ بين المثالين ـ بجعل الأوّل مثالاً لما يجمع الأكثر، والثّاني مثالاً للجميع ـ غيرُ جيّدٍ. (٧) التّوبة: ٣٨.

(١) **قوله: «الاشتقاق الكبير»**. هذا مذهب جماعة من العلماء ذكره صاحب «المِراح» فيه حيث قسّمه إلى ثلاثة أقسام: أكبر، وأصغر، وكبير، قال: الاشتقاق أن تجد بين اللّفظين تناسباً في اللّفظ والمعنى وهو على ثلاثة أنواع:

صغير: وهو أن يكون بينهما تناسب في الحروف والتّرتيب نحو: «ضرب» من «الضّرب».

وكبير: وهو أن يكون بينهما تناسب في اللّفظ والمعنى دون التّرتيب نحو: «جبذ» من «الجذب».

وأكبر: وهو أن يكون بينهما تناسب في المخرج نحو: «نعق» من «النّهق»؛ هذا كلامه مختصراً، والتّفصيل في شرحنا على «المِراح» الموسوم بـ«مفتاح النّجاح». وابن جنّي أنكر هذا التّقسيم وقسّمه إلى قسمين، فقال في باب الاشتقاق من كتاب «الخصائص» ٢: ١٣٣:

باب في الاشتقاق الأكبر

هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا؛ غير أنّ أبا عليّ ـ رحمه الله ـ كان يستعين به، ويُخلِد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر. لكنّه مع هذا لم يسمّه، وإنّما كان يعتاده عند الضّرورة، ويَسْتروِح إليه، ويتعلّل به. وإنّما هذا التّلقيب لنا نحن. وستراه فتعلم أنّه لقَب مستحسن. وذلك أنّ الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير.

فالصّغير ما في أيدي النّاس وكتبهم؛ كأن تأخذ أصلاً من الأُصول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صِيَغه ومبانيه. وذلك كترتيب «س، ل، م» فإنّك تأخذ منه معنى السّلامة في تصرّفه؛ نحو: «سلم» و«يسلم»، و«سالم»، و«سلمان»، و«سلمى» و«السّلامة»، و«السّليم» ـ اللّديغ؛ أُطلق عليه تفاؤلاً بالسّلامة ـ. وعلى ذلك بقيّة الباب إذا تأوّلته، وبقيّة الأُصول غيره؛ كترتيب «ض، ر، ب» و«ج، ل، س» و«ز، ب، ل» على ما في ⇐

⇐ أيدي النّاس من ذلك. فهذا هو **الاشتقاق الأصغر**. وقد قدّم أبوبكر ـ رحمه الله ـ رسالته فيه بما أغنى عن إعادته؛ لأنّ أبابكر لم يَأْلُ فيه نصحاً، وإحكاماً، وصنعة وتأنيساً.

وأما **الاشتقاق الأكبر** فهو أن تأخذ أصلاً من الأُصول الثلاثيّة، فتعقد عليه وعلى تقاليبه السّتّة معنى واحداً، تجتمع التّراكيب السّتّة وما يتصرّف من كلّ واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك [عنه] رُدّ بلطف الصّنعة والتّأويل إليه؛ كما يفعل الاشتقاقيّون ذلك في التّركيب الواحد. وقد كنّا قدّمنا ذكر طَرَف من هذا الضّرب من الاشتقاق في أوّل هذا الكتاب عند ذكرنا أصل الكلام والقول وما يجيء من تقليب تراكيبهما؛ نحو «ك، ل، م» «ك، م، ل» «م، ك، ل» «م، ل، ك» «ل، ك، م» «ل، م، ك»، وكذلك «ق، و، ل» «ق، ل، و» «و، ق، ل» «و، ل، ق» «ل، ق، و» «ل، و، ق»، وهذا أعوص مذهباً، وأحزن مُضطرَبا. وذلك أنّا عقدنا تقاليب الكلام السّتّة على القوّة والشدّة، وتقاليبَ القول السّتّة على الإسراع والخِفّة. وقد مضى ذلك في صدر الكتاب.

لكن بقي علينا أن نحضِر هنا ممّا يتّصل بهِ أحرفاً، تؤنِّس بالأوّل، وتُشجّع منه المتأمّل.

فمن ذلك تقليب «ج، ب، ر» فهي ـ أين وقعت ـ للقوّة والشدّة. منها «جبرت العظم، والفقير» إذا قوّيتهما وشدَدْت منهما، والجَبْر: الملِك لقوّته وتقويته لغيره. ومنها «رجل مجرَّب» إذا جَرَّسْته الأُمورُ ونجّذَته، فقويت مُنّته، واشتدَّت شكِيمته. ومنه «الجِرَاب» لأنّه يحفظ ما فيه، وإذا حُفظ الشّيء وروعي اشتدّ وقوي، وإذا أُغفل وأُهمل تساقط ورَذِيَ. ومنها «الأبجر، والبُجْرة» وهو القويّ السُرَّة. منه قول عليّ ـ صلوات الله عليه ـ: «إلى الله أشكو عُجَرِي وبُجَرِي»، تأويله: همومي وأحزاني، وطريقه أنّ العُجْرة كلّ عُقْدة في الجَسَد؛ فإذا كانت في البطن والسرّة فهي البُجْرة والبَجَرة، تأويله أنّ السُرَّة غلُظت ونتأت فاشتدّ مسُّها وأمرها. وفُسّر أيضاً قوله: عُجَري وبُجَري، أي ما أُبدي وأُخفي من أحوالي. ومنه «البُرْج» لقوّته في نفسه، وقوّة ما يليه به، وكذلك «البَرَج» لنقاء بياض العين، وصفاء سوادها، هو قوّة أمرها، وأنّه ليس بلونٍ مستضعَف، ومنها «رجَّبت الرّجل» إذا عظّمته وقوّيت أمره. ومنه «رَجَب» لتعظيمهم إيّاه عن القتال فيهِ، وإذا كَرُمت النّخلة على ⇐

⇐ أهلها فمالت دَعَموها بالرُّجْبة، وهو شيء تُسند إليهِ لتقوى بـهِ. و«الراجِبة»: أحد فصوص الأصابع، وهي مقوِّية لها. ومنها «الرَّبَاجيّ» وهو الرَّجُل يفخر بأكثر من فعله؛ قال:

* وتلقاه رَبَاجِيّاً فخورا *

تأويله أنّه يعظِّم نفسه، ويقوّي أمره.

ومن ذلك تراكيب «ق، س، و» «ق، و، س» «و، ق، س» «و، س، ق» «س، و، ق» وأهمل «س، ق، و» وجميعُ ذلك إلى القوّة والاجتماع. منها «القسوة» وهي شِدّة القلب واجتماعه، ألا ترى إلى قوله:

يا ليت شِعْري ـ والمُنَى لا تنفع ـ هل أَغدُوَنْ يوماً وأمري مُجْمَع

أي: قويّ مجتمع، ومنها «القوس» لشدّتها، واجتماع طَرَفيها. ومنها «الوَقْس» لابتداء الجرب، وذلك لأنّه يجمع الجِلْد ويُقْحِله، ومنها «الوَسْق» للحمل؛ وذلك لاجتماعه وشدّته، ومنه «استوسق الأمر» أي: اجتمع ﴿وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ﴾ أي: جَمَعَ، ومنها «السَوق»، وذلك لأنّه استحثاث وجمْع للمسوق بعضِه إلى بعض؛ وعليه قال:

* مستوسِقاتٍ لو يجدن سائقا *

فهذا كقولك: مجتمعاتٍ لو يجِدن جامعا.

فإن شَذَّ شيء من شُعَب هذه الأُصول عن عَقْده ظاهراً رُدَّ بالتأويل إليه، وعُطِف بالملاطفة عليه. بل إذا كان هذا قد يَعْرِض في الأصل الواحد حتّى يُحتاج فيه إلى ما قلناه، كان فيما انتشرت أُصوله بالتّقديم والتّأخير أولى باحتماله، وأجدر بالتأوّل له.

ومن ذلك تقليب «س، م، ل» «س، ل، م» «م، س، ل» «م، ل، س» «ل، م، س» «ل، س، م» والمعنى الجامع لها المشتملُ عليه الإصحاب والملاينة. ومنها الثوب «السَمَل» وهو الخَلَق. وذلك لأنّه ليس عليه من الوَبَر والزِئبِر ما على الجديد. فاليد إذا مَرّت عليه لِلَّمس لم يستوقفها عنه جِدَّة المنسج، ولا خُشنة الملمس. و«السَمَل»: الماء القليل؛ كأنّه شيء قد أَخْلَق وضعف عن قوّة المضطرَب، وجَمَّة المرتكَض؛ ولذلك قال:

⇐

⇐ حوضاً كأنَّ ماءه إذا عَسَلْ　　　من آخر الليل رُوَيزيّ سَمَلْ

وقال آخر:

ورَّاد أسمال المياه السُّدْم　　　في أُخْريات الغَبَش المِغَمِّ

ومنها «السّلامة». وذلك أنّ السّليم ليس فيه عيب تقف النّفس عليه ولا يعترض عليها به. ومنها «المَسْل» و«المَسَل» و«المَسِيل» كلّه واحد، وذلك أنّ الماء لا يَجرِي إلّا في مَذْهب له وإمام منقاد به، ولو صادف حاجزاً لاعتاقه فلم يجد مُتسرَّبا معه. ومنها «الأملس» و«الملساء». وذلك أنّه لا اعتراض على النّاظر فيه والمتصفّح له. ومنها «اللمس». وذلك أنّه إن عارض اليَد شيء حائل بينها وبين الملموس لم يصحَّ هناك لمس؛ فإنّما هو إهواء باليد نحوه، ووصول منها إليه لا حاجز ولا مانع، ولابدّ من اللّمس من إمرار اليد، وتحريكها على الملموس، ولو كان هناك حائل لاستوقفت به عنه. ومنه «الملامسة» ـ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ أي: جامعتم ـ وذلك أنّه لابدّ هناك من حركات واعتمال، وهذا واضح. فأمّا «ل، س، م» فمهمَل. وعلى أنّهم قد قالوا: «نَسَمت الرِّيحُ» إذا مرّت مرّاً سهلاً ضعيفاً، والنون أُخت اللّام، وسترى نحو ذلك.

ومرَّ بنا أيضاً «أَلْسَمْتُ الرجل حُجّته» ـ إذا لقَّنته وأَلزمته إيّاها ـ. قال:

لا تُلْسِمَنَّ أبا عمران حُجَّته　　　ولا تكوننْ له عوناً على عمرا

فهذا من ذلك، أي سهَّلتها وأوضحتُها.

واعلم أنّا لا ندّعي أنّ هذا مستمرّ في جميع اللغة، كما لا ندّعي للاشتقاق الأصغر أنّه في جميع اللغة. بل إذا كان ذلك الّذي هو في القسمة سدس هذا أو خمسه متعذّراً صعباً كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهباً وأعزَّ ملتمَسا. بل لو صحّ من هذا النّحو وهذه الصّنعة المادّةُ الواحدة تتقلّب على ضروب التقلّب كان غريباً معجِبا. فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر، ويجاريه إلى المَدَى الأبعد.

وقد رَسَمتُ لك منه رسماً فاحتذِه، وتَقَيَّله تحظَ به، وتُكثر إعظام هذه اللغة الكريمة من أجله. نعم، وتسترفده في بعض الحاجة إليه فيعينك ويأخذ بيديك؛ ألا ترى أنّ أبا

⇐

لأنّ «الاشتقاق الكبير» هو الاتّفاق في الحروف الأُصول، من غير رِعاية التّرتيب، مثل: «القَمَر» و«الرَّقَم» و«المَرَق» ونحو ذلك، و«الأرض» مع «أرضيتم» ليس من هذا القبيل، وهو ظاهر.

[جِناس الإشارة]

ومن أنواع التّجنيس تجنيس الإشارة، وهو أن لا يظهر التّجنيس باللّفظ بل بالإشارة كقوله:

حُلِقَتْ لِحْيَةُ مُوْسَى بِٱسْمِهِ[(١)] وبِهارُون إذا ما قُلِبا

⇐ عليّ [رحمه الله] كان يقوّي كون لام «أُثْفِيَّة» فيمن جعلها «أفعولة» واواً بقولهم: «جاء يَثفُه» ويقول: هذا من الواو لا محالة كـ«يعِده». فيرجّح بذلك الواو على الياء الّتي ساوقتها في «يَثْفوه» وَ«يثفيه». أفلا تراه كيف استعان على لام «ثَفَا» بِفاء «وَثَف». وإنّما ذلك لأنّها مادّة واحدة شُكِّلت على صُوَر مختلفة، فكأنّها لفظة واحدة. وقلت مرّة للمتنبّي: أراك تستعمل في شعرك ذا، وتا، وذي كثيراً، ففكّر شيئاً ثمّ قال: إنّ هذا الشّعر لم يُعمل كلّه في وقت واحد. فقلت له: أجل لكن المادّة واحدة. فأمسك البتّة. والشّيء يذكر لنظيره؛ فإنّ المعاني ـ وإن اختلفت معنيّاتها ـ آوية إلى مضجع غير مُقِضّ، وآخذ بعضُها برقاب بعض.

(١) **قوله: «حُلِقَت لِحْيَةُ مُوْسَى باسِمِه»**. البيت من الرَّمَل على العروض المحذوفة مع الضّرب المحذوف المخبون، واختلف في قائله: فنسبه أبو هلال العسكريّ في «الصّناعتين» إلى أبي العتاهية الشّاعر المشهور. ونسبه السيّد المدنيّ في «أنوار الرّبيع» إلى أبي العلاء المعرّي ولم أجد في ديوانَيْهما. وتمامه:

حُلِقَتْ لِحْيَةُ مُوْسَى باسمه وبهارون إذا ما قُلِبَا
إنّ هارون إذا ما قلبا يجعل اللِحْيَةَ شيئاً عَجَبَا

والمراد باسمه: الآلةُ الّتي يحلق بها الشّعر ويقال له: «موسى الحديد» ـ بالإضافة ـ والحجر الذي يُحَدُّ به تلك الآلة اسمه «عيسى».

قال الهنديّ: قلب «هارون»: «نوراه» وهو بالسّريانيّة «موسى» كذا قيل، والأوجه أنّ ⇐

[ردُّ العجز على الصّدر]

﴿ ومنه ﴾ أي: من اللّفظيّ ﴿ ردّ العجز على الصّدر، وهو في النّثر أن يجعل أحد اللّفظين المكرَّرَين ﴾ أعني: المتّفقين في اللّفظ والمعنى ﴿ أو المتجانسين ﴾ أي: المتشابهين في اللّفظ دون المعنى ﴿ أو الملحقين بهما ﴾ أي: بالمتجانسين، والمراد بهما اللّفظان اللّذان يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق ﴿ في أوّل الفِقْرَة ﴾ وقد عرفت معناها ﴿ و ﴾ اللّفظ ﴿ الآخر في آخرها ﴾ أي: آخر الفِقْرَة، فيكون أربعة أقسام:

أحدها: أن يكون اللّفظان مكرّرين ﴿ نحو: ﴿ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ(١) ﴾(٢) ﴾.

والثّاني: أن يكونا متجانسين ﴿ نحو: «سائِلُ اللَّئيمَ يرجِعُ ودَمعُهُ سائِلٌ» ﴾ الأوّل من «السّؤال» والثّاني من «السَّيلان».

﴿ و ﴾ **الثّالث**: أن يجمع اللّفظين الاشتقاق ﴿ نحو: ﴿ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً ﴾(٣) ﴾.

⇐ قلب «هارون»: «نوره» لأنّ ألف «هارون» مطروح في الكتابة اه. أي: يكتب هكذا: «هرُون» وقلب هذا «نوره» لا شكّ في ذلك.

والشّاهد فيه جناس الإشارة، لأنّ اسمه إشارة إلى تلك الآلة وهي مجانس في الاسم لـ«موسى» المذكور.

(١) **قوله: «تخشاه»**. فهذا مثل الأوّل ـ أي: «تخشى» ـ، ولا يضرّ اتّصال ضمير المفعول لأنّه بمنزلة العدم؛ إذ المفعول فضلة وليس كالجزء من الفعل ـ كما زعم بعضهم ـ.

(٢) الأحزاب: ٣٧.

(٣) نوح: ١٠.

والرّابع: أن يجمعهما شبه الاشتقاق ﴿ **نحو**: ﴿**قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ**﴾ [(١)] ﴾.

﴿ **وهو في النّظم أن يكون أحدهما** ﴾ أي: أحد اللّفظين المكرّرين، أو المتجانسين، أو الملحقين بهما ﴿ **في آخر البيت** ﴾ واللّفظ ﴿ **الآخر في صدر المِصْراع الأوّل، أو حشوه، أو آخره، أو صدر المِصْراع الثّاني** ﴾.

واعتبر صاحب «المفتاح» قسماً آخر[(٢)] وهو أن يكون اللّفظ الآخر في حشو المِصْراع الثّاني نحو:

في علمه وحلمه وزُهْده وعَهْدِهِ مشتهر مشتهر

ورأى المصنّف تركه أولى؛ إذ لا معنى فيه لردّ العَجُز على الصَّدْرِ، إذ لا صِدَارَةَ

---

(١) الشّعراء: ١٦٨.

(٢) **قوله: «واعتبر صاحب «المفتاح» قسماً آخر»**. قال في آخر القسم الثّالث من «المفتاح» ٥٤١: ومن جهات الحسن ردّ العجز إلى الصّدر، وهو أن يكون إحدى الكلمتين المتكرّرتين أو المتجانستين أو الملحقتين بالتّجانس في آخر البيت والأُخرى قبلها في أحد المواضع الخمسة من البيت وهي: ١ ـ صدر المصراع الأوّل ٢ ـ وحشوه ٣ ـ وآخره ٤ ـ وصدر المِصراع الثاني ٥ ـ وحشوه كما إذا قلت:

١ ـ مشتهر في علمِهِ وحلمِهِ وزهدُه وعهدُه مشتهر

٢ ـ في علمِهِ مشتهر وحلمُهُ وزهدُه وعهدُه مشتهر

٣ ـ في علمه وحلمه مشتهر وزهده وعهده مشتهر

٤ ـ في علمه وحلمه وزهده مشتهر، وعهدُه مشتهر

٥ ـ في علمِهِ وحلمِهِ وزهدِهِ وعهدِهِ مشتهر مشتهر

والأحسن في هذا النّوع أن لا يرجع الصّدر والعجز إلى التكرار.

قال الجعفريّ: وهذا إنّما يصحّ في الأبيات السّداسيّة التّفاعيل ولا يجري المجزوءات الباقية في كلّ مصراع على جزءين لفقدان الحشو حينئذٍ. والرَّجَز المذكور وضعه السّكّاكي للتّمثيل، إلّا أن يقال: أراد بالصّدر، والحشو، والآخر المعاني اللُّغويّة لها، لا المصطلح العَروضيّ، فيصحّ حينئذٍ.

لحشو المصراع الثّاني أصلاً، بخلاف المِصْراع الأوّل، فالمعتبر عنده أربعة أقسام: وهو أن يقع اللّفظ الآخر في صدر المصراع الأوّل، أو حشوه، أو عجزه، أو صدر المصراع الثّاني، وعلى كلّ تقديرٍ فاللّفظان إمّا مكرّران، أو متجانسان، أو ملحقان بهما، تصير اثنَيْ عَشَرَ؛ حاصلة من ضرب أربعة في ثلاثة.

وباعتبار أنّ الملحقين قسمان: لأنّه إمّا أن يجمعهما الاشتقاق، أو شبه الاشتقاق؛ تصير الأقسام ستّةَ عَشَرَ؛ حاصلةً من ضرب أربعة في أربعة.

لكنّ المصنّف لم يورد من شبه الاشتقاق إلّا مثالاً واحداً[1] إمّا لعدم الظّفر بالأمثِلة الثّلاثة الباقية، وإمّا اكتفاء بأمثلة الاشتقاق، فبهذا الاعتبار أورد ثلاثة عشر مثالاً.

١ ـ أمّا ما يكون اللّفظان مكرّرين فيه فما يكون أحد اللّفظين في آخر البيت واللّفظ الآخر في صدر المِصْراع الأوّل ﴿كقوله﴾:

﴿سَرِيعٌ إلى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ[2] وَلَيْسَ إِلَى داعِي النَّدى بِسَرِيع﴾

٢ ـ ﴿و﴾ ما يكون اللّفظ الآخر في حشو المِصْراع الأوّل مثل ﴿قوله﴾ أي: قول صِمَّة بن عبدالله القُشَيْرِيّ:

---

(١) **قوله: «إلّا مثالاً واحداً»**. وهو قول المعرّيّ: «لو اختصرتم من الإحسان» البيت....

(٢) **قوله: «سريع إلى ابن العمّ يلطم وجهه»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف والقائل الأُقَيشِر الأسديّ المغيرة بن عبدالله بن معرض الأسدي أبو معرض المتوفّى سنة ٨٠هـ يقال له: الأُقيشر لأنّه كان أحمر الوجه أقشر وكان عثماني الرّأي والهَوَى وإن هجا عبدالملك بن مروان ـ لعنهما الله ـ وتمامه:

سَرِيْعٌ إلى ابن العمّ يَلْطِمُ وجهه وليس إلى داعي النَّدى بِسَرِيْعِ
حريص على الدُّنْيا مُضِيْعٌ لدينه وليس لما في بيته بِمُضِيْعِ

* * *

﴿ تَمَتَّعْ مِنْ شَمِيمِ عَرَارِ نَجْدٍ[1] فَمَا بَعْدَ العَشِيَّةِ مِنْ عَرَارِ ﴾

هي وَرْدَة ناعمة صَفْرَاء طيّبة الرّائحة، وموضع «مِنْ عَرَار» رفع[2] على أنّه اسم «ما» و«من» زائدة، و«تمتّع» مفعول «أقول» في قوله:

أَقُولُ لِصَاحِبِي وَالْعِيْسُ تَهْوِي بِنَا بَيْنَ الْمُنِيفَةِ[3] فَالضِّمَارِ

يعني: أُجَارِي رفيقي وأُبَاثُّهُ قِصَّتَنَا[4] والرَّوَاحِلُ تُسْرِعُ بين هذين الموضعين

---

(١) قوله: «تمتّع من شميم عَرار نجدٍ». البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضَّرب المشابه والقائل اختلف فيه فنسب إلى مجنون ليلى قيس بن الملوّح بن مزاحم العامريّ المتوفّى سنة ٦٨هـ، وإلى الصِّمَّةِ القشيريّ المتوفّى سنة ٩٥هـ وإلى جعدة بن معاوية العقيليّ ـ كما في الحماسة البصريّة ـ. وهو من قطعة يقول فيها:

أقول لصاحبي والعِيْسُ تهوي بنا بين المنيفة فالضِّمَارِ
تمتَّعْ من شميم عَرَارِ نَجْدٍ فما بعد العَشِيَّةِ من عَرَارِ
ألا يا حبّذا نفحاتُ نجدٍ وريّا رَوْضه غِبَّ القِطَارِ
وأهلُكَ إذ يَحُلُّ الحَيَّ نَجْداً وأنت على زمانك غير زاري
شهور ينقضين وما شعرنا بأنصافٍ لهنّ ولا سِرَارِ
فأمّا ليلهنّ فخيرُ ليلٍ وأطول ما يكون من النَّهَارِ

(٢) قوله: «وموضع «من عرار» رفع». والخبر محذوف بالقرينة ولا يمكن عند غير ابن عصفورٍ أن يكون قوله: «بعد العشيّة» منصوباً محلاًّ على أن يكون خبرها المقدّم ـ كما زعم بعضهم ـ لأنّ شرط عمل «ما» الحجازيّة بقاء التّرتيب كما قال ابن مالك:

إعمال «ليس» أُعمِلت «ما» دون «إن» مع بَقَا النّفي وترتيبٍ زُكِنْ

وأمّا ابن عصفورٍ فلم يشترط في عملها بقاء التّرتيب إذا كان الخبر ظرفاً.

(٣) بضمّ الميم وكسر النّون على صيغة مؤنّث اسم الفاعل من «أناف، يُنيْفُ» و«الضِّمار» بكسر الضّاد وآخره راء موضعان بين «نجد» و«اليمامة» ـ كما في «معجم البُلْدان» ـ.

(٤) كذا في جميع النّسخ المخطوطة الموجودة عندي وهي ثلاث نسخ من أقدم نسخ الكتاب في الدّنيا وفي المطبوعة كلّها «غصّتنا».

وأقول في أثناء ذلك متلهّفاً: «استمتع بشميم عَرَار نَجْدٍ فإنّا نعْدَمُهُ إذا أمسينا لخروجنا من أرض نَجْدٍ ومَنَابِتِه».

٣ ـ ﴿و﴾ ما يكون اللّفظ الآخر في آخر المِصْراع الأوّل ﴿**مثل قوله**﴾ أي: قول أبي تَمّام: ﴿**وَمَنْ كَانَ بِالْبِيضِ الْكَواعِبِ**﴾ جمع «كاعب» وهي الجارية حين يَبْدُوْ ثَدْيُهَا للنّهود ﴿**مُغْرَماً**﴾[1] مُوْلَعاً ﴿**فَمَا زِلْتَ بِالبِيْضِ**﴾ يعني: بالسُّيُوف

---

(١) **قوله: «ومن كان بالبيض الكواعب مغرماً»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل والقائل أبو تَمّام في مدح أبي سعيد محمّد بن يوسف من قصيدة يقول فيها:

عَسَى وَطَنٌ يَدْنُو بِهِمْ ولَعَلَّما ... وأَنْ تُعْتِبَ الأَيَّامُ فِيهمْ فَرُبَّما
لَهُمْ منزلٌ قد كان بالبيض كالمَهَا ... فَصِيحُ المَغَاني ثُمَّ أصبحَ أعجمَا
ورَدَّ عُيُونَ النَّاظِرينَ مُهَانَةً ... وقدْ كانَ مِمَّا يَرْجِعُ الطَّرْفُ مُكْرَمَا
تَبَدَّلَ غاشِيهِ بِريم مُسَلِّم ... تَرَدَّى رداءَ الحُسْنِ طَيْفاً مُسَلِّمَا
ومِنْ وَشْيِ خَدٍّ لم يُنَمْنَمْ فِرِنْدُهُ ... مَعَالِمَ يُذْكِرْنَ الكِتَابَ المُنَمْنَما
وبالحلْي إنْ قَامَتْ تَرَنَّمَ فَوْقَها ... حَماماً إذا لاقى حَمَاماً تَرَنَّما
وبالخَدْلةِ السَّاقِ المُخَدَّمةِ الشَّوَى ... قَلائِصَ يَتْبَعْنَ العَبَنَّى المُخَدَّمَا
سَوَارِ إذا قاتَلْنَ مُمْتَنِعَ الفَلا ... جَعَلْنَ الشِّعَارَيْن الجَدِيلَ وشَدْقَما
إلى حَائِطِ الثَّغْرِ الّذي يُورِدُ القَنَا ... مِنَ الثُّغْرَةِ الرَّيَّا القَلِيبَ المُهدَّما
بسَابغ مَعروف الأمير مُحَمَّدٍ ... حَذَا هَجَمَاتِ المَال مَنْ كانَ مُصْرِما
وحَطَّ النَّدى في الصَّامِتِيِّينَ رَحْلَه ... وكانَ زَمَاناً في عَدِيِّ بنِ أخْزَما
يَرَى العَلْقَمَ المَأْدُومَ بالعِزِّ أرْيَةً ... يمانِيَةً والأريَ بالضَّيْم عَلقَمَا
إذَا فَرَشُوهُ النِّصْفَ ماتتْ شَذَاتُه ... وإن رتعُوا في ظُلْمِهِ كانَ أظلَما
لَقَدْ أصبحَ الثَّغْرَان في الدِّينِ بَعْدَ مَا ... رَأَوْا سَرَعَان الذُّلِّ فَذّاً وتَوْءَما
وكنتَ لِنَاشيهمْ أَباً ولِكَهْلِهِمْ ... أخاً ولذِي التَّقْويس والكَبْرَة ٱبْنَما

⇐

⇐ ومَنْ كان بالبيض الكواعِبِ مُغْرَماً ... فـمَا زلْتَ بـالبيض القَـواضِبِ مُـغْرما
ومـنْ تَـيَّمت سُـمْرُ الحِسَان وأُدْمُـها ... فـمَا زلْتَ بـالسُّمْرِ العَـوالي مُـتَيَّمَا
جَـدَعْتَ لَـهُمْ أنْـفَ الضَّـلال بـوقْعَةٍ ... تَـخَرَّمتَ فـي غَـمَّائِها مَـنْ تَـخرَّمَا
لَئِنْ كـانَ أمسَـى فـي عَـقَرْقُسَ أجدَعا ... لَـمِنْ قَـبْلُ مـا أمسَـى بـمَيْمَذَ أخـرَمَا
ثَـلِمْتَهُمْ بـالمشْرَفيِّ وقـلَّما ... تَـثَلَّمَ عِـزُّ القَـوْمِ إلَّا تَـهَدَّما
قَـطَعْتَ بَـنانَ الكُـفْرِ مِـنْهُمْ بـمَيْمَذٍ ... وأتـبَعْتَها بـالرُّومِ كـفّاً ومِـعْصَمَا
وكـم جَـبلٍ بـالبذِّ مِـنْهُمْ هـدَدْتَهُ ... وغـاو غَـوَى حَـلَّمْتَه لَـوْ تَـحَلَّما!
ومُـقْتَبَلٍ حَـلَّتْ سُـيوفُكَ رَأْسَـهُ ... ثَـغاماً ولوْلا وقْـعُها كـانَ عِـظْلِمَا
فـلمَّا أبَت أحكَـامَه الشَّـيْبَةُ اغـتَدَى ... قَـنَاكَ لمـا قـدْ ضَيَّعَ الشَّـيْبُ مُـحْكَمَا
إذا كُـنْت لِـلْأَلْوَى الأصَـمِّ مُـقَوِّماً ... فأَوْرِدْ وَريـدَيْهِ الأصـمَّ المُـقَوَّما
ولمَّـا التـقَى البشْـرَانِ أنـقَعَ بِشْـرُنا ... لِـبِشْرِهِم حَـوْضاً مِـنَ الصَّـبْرِ مُـفْعَما
وسَـاعَدَه تـحتَ البـيَاتِ فَـوارِسٌ ... تَـخَالُهمُ فـي فَـحْمَةِ اللَّـيل أنْـجُما
وقـد نَـثَرتْهُمْ رَوْعَـةٌ ثـمَّ أحـدَقُوا ... بـه مـثْلَما أَلَّـفْتَ عِـقْداً مُـنَظَّما
بسـافِرِ حُـرِّ الوَجْـهِ لَـوْ رَامَ سَـوْءَةً ... لَكـانَ بـجلبابِ الدُّجَـى مُـتَلَثِّما
مَـثَلْتَ لهُ تـحتَ الظَّـلام بِـصُورَةٍ ... عَـلى البُـعْدِ أقـنَتْهُ الحَـيَاءَ فَـصَمَّما
كَـيُوسُفَ لَـمَّا أَنْ رَأَى أَمْـرَ رَبِّـه ... وقَـدْ هَـمَّ أن يَـعْرَورِيَ الذَّنْبَ أحْـجَمَا
وقَـدْ قَـالَ إمَّـا أن أُغـادرَ بَـعْدَها ... عَـظِيماً وإمَّـا أن أغـادرَ أعـظُمَا
ونِـعْمَ الصَّـريخُ المُسْتَجاشُ مُـحَمَّدٌ ... إذا حَـنَّ نَـوْءٌ لِـلمَنايا وأرزَمـا
أشَـاحَ بِـفِتْيَان الصَّـباحِ فأكـرَهُوا ... صُـدُورَ القَـنا الْـخَطِّيِّ حتَّى تَـحَطَّما
هُـو افـتَرَعَ الفَـتحَ الَّـذي سَـارَ مُـعْرِقاً ... وأنـجَدَ فـي عُـلو البـلادِ وأتْـهَمَا
لَـهُ وقْـعةٌ كـانتْ سَـدىً فأَنَـرْتَها ... بأُخْرَى وخَـيْرُ النَّـصْرِ مـا كـانَ مُلْحَمَا
هُـما طَـرَفا الدَّهْـرِ الَّـذي كـان عَـهدُنا ... بأوَّلِه غُـفْلاً فَـقد صَـارَ مُـعْلَما
لقَـدْ أذكَـرانـا بأْسَ عَـمْرٍو ومُسْهِر ... ومـا كـانَ مِـنْ إسْـفِنْدِيَاذَ ورُسْتَما

⇐

«القَوَاضِبِ» القواطِعِ **«مُغْرَماً»**.

٤ ـ وما يكون اللّفظ الآخر في صدر المِصْراع الثّاني **«مثل قوله»**:

⇐ رأى الرُّومُ صُبْحاً أنَّها هيَ إذْ رَأَوْا ... غَداةَ التَقَى الزَّحْفان أنَّهما هُما
هِزَبْرَا غَريفٍ شَدَّ مِنْ أبْهَرَيْهِما ... ومَتْنيهما قُرْبُ المُزَعْفَرِ مِنْهُما
فأُعطِيتَ يَوْماً لَو تَمَنَّيْتَ مِثْلَه ... لأعجَزَ رَيْعَانَ المُنى والتَّوهُّما
لَحِقْتَهما في سَاعَةٍ لَوْ تَأخَّرَتْ ... لقَدْ زَجَرَ الإسلامُ طائِرَ أشْأَما
فلَوْ صَحَّ قَوْلُ الجَعْفَرِيَّةِ في الّذي ... تَنُصُّ مِنَ الإلهَامِ خِلْنَاكَ مُلْهَما
فإنْ يَكُ نَصْرَانِيّاً النَّهْرُ آلِسٌ ... فقَدْ وَجَدُوا وَادِي عَقَرْقُسَ مُسْلِما
بهِ سُبِتُوا في السَّبْتِ بالبيض والقَنا ... سُبَاتاً ثَوَوْا منه إلى الْحَشْرِ نُوَّما
فَلَوْ لَمْ يُقَصِّرْ بالعَرُوبَةِ لَم يَزَلْ ... لَنا عُمُرَ الأيَّامِ عِيداً ومَوْسِما
وما ذَكَرَ الدَّهْرُ العَبُوسُ بأنَّه ... لَه ابنٌ كيَوْمِ السَّبْتِ إلَّا تَبَسَّما
ولَمْ يَبْقَ في أرضِ البقّلار طائرٌ ... ولا سَبُعٌ إلَّا وقَدْ بَاتَ مُولِما
ولا رَفَعُوا في ذلكَ اليَوْم إثْلباً ... ولا حَجَراً إلَّا رَأَوْا تَحْتَه دَمَا
رُمُوا بابن حَرْب سَلَّ فيهمْ سُيُوفَه ... فكَانَتْ لنا عُرْساً وللشِّرْكِ مَأْتَما
أَفَظُّ بَني حَوّاءَ قَلْباً عليهم ... وَلَمْ يَقْسُ مِنْه القَلْبُ إلا لِيُرْحَما
إذَا أجرَمُوا قَنَّا القَنَا مِنْ دِمَائهم ... وَإنْ لَمْ يَجِدْ جُرْماً عليهم تَجَرَّما
هُوَ اللّيثُ لَيْثُ الغَابِ بَأْساً ونَجْدَةً ... وإنْ كانَ أحْيَا مِنْه وَجْهاً وأكرَمَا
أشَدُّ ازدِلافاً بينَ دِرْعَينِ مُقْبِلاً ... وأحسَنُ وَجْهاً بينَ بُرْدَيْنِ مُحْرِما
جَدِيرٌ إذا ما الْخَطْبُ طَالَ فلَمْ تُنَلْ ... ذُؤَابَتُهُ أنْ يَجْعَل السَّيْفَ سُلَّما
كَريمٌ إذا زُرْنَاهُ لَمْ يقتَصِرْ بنا ... علَى الكَرمِ المَوْلُودِ أوْ يَتَكَرَّمَا
تَجَشَّمَ حَمْلَ الفَادِحَاتِ وقَلَّما ... أُقِيمَتْ صُدُور المَجْد إلَّا تَجَشُّما
وكُنتُ أخَا الإعدَامِ لَسْنَا لِعَلَّةٍ ... فَكَمْ بكَ بَعْدَ العُدْمِ أغْنَيْتُ مُعْدِما
وإذْ أنَا مَمْنُونٌ عَليَّ ومُنْعَمٌ ... فأصبَحْتُ مِنْ خَضْراءِ نُعْمَاكَ مُنْعِما
ومَنْ خَدَمَ الأقوَامَ يَرْجُو نَوَالَهُمْ ... فإنِّي لَمْ أخدِمْكَ إلَّا لأُخْدَما!

﴿وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُعَرَّجَ سَاعَةٍ قَلِيلاً فَإِنِّي نَافِعٌ لِي قَلِيلُها﴾(١)

---

(١) قوله: «وإن لم يكن إلَّا مُعرّجَ ساعةٍ». البيت لذي الرمّة، من قصيدة من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل، قالها في صاحبته ميّة، أوّلها:

خليليّ عُدّا حاجتي منْ هواكما ومَنْ ذَا يُوَاتي النّفس إلّا خليلُها
أَلِمَّا علَى الدّار التي لوْ وجدتما بها أهلها ما كان وَحْشاً مَقيلُهَا

وبعده البيت، وبعده:

لقدْ أُشرِبَتْ قلبي لميَ مودّة تَقَضّى الليالي وَهْوَ باقٍ وسيلها
مُهَفْهَفَةُ الكشحين رُوْدٌ شَبابُهَا مُبَتَّلَةٌ خَوْدٌ نَبيلٌ حُجولُها
وَقدْ تَيَّمَتْ قلبي فليس بنازع وَقدْ شَفَّهُ هِجرانها وَمطولها

روي عن سليمان بن عبّاس، قال: أخبرني أبي، قال: مررت في أرض بني عقيل، فرأيت جارية بيضاء، تَدَافَعُ في مشيها تدافع الفرس المختال، تنظر عن عينين نجلاوين بأهداب كقوادم النّسور، لم أر أكمل جمالاً منها، فوقفتُ لأُكلّمها، فقالت لي عجوز بِفِناء منزلها: مالك ولهذا الغزال النّجدي، الذي لا حظّ لك فيه سوى قول القائل:

ومالكَ منها غيرُ أنّك نائلٌ بعينيك عينيها وأيركَ خائبُ

فقالت لها الفتاة: دعيه يا أُمّاه يكن كما قال ذو الرّمّة:

وإن لم يكن إلّا مُعرّجَ ساعةٍ قليلاً فإنّي نافعٌ لي قَليلُهَا

ومنه قول يزيد بن الطثريّة:

أَلَيسَ قليلاً نظْرَةٌ إنْ نَظَرْتها إليكِ، ولكنْ ليس منكِ قليلُ

وقول أبي إسحاق الموصلي:

إنَّ ما قلَّ منكَ يكثرُ عندي وكثيرٌ ممّن تحبُّ قليلُ

وقول الخوارزمي:

إذا ملكتم فلا تَتِيهُوا وإن حكمتم فلا تجورُوا
تعطّفوا وارحموا محبّا قليلكم عنده كثيرُ

وقول المتنبّي:

⇐

⇐ وجُودُك بالمقامِ وَلوْ قليلاً   فـمَا فـيمَا تـجودُ بـهِ قـليلُ

وقول أبي نصر أحمد الميكالي:

قَـليلٌ مِـنكَ يكـفيني ولكـنْ   قـليلكَ لا يـقالُ لهُ قـليلُ

وقد ألمَّ بهذا المعنى شرف السّادة: محمّد بن عبدالله الحسينيّ البلخيّ بقوله من قصيدة طويلة:

ولرُبّما سمحَ البَكِيُّ بِـدَرِّهِ   وَشفَى الغليل تعلّلٌ بقليلِ

والتّعريج: الأقامة على الشيء وحَبْس المطي على المنزل.

والمعنى: إن لم يكن إلمَامُكما ـ أي نزُولُكما القليل بالدّار ـ إلّا تعريج ساعة فإنّ قليلها ينفعنِي ويشْفي غليل وجدي.

والشّاهد فيه: مجيء اللفظ الآخر في صدر المصراع الثّاني، وما أحسن قول ابن جابر:

صَـفحوا عَـنْ مـحبّهمْ وأقـالوا   مِـنْ عِـثارِ النّوى ومَـنُّوا بـوصلِ

لستُ أسـتوجبُ الوِصـالَ وَلكـنْ   أهـلُ تـلكَ الدّيـارِ أكـرَمُ أهْـلِ

وذو الرّمّة هو: أبو الحارث غَيْلاَن بن عُقْبة، ينتهي نسبه لِنزار، الشّاعر المشهور، أحد فحول الشّعراء.

يقال: إنّه كان ينشد شعره في سوق الإبل، فجاء الفرزدق فوقف عليه، فقال له ذو الرمّة: كيف ترى ما تسمع يا أبا فراس؟ قال: ما أحسن ما تقول! قال: فمالي لا أذكر مع الفحول؟ قال: قَصَّر بك عن غايتهم بكاؤك في الدِّمنِ، ووصفكَ الأبعار والعَطَن.

قال أبو عمرو بن العلاء: ختم الشّعر بذي الرّمّة، والرّجز برؤبة بن العجّاج، فقيل له: إنّ رُؤبَة حيٌّ، فقال: نعم، ولكنّه ذهب شعره كما ذهب مطعمُهُ وملبسُهُ ومنكحهُ. فقيل له: فهؤلاء الآخرون. فقال: مرقعونَ مهدَّمون، إنّما هم كَلٌّ على غيرهم.

وذو الرمَّة: أحد عشّاق العرب المشهورين بذلك، وصاحبتُهُ ميّة ابنة مقاتل ابن طَلَبة بن قيس بن عاصم المنقري.

وكان ذوالرمّة كثير التّشبيب بها في شعره، وإيّاهما عَنَى أبو تمّام الطّائي في قصيدته

⇐

⇐ البائيّة بقوله:

مـا رَبْـعُ مـيّةَ مَـعموراً يُـطيفُ بِـهِ   غيلانُ أبْهىٰ رُباً منْ رَبْعها الخرِبِ

وقال ابن قتيبة: قال أبو ضرار الغنوي: رأيت ميّة وإذا معها بَنُون لها، فقلت: صفها لي، فقال: مسنونة الوجه، طويلة الخدّ، شمّاء الأنْف، عليها وسمُ جمال. قلت: أكانت تنشدك شيئاً ممّا قال فيها ذو الرّمّة؟ قال: نعم.

ومكثت ميّة زماناً تسمع شعْرَ ذي الرمّة ولا تراه. فجعلت للّه عليها أن تنحَر بـدنةً إذا رأته، فلمّا رأته رأت رجُلاً دميماً أسود، وكانت مـن أهـل الجـمال، فـقالت: وا سـوأتاه! وا بؤساه! فقال ذو الرمّة:

على وَجْه مَيٍّ مسحة مِـنْ مـلاحةٍ   وتحتَ الثّياب العار لو كـان بـاديَا

ألم تـرَ أنّ المـاء يـخبثُ طـعْمُهُ   وإن كان لون الماء أبـيضَ صـافيَا

فيا ضَيْعة الشّعر الذي لَجَّ فانقضى   بميٍّ فـلم أمـلك ضـلالَ فـؤاديـا

ومن شعره السّائر فيها:

إذا هَـبَّتِ الأرواحُ مـن نـحو جـانبٍ   بـه أهْـلُ مـيّ هـاجَ قـلبي هُـبُوبُها

هـوىً تـذرف العـينانِ مـنه، وإنّـما   هـوَى كـلِّ نـفس أيـن حَـلَّ حـبيبُها

وكان ذو الرّمّة يُشَبِّب بخرقاء أيضاً، وهي من بني البكاء بن عامر بن صعصعة، وسبب تشبيبه بها أنّه مرّ في سفر ببعض البوادي فإذا خرقاء خارجة من خباء، فنظر إليها فوقعت في قلبه، فخرق إداوته ودنا منها يستطعم كلامها، فقال: إنّي رجل على ظهر سـفر وقـد تخرّقت إداوتي فأصلحيها لي، فقالت: والله ما أُحسن العمل وإنّي لخـرقاء ـ والخـرقاء: الّتي لا تعمل شيئاً لكرامتها على أهلها ـ فشبّب بها ذو الرّمّة، وسمّاها خرقاء، وإيّاها عنى بقوله:

وما شَنَّتا خـرقاء واهـية الكُـلَى   سـقَى بـهما سـاقٍ فـلم يـتَبَلَّلاَ

بأضْيَعَ من عينَيْكَ للـدَّمعِ كـلّما   تذكَّرْتَ ربْعاً أو توهّمت مـنزِلا

وقال المفضّل الضبّي: كنت أنزل على بعض الأعراب إذا حججت، فقال لي: هل لك

⇐

⇐ في أن أُريك خرقاء صاحبة ذي الرمّة؟ فقلت: إن فعلت فقد بررتني، فتوجّهنا جميعاً نريدها، فعدل بنا عن الطّريق بقدر ميل، ثمّ أتينا أبيات شَعَر، فاستفتح بيتاً ففتح له، وخرجت علينا امرأة طويلة حُسَّانة بهافوه. ـ الحُسَّانة أشدّ حسناً من الحسناء ـ فسلّمت وجلست، فتحدّثنا ساعة ثمّ قالت: هل حججت قطّ؟ قلت: غير مرّة، قالت: فما منعك من زيارتي؟ أما علمت أنّي مَنْسَك من مناسج الحجّ؟ قلت: وكيف ذاك؟ قالت: أما سمعت قول عمّك ذي الرّمّة حيث يقول:

تمامُ الحجِّ أن تقف المطَايا | على خَرْقَاءَ واضعَةَ اللثامِ

وكان ذو الرمّة كثير المدح لبلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ـ لعنه الله ولعن أباه وجدّه ـ وفيه يقول مخاطباً ناقته صَيْدَحَ، وكان هذا الاسم علماً عليها، بقوله:

رأيْتُ النّاس يَنْتَجِعُونَ غيثاً | فقلت لصَيْدَح انتجعي بلالا

وبقوله:

إذا ابْنَ أبي موسى بلالاً بلغتِهِ | فقامَ بفأس بين عَيْنَيْكِ جازرُ

وقد أخذه من قول الشّماخ في عَرَابة الأوسي يخاطب ناقته:

إذا بلَغتِنِي وحملتِ رحلي | عَرَابَةَ فاشْرَقي بدمِ الوتينِ

وجاء بعدهما أبو نؤاس فكشف هذا المعنى وأوضحه بقوله في الأمين محمّد بن الرشيد:

وإذا المطيُّ بنا بَلَغْنَ محمّداً | فظُهُورهُنَّ على الرّجالِ حَرَامُ

والأصل في هذا المعنى قول الأنصاريّة المأسورة بمكّة، وقد كانت نَجَتْ على ناقة لرسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ فلمّا وصلت إليه قالت له: يا رسول الله، إنّي نذرت إن نجوت عليه أن أنحرها، فقال ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ: بئس ما جزيْتِهَا.

ومعنى الأبيات الثّلاثة أنّي لست أحتاج أن أرحل إلى غيرك فقد كفيتني، وأغنيتني، إلّا أنّ الشمّاخ وعد ناقته بالذّبح، وذو الرمّة دعا أيضاً عليها بالذّبح، وأبو نؤاس حرّم الركوب على ظهرها وأراحها من الكدّ في الأسفار، فهو أتمّ في المقصود، لكونه أحسن إليها في

⇐

وقبله:

أَلِـمَّا عَـلَى الدَّارِ الَّـتي لَـوْ وَجَـدْتُها ... بِـهَا أَهْـلَها مَـا كَـانَ وَحْشـاً مَـقِيلُها

«الإلمام» النّزول القليل، و«التّعريج» على الشّيء الإقامة عليه، وانتصب «معرّج» على أنّه خبر «لم يكن» واسمه ضمير «الإلمام» و«قليلاً» صفة مُؤَكِّدة؛ لأنّ القلّة تفهم من إضافة التّعريج[1] إلى السّاعة.

ويجوز[2] أن يريد: «إلّا تعريجاً قليلاً في ساعة» فتكون الصّفة مُقَيِّدةً، و«قليلها»

⇐ مقابلة إحسانها إليه حيث أوصلته إلى الممدوح.

وقد نظم أبو نؤاس هذا المعنى أيضاً عائباً على الشمّاخ قوله:

أقــولُ لنـاقتي إذ بَـلَّغَتْنِي ... لقـد أصْـبَحْتِ مـنّي بـاليمينِ

فـلم أجـعلك للـغِرْبان نـحلاً ... ولا قُلْتُ اشْرَقِي بـدَم الوتـينِ

وكان لذي الرّمّة إخوة: هشام، وأوفى، ومسعود، فماتَ أوفى ثمّ مات ذوالرمّة بعده، فقال مسعود يرثيهما، هكذا قال ابن قتيبة، وقال في الحماسة في المراثي خلاف ذلك، والأبيات التي قالها مسعود هي:

تَعَزّيت عـن أوْفـى بـغَيْلانَ بـعدَهُ ... عزاءً وجَـفْنُ العـين مـلآنٌ مُـتْرَعُ

ولم يُنْسني أوفى المصيبات بعدهُ ... ولكن رأيت القَرْحَ بالقرح أوجعُ

في جملة أبيات قالها. وأخبار ذي الرمّة كثيرة والاختصار أولى. والرمّة ـ بالضمّ ـ قطعة من حبل، وتكسر، ولقّب بذلك لقوله في الوتد:

* أشْعث باقي رُمَّةِ التّقليدِ *

ولمّا حضرته الوفاة قال: أنا ابن نصف الهرم، أنا ابن أربعين سنة، وأنشد:

يا قابض الروح عن نفسي إذا احْـتُضِرَتْ ... وغـافرَ الذنبِ زحـزحـني عـن النّـارِ

وكانت وفاته سنة سبع عشرة ومائة اهـ.

(١) التّعبير بهذا إشارة إلى أنّ «معرّج» مصدر ميميّ.

(٢) أي: قد علم أنّ إضافة «معرّج» إلى «ساعة» بتقدير اللام وتكون على الاتّساع حيث جعل

⇐

فاعل[1] «نافع» أو هو مبتدأ و«نافع» خبره مقدّم عليه، والجملة في محلّ الرّفع على أنّها خبر «إنّ» والضّمير في «قليلها» للسّاعة، أي: قليل التّعريج في السّاعة.

يعني: قِفَا على الدّار الّتي لو وجدتها مأهولةً ما كان موضِعها مُوْحِشاً حالياً؛ لكثرة أهلها وكثرة النِّعَم فيها، وإن لم يكن إلمامكما به إلّا تعريج ساعة فإنّ قليلها ينفعني ويَشْفِي غليل وَجْدِي.

٥ ـ ﴿و﴾ أمّا إذا كان اللّفظان متجانسين فما يقع أحدهما في آخر البيت، والآخر في صدر المِصْراع الأوّل ﴿**مثل قوله**﴾ أي: قول القاضي الأرّجاني: ﴿**دَعَاني**﴾ أي: أتْرُكاني ﴿**مِنْ مَلامِكما سَفاهاً**﴾ هو الخفّة وقلّة العقل ﴿**فَدَاعِي الشَّوْقِ قَبْلَكُمَا دَعَاني**﴾[2] من «الدُّعَاء».

⇐ المفعول فيه لـ«معرّج» وهو «ساعة» مفعولاً به له، وكانت الصّفة مؤكّدةً، ويجوز أن تكون الإضافة بتقدير «في» ويكون «قليلاً» صفة مخصّصة ومبنيّة لا مؤكّدة.

(١) يجوز أن يكون «قليلها» فاعلاً لـ«نافع» سادّاً مسدّ الخبر فيكون «نافع» مبتدأ وصفياً ويجوز أن يكون «قليلها» مبتدأ اسمياً و«نافع» الخبر قدّم عليه.

(٢) **قوله: «دعاني من مَلَامِكما سفاها»**. البيت للأرّجاني، من قصيدة من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المشابه، يمدح بها الوزير سعد الملك أوّلها:

إذا لم تـقدرا أن تُسْعِدَانـي ... علـى شَجَنِي فَسِيرَا واتركاني

وبعده البيت، وبعده:

وأيـنَ مـن المَـلامِ لَـقىً هُـمومٍ ... يـبيتف ونِـضْوُهُ مُـلْقَى الجِـرَانِ
أمـيلُ عـن السُّـلُوِّ وفـيه بـرء ... وأعـلَقُ بـالغرام وقـد بَـلَاني
وأعجبُ من حنيني في التّنائي ... وأعجب من صُدُودك في التَّدَاني
ألا للّـه مـا صَـنَعَتْ بـعقلي ... عـقائِلُ ذلك الحـيّ اليـماني
نـواعـم يَـنْتَقبن عـلى شَـقِيقٍ ... يـرفُّ ويـبتسمن بأقْـحُوَانِ

⇐

٦ ـ ﴿و﴾ ما يكون المتجانس الآخر في حشو المِصْراع الأوّل مثل ﴿قوله﴾ أي: قول الثّعالبيّ: ﴿وَإِذَا الْبَلابِلُ﴾ جمع «بُلْبُل» وهو الطّائر المعروف ﴿أَفْصَحَتْ بِلُغَاتِها[١] * فَانْفِ الْبَلابِلَ﴾ جمع «بِلْبَال» وهو الحزن ﴿بِاحْتِسَاءِ بَلابل﴾ جمع

⇐ دنَوْنَ عشيّةَ التّوديع منّي ولي عينانِ بالدّم تجريانِ
فلم يمْسَحْنَ إكراماً جفوني ولكن رمْنَ تخضيبَ البنانِ

وهي طويلة.

و«السَّفَاه» و«السَّفَه» و«السَّفاهة»: خفّة الحلم، وتثلّث سينه، وقيل: هو نقيضه، أو الجهل.

والشّاهد فيه: وقوع أحد اللّفظين المتجانسين في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأوّل، وهما «دعاني» الأُولى بمعنى اتركاني من «وَدَعَ» و«دعاني» الثّانية من الدّعاء.

(١) **قوله: «وإذا البلابل أفصحت بلغاتها»**. البيت من يتيم الكامل على العروض الصّحيحة مع الضّرب المشابه، والقائل الثعالبيّ أبو منصور عبدالملك بن محمّد بن إسماعيل النيسابوريّ المولود ٣٥٠هـ والمتوفّى سنة ٤٢٩هـ ونسبته إلى خياطة جلود الثّعالب وعملها، قيل له ذلك لأنّه كان فرّاء. قيل في حقّه: جاحظ نيسابور، وزبدة الأحقاب والدّهور، لم تر العيون مثله، ولا أنكرت الأعيان فضله، وكيف ينكر وهو المزن يحمد بكلّ لسان، أو كيف يستر وهو الشّمس لا تخفى بكلّ مكانٍ.

وقال ابن بسّام: كان في وقته راعي تَلَعات العلم، وجامع أشتات النّثر والنّظم، رأس المؤلّفين في زمانه، والمصنّفين بحكم قرانه، سار ذكره سير المَثَل، وضربت إليه آباط الإبل، وطلعت دواوينه في المشارق والمغارب، طلوع النّجم في الغياهب، وتآليفه أشهر مواضع وأبهر مطالع، وأكثر راوٍ لها وجامع من أن يستوفيها حدّ أو وصف، أو يوفي حقوقها نظم أو رصف.

قال الثّعالبيّ: قال لي سَهْل بن مرزبان: إنّ من الشّعراء مَنْ شَلْشَلَ، ومنهم من سَلْسَلَ، ومنهم مَنْ قَلْقَلَ فبَلْبِلْ أنت فقلت: إنّي أخاف أن أكون رابع الشّعراء، أراد قول الشّاعر:

⇐

«بُلْبُلَة» بالضمّ وهي إبريق فيه الخمر، و«الاحتساء» الشُّرب.

والمقصود بالتّمثيل هو «البلابل» الثّالث بالنّسبة إلى الأوّل، وأمّا بالنّسبة إلى الثّاني فهو من هذا الباب على مذهب السّكّاكيّ[1] دون المصنّف.

٧ـ ﴿و﴾ ما يكون المتجانس الآخر في آخر المِصْراع الأوّل مثل ﴿قوله﴾ أي:

⇐ الشّـعراء فاعلمَنَّ أَرْبَعَهْ | فشاعِرٌ يَجْرِيْ ولا يُجْرَى مَعَهْ
وشاعر من حقّه أن ترفَعَهْ | وشاعر من حقّه أن تُسْمِعَهْ
وشاعر من حقّه أن تَصْفَعَهْ

وأراد بقوله: «منهم مَنْ شَلْشَلَ» الأعشى حيث يقول:

وقد غدوتُ إلى الحانُوث يَتْبَعُني | شاوٍ، مِشَلٌّ، شَلُوْلٌ، شُلْشُل، شَوِلُ

وأراد بقوله: «منهم مَنْ سَلْسَلَ» مسلم بن الوليد حيث يقول:

سُلَّتْ فسُلَّتْ ثُمَّ سُلَّ سَلِيْلُهَا | فأتى سَلِيْلُ سليلِها مَسْلولا

وأراد بقوله: «منهم من قلقل» المتنبي حيث يقول:

فَقَلْقَلْتُ بِالهَمِّ الّذي قَلْقَلَ الحَشَا | قَلَاقِلَ عِيْسٍ كُلُّهُنَّ قَلَاقِلُ

قال الثّعالبيّ ثمّ إنّي قلت بعد ذلك بحينٍ:

فإذا البلابِلُ أفصحت بلُغَاتِها | فانفِ البلابِلَ باحتساء بَلَابِلِ

هذا ما نقلوه عن الثّعالبيّ ولكنّه في كتاب «خاصّ الخاصّ» نسب البيت إلى بعض العصريين، وقال: قال أبو علي الحاتميّ: من عجائب الاتّفاقات وغرائبها وبدائعها أنّ الأعشى من صدور شعراء الجاهليّة ومسلم بن الوليد من صدور المحدّثين وأبا الطّيّب من صدور العصريين وقد شلشل الأعشى، وسلسل مسلم، وقلقل أبو الطّيّب. ثمّ ذكر الأبيات وقال: وقد بلبل بعض العصريين فقال: وإذ البلابل إلخ... والعرب تقول: «رجل مِشَلٌّ» و«شَلُوْلٌ» و«شُلُلٌ» و«شُلْشُلٌ» خفيف سريع، وكذا «شَوِلٌ».

(١) حيث اعتبر حشو المِصْراع الثّاني أيضاً في ردّ العجز على الصّدر ـ كما تقدّم ـ.

قول الحريريّ: ﴿فَمَشْغُوْفُ بِآياتِ الْمَثَانِي﴾[1] أي: القرآن، قال الجوهريّ[2]: «المَثَاني» من القرآن ما كان أقلّ من المائتَيْنِ، وتُسمّى فاتحةُ الكتاب مَثَانِيَ؛ لأنّها تُثَنَّى في كلّ صلاة، ويُسمّى جميعُ القرآن مَثَانِيَ أيضاً؛ لاقتران آية الرّحمة بآية

(١) **قوله: «فمشغوف بآيات المثاني»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المشابه والقائل الحريريّ أبو محمّد القاسم بن عليّ البصريّ في المقامة الحَراميّة وهي أوّل مقامةٍ أنشأها وجعلها في «المقامات» المقامة الثّامنة والأربعين يقولها في وصف محلّة أهله بني حَرَام من البصرة:

بها ما شِئْتَ من دينٍ ودُنْيَا ... وجِيْرَانٍ تَنَافَوْا في المعاني
فمشغوف بآيات المَثَاني ... ومفتون برنّات المَثَانِي
ومُضْطَلِعٌ بتلخيص المَعَاني ... ومُطَّلِعٌ إلى تخليص عاني
وكم من قاريٍ فيها وقَارٍ ... أَضَرَّا بالجُفُوْنِ وبالجِفَانِ
وكم من مَعْلَم للعلم فيها ... ونادٍ للنَّدَى حُلْو المجاني
ومَغْنىً لا تزالُ تُغَنُّ فيه ... أغاريد الغَوَاني والأغاني
فَصِلْ إن شِئْتَ فيها من يُصَلّي ... وإمّا شِئْتَ فَاذْنُ من الدِّنَانِ
ودونك صحبة الأكياس فيها ... أو الكاساتِ منطلق العِنَانِ

قوله: «مشغوف» أي: مفتون.

وقوله: «المثاني» هي سورة الفاتحة جمع «مثنى» ويقال له ذلك لأنّها تثنّى في كلّ صلاة.

وقوله: «رنّات» جمع «رنّة» صوت الحليّ أو غيره من المعادن توسّع فيها فأُطلقت على أصوات أوتار العود المعبّر عنها بالمثاني جمع «المثنّى» وهو ما فتل من أوتاره على قوتين كالمثالث جمع المثلّث وهو ما فتل على ثلاث قوى.

(٢) وهذا نصّه في مادّة «ثني» من «الصّحاح» ٦: ٢٢٩٦: و«المثاني» من القرآن ما كان أقلّ من المائتين، وتسمّى فاتحة الكتاب مثاني؛ لأنّها تُثَنَّى في كلّ ركعةٍ، ويسمّى جميع القرآن مثاني أيضاً؛ لاقتران آية الرّحمة بآية العذاب.

العذاب. ﴿وَمَفْتُونٌ بِرَنَّاتِ المَثَانِي﴾ أي: بِنَغَمَات أوتار المزامير الّتي ضمّ طاق منها إلى طاق، الواحد «مَثْنَى» مَفْعَلٌ من «الثَّنْيِ»[1].

٨ ـ ﴿و﴾ ما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثّاني ﴿مثل قوله﴾ أي: قول القاضي الأرّجاني: ﴿أَمَّلْتُهُمْ ثُمَّ تَأَمَّلْتُهُمْ[2] * فَلاَحَ﴾ أي: ظهر. ﴿لِي أَنْ لَيْسَ فِيهِمْ فَلاحْ﴾ أي: فوز ونجاة.

---

(١) «الثَّنْيُ»: ضمّ واحدٍ إلى واحدٍ، و«الثِّنْيُ» الاسم.

(٢) **قوله: «أمَّلْتُهم ثمّ تأمّلتهم»**. البيت للأرّجانيّ، من السّريع على العروض الأُولى المكسوفة المطويّة مع الضّرب الموقوف المطويّ ـ فاعلان ـ من قصيدة يمدح بها شمس الملك بن نظام الملك، أوّلها:

صوتَ حمام الأيكِ عندَ الصّباحْ ... جدَّدتَ تَذكاريَ عهدَ الصّباحْ
عَلّمتنا الشّجوَ فيا منْ رَأى ... عُجْماً يعلّمنَ رِجالاً فِصاحْ
ألحانُ ذَاتِ الطّوْقِ في غصنها ... مُذْكرتي أيّامَ ذَات الوشاحْ
لاَ أشكرُ الطّائر إنْ شاقني ... عَلَى نَوى مِنْ سَكني وَانتزاحْ
وَإنّما أشكر لَوْ أنّهُ ... أعارَني أيضاً إليهِ جناحْ

إلى أن يقول في مديحها:

يَا كعبةً للجودِ مأهولةً ... إذا غَدا الوفدُ إليها وَرَاحْ
يفديك قومٌ حاولوا ضلّةً ... تناولَ المجدِ بأيدٍ شحاحْ
معاشرٌ أموالهمْ في حميً ... وعرضُهُم من لؤمهم مُستباحْ

والقصيدة طويلة. وفلاح الثّانية: الفوز، والنّجاة، والبقاء في الخير.

والشّاهد فيه: مجيء المتجانس الآخر، في صدر المصراع الثّاني، ومثله قول الأمير أبي الفضل الميكالي:

إنّ لي في الهَوى لساناً كَتوماً ... وفؤاداً يُخْفِي حريقَ هَواهُ
غيرَ أنّي أخافُ دَمعي عليهِ ... ستَراهُ يبدي الّذي ستَرَاهُ

* * *

٩ ـ ﴿ و ﴾ أمّا إذا كان اللّفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المِصْراع الأوّل ﴿ مثل قوله ﴾ أي: قول البُحْتُرِيّ:

﴿ ضَرائِبُ أَبْدَعْتَهَا فِي السَّمَاحِ[1] فَلَسْنَا نَرىٰ لَكَ فِيهَا ضَرِيبا ﴾

---

(١) قوله: «ضرائب أبدعتها في السّماح». البيت من المتقارب، نسبه للبحتري غالبُ شرّاح التّلخيص؛ وليس الأمر كذلك، وإنّما هو للسّريّ الرّفّاء، وقد سبقه البحتريّ، وبيت البحتري لفظه:

بَلَوْنا ضَرائبَ مَنْ قد نَرى فما إن رَأينا لفتح ضريبَا

وهو من قصيدة من المتقارب يمدح بها الفتح بن خاقان، أوّلها:

لوَتْ بالسّلام بناناً خضيباً ولحظاً يشوقُ الفؤادَ الطَّرُوبَا
وَزَارتْ على عجلٍ فاكتسى لزوْرَتها أبرَقُ الْحَزْنِ طيبَا
فكانَ العبيرُ بها وَاشياً وجَرْسُ الحليِّ عليها رَقيبَا

وهي طويلة.

وبيت السّري الرّفّاء من قصيدة يمدح بها أبا الفوارس سلامة بن فهد. أوّلها:

تعنّفني إن أطلتُ النّحيبا وأسبلتُ للعين دمعاً سكوبَا
وَأوْفى المحبّين في نحبهِ محبٌّ بكى يومَ بينٍ حبيبَا
دَعَا دَمعهُ ودعتْ دَمعها فبَلَّلَ منها ومنهُ الجيوبَا
غداة رمتهُ بسهم الجفونِ ومدّتْ إليهِ بناناً خضيبَا
وعَهْدي بها لا تديم الصّدودَ ولا تتَجَنَّى عليّ الذّنوبَا
ليالِيَ لا وصلُنا خلسَةٌ نراقب للخوف فيها الرَّقيبَا
ولا برق لذّاتنا خُلَّبٌ إذا ما دعونا لوصْلٍ خَلُوبَا
وكم لي وللبين من مَوْقفٍ يميت بلحظ العيون القلوبَا
إذا ما انتَضَى اللَّحظ أسيافَهُ تدرّعتُ للصّبرِ بُرْداً قشيبَا

ومنها في المديح:

فكم لك من سُؤددٍ كالعبيرِ أصابَ من المدح ريحاً جنوبَا

⇐

⇐ ورأيٍ يكَشِّفُ ليلَ الخطُوبِ ضياء إذا الخَطْبُ أعيا اللَّبيبَا
ومُشتملٍ بنِجَاد الحسام يحلّ شَبَا الحرب بأساً مُهيبَا
ملاتَ جوانبَهُ رهبَةً فأطرق والقلب يُبدي وجيبَا
كسَوْتَ المكارم ثوب الشّباب وقد كنّ أُلبسْنَ فينا المشيبَا

وبعده البيت، وبعده:

تخلَّصْتني من يَدِ النّائباتِ وأحللتني منْكَ ربعاً خصيبَا
ومُلِّكتَ مدحي كما ملّكت بنو هاشم بُرْدها والقَضيبَا
وإنّي لواردُ بحر القريضِ إذا ورد المادحونَ القَليبَا
ولسْتُ كمن يستردّ المديح إذا ما كساه الكريمُ المثِيبَا
يحلّي بمدحتِهِ غيرَهُ فيمسي محلّى ويُضحي سليبَا

وقد استعمل السّريّ معنى البيت المستشهد به، فقال يمدح ابن فهد أيضاً:

سمَتْ بأبي الفوارسِ في المعالي ضَرَائبُ مَالَهُ فيها ضريبُ

و«الضّرائب»: جمع ضريبة، وهي الطّبيعة الّتي ضُرب الرّجل وطبع عليها، والضّريب: الْمَثِيل.

والشّاهد فيه: مجيء الملحق بالمتجانس الآخر في صدر المصراع الأوّل.

والسّري هو ابن أحمد الكندي المعروف بالرّفاء، قال الثّعالبيّ في حقّه: السّري، وما أدراك ما السّري، سريّ كاسمه، صاحب سرّ الشّعر، الجامع بين نظم عقود الدرّ والنّفث في عقد السّحر، وللّه درّه ما أعذب بحره، وأصفى قطره، وأعجب أمره، وقد أخرجت من شعره ما يكتب على جبهة الدّهر، ويعلّق في كعبة الظّرف، وكتبت من ذلك محاسن وملحا، وبدائع وطرفا، كأنّها أطواق الحمام، وصدور البزاة البيض، وأجنحة الطّواويس، وسوالف الغزلان، ونهود العذارى الحِسان، وغمزات الحدق المِلاح.

بلغني أنّه أُسْلِمَ صبيّاً في الرّفائين بالموصل، فكان يرفو ويطرّز إلى أن قضى باكورة الشّباب وتكسّب بالشّعر. وممّا يدلّ على ذلك ما قرأته بخطّه وذكر أنّ صديقاً كتب إليه

⇐

⇐ يسأله عن خبره وهو بالموصل في [سوق] البزّازين يطرّز فكتب إليه يقول:

يكفيك من جملة أخباري — يُسْري من الحُبِّ وإعْسَاري
في سَوقةٍ أفضلهم مرتَدٍ — نقصاً ففضلي بينهم عاري
وكانت الإبرةُ فيما مَضَى — صائنةً وجهي وأشعاري
فأصْبَحَ الرّزق بها ضيّقاً — كأنّه من ثُقْبها جاري

قال: ولم يزل السّريّ في ضنك من العيش إلى أن خرج إلى حلب، واتّصل بسيف الدّولة، واستكثر من المدح له، فطلع سعده بعد الأُفول، وبَعُدَ صيته بعد الخمول، وحسن موقع شعره عند الأُمراء من بني حمدان ورؤساء الشّام والعراق، ولمّا توفّي سيف الدّولة ورد السّري بغداد، ومدح الوزير المهلّبي وغيره من الصّدور، فارتفق بهم، وارتزق منهم، وسار شعره في الآفاق، ونظم حاشيتي الشّام والعراق، ومن ملحه قوله من قصيدة:

عليلة أنفاس الرِّياحِ كأنّما — يعلّ بماء الورد نرْجِسُهَا النّدِي
يشُقُّ جيوبَ الوردِ في شَجَراتِها — نسيمٌ متى ينظر إلى الماء يبردِ
ويا ديرها الشّرقيّ لا زال رائحٌ — يحلّ عقود المزن فيك ويغتدي

وقال:

تلك المكارمُ لا أرى مُتأخّراً — أولى بها منهُ ولا مُتَقَدّما
عفواً أظَلَّ ذوي الجرائح ظلُّهُ — حتّى لقد حَسَدَ المطيعُ المجرمَا

وهو من قول أبي تَمَّام:

وتكفَّلَ الأيتامَ عن آبائهم — حتّى وددنا أنّنا أيتامُ

وقال من قصيدة أيضاً:

ليالينا بأحناء الغميمِ — سُقيتِ ذَهاب مُذْهبة الهموم
مضَتْ بك رأفة الأيّام فينا — وغفلةُ ذلك الزّمن الحليمِ
وكنّا منك في جنّات عيشٍ — وَفَتْ حُسْناً بجنّات النّعيمِ
رياضُ محاسنٍ وسنا شموسٍ — وظلٌّ دساكرٍ وجنى كرومِ

⇐

⇐ وأجْفَانٌ إذا لحظت جسوماً ... خلَعْنَ سَقَامهنّ على الجسومِ

وإنّما أخذ هذا المثال من قول أبي تمّام:

فيا حُسْنَ الرُّسُوم وما تَمَشَّى ... إليها الدّهْرُ في صورِ البِعَادِ

وإذ طَيْرُ الحوادث في رُباها ... سواكنُ وهي غَنَّاءُ المرادِ

مذاكي حَلبةٍ وشَروب دَجْنٍ ... وسامر فتيةٍ وقدورُ صادِ

وأعين ربْرَبٍ كحلت بسحرٍ ... وأجسادٌ تَضَمَّخُ بالجسادِ

وممّن أخذ هذا المثال مع ركوب هذه القافية القاضي أبوالحسن عليّ بن عبدالعزيز الجرجاني حيث قال:

وأجفانٍ تروّي كلَّ شيءٍ ... سوَى قلبٍ إلى الأحباب صادِ

بذاك جُزيتُ إذ فارقت قوماً ... لبست لبينهم ثوبَيْ حِدادِ

مَعَادِنُ حكمةٍ وغيوثُ جَدْبٍ ... وأنجُمُ حيرةٍ وصُدُور نادِ

وقال السّري الرفاء:

وفِتيةٍ زهَرُ الآداب بينَهُمُ ... أبهى وأنْضَرُ من زهر الرّياحينِ

مَشَوْا إلى الرّاح مشي الرّخّ وانْصَرفوا ... والرّاحُ تمشي بهم مشي الفرازينِ

وقال في معناه أيضاً:

راحُوا عن الرَّاحِ وقد أبدلوا ... مشيَ الفرازين بمشي الرِّخاخْ

وقال في قلب معناه، ووصف الشّطرنج:

يُبْدِي لعَيْنِك كلّما عاينتهُ ... قِرْنين جالا مُقْدِماً ومُخَاتلا

فكأنّ ذا صاحٍ يسيرُ مقوّماً ... وكأنّ ذا نَشْوَان يخطرُ مائلا

ومحاسنه كثيرة، ومن شعره:

رأيتُكَ تبني للصَّديق نوافذاً ... عدوُّكَ من أوصابها الدّهْرَ آمِنُ

وتكْشِفُ أسرار الأخلاء مازحاً ... ويا رُبَّ مزحٍ عاد وهو ضَغَائِنُ

سأحْفَظُ ما بيني وبينَكَ صائناً ... عُهُودَكَ، إنّ الحرَّ للعهد صائِنُ

⇐

فـ«الضّرائب» جمع «ضريبة» وهي الطّبيعة والسّجيّة الّتي ضُرِبَتْ للرّجل وطُبِعَ الرَّجُلُ عليها، و«الضَّريب»[1] المِثْل، وأصله: المِثْل في ضَرْبِ القِداح[2]،

⇐ فألقاكَ بالبِشْرِ الجميل مُدَاهناً ولي منك خلّ ما علمتُ مُدَاهِنُ
أنَمُّ بما استودعته من زجاجةٍ ترى الشّيء فيها ظاهراً وهو باطِنُ

* * *

(١) «الضَّريب»: القِدْحُ الثّالث مِنْ قِداح المَيْسِرِ، ويقال له: «الرّقيب» وفيه ثلاثة فروض وله غُنْم ثلاثة أنصِبَاء إن فاز، وعليه غُرْمُ ثلاثة أنصِباء إن لم يَفُزْ. وقيل: ضريب القِداح هو المُوَكَّلُ بها.

(٢) أي: «الضّريب» في الأصل مثل مقيّد بالقِداح، وقد أريدها هنا مطلق المثل، و«القِداح» هو قداح الميسر وهي ـ كما نظمه ابن الحاجب ـ:

هي: فَذٌّ، وتَوْأَمٌ، ورَقِيْبٌ ثمّ حِلْسٌ، ونافِسٌ، ثمّ مُسْبِلْ
والمُعَلّى، والوَغْدُ، ثمّ سَفِيْحٌ ومَنِيْحٌ وذي الثّلاثة تُهْمَلْ
ولكلٍّ ممّا عداها نَصِيْبٌ مثله إنْ تعدّ أوّل أَوَّلْ

الأوّل: الفَذُّ من قِداح الميسِر، وفيه فرض واحد، وله غُنْمُ نصيبٍ واحدٍ إن فاز، وعليه غرم نصيبٍ واحدٍ إن خاب ولم يَفُزْ.

الثّاني: التَّوْأَمُ وفيه فرضان وله غُنْمُ نصيبينِ إن فاز، وغُرْمُ نصيبين إن لم يَفُزْ.

الثّالث: الرّقيب ويقال له الضّريب أيضاً وقد تقرّر.

الرّابع: الحِلْسُ فيه أربعة فروضٍ، وله غُنْمُ أربعة أنصباء إن فاز، وعليه غُرْمُ أربعة أنصِباء إن لم يفز.

الخامس: النّافس وفيه خمسة فروض وله غُنْمُ خمسة أنصباء إنْ فاز، وعليه غُرْمُ خمسة أنصباء إن لم يفز.

السّادس: المُسْبِل ويقال له: المُصْفَح أيضاً فيه ستّة فروض وله غُنْمُ ستّة أنصباء إن فاز، وعليه غرم ستّة أنصباء إن لم يفز.

السّابع: المُعَلّى وفيه سبعة أنصِباء، وللرّقيب ثلاثة ـ كما تقدّم ـ فإذا فاز الرّجل بهما

⇐

فهما راجعان إلى أصل واحد في الاشتقاق.

١٠ ـ ﴿و﴾ ما يكون الملحق الآخر في حشو المِصْراع الأوّل مثل ﴿قوله﴾ أي: قول امرئ القيس:

﴿إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْزُنْ عَلَيْهِ لِسَانَهُ[1] فَلَيْسَ عَلَىٰ شَيْءٍ سِوَاهُ بِخَزَّانِ﴾

⇐ غلب على جزور الميسر كلّها ولم يطمع غيره في شيءٍ منها، وهي تقسّم على عشرة أجزاء. ويدخل في قِداح المَيْسِرِ قِداح يتكثّر بها كراهة التّهمة أوّلها: المُصَدَّر، وثانيها: المُضَعَّف وثالثها: المنيح، ورابعها: السّفيح، وخامسها: الوَغْدُ، وهذه لا انصِبَاء لها فليس لها غُنْمٌ ولا غُرْمٌ، ويقال لكلّ واحد من السّفيح، والمنيح، والوَغْد العَطُوف وهو واحد الأغفال الثّلاثة. و«الشجير» قِدح يكون مع القِداح غريباً من غير شجرتها. و«المُقَعْقِع»: الذي يجيل القِداح في المَيْسِرِ.

(١) **قوله: «إذ المرء لم يخزن عليه لسانه»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ والقائل امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكِنْدِيّ من بني آكل المُرار المتوفّى سنة ١٣٠ قبل الهجرة من قصيدة يقول فيها:

قِفَا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ وعرفانِ ورسم عفت آياتُهُ منذُ أزمانِ
أتت حِجَجٌ بعدي عليها فأصبحَتْ كخطِّ زَبورٍ في مصاحف رُهْبَانِ
ذكرتُ بها الحَيَّ الجميعَ فهيَّجَتْ عقابيلُ سُقْمٍ من ضميرٍ وأشجانِ
فسَحَّتْ دموعي في الرّداء كأنّها كُلَى من شعَيبٍ ذاتُ سَحٍّ وتهتَانِ
إذا المرء لم يَخْزُنْ عليه لِسانَهُ فليس على شيءٍ سواه بخَزَّانِ
فإمّا تَرَيْنِي في رِحالة جابرٍ على حَرَجٍ كالقَرِّ تخفُقُ أكفاني
فيارُبَّ مكروبٍ كررتُ وراءه وعانٍ فككتُ الغُلَّ عنه ففدّاني
وفِتْيان صدقٍ قد بعثت بِسُحرَةٍ فقاموا جميعاً بين عاثٍ ونَشْوَانِ
وخَرْقٍ بعيدٍ قد قطعتُ نِيَاطه على ذات لوثٍ سَهْوة المَشْيِ مِذْعَانِ
وغيثٍ كألوانِ الفَنَا قد هبطتُهُ تعاوَرُ فيه كُلُّ أوْطَفَ حَنَّانِ

⇐

أي: إذا لَمْ يَخْزُنِ المرءُ لِسَانَهُ على نفسه ولم يَحْفَظْهُ مـمّا يـعود ضـرره إليـه فلا يَخْزُنُه على غيره، ولا يَحْفَظُهُ ممّا لا ضَرَرَ له فيه، فـ «يَخْزُنُ» و«خَزَّان» مـمّا يجمعهما الاشتقاق.

﴿وقوله[1]﴾ أي: قول أبي العـلاء: ﴿لَوِ اخْتَصَرْتُمْ مِنَ الإحْسَانِ زُرْتُكُم[2]﴾

⇐ على هَيْكَلٍ يُعْطِيْكَ قبل سُؤَاله ... أفـانين جَـرْيٍ غـير كَـزٍّ ولا وانِ
كـتيس الظّـباء الأعـفر انـفرجَتْ له ... عُـقاب تـدلَّتْ مـن شـماريخ ثَـهْلانِ
وخـرقٍ كـجوف العـير قـفرٍ مـضلّةٍ ... قـطعتُ بِسَـامٍ سـاهم الوجـهِ حُسَّـانِ
يـدافِـعُ أعـطاف المَـطَايا بِـرُكْـنِهِ ... كما مـال غُـصْنٌ نـاعم فـوقَ أغـصانِ
ومُـجْرٍ كـغيلان الأُنَـيعِمِ بـالغ ... ديـارَ العـدوّ ذي زَهَـاءٍ وأركـانِ
مـطوتُ بـهم حـتّى تكِلَّ مَطِيُّهُمْ ... وحـتّى الجِـيَادُ مـا يُـقَدْنَ بِأَرْسَانِ
وحتّى تـرى الجـون الذي كـان بـادِناً ... عـليه عـوافٍ مـن نُسُـورٍ وعِـقْبَانِ

* * *

(١) هذا هو المثال الواحد الّذي ذكره المصنّف للملحقين بشبه الاشتقاق قبل إكمال الأقسام الأربعة للملحقين بالاشتقاق وبهذا تصير الأمثلة ثلاثة عشر مثالاً.

(٢) **قوله: «لو اختصرتم من الإحسان»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضَّرب المشابه والقائل المعرّيّ في القصيدة الثّانية من سقط الزّند وهي طويلة اقتطفنا منها هذه الأبيات:

يـا سـاهِرَ البَـرْقِ أيـقِظْ راقِـدَ السَّمُرِ، ... لعَـلّ بـالجِزْعِ أعـواناً عـلى السَّـهَرِ
وإنْ بـخِلْتَ عـن الأحـياءِ كـلِّهِمُ، ... فـاسْقِ المَـواطِـرَ حَـيّاً مـن بَـني مَـطَرِ
ويـا أسـيرةَ حِـجْلَيْها! أرى سَـفَهاً ... حَـمْلَ الحُـلِيِّ بـمَنْ أعْـيا عـن النَّظَرِ
مـا سِـرْتُ إلّا وطَـيْفٌ مـنكِ يـصْحَبُني ... سُـرىً أمـامي، وتأوِيـباً عـلى أثـري
لو حَـطَّ رَحْـليَ فَـوْقَ النّـجْمِ رافِـعُه، ... وجَـدتُ ثَـمّ خَـيالاً مـنكِ مُـنتظِري
يَـوَدّ أنّ ظَـلامَ اللّـيْلِ دامَ له، ... وزِيـدَ فـيهِ سَـوَادُ القَـلْبِ والبَـصَر ⇐

وَالْعَذْبُ ﴾ أي: الماء ﴿ **يُهْجَرُ للإفْرَاطِ فِي الخَصَرِ** ﴾ أي: البرودة، يعني: أنْ بُعْدِي عنكم لكثرة إنعامكم عَلَيَّ.

وهذا أيضاً مثال لما وقع أحد الملحقين في آخر البيت والآخر في حشو المِصْراع الأوّل، إلّا أنّه من القسم الثّاني من الإلحاق ـ أعني: ما يجمعها شبه الاشتقاق ـ.

١١ ـ ﴿ و ﴾ ما يكون الملحق الآخر في آخر المصراع الأوّل مثل ﴿ **قوله** ﴾ أي: قول أبي تَمَّام:

﴿ **فَدَعِ الْوَعِيدَ فَمَا وَعِيدُكَ ضَائِرِي**[1] **أَطَنِينُ أَجْنِحَةِ الذُّبَابِ يَضِيرُ** ﴾

⇐ لوِ اخْتَصَرْتم من الإحسانِ زُرْتُكُم، والعَذْبُ يُهْجَرُ للإفراطِ في الخَصَرِ
أبَعْدَ حَوْلٍ تُناجي الشّوْقَ ناجيةٌ، هَلّا ونحنُ على عَشْرٍ من العُشَرِ
كم باتَ حوْلَكِ من ريمٍ وجازِيَةٍ، يَستَجدِيانِكِ حُسْنَ الدَّلِّ والحَوَرِ
فما وَهبْتِ الذي يَعرِفْنَ مِن خِلَقٍ، لكن سمَحتِ بما يُنْكِرْنَ من دُرَرِ
وما تَركْتِ، بذاتِ الضّالِ، عاطِلَةً من الظِّباءِ، ولا عارٍ من البَقَرِ
قَلّدْتِ كلّ مَهاةٍ عِقْدَ غانيَةٍ، وفُزْتِ بالشّكْرِ في الآرامِ والعُفُرِ

(١) **قوله: «فدع الوعيد فما وعيدك ضائري»**. البيت من الكامل على العروض التّامة الصّحيحة مع الضّرب المقطوع.

والقائل: ابن أبي عيينة ـكما في «دلائل الإعجاز» ـوقال العبّاسي في «المعاهد»: عبدالله بن محمّد بن عيينة المهلّبي وقال: كان عليّ بن محمّد بن جعفر بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب ـعليهم السّلام ـدعاه إلى نصرته فلم يجبه فتوعّده عليّ فقال عبدالله:

أعليّ إنّك جاهلٌ مغرورُ لا ظلمةٌ لك لا، ولا لك نُوْرُ
أبعثت توعدني أن استبطأتني إنّي بحربك ما حييتَ جديرُ
فدع الوعيد فما وعيدك ضائري أطنين أجنحة الذُّبَاب يضيرُ
وإذا ارتحلتَ فإنّ نصري للأُلىٰ أبواهم المهديّ والمنصورُ

⇐

«ضائر» و«يضير» ممّا يجمعهما الاشتقاق.

١٢ ـ ﴿ و ﴾ ما يكون الملحق الآخر في صدر المِصْراع الثّاني مثل ﴿ قوله ﴾ أي: قول أبي تَمَّامٍ في مرثية محمّد بن نهشل حين استشهد:

﴿ ثَوىٰ فِي الثَّرىٰ مَنْ كَانَ يَحْيَابِهِ الْوَرىٰ وَيَغْمُرُ صَـرْفَ الدَّهْـرِ نَـائِلُهُ الْـغَمْرُ ﴾

﴿ وَقَدْ كَانَتِ الْبِيضُ الْقَواضِبُ ﴾ أي: السّيوف القواطع ﴿ في الوَغىٰ[1] * بَواتِرَ ﴾ أي: قواطع ـ بحسن استعماله إيّاها ـ ﴿ فَهْيَ الآنَ مِنْ بَعْدِهِ بُتْرُ ﴾ جمع «أبتر» أي: لم يبق بعده من يستعملها استعماله، فـ«يغمر» و«الغَمْر» ممّا يجمعهما الاشتقاق، وكذا «البواتر» و«البُتر».

وأمّا الأمثلة[2] الثّلاثة الّتي أهملها المصنّف فمثال ما يقع أحد الملحقين اللّذين

⇐ بُنِيَتْ عليه لُحُومُنا ودِماؤُنا وعـليه قـدّر سـعينا المشكـورُ

وذكر سيّدنا الأُستاذ ـ مدّ الله عمره ـ أنّ القائل أبو تمّام ولكنّي لم أجده في ديوانه.

(١) قوله: «وقد كانت البيض القواضب في الوَغى». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ من قصيدة طويلةٍ يرثي بها محمّد بن حُمَيد الطّائي من قصيدة تقدّمت في «تدبيج الكناية» يقول فيها:

مَضَى طاهِرَ الأثوابِ لم تَـبْقَ رَوْضَـةٌ غَـداةَ ثَـوَى إلّا اشـتَهتْ أَنّـها قَـبْرُ
ثَوَى في الثَّرَى مَنْ كانَ يَحيا به الثَّرَى ويَـغْمُرُ صَـرْفَ الدَّهْـرِ نـائِلُهُ الغَـمْرُ
عـليك سَـلامُ اللهِ وَقْـفاً فـإنَّني رَأيتُ الكـريمَ الحُـرَّ ليسَ له عُـمْرُ

(٢) قد عرفت أنّ المصنّف ذكر من أمثلة الملحقين اللّذين يـجمعهما شـبه الاشـتقاق مـثالاً واحداً وهو قول أبي العَلاء المعرّي: * لو اختصرتم من الإحسان زرتكم * وهو ممّا وقع أحد الملحقين في آخر البيت والآخر في حشو المِصْراع الأوّل، وبقي من أمثلة هذا القسم ثلاثة أهملها المصنّف إمّا لعدم الظّفر بها أو للاكتفاء بأمثلة الملحقين بالاشتقاق فتعرّض لها الشّارح هاهنا.

يجمعهما شبه الاشتقاق في آخر البيت، والملحق الآخر في صدر المِصْراع الأوّل قول الحريريّ:

وَلَاحَ يَلْحِيْ عَلىٰ جَرّي العِنَانِ إِلىٰ[١] **مَـلْهىً فَسُـحْقاً لَـهُ مِـنْ لائِـحٍ لاحِ**

فالأوّل: ماضي «يلوح» والآخر اسم فاعل من «لَحَاه»[٢].

ومثال ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع الأوّل قوله:

وَمُضْطَلِعٌ بِتَلْخِيصِ الْمَعَانِي[٣] **وَمُـطَّلِعٌ إِلىٰ تَـخْلِيصِ عَـانِي**

فالأوّل: من «عَنىٰ، يَعْنِي» والثّاني: من «عَنَا، يَعْنُو».

---

(١) **قوله: «ولَاحَ يَلْحِيْ على جَرّي العنان إلى»**. البيت من البسيط على العروض التّامّة المخبونة مع الضّرب المقطوع والقائل الحريريّ صاحب «المقامات» في المقامة القطيعيّة وهي الرّابعة والعشرون من قطعةٍ يقول فيها:

نهاني الشَّيْبُ عمّا فيه أفراحي فكيف أجمع بين الرّاح والرّاحِ
وهل يجوز اصطباحي من مُعَتَّقَةٍ وقد أنار مشيبُ الرَّأسِ إصْبَاحِي
آليتُ لا خامَرَتْنِي الخَمْرُ ما عَلِقَتْ روحي بجسمي وألفاظي بإفصاحي
ولا اكتسَتْ لي بكاساتِ السُّلَافِ يَدٌ ولا أَجَلْتُ قِداحي بين أقداحِ
ولا صرفتُ إلى صِرْفٍ مُشَعْشَعَةٍ همّي ولا رُحْتُ مُرْتَاحاً إلى راحِ
ولا نظمتُ على مشمولةٍ أَبَداً شملي ولا اخترتُ ندماناً سِوَى الصَّاحِي
مَحَا المشيبُ مِراحي حين خَطَّ على رأسي فأبغِضْ به من كاتبٍ ماحي
ولَاحَ يَلْحِيْ على جرّي العِنَانَ إلى مَلْهىً فسُحْقاً له من لائحٍ لاحي
ولو لهوتُ وفودي شائِبٌ لَخَبَا بين المصابيح من غسّان مِصْبَاحِي
قومٌ سجاياهم توقير ضيفهم والشّيبُ ضيفٌ له التّوقير يا صاح

* * *

فقوله: «لاحَ» ظهر، و«يَلْحَى» يلوم، و«لائح لاحي» ظاهرٍ لائم.

(٢) العرب تقول: «لَحَيْتُ الرَّجُلَ، أَلْحَاهُ، لَحْياً» ـ إذا لُمْتَهُ ـ فهو مَلْحِيٌّ.

(٣) **قوله: «ومضطلع بتلخيص المعاني»**. تقدّم قبيل ذلك.

ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المِصْراع الثّاني قول الآخر:

لَعَمْرِي لَقَدْ كَانَ الثُّرَيَّا مَكَانَهُ[1]　　ثَراءً[2] فَأَضْحَى الآنَ مَثْوَاهُ فِي الثَّرىٰ[3]

فـ «الثَّرَاء» واويّ من «الثَّروة» و«الثّرىٰ» يائيّ.

[السّجْعُ]

﴿ومنه﴾ أي: من اللّفظيّ ﴿السَّجْع﴾ وهو قد يطلق على نفس الكلمة[4] الأخيرة من الفِقْرَةِ باعتبار كونها موافقة للكلمة الأخيرة من الفِقْرَةِ الأُخرى ـ كما سيجيء ـ.

وقد يطلق على توافقهما، وإلى هذا أشار بقوله: ﴿قيل: وهو تواطؤ الفاصلتين

---

(١) قوله: «لعمري لقد كان الثريّا مكانه». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، ولم أقف على قائله ولا قبله ولا بعده.

(٢) «الثَّراء» ممدود الغِنَى، قال حاتِم:

أَمَاوِيَّ مَا يُغْني الثَّرَاءُ عن الفَتَى　　إذا حشرجَتْ يوماً وضَاقَ بها الصَّدْرُ

«والثّراء» كثرة المال أيضاً، قال الشّاعر:

وقد عَلِمَ الأقوامُ لو أنّ حاتِماً　　أراد ثَراءَ المالِ كان له وَفْرُ

(٣) «الثَرى» مقصور، والجمع: «أثراء» وهو التُّراب النَّدِيّ.

(٤) قوله: «السَّجْع وهو قد يطلق على نفس الكلمة». السّجع في اللغة هدير الحَمَام، وفي الاصطلاح يطلق على معنيين:

الأوّل: المعنى الاسميّ الخالص وهي نفس الكلمة الأخيرة من الفِقْرَة باعتبار كونها موافقةً للكلمة الأخيرة من الفقرة الأُخرى.

الثّاني: المعنى المصدريّ وهو تواطؤ الفاصلتين على حرفٍ واحدٍ في الآخر. والخطيب يقول: وهذا المعنى المصدريّ هو مراد السّكّاكيّ.

من النَّثرِ على حرف واحد في الآخر، وهو معنى قول[1] السّكّاكيّ: هو ـ أي: السّجع ـ في النّثر كالقافية في الشّعر ﴾.

[نقد وردّه]

وفيه بحث[2]؛ لأنّ **القافية** هو لفظ في آخر البيت إمّا الكلمة برأسها، أو الحروف الأخيرة منها، أو غير ذلك، على تفصيل المذاهب[3]، ولا يطلق **القافية** على تواطؤ الكلمتين[4] من أواخر الأبيات على حرف واحد.

وإنّما أراد السكّاكي بـ«الأسجاع» ـ حيث قال: إنّها في النّثر كالقوافي في الشّعر[5] ـ الألفاظَ المُتَوَاطَأَ عَلَيْهَا في أواخر الفِقَر، وهي الّتي يقال لها: الفواصل، ولذا ذكرها بلفظ الجمع[6].

---

(١) وهذا نصّه في آخر القسم الثّالث من «المفتاح»: ٥٤٢: ومن جهات الحسن الأسجاع وهي في النَّثْر كالقوافي في الشّعر.

(٢) **قوله: «وفيه بحث»**. وحاصله أنّ القافية لا تطلق على المعنى المصدريّ ولا يريده السّكّاكيّ أيضاً، وإنّما مراده من قوله: «إنّما هي في النّثر كالقوافي في الشّعر» هو المعنى الاسميّ للسّجع، والمقصود من الأسجاعِ الألفاظُ المتواطؤ عليها في أواخر الفِقَرِ.

(٣) **قوله: «على تفصيل المذاهب»**. أي: تفصيلِ المذاهب في القافية، ويأتي بيانها في باب ذي القافيتين وتفصيلها في كتابنا «المحصول في إيضاح قواعد عروض آل الرسول».

(٤) **قوله: «ولا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين»**. أي: وليس كذلك السّجع فإنّه يطلق على تواطؤ الكلمتين من الأواخر على حرفٍ واحدٍ.

فالقافية ليست عبارةً عن المعنى المصدريّ، والسّجع عند المصنّف هاهنا عبارة عن المعنى المصدريّ فكيف يقول: «هو معنى قول السّكّاكيّ»؟

(٥) مفتاح العلوم: ٥٤٢.

(٦) حيث عبّر بـ«الأسجاع» على صيغة جمع القلّة دون المفرد، والمصنّف لمّا أراد المعنى المصدريّ ذكره بلفظ المفرد وهو «السَّجْع».

والحاصل: أنّه لم يرد بالأسجاع معنى المصدر ـ كما أراده المصنّف ـ فقوله: «وهو معنى قول السكّاكي» معناه: أنّ هذا مقصود كلام السّكّاكيّ ومحصوله، يعني: كما أنّ القوافي هي الألفاظ المتوافقة في أواخر الأبيات كذلك الأسجاع هي الألفاظ المتوافقة في أواخر الفِقَر، وكما أنّ التّقفية ثَمَّةَ[1] توافُقُها، فكذلك السّجع ـ بمعنى المصدر ـ هاهنا توافُقُها.

[السَّجْعُ المُطَرَّف]

﴿وهو﴾ أي: السّجع ﴿ثلاثة أضرب: **مُطَرَّف إن اختلفا**﴾ أي: الفاصلتان ﴿**في الوزن نحو**: ﴿مَا لَكُمْ لاَ تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً * وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَاراً﴾[2]﴾ فـ«الوقار» و«الأطوار» مختلفان وزناً.

[المرصّع]

﴿وإلّا﴾ أي: وإن لم يختلف الفاصلتان في الوزن ﴿**فإن كان ما في إحدى القرينتين**﴾ من الألفاظ ﴿**أو**﴾ كان ﴿**أكثره**﴾ أي: أكثر ما في إحدى القرينتين ﴿**مثل ما يقابله**﴾ أي: يقابل ما في إحدى القرينتين ﴿**من**﴾ القرينة ﴿**الأُخرى في الوزن والتّقفية**﴾ أي: التّوافق على الحرف الأخير ﴿**فترصيع نحو: «فهو يَطْبَعُ**

---

(١) **قوله: «كما أنّ التّقفية ثمّة»**. أي: في أواخر الأبيات **«توافقها»** أي: توافق أواخر الأبيات **«فكذلك السّجع بمعنى المصدر هاهنا»** أي: في النّثر **«توافقها»** أي: توافق أواخر الفِقَر.

وحاصله أنّ مراد المصنّف بقوله: **«وهو معنى قول السّكّاكي»** أنّ هذا التّفسير الّذي ذكره المصنّف محصول كلام السّكّاكي وفائدته لا عينه، لأنّ تسمية السّكّاكي السّجع بالقافية إنّما يكون لوجود المعنى المصدريّ ـ وهو التّوافق ـ في كلّ منهما.

(٢) نوح: ١٣ ـ ١٤.

الأسجاعَ بجواهر لَفْظِهِ[١]، ويقرَعُ الأسماعَ بزواجر وَعْظِهِ ﴾ فجميع ما في القرينة الثّانية يوافق ما يقابله من الأُولى في الوزن والتّقفية.

وأمّا لفظة «فهو» فلا يقابلها شيء من القرينة الثّانية، **ولو قيل** ـ بدل «الأسماع» ـ: «الآذان» **لكان** أكثر ما في الثّانية موافقاً لما يقابله من الأُولى.

[المتوازي]

﴿ **وَإِلَّا فَمُتَوَازٍ** ﴾ أي: وإن لم يكن ما في إحدى القرينتين ولا أكثره مثل ما يقابله من الأُخرى فهو السَّجْعُ المتوازي، وذلك بأن يكون ما في إحدى القرينتين أو أكثره وما يقابله من الأُخْرَى مختلفين في الوزن والتّقفية جميعاً ﴿ **نحو**: ﴿ **فِيهَا سُرُرٌ**[٢]

---

(١) **قوله: «وهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه»**. هذا كلام الحريريَ في المقامة الأُولى وهي المقامة الصّنعانيّة، قال: حدّث الحارثُ بن هَمّام قال: لمّا اقتعدتُ غارِبَ الاغتراب * وأنأتْنِي المَتْرَبَةُ عن الأتراب * طَوَّحَتْ بي طوائحُ الزَّمَن * إلى صنعاءِ اليَمَن * فدخلتُها خاوِيَ الوِفاض * بادي الإنفاض * لا أملِكُ بُلْغَة * ولا أجِدُ في جرابِي مُضْغَة * فطَفِقْتُ أجُوبُ طُرُقَاتِها مثلَ الهائِم * وأجُولُ في حَوْمَاتِها جَوَلَانَ الحائم * وأرُودُ في مسارح لَمَحاتي * ومسايح غَدَواتي ورَوْحَاتي * كريماً أخْلِقُ له ديباجتي * وأبُوحُ إليه بحاجتي * أو أديباً تُفَرِّجُ رؤيتُهُ غُمَّتِي * وتُرْوِي روايتُهُ غُلَّتِي * حتّى أدَّتْنِي خاتمةُ المطاف * وهَدَتْنِي فاتحةُ الألطاف * إلى نادٍ رحيب * مُحْتَوٍ على زِحامٍ ونحيب * فولجتُ غابة الجمع * لِأَسْبُرَ مَجْلَبَةَ الدَّمْع * فرأيتُ في بُهْرَةِ الحَلْقَة * شخصاً شَخصت الخِلْقَة * عليه أُهْبَةُ السِّياحة * وله رَنَّةُ النِّياحة * وهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه * ويقرَعُ الأسماع بزواجر وعظه * وقد أحاطَتْ به أخلاطُ الزُّمَر * إحاطةَ الهالَةِ بالقَمَر * والأكمام بالثَّمَر إلى آخرها...

(٢) فكلمة «سُرُر» و«أكواب» مختلفان في الوزن والتّقفية جميعاً. قال الرّوميّ: فيه نظر؛ لأنّه بقي قسم آخر يشمله قول المصنّف: «وإلّا فمتوازٍ» وهو أن يكون نصف ما في إحدى القرينتين وما يقابله من القرينة الأُخرى مختلفين في الوزن والتّقفية ـ مثلاً ـ والآية ⇐

مَرْفُوعَةٌ * وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ﴾[١]».

أو في الوزن فقط نحو: ﴿وَالْمُرْسَلاَتِ عُرْفاً * فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفاً[٢]﴾[٣].

أو التّـقفية فـقط كـقولنا: «حَـصَلَ النّـاطق والصّـامت[٤]، وهَـلَكَ الحـاسد

⇐ المذكورة من هذا القبيل لاختلاف «سرر» و«أكواب» في الوزن والتّفقية، وأمّا لفظة «فيها» فلا يقابلها شيء من الفقرة الأخرى، ولك أن تقول: ما ذكره ـ أعـني: قـوله: «وذلك بأن يكون» إلخ ... ـ على سبيل التّمثيل، وإنّما لم يورد القسم الّذي ذكـرته لدلالة الآيـة عـليه و«الأكواب» جمع «كوب» وهو الكوز الّذي لا عروة له.

(١) الغاشية: ١٣ ـ ١٤.

(٢) فـ«عُرْفاً» و«عَصْفاً» مختلفان وزناً فقط.

(٣) المرسلات: ١ ـ ٢.

(٤) **قوله: «النّاطق والصّامت»**. هذا أيضاً كـلام الحـريريّ فـي المـقامة الثّـالثة وهـي المـقامة الدّيناريّة حيث قال: روى الحارثُ بن هَمَّام قال: نَظَمَنِي وأخداناً لي نادٍ * لَمْ يَخِبْ فـيه منادٍ * ولا كَبَا قَدْحُ زِنَادٍ * ولا ذَكَتْ نارُ عِنادٍ * فبينا نحن نتجاذَبُ أطرافَ الأناشيد * ونتوارَدُ طُرَفَ الأسانيد * إذ وقف بنا شَخْصٌ عليه سَمَل * وفـي مِشْـيَتِهِ قَـزَل * فـقال: يـا أخـايِرَ الذَّخَائِر * وبشائر العشائر * عِمُوا صَبَاحا * وأَنْعِمُوا اصطباحا، وانظروا إلى مَنْ كان ذا نديٍّ ونَديٍّ * وجِدَةٍ وجَديٍّ * وعَقَارٍ وقُرىً * ومَقَارٍ وقِرىً * فما زال بـه قـطوبُ الخُـطُوب * وحروبُ الكُرُوب * وشَرَرُ شرّ الحَسُودِ * وانتياب النُّوَب السُّوْدِ * حتّى صَفِرَتِ الرَّاحَة * وقَرِعَتِ السَّاحة * وغَارَ المَنْبَع * ونـبا المَـربع * وأَقْـوَى المـجمع * وأقـضَّ المَـضْجَع * واستحالتِ الحال * وأَعْوَلَ العِيَالُ * وخَلَتِ المَرَابِـطُ * ورَحِـمَ الغـابِطُ * وأودى النّـاطق والصّامِتُ * ورَثَى لنا الحاسِدُ والشَّامِتُ * وآل بنا الدّهرُ المُوْقِع * والفقرُ المُدْقِع * إلى أن احتذينا الوَجَى * واغتذينا الشَّجَى * واستبطنّا الجَوَى * وطوينا الأحشاءَ عـلى الطَّـوَى * واكتحلنا السُّهاد * واستوطنّا الوِهاد * واستَوْطَأْنا القَتاد * وتناسينا الأقتاد * واستَطَبْنَا الحين المُجْتَاح * واستبطأنا اليومَ المُـتَاح * فـهل مـن حُـرٍّ آسٍ * أو سَـمْحٍ مُـؤَاسٍ * فـوالّـذي استخرجني من قَيْلَة * لقد أمسيت أخا عَيْلة * لا أملِكُ بِيْتَ ليلة، إلى آخرها ...

والشّامت»[١].

أو[٢] لا يكون لكلّ كلمة من إحدى القرينتين مقابل من الأُخرى نحو: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ**[٣]﴾[٤].

[شرائط السّجع عند ابن الأثير]

قال ابن الأثير: السّجع يحتاج إلى أربعة شرائط[٥]:

---

(١) فقوله: «حصل» و«هلك» مختلفان تفقيةً ومتّفقان وزناً، وكذا «النّاطق» و«الصّامت» وأمّا «الصّامت» و«الشّامت» فهما متّفقان وزناً وتقفيةً، لوجوب الموافقة في الفاصلة في جميع أقسام السّجع.

(٢) إلى هنا كان البحث فيما كان لكلّ كلمة من إحدى القرينتين مقابل من القرينة الأخرى ومن هنا يشير إلى ما لا يكون كذلك.

(٣) فقوله: «لربّك» ليس له مقابل في القرينة الأولى حتّى يوافقه أو يخالفه، وكذلك «فصَلِّ» و«أعطيناك» وأما «وانحر» و«كوثَر» فهما متّفقان في الوزن والتّقفية لوجوب الموافقة في التّقفية في مطلق السّجع.

(٤) الكوثر: ١ ـ ٢.

(٥) **قوله: «السّجع يحتاج إلى أربعة شرائط»**. وهذا نصّه في القسم الثّاني من المقالة الأُولى من «المثل السّائر» ١: ٢١٥: فالكلام المسجوع إذاً يحتاج إلى أربع شرائط:

الأُولى: اختيار مفردات الألفاظ على الوجه الّذي أشرت إليه فيما تقدّم.

الثّانية: اختيار التّركيب على الوجه الّذي أشرت إليه فيما تقدّم.

الثّالثة: أن يكون اللّفظ في الكلام المسجوع تابعاً للمعنى، لا المعنى تابعاً للّفظ.

الرّابعة: أن تكون كلّ واحدة من الفِقْرَتين المسجوعتين دالّة على معنى غير المعنى الذي دلّت عليه أُختها.

فهذه أربع شرائط لابدّ منها. وسأُورد هاهنا من كلامي أمثلة يُحذى حَذْوها، فإنّي لمّا سلكت هذه الطّريق، وأتيت بكلامي مسجوعاً توخّيت أن تكون كلّ سجعة منه مختصّة ⇐

⇐ بمعنى غير المعنى الّذي تضمّنته أُختها، ولم أُخِل بذلك في مكاتباتي كلّها، وإذا تأمّلْتَها علمتَ صحّة ما قد ذكرته.

فمن ذلك ماكتبته في صدر كتاب عن بعض الملوك إلى دار الخلافة، وهو:

«الخادم واقفٌ موقفَ راجٍ هائب، لازمٍ بكتابِه هذا وَقَارَ حاضر عن شَخْص غَائِب، مُوجِّه وجهَه إلى ذلك الجَنَابِ الَّذي تُقْسَمُ فيه أرزاقُ العِباد، ويتأدَّبُ به الزَّمان تأدُّبَ ذوِي الاستعباد، وتستمدُّ الملوكُ من خدمته شرفَ الجدُود، كما تستغْنِي بنسبها إليه عن شرفِ الأجْدَاد، ولو مَلَكَ الخادمُ نَفْسَه لقَصَرَها على خدمةِ قَصْرِهِ، وأحْظَاها من النَّظر إليه ببرد العَيْشِ الَّذي عُمرها محسوبٌ من عُمْره، وهذا القـولُ يـقُولُه وكـلُّ مـاجدٍ فـيه حَـاسِدٍ، وبِتأْمِيله راكعٌ ساجد. والدّيوانُ العزيزُ محسُود الاقْترابِ، وهو مـوطن الرَّغَـبَاتِ الّـذي الاغترابُ إليه ليسَ بالاغْتراب، وما ينافِسُ في القرْب من أبوابـه الكـريمة إلّا ذَوُو الهِـمَم الكريمة، وقد وَدَّت الكواكبُ بأسْرِها أن تكونَ له مُنادِمة، فضلاً عن نَدْمَانيْ جَذِيمة».

ومن ذلك ماكتبته من كتاب يتضمّن العناية ببعض الناس، وهو:

«الكريمُ مَنْ أوجَبَ لسائلِه حقّاً، وَجَعَل كواذِبَ آمالهِ صِدقاً، وكان خَرقُ العطايا مِـنه خُلُقا، ولم يَرَ بَيْنَ ذِمَمِه وبَيْن رَحِمِه فَرْقا، وكلُّ ذلك موجودٌ في كرم مولانا أجْراهُ الله من فضْلِه على وتيرة، وجعَل هِمَمِه على تمامِ كلّ نقص قديرة، وأوْطَأهُ من كلِّ مجدٍ سريراً كما بوَّأهُ من كلّ قلبِ سَـرِيرَة، ولا زالتْ يـدهُ بـالمكارم جَـدِيرة، ومـن الأيّـامِ مُـجيرة، ولضَرَائرِها من البحارِ والسَّحاب مُعيرَة، ولا برحَتْ تَسْتَوْلِدُ عـقائِمَ المـعاني، وتسـتجدُّ أبنِيَتها، حتّى تشهدَ الناس منها في كلّ يوم عَقِيقَة أو وَكِيرَة، ومن صِفاتِ كرَمِهِ أنّه يسْبِكُ الأموالَ مآثرَ، ويتَّخِذُها عند السُّؤالِ ذخَائِر، فهي تَفْنَى لَدَيْهم بالإنْفَاقِ، وذكرها على مُرُورِ الأيّام بَاق، وَمَنْ أربحَ منه صَفْقة وقد باعَ صَامِتاً بِناطِق، وما هو معرض لحوادثِ السَّرقات بما لا تَصِلُ إليه يدُ سارِق؟ ومثْلُه مَنْ عرَف الدُّنيا، فرغِبَ عن اقْتنائها، وجـدَّ فـي ابـتناءِ المحامدِ بهَدْم بِنَائِها، وعَلِمَ أنَّ مالَها ليسَ عِنْدَ الضَّنين بهِ إلّا أحْجارا، وأن غِنَاه منها لا يزيدهُ إلّا افْتقارا، فهوَ لمالِه عبْدٌ يخدمُهُ ولا يَسْتخدمُه، وأُمٌّ تُرْضِعُه بِسعيِها ولا تفطمُه».

⇐

⇐ **ومنه ماكتبته في جواب كتاب يتضمّن إباق غلام، وهو أوّل كتاب ورد من المكتوب عنه إلى المكتوب إليه، فقلت:**

«وأمّا الإشارةُ الكريمةُ في أمرِ الغلامِ الآبق عن الخدمَةِ فقد يَفِرُّ المُهْرُ من عَلِيقهِ، ويطيرُ الفَرَاشُ إلى حرِيقه، وغيرُ بَعِيدٍ أنْ يَنْبُوَ به مضْجَعُه، أو يَكْبُوَ به مَطْمَعُه، فيرْجع وقد حَمِدَ من رُجوعه ما ذمَّه من ذهابِه، وعَلِمَ أنَّ الغنيمةَ كلَّ الغنيمةِ في إيابه، فما كلُّ شجرةٍ تحلُو لِذَائِقها، ولا كلُّ دار ترحِّبُ بِطَارِقها، ومَنْ أَبَقَ عَنْ مَوْلاَهُ مُغَاضِبا، وجانب مَحلَّ إحسانه الَّذي لم يكنْ لهُ مُجانِبًا، فإنَّه يجدُ من مفارقةِ الإحسانِ، ما يجدُه من مفارقةِ معاهد الأوْطان. وهل أضلُّ سَعْياً ممّن دفَع في صَدْرِ العَافِية، وغَدَا يَسْأَلُ عن الأسْقام، وألقى الثّروةَ من يَدِه ومضَى في طلب الإعْدَام؟ ومعَ هذا فإنّ الخادمَ يشكرُه على ذنْبِ الإباق الَّذي أقْدَمَ على اجتِراحِه، وليسَ ذلك إلّا لأنَّه صار سبباً لافتتاح بابِ المكاتبةِ الَّذي لم يطمعْ في افْتِتَاحِه، ولا جَزَاءَ له عنده إلّا السَّعي في إعادَتِهِ إلى الخدْمة التي تقلب في إنشَائهَا، وهي أبرُّ به من أُمّه التي تقلبَ في أَحْشَائها، ومن فضلها أنّها تَلقاهُ من حِلْمِها بوسيلة الشّافع، ومِنْ كرَمِها بالوجهِ الضّاحك والفَضْلِ الواسع».

فانظرْ أيُّها المتأمِّلُ إلى هذهِ الأسجاعِ جميعها، وأعْطِها حقَّ النظرِ، حتّى تعلم أنّ كلّ واحدة مِنْها تختصُّ بمعنى ليسَ في أُخْتها التي تلِيها. وكذلِكَ فليكن السَّجْعُ، وإلاَّ فَلاَ!

[من سجع الصّابي]

وسأُوردُ هاهُنا من كلامِ الصّابي ما ستراه. **فمن ذلك تحميدٌ في كتاب، فقال:**

«الحمدُ للّه الَّذِي لا تدرِكُهُ الأعيُنُ بألحاظِها، ولا تحدُّه الألسُنُ بألفاظِها، ولا تُخْلِقُه العُصُورُ بمُرورِهَا، ولا تهْرِمُه الدُّهورُ بكُرُورها».

ثمّ انْتهى إلى الصَّلاةِ على النبيّ صلّى الله عليه [وآله]، فقال: «لمْ يَرَ للكفْرِ أثراً إلاّ طمسَهُ ومحَاه، ولا رَسْماً إلاّ أَزَالَه وعَفَاه».

ولا فرقَ بَيْنَ مُرورِ العُصُورِ وكُرُورِ الدُّهُورِ. وكذلك لا فَرْقَ بين مَحْوِ الأثرِ وعفاءِ الرَّسْم.

⇐

⇐ **ومن كلامه أيضاً في كتاب، وهو:**

«وقد عَلِمْتَ أنَّ الدولة العبّاسيَّةَ لم تزلْ على سالفِ الأيَّام، ومتعاقب الأعوام تَعْتَلُّ طَوْراً وتصحُّ أَطْوَاراً، وتَلْتَاثُ مَرَّة، وتَسْتَقِلُّ مِرَاراً، من حيثُ أَصْلُها راسخٌ لا يتَزَعْزَع، وبنيانُها ثابتٌ لا يَتَضَعْضَع».

وهذه الأسجاعُ كلّها متساويةُ المعاني، فإنَّ الاعتلال، والالْتِيَاث، والطَّوْر، والمرَّة، والرسُوخ، والثبات، كلُّ ذلك سواءٌ.

وكذلك ورد له في جملة كتاب كتبه عن عزّ الدولة بن بويه جواباً عن كتاب وصله من الأمير عبدالكريم بن المطيع لله، فقال:

«وصلني كتابُه مفتتحاً من الاعتزَاءِ إلى إمارة المؤمنين، والتقلُّد لأُمور المسلمين بِما أعراقُه الزكيّةُ مجوِّزةٌ لاستمراره، وأُرُومتُه العليّة مُسَوِّغةٌ لاستقراره، لهُ ولكلِّ نَجيبٍ أَخَذَ بِحَظِّهِ من نَسبه، وضَارِبٍ بِسَهمٍ في مَنْصِبِهِ، إذكانَ ذلك جارياً على الأُصولِ المعهودةِ فيه، والأسبابِ العاقدةِ له من إجماعِ المؤمنينَ كافَّة، فإنْ تعذر اجتماعُهمْ مع انبسَاطِهِمْ في الأرض، وانتشارِهمْ في الطّول والعَرْض، فلابدّ من اتّفاقِ أشْراف كلِّ قُطْر وأَفَاضله، وأَعْيانِ كلِّ صُقْعٍ وأَمَاثِلِهِ».

وهذا الكلامُ كلُّه متماثلُ المعاني في أسجَاعِه، فإنّ إمارَةَ المؤمنين، والتقلُّد لأُمورِ المسلمين سواءٌ في المعنى، وكذلك الأعراقُ والأُرُومة، والتجويز والتَّسْويغ، والأشرافُ والأفاضل، والأعيانُ والأماثل، والقُطْر والصُّقْع، كلُّ ذلك سواء.

وعلى هذا جاء كلامه في كتاب آخر، فقال:

««يسَافِرُ رَأْيه وهوَ دانٍ لم يَنْزَحْ، ويَسير تدبيرُهُ وهو ثَاوٍ لمْ يَبْرَحْ».

وكِلاَ هٰذيْن سواءٌ أيضاً. وما أحْسَنَ هذَا المعنى لو قال: «يُسَافِرُ رأيهُ وهو دان لم يبرح، ويُثْخِنُ الجِراحَ في عَدُوِّه وسيفُه في الغِمْدِ لم يَجْرَحْ». فإنَّه لو قالَ مثلَ هذا سَلِمَ من هُجنَة التّكرار.

وأمثالُ ذٰلِكَ في كلامِ الصَّابي كثِير، وعلى مِنْوَالِه نَسَجَ الصَّاحبُ بن عبَّاد.

⇐

⇐ [من سجع الصّاحب بن عبّاد]

فمن ذلك ما ذكره في وصف مهزومين، فقال: «طارُوا وَاقِين بظهورهم صُدُورَهُمْ، وبأصلابهمْ نُحورَهُمْ». وكلا المعْنَيَين سواء.

وكذلك قوله في هذا الكتاب يصف ضيق مجال الحرب: «مكانٌ ضَنْكٌ على الفَارِس والرَّاجِل، ضَيِّقٌ على الرَّامِح والنَّابِل».

ومن كلامه في كتاب وهو:

«لا تتوجَّهُ هِمَّتُه إلى أعظَمِ مَرْقوبٍ إلّا طَاعَ وَدَان، ولا تمتدّ عزيمتُه إلى أفْخَمِ مطلوبٍ إلّا كانَ واسْتَكَان». وكلُّ هذا الذي ذكرَهُ شيءٌ واحد.

وله من كتاب، وهو:

«وَصَلَ كتابُه جامعاً من الفوائدِ أَشدَّها للشكر اسْتِحْقاقا، وأَتَمَّها للحمدِ اسْتِغْرَاقا، وتعرّفتُ من إحسانِ الله فيما وَفّره مِنْ سلامته، وهَنَّأه من كرامتِه، أنفسَ موهوبٍ ومَطْلُوب، وأحْمَدَ مَرْقوبٍ ومخطوب».

وهذا كلّه متماثلُ المعاني، متشابه الألفاظ. وفيما أوردته هاهنا مُقْنِع. فأنْعِم نظرك أيُّها الواقف على هذا الكتاب فيما بيّنتُهُ لك، ووضعتُ يدكَ عليه، حتّى تعلم كيف تأتي بالمعاني في الألفاظ المسجوعة. والله الموفّق للصواب.

فإن قيل: إنّك اشترطتَ أن تكون كلُّ واحدةٍ من الفِقْرَتَين في الكلام المسجوع دالّةً على معنى غير المعنى الذي دلتْ عليه أُختها، وإنّما اشترطتَ هذه الشريطةَ فراراً من أن يكون المعنيان شيئاً واحداً، ونرى قد ورد في القرآن الكريم لفظتان بمعنى واحدٍ في آخر إحدى الفِقْرَتَين المسجوعتين كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولاً نَبِيًّا** ﴾ [مريم: ٥٤]، وكلُّ رسولٍ نَبِيٌّ ؟!

قلتُ في الجواب: ليس هذا كالّذي اشترطته أنا في اختصاص كلّ فِقْرَةٍ بمعنى غير المعنى الذي اختصَّتْ به أُخْتُها، وإنّما هذا هو إيرادُ لفظَتَيْن في آخر إحدى الفِقْرَتَيْن بمعنى واحد. وهذا لا بأسَ به، لِمَكَان طَلَبِ السَّجْع.

⇐

١ ـ اختيار مفردات الألفاظ.

٢ ـ واختيار التّأليف.

٣ ـ وكون اللّفظ تابعاً للمعنى لا عكسه.

٤ ـ وكون كلّ واحد من الفِقْرَتين دالّةً على معنىً آخر وإلّا لكان تطويلاً[١] كقول الصّابئ: «الحمدُ للّه الّذي لا تُدْرِكُهُ الأَعْيُنُ بِأَلْحَاظِهَا، وَلاَ تَحُدُّهُ الأَلْسُنُ بألفاظها، ولا تُخْلِقُهُ العُصُور بمرورها، ولا تَهْرِمُهُ الدُّهُور بكُرُورها، والصّلاة[٢] على من لم يَرَ للكفر أثراً إلّا طَمَسَهُ ومحاه، ولا رَسْماً إلّا أزالَهُ وعَفَّاهُ».

إذ لا فرق بين «مُرُور العُصُور» و«كُرُور الدُّهُور» ولا بين «محو الأثر» و«إعفاء الرّسم»[٣].

﴿قيل: وأَحْسَنُ السَّجْعِ ما تَسَاوَتْ قرائنه نحو: ﴿فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ * وَطَـلْحٍ

⇐ ألا ترى أنّ أكثرَ هذه السّورة الّتي هي سورة مريم ـ عليها السّلام ـ مسجوعةٌ على حرف الياء، وهذا يجوز لصاحب السّجع أن يأتي به، وهو بخلاف ما ذكرته أنا؟

ألا ترى أنّ النّبيّ صلّى الله عليه [وآله] قد غيّر اللفظة عن وضعها طلباً للسّجع، فقال «مأْزُورات» وإنّما هي «موزورات»؟ وقال: «العين اللّامّة» وإنّما هي «المُلِمَّة»؟ إلّا أنّه ليس في ذلك زيادةُ معنى، بل يُفْهَم من لفظة «مأزورات» أنّها قائمةٌ مقامَ «مَوْزورات»، وكذلك يُفْهم من لفظة «لامّة» أنّها بمعنى «مُلِمَّة».

فالسَّجْعُ قد أُجيز معه تغيير وضعِ اللفظة، وأُجيزَ معه أن يوردَ لفظتان بمعنى واحدٍ في آخر إحدى الفِقْرَتين، ومع هذا فلمْ يُجَز في استعماله أن يورد فِقْرَتان بمعنى واحد، لأنّه تطويلٌ مَحْضٌ لا فائدة فيه.

(١) المثل السّائر ١: ٢١٥.

(٢) وعبارة ابن الأثير هكذا: ثمّ انتهى إلى الصّلاة على النّبيّ فقال: لم يَرَ للكفر إلخ...

(٣) المثل السّائر ١: ٢١٧ ـ ٢١٨.

مَنضُودٍ * وَظِلٍّ مَمْدُودٍ ﴾[١] ثمّ ﴾ أي: بعد أن لم تَتَسَاوَ قرائنه فالأحسن **﴿ما طالت قرينته الثّانية نحو: ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾[٢]أو ﴾** قرينته **﴿الثّالثة نحو: ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ * ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴾[٣] ولا يحسن أن يؤتى قرينة بعد قرينة أُخرى أقصر منها ﴾** قصراً **﴿كثيراً ﴾**.

قال ابن الأثير: السّجع ثلاثة أقسام[٤]:

---

(١) الواقعة: ٢٨ ـ ٣٠.

(٢) النّجم: ١ ـ ٢.

(٣) الحاقّة: ٣٠ ـ ٣١.

(٤) **قوله: «السّجع ثلاثة أقسامٍ»**. وهذا نصّه في القسم الثاني من المقالة الأُولى من كتاب «المثل السّائر» ١: ٢٥٥:

وإذا فرغْتُ ممّا أردتُ تحقيقَه في هذا الموضع فإنّي أرجع إلى ما كنتُ بصددِ ذِكْرِه من الكلام على السّجع، وقد تقدّم من ذلك ما تقدّم، وبقي ما أنا ذاكره هاهنا، وهو أنّ السّجع قد ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل: أن يكون الفصلان متساويين، لا يزيدُ أحدهما على الآخر، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ** ﴾ [الضّحى: ٩ ـ ١٠]. وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحاً * فَالْمُورِيَاتِ قَدْحاً * فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً * فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعاً** ﴾ [العاديات: ١ ـ ٥].

ألا ترى كيفَ جاءت هذه الفصول متساوية الأجزاء، حتّى كأنّها أُفرِغَت في قالب واحد؟ وأمثال ذلك في القرآن الكريم كثيرةٌ، وهو أشرف السّجع منزلة، للاعتدال الّذي فيه.

القسم الثّاني: أن يكون الفصل الثّاني أطول من الأوّل، لا طُولا يخرج به عن الاعتدال خروجاً كثيراً، فإنّه يقبح عند ذلك، ويستكره، ويعدُّ عيباً، فممّا جاء من ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيراً * إِذَا رَأَتْهُم مِن مَكَانٍ بَعِيدٍ**

⇐

⇐ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظاً وَزَفِيراً * وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَاناً ضَيِّقاً مُقَرَّنِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُوراً ﴾ [الفرقان: ١١ ـ ١٣].

ألا ترى أنّ الفصل الأوّل ثمان لفظاتٍ، والفصل الثّاني والثّالث تسع تسع.

ومِن ذلك قوله ـ تعالى ـ في سورة مريم: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمٰنُ وَلَداً * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِدّاً * تَكَادُ السَّماوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدّاً ﴾ [مريم: ٨٨ ـ ٩٠].

وأمثال هذا في القرآن كثيرة.

ويُستثنى من هذا القسم ما كان من السّجع على ثلاث فِقَر، فإنّ الفِقْرَتَين الأولَيَيْن يُحسَبان في عدّة واحدة، ثمّ باقي الثلاثة، فينبغي أن تكون طويلة طولاً يزيد عليهما، فإذا كانت الأُولى والثّانية أربع لفظاتٍ أربع لفظاتٍ تكون الثالثة عشر لفظات، أو إحدى عشرة.

مثال ذلك ما ذكرته في وصف صديق، فقلت: «الصَّدِيقُ مَنْ لم يَعْتَض عنك بِخَالِف، ولم يعامِلْك معاملةَ حَالِف، وإذا بلَّغته أُذُنه وِشَايةً أَقامَ عليها حدّ سارقٍ أو قاذِف».

فالأُولى والثّانيةُ هاهنا أربعُ لفظاتٍ أربع لفظاتٍ، لأنّ الأُولى: «لم يعْتَضْ عنك بخَالِف» والثّانية «ولم يعاملْك معاملةَ حالِف» وجاءتِ الثالثةُ عشْر لفظاتٍ، وهكذا ينْبَغي أن يُستعمل ما كان من هذا القَبِيل.

وإن زادت الأُولى والثانية عن هذه العدّة فتزاد الثالثة بالحسابِ، وكذلك إذا نقصَت الأُولى والثانية عن هذه العدّة. فافهم ذلك، وقِسْ عليه.

إلّا أنّه لا ينبغي أن تجعله قياساً مطّرداً في السجعات الثلاث أينَ وقعتْ من الكلام، بل تعلمْ أنّ الجواز يعمُّ الجانبين من التّساوي في السجعات الثلاث، ومن زيادة السّجعة الثّالثة.

ألا ترى أنّه قد ورد ثلاثُ سجعاتٍ متساويات في القرآن الكريم كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ * فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ * وَطَلْحٍ مَنضُودٍ * وَظِلٍّ مَمْدُودٍ ﴾ [الواقعة: ٢٧ ـ ٣٠].

فهذه السجعات كلّها من لفظتين لفظتين، ولو جعلت الثالثة منها خمسَ لفظاتٍ أو ستّاً

⇐

⇐ لما كان ذلك مَعِيباً.

القسم الثّالث: أن يكون الفصل الآخر أقصر من الأوّل، وهو عندي عيب فاحش وسبب ذلك أنّ السجع يكون قد استوفى أمدَه من الفصل الأوّل بحكم طُوله، ثمّ يجيءُ الفصل الثّاني قصيراً عن الأوّل، فيكون كالشيء المبتور، فيبقى الإنسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء إلى غايةٍ فَيَعْثُرُ دونها.

* * *

وإذا انتهينا إلى هاهنا وبيّنّا أقسام السّجع ولبّه وقُشوره، فسنقول فيه قولاً كليّاً، وهو أنّ السّجع على اختلافِ أقسامه ضربان:

أحدهما: يسمّى «السّجع القصير» وهو أن تكون كلّ واحدة من السَّجْعتين مؤلّفة من ألفاظ قليلة، وكلّما قلّت الألفاظ كان أحسن، لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السّامع.

وهذا الضّرب أوعَرُ السّجع مذهباً، وأبعدهُ متناولاً، ولا يكاد استعماله يقع إلّا نادراً.

والضّرب الآخر: يسمّى «السّجع الطّويل» وهو ضدّ الأوّل لأنّه أسهلُ متناولاً.

وإنّما كان القصير من السّجع أوعرَ مسلكاً من الطّويل لأن المعنى إذا صيغ بألفاظٍ قصيرةٍ عَزَّ مواتاةُ السّجع فيه. لِقصَرِ تلك الألفاظ، وضيق المجال في استجلابه، وأمّا الطّويل فإنّ الألفاظ تطولُ فيه، ويُستجلبُ له السّجع من حيثُ وليس كما يقال، وكان ذلك سهلاً.

وكلّ واحد من هذين الضربين تتفاوت درجاتُه في عدّة ألفاظ:

أمّا السّجع القصير فأحسنه ما كان مُؤلّفاً من لفظتين لفظَتين، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفاً * فَالعَاصِفاتِ عَصْفاً**﴾ [المرسلات: ١ ـ ٢]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ * وَرَبَّكَ فكَبِّرْ * وثِيَابَكَ فَطَهِّرْ * والرُّجْزَ فاهْجُرْ**﴾ [المدثّر: ١ ـ ٥].

ومنه ما يكون مؤلّفاً من ثلاثة ألفاظٍ وأربعة وخمسةٍ، وكذلك إلى العشرة، وما زاد على ذلك فهو من السّجع الطويل، فممّا جاء منه قوله ـ تعالى ـ: ﴿**والنَّجْمِ إِذَا هَوَى * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى * وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ**﴾ [النّجم: ١ ـ ٣]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**اقْتَرَبَتِ**

⇐

الأوّل: أن يكون الفصلان متساويين كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ** ﴾(١).

والثّاني: أن يكون الثّاني أطول من الأوّل، لا طولاً يخرجه عن الاعتدال كثيراً وإلّا كان قبيحاً كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَداً * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِدّاً * تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدّاً** ﴾(٢) فإنّ الأوّل ثَمَانُ لَفَظاتٍ، والثّاني تسعٌ، وله في القرآن غير نظير.

⇐ **السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ * وَإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ * وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ** ﴾ [المقر: ١ ـ ٣].

وأمّا السّجع الطويل فإنّ درجاته تتفاوت أيضاً في الطّول.

فمنه ما يقرب من السّجع القصير، وهو أن يكون تأليفه من إحدى عشرة لفظة إلى اثنتي عشرة لفظة، وأكثره خمس عشرة لفظة، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَئِنْ أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيَئُوسٌ كَفُورٌ * وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ** ﴾ [هود: ٩ ـ ١٠]، فالأُولى إحدى عشرة لفظة، والثّانية ثلاث عشرة لفظة، وكذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ * فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ** ﴾ [التّوبة: ١٢٨ ـ ١٢٩].

ومن السّجع الطّويل ما يكون تأليفه من العشرين لفظة فما حولها كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ * وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْراً كَانَ مَفْعُولاً وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ** ﴾ [الأنفال: ٤٣ ـ ٤٤].

ومن السّجع الطّويل أيضاً ما يزيد على هذه العدّة المذكورة، وهو غير مضبوط.

(١) الضّحى: ٩ ـ ١٠.

(٢) مريم: ٨٨ ـ ٩٠.

ويستثنى منه ما كان على ثلاث فِقَرٍ؛ فإنّ الأوّلين[١] يُحسبان في عِدّة واحدة، ثمّ تأتي الثّالثة بحيث تزيد عليهما طولاً، ويجوز أن تجيء مساوية لهما كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ * فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ * وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ * وَظِلٍّ مَمْدُودٍ﴾[٢] فهذه الثّلاث كلّ منها من لفظين[٣]، ولو جعلت الثّالثة منها خمس لَفَظاتٍ أو ستّاً كان حسناً.

والثّالث: أن يكون الآخر أقصر من الأوّل، وهو عندي عيب فاحش؛ لأنّ السّمع قد استوفى أَمَدَهُ في الأوّل بطوله، فإذا جاء الثّاني قصيراً يبقى الإنسان عند سَمَاعه كمن يريد الانتهاء إلى غاية فَيَعْثُرُ دونها.

ثمّ السّجع إمّا قصير وإمّا طويل، والقصير هو الأحسن؛ لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السّامع، وأيضاً هو أَوْعَرُ مسلكاً؛ لأنّ المعنى إذا صيغ بألفاظ قليلة عَسُرَ مواطاة السّجع فيه.

وأحسن القصير ما كان على لفظتين، ومنه ما يكون من ثلاثة إلى عشرة، وما زاد عليها فهو من الطّويل.

ومنه ما يقرُبُ من القصير بأن يكون تأليفه من إحدى عشرة إلى اثنتي عشرة وأكثَرُهُ خمس عشرة لفظة، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِذَا أَذَقْنَا الإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً﴾[٤] الآية، فالأُوْلَى إحدَى عَشْرَةَ، والثّانيةُ ثلاثةَ عَشْرَةَ.

﴿**والأسجاع مبنيّة على سكون الأعجاز**﴾ أي: أواخر فواصل القرائن، لأنّ الغرض من السّجع أن يزاوج بين الفواصل، ولا يَتِمُّ ذلك في كلّ صورة إلّا بالوقف

---

(١) كذا في جميع النّسخ الثّلاث، والظّاهر: «الأُوْلَيَيْنِ» ـ كما في «المثل السّائر» ـ.

(٢) الواقعة: ٢٧ ـ ٣٠.

(٣) وفي بعض النّسخ: «لفظتين» وهي نسخة سنة ٨٤٩ هـ.

(٤) الشّورى: ٤٨.

والبناء على السّكون ﴿كقولهم: «ما أبعَدَ ما فَاتْ، وما أقرَبَ ما هو آتْ»﴾ فإنّه لو اعتبر الحركة لفات السَّجْع؛ لأنّ التّاء من «فاتَ» مفتوح ومن «آتٍ» مكسور منوّن. وهذا غير جائز في القوافي ولا وافٍ بالغرض ـ أعني: تزاوج الفواصل ـ.

وإذا رأيتَهُم يُخرِجُوْنَ الكَلِمَ عن أوضاعها للازدواج فيقولون: «آتِيْكَ بالغَدَايا[1] والعَشَايا» ـ أي: بالغَدَوات ـ و«هَنَأَنِي الطَّعَامُ ومَرَأَنِي» ـ أي: أَمْرَأَنِي ـ و«أخذ ما قَدُمَ وما حَدُثَ»[2] ـ أي: «حَدَثَ» بالفتح ـ مع أنّ فيه ارتكاباً لما يخالف اللّغة فما ظنّك بهم في ذلك.

﴿قيل: ولا يقال في القرآن أسجاع﴾ لأنّ «السَّجْعَ» ـ في الأصل ـ هَدِيْرُ الحَمَامِ ونحوها ﴿بل يقال: فواصل﴾ وهذا مشعر بأنّ السّجع هو الكلمة الأخيرة من الفِقْرَةِ؛ إذ لا يقال الفواصل إلّا لها.

﴿وقيل: السّجع غير مختصّ بالنَّثْرِ﴾ بل يجري في النّظم أيضاً ﴿ومثاله من النّظم﴾ قول أبي تَمَّامٍ: ﴿تَجلّىٰ بِهِ رُشْدِي وَأَثْرَتْ بِهِ يَدِي[3] * وَفَاضَ بِهِ ثَمْدِي﴾

---

(١) المفرد «غَدَاة» وقياس الجمع: «غَدَوات» لكنّهم جمعوه على خلاف القياس على «الغَدَايا» للوصول إلى المُزَاوَجَةِ مع «العشايا» جمع «العشيّة» ولم يعكسوا؟ لسهولة تحويل الواو إلى الياء، دون العكس فإنّه غير مطلوب في مقام التّخفيف، وأيضاً قالوا: «هَنَأَنِي الطَّعَامُ، ومَرَأَنِي، فنقلوا الفعل من باب الإفعال وهو «أَمْرَأَني» إلى الثّلاثي المجرّد وهو «مَرَأَنِي» للوصول إلى المزاوجة، ولم يعكسوا، لأنّ الهمزة ثقيل وهم يطلبون الذّرائع للتّخلّص من شرّها، كما قررت تفصيل في حاشية «شرح النّظام» الموسوم بـ«تبيين المرام».

(٢) **قوله: «ما قَدُمَ وما حَدُثَ»**. بضمّ الدّال في «حَدُثَ» للازدواج وهو خلاف وضع اللغة لأن وضع «حَدَثَ» في اللغة بفتح الدّال كما يقول الشّارح: «أي: حدث ـ بالفتح ـ».

(٣) **قوله: «تجلّى به رشدي وأثرت به يدي»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع ⇐

⇐ الضّرب التّامّ والقائل أبو تمّام حبيب بن أوس بن الحارث الطّائي ـ رحمه الله ـ من قصيدةٍ يمدح بها أبا العبّاس نصر بن منصور بن بسّام:

أأطْلَالَ هِندٍ ساءَ ما اعْـتَضْتِ مِنْ هِـنْدِ ... أَقايَضْتِ حُـورَ العِـينِ بـالعُونِ والرُّبْـدِ
إذا شـــئنَ بــــالألْوانِ كــنَّ عِــصَابَةً ... مِــنَ الهِـنْدِ والآذانِ كُـنَّ مِـنَ الصُّـغْدِ
لَــعُجْنا عَــلَيْكِ العيسَ بَـعْدَ مَـعاجِها ... على البِيضِ أتْـراباً عـلى النُّـؤْيِ والوَدِ
فَـــلا دَمْــعَ مــا لَـمْ يَـجْرِ فـي إثْـرِهِ دَمٌ ... وَلا وجْدَ مَا لَمْ تَعْيَ عـن صِـفَةِ الوَجْـدِ
ومَـــــقدُودَةٍ رُؤْدٍ تَكـــادُ تَـــقدُّها ... إصَـابَتُها بـالعَيْنِ مِـنْ حَسَـنِ القَـدِّ
تُـــعَصْفِرُ خَــدَّيْهَا العُـيُونُ بِـحُمْرَة ... إذَا وَرَدَتْ كــانَتْ وبَــالاً عــلى الوَرْدِ
إذَا زَهَّـدتْنِي فـي الهَـوَى خِـيفَةُ الرَّدَى ... جَلَتْ لِيَ عَنْ وَجْـهٍ يُـزَهِّدُ فـي الزُّهْـدِ
وَقــفْتُ بِــهَا اللَّــذَّاتِ فــي مُـتَنَفَّسٍ ... مِنَ الغَيْثِ يَسْقِي رَوْضَةً في ثَرَى جَعدِ
وَصَــفْراءَ أَحْـدَقْنَا بِــها فـي حَـدَائِقٍ ... تَـجُود مِـن الأَثْـمارِ بـالثعْدِ والمَـعْدِ
بِـــقاعِيَّةٍ تَـــجْرِي عَــلَيْنا كُــؤوسُهَا ... فنُبْدِي ٱلذي تُخْفِي ونُخْفِي الذي تُبْدِي
بـــنَصْرِ بــن مَـنْصورِ بـنِ بسَّـامٍ انـفَرى ... لنـا شـظَفُ الأَيَّـامِ عـن عِـيشَةٍ رَغـدِ
أَلا لَا يَـــمُدَّ الدَّهْـــرُ كَـــفّاً بِسَــيِّئٍ ... إلى مُـجْتَدِي نـصْرٍ فَـتُقْطَعْ مِـنَ الزَنـدِ
بسَــيْبِ أبِــي العَـبَّاسِ بُـدِّلَ أَزْلُـنَا ... بِــخَفْضٍ وصِــرْنا بَـعْدَ جَـزْرٍ إلى مَـدِّ
غَـنِيتُ بِـهِ عَـمَّنْ سِـوَاهُ وحُـوِّلَتْ ... عِـجَافُ ركـابي عَـنْ سُـعَيْدٍ إلى سَـعْد
لَــهُ خُــلُقٌ سَــهْلٌ ونَــفس طِـبَاعُهَا ... لَـيَانٌ ولكِـنْ عِـرْضُهُ مِـنْ صَـفاً صَـلْدِ
رَأَيْتُ اللَّـــيالي قَــدْ تَـغيَّرَ عَــهْدُها ... فَــلمَّا تَــرَاءَى لِـي رَجَـعْنَ إلى العَـهْدِ
أَســائِلَ نَـــصْرٍ لا تَسَــلْهُ، فَــإنَّهُ ... أَحَــنُّ إلى الإرفــادِ مــنْكَ إلى الرَفْـدِ
فـتًى لا يُـبَالي حـينَ تَـجتمِعُ العُـلى ... لَهُ أن يكُونَ المالُ فـي السُّـحْقِ والبُـعْدِ
فَـتًى جُــودُه طَــبْعٌ فَـلَيْسَ بِـحافِلٍ ... أَفي الجَوْرِ كـانَ الجـودُ مِـنْهُ أَم القَـصْدِ
إذَا طَـــــرقَتْهُ الْــــحَادِثَاتُ بِــــنَكبَةٍ ... مَــخَضْنَ سِـقَاءً مِـنه لَيْسَ بِـذِي زُبْـدِ
ونَــبَّهْنَ مِـثلَ السَّـيْفِ لو لم تَسُــلَّهُ ... يَــدانِ لَسَــلَّتْهُ ظُـباهُ مِـنَ الغِـمْدِ

⇐

هو المال القليل، وأصله في الماء ﴿وَأَوْرىٰ بِهِ زَنْدِي﴾ أي: صار ذا وَرْيٍ، وهذا عبارة عن الظّفر بالمطلوب، وأمّا «أُوْرِي» ـ بضمّ الهمزة وكسر الرّاء ـ على أنّه مضارع متكلّم من «أوريتُ الزَّنْدَ» ـ أخرجت ناره ـ فغَلَطٌ وتصحيف، والضّمائر في «به» تعود إلى «نصر» المذكور في البيت السّابق وهو قوله:

سَأَحْمَدُ نَصْراً مَا حَيِيتُ وَإِنَّنِي لَأَعْلَمُ أَنْ قَدْ جَلَّ نصرٌ مِنَ الحَمْدِ

[التّشطير]

﴿ومن السّجع على هذا القول﴾ يعني: القول بعدم الاختصاص بالنّثر ﴿ما يُسمّى التَّشْطِيْرَ وهو جعل كلّ من شطرَي البيت سَجْعَةً مخالفة لأُختها﴾ أي: السَّجْعَة الّتي هي في الشّطر الآخر.

وقوله: «سَجْعَةً» ينبغي أن ينتصب على المصدر، أي: يجعل كلّ من شطرَي البيت مسجوعاً سَجْعَةً مخالفة للسَّجْعة الّتي في الشّطر الآخر، لا أنّه المفعول الثّاني لـ«جعل» لأنّ الشّطر ليس بسجعة.

ويجوز أن يسمّى كلّ فِقْرَتَيْنِ مُسَجَّعتين سَجْعَةً ـ تسميةً للكلّ باسم جزئه ـ فقول الحريريّ: «لَمَّا اقْتَعَدْتُ غارِبَ الاغْتِرابِ[1]، وَأَنْأَتْنِي الْمَتْرَبَةُ عَنِ الأَتْرَابِ» سجعة، وقوله: «طَوَّحَتْ بِي طَوائِحُ الزَّمَنِ، إلىٰ صَنْعاءِ اليَمَنِ» سجعة أُخرى

⇐ سَأَحْمَدُ نَصْراً ما حَيِيتُ وإنَّني لأَعْلَمُ أن قد جَلَّ نَصْرٌ عن الحَمْدِ
تَجلَّى بهِ رُشْدِي وأثْرَتْ بهِ يَدِي وفَاضَ به ثَمْدِي وأَوْرَى بهِ زَنْدِي
فإن يَكُ أَرْبَى عَفْوُ شُكري عَلى نَدى أُناس فقَدْ أَرْبَى نَدَاهُ على جُهْدِي
ومـا زَالَ مَنشوراً عَلَيَّ نَوالهُ وعِنْدِي حتَّى قد بَقِيتُ بلا «عِنْدي»
وَقصَّرَ قَوْلي فيه مِنْ بَعْدِ ما أَرى أَقُولُ فأُشجِي أُمَّةً وأَنا وَحْدِي
بَغَيْتُ بِشِعْرِي فاعْتَلاهُ بِبَذْلِه فلا يَبْغِ في شِعْرٍ لهُ أَحَدٌ بَعْدِي

(١) **قوله: «لَمَّا اقْتَعَدْتُ غارِبَ الإغْتِرابِ»**. تقدّم نقل نصّه قبل قليل.

﴿كقوله﴾ ـ أي: قول أبي تَمَّامٍ يمدح المعتصم باللّه حين فتح عَمُّورِيَّةَ[١] ـ: ﴿تَدْبِيرُ مُعْتَصِمٍ بِاللَّه مُنْتَقِمٍ[٢] * لِلَّهِ مُرْتَغِبٍ فِي اللهِ﴾ أي: راغب فيما يقرّبه من

---

(١) وذلك في شهر رمضان سنة ٢٢٣هـ.

(٢) **قوله: «تدبير معتصم باللّه منتقم»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضَرب المماثل والقائل أبو تَمَّام من قصيدة يمدح بها ـ تقيّةً ـ المعتصم باللّه أبا إسحاق محمّد بن هارون الرّشيد ـ لعنهم الله ـ ويذكر حريق عمّوريّة وفتحها: كان المنجّمون قد حكموا أنّ المعتصم لا يفتح عمّوريّة، وراسلته الرّوم بأنّا نجد في كتُبها أنّه لا تُفتَح مدينتنا إلّا في وقت إدراك التّين والعِنَب، وبيننا وبين ذلك الوقتِ شهورٌ يمنعُك من المُقَام بها البَرْدُ والثلج، فأبى أن ينصرف وأكبَّ عليها ففتحها فأبطل ما قالوا:

السَّيْفُ أَصْدَقُ أَنْبَاءً مِنَ الكُتُبِ ... فِي حَدِّهِ الحَدُّ بَيْنَ الجِدِّ واللَّعِبِ
بيضُ الصَّفَائِحِ لَا سُودُ الصَّحَائِفِ فِي ... مُتُونِهِنَّ جَلاءُ الشَّكِّ والرِّيَبِ
والعِلْمُ فِي شُهُبِ الأَرْمَاحِ لَامِعَةً ... بَيْنَ الخَمِيسَيْنِ لا فِي السَّبْعَةِ الشُّهُبِ
أَيْنَ الرِّوايَةُ بَلْ أَيْنَ النُّجُومُ وَمَا ... صَاغُوه مِنْ زُخْرُفٍ فيها ومِنْ كَذِبِ
تَخَرُّصاً وأَحَادِيثاً مُلَفَّقَةً ... لَيْسَتْ بِنَبْعٍ إذَا عُدَّتْ ولا غَرَبِ
عَجَائِباً زَعَمُوا الأَيَّامَ مُجْفِلَةً ... عَنْهُنَّ فِي صَفَرِ الأَصْفَارِ أَوْ رَجَب
وخَوَّفُوا النَاسَ مِنْ دَهْيَاءَ مُظْلِمَةٍ ... إذَا بَدَا الكَوْكَبُ الغَرْبِيُّ ذُو الذَّنَب
وَصَيَّروا الأَبْرجَ العُلْيَا مُرَتَّبَةً ... مَا كَانَ مُنْقَلِباً أَوْ غيْرَ مُنْقَلِبِ
يقضون بالأمر عَنْهَا وهي غافلة ... ما دارَ في فَلَكٍ مِنها وفي قُطُبِ
لو بيَّنت قطّ أمراً قبل موقعه ... لم تُخْفِ ما حلّ بالأوثان والصّلب
فَتْحُ الفُتوحِ تَعَالَى أَنْ يُحيطَ بِهِ ... نَظْمٌ مِن الشِّعْرِ أَوْ نَثْرٌ مِنَ الخُطَبِ
فَتْحٌ تَفَتَّحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ لَهُ ... وتَبْرُزُ الأَرْضُ فِي أَثْوَابِهَا القُشُبِ
يَا يَوْمَ وَقْعَةِ عَمُّوريَّةَ انْصَرَفَتْ ... مِنْكَ المُنَى حُفَّلاً مَعْسُولَةَ الحَلَبِ
أبقيْتَ جَدَّ بَنِي الإسلامِ في صعَدٍ ... والمُشْرِكينَ وَدارَ الشِّرْكِ فِي صَبَبِ
أُمٌّ لَهُمْ لَوْ رَجَوْا أَن تُفْتَدى جَعَلُوا ... فِدَاءَهَا كُلَّ أُمٍّ مِنْهُمُ وَأَبِ

⇐

⇐ وَبَرْزةِ الوَجْهِ قَدْ أَعْيَتْ رِيَاضَتُهَا ... كِسْرَى وصدَّتْ صُدُوداً عَنْ أَبِي كَرِبِ
بِكْرٌ فَما افْتَرَعَتْهَا كَفُّ حَادِثَةٍ ... وَلا تَرَقَّتْ إِلَيْهَا هِمَّةُ النُّوَبِ
مِنْ عَهْدِ إِسْكَنْدَرٍ أَوْ قَبل ذَلِكَ قَدْ ... شَابَتْ نَواصِي اللَّيَالي وهْيَ لَمْ تَشِبِ
حَتَّى إِذَا مَخَّضَ اللهُ السِّنين لَهَا ... مَخْضَ البَخِيلَةِ كَانَتْ زُبْدَةَ الحِقَبِ
أَتَتْهُمُ الكُرْبَةُ السَّوْدَاءُ سَادِرَةً ... مِنْهَا وكَانَ اسْمُهَا فَرَّاجَةَ الكُرَبِ
جَرَى لَهَا الفَأْلُ بَرْحاً يَوْمَ أَنْقِرَةٍ ... إِذْ غُودِرَتْ وَحْشَةَ السَّاحَاتِ والرَّحَبِ
لمَّا رَأَتْ أُخْتَها بِالْأَمْسِ قَدْ خَرِبَتْ ... كَانَ الْخَرَابُ لَهَا أَعْدَى من الجَرَبِ
كَمْ بَيْنَ حِيطَانِهَا مِنْ فَارِسٍ بَطَلٍ ... قَانِي الذَّوائِب مِنْ آنِي دَمٍ سَرِبِ
بِسُنَّةِ السَّيْفِ والخَطِّيِّ مِنْ دَمِه ... لا سُنَّةِ الدِّينِ وَالإِسْلَامِ مُخْتَضِبِ
لَقَدْ تَرَكتَ أَميرَالْمُؤْمِنينَ بِهَا ... لِلنَّارِ يَوْماً ذَلِيلَ الصَّخْرِ والخَشَبِ
غَادَرْتَ فيها بَهِيمَ اللَّيْلِ وَهُوَ ضُحىً ... يَشُلُّهُ وَسْطَهَا صُبْحٌ مِنَ اللَّهَبِ
حَتَّى كَأَنَّ جَلابيبَ الدُّجى رَغِبَتْ ... عَنْ لَوْنِهَا وكَأَنَّ الشَّمْسَ لَم تَغِبِ
ضَوْءٌ مِنَ النَّارِ والظَّلْمَاءُ عَاكِفَةٌ ... وظُلْمَةٌ مِن دُخَان في ضُحىً شَحِبِ
فالشَّمْسُ طَالِعَةٌ مِنْ ذَا وقدْ أَفَلَتْ ... والشَّمْسُ وَاجِبَةٌ مِنْ ذَا ولَمْ تَجِبِ
تَصَرَّحَ الدَّهْرُ تَصْريحَ الغَمَامِ لَها ... عَنْ يَوْمِ هَيْجَاءَ مِنْهَا طَاهِرٍ جُنُبِ
لم تَطْلُعِ الشَّمْسُ فيهِ يَومَ ذَاكَ على ... بَانٍ بِأَهلٍ وَلَم تَغْرُبْ على عَزَبِ
مَا رَبْعُ مَيَّةَ مَعْمُوراً يُطِيفُ بِهِ ... غَيْلَانُ أَبْهَى رُبىً مِنْ رَبْعِهَا الخَرِبِ
ولا الْخُدُودُ وقدْ أُدْمِينَ مِنْ خَجَلٍ ... أَشهى إلى نَاظِرِي مِنْ خَدِّها التَّرِبِ
سَمَاجَةٌ غَنِيَتْ مِنَّا العُيون بِهَا ... عَنْ كُلِّ حُسْنٍ بَدَا أَوْ مَنْظَرٍ عَجَبِ
وحُسْنُ مُنْقَلَبٍ تَبْقَى عَوَاقِبُهُ ... جَاءَتْ بَشَاشَتُهُ مِنْ سُوءِ مُنْقَلَبِ
لَوْ يَعْلَمُ الْكُفْرُ كَمْ مِنْ أَعْصُرٍ كَمَنَتْ ... لَهُ العَوَاقِبُ بَيْنَ السُّمْرِ والقُضُبِ
تَدْبيرُ مُعْتَصِمٍ بِاللَّهِ مُنْتَقِمٍ ... لِلَّهِ مُرْتَقِبٍ فِي اللهِ مُرْتَغِبِ
ومُطْعَم النَّصْرِ لَمْ تَكْهَمْ أَسِنَّتُهُ ... يَوْماً وَلَا حُجِبَتْ عَنْ رُوحِ مُحْتَجِبِ

⇐

⇐ لَمْ يَغْزُ قَوْماً، ولَمْ يَنْهَضْ إلَى بَلَدٍ … إلَّا تَقَدَّمَهُ جَيْشٌ مِنَ الرُّعُبِ
لَوْ لَمْ يَقُدْ جَحْفَلاً، يَوْمَ الْوَغَى، لَغدَا … مِنْ نَفْسِهِ، وَحْدَهَا، في جَحْفَلٍ لَجِبِ
رَمَى بِكَ اللهُ بُرْجَيْهَا فَهَدَّمَها … ولَوْ رَمَى بِكَ غَيْرُ اللهِ لَمْ يُصِبِ
مِنْ بَعْدِ ما أَشَّبوهَا واثقينَ بِهَا … واللهُ مِفتاحُ بَابِ المَعقِلِ الأشِبِ
وقَالَ ذُو أَمْرِهِمْ لا مَرْتَعٌ صَدَدٌ … للسَّارِحينَ ولَيْسَ الوِرْدُ مِنْ كَثَبِ
أَمانياً سَلَبَتْهُمْ نُجْحَ هَاجِسِها … ظُبَى السُّيُوفِ وأَطْرَافُ القنا السُّلُبِ
إنَّ الحِمَامَيْنِ مِنْ بِيضٍ ومِن سُمُرٍ … دَلْوَا الحَيَاتَيْنِ مِنْ مَاءٍ ومِن عُشُبِ
لَبَّيْتَ صَوْتاً زِبَطْرِيّاً هَرَقْتَ لَهُ … كَأْسَ الكَرَى ورُضَابَ الخُرَّدِ العُرُبِ
عَداكَ حَرُّ الثُّغُورِ المُسْتَضَامَةِ عَنْ … بَرْدِ الثُّغُورِ وعَنْ سَلْسَالِها الحَصِبِ
أَجَبْتَهُ مُعْلِناً بالسَّيْفِ مُنْصَلِتاً … وَلَوْ أَجَبْتَ بِغَيْرِ السَّيْفِ لَمْ تُجِبِ
حتَّى تَرَكْتَ عَمودَ الشِّرْكِ مُنْعَفِراً … ولَم تُعَرِّجْ عَلَى الأَوْتادِ وَالطُّنُبِ
لَمَّا رَأَى الحَرْبَ رَأْيَ العَيْنِ تُوفِلِسٌ … والحَرْبُ مُشْتَقَّةُ المَعْنَى مِنَ الحَرَبِ
غَدَا يُصَرِّفُ بالأَمْوالِ جِرْيَتَها … فَعَزَّهُ البَحْرُ ذُو التَّيَّارِ والحَدَبِ
هَيْهَاتَ! زُعْزِعَتِ الأَرْضُ الوَقُورُ بِهِ … عَن غَزْوِ مُحْتَسِبٍ لا غَزْوِ مُكتَسِبِ
لمْ يُنفِقِ الذهَبَ المُرْبِي بكَثْرَتِهِ … عَلى الحَصَى وبِهِ فَقْرٌ إلى الذَّهَبِ
إنَّ الأُسُودَ أُسودَ الغيلِ هِمَّتُها … يَومَ الكَرِيهَةِ في المَسْلوبِ لا السَّلَبِ
وَلَّى، وَقَدْ أَلْجَمَ الخَطِّيُّ مَنْطِقَهُ … بِسَكْتَةٍ تَحْتَهَا الأَحْشَاءُ في صَخَبِ
أَحْذَى قَرَابِينه صَرْفَ الرَّدَى ومَضَى … يَحْتَثُّ أَنْجَى مَطَاياهُ مِنَ الهَرَبِ
مُوَكِّلاً بِيَفَاعِ الأَرْضِ يُشْرِفُهُ … مِنْ خِفَّةِ الخَوْفِ لا مِنْ خِفَّةِ الطَرَبِ
إنْ يَعْدُ مِنْ حَرِّهَا عَدْوَ الظَّلِيمِ، فَقَدْ … أَوْسَعْتَ جاحِمَها مِنْ كَثْرَةِ الحَطَبِ
تِسْعُونَ أَلْفاً كَآسادِ الشَّرَى نَضِجَتْ … جُلُودُهُمْ قَبْلَ نُضْجِ التِّينِ والعِنَبِ
يا رُبَّ حَوْبَاءَ حِينَ اجْتُثَّ دابِرُهُمْ … طابَتْ ولَوْ ضُمِّخَتْ بالمِسْكِ لم تَطِبِ
ومُغْضَبٍ رَجَعَتْ بِيضُ السُّيُوفِ بِهِ … حَيَّ الرِّضَا مِنْ رَدَاهُمْ مَيِّتَ الغَضَبِ

⇐

رضوانه ﴿مُرْتَقِبٍ﴾ أي: منتظر ثوابه، أو خائف عقابه.

فالشّطر الأوّل سجعة مبنيّة على الميم، والثّاني على الباء، وقوله: «تدبير» مبتدأ، وخبره في البيت الثّالث وهو قوله:

لم يَغْزُ قَوْماً وَلَمْ يَنْهَضْ إلىٰ بَلَدٍ ... إلَّا تَـقَدَمَهُ جَـيْشٌ مِنَ الرُّعُبِ

[التّصريع]

ومن السّجع على القول بجريانه في النّظم ما يُسمّى **التّصريع** وهو جعل العَروض مُقَفَّاةً تَقْفِيَةَ الضَّرْبِ، و**العَروض** هو آخر المِصْراع الأوّل من البيت، و**الضّرب** آخر المِصْراع الثّاني منه.

[تقسيم التّصريع لابن الأثير]

قال ابن الأثير: التّصريع ينقسم[1] إلى سبع مراتب:

⇐ والحَرْبُ قائمَةٌ في مأْزِقٍ لَجِجٍ ... تَجْثُو القِيَامُ بِه صُغْراً على الرُّكَبِ
كَمْ نِيلَ تحت سَناهَا مِن سَنا قَمَرٍ ... وتَحْتَ عارِضِها مِنْ عَارِضٍ شَنِبِ
كَمْ كَانَ في قَطْعِ أسبَاب الرِّقَابِ بِها ... إلى المُخَدَّرَةِ العَذْرَاءِ مِن سَبَبِ
كَمْ أَحْرَزَتْ قُضُبُ الهِنْدِيِّ مُصْلَتَةً ... تَهْتَزُّ مِنْ قُضُبٍ تَهْتَزُّ في كُثُبِ
بيضٌ، إذَا انتُضِيَتْ مِنْ حُجْبِهَا، رَجعَتْ ... أحَقُّ بالبيض أتْرَاباً مِنَ الحُجُبِ
خَلِيفَةَ اللهِ جَازَى اللهُ سَعْيَكَ عَنْ ... جُرْثُومَةِ الدِّينِ والإسْلَامِ والحَسَبِ
بَصُرْتَ بالرَّاحَةِ الكُبْرَى فَلَمْ تَرَها ... تُنَالُ إلاَّ على جِسْرٍ مِنَ التَّعبِ
إن كان بَيْنَ صُرُوفِ الدَّهْرِ مِن رَحِمٍ ... مَوْصُولَةٍ أَوْ ذِمَامٍ غَيْرِ مُنْقَضِبِ
فَبَيْنَ أَيَّامِكَ اللَّاتي نُصِرْتَ بِهَا ... وبَيْنَ أيَّامِ بَدْرٍ أَقْرَبُ النَّسَبِ
أَبْقَتْ بَني الأَصْفَر المِمْرَاضِ كاسِمِهِم ... صُفْرَ الوجُوهِ وجَلَّتْ أَوْجُهَ العَرَبِ

(١) **قوله: «التصريع ينقسم»**. وهذا نصّه في القسم الثّاني من المقالة الأُولى من «المثل السّائر» ⇐

⇐ ١: ٢٥٨: واعلمْ أنّ «التّصريع» في الشّعر بمنزلة السَّجع في الفصلين من الكلام المنثور، وفائدته في الشّعر أنّه قبل كمال البيت الأوّل من القصيدة تُعلَم قافيتها، وشُبِّه البيت المصرَّع بباب له مصراعان متشاكلان، وقد فعل ذلك القدماءُ والمُحدَثُون، وفيه دلالةٌ على سعة القدرة في أفانين الكلام.

فأمّا إذا كثر التَّصريع في القصيدة فلستُ أراه مختاراً إلّا أنّ هذه الأصناف من التَّصريع والترصيع والتَّجنيس وغيرها إنّما يحسن منها في الكلام ما قلّ وجرى مجرى الغُرّة من الوجه، أو كان كالطِّراز من الثَّوب.

فأمّا إذا تواترتْ وكثُرتْ فإنّها لا تكون مرضيَّة، لما فيها من أمارات الكُلْفة.

وهو عندي ينقسم إلى سبع مراتب، وذلك شيءٌ لم يذكره على هذا الوجه أحدٌ غيري!

فالمرتبة الأُولى: ـ وهي أعلى التَّصريع درجةً ـ أن يكون كلّ مصراع من البيت مستقلاًّ بنفسه في فهم معناه، غيرَ محتاجٍ إلى صاحبه الّذي يليه ويُسمّى «التصريع الكامل» وذلك كقول امرئ القيس:

أَفَاطم مهلاً بَعْضَ هذا التّدلُّلِ وإن كنتِ قد أزْمَعْتِ هجراً فأَجْمِلي

فإنّ كلّ مصراع من هذا البيت مفهوم المعنى بنفسه، غير محتاج إلى ما يليه، وعليه ورد قول المتنبّي:

إذا كانَ مدحٌ فالنسيبُ المقدمُ أكُلُّ فصيحٍ قال شعراً مُتَيَّمُ

المرتبة الثّانية: أن يكون المصراع الأوّل مستقلاًّ بنفسه، غير محتاج إلى الّذي يليه، فإذا جاء الّذي يليه كان مرتبطاً به، كقول امرئ القيس:

قِفَا نَبْكِ من ذِكْرى حَبيبٍ ومَنْزِلِ بِسِقْطِ اللّوى بينَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فالمصراع الأوّل غير محتاج إلى الثاني في فهم معناه، لكنْ لمّا جاءَ الثاني صار مرتبطاً به، وكذلك وردَ قولُ أبي تَمّام:

أَلَمْ يَأْنِ أَنْ تُرْوَى الظِّماء الْحَوَائِمُ وأَنْ يَنْظِمَ الشَّمْلَ المُبَدَّدَ نَاظِمُ

وعليه ورد قول المتنبّي:

⇐

⇐ الرَّأْيُ قبلَ شَجَاعةِ الشُّجْعَانِ   هُــوَ أوَّلٌ وَهــي المــحلّ الثَّانِي

المرتبة الثّالثة: أن يكون الشاعر مُخيَّراً في وضع كلِّ مصراع موضع صاحبه، ويسمَّى «التّصريع الموجَّه» وذلك كقول ابن الحجّاج البغدادي:

مِنْ شُرُوطِ الصَّبُوحِ فِي الْـمِهْرَجَانِ   خِــفّةُ الشَّــرْبِ مَـعْ خُـلُوِّ الْـمَكَانِ

فإنّ هذا البيت يُجْعل مصراعه الأوّل ثانياً، ومصراعه الثّاني أوّلاً، وهذه المرتبة كالثانية في الجَوْدَة.

المرتبة الرّابعة: أن يكون المصراع الأوّل غيرَ مستقلّ بنفسه. ولا يفهمُ معناه إلّا بالثّاني، ويُسمَّى «التّصريع النّاقص»، وليس بمرضيٍّ ولا حَسَن، فممّا ورد منه قول المتنبّي:

مَغَانِي الشعْبِ طِيباً في المَـغاني   بــمنزلةِ الرَّبــيعِ مِــنَ الزَّمَــانِ

فإنّ المصراع الأوّل لا يستقِلُّ بنفسِه في فهم معناه دونَ أن يذكر المصراعُ الثّاني.

المرتبة الخامسة: أن يكون التصريعُ في البيت بلفظة واحدة وسطاً وقـافيةً، ويســمّى «التّصريع المكرّر»، وهو ينقسم قسمين، أحدهما أقرب حالاً من الآخر:

فالأوّل: أن يكون بلفظةٍ حقيقيّةٍ لا مجازَ فيها، وهو أنزلُ الدّرجتين كـقول عـبيد بـن الأبرص:

فكــلُّ ذِي غَـيْبَةٍ يَـؤُوْبُ   وغَائِبِ المَوْتِ لا يَؤُوْبُ

القسم الآخر: أن يكون التّصريع بلفظةٍ مجازيّة يختلفُ المعنى فيها، كقول أبي تمّام:

فتًى كـان شـرباً لِـلْعُفَاةِ وَمَـرْتَعاً   فاصبَحَ لِـلهِنْدِيَّة البـيض مَـرتَعا

المرتبة السّادسة: أن يذكر المصراع الأوّل، ويكون معلّقاً على صفةٍ يأتي ذكرها فـي أوّل المصراع الثّاني، ويسمّى «التصريع المعلّق» فممّا ورد منه قولُ امرئ القيس:

ألاَ أيُّها اللَّيلُ الطّـويلُ ألا انْـجَلِ   بِصبحٍ وَمَا الإصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

فإنّ المصراع الأوّل معلّق على قوله: «بِصُبْحٍ»، وهذا مَعيبٌ جـدّاً، وعـليه ورد قـول المتنبّي:

قَدْ عَلَّمَ البَيْنُ مِـنّا الْـبَيْنَ أَجْـفَانَا   تَدْمى وأَلَّفَ في ذا الْقَلْبِ أَحْزَانَا

⇐

الأُولى: أن يكون كلّ مِصْراعٍ مستقلّاً بنفسه في فهم معناه، ويُسمّى **التّصريع الكامل**، كقول امرئ القيس:

أَفَـاطِمُ مَـهْلاً بَـعْضَ هٰـذَا التَّـدَلُّلِ(١) **وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ هَجْرِي فَأَجْمِلِي**

⇐ فإنّ المصراع الأوّل معلّق على قوله: «تذْمي».

المرتبة السّابعة: أن يكون التّصريع في البيت مخالفاً لقافيته، ويسمّى «التّصريع المشطور» وهو أنزلُ درجات التّصريع وأقبحها، فمِنْ ذلك قولُ أبي نُوَاس:

أقِلْنِي قَدْ نَدِمْتُ على ذُنُوبِ وبِالإِقْرَارِ عُذْتُ مِنَ الجُحُودِ

فصرَّع بحرف الباءِ في وسطِ البيت، ثمّ قَفَّاه بحرف الدّالِ، وهذا لا يكادُ يُسْتَعْمَلُ إلّا قليلاً نادراً.

(١) **قوله: «أفاطم مهلاً بعض هذا التّدلّل»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المماثل، والقائل امرؤ القيس بن حجر الشّاعر المشهور من معلّقته المشهورة يقول فيها:

قِفَا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومَنْزِلِ بِسِقْطِ اللّوى بين الدَّخول فحومَلِ
فتُوضِحَ فالمِقْراة لم يَعْفُ رسمُهَا لما نسجتها من جَنوبٍ وشَمْأَلِ
ترى بَعَرَ الآرامِ في عَرَصَاتها وقِيْعَانِها كأنّه حَبُّ فُلْفُلِ
كأنّي غَدَاة البين يوم تحمّلُوا لدى سَمُراتِ الحيّ ناقف حَنْظَلِ
وقوفاً بها صحبي عَلَيّ مطيّهم يقولون: لا تهلِكْ أسىً وتجمَّلِ
وإنّ شِفائي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ فهل عند رسم دارس من معوّلِ
كَدَأْبِكَ من أُمّ الحويرث قبلها وجارتها أُمّ الرَّباب بمأسَلِ
فَفَاضَتْ دُمُوعُ العين منّي صَبَابَةً على النّحر حتّى بَلَّ دمعي مَحْمِلِي
ألا رُبَّ يوم لك منهنّ صالحٌ ولاسيّما يومٌ بدارة جُلْجُلِ
ويومَ عقرتُ للعذارى مطيّتي فيا عجباً من كورها المتحمَّلِ
فظلّ العذارى يرتمين بلحمها وشحم كهُدّابِ الدّمقس المُفتَّلِ
ويوم دخلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فقالت لك الويلاتُ إنّك مُرْجِلي

⇐

الثّانية: أن يكون الأوّل غير محتاج إلى الثّاني فإذا جاء مرتبطاً به، كقوله أيضاً:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرىٰ حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ[1] **بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ**

الثّالثة: أن يكون المصراعان بحيث يَصِحُّ وضع كلّ منهما موضع الآخر، كقول ابن الحَجَّاج البغداديّ:

مِنْ شُرُوطِ الصَّبُوحِ فِي المِهْرَجان[2] **خِفَّةُ الشُّرْبِ مَع خُلوّ الْمَكَانِ**

⇐ تقول وقد مال الغبيط بنامعاً ... عقرتَ بعيري يا امرأ القيس فأنزلِ
فقلتُ لها سِيْرِيْ وأرْخي زِمامَه ... ولا تُبْعِدِيني من جَناكِ المعلَّلِ
فمثلكِ حُبلى قد طرقتُ ومُرْضِعٍ ... فألهيتُها عن ذي تمائم مُحْوِلِ
إذا ما بكى من خَلْفِها انصرفَتْ له ... بِشِقٍّ وتحتي شِقُّها لم يُحَوَّلِ
ويوماً على ظهر الكثيب تَعَذَّرَتْ ... عليَّ وآلَتْ حلفةً لم تُحَلَّلِ
أفاطِمُ مهلاً بعض هذا التدلّل ... وإن كنت قد أزمعتِ صَرمي فأجْمِلي
وإن تَكُ قد ساءَتْكِ مني خِلْقَةٌ ... فَسُلِّي ثِيابي من ثيابك تَنْسُلِي

وهي طويلة جدّاً لا حاجة إلى ذكر الباقي.

(١) **قوله: «قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل»**. مطلع المعلّقة الّتي ذكرت الآن.

(٢) **قوله: «من شروط الصَّبُوحِ في المهرجان»**. البيت من مدوّر الخفيف على العروض الأُولى مع الضّرب المشعّث والقائل ـ كما في «اليتيمة» للثّعالبي ـ ابن الحجّاج البغداديّ ـ رحمه الله ـ من قصيدة يقول فيها في أبي طاهر الوزير:

من شروط الصّبوح في المهرجان ... خفّة الشُّغل مع خلوّ المكان
وحضور الطّعام قبل طلوع الـ ... شَمْسِ مذ أمس بارد الألوان
والعروس الّتي تزفّ إلى الأر ... طالِ في ثوب صبغها الأرجواني
رسموا طين دنّها وهو رطب ... باسم كسرى كسرى أنو شروان
وترى سوسن الكؤوس عليها ... كسوة من شقائق النُّعمانِ

⇐

الرّابعة: أن لا يفهم معنى الأوّل إلّا بالثّاني، ويُسمّى **التّصريع النّاقص**، كقول أبي الطّيّب:

⇐ ثمّ خفق الطّبول بين الأغاني ... واصطكاك الأوتار في العِيْدانِ
والسّماع الّذي يملّ على الأسْـ ... ـمَاعِ ما تشتهي بلا ترجُمَانِ
كلّ صوت من اقتراحات إسحا ... ق الّتي زيّنت كتاب الأغاني
لا أَعُدُّ الصَّبُوحَ إلّا غَبُوْقاً ... إن جعلتُ الصَّبُوْحَ بعد الأذَانِ
يا خليليّ قد عَطِشْتُ وفي الخمـ ... ـرةِ ريّ للحائم العَطْشانِ
فاسقياني محض الّتي نطق الوَحْـ ... ـيُ بتحريمها من القرآن
والّتي ليس للتأوّل فيها ... مذهبٌ غير طاعة الشَّيْطَانِ
واعدلا بي عن الّتي هدّت النّا ... رُ قُواهَا وحنقت بالدّخان
إنّني خشيةً من النّار أخشى ... كلَّ شيءٍ يُمسّ بالنّيران
لا تخافا عليّ دقّة كَشْحِي ... لا تكال الرّجال بالقُفْزانِ
فاسقياني بين الدّنان إلى أن ... ترياني كبعض تلك الدّنان
مقعداً بعد خفّتي في نهوضي ... أخرساً بعد كثرة الهذيان
سكرة بعد سكرةٍ تثبت اسمي ... في المفاليج أو مع العميان
اسقياني في المهرجان ولو كا ... نَ لخمسٍ بَقِيْنَ من رَمَضَانِ
اسقياني فقد رأيت بعيني ... في قرار الجحيم أين مكاني
كلّ شيءٍ قدّمته لي فيه ... رأس مالٍ يأوي إلى الخُسْرَانِ
غير حبّي آل الحواميم والحَشْـ ... ـرِ وطه وسورة الرَّحْمَانِ
خمسةٌ حبّهم إذا اشتدّ خوفي ... ثقتي عند خالقي وأماني
قد تيقّنتُ أنّهم ينقلوني ... من يدي مالِكٍ إلى رِضْوَانِ
بهم قد أمنتُ خوف معادي ... وبهذا الوزير خوف زماني
يا أبا طاهر ولولاك ما كا ... نَ لبدر السماء في الأرض ثاني
لك يا سيّدي دعا الفطر والأَضْـ ... ـحَى ويوم النّيروز والمِهْرَجَانِ

والقصيدة برمّتها موجودة في «يتيمة الدّهر» للثعالبيّ.

مَغَانِي الشِّعْبِ طِيباً فِي المَغَانِي[1] بِـمَنْزِلَةِ الرَّبِيعِ مِنَ الزَّمَانِ

---

(١) **قوله: «مغاني الشّعب طيباً في المغاني»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المقطوف والقائل المتنبّي من قصيدة يمدح بها عضد الدّولة ويذكر في طريقه إليه شِعب بَوَّان وهو مكان ببلاد «فارس» مشهور بطيب الماء والهواء ويقال: الجنان في الدّنيا أربع: أحدها: شِعْب بَوَّان فارس. والثّانية: نهر الأُبُلَّة بالبصرة. والثّالثة: غُوْطَةُ دِمَشْق. والرّابعة: صُغْد سمرقند. وقال الأصمعيّ: جِنان الدّنيا ثلاث: غُوْطَةُ دمشق، ونهر بلخ، ونهر الأُبُلَّة ـ كما في معجم البُلْدان ـ.

مَغَاني الشِّعْبِ طِيباً في المَغَاني ... بِـمَنزِلَةِ الرّبيعِ مِنَ الزّمَانِ
وَلَكِنَّ الفَتى العَرَبيّ فِيهَا ... غَرِيبُ الوَجْهِ وَاليَدِ وَاللّسَانِ
مَلاعِبُ جِنّةٍ لَوْ سَارَ فِيهَا ... سُلَيْمانٌ لَسَارَ بِتُرْجُمَانِ
طَبَتْ فُرْسَانَنَا وَالخَيلَ حتّى ... خَشِيتُ وَإنْ كَرُمنَ من الحِرَانِ
غَدَوْنَا تَنْفُضُ الأغْصَانُ فيهَا ... على أعْرافِهَا مِثْلَ الجُمَانِ
فسِرْتُ وَقَدْ حَجَبنَ الحَرّ عنّي ... وَجِئْنَ منَ الضّياءِ بمَا كَفَاني
وَألْقَى الشّرْقُ مِنْهَا في ثِيَابي ... دَنَانِيراً تَفِرّ مِنَ البَنَانِ
لهَا ثَمَرٌ تُشِيرُ إلَيْكَ مِنْهُ ... بأشْرِبَةٍ وَقَفْنَ بِلا أوانِ
وَأمْوَاهٌ تَصِلّ بهَا حَصَاهَا ... صَليلَ الحَلْيِ في أيدي الغَوَاني
وَلَوْ كانَتْ دِمَشْقَ ثَنى عِنَاني ... لَبِيقُ الثّرْدِ صِينيُّ الجِفَانِ
يَلَنْجُوجيُّ ما رُفِعَتْ لضَيْفٍ ... بهِ النّيرانُ نَدّيُّ الدّخَانِ
تَحِلُّ بهِ على قَلْبٍ شُجاعٍ ... وَتَرْحَلُ منهُ عَن قَلبِ جَبَانِ
مَنَازِلُ لمْ يَزَلْ منْهَا خَيَالٌ ... يُشَيّعُني إلى النَّوْبَنْذَجَانِ
إذا غَنّى الحَمَامُ الوُرْقُ فيهَا ... أجَابَتْهُ أغَانيُّ القِيَانِ
وَمَنْ بالشِّعْبِ أحْوَجُ مِنْ حَمامٍ ... إذا غَنّى وَنَاحَ إلى البَيَانِ
وَقَدْ يَتَقَارَبُ الوَصْفانِ جِدّاً ... وَمَوْصُوفَاهُمَا مُتَبَاعِدانِ
يَقُولُ بشِعْبِ بَوّانٍ حِصَاني: ... أعَنْ هَذا يُسَارُ إلى الطّعَانِ

⇐

⇐ أبُوكُمْ آدَمٌ سَنَّ المَعَاصِي ... وَعَلَّمَكُمْ مُفَارَقَةَ الجِنَانِ
فَقُلْتُ: إذا رأيْتُ أبَا شُجاعٍ ... سَلَوْتُ عَنِ العِبادِ وَذا المَكانِ
فَإنّ النّاسَ وَالدُّنْيَا طَرِيقٌ ... إلى مَنْ مَالَهُ في النّاسِ ثَانِ
لَقد عَلّمتُ نَفسِي القَوْلَ فيهِمْ ... كَتَعْليم الطِّرَادِ بِلا سِنَانِ
بِعَضْدِ الدّوْلَةِ امتَنَعَتْ وَعَزّتْ ... وَلَيسَ لغَيرِ ذي عَضُدٍ يَدانِ
وَلا قَبضٌ على البِيضِ المَوَاضِي ... وَلا حَظٌّ مِنَ السُّمْرِ اللِّدَانِ
دَعَتْهُ بمفزَع الأعضاء منها ... ليَوم الحربِ بِكْرٍ أو عَوَانِ
فَمَا يُسْمِيْ كَفَنّاخُسْرَ مُسْمِ ... وَلا يَكْنِي كَفَنّاخُسرَ كَانِ
وَلا تُحْصَى فَضَائِلُهُ بظَنٍّ ... وَلا الإخْبَارِ عَنْهُ وَلا العِيانِ
أرُوضُ الناسِ مِنْ تُرْبٍ وَخَوْفٍ ... وَأرْضُ أبي شُجَاعٍ مِنْ أمَانِ
يُذِمّ على اللّصُوصِ لكُلّ تَجْرٍ ... وَيَضْمَنُ للصَّوارِمِ كلَّ جَانِ
إذا طَلَبَتْ وَدائِعُهُمْ ثِقَاتٍ ... دُفِعْنَ إلى المَحَاني وَالرِّعَانِ
فَبَاتَتْ فَوْقَهُنّ بِلا صِحابٍ ... تَصِيحُ بمَنْ يَمُرُّ: ألا تَرَاني
رُقَاهُ كُلُّ أبيَضَ مَشْرَفيٍّ ... لِكُلّ أصَمّ صِلٍّ أُفْعُوَانِ
وَمَا تُرْقَى لُهَاهُ مِنْ نَدَاهُ ... وَلا المَالُ الكَريمُ مِنَ الهَوَانِ
حَمَى أطْرَافَ فارِسَ شَمَّرِيٌّ ... يَحُضّ على التّبَاقي بالتّفاني
بضَرْبٍ هَاجَ أطْرَابَ المَنَايَا ... سِوَى ضَرْبِ المَثَالِثِ وَالمَثَاني
كأنّ دَمَ الجَماجِمِ في العَناصِي ... كَسَا البُلدانَ رِيشَ الحَيقُطانِ
فَلَوْ طُرِحَتْ قُلُوبُ العِشْقِ فيها ... لمَا خافَتْ مِنَ الحَدَقِ الحِسانِ
وَلم أرَ قَبْلَهُ شِبْلَيْ هِزَبْرٍ ... كَشِبْلَيْهِ وَلا مُهْرَيْ رِهَانِ
أشَدَّ تَنَازُعاً لكَرِيمِ أصْلٍ ... وَأشْبَهَ مَنظَراً بأبٍ هِجَانِ
وأكثرَ في مَجَالِسِهِ استِمَاعاً ... فُلانٌ دَقّ رُمْحاً في فُلانِ
وَأوّلُ رَأيَةٍ رَأيَا المَعَالي ... فَقَدْ عَلِقَا بهَا قَبلَ الأوَانِ

⇐

الخامسة: أن يكون التّصريع بلفظة واحدة في المِصْراعين، ويُسمّى **التّصريع المكرّر**.

وهو ضربان؛ لأنّ اللّفظة إمّا متّحدة المعنى في المِصْراعين، كقول عبيد بن الأبرص:

فَكُلُّ ذِي غَيْبَةٍ يَـؤُوبُ(١) **وَغَائِبُ الْمَوتِ لا يَؤُوبُ**

⇐ وَأوّلُ لَـفْظَةٍ فَـهِمَا وَقَـالا: إغَـاثَةُ صَـارِخٍ أوْ فَكُّ عَـانِ
وَكـنْتَ الشّـمسَ تَـبهَرُ كـلّ عَـينٍ فكَـيفَ وَقَـدْ بَـدَتْ مـعَها اثـنَتَانِ
فَـعَاشَا عـيشةَ القَـمَرَيْنِ يُـحْيَا بـضَوْئِهِمَا وَلا يَـتَحَاسَدَانِ
وَلا مَـلَكَا سِـوَى مُـلْكِ الأعَـادي وَلا وَرِثَـا سِـوَى مَـنْ يَـقْتُلانِ
وَكَـانَ ابْـنا عَـدُوٍّ كَـاثَرَاهُ لَـهُ يَـاءَيْ حُـرُوفِ أُنَـيْسِيَانِ
دُعَـاءٌ كَـالثَّنَاءِ بِـلا رِئَـاءٍ يُـؤَدّيهِ الجَـنَانُ إلى الجَـنَانِ
فَـقد أصْـبَحتَ مـنهُ فـي فِـرِنْدٍ وَأصْـبَحَ منكَ فـي عَـضْبٍ يَـمَانِ
وَلَـوْلا كَـوْنُكُمْ فـي النّـاسِ كـانوا هُـرَاءً كَـالكَلامِ بِـلا مَـعَانِ

(١) **قوله: «فكلّ ذي غيبة يؤوب»**. البيت من مخلّع البسيط والوزن: «مُسْ تَفْ عِلُنْ، فاعلن، فعولن» والقائل عبيد بن الأبرص الشاعر المشهور المتوفّى سنة ٢٥ قبل الهجرة من قصيدة طويلة يقول فيها:

أَقْـفرَ مـن أهـله «مَـلْحُوبُ» فـ«القُـطْبِيّاتُ» فـ«الذّنُـوبُ»
فـ«راكس» فـ«ثُـعَيْلِبَاتٌ» فـ«ذات فرقين» فـ«القـليبُ»
فـ«عَـرْدَةٌ» فـ«قـفاحِبَرٍ» ليس بـها مـنهم عـريب
إنْ بـدّلت أهـلها وُحُـوشاً وغـيَّرتْ حـالها الخُـطُوْبُ
أرض تـوارثـها شُـعُوبٌ وكـلّ مـن حَـلّها مـحروبُ

قال:

فكـلّ ذي نـعمة مَـخْلُوسٌ وكـلّ ذي أَمَـلٍ مَكْـذُوْبُ
⇐

وهذا أنزل درجةً.

وإمّا مختلفة المعنى لكونه مجازاً، كقول أبي تَمَّامٍ:

فَتىً كانَ شِرْباً لِلعُفاةِ وَمَـرْتَعاً(١)   فَأَصْبَحَ لِلْهِنْدِيَّةِ البِيضِ مَـرْتَعا

⇐ وكلّ ذي إبِلٍ مـوروثٌ   وكـلّ ذي سَـلَبٍ مسلوبُ
كـلّ ذي غـيبة يـؤوبُ   وغـائب المـوت لا يـؤوبُ
أعـاقرٌ مـثل ذات رحـمٍ   أم غَـنِمٌ مـثل مـن يـخيبُ

قال:

مـن يَسْأَلِ النّاس يَـحْرِمُوه   وسـائل الله لا يَـخِيْبُ
بـاللّه يُـدْرَكُ كُـلُّ خـيرٍ   والقـول فـي بـعضه تـلغيبُ
والله ليس له شـريكٌ   عـلّامُ مـا أخـفَتِ القُـلُوبُ

وهي طويلة لا حاجة إلى ذكر الباقي في هذا الموضع.

(١) قوله: «**فتىً كان شرباً للعُفاة ومرتعاً**». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضَرب المماثل والقائل أبو تمّام حبيب بن أوْس بن الحارث الطّائي ١٨٨ ـ ٢٣١هـ من قطعة يرثي بها أبا نصرٍ:

أَصَمَّ بك النّاعي وإن كـان أسـمعا   وأصبح مغنى الجُود بعدك بـلقعا
للـحد أبـي نـصرٍ تـحيّة مُـزْنَةٍ   إذا هي حَيَّتْ مُـمْعِراً عـاد مُـمْرِعا
فـلم أر يـوماً كـان أشـبه سـاعةً   بيومي من اليوم الّـذي فـيه ودّعـا
مَصِيْفٌ أفاد الحـزنُ فـيه جـداولاً   من الدَّمْعِ حتّى خـلتُهُ عـاد مـربعا
ووالله لا تقضي العُـيُونُ الّـذي له   عليها ولو صارت مع الدّمع أدمُعَا
فَـتىً كـان شِـرْباً للـعُفَاةِ ومـرتعاً   فأصـبَحَ للـهنديّة البـيض مـرتَعَا
فتىً كلّما ارْتَادَ الشّجاعُ من الرَّدَى   مفرّاً غَدَاةَ المأزَقِ ارتـاد مـصرعا
إذا ساء يـومٌ فـي الكـريهة مـنظراً   تصلّاه علماً أن سَـيَحْسُنُ مَسْـمَعَا
فإن تُرْمَ عن عُمْرٍ تدانَى به المَدَى   فخانَكَ حتّى لم يجد فيك مَـنْزَعا
فما كنت إلّا السّيف لا في ضريبةٍ   فـقطّعها ثـمّ انـثنى فـتقطّعا

* * *

السّادسة: أن يكون المِصْراع الأوّل معلّقاً على صفة يأتي ذكرها في أوّل الثّاني، ويُسمّى **التّعليق**، كقول امرئ القيس:

أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي[1] **بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِـنْكَ بِأَمْـثَلِ**

---

(١) **قوله: «ألا أيّها اللّيل الطّويل ألا آنْجَلِ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه وهو من المعلّقة المشهورة لامرئ القيس يقول فيها:

وليلٍ كموج البحر أرخى سُدُوْلَهُ   عَليَّ بأنواع الهموم ليبتلي
فقلتُ له لمّا تمطّى بصلبه   وأردف أعجازاً وناء بكلكلِ
ألا أيّها الليل الطّويل أَلَا آنْجَلِي   بصُبْح وما الإصباح منكِ بأَمْثَلِ
فيالك من ليل كأنّ نجومه   بكلِّ مُغَار الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ
وقد أغتدي والطَّيْرُ في وُكُنَاتِهَا   بمنجردٍ قيد الأوابد هَيْكَلِ
مِكَرٍّ مِفَرٍّ، مُقْبِلٍ، مُدْبِرٍ معاً   كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ
كُمَيْتٌ يَزِلُّ اللِّبد عن حال متنه   كما زلّت الصَّفْواءُ بالمتنزّل
مِسَحٍّ إذا ما السَّابِحَاتُ على الوَنَى   أَثَرْنَ غُبَاراً بالكديد المُرَكَّلِ
على العقب جَيَّاشٍ كأنّ اهتزامه   إذا جاش فيه حَمْيُهُ غَلْيُ مِرْجَلِ
يطير الغلامُ الخِفُّ عن صهواته   ويلوي بأثواب العنيف المُثَقَّلِ
دَرِيْرٍ كَخُذْرُوفِ الوليد أمرّه   تقلّبُ كفّيه بِخَيْطٍ موصَّلِ
له أيطلاً ظبيٍ وساقا نَعَامَةٍ   وإِرْخَاءُ سِرْحَانٍ وتقريب تَتْفُلِ
كأنّ على الكتفين منه إذا انتحى   مَدَاكُ عَرُوْسٍ أو صَلاية حَنْظَلِ
وبات عليه سَرْجُهُ ولِجَامُهُ   وبات بعيني قائماً غير مُرْسَلِ
فعَنّ لنا سِرْبٌ كأنّ نعاجه   عذارى دوارٍ في مُلَاءٍ مُذَيَّلِ
فأَدْبَرْنَ كالجزْعِ المُفَصَّلِ بينه   بِجِيْدٍ مُعَمّ في العشيرة مُخْوِلِ
فألحقنا بالهاديات ودونه   جَوَاحِرُهَا في صَرَّةٍ لَمْ تُزَيَّلِ
فعَادَى عِداءً بين ثَوْرٍ ونعجةٍ   دراكاً ولم يَنْضَحْ بماءٍ فيُغْسَلِ

وهي طويلة لا حاجة إلى ذكر الباقي.

لأنّ الأوّل معلّق بـ«صبح» وهذا معيب جدّاً.

السّابعة: أن يكون التّصريع في البيت مخالفاً لقافيته، ويُسمّى **التّصريع المشطور**، كقول أبي نؤاس:

أَقِلْنِي قَدْ نَدِمْتُ مِنَ الذُّنُوبِ[1] وَبِالإِقْرَارِ عُذْتُ مِنَ الْجُحُودِ

فصرّع بالباء ثمّ قفّاه بالدّال، انتهى كلامه[2]. ولا يخفى أنّ السّابعة خارجة مما نحن فيه.

[الموازنة]

﴿ **ومنه** ﴾ أي: من اللّفظيّ ﴿ **الموازنة، وهي تساوي الفاصلتين** ﴾ أي: الكلمتين الأخيرتين من الفِقْرَتَيْنِ أو من المِصْرَاعين ﴿ **في الوزن، دون التّقفية نحو: ﴿ وَنَمَارِقُ[3] مَصْفُوفَةٌ * وَزَرَابِيُّ[4] مَبْثُوثَةٌ ﴾[5]** ﴾ فلفظا «مصفوفة» و«مبثوثة» متساويان في الوزن دون التّقفية؛ لأنّ الأوّل على الفاء، والثّاني على التّاء؛ إذ لا عِبْرَةَ بتاء التّأنيث على ما بيّن في «علم القوافي».

ومثله قوله:

---

(١) **قوله: «أَقِلْنِي قد نَدِمْتُ على ذنوبي»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل والقائل أبو نُوَاسٍ الحسن بن هانئ بن عبدالأوّل بن صُبَاح الحَكَمِيّ بالوَلَاء ١٤٦ـ ١٩٨هـ وتمامه:

أَقِلْنِي قد نَدِمْتُ على ذُنُوبي وبالإقْرار عُذْتُ من الجُحُوْدِ
وإنْ تَصْفَحْ فإحْسَانٌ جَدِيْدٌ سَبَقْتَ به إلى شُكْرٍ جديدِ

* * *

(٢) المثل السّائر ١: ٢٥٨ـ ٢٦٠.

(٣) جمع «نمرقة» ـ بضمّ النّون والرّاء وبكسرهما ـ وبغير هاء الوسادة الصّغيرة.

(٤) جمع «زِرْبِيَة» ـ بكسر الزّاي وتخفيف الياء ـ البِساط الفاخر.

(٥) الغاشية: ١٥ـ١٦.

هُوَ الشَّمْسُ قَدْراً وَالْمُلُوكُ كَـوَاكِبُ[1] هُـوَ الْـبَحْرُ جُـوداً وَالْكِـرَامُ جَـداوِلُ

[النّسبة بين السّجع والموازنة]

والظّاهر من قوله: «دون التّقفية» أنّه يجب في **الموازنة** أن لا تتساوى الفاصلتان في التّقفية البتّة، وحينئذٍ يكون بينها وبين السّجع **تباين**.

ويحتمل أن يريد أنّه يشترط فيها التّساوي في الوزن ولا يشترط التّساوي في التّقفية، وحينئذٍ يكون بينها وبين السّجع **عموم وخصوص من وجه** لتصادقهما في مثل ﴿**سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ * وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ**﴾[2] وصدق الموازنة بدون السّجع في مثل ﴿**وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ * وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ**﴾[3] وبالعكس في مثل: ﴿**مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً * وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَاراً**﴾[4].

[كلام لابن الأثير]

وأمّا ما ذكره ابن الأثير في «المثل السّائر» ـ: من أنّ الموازنة هي تساوي فواصل النّثر[5] وصدر البيت وعَجُزه في الوزن لا في الحرف أيضاً ـ كما في السّجع ـ فكلّ

---

(١) **قوله: «هو الشّمس قدراً والملوكُ كواكب»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل غير معلومٍ لي، ولم أعثُر على تمام البيت أيضاً.

(٢ و٣) الغاشية: ١٣ ـ ١٦.

(٤) نوح: ١٣ ـ ١٤.

(٥) **قوله: «الموازنة هي تساوي فواصل النّثر»**. وهذا نصّه في النّوع الخامس من القسم الثّاني من المقالة الأُولى من كتاب «المَثَل السّائر» ١: ٢٩١: وهي ـ أي: الموازنة ـ: أن تكون ألفاظُ الفواصل من الكلام المنثور متساويةً في الوزن، وأن يكون صدر البيت الشعريّ وعجزه متساويي الألفاظ وزناً، وللكلام بذلك طَلَاوة ورَوْنَق وسببه الاعتدال، لأنّه مطلوب في جميع الأشياء، وإذا كانت مقاطع الكلام معتدلةً وقعت من النّفس موقع الاستحسان، وهذا

⇐

سجع موازنة وليس كلّ موازنة سجعاً[١] ـ **فمبنيّ** على أنّه يشترط في **السّجع** تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في **الموازنة** تساويهما في الحرف الأخير كـ«شديد» و«قريب» ونحو ذلك.

[موازنة المماثلة]

﴿ **فإن كان** ﴾ أي: ثمّ إذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التّقفية، فإن كان ﴿ **ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو أكثر** ﴾ أي: أكثر ما في إحدى القرينتين ﴿ **مثل ما يقابله** ﴾ من الألفاظ ﴿ **من القرينة الأُخرى في الوزن** ﴾ سواء كان مثله في التّقفية أو لم يكن ﴿ **خصّ** ﴾ هذاالنّوع من الموازنة ﴿ **باسم المماثلة** ﴾ فهي من الموازنة بمنزلة التّرصيع من السّجع.

[جريان الموازنة في النّظم والنّثر معاً]

ولمّا كان في كلام البعض ما يُشعر بأنّ **الموازنة** ـ المفسّرة بما فسّر به **المماثلة** ـ ممّايختصّ بالشّعر **أورد** لها مِثَالاً من النّثر، ومثالاً من الشّعر، تنبيهاً على أنّها تجري في النّثر والنّظم جميعاً ولاتختصّ بالنّظم ـ على ما هومذهب البعض ـ وعُلِمَ منه أنّ المماثلة لا تختصّ بالنّثر ـ كما سبق إلى الوهم من قوله: «هي تساوي الفاصلتين» ـ فقال: ﴿ **نحو**: ﴿ **آتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ * وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾[٢] ﴾.

⇐ لا مِراء فيه لوضوحه.

وهذا النّوع من الكلام هو أخو السَّجْعِ في المعادلة دون المماثلة، لأنّ في السَّجْعِ اعتدالاً، وزيادةً على الاعتدال، وهي تماثل أجزاء الفواصل يُوردها على حرفٍ واحدٍ.

وأمّا **الموازنة** ففيها الاعتدال الموجود في السَّجْعِ، ولا تماثُلَ في فواصلها، فيقال إذاً: كُلُّ سَجْعٍ موازنةٌ وليس كُلُّ موازنةٍ سجعاً، وعلى هذا فالسَّجْعُ أخَصُّ من الموازنة اهـ.

(١) المَثَلُ السّائر ١: ٢٩١.

(٢) الصّافّات: ١١٧ـ١١٨.

وقوله ﴾ أي: نحو قول أبي تَمَّام:

﴿ مَهَا الْوَحْشِ ﴾ أي: بقر الوحش ﴿ إلّاَ أنَّ هـاتا أَوَانِسُ ﴾[1] أي: هـذه النّسـاء تَأْنَسُ بك وتحدّثك ومها الوحش نوافر.

﴿ قَنَا الخَطِّ إلّاَ أَنَّ تِلْكَ ﴾ القَنا ﴿ ذَوابِل ﴾ والنّساء نواضر لا ذُبُولَ فيها.

---

(١) قوله: «مها الوحش إلّا أنّ هاتا أوانس». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل والقائل أبو تَمَّام ـ رحمه الله ـ من قصيدةٍ يمدح بها الوزير محمّد بن عبدالملك الزّيّات يقول:

مـتى أنتَ عـن ذُهْلِيّة الحَيِّ ذاهِلُ ... وقـلبُكَ مـنها مـدّة الدَّهْـرِ آهِـلُ
تُطِلُّ الطُّلُوْلُ الدَّمْعَ فـي كُـلِّ مَـوْقِفٍ ... وتَـمْثُلُ بـالصّبر الدِّيَـارُ المَـوَاثِـلُ
دوارِسُ لم يـجفُ الرَّبِـيْعُ رُبُـوْعَهَا ... ولا مَـرَّ فـي أغـفالها وهـو غـافِلُ
فـقد سَـحَبَتْ فـيها السَّـحَائِبُ ذيـلها ... وقد أُخْـمِلَتْ بـالنَور فـيها الخَـمَائِلُ
تَـعَفَّيْنَ مـن زادِ العُـفَاةِ إذا انـتحى ... على الحيّ صرفُ الأَزْمَـةِ المتماحِلُ
لهـم سَـلَفٌ سُـمْرُ العَـوالي وسَـامِرٌ ... وفـيهم جَـمَالٌ لا يـغيض وجـامِلُ
ليـالي أَضْـلَلْتَ العـزاء وجَـوَّلَتْ ... بِـعَقْلِكَ آرام الخـدورِ العـقائِلُ
من الهـيف لو أنّ الخـلاخِلَ صُيِّرَتْ ... لهـا وُشُـماً جـالت عـليها الخـلاخِلُ
مَـهَا الوَحْشِ إلّا أنّ هـاتا أوانس ... قـنا الخـطّ إلّا أنّ تـلك ذوابِـلُ
هَوىً كان خِلْساً إنّ من أحسن الهَوَى ... هَوىً جُلْتَ فـي أفـنانه وهـو خـامِلُ
أبـا جـعفرٍ إنّ الجـهالة أُمُّـها ... وَلُـوْدٌ، وأُمّ العـلم جَـدّاءُ حـائِلُ
أرى الحَشْوَ والدَّهْماء أَضْحَوْا كأنّـهم ... شُـعُوبٌ تـلاقَتْ دونـنا وقـبائِلُ
غَـدَوْا وكأنّ الجَـهْلَ يـجمعهم بـه ... أَبٌ وذووا الآدابِ فـيهم نـواقِـلُ
فَكُـنْ هَـضْبةً نأوي إليـها وحَـرَّةً ... يُـعَرِّدُ عـنها الأعـوجيُّ المَـنَاقِلُ
فـإنّ الفتى فـي كُـلِّ ضـربٍ مُـنَاسِبٌ ... مَـنَاسِبَ روحـانيّةً مـن يشـاكِـلُ
ولم تـنظم العِـقْدَ الكـعابُ لِـزِيْنَةٍ ... كما تنظم الشّمْعَ الشّتيتَ الشّمائِلُ

وهي طويلة لا حاجة إلى ذكر الباقي.

الظّاهر أنّ الآية والبيت ممّا يكون أكثر ما في إحدى القرينتين مثل ما يقابله من الأُخرى لا جميعه؛ إذ لا يتحقّق تماثل الوزن في «آتيناهما» و«هديناهما» وكذا في «هاتا» و«تلك».

ومثال الجميع قول البُحْتُرِيّ:

فَأَحْجَمَ لَمَّا لَمْ يَجِدْ فِيكَ مَطْمَعاً[1] **وَأَقْدَمَ لَـمَّا لَـمْ يَـجِدْ عَـنْكَ مَـهْرَبا**

---

(١) **قوله: «فأحجم لمّا لم يَجِدْ فيك مَطْمَعَا»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل البُحْتُرِيّ من قصيدة يمدح بها الفتح بن خاقان، ويذكر مبارزته الأسد، مبتدئاً القصيدة بالنسيب:

أَجِـــدَّكَ مَـــا يَـنْفَكُّ يَسْـرِي لِـزَيْنَبَا خَـــــيَالٌ إذَا آبَ ٱلظَّـــــلَامُ تَأَوَّبَـــا
سَرَى مِنْ أَعَـالِي ٱلشَّـامِ يَـجْلُبُه ٱلْكَـرَى هُـبُوبَ نَسِـيمِ ٱلرَّوْضِ تَـجْلُبُهُ ٱلصَّـبَا
وَمَـــا زَارَنِـــي إلّا وَلِـــهْتُ صَـبَابَةً إلَـــيْهِ وَإلّا قُـــلْتُ أَهْـــلاً وَمَـــرْحبَا
وَلَـــيْلَتَنَا بِـــٱلْـجِزْعِ بَـاتَ مُسَـاعِفاً يُـــرِينِي أَنَـاةَ ٱلْـخَطْوِ نَـاعِمَةَ ٱلصِّـبَا
أَضَـرَّتْ بِـضَوْءِ ٱلْـبَدْرِ وَٱلْـبَدْرُ طَالِعٌ وَقَـــامَتْ مَـــقَامَ ٱلْـــبَدْرِ لَـمَّا تَـغَيَّبَا
وَلَـــوْ كَـانَ حَـقّاً مَـا أَتَـتْهُ لأَطْـفَأَتْ غَـــلِيلاً وَلافْـــتَكَّتْ أَسِـــيراً مُـعَذَّبا
عَـــلِمْتُكِ إنْ مَـــنَّيْتِ مَـوْعِداً جَـــهَاماً وَإنْ أَبْـــرَقْتِ أَبْـرَقْتِ خُـلَّبَا
وَكُـنْتُ أَرَى أَنَّ ٱلصُّـدُودَ ٱلَّـذِي مَـضَى دَلَالٌ فَـــمَا إنْ كَـــانَ إلَّا تَـــجَنُّبَا
فَـــوَا أَسَـــفِي حَـــتَّامَ أَسْأَلُ مَـــانِعاً وَآمَـــنُ خَـــوَّانــاً وَأُعْـــتِبُ مُـذْنِبَا
سَأَثْـنِي فُـؤَادِي عَـنْكِ أَوْ أَتْـبَعُ ٱلْـهَوَى إلَـــيْكِ إنِ ٱسْـتَعْصَى فُـؤَادِيَ أَوْ أَبَـى
أَقُـــولُ لِـــرَكْبٍ مُـــعْتَفِينَ تَـدَرَّعُوا عَـلَى عَـجَلٍ قَـطْعاً مِـنَ ٱللَّـيْلِ غَـيْهَبَا
رِدُوا نَـــائِلَ ٱلْـفَتْحِ بْـنِ خَـاقَانَ إنَّـهُ أَعَـــمُّ نَـدًى فِـيكُمْ وَأَقْـرَبُ مَـطْلَبَا
هُـوَ ٱلْـعَارِضُ ٱلثَّـجَّاجُ أَخْـضَلَ جُـودُهُ وَطَـــارَتْ حَـــوَاشِـي بَـرْقِهِ فَـتَلَهَّبَا
إذَا مَـا تَـلَظَّى فِـي وَغـىً أَصْـعَقَ ٱلْعِدَى وَإنْ خَـاضَ فِـي أُكْـرُومَةٍ غَـمَرَ ٱلرُّبَـا
رَزِيـنٌ إذَا مَـا ٱلْـقَوْمُ خَـفَّتْ حُـلُومُهُمْ وَقُـــورٌ إذَا مَـا حَـادِثُ ٱلدَّهْـرِ أَجْـلَبَا

⇐

⇐ حَيَاتُكَ أَنْ يَلْقَاكَ بِٱلْجُودِ رَاضِياً ... وَمَوْتُكَ أَنْ يَلْقَاكَ بِٱلْبَأْسِ مُغْضَبَا
حَرُونٌ إذَا عَازَزْتَهُ فِي مُلِمَّةٍ ... فَإِنْ جِئْتَهُ مِنْ جَانِبِ ٱلذُّلِّ أَصْحَبَا
فَتًى لَمْ يُضَيِّعْ وَجْهَ حَزْمٍ وَلَمْ يَبِتْ ... يُلَاحِظُ أعْجَازَ ٱلْأُمُورِ تَعَقُّبَا
إذَا هَمَّ لَمْ يَقْعُدْ بِهِ ٱلْعَجْزُ مَقْعَداً ... وَإِنْ كَفَّ لَمْ يَذْهَبْ بِهِ ٱلْخُرْقُ مَذْهَبَا
أُعِيرَ مَوَدَّاتِ ٱلصُّدُورِ وَأُعْطِيَتْ ... يَدَاهُ عَلَى ٱلْأَعْدَاءِ نَصْراً مُرَهَّبَا
وَقَيْنَاكَ صَرْفَ ٱلدَّهْرِ بِٱلْأَنْفُسِ ٱلَّتِي ... تُبَجِّلُ لاَ نَالُوكَ أُمّاً وَلاَ أَبَا
فَلَمْ تَخْلُ مِنْ فَضْلٍ يُبَلِّغُكَ ٱلَّتِي ... تُحِبُّ وَمِنْ رَأْيٍ يُرِيكَ ٱلْمُغَيَّبَا
وَمَا نَقِمَ ٱلْحُسَّادُ إلَّا أَصَالَةً ... لَدَيْكَ وَفِعْلاً أَرْيَحِيّاً مُهَذَّبَا
وَقَدْ جَرَّبُوا بِٱلْأَمْسِ مِنْكَ عَزِيمَةً ... فَضَلْتَ بِهَا ٱلسَّيْفَ ٱلْحُسَامَ ٱلْمُجَرَّبَا
غَدَاةَ لَقِيتَ ٱللَّيْثَ وَٱللَّيْثُ مُخْدِرٌ ... يُحَدِّدُ نَاباً لِلِّقَاءِ وَمِخْلَبَا
يُحَصِّنُهُ مِنْ نَهْرِ نَيْزِكَ مَعْقِلٌ ... مَنِيعٌ تَسَامَى رَوْضُهُ وَتَأَشَّبَا
يَرُودُ مَغَاراً بِٱلظَّوَاهِرِ مُكْثِباً ... وَيَخْتَلُّ رَوْضاً بِٱلْأَبَاطِحِ مُعْشِبا
يُلَاعِبُ فِيهِ أُقْحُوَاناً مُفَضَّضاً ... يَبِصُّ وَحَوْذَاناً عَلَى ٱلْمَاءِ مُذْهَبَا
إذَا شَاءَ غَادَى عَانَةً أَوْ غَدَا عَلَى ... عَقَائِلِ سِرْبٍ إنْ تَنَقَّصَ رَبْرَبَا
يَجُرُّ إلَى أَشْبَالِهِ كُلَّ شَارِقٍ ... عَبِيطاً مُدَمًّى أَوْ رَمِيلاً مُخَضَّبَا
وَمَنْ يَبْغِ ظُلْماً فِي حَرِيمِكَ يَنْصَرِفْ ... إلَى تَلَفٍ أَوْ يَثْنِ خَزْيَانَ أَخْيَبَا
شَهِدْتُ لَقَدْ أَنْصَفْتَهُ يَوْمَ تَنْبَرِي ... لَهُ مُصْلَتاً عَضْباً مِنَ ٱلْبِيضِ مُقْضَبَا
فَلَمْ أَرَ ضِرْغَامَيْنِ أَصْدَقَ مِنْكُمَا ... عِرَاكاً إذَا ٱلْهَيَّابَةُ ٱلنِّكْسُ كَذَّبَا
هِزَبْرٌ مَشَى يَبْغِي هِزَبْراً وَأَغْلَبُ ... مِنَ ٱلْقَوْمِ يَغْشَى بَاسِلَ ٱلْوَجْهِ أَغْلَبَا
أَذَلَّ بِشَغْبٍ ثُمَّ هَالَتْهُ صَوْلَةٌ ... رَآكَ لَهَا أَمْضَى جَنَاناً وَأَشْغَبَا
فَأَحْجَمَ لَمَّا لَمْ يَجِدْ فِيكَ مَطْمَعاً ... وَأَقْدَمَ لَمَّا لَمْ يَجِدْ عَنْكَ مَهْرَبَا
فَلَمْ يُغْنِهِ أَنْ كَرَّ نَحْوَكَ مُقْبِلاً ... وَلَمْ يُنْجِهِ أَنْ حَادَ عَنْكَ مُنَكِّبَا
حَمَلْتَ عَلَيْهِ ٱلسَّيْفَ لاَ عَزْمُكَ ٱنْثَنَى ... وَلاَ يَدُكَ ٱرْتَدَّتْ وَلاَ حَدُّهُ نَبَا

⇐

[القلب البديعي]

﴿ومنه﴾ أي: من اللّفظيّ ﴿القلب(١)﴾ وهو أن يكون الكلام بحيث إذا قَلَبْتَهُ وبدأتَ من حرفه الآخر إلى الحرف الأوّل كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام.

وهو قد يكون في النّظم وقد يكون في النّثر.

أمّا في النّظم فقد يكون بحيث يكون كلّ من المِصْراعين قلباً للآخر كقوله:

* **أرانَا الإلٰهُ هِلالاً أَنَارا(٢)** *

⇐ وَكُنْتَ مَتَى تَجْمَعْ يَمِينَيْكَ تَهْتِكِ آلـ ـــضَّرِيبَةَ أَوْ لاَ تُبْقِ لِلسَّيْفِ مَضْرِبَا
أَلَــنْت لِيَ ٱلأَيَّامَ مِنْ بَعْدِ قَسْوَةٍ وَعَاتَبْتَ لِي دَهْرِي ٱلْمُسِيءَ فَأَعْتَبَا
وَأَلْبَسْتَنِي ٱلنُّعْمَى ٱلَّتِي غَيَّرَتْ أَخِي عَلَيَّ فَأَمْسَى نَازِحَ ٱلدَّارِ أَجْنَبَا
فَلاَ فُزْتُ مِنْ مَرِّ ٱللَّيَالِي بِرَاحَةٍ إذَا أَنَا لَمْ أُصْبِحْ بِشُكْرِكَ مُتْعَبَا
عَلَى أنَّ أَفْوَافَ ٱلْقَوَافِي ضَوَامِنٌ لِشُكْرِكَ مَا أَبْدَى دُجَى ٱللَّيْلِ كَوْكَبَا
ثَنَاءٌ تَقَصَّى ٱلْأَرْضَ نَجْداً وَغَائِراً وَسَارَتْ بِهِ ٱلرُّكْبَانُ شَرْقاً وَمَغْرِبا

(١) قد قسّمت القلب في حاشية «شرح النّظّام» إلى التّصريفيّ، والبيانيّ والبديعيّ وشرحته هناك شرحاً وافياً، وحررته أيضاً في علم المعاني تحريراً واضحاً، عن التعرّض لذكر القلب البياني فلا حاجة إلى ذكره، وهذا هو بحث القلب البديعيّ وأنا أسميته بذلك.

(٢) **قوله: «أرانا الإله هلالاً أنارا»**. شطر البيت من المتقارب وجدته ضمن تخميس لأبي الفتح نصر الله بن الحسين الحائريّ ١١٠٩ ـ ١١٦٦هـ من المتأخّرين ذكره العلّامة السّماويّ في «الطّليعة من شعراء الشّيعة» يقول فيها:

إذا ضامك الدَّهْرُ يوماً وجارا فَلُذْ بِحِمَى أمنع الخلق جارا
عليّ العليّ وصنو النّبيّ وغيث الوليّ وغوث الحيارى
هزبر النَّزالِ وبحر النّوال وشمس الكمال الّتي لا توارى
له ردّت الشّمس في طيبةٍ على عهد خير البرايا جهارا
وفي بابلٍ فقضى عصره أداءً ففاق البرايا جهارا

⇐

⇐ وردّ له ثالثاً في الغريّ … ترى قبّة ألبسوها نضارا
هي الشّمس لكنّها مرقد … لظلّ المهيمن جلّ اقتدارا
هي الشّمس لكنّها لا تغيب … ولا يحسد اللّيل فيها النّهارا
ولا الكسف يحجب منها السّنا … ولم تتّخذ برج نحر مدارا
هي الشّمس والشّهب في ضمنها … قناديلها ليس تخشى استتارا
عروس تجلّت بورديّةٍ … ولم ترض غير الدّراري نثارا
فهاهي في تربها والشّعاع … جلاها لعينيك درّاً صِغارا
بدت تحت أحمر فانوسها … لنا شمعة نورها لا يُوَارَى
هو الشّمع ما احتاج للقطّ قطّ … ولا النّفخ أطفأه مُذْ أنارا
ملائكة العرش حفّت به … فراشاً ولم تبغ عنه مطارا
هي التّرس ذهّب ثمّ استظل … به فارس ليس يخشى افتقارا
وياقوتة خرطت خيمةً … على ملكٍ فاق «كسرى» و«دارا»
وحقّ عقيق حوى جوهراً … تخطّى الجبال وعاف البحارا
ولم يتّخذ غير عرش الإله … له معدناً وكَفَاهُ فخارا
حميّا الجنان لها نشوة … تسرّ النّفوس وتنفي الخمارا
إذا رشفتها عيون الوفود … تراهم سكارى وما هم سكارى
عجبتُ لها إذ حَوَتْ يذبلاً … وبحر بيوم النّدى لا يجارى
وكنت أُفكّر في التّبر لِمْ … غلا قيمةً وتسامى فخارا
إلى أن بدا فوقها يخطف الـ … ـنواظر مهما بدا واستنارا
وما يبلغ التّبر من قبّة … بها عالم الملك زاد افتخارا
ومذ كان صاحبها للإله … يداً أبداً نعمةً واقتدارا
يد الله من فوق أيديهم … بدت فوق سرطوقها لا توارى
وقد رفعت فوق سرطوقها … تشير إلى وافديها جهارا

⇐

وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلباً لمجموعه ﴿كقوله﴾ أي: قول القاضي الأرّجاني:

مَوَدَّتُهُ تَدُومُ لِكُلِّ هَوْلٍ[1]　　وَهَـلْ كُـلٌّ مَـودَّتُهُ تَـدُومُ

⇐ هلمّوا إلى من يفيض اللّهى　　ويردي العِدَا ويفكّ الأسارى

وتدعو عليه السّماء بِالهَنَا　　لمن زار أعتابها واستجارا

قد اتّصلت بذراع النّجوم　　وقد صافحتها الثريّا جوارا

وكفّ الخطيب لها قد عنا　　غداة اختفى وهي تبدو نهارا

قلائدها الشّهب والنّجم قد　　غدا شنفها والهلال السّوارا

وبالآي خوف عيون الأنام　　ممنطقة قد بدت كالعذارى

علت في السّموّ فظنّ الجهول　　بأنّ لها عند كيوان ثارا

وكيف وكيوان والنيّرات　　بها من صروف الزّمان استجارا

ترى لوفود النّدَى حولها　　طوافاً بأركانها واعتمارا

وفي قصر غمدان بان القصور　　غداة تجلّت وإن عزّ دارا

ومهما بدا طاق إيوانها　　«أراننا الإله هلالاً أنارا»

لعين ذكاء غدا حاجباً　　بنورٍ أحال اللّيالي نهارا

هلال السّماء له حاسد　　لذلك رقّ وأبدى اصفرارا

هلال لصوم وفطر غدا　　لهذا يسرّ ويسمو فخارا

له طاق كسرى غدا خاضعاً　　وقد شقّ من غيظه حين غارا

وهي طويلة ذكرها السّماويّ في «الطّليعة» وقال: إنّها قيل في تذهيب قبّة أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ في «النّجف الأشرف».

(١) قوله: «مودّته تدوم لكلّ هولٍ». البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل، والقائل ناصح الدّين الأرجاني من قصيدة يعتذر فيها ويمتدح بها ذا منصب:

لأيٍّ وَميضٍ بارِقةٍ أَشيمُ　　وَمَرْعى الفَضْلِ في زَمَني هَشيمُ

أَسيتُ وَخَدُّ لَيْلِ الشَّعْر مِنّي　　بكفِّ الصُّبْحِ مِنْ شَيْبي لَطيمُ

⇐

⇐ فَعُذْراً إنْ تَـغيَّر عَـهْدُ شِـعْري ... وَقَـدْ يُـغْضي عَـلى الزَلَـلِ الحَـليمُ
وَمـا قَـصَّرتُ عَـنْ شَأوٍ ولٰكـنْ ... سَـقِيمٌ كـلُّ مـا فَـعَلَ السَّـقيمُ
وكـيفَ يُـجِدُّهُ طَـبْعٌ عَـقيرٌ ... يَكُـوسُ إذا تَـخاطَرتِ القُـدومُ
ولا أرْضـىٰ بِـهِ عُـذْراً وَلكـنْ ... غَـدَوْتُ إلى قُـبولِكَ أَسْـتَنِيمُ
كما اعْوجَّ الكتابُ عـلى فُـصوصٍ ... وَتَـقْلبُهُ الخُـتومُ فَـيَسْتقيمُ
وكـنتُ وكـلُّ مـا أُسْـقَى جِـمَام ... أَعُـدُّ وَكـلُّ مـا أرْعىٰ جَـميمُ
أَيُـفطَمُ عَـنْ لِـبانِ الشِّـعرِ مِـثلي ... وَأَعْـجَبُ حـادثٍ شَـيْخٌ فَـطيمُ
وَأَسْكُبُ بـالتندُّلِ مـاءَ وَجـهي ... عَـلىٰ مَـنْ اِسْـتَشَنَّ لِـيَ الأَدِيـمُ
فَـإنْ يَكُ قَـدْ تـناسَاني لِـدَهْري ... كَـريمٌ مِـنْ بَـنيهِ أوْ لَـئيمُ
فَـهَبْ نَـجْداً لِساكِـنِهِ وأَعْـرِضْ ... وَحَسْـبُكَ مِـنْ عَـرارَتِـهِ شَـميمُ
وَمَـوْقِفُ سـاعةٍ فـي رَسْـمِ دارٍ ... وَأَيْـدي العِيسِ فـي لُـجَجٍ تَـعُومُ
وَقَـفْتُ وَمُـقْلتي بَـخِلتْ بِـدَمْعي ... فَأَنْكَـرَ صـاحِبي فَـغَداً يَـلومُ
فَـيا عَـوْني ويـا عَـيْني جَـميعاً ... قَـبيحٌ مِـنْكُما لَـوْمٌ وَلُـومُ
أُحِبُّ المـرءَ ظـاهِرُه جَـميلٌ ... لِـصاحِبِهِ وبـاطِنُه سَـليمُ
بأولىٰ دَعْـوتَيَّ لَـجِئْتُ طَـوْعاً ... إذا مـا عَـنَّ لي شَـرَفٌ مَـرومُ
وَفـي الفِـتْيانِ كُـلُّ رَبيطِ جَأْشٍ ... يَـرىٰ حَـرْبَ الزمـانِ ولا يَـخِيمُ
مَـوَدَّتُهُ تَـدومُ لِكُـلِّ هَـوْلٍ ... وَهَـلْ كـلٌّ مـودَّتُه تَـدُومُ
حَـلَفْتُ بِـرَبِّ مَكَّـةَ والمُـصلّىٰ ... وَحَـيْثُ تُـزارُ زَمْـزَمُ والحَـطيمُ
أرُومُ النُّـجْحَ إلّا عِـنْدَ مَـلْكٍ ... سَـما فَـرْعٌ لَـهُ وَزَكـا أَرومُ
وأنـظِم مِـدْحتي إلّا لِـنَدْبٍ ... لَـهُ مِـنْ مَـجْدِه مَـدْحٌ نَـظيمُ
وَأَحْسَـنُ حِـلْيةٍ بَـيْتٌ حَـديثٌ ... يُـصاغَ لِـمَنْ لَـهُ بَـيْتٌ قَـديمُ
فَـإنْ يَكُ طـالَ بـي سَـفَرُ انْـقِباضٍ ... فَـها أَنـا حـانَ لي مِـنْهُ قُـدومُ
فَأُقْسِـمُ لا عَكَـفْتُ عـلى خَـيَالٍ ... كَـما عَكَـفَتْ عـلى البَوِّ الرَّؤومُ ⇐

وأمّا في النّثر فما أشار إليه بقوله: ﴿وفي التّنزيل: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾[1] و: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[2]﴾ والحرف المشدّد في هذا الباب في حكم المخفّف؛ لأنّ المعتبر هو الحروف المكتوبة.

⇐ ولي مِنْ نَجْمِ دِينِ الله هادٍ ... فَفي وادي الضَّلالةِ لا أَهِيمُ
جِوارٌ مِنْهُ لي ضَوْءٌ ونُورٌ ... فَيَوْمي مُشْمِسٌ مِنه مُغيمُ
تَهلّلَ مِنْهُ في عَيْني غَمامٌ ... تَمَزَّقُ فيهِ عَنْ قَلْبي هُمومُ
كَريمٌ قَدْ جَلاهُ لي زَمانٌ ... كَثيرٌ أنْ يُرى فيهِ كَريمُ
وَتَكْفي غُرَّةٌ لِلطَّرْفِ تَبْدو ... فَيأبىٰ أنْ يُقالَ لَهُ بَهيمُ
كَفاني أنْ جَلا عَيْني هُمامٌ ... بَدا لي فَانْجَلى عَنّي هُمُومُ
كَريمٌ وَجْهُه مَلآنُ ماءً ... عَلَيْهِ طَيْرُ آمالٍ تَحُومُ
أيا مَنْ عِظْمُ مَنْصِبِه خُصُوصٌ ... ويا مَنْ جَزْلُ نائِلِه عُمُومُ
إلَيْكَ شَكَوْتُ عادِيَةَ اللّيالي ... وَجاهُكَ بالكِفايةِ لي زَعيمُ
وَلي في الحَضْرَةِ العَلْيا رُسومٌ ... إلَيْهِ بِأَنْ يُقي طالَ الرَّسيمُ
وَقَدْ تَعْفو الرّسومَ إذا تَبَدّا ... تَناقصُها كَما تَعْفُو الرُّسومُ
فَوفّرْها بِسَعْيِكَ لي فَلولاً ... يَدُ الأَرْواحِ ما احْتَلَبَ الغُيومُ
فَلَمْ نَمْدَحْكُمُ عَبَثاً بِقَوْلٍ ... عَلَكْناهُ كَما عُلِكَ الشَّكيمُ
ولكِنّا أَجَدْنا حَيْثُ جُدْتُمْ ... وَكَمْ مِنْ مَعْشَرٍ لَؤُمُوا فَليمُوا
لَقَدْ بَثَّتْ طلائِعَها اللّيالي ... وَأَصْبَح حَربِيَ الزَّمنُ الغَشُومُ
فَهُزَّ لَها ـ قِوامَ الدينِ ـ هَزّاً ... يَنالُ بِمِثْلِهِ الثَّأرَ المتيمُ
فَأَنْتَ مِنَ الوَزيرِ بِحَيْث يُثْري ... بأوّلِ نَظْرةٍ مِنْكَ العَديمُ
ستَرْجِعُ عَنْ ذُرى المَوْلى رِكابي ... وَغَيْري لِلّذي وَلّى كَتُومُ
لِسانُ حَقائبي أَعْلىٰ ثناءً ... فَظاهِرُها بِباطِنِها نَمومُ
وَيُسْمَعُ بالعُيونِ لَها كَلامٌ ... جَوانحُ حاسِدِيَ بِهِ كَليمُ

(١) الأنبياء: ٣٣.

(٢) المدّثر: ٣.

[التّشريع، ويقال له: التّوشيح، وذو القافيتين]

﴿ومنه﴾ أي: من اللّفظيّ ﴿التّشريع﴾ ويسمّى التّوشيح، وذاالقافيتين أيضاً ﴿وهو بناء البيت على قافيتين يصحّ المعنى عند الوقوف على كلّ منهما﴾ أي: من القافيتين.

[نقد، وجوابه]

وكان عليه أن يقول: «يصحّ الوزن والمعنى عند الوقوف على كلّ منهما» لأنّه يجب في التّشريع أن يكون الشّعر مستقيماً على أيّ القافيتين وقفت؛ لأنّهم فسّروه بأن يبني الشّاعر أبيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين، أو ضربين من بحر واحد، فعلى أيّ القافيتين وقفت كان شعراً مستقيماً.

والجواب: أنّ لفظ «القافيتين» مشعرٌ بذلك[1] فليتأمّل[2].

﴿كقوله﴾ أي: قول الحريريّ:

﴿يا خاطِبَ الدُّنيا﴾ ـ من «خَطَبَ المرأة» ـ ﴿الدَّنِيّةِ﴾[3] أي: الخسيسة ﴿إِنَّهَا *

---

(١) لأنّ القافية لا تكون إلّا في البيت من الشّعر، فيستلزم تحققها استقامة الوزن، والقافية وإن أشعر بصحّة المعنى أيضاً ـ لأنّ الشّعر كلام موزون على قصد بوزنٍ عربيّ، فما ليس له معنى خارج بلفظ «الكلام» كما أنّ ما ليس له وزن خارج بقوله: «وزن» ـ إلّا أنّ الاكتفاء بالإشعار من الجوائز لا من اللوازم، سيّما إذا خفي، ومن البيّن أنّ إشعار القافية بصحّة الوزن أجلى من إشعارها بصحّة المعنى ـ كما في الرومي ـ.

(٢) إشارة إلى أمرين: **الأوّل**: أنّ القافية تدلّ على الوزن على شريطه أن تكون مختصّةً بالنّظم، ولم يثبت الاختصاص بالنّظم. **والثّاني**: أنّه يجب في التّعريف التّصريح بالقيد، والحق أنّ البيت إنّما يصح إذا كان مشتملاً على وزن صحيح.

(٣) **قوله: «يا خاطب الدّنيا الدّنيّة»**. قال الحريريّ في المقامة الشّعريّة وهي المقامة الثّالثة

⇐

⇐ والعشرون من كتاب «المقامات»:

يـــا خـــاطبَ الدّنــيا الدّنــيّة إنّــها **شَـرَكُ الرَّدَى** ¦ وقـــرارةُ الأكْـــدارِ
دارٌ مَـتَى مــا أضــحكَتْ فـي يـومها **أبكـت غـداً** ¦ بُـــعْداً لهـا مِـنْ دارِ
وإذا أظَـــلَّ ســـحابُهَا لم يَـــنْتَقِعْ **منـه صَـدىً** ¦ لجَـــهَامِهِ الغَـــرَّارِ
غـــاراتُــهَا مــا تــنقضي وأسـيرُها **لا يُفْـتَـدَى** ¦ بِـــجلائِلِ الأخْـطَارِ
كـم مُـزْدَهىً بـغرورها حَـتَّى بَـدَا **متـمـــرّداً** ¦ مـــتجاوزَ المِـقْدارِ
قَـلَبَتْ له ظَـهْرَ المِـجَنِّ وأَوْلَـغَتْ **فيـه المُـدَى** ¦ ونَـزَتْ لِأَخْـذِ الثَّـارِ
فَـارْبَأْ بِـعُمْرِكِ أنْ يَـمُرَّ مُـضَيَّعاً **فيهـا سُدىً** ¦ من غير مـا استِظْهَارِ
وَاقْـطَعْ عـلائِقَ حـبِّها وطِـلابها **تَلْـقَ الهُـدَى** ¦ ورَفَـــاهَةَ الأســـرارِ
وَارْقُبْ إذا مــا سَـالَمَتْ مِـنْ كـيدها **حربَ العِدَى** ¦ وتـــوثُّبَ الغَـــدَّارِ
واعـلَمْ بأنّ خُـطُوْبَهَا تَـفْجَا ولَـوْ **طـالَ المَدَى** ¦ وَوَنَتْ سُرَى الأَقْـدارِ

هذه الأبيات من الكامل على العـروض الأُولى الصّحيحة السّالمة ـ متفاعلن ـ مع الضّرب الثّاني المقطوع الدّاخل عليه الإضمار ـ مف عو لن ـ و تقطيعه هكذا:

يا خاطِبَدْ	دُنْ يَدْ دَنِيْ	يَتِإِنْ نَـهَا	شَـرَكُـرْ رَدَى	وَقَـرارَتُـلْ	أَكْ داري
مس تف علن	مس تف علن	متفاعلن	متفاعلن	متفاعلن	مف عو لن
دارُنْ مَتَى	مَا أَضْ حَكَتْ	في يومها	أَبْ كَتْ غَدَنْ	بُعْدَنْ لها	مِنْ داريْ
مُسْ تَفْ علن	مس تف علن	مس تف علن	مس تف علن	مس تف علن	مف عولن

وهـذه قـافية الرّاء وعـليه فـالعَروض الأُولى صـحيحة والضّـرب مـقطوع مـضمر، والأركان ستّة لكلّ مصراع ثلاثة أركان.

وأمّا على قافية الدّال فالأبيات إنّما تكون من مجزوء الكامل على العَروض الثّالثة مع الضّرب الثّالث التّام وقد يدخله الإضمار والتّقطيع هكذا:

يَـا خَـا طِـبَدْ	دُنْ يَـدْ دَنـي	يَـتِإِنْ نَـهَا	شَـرَكُـرْ رَدَا
مس تف علن	مس تف علن	مـتفاعلن	مـتفاعلن

⇐

شَرَكُ الرَّدىٰ ﴾ أي: حِبالة[١] الهلاك ﴿ وَقَرَارَةُ الأكْدَارِ ﴾ أي: مقرّ الكُدُوْرات.

«دارٌ مَتىٰ ما أضْحَكَتْ فِي قُرْبِها أبْكَتْ غداً، بُعْداً لَها مِنْ دارِ
غَارَاتُها لا تَنْقَضي، وَأَسِيرُهَا لا يُفْتَدىٰ بِجَلائِلِ الأَخْطَارِ

وكذا سائر الأبيات، فهذه الأبيات كلّها من الكامل إلّا أنّها على القافية[٢] الثّانية من ضربه الثّاني، وعلى القافية[٣] الأُولى من ضربه الثّامن.

⇐ دارُنْ مَتَى ما أض حَكَتْ | فــي يــومها أبْ كَتْ غَـدا
مس تف علن مس تف علن | مس تف علن مس تف علن

وأجزاؤ الكامل ستّة وهي:

مـتفاعلن، مـتفاعلن، متفاعلن مـتفاعلن، مـتفاعلن، متفاعلن

وله ثلاث أعاريض وتسعة أضرُبٍ ولذا يقال له: الكامل؛ لكماله على سائر البحور من حيث كثرة الضّروب فليس بين البحور بحر له تسعة أضرُبٍ:

العروض الأُولى: صحيحة سالمة ـ متفاعلن ـ ولها ثلاثة أضربٍ:

الأوّل: صحيح مثل العروض. والثّاني: مقطوع ـ فعلاتن ـ. الثّالث: أحذّ مضمر ـ فَعْلُن ـ.

العروض الثّانية: حذّاء ـ فَعِلُنْ ـ ولها ضربان: الأوّل: أحذُّ مثل العروض. الثّاني: أحذّ مضمر ـ فَعْلُنْ ـ.

العروض الثّالثة مجزوءة صحيحة ـ متفاعلن ـ وله أربعة أضرُبٍ:

الأوّل: مرفّل ـ متفاعلاتن ـ. الثّاني: المذيّل ـ متفاعلان ـ. الثّالث: التامّ ـ متفاعلن ـ. الرّابع: مقطوع ـ فعلاتن ـ. وتبيّن بهذا أنّ الضّرب الثّامن الّذي ذكره الشّارح هو الضّرب الثّالث من العروض الثّالثة المجزوءة.

(١) بالكسر، وهي ما يُصَادُ بها من أيّ شيءٍ كان.

(٢) وهي قافية الرّاء ـ كما ينصّ عليه ـ.

(٣) وهي قافية الدّال ـ كما ينصّ عليه أيضاً ـ.

[تفسير القافية]

والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت إلى أوّل ساكن يليه مع الحركة الّتي قبل ذلك السّاكن.

ويروى عنه أيضاً أنّ المتحرّك الّذي قبل ذلك السّاكن هو أوّل القافية.

فالقافية الأُولى من قوله: «يا خاطب الدّنيا» هي من حركة الكاف من «شرك الرّدى» إلى الآخر، أو مجموع قوله: «كالرّدى».

والقافية الثّانية من فتحة الدّال من «الأكدار» إلى الآخر، أو لفظة «دار» منه.

وهاهنا أقوال أُخر(١) مذكورة في «علم القوافي».

ولو قال: «هو بناء البيت على قافيتين، أو أكثر» لكان أحسن؛ ليشمل نحو قول الحريريّ(٢):

---

(١) القافية اختلف فيها على أقوالٍ:

القول الأوّل: قول الخليل المشهور، وهو أنّ القافية من آخر البيت إلى أوّل ساكن يليه مع المتحرّك الّذي قبل السّاكن كقوله:

* عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا *

فالقافية عنده من القاف إلى آخر البيت.

القول الثّاني: قول الخليل الغير المشهور، وهو أنّ القافية من آخر حرفٍ في البيت إلى أوّل ساكنٍ يليه مع الحركة الّتي قبل السّاكن، فالقافية على هذا من فتحة القاف في «مُقَامُها».

والقول الثّالث: قول الأخفش وهي أنّ القافية آخر كلمة في البيت.

والقول الرّابع: قول قُطْرُبٍ وهو أنّ القافية الحرف الذي تُبْنَى عليه القصيدة وهو المسمّى رويّاً، وهو رأي الفرّاء أيضاً.

والقول الخامس: قول ابن كيسان وهو أنّ القافية كلّ شيءٍ لزمت إعادته في آخر البيت، قال ابن جنّي: والّذي يثبت عندي صحّته من هذه الأقوال هو قول الخليل المشهور.

(٢) هذا سهو، والقائل غيره، كما يذكر.

جُوْدِي عَلَى المُسْتَهْتِرِ | الصَّبِّ | الجَوِي[(١)] وتَـــعَطَّفِي | بِـــوصاله | وتَـــرَحَّمِي

---

(١) **قوله: «جُوْدِي على المستهتر الصَّبِّ الجوي»**. البيت من الكامل على العروض الأُولى التّامّة مع الضّرب المماثل والقائل ـ كما ذكره عماد الدّين الكاتب ٥١٩ ـ ٥٩٧هـ في كتاب «خريدة القصر وجريدة العصر» ـ أبو سعيد يحيى بن سند المعلّم بالمعرّة قال: ذكر القاضي أبو اليسر أنّه كان معلّماً وأنشدني من شعره هذه الأربعة الأبيات وهي تُقْرأُ على سبعة أوزان:

جُوْدِي على المستهتر | الصَّبِّ | الجَوِي وتَـعَطَّفي | بـوصاله | وتَـرَحَّمِيْ
ذَا المُبْتَلَى المتفكّر | القلب | الشَّجِيْ ثـمّ اكشِفي | عن حاله | لا تـظْلِمِيْ
وصِلِي ولا تَسْتَكْبِري | ذنبي | الدَّنِي وتَـرَأَّفِي | بـالواله | المُـتَيَّمِ
يبدو القِلَى بتغيّر | الحِبِّ | الأبـي المُتْلِفي | بكماله | المستحكم

والتّقطيع هكذا:

جُوْدِيْ عَلَلْ | مُسْ تَهْ تِرِصْ | صَبْ بِلْ جَوِيْ وَتَـعَطْ طَـفِي | بِـوِصَالِهِيْ | وَتَـرَحْ حَـمِيْ
مس تف علن | مس تف علن | مس تف علن مـــتفاعلن | مـــتفاعلن | مـــتفاعلن

وهكذا الباقي، ودخول الإضمار في بعض الأجزاء ـ كما في عروض البيت الأوّل ـ لا يضرّ بكونه على العروض الأُولى ـ كما بيّنّاه في كتاب العروض ـ.

يقال: «فلان مستهتر بالشَّراب» أي: مُوْلَعٌ به لا يبالي ما قيل فيه. و«الصَّبُّ»: العاشق و«الجَوِي» على «فَعِلٍ» من «الجَوَى» وهو الحُرْقَة وشدّة الوجد من عشق أو حزن، تقول منه: «جَوِيَ الرَّجُلُ» ـ بالكسر ـ فهو: «جَوٍ» مثل «دَوٍ» و«الشّجي» على وزن «فَعِل» أيضاً من «الشَّجَى» وهو الحزن. قال الرّومي: وهذه الأبيات على عدّة قوافٍ عديدةٍ:

الأُولى: رائيّة في «المستهتر» و«المتفكّر».

والثّانية: بائيّة في «الصّبّ» و«القلب».

والثّالثة: يائيّة في «الجَوِي» و«الشَّجِي» وعلى هذا القياس. وقرّرها الأُستاذ هكذا:

الأُولى:

جُـوْدِي عـلى المسـتهتر ذا المـبتلى المـتفكّر

⇐

⇐ الثّانية:

جُـوْدِي عـلى المسـتهتر الصَّبِّ ... ذا المـــبتلى المـــتفكّر القــلبِ

الثّالثة:

جُـوْدِي عـلى المسـتهتر الصَّبّ الجَـوِي ... ذا المـــــبتلى المـــتفكّر الشَّـــجي

الرّابعة:

جُودي على المستهتر الصَّبّ الجَوِي وتَعطّفي ... ذا المبتلى المتفكّر القلب الشَّجِي ثمّ اكشفي

الخامسة:

جودي على المستهتر الصَّبّ الجوي وتعطّفي بـوصاله ... ذا المبتلى المتفكّر القلب الشَّجِي ثمّ اكشفي عن حـاله

السّادسة:

جُـوْدي عـلى المسـتهتر الصَّبّ الجـوي ... وتـــعطّفي بـــوصاله وتـــرحّـــمي

ذا المـــبتلى المـــتفكّر القـــلب الشّــجي ... ثـــمّ اكشـــفي عـــن حـــاله لا تــظلمي

ونقل الصّفدي هذه الأبيات بتغيير يسير في «أعيان العصر، وأعوان النّصر» وقال: هذه الأبيات على كاملها من الكامل المسدّس على أتمّ أنواعه [كما بيّنت في التّقطيع] إلّا أنّه لحق الإضمار بعض أجزاءِها [كما بيّنت أيضاً، والإضمار إسكان الثّاني مـن «مـتفاعلن» فينقل إلى «مس تف علن»] فإذا حذفت الجزء الآخر من كلّ بيتٍ وجعلت القوافي عـند قوله: «بوصاله» كانت الأبيات من شاذّ الكامل المُخَمَّس، وأنشد العَـروضيّون فـي مـثله [قول حسّان في هند ومعاوية]:

لمن الصّبيّ بجانب الصّـحراء ... مُـــلْقىً غـــير ذي مـــهدِ

فإذا حذفت من آخر كلّ بيت جزءين وجعلت القافية عند قـوله: «وَتَـعَطَّفِي» كـانت الأبيات من مربّع الكامل، ومثله:

وإذا افتقرت فلا تكن ... مـتخشّعاً وتَـجَمَّلِي

فإذا اقتصرت على الشّطر الأوّل من كلّ بيتٍ وجعلت القافية عند قوله: «الجَوِي» كان من الضّرب الرّابع من الرَّجَز، وصار البيت بيتين من مُصَرَّعِ الكامل المسدّس.

⇐

⇐ وإن حذفت من الشّطر الأوّل جزءاً وجعلت القافية عند قوله: «الصّبّ» بقي معك بيتان مُصَرَّعانِ من أحذّ الكامل المضمر كقول زُهَيْرٍ:

لمــن الدّيـار بـقنّة الحـجرِ		أقوين من حجج ومن دهرِ

فإذا نقصت من الشّطر الأوّل جزءين وجعلت القافية عند قوله: «المستهتر» بقي بيتان من مربّع الكامل المُعَرَّى، وإن شئت من الضّرب الخامس من الرَّجز وإن اقتصرت على الأجزاء الأُوَل من الأبيات بقي مجموعها الأربعة الأجزاء بيتاً واحداً من مربّع الكامل وإن شئت من أقلّ أنواع الرَّجَز المحدث قوله:

طيف ألم		بذي سَلَم

وهذه الأبيات الأربعة تقرأ على عدّة وجوه اهـ.

قال الجعفريّ صاحب هذا التّعليق: والكامل المخمّس لا يعرفه العروضيّون وما ذكره عنهم مبنيّ على رواية خاطئةٍ عن قول حسّان والرّواية الصّحيحة هي:

لِمَنِ الصَّبِيُّ بـجانب البـطحاء		في التُّرْبِ مُلْقًى غير ذي مَهْدِ

وهي من الكامل المشتمل على ستّة أركان كما ترى ولمّا سقط «في التُّرْبِ» عن بعض العبارات زعموا أنّ هناك ضرباً آخر من الكامل وهو مشتمل على خمسة أركانٍ وهذا البيت من قطعةٍ يهجو بها حسّان بن ثابت الأنصاريّ هند بن عتبة زوجة أبي سفيان وأُمّ الطّاغية معاوية بن أبي سفيان حيث كانت من العاهرات ذوات الرّايات في مكّة وكانت تمتهن الزّنا والعَهَر:

لِمَنِ الصَّبِيُّ بِـجَانِبِ البَـطْحَاءِ		في التُّرْب مُلْقًى غير ذي مَهْدِ
نَـــجَلَتْ بــه بَــيضاءُ آنِسَــةٌ		من عبد شـمسٍ صـلتةُ الخَـدِّ
تَسْـعَى إلى الصُـيَّاحِ مُعْولَةً		يــا هــندُ إنّكِ صُـلْبَةُ الحَـرْدِ
فــإذا تشــاء دَعَتْ بِــمِقْطَرَةٍ		تُــذْكَــى لهــا بأَلُــوَّةِ الهِـنْدِ
غَلَبَتْ على شَبَهِ الغـلام وقـد		بــان السّــواد لحـالِكٍ جَـعْدِ
أَشِـرَتْ لَكَـاعِ وكـان عـادَتُهَا		دَقُّ المُشَــاشِ بــناجِذٍ جَـلْدِ

⇐

ذا المُبْتَلى المتفكّر | القلب | الشَّجي   ثُمَّ اكْشِفِيْ | عن حاله | لا تَظْلِمِي

فإن قيل: إذا وجد البناء على أكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين[1].

قلنا: الظّاهر من قوله: «هو بناء البيت على قافيتين» أنّه يكون مبنيّاً عليهما فقط.

⇐ قال الزّمخشريّ جار الله العلّامة في باب القرابات والأنساب من «ربيع الأبرار، و نصوص الأخيار»:

وكان معاوية يعزى الى أربعة: إلى مُسَافر بن أبي عمرو، وإلى عُمَارة بن الوليد وإلى عمر بن الخطّاب، وإلى الصُّيَّاح مُغَنٍّ أسود كان لعمارة.

قالوا: كان أبو سفيان دميماً قصيراً، وكان الصُّيَّاح عسيفاً لأبي سفيان شابّاً وسيماً فدعته هند إلى نفسه.

وقالوا: إنّ عتبة بن أبي سفيان من الصُّيَّاح أيضاً وأنّها كرهت أن تضعه في منزلها فخرجت إلى «أجياد» فوضعته هناك وفي ذلك قال حسّان:

لمن الصّبيّ بجانب البطحاء   في التّرب مُلْقًى غير ذي مَهْدِ

الأبيات ... وقال لها أيضاً:

لمن سواقط صِبْيَانٍ منَبَّذةٍ   باتت تفحّص في بطحاءِ أجيادِ
باتت تَمَخَّضُ ما كانت قوابلها   إلّا الوحوشَ وإلّا جِنَّةَ الوادي
فيهم صبيّ له أُمٌّ لها نَسَبٌ   في ذُرْوَةٍ من ذُرَى الأَحْسَابِ أَيَّادِ
تقول وهناً وقد جَدَّ المخاضُ بها   يا ليتني كنتُ أرعى الشّول للغادي
قد غادروه لحرّ الوجه مُنْعَفِراً   وخالها وابوها سيّد النّادي

راجع: ديوان حسّان بشرح البرقوقي: ١٣١ ـ ١٣٢.

(١) وذلك لأنّ الأكثر من قافيتين لا يوجد إلّا إذا وجدت القافيتان، فيكون قوله: «بناء البيت على قافيتين» بدون زيادة «أو أكثر» من باب بيان الأقلّ لا الحصر كما قال ابن مالك:

* إن عاملان اقتضيا في اسم عمل *

وليس مراده الحصر بل المراد أنّ أقلّ ما يتحقّق به التّنازع عاملان وكذا هاهنا.

[لزوم ما لا يلزم]

﴿ومنه﴾ أي: من اللّفظيّ ﴿لزوم ما لا يلزم﴾ ويقال له: الالتزام، والتّضمين، والتّشديد، والإعنات أيضاً ﴿وهو أن يجيء قبل حرف الرَّوِيّ﴾ وهو الحرف الّذي تبنى عليه القصيدة، وتنسب إليه، فيقال: قصيدة لاميّة، أو عينيّة، أو نونيّة ـ مثلاً ـ.

سُمّي بذلك لأنّه يجمع بين الأبيات من «رَوَيْتُ الحَبْلَ» ـ إذا فَتَلْتَهُ ـ وهذا لأنّ الفَتْلَ يجمع بين قُوَى الحبل، أو من «رَوَيْتُ على البعير» إذا شَدَدْتَ عليه الرِّواء[١] ـ وهو الحبل الّذي يجمع به الأحمال، أو من «الرِّيّ» لأنّ البيت يرتوي عنده فينقطع كما أنّ عند الارتواء ينقطع الشُّرب.

﴿أو ما في معناه﴾ أي: قبل الحرف الّذي هو في معنى حرف الرَّوِيّ ﴿من الفاصلة﴾ يعني: الحرف الّذي وقع في فواصل الفِقَر موقع حرف الرَّوِيّ في قوافي الأبيات ﴿ما ليس بلازم في السَّجْع﴾ مثل التزام حرف أو حركة يحصل السّجع بدونه.

فقوله: «من الفاصلة» حال من «ما في معناه» وقوله: «ما ليس بلازم» فاعل «يجيء».

والمراد: أن يجيء ذلك في بيتين أو أكثر، وقرينتين أو أكثر، وإلّا ففي كلّ بيت يجيء قبل حرف الرَّوِيّ ما ليس بلازم في السّجع؛ مثلاً قوله:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرىٰ حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ[٢] بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ

قد جاء قبل اللّام ميم مفتوح، وهو ليس بلازم في السّجع، وإنّما يتحقّق «لزوم

---

(١) بالكسر والمدّ، حَبْلٌ من حِبَالِ الخِبَاء، وقد يُشَدُّ به الحِمْلُ والمَتَاعُ على البعير.

(٢) قوله: «قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل». تقدّم أنّه من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل امرؤ القيس في مطلع المعلّقة المشهورة.

ما لا يلزم» لو جيء في البيت الثّاني أيضاً بميم.

وقوله: «ما ليس بلازم في السّجع» معناه: يؤتى قبل حرف الرَّوِيّ ـ من قافية البيت ـ أو قبل ما في معناه ـ من فاصلة الفِقْرَةِ ـ بشيء لا يلزم الإتيان به في مذهب السّجع.

يعني: لو جعل هاتان القافيتان أو الفاصلتان سَجْعَتَيْنِ لم يحتج إلى الإتيان بذلك الشّيء ويصحّ السّجع بدونه.

وبهذا يظهر فساد ما يقال: إنّه كان ينبغي أن يقول: «ما ليس بلازم في السّجع أو القافية» ليوافق قوله: «قبل حرف الرّوي، أو ما في معناه».

فمجيء ما ليس بلازم في السّجع قبل ما هو في معنى حرف الرّويّ من الفاصلة **﴿ نحو: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾[1] ﴾** فالرّاء بمنزلة حرف الرّويّ، وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء، وهو ليس بلازم في السّجع؛ لتحقّق السّجع بدون ذلك مثل: «فلا تَنْهَرْ» و«لا تَسْخَرْ» و«لا تَظْفَرْ» ونحو ذلك.

وكذا فتحة الهاء؛ لتحقّق السّجع في نحو: «لا تَنْهَرْ» و«لا تُبْصِرْ» و«لا تَصْغُر» كما ذكر في قوله ـ تعالى ـ: **﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ * وَإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴾**[2].

﴿ و ﴾ مجيئه قبل حرف الرّويّ نحو **﴿ قوله ﴾**:

﴿ سَأَشْكُرُ عَمْراً إِنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِي[3] أَيَادِيَ لَمْ تُمْنَنْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتِ ﴾

---

(١) الضّحى: ٩ ـ ١٠.

(٢) القمر: ١ ـ ٢.

(٣) **قوله: «سأشكُرُ عمراً إن تراخت منيّتي»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل أبو الأسود الدّؤلي ـ كما نصّ عليه الجاحظ في كتاب «الآمل ⇐

أي: لم تُقْطَعْ أو لم تُخْلَطْ بمنّة وإن عَظُمَتْ.

وفي «الأساس»[١]: «شَكَرْتُ لِلَّهِ[٢] نِعْمَتَهُ» و«اشْكُرُوا لي» وقد يقال:

⇐ والمأمول» ـ من أبيات يقول فيها:

سأشْكُرُ عمراً إن تراخت منيّتي ... أيادي لم تُمْنَنْ وإنْ هي جَلَّتِ
فتىً غيرُ محجوبِ الغِنَى عن صديقه ... ولا مظهر الشَّكْوى إذا النَّعْلُ زَلَّتِ
رأى خَلَّتي من حيث يخفى مكانها ... فكانت قَذَى عينيه حتّى تجلّت
إذا استُقْبِلَتْ منه المودّةُ أقبلت ... وإن غُمِزَتْ منه القناة اكفهرّتِ

وقال الجاحظ: مرّ أبو الأسود الدّؤلي بالأحنف بن قيس وعليه ثياب رثّة فبعث إليه بِتُخُوتٍ فيها ألوان من الثّياب. ثمّ قال: أنشدني عاصم بن محمّد الكاتب لأبي الأسود الدّؤليّ: «سأشكر عمراً إن ترخّت منيّتي» الأبيات...

ونسبت إلى عبدالله بن الزَّبِيْرِ الأسديّ المتوفّى سنة ٧٥هـ في عمرو بن عثمان بن عفّان، وإلى محمّد بن سعد الكاتب السعديّ في عمرو بن سعيد الأشدق واختلق لهما قصّة مثل ما ذكر في أبي الأسود، ولكنّي أعتمد على رواية الجاحظ في «الآمل والمأمول» لأنّه من النّواصب وهو يشهد بأنّ الأبيات لأبي الأسود، وهو أقدم من غيره في هذا الباب، وذكر أبو عبيد البكريّ في شرح أمالي القالي أنّه كلام أبي الأسود في عمرو بن سعيد الأشدق لمثل ما ذكر من إرسال الثياب.

و«إن» في قوله: «وإن هي جلّت» للوصل، أي: لم تُمْنَن وإن كانت تلك النّعم جليلةً في نفس الأمر، قيل: يحتمل أن تكون نافية معطوفة على «لم تُمْنَن» أي: وإن لم تكن جليلةً عند عمرو، وإن كانت كذلك في نفس الأمر.

(١) وهذا نصّ الزّمخشريّ في مادّة «شكر» من «أساس البلاغة» ٣٣٥: «شكرتُ للّٰه نعمته» و«اشكُرُوْا لي» وقد يقال: «شكرتُ فلاناً» يريدون نِعْمَةَ فلانٍ وقد جاء زياد الأعجم بهما في قوله: ويَشْكُرُ تَشْكُرُ من ضَامَهَا ... ويَشْكُرُ لله لا تشكُرُ
اهـ.

(٢) أي: «شكر» فعل لا يتعدّى بنفسه إلى المنعِم ـ بالكسر ـ بل يتعدّى باللّام الجارّة، وأمّا المنعم به فيتعدّى إليه بنفسه.

«شكرت[١] فلاناً» يريدون نعمته.

فكأنّه أراد «سأشكر لعمرو» فحذف الجارّ، أو جعل «أيادي» بدل اشتمال[٢] من «عمرو». ﴿ فَتىً ﴾ أي: هو فتى ﴿ **غيرُ محجوبِ الغِنى عَنْ صَـدِيقِهِ * وَلاَ مُـظْهِرِ الشَّكْوىٰ إِذَا النَّعْلُ زَلَّتِ** ﴾ يقال ـ في الكناية عن نزول الشّرّ وامتحان المرء: «زَلَّتِ القَدَمُ به» و«زَلَّتِ النَّعْلُ به» أي: لا يظهر الشّكاية إذا نزل به البلايا وابتُلِيَ بالشّدّة، بل يَصْبِرُ على ما ينوبه من حوادث الزّمان.

وفي طريقته قول الآخر:

إِذَا افْتَقَرَ المَرَّارُ لَم يُرَ فَقْرُهُ[٣] وَإِنْ أَيْسَرَ المَرَّارُ أَيْسَرَ صَاحِبُهْ

﴿ **رَأىٰ خَلَّتِي** ﴾ أي: فقري ﴿ **مِنْ حَيْثُ يَـخْفىٰ مَكَـانُها** ﴾ لأنـي كـنت أَسْتُرُها بالتّحمّل ﴿ **فكانت** ﴾ خـلّتي ﴿ **قَذىٰ عَيْنَيه حَتّىٰ تَـجَلَّتِ** ﴾ أي: انكشـفت، وزالت ـ بإصلاحه لها بأياديه ـ يعني: من حسن اهتمامه جعله كالدّاء المـلازم له حـتّى تلافاه بالإصلاح.

فحرف الرّويّ هو التّاء، وقد جيء قبلها في الأبيات بلام مشدّدة مفتوحة، وهو

---

(١) أي: «شكر» فعل قد يتعدّى بنفسه إلى المُنْعِم ـ بالكسر ـ لكنّه بالتّأويل وهو تأويله بالمنعم به.

(٢) **قوله: «أيادي» بدل اشتمال»**. فينبغي أن يقدّر الرّابطة، أي: «أيـادي له» لوجـوبه فـي بـدل البعض والاشتمال وإن لم يجب في بدل الكلّ كما لا يجب في الجملة الخبريّة الّتي هـي نفس المبتدأ.

و جوّز الجرجاني في شرح «المفتاح» كون «أيادي» مـفعولاً ثـانياً أيـضاً وتـنظّر فـيه الرّومي لأنّ «شكر» لا يتعدّى إلّا إلى مفعول واحدٍ.

(٣) **قوله: «إذا افتقر المرّار لم ير فقره»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل المرّار الفَقْعَسِيّ ـ كما في «معجم الشّعراء» للمرزباني ـ.

ليس بلازم في مذهب السّجع؛ لتحقّق السّجع في نحو: «جلّت» و«مدّت» و«منّت» و«انشقّت» ونحو ذلك.

ففي كلّ من الآية والأبيات نوعان من لزوم ما لا يلزم.

أحدهما: التزام الحرف، كالهاء واللاّم.

والثّاني: التزام فتحهما.

وقد يكون الأوّل بدون الثّاني كـ«القمر» و«مستمرّ».

وبالعكس كقول ابن الرّومي:

لما تُؤْذِنُ الدُّنيا بِهِ مِنْ صُرُوفِها[1] ... يكونُ بُكاءُ الطِّفْلِ ساعَةَ يُولَدُ

---

(١) **قوله: «لما تؤذن الدُّنيا به من صروفها»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل والقائل أبو الحسن عليّ بن العبّاس بن جريج المعروف بابن الرّوميّ ٢٢١ ـ ٢٨٢هـ الشّاعر الشيعيّ المشهور من قصيدة طويلة مطلعها:

أبَيْنَ ضُلُوعي جَمْرَةٌ تَتَوَقَّدُ ... على ما مضى أم حَسْرَةٌ تتردَّدُ
خليليَّ ما بعد الشّباب رَزِيَّةٌ ... يُجَمُّ لها ماءُ الشُّؤون ويُعْتَدُ
فلا تَلْحَيَا إن فاضَ دَمْعٌ لفقده ... فقَلَّ له بَحْرٌ من الدَّمْع يُثْمَدُ
ولا تعجبا لِلجَلْدِ يبكي فرُبَّمَا ... تفطَّرَ عن عينٍ من الماء جَلْمَدُ

قال:

أقول وقد شابت شَواتِي وقوّسَتْ ... قَنَاتي وأَضْحَتْ كِدْنَتِي تتخدَّدُ
ودَبَّ كلالٌ في عِظامي أدبَّني ... جَنِيْبَ العَصَا أَتْأَدُ أو أتأَيَّدُ
وبُورِكَ طرفي فالشِّخَاصُ حياله ... قرائنُ من أدنى مَدىً وهي فُرَّدُ
ولَذَّتْ أحاديثي الرّجال وأعرضَتْ ... سُلَيْمَى ورَيَّا عن حديثي ومَهْدَدُ
وبُدِّلَ إعجابُ الغواني تَعَجُّباً ... فهنّ رَوان يَعْتَبِرْنَ وصُدَّدُ
لما تُؤذِنُ الدّنيا به من صروفها ... يكون بكاء الطّفل ساعة يُوْلَدُ
وإلّا فما يُبكيه منها وإنّها ... لأفسَحُ ممّا كان فيه وأرغد

⇐

وَإلّا فَـمَا يُـبْكِيهِ مِـنْها، وإنَّـهَا لأَوْسَـعُ مِـمّاكـانَ فِـيهِ وَأَرْغَـدُ

حيث التزم فتح ما قبل الدّال.

[نقد وردّ]

فإن قلت: قد ذكر المصنّف في «الإيضاح»[1] أنّ ذلك قد يكون في غير الفاصلتين أيضاً كقول الحريريّ: «وَمَا اشْتَارَ الْعَسَلَ[2]، مَنِ اخْتَارَ الْكَسَلَ» فإنّه كما

⇐ إذا أبـصر الدُّنـيا استهلَّ كأنّـه بـما سـوف يـلقى مـن أذاهـا يُـهَدَّدُ
وللـنّفس أحـوال تـظلّ كأنّـها تشـاهد فـيها كـلَّ غـيبٍ سَيُشْهَدُ
زرحْتُ عـلى مـرّ اللـيالي وكـرّها وهـل عـن فَـنَاءٍ مـن فـناءين عُـنْدَدُ
فَـحَارُ الفـتى شـيخوخة او مـنيّة ومـرجـوعُ وَهَّـاجِ المـصابيح رِمْـدَدُ

وهذه القصيدة كثيرة النّوادر، قليلة الحشو على طولها وينتهي عدد أبياتها إلى أربعمائة بيت يمدح فيها صاعداً ويذكر فيها الموفّق وصاحب الزّنج.

ومن ذلك قوله:

وجَـارَ عـلى ليـل الشّـباب فَـضَامَهُ نـهارُ مشـيبٍ سـرمد ليس يَـنْفَدُ
وعـزّاك عـن ليـل الشّـباب مـعاشر وقالوا نـهار الشَّـيْبِ أهـدى وأرشَـدُ
وكـان نـهارُ المـرء أهـدى لرشـده ولكـنّ ظـلّ اللـيل أنـدى وأبـرَدُ

وقال:

تـراه عـن الحـرب العوان بـمعزلٍ وآراؤه فـيها وإن غـاب شُـهَّدُ
كما احتجب المِقْدار والحكمُ حكمُهُ عـلى النّـاسِ طُرّاً ليس عـنه مُـعَرَّدُ
فـتىً روحـه ضـوء بَسِـيْطٌ كِـيَانُهُ ومسكـن ذاك الرُّوح نـور مُـجَسَّدُ
صـفا ونـفى عـنه القـذى فكأنّـه إذا مـا اسـتكفَّتْهُ العُـقُوْلُ مُـصَعَّدُ
كأنّ أبـاه حـين سـمّاه صـاعداً رأى كيف يرقى في المعالي ويـصعَدُ

(١) الإيضاح: ٥٧٠.

(٢) **قوله: «ما اشتار العسل»**. كلام للحريريّ في المقامة السّاسانيّة وهي التّاسعة والأربعون ⇐

اختار في الفاصلتين أعني: «العَسَلَ» و«الكَسَلَ» السّين الّتي يحصُلُ السّجع بدونها، كذلك قد التزم في «اشتار» و«اختار» التّاء الّتي يحصُلُ السّجع بدونها، فهل يدخل مثل ذلك في التّفسير المذكور؟

قلت: يحتمل أن يريد بقوله: «قبل حرف الرّوي أو ما في معناه» أعمّ من أن يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة أو غيرهما؛ لأنّ جميع ما في البيت إلى حرف الرّويّ يَصْدُقُ عليه أنّه «قبل حرف الرّويّ» وكذا «ما في معناه» من الفاصلة، فَيَصْدُقُ على التّاء في «اشتار» و«اختار» أنّه قبل اللّام الّتي هي بمنزلة حرف الرّويّ، لكن هذا بعيد.

والظّاهر أنّ «لزوم ما لا يلزم» إنّما يطلق على ما يكون في القافية أو الفاصلة؛ لأنّهم فسّروه بأن يلزم المتكلّم في السّجع والتّقفية قبل حرف الرّويّ ما لا يلزمه من مجيء حركة مخصوصة، أو حرف بعينه، أو أكثر.

وأنّ قوله: «قبل حرف الرّويّ أو ما في معناه» يعني: من حروف القافية أو الفاصلة، وإلّا لكان المناسب أن يقول: في البيت، أو الفِقْرة.

وقوله ـ في «الإيضاح» ـ: «وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين[1] أيضاً» معناه:

⇐ قال: «وإيّاك والكَسَل * فإنّه عُنوانُ النَّحُوس * ولَبُوسُ ذوي البُوس * ومِفْتاحُ المَتْرَبة * ولِقَاحُ المَتْعَبة * وشِيْمَةُ العَجَزَةِ الجَهَلة * وشِنْشِنَةُ الوُكَلَةِ التُّكَلَةِ * وما اشتار العَسَل * مَنِ اختار الكَسَل * ولا ملأ الرَّاحَة * مَنِ استوطأ الرَّاحَة * وعليكَ بالإقدام * ولو على الضِّرغام * فإنّ جَراءَةَ الجَنَان * تُنْطِقُ اللِّسان * وتُطْلِقُ العِنان * وبها تُدْرَكُ الحُظْوَة * وتُملَكُ الثّروة * [راجع المقامات: ٥٧٥ ـ ٥٧٦]

(١) **قوله: «وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين»**. وهذا نصّه في كتاب الإيضاح: ٥٧٠: وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين أيضاً كقول الحريريّ: «وما اشتار العسل، من اختار الكَسَل» اهـ. «اشتار» أي: جمعه وجناه.

أنّ مثل هذا الاعتبار الّذي يسمّى «لزوم ما لا يلزم» قد يجيء في كلمات الفِقَرِ والأبيات، غير الفواصل والقوافي.

[أصل الحسن في المحسّنات اللّفظيّة]

﴿ **وأصل الحسن في ذلك كلّه** ﴾ يعني: في الضّرب اللّفظيّ من المحسّنات ﴿ **أن تكون الألفاظُ تابعةً للمعاني، دون العكس** ﴾ أي: لا أن تكون المعاني توابع الألفاظ، وذلك أنّ المعاني إذا تُرِكَتْ على سجيّتها طَلَبَتْ لأنفسها ألفاظاً تليق بها، فيحسن اللّفظ والمعنى جميعاً.

وإن أُتِيَ بألفاظ متكلّفة مصنوعة وجُعِلَ المعاني تابعة لها كان كظاهرٍ مُمَوَّهٍ على باطنٍ مُشَوَّهٍ، ولباسٍ حَسَنٍ على مَنْظَرٍ قبيحٍ، وغِمْدٍ مِنْ ذَهَبٍ، على نَصْلٍ[1] من خَشَب.

[تشنيع على المتأخّرين]

فينبغي أن يجتنب ممّا يفعله بعض المتأخّرين الّذين لهم شعف بإيراد شيء من المحسّنات اللّفظيّة؛ فَيَصْرِفُوْنَ العِناية إلى جمع عدّة من المحسّنات، ويجعلون الكلام كأنّه غير مسوق لإفادة المعنى، فلا يُبَالُوْنَ بِخَفَاء الدّلالات ورَكَاكة المعاني.

قال المصنّف[2]: هذا ما تيسّر لي بإذن الله ـ تعالى ـ جمعه وتحريره من أُصول

---

(١) قال ابن دريد: السَّيْف «نَصْلٌ» بلا قائم ولا جفن، والجمع «نِصال» و«نُصُول».

(٢) وهذا نصّه في خاتمة فنّ البديع من «الإيضاح» ٥٧١: هذا ما تيسّر ـ بإذن الله تعالى ـ جمعه وتحريره من أصول الفنّ الثّالث، وبقيّت أشياء يذكرها فيه بعض المصنّفين:

منها: ما يتعيّن إهماله لأحد سببين:

⇐

الفنّ الثّالث وبَقِيَتْ أشياء يذكرها في «علم البديع» بعض المصنّفين وهو قسمان:

الأوّل: ما يتعيّن إهماله ويجب ترك التّعرّض له، إمّا لعدم دخوله في فنّ البلاغة، أو لعدم كونه راجعاً إلى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان:

أحدهما: مثل ما يرجع إلى التّجنيس في الخطّ دون اللّفظ ـ مع ما فيه من التّكلّف ـ مثل: كون الكلمتين متماثلتين في الخطّ ـ كما ذكرنا فيما سبق ـ.

ومثل: **المُوَصّل**، وهو أن يؤتى بكلام يكون كلّ من كلماته متّصلة الحروف كقول الحريريّ:

فَتَنَتْنِي فَجَنَّنَتْنِي تَجَنّي(١) **بِتجنٍّ يَفْتَنّ غِبَّ تَجَنّي**

⇐ ١ ـ لعدم دخوله في فنّ البلاغة، نحو: ما يرجع في التّحسين إلى الخطّ دون اللّفظ مع أنّه لا يخلو من التكلّف، ككون الكلمتين متماثلتين في الخطّ، وكون الحروف منقوطةً، ونحو ما لا أثر له في التّحسين، كما يسمّى التّرديد.

٢ ـ أو لعدم جَدْواه، نحو: ما يوجد في كتب بعض المتأخّرين ممّا هو داخل فيما ذكرناه كما سمّاه الإيضاح، فإنّه في الحقيقة راجع إلى الإطناب، أو خلط فيه كما سمّاه حسن البيان.

ومنها: ما لا بأس بذكره؛ لاشتماله على فائدة، وهو شيئان:

أحدهما: القول في السّرقات الشّعريّة وما يتّصل بها.

والثّاني: القول في الابتداء والتّخلّص والانتهاء، اهـ.

(١) **قوله: «فتنتني فجنّنتني تجنّي»**. البيت من الخفيف على العروض الأُولى مع الضّرب المماثل والقائل الحريريّ في المقامة الحلبيّة وهي السّادسة والأربعون، قال:

فَتَنَتْنِيْ فَجَنَّنَتْنِي تَجَنّي بِتجنٍ يَفْتَنُّ غِبَّ تَجَنِّي

شَغَفَتْنِي بِجَفْنِ ظَبْيٍ غَضِيْضٍ غَنِجٍ يقتضي تَغَيُّضَ جَفْنِي

غَشِيَتْنِي بِزِيْنَتَيْنِ فَشَفَّتْـ ـنِيْ بِزِيٍّ يَشِفُّ بين تَثَنِّي

فَتَظَنَّيْتُ تجتبيني فَتَجْزِيْـ ـنِي بِنَفْثٍ يَشْفِي فَخُيِّبَ ظَنِّي

⇐

ومثل: **المُقَطَّع** وهو ضدّ المُوَصَّل كقول الوَطْوَاط:

وَأُدْرِكَ إنْ زُرْتُ دَارَ وَدُودٍ ... دُرّاً، وَوَرْداً، وَوِرْداً، وَوُرْدَا(١)

⇒ ثَبَّتَتْ فِيَّ غِشَّ جَيْبٍ بِتَزْيِيـ ... ـنِ خَبِيْثٍ يَبغي تَشَفِّيَ ضِغْنِ

فَنَزَتْ فـي تَجَنُّبِي فَثَنَتْنِي ... بِنَشِيْجٍ يُشْجِي بِفَنٍّ فَفَنِّ

«تجنّي» اسم امرأة، و«بتجنٍّ» أي: بتيهٍ ودلال، و«يفتنّ» أي: يتنوّع، و«غبّ تجنّي» أي: إثر جناية. «شغفتني» شغلتني. «غضيض» فاتر منكسر. «غنج» الغنج التكسّر والتخنّث. «تغيّض جفني» أي: نقصان مائه بكثرة البكاء. «غشيتني» أي: جاءتني. «والزّينتان» الحلي والثّياب. «شفّتني» أي: أنحلتني وأعلّتني. «الزّيّ» الهيئة «يشف» يظهر «التثنّي» الميل والانعطاف. «تظنّيت» أي: تظنّنتُ. و«الاجتباء»: الاختيار. «بنفثٍ» أراد به الكلام. «غِشّ جَيْبٍ» أي: غشّ باطنٍ. «بتزيين خبيث» أي: العاذل الواشي «الضغن» الحقد والمراد صاحبه، أي: يحبّ أن يتشفّى الضغن. «نَزَتْ» أي: شرعت في التّباعد عنّي. «فثنتني» أي: صرفتني. «النّشيج» البكاء من غير انتحابٍ: «يُشْجي بفنٍّ» أي: يحزن بنوع بعد نوع.

وصورة الاتّصال هكذا:

فَتَنَتْنِيْفَجَنَّتْنِيْتَجَنِّي ... بِتَجنّيفتنّغبّتجنّي

(١) **قوله: «وأُدْرِكُ إنْ زُرْتُ داروَدُوْدٍ»**.

البيت من المتقارب والقائل رشيد الدّين الوَطْوَاط ـ كما قال الشّارح ـ. وهكذا ضبط في نسخة سنة ٩٢٨ هـ وسنة ٩٨٧ هـ وضبط المِصْراع الثّاني في نسخة سنة ٨٤٩ هـ هكذا:

* دَرّاً، ودُرّاً، ووَرْداً، ووُرْداً *

وضبطه الأستاذ ـ دام ظلّه ـ هكذا:

* رُوَاءً، ودُرّاً، ووِرْداً، ووُرْدا *

«الدُّرُّ»: اسم العشيقة و«الورْد» بالفتح ما يُشَمُّ، وبالكسر الجزء، يقال: «قرأتُ وِرْدي» وخلاف الصّدور بمعنى الوُرَّاد، وهم الّذين يردون الماء. ويوم الحُمَّى، يقال: وردته الحُمَّى. وبالضّمّ جمع «وَرْد» على مثل «جُوْن» و«جَوْن».

ويقال: «فرس وَرْد» و«أسد وَرْد» وهو الذي بين الكميت والأشقر ـ كما قرّره

⇐

ومثل: **الخَيْفَاء**[1]، وهي الرّسالة أو القصيدة الّتي يكون حروف إحدى كلمتيها منقوطة بأجمعها، وحروف الأُخرى غير منقوطة بأجمعها، كقول الحريري: «الكَرَمُ ـ ثَبَّتَ اللهُ جَيْشَ سُعُودِكَ ـ يَزِين»[2] إلى آخر الرّسالة.

⇐ الجرجاني ـ. قال حاتم الطّائي ـ رحمه الله ـ:

أيا ابنة عبدالله وابنة مالك ... ويا ابنة ذي البُرْدَين والفرس الوَرْدِ
إذا ما صنعتِ الزّادَ فالتمسِي له ... أكيلاً، فإنّي لستُ آكُلُه وَحْدِي

* * *

(١) مأخوذ من «ناقة خَيْفَاء» إذا كانت إحدى عينيه زَرْقَاء والأخرى سوداء، والفَرَسُ أَخْيَف، وذكر ابن منظور في مادّة «خيف» من لسان العرب: وفي الحديث في صفة أبي بكر: «أَخْيَفُ بني تَيْم» الخَيَفُ في الرَّجُل أن تكون إحدى عينيه زَرْقَاء والأُخرى سَوْدَاء، والجمع: «خُوْف».

(٢) **قوله: «الكرم ـ ثبّت الله جيش سعودك ـ يزين»**. أورده الحريريّ في المقامة المراغية وهي المقامة السّادسة، وتسمّى المقامة الخيفاء أيضاً، وهذا نصّه فيها:

أَلكَرَمُ، ثَبَّتَ ٱللَّهُ جَيْشَ سُعُودِكَ يَزِينُ * وَٱللُّؤْمُ ـ غَضَّ ٱلدَّهْرُ جَفْنَ حَسُودِكَ ـ يَشِينُ * وَٱلأَرْوَعُ يُثِيبُ * وَٱلْمُعْوِرُ يَخِيبُ * وَٱلْحُلَاحِلُ يُضِيفُ * وَٱلْماحِلُ يُخِيفُ * وَٱلسَّمْحُ يُغْذِي * وَٱلْمَحْكُ يُقذِي * وَٱلْعَطَاءُ يُنْجِي * وَٱلمِطَالُ يُشْجِي * وَٱلدُّعَاءُ يَقِي * وَٱلْمَدْحُ يُنْقِي * وَٱلْحُرُّ يَجْزِي * وَٱلإِلْطَاطُ يُخْزِي * وَٱطِّرَاحُ ذِي ٱلْحُرْمَةِ غَيٌّ * وَمَحْرَمَةُ بَنِي ٱلآمَالِ بَغْيٌ * وَمَا ضَنَّ إِلَّا غَبِينٌ * وَلَا غُبِنَ إِلَّا ضَنِينٌ * وَلَا خَزَنَ إِلَّا شَقِيٌّ * وَلَا قَبَضَ رَاحَةً تَقِيٌّ * وَمَا فَتِئَ وَعْدُكَ يَفِي * وَآرَاؤُكَ تَشْفِي * وَهِلَالُكَ يُضِي * وَحِلْمُكَ يُغْضِي * وَٱلَاؤُكَ تُغْنِي * وَأَعْدَاؤُكَ تُثْنِي * وَحُسَامُكَ يُفْنِي * وَسُؤْدَدُكَ يُقْنِي * وَمُوَاصِلُكَ يَجْتَنِي * وَمَادِحُكَ يَقْتَنِي * وَسَمَاحُكَ يُغِيثُ * وَسَمَاؤُكَ تَغِيثُ * وَدَرُّكَ يَفِيضُ * وَرَدُّكَ يَغِيضُ * وَمُؤَمِّلُكَ شَيْخٌ حَكَاهُ فَيْءٌ * وَلَمْ يَبْقَ لَهُ شَيْءٌ * أَمَّكَ بِظَنٍّ حِرْصُهُ يَثِبُ * وَمَدَحَكَ بِنُخَبٍ * مُهُورُهَا تَجِبُ * وَمَرَامُهُ يَخِفُّ * وَأَوَاصِرُهُ تَشِفُّ * وَإِطْرَاؤُهُ يُجْتَذَبُ * وَمَلَامُهُ يُجْتَنَبُ * وَوَرَاءَهُ ضَفَفٌ * مَسَّهُمْ شَظَفٌ * وَحَصَّهُمْ جَنَفٌ * وَعَمَّهُمْ قَشَفٌ * وَهُوَ فِي دَمْعٍ يُجِيبُ * وَوَلَهٍ

⇐

ومثل: **الرَّقْطَاء**(١)، وهي الّتي أحد حروف كلّ كلمة منها منقوطة والآخر غير منقوطة.

⇐ يُذِيبُ * وَهَمٍّ تَضَيَّفَ * وَكَمَدٍ نَيَّفَ * لِمَأْمُولٍ خَيَّبَ * وَإِهْمَالٍ شَيَّبَ * وَعَدُوٍّ نَيَّبَ * وَهُدُوٍّ تَغَيَّبَ * وَلَمْ يَزِغْ وُدُّهُ فَيَغْضَبَ * وَلَا خَبُثَ عُودُهُ فَيُقْضَبَ * وَلَا نَفَثَ صَدْرُهُ فَيُنْفَضَ * وَلَا نَشَزَ وَصْلُهُ فَيُبْغَضَ * وَمَا يَقْتَضِي كَرَمُكَ نَبْذَ حُرَمِهِ * فَبَيِّضْ أَمَلَهُ بِتَخْفِيفِ أَلَمِهِ * يَنُثُّ حَمْدَكَ بَيْنَ عَالَمِهِ * بَقِيتَ لإِمَاطَةِ شَجَبٍ * وَإِعْطَاءِ نَشَبٍ * وَمُدَاوَاةِ شَجَنٍ * وَمُرَاعَاةِ يَفَنٍ * مَوْصُولاً بِخَفْضٍ * وَسُرُورٍ غَضٍّ * مَا غُشِيَ مَعْهَدُ غَنِيٍّ * أَوْ خُشِيَ وَهْمُ غَبِيٍّ * وَٱلسَّلَامُ.

(١) **قوله: «ومثل الرَّقطاء»**. وأورد لها الحريريّ في المقامة الأهوازيّة وهي السّادسة والعشرون وتسمّى المقامة الرَّقطاء أيضاً رسالةً وهذا نصّه فيها:

أَخْلاقُ سَيِّدِنَا تُحَبُّ * وبِعَقْوَتِهِ يُلَبُّ * وَقُرْبُهُ تُحَفٌ * ونَأْيُهُ تَلَفٌ * وَخُلَّتُهُ نَسَبٌ * وَقَطِيعَتُهُ نَصَبٌ * وَغَرْبُهُ ذَلِقٌ * وَشُهْبُهُ تَأْتَلِقُ * وَظَلْفُهُ زَانَ * وَقَوِيمُ نَهْجِهِ بَانَ * وَذِهْنُهُ قَلَّبَ وَجَرَّبَ * وَنَعْتُهُ شَرَّقَ وَغَرَّبَ *

سَيِّدٌ قُلَّبٌ سَبُوقٌ مُبِرٌّ فَطِنٌ مُغْرِبٌ عَزُوفٌ عَيُوفُ
مُخْلِفٌ مُتْلِفٌ أَغَرُّ فَرِيدٌ نَابِهٌ فَاضِلٌ ذَكِيٌّ أَنُوفُ
مُفْلِقٌ إِنْ أَبَانَ طَبٌّ إِذَا نَابَ هِيَاجٌ وَجَلَّ خَطْبٌ مَخُوفُ

مَنَاظِمُ شَرَفِهِ تَأْتَلِفُ * وَشُؤْبُوبُ حِبَائِهِ يَكِفُ * وَنَائِلُ يَدَيهِ فَاضَ * وَشُحُّ قَلْبِهِ غَاضَ * وَخِلْفُ سَخَائِهِ يُحْتَلَبُ * وَذَهَبُ عِيَابِهِ يُحْتَرَبُ * مَنْ لَفَّ لِفَّهُ فَلَجَ وَغَلَبَ * وَتَاجِرُ بَابِهِ جَلَبَ وَخَلَبَ * كَفَّ عَنْ هَضْمِ بَرِيٍّ * وَبَرِئَ مِنْ دَنَسِ غَوِيٍّ * وَقَرَنَ لِيَانَهُ بِعِزٍّ * وَنَكَّبَ عَنْ مَذْهَبِ كَزٍّ * لَيْسَ بِوَثَّابٍ عِنْدَ نُهْزَةِ شَرٍّ * بَلْ يَعِفُّ عِفَّةَ بَرٍّ *

فَلِذَا يُحَبُّ وَيُسْتَحَقُّ عَفَافُهُ شَغَفاً بِهِ فَلُبَابُهُ خَلَّابُ
أَخْلاقُهُ غُرٌّ تَرِفُّ وَفُوقُهُ فُوقٌ إِذَا نَاضَلْتَهُ غَلَّابُ
سُجُحٌ يَهِشُّ وَذُو تَلافٍ إِنْ هَفَا خِلٌّ فَلَيْسَ بِحَقِّهِ يُرْتَابُ
لا بَاخِلٌ بَلْ بَاذِلٌ خِرْقٌ إِذَا يُعْتَرُّ بَرْزٌ لا يَلِيهِ بَابُ

⇐

ومثل: **الحذف**، وهو أن يتكلّف الكاتب أو الشّاعر[١] فيأتي برسالة، أو خُطْبَةٍ، أو قصيدةٍ لا يوجد فيها بعض حروف المُعْجَم[٢].

⇐ إنْ عَضَّ أزْلٌ فَلَّ غَرْبَ عِضَاضِهِ ... بِمَنَابِهِ فَأَنْحَتَّ مِنْهُ نَابُ

وَجَدِيرٌ بِمَنْ لَبَّ وَفَطَنَ * وَقَرُبَ وَشَطَنَ * أنْ أذْعَنَ لِقَرِيعِ زَمَنٍ * وَجَابِرِ زَمَنٍ مُذْ رَضِعَ ثَدْيَ لِبَانِهِ * خُصَّ بِإفَاضَةِ تَهْتَانِهِ * نَعَشَ وَفَرَّجَ * وَضَافَرَ فَأَبْهَجَ * وَنَافَرَ فَأَزْعَجَ * وَفَاءَ بِحَقٍّ أَبْلَجَ * أَتْعَبَ مَنْ سَيَلِي * وَقُرِّظَ إذْ هُزَّ وَبُلِي * وَتَوَّجَ صِفَاتِهِ * بِحُبِّ عُفَاتِهِ *

فَلا خَلَا ذَا بَهْجَةٍ ... يَمْتَدُّ ظِلُّ خِصْبِهِ

فَإنَّهُ بَرٌّ بِمَنْ ... آنَسَ ضَوْءَ شُهْبِهِ

زَانَ مَزَايَا ظَرْفِهِ ... بِلُبْسِ خَوْفِ رَبِّهِ

فَلْيَهْنِ سَيِّدَنَا فَوْزُهُ بِمَفَاخِرَ تَأَثَّلَتْ وَجَلَّتْ * وَفَوْتُهُ بِصَنَائِعَ تَمَّتْ وَنَمَّتْ * وَيُلائِمُ قُرْبَ حَضْرَتِهِ * غَوْثُ رِقِّهِ بِحَظٍّ مِنْ حُظْوَتِهِ * فَإنَّهُ تَلِيدُ نَدْبٍ * وَشَرِيدُ جَدْبٍ * وَجَرِيحُ نُوَبٍ أَثَّرَتْ * وَنَاظِمُ قَلائِدَ تَسَيَّرَتْ * إذَا جَاشَ لِخُطْبَةٍ فَلا يُوجَدُ قَائِلٌ * ثُمَّ قُسٌّ ثَمَّ بَاقِلٌ * فَإنْ حَبَّرَ قُلْتَ حِبْرٌ، نُمْنِمَتْ * وَخِلْتَ رِيَاضاً قَدْ نَمَتْ * هٰذَا ثُمَّ شِرْبُهُ بَرْضٌ * وَقُوتُهُ قَرْضٌ * وَفَلَقُهُ غَسَقٌ * وَجِلْبَابُهُ خَلَقٌ * وَقَدْ قَلِقَ لِتَوَغُّرِ غَرِيمٍ غَاشِمٍ * يَسْتَحِثُّهُ بِحَقٍّ لازِمٍ * فَإنْ مَنَّ سَيِّدُنا بِكَفِّهِ * بِهِبَاتِ كَفِّهِ * تَوَشَّحَ بِمَجْدٍ فَاقَ * وَبَاءَ بِأجْرٍ فَكِّي مِنْ وَثَاقٍ * لَا خَلَتْ سَجَايَا خُلْقِهِ * تَرْفِدُ شَائِمَ بَرْقِهِ * بِمَنِّ رَبٍّ أَزَلِيٍّ * حَيٍّ أَبَدِيٍّ *

(١) **قوله: «أن يتكلّف الكاتب أو الشّاعر»**. هذا الكلام خطأ، والصّحيح: أن يأتي البليغ فيأتي برسالةٍ أو خطبةٍ أو قصيدةٍ، ولا يصحّ استعمال لفظ التكلّف لأنّه ـ أي: الحذف ـ ورد في كلام أخطب خطباء الآفاق وأفصح العرب بعد النّبيّ على الإطلاق وهو أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ كما يأتي نقله عن قريب.

(٢) **قوله: «لا يوجد فيها بعض حروف المعجم»**. ومن ذلك الخطبة الخالية من حرف الألف المنسوبة إلى أميرالمؤمنين ـ صلوات الله عليه ـ أوردها ابن أبي الحديد المعتزليّ في «شرح نهج البلاغة» ١٩: ١٤٠ ـ ١٤٤ قال: وأنا الآن أذكُرُ من كلامِهِ الغريب ما لم يُورِدْه أبو عبيد وابنُ قُتَيبة في كلامهما وأَشرَحُه أيضاً، وهي خُطْبَةٌ رَواها كثيرٌ من النّاس له ـ عليه

⇐

⇐ السّلام ـ خاليةٌ من حَرْف الألف ؛ قالوا : تذاكر قوم من أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ : أيُّ حروف الهجاء أدخَل في الكلامِ ؟ فأجمَعوا على الألف ، فقال عليٌّ ـ عليه السّلام ـ :

حَمِدتُ مَنْ عظُمت مِنّته ، وسَبَغَت نعمته ، وسبقَت غضبَه رحمته ، وتمّت كلمتُه ، ونفذتْ مشيئتُه ، وبلغت قضيَّتُه ؛ حَمِدْته حَمد مُقِرٍ برُبوبيّته ، متخضّعٍ لعبوديّته ، متنصّلٍ مِن خطيئتِهِ ، متفرِّدٍ بتوحيدِهِ ، مؤمِّلٍ منه مغفرةً تُنجيهِ ، يومَ يُشْغَلُ عن فصيلتِهِ وبنيه .

ونستعينُهُ ونسترشِدُه ونستهديه ، ونُؤْمِنُ بِهِ ونتوكَّلُ عليه ، وشهِدْتُ له شهودَ مُخْلِصٍ موقِنٍ ، وفَرَّدْتُهُ تفريد مُؤْمِنٍ مُتيقِّنٍ ، ووَحَّدْتُهُ توحيدَ عبدٍ مذعِنٍ ، ليس له شريكٌ في مُلكِهِ ، ولم يكن له وليٌّ في صنعِهِ ، جَلَّ عن مشيرٍ ووزيرٍ ، وعن عوْنِ مُعِينٍ ونصيرٍ ونظيرٍ .

عَلِمَ فستر ، وبَطَن فخبرَ ، وملكَ فقهرَ ، وعُصيَ فغفر ، وحكم فعدلَ ، لم يزلْ ولن يزولَ ، ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾ [الشّورى : ١١] ، وهو بعد كلِّ شيءٍ متعزِّزٌ بعزَّتِهِ ، متمكِّنٌ بقُوَّتِهِ ، متقدِّسٌ بعلوِّه ، متكبِّرٌ بسموِّهِ ، ليس يدركُهُ بصرٌ ، ولم يُحِطْ به نظرٌ ، قويٌّ منيعٌ ، بصيرٌ سميع ، رَءُوفٌ رحيمٌ .

عَجَزَ عن وصفِهِ من يصفُهُ ، وضلَّ عن نعته من يعرفه .

قَرُبَ فبعُدَ ، وبعُد فقرُب ، يُجيبُ دعوةَ من يدعوه ، ويرزقُهُ ويحبوه ، ذو لطف خَفِيٍّ ، وبطْشٍ قويّ ، ورحمةٍ مُوسَعةٍ ، وعقوبةٍ موجِعةٍ ، رحْمَتُهُ جنّة عريضةٌ مونقةٌ ، وعقوبته جحيمٌ ممدودةٌ موبقةٌ .

وشهِدْتُ ببعث محمّدٍ رسولِهِ ، وعبدِهِ وصفيِّهِ ، ونبيِّهِ ونَجِيّه ، وحبيبِهِ وخليلِهِ ، بعثه في خيرِ عصرٍ ، وحين فترةٍ وكفرٍ ، رحمةً لعبيدهِ ، ومِنَّةً لمزيدِهِ ، ختم به نبوَّتَهُ ، وشيَّدَ به حجّته ، فوعظ ونصح ، وبلغ وكدح ، رءُوفٌ بكلِّ مُؤْمنٍ ، رحيمٌ سخيٌّ ، رضيٌّ وليٌّ زكيٌّ ، عليه رحْمةٌ وتسليمٌ ، وبركةٌ وتكريمٌ ، مِنْ رَبٍّ غفورٍ رَحيم ، قريبٍ مُجيبٍ .

وَصَّيتكُمْ معشرَ مَنْ حضرَنِي بوصيَّةِ رَبِّكُم ، وذكَّرْتكُمْ بسُنَّةِ نبيِّكُمْ ، فعليكم برَهْبةٍ تَسْكُنُ قلوبَكم ، وخشيةٍ تُذْري دُمُوعكم ، وتقيَّةٍ تنجيكُمْ قَبْل يومٍ تُبْليكم وتذهِلكم ، يوْم ⇐

⇐ يفوزُ فِيه منْ ثقلَ وزنُ حَسنتهِ، وخفَّ وزنُ سيِّئتهِ، ولتكُنْ مسألتكم وتملُّقكُمْ مسألة ذلّ وخضوعٍ، وشكْرٍ وخشوعٍ، بتوْبةٍ وتوَرّعٍ، وندمٍ ورجُوعٍ، وليغتنمْ كلُّ مُغتَنِمٍ منكُمْ صحَّتَه قبل سقمه، وشبيبتِه قبل هَرَمِهِ، وسعتهُ قبلَ فقْرِهِ، وفرْغتَهُ قَبل شُغله، وحَضرَه قبل سفره، قبلَ تكبُّرٍ وتَهَرُّمٍ وتسقُّمٍ، يملّهُ طبيبُهُ، ويعْرِضُ عَنْهُ حبيبهُ وينقطعُ غمْدُهُ، ويتغيّرُ عقلهُ، ثمّ قِيلَ: هُوَ موعُوكٌ، وجسمُهُ منْهُوكٌ، ثمَّ جُدَّ في نزعٍ شدِيدٍ، وحضرَهُ كلُّ قَريبٍ وبعيدٍ، فَشَخصَ بصرُهُ، وطمِحَ نظرُهُ، ورَشَحَ جبينُهُ، وعطفَ عَرِينُهُ، وسَكَنَ حَنِينُهُ، وحزَنَتْهُ نفسهُ، وبكتهُ عِرْسُهُ، وحُفِرَ رَمْسهُ، ويُتِّمَ منْهُ ولَدُهُ، وتفرّق منْهُ عدَدُهُ، وقُسِمَ جَمْعُه، وذَهَبَ بصرُهُ وسَمْعُهُ، ومدِّدَ وجُرِّدَ، وعُرِّيَ وغسِلَ، ونُشِّفَ وسُجِّيَ، وبُسِط لَهُ وهُيِّئَ، ونُشِر عليهِ كَفنُهُ، وَشُدَّ منْهُ ذَقَنُهُ، وقُمِّصَ وعمِّمَ، وَوُدِع وسلِّمَ، وحُمِلَ فَوْقَ سَرِيرٍ، وصُلِّي عليْه بتَكْبيرٍ، ونُقِل مِنْ دُورٍ مُزَخْرَفَةٍ، وقُصُورٍ مُشيَّدَةٍ، وحُجَرٍ مُنجَّدَةٍ، وجُعلَ في ضريحٍ ملْحُودٍ وضِيق مرْصُودٍ، بلَبِنٍ مَنضُودٍ، مُسقَّفٍ بجُلْمُودٍ، وهيلَ عليْهِ حفْرُهُ، وحُثِيَ عَلَيْهِ مَدَرهُ، وتحقّقَ حِذْرُهُ، ونُسِيَ خبرُهُ، وَرَجَع عنْهُ وليُّه وصفيّه، ونديمُهُ ونَسِيبه، وتبدَّل بهِ قرينه وحبيبُهُ، فهو حشو قبرٍ، ورهينُ قفرٍ، يسعى بجسمه دُود قبرِهِ، ويسيل صدِيدهُ مِنْ مَنْخِرِهِ، يَسْحَقُ تُرْبُه لحمهُ، ويَنشَفُ دَمَهُ، ويَرُمّ عظمَهُ حَتَّى يوْم حشرهِ، فنُشِرَ مِنْ قَبْرِهِ حِينَ يُنْفخُ في صُورٍ، ويُدْعَى بحشْرٍ ونُشُورٍ.

فثمَّ بعثِرتْ قُبُور، وحُصِّلَتْ سريرَةُ صُدُورٍ، وَجِيءَ بِكلِّ نبيٍّ وصدِّيقٍ وشهيدٍ، وتوحَّد لِلفَصْلِ قديرٌ بعبدِهِ خبيرٌ بصير، فكَمْ مِنْ زَفْرةٍ تُضْنيهِ، وحسرةٍ تنضيهِ، في مَوْقفٍ مَهُولٍ، ومشْهدٍ جَليلٍ، بَيْنَ يَدَيْ ملكٍ عظيمٍ، وبِكلِّ صَغيرٍ وكَبيرٍ عَليمٍ، فحينئذٍ يُلْجِمُهُ عرَقُهُ، ويُحصِرُه قلقهُ، عبْرتُهُ غير مرحومةٍ، وصرْخته غيرُ مسموعةٍ، وحجّتهُ غير مقبولة، زَالتْ جريدته، ونشرَتْ صحيفتهُ؛ نظرَ في سوءِ عملهِ، وشهدتْ عليْه عيْنه بنظره، ويدهُ ببَطشهِ، ورجلُهُ بخطْوه، وفرْجهُ بلمسهِ، وجلدُه بمسِّهِ، فسلسِلَ جيدُه، وغُلَّتْ يده، وسيقَ فسحب وحْدَه، فوَرَد جهنَّمَ بكرْبٍ وشدَّةٍ، فظلَّ يعذَّبُ في جحيمٍ، ويُسْقى شَرْبةً مِنْ حَمِيمٍ، تَشْوي وجْهَهُ، وتسلخُ جلْدَهُ، وتضْربهُ زِبْنِيَةٌ بمقْمَعٍ منْ حَدِيدٍ، ⇐

⇐ ويعودُ جلْده بَعْدَ نُضْجه كجلْدٍ جَديدٍ، يستغيثُ فتعرض عنْه خزنةُ جهنَّمَ، ويستصْرِخُ فيلبث حِقْبةً يَنْدَمُ.

نعوذ بربٍّ قَديرٍ، منْ شَرِّ كلِّ مصيرٍ، ونَسْأله عفو مَنْ رَضيَ عنْه، ومغفرة منْ قبله، فهوَ وليُّ مسألتِي، ومُنجحُ طلبتي، فمنْ زُحْزحَ عَنْ تعذِيب رَبِّهِ جُعِل في جَنَّتِه بِقُرْبِه، وخلد في قصورٍ مُشيَّدة، ومُلْكٍ بحورٍ عينٍ وحفدةٍ، وطيفَ عليْهِ بكُؤُوْسٍ، أُسْكِنَ في حَظِيرَة قُدُّوس، وتقلَّبَ في نعيم، وسُقي مِنْ تسنيمٍ، وشرب مِنْ عيْنٍ سَلْسَبيلٍ، ومُزِجَ له بزنْجبيلٍ، مُخَتَّم بِمسكٍ وعبيرٍ، مُستدِيم للملكِ، مُسْتَشعرٍ لِلسُّرُر، يشربُ مِنْ خُمُورٍ، في روْضٍ مُغدِقٍ، لَيْسَ يُصَدَّعُ مَنْ شَربَه، ولَيسَ يُنزَف.

هَذِه منْزِلةُ مَنْ خشيَ ربَّهُ، وحذر نفسَهُ معصيتهُ، وتلكَ عقُوبةُ مَنْ جَحَد مشيئتهُ، وسوّلتْ له نفسهُ معصيتهُ، فهو قَوْلٌ فصلٌ، وحُكم عدْلٌ وخبر قصص قصٌّ، ووَعْظ نَصٌّ، ﴿ **تَنْزِيلٌ مِنْ حَكيم حَمِيدٍ** ﴾ نَزَلَ بِهِ رُوحُ قُدُسٍ مُبين، عَلَى قَلْب نبيٍّ مُهْتدٍ رَشِيدٍ، صلَّتْ عَليهِ رُسُلٌ سفرَةٌ، مُكَرَّمُونَ بَرَرَةٌ، عُذتُ بربٍّ عَليم، رَحيم كَريم، مِنْ شَرِّ كلِّ عدُوٍّ لَعِينٍ رَجِيم، فلْيَتضرَّعْ مُتَضرِّعكم، ولْيبتهلْ مُبتهلُكُمْ، ولْيستغفرْ كلُّ مَرْبوبٍ منكُمْ لي وَلكم، وَحسبي رَبِّي وحدَهُ.

الشَّرْحُ:

«فصيلةُ الرجل»: رهطُه الأدْنَوْن. و«كَدح»: سعى سعياً فيه تعب، و«فرْغته»: الواحدةُ من الفَراغ، تقول: «فَرَغْت فرْغةً» كقولك: «ضربتُ ضربةً». و«سَجَّى الميّتَ»: بسط عليه رداءً. و«نَشَر الميّت من قبْره» ـ بفتح النّون والشّين ـ وأَنْشَرَه اللهُ ـ تعالى ـ.

و«بُعثِرت قبور»: انتَثرتْ ونُبِشَتْ.

قوله: «وسيق بسحب وحدَه»، لأنّه إذا كان معه غيره كان كالمتأسِّي بغيره، فكان أخفَّ لألمه وعذابه، وإذا كان وحده كان أشدّ ألماً وأهوَل، ورُوِيَ «فسيقَ يُسحَب وحدَه» وهذا أقرب إلى تناسُب الفِقْرَتَين، وذاك أفخم معنىً.

و«زِبْنية» على وَزْن «عِفْرِية» واحد «الزّبانية» وهم عند العرب الشُّرَط، وسُمِّيَ بذلك

⇐

⇐ بعض الملائكة لدَفْعهم أهل النّار إليها كما يَفعل الشُّرَط في الدُّنيا، ومن أهل اللّغة من يجعَل واحد «الزّبانية»: «زبانيّ». وقال بعضهم: «زَابن» ومنهم من قال: هو جمع لا واحدَ له، نحو «أبابيل» و«عبادِيد»، وأصل «الزّبْن» في اللّغة الدَّفع، ومنه «ناقةٌ زَبُون»: تَضرِب حالبَها وتَدفعه.

وتقول: «مَلك زيدٌ بفلانةَ» ـ بغير ألف ـ والباء هاهنا زائدة كما زيدت في «كَفَى باللّه حسيبا»، وإنّما حَكمنا بزيادتها لأنّ العَرَب تقول: «ملكتُ أنا فلانةً» أي: تزوّجتُهَا، و«أملكْت فلانةً بزيْدٍ» أي: زوّجْتها به، فلمّا جاءت الباء هاهنا ولم يكن بُدٌّ من إثبات الألف لأجلِ مجيئها جعلناها زائدة، وصار تقديرُه: ومَلَكَ حُوراً عينا.

وقال المفسِّرون في «تَسْنيم»: إنّه اسمُ ماءٍ في الجنّة سُمِّي بذلك؛ لأنّه يجري من فوق الغُرَف والقُصور.

وقالوا في «سلسبيل»: إنّه اسمُ عَيْنٍ في الجنّة ليس يُنزِف ولا يُخمِّرُ كما يُخمَر شارب الخمْر في الدّنيا.

* * *

ويلحق بذلك الخطبة العريّة عن النقطة كما أنشأها الحريريّ في المقامة السّمرقنديّة وهي الثّامنة والعشرون يقول فيها:

ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلْمَمْدُوحِ ٱلأسْمَاءِ * ٱلْمَحْمُودِ ٱلآلاءِ * ٱلْوَاسِعِ ٱلْعَطَاءِ * ٱلْمَدْعُوِّ لِحَسْمِ ٱللَّأْوَاءِ * مَالِكِ ٱلأُمَمِ وَمُصَوِّرِ ٱلرِّمَمِ * وَأَهْلِ ٱلسَّمَاحِ وَٱلْكَرَمِ * وَمُهْلِكِ عَادٍ وَإِرَمَ * أَدْرَكَ كُلَّ سِرٍّ عِلْمُهُ * وَوَسِعَ كُلَّ مُصِرٍّ حِلْمُهُ * وَعَمَّ كُلَّ عَالَمٍ طَوْلُهُ * وَهَدَّ كُلَّ مَارِدٍ حَوْلُهُ * أَحْمَدُهُ حَمْدَ مُوَحِّدٍ مُسْلِمٍ * وَأَدْعُوهُ دُعَاءَ مُؤَمِّلٍ مُسَلِّمٍ * وَهُوَ ٱللَّهُ لا إلٰهَ إلَّا هُوَ ٱلْوَاحِدُ ٱلأَحَدُ * ٱلْعَادِلُ ٱلصَّمَدُ * لَا وَلَدَ لَهُ وَلا وَالِدٌ * وَلَا رِدْءَ مَعَهُ وَلا مُسَاعِدٌ * أَرْسَلَ مُحَمَّداً لِلإِسْلامِ مُمَهِّداً * وَلِلْمِلَّةِ مُوَطِّداً * وَلِأَدِلَّةِ ٱلرُّسُلِ مُؤَكِّداً * وَلِلأَسْوَدِ وَٱلأَحْمَرِ مُسَدِّداً * وَصَلَ ٱلأَرْحَامَ * وَعَلَّمَ ٱلأَحْكَامَ * وَوَسَمَ ٱلْحَلالَ وَٱلْحَرَامَ * وَرَسَمَ ٱلإِحْلَالَ وَٱلإِحْرَامَ * كَرَّمَ ٱللَّهُ مَحَلَّهُ * وَكَمَّلَ ٱلصَّلاةَ وَٱلسَّلامَ لَهُ * وَرَحِمَ آلَهُ ٱلْكُرَمَاءَ * وَأَهْلَهُ ٱلرُّحَماءَ * مَا هَمَرَ

⇐

⇐ رُكَامٌ * وَهَدَرَ حَمَامٌ * وَسَرَحَ سَوَامٌ * وَسَطَا حُسَامٌ * اعْمَلُوا رَحِمَكُمُ ٱللَّهُ عَمَلَ ٱلصُّلَحَاءِ * وَٱكْدَحُوا لِمَعَادِكُمْ كَدْحَ ٱلأَصِحَّاءِ * وَٱرْدَعُوا أَهْوَاءَكُمْ رَدْعَ الأَعْدَاءِ * وَأَعِدُّوا لِلرِّحْلَةِ إِعْدَادَ ٱلسُّعَدَاءِ * وَٱدَّرِعُوا حُلَلَ ٱلْوَرَعِ * وَدَاوُوا عِلَلَ ٱلطَّمَعِ * وَسَوُّوا أَوَدَ ٱلْعَمَلِ * وَعَاصُوا وَسَاوِسَ ٱلأَمَلِ * وَصَوِّرُوا لأَوْهَامِكُمْ حُؤُولَ ٱلأَحْوَالِ * وَحُلُولَ ٱلأَهْوَالِ * وَمُسَاوَرَةَ ٱلأَعْلالِ * وَمُصَارَمَةَ ٱلْمَالِ وَٱلآلِ * وَٱدَّكِرُوا ٱلْحِمَامَ وَسَكْرَةَ مَصْرَعِهِ * وَٱلرَّمْسَ وَهَوْلَ مُطَّلَعِهِ * وَٱللَّحْدَ وَوَحْدَةَ مُوَدَعِهِ * وَٱلْمَلَكَ وَرَوْعَةَ سُؤَالِهِ وَمَطْلَعِهِ * وَٱلْمَحُوا ٱلدَّهْرَ وَلُؤْمَ كَرِّهِ * وَسُوءَ مِحَالِهِ وَمَكْرِهِ * كَمْ طَمَسَ مَعْلَماً * وَأَمَرَّ مَطْعَماً * وَطَحْطَحَ عَرَمْرَماً * وَدَمَّرَ مَلِكاً مُكَرَّماً * هَمُّهُ سَكُّ ٱلْمَسَامِعِ * وَسَحُّ ٱلْمَدَامِعِ * وَإِكْدَاءُ ٱلْمَطَامِعِ * وَإِرْدَاءُ ٱلْمُسْمِعِ وَٱلسَّامِعِ * عَمَّ حُكْمُهُ ٱلْمُلُوكَ وَٱلرَّعَاعَ * وَٱلْمَسُودَ وَٱلْمُطَاعَ * وَٱلْمَحْسُودَ وَٱلْحُسَّادَ * وَٱلأَسَاوِدَ وَٱلآسَادَ * مَا مَوَّلَ إِلَّا مَالَ * وَعَكَسَ ٱلآمَالَ * وَمَا وَصَلَ إِلَّا وَصَالَ * وَكَلَمَ ٱلأَوْصَالَ * وَلَا سَرَّ إِلَّا وَسَاءَ * وَلَؤُمَ وَأَسَاءَ * وَلا أَصَحَّ إِلَّا وَلَدَ ٱلدَّاءَ * وَرَوَّعَ ٱلأَوِدَّاءَ * اللَّهَ اللَّهَ * رَعَاكُمُ ٱللَّهُ * إلامَ مُدَاوَمَةُ ٱللَّهْوِ * وَمُوَاصَلَةُ ٱلسَّهْوِ * وَطُولُ ٱلإِصْرَارِ * وَحَمْلُ ٱلآصَارِ * وَٱطِّرَاحُ كَلامِ ٱلْحُكَمَاءِ * وَمُعَاصَاةِ إِلَهِ ٱلسَّمَاءِ * أَمَا ٱلْهَرَمُ حَصَادُكُمْ * وَٱلْمَدَرُ مِهَادُكُمْ * أَمَا ٱلْحِمَامُ مُدْرِكُكُمْ * وَٱلصِّرَاطُ مَسْلَكُكُم * أَمَا ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُكُمْ * وَٱلسَّاهِرَةُ مَورِدُكُمْ * أَمَا أَهْوَالُ ٱلطَّامَّةِ لَكُمْ مُرْصَدَةٌ * أَمَا دَارُ ٱلْعُصَاةِ ٱلْحُطَمَةُ ٱلْمُؤْصَدَةُ * حَارِسُهُمْ مَالِكٌ * وَرُوَاؤُهُمْ حَالِكٌ * وَطَعَامُهُمُ ٱلسُّمُومُ * وَهَوَاؤُهُمُ ٱلسَّمُومُ * لا مَالَ أَسْعَدَهُمْ وَلا وَلَدَ * وَلا عَدَدَ حَمَاهُمْ وَلَا عُدَدَ * أَلا رَحِمَ ٱللَّهُ ٱمْرَأً مَلَكَ هَوَاهُ * وَأَمَّ مَسَالِكَ هُدَاهُ * وَأَحْكَمَ طَاعَةَ مَوْلَاهُ * وَكَدَحَ لِرَوْحِ مَأْوَاهُ * وَعَمِلَ مَا دَامَ ٱلْعُمْرُ مُطَاوِعاً * وَٱلدَّهْرُ مُوَادِعاً * وَٱلصِّحَّةُ كَامِلَةٌ * وَٱلسَّلامَةُ حَاصِلَةٌ * وَإِلَّا دَهَمَهُ عَدَمُ ٱلْمَرَامِ * وَحَصَرُ ٱلْكَلامِ * وَإِلْمَامُ ٱلآلامِ * وَحُمُومُ ٱلْحِمَامِ * وَهُدُوُّ ٱلْحَوَاسِّ * وَمِرَاسُ ٱلأَرْمَاسِ * آهاً لَهَا حَسْرَةً أَلَمُهَا مُؤَكَّدٌ * وَأَمَدُهَا سَرْمَدٌ * وَمُمَارِسُهَا مُكْمَدٌ * مَا لِوَلَهِهِ حَاسِمٌ * وَلَا لِسَدَمِهِ رَاحِمٌ * وَلا لَهُ مِمَّا عَرَاهُ عَاصِمٌ * أَلْهَمَكُمُ ٱللَّهُ أَحْمَدَ ٱلإِلْهَامِ * وَرَدَّاكُمْ رِدَاءَ ٱلإِكْرَامِ * وَأَحَلَّكُمْ دَارَ ٱلسَّلامِ * وَأَسْأَلُهُ ٱلرَّحْمَةَ لَكُمْ وَلأَهْلِ مِلَّةِ ٱلإِسْلامِ * وَهُوَ أَسْمَحُ ٱلْكِرَامِ * وَٱلْمُسَلِّمُ وَٱلسَّلامُ *

⇐

والثّاني: ما لا أثر له في التّحسين قطعاً، مثل: **التّرديد**، وهو أن تعلّق الكلمة في المِصْرَاع أو الفِقْرَة بمعنىً، ثمّ تعلّقها بعينها بمعنىً آخر، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ** ﴾[1] وكقول زهير:

⇐ ومثلها خطبته الخالية من النّقطة أيضاً المذكورة في المقامة الواسطيّة وهي التّاسعة والعشرون يقول فيها:

ٱلْحَمْدُ للَه ٱلْمَلِكِ ٱلْمَحْمُودِ * ٱلْمَالِكِ ٱلْوَدُودِ * مُصَوِّرِ كُلِّ مَوْلُودٍ * وَمَآلِ كُلِّ مَطْرُودٍ * سَاطِحِ ٱلْمِهَادِ * وَمُوَطِّدِ ٱلأَطْوَادِ * وَمُرْسِلِ ٱلأَمْطَارِ * وَمُسَهِّلِ ٱلأَوْطَارِ * وَعَالِمِ ٱلأَسْرَارِ وَمُدْرِكِهَا * وَمُدَمِّرِ ٱلأَمْلَاكِ وَمُهْلِكِهَا * وَمُكَوِّرِ ٱلدُّهُورِ وَمُكَرِّرِهَا * وَمُورِدِ ٱلأُمُورِ وَمُصْدِرِهَا * عَمَّ سَمَاحُهُ وَكَمَلَ * وَهَطَلَ رُكَامُهُ وَهَمَلَ * وَطَاوَعَ ٱلسُّؤْلَ وَٱلأَمَلَ * وَأَوْسَعَ ٱلْمُرْمِلَ وَٱلأَرْمَلَ * أَحْمَدُهُ حَمْداً مَمْدُوداً مَدَاهُ * وَأُوَحِّدُهُ كَمَا وَحَّدَهُ ٱلأَوَّاهُ * وَهُوَ ٱللَّهُ لا إِلٰهَ لِلأُمَمِ سِوَاهُ * وَلَا صَادِعَ لِمَا عَدَّلَهُ وَسَوَّاهُ * أَرْسَلَ مُحَمَّداً عَلَماً لِلإِسْلامِ * وَإِمَاماً لِلْحُكَّامِ * وَمُسَدِّداً لِلرَّعَاعِ * وَمُعَطِّلاً أَحْكَامَ وَدٍّ وَسُوَاعٍ * أَعْلَمَ وَعَلَّمَ * وَحَكَمَ وَأَحْكَمَ * وَأَصَّلَ ٱلأُصُولَ وَمَهَّدَ * وَأَكَّدَ ٱلْوُعُودَ وَأَوْعَدَ * وَاصَلَ ٱللَّهُ لَهُ ٱلإِكْرَامَ * وَأَوْدَعَ رُوحَهُ دَارَ ٱلسَّلامِ * وَرَحِمَ آلَهُ وَأَهْلَهُ ٱلْكِرَامَ * مَا لَمَعَ آلٌ * وَمَلَعَ رَالٌ * وَطَلَعَ هِلالٌ * وَسُمِعَ إِهْلالٌ * اعْمَلُوا رَعَاكُمُ ٱللَّهُ أَصْلَحَ ٱلأَعْمَالِ * وَٱسْلُكُوا مَسَالِكَ ٱلْحَلالِ * وَٱطَّرِحُوا ٱلْحَرَامَ وَدَعُوهُ * وَٱسْمَعُوا أَمْرَ ٱللَّهِ وَعُوهُ * وَصِلُوا ٱلأَرْحَامَ وَرَاعُوهَا * وَعَاصُوا ٱلأَهْوَاءَ وَٱرْدَعُوهَا * وَصَاهِرُوا لُحَمَ ٱلصَّلاحِ وَٱلْوَرَعِ * وَصَارِمُوا رَهْطَ ٱللَّهْوِ وَٱلطَّمَعِ * وَمُصَاهِرُكُمْ أَطْهَرُ ٱلأَحْرَارِ مَوْلِداً * وَأَسْرَاهُمْ سُؤْدَداً * وَأَحْلاهُمْ مَوْرِداً * وَأَصَحُّهُمْ مَوْعِداً * وَهَا هُوَ أَمَّكُمْ * وَحَلَّ حَرَمَكُمْ * مُمْلِكاً عَرُوسَكُمْ ٱلْمُكَرَّمَةَ * وَمَاهِراً لَهَا كَمَا مَهَرَ ٱلرَّسُولُ أُمَّ سَلَمَةَ. وَهُوَ أَكْرَمُ صِهْرٍ أُودِعَ ٱلأَوْلادَ * وَمُلِّكَ مَنْ أَرَادَ * وَمَا سَهَا مُمْلِكُهُ وَلا وَهِمَ * وَلَا وَكِسَ مُلاحِمُهُ وَلا وُصِمَ * أَسْأَلُ ٱللَّهَ لَكُمْ إِحْمَادَ وِصَالِهِ * وَدَوَامَ إِسْعَادِهِ * وَأَلْهَمَ كُلّاً إِصْلاحَ حَالِهِ * وَٱلإِعْدَادَ لِمَعَادِهِ * وَلَهُ ٱلْحَمْدُ ٱلسَّرْمَدُ * وَٱلْمَدْحُ لِرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ.

(١) الأنعام: ١٢٤.

مَنْ يَلْقَ يَوْماً عَلىٰ عِلَّاتِهِ هَـرِماً[1] يَلْقَ السَّمَاحَةَ فِيهِ وَالنَّـدىٰ خُـلُقا

(١) قوله: «مَنْ يَلْقَ يوماً على عِلّاته هَرِماً». البيت من البسيط على العروض التّامّة المخبونة مع الضّرب المشابه، والقائل زهير بن أبي سُلمى المُزَنِيّ حكيم الشّعراء الجاهليّين، وهو من قصيدة يمدح بها هَرِم بن سنان مطلعها:

إنّ الخـليط أَجَـدَّ البَـيْنَ فـانفرقا وعُلِّقَ القلبُ مـن أسـماءَ مـا عَـلِقَا
وفـــارقتك بـــرهنٍ لا فكـــاك له يوم الوَداع فأمسى الرَّهنُ قَد عَـلِقَا
وأخلفتك ابنةُ البَكْرِيِّ مـا وعـدت فأصبح الحَـبْلُ مـنها واهـناً خَـلَقا

قال:

بَلِ آذْكُرَنْ خير قـيسٍ كـلّها حَسَـباً وخـيرها نـائلاً وخـيرها خُـلُقَا
القـائد الخـيلَ مـنكوباً دوابِـرُها قد أُحْكِمَتْ حَكَمَاتِ القِدِّ والأَبَـقا
غَزَتْ سِـمَاناً فآبت ضُـمّراً خُـدُجَا مـن بـعد مـا جَـنَبُوْهَا بُـدَّناً عُـقُقاً
حـتّى يـؤوب بـها عـوجاً مـعطّلةً تشكو الدَّوَابِرَ والأَنْسَاءَ والصُّـفُقَا
يـطلب شَأْوَ آمْـرأَيْـنِ قـدّما حَسَـناً نـالا المُـلُوكَ وَبـذّا هـذه السُّـوَقا
هو الجَـوَادُ فـإن يـلحق بشأوهـما عـلى تكـاليفه فـمثله لَـحِقَا
أو يسبقاه عـلى مـا كـان مـن مَـهَلٍ فـمثل مـا قـدَّمَا مـن صـالح سَبَقَا
أَغَرُّ، أبيَضُ، فـيّاض، يُـفَكِّكُ عـن أيدي العُـنَاة وعـن أعـناقها الرِّبَـقَا
وذاك أحـزَمُهم رأيـاً إذا نَـبَأٌ من الحوادث غادى النّاس أو طَرَقا
فضلَ الجِياد على الخيل البِطَاءِ فلا يُـعْطِي بـذلك مـمنوناً ولا نَـزِقَا
قد جعل المُبْتَغُوْنَ الخيرَ فـي هِـرَمٍ والسّـائلون إلى أبـوابـه طُـرُقَا
إنْ تَـلْقَ يـوماً عـلى عِـلّاتِهِ هَـرِماً تَلْقَ السَّمَاحَةَ مـنه والنَّدَى خُـلُقَا
وليس مـانِعَ ذي قُـرْبَى وذي نَسَبٍ يوماً ولا مُعْدِماً مـن خـابِطٍ وَرَقَـا
ليثٌ بَـعَثَّرَ يَـصْطَادُ الرِّجـالَ إذا ما كَذَّبَ الليثُ عـن أقـرانـه صَـدَقَا
يَطْعَنُهُم مَا آرْتَمَوْا حتّى إذا اطّـعنوا ضارَبَ حَتَّى إذا ما ضـاربوا اعـتنقا
هـذا وليس كـمن يـعيا بِـخُطَّتِهِ وَسْـطَ النَّـدِيِّ إذا مـا نـاطِقٌ نَـطَقَا
لو نـال حَـيٌّ مـن الدُّنْيا بـمنزلةٍ أُفْـقَ السَّـمَاءِ لنـالَتْ كَفُّهُ الأُفُـقَا

وكقول أبي نؤاس:

صَفْرَاءُ لَا تَنْزِلُ الأحزانُ سَاحَتَها[١] لَوْ مَسَّها حَجَرٌ مَسَّتْهُ سَرّاءُ

ومثل: **التّعديد** ـ ويُسمّى «سياقة الأعداد» ـ وهو إيقاع أسماءٍ مفردة على سياق واحد[٢].

---

(١) **قوله**: «**صَفْرَاءُ لا تَنْزِلُ الأَحْزَانُ سَاحَتَها**». البيت من البسيط على العروض التّامّة المخبونة مع الضّرب المقطوع والقائل: أبو نُؤاس ١٤٦ ـ ١٩٨هـ من قصيدة يقولها في ذمّ النَّظّام البصريّ إبراهيم بن سيّار المتكلّم:

دَعْ عَنْكَ لَوْمِي فإنّ اللَّوْمَ إغْرَاءُ وداوِني بالّتِي كانت هي الدَّاءُ
صَفْرَاءُ لا تنزلُ الأحزانُ ساحَتَها لو مَسَّها حَجَرٌ مَسَّتْهُ سَرَّاءُ
من كَفِّ ذاتِ حِرٍ في زَيِّ ذي ذَكَرٍ لها مُحِبّانِ لُوْطِيٌّ وزَنَّاءُ
قامَتْ بإبريقها والليل مُعْتَكِرٌ فلَاحَ من وجهها في البيت لأْلَاءُ
فَأَرْسَلَتْ من فم الإبريق صافيةً كأنّما أخذُها بالعين إغْفَاءُ
رَقَّت عن الماء حتّى ما يُلَائِمُهَا لطافةً وجفا عن شكلها الماءُ
فلو مزجتَ بها نوراً لَمَازَجَها حَتَّى تَوَلَّدُ أنوارٌ وأضواءُ
دارَتْ على فِتْيَةٍ دان الزَّمَانُ لهم فما يُصِيبُهُم إلّا بما شاؤوا
لتلك أبكي ولا أبكي لِمَنْزِلَةٍ كانت تَحُلُّ بها هِنْدٌ وأَسْمَاءُ
حاشا لِدُرَّةَ أن تُبْنَى الخِيَامُ لها وأن تَرُوْحَ عليها الإبْلُ والشَّاءُ
فقل لمن يدّعي في العلم فَلْسَفَةً حَفِظْتَ شيئاً وغابت عنك أشياء
لا تَحْظُرِ العَفْوَ إن كنت امرأً حَرِجاً فإنَّ حَظْرَكَهُ في الدِّيْنِ إِزْرَاءُ

* * *

(٢) مثاله قول المتنبّي:

على ذا مضى النّاس: اجتماعٌ وفُرْقَةٌ ومَيْتٌ، ومَوْلُودٌ، وقالٍ ووَامِقُ

⇐

ومثل: ما يُسمّى «تنسيق الصّفات» وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية[1].

وإمّا لعدم الفائدة في ذكره ـ لكونه داخلاً فيما ذكرنا ـ مثل: ما سمّاه بعض المتأخّرين «**الإيضاح**» وهو أن ترى في كلامك خَفَاء[2] دلالةٍ، فتأتي بكلامٍ يبيّن المراد ويوضحه، فإنّه داخل في «**الإطناب**».

ومثل: «**التّوشيع**»[3] بالمعنى المذكور في باب «**الإطناب**» وقد أورده في المُحَسِّنات.

أو لكونه مشتملاً على تخليط، مثل: ما سمّاه «**حسن البيان**» وهو كشف المعنى

⇐ وقوله:

ومُرْهَفٍ سِرْتُ بين الجَحْفَلَين به ... حتّى ضربتُ وموجُ المَوْتِ يَلْتَطِمُ

فالخَيْلُ، واللَّيْلُ، والبَيْدَاءُ تعرفني ... والسَّيْفُ والرُّمْحُ والقِرْطَاسُ والقَلَمُ

(١) ومثاله قوله ـ تعالى ـ: ﴿**هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ**﴾ [الحشر: ٢٣]، وقول مؤمن قريش شيخ الأباطح أبي طالب ـ عليه السّلام ـ يمدح رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ:

وأبيضَ يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بوجهه ... ثِمَالُ اليَتَامَى، عِصْمَةٌ للأرامِلِ

(٢) وهو قد يكون في مفرد، وقد يكون في جملةٍ:

فالأوّل: قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً**﴾ [المعارج: ١٩ ـ ٢١]، وسئل الأصمعيّ عن معنى الألمعيّ فأنشد قول أوسٍ:

الألمعي الّذي يظنّ بك الـ ... ـظنّ كأن قد رأى وقد سَمِعَا

وقال أبو العالية: «القيّوم»: لا تأخذه سنة ولا نوم. وقال القُرَظيّ: «الصَّمَد»: لم يلد ولم يولد.

والثّاني: قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ**﴾ [آل عمران: ٥٩]، فقوله: «خلقه من تراب» وما بعده إيضاح.

(٣) هو أن يؤتى في عجز الكلام ـ نظماً كان أم نثراً ـ بِمُثَنًّى مُفَسَّرٍ باسمين ثانيهما معطوف على الأوّل، نحو: «يَشِيْبُ ابنُ آدَمَ ويَشِبُّ فيه خَصْلَتَان: الحِرْصُ وطُوْلُ الأَمَلِ».

وإيصاله إلى النّفس[1]، فإنّه قد يجيء مع «**الإيجاز**» وقد يجيء مع «**الإطناب**» ومع «**المساواة**» أيضاً.

القسم الثّاني: ما لا بأس بذكره ـ لاشتماله على فائدة، مع عدم دخوله فيما سبق ـ مثل: القول في «السَّرِقات الشّعريّة» وما يتّصل بها، ومثل: القول في «الابتداء» و«التّخلّص» و«الانتهاء».

والمصنّف قد ختم «الفنّ الثّالث» بذكر هذه الأشياء، وعقد لها خاتِمةً وفصلاً، وعُلِم بذلك أنّ الخاتمة إنّما هي خاتمة «الفنّ الثّالث» وليست خاتمةَ الكتاب[2]، خارجةً عن الفنون الثّلاثة، كالمقدّمة[3] ـ على ما توهّمه بعضهم ـ.

---

(١) قال المدني في «الأنوار» في تعريف «حسن البيان»: «هو المنطق الفصيح المعرب عمّا في الضّمير» ثمّ قال: ليس له مثال يختصّ به، بل كلّ كلام دلّ على ما في النّفس وأعرب عمّا في الضّمير بعبارة بليغة دخل في حدّ هذا النّوع. ومثاله قول امرئ القيس:

كأنّي غَداة البين يوم تحمّلوا   لدى سمرات الحيّ ناقف حَنْظَل

فإنّ أصل معناه الإبانة عن أنّ عينيه تدمعان وذلك حاصل بقوله: «كأنّي ناقف حنظل» لأنّ الحنظل ممّا تدمع العين بنقفه، وباقي الألفاظ مستدعاةٌ زائدة.

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ**﴾ [يس: ٧٨ـ٧٩].

(٢) والمصنّف صرّح في «الإيضاح» ٥٧١: بأنّها خاتمة الكتاب حيث قال: فعقدنا فيهما ـ في القول في السَّرِقات الشّعريّة وما يتّصل بها، والقول في الابتداء، والتخلّص، والانتهاء ـ فَصْلَيْنِ ختمنا بهما الكتاب.

(٣) أي: مقدّمة الكتاب، فإنّها خارجة عن الفنون الثلاثة ـ كما تقدّم في صدر الكتاب ـ.

﴿ خاتمة في السَّرِقات الشّعريّة وما يتّصِلُ بها ﴾

أي: بالسَّرِقات مثل: الاقتباس، والتّضمين، والحَلّ، والعَقْد، والتّلميح ﴿ وغير ذلك ﴾ مثل: القول في الابتداء، والتّخلّص، والانتهاء.

[مواضع لا سَرِقة فيها]

﴿ اتّفاق القائلين إن كان في الغرض على العموم كالوصف بالشَّجَاعة والسَّخَاوة ﴾ وحسن الوجه، والبِهاء ونحو ذلك ﴿ فلا يعدّ سَرِقَةً ﴾ ولا استعانة ولا أخذاً ونحو ذلك ممّا يؤدّي هذا المعنى ﴿ لتقرّره ﴾ أي: لتقرّر هذا الغرض العامّ ﴿ في العُقُول والعادات ﴾ ويشترك فيه الفصيحُ والأَعْجَم، والشّاعرُ والمُفْحَم.

﴿ وإن كان ﴾ اتّفاق القائلين ﴿ في وجه الدِّلالة ﴾ على الغرض، وهو أن يذكر ما يستدلّ به على إثبات وجه من الشَّجَاعة، والسَّخَاء، وغير ذلك ـ ﴿ كالتّشبيه، والمجاز، والكناية، وكذكر هَيْئَاتٍ تَدُلُّ على الصّفة لاختصاصها بمن هي له ﴾ أي: لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت تلك الصّفة له ﴿ كوصف الجَوَاد بالتّهلّل عند وجود العُفَاة ﴾ أي: السّائلين ﴿ و ﴾ كوصف ﴿ البخيل بالعُبُوس، مع سَعَةَ ذات اليد ـ فإن اشترك النّاس في معرفته ﴾ أي: معرفة وجه الدّلالة على الغرض ﴿ لاستقراره فيهما ﴾ أي: في العُقُول والعادات ـ ﴿ كتشبيه الشُّجَاع بالأسد والجَوَاد بالبحر ـ فهو كالأوّل ﴾ أي: فالاتّفاق في هذا النّوع من وجه الدّلالة على هذا الغرض كالاتّفاق في الغرض العامّ في أنّه لا يُعَدُّ سَرِقَةً، ولا أخذاً.

فقوله: «فهو كالأوّل» جزاء لقوله: «فإن اشترك النّاس» وهذه الجُمْلة الشّرطيّةُ جزاء لقوله: «وإن كان وجه الدّلالة».

﴿ وإلّا ﴾ أي: وإن لم يشترك النّاس في معرفته، ولم يصل إليه كلّ أحد ـ لكونه ممّا لا يُنَالُ إلّا بفكر ـ ﴿ جاز أن يدّعى فيه ﴾ أي: في هذا النّوع من وجه الدّلالة ﴿ السّبق والزّيادة ﴾ بأن يحكم بين القائلين فيه بالتّفاضل وأنّ أحدهما فيه أكمل من الآخر، وأنّ الثّاني زاد على الأوّل أو نقص عنه.

﴿ وهو ﴾ أي: ما لا يشترك النّاس في معرفته ـ من وجه الدّلالة على الغرض ـ ﴿ ضربان ﴾:

أحدهما: ﴿ خاصّيّ في نفسه غريب ﴾ لا يُنَالُ إلّا بفكر.

﴿ **والآخر: عامّيّ تصرّف فيه بما أخرجه من الابتذال إلى الغرابة** ﴾ كما مرّ في باب «التّشبيه» و«الاستعارة» من تقسيمهما إلى الغريب الخاصّيّ والمبتذل العامّيّ إمّا مع البقاء على الابتذال، أو مع التّصرّف فيه بما يخرجه من الابتذال إلى الغرابة ـ كما في الأمثلة المذكورة ثَمَّةَ ـ.

[السَّرِقَةُ نوعان]

وإذا تقرّر هذا ﴿ فالأخذ والسَّرِقَةُ ﴾ أي: ما يسمّى بهذين الاسمين ﴿ نوعان: ظاهر، وغير ظاهر ﴾.

[النّوع الأوّل]

﴿ **أمّا الظّاهر فهو أن يؤخذ المعنى كلّه؛ إمّا مع اللّفظ كلّه، أو بعضه، أو وحده** ﴾ عطف على قوله: «إمّا مع اللّفظ» أو يؤخذ المعنى وحده من غير أخذ اللّفظ كلّه ولا بعضه.

فالنّوع الظّاهر بهذا الاعتبار ضربان:

أحدهما: أن يؤخذ المعنى مع اللّفظ كلّه أو بعضه.

والثّاني: أن يؤخذ المعنى وحده.

[الضَّرب الأوّل من السَّرِقة]

والضَّرب الأوّل قسمان:

لأنّ المأخوذ مع المعنى إمّا كلّ اللّفظ.

أو بعضه ـ إمّا مع تغيير النّظم، أو دونه ـ فهذه عدّة أقسام أشار إليها بقوله:

[النّسخ]

﴿ **فإن أخذ اللّفظ كلّه من غير تغييرٍ لنظمه** ﴾ أي: لكيفيّة التّرتيب والتّأليف الواقع بين المفردات ﴿ **فهو مذموم؛ لأنّه سَرِقَةٌ مَحْضَة، ويُسمّى نسخاً وارتحالاً، كما حكي**[1] **عن عبدالله**[2] **بن الزّبير أنّه فعل بقول مَعْن بن أَوْس: إذا أَنْتَ لم تُنْصِفْ أخاكَ** ﴾ يعني: إذا لم تُعْطِ صاحبك النَّصَفَة، ولم تُوَفِّهِ حقوقه متوخّياً المَعْدِلَة،

---

(١) حكاه أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد ٢١٠ ـ ٢٨٦ هـ في باب تكاذيب الأعراب من «كتاب الكامل» في اللغة والأدب، والقاضي أبو الحسن الجرجاني المتوفّى ٣٩٢ هـ في باب السّرقات الشّعريّة من «كتاب الوساطة».

(٢) هو عبد الله بن الزّبير بن العوّام بن خويلد الأسديّ كنيته أبو بكر، وقيل: أبو خُبَيْب ـ بضمّ الخاء ـ ولد بالمدينة في السّنة الأولى من الهجرة، وكان من مشاهير أولاد الزّنا ومن طلقاء النّواصب والخوارج يوم الجَمَل، وممّن ذبح سبعين رجلاً من حُرّاس بيت المال بالبصرة في ليلة واحدة كما يذبح الشّاة ـ بأمر خالته الخارجيّة عائشة بنت عتيق ـ وخطب في المسجد الحرام أربعين يوماً لم يصلّ على النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ ولما سُئِلَ عن ذلك قال: إنّ له أهل بيت سوءاً يفرحون بذكره والصّلاة عليه، ولا أريد ذلك. قتله الحجّاج بن يوسف ـ لعنه الله ـ وصلبه بمكّة سنة ٧٣ هـ وخرج أبوه الزّبير بن العوّام على أمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ فقتل خارجيّاً، وأُسِرَ هو، فأطلقه أمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ فصار من طلقاء الجمل ثمّ كان يَحْلُمُ بالخلافة حتّى قتل في طلبه، لعنه الله ولعن أباه وأمّه وخالته وكلّ من أحبّه، وأمّه أسماء بنت عتيق الزّانية.

ولم توجب له عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه ﴿وَجَدْتَهُ[١] * عَلى طرف الْهِجْرانِ إنْ كانَ يَعْقِلُ﴾ أي: وجدته هاجراً لك، مستبدلاً بك وبمواخاتك - إن كان به مُسْكة[٢]، وله عقل ومعرفة - ﴿وَيَرْكَبُ حَدَّ السَّيْفِ﴾ أراد بركوب حدّ السّيف

---

(١) قوله: «إذا أنت لَمْ تُنْصِفْ أخاك وَجَدْتَهُ». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل والقائل: معن بن أوس بن نصر بن زياد المُزَنيّ المتوفّى سنة ٦٤هـ - وكان من المختلفين إلى ابن عبّاس عبدالله وعبدالله بن جعفر الطّيّار - من قصيدةٍ لاميّة معروفة يقول فيها:

لعمرك ما أدري وإنّي لأَوْجَلُ ... على أيّنا تغدو المنيّةُ أَوَّلُ
وإنّي أخوك الدّائمُ العَهْدِ لَمْ أَحُل ... إن آذاك خَصْمٌ أو نَبَابِكَ مَنْزِلُ
أُحَارِبُ مَنْ حَارَبْتَ من ذي عداوةٍ ... وأَحْبِسُ مالي إن غَرِمْتَ فأعقِلُ
وإنْ سُؤتني يوماً صَفَحْتُ إلى غَدٍ ... لِيُعْقِبَ يومٌ مِنْكَ آخِرُ مُقْبِلُ
كأنّك تَشْفِي مِنْكَ داء مَسَاءَتي ... وسُخْطِي وما في رَيْبَتي ما تَعَجَّلُ
لَحَى اللهُ من ساوى أخاه بِعِرْسِهِ ... وخَدَّعَهُ حاشاك إن كنت تَفْعَلُ
وإنّي على أشياءَ مِنْكَ تُرِيبُنِي ... قديماً لذو صَفْحٍ على ذاك مُجْمِلُ
سَتَقْطَعُ في الدّنيا - إذا ما قطعتَني - ... يَمِينُكَ فَانْظُرْ أيّ كفٍّ تَبَدَّلُ
إذا أنت لم تُنْصِفْ أخاكَ وجدتَهُ ... على طرف الهِجْرانِ إن كان يَعْقِلُ
ويركَبُ حدّ السّيف من أن تَضِيْمَهُ ... إذا لم يكن عن شَفْرَةِ السّيف مَزْحَلُ
وكُنْتُ إذا ما صاحبي رام ظِنَّتِي ... وبدَّلَ سوءاً بالّذي كُنْتُ أَفْعَلُ
قَلَبْتُ له ظَهْرَ المِجَنِّ ولم أَدُمْ ... على ذاكَ إلّا ريث ما أَتَحوَّلُ
وفي النّاس إن رَثَّتْ حِبَالُكَ واصِلٌ ... وفي الأرض عن دار القِلَى متحوَّلُ
فلا تغضبن قد تستعار ظعينة ... وتُرْسَلُ أُخْرَى كلّ ذلك يَفعَلُ
إذا انصرفَتْ نَفْسِي عن الشَّيْءِ لم تَكَدْ ... عليه بوجهٍ آخِرَ الدَّهْرِ تُقْبِلُ

* * *

(٢) يقال: رَجُلٌ ذُو مُسْكَةٍ ومُسْكٍ: أي: رأي وعقل يرجع إليه، و«فلان لا مُسْكَةَ له» أي: لا عقل له، وهو بضمّ الميم على وزن «غُرْفَة».

حمل أُمور تُقَطِّعُ تقطيع السّيف وتؤثّر تأثيره، أو أراد الصّبر على الحرب والموت **﴿ مِنْ أَنْ تَضِيمَهُ ﴾** أي: بدلاً من أن تظلمه **﴿ إذا لم يَكُنْ عَنْ شَفْرَةِ السَّيْفِ ﴾** أي: عن ركوب حدّ السّيف **﴿ مَزْحَلُ ﴾** أي: مَبْعَد، أي: لا يبالي أن يركب من الأُمور ما يؤثّر فيه تأثير السّيف ـ مخافة أن يَدْخُلَ عليه ضيم أو يَلْحَقَهُ عار واهتضام ـ متى لَمْ يَجِدْ عن ركوبه مَبْعَداً ومَعْدِلاً.

فقد حُكِيَ أنّ عبدالله[1] بن الزّبير دخل على معاوية[2] فأنشده هذين البيتين فقال له معاوية: لقد شَعَرْتَ بعدي يا أبابكر، ولَمْ يُفَارِقْ عبدُالله المَجْلِسَ حتّى دخل مَعْنُ بن أوس المُزَنيّ فأنشد قصيدته الّتي أوّلها:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَىٰ أَيِّنا تَـغْدُو المَـنِيَّةُ أَوَّلُ

حتّى أتمّها وفيها هذان البيتان، فأقبل معاوية على عبدالله بن الزّبير وقال له: ألم تُخبِرْني أنّهما لك؟ فقال: اللّفظ والمعنى له، وبعدُ فهو أخي من الرَّضاعة، وأنا أحقّ بشعره.

﴿ وفي معناه ﴾ أي: في معنى ما لم يغيّر فيه النّظم **﴿أن يُـبْدِلَ بـالكلمات أو بعضها ما يرادفها ﴾** يعني: أنّه أيضاً مذموم وسَرِقَة مَحْضَة كما يـقال فـي قـول الحُطَيْئَة:

دَعِ المَكَـارِمَ[3] لاَ تَـرْحَلْ لِـبُغْيَتِها وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَـاسِي:

---

(١) هو النّاصبيّ من طُلَقَاء خوارج الجَمَل ومن مشاهير أولاد الزّنا ـ كما تقدّم ـ.

(٢) هو ابن هند الزّانية المختلف في أبيه ـ كما تقدّم ـ عليه لعائن الله تَتْرَى.

(٣) **قوله: «دع المكارم»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المقطوع والقائل الحطيئة من قصيدة يهجو بها الزِّبْرِقان بن بدرٍ قال فيها:

والله مـا مَـعْشَرٌ لامـوا امـرءاً جُـنُباً فـي آل لأْي بـن شَـمَّاسٍ بأكـياسِ

⇐

⇐ علامَ كَلَّفْتَنِي مَجْدَ ابن عَـمِّكُمُ ... والعِيْسُ تخرُجُ من أعـلام أَوْطَـاسِ
مـا كـان ذَنْبُ بـغيضٍ لا أبـا لكـم ... في بائسٍ جاء يـحدو آخِـرَ النَّـاسِ
لقـــد مَـــرَيْتُكُمُ لو أنّ دِرَّتكـــم ... يوماً يجيء بـها مَسْـحي وإبْسَـاسِي
وقـد مَـدَحْتُكُمُ عَـمْداً لِأُرْشِـدَكُـم ... كيما يكون لكم مَـتحي وإمـراسـي
وقـــد نـظرتُكُمُ إعْشَــاءَ صــادرةٍ ... للخمس طال بها حبسي وتَنْسَاسي
فــما مَــلَكْتُ بأن كـانَتْ نُفُوسُكُم ... كــفَارِكٍ كَــرِهَتْ ثـوبي وإلباسِي
لمّـا بـدا لي مـنكم غـيبُ أنـفسكم ... ولم يكــن لجـراحـي مـنكم آسِـيْ
أَزْمَـعْتُ يأسـاً مُـبِيْناً مـن نـوالكـم ... ولن تــرى طــارداً للحُرِّ كـاليأسِ
أنــا ابــنُ بَــجْدَتِها عـلماً وتـجربةً ... فسَلْ بِسَـعْدٍ تَـجِدْني أعـلم النّـاسِ
ما كـان ذنبُ بَـغِيضٍ أن رَأى رَجُـلاً ... ذا فاقةٍ عَـاشَ فـي مُسْتَوْعِرٍ شَـاسِ
جـارٌ لقـوم أطـالوا هـونَ مَـنْزِلِهِ ... وغـــادروه مُـقِيْماً بـين أرْمَـاسِ
مَـــلُّوا قِـــراهُ وهَـــرَّتْهُ كِـلَابُهُمُ ... وجـــرّحوه بأنـــياب وأضْـــراسِ
دَعِ المكـــارِمَ لا تَــرْحَلْ لبـغيتها ... وَاقْعُدْ فـإنّك أنت الطّاعم الكـاسي
وابــعَثْ يســاراً إلى وَفْــرٍ مُـذَمَّمَةٍ ... واحدِجْ إليها بذي عَرْكَيْن قِنْعَاسِ
سِيْري أُمَامَ فـإنّ الأكـثرين حَـصىً ... والأكــرمين أبــاً مــن آل شَـمَّاسِ
من يَفْعَلِ الخير لا يَـعْدَم جَـوَازِيَـهُ ... لا يذهَبُ العُـرْفُ بـين الله والنَّـاسِ
مـا كـان ذَنْـبِيَ أن قَـلَّتْ مَـعَاوِلُكُم ... مــن آل لَأْيٍ صَــفَاةٌ أصــلها رَاسِ
قـد نـاضلوك فسَـلُّوا مـن كِنَانتهم ... مَـجْداً تـليداً ونـبلاً غـير أنكـاسِ

«دع المكارم» قال الثّعالبي في «نثر النّظم وحلّ العقد»: دَعِ المَكَارِمَ لأربابها، وَاتْرُكْهَا لأصحابها، فلا تنقل نحوها رِجْلَك، ولا تشدّ إليها رحلك، وتزحزح عن المكارِمِ الّتي هي عندك من المغارم، بل من المحارم، واقعد بـمزجر الكِـلاب الكـلال، وفـي صـف النّعال، فلست إلّا لتنعيم الجسم وتطييب الطّعم، وتحسين اللباس، وتجويد الأفـراس، وأنت الّذي يحفظ ماله والعِرْض ضائع، ويشبع بطنه والجار جائع، وكفى بـذلك لؤماً

⇐

ذَرِالمآثِـرَ لا تَـذْهَبْ بِـمَطْلَبِها[١] وَاجْلِسْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الآكِلُ اللّابِسْ

وكقول امرئ القيس:

وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ[٢] يَقُولُونَ: لا تَهْلِكْ أَسًى وَتَجَمَّلِ

وأورده طَرَفَةُ في داليّته إلّا أنّه أقام «تَجَلَّدِ»[٣] مقام «تجمّل».

⇐ وخلقاً مذموماً.

ولهذا البيت قصّة لعمر بن الخَطَّاب دالّة على جهله بالأشعار العربيّة ذكرتها في باب النّسبة من حاشية «شرح النِّظَام» فراجعها.

(١) **قوله: «ذَرِالمآثر لا ترحل لبغيتها»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المقطوع والقائل غير معلوم.

(٢) **قوله: «وقوفاً بها صحبي علَيّ مطيّهم»**. البيت لامرئ القيس في المعلّقة وقد تقدّم أنّه من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل.

(٣) **قوله: «أقام «تجلّد»**. وهذا بيت طرفة بن العبد البكريّ المتوفّى سنة ٨٦ قبل الهجرة في معلّقته حيث يقول:

لِخَوْلَةَ أطلالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ تلوح كباقي الوَشْم في ظاهر اليد
وُقُوفاً بها صحبي عليّ مطيّهم يقول لا تهلك أسىً وتَجَلَّدِ

إلى أن قال:

وما زال تَشْرابي الخُمورَ ولَذَّتِي وبَيْعِي وإنْفَاقي طَرِيْفي ومُتْلِدِي
إلى أن تحامَتْنِي العشيرة كلّها وأُفْرِدْتُ إفراد البعيرِ المُعَبَّدِ
رأيت بني غَبْرَاءَ لا ينكرونني ولا أهلُ هذاك الطِّراف الممدَّد
ألا أيّهذا اللّائمي أحضُرَ الوَغَى وأن أشهد اللذّات هل أنتَ مُخْلِدِيْ
فإنْ كُنْتَ لا تسطيع دفع منيّتي فَدَعْنِي أُبادِرْها بما ملكَتْ يدي

قال:

أرى قبرَ نَحَّامٍ بخيلٍ بماله كقبر غويٍّ في البَطَالة مُفْسِدِ

⇐

⇐ ترى جُثْوَتَينِ من تُرابٍ عليهما ... صفائح صُمّ من صفيح مُنَضَّدِ
أرى الموتَ يعتامُ الكِرامَ ويصطفي ... عقيلةَ مالِ الفاحش المتشدّد
أرى العيش كَنْزاً ناقصاً كُلَّ ليلةٍ ... وما تَنْقُصِ الأيّامُ والدَّهْرُ يَنْفَدِ
لَعَمْرُكَ إنّ الموت ما أخطأ الفتى ... لَكَالطِّوَلِ المرخى وثِنْيَاه باليَدِ
فمالي أراني وابن عمّي مالكاً ... متى أَدْنُ منه يَنْأَ عنّي ويَبْعُدِ
يلومُ وما أدري عَلامَ يلومني ... كما لامني في الحَيِّ قُرْطُ بن مَعْبَدِ
وأيْأَسَنِي من كُلِّ خيرٍ طَلَبْتُهُ ... كأنّا وضعناه إلى رَمْسٍ مُلْحَدِ
على غير ذَنْبٍ قُلْتُهُ غير أنّني ... نَشَدْتُ فلم أُغْفِلْ حَمُولَةَ مَعْبَدِ
وقَرَّبْتُ بالقربى وَجَدِّكَ إنّني ... متى يَكُ أمْرٌ للنَّكيثة أَشْهَدِ
وإنْ أُدْعَ لِلْجُلّى أكُنْ من حُمَاتِها ... وإن يأتك الأعداءُ بالجَهْدِ يَجْهَدِ
وإنْ يَقْذِفُوا بالقَذْعِ عِرْضَكَ أَسْقِهِم ... بكأسِ حِيَاضِ الموت قبل التَّهَدُّدِ
بلا حَدَثٍ أَحْدَثْتُهُ وكمحدثٍ ... هِجائي وقذفي بالشَّكاة ومُطْرَدِي
فلو كان مولاي امرءاً هو غيره ... لَفَرَّجَ كربي أو لأنظرني غَدِي
ولكنّ مولاي امرُؤٌ هو خانقي ... على الشُّكْرِ والتَّسْأَالِ أو أنا مُفْتَدِي
وظُلْمُ ذوي القُربى أشدُّ مَضاضَةً ... على المَرْءِ من وقع الحُسَامِ المُهَنَّدِ
فَذَرْنِي وخُلْقِي إنّني لك شاكِرٌ ... ولو حَلَّ بيتي نائياً عند ضَرْغَدِ
فلو شاء ربّي كنتُ قيس بن خالدٍ ... ولو شاء ربّي كنتُ عمرو بن مَرْثَدِ
فأصبحتُ ذا مالٍ كثير وزارني ... بنون كِرامٌ سادةٌ لِمُسَوَّدِ

قال:

فإن مِتُّ فَانْعِيْنِي بما أنا أهلُهُ ... وشُقِّي عليَّ الجَيْبَ يا ابنة مَعْبَدِ
ولا تجعليني كامرئٍ ليس همّه ... كهَمِّي ولا يغني غَنَائي ومَشْهَدِي
بَطِيءٍ عن الجُلَّى، سريع إلى الخَنَى ... ذَلُولٍ بإجماعِ الرّجال مُلَهَّدِ
فلو كنتُ وَغْلاً في الرّجال لَضَرَّنِي ... عداوةُ ذي الأصحابِ والمتوحِّدِ

⇐

وقال عبّاس بن عبدالمطّلب:

وَمَا النَّاسُ بِالنَّاسِ الَّذِينَ عَـهِدْتَهُمْ(١) وَلاَ الدَّارُ بِـالدَّارِ الَّـتِي كُنْتَ تَـعْلَمُ

⇐ ولكن نَفَى عنّي الرِّجالَ جَراءَتي عليهم وإقدامي وصِدْقي ومَحْتِدي

لَـعَمْرُكَ مـا أمـري عـليّ بِـغُمَّةٍ نـهاري ولا ليـلي عـليّ بسَـرْمَدِ

ويـوم حـبست النَّـفْسَ عـند عِـراكـهِ حِـفَاظاً عـلى عَـوْراتِـهِ والتَّـهَدُّدِ

عـلى موطنٍ يخشى الفَـتَى عنده الرَّدَى مـتى تـعترك فـيه الفـرائـص تُـرْعَدِ

هذه مختارات من معلّقة طرفة وهي تشبه كلام الأنبياء والأوصياء لو تعلم.

واقتفى أثر امرءَ القيسِ عمرُو بن الأهتم المتوفّى سنة ٥٧هـ حيث قال في قطعةٍ:

قفا نبك من ذكـرى حـبيب وأطـلالِ بـذي الرَّضْـمِ فـالرُّمّانتين فأوعـالِ

وُقُـوفاً بـها صـحبي عـليَّ مَـطِيَّهُم يـقولون: لا تـجهل ولستَ بِـجَهَّالِ

والفرزدق همّام بن غالب التّميميّ الدّارميّ المتوفّى سنة ١١٠هـ حيث قال:

وقـوفاً بـها صـحبِي عـليّ كأنّـني بـها سَـلَمٌ فـي كَـفِّ صـاحبها تأْرُ

* * *

(١) **قوله: «وما النّاس بالنّاس الّذين عهدتهم»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل: هُدْبَة بن الخَشْرَم السّعدي القُضاعي المتوفّى سنة ٥٠ قبل الهجرة ـ كما في «سِمْط اللّئالي» لأبي عبيد البكري ـ من قطعة يقول فيها:

ظـننتُ بـها ظَـنّاً فَـقَصَّرَ دُوْنَـهُ فيا رُبَّ مظنون بـه الظَّـنُّ يُـخْلِفُ

إذا المـرءُ لم يُـحْبِبْك إلّا تكـرّهاً فَـذَرْهُ ولا يُكْـثِرْ عـليه التَّـعَطُّفُ

فما كلّ مـن تـهوى يَـحبّك قـلبَه ولا كلّ من عـاشرته لك مـنصف

فما النّاس بالنّاس الّذين عـرفتَهُم ولا الدّار بالدّار الّـتي أنت تـعرِفُ

وادّعى المصنّف في «الإيضاح» ـ تبعاً لابن حمدون فـي «التّـذكرة الحـمدونيّة» ـ أنّ البيت الأخير للفرزدق وإنّما أخذه عن بيت العبّاس وبـدّل «تـعلم» بـ«تـعرف» وتـبعه الشّارح، وأنت تعرف أنّ البيت ليس للفرزدق، وإنّما هو لابن الخشرم، وهو كان سابقاً على العبّاس وأقدم.

⇐

فأورده الفَرَزْدَقُ في شِعْرِهِ إلّا أنّه أقام «تعرف»[1] مقام «تعلم».

وقريب من هذا أن يُبْدَلَ بالألفاظ ما يضادّها في المعنى مع رعاية النّظم والتّرتيب كما يقال في قول حسّان:

بِيضُ الْوُجُوهِ كَرِيمَةٌ أَحْسَابُهُمْ[2] شُمُّ الأُنُوفِ مِنَ الطِّرازِ الأَوَّلِ:

⇐ ونسب المقدسيّ مطهّر بن طاهر المتوفّى سنة ٣٥٥هـ في كتاب «البدء والتّاريخ» بيتين إلى العبّاس بن عبدالمطّلب وهما:

إذا مجلس الأنصار حُفَّ بأهله وفارقها فيها غِفَارٌ وأَسْلَمُ

فما النّاس بالنّاس الّذين عهدتهم ولا الدّار بالدّار التي كنت تعلم

والبيتان أيضاً من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، وعلى هذا فالعبّاس تصرّف في شعر هدبة بن الخشرم، وبدّل «تعرف» بـ«تعلم» وليس للفرزدق في هذا ناقة ولا جَمَل.

(١) قال المصنّف في «الإيضاح» ٥٧٧: وقول الفَرَزْدَق:

وما النّاسُ بالنّاس الّذين عَهِدْتَهُم ولا الدّار بالدّار الّتي كُنْتَ تَعْرِفُ

(٢) **قوله: «بيض الوجوه كريمة أحسابُهُم»**. البيت من الكامل على العروض الأُولى مع الضّرب المماثل، إلّا أنّ الإضمار دخله فيهما وهو مسموح به ـ كما بيّنّا في كتابنا في «العروض والقوافي» ـ والقائل حسّان بن ثابت من قصيدة يمدح بها عمرو بن الحارث الغسّاني الأصغر وهي من أجود قصائد العرب فلذا أوردتها بتمامها:

قال حسّان بن ثابت: قدمت على عمرو بن الحارث، فاعتاص الوصول إليه، فقلت للحاجب بعد مدّة: إن أذنت لي عليه وإلّا هجوت اليمن كلّها ثمّ انقلبت عنكم، فأذن لي، فدخلت عليه، فوجدت عنده النّابغة، وهو جالس عن يمينه، وعلقمة بن عبدة، وهو جالس عن يساره، فقال لي: يا ابن الفريعة! قد عرفت عيصك ونسبك في غسّان، فارجع فإنّي باعث إليك بصلة سنيّة ولا أحتاج إلى الشّعر، فإنّي أخاف عليك هذين السَّبُعَيْنِ ـ النّابغة وعلقمة ـ أن يفضحاك، وفضيحتك فضيحتي، وأنت والله لا تحسن أن تقول:

⇐

⇐ رِقاقُ النّعالِ طيّبٌ حُجُزاتُهُمْ ... يُحيَّونَ بالرَّيْحانِ يوْمَ السَّباسِبِ
تُحَيّيهِمُ بِيضُ الوَلائدِ بينَهُمْ ... وَأكسِيَةُ الإضريجِ، فوْقَ المشاجبِ
يَصُونونَ أجْساداً قديماً نعيمُهَا ... بخالِصَةِ الأرْدانِ، خُضر المناكِبِ
وَلا يَحسَبونَ الخيرَ لا شرَّ بعدَهُ ... ولا يحسبونَ الشّرَّ ضرْبَةَ لازِبِ
حَبَوْتُ بها غسّانَ إذ كنْتُ لاحِقاً ... بِقوْمي، وإذ أعيَتْ عليَّ مَذاهِبي

فأبيت، وقلت: لابدّ منه، فقال: ذاك إلى عميك، فقلت لهما: بحقّ الملك إلّا قدّمتماني عليكما! فقالا: قد فعلنا، فقال عمرو بن الحارث: هات يا ابن الفُرَيْعَة، فأنشأت:

أسَألْتَ رَسْمَ الدّارِ أمْ لَمْ تَسْألِ ... بينَ الجوابي، فالبُضَيعِ، فحَوْمَلِ
فالمَرْجِ، مرْجِ الصُّفَّرَيْنِ، فجاسِمٍ ... فديارِ سلْمى، دُرَّساً لم تُحْلَلِ
دِمَنٌ تَعَاقَبُها الرِّياحُ دَوارِسٌ ... والمُدْجِناتُ من السِّماكِ الأعْزَلِ
دارٌ لِقَوْمٍ قدْ أراهُمْ مَرّةً ... فوْقَ الأعِزّةِ عِزُّهمْ لمْ يُنْقَلِ
للّهِ دَرُّ عِصَابَةٍ نادَمْتُهُمْ ... يوْماً بجِلّقَ في الزمانِ الأوّلِ
يمشونَ في الحُللِ المُضاعَفِ نسجُها ... مَشْيَ الجِمالِ إلى الجِمالِ البُزَّلِ
الضّاربون الكَبْشَ يبرُقُ بَيْضُهُ ... ضَرْباً يَطِيحُ لَهُ بَنانُ المَفْصِلِ
وَالخالِطونَ فَقِيرَهمْ بِغنيِّهِمْ ... والمُنعِمونَ على الضّعيفِ المُرْمِلِ
أوْلادُ جَفْنَةَ حوْلَ قبرِ أبيهِمِ ... قبْرِ ابْنِ مارِيَةَ الكريم، المُفضِلِ
يُغْشَوْنَ، حتّى ما تهِرُّ كلابُهُمْ ... لا يَسْألونَ عنِ السَّوَادِ المُقْبِلِ
يَسْقونَ منْ وَرَدَ البَريصَ عليهِمِ ... بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلسَلِ
يُسقوْنَ دِرْياقَ الرّحيقِ، ولمْ تكنْ ... تُدْعى ولائِدُهُمْ لنَقفِ الحَنْظَلِ
بِيضُ الوُجُوهِ، كريمَةٌ أحسابُهُمْ ... شُمُّ الأُنوفِ، منَ الطِّرَازِ الأوّلِ
فَلَبِثْتُ أزْماناً طِوَالاً فِيهِم ... ثمّ ادّكَرْتُ كأنّني لمْ أفْعَلِ
إمّا تَرَيْ رَأسي تَغَيّرَ لَوْنُهُ ... شَمَطاً فأصْبَحَ كالثَّغامِ المُحْوِلِ
ولَقَدْ يَرَاني مُوعِدِيَّ كأنّني ... في قَصْرِ دُوْمَةَ، أوْ سَواءَ الهيْكلِ

⇐

سُودُ الْوُجُوهِ لَئِيمَةٌ أَحْسَابُهُمْ[١]   فُطْسُ الأُنُوفِ مِنَ الطِّرَازِ الآخِرِ

[المسخ]

﴿ فإن كان ﴾ أخذ اللّفظ كلّه ﴿ مع تغيير لنظمه ﴾ أي: لنظم اللّفظ ﴿ أو أخذ بعض اللّفظ ﴾ لا كلّه ﴿ سمّي هذا ﴾ الأخذ ﴿ إغارةً، ومَسخاً ﴾.

[أقسامه]

وهو ثلاثة أقسام؛ لأنّ الثّاني إمّا أن يكون أبلغ من الأوّل، أو دونه، أو مثله.

⇐ ولقَد شربْتُ الخمرَ في حَانوتِها   صَهباءَ، صافيَةً، كطَعم الفُلفلِ
يَسْعَى عليّ بِكأسِها مُتنطِّقٌ   فَيَعُلُّني مِنها، ولوْ لم أنْهَلِ
إنّ الّتي ناوَلْتَني فرَدَدْتُها   قُتِلَتْ، قُتِلْتَ، فهاتِها لم تُقتَلِ
كِلْتاهُما حَلَبُ العَصيرِ فَعَاطِني   بِزُجاجَةٍ أرْخاهُما للمِفْصَلِ
بِزُجاجَةٍ رَقَصَتْ بما في قَعْرِهَا   رَقَصَ القَلوصِ براكِبٍ مُستعجِلِ
نَسَبي أصِيلٌ في الكِرَامِ، ومِذْوَدي   تَكْوي مَوَاسِمُهُ جُنوبَ المصْطَلِيْ
وَلَقَدْ تُقلّدُنا العَشِيرَةُ أمْرَها   ونَسودُ يوْمَ النّائباتِ، ونَعتَلي
ويَسُودُ سَيّدُنا جَحَاجِحَ سادَةً   ويُصِيبُ قائِلُنا سَوَاءَ المَفصِلِ
وَنُحاوِلُ الأمْرَ المُهِمَّ خِطابُهُ   فِيهِمْ، ونَفصِلُ كلَّ أمرٍ مُعضِلِ
وتَزُورُ أبْوابَ المُلوكِ رِكابُنا   ومَتى نُحَكَّمْ في البَرِيّةِ نَعْدِلِ
وَفَتىً يُحِبُّ الحَمدَ يجعَلُ مالَهُ   مِن دونِ والدِهِ، وإنْ لم يُسْألِ
باكَرْتُ لَذّتَهُ، وما ماطَلْتُها   بِزُجاجَةٍ مِنْ خَيْرِ كَرْمٍ أهْدَلِ

(١) **قوله: «سود الوجوه لئيمة أحسابهم»**. البيت من الكامل على العروض الأولى مع الضّرب المشابه، والقائل ابن أبي فنن يقول في أبيات:

ذهب الزّمان برهط حسّان الأُلى   كانت مناقبهم حديث الغابِرِ
وبقيتُ في خَلْفٍ تَحُلُّ ضيوفهم   فيهم بمنزلة اللّئيم الغادِرِ
سود الوجوه لئيمة أحسابهم   فُطْسُ الأُنوف من الطّراز الآخِرِ

* * *

[القسم الأوّل]

﴿ **فإن كان الثّاني أبلغ** ﴾ من الأوّل ﴿ **لاختصاصه بفضيلة** ﴾ لا توجد في الأوّل ـ كحُسن السّبك، أو الاختصار، أو الإيضاح، أو زيادة معنى ـ ﴿ **فممدوح** ﴾ أي: فالثّاني ممدوح مقبول ﴿ **كقول بشّار** ﴾:

﴿ **مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ** ﴾ أي: حاذرهم، في «الأساس»(١): «رَقَبَهُ» و«رَاقَبَهُ»: حاذره؛ لأنّ الخائف يَرْقُبُ العِقاب، ويتوقّعه ﴿ **لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ**(٢) * **وَفَازَ بِالطَّيِّباتِ الفَاتِكُ**

---

(١) وهذا نصّه في مادّة «رقب» من «أساس البلاغة» ٢٤٤: «رَقَبَهُ» و«راقَبَهُ»: حاذره، لأنّ الخائف يَرْقُبُ العِقاب ويتوقّعه، ومنه: «فلان لا يراقب في أموره»: لا ينظر إلى عِقابه، فيركب رأسه في المعصية اهـ.

(٢) **قوله: «من راقب النّاس لم يظفر بحاجته»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المشابه والقائل بشّار بن بُرْد العقيليّ بالوَلاء أبو مُعاذ ٩٥ ـ ١٦٧هـ من قصيدة يقول فيها:

خُشَّابُ هَلْ لمحبٍّ عندكم فَرَجُ ... أولا؟ فإنّي بحبل المَوْتِ مُعْتَلِجُ
لو كان ما بي بخلق الله كلّهم ... لا يخلُصون إلى أحبابهم دَرَجُوا
لِلْهَجْرِ نارٌ على قلبي وفي كَبِدي ... إذا نأيتَ، ورؤيا وجهك الثَّلَجُ
كأنّ حُبَّكَ فوقي حين أكتُمُهُ ... وتحت رِجْلَيَّ لُجٌّ فوقه لُجَجُ
قد بُحْتُ بالحُبِّ ضيقاً عن جلالته ... وأنتَ كالصّاعِ تُطْوَى تحته السُّرُجُ
خُشَّابُ جُوْدِي جِهَاراً أو مُسَارَقَةً ... فقد بُلِيتُ ومَرَّتْ بالمُنَى حِجَجُ
حتّى متى أنتِ يا خُشَّابُ جالسة ... لا تخرجين لنا يوماً ولا تَلِجُ
لو كُنْتِ تلقين ما نلقى قسمتِ لنا ... يوماً نعيش به منكم ونبتهِجُ
لا خيرَ في العيش إن كُنّا كذا أبَداً ... لا نلتقي وسبيلُ المُلْتَقَى نَهَجُ
مَنْ راقب النّاس لم يَظْفَرْ بحاجته ... وفاز بالطّيّبات الفاتِكُ اللَّهِجُ
وقد نَهَاكَ أُناسٌ لاصَفَا لهم ... عيشٌ ولا عَدِمُوا خصماً ولا فَلَجُوا

⇐

اللَّهِجُ ﴾ أي: الشُّجاع القَتَّال الّذي له وَلُوعٌ[(١)] بالقتل.

﴿ **وقول سَلْم** ﴾ الخاسر ـ بالخاء المعجمة ـ سمّي بذلك، لِخُسْرانه في تِجارته، في «الأساس[(٢)]»: سُمِّيَ سَلْمَ الخاسر؛ لأنّه باع مصحفاً وَرِثَهُ واشترى بِثَمَنِهِ عُوْداً يَضْرِبُ به:

﴿ **مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ مَاتَ هَمّاً** ﴾[(٣)] أي: حزناً، انتصب على أنّه مفعول له، أو

⇐ قالوا: حرام تَلَاقِينا فقد كذبوا ... ما في التزام ولا في قُبْلَةٍ حَرَجُ
أما شعرتَ ـ فدتكِ النّفسُ ـ جاريةً ... أن ليس لي دون ما مَنَّيتِني فَرَجُ
إنِّي أُبشَر نفسي كلّما اختلجَتْ ... عيني أقولُ بنيلٍ منك تختلج
وقد تمنّيتُ أن ألقاكِ خاليةً ... يوماً وأنَّى وفيما قلتِ لي عِوَجُ
أشكو إلى اللهِ شوقاً لا يُفرِّطُني ... وشُرَّعاً في سوادِ القلب تختلِجُ
يا رَبِّ لا صبر لي عن قرب جاريةٍ ... تنأى دلالاً وفيها إن دنت غَنَجُ
غَرّاءُ حَوْراءُ من طِيبٍ إذا نَكَهَتْ ... للبيت والدّار من أنفاسها أَرَجُ
كأنّها قمرٌ رابٍ رَوَادِفُهُ ... عَذْبُ الثّنايا بدا في عينه دَعَجُ

(١) بفتح الواو الاسم من «وَلِغْتُ به، أَوْلَغُ، ولَغاً» و«وَلُوْعاً» المصدر والاسم جميعاً بالفتح.

(٢) وهذا نصّه في مادّة «خسر» من «أساس البلاغة» ١٦٢: وقيل لسَلْمٍ: الخاسِرُ؛ لأنّه باع مُصْحَفاً ورِثه، واشترى بثمنه عوداً يضرب به اهـ.

(٣) **قوله: «من راقب النّاس مات همّاً»**. البيت من مخلّع البسيط، والقائل: سلم بن عمرو بن حمّاد المعروف بسلم الخاسر المتوفّى سنة ١٨٦هـ وتمامه:

من راقب النّاس مات غمّاً ... وفازَ باللذّة الجَسُوْرُ
لولا مُنَى العاشقين ماتوا ... غمّاً وبعض المُنَى غُرُوْرُ

قال أبو الفرج في «الأغاني»: أخبرنا يحيى قال: حدّثنا أبي، قال: أخبرني أحمد بن صالح ـ وكان أحد الأدباء ـ قال: غَضِبَ بشّار على سَلْم الخاسر، وكان من تلامذته ورواته فاستشفع عليه بجماعةٍ من إخوانه فجاؤوه في أمره، فقال لهم: «كلّ حاجةٍ لكم مقضيّةٌ إلّا

⇐

تمييز ﴿وَفَازَ بِاللَّذَّةِ الْجَسُورُ﴾ أي: الشّديد الجُرْأة، فبيتُ سَلْمٍ أَجْوَدُ سَبْكاً، وأَخْصَرُ لفظاً.

روي عن أبي مُعَاذ ـ راوية بَشَّار ـ أنّه قال: أنشدت بشّاراً قولَ سَلْمٍ فقال: ذَهَبَ والله بيتي؛ إنّه أخفّ منه وأعذَبُ، والله لا أَكَلْتُ اليومَ ولا شَرِبْتُ.

وكقول الآخر:

خَلَقْنَا لَهُمْ فِي كُلِّ عَيْنٍ وَحَاجِبٍ[1] بِسُمْرِ القَنَا وَالْبِيضِ عَيْناً وَحَاجِبا

⇐ سلماً» قالوا: ما جئناك إلّا في سلم ولابدّ من أن ترضى عنه لنا. فقال: أين هو الخبيث؟ قالوا: ها هوذا. فقام إليه سَلْمٌ، فقَبّل رأسه ومثل بين يديه، وقال: يا أبا مُعاذ خرّيجك وأديبك. فقال: يا سلم من الّذي يقول:

من راقب النّاس لم يظفر بحاجته وفاز بالطّيّبات الفاتك اللّهِجُ؟

قال: أنت يا أبا مُعاذ ـ جعلني الله فِداك ـ قال: فمن الّذي يقول:

من راقب النّاس مات غَمّاً وفاز باللّذّة الجَسُورُ؟

قال: خرّيجك يقول ذلك ـ يعني: نفسه ـ.

قال: أفتأخذ معانِيَ الّتي قد عَنَيْتُ بها، وتَعِبْتُ في استنباطها، فتكسوها ألفاظاً أخفّ من ألفاظي حتّى يُرْوَى ما تقول ويذهب شعري؟ لا أرضى عنك أبداً. قال: فما زال يتضرّع إليه، ويشفع له القوم حتّى رضي عنه اهـ.

وقيل في سبب تلقيبه بالخاسر أنّه وَرِثَ عن أبيه مائة ألف درهم فأنفقها على الأدب ولم يبق عنده شيء فلقّبه جيرانه بذلك وقالوا: لأنّه أنفق ماله فيما لا ينفعه ثمّ اتّصل بالرّشيد العبّاسيّ ـ لعنه الله ـ وسأله عن لقبه، فقصّ عليه القصّه وقال كم صرفت في تحصيل الأدب؟ قال: مائة ألف درهم، فأعطاه المال كاملاً وقال: اِكْذِبْ بهذا المال جيرانك، فأخذ المال وجاء إلى الجيران وقال: هذه هي الدّراهم الّتي أنفقتها وربحت الأدب، فأنا سَلْمٌ الرّابح.

(١) **قوله: «خلقنا لهم في كلّ عين وحاجب»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع ⇐

وقول ابن نُبَاتة بعده:

خَلَقْنَا بِأَطْرَافِ القَنَا فِي ظُهُورِهِمْ[1] عُيُوناً لَها وَقْعُ السُّيُوفِ حَـواجِبُ

فبيت ابن نُباتة أبلغ؛ لاختصاصه بزيادة معنىً، وهو الإشارة إلى انهزامهم، حيث وقع الطَّعْنُ والضَّرْبُ على ظهورهم.

[القسم الثّاني]

﴿**وَإِنْ كَانَ الثَّاني دونه**﴾ أي: دون الأوّل في البلاغة؛ لفوات فضيلة توجد في الأوّل ﴿**فهو**﴾ أي: الثّاني ﴿**مذموم مردود، كقول أبي تَمَّامٍ**﴾ في مرثية محمّد بن حُمَيْد، وكان قد استشهد في بعض غَزَواته:

⇐ الضَّرب المشابه والقائل أبو إسحاق إبراهيم الغَزِّيّ ـ كما نصّ عليه المحبّي ١٠٦١ ـ ١١١١هـ في «خلاصة الأَثَر» والشِّهاب الخفاجيّ ٩٧٧ ـ ١٠٦٩هـ في «ريحانة الألبّاء» ـ ولم يذكروا له قبلاً ولا بعداً.

(١) **قوله: «خلقنا بأطراف القَنَا في ظهورهم»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المقبوض والقائل: أبو نصر عبدالعزيز بن محمّد بن نُباتة السّعديّ من قصيدةٍ يقول فيها:

رَضِيْنَا وما ترضى السّيوف القواضِبُ نُجَاذِبُهَا عن هامكم وتجاذب

فإيّاكم أن تكشِفُوا عن رؤوسكم ألا إنّ مغناطيسهنّ الذّوائب

أقول لسعدٍ والرّكاب مناخة أأنت لأسباب المنيّة هائب

وهل خلق الله السّرور فقال: لا فقلت: أثرها أنت لي اليوم صاحِبُ

وخَلِّ فضول الطّيلسان فإنّما لباسك هذا للعلا لا يُنَاسِبُ

عمائم طلّاب المعالي صَوارِمٌ وأثواب طُلّاب المعالي ثعالِبُ

ولي عند أعناق الملوك مآرِبُ تقول سيوفي هنّ لي والكواثِبُ

خلقنا بأطراف القنا لظهورهم عيوناً لها وقع السّيوف حواجِبُ

أُؤمّل مأمولاً بغير صدورها فوا خجلتا إنّي إلى المجد تائِبُ

* * *

﴿هَيْهَاتَ لاَ يَأْتِي الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ[(١)] إنَّ الزَّمَــانَ بِــمِثْلِهِ لَــبَخِيلُ﴾

أي: «بَعُدَ أن يأتي الزّمان بمثله» بدليل ما بعده، أو: «بَعُدَ نِسْياني له» بـدلالة ما قبله، وهو قوله:

أَنْسىٰ أَبَا نَصْرٍ نَسِيْتُ إذاً يَدي مِنْ حَيْثُ يَنْتَصِرُ الفَتىٰ وَيُنِيلُ

قال الشّيخ عبدالقاهر في «المسائل المشكلة»: قال الشّيخ أبو عليّ الفارسي: في هذا البيت تقصير؛ لأنّ الغرض في هذا النّحو نفي المثل وأن يقال: «إنّه يَعِزُّ» أو «إنّه لا يكون» فإذا جعل سبب فَقْد مثله بخل الزّمان به فقَدْ أخلّ بالغرض وجوّز

---

(١) **قوله: «هيهات لا يأتي الزّمان بمثله»**. البيت من الكامل على العروض الصّحيحة الأُولى مع الضّرب الثّاني المقطوع، والقائل أبو تَمَّام من قصيدةٍ يرثي بها محمّد بن حميد يقول فيها:

بأبــي وغــير أبــي وذاك قــليلُ ثــاوٍ عــليه ثــرى النِّبَاجِ مَـهِيْلُ
خَــذَلَتْهُ أُسْــرَتُهُ كأنّ سَــرَاتَــهم جَــهِلُوا بأنّ الخــاذِلَ المــخذُوْلُ
أَكّــالُ أشــلاء الفــوارِسِ بـالقَنَا أَضْــحَى بــهنّ وشِــلْوُهُ مأكُـولُ
كُــفِّي فــقتلُ مـحمّدٍ لي شـاهدٌ أنّ العــزيز مــع القــضاء ذليــلُ
إن يُسْــتَضَم بــعد الإبــاءِ فــإنّه قد يُسْتَضَامُ المُـصْعَبُ المعقُولُ
مُسْتَحسِنٌ وجهَ الرَّدَى في مَـعْرِكٍ وجــه الحــياةِ بِـحَوْمَتَيْهِ جَـمِيْلُ
أَنْسَى أبا نـصرٍ نَسِيْتُ إذَنْ يـدي من حـيث يـنتصر الفـتى ويُـنيلُ
هــيهات لا يأتــي الزّمـان بـمثله إنّ الزّمــــان بــــمثله لبــــخيلُ
مــا أنت بــالمقتول صـبراً إنّـما أَمَــلي غَــداةَ نَــعِيِّكَ المــقتُولُ
للسّــيف بـعدك حُـرْقَةٌ وعـويلُ وعــليك للــمَجْدِ التّــليدِ غَـلِيْلُ
إن طال يومُكَ في الوَغَى فلقد تُرَى فــيه ويــومُ الهـامِ مـنك طـويلُ

قال:

وتُقَلَّلُ الأحسابُ بـعدك والنُّـهَى والبِـيْضُ مُـلْسٌ مـا بـهنّ فُـلُولُ
مــن ذا يـحدّث بـالبقاء ضـميره هــيهات أنت عـلى الفَـنَاء دليـلُ

وهي طويلة لا حاجة إلى الباقي.

وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو، بل من حيث بخل الزّمان بأن يجود بمثله.

﴿وقول أبي الطّيّب﴾:

﴿أَعْدَى الزَّمانَ سَخاؤُهُ فَسَخَا بِهِ[١] وَلَقَدْ يَكُونُ بِهِ الزَّمَانُ بَخِيلَا﴾

فالمِصْراع الثّاني مأخوذ من المِصْراع الثّاني لأبي تَمَّام، لكن مِصْراع أبي تَمَّامٍ أجود سَبْكاً؛ لأنّ قول أبي الطّيّب: «ولقد يكون» ـ بلفظ المضارع ـ لَمْ يُصَبَّ مَخِرّه[٢]؛ إذ المعنى على الماضي، والمراد: «لقد كان».

---

(١) **قوله: «أعدى الزّمان سخاؤه فسخا به»**. البيت من الكامل على العروض الأُولى مع الضّرب المقطوع والقائل المتنبّي أبو الطّيّب الجُعْفي الكوفيّ من قصيدته الّتي مدح بها بدر بن عمّار بن إسماعيل الأسديّ صاحب طرابلس، وقد قتل أسداً:

حَدَقُ الحِسان من الغواني هِجْنَ لي — يوم الفِراق صبابةً وغليلاً
حدقٌ يُذِمُّ من القواتل غيرَها — بدرُ بن عمّارِ بن إسماعيلا
الفارج الكُرَبِ العِظَامِ بمثلها — والتّارك الملكَ العزيزَ ذليلا
أعدى الزَّمانَ سخاؤه فَسَخَا به — ولقد يكون به الزَّمانُ بخيلا
وكأنّ برقاً في مُتُوْنِ غَمَامةٍ — هنديَهُ في كفّه مسلولا
ومحلّ قوائمه يَسِيْلُ مَوَاهِبا — لو كنّ سيلاً ما وجدن مسيلا
رقّت مضاربه فهنّ كأنّما — يبدين من عشق الرّقاب نحولا
أمعفّر الليث الهزبر بسوطه — لمن ادّخرت الصّارم المصقولا

وإنّما قال هذا؛ لأنّه هاج أسداً عن بقرةٍ قد افترسها فوثب على كفل فرسه أعجله عن سلّ السّيف فضربه بسوطه، ودار الجيش به فقتله.

(٢) أي: لَمْ يُصَبَّ في مَصَبّه وموضعه الّذي ينبغي صبّه فيه، هذا من باب الاستعارة، و«صببتُ الماء» من باب «قتل» متعدٍّ، وهذا مجهوله، و«المَخِرُّ» بكسر الخاء المعجمة وبعده الراء المهملة موضع من «خَرَّ الماء، يَخِرُّ» و«الخرير» صوته. وفي نسخةٍ: «لم يُصِبْ مَحَزَّهُ» أي: لم يقع في محلّه كما يقع سكّين الذّابح موقعه عند فري الأوداج الأربعة وهو «المَحَزّ» من «حَزَّ اللَّحْمَ، يَحُزُّ» أي: قَطَعَ ـ بالحاء المهملة والزّاي المعجمة المكرّرة ـ.

[قول المصنّف]

فإن قلت: هاهنا مضاف محذوف، والفعل المضارع على معناه، أي: يكون الزّمان بخيلاً بهلاكه، أعني: لا يسمح بهلاكه أبداً؛ لعلمه بأنّه سبب لصلاح الدُّنيا، ونظام العالم.

قلت: السَّخَاءُ بالشّيء: هو بذله للغير، فالزّمان إذا سخا به فقد بذله، فلم يَبْقَ في تصرّفه حتّى يسمَحَ بهلاكه أو يَبْخَلَ؛ كذا ذكره المصنّف[١].

[نقده]

واعترض عليه بأنّا سلّمنا أنّ إيجاده لم يبق في تصرّفه؛ لكونه تحصيلاً للحاصل، وأمّا إعدامُهُ وإفناؤُهُ فباقٍ بَعْدُ في تصرّفه، فله أن يسمح بهلاكه وأن يبخل، فنفى الشّاعر ذلك.

والحاصل: أنّ إيجاده وإعدامه كان بيد الزّمان فسخا بإيجاده، لكنّه لا يسخو بإعدامه قطّ؛ لكونه سبباً لصلاحه.

قلنا: وعلى تقدير صحّة هذا المعنى يكون مصراع أبي تَمَّامٍ أجود سَبْكاً؛ لاستغنائه عن تقدير المضاف ـ الّذي لا يظهر له قرينة تدلّ عليه ـ على أنّ هذا المعنى ممّا لم يذهب إليه أحد ممّن فسّر هذا البيت.

[قول ابن جِنِّيْ]

قال ابن جنّي[٢]: أي: تَعَلَّم الزّمان من سخائه فسخا به وأخرجه من العدم إلى

---

(١) الإيضاح: ٥٧٩.

(٢) **قوله: «قال ابن جنّي»**. أي: في شرح ديوان المتنبّي وهو «الفَسْرُ» وهذا نصّه: أي: تعلّم ⇐

الوجود، ولولا سخاؤه الّذي استفاد منه لَبَخِلَ به على الدّنيا واستبقاه لنفسه.

[قول ابن فُوْرَّجة]

قال ابن فُوْرَّجة[1]: هذا تأويل فاسد وغرض بعيد؛ لأنّ سخاءاً غيرَ موجودٍ لا يوصف بالعَدْوَى، وإنّما المراد: سخا به علَيّ وكان بخيلاً به عَلَيَّ، فلمّا أعداه سخاؤه أسعدني بضمّي إليه، وهدايتي له.

⇐ الزّمان من سخائه فأخرجه من العدم إلى الوجود، ولولا سخاؤه الّذي أفاده منه لَبَخِلَ به على أهل الدّنيا واستبقاه لنفسه.

وقال ابن فُوْرَّجة في شرح الدّيوان المسمّى بـ«الفتح على أبي الفتح» بعد نقل قول ابن جنّي: وفي هذا شيء يُسْأَلُ عنه فيقال: إنّه في حالة عدمه لم يكن له سخاء؛ لأنّ السّخاء لا يصحّ إلّا في الوجود، فكيف وصفه بالسّخاء وهو معدوم؟

فالقول في هذا: أنّ الزّمان كأنّه علم ما يكون فيه من السّخاء -إذا وجد- فكأنّه استفاد منه ما تصوّر كونه فيه بعد وجوده لولا ما تخيّله لبقي أبداً بخيلاً به.

ثمّ أتبع هذا التّفسير ما يوضّحه من الاستشهادات والتّمثيلات وقد جوّد الشيخ -رحمه الله- فيما أتى به، غير أنّه قد يمكن تفسيره على وجهٍ أقرب من هذا -يخرجه من هذا البعد- وهو أن يقال:

مراده: «فسَخَا به عَلَيّ» يريد اتّصاله به، وانضمامه إلى جنبه، يقول: قد كان الزَّمَانُ بذلك بخيلاً عليّ فأعداه سخاؤ الممدوح فسَخَا به وأوصلني إليه، وهذا معنىً واضح لا مجال فيه ولا اضطراب اهـ.

(١) ضبطه الصّفديّ في «الوافي بالوفيات» بالفاء المضمومة وبعد الواو والرّاء جيم مشدّدة. وقال ياقوت في «إرشاد الأريب»: بضمّ الفاء، وسكون الواو، وتشديد الرّاء المفتوحة وفتح الجيم، واسمه محمّد بن حمد بن محمّد بن عبد الله بن محمود بن فُوْرَّجة المولود سنة ٣٣٠ هـ والمتوفّى بعد سنة ٤٥٥ هـ. له كتاب «الفتح على أبي الفتح» و«التجنّي على ابن جنّي».

وعلى التّفاسير الثّلاثة[١] فالمِصْراع مأخوذ من مِصْراع أبي تَـمَّام؛ لأنّ مـعناه: بَخِلَ الزّمان بهلاكه أو بإيجاده أو بإيصاله إلى الشّاعر كما أنّ معنى مصراع أبي تمّام بخله بمثل المَرْثِيّ.

ولو اشترط في الأخذ اتّحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت مّا ـ كما[٢] سبق إلى بعض الأوهام ـ لَمَا كان مأخوذاً منه على واحد من التّفاسير؛ لأنّ أبا تَمَّامٍ قد علّق البُخْلَ بمثله صريحاً، ولهذا قال الإمام الواحديّ[٣] ـ بعد ما ذكر

---

(١) أي: تفسير الخطيب في «الإيضاح» وتفسير ابن جنّي في شرح ديوان المـتنبّي المـوسوم بـ «الفَسْر» وتفسير ابن فُوْرَّجة الّذي نقله الشّارح عن شرح الواحديّ على ديوان المتنبّي وقد نقلنا نصّه قبل ذلك.

(٢) وفي نسخةٍ: كما سبق على قول ابن فُورّجة إلى بعض الأوهام.

(٣) **قوله: «قال الإمـام الواحـديّ»**. هـو أبـوالحسـن عـليّ بـن أحـمد بـن مـحمّد الواحـديّ النيسابوريّ المتوفّى سنة ٤٦٨هـ وما نقله التّفتازاني عن ابن جنّي وابن فُوْرَّجة فإنّما نـقله عن شرح الواحديّ وليس نصّ هذين وأنا أوردت لك نصّهما، وأمّا نصّ الواحديّ فهذا: قال ابن جنّي: أي: تعلّم الزّمان من سخائه وَسَخَا به وأخرجه من العدم إلى الوجود، ولولا سخاؤه الّذي أفاد منه لبخل به على أهل الدّنيا واستبقاه لنفسه.

قال ابن فُوْرَّجة: هذا تأويل فاسد، وغرض بعيد، وسخاء غير مـوجودٍ، لا يـوصف بالعدوى، وإنّما يعني: سخا به عليّ وكان بخيلاً به فلمّا أعـداه سـخاؤه أسـعدني الزّمـان بضمّي إليه وهدايتي نحوه. هذا كلامه. والمصراع الأوّل منقول من قول ابن الخيّاط:

لمست بكـفّي كـفّه أبـتغي الغِـنَى ... ولم أدر أنّ الجود من كفّه يُـعْدِي

فـلا أنـا مـنه مـا أفـاد ذوو الغِـنَى ... أفدتُ وأعداني فأتلفت ما عندي

وقال الطّائيّ أيضاً:

عــلّمني جـودك السَّخَاء فـما ... أبـقيتُ شـيئاً لديّ مـن صِـلَتِكْ

وقال أيضاً:

معنى ابن جنّي وابن فُوْرَّجَة ـ: إنّ المِصْراع الثّاني من قول أبي تمّام: «هَـيهات» البيت.

[القسم الثّالث]

﴿**فإن كان الثّاني مثله**﴾ أي: مثل الأوّل ﴿**فأبعد**﴾ أي: فالثّاني أبعد ﴿**من الذَّمِّ، والفضلُ للأوّل، كقول أبي تَمّامٍ**﴾:

﴿**لو حَارَ مُرْتَادُ المَنِيّةِ لم يَجِدْ**[1] إلّا الفِراقَ عَلَى النُّـفُوسِ دَلِـيلا﴾

⇐ لست أُضْحِي مصافحاً بسلامٍ إنّـني إن فـعلتُ أتـلفتُ مـالي

وأبو الطّيّب نقل المعنى إلى الزّمان. والمصراع الثّاني من قول أبي تمّام:

هـيهات لا يأتـي الزّمـان بـمثله إنّ الزّمـان بـمثله لَـبخيلُ

اهـ.

قال الجعفريّ صاحب هذا التّعليق: هذا كلام الواحديّ بعين حروفه والبيت الّذي نسبه إلى ابن الخيّاط ٤٥٠ ـ ٥١٧ هـ ليس منه وإنّما هو لدعبل الخزاعيّ شاعر أهل البيت ١٤٨ ـ ٢٤٦ هـ حيث يقول:

لمستُ بكـفّي كـفّه أبـتغي الغِـنَى ولم أدر أنّ الجـود مـن كـفّه يُـعْدِي

فَرُحْتُ وقد أشبهتُ في الجُوْدِ حاتِماً فضيّعتُ ما أعطى وأتلفتُ ما عـندي

فـلا أنـا مـنه مـا أفـاد ذَوُو الغِـنَى أفدتُ وأعدانـي فأتـلفتُ مـا عـندي

وإنّما غرّ الواحديَّ قصيدة لابن الخيّاط أحمد بن محمّد التغلبيّ على وزن هذه الأبيات الثّلاثة مطلعها:

أما وعِتاقِ العِيْسِ لو وَجَدَتْ وجـدي لَـقَيَّدَ أيـدي الواخِـدات عـن الوَخْـدِ

* * *

(١) **قوله: «لو حار مرتادُ المنيّة لم يجد»**. البيت من الكامل على العروض الأُولى مـع الضّـرب المقطوع من قصيدة يمدح بها نوح بن عمرو السّكسكيّ مطلعها:

يوم الفِـراق لقـد خُـلِقْتَ طـويلاً لم تُـبْقِ لي جـلداً ولا مـعقولا

⇐

«الارتياد»: الطّلب، وإضافة «المرتاد» إلى «المنيّة» للبيان، أي: المنيّة الطّالبة للنّفوس لو تحيّرت في الطّريق إلى إهلاكها، ولم يمكنها التّوصّل إليها، لم يكن لها دليل عليها إلّا الفراق.

﴿وقول أبي الطّيّب﴾:

⇐ لو حار مُرْتَادُ المنيّةِ لم يُرِدْ　　إلّا الفراق على النُّفُوسِ دليلا
قالوا الرَّحِيْلُ فما شككتُ بأنّها　　نفسي عن الدُّنيا تريد رحيلا
الصَّبْرُ أجمَلُ غير أنّ تلدُّداً　　في الحبّ أحرى أن يكون جميلا
أتَظُنُّني أجِدُ السّبيل إلى العزا　　وَجَدَ الحِمامُ إذاً إليّ سبيلا
ردّ الجَموح الصَّعْبِ أسْهَلُ مطلباً　　من ردّ دَمْعٍ قد أصابَ مسيلا

قال:

إنّي تأمَّلْتُ النَّوَى فوجدتُهَا　　سيفاً عَلَيَّ مع الهوى مسلولا
لا تأخُذِيْني بالزَّمَانِ فليس لي　　تَبَعاً ولَسْتُ على الزَّمَانِ كفيلا
مَنْ زاحف الأيام ثمّ عَبَا لها　　غير القناعة لم يَزَلْ مفلولا
مَنْ كان مَرْعَى عزمه وهمومه　　روضُ الأماني لم يَزَلْ مهزولا
لو جاز سلطانُ القُنُوعِ وحكمُهُ　　في الخَلْقِ ما كان القليلُ قليلا
الرِّزْقُ لا تَكْمَدْ عليه فإنّه　　يأتي ولم تبعث إليه رسولا

قال:

بالسّكسكيّ الماتعيّ تمتّعَتْ　　هِمَمٌ ثَنَتْ طَرْفَ الزَّمَانِ كليلا
لا تدعُوَنْ نوحَ بن عمروٍ دعوةً　　لِلخَطْبِ إلّا أن يكون جليلا
يَقِظٌ إذا ما المُشْكِلاتُ عَرَوْنَهُ　　أَلْفَيْنَهُ المتبسّم البُهْلولا
ما زال يُبْرِمُهُنَّ حتّى إنّه　　لَيُقَالُ ما خَلَقَ الإلَهُ سحيلا
ثبت المقامِ يرى القبيلة واحداً　　ويُرَى فيحسَبُهُ القَبِيْلُ قبيلا

وهي طويلة لا حاجة إلى الباقي.

﴿لَوْلاَ مُفارَقَةُ الأَحْبَابِ مَا وَجَدَتْ[1] لَـهَا المَـنَايَا إلى أَرْوَاحِـنا سُـبُلا﴾

الضّمير في «لها» لـ«المنايا» وهو حال من «سُبُلا» وقيل: إنّه جمع «لَهَاة» وهو فاعل «وجدت» أُضيف إلى «المنايا» وروي: «يد المنايا» وقد أخذ المعنى كلّه مع بعض الألفاظ ـ كـ«المنيّة» و«الفراق» و«الوجدان» ـ وبدّل بـ«النّفوس»: «الأرواح».

---

(١) قوله: «**لولا مفارقة الأحباب ما وجدت**». البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المخبون، والقائل المتنبّي من قصيدةٍ قالها في صباه في الشّامية يمدح بها سعيد بن عبدالله بن الحسين الكلابيّ:

حَـيا وأَيْسَـرُ مـا قـاسيتُ مـا قـتلا ... والبين جارَ عـلى ضَـعْفِي ومـا عَـدَلاَ
والوَجْدُ يَقْوَى كما تقوى النَّوَى أبـداً ... والصَّبْرُ يَنْحَلُّ في جسمي كـما نـحلا
لولا مـفارقة الأحـباب مـا وجـدت ... لهـا المـنايا إلى أرواحـنا سُـبُلا
بما بـجفنيكِ مـن سِـحْرٍ صِـلِيْ دَنِـفاً ... يَـهْوَى الحـياةَ وأمّـا إن صـددتِ فـلا
إلّا يَشِبْ فـلقد شـابَتْ له كَـبِدٌ ... شـيباً إذا خَـضَّبَتْهُ سَـلْوَةٌ نَـصَلا
يُـجَنُّ شـوقاً فـلولا أنّ رائـحةً ... تـزوره فـي رِيـاح الشّرق مـا عَـقَلا
ها فانظُرِيْ أو فظُنِّي بـي تـرى حُـرَقاً ... مَـنْ لم يَـذُقْ طَـرَفاً مـنها فـقد وَأَلا
عـلَ الأمـيرَ يَـرَى ذُلِّـي فـيشفع لي ... إلى الّـتي تـركتني فـي الهـوى مَـثَلا
أيـقنت أنّ سـعيداً طـالب بـدمي ... لمّـا بَـصُرْتُ بـه بـالرُّمْح مـعتقلا
وأنّـني غـير مُـحْصٍ فـضلَ وَالِـدِه ... ونـائِلٍ دون نـيلي وصـفَهُ زُحَـلَا
قَـيْلٌ بِـمَنْبِجَ مـثواه، ونـائله ... فـي الأُفْـقِ يسأَلُ عـمّن غـيره سَأَلا
يلوح بدر الدُّجـى فـي صـحن غُـرَّتِهِ ... ويحمل الموتَ في الهيجاء إن حَمَلا

قال ابن القطّاع: قال شيخي محمّد بن عليّ بن البرّ التميميّ: قال لي أبو عليّ صالح بن رشدين: لمّا قرأتُ هذا البيت على المتنبّي قلتُ له: أضمرت قبل الذّكر؟ قال: ليس الأمر كذلك وإنّما «لها» جمع «لَهَاة» وليست «المنايا» فاعلة ولا مكانها رفعاً، وإنّما «لهـا» هـي الفاعلة و«المنايا» في موضع خفضٍ بالإضافة، ومعنى البيت: لولا مـفارقة الأحـباب مـا وجدت لهوات المنايا سبلاً إلى أرواحنا.

وكذا قول القاضي الأرّجاني:

لَمْ يُبْكِنِي إلّا حَدِيثُ فِراقِكُمْ[١] لَـمَّا أَسَـرَّ بِـهِ إِلَيَّ مُـوَدِّعِيْ

هُـوَ ذٰلِكَ الدُّرُّ الّـذي أَوْدَعْـتُمُ في مِسْمَعِي أَلْقَيْتُهُ مِنْ مِـدْمَعِيْ

وقال[٢] جار الله ـ في مرثية أُستاذه ـ:

وَقَـائِلَةٍ مٰـا هٰـذِهِ الدُّرَرُ الَّـتي[٣] تُساقِطُها عَيْنَاكَ سِمْطَيْنِ سِـمْطَيْنِ

فَقُلْتُ: هِيَ الدُّرُّ الّتِي قد حَشَا بِها أبو مُضَرٍ أُذْني تَساقَطُ مِـنْ عَـيْني

وقوله: «فأبعد من الذّمّ» إنّما هو على تقدير أن لا يكون في الثّاني دلالة على السَّرِقة باتّفاق الوزن والقافية، وإلّا فهو مذموم جدّاً، كقول أبي تَمَّام:

مُقِيمُ الظَّنِّ عِنْدَكَ وَالأَمَانِي[٤] وَإنْ قَلِقَتْ رِكَابِي فِـي البِـلَادِ

---

(١) **قوله: «لم يُبْكِنِي إلّا حديث فراقكم»**. البيتان من الكامل على العروض الأُولى مع الضَّـرب الأوّل. والقائل: ناصح الدّين الأرّجاني ـ كما نصّ عليه ابن خلّكان في «الوفيات» ـ.

(٢) وفي رواية اليافعيّ:

وقـــائلةٍ مـــا هـــذه الدّرر الّـــتي تساقط من عينيك سمطين سمطين

فقلت لها: الدُّرُّ الّذي كان قد حشـا أبو مضر أذنـي تسـاقط مـن عـيني

(٣) **قوله: «وقائلةٍ ما هذه الدُّرَرُ الّتي»**. البيتان من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ، والقائل جار الله العلّامة محمود بن عمر الزّمخشريّ الخوارزميّ في مرثية أُستاذه أبي مُضَر محمود بن جرير الضّبّيّ الإصبهاني ـ كما ذكره ابن خلّكان في «وفيات الأعيان».

(٤) **قوله: «مقيم الظنّ عندك والأماني»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضَّـرب المشابه، والقائل أبو تَمَّام في أحمد بن أبي دُواد يمدحه ويعتذر منه من شعر هجي به على لسانه:

سَـقَى عَـهْدَ الحِـمَى سَبَلُ العِـهَادِ ورَوَّضَ حـــاضرٌ مـــنْهُ وبـــادي

نـــزَحْتُ بـــه رَكِـــيَّ العـــيْنِ إنّـــي رَأَيْتُ الدَّمْـعَ مِـنْ خَـيْرِ العَـتَادِ

⇐

⇐ فَيا حُسْنَ الرُّسُومِ وما تَمَشَّى إلَيْهَا الدَّهْرُ في صُوَرِ البِعَادِ
وإذْ طَيْرُ الحَوادثِ في رُباها سَواكِنُ، وَهْيَ غَنَّاءُ المَرَادِ
مَذاكي حَلْبَةٍ وشُرُوبُ دَجْنٍ وسَامِرُ فِتْيَةٍ وقُدُورُ صَادِ
وأَعْيُنُ رَبْرَبٍ كُحِلَتْ بِسِحْرٍ وأجسادٌ تُضَمَّخُ بالجِسادِ
بِزُهْرٍ والحُذاقِ وآلِ بُرْدٍ وَرَتْ في كُلِّ صَالحَةٍ زِنَادي
وإنْ يَكُ مِنْ بَني أُدَدٍ جَناحي فإنَّ أثيثَ رِيشي من إيَادِ
غَدَوْتُ بِهِمْ أَمَدَّ ذَوِيَّ ظِلاًّ وأكْثَرَ مَنْ وَرائي ماءَ وَادي
هُمُ عُظْمَى الأثافي مِنْ نِزارٍ وأهْلُ الهَضْبِ منها والنِّجَادِ
مُعَرَّسُ كُلِّ مُعضلَةٍ وخَطْبٍ ومَنْبِتُ كُلِّ مَكْرُمَةٍ وَآدِ
إذَا حُدُثُ القَبَائِلِ سَاجَلُوهمْ فإنَّهُمُ بَنُو الدَّهْرِ التِّلَادِ
تُفرِّجُ عنهمُ الغَمَرات بِيضٌ جِلادٌ تحْتَ قَسْطَلَةِ الجِلَادِ
وحشْوُ حوادثِ الأيَّامِ منهمْ مَعاقِلُ مُطْرَدٍ وَبنُو طِرَاد
لَهُم جَهْلُ السِّبَاعِ إذَا المَنايا تَمَشَّتْ في القَنا وحُلُومُ عَادِ
لَقَدْ أَنْسَتْ مَسَاوِئَ كلِّ دَهْرٍ محاسنُ أحمدَ بنِ أبي دُوَادِ
متى تَحْلُلْ به تَحلُلْ جَناباً رَضِيعاً للسَّواري والغَوادي
تُرَشِّحُ نِعْمَةُ الأَيَّامِ فيه وتُقْسَمُ فيه أرْزاقُ العِبادِ
ومَا اشْتَبَهَتْ طَريقُ المجْد إلا هَداكَ لِقِبْلَةِ المعروف هَادي
وما سَافَرْتُ في الآفاقِ إلَّا ومِن جَدْواكَ رَاحلتي وزَادي
مُقيمُ الظَّنِّ عِنْدَكَ والأَمَاني وإنْ قَلِقتْ رِكَابي في البِلاد
مَعَادُ البعْثِ مَعْروفٌ ولكنْ نَدَى كفَّيْكَ في الدُّنْيا مَعَادي
أَتاني عائرُ الأَنْباءِ تَسْري عَقَارِبُهُ بِداهِيةٍ نَآد
نَثَا خَبَرٍ كأنَّ القَلْبَ أمْسَى يُجَرُّ بهِ على شَوكِ القَتَادِ
كأنَّ الشَّمْسَ جَلَّلها كُسُوفٌ أوِ استَتَرتْ بِرِجْلٍ مِنْ جَرادِ

⇐

⇐ بِأنّي نلْتُ من مُضَرٍ وخَبَّتْ ... إليْكَ شَكيَّتي خَبَبَ الجَواد
وما رَبْعُ القَطيعَة لي بِرَبْعٍ ... ولا نادي الأذى منِّي بنَادي
وأيْنَ يَجُورُ عنْ قَصْدٍ لسَانِي ... وقَلْبي رَائِحٌ بِرِضَاكَ غادي
ومِمَّا كانَت الحُكَماءُ قالتْ: ... لسَانُ المَرْءِ مِنْ خَدَمِ الفُؤادِ
فقِدْماً كُنْتَ مَغْسُولَ الأماني ... ومَأْدُومَ القَوافي بالسَّدادِ
لقَدْ جَازَيْتُ بالإحْسَانِ سُوءاً ... إذاً وصَبَغْتُ عُرْفَكَ بالسَّوادِ
وسِرْتُ أسوقُ عيرَ اللُّؤْم حَتّى ... أنَخْتُ الكُفْرَ في دارِ الجِهادِ
فَكيْفَ وعَتْبُ يَوْم منْكَ فَذٍّ ... أشَدُّ عليَّ من حَرْب الفَسَاد!
ولَيْسَت رِغْوَتي من فَوْقِ مَذْقٍ ... ولا جَمْري كَمينٌ في الرَّمادِ
وكانَ الشُّكْرُ للكُرَمَاءِ خَصْلاً ... ومَيْداناً كَمَيْدان الجِيَاد
عَليْه عُقِّدتْ عُقَدِي ولاحَتْ ... مَواسِمُهُ على شِيَمي وعادي
وغَيْري يَأْكُلُ المعْروفَ سُحْتاً ... وتَشْحُبُ عنْدَهُ بيضُ الأيادي
تَشَبَّثْ إنَّ قَوْلاً كانَ زُوراً ... أتَى النُّعْمَانَ قَبْلكَ عن زيادِ
وأرَّثَ بَيْنَ حَيِّ بَنِي جُلَاحٍ ... سَنَا حَرْبٍ وحَيِّ بَنِي مَصَادِ
وغادَرَ في صُروفِ الدَّهْرِ قَتْلَى ... بَني بَدْرٍ على ذَات الإصَادِ
فمَا قِدْحَاكَ للباري ولَيْسَتْ ... مُتونُ صَفاكَ من نُهَزِ المُرادي
ولَوْ كشَّفْتَني لَبَلَوْتَ خِرْقاً ... يُصَافي الأكْرَمينَ ولا يُصَادي
جديراً أنْ يَكُرَّ الطَّرْفَ شَزْراً ... إلى بعْض الموارِد وهو صَادي
إليكَ بَعَثْتُ أبكارَ المَعاني ... يَليهَا سائقٌ عَجِلٌ وحَادي
جَوائرَ عن ذُنابى القَوْمِ حَيْرَى ... هَوادِيَ للجَماجِم والهَوَادي
شِدادَ الأَسْرِ سالمَةَ النَّواحي ... مِنَ الإقْواءِ فيها والسِّنَادِ
يُذَلِّلُها بذكرِكَ قِرْنُ فكْرٍ ... إذَا حَرَنَتْ، فتَسْلَسُ في القِيَادِ
لهَا في الهَاجِسِ القِدْحُ المُعَلَّى ... وفي نَظْم القَوافي والعِمَادِ
⇐

وَلاَ سَافَرْتُ فِي الآفَاقِ إلّا ... وَمِنْ جَدْوَاكَ رَاحِلَتِي وَزَادِي

وقول أبي الطَّيِّب:

وَإنِّي عَنْكَ بَعْدَ غَدٍ لَغَادٍ[1] ... وَقَلْبِي عَنْ فِنَائِكَ غَيْرُ غَادِ

⇐ مُنَزَّهَةً عن السَّرَق المُوَرَّى ... مُكَرَّمَةً عن المَعْنى المُعادِ
تَنَصَّلَ رَبُّها مِنْ غير جُرْمٍ ... إليْكَ سِوَى النَّصيحة والوِدَادِ
ومَنْ يأْذَنْ إلى الواشينَ تُسْلَقْ ... مَسَامعُهُ بِأَلْسِنَةٍ حِدادِ

(١) **قوله: «وإنّي عنك بعد غَدٍ لغاد»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضَّرب المقطوف، والقائل المتنبّي من قصيدة يمدح بها عليّ بن إبراهيم التّنوخي:

أُحَادٌ أمْ سُداسٌ في أُحَادِ ... لُيَيْلَتُنَا المَنُوطَةُ بالتّنادِي
كأنّ بَناتِ نَعْشٍ في دُجَاهَا ... خَرائِدُ سافراتٌ في حِداد
أُفكّرُ في مُعاقَرَةِ المَنَايَا ... وقَوْدِ الخَيْلِ مُشْرِفةَ الهَوادي
زَعِيمٌ للقَنَا الخَطّيّ عَزْمي ... بسَفكِ دم الحَواضرِ والبَوادي
إلى كمْ ذا التخلّفُ والتّواني ... وكمْ هذا التّمادي في التّمادي
وشُغلُ النّفسِ عن طَلَبِ المَعالي ... ببَيعِ الشّعرِ في سوقِ الكَسادِ
وما ماضي الشّبابِ بمُسْتَرَدٍّ ... ولا يَوْمٌ يَمُرّ بمُسْتَعادِ
متى لحظَتْ بَياضَ الشّيبِ عيني ... فقد وَجَدَتْهُ منها في السّوَادِ
متى ما ازْدَدْتُ من بعدِ التّناهي ... فقد وقَعَ انْتِقاصي في ازْدِيَادِي
أأرْضَى أنْ أعيشَ ولا أُكافي ... على ما للأميرِ مِنَ الأيادي
جَزَى اللهُ المَسيرَ إلَيْهِ خَيْراً ... وإنْ تَرَكَ المَطَايا كالمَزادِ
فَلَمْ تَلقَ ابنَ إبْراهيمَ عَنْسِي ... وفيها قُوتُ يَوْمٍ للقُرادِ
ألَمْ يَكُ بَيْنَنا بَلَدٌ بَعيدٌ ... فَصَيّرَ طُولَهُ عَرْضَ النِّجادِ
وأبْعَدَ بُعْدَنا بُعْدَ التّداني ... وقَرّبَ قُرْبَنا قُرْبَ البِعَادِ
فَلَمّا جِئْتُهُ أعْلَى مَحَلّي ... وأجلَسَني على السّبْعِ الشِّدادِ
تَهَلّلَ قَبْلَ تَسليمي علَيْهِ ... وألْقَى مالَهُ قَبْلَ الوِسَادِ

⇐

⇐ تَـلُومُكَ يـا عَـلِيَ لغَـيرِ ذَنْبٍ ... لأنَّكَ قَــد زَرَيْتَ عـلى العِـبَادِ
وأنّكَ لا تَـجُودُ عـلى جَـوادٍ ... هِـباتُكَ أنْ يُـلَقَّبَ بـالجَوادِ
كأنَّ سَـخاءَكَ الإسـلامُ تَـخشَى ... إذا مـا حُـلتَ عـاقِبَةَ ارتِـدادِ
كأنَّ الهَـامَ فـي الهَـيْجَا عُـيُونٌ ... وقـد طُـبِعتْ سُـيُوفُكَ مـن رُقـادِ
وقـد صُـغتَ الأسِـنّةَ مـن هُـمومٍ ... فَـما يَـخْطُرْنَ إلّا فـي الفُـؤادِ
ويَـوْمَ جَـلَبْتَها شُـعْثَ النّـواصِي ... مُـعَقَّدَةَ السّـباسِبِ للـطّرادِ
وحـامَ بـها الهَـلاكُ عـلى أُنَاسٍ ... لَـهُمْ بـاللّاذِقِيّة بَـغْيُ عَـادِ
فكـانَ الغَـرْبُ بَـحْراً مِـن مِـياهٍ ... وكـانَ الشَّـرْقُ بَـحراً مـن جِـيادِ
وقـد خَـفَقَتْ لكَ الرّايـاتُ فـيهِ ... فَـظَلَّ يَـمُوجُ بـالبِيضِ الحِـدادِ
لَـقُوكَ بأكْـبُدِ الإبِـلِ الأبَـايَا ... فسُـقْتَهُمُ وحَـدُّ السّـيفِ حـادِ
وقـد مـزّقتَ ثَـوْبَ الغَـيِّ عـنهُمْ ... وقَـد ألْـبَسْتَهُمْ ثَـوْبَ الرّشَـادِ
فَـما تَـرَكُـوا الإمـارَةَ لاخْـتِيارٍ ... ولا انـتَحَلوا وِدادَكَ مـن وِدادِ
ولا اسْـتَفَلُوا لزُهْـدٍ فـي التّعالي ... ولا انْـقادوا سُـرُوراً بـانْقِيادِ
ولكـن هَبّ خـوْفُكَ فـي حَشـاهُمْ ... هُـبُوبَ الرّيـحِ فـي رِجـلِ الجَـرادِ
ومـاتُوا قَـبْلَ مَـوْتِهِم فـلَمّا ... مَـنَنْتَ أعَـدْتَهُم قَـبْلَ المَـعادِ
غَـمَدْتَ صَـوارِماً لَـوْ لم يَـتُوبوا ... مَـحَوْتَهُمُ بـها مَـحْوَ المِـدادِ
وما الغـضَبُ الطّـرِيفُ وإنْ تَـقَوّى ... بـمُنْتَصِفٍ مـنَ الكَـرَمِ التّـلادِ
فَـلا تَـغْرُرْكَ ألْسِـنَةٌ مَـوالٍ ... تُـقَلِّبُهُنّ أفْـئِدَةٌ أعـادي
وكُـنْ كـالمَوْتِ لا يَـرْثي لبـاكٍ ... بكَـى مـنهُ ويَـرْوَى وهْـوَ صادِ
فـإنّ الجُـرْحَ يَـنْفِرُ بَـعدَ حـينٍ ... إذا كـانَ البِـناءُ عـلى فَسـادِ
وإنّ المَـاءَ يَـجْري مِـنْ جَـمادٍ ... وإنّ النّـارَ تَـخْرُجُ مـن زِنَـادِ
وكَـيفَ يَـبيتُ مُـضْطَجِعاً جَـبانٌ ... فَـرَشْتَ لجَـنْبِهِ شَـوْكَ القَـتادِ
يَرَى في النّوْمِ رُمْـحَكَ فـي كُـلاهُ ... ويَـخشَى أنْ يَـراهُ فـي السُّـهادِ

⇐

مُحِبُّكَ حَيْثما مَا اتَّجَهَتْ رِكَابِي　　وَضَيْفُكَ حَيْثُ كُنْتُ مِنَ الْبِلَادِ

[الضّرب الثّاني من السّرِقَةِ]

ولمّا فرغ من الضّرب الأوّل من النّوع الظّاهر من الأخذ والسَّرِقة شرع في الضّرب الثّاني منه، وهو أن يؤخذ المعنى وحده فقال:

[السّلخ]

﴿وإن أخذ المعنى وحده﴾ ـ وهو عطف على قوله: «وإن أخذ اللّفظ» ـ ﴿سُمِّيَ﴾ أخذ المعنى وحده ﴿إلْماماً﴾ من أَلَمَّه ـ إذا قصده ـ وأصله من «ألمّ بالمنزل» ـ إذا نزل به ـ ﴿وسَلْخاً﴾ وهو كَشْطُ الجِلْد عن الشّاة ونحوها، واللّفظ للمعنى بمنزلة الجِلْد، فكأنّه كَشَطَ من المعنى جِلْداً وألبَسَه جلداً آخرَ.

[أقسامُ السَّلْخِ]

﴿وهو ثلاثة أقسام كذلك﴾ أي: مثل: ما سمّى إغارةً ومسخاً، يعني: أنّ الثّاني إمّا أبلغ من الأوّل أو دونه أو مثله.

[القسم الأوّل]

﴿أوّلها﴾ أي: أوّل الأقسام ـ وهو أن يكون الثّاني أبلغ من الأوّل ـ ﴿كقول أبي تَمّامٍ﴾:

﴿هُوَ﴾ الضّمير للشّأن ﴿الصُّنْعُ﴾ أي: الإحسان، وهو مبتدأ خبره الجملة

⇐ أشِرْتَ أبا الحُسَينِ بمَدحِ قوْم　　نـزَلتُ بـهِمْ فسِـرْتُ بـغَيرِ زادِ
وظَـنّوني مَـدَحْتُهُمُ قَـديماً　　وأنْتَ بـما مَـدَحتُهُمُ مُـرادي
وإنّـي عَـنْكَ بَـعدَ غَـدٍ لَـغَادٍ　　وقَـلبي عَـنْ فِـنائِكَ غَـيْرُ غَـادِ
مُـحِبُّكَ حَـيْثُما اتّـجَهَتْ رِكـابي　　وضَـيفُكَ حيثُ كـنتُ مـن البـلادِ

الشّرطيّة أعني: قوله: ﴿إنْ يَعْجَلْ فَخَيْر، وَإِنْ يَرِثْ﴾(١) أي: يَبْطُءُ ﴿فَلَلرَّيْثُ في

(١) **قوله: «هو الصّنع إن يعجل فخير وإن يرث»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المماثل، والقائل أبو تَمَّام حبيب بن أوس الطّائي من قصيدة يمدح بها أبا سعيد محمّد بن يوسف الثَّغْرِيّ وفيها عدد من الشّواهد ولذا أوردناها بتمامها وهي:

أَمَا إنَّه لَوْلا الْخَليطُ المُودِّعُ ... ورَبْعٌ عَفا منه مَصيفٌ ومَرْبَعُ
لَرُدَّتْ على أعقَابِها أرْيَحيَّةٌ ... منَ الشَّوْقِ واديها مِنَ الهَمِّ مُتْرَعُ
لَحِقْنا بأُخْرَاهُمْ وقَدْ حَوَّمَ الهَوَى ... قُلُوباً عَهِدْنا طَيْرَها وَهْيَ وُقَّعُ
فَرُدَّتْ علينا الشَّمْسُ واللَّيْلُ راغِمٌ ... بشمْسٍ لهم مِنْ جانب الْخِدْرِ تَطْلَعُ
نضَا ضَوْؤهَا صِبْغَ الدُّجُنَّةِ فانطَوَى ... لِبَهْجتِها ثَوْبُ السَّماء المُجَزَّعُ
فَوالله ما أَدْرِي أَأَحْلامُ نَائِمٍ ... أَلَمَّتْ بنا أَمْ كانَ في الرَّكْبِ يُوشَعُ؟
وعَهْدِي بها تُحْيِي الهَوَى وتُمِيتُهُ ... وَتَشْعَبُ أَعْشَارَ الفُؤادِ وتَصْدَعُ
وأقْرَعُ بالْعُتْبَى حُمَيًّا عِتَابِها ... وقَدْ تَسْتقيدُ الرَّاحُ حِينَ تُشَعْشَعُ
وتَقْفُو إلى الجَدْوَى بجَدْوَى وإنَّما ... يَرُوقُك بيتُ الشِّعْرِ حِينَ يُصَرَّعُ
أَلَمْ تَرَ آرَامَ الظِّبَاءِ كأنَّما ... رَأَتْ بيَ سِيدَ الرَّمْلِ والصُّبْحُ أَدْرَعُ
لَئِنْ جَزِعَ الوَحْشيُّ مِنْها لِرُؤْيَتِي ... لَأُنْسِيُّهَا مِن شَيْبِ رَأْسِيَ أجْزَعُ
غَدَا الهَمُّ مُخْتَطّاً بِفَوْديَ خِطَّةً ... طَرِيقُ الرَّدَى مِنْها إلى النَّفْس مَهْيَعُ
هُو الزَّوْرُ يُجْفَى، والمُعاشَرُ يُجتَوَى ... وذُو الإلْفِ يُقْلى، والجَديدُ يُرَقَّعُ
لَهُ مَنْظرٌ في العَيْنِ أبيضُ ناصعٌ ... ولكنَّهُ في القَلبِ أسودُ أسفعُ
ونَحْنُ نُزَجِّيهِ على الكُرْهِ والرِّضَا ... وأَنْفُ الفَتَى مِنْ وَجهِهِ وهْوَ أَجْدَعُ
لقَدْ سَاسَنا هذا الزَّمانُ سياسَةً ... سُدىً لم يَسُسْها قَطُّ عَبْدٌ مُجَدَّعُ
تَرُوحُ علينا كلَّ يَوْمٍ وتَغْتدي ... خُطُوبٌ كأَنَّ الدَّهْرَ مِنْهُنَّ يُصْرَعُ
حَلَتْ نُطَفٌ مِنها لِنكْسٍ وذُو النُّهَى ... يُدَافُ له سُمٌّ مِنَ العيش مُنْقَعُ
فإنْ نَكُ أُهْمِلْنَا فأَضْعِفْ بِسَعْيِنا ... وإنْ نَكُ أُجْبِرْنا فَفيمَ نُتَعْتِعُ؟
لقد آسَفَ الأعدَاءَ مَجْدُ ابنِ يُوسفٍ ... وذُو النَّقْصِ في الدُّنيا بِذِي الفَضْلِ مُولَعُ

⇐

⇐ أخذْتُ بحبلٍ منه لمَّا لَوَيْتُهُ ... على مِرَرِ الأيَّامِ ظَلَّتْ تَقَطَّعُ
هو السَّيْلُ إنْ واجَهْتَه انْقَدْتَ طَوْعَهُ ... وتقتادُهُ مِنْ جانبَيْهِ فيَتْبَعُ
ولَمْ أرَ نَفْعاً عندَ مَنْ ليْسَ ضائراً ... ولَمْ أرَ ضَرّاً عنْدَ مَنْ ليسَ يَنْفَعُ
يَقُولُ فيُسمِعُ ويمْشِي فيُسْرِعُ ... ويَضربُ في ذَاتِ الإلهِ فَيُوجِعُ
مُمَرٌّ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ بَعْضُ نَفْسِهِ ... وسَائِرُها للحَمْدِ والأجْرِ أجْمَعُ
رَأى البُخْلَ مِنْ كُلٍّ فَظِيعاً فَعافَهُ ... على أنَّهُ مِنْه أمَرُّ وأفْظَعُ
وكُلُّ كُسُوفٍ في الدَّرارِيِّ شُنْعَةٌ ... ولكنَّهُ في الشَّمس والبَدرِ أشْنَعُ
مَعَادُ الوَرَى بَعْدَ الْمَمَاتِ وسَيْبُهُ ... مَعَادٌ لَنا قبْلَ المَماتِ ومَرْجِعُ
لَهُ تالِدٌ قَدْ وَقَّرَ الجُودُ هَامَهُ ... فقَرَّتْ وكانَتْ لا تَزالُ تَفزَّعُ
إذا كَانَتِ النُّعْمَى سَلُوباً مِن امْرِئٍ ... غَدَتْ مِنْ خَلِيجَيْ كَفِّه، وَهْيَ مُتبِعُ
وإنْ عَثَرَتْ سُودُ اللَّيالي وبيضُها ... بوحْدَتِهِ ألفَيْتَها وَهْيَ مَجْمَعُ
وإنْ خَفَرَتْ أمْوَالَ قَوْمٍ أكُفُّهُمْ ... مِنَ النَّيْلِ والجَدْوَى فكَفَّاه مَقْطَعُ
ويَوْمٍ يَظَلُّ العِزُّ يُحْفَظُ وَسْطَهُ ... بِسُمْرِ العَوَالي والنُفُوسُ تُضَيَّعُ
مَصِيفٍ مِنَ الهَيْجَا ومِنْ جاحمِ الوَغَى ... ولكنَّه مِنْ وابِلِ الدَّمِ مَرْبَعُ
عَبُوسٍ كَسَا أبْطَالَهُ كُلَّ قَوْنَسٍ ... يُرَى المرْءُ مِنْهُ وهْوَ أفرَعُ أنْزَعُ
وأسْمَرَ مُحْمَرَّ العَوالي يَؤُمُّهُ ... سِنَانٌ بحبَّات القُلُوبِ مُمتَّعُ
مِنَ اللَّاءِ يَشْرَبْنَ النَّجيعَ مِنَ الكُلى ... غَريضاً، ويَرْوَى غَيْرُهُنَّ فيَنْقَعُ
شَقَقْتَ إلى جَبَّارِهِ حَوْمَةَ الوَغَى ... وقَنَّعتَهُ بالسَّيفِ وهو مُقَنَّعُ
لَدَى سَنْدَبايا والهِضَابِ وأرْشَقٍ ... ومُوقانَ والسُّمْرُ اللِّدانُ تَزَعْزَعُ
وَأبْرَشْتَويم والكِذَاجِ ومُلْتَقَى ... سَنابِكِها والخَيْلُ تَرْدِي وتَمْزَعُ
غَدَتْ ظُلَّعاً حَسْرَى وغَادَرَ جَدُّها ... جُدُودَ أُناسٍ وهْيَ حَسْرَى وظُلَّعُ
هُوَ الصُّنْعُ إنْ يَعْجَلْ فَنَفْعٌ وإنْ يَرِثْ ... فَلَلرَّيْثُ في بعضِ المَوَاطِنِ أسْرَعُ
أظَلَّتكَ آمالي وفي البَطْشِ قُوَّةٌ ... وفي السَّهْمِ تَسْديدٌ وفي القَوْسِ مَنْزَعُ

⇐

بعض المواضِعِ أَنْفَعُ ﴾.

﴿ وقول أبي الطّيّب ﴾:

﴿ وَمِنَ الْخَيْرِ بُطْءُ سَيْبِكَ ﴾ أي: تأخّر عطائك ﴿ عَنِّي (١) * أَسْرَعُ السُّحْبِ فـي

⇐ وإنَّ الغِنَى لي إنْ لحظتَ مَطالبي ... مِنَ الشِّعْرِ، إلَا في مَديحك، أَطْوَعُ

وإنَّكَ إنْ أهزَلْتَ في الْمَحْلِ لم تُضِعْ ... ولم تَرْعَ إنْ أَهْـزَلْتَ والرَّوْضُ مُمْرِعُ

رَأَيْتُ رَجَائي فيكَ وحْدَكَ هِمَّةً ... ولكنَّهُ في سائِرِ النَّاسِ مَطْمَعُ

وكَمْ عاثِرٍ مِنَّا أَخَذْتَ بِضَبْعِهِ ... فأَضحَى له في قُلَّةِ الْمَجْدِ مَطلَعُ

فصَارَ اسمُه في النَّائِباتِ مُدافِعاً ... وكانَ اسمُه مِنْ قَبْلُ وهْوَ مُدَفَّعُ

وما السَّيْفُ إلّا زُبْرَةٌ لو تَرَكْتَهُ ... على الخِلْقَةِ الأُولى لَمَا كَانَ يَقْطَعُ

فَدُونَكَها لَوْلا لَيَانُ نَسِيبِها ... لَظَلَّتْ صِلابُ الصَّخْرِ مِنْهَا تَصدَّعُ

لهَا أَخَواتٌ قَبْلَها قد سَمِعْتَها ... وإنْ لم تَزِغْ بي مُدَّةٌ فَستَسْمَعُ

(١) **قوله: «ومن الخير بُطْء سيبك عنّي»**. والبيت من الخفيف على العروض الأُولى مع الضّرب المماثل وهو من قصيدة طويلة للمتنبّي، قالوا: خرج أبو الطيّب إلى جبل جرس فنزل بأبي الحسين عليّ بن أحمد المرّي الخراساني وكان بينهما مودّة بطبريّة فقال يمدحه:

لا افْتِخارٌ إلّا لمَنْ لا يُضامُ ... مُدْرِكٍ أوْ مُحارِبٍ لا يَنامُ

لَيْسَ عَزْماً مَا مَرَّضَ المَرْءُ فيهِ ... لَيسَ هَمّاً ما عاقَ عنهُ الظَّلامُ

واحتِمالُ الأذى ورُؤيَةُ جانِيـ ... ـهِ غِذاءٌ تَضْوَى بهِ الأجسامُ

ذَلّ مَنْ يَغْبِطُ الذّليلَ بعَيشٍ ... رُبَّ عَيشٍ أخَفُّ منْهُ الحِمامُ

كُلُّ حِلْمٍ أتَى بغَيرِ اقْتِدارٍ ... حُجّةٌ لاجِئٌ إلَيها اللّئامُ

مَنْ يَهُنْ يَسْهُلِ الهَوَانُ عَلَيهِ ... ما لجُرْحٍ بمَيّتٍ إيلامُ

ضاقَ ذَرْعاً بأنْ أضيقَ بهِ ذَرْ ... عاً زَماني واستَكرَمَتْني الكِرامُ

واقِفاً تحتَ أخمَصَيْ قَدْرِ نَفسي ... واقِفاً تحتَ أخْمَصَيّ الأنَامُ

أقَراراً ألَذُّ فَوْقَ شَرارٍ ... ومَراماً أبْغي وظُلْمي يُرامُ

دونَ أنْ يَشرَقَ الحِجازُ ونَجْدٌ ... والعِراقانِ بالقَنا والشّامُ

⇐

⇐ شَرَقَ الجَوِّ بالغُبَارِ إذا سَا رَ عَليُّ بنُ أحْمَدَ القَمْقامُ
الأديبُ المُهَذَّبُ الأصْيَدُ الضَرْ بُ الذَّكيُّ الجَعدُ السَّرِيُّ الهُمامُ
والَّذي رَيْبُ دَهْرِهِ مِنْ أسَارَا هُ ومِنْ حاسدي يَدَيْهِ الغَمامُ
يَتَداوَى مِنْ كَثْرَةِ المَالِ بالإقْـ ـلالِ جُوداً كأنَّ مَالاً سَقَامُ
حَسَنٌ في عُيُونِ أعْدائِهِ أقْـ ـبَحُ مِن ضَيْفِهِ رأتْهُ السَّوامُ
لوْ حَمَى سَيِّداً منَ المَوتِ حامٍ لَحَماهُ الإجْلالُ والإعْظامُ
وعَوارٍ لَوامِعٌ دِينُهَا الحِلْـ ـلُ ولٰكِنَّ زِيَّها الإحْرامُ
كُتِبَتْ في صَحائِفِ المجْدِ: بِسْمٌ ثمَّ قَيسٌ وبعدَ قَيسَ السَّلامُ
إنَّما مُرَّةُ بنُ عَوْفِ بنِ سَعْدٍ جَمَراتٌ لا تَشْتَهيها النَّعامُ
لَيلُها صُبْحُها مِنَ النَّارِ والإصْـ ـبَاحُ لَيْلٌ مِنَ الدّخانِ تِمامُ
هِمَمٌ بَلَغَتْكُمْ رُتَباتٍ قَصُرَتْ عَنْ بُلُوغِها الأوْهامُ
ونُفوسٌ إذا انْبَرَتْ لِقِتَالٍ نَفِدَتْ قَبْلَ يَنْفَد الإقْدامُ
وقُلُوبٌ مُوَطَّناتٌ على الرَّوْ عِ كأنَّ اقْتِحامَهَا اسْتِسْلامُ
قائِدو كُلِّ شَطْبَةٍ وحِصانٍ قَدْ بَراها الإسْراجُ والإلجامُ
يَتَعَثَّرْنَ بالرُّؤوسِ كَما مَرْ رَ بتاءاتِ نُطْقِهِ التَّمتَامُ
طَالَ غِشْيانُكَ الكَرِيهَةَ حتَّى قالَ فيكَ الّذي أقُولُ الحُسَامُ
وكَفَتْكَ الصَّفائِحُ النّاسَ حتّى قد كَفَتْكَ الصَّفائحَ الأقْلامُ
وكَفَتْكَ التّجارِبُ الفِكْرَ حتَّى قَدْ كَفاكَ التّجارِبَ الإلْهَامُ
فارِسٌ يَشتَري بِرازَكَ للفَخْـ ـرِ بقَتْلٍ مُعَجَّلٍ لا يُلامُ
نائِلٌ منكَ نَظْرَةً ساقَهُ الفَقْـ ـرُ عَلَيْهِ لفَقْرِهِ إنْعَامُ
خَيْرُ أعضائِنا الرُّؤوسُ ولَكِنْ فَضَلَتْها بقَصْدِكَ الأقْدامُ
قَد لَعَمري أقْصَرْتُ عَنكَ ولِلوَفْـ ـدِ ازْدِحامٌ وللعَطايا ازْدِحامُ
خِفْتُ إن صِرْتُ في يَمينِكَ أن تأ خُذَني في هِباتِكَ الأقوامُ

⇐

المَسِيرِ الجَهامُ ﴾ أي: السَّحَاب الّذي لا ماء فيه.

يقول: لعلّ تأخّر عطاياك عنّي يدلّ على كثرتها كالسَّحَاب إنّما يُسْرِع منها ما كان جَهَاماً لا ماءَ فيهِ، وما فيه الماء يكون ثَقِيْلَ المَشْي.

فبيت أبي الطّيّب أبلغ؛ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضَرَبَ المَثَلَ بالسَّحَاب.

[القسم الثّاني]

﴿ وثانيها ﴾ أي: ثاني الأقسام ـ وهو أن يكون الثّاني دون الأوّل ـ **﴿ كقول البُحْتُرِيّ ﴾**:

﴿ وَإِذَا تَأَلَّقَ ﴾ أي: لَمَعَ **﴿ في النَّدِيّ ﴾**[1] أي: في المَجْلِسِ الغاصّ بأشراف

⇐ ومنَ الرُّشْدِ لم أَزُرْكَ على القُرْ ... بِ، على البُعْدِ يُعرَفُ الإلمامُ
ومِنَ الخيرِ بُطْءُ سَيْبِكَ عنّي ... أسرَعُ السُّحْبِ في المَسِيرِ الجَهامُ
قُلْ فكَمْ مِنْ جَواهرٍ بنِظامٍ ... وُدُّها أنّها بفيكَ كَلامُ
هابَكَ اللَّيْلُ والنّهارُ فَلَوْ تَنْـ ... ـهاهُما لم تَجُزْ بكَ الأيّامُ
حَسْبُكَ اللهُ ما تَضِلّ عَنِ الحَقْـ ... ـقِ ولا يَهْتَدي إلَيكَ أثَامُ
لِمَ لا تَحْذَرُ العَواقِبَ في غَيْـ ... ـرِ الدّنايا، أمَا عَلَيْكَ حَرامُ
كَمْ حَبيبٍ لا عُذْرَ لِلّوْمِ فيهِ ... لَكَ فيهِ مِنَ التُّقَى لُوّامُ
رَفَعَتْ قَدْرَكَ النّزاهَةُ عَنْهُ ... وثَنَتْ قَلْبَكَ المَساعي الجِسامُ
إنّ بَعضاً مِنَ القَريضِ هُذاءٌ ... لَيسَ شَيئاً وبَعضَهُ أحْكامُ
مِنْهُ ما يَجْلُبُ البَراعَةُ والفَضْـ ... ـلُ ومِنْهُ ما يَجْلُبُ البِرْسامُ

(١) قوله: «وإذا تألّق في النّدي». البيت من الكامل على العروض الأُولى مع الضّرب المماثل، والقائل البُحْتُريّ من قصيدة يمدح بها الحسن بن وهب:

مَنْ سائِلٌ لِمُعَذِّلٍ عَنْ خَطْبِهِ ... أَوْ صافِحٌ لِمُقَصِّرٍ عَنْ ذَنْبِهِ
⇐

⇐ حُمِّلْتُ لِلْحَسَنِ بْنِ وَهْبٍ نِعْمَةً ... ثَقُلَتْ عَلَى ذَلَلِ ٱلثَّنَاءِ وَصَعْبِهِ
وَوَعَدْتُهُ أَنِّي أَقُومُ بِشُكْرِهَا ... فَحَمَلْتُ مِنْهُ نَقاً فَلَمْ أَنْهَضْ بِهِ
إِلَّا أَكُنْ حُمِّلْتُ مِنْهُ يَذْبُلاً ... فَلَقَدْ مُنِيتُ بِخِذْنِهِ أَوْ تِرْبِهِ
مَا أَضْعَفَ ٱلْإِنْسَانَ لَوْلاَ هِمَّةٌ ... فِي نُبْلِهِ أَوْ قُوَّةٌ فِي لُبِّهِ
مَنْ لاَ يُؤَدِّي شُكْرَ نِعْمَةِ خِلِّهِ ... فَمَتَى يُؤَدِّي شُكْرَ نِعْمَةِ رَبِّهِ
وَهَبَ ٱبْنُ وَهْبٍ وَفْرَهُ حَتَّى لَقَدْ ... أَوْفَى عَلَى شَرْقِ ٱلثَّنَاءِ وَغَرْبِهِ
سَبَّاقُ غَايَاتٍ إِذَا طَلَبَ ٱلْمَدَى ... بِرَسِيلِهِ فَعَدُوُّهُ مِنْ حِزْبِهِ
وَإِذَا تَقَسَّمَ قَبْرَ عَمْرٍو فِي بَنِي آلـ ... ـدَّيَّانِ صَارَ إِلَيْهِ أَزْكَى تُرْبِهِ
إِنْ شِئْتَ أَنْ تَدَعَ ٱلْفِعَالَ لِأَهْلِهِ ... فَٱعْرِضْ لِمَجْدِ سَعِيدِهِ أَوْ وَهْبِهِ
تِلْكَ ٱلْخُصُوصُ فَإِنْ عَمَمْتَ أَمَدَّهَا ... بِرَبِيعَتَيْهِ وَحَارِثَيْهِ وَكَعْبِهِ
صِيدٌ لِأَصْيَدَ لَسْتَ تُبْصِرُ جَمْرَةً ... فِي ٱلنَّاسِ لَمْ تَكُ قَطْرَةً مِنْ صُلْبِهِ
عَرَفَ ٱلْعَوَاقِبَ فَٱسْتَفَادَ مَكَارِماً ... يَفْنَى ٱلزَّمَانُ وَذِكْرُهَا فِي عَقْبِهِ
وَكَفَى ٱلْكَرِيمَ بِهَؤُلاَءِ مَكَارِماً ... مَأْثُورَةً فِي سِلْمِهِ أَوْ حَرْبِهِ
وَإِذَا اسْتَهَلَّ أَبُو عَلِيٍّ لِلنَّدَى ... جَاءَ ٱلْغَمَامُ ٱلْمُسْتَهِلُّ بِسَكْبِهِ
وَإِذَا ٱحْتَبَى فِي عُقْدَةٍ مِنْ حِلْمِهِ ... يَوْماً رَأَيْتَ مُتَالِعاً فِي هَضْبِهِ
وَإِذَا تَأَلَّقَ فِي ٱلنَّدِيِّ كَلاَمُهُ آلـ ... ـمَصْقُولُ خِلْتَ لِسَانَهُ مِنْ عَضْبِهِ
وَإِذَا دَجَتْ أَقْلاَمُهُ ثُمَّ ٱنْتَحَتْ ... بَرَقَتْ مَصَابِيحُ ٱلدُّجَى فِي كُتْبِهِ
بِٱللَّفْظِ يَقْرُبُ فَهْمُهُ فِي بُعْدِهِ ... مِنَّا وَيَبْعُدُ نَيْلُهُ فِي قُرْبِهِ
حِكَمٌ فَسَائِحُها خِلاَلَ بَنَانِهِ ... مُتَدَفِّقٌ وَقَلِيبُهَا فِي قَلْبِهِ
كَٱلرَّوْضِ مُؤْتَلِقاً بِحُمْرَةِ نَوْرِهِ ... وَبَيَاضِ زَهْرَتِهِ وَخُضْرَةِ عُشْبِهِ
أَوْ كَٱلْبُرُودِ تُخُيِّرَتْ لِمُتَوَّجٍ ... مِنْ خَالِهِ أَوْ وَشْيِهِ أَوْ عَصْبِهِ
وَكَأَنَّهَا وَٱلسَّمْعُ مَعْقُودٌ بِهَا ... شَخْصُ ٱلْحَبِيبِ بَدَا لِعَيْنِ مُحِبِّهِ
كَاثَرْتُهُ فَإِذَا ٱلْمُرُوءَةُ عِنْدَهُ ... تُعْدِي ٱلْمُفَاوِضَ مِنْ أَقَاصِي صَحْبِهِ

⇐

النّاس ﴿كَلامُهُ الْـ * مَصْقُولُ﴾ المنقّح ﴿خِلْتَ لِسَانَهُ مِنْ عَضْبِهِ﴾ أي: من سيفه القاطع، شبّه لسانه بسيفه ﴿وقول أبي الطّيّب﴾:

﴿كَأَنَّ أَلْسُنَهُمْ فِي النُّطْقِ قَدْ جُعِلَتْ(١) عَلَىٰ رِمَاحِهِمُ في الطَّعْنِ خِرْصَاناً﴾

⇐ وَوَجَدْتُ فِي نَفْسِي مَخَايِلَ سُؤدَدٍ أَنْ كُنْتُ يَوْماً وَاحِداً مِنْ شَرْبِهِ
فَصَبَغْتُ أَخْلاَقِي بِرَوْنَقِ خُلْقِهِ حَتَّى عَدَلْتُ أُجَاجَهُنَّ بِعَذْبِهِ
قَوْمِي فِدَاؤُكَ قَدْ أَضَاءَ لِنَاظِرِي بِكَ كُلُّ مُنْكَسِفِ ٱلْأَصِيلِ مُضِيِّهِ
فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنَّةٌ مَا بَعْدَهَا مَنٌّ يُعَابُ ٱلصَّادِرُونَ بِغِبِّهِ
كَمْ آمِرٍ أَلاَّ تَجُودَ وَعَاتِبٍ فِي أَنْ تَجُودَ أَبَتَّهُ فِي عَتْبِهِ

* * *

(١) قوله: «كَأَنَّ أَلْسُنَهُمْ فِي النُّطْقِ قَدْ جُعِلَتْ». البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المقطوع، والقائل: أبو الطّيّب المتنبّي من قصيدة يمدح بها أخاه أبا سهل سعيد بن عبيدالله بن الحسن الأنطاكي:

قَدْ عَلَّمَ البَينُ مِنّا البَينَ أَجْفانَا تَدْمَى وأَلَّفَ في ذا القَلبِ أحزانَا
أَمّلْتُ ساعةَ ساروا كَشْفَ مِعصَمِها لِيَلْبَثَ الحَيُّ دونَ السّيرِ حَيرانَا
ولوْ بَدَتْ لأتاهَتْهُمْ فَحَجَبَهَا صَوْنٌ عُقُولَهُمْ من لحظِها صانَا
بالواخِداتِ وحاديها وبي قَمَرٌ يَظَلُّ من وَخْدِها في الخِدرِ خَشيانَا
أمّا الثّيابُ فَتَعْرَى مِنْ مَحاسِنِهِ إذا نَضاها ويَكسَى الحُسنَ عُرْيانَا
يَضُمّهُ المِسكُ ضَمَّ المُستَهامِ بِهِ حتّى يَصيرَ على الأعكانِ أعكانَا
قد كنتُ أُشفِقُ من دَمعي على بَصري فاليَوْمَ كلُّ عزيزٍ بَعدَكمْ هَانَا
تُهدي البَوارِقُ أخلافَ المِياهِ لكُمْ وللمُحِبّ مِنَ التّذكارِ نِيرانَا
إذا قَدِمْتُ على الأهوالِ شَيّعَني قَلْبٌ إذا شِئْتُ أنْ أسلاكمُ خانَا
أبدو فيَسجُدُ مَنْ بالسّوءِ يذكُرُني فَلا أُعاتِبُهُ صَفْحاً وإهْوَانَا
وهكَذا كُنتُ في أهْلي وفي وَطَني إنّ النّفيسَ غَريبٌ حَيثُمَا كَانَا
مُحَسَّدُ الفَضْلِ مكذوبٌ على أَثَري ألقَى الكَميَّ ويَلقاني إذا حَانَا

⇐

⇐ لا أشرَئِبّ إلى ما لم يَفُتْ طَمَعاً ... ولا أبيتُ على ما فاتَ حَسرَانَا
ولا أُسَرّ بمَا غَيري الحَميدُ بهِ ... ولَوْ حَمَلْتَ إليّ الدّهْرَ مَلآنَا
لا يَجْذِبَنّ رِكَابي نَحْوَهُ أحَدٌ ... ما دُمتُ حَيّاً وما قَلقَلنَ كِيرانَا
لو استَطَعْتُ رَكبتُ النّاسَ كلّهمُ ... إلى سَعيدِ بنِ عَبدِالله بُعْرَانَا
فالعِيسُ أعْقَلُ مِنْ قَوْمٍ رَأيْتُهُمُ ... عَمّا يَراهُ منَ الإحسانِ عُمْيانَا
ذاكَ الجَوادُ وإنْ قَلّ الجَوادُ لَهُ ... ذاكَ الشّجاعُ وإنْ لم يرْضَ أقرانَا
ذاكَ المُعِدّ الذي تَقْنُو يَداهُ لَنَا ... فَلَوْ أُصِيبَ بشيءٍ منهُ عَزّانَا
خَفّ الزّمانُ على أطْرافِ أُنْمُلِهِ ... حتّى تُوُهِّمنَ للأزْمانِ أزْمانَا
يَلْقَى الوَغَى والقَنَا والنّازلاتِ بهِ ... والسّيفَ والضّيفَ رَحبَ البالِ جذلانَا
تَخالُهُ من ذكاءِ القَلْبِ مُحْتَمِياً ... ومن تَكَرّمِهِ والبِشْرِ نَشْوانَا
وتَسْحَبُ الحِبرَ القَيْناتُ رافِلَةً ... من جُودِهِ وتَجُرّ الخَيْلُ أرْسَانَا
يُعطي المُبَشِّرَ بالقُصّادِ قَبْلَهُمُ ... كَمْنِ يُبَشّرُهُ بالمَاءِ عَطْشانَا
جَزَتْ بني الحَسَنِ الحُسنى فإنّهُمُ ... في قَوْمِهِمْ مثلُهُمْ في الغُرّ عَدْنانَا
ما شَيّدَ اللهُ مِنْ مَجْدٍ لسالِفِهِمْ ... إلّا ونَحْنُ نَراهُ فيهِمِ الآنَا
إنْ كوتبوا أوْ لُقوا أو حوربوا وُجدوا ... في الخَطّ واللّفظِ والهَيجاءِ فُرْسانَا
كأنّ ألسُنَهُمْ في النّطقِ قد جُعلَتْ ... على رِماحِهِم في الطّعنِ خِرْصانا
كأنّهُمْ يَرِدونَ المَوْتَ مِنْ ظَمَإٍ ... أو يَنْشَقُونَ منَ الخطّيّ رَيحَانَا
الكائِنِينَ لِمَنْ أبْغي عَداوَتَهُ ... أعدَى العِدى ولمن آخيتُ إخوانَا
خَلائِقٌ لوْ حَواها الزّنْجُ لانْقَلَبُوا ... ظُمْيَ الشّفاهِ جِعادَ الشَّعرِ غُرّانَا
وأنْفُسٌ يَلْمَعِيّاتٌ تُحِبّهُمُ ... لها اضطِراراً ولَوْ أقْصَوْكَ شَنَآنَا
ألواضِحينَ أبُوّاتٍ وأجْبِنَةً ... ووالداتٍ وألْباباً وأذْهانَا
يا صائِدَ الجَحْفَلِ المَرْهوبِ جانِبُهُ ... إنّ اللّيوثَ تَصيدُ النّاسَ أحْدانَا
وواهِباً، كُلُّ وَقْتٍ وقتُ نائِلِهِ ... وإنّما يَهَبُ الوَهّابُ أحْيَانَا ⇐

«خِرْصَانُ الشَّجَر»: قُضْبَانُهَا، و«خِرْصَانُ الرِّماح»: أَسِنَّتُهَا، واحدها «خُرْص» ـ بالضّمّ والكسر ـ يعني: لِفَرْطِ مَضاء أَسِنَّةِ رِماحهم ونَفاذها كأنّ أَلْسُنَهُم عند النّطق جُعِلَتْ أَسِنَّةً على رِماحهم عند الطّعن، فصارت الأَسِنَّةُ في النَّفَاذ كَأَلْسِنَتِهِم.

فبيت أبي الطّيّب دون بيت البُحْتُرِيّ؛ لأنّه قد فاته ما أفاده البُحْتُرِيّ بلفظَيْ «تألّق» و«المَصْقول» من «الاستعارة[1] التّخييليّة» حيث أثبت «التّألّق» و«الصَّقالة» لـ«الكلام» كإثبات «الأظفار» لـ«المنيّة»[2]، ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسّيف وهو «استعارة بالكناية».

[القسم الثّالث]

﴿ وثالثها ﴾ أي: ثالث الأقسام ـ وهو أن يكون الثّاني مثل الأوّل ـ ﴿ كقول الأعرابيّ ﴾ أبي زياد: ﴿ ولَمْ يَكُ أَكْثَرَ الْفِتْيَانِ مَالاً ﴾[3] وروي: * وما إنْ كَانَ أَكْثَرُهُمْ

⇐ أنتَ الّذي سَبَكَ الأموالَ مَكْرُمَةً ... ثمّ اتّخَذْتَ لها السُّؤَّالَ خُزّانَا
عَلَيْكَ منكَ إذا أُخليتَ مُرْتَقِبٌ ... لم تأتِ في السّرِّ ما لم تأتِ إعْلانَا
لا أسْتَزيدُكَ فيما فيكَ من كَرَمٍ ... أنا الذي نامَ إنْ نَبَّهْتُ يَقْظَانَا
فإنّ مِثْلَكَ باهَيْتُ الكِرامَ بِهِ ... ورَدّ سُخْطاً على الأيّامِ رِضْوانَا
وأنْتَ أبْعَدُهُمْ ذِكْراً وأكْبَرُهُمْ ... قَدْراً وأرْفَعُهُمْ في المَجدِ بُنْيَانَا
قد شَرَّفَ اللهُ أرْضاً أنْتَ ساكِنُها ... وشَرَّفَ النّاسَ إذْ سَوّاكَ إنْسانَا

(١) وفي نسخةٍ: «من الاستعارة بالكناية والتّخييل».

(٢) في قول أبي ذؤيب الهُذَلِيّ:

وإذا المنيّة أَنْشَبَتْ أظفارها ... ألفيتَ كلّ تميمةٍ لا تَنْفَعُ

(٣) **قوله: «ولم يك أكثر الفتيان مالاً»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المشابه، والقائل اختلف فيه فقيل: مروان بن معن، كما في «الأشباه والنّظائر» للخالديين، وقيل: أبو زياد الأعرابي الكلابي ـ كما في «التّذكرة الحمدونيّة» و«الحماسة المغربيّة».

⇐

سَوَاماً» ❊ «السّائمة»[١] و«السَّوَام» و«السَّوَائم» الإبل الرّاعية. ﴿وَلَٰكِنْ كَانَ أَرْحَبَهُمْ ذِراعاً﴾ في «الأساس»[٢]: «فلان رَحْبُ الباعِ والذِّراع» و«رحيبهما» أي: سخيّ.

﴿وقول أشجع﴾ يمدح جعفر بن يحيى: ﴿وَلَيْسَ بِأَوْسَعِهِمْ فِي الغِنىٰ﴾[٣]

⇐ وأورده أبو تمّام في باب المديح والأضياف من «ديوان الحماسة» ناسباً لها إلى أبي زياد الأعرابي الكلابي:

له نـارٌ تُشَبُّ عـلى يَـفَاع ... إذا النِّيْرَانُ أُلْبِسَتِ القِناعا
ولم يك أكثرَ الفِتْيَانِ مالاً ... ولكن كان أرحبهم ذِراعا

* * *

(١) «السَّوَامُ» و«السّائم» بمعنىً، وهو المال الرَّاعي، يقال: «سَامَتِ الماشيةُ، تَسُومُ، سَوْماً» ـ أي: رَعَتْ ـ فهي: «سائمة» وجمع «السّائم» و«السّائمة»: «سوائم».

(٢) وهذا نصّه في مادّة «رحب» من «أساس البلاغة» ٢٢٤: ومن المجاز «فلان رَحْبُ الذِّراع بهذا الأمر» ـ إذا كان مطيقاً له ـ و«رَحْبُ الباعِ، والذِّراعِ» و«رحيبُهما»: سخيّ، و«هذا أمر إن تراحبت موارده فقد تضايقت مصادره» قال طفيل:

فهيّاك والأمر الّذي إن تراحبت ... موارده ضاقَتْ عليك مصادره

(٣) **قوله: «وليس بأوسعهم في الغنى»**. البيت من المتقارب والقائل أشجع السُّلَمِيّ المتوفّى سنة ١٩٥هـ في جعفر بن يحيى البرمكيّ من قصيدةٍ يقول فيها:

أتـصبِرُ للـبين أم تـجزَعُ ... فـإنّ الدّيـار غـداً بـلقَعُ
غـداً يـتفرّقُ أهـل الهـوى ... ويكـثُرُ بـاكٍ ومُسْتَرجِعُ

قال:

تُرِيْدُ المُلُوكُ مَـدَى جَـعْفَرٍ ... ولا يـصنعون كـما يـصنَعُ
وليس بأوسعهم في الغِنَى ... ولكـنّ مـعروفه أوسَـعُ
تَـلُوْذُ المـلوكُ بآرائـه ... إذا نـابه الحـدث الأفـظَعُ
وكم قـائلٍ ـ إذ رأى ثـروتي ... ومافي فضول الغِنَى أصنَعُ ـ:
غدا في ظلالِ نَـدَى جـعفرٍ ... بـجرّ ثـياب الغِنَى أشجَعُ
كأنّ أبا الفضل بـدر السّما ... لعشر مَـضَتْ بـعدها أربَـعُ

الضّمير في «أوسعهم» للملوك في البيت قبله:

تَرُوْمُ المُلُوْكُ مَدىٰ جَعْفَرٍ ... وَلاَ يَصْنَعُونَ كَمَا يَصْنَعُ

﴿ وَلٰكِنَّ مَعْرُوفَه ﴾ أي: إحسانه ﴿ أَوْسَعُ ﴾ من معروفهم، وكقول الآخر في مرثية ابن له:

وَالصَّبْرُ يُحْمَدُ فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا[1] ... إِلَّا عَلَيْكَ فَإِنَّهُ مَذْمُومُ

وقول أبي تَمَّامٍ بعده:

وَقَدْ كَانَ يُدعىٰ لابِسُ الصَّبْرِ حَازِماً[2] ... فَأَصْبَحَ يُدْعىٰ حَازِماً حِينَ يَجْزَعُ

---

(١) قوله: «والصّبر يحمد في المواطن كلّها». البيت من الكامل والقائل أبو عبدالرّحمن محمّد ابن عبيدالله بن عمرو الأموي المعروف بالعتبيّ ١٣٣ ـ ٢٢٨هـ من بني عتبة بن أبي سفيان ـ لعنهم الله جميعاً ـ من قطعةٍ يقول فيها:

أضْحَتْ بِخَدّي للدّموع رُسُومُ ... أَسَفاً عليك وفي الفُؤاد كُلُومُ

والصَّبْرُ يُحْمَدُ في المواطن كلّها ... إلّا عليك فإنّه مَذْمُومُ

يا واحداً من ستّةٍ أسكَنْتُهُم ... حُفَراً تُقَسَّمُ بينهم ورُجُومُ

لولا معالم رُوسِهنّ لما اهتدى ... لحميمه بين القبور حميمُ

من كان أغفله الزَّمَانُ فقد سَطَتْ ... كَفٌّ عليه من الزَّمَانِ غَشُومُ

حتّى بكى لي من رآني رحمةً ... إنّ المصاب نَصِيبُهُ مرحومُ

فَدَعِ الزّمانَ فليس يُعْتِبُ عاتباً ... إنّ الّذي لامَ الزَّمَانَ مَلُومُ

* * *

(٢) قوله: «وَقَدْ كَانَ يُدعىٰ لابِسُ الصَّبْرِ حَازِماً». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل أبو تَمَّام من قصيدةٍ طويلةٍ يرثي بها إدريس بن بَدْر الشاميّ القُرَشيّ:

دُمُوعٌ أَجَابَتْ دَاعِيَ الحُزْنِ هُمَّعُ ... تَوَصَّلُ مِنَّا عَنْ قُلُوبٍ تَقطَّعُ

عَفاءٌ عَلَى الدُّنيا طَويلٌ فإنَّها ... تُفَرِّقُ مِنْ حَيْثُ ابتَدَتْ تَتَجمَّعُ

⇐

⇐ تَبدَّلَتِ الأشياءُ حَتَّى لَخِلْتُها ... سَتَثْني غُرُوبَ الشَّمسِ مِنْ حَيْثُ تَطلُعُ
لَهَا صَيْحَةٌ في كلِّ رُوحٍ ومُهجَةٍ ... ولَيسَتْ بشَيءٍ مَا خَلَا القَلْبَ تُسمِعُ
أإدْرِيسُ ضَاعَ المَجْدُ بَعْدَكَ كُلُّهُ ... وَرأْيُ الَّذي يَرجوهُ بَعْدَكَ أَضْيَعُ
وَغُودِرَ وَجْهُ العُرْفِ أسوَدَ بَعْدَما ... يُسرَى وَكأنَّهُ كَعَابٌ تَصَنَّعُ
وَأصبَحتِ الأحْزَانُ لا لِمَبرَّةٍ ... تُسَلِّمُ شَزْراً وَالمَعالي تُوَدِّعُ
وَضَلَّ بِكَ المُرْتادُ مِنْ حَيْثُ يَهتدي ... وَضَرَّتْ بِكَ الأيَّامُ مِنْ حَيْثُ تَنفَعُ
وأَضْحَتْ قَرِيحاتُ القُلوبِ مِنَ الجَوى ... تُقاظُ وَلكنَّ المَدامِعَ تُرْبَعُ
عُيونٌ حَفِظْنَ اللَّيلَ فِيكَ مُجَرَّماً ... وأَعطَيْنَه الدَّمعَ الَّذي كَانَ يُمْنَعُ
وَقَدْ كانَ يُدْعَى لابِسَ الصَّبْرِ حازِماً ... فقَدْ صارَ يُدْعَى حازِماً حينَ يَجْزَعُ
وَقالَتْ عَزاءً لَيْسَ لِلمَوْتِ مَدْفَعٌ ... فقلتُ وَلاَ للحُزْنِ للمَوْتِ مَدْفَعُ
لإدْرِيسَ يَوْمٌ مَا تَزالُ لِذِكْرِهِ ... دُمُوعٌ وإنْ سَكَّنْتَها تَتفرَّعُ
ولمَّا نَضا ثَوْبَ الحَياةِ وَأَوْقَعتْ ... بِهِ نَائِبَاتُ الدَّهْرِ مَا يُتَوقَّعُ
غَدا ليسَ يَدْري كيفَ يَصْنَعُ مُعْدِمٌ ... دَرَى دَمْعُهُ في خَدِّهِ كَيْفَ يَصْنَعُ
وَمَاتَتْ نُفوسُ الغَالِبِيِّينَ كُلِّهِمْ ... وإلّا فَصَبْرُ الغَالِبِيِّينَ أَجمَعُ
غَدَوْا في زَوايا نَعْشِه وكأنَّما ... قُرَيشٌ قُرَيشٌ يومَ ماتَ المُجمِّعُ
وَلَمْ أنسَ سَعْيَ الجُودِ خَلْفَ سَرِيرِه ... بأكْسَفِ بَالٍ يَسْتَقِيمُ ويَظلَعُ
وَتكبيرَهُ خَمْساً عَلَيْه مُعالِناً ... وإنْ كانَ تَكبيرَ المُصَلِّينَ أَرْبَعُ
وَمَا كُنْتُ أَدْرِي يَعلَمُ اللهُ قَبلَها ... • بأنَّ النَّدَى في أَهْلِه يَتَشَيَّعُ
وَقُمْنا فَقُلْنا بعدَ أنْ أُفرِدَ الثَّرى ... بِهِ مَا يُقالُ في السَّحابَةِ تُقْلِعُ
أَلَمْ تَكُ تَرْعانا مِنَ الدَّهْرِ إنْ سَطا ... وَتَحفَظُ مِنْ آمالِنَا مَا يُضَيَّعُ
وَتَلبَسُ أخلاقاً كِراماً كأنَّها ... عَلَى العِرْضِ منْ فَرْطِ الحَصَانةِ أدرُعُ
وَتَبْسُطُ كَفّاً في الحُقوقِ كأنَّما ... أَنامِلُها في البأْسِ وَالجُودِ أَذْرُعُ
وَتَرْبطُ جَأْشاً وَالكُماةُ قُلوبُهمْ ... تَزَعْزَعُ خَوفاً مِنْ سُيوفٍ تَزعزعُ

⇐

هذا هو النّوع الظّاهر من الأَخْذِ والسَّرِقة.

[النّوع الثّاني وأنواعه]

[النّوع الأوّل منه متشابه المعنيين]

﴿**وأمّا غير الظّاهر فمنه أن يتشابه المعنيان**﴾ أي: معنى البيت الأوّل ومعنى البيت الثّاني ﴿**كقول جرير**﴾:

﴿فَـلاَ يَـمْنَعْكَ مِـنْ أَرَبٍ﴾ أي: حاجة ﴿لُـحَاهُمْ﴾[1] ـ بالضّمّ جمع

⇐ وَأُمنِيَّةُ المُرتَادِ تُحضِرُكَ النَّدَى ... فَـيَشفَعُ فِـي مِـثْلِ المَـلا فَـيُشَفَّعُ
فَأُنـطِقَ فـيها حَـامِدٌ وهْـوَ مُـفْحَمٌ ... وَأُفـحِمَ فـيهَا حَـاسِدٌ وَهْـوَ مِـصْقَعُ
أَلاَ إنَّ فــي ظُــفرِ المَـنِيَّةِ مُـهْجَةً ... تَـظَلُّ لَـهَا عَـيْنُ العُـلى وَهْـيَ تَـدْمَعُ
هِـيَ النَّفْسُ إنْ تَـبْكِ المَكَارِمُ فَـقْدَهَا ... فَـمِنْ بَـيْنِ أَحْشَـاءِ المكَـارِمِ تُـنْزَعُ
أَلاَ إنَّ أَنـفاً لم يَـعُدْ وهـوَ أَجـدَعٌ ... لِـفَقْدِكَ عـندَ المَكْـرُماتِ لأَجْـدَعُ
وإنَّ آمْـرَأً لَـمْ يُـمْسِ فِـيكَ مُـفَجَّعاً ... بِـمَجْلُودِهِ فِـي عَـقْلِهِ لَـمُفَجَّعُ

(١) **قوله: «فلا يمنعك من أرب لحاهم»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل، والقائل: جرير بن عطيّة الشّاعر المشهور من قصيدة طويلة يقول فيها متهجّماً على الفرزدق:

سَـمَتْ لِيَ نَـظْرَةٌ، فَـرَأَيْتُ بَـرْقاً ... تِـهامِيّاً، فَـرَاجَـعَني ادِّكَـارِي
يَـقُولُ النَّـاظِرُونَ إلىٰ سَـنَاهُ ... نَـرَىٰ بُـلْقاً شَـمَسْنَ عـلىٰ مِـهَارِ
لَـقَدْ كَـذَبَتْ عِـدَاتُكِ أَمَّ بِشْـرٍ ... وَقَـدْ طَـالَتْ أَنَـاتي وَانـتِظَارِي
عَـجِلْتِ إلىٰ مَـلامَتِنَا، وَتَسـرِي ... مَـطَايَانا، وَلَـيْلُكِ غَـيرُ سَـارِي
فَـهَانَ عَـلَيْكِ مـا لَـقِيَتْ رِكَـابِي ... وَسَـيْرِي فـي الْـمُلَمَّعَةِ القِـفَارِ
وَأَيَّـامٍ أَتَـيْنَ عَـلى الْـمَطَايَا ... كَأَنَّ سَـمُومَهُنَّ أَجـيجُ نَـارِ
كَـأنَّ عَـلىٰ مَـغَابِنِهِنَّ هَـجْراً ... كُـحَيْلَ اللِّـيتِ أَوْ نَـبَعانَ قَـارِ
لَـقَدْ أَمْسَـى البَـعيثُ بِـدَارِ ذُلٍّ ... وَمَـا أَمْسَـى الفَـرَزْدَقُ بـالخِيَارِ

⇐

«لِحْيَة»[1] ـ ﴿سَوَاءٌ ذُو العِمامَةِ والخِمارِ﴾ أي: لا يَمْنَعْكَ من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرّجال؛ لأنّ الرّجال منهم والنّساء سواء في الضّعف.

﴿وقول أبي الطّيّب﴾ في سيف الدَّوْلة يَذْكُرُ خُضُوع بني كِلاب وقبائل العَرَب له:

⇐ جَلاجِلُ، كُرَّج، وَسِبَالُ قِرْدٍ ... وَزَنْـدٌ مِنْ قُفَيرَةَ غَيرُ وَارِي
عَرَفْنا مِنْ قُفَيرَةَ حَاجِبَيْهَا ... وَجَـذّاً فـي أَنامِلِهَا القِصَارِ
تَدافَعْنَا، فَقَالَ بَنُو تَمِيم: ... كَأَنَّ القِرْدَ طُوِّحَ مِنْ طَمارِ
أَطَامِعَةٌ قُيُونُ بَني عِقَالٍ ... بِعُقْبَىٰ حِينَ فاتَهُمُ حِضَارِي
وَقَدْ عَلِمَتْ بَنُو وَقْبَانَ أَنِّي ... صَبُورُ الوَعْثِ مُعْتَزِمُ الخَبارِ
بِيَرْبُوعٍ فَخَرْتَ وَآلِ سَعْدٍ ... فَلا مَجْدي بَلَغْتَ وَلا افتخارِي
لِيَرْبوعٍ فَوارِسُ كُلَّ يَوْمٍ ... يُوَارِي شَمْسَهُ رَهَجُ الغُبَارِ
عُتَيْبَةُ والأُحَيْمِرُ وَابْنُ سَعْدٍ ... وَعَتَّابٌ وَفَارِسُ ذِي الخِمَارِ
وَيَوْمَ بَني جَذِيمَةَ إذْ لَحِقْنا ... ضُحىً بَينَ الشُّعَيْبَةِ وَالعَقَارِ
وُجُوهُ مُجَاشِعٍ طُلِيَتْ بِلُؤْمٍ ... يُبَيِّنُ فِي المُقَلَّدِ وَالعِذَارِ
وَحَالَفَ جِلْدَ كُلِّ مُجاشعيٍّ ... قَميصُ اللُّوْمِ لَيْسَ بِمُسْتَعَارِ
لهم أُدْرٌ تُصَوِّتُ في خِصَاهُمْ ... كَتَصْوِيتِ الجَلاجِلِ في القِطَارِ
أَغَرَّكُمُ الفَرَزْدَقُ مِنْ أبيكُمْ ... وَذِكْرُ مَزادَتَيْنِ علىٰ حِمَارِ
وَجَدْنَا بَيْتَ ضَبَّةَ في مَعَدٍّ ... كَبَيْتِ الضَّبِّ لَيسَ لَهُ سَوَارِي
وَجَدْنَاهُمْ قَنَاذِعَ مُلْزَقَاتٍ ... بِلا نَبْعٍ نَبَتْنَ وَلا نُضَارِ
إذا ما كُنْتَ ملتمساً نِكَاحاً ... فَلا تَعْدِلْ بِوَطْءِ بَني ضِرارِ
ولا تَمْنَعْكَ مِنْ أَرَبٍ لِحَاهُمْ ... سَوَاءٌ ذو العِمَامَةِ وَالخِمارِ

(١) «اللِّحْيَةُ»: الشَّعْرُ النّازل على الذّقَن، والجمع: «لِحى» ـ بكسر اللّام وفتح الحاء مقصوراً ـ مثل: «سِدْرَة» و«سِدَر» وتُضَمُّ اللّام أيضاً، مثل: «حِلْيَة» و«حُلىً».

﴿ وَمَـــنْ فِـــي كَـــفِّهِ مِـنْهُمْ قَـنَاةٌ[1] كَـــمَنْ فِـــي كَفِّهِ مِنْهُمْ خِـضَابُ ﴾

---

(١) قوله: «وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاةٌ». البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضَّرب المماثل، والقائل المتنبّي من قصيدةٍ طويلة في سيف الدّولة وذلك أنّه أحدث بنو كلاب حدثاً بنواحي «بالس» وسار سيف الدّولة خلفهم وأبو الطّيّب معهم، فأدركهم بعد ليلة بين ماءين يعرفان بالغبّارات والخرّارات، فأوقع بهم وملك الحريم فأبقى عليه، فقال أبو الطّيّب بعد رجوعه من هذه الغزوة وأنشده إيّاها في جمادى الأُخرى سنة ثلاث وأربعين وثلاث مائةٍ:

بِـغَيرِكَ رَاعِـياً عَـبِثَ الذِّئَـابُ وَغـيرَكَ صَـارِماً ثَـلَمَ الضِّـرَابُ
وَتَـمْلِكُ أنْـفُسَ الثَّـقَلَينِ طُـرّاً فكَـيفَ تَـحُوزُ أنـفُسَها كِـلابُ
وَمَـا تَـرَكُـوكَ مَـعْصِيَةً وَلَكِـنْ يُـعَافُ الوِرْدُ وَالمَـوْتُ الشَّرَابُ
طَـلَبْتَهُمُ عَـلى الأمْـوَاهِ حَـتّى تَـخَوّفَ أنْ تُـفَتّشَهُ السَّحَابُ
فَـبِتَّ لَـيَالِياً لا نَـوْمَ فِـيهَا تَـخُبّ بكَ المُسَـوَّمَةُ العِـرابُ
يَـهُزُّ الجَـيشُ حَـوْلَكَ جـانِبَيْهِ كـمَا نَـفَضَتْ جَـناحَيْها العُقابُ
وَتَسْأَلُ عَـنهُمُ الفَـلَوَاتِ حـتّى أجـابَكَ بَـعضُها وَهُـمُ الجَـوَابُ
فَـقاتَلَ عَـنْ حَـرِيمِهِم وَفَـرّوا نَـدَى كَـفَّيْكَ وَالنّسَبُ القُـرَابُ
وَحِـفْظُكَ فـيهِم سَـلَفَيْ مَـعَدٍّ وَأنّـهُمُ العَشَـائِرُ وَالصِّـحابُ
تُكَـفْكِفُ عَـنهُمُ صُـمَّ العَـوَالي وَقَـدْ شَـرِقَتْ بِـظُعْنِهِم الشِّعابُ
وَأُسْـقِطَتِ الأجِـنَّةُ فـي الوَلايَـا وَأُجْـهِضَتِ الحَـوائِلُ وَالسِّقابُ
وَعَـمْرٌو فـي مَـيَامِنِهمْ عُـمُورٌ وَكَـعْبٌ فـي مَـياسِرِهِمْ كِـعَابُ
وَقَـدْ خَـذَلَتْ أبُـوبَكْرٍ بَـنِيهَا وَخـاذَلَها قُـرَيْطٌ وَالضِّـبابُ
إذا مَـا سِـرْتَ فـي آثَـارِ قَـوْمٍ تَـخَاذَلَتِ الجَـماجِمُ وَالرِّقَـابُ
فَـعُدْنَ كـمَا أُخِـذْنَ مُكَـرَّماتٍ عَـلَيْهِنّ القَـلائِدُ وَالمَـلابُ
يُـثِبْنَكَ بـالّذي أوْلَـيْتَ شُكْـراً وَأيـنَ مِـنَ الذي تُـولي الثّـوَابُ
وَلَـيْسَ مَـصيرُهُنّ إلَـيْكَ شَـيْناً وَلا فـي صَـوْنِهِنّ لَـدَيْكَ عَـابُ

⇐

⇐ وَلا في فَقْدِهِنّ بَني كِلابِ — إذا أبصَرْنَ غُرّتَك اغتِرَابُ
وَكَيفَ يَتِمّ بأسُكَ في أُناسٍ — تُصيبُهُمُ فَيُؤلمُكَ المُصَابُ
تَرَفّقْ أيّهَا المَوْلى عَلَيهِمْ — فإنّ الرِّفْقَ بِالجاني عِتَابُ
وَإنّهُمُ عَبيدُكَ حَيثُ كانُوا — إذا تَدْعُو لحَادِثَةٍ أجَابُوا
وَعَينُ المُخْطِئِينَ هُمُ وَلَيْسُوا — بأوّلِ مَعْشَرٍ خَطِئُوا فَتَابُوا
وَأنْتَ حَيَاتُهُمْ غَضِبَتْ عَلَيهِمْ — وَهَجْرُ حَيَاتِهِمْ لَهُمُ عِقَابُ
وَمَا جَهِلَتْ أيادِيَكَ البَوَادي — ولكِنْ رُبّمَا خَفيَ الصّوَابُ
وَكَمْ ذَنْبٍ مُوَلِّدُهُ دَلالٌ — وَكَمْ بُعْدٍ مُوَلِّدُهُ اقْتِرَابُ
وَجُرْمٍ جَرّهُ سُفَهَاءُ قَوْمٍ — وَحَلّ بغَيرِ جارِمِهِ العَذابُ
فإنْ هَابُوا بجُرْمِهِمِ عَلِيّاً — فَقَدْ يَرْجُو عَلِيّاً مَنْ يَهَابُ
وَإنْ يَكُ سَيفَ دَوْلَةِ غيرِ قيسٍ — فَمِنْهُ جُلُودُ قَيسٍ والثّيابُ
وَتَحْتَ رَبَابِهِ نَبَتُوا وَأثّوا — وَفي أيّامِهِ كَثُرُوا وَطابُوا
وَتحتَ لِوائِهِ ضَرَبُوا الأعَادي — وَذَلّ لهُمْ مِنَ العَرَبِ الصّعابُ
وَلَوْ غَيرُ الأمِيرِ غَزَا كِلاباً — ثَنَاهُ عَنْ شُمُوسِهِمِ ضَبَابُ
وَلاقَى دونَ ثَايِهِمِ طِعَاناً — يُلاقي عِنْدَهُ الذّئْبَ الغُرابُ
وَخَيْلاً تَغْتَذي ريحَ المَوَامي — وَيَكْفيها مِنَ المَاءِ السّرَابُ
وَلَكِنْ رَبُّهُمْ أسْرَى إلَيْهِمْ — فَمَا نَفَعَ الوُقُوفُ وَلا الذّهابُ
وَلا لَيْلٌ أجَنّ وَلا نَهَارٌ — وَلا خَيْلٌ حَمَلْنَ وَلا رِكَابُ
رَمَيْتَهُمُ بِبَحْرٍ مِنْ حَديدٍ — لَهُ في البَرّ خَلْفَهُمُ عُبَابُ
فَمَسّاهُمْ وَبُسْطُهُمُ حَريرٌ — وَصَبّحَهُمْ وَبُسْطُهُمُ تُرَابُ
وَمَنْ في كَفّهِ مِنْهُمْ قَنَاةٌ — كمَنْ في كَفّهِ منْهُمْ خِضابُ
بَنُو قَتْلى أبيكَ بأرْضِ نَجْدٍ — وَمَنْ أبْقَى وَأبْقَتْهُ الحِرابُ
عَفَا عَنْهُمْ وأعْتَقَهُمْ صِغاراً — وَفي أعناقِ أكثرِهمْ سِخابُ

⇐

فتعبير جَرِيْرٍ عن الرّجل بذي العِمامة كتعبير أبي الطَّيِّب عنه بِمَنْ في كفّه منهم قَنَاة، وكذا التّعبير عن المرأة بذات الخِمار، وبمن في كفّه منهم خِضاب.

ويجوز في تشابه المعنيين أن يكون أحد البيتين نسيباً[1] والآخر مديحاً، أو هِجاءً، أو افتخاراً، أو غير ذلك، فإنّ الشّاعر الحاذق إذا قصد إلى المعنى المُخْتَلَس لِيَنْظِمَهُ احتال في إخفائه؛ فغيّر لفظه وصَرَفه عن نوعه من النّسيب أو المدح أو غير ذلك، وعن وزنه وعن قافيته.

[النّوع الثّاني منقول المعنى]

﴿ومنه﴾ أي: من غير الظّاهر **﴿أن ينقل المعنى إلى محلّ آخر، كقول البُحْتُرِيّ﴾**:

﴿سُلِبُوا﴾ أي: ثِيَابَهُمْ[2] **﴿وَأَشْرَقَتِ الدِّماءُ عَلَيْهِم[3] * مُحْمَرَّةً فَكَأَنَّهُمْ لَمْ**

⇐ وَكُلُّكُمُ أَتَى مَأتَى أَبِيه   وَكُلُّ فَعَالِ كُلِّكُمُ عُجَابُ
كَذا فَلْيَسْرِ مَن طَلَبَ الأعادي   وَمِثْلَ سُراكَ فَلْيَكُنِ الطِّلابُ

(١) هو الّذي يقال له: التّشبيب، وتشبيبُ الشِّعْرِ: ترقيق أوّله بذكر النّساء، وهو من تشبيب النّار، و«شَبَّبَ بالمرأة»: قال فيها الغَزَل والنّسيب، وهو يُشَبِّبُ بها، أي: يَنْسِبُ بها، قال الشّاعر:

وقد أَرْسَلَتْ في السِّرِّ أن قَدْ فَضَحْتَنِي   وقد بُحْتَ باسمي في النّسيب وما تَكْنِي

(٢) بالنّصب على أنّه مفعولٌ ثانٍ والمفعول الأوّل رفع بالنّيابة عن الفاعل والأصل: «سَلَبَهُم قَتَلَتُهُم ثِيابَهم» كما يقال: «سلبتُ زيداً ثوبه» ويجوز أن يكون منصوباً بنزع الخافِضِ، أي: «جرّدوا من ثيابهم».

(٣) **قوله: سُلِبُوا وأشرقَتِ الدِّماءُ عليهم».** البيت من الكامل على العروض الأُولى مع الضَّرب المشابه، والقائل البُحْتُرِيّ من قصيدة طويلةٍ يمدح بها إسحاق بن إبراهيم:

عَارَضْنَنَا أُصُلاً فَقُلْنَا ٱلرَّبْرَبُ   حَتَّى أَضَاءَ ٱلْأُقْحُوَانُ ٱلْأَشْنَبُ

⇐

⇐ وَٱخْضرَّ مَوْشِيُّ ٱلْبُرُودِ وَقَدْ بَدَا … مِنْهُنَّ دِيبَاجُ ٱلْخُدُودِ ٱلْمُذْهَبُ

أَوْمَضْنَ مِنْ خَلَلِ ٱلسُّتُورِ فَرَاعَنَا … بَرْقَانِ خَالٌ مَا يُنَالُ وَخُلَّبُ

وَلَوَ ٱنَّنِي أُنْصِفْتُ فِي حُكْمِ ٱلْهَوَى … مَا شِمْتُ بَارِقَةً وَرَاسِي أَشْيَبُ

وَلَقَدْ نَهَيْتُ ٱلدَّمْعَ يَوْمَ سُوَيقَةٍ … فأَبَتْ غَوَالِبُ عَبْرَةٍ مَا تُغْلَبُ

وَوَرَاءَ تَشْدِيَةِ ٱلْوُشَاةِ مَلِيَّةٌ … بِٱلْحُسْنِ تَمْلُحُ فِي ٱلْقُلُوبِ وَتَعْذُبُ

كَٱلْبَدْرِ إِلَّا أَنَّهَا لاَ تُجْتَلَى … وَٱلشَّمْسِ إِلَّا أَنَّهَا لاَ تَغْرُبُ

رَاحَتْ لِأَرْبُعِكِ ٱلرِّيَاحُ مَرِيضَةً … وَأَصَابَ مَغْنَاكِ ٱلْغَمَامُ ٱلصيِّبُ

سَأَعُدُّ مَا أَلْقَى فَإِنْ كَذَّبْتِنِي … فَسَلِي ٱلدُّمُوعَ فَإِنَّهَا لا تَكْذِبُ

أَعْرَضْتِ حَتَّى خِلْتُ أَنِّي ظَالِمٌ … وَعَتَبْتِ حَتَّى قُلْتُ إِنِّي مُذْنِبُ

عَجباً لِهَجْرِكِ قَبْلَ تَشْتِيتِ ٱلنَّوَى … مِنَّا وَوَصْلُكِ فِي ٱلتَّنَائِي أَعْجَبُ

كَيْفَ اهْتَدَيْتِ وَمَا ٱهْتَدَيْتِ لِمُغْمَدٍ … فِي لَيْلِ عَانَةَ وَٱلثُّرَيَّا تُجْنَبُ

عَفَتِ ٱلرُّسُومُ وَمَا عَفَتْ أَحْشَاؤُهُ … مِنْ عَهْدِ شَوْقٍ مَا يَحُولُ فَيَذْهَبُ

أَتَرَكْتِهِ بِٱلْحَبْلِ ثُمَّ طَلَبْتِهِ … بِخَلِيجِ بَارِقَ حَيْثُ عَزَّ ٱلْمَطْلَبُ

مِنْ بعْدِ مَا خَلُقَ ٱلْهَوَى وَتَعَرَّضَتْ … دُونَ ٱللِّقَاءِ مَسَافَةٌ مَا تَقْرُبُ

وَرَمَتْ بِنَا سَمْتَ ٱلْعِرَاقِ أَيَانِقٌ … سُحْمُ ٱلْخُدُودِ لُغَامُهُنَّ ٱلطُّحْلُبُ

مِنْ كُلِّ طَائِرَةٍ بِخَمْسٍ خَوَافِقٍ … دُعْجٍ كَمَا ذُعِرَ ٱلظَّلِيمُ ٱلمُهْذِبُ

يَحْمِلْنَ كُلَّ مُفَرَّقٍ فِي هِمَّةٍ … فَضْلٍ يَضِيقُ بِهَا ٱلْفَضَاءُ ٱلسَّبْسَبُ

رَكِبُوا ٱلْفُرَاتَ إِلَى ٱلْفُرَاتِ وَأَمَّلُوا … جَذْلاَنَ يُبْدِعُ فِي ٱلسَّمَاحِ وَيُغْرِبُ

فِي غَايَةٍ طُلِبَتْ فَقَصَّرَ دُونَهَا … مَنْ رَامَهَا فكَأَنَّهَا مَا تُطْلَبُ

كَرَماً يُرَجَّى فِيهِ مَا لاَ يُرْتَجَى … عِظَماً وَيُوهَبُ فِيهِ مَا لاَ يُوهَبُ

أَعْطَى فَقِيلَ أَحَاتِمٌ أَمْ خَالِدٌ … وَوَفَى فَقِيلَ أَطَلْحَةٌ أَمْ مُصْعَبُ

شَيْخَانِ قَدْ سَفَرَا لِقَائِمِ هَاشِمٍ … قَبْلَ ٱلْخِلاَفَةِ وَهْيَ بِكْرٌ تُخْطَبُ

نَقَضَا بِرَأْيِهِمَا ٱلَّذِي سَدَّى بِهِ … لِبَنِي أُمَيَّةَ ذُو ٱلْكَلاَعِ وَحَوْشَبُ

⇐

⇐ فَـهُمَا إذَا خَـذَلَ ٱلْخَلِيلُ خَـلِيلَهُ — عَـضُدٌ لِـمُلْكِ بَـنِي ٱلْـوَلِيِّ وَمَـنْكِبُ
وَعَـلَى ٱلْأَمِـيرِ أَبِـي ٱلْـحُسَيْنِ سَكِـينَةٌ — فِـي ٱلرَّوْعِ يَسْـلُكُهَا ٱلْـهِزَبْرُ ٱلْأَغْـلَبُ
وَلِـحَرْبَةِ ٱلْإِسْـلَامِ حِـينَ يَـهُزُّهَا — هَـوْلٌ يُـرَاعُ لَـهُ ٱلنِّـفَاقُ وَيُـرْعَبُ
تِـلْكَ ٱلْمُـحَمِّرَةُ ٱلَّـذِينَ تَـهَافَتُوا — فَـمُشَرِّقٌ فِـي غَـيِّهِ وَمُـغَرِّبُ
والْـخُرَّمِيَّةُ إذْ تَـجَمَّعَ مِـنْهُمُ — بِـجِبَالِ قُـرَانَ الحَـصَى وَالأَثْـلَبُ
جَـاشُوا فَـذَاكَ ٱلْـغَوْرُ مِنْهُمْ سَائِلٌ — دُفَـعاً وَذَاكَ ٱلنَّـجْدُ مِـنْهُمْ مُـعْشِبُ
يَـتَسَرَّعُونَ إِلَـى ٱلْـحُتُوفِ كَأَنَّـهَا — وَفْـرٌ بِأَرْضِ عَـدُوِّهِمْ يُـتَنَهَّبُ
حَـتَّى إذَا كَـادَتْ مَـصَابِيحُ ٱلْـهُدَى — تَـخْبُو وَكَـادَ مَـمَرُّهُ يَـتَقَضَّبُ
ضَـرَبَ ٱلْـجِبَالَ بِـمِثْلِهَا مِـنْ عَـزْمِهِ — غَضْبَانَ يَـطْعَنُ فِـي ٱلْـحِمَامِ وَيَـضْرِبُ
أَوْفَـى فَـظَنُّوا أَنَّـهُ ٱلْـقَدَرُ ٱلَّـذِي — سَـمِعُوا بِـهِ فَـمُصَدِّقٌ وَمُكَـذِّبُ
نَـاهَضْتَهُمْ وَٱلْـبَارِقَاتُ كَأَنَّـهَا — شُـعَلٌ عَـلَى أَيْـدِيهِم تَـتَلَهَّبُ
وَوَقَـفْتَ مَشْـهُورَ ٱلْـمَقَامِ كَـرِيمَهُ — وَٱلْـبِيضُ تَـطْفُو فِـي ٱلْـغُبَارِ وَتَـرْسُبُ
مَـا إِنْ تَـرَى إلَّا تَـوَقُّدَ كَـوْكَبٍ — فِـي قَـوْنَسٍ قَـدْ غَـارَ فِـيهِ كَـوْكَبُ
فَـمُجَدَّلٌ وَمُـرَمَّلٌ وَمُـوَسَّدٌ — وَمُـضَرَّجٍ ومُـضَمَّخٌ وَمُـخَضَّبُ
سُـلِبُوا وَأَشْـرَقَتِ ٱلدِّمَـاءُ عَـلَيْهِم — مُـحْمَرَّةً فكَأَنَّـهُمْ لَـمْ يُسْـلَبُوا
وَلَوَ ٱنَّـهُمْ رَكِـبُوا ٱلْكَـوَاكِبَ لَـمْ يَكُـنْ — لِـمُجِدِّهِمْ مِـنْ أَخْـذِ بَأْسِكَ مَـهْرَبُ
وَشَـدَدْتَ عَـقْدَ خِـلَافَتَيْنِ خِـلَافَةٌ — مِـنْ بَـعْدِ أُخْـرَى وَٱلْـخَلَائِفُ غُـيَّبُ
حِينَ ٱلْـتَوَتْ تِـلْكَ ٱلْأُمُـورُ وَرُجِّـمَتْ — تِـلْكَ ٱلظُّـنُونُ وَمَـاجَ ذَاكَ ٱلْـغَيْهَبُ
وَتَـجَمَّعَتْ بَـغْدَادُ ثُـمَّ تَـفَرَّقَتْ — شِـيَعاً يُشَـيِّعُهَا ٱلضَّـلَالُ ٱلْـمُصْحَبُ
فَأَخَـذْتَ بَـيْعَتَهُمْ لِأَزْكَـى قَـائِمٍ — بِـٱلسَّيْفِ إذْ شَغِبُوا عَـلَيْكَ وَأَجْـلَبُوا
اَللَّـهُ أَيَّـدَكُـمْ وَأَعْـلَى ذِكْـرَكُـمْ — بِـٱلنَّصْرِ يُـقْرَأُ فِـي ٱلسَّـمَاءِ وَيُكْـتَبُ
وَلأَنْـتُمُ عُـدَدُ ٱلْـخِلَافَةِ إنْ غَـدَا — أَوْ رَاحَ مِـنْهَا مَـجْلِسٌ أَوْ مَـوْكِبُ
وَٱلسَّـابِقُونَ إِلَـى أَوَائِـلِ دَعْـوَةٍ — يَـرْضَى لَـهَا رَبُّ ٱلسَّـمَاءِ وَيَـغْضَبُ

⇐

يُسْلَبُوا ﴾ لأنّ الدِّماء المُشْرِقة صارت بمنزلة ثِياب لهم ﴿ **وقول أبي الطَّيِّب** ﴾:

﴿ **يَبِسَ النَّجِيْعُ** ﴾ أي: الدّم ﴿ **عَلَيْهِ** ﴾ أي: على السّيف ﴿ **وهو مُجَرَّدٌ**[1] * **عَنْ**

⇐ وَمُظَفَّرُونَ إِذَا ٱسْتَقَلَّ لِوَاؤهُمْ ... بِٱلْعِزِّ أَدْرَكَ رَبُّهُ مَا يَطْلُبُ
جِدٌّ يَفُوتُ ٱلرِّيحَ فِي طَلَبِ ٱلْعُلَى ... سَبْقاً إِذَا وَنَتِ ٱلْجُدُودُ ٱلْخُيَّبُ
مَا جُهِّزَتْ لِمُخَالِفٍ رَايَاتُكُمْ ... إِلَّا تَهَدَّمَ كَهْفُهُ ٱلْمُسْتَصْعَبُ
وَإِذَا تَوَثَّبَ خَالِعٌ فِي جَانِبٍ ... ظَلَّتْ عَلَيْهِ سُيُوفُكُمْ تَتَوَثَّبُ
وَإِذَا تَأَمَّلْتَ ٱلزَّمَانَ رَأَيْتَهُ ... دُوَلاً عَلَى أَيْدِيكُمْ تَتَقَلَّبُ

(١) **قوله: «يبس النجيع عليه وهو مجرّد»**. البيت من الكامل على العروض الأُولى مع الضّرب المشابه، والقائل المتنبّي من قصيدة يمدح بها شجاع بن محمّد الطّائي المنبجيّ:

اَلْيَوْمَ عَهدُكُمُ فأينَ المَوْعِدُ؟ ... هَيهاتِ ليسَ ليَوْمِ عَهدِكُمُ غَدُ
اَلْمَوْتُ أقرَبُ مِخْلَباً من بَيْنِكُمْ ... وَالعَيْشُ أبعَدُ منكُمُ لا تَبعُدُوا
إنّ الّتي سفَكَتْ دَمي بجُفُونِها ... لم تَدْرِ أنّ دَمي الّذي تَتَقَلّدُ
قالَتْ وقَدْ رَأتِ اصْفِراري من بهِ ... وَتَنَهّدَتْ فأجَبْتُها المُتَنَهِّدُ
فَمَضَتْ وقد صَبَغَ الحَياءُ بَياضَها ... لَوْني كَما صَبَغَ اللُّجَينَ العَسجَدُ
فرأيتُ قَرْنَ الشمسِ في قمر الدُّجى ... مُتَأوّداً غُصْنٌ بهِ يَتَأوّدُ
عَدَوِيّةٌ بَدَوِيّةٌ مِنْ دُونِها ... سَلْبُ النّفُوسِ ونارُ حرْبٍ توقَدُ
وَهَواجِلٌ وصَواهِلٌ ومَناصِلٌ ... وذَوابِلٌ وتَوَعّدٌ وتَهَدُّدُ
أبْلَتْ مَوَدّتَها اللّيالي بَعْدَنا ... ومَشَى عَلَيها الدّهرُ وهوَ مُقَيَّدُ
بَرّحْتَ يا مَرَضَ الجُفُونِ بِمُمرَضٍ ... مَرِضَ الطّبيبُ لهُ وَعِيدَ العُوّدُ
فَلَهُ بَنُو عَبْدِ العَزيزِ بنِ الرّضَى ... ولكُلِّ رَكْبٍ عيسُهُمْ والفَدْفَدُ
مَن في الأنامِ مِنَ الكِرامِ ولا تَقُلْ ... مَن فيكِ شأمُ سوَى شجاعٍ يُقصَدُ
أعطى فقُلتُ: لجودِهِ ما يُقتَنَى ... وَسَطا فقلتُ: لسَيفِهِ ما يُولَدُ
وَتَحَيّرَتْ فيهِ الصّفاتُ لأنّها ... ألفَتْ طَرائِقَهُ عَلَيها تَبْعُدُ
في كلّ مُعتَرَكٍ كُلىً مَفرِيّةٌ ... يَذْمُمْنَ منهُ ما الأسِنّةُ تحمَدُ

⇐

⇐ نِقَمٌ عَلى نِقَمِ الزّمانِ يَصُبّها   نِعَمٌ على النّعَمِ الّتي لا تُجْحَدُ
في شَانِهِ ولِسانِهِ وبَنَانِهِ   وَجَنانِهِ عَجَبٌ لمَنْ يَتَفَقّدُ
أسَدٌ دَمُ الأسَدِ الهِزَبْرِ خِضابُهُ   مَوْتٌ فَرِيصُ المَوْتِ منهُ يُرْعَدُ
ما مَنْبِجٌ مُذْ غِبْتَ إلّا مُقْلَةٌ   سهدتْ وَوَجْهُكَ نَوْمُها والإثْمِدُ
فاللّيلُ حينَ قَدِمْتَ فيها أبْيَضٌ   والصّبْحُ مُنذُ رَحَلْتَ عنها أسْوَدُ
ما زِلْتَ تَدنو وهْيَ تَعْلُو عِزّةً   حتّى تَوارَى في ثَراها الفَرْقَدُ
أرْضٌ لها شَرَفٌ سِواها مِثْلُها   لوْ كانَ مِثْلُكَ في سِواها يُوجَدُ
أبْدَى العُداةُ بكَ السّرورَ كأنّهُمْ   فرِحوا وعِندَهُمُ المُقيمُ المُقْعِدُ
قَطّعْتَهُمْ حَسَداً أراهُمْ ما بِهِمْ   فَتَقَطّعُوا حَسَداً لمَنْ لا يَحسُدُ
حتّى انثَنَوْا ولَو آنّ حرّ قُلوبهمْ   في قَلْبِ هاجِرَةٍ لَذابَ الجَلْمَدُ
نَظَرَ العُلُوجُ فلَمْ يَروْا من حَوْلِهم   لمّا رَأوْكَ وقيلَ هذا السّيّدُ
بَقيَتْ جُمُوعُهُمُ كأنّكَ كُلّها   وبَقيتَ بَينَهُمُ كأنّكَ مُفْرَدُ
لهفَانَ يَسْتَوْبي بكَ الغَضَبَ الوَرَى   لوْ لم يُنَهْنِهْكَ الحِجى والسّؤدُدُ
كُنْ حيثُ شئتَ تَسِرْ إليكَ رِكابُنا   فالأرْضُ واحِدَةٌ وأنتَ الأوْحَدُ
وَصُنِ الحُسامَ ولا تُذِلْهُ فإنّهُ   يَشكُو يَمينَكَ والجَماجمُ تَشهَدُ
يَبِسَ النّجيعُ عَلَيْهِ وَهْوَ مُجَرَّدٌ   مِنْ غِمْدِهِ وكأنّما هوَ مُغْمَدُ
رَيّانُ لَوْ قَذَفَ الّذي أسْقَيْتَهُ   لجَرَى منَ المُهجاتِ بَحْرٌ مُزْبِدُ
ما شارَكَتْهُ مَنِيّةٌ في مُهْجَةٍ   إلّا وشَفْرَتُهُ على يَدِها يَدُ
إنّ العَطايا والرّزايا والقَنا   حُلَفاءُ طَيٍّ غَوّرُوا أوْ أنجَدُوا
صِحْ يا لَجُلْهُمَةٍ تُجِبْكَ وإنّما   أشفارُ عَينِكَ ذابِلٌ ومُهَنّدُ
مِن كلّ أكبَرَ مِنْ جِبالِ تِهامَةٍ   قَلْباً ومِنْ جَوْدِ الغَوادي أجوَدُ
يَلْقاكَ مُرْتَدِياً بأحْمَرَ مِنْ دَم   ذَهَبَتْ بخُضْرَتِهِ الطُّلَى والأكْبُدُ
حتّى يُشارَ إلَيكَ: ذا مَوْلاهُمُ   وَهُمُ المَوالي والخَليقَةُ أعْبُدُ

⇐

غِمْدِهِ فَكَأَنَّمَا هُوَ مُغْمَدُ ﴾ لأنّ الدّم اليابس صار بمنزِلة غِمْدٍ له، فنقل المعنى من القَتْلَى والجَرْحَىٰ إلى السّيف.

[النّوع الثّالث أشمل المعنى]

﴿ومنه﴾ أي: من غير الظّاهر ﴿**أن يكون معنى الثّاني أشمل**﴾ من معنى الأوّل ﴿**كقول جرير**﴾:

﴿إذا غَضِبَتْ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ[1] وَجَدْتَ النَّاسَ كُلَّهُمُ غِضابًا﴾

⇐ أنّـى يَكُـونُ أبَـا البَـرِيّةِ آدَمٌ وأبـوكَ والثّـقَلانِ أنْتَ مُـحَمّدُ
يَـفنى الكَـلامُ ولا يُـحيطُ بـفَضْلِكُمْ أيُـحيطُ مـا يَـفْنى بـمَا لا يَـنْفَدُ

(١) **قوله**: «**إذا غضبت عليك بنو تميم**». البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المقطوف، والقائل جرير بن عطيّة من قصيدة طويلة يقال لها القصيدة الدّامغة يهجو بها الرّاعي النّميري، وفي هذه القصيدة دمغ جرير الرّاعي ـ أي: أصاب دماغه ـ وتسمّى قافيتها المنصورة:

أَقِـلّي اللَّـوْمَ عَـاذلَ وَالعِـتابَا وقـولي إنْ أصَـبْتُ، لقَـدْ أصَـابَا
أَجِـدَّكَ مـا تَـذَكَّـرُ أهْـلَ نَـجْدٍ وَحَـيّاً طَـالَ مـا انـتَظَرُوا الإيَـابَا
بَـلىٰ فـارْفَضَّ دَمْـعُكَ غَـيرَ نَـزْرٍ كَـما عَـيَّنْتَ بـالسَّرَبِ الطِّـبَابَا
وَهَـاجَ البَـرْقُ لَـيْلَةَ أذْرِعَـاتٍ هَـوىً مَـا تَـستَطيعُ لهُ طِـلابَا
فَـقُلْتُ بِـحَاجَةٍ وَطَـوَيْتُ أُخْـرَىٰ فَـهَاجَ عَـلَيَّ بَـيْنَهُمَا اكْـتِئَابَا
وَوَجْـدٍ قَـدْ طَـوَيْتُ يكَـادُ مِـنْهُ ضَـمِيرُ القَـلْبِ يَـلتَهِبُ التِـهَابَا
سأَلْـنَاها الشّـفَاءَ فَـما شَـفَتْنَا وَمَـنَّتْنَا الْـمَواعِـدَ وَالخِـلابَا
لَشَـتَّانَ الْـمُجَاوِرُ دَيـرَ أرْوَىٰ وَمَـنْ سَكَـنَ السَّـليلَةَ وَالجِـنابَا
أسِـيلَةُ مَـعْقِدِ السِّـمْطَيْنِ مِـنها وَرَيّـا حَـيْثُ تَـعْتَقِدُ الحِـقَابَا
وَلا تَـمْشِي اللِّـئَامُ لَـهَا بِسِـرٍّ وَلا تُـهْدِي لجـارَتِها السِّـبَابَا
أبَـاحَتْ أُمُّ حَـزْرَةَ مِـنْ فُـؤادي شِـعابَ الحُبِّ، إنَّ لهُ شِـعابَا

⇐

⇒ مَتىٰ أُذْكَرْ بِخُورِ بَني عِقالٍ ... تَبَيَّنَ في وُجُوهِهِمُ اكْتِئَابَا
إذا لاَقَىٰ بَنُو وَقْبَانَ غَمّاً ... شَدَدْتُ علىٰ أُنُوفِهِم العِصَابَا
أبَىٰ لي ما مَضَىٰ لي في تَميم ... وَفي فَرْعَيْ خُزَيْمَةَ أنْ أُعابَا
سَتَعْلَمُ مَنْ يَصِيرُ أبُوهُ قَيْناً ... وَمَنْ عُرِفَتْ قَصائِدُهُ اجتِلابَا
أثَعْلَبَةَ الفَوارِسِ أوْ رِياحاً ... عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وَالخِشابَا
كَأَنَّ بَني طُهَيَّةَ رَهْطَ سَلمىٰ ... حِجَارَةُ خارِئٍ يَرْمي كِلابَا
فَلاَ وَأبِيكَ ما لاقَيْتُ حَيّاً ... كَيَرْبُوعٍ إذا رَفَعُوا العُقَابَا
وَمَا وَجَدَ الْمُلُوكُ أعَزَّ مِنّا ... وَأسْرَعَ مِنْ فَوَارِسِنَا اسْتِلاَبَا
وَنَحْنُ الحاكِمُونَ علىٰ قُلاخ ... كَفَيْنَا ذا الجَرِيرَةِ وَالْمُصَابَا
حَمَيْنَا يَوْمَ ذي نَجَبٍ حِمَانَا ... وَأحْرَزْنَا الصَّنائِعَ والنِّهَابَا
لَنا تحتَ الْمَحامِلِ سابِغاتٌ ... كَنَسْجِ الرِّيحِ تَطَّرِدُ الحَبَابَا
وَذي تَاجٍ لَهُ خَرَزاتُ مُلْكٍ ... سَلَبْنَاهُ السُّرَادِقَ وَالحِجَابَا
ألا قَبَحَ الإلهُ بَني عِقَالٍ ... وَزَادَهُمُ بِغَدْرِهِمُ ارْتِيابَا
أجِيرانَ الزُّبَيْرِ بَرِئْتُ مِنْكُمْ ... فألْقُوا السَّيْفَ وَاتَّخذوا العِيابَا
لَقَدْ غَرَّ القُيُونُ دَماً كَريماً ... وَرَحْلاً ضَاعَ فانْتُهِبَ انْتِهَابَا
وَقَدْ قَعِسَتْ ظُهُورُهُمْ بِخَيْلٍ ... تُجاذِبُهُمْ أعِنَّتَهَا جِذابَا
عَلامَ تَقَاعَسُونَ وَقد دَعاكُمْ ... أهَانَكُمُ الّذي وَضَعَ الكِتَابَا
تَعَشَّوا مِنْ خَزيرِهِمُ فَنامُوا ... وَلَمْ تَهْجَعْ قَرائِبُهُ انْتِحَابَا
أتَنْسَوْنَ الزُّبَيرَ وَرَهْطَ عَوْفٍ ... وَجِعْثِنَ بَعدَ أعيَنَ وَالرَّبَابَا
وَخُورُ مُجَاشِعٍ تَرَكُوا لَقِيطاً ... وَقالوا: حِنْوَ عَيْنِكَ وَالغُرَابَا
وَأضْبُعُ ذي مَعارِكَ قَدْ عَلِمْتُم ... لَقِينَ بِجَنْبِهِ العَجَبَ العُجَابَا
وَلا وَأبِيكَ مالَهُمُ عُقُولٌ ... وَلا وُجِدَتْ مَكاسِرُهُمْ صِلابَا
وَلَيْلَةَ رَحْرَحانَ تَرَكْتَ شِيباً ... وَشُعْثاً في بُيُوتِكُمُ سِغَابَا

⇐

⇐ رَضَعْتُمْ ثُمَّ سالَ علىٰ لِحَاكُمْ ثُعَالَةَ حَيثُ لم تَجِدوا شَرَابَا
تَرَكْتُمْ بالوَقيطِ عُضارِطاتٍ تُرَدِّفُ عِنْدَ رِحْلَتِها الرِّكابَا
لَقَدْ خَزِيَ الفَرَزْدَقُ في مَعَدٍّ فأمسَىٰ جَهْدُ نُصرَتِهِ اغْتِيابَا
وَلاقَى ا لقَيْنُ والنَّخَباتُ غَمّاً تَرَىٰ لوُكُوفِ عَبرَتِهِ انصِبَابَا
فَما هِبْتُ الفَرَزْدَقَ قد عَلِمْتم وَما حَقُّ ابْنِ بَرْوَعَ أنْ يُهابَا
أعَدَّ اللهُ للشُّعَرَاءِ مِنّي صَوَاعِقَ يُخْضِعُونَ لهَا الرِّقَابَا
قَرَنْتُ العَبْدَ، عبدَ بَني نُمَيرٍ مَعَ القَيْنَينِ إذْ غُلِبَا وَخَابَا
أتَاني عَنْ عَرادَةَ قَوْلُ سُوءٍ فَلا وَأبي عَرادَةَ ما أصَابَا
عَرادةُ من بَقِيَّة قَوْمِ لُوطٍ ألا تَبّاً لما عَمِلُوا تبابا
لَبِئْسَ الكَسْبُ تكسِبُهُ نُمَيْرٌ إذا استَأْنَوْك وَانتَظَرُوا الإيَابَا
أتَلْتَمِسُ السِّبابَ بَنُو نُمَيرٍ فَقَدْ وَأبيهِمُ لاقَوْا سِبَابَا
أنا البازي الْمُدِلُّ عَلىٰ نُمَيرٍ أُتِحْتُ مِنَ السَّماءِ لها انصِبَابَا
إذا عَلِقَتْ مَخالِبُهُ بِقِرْنٍ أصَابَ القَلبَ أوْ هَتَكَ الحِجابَا
تَرَى الطَّيْرَ العِتاقَ تَظَلُّ مِنْهُ جَوَانحَ للكَلاكِلِ أنْ تُصَابَا
فَلاَ صَلّى الإلَهُ عَلىٰ نُمَيْرٍ وَلا سُقِيَتْ قُبُورَهُمُ السَّحابَا
وَخَضْراءِ الْمَغابِنِ مِنْ نُمَيرٍ يَشينُ سَوادُ مَحجِرِها النِّقَابَا
إذا قامَتْ لغَيرِ صَلاةِ وِتْرٍ بُعَيْدَ النَّوْمِ أنْبَحَتِ الكِلابَا
وَقَدْ جَلَّتْ نِساءُ بَني نُمَيرٍ وَما عَرَفَتْ أنامِلُها الخِضَابَا
إذا حَلَّتْ نِساءُ بَني نُمَيرٍ عَلىٰ تِبراكَ خَبَّثَتِ التُّرَابَا
وَلَوْ وُزِنَتْ حُلُومُ بَني نُمَيرٍ عَلى المِيزَانِ ما وَزَنَتْ ذُبَابَا
فَصَبراً يا تُيُوسَ بَني نُمَيرٍ فإنَّ الحَرْبَ مُوقِدَةٌ شِهابَا
لَعَمْرُ أبي نِسَاءِ بَنِي نُمَيرٍ لَسَاءَ لهَا بمَقْصَبَتي سِبَابَا
سَتَهْدِمُ حائِطَيْ قَرْماء مِنّي قَوَافٍ لا أُريدُ بهَا عِتابَا

⇐

⇐ دَخَلْنَ قُصُورَ يَثْرِبَ مُعْلِماتٍ وَلَمْ يَتْرُكْنَ مِنْ صَنعاءَ بَابَا
تَطولُكُمُ جِبالُ بَني تَميمٍ وَيَحْمي زَأرُهَا أجَماً وَغَابَا
ألَمْ نُعْتِقْ نِسَاءَ بَني نُمَيْرٍ فَلا شُكْراً جَزَيْنَ وَلا ثَوَابَا
ألَمْ ترني صُبِبْتُ علىٰ عُبَيْدٍ وَقَدْ فَارَتْ أبَاجِلُهُ وَشَابَا
أعِدُّ لَهُ مَوَاسِمَ حامِيَاتٍ فَيَشْفِي حَرُّ شُعْلَتِها الجِرَابَا
فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلا كَعْبا بَلَغْتَ وَلا كِلاَبَا
أتَعْدِلُ دِمْنَةً خَبُثَتْ وَقَلَّتْ إلىٰ فَرْعَيْنِ قَد كَثُرَا وَطَابَا
وَحُقَّ لِمَنْ تكَنَّفَهُ نُمَيرٌ وَضَبَّةُ لا أبَا لَكَ أنْ يُعابَا
فَلَولاَ الغُرُّ مِنْ سَلَفَيْ كِلابٍ وَكَعْبٍ لاغتَصَبْتُكُمُ اغتِصَابَا
فإنَّكُمُ قَطِينُ بَني سُلَيْمٍ تُرَىٰ بُرْقُ العَبَاءِ لكُمْ ثِيابَا
إذاً لنَفَيْتُ عَبدَ بَني نُمَيرٍ وَعَلَّي أنْ أزيدَهُمُ ارتِيابَا
فَيَا عَجَبِي أتُوعِدُني نُمَيرٌ بِراعِي الإبْلِ يَحْتَرِشُ الضِّبابَا
لَعَلَّكَ يا عُبَيْدُ حَسِبْتَ حَرْبي تَقَلُّدَكَ الأصِرَّةَ والعِلابَا
إذا نَهَضَ الكِرامُ إلى المَعَالي نَهَضْتَ بِعُلْبَةٍ وَأثَرْتَ نَابَا
يَحِنُّ لَهُ العِفَاسُ إذا أفاقَتْ وتَعْرِفُهُ الفِصَالُ إذا أهَابَا
فَأوْلِعْ بالعِفاسِ بَني نُمَيرٍ كَمَا أوْلَعْتَ بالدَّبَرِ الغُرَابَا
وَبِئْسَ القَرْضُ قَرْضُكَ عند قيس تُهَيِّجُهُم وَتَمْتَدِحُ الوِطَابَا
وَتَدْعُو خَمْشَ أُمِّكَ أنْ تَرانَا نُجُوماً لا تَرُومُ لهَا طِلابَا
فلَنْ تَسطيعَ حَنظَلَتي وَسُعدَىٰ وَلا عَمْرَىٰ بَلَغْتَ وَلا الرِّبَابَا
قُرُومٌ تَحْمِلُ الأعْبَاءَ عَنكُمْ إذا ما الأمْرُ في الحَدَثانِ نَابَا
هُمُ مَلَكُوا الْمُلوكَ بِذاتِ كَهْفٍ وهُمْ مَنَعوا مِنَ اليَمَنِ الكُلابا
يَرَىٰ المُتَعَبِّدُونَ عَلَيَّ دوني أُسُودَ خَفِيَّةَ الغُلْبَ الرِّقَابَا
إذا غَضِبَتْ عَلَيْكَ بَنُو تَميمٍ حَسِبتَ النّاس كُلَّهُمْ غِضَابَا

⇐

لأنّهم يقومون مقام النّاس كلّهم. ﴿وقول أبي نُؤاس﴾:

﴿لَيْسَ مِنَ اللهِ بِـمُسْتَنْكِرٍ[1] أَنْ يَجْمَعَ العالَمَ فِي وَاحِدِ﴾

⇐ أَلَسْـنَا أكْـثَرَ الثَّـقَلَينِ رَجْـلاً ... بِـبَطْنِ مِـنَى، وَأعْـظَمَهُ قِـبَابَا
وَأجْـدَرَ إنْ تَـجَاسَرَ ثـمّ نَـادَىٰ ... بِـدَعْوىٰ يـالَ خِـنْدِفَ أنْ يُـجَابَا
لَـنَا البَـطحاءُ تُـفْعِمُها السَّـوَاقـي ... وَلَـمْ يَكُ سَـيْلُ أوْدِيَـتي شِـعَابَا
فَـما أنْـتُمْ إذا عَـدَلَتْ قُـرُومي ... شَـقَائِقَها وَهـافَتَتِ اللُّـعَابَا
تَـنحَّ، فَـإنَّ بَـحْرِي خِـنْدِفِيٌّ ... تَـرَىٰ فـي مَـوْجِ جِـرْيَتِهِ عُـبَابَا
بِـمَوْجٍ كـالجِبالِ، فـإنْ تَـرُمْهُ ... تُـغَرَّقْ ثـمّ يَـرْمِ بِكَ الجَـنَابَا
فَـمَا تَـلْقَىٰ مَـحَلِّيَ فـي تَـميمٍ ... بِـذي زَلَـلٍ وَلا نَسَـبي انْـتِشَابَا
عَـلَوْتُ عَـلَيْكَ ذِرْوَةَ خِـنْدِفِيٍّ ... تَـرَىٰ مِـنْ دونِـها رُتَـباً صِـعَابَا
لَـهُ حَـوضُ النَّـبيِّ وسـاقِياهُ ... وَمَـنْ وَرِثَ النّـبُوّةَ وَالكِـتَابَا
وَمِـنّا مَـنْ يُـجِيرُ حَـجيجَ جَـمْعٍ ... وَإنْ خـاطَبْتَ عَـزَّكُـمُ خِـطابَا
سَـتَعْلَمُ مَـنْ أَعَـزُّ حِـمىً بـنَجْدٍ ... وَأعْـظَمُنَا بِـغَائِرَةٍ انْـتِهابَا
أتَـيْعَرُ يـا ابْـنَ بَـرْوَعَ مِـنْ بَـعِيدٍ ... فَـقَدْ أسـمَعْتَ فـاستَمِعِ الجَـوَابَا
فَـلا تَـجزَعْ فـإنَّ بَـني نُـمَيرٍ ... كأقْـوَامٍ نَـفَحْتَ لَـهُمْ ذِنَـابَا
شَـياطِينُ البِـلادِ يَـخَفْنَ زَأْرِي ... وَحَـيَّةُ أرْيَـحَاءَ لِيَ اسْـتَجَابَا
تَـرَكْتُ مُـجَاشِعاً وَبَـني نُـمَيرٍ ... كَـدارِ السَّـوْءِ أسـرَعَتِ الخَـرَابَا
أَلَـمْ تَـرَنِي وَسَـمْتُ بَـني نُمَيرٍ ... وَزِدْتُ عَـلىٰ أُنُـوفِهِمُ العِـلاَبَا
إلَـيْكَ إلَـيْكَ عَـبْدَ بَـني نُـمَيرٍ ... وَلَـمَّا تَـقْتَدِحْ مِـنِّي شِـهَابَا

(١) **قوله: «ليس من الله بمستنكر»**. البيت من السّريع على العروض المكسوفة المطويّة مع الضّرب الثّاني المماثل، والقائل أبو نؤاس الحسن بن هانئ بن عبدالأوّل بن صُبَاح الحكمي بالوَلاء ١٤٦ـ١٩٨هـ من قطعة يمدح بها هارون الرّشيد ـ لعنه الله ـ:

قـولا لهـارونَ إمـام الهُـدَى ... عند احتفال المجلس الحاشِدِ
نـصيحةُ الفـضل وإشـفاقُهُ ... أَخْلَى له وجهَك مـن حـاسِدِ

⇐

والأوّل يختصّ(١) بعض العالَم وهو النّاس، وهذا يَشْمَلُهُم وغيرهم.

روي أنّه **لمّا بَلَغَ** هارونَ الرّشيدَ(٢) كثرةُ إفضال الفَضْل(٣) البَرْمَكِيّ، وفَرْطُ إحسانه في زمانه **غارَ** عليه غَيْرَةً أفْضَتْ به إلى التّنكّر له والأمر بحَبْسِه، فكتب إليه أبو نُؤاسٍ هذه الأبيات:

قُولاَ لِـهٰارُونَ إمَـامِ الهُـدىٰ ... عِنْدَ احْتِفَالِ الْمَجْلِسِ الحَاشِدِ
أَنْتَ عَـلىٰ مـا بِكَ مِـنْ قُـدْرَةٍ ... فَلَسْتَ مِثْلَ الْـفَضْلِ بِـالوَاجِـدِ
ليس من الله ... ... البيت

فأمر هارون بإطلاقه.

⇐ بـصادق الطّاعَةِ دَيّانِها ... وواحـد الغـائب والشّاهِدِ
أنت عـلى مـا بك مـن قـدرةٍ ... فلستَ مثلَ الفَضْلِ بـالواجِـدِ
أوجـده الله فـما مـثله ... لطـالبٍ ذاك ولا نـاشِدِ
ليس مـن الله بـمستنكر ... أن يـجمع العـالم فـي واحِـدِ

* * *

(١) وفي نسخة سنة ٩٨٧ هـ «مختصّ ببعض العالم».

(٢) هو الحاكم الجائر، والفاسق الكافر، قاتل النّفس المحرّمة، والسّكّير الخمّير هارون بن المهديّ العبّاسيّ ـ لعنه الله ـ ولد سنة ١٤٨ هـ وانتقل إلى جهنّم سنة ١٩٣ هـ عن خمس وأربعين سنةً، وجرائمه وإراقته دماء أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ لا يسعها هذا الكتاب.

(٣) هو الفضل بن يحيى بن خالد بن مالك البرمكيّ وزير هارون ومن أعوان الظَّلَمَة وأنصارهم مات في حبسه سنة ١٩٢ هـ قبل الرّشيد بخمسة أشهرٍ، وكان ولادته سنة ١٤٧ هـ. قال ابن كثير في حوداث سنة ١٩٢ هـ من كتاب «البداية والنّهاية»: ولمّا قتل الرّشيد البرامكة وحبسهم جلد الفضل هذا مائة سوطٍ وخلّده في الحبس حتّى مات في هذه السّنة قبل الرّشيد بخمسة أشهر في «الرَّقّة». وقال فيه بعضهم:

لك الفضل يا فضل بن يحيى بن خالدٍ ... وما كلّ من يُدْعَى بفضلٍ له فَضْلُ
رأى الله فضلاً منك في النّاس واسعاً ... فسمّاك فضلاً فالتقى الاسم والفعلُ

[النّوع الرّابع مقلوب المعنى]

﴿ومنه﴾ أي: من غير الظّاهر ﴿**القلب، وهو أن يكون معنى الثّاني نقيض معنى الأوّل كقول أبي الشِّيْصِ**[1]﴾:

﴿**أَجِدُ الْمَلاَمَةَ فِي هَوَاكِ لَذِيذَةً**[2] **حُبّاً لِذِكْرِكِ فَلْيَلُمْنِي اللُّوَّمُ**﴾

﴿**وقول أبي الطّيّب**﴾:

﴿**أَأُحِبُّهُ**﴾ الاستفهام للإنكار[3]، والإنكار راجع إلى القيد الّذي هو الحال،

---

(١) أصله في اللّغة: رديء التّمر، كنّي به الرَّجُل.

(٢) **قوله: «أجد الملامة في هواكِ لذيذةً»**. البيت من الكامل على العروض الأُولى مع الضّرب المماثل، والقائل أبو الشّيص محمّد بن عليّ بن عبدالله بن رزين بن سليمان بن تميم الخُزاعي ١٣٠ـ١٩٦هـ:

وقف الهوى بي حيثُ أنتِ فليس لي ... متأخّر عنه ولا متقدّم
وأهنتِني فأهنتُ نفسي جاهداً ... ما مَنْ يَهُوْنُ عليكِ ممّن يكرِمُ
أشبهت أعدائي فصرتُ أُحبّهم ... إذ كان حظّي منكِ حظّي منهم
أجد الملامة في هواكِ لذيذةً ... حبّاً لذكركِ فليَلُمْنِي اللُّوَّمُ

ونسب الأبيات بتغيير يسيرٍ إلى غيره أيضاً وإن كان متأخّراً عنه وهو ابن سهل الأندلسيّ أبو إسحاق ٦٠٥ـ٦٤٩هـ:

وقف الهَوَى لي حيثُ أنت فليس لي ... متأخّر عنه ولا متقدّمُ
أجد الملامة في هواك لذاذةً ... حُبّاً لذكرك إن يَلُمْنِي اللُّوَّمُ
أشبهتَ أعدائي فصرتُ أُحبّهم ... إذ كان حظّي منك حظّي منهم
أمَّنْتِنِي فأَمِنْتُ نفسي صامداً ... هل مَنْ يهون عليك ممّن يكرم

* * *

(٣) أي: الإنكار الإبطالي وهو ما يقتضي أنّ ما بعده غير واقع وأنّ مدعيه كاذب ـ كما في الرّضي و«المغني» ـ.

أعني: قوله: ﴿ وَأُحِبُّ فِيهِ مَلامَةً ﴾[1] كما يقال: «أتُصَلِّي وأنتَ مُحدِثٌ».

هذا إذا جعلت الواو للحال ـ إمّا على تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو كما

---

(١) قوله: «أأحبّه وأُحبّ فيه ملامة». البيت من الكامل على العروض الأُولى مع الضّرب المماثل، والقائل المتنبّي من قصيدةٍ يمدح بها سيف الدّولة الحمداني ـ رحمه الله ـ وأمره بإجازة أبيات فقال:

أَلقَلْبُ أعلَمُ يا عَذُولُ بدائِهِ ... وَأحَقُّ مِنْكَ بجَفْنِهِ وبِمَائِهِ
فَوَمَنْ أُحِبُّ لأعْصِيَنَّكَ في الهَوى ... قَسَماً بِهِ وَبحُسْنِهِ وَبِهَائِهِ
أأُحِبُّهُ وَأُحِبّ فيهِ مَلامَةً؟ ... إنّ المَلامَةَ فيهِ من أعْدائِهِ
عَجِبَ الوُشاةُ من اللُّحاةِ وَقوْلِهِمْ ... دَعْ ما نَراكَ ضَعُفْتَ عن إخفائِهِ
ما الخِلُّ إلّا مَنْ أوَدُّ بِقَلْبِهِ ... وَأرَى بطَرْفٍ لا يَرَى بسَوَائِهِ
إنّ المُعِينَ عَلى الصّبابَةِ بالأسَى ... أوْلى برَحْمَةِ رَبّها وَإخائِهِ
مَهْلاً فإنّ العَذْلَ مِنْ أسْقَامِهِ ... وَتَرَفُّقاً فالسّمْعُ مِنْ أعْضائِهِ
وَهَبِ المَلامَةَ في اللّذاذَةِ كالكَرَى ... مَطْرُودَةً بسُهادِهِ وَبُكَائِهِ
لا تَعْذُلِ المُشْتَاقَ في أشْواقِهِ ... حتّى يَكُونَ حَشاكَ في أحْشائِهِ
إنّ القَتيلَ مُضَرَّجاً بدُمُوعِهِ ... مِثْلُ القَتيلِ مُضَرَّجاً بدِمائِهِ
والعِشْقُ كالمَعشُوقِ يَعذُبُ قُرْبُهُ ... للمُبْتَلَى وَيَنَالُ مِنْ حَوْبَائِهِ
لَوْ قُلْتَ للدّنِفِ الحَزينِ فَدَيْتُهُ ... مِمّا بِهِ لأغَرْتَهُ بِفِدائِهِ
وُقِيَ الأميرُ هَوَى العُيُونِ فإنّهُ ... مَا لا يَزُولُ ببَأسِهِ وسَخَائِهِ
يَسْتَأسِرُ البَطَلَ الكَمِيَّ بنَظْرَةٍ ... وَيَحُولُ بَينَ فُؤادِهِ وَعَزائِهِ
إنّي دَعَوْتُكَ للنّوائِبِ دَعْوَةً ... لم يُدْعَ سامِعُهَا إلى أكْفَائِهِ
فأتَيْتَ مِنْ فَوْقِ الزّمانِ وَتَحْتِهِ ... مُتَصَلْصِلاً وَأمَامِهِ وَوَرائِهِ
مَنْ للسّيُوفِ بأنْ يكونَ سَمِيَّهَا ... في أصْلِهِ وَفِرِنْدِهِ وَوَفَائِهِ
طُبِعَ الحَديدُ فكانَ مِنْ أجْناسِهِ ... وَعَلِيٌّ المَطْبُوعُ مِنْ آبَائِهِ

هو رأي البعض[١]، أو على تقدير المبتدأ، أي: «وأنا أُحبّ» ـ.

وإذا جعلتها للعطف فالإنكار راجع إلى الجمع بين الأمرين ـ أعني: محبّته ومحبّة الملامة فيه ـ يعني: لا يكون إلّا واحد **﴿إنَّ المَلاَمَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ﴾** وما يكون من عدوّ الحبيب[٢] يكون مبغوضاً لا محبوباً، فهذا نقيض معنى بيت أبي الشِّيْص.

والأحسن في هذا النّوع أن يبيِّن السّبب ـ كما في هذين البيتين ـ إلّا أن يكون ظاهراً كما في قول أبي تَمَّام:

وَنَغْمَةُ مُعْتَفٍ جَدْوَاهُ أَحْلىٰ[٣] عَلىٰ أُذْنَيْهِ مِنْ نَغَمِ السَّماعِ

---

(١) والمشهور على خلاف هذا القول كما قال ابن مالك:

وذات بَدْءٍ بِمُضَارعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضميراً ومن الواو خَلَتْ
وذاتَ واوٍ بعدها انوِ مُبْتَدا له المضارعَ اجعلنَّ مُسْنَدا

(٢) وفي نسخة: «المحبوب».

(٣) **قوله: «وَنَغْمَةُ مُعْتَفٍ جَدْوَاهُ أَحْلىٰ»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضَّرب المماثل، والقائل أبو تَمَّام من قصيدة يمدح بها مهدي بن أصْرَم:

خُذِي عَبَراتِ عَيْنِكِ عَنْ زَمَاعِي وصُونِي ما أَزَلْتِ مِنَ القِناعِ
أقِلِّي قَدْ أضَاقَ بُكاكِ ذَرْعِي وما ضَاقَتْ بنازِلةٍ ذِرَاعي
أآلفةَ النَّحيبِ كم افْتِرَاقٍ أَظَلَّ فكانَ داعِيةَ اجْتماعِ!
ولَيْسَتْ فَرْحَةُ الأَوْبَاتِ إلَّا لِمَوْقُوفٍ على تَرَحِ الوداعِ
تَوَجَّعُ أنْ رَأَتْ جِسْمِي نَحِيفاً كأنَّ المَجْدَ يُدْرَكُ بالصِّرَاعِ
فَتَى النَّكَباتِ مَنْ يأوِي إذا ما قَطَفْنَ بهِ إلى خُلُقٍ وَسَاعِ
يُثِيرُ عَجاجَةً في كُلِّ ثَغْرٍ يَهيمُ بهِ عَدِيُّ بنُ الرِّقَاعِ
أبَنَّ مَعَ السِّباعِ الماءَ حتَّى لَخَالَتْهُ السِّبَاعُ مِنَ السِّباعِ

⇐

⇐ فَلَبِّ الْحَزْمَ إِنْ حَاوَلْتَ يَوْماً ... بأَنْ تَسْتَطِيعَ غيرَ المُسْتَطَاعِ
فلَمْ تَرْحَلْ كناجِيةِ المَهَارى ... ولم تُرْكِبْ هُمُومَكَ كالزَّماعِ
بِمَهْدِيِّ بنِ أَصْرَمَ عَادَ عُودي ... إلى إِيراقِهِ وامتدَّ بَاعِي
أَطَالَ يَدِي على الأيَّام حتّى ... جَزَيْتُ صرُوفَها صَاعاً بصَاعِ
إذا أَكْدَتْ سَوَامُ الشِّعْرِ أَضْحَتْ ... عَطَايَاه وهُنَّ لَها مَرَاعي
رِيَاضٌ لا يَشِذُّ العُرْفُ عَنْها ... ولا تَخْلُو منَ الهِمَمِ الرِّتَاعِ
سَعَى فاسْتَنْزَلَ الشَّرَفَ اقْتساراً ... ولَوْلاَ السَّعْيُ لم تَكُنِ المَسَاعي
أَمَهْدِيّاً لَحَيْتِ على نَوالٍ ... لَقَدْ حُكْتِ المَلامَ لِغَير وَاعي
أَرَدْتِ بِحَيْثُ لا تُعصَى المعَالي ... بأَن يُعْصَى النَّدَى وبأَنْ تُطَاعِي
عَميدُ الغَوْثِ إِنْ نُوَبُ اللَّيَالي ... سطَتْ وقَرِيعُها عندَ القِرَاعِ
كَثيراً ما تُشَوِّقُه العَوالي ... وهِمَّتُه إلى العَلَقِ المُتَاعِ
كأَنَّ بِه غَدَاةَ الرَّوعِ وِرْداً ... وقَدْ وُصِفَتْ له نَفْسُ الشُّجَاعِ
لَحُسْنُ الموتِ في كَرَمٍ وتَقْوَى ... أَحَبُّ إليهِ مِنْ حُسْنِ الدِّفاعِ
ونَغْمَةُ مُعْتَفٍ يَرْجُوه أَحْلى ... على أُذْنَيْهِ مِنْ نَغَمِ السَّماعِ
جَعَلْتَ الْجُودَ لأْلاءَ المَسَاعي ... وهَلْ شَمْسٌ تَكون بِلَا شُعَاعِ
وما في الأَرْضِ أعْصَى لامْتناعٍ ... يَسُوقُ الذَّمَّ مِنْ جُودٍ مُطَاعِ
ولم يَحفَظْ مُضَاعَ المَجْدِ شيءٌ ... مِنَ الأشياءِ كالمَالِ المُضَاعِ
رَعَاكَ اللهُ للمعْرُوف إِنِّي ... أَراكَ لِسَرْحِ مالك غَيْرَ رَاعِي
فما في الأرضِ مِنْ شَرَفٍ يَفاعٍ ... سُبِقتَ بِهِ ولا خُلُقٍ يَفاعِ
لَعَزْمُكَ مِثْلُ عَزْمِ السَّيْلِ شُدَّتْ ... قُوَاهُ بالمذَانِبِ والتِّلاعِ
ورأْيُكَ مِثْلُ رَأْيِ السَّيْفِ صَحَّتْ ... مَشُورَةُ حَدِّهِ عِنْدَ المِصَاعِ
فلو صَوَّرْتَ نَفْسَكَ لم تَزِدْها ... على ما فيكَ مِن كَرَمِ الطِّباعِ

والبيت الشّاهد يختلف عمّا في الدّيوان كما تراه في كثير من المواضع من هذا الكتاب.

وقول أبي الطّيّب:

وَالْجِرَاحَاتُ عِنْدَهُ نَغَمَاتٌ[(١)] سَبَقَتْ[(٢)] قَبْلَ سَيْبِهِ بِسُؤَالِ

---

(١) قوله: «والجراحات عنده نغمات». البيت من الخفيف على العروض الأُولى مع الضَّرب المماثل، والقائل المتنبّي من قصيدة يمدح بها عبدالرحمن بن المبارك الأنطاكي:

صِلَةُ الهَجْرِ لي وهَجرُ الوِصالِ ... نَكَساني في السُّقم نُكسَ الهِلالِ
فَغَدا الجِسْمُ ناقِصاً والذي يَنْـ ... ـقُصُ مِنْهُ يَزيدُ في بَلْبَالي
قِفْ على الدِّمْنَتَينِ بِالدَّوِّ من رَيْـ ... ـيَا كَخالٍ في وجنةٍ جنبَ خالِ
بِطُلُولٍ كأنَّهُنَّ نُجُومٌ ... في عِراصٍ كأنَّهُنَّ لَيَالِ
ونُؤِيٍّ كأنَّهُنَّ عَلَيْهِنْـ ... ـنَ خِدامٌ خُرْسٌ بسُوقٍ خِدالِ
لا تَلُمْني فإنّني أعْشَقُ العُشْـ ... ـشَاقِ فيها يا أعْذَلَ العُذّالِ
ما تُريدُ النّوَى منَ الحَيّةِ الذوْ ... وَاقِ حَرَّ الفَلا وبَرْدَ الظِّلالِ
فهوَ أمضَى في الرّوْعِ من مَلَكِ المَوْ ... تِ وأسرَى في ظُلمةٍ من خيالِ
ولحَتْفٍ في العِزّ يَدْنُو مُحِبٌّ ... ولعُمْرٍ يَطُولُ في الذّلّ قالِ
نحنُ رَكْبٌ مِلْجِنٌ في زيّ ناسٍ ... فوْقَ طَيرٍ لها شخوصُ الجِمالِ
من بَناتِ الجَديلِ تَمشي بنا في الـ ... ـبيدِ مَشْيَ الأيّامِ في الآجالِ
كُلُّ هَوْجاءَ للدّياميمِ فيها ... أثَرُ النّارِ في سَليطِ الذُّبالِ
عامِداتٍ للبَدْرِ والبَحْرِ والضِّرْ ... غامَةِ ابنِ المُبارَكِ المِفْضالِ
مَنْ يَزُرْهُ يَزُرْ سُلَيمانَ في المُلْـ ... ـكِ جَلالاً ويُوسُفاً في الجَمَالِ
ورَبيعاً يُضاحِكُ الغَيثُ فيهِ ... زَهَرَ الشّكْرِ من رِياضِ المَعالي
نَفَحَتْنا منهُ الصَّبَا بِنَسيمٍ ... رَدّ روحاً في مَيّتِ الآمَالِ
هَمُّ عَبدِالرّحمٰنِ نَفْعُ المَوالي ... وبَوارُ الأعْداءِ والأمْوالِ
أكبرُ العَيبِ عندَهُ البُخلُ والطّعْـ ... ـنُ عَلَيْهِ التّشْبيهُ بالرِّئْبَالِ
والجِراحاتُ عِندَهُ نِعَمَاتٌ ... سُبِقَتْ قَبلَ سَيْبِهِ بِسُؤالِ
ذا السّراجُ المُنيرُ هذا النّقيُّ الـ ... ـجَيْبِ هذا بَقِيّةُ الأبْدالِ

⇐

أراد أبو تمّام أنّ الممدوح يستلذّ نَغَمات السّائلين؛ لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود، وأراد أبو الطّيّب أنّه إن سبقت نَغْمَةٌ من سائلٍ عطاءَ الممدوحِ بلغ ذلك منه مبلغ الجِراحة من المجروح؛ لأنّ عادته أن يعطي بغير سؤال.

⇐ فَخُذا ماءَ رِجْلِهِ وانْضِحا في الـ ـــمُدْنِ تأمَنْ بَـوائِـقَ الزِّلْـزَالِ
وامْسَـحَا ثَـوْبَهُ البَـقيرَ عـلى دا ئِكُـما تُشْـفَيَا مِـنَ الإعْـلالِ
مـالِئاً مِـنْ نَـوالِـهِ الشَّـرْقَ والغَـرْ بَ ومِـن خَـوْفِهِ قُلوبَ الرِّجالِ
قـابِضاً كَـفَّهُ اليَـمينَ عـلى الدّنْـ ـيَا ولَـوْ شـاءَ حـازَها بـالشِّمالِ
نَـفْسُهُ جَـيْشُهُ وتَـدْبيرُهُ النَّـصْـ ـرُ وألحـاظُهُ الظُّبَى والعَوالي
ولَـهُ فـي جَـماجِمِ المالِ ضَـرْبٌ وَقْـعُهُ فـي جَـماجِمِ الأبْـطالِ
فَـهُمُ لاتّـقائِهِ الدَّهْـرَ فـي يَـوْ مِ نِـزالٍ ولَـيسَ يَـوْمُ نِـزالِ
رَجُـلٌ طِـينُهُ مـنَ العَـنبَرِ الوَرْ دِ وطـينُ العِـبادِ مِـنْ صَـلْصَالِ
فَـبَقِيّاتُ طِـينِهِ لاقَتِ المَـا ءَ فَـصارَتْ عُـذوبَةً فـي الزُّلالِ
وبَـقايا وقـارِهِ عـافَتِ النّـا سَ فـصارَتْ رَكـانَةً فـي الجِبالِ
لَستُ مـمّن يَـغُرُّهُ حُـبُّكَ السِّلْـ ـمَ وأنْ لا تَـرَى شُـهودَ القِـتالِ
ذاكَ شـيءٌ كَـفاكَهُ عَـيشُ شـانيـ ـكَ ذَليـلاً وقِـلَّةُ الأشْـكـالِ
واغْـتِفارٌ لَـوْ غَـيَّرَ السُّـخطُ مـنْهُ جُـعِلَتْ هـامُهُمْ نِـعالَ النّـعالِ
لجِيادٍ يَـدْخُلْنَ فـي الحَـرْبِ أعـرا ءً ويـخرُجنَ مِـن دَمٍ فـي جِـلالِ
واسْـتَعارَ الحَـديدُ لَـوْناً وألْـقَى لَـوْنَهُ فـي ذَوائِبِ الأطْـفالِ
أنتَ طَـوراً أمَـرُّ مِـنْ نـاقِعِ السَّـمْ مِ وطَـوْراً أحْـلى مِـنَ السَّلْسالِ
إنّما النّاسُ حـيثُ أنْتَ ومـا النّـاس سُ بناسٍ فـي مَـوْضِعٍ منكَ خـالِ

وأنت ترى أنّ رواية الدّيوان: «نِعَمَات» جمع «نِعْمَة» ـ بالنّون والعين المهملة والميم ـ وهي غير رواية المصنّف والشّارح.

(٢) هي عند الشّارح بصيغة المعلوم ـ كما يظهر من تفسيره ـ والمراد أنّ الممدوح شجاع كريم وأنّه لا يتألّم بجراحات السّيوف لصبره وجلادته، وإنّما الجراحات المؤلمة عنده سماع أصوات السّائلين، لكونه غفل عنهم، فأحوجهم إلى سؤاله، وقرئ بصيغة المجهول.

[النّوع الخامس]

﴿ **ومنه** ﴾ أي: من غير الظّاهر ﴿**أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسّنه كقول الأَفْوَهِ**﴾:

﴿ **فَتَرَى الطَّيْرَ عَلىٰ آثارِنا**[1] ❊ **رَأْيَ عَيْنٍ** ﴾ أي: عِياناً ﴿ **ثِقَةً** ﴾ حال، أي: واثقةً ـ على أنّ المصدر أُقيم مقام الصّفة ـ أو مفعول له من الفعل الّذي يتضمّنه قوله: «على آثارنا» أي: «كائِنَةً على آثارنا» لوثوقها واعتمادها ﴿**أَنْ** ﴾ مخفّفة من المثقّلة ﴿ **سَتُمَار** ﴾ أي: ستطعم من لحوم مَنْ يقتلهم من القتلى.

﴿ **وقول أبي تَمَّامٍ** ﴾:

﴿ **وَقَدْ ظُلِّلَتْ** ﴾ أي: أُلقيت عليها الظّلّ ﴿ **عِقْبانُ أَعْلامِه ضُحىً**[2] ❊ **بِعِقْبانِ طَيْرٍ**

---

(١) **قوله: فترى الطّير على آثارنا»**. البيت من الرّمل على العروض المحذوفة الأُولى مع الضّرب المقصور ـ فاعلان ـ والقائل الأَفْوَهُ الأوديّ ـ كما نصّ عليه أبوبكر الصّولي في «أخبار أبي تمّام» ـ من قصيدةٍ أوّلها:

يا بـني هـاجَرَ سـاءَتْ خـطّةٌ ❊ أن تَرُوْمُوْا النِّصْفَ منّا وَمَحارْ

قال:

فَـتَرى الطَّـير عـلى آثـارنا ❊ رأي عـينٍ ثِـقَةً أن سَـتُمَارْ

* * *

(٢) **قوله: «وقد ظلّلت عقبانُ أعلامه ضُحىً»**. البيت من الطّويل على العروض المـقبوضة مـع الضّرب المشابه، والقائل أبو تَمَّام من قصيدة يمدح بها المعتصم والأفشين:

غَـدَا المُـلْكُ مَـعْمُو رَ الْـحَرَا والمَـنازلِ ❊ مُنَوَّرَ وَحْـفِ الرَّوْضِ عَـذْبَ المَـناهِلِ

بِـمُعْتَصم بـاللّهِ أَصْـبَحَ مَـلْجَأً ❊ ومُـعْتَصَماً حِـرْزاً لِكُـلِّ مُـوَائِـلِ

لقَـدْ ألْـبسَ اللهُ الإمـامَ فَـضائِلاً ❊ وتَـابَعَ فـيها بـاللُّهى والفَـواضِـلِ

فأَضـحَتْ عَـطَايَاهُ نَـوازعَ شُـرَّداً ❊ تُسَـائلُ فـي الآفَـاقِ عَـنْ كُـلِّ سَـائِلِ

⇐

⇐ مَواهِبُ جُدْنَ الأَرْضَ حتَّى كأَنَّما … أخـذْنَ بآدَابِ السَّحابِ الهَـوَاطِـلِ
إذا كـان فَـخْراً لِـلمُمَدَّحِ وَصْـفُهُ … بِـيَوْمِ عِـقَابٍ أَوْ نَـدًى مِـنْهُ هَـامِلِ
فَكَـمْ لَـحْظَةٍ أَهْـدَيْتَها لابـنِ نَكـبَةٍ … فأصـبَحَ مـنها ذَا عِـقَابٍ ونـائِلِ
شَـهِدْتُ أَمـيرَالمـؤمنينَ شـهَادَةً … كَـثيرٌ ذَوُو تَـصْدِيقها فـي المحافلِ
لَـقد لَـبِسَ الأَفْشينُ قَسْطَلَةَ الوَغَى … مُـحِشّاً بـنَصْلِ السَّيْفِ غَـيْرَ مُـواكِـلِ
وسَـارَتْ بـهِ بَـينَ القَـنابِلِ والقَـنا … عَـزائِـمُ كـانَتْ كـالقَنَا والقَـنابِلِ
وجَـرَّدَ مِـنْ آرائِـهِ حـينَ أُضْـرِمَتْ … بـه الْحَرْبُ حـدّاً مِـثْلَ حَـدِّ المَـنَاصِلِ
رأَى بـابَكٌ مِـنْه الَّـتي لا شَـوَى لهـا … فَتُرْجَى سِوَى نَزْعِ الشَّـوَى والمَـفَاصِلِ
تَـراه إلى الهَـيْجاء أوَّلَ رَاكِـبٍ … وتـحتَ صَـبيرِ المَـوْتِ أَوَّلَ نَـازِلِ
تَسَـرْبَلَ سِـرْبالاً مِـنَ الصَّبْرِ وارتـدَى … عـليه بـعَضْبٍ فـي الكَـريهةِ قَـاصِلِ
وقَـدْ ظُـلِّلَتْ عِـقْبَانُ أعـلامِهِ ضُـحىً … بـعِقْبان طَـيْرٍ فـي الدِّمـاءِ نَـوَاهِـلِ
أقـامَتْ مـع الرَّايـاتِ حـتَّى كأنَّـها … مِـنَ الجـيْشِ إلَّا أنَّـها لَـمْ تُـقَاتِلِ
فَـلمَّا رَآهُ الخُـرَّمِيُّونَ والقَـنا … بـوَبْلِ أَعَـالِيهِ مُـغيثَ الأَسَـافِلِ
رأَوْا مِـنه لَـيْثاً فـابْذَعَرَّتْ حُـمَاتُهُمْ … وقَـدْ حَكَـمَتْ فـيهِ حُـماةُ العَـوامِلِ
عَشِـيَّةَ صَـدَّ البَـابَكِيُّ عَـنِ القَـنَا … صُـدُودَ المُـقَالِي لا صُـدُودَ المُـجَامِلِ
تَـحَذَّرَ مِـنْ لِـهْبَيْهِ يَـرْجُو غَـنِيمَةً … بسَـاحَةِ لا الوَانِـي ولا المُـتَخَاذِلِ
فكَـانَ كشَـاةِ الرَّمْـلِ قَـيَّضَهُ الرَّدَى … لِـقَانِصِهِ مِـنْ قَـبْلِ نَـصْبِ الْحَبَائِلِ
وفـي سَـنَةٍ قَـدْ أنـفدَ الدَّهْـرُ عُـظْمَها … فـلمْ يُـرْجَ مِـنْها مُـفْرَجٌ دُونَ قـابلِ
فكـانَتْ كَـنابٍ شَـارفِ السِّـنِّ طَـرَّقَتْ … بسَـقْبٍ وكـانَتْ فـي مَـخِيلَةِ حَـائِلِ
وعَـاذَ بـإطْرَافِ المَـعَاقِلِ مُـعْصِماً … وأُنْسِـيَ أنَّ اللهَ فـوقَ المـعَاقِلِ
فـوَلَّى ومـا أَبـقَى الرَّدَى مِنْ حُـماتِهِ … له غَـيْرَ أَسآرِ الرِّمَـاحِ الذَّوابِـلِ
أَمَـا وأبـيهِ وهْـوَ مَـنْ لا أَبَـا لَـهُ … يُـعَدُّ لقَـدْ أَمْسَـى مُـضيءَ المَـقَاتِلِ
فُـتُوحُ أمـيرالمُـؤْمِنينَ تَـفَتَّحَتْ … لَـهُنَّ أزاهـيرُ الرُّبـا والخَـمَائِلِ
⇐

في الدِّماءِ نَواهِلِ﴾ من «نَهِلَ» ـ إذا رَوِيَ ـ نقيض عَطِشَ **﴿أَقَامَتْ﴾** أي: عِقْبَان الطّير **﴿مَعَ الرَّايَاتِ﴾** أي: الأعلام؛ اعتماداً على أنّها ستطعم لحوم قَتْلَاه **﴿حَتّى كأنّها * من الجَيْشِ إلاّ أنّها لم تُقاتِلِ﴾** يعني: أنّ رايات الممدوح الّتي هي كالعِقْبان قد صارَتْ مُظَلَّلَةً بالعِقْبان من الطُّيُور النّواهل في دماء القَتْلَى، لأنّه إذا خرج لِلغَزْوِ تساير العِقْبان فوق راياته، لأكل لحوم القَتْلَى، فتلقي ظِلالها عليها.

﴿فإنّ أبا تمّام لَمْ يُلِمَّ بشيء من معنى قول الأفوه: «رَأْيَ عَيْنٍ» و﴾ من معنى **﴿قوله: «ثِقَةً أنْ سَتُمَار»﴾** يعني: أنّ أبا تَمَّامٍ إنّما أخذ بعض معنى بيت الأفوه، لا كلّه؛ لأنّ الأفوه أفاد بقوله: «رأي عين» قُرْبَ الطّير من الجيش؛ لأنّها إذا بَعُدَت كانت متخيّلةً لا مرئيّةً رأيَ عينٍ، وقُرْبُها إنّما يكون لأجل توقّع الفريسة، وهذا يؤكّد المعنى المقصود ـ أعني: وصفهم بالشَّجَاعة والاقتدار على قتل الأعادي ـ. ثمّ قال: «ثقة أنْ ستمار»، فجعل الطّيرَ واثقةً بالمِيْرَة[1]؛ لاعتيادها بذلك، وهذا أيضاً يؤكّد المقصود.

وأمّا أبو تَمَّامٍ فلم يُلِمَّ بشيء ممّا أفاده قوله: «رأيَ عينٍ» وقوله: «ثِقَةً أن سَتُمَار».

لا يقال: إنّ قول أبي تَمَّامٍ: «ظُلِّلَتْ» إلمام بمعنى قوله: «رأيَ عينٍ» لأنّ وقوع الظِّلّ على الرّايات يُشْعِر بقربها من الجيش.

⇐ وعَادَاتُ نَصْرٍ لَمْ تَـزَلْ تَسْتَعيدُها ... عِـصَابَةُ حَـقٍّ فـي عِـصَابَةِ بَـاطِلِ
ومـا هُـوَ إلّا الوحْـيُ أَوْ حَـدُّ مُـرْهَفٍ ... تُـمِيلُ ظُـباهُ أَخـدَعَيْ كُـلِّ مَـائِلِ
فـهَذا دَواءُ الدَّاءِ مِـنْ كُـلِّ عَـالِمٍ ... وهَـذا دَواءُ الدَّاءِ مِـنْ كُـلِّ جَـاهِلِ
فـيأَيُّهَا النُّـوَّامُ عَـن رَيِّـقِ الهُـدَى ... وقَـدْ جَـادَكُمْ مِـنْ دِيـمَةٍ بَـعْدَ وَابِـلِ
هُـوَ الْـحَقُّ إنْ تَسْتَيْقِظُوا فـيهِ تَـغْنَمُوا ... وإنْ تَـغْفُلُوا فـالسَّيْفُ لَـيْسَ بِـغافِلِ

(١) بكسر الميم: الطَّعَام.

لأنّا نقول: هذا ممنوع؛ إذ قد يقع ظِلُّ الطّير على الرّاية وهي في جَوِّ السَّمَاء ـ بحيث لا يُرَى أصلاً ـ.

﴿**لكن زاد**﴾ أبو تَمَّامٍ ﴿**عليه**﴾ أي: على الأفوه زياداتٍ محسّنةً لبعض المعنى الّذي أخذه من الأفوه، وهو تَسَايُرُ الطّير على آثارهم ﴿**بقوله**: «**إلّا أنّها لم تقاتل**» وبقوله: «**في الدِّماء نواهل**» وبإقامتها مع الرّايات حتّى كأنّها من الجيش، وبها﴾ أي: وبإقامتها مع الرّايات حتّى كأنّها من الجيش ﴿**يَتِمُّ حُسْنُ الأوّل**﴾ أعني: قوله: «إلّا أنّها لم تقاتل» لأنّه لو قيل: «ظُلِّلَتْ عِقْبان الرَّايَاتِ بِعِقْبانِ الطّير إلّا أنّها لم تقاتل» لَمْ يَحْسُنْ هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحُسْن؛ لأنّ إقامَتَها مع الرّايات ـ حتّى أنّها من الجيش ـ مَظِنَّةُ أنّها أيضاً تقاتل مثل الجيش، فيحسُنُ الاستدراك ـ الّذي هو دفع التّوهّم النّاشئ من الكلام السّابق ـ بخلاف وقوع ظلّها على الرّايات.

ويحتمل أن يكون معنى قوله: «وبها يَتِمُّ حُسْنُ الأوّل»: أنّ بهذه الزِّيادات يَتِمُّ حُسْنُ معنى البيت الأوّل ـ أعني: «تساير الطّيور على آثارهم» وما ذكرناه أوّلاً هو الموافق لما في «الإيضاح»[1] وعليه التّعويل. ﴿**وأكثر هذه الأنواع**﴾ المذكورة لغير الظّاهر ﴿**ونحوها مقبولة**﴾.

[النّوع السّادس]

﴿**ومنها**﴾ أي: من هذه الأنواع ﴿**ما يخرجه حسن التصرّف من قبيل الاتّباع إلى حَيِّزِ الابتداع، وكلّ ما كان**﴾ أي: كلّ نوع من هذه الأنواع يكون ﴿**أشدّ خَفَاءً**﴾ بحيث لا يُعْرَف أنّ الثّاني مأخوذ من الأوّل إلّا بعد إعمال رويّة ومزيد تأمّل ﴿**كان أقرب إلى القُبُول**﴾ لكونه أبعدَ عن الأخذ والسَّرِقة، وأدخلَ في الابتداع والتصرّف.

---

(١) الإيضاح: ٥٨٩.

[توارد الخاطر]

﴿هذا﴾ الّذي ذكر في الظّاهر وغيره من ادّعاء سبق أحدهما واتّباع الثّاني وكونه مقبولاً أو مردوداً وتسمية كلّ بالأسامي المذكورة وغير ذلك ممّا سبق ﴿كلّه﴾ إنّما يكون ﴿إذا علم أنّ الثّاني أُخِذ من الأوّل﴾ بأن يُعْلَمَ أنّه كان يَحْفَظُ قول الأوّل حين نَظَمَ، أو بأن يُخْبِرَ هو عن نفسه أنّه أخذه منه ﴿وإلّا فلا﴾ يُحْكَمُ بسبق أحدهما واتّباع الآخر، ولا يترتّب عليه الأحكام المذكورة ﴿لجواز أن يكون الاتّفاق﴾ أي: اتّفاق القائلين في اللّفظ والمعنى جميعاً، أو في المعنى وحده ﴿من قبيل «توارد الخاطر» ـ أي: مجيئه على سبيل الاتّفاق من غير قصد إلى الأخذ ـ﴾ كما يُحْكَى عن ابن ميّادة[1] أنّه أنشد لنفسه:

مُفِيدٌ وَمِتْلافٌ إذَا مَا أَتَيْتَهُ[2]   تَهَلَّلَ وَاهْتَزَّ اهْتِزَازَ المُهَنَّدِ

---

(١) هو الرّماح بن أبرد بن ثوبان بن سُراقة المرّي المعروف بابن ميّادة وهي أمه وهو شاعر مُجيد من مخضرمي الدّولتين الأمويّة والعبّاسيّة. توفّي سنة ١٤٩ هـ في أيّام المنصور الدّوانيقي ـ لعنه الله ـ.

(٢) **قوله: «مفيد ومتلاف إذا ما أتيته»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المقبوض والقائل الشّمّاخُ الذُّبياني بن ضِرار بن حرملة بن سنان المازني المتوفّى سنة ٢٢هـ من قطعة يقول فيها:

تزورُ امرءاً يعطي على المَرْءِ ماله   ومَنْ يُعْطِ أثمان المحامِدِ يُحَمَدِ
وأنت امرؤ من تُعْطِهِ اليوم نائلاً   بكفّك لا يمنعك من نائل الغد
ترى الجُوْدَ لا يُدْنِي من المرء حَتْفَهُ   كما البُخْلَ والإمساك ليس بِمُخْلِدِ
مفيدٌ ومِتْلاَفٌ إذا ما سألته   تهلّلَ واهتزّ اهتزاز المُهَنَّدِ
متى تأته تعشو إلى ضوء ناره   تجد خير نارٍ عندها خير مُوْقِدِ

* * *

فقيل له: أين يُذْهَبُ بك ـ هذا للحُطَيئة[١] ـ؟ فقال: الآن عَلِمْتُ أنّي شاعرٌ؛ إذْ وافقتُهُ على قوله ولَمْ أسمَعْهُ.

وكما يُحْكَى أنّ سليمان[٢] بن عبدالملك أُتِيَ بأُسارىٰ من الرّوم وكان الفَرَزْدَق حاضراً، فأمره سليمان بِضَرْبِ عُنُق واحدٍ منهم، فاستعفى، فما أُعفي، وقد أُشير إلى سيفٍ، غير صالحٍ للضّرب، ليستعمله، فقال الفَرَزْدَق: بَلْ أَضْرِبُ

* بسَيْفِ أبي رَغْوانَ سَيْفِ مُجَاشعٍ[٣] *

---

(١) جرول بن أوس وهو القائل في الوليد بن عقبة ـ أخي عثمان لأمّه ـ كان والياً على الكوفة فشرِب الخمر وصلّى الصّبح بالنّاس وهو سَكْران:

شَهِدَ الحطيئةُ يومَ يَلْقى رَبَّهُ ... أنّ الوليدَ أَحَقُّ بالغَدْرِ
نَادَى، وقد كَمُلَتْ صَلَاتُهُم ... أأَزِيدُكُم ثَمِلاً وما يَدْرِي
لِيَزِيْدَهُمْ خيراً ولَوْ قَبِلُوْا ... لَقَرَنْتَ بين الشَّفْعِ والوِتْرِ
فأبَوْا ـ أَبَا وَهْبٍ ـ ولو فَعَلُوْا ... زادَتْ صَلَاتُهُم على العَشْرِ
كَفُّوا عِنانَكَ إذْ جَرَيْتَ ولَوْ ... خَلَّوْا عِنانَك لم تزل تَجْرِي

(٢) الوَزَغ ابن الوَزَغ، والقِرْد ابن القِرْد، والخنزير ابن الخنزير، سليمان بن عبد الملك الأموي ـ لعنهم الله جميعاً ـ. ولد سنة ٦٠ هـ وتغلّب على الحكم سنة ٩٦ هـ وانتقل إلى جهنّم سنة ٩٩ هـ والنّواصب يرونه من خِيارهم، وهذا الملعون كان سادس ملوك الأمويين وثالث المروانيين ـ لعنهم الله جميعاً ـ.

(٣) **قوله: «بسيف أبي رغوان سيف مجاشع»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل جرير من قصيدةٍ طويلة يجيب بها الفرزدق ـ رحمه الله ـ وهي:

أَلاَ حَيِّ رَبْعَ الْمَنْزِلِ الْمُتَقَادِمِ ... وَمَا حَلَّ مُذْ حَلَّتْ بِهِ أُمُّ سَالِمِ
تَمِيمِيَّةٌ حَلَّتْ بِحَوْمَانَتَيْ قَسَىٰ ... حِمَى الخَيْلِ ذَادَتْ عن قَسًى فالصَّرَائِمِ
أَبَيْتِ، فَلا تَقْضِينَ دَيْناً وَطَالَمَا ... بَخِلْتِ بِحَاجَاتِ الصَّدِيقِ الْمُكَارِمِ
بِنَا كَالجَوَىٰ مِمَّا يُخَافُ وَقَدْ نَرَىٰ ... شِفَاءَ القُلُوبِ الصَّادِياتِ الحَوَائِمِ

⇐

⇐ أعَاذِلَ هِيجِيني لِبَيْنٍ مُصَادِمٍ ... غَداً أوْ ذَرِيني مِنْ عِتابِ الْمُلاوِمِ
أَغَرَّكِ مِنِّي أنَّمَا قَادَني الهَوَىٰ ... إلَيْكِ وَمَا عَهْدٌ لَكُنَّ بِدَائِمِ
ألا رُبَّمَا هَاجَ التَّذَكُّرُ وَالهَوَىٰ ... بِتَلْعَةَ إرْشَاشَ الدُّمُوعِ السَّوَاجِمِ
عَفَتْ قَرْقَرَىٰ وَالوَشْمُ حتَّىٰ تَنَكَّرَتْ ... أَوَارِيُّهَا وَالخَيْلُ مِيلُ الدَّعائِمِ
وَأقْفَرَ وَادي ثَرْمَدَاءَ وَرُبَّمَا ... تَدَانَىٰ بِذي بَهْدَىٰ حُلُولُ الأصَارِمِ
لَقَدْ وَلَدَتْ أُمُّ الفَرَزْدَقِ فَاجِراً ... وَجَاءَتْ بِوَزْوَازٍ قَصِيرِ القَوائِمِ
وَمَا كَانَ جارٌ لِلفَرَزْدَقِ مُسْلِمٌ ... لِيَأْمَنَ قِرْداً، لَيْلُهُ غَيرُ نَائِمِ
يُوَصِّلُ حَبْلَيْهِ إذا جَنَّ لَيْلُهُ ... لِيَرْقَىٰ إلىٰ جَارَاتِهِ بِالسَّلالِمِ
أتَيْتَ حُدودَ اللهِ مُذْ أنْتَ يَافِعٌ ... وَشِبْتَ فَمَا يَنْهَاكَ شَيْبُ اللّهَازِمِ
تَتَبَّعُ في الْمَاخُورِ كُلَّ مُرِيبَةٍ ... وَلَسْتَ بِأهْلِ الْمُحصَنَاتِ الكَرَائِمِ
رَأيتُكَ لا تُوفي بِجَارٍ أجَرْتَهُ ... وَلا مُسْتَعِفّاً عَنْ لِئَامِ الْمَطَاعِمِ
هُوَ الرِّجْسُ يا أهلَ الْمَدِينَةِ فَاحْذَرُوا ... مَدَاخِلَ رِجْسٍ بِالخَبِيثَاتِ عَالِمِ
لَقَدْ كَانَ إخْرَاجُ الفَرَزْدَقِ عَنْكُمُ ... طَهُوراً لِمَا بَيْنَ الْمُصَلَّىٰ وَوَاقِمِ
تَدَلَّيْتَ تَزْني مِنْ ثَمانِينَ قَامَةً ... وَقَصَّرْتَ عَنْ بَاعِ العُلىٰ وَالْمَكَارِمِ
أتَمْدَحُ يا ابْنَ القَينِ سَعْداً وَقَدْ جَرَتْ ... لِجِعْثِنَ فِيهِمْ طَيْرُهَا بِالأشَائِمِ
وَتَمدَحُ يا ابنَ القَينِ سَعْداً وَقَدْ تَرىٰ ... أدِيمَكَ مِنها وَاهِياً، غَيرَ سَالِمِ
وَإنَّكَ يا ابنَ القَينِ لَسْتَ بِنَافِخٍ ... بِكِيرِكَ، إلّا قَاعِداً غَيْر قَائِمِ
فَما وَجَدَ الجِيرَانُ حَبْلَ مُجَاشِعٍ ... وَفِيّاً وَلا ذا مِرَّةٍ في العَزَائِمِ
وَلامَتْ قُرَيْشٌ في الزُّبَيْرِ مُجَاشِعاً ... وَلَمْ يَعْذِرُوا مَنْ كانَ أهلَ الْمَلاوِمِ
وَقَالَتْ قُرَيْشٌ لَيْتَ جَارَ مُجَاشِعٍ ... دَعَا شَبَثاً أوْ كَانَ جارَ ابنِ خازِمِ
وَلَوْ حَبْلَ تَيْمِيٍّ تَنَاوَلَ جَارُكُمْ ... لَمَا كانَ عَاراً ذِكْرُهُ في الْمَوَاسِمِ
فَغَيْرُكَ أدّىٰ لِلخَلِيفَةِ عَهْدَهُ ... وَغَيرُكَ جَلَّىٰ عَنْ وُجُوهِ الأهَاتِمِ
فَإنَّ وَكِيعاً حِينَ خَارَتْ مُجاشِعٌ ... كَفَىٰ شَعْبَ صَدْعِ الفِتْنَةِ الْمُتَفَاقِمِ

⇐

⇐ لَقَدْ كُنتَ فيها يا فَرَزْدَقُ تابِعاً ... وَرِيشُ الذُّنابَىٰ تابِعٌ لِلْقَوادِمِ
نُدافِعُ عَنكُمْ كُلَّ يَوْمِ عَظِيمَةٍ ... وَأَنْتَ قُراحِيٌّ بِسَيْفِ الكَواظِمِ
أَباهِلَ! ما أَحْبَبْتُ قَتْلَ ابْنِ مُسْلِمٍ ... وَلا أنْ تَرُوعُوا قَوْمَكُمْ بِالْمَظالِمِ
أَباهِلَ! قد أُوفِيتُمُ مِنْ دِمائِكُمْ ... إذا ما قَتَلْتُمْ رَهطَ قَيْسِ بنِ عاصِمِ
تُحَضِّضُ يا ابنَ القَيْنِ قَيْساً لِيَجْعَلُوا ... لِقَوْمِكَ يَوْماً مِثْلَ يَوْمِ الأَراقِمِ
إذا رَكِبَتْ قَيْسٌ خُيُولاً مُغِيرَةً ... عَلى القَيْنِ يَقْرَعْ سِنَّ خَزْيانَ نادِمِ
وَقَبْلَكَ ما أَخْزَى الأُخَيْطِلُ قَوْمَهُ ... وَأَسْلَمَهُمْ لِلْمَأْزِقِ الْمُتَلاحِمِ
رُوَيْدَكُمُ مَسْحَ الصَّلِيبِ إذا دَنا ... هِلالُ الجِزَىٰ وَاسْتَعْجِلوا بالدَّراهِمِ
وَما زالَ في قَيْسٍ فَوارِسُ مَصْدَقٍ ... حُماةٌ وَحَمّالُونَ ثِقْلَ الْمَغارِمِ
وَقَيسٌ هُمُ الفَضْلُ الذي نَسْتَعِدُّهُ ... لِفَضْلِ الْمَساعِي وَابْتِناءِ الْمَكارِمِ
إذا حَدِبَتْ قَيْسٌ عَلَيَّ وَخِنْدِفٌ ... أَخَذْتُ بِفَضْلِ الأَكْثَرِينَ الأَكارِمِ
أَنا ابْنُ فُرُوعِ المَجْدِ قَيْسٍ وَخِنْدِفٍ ... بَنَوْا لِيَ عادِيّاً رَفِيعَ الدَّعائِمِ
فَإِنْ شِئْتَ مِن قَيْسٍ ذُرَىٰ مُتَمَنِّعٍ ... وَإِنْ شِئْتَ طَوْداً خِنْدِفِيَّ الْمَخارِمِ
أَلَمْ تَرَنِي أُرْدِي بِأَرْكانِ خِنْدِفٍ ... وَأَرْكانِ قَيْسٍ نِعْمَ كَهْفُ الْمُراجِمِ
وَقَيْسٌ هُمُ الكَهْفُ الذي نَستَعِدُّهُ ... لِدَفْعِ الأَعادِي أَوْ لِحَمْلِ العَظائِمِ
بَنُو المَجْدِ قَيْسٌ وَالعَواتِكُ مِنْهُمُ ... وَلَدْنَ بُحُوراً لِلبُحُورِ الخَضارِمِ
لَقَدْ حَدِبَتْ قَيْسٌ وَأَفْناءُ خِنْدِفٍ ... عَلىٰ مُرْهِبٍ حامٍ ذِمارَ الْمَحارِمِ
فَما زادَنِي بُعْدُ الْمَدىٰ نَقْضَ مِرَّةٍ ... وَلا رَقَّ عَظْمِي لِلضُّرُوسِ العَواجِمِ
تَرانِي إذا ما النّاسُ عَدُّوا قَدِيمَهُمْ ... وَفَضْلَ المساعي مُسْفِراً غيرَ واجِمِ
بِأَيّامِ قَوْمِي ما لِقَوْمِكَ مِثْلُها ... بِها سَهَّلُوا عَنِّي خَبارَ الجَراثِمِ
إذا أُلْجِمَتْ قَيْسٌ عَناجِيجَ كَالْقَنا ... مَجَجْنَ دَماً مِنْ طُولِ عَلْكِ الشَّكائِمِ
سَبَوْا نِسْوَةَ النُّعْمانِ وَابْنَيْ مُحَرِّقٍ ... وَعِمْرانَ قادُوا عَنْوَةً بِالخَزائِمِ
وَهمْ أنزلوا الجَوْنَينِ في حَوْمةِ الوَغَىٰ ... وَلَمْ يَمْنَعِ الجَوْنَيْنِ عَقْدُ التَّمائِمِ
⇐

⇐ كأنَّكَ لَمْ تَشْهَدْ لَقِيطاً وَحَاجِباً ... وَعَمرَو بنَ عَمْرٍو إذ دَعَوْا يا لَدَارِمِ
وَلَمْ تَشهدِ الجَونَيْنِ وَالشِّعْبَ ذَا الصَّفَا ... وشَدَّاتِ قَيْسٍ يَوْمَ دَيْرِ الجَماجِمِ
أَكَلَّفْتَ قَيْساً أَنْ نَبَا سَيْفُ غَالِبٍ ... وَشَاعَتْ لهُ أُحْدُوثَةٌ في الْمَوَاسِمِ
بِسَيفِ أبي رَغْوَانَ سَيفِ مُجَاشِعٍ ... ضَرَبْتَ وَلَمْ تَضْرِبْ بِسَيْفِ ابنِ ظالمِ
ضَرَبْتَ بِهِ عِنْدَ الإمامِ فَأُرْعِشَتْ ... يَدَاكَ وَقالوا مُحدَثٌ غَيْرُ صَارِمِ
ضَرَبْتَ بِهِ عُرْقُوبَ نَابٍ بِصَوْأَرٍ ... وَلا تَضْرِبُونَ البِيضَ تَحْتَ الغَمَاغِمِ
عَنِيفٌ بِهَزِّ السَّيْفِ قَيْنُ مُجَاشِعٍ ... رَفِيقٌ بأَخْرَاتِ الفُؤوسِ الكَرَازِمِ
سَتُخْبَرُ يا ابْنَ القَيْنِ أَنَّ رِمَاحَنَا ... أَبَاحَتْ لَنَا مَا بَيْنَ فَلْجٍ وَعَائِمِ
ألا رُبَّ قَوْمٍ قَدْ وَفَدْنَا عَلَيْهِمُ ... بِصُمِّ القَنَا، وَالْمُقْرَبَاتِ الصَّلادِمِ
لَقَدْ حَظِيَتْ يَوْماً سُلَيْمٌ وَعَامِرٌ ... وَعَبْسٌ بِتَجْرِيدِ السُّيوفِ الصَّوَارِمِ
وَعَبْسٌ وَهُمْ يَوْمَ الفَرُوقَيْنِ طَرَّفُوا ... بِأَسْيَافِهِمْ قُدمُوسَ رَأسِ صُلادِمِ
وَإِنِّي وَقَيْساً، يَا ابْنَ قَينِ مُجاشع ... كَرِيمٌ أُصَفِّي مِدْحَتي لِلأَكَارِمِ
إذا عُدَّتِ الأَيَّامُ أَخْزَيْتَ دَارِماً ... وَتُخزِيكَ، يَا ابْنَ القَيْنِ، أَيَّامُ دارِمِ
أَلَمْ تُعْطِ غَصْباً ذا الرُّقَيْبَةِ حُكْمَهُ ... وَمُنْيَةَ قَيْسٍ في نَصِيبِ الزَّهَادِمِ
وأَنْتُمْ فَرَرْتُمْ عَن ضِرَارٍ وَعَثْجَلٍ ... وَأَسْلَمَ مَسْعُودٌ غَدَاةَ الحَنَاتِمِ
وَفي أيِّ يَوْمٍ فَاضِحٍ لَمْ تُقَرِّنُوا ... أُسَارَى كَتَقْرِينِ البِكَارِ الْمَقَاحِمِ
وَيَوْمَ الصَّفا كُنتُمْ عَبِيداً لِعَامِرٍ ... وَبالحَزْنِ أَصْبَحتمْ عَبِيدَ اللَّهَازِمِ
وَلَيْلَةِ وَادِي رَحْرَحَانَ رَفَعْتُمُ ... فِرَاراً وَلَمْ تَلْوُوا زَفِيفَ النَّعَائِمِ
تَرَكْتُمْ أبا القَعقاعِ في الغُلِّ مَعْبَداً ... وَأَيَّ أخٍ لَمْ تُسْلِمُوا لِلأَدَاهِمِ
تَرَكْتُمْ مَزَاداً عِنْدَ عَوْفٍ يَقُودُهُ ... بِرُمَّةِ مَخْذُولٍ على الدَّيْنِ غَارِمِ
إذا نَزَلُوا نَجْداً سَمِعْتُم مَلامَةً ... بِجَمْعٍ مِنَ الأَعْيَاصِ أوْ آلِ هَاشِمِ
أحاديثُ رُكْبانِ الْمَحَجَّةِ كُلَّمَا ... تَأَوَّهْنَ خُوصاً دَامِياتِ الْمَنَاسِمِ
وَجَارَتْ عَلَيْكُمْ في الحُكومَةِ مِنقَرٌ ... كما جَارَ عَوْفٌ في قَتِيلِ الصَّمَاصِمِ

⇐

يعني: سيفه، وكأنّه قال: لا يستعمل ذلك السّيف إلّا ظالم وابن ظالم، ثمّ ضرب بسيفه الرّوميّ، واتّفق أن نَبَا السّيفُ، فَضَحِكَ سليمانُ ومَنْ حوله، فقال الفَرَزْدَق:

أَيَعْجَبُ النَّاسُ أَنْ أَضْحَكْتُ سَيِّدَهُمْ[1] خَلِيفَةَ اللهِ يُسْتَسْقَى بِهِ المَطَرُ
لَمْ يَنْبُ سَيْفِيَ مِنْ رُعْبٍ وَلاَ دَهَشٍ عَنِ الأَسِيرِ وَلٰكِن أُخِّرَ القَدَرُ
وَلَنْ يُقَدِّمَ نَفْساً قَبْلَ مِيتَتِها جَمْعُ الْيَدَيْنِ وَلاَ الصَّمْصَامَةُ الذَّكَرُ

ثمّ أغمد سيفه وهو يقول:

مَا إِنْ يُعَابُ سَيِّدٌ إِذَا صَبَا[2] وَلاَ يُعَابُ صَارِمٌ إِذَا نَبَا
وَلاَ يُعَابُ شَاعِرٌ إِذَا كَبَا

⇐ وَأَخْزَاكُمُ عَوْفٌ كَما قَدْ خَزِيتُمُ وَأَدْرَكَ عَمَّارٌ تِرَاتِ البَرَاجِمِ
لَقَدْ ذُقْتَ مِنّي طَعْمَ حَرْبٍ مَرِيرَةٍ وَمَا أَنْتَ إِنْ جَارَيْتَ قَيساً بِسَالِمِ
قُفَيْرَةُ مِنْ قِنٍّ لِسَلْمَى بنِ جَنْدَلٍ أَبُوكَ ابْنُهَا بَينَ الإمَاءِ الخَوَادِمِ
سَيُخْبَرُ مَا أَبْلَتْ سُيُوفُ مُجاشعٍ ذَوِي الحَاجِ وَالْمُسْتَعْمَلاتِ الرَّوَاسِمِ

(١) **قوله: «أيعجب النّاس أن أضحكت سيّدهم»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المماثل والقائل الفرزدق من قطعةٍ يقول فيها:

أيعجبُ النّاسُ أن أضحكتُ سيّدَهُم خليفة الله يُسْتَسْقَى بِه المَطَرُ
وما نبا السَّيْفُ من جُبْنٍ ولا دَهَشٍ عند الإمام ولكن أُخِّرَ القَدَرُ
ولو ضربتُ على عَمْدٍ مُقَلَّدَهٍ لَخَرَّ جُثْمَانُهُ ما فوقه شَعَرُ
إذا تَدَهْدَأَ عنه حين أَضْرِبُهُ كما تَدَهْدَى عن الزُّحلُوفة الحَجَرُ
ما يُعْجِلُ السَّيْفُ نَفساً قبل مِيتَتِها جمعُ اليدين ولا الصَّمصامة الذَّكَرُ

* * *

(٢) **قوله: «ما إن يعاب سيّد إذا صبا»**. المصراع من الرّجز المشطور، والقائل الفرزدق ـ كما في «المفتاح» للسكّاكي و«المعاهد» للعبّاسي و«التّنبيه» لابن البديع ـ.

ثمّ جلس يقول: كأنّي بابن المَرَاغة[١] ـ يعني: جريراً ـ قد هَجَاني فقال:

بِسَيْفِ أَبي رَغْوَانَ سَيْفِ مُجَاشِعٍ ضَرَبْتَ ولم تضْرِب بسَيْفِ ابْنِ ظَالِمِ

وقام وانصرف، وحضر جرير فخُبِّرَ الخبر ولم يُنْشَدِ الشّعر، فأنشأ يقول:

بِسَيْفِ أَبي رَغْوَانَ سَيْفِ مُجَاشِعٍ ضَرَبْتَ ولم تضْرِب بسَيْفِ ابْنِ ظَالِمِ

فَأَعْجَبَ سُلَيْمَانَ ما شاهد، ثمّ قال جرير: يا أميرالمؤمنين[٢]، كأنّي بابن القَيْن ـ يعني: الفَرَزْدَق ـ قد أجابني فقال:

وَلاَ نَقْتُلُ الأَسْرىٰ وَلٰكِنْ نَفُكُّهُمْ[٣] إذَا أَثْقَلَ الأَعْنَاقَ حَمْلُ المَغَارِمِ

---

(١) تعريض لِأُمِّهِ بكونها زانيةً يتمرّغ في بطنها الرِّجال، كما يتمرّغ الحمار في التّراب والرّماد.

(٢) هو أمير الكافرين، وأمّا أمير المؤمنين فلَقَبٌ لَقَّبَ به رسولُ الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ أميرالمؤمنين عليّاً ـ عليه السّلام ـ كما نصّ عليه من العمريين أبو نعيم الإصبهاني في «حلية الأولياء» ولا يجوز تلقيب غيره به عند أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ إلّا في مقام التّقيّة.

(٣) **قوله: «ولا نقتل الأسرى ولكن نفكّهم»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل، والقائل الفرزدق من قصيدة طويلة يهجو بها جريراً ويعرض بالبعيث:

[و] وَدَّ جَرِيرُ اللّؤمِ لَوْ كَانَ عَانِياً وَلَمْ يَدنُ مِنْ زَأْرِ الأُسودِ الضّراغِمِ
فإنْ كُنتُما قَدْ هِجتُماني عَلَيكُمَا فَلَا تَجْزَعَا وَاسْتَسمِعا للمُرَاجِمِ
لِمِرْدَى حُرُوبٍ مِنْ لَدُنْ شَدَّ أَزْرَهُ مُحامٍ عن الأحسابِ صَعبِ المَظَالِمِ
غَمُوسٍ إلى الغاياتِ يُلْفَى عَزِيمُهُ إذا سَئِمَتْ أقْرَانُهُ، غَيرَ سَائِمِ
تَسُورُ بِهِ عِنْدَ المَكَارِمِ دارِمٌ إلى غَايَةِ المُسْتَصْعَباتِ الشّداقِمِ
رَأتْنَا مَعَدٌّ، يَوْمَ شَالَتْ قُرُومُها قِياماً عَلى أقْتَارِ إحْدَى العَظَائمِ
رَأوْنا أحَقَّ ابْنَيْ نِزَارٍ وَغَيْرِهِمْ بإصْلاحِ صَدْعٍ بَيْنَهُمْ مُتَفاقِمِ
حَقَنّا دِمَاءَ المُسلِمينَ، فأصْبَحَتْ لَنَا نِعْمَةٌ يُثْنَى بِهَا في المَوَاسِمِ
عَشِيّةَ أعْطَتْنا عُمَانُ أُمُورَهَا وَقُدْنا مَعَدّاً عَنْوَةً بِالخَزَائِمِ
وَمِنّا الّذي أعْطَى يَدَيْهِ رَهِينَةً لغَارَيْ مَعَدٍّ يَوْمَ ضَرْبِ الجَمَاجِمِ

⇐

⇐ كَفَى كُلَّ أُمٍّ ما تَخافُ على ابْنِها وَهُنَّ قِيَامٌ رَافِعاتُ المَعَاصِمِ
عَشِيَّةَ سَالَ المِرْبَدانِ كِلاهُمَا عَجاجَةَ مَوْتٍ بالسُّيُوفِ الصَّوارِمِ
هُنَالِكَ لَوْ تَبغي كُلَيباً وَجَدْتَهَا بِمَنْزِلَةِ القِرْدانِ تَحْتَ المَناسِمِ
وَمَا تَجعَلُ الظِّرْبَى القِصَارَ أُنُوفُها إلى الطِّمِّ من مَوْجِ البحارِ الخِضَارِمِ
لهَامِيمُ، لا يَسطِيعُ أحمالَ مثلِهمْ أَنُوحٌ وَلاَ جاذٍ قَصِيرُ القَوائِمِ
يَقُولُ كِرَامُ النَاسِ إذْ جَدَّ جَدُّنا وَبَيَّنَ عَنْ أحْسَابِنا كُلُّ عَالِمِ
عَلَامَ تَعَنّى يا جَرِيرُ، وَلَمْ تَجِدْ كُلَيْباً لَهَا عَادِيَّةٌ فِي المَكَارِمِ
وَلَسْتَ وَإنْ فَقَّأتَ عَيْنيكَ واجِداً أباً لَكَ، إذْ عُدَّ المَسَاعي، كَدارِمِ
هوَ الشّيخُ وَابنُ الشّيخِ لا شَيخَ مثلَه أبُو كُلِّ ذِي بَيْتٍ رَفِيعِ الدّعَائِمِ
تَعَنّى مِنَ المَرّوتِ يَزْجفو أرُومَتي جَرِيرٌ عَلى أُمّ الجِحاشِ التّوَائِمِ
وَنِحْياكَ بالمَرّوتِ أهوَنُ ضَيْعَةً وَجَحشاكَ من ذي المأزِقِ المُتَلاحِمِ
فَلَوْ كُنتَ ذا عَقْلٍ تَبَيَّنْتَ أنّما تَصُولُ بأيْدِي الأعجَزِينَ الألائِمِ
نَماني بَنُو سَعْدِ بنِ ضَبّةَ فانتَسِبْ إلى مِثْلِهِمْ أخوَالِ هاجٍ مُرَاجِمِ
وَضَبّةُ أخْوَالِي هُمُ الهَامَةُ الّتي بِهَا مُضَرٌ دَمّاغَةٌ للجَمَاجِمِ
وَهَلْ مِثْلُنا يا ابنَ المَرَاغَةِ إذْ دَعَا إلى البَأسِ داعٍ أوْ عِظامِ المَلاحِمِ
فَمَا مِنْ مَعَدّيٍّ كِفَاءً تَعُدُّهُ لَنا غَيرَ بَيْتَيْ عَبدِ شَمسٍ وَهَاشِمِ
وَمَالَكَ مِنْ دَلْوٍ تُوَاضِخُني بهَا وَلاَ مُعْلِمٍ حَامٍ عَنِ الحيّ صَارِمِ
وَعِنْدَ رَسُولِ اللهِ قَامَ ابنُ حابِسٍ بِخُطّةِ سَوّارٍ إلى المَجْدِ حَازِمِ
لَهُ أطْلَقَ الأسْرَى الّتي في حِبَالِهِ مُغَلَّلَةً أعْنَاقُهَا في الأداهِمِ
كَفَى أمّهَاتِ الخَائِفِينَ عَلَيْهِمُ غَلاءَ المُفَادِي أوْ سِهَامَ المُسَاهِمِ
فَإنّكَ وَالقَوْمَ الّذِينَ ذَكَرْتَهُمْ رَبِيعَةَ أهْلَ المُقْرَباتِ الصّلادِمِ
بَناتُ ابنِ حَلّابٍ يَرُحْنَ عَلَيْهِمُ إلى أجَمِ الغابِ الطِّوَالِ الغَوَاشِمِ
فَلا وَأبِيكَ الكَلْبِ مَا مِنْ مخافَةٍ إلى الشّأمِ، أدّوْا خالِداً لَمْ يُسالِمِ

⇐

ثمّ أُخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه، فقال مجيباً:

كَذَاكَ سُيُوفُ الْهِنْدِ تَنْبُو ظُبَاتُهَا ... وَتَقْطَعُ أَحْياناً مَنَاطَ التَّمَائِمِ
وَلاَ نَقْتُلُ الأَسْرىٰ وَلٰكِنْ نَفُكُّهُمْ ... إِذَا أَثْقَلَ الأَعْنَاقَ حَمْلُ المَغَارِمِ
وَهَلْ ضَرْبَةُ الرُّومِيِّ جَاعِلَةٌ لَكُمْ ... أَباً عَنْ كُلَيْبٍ أَوْ أَخاً مِثْلَ دَارِمِ

﴿ **فإذا لم يعلم** ﴾ أنّ الثّاني أخذ من الأوّل ﴿ **قيل: قال فلان كذا، وقد سبقه إليه فلان، فقال: كذا** ﴾ لِيُغْتَنَمَ بذلك فضيلةُ الصِّدْقِ، ويُسْلَمَ من دعوى العلم بالغيب، ومن نسبة الغير إلى النّقص.

[ما يتّصل بالسَّرِقات]

﴿ **وممّا يتّصل بهذا** ﴾ أي: بالقول في السَّرِقات الشّعريّة ﴿ **القول في الاقتباس، والتّضمين، والعقد، والحلّ، والتّلميح** ﴾ بتقديم اللّام على الميم، من «لَمَحَه» ـ إذا أبْصَرَه ـ ووجه اتّصال القول فيها بالقول في السَّرِقات الشّعريّة أنّ في كلّ منهما[1] أَخْذَ شَيْءٍ من الآخر.

⇐ وَلَكِنْ ثَوَى فِيهِمْ عَزِيزاً مكَانُهُ ... عَلى أَنْفِ رَاضٍ مِن مَعَدٍّ وَرَاغِمِ
وَمَا سَيَّرَتْ جَاراً لَهَا من مَخافَةٍ ... إذا حَلَّ مِن بَكْرٍ رُؤوسَ الغَلاصِمِ
بأيِّ رِشَاءٍ، يا جَرِيرُ، وَمَاتِحٍ ... تَدَلَّيْتَ فِي حَوْماتِ تِلْكَ القَماقِمِ
وَمَالَكَ بَيْتُ الزِّبْرِقَانِ وظِلُّهُ ... وَمَالَكَ بَيْتٌ عِندَ قَيسِ بنِ عاصِمِ
وَلَكِنْ بَدا لِلذُّلِّ رَأسُكَ قاعِداً ... بِقَرْقَرَةٍ بَينَ الجِداءِ التَّوائِمِ
تَلُوذُ بأحقَيْ نَهشَلٍ من مُجاشِعٍ ... عِيَاذَ ذليلٍ عارِفٍ للمَظَالِمِ
وَلاَ نَقتُلُ الأسرَى وَلكِنْ نَفُكُّهُمْ ... إذا أَثْقَلَ الأعناقَ حَمْلُ المَغارِمِ
فَهَلْ ضَرْبَةُ الرّوميّ جاعِلَةٌ لكمْ ... أباً عَنْ كُلَيْبٍ أَوْ أباً مِثْلَ دارِمِ
فَإِنَّكَ كَلْبٌ مِنْ كُلَيْبٍ لِكَلْبَةٍ ... غَذَتْكَ كُلَيْبٌ في خَبيثِ المَطاعِمِ

(١) أي: من السَّرِقات وما يتّصل بها.

[الاقتباس]

﴿**أمّا الاقتباس فهو أن يُضَمَّنَ الكلامُ**﴾ نثراً كان أو نظماً ﴿**شيئاً من القرآن، أو الحديث، لا على أنّه منه**﴾ أي: لا على طريقة أنّ ذلك الشّيء من القرآن أو الحديث، يعني: على وجه لا يكون فيه إشعار بأنّه من القرآن أو الحديث، وهذا احتراز عمّا يقال ـ في أثناء الكلام ـ: قال الله ـ تعالى ـ أو قال النّبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ كذا، وفي الحديث كذا، ونحو ذلك.

[أقسامه]

ومثّل في الكتاب بأربعة أمثلة؛ لأنّ الاقتباس إمّا من القرآن أو من الحديث، وعلى التّقديرين فالكلام إمّا منثور، أو منظوم.

فالأوّل: ﴿**كقول الحريريّ: «فَلَمْ يَكُنْ إلّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ أَقْرَبَ**[1]**، حَتّىٰ أَنْشَدَ**

---

(١) **قوله: «فلم يكن كلمح البصر أو أقرب»**. هذا كلامه في المقامة الحُلوانيّة وهي المقامة الثّانية قال: فابتدر * أحدُ من حَضَر * وقال: أعرِفُ بيتاً لم يُنْسَج على مِنْواله * ولا سمحَتْ قريحة بمثاله * فإن آثرتَ اختلاب القلوب * فانظِمْ على هذا الأُسلوب * وأنشد:

فأمطرَتْ لُؤلُؤاً من نرجسٍ وسَقَتْ ... وَرْداً وعَضَّتْ على العُنَّابِ بالبَرَدِ

فلم يكن إلّا كلمح البصر أو أقرب * حتّى أنشد وأغرب:

سألتُها حين زارت نَضْوَ بُرْقَعِها الـ ... ـقاني وإيداع سمعي أطيب الخَبَرِ

فزحزحَتْ شَفَقاً غَشَّى سَنَا قَمَرٍ ... وساقطَتْ لُؤلُؤاً من خاتمٍ عَطِرِ

فحار الحاضرون لبداهته * واعترفوا بنزاهته * فلمّا آنَس استئناسهم بكلامه * وانصبابهم إلى شِعْبِ إكرامه * أطرق كطرفة العين * ثمّ قال: ودونكم بيتين آخرين:

وأقبلَتْ يوم جَدَّ البينُ في حُلَلٍ ... سُودٍ تَعضُّ بنان النّادمِ الحَصِرِ

فلاحَ ليلٌ على صُبْحٍ أَقَلَّهُمَا ... غُصْنٌ وضَرَّسَتِ البِلَّوْرَ بالدُّرَرِ

⇐

وَأَغْرَبَ» ﴾.

﴿ و ﴾ الثّاني: ﴿ مثل قول الآخر: «إنْ كُنْتِ أَزْمَعْتِ ﴾ أي: عزمت ﴿ عَلىٰ هَجْرِنا[1] * مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمٍ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾.

﴿ وإنْ تَبَدَّلْتِ بِنَا غَيْرَنَا فَحَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيلْ» ﴾

﴿ و ﴾ الثّالث: ﴿ مثل قول الحريريّ: «قُلْنَا شَاهَتِ الْوُجُوهُ[2]، وَقَبُحَ اللُّكَعُ وَمَنْ يَرْجُوهُ» ﴾ فإنّ قوله: «شَاهَتِ الوُجوه» لفظ الحديث على ما روي أنّه لمّا اشتدّت

⇐ فحينئذٍ استسنى القومُ قيمته * واستغزروا ديمته * وأجملوا عشرته * وجَمَّلوا قِشْرَتَه اهـ محلّ الحاجة.

(١) **قوله: «إن كنت أزمعت على هجرنا»**. البيت من السّريع على العروض الأُولى المكسوفة المطويّة مع الضّرب الأوّل المطويّ الموقوف ـ فاعلان ـ والقائل: أبوالقاسم بن الحسن الكاتِبيّ ـ كما في «أنوار الرّبيع» و«المعاهد» ـ.

(٢) **قوله: «قلنا شاهت الوجوه»**. هذا الكلام أنشأه الحريريّ في المقامة العمّانيّة وهي التّاسعة والثلاثون قال: فتمادى اعتياصُ المسير * حتّى نَفِدَ الزّاد غير اليسير * فقال لي أبو زيد: إنّه لن يُحْرَزَ جَنَى العُوْد بالقُعود * فهل لك في استثارة السُّعُود بالصّعود * فقلت له: إنّي لَأَتْبَعُ لك من ظلّك * وأطوَعُ من نعلك * فنهدنا إلى الجزيرة * على ضُعْفٍ من المريرة * لِنَرْكُضَ في امتراء المِيْرَة * وكِلانا لا يملِكُ فَتيلاً * ولا يهتدي فيهما سبيلاً * فأقبلنا نجوسُ خِلالها * ونتفيّأ ظِلالها * حتّى أفضينا إلى قصر مشيد * له باب من حديد * ودونه زمرةٌ من عبيد * فناسَمْنَاهُم لنتّخذهم سُلَّماً إلى الارتقاء * وأرشيةً للاستقاء * فألفينا كُلّاً منهم كئيباً حسيراً * حتّى خِلْنَاهُ كسيراً أو أسيراً * فقلنا أيّتها الغِلْمةَ * ما هذي الغُمّة * فلم يجيبوا النّداء * ولا فَاهُوا ببيضاء ولا سوداء * فلمّا رأينا نارَهُم نار الحَبَاحِب * وخُبْرَهم كسراب السَّباسِب * قلنا: شاهتِ الوجوه * وقَبُحَ اللُكَع ومَنْ يرجوه * فابتدر خادم قد علته كِبْرَة * وعَرَتْه عَبْرَة *

وقال: يا قوم، لا تُوسِعُونا سبّاً * ولا توجِعُوْنا عَتْباً * فإنّا لفي حُزْنٍ شامل * وشُغْلٍ عن الحديث شاغل اهـ.

الحربُ يَوْمَ حُنَيْنٍ أخذ النّبيّ ـصلّى الله عليه [وآله] ـكَفّاً من الحَصْبَاء[١] فرمى بها وجوه المشركين وقال: «شاهت الوجوه» أي: قَبُحَتْ ـبالضّمّ ـمن «القُبْح» نقيض «الحسن» وقول الحريريّ: «قبح اللّكع» أي: لُعِنَ اللّئيم، وقيل: أُبْعِدَ، من «قَبَحَهُ اللهُ» ـبفتح العين ـأي: أبْعَدَهُ عن الخير.

﴿ و ﴾ **الرّابع**: ﴿ **مثل قول ابن عَبَّادٍ**: «**قَالَ** ﴾ الحبيب ﴿ **لي: إنّ رَقيبي**[٢] * **سَيِّءُ الخُلْقِ فَدارِه** ﴾ من «المداراة» وهي المجاملة والملاطفة، وضمير المفعول للرّقيب ﴿ «**قلت: دَعْني وَجْهُك الجَنْـ* ـنَةُ حُفَّتْ بِالمَكَارِه**» ﴾ اقتباساً من قوله ـصلّى الله عليه [وآله] ـ: «حُفَّتِ الجَنَّةُ بالمَكَاره، وحُفَّتِ النّارُ بالشَّهَوات»، يقال: «حَفَفْتُهُ بكذا» أي: جعلتُهُ محفوفاً مُحَاطاً، يعني: أنّ وجهك جنّة فلابدّ لي من تحمّل مكاره الرّقيب كما لابدّ لطالب الجنّة من تحمّل مشاقّ التّكاليف.

[تقسيم آخر]

﴿ **وهو** ﴾ أي: الاقتباس ﴿ **ضربان** ﴾:

﴿ **أحدهما: ما لَمْ يُنْقَلْ فيه المُقْتَبَسُ عن معناه الأصلي ـكما تقدّم** ﴾ من الأمثلة الأربعة ـ.

﴿ **والثّاني: خلافه** ﴾ أي: نقل فيه المُقْتَبَسُ عن معناه الأصلي ﴿ **كقوله** ﴾ أي: قول ابن الرّوميّ:

---

(١) وفي نسخة سنة ٨٤٩هـ: «من الحَصَى».

(٢) **قوله: «قال لي إنّ رقيبي»**. البيت من مجزوء الرّمل المدوّر والقائل الصّاحب بن عبّاد الوزير الشيعيّ المعروف ـكما في «الإعجاز والإيجاز» للثعالبي ـ. والصّورة هكذا:

قــال لي: إنّ رقــيبي   سَــيِّءُ الخُــلْقِ فــدارِهْ
قلت: دَعْني وجهك الجَنْـ   ـنَةُ حُــفَّتْ بــالمكارِهْ

* * *

﴿لَئِنْ أَخْـطَأْتُ فِـي مَـدْحِيْـ ـكَ مَا أَخْطَأْتَ فِي مَنْعِي﴾[١]
﴿لَــقَدْ أَنْــزَلْتُ حَــاجَاتِي بِـــــوَادٍ غَـــيْرِ ذِي زَرْعِ﴾

فقوله: «بواد غير ذي زرع» مقتبس من قوله ـ تعالى ـ حِكايةً عن إبراهيم ـ عليه السّلام ـ: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾[٢] لكن معناه في القرآن: وادٍ لا ماءَ فيه ولا نَبَاتَ، وقد نقله ابن الرّوميّ عن هذا المعنى إلى جَنَابٍ[٣] لا خيرَ فيه ولا نفعَ.

ومن لطف هذا الضّرب قول بعضهم في صبيح الوجه دخل الحَمّام فحَلَقَ رأسه:

تَجَرَّدَ لِلْحَمَّامِ عَنْ قِشْرِ لُؤلُؤٍ[٤] وَأُلْبِسَ مِنْ ثَوْبِ الْمَلَاحَةِ مَلْبُوسا
وَقَدْ جَـرَّدَ الْمُوسىٰ لِتَزْيِين رَأْسِهِ فَقُلْتُ: لَقَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسىٰ

---

(١) قوله: «لئن أخطأتُ في مَدْحِيْـ ـكَ ما أخطأت في منعي». البيت من مدوّر الهزج والقائل أبو الحسن عليّ بن العبّاس الرّومي ٢٢١ ـ ٢٨٣هـ وتمامه ضمن أبياتٍ:

أَلَا قُـلْ للّذي لم يـهـ ـدِهِ اللهُ إلى نَـفْعي
لئن أخطَأْتُ في مَدْحِيْـ ـكَ ما أخطأتَ في مَنْعِي
لساني فيك محتاج إلى التَّخْلِيْعِ والقَطْعِ
وأنيابي وأضراسي إلى التكسير والقَلْعِ
لقد أنزلت حاجاتي بوادٍ غير ذي زَرْعِ

(٢) إبراهيم: ٣٧.

(٣) «الجَنَابُ» ـ بفتح الجيم ـ الفِناء، وما قَرُبَ من مَحَلَّةِ القومِ.

(٤) قوله: «تجرّد للحمّام عن قشر لؤلؤ». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ، والقائل عبدالرّحيم بن عليّ بن إسحاق، سبط القاضي جمال الدّين القرشيّ المتوفّى سنة ٦٢٥هـ بدمشق في السّابع من المحرّم ـ كما نصّ عليه صاحب «النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة» في السّنة العاشرة من سلطنة الملك الكامل محمّد بن العادل أبي بكر بن أيّوب على مصر وهي سنة خمس وعشرين وستّمائة ـ.

﴿ ولا بأس بتغيير يسير ﴾ في اللّفظ المُقْتَبَسِ ﴿ للوزن أو غيره ﴾ كالتّقفية ﴿كقوله ﴾ أي: قول بعض المَغَاربة عند وفاة بعض أصحابه: ﴿ قَدْكَانَ ﴾ أي: وقع ﴿ مَا خِفْتُ أَنْ يَكُونَا[1] * إِنَّا إِلَى اللهِ رَاجِعُونَا ﴾ وفي القرآن: ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾[2].

[التّضمين]

﴿ وأمّا التّضمين فهو أن يُضمَّن الشّعر شيئاً من شعر الغير ﴾ بيتاً كان، أو ما فوقه، أو مِصْراعاً، أو ما دونه ﴿ مع التّنبيه عليه ﴾ أي: على أنّه من شعر الغير ﴿ إن لم يكن

---

(١) قوله: «قدكان ما خفت أن يكونا». البيت من مخلّع البسيط والوزن: «مستفعلن، فاعلن، فعولن»، والقائل أبو الفوارس أحمد بن كتيلة العلويّ الحسينيّ في ابن عمّ له.

قال غَرْسُ النِّعْمَة في «الهفوات النّادرة»: وحدّثني أبو الفوارس أحمد بن كتيلة العلويّ الحسينيّ قال: مَرِضَ ابن عمّ لي عليّ بن ناصر بن زيد بن كتيلة فجئت أعوده، فلقيتُ ولده، فسألته الوصول فقال: إنّه قد أُغْمِيَ عليه، وقعدنا جميعاً على دَكَّةٍ في دهليز داره فأنشدت على سهوٍ منّي:

إنّــا إلى الله راجـعونا ... كان الّذي خفتُ أن يكونا
أضحى المُرَجَّى أبو عليٍّ ... مُوَسَّداً في الثَّرَى دفينا
لمّا انتهى واستوى شباباً ... وحقّق الرّأي والظُّنونا
دافعتُ إلّا المنونَ عنه ... والمرءُ لا يدفَعُ المنونا

ثمّ استرجعتُ فرأيتُ انّني قد غَلِطْتُ في إنشادي الأبيات، فقلتُ لابنه معتذراً إليه: واللهِ ما أنشدتُ الأبيات إلّا على سهوٍ منّي، فقال لي: هو أوكد، وخرجتُ من عنده ووصلت داري، ولم ألبث حتّى سَمِعْتُ ناعية ثمّ خرجت مع ولده وجماعة من النّاس خلف جِنَازته، فقال لي ولده: والله إنّني منذ أُنشِدْتُ الأبيات أيِسْتُ منه.

وغَرْسُ النّعمة هو أبوالحسن محمّد بن هلال بن المحسّن بن إبراهيم الصّابئ المتوفّى سنة ٤٨٠هـ له كتاب «الهفوات النّادرة».

(٢) البقرة: ١٥٦.

ذلك مشهوراً عند البلغاء ﴾ وإن كان مشهوراً فلا احتياج إلى التّنبيه.

وبهذا يتميّز عن الأخذ والسّرقة.

ولو قال ـ مكان قوله: «من شعر الغير» ـ: «من شعر آخر» لكان أحسن؛ ليتناول ما إذا ضمّن الشّاعر شعره شيئاً من قصيدته الأُخرى، لكنّه لم يلتفت إليه لِنُدْرَتِهِ في أشعار العَرَب.

أمّا تضمين البيت مع التّنبيه على أنّه من شعر الغير فكقول عبدالقاهر بن الطّاهر التّميميّ:

إِذَا ضَاقَ صَدْرِي وَخِفْتُ العِدىٰ (١) تَمَثَّلْتُ بَيْتاً بِحَالِي يَلِيقُ
فَبِاللَّهِ أَبْلُغُ مَا أَرْتَجِي وَبِاللَّهِ أَدْفَعُ مَا لاَ أُطِيقُ

وبدون التّنبيه كقول بعضهم:

كَانَتْ بُلَهْنِيَةُ الشَّبِيبَةِ سَكْرَةً (٢) فَصَحَوْتُ وَاسْتَبْدَلْتُ سِيرَةَ مُجْمِلِ (٣)
وَقَعَدْتُ أَنْتَظِرُ الفِنَاءَ كَرَاكِبٍ عَرَفَ المَحَلَّ فَبَاتَ دُونَ (٤) الْمَنْزِلِ

---

(١) قوله: «إذا ضاق صدري وخِفْتُ العِدَى». البيت من المتقارب، والقائل عبدالقاهر بن طاهر التّميمي ـ كما نصّ عليه المصنّف في «الإيضاح».

(٢) قوله: «كانت بلهنية الشبيبة سكرة». البيت من الكامل على العروض الأُولى مع الضرب المشابه، والقائل ـ كما نصّ عليه المصنّف في «الإيضاح» ـ ابن التّلميذ الطّبيب النّصرانيّ أمين الدّولة أبو الحسن هبة الله بن صاعد المتوفّى سنة ٥٦٠ هـ، والبيت الثّاني لمسلم بن الوليد الأنصاري بالوَلاء أبو الوليد المعروف بصريع الغواني المتوفّى سنة ٢٠٨هـ «وبيته هكذا:

وقعدت أرتقب الفِناءَ كراكبٍ عرف المحلّ فبات دون المنزل

* * *

(٣) معتدل غير مُفْرِطٍ ولا مُفَرِّطٍ.

(٤) أي: قريباً منه.

البيت الثّاني لمُسْلِم بن الوليد الأنصاري.

وممّا نبّه فيه على أنّه من شعر الغير مع كونه مشهوراً لا حاجة إليه قول ابن العميد:

كَأَنَّهُ كَانَ مَطْوِيّاً عَلىٰ إِحَنٍ[1] وَلَمْ يَكُنْ فِي قَدِيمِ الدَّهْرِ أَنْشَدَنِي
إِنَّ الكِرامَ إذَا مَا أَسْهَلُوا ذَكَرُوا مَنْ كَانَ يَأْلَفُهُمْ في المَنْزِلِ الْخَشِنِ

---

(١) قوله: «كأنّه كان مطويّاً على إِحَنٍ». البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضَّرب المشابه والقائل الصّاحب إسماعيل بن عَبّاد بن العبّاس أبوالقاسم الوزير الشيعيّ ٣٢٦ ـ ٣٨٥هـ وهو من قطعةٍ يقول فيها:

أشكو إليك زماناً ظلّ يعركني عَرْكَ الأديم ومن يعدِي على الزَّمَنِ
وصاحباً كنتُ مغبوطاً بصحبته دهراً فغادَرَني فرداً بلا سَكَنِ
هَبَّتْ له ريح إقبالٍ فطار بها إلى السُّرُورِ وألجاني إلى الحَزَنِ
نأى بجانبه عنّي وصيّرني مع الأَسَى ودواعي الشّوق في قَرَنِ
وباع صفوَ ودادٍ كنت أقصره عليه، مجتهداً في السّرّ والعَلَنِ
وكان غالى به حيناً وأرخصه يا من رأى صفو ودٍّ بِيْعَ بالثَّمَنِ
كأنّه كان مطوياً على إحَنٍ ولم يكن من قديم الدّهر أنشدني
إنّ الكرام إذا ما أسهلوا ذكروا من كان يألَفُهم في المنزل الخَشِنِ

والبيت الأخير نسبَ إلى دعبل بن عليّ الخُزاعي ١٤٨ ـ ٢٤٦هـ ضمن بيتين يقول فيهما:

وإنّ أولى البَرَايا أن تُوَاسِيَهُ عند السُّرُور الّذي واساكَ في الحَزَنِ
إنَّ الكِرام إذا ما أسهلوا ذَكَرُوا من كان يَأْلَفُهم في المنزِلِ الخَشِنِ

ونسبت إلى إبراهيم الصّولي ١٧٦ ـ ٢٤٣هـ بلفظٍ يقارب لفظ دعبل وهو:

أَوْلى البريّة طرّاً أن تواسيه عند السّرور الّذي واساك في الحَزَنِ
إنّ الكِرام إذا ما أسهلوا ذكروا من كان يألفهم في المنزل الخَشِنِ

ونسبهما إلى أبي تمّام ابن حمدون في «التّذكرة الحمدونيّة».

البيت الثّاني لأبي تَمَّامٍ.

وتضمين المِصْراع مع التّنبيه على أنّه من شعر آخر ﴿كقوله﴾ أي: قول الحريريّ يَحْكِيْ ما قاله الغلام الّذي عَرَضَهُ أبو زيد للبيع:

﴿عَلىٰ أنِّي سَأُنْشِدُ يَوْمَ بَيْعِي[1] أَضَاعُونِي وَأَيَّ فَتىً أَضَاعُوا﴾[2]

---

(١) قوله: «على أنّي سأنشد يوم بيعي». البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المشابه، والقائل الحريريّ في المقامة الزّبيديّة وهي الرّابعة والثّلاثون يقول فيها:

لَحَاكَ اللهُ هل مثلي يُبَاعُ ... لكيما تشبع الكَرِشُ الجِيَاعُ
وهَلْ في شِرْعَةِ الإنصاف أنّي ... أُكَلَّفُ خُطَّةً لا تُسْتَطَاعُ
وأَنْ أُبْلَى بِرَوْعٍ بعد رَوْعٍ ... ومِثْلي حين يُبْلَى لا يُرَاعُ
أَمَا جَرَّبْتَنِي فَخَبَرْتَ مِنِّي ... نَصَائِحَ لم يُمَازِجْهَا خِداعُ
وكم أَرْصَدْتَنِي شَرَكاً لِصَيْدٍ ... فعُدْتُ وفي حبائِلِيَ السِّبَاعُ
ونُطْتَ بي المَصَاعِبَ فاستقادَتْ ... مُطَاوِعَةً وكان بها امتناعُ
وأيُّ كريهةٍ لم أُبْلِ فيها ... وغُنْمٍ لم يكن لي فيه بَاعُ
وما أبدَتْ لِيَ الأيّام جُرْماً ... فيكشفَ في مصارمتي القِنَاعُ
ولم تعثُرْ بحمدِ الله منّي ... على عيبٍ يُكَتَّمُ أو يُذَاعُ
فَأَنَّى سَاغَ عندك نَبْذُ عهدي ... كما نَبَذَتْ بُرَايَتَها الصَّنَاعُ
ولِمْ سَمَحَتْ قَرُوْنُك بامتهاني ... وأَنْ أُشْرَى كما يُشْرَى المَتَاعُ
وهَلّا صُنْتَ عِرْضِي عنه صَوْني ... حديثك يومَ جَدَّ بنا الوَداعُ
وقُلْتَ لمن يُسَاوِمُ فيَّ هذا ... سَكَابِ فما يُعَارُ ولا يُبَاعُ
فما أنا دون ذاك الطِّرْفِ لكن ... طِبَاعُكَ فوقَها تلك الطِّبَاعُ
على أنّي سأُنشِدُ عند بيعي ... أضاعوني وأيَّ فَتىً أضاعوا

وهذه المقامة تتضمّن أنّ أبا زيد باع ولده في صفة غلامٍ واشتراه الحارث بن همّام.

(٢) قوله: «أضاعوني وأيّ فتىً أضاعوا». البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب

⇐

المِصْراع الثّاني لِلْعَرْجِيّ وهو عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفّان ـ رضي الله عنهم[(١)] ـ نسب إلى «العَرْج»[(٢)] وهو منزل بطريق مكّة، وقيل: هو لأُميّة بن

⇐ المقطوف، والقائل مختلف فيه: فنسب إلى أُميّة بن عبدالله أبي الصّلت بن أبي ربيعة بن عون الثّقفي المتوفّى سنة ٥هـ.

وإلى العَرْجيّ أبي عمر عبدالله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفّان الأمويّ المتوفّى سنة ١٢٠هـ من قطعة يقول فيها:

أضاعوني وأيّ فتىً أضاعوا ... ليوم كريهةٍ وسِداد ثَغْرِ
وخَلَّوْني لِمُعْتَرَكِ المَنَايا ... وقد شرعَتْ أسِنَّتُها لِنَحْرِي
كأنّي لم أكن فيهم وسيطاً ... ولا لي نِسْبَةٌ في آل عَمْرِو
أُجَرَّرُ في الجوامع كلّ يوم ... ألاَ للّهِ مظلمتي وصَبْرِي
عسى المَلِكُ المُجِيْبُ لمن دَعَاهُ ... يُنَجِّيْنِي فيعلم كيف شُكْرِي
فأجزِيْ بالكَرَامَةِ أهل وُدّي ... وأُوْرِثَ بالضّغائن أهلَ وِتْرِي

قال الأصمعيّ: مررتُ بكنّاسٍ يَكْنُسُ كنيفاً بالبصرة وهو ينشد:

أضاعوني وأيّ فتىً أضاعوا ... ليوم كريهة وسداد ثغر

فقلت له: أمّا سِداد الكنيف فأنت مليء به، وأمّا سِداد الثّغر فلا علم لي بك كيف أنت فيه ـ وكنتُ حديثَ السّنّ وأردت العبث به ـ قال: فأعرض عنّي مليّاً ثمّ أقبل علَيّ وأنشد متمثّلاً:

وأكرم نفسي إنّني إن أهنتُها ... وحقّك لم تكرم على أحدٍ بَعْدِي

فقلتُ له: والله ما يكون من الهوان شيء أكثر ممّا بذلتها له، فبأيّ شيءٍ أكرمتها؟ فقال: بلى والله إنّ من الهوان ما هو شرّ ممّا أنا فيه، فقلت: ما هو؟ فقال: الحاجة إليك وإلى أمثالك من النّاس.

(١) كذا كان في نسخة سنة ٨٤٩هـ فضبطناه رِعايةً للأمانة، وأقول: لعن الله الظّالمين لآل محمّد من الأوّلين والآخرين.

(٢) سمّيت بذلك لأنّها يعرج بها عن الطّريق، قال ياقوت في مادّة «عرج» من «معجم البلدان»:
⇐

أبي الصَّلْت، وتمامه:

* لِيَوْمِ كَرِيهَةٍ وَسِداد ثَغْرِ *

اللّام في «ليوم» للوقت[١]، و«الكريهة» من أسماء الحرب، و«سِداد الثّغر» ـ بكسر السّين[٢] لا غير ـ وهو سَدُّهُ بالخَيْل والرّجال، و«الثّغر» موضع المَخافة من

⇐ هي قرية جامعة في وادٍ من نواحي الطّائف، إليها يُنْسَبُ العَرْجيّ الشّاعر، قال: هي أوّل تهامة وبينها وبين المدينة ثمانية وسبعون ميلاً، وهي في بلاد هُذَيْل.

(١) وفي نسخةٍ: «للتوقيت».

(٢) قال الحريريّ في المسألة الحادية والتّسعين من درّة الغواص من أوهام الخواصّ: ويقولون: «هو سَداد من عَوَز» فيلحَنُوْن في فتح السّين كما لحم هشيم المحدّث فيها والصّواب ان يقال بالكسر. وجاء في أخبار النّحويين أنّ النَّضْرَ بن شُمَيل المازني استفاد بإفادة هذا الحرف ثمانين ألف درهم، ومساقُ خبره ما أخبرنا به أبو علي بن أحمد التُّسْتريّ عن حميه القاضي أبي الحسن عبد العزيز بن محمّد العسكريّ اللغويّ عن أحمد بن الحسن بن سعيد العسكريّ عن أبيه عن إبراهيم بن حامد عن محمّد بن ناصح الأهوازيّ قال: حدّثني النّضر بن شميل المازني قال: كنتُ أدْخُلُ على المأمون في سمره، فدخلتُ ذات ليلةٍ وعَلَيّ قميص مرقوع، فقال يا نَضْرُ ما هذا التّقشّف حتّى تدخل على الأمير في هذه الخُلْقَان؟ قلت: أنا شيخ ضعيف وحَرُّ «مَرْوَ» شديد، فأبترد بهذه الخُلقان، قال: لا، ولكنّك قَشِفٌ، ثمّ أجرينا الحديث، فأجرى هو ذكر النّساء فقال: حدّثنا هشيم عن مجالد عن الشّعبيّ عن ابن عبّاس قال: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «إذا تزوّج الرّجل المرأة لدينها وجَمَالها كان فيها سداد من عَوَز» فأورده بفتح السّين، قال فقلت: صدق ـ يا أمير ـ هشيم حدّثنا عوف بن أبي جميلة عن الحسن عن عليّ بن أبي طالب ـ رضوان الله عليه ـ قال: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «إذا تزوّج الرّجل المرأة لدينها وجَمَالها كان فيها سِداد من عَوَز» قال: وكان المأمون متّكئاً فاستوى جالساً، وقال: يا نضرُ كيف قلت: «سِداد» ـ بالكسر ـ؟ قلت: لأنّ «السَّداد» هاهنا لحنٌ، قال: أو تُلَحِّنِي؟ ⇐

فُرُوْج البلدان.

أي: أضاعوني في وقت الحرب وزمان سدّ الثّغور ولم يراعُوْا حقّي أحوج ما كانوا إليّ، وأيَّ فَتىً ـ أي: كاملاً من الفِتْيَان ـ أضاعوا؛ وفيه تنديم.

وأمّا بدون التّنبيه فكقول الآخر:

قَدْ قُلْتُ لَمَّا أَطْلَعَتْ وَجَنَاتُهُ(١) حَوْلَ الشَّقِيقِ الغَضِّ رَوْضَةَ آسِ

⇐ قلت: إنّما لحن هشيم وكان لحّانةً فتَبعَ الأمير لفظه، قال: فما الفرق بينهما؟ قلت: «السَّداد» بالفتح القصد في الدّين والسّبيل، و«السِّداد» ـ بالكسر ـ البُلْغَة، وكلّ ما سَدَدتَ به شيئاً فهو سِداده، قال: أو تعرف العرب ذلك؟ قلت: نعم هذا قول العَرْجِيّ يقول:

أضاعوني وأيّ فتى أضاعوا ليوم كريهة وسِداد ثَغْرِ

فقال المأمون: قبّح الله من لا أَدَبَ له، وأطرق مليّاً ثمّ قال: ما مالُكَ يا نَضْرُ؟ قلت: أُرَيْضَةٌ، قال: أفلا نفيدك مالاً معها؟ قلت: إنّي إلى ذلك لمحتاج، قال: فأخذ القِرْطَاسَ وأنا لا أدري ما يكتُبُ ثمّ قال: كيف تقول إذا أمرت أن يُتْرَب قلت: «أَتْرِبْهُ» قال فهو ماذا؟ قلت: مُتْرَبٌ، قال: فمن «الطِيْن»؟ قلت: «طِنْهُ» قال: فهو ماذا؟ قلت: «مَطِيْنٌ» قال: هذه أحسَنُ من الأولى ثمّ قال: «يا غلام أَتْرِبْهُ وطِنْهُ» وقال لخادمه: تبلُغُ معه إلى الفضل بن سهل، قال: فلمّا قرأ الفضل الكتاب قال: يا نَضْر إنّ الأمير أَمَر لك بخمسين ألف درهم فما كان السّبب؟ أخبرتُهُ ثمّ أمر الفضل من خاصّته بثلاثين ألف درهم، فأخذت ثمانين ألف درهم بحرفٍ استفيد منّي. وهذه الحكاية أوردها الزّجاجيّ في «مجالس العلماء» والياقوت وابن خلّكان في ترجمة النّضر من كتاب «معجم الأُدباء» و«الوفيات».

(١) **قوله: «قد قلت لمّا أطلعت وجناته»**. البيت من الكامل على العروض الأُولى مع الضّرب المقطوع، والقائل: أبو العبّاس ابن خَلّكان أحمد بن محمّد بن إبراهيم بن أبي بكر الأربليّ النّاصبيّ ٦٠٨ ـ ٦٨١هـ:

كم قلتُ لمّا أطلعت وجناته حول الشّقيق الغضّ روضة آسِ

لعذاره السّاري العجول بِخَدِّهِ ما في وقوفك ساعة من باسِ

⇐

أَعِذَارَهُ السَّارِيْ[١] العَجُولَ تَـوَقَّفَا   مَا فِي وُقُـوفِكَ سَاعَةً مِـنْ بـاسِ

فالمِصْراع الأخير لأبي تَمَّام.

واعلم أنّ تضمين ما دون البيت ضربان:

أحدهما: أن يَتِمَّ المعنى بدون تقرير الباقي ـ كما مرّ آنفاً ـ.

والثّاني: أن لا يَتِمَّ بدونه كقول الشّاعر:

كُنَّا مَعاً أَمْسِ فِي بُـؤْسٍ نُكَـابِدُهُ[٢]   وَالْعَيْنُ وَالْقَلْبُ مِنَّا في قَـذىً وأَذىٰ

⇐ والبيت الثّاني لأبي تمّام في مطلع قصيدة طويلةٍ في أحمد بن المعتصم يقول فيها:

مـا فـي وقـوفك سـاعةً مـن بـاسِ   نـــقضي ذِمــام الأرْبُــعِ الأدراسِ
فـلعلّ عـينَك أن تُـعِيْنَ بـمائها   والدّمــع مــنه خــاذِلٌ ومُــوَاسِ
لا يُسْعِدُ المُشْتَاقَ وَسْنانُ الهَوَى   يَــبِسُ المــدامع، بـاردُ الأنـفاسِ
من كلّ ضـاحكة التّـرائب أُرْهِـفَتْ   إرْهــافَ خُــوط البــانة المَــيَّاسِ

قال:

أبـليتَ هــذا المـجدَ أبـعد غـايةٍ   فــيه، وأكــرم شــيمةٍ ونِــحاس
إقــدامَ عـمروٍ فـي سـماحة حـاتمٍ   في حـلم أحـنف فـي ذَكـاء إيـاسِ
لا تـنكروا ضـربي له مــن دونـه   مـثلاً شَـرُوْداً فـي النَّـدَى والبَـاسِ
فــاللّه قــد ضــرب الأقـلّ لنوره   مــثلاً مــن المشكـاة والنِّـبْراسِ

* * *

(١) منصوب على أنّه صفة «عذاره» ـ المنادى المضاف ـ والإسكان ضرورة، و«تَوَقَّفَا» في الأصل: «توقّفَنْ» بالنّون الخفيفة، ثمّ قلبت ألفاً وقفاً، كما قال ابن مالك:

وأَبْـــدِلَنْهَا بـــعد فـتحٍ أَلِـفَا   وَقْفاً كما تقول في «قِفَنْ»: «قِفَا»

(٢) **قوله: «كنّا معاً أمس في بؤس نكابده»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المشابه، والقائل تاجر كان يعيش في عهد بدر الدّين بيليك بن عبدالله الظّاهريّ ⇐

والآنَ أَقْـبَلَتِ الدُّنْـيا عَـلَيْك بـما تَهْوىٰ، فلا تَنْسَنِيْ «إنّ الْكِـرَامَ إذا»

أشار إلى بيت أبي تَمَّامٍ، ولابدّ من تقرير الباقي منه؛ لأنّ المعنى لا يَتِمُّ بدونه.

﴿ **وأحسنه** ﴾ أي: أحسن التّضمين ﴿ **ما زاد على الأصل بنكتة** ﴾ أي: يشتمل البيت أو المصراع المضمّن في شعر الشّاعر الثّاني على لطيفة لا توجد في شعر الشّاعر الأوّل ﴿ **كالتَّوْرِيَة** ﴾ ـ وهي أن يذكر لفظ له معنيان: قريب وبعيد، ويراد البعيد ـ ﴿ **والتّشبيه في قوله** ﴾ أي: قول صاحب «التّحبير»:

﴿ **إذَا الْوَهْمُ أَبْدىٰ** ﴾ أي: أظهر ﴿ **لِي لَمَاهَا**[1] ﴾ أي: سُمْرَة شَفَتَيْهَا ﴿ **وَثَغْرَها**[2] ❊

⇐ المعروف بـ«بيليك الخزندار» افتقر آخر عمره فكتب إليه هذين البيتين فوصله بعشرة آلاف درهم. وبدر الدّين الظّاهريّ من ملوك مصر والقاهرة.

فقوله: «إنّ الكرام إذا» إشارة إلى بيت أبي تمّامٍ أو دعبل أو الصّوليّ:

إنّ الكِـرامَ إذا مـا أَسْـهَلُوْا ذَكَـرُوا مَنْ كَانَ يأْلَفُهم في المنزل الخَشِنِ

* * *

(١) بفتح اللّام وضمّها أيضاً والفعل: «لَمِيَ، يَلْمَى، لَمىً» والرّجل: «أَلْمَى» والمرأة: «لَـمْيَاء» والجمع: «لُمْيٌ».

(٢) **قوله: «إذا الوهم أبدى لي لماها وثغرها»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المقبوض والقائل الزّكيّ بن أبي الإصبع صاحب «التحرير والتحبير» وابن أبي الإصبع هو عبدالعظيم بن عبدالواحد بن ظافر بن أبي الأصبع العدواني البغداديّ المصريّ ٥٩٥ ـ ٦٥٤هـ قال في «باب الإيداع» من كتاب «تحرير التّحبير، في صناعة الشّعر والنّثر»: وكنت نظرتُ إلى بيت لأبي الطّيّب وهو طويل:

تـذكّرت مـا بـين العـذيب وبـارق مجرّ عـوالينا ومـجرى السّوابـق

فأودعت كلّ قسيم منه بيتاً من قصيدةٍ مطلعها طويل:

أعِزْ مُقْلتي إن كُنت غـير مـرافـقي دمـوعاً لتبكي فـقد حـيٍّ مُـفَارِقِ

فقد نَـضَبَتْ يـومَ الوَداع مَـدَامِـعِي وشابت لتشـتيت الفـراق مـفارقي

⇐

«تَذَكَّرْتُ مَا بَيْنَ الْعُذَيْبِ وَبَارِقِ»(١) * وَيُذْكِرُنِي ﴾ من الإذكار ﴿ مِنْ قَدِّهَا

⇐ والبيتان منهما:

إذا الوهم أبدى لي لماها وثغرها	«تذكّرتُ ما بين العذيب وبارِقِ»
ويُذْكِرني من قدّها ومدامعي	«مجرّ عوالينا ومجرى السّوابق»

اهكلام ابن أبي الإصبع.

(١) قوله: «تذكّرت ما بين العذيب وبارق». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل، والقائل المتنبّي من قصيدةٍ يمدح سيف الدّولة ويذكر إيقاعه ببني عقيل وهي:

تَذَكَّرْتُ ما بَيْنَ العُذَيبِ وَبَارِقِ	مَجَرَّ عَوَالِينَا وَمَجْرَى السَّوَابِقِ
وَصُحْبَةَ قَوْمٍ يَذبَحُونَ قَنيصَهُمْ	بِفَضْلَةِ ما قد كَسَّرُوا في المَفارِقِ
وَلَيْلاً تَوَسَّدْنَا الثَّوِيَّةَ تَحْتَهُ	كأنَّ ثَرَاهَا عَنْبَرٌ في المَرَافِقِ
بِلادٌ إذا زارَ الحِسانَ بِغَيرِهَا	حَصَى تُرْبِهَا ثَقّبْنَهُ للمَخانِقِ
سَقَتْني بِهَا القُطْرُبُليَّ مَليحَةٌ	على كاذِبٍ مِنْ وَعدِها ضَوْءُ صَادقِ
سُهادٌ لأجفانٍ وَشَمْسٌ لِناظِرٍ	وَسُقْمٌ لأبدانٍ ومِسْكٌ لِناشِقِ
وَأغْيَدُ يَهْوَى نَفْسَهُ كلُّ عاقِلٍ	عَفيفٍ وَيَهوَى جِسْمَهُ كلُّ فاسِقِ
أدِيبٌ إذا ما جَسّ أوْتَارَ مِزْهَرٍ	بَلا كُلَّ سَمْعٍ عن سِواها بِعائِقِ
يُحَدِّثُ عَمّا بَينَ عادٍ وَبَيْنَهُ	وَصُدْغاهُ في خَدّيْ غُلامٍ مُرَاهِقِ
وَمَا الحُسْنُ في وَجْهِ الفتى شَرَفاً لَهُ	إذا لم يكُنْ في فِعْلِهِ وَالخَلائِقِ
وَمَا بَلَدُ الإنْسانِ غَيرُ المُوافِقِ	وَلا أهْلُهُ الأدْنَوْنَ غَيرُ الأصادِقِ
وَجائِزَةٌ دَعْوَى المَحَبّةِ وَالهَوَى	وَإنْ كانَ لا يَخفَى كَلامُ المُنافِقِ
بِرَأيِ مَنِ انْقادَتْ عُقَيلٌ إلى الرّدَى	وَإشْماتِ مَخلُوقٍ وَإسخاطِ خالِقِ
أرَادوا عَلِيّاً بالذي يُعجِزُ الوَرَى	وَيُوسِعُ قَتلَ الجحفَلِ المُتَضايِقِ
فَمَا بَسَطُوا كَفّاً إلى غَيرِ قاطِعٍ	وَلا حَمَلُوا رَأساً إلى غَيرِ فالِقِ
لَقَدْ أقدَمُوا لَوْ صادَفُوا غيرَ آخِذٍ	وَقد هَرَبوا لوْ صَادَفوا غيرَ لاحِقِ

⇐

⇐ وَلَـمَّا كَسَا كَـعْباً ثِـياباً طَـغَوْا بِـهَا رَمَـى كـلَّ ثَـوْبٍ مِـنْ سِـنانٍ بـخارِقِ
وَلمّـا سَـقَى الغَـيْثَ الّـذي كَـفَرُوا بِـهِ سَـقَى غَـيرَهُ فـي غَـيرِ تـلكَ البَـوارِقِ
وَمـا يُـوجعُ الحِـرْمانُ مـن كَـفِّ حـارِمٍ كـمَا يُـوجعُ الحِـرْمانُ مـن كَـفِّ رازِقِ
أتَـاهُمْ بِـهَا حَشْـوَ العَـجَاجَةِ وَالقَـنَا سَـنَابِكُهَا تـحشُو بُـطُونَ الحَـمالِقِ
عَـوَابِسَ حَـلّى يَـابِسُ المـاءِ حُـزْمَها فَـهُنَّ عـلى أوْسـاطِها كـالمَنَاطِقِ
فَـلَيْتَ أبَـا الهَـيْجا يـرَى خَـلْفَ تَـدْمُرٍ طِـوَالَ العَـوالي فـي طِـوال السَّـمالِقِ
وَسَـوْقَ عَـليٍّ مِـنْ مَـعَدٍّ وَغَـيرِها قَـبائِلَ لا تُـعْطي القُـفِيَّ لِسَـائِقِ
قُشَـيرٌ وَبَـلْعَجْلانِ فـيها خَـفِيَّةٌ كَـرَاءَيْـنِ فـي أَلْـفاظِ أَلْثَغَ نَـاطِقِ
تُـخَلّيهِم النّسْـوانُ غَـيرَ فَـوَارِكٍ وَهُـمْ خَـلّوُ النّسْـوانَ غَـيرَ طَـوالِـقِ
يُـفَرِّقُ مـا بَـينَ الكُـماةِ وبَـيْنَهَا بِـطَعْنٍ يُسَـلّي حَـرُّهُ كـلَّ عـاشِقِ
أتَـى الظُّـعْنَ حـتّى مـا تَـطيرُ رَشـاشَةٌ مِـنَ الخَـيلِ إلّا فـي نُـحُورِ العَـوَاتِـقِ
بكُـلِّ فَـلاةٍ تُـنكِرُ الإنْسَ أرْضُـهَا ظَـعائنُ حُـمْرُ الحَـلْيِ حـمرُ الأيـانِقِ
وَمَـلْمُومَةٌ سَـيْفِيَّةٌ رَبَـعِيّةٌ تَـصيحُ الحَـصَى فـيها صِـياحَ اللّـقالِقِ
بَـعيدَةُ أطْـرَافِ القَـنا مِـنْ أُصُـولِهِ قَـريبَةُ بَـينَ البَـيضِ غُـبرُ اليَـلامِقِ
نَـهَاهَا وَأَغْـنَاهَا عَـنِ النّـهْبِ جُـودُه فَـمَا تَـبْتَغي إلّا حُـماةَ الحَـقائِقِ
تَـوَهّمَهَا الأعْـرابُ سَـوْرَةَ مُـترَفٍ تُـذَكّـرُهُ البَـيْداءُ ظِـلَّ السُّـرادِقِ
فَـذَكّـرْتَهُمْ بـالمَاءِ سـاعَةَ غَـبّرَتْ سَـماوَةُ كَـلبٍ فـي أُنـوفِ الحَـزَائِـقِ
وكـانُوا يَـرُوعونَ المُـلُوكَ بأنْ بَـدَوْا وَأنْ نَـبَتَتْ فـي المَـاءِ نَـبْتَ الغَـلافِقِ
فَـهاجُوكَ أهْـدَى فـي الفَـلا من نُـجُومه وَأبْـدَى بُـيُوتاً مـن أداحـي النّـقانِقِ
وَأصْـبرَ عَـن أمْـوَاهِـهِ مـن ضِـبابِهِ وَآلَـفَ مـنْها مُـقْلَةً للـوَدائِـقِ
وَكـانَ هَـديراً مِـنْ فُـحُولٍ تَـرَكْـتَها مُـهَلَّبَةَ الأذنـابِ خُـرْسَ الشّـقاشِقِ
فَـما حَـرَمُوا بـالرّكْـضِ خَـيلَكَ رَاحـةً وَلَكِـنْ كَـفَاهَا البَـرُّ قَـطعَ الشّـوَاهِـقِ
وَلا شَـغَلُوا صُـمّ القَـنَا بِـقُلُوبِهِمْ عَـنِ الرّكْـزِ لكِنْ عـن قـلوبِ الدمـاسِقِ

⇐

وَمَدامِعي * «مَجَرَّ عَوَالِينا وَمَجْرَى السَّوابِقِ» ﴾ انتصب «مجرّ» على أنّه مفعول «يذكرني» وفاعله ضمير يعود إلى «الوهم».

وقوله:

تذكّرت ما بين العُذَيْبِ وبارِقِ   مجرّ عوالينا ومجرى السَّوَابِقِ

مَطْلَعُ قصيدة لأبي الطّيّب، و«العذيب» و«بارق» موضعان معروفان، و«ما بين» ظرف للتذكّر[1]، أو للمجرّ[2]، والمَجْرَى[3]، وقد عرفت جواز تقديم الظّرف على المصدر.

ويجوز أن يكون «ما بين العذيب» مفعول «تذكّرت» و«مجرّ عوالينا» بدلاً منه.

والمعنى: أنّهم كانوا نُزُولاً[4] بين هذين الموضعين وكانوا يَجُرُّون الرِّماح عند مطاردة الفُرْسَان ويسابقون على الخَيْل.

فهذا الشّاعر أراد ـ في تضمينه ـ بـ«العذيب» و«بارق» معنييهما البعيدين؛ لأنّه

⇐ ألمْ يحذَروا مَسْخَ الذي يَمسَخُ العِدى   ويجعَلُ أيدي الأُسدِ أيدي الخرانِقِ
وَقد عايَنُوه في سِواهُمْ وَرُبَّمَا   أرَى مارِقاً في الحَرْبِ مصرَعَ مارِقِ
تَعَوّدَ أنْ لا تَقْضَمَ الحَبَّ خَيْلُهُ   إذا الهَامُ لم تَرْفَعْ جُنُوبَ العَلائِقِ
وَلا تَرِدَ الغُدْرانَ إلّا وَمَاؤهَا   مِنَ الدَم كالرّيحَانِ فَوْقَ الشّقائقِ
لَوَفْدُ نُمَيرٍ كانَ أرْشَدَ منْهُمُ   وَقد طَرَدوا الأظْعانَ طَرْدَ الوَسائقِ
أعَدّوا رِماحاً مِنْ خُضُوعٍ فطاعَنُوا   بِهَا الجَيشَ حتّى رَدّ غَرْبَ الفَيالِقِ
فَلَمْ أرَ أرْمَى منهُ غَيرَ مُخاتِلٍ   وَأسرَى إلى الأعداءِ غَيرَ مُسارِقِ
تُصِيبُ المَجانيقُ العِظامُ بكَفّهِ   دَقائِقَ قد أعْيَتْ قِسِيَّ البَنادِقِ

(١) أي: «تذكّرتُ».

(٢) أي: «مجرّ عوالينا».

(٣) أي: «مَجْرَى السَّوابق».

(٤) جمع مكسر «نازل» مثل «قُعُود» جمع «قاعد» و«شُهُود» جمع «شاهد».

جعل «العذيب» تصغير «العَذْب» وعنى به شَفَةَ الحبيبة، وبـ«بارق» ثغرها الشّبيه بالبَرْقِ، وبما بينهما رِيْقها، وشبّه تبختر قدّها بتمايل الرُّمْح وجَرَيان دَمْعِهِ على التّتابع بجريان الخَيْل السّوابق، فزاد على أبي الطّيّب بهذه التّورية والتّشبيه.

﴿ولا يضرّ﴾ في التّضمين ﴿التّغيير اليسير﴾ لِمَا قُصِدَ تضمينه؛ ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهوديّ به داء الثّعلب:

أَقُولُ لِمَعْشَرٍ غَلِطُوا وَغَضُّوا[1] ... مِنَ الشَّيْخِ الرَّشِيدِ وَأَنْكَرُوهُ

هُوَ ابْنُ جَلا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا ... مَتىٰ يَضَعِ الْعِمَامَةَ يَعْرِفُوهُ

فالبيت لِسُحَيْم بن وَثِيْلٍ، أصله:

أَنا ابْنُ جَلا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا[2] ... مَتىٰ أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

---

(١) **قوله: «أَقُولُ لِمَعْشَرٍ غَلِطُوا وَغَضُّوا»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المقطوف، والقائل: ضياء الدّين موسى بن ملهم الكاتب في عمر الغويّ ـكما في «الخزانة» ـوكان به داء الثّعلب، وهو من نوادر ما قيل في أقرع ـكما نصّ عليه ابن أبي الإصبع في «تحرير التّحبير» ـولمّا صنّف ابن أبي الإصبع كتابه «تحرير التّحبير» نَسَخَه الضّياء موسى بن ملهم الكاتب وكتب في آخره:

هذا كتاب بديع ما رأى أحد ... مثلاً له في مبانيه ومعناه

حوى تصانيف هذا العلم أجمعها ... وزادنا جُمَلاً عمّا سمعناه

لا تعجبوا من لطيف الحجم قام بِهَـ ... ـذا الفنّ أجمع أقصاه وأدناه

فقد رأيتم عصا موسى كم التقفت ... ولم يزد قدرها عمّا عهدناه

يقال: «غَضَّ منه، يَغُضُّ» ـبالضمّ ـإذا وضع ونقص من قدره، و«الرّشيد» أراد به الغويّ تهكّماً واستهزاءً.

* * *

(٢) **قوله: «أنا ابن جَلا وطَلَّاعُ الثَّنَايا»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب ⇐

فغيّره إلى طريق الغَيْبة[1] ليدخل في المقصود.

وقوله: «غَلِطُوا وغَضُّوا» أي: وقعوا في الغَلَط في حقّه، وحَطُّوا من رتبته، ولم يعرفوا مقداره، وفيه تهكّم، ولهذا وصفه بالرّشيد وأراد به الغويّ ـ على طريق التهكّم ـ.

﴿ **وربّما يسمّى تضمين البيت فما زاد** ﴾ على البيت ﴿ **استعانة، وتضمين المِصْراع فما دونه إيداعاً** ﴾ لأنّ الشّاعر الثّاني قد أودع شعره شيئاً من شعر الأوّل، وهو بالنّسبة إلى شعره قليل مغلوب ﴿ **ورَفْواً** ﴾ لأنّه رَفا خَرْقَ شعره بشعر الغير.

⇐ المقطوف، والقائل: سُحَيْمُ بن وَثِيْلِ بن عمرو الرّياحيّ اليربوعيّ الحنظليّ التميميّ المتوفّى سنة ٦٠هـ وكان مولده سنة ٤٠ قبل الهجرة، عاش أربعين سنة في الجاهليّة وستّين في الإسلام وهو من الشعراء المخضرمين والبيت من قطعةٍ يقول فيها:

أنا ابنُ جَلَا وطلّاع الثّنايا ... مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُوْني

وإنّ مكانَنَا مِنْ حِمْيَرِيٍّ ... مكانُ الليث من وَسَطِ العرينِ

وإنّي لا يعود إليّ قِرْنِي ... غداة الغِبِّ إلّا في قرينِ

بذي لِبَدٍ يَصُدُّ الرّكبُ عنه ... ولا تُؤْتَى فريستُهُ لِحِيْنِ

عَذَرْتُ البُزْلَ إذا هي خاطرتني ... فمالِيَ وبالُ ابنَيْ لَبُوْنِ

وماذا يَدَّرِي الشّعراء منّي ... وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ

أخو خمسين مجتمعاً أَشُدِّي ... ونَجَّذَني مداراة الشّؤون

فإنّ عُلَالَتِي وجِراءَ حَوْلي ... لَذُوْ شِقٍّ على الضَّرَعِ الظَّنُوْنِ

سأحيى ما حييتُ وإنّ ظهري ... لمُسْتَنِدٌ إلى نَضَدٍ أَمِيْنِ

كريمُ الخال من سلفي رِياحٍ ... كنصل السّيف وضّاح الجبين

فإنّ قَنَاتَنَا مَشِظٌ شَظَاهَا ... شديدٌ مَدُّها عُنُقَ القرين

* * *

(١) أي: غيّر «تعرفوني» المخاطب إلى «يعرفوه» الغائب.

[العقد]

﴿ **وأمّا العقد فهو أن ينظم نثر** ﴾ قرآناً كان، أو حديثاً، أو مَثَلاً، أو غير ذلك ﴿ **لا على طريق الاقتباس** ﴾ ـ وقد عرفت أنّ طريق الاقتباس هو أن يضمَّن الكلام شيئاً من القرآن، أو الحديث، لا على أنّه منه ـ فالنّثر الّذي قصد نظمه إن كان غير القرآن والحديث فنظمه **عقد** على أيّ طريق كان؛ إذ لا دخل فيه للاقتباس ﴿ **كقوله** ﴾ أي: قول أبي العَتَاهية:

مَا بَالُ مَنْ أَوَّلُهُ نُطْفَةٌ[1] وَجِيفَةٌ آخِرُهُ يَفْخَرُ

حال[2]، أي: «ما باله مفتخراً» ﴿ **عقد قول عليّ ـ عليه[3] السّلام ـ**:

---

(١) **قوله**: «**ما بالُ من أوّله نطفة**». البيت من السّريع على العروض الأُولى من الضّرب المماثل، والقائل أبو العتاهية من قطعة يقول فيها واعظاً:

يا عَجَباً للنَّاسِ لَوْ فَكَّرُوا وحاسَبُوا أَنْفُسَهُمْ أبصَرُوا
وعَبَرُوا الدُّنْيا إلى غَيرِهَا فَإنَّما الدُّنْيا لهُمْ مَعْبَرُ
وَالخَيرُ ما لَيسَ بِخَافٍ هوَ الـ ـمَعرُوفُ والشَّرُّ هوَ المُنْكَرُ
والمَوْرِدُ المَوْتُ، وما بَعدَهُ الـ ـحَشْرُ، فذاكَ المَوْرِدُ الأكبرُ
والمَصدَرُ النَّارُ، أوِ المَصْدَرُ الـ ـجَنَّةُ، ما دُونَهُما مَصْدَرُ
لا فَخْرَ إلّا فَخْرُ أهلِ التُّقَى غَداً، إذا ضَمَّهُمُ المَحْشَرُ
لِيَعْلَمَنَّ النَّاسُ أنَّ التُّقَى والبِرَّ كانَا خَيرَ ما يُذْخَرُ
ما أَحْمَقَ الإنسانَ في فَخرِهِ وهوَ غَداً في حُفرَةٍ يُقْبَرُ
ما بالُ مَنْ أَوَّلُهُ نُطْفَةٌ وجِيفَةٌ آخِرُهُ يَفْخَرُ
أَصبَحَ لا يَمْلِكُ تَقديمَ مَا يَرْجو، ولا تأخيرَ ما يَحْذَرُ
وأصْبَحَ الأَمْرُ إلى غَيرِهِ في كُلِّ ما يُقْضَى وما يُقْدَرُ

(٢) أي: «يَفْخَرُ» في آخر البيت حال.

(٣) كذا في نسخة سنة ٩٨٧ هـ وفي نسخة سنة ٨٤٩ هـ: «رضي الله عنه».

«وما لابنِ[(١)] آدَمَ والفَخْرَ[(٢)] وإنّما أوّلُهُ نُطفة وآخرهُ جيفة» ﴾.

وإن كان قرآناً أو حديثاً فإنّما يكون عقداً إذا غيّر تغييراً كثيراً لا يتحمّل مثله في الاقتباس.

أو لم يغيّر تغييراً كثيراً ولكن أُشير إلى أنّه من القرآن أو الحديث وحينئذٍ لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشّاعر:

أَنِلْنِي بِالَّذِي اسْتَقْرَضْتَ خَطّاً[(٣)] ... وَأَشْهِدْ مَعْشَراً قَدْ شاهَدُوهُ

فَإِنَّ اللهَ خَلّاقُ البَرايا ... عَنَتْ لِجَلالِ هَيْبَتِهِ الوُجُوهُ

يَقُولُ إذا تَدايَنْتُمْ بِدَيْنٍ ... إلى أَجَلٍ مُسَمّىً فَاكْتُبُوهُ

وكقول الإمام الشّافعيّ[(٤)]:

عُمْدَةُ الْخَيْرِ عِنْدَنَا كَلِماتٌ[(٥)] ... أَرْبَعٌ قَالَهُنَّ خَيْرُ الْبَرِيَّهْ

اِتَّقِ المشبهاتِ وازْهَدْ وَدَعْ ما ... لَيسَ يَعْنِيكَ وَاعْمَلَنَّ بِنِيَّهْ

---

(١) وهذا نصّه في أواخر باب الحكمة من كتاب «نهج البلاغة» ٧٢٢: «ما لابن آدمَ والفَخْرِ: أوّلُهُ نُطْفَة، وآخِرُهُ جِيْفَةٌ، لا يَرْزُقُ نَفْسَهُ، ولا يدفَعُ حَتْفَهُ».

(٢) بالجرّ على العطف فقط عند ابن الحاجب، والجرّ والنّصب معاً عند المحقّق الرّضيّ كما في «شرح الكافية» ١: ١٩٦ـ١٩٧.

(٣) **قوله: «أَنِلْنِي بِالَّذِي اسْتَقْرَضْتَ خَطّاً»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المشابه، والقائل الحسين بن الحسن بن وَاسَان بن محمّد أبو القاسم الوَاسَانيّ الدمشقيّ المتوفّى سنة ٣٩٤هـ ـ كما نصّ عليه ياقوت البغداديّ في ترجمته من كتاب «معجم الأُدباء» ـ.

(٤) محمّد بن إدريس بن العبّاس بن عثمان بن شافع ولد سنة ١٥٠هـ وتوفّي سنة ٢٠٤هـ.

(٥) **قوله: «عُمدَةُ الخيرِ عِندَنا كَلماتٌ»**. البيت من الخفيف على العروض الأُولى مع الضّرب الأوّل المماثل والقائل محمّد بن إدريس الشّافعيّ صاحب المذهب الشّافعيّ في فروع النّواصب اللئام ـ كما في «التّنبيه» لابن البديع ـ.

عقد قوله ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ: «الحلالُ بَيِّنٌ والحرام بيّن وبينهما أُمور متشابهات»[١]، وقوله ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ: «ازْهَد في الدُّنيا يحبّك الله»[٢]، وقوله ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ: «ومِنْ حُسنِ اسلام المرء ترك ما لا يَعنيه»[٣]، وقوله ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ: «إنّما الأعمالُ بالنّيّات»[٤].

[الحلّ]

﴿ **وأمّا الحلّ فهو أن يُنْثَرَ نظم** ﴾ وشرطه كونه مقبولاً أن يكون سَبْكه مختاراً لا يتقاصر عن سَبْك النّظم، وأن يكون حسن الموقع، مستقرّاً في محلّه، غيرَ قَلِقٍ ﴿ **كقول بعض[٥] المغاربة: «فإنّه لَمَّا قبُحَتْ فَعَلاتُهُ، وَحَنْظَلَتْ نَخَلَاتُهُ»[٦]** ﴾ أي:

---

(١) أخرجه البخاريّ الناصبيّ في كتاب الإيمان من صحيحه عن حديث النّعمان بن بشير.

(٢) أخرجه الشّوكاني في باب ما جاء في الشّبهات من «نيل الأوطار» عن حديث سهل بن سعد مرفوعاً.

(٣) أخرجه مالك في كتاب حسن الخلق من «المُوَطَّأ» عن حديث علي بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ بلفظ: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه».

(٤) أخرجه البخاريّ في باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ من مطلع «صحيحه» السّقيم عن حديث عمر بن الخطّاب.

(٥) هو أبو نصر الفتح بن محمّد بن عبيد الله بن خاقان ابن عبد الله القيسيّ ٤٨٠ ـ ٥٢٨ هـ في ترجمة ذي الوزارتين أبي بكر بن عمّار من كتاب «قلائد العقيان في محاسن الأعيان».

(٦) **قوله: «حنظلت نخلاته»**. قال الشّريف الرّضيّ ـ رحمه الله ـ في قصيدةٍ مفتخِراً:

بنو هاشمٍ عينٌ ونحن سوادها ... على رغم من يأبى وأنتم قَذاتها
وأعجَبُ ما يأتي به الدَّهْرُ أنّكم ... طَلَبْتُم عُلَى ما فيكم أَدَوَاتُها
وأمّلتُمُ أن تدركوها طوالعاً ... دَعُوْهَا ستسعى للمعالي سُعَاتها
غرستُ غروساً كنتُ أرجو لقاحها ... وآمُلُ يوماً أن تطيب جَنَاتُها

⇐

صارت ثِمار نَخَلاته كالحنظل في المَرَارة ﴿ **لم يزل سوء الظنّ يقتاده** ﴾ أي: يقوده إلى تخييلات فاسدة، وتوهّمات باطلة ﴿ **ويُصَدِّقُ هو توهّمه الّذي يعتاده**[1] ﴾ أي: يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهّمه ﴿ **حلّ قول أبي الطيّب** ﴾:

﴿ **إذا ساءَ فِعْلُ المرءِ ساءَتْ ظُنُونُهُ**[2] وصَـدَّق مـا يَـعْتادُهُ مِـنْ تَـوَهُّمِ** ﴾

⇐ فإن أَثْمَرَتْ لي نلتُ ما كنتُ آمِلاً ولا ذَنْبَ لي إن حَـنْظَلَتْ نَـخَلاتُها

* * *

(١) قال ابن خاقان: فبَقِيَ ابن عمّار ضاحياً من ظلّ غبطته، لاحياً نفسه على غلطته، ولمّا استبهم أمره ولم يعلم له تفسيراً، وعاد جناحه الوافر مهيضاً كسيراً. أراد الرّجوع إلى المعتمد، فخاف أن يوبقه غدره، وعزم على القعود فضاق بفقد ما عهده عنده صدره، فكتب إليه:

أأَسْـلُكُ قَـصْداً أم أعـوج عـن الرّكب فقد صرتُ من أمري على مركَبٍ صَعْبِ
وأصبحتُ لا أدري أفـي البُـعْدِ راحـتي فأجـعَلَهُ حَـظِّيْ أم الحَـظُّ فـي القُـرْبِ
أَهَـابُكَ للـحقّ الّـذي لك فـي دَمِـيْ وأرجوك للحبّ الّذي لك فـي قَـلْبِي

قال: فرَق له المعتمد وأشفق، وأقشع نوء حقده عليه وأخفق، فكتب إليه مراجعاً:

لديّ لك العُـتْبَى تـزاح مـن العَـتْبِ وسـعيك عـندي لا يـضاف إلى ذَنْبِ
وأَعْـزِزْ عـلينا أنْ تـصيبك وَحْشَـةٌ وأنسك مـا تـدريه فـيك مـن الحبّ
فَـدَعْ عـنك سـوء الظّنّ بـي وتَـعَدَّهُ إلى غـيره فـهو الممكّن فـي القـلبِ

قال: فما أورثته هذه المراجعة إلّا نفاراً، ولا زادت قلبه من الثّقة به إلّا خلوّاً وإقفاراً، فإنّه لمّا قبحت فعلاته، وحنظلت نخلاته، ولم يزل سوء الظّنّ يقتاده، ويصدّق توهّمه الّذي يعتاده، فلذلك لم يقبل ما رجعه به من رفع إيحاش، ولا أَمِنَ عاقبة ما عامله من قُبْح وإيحاش، فكرَ إلى «سَرَقُسْطَة» لاحقاً بالمؤتمن، وسائقاً له الدّنيا بأيسر ثمن اهمختصراً.

(٢) **قوله: «إذا ساءَ فِعْلُ المرءِ ساءَتْ ظُنُونُهُ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل، والقائل المتنبي من قصيدة يمدح بها كافوراً لمّا قاد إليه فرساً فقال

⇐

⇒ يمدحه:

فِراقٌ وَمَنْ فَارَقْتُ غَيرُ مُذَمَّمِ ... وَأَمٌّ وَمَنْ يَمَّمْتُ خيرُ مُيَمَّمِ

وَمَا مَنزِلُ اللّذّاتِ عِندي بِمَنْزِلٍ ... إذا لم أُبَجَّلْ عِنْدَهُ وَأُكَرَّمِ

سَجِيَّةُ نَفْسٍ مَا تَزالُ مُليحَةً ... مِنَ الضَيمِ مَرْمِيّاً بِها كلّ مَخْرِمِ

رَحَلْتُ فكَمْ باكٍ بأجْفانِ شَادِنٍ ... عَلَيّ وَكَمْ بَاكٍ بأجْفانِ ضَيْغَمِ

وَمَا رَبّةُ القُرْطِ المَليحِ مَكانُهُ ... بأجزَعَ مِنْ رَبّ الحُسَامِ المُصَمِّمِ

فَلَوْ كانَ ما بي مِنْ حَبيبٍ مُقَنَّعٍ ... عَذَرْتُ وَلكنْ من حَبيبٍ مُعَمَّمِ

رَمَى وَاتّقى رَميي وَمن دونِ ما اتّقى ... هوىً كاسرٌ كفّي وقوْسي وَأسهُمي

إذا ساءَ فِعْلُ المرْءِ ساءَتْ ظُنُونُهُ ... وَصَدّقَ مَا يَعتَادُهُ مِن تَوَهُّمِ

وَعَادَى مُحِبّيهِ بقَوْلِ عُداتِهِ ... وَأصْبَحَ في لَيلٍ مِنَ الشّكّ مُظلِمِ

أُصَادِقُ نَفسَ المرْءِ من قبلِ جسمِهِ ... وَأعْرِفُهَا في فِعْلِهِ وَالتّكَلّمِ

وأحْلُمُ عَنْ خِلّي وَأعْلَمُ أنّهُ ... متى أجزِهِ حِلْماً على الجَهْلِ يَندَمِ

وَإنْ بَذَلَ الإنْسانُ لي جودَ عابِسٍ ... جَزَيْتُ بجُودِ التّارِكِ المُتَبَسِّمِ

وَأهْوَى مِنَ الفِتيانِ كلّ سَمَيذَعٍ ... نَجيبٍ كصَدْرِ السّمْهَرِيّ المُقَوَّمِ

خطتْ تحتَهُ العيسُ الفلاةَ وَخالَطَتْ ... بهِ الخَيلُ كَبّاتِ الخميسِ العرَمرَمِ

وَلا عِفّةٌ في سَيْفِهِ وَسِنَانِهِ ... وَلَكِنّهَا في الكَفّ وَالطَّرْفِ وَالفَمِ

وَمَا كُلّ هَاوٍ للجَميلِ بفاعِلٍ ... وَلا كُلّ فَعّالٍ لَهُ بِمُتَمِّمِ

فِدىً لأبي المِسْكِ الكِرامُ فإنّها ... سَوَابِقُ خَيْلٍ يَهْتَدينَ بأدْهَمِ

أغَرَّ بمَجْدٍ قَدْ شَخَصْنَ وَرَاءَهُ ... إلى خُلُقٍ رَحْبٍ وَخَلْقٍ مُطَهَّمِ

إذا مَنَعَتْ منكَ السّياسَةُ نَفْسَها ... فَقِفْ وَقْفَةً قُدّامَهُ تَتَعَلّمِ

يَضِيقُ على مَن راءَهُ العُذْرُ أن يُرَى ... ضَعيفَ المَساعي أوْ قَليلَ التّكَرّمِ

وَمَن مثلُ كافورٍ إذا الخيلُ أحجَمَتْ ... وَكانَ قليلاً مَنْ يَقُولُ لها اقدِمي

شَديدُ ثَباتِ الطِّرْفِ والنقعُ وَاصِلٌ ... إلى لَهَواتِ الفَارِسِ المُتَلَثِّمِ

⇐

يشكو سيف الدّولة واستماعه لقول أعدائه، أي: إذا قَبُحَ فعل الإنسان قَبُحَتْ ظُنُونه، فيسيء ظنّه بأوليائه وصدّق ما يَخْطِرُ بقلبه من التوهّم على(١) أصاغره.

⇐ أبا المسكِ أرْجو منك نصراً على العِدى ... وآمُلُ عِزّاً يخضِبُ البِيضَ بالدّمِ

وَيَوْماً يَغيظُ الحاسِدينَ وَحَالَةً ... أُقيمُ الشَّقا فِيها مَقامَ التّنَعّمِ

وَلم أرْجُ إلّا أهْلَ ذاكَ وَمَنْ يُرِدْ ... مَواطِرَ مِن غَيرِ السّحائِبِ يَظلِمِ

فَلَوْ لم تكنْ في مصرَ ما سرْتُ نحوَها ... بقَلْبِ المَشُوقِ المُستَهامِ المُتَيَّمِ

وَلا نَبَحَتْ خَيلي كِلابُ قَبَائِلٍ ... كأنّ بها في اللّيلِ حَمْلاتِ دَيْلَمِ

وَلا اتّبَعَتْ آثَارَنَا عَينُ قَائِفٍ ... فَلَمْ تَرَ إلّا حافِراً فَوْقَ مَنْسِمِ

وَسَمْنَا بها البَيْدَاءَ حتّى تَغمّرَتْ ... مِنَ النّيلِ وَاستَذرَتْ بظِلّ المُقَطَّمِ

وَأبْلَجَ يَعصِي باختِصاصي مُشيرَهُ ... عَصَيْتُ بقَصْدِيهِ مُشيرِي وَلُوَّمي

فَسَاقَ إليّ العُرْفَ غَيرَ مُكَدَّرٍ ... وَسُقْتُ إلَيْهِ الشكرَ غيرَ مُجَمجَمِ

قَدِ اختَرْتُكَ الأملاكَ فاختَرْ لهمْ بنا ... حَديثاً وَقد حكّمتُ رَأيَكَ فاحكُمِ

فأحْسَنُ وَجهٍ في الوَرَى وَجهُ مُحْسِنٍ ... وَأيْمَنُ كَفٍّ فيهِم كَفُّ مُنعِمِ

وَأشرَفُهُمْ مَن كانَ أشرَفَ هِمّةً ... وَأكثرَ إقداماً على كلّ مُعْظَمِ

لمَنْ تَطْلُبُ الدّنْيا إذا لم تُرِدْ بها ... سُرُورَ مُحِبٍّ أوْ مَسَاءَةَ مُجرِمِ

وَقَدْ وَصَلَ المُهْرُ الذي فوْقَ فَخْذِهِ ... مِنِ اسمِكَ ما في كلّ عنقٍ وَمِعصَمِ

لكَ الحَيَوَانُ الرّاكبُ الخَيلَ كلُّهُ ... وَإنْ كانَ بالنّيرانِ غيرَ مُوَسَّمِ

وَلَوْ كنتُ أدرِي كم حَياتي قَسَمْتُها ... وَصَيّرتُ ثُلثَيها انتِظارَكَ فاعْلَمِ

وَلَكِنّ ما يَمضِي مِنَ الدّهرِ فائِتٌ ... فَجُدْ لي بحَظّ البادِرِ المُتَغَنِّمِ

رَضِيتُ بمَا تَرْضَى بهِ لي مَحَبّةً ... وَقُدْتُ إلَيكَ النّفسَ قَوْدَ المُسَلِّمِ

وَمِثْلُكَ مَن كانَ الوَسيطَ فُؤادُهُ ... فكَلّمَهُ عَنّي وَلَمْ أتَكَلّمِ

(١) متعلّق بـ«التّوهّم» والضّمير المجرور عائد إلى الإنسان، والإضافة لأدنى التلبّس، والمراد بأصاغره هم الّذين يكونون تحت يده محتاجين إليه ـ كما قرّره الرّوميّ ـ.

[التّلميح]

﴿وأمّا التّلميح﴾ صحّ بتقديم اللّام على الميم من «لَمَحَهُ» ـ إذا أَبْصَرَه، ونظر إليه ـ وكثيراً ما تسمعهم يقولون في تفسير الأبيات: «في هذا البيت تلميح إلى قول فلان» و«قد لمّح هذا البيتَ فُلَانٌ» إلى غير ذلك من العِبارات.

وأمّا «التَّمْلِيحُ» ـ بتقديم الميم على اللّام ـ فهو مصدر «مَلَّحَ الشّاعِرُ ـ إذا أتى بشيء مليح ـ وقد ذكرناه في «باب التّشبيه» وهو هاهنا خطأ محض نشأ من قِبَل الشّارح[1] العلّامة حيث سوّى بين «التّلميح» و«التّمليح» وفسّرهما بأن يشار إلى قصّة أو شعر، ثمّ صار الغلط مُسْتَمِرّاً وأُخذ مذهباً لعدم التّمييز.

﴿فهو أن يشار في﴾ فحوى ﴿الكلام إلى قصّةٍ، أو شعرٍ﴾ أو مَثَلٍ سائرٍ ﴿من غير ذكره﴾ أي: ذكر تلك القصّة، أو الشّعر، أو المَثَل، فالضّمير لواحد من «القصّة» و«الشّعر».

وأقسام التّلميح ستّة: لأنّه إمّا أن يكون في النَّظْمِ أو في النَّثْرِ، وعلى التّقديرين فإمّا أن يكون إشارة إلى قصّةٍ، أو شِعْرٍ، أو مَثَلٍ.

[التّلميح إلى القصّة]

أمّا في النّظم فالتّلميح إلى القصّة ﴿كقوله﴾ أي: قول أبي تَمّامٍ:

لَحِقْنَا بِأُخْراهُمْ وَقَدْ حَوَّمَ الْهَوىٰ[2] قُلُوباً عَهِدنا طَيْرَهَا وَهْيَ وُقَّعُ

---

(١) وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ٣٠٦: ومنها: التّمليح، ويسمّيه بعضهم بالتّلميح ـ كما تقدّم ـ وهو أن تشير في فحوى الكلام إلى مَثَلٍ سائرٍ، أو شعر نادرٍ، أو قصّة مشهورة من غير أن تذكره اهـ.

(٢) **قوله: «لحقنا بأُخراهم»**. الأبيات لأبي تَمَّام من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل، وقد تقدّمت القصيدة كاملةً فراجعها.

فَــرُدَّتْ عَــلَيْنَا الشَّــمْسُ وَاللَّــيْلُ رَاغِــمٌ   بِشَــمْسٍ لَــهُمْ مِــنْ جَــانِبِ الْـخِدْرِ تَـطْلَعُ
نَــضَا ضَــوْءُهَا صِــبْغَ الدُّجُــنَّةِ وَانْــطَوىٰ   لِــبَهْجَتِها ثَــوْبُ السَّــماءِ المُــجَزَّعُ
﴿ فَــوَاللهِ مَــا أَدْرِي أَأَحْــلاَمُ نَـائِمٍ   أَلَمَّتْ بِنَا أَمْ كَانَ فِي الرَّكْبِ يُوشَعُ[1] ﴾

---

(١) قوله: «أم كان في الرّكب يوشع». وردّ الشمس ليوشع بن نون معروف ومشهور نظمه غير واحدٍ من الشّعراء في أشعارهم، قال السّيّد الحِمْيَرِيّ ـ رحمه الله ـ ذاكراً ردّها لأميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ من قصيدته المذهّبة المعروفة:

رُدَّتْ عــليه الشّــمسُ لمّـا فـاته   وقتُ الصّلاة وقد دَنَتْ للـمغرب
حــتّى تــبلّج نـورها فـي وقـتها   للعصر ثم هوت هـويّ الكـوكب
وعــليه قـد حُـبِسَتْ ببابل مـرّةً   أُخـرى ومـا ردّت لخـلق مُـغْرِبِ
إلّا ليــوشع أو له مــن بــعده   ولردّهــا تأويــل أمــر مــعجب

والأبيات الثّلاثة الأُولى ذكرها من النّواصب اللّئام ابن كثير في «البداية والنهاية» منكراً لفضيلة أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ.

وقال ابن أبي الحديد المعتزليّ في قصيدته العينيّة معترفاً بفضل أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ:

يا مَنْ له ردّت ذُكَاءُ ولم يَفُزْ   بنظيرها من قـبل إلّا يُـوْشَعُ

وينبغي أن نذكر أمرين:

الأوّل: ما ذكره الشّريف المرتضى ـ رضوان الله عليه ـ في كتاب «الغُرَر والدُّرَر» في شرح بيت السّيّد الحميريّ.

والثّاني: ما ذكره العلّامة المعاصر الشيخ محمّد جواد مغنية ـ رحمه الله ـ في قضيّة ردّ الشّمس.

أمّا الأمر الأوّل: فقال الشّريف المرتضى في كتاب «غُـرَرُ الفـوائـد ودُرَرُ القـلائد» المعروف بـ«الأمالي» ٢: ٢٨٦ ـ ٢٨٩: تفسير البيت الّذي ذكره السيّد ابن محمّد الحِمْيَرِيّ في قصيدته المذهّبة، وهو:

رُدَّتْ عــليه الشّــمسُ لمّـا فـاته   وقتُ الصّلاة وقد دَنَتْ للـمغرب

⇐

⇐ قال ـ رضي الله عنه ـ: هذا خبرٌ عن ردّ الشمس له ـ عليه السّلام ـ في حياة النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ لأنّه رُوي أنّ النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ كان نائماً، ورأسُه في حِجْرِ أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ فلمّا حان وقت صلاة العصر كَرِه أن ينهض لأدائها، فيزعج النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ من نومه، فلمّا مضى وقتُها وانتبه النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ دعا الله ـ تعالى ـ بردّها له فردّها، فصلّى ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ الصلاةَ في وقتها.

فإن قيل: هذا يقتضي أن يكون ـ عليه السّلام ـ عاصياً بترك الصّلاة.

قلنا: عن هذا جوابان:

أحدهما: أنّه إنّما يكون عاصياً إذا ترك الصّلاة بغير عذر، وإزعاجُ النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ وترويعُه لا يُنكر أن يكون عذراً في ترك الصّلاة.

فإن قيل: الأعذار في ترك جميع أفعال الصّلاة لا تكون إلّا بفقد العقل والتّمييز، كالنّوم والإغماء وما شاكلهما، ولم يكن ـ عليه السّلام ـ في تلك الحال بهذه الصّفة؛ فأمّا الأعذارُ الّتي يكون معها العقل والتّمييز ثابتين؛ كالزّمانة، والرِّباط والقيْد، والمرض الشّديد، واشتداد القتال؛ فإنّما يكون عذراً في استيفاء أفعال الصّلاة، وليس بعذر في تركها أصلاً، فإنّ كلَّ معذور ممّن ذكرناه يصلّيها على حسب طاقته؛ ولو بالإيماء.

قلنا: غير منكَر أنْ يكون ـ عليه السّلام ـ صلّى مُومئاً وهو جالس؛ لما تعذّر عليه القيام، إشفاقاً من إزعاجه ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ وعلى هذا تكون فائدة ردّ الشّمس ليصلّي مستوفياً لأفعال الصّلاة؛ ولتكون أيضاً فضيلةً له، ودلالة على علوّ شأنه.

والجواب الآخر أنّ الصَّلاةَ لم تفته بمضيّ جميع وقتها؛ وإنّما فاته ما فيه الفضلُ والمزيّة من أوّل وقتها. ويقوّي هذا الوجه شيئان:

أحدهما: الرّواية الأُخرى؛ لأنّ قوله: «حين تفوته» صريح في أنّ الفوتَ لم يقع؛ وإنّما قارب وكاد.

والأمر الآخر: قوله: «وقد دَنَتْ للمغرب» يعني الشّمس؛ وهذا أيضاً يقتضي أنّها لم ⇐

⇐ تغرُب وإنّما دنت للغروب.

فإن قيل: إذا كانتْ لم تفتْه؛ فأيّ معنى للدّعاء بردّها حتّى يصلّي في الوقت؛ وهو قد صلّى فيه!

قلنا: الفائدة في ردّها ليُدرك فضيلَة الصّلاة في أوّل وقتها؛ ثمّ ليكونَ ذلك دلالة على سموّ مجده، وجَلالة قدره في خَرْق العادة من أجْله.

فإن قيل: إذا كان النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ هو الدّاعي بردّها له، فإنّ العادة انخرقت للنبيّ ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ لا لغيره.

قلنا: إذا كان النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ إنّما دعا بردّها لأجل أمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ وليدرك ما فاته من فضل الصّلاة فشرفُ انخراقِ العادة والفضيلة به ينقسم بينهما ـ عليهما السّلام ـ.

فإن قيل: كيف يصحّ ردُّ الشّمس، وأصحاب الهيئة والفلك يقولون إنّ ذلك مُحال لا تنالُه قدرةٌ! وهَبْه كان جائزاً على مذاهب أهل الإسلام، أليس لو رُدَّت الشّمس من وقت الغروب إلى وقت الزّوالِ لكان يجب أن يعلم أهلُ الشّرق والغرب بذلك؛ لأنّها تبطئ في الطّلوع على بعض البلاد؛ فيطول ليلهم على وجهٍ خلاف العادة، ويمتدّ من نهار قوم آخرين ما لم يكن ممتدّاً؟ ولا يجوز أن يخفى على أهل البلاد غروبُها ثمّ عودُها طالعةً بعد الغروب، وكانت الأخبارُ تنتشر بذلك، ويؤرَّخ هذا الحادث العظيم في التّواريخ، ويكون أبهر وأعظم من الطّوفان.

قلت: قد دلّت الدّلالة الصّحيحة الواضحة على أنّ الفلَك وما فيه من شمس وقمر ونجوم غير مُتحرّك لنفسه ولا طبيعةٍ؛ على ما يهذي به القوم؛ وإنّ الله ـ تعالى ـ هو المحرّك له، والمتصرّف باختياره فيه؛ وقد استقصينا الحجج على ذلك في كثير من كتبنا؛ وليس هذا موضع ذكر.

فأمّا علمُ أهل الشّرق والغرب والسّهل والجبل بذلك ـ على ما مضى في السؤال ـ فغيرُ واجب؛ لأنّا لا نحتاج إلى القول بأنّها رُدَّت من وقت الغروب إلى وقت الزّوال وما يقاربه ⇐

⇐ ـ على ما مضى في السؤال ـ بل نقول: إنّ وقت الفضل في صلاة العصر هو ما يلي ـ بلا فصل ـ زمان أداء المصلّي فرضَ الظّهر أربع ركعات عقيب الزّوال؛ وكلُّ زمان وإن قصر وقلّ يجاوز هذا الوقت؛ فذلك الفضل فائت فيه. وإذا رُدَّت الشّمس له هذا القدر اليسير الّذي نَفْرِض أنّه مقدار ما يؤدّى فيه ركعة واحدة خَفِيَ على أهل الشّرق والغرب ولم يشعروا به؛ بل هو ممّا يجوز أن يخفى على مَنْ حضر الحال وشاهدها؛ إن لم يُنعِم النّظر والتّنقير عنها، فبطل السؤالُ على جوابنا الثّاني المبني على فوت الفضيلة.

فأمّا الجواب الآخر المبنيُّ على أنّها كانت فاتت بغروبها للعُذر الّذي ذكرناه فالسّؤال أيضاً باطل عنه؛ لأنّه ليس بين مغيب جميع قرص الشّمس في الزّمان، وبين مغيب بعضها وظهور بعضها إلّا زمانٌ يسير قصير؛ يخفى فيه رجوعُ الشّمس بعد مغيب جميع قُرْصها إلى ظهور بعضها على كلّ قريب وبعيد. ولا يُفْطَن إذا لم يُعْرَفْ سبب ذلك على وجه خارقٍ للعادة؛ ومن فطن بأنّ ضوء الشّمس غاب، ثمّ عاد بعضه جوّز أن يكون ذلك لغيم أو حائلٍ.

تفسير قول السّيّد في هذه القصيدة أيضاً:

وعليه قد حُبستْ ببابلَ مَرّةً ... أُخرى، وما حُبستْ لخلْقٍ مُعْرِب

هذا البيت يتضمّن الإخبار عن ردِّ الشمس ببابلَ على أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ والرّواية بذلك مشهورة؛ وأنّه ـ عليه السّلام ـ لمّا فاته وقت العصر رُدّت له الشّمس حتّى صلّاها في وقتها، وخرق العادة هاهنا لا يمكن نسبُه إلى غيره ـ عليه السّلام ـ كما أمكن ذلك في أيّام النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ والصّحيح في فوت الصّلاة هاهنا أحدُ الوجهين اللّذيْن تقدّم ذكرهما في ردّ الشّمس على عهد النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ وهو أنّ فضيلةَ أوّل الوقت فاتته لضرْبٍ من الشُّغْل، فردّت عليه الشّمس، ليدرك الفضيلةَ بالصّلاة في أوّل الوقت. وقد بيّنّا هذا الوجه في تفسير البيت الّذي أوّله: «رُدّت عليه الشّمس»، وأبطلنا قولَ مَنْ يدّعي أنّ ذلك كان يجب أن يَعُمّ الخَلقَ في الآفاق معرفتُه؛ حتّى يدوّنوه ويؤرّخوه.

⇐

⇐ فأمّا من ادّعى أنّ الصّلاة فاتته بأن تقضّى جميعُ وقتها ؛ إمّا لتشاغلِه بتعبئة عسكره، أو لأنّ بابل أرضُ خَسْفٍ لا يجوز الصّلاة عليها فقد أُبطِل ؛ لأنّ الشُّغل بتعبئة العسكر لا يكون عذراً في فَوْت صلاة فريضة ؛ وإنّ أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ أجلُّ قدراً، وأثْمَنُ ديناً من أن يكون ذلك عذراً له في فوت فريضة.

وأمّا أرض الخَسْف فإنّما تكرَه الصّلاة فيها مع الاختيار ؛ فإذا لم يتمكّن المصلّي من الصّلاة في غيرها، وخافَ فوتَ الوقت وجبَ أن يصلّي فيها، وتزولَ الكراهية.

فأمّا قول الشّاعر: «وعليه قد حبِست ببابل» فالمراد بـ«حبست» ردّت ؛ وإنّما كره أن يعيد لفظة الرّدّ لأنّها قد تقدّمت.

فإن قيل: «حبست» بمعنى وقفت، ومعناه يخالف معنى «ردّت».

قلنا: المعنيان هاهنا واحد ؛ لأنّ الشّمس إذا ردَّت إلى الموضع الّذي تجاوزتْه فقد حُبستْ عن السّير المعهود وقطع الأماكن المألوفة.

فأمّا المُعرِب فهو الناطق الفصيح بحجّته ؛ يقال: «أعرب فلان عن كذا» ـ إذا أبان عنه ـ.

وأمّا الأمر الثاني: فهو ما ذكره العلّامة مغنية في كتابه الموسوم بـ«معالم الفلسفة الإسلاميّة» ١٣٧ ـ ١٣٩: الخوارق الّتي جاءت على أيدي الأنبياء قد نقلت إلى الأجيال بالتّواتر، وعرفنا بها، كما عرفنا وجود أفلاطون وأرسطو، ودلّت عليها الأرقام والآثار العلميّة. ولإثبات هذه الحقيقة أنقل هنا ما ذكرته في كتابي «الإسلام مع الحياة» بعنوان العلم الحديث وردّ الشّمس:

١ ـ جاء في قصص الأنبياء أنّ يوشع بن نون كان في معركة مع أعداء الله، وكادت تغرب قبل أن ينتهي القتال، فخشي أن يعجزوه إذا امتدّ القتال إلى اليوم التّالي، فقال للشّمس أنت في طاعة الله، وأنا في طاعته، فأسالك أن تقفي حتّى ينتقم الله من أعدائه قبل الغروب، فاستجاب الله الدّعاء، ووقفت الشّمس، وزيد في النّهار حتّى تمّ النّصر ليوشع.

٢ ـ قال الله ـ تعالى ـ في الآية ٦٣ من سورة الشّعراء: ﴿ **فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنِ اضْرِب بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ** ﴾ قال المفسّرون: إنّ موسى ـ عليه السّلام ـ

⇐

⇐ ومن معه هربوا من فرعون خوف القتل، ولمّا انتهوا إلى البحر، ولم يجدوا سبيلاً إلى ركوبه أوحى الله إلى موسى أن يضرب البحر بعصاه، وحينما امتثل ما أمر به تجمّع الماء على الطّرفين بعضه فوق بعض، حتّى صار كالجبل، وخرج منه موسى وأنصاره، وتبعهم فرعون وقومه في نفس الطّريق فأغرقهم الله، وكان البحر يبساً في حقّ موسى، وماءً في حقّ فرعون.

وكذّب الكافرون كلّاً من المعجزتين أو الحادثتين. أوّلاً: لأنّها خرق لقوانين الطّبيعة. وثانياً: لو صحّت لجاء ذكرها في غير الكتب الدينيّة، لأنّها من الأحداث العالميّة العجيبة.

وقرأت في جريدة الجمهوريّة المصريّة عدد ١٣ ـ ١٢ ـ ٥٧ أنّ كتاباً في علوم الطّبيعة صدر حديثاً، وقد أثار ضجّة كبرى في الأوساط العلميّة ولدى المؤرّخين، حيث أثبت بالأرقام المحسوسة واقعة انشقاق البحر ووقوف الشّمس في كبد السّماء.

أمّا المؤلّف فهو عالم رُوْسِيّ من علماء الطّبيعة اسمه «إيمانويل فليكوفسكي» درس العلوم الطّبيعيّة في جامعة «أدنبورج» ودرس التّاريخ والقانون والطّبّ في جامعة «موسكو» ودرس علم الأحياء في «برلين» وفي «زيورخ» ودرس الطّبّ النفسي في «فينا» لقد خرج المؤلّف من أبحاثه الّتي استمرّت أكثر من عشر سنوات إلى استنتاجات علميّة تؤيّد ـ بدون قصدٍ ـ ما جاء في القرآن الكريم وسيرة الأنبياء ـ عليهم السّلام ـ.

وقد رأيت أن أنقل إلى القرّاء مقتطفات من الكتاب كما ترجمتها ونشرتها جريدة الجمهوريّة.

قالت الجريدة: يقول المؤلّف: «إنّ نيزكاً هائلاً مرّ إلى جِوار الكُرَة الأرضيّة في عهد يوشع خليفة موسى ـ عليه السّلام ـ ثمّ عادت هذه الظّاهرة إلى الوجود بعد ذلك بسبع مائة عام. وهذه الظّواهر الكونيّة الهائلة الّتي تسيّرها قوى خارقة غير مرئيّة تفسّر المعجزات الّتي جاء ذكرها في الكتب السّماويّة التّوراة والإنجيل والقرآن. إنّ اقتراب كوكب أو نيزك كبير من الأرض يحدث ظواهر متعدّدة.

منها: أنّ دوران الأرض حول نفسها يَقِلُّ أو يقف حتّى يخيّل إلى النّاس أنّ الشّمس

⇐

الضّمير في «أُخراهم» و«لهم» لِلأَحِبَّةِ المُرْتَحِلِيْنَ وإن لَمْ يُجْرَ لهم ذِكْرٌ في اللّفظ، و«حَامَ الطّيرُ على الماء» دار، وحَوَّمَهُ غيرُهُ «نَضا» ذهب به وأزاله، الضّمير

⇐ قد وقفت في كبد السّماء.

ومنها: انشقاق البحر، وانعقاد أعمدة من الغمام في النّهار واللّيل، ولقد مرّ كوكب في عهد الفراعنة فأمطر الأرض سيلاً أحمر صبغ الأرض والنيل والبحر بلون الدّم».

وهذا ما يؤيّد ما جاء في الآية ١٣٢ من سورة الأعراف ﴿ **وَأَرْسَلْنَا الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالقُمَّلَ والضَّفَادِعَ والدَّمَ** ﴾. وقد تساقط هذا التّراب الأحمر في جهات متفرّقة من الأرض. إنّ المعرفة الّتي تخرق كلّ قوانين الفلك والطّبيعة لا تصنعها سوى قدرة الخالق وحده. لقد تمّت المعجزة حين هرب موسى من اضطهاد فرعون مصر، فتابعه فرعون بجيوشه، ولكن البحر انشقّ فمرّ موسى ومن معه بسلام، حتّى إذا أتبعهم فرعون وجنده عاد البحر إلى سيرته الأُولى فانطبق على المطارِدين وابتلع الرِّجال والفُرْسان، ولم ينج منهم أحد.

ويقول المؤلّف: «إنّه في العهد الّذي يقابل عهد موسى يقول المؤرّخون الصّينيّون: إنّ الشّمس آنذاك لم تغرب حتّى لقد احترقت الغابات، وذاب الجليد. وهكذا لبثت الأرض ساكنة كأنّ قوّة جبّارة قد صنعتها، ولا يعرف على وجه كم استمرّ وقوفها قبل أن تتابع دورانها حول نفسها مرّة أُخرى.

ولكن هل تابعت الأرض دورانها في نفس الاتّجاه؟ إنّ الأرض الآن تدور من الغرب إلى الشّرق فهل كانت هكذا دائماً، إذا رجعنا في الإجابة على هذا السّؤال إلى الخرائط القديمة فإنّ الإجابة هي لا، لأنّ الخرائط الّتي رسمها القدماء المصريّون في سقف أحد المعابد تدلّ على أنّ الأرض كانت تدور قبْل وقوفها من الشّرق إلى الغرب، وهذا ما أكّده أفلاطون في حواره عن السّياسة حين قال: «إنّ الشّمس من قبل كانت تغيب حيث نراها تشرق الآن».

وهذا يفسّر الآية الكريمة ١٧ من سورة الرّحمن ﴿ **رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ** ﴾ فلقد حار المفسّرون بالمشرقين والمغربين وأوّلوهما تارةً بمشرق الصّيف والشّتاء، وأُخرى بمشرق الشّمس والقمر، وجاء العلم اليوم يظهر الحقيقة، ويبيّن مشرقها، الأوّل الغربي والثّاني الشّرقي، ورضي الله عن ابن عبّاس حيث قال: «لا تفسّروا القرآن، الزّمان يفسّره».

في «ضَوْءُهَا» و«بهجتها» للشّمس الطّالعة من الخِدر، «الدُّجُنَّة» الظُّلْمَة «انطوى» انضمّ، «المُجَزَّع» ذو لونين. وقوله: «أأحلام نائم» استعظام لما رأى واستغراب ﴿**أشار إلى قصّة يُوْشَع بن نُوْن**﴾ فتى موسى ـ عليه السَّلَام ـ ﴿**واستيقافه الشّمس**﴾ أي: طلبه وقوف الشّمس، فإنّه روي أنّه قاتَلَ الجَبَّارين[١] يوم الجمعة، فلمّا أَدْبَرَتِ الشَّمْسُ خاف أن تَغِيْبَ الشَّمْسُ، قبل أن يَفْرُغَ منهم، ويدخُلَ السَّبْتُ ولا يَحِلّ له قِتالهم فيه، فدعا الله ـ تعالى ـ فردَّ له الشّمس حتّى فَرَغَ من قِتالهم.

[التّلميح إلى الشّعر]

﴿و﴾ التّلميح إلى الشّعر ﴿**كقوله**﴾:

﴿**لَعَمْرٌو مَعَ الرَّمْضَاءِ**﴾ أَرْضٌ رَمْضَاء، أي: حارّة يَرْمَضُ فيها القَدَم ـ أي: يحترق ـ ﴿**وَالنَّارُ تَلْتَظي**[٢] * **أَرَقُّ**﴾ مِن «رَقَّ له» ـ إذا رَحِمَهُ ـ ﴿**وَأَحْفىٰ**﴾ من «حَفِيَ عليه» تلطّف وتشفّق ﴿**مِنْكَ في ساعة الكَرْبِ**﴾.

---

(١) الفَرَاعِنَةُ، والطَّوَاغِيْتُ والمتكبّرين والمفسدين ومدينتهم «أريحا» قال ابن الأثير في الكامل لمّا توفّي موسى بعث الله يوشع بن نون نبيّاً إلى بني إسرائيل وأمره بالمسير إلى «أريحا» مدينة الجبّارين فتوجّه إليها ففتحها.

(٢) **قوله: «لعمرو مع الرّمضاء والنّار تلتظي»**. البيت لأبي تَمَّام من قطعةٍ من الطَّويل على العروض المقبوضة مع الضَّرب التّامّ، وعروض البيت الأوّل استعملت تامّة للتّصريع بالضّرب ويقال لهذا: التّصريع بالزّيادة، وتمامه:

بعقلي هذا صِرْتُ أُحْدُوثَةَ الرَّكْبِ ... وقد كنتُ في سَلْم فأصبحتُ في حَرْبِ
لعمرو مع الرَّمْضَاء والنَّارُ تلتظي ... أَرَقُّ وأَحْفَى منكَ في ساعة الكَرْبِ
متى أَتَبَغَّى النِّصْفَ من قلب صاحبٍ ... إذا لم يكن قلبي شفيقاً على قلبي
فمن مات من حُبٍّ فإنّي مَيِّتٌ ... لئن دام ذا من شدّة البغض لِلحُبِّ

* * *

اللّام للابتداء، و«عمرو» مبتدأ، خبره «أرقّ» و«مع الرّمضاء» حال من الضّمير في «أرقّ» و«النّار» عطف على «الرّمضاء» و«تلتظي» حال من «النّار».

﴿أشار إلى البيت المشهور﴾:

﴿المُسْتَجِير﴾ أي: المستغيث ﴿بِعَمْرو عندَ كُرْبَتِهِ﴾[1] الضّمير للموصول، أي: الّذي يستغيث عند كُرْبَتِهِ بعمرو ﴿كالمُستَجيرِ مِنَ الرَّمْضاءِ بالنّار﴾.

و«عمرو» هو جَسَّاس بن مُرَّة، ولهذا البيت قصّة، وهي: أنّ «البَسُوسَ» زارت أُخْتَها «الهائلة»[2] ـ وهي أُمّ جسّاس ـ بجارٍ لها من جَرْمِ[3] بن رَبَّان له ناقة، وكُلَيْب

---

(١) قوله: «المستجير بعمرو عند كربته». البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المماثل، والقائل: التّكلام الضُّبَعِيّ ـ كما نصّ عليه أبو عبيد البكريّ في كتاب «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» ـ. قال أبو الفرج: إنّ قائداً من قوّاد أحمد بن عبدالعزيز بن أبي دلف هرب إلى عمرو بن اللّيث وهو يومئذٍ بخراسان فغمّ ذلك أحمد وأقلقه فدخل عليه أبو نجدة لخيم بن ربيعة بن عوف العجليّ وكان شاعراً فأنشده:

يابن الذين سَمَا كسرى لجمعهم ... فـجلّلوا وجـهه قـاراً بـذي قـار
دوّخ خراسان بالجُرْد العِتاق وبالـ ... ـبيضِ الرِّقاق بأيدي كـلّ مِسْعَارِ
يـا مَـنْ تَـيَمَّمَ عـمراً يستجير بـه ... أمـا سَـمِعْتَ بـبيتٍ فـيه سيّارِ
المسـتجير بـعمروٍ عـند كـربته ... كالمستجير مـن الرَّمْـضاءِ بـالنّارِ

فسرّ أحمد وسرّي عنه وأجزل صلة أبي نجدة.

(٢) ضبطه أبو الفرج في «الأغاني» هيلة بنت منقذ بن سليمان بن كعب بن عمرو بن سعد بن زيد مناة بن تميم. وكذا المبرّد في التّعازي والمراثي، وأوردها العسكري في «جمهرة الأمثال» وضبطه ابن دريد ـ في «الاشتقاق» ـ «الهائلة» وقال: «الهائلة والبَسُوس ابنتا مُنْقِذ» وهو الّذي أثِق به في مثل هذه المسائل.

(٣) جَرْمُ بن رَبَّان ـ بالرّاء المفتوحة والباء الموحدة المشدّدة ـ من قبائل قُضَاعة ـ كما في «اشتقاق ابن دريد» ـ وقال الشّاعر:

سـيكفيهم أوْداً ومَـنْ لَـفَّ لِفَّها ... فوارِسُ من جَرْمِ بن رَبَّانَ كـالأُسْدِ

قد حَمَى أرضاً من ناحية العالية، فلم يكن يرعاها إلّا إبـل جَسَّـاس؛ لِـمُصَاهَرَةٍ بينهما، فخرجت في إبل جَسَّاس ناقةُ الجَرْمِيِّ تَرْعَى في حِمَى كُلَيْبٍ، فأنكـرها كُلَيْبٌ فرماها، فاختلّ ضَرْعها، فولّت حتّى بَرَكَت بِفِناء صاحبها وضرعها يَشْخُبُ دماً ولَبَناً، وصاحت «البَسُوْسُ»: «وا ذُلّاه، وا غربتاه» فقال جَسَّاس: «أيّتها الحُرَّةُ: اِهْدَئِيْ فوالله لَأَعْقِرَنَّ فَحْلاً هو أعزّ على أهله منها» فلم يزل جسّاس يتوقّع غِرّة[1] كُلَيْبٍ حتّى خرج وتباعد عن الحيّ، فبلغ جسّاساً خروجه فخرج على فرسه واتّبعه فدقّ صلبه، ثمّ وقف عليه فقال كليب: «يا عَمرو، أغِثْنِي بِشَرْبَةِ ماءٍ» فأجهز عليه، فقيل: «المُستجير بعمرو» البيت. ونَشِبَ الشّرّ بين تَغْلِبَ وبَكْرٍ أربعين سنةً، كلّها لِتَغْلِبَ على بَكْرٍ، ولهذا قيل: «أَشْأَمُ من البَسُوْسِ»[2].

---

(١) ـبكسر الغين ـ: الغفلة.

(٢) **قوله: «أشأمُ من البَسُوْسِ»**. هي البَسُوس بنت منقذ التّميميّة خالة جَسَّاس بن مُرَّة قاتل كليب، وكان من حديث ذلك أنّه كان للبَسُوسِ جارٌ مِنْ جَرْم يقال له سعد بن أبي شُمَيْسٍ وكانت له ناقة يقال لها: سَراب. وكان كليب بن ربيعة قد حَمَى أرْضاً من أرض العالية في أُنُفِ الرّبيع، فلم يكن يرعاه أحد إلّا إبل جسّاس بسبب الصّهر بينهما، وذلك أنّ جليلة بنت مُرَّة أُخت جسّاس كانت تحت كُلَيْب.

فخرجت سَراب ناقة الجَرْمِيّ في إبل جسّاس تَرْعَى في حِمَى كُلَيْبٍ، ونظر إليها كُلَيْبٌ فأنكرها فرماها بسهم فاختلّ ضرعها فَوَلَّتْ تَشْخَبُ دماً ولَبَناً حتّى بَرَكَتْ بفِناء صاحبها، فلمّا نظر إليها صَرَخَ بِالذُّلِّ فخرجت جارته البَسُوس فأقبلَتْ حتّى نظرت إلى النّاقة، فلمّا رأت ما بها ضربت يدها على رأسها ونادت: وا ذُلّاه. ثمّ أنشأَتْ تقول وجَسَّاسٌ يسمع:

لَعَمْرُكَ لو أَصْبَحْتَ في دار منقذ ... لما ضِيمَ سَعْدٌ وهو جارٌ لأبياتي

ولكنّني أصبَحْتُ في دار غُربَةٍ ... مَتَى يَعْدُ فيها الذِّئْبُ يَعْدُ على شَاتِيْ

فيا سَعْدُ لا تغرر بنفسك وَارْتَحِلْ ... فإنّك في قومٍ عن الجارِ أمواتِ

⇐

⇐ ودُوْنَكَ أذوادي فـإنّي عـنهم لَـسـرَاحِـلَةٌ لا يُـفْقِدُوْني بُـنَيَّاتِي

فلمّا سمِعَ جَسَّاسٌ قولها سَكَّنَها وقال: أيّتها المرأة ليقتلنّ غداً جَمَلٌ هو أعظمُ عقراً من ناقة جارك، ولم يَزَلْ جَسَّاسٌ يتوقّع غِرَّةَ كليب حتّى خرج كليب لا يخاف شيئاً، وكان إذا خرج تباعد في الحيّ، فبلغ جسّاساً خروجه، فخرج على فرسه وأخذ رمحه، وأتبعه عمرو بن الحارث فلم يدركه حتّى طعن كُلَيْباً فَدَقَّ صُلْبَهُ ثمّ وقف عليه، فقال كليبٌ: يا جسّاس أغثني بشربةٍ من ماءٍ، فقال جَسَّاس: تركت الماء وَرَاءَك، وانصرف عنه، ولحقه عمرو، فقال لعمروٍ: أغثني بشربة ماءٍ، فنزل إليه فأجهز عليه. فقيل:

المستجير بعمروٍ عند كربته كالمستجير من الرَّمْضَاءِ بالنَّارِ

وأقبل جسّاس يَرْكُضُ حتّى هجم على قومه، فنظر أبوه إليه ورُكْبَتُهُ بادية، فقال لمن حوله: لقد أتاكم جسّاس بداهيةٍ، قالوا: ومن أين تعرف ذلك؟ قال: لظهور رُكْبَته، فإنّي لا أعلَمَ أنّها بَدَتْ قبل يومها، ثمّ قال: ما وراءك يا جسّاس؟ فقال: والله لقد طَعَنْتُ طَعْنَةً لتجمعنّ منها عجائز وائل راقصات. قال: وما هي ثَكِلَتْكَ أُمّك؟ قال: قتلتُ كُلَيْباً، قال أبوه: بئس لعمر الله ما جنيتَ على قومك! قال جسّاس:

تأهَّبْ عنك أُهْبَةَ ذي امتناع فإنّ الأمر جَلَّ عن التَّلاحِي
فإنّي قد جنيتُ عليك حَرْباً تَغُصُّ الشّيخ بالماءِ القَراحِ

فأجابه أبوه:

فإن تَكُ قد جنيتَ عليّ حرباً فلا وَانٍ ولا رَثُّ السِّلَاحِ
سألبَسُ ثَوْبَهَا وأذُبُّ عَنّي بها يوم المَذَلَّةِ والفِضَاحِ

ثمّ قوّضوا الأفْنِية وجمعوا النَّعَمَ والخيلَ وأزْمَعُوا الرَّحِيلَ، وكان هَمَّامُ بن مُرَّة أخو جسّاس نديماً لمهلهل بن ربيعة أخي كليب، فبعثوا جاريةً لهم إلى همّام لِتُعْلِمَهُ الخبر، وأمروها أن تسرّه من مهلهل، فأتتهما الجاريةُ، وهما على شَرَابهما، فسارَّتْ همّاماً بالّذي كان من الأمر، فلمّا رأى ذلك المهلهل سال هَمَّاماً عمّا قالت الجاريةُ، وكان بينهما عهدٌ ألّا يكتم أحدهما صاحبه شيئاً، فقال له: أخبرتني الجاريةُ أنّ أخي قتل أخاكَ، فقال مهلهل:

⇐

[التّلميح إلى المَثَل]

والتّلميح إلى المَثَل كقول عمرو بن كلثوم:

* ومِن دون ذلك خَرْطُ القتادِ[1] *

⇐ «أخوك أضيق استاً من ذلك» وسكت هَمَّام، وأقبلا على شرابهما فجعل مهلهل يشرَبُ شُرْبَ الآمِن، وهَمَّام يشرَبُ شُرْبَ الخائف، فلم تلبث الخمر مهلهلاً حتّى صرعته فانسلّ همّام، فأتى قومه وقد تحمّلوا فتحمّل معهم، وظهر أمر كُلَيْب، فلمّا أصبح مهلهل إذا هو بالنّساء يَصْرُخْنَ على كُلَيْبٍ، فقال: ما دهاكنّ؟ قلن: العُظْمُ من الأمر، قتل جسّاسٌ كُلَيْباً ونشب الشرّ بين تغلب وبكر أربعين سنةً، كلّها تكون لتغلب على بكرٍ وكان الحارث بن عبّاد البكريّ قد اعتزل القوم فلمّا استحرّ القتل في بكرٍ اجتمعوا إليه وقالوا: قد فني قَوْمُكَ، فأرسل إلى مهلهل ببُجَيْرٍ ابنه فقال له: قل: أبو بُجَيْر يُقْرِئُكَ السَّلام، ويقول لك: قد علمت أنّي اعتزلتُ قومي لأنّهم ظلموكَ وخَلَّيْتُكَ وإيّاهم، وقد أدركت وِتْرَكَ، فأنشدك في قومك. فأتى بُجَيْرٌ مُهَلْهِلاً وهو في قومه فأبلغه الرّسالة، فقال: ومَنْ أنت يا غلام؟ قال: بُجَيْرٌ بن الحارث بن عبّاد. فقتله، ثمّ قال: بُؤْ بشِسْعِ كليب. فلمّا بلغ فعله الحارث قال:

قَرِّبَا مَرْبِطَ النَّعَامَةِ مِنِّي ... لَقِحَتْ حربُ وائلٍ عن حِيَالِ
لم أكن مِنْ جُنَاتِها علم اللّـ ... ـهُ وإنّي بِحَرِّها اليومَ صالي
لا بُجَيْرٌ أغنى فتيلاً ولا رَهْـ ... ـطُ كُلَيْبٍ تزاجَروا عن ضلال

ثمّ جمع قومه فالتقى هو وبنو تغلب على جَبَلٍ يقال له: «قِضّة» فقتلهم وهزمهم ولم يقوموا البكر بعدها ـ هكذا روى القصّة المفضّل بن سلمة بن عاصم اللغويّ المتوفّى سنة ٢٩٠هـ في كتاب «الفاخر» ـ.

(١) قوله: «ومِن دون ذلك خَرْطُ القتادِ». البيت من المتقارب والقائل: كعب بن جعيل التغلبيّ انتقل إلى جهنّم سنة ٥٠ هـ وكان في حرب صفّين من شعراء الطّاغية معاوية به حرب ـ لعنه الله ولعن معاوية وأباه وأبناءه وقبيله عن بكرة أبيهم، ولعن بني أُميّة سفيانيّين ومروانيّين ـ:

⇐

أشار إلى المَثَل السّائر «دون عُلَيَّانَ القَتَادة والخَرْطُ»(١) و«دونه خَـرْطُ القَـتَاد»

⇐ أرى الشّامَ تكرَهُ أهـلَ العِـراقِ ... وأهــل العِـراقِ لهـم كـارهونا
وكـــلّ لصــاحبه مُــبْغِضٌ ... يـرى كـلّ مـا كـان مـن ذاك دينا
إذا مــا رَمَــوْنا رَمَــيْنَاهُمُ ... ودِنّـاهُمُ مـثل مـا يُـقْرِضُوْنَا
وقــالوا: عـليٌّ إمــامٌ لنــا ... فـقُلْنَا: رَضِـيْنَا ابـن هـندٍ رِضِـيْنَا
وقــالوا: نـرى أن تَـدِيْنُوا لَـنَا ... فـقلنا لهـم لا نـرى أن نَـدِيْنَا
ومــن دون ذلك خَـرْطُ القَـتَادِ ... وطَـعْنٌ وضـربٌ يُـقِرُّ العُـيُونا
وكــلّ يُسَــرُّ بــما عــنده ... يَـرَى غَثَّ مـا فـي يـديه سمينا
ومــا فــي عـليٍّ لمسـتعتبٍ ... مـقالٌ سـوى ضـمّه المُـحْدِثينا
وإيـثاره اليـوم أهـل الذّنـوب ... ورفـع القِـصاص عـن القـاتلينا
إذا سِـيْلَ عـنه زَوَى وجـهه ... وعَـمَّى الجـوابَ عـلى السّائِلينا
فـليس بـراضٍ ولا سـاخطٍ ... ولا فـي النُّـهَاة ولا الآمـرينا

قال الجعفريّ: لعنه الله من مغالطٍ كيف يرضى بابن هند الزّانية، وأمير المؤمنين عليّ ـ عليه السّلام ـ أهل آيات التّطهير، والمباهلة، والقربى، والسّبق، والهجرة، ومعاوية من الشّجرة الملعونة والطّلقاء، وسبب قتل عثمان أفعاله، والمباشرون له عائشة وطلحة والزّبير أصحاب الشرّ وأرباب الفتن، والرّاضي بقتله والمُحَرِّض له معاوية؛ لأنّ عثمان الميّت كان أنفع له من عثمان الحيّ، لأنّه كان يطلب الحكم بمخادعة النّاس ولم يكن إلى الخدعة سبيل إلّا قتل عثمان، وأميرالمؤمنين كان مع الحقّ والحقّ معه.

(١) **قوله: «دون عُلَيّانَ القَتَادَة والخَرْطُ»**. عُلَيّانُ: اسم فحل، يضرب للمتمنّع، وكان في النّسخ المعتمدة «غليان» بالغين المعجمة، وفي شعر أبي العَلَاءِ بالعين غير المعجمة في قوله:

إذا أنـا عـاليتُ القَـتُوْدَ لِـرِحْلَةٍ ... فدون عُلَيّانَ القَتَادَةُ والخَـرْطُ

قالوا: هو فحل لكليب بن وائل، ولمّا عقر كليب ناقة جارة جسّاس، قال جسّاس: ليقتلنّ غداً فحل هو أعظم من ناقتك، فبلغ ذلك كُلَيْباً فظنّ أنّه يعني فحله الّذي يسمّى «عُلَيّان» فقال: «دون عُلَيّان» ... المثل، و«عُلَيّان» ضُبِطَ بضمّ العين وفتح اللّام بعده الياء ⇐

يُضْرَبُ للأمر الشّاقّ؛ قاله كُلَيْبٌ إذ سَمِعَ قول جَسّاس: «لَأَعْقِرَنَّ فَحْلاً» يَظُنُّ[1] أنّه يعرّض لفحل له يسمّى «عُلَيَّان» والخَرْطُ: أن تمرّ يدك على القتادة من أعلاها إلى أسفلها حتّى ينتشر شوكها.

وأمّا في النّثر فالتّلميح إلى القصّة وإلى الشّعر كقول الحريريّ: «فَبِتُّ بِلَيْلَةٍ نابِغيّةٍ[2] وَأحزانٍ يَعقوبيّة» أشار إلى قول النّابغة:

فَبِتُّ كَأنّي ساوَرَتْنِي ضَئيلة[3] مِنَ الرُّقْشِ في أنيابها السّمّ ناقع

⇐ المفتوحة المشدّدة وبعده الألف والنّون الزّائدتان. وقال المعرّي أيضاً:

أُريــد عَــلِيَّاتِ المــراتب ضِــلَّةً وخرطُ قـتاد اللّيل دون عُـلَيَّانِ

وضبطه جميع الشرّاح في بيتي المعرّي «عُلَيَّان» بضمّ العين وفتح اللّام وتشديد الياء ـ كما ذكرت ـ.

(١) وفي نسخةٍ: «وظنّ».

(٢) **قوله: «فبتّ بليلةٍ نابغيّةٍ»**. أورده الحريريّ في المقامة الوَبَـرِيّة وهـي السّـابعة والعشـرون ويقال له: البدويّة أيضاً. تتضمّن طلب الحارث ناقته الضّالّة وما حصل من أبي زيدٍ معه في ذلك، قال: «فَلَمْ أُفِقْ إلّا واللّيل قد تَوَلَّجَ * والنّجم قد تَبَلَّج * ولا السَّرُوجيّ ولا المُسْرَج * فَبِتُّ بليلةٍ نابغيّةٍ * وأحزَانٍ يعقوبيّة * أُسَاوِرُ الوُجُوم * وأُسَاهِرُ النُّجُوم * أُفَكِّـرُ تـارةً فـي رُجْلَتِي * وأُخْرَى في رَجْعَتي».

(٣) **قوله: «فبتّ كأنّي ساورتني ضئيلة»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل والقائل النّابغة الذُّبياني من قصيدةٍ يعتذر فيها إلى النّعمان بن المنذر ملك العِراق وهي من عيون أشعار العرب وأجودها في باب الاعتذار ولذا يقال: النّابغة أشعر شـعراء العرب على الإطلاق إذا رهب فاعتذر. قال جامِعُوا ديوانه: يمدح النّعمان ويـعتذر إليـه ويهجو مرّة بن ربيع بن قريع. وكان النّعمان قبل ذلك غاضباً على النّابغة، ولم يكن يجهز إليه جيشاً تعظم عليه فيه النفقة، ولكنّ النّابغة ذكر ما كان يعطيه وكان أسخى العرب، فلم يصبر، فقدم مع منظور وزبان ابني سيّار بـن عـمرو الفـزاريّـين، فـضرب عـليهما قـبّة ⇐

⇐ ليخصّهما مع قبّته، فجعلا لا يؤتيان بشيءٍ إلّا بدأا بالنّابغة. ثمّ دّس النّابغة إلى قينة للنّعمان بثلاثة أبيات من أوّل قصيدته: «من آل ميّة» وقال لها: غنيّه إذا أراد أن ينام، وكذلك كان يفعل بملوك الأعاجم. فلمّا سمع النّعمان الأبيات قال: هذا شعر علوي، هذا شعر النّابغة. ثمّ قبل عذره وعفا عنه.

عفا ذو حُساً مِنْ فَرْتَنَى فالفوارعُ ... فجَنْبَا أريكٍ فالتّلاعُ الدّوافِعُ

فمُجتَمَعُ الأشراجِ غَيَّرَ رَسْمَها ... مصايفُ مَرّتْ بَعدَنا ومَرابِعُ

توَهّمْتُ آياتٍ لها فَعَرَفْتُها ... لِستّةِ أعْوامٍ وذا العامُ سابعُ

رَمادٌ ككُحْلِ العينِ لأياً أُبينُهُ ... ونُؤيٌ كجَذْمِ الحَوْضِ أثلمُ خاشعُ

كأنّ مَجَرّ الرّامِساتِ ذُيُولَها ... عليه حَصِيرٌ نَمّقَتْهُ الصّوانِعُ

على ظَهْرِ مِبْنَاةٍ جَديدٍ سُيُورُها ... يَطوفُ بها وسْطَ اللّطيمةِ، بائِع

فكَفْكَفْتُ منّي عَبْرَةً فرَدَدتُها ... على النّحرِ منها مُستَهِلٌّ ودامِعُ

على حينَ عاتَبتُ المَشيبَ على الصِّبا ... وقلتُ: ألَمّا أصْحُ والشّيبُ وازعُ؟

وقد حالَ هَمٌّ دونَ ذلكَ شاغلٌ ... مكانَ الشّغافِ تَبْتَغيهِ الأصابعُ

وعيدُ أبي قابوسَ، في غيرِ كُنهِهِ ... أتاني، ودوني راكسٌ فالضّواجِعُ

فَبِتُّ كأنّي ساوَرَتْني ضَئيلَةٌ ... مِنَ الرُّقْشِ في أنيابِها السُّمُّ ناقِعُ

يُسَهَّدُ من لَيلِ التّمامِ سَليمُها ... لِحَلْيِ النّساءِ في يديهِ قعاقِعُ

تناذَرَها الرّاقُونَ مِنْ سُوءِ سُمّها ... تُطَلّقُهُ طَوراً وطَوراً تُراجِعُ

أتاني ـ أبَيْتَ اللّعنَ ـ أنّكَ لُمْتَني ... وتِلكَ التي تَسْتَكّ منها المَسامِعُ

مَقالَةُ أنْ قد قلتَ: سوفَ أنالُهُ ... وذلك من تِلقاءِ مِثْلِكَ رائِعُ

لَعَمْري وما عُمْري عليّ بهَيّنٍ ... لقد نَطَقَتْ بُطْلاً عليّ الأقارعُ

أقارعُ عَوْفٍ لا أُحاوِلُ غيرَها ... وُجُوهُ قُرُودٍ تَبتَغي مَنْ تجادِعُ

أتاكَ امرُؤٌ مُسْتَبْطِنٌ ليَ بِغْضَةً ... له من عَدوٍ مثل ذلك شافِعُ

أتاكَ بقَوْلٍ هلهلِ النّسجِ كاذبٍ ... ولم يأتِ بالحَقّ الذي هو ناصِعُ

⇐

وإلى قصّة يعقوب ـ عليه السَّلام ـ.

والتّلميح إلى المَثَل كقول العُتْبِيّ(١):

* فَيَالَها مِنْ هِرَّةٍ تَعُقُّ أوْلادَها *

أشار إلى المَثَل: «أعقّ من الهِرّة تأكُلُ أولادها»(٢).

⇐ أتـاكَ بـقَوْلٍ لم أكُـنْ لأقُـولَهُ ... ولو كُـبِلَتْ فـي ساعِدَيّ الجَـوامِعُ

حَـلَفْتُ فـلم أتـرُكْ لنَـفسِكَ رِيـبةً ... وهـلْ يأثـمَنْ ذو أُمّـةٍ وهـوَ طـائِعُ؟

بـمُصْطَحِباتٍ مِـنْ لَـصافٍ وثَـبْرَةٍ ... يَـزُرْنَ إلالاً سَـيْرُهُنّ التّـدافُـعُ

سَماماً تُباري الرّيـحَ خُـوصاً عُـيونُها ... لَـهُنّ رَذايـا بـالطّريقِ ودائِـعُ

عـليهِنّ شُـعْثٌ عـامِدونَ لحَـجّهِمْ ... فـهُنّ كأطـرافِ الحَـنيّ خَـواضِعُ

لكَـلّفْتَني ذنْبَ امـرِئٍ وتَـركْتَه ... كذي العُـرّ يُكـوَى غـيرُهُ وهـو راتـعُ

فإن كنتُ لا ذو الضِّغنِ عنّي مكـذِّبٌ ... ولا حَـلِفي عـلى البـراءَةِ نـافِعُ

ولا أنـا مأمـونٌ بشـيءٍ أقُـولُهُ ... وأنتَ بأمـرٍ لا مَـحالَةَ واقِـعُ

فـإنّكَ كـاللّيلِ الّـذي هـو مُـدْرِكي ... وإنْ خِـلْتُ أنّ المُـنْتَأى عـنك واسِـعُ

(١) من ولد عُتْبَة بن أبي سُفْيان وكان من رُوَاة أخبار الجاهليّة والإسلام، واسمه محمّد بن عبيد الله بن عمرو بن معاوية بن عمرو بن عتبة بن أبي سفيان الأمويّ البصريّ، والضّمير في «لها» للدّنيا، وإنّما قال هذا الكلام لمّا توفّي ولده وكان مستهتراً بالشّراب مثل سائر الأمويين ـ لعنهم الله ـ توفّي سنة ٢٢٨ هـ.

(٢) **قوله: «أعقّ من الهرّة تأكل أولادها»**. وأفضل بيت في ذلك قول السّيّد الحميريّ حيث يقول هاجياً عائشة بنت أبي بكر بن أبي قُحافة التيميّ حيث خرجت مع خوارجها على إمام الهدى أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ وقادت جيشاً جرّاراً إلى البصرة وأثارت فتنةً كبيرة ابادت النّفوس والأموال وأمرت بقتل آلافٍ من الأبرياء ذبحاً وقتلاً حتّى هُزِمَت بإذن الله ـ تعالى ـ وأرجعها أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ إلى المدينة وما زالت فيها، ولمّا أن استشهد أميرالمؤمنين وبلغها الخبر سجدت شكراً وتمثّلت بقول القائل:

⇐

[نوع آخر من التّلميح]

ومن التّلميح ضَرْبٌ يشبه اللُّغز كما روي أنّ تميمياً قال لشريك النُّمَيْري: «ما في الجوارح أحبُّ إليّ من البازي» فقال النّميري: «وخاصّةً إذا كان يصيد القَطَا» أشار التّميميّ إلى قول جرير:

أَنَا الْبَازِي الْمُطِلّ على نُمَيْرٍ[1] **أُتيحَ من السّماءِ لها انْصِبابا**

وأشار شريك إلى قول الطِّرِمّاح:

⇐ فألقت عَصَاها واستقرّ بها النَّوَى كما قَرَّ عيناً بالإيابِ المُسَافِرُ

قال الحميريّ:

جاءَتْ مع الأَشْقَيْنَ في هَوْدَجٍ تُزْجِي إلى البَصْرَةِ أجنادَها
كأنّها في فعلها هِرَّةٌ تريد أن تأكل أولادها

ويروى: «تزجي إلى النُّصْرَةِ أجنادها» أي: تُرِيْدُ الانتصار على الحقّ وأميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ.

(١) **قوله: «أَنَا الْبَازِي الْمُطِلّ على نُمَيْرٍ»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل، والقائل جرير من قصيدة طويلة تقدّم نقلها قبل ذلك فراجعها وأوّل هذه القصيدة:

أَقِلّيْ اللّومَ عاذل والعِتابا وقُوْلِيْ ـ إن أَصَبْتُ ـ: لقد أصابا

وفيها يقول:

أتلتمس السّباب بنو نميرٍ فقد ـ وأبيهم ـ لاقوا سبابا
فلا صَلَّى المليكُ على نُمَيْرٍ ولا سقى قلوبهم السّحابا
ولَوْ وُزِنَتْ حلومُ بني نُمَيْرٍ ولا سقى قلوبهم السّحابا
ولَوْ وُزِنَتْ حلومُ بني نُمَيْرٍ على الميزان ما وُزِنَتْ ذُبابا
أنّ البازي المُطِلُّ على نُمَيْرٍ أُتِيْحَ من السَّمَاء لها انصِبابا

تَميمٌ بِطُرْقِ اللُّؤْمِ أهدىٰ مِنَ القَطا[1] ولو سَلَكَتْ طُرْقَ المَكارِمِ ضَلَّتِ

وروي أنّ رجلاً من بني مُحَارِب دخل على عبدالله بن يزيد الهِلاليّ، فقال عبدالله: «ماذا لَقِيْنَا البارحة من شيوخ مُحَارِب، ما تركونا ننام» وأراد قول الأخطل:

تَنِقُّ بِلا شَيءٍ شُيُوخُ مُحارِبٍ[2] وَمَا خِلْتُهاكانَت تَرِيشُ وَلا تَبْري

---

(١) قوله: «تَميمٌ بِطُرْقِ اللُّومِ أهدىٰ مِنَ القَطا». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل الطِّرِمّاح بن حُكَيْم بن الحكم الطّائي المتوفّى سنة ١٢٥هـ من قصيدةٍ طويلةٍ يهجو بها تميماً وتيماً يقول فيها:

فأيــن تــميمٌ يــومَ تَــخْطِرُ بـالقَنَا كَـتَائِبُ مِــنَّا أَظْــعَنَتْ وأَحَـلَّتِ
كتائِبُ من قَحْطَانَ بالعَفْرِ أَوْقَعَتْ وَقَــائِعَ فــيها أَعْـظَمَتْ وأَجَـلَّتِ
تميم بِطُرْقِ اللُّؤْمِ أهدى من القَطَا ولو سَلَكَتْ طُرْقَ المَكَارِمِ ضَلَّتِ
أرى اللّيل يجلوه النّـهارُ ولا أرى خِلَالَ المَخَازِي عن تميم تَجَلَّتِ
وضَــبَّةُ تَـهْجُوني وكـانت لِطَيِّئٍ قطيناً فأَضْحَتْ غيرهم قدْ تَـوَلَّتِ
وعُكْلُ عـبيد التَّـيم والتَّـيْمُ أَعْـبُدٌ إذا قيل خَلّي عن حِيَاضِكَ خَـلَّتِ
ولو أنّ بـرغوثاً عـلى ظـهر قـملة يَكُــرُّ عــلى صـفّي تـميم لَـوَلَّتِ
ولو أنّ حُــرْقُوصاً يُـزَقَّقُ مَسْكُـهُ إذن نَــهَلَتْ مــنه تـميمٌ وعَـلَّتِ
ولو جَمَعَتْ يوماً تميمٌ جُـمُوعَهَا عــلى ذَرَّةٍ مـعقولةٍ لاسـتقلَّتِ
ولو أنّ أُمّ العــنكبوت بَــنَتْ لهـا مِـظَلَّتَها يــوم النَّـدَى لَأَكَـنَّتِ

وهي طويلة جدّاً لا حاجة إلى إيراد الباقي.

(٢) قوله: «تَنِقُّ بِلا شَيءٍ شُيُوخ مُحارِبٍ». البيت مـن الطّـويل عـلى العـروض المـقبوضة مـع الضّرب التّامّ، والقائل الأخطل النّصراني من قصيدة يمدح بها عبدالملك بن مروان وسائر قُرُوْد بني أُميّة ويهجو قيس عيلان ويفخر بقومه:

أَلَا يـا اسْـلَمي يـا هِـندُ هِـندَ بـني بَـدْرِ وإنْ كــان حــيّانا عِــدىً آخِــرَ الدَّهْـرِ
وإن كُـنتِ قَـدْ أقْـصَدْتِني إذ رَمـيْتِني بسَـهْمِكِ والرَّمـي يُـصيبُ ومـا يَـدْرِي

⇐

⇐ أسيلَةُ مجرَى الدَّمعِ أمّا وشاحُها فجارٍ وأمّا الحِجْلُ منها فما يجري
تَموتُ وتَحْيا بالضَّجيعِ وتَلْتوي بِمُطَّرِدِ المَتْنَيْنِ مُنْتَبِرِ الخَصْرِ
وكُنْتُمْ إذا تَنأَون مِنّا تَعَرَّضَتْ خَيالاتُكُمْ أوْ بِتُّ مِنْكُمْ على ذُكْرِ
لقَدْ حَمَلَتْ قَيسَ بنَ عَيلانَ حرْبُنا على يابِسِ السِّيساء، محدَوْدِبِ الظَّهرِ
وقَدْ سرّني مِن قَيْسِ عَيْلان أنّني رَأيْتُ بني العَجْلانِ سادوا بني بدْرِ
وقَدْ غَبَرَ العَجْلانُ حِيناً، إذا بكى على الزّادِ، ألْقَتْهُ الوليدَةُ في الكَسْرِ
فيُصْبحُ كالخُفَاشِ يَدْلُكُ عَيْنَهُ فقُبِّحَ مِنْ وَجْهٍ لئيم ومَنْ حَجْرِ
وكُنْتُم بَني العَجْلانِ ألأمَ عِنْدَنا وأحْقَرَ مِن أن تشهدوا عاليَ الأمْرِ
بَني كُلِّ دَسْماء الثّيابِ كأنّما طلاها بنو العَجْلانِ مِن حُمَمِ القِدرِ
تَرَى كعْبَها قد زالَ مِن طولِ رَعيِها وَقاحَ الذُّنابى بالسّويّةِ والزِّفْرِ
وإن نَزَلَ الأقْوامُ مَنْزِلَ عِفّةٍ نَزَلْتُمْ بَني العَجْلانِ مَنزِلَةَ الخُسرِ
وشارَكَتِ العجلانُ كعباً ولمْ تكُنْ تُشارِكُ كَعباً في وفاءٍ ولا غَدْرِ
ونَجّى ابنَ بَدْرٍ رَكضُهُ مِنْ رماحِنا ونَضّاحَةُ الأعطافِ مُلهَبةُ الحُضرِ
إذا قُلتُ نالَتهُ العوالي، تقاذفَتْ بهِ سَوْحقُ الرّجلَينِ صائِبَةُ الصَّدْرِ
كأنّهما والآلُ يَنجابُ عَنهُما إذا انغَمسا فيهِ يَعومانِ في غَمْرِ
يُسِرُّ إلَيها، والرّماحُ تَنُوشُهُ: فِدىً لكِ أُمّي، إن دأبتِ إلى العَصرِ
فظَلَّ يُفَدِّيها، وظَلّتْ كأنّها عُقابٌ، دعاها جُنحُ لَيْلٍ إلى وَكرِ
كأنَّ بِطُبْيَيْها ومَجرى حِزامِها أداوايَ تَسُحُّ الماءَ مِنْ حَوَرٍ وُفْرِ
رَكُوبٌ على السّوءاتِ قَدْ شَنَّمَ استَه مُزاحَمَةُ الأعداء والنَّخسُ في الدُّبْرِ
فطاروا شِقاقاً لاثْنَتَيْنِ فعامِرٌ تَبيعُ بَنيها بالخِصافِ وبالتَّمْرِ
وأمّا سُلَيْمٌ، فاستَعاذَتْ حِذارَنا بحَرَّتِها السّوْداءِ والجَبلِ الوَعْرِ
تَنِقُّ بلا شيءٍ شُيوخُ مُحارِبٍ وما خِلتُها كانَتْ تَريشُ ولا تَبري
ضَفادعُ في ظَلْماءِ لَيْلٍ تجاوَبَتْ فدَلَّ عَلَيْها صَوْتُها حيّةَ البَحْرِ

⇐

⇒ ونحنُ رفَعْنا عَنْ سَلولٍ رِماحَنا   وعَمْداً رَغِبْنا عَنْ دماءِ بني نَصْرِ
ولَوْ بِبَني ذُبْيانَ بَلَّتْ رِماحُنا   لقَرَّتْ بهِمْ عَيْني وباءَ بهِمْ وِتْري
شفى النَّفْسَ قَتْلى مِنْ سُليمٍ وعامرٍ   ولمْ تَشْفِها قَتْلى غَنِيٍّ ولا جَسْرِ
ولا جُشَمٍ شَرِّ القَبائلِ إنَّها   كبَيْضِ القطا ليسوا بسودٍ ولا حُمْرِ
وما تَرَكَتْ أسْيافُنا حينَ جُرِّدَتْ   لأعْدائنا قَيْسِ بنِ عَيْلانَ مِنْ عُذْرِ
وقَدْ عَرَكَتْ بابْني دُخانٍ فأصبَحا   إذا ما احزَألّا مِثْلَ باقيَةِ البَظْرِ
وأدْرَكَ عِلْمي في سُواءةَ أنَّها   تُقيمُ على الأوْتارِ والمشْرَبِ الكَدْرِ
وظَلَّ بَجيشُ الماءِ مِنْ مُتَقَصِّدٍ   على كُلِّ حالٍ مِنْ مذاهِبِهِ يَجْري
فأُقْسِمُ لَوْ أدْرَكْنَهُ لقَذَفْنَهُ   إلى صَعْبَةِ الأرْجاءِ مُظْلَمَةِ القَعْرِ
فوَسَّدَ فيها كَفَّهُ أوْ لحَجَلَتْ   ضِباعُ الصَّحاري حَوْلَهُ غيرَ ذي قبرِ
لعَمْري لقَدْ لاقَتْ سُلَيْمٌ وعامِرٌ   على جانبِ الثَّرْثاء راغِيَةَ البَكْرِ
أعِنّي أميرَ المؤمنين بنائِلٍ   وحُسْنِ عطاء، ليْس بالرَّيِّثِ النَّزْرِ
وأنْتَ أميرُ المؤمنين وما بِنا   إلى صُلْحِ قَيْسٍ يابنَ مَرْوان مِن فَقْرِ
فإنْ تكُ قيسٌ، يابْنَ مروان بايعَتْ   فقَدْ وَهِلَتْ قيسٌ إليك، مِن العُذْرِ
على غَيرِ إسلامٍ ولا عَنْ بَصيرةٍ   ولكنَّهُمْ سِيقوا إليكَ على صُغْرِ
ولمّا تَبَيَّنّا ضَلالَةَ مُصْعَبٍ   فتَحْنا لأهْلِ الشّامِ باباً مِنَ النَّصْرِ
فقَدْ أصْبَحَت مِنّا هَوازِنُ كُلُّها   كواهي السُّلامى، زِيد وقْراً على وَقْرِ
سَمَوْنا بِعِرْنينٍ أشَمَّ وعارِضٍ   لنَمْنَعَ ما بينَ العِراقِ إلى البِشْرِ
فأصْبَحَ ما بَينَ العِراقِ ومَنْبِجٍ   لتَغْلِبَ تَرْدى بالرُّدَيْنِيَةِ السُّمْرِ
إلَيْكَ أميرَ المؤمنينَ نَسيرُها   تَخُبُّ المطايا بالعَرانينِ مِنْ بَكْرِ
برأسِ امرئٍ دَلّى سُليماً وعامِراً   وأوْرَدَ قَيْساً لُجَّ ذي حَدَبٍ غَمْرِ
فأسْرَين خَمساً، ثمَّ أصبحنَ غُدوَةً   يُخَبِّرْنَ أخْباراً ألذَّ مِنَ الخَمْرِ
تَخَلَّ ابنَ صَفّارٍ فلا تذْكُرِ العُلى   ولا تَذْكُرَنْ حَيّاتِ قومِكَ في الذِّكْرِ

⇐

ضَفَادِعُ في ظَلْماءِ لَيلٍ تَجاوَبَتْ فَدَلَّ عَلَيها صوتُها حَيَّةَ الْبَحْرِ

فقال: «ـ أصلحكَ اللهُ ـ أضلّوا البارحة بُرْقُعاً، وكانوا في طلبه» أراد قول القائل:

لِكُلِّ هِلاليٍّ مِنَ اللُّؤْمِ بُرْقُعٌ (١) ولابنِ يزيدَ بُرْقُعٌ وَجِلالُ

⇐ فَقَدْ نَهَضَتْ للتَّغْلِبيّين حَيَّةٌ كحيّةِ مُوسَى يَوْمَ أُيِّدَ بالنَّصْرِ

يُخَبِّرُنَا أنَّ الأراقِمَ فَلَّقُوا جَماجمَ قَيْسٍ بَيْنَ راذانَ فالحَضْرِ

جَماجمَ قَوْمٍ لمْ يَعافُوا ظُلامَةً ولمْ يَعْلَمُوا أيْنَ الوفاءُ مِنَ الغَدْرِ

(١) قوله: «لِكُلِّ هِلاليٍّ مِنَ اللُّؤْمِ بُرْقُعٌ». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف، والقائل يهجو عبدالله بن يزيد الهلالي ـ كما في «عقود الدّرر» للعامليّ ـ. قال الجاحظ في كتاب «البيان والتّبيّن»: ودخل رجل من مُحَارِبِ قيسٍ على عبدالله بن يزيد الهِلاليّ وهو عامل على «أرمينيّة» وقد باتَ في موضعٍ قريبٍ منه غدير فيه ضفادع، فقال عبدالله للمحاربيّ: ما تَرَكَنا أشياخ بني مُحَارِبٍ نَنَامُ في هذه اللّيلة لشدّة أصواتها، فقال المحاربيّ: أَصْلَحَ اللهُ الأمير، إنّها أَضَلَّتْ بُرقُعاً لها فهي في بُغَائه أراد الهلاليّ قول الأخطل:

تَنِقُّ بلا شيءٍ شيوخُ مُحَارِبٍ وما خِلْتُهَا كانت تَرِيْشُ ولا تَبْري

ضفادعُ في ظلماءِ ليلٍ تجاوبت فدلّ عليها صوتها حيّةَ البحر

وأراد المحاربيّ قول الشّاعر:

لكلّ هِلاليّ من اللؤم برقع ولابن يزيد برقع وقميصُ

وأورد مثله ابن عبد ربّه في «العقد الفريد» والرّاغب في «المحاضرات».

وقال ابن عبد ربّه في «العقد الفريد»: قال المأمون ليحيى بن أكثم: أَخْبِرْني من الّذي يقول:

قاضٍ يَرَى الحَدَّ في الزّناء ولا يَرَى على من يَلُوْطُ من بَاسِ

قال: يقول الّذي يقول:

لا أحسب الجور ينقضي وعلى الـ ـأُمّة والٍ من آل عبّاسِ

وأشار المأمون إلى بيتي أبي حكيمة راشد بن إسحاق الكاتب:

وكنّا نرجّي أن نرى العدلَ ظاهراً فأعقبنا بعد الرَّجاءِ قُنُوط

⇐

⇐ متى تصلح الدّنيا ويصلح أهلها وقاضي قُضَاة المسلمين يَلُوْطُ

وأشار يحيى بن أكثم قاضي بني العبّاس إلى أبيات أحمد بن أبي نعيم:

أنطقني الدّهر بعد إخراس بحادثاتٍ أطلن وسواسي
قاضٍ يرى الحدّ في الزّناء ولا يرى على مَنْ يلوطُ من باسِ
أميرنا يرتشي وحاكمنا يلوطُ والرَّأْسُ شرّ ما رَاسِ
ما إن أرى الجور ينقضي وعلى الـ ـأُمّة والٍ من آل عبّاس

وقال ابن خلّكان في ترجمة يحيى بن أكثم من «وفيات الأعيان» ناقلاً عن تاريخ الخطيب:

أنطقني الدَّهْرُ بعد إخراس لنائباتٍ أطَلْنَ وَسْوَاسي
يا بُؤْسَ للدّهر لا يزال كما يرفع ناساً يَحُطُّ من نَاسِ
لا أفْلَحَتْ أُمّةٌ وحُقَّ لها بطول نَكْسٍ وطُوْلِ إتْعَاسِ
ترضى بيحيى يكون سائِسَهَا وليس يحيى لها بِسَوَّاسِ
قاضٍ يرى الحَدَّ في الزّناءِ ولا يرى على من يلوطُ من باسِ
يحكم للأمرد الغرير على مثل جريرٍ ومثل عبّاسِ
فالحمد للّه كيف قد ذهب الـ ـعدلُ وقَلَّ الوفاءُ في النّاسِ
أميرنا يرتشي وحاكمنا يلوط والرّأس شرّ ما رَاسِ
لو صلح الدّين فاستقام لقد قام على النّاس كلّ مقياس
لا أحسب الجور ينقضي وعلى الـ ـأُمّة والٍ من آل عبّاس

وذكر القصّة أيضاً الثعالبي في الباب الثّامن من «ثمار القلوب».

وروى ابن دريد في كتاب «الأمالي» عن أبي حاتم عن العُتْبِيّ عن أبيه أنّه عُرِضَ على معاوية فَرَسٌ وعنده عبدالرّحمن بن الحكم بن أبي العاصي، فقال: كيف ترى هذا الفرس يا أبا مطرف؟ قال: «أراه أَجَشَّ هزيماً». قال معاوية: «أجل لكنّه لا يطّلع على الكنائن». قال ابن دريد: أراد عبدالرّحمن التّعريض بمعاوية بما قاله النّجاشيّ يوم «صِفّين»:

⇐

﴿فصلٌ﴾

من الخاتمة في حسن الابتداء، والتّخلّص، والانتهاء.

[مواضع ينبغي التأنّق فيها]

﴿ينبغي للمتكلّم﴾ شاعراً كان أو كاتباً ﴿أن يتأنّق﴾ أي: أن يفعل فعل المُتَأَنِّقِ في الرِّياض ـ من «تَتَبَّعَ الآنَقَ والأحسن» ـ يقال: «تأنّق في الرّوضة» ـ إذا وقع فيها متتبّعاً لِمَا يُوْنِقُهُ، أي: يُعْجِبُهُ ـ ﴿في ثلاثة مواضع من كلامه، حتّى تكون﴾ تلك المواضع الثّلاثة ﴿أعذب لفظاً﴾ بأن يكون في غاية البُعد من التّنافر والثِّقَلِ.

﴿وأحسَنَ سَبْكاً﴾ بأن يكون في غاية البُعد من التّعقيد والتّقديم والتّأخير المُلْبِس، وأن تكون الألفاظ متقاربة في الجَزَالة والمَتَانة، والرِّقّة والسَّلَاسة، وتكون المعاني مناسبة لألفاظها، من غير أن يُكْسَى[1] اللّفظُ الشّريفُ المعنى السّخيف، أو على العكس، بل يصاغان صِيَاغَةَ تناسبٍ وتلاؤُمٍ.

﴿وأصحّ معنىً﴾ بأن يَسْلَمَ من التّناقض، والامتناع، ومخالفة العُرْف، والابتذال، ونحو ذلك.

وممّا يجب المحافظة عليه أن يستعمل الألفاظ الرّقيقة[2] في ذكر الأشواق،

⇐ ونَجّى ابنَ حَرْبٍ سابحٌ ذو عُلَالَةٍ ... أَجَشُّ هَزِيْمٌ والرِّمَاحُ دَوَانِي
إذا قُلْتُ أطراف الرّماح تنوشه ... مرته له السّاقان والقَدَمَانِ

ومعاوية عرّض بعبدالرّحمن أيضاً لأنّ عبدالرّحمن كان يتّهم بنساء إخوته.

وذكر مثلها أبوالفرج في أخبار عبدالرّحمن ونسبه من كتاب «الأغاني» وروايته: «إذا خلت أطراف الرّماح تناله» ولا فرق في الباقي.

(١) وفي نسخة: «يَكْتَسِيَ».

(٢) وفي النّسخ: «الدّقيقة» بالدّال المهملة، وهو غيرمضبوط، يقال: «لفظ رقيق، ومعنىً دقيق».

ووصف أيّام البِعاد، وفي استجلاب المودّات، وملاينات الاستعطاف، وأمثال ذلك.

[الموضع الأوّل]

﴿**أحدها: الابتداء**﴾ لأنّه أوّل ما يَقْرَعُ السَّمْعَ، فإن كان عَذْباً، حَسَنَ السَّبك، صحيحَ المعنى، أقبل السّامع على الكلام فوعىٰ جميعه، وإلّا أعرض عنه ورَفَضَه، وإن كان الباقي في غاية الحسن.

فالابتداء الحسن في تذكار الأحبّة والمنازل ﴿**كقوله**﴾ أي: قول امرئ القيس:

﴿**قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرىٰ حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ**﴾[١] **بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ**

«السِّقْطُ» منقطع الرّمل حيث يدقّ، و«اللِّوى» رَمْل معوّج يلتوي «الدَّخول» و«حَوْمَل» موضعان، والمعنى: «بين أجزاء الدَّخُوْل» فيصير «الدَّخول» كاسم الجمع[٢] ـ مثل «القوم» ـ وإلّا لم يصحّ الفاء[٣].

---

(١) **قوله**: «**قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرىٰ حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ**». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل، والقائل امرؤ القيس من مطلع المعلّقة وقد تقدّم قبل ذلك.

(٢) وهو الّذي ليس له مفرد من لفظه مثل «القوم» و«الرّهط» وقد شرحت الفرق بينه وبين الجمع وبين اسم الجنس في حاشية «شرح النّظام» فراجعها.

(٣) قال الجَرْميّ: لا تفيد الفاء التّرتيب في البِقاع ولا في الأمطار بدليل قوله: «بين الدَّخول فحومل» وقولهم: «مُطِرْنَا مكان كذا فمكان كذا» وإن كان وقوع المطر فيهما في وقتٍ واحدٍ. وقيل: الفاء في البيت بمعنى الواو، وزعم الأصمعيُّ أنّ الصّواب روايته بالواو؛ لأنّه لا يجوز: «جلست بين زيد فعمرو» وأجيب: بأنّ التّقدير «بين مواضع الدَّخول فمواضع حومل» كما يجوز «جلست بين العلماء فالزّهّاد» وقال بعض البغداديين: الأصل «مابين» فحذف «ما» دون «بين» قال ابن هشام: ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال: وصحّت إضافة «بين» إلى «الدّخول» لاشتماله على مواضع، أو لأنّ التّقدير: «بين مواضع الدّخول».

⇐

وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التّناسب؛ لأنّه وقف، واستوقف، وبكى، واستبكى، وذكر الحبيب، والمنزل، في نصف بيتٍ، عَذْبِ اللّفظ، سَهْلِ السَّبْك، ثمّ لم يتّفق له ذلك في النّصف الثّاني، بل أتى فيه بمعانٍ قليلة في ألفاظ غريبة، فباين الأوّل.

وأحسن من هذا بيت النّابغة:

كِلِيني لِهَمٍّ ـيا أُمَيْمَةُ ـناصِبِ[1] وَلَيلٍ أُقاسِيهِ بَطِيءِ الكَواكِبِ

⇐ وكون الفاء للغاية بمنزلة «إلى» غريب، وقد يستأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله:

وأنتِ الّتي حَبَّبْتِ «شغباً» إلى «بدا» إليّ وأوطاني بِلاد سواهما

إذ المعنى: «شغباً فبدا» وهما موضعان، ويدلّ على إرادة التّرتيب قوله بعده:

حَلَلْتِ بهذا حلّةً، ثمّ حَلَّةً بهذا، فطابَ الواديانِ كلاهُمَا

وهذا معنى غريب؛ لأنّي لم أرَ من ذكره اهـ.

(١) قوله: «**كِلِيني لِهَمّ يا أُمَيْمَة ناصِبِ**». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المقبوض، والقائل النّابغة الذّبياني من قصيدة يمدح بها عمرو بن الحارث الغسّاني بعد أن هرب إلى دمشق لمّا بلغه أنّ مرّة بن قريع وَشَى به إلى النُّعمان بن المنذر ملك الحيرة في أمر المتجرّدة، يقول فيها:

كِلِيْني لِهَمّ يا أُمَيْمَة ناصِبِ وليلٍ أُقَاسِيْهِ بطيء الكواكِبِ
تطاول حتّى قلتُ ليس بِمُنْقَضٍ وليس الّذي يرعى النُّجُومَ بآيِبِ
وصدرٍ أراح اللَّيْلُ عازِبَ هَمِّهِ تضاعَفَ فيه الحُزْنُ من كُلِّ جانِبِ

قال:

ولا عيبَ فيهم غير أنّ سُيُوفَهُمْ بهنّ فُلُوْلٌ من قِراعِ الكتائِبِ
تُوَرِّثْنَ من أزمان يوم حليمةٍ إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التَّجارِبِ

قال:

⇐

﴿ وكقوله ﴾ أي: وحسن الابتداء في وصف الدّيار كقول أَشْجَعَ السُّلَمِيِّ:

قَصْرٌ عَلَيْهِ تَحِيّة وسَلامٌ[١] خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَمالها الأيّامُ

⇐ رِقَاقُ النِّعَالِ طيّب حُجُزَاتُهُم يُحَيَّوْنَ بالرَّيْحَانِ يوم السَّبَاسِبِ
تُحَيِّيهِمُ بِيْضُ الوَلَائِدِ بينهم وأَكْسِيَةُ الإِضْرِيجِ فوق المَشَاجِبِ
يصونون أجساداً قديماً نَعِيْمُهَا بخالصةِ الأَرْدَانِ، خُضْرِ المَنَاكِبِ
ولا يَحْسَبُوْنَ الخَيْرَ لا شَرَّ بعده ولا يَحْسَبُوْنَ الشَّرَّ ضربة لازِبِ

* * *

(١) قوله: «قَصْرٌ عَلَيْهِ تَحِيّة وسَلام». البيت من الكامل على العروض المقطوعة مع الضّرب المشعّث، والقائل أشجع بن عمرو السُّلَمِيّ أبو الوليد من بني سليم من قيسِ عَيْلَان المتوفّى سنة ١٩٥هـ من قصيدةٍ طويلةٍ أنشدها بين يدي هارون الرّشيد ـ لعنه الله ـ لمّا دخل عليه في قصرٍ لَهُ بـ«الرَّقّة»:

قَصْرٌ عليه تحيَّةٌ وسَلاَمُ نَشَرَتْ عليه جَمَالَهَا الأَيّامُ
فيه اجتلى الدُّنيا الخليفةُ والتقَتْ للمُلْكِ فيه سلامة ودَوَامُ
قَصْرٌ سُقُوفُ المُزْنِ دون سُقُوفِهِ فيه لأعلامِ الهُدَى أَعْلاَمُ
نَشَرَتْ عليه الأرضُ كِسْوَتَها الّتي نَسَجَ الرَّبِيْعُ وزَخْرَفَ الإِرْهَامُ
كانت كُنُوْزَ مآثِرٍ فأثارها مَلِكٌ على آرائه عَزَّامُ
مَنْ لِيَ بالعَصْرَيْنِ يَعْتَوِرانِنِي والعامُ يدفَعُ في قَفَاهُ العامُ
أَدْنَتْكَ من ظِلِّ النّبيّ وصيّةٌ وَقَرَابَةٌ وَشَجَتْ بها الأَرْحَامُ
برقت سماؤك في العدوّ فَأَمْطَرَتْ هاماً لها ظلّ السُّيُوف غمامُ
رأيُ الإمام وعزمُهُ وحُسَامُهُ جُنْدٌ وراء المسلمين قِيَامُ
وإذا سيوفُكَ صافحَتْ هام العِدَى طارَتْ لهنّ عن الرّؤوسِ الهامُ
أثنى على أيّامك الأيّامُ والشّاهدان الحِلُّ والإحرامُ
وَصَلَتْ يداك السّيف حين تعطّلَتْ أيدي الرّجالِ وزَلَّتِ الأقدامُ
وعلى عدوّك يابن عمّ محمّدٍ رَصَدانِ ضوءُ الصُّبْحِ والإِظْلَامُ
⇐

في «الأساس»(١): «خلع عليه» ـ إذا نزع ثَوْبَه وطَرَحه عليه ـ.

وفي ذكر الفِراق قول أبي الطّيِّب:

فِراقٌ وَمَنْ فَارَقْتُ غير مُذَمَّمِ(٢) وَأَمٌّ وَمَنْ يَمَّمْتُ خَيْرُ مُيَمَّمِ

وفي الشّكاية أيضاً:

فُؤاد ما تُسَلِّيهِ المُدامُ(٣) وَعُمْرٌ مِثْلُ ما تَهَبُ اللِّئامُ

⇐ فإذا تنبّه رُعْتَهُ وإذا غفا سلَّتْ عليه سيوفك الأحلامُ

فقال الرّشيد ـ لعنه الله ـ: هكذا فليمدح الملوك.

(١) وهذا نصّ الزّمخشريّ في «أساس البلاغة» ١٧٢: «خلع الرّجل ثوبه ونعله» و«خلع الفرس عِذاره» و«خَلَعَ عليه» ـ إذا نزع ثوبه وطرحه عليه ـ و«كَسَاهُ الخِلْعَةَ» و«الخِلَع» اهـ.

(٢) **قوله: «فِراقٌ وَمَنْ فَارَقْتُ غير مُذَمَّمِ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل المتنبّي من قصيدة طويلةٍ تقدّم نقلها، ومنها:

فراق ومن فارقتُ غيرُ مذمَّمِ وأَمٍّ ومَنْ يَمَّمْتُ خيرُ مُيَمَّمِ
وما منزِلُ اللَّذّاتِ عندي بمنزِلٍ إذا لم أُبَجَّلْ عنده وأُكَرَّمِ
سجيَّة نفسٍ ما تزالُ مُلِيْحَةً من الضَّيمِ مَرْمِيّاً بها كُلَّ مَخْرَمِ
رَحَلْتُ فكم باكٍ بأجفانِ شَادِنٍ عَلَيَّ وكم باكٍ بأَجْفَانِ ضَيْغَمِ

قال:

إذا ساء فعلُ المرء ساءَتْ ظُنُونُهُ وصَدَّقَ ما يعتاده من تَوَهُّمِ

* * *

(٣) **قوله: «فُؤاد ما تُسَلِّيهِ المُدامُ»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل، والقائل المتنبّي من قصيدةٍ تقدّم نقلها قبل ذلك يقول فيها:

فُؤادٌ ما تُسَلِّيهِ المُدَامُ وعمرٌ مثلُ ما تَهَبُ اللِّئَامُ
ودهرٌ ناسُهُ ناسٌ صِغار وإن كانت لهم جُثَثٌ ضِخَامُ
وما أنا مِنْهُمُ بالعيش فيهم ولكن معدِنُ الذَّهَبِ الرَّغَامُ

⇐

وفي الغَزَل أيضاً قوله:

أريقُكِ أمْ ماءُ الغَمامَةِ أمْ خَمْرُ(١) بِفيَّ بَرُودٌ وَهْوَ فـي كَـبِدي جَـمْرُ

⇐ أرانِبُ غـيرَ أنّـهم مـلوكٌ مـــفتّحةٌ عُـــيُوْنُهُمُ نِـيَامُ

قال:

وشِـبْهُ الشّـيء مُـنْجَذِبٌ إليـه وأشــــبهنا بــدنيانا الطَّــغَامُ
ولم أرَ مثل جـيرانـي ومـثلي لمـثلي عـند مـثلهم مُـقَامُ
بأرضٍ ما اشتهيت رأيت فيها فـــليس يَـفُوْتُهَا إلّا الكِــرامُ
فهلّا كان نـقصُ الأهْـلِ فـيها وكــان لأهــلها مـنها التَّـمَامُ

وهي طويلة لا حاجة إلى تكرار الباقي.

(١) **قوله**: «**أريقُكِ أمْ ماءُ الغَمامَةِ أمْ خَمْرُ**». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ، والقائل المتنبّي من قصيدةٍ طويلةٍ يمدح بها أبا أحمد عبيدالله بن يحيى البحرانيّ المنبجيّ حيث يقول:

أرِيــقُكِ أم مــاءُ الغَــمَامَةِ أم خَــمْرُ بــفيَّ بَـرُوْدٌ وهـو فـي كَـبِدِي جَـمْرُ
أذَا الغُصْنُ أم ذا الدَّعـص أم أنت فـتنة وذَيّــا الّــذي قَــبَّلْتُهُ البــرقُ أم ثَـغْرُ
رَأَتْ وجهَ مَـنْ أهْـوَى بـليلٍ عـواذلي فقُلْنَ نَـرَى شَـمْساً ومـا طـلع الفَـجْرُ
رَأَيْــنَ الّــتي للسّــحر فـي لحظاتها سُيُوفٌ ظُبَاهَا مـن دَمِـي أبـداً حُـمْرُ
تَنَاهَى سُكُونُ الحُسْنِ فـي حـركاتها فـليس لِـرَاءٍ وَجْـهَهَا لَـمْ يَـمُتْ عُـذْرُ
إليك ابنَ يحيى بن الوليـد تـجاوزَتْ بي البِيْدَ عِـيْسٌ لحـمها والدَّمُ الشَّـعْرُ
نَــضَحْتُ بــذكراكــم حـرارةَ قـلبها فسارَتْ وطول الأرض في عينها شِبْرُ
إلى لَيْثِ حـربٍ يُـلْجِمُ اللّيثَ سيفُهُ وبحرِ نَدىً فـي مَـوْجِهِ يَـغْرَقُ البَـحْرُ
وإن كــان يُــبْقِي جُــوْدُهُ مـن تـليده شبيهاً بما يُـبْقِي مـن العـاشق الهَـجْرُ
فــتىً كـلّ يـومٍ تـحتوي نَـفْسَ مالِهِ رِمــاحُ المــعالي لا الرُّدَيْـنِيَّةُ السُّـمْرُ
تــباعَدَ مـا بـين السَّـحَاب وبـينه فـــنائِلُهَا قَـــطْرٌ ونـــائِلُهُ غَــمْرُ
ولو تــنزِلُ الدُّنـيا عـلى حكم كفّه لأصـــبحت الدُّنــيا وأكـثرها نَــزْرُ

⇐

﴿ وينبغي أن يجتنب في المديح ما يتطيّر به ﴾ أي: يُتَشَاءَمُ ﴿كقوله ﴾ أي: قول أبي مُقَاتِل الضّرير[1] في مطلع قصيدة أنشدها للدّاعي العلويّ: ﴿ مَوْعِدُ أحبابِكَ بالفُرْقَةِ غَدْ ﴾[2] فقال له الدّاعي: «موعِدُ أحبابِكَ يا أعمى ولك المَثَلُ السَّوْءُ».

ورُوي أيضاً أنّه دخل على الدّاعي يوم المِهْرَجَان وأنشده:

لا تَقُلْ بُشرىٰ ولٰكِنْ بُشْرَيَانِ[3] غُرَّةُ الدّاعي ويَوْمُ المِهْرَجانِ

⇐ أراه صغيراً قدرَها عُظْمُ قَدْرِهِ فما لعظيم قدرُهُ عنده قَدْرُ
متى ما يُشِر نحو السَّماءِ بوجهه تَخِرَّ له الشِّعْرَى وينخسف البَدْرُ
تَرَ القَمَرَ الأرضيَّ والمَلِكَ الّذي له المُلْكُ بعد الله والمَجْدُ والذِّكْرُ
كثير سُهَادِ العين من غير علّةٍ يُؤَرِّقُهُ فيما يشرّفه الفِكْرُ
له مِنَنٌ تُفْني الثَّنَاءَ كأنّما به أقسمت أن لا يؤدّى لها فِكْرُ
أبا أحمدٍ ما الفخر إلّا لأهله وما لامرئٍ لم يُمْسِ من بُحْتُرٍ فَخْرُ
هُمُ النَّاسُ إلّا أنّهم من مكارمٍ يُغَنّي بهم حَضْرٌ ويحدو بهم سَفْرُ
بمن أضرِبُ الأمثالَ أم من أقيسه إليك وأهلُ الدَّهْرِ دونك والدَّهْرُ

* * *

(١) قوله: «أبي مقاتل الضّرير». هو نصر بن نصير الحُلْواني الشّاعر المشهور شاعر الدّاعي أبي محمّد الحسن بن زيد الحسني الحسينيّ. قال البديعيّ في كتاب «الصّبح المنبي»: كان شاعراً للحسن بن زيد بن محمّد من أولاد زيد بن عليّ واستولى على «طبرستان» وما يليها في خلافة المستعين ـ لعنه الله ـ ويسمّى بالدّاعي الأكبر، وقد ولي الأمر بعده أخوه محمّد بن زيد إلى أن قتل بـ«جرجان» ٢٧٠هـ ـ كما ذكره ابن الأثير في كتاب «الكامل» ـ في رجب وكانت ولايته تسع عشرة سنةً وثمانية أشهر وستّة أيّام.

(٢) قوله: «موعد أحبابك بالفرقة غَدْ». المصراع من الرَّجز والقائل أبو مقاتل الضّرير من قصيدة في مدح الدّاعي لم نعثر على تمامه.

(٣) قوله: «لا تَقُلْ بُشرىٰ ولٰكِنْ بُشْرَيَان». البيت من نادر الرَّمَل، والقائل أبو مقاتل الضّرير وقد تقدّم نقلها في الباب الثّامن من «علم المعاني» بطولها عن كتاب «نسمة السّحر» فراجعه.

فتطيّر به الدّاعي وقال: أعمى تبتدء بهذا يوم المِهْرَجان؟ وقيل[١]: بَطَحه ـ أي: ألقاه على وجهه ـ وضربه خمسين عَصاً، وقال: إصلاح أدبه أبلغ من ثوابه.

[براعة الاستهلال]

﴿ **وأحسنه** ﴾ أي: أحسن الابتداء ﴿ **ما ناسب المقصود** ﴾ بأن يكون فيه إشارة إلى ما سبق الكلام لأجله، ليكون الابتداء مشعراً بالمقصود والانتهاء ناظراً إلى الابتداء.

﴿ **ويُسمّى** ﴾ كون الابتداء مناسباً للمقصود ﴿ **براعة الاستهلال** ﴾ من «بَرَعَ[٢] الرّجل، بَرَاعةً» ـ إذا فاق أصحابه في العلم وغيره ـ ﴿ **كقوله في التّهنئة** ﴾ أي: قول أبي محمّد الخازن يهنّئ الصّاحب بولدٍ لابنته:

﴿ **بُشْرىٰ فَقَدْ أَنْجزَ الإِقْبَالُ مَا وَعَدَا** ﴾[٣] **وكَوْكَبُ المَجْدِ فِي أُفْقِ العُلىٰ صَعِدا**

---

(١) هذا القول وضعه العُمَريّون اللُّعَنَاء تنقيصاً لآل عليّ ـ عليه السّلام ـ وكذبوا ـ لعنهم الله ـ لأنّ صاحب الدِّرَة والعصا هو صاحبهم حتّى اشتهر ـ كما في «ثمار القلوب» ـ: «دِرَة عمر أهيَبُ من سيف الحجّاج» والعلويّون لم يستخدموا السّوط والعصا لضرب الحيوان فَضلاً عن الإنسان وهكذا أدّبهم جدّهم رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وأبوهم أمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ وقد روينا قبل ذلك أنّه لما أنشده القصيدة قال: لو قدّمت المِصْراع الثّاني لكان أفضل، وأجاب الشّاعر بأنّ أفضل كلمة على وجه الأرض هي كلمة التّوحيد وهي مبدوءة بـ«لا». فاستحسنه الدّاعي وأجازه ـ رحمه الله ـ.

(٢) «بَرَعَ، يَبْرَعُ، بَرَاعَةً» من باب «نفع» ومن باب «شَرُفَ» أيضاً.

(٣) **قوله: «بُشْرىٰ فَقَدْ أَنْجزَ الإِقْبَالُ مَا وَعَدَا»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المشابه، والقائل أبو محمّد لخازن من قصيدةٍ يهنّئ بها الصّاحب بن عبّاد بولد بنته، وذلك أنّه زوّج بنته من الشّريف عليّ الحسنيّ فأولدها ولداً سمّاه عَبَّاداً وكنّاه أبا الحسن ولمّا بلغه الخبر قال:

أحمد الله لبشرى أقبلت عند العشيّ

⇐

⇐ مـرحـباً ثـمّة أهـلاً   بــــغلام هـــاشميّ
نـــــبويّ عـــلويّ   حَسَــــنيّ صـــاحبيّ

ثمّ قال:

الحـمد للّـه حـمداً دائـماً أبـدًا   إذا صار سبط رسولِ اللهِ لي وَلَدا

فقال أبو محمّد الخازن على وزنه ورويّه قصيدة يقول فيها:

بُشْرَى فقد أنجز الإقْبَالُ مـا وَعَـدا   وكوكب المجد في أُفْق العُلاَ صَعِدا
وقد تـفرّع فـي أرض الوِزارة عـن   دَوْح الرِّسالة غُـصْنٌ مُـوْرِقٌ رَشَـدا
للّـــه آيـــةُ شـــمسٍ للـــعُلاَ وَلَـدَتْ   نـــجماً وغـــابة عَـزٍّ أطـلعت أَسَـدا
وعُـــنْصُرٌ مـن رسـول الله واشـجة   كـــريم عـنصر إسـماعيل فـاتّحدا
وبَـضْعة مـن أميرالمـؤمنين زَكَتْ   أصلاً وفرعاً وصَحَّتْ لُحْمَةً وسُدَى
ومـثل هـذي السّـعادات القـويّة لا   يـــحوزها غـــيره دامت له أَبَـــدا
يــا دهـره حُـقَّ أن تـزهى بـمولده   فـــمثله مـنذ كـان الدّهـر مـا وُلِـدا
تعجّبوا من هلال العـيد يـطلع فـي   شعبانَ أمـرٌ عـجيبٌ قَـطُّ مـا عُـهِدا
فمن مُوالٍ يُـوالِـي الحـمدَ مُـبْتَهِلا   ومخلصٍ يستديم الشّكر مجتهدا
وكادت الغـادة الهَـيْفَاءُ مـن طَـرَبٍ   تُـعْطِي مُـبَشِّرَهَا الأَهْـيَافَ والغَـيَدا
فـــلا رعـى الله نـفساً لم تَسُـرَّ بـها   ولا وقـــاها وغَشَّـــاها رِداء رَدَى
وذي ضغائن طارت روحـه شَـفَقاً   مـنه وطـاحت شـظايا نـفسِه قِـدَدَا
عِـلْماً بأنّ الحُـسام الصّـاحبيّ غَـدَا   مـجرّداً والشِّـــهَابَ الفـاطميّ بَـدَا
وأنّـه انسَـدَّ شـعب كـان مـنصدِعا   به، وأمـرع شـعبٌ كـان مُحتصِدا
وأرفـع المـــجد أعـــياناً وأسـعده   مــجد يـــناسب فـــيه الوالد الولدا
فليهنأ الصّاحب المـولود ولتـرد الـ   ـسعود تجلو عليه الفارس النَّـجُدَا
لم يـــــتّخذ ولداً إلّا مــــبالغةً   في صدق توحيد من لم يتّخذ ولدا

قال الثعالبيّ: ما أشرف معنى هذا البيت وأبدعه وأبرعه. أقول: وفيه ردّ العجز على ⇐

﴿ وكقوله في المرثية ﴾ أي: وقول أبي الفَرَج السّاوي في مرثية فخر الدّولة: ﴿ هِيَ الدُّنيا تقولُ بِمِلْءِ فِيها[1] * حَذارِ حَذارِ ﴾ أي: احذَرْ ﴿ مِنْ بَطْشي ﴾ أي: أَخْذِيَ الشّديد ﴿ وَفَتْكِي ﴾ أي: قتلي بغتة.

⇐ الصّدر.

أهديتها عَفْوَ طَبْعي وانتحيتُ بها ... سِحْراً وإن كُنْتُ لم أنفث لها عُقَدا

وازنتُ ما قلتَهُ شكراً لربّك إذ ... جَاءَ المُبَشِّرُ بيتاً سَارَ واطَّرَدَا

«أحمد للّه حمداً دائماً أبدا ... إذ صار سبط رسول الله لي ولدا»

* * *

(١) قوله: «هي الدُّنيا تقول بملء فيها». البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المقطوف، والقائل أبو الفَرَج السّاوِيّ في مرثية فخر الدّولة من قصيدة يقول فيها:

هي الدّنيا تقول بِمِلْء فيها ... حَذَارِ حَذَارِ من بَطْشِي وفَتْكِي

فلا يَغْرُرْكُمُ حُسْنُ ابتسامي ... فقولي مُضْحِكٌ والفعلُ مُبْكِي

بفخر الدّولةِ اعْتَبِرُوا فإنّي ... أخذتُ المُلْكَ منه بسيف هُلْكِ

وقد كان استطالَ على البرايا ... ونَظَّمَ جمعهم في سِلْكِ مُلْكِ

فلو شَمْسُ الضُّحَى جَاءَتْهُ يوماً ... لقال لها عُتُوّاً أُفٍّ مِنْكِ

ولو زُهْرُ النُّجُومِ أَبَتْ رِضَاهُ ... تأبّى أن يقول: رَضِيْتُ عنكِ

فأمسى بعد ما قَرَعَ البَرَايا ... أسيرَ القبر في ضِيْقٍ وضَنْكِ

أُقَدِّرُ أنّهُ لَوْ عَادَ يوماً ... إلى الدُّنيا تَسَرْبَلَ ثَوْبَ نُسْكِ

دَعِيْ يا نفسُ فِكْرَكِ في مُلُوكٍ ... مَضَوْا بل لانقراضكِ ويلكِ فَابْكِي

فلا يغني هلاكُ الليث شيئاً ... عن الظّبي السّليب قميص مِسْكِ

هي الدّنيا أُشَبِّهها بشهدٍ ... يسمّ وجيفة طليت بِمِسْكِ

هِيَ الدُّنيا كمثل الطِّفْلِ بَيْنَا ... يُقَهْقِهُ إذ بَكَى مِنْ بَعْدِ ضِحْكِ

ألا يا قومَنَا انْتَبِهُوا فإنّا ... نُحَاسَبُ في القِيَامَةِ دُوْنَ شَكِّ

أورده الثّعالبيّ في «اليتيمة» والبيتان الأوّلان نُسِبَا إلى أبي الفرج البَبْغَاء عبدالواحد بن نصر بن محمّد المخزوميّ من شعراء سيف الدّولة وتوفّي سنة ٣٩٨هـ.

وكقول أبي تَمَّامٍ يُهَنِّئُ المعتصم باللّه في فتحْ عمُّورِيّة وكان أهل التّنجيم زعموا أنّه لا يفتح في ذلك الوقت:

السَّيْفُ أَصْدَقُ أَنْبَاءً مِنَ الْكُتُبِ(١) فِي حَدِّهِ الحَدُّ بَيْنَ الجِدِّ وَاللَّعِبِ

بِيضُ الصَّفائحِ لا سُودُ الصَّحائِفِ فِي مُتُونِهِنَّ جَلاءُ الشَّكِّ والرِّيَبِ

وكقول ابي العلاء فيمن عَرَضَتْ له شَكَاةٌ:

عَظيمٌ لَعَمْري أنْ يُلِمَّ عَظِيمُ(٢) بآلِ عَليٍّ والأنامُ سَلِيمُ

---

(١) البيتان من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب الماثل، والقائل أبو تمّام وقد تقدّم تمام القصيدة قبل ذلك.

(٢) **قوله: «عَظيمٌ لَعَمْري أنْ يُلِمَّ عَظِيمٌ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف، وعروض المطلع استعملت محذوفة للتّصريع بالضّرب ويقال له التّصريع بالنّقصان، وهو مطلع قصيدة الخامسة والعشرين من «سقط الزّند» يخاطب بها بعض العلويّين وقد عرضت له شكاة فاعتذر أبو العلاء في ترك العيادة:

عَظيمٌ ـ لَعَمْري ـ أنْ يُلِمَّ عَظيمُ   بآلِ عَلِيّ، والأنامُ سَليمُ
ولكِنَّهُمْ أهلُ الحَفائظِ والعُلى   فَهُمْ لمُلِمّاتِ الزمانِ خُصوم
فإنْ باتَ منها فيهمُ وَعْكُ عِلَّةٍ   ففيها جِراحٌ منهمُ وكُلُوم
هَنيئاً لأهلِ العَصْرِ بُرْءُ محَمَّدٍ   وإنْ كانَ منهمْ جاهِلٌ وعَليم
ألَدُّ بِحَدَّيْ سَيْفِهِ وسِنانِهِ   إذا لم يُغَلَّبْ غيرَ ذَيْنِ خَصِيم
لكَ اللهُ! لا تَذْعَرْ وَلِيّاً بِغَضْبَةٍ   لعَلَّ له عُذْراً وأنتَ تَلُوم
فلو زارَ أهْلَ الخُلْدِ عَتْبُكَ زَوْرَةً   لأوْهَمَهُمْ أنّ الجِنانَ جَحيم
إذا عَصَفَتْ بالرّوْضِ أنفاسُ ناجرٍ   فأيُّ وَميضٍ للغَمامِ أشيم؟
وهلْ ليَ في ظِلّ النّعامِ تَقَيُّلٌ   إذا مَنَعَتْ ظِلَّ الأراكِ سَموم؟
وما كُنْتُ أدري أنّ مثلَكَ يشْتَكي   ولم يَتَغَيَّرْ للرّياحِ نَسيم!
ولم تُطبِقِ الدّنيا الفِجاجَ على الوَرَى   فيَهْلِكَ محمودٌ بها وذَميم
⇐

وكقول أبي الطّيّب في التَّهْنِئَةِ بِزَوَال المرض:

المجدُ عُوفِي ـ إذْ عُوفيتَ ـ وَالكَرَمُ[١]　　وزَالَ عَـنْكَ إلى أعـدائِكَ الأَلَـمُ

ومنه ما يشار في ابتداء الكتب إلى الفنّ المُصَنَّفِ فيه، كقول جار الله العلّامة في «الكشّاف»[٢]: الحمد للّه الّذي أنزل القرآن كلاماً مؤلَّفاً منظَّما.

وفي «المفصّل»[٣]: اللّهَ أَحْمَدُ أَنْ جَعَلَني من علماء العربيّة.

⇐ فإنْ نالَ منكَ السُّقْمُ حـظّاً فـطالما　　رأيتُ هِـلالَ الأُفْـقِ وهْـوَ سَـقيم
إذا أدركَ البَـيْنُ السِّـماكَ ظـعَنْتُمُ　　وخُـوضوا المَـنايا والسِّماكُ مُـقيم
فآلُ الثُّـرَيّا والفَـراقِـدِ أنْـتُمُ　　وإنْ شَـبَّهَتْكُمْ بـالعِبادِ جُسـوم
فـإنّ نُـجومَ الأرضِ ليس بـغائبٍ　　سَناها وفـي جَـوِّ السـماء نُـجوم
فـلَيْتَكَ للأفْـلاكِ نـورٌ مُـخَلَّدٌ　　يَـزُولُ بـنا صَـرْفُ الرّدى وتَـدوم
يَـراهُ بَـنو الدهـرِ الأخـيرِ بـحالِهِ　　كـما أبـصرتْهُ جُـرْزهُمْ وأمـيم

(١) قوله: «**المجدُ عُوفِي إذْ عُوفيتَ وَالكَرَمُ**». البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضَّرْب المماثل، والقائل المتنبّي من قطعةٍ قالها في سيف الدَّولة لمّا عوفي ممّا كان به، وهي:

اَلْـمَجْدُ عُـوفيَ إذْ عُـوفيتَ وَالكَـرَمُ　　وَزَالَ عَـنكَ إلى أعـدائِكَ الألَـمُ
صَحّتْ بِصَحّتكَ الغاراتُ وَابتَهَجتْ　　بـها المكـارِمُ وَانـهَلّتْ بـها الدِّيَـمُ
وَرَاجَـعَ الشّـمسَ نُـورٌ كـانَ فـارَقَها　　كأنّـمَا فَـقْدُهُ فـي جِسْـمِهَا سَـقَمُ
وَلاحَ بَـرْقُكَ لي مـن عـارِضَيْ مَلِكٍ　　مـا يَسـقُطُ الغَيثُ إلّا حـينَ يَـبتَسِمُ
يُسْمَى الحُسامَ ولَـيستْ مـن مُشـابَهَةٍ　　وَكـيفَ يَشـتَبِهُ المَخدومُ وَالخَـدَمُ
تَـفَرّدَ العُـرْبُ فـي الدّنْيا بـمَحْتِدِهِ　　وَشارَكَ العُـرْبَ فـي إحسانِهِ العَـجَمُ
وَأخْـلَصَ اللهُ للإسْـلامِ نُـصْرَتَهُ　　وَإنْ تَـقَلّبَ فـي آلائِـهِ الأُمَـمُ
وَمَـا أخُـصّكَ فـي بُـرْءٍ بـتَهْنِئَةٍ　　إذا سَلِمْتَ فكُـلّ النّاسِ قـد سَلِموا

(٢) الكشّاف بحاشية الجرجاني ١: ٣.

(٣) «الإيضاح في شرح المفصل» ١: ٤٧.

[الموضع الثّاني]

[التّخلّص]

﴿**وثانيها**﴾ أي: ثاني المواضع الثّلاثة الّتي ينبغي للمتكلّم أن يتأنّق فيها ﴿**التّخلّص**﴾ أي: الخروج ﴿**ممّا شُبِّبَ الكلامُ به**﴾ أي: اُبْتُدِئَ وَٱفْتُتِحَ.

قال الإمام الواحِديّ[1]: معنى «التّشبيب»: ذكر أيّام الشَّبَاب واللَّهْوِ والغَزَل، وذلك يكون في ابتداء قصائد الشّعر فسمّي ابتداءُ كُلِّ أَمْرٍ تشبيباً، وإن لم يكن في ذكر الشّباب ﴿**من نسيب**﴾ أي: وصف للجمال ﴿**أو غيره**﴾ كالأدب والافتخار والشّكاية وغير ذلك ﴿**إلى المقصود، مع رعاية المُلَاءَمَة بينهما**﴾ أي: بين ما شبّب به الكلام وبين المقصود، واحترز بهذا القيد عن «الاقتضاب».

وقوله: «التّخلّص» أراد به المعنى اللّغوي، وإلّا فالتّخلّص هو الانتقال ممّا افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة.

وقوله: «ممّا شبّب الكلام» كان ينبغي أن يقول: ممّا ابتُدِئَ به الكلام أو افتتح، لأنّ «التّشبيب» هو النّسيب بعينه وهو أن يصف الشّاعر حال المرأة وحاله معها في العشق، يقال: «هو يُشَبِّبُ بفلانة» ـ أي: يَنْسِبُ بها ـ فتشبيب الكلام بالنّسيب أو نحوه ممّا لا يظهر معناه في اللغة.

---

(١) أبو الحسن عليّ بن أحمد الواحديّ النّيسابوريّ المتوفّى سنة ٤٦٨ هـ وهذا نصّه في شرح قول المتبنّي:

حتّى أصابَ من الدّنيا نِهَايَتَهَا ... وهَمُّهُ في ابتِداءاتٍ وتَشْبِيْبِ

: يقول: أصاب نهاية الدّنيا وهي المُلْك، لأنّ لا شيء في الدّنيا فوق المُلْك ولم يَبْلُغْ بعدُ نهايةَ همّته، فهمّته مع إصابته الملك في ابتدائها وأوّل أمرها، ومعنى التّشبيب: ذكر أيّام الشّباب واللّهو والغَزَل، وذلك يكون في ابتداء قصائد الشّعر، يُبْدَأُ به أوّلاً، هذا هو الأصل، ثُمّ يسمّى ابتداء كلّ أمرٍ تشبيباً وإن لم يكن في ذكر الشّباب.

اللّهمّ إلّا أن يقال: إنّه لمّا كان أكثر ما يفتتح به القصائد والمدائح تشبيباً ونسيباً ذكر التّشبيب وأراد مجرّد الابتداء والافتتاح[١].

وإنّما كان «التّخلّص» من المواضع الثّلاثة الّذي ينبغي للمتكلّم أن يتأنّق فيها؛ لأنّ السّامع يكون مترقّباً للانتقال من الافتتاح إلى المقصود كيف يكون. فإذا كان حسناً متلائم الطّرفين حرّك من نَشَاط السّامع وأعان على إصغاء ما بعده، وإلّا فبالعكس.

ثمّ «التّخلّص» قليل في كلام المتقدّمين وأكثر انتقالاتهم من قبيل «الاقتضاب» وأمّا المتأخّرون فقد لَهِجُوا[٢] به، لما فيه من الحُسن والدّلالة على بَراعة الشّاعر ﴿**كقوله**﴾ أي: قول أبي تَمَّام في عبدالله بن طاهر: ﴿**يَقُولُ فِي قُومِسٍ**﴾ اسم موضع[٣] ﴿**قَوْمِي وقد أَخَذَتْ**[٤] * **مِنَّا السُّرىٰ**﴾ أي: أخذ منه، أي أثّر فيه ونقصه، و«السُّرى» مصدر «سَرَيْتُ» ـ إذا سِرْتَ ليلاً ـ يُقال: «سَرَيْنا سَرْيَةً واحِدةً» والاسم «السُّرْية» بالضمّ و«السُّرَىٰ».

وبعض العرب يؤنّث «السُّرى» و«الهُدى» ـ وهم بنو أسد ـ توهّماً أنهما جمع

---

(١) هذه الفقرة بأكملها ساقطة من جميع النّسخ المطبوعة إلى زماننا هذا.

(٢) أي: أُوْلِعُوْا به.

(٣) قال أبو عبيد البكريّ: «قُوْمِس» بضمّ أوّله وبالميم مكسورة، بعده سين مهملة، موضع معروف ببلاد فارس، قال الجرجانيّ: إنّما هو «كُومِش» بالفارسيّة، أي: سكّة الماشية. وقال غيره معناه: موضع الماء، وهو قصبة «دامغان».

(٤) **قوله: «يقول في قومسٍ قومي وقد أخذت»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المقطوع، والقائل أبو تمّام قال في عبدالله بن طاهر وقد خرج إليه:

يقُولُ في قُومِسٍ صَحْبي وقدْ أَخذَتْ ... بِنَا السُّرى وخُطا المَهْريَّةِ القُودِ
أمَطْلَعَ الشَّمْسِ تَنْوي أَنْ تَؤمَّ بِنا ... فقلتُ كلّا ولكنْ مَطْلِعَ الجُودِ

«سُرْية» و«هُدْية» لأنّ هذا الوزن من أبنية الجمع، ويَقِلّ في المصادر؛ كذا في «الصّحاح»[١]. ﴿وَخُطَى الْمَهْرِيَّةِ الْقُودِ﴾ «الخُطَى» جمع «خُطْوَة» وهي ما بين القدمين، والمَهْرِيّة المنسوبة إلى مَهْرَة بن حَيْدَان أبي قبيلة يُنْسَبُ إليها الإبل المَهْرِيّة، و«القُوْد» الطّويلة الظّهور والأعناق، والواحد «أَقْوَد» أي: يقول: قومي والحال أنّ مزاولة السُّرَى ومسايرة المطايا بالخُطَى قد أثّرت فينا ونقصت من قُوَانا.

فقوله: «وخُطَى المَهْرِيّة» عطف على «السُّرَى» لا على قوله: «منّا» بمعنى: أنّ السُّرى أخذت منّا وأخذت خُطَى الإبل ـ على ما يتوهّم ـ.

ومفعول «يقول» قوله: ﴿أَمَطْلَعَ الشَّمْسِ تَبْغِي أَنْ تَؤُمَّ بِنا * فَقُلْتُ كَلّا﴾ ردع للقوم وتنبيه ﴿وَلٰكِنْ مَطْلِعَ الجُودِ﴾.

وأحسن التّخلّص ما وقع في بيت واحد كقول أبي الطّيّب:

نُودِّعُهُمْ وَالْبَيْنُ فِينَا كَأَنَّهُ[٢] قَنَا ابْنِ أبي الْهَيْجَاءِ فِي قَلْبِ فَيْلَقِ

---

(١) قال في مادّة «سري» عند ذكر «السُّرى»: وهو مصدر، ويقلّ في المصادر أن تجيء على هذا البناء؛ لأنّه من أبنية الجمع، يدلّ على صحّة ذلك أنّ بعض العرب يؤنّث «السُّرَى» و«الهُدَى» وهم بنو أسد توهّماً أنّهما جمع «سُرْيَة» و«هُدْيَة». صحاح اللّغة ٦: ٢٣٧٦.

(٢) **قوله: «نُودِّعُهُمْ وَالْبَيْنُ فِينَا كَأَنَّهُ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل، والقائل المتنبّي من قصيدةٍ في سيف الدّولة يقول فيها:

لعَيْنَيْكِ ما يَلقَى الفُؤادُ وَمَا لَقِي وللحُبّ ما لم يَبقَ منّي وما بَقِي
وَما كنتُ ممّنْ يَدْخُلُ العِشْقُ قلبَه وَلكِنّ مَن يُبصِرْ جفونَكِ يَعشَقِ
وَبينَ الرّضَى وَالسُّخطِ وَالقُرْبِ وَالنَّوَى مَجَالٌ لِدَمْعِ المُقْلَةِ المُتَرَقرِقِ
وَأحلى الهَوَى ما شكّ في الوَصلِ رَبُّهُ وَفي الهجرِ فهوَ الدّهرَ يَرْجو وَيَتّقي
وَغضْبَى من الإدلالِ سكرَى من الصّبى شَفَعْتُ إلَيها مِنْ شَبَابي بِرَيِّقِ

⇐

⇐ وَأشنَبَ مَعْسُولِ الثَّنِيّاتِ وَاضِحٍ ... سَتَرْتُ فَمي عَنهُ فَقَبّلَ مَفرِقي
وَأجيادِ غِزْلانٍ كَجيدِكِ زُرْنَني ... فَلَمْ أتَبَيّنْ عاطِلاً مِنْ مُطَوَّقِ
وَما كلّ مَن يهوَى يَعِفّ إذا خَلا ... عَفَافي وَيُرْضي الحُبّ وَالخَيلُ تلتقي
سَقَى اللهُ أيّامَ الصِّبَى ما يَسُرّهَا ... وَيَفْعَلُ فِعْلَ البَابِليّ المُعَتَّقِ
إذا ما لَبِسْتَ الدّهْرَ مُستَمتِعاً بِهِ ... تَخَرّقْتَ وَالمَلْبُوسُ لم يَتَخَرّقِ
وَلم أرَ كالألحَاظِ يَوْمَ رَحِيلِهِمْ ... بَعثنَ بكلّ القتل من كلّ مُشفِقِ
أدَرْنَ عُيُوناً حائِراتٍ كأنّهَا ... مُرَكَّبَةٌ أحْداقُهَا فَوْقَ زِئْبِقِ
عَشِيّةَ يَعْدُونَا عَنِ النّظَرِ البُكَا ... وَعن لَذّةِ التّوْديعِ خوْفُ التّفَرّقِ
نُوَدّعُهُمْ وَالبَيْنُ فينَا كأنّهُ ... قَنَا ابنِ أبي الهَيْجاءِ في قلبِ فَيلَقِ
قَوَاضٍ مَوَاضٍ نَسجُ داوُدَ عندَها ... إذا وَقَعَتْ فيهِ كنَسْجِ الخَدَرْنَقِ
هَوَادٍ لأمْلاكِ الجُيُوشِ كأنّهَا ... تَخَيَّرُ أرْوَاحَ الكُمَاةِ وتَنْتَقي
تَقُدّ عَلَيْهِمْ كلّ دِرْعٍ وَجَوْشنٍ ... وَتَفري إليهِمْ كلّ سورٍ وَخَندَقِ
يُغِيرُ بهَا بَينَ اللُّقَانِ وَوَاسِطٍ ... وَيَرْكُزُهَا بَينَ الفُراتِ وَجِلّقِ
وَيَرْجِعُهَا حُمْراً كأنّ صَحيحَهَا ... يُبَكّي دَماً مِنْ رَحمَةِ المُتَدَقِّقِ
فَلا تُبْلِغَاهُ ما أقُولُ فإنّهُ ... شُجاعٌ متى يُذكَرْ لهُ الطّعنُ يَشْتَقِ
ضَرُوبٌ بأطرافِ السّيُوفِ بَنانُهُ ... لَعُوبٌ بأطْرافِ الكَلامِ المُشَقَّقِ
كسَائِلِهِ مَنْ يَسألُ الغَيثَ قَطرَةً ... كعاذِلِهِ مَنْ قالَ للفَلَكِ ارْفُقِ
لقد جُدْتَ حتّى جُدْتَ في كلّ مِلّةٍ ... وحتّى أتاكَ الحَمدُ من كلّ مَنطِقِ
رَأى مَلِكُ الرّومِ ارْتيَاحَكَ للنّدَى ... فَقامَ مَقَامَ المُجْتَدي المُتَمَلِّقِ
وَخَلّى الرّماحَ السّمْهَرِيّةَ صاغِراً ... لأدْرَبَ مِنْهُ بالطّعانِ وَأحْذَقِ
وكاتَبَ مِنْ أرْضٍ بَعيدٍ مَرامُهَا ... قَريبٍ على خَيْلٍ حَوَالَيكَ سُبّقِ
وَقَد سارَ في مَسراكَ منها رَسولُهُ ... فَمَا سارَ إلاّ فَوْقَ هامٍ مُفَلَّقِ
فَلَمّا دَنَا أخْفَى عَلَيْهِ مَكانَهُ ... شُعَاعُ الحَديدِ البارِقِ المُتَألِّقِ

⇐

[الاقتضاب]

﴿ **وقد ينتقل منه** ﴾ أي: ممّا شبّب به الكلام ﴿ **إلى ما لا يلائمه، ويُسمّى ذلك** ﴾ الانتقال ﴿ **الاقتضاب** ﴾ أي: الاقتطاع والارتجال.

﴿ **وهو** ﴾ أي: الاقتضاب ﴿ **مذهب العرب** ﴾ الجاهليّة ﴿ **ومَنْ يليهم من المُخَضْرَمِيْنَ** ﴾ ـ بالخاء والضّاد المعجمتين ـ وهم الّذين أدركوا الجاهليّة والإسلام مثل لبيد. قال في «الأساس»(١): ناقة مخضرمة جُدِع نصف(٢) أُذنها، ومنه

⇐ وأقْبَلَ يَمشِي في البِساطِ فَما درَى ... إلى البحرِ يَسعى أمْ إلى البَدْرِ يرْتَقي
ولَمْ يَثْنِكَ الأعْداءُ عَنْ مُهَجاتِهِمْ ... بِمِثْلِ خُضُوعٍ في كَلامٍ مُنَمَّقِ
وَكُنْتَ إذا كاتَبْتَهُ قَبْلَ هذِهِ ... كَتَبْتَ إلَيْهِ في قَذالِ الدِّمُسْتُقِ
فإنْ تُعْطِهِ مِنْكَ الأمانَ فَسائِلٌ ... وَإنْ تُعْطِهِ حَدَّ الحُسامِ فأخلِقِ
وَهَلْ تَرَكَ البِيضُ الصّوارِمُ منهُمُ ... حَبِيساً لِفَادٍ أوْ رَقِيقاً لمُعْتِقِ
لَقَد وَرَدوا وِرْدَ القَطَا شَفَرَاتِهَا ... وَمَرّوا عَلَيْها رَزْدَقاً بعدَ رَزْدَقِ
بَلَغْتُ بسَيْفِ الدّوْلَةِ النّورِ رُتْبَةً ... أنَرْتُ بها مَا بَينَ غَرْبٍ وَمَشْرِقِ
إذا شاءَ أنْ يَلْهُو بلِحيَةِ أحْمَقٍ ... أراهُ غُبَاري ثمّ قالَ لَهُ الحَقِ
وَما كَمَدُ الحُسّادِ شيءٌ قَصَدْتُهُ ... وَلكِنّهُ مَن يَزْحَمِ البَحرَ يَغرَقِ
وَيَمْتَحِنُ النّاسَ الأميرُ برَأيِهِ ... وَيُغضِي على عِلْمٍ بكُلّ مُمَخْرِقِ
وَإطراقُ طَرْفِ العَينِ لَيسَ بنافعٍ ... إذا كانَ طَرْفُ القلبِ ليسَ بمطرِقِ
فيا أيّها المَطلوبُ جاوِرْهُ تَمْتَنِعْ ... وَيا أيّهَا المَحْرُومُ يَمِّمْهُ تُرْزَقِ
وَيا أجبنَ الفُرْسانِ صاحِبْهُ تجترئْ ... ويا أشجَعَ الشجعانِ فارِقْهُ تَفْرَقِ
إذا سَعَتِ الأعْداءُ في كَيْدِ مجْدِهِ ... سعى جَدُّهُ في كيدهم سعيَ مُحْنَقِ
وَما ينصُرُ الفضْلُ المُبينُ على العِدَى ... إذا لم يكُنْ فَضْلَ السّعيدِ المُوَفَّقِ

(١) «أساس البلاغة»: ١٦٦.

(٢) في الصّحاح: «ناقة مُخَضْرَمَةٌ»: قطع طرف أُذُنها وقال ابن منظور في مادّة «خضرم» من ⇐

«المُخَضْرَم» الّذي أدرك الجاهليّة والإسلام كأنّما قطع نصفه حيث كان في الجاهليّة.

و«الاقتضاب» وإن كان مذهب العَرَب والمُخَضْرَمِيْنَ لكنّ الشّعراء الإسلاميّة أيضاً قد يتّبعونهم في ذلك ويَجْرُوْنَ على مذهبهم وإن كان الأكثر فيهم التّخلّص **﴿كقوله ﴾** أي: قول أبي تَمَّامٍ وهو من الشّعراء الإسلاميّة في الدّولة العبّاسيّة:

﴿لَوْ رَأَى اللهُ أَنَّ فِي الشَّيْبِ خَيْراً[١] جاوَرَتْهُ الأبْرارُ في الخُلْدِ شِيْبَا ﴾

⇐ اللّسان: «الخَضْرَمَةُ»: قطع إحدى الأُذُنَيْنِ، وهي سِمَةُ الجاهليّة. قال ابن برّي: أكثر أهل اللّغة على أنّه «مُخَضْرِمٌ» بكسر الرّاء؛ لأنّ الجاهليّة لمّا دخلوا في الإسلام خَضْرَمُوا آذانَ إبلهم، ليكون علامةً لإسلامهم إن أُغير عليها، أو حُوْرِبُوا. ويقال لمن أدرك الجاهليّة والإسلام «مُخَضْرِمٌ» وأمّا مَنْ قال: «مُخَضْرَمٌ» بفتح الرّاء، فتأويله عنده أنّه قطع من الكفر إلى الإسلام.

(١) قوله: «**لَوْ رَأَى اللهُ أَنَّ فِي الشَّيْبِ خَيْراً**». البيت من الخفيف على العروض الأُولى مع الضّرب المماثل، والقائل أبو تمّام من قصيدةٍ قالها مادحاً أبا سعيد محمّد بن يوسف الثغريّ وهو واحد من قوّاد حميد الطّوسي كان يحمي الثّغور، ثمّ ولّي الجزيرة والشّام، وقد عزله المتوكّل:

مِنْ سَجايا الطُّلُولِ أَلّا تُجِيبَا فَصَوابٌ مِن مُقْلَةٍ أَنْ تَصُوبَا
فاسأَلَنْها واجْعَلْ بُكَاكَ جَواباً تَجِدِ الشَّوْقَ سَائِلاً ومُجِيبا
قَدْ عَهِدْنا الرُّسُومَ وهيَ عُكَاظٌ لِلصِّبَى تَزْدَهِيكَ حُسْناً وطِيبَا
أكْثَرَ الأَرضِ زَائِراً وَمَزُوراً وَصَعوداً مِن الهَوَى وَصَبُوبَا
وكِعَاباً كأَنّما أَلبَسَتْهَا غَفَلاتُ الشَّبَابِ بُرْداً قَشِيبَا
بَيَّنَ البَيْنُ فَقْدَها قَلَّمَا تَعْـ ـرِفُ فَقْداً للشَّمْسِ حَتَّى تَغِيبا
لَعِبَ الشَّيْبُ بالمَفارِقِ بَلْ جَدْ دَ فأَبْكَى تُماضِراً وَلَعُوبَا
خَضَبَتْ خَدَّهَا إلى لُؤلُؤِ العِقْـ ـدِ دماً أَنْ رَأَتْ شَوَاتِي خَضِيبَا

⇐

⇐ كُلُّ دَاءٍ يُرْجَى الدَّوَاءُ لَهُ إلْـ   ـلا الفَظيعَيْنِ: ميتَةٌ وَمشِيبَا

يَا نَسِيبَ الثَّغَامِ ذَنْبُكَ أَبْقَى   حَسَنَاتِي عِنْدَ الحِسَانِ ذُنُوبَا

وَلئِنْ عِبْنَ مَا رَأَيْنَ لَقَدْ أَنْـ   ـكَرْنَ مُسْتَنْكَراً وعِبْنَ مَعِيبا

أو تَصَدَّعْنَ عَنْ قِلًى لَكَفَى بالـ   ـشَّيْبِ بَيْنِي وبَيْنَهُنَّ حَسِيبا

لَوْ رَأَى اللهُ أنَّ لِلشَّيْبِ فَضْلاً   جَاوَرَتْهُ الأَبْرَارُ في الخُلْدِ شيبَا

كُلَّ يَوْمٍ تُبْدِي صُرُوفُ اللَّيَالي   خُلُقاً مِن أَبي سَعِيدٍ رَغيبَا

طَابَ فِيهِ المَدِيحُ والتَذَّ حَتَّى   فَاقَ وَصْفَ الدِّيَارِ والتَّشْبيبَا

لو يُفَاجَا رُكْنُ النَّسِيبِ كُثَيِّرٌ   بِمَعَانِيهِ خَالَهُنَّ نَسِيبَا

غَرَّبَتْهُ العُلَى على كثرةِ النَّا   سِ، فَأَضْحَى في الأَقْرَبينَ جَنيبا

فليَطُلْ عُمْرُهُ، فَلَوْ مَاتَ في مَرْ   وَ مُقِيماً بِهَا لَمَاتَ غَرِيبَا

سَبَقَ الدَّهْرَ بالتِّلَادِ ولمْ يَنْـ   ـتَظِرِ النَّائِبَاتِ حَتَّى تَنُوبَا

فإذَا مَا الخُطُوبُ أَعفَتْهُ كَانَتْ   رَاحَتَاهُ حَوادِثاً وخُطُوبَا

وَصَلِيبُ القَنَاةِ والرأيِ والإسْـ   ـلامِ، سَائِلْ بِذَاكَ عَنْهُ الصَّلِيبَا

وَعَّرَ الدِّينَ بالجِلَادِ وَلكِنْـ   ـنَ وُعُورَ العَدُوِّ صَارَتْ سُهُوبا

فَدُروبُ الإشْرَاكِ صَارَتْ فَضَاءً   وَفَضَاءُ الإسلامِ يُدْعَى دُرُوبا

قَدْ رَأَوْهُ وهُوَ القَرِيبُ بَعِيداً   ورَأَوْهُ، وَهُوَ البَعِيدُ، قَرِيبَا

سَكَّنَ الكَيْدَ فِيهمُ إنَّ من أَعْـ   ـظَمِ إرْبٍ أَلَّا يُسَمَّى أَريبا

مَكْرُهُمْ عِنْدَهُ فَصِيحٌ وإنْ هُمْ   خَاطَبُوا مَكْرَهُ رَأَوْهُ جَلِيبَا

ولَعَمْرُ القَنَا الشَّوارعِ تَمْري   مِنْ تِلَاعِ الطُّلَى نَجيعاً صبيبَا

فِي مَكَرٍّ للرَّوْعِ كُنْتَ أَكِيلاً   لِلمَنَايا في ظِلِّهِ وَشَرِيبَا

لَقَدِ انصَعْتَ والشِّتاءُ لَهُ وَجْـ   ـهٌ يَرَاهُ الكُماةُ جَهْماً قَطُوبَا

طَاعِناً مَنْحَرَ الشَّمَالِ مُتِيحاً   لِبِلَادِ العَدُوِّ مَوْتاً جَنُوبَا

فِي لَيَالٍ تَكَادُ تُبْقِي بِخَدِّ الـ   ـشَّمْسِ مِنْ ريحها البَلِيلِ شُحوبا

⇐

⇐ سَبرَاتٍ إذا الحُروبُ أُبيخَتْ   هَاجَ صِنَّبْرُهَا فَكَانَتْ حُروبَا
فَضَرَبْتَ الشِّتَاءَ في أخدَعَيْهِ   ضَرْبَةً غَادَرَتْهُ عَوْداً رَكُوبَا
لو أصَخْنا من بَعْدِها لَسَمِعْنَا   لِقُلُوبِ الأيَّامِ مِنْك وَجِيبَا
كُلُّ حِصْنٍ مِن ذِي الكَلاَعِ وأَكْشُو   ثَاءَ أَطلَقْتَ فيهِ يَوْماً عصيبَا
وصَلِيلاً مِنَ السُّيوفِ مُرِنّاً   وشِهَاباً مِنَ الحريقِ ذَنُوبَا
وأَرَادُوكَ بالبَيَاتِ ومَنْ هـ   ـذا يُرادِي مُتالِعاً وعَسِيبَا
فَرَأَوْا قَشْعَمَ السِّيَاسَةِ قَد ثَقْـ   ـقَفَ مِنْ جُنْدِهِ القَنَا والقُلُوبَا
حَيَّةُ اللَّيْلِ يُشْمِسُ الحَزْمُ مِنهُ   إنْ أرادَتْ شَمْسُ النَّهارِ الغُروبَا
لَوْ تَقَصَّوْا أَمْرَ الأَزارِقِ خَالُوا   قَطَرِيّاً سَمَا لَهُمْ أَوْ شَبِيبَا
ثُمَّ وَجَّهْتَ فَارِسَ الأَزْدِ والأَوْ   حَدَ في النُّصْحِ مَشْهَداً ومَغِيبَا
فَتصَلَّى مُحمَّدُ بنُ مَعَاذٍ   جَمْرَةَ الحرْبِ وامتَرَى الشُّؤْبُوبَا
بالعَوالِي يَهْتِكْنَ عَنْ كُلِّ قَلْبٍ   صَدْرَهُ أوْ حِجَابَهُ المَحْجُوبَا
طَلَبَتْ أَنْفُسَ الكُمَاةِ فَشَقَّتْ   مِن وَراءِ الجُيُوبِ مِنهُمْ جُيُوبَا
غَزْوَةٌ مُتبِعٌ ولَوْ كَانَ رَأْيٌ   لَمْ تَفَرَّدْ بِهِ لَكَانَتْ سَلُوبَا
يَوْمَ فَتْحٍ سَقَى أُسُودَ الضَّواحي   كُثَبَ المَوْتِ رَائِباً وحَلِيبا
فإذَا مَا الأَيَّامُ أَصْبَحْنَ خُرْساً   كُظُماً في الفَخَارِ قَامَ خطِيبَا
كَانَ دَاءَ الإشْرَاكِ سَيْفُكَ واشْتَدْ   دَتْ شَكَاةُ الهُدَى، فَكنْتَ طَبِيبَا
أَنْضَرَتْ أَيْكَتِي عَطَايَاكَ حَتَّى   صَار سَاقاً عُودِي وكانَ قَضِيبَا
مُمْطِراً لي بالجَاه والمَالِ لاَ أَلْـ   ـقَاكَ إلَّا مُسْتَوْهِباً أَوْ وَهُوبَا
فإذَا مَا أَرَدْتُ كُنْتَ رِشَاءً   وإذَا مَا أَرَدْتُ كُنْتَ قَلِيبَا
بَاسِطاً بالنَّدَى سَحَائِبَ كَفٍّ   بِنَدَاها أَمْسَى حَبِيبٌ حَبِيبَا
فإذا نِعْمَةُ امْرِئٍ فَرِكَتْهُ   فاهتَصِرْها إلَيْك ولْهَى عَرُوبا
وإذَا الصُّنْعُ كانَ وَحْشاً فَمُلِّيـ   ـتَ بِرَغْمِ الزَّمانِ صُنْعاً رَبِيبا
وَبقَاءً حَتَّى يَفُوتَ أَبو يَعْـ   ـقُوبَ في سِنِّهِ أَبَا يَعقُوبَا

جمع «أَشْيَب» وهو حال من «الأبرار» ثمّ انتقل من هذا الكلام إلى ما لا يلائمه، فقال:

﴿كُلَّ يَوْمٍ تُبْدِي صُرُوْفُ اللّيالي   خُلُقاً مِنْ أبي سعيدٍ رَغِيْبَا﴾

[الاقتضاب القريب من التخلّص وفصل الخطاب]

﴿ومنه﴾ أي: من الاقتضاب ﴿ما يقرُبُ من التخلّص﴾ في أنّه يشوبه شيء من المُلَاءَمَة ﴿كقولك بعد حمد الله: «أمّا بعد﴾ فإنّي قد فعلت كذا وكذا» فهو اقتضاب من جهة أنّه قد انتقل من حمد الله والثّناء على رسوله إلى كلام آخر من غير رِعاية مُلَاءَمَةٍ بينهما، لكنّه يشبه التّخلّص من جهة أنّه لم يُؤْتَ بالكلام الآخر فَجْأَةً من غير قصد إلى ارتباط أو تعلّق بما قبله، بل أتي بلفظ «أمّا بعد ـ أي: مهما يكن من شيء بَعْدَ حمدِ الله ـ فإنّي فعلت كذا وكذا» قصداً إلى ربطٍ لهذا الكلام بما سبق عليه.

﴿قيل: هو﴾ ـ أي: قولهم ـ بعد حمد الله ـ: «أمّا بعد» ـ ﴿فَصْلُ الخِطَاب﴾.

قال ابن الأثير: والّذي أجمع عليه المحقّقون[1] من علماء البيان أنّ فصل

---

(١) **قوله: «قال ابن الأثير: والّذي أجمع عليه المحقّقون»**. قال في النّوع الثّالث والعشرين من المقالة الثّانية من كتاب «المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر» ٣: ١٣٩: وأمّا الاقتضاب فهو الّذي أشرنا إليه في صدر هذا النّوع وهو قطع الكلام واستئناف كلام آخر غيره بلا علاقةٍ تكون بينه وبينه، فمن ذلك ما يقرب من التخلّص وهو فصل الخطاب.

والّذي أجمع عليه المحقّقون من علماء البيان أنّه «أمّا بعد» لأنّ المتكلّم يفتتح كلامه في كلّ أمرٍ ذي شأنٍ بذكر الله وتحميده، فإذا أراد أن يخرُجَ إلى الغرض المسوق إليه فَصَلَ بينه وبين ذكر الله ـ تعالى ـ بقوله: «أمّا بعد».

ومن الفصل الّذي هو أحسن من الوصل لفظة «هذا» وهي علاقة وكيدة بين الخروج ⇐

الخطاب هو «أمّا بعد»[١] لأنّ المتكلّم يفتتح كلامه في كلّ أمر ذي شأن بذكر الله

⇐ من كلام إلى كلام آخر غيره كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الأَيْدِي وَالأَبْصَارِ * إِنَّا أَخْلَصْنَاهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ * وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ * وَاذْكُرْ إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَذَا الْكِفْلِ وَكُلٌّ مِنَ الأَخْيَارِ * هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ * جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ﴾ [ص: ٤٥ ـ ٥٠].

ألا ترى إلى ما ذكر قبل «هذا» ثمّ ذَكَرَ مَنْ ذَكَرَ من الأنبياء ـ عليهم السّلام ـ وأراد أن يذكر على عقبه باباً آخر غيره وهو ذكر الجنّة وأهلها، فقال: «هذا ذكر». ثمّ قال: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾ [ص: ٤٩]، ثمّ لمّا أتمّ ذكر أهل الجنّة وأراد أن يعقبه بذكر أهل النّار قال: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾ [ص: ٥٥]. وذلك فصل الخطاب الّذي هو ألطف موقعاً من التخلّص اهـ كلامه.

(١) **قوله: «أمّا بعد»**. ويقال له: فصل الخطاب ـ كما رواه ابن الأثير في «المثل السّائر» ـ والاقتضاب القريب من التخلّص أيضاً، وأوّل من قاله قُسّ بن ساعدة الإيادي كما في قوله:

لقد علم الحيّ اليمانون أنّني إذا قيل: «أمّا بَعْدُ» أنّي خطيبُها

وقال المحقّق الشيعيّ رضي الدّين الأستراباذي: اعلم أنّ «أمّا» موضوعة لمعنيين:

أ ـ لتفصيل مجمل نحو قولك: «هؤلاء فضلاء أمّا زيد ففقيه وأمّا عمرو فمتكلّم وأمّا بشر فكذا» إلى آخر ما تقصد.

ب ـ ولاستلزام شيءٍ لشيءٍ، أي: أنّ ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام، ومن ثمّ قيل: إنّ فيه معنى الشّرط، لأنّ معنى الشرط أيضاً هو استلزام شيءٍ لشيءٍ، أي: استلزام الشّرط للجزاء، والمعنى الثّاني ـ أي: الاستلزام ـ لازم لها في جميع مواقع استعمالها، بخلاف معنى التّفصيل، فإنّها قد تتجرّد عنه. قال: وأمّا بيان معنى الشّرط فيها فبأن نقول: هي حرف بمعنى «إن» وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام، ولكونها في الأصل موضوعة للتّفصيل وهو مقتضٍ تكرّرها فيؤدّي إلى الاستثقال لهذا أيضاً.

وأيضاً حذف ذلك وجوباً لغرض معنويّ، وذلك أنّهم أرادوا أن يقوم ما هو الملزوم

⇐

⇐ حقيقةً في قصد المتكلّم مقام الشّرط الّذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام، تفسير ذلك:

أنّ أصل «أمّا زيد فقائم»: «أمّا يكن من شيء فزيد قائم» يعني: «إن يكن» أي: «إن يقع في الدّنيا شيء يقع قيام زيد» فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به؛ لأنّه جعل وقوع قيامه وحصوله لازماً لوقوع شيء في الدّنيا، وما دامت الدّنيا باقية فلابدّ من حصول شيءٍ فيها.

ثمّ لمّا كان الغرض الكلّي من هذه الملازمة بين الشّرط والجزاء لزوم القيام لزيد، حذف الملزوم الّذي هو الشّرط ـ أي: «يكن من شيء» ـ وأُقيم ملزوم القيام ـ وهو زيد ـ مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر، لأنّ فاء السببيّة ما بعدها لازم لما قبلها، فحصل غرضك الكلّيّ وهو لزوم القيام لزيد، فلهذا الغرض وتحصيله جاز وقوع الفاء في غير موقعها.

وحصل من حذف الشّرط وإقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان مهمّان:

أحدهما: تخفيف الكلام بحذف الشّرط الكثير الاستعمال.

والثّاني: قيام ما هو الملزوم حقيقةً في قصد المتكلّم مقام الملزوم في كلامهم ـ أعني الشرط ـ وحصل أيضاً من قيام جزء الجزاء موضع الشّرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيّز واجب الحذف بشيءٍ آخر.

وحصل أيضاً منه بقاء الفاء متوسّطة للكلام ـ كما هو حقّها ـ ولو لم يتقدّم جزء الجزاء لوقعت فاء السّببيّة في أوّل الكلام.

وكذا يقدّم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به أو الظّرف وغير ذلك من معمولات الجزاء كالحال والمفعول المطلق وله. فلا يستنكر عمل ما بعد فاء السّببيّة فيما قبلها وإن كان ممتنعاً في غير هذا الموضع؛ لأنّ التّقديم لأجل الأغراض المهمّة المذكورة، ولا تُقدّمُ من أجزاء الجزاء شيئين فصاعداً؛ لأنّك لا تتجاوز قدر الضّرورة.

وقد تقع كلمة الشّرط مع الشّرط ـ من جملة أجزاء الجزاء ـ مقام الشّرط كقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٨ ـ ٨٩]، أي: أمّا يكن ⇐

ـ تعالى ـ وبتحميده، فإذا أراد أن يَخْرُجَ منه إلى الغَرَض المسوق إليه فصل بينه وبين ذكر الله ـ تعالى ـ بقوله: «أمّا بعد».

﴿ و ﴾ من الاقتضاب الّذي يَقْرُبُ من التّخلّص ما يكون بلفظ «هذا» ﴿كقوله ـ تعالى ـ ﴾ بعد ذكر أهل الجنّة: ﴿ ﴿ هَٰذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِيْنَ لَشَرَّ مَآبٍ ﴾[1] ﴾ فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط، لأن الواو بعده للحال.

ولفظ «هذا» إمّا خبر مبتدأ محذوف ﴿أي: «الأمر هذا» أو ﴾ مبتدأ محذوف الخبر، أي: ﴿ «هذا كما ذكر» ﴾.

﴿ و ﴾ قد يكون الخبر مذكوراً ﴿ مثل قوله ـ تعالى ـ ﴾ حيث ذكر جمعاً من الأنبياء وأراد أن يذكر عقيبه الجنّة وأهلها ﴿ ﴿ هَٰذا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴾[2] ﴾.

قال ابن الأثير[3]: لفظ «هذا» في هذا المقام من الفصل الّذي هو أحسن من الوصل، وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام إلى كلام آخر. ثمّ قال: وذلك من «فصل الخطاب» الّذي هو أحسن موقعاً من «التخلّص».

﴿ ومنه ﴾ أي: من الاقتضاب الّذي يَقْرُبُ من التخلّص ﴿ قول الكاتب ﴾ ـ عند إرادة الانتقال من حديث إلى حديث آخر ـ: ﴿ هذا باب ﴾ فإنّ فيه نوع ارتباط؛ حيث لم يبتدء الحديث الآخر فَجْأَةً.

⇐ شيء فإن كان من المقرّبين فروح وريحان، فقوله: «فروح» جواب استغني به عن جواب «إن» اهـ باختصار.

(١) ص: ٥٥.

(٢) ص: ٤٩.

(٣) المثل السّائر ٣: ١٣٩.

ومن هذا القبيل لفظ «أيضاً»[١] في كلام المتأخّرين من الكتّاب.

[الموضع الثّالث]

﴿ وثالثها ﴾ أي: ثالث المواضع الّذي ينبغي أن يُتَأَنَّق فيها ﴿ الانتهاء ﴾ فيجب على البليغ أن يَخْتِمَ كلامه ـ شعراً كان، أو خطبة، أو رسالة ـ بأحسن خاتمة؛ لأنّه آخِرُ ما يعيه السّمع، ويرتسم في النّفس، فإن كان مختاراً حَسَناً تلقّاه السّمع واستلذّه حتّى جبر ما وقع فيما سبق ـ من التّقصير ـ كالطّعام اللّذيذ الّذي يتناول بعد الأطعمة التَّفِهَة، وإن كان بخلاف ذلك كان على العكس، حتّى ربّما أنساه المَحَاسِن المُوْرَدَة فيما سبق ﴿ كقوله ﴾ أي: قول أبي نؤاس في الخطيب بن عبدالحميد: ﴿ وَإِنِّي جَدِيرٌ ﴾ أي: خليقٌ ﴿ إِذْ بَلَغْتُكَ بِالمُنىٰ ﴾[٢] أي: جدير بالفوز

---

(١) وقديماً مّا كان أهل الأدب يكرهون كلمة «أيضاً» ويعدّونها من ألفاظ العلماء فلم يستعملوها في شعر أو نثر، حتّى قال أبوبكر دلف بن جحدر الشبليّ ٢٤٧ ـ ٢٣٤ هـ:

رُبَّ وَرْقَاءَ هَتُوْفٍ في الضُّحَى ... ذاتِ شَجْوٍ صَدَحَتْ في فَنَنِ
ذَكَرَتْ إلفاً ودَهْراً سالِفاً ... فبَكَتْ حُزْناً فهاجَتْ حَزَنِي
فَبُكَائِي رُبَّمَا أَرَّقَها ... وبُكَاها رُبَّمَا أَرَّقَنِي
ولقد تَشْكُوْا فما أَفْهَمُهَا ... ولقد أَشْكُو فما تَفْهَمُنِي
غير أنّي بالجَوَى أعرِفُهَا ... وَهْيَ «أيضاً» بالجَوَى تَعْرِفُني

فوضع الشّاعر كلمة «أَيْضاً» في مكان لا يتطلّب سواها، ولا يتقبّل غيرها، فحصل لها من الرَّوْعة والجمال في نفس الأديب ما يدرك ولا يوصف والأبيات نسبها الشّيخ في «الكشكول» إلى أبي الحسن التّهامي، وما ذكرته هو قول ابن منظور في «مختصر تاريخ دمشق».

(٢) **قوله**: «**وإنّي جدير إذ بلغتك بالمنى**». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف، والقائل أبو نؤاس الحَكَمي بالوَلاَء من قصيدةٍ طويلة في الخطيب بن

⇐

بالأمانيّ ﴿ وأَنْتَ بِمَا أَمَّلْتُ مِنْكَ جَدِيرُ * فَإِنْ تُولِني ﴾ أي: تعطني ﴿ مِنْكَ الجَميلَ فَأَهْلُهُ ﴾ أي: فأنت أهل لإعطاء ذلك الجميل ﴿ وَإِلَّا فَإِنِّي عَاذِرٌ ﴾ إيّاك من هذا المنع ـ عمّا صدر عنّي من الإبرام ـ ﴿ وَشَكُورُ ﴾ لما صدر عنك من الإصغاء إلى المديح، أو من العطايا السّابقة.

[حسن المقطع]

﴿ وأحسَنُه ﴾ أي: أحسن الانتهاء ﴿ ما أَذِنَ بانتهاء الكلام ﴾ حتّى لَمْ يَبْقَ للنّفس تشوّق إلى إدراكه ﴿ كقوله ﴾ أي: الغزِّيّ:

⇐ عبدالحميد يقول فيها:

أجـارة بَـيْتَيْنا أبـوكِ غـيورُ ... ومـيسورُ مـا يُـرْجَى لديكِ عَسِيْرُ
وإنْ كُـنْتِ لا خِـلْماً ولا أنتِ زوجـةً ... فـلا بـرحت دونـي عـليك سُتُورُ
وجـاورتُ قـوماً لا تـزاوُرَ بـينهم ... ولا وصـل إلّا أن يكـون نُشُـورُ

قال:

فـلم تَـرَ عيني سُؤْدُداً مثل سُؤْدُدٍ ... يَـحِلُّ أبـو نـصرٍ بـه ويسـيرُ
وأَطْـرقُ حـيّاتِ البِـلادِ لَـحَيَّةٌ ... خُـصَيْبِيَّة التّـصميم حـين تَسُـوْرُ

قال:

مـن القـومِ بَسَّـامٌ كأنّ جـبينَهُ ... سَـنَا الفَـجْر يَسْـرِي ضوءه ويُـنِيْرُ
زها بالخصيبِ السّيفُ والرُّمْح فـيالوَغَى ... وفـي السَّـلم يـزهو مِـنْبَرٌ وسـريرُ
جَـوادٌ إذ الأيـدي كـففنَ عـن النَّـدَى ... ومـن دون عـورات النّسـاء غَـيُورُ
له سَـلَفٌ فـي الأعـجمين كأنّـهم ... إذا اسـتُؤْذِنُوا يـوم السّـلام بُـدورُ
وإنّـي جـدير إذ بـلغتُك بـالمُنَى ... وأنتَ بـما أمَّـلْتُ مـنك جـديرُ
فـإن تُـوْلِنِي مـنك الجـميلَ فأهـلُهُ ... وإلّا فـإنّي عـاذِرٌ وشَكُـوْرُ

* * *

بَقِيتَ بَقاءَ الدَّهْرِ يَاكَهْفَ أَهْلِهِ[١] وَهٰـذا دُعَـاءٌ لِـلْبَرِيَّةِ شَـامِلُ

لأنّ بَقَاءَكَ سبب لكون البريّة في أَمْنٍ، ونِعْمَةٍ، وصلاح حال.

وقد قلّت عناية المتقدّمين بهذا النّوع، والمتأخّرون يجتهدون في رعايته ويسمّونه «حُسْنَ المَقْطَع» و«بَرَاعة المَقْطَع».

﴿ وجميع فواتح السُّوَر وخواتمها واردة على أحسن الوجوه ﴾ من البلاغة ﴿ وأكملها ﴾.

فإنّك إذا نظرتَ إلى فواتح السُّوَر ـ جُمَلِها ومفرداتها ـ رأيتَ من البلاغة،

---

(١) **قوله**: «**بَقِيتَ بَقاءَ الدَّهْرِ يَاكَهْفَ أَهْلِهِ**». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل الأديب الغزّي أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن محمّد الكلبيّ الأشهبيّ المعروف بالغزّيّ ولد بغزّة الشّام وتجوّل في البلدان من قصيدة طويلةٍ قالها في مُجاراة قصيدة المعرّي:

ألا في سبيل المجد ما أنا فاعِلُ عفافٌ وإقدامٌ وحزم ونائِلُ

يقول الغزّيّ فيها:

أقلني فقد ضاقت عليّ مذاهبي وأثقل منّي الظّهر ما أنا حامِلُ
وجاوز ما قد حلّ في كلّ غايةٍ وعند التّناهي يقصر المتطاوِلُ
ودَعْنِيَ أَدْعُو والأنامُ تُجِيْبُنِي بـ«آمِيْنَ» إذ تصغى لِمَا أنا قائِلُ
بقيتَ بقاء الدّهر يا كهف أهله وهذا دعاء للبريّة شامِلُ

ومنها في وصف الكتابة ـ كما في «خريدة القصر» لعماد الدّين الكاتب ـ:

كأنّ المعاني في محاريب كُتْبِهِ قَنَادِيْلُ لَيْلٍ والسُّطُورُ سَلَاسِلُ
كواكبُ عَجْمٍ في أَهِلّةِ أحرُفٍ بُدورُ المعاني بينهنّ كواسِلُ

ومنها:

ولي عادة التّخفيف، والوصلُ في الهوى لكثرته يُقْلَى الحبيبُ المُواصِلُ
وقد تكثُرُ الألفاظ من ذي فَهَاهَةٍ وما تحتها إلّا المعاني القلائِلُ
قَنَا المَجْدِ ما ثقّفتَ بالحمد والنُّهَى أَسِنَّتَهُ، والمكرُماتُ العوامِلُ

والتفنّن وأنواع الإشارة، ما يَقْصُرُ[١] عن كُنْهِ وصفه العبارة.

وإذا نظرتَ إلى خواتمها وجدتَها في غاية الحسن، ونهاية الكمال؛ لكونها بين أَدْعِيَةٍ، ووَصَايا، ومواعِظَ، وتحميد، ووَعْدٍ، ووعيد، إلى غير ذلك من الخواتم الّتي لا يَبْقَى للنّفوس بعدها تطلّع ولا تشوّق إلى شيء آخر.

وكيف لا، وكلام الله ـ عزّ وجلّ ـ في الطَّرَف الأعلى من البلاغة، والغاية القُصْوَى من الفصاحة، وقد أعجز مَصَاقِعَ البُلَغَاء، وأخرس شَقَاشِقَ الفُصَحَاء.

ولمّا كان في هذا نوع خَفَاء بالنّسبة إلى بعض الأذهان حيث افتتحت بعض السُّورَ بذكر الأهوال والأفزاع، وأحوال الكفّار، وأمثال ذلك، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ** ﴾[٢] وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ** ﴾[٣] وغير ذلك، وكذا خواتم بعض السُّور مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ** ﴾[٤] و: ﴿ **إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ** ﴾[٥] ونحو ذلك، **أشار** إلى أنّ هذا إنّما يظهر عند التّأمّل والتّذكّر للأحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان، فإنّ لكلّ مقام مقالاً لا يحسن فيه غيره، ولا يقوم مقامه.

وهذا معنى قوله: ﴿ **يظهر ذلك بالتّأمّل مع التّذكّر لما تقدّم** ﴾ من الأُصول المذكورة في الفنون الثّلاثة، وتفاصيل ذلك ممّا لا تفي بها الدّفاتر، بل لا يمكن الاطّلاع على كنهها إلّا لعلّام الغيوب.

هذا آخر ما أردنا جمعه من الفوائد * ونظمه من الفرائد * مع توزّع البال * وتشتّت الأحوال * وتفاقم الأحزان والمِحَن * وتكاثر الأفزاع والفِتَن * وتواتر

---

(١) أي: «يَعْجُزُ» بدليل التّعدية بـ«عن».

(٢) الحج: ١. (٣) المسد: ١.

(٤) الفاتحة: ٧. (٥) الكوثر: ٣.

حوادث أورثت الطّبع ملالاً * والخاطر كلالاً * لكنّ الله ـ جلّت حكمته ـ قد وفّقنا للإتمام * ورزقنا الفوز بهذا المرام * وتهيّأ الفراغ من نقله إلى البياض * في يوم الأربعاء الحادي عشر من صفر سنة ثمان وأربعين وسبع مائة بمحروسة «هراة»[(١)] صانها الله ـ تعالى ـ عن الآفات * وكان الافتتاح يوم الإثنين الثّاني من شهر رمضان، الواقع في سنة اثنتين وأربعين وسبع مائة، بـ«جُرْجَانيّة خَوْارَزْم» ـ حماها الله ـ تعالى ـ عن البليّات ـ * والحمد للّه على التّوفيق * ومنه الهداية إلى سَوَاء الطّريق * والصّلاة على محمّد خير البريّة * وآله وأصحابه ذوي النّفوس الزّكيّة * والله أعلم بالصّواب * وإليه المرجِعُ والمآب * .

---

(١) **قوله: «بمحروسة «هراة»»**. ونقل عن الشّارح أنّه قال: قد فرغتُ من تأليف شرح التّصريف للزنجانيّ سنة ٧٢٨هـ وأنا ابن ستّ عشرة سنةً. ومن شرح التّخليص سنة ٧٤٨هـ، ومن شرح الشّمسيّة في جمادى الآخرة سنة ٧٥٢هـ، ومن اختصار شرح التّلخيص المعروف بالمختصر في سنة ٧٥٦هـ في «غجدوان»، ومن «شرح التّنقيح» في ذي القعدة سنة ٧٥٨هـ، ومن شرح العقائد النّسفيّة في شعبان سنة ٧٦٨هـ، ومن حاشية المختصر للعضديّ في ذي الحجّة سنة ٧٧٠هـ، ومن مقاصد الكلام وشرحه في ذي القعدة سنة ٧٨٤هـ في محروسة سمرقند. وأمّا «حاشية الكشّاف» فقد كان مشتغلاً بها في محروسة «هراة» إلى أن توفّي سنة ٧٩١هـ ولم يكملها.

قال الجعفريّ صاحب هذا التّعليق: الحمد للّه ربّ العالمين وصلّى الله على محمّد وآله الطّاهرين، ولعنة الله على أعدائهم من الأوّلين والآخرين والسّابقين واللّاحقين، لقد وفّقني الله ـ تبارك وتعالى ـ بالفراغ عن وضع هذا التّعليق في عشر خلون من ربيع الأوّل سنة ١٤٣٣هـ بالمشهد الشّريف الرّضويّ ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ مع تشتّت الحال، واشتغال البال، بأكثر ممّا يتصوّره المتصوّر، وأبعد ممّا يذهب إليه ذهن المتغوّر، لأنّي في زمن ركدت من الأدب ريحه، وخَبَتْ مصابيحه، وطالبه أعزّ من الكبريت الأحمر، وراغبه أعوز من الياقوت الأحمر وصاحبه أنزر من العيش الأخضر، وفي أُناسٍ عالمهم مُلْجَمٌ، وجاهلهُم مُكْرَمٌ، وحاكمهم جاهل، وعالمهم غير عامل، فإنّا للّه وإنّا إليه راجعون.

الإصباح

في شرح تلخيص المفتاح

المعروف بـ «المطول»

تأليف:

المحقق الكبير والمصنف الشهير سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني

المتوفى سنة ٧٩٢هـ

صنعه: محمد زكي الجعفري الأديب الدرة صوفي

المدرس والمتخصص في علوم الأدب وإنشاء لغة العرب

ويليه كتاب

الإفصاح عن رموز الإصباح

دار المحجة